

على ألفية ابن مالك

المسمى « منهج السالك إلى ألفية ابن مالك »

حققه ، وشرح شواهده

محمد محيي الدين عبد الحميد

المدرس فى قسم التخصص بكلية اللغة العربية

بالجامع الأزهر

الجزء الأول

الطبعة الثانية

مزيدة ومنقحة

مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر

١٣٥٨ هـ / ١٩٣٩ م / ٨٥٠

مقدمة الطبعة الأولى :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله حَقَّ حَمْدِهِ ، وصلاته وسلامه على سيدنا محمد نبيه وعَبْدِه ، وعلى آله وصحبه وجُنْدِه

ربِّ أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمتَ عليَّ وعَلَى والديَّ ، وأن أعمل صالحا تَرْضَاهُ ، وأصلح لي في ذُرِّيَّتي ؛ إني تبت إليك ، و إني من المسلمين .

أحمده — سبحانه — استكثاراً لفضله ، واستدْرَاراً لوابل كَرَمه ، واسْتِتْمَامًا لجزيل نعمته؛ وأشكره أدَاءً لما وجب بسابق عطائه ، واستزادةً من هباته ؛ وأستهديه الطريقَ الواضح والمحجَّة التي لايضل عنها إلا غاوٍ ؛ وأعوذ به من الهمَّة القصيرة ، والمطامع الدَّنِيَّة .

وأسأله أن يُوَالي صلواته وسلامه على رسوله : يَنْبُوعِ الحكمة ، وسِرِّ الفصاحة ، ومَعْدِنِ المكارم ، وجُرْثُومة الفضائل : سيدنا محمد بن عبد الله الذي أنزل عليه الكتاب نُوراً لايطفأ مصْبَاحُه ، وشعاعا لايَخْبُو ضوءه ، وفُرْقَانًا لايُنْقَضُ برهانه ، وتبيانًا لاتنهدم أركانه ، وهَدَى به من الضلالة ، و بَصَّرَ به من العمى ، وأقام به دَعَائم الدين ، ونَشَرَ به ألويةَ اليقين ؛ صلى الله عليه وعلى آله وصحبه الذين لم تَشْغَلْهُمْ عن القيام بحقه زينةٌ ولا متاع ، ولا قُرَّةُ عين من ولدٍ أو مال ، ولم تُلْهِهِمْ تجارةٌ ولا بيع عن ذكر الله و إقام الصلاة و إيتاء الزكاة ، وعَلَى من يهتدى بهديه إلى يوم القيامة ، وسَلَّم تسليما كثيرا .

و بعد ؛ فهذا شرح الإمام ، العالم ، العامل ، الصدر ، الكامل ، المقرئ ، الأصولى ، أبي الحسن على نور الدين بن محمد بن محمد بن عيسى ، الأشمونى ، الشافعي ، المولود فى شعبان من سنة ثمان وثلاثين وثمانمائة ، والمتوفَّى فى سنة تسع وعشرين وتسعمائة ، على ألفية إمام النحاة ، وحافظ اللغة ، أبي عبد الله محمد جمال الدين بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائى الأندلسى ، الجَيَّانى ، نزيل دمشق ، المولود فى سنة ستمائة من الهجرة ، والمتوفى فى اليوم الثانى عشر من شهر شعبان من سنة اثنتين وسبعين وستمائة[1] ، وهو أجل الشروح على كثرتها

(١) ذكر الأشمونى فى شرحه هذا أن ابن مالك توفى فى سنة ٦٧٣ عن خمسة وسبعين عاما ، ولم نجد أحدا ممن ترجم لابن مالك ذكر ذلك سواه .

واختلاف مشاربها وتعدد مناحيها ، وأكثرها مادةً ، وأبعدها شوطاً فى ميدان الجمع والتهذيب ، بل نحن لانبالغ إذا قطعنا بأنَّ هذا الشرح أوفى مايتناقله قراء العربية اليوم من كتب النحو والتصريف ، وأجمعها لمذاهب النحاة ، وشواهدها ، وتعليلاتها ، والإشارة إلى توجيه شَوَاذِّها فى عبارة سهلة ، وأسلوب لاتعقيد فيه ولا إغلاق .

وقد كنت شرحت شواهد شرح قاضى القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل المولود فى سنة ثمان وتسعين وستمائة ، والمتوفى فى سنة تسع وستين وسبعمائة ، شرحا مختصرا ، لم أتجاوز فيه نسبة بيت الشاهد إلى قائله ، مع بيان مفرداته و إعرابه وموضع الاستشهاد فيه ، ليتناسب مع أذهان قارئيه وحاجتهم ، فأقبل الناسُ عليه ، وشهدوا بما أفرغت فيه من الجهد ، ثم أسندت إلى إدارة كلية اللغة العربية فى الجامع الأزهر تدريسَ شرح الأشمونى ، فرغب إلىَّ أبنائى من طلبتها أن أشرح لهم شواهده شرحًا تقَرُّ به أعينهم ، وتطمئن إليه نفوسهم ، وتنقع به غُلَّتَهُمْ ، وكنت أذودهم عن هذه الطَّلِبة ، وأُبَيِّنُ لهم وُعورةَ مسلكها والصعوبةَ التى يجدها سالكها ، وكانوا يَقْبَلُون معذرتى ثم يعاودون ، حتى ثَقُلَ علىَّ رَدُّهم ، وعَظُمت على نفسى خيبة رجائهم ، فاستعنت بالله تعالى فأعانني بحوله وقدرته ، واستخرته فخار لى ، واضطلعت بهذا العمل وأنا أعلم مافيه من هَوْل ومشقة ، ثم مايكون بعد ظهوره من حفيظة حاسد ، أو اضطغان حاقد ، وما زلت أواصل البحث ، وأتابع الاستقصاء ، وأقرأ لهذا ولذاك من المصنفين حتى أخرجت هذه الأوراق — بتوفيق الله — من بين فَرْثٍ ودمٍ لَبَناً خالصا سائغا للشاربين . ولم أُخْلِ شاهدا من نكتة بديعة : أدبية ، أو لغوية ، أو نحوية ، ولم أترك لعالم قولا فيه فائدة وغَنَاء حتى نقلته وبَيَّنْتُ مافيه من صحة أو فساد ، وضَمَمْتُ إلى شواهد الكتاب آلافًا ، وجذبت إليها أشباهها ، فجاء الكتاب على هذا النحو مَوْسُوعَةً كبيرة فى قواعد اللغة العربية وشواهدها دانيةً قُطُوفها ، سَهْلَةً مسالكها ، سائغةً مَشَاربها ، لم أُحَلِّئ عنها طالبا بتعقيد الأسلوب أو بعيد الإشارة ، بل كنت أنقل بالمعنى أحيانا لأسلك للبيان أوضح مسلك ، مع المحافظة على مقصد المنقول عنه ، وبيان أننى لم ألتزم لفظه .

فإن جاء الكتاب بعد هذا كله على ما أردت فإنما يرجع فضله إلى أربعة من الناس ؛ أولهم : والدى رضى الله تعالى عنه وأسكنه بحبوحة الجنة ، فهو الذى حَبَّبَ إلىَّ العلم وشَجَّعنى

على تحصيله و إنفاد الجهد فيه ، وثانيهم : إخوانى وأساتذتى من علماء الأزهر وشيوخه ؛ فإنهم الذين أناروا لى الطريق وحَرَّضُونى على السير فيه ، وثالثهم : أبنائى طلبة كلية اللغة العربية ، فهم الذين استثاروا هِمَّتِي ، وقَدَحُوا زنادها ، ورابعهم : الشاب الأديب محمد أفندى محمد عبد اللطيف صاحب المطبعة المصرية ؛ فإنه الذى أمكن الناس من قراءة هذا الكتاب بقيامه بطبعه على هذا الشكل البديع .

وقد رأيت أن أطبع كتابى مع أصله لأمرين : الأول : ألا يتشعب ذهن القارئ فتنقص الفائدة الْمَرْجُوَّةُ منه ، والثانى : أن أهْتَبِلَ هذه الفرصةَ لأخرج للناس نسخةً من « شرح الأشمونى » خالية من الخطأ ، بريئة من التحريف ، فى مَنْظَرٍ يشوق القارئ ويغريه بالمطالعة ؛ وأنا أرجو أن يكتب الله لى التوفيق والسداد .

وقد وضعت للأبيات رقما متتابعا من أول الكتاب إلى آخره ، فإذا تكرر بيت وضعت له فى المرة الثانية الرقم الذى استحقَّه فى المرة الأولى ؛ لئلا يتكرر القول عليه ، وليسهل على القارئ الرجوع إليه .

وصنعت للكتاب فهارس متعددة : إحداها : لأبيات الشواهد مرتبة على حروف المعجم باعتبار قوافيها ، لا باعتبار أوائلها ، وقد ذكرت الأبيات كاملة و إن كان الشارح لم يذكر فى بعضها غير قطعة منها ، وحافظت على رواية الشارح و إن كنت قد صوَّبْت فى تعليقاتى غيرها ، والثانى : للأبيات الواردة فى شرح الشواهد ، سواء أكانت لبيان معنى لغوى ، أو لتأييد مذهب نحوى ، أو لغير ذلك من الأغراض ، وترتيب هذا الفهرس كترتيب الفهرس الأول ، والثالث : للموضوعات مفصلة ؛ والرابع : للكلمات المشروحة ، سواء أورد ذكرها فى الأصل أم فى شرحه ، وسواء أكان شرحها لغويا أم نحويا ، واعتزمت أن أجعل مع كل جزء مايتعلق به من الفهرس الأول والثالث ، فإذا تم الكتاب جعلت فى آخره فهارس عامة للأنواع الأربعة ، ولو تَيَسَّر ضممت إليها فهرسا للأعلام الواردة فى الأصل وشرحه ، وإن لم أكن قد تعَرَّضْتُ لترجمة واحد من أصحابها .

والله سبحانه وتعالى المسئول أن ينفع بهذا العمل كاتبه وطابعه وقارئه ، وأن يجعله خالصا لوجهه الكريم ؛ إنه الجواد الرحيم ، وهو حسبى ونعم الوكيل ؟

القاهرة فى { ربيع الثانى ١٣٥٢ / أغسطس ١٩٣٣ } محمد محيي الدين عبد الحميد

مقدمة الطبعة الثانية :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسل الله ، وعلى آلهم وأصحابهم

وبعد ؛ فقد كان مما جرى به القدر أنى أنشأت شرحًا على شواهد الكتاب الذى صَنَّفه أبو الحسن على نور الدين الأشمونى الذى شرح فيه ألفية إمام النحويين ، وواسطةِ عقدهم جمالِ الدين محمدِ بن مالك ؛ وتوخَّيْتُ فى شرحى هذا سهولة العبارة و بَسْطَ القول ، وأكملت ما أشار إليه من مذاهب النحاة واستدلالهم، وفَصَلْتُ فى كل مسألة من مسائل الكتاب بالدليل الذى تؤيده شواهد العربية .

وكان كتابى هذا فى ظاهر أمره شرحًا لشواهد الكتاب ، ولكنه عند التحقيق بَحْثٌ مستفيض فى مسائله كلها .

وكان قد ظهر المجلدان الأول والثانى من مجلدات ثمانية فى عام ١٣٥٢ من الهجرة ، الموافق لعام ١٩٣٣ من الميلاد ، ثم حالت ظروف لا يَدَ لى فيها عن إتمام الكتاب ؛ ومع أن ما ظهر من الكتاب لم يتجاوز ربعه فقد أقبل عليه الناسُ من قراء العربية فى مصر وفى غير مصر، وكان كثير ممن وقعت لهم نسخة من نسخ الكتاب يتقاضَوْنَنى إكماله و يلحُّون علىَّ فى ذلك ، وأنا أعتذر لهم بأنه لا يمنعنى من إجابة رغبتهم إلا القَدَرُ الذى لا يُغَالَب ، و بين يدىَّ الآن من الكتب التى تَفَضَّلُوا بكتابتها إلىّ فى هـذا الشأن العددُ الكثير ، وأنا أهتبل هذه الفرصة فأشكر لهم هذا التقدير ، وأسأل الله الذى بيده كل شىء أن يجزيهم عنى خير الجزاء .

وقد شَكَر صنيعى هذا مَنْ لا أُحْصى من الناس ، وقد وَجَّه إلىّ بعضُ النَّاس شَيْئًا من

النقد ؛ فلم يكن شكر الذين شكروا ليخدعنى عن نفسى ، ولا ليَبْعَثَ الغُرُورَ إلىّ ، وأنا أعلم من شأن نفسى مالا يعلمه هؤلاء ، وأنا أعتقد أننى مهما أَفعَلْ فى سبيل العربية فهو جَهْدٌ أقلُّ مما يجب علىّ وعلى أمثالى أداؤه لها ، ولم يكن نَقْدُ الذين نقدونى لِيَثْنِيَنِى عن متابعة السير فى الطريق الذى رَسَمْتُهُ لنفسى ورسمه لى الذين تَوَلَّوا تنشئتى من قبل .

فليطمئن أولئك الذين قدَّروا عملى وأَثْنَوْا عليه ؛ فإنى لن أُقَصِّر فى أداء واجبى ، ولن أترك العمل إلا أن يحبسنى عنه القضاء الذى لامَدْفع له ، وليطمئن الذين وجَّهُوا إلىَّ شيئاً مِنَ النقد ؛ فإنى أعلم من المواطن التى كانت تحتاج إلى النظر ما لم يعلموه ، ومالم يخطر لهم فى بال ؛ ثم إنى راض عن نفسى ، وقانع منها بهذا الجهد المتواضع فى هذا الزمن الذى أصبح فيه جَهْدُ أكثر أهله ادِّعَاء وتغريراً بالناس .

واليوم ، وقد أذِنَ الله أن يظهر الكتاب ، وأن يطَّرد ظهوره ؛ أعود إليه فأُتمم بحثاً ، أو أنقح أسلوباً ، أو أُصْلح خطأً زلّ به القلم ، أو أزيد شيئاً رأيت فى زيادته مَغْنَماً لطالب العلم ، وفى جملة الأمر أعود إلى الكتاب فأحاول ، ما وسعه جَهْدِى ، أن أظهره للناس فى المظهر الذى أرضى عنه وأُسَرُّ له ، ورأيت أن يكون الكتاب فى أربع مجلدات ؛ فجعلت المجلدين الأول والثانى فى هذه المرة مجلداً واحداً

ولن أقتصر على شرح الشواهد ، وإن لم أكن قد اقتصرت عليها فى المرة الأولى كما قلت ، ولكنى سأستشهد لما لم يستشهد له أبو الحسن الأشمونى ، وسأبحث مسائله فأُبَيِّن ما أطلقه ومن حقه التقييد ، وما قيده ومن حقه الإطلاق ، وما أغفله ومن حقه التنبه له ، وسأتعرض لأمثلته التى يذكرها من القرآن الكريم والحديث النبوى وأمثال العرب ، وسأترك من ذلك كله مالا أجد فى التعرض له جديدَ فائدةٍ يجنيها الباحث فى العربية

وفى النية ، أن يكون هذا الكتاب تمهيداً لِغَيْرِه من أمهات كتب العربية التى أرجو الله تعالى أن يمكننى من بَعْثِها على وجه تَقَرُّ به عين المطالع ويثلج له صدر الباحث

ربِّ إنى أعوذ بك أن أدَّعى مالا أعلم ، وأعوذ بك أن أُعْجَبَ بما أعلم ، وأعوذ بك أن تكلنى إلى نفسى

رَبِّ إنِّى أَلجأ إليك وَحْدك ؛ أن تجعلنى من الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه ؛ وألجأ إليك وَحْدَك ، أن تجعل عملى خالصاً لوجهك ، مقبولا عندك ، وألجأ إليك وحدك أن تجعل بك قوتى ، و إليك ضَرَاعَتِى ، وعندك ثوابى

ربِّ هب لى من لدنك رحمة ؛ إنك أنت الْوَهَّاب ؟

كتبه
المعتز بالله تعالى
أبو رجاء
محمد محيى الدين عبد الحميد

القاهرة فى { ربيع الآخر من عام ١٣٥٨ هـ
يونيه من عام ١٩٣٩ م }

فهرس

الجزء الأول من

شرح الأشمونى

« ا » الموضوعات ، « ب » أبيات الشواهد

صفحة

الفهرس الثانى

للشواهد الواردة فى الجزء الأول من شرح الأشمونى

حرف الهمزة

ص	رقم الشاهد	بحره	الشاهد	
١١٨	٦٦	الوافر	أَنَا ابْنُ مُزَيْقِيَا عَمْرٍو وَجَدِّى	أَبُوهُ مُنْذِرٌ مَاءُ السَّمَاءِ
٢١٣	١٢٣	«	أَمَنْ يَهْجُو رَسُولَ اللهِ مِنْكُمْ	وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ سَوَاءُ
٣٨٦	٢٠٦	الرجز	مِنْ لَدُ شَوْلاً فَإِلَى إِتْلاَئِهَا	
٤٢٨	٢٢٩	الخفيف	طَلَبُوا صُلْحَنَا وَلاَتَ أَوَانٍ	فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءِ
٤٩٣	٢٧٠	الوافر	وَأَعْلَمُ إِنَّ تَسْلِيمًا وَتَرْكاً	لَلاَمُتَشَابِهَانِ وَلاَ سَوَاءُ

حرف الباء

ص	رقم الشاهد	بحره	الشاهد	
١٢	٤	«	أَقِلِّى اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالْعِتَابَا	وَقُولِى إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَا
٢٦	١٤	الطويل	عَلَى حِينَ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ	فَنَدْلاً زُرَيْقُ الْمَالَ نَدْلَ الثَّعَالِبِ
٤٥	٢٠	البسيط	كِلاَهُمَا حِينَ جَدَّ الْجَرْىُ بَيْنَهُمَا	قَدْ أَقْلَعَا وَكِلاَ أَنْفَيْهِمَا رَابِى
٥١	٢٣	«	مِنَّا الَّذِى هُوَ مَا إِنْ طَرَّ شَارِبُهُ	وَالْعَانِسُونَ وَمِنَّا الْمُرْدُ وَالشِّيبُ
٥٧	٢٧	الخفيف	رُبَّ حَىٍّ عَرَنْدَسٍ ذِى طَلاَلٍ	لاَ يَزَالُونَ ضَارِبِينَ الْقِبَابِ
٦١	٣٠	الطويل	عَلَى أَحْوَذِيَّيْنِ اسْتَقَلَّتْ عَشِيَّةً	فَمَا هِىَ إِلاَّ لَمْحَةٌ وَتَغِيبُ
٦٨	٣٤	«	وَمَا أَنْتَ بِالْيَقْظَانِ نَاظِرُهُ إِذَا	نَسِيتَ بِمَنْ تَهْوَاهُ ذِكْرَ الْعَوَاقِبِ
٧٧	٤٠	«	[فَمَا سَوَّدَتْنِى عَامِرٌ عَنْ وِرَاثَةٍ]	أَبَى اللهُ أَنْ أَسْمُو بِأُمٍّ وَلاَ أَبِ
١٠٢	٥٦	«	وَقَدْ جَعَلَتْ نَفْسِى تَطِيبُ لِضَغْمَةٍ	لِضَغْمِهِمَاهَا يَقْرَعُ الْعَظْمَ نَابُهَا
١٠٨	٦٠	«	[فَقُلْتُ ادْعُ أُخْرَى وَارْفَعِ الصَّوْتَ جَهْرَةً]	لَعَلَّ أَبِى الْمِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ

ص	رقم الشاهد	بحره	الشاهد	
١١٩	٦٧	البسيط	بِأَنَّ ذَا الْكَلْبِ عَمْرًا خَيْرَهُمْ حَسَبًا	بِبَطْنِ شِرْيَانَ يَعْوِى حَوْلَهُ الذِّيبُ
٢٠٧	١١٨	الطويل	وَيَصْغُرُ فِي عَيْنِي تِلَادِي إِذَا انْثَنَتْ	يَمِينِي بِإِدْرَاكِ الَّذِي كُنْتُ طَالِبَا
٢٤٥	١٣٥	البسيط	أَمُنْجِزٌ أَنْتُمُ وَعْدًا وَثِقْتُ بِهِ	أَمِ اقْتَفَيْتُمْ جَمِيعًا نَهْجَ عُرْقُوبَ
٢٥٢	١٤٠	الرجز	... ...	هُنَّ صَدِيقٌ لِلَّذِى لَمْ يَشِبِ
٢٥٦	١٤١	الطويل	فَأَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمُ	وَلَكِنَّ سَيْرًا فِي عِرَاضِ الْمَوَاكِبِ (١)
٢٦٩	١٤٦	الكامل	عَجَبٌ لِتِلْكَ قَضِيَّةٌ وَإِقَامَتِى	فِيكُمْ عَلَى تِلْكَ الْقَضِيَّةِ أَعْجَبُ
٢٧٩	١٥٢	المتقارب	مُرَسَّعَةٌ بَيْنَ أَرْسَاغِهِ	بِهِ عَسَمٌ يَبْتَغِى أَرْنَبَا
٢٨٧	١٥٦	الطويل	أَهَابُكِ إِجْلَالًا وَمَا بِكِ قُدْرَةٌ	عَلَيَّ وَلَكِنْ مِلْءُ عَيْنٍ حَبِيبُهَا
٣٣٢	١٧٣	«	وَبِالْمَحْضِ حَتَّى آضَ جَعْدًا عَنَطْنَطًا	إِذَا قَامَ سَاوَى غَارِبَ الْفَحْلِ غَارِبُهْ
٣٦١	١٩١	البسيط	بَانَتْ فُؤَادِى ذَاتُ الْخَالِ سَالِبَةً	فَالْعَيْشُ إِنْ حُمَّ لِي عَيْشٌ مِنَ الْعَجَبِ
٣٧٦	١٩٩	الوافر	سَرَاةُ بَنِى أَبِى بَكْرٍ تَسَامَى	عَلَى كَانَ الْمُسَوَّمَةِ الْعِرَابِ
٣٧٩	٢٠٢	الطويل	أَعَاذِلَ ، قُولِي مَا هَوِيتِ فَأَوِّبِي	كَثِيرًا أَرَى أَمْسَى لَدَيْكِ ذُنُوبِي
٣٩٨	٢١٢	«	وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا مَنْجَنُونًا بِأَهْلِهِ	وَمَا صَاحِبُ الْحَاجَاتِ إِلَّا مُعَذَّبَا
٤٠٦	٢١٦	«	فَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لَا ذُو شَفَاعَةٍ	بِمُغْنٍ فَتِيلًا عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبِ
٤١٤	٢٢٠	«	فَإِنْ تَنْأَ عَنْهَا حِقْبَةً لَا تُلَاقِهَا	فَإِنَّكَ مِمَّا أَحْدَثَتْ بِالْمُجَرِّبِ
٤٣٦	٢٣٣	الوافر	وَقَدْ جَعَلَتْ قَلُوصُ بَنِى زِيَادٍ	مِنَ الْأَكْوَارِ مَرْتَعُهَا قَرِيبُ
٤٣٧	٢٣٤	«	عَسَى الْكَرْبُ الَّذِى أَمْسَيْتُ فِيهِ	يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ
٤٤٧	٢٤٢	الخفيف	كَرَبَ الْقَلْبُ مِنْ جَوَاهُ يَذُوبُ	حِينَ قَالَ الْوُشَاةُ هِنْدٌ غَضُوبُ
٤٤٩	٢٤٤	الطويل	وَأَسْقِيهِ حَتَّى كَادَ مِمَّا أُبِثُّهُ	تُكَلِّمُنِي أَحْجَارُهُ وَمَلَاعِبُهْ
٤٥٤	٢٤٧	المتقارب	فَمُوشِكَةٌ أَرْضُنَا أَنْ تَعُودَ	خِلَافَ الْأَنِيسِ وُحُوشًا يَبَابَا
٤٨٨	٢٦٦	الرجز	أُمُّ الْحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ	تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَهْ

(١) انظره فى (ص ٣٢٤) أيضاً .

حرف التاء

حرف الحاء

(١) انظره أيضاً فى (ص ٤٣١)

حرف الدال

ص	رقم الشاهد	بحره	الشاهد	
٦	٢	الطويل	وَإِنِّي إِذَا أَوعَدْتُهُ أَو وَعَدْتُهُ	لَمُخْلِفُ إِيعَادِي ومُنْجِزُ مَوْعِدِي
١٣	٥	الكامل	أَفِدَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا	لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنْ قَدِ
١٨	١٠	الرجز	يَا رُبَّ سَارٍ بَاتَ مَاتَوَسَّدَا	[إِلاَّ ذِرَاعَ العَنْسِ أَوْ كَفَّ اليَدَا]
٢٤	١٣	«	[أَرَيْتَ إِنْ جَاءَتْ بِهِ أُمْلُودَا]	أَقَائِلُنَّ أَحْضِرُوا الشُّهُودَا
٤٣	١٨	«	فِي كِلْتَ رِجْلَيْهَا سُلاَمَى وَاحِدَهْ	[كِلْتَاهُمَا قَدْ قُرِنَتْ بِزَائِدَهْ]
٥٥	٢٦	الطويل	دَعَانِيَ مِنَ نَجْدٍ فَإِنَّ سِنِينَهُ	لَعِبْنَ بِنَا شِيباً وشَيَّبْنَنَا مُرْدَا
٨١	٤٣	الوافر	أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالأَنْبَاءُ تَنْمِي	بِمَا لاَقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ
١٠١	٥٥	الطويل	لِوَجْهِكَ فِي الإِحْسَانِ بَسْطٌ وَبَهْجَةٌ	أَنَا لَهُمَاهُ قَفْوُ أَكْرَمِ وَالِدِ
١٠٧	٥٩	«	فَقُلْتُ أَعِيرَانِي القَدُومَ لَعَلَّنِي	أَخُطُّ بِهَا قَبْرًا لأَبْيَضَ مَاجِدِ
١١١	٦٢	الرجز	قَدْنِيَ مِنْ نَصْرِ الْخُبَيْبَيْنِ قَدِي	[لَيْسَ الْإِمَامُ بِالشَّحِيحِ الْمُلْحِدِ]
١٢٦	٧٣	«	نُبِّئْتُ أَخْوَالِي بَنِي يَزِيدُ	ظُلْماً عَلَيْنَا لَهُمُ فَدِيدُ
١٢٨	٧٤	البسيط	أَشْلَى سَلُوقِيَّةً بَاتَتْ وَبَاتَ لَهَا	بِوَحْشِ إِصْمِتَ فِي أَصْلاَبِهَا أَوَدُ
١٣٣	٧٦	الطويل	إِذَا مَادَعَوْا كَيْسَانَ كَانَتْ كُهُولُهُمْ	إِلَى الغَدْرِ أَدْنَى مِنْ شَبَابِهِمُ المُرْدِ
١٣٧	٧٨	«	رَأَيْتُ بَنِي غَبْرَاءَ لاَ يُنْكِرُونَنِي	وَلاَ أَهْلُ هٰذَاكَ الطِّرَافِ المُمَدَّدِ
١٤٢	٨١	البسيط	هَا إِنَّ ذِي عِذْرَةٌ إِلاَّ تَكُنْ نَفَعَتْ	فَإِنَّ صَاحِبَهَا قَدْ تَاهَ فِي البَلَدِ
١٤٤ ، ١٨٩	٨٢	الطويل	سُعَادُ الَّتِي أَضْنَاكَ حُبُّ سُعَادَا	وَإِعْرَاضُهَا عَنْكَ اسْتَمَرَّ وَزَادَا
١٩٤	١٠٨	الوافر	مِنَ القَوْمِ الرَّسُولُ اللهِ مِنْهُمْ	لَهُمْ دَانَتْ رِقَابُ بَنِي مَعَدِّ
٢٧٣	١٤٨	البسيط	أَلذِّئْبُ يَطْرُقُهَا فِي الدَّهْرِ وَاحِدَةً	وَكُلَّ يَوْمٍ تَرَانِي مُدْيَةٌ بِيَدِي
٢٨١	١٥٣	الطويل	بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا وَبَنَاتُنَا	بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الأَبَاعِدِ
٣٣١	١٧١	الوافر	وَأَبْرَحُ مَا أَدَامَ اللهُ قَوْمِي	بِحَمْدِ اللهِ مُنْتَطِقًا مُجِيدَا

ص	رقم الشاهد	بحره	الشاهد	
٣٤٤	١٨٠	البسيط	أَمْسَتْ خَلاَءً وَأَمْسَى أَهْلُهَا احْتَمَلُوا	أَخْنَى عَلَيْهَا الَّذِى أَخْنَى عَلَى لُبَدِ
٣٤٦	١٨٢	الطويل	وَمَا كُلُّ مَنْ يُبْدِى الْبَشَاشَةَ كَائِناً	أَخَاكَ إِذَا لَمْ تُلْفِهِ لَكَ مُنْجِدَا
٣٥٢	١٨٦	«	وَرَجِّ الْفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ	عَلَى السِّنِّ خَيْرًا لاَ يَزَالُ يَزِيدُ
٣٥٦	١٨٨	المتقارب	وَبَاتَ وَبَاتَتْ لَهُ لَيْلَةٌ	كَلَيْلَةِ ذِى العَائِرِ الأَرْمَدِ
٣٥٨	١٨٩	الطويل	[وَمِنْ فَعَلاَتِى أَنَّنِى حَسَنُ الْقِرَى]	إِذَا اللَّيْلَةُ الشَّهْبَاءُ أَضْحَى جَلِيدُهَا
٣٥٩	١٩٠	«	قَنَافِذُ هَدَّاجُونَ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ	بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةُ عَوَّدَا
٤١١	٢١٨	«	دَعَانِى أَخِى وَالْخَيْلُ بَيْنِى وَبَيْنَهُ	فَلَمَّا دَعَانِى لَمْ يَجِدْنِى بِقُعْدُدِ
٤٣٩	٢٣٥	الخفيف	كَادَتِ النَّفْسُ أَنْ تَفِيظَ عَلَيْهِ	إِذْ غَدَا حَشْوَ رَيْطَةٍ وَبُرُودِ
٤٥٢	٢٤٦	الطويل	وَمَاذَا عَسَى الْحَجَّاجُ يَبْلُغُ جُهْدُهُ	إِذَا نَحْنُ جَاوَزْنَا حَفِيرَ زِيَادِ
٤٥٥	٢٤٨	الوافر	فَإِنَّكَ مُوشِكٌ أَلاَّ تَرَاهَا	وَتَعْدُو دُونَ غَاضِرَةَ الْعَوَادِى
٤٥٧	٢٤٩	الطويل	أَمُوتُ أَسًى يَوْمَ الرِّجَامِ وَإِنَّنِى	يَقِيناً لَرَهْنٌ بِالَّذِى أَنَا كَائِدُ
٤٦٩	٢٥٤	«	إِذَا اسْوَدَّ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلْتَأْتِ وَلْتَكُنْ	خُطَاكَ خِفَافًا إِنَّ حُرَّاسَنَا أُسْدَا
٤٨٧	٢٦٥	«	... ...	وَلَكِنَّنِى مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ
٤٨٩	٢٦٧	البسيط	مَرُّوا عَجَالَى فَقَالُوا كَيْفَ سَيِّدُكُمْ	فَقَالَ مَنْ سَأَلُوا أَمْسَى لَمَجْهُودَا
٤٩٠	٢٦٨	الطويل	وَمَا زِلْتُ مِنْ لَيْلَى لَدُنْ أَنْ عَرَفْتُهَا	لَكَالْهَائِمِ الْمُقْصَى بِكُلِّ مُرَادِ (١)
٤٩٥	٢٧١	البسيط	قَالَتْ أَلاَ لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا	إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفُهُ فَقَدِ
٤٩٧	٢٧٢	الطويل	أَعِدْ نَظَراً يَا عَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّمَا	أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الْحِمَارَ الْمُقَيَّدَا
٥٠٦	٢٧٧	الطويل	إِنِ الْحَقُّ لاَ يَخْفَى عَلَى ذِى بَصِيرَةٍ	وَإِنْ هُوَ لَمْ يَعْدَمْ خِلاَفَ مُعَانِدِ
٥١٠	٢٧٩	الكامل	شَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِماً	حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ

(١) انظره أيضاً فى قافية اللام

حرف الراء المهملة

(١) انظره أيضاً في (ص ٢١٣)

ص	رقم الشاهد	بحره	الشاهد	
٢٢٩	١٣١	البسيط	بِاللهِ يا ظَبَيَاتِ الْقَاعِ قُلْنَ لنَا	لَيْلاَىَ مِنْكُنَّ أَمْ لَيْلَى مِنَ الْبَشَرِ
٢٣٠	١٣٢	الكامل	مَا زَالَ مُذْ عَقَدَتْ يَدَاهُ إِزَارَهُ	فَسَمَا فَأَدْرَكَ خَمْسَةَ الْأَشْبَارِ
٢٧٧	١٥١	«	كَمْ عَمَّةٌ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٌ	فَدْعَاءُ قَدْ حَلَبَتْ عَلَىَّ عِشَارِى[1]
٣٣٤	١٧٤	الطويل	وَكَانَ مُضِلِّى مَنْ هُدِيتُ بِرُشْدِهِ	فَلِلَّهِ مُغْوٍ عَادَ بِالرُّشْدِ آمِرَا
٣٣٩	١٧٨	الخفيف	ثُمَّ أَضْحَوْا كَأَنَّهُمْ وَرَقٌ جَـ	فَّ فَأَلْوَتْ بِهِ الصَّبَا وَالدَّبُورُ
٣٤٠	١٧٩	البسيط	فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ	إِذْهُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَامِثْلَهُمْ بَشَرُ[2]
٣٤٥	١٨١	الطويل	بِبَذْلٍ وَحِلْمٍ سَادَ فِي قَوْمِهِ الْفَتَى	وَكَوْنُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرُ
٣٧٠	١٩٥	البسيط	فِي غُرَفِ الْجَنَّةِ الْعُلْيَا الَّتِي وَجَبَتْ	لَهُمْ هُنَاكَ بِسَعْيٍ كَانَ مَشْكُورِ
٣٩٤	٢١٠	الطويل	حَرَاجِيجُ مَاتَنْفَكُّ إِلاَّ مُنَاخَةً	عَلَى الْخَسْفِ أَوْ نَرْمِى بِهَا بَلَدًا قَفْرَا
٤١٦	٢٢١	«	وَلَكِنَّ أَجْراً لَوْ فَعَلْتِ بِهَيِّنٍ	وَهَلْ يُذْهَبُ الْمَعْرُوفُ فِي النَّاسِ وَالْأَجْرُ
٤٣	٢٣٠	الكامل	لَهَفِى عَلَيْكَ لِلَهْفَةٍ مِنْ خَائِفٍ	يَبْغِي جِوَارَكَ حِينَ لَاتَ مُجِيرُ
٤٣٣	٢٣١	الطويل	فَأُبْتُ إِلَى فَهْمٍ، وَمَا كِدْتُ آئِباً	وَكَمْ مِثْلِهَا فَارَقْتُهَا وَهْيَ تَصْفِرُ
٤٤٥	٢٤٠	الرجز	قَدْ بُرْتَ أَوْ كَرَبْتَ أَنْ تَبُورَا	لَمَّا رَأَيْتَ بَيْهَسًا مَثْبُورَا
٤٤٨	٢٤٣	الوافر	أَرَاكَ عَلِقْتَ تَظْلِمُ مَنْ أَجَرْنَا	وَظُلْمُ الْجَارِ إِذْلاَلُ الْمُجِيرِ
٤٥٠	٢٤٥	البسيط	وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا قُمْتُ يُثْقِلُنِى	ثَوْبِى فَأَنْهَضُ نَهْضَ الشَّارِبِ السَّكِرِ[3]
٥١٨	٢٨٣	الكامل	وَاعْلَمْ فَعِلْمُ الْمَرْءِ يَنْفَعُهُ	أَنْ سَوْفَ يَأْتِى كُلُّ مَا قُدِرَا

حرف السين

ص	رقم الشاهد	بحره	الشاهد	
١٠٤	٥٧	الرجز	عَهِدْتُ قَوْمِى كَعَدِيدِ الطَّيْسِ	إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكِرَامُ لَيْسِى

(١) انظره أيضاً فى (ص ٢٨٨) (٢) وانظره أيضاً فى (ص ٤٠١)
(٣) وانظره أيضاً فى قافية اللام

ص	رقم الشاهد	بحره	الشاهد	
٣٣٥	١٧٦	الطويل	وَبُدِّلْتُ قَرْحًا دَامِياً بَعْدَ صِحَّةٍ	فَيَالَكِ مِنْ نُعْمَى تَحَوَّلْنَ أَبْؤُسَا

حرف الضاد

ص	رقم الشاهد	بحره	الشاهد	
٥٢	٢٤	الرجز	... ...	وَلَيْسَ دِينُ اللهِ بِالْمُعَضَّى
١٧٤	٩٩	الطويل	فقُولاَ لِهٰذَا المَرْءِ ذُو جَاءَ سَاعِياً	هَـلُمَّ فَإِنَّ المَشْرَفِيَّ الفَرَائِضُ
٣٣٧	١٧٧	«	بِتَيْهَـاءَ قَفْرٍ وَالْمَطِيُّ كَأَنَّهَا	قَطَا الْحَزْنِ قَدْ كَانَتْ فِرَاخًا بُيُوضُهَا
٣٤٦	١٨٣	«	قَضَى اللهُ يَا أَسْمَاءُ أَنْ لَسْتُ زَائِلاً	أُحِبُّكِ حَتَّى يُغْمِضَ الْجَفْنَ مُغْمِضُ

حرف الظاء

ص	رقم الشاهد	بحره	الشاهد	
٣١٧	١٦٦	المتقارب	يَدَاكَ يَدٌ خَـيْرُهَا يُرْتَجَى	وَأُخْرَى لِأَعْـدَائِهَا غَائِظَه[1]

حرف العين

ص	رقم الشاهد	بحره	الشاهد	
٨٢	٤٤	البسيط	هَجَوْتَ زَبَّانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِراً	مِنْ هَجْوِ زَبَّانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدَعِ
٩٥، ١٠١	٥٠	الوافر	[فَلاَ تَطْمَعْ أَبَيْتَ اللَّعْنَ فِيهَا]	وَمَنْعُـكَهَا بِشَيْءٍ يُسْـتَطَاعُ
١٤٦، ١٨٩	٨٣	الطويل	[فَيَارَبِّ أَنْتَ اللهُ فِي كُلِّ مَوْطِنٍ]	وَأَنْتَ الَّذِي فِي رَحْمَةِ اللهِ أَطْمَعُ
١٦٢	٩٣	الرمل	رُبَّ مَنْ أَنْضَجْتُ غَيْظًا قَلْبَهُ	قَدْ تَمَنَّى لِيَ مَوْتًا لَمْ يُطَعْ
١٩٦	١٠٩	الرجز	مَنْ لاَ يَزَالُ شَاكِراً عَلَى المَعَهْ	فَهْوَ حَرٍ بِعِيشَةٍ ذَاتِ سَـعَهْ
٢٣٣	١٣٣	الطويل	وَهَلْ يَرْجِـعُ التَّسْلِيمَ أَوْ يَكْشِفُ الْعَمَى	ثَلاَثُ الْأَثَافِي وَالدِّيَارُ الْبَلاَقِعُ
٢٤٧	١٣٦	«	خَلِيـلَيَّ مَا وَافٍ بِعَهْدِيَ أَنْتُمَا	إِذَا لَمْ تَـكُونَا لِي عَلَى مَنْ أُقَاطِـعُ
٢٦٣	١٤٤	«	فَإِنْ يَكُ جُثْمَانِي بِأَرْضٍ سِوَاكُمُ	فَإِنَّ فُؤَادِي عِنْدَكِ الدَّهْرَ أَجْمَعُ
٣١٥	١٦٤	«	يَنَامُ بِإِحْدَى مُقْلَتَيْهِ وَيَتَّقِي	بِأُخْرَى المَنَايَا فَهْوَ يَقْظَانُ هَاجِـعُ[2]

(١) انظره فى ص (٣١٩) أيضاً

(٢) انظره فى حرف الميم أيضاً

ص	رقم الشاهد	بحره	الشاهد	
٣٢٤	١٦٧	البسيط	بكلِّ داهيةٍ أَلْقَى العِداءَ وَقَدْ	يُظَنُّ أَنِّيَ في مَكْرِي بِهِمْ فَزِعُ
			كَلاَّ وَلٰكِنَّ مَا أُبْدِيهِ مِنْ فَرَقٍ	فَكَيْ يَغُرُّوا فَيُغْرِيهِمْ بِيَ الطَّمَعُ
٣٢٧	١٦٩	الخفيف	لَيْسَ يَنْفَكُّ ذَا غِنًى وَاعْتِزَازٍ	كُلُّ ذِي عِفَّةٍ مُقِلٌّ قَنُوعُ
٣٣٤	١٧٥	الطويل	وَمَا الْمَرْءُ إِلاَّ كَالشِّهَابِ وَضَوْئِهِ	يَعُودُ رَمَادًا بَعْدَ إِذْ هُوَ سَاطِعُ
٣٦٧	١٩٤	«	إِذَا مُتُّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ شَامِتٌ	وَآخَرُ مُثْنٍ بِالَّذِي كُنْتُ أَصْنَعُ
٣٨٨	٢٠٧	البسيط	أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ	فَإِنَّ قَوْمِيَ لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ
٤٤٣	٢٣٨	الطويل	وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ التُّرَابَ لَأَوْشَكُوا	إِذَا قِيلَ هَاتُوا أَنْ يَمَلُّوا وَيَمْنَعُوا
٤٤٦	٢٤١	«	سَقَاهَا ذَوُو الْأَحْلاَمِ سَجْلاً عَلَى الظَّمَا	وَقَدْ كَرَبَتْ أَعْنَاقُهَا أَنْ تَقَطَّعَا
٤٧٠	٢٥٥	الرجز	... ...	يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصِّبَا رَوَاجِعَا

حرف الفاء

ص	رقم الشاهد	بحره	الشاهد	
٢٣	١٢	الرجز	[يَا لَيْتَ شِعْرِي عَنْكُمُ حَنِيفَا]	أَشَاهِرُنَّ بَعْدَنَا السُّيُوفَا
٣١٠	١٦٢	الطويل	وَقَالَتْ حَنَانٌ مَا أَتَى بِكَ هٰهُنَا	أَذُو نَسَبٍ أَمْ أَنْتَ بِالْحَيِّ عَارِفُ
٣٩٧	٢١١	البسيط	بَنِي غُدَانَةَ مَا إِنْ أَنْتُمُ ذَهَبٌ	وَلاَ صَرِيفٌ وَلٰكِنْ أَنْتُمُ الْخَزَفُ
٤٠٣	٢١٥	الطويل	وَقَالُوا : تَعَرَّفْهَا الْمَنَازِلَ مِنْ مِنًى	وَمَا كُلُّ مَنْ وَافَى مِنًى أَنَا عَارِفُ
٤٧١	٢٥٦	الرجز	كَأَنَّ أُذْنَيْهِ إِذَا تَشَوَّفَا	قَادِمَةً أَوْ قَلَمًا مُحَرَّفَا

حرف القاف

ص	رقم الشاهد	بحره	الشاهد	
١٤	٧	الرجز	وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِي الْمُخْتَرَقْ	[مُشْتَبِهِ الْأَعْلاَمِ لَمَّاعِ الْخَفَقْ]
٧٠	٣٦	الطويل	أَأَنْ شِمْتَ مِنْ نَجْدٍ بُرَيْقًا تَأَلَّقَا	تَبِيتُ بِلَيْلِ امْأَرْمَدِ اعْتَادَ أَوْلَقَا
١١٥	٦٤	«	وَلَيْسَ بِمُغْنِينِي وَفِي النَّاسِ مُمْتِعٌ	صَدِيقٌ إِذَا أَعْيَا عَلَيَّ صَدِيقُ
١٧٨	١ ٢	الرجز	جَمَّعْتُهَا مِنْ أَيْنُقٍ مَوَارِقِ	ذَوَاتُ يَنْهَضْنَ بِغَيْرِ سَائِقِ

حرف الكاف

حرف اللام

(١) انظره أيضاً في (ص ٢٥٥)

ص	رقم الشاهد	بحره	الشاهد	
٧٧	٤١	البسيط	مَا أَقْدَرَ اللهَ أَنْ يُدْنِي عَلَى شَحَطٍ	مَنْ دَارُهُ الْحَزْنُ مِمَّنْ دَارُهُ صُولُ
٩٣	٤٨	الطويل	أَنَا الذَّائِدُ الْحَامِي الذِّمَارَ وَإِنَّمَا	يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي
١٠٦	٥٨	الوافر	كَمُنْيَةِ جَابِرٍ إِذْ قَالَ لَيْتِي	[أُصَادِفُهُ وَأَفْقِدُ جُلَّ مَالِي]
١١٦	٦٥	الطويل	وَلَيْسَ الْمُوَافِينِي لِيُرْفَدَ خَائِباً	فَإِنَّ لَهُ أَضْعَافَ مَا كَانَ أَمَّلَا
١٤٨	٨٤	«	وَتُبْلِي الْأُلَى يَسْتَلْئِمُونَ عَلَى الْأُلَى	تَرَاهُنَّ يَوْمَ الرَّوْعِ كَالْحِدَإِ الْقُبْلِ
١٥٠	٨٥	«	أَبَى اللهُ لِلشُّمِّ الْأَلَاءِ كَأَنَّهُمْ	سُيُوفٌ أَجَادَ الْقَيْنُ يَوْماً صِقَالَهَا
١٥١	٨٦	«	مَحَاحُبُّهَا حُبَّ الْأُلَى كُنَّ قَبْلَهَا	[وَحَلَّتْ مَكَاناً لَمْ يَكُنْ حُلَّ مِنْ قَبْلُ]
١٥٧	٩٠	«	أَلَا عِمْ صَبَاحاً أَيُّهَا الطَّلَلُ الْبَالِي	وَهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كَانَ فِي الْعُصُرِ الْخَالِي
١٦٤	٩٥	الخفيف	رُبَّمَا تَكْرَهُ النُّفُوسُ مِنَ الْأَمْـ	ـرِ لَهُ فَرْجَةٌ كَحَلِّ الْعِقَالِ
١٦٩	٩٧	البسيط	مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرْضَى حُكُومَتُهُ	[وَلَا الْأَصِيلِ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ(١)]
١٧٩	١٠٣	الطويل	أَلَا تَسْأَلَانِ الْمَرْءَ مَاذَا يُحَاوِلُ	أَنَحْبٌ فَيُقْضَى أَمْ ضَلَالٌ وَبَاطِلُ
١٩٧	١١٠	المتقارب	إِذَا مَا لَقِيتَ بَنِي مَالِكٍ	فَسَلِّمْ عَلَى أَيِّهِمْ أَفْضَلُ
٢١٦	١٢٤	الرمل	يَا خَلِيلَيَّ ارْبَعَا وَاسْتَخْبِرَا الْـ	مَنْزِلَ الدَّارِسَ عَنْ حَيٍّ حِلَالِ
			مِثْلَ سَحْقِ الْبُرْدِ عَفَّى بَعْدَكَ الْـ	قَطْرُ مَغْنَاهُ وَتَأْوِيبُ الشَّمَالِ
٢١٨	١٢٥	الكامل	دَعْ ذَا، وَعَجِّلْ ذَا، وَأَلْحِقْنَا بِذَا الْـ	بِالشَّحْمِ إِنَّا قَدْ مَلِلْنَاهُ بَجَلْ
٢٨٤	١٥٤	الطويل	فَيَارَبِّ هَلْ إِلَّا بِكَ النَّصْرُ يُرْتَجَى	عَلَيْهِمْ وَهَلْ إِلَّا عَلَيْكَ الْمُعَوَّلُ
٢٨٦	١٥٥	الكامل	خَالِي لَأَنْتَ، وَمَنْ جَرِيرٌ خَالُهُ	يَنَلِ الْعَلَاءَ وَيَكْرُمِ الْأَخْوَالَا
٢٩٣	١٥٨	الوافر	يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ	فَلَوْلَا الْغِمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالَا
٣٢٩	١٧٠	الطويل	فَقُلْتُ يَمِينُ اللهِ أَبْرَحُ قَاعِداً	وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْكِ وَأَوْصَالِي
٣٤٧	١٨٤	«	سَلِي إِنْ جَهِلْتِ النَّاسَ عَنَّا وَعَنْهُمُ	فَلَيْسَ سَوَاءً عَالِمٌ وَجَهُولُ

(١) انظره أيضاً في (ص ١٩٣)

ص	رقم الشاهد	بحره	الشاهد	
٣٧٥	١٩٨	الكامل	وَلَبِسْتُ سِرْبَالَ الشَّبَابِ أَزُورُهَا	وَلَنِعْمَ كَانَ شَبِيبَةُ الْمُحْتَالِ
٣٧٧	٢٠٠	الرجز	أَنْتَ تَكُونُ مَاجِدٌ نَبِيلُ	إِذَا تَهُبُّ شَمْأَلٌ بَلِيلُ
٣٧٨	٢٠١	السريع	عَدُوُّ عَيْنَيْكَ وَشَانِيهِمَا	أَصْبَحَ مَشْغُولٌ بِمَشْغُولِ
٣٨١	٢٠٣	البسيط	قَدْ قِيلَ مَا قِيلَ إِنْ صِدْقًا وَإِنْ كَذِبًا	فَمَا اعْتِذَارُكَ مِنْ قَوْلٍ إِذَا قِيلَا
٣٨٥	٢٠٥	«	لاَ يَأْمَنِ الدَّهْرَ ذُو بَغْيٍ وَلَوْ مَلِكًا	جُنُودُهُ ضَاقَ عَنْهَا السَّهْلُ وَالْجَبَلُ
٣٩١	٢٠٨	الرجز	أَمْرَعَتِ الْأَرْضُ لَوَ انَّ مَالاَ	لَوْ أَنَّ نُوقًا لَكَ أَوْ جِمَالاَ
				أَوْ ثُلَّةً مِنْ غَنَمٍ إِمَّا لاَ
٤٠٨	٢١٧	الطويل	وَإِنْ مُدَّتِ الْأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ	بِأَعْجَلِهِمْ إِذْ أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلُ
٤٢٧	٢٢٧	«	إِنِ الْمَرْءُ مَيْتًا بِانْقِضَاءِ حَيَاتِهِ	وَلَكِنْ بِأَنْ يُبْغَى عَلَيْهِ فَيُخْذَلَا
٤٤٠	٢٣٦	«	أَبَيْتُمْ قَبُولَ السِّلْمِ مِنَّا فَكِدْتُمُ	لَدَى الْحَرْبِ أَنْ تُغْنُوا السُّيُوفَ عَنِ السَّلِّ
٤٤١	٢٣٧	«	فَلَمْ أَرَ مِثْلَهَا خُبَاسَةَ وَاجِدٍ	فَنَهْنَهْتُ نَفْسِي بَعْدَمَا كِدْتُ أَفْعَلَهْ
٤٥٠	٢٤٥	البسيط	وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا قُمْتُ يُثْقِلُنِي	ثَوْبِي فَأَنْهَضُ نَهْضَ الشَّارِبِ الثَّمِلِ (١)
٤٥٩	٢٥٠	الكامل	أَبُنَيَّ إِنَّ أَبَاكَ كَارِبُ يَوْمِهِ	فَإِذَا دُعِيتَ إِلَى الْمَكَارِمِ فَارْحَلِ
٤٧٣	٢٥٧	الطويل	وَلَسْتُ بِآتِيهِ وَلاَ أَسْتَطِيعُهُ	وَلاَكِ اسْقِنِي إِنْ كَانَ مَاؤُكَ ذَا فَضْلِ
٤٧٥	٢٥٨	«	فَلاَ تَلْحَنِي فِيهَا فَإِنَّ بِحُبِّهَا	أَخَاكَ مُصَابُ الْقَلْبِ جَمٌّ بَلاَبِلُهْ
٤٩٠	٢٦٨	«	وَمَازِلْتُ مِنْ لَيْلَى لَدُنْ أَنْ عَرَفْتُهَا	لَكَالْهَائِمِ الْمُقْصَى بِكُلِّ سَبِيلِ (٢)
٥٠٥	٢٧٦	«	وَمَا قَصَّرَتْ بِي فِي التَّسَامِي خُئُولَةٌ	وَلَكِنَّ عَمِّي الطَّيِّبُ الْأَصْلِ وَالْخَالُ
٥١٣	٢٨١	المتقارب	بِأَنَّكَ رَبِيعٌ وَغَيْثٌ مَرِيعٌ	وَأَنَّكَ هُنَاكَ تَكُونُ الثِّمَالَا
٥٢٠	٢٨٤	الخفيف	عَلِمُوا أَنْ يُؤَمَّلُونَ فَجَادُوا	قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ

(١) انظره أيضاً فى قافية الراء

(٢) انظره أيضاً فى قافية الدال

حرف الميم

ص	رقم الشاهد	بحره	الشاهد	
٣٧	١٥	الرجز	بِأَبِهِ اقْتَدَى عَدِىٌّ فِى الْكَرَم	وَمَنْ يُشَابِهِ أَبَهُ فَمَا ظَلَمْ
٤١	١٧	«	كَالْحُوتِ لاَيُرْوِيهِ شَىْءٌ يَلْهَمُهْ	[يُصْبِحُ ظَمْآنَ وَفِى الْبَحْرِ فَمُهْ]
٤٧	٢١	الطويل	فَأَطْرَقَ إِطْرَاقَ الشُّجَاعِ وَلَوْرَأَى	مَسَاغًا لِنَابَاهُ الشُّجَاعُ لَصَمَّمَا
٩١	٤٦	البسيط	وَمَا أُصَاحِبُ مِنْ قَوْمٍ فَأَذْكُرُهُمْ	إِلاَّ يَزِيدُهُمُ حُبًّا إِلَىَّ هُمُ
١٣٤	٧٧	الكامل	ذُمَّ الْمَنَازِلَ بَعْدَ مَنْزِلَةِ اللِّوَى	وَالعَيْشَ بَعْدَ أُولٰئِكَ الْأَيَّامَ
١٣٩	٧٩	البسيط	هَنَّا وَهِنَّا وَمِنْ هُنَّا لَهُنَّ بِهَا	ذَاتَ الشَّمَائِلِ وَالْأَيْمَانِ هَيْنُومَ
١٧٢	٩٨	المنسرح	ذَاكَ خَلِيلِى وَذُو يُوَاصِلُنِى	يَرْمِى وَرَائِى بِامْسَهْمِ وَامْسَلِمَهْ
٢٠٢	١١٣	البسيط	مَنْ يُعْنَ بِالْحَمْدِ لاَ يَنْطِقْ بِمَا سَفَهٌ	وَلاَ يَحِدْ عَنْ سَبِيلِ الْمَجْدِ وَالْكَرَمِ
٢٠٥	١١٦	مجزوء البسيط	فِى الْمُعْقِبِ الْبَغْىِ أَهْلَ الْبَغْىِ مَا	يَنْهَى امْرَأً حَازِمًا أَنْ يَسْأَمَا
٢١٢	١٢٢	الطويل	وَإِنَّ لِسَانِى شُهْدَةٌ يُشْتَفَى بِهَا	وَهُوَّ عَلَى مَنْ صَبَّهُ اللهُ عَلْقَمُ
٢٤٨	١٣٧	الخفيف	غَيْرُ لاَهٍ عِدَاكَ فَاطَّرِحِ اللَّهْـ	ـوَ وَلاَ تَغْتَرِرْ بِعَارِضِ سِلْمِ
٣١٥	١٦٥	الطويل	يَنَامُ بِإِحْدَى مُقْلَتَيْهِ وَيَتَّقِى	بِأُخْرَى الْأَعَادِى فَهْوَ يَقْظَانُ نَائِمُ (١)
٣٤٩	١٨٥	البسيط	لاَطِيبَ لِلْعَيْشِ مَادَامَتْ مُنَغَّصَةً	لَذَّاتُهُ بِادِّكَارِ الْمَوْتِ وَالْهَرَمِ
٣٦٣	١٩٢	الطويل	لَئِنْ كَانَ سَلْمَى الشَّيْبُ بِالصَّدِّ مُغْرِياً	لَقَدْ هَوَّنَ السُّلْوَانَ عَنْهَا التَّحَلُّمُ
٣٧٢	١٩٦	الوافر	فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتُ بِدَارِ قَوْمٍ	وَجِيرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامِ
٣٧٤	١٩٧	الكامل	فِى لُجَّةٍ غَمَرَتْ أَبَاكَ بُحُورُهَا	فِى الْجَاهِلِيَّةِ كَانَ وَالإِسْلاَمِ
٣٨٣	٢٠٤	«	حَدِبَتْ عَلَىَّ بُطُونُ ضِنَّةَ كُلُّهَا	إِنْ ظَالِمًا فِيهِمْ وَإِنْ مَظْلُومَا
٣٩٣	٢٠٩	الطويل	إِذَا لَمْ تَكُ الْمِرْآةُ أَبْدَتْ وَسَامَةً	فَقَدْ أَبْدَتِ الْمِرْآةُ جَبْهَةَ ضَيْغَمِ
٤٠٠	٢١٣	الطويل	وَمَا خُذِّلٌ قَوْمِى فَأَخْضَعَ لِلْعِدَا	وَلٰكِنْ إِذَا أَدْعُوهُمُ فَهُمُ هُمُ

(١) انظره فى حرف العين أيضاً

حرف النون

(١) انظره أيضاً فى (ص ٤١٧)

ص	رقم الشاهد	بحره	الشاهد	
١٠٠	٥٤	البسيط	أَخِي حَسِبْتُكَ إِيَّاهُ وَقَدْ مُلِئَتْ	أَرْجَاءُ صَدْرِكَ بِالأَضْغَانِ وَالإِحَنِ
١١٠	٦١	الرمل	أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِي	لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَلاَ قَيْسُ مِنِي
١١٣	٦٣	الرجز	امْتَلأَ الْحَوْضُ وَقَالَ قَطْنِي	مَهْلاً رُوَيْدًا قَدْ مَلأْتَ بَطْنِي
١٥٨	٩١	الطويل	تَعَشَّ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لاَ تَخُونُنِي	نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَاذِئْبُ يَصْطَحِبَانِ
١٦١	٩٢	«	أَلاَ رُبَّ مَنْ تَغْتَشُّهُ لَكَ نَاصِحٌ	وَمُؤْتَمَنٍ بِالْغَيْبِ غَيْرُ أَمِينِ
١٦٦	٩٦	البسيط	[وَنِعْمَ مَزْكَأُ مَنْ ضَاقَتْ مَذَاهِبُهُ]	وَنِعْمَ مَنْ هُوَ فِي سِرٍّ وَإِعْلاَنِ
١٨٥	١٠٥	الكامل	نَحْنُ الأُلَى فَاجْمَعْ جُمُو	عَكَ ثُمَّ وَجِّهْهُمْ إِلَيْنَا (١)
٢٠٢	١١٢	البسيط	لاَ تَنْوِ إِلاَّ الَّذِي خَيْرٌ فَمَا شَقِيَتْ	إِلاَّ نُفُوسُ الأُلَى لِلشَّرِّ نَاوُونَا
٢١١	١٢١	الوافر	وَمِنْ حَسَدٍ يَجُورُ عَلَيَّ قَوْمِي	وَأَيُّ الدَّهْرِ ذُو لَمْ يَحْسُدُونِي
٢٢١	١٢٦	الكامل	وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي	فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ لاَ يَعْنِينِي
٢٢٦	١٢٩	الوافر	أَلاَ أَبْلِغْ بَنِي خَلَفٍ رَسُولاً	أَحَقًّا أَنَّ أَخْطَلَكُمْ هَجَانِي
٢٤٤	١٣٤	البسيط	أَقَاطِنٌ قَوْمُ سَلْمَى أَمْ نَوَوْا ظَعَنَا	إِنْ يَظْعَنُوا فَعَجِيبٌ عَيْشُ مَنْ قَطَنَا
٢٥٠	١٣٨	المدبر	غَيْرُ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنٍ	يَنْقَضِي بِالْهَمِّ وَالْحَزَنِ
٢٦١	١٤٣	البسيط	قَوْمِي ذُرَا الْمَجْدِ بَانُوهَا وَقَدْ عَلِمَتْ	بِكُنْهِ ذَلِكَ عَدْنَانٌ وَقَحْطَانُ
٢٦٦	١٤٥	الرجز	أَكُلَّ عَامٍ نَعَمٌ تَحْوُونَهُ	يُلْقِحُهُ قَوْمٌ وَتَنْتِجُونَهُ
٢٧٧	١٥٠	البسيط	لَوْلاَ اصْطِبَارٌ لأَوْدَى كُلُّ ذِي مِقَةٍ	لَمَّا اسْتَقَلَّتْ مَطَايَاهُنَّ لِلظَّعَنِ
٢٩١	١٥٧	«	عِنْدِي اصْطِبَارٌ وَأَمَّا أَنَّنِي جَزِعٌ	يَوْمَ النَّوَى فَلِوَجْدٍ كَادَ يَبْرِينِي
٣٠٢	١٥٩	الطويل	تَمَنَّوْا لِيَ الْمَوْتَ الَّذِي يَشْعَبُ الْفَتَى	وَكُلُّ امْرِئٍ وَالْمَوْتُ يَلْتَقِيَانِ
٣٠٨	١٦٠	البسيط	خَيْرُ اقْتِرَابِي مِنَ الْمَوْلَى حَلِيفَ رِضًا	وَشَرُّ بُعْدِي عَنْهُ وَهْوَ غَضْبَانُ
٣٢٥	١٦٨	الطويل	فَوَاللَّهِ مَا فَارَقْتُكُمْ قَالِيًا لَكُمْ	وَلَكِنَّ مَا يُقْضَى فَسَوْفَ يَكُونُ (٢)

(١) انظره أيضاً فى (ص ٢٥١)   (٢) انظره أيضاً فى (ص ٤٩٧)

حرف الهاء

حرف الياء

حرف الألف اللينة

٢٠٠ ١١١ الطويل فَأَوْمَيْتُ إِيمَاءً خَفِيًّا لِحَبْتَرٍ فَلِلّهِ عَيْنَا حَبْتَرٍ أَيَّمَا فَتَى
٣١٢ ١٦٣ الرجز شَكَا إِلَيَّ جَمَلِي طُولَ السُّرَى صَبْرٌ جَمِيلٌ فَكِلَانَا مُبْتَلَى

تمت فهرست الشواهد الواردة فى الجزء الأول من شرح الأشمونى



شرح الأشموني

على ألفية ابن مالك

المسمى « منهج السالك إلى ألفية ابن مالك »

حققه ، وشرح شواهده

محمد محيي الدين عبد الحميد

المدرس فى قسم التخصص بكلية اللغة العربية

بالجامع الأزهر

الجزء الأول

الطبعة الثانية

مزيدة ومنقحة

مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر

١٣٥٨ هـ / ١٩٣٩ م / ٨٥٠

بسم الله الرحمن الرحيم

أما بَعْدَ حَمْدِ الله على ما منح من أسباب البيان ، وفتح من أبواب التبيان ، والصلاة والسلام على من رفع بماضى العزم قواعد الإيمان ، وخفض بعامل الجزم كلمة البهتان ، محمد المنتخب من خلاصة معدّ ولباب عدنان ، وعلى آله وأصحابه الذين أحرزوا قَصَبَات السبق فى مضمار الإحسان ، وأبرزوا ضمير القصة والشان ، بسنان اللسان ولسان السنان ، فهذا شرح لطيف بديع على ألفية ابن مالك ، مهذب المقاصد واضح المسالك ، يمتزج بها امتزاج الروح بالجسد ، ويحل منها محل الشجاعة من الأسد ، تجد نَشْرَ التحقيق من أدراج عباراته يعبق ، وبدر التدقيق من أبراج إشاراته يشرق ، خلا من الإفراط الممل ، وعلا عن التفريط المخل ، وكان بين ذلك قَوَامًا ، وقد لقبته بـ « منهج السالك ، إلى ألفية ابن مالك » ولم آلُ جهداً فى تنقيحه وتهذيبه ، وتوضيحه وتقريبه . والله أسأل أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم ، وأن ينفع به من تلقاه بقلب سليم ، إنه قريب مجيب ، وما توفيقى إلا بالله ، عليه توكلت وإليه أنيب .

(بسم الله الرحمن الرحيم ، قال محمد) هو الإمام ، العلامة ، أبو عبد الله ، جمال الدين ابن عبد الله (ابن مالك) الطائى نسبا ، الشافعى مذهبا ، الجيانى منشأ ، الأندلسى إقليما ، الدمشقى دارا ووفاة لاثنتى عشرة ليلةً خلت من شعبان عام اثنين وسبعين وستمائة ، وهو ابن خمس وسبعين سنة (أحمد ربى الله خير مالك) أى : أثنى عليه الثناء الجميل ، اللائق بجلال عظمته ، وجزيل نعمته التى هذا النظم من آثارها ، واختار صيغة المضارع المثبت لما فيها من الإشعار بالاستمرار التجددى وقصد بذلك الموافقة بين الحمد والمحمود عليه ، أى : كما أن آلاءه تعالى لاتزال تتجدد فى حقنا دائما كذلك نحمده بمحامد لا تزال تتجدد ، وأيضا فهو رجوع إلى الأصل ؛ إذ أصل « الحمد لله » : أحمد أو حمدت حمد الله : فحذف الفعل اكتفاء بدلالة مصدره عليه ، ثم عدل إلى الرفع لقصد الدلالة على الدوام والثبوت ، ثم أدخلت عليه «أل» لقصد الاستغراق . و«الرب» المالك . و«الله» علم على الذات الواجب الوجود — أى : لذاته — المستحق لجميع المحامد ، ولم يسمّ به سواه ، قال تعالى: « هل تعلم لهُ سميًّا » أى : هل

تعلم أحدا تسمى الله غير الله ، وهو عربى عند الأكثر ، وعند المحققين أنه اسم الله الأعظم ، وقد ذكر فى القرآن العظيم فى ألفين وثلثمائة وستين موضعاً ، واختار الإمام النووى تبعاً لجماعة أنه الحىّ القيوم ، قال : ولهذا لم يذكر فى القرآن إلا فى ثلاثة مواضع : فى البقرة ، وآل عمران ، وطه . والله أعلم

﴿ تنبيه ﴾ أوقع الماضى موقع المستقبل تنزيلا لمقوله منزلة ما حصل : إما اكتفاء بالحصول الذهنى ، أو نظرا إلى ماقوى عنده من تحقق الحصول وقربه ، نحو : « أتى أمر الله فلاتستعجلوه » .

وجملة « هو ابن مالك » معترضة بين « قال » ومقوله ، لامحل لها من الإعراب ، ولفظ « رب » نصب تقديراً على المفعولية ، والياء فى موضع الجر بالإضافة ، و « الله » نصب بدل من « رب » أو بيان ، و « خير » نصب أيضا بدل أو حال على حد : « دعوتُ الله سميعاً » وموضع الجملة نصب مفعول لقال ، ولفظها خبر ، ومعناها الإنشاء ، أى : أُنشئُ الحمد (مصلياً) أى : طالباً من الله صلاته ، أى : رحمته (على النبىّ) — بتشديد الياء — من النبوة — أى : الرفعة — لرفعة رتبته على غيره من الخلق ، أو بالهمز من النبأ — وهو الخبر — لأنه مخبر عن الله تعالى ، فعلى الأول هو فعيل بمعنى مفعول ، وعلى الثانى بمعنى فاعل . و «مصليا» حال من فاعل « أحمد » منوية لاشتغال مورد الصلاة بالحمد ، أى : ناويا الصلاة على النبى (المصطفى) مفتعل من الصفوة ، وهو : الخلوص من الكدر ، قلبت تاؤه طاء لمجاورة الصاد ، ولامه ألفا لانفتاح ماقبلها ؛ ومعناه المختار (وآله) أى : أقاربه من بنى هاشم والمطلب (المستكملين) باتباعه (الشرفا) أى : العلو .

﴿ تنبيه ﴾ أصل آل أهل : قلبت الهاء همزة ، كما قلبت الهمزة هاء فى «هراق» الأصل « أراق » ثم قلبت الهمزة ألفا لسكونها وانفتاح ماقبلها ، كما فى « آدم ، وآمن » هذا مذهب سيبويه . وقال الكسائى : أصله «أول » كجمل ، من آل يؤول : تحركت الواو وانفتح ماقبلها قلبت ألفا . وقد صغروه على « أُهيل » وهو يشهد للأول ، وعلى « أويل » وهو يشهد للثانى ؛ ولا يضاف إلا إلى ذى شرف ، بخلاف أهل ، فلا يقال « آل الاسكاف » ولا ينتقض بـ« آل فرعون » فإن له شرفا باعتبار الدنيا ، واختلف فى جواز إضافته إلى المضمر : فمنعه

الـكسائى والنحاس ، وزعم أبو بكر الزبيدى أنه من لحن العوام ، والصحيح جوازه . قال عبد المطلب :

١ — وَانْصُرْ عَلَى آلِ الصَّلِيـ ـبِ وَعَابِدِيهِ الْيَوْمَ آلَكْ

وفى الحديث : « اللهم صل على محمد وآله »

(وأستعين الله فى) نظم قصيدة (ألفية) أى : عدة أبياتها ألف أو ألفان ، بناء على أنها

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وكفى ؛ وسلام على الذين اصطفى

١ — هذا البيت لعبد المطلب بن هاشم جدّ سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، من أبيات يقولها فى حادث الفيل الذى كان عام ولادة النبى صلوات الله وسلامه عليه وآله ، وأوّلها :

لاَ هُمَّ إِنَّ الْمَرْءَ يَمْـــنَعُ رَحْلَهُ فَامْنَعْ رِحَالَكْ

اللغة : « لاهمّ » : يريد اللهمّ ، أى : يا ألله ، فالميم عوض عن حرف النداء ، ومن ثمّ لايجمع بينهما إلا شذوذا ، كما ورد فى قول الراجز :

إِنِّى إِذَا مَا حَدَثٌ أَلَمَّـا أَقُولُ يا اللَّهُمَّ يا اللَّهُمَّا

وقد حذف هنا حرف التعريف ، ومثله فى الشعر كثير « يمنع » : يحمى ، ويدفع عنه «رحله» : مسكنه ، وإضافة الرحال إلى ضـمير الجلالة للتعظيم والتشريف كما فى قولهم للـكعبة «بيت الله» ونحوه ، وكذلك إضافة الآل إلى ضميره سبحانه فى البيت المستشهد به .

المعنى : يارب إن الإنسان يحمى وطنه ويدافع عنـه ويصدّ غارة الأعداء عن حماه ، وهذا وطنك وفيه بيتك الذى جعلته مثابة للناس وأمنا قد أغار عليه أعداؤك آل الصليب فاحمه منهم وردّهم عنه .

الشاهد فيه : فى هـذا البيت شاهدان : أحدهما فى قوله « آل الصليب » حيث أضاف لفظ الآل إلى الصليب ، وليس الصليب من الأشياء ذوات الشرف ، فيكون فيه دلالة على جواز إضافته إلى الحقير ، كما يضاف إلى العظيم ، وعنـدى أن إضافة الآل إلى الصليب كإضافته إلى فرعون فى قوله تعالى : (أدخلوا آل فرعون أشدّ العذاب) . وثانيهما فى قوله « آلك » وهو ردّ على الـكسائى والنحاس والزبيدى ؛ فإنه أضاف لفظ « آل » إلى الضمير ، وهو كاف الخطاب .

واعلم أن لفظ الآل كما اختصّ بالإضافة إلى ما فيه شرف غالبا ، فلا يقال : آل الحجام ، ولا آل الإسكاف ، وإنما يقال : أهل الحجام والإسكاف ، ونحو ذلك ، قد اختص أيضا بالإضافة إلى أعلام الناطقين ، دون النكرات والأزمنة والأمكنة ، فيقال : آل محمد ، وآل على ، ولايقال : آل رجل ، ولا آل مصر ، أو مكة ، ولا آل زمن كذا ، وإنما يقال فى كلّ هذه الأشياء : أهل .

من كامل الرجز أومشطوره ، ومحل هذه الجملةأيضا نصب عطفا على جملة «أحمد» . والظاهر أن « فى » بمعنى على ، لأن الاستعانة وما تصرف منها إنما جاءت متعدية بعلى ، قال تعالى : « وأعانه عليه قوم آخرون » « والله المستعان على ماتصفون » أو أنه ضمن « أستعين » معنى أستخير ونحوه مما يتعدى بفى ، أى : وأستخير الله فى ألفية (مقاصد النحو) أى : أغراضه وجُلّ مهماته (بها) أى : فيها (محوية) أى : محوزة

﴿تنبيه﴾ النحو فى الاصطلاح هو: العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التى ائتلف منها ، قاله صاحب المقرب . فعلم أن المراد هنا بالنحو مايرادف قولنا « علم العربية » لاقسيم الصرف . وهو مصدر أريد به اسم المفعول أي : المنحوّ ، كالخلق بمعنى المخلوق . وخصته غلبة الاستعمال بهذا العلم ، وإن كان كل علم منحوا ، أى : مقصودا ، كما خصت الفقه بعلم الأحكام الشرعية الفرعية وإن كان كل علم فقها ، أى : مفقوها ، أى : مفهوما . وجاء فى اللغة لمعان خمسة : القصد ، يقال : نحوت نحوك ، أى : قصدت قصدك ، والمثل ، نحو مررت برجل نحوك ، أى : مثلك ، والجهة ، نحو : توجهت نحو البيت ، أى : جهة البيت ، والمقدار ، نحو : له عندى نحو ألف ، أى : مقدار ألف ، والقسم ، نحو : هـذا على أربعة أنحاء ، أى : أقسام ، وسبب تسمية هذا العلم بذلك ماروى أن عليا رضى الله تعالى عنه لمـا أشار على أبى الأسود الدؤلى أن يضعه وعلمه الاسم والفعل والحرف وشيئًا من الإعراب قال : « انح هذا النحو يا أبا الأسود »

(تقرب) هذه الألفية للأفهام (الأقصى) أى : الأبعد من المعانى (بلفظ موجز) الباء بمعنى مع ، أى : تفعل ذلك مع وجازة اللفظ ، أى : اختصاره (وتبسط) أى : توسع (البذل) — بالمعجمة — أى : العطاء ، وهو إشارة إلى ماتمنحه لقارئها من كثرة الفوائد (بوعد منجز) أى : موفى سريعا

﴿تنبيه﴾ قال الجوهرى : أوعد — عند الإطلاق — يكون للشر ، ووعد للخير ، وأنشد :

٢ — وَإِنِّى وَإِنْ أَوْعَدْتُهُ أَوْ وَعَدْتُهُ ... لَمُخْلِفُ إِيعَادِى وَمُنْجِزُ مَوْعِدِى

٢ — هذا البيت لعامر بن الطفيل ، وقد أنشده الشارح دليلا على أنك إذا قلت : « أوعدت عليا» من غير أن تذكر الموعد به كان ذلك شرا ، وكذلك إذا قلت : «وعدت محمدا» من غير أن تتعرض لذكر الموعود به كان ذلك خيرا ، ومعنى البيت ظاهر ، والمركوز فى الطبائع أن من مكارم

(وتقتضى) أى : تطلب ، لما اشتملت عليه من المحاسن (رضى) محضا (بغير سخط) يشوبه (فائقة ألفية) الإمام العلامة أبي الحسن يحي (بن معطى) بن عبد النور الزواوى الحنفى ، الملقب زين الدين ، سكن دمشق طويلا ، واشتغل عليه خلق كثير ، ثم سافر إلى مصر وتصدر بالجامع العتيق لإقراء الأدب ، إلى أن توفى بالقاهرة فى سلخ ذى العقدة سنة ثمان وعشرين وستمائة ، ودفن من الغد على شفير الخندق ، بقرب تربة الإمام الشافعي رضى الله تعالى عنه ، ومولده سنة أربع وستين وخمسمائة .

﴿ تنبيه ﴾ يجوز فى « فائقة » النصب على الحال من فاعل تقتضى ، والرفع خبرا لمبتدأ محذوف ، والجر نعتا لألفية ، على حد « وهذا كتابٌ أنزلناهُ مبارَكٌ » فى النعت بالمفرد بعد النعت بالجملة ، والغالب العكس ، وأوجبه بعضهم (وهو) أى : ابن معطى (بسبق) الباء السببية ، أى : بسبب سبقه إياى (حائز تفضيلا) علىّ (مستوجب) علىّ (ثنائى الجميلا) عليه ؛ لما يستحقه السلف من ثناء الخلف . و« ثنائى » مصدر مضاف إلى فاعله ، وهو الياء ، والجميل : إما صفة للمصدر ، أو معمول له (والله يقضى) أى : يحكم (بهبات) جمع هبة ، وهى : العطية ، أى : عطيات (وافره) أى : تامة (لى وله فى درجات الآخره) الدرجات قال فى الصحاح : هى الطبقات من المراتب ، وقال أبو عبيدة : الدرج إلى أعلى ، والدرك إلى أسفل ، والمراد مراتب السعادة فى الدار الآخرة ، ولفظ الجملة خبر ومعناها الطلب

الأخلاق وجميل العادات أنك إذا توعدت غيرك أن تنزل به شرا كان الخلف محمدة ، فاذا وعدته خيرا فان الخلف نقيصة ، وهذا الذى ذكره الشارح هو ماذهب إليه غير واحد من أئمة اللغة . قال السيد المرتضى فى شرح القاموس : « وعبارة الفصيح : وعدت الرجل خيرا وشرا ، قال شراحه : أى منيته بهما ، قال الله تعالى فى الخير : (وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات منهم مغفرة وأجرا عظيما) ومثله كثير ، وقال فى الشرّ : (قل أفأنبئكم بشرّ من ذلكم النار وعدها الله الذين كفروا و بئس المصير) وأنشدوا :

إذَا وعَدَتْ شَرًّا أَتى قَبْلَ وَقْتِهِ ... وَإنْ وَعَدَتْ خَيْراً أَرَاثَ وَعَتَّمَا

فاذا أسقط الخير والشر قيل فى الخير « وعد » بلا ألف ، وفى الشرّ « أوعد » بالألف ، قاله المطرزى، وحكاه القتيبى عن الفراء ، وقال اللبلى فى شرح الفصيح : وهـذا هو المشهور عند أئمة اللغة ، وفى التهذيب : كلام العرب وعدت الرجل خيرا ، ووعدته شرّا ، وأوعدته خيرا ، وأوعدته شرّا ، فإذا لم يذكروا الخير قالوا « وعدته » ولم يدخلوا ألفا ، و إذا لم يذكروا الشر قالوا « أوعدته ، ولم يسقطوا الألف » اهـ .

﴿ تنبيه ﴾ وصف هبات وهو جمع بوافرة وهو مفرد لتأوله بجماعة ، و إن كان الأفصح وافرات ؛ لأن هبات جمع قلة ، والأفصح فى جمع القلة مما لا يعقل وفى جمع العاقل مطلقا المطابقة، نحو : « الأجذاع انكسرن ، ومنكسرات ، والهندات والهنود انطلقن ، ومنطلقات » والأفصح فى جمع الكثرة مما لا يعقل الإفراد نحو « الجذوع انكسرت ، ومنكسرة »

﴿ خاتمة ﴾ بدأ بنفسه لحديث : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دعا بدأ بنفسه » رواه أبو داود ، وقال تعالى حكاية عن نوح عليه السلام : « ربّ اغفرْ لى ولوالدىّ » وعن موسى عليه السلام : « رب اغفر لى ولأخى » وكان الأحسن أن يقول رحمه الله تعالى :

وَاللهُ يَقْضِى بِالرِّضَى وَالرَّحْمَهْ لِى ولَهُ وَلِجَمِيعِ الأُمَّــــــهْ

لما عرفت ، ولأن التعميم مطلوب

الكلام وما يتألف منه

الأصل « هـذا باب شرح الكلام وشرح ما يتألف الكلام منه » اختصر للوضوح (كلامنا) أيها النحاة (لفظ) أى : صوت مشتمل على بعض الحروف : تحقيقا كزيد ، أو تقديراً كالضمير المستتر (مفيد) فائدة يحسن السكوت عليها (كاستقم) فإنه لفظ مفيد بالوضع . فخرج باللفظ غيره من الدوال مما ينطلق عليه فى اللغة كلام : كالخط ، والرمز ، والإشارة ، وبالمفيد المفرد ، نحو : زيد ، والمركب الإضافى، نحو : غلام زيد ، والمركب الإسنادى المعلوم مدلوله ضرورة : كالنار حارة ، وغير المستقل كجملة الشرط ، نحو : إن قام زيد ، وغير المقصود ، كالصادر من الساهى والنائم .

﴿ تنبيهات ﴾ الأول : اللفظ مصدر أريد به اسم المفعول ، أى : الملفوظ به ، كالخلق بمعنى المخلوق .

الثانى : يجوز فى قوله « كاستقم » أن يكون تمثيلا وهو الظاهر ، فإنه اقتصر فى شرح الكافية على ذلك فى حد الكلام ، ولم يذكر التركيب والقصد نظرا إلى أن الإفادة تستلزمهما،

لكنه فى التسهيل صرح بهما وزاد فقال : الكلام ما تضمن من الكلم إسنادا مفيدا مقصودا لذاته ، فزاد « لذاته » قال : لإخراج نحو « قام أبوه » من قولك « جاءنى الذى قام أبوه » وهذا الصنيع أولى ، لأن الحدود لاتتم بدلالة الالتزام ، ومن ثم جعل الشارح قوله « كاستقم » تتميا للحد .

الثالث : إنما بدأ بتعريف الكلام لأنه المقصود بالذات ، إذ به يقع التفاهم .

الرابع : إنما قال «وما يتألف منه» ولم يقل «وما يتركب» لأن التأليف كما قيل أخص ؛ إذ هو تركيب وزيادة ، وهى وقوع الألفة بين الجزءين .

(واسم وفعل ثم حرف الكلم) الكلم : مبتدأ خبره ماقبله ، أى : الكلم الذى يتألف منه الكلام ينقسم باعتبار واحده إلى ثلاثة أنواع : نوع الاسم ، ونوع الفعل ، ونوع الحرف ، فهو من تقسيم الكلى إلى جزئياته ، لأن المقسم — وهو الكلمة — صادق على كل واحد من الأقسام الثلاثة ، أعنى الاسم والفعل والحرف ، وليس الكلم منقسما إليها باعتبار ذاته ، لأنه لاجائز حينئذ أن يكون من تقسيم الكل إلى أجزائه ، لأن الكلم ليس مخصوصا بهذه الثلاثة ، بل هو مقول على كل ثلاث كلمات فصاعدا ، ولا من تقسيم الكلى إلى جزئياته ، وهو ظاهر .

ودليل انحصار الكلمة فى الثلاثة : أن الكلمة إما أن تصلح ركنا للإسناد أولا ، الثانى الحرف ، والأول إما أن يقبل الإسناد بطرفيه أو بطرفٍ ، الأول الاسم ، والثانى الفعل ، والنحويون مجمعون على هذا ، إلا من لايعتد بخلافه . وقد أرشد بتعريفه إلى كيفية تألف الكلام من الكلم بأنه ضم كلمة إلى كلمة فأكثر على وجه تحصل معه الفائدة المذكورة ، لامطلق الضم ، وأقل مايكون منه ذلك اسمان ، نحو : « ذا زيد » ، و « هيهات نجد » أو فعل واسم ، نحو : « استقم » ، و « قام زيد » بشهادة الاستقراء ، ولا نقض بالنداء ؛ فانه من الثانى .

﴿تنبيه﴾ ثم فى قوله « ثم حرف » بمعنى الواو ، إذ لامعنى للتراخى بين الأقسام ، ويكفى فى الإشعار بانحطاط درجة الحرف عن قسيميه ترتيب الناظم لها فى الذكر على حسب ترتيبها فى الشرف ووقوعه طرفا .

واعلم أن الكلم اسم جنس على المختار ، وقيل : جمع ، وقيل : اسم جمع ، وعلى الأول فالمختار أنه اسم جنس جمعي ؛ لأنه لايقال إلا على ثلاث كلمات فأكثر ، سواء اتحد نوعها أو لم يتحد ،

أفادت أم لم تفد ، وقيل : لايقال إلا على مافوق العشرة ، وقيل: إفرادى ، أى : يقال على الكثير والقليل كماء وتراب ، وعلى الثانى فقيل:جمع كثرة، وقيل:جمع قلة ، و يجرى هذا الخلاف فى كل مايفرق بينه و بين واحده بالتاء ، وعلى المختار يجوز فى ضميره التأنيث ملاحظة للجمعية ، والتذكير على الأصل، وهو الأكثر ، نحو : «إليه يصعد الكلم الطيب» « يحرفون الكلم عن مواضعه » وقد أنثه ابن معطى فى ألفيته فقال : « واحدها كلمة » وذكره الناظم فقال: (واحده كلمة) ونظير كلم وكلمة من المصنوعات : لبن ولبنة ، ومن المخلوقات : نبق ونبقة ، فاسم الجنس الجمعى هو الذى يفرق بينه و بين واحده بالتاء غالبا ، بأن يكون واحده بالتاء غالبا ، والاحتراز بـ«غالبا» عما جاء منه على العكس من ذلك، أى: يكون بالتاء دالا على الجمعية و إذا تجرد منها يكون للواحد ، نحو : كمء وكمأة ، وقد يفرق بينه و بين واحده بالياء ، نحو : روم ورومى ، وزنج وزنجي .

وحدّ الكلمة: قول مفرد ، وتطلق فى الاصطلاح مجازا على أحدجزءى العلم المركب، نحو « امرئ القيس » فمجموعهما كلمة حقيقة ، وكل منهما كلمة مجازا ، وفيها ثلاث لغات : كَلِمة على وزن نبقة ، وتجمع على كَلِم كَنَبِق ، وكِلْمة على وزن سِدْرة ، وتجمع على كِلْم كسِدْر ، وكَلْمَة على وَزن تَمرة ، وتجمع على كَلْمٍ كَتَمْرٍ ، وهذه اللغات فى كل ما كان على وزن فعل ككَبِد وكَتِف ، فإن كانَ وسطه حرفَ حلق جاز فيه لُغَةٌ رابِعَةٌ ، وهى إتباع فائه لعينه فى الكسر، اسما كان نحو فِخِذ ، أو فعلا نحو شِهِد .

(والقول) وهو — على الصحيح — لفظ دال على معنى (عم) الكلام والكلم والكلمة ، عموما مطلقاً ؛ فكل كلام أوكلم أو كلمة قول ، ولا عكس : أما كونه أعم من الكلام فلانطلاقه على المفيد وغيره ، والكلام مختص بالمفيد ، وأما كونه أعم من الكلم فلانطلاقه على المفرد ، وعلى المركب من كلمتين ، وعلى المركب من أكثر ، والكلم مختص بهذا الثالث ، وأما كونه أعم من الكلمة فلانطلاقه على المركب والمفرد ، وهى مختصة بالمفرد ؛ وقيل : القول عبارة عن اللفظ المركب المفيد ، فيكون مرادفا للكلام ، وقيل : هو عبارة عن المركب خاصة : مفيدا كان أوغير مفيد ، فيكون أعم مطلقا من الكلام والكلم ، ومباينا للكلمة . وقد بان لك أن الكلام والكلم بينهما عموم وخصوص من وجه : فالكلام أعم

من جهة التركيب وأخص من جهة الإفادة ، والكلم بالعكس ، فيجتمعان فى الصدق فى نحو «زيد أبوه قائم» وينفرد الكلام فى نحو « قام زيد » وينفرد الكلم فى نحو « إن قام زيد»

﴿ تنبيه ﴾ قد عرفت أن القول على الصحيح أخص من اللفظ مطلقاً ، فكان من حقه أن يأخذه جنسا فى تعريف الكلام كما فعل فى الكافية ، لأنه أقرب من اللفظ ، ولعله إنما عدل عنه لما شاع من استعماله فى الرأى والاعتقاد حتى صار كأنه حقيقة عرفية ، واللفظ ليس كذلك .

(وكلمة بها كلام قد يؤم) أى : يقصد . كلمة : مبتدأ خبره الجملة بعده ، قال المكودى : « وجاز الابتداء بكلمة للتنويع لأنه نوعها إلى كونها إحدى الكلم ، وإلى كونها يقصد بها الكلام» انتهى . ولاحاجة إلى ذلك ؛ فإن المقصود اللفظ وهومعرفة ، أى : هذا اللفظ — وهو لفظ كلمة — يطلق لغة على الجمل المفيدة . قال تعالى : «كلا إنها كلمة هو قائلها » إشارة إلى : « رب ارجعون لعلى أعمل صالحا فيما تركت» وقال عليه الصلاة والسلام : « أصدق كلمة قالها الشاعر كلمة لبيد :

٣ — أَلاَ كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلاَ اللهَ بَاطِلُ »

---

٣ — هذا صدر بيت للبيد بن ربيعة العامرى ، وعجزه : —

* وَكُلُّ نَعِيمٍ لاَ مَحَالَةَ زَائِلُ *

وقد جاء به الشارح فى معرض الاستدلال على أن العرب يطلقون لفظ « كلمة » على الكلام المفيد ، كما يطلقونها على القول المفرد ، فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم — وهو أفصح العرب جميعا وأعلمهم بمواقع الكلام — قد أطلق على بيت لبيد بأجمعه لفظ « كلمة» حيث قال : « أصدق كلمة قالها شاعر كلمة لبيد ، ثم ذكر البيت » و إطلاق لفظ الكلمة على الجملة المفيدة أو الجمل، من باب إطلاق اسم الجزء على الكل ، فهو مجاز مرسل علاقته الكلية والبعضية ، وهذا النوع من المجاز كثير فى كلام العرب، فانهم يطلقون لفظ «العين» على الجاسوس، ولفظ «الرقبة» على الجسم كله. وهكذا مما تضيق الأوراق بحصره ، وهو فى هذه اللفظة بعينها كثير أيضا ، فقد قال السيد المرتضى: « ومن المجاز الكلمة للقصيدة بطولها ، كما فى الصحاح ، ومنه : حفظت كلمة الحويدرة ، أى : قصيدته ، وهذه كلمة شاعرة، كما فى الأساس ، وفى التهذيب : الكلمة تقع على الحرف الواحد من حروف الهجاء ، وعلى لفظة مركبة من جماعة حروف ذوات معنى ، وعلى قصيدة بكمالها وخطبة بأسرها » اهـ .

وهو من باب تسمية الشىء باسم بعضه، كتسميتهم ربيئة القوم عيناً، والبيت من الشعر قافية ، وقد يسمون القصيدة قافية لاشتمالها عليها ، وهو مجاز مهمل فى عرف النحاة

﴿ تنبيه ﴾ قد فى قوله « قد يؤم » للتقليل ، ومراده التقليل النسبى ، أى : استعمال الكلمة فى الجمل قليل بالنسبة إلى استعمالها فى المفرد ، لاقليل فى نفسه ؛ فإنه كثير

وهذا شروع فى العلامات التى يمتاز بها كل من الاسم والفعل والحرف عن أخويه ، وبدأ بالاسم لشرفه فقال : (بالجر) ويرادفه الخفض ، قال فى شرح الكافية : وهو أولى من التعبير بحرف الجر ، لتناوله الجر بالحرف والإضافة (والتنوين) وهو فى الأصل : مصدر نونت ، أى : أدخلت نونا ، ثم غلب حتى صار اسما لنون تلحق الآخر لفظا لاخطا لغير توكيد ، فقيد « لاخطا » فصل مخرج للنون فى نحو « ضَيْفَنٍ » اسم للطفيلى ، وهو الذى يجيء مع الضيف متطفلا ، وللنون اللاحقة للقوافى المطلقة — أى : التى آخرها حرف مد — عوضا عن مدة الإطلاق فى لغة تميم وقيس ، كقوله :

٤ — أَقِلِّى اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالْعِتَابَنْ وَقُولِى ـ إنْ أَصَبْتِ ـ لَقَدْ أَصَابَنْ

٤ — هذا البيت مطلع قصيدة طويلة لجرير يهجو فيها عبيدا الراعى والفرزدق .

اللغة : « أقلى » هو أمر من الإقلال ، وهو جعل الشىء قليلا ، والمقصود منه هنا الترك ، والتعبير عن العدم بالقلة مستفيض شائع « اللوم » : العذل ، والتوبيخ «العتاب» : هو مخاطبة الإدلال ومذاكرة الغضب ، هكذا ذكره الخليل ، وذلك إنما يكون بين المتحابين ، وليس مقصودا هنا ، بل المقصود هنا بالعتاب اللوم فى تسخط «أصبت» يروى بضم التاء على أنها ضمير المتكلم ، ويروى بكسرها على أنها ضمير المؤنثة المخاطبة ، وهى العاذلة .

المعنى : أيتها العاذلة التى تلومين المحبّ على ما يظهر منه نحو محبوبه ، اتركى اللوم وتجنبى التسخط ، وإذا أردت أن تصيبى الجادّة فقولى عنى : لقد أصاب فيما يأتى به ، أو إذا وجدتنى مصيبا فلا تنكرى ذلك علىّ بل اعترفى به واذكريه .

الإعراب : « أقلى » فعل أمر ، وياء المخاطبة فاعل «اللوم» مفعول به «عاذل» منادى مرخم وأصله ياعاذلة ، وقد اعترض بجملة النداء بين المعطوف والمعطوف عليه «والعتابا» معطوف على اللوم «وقولى» الواو عاطفة ، قولى : فعل أمر ، وياء المخاطبة فاعله «إن» شرطية « أصبت » فعل ماض فعل الشرط ، والتاء فاعله ، وجواب الشرط محذوف دل عليه سابق الكلام ، وتقديره : إن أصبت فقولى لقد إلخ « لقد أصابا » جملة من الفعل وفاعله المستتر فيه ، فى محلّ نصب مقول القول .

الأصل العتابا ، وأصابا . وقوله :

٥ — أَفِدَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنْ قَدِنْ

الأصل : قدى ، و يسمى « تنوين الترنم » على حذف مضاف ، أى : قطع الترنم ؛ لأن الترنم مد الصوت بمدة تجانس الروى ، ويخرج أيضا للنون اللاحقة للقوافى المقيدة — وهى التى رويها ساكن غير مد — كقوله :

الشاهد فيه : قوله « العتابن ، أصابن » حيث دخل تنوين الترنم عليهما ؛ فدل ذلك على أنه ليس مختصا بالاسم ، فلا يكون علامة على اسمية مايدخل عليه ، وذلك لأنه دخل على الفعل والمحلى بأل ، والخاص بالاسم لايدخل على واحد منهما . هذا وكما دخل تنوين الترنم على الفعل الماضى فى هذا البيت قد دخل الفعل المضارع فى قول رؤبة بن العجاج :

دَايَنْتُ أَرْوَى وَالدُّيُونُ تُقْضَنْ فَمَطَلَتْ بَعْضًا وَأَدَّتْ بَعْضَنْ

وقد لحق الاسم المضمر أيضا كما فى قول رؤبة أيضا :

تَقُولُ بِنْتِي قَدْ أَنَى أَنَا كَنْ يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَنْ

٥ — هذا البيت للنابغة الذبيانى ، من قصيدة يصف فيها المتجردة امرأة النعمان بن المنذر ، وهو ثانى أبياتها ، وقبله مطلع القصيدة ، وهو قوله :

مِنْ آلِ مَيَّةَ رَائِحٌ أَوْ مُغْتَدِى عَجْلَانَ ذَا زَادٍ وَغَيْرَ مُزَوَّدِ

اللغة : « رائح » من الرواح ، وهو العشىّ ، و يقال : رحنا ، وتروّحنا ، إذا سرنا عشيا ، وهو من زوال الشمس إلى الليل «مغتد» من الغدوة ، وأصلها من الصبح إلى طلوع الشمس ، وكثر الاستعمال حتى صاروا يقولون : غداء واغتدى ، وهم يقصدون معنى سار وانطلق ، من غير تقيد بوقت « زاد » أراد به ما كان من تسليم على مية أو ردّ تحية « أفد» دنا وقرب ، و يروى فى مكانه أزف «الركاب» الإبل «تزل» تفارق .

المعنى : يقول : أتمضى مفارقا أحبتك اليوم مع الرواح أو غدا مع الغداة ، وهل يكون ذلك وأنت عجلان تزوّدت منهم أم لم تتزوّد ؟ ثم يقول : قرب موعد الرحيل إلا أن الركاب لم تغادر مكان أحبتنا بما عليها من الرحال ، وكأن قد زالت لو شك الارتحال .

الإعراب : « أفد الترحل » فعل وفاعل « غير » : منصوب على الاستثناء « أن » : توكيدية ناصبة «ركابنا» : اسم أن ، ومضاف إليه « لما » : نافية جازمة «تزل» : مضارع مجزوم بلما ، وفاعله مستتر فيه يعود إلى اسم أن ، وجملة الفعل وفاعله فى محلّ رفع خبر أن ، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالإضافة إلى غير « وكأن» الواو عاطفة ، كأن : من مخففة

٦ — أَحَارُ بْنَ عَمْرٍو كَأَنِّى خَمِرْنْ وَيَعْدُو عَلَى الْمَرْءِ مَا يَأْتَمِرْنْ

الأصل : خمر ، ويأتمر . وقوله :

٧ — وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِى الْمُخْتَرَقْنْ

الثقيلة ، واسمها ضمير الشأن «قد» حرف تحقيق ، وخبر كأن جملة فعلية محذوفة لدلالة سابق الكلام عليها ، والتقدير « وكأنه — أى الحال والشأن — قد زالت» وستعرف بيان هذا الحذف عند الكلام فى باب «إنّ وأخواتها » .

الاستشهاد فيه : بقوله « وكأن قدن » حيث دخل تنوين الترنم الحرف فى قوله « قدن »؛ فدلّ ذلك على أن هذا النوع من التنوين لايختصّ بالاسم .

٦ — هذا البيت يرويه كثير من الثقات مطلع قصيدة لامرىء القيس بن حجر الكندى ، ومنهم الوزير أبو بكر عاصم بن أيوب شارح ديوانه ، وذكر أنه رواية المفضل وأبى عمرو ، ويسقطه آخرون من القصيدة .

اللغة : « خمر » بفتح فكسر — هو الذى خامره داء أو وجع ، أى : خالطه ، « يعدو على المرء» يصيبه وينزل به «يأتمر » شرحه قوم بأن معناه يهم به ، ويعزم عليه ، مثل قوله تعالى: (إنّ الملأ يأتمرون بك ليقتلوك) ولم يرتض الوزير أبو بكر ذلك، وقال : «وأنا أحسب أصل هذا الحرف يفتعل من الأمر ، كأن نفسه أمرته بالشىء فائتمر ؛ أى : فأطاعها ، وأن هواه دعاه فاتبعه ، وهو عندى فعل مطاوعة » اهـ .

الإعراب : « أحار » : الهمزة حرف لنداء القريب ، وحار : منادى مرخم ، وراؤه مكسورةٌ لانتظار الحرف المحذوف ، أو مضمومة لقطع النظر عنه ، أو مفتوحة للاتباع لنون ابن «كأنى» حرف تشبيه ونصب ، وياء المتكلم اسمها «خمر » : خبرها «ويعدو » الواو للاستئناف ، يعدو : فعل مضارع «على المرء» : متعلق بيعدو «ما» : يجوز أن تكون موصولا اسميا فهو فاعل يعدو ، وعليه فجملة «يأتمر » لامحلّ لها صلته، والعائد على الموصول محذوف ، والتقدير : ويعدو على المرء الأمر الذى يأتمره ، ويجوز أن تكون «ما» موصولا حرفيا، وهو وصلته فى تأويل مصدر فاعل يعدو ، ولا تحتاج حينئذ إلى عائد .

الشاهد فيه : قوله « خمرن ، ويأتمرن » حيث دخلهما التنوين الغالى ، وهو اللاحق للقوافى المقيدة : أى التى آخرها حرف ساكن ، ودخوله على «يأتمر» دليل أنه مثل التنوين الذى للترنم لايختصّ بالاسم .

٧ — هذا صدر بيت من أرجوزة طويلة لرؤبة بن العجاج ، وعجزه :

مُشْتَبِهُ الْأَعْلَامِ لَمَّاعُ الْخَفَقْ

اللغة : « قاتم » : اسم فاعل من القتمة ، وهى الغبرة إلى الحمرة ، وفعله من بابى ضرب

الأصل المخترق . وقوله :

٨ — قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ يَا سَلْمَى وَإِنْنْ كَانَ فَقِيراً مُعْدِمًا قَالَتْ وَإِنْنْ

فإن هاتين النونين زيدتا فى الوقف ، كما زيدت نون « ضيفن » فى الوصل والوقف ، وليستا من أنواع التنوين حقيقة ؛ لثبوتهما مع أل ، وفى الفعل والحرف ، وفى الخط والوقف ،

وعلم «الأعماق» : جمع عمق — بفتح العين وضمها — وهو ما بعد من أطراف المفاوز ، والأصل فيه عمق البئر ، وهو بعد قعرها «خاوى» : خالى ، من قولهم : خوى المنزل ، إذا خلا «المخترق» — بفتح الراء — اسم مكان ، ومعناه ممرّ الرياح ، وموضع هبوبها ، والمراد أنه خال لاأنيس به ولا شيء مما يمنع هبوب الريح «الأعلام» : جمع علم ، وهو الجبل الذى يهتدى به السائر ، ومعنى اشتباهها أن بعضها يشبه بعضا فتشتبه على السالك الطرق «الخفق» أصله بسكون الفاء مصدر خفق — من بابى نصر وضرب — إذا تحرك واضطرب ، فلما أراد الوقف على القاف بالسكون حرّك الفاء ضرورة لئلا يلتقى ساكنان .

الإعراب : «وقاتم» : الواو واو ربّ ، وهل هى عاطفة والاسم بعدها مجرور بربّ التى نابت الواو عنها ، أو هى جارّة بنفسها ؟ الأوّل مذهب البصريين ، والثانى مذهب الكوفيين والمبرد ، وستعرف تفصيل هذا فى حروف الجرّ ، إن شاء الله ، قاتم : مبتدأ مرفوع بضمة مقدّرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحلّ بحركة حرف الجرّ الزائد «الأعماق» مضاف إليه «خاوى المخترق ، مشتبه الأعلام ، لماع الخفق» : ثلاث مركبات إضافية كلها نعوت لقاتم ، وخبر المبتدأ مذكور بعد أبيات من هذه الأرجوزة ، وهو قوله :

* تَنَشَّطَتْهُ كُلُّ مِغْلَاةِ الْوَهَقْ *

وأخطأ العينى فجعل الخبر محذوفا ، مع أنه شرح الأرجوزة بتمامها . ومعنى «تنشطته» تجاوزته بنشاط ، والغلاة : الناقة التى تبعد الخطو وتفرط فيه ، والوهق : المواظبة فى السير ومدّ الأعناق .

الشاهد فيه : قوله « المخترق » حيث لحق التنوين الروى المقيد ودخل على مافيه الألف واللام ؛ فكان ذلك دليلا على أنه لايختصّ بالاسم ، والروى : الحرف الذى تبنى عليه القصيدة وتنسب إليه ، كالقاف فى هذه الأرجوزة ، والمقيد : الساكن الذى ليس حرف علة .

٨ — ذكر العينى أن النحاة نسبوا هذا البيت إلى رؤبة بن العجاج ، وأنه بحث ديوانه فلم يجده فيه ، وأقول : قد راجعت ديوانه المطبوع فى مدينة ليبسك بعناية المستشرق وليم بن الورد فلم أجده فى الديوان ، ووجدته فى ذيل للديوان ألحقه به المستشرق المذكور وذكر فيه الأبيات التى تنسب إليه مما ليس فى نسخة الديوان التى اعتمد عليها فى الطبع .

اللغة : « سلمى » : اسم امرأة « معدما » هو الذى لايجد شيئا ، والمعنى واضح .

الإعراب : « قالت » : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث « بنات العمّ » : فاعل ، ومضاف

وحذفهما فى الوصل ، ويسمى « التنوين الغالى » ، زاده الأخفش وسماه بذلك ؛ لأن الغلو الزيادة ، وهو زيادة على الوزن ، وزعم ابن الحاجب أنه إنما سمى غالياً لقلته ، وقد عرفت أن إطلاق أسم التنوين على هذين مجاز ، فلا يردان على الناظم . وقيد « لغير توكيد » فصل آخر مخرج لنون التوكيد الثابتة فى اللفظ دون الخط ، نحو «لَنَسْفَعاً» .

وهذا التعريف منطبق على أنواع التنوين ، وهى أربعة :

الأول : تنوين الأمكنية ، ويقال : تنوين التمكن ، وتنوين التمكين : كرجلٍ وقاضٍ ، سمى بذلك لأنه لحق الأسم ليدل على شدة تمكنه فى باب الاسمية ، أى : أنه لم يشبه الحرف فيبنى ، ولا الفعل فيمنع من الصرف .

والثانى : تنوين التنكير ، وهو اللاحق لبعض المبنيات فى حالة تنكيره ليدل على التنكير ، تقول: سيبويْهِ — بغير تنوين — إذا أردت معينا ، وإيهِ — بغير تنوين — إذا استزدت مخاطبك من حديث معين ، فإذا أردت غير معين قلت : سيبويهٍ وإيهٍ، بالتنوين

والثالث : تنوين التعويض ، ويقال له « تنوينُ العوضِ » بإضافة بيانية ، وبه عبر فى المغنى، وهو أولى، وهو إما عوض عن حرف، وذلك تنوين نحو جَوَارٍ وغَوَاشٍ ،عوضا عن الياء المحذوفة فى الرفع والجر . هذا مذهب سيبويه والجمهور ، وسيأتى الكلام على ذلك فى باب مالا ينصرف مبسوطا ، إن شاء الله تعالى ، وإما عوض عن جملة ، وهو التنوين اللاحق لإذْ

إليه « يا » : حرف نداء «سلمى» : منادى « وإن » : الواو عاطفة على محذوف ، تقديره : إن كان غنيا واجدا وإن كان إلخ «إن» : شرطية «كان» : فعل ماض ناقص فعل الشرط ، واسمها ضمير مستتر « فقيرا » : خبر كان «معدما » : صفة لخبر كان ، أو خبر ثان لها ، وجواب الشرط محذوف دلّ عليه معنى الكلام ، وتقديره : وإن كان فقيرا معدما ترضين به «قالت» : فعل ماض ، والتاء للتأنيث «وإن» الواو عاطفة ، على مثال السابقة ، إن : شرطية حذف شرطها وجوابها لدلالة شرط السابقة وجوابها عليهما ، وجملتا الشرط والجواب فى الموضعين فى محلّ نصب مقول القول .

الشاهد فيه : قوله «وإن» فى الموضعين جميعا ، حيث لحق التنوين فيهما القافية المقيدة زيادة على الوزن ، وإنما يلحق هذا التنوين فى هذا الموضع للدلالة على الوقف ، وذلك لأن آخر الشعر يسكن وقفا ووصلا ، فإذا لم يلحقه هذا التنوين لم يدر السامع أواقف أنت أم واصل ، فإذا جئت بهذه النون انقطع تردّده وجزم بأنك واقف ، ولحوقه الحرف فى هذا البيت دليل على أنه لايختصّ بالاسم ،كما سبق غير مرة .

فى نحو : « يومئذ » و « حينئذ » فإنه عوض عن الجملة التى تضاف « إذْ » إليها ، فإن الأصل يوم إذ كان كذا ، فحذفت الجملة وعوض عنها التنوين وكسرت « إذ » لالتقاء الساكنين ، كما كسرت « صه » و « مه » عند تنوينهما . وزعم الأخفش أن « إذ » مجرورة بالاضافة ، وأن كسرتها كسرة إعراب ، ورد بملازمتها للبناء ؛ لشبهها بالحرف فى الوضع وفى الافتقار دائما إلى الجملة ، وبأنها كسرت حيث لاشىء يقتضى الجر فى قوله :

٩ — نَهَيْتُكَ عَنْ طِلاَبِكَ أُمَّ عَمْرٍو بِعَاقِبَـةٍ وَأَنْتَ إِذٍ صَحِيـحُ

٩ — البيت لأبى ذؤيب الهذلى ، من مقطوعة له عدتها تسعة أبيات ، وقبل بيت الشاهد ـ وهو المطلع ـ قوله :

جَمَالَكَ أَيُّهَا الْقَلْبُ الْقَرِيحُ سَتَلْقَى مَنْ تُحِبُّ فَتَسْتَرِيحُ

اللغة : « جمالك » : أى الأمر الحسن المعروف عنك ، وأراد به الصبر « القريح » : الذى فيه القروح «طلابك» : مصدر طالبه ، و يسمى به ماتطلبه من غيرك «بعاقبة» المعروف فى رواية هذه القطعة أن هذه الكلمة بالقاف المثناة والباء الموحدة ،ومعناها بآخر ماوصيتك به ، وذلك كما تقول لمن تعتب عليه فى أمر خالفك فيه : كان آخر ماذكرته لك ونصحتك به كيت وكيت مما تقاسى آلام تركه الآن ، وقد حرف هذه الكلمة الدمامينى فى حاشيته على مغنى اللبيب فزعم أنها « بعافية » بفاء موحدة و ياء مثناة ، وتكلف فى بيان متعلق الباء بما لايتفق مع المعنى

الإعراب : « جمالك » : يجوز أن يكون مفعولا به لفعل محذوف ، تقديره : الزم جمالك ، و يجوز أن يكون مصدرا أمر به ، أى : يكون مفعولا مطلقا حذف عامله وجو با لدلالته على الأمر فهو شبيه قوله تعالى: (فضرب الرقاب) وكما تقول: قياما لاقعودا ، وجدا لاتوانيا «أيها» أى: منادى بحرف نداء محذوف ، وها : حرف تنبيه « القلب» : نعت لأى « القريح» : نعت للقلب . . . «نهيتك» فعل وفاعل ومفعول « عن طلابك » : متعلق بنهيتك ، والكاف مضاف إليه ، وهذه من إضافة المصدر لفاعله «أم عمرو » مفعول المصدر، ومضاف إليه «بعاقبة» : جار ومجرور متعلق بنهيتك «وأنت»: الواو واو الحال ، أنت مبتدأ خبره قوله «صحيح»، والجملة فى محل نصب حال من الكاف فى نهيتك « إذ » : ظرف زمان متعلق بصحيح مبنى على السكون فى محل نصب ، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين ؛ وهما سكون البناء وسكون التنوين المعوض به عن الجملة التى تضاف إذ إليها ، والأصل : وأنت صحيح إذ نهيتك .

الشاهد فيه : قوله « إذ » حيث وقعت إذ منونة مكسورة من غير أن تكون مسبوقة بما تضاف إليه كيوم وحين ونحوهما ، فدل ذلك على أن كسرتها ليست كسرة إعراب ؛ إذ ليس فى الكلام عامل يقتضى الجر حتى ينسب جرها إليه ، وهو يرد على أبى الحسن الأخفش الذى زعم أن «إذ» فى نحو « يومئذ ، وآنئذ » مجرورة بالإضافة إلى ماقبلها ، وعلامة جرها الكسرة الظاهرة .

قيل : ومن تنوين العوض ماهو عوض عن كلمة ، وهوتنوين « كل » و « بعض » عوضاً عما يضافان إليه ، ذكره الناظم .

والرابع : تنوين المقابلة ، وهو اللاحق لنحو « مسلمات » مما جمع بألف وتاء ، سمى بذلك لأنه فى مقابلة النون فى جمع المذكر السالم فى نحو «مسلمين» ، وليس بتنوين الأمكنية ، خلافا للربعى ؛ لثبوته فيما لاينصرف منه ، وهو ماسمى به مؤنث : كأذرعات لقرية ، ولاتنوين تنكير لثبوته مع المعربات ، ولا تنوين عوض وهو ظاهر ، وما قيل إنه عوض عن الفتحة نصباً مردود بأن الكسرة قد عوضت عنها .

(والندا) وهو الدعاء بيا أو إحدى أخواتها ، فلا يرد نحو : (ياليت قومى يعلمون) ، و

١٠ — يَارُبَّ سارٍ بَاتَ مَا تَوَسَّدَا .

قال ابن هشام فى مغنى اللبيب : « وقد تحذف الجملة التى تضاف إذ إليها ،ويعوّض عنها التنوين ، وتكسر الذال لالتقاء الساكنين ، نحو : (ويومئذ يفرح المؤمنون) وزعم الأخفش أن إذ فى ذلك معربة لزوال افتقارها إلى الجملة ، وأن الكسرة إعراب لأن اليوم مضاف إليها ، وهو مردود : (أوّلا) بأن بناء إذ لشبهها الحرف فى وضعها على حرفين، لا لأنها مفتقرة إلى الجملة،وهذا شىء لم يفارقها ، (وثانيا) سلمنا أن علة بنائها افتقارها إلى الجملة،لكن لانسلم أن الجملة إذا حذفت من اللفظ مع قيام القرينة الدالة عليها يزول الافتقار ، بل هو موجود ، ألست ترى الموصول إنما بنى لافتقاره إلى جملة الصلة ومع هذا لوحذفت الصلة لدليل لم يزل بناؤه إجماعا ؟ (وثالثا) بأنه على فرض أن افتقار إذ إلى الجملة يزول بحذفها ؛ فإنا لانسلم ذلك مطلقا ، بل محله إذا لم يعوّض عن الجملة ، وقد عوّض منها التنوين ، والعوض ينزل منزلة المعوّض منه ، فكأن المضاف إليه مذكور ، (ورابعا) بأنها كسرت حيث لاإضافة فى نحو * وأنت إذ صحيح * وقد أجاب الأخفش عن هذا البيت بأن الأصل * وأنت حينئذ صحيح * فحذف المضاف — وهو حين — وأبقى المضاف إليه مجرورا » اه بإيضاح كثير ، وهذا الجواب الذى أجاب به الأخفش لايصح ولايقبله منصف ؛ لأن الأصل عدم الحذف، ولأن ماذهب إليه من حذف المضاف وإبقاء عمله ضعيف ، ولوضوح هذه الأدلة أنكر أبو على الفارسى وتلميذه ابن جنى أن يقول الأخفش هذه المقالة .

١٠ — هذا البيت أنشده الفراء وغيره من الثقات غير منسوب إلى قائل معين ، ولم أقف له على قائل ، ولا وجدت له تكملة غير بيت بعده ، وهو

* إلاَّ ذِرَاعَ الْعَنْسِ أو كَفَّ الْيَدَا *

اللغة : «سار» : اسم فاعل من سرى ، أى سار ليلا « توسد » : اتخذ وسادة « العنس » بفتح فسكون : الناقة الشديدة ، ويروى « العيس » بكسر العين المهملة وبعدها ياء مثناة —

«ألا يا اسجدوا» فى قراءة الكسائى ، لتخلف الدعاء عن «يا» ؛ فإنها لمجرد التنبيه ، وقيل : إنها للنداء والمنادى محذوف تقديره ياهؤلاء ، وهو مقيس فى الأمر كالآية ، وفى الدعاء ، كقوله :

١١ — أَلاَ يَا اسْلَمِي يَا دَارَ مَىَّ عَلَى الْبِلَى

وهى الإبل البيض التى يخالط بياضها شيء من الشقرة ، والواحد أعيس ، والأنثى عيساء ، مثل «أبيض و بيضاء و بيض»

المعنى : يريد أن أكثر من يسير بالليل لم يتوسد للاستراحة إلا ذراع ناقته أو كفّ يده

الإعراب : «يا» : حرف تنبيه «ربّ» : حرف جر شبيه بالزائد «سار» : مبتدأ «بات» : فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه «ما» : نافية «توسدا» : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والألف للإطلاق ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل نصب خبر بات ، والجملة من بات واسمها وخبرها فى محل رفع صفة لسار «إلا» : أداة حصر «ذراع» : مفعول به لتوسد «العنس» : مضاف إليه «أو» : عاطفة «كفّ» : معطوف على ذراع «اليدا» : مضاف إليه ، مجرور بكسرة مقدّرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، عند السيرافى والفراء وابن يعيش وجماعة ، وستعرف مافيه

الشاهد فيه : قوله «يارب» حيث أريد من «يا» مجرد التنبيه ، ولم يقصد منها الدعاء والنداء ولهذا ساغ دخولها على الحرف فى هذا البيت ، وفى قوله تعالى : (ياليت قومى يعلمون) وفى الحديث من قول ورقة «ياليتنى أكون حيا إذ يخرجك قومك» وعلى الفعل فى البيت الآتى ، وفى قوله تعالى : (ألا يا اسجدوا) وهذا أحد توجيهين فى كل كلام اتصل فيه «يا» بغير الاسم ، وفيه توجيه آخر ذكره الشارح أيضا ، وهو اعتبار «يا» حرف نداء والمقصود به الدعاء ، لكن مدخوله اسم محذوف تقديره ياهؤلاء رب سار الخ ، أو نحو ذلك . وقد استشهد بهذا البيت السيرافى والفراء وجماعة على أن لفظ «يد» يستعمل مقصورا مثل الفتى والعصا ، وأصله يدى — بزنة جمل — قلبت ياؤه ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها ، و يقال فى تثنيته : يديان ، مثل فتيان ورحيان ، وقد يمنع هذا بأن «كف» فى بيت الشاهد ليس اسما ، وإنما هو فعل ماض بمعنى منع ، واليدا : مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة ، والألف للإطلاق ، وليست لام الكلمة ، وفيه تكلف ، وظاهر المعنى لايستقيم معه

١١ — هذا صدر بيت هو مطلع قصيدة طويلة لذى الرمة غيلان بن عقبة ، وعجزه :

وَلاَ زَالَ مُنْهَلاًّ بِجَرْعَائِكِ الْقَطْرُ

اللغة : «البلى» بكسر الباء مقصورا — مصدر بلى الثوب ونحوه ، من باب علم «منهلا» :

... ...

منسكبا منصبا ، اسم مفعول من انهل المطر ونحوه «بجرعائك» الجرعاء : رملة مستوية لاتنبت شيئا «القطر» : المطر

الإعراب : «ألا» حرف تنبيه يدلّ على تحقق مابعده «يا» حرف نداء ، والمنادى به محذوف ، تقديره: ياهذه، أونحوذلك «اسلمى»: فعل أمر للدعاء مبنى على حذف النون، وياء المخاطبة فاعل «يا» : حرف نداء «دار» : منادى منصوب «مىّ» : مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لاينصرف للعلمية والتأنيث، ويجوز أن تكون هذه الفتحة هى الموجودة على الياء ويكون هذا اسمها كما فى البيت ، ويجوز أن تكون الفتحة على التاء المحذوفة للترخيم ، وأصل اسمها مية، كما ورد ذكره كثيرا فى شعر ذى الرمة ، والترخيم هنا شاذ خففه أن المرخم مضاف إلى المنادى والمضاف والمضاف إليه كالشىء الواحد «على البلى» : متعلق بقوله اسلمى «لا» : نافية دعائية «زال» :فعل ماض ناقص «منهلا» : خبر زال مقدّم على اسمه «بجرعائك» : متعلق بمنهلا ، والكاف مضاف إليه «القطر» اسم زال مؤخر

الشاهد فيه : قوله «يااسلمى» حيث حذف المنادى قبل فعل الأمر، فاتصل حرف النداء بالفعل فى اللفظ ، ولكن التقدير على دخول «يا» على المنادى المقدّر، ولا يحسن فى مثل هذا البيت أن تجعل «يا» حرف تنبيه كالتوجيه السابق فى البيت؛ لأن «ألا» حرف تنبيه ، ومن قواعدهم المقررة أنه لايتوالى حرفان بمعنى واحد لغير توكيد . واعلم أن الراجح عند النحاة أن التوجيهين اللذين ذكرناهما فى شرح الشاهد السابق لايجريان معا فى كل كلام ، بل إذا اتصل بيا «ليت» أو «رب» أو «حبذا» فالأحسن جعل «يا» حرف تنبيه ، وإذا اتصل بيا فعل أمر أو دعاء فالأحسن جعلها حرف نداء، والمنادى محذوف، وإن كان بعض النحاة يجريهما فى كل ذلك ، فمثال اتصالها بليت قوله تعالى : (ياليتنى متّ قبل هذا ، ياليتنا نردّ ولا نكذب ، ياليتنى كنت معهم ، ياليت قومى) وقول الراجز :

يَالَيْتَنِى وَأَنْتِ يَالَمِيسُ فِى بَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيسُ

وقول الآخر :

يَالَيْتَ زَوْجَكِ قَدْ غَـدَا مُتَقَـلِّدًا سَـيْفاً وَرُمْحَا

وقول الراجز :

يَالَيْتَ أَنَّا ضَمَّنَا سَفِينَهْ حَتَّى يَعُودَ الْوَصْلُ كَيْنُونَهْ

ومثال اتصالها برب الشاهد السابق ، وقول ضمرة بن ضمرة النهشلى :

مَاوِىَّ يَارُبَّتَمَا غَارَةٍ شَعْوَاءَ كَاللَّذْعَةِ بِالْمِيسَمِ

(وأل) معرفة كانت : كالفرس ، والغلام ، أو زائدة : كالحارث ، و « طبت النفس » . ويقال فيها « أم » فى لغة طيئ ، ومنه « ليس من امبر امصيام فى امسفر » وسيأتى الكلام على الموصولة ، وتستثنى الاستفهامية فإنها تدخل على الفعل ، نحو : « أل فعلت » بمعنى هل فعلت ، حكاه قطرب ، وإنما لم يستثنها لندرتها (ومسند) أى : محكوم به من اسم أو فعل أو جملة ، نحو : « أنت قائم » ، و « قمت » ، و « إنا نحن نزلنا الذكر » .

﴿ تنبيه ﴾ حمل الشارح لفظ « مسند » فى النظم على إسناد ؛ فقال : ومسند أى إسناد إليه ، فأقام اسم المفعول مقام المصدر وحذف صلته اعتمادا على التوقيف ، ولا حاجة إلى هذا التكلف ؛ فإن تركه على ظاهره كاف ، أى : من علامات اسمية الكلمة أن يوجد معها مسند فتكون هى مسنداً إليها ، ولا يسند إلا إلى الاسم . وأما « تسمع بالمعيدى خير من أن تراه » فتسمع منسبك مع « أن » المحذوفة بمصدر ، والأصل « أن تسمع » أى : سماعك ، فحذفت

وقول الآخر :

يَارُبَّ مِثْلِكِ فِي النِّسَاءِ غَرِيرَةٍ ... بَيْضَاءَ قَدْ مَتَّعْتُهَا بِطَلَاقِ

ومثال اتصالها بحبذا قول جرير :

يَا حَبَّذَا جَبَلُ الرَّيَّانِ مِنْ جَبَلٍ ... وَحَبَّذَا سَاكِنُ الرَّيَّانِ مَنْ كَانَا

ومثال اتصالها بفعل الأمر ــ وهو فى المعنى دعاء ــ بيت الشاهد ، وقول الأخطل :

أَلَا يَا أَسْلَمِي يَا هِنْدُ هِنْدَ بَنِي بَكْرٍ ... وَلَا زَالَ حَيَّانَا عِدًى آخِرَ الدَّهْرِ

وقول الآخر :

أَلَا يَا اُسْلَمِي ذَاتَ الدَّمَالِيجِ وَالْعِقْدِ ... وَذَاتَ الثَّنَايَا الغُرِّ وَالفَاحِمِ الْجَعْدِ

وقوله تعالى : « ألا يا اسجدوا » ؛ ومثال اتصالها بالدعاء قول الشاعر ــ وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٣٢٠) :

يَالَعْنَةُ اللهِ وَالْأَقْوَامِ كُلِّهِمُ ... وَالصَّالِحِينَ عَلَى سِمْعَانَ مِنْ جَارِ

فان الرواية فيه برفع « لعنة » ؛ وإنما كان الأحسن تقدير المنادى قبل الأمر والدعاء لأنه قد كثر فى كلام العرب ذكره قبلهما ، كقوله تعالى : (ياموسى أقبل ، يايحيى خذ الكتاب ، ياإبراهيم أعرض عن هذا . . . يامالك ليقض علينا ربك ، يا أبانا استغفر لنا) فإذا حذف فى هذين الموضعين كان اعتبار ثبوته دليلا عليه ، فأما «ليت ، ورب ، وحبذا» فإن الاستعمال العربى لم يجر بذكر المنادى قبلهن ، فيكون تقديره قبلهن حملا لكلام العرب على غير ما ألفوه

أن ، وحسن حـذفها وجودها فى « أن تراه » ، وقد روى « أن تسمع » على الأصل . وأما قولهم : « زعموا مطية الـكذب » فعلى إرادة اللفظ ، مثل «من حرف جر » ، و «ضرب فعل ماض » فـكل من « زعموا ، ومن ، وضرب » اسم للفظ مبتدأ وما بعده خبر .

(للاسم تمييز) عن قسيميه (حصل) تمييز : مبتدأ ، والجملة بعده صفة له ، وللاسم : خبر ، وبالجر : متعلق بحصل . وقدم معمول الصفة على الموصوف الممنوع اختيارا للضرورة ، وسهلها كونه جارا ومجرورا ، وإنما ميزت هذه الخمسة الاسم لأنها خواص له : أما الجر فلأن المجرور مخبر عنه فى المعنى ، ولا يخبر إلا عن الاسم ؛ وأما التنوين فلأن معانيه الأربعة لاتتأتى فى غير الاسم ؛ وأما النداء فلأن المنادى مفعول به، والمفعول به لا يكون إلا اسما ؛ وأما « أل » فلأن أصل معناها التعريف ، وهو لا يكون إلا للاسم ؛ وأما المسند فلأن المسند إليه لا يكون إلا اسما .

﴿ تنبيه ﴾ لايشترط لتمييز هذه العلامات وجودها بالفعل . بل يكفى أن يكون فى الـكلمة صلاحية لقبولها .

(بتا) الفاعل : متكلما كان نحو : (فعلت) بضم التاء ، أو مخاطبا نحو : « تباركت ياألله» بفتحها ، أو مخاطبة نحو : « قمت ياهند » بكسرها (و) تاء التأنيث السا كنة أصالة نحو : (أتت) هند . والاحتراز بالأصالة عن الحركة العارضة نحو : « قَالَتُ أُمة » بنقل ضمة الهمزة إلى التاء ، و «قالَتِ امرأة العزيز» بكسر التاء لالتقاء السا كنين ، و « قالتا » بفتحها لذلك ، أما تاء التأنيث المتحركة أصالة فلا تختص بالفعل ، بل إن كانت حركتها إعرابا اختصت بالاسم ، نحو : فاطمة ، وقائمة ، وإن كانت غير إعراب فلا تختص بالفعل ، بل تكون فى الاسم نحو «لاحول ولا قوة إلا بالله » وفى الفعل نحو «هند تقوم» وفى الحرف نحو « ربت» و «ثمت» وبهاتين العلامتين — وهما تاء الفاعل وتاء التأنيث السا كنة — رد على من زعم من البصريين كالفارسى حرفية « ليس » وعلى من زعم من الـكوفيين حرفية « عسى » ، وبالثانية رد على من زعم من الـكوفيين كالفراء اسمية « نعم » و « بئس » .

﴿ تنبيه ﴾ اشترك التاءان فى لحاق «ليس وعسى» وانفردت السا كنة بـ« نعم و بئس » وانفردت تاء الفاعل بـ« تبارك » هكذا مشى عليه الناظم ، فإنه قال فى شرح الـكافية : وقد انفردت — يعنى تاء التأنيث — بلحاقها « نعم » و « بئس » كما انفردت تاء الفاعل بلحاقها

« تبارك » وفى شرح الآجرومية للشهاب البجائى أن تبارك تقبل التاءين ، تقول : « تباركْتَ يا ألله » ، و « تباركَتْ أسماء الله » .

(ويا افعلى) يعنى ياء المخاطبة ، ويشترك فى لحاقها الأمر والمضارع ، نحو : « قومى ياهند »، و « أنت ياهند تقومين » (ونون) التوكيد : ثقيلة كانت أو خفيفة ، نحو : (أقبلن) ونحو : « لنسفعا » وقد اجتمعتا حكاية فى قوله : «ليسجنن وليكونا» ، وأما لحاقها اسم الفاعل فى قوله :

١٢ — أَشَاهِرُنَّ بَعْدَنَا السُّيُوفَا

١٢ — هذا بيت من الرجز نسبه العينى إلى رؤبة ، وهو فى زيادات ديوانه ، ورواه ابن دريد فى الجمهرة مع أبيات أخرى ولم ينسبها ، ونحن نسوقها إليك؛ لأن رواية الشاهد عنده غير ما فى كتب النحاة ، وهى :

يَالَيْتَ شِعْرِى عَنْكُمُ حَنِيفَا وَقَدْ جَدَعْنَا مِنْكُمُ الْأُنُوفَا

أَتَحْمِلُونَ بَعْدَنَا السُّيُوفَا أَمْ تَغْزِلُونَ الْخُرْفُعَ الْمَنْدُوفَا

ويروى بيت الشاهد هكذا

أَشَاهِرُونَ بَعْدَنَا السُّيُوفَا

وعلى هاتين الروايتين لاشاهد فيه كما ترى

اللغة : «ليت شعرى» كلام يساق عند التعجب وإظهار الغرابة من الأمر ، والشعر معناه العلم « حنيفا » مرخم حنيفة ، وألفه للإطلاق ، وهو أبو قبيلة ، واسمه حنيفة بن لجيم بن صعب من بكر وائل «جدعنا» : قطعنا «الخرفع» بضمتين بينهما سكون ، وقيل بكسرتين ــ : القطن الذى يفسد فى أكامه قبل أن تتفتق

الإعراب : «يا» حرف تنبيه «ليت» حرف تمنّ ونصب «شعرى» : اسم ليت ، وياء المتكلم مضاف إليه ، وخبر ليت محذوف وجوبا عند الرضى فى كل كلام ورد فيه هذا التعبير بشرط أن يجىء بعده استفهام ، كما فى بيت الشاهد ، وهذا الاستفهام مفعول لشعرى ، وعند ابن الحاجب أن الاستفهام قائم مقام الخبر « عنكم » : متعلق بشعرى ، وعن فيه بمعنى الباء « حنيفا » : منادى مرخم بحرف نداء محذوف ، وإعراب الباقى فى غاية الوضوح . وقد تكلم العينى هنا كلاما لانوافقه عليه ، وتبعه العلامة الصبان غفر الله لنا ولهما

الشاهد فيه : قوله « أشاهرنّ » كما رواه الشارح وجماعة النحاة ، حيث لحقت نون التوكيد اسم الفاعل ضرورة ، والذى يسهل هذه الضرورة شبه اسم الفاعل بالفعل المضارع الذى تلحقه النون ، وأصله « أشاهرونن » : فحذفت النون لتوالى الأمثال ، ثم حذفت الواو للتخلص من الساكنين، ولايقال إن هذه النون ليست نون التوكيد، وإنما هى النون التى تلحق جمع المذكر السالم عوضا عن التنوين فى الاسم المفرد ، وقد أدغمت فى ضمير المتكلم ، وأصل الكلام على هذا

وقوله :

١٣ — أَقَائِلُنَّ أَحْضِرُوا الشُّهُودَا

«أشاهرون أنا» : فحذفت همزة «أنا» اعتباطا ، ثم أدغمت النون فى النون ، ثم حذفت الواو تخلصا من التقاء الساكنين ، فان هذا التقدير — وإن كان يخلص من ضرورة اتصال نون التوكيد بغير المضارع — باطل من وجهين : الأوّل : أنه بعد تسليم صحة مثل هذا التعبير يصير الكلام معه على التكلم ، وهو خطاب فى الأصل ، ولا يصحّ إرادة التكلم؛ لأنها تفسد المعنى . الثانى : أنه لو كان ذلك هو الأصل لكانت الرواية «أشاهرنا» لأنه لاداعى لحذف الألف التى بعد النون، فان زعم زاعم أنها حذفت للتخفيف كان هذا ذهابا إلى غير الأصل فى الكلام ، هذا ، وقد تكلم هنا قوم فى هل يكون اسم الفاعل بعد اتصال نون التوكيد به معربا على أصله أم يصير مبنيا ؟ وهذا بحث لايجمل بالمحققين أن يخوضوا فيه ، من جهة أنه تقرر أن الاسم إنما يبنى إذا أشبه الحرف لا الفعل ؛ وأيضا فان الشواهد التى ذكرها النحاة مع أنهم قضوا بشذوذها وعدم صحة القياس عليها كلها فيها الفصل بين اسم الفاعل والنون بواو الجماعة تقديرا ، وهذا الفصل نفسه مانع من بناء المضارع مع النون؛ فكيف باسم الفاعل الذى لو بنى لم يبن إلا بالحمل عليه ؟!

١٣ — هذا البيت موجود فى زيادات ديوان رؤبة ، وقد أورده السكرى فى أشعار الهذليين لرجل منهم مع أبيات أخرى ، وهى :

أَرَيْتَ إِنْ جَاءَتْ بِهِ أُمْلُودَا ... مُرَجَّــلاً وَيَلْبَسُ الْبُرُودَا
وَلاَ تَرَى مَالاً لَهُ مَعْدُودَا ... أَقَائِلُونَ أَعْجِــلِى الشُّهُودَا

وعلى هذه الرواية لاشاهد فى البيت كما ترى

اللغة : « أملود » : ناعم « مرجل » : اسم مفعول من رجل شعره ترجيلا ، أى : سرحه وحسنه ونظفه «البرود» : جمع برد — بضم فسكون — وهو نوع معروف من الثياب

الإعراب : «أقائلن» : الهمزة للاستفهام ، قائلن : خبر مبتدأ محذوف ، وتقديره : أأنتم قائلن ، مرفوع بالواو المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ، والنون المحذوفة لتوالى الأمثال عوض عن التنوين فى الاسم المفرد «أعجلى» : فعل أمر ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل «الشهودا» : مفعول به ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول فى محل نصب مقول القول ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل جزم جواب الشرط الذى هو قوله : إن جاءت به

الشاهد فيه : قوله « أقائلن » حيث دخلت نون التوكيد على اسم الفاعل تشبيها له بالفعل المضارع ، وأصله «أقائلونن» بواو الرفع وثلاث نونات إحداهنّ النون التى تلحق جمع المذكر السالم عوضا عن التنوين فى مفرده ، والثانية والثالثة للتوكيد ، فحذفت النون الأولى فرارا من اجتماع الأمثال، ثم حذفت الواو مخافة التقاء الساكنين ، ولا يقال إن الأصل «أقائلون أنا» لما أسلفنا لك

فشاذ (فعل ينجلى) مبتدأ وخبر ، وسوغ الابتداء بفعل قصد الجنس ، مثل قولهم « تمرة خير من جرادة » ، و بتا : متعلق بينجلى ، أى : يتضح الفعل و يمتاز عن قسيميه بهذه العلامات لاختصاصها به ، فلا توجد مع غيره إلا فى شذوذ كما تقدم

﴿ تنبيه ﴾ قولهم فى علامات الاسم والفعل « يعرف بكذا وكذا » هو من باب الحكم بالجميع لابالمجموع ، أى : كل واحد علامة بمفرده ، لاجزء علامة

(سواهما) أى : سوى قابلى العلامات التسع المذكورة (الحرف) ؛ لما علم من انحصار أنواع الكلمة فى الثلاثة ، أى : علامة الحرفية أن لاتقبل الكلمة شيئاً من علامات الأسماء ولا شيئاً من علامات الأفعال ،

ثم الحرف على ثلاثة أنواع : مشترك (كهل) فانك تقول : هل زيد قائم ، وهل يقعد ؟ (و) مختص بالأسماء ، نحو : (فى ، و) مختص بالأفعال ، نحو : (لم)

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : إنما عدت « هل » من المشترك نظراً إلى ماعرض لها فى الاستعمال من دخولها على الجملتين ، نحو : « فهل أنتم شاكرون » و «هل يستطيع ربك » لانظراً إلى أصلها من الاختصاص بالفعل ، ألا ترى كيف وجب النصب وامتنع الرفع بالابتداء فى نحو «هل زيداً أكرمته » كما سيجئ فى بابه ، ووجب كون زيد فاعلا لامبتدأ فى «هل زيد قام » التقدير : هل قام زيد قام ؛ وذلك لأنها إذا لم تر الفعل فى حيّزها تسلت عنه ذاهلة ، و إن رأته فى حيزها حنت إليه لسابق الألفة فلم ترض حينئذ إلا بمعانقته

الثانى : حق الحرف المشترك الإهمال ، وحق المختص بقبيل أن يعمل العمل الخاص بذلك القبيل، و إنما عملت ما ولا و إن النافيات مع عدم الاختصاص ، لعارض الحمل على ليس ، على أن من العرب من يهملهن على الأصل كما سيأتى ، و إنما لم تعمل ها التنبيه وأل المعرّفة مع اختصاصهما بالأسماء ولا قد والسين وسوف وأحرف المضارعة مع اختصاصهن بالأفعال لتنزيلهن منزلة الجزء من مدخولهن ، وجزء الشيء لايعمل فيه ، وإنما لم تعمل إنَّ وأخواتها وأحرف النداء الجر لما يذكر فى موضعه ، و إنما عملت « لن » النصب دون الجزم حملا على « لا »

فى شرح الشاهد السابق ، و إنما سبيل لحاق نون التوكيد اسم الفاعل الشعر : فأنت تقوله فى الكلام الذى سمعته، وتعتذر له، وتنسبه إلى أنه جرى على لسانهم لاحتمال التشبيه بالمضارع ،وليس لك أن تجيء به فى كلام آخر ؛ فإنه لم يجر فى كلامهم عن قوّة علة ولا استمرار عادة

النافية للجنس لأنها بمعناها ؛ على أن بعضهم جزم بها كما سيأتى

ولما كانت أنواع الفعل ثلاثة : مضارع ، وماض ، وأمر ؛ أخذ فى تمييز كل منها عن أخويه مبتدئا بالمضارع لشرفه بمضارعته الاسم — أى : بمشابهته — كما سيأتى بيانه ،فقال : (فعل مضارع يلى) أى : يتبع (لم) النافية ، أى : ينفى بها (كيشم) بفتح الشين مضارع شممت الطيب ونحوه بالكسر ، من باب علم يعلم ، هذه اللغة الفصحى ، وجاء أيضاً من باب نصر ينصر ، حكى هذه اللغة الفراء وابن الأعرابى ويعقوب وغيرهم ، ولا عبرة بتخطئة ابن درستويه العامة فى النطق بها (وماضى الأفعال بالتا) المذكورة ، أى : تاء فعلت وأتت (مز) لاختصاص كل منهما به ، ومز : أمر من مازه يميزه ، يقال : مزته فامتاز ، وميزته فتميز (وسم) أى : علم (بالنون) المذكورة ، أى : نون التوكيد (فعل الأمر إن أمر) أى : طلب (فهم) من اللفظ ، أى : علامة فعل الأمر مجموع شيئين : إفهام الكلمة الأمر اللغوى وهو الطلب ، وقبولها نون التوكيد ؛ فالدور منتف ، فإن قبلت الكلمة النون ولم تفهم الأمر فهى مضارع نحو : « هل تفعلن » أو فعل تعجب نحو : « أحسنن بزيد » فإن أحسن لفظه لفظ الأمر ، وليس بأمر على الصحيح كما ستعرفه (والأمر) أى : اللفظ الدال على الطلب (إن لم يك للنون محل فيه) فليس بفعل أمر ؛ بل (هو اسم) : إما مصدر نحو :

١٤ — فَنَدْلاً زُرَيْقُ المَالَ

---

١٤ — هذه قطعة من بيت ، وهو بتمامه مع بيت سابق عليه :

يَمُرُّونَ بالدَّهْنَا خِفَافاً عِيَابُهُمْ ... وَيَرْجِعْنَ مِنْ دَارِينَ بُجْرَ الْحَقَائِبِ

عَلَى حِينَ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ ... فَنَدْلاً زُرَيْقُ المَالَ نَدْلَ الثَّعَالِبِ

وهذان البيتان من شواهد كتاب سيبويه (ج ١ ص ٥٩) ولم ينسبهما الأعلم ولا شارحو الكتاب ، وقد نسبهما العينى إلى الأحوص ، ثم قال : «وذكر فى الحماسة البصرية أن قائلهما هو أعشى همدان يهجو بهما لصوصا، وقال الجوهرى : قال جرير يصف ركبا : يمرون بالدهنا ــ إلخ ، والأظهر ماقاله فى الحماسة » اه

اللغة : «الدهنا» : رملة من بلاد تميم ، تمد وتقصر « عيابهم» : جمع عيبة ــ بفتح فسكون ــ مايجعل فيه الثياب ما كان ، أو من الجلد خاصة «دارين» : اسم سوق ينسب إليه المسك فيقال : مسك دارى « بجر » : جمع أبجر ، وأصل البجرة نتوء السرة «الحقائب » : جمع حقيبة ، وهى ما يحتقبه الراكب خلفه ، وأراد بخفة عيابهم خلوها وأنه لاشىء فيها ، وأراد ببجرتها امتلاءها

أى : اندل ، وإما اسم فعل أمر (نحوصه) فإن معناه اسكت (وحيهل) معناه أقبل ، أو قدّم ، أو عجل ، ولا محل للنون فيهما

﴿ تنبيهات ﴾ الأول : كما ينتفى كون الكلمة الدالة على الطلب فعل أمر عند انتفاء قبول النون ، كذلك ينتفى كون الكلمة الدالة على معنى المضارع فعلا مضارعا عند انتفاء قبول لم : كأوّهْ بمعنى أتوجع ، وأفٍّ بمعنى أتضجر، وينتفى كون الكلمة الدالة على معنى الماضى فعلا ماضياً عند انتفاء قبول التاء : كهيهات بمعنى بَعُد ، وشتّان بمعنى افترق ، فهذه أيضاً أسماء أفعال فكان الأولى أن يقول :

وَمَا يُرَى كَالْفِعْلِ مَعْنًى وَانْخَزَلْ عَنْ شَرْطِهِ اسْمٌ نَحْوُ صَهْ وَحَيَّهَلْ

واكتظاظها «ندلا» : هوهنا الأخذ باليدين،أوهوالخطف ، وهو أيضا السرعة فى المشى ، والثعلب يضرب به المثل فى الأخذ لأنه يدّخر لنفسه ويأتى على مايعدو عليه من الحيوان ، ويقال فى المثل : «هو أكسب من ثعلب» «زريق» : اسم قبيلة

المعنى : يصف لصوصا بأنهم حين يخرجون للغارة يمرون بالدهناء ولا شىء معهم ، ثم يعودون من دارين قد امتلأت حقائبهم بما أخذوه ، وأنهم يفترصون غفلة الناس عند ما يعنيهم المهمّ من أمورهم فيلهون عن حفظ متاعهم ؛ فيقول بعضهم لبعض : أسرع فى أخذ ماتناله يدك ، وأراد أن حالهم تكون حال من يقول ذلك . وقد أعاد عليهم الضمير مذكرا فى قوله «يمرون» ثم أعاده مؤنثا فى قوله «ويرجعن» قال الأعلم : «ثم قال ويخرجن من دارين فأخبر عن رواحلهم فلذلك أنث» اهـ ، وقال العينى : «أعاد الضمير مؤنثا لتأويلهم بالجماعة ، وهو غريب» اهـ

الإعراب : «يمرون» : فعل وفاعل «بالدهنا» : متعلق به «خفافا» : حال من الفاعل «عيابهم» فاعل لخفاف ، والضمير مضاف إليه «ويرجعن» فعل وفاعل «من دارين» : متعلق به «بجر» : حال من النون الواقعة فاعلا «الحقائب» مضاف إليه «على حين» : متعلق بيرجع ، ويجوز فى حين الفتح والجرّ «ألهى» : فعل ماض «الناس» : مفعول مقدّم «جل أمورهم» : فاعل مؤخر ، ومضاف إليه «فندلا» مفعول مطلق لفعل محذوف، تقديره : اندل ندلا «زريق» : منادى بحرف نداء محذوف «المال» : مفعول لندلا لأنه بدل من اللفظ بالفعل ، كما تقول «ضربا زيدا» أى اضربه «ندل الثعالب» : مفعول مطلق عامله المصدر المتقدّم

الشاهد فيه : قوله «فندلا زريق المال» حيث ناب المصدرعن الفعل ، ولذلك نصب المفعول به كما عرفت ، غيرأن هذا المصدر مع نيابته عن الفعل متأثر بالعوامل ، ألا ترى أنه منصوب على المفعولية المطلقة بفعل محذوف ؟ ولما كان كذلك لم يبن ؛ لأن شرط بناء النائب عن الفعل عدم تأثره بالعوامل كاسم الفعل

ليشمل أسماء الأفعال الثلاثة ، ولعله إنما اقتصر فى ذلك على فعل الأمر لكثرة مجىء اسم الفعل بمعنى الأمر ، وقلة مجيئه بمعنى الماضى والمضارع كما ستعرفه .

الثانى : إنما يكون انتفاء قبول التاء دالاًّ على انتفاء الفعلية إذا كان للذات ، فإن كان لعارض فلا ، وذلك كما فى أفعل فى التعجب ، وما عدا وما خلا وحاشا فى الاستثناء ، وحبذا فى المدح ، فإنها لاتقبل إحدى التاءين مع أنها أفعال ماضية ، لأن عدم قبولها التاء عارض ، نشأ من استعمالها فى التعجب والاستثناء والمدح ، بخلاف أسماء الأفعال ؛ فإنها غير قابلة للتاء لذاتها .

الثالث : إنما دل انتفاء قبول لم والتاء والنون على انتفاء الفعلية مع كون هذه الأحرف علامات والعلامة ملزومة لا لازمة فهى مطردة ولا يلزم انعكاسها ، أى : يلزم من وجودها الوجود ، ولا يلزم عن عدمها العدم ؛ لكونها مساوية للازم ، فهى كالإنسان وقابل الكتابة يستلزم نفىُ كل منهما نفىَ الآخر ، بخلاف الاسم وقبول النداء ، فإن قبول النداء علامة للاسم ملزومة له ، وهى أخص منه ؛ إذ يقال كل قابل للنداء اسم ، ولا عكس ، وهذا هو الأصل فى العلامة .

المعرب والمبنى

المعرب والمبنى: اسما مفعول مشتقان من الإعراب والبناء ، فوجب أن يقدم بيان الإعراب والبناء ، فالإعراب فى اللغة : مصدر أعرب ، أى : أبان ، أى : أظهر ، أو أجال ، أو حسّن أو غيّر ، أو أزال عَرَبَ الشىء وهو فساده ، أو تكلم بالعربية ، أو أعطى العربون ، أو ولد له ولد عربى اللون ، أو تكلم بالفحش ، أو لم يلحن فى الكلام ، أو صار له خيل عراب ، أو تحبب إلى غيره ، ومنه العروبة المتحببة إلى زوجها . وأما فى الاصطلاح ففيه مذهبان : أحدهما أنه لفظى ، واختاره الناظم ونسبه إلى المحققين ، وعرّفه فى التسهيل بقوله : ماجىء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف . والثانى أنه معنوى والحركات دلائل عليه ، واختاره الأعلَم وكثيرون . وهو ظاهر مذهب سيبويه ، وعرفوه بأنه : تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا أو تقديرا ، والمذهب الأول أقرب إلى الصواب ، لأن المذهب الثانى يقتضى أن التغيير الأول ليس إعراباً ؛ لأن العوامل لم تختلف بعد ، وليس كذلك

والبناء فى اللغة : وضع شىء على شىء على صفة يراد بها الثبوت ، وأما فى الاصطلاح فقال فى التسهيل : ماجىء به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الإعراب ، وليس حكاية أو إتباعا أو نقلا أو تخلصا من سكونين ، فعلى هذا هو لفظى . وقيل : هو لزوم آخر الكلمة حركة أو سكونا لغير عامل أو اعتلال ، وعلى هـــذا هو معنوى ، والمناسبة فى التسمية على المذهبين فيهما ظاهرة .

(والاسم منه) أى : بعضه (معرب) على الأصل فيه ، ويسمى متمكنا ، (و) منه ، أى : وبعضه الآخر (مبنى) على خلاف الأصل فيه ، ويسمى غير متمكن ، ولاواسطة بينهما على الأصح الذى ذهب إليه الناظم ، ويعلم ذلك من قوله : « ومعرب الأسماء ماقد سلما من شبه الحرف » . وبناؤه (لشبه من الحروف مدنى) أى : مقرب لقوته ، يعنى أن علة بناء الاسم منحصرة فى مشابهته الحرف شبها قويًّا يقربه منه ، والاحتراز بذلك من الشبه الضعيف وهو الذى عارضه شىء من خواص الاسم (كالشبه الوضعى) وهو : أن يكون الاسم موضوعا على صورة وضع الحروف ، بأن يكون قد وضع على حرف أو حرفى هجاء كما (فى اسمى) قولك

(جئتنا) وهما التاء ، ونا ، إذ الأول على حرف والثانى على حرفين ، فشابه الأول الحرف الأحادى كباء الجر ، وشابه الثانى الحرف الثنائى كعن . والأصل فى وضع الحروف أن تكون على حرف أو حرفى هجاء ، وما وضع على أكثر فعلى خلاف الأصل ، وأصل الاسم أن يوضع على ثلاثة فصاعداً ، فما وضع على أقل منها فقد شابه الحرف فى وضعه واستحق البناء ؛ وأعرب نحو « يد » و « دم » لأنهما ثلاثيان وضعا .

﴿ تنبيه ﴾ قال الشاطبى : « نا » فى قوله « جئتنا » موضوعة على حرفين ثانيهما حرف لين وضعاً أوليًّا كما ولا ؛ فإن شيئاً من الأسماء على هذا الوضع غير موجود ، نص عليه سيبويه والنحويون ، بخلاف ماهو على حرفين وليس ثانيهما حرف لين فليس ذلك من وضع الحرف المختص به ، ثم قال : وبهذا بعينه اعترض ابن جنى على من اعتل لبناء « كَمْ » ، وَ«مَنْ» بأنهما موضوعان على حرفين فأشبها هل وبل ، ثم قال : فعلى الجملة وضع الحرف المختص به إنما هو إذا كان ثانى الحرفين حرف لين على حد ما مثل به الناظم ، فما أشار إليه هو التحقيق ، ومن أطلق الوضع على حرفين وأثبت به شبه الحرف فليس إطلاقه بسديد ، انتهى .

(و) كالشبه (المعنوى) وهو : أن يكون الاسم قد تضمن معنى من معانى الحروف ، لابمعنى أنه حل محلا هو للحرف ؛ كتضمن الظرف معنى فى ، والتمييز معنى من ، بل بمعنى أنه خلف حرفا فى معناه ، أى : أدى به معنى حقه أن يؤدى بالحرف لا بالاسم ، سواء تضمن معنى حرف موجود كما (فى متى) فإنها تستعمل للاستفهام نحو : متى تقوم ؟ وللشرط نحو : متى تقم أقم ، فهى مبنية لتضمنها معنى الهمزة فى الأول ومعنى إنْ فى الثانى ، وكلاهما موجود . أو غير موجود (و) ذلك كما (فى هنا) أى : أسماء الإشارة ، فإنها مبنية لأنها تضمنت معنى حرف كان من حقهم أن يضعوه فما فعلوا ، لأن الإشارة معنى حقه أن يؤدى بالحرف كالخطاب والتنبيه . (وكنيابة عن الفعل) فى العمل (بلا تأثر) بالعوامل ، ويسمى الشبه الاستعمالىّ ، وذلك موجود فى أسماء الأفعال ، فإنها تعمل نيابة عن الأفعال ولا يعمل غيرها فيها ، بناء على الصحيح من أن أسماء الأفعال لامحل لها من الإعراب كما سيأتى ، فأشبهت ليت ولعل، مثلا ، ألاترى أنهما نائبتان عن أتمنى وأترجى ولايدخل عليهما عامل ؟ والاحتراز بانتفاء التأثر عمانابَ عن الفعل فى العمل ، ولكنه يتأثر بالعوامل : كالمصدر النائب عن فعله فإنه معرب لعدم كمال مشابهته للحرف (وكافتقار أصّلا) ويسمى الشبه الافتقارى ، وهو : أن يفتقر الاسم إلى الجملة

افتقارا مؤصلا — أي : لازما — كالحرف ، كما فى إذ وإذا وحيث والموصولات الاسمية . أما ما افتقر إلى مفرد كسبحان ، أو إلى جملة لـكن افتقاراً غير مؤصل ـ أي : غير لازم ـ كافتقار المضاف فى نحو « هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم » إلى الجملة بعده ؛ فلا يبنى ؛ لأن افتقار يوم إلى الجملة بعده ليس لذاته ، و إنما هو لعارض كونه مضافا إليها ، والمضاف من حيث هو مضاف مفتقر إلى المضاف إليه ، ألاترى أن يوما فى غير هذا التركيب لايفتقر إليها ؟ نحو : هذا يوم مبارك ، ومثله النكرة الموصوفة بالجملة ، فإنها مفتقرة إليها لـكن افتقارا غير مؤصل ، لأنه ليس لذات النكرة ، و إنما هو لعارض كونها موصوفة بها ، والموصوف من حيث هو موصوف مفتقر إلى صفته ، وعند زوال عارض الموصوفية يزول الافتقار .

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : إنما أعربت أى الشرطية والاستفهامية والموصولة وذان وتان واللذان واللتان لضعف الشبه بما عارضه فى « أى » من لزوم الإضافة ، وفى البواقى من وجود صورة التثنية ، وهما من خواص الأسماء ، و إنما بنيت أى الموصولة وهى مضافة لفظاً إذا كان صدر صلتها ضميراً محذوفا نحو « ثم لننزعن من كل شيعة أيُّهم أشد » قرىء بضم « أي » بناء و بنصبها — لأنها لما حذف صدرصلتها نزل ما هى مضافة إليه منزلته ، فصارت كأنها منقطعة عن الإضافة لفظاً ونية مع قيام موجب البناء : فمن لاحظ ذلك بنى ، ومن لاحظ الحقيقة أعرب ، فلو حذف ما تضاف إليه أعربت أيضاً ؛ لقيام التنوين مقامه كما فى « كل » ، وزعم ابن الطراوة أن « أيهم » مقطوعة عن الإضافة ، فلذلك بنيت ، وأن «هم أشد» مبتدأ وخبر ، وردّ برسم المصحف الضمير متصلا ، والإجماع على أنها إذا لم تضف كانت معربة ، و إنما بنى « الذين » و إن كان الجمع من خواص الأسماء لأنه لم يجر على سَنَن الجموع ؛ لأنه أخص من الذى ، وشأن الجمع أن يكون أعم من مفرده ، ومن أعربه نظر إلى مجرد الصورة ، وقيل : هو على هذه اللغة مبنى جيء به على صورة المعرب . ومن أعرب ذو وذات الطائيتين حملهما على ذى وذات بمعنى صاحب وصاحبة .

الثانى : عدّ فى شرح الـكافية من أنواع الشبه الشبه الإهمالى ، ومثل له بفواتح السور ، والمراد الأسماء مطلقاً قبل التركيب ، فإنها مبنية لشبهها بالحروف المهملة فى كونها لاعاملة ولا معمولة ، وذهب بعضهم إلى أنها موقوفة ، أى : لامعربة ولا مبنية ، و بعضهم إلى أنها معربة حكما ، ولأجل سكوته عن هذا النوع أشار إلى عدم الحصر فيما ذكره بكاف التشبيه

(ومعرب الأسماء ماقد سلما من شبه الحرف) الشبه المذكور ، وهذا على قسمين : صحيح يظهر إعرابه (كأرض ، و) معتلّ يقدر إعرابه نحو (سما) بالقصر — لغة فى الاسم ، وفيه عشر لغات منقولة عن العرب : اسم ، وسم ، وسما ، مثلثة ، والعاشرة سماة ، وقد جمعتها فى قولى :

لُغَاتُ ٱلِاسْمِ قَدْ حَوَاهَا ٱلْحَصْرُ فِي بَيْتِ شِعْرٍ وَهْوَ هٰذَا الشِّعْرُ
اِسْمٌ ، وَحَذْفُ هَمْزِهِ ، وَالقَصْرُ مُثَلَّثَاتٍ ، مَعْ سُمَاةٍ — عَشْرُ

﴿ تنبيه ﴾ بدأ فى الذكر بالمعرب لشرفه ، وفى التعليل بالمبنى لكون علته وجودية ، وعلة المعرب عدمية ، والاهتمام بالوجودى أولى من الاهتمام بالعدمى ، وأيضاً فلأن أفراد معلول علة البناء محصورة ، بخلاف علة الإعراب ، فقدم علة البناء ليبين أفراد معلولها

(وفعل أمر و) فعل (مضىّ بنيا) على الأصل في الأفعال: الأول على مايجزم به مضارعه من سكون أو حذف ، والثانى على الفتح : لفظاً كضرب ، أو تقديراً كرمى ، وبُنى على الحركة لمشابهته المضارع فى وقوعه صفة وصلة وخبراً وحالا وشرطا ، وبنى على الفتح لخفته . وأما نحو « ضربت» ، و«انطلقنا» ، و«استبقن» فالسكون فيه عارض أوجبه كراهتهم توالى أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة ، لأن الفاعل كجزء من فعله ، وكذلك ضمة «ضربوا» عارضة أوجبها مناسبة الواو

﴿ تنبيه ﴾ بناء الماضى مجمع عليه ، وأما الأمر فذهب الكوفيون إلى أنه معرب مجزوم بلام الأمر مقدرة ، وهو عندهم مقتطع من المضارع ، فأصل قم لِتَقُمْ : فحذفت اللام للتخفيف ، وتبعها حرف المضارعة ، قال فى المغنى : و بقولهم أقول ، لأن الأمر معنى حقه أن يؤدى بالحرف ، ولأنه أخو النهى ، وقد دل عليه بالحرف ، انتهى

(وأعربوا مضارعا) بطريق الحمل على الاسم؛ لمشابهته إياه: فى الإبهام والتخصيص ، وقبول لام الابتداء ، والجريان على لفظ اسم الفاعل : فى الحركات والسكنات ، وعدد الحروف ، وتعيين الحروف الأصول والزوائد . وقال الناظم فى التسهيل : بجواز شبه ما وجب له ، يعنى من قبوله بصيغة واحدة معانى مختلفة لولا الإعراب لالتبست . وأشار بقوله « بجواز » إلى أن سبب الإعراب واجب للاسم وجائز للمضارع ؛ لأن الاسم ليس له مايغنيه عن الإعراب ، لأن معانيه

مقصورة عليه ، والمضارع يغنيه عن الإعراب وضع اسم مكانه ، كما فى نحو : « لاتُعْنَ بالجفاء وتمدح عمرا » فإنه يحتمل المعانى الثلاثة فى : « لاتأكل السمك وتشرب اللبن » ، ويغنى عن الإعراب فى ذلك وضع الاسم مكان كل من المجزوم والمنصوب والمرفوع ، فيقال: «لاتعن بالجفاء ومدح عمرو» ، و «لا تعن بالجفاء مادحا عمرا» ، و «لا تعن بالجفاء ولك مدح عمرو» ومن ثم كان الاسم أصلا والمضارع فرعا ، خلافا للكوفيين ؛ فإنهم ذهبوا إلى أن الإعراب أصل فى الأفعال كما هو أصل فى الأسماء ، قالوا : لأن اللبس الذى أوجب الإعراب فى الأسماء موجود فى الأفعال فى بعض المواضع ، كما فى نحو : « لا تأكل السمك وتشرب اللبن » كما تقدم . وأجيب بأن اللبس فى المضارع كان يمكن إزالته بغير الإعراب كما تقدم

وإنما يعرب المضارع (إن عريا من نون توكيد مباشر) له ، نحو : « لَيُسْجَنَنَّ وليكوناً » (ومن نون إناث كَيَرُعْنَ) من قولك : «النسوة يرعن » أى : يخفن (مَنْ فُتِن) فإن لم يعر منهما لم يعرب ؛ لمعارضة شبه الاسم بما هو من خصائص الأفعال ، فرجع إلى أصله من البناء ، فيبنى مع الأولى على الفتح لتركيبه معها تركيب خمسة عشر ، ومع الثانية على السكون حملا على الماضى المتصل بها ، لأنهما مستويان فى أصالة السكون وعروض الحركة ، كما قاله فى شرح الكافية ، والاحتراز بـ«المباشر» عن غير المباشر ، وهو الذى فصل بين الفعل وبينه فاصل : ملفوظ به كألف الاثنين ، أو مقدر كواو الجماعة وياء الواحدة المخاطبة ، نحو : « هل تضربانِّ يا زيدان ، وهل تضربُنَّ يازيدون ، وهل تضربِنَّ ياهند » ، الأصل تضربانن ، وتضربونن ، وتضربينن ، حذفت نون الرفع لتوالى الأمثال ، ولم تحذف نون التوكيد لفوات المقصود منها بحذفها ، ثم حذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين ، وبقيت الضمة والكسرة دليلا على المحذوف ، ولم تحذف الألف لئلا يلتبس بفعل الواحد ، وسيأتى الكلام على ذلك فى موضعه مستوفى ، فهذا ونحوه معرب ، والضابط أن ما كان رفعه بالضمة إذا أكد بالنون بنى لتركبه معها ، وما كان رفعه بالنون إذا أكد بالنون لم يُبْنَ لعدم تركبه معها ، لأن العرب لم تركب ثلاثة أشياء .

﴿ تنبيه ﴾ ماذكرناه من التفرقة بين المباشرة وغيرها هو المشهور والمنصور ، وذهب الأخفش وطائفة إلى البناء مطلقا ، وطائفة إلى الإعراب مطلقا ، وأما نون الإناث فقال

فى شرح التسهيل : إن المتصل بها مبنى بلا خلاف ، وليس كما قال ، فقد ذهب قوم — منهم ابن درستويه ، وابن طلحة ، والسهيلى — إلى أنه معرب بإعراب مقدر منع من ظهوره ماعرض فيه من الشبه بالماضى .

(وكل حرف مستحق للبنا) الذى به بالإجماع ، إذ ليس فيه مقتضى الإعراب ، لأنه لايعتوره من المعانى ما يحتاج إلى الإعراب (والأصل فى المبنى) اسما كان أو فعلا أو حرفا (أن يسكنا) أى : السكون ، لخفته وثقل الحركة ، والمبنى ثقيل ، فلو حرك اجتمع ثقيلان (ومنه) أى : من المبنى ماحرك لعارض اقتضى تحريكه ، والمحرك (ذو فتح وذو كسر و) ذو (ضم) فذو الفتح (كأين) وضَرَبَ ورُبَّ ، وذوالكسر نحو : (أمس) وجَيْرِ ، وذو الضم نحو : (حيث) ومنذ (والساكن) نحو : (كم) واضرب وهَلْ ، فالبناء على السكون يكون فى الاسم والفعل والحرف لكونه الأصل ، وكذلك الفتح لكونه أخف الحركات وأقربها إلى السكون ، وأما الضم والكسر فيكونان فى الاسم والحرف ، لا الفعل؛ لثقلهما وثقل الفعل . وبنى أين لشبهه بالحرف فى المعنى ، وهو الهمزة إن كان استفهاما ، و « إنْ » إن كان شرطا . وبنى أمس عند الحجازيين لتضمنه معنى حرف التعريف ؛ لأنه معرفة بغير أداة ظاهرة ، وبنى حيث للافتقار اللازم إلى جملة ، وبنى كم للشبه الوضعى ، أو لتضمن الاستفهامية معنى الهمزة ، والخبرية معنى رُبَّ التى للتكثير .

﴿ تنبيه ﴾ مابنى من الأسماء على السكون فيه سؤال واحد : لم بنى ؟ وما بنى منها على الحركة فيه ثلاثة أسئلة : لم بنى ؟ ولم حرك ؟ ولم كانت الحركة كذا ؟ وما بنى من الأفعال أو الحروف على السكون لايسأل عنه ، وما بنى منهما على حركة فيه سؤالان : لم حرك ؟ ولم كانت الحركة كذا ؟

وأسباب البناء على الحركة خمسة ، التقاء الساكنين كأين ، وكون الكلمة على حرف واحد كبعض المضمرات ، أو عرضة لأن يبتدأ بها كباء الجر ، أو لها أصل فى التمكن كأول ، أو شابهت المعرب كالماضى فإنه أشبه المضارع فى وقوعه صفة وصلة وحالاً وخبراً كما تقدم .

وأسباب البناء على الفتح : طلب الخفة كأيْنَ ، ومجاورة الألف كأيَّانَ ، وكونها حركة الأصل نحو « يامُضَارَ » ترخيم مضارٍّ ، اسم مفعول ، والفرق بين معنيين بأداة واحدة ، نحو:

« يالَزَيْدٍ لِعَمْرٍو » ، والإتباع نحو : كَيْفَ ، بُنيت على الفتح إتباعا لحركة الكاف ؛ لأن الياء بينهما ساكنة ، والساكن حاجز غير حصين .

وأسباب البناء على الكسر : التقاء الساكنين كأمْسِ ، ومجانسة العمل كباء الجر ، والحَمْلُ على المقابل كلام الأمر : كُسِرَت حملاً على لام الجر ؛ فإنها فى الفعل نظيرتها فى الاسم ، والإشعار بالتأنيث ، نحو : أنْتِ ، وكونها حركة الأصل ، نحو « يامُضَارِ » ترخيم مضارّ ، اسم فاعل ، والفرق بين أداتين ، كلام الجر : كسرت فرقا بينها وبين لام الابتداء فى نحو : لَمُوسَى عبد ، والإتباع نحو : ذِهِ وتِهِ — بالكسر — فى الإشارة للمؤنثة .

وأسباب البناء على الضم : أن لا يكون للكلمة حال الإعراب ، نحو : « لله الأمر من قبلُ ومن بَعْدُ » بالضم ، ومشابهة الغايات ، نحو : « يازَيْدُ » فإنه أشبه قبل وبعد ، قيل : من جهة أنه يكون متمكنا فى حالة أخرى ، وقيل : من جهة أنه لا تكون له الضمة حالة الإعراب ، وقال السيرافى : من جهة أنه إذا نُكِّر أو أضيف أعرب ، ومن هذا « حَيْثُ » فإنها إنما ضمت لشبهها بقبل وبعد ، من جهة أنها كانت مستحقة للاضافة إلى المفرد كسائر أخواتها فمنعت ذلك كما منعت قبلُ وبعدُ الإضافة ، وكونها حركة الأصل ، نحو: « ياتَحَاجُ » ترخيم تحاجُج ، مصدر تحاجّ ، إذا سمى به ، وكونه فى الكلمة كالواو فى نظيرتها ، كَنَحْنُ ، ونظيرتها هُمُو ، وكونه فى الكلمة مثله فى نظيرتها ، نحو: «اخْشَوُا القوم» ونظيرتها «قُلُ ادْعُوا» والإتباع : كمنذ .

وقد بان لك أن ألقاب البناء ضم وفتح وكسر وسكون ، ويسمى أيضا وقفاً

وهذا شروع فى ذكر ألقاب الإعراب ، وهى أيضاً أربعة : رفع ، ونصب ، وجر ، وجزم ، وعن المازنى أن الجزم ليس بإعراب ، فمن هذه الأربعة ماهو مشترك بين الأسماء والأفعال ، وماهو مختص بقبيلٍ منهما ، وقد أشار إلى الأول بقوله : (والرَّفْعَ والنصبَ اجْعَلَنْ إعرابًا . لاسم وفعل) فالاسم نحو : إنَّ زَيْدًا قائم ، والفعل (نحو) : أقوم ، و (لَنْ أهابَا) وإلى الثانى أشار بقوله : (وَالِاسْمُ قد خُصِّصَ بالجر) أى : فلا يوجد فى الفعل . قال فى التسهيل : لأن عامله لايستقل فيحمل غيره عليه ، بخلاف الرفع والنصب (كَمَا قَدْ خُصِّصَ الْفِعْلُ بِأَنْ يَنْجَزِمَا) أى : بالجزم ؛ لكونه فيه حينئذ كالعوض من الجر ، قاله فى التسهيل .

واعلم أن الأصل فى كل معرب أن يكون إعرابه بالحركات أو السكون ، والأصل فى كل معرب بالحركات أن يكون رفعه بالضمة ونصبه بالفتحة وجره بالكسرة ، و إلى ذلك الإشارة بقوله : (فَارْفَعْ بِضَمٍّ ، وَانْصِبَنْ فَتْحًا ، وَجُرْ كَسْراً : كَذِكْرُ ٱللهِ عَبْدَهُ يَسُرْ) فذكر : مبتدأ ، وهو مرفوع بالضم ، والاسم الكريم مضاف إليه ، وهو مجرور بالكسر ، وعَبْدَه : مفعول به ، وهو منصوب بالفتح . ثم أشار إلى ما بقى وهو الجزم بقوله (وَاجْزِمْ بِتَسْكِينٍ) نحو : لَمْ يَقُمْ .

﴿تنبيه﴾ لامنافاة بين جعل هذه الأشياء إعرابا وجعلها علامات إعراب ؛ إذ هى إعراب من حيث عموم كونها أثراً جلبه العامل ، وعلامات إعراب من حيث الخصوص .

(وَغَيْرُ مَاذُكِر) من الإعراب بالحركات والسكون مما سيأتى ، فرعٌ عما ذكر (ينوب) عنه ، فينوب عن الضمة الواو والألف والنون ، وعن الفتحة الألف والياء والكسرة وحذف النون ، وعن الكسرة الفتحة والياء ، وعن السكون حذف الحرف : فللرفع أربع علامات ، وللنصب خمس علامات ، وللجر ثلاث علامات ، وللجزم علامتان ، فهذه أربع عشرة علامة : منها أربعة أصول ، وعشرة فروع لها تنوب عنها .

فالإعراب بالفرع النائب (نَحْوُ جَا أَخُو بَنِى نَمِرْ) فأخو : فاعل ، والواو فيه نائبة عن الضمة ، وبَنِى : مضاف إليه ، والياء فيه نائبة عن الكسرة ، وعلى هذا الحذو .

واعلم أن النائب فى الاسم إما حرف و إما حركة ، وفى الفعل إما حرف و إما حذف ، فنيابة الحرف عن الحركة فى الاسم تكون فى ثلاثة مواضع : الأسماء الستة ، والمثنى ، والمجموع على حده ، فبدأ بالأسماء الستة لأنها أسماء مفردة ، والمفرد سابق المثنى والمجموع ، ولأن إعرابها على الأصل فى الإعراب بالفرع من كل وجه ، فقال : (وَارْفَعْ بِوَاوٍ وَانْصِبَنَّ بِالأَلِفْ * وَاجْرُرْ بِيَاءٍ) أى : نيابة عن الحركات الثلاث (مَا) أى : الذى (مِنَ الأَسْمَا أَصِفْ) لك بعد (مِنْ ذَاكَ) أى : من الذى أصفه لك (ذُو إِنْ صُحْبَةً أَبَانَا) أى : أظهر ، لاذو الموصولة الطائية ، فإن الأشهر فيها البناء عند طيئ (وَالْفَمُ حَيْثُ الْمِيمُ مِنْهُ بَانَا) أى : انفصل ، فإن لم ينفصل منه أعرب بالحركات الظاهرة عليها . وفيه حينئذ عشر لغات : نقصه ، وقصره ، وتضعيفه — مثلث الفاء فيهن — والعاشرة إتباع فائه لميمه ، وفُصْحَاهُنَّ فتح فائه منقوصا ،

و (أَبٌ) و (أَخٌ) و (حَمٌ كَذَاكَ) مما أصفه (وَهَنُ) وهى كلة يُكْنَى بها عن أسماء الأجناس ، وقيل : عما يستقبح ذكره ، وقيل : عن الفرج خاصة ، فهذه الأسماء الستة تعرب بالواو رفعاً ، وبالألف نصباً ، وبالياء جرًّا ، وهذا الإعراب متعين فى الأول منها — وهو ذو — ولهذا بدأ به ، وفى الثانى منها — وهو الفم — فى حالة عدم الميم ، ولهذا ثنّى به ، وغير متعين فى الثلاثة التى تليهما — وهى أب ، وأخ ، وحم — لكنه الأشهر والأحسن فيها (وَالنَّقْصُ فِى هٰذَا الأَخِيرِ) وهو هن (أَحْسَنُ) من الإتمام ، وهو الإعراب بالأحرف الثلاثة ، ولذلك أخره . والنقص : أن تحذف لامه ويعرب بالحركات الظاهرة على العين ، وهى النون ، وفى الحديث «مَنْ تَعَزَّى بِعَزَاءِ الْجَاهِلِيَّةِ فَأَعِضُّوهُ بِهَنِ أَبِيهِ وَلاَ تَكْنُوا» ولقلة الإتمام فى «هَنٍ» أنكر الفراء جوازه ، وهو محجوج بحكاية سيبويه الإتمامَ عن العرب ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ (وَفِى أَبٍ وَتَالِيَيْهِ) وهما أخ وحم (يَنْدُرُ) أى : يقل النقص ، ومنه قوله :

١٥ — بِأَبِهِ اقْتَدَى عَدِىٌّ فِى الْكَرَمْ ... وَمَنْ يُشَابِهْ أَبَهُ فَمَا ظَلَمْ

١٥ — نسب جماعة هذا البيت لرؤبة بن العجاج يمدح عدى بن حاتم الطائى ، ومنهم العينى ، غير أنى لم أجده فى ديوان شعره ، ووجدته فى زيادات الديوان التى ذكرنا شأنها فيما مضى ، وقبل بيت الشاهد قوله :

أَنْتَ الْحَلِيمُ وَالأَمِيرُ الْمُنْتَقِمْ ... تَصْدَعُ بِالْحَقِّ وَتَنْفِى مَنْ ظَلَمْ

اللغة : «تصدع» تجاهر به ، وتعلن أمره ، وأصل الصدع الكسر فى الإناء ونحوه «ظلم» بضم ففتح — جمع ظلمة «اقتدى» يريد أنه جعله قدوة له فسار بسيرته «فما ظلم» أراد أنه لم يظلم أمه ؛ لأنه جاء على مثال أبيه المنسوب إليه ، وذلك لأنه لو خالف أباه لنسب الناس أمه إلى الزنا ، فلا تلتفت لما قاله غير واحد فى هذا المقام

الإعراب : «بأبه» الباء حرف جر ، أب : مجرور بالباء ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والهاء مضاف إليه ، والجارّ والمجرور متعلق باقتدى «اقتدى» فعل ماض «عدى» فاعله «فى الكرم» متعلق باقتدى «ومن» اسم شرط جازم مبتدأ ، مبنى على السكون فى محل رفع ، وجعله العينى اسم موصول ، وليس بشىء ، لسكون المضارع بعده «يشابه» فعل مضارع فعل الشرط ، مجزوم بالسكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه «أبه» مفعول به ليشابه ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، والضمير مضاف إليه «فما» الفاء واقعة فى جواب الشرط ، ما : نافية «ظلم» : فعل

(وَقَصْرُهَا) أى: قصر أب وأخ وحم (مِنْ نَقْصِهِنَّ أَشْهَرُ) قصرها: مبتدأ، وأشهر: خبره، ومن نقصهن: متعلق بأشهر، وهو من تقديم مِنْ على أفعل التفضيل، وهو قليل، كما ستعرفه. والمراد أن استعمال أب وأخ وحَمٍ مقصورة — أى: بالألف مطلقا — أكثر وأشهر من استعمالها منقوصة — أى: محذوفة اللامات — معربة على الأحرف الصحيحة بالحركات الظاهرة. ومن القصر قوله:

١٦ — إنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا   قَدْ بَلَغَا فِى الْمَجْدِ غَايَتَاهَا

ماض، وفاعله ضمير مستتر يعود على من، وزعم قوم أن التقدير «فما ظلم أبوه» وآخرون أن التقدير «فما ظلمت أمّه» وفى كلّ من هذين التقديرين حذف الفاعل من غير دليل يدل عليه، على أنه يلزم خلوّ جملة الجواب من ضمير اسم الشرط

الشاهد فيه: قوله «بأبه . . . أبه» حيث جر الأب فى الأوّل بالكسرة الظاهرة، ونصبه فى الثانى بالفتحة الظاهرة، بعد حذف اللام من كل منهما، وهذه لغة جماعة من العرب، ويقال فى تثنيته على هذه اللغة «أبان» وفى جمعه «أبون» كما قال الشاعر؛ وهو زياد بن واصل السلمى، وبيته من شواهد سيبويه (ج ٢ ص ١٠١):

فَلَمَّا تَبَيَّنَّ أَصْوَاتَنَا   بَكَيْنَ وَفَدَّيْنَنَا بِالْأَبِينَا

وهذا قليل فى الاستعمال العربى، وزعم قوم أن هذا البيت قد جاء على الكثير الشائع فى الكلام العربى، وعندهم أن الأصل «بأبيه اقتدى . . . ومن يشابه أباه» وأن الشاعر أراد أن يقول ذلك، ولكنه حذف الياء من الأوّل والألف من الثانى اكتفاء بالكسرة التى قبل الياء والفتحة التى قبل الألف، فيكون جرّ الأوّل بالياء المحذوفة للتخفيف مثلا، ونصب الثانى بالألف المحذوفة كذلك، وأنت ترى أن هذا التقدير فيه التزام الحذف بغير علة، مع أنه حذف يوقع فى اللبس وكيف يذهب إلى هذا ذاهب بعد أن أثبت النقلة الأثبات الإعراب بالحركات على أنه لغة من لغات العرب، وإن أقوى مايدل على هذه اللغة ثبوت تثنيتها وجمعها محذوفة اللامات

١٦ — نسب جماعة هذا البيت لأبى النجم العجلى، ومنهم السيد المرتضى، ونسبه آخرون لرؤبة بن العجاج، وقال العينى: «ذكر أبو زيد فى نوادره عن الأصمعى عن أبى الغول أنه لبعض أهل اليمن، ولم يسمه» اهـ. قال أبو رجاء: ولم أجد هذا البيت فى النوادر، وإن كان أبو زيد قد ذكر فى نوادره (ص ٥٨) عن أبى الغول الطهوى أبياتا لبعض أهل اليمن، وهاك الأبيات:

أَيَّ قَلُوصِ رَاكِبٍ تَرَاهَا   طَارُوا عَلَيْهِنَّ فَشُلْ عَلَاهَا

... ...

وَاشْدُدْ بِمَثْنَى حَقَبٍ حَقْوَاهَا ‏ ‏ نَاجِيَـــــــةً وَنَاجِياً أَبَاهَا

ثم قال العينى : وذكر الجوهرى قبله :

وَاهاً لِرَيَّا ثُمَّ وَاهاً وَاهَا ‏ ‏ هِيَ الْمُنَى لَوْ أَنَّنَا نِلْنَاهَا

يَا لَيْتَ عَيْنَاهَا لَنَا وَفَاهَا ‏ ‏ بِثَمَنٍ نُرْضِي بِهِ أَبَاهَا

وليس بيت الشاهد فيما رواه الجوهرى فى صحاحه ، ولكنها أبيات يضمّ النحاة بعضها إلى بعض

اللغة : «واها» كلمة تقال عند التعجب من الشيء ، قال الجوهرى : «إذا تعجبت من طيب الشيء قلت : واهاله ما أطيبه» اهـ «لريا» يروى فى مكانه «لليلى» كما يروى «لسلمى» وكلهن أسماء نساء «المجد» : الكرم ، قال ابن السكيت : «الشرف والمجد يكونان بالآباء ، يقال : رجل شريف ماجد ، إذا كان له آباء متقدّمون فى الشرف . والحسب والكرم يكونان فى الرجل نفسه، وإن لم يكن له آباء لهم شرف» اهـ

الإعراب : «واها» : اسم فعل مضارع بمعنى أعجب ، وفاعله مستتر فيه وجوبا «لريا» متعلق به «ثم» : حرف عطف «واها» : مثل السابقة «واها» : توكيد لما قبله «يا» : حرف تنبيه ، أو حرف نداء والمنادى محذوف ، على ماسبق لنا بيانه «ليت» : حرف تمنّ ونصب «عيناها» : اسم ليت على لغة من يلزم المثنى الألف ، والضمير مضاف إليه «لنا» : متعلق بمحذوف خبر ليت «وفاها» : معطوف على اسم ليت «إن» : حرف توكيد ونصب «أباها» : اسم إن «وأبا» معطوف عليه ، وهو مضاف ، و «أباها» : مضاف إليه «قد» : حرف تحقيق «بلغا» فعل وفاعل، والجملة فى محل رفع خبر إن «فى المجد» : متعلق ببلغ «غايتاها» : مفعول به لبلغ على لغة من يلزم المثنى الألف

الشاهد فيه : قوله «أباها» وقد ذكر لفظ الأب فى البيت ثلاث مرات بالألف : فأما فى المرتين الأولى والثانيـة فظاهرها يحتمل الإجراء على المشهور من لغة العرب من إعراب الأسماء الستة بالحروف الثلاثة ، وذلك لأن موضعه فى المرتين النصب ، ونصبه على المشهور بالألف ، وأما المرة الثالثة فلا يحتمل فيها ذلك ؛ لأن موضعه جر بالإضافة إلى ماقبله ، فلو أنه أراد الإتيان به على المشهور لقال «وأبا أبيها» ؛ فيكون الدليل الذى لايحتمل غير المدّعى هو فى المرة الثالثة ، وهذه لغة بلحارث وجماعة من العرب ، والأولى حمل ماقبلها عليها : فيكون النصب بفتحة مقدّرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، كما أن الجر بكسرة مقدّرة كذلك ، وإنما كان الأحسن حمل الأولى والثانيـة على الثالثة لأنه يبعد جدّا أن يجيء الأعرابى بكلمة واحدة فى بيت واحد على لغتين ، مع أن المشهور على ألسنة العلماء أن العربى لايتكلم بغير لغته مادام موكولا إلى سليقته ، وفى البيت شاهد آخر فى قوله «بلغا...غايتاها» ومثله فيما ذكرناه من الأبيات فى قوله «ياليت عيناها»

وفى المثل « مُكْرَهٌ أخَاكَ لا بَطَلٌ »؛ وحاصل ماذكره أن فى أب وأخ وحم ثلاث لغات: أشهرها الإعراب بالأحرف الثلاثة ، والثانية أن تكون بالألف مطلقاً ، والثالثة أن تحذف منها الأحرف الثلاثة ، وهذا نادر ، وأن فى هَن لغتين : النقص وهو الأشهر ، والإتمام وهو قليل ؛ وزاد فى التسهيل فى أب التشديد ، فيكون فيه أربع لغات ؛ وفى أخ التشديد وأخْوًا — باسكان الخاء — فيكون فيه خمس لغات ، وفى حم حَمْوا كقرو ، وحَمْئًا كقرء ، وحَمًأ كخطأ فيكون فيه ست لغات .

﴿ تنبيه ﴾ مذهب سيبويه أن « ذو » بمعنى صاحب وزنها فَعَلٌ — بالتحريك — ولامها ياء ، ومذهب الخليل أن وزنها فَعْل — بالإسكان — ولامها واو ، فهى من باب قُوَّة، وأصله ذَوْوٌ ، وقال ابن كيسان : تحتمل الوزنين جميعا . وفوك : وزنه عند الخليل وسيبويه فَعْلٌ — بفتح الفاء وسكون العين — وأصله فَوْهٌ لامه هاء ، وذهب الفراء إلى أن وزنه فُعْل، بضم الفاء . وأبٌ وأخ وحم وهَنٌ : وزنها عند البصريين فَعَلٌ — بالتحريك — ولاماتها واوات ، بدليل تثنيتها بالواو ، وذهب بعضهم إلى أن لام حم ياء من الحماية ؛ لأن أحماء المرأة يحمونها ، وهومردود بقولهم فى التثنية : حَمَوَان ، وفى إحدى لغاته حَمْو ، وذهب الفراء إلى أن وزن أب وأخ وحم فَعْل ، بالاسكان ، ورد بسماع قصرها ، و بجمعها على أفعال . وأما «هَنٌ» فاستدل الشارح على أن أصله التحريك بقولهم : هَنَة وهَنَوَات ، وقد استدل بذلك بعض شراح الجزولية ، واعترضه ابن إياز بأن فتحة النون فى هنة يحتمل أن تكون لهاء التأنيث ، وفى هنوات لكونه مثل جَفَنَات ، فتح لأجل جمعه بالألف والتاء ، وإن كانت العين ساكنة فى الواحد ، وقد حكى بعضهم فى جمعه أهْنَاء ، فبه يستدل على أن وزنه فَعَل بالتحريك .

(وَشَرْطُ ذَا الإِعْرَابِ) بالأحرف الثلاثة فى الكلمات الست (أَنْ يُضَفْنَ لاَ لِلْيَا) ، مع ماهن عليه من الإفراد والتكبير (كَجَا أخُو أبِيكَ ذَا اعْتِلا) فكل واحد من هذه الأسماء مفرد ، مكبر ، مُضاف ، و إضافته لغير الياء ، وقد احتوت هذه الأمثلة على أنواع غير الياء ، فإن غير الياء : إما ظاهر أو مضمر ؛ والظاهر إما معرفة أو نكرة ، والاحتراز بالإضافة عما إذا

حيث أتى بالمثنى فى موضع النصب بالألف ؛ ولو أنه أجراه على الفصيح لقال « بلغا غايتيها » ولقال « ياليت عينيها » وسيأتى فى هذا الباب إيضاح ذلك وتفصيله

لم تضف ، فإنها تكون منقوصة معربة بالحركات الظاهرة ، نحو : جاء أبٌ ، ورأيت أخاً ، ومررت بحَمٍ . وكلها تفرد إلا « ذو » فإنها ملازمة للاضافة(١) . و إذا أفرد فوك عوض من عينه — وهى الواو — ميم ، وقد تثبت الميم مع الإضافة ، كقوله :

١٧ — يُصْبِحُ ظَمْآنَ وَفِي البَحْرِ فَمُهُ

(١) تضاف ذو إلى أسماء الأجناس ، نحو قول المتنبي :

ذُو العَقْلِ يَشْقَى فِي النَّعِيمِ بِعَقْلِهِ وَأَخُو الْجَهَالَةِ فِي الشَّقَاوَةِ يَنْعَمُ

وقد جاء إضافتها إلى الضمير ، وهو شاذّ لا يكون إلا فى ضرورة الشعر ، كقول كعب بن زهير ابن أبى سلمى ، وهو من شعر الحماسة :

صَبَحْنَا الْخَزْرَجِيَّةَ مُرْهَفَاتٍ أَبَارَ ذَوِى أَرُومَتِهَا ذَوُوهَا

ومثله قول الشاعر :

إِنَّمَا يَعْرِفُ ذَا الفَضْلِ مِنَ النَّاسِ ذَوُوهُ

١٧ — البيت من أرجوزة طويلة لرؤبة بن العجاج يمدح فيها أبا العباس السفاح ، وقبله :

أَتَاكَ لَمْ يُخْطِئْ بِهِ تَرَسُّمُهْ كَالْحُوتِ لاَ يُرْوِيهِ شَيْءٌ يَلْهَمُهْ

اللغة : «ترسمه» مصدر ترسم الدار ، إذا نظر إليها «يرويه» بضم حرف المضارعة ، من أرواه و باب مجرده كرضى « يلهمه» من باب سمع ـ ابتلعه بمرة . والضمير المستتر فى «أتاك » عائد إلى العمّ المذكور قبل ذلك بأبيات فى قوله :

* فَاسْتَوْرِدِ الْعَمَّ الَّذِى تَعَمَّمَهْ *

الإعراب : «يصبح » : مضارع ناقص ، وفيه ضمير مستتر يعود إلى الحوت ، وهو اسمه « ظمآن » خبره « وفى البحر فمه » الواو للحال ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدّم ، فمه : مبتدأ مؤخر ، والهاء مضاف إليه ، والجملة فى محل نصب على الحال

الشاهد فيه : قوله «فمه» حيث أثبت الميم فى الفم ، مع أنه أضافه إلى ضمير الغائب ، وقد زعم أبو على الفارسى رحمه الله وجماعة ـ منهم ابن سيده فى مخصصه ـ أنك لاتعوض من عين هذه الكلمة الميم إلا فى حال الإفراد ، فأما إذا كانت مضافة فليس لك بدّ من إبقاء عينها التى هى الواو ، ولا يوافقه العلماء على هذا ، لوروده بالميم مع الإضافة فى كلام الفصحاء نظما ونثرا ، والحديث الذى استشهد به الشارح قطعة من حديث ذكره ابن الديبع الشيبانى فى كتاب الصوم من تيسير الوصول وقال بعده : «أخرجه الستة »

ولا يختص بالضرورة ، خلافا لأبى على ، لقوله صلى الله عليه وسلم « لَخُلُوفُ فمِ الصَّائِمِ أطْيَبُ عند الله من ريح المسك » والاحتراز بقوله « لااليا » عما إذا أضيفت للياء ، فإنها تعرب بحركات مقدرة كسائر الأسماء المضافة للياء . وكلها تضاف للياء إلا ذو ، فإنها لاتضاف لمضمر ، وإنما تضاف لاسم جنس ظاهر غير صفة ، وما خالف ذلك فهو نادر(١) . وبكونها مفردة عما إذا كانت مثناة أو مجموعة جمع سلامة ، فإنها تعرب إعرابهما ، وإن جمعت جمع تكسير أعربت بالحركات الظاهرة . وبكونها مكبرة عما إذا صغرت ، فإنها تعرب أيضاً بالحركات الظاهرة

واعلم أن ماذكره الناظم من أن إعراب هذه الأسماء بالأحرف هو مذهب طائفة من النحويين : منهم الزجاجى ، وقُطْرُب ، والزيادى ، من البصريين ، وهشام من الكوفيين ، فى أحد قوليه . قال فى شرح التسهيل : وهذا أسهل المذاهب وأبعدها عن التكلف . ومذهب سيبويه والفارسى وجمهور البصريين أنها معربة بحركات مقدرة على الحروف ، وأُتْبِعَ فيها ماقبل الآخر للآخر ، فإذا قلت : قام أبو زيد ، فأصله أبَوُ زيد ثم أتبعت حركة الباء لحركة الواو فصار أبُوُ زيد ، فاستثقلت الضمة على الواو فحذفت . وإذا قلت : رأيتُ أبا زيدٍ ، فأصله أبَوَ زيد ، فقيل : تحركت الواو وانفتح ماقبلها قلبت ألفاً ، وقيل : ذهبت حركة الباء ثم حركت إتباعا لحركة الواو ، ثم انقلبت الواو ألفاً . قيل : وهذا أولى ليتوافق النصب مع الرفع والجر فى الإتباع ، وإذا قلت : مررت بأبى زيد ، فأصله بأبَوِ زيد ، فأتبعت حركة الباء لحركة الواو فصار بأبِوِ زيد ، فاستثقلت الكسرة على الواو فحذفت كما حذفت الضمة ، ثم قلبت الواو ياء ؛ لسكونها بعد كسرة كما فى نحو مِيزَانٍ . وذكر فى التسهيل أن هذا المذهب أصح ، وهذان المذهبان من جملة عشرة مذاهب فى إعراب هذه الأسماء ، وهما أقواها

﴿ تنبيه ﴾ إنما أعربت هذه الأسماء بالأحرف توطئة لإعراب المثنى والمجموع على حده بها ؛ وذلك أنهم أرادوا أن يعربوا المثنى والمجموع بالأحرف للفرق بينهما وبين المفرد ، فأعربوا بعض المفردات بها ليأنس بها الطبع ، فإذا انتقل الإعراب بها إلى المثنى والمجموع لم ينفر منه لسابق الألفة . وإنما اختيرت هذه الأسماء لأنها تشبه المثنى لفظاً ومعنى : أما لفظاً فلأنها لاتستعمل كذلك إلا مضافة ، والمضاف مع المضاف إليه اثنان ، وأما مَعْنًى فلاستلزام كل واحد

(١) قد ذكرنا لك بعض ماجاء نادرا ، وذكرنا لك أنه خاص بضرورة الشعر فلا يقاس عليه

منها آخر : فالأب يستلزم ابنا ، والأخ يستلزم أخا ، وكذا البواقى ، وإنما اختيرت هذه الأحرف لما بينها وبين الحركات الثلاث من المناسبة الظاهرة

(بِالْألِفِ ارْفَعِ الْمُثَنَّى) نيابةً عن الضمة . والمثنى : اسم ناب عن اثنين اتفقا فى الوزن والحروف بزيادة أغنت عن العاطف والمعطوف؛ فـ « اسم ناب عن اثنين» يشمل المثنى الحقيقى كالزيدَين ، وغيره كالقمرين وَاثْنَيْن وَاثْنَتَيْن ، وكلا وكلتا ، والألفاظ الموضوعة للاثنين كَزَوْج وشَفْع ، فخرج بالقيد الأول نحو العَمْرَيْن فى عَمْرٍو وعُمَر ، وبالثانى نحو العُمَرَيْن فى أبى بكر وعمر ، وبالثالث كلا وكلتا واثنان واثنتان وثِنْتان ، إذ لم يسمع كل ، ولا كلت ، ولا اثن ، ولا اثنة ، ولا ثنت ، وأما قوله :

١٨ — فى كِلْتَ رِجْلَيْهَا سُلاَمى وَاحِدَهْ

---

١٨ — هذا صدر بيت من الرجز فى صفة نعامة ، ولم أقف على قائله ، وعجزه :

كِلْتَاهُمَا قَدْ قُرِنَتْ بِزَائِدَهْ

اللغة : «سلامى» بضم السين ، وتخفيف اللام المفتوحة ، وفتح الميم — واحدة السلاميات ، وهى : العظام التى تكون بين كل مفصلين من مفاصل الأصابع من اليد والرجل «قد قرنت » يروى فى مكان هاتين الكلمتين «مقرونة» ويروى البيت هكذا :

فِى كِلْتَ رِجْلَيْهَا سُلاَمَى زَائِدَهْ ... كِلْتَاهُمَا مَقْرُونَةٌ بِوَاحِدَهْ

الإعراب : « فى كلت» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدّم ، كلت مضاف ، و «رجليها» مضاف إليه « سلامى » مبتدأ مؤخر « واحده » نعت لسلامى « كلتاهما مقرونة » مبتدأ وخبر « بزائدة » جار ومجرور متعلق بمقرونة

الشاهد فيه : قوله « كلت » فان البغداديين والفراء زعموا أنه مفرد « كلتا » وأن « كلتا » اسم مثنى حقيقة لفظا ومعنى ، والتاء فيه زائدة للتأنيث ، والألف هى علامة التثنية ، وأصل الكلمة قبل اللواحق « كل » التى تستعمل فى نحو قولك «الأمر كله بيد الله» فخففت لامها وكسرت الكاف ، ثم إذا أريد المثنى المذكر زيدت الألف الدالة على التثنية فقيل « كلا» وإذا أريد المثنى المؤنث زيدت تاء التأنيث وألف الاثنين فقيل « كلتا » ؛وذلك عند سيبويه — رحمه الله — وعامة البصريين غير مستقيم ، وعنده أن « كلا ، وكلتا» لفظان مفردان وضعا لتأكيد المثنى ، كما وضع لفظ « كل» لتأكيد الجمع ، فلفظهما مفرد ومعناهما معنى المثنى ، كما أن لفظ « كل » مفرد ومعناه معنى الجمع ، والألف فى « كلا » هى لام الكلمة ، وأصلها الواو كألف عصا وربا ، لاعلامة التثنية ، والتاء فى «كلتا» هى لام الكلمة المنقلبة عن الواو ، والألف مزيدة فى «كلتا» للدلالة على التأنيث ؛ فوزن « كلا » عندهم «فعل» ووزن « كلتا » «فعلى»

فإنما أراد «كلتا» فحذف الألف للضرورة ، فهذه المخرجات ملحقات بالمثنى فى إعرابه وليست منه (وَكِلاَ * إذَا بِمُضْمَرٍ مُضَافاً وُصِلاَ) الألف للإطلاق : أى وارفع بالألف «كلا» إذا وصل بمضمر حال كونه مضافا إلى ذلك المضمر حملا على المثنى الحقيقى ، و (كِلْتَا كَذَاكَ) أى : ككلا فى ذلك ، تقول : « جاءنى الرجلان كلاهما ، والمرأتان كلتاهما » فإن أضيفا إلى ظاهر أعربا بحركات مقدرة على الألف رفعا ونصبا وجرا ، و بعضهم يعربهما إعراب المثنى فى هذه الحالة أيضا ، و بعضهم يعربهما إعراب المقصور مطلقاً ، ومنه قوله :

وقد ردّوا كلام البغداديين والفراء بعدّة أمور :

(الأوّل) أنه لايمكن أن يكون «كل» مفردا لهما ؛ لاختلاف لفظه ولفظيهما ، ولاختلاف معناه ومعناهما ، وقد علم أن مثنى كل لفظ ليس عبارة عن شيء آخر يغاير لفظه ومعناه ، وإنما هو لفظه بزيادة علامة التثنية و يدلّ على اثنين من مدلول مفرده ؛ ولفظ «كل» يدلّ على الإحاطة والشمول ، ولفظ «كلا وكلتا» لايدل على شيء من ذلك

(ثانيا) لوكان لفظهما مثنى كما زعمتم لم يفترق فى حال الإضافة إلى الاسم الظاهر عن نفسه فى حال الإضافة إلى الضمير ، كما لايفترق أى لفظ من ألفاظ التثنية ، ولكانت ألفه التى زعمتم أنها ألف الاثنين تنقلب ياء فى حالتى النصب والجر مهما يكن الاسم الذى يضافان إليه ، فلما كان لهما حالتان : حالة يوافقان فيها المثنى ، وحالة يخالفانه فيها ؛ علمنا أنهما ليسا بمثنيين على الحقيقة

(ثالثا) أنا وجدنا الضمير يعود إلى هذين اللفظين مفردا فى فصيح الكلام وسعته ، كما فى عجز هذا البيت نفسه ، وكما فى نحو قوله تعالى : (كلتا الجنتين آتت أكلها ولم تظلم منه شيئا) فعلمنا أنهما ليسا مثنيين على الحقيقة ، و إلا لوجب أن يعود الضمير إليهما مثنى

وقد استبعد أبوحيان ــ رحمه الله ــ مذهب البغداديين حتى زعم أن نسبته إليهم من تشنيع الخصوم وتفحيش القول عليهم

وأما هذا البيت الشاهد فقد أجاب عنه البصريون بنحو ماذكره الشارح ، وملخصه أنا لانسلم أن قوله «كلت» مفرد «كلتا» ؛ بل أصله «كلتا» ، وقد أراد الشاعر أن يقول: «فى كلتا رجليها» ، فلما لم يستقم له الوزن حذف الألف لضرورة الشعر استغناء بالفتحة التى قبلها ، كما حذف لبيد حرفين فى قوله :

* دَرَسَ المَنَا بِمُتَالِعٍ فأَبَانِ *

أراد «درس المنازل» فحذف الزاى واللام كما ترى ، ومثله قول خفاف بن ندبة السلمى :

كنَوَاحِ رِيشِ حَمَامَةٍ نَجْدِيَّةٍ وَمَسَحْتِ بِاللِّثَتَيْنِ عَصْفَ الإِثْمِدِ

أراد «كنواحى» فحذف الياء اكتفاء بما قبلها من الكسرة ، ومثل ذلك كثير فى الشعر العربى

١٩ — نِعْمَ الْفَتَى عَمَدَتْ إِلَيْهِ مَطِيَّتِي   فِي حِينَ جَدَّ بِنَا الْمَسِيرُ كِلَانَا

﴿ تنبيه ﴾ كلا وكلتا اسمان ملازمان للاضافة ، ولفظهما مفرد ، ومعناهما مثنى ، ولذلك أجيز فى ضميرهما اعتبار المعنى فيثنى ، واعتبار اللفظ فيفرد ، وقد اجتمعا فى قوله :

٢٠ — كِلَاهُمَا حِينَ جَدَّ الْجَرْيُ بَيْنَهُمَا   قَدْ أَقْلَعَا وَكِلَا أَنْفَيْهِمَا رَابِي

---

١٩ — لم أقف على نسبة هذا البيت

اللغة : «عمدت» قصدت ، وبابه ضرب ، ويقال : عمدته ، وعمدت إليه ، وتعمدته ، والكل بمعنى «مطيتى» : المطية الدابة ، سميت بذلك لأنها تمطو فى سيرها ، قال الأصمعى : هو مأخوذ من المطو ، وهو المدّ فى السير «جدبنا المسير» قال الصبان : «الإسناد فيه مجاز عقلى ، والأصل جددنا فى المسير» اهـ

الإعراب : «نعم الفتى» فعل وفاعل «عمدت» فعل ماض ، والتاء للتأنيث «إليه» جار ومجرور متعلق بعمد «مطيتى» فاعل عمد ، وياء المتكلم مضاف إليه «فى حين» جار ومجرور متعلق بعمد أيضا ، ويجوز فى «حين» البناء لإضافته إلى المبنى ، ويجوز فيه الإعراب على الأصل فيه «جد» فعل ماض «بنا» جار ومجرور متعلق بجد «المسير» : فاعل جد «كلانا» توكيد لنا فى «بنا» مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، والضمير مضاف إليه

الشاهد فيه : قوله «كلانا» حيث جاء به الشاعر بالألف فى حالة الجر ، مع كونه مضافا إلى الضمير ، فدل ذلك على أن من العرب جماعة يعاملون «كلا» معاملة المقصور كالعصا ؛ فيعربونه بحركات مقدّرة على الألف رفعا ونصبا وجرا ، ولو أنه جاء به على مقتضى اللغة المشهورة لقال «كلينا» ، ومثل هذا الشاهد فى إضافة كلا إلى الضمير الموضوع للواحد المعظم نفسه أو إذا كان معه غيره قول النمر بن تولب العكلى :

فَإِنَّ اللهَ يَعْلَمُنِي وَوَهْباً   وَيَعْلَمُ أَنْ سَيَلْقَاهُ كِلَانَا

وقول امرىء القيس بن حجر الكندى :

كِلَانَا إِذَا مَا نَالَ شَيْئاً أَفَاتَهُ   وَمَنْ يَحْتَرِثْ حَرْثِي وَحَرْثَكَ يَنْسُلِ

وقول عبد الله بن معاوية بن جعفر بن أبى طالب :

كِلَانَا غَنِيٌّ عَنْ أَخِيهِ حَيَاتَهُ   وَنَحْنُ إِذَا مُتْنَا أَشَدُّ تَغَانِيَا

وقول معروف :

فَكُونُوا كَمَنْ وَاسَى أَخَاهُ بِنَفْسِهِ   نَعِيشُ جَمِيعاً أَوْ نَمُوتُ كِلَانَا

٢٠ — البيت للفرزدق من كلمة له يهجو فيها جريرا ، وكان جرير قد زوج ابنته عضيدة للأبلق ، فعيره الفرزدق وهجاه ، وقبل البيت المستشهد به قوله :

إلا أن اعتبار اللفظ أكثر ، وبه جاء القرآن ، قال تعالى : « كلتا الجنتين آتت أكلها » ولم يقل آتتا ، فلما كان لكلا وكلتا حظ من الإفراد وحظ من التثنية أجريا فى إعرابهما مجرى المفرد تارة ومجرى المثنى تارة ، وخص إجراؤهما مجرى المثنى بحالة الإضافة إلى المضمر ؛ لأن الإعراب بالحروف فرع الإعراب بالحركات ، والإضافة إلى المضمر فرع الإضافة إلى الظاهر لأن الظاهر أصل المضمر ، فجعل الفرع مع الفرع ، والأصل مع الأصل ؛ مراعاة للمناسبة .

(اثْنَتَانِ واثْنَتَانِ) ــ بالمثلثة ــ اسمان من أسماء التثنية ، وليسا بمثنيين حقيقة ، كما سبق (كابْنَيْنِ وَابْنَتَيْنِ) ــ بالموحدة ــ اللذين هما مثنيان حقيقة (يَجْرِيانِ) مطلقا : فيرفعان

مَا كَانَ ذَنْبُ الَّتِي أَقْبَلْتَ تَعْتِلُهَا حَتَّى اقْتَحَمْتَ بِهَا أُسْكُفَّةَ البَابِ

ولما لم يقف العينى والسيوطى على أصل هذه الكلمة زعما أن بيت الشاهد فى وصف فرسين ، وقد تبعهما على ذاك كثير من العلماء ، منهم العلامتان الأمير والصبان ، والضمير فى « كلاهما » وما بعده يعود إلى عضيدة بنت جرير والأبلق زوجها ، أو يعود إلى جرير وابنته ، على نوع من الالتفات ؛ إذ كان من حق الكلام أن يقول ✲ كلا كما حين جد الجرى بينكما ✲ إلخ

اللغة : « تعتلها » : مضارع عتله ، من بابى نصر وضرب : إذا جذبه جذبا عنيفا « اقتحمت » : دخلت ، وتجاوزت ، والأصل فى اقتحام الأمر : أن ترمى نفسك فيه من غير روية « أسكفة الباب » بهمزة مضمومة فسين ساكنة فكاف مضمومة ففاء مشددة مفتوحة ــ عتبته « جد الجرى » : عظم واشتد ، والإسناد فيه مجاز عقلى ، والأصل جدا فى السير « أقلعا » : كفا عنه ، وتركاه « رابى » منتفخ

الإعراب : « كلاهما » : مبتدأ ومضاف إليه « حين » : ظرف متعلق بأقلعا « جد الجرى » : فعل وفاعل ، والجملة فى محل جر باضافة حين إليها « بينهما » ظرف متعلق بجد « أقلعا » : فعل وفاعل ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ « وكلا » : الواو للحال ، كلا : مبتدأ « أنفيهما » : مضاف إليه « رابى » : خبر المبتدأ ، وهو اسم فاعل فيه ضمير مستتر

الشاهد فيه : قوله « كلاهما . . . أقلعا ، وكلاهما . . . رابى » حيث أعاد الضمير من « أقلعا » مثنى إلى كلا ، وأعاده من « رابى » إلى كلا مفردا ، فدل ذلك على أنه يجوز مراعاة لفظ « كلا » وإعادة الضمير إليه مفردا ، ويجوز مراعاة معناه وإعادة الضمير إليه مثنى ، والأول أكثر فى استعمالات العرب ، ومثل بيت الشاهد فى اجتماع مراعاة لفظ كلا ومعناه قول الأسود بن يعفر على بعض الاحتمالات :

إِنَّ المَنِيَّةَ وَالحُتُوفَ كِلَاهُمَا يُوفِي المَخَارِمَ يَرْقُبَانِ سَوَادِي

بالألف ، ومثل اثنتين ثِنْتَان(١) فى لغة تميم .

(وتَخْلُفُ الْيَاَفِي) هذه الألفاظ (جَمِيعِهَا) أى : المثنى وما ألحق به (الْألِفْ * جَرًّا ونَصْباً بَعْدَ فَتْحٍ قَدْ أُلِفْ) اليا : فاعل تخلف، قصره للضرورة ، والألف : مفعول به ، وجرا ونصبا : نصب على الحال مِن المجرور بفِى ، أى : مجرورةً ومنصوبةً ، وسبب فتح ماقبل الياء الإشعار بأنها خلف عن الألف ، والألف لايكون ماقبلها إلا مفتوحا .

وحاصل ماقاله أن المثنى وما ألحق به يرفع بالألف ، ويجر وينصب بالياء المفتوح ماقبلها ،

﴿تنبيهان﴾ الأول : فى المثنى وما أُلحق به لغة أخرى ، وهى لزوم الألف رفعاً ونصباً وجراً ؛ وهى لغة بنى الحارث بن كعب وقبائل أخر ، وأنكرها المبرد ، وهو محجوج بنقل الأئمة ، قال الشاعر :

٢١ — فَأطْرَقَ إطْرَاقَ الشُّجَاعِ وَلَوْ رَأى مَسَاغاً لِنَاَبَاهُ الشُّجَاعُ لَصَمَّمَا

(١) قد وردت فى قول الراجز :

كَأَنَّ خُصْيَيْهِ مِنَ التَّدَلْدُلِ ظَرْفُ عَجُوزٍ فِيهِ ثِنْتَا حَنْظَلِ

وفى هذا البيت عدّة أمور : (الأوّل) : ماذكرناه من أجله وهواستعمال ثنتا ، (والثانى) : الإضافة فى قوله « ثنتا حنظل» والأكثر ألا يؤتى مع الواحد والمثنى بلفظ العدد ، فلا يقال : واحد رجل، ولا يقال : اثنا رجلين ؛ لأن رجلا يدل على الوحدة والنوع من غير حاجة إلى شىء ، وكذا رجلان ، يدل على النوع بأصله ، وعلى العدد بأداة التثنية ؛ والثالث فى قوله «خصييه» وهى مثنى خصية لحذف التاء ، والأصل إثباتها ، كما تقول : تمرتان ، وحنظلتان ، ونحو ذلك

٢١ — هذا البيت للمتلمس — واسمه جرير بن عبدالعزى ، ويقال : جرير بن عبد المسيح — من كلمة له ممتعة رواها أبو السعادات هبة الله بن الشجرى ، وقبل البيت الشاهد قوله :

وَمَا كُنْتُ إلاَّ مِثْلَ قَاطِعِ كَفِّهِ بِكَفٍّ لَهُ أُخْرَى فَأَصْبَحَ أجْذَمَا

فَلَمَّا اسْتَقَادَ الْكَفَّ بِالْكَفِّ لَمْ يَجِدْ لَهُ دَرَكاً فِي أنْ تَبِينَا فَأحْجَمَا

يَدَاهُ أَصَابَتْ هٰذِهِ حَتْفَ هٰذِهِ فَلَمْ تَجِدِ الْأُخْرَى عَلَيْهَا مُقَدَّمَا

فَأَطْرَقَ إِطْرَاقَ الشُّجَاعِ « البيت »

اللغة : «أجذم» : هوالمقطوع اليد ، وباب فعله طرب «استقاد» : طلب القود — بفتح القاف والواو — وهو القصاص «تبينا» : تنقطعا «أحجما» : كف وتأخر «حتف» : هو الموت والهلاك

... ...

« أطرق » : سكت فلم يتكلم ، وأرخى عينيه ينظر إلى الأرض « الشجاع » بضم الشين وكسرها: ضرب من الحيات لطيف دقيق وهو - زعموا - أجرؤها ، كذا فى اللسان ، وقال كمال الدين الدّميرى فى حياة الحيوان : « هو الحية العظيمة التى تثب على الفارس والراجل وتقوم على ذنبها ، وربما بلغت رأس الفارس ، وتكون فى الصحارى » اه « مساغا » : هو اسم مكان من ساغ يسوغ : إذا دخل ونفذ « لصمما » : عض ونيب

الإعراب : « أطرق » : فعل ماض ، فاعله ضمير يعود إلى قاطع كفه فى الأبيات السابقة « إطراق » مفعول مطلق « الشجاع » مضاف إليه « ولو » : الواو حالية ، ولو شرطية غير جازمة « رأى » فعل ماض « مساغا » : مفعول تقدّم على الفاعل « لناباه » اللام جارة ، ونابا : مجرور بها ، وعلامة جره كسرة مقدّرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، والهاء مضاف إليه « الشجاع » : فاعل رأى « لصمما » اللام واقعة فى جواب لو ، وصمم : فعل ماض ، والألف للإطلاق ، والفاعل ضمير يعود إلى الشجاع

الشاهد فيه : قوله « لناباه » حيث جاء المثنى فى حالة الجر بالألف ؛ فدل ذلك على أن من العرب قوما يجعلون المثنى بالألف فى أحواله كلها ، وهذه لغة يحكيها العلماء عن كنانة ، وبنى الحرث ابن كعب ، وبنى العنبر ، وبنى الهجيم ، وبطون من ربيعة ، وبكر بن وائل ، وزبيد ، وخثعم ، وهمدان ، وعذرة ، ويخرّج جماعة على هذه اللغة قوله تعالى : (إن هذان لساحران) وقوله صلى الله عليه وسلم : « لا وتران فى ليلة » ومن شواهدها - سوى ما أنشده الشارح - قول أبى النجم ، أو رؤبة ، الذى سبق الاستشهاد به (رقم ١٦) :

إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا

وقول الآخر :

تَزَوَّدَ مِنَّا بَيْنَ أُذْنَاهُ طَعْنَةً دَعَتْهُ إِلَى هَابِي التُّرَابِ عَقِيمِ

وسيأتى فى الأصل فى كلام الشارح لهذه المسألة شاهد آخر (رقم ٣١) فالذى ذهب إليه أبو العباس المبرد رحمه الله من إنكار هذه اللغة مع كثرة هذه الشواهد التى نقلها أئمة اللغة مما لا يمكن التسليم به ، غير أن ابن منظور يقول بعد أن روى البيت الذى استشهد به الشارح ولكنه رواه « لنابيه » على اللغة المشهورة : « وأنشده بعض المتأخرين من النحويين « لناباه » ، قال الأزهرى : هكذا أنشده الفراء لناباه على اللغة القديمة لبعض العرب » اه ، فترى الأزهرى كالمنكر لهذه الرواية بإسنادها إلى المتأخرين ثم يذكر أنها لغة قديمة لبعض العرب قد هجرتها ألسنتهم ونسوها فى كلامهم بعد تغلب الفصيح من اللغات بفعل الأسواق ونحوها ، فكأنّ أبا العباس المبرد ينكر استعمال العرب لهذه اللغة بعد أن استقامت ألسنة الجميع على اللغة المشهورة المعروفة ، وهجر أولئك الذين سميناهم لغتهم التى كانوا قد درجوا عليها

وجعل منه : « إِنَّ هٰذَان لَسَاحِرَانِ » و « لاَ وِتْرَانِ فِى لَيْلَةٍ »

الثانى : لو سمى بالمثنى ففى إعرابه وجهان : أحدهما إعرابه قبل التسمية ، والثانى يجعل كعِمْرَانَ ؛ فيلزم الألف ويمنع الصرف ، وقيده فى التسهيل بأن لا يجاوز سبعة أحرف ، فإن جاوزها كاشْهِيبَابَيْنِ لم يجز إعرابه بالحركات

(وَارْفَعْ بِوَاوٍ) نيابة عن الضمة ، (وَبِيَا اجْرُرْ وَانْصِبِ) نيابة عن الكسرة والفتحة (سَالِمَ جَمْعِ عَامِرٍ وَ) جمع (مُذْنِبِ) وهما عامرون ومذنبون ، ويسمى هذا الجمع جمع المذكر السالم ؛ لسلامة بناء واحده ، ويقال له : جمع السلامة لمذكر ، والجمع على حد المثنى ؛ لأن كلا منهما يعرب بحرف علة بعده نون تسقط للإضافة .

وأشار بقوله (وَشِبْهِ ذَيْنْ) إلى أن الذى يجمع هذا الجمع اسم وصفة :

فالاسم ما كان كعامر : علماً ، لمذكر ، عاقل ، خالياً من تاء التأنيث ، ومن التركيب ، ومن الإعراب بحرفين ؛ فلا يجمع هذا الجمع ما كان من الأسماء غير علَم ، كرجل ، أو علماً لمؤنث ، كزينب ، أو لغير عاقل ، كلاحق ، علَم فرس، أو فيه تاء التأنيث ، كطلحة ، أو التركيب المزجى ، كمعد يكرب ، وأجازه بعضهم ، أو الإسنادى ، كَبَرَقَ نَحْرُه ، بالاتفاق ، أو الإعراب بحرفين ، كالزيدَين أو الزيدِين علماً .

والصفة ما كان كمذنب : صفة ، لمذكر ، عاقل ، خالية من تاء التأنيث ، ليست من باب أفْعَلِ فَعْلاَء ، ولا من باب فَعْلاَنِ فَعْلَى ، ولا مما يستوى فى الوصف به المذكر والمؤنث ، فلا يجمع هذا الجمع ما كان من الصفات لمؤنث ، كحائض ، أو لمذكر غير عاقل ، كسابق ، صفة فرس ، أوفيه تاء التأنيث ، كَعَلاَّمة ونَسَّابة ، أو كان من باب أفعلِ فعلاء ، كأحمر ، وشذ قوله :

٢٢ — فَمَا وَجَدَتْ نِسَاءُ بَنِى تَمِيمٍ حَلاَئِلَ أَسْوَدِينَ وَأَحْمَرِينَ

٢٢ — البيت من قصيدة لحكيم الأعور بن عياش ، أحد شعراء الشأم ، وقد هجا بها مضر ورمى امرأة الكميت بن زيد بأهل الحبس ، وذلك حين حبس خالد القسرى — عامل هشام ابن عبد الملك — الكميت ، فوجه إلى امرأته ، ولبس ثيابها ، وتركها فى موضعه وهرب ، والمحفوظ فى رواية بيت الشاهد :

أو من باب فَعْلاَن فَعْلَى ، كسكران ؛ فإن مؤنثه سَكْرَى ، أو يستوى فى الوصف به المذكر والمؤنث ، كصَبُور وجَرِيح ، فإنه يقال فيه : رَجُل صبور وجريح ، وامرأة صبور وجريح

﴿ تنبيهات ﴾ الأول : أجاز الكوفيون أن يجمع نحو « طَلْحَة » هذا الجمع

الثانى : يستثنى مما فيه التاء ماجعل علما من الثلاثى المعوض من فائه تاء التأنيث ، نحو « عِدَةٍ » أو من لامه نحو « ثُبَةٍ » ؛ فإنه يجوز جمعه هذا الجمع

الثالث : يقوم مقام الصفة التصغير ؛ فنحو « رُجَيْل » يقال فيه : رُجَيْلُونَ .

الرابع : لم يشترط الكوفيون الشرط الأخير ، مستدلين بقوله :

---

* فَمَا وَجَدَتْ بَنَاتُ بَنِى نِزَارٍ *

ويؤيدها ماذكرنا من قصة الكلمة التى منها هذا البيت

اللغة : « نزار » بكسر النون ــ هو والد مضر بن نزار بن معدّ بن عدنان « حلائل » : جمع حليل ــ بالحاء المهملة ــ وهو الزوج ، ويقال للمرأة « حليلة » سميا بذلك لأن كلا منهما يحلّ من الآخر محلا لايحله سواه ، أو لأن كلا منهما يحال صاحبه ، أى : ينزل معه فى محله ، أو لأن كلا منهما يحل للآخر بعد أن كان حراما عليه ، والتعليلان الأول والثانى أحسن من الثالث ؛ لأن هذا الاسم كان يطلق عليهما قبل ورود الشرع

الإعراب : « فما » نافية « وجدت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث « بنات » فاعل « بنى نزار » مضاف إليه « حلائل » مفعول به « أسودين » صفة لحلائل « وأحمرين » معطوف عليه

الشاهد فيه : قوله « أسودين وأحمرين » حيث جمع أسود وأحمر ــ اللذين مؤنثهما سوداء وحمراء ــ جمع المذكر السالم ، بالياء والنون ، وجمع هذين الوصفين وأمثالهما ــ من كل صفة لايكون مؤنثها بالتاء ــ شاذ عند جمهرة النحاة ، قال المحقق الرضى : « فكل صفة لاتلحقها التاء فكأنها من قبيل الأسماء فلذا لم يجمع هذا الجمع أفعل فعلاء ولا فعلان فعلى » اه ، وإنما اشترطوا فى جمع الصفة جمع المذكر السالم أن يكون لفظها مما يؤنث بزيادة تاء التأنيث ، لأن قبولها التاء يقرب شبهها من الفعل ، وذلك لأن الفعل يسند للمذكر بلا تاء ، فاذا أسند للمؤنث زيدت عليه تاء دالة على التأنيث ، وإنما تجمع الصفة هذا الجمع لتكون الواو فيها كالواو فى نحو « يكتبون » و « يضربون » فاذا بعد شبه الصفة من الفعل بعدم قبولها التاء لم تجمع ، وذهب ابن كيسان إلى جواز جمع الصفة جمع تصحيح ، وإن لم تقبل التاء ، فيجوز عنده أن يقال « أسودون » ، و « أحمرون» بلا شذوذ ، وهو مذهب ضعيف

٢٣ — مِنَّا ٱلَّذِى هُوَ مَا إِنْ طَرَّ شَارِبُهُ ... وَٱلْعَانِسُونَ وَمِنَّا ٱلْمُرْدُ وَٱلشِّيبُ

فالعانس : من الصفات المشتركة التى لاتقبل التاء عند قصد التأنيث ؛ لأنها تقع للمذكر والمؤنث بلفظ واحد ، ولا حجة لهم فى البيت لشذوذه

(وَبِهِ) أى : وبالجمع السالم المذكر (عِشْرُونَ وَبَابُهُ) إلى التسعين (أُلْحِقَ) فى الإعراب بالحرفين ، وليس بجمع ، وإلا لزم صحة انطلاق « ثلاثين » مثلا على تسعة ، و « عشرين » على ثلاثين ، وهو باطل (وَ) أُلحق به أيضاً (الْأَهْلُونَا) لأنه وإن كان جمعا لأهل فأهل ليس بعَلَم ولا صفة ، وأُلحق به (أُولُو) لأنه اسم جمع لاجمع (وَ) أُلحق به أيضاً (عَالَمُونَ) لأنه : إما أن لايكون جمعا لعالَم ؛ لأنه أخص منه ؛ إذ لايقال إلا على العقلاء ، والعالَمُ يقال على كل

٢٣ — نسب ابن السيرافى وابن منظور هـذا البيت لأبى قيس بن أبى رفاعة ، وهو شاعر جاهلى ، كان معاصرا للنعمان بن المنذر اللخمى ، وللحارث بن أبى شمر الغسانى ، وكان يفد عليهما ، وسماه البكرى فى التنبيه (ص٢٢) دثارا — بكسر الدال بزنة كتاب .

اللغة : « طرّ شاربه » يقال : طر النبت والشارب والوبر ، يطر — بضم الطاء فى المضارع — أى : طلع ونبت « العانسون » جمع عانس ، وهو هنا الرجل يطعن فى السنّ ولم يتزوّج « المرد » : جمع أمرد ، وهو الشاب الذى بلغ خروج لحيته وطرشاربه ولم تبد لحيته « الشيب » : جمع أشيب وهو المبيض الرأس ، ولا يقال « امرأة شيباء » اكتفاء بقولهم « امرأة شمطاء »

الإعراب : « منا » : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدّم « الذى » اسم موصول مبتدأ مؤخر « هو » مبتدأ « ما » نافية « إن » زائدة « طر » فعل ماض « شاربه » فاعل ، والهاء مضاف إليــه ، وجملة الفعل والفاعل فى محلّ رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر لامحلّ لها صلة الموصول « والعانسون » معطوف على الاسم الموصول « ومنا المرد » جملة من مبتدأ وخبر على قياس السابقة معطوفة عليها « والشيب » معطوف على المرد

الشاهد فيه : قوله « والعانسون » حيث جمع عانسا بالواو والنون جمع تصحيح ، وذلك عند البصريين شاذ من وجهين (الأوّل) أنه أطلق العانس على الرجل ، وهو قليل نادر ، وإنما الأكثر إطلاقه على المرأة . قال المرتضى : « وأكثر مايستعمل العانس فى النساء » اهـ ، (والثانى) أنه — بعد تجويز إطلاقه على الرجل — صفة غير قابلة للتاء ، لأنها تطلق على الأنثى من غير زيادة تاء التأنيث ، وقد عرفت أنهم يشترطون فى جمع الصفة جمع المذكر السالم أن يكون لها مؤنث بالتاء ، أما الكوفيون فيرون جمع مثل هذه الصفة سائغا جائزا ؛ لأنهم لايشترطون هـذا الشرط ، وقد استدلوا على صحة ما ذهبوا إليه ببيت الشاهد ، وردّه البصريون لشذوذه .

ماسِوَى الله ، ويجب كون الجمع أعم من مفرده ، أو يكون جمعاً له باعتبار تغليب من يعقل ، فهو جمع لغير علَم ولا صفة ، وألحق به (عِلِّيُّونَا) لأنه ليس بجمع ، وإنما هو اسم لأعلى الجنة (وَأَرَضُونَ) ـ بفتح الراء ـ جمع أَرْضٍ ـ بسكونها ـ (شَذَّ) قياساً ؛ لأنه جمع تكسير ، ومفرده مؤنث بدليل « أُرَيْضَة » ، وغير عاقل ، وكذلك (السِّنُونَا) ـ بكسر السين ـ جمع سَنَةٍ ـ بفتحها ـ (وَبَابُهُ) كذلك شـذ قياساً ، والمراد ببابه : كل كلمة ثلاثية حذفت لامها وعوضت منها هاء التأنيث ولم تكسّر ، فهذا الباب اطرد فيه الجمع بالواو والنون رفعاً ، وبالياء والنون جرا ونصباً ، نحو « عِضَة وعِضِين » ، و «عِزَة وعِزِين » ، و «إرَةٍ وإرِين» ، و «ثُبَة وثُبِين » ، و « قلة وقلين » قال الله تعالى : « كَمْ لَبِثْتُمْ فِي الْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ » « الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ » « عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ عِزِينَ » وأصل سَنَة سَنَوٌ أوسَنَهٌ ، لقولهم فى الجمع : سَنَوَات ، وسَنَهَات ، وفى الفعل سَانَيْتُ وسَانَهْتُ ، وأصل سَانَيْتُ سَانَوْتُ ؛ قلبوا الواو ياء حين جاوزت — متطرفة — ثلاثةَ أحرفٍ ، وأصل عِضَة عِضَوٌ من العُضْوِ واحد الأعضاء ، أى : أن الكفار جعلوا القرآن أعضاء ، أى : مُفَرَّقًا ، يقال : عَضَّيْته وعَضَّوْته تَعْضِيَةً ، أى : فرقته تفرقة ، قال ذو الرمة :

٢٤ — وَلَيْسَ دِينُ اللهِ بِالْمُعَضَّى

---

٢٤ — نسب الشارح العلامة هذا الشاهد لذى الرمة ، كما فى جميع النسخ التى بأيدينا ، وقد استشهد به ابن منظور وشارح القاموس ولم ينسباه لقائل ، والشاهد من أرجوزة طويلة لرؤبة ابن العجاج يمدح فيها تميما وسعدا ونفسه ، وهى مذكورة فى ديوان رجزه ، وأولها :

دَايَنْتُ أَرْوَى وَالدُّيُونُ تُقْضَى فَمَطَلَتْ بَعْضًا وَأَدَّتْ بَعْضَا

وقبل بيت الشاهد بأبيات قوله :

وَإِنْ وَهَى الدِّينُ شَدَدْنا الْقَبْضَا عَلَى الْمُعَاصِينَ وَنَجْزِى الْقَرْضَا

وقد وجدت صاحب اللسان نسب كثيرا من أبيات هذه الأرجوزة إلى رؤبة ، وإن كان لم ينسب بيت الشاهد نفسه إليه كما أسلفت

اللغة : « أروى » اسم امرأة « مطلت » لوت ولم تف ، وأصل المادة من قولهم : مطل الحديدة ؛ إذا ضربها ومدها لتطول ، فكأن من يمطلك يمد الأجل ويطيله « وهى » ضعف ، وأصله من قولهم : وهى السقاء ، إذا تخرق وانشق « القبضا » هو السوق السريع ، يقال : هذا حاد قابض : إذا كان يسوق الإبل سوقا سريعا ، قال الراجز :

أى : بالمفرّق ؛ لأنهم فرقوا أقاويلهم فيه ، أو عَضَهٌ ، من العَضْه ، وهو البهتان ، والعَضْه أيضا : السِّحْرُ فى لغة قريش ، قال الشاعر :

٣٥ — أَعُوذُ بِرَبِّى مِنَ النَّافِثَا تِ فى عُقَدِ العَاضِـــهِ المُعْضِهِ

* كَيْفَ تَرَاهَا وَالْحُدَاةُ تَقْبِضُ *

« المعاصين » المعارضين ، مأخوذ من قولهم : عاصانى فعصوته ؛ إذا خاشنك وعارضك فغلبته فى ذلك ، أو هم المجتمعون ، من قولك : عصوت القوم أعصوهم : إذا جمعتهم « القرضا » هو ما يتجازى به الناس بينهم

الإعراب : « ليس » فعل ماض ناقص « دين الله » اسم ليس ، ومضاف إليه « بالمعضى » الباء زائدة ، والمعضى : خبر ليس

الشاهد فيه : قوله « بالمعضى » فانه اسم مفعول من عضى الشىء — بتشديد الضاد — أى : جزأه وفرقه ، ومثاله : وفى دينه ؛ وزكى ماله — بتضعيف العين فيهما — فإنه يقال على الدين والمال « موفى ومزكى » بضم الميم وفتح فاء الكلمة وتشديد عينها مفتوحة ، فيدل ذلك على أن لام هذه الكلمة حرف معتل ، فيكون قولهم « عضة » مأخوذا من ذلك ، وقد حذفت اللام وعوض عنها تاء التأنيث ، ومثل هــذه الكلمة فى الاستشهاد قولهم : عضيت الذبيحة تعضية ، إذا جعلتها أعضاء وقسمتها ؛ وفى حديث جابر فى وقت صلاة العصر « ما لو أن رجلا نحر جزورا وعضاها قبل غروب الشمس » أى : قطعها وفصل أعضاءها ، فكل هذه الاستعمالات دالة على أن لام الكلمة حرف علة ، وقولهم « العضو » — الذى هو واحد أعضاء الشاة وغيرها — دليل على أن اللام واو فى الأصل ، فإن التعضية التى هى التفريق مأخوذة من الأعضاء ، ويدل على أن الاشتقاق الأصلى ملاحظ فى « عضة » بخصوصها ما روى عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه قال فى تفســير قوله تعالى : (الذين جعلوا القرآن عضين) أى : جزءوه أجزاء ، فقد لحظ معنى التعضية وهو التقسيم والتفرقة ، قال ابن منظور : « والعضة من الأسماء الناقصة ، وأصلها عضوة ، فنقصت الواو ، كما قالوا : عزة ، وأصلها عزوة — بكسر فسكون فى الكلمتين — وثبة وأصلها ثبوة — بضم فسكون — » اه

٣٥ — لم أقف على نسبة هــذا البيت إلى قائله ، وقد استشهد به صاحبا اللسان والتاج ، ولم ينسباه ، ونسبه قوم لبعض قريش ، ولم يعينوه ، وكأن السرّ فى هذه النسبة أن العضه السحر فى لغة قريش

اللغة : « النافثات » جمع نافثة ، وهى الساحرة ؛ فإنها تنفث فى العقد بلا ريق ، والنفث : شبيه بالنفخ « عقد » بضم ففتح — جمع عقــدة ، وذلك أن من عادة الساحر أن يأخذ خيطا فيقول كلاما ثم يعقد عقدة وينفث فيها ، ويروى فى مكانه * فى عضه * « العاضه » الساحر أو الـكاهن ، وفيه وضع الظاهر موضع الضمير ؛ إذ كان مقتضى الظاهر أن يقول : أعوذ بربى من

وأصل عِزَة — وهى الفرقة من الناس — عِزْوٌ ، وأصل إرَة — وهى موضع النار— إرَى ، وأصل ثبة — وهى الجماعة — ثبو ، وقيل : ثبى ، من ثبيت ، أى : جمعت ، والأول أقوى

النافثات فى عقدهم ، والعضه ــ بفتح فسكون ، أو بكسر ففتح ، أو بفتحتين ــ السحر والكهانة بلغة قريش ، وأصل العضه البهتان والإفك ، وسمى السحر عضها لأنه كذب وتخييل ولا حقيقة له « المعضه » ــ على زنة اسم الفاعل من المزيد ــ هكذا وقع فى رواية اللسان والتاج ، وقال العلامة الصبان : « والعضه : مبالغة العاضه » اه ، وكأنه حسبه بفتح العين وكسر الضاد فظن أنه مثل حذر لشديد الحذر ، وهو حسن لو ساعدته الرواية

الإعراب : « أعوذ » مضارع ، فاعله مستتر فيه وجوبا « بربى ، من النافثات » متعلقان بقوله أعوذ « فى عقد » متعلق بالنافثات « العاضه » مضاف إليه « المعضه » صفة للعاضه

الشاهد فيه : قوله « العاضه المعضه » فإنهما اسما فاعلين : الأول من عضه الثلاثى ، وبابه فرح وفتح ، والثانى من أعضه المزيد بالهمزة ، وهما يدلان على أن لام الكلمة هاء ، وليست حرفا معتلا ، وإلا لكان اسم الفاعل « عاضيا » و « معضيا » ، وهذا أحد رأيين فى هذه الكلمة ، وتقدم لك الرأى الثانى ، قال ابن منظور : « وأما قوله تعالى : (الذين جعلوا القرآن عضين) فقد اختلف أهل العربية فى اشتقاق أصله وتفسيره ، فمنهم من قال : واحدها عضة ، وأصلها عضوة ، من عضيت الشىء إذا فرقته ، جعلوا النقصان الواو ، والمعنى أن المشركين فرقوا أقاويلهم فى القرآن فجعلوه كذبا وسحرا وشعرا وكهانة ، ومنهم من جعل نقصانه الهاء ، وقال : أصل العضه عضهة ، فاستثقلوا الجمع بين هاءين ، فقالوا : عضة ، كما قالوا : شفة ، والأصل شفهة ــ بفتح فسكون ــ وقالوا : سنة ، والأصل سنهة ، وقال الفراء : العضون فى كلام العرب السحر ، وذلك أنه جعله من العضه الذى هو السحر » اه . وتلخيص الكلام أن نقول لك : إن من زعم أن أصل لامها الهاء يستدل على ذلك بأربعة أمور : الأول : جمعها على عضاه ، مثل شفاه ، والثانى : تصغيرها على عضيهة ، وقد علم أن الجمع والتصغير يردان الأشياء إلى أصولها ، والثالث : أنه ينسب إليها فيقال : بعير عضهى ، وعضاهى ، وإبل عضاهية ، والرابع : مجىء العضيهة والعضه بمعنى الإفك والبهتان ، ولامهما هاء

وكل واحد من هذه الأدلة الأربعة معارض بمثله ممن ذهب إلى أن لامها واو فى الأصل ، فقد جمعوها على عضوات ، وأنشد عليه سيبويه :

هٰــــذَا طَرِيقٌ يَأْزِمُ المَـآزِمَا وَعِضَــــوَاتٌ تَقْطَعُ اللَّهَازِمَا

وقد قالوا فى النسب إليه : عضوى ، وقد ورد قولهم : عضيت تعضية

ولما رأى الفارسى رحمه الله تعارض هذه الأدلة قال : « إن هــذه الكلمة تصلح لامها أن تكون هاء ، وأن تكون واوا » اه

وعليه الأكثر ، لأن ماحذف من اللامات أكثره واو ، وأصل قلة — وهي عودان يلعب بهما الصبيان ـــ قلو

ولا يجوز ذلك فى نحو « تمرة » لعدم الحذف ، وشذ « إضُون » جمع أضَاة كقَنَاة ، وهي الغدير ، و « حرون » جمع حرة ، و « إحرون » جمع إحرة ، والإحرة والحرة : الأرض ذات الحجارة السود ، و « إوَزُّون » جمع إوَزَّة ، وهي البطة ، ولا فى نحو « عِدَةٍ ، وزِنَة » لأن المحذوف الفاء ، وشذ «رِقُونَ» فى جمع رِقَةٍ ، وهى الفضة ، و « لِدُونَ » فى جمع لِدَةٍ ، وهى التِّرْبُ ، و « حِشُونَ » فى جمع حِشَةٍ ، وهى الأرض الموحشة ، ولا فى نحو « يَدٍ ، ودَمٍ » لعدم التعويض ، وشذ « أبُونَ ، وأخُون » ولا فى نحو « اسْمٍ ، وأخْتٍ » لأن المعوض غير الهاء ؛ إذ هو فى الأول الهمزة ، وفى الثانى التاء ، وشذ « بَنُونَ» فى جمع ابن ، وهو مثل اسم ، ولا فى نحو « شاَةٍ ، وشَفَةٍ » ؛ لأنهما كسّرا على شِيَاهٍ وشِفَاهٍ ، وشذ « ظُبُون » فى جمع ظُبَةٍ ، وهى حدّ السهم والسيف ، فإنهم كسروه على ظبى ، بالضم ، وأظْبٍ ، ومع ذلك جمعوه على ظبين

﴿ تنبيه ﴾ ما كان من باب سَنَةَ ـ مفتوح الفاء ـ كُسِرَتْ فاؤه فى الجمع ، نحو سِنِين ، وما كان مكسور الفاء لم يغير فى الجمع على الأفصح ، نحو « مِئِين » وحكى مُئُون وسُنُون وعُزُون ـ بالضم ـ وما كان مضموم الفاء ففيه وجهان : الكسر ، والضم ، نحو «ثُبِينَ،وقُلِينَ»

(وَمِثْلَ حِينٍ قَدْ يَرِدْ * ذَا الْبَابُ) فيكون معرباً بالحركات الظاهرة على النون مع لزوم الياء ، كقوله :

٣٦ — دَعَانِيَ مِنْ نَجْدٍ فَإِنَّ سِنِينَهُ   لَعِبْنَ بِنَــــــا شِيباً وَشَيَّبْنَنَا مُرْدَا

٢٦ — البيت من قصيدة للصمة بن عبد الله القشيرى ، من كلمة له أولها قوله :

خَلِيلَيَّ إنْ قَابَلْتُمَا الْهَضْبَ أَو بَدَا   لَكُمْ سَنَدُ الْوَرْكَاءِ أَنْ تَبْكِيَا جَهْدَا

سَلاَ عَبْدَ لَعْلَى حَيْثُ أَوفَى عَشِــيَّةً   خُزَازَى وَمَدَّ الطَّرفَ هَلْ أَنْسِيَ النَّجْدَا

فَمَا عَنْ قِلًى لِلنَّجْدِ أَصْبَحْتُ هٰهُنَا   إلَى جَبَلِ الْأَوشَالِ مُسْتَخْبِياً بَرْدَا

وكان الصمة بن عبد الله القشيرى قد خطب ابنة عمه ، فاشتط عليه عمه فى المهر ، وبخل عليه أبوه بالجمال ، فزوجت من غيره ، فخرج مغاضبا لأبيه وعمه ، إلى طبرستان ، وأقام بها حياته ،

وفى الحديث «اللهم اجْعَلْهَا عليهم سِنِيناً كَسِنِينِ يُوسُفُ» فى إحدى الروايتين (وَهْوَ) أى: مجيء الجمع مثل حين (عِنْدَ قَوْمٍ) من النحاة منهم الفراء (يَطَّرِدْ) فى جمع المذكر وما حمل عليه، وخرّجوا عليه قوله:

فهو تارة يحنّ إلى نجد، وتارة يذمه، كذا قال ابن هشام، وقال التبريزى فى شرح الحماسة (٣ : ١٩٦): «هوى الصمة بنت عم له يقال لها ريا، فخطبها إلى عمه، فزوجه إياها على خمسين من الإبل، فجاء إلى أبيه فسأله ذلك، فساق عنه تسعا وأربعين، وقال: عمك لايناظرنا بنقصان ناقة، فساقها إلى عمه، وذكر له ماقال أبوه، فأبى أن يقبلها إلا كملا، فلج أبوه ولج عمه، فقال: والله مارأيت ألأم منكما جميعا، وإنى لألأم إن أقمت معكما، فرحل إلى الشام، فتتبعتها نفسه» اهـ

اللغة: «دعانى» أى اتركانى، ويروى فى مكانه «ذرانى» وهما بمعنى واحد «نجد» أحد أقسام بلاد العرب، وهو كلّ ما ارتفع من تهامة إلى أرض العراق، وما عداه فهو الغور ـ بفتح الغين المعجمة وسكون الواو ـ «سنينه» جمع سنة، ومعناها العام أو القحط

الإعراب: «دعانى» فعل أمر، وألف الاثنين فاعله، والنون للوقاية، والياء مفعول «من نجد»: متعلق بدعا «فإن» الفاء للتعليل، إن: حرف توكيد ونصب «سنينه» اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة، والهاء مضاف إليه «لعبن» فعل ماض، ونون النسوة فاعله، والجملة فى محل رفع خبر إن «بنا» جار ومجرور متعلق بلعب «شيبا» حال من الضمير المجرور بالباء «وشيبننا» الواو عاطفة، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول فى محل رفع معطوفة على الجملة الواقعة خبر إن «مردا» حال من المفعول الذى هو ضمير المتكلم ومعه غيره

الشاهد فيه: قوله «سنينه» حيث نصبه بالفتحة الظاهرة على النون، فجعل النون فيه كالنون التى من أصل الكلمة فى نحو غسلين ومسكين، ولولا أنه عاملها هذه المعاملة لحذفها للإضافة؛ فإنك تعلم أن النون التى تلى علامة الإعراب فى الجمع تحذف كما يحذف التنوين من الاسم المفرد عند الإضافة. وإعراب جمع المذكر السالم بالحركات الظاهرة مع لزوم الياء لغة جماعة من العرب منهم أسد، وتميم، وعامر، وقد صرح بذلك الفراء، وحمل جماعة من العلماء ذلك على الضرورة الشعرية، منهم ابن جنى، وابن عصفور، وهل هذا الإعراب قاصر على باب «سنين» أو مطرد فى كل جمع المذكر السالم؟ الذى عليه الجمهور أنه يختص بجمع ماحذفت لامه، وذهب جماعة منهم ابن جنى إلى أنه يجرى فى الجميع ضرورة، ولم أجد فى كلام الفراء مايصحح نسبة القول على هذا النحو إليه، بل وجدت فيه مايؤيد أنه يذهب إلى تخصيصه بباب سنين، ولكنه لايراه ضرورة كما أسلفتُ لك، ولست أدرى من أين جاء الشارح العلامة بنسبة هذا إليه، ولولا أن يطول بك القول هنا لأتيتك بنص كلامه، ولكنا سنذكره فى الشاهد الآتى فارتقبه

٢٧ — رُبَّ حَيٍّ عَرَنْدَسٍ ذِى طَلَالٍ لاَ يَزَالُونَ ضَارِبِينَ الْقِبَابِ

وقوله :

٢٨ — وقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرْبَعِينِ

---

٢٧ — لم أجد من نسب هذا البيت إلى قائل معين مع كثرة المستشهدين به

اللغة : « عرندس » بزنة سفرجل : هو فى الأصل الأسد الشديد ، والأنثى من ذلك بالهاء ، ويقال : حىّ عرندس ، إذا أريد وصفهم بالعزّ والمنعة ، قاله ابن منظور « طلال » — بفتح الطاء المهملة — اسم جمع لطلالة ، وهى الحال الحسنة والهيئة الجميلة ، أو هى الفرح والسرور ، أو هى الحسن والماء « ضار بين القباب » يروى فى مكانه « ضار بين الرقاب »

الإعراب : « ربّ » حرف تقليل وجرّ شبيه بالزائد « حىّ » لفظه مجرور بربّ ، وهو مرفوع تقديرا بالابتداء « عرندس ، ذى طلال » صفتان لحى على اللفظ « لا » نافية « يزالون » فعل مضارع ناقص ، وواو الجماعة اسمه ، والواو تعود إلى الحى باعتبار معناه « ضار بين » خبر يزال ، منصوب بالفتحة الظاهرة « القباب » مضاف إليه

الشاهد فيه : قوله « ضار بين القباب » حيث نصبه بالفتحة الظاهرة على النون ؛ ولذلك أثبت هذه النون مع إضافته إلى ما بعده ، ولو كان الإعراب بالياء كما هو المشهور لحذف النون للإضافة أو نصب ما بعده على المفعولية ، وليست هذه الكلمة مما ألحق بجمع المذكر مما حذفت لامه كسنين وعزين ، بل هى من جمع المذكر السالم ، ومذهب أكثر العلماء أن إعرابه بالحركات الظاهرة مع لزوم الياء شاذ ، مع كثرة الشواهد عليه

قال الفراء رحمه الله : « ومن العرب من يجعلها بالياء على كل حال ويعرب نونها ، وإنما جاز ذلك فى المنقوص الذى كان على ثلاثة أحرف فنقصت لامه ، لأنهم لما جمعوه بالنون توهموا أنه فعول إذ جاءت الواو وهى واو الجمع فوقعت فى موقع الناقص فتوهموا أنها الواو الأصلية وأن الكلمة على فعول ، ألا ترى أنهم لا يقولون ذلك فى الصالحين والمسلمين وما أشبهه ، وما كان مما حذف منه حرف من أوله نحو زنة ودية ولدة فانه لا يقاس على هذا ، فما كان منه مؤنثا أو مذكرا فأجره على التمام ، مثل الصالحين » اه

ومنه يتبين لك ما فى كلام الشارح رحمه الله — من نسبة إجراء جمع المذكر السالم بجميع أنواعه مجرى غسلين — إليه ، ولنا على كلامه اعتراض ، ذلك أن آخره لا يلتئم مع أوله ، فإنه جعل اللغة لزوم الياء والإعراب بحركات على النون ، ثم علل بتعليل يعطى لزوم الواو والإعراب بحركات على النون ، إلا أن يتمحل له أنه قصد تشبيه الياء بالواو ، وصيغة فعيل بصيغة فعول ، وهو بعيد ، فافهم ذلك كله ، والله المسئول أن ينفعك به

٢٨ — هذا عجز بيت لسحيم بن وثيل الرياحى ، وصدره قوله :

والصحيح أنه لايطرد ، بل يقتصر فيه على السماع .

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : قد عرفت أن إعراب المثنى والمجموع على حدّه مخالف للقياس من

---

* وَمَاذَا يَدَّرِى الشُّعَرَاءُ مِنِّى *

اللغة : « يدرى » بتشديد الدال المهملة ـ مضارع ادراه ، إذا ختله وخدعه ، ويروى فى مكانه « يبتغى »

المعنى : يقول : كيف يطمع الشعراء فى خديعتى ويرغبون فى ختلى وقد تجاوزت أربعين سنة فبلغت سنّ التجربة والاختبار ، وأدركت عمر الحنكة والابتلاء ، فما عاد ينفعهم الخبّ وصرت وما تجوز علىّ الحيلة

الإعراب : « وماذا » : اسم استفهام مفعول به مقدّم لتبتغى ، مبنى على السكون فى محلّ نصب « تبتغى الشعراء » فعل وفاعل « منى » جار ومجرورمتعلق بتبتغى « وقد » الواو واو الحال ؛ قد : حرف تحقيق « جاوزت » فعل وفاعل ، والجملة فى محل نصب حال من ياء المتكلم « حد » مفعول به « الأربعين » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة

الشاهد فيه : قوله « الأربعين » حيث أعربه بالكسرة الظاهرة على النون مع لزوم الياء ، ومن العلماء من ذهب فى هذا الشاهد ونحوه إلى أن الإعراب بالياء نيابة عن الكسرة ، والنون عوض عن التنوين فى الاسم المفرد ، إلا أنهم اختلفوا فى سبب كسرها : فذهب جماعة إلى أن كسرها لغة من لغات العرب ، وسيشير الشارح إليه ، ويستشهد بهذا البيت عليه (ص ٦١) ، ومنهم من ذهب إلى أن كسرها للتخلص من التقاء الساكنين ، على الأصل فيه ، ونسبوه إلى أبى العباس المبرد

ومثل بيت الشاهد فى الإعراب بالحركات على النون قول ذى الأصبع العدوانى :

إِنِّي أَبِيٌّ أَبِيٌّ ذُو مُحَافَظَةٍ وَابْنُ أَبِيٍّ أَبِيٍّ مِنْ أَبِيِّينِ

وقول الفرزدق :

إِنِّى لَبَاكٍ عَلَى ابْنَىْ يُوسُفٍ جَزَعاً وَمِثْلُ فَقْدِهِمَا لِلدِّينِ يُبْكِينِى
مَا سَدَّ حَىٌّ وَلاَ مَيْتٌ مَسَدَّهُمَا إِلاَّ الْخَلاَئِفُ مِنْ بَعْدِ النَّبِيِّينِ

وقول الآخر :

وَلَقَدْ وَلَدْتَ بَنِينَ صِدْقٍ سَادَةً وَلأَنْتَ بَعْدَ اللهِ كُنْتَ السَّيِّدَا

وقوله :

وَإِنْ أَتَمَّ ثَمَانِيناً رَأَيْتَ لَهُ شَخْصاً ضَئِيلاً وَكَلَّ السَّمْعُ وَالْبَصَرُ

وجهين : (الأول) من حيث الإعراب بالحروف ، (والثانى) من حيث إن رفع المثنى ليس بالواو، ونصبه ليس بالألف ، وكذا نصب المجموع .

أما العلة فى مخالفتهما القياس فى الوجه الأول فلأن المثنى والمجموع فرعان عن الآحاد ، والإعراب بالحروف فرع عن الإعراب بالحركات ، فجعل الفرع للفرع طلبا للمناسبة ، وأيضا فقد أعرب بعض الآحاد — وهى الأسماء الستة — بالحروف ، فلو لم يجعل إعرابهما بالحروف لزم أن يكون للفرع مزية على الأصل ، ولأنهما لما كانا فى آخرهما حروف — وهى علامة التثنية والجمع — تصلح أن تكون إعرابا بقلب بعضها إلى بعض ، فجعل إعرابهما بالحروف ؛ لأن الإعراب بها بغير حركة أخف منها مع الحركة .

وأما العلة فى مخالفتهما للقياس فى الوجه الثانى فلأن حروف الإعراب ثلاثة ، والإعراب ستة : ثلاثة للمثنى ، وثلاثة للمجموع ، فلو جعل إعرابهما بها على حد إعراب الأسماء الستة لالتبس المثنى بالمجموع فى نحو « رأيت زيدك » ، ولو جعل إعراب أحدهما كذلك دون الآخر بقى الآخر بلا إعراب ، فوزعت عليهما ، وأعطى المثنى الألف لكونها مدلولا بها على التثنية مع الفعل : اسمًا فى نحو « اضربا » ، وحرفًا فى نحو « ضربا أخواك » ، وأعطى المجموع الواو لكونها مدلولا بها على الجمعية فى الفعل : اسمًا فى نحو « اضربوا » ، وحرفًا فى نحو « أكلونى البراغيث » ، وجرًّا بالياء على الأصل ، وحمل النصب على الجر فيهما ، ولم يحمل على الرفع لمناسبة النصب للجر دون الرفع ؛ لأن كلا منهما فضلة ، ومن حيث المخرج ؛ لأن الفتح من أقصى الحلق ، والكسر من وسط الفم ، والضم من الشفتين

الثانى : ما أفهمه النظم وصرح به فى شرح التسهيل من أن إعراب المثنى والمجموع عَلَى حدّه بالحروف — هو مذهب قُطْرُب وطائفة من المتأخرين، ونسب إلى الزجاج والزجاجى ، قيل: وهو مذهب الكوفيين ، وذهب سيبويه ومن وافقه إلى أن إعرابهما بحركات مقدرة على الأحرف

(وَنُونَ مَجْمُوعٍ وَمَا بِهِ الْتَحَقْ) فى إعرابه (فَافْتَحْ) طلباً للخفة من ثقل الجمع ، وفرقاً بينه و بين نون المثنى (وَقَلَّ مَنْ بِكَسْرِهِ نَطَقْ) من العرب ، قال فى شرح التسهيل : يجوز أن يكون كسر نون الجمع وما أُلحق به لغة ، وجزم به فى شرح الكافية ، ومما ورد منه قوله :

٢٩ — عَرَفْنَا جَعْفَراً وبَنِي أَبِيــهِ وَأَنْــكَرْنَا زَعَانِفَ آخَرِينِ

٢٩ — البيت أحد أبيات أربعة لجرير بن عطية يخاطب بها فضالة العرنى ، وقبله :

عَرِينٌ مِنْ عُرَيْنَةَ لَيْسَ مِنَّا بَرِئْتُ إِلَى عُرَيْنَةَ مِنْ عَرِينِ

اللغة : « عرين » بفتح فكسر — هو عرين بن ثعلبة بن يربوع ، وهو من آباء فضالة العرنى « عرينة » بضم ففتح — بطن من بجيلة « جعفرا » هو أخو عرين ، فهو ابن ثعلبة أيضا « و بنى أبيه » إخوته ، وهم جعفر ، وجهور ، وعبيد ، أبناء ثعلبة بن يربوع ، ويروى ☆ عرفنا جعفرا و بنى عبيد ☆ « زعانف » جمع زعنفة — بكسر الزاى وسكون العين وكسر النون — والزعانف هم الأتباع والملحقون ، ويقال للئام الناس ورذالهم ، وأصل الزعانف أهداب الثوب التى تنوس منه ، وأطراف الأديم

الإعراب : « عرين » مبتدأ « من عرينة » متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « ليس منا » جملة من ليس واسمها المستتر فيها وخبرها الظرف فى محلّ رفع خبر ثان « برئت » فعل وفاعل « إلى عرينة ، من عرين » متعلقان ببرىء « عرفنا جعفرا » فعل وفاعل ومفعول « و بنى أبيه » معطوف على جعفر ، ومضاف إليه « وأنكرنا زعانف » جملة من فعل وفاعل ومفعول معطوفة على الجملة السابقة « آخرين » صفة لزعانف منصوب بالياء لأنه جمع مذكر سالم

الشاهد فيه : قوله « آخرين » حيث أعرب به بالياء إعراب جمع المذكر السالم وكسر النون ، ولا يتأتى فى هذا البيت أن يفرض الإعراب على النون بالحركة الظاهرة ، كما تأتى فى الشاهد السابق وذلك لأن قوله « الأربعين » فى البيت السابق الذى سيعيده الشارح بعد هـذا مجرور بالإضافة ؛ فيسوغ لك أن تفرض جره بالكسرة وأنه عامله معاملة المفرد ، كما يجوز لك أن تفرض جره بالياء وأنه كسر النون الواقعة بعد علامة الإعراب : إما على لغة من لغات العرب ، وإما على الأصل فى التخلص من الساكنين ، كما أسلفنا ، ولكن هنا قوله « آخرين » منصوب لكونه نعتا لمنصوب ، والنون مكسورة ، فلا يعقل أن تكون الكسرة علامة إعراب ، وبهذا التقرير يتبين لك فساد ماقاله البغدادى فى شرح هذا الشاهد

هذا ، وقد مثل لك الشارح على أن من العرب من يجرى جمع المذكر إجراء مسكين فى لزوم الياء والإعراب بحركات ظاهرة على النون ، ولكنه لم يجئك بشاهد على ضم النون مع الياء ، ومنه قول سعيد بن قيس لمعاوية بن أبى سفيان :

أَلاَ أَبْلِــغْ مُعَاوِيَةَ بْنَ حَرْبٍ وَرَجْمُ الغَيْبِ يَكْشِفُهُ اليَقِينُ
بِأَنَّا لاَ نَزَالُ لَــكُمْ عَدُوًّا طَوَالَ الدَّهْرِ مَا سُمِـعَ الحَنِينُ
أَلَمْ تَرَ أَنَّ وَالِينَا عَلِيًّا أَبٌ بَرٌّ وَنَحْنُ لَهُ بَنِينُ

وقوله :

وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرْبَعِينِ(١)

(وَنُونُ مَا ثُنِّيَ وَالْمُلْحَقِ بِهْ) وهو اثنان واثنتان وثنتان (بِعَكْسِ ذَاكَ) النون (اسْتَعْمَلُوهُ) فكسروه كثيراً على الأصل فى التقاء الساكنين ، وفتحوه قليلا بعد الياء (فَانْتَبِهْ) لذلك . وهذه اللغة حكاها الكسائى والفراء ، كقوله :

٣٠ — عَلَى أَحْوَذِيَّيْنَ اسْتَقَلَّتْ عَشِيَّةً ... فَمَا هِيَ إِلَّا لَمْحَةٌ وَتَغِيبُ

وقد قال أبو نواس :

* تَخَيَّرَهَا بَعْدَ البَنِينَ بَنِينُ *

وقد خطأه العلماء فى هذا ؛ لأنه جمع فى هذا الشطر بين لغتين فى كلة واحدة : فأعرب البنين بالياء بدليل نصب النون ، ثم أعربه ثانيا بالضمة التى على النون ، ومثل هذا الجمع غير مسموع فى كلام العرب

ولم يتعرض الشارح رحمه الله للاستشهاد للغة من لغات العرب فى بعض أنواع الملحق بجمع المذكر السالم ، وهى إلزامه الواو و إعرابه بحركات ظاهرة على النون تشبيها له بزيتون ، وذلك فيما سمى به ، ومن شواهده قول أبى دهبل الخزاعى :

طَالَ لَيْلِى وَبِتُّ كَالمَجْنُونِ ... وَاعْتَرَتْنِي الهُمُومُ بِالمَاطِرُونِ

وقول يزيد بن معاوية بن أبى سفيان :

وَلَهَا بِالمَاطِرُونِ إِذَا مَا ... أَكَلَ النَّمْلُ الَّذِي جَمَعَا

فى رواية صاحب الصحاح ، وقد رواه جماعة بفتح النون ، وهى لغة رديئة حكوها فى هذا النوع وسيأتى للشارح ذكر هذه اللغة مع غيرها ولا يستشهد لها فاحفظ ذلك

(١) قد سبق شرح هذا الشاهد ، وذكر أوجه الاستشهاد به (انظر ص٥٧ من هذا الجزء)

٣٠ — هذا البيت من قصيدة لحميد بن ثور الهلالى يصف فيها القطاة

اللغة : « أحوذيين » الأحوذىّ فى الأصل : السريع فى سفره ، ثم استعمل فى السريع فى كل ما أخذ فيه ، وقال أبو عمرو : الأحوذى هو الخفيف فى الشىء يحذقه ، وأراد حميد هنا جناحى القطاة « استقلت » : ارتفعت وتحاملت وعلت فى الجو

المعنى : يريد أن هذه القطاة قد طارت بجناحين سريعين فأنت لا تقع عينك عليها إلا لحظة واحدة تغيب عنك بعدها

الإعراب : « على أحوذيين » جارّ ومجرور متعلق باستقلّ « استقلت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر يعود إلى القطاة المذكورة فى أبيات سابقة « عشية » : ظرف

وقيل : لاتختص هذه اللغة بالياء ، بل تكون مع الألف أيضاً ، وهو ظاهر كلام الناظم ، وبه صرح السيرافى ، كقوله :

٣١ — أَعْرِفُ مِنْهَا الْجِيدَ وَالْعَيْنَانَا وَمَنْخِرَيْنِ أَشْبَهَا ظَبْيَانَا

زمان متعلق باستقل « فما » : نافية مهملة لوقوع إلا قبل خبرها « هى » : مبتدأ « إلا » : استثنائية ملغاة « لمحة » : خبر المبتدأ ، والحمل على تقدير مضافين ، أى : فما زمن رؤيتها إلا لمحة « وتغيب » الواو عاطفة ، تغيب : فعل مضارع فاعله ضمير القطاة ، والجملة معطوفة على جملة المبتدأ والخبر ، وفى عطف الجملة الفعلية على الاسمية والعكس ثلاثة أقوال : قيل : يمتنع ، وقيل : يجوز بلا شرط إلا أن الأرجح توافقهما ، وقيل : إذا كان العطف بالواو جاز و إلا فلا

الشاهد فيه : قوله « أحوذيين » حيث فتح نون المثنى بعد إعرابه بالياء ، وهل هذا ضرورة أو لغة لبعض العرب ؟ عامة العلماء على أن هذه لغة بنى أسد ، وقد نقلها عنهم الفراء ، ولا يتصور أن يكون الفتح فى هذا البيت ضرورة لأنه لا محوج إليه من قافية أو وزن ، بل يستقيم البيت بحاله من غير تغيير فيه أصلا مع الكسر كما يستقيم مع الفتح ، فلما كان الأمر على هذه الحال وجاءت الرواية بفتح النون أيقنا أن فتحها لغة ، وقد تأيد ذلك بنقل العلماء

٣١ — نسب أبو زيد هذا البيت إلى رجل من ضبة ، ولم يسمه ، وقيل : هو لرؤبة ابن العجاج ، وقد ذكره جامع ديوان رجزه وناشره فى زيادات الديوان مع أبيات أخرى ، وليس هذا بصحيح ، وقد روى البيت جماعة منهم أبو زيد ، والسيرافى ، وابن عصفور ، قال أبو زيد فى النوادر (ص ١٥) : « وأنشدنى المفضل لرجل من بنى ضبة هلك منذ أكثر من مائة سنة :

إنَّ لِسُعْدَى عِنْدَنَا دِيوَانَا يُخْزِى فُلَانًا وَابْنَهُ فُلَانَا
كَانَتْ عَجُوزاً عَمِرَتْ زَمَانَا وَهْىَ تَرَى سَيِّئَهَا إحْسَانَا
أَعْرِفُ مِنْهَا الْأَنْفَ وَالْعَيْنَانَا وَمَنْخِرَانِ أَشْبَهَا ظَبْيَانَا

اللغة : « الجيد » العنق « منخرين » تثنية منخر — بزنة مسجد ، وقد تكسر الميم إتباعا لكسرة الخاء — وهو موضع النخير ، وهو الصوت المنبعث من الأنف ، هذا أصله ، ثم سمى به خرق الأنف « ظبيانا » زعم جماعة منهم الهروى أنه تثنية ظبى ، وهو خطأ ولا معنى له ، و إنما هو اسم مفرد علم على رجل بعينه ، قال أبو زيد : « ظبيان : اسم رجل ، أراد منخرى ظبيان ، فحذف ، كما قال عزّ وجلّ : (واسأل القرية) يريد : أهل القرية » اهـ

الإعراب : « أعرف » فعل مضارع ، فاعله مستتر فيه وجوبا « منها » متعلق بأعرف ، والضمير يعود إلى سلمى المذكورة فى بيت سابق « الجيد » مفعول به « والعينانا » معطوف على الجيد ، منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، والنون عوض عن التنوين

... ...

فى الاسم المفرد ، كذا قالوه ، وسنذكر لك مافيه « ومنخرين » معطوف على الجيد أيضا منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه مثنى وهو فى رواية أبى زيد منصوب بفتحة مقدّرة على الألف كسابقه « أشبها » فعل ماض ، وألف الاثنين فاعل « ظبيانا » مفعول منصوب بالفتحة ، والجملة فى محل نصب نعت لمنخرين ، والأصــل : أشبها منخرى ظبيان ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليــه مقامه فانتصب انتصابه

الشاهد فيه : قوله « والعينانا » حيث فتح الشاعر فيه نون المثنى بعد الألف ، والكثير فى لسان العرب كسرها ، ولا شاهد فى قوله « ظبيانا » خلافا للهروى ، وقد أشرنا إلى ذلك فى صدر الـكلام

واعلم أن العلماء يذكرون فى هذا الموضع أن فتح نون المثنى بعد الألف إنما هو لغة لمن يلزم المثنى الألف فى جميع أحواله ، وكلهم استشهدوا بهـذا البيت ، وقد عرفت فى شرح الشاهد (رقم ٢١) القبائل التى تلزم المثنى الألف فى الأحوال الثلاثة ، ووقفناك هناك على شواهد كثيرة ، وأما هذا البيت وما جىء به للاستشهاد عليه ففيه نظر من وجوه : الأول : أن كثيرا من العلماء استظهر أنه مصنوع . قال ابن هشام : « وقيل البيت مصنوع » اهـ ، ولـكنا قد بينا لك أن أبا زيد رواه عن المفضل لرجل من ضبة ، وأبو زيد ثقة ثبت ، ولـكن العلمـاء كانوا يردون روايات المفضل . الوجه الثانى : أن قولهم : إن فتح النون لغة لمن يلزم المثنى الألف غير صحيح بنفس ما استشهدوا به ، قال الدمامينى : « وهو قول عجيب ، فان فى البيت شاهدا مقبولا على ردّ هذه الدعوى ، وذلك أن قائله قال : ومنخرين ، بالياء ، فى رواية أكثر النحاة ، فدل ذلك على أن أصحاب هذه اللغة لايلتزمون الألف ، بل تارة يستعملون المثنى بالألف مطلقا ، وتارة يستعملونه كاستعمال الجماعة » اهـ ، ونحن نستبعد أن نسلم صحة الشاهد وتخريجه على نحو ما ذهب إليه الدمامينى لسببين : الأول : أن العلماء قد نصوا على أنه يبعد جدا أن يجىء العربى فى بيت واحد بلغتين من لغات العرب فى كلمة واحدة أو فيما يشبهها ، وأكبر ظننا أن هذا وجه من حكم بأن البيت مصنوع ، ولـكنك قد رأيت أبا زيد يرويه لك على غرار واحد بالألف فى « العينانا » وفى « منخران » ، فلم يبق لهـذا الاستشكال على هذه الرواية وجه . الثانى : أن المعروف عن بنى الحرث بن كعب أنهم لايجيئون فى كلامهم بياء ساكنة قبلها فتحة ، بل هم يقلبون الياء فى ذلك كله – مثنى أو غير مثنى – ألفا ، فيقولون فى « عليك » ، و « إليـك » وفى « الدرهمين » و « الثوبين » : « علاك » ، و « إلاك » ، و « الدرهمان » ، و « الثوبان » وقد روى أنهم يقولون : « السلام علاكم » وروى العلماء قول راجزهم :

أَيَّ قَلُوصِ رَاكِبٍ تَرَاهَا فَاشْدُدْ بِمَثْنَى حَقَبٍ حَقْوَاهَا

وحكى الشيبانى ضمها مع الألف ، كقول بعض العرب : « هُمَا خَلِيلَانُ »

وقوله :

٣٢ — يَا أَبَتَا أَرَّقَنِي الْقِـــذَّانُ فَالنَّوْمُ لَا تَأْلَفُهُ الْعَيْنَانُ

نَاجِـــــيَةً وَنَاجِياً أَبَاهَا طَارُوا عَلَاهُنَّ فَطِرْ عَلَاهَا

فلا يتصور أن يكون لهؤلاء مع هذا كله لغتان على نحو ما ذكر الدماميني

بقى أن يكون من يفتح نون المثنى بعد الألف جماعة من العرب غير من ذكرنا ، وعندنا أنه إذا صح ذلك كانت لغة هؤلاء التزام الألف والإعراب بحركات ظاهرة على النون ، فتكون فتحة النون فى قوله « والعينانا » هى الحركة الإعرابية ، كما جرى ذلك فى الجمع ، ويدل لهـذا أنهم يضمون النون مع الألف أيضا كما فى الشاهد الآتى ، ولو وقع لنا شاهد ثبتت فيـه النون مع الإضافة كما ثبتت فى الجمع فى نحو « فإن سنينه » و « ضاربين القباب » لما ترددنا فى ذلك لحظة ، فاحرص على هذا البحث فإنه نفيس لم أجد من تعرض له على هذا النحو ، والله المسئول أن يرشدك

٣٢ — لم أجد من نسب هذا الشاهد إلى قائل معين

اللغة : « قذان » ـ بكسر القاف وتشديد الذال المعجمة ـ البراغيث ، وقال الشاعر :

* يُؤَرِّقُنِي قِذَّانُهَا وَبَعُوضُهَا *

وواحدها قذة ـ بضم القاف بعدها ذال معجمة مشددة ـ وقذذ ـ بزنة صرد ـ قال الراجز :

* أَسْهَرَ لَيْلِي قُذَذٌ أَسَكُّ *

الإعراب : « يا » حرف نداء « أبتا » منادى ، منصوب بفتحة مقدرة على ماقبل ياء المتكلم المنقلبة ألفا ، وياء المتكلم المنقلبة ألفا مضاف إليه « أرقنى » فعل ماض ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به « القـذان » فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة « فالنوم » الفاء للتفريع ، والنوم : مبتدأ « لا » نافية « تألفه » فعل مضارع ، والهـاء ضمير النوم مفعول به « العينان » فاعل تألف ، مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، والنون عوض عن التنوين فى الاسم المفرد

الشاهد فيه : قوله « العينان » حيث ضم نون المثنى الواقعة بعد ألفه ، كذا قالوا ، وقد سبق فى شرح الشاهد السابق أنا ذكرنا لك أن ضم هذه النون فى هـذا الشاهد مع فتحها فى قوله : « والعينانا » من الشاهد السابق ، يدل لما ذهبنا إليه ، من أن قوما يعربون المثنى بالحركات الظاهرة على النون مع التزام الألف ، والذى يقوى هذا عندنا أن النون مفتوحة فى « العينانا » هو مفعول به ، ومضمومة فى « العينان » وهو فاعل ، فما يمنع أن تكون هذه الفتحة هى التى

﴿ تنبيه ﴾ قيل : لحقت النون المثنى والمجموع عوضا عما فاتهما من الإعراب بالحركات ومن دخول التنوين ، وحذفت مع الإضافة نظراً إلى التعويض بها عن التنوين ، ولم تحذف مع الألف واللام — وإن كان التنوين يحذف معهما — نظراً إلى التعويض بها عن الحركة أيضا. وقيل : لحقت لدفع توهم الإضافة فى نحو « جاءنى خليلان موسى وعيسى » و « مررت ببنينَ كرامٍ » ، ودفع توهم الإفراد فى نحو « جاءنى هذان » و « مررت بالمهتدِينَ » ، وكسرت مع المثنى على الأصل فى التقاء الساكنين لأنه قبل الجمع ، ثم خولف بالحركة فى الجمع طلبا للفرق ، وجعلت فتحة طلبا للخفة ، وقد مر ذلك ، وإنما لم يكتف بحركة ما قبل الياء فارقا لتخلفه فى نحو « المصطفين » .

ولما فرغ من بيان ما ناب فيه حرف عن حركة من الأسماء أخذ فى بيان مانابت فيه حركة عن حركة ، وهو شيآن : ما جمع بألف وتاء ، ومالا ينصرف ، وبدأ بالأول لأن فيه حمل النصب على غيره ، والثانى فيه حمل الجر على غيره ، والأول أكثر ؛ فقال : (وَمَا بِتَا وَأَلِفٍ قَدْ جُمِعَا) الباء : متعلقة بجمع ، أى : ما كان جمعا بسبب ملابسته للألف والتاء ، أى: كان لهما مدخل فى الدلالة على جمعيته (يُكْسَرُ فى الجَرِّ وَفى النَّصْبِ مَعَا) كسر إعراب ، خلافا للأخفش فى زعمه أنه مبنى فى حالة النصب ، وهو فاسد ؛ إذ لاموجب لبنائه ، وإنما نصب بالكسرة مع تأتى الفتحة ليجرى على سنن أصله ، وهو جمع المذكر السالم ، فى حمل نصبه على جره ، وجوّز الكوفيون نصبه بالفتحة مطلقا ، وهشام فيما حذفت لامه ، ومنه قول بعض العرب : « سمعت لُغَاتَهُمْ » ، ومحل هذا القول مالم يردّ إليه المحذوف ، فإن رد إليه نصب بالكسرة : كَسَنَوَات ، وَعِضَوَات .

﴿ تنبيه ﴾ إنما لم يعبر بجمع المؤنث السالم كما عبر به غيره ؛ ليتناول ما كان منه لمذكر : كحمامات وسرادقات ، ومالم يسلم فيه بناء الواحد ، نحو : بَنَات وَأَخَوات ، ولا يرد عليه نحو أَبْيَات وَقُضَاة ؛ لأن الألف والتاء فيهما لادخل لهما فى الدلالة على الجمعية .

(كَذَا أُولاَتُ) وهو اسم جمع لا واحد له من لفظه ، يعرب هذا الإعراب إلحاقا له بالجمع

اقتضاها العامل وتكون هذه الضمة كذلك ، ومع هذه الشبهة القوية عندنا فإننا لا نجزم بما ذهبنا إليه حتى نجد فى كلامهم ثبوت النون مع الإضافة

المذكور ، قال تعالى : « وَإِنْ كُنَّ أُولاَتِ حَمْلٍ » (وَالَّذِى اسْمًا قَدْ جُعِل) من هذا الجمع (كَأَذْرِعَاتٍ) اسم قرية بالشام ، وذاله معجمة ، أصله جمع أَذْرِعَة التى هى جمع ذرَاع (فِيهِ ذَا) الإعراب (أَيْضًا قُبِلْ) على اللغة الفصحى ، ومن العرب من يمنعه التنوين ويجره وينصبه بالكسرة ، ومنهم من يجعله كأرْطَاة عَلَماً ، فلا ينوّنه ، ويجره وينصبه بالفتحة ، وإذا وقف عليه قلب التاء هاء ؛ وقد روى بالأوجه الثلاثة قوله :

٣٣ — تَنَوَّرْتُهَا مِنْ أَذْرِعَاتٍ وَأَهْلُهَا ... بِيَثْرِبَ أَدْنَى دَارِهَا نَظَرٌ عَالِى

---

٣٣ — البيت من قصيدة طويلة لامرىء القيس بن حجر ، ومطلع هذه القصيدة قوله :

أَلاَ عِمْ صَبَاحًا أَيُّهَا الطَّلَلُ الْبَالِى ... وَهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كَانَ فِى الْعُصُرِ الْخَالِى

اللغة : « عم صباحا » هذه الكلمة تحية عند العرب ، يقولون : عم صباحا ، وعم مساء ، وعم ظلاما ، وعم : فعل أمر من المثال ماضيه وعم ، مثل وصف ، وذهب قوم إلى أن « عم » مقتطع من « انعم » ، والصباح : من أول نصف الليل الثانى إلى الزوال ، والمساء : من الزوال إلى آخر نصف الليل الأول « الطلل » ما شخص وارتفع من آثار الديار « العصر » بضمتين — لغة فى العصر — بفتح فسكون — وهو الدهر « الخالى » الماضى « تنوّرتها » نظرت إلى نارها من بعيد ، وهذا تحزّن وتمنّ منه ، وليس يقصد أنه رأى بعينه شيئا ، إنما أراد رؤية القلب ، قاله ابن قتيبة « أذرعات» بلد فى أطراف الشام يجاور البلقاء وعمان ، والنسبة إليها أذرعى « أدنى دارها » أقربها منه « عال » مرتفع « يثرب » المدينة التى شرفت بهجرة النبى صلى الله عليه وسلم

المعنى : يريد أن يظهر حزنه على بعده عن محبوبته ، وتمنيه رؤيتها ، فذكر أنه نظر إلى نارها من بعيد ، وكيف له برؤيتها وأقرب مكان من ديارها بعيد منه محتاج إلى نظر عال ؟

الإعراب : « تنوّرتها » فعل وفاعل ومفعول « من أذرعات » جار ومجرور متعلق بتنور « وأهلها » الواو واو الحال ، أهل : مبتدأ ، وها : مضاف إليه « بيثرب » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ والخبر فى محل نصب حال من المفعول « أدنى » مبتدأ « دارها » مضاف إليه « نظر » خبر المبتدأ ، على تقدير مضاف ، تقديره : أدنى دارها ذو نظر عال « عال » صفة لنظر

الشاهد فيه : قوله « من أذرعات » حيث يروى بثلاثة أوجه ، كل وجه على لغة من لغات العرب : الأوّل بكسر التاء منوّنة ، وهذا هو الذى عليه أكثر النحويين ؛ بناء على الأصل فى جمع المؤنث السالم وما ألحق به ، ومنشأ هذا الوجه ملاحظة حاله قبل التسمية به من أنه جمع ، والذين يذهبون إلى هذا يرون التنوين فى جمع المؤنث السالم لمقابلة النون فى جمع المذكر السالم ، فهم لا يحذفونه مما سمى به مع وجود العلمية والتأنيث المقتضيين لمنع الصرف ، ذهابا منهم إلى

والوجه الثالث ممنوع عند البصريين ، جائز عند الكوفيين .

﴿تنبيه﴾ قد تقدم بيان حكم إعراب المثنى إذا سمى به ، وأما المجموع على حده ففيه خمسة أوجه: الأول كإعرابه قبل التسمية به ، والثانى أن يكون كَغِسْلِينٍ ، فى لزوم الياء والإعراب بالحركات الثلاث على النون منونة ، والثالث : أن يجرى مجرى عَرَبُونٍ ، فى لزوم الواو والإعراب بالحركات على النون منونة ، والرابع : أن يجرى مجرى هَارُونَ ، فى لزوم الواو والإعراب على النون غير مصروف للعلمية وشبه العجمة ، والخامس : أن تلزمه الواو وفتح النون ، ذكره السيرافى ، وهذه الأوجه مترتبة كل واحد منها دون ماقبله ، وشرط جعله كَغِسْلِينٍ وما بعده أن لايتجاوز سبعة أحرف ، فإن تجاوزها كاشْهِيبَا بِينَ تعين الوجه الأول ، قاله فى التسهيل

(وَجُرَّ بِالْفَتْحَةِ) نيابة عن الكسرة (مَالاَ يَنْصَرِفْ) ، وهو مافيه علتان من علل تسع كأحسن ، أو واحدة منها تقوم مقامهما كَمَسَاجِد وصَحْرَاء ، كما سيأتى فى بابه ؛ لأنه شابه

ماذكرنا ؛ لأن الذى يحذف لوجود مايقتضى منع الصرف هو تنوين التمكين ، لا تنوين المقابلة ، والوجه الثانى : بكسر التاء غير منوّنة ، وهو تجويز جماعة منهم المبرد والزجاج ، ومنشأ ذلك عندهم ملاحظة حالتين تقتضى كل منهما الإخلال بالأخرى ، فأعطوه من كل حالة شبها ، حتى لا يكونوا قد نظروا إلى ناحية من نواحيه دون الأخرى ، وبيان هذا أنه من جهة كونه جمعا لمؤنث بحسب لفظه يستلزم الكسر والتنوين ، ومن جهة كونه علما على مؤنث بحسب معناه يقتضى الفتح وحذف التنوين ، فلاحظوا لفظه فأعطوه الكسر ، ولاحظوا معناه فأعطوه حذف التنوين ، والوجه الثالث : بفتح التاء غير منوّنة كسائر ما لاينصرف ، وهو تجويز جماعة منهم ابن جنى وسيبويه ، ومنشأ ذلك عندهم ملاحظة ما طرأ عليه من التسمية ؛ لأنه صار علما لمؤنث ، وذلك يقتضى منع تنوينه وجره بالفتحة ، قال أبو الفتح بن جنى : « واعلم أن من العرب من يشبه التاء فى مسلمات ــ علما ــ بتاء التأنيث فى طلحة فيمنعها حينئذ الصرف ، فيقول : هذه مسلمات مقبلة ، وعلى هذا بيت امرىء القيس * تنورتها من أذرعات . . إلخ وقد أنشدوه بالتنوين ، وقال الأعشى:

تَخَيَّرَهَا أَخُو عَانَاتَ شَهْراً وَرَجَّى خَيْرَهَا عَامًا فَعَامَا

وعلى هذا ما حكاه سيبويه من قولهم : هذه قرشيات ؛ غير منصرفة » اه كلامه ، وقد عرفت من قوله « واعلم أن من العرب » أنهم لم يذهبوا إلى شىء من هذا كله بالقياس من غير أن ينقلوه ويسمعوه من الأعراب المحتج بعربيتهم ، وإنما كان منهم التعليل للوارد والتماس السبب له ، وعانات فى شعر الأعشى : موضع بالجزيرة إليه ينسب نوع من الخمر

الفعل فثقل ، فلم يدخله التنوين ؛ لأنه علامة الأخف عليهم والأمكن عندهم ، فامتنع الجر بالكسرة لمنع التنوين ؛ لتآخيهما فى اختصاصهما بالأسماء ؛ ولتعاقبهما على معنى واحد فى باب راقود خَلاًّ وراقود خَلٍّ ، فلما منعوه الكسرة عوضوه منها الفتحة نحو : « فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا » وهذا (مَالَمْ يُضَفْ أَوْيَكُ بَعْدَ «أَلْ» رَدِفْ) أى : تبع ، فإن أضيف أو تبع « أل » ضعف شبه الفعل ؛ فرجع إلى أصله من الجر بالكسرة نحو : « فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ » ، « وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ » ولا فرق فى « أل » بين المعرّفة كما مثل ، والموصولة ، نحو : « كَالْأَعْمَى وَالْأَصَمِّ » وقوله :

٣٤ — وَمَا أَنْتَ بِالْيَقْظَانِ نَاظِرُهُ إِذَا ... نَسِيتَ بِمَنْ تَهْوَاهُ ذِكْرَ الْعَوَاقِبِ

---

٣٤ — لم أجد من نسب هذا البيت إلى قائل ، ولا وقفت له على سابق أو لاحق

اللغة : « اليقظان » المتنبه الحذر ، وتقول : رجل يقظ ويقظ ـ بكسر القاف فى الأول وضمها فى الثانى ، ويقظان ، وامرأة يقظى ، وجمع الأوّلين أيقاظ ، وأنكر سيبويه أن يكون أيقاظ جمعا لمضموم القاف ، وذهب إلى أنه جمع لمكسورها لا غير ، وجمع يقظان يقاظ ـ بزنة رجال ـ وجمع يقظى يقاظى ـ بوزان ندامى ـ « ناظره » أصل الناظر ما تراه كأنه النكتة السوداء فى العين ، وقد يقال للعين كلها : ناظر ، من تسمية الكل باسم جزئه ، وربما أطلق على البصيرة

المعنى : إذا كنت تنسى بسبب من تحبه عواقب أمورك ولا تلتفت إلى أخريات أحوالك بما يغطى على بصرك من الهوى ؛ فإنك لست بالرجل الحذر المتنبه

الإعراب : « ما » نافية ، حجازية أو تميمية « أنت » اسم « ما » على الأول ، ومبتدأ على الثانى ، وعليهما فهو فى محل رفع « باليقظان » الباء زائدة ، اليقظان : خبر ما ، أو خبر المبتدأ ، وهو منصوب بفتحة مقدّرة على الأوّل ، ومرفوع بضمة مقدّرة على الثانى ، وعليهما فإنما منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « ناظره » فاعل يقظان ؛ لأنه صفة مشبهة ، والهاء ضمير الغائب مضاف إليه ، وقيل : إن خبر ما أو خبر المبتدأ هو « أل » فى اليقظان ؛ لأنها اسم موصول بمعنى الذى ، والصفة المشبهة مع فاعلها صلته « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان ، تضمن معنى الشرط « نسيت » جملة من الفعل والفاعل فى محل جر بإضافة إذا إليها « بمن تهواه » الباء للسببية ، ومن اسم موصول فى محلّ جرّ بها ، وجملة « تهواه » لامحلّ لها صلة الموصول ، والجارّ والمجرور متعلق بقوله نسيت « ذكر » مفعول به لنسيت «العواقب» مضاف إليه ، وجواب « إذا » محذوف دلّ عليه سابق الكلام ، وتقديره : إذا نسيت ذكر العواقب بسبب من تهواه فما أنت باليقظان ناظره

بناء على أن « أل » توصل بالصفة المشبهة ، وفيه ماسيأتى ، والزائدة كقوله :

٣٥ — رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكًا

الشاهد فيه : قوله « باليقظان » حيث دخلت « أل » الموصولة ــ عند بعض العلماء ــ على الصفة المشبهة باسم الفاعل ، وهى يقظان ، فجرّ بالكسرة ، مع وجود الوصفية وزيادة الألف والنون

واعلم أنهم أجمعوا على أن « أل » الموصولة توصل باسم الفاعل واسم المفعول ، إذا كانا بمعنى الحدوث كما هو الغالب فيهما ، نحو : القائم والمضروب ، ومثلهما أمثلة المبالغة : كالقوّام والمضراب ، وأجمعوا كذلك على أنها لاتوصل بأفعل التفضيل ، لأنه لايؤول بالفعل كما يؤول به اسم الفاعل واسم المفعول الدالان على الحدوث وأمثلة المبالغة ، واختلفت كلمتهم فى الصفة المشبهة وما يدلّ على الثبوت من اسمى الفاعل والمفعول ؛ فمنهم من جعل ذلك بمنزلة أفعل التفضيل فمنع أن توصل « أل » به ، ووجه المشابهة أن أفعل التفضيل إنما امتنع عندهم وصل أل به لعدم تأوّله بالفعل ؛ لأن الفعل يدلّ على الحدوث والتجدّد ، واسم التفضيل يدلّ على زيادة ذات فى شىء عن ذات أخرى ، فلما امتنع فيه لذلك وشاركته فى هذه العلة الصفة المشبهة أخذت حكمه ، ومن العلماء من أعطى الصفة المشبهة حكم اسم الفاعل واسم المفعول بناء على أن علة الجواز فيهما أنهما يرفعان الظاهر باطراد ، بخلاف اسم التفضيل ؛ فإنه لايرفع الظاهر إلا فى المسألة المعروفة بمسألة الكحل ، والصفة المشبهة تشاركهما فى أنها ترفع الظاهر باطراد ؛ وقد اضطربت كلمة ابن هشام فى هذا الموضوع ، وستعرف هذا تفصيلا فى باب الموصول إن شاء الله

٣٥ — هذا صدر بيت من قصيدة لابن ميادة أحد الشعراء المقدّمين الفصحاء المحتج بشعرهم ؛ وهو من مخضرمى الدولتين الأموية والعباسية ، وميادة : اسم أمّه ، واسمه الرماح بن أبرد بن ثوبان ابن سراقة ، وقيل : ابن سراقة بن ثوبان ، يمدح فيها أبا العباس الوليد بن يزيد بن عبد الملك ابن مروان ، وعجزه قوله :

* شَدِيداً بِأَعْبَاءِ الْخِلاَفَةِ كَاهِلُهْ *

اللغة : « أعباء » جمع عبء ــ بكسر فسكون ــ وهو مايثقل عليك حمله ، أو يبهظك أداؤه ، وأراد بأعباء الخلافة أمورها الشاقة ومصاعبها التى يشق حملها ، ويروى فى مكانه « بأحناء الخلافة » وهو جمع حنو ــ بكسر الحاء المهملة وسكون النون ــ وأحناء الأمور : أطرافها ونواحيها ، والأصل فيه حنو العين لطرفها ويقال « أحناء الأمور » لما التبس منها وتشابه « كاهله » الكاهل ما بين الكتفين ، ويعبر بشدّة الكاهل عن القوّة

الإعراب : « رأيت » بمعنى أبصرت : فعل وفاعل « الوليد » مفعول به « ابن » صفة « اليزيد » مضاف إليه « مباركا » حال من المفعول ، أو مفعول ثان ؛ إذا جعلت رأيت بمعنى علمت « شديدا » معطوف على مباركا ، بإسقاط حرف العطف « بأعباء » جار ومجرور متعلق بقوله

ومثل أل « أم » فى لغة طىء ، كقوله :

٣٦ — أَأَنْ شِمْتَ مِنْ نَجْدٍ بَرِيقًا تَأَلَّقَا تَبِيتُ بِلَيْلِ امْأَرْمَدِ اعْتَادَ أَوْلَقَا

« شديدا » وهو مضاف ، و « الخلافة » مضاف إليه « كاهله » فاعل بشديد ؛ لأنه صفة مشبهة تعمل عمل الفعل ، والهاء ضمير الوليد مضاف إليه

الشاهد فيه : قوله « اليزيد » حيث دخلت « أل » الزائدة على « يزيد » العلم الموازن للفعل ضرورة ، وقد جرّه الشاعر بالكسرة الظاهرة مع أن « أل » فيه زائدة ، ومع وجود العلمية ووزن الفعل

واعلم أن اعتبار « يزيد » علما ممنوعا من الصرف مبنى على اعتبار أنه منقول عن الفعل المضارع وحده ، فإن اعتبرته منقولا عن الفعل المضارع مع ضميره المستتر فيه كان منقولا عن الجملة ، ولزمك أن تحكيه كما حكاه الراجز فى قوله :

نُبِّئْتُ أَخْوَالِي بَنِي يَزِيدُ ظُلْمًا عَلَيْنَا لَهُمُ فَدِيدُ

وسيأتى مزيد إيضاح لهذا فى باب العلم فى موضعه من الكتاب ، إن شاء الله

٣٦ — لم أجد أحدا نسب هذا البيت لشاعر معين ، وأكثر ماقالوه أنه لأحد الطائيين ، ولم يعينوه

اللغة : «شمت» تقول: شمت السحاب والبرق شيما ، إذا نظرت إليه أين يقصد وأين يمطر، وقيل : هو أن تنظر إليهما من بعيد ، وهو من باب باع يبيع « تألقا » ومض ، ولمع ، وألفه للإطلاق « امأرمد » أى الأرمد ، وهو الذى فى عينه الرمد ، وهو وجع العين وانتفاخها ، و باب فعله طرب « أولقا » هو شبه الجنون ، منه قول الأعشى :

وَتُصْبِحُ عَنْ غِبِّ السُّرَى وَكَأَنَّمَا أَلَمَّ بِهَا مِنْ طَائِفِ الجِنِّ أَوْلَقُ

واختلف فى زنته ، فقيل : وزنه « أفعل » والهمزة زائدة ؛ لسقوطها فى قولهم : ولق يلق ، وقيل : وزنه « فوعل » والواو هى الزائدة ، لسقوطها فى قولهم : ألق — بالبناء لما لم يسمّ فاعله — فهو مألوق ، و يطلب ترجيح أحد هذين من المطوّلات

المعنى : أتبيت مسهد الجفن قريح العين مستطار القلب كأن به خبل أوجنون ؟ لأنك أبصرت السحاب آتيا من جهة نجد التى يقطنها أحباؤك ؟

الإعراب : « أأن » الهمزة للاستفهام ، و «أن» قال العلامة الصبان : «يحتمل أن تكون مصدرية حذفت قبلها لام التعليل ، وأن تكون شرطية أتى بجوابها مرفوعا لأن فعل الشرط ماض » اهـ ، قلت : وعلى الأوّل فهمزتها مفتوحة ، وعلى الثانى فهمزتها مكسورة ، والذى ينساق إلى ذهنى أن الأوّل أحسن معنى وأقرب لمراد الشاعر « شمت » فعل ماض وفاعله ، وأن

﴿تنبيهان﴾ الأول : «ما» الأولى موصولة ، والثانية حرفية ، وهى ظرفية مصدرية ،أى : مدة كونه غير مضاف ولا تابع لأل

الثانى : ظاهر كلامه أن مالا ينصرف إذا أضيف أو تبع «أل» يكون باقيا على منعه من الصرف ، وهو اختيار جماعة ، وذهب جماعة — منهم المبرد ، والسيرافى ، وابن السَّرَّاج — إلى أنه يكون منصرفا مطلقا ، وهو الأقوى ، واختار الناظم فى نُكَته على مقدمة ابن الحاجب أنه إذا زالت منه علة فمنصرف ، نحو بأحْمَدِكم ، وإن بقيت العلتان فلا ، نحو بأحْسَنِكم

ولما فرغ من مواضع النيابة فى الاسم شرع فى مواضعها فى الفعل فقال :

(وَاجْعَلْ لِنَحْوِ يَفْعَلَانِ) أى : من كل فعل مضارع اتصل به ألف اثنين اسما أو حرفا (النُّونَا * رَفْعاً) الأصل علامةَ رفعٍ ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، يدل على ذلك مابعده ، والتقدير : اجعل النون علامة الرفع لنحو يفعلان ، (وَ) لنحو (تَدْعِينَ) من كل مضارع اتصل به ياء المخاطبة (وتسألونا) من كل مضارع اتصل به واو الجمع اسما أو حرفا ؛ فالأمثلة خمسة على اللغتين ، وهى : يَفْعَلَان ، وتَفْعَلَان ، ويَفْعَلُون ، وتَفْعَلُون ، وتَفْعَلِين ، فهذه الأمثلة رفعها بثبات النون نيابة عن الضمة ، (وَحَذْفُهَا) أى : النون (لِلْجَزْمِ وَالنَّصْبِ سِمَهْ) أى : علامةٌ ، نيابة عن السكون فى الأول ، وعن الفتحة فى الثانى (كَلَمْ تَكُونِي لِتَرُومِي مَظْلَمَهْ) الأصل تكونين وترومين ، فحذفت النون للجازم فى الأول وهو «لم» ، وللناصب فى الثانى وهو «أن» المضمرة بعد لام الجحود

وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بحرف جرّ محذوف قياسا ، والجارّ والمجرور متعلق بقوله : «تبيت» الآتى «من نجد» متعلق بشمت «بريقا» مفعول به لشمت «تألقا» فعل ماض ، والألف للإطلاق ، والفاعل ضمير مستتر يعود إلى بريق ، والجملة فى محلّ نصب صفة لبريق «تبيت» فعل وفاعل «بليل» جارّ ومجرور متعلق بتبيت «امأرمد» مضاف إليه «اعتاد» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر يعود إلى امأرمد «أولقا» مفعول به لاعتاد ، والجملة من الفعل والفاعلُ فى محلّ نصب حال من امأرمد ، أوهى فى محلّ جرّ صفة له ؛ لأن المحلى بأل الجنسية معرفة لفظا فى قوة النكرة

الشاهد فيه : قوله «امأرمد» حيث جرّه بالكسرة ، مع أن فيه علتين فرعيتين : إحداهما الوصفية ، وثانيتهما وزن الفعل ، وإنما جرّ بالكسرة لما دخلت عليه «أم» المعرّفة فى لغة حمير كما يفعل به ذلك مع الألف واللام المعرفتين فى لغة سائر العرب

﴿تنبيهان﴾ الأول : قدم الحذف للجزم لأنه الأصل ، والحذف للنصب محمول عليه ، وهذا مذهب الجمهور ، وذهب بعضهم إلى أن إعراب هذه الأمثلة بحركات مقدرة على لام الفعل

الثانى : إنما ثبتت النون مع الناصب فى قوله تعالى : «إِلَّآ أَنْ يَعْفُونَ» لأنه ليس من هذه الأمثلة ؛ إذ الواو فيه لام الفعل ، والنون ضمير النسوة ، والفعل معها مبنى ، مثل : « يَتَرَبَّصْنَ » ووزنه يَفْعُلْنَ ، بخلاف « الرجال يَعْفُونَ » ؛ فإنه من هـذه الأمثلة ؛ إذ واوه ضمير الفاعل ، ونونه علامة الرفع تحذف للجازم والناصب ، نحو : «وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى» ووزنه تَفْعُوا ، وأصله تَعْفُوُوا .

ولما فرغ من بيان إعراب الصحيح من القبيلين شرع فى بيان إعراب المعتل منهما ، وبدأ بالاسم فقال :

(وَسَمِّ مُعْتَلاًّ مِنَ الْأَسْمَاءِ مَا) أى : الاسمَ المعرب الذى حرف إعرابه ألف لينة لازمة (كَالْمُصْطَفَى) ومُوسَى والْعَصَى ، أو ياء لازمة قبلها كسرة : كالدَّاعِى (وَالْمُرْتَقِى مَكَارِمَا)

﴿ تنبيه ﴾ إنما سمى كل من هذين الاسمين معتلا لأن آخره حرف علة ، أو لأن الأول يُعَلُّ آخره بالقلب : إما عن ياء ، نحو الْفَتَى ، أو عن واو ، نحو الْمُصْطَفَى ، والثانى يعل آخره بالحذف ؛ نخرج بالمعرب نحو مَتَى والَّذِى ، وبذكر الألف فى الأول المنقوص ، نحو الْمُرْتَقِى ، وبذكر اللينة المهموز ، نحو الخطأ ، وبذكر الياء فى الثانى المقصور ، نحو الْفَتَى ، وبذكر اللزوم فيهما نحو « رأيت أخاك » ، و « جاء الزيدان » فى الأول ، و « مررت بأخيك وغُلَامَيْكَ وَبَنِيكَ » فى الثانى ، وباشتراط الكسرة قبل الياء نحو ظَبْى و كُرْسِىّ .

(فَالْأَوَّلُ) وهو ما كان كالمصطفى (الْإِعْرَابُ فِيهِ قُدِّرَا * جَمِيعُهُ) على الألف ؛ لتعذر تحريكها (وَهْوَ الَّذِى قَدْ قُصِرَا) أى : سمى مقصوراً ، والقصر : الحبس ، ومنه « حُورٌ مَقْصُورَاتٌ فِى الْخِيَامِ » أى : محبوسات على بُعُولتهن ، وسمى بذلك ؛ لأنه محبوس عن المدّ ، أو عن ظهور الإعراب ؛ (وَالثَّانِ) وهو ما كان كالمرتقِى (مَنْقُوصٌ) سمى بذلك لحذف لامه للتنوين ، أو لأنه نقص منه ظهور بعض الحركات ، (وَنَصْبُهُ ظَهَرْ) على الياء لخفته ، نحو : « رَأَيْتُ الْمُرْتَقِيَ » ، و « وَمُرْتَقِياً » و « أَجِيبُوا دَاعِيَ اللّٰهِ » « وَدَاعِياً إِلَى اللّٰهِ بِإِذْنِهِ » (وَرَفْعُهُ يُنْوَى) على الياء ولا يظهر ، نحو : « يَوْمَ يَدْعُو الدَّاعِى » « وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ »

فعلامة الرفع ضمة مقدرة على الياء الموجودة أو المحذوفة ، و (كَذَا أَيْضًا يُجَرْ) بكسر منوىّ ، نحو « أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِي » ، « وَأَنَّهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ » وإنما لم يظهر الرفع والجر استثقالا ، لا تعذراً ، لإمكانهما ، قال جرير :

٣٧ — فَيَوْمًا يُوَافِينَ الهَوَى غَيْرَ مَاضِي

---

٣٧ — هذا صدر بيت من قصيد طويلة لجرير بن عطية يهجو فيها الأخطل ، وعجزه قوله :

* وَيَوْمًا تَرَى مِنْهُنَّ غُولاً تَغَوَّلُ *

وقبل بيت الشاهد قوله :

أَجِدَّكَ لاَيَصْحُو الْفُؤَادُ الْمُعَلَّلُ ... وَقَدْ لاَحَ مِنْ شَيْبٍ عِذَارٌ وَمِسْحَلُ

أَلاَ لَيْتَ أَنَّ الظَّاعِنِينَ بِذِى الْغَضَى ... أَقَامُوا ، وَبَعْضَ الْقَاطِنِينَ تَرَحَّلُوا

اللغة : «مسحل» بزنة منبر ، هو عارض الرجل ، يريد أن الشيب قد انتشر فى عذاره وعارضه فكيف لايرجع عن الصبوة « بذى الغضى » هو مكان بعينه بنجد « القاطنين » الساكنين المقيمين « يجازين » يروى بالزاى المعجمة ، ويروى بالراء المهملة ، ويروى فى مكانه « يوافين » كما رواه الشارح رحمه الله ، قال ابن منظور : « قال ابن برى : وروى يجارين بالراء ، ومجاراتهن الهوى يعنى بألسنتهن ، أى : يجارين الهوى بألسنتهنّ ولا يمضينه » اهـ ، وأما الروايتان الأخريان فبمعنى واحد « غير ماضى » أى غير نافذ ، يريد أنهنّ لا يكملن مايقلنــه ولا يعملن بمقتضاه « غولا » حيوان يصــفه العرب بنعوت غريبة ولا يعرفونه ، وكل مااغتال الإنسان فأهلــكه فهو غول «تغوّل» أصله تتغوّل ، فحذف إحدى التاءين ، وتقول : تغوّلت الغول ، تريد تخيلت وتلونت

الإعراب : « فيوما » منصوب على الظرفية بالفعل بعده « يوافين » فعل مضارع ، ونون النسوة فاعله « الهوى » مفعول به « غير » قال العينى : « هو مفعول ثان ، أو منصوب على أنه صفة لمصدر محذوف يقع مفعولا مطلقا ، أى : يوافين وفاء غير نافذ » اهـ ، وعندى أنه على أية حال صــفة لموصوف محذوف ، غير أنك لو قدّرت ذلك المحذوف مصدرا كان مفعولا مطلقا كما قدّره ، ولو قدّرته اسما غير مصدر كان مفعولا ثانيا ، أى : يجازين الهوى حديثا غير نافذ ، أو ما فى معنى ذلك « ماضى » مضاف إليــه ، مجرور بالــكسرة الظاهرة ، وغير من الألفاظ المتوغلة فى الإبهام فلا تفيدها الإضافة تعريفا ، ومثلها لفظ مثل ، وما أشبهها « ويوما » الواو عاطفة ، يوما منصوب على الظرفية بالفعل بعده ، وقول العينى « إنه معطوف على يوما الأوّل » خطأ ؛ لأن الواو عطفت هذه الجملة كلها على الجملة السابقة ، وإلا لكان اليومان معمولين للفعل السابق ، وذلك مالايذهب إليه أحد « ترى » فعل مضارع ، وهى بصرية أولى من أن تــكون علمية ، وفاعله ضمير مستتر فيه « منهنّ » جارّ ومجرور متعلق بترى « غولا » مفعول به « تغوّل » فعل مضارع ، فاعله

وقال الآخر :

٣٨ — لَعَمْرُكَ مَا تَدْرِى مَتَى أَنْتَ جائِىٌ وَلٰكِنَّ أَقْصَى مُدَّةِ العُمْرِ عَاجِلُ

﴿ تنبيه ﴾ من العرب من يسكن الياء فى النصب أيضا ، قال الشاعر :

٣٩ — وَلَوْ أَنَّ وَاشٍ بِالْيَمَامَةِ دَارُهُ وَدَارِى بِأَعْلَى حَضْرَمَوْتَ اهْتَدَى لِيَا

ضمير الغول المستتر فيه ، والجملة فى محل نصب صفة لغولا ، وإن جعلت ترى علمية كانت الجملة فى محل نصب على أنها مفعول ثان

الشاهد فيه : قوله « غير ماضى » حيث جرّ المنقوص — وهو ماضى — بالكسرة الظاهرة على الياء ، والقياس أن يحذفها ؛ لأنها تكون ساكنة — لثقل الكسرة عليها — والتنوين بعدها ساكن ، فتحذف للتخلص من التقاء الساكنين ، قال ابن سيده : «هكذا أنشده سيبويه» اهـ ، وقال الجوهرى : «إنما ردّه إلى أصله للضرورة ؛ لأنه يجوز فى الشعر أن يجرى الحرف المعتلّ مجرى الحرف الصحيح من جميع الوجوه لأنه الأصل» اهـ ، وقال ابن برى : « ويروى ☼ غير ماصبا ☼ أى : من غير صبا منهنّ إلىّ » اهـ ، وقال ابن القطاع : « الصحيح ☼ غير ماصبا ☼ وقد صحفه جماعة » اهـ

٣٨ — لم أجد أحدا نسب هذا البيت إلى قائل معين ، ولا وجدت له سابقا أو لاحقا

اللغة : « لعمرك » العمر بفتح العين وضمها — أحد أعمار الإنسان ، والحياة ، قال صاحب المختار : « ولم يستعمل فى القسم إلا المفتوح منهما ، تقول : لعمر الله ، فاللام لتوكيد الابتداء ، والخبر محذوف ، تقديره : لعمر الله قسمى ، أو لعمر الله ما أقسم به ، فإن لم تدخل عليه اللام نصبته نصب المصادر » اهـ ، ومثله فى اللسان « تدرى » تعلم « عاجل » قريب

الإعراب : « لعمرك » يفهم إعرابه مما نقلناه عن المختار « ما» نافية « تدرى » فعل مضارع فاعله ضمير المخاطب المستتر فيه « متى » اسم استفهام مبنى على السكون فى محل نصب على الظرفية الزمانية متعلق بجائى « أنت » مبتدأ « جائى » خبر المبتدأ ، مرفوع بالضمة الظاهرة «ولكنّ» حرف استدراك ونصب « أقصى » اسم لكنّ « مدّة العمر » مضاف إليه « عاجل » خبر لكن

الشاهد فيه : قوله « جائى» حيث رفعه بالضمة الظاهرة على الياء ، وقياسه حذفها ، كما ذكرنا فى الشاهد السابق ، ومثل هذا الشاهد قول جرير بن عطية يهجو الفرزدق :

وَعِرْقُ الْفَرَزْدَقِ شَرُّ الْعُرُوقِ خَبِيثُ الثَّرَى كَابِيُ الأَزْنُدِ

وقول الآخر :

تَرَاهُ وَقَدْ بَذَّ الرُّمَاةَ كَأَنَّهُ أَمَامَ الْكِلَابِ عَنْهُمُ مُصْغِيُ الْخَدِّ

٣٩ — هذا البيت مما ينسب إلى مجنون بنى عامر : قيس بن الملوح بن مزاحم ، وقبله قوله :

... ...

خَلِيلَيَّ ، لاَ ، وَٱللهِ لاَ أَمْلِكُ ٱلَّذِى قَضَى ٱللهُ فِى لَيْلَى ، وَلاَ مَاقَضَى لِيَا
قَضَاهَا لِغَيْرِى وَٱبْتَلاَنِى بِحُبِّهَا فَهَلاَّ بِشَىْءٍ غَيْرِ لَيْلَى ٱبْتَلاَنِيَا

و بعده البيت الشاهد ، و بعده قوله :

وَمَاذَا لَهُمْ ؟ لاَأَحْسَنَ اللهُ قَسْطَهُمْ !! مِنَ الحَظِّ فِى تَصْرِيمِ لَيْلَى حِبَالِيَا

اللغة : « واش » ومثله الوشاء — بزنة المبالغة — النمام الذى يفسد بين الناس « اليمامة » موضع معدود من نجد ، بينه و بين البحرين عشرة أيام ، وكان اسمها قديما جوا ؛ فسميت اليمامة ، باليمامة بنت سهم بن طسم ، وتسمى العروض — بفتح العين وتخفيف الراء — أيضا ، قاله ياقوت « حضرموت » قال ياقوت فى معجم البلدان : « بالفتح ثم السكون وفتح الراء والميم : اسمان مركبان ، طولها إحدى وسبعون درجة وعرضها اثنتا عشرة درجة ، فأما إعرابها فإن شئت بنيت الاسم الأول على الفتح وأعربت الثانى بإعراب مالا ينصرف ، فقلت : « هذا حضرموت » و إن شئت رفعت الأول فى حال الرفع وجررته ونصبته على حسب العوامل وأضفته إلى الثانى فقلت « هذا حضرموت » أعربت حضرا وخفضت موتا ؛ ولك أن تعرب الأول وتخير فى الثانى بين الصرف وتركه ، ومنهم من يضم ميمه فيخرج مخرج عنكبوت » اه ، ثم قال : «وحضرموت : ناحية واسعة فى شرقى عدن بقرب البحر ، وحولها رمال كثيرة تعرف بالأحقاف . وقال ابن الفقيه : حضرموت مخلاف من اليمن بينه و بين البحر رمال ، و بينه و بين مخلاف صداء ثلاثون فرسخا ، و بين حضرموت وصنعاء اثنان وسبعون فرسخا ، وقال الإصطخرى : بين حضرموت وعدن مسيرة شهر » اه كلامه

الإعراب : « لو » حرف تعليق « أنّ » حرف توكيد ونصب « واش » اسم أن منصوب بفتحة مقدّرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين ، منع من ظهورها السكون العارض من إجراء المنصوب مجرى المرفوع والمجرور « باليمامة » جارّ ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدّم « داره » مبتدأ مؤخر ، والهاء ضمير الواشى مضاف إليه ، والجملة من المبتدأ والخبر فى محلّ رفع خبر أنّ ، وأن ومادخلت عليه فى تأويل مصدر فاعل لفعل محذوف يلى لو ، تقديره : ولوثبت كون واش — إلخ ، وذلك على الأرجح عند العلماء فى تقدير المصدر المنسبك من أن ومعموليها التالية للو ، وسنفصل المذاهب فيه فى موضعه من الكتاب « ودارى » الواو واو الحال ، دارى : مبتدأ ، و ياء المتكلم مضاف إليه « بأعلى » جارّ ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر فى محلّ نصب حال « حضرموت » مضاف إليه ، وتفصيل إعرابه تفهمه من كلام ياقوت الذى نقلناه لك فى لغة الشاهد « اهتدى » فعل ماض ، وفاعله ضمير الواشى المستتر فيه ، والجملة لامحل لها جواب لو « ليا » جارّ ومجرور متعلق باهتدى ، والألف للإطلاق

قال أبو العباس المبرد: وهو من أحسن ضرورات الشعر؛ لأنه حمل حالة النصب على حالتى الرفع والجر.

(وَأَىُّ فِعْلٍ) كان (آخِرٌ مِنْهُ أَلِفْ) نحو يَخْشَى (أَوْ وَاوٌ) نحو يَدْعُو (أَوْ يَاءٌ) نحو يَرْمِى (فَمُعْتَلاًّ عُرِفْ) أىّ: شرط، وهو مبتدأ مضاف، و«فِعْلٍ» مضاف إليه، وكان بعده مقدرة، وهى إما شانية، و«آخر منه ألف» جملة من مبتدأ وخبر خبرها مفسرة للضمير المستتر فيها، أو ناقصة، و«آخر» اسمها، و«ألف» خبرها، ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة، و«عرف» جواب الشرط، وفيه ضمير مستكنّ نائب عن الفاعل عائد على «فِعْلٍ» وخبر المبتدأ جملة الشرط، وقيل: هى وجملة الجواب معا، وقيل: جملة الجواب فقط، و«معتلا» حال منه مقدم على عامله؛ والمعنى: أى فعل كان أخره حرفا من الأحرف المذكورة فإنه يسمى

الشاهد فيه: قوله «واش» حيث سكن الياء فى حالة النصب كما يسكنها فى حالتى الرفع والجر، فالتقت ساكنة مع التنوين الساكن، فاضطرّ إلى حذفها تخلصا من التقاء الساكنين، ولو عامله بمقتضى القياس لقال «ولو أن واشيا»؛ لأن الفتحة تظهر على الياء والواو لخفتها عليهما، وروى بعض الناس منهم ابن قتيبة فى الشعراء (ص ٣٦٤) هذا البيت هكذا

* وَلَوْ كَانَ وَاشٍ بِالْيَمَامَةِ دَارُهُ *

وعلى هذه الرواية لاشاهد فيه؛ لأنه مرفوع كما هو واضح، ومن شواهد هذه المسألة قول الراجز يصف إبلا بالسرعة:

كَأَنَّ أَيْدِيهِنَّ بِالْقَاعِ الْقَرِقِ ... أَيْدِى جَوَارٍ يَتَعَاطَيْنَ الْوَرِقْ

وقول الآخر:

يَا بَارِىَ الْقَوْسِ بَرْياً لَسْتَ تُحْكِمُهُ ... لَا تُفْسِدِ الْقَوْسَ، أَعْطِ الْقَوْسَ بَارِيهَا

وقول بشر بن أبى خازم أحد شعراء الجاهلية:

كَفَى بِالنَّأْىِ مِنْ أَسْمَاءَ كَافِى ... وَلَيْسَ لِنَأْيِهَا إِذْ طَالَ شَافِى

فقد سكن الياء فى «أيديهنّ» مع أنه اسم «كأنّ» وسكن الياء فى «باريها» مع أنه مفعول لأعط، وسكن الياء فى قوله «كافى» مع أنه حال من النأى الذى هو فاعل كفى؛ ويقال «كافى» مفعول مطلق بمعنى كفاية، وفيه شاهد على هذا الوجه أيضا، ومثل هذين الوجهين يجريان فى قول شاعر الحماسة ولكنه لاشاهد فيه لما نحن بصدده:

أَعَانَ عَلَىَّ الدَّهْرَ إِذْ حَكَّ بَرْكَهُ ... كَفَى الدَّهْرُ لَوْ وَكَّلْتَهُ بِىَ كَافِيَا

معتلا (فَالْأَلِفَ أنْوِ فِيهِ غَـيْرَ الجَزْمِ) وهو الرفع والنصب ، نحو « زَيْدٌ يَسْعَى » « وَلَنْ يَخْشَى » لتعذر الحركة على الألف ، والألف : نصب بفعل مضمر يفسره الفعل الذى بعده (وَأَبْدِ) أى : أظهر (نَصْبَ ما) آخره واو (كَيَدْعُو) أو ياء نحو (يَرْمِي) لخفة النصب ، وأما قوله :

٤٠ — أَبَى اللهُ أَنْ أَسْمُوَ بِأُمٍّ وَلاَ أَبِ

وقوله :

٤١ — مَا أَقْدَرَ اللهَ أَنْ يُدْنِي عَلَى شَحَطٍ مَنْ دَارُهُ الحَزْنُ مِمَّنْ دَارُهُ صُولُ

---

٤٠ — هذا عجز بيت من قصيدة لعامر بن الطفيل العامرى الجعدى ، وصدره قوله :

* فَمَـا سَوَّدَتْـنِي عَامِرٌ عَنْ وِرَاثَةٍ *

و بعد بيت الشاهد قوله :

وَلَـكِنَّنِي أَحْمِي حِمَاهَا ، وَأَتَّـقِي أَذَاهَا ، وَأَرْمِي مَنْ رَمَاهَا بِمَنْـكِبِ

اللغة : « سودتنى » جعلتنى سيدا « عامر » قبيلته « أحمى حماها » أمنعه من المغيرين عليه فلا يقربه أحد « بمنكب » هو الجماعة من الفرسان وأعوان العرفاء ، والنكابة مثل العرافة والنقابة

المعنى : يريد أن ماهو عليه من المجد والعزة ليس هو الذى ورثه عن قومه ، ولـكنه مجد ناله بنفسه ، وعز استولى عليه بغلبته وقوّته ، ولا يقصد أن يرمى قومه بنقيض هـذه الصفات ؛ فإن من أخلاقهم أن يعير بعضهم بعضا بلؤم آبائه ودناءة أصوله ، وإنمـا يريد أنه لم يركن إلى الاكتفاء بمـا ورثه عنهم ، وإنمـا استحدث لنفسه مجدا فوق مجد

الإعراب : « فمـا » نافية « سودتنى » فعل ماض ، والتـاء للتأنيث ، والنون للوقاية ، والياء مفعول « عامر » فاعل « عن وراثة » متعلق بسوّد « أبى الله » فعل وفاعل « أن » مصدرية ناصبة « أسمو » مضارع منصوب بفتحة مقدّرة على الواو ، وفاعله ضمير المتكلم المستتر فيه « بأمّ » جار ومجرور متعلق بأسمو « ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفى المستفاد من معنى العامل وهو أبى « أب » معطوف على أمّ

الشاهد فيه : قوله « أسمو » حيث نصبه بفتحة مقدّرة على الواو ، مع أن الفتحة خفيفة على الواو وليست متعذرة الظهور ، وقياس مثل ذلك أن تظهر الفتحة على الواو واليـاء لمـا ذكرنا

٤١ — هـذا البيت من كلمة لحندج بن حندج — بضم الحاء والدال بينهما نون ساكنة

... ...

فيهما ـ المرى ، يصف فيها طول ليله وما يقاسيه من فرقة أحبابه ، وأول هذه الكلمة ـ وهى من شعر الحماسة ـ قوله :

فِي لَيْلِ صُولٍ تَنَاهَى العَرْضُ وَالطُّولُ كَأَنَّمَا لَيْلُهُ بِاللَّيْلِ مَوْصُولُ
لَا فَارَقَ الصُّبْحُ كَفِّي إِنْ ظَفِرْتُ بِهِ وَإِنْ بَدَتْ غُرَّةٌ مِنْهُ وَتَحْجِيلُ

وبعد البيت المستشهد به قوله :

اللهُ يَطْوِى بِسَاطَ الْأَرْضِ بَيْنَهُمَا حَتَّى يُرَى الرَّبْعُ مِنْهُ وَهْوَ مَأْهُولُ

اللغة : « صول » مدينة من بلاد الخزر فى نواحى باب الأبواب ، وهو الدربند ، قاله ياقوت « مأهول » مسكون ، عامر بأهله « شحط » بفتح الشين ، و بفتح الحاء المهملة ، أو سكونها لكن فى غير البيت ـ هو البعد ، وتقول : شحطت الدار تشحط ـ من باب فتح ـ إذا بعدت « الحزن » بفتح الحاء وسكون الزاى ـ موضع بعينه ، قال الأزهرى : « فى بلاد العرب حزنان : أحدهما حزن بنى يربوع ، وهو مربع من مرابع العرب فيه رياض وقيعان ، وكانت العرب تقول : من تربع الحزن ، وتشتى الصمان ، وتقيظ الشرف ؛ فقد أخصب ؛ والحزن الآخر : ما بين زبالة فما فوق ذلك مصعدا فى بلاد نجد ، وفيه غلظ وارتفاع » اهـ ، عن اللسان

الإعراب : « ما» تعجبية مبتدأ « أقدر » فعل ماض ، فاعله ضمير يعود إلى « ما » مستتر فيه وجوبا « الله » منصوب على التعظيم ، وجملة الفعل وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ « أن » حرف مصدرى ونصب « يدنى » فعل مضارع ، منصوب بفتحة مقدّرة على الياء ، وستعرف ما يعنّ لنا فيه ، وأنّ ومادخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف : أى على إدنائه ، والجار والمجرور متعلق بأقدر « على شحط » جار ومجرور متعلق بيدنى ، وعلى بمعنى مع « من » اسم موصول ، مبنى على السكون فى محل نصب مفعول ليدنى به « داره الحزن » جملة من مبتدأ وخبر لا محل لها صلة الموصول « ممن » جار ومجرور متعلق بيدنى أيضا « داره صول » جملة من مبتدأ وخبر لا محل لها صلة من المجرورة فى قوله « ممن »

الشاهد فيه : قوله « أن يدنى » حيث نصب الفعل المضارع ـ وهو قوله « يدنى » ـ بفتحة مقدرة على الياء ، مع أن القياس إظهار الفتحة على الياء لخفتها

هذا توجيه كلام الشارح العلامة هنا لهذا البيت ، وسيأتى فى باب نواصب المضارع ، إن شاء الله ، أن من العرب من يهمل « أن » المصدرية ، فلا ينصب بها المضارع تشبيها لها بما المصدرية : فكما أن « ما » المصدرية لا تنصب فكذلك « أن » ؛ لأنهما تشاكلا فى أن كلا منهما يسبك الفعل بالمصدر ، وقد ورد من ذلك ـ وهو إهمال «أن» المصدرية ـ عدة أبيات ، منها قول الشاعر :

فضرورة .

(وَالرَّفْعَ فِيهِمَا) أى : الواوىّ واليائى (أنْوِ) لثقله عليهما (وَاحْذِفْ جَازِمًا * ثَلَاثَهُنَّ) وأبق الحركة التى قبل المحذوف دالة عليه (تَقْضِ حُكْمًا لَازِمًا) نحو «لم يَخْشَ» ، و« لم يَغْزُ» و« لم يَرْمِ » فالرفع : نصب بالمفعولية لِأنو ، وفيهما : متعلق به ، واحذف : عطف على انو ، وفى كل منهما ضمير مستتر وهو فاعله ، وجازما : حال من فاعل احذف ، وثلاثهن : مفعول به ، إما لأحذف والضمير فى « ثلاثهن » لأحرف العلة الثلاثة ، ومعمول الحال محذوف ، وهى الأفعال الثلاثة المعتلة ، والتقدير : احذف أحرف العلة ثلاثهن حال كونك جازما الأفعال الثلاثة المذكورة ، أو يكون معمولا للحال ، والضمير للأفعال ، ومعمول الفعل محذوف ، وهو الأحرف الثلاثة ، والتقدير: احذف أحرف العلة حال كونك جازما الأفعال ثلاثهن ، وتقض: مجزوم جواب احذف ، وحكما : مفعول به إن كان تقض بمعنى تؤدى ، ومفعول مطلق إن كان بمعنى تحكم .

﴿ خاتمة ﴾ قد ثبت حرف العلة مع الجازم فى قوله :

أَنْ تَقْرَآنِ عَلَى أَسْمَاءَ ـ وَيْحَكُمَا ـ مِنِّى السَّلَامَ ، وَأَنْ لَا تُشْعِرَا أَحَدَا

وقول الآخر :

إِذَا كَانَ أَمْرُ النَّاسِ عِنْدَ عَجُوزِهِمْ فَلَا بُدَّ أَنْ يَلْقَوْنَ كُلَّ تَبَابِ

وقول عبد الله بن الدمينة :

وَلِى كَبِدٌ مَقْرُوحَةٌ مَنْ يَبِيعُنِى بِهَا كَبِدًا لَيْسَتْ بِذَاتِ قُرُوحِ ؟
أَبَى النَّاسُ ـ وَيْحَ النَّاسِ ـ أَنْ يَشْتَرُونَهَا وَمَنْ يَشْتَرِى ذَا عِلَّةٍ بِصَحِيحِ ؟!

فقول الأول « أن تقرآن » وقول الثانى « أن يلقون » وقول الثالث « أن يشترونها » بإثبات نون الرفع فى الشواهد الثلاثة دليل على أنهم قد يهملون « أن » المصدرية ، فلو قلت فى بيت الشاهد : إن حندجا قد أهمل أن المصدرية كما أهملها هؤلاء الشعراء ، لم تكن قد أبعدت ، قال جار الله فى المفصل : « و بعض العرب يرفع الفعل بعد أن تشبيها بما ، قال * أن تقرآن .. الخ * وعن مجاهد (أن يتم الرضاعة) بالرفع » اهـ كلامه

وسنتكلم على هذه المسألة بأوسع من ذلك فى باب « إنّ وأخواتها » وفى باب « نواصب المضارع » ، إن شاء الله تعالى

٤٢ — وَتَضْحَكُ مِنِّى شَــيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ ... كَأَنْ لَمْ تَرَى قَبْلِى أَسِــيراً يَمَانِيَا

٤٢ — هذا البيت من كلمة لعبد يغوث بن وقاص الحارثى اختارها المفضل فى المفضليات ، وأبو على القالى فى ذيل الأمالى ، وأولها قوله :

أَلاَ لاَ تَلُومَانِى ، كَفَى اللَّوْمَ مَابِيَا ... فَمَا لَكُمَا فِى اللَّومِ خَيْرٌ وَلاَ لِيَا

أَلَمْ تَعْلَمَا أَنَّ المَلاَمَةَ نَفْعُهَا ... قَلِيلٌ ، وَمَا لَوْمِى أَخِى مِنْ شِمَالِيَا

اللغة : « عبشمية » نسبة إلى عبد شمس ، بطريق النحت ، وذلك أن لك فى كل مركب إضافى أردت أن تنسب إليه ثلاثة وجوه : أحدها أن تنسب إلى صدره وتترك عجزه ، فتقول : « امرئىّ » فى النسب إلى « امرئ القيس » قال ذو الرمة :

وَيَسْــقُطُ بَيْنَهَا المَرْئِىُّ لَغْواً ... كَمَا أَلْغَيْتَ فِى الدِّيَةِ الْحُوَارَا

وتقول : « عبدىّ » فى النسبة إلى « عبد القيس » ، قال سويد بن أبى كاهل :

وَهُمْ صَلَبُوا الْعَبْدِىَّ فِى جِذْعِ نَخْلَةٍ ... فَلاَ عَطَسَتْ شَيْبَانُ إلاَّ بِأَجْدَعَا

الوجه الثانى : أن تنسب إلى عجزه وتترك صدره ، إذا كان الصدر معرّفا بالعجز ، أو خشيت أن يلتبس الأمر لوجود الصدر مضافا إلى متعدّد ، فمثال الأوّل : « ابن عمر ، وابن عباس ، وابن عوف ، وابن الحسين » ومثال الثانى : « عبد الدار ، وعبد قيس ، وعبد شمس ، وعبد مناف » تقول فى النسب إليها : « عمرى ، وعباسى ، وعوفى ، وحسينى » وتقول : « دارى ، وقيسى ، وشمسى ، ومنافى »

الوجه الثالث : أن تأخذ من الصدر حرفين ومن العجز حرفين فتصير المجموع بزنة جعفر من الرباعى ثم تنسب إليه ، فتقول : « عبدرىّ ، وعبقسى ، وعبشمى ، وعبمفى » وقد قالوا : تعبشم الرجل ، وتعبقس ، إذا تعلق بسبب من أسباب عبد شمس ، أو عبد قيس ، بنحو حلف أو جوار ، فأخذوا من المركب فعلا على طريق النحت أيضا

الإعراب : « تضحك » فعل مضارع « منى » جار ومجرور متعلق به « شيخة » فاعل « عبشمية » صفة لشيخة « كأن » حرف تشبيه ونصب ، مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير شأن محذوف « لم » نافية جازمة « ترى » مضارع مجزوم بلم ، وستعرف علامة جزمه ، والرؤية بصرية ، وفاعله ضمير مستتر « قبلى » ظرف متعلق بترى ، وياء المتكلم مضاف إليه « أسيرا » مفعول به لترى « يمانيا » : صفة لأسير ، وجملة المضارع وفاعله فى محل رفع خبر كأن

الشاهد فيه : قوله « لم ترى » حيث أثبت الشاعر الألف مع الجازم ، وقد اختلف العلماء فى توجيه ذلك ؛ فقال الزجاجى والأعلم : « إن ذلك لغة ضعيفة استعملها الشاعر عند احتياجه إليها لإقامة الوزن » وأنكر ابن السيد والصفار كون ذلك لغة ، وجزما بأنه ضرورة من ضرورات

وقوله :

٤٣ — أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي ... بِمَا لَاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ

الشعر ، ويؤيد مذهبهما أن سيبويه قد اعتبر هذا من ضرورات الشعر ، نسب هذا إليه البغدادى نقلا عن ابن خلف ، وقد بحثت عن قوله فى هذا فلم أعثر عليه ، وعلى أنه ضرورة يكون جزمه بحذف الحركة المقدّرة على حرف العلة إجراء للمعتل مجرى الصحيح فى أن كلا منهما ينجزم بحذف الحركة ، والفرق بينهما أن حركة الصحيح المحذوفة كانت ظاهرة ، والحركة المحذوفة من المعتل كانت مقدّرة ، ويدلك على تقدير الحركة على حرف العلة وتقدير حذفها أنهم ربما اضطروا فحركوا الواو والياء كما سبق القول فى الشاهدين (رقم ٣٧ و ٣٨) وكما سيأتى لنا ذكره قريبا (ص ٨٤)

هذا كله على اعتبار أن هذه الألف الموجودة فى قوله « لم ترى » ؛ هى لام الفعل ، ومن العلماء من ذهب إلى أن اللام حذفت للجازم ، وعليه فهو مجزوم بحذف حرف العلة ، ولكنه لما أبقى الفتحة قبلها لتدل على أن المحذوف ألف أشبعت هذه الفتحة فنشأت عنها ألف ، فهذه الألف — على هذا الوجه — ألف الإشباع ، لا لام الفعل ، وقد أشار الشارح رحمه الله إلى هذا

٤٣ — البيت أول كلمة لقيس بن زهير بن جذيمة بن رواحة العبسى ، وبعده قوله :

وَمَحْبِسُهَا عَلَى الْقُرَشِيِّ تُشْرَى ... بِأَدْرَاعٍ وَأَسْيَافٍ حِدَادِ

كَمَا لَاقَيْتُ مِنْ حَمَلِ بْنِ بَدْرٍ ... وَإِخْوَتِهِ عَلَى ذَاتِ الْإِصَادِ

هُمُ فَخَرُوا عَلَيَّ بِغَيْرِ فَخْرٍ ... وَرَدُّوا دُونَ غَايَتِهِ جَوَادِي

اللغة : « الأنباء » : جمع نبأ ، مثل سبب وأسباب، وبطل وأبطال ، وهو الخبر وزنا ومعنى ، وقيل : النبأ خاص بذى الشأن من الأخبار « تنمى » تزيد وتكثر ، وهو من باب ضرب ونصر ، والأول أكثر رواية ، قاله فى اللسان « لبون » هى الإبل ذوات اللبن « بنو زياد » هم الكملة من الرجال : الربيع ، وعمارة ، وقيس ، وأنس ، بنو زياد بن سفيان بن عبد الله العبسى ، وأمهم فاطمة بنت الخرشب الأنمارية ، وكان قيس بن زهير قد طرد إبلا للربيع بن زياد فى قصة قد اشتهرت اشتهارا يمنع من ذكرها

الإعراب : « ألم » الهمزة للاستفهام ، لم نافية جازمة « يأتيك » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف الحركة المقدّرة على الياء إجراء للمعتل مجرى الصحيح ، كما تقدّم فى الشاهد الذى قبله ، والكاف ضمير المخاطب فى محل نصب مفعول « والأنباء » الواو للحال ، الأنباء : مبتدأ « تنمى » فعل مضارع ، فاعله ضمير الأنباء مستتر فيه ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب على الحال « بما » اختلف العلماء فى هذه الباء

وقوله :

٤٤ — هَجَوْتَ زَبَّانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِرًا مِنْ هَجْوِ زَبَّانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدَعِ

على أقوال كثيرة ، وطال بينهم الجدل فى أمرها ، وأظهر ما ذهبوا إليه أنها زائدة ، وما: اسم موصول فاعل يأتى « لاقت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث « لبون » فاعل « بنى زياد » مضاف إليه ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها صلة الموصول ، والعائد محذوف تقديره « لاقته » . وزيادة الباء فى الفاعل هنا ضرورة شعرية ، قال ابن هشام بعد أن ذكر أن الباء التى تزاد مع الفاعل على ثلاثة أنواع : واجب ، وغالب، وضرورة : «فالأوّل الذى يجب أن يكون : فى فاعل أفعل الذى على صورة الأمر فى باب التعجب ، نحو أحسن بأبى بكر أبا ، والنوع الثانى الذى يغلب أن يكون : فى فاعل « كفى » التى ليست بمعنى وقى ، ولا بمعنى أجزأ وأغنى ، نحو « كفى بالله شهيدا » — قال : « والضرورة نحو قوله ✲ ألم يأتيك — الخ ✲ وقول الآخر :

مَهْمَا لِيَ اللَّيْــلَةَ مَهْمَا لِيَهْ أَوْدَى بِنَعْــلَيَّ وَسِرْبَالِيَهْ

وقال ابن الضائع فى ألم يأتيـك : إن الباء متعلقة بتنمى ، وإن فاعل يأتى محذوف ، فالبيت من باب التنازع ؛ لأن كلا من يأتيك وتنمى يطلب « ما لاقت » : فالأوّل يطلبـه على أنه فاعل ، والثانى يطلبه على أنه مفعول ، فأعمل الثانى وعداه إليه بالباء ، وأضمر فى الأوّل فاعله ، على ما اختاره البصريون ، وذهب ابن الحاجب فى « أودى بنعلى » إلى أن الباء للتعدية وهى متعلقة بأودى ، ولم يتعرض لذكر الفاعل ولا بين مرجعه إذا قدر ضميرا ، ويجوز أن يكون ضميرا عائدا على اسم الفاعل المفهوم من أودى ، والتقدير : أودى هو ، أى : مرد » اهـ كلامه مع إيضاح كثير

الشاهد فيه : قوله « ألم يأتيك » حيث أثبت الياء مع الجازم ، والقول فيـه كالقول فى الشاهد السابق ، وقد روى ✲ وهل أتاك والأنباء تنمى ✲ وعليها لا شاهد فيـه ، قاله الأصمعى ، وقال ابن جنى : روى ✲ ألم يأتك والأنباء تنمى ✲ من غير ياء ، ولا شاهد فيه على هذا أيضا

٤٤ — نسب جماعة من الناس هـذا الشاهد لأبى عمرو بن العلاء يقوله للفرزدق الشاعر المعروف ، وكان الفرزدق كثير الهجاء له ، ثم أتاه معتذرا إليـه عما كان منه ، وقال فيـه أبياتا منها قوله :

مَا زِلْتُ أَفْتَحُ أَبْوَابًا وَأُغْلِقُهَا حَتَّى أَتَيْتُ أَبَا عَمْرِو بْنَ عَمَّارِ

وقد بحثت طويلا فما عثرت لبيت الشاهد على سابق أو لاحق ، وقد رواه المرتضى رحمه الله فى شرح القاموس مرتين غير أنه جعل عجزه ✲ لم أهجو ولم أدع ✲ وهـذا يدل على أن قائله غير أبى عمرو ، بل قائله على هذه الرواية هو الذى كان يهجوه

... ...

اللغة : « زبان » بفتح الزاى وتشديد الباء ـ اسم رجل ، وقد ذكر المجد فى القاموس جماعة تسموا بهذا الاسم ، منهم أبو عمرو بن العلاء المازنى النحوى اللغوى المقرئ ؛ قيل : اسمه زبان ، وقيل : ذلك لقبه ، واسمه العريان أو يحيى ، وقيل : غير ذلك ، قاله السيد المرتضى ، وقال ابن منظور : « وزبان : اسم ، فمن جعل ذلك فعالا من زبن صرفه ، ومن جعله فعلان من زب لم يصرفه » اهـ . قلت : وهو مذكور فى هذا البيت مرتين على المنع

الإعراب : « هجوت » فعل وفاعل ، والتاء فى رواية أكثر النحاة مفتوحة على أنها ضمير المخاطب ، وهى فيما رواه المرتضى مضمومة على أنها للمتكلم « زبان » مفعول به « ثم » حرف عطف « جئت » فعل وفاعل ، والجملة معطوفة على الجملة السابقة « معتذرا » حال من الفاعل « من هجو » جار ومجرور متعلق بمعتذر « زبان » مضاف إليه « لم » نافية جازمة « تهجو » مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف الحركة المقدرة على الواو ، كما تبينت مما سبق «ولم» الواو عاطفة ، ولم : نافية جازمة «تدع» مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر للروى

الشاهد فيه : قوله « لم تهجو » حيث أثبت الواو مع الجازم ، وقد تقرر أن الواو والياء والألف التى تكون آخر المضارع تحذف عند دخول الجوازم ، وقد عرفت اختلاف العلماء فى أن ذلك لغة لبعض العرب أو ضرورة من ضرورات الشعر

ومثل هذه الأبيات ما ينسب إلى رؤبة بن العجاج من قوله :

إِذَا العَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلِّقِ وَلاَ تَرَضَّاهَا وَلاَ تَمَلَّقِ

وقول الآخر :

* مَا أَنْسَ لاَ أَنْسَاهُ آخِرَ عِيشَتِي *

وقد قدمنا أن من العلماء من يدعى أن هذه الأحرف ليست لامات فتحذف للجزم ، وإنما هى ناشئة عن إشباع الحركات التى قبلها ، وقد سهل هذا المذهب عندهم أنهم وجدوا الشاعر إذا اضطر أشبع الحركة فنشأ عن ذلك حرف معتل مجانس لها ، كما فى قول الشاعر ـ وأنشده الفراء وابن جنى وابن فارس والفارسى ـ :

وَأَنَّنِي حَيْثُمَا يَثْنِي الْهَوَى بَصَرِى مِنْ حَيْثُمَا سَلَكُوا أَدْنُو فَأَنْظُورُ

وكقول عنترة بن شداد العبسى من معلقته :

يَنْبَاعُ مِنْ ذِفْرَى غَضُوبٍ جَسْرَةٍ زَيَّافَةٍ مِثْلِ الفَنِيقِ الْمُقْرَمِ

أراد الأول « أدنو فأنظر » فأشبع ضمة الظاء فنشأ عنها واو ، وأراد الثانى « ينبع » بوزان

فقيل : ضرورة ، وقيل : بل حذف حرف العلة ثم أشبعت الفتحة فى « تَرَ » فنشأت ألف ، والكسرة فى « يأتك » فنشأت ياء ، والضمة فى « تَهْجُ » فنشأت واو ، وأما « سَنُقْرِئُكَ فَلاَ تَنْسَى » فلا نافية لاناهية ، أى : فلست تنسي

يفتح فأشبع فتحة الباء فنشأ عنها ألف ، هكذا وجهه جماعة ، وقيل : هو بوزان ينفعل كينقاد و ينداح ؛ والذفرى : الموضع الذى يعرق من الإبل خلف الأذن ، والغضوب : الناقة العبوس الصعبة الشديدة المراس ، والجسرة : الجاسرة فى السير ، والزيافة : المتبخترة ، والفنيق : الفحل المكرّم لايركب لكرامته عند أهله ، والمقرم : الذى لايحمل عليه ولايذلل و إنما هو للفحلة — بكسر الفاء وسكون الحاء — وروى فى مكانه « المكدم » بضم الميم وفتح الدال بينهما كاف ساكنة — وأصله من « الكدم » وهو العض بأدنى الفم ، وقياس هذه الكلمة أن يكون فعلها « أكدم » بالهمزة الزائدة ؛ لكن المحفوظ « كدم » من بابى نصر وضرب

خاتمة : بقى مما لم يذكره الشارح فى هذه المسألة أن من الشعراء من تحمله الضرورة على إظهار الضمة على الواو والياء فى الفعل ، كما أظهروا الكسرة والضمة عليها فى الاسم ، وذلك مثل قول الأعرابى ، وقد ضافه رجل فذبح له عنزا فجزاه الضيف عنها مالا كثيرا :

فَقُمْتُ إلَى عَنْزٍ بَقِيَّةِ أَعْنُزٍ ... فَأَذْبَحُهَا فِعْلَ امْرِئٍ غَيْرِ نَادِمِ
فَعَوَّضَنِي مِنْهَا غِنَايَ وَلَمْ تَكُنْ ... تُسَاوِيُ عِنْدِي غَيْرَ خَمْسِ دَرَاهِمِ

وقول الآخر :

إذَا قُلْتُ عَلَّ القَلْبَ يَسْلُوُ قُيِّضَتْ ... هَوَاجِسُ لاَتَنْفَكُّ تُغْرِيهِ بِالْوَجْدِ

النكرة والمعرفة

(نَكِرَةٌ قَابِلُ أَلْ مُؤَثِّرَا) فيه التعريفَ ؛ كرجل ، وفرس ، وشمس ، وقمر (أَوْ وَاقِعٌ مَوْقِعَ مَاقَدْ ذُكِرَا) أى : مايقبل أل ، وذلك كذِى ، بمعنى صاحب ، و « مَنْ » و « مَا » فى الشرط والاستفهام ، خلافا لابن كَيْسَان فى الاستفهاميتين ؛ فإنهما عنده معرفتان ، فهذه لا تقبل « أل » لكنها تقع موقع مايقبلها ، إذ الأولى تقع موقع صاحب ، و « مَنْ » و « ما » يقعان موقع إنسان وشىء ، ولا يؤثر خلوُّهما من تضمن معنى الشرط والاستفهام ، فإن ذلك طارئ على « مَنْ » و « ما » ؛ إذْ لم يوضعا فى الأصل له ، ومن ذلك أيضاً « مَنْ » و « مَا » نكرتين موصوفتين ، كما فى « مَرَرْتُ بِمَنْ مُعْجِبٍ لك » ، و « بمَا مُعْجِبٍ لَكَ » فإنهما لايقبلان أل ، لكنهما واقعان موقع إنسان وشىء ، وكلاهما يقبل أل ، وكذلك «صَهٍ» و «مهٍ» بالتنوين ، لايقبلان أل ، لكنهما يقعان موقع مايقبلها ، وهو سكوتا وانكفافاً ، وما أشبه ذلك ، ونكرة : مبتدأ ، والمسوغ قصد الجنس ، وقابل أل : خبر ، ومؤثرا : حال من المضاف إليه ، وهو « أل » ، وشرط جواز ذلك موجود ، وهو اقتضاء المضاف العمل فى الحال وصاحبها ، واحترز بمؤثرا عما يدخله « أل » من الأعلام لضرورة أو لمح وصف ، على ما سيأتى بيانه ، فإنها لا تؤثر فيه تعريفاً ؛ فليس بنكرة .

﴿ تنبيه ﴾ قدم النكرة لأنها الأصل ، إذ لايوجد معرفة إلا وله اسم نكرة ، ويوجد كثير من النكرات لامعرفة له ، والمستقلُّ أَوْلَى بالأصالة ، وأيضاً فالشىء أوَّلَ وجوده تلزمه الأسماء العامة ، ثم يعرض له بعد ذلك الأسماءُ الخاصةُ ، كالآدمى إذا ولد فإنه يسمى إنسانا أو مولودا أو موجودا ، ثم بعد ذلك يوضع له الاسم : العلم ، واللقب ، والكنية . وأَنْكَرُ النكراتِ : مذكور ، ثم موجود ، ثم مُحْدَثٌ ، ثم جوهر ، ثم جسم ، ثم نامٍ ، ثم حيوان ، ثم إنسان ، ثم رجل ، ثم عالِم ، فكل واحد من هذه أعم مما تحته وأخص مما فوقه ، فتقول : كل عالِم رجلٌ ، ولا عكس ، وهكذا كل رجل إنسان ، إلى آخره

(وَغَيْرُهُ) أى : غير مايقبل « أل » المذكورة أو يقع موقع مايقبلها (مَعْرِفَةٌ) ؛ إذ لاواسطة ، واستغنى بحدّ النكرة عن حد المعرفة ، قال فى شرح التسهيل : مَنْ تعرض لحد المعرفة عَجَزَ عن الوصول إليه دون استدراك عليه .

وأنواع المعرفة على ماذكره هنا ستة : المضمر (كَهُمْ ، وَ) اسم الإشارة ، نحو (ذِى ، وَ) العلَم نحو (هِنْدَ ، وَ) المضاف إلى معرفة نحو (ابْنِي ، وَ) المحلى بأل نحو (الْغُلاَمِ ، وَ) الموصول نحو (الَّذِى) ، وزاد فى شرح الكافية المنادى المقصود كيارَجُلُ ، واختار فى التسهيل أن تعريفه بالإشارة إليه والمواجهة ، ونقله فى شرحه عن نص سيبويه ، وذهب قوم إلى أنه معرفة بأل مقدرة ، وزاد ابن كيسان « مَنْ » ، و « ما » الاستفهاميتين كما تقدم .

ولما فات على الناظم ترتيب المعارف فى الذكر على حسب ترتيبها فى المعرفة لضيق النظم رتبها فى التبويب على ماستراه ، فأعرفُها المضمر على الأصح ، ثم العلَم ، ثم اسم الإشارة ، ثم الموصول ، ثم المحلى ، وقيل : هما فى مرتبة واحدة ، وقيل : المحلى أعرف من الموصول ، وأما المضاف فإنه فى رتبة ماأضيف إليه ، مطلقا عند الناظم ، وعند الأكثر أن المضاف إلى المضمر فى رتبة العلم ، وأعرف الضمائر ضمير المتكلم ، ثم المخاطب ، ثم الغائب السالم عن الإبهام ، وجعل الناظم هذا فى التسهيل دون العلم .

(فَمَا) وضع (لِذِى غَيْبَةٍ) تقدم ذكره : لفظاً ، أو معنى ، أو حكما ، على ماسيأتى فى آخر باب الفاعل ، (أَوْ) لذى (حُضُورٍ) : متكلم ، أو مخاطب (كَأَنْتَ) وأنا (وَهْوَ) وفروعها (سَمِّ) فى اصطلاح البصريين (بِالضَّمِيرِ) والمضمر ، وسماه الكوفيون كِنَايَةً وَمَكْنِيًّا

﴿ تنبيه ﴾ رفع إيهام دخول اسم الإشارة فى ذى الحضور بالتمثيل .

(وَذُو اتِّصَالٍ مِنْهُ مَالاَ يُبْتَدَا) به ، (وَلاَ يَلِي إلاَّ) الاستثنائية (اخْتِيَاراً أَبَدَا) وقد يليها اضطرارا ، كقوله :

٤٥ — وَمَا نُبَالِي إذَامَا كُنْتِ جَارَتَنَا ... أَنْ لاَ يُجَاوِرَنَا . إلاَّكِ دَيَّارُ

٤٥ — هذا البيت من الشواهد التى لم يعرف قائلها مع كثرة استشهاد النحاة به ووجوده فى أكثر كتب النحو ، وقد نسب أكثر النحاة روايته إلى أحمد بن يحيى ثعلب ، وقال البغدادى : « وهذا البيت أنشده الفراء فى تفسيره ، ولم يعزه إلى أحد » اهـ

اللغة : « نبالى » مضارع من المبالاة ، وهى الاكتراث بالشىء ، وأن تأبه له ، وأكثر ماتستعمل بعد النفى ، كما فى بيت الشاهد ، وربما استعملت فى الإثبات ؛ إذا جاءت أخرى بعدها منفية ، وذلك مثل قول زهير :

لَقَدْ بَالَيْتُ مَظْعَنَ أُمِّ أَوْفَى ... وَلَــكِنْ أُمُّ أَوْفَى لاَ تُبَالِي

... ...

« ديار » من الأسماء المستعملة فى النفى العام ، يقال : « مافى الديار ديار وديور » أى : مافيها أحد ، قال جار الله الزمخشرى « ووزنه فيعال من الدور ، أومن الدار ، وأصله ديوار ، فلما اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء ، ولوكان وزنه فعالا – بتكرير العين – لكان دوارا » انتهى عن الكشاف فى تفسير سورة نوح مع بعض إيضاح ، قال أبو رجاء : هذا إذا كان أصله من الدور أومن الدار كما ذكر ذلك فى أوّل كلامه ، ولوكان من الدير لكان وزنه فعالا

المعنى : إذا حصلت مجاورتك فانتفاء مجاورة كل أحد مغتفرة غير مبالى بها ؛ لأنك المطلوبة لنا دون كل من عداك ، فاذا خلصت لنا فلا التفات إلى غيرك

الإعراب : « ما » نافية « نبالى » فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه « إذا » ظرفية شرطية « ما » زائدة « كنت » فعل ماض ناقص ، والتاء ضمير المخاطبة اسمه « جارتنا » خبر كان ، والضمير مضاف إليه « أن » مصدرية ناصبة « لا » نافية « يجاورنا » مضارع منصوب بأن ، والضمير فى محل نصب مفعول به ليجاور ، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مفعول به لنبالى « إلاك » إلا استثنائية ، والكاف مستثنى تقدّم على المستثنى منه « ديار » فاعل يجاور ، وهو المستثنى منه

الشاهد فيه : قوله « إلاك » حيث وقع الضمير المتصل بعد « إلا » شذوذا ، والقياس وقوعه بعدها منفصلا ، نحو « أن لا يجاورنا إلا إياك أحد » فيجىء بإياك مكان الكاف ، كما قال عمرو ابن معديكرب :

قَدْ عَلِمَتْ سَلْمَى وَجَارَاتُهَا ... مَا قَطَّرَ الفَارِسَ إلاَّ أَنَا

وإنما سهل وقوع الكاف بعد « إلا » فى بيت الشاهد أربعة أمور :

أحدها : أن الأصل فى الضمير الاتصال

الثانى : أن الأصل فى الحرف الناصب للضمير أن يتصل به نحو « إنك ، ولعلك ، وكأنك » و « إلا » فى معنى العامل ، إذ كانت مقوية له ، حتى ذهب بعضهم إلى أنها العاملة

الثالث : أن « إلا » تشبه « غير » فيسهل إجراؤها مجراها ؛ فكما تقول « غيرك » تستسيغ أن يقول « إلاك »

الرابع : أن فيه عدولا إلى الأخف الأوجز

هذا ، واعلم أولا أن ابن الأنبارى يجيز أن يقع المتصل بعد «إلا» مطلقا ، وثانيا أن رواية هذا الشاهد على الوجه الذى ذكره الشارح هى رواية الكوفيين ، وأما البصريون فانهم لايروونه إلا على وجه مستعمل كثيرا ، وقد ردّوا على الكوفيين بعدم تسليم صحة روايتهم ، ولوفرضنا أنها

وذلك (كَالْيَاءِ وَالْكَافِ مِنَ) قولك (ابْنِي أَكْرَمَكْ * وَاليَاءَ وَالْهَا) مِن قولك (سَلِيهِ مَامَلَكْ) فالأول — وهو الياء — ضمير متكلم مجرور ، والثانى — وهو الكاف — ضمير مخاطب منصوب ، والثالث — وهو الياء — ضمير المخاطبة مرفوع ، والرابع — وهو الهاء — ضمير الغائب منصوب ، وهى ضمائر متصلة : لاتتأتى الْبُدَاءة بها ، ولاتقع بعد إلا .

(وَكُلُّ مُضْمَرٍ) متصلا كان أو منفصلا (لَهُ الْبِنَا يَجِبْ) باتفاق النحاة ، واختلف فى سبب بنائه ؛ فقيل : لمشابهته الحرف فى المعنى ؛ لأن كل مضمر مُضَمَّنٌ معنى التكلم أو الخطاب أو الغَيبة ، وهى من معانى الحروف .

وذكر فى التسهيل لبنائها أربعة أسباب :

الأول : مشابهة الحرف فى الوضع ؛ لأن أكثرها على حرف أو حرفين ، وحمل الباقى على الأكثر .

والثانى : مشابهته فى الافتقار ؛ لأن المضمر لاتتم دلالته على مسماه إلا بضميمة من مشاهدة أو غيرها .

والثالث : مشابهته له فى الجمود ؛ فلا يُتَصَرَّف فى لفظه بوجه من الوجوه حتى بالتصغير ولا بأن يوصف أو يوصف به .

الرابع : الاستغناء عن الإعراب باختلاف صيَغه لاختلاف المعانى .

قال الشارح : ولعل هذا هو المعتبر عند الشيخ فى بناء المضمرات ؛ ولذلك عقبه بتقسيمها

رواية صحيحة فهى شاذة لايقاس عليها ؛ فكل ما ذكرناه على فرض تسليم رواية الكوفيين ، قال صاحب اللب : ورواية البصريين

* أَنْ لاَ يُجَاوِرَنَا حَاشَاكِ دَيَّارُ *

اهـ ؛ ورواه المبرّد :

* أَنْ لاَ يُجَاوِرَنَا سِوَاكِ دَيَّارُ *

وعلى هاتين الروايتين لاشاهد فيه ، وهما الروايتان اللتان تمسك بهما البصريون ، وكان أبو العباس المبرّد لايجيز أن يقع الضمير المتصل بعد « إلا » مطلقا

ومثل بيت الشاهد فى كل ماذكرناه قول الشاعر :

أَعُوذُ بِرَبِّ الْعَرْشِ مِنْ فِئَةٍ بَغَتْ عَلَيَّ ، فَمَا لِي عَوْضُ إِلاَّهُ نَاصِرُ

بحسب الإعراب ، كأنه قصد بذلك إظهار علة البناء فقال : (وَلَفْظُ مَاجُرَّ كَلَفْظِ مَانُصِبْ) نحو : «إنه» ،و«له» ، و « رأيتك » ، و «مررت بك» (لِلرَّفْعِ والنَّصْبِ وَجَرّ نَا) الدال على المتكلم المشارك أو المعظم نفسه (صَلَحْ) مع اتحاد المعنى والاتصال (كَاعْرِفْ بِنَا فَإِنَّنَا نِلْنَا المِنَحْ) فنا في « بِنَا » في موضع جر بالباء ، وفى « فإننا » فى موضع نصب بإنّ ، وفى « نِلْنَا » فى موضع رفع بالفاعلية ، وأما الياء و « هُمْ » فإنهما يستعملان للرفع والنصب والجر ، لكن لايشبهان « نا » من كل وجه ؛ فإن الياء و إن استعملت للثلاثة وكانت ضميرا متصلا فيها إلا أنها ليست فيها بمعنى واحد ، لأنها فى حالة الرفع للمخاطبة ، نحو اضربى ، وفى حالة الجر والنصب للمتكلم نحو لِي ، وإنى ، و « هم » تستعمل للثلاثة وتكون فيها بمعنى واحد ، إلا أنها فى حالة الرفع ضمير منفصل ، وفى الجر والنصب ضمير متصل ،(وَأَلِفٌ وَالْوَاوُ وَالنُّونُ) ضمائر رفع بارزة متصلة (لِمَا غَابَ وَغَيْرِهِ) أى : المخاطب ، فالغائب (كَقَامَا) وقاموا ، وقُمْنَ ، (وَ) المخاطب نحو (اعْلَمَا) وَاعْلَمُوا ، واعْلَمْنَ

﴿ تنبيه ﴾ رفع توهم شمول قوله « وَغَيْرِهِ » المتكلمَ بالتمثيل

ولما كان الضمير المتصل على نوعين : بارز — وهو ما له وجود فى اللفظ — ومستتر — وهو ماليس كذلك — وقدم الكلام على الأول شرع فى بيان الثانى بقوله : (وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ) أى : لا النصب ولا الجر (مَا يَسْتَتِرُ) وجوباً ، أو جوازاً ؛ فالأول هو الذى لا يخلفه ظاهر ولا ضمير منفصل ، وهو المرفوع بأمر الواحد المخاطب (كَافْعَلْ) يازيدُ ، أو بمضارع مبدوء بهمزة المتكلم مثل (أُوَافِقْ) ، أو بنون المتكلم المشارك أو المعظم نفسه مثل (نَغْتَبِطْ) ، أو بتاء المخاطب نحو (إذْ تَشْكُرُ) أو بفعل استثناء كخَلَا وعَدَا ولا يكون فى نحو « قاموا ما خلا زيداً » ، و« ماعدا عمراً » ، و « لايكون بكراً » ، أو بأفعل التعجب نحو « مَا أَحْسَنَ الزَّيْدَيْنِ » أو بأفعل التفضيل ، نحو « هُمْ أَحْسَنُ أثاثاً » أو باسم فعل ليس بمعنى المضىّ : كـ« نَزَالِ » ، و « مَهْ » ، و « أُفٍّ » ، و « أَوَّهْ » والثانى : هو الذى يخلفه الظاهر أو الضمير المنفصل ، وهو المرفوع بفعل الغائب أو الغائبة أو الصفات المحضة

قال فى التوضيح : هذا تقسيم ابن مالك وابن يَعيش وغيرهما ، وفيه نظر ؛ إذ الاستتار فى نحو « زيد قام » واجب ؛ فإنه لا يقال « قام هو » على الفاعلية ، وأما « زَيْدٌ قام أبوه » أو « مَا قَامَ إلاَّ هو » فتركيب آخر ، والتحقيق أن يقال : ينقسم العامل إلى ما لا يرفع إلا الضمير كأقوم ، و إلى ما يرفعهما كقام ، انتهى

﴿ تنبيه ﴾ إنما خص ضمير الرفع بالاستتار لأنه عمدة يجب ذكره ، فإن وجد فى اللفظ فذاك ، وإلا فهو موجود فى النية والتقدير ، بخلاف ضميرى النصب والجر ؛ فإنهما فضلة ، ولا داعى إلى تقدير وجودهما إذا عدما من اللفظ

(وَذُو ارْتِفَاعٍ وَانْفِصَالٍ أَنَا) للمتكلم ، و (هُو) للغائب ، (وأَنْتَ) للمخاطب ، (وَالْفُرُوعُ) عليها واضحة (لاَ تَشْتَبِهْ) عليك

(وَذُو انْتِصَابٍ فِي انْفِصَالٍ جُعِلَا * إِيَّايَ) وفروعه ، (وَالتَّفْرِيعُ لَيْسَ مُشْكِلَا)

فتلخص أن الضمير على خمسة أنواع : مرفوع متصل ، ومرفوع منفصل ، ومنصوب متصل ، ومنصوب منفصل ، ومجرور ، ولا يكون إلا متصلا

﴿ تنبيه ﴾ مذهب البصريين أن ألف « أنَا » زائدة ، والاسم هو الهمزة والنون ، ومذهب الكوفيين — واختاره الناظم — أن الاسم مجموع الأحرف الثلاثة ، وفيه خمس لغات ذكرها فى التسهيل : فُصْحَاهُنَّ إثبات ألفه وقفاً وحذفها وصلا ، والثانية إثباتها وصلا ووقفاً ، وهى لغة تميم ، والثالثة « هَنَا » بإبدال همزته هاء ، والرابعة « آنَ » بمدة بعد الهمزة ، قال الناظم : من قال « آن » فإنه قلب « أَنَا » كما قال بعض العرب : « رَاءَ » فى « رَأَى » والخامسة « أَنْ » كعَنْ ، حكاها قطرب

وأما « هو » فمذهب البصريين أنه بجملته ضمير ، وكذلك « هِيَ » وأما « هما » و « هم » و « هُنّ » فكذلك عند أبى على ، وهو ظاهر كلام الناظم هنا وفى التسهيل ، وقيل : غير ذلك .

وأما « أَنْتَ » فالضمير عند البصريين « أنْ » ، والتاء حرف خطاب كالاسم لفظاً وتصرفا .

وأما « إِيَّايَ » فذهب سيبويه إلى أن « إِيَّا » هو الضمير ، ولواحقه — وهى الياء من إياى ، والكاف من إياك ، والهاء من إياه — حروف تدل على المراد به من تكلم أو خطاب أو غَيبة ، وذهب الخليل إلى أنها ضمائر ، واختاره الناظم

(وَفِي اخْتِيَارٍ لاَيَجِيءُ) الضمير (الْمُنْفَصِلْ * إِذَا تَأَتَّى أَنْ يَجِيءَ) الضمير (الْمُتَّصِلْ) ؛ لأن الغرض من وضع المضمرات إنما هو الاختصار ، والمتصل أخصر من المنفصل ، فلا عدول عنه إلا حيث لم يتأتّ الاتصال ؛ لضرورة نظم ، كقوله :

٤٦ — وَمَا أُصَاحِبُ مِنْ قَوْمٍ فَأَذْكُرَهُمْ إِلاَّ يَزِيدُهُمُ حُبًّا إِلَيَّ هُمُ

٤٦ — البيت لزياد بن منقذ العدوى التميمى ، كذا نسبه ياقوت وابن منظور والحريرى والعينى ، وقال جماعة منهم الدنوشرى : إنه زياد بن حمل ، وفى اللسان أيضا : « ابن حمد » بميم ساكنة ودال مهملة وأظنه محرفا عن « حمل » بميم مفتوحة فلام ، وهو من قصيدة لزياد يقولها فى تذكر أهله والحنين إلى وطنه ، وكان قد نزل صنعاء فاستوبأها وكان منزله بنجد فى وادى أشىّ — بضم الهمزة وفتح الشين وتشديد الياء — وأوّلها قوله :

لاَ حَبَّذَا أَنْتِ يَا صَنْعَاءُ مِنْ بَلَدٍ وَلاَ شَعُوبُ هَوًى مِنِّى وَلاَ نُقُمُ
وَحَبَّذَا حِينَ تُمْسِى الرِّيحُ بَارِدَةً وَادِى أُشَيٍّ وَفِتْيَانٌ بِهِ هُضُمُ
مُخَدَّمُونَ كِرَامٌ فِى مَجَالِسِهِمْ وَفِى الرِّحَالِ إِذَا صَاحَبْتَهُمْ خَدَمُ
الْوَاسِعُونَ إِذَا مَا جَرَّ غَيْرُهُمُ عَلَى الْعَشِيرَةِ ، وَالْكَافُونَ مَا جَرَمُوا
لَيْسَتْ عَلَيْهِمْ إِذَا يَغْدُونَ أَرْدِيَةٌ إِلاَّ جِيَادُ قِسِىِّ النَّبْعِ وَاللُّجُمُ

و بعد هذه الأبيات بيت الشاهد

اللغة : « لاحبذا » كلمة تقال عند الذمّ والهجاء « صنعاء » : اسم لموضعين : أحدهما باليمن بينها و بين عدن ثمانية وستون ميلا ، وهى قصبة اليمن وأحسن بلادها ، والثانى قرية بالغوطة من دمشق ، والمراد هنا الأوّل « شعوب » بفتح الشين — اسم لبساتين بظاهر صنعاء « نقم » بضمتين أو بفتحتين — جبل مطلّ على صنعاء قرب غمدان «أشىّ » قال ياقوت فى معجمه : « موضع بالوشم ، والوشم : واد باليمامة فيه نخل ، وهو تصغير الأشاء الذى هو صغار النخل ، وواحدته أشاءة وهو لعدى الرباب ، وقيل : هو للأحمال من بلعدوية » اه « هضم » بضمتين — جمع هضوم ، وهو بفتح الهاء — الجواد المتلاف لماله ، و يقال : يد هضوم ؛ إذا كانت تجود بما لديها تلقيه فما تبقيه « جر » : جنى ، يريد أنهم إذا جنى غيرهم تحملوا عنه الديات ، فاذا كانوا هم الجناة كفوا غيرهم مؤنة الاشتراك معهم فى الحمالات

الإعراب : « ما » نافية « أصاحب » مضارع ، فاعله ضمير المتكلم المستتر فيه « من » زائدة « قوم » مفعول به ، منصوب بفتحة مقدّرة منع من ظهورها حركة حرف الجر الزائد « فأذكرهم » الفاء فاء السببية ، أذكر : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد الفاء ، و يجوز أن يكون مرفوعا عطفا على أصاحب ، والفاعل ضمير مستتر ، وهم : ضمير عائد إلى قومه ، وهم الفتيان الهضم بوادى أشى ، وهو مفعول به « إلا » أداة استثناء ملغاة « يزيدهم » فعل مضارع ، وهم : مفعول أوّل ، وهو عائد على قومه أيضا « حبا » مفعول ثان « إلىّ » متعلق بيزيد « هم » فاعل ، وهو عائد على القوم الذين يصاحبهم

وقوله :

٤٧ — بِالْبَاعِثِ الْوَارِثِ الْأَمْوَاتَ قَدْ ضَمِنَتْ إِيَّاهُمُ الْأَرْضُ فِي دَهْرِ الدَّهَارِيرِ

والمعنى على هذا أنه مايتصل بقوم سوى قومه فيذكر قومه أمامهم إلا أثنوا عليهم وبالغوا فى مدحهم فيزيدونه تعلقا بأهله ، كذا قالوا ، وربما كان المعنى : أنه مايبلو جماعة من الناس يصاحبهم إلا تكشفوا له عن أخلاق وصفات فاسدة فيتذكر مآثر قومه فيزداد لهم حبا و يشتد حنينه إليهم لحبه لمكارم الأخلاق

الشاهد فيه : قوله « إلا يزيدهم حبا إلىّ هم » حيث فصل الضمير المرفوع — وهو « هم » الذى فى آخر البيت — وكان قياسه أن يجىء به ضميرا متصلا بالعامل الذى هو « يزيد » فيقول « إلا يزيدونهم » قال ابن مالك : « الأصل إلا يزيدون أنفسهم حبا إلىّ » ثم حذف المضاف — وهو أنفس — وأقام المضاف إليه مقامه فصار « إلا يزيدونهم » ثم فصل الضمير المتصل ضرورة ، وأخره عن العامل » اه بايضاح ، وقال ابن هشام : « وإنما حمله على ذلك ظنه أن الضميرين يعودان على شىء واحد ، وليس كذلك ، بل الضمير المنصوب يعود إلى أهله والمرفوع يعود إلى من يصاحبهم » اه بايضاح أيضا ، ومثله للخطيب التبريزى ، وقد ردّ الدمامينى فى حواشى المغنى على ابن هشام رحمه الله بما لانشايعه عليه ، وقال ابن هشام أيضا فى شرح الشواهد : « ويحتمل عندى أن يكون فاعل يزيد ضميرا مستترا عائدا إلى المصدر المفهوم من أذكرهم ، ويكون الضمير المنفصل فى آخر البيت توكيدا لذلك الضمير المستتر ، ولا يكون فى البيت شاهد لما نحن فيه على هذا التوجيه » اه عن العليمى مع إيضاح لعبارته

٤٧ — البيت للفرزدق ، من قصيدة يمدح بها يزيد بن عبد الملك ، وقبله قوله :

يَا خَيْرَ حَيٍّ وَقَتْ نَعْلٌ لَهُ قَدَمًا وَمَيِّتٍ بَعْدَ رُسْلِ اللهِ مَقْبُورِ
إِنِّى حَلَفْتُ وَلَمْ أَحْلِفْ عَلَى فَنَدٍ فِنَاءَ بَيْتٍ مِنَ السَّاعِينَ مَعْمُورِ

اللغة : « وقت » من الوقاية ، وهى الحفظ « فند » — بفتح الفاء والنون — الكذب « فناء » بزنة كتاب — ساحة البيت ، وأراد بالبيت بيت الله الحرام ، وبالساعين الذين يسعون إليه من جميع أقطار الأرض « بالباعث الوارث » هما من أسماء الله الحسنى ، والوارث : الذى يرجع إليه الأملاك بعد فناء الملاك ، والباعث : الذى يحيى الخلق بعد الموت « ضمنت » تضمنتهم واشتملت عليهم « دهر الدهارير » أوّل الأزمنة السالفة

الإعراب : « بالباعث » : جار ومجرور متعلق بقوله حلفت فى البيت الذى قبله « الوارث » صفة للباعث « الأموات » يحتمل أن يكون منصوبا بالفتحة الظاهرة على أن الوصفين اللذين هما الباعث والوارث تنازعاه وأعمل فيه أحدهما ، ويحتمل أن يكون مجرورا بالكسرة الظاهرة بإضافة أحد الوصفين « قد » حرف تحقيق « ضمنت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث « إياهم »

الأصل « إلاَّ يزيدونهم » و « قد ضمنتهم » ، أو تقدم الضمير على عامله ، نحو « إيَّاكَ نَعْبُدُ » أو كونه محصورا بإلاَّ أو إنما ، نحو « أمَرَ أَلاَّ تَعْبُدُوا إلاَّ إيَّاهُ » ونحو قوله:

٤٨ — أَنَا الذَّائِدُ الْحَامِي الذِّمَارَ ، وَإِنَّمَا يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي

مفعول « الأرض » فاعل « فى دهر » : جارّ ومجرور متعلق بضمنت « الدهارير » مضاف إليه لدهر ، وجملة ضمن وفاعله فى محلّ نصب على الحال من الأموات ، أو فى محلّ نصب أو جرّ صفة للأموات أيضا؛ لأن «أل» الداخلة على الأموات جنسية ، ومدخول أل الجنسية معرفة لفظا نكرة معنى ، فإن راعيت لفظه جعلت الجملة التى بعده حالا فهى فى محلّ نصب ، وإن نظرت إلى معناه جعلت الجملة صفة فمحلها تابع للموصوف ، وهذا الموصوف كما عرفت إما مجرور باضافة أحد الوصفين وإما منصوب على أنه مفعول به لأحدهما ، لاجرم إذا جعلت الجملة صفة كانت إما فى محلّ جرّ وإما فى محلّ نصب

الشاهد فيه : قوله « ضمنت إياهم » حيث فصل الضمير ضرورة ، وكان القياس أن يقول « ضمنتهم » والفرق بين هذا الشاهد والذى قبله من وجهين : الأوّل : أن الضمير الذى فصل ضرورة مرفوع فى البيت السابق ، ومنصوب فى هذا البيت ، والوجه الثانى : أن الضمير فى البيت السابق قد وقع الفصل بينه و بين عامله ، وفى هذا البيت جاء به واليا للعامل ، وهذا مما تقبح معه الضرورة ، ومثل الشاهد السابق فى هذين الوجهين قول طرفة (نسبه إليه البغدادى ، ولم أجده فى ديوانه المطبوع فى أوربا وفى قازان) :

أَصَرَمْتَ حَبْلَ الْوَصْلِ ؟ بَلْ صَرَمُوا يَا صَاحِ ، بَلْ قَطَعَ الْوِصَالَ هُمُ

٤٨ — البيت من قصيدة للفرزدق عارض بها جريرا وافتخر فيها عليه ، و بعده قوله :

فَمَهْمَا أَعِشْ لاَيَضْمَنُونِى ، وَلاَ أُضِعْ لَهُمْ حَسَباً مَاحَرَّكَتْ قَدَمِى نَعْلِى

اللغة — « الذائد » اسم فاعل من ذاد الشىء يذوده : إذا دفعه ، وتقول : فلان يذود عن قومه ، أى أنه يدفع الأذى عنهم و يردّ غائلة الأعداء وسطوتهم « الذمار » بزنة كتاب مايلزمك حفظه وحمايته « أحساب » جمع حسب — بفتحتين — وهو مايعدّه الإنسان من مفاخر آبائه ، وقيل : حسب الرجل دينه ، وقيل : الحسب المال ، والأوّل أشهر « لايضمنونى » أراد أنه لايجر عليهم جريرة ولا يجنى جناية فيكفلونه أو يغرمون عنه « ولا أضع » من الإضاعة « ماحركت قدمى نعلى » أراد طول حياته

الإعراب : « أنا » مبتدأ « الذائد » خبره « الحامى » صفة له ، أو خبر ثان « الذمار » مضاف إليه ، أو منصوب على أنه مفعول للحامى « وإنما » أداة قصر مركبة من « إن » المؤكدة ، و « ما » الكافة « يدافع » فعل مضارع « عن أحسابهم » جارّ ومجرور متعلق بيدافع

لأن المعنى « لا يدافع إلاَّ أنا » ، أو كون العامل محذوفا أو معنويا ، نحو « إيَّاكَ وَالشَّرَّ » و « أنا زيد » ؛ لتعذر الاتصال بالمحذوف والمعنوى

(وَصِلْ أو افْصِلْ هاءَ سَلْنِيهِ وَمَا أَشْبَهَهُ) أى : وما أشــبه هاء سلنيه ، من كل ثانى ضميرين أوَّلُهما أخص وغير مرفوع ، والعامل فيهما غير ناسخ للابتداء ، سواء كان فعلا نحو « سَلْنِيهِ » ، و « سلنى إياه » ، و « الدرهم أعطيتكه » ، و « أعطيتك إياه » والاتصال حينئذ أرجح ، قال تعالى : « فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللهُ » ، « أَنُلْزِمُكُمُوهَا » ، « إِنْ يَسْأَلْكُمُوهَا » ، « إِذْ يُرِيكَهُمُ اللهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلاً وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيرًا » ومن الفصل « إِنَّ اللهَ مَلَّكَكُمْ إِيَّاهُمْ ، وَلَوْ شَاءَ لَمَلَّكَهُمْ إِيَّاكُمْ » أو اسما ، نحو « الدرهم أنا معطيكه » ، و « معطيك إياه » والانفصال حينئذ أرجح ؛ ومن الاتصال قوله :

٤٩ — لَئِنْ كَانَ حُبُّكِ لِي كَاذِبًا　　لَقَدْ كَانَ حُبِّيكِ حَقًّا يَقِينَا

والضمير مضاف إليه « أنا » فاعل « أو » حرف عطف « مثلى » معطوف على الفاعل ، و ياء المتكلم مضاف إليه

الشاهد فيه : قوله « و إنما يدافع عن أحسابهم أنا » حيث أتى بالضمير المنفصل ــ وهو « أنا » ــ لكونه واليا لإلا فى المعنى ، وأنت تعلم أن الضمير المتصل لايقع بعد إلا ، و إنما قلنا إن الضمير هنا وال « إلا » معنى من قبيل أن قوله « إنما يدافع أنا » مثل قولك « مايدافع إلا أنا » ومعناهما واحد

واعلم أن غرض الشاعر فى هذا البيت أن يقصر الدفاع عن الأحساب على نفسه أو مثله فى استجماع الكمالات ، وذلك لايتأتى إلا إذا أخر الضمير وفصله كما فعل ، ألا ترى أنه لو قال « إنما أدافع عن أحسابهم » فقدّم الضمير ، للزمه أن يجىء به مستترا ، ولكان يلزم على ذلك محظور ، وهو أن يصير المقصور عليه هو قوله « عن أحسابهم » ، و يكون المعنى حينئذ « ماأدافع إلا عن أحساب قومى » وشتان مابين المعنيين : المعنى الذى قصد إليه ، والمعنى الذى تدلّ عليه العبارة ، و إذا فهمت ذلك كله عرفت أن انفصال الضمير ههنا ليس ضرورة ولا شذوذا ، بل لغرض معنوى لايوصل إليه بغير الفصل

٤٩ — البيت من قطعة اختارها أبو تمام فى حماسته ، ولم ينسبها إلى أحد معين ، ولا نسبها أحد شراحه ، وقبله :

لَئِنْ كُنْتِ أَوطَأْتِنِي عَشْوَةً　　لَقَدْ كُنْتُ أَصْفَيْتُكِ الْوُدَّ حِينَا

وَمَا كُنْتُ إِلاَّ كَذِي نُهْزَةٍ　　تَبَدَّلَ غَثًّا وَأَعْطَى سَمِينَا

وقوله :

٥٠ — وَمَنْعُكَهَا بِشَيْءٍ يُسْتَطَاعُ

اللغة : « عشوة » بفتح العين المهملة وسكون الشين ــ هى الأمر الملتبس الخفىّ الذى استتر عنك صوابه، ويقال : وطىءفلان عشوة ، وأوطأته إياها ؛ إذا ركب أمرا على غير بيان أو أركبته إياه « نهزة » بضم النون وسكون الهاء ــ وهى الفرصة ، ويروى فى مكان هذا اللفظ « بهزة » بالباء الموحدة التحتية ، وهى الغلبة ، و « حبك » فى بيت الشاهد قد ورد مرتين : أولاهما بكاف المخاطبة دون ياء المتكلم ، ولا شاهد فيها ، والثانية بالياء والكاف جميعا وهى محل الشاهد ، ورواه العينى بالياء والكاف فيهما نقلا عن خط أبى حيان ، وسيأتى إيضاحه

الإعراب : « لئن » اللام موطئة للقسم ، إن : شرطية « كان » فعل ماض ناقص فعل الشرط « حبك » اسم كان ، والكاف ضمير الخطاب مضاف إليه ، من إضافة المصدر لفاعله « لى » : متعلق بحب ، وفى الإتيان باللام تقوية لعمل المصدر فى مفعوله ؛ فإن المصدر فرع عن الفعل فى العمل « كاذبا » خبر كان « لقد » اللام واقعة فى جواب القسم الذى مهدت له اللام الأولى ، قد : حرف تحقيق « كان » فعل ماض ناقص «حبيك » اسم كان ، وياء المتكلم مضاف إليه ، من إضافة المصدر إلى فاعله ، والكاف ضمير الخطاب مفعوله « حقا » خبر كان « يقينا » صفة له ، أو خبر بعد خبر

الشاهد فيه : قوله « حبيك » حيث أتى بالضمير الثانى ــ وهو الكاف ــ متصلا ، ولو أنه جاء به منفصلا لقال « حبى إياك » ، ويجب أن تعلم أن المجىء بثانى الضميرين متصلا أو منفصلا إذا استوفيا الشروط التى ذكرها الشارح أمر جائز لاضرورة فيه ولا شذوذ ، وغاية مافى الأمر أن الاتصال فى مثل هذا البيت أقلّ استعمالا من الانفصال ؛ لأن العامل اسم

٥٠ ــ هذا عجز بيت من مقطوعة أوردها أبو تمام فى حماسته ، ونسبها إلى رجل من تميم ، ولم يزد شراحه فى تعريف القائل عن ذلك ، وذكر أن أحد الملوك كان قد طلب من الشاعر فرسا له واسمها سكاب ، بفتح السين والكاف ــ فضنّ عليه بها وأنشأ يقول :

أَبَيْتَ اللَّعْنَ !! إِنْ سَكَابِ عِلْقٌ ... نَفِيسٌ لاَ يُعَارُ وَلاَ يُبَاعُ

مُفَدَّاةٌ ، مُكَرَّمَةٌ عَلَيْنَا ، ... يُجَاعُ لَهَا الْعِيَالُ وَلاَ تُجَاعُ

سَلِيلَةُ سَابِقَيْنِ تَنَاجَلاَهَا ... إِذَا نُسِبَا يَضُمُّهُمَا الْكُرَاعُ

فَلاَتَطْمَعْ ــ أَبَيْتَ اللَّعْنَ ــ فِيهَا ... وَمَنْعُكَهَا « البيت »

اللغة : « أبيت اللعن » هى تحية الملوك فى الجاهلية ، ومعناها : امتنعت عن الأمر الذى تلعن عليه إذا أتيته « سكاب » اسم فرس الشاعر كما أسلفنا ، وفى هذا الوزن لغتان : إحداهما لغة

و (فِي) هاء (كُنْتُهُ) وبابه (الْخُلْفُ) الآتى ذكره (انْتَمَى) أى: انتسب، و (كَذَاكَ) فى هاء (خِلْتَنِيهِ) وما أشبهه، من كل ثانى ضميرين أولهما أخص، وغير مرفوع، والعامل فيهما ناسخ للابتداء، (وَاتِّصَالاَ * أَخْتَارُ) فى البابين؛ لأنه الأصل، ومن الأتصال فى باب كان قوله صلى الله عليه وسلم فى ابن صياد: «إنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلَّطَ عَلَيْهِ وإلاَّ يَكُنْهُ فَلاَ خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ» وقول الشاعر:

تميم، وهى لغة الشاعر، وهذه اللغة تعربه وتمنعه من الصرف للعلمية والتأنيث أوللعلمية والعدل، والثانية، وهى لغة الحجاز، تبنيه على الكسر لمشابهته المبنى من نحو نزال «علق» بكسر فسكون — أى نفيس تضن به النفس «مفداة» يريد أنها عزيزة عليهم غاية العزة حتى إنهم ليفدونها بالآباء والأمهات، و إنهم ليؤثرونها عند الضيق والعوز على العيال فيجيعونهم ولايجيعونها «تناجلاها» ولداها «الكراع» بضم الكاف وتخفيف الراء — أصله أنف الجبل الذى يتقدمه، سمى به الفحل الكريم من الخيل لعظمته

الإعراب: «فلا» الفاء للتعليل، لا: ناهية «تطمع» مضارع مجزوم بلا، وفاعله ضمير المخاطب مستتر فيه «أبيت اللعن» فعل وفاعل ومفعول، والجملة اعتراضية لامحل لها من الإعراب «فيها» جار ومجرور متعلق بتطمع «و منعكها» الواو واو الحال، منع: مبتدأ، والكاف مضاف إليه، من إضافة المصدر إلى مفعوله الأول، والضمير العائد إلى الفرس مفعول ثان «بشىء» اختلف العلماء فى هذه الباء؛ فذهب قوم منهم أبو الحسن الأخفش إلى أنها زائدة، و «شىء» خبر المبتدأ، وجعلوا من ذلك قوله تعالى: (جزاء سيئة بمثلها) فالباء زائدة فى الخبر الموجب، وذهب جماعة إلى أن الباء أصلية، والجار والمجرور فى «بمثلها» متعلق بمحذوف خبر المبتدأ وفى «بشىء» يجوز أن يكون متعلقا بمنع، وخبر المبتدأ جملة قوله «يستطاع» الآتى، والمعنى على هذا: ومنعكها بأى شىء أردت ممكن ميسور، و يجوز أن تتعلق بيستطاع، أى: ومنعكها يستطاع بشىء من الأشياء، وسبب من الأسباب،

الشاهد فيه: قوله «منعكها» حيث أتى بالضمير الثانى الذى هو «ها» متصلا، ولو جاء به منفصلا لقال «منعك إياها»، قال ابن هشام فى شرح الشواهد: «هذا مما اتفق على أن فصله أرجح» اه، وزعم العينى أن ابن الناظم والمرادى قد استشهدا بهذا البيت على أن وصل الضمير الثانى فى مثله ضعيف، وقد راجعت قولهما فى هذا فلم أجدهما قد ذكرا شيئا منه، بل تصريحهما أن الوصل والفصل جائزان فى سعة الكلام من غير تضعيف،

٥١ — فَإِنْ لَا يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهُ فَإِنَّهُ أَخُوهَا غَذَتْهُ أُمُّهُ بِلِبَانِهَا

٥١ — البيت لأبى الأسود الدؤلى ، وكان له غلام يحمل تجارته إلى الأهواز ، وكان كلما مضى بها تناول الشراب فاضطرب أمر بضاعته ؛ ففى ذلك يقول أبو الأسود :

دَعِ الْخَمْرَ يَشْرَبْهَا الْغُوَاةُ فَإِنَّنِي رَأَيْتُ أَخَاهَا مُجْزِئًا بِمَكَانِهَا

و بعده البيت المستشهد به

اللغة : « دع الخمر » اتركها ، ولا تقربها « الغواة » جمع غاو ، وهو الضال « أخاها » أراد به النبيذ المتخذ من الزبيب ، قاله الأعلم فى شرح أبيات الكتاب ، وابن السيد البطليوسى فى شرح أبيات أدب الكاتب ، وذهب الجواليقى فى شرح أدب الكاتب وابن الأنبارى فى الإنصاف إلى أنه أراد به الزبيب نفسه ، استبعادا منهما أن يبيح أبو الأسود لغلامه شرب النبيذ « مجزئا » كافيا أو مغنيا ، و به روى « غذته أمه بلبانها » أراد أنهما من شجرة واحدة

المعنى : دع الخمر ولا تشربها فإنى رأيت النبيذ أو الزبيب الذى هو أخوها ومن شجرتها قائما مقامها وكافيا عنها ، فإن لم يكن النبيذ نفس الخمر أو لم تكن الخمر نفس النبيذ فإنهما شربا من عروق كرمة واحدة

الإعراب : « فإن » الفاء للتفريع ، إن : شرطية « لا » نافية « يكنها » مضارع ناقص فعل الشرط ، وفيه ضمير مستتر يعود إلى الأخ ، وهو اسمه ، وها : ضمير يعود إلى الخمر ، وهو خبره « أو » عاطفة « تكنه » مضارع ناقص أيضا ، معطوف على المضارع السابق ، وضميره المستتر عائد إلى الخمر ، وهو اسمه ، والهاء العائدة إلى الأخ خبره « فإنه » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، إنّ : توكيدية ناصبة ، والهاء اسمها « أخوها » خبر إن ، والضمير مضاف إليه « غذته » فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والهاء مفعول « أمه » فاعل ، والهاء مضاف إليه « بلبانها » جار ومجرور متعلق بغذا ، والضمير مضاف إليه ، والجملة من إن واسمها وخبرها فى محل جزم جواب الشرط

الشاهد فيه : قوله « يكنها أو تكنه » حيث أتى بالضمير المنصوب بالفعل الناسخ — وهو يكون — متصلا ، لأنه الأصل ، كما هو مختار الناظم من ترجيح الاتصال موافقا للرمانى وابن الطراوة ، ولو أنه أتى به على ماذهب إليه سيبويه من ترجيح الإتيان به منفصلا ؛ لقال « فإن لا يكن إياها أو لا تكن إياه » قال العلامة الصبان رحمه الله : ومحل جواز الوجهين فى « كان » وأخواتها فى غير الاستثناء ، أما فيه فيجب الفصل ، نحو « زيد قام القوم ليس إياه » أو « لا يكون إياه » فلا يجوز « ليسه ، ولا يكونه » كما لا يجوز « إلاه » فكما لا يقع المتصل بعد « إلا » لا يقع بعد ما هو بمعناها ، والظاهر أن « كاد » وأخواتها لا تدخل فى باب كان ؛ لأن خبرها يجب كونه فعلا مضارعا

وأما الاتصال فى باب « خال » فلمشابهة خلتنيه وظننتكه بسألتنيه وأعطيتكه ، وهو ظاهر ، ومنه قوله :

٥٢ — بُلِّغْتُ صُنْعَ امْرِئٍ بَرٍّ إِخَالُكَهُ إِذْ لَمْ تَزَلْ لِاكْتِسَابِ الْحَمْدِ مُبْتَدِرَا

وأما (غَيْرِى) سيبويهْ والأكثر فإنه (اخْتَارَ الانْفِصَالَا) فيهما ؛ لأن الضمير فى البابين خبر فى الأصل ، وحق الخبر الانفصال ، وكلاهما مسموع ، فمن الأوّل قوله :

إلا فى ندور ، وجزم فى شرح التسهيل بأن جواز الاتصال والانفصال خاص بـ « كان » دون ماعداها ، وأن الفصل متعين فى أخواتها ، وأن قولهم: ليسى، وليسك ؛ شاذ» انتهى كلامه ، وقوله « ليسى شاذ » مثاله قول رؤبة بن العجاج :

عَهِدْتُ قَوْمِى كَعَدِيدِ الطَّيْسِ إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكِرَامُ لَيْسِى

وسيأتى هذا البيت مشروحا قريبا (انظر الشاهد رقم ٥٧) والحكم بشذوذه ذهب إليه جماعة ، قال الزنجانى : « هذا البيت (قول رؤبة : عهدت قومى إلخ) أنشده السيرافى ، وفيه شذوذ من وجهين : الأوّل أنه أتى بخبر « ليس » متصلا ، والثانى : أنه أسقط نون الوقاية ، وحقه أن يقول ليسنى » اهـ

٥٢ — هذا البيت أنشده كثير من النحاة ، ولم ينسبوه إلى أحد

اللغة : « برّ » بفتح الباء — هو الصادق ، ومنه قولهم : برّ فلان فى يمينه ، أى : صدق « إخالكه » بكسر همزة المضارعة ، وذلك هو المشهور فى هذا الفعل : أى أظنكه « مبتدرا » مسرعا ، تقول : ابتدرفلان الشيء ، و بادر إليه ، و بدر إليه — من باب دخل — :إذا أسرع

الإعراب : « بلغت » فعل ماض مبنى للمجهول ، وتاء المتكلم نائب فاعل ، وهوالمفعول الأوّل « صنع » مفعول ثان « امرئ » مضاف إليه « برّ » صفة لامرىء « إخالكه » فعل مضارع فاعله ضمير المتكلم المستتر فيه ، والكاف : مفعول أوّل ، والهاء : مفعول ثان « إذ » تعليلية « لم » نافية جازمة « تزل » مضارع ناقص ، مجزوم بلم ، واسمه ضمير المخاطب المستتر فيه « لاكتساب » جار ومجرور متعلق بقوله « مبتدرا » الآتى « الحمد » مضاف إليه « مبتدرا » خبر تزل

الشاهد فيه : قوله « إخالكه » حيث أتى بالضمير الثانى — وهوالهاء — متصلا ، وهو الراجح فى مثل هذا الموضع عند ابن مالك فى الألفية والرمانى وابن الطراوة ، كما قلنا فى الشاهد السابق ، لأن العامل فعل ناسخ — وهو إخال — وأوّل الضميرين — وهو الكاف — أعرف من ثانيهما ، وليس الأول مرفوعا ، ومختار سيبويه والجمهور وابن مالك فى التسهيل ترجيح الانفصال ، ولو أن الشاعر جاء به على ما اختاروه لقال « إخالك إياه » فكان ما جاء به الشاعر مستندا لابن مالك فى هذا الكتاب ومن معه

٥٣ — لَئِنْ كَانَ إِيَّاهُ لَقَدْ حَالَ بَعْدَنَا عَنِ العَهْدِ وَالإِنْسَانُ قَدْ يَتَغَيَّرُ

٥٣ هذا البيت من قصيدة طويلة لعمر بن أبى ربيعة المخزومى ، ومطلعها :

أَمِنْ آلِ نُعْمٍ أَنْتَ غَادٍ فَمُبْكِرُ غَدَاةَ غَدٍ ؟ أَوْ رَائِحٌ فَمُهَجِّرُ ؟ ؟

اللغة : «غاد» اسم فاعل ، من غدا غدوّا ، وبابه سما ، ومعنى « غدا » جاء فى وقت الغداة ، وهى من أوّل النهار «فمبكر» اسم فاعل ، من أبكر إبكارا ، إذا جاء فى وقت البكرة ، وتقول : بكر — من باب دخل — وأبكر وبكر تبكيرا ، إذا باكر وأسرع فى الوقت المبكر « رائح » آت وقت الرواح ، وهو اسم للوقت من زوال الشمس إلى الليل «فمهجر» : سائر فى وقت الهاجرة ، وهى نصف النهار عند اشتداد الحر « حال » تغير ، من قولهم : حالت القوس ، إذا انقلبت عن حالها التى عمرت عليها وحصل فى قالبها اعوجاج « عن العهد » أى : عما عهدنا من شبابه وجماله

الإعراب : « لئن » اللام موطئة للقسم ، إن شرطية « كان » فعل ماض ناقص ، فعل الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه « إياه » خبر كان « لقد » اللام واقعة فى جواب القسم ، قد : حرف تحقيق « حال » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه « عن العهد » جار ومجرور متعلق بحال « والإنسان » الواو واو الحال ، الإنسان : مبتدأ « قد » حرف تحقيق « يتغير » فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب حال

الشاهد فيه : قوله « كان إياه » حيث أتى بالضمير — وهو « إياه » — منفصلا ، لكونه خبرا لكان ، والمختار عند سيبويه والجمهور فيه الانفصال ؛ وهذا البيت مما يتمسكون به ، وإنما ذهبوا إلى هذا لكون الضمير حينئذ خبرا ، والأصل فى الخبر الانفصال ، وكلام الناظم هنا أن الاتصال أرجح فيما إذا كان الضمير خبرا لكان أو إحدى أخواتها أو مفعولا ثانيا لخال أو إحدى أخواتها ، وقد وافق الناظم فى هذا ابن الطراوة والرمانى ؛ وحملهم على هذا أن الأصل فى الضمير الاتصال وأن المجىء به متصلا ثابت فى فصيح الكلام ، كما فى قوله تعالى : (إذ يريكهم الله . . . ولو أراكهم) وقد رأيت أن الاتصال والانفصال وردا جميعا فى الشعر العربى ، وأن كل واحد من الفريقين يستند إلى أصل ثابت متقرر عند عامة النحويين ؛ فيكون التفضيل بين الحالين بما يكثر وروده ، والأكثر ورودا هو الاتصال ، وبخاصة إذا لاحظنا أن الانفصال لم يجىء فى القرآن أصلا فى أحد البابين ، والعجيب أن الناظم قد سوّى هنا بين خبر كان والمفعول الثانى لخال ، وأن ابنه قد علل مختار أبيه بما لا يخرج عما ذكرناه ، ثم تجد الناظم نفسه قد رجح فى التسهيل فى مفعول خال الانفصال ، مع أن المستعمل كثيرا فى النظم والنثر الاتصال بشهادة القرآن الكريم . وقد عرفت فى شرح الشواهد السابقة نواحى اختلاف أخرى فى كلام الناظم

ومن الثانى قوله :

٥٤ — أَخِي حَسِبْتُكَ إِيَّاهُ وَقَدْ مُلِئَتْ أَرْجَاءُ صَدْرِكَ بِالْأَضْغَانِ وَالْإِحَنِ

﴿ تنبيه ﴾ وافق الناظم فى التسهيل سيبويه على اختيار الانفصال فى باب « خلتنيه » قال : لأنه خبر مبتدأ فى الأصل ، وقد حجزه عن الفعل منصوب آخر ، بخلاف هاء « كنته » فإنه خبر مبتدأ فى الأصل ، ولكنه شبيه بهاء « ضربته » فى أنه لم يحجزه إلا ضمير مرفوع ، والمرفوع كجزء من الفعل ، وما اختاره الناظم هنا هو مختار الرمانى وابن الطراوة .

(وَقَدِّمِ الْأَخَصَّ) من الضميرين فى الأبواب الثلاثة على غير الأخص منهما ، وجوبا (فى) حال (اتِّصَال) فقدم ضمير المتكلم على ضمير المخاطب ، وضمير المخاطب على ضمير الغائب كما فى « سَلْنِيهِ » ، و « وَأَعْطَيْتُكَهُ » ، و « كنته » ، و « خلتنيه » ، و « ظننتكه » ، « وَحَسِبْتُنِيكَ » ولا يجوز تقديم الهاء على الكاف ، ولا الهاء ولا الكاف على الياء فى الاتصال ، (وَقَدِّمَنْ مَاشِئْتَ) من الأخص وغير الأخص (فى انْفِصَال) نحو « سَلْنِي إِيَّاه » و « سله إياى » ، و « الدرهم أعطيتك إياه » ، و « أعطيته إياك » ، و « الصديق كنت إياه » ، و « كان إياى » وهكذا إلى آخره ، ومنه « إن الله ملككم إياهم ولو شاء لملكهم إياكم » .

---

٥٤ — لم أجد أحدا نسب هذا البيت إلى قائل معين

اللغة : « أرجاء » : جمع رجا — بزنة عصا — وهو الناحية « الأضغان » جمع ضغن — بكسر الضاد وسكون الغين — وهو الحقد « الإحن » — بكسر الهمزة وفتح الحاء — جمع إحنة — بكسر فسكون — الحقد أيضا ، فهو من عطف أحد المترادفين على الآخر للتفسير مثلا

المعنى : كنت أظنك أخى ، فوجدتك ممتلئ نواحى الصدر بالضغائن والأحقاد

الإعراب : « أخى » مبتدأ ، وياء المتكلم مضاف إليه ، أو مفعول لفعل محذوف يفسره حسبتك الآتى ؛ فهو حينئذ من باب الاشتغال ، وقد أعربه العينى منادى بحرف نداء محذوف ، وليس بشىء « حسبتك » فعل وفاعل ومفعول أول « إياه » مفعول ثان « وقد » الواو للحال ، قد : حرف تحقيق « ملئت » فعل ماض مبنى للمجهول ، والتاء للتأنيث « أرجاء » نائب فاعل « صدرك » مضاف إليه ، والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه « بالأضغان » جار ومجرور متعلق بملئ « والإحن » معطوف على الأضغان

الشاهد فيه : قوله « حسبتك إياه » حيث أتى بالضمير الثانى — وهو « إياه » — منفصلا ، وهو مفعول ثان لحسب ، وذلك مختار الجمهور وسيبويه ، وقد عرفت تفصيل الموضوع فيما مضى

﴿تنبيه﴾ حاصل ماذكره أن الضمير الذى يجوز اتصاله وانفصاله هو ما كان خبرا لـكان أو إحدى أخواتها ، أو ثانى ضميرين أوّلهما أخص وغير مرفوع ، نخرج مثل الكاف من نحو « أكرمتك » ودخل مثل الهاء من نحو قوله :

* وَمَنْعُكَهَا بِشَىْءٍ يُسْتَطَاعُ(١) *

فإن الهاء ثانى ضميرين أولها — وهو الكاف — أخص ، وغير مرفوع ؛ لأنه مجرور بإضافة المصدر إليه .

(وَفى اتِّحَادِ الرُّتْبَةِ) وهو أن لا يكون فيهما أخص ، بأن يكونا معا ضميرى تكلّم أو خطاب أو غَيبة (الْزَمْ فَصْلاَ) نحو « سَلْنِى إياى » ، و «أعطيتك إياك» ، و « خلته إياه » ولا يجوز «سلنينى» ، ولا «أعطيتكاك» ، ولا « خلتهه » (وَقَدْ يُبِيحُ الْغَيْبُ) أى : كونهما للغيبة (فِيهِ) أى : فى الاتحاد (وَصْلاَ) : من ذلك مارواه الكسائى من قول بعض العرب : هم أحْسَنُ الناسِ وجوهاً وَأنْضَرُ هُمُوهَا ، وقوله :

٥٥ — لِوَجْهِكَ فِى الإِحْسَانِ بَسْطٌ وَبَهْجَةٌ أَنَا لَهُمَاهُ قَفْوُ أَكْرَمِ وَالِدِ

---

(١) قد سبق قريبا شرح هـذا البيت و بيان الاستشهاد به ؛ فارجع إليه (ص٩٥) من هذا الجزء

٥٥ — لم أقف لهذا البيت على قائل معين ، وقد استشهد به جماعة من النحويين

اللغة : « بسط » بشاشة ، وطلاقة « بهجة » حسن ، وسرور « قفو » مصدر قفاه يقفوه ، أى : تبعه وسار على إثره

الإعراب : « لوجهك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « فى الإحسان » جار ومجرور متعلق ببسط « بسط » مبتدأ مؤخر « وبهجة » معطوف عليه « أنالهماه » أنال : فعل ماض ، وضمير الاثنين العائد إلى البسط والبهجة مفعول أول ، وضمير الواحد العائد إلى الوجه مفعول ثان « قفو » فاعل « أكرم » مضاف إليـه ، وهو مضاف ، و « والد » مضاف إليه ، ورجح الزرقانى أن يكون ضمير التثنية مفعولا ثانيا تقدم على المفعول الأول الذى هو ضمير الوجه ، وذلك مبنى على أن الأصل فى المفعول الأول فى باب أعطى — من كل فعل ينصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر — أن يكون هو الذى يصلح أن يكون فاعلا ، وأنت تقول : نال وجهك البسط والبهجة ، فيكون الوجه هو الفاعل ؛ فيلزم أن يكون هو المفعول الأوّل ؛ وليس ماذهب إليه بلازم ؛ فقد يكون المعنى على المبالغة

وقوله :

٥٦ — وَقَدْ جَعَلَتْ نَفْسِي تَطِيبُ لِضَغْمَةٍ لِضَغْمِهُمَاهَا يَقْرَعُ العَظْمَ نَابُهَا

الشاهد فيه : قوله « أنا لهماه » حيث أتى بالضمير الثانى ـ وهو الهاء ـ متصلا ، والأكثر فى مثله الانفصال ، فتقول : « أنالهما إياه » ، وإنما جاز الاتصال والانفصال فى الضميرين المتحدى الرتبة إذا كانا ضميرى غيبة لصحة تعدّد مدلوليهما ؛ ألا ترى أن الضمير الأول هنا مدلوله مثنى غائب ، والثانى مدلوله مفرد غائب ، وليس أحدهما الآخر ولا بعضه ، بل مرجع كل منهما غير مرجع الآخر بالكلية ، بخلاف ضميرى المتكلم مثلا ؛ فإنهما ـ وإن جاز اختلاف لفظهما بأن يكون أحدهما « نا » والآخر الياء ـ ليس مدلول أحدهما مخالفا لمدلول الآخر ، بل مدلول الياء إما نفس مدلول « نا » وإما بعضه ، فان الياء للمتكلم وحده ، و « نا » له وحده معظما نفسه أو له مع غيره ، ومن ثمّ لم يجز الاتصال فى ضميرى المتكلم ، ولا فى ضميرى المخاطب ، وجاز فى ضميرى الغيبة ، فافهم

٥٦ — هذا البيت من كلمة لمغلس بن لقيط ، وكان رجلا كريما حليما شريفا ، وكان له ثلاثة إخوة : أحدهم أطيط ـ بضم الهمزة وفتح الطاء بعدها ياء مثناة ساكنة ـ وكان أطيط به بارا ، وله مكرما ، وعنه مدافعا ، والآخران ـ وهما مرة ، ومدرك ـ كانا على نقيض ذلك ، ولكنهما كانا يستران مافى أنفسهما ، ثم مات أطيط ، فأظهرا له العداوة ، وكشفا عما فى خواطرهما ، ففيهما وفى رثاء أطيط يقول مغلس :

وَأَبْقَتْ لِيَ الْأَيَّامُ بَعْدَكَ مُدْرِكًا وَمُرَّةَ ، وَالدُّنْيَا قَلِيلٌ عِتَابُهَا
قَرِينَيْنِ كَالذِّئْبَيْنِ يَبْتَدِرَانِنِي وَشَرُّ صَحَابَاتِ الرِّجَالِ ذِئَابُهَا
إِذَا رَأَيَانِي قَدْ نَجَوْتُ تَلَمَّسَا لِرِجْلِي مُغَوَّاةً هَيَامًا تُرَابُهَا
وَأَعْرَضْتُ أَسْتَبْقِيهِمَا ثُمَّ لاَ أَرَى حُلُومَهُمَا إِلاَّ وَشِيكًا ذَهَابُهَا
لَعَلَّ جَوَازِي اللهِ يَجْزِينَ مِنْهُمَا وَمَرُّ اللَّيَالِي صَرْفُهَا وَانْقِلاَبُهَا

وبعد ذلك بيت الشاهد

اللغة : « والدنيا قليل عتابها » كناية عن عدم نفعه ، فمعاتب الأيام لا يستكثر منه « قرينين كالذئبين » أراد أنهما خبيثان ؛ فشبههما بالذئب ؛ لأنه أخبث السباع « مغواة » بضم الميم وفتح الغين وتشديد الواو ـ حفرة كالذبية « هياما » بفتح الهاء وتخفيف الياء ـ هو الرمل الذى لا يثبت « وشيكا » قريبا ، سريعا « ضغمة » هى العضة بالناب

المعنى : يريد فى البيت المستشهد به أن نفسه شرعت تطيب لأن يضغمهما ضغمة يقرع لها الناب العظم

وشرط الناظم لجوازذلك أن يختلف لفظاهما ، كما فى هذه الشواهد ، قال : فإن اتفقا — فى الغيبة ، وفى التذكير أو التأنيث ، وفي الإفراد أو التثنية أو الجمع ، ولم يكن الأول مرفوعاً — وجب كون الثانى بلفظ الانفصال ، نحو : « فأَعْطَاه إِيَّاهُ » ولو قال « فأَعْطَاهُوه » بالاتصال لم يجز ، لما فى ذلك من استثقال توالى المثلين مع إيهام كون الثانى تأكيداً للأول ، وكذا لو اتفقا فى الإفراد والتأنيث نحو « أَعْطَاهَا إِيَّاهَا » أو فى التثنية أو الجمع نحو « أَعْطَاهُمَا إِيَّاهُمَا » ، أو «أعطاهم إياهم» ، أو «أعطاهن إياهن» فالاتصال فى هذا وأمثاله ممتنع . هذه عبارته فى بعض كتبه ، ثم قال : فإن اختلفا وتقاربت الهاءان نحو : « أَعْطَاهُوهَا » ، و «أَعْطَاهَاهُ » أُزداد الانفصال حسناً وَجَوْدَةً ؛ لأن فيه تخلصاً من قرب الهاء من الهاء ؛ إذ ليس بينهما فصل إلا بالواو فى نحو « أَعْطَاهُوهَا » وبالألف فى نحو « أَعْطَاهَاهُ » بخلاف « أَنْضَرُهُمُوهَا » و «أَنَالَهُمَاهُ» وشبهه .

﴿ تنبيه ﴾ قد اعتذر الشارح عن الناظم فى عدم ذكره الشرط المذكور بأن قوله « وَصْلاً » — بلفظ التنكير — على معنى نوع من الوصل ؛ تعريض بأنه لايستباح الاتصال مع الاتحاد فى الغَيبة مطلقا ، بل بقيد ، وهو الاختلاف فى اللفظ

الإعراب : « وقد » الواو عاطفة ، قد : حرف تحقيق « جعلت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث « نفسى » اسم جعل ، وياء المتكلم مضاف إليه « تطيب » فعل مضارع ، فاعله ضمير عائد إلى النفس ، والجملة خبر جعل « لضغمة » متعلق بتطيب « لضغمهماها » الجار والمجرور متعلق بيقرع الآتى ، والمصدر — وهو ضغم — مضاف إلى المفعول ، وفاعله محذوف هو المتكلم — أى : لضغمى ، و «ها» ضمير الضغمة مفعول مطلق ، مثل الهاء فى قوله تعالى : (إنّ هذا لمكر مكرتموه فى المدينة) « يقرع » فعل مضارع « العظم » مفعوله « نابها » فاعل ، والجملة فى محل جر صفة لضغمة

الشاهد فيه : قوله « لضغمهماها » حيث جاء بالضمير الثانى — وهو « ها » — متصلا ، والكثير الإتيان به منفصلا ، فيقول : لضغمهما إياها ، ولكن الاتصال ليس شاذا ، قال سيبويه رحمه الله : « إذا ذكرت المفعولين كلاهما غائب فقلت : أعطاهوها ، وأعطاهاه ؛ جاز ، وهو عربى ، ولا عليك بأيهما بدأت ؛ من قبل أنهما كلاهما غائب ، وهذا أيضا ليس بالكثير فى كلامهم ، والكثير فى كلامهم أعطاه إياها ، على أن الشاعر قال ٭ وقد جعلت نفسى . . البيت » اه كلامه ، وهو ماذهب إليه الناظم رحمه الله ، وقد زعم المحقق الرضى أن الاتصال شاذ إذا استوت رتبة الضميرين مطلقا ، وهو غير ماسمعت من إباحته فى الغيبة

(وَقَبْلَ يا النَّفْسِ) دون غيرها من المضمرات (مَعَ الفِعْلِ) مطلقاً (الْتُزِمْ * نُونُ وِقَايَةٍ) مكسورة نحو : « دعانى » ، و « يكرمنى » ، و « أَعْطِنِى » ، و « قام القوم ما خلانى » ، و « ماعدانى » ، و « حاشانى » إن قدرتهنَّ أفعالا ، و « ما أَحْسَنَنِى إن اتقيتُ الله » ، و « عليه رَجُلاً لَيْسَنِى » وندر « لَيْسِى » بغير نون كما أشار إليه بقوله : (وَلَيْسِى قَدْ نُظِمْ) أى فى قوله :

٥٧ — إِذْ ذَهَبَ القَوْمُ الكِرَامُ لَيْسِى

---

٥٧ — نسب جماعة ، منهم ابن منظور فى اللسان ، هـذا البيت لرؤبة بن العجاج ، وهو موجود فى زيادات الديوان ، وليس موجودا فى أصله ، وقبله قوله :

* عَدَدْتُ قَوْمِى كَعَدِيدِ الطَّيْسِ *

وهذه رواية اللسان وأكثر النحويين ، وقال البغدادى : «قال ابن المستوفى فى شرح أبيات المفصل: كذا أنشد العلماء هذا البيت ، ويروى :

* عَهْدِى بِقَوْمِى كَعَدِيدِ الطَّيْسِ *

وهو الصحيح ، وأنشده الخليل فى العين فى طيس لرؤبة » اهـ

اللغة : « الطيس » قال فى اللسان « واختلفوا فى تفسير الطيس ؛ فقال بعضهم : كل من على ظهر الأرض من الأنام فهو من الطيس ، وقال بعضهم : بل هو كل خلق كثير النسل نحو النمل والذباب والهوام ، وقيل : يعنى الكثير من الرمل » اهـ « ليسى » أراد غيرى ، استثنى نفسه من القوم الكرام الذاهبين

المعنى : يفتخر بقومه ، ويتحسر على ذهابهم ؛ فيقول : عهدى بقومى الكرام ، الكثيرين مثل كثرة الرمل ؛ حاصل ، إذ ذهبوا إلا إياى؛ فإنى بقيت بعدهم خلفا عنهم ، وقد يكون المعنى إنى أرى أقواما كثيرين كثرة الرمل ولكنى لا أجد فيهم كريما ؛ فقد ذهب من عداى من الكرام ، فهو فى هذا المعنى مثل قول الشاعر :

إِنِّى لأَفْتَحُ عَيْنِى حِينَ أَفْتَحُهَا عَلَى كَثِيرٍ ، وَلٰكِنْ لاَ أَرَى أَحَدًا

بل هذا المعنى الثانى هو الظاهر

الإعراب : « عهدى » مبتدأ حذف خبره جوازا — أى : عهدى حاصل — « بقومى » جار ومجرور متعلق بعهد ، وياء المتكلم مضاف إليه « كعديد » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من قوم ، أو صفة لموصوف محذوف ، أى : عدًا كعديد « الطيس » مضاف إليه « إذ » ظرف متعلق

وجوز الكوفيون « مَاأَحْسَنِى » بناء على ما عندهم من أنه اسم لافعل ؛ وأما نحو « تَأْمُرُونِى » فالصحيح أن المحذوفة نون الرفع[١] .

بعهدى « ذهب » فعل ماض « القوم » فاعله « الكرام » صفة له « ليسى » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر ، وياء المتكلم خبره ، والتقدير ليس هو أى الذاهب إياى

الشاهد فيه : قوله « ليسى » حيث حذف نون الوقاية التى تلحق الأفعال عند اتصالها بياء المتكلم ، وقد مضى قولنا إن فى هذا البيت شاهدا آخر ، وهو مجىء خبر ليس ضميرا متصلا ، وقد عرفت تفصيل القول فيه ، (فانظر الشاهد رقم ٥١) قال ابن هشام رحمه الله : « والذى سهل ذلك مع الاضطرار أمور ، أحدها : أن الفعل الجامد يشبه الأسماء ، فجاء « ليسى » كما تقول : « غلامى » و « أخى » ومن ثم جاز « إن زيدا لعسى أن يقوم » كما جاز « إن زيدا لقائم » ، فدخلت لام الابتداء على الفعل الجامد كما تدخل على الاسم ، ولايجوز « إن زيدا لقام » لأن الفعل متصرّف ، والثانى : أنّ « ليس » ههنا للاستثناء ، فحق الضمير بعدها الانفصال ، وإنما وصله للضرورة كقول الآخر :

* أَنْ لاَ يُجَاوِرَنَا إِلاَّكِ دَيَّارُ *

ونون الوقاية لا تتأتى مع الضمير المنفصل ، فتركها مع الاتصال التفاتا إلى ما يستوجبه الكلام ، الثالث : أن « ليس » بمعنى غير ، ولا تتصل نون الوقاية بغير ، فحملت هنا ليس عليها » انتهى كلامه بإيضاح ، ولك فى هذا مقنع وكفاية .

(١) اعلم أنه إذا اجتمع نون الرفع ونون الوقاية نحو « تضربوننى » و « تنصروننى » فإن للعرب فيهما ثلاث استعمالات : الأوّل الإتيان بهما على الأصل : أولاهما - وهى نون الرفع - مفتوحة ، والثانية - وهى نون الوقاية - مكسورة ، وعلى هذا جاء قوله تعالى كلته (لم تؤذوننى وقد تعلمون أنى رسول الله إليكم) والاستعمال الثانى : إثباتهما مدغمين ، وعلى هذا جاء قوله تعالى : (قل أغير الله تأمرونى أعبد أيها الجاهلون) والاستعمال الثالث : حذف إحداهما وإثبات الأخرى ، ومن ذلك قول أبى حية النميرى :

أَبِالْمَوْتِ الَّذِى لاَ بُدَّ أَنِّى مُلاَقٍ لاَ أَبَاكِ تُخَوِّفِينِى

وقد اختلف العلماء فى المحذوفة منهما ؛ فقيل : المحذوفة نون الوقاية ؛ لأن نون الرفع إنما تحذف للعامل المقتضى للحذف ، وهو الناصب أوالجازم ، ولاعامل حينئذ ، ونون الوقاية إنما جىء بها لغرض وقاية الفعل من الكسر المتنع فيه ، وهذا الغرض حاصل بدونها الآن فلاحاجة إليها ، وقيل : المحذوفة نون الرفع ، وذلك لأن نون الوقاية هى المقصودة لوقاية الفعل من الكسر فلايعوّل على غيرها ، ولأن نون الرفع قد عهد حذفها من غير عامل يقتضى الحذف ، وذلك عند توالى

﴿ تنبيه ﴾ مذهب الجمهور أنها إنما سميت نونَ الوقاية لأنها تقى الفعل الكسر ، وقال الناظم : بل لأنها تقى الفعلَ اللبسَ فى « أَكْرِمْنِى » فى الأمر ، فلولا النون لالتبست ياء المتكلم بياء المخاطبة ، وأمر المذكر بأمر المؤنثة ، ففعْلُ الأمر أحق بها من غيره ، ثم حمل الماضى والمضارع على الأمر

(وَلَيْتَنِى) بثبوت نون الوقاية (فَشَا) حملاً على الفعل ؛ لمشابهتها له مع عدم المعارض (وَلَيْتِى) بحذفها (نَدَرَا) ومنه قوله :

٥٨ — كَمُنْيَةِ جَابِرٍ إِذْ قَالَ لَيْتِى

الأمثال فى التوكيد ، وكل ما فى الأمر أننا نزلنا توالى مثلين منزلة اجتماع ثلاثة الأمثال ؛ من قبل أن توالى المثلين مستكره عندهم فهم يفرّون منه ولايقبلونه .

٥٨ — هذا صدر بيت لزيد الخيل الطائى — وهو الذى سماه النبىّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم زيد الخير — والبيت من قطعة له ، وهى قوله :

تَمَــــنَّى مَزْيَدٌ زَيْدًا فَلاَقَى ... أَخَا ثِقَةٍ إِذَا اخْتَلَفَ الْعَوَالِى
كَمُنْيَةِ جَابِرٍ إِذْ قَالَ : لَيْتِى ... أُصَادِفُهُ وَأَفْقِدُ جُــلَّ مَالِى
تَلاَقَيْنَا فَمَــا كُنَّا سَــوَاءً ... وَلَــكِنْ خَرَّ عَنْ حَالٍ لِحَالِ
وَلَوْلاَ قَوْلُهُ : يَا زَيْدُ قَدْنِى ؛ ... لَقَدْ قَامَتْ نُوَيْرَةُ بِالْمَــآلِى
شَــكَــكْتُ ثِيَابَهُ لَمَّــا الْتَقَيْنَا ... بِمُطَّرِدِ الْمَهَزَّةِ كَالْخِلاَلِ

اللغة : « مزيد » بفتح فسكون : رجل من بنى أسد ، وكان يتمنى لقاء زيد ، فلما التقيا طعنه زيد طعنة فهرب « أخا ثقة » أى صاحب وثوق بشجاعة نفسه واصطباره فى الحرب ويجوز فى هذه العبارة الإضافة كما يجوز تنوين أخا وجعــل ثقة وصفا له من باب قولهــم : رجل عدل ، ورجل رضا ، وما أشــبه ذلك « العوالى » جمع عالية ، وهى ما يلى موضع السنان من الرمح ، واختلافها : ذهابها ومجيئها عند الطعان « جابر » رجل من غطفان تمنى لقاء زيد فالتقيا فاختلفا طعنتين ، وهما دارعان ، فاندق رمح جابر ولم يغن شيئا ، وطعنه زيد برمح كان على كعب من كعابه ضبة من حديد ، فانقلب ظهرا لبطن وانــكسر ظهره « منية » بضم فسكون — اسم للتمنى وهى فى الأصل الشىء الذى تمناه

الإعراب : « كمنية » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف — أى تمنى تمنيا مماثلا لمنية جابر — وجابر : مضاف إليه « إذ » ظرف متعلق بمنية « قال » فعل ماض ،

وهو ضرورة ، وقال الفرّاء : يجوز « ليتى » و « ليتنى » وظاهره الجواز فى الاختيار (وَمَعْ لَعَلّ اعْكِسْ) هذا الحكم ؛ فالأكثر « لعلِّى » بلا نون ، والأقلُّ « لعلَّنى » ومنه قوله :

٥٩ — فَقُلْتُ أَعِيرَانِى الْقَدُومَ لَعَلَّنِى   أَخُطُّ بِهَا قَبْراً لِأَبْيَضَ مَاجِدِ

فاعله مستتر « ليتى » حرف تمن ونصب ، وياء المتكلم اسمه « أصادفه » فعل مضارع ، فاعله مستتر فيه ، والهاء مفعول ، والجملة فى محل رفع خبر ليت « وأفقد » الواو واو المعية ، أفقد : مضارع منصوب بأن المضمرة بعد واو المعية ، وفاعله مستتر فيه ، ومنع قوم أن تكون الواو للمعية ، وأوجبوا رفع الفعل ، وهو غير لازم ، فلا تلتفت إليه « جلّ مالى » مفعول به ومضاف إليه ، فإن أبيت إلا أن تجعل الفعل مرفوعا فالجملة فى محل رفع خبر لمبتدأ محذوف — تقديره : وأنا أفقد — والواو حينئذ حالية ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب حال ،

الشاهد فيه : قوله « ليتى » حيث حذف نون الوقاية ، والقياس أن يقول « ليتنى » ومذهب سيبويه رحمه الله أن ذلك الحذف شاذ ، قال : « وقد قالت الشعراء ليتى إذا اضطروا ، كأنهم شبهوه بالاسم حيث قالوا الضاربى ، والمضمر منصوب ، قال زيد الخيل ✲ تمنى جابر . . . ✲ البيت » اهـ ، ومذهب الفراء أن المجىء بالنون مع ليت ليس بلازم ، وتركه ليس ضرورة ولا شاذا ، فيجوز أن تقول: ليتى ، فى سعة الكلام ، كما تقول: ليتنى ، وإن كان ذكر النون أكثر من تركها ، والناظم متابع للفراء هنا ، فإنه جعل التجرد من النون نادرا لا شاذا ، ومثل بيت الشاهد قول ورقة بن نوفل :

فَيَا لَيْتِى إِذَا مَا كَانَ ذَاكُمْ   وَلَجْتُ وَكُنْتُ أَوَّلَهُمْ وُلُوجَا

وعلى أكثر الوجهين استعمالا جاء قوله تعالى (ياليتنى كنت معهم) وقول عمرو بن ضابىء البرجمى :

هَمَمْتُ وَلَمْ أَفْعَلْ وَكِدْتُ وَلَيْتَنِى   تَرَكْتُ عَلَى عُثْمَانَ تَبْكِى حَلَائِلُهْ

وقول الراجز :

يَا لَيْتَنِى وَأَنْتِ يَا لَمِيسُ   فِى بَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيسُ

وقول الآخر :

يَا لَيْتَنِى كُنْتُ صَبِيًّا مُرْضَعَا   تَحْمِلُنِى الذَّلْفَاءُ حَوْلاً أَكْتَعَا

وقول الشاعر ، ويقال : هو المجنون

يَقُولُونَ لَيْلَى بِالْعِرَاقِ مَرِيضَةٌ   فَيَا لَيْتَنِى كُنْتُ الطَّبِيبَ الْمُدَاوِيَا

وما لا يحصى من الشواهد

٥٩ — هذا البيت أنشده الفراء وجماعة ، واستشهد به ابن منظور ، وابن الناظم ، وابن عقيل ، ولم ينسبه أحد منهم إلى قائل معين

ومع قلته هو أكثر من « ليتى » نبّه على ذلك فى الكافية ، وإنما ضعفت «لعل» عن أخواتها لأنها تستعمل جارة ، نحو :

٦٠ — لَعَلَّ أَبِي المِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ

اللغة : « أعيرانى » ويروى فى مكانه « أعيرونى » وهما أمر من الإعارة مسند لألف الاثنين أو واو الجماعة « القدوم » بفتح القاف وتخفيف الدال ، قال ابن السكيت : ولا تقل قدّوم ـ بالتشديد ـ وهى الآلة التى ينحت بها ، قاله ابن منظور ، وقال العينى : الآلة التى ينجر بها الخشب ، ويجمع على قدائم وقدم ـ بضمتين ـ وقيل : القدائم جمع القدم ، فهى جمع الجمع ، مثل قلوص وقلص وقلائص « أخط بها » أنحت « قبرا » أراد به قراب السيف وغلافه ، فعبر عنه بالقبر على التشبيه ؛ لأنه يستر السيف ويواريه « أبيض ماجد » هو السيف ، ويمكن أن يكون المراد طلب القدوم ليحفر به قبرا لرجل شريف ، وهم يعبرون بالبياض ويريدون الشرف ، يقولون : فلان أبيض القلب ، ويقولون : فلان ناصع الجيب

الإعراب : «فقلت» فعل وفاعل « أعيرانى » فعل أمر ، مبنى على حذف النون ، وألف الاثنين فاعله ، والنون للوقاية ، والياء مفعول أوّل « القدوم » مفعول ثان « لعلنى » لعلّ : حرف تعليل ونصب ، والنون للوقاية ، والياء ضمير المتكلم اسم لعلّ « أخط» فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه « بها » متعلق بأخط « قبرا » مفعول به لأخط ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر لعلّ « لأبيض » جارّ ومجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للوصفية ووزن الفعل ، ومتعلق الجارّ والمجرور محذوف يقع صفة لقبر «ماجد» صفة لأبيض ، مجرور بالكسرة

الشاهد فيه : قوله « لعلنى » حيث جاء بنون الوقاية مع « لعلّ » ؛ ومثله قول حاتم الطائى :

أَرِينِي جَوَادًا مَاتَ هُزْلاً لَعَلَّنِي   أَرَى مَا تَرَيْنَ أَوْ بَخِيلاً مُخَلَّدَا

وحذفها أعرف وأشهر كما فى قوله تعالى : (لعلى أبلغ الأسباب ، لعلى أعمل صالحا) ، وقول الشاعر الفرزدق :

وَإِنِّي لَرَاجٍ نَظْرَةً قِبَلَ الَّتِي   لَعَلِّي وَإِنْ شَطَّتْ نَوَاهَا أَزُورُهَا

وقول الآخر :

وَلِي نَفْسٌ تُنَازِعُنِي إِذَا مَا   أَقُولُ لَهَا لَعَلِّي أَو عَسَانِي

٦٠ — هذا عجز بيت لكعب بن سعد الغنوى ، وقبله

تَقُولُ سُلَيْمَى : مَالِجِسْمِكَ شَاحِباً   كَأَنَّكَ يَحْمِيكَ الطَّعَامَ طَبِيبُ

فَقُلْتُ وَلَمْ أَعْيَ الْجَوَابَ لِقَوْلِهَا   وَلِلدَّهْرِ فِي صُمِّ السِّلَامِ نَصِيبُ

... ...

تَتَابَعَ أَحْــــــــدَاثٌ تَخَرَّمْنَ إِخْوَتِي وشَــــيَّبْنَ رَأْسِي وَالْخُطُوبُ تُشِيبُ

وقبل بيت الشاهد قوله :

وَدَاعٍ دَعَا : يَامَنْ يُجِيبُ إِلَى النَّدَى فَلَمْ يَسْــــتَجِبْهُ عِنْدَ ذَاكَ مُجِيبُ

فَقُلْتُ ادعُ أُخْرَى وَارْفَعِ الصَّوتَ جَهْرَةً لَعَلَّ أَبِي ... ... الخ

وهى قصــيدة مستجادة يرثى فيها كعب أخاه أبا المغوار — واسمه هرم ، وقيــل : اسمه شبيب — و بعض الرواة ينسب هــذه القصيدة لسهم الغنوى ، والصواب ماقدّمناه ، وعليــه أبو على القالى ، وأبو الحسن الأخفش ، وأبو العباس محمد بن الحسن الأحول ، ومحمد بن يزيد ، وأحمد بن يحيى

اللغة : « داع » هو هنا السائل ، والواو واو ربّ « يجيب » يردّ عليه الجواب « الندى » الغاية ، و بعد ذهاب الصوت ، والجود ، هكذا فسره فى الصحاح « فلم يستجبه » قال ابن قتيبة : يقال : استجبتك ، واستجبت لك ، يريد أنه يتعدّى بنفسه تارة و باللام تارة أخرى ، قال ابن السيد: كذلك قال يعقوب ومن كتابه نقل ابن قتيبة أكثر ماأورده فى هذا الباب ، وقد يمكن أن يقال: إنه أراد فلم يجبه ، ويدل على ذلك أنه قال « مجيب » فى آخر البيت ، ولم يقل « مستجيب » فيكون الشاعر قد أجرى صيغة استفعل مجرى صيغة أفعل ، كما يقال : استخلف لأهله ، بمعنى أخلف ، واستوقد نارا بمعنى أوقد

الإعراب : « لعل » حرف ترج وجر ، شبيه بالزائد « أبى » مبتدأ ، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الخمسة ، و إنما لم تذكر الواو لاشتغال محلها بالحرف المجتلب لما يقتضيه حرف الجر الشبيه بالزائد « المغوار » مضاف إليه « منك » جار ومجرور متعلق بقريب الآتى « قريب » خبر المبتدأ ، مرفوع بالضمة الظاهرة

الشاهد فيه : قوله « لعل أبى » حيث جر بلعل لفظ « أبى » و إن كان محله رفعا بالابتداء كما قررنا فى الإعراب ، والجر بها لغة عقيل — بضم العين وفتح القاف — وهو أبو قبيلة ، وهو عقيل ابن كعب بن ربيعة بن صعصعة بن معاوية بن بكر بن هوازن بن منصور بن عكرمة بن خصفة — بفتح كل من الخاء المعجمة والصاد المهملة و بعدها فاء — ابن قيس عيلان ، ومع أنها جارة فلا تحتاج إلى متعلق ، قال ابن هشام : « و يستثنى من قولنا لابدّ لحرف الجر من متعلق أمور : منها لعلّ فى لغة عقيل ؛ لأنها بمنزلة الحرف الزائد ، ألا ترى أن مجرورها فى موضع رفع بالابتداء ؛ بدليل ارتفاع مابعده على الخبرية ، قال :

* لَعَلَّ أَبِي الْمِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ *

وفى بعض لغاتها لَعَنَّ — بالنون — فيجتمع ثلاث نونات

(وَكُنْ مُخَيَّراً فى) أخوات ليت ولعل (الْبَاقِيَاتِ) على السواء ، فتقول : « إنى و إننى ، وكأنى وكأننى ، ولكنى ولكننى » فثبوتها لوجود المشابهة المذكورة ، وحذفها لكراهة توالى الأمثال .

(واضْطِرَاراً خَفَّفَا * مِنِّى وَعَنِّى بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفَا) من العرب ، فقال :

٦١ — أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِى لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَلاَ قَيْسُ مِنِى

وهو فى غاية الندرة ، والكثير « مِنِّى » وَ «عَنِّى» بثبوت نون الوقاية ، و إنما لحقت نون الوقاية مِنْ وَعَنْ لحفظ البناء على السكون .

ولأنها لم تدخل لتوصيل عامل — كما تدخل الباء فى نحو قولك «خرجت بزيد » ؛ فإنها إنما دخلت لتوصيل معنى الخروج إلى زيد ، إذكان الخروج لايصل إلى زيد بنفسه لقصوره — و إنما دخلت « لعل » الكلام لمجرد إفادة التوقيع ، ثم إنهم جروا بها لاختصاصها بالأسماء تنبيها على أن الأصل فى الحروف المختصة بالاسم أن تعمل العمل الخاص به وهو الجرّ ، فعملها الجرّ فى الواقع ليس إلا مراجعة لأصل مرفوض » اه كلامه بإيضاح كثير ، وسنتكلم على هذا البيت مرة أخرى فى باب « حروف الجر » إن شاء الله تعالى

٦١ — هذا بيت لايعلم له قائل ، وقد نسبه ابن الناظم لبعض النحويين ذاهبا إلى أنهم صنعوه وقال ابن هشام فى شأنه : « وفى النفس من هذا البيت شىء ؛ لأنا لم نعرف له قائلا ، ولا نظيرا لاجتماع الحرفين فيه وهما من وعن» اه ، يعنى أن أثر التعمل والصنعة ظاهر فى ذكر الحرفين المراد الاستدلال على أن بعض العرب يخففهما ، ومجىء ذلك والكلام مرسل على طبيعته مما يندر كل الندرة

الإعراب : « أيها » أىّ : منادى بحرف نداء محذوف ، مبنى على الضم فى محل نصب ، وها : حرف تنبيه « السائل » نعت لأى« عنهم» جار ومجرور متعلق بسائل «وعنى» معطوف على الجار والمجرور السابق « لست » فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه « من قيس » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليس «ولا» الواو عاطفة . لا : نافية « قيس » مبتدأ « منى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر معطوفة على جملة ليس واسمها وخبرها، وقيس — فى الموضعين — ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث لأنه اسم قبيلة

الشاهد فيه : قوله« عنى ، منى » حيث حذف نون الوقاية التى تلتزم قبل ياء المتكلم إذا كانت فى موضع جر بمن أو عن ، وهذا الحذف ضرورة عند سيبويه ، والقياس منى ، وعنى — بتشديد النون فى الحرفين — لتكون نون الوقاية حفظا للسكون ؛ لأنه الأصل فيما يبنون

(وفى لَدُنِّي) بالتشديد (لَدُنِي) بالتخفيف (قَلَّ) أى : لدنى — بغير نون الوقاية — قلّ فى لدنّى — بثبوتها — ومنه قراءة نافع « قَدْبَلَغْتَ مِنْ لَدُنِي عُذْراً » بتخفيف النون وضم الدال ، وقرأ الجمهور بالتشديد .

(وَفِي * قَدْنِي وَقَطْنِي) بمعنى حسبي (الْحَذْفُ) للنون (أَيْضًا قَدْ يَفِي) قليلا ، ومنه قوله جامعا بين اللغتين فى قدنى :

٦٢ — قَدْنِيَ مِنْ نَصْرِ الْخُبَيْبَيْنِ قَدِي

---

٦٢ - نسب الجوهرى هذا البيت لحميد بن ثور الهلالى ، وقال ابن منظور بعد أن ذكره منسوبا لحميد بن ثور : «قال ابن برى : البيت المذكور لحميد بن ثور هو لحميد الأرقط ، وليس هو لحميد بن ثور الهلالى كما زعم الجوهرى » وقد نسبه ابن منظور فى مادة « قدد» لحميد الأرقط ، ونسبه ابن يعيش فى شرح المفصل لأبى بحدلة ، وهو غير معروف بالنسبة له ، ونقل البغدادى عن ابن المستوفى أنه وجد فى ديوان حميد الأرقط مقطوعة على هذا الروى وفى هذا المعنى ، ولم يجد من بينها بيت الشاهد ، وبعد هذا البيت قوله :

* لَيْسَ الْإِمَامُ بِالشَّحِيحِ الْمُلْحِدِ *

اللغة : « قدنى » هى اسم بمنزلة « قط » ومعناها حسب ، أو اسم فعل بمعنى يكفينى « الخبيبين » يروى على صيغة المثنى ، ويروى على صيغة الجمع ، فمن رواه مثنى ذهب إلى أنه عنى عبد الله بن الزبير وأخاه مصعبا ، أو عنى عبد الله وابنه خبيبا ، وكان عبد الله بن الزبير يكنى أبا خبيب ، ومن ذلك قول الشاعر :

أَرَى الْحَاجَاتِ عِنْدَ أَبِي خُبَيْبٍ نَكِدْنَ ، وَلاَ أُمَيَّةَ بِالْبِلاَدِ

ومن رواه جمعا ذهب إلى أنه أراد عبد الله وشيعته ، ومن هؤلاء الرواة أبو زيد فى نوادره ، ويعقوب بن السكيت فى إصلاح المنطق ، وأبو عبيدة ، وأبو الحسن الأخفش ، وأبو جعفر النحاس ، وأبو العباس المبرد فى الكامل « الإمام » هو الخليفة ، وأراد التعريض بابن الزبير ، يريد أن الخليفة لا يكون شحيحا بخيلا « الشحيح » هو البخيل ، وفعله من باب قتل ، وفيه لغتان أخريان من بابى ضرب وتعب « الملحد » هو من قولهم : ألحد فى الحرم ، إذا استحل حرمته وانتهكها ، وكان ابن الزبير مبخلا لا تبض يده

الإعراب : « قدنى » اسم بمعنى حسب مبتدأ ، والنون للوقاية ، والياء مضاف إليه « من نصر » متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، نصر مضاف ، و « الخبيبين » مضاف إليه ، من إضافة المصدر لمفعوله « قدى » توكيد للأولى ، ويجوز أن يكون « قد » اسم فعل ، فإذا جعلته

... ...

كذلك فقد اختلف العلماء فى الفعل الذى هذا اسمه ؛ فجعله ابن هشام مضارعا : أى يكفينى ، وجعله غيره ماضيا : أى كفانى ، ورجح قوم أنه أمر ، وقدروه ليكفنى

الشاهد فيه : قوله « قدنى . . . قدى » حيث أثبت نون الوقاية فى الأولى ، ولم يأت بها مع الثانية ، وقد اضطربت كلمة العلماء فى هذا الأمر اضطرابا شديدا ؛ فذهب قوم منهم سيبويه إلى أن نون الوقاية لازمة مع «قد» و«قط» لا تسقط إلا فى ضرورة الشعر ، وعبارته (ج١ ص٣٨٧) : « وقد يقولون فى الشعر قطى وقدى ، فأما الكلام فلا بد فيه من النون ، وقد اضطر الشاعر فقال : قدى ؛ شبهه بحسبى ؛ لأن المعنى واحد » اهـ ، وقال الأعلم : « وإثبات النون فى قد وقط هو المستعمل ؛ لأنها فى البناء ومضارعة الحروف بمنزلة من وعن ؛ فتلزمها النون المكسورة قبل الياء ؛ لئلا يغير آخرها عن السكون » اهـ ، وقال ابن يعيش (ج ٣ ص ١٢٤) : « اعلم أن من وعن من الحروف المبنية على السكون ، وقد وقط ــ بمعنى حسب ــ اسمان مبنيان أيضا على السكون ، ومن الحروف والأسماء ماهو متحرك بحركة بناء أو إعراب ، وياء المتكلم يكون ماقبلها متحركا مكسورا ؛ فكرهوا اتصال الياء بهذه الكلم فتكسر أواخرها فتلتبس بما هو مبنى على حركة أو بما هو معرب من الأسماء التى على حرفين مثل يد ودم وهن وأخ وأب فجاءوا بالنون ؛ حراسة لسكون هذه الكلم ، وإيثارا لبقاء سكونها ، لئلا يقعوا فى لبس ، فلذلك قالوا : منى وعنى وقدنى وقطنى » اهـ فأنت ترى أن هؤلاء الأعلام الثلاثة لم يذكروا فى « قد ، وقط » إلا أنهما بمعنى حسب ، كما لم يذكروا إلا أنهما مبنيان على السكون ، وقد وافقهم على ذلك ابن مالك ، ولكنه خالفهم فى حكم لحاق نون الوقاية : فهم يذكرون أن لحاقها واجب لا يجوز تركه إلا فى ضرورة الشعر ، وهو يزعم أن تركها سائغ مستعمل ، ولكنه قليل بالمقارنة بالإتيان بها ، وكأنه نظر إلى أنهما بمعنى حسب ، وهى كلمة لاتجىء معها نون الوقاية ، فإذا اتفق لهما أمران ــ وهما البناء ، وموافقتهما حسب فى المعنى ــ كل منهما يقتضى أمرا لايقتضيه الآخر ، أخذتا من كل واحد منهما شبها ، وفاته أن حملهما على حسب إنما هو تمحل واعتذار لما جاء شاذا فى كلامهم ، ولم تجر به عادة ، ولا استمرت عليه قاعدة ، فلا يجوز أن تأخذا حكمها ؛ ألست ترى أن « حسب» معربة ، وهما مبنيان ؟ فترك النون مع « حسب » أمر لازم كتركها مع سائر المعربات ؛ فتقول « حسبى » كما تقول« صديقى ، وأخى ، وضاربى ، ومكرمى » وما أشبه ذلك ؛

وذهب الكوفيون إلى أن « قد ، وقط » يجيئان بمعنى « حسب » فلا تذكر معهما النون كما لا تذكر مع حسب ، ويجيئان اسم فعل بمعنى « كفى » فتذكر معهما النون كما تذكر مع كفى فى قولك : كفانى ، وزاد ابن هشام رحمه الله مذهبهم هذا تفصيلا ؛ فذهب إلى أن التى بمعنى « حسب » لها حالتان : حالة بناء ، وحالة إعراب ، فإذا استعملت مبنية لزمتها النون ؛ حرصا على بقاء السكون ، وإذا استعملت معربة لم تذكر معها النون ؛ كما لم تذكر مع سائر المعربات ، فيكون

وفى الحديث « قَطْ قَطْ بِعِزَّتِكَ » يروى بسكون الطاء ، وبكسرها مع الياء ودونها ، ويروى « قَطْنِي قَطْنِي » بنون الوقاية ، و « قَطٍ قَطٍ » بالتنوين ، والنون أشهر ، ومنه قوله :

٦٣ — امْتَلأَ الْحَوْضُ وَقَالَ : قَطْنِي مَهْلاً رُوَيْدًا قَدْ مَلأْتَ بَطْنِي

سقوط النون من بيت الشاهد على أحد هذه الوجوه واجبا ، لا جائزا ، كما قال الناظم ، ولا شاذا ، كما قال سيبويه ، وهذه كلها تفصيلات ما كان المتقدمون يذكرونها ، بل وما كانوا يعرفونها ، وهى — مع ذلك — لامستند عليها ، ولا شاهد لها من كلام العرب ، والذى يؤكد لك ذلك أن الجوهرى قال : « وأما قولهم قدك بمعنى حسب فهو اسم ، تقول : قدى ، وقدنى أيضا بالنون على غير قياس ؛ لأن هذه النون إنما تزاد فى الأفعال وقاية لها ، مثل ضربنى وشتمنى » انتهى كلامه ، وقد شنع عليه العلماء لهذه المقالة . قال ابن برى : « وهم الجوهرى فى قوله إن النون فى قدنى زيدت على غير قياس ، وجعل النون مخصوصة بالفعل لا غير ، وليس كذلك ، وإنما تزاد وقاية لحركة أو سكون فى فعل أو حرف ؛ كقولك فى من وعن إذا أضفتهما إلى نفسك : منى وعنى ، فزدت نون الوقاية لتبقى نون من وعن على سكونها ، وكذلك فى قد وقط ، تقول : قدنى وقطنى؛ فتزيد نون الوقاية لتبقى الدال والطاء على سكونهما ، وكذلك زادوها فى ليت ، فقالوا : ليتنى ؛ لتبقى حركة التاء على حالها ، وكذلك قالوا فى ضرب : ضربنى ؛ لتبقى حركة الباء على فتحتها ، وكذلك قالوا فى اضرب : اضربنى ، أدخلوا نون الوقاية عليه ؛ لتبقى الباء على سكونها » انتهى كلامه بحروفه ، فلو أن « قد » تكون معربة فتمتنع معها النون كما يقول ابن هشام لكان لكلام الجوهرى مساغ ولم يجز أن يعتبره رجل كابن برى وهما ويبادر إلى توهين قوله ، ومن العجيب أن ابن الناظم ذهب فى شرحه إلى مثل ما ذكرناه لك عن الجوهرى ؛ فلم يرتض ابن هشام مقالته ، بل قال فى توضيحه : « وغلط ابن الناظم فجعل الحذف فى قد وقط أعرف من الإثبات » اهـ ؛ فكيف يعتبره غلطا على الإطلاق مع التفصيل الذى أتى به ؟ ولولا أن يعتريك الملال والسأم لزدتك حتى يطمئن قلبك .

٦٣ — البيت من الشواهد التى لم نجد أحدا نسبها إلى راجز معين ، وقد استشهد به جماعة ، منهم ابن منظور ، وابن الناظم ، وشارح القاموس

اللغة : « وقال » أراد أن الحوض قد امتلأ امتلاء عظيما فلم يعد يتسع لشىء ، والقول يطلق على خمسة معان : أحدها : اللفظ الدال على معنى ، سواء أكان مفيدا أم لم يكن ، الثانى : حديث النفس ، ومنه قوله تعالى (ويقولون فى أنفسهم) الثالث : الحركة والإمالة ، يقال : « قالت النخلة » أى : مالت ، الرابع : مايشهد به الحال وتدل عليه الطبيعة ، كما فى هذا البيت ، وعليه حملوا نحو قوله تعالى (قالتا أتينا طائعين) الخامس : الاعتقاد ؛ كما تقول : « هذا قول المعتزلة » و « هذه مقالة الأشاعرة » أى : مايعتقدونه « قطنى » اسم بمعنى حسب ، أو اسم فعل بمعنى يكفى ، وسيأتى مزيد إيضاح لهذا « مهلا » هو مصدر ناب عن الفعل ، قال ابن منظور « وقولهم : مهلا يارجل ،

... ...

وكذلك للاثنين والجمع والمؤنث ، وهى موحدة ، بمعنى أمهل » اه « رويدا » هذه اللفظة تأتى على أربعة أوجه : الأول : أن تكون اسم فعل بمعنى أرود : أى أمهل ، الثانى : أن تكون مصدرا نائبا عن فعله ، الثالث : أن تكون صفة ، الرابع : أن تكون حالا . قال الأزهرى : « ورويد فى موضع الفعل ومتصرّفه ، تقول : رويد زيدا ، كما تقول : أرود زيدا » اه ، ثم قال : « واعلم أن رويدا تلحقها الكاف ، وهى فى موضع أفعل (يريد فعل الأمر) وذلك كقولك : رويدك زيدا ، ورويدكم زيدا ، فهذه الكاف التى ألحقت لتبيين المخاطب فى رويدا ، ولا موضع لها من الإعراب ؛ لأنها ليست باسم ، ورويد غير مضاف إليها ، وهو متعدّ إلى زيد ؛ لأنه اسم سمى به الفعل » اه . وقال ابن سيده : « ومن العرب من يقول : رويد زيد ، مثل : غدر الحى ، وضرب الرقاب ، وقد يكون رويد صفة فيقولون : ساروا سيرا رويدا ، ويحذفون السير فيقولون : ساروا رويدا ، يجعلونه حالا له » اه

الإعراب : « امتلأ الحوض » فعل وفاعل « وقال » الواو عاطفة ، قال : فعل ماض ، وفيه ضمير مستتر عائد إلى الحوض فاعله « قطنى » هو مقول القول ، وهو إما اسم بمعنى حسب مبتدأ والنون للوقاية ، والياء مضاف إليه ، والخبر محذوف . وتقدير الكلام : حسبى ماعندى ، أونحو ذلك ، وإما اسم فعل ، والنون للوقاية ، والياء مفعول « مهلا » مفعول مطلق لفعل محذوف وجوبا « رويدا » صفة له ، أوهو اسم فعل أمر فاعله مستتر فيه وجوبا ، أو هو مفعول مطلق لفعل محذوف وجوبا ، وتقديره فى الأصل أرود إروادا ، فحذف الزوائد من المصدر وصغره على ما بقى بعد الحذف ، وعلى هذين الوجهين فهو جملة برأسه « قد ملأت » فعل وفاعل « بطنى » مفعول به ، وياء المتكلم مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « قطنى » حيث استعمله بنون الوقاية ، وإنما اجتلب هذه النون ليسلم السكون الذى بنى الاسم عليه ، على نحو ماقرّرناه فى « قد » فى الشاهد السابق

واعلم أن « قط » تأتى فى العربية على ثلاثة أوجه :

أحدها : أن تكون ظرف زمان لاستغراق مامضى ، وهى حينئذ بفتح القاف وتشديد الطاء مضمومة فى أفصح اللغات ، وقد تكسر الطاء ، وقد يضمون قافه مع ضم الطاء ، وقد تخفف الطاء ساكنة أومضمومة ، ولاتقع إلا بعد نفى ماض ، تقول : مافعلت المنكر قط ، ولا تقل : أزورك قط ؛ فانه لحن ، وهى حينئذ مبنية لتضمنها معنى مذ وإلى ؛ فان معنى المثال : مافعلته مذ خلقت إلى الآن

الوجه الثانى : أن تكون اسما بمعنى حسب ، وهى حينئذ مفتوحة القاف ساكنة الطاء ، ولم يسمع منهم إلا مقرونا بالفاء ، يقولون : أخذت خمسة دراهم فقط ، وهذه الفاء زائدة لتزيين اللفظ ، كالفاء فى فحسب ، و « قط » حينئذ مبنية لوضعها على حرفين ، وتدخل عليها نون الوقاية إذا أضيفت لياء المتكلم ، حراسة لسكون البناء

وكون « قد » ، و « قط » بمعنى حسب فى اللغتين هو مذهب الخليل وسيبويه ، وذهب الكوفيون إلى أن من جعلهما بمعنى حسب قال : « قَدِى » ، وَ« قَطِى » بغير نون كما تقول : حسبى ، ومن جعلهما اسم فعل بمعنى أكتفى قال : «قدنى» ، و «قطنى» بالنون ، كغيرهما من أسماء الأفعال .

﴿ خاتمة ﴾ وقعت نون الوقاية قبل ياء النفس مع الاسم المعرب فى قوله صلى الله عليه وسلم لليهود « فهل أنتم صَادِقُونِى » وقول الشاعر :

٦٤ — وَلَيْسَ بِمُعْيِينِى وَفِى النَّاسِ مُمْتِعٌ ... صَدِيقٌ إِذَا أَعْيَا عَلَىَّ صَدِيقُ

الوجه الثالث : أن تكون اسم فعل بمعنى يكفى ، فيقال : قطنى ، بنون الوقاية ، كما يقال : يكفينى ، ولا يجوز حينئذ ترك هذه النون ، وزعم بعض النحاة أن النون فى « قطنى » من أصل الكلمة ، وأنها موضوعة على ثلاثة أحرف ، وهو قول لايعتدّ به . قال ابن منظور بعد أن حكاه : « ولو كانت النون من أصل الكلمة لقالوا : قطنك ، وهذا غير معلوم » اهـ

٦٤ — بحثت كثيرا عن هذا البيت فلم أجد من استشهد به فنسبه إلى قائل

اللغة : «بمعيينى» هو اسم فاعل من قولهم : أعياك الأمر ، إذا أعجزك «ممتع» أقرب ما فى هذا اللفظ عندى أنه اسم مكان، من قولهم «رجل ماتع» أى : كامل فى خصال الخير، ومنه قول عدى :

أُنَادِمُ أَكْفَائِى ، وَأَحْمِى عَشِيرَتِى ... إِذَا نَدَبَ الْأَقْوَامُ أَنْدُبُ مَاتِعَا

وأصل هذه المادّة المتاع ، وهو كل شىء ينتفع به و يتبلغ به و يتزوّد ، ولا بأس بأن تجعله اسم فاعل من نحو قولك : أمتعنى الله بك ، ولكنه دون الأوّل فيما نرى « أعيا » شقّ وصعب

المعنى : يقول : إذا شق على بعض الأصدقاء وعاملنى معاملة الهجران والصدود فليس يعجزنى أن أجد صديقا غيره يكون حسن العشرة طيب الصحبة مادام بين الناس الكاملون فى صفات الخير

الإعراب : « ليس » فعل ماض ناقص « بمعيينى » الباء زائدة ، معيينى : خبر ليس تقدم على اسمها . والمشهور فى تخريجات النحويين أن النون للوقاية ، والياء ضمير المتكلم مضاف إلى معيى، وهى من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله ، وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى اسم ليس ، وساغ عوده عليه مع أنه متأخر لأن رتبته التقدم « وفى الناس » الواو للحال ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدّم « ممتع » مبتدأ مؤخر ، والجملة فى محل نصب على الحال « صديق » اسم ليس مؤخرا « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط «أعيا» فعل ماض «على» جار ومجرور متعلق به «صديق» فاعل أعيا ، وجملة الفعل والفاعل فى محل جر باضافة « إذا » إليها ، وهى فعل الشرط ، والجواب محذوف يرشد إليه سابق الكلام

الشاهد فيه : قوله « بمعيينى » حيث أثبت النون التى للوقاية مع اسم الفاعل عند إضافته لياء المتكلم ، تشبيها لاسم الفاعل بالفعل ، وذلك شاذ ، لأن هذه النون إنما دخلت الفعل و بعض

وقوله :

٦٥ — وَلَيْسَ الْمُوَافِينِى لِيُرْفَدَ خَائِباً فَإِنَّ لَهُ أَضْعَافَ مَا كَانَ أَمَّلاَ

المبنيات من الحروف والأسماء لتبقى سكون البناء أو حركته ، ولا موجب لذلك فى اسم الفاعل ؛ لسكونه معربا ، فآخره بصدد أن يتغير ، سواء أكان مع الإضافة أم كان مع غيرها ، هذا توجيه كلام الشارح العلامة

وذهب قوم — منهم هشام على ما حكاه ابن هشام فى المغنى — إلى أن هذه النون ليست نون الوقاية ، وإنما هى التنوين تحرك بالكسر ليتناسب مع الياء وللتخلص من الساكنين ، وهذه الياء فى محل نصب على أنها مفعول لاسم الفاعل ، ومثلها فى ذلك مثل الاسم الظاهر فى نحو قولك : هذا ضارب زيدا (بتنوين ضارب ونصب زيد)

وهذا الكلام لا يتجه عندى لأمور : الأوّل : أن هذه النون لو كانت تنوينا لما بقيت معه ياء المنقوص ، ألست ترى أنك تقول « هذا داع عمرا » ، و « غاز عدوه » ، و « راج الخير » فتحذف الياء إذا نصبت ما بعد اسم الفاعل ، الوجه الثانى : أن هذه النون قد اجتمعت مع الألف واللام فى قول الشاعر * وليس الموافينى ... البيت * وسيأتى عقب هذا مشروحا ، فلو كانت تنوينا لم تجامع الألف واللام فى كلمة واحدة ، الوجه الثالث : أن الاسم العامل إذا نون لم يتصل به الضمير ، وإنما ينصب الاسم الظاهر؛ تقول : هذا ضارب أخاك ؛ فتنوّن ضاربا ؛ فإذا أردت أن تصله بالضمير لم يكن بدّ من حذف هذا التنوين ، فتقول : هذا ضاربك ، ولا ينفع هشاما أن يزعم أن الكاف فى « ضاربك » محلها النصب ؛ لأنه لا يمكن أن يذهب إلى جواز التنوين فى « ضاربك » كما أجازه فى « ضاربى » تقديرا ، الوجه الرابع : أن ما ذهب إليه لم يخرجنا من شذوذ إلا إلى شذوذ أشنع منه

٦٥ — لم أقف على اسم قائل هذا البيت

اللغة : « الموافينى » هو اسم فاعل من وافاك يوافيك موافاة ، إذا جاءك وأتاك « ليرفد » بالبناء للمجهول ، مأخوذ من الرفد — بفتح الراء — مصدر قولك : رفدته ، إذا أعطيته ، والرفد — بكسر الراء — العطية والصلة « أملا » بتشديد الميم — رجا

الإعراب : « ليس » فعل ماض ناقص « الموافينى » اسم ليس ، والنون للوقاية ، والياء مفعول الموافى « ليرفد » اللام للتعليل ، يرفد : فعل مضارع مبنى للمجهول ، منصوب بأن المضمرة بعد لام كى ، ونائب الفاعل ضمير يعود إلى الموافى « خائبا » خبر ليس « فإنّ » توكيدية ناصبة « له » متعلق بمحذوف خبر إن مقدّما « أضعاف » اسم إن « ما » اسم موصول فى محل جرّ بالإضافة إلى أضعاف « كان » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر يعود إلى ضمير الموافى « أملا » فعل ماض ، والألف للإطلاق ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، وجملة الفعل والفاعل فى محل نصب خبر كان ، وجملة كان واسمها وخبرها لا محل لها صلة الموصول ، والعائد ضمير محذوف منصوب

للتنبيه على أصل متروك ؛ وذلك لأن الأصل أن تصحب نون الوقاية الأسماء المعربة المضافة إلى ياء المتكلم لتقيها خفاء الإعراب ، فلما منعوها ذلك نَبَّهُوا عليه فى بعض الأسماء المعربة المشابهة للفعل

ومما لحقته هذه النون من الأسماء المعربة المشابهة للفعل أَفْعَلُ التفضيل فى قوله صلى الله عليه وسلم « غَيْرُ الدَّجَّالِ أَخْوَفُنِى عليكم » ؛ لمشابهة أفعل التفضيل لفعل التعجب ، نحو : « ما أَحْسَنَنِى إنِ اتَّقَيْتُ اللهَ » والله أعلم

على أنه مفعول به لقوله « أمل » تقديره : ما كان أمله

الشاهد فيه : قوله « الموافينى » حيث أتى بنون الوقاية مع اسم الفاعل عند إضافته لياء المتكلم ، إلحاقا له بالفعل ، على نحو ماسبق فى البيت الذى قبل هذا ، ومثل هذين الشاهدين قول يزيد بن مخرم :

وَمَا أَدْرِى وَظَنِّى كُلُّ ظَنٍّ أَمُسْلِمُنِى إِلَى قَوْمِى شَرَاحِى

وقول أبى محلم السعدى :

أَلاَ فَتًى مِنْ بَنِى ذُبْيَانَ يَحْمِلُنِى وَلَيْسَ حَامِلَنِى إِلاَّ ٱبْنُ حَمَّالِ

فقول يزيد « أمسلمنى » وقول أبى محلم « حاملنى » كلاهما شاذ ، والقياس فيهما « أمسلمى » ، و « حاملى » كما تقول : ضاربى ، ومكرمى ، وناصرى ، وما أشبه ذلك

هذا ، وكما شبهوا اسم الفاعل وأفعل التفضيل بالفعل فألحقوا بهما نون الوقاية كما يلحقونها به ، فقد عكسوا الأمر : فشبهوا الفعل باسم الفاعل ونحوه مما لا تلحقه النون ، وأسقطوها من الفعل حملا له على اسم الفاعل ، ومن ذلك قول عمرو بن معديكرب الزبيدى :

تَرَاهُ كَالثَّغَامِ يُعَلُّ مِسْكاً يَسُوءُ الْفَالِيَاتِ إِذَا فَلَيْنِى

أراد « فلينَنى » بنون جماعة الإناث ونون الوقاية ؛ فحذف نون الوقاية ، وأبقى نون النسوة ، وهذا أرجح من أن تذهب إلى أن المحذوف نون النسوة والباقى نون الوقاية ، قال ابن منظور : « أراد فلينى بنونين فحذف إحداهما استثقالا للجمع بينهما ، قال الأخفش : حذفت النون الأخيرة ؛ لأنها وقاية للفعل ، وليست باسم ؛ فأما النون الأولى فلا يجوز طرحها ؛ لأنها الاسم المضمر ، ومثله قول أبى حية النميرى :

أَبِالمَوْتِ ٱلَّذِى لاَ بُدَّ أَنِّى مُلاَقٍ ـ لاَ أَبَاكِ ـ تُخَوِّفِينِى ؟

أراد تخوفيننى ، فحذف ، وعلى هذا قرأ بعض القراء : (فبم تبشرونى ؟) فأذهب إحدى النونين استثقالا ، كما قالوا : ما أحست منهم أحدا ، وهم يريدون ما أحسست ، فألقوا إحدى السينين استثقالا ، فهذا أجدر أن يستثقل ؛ لأن النونين جميعا متحركان » اهـ بإيضاح يسير

العـــلم

(اسْمٌ يُعَيِّنُ الْمُسَمَّى) به (مُطْلَقَا * عَلَمُهُ) أى : علم ذلك المسمى ، فاسم : مبتدأ ، و « يعين المسمى » : جملة فى موضع رفع صفة له ، ومطلقاً : حال من فاعل يعين ، وهو الضمير المستتر ، وعَلَمُهُ : خبر ؛ ويجوز أن يكون « عَلَمُهُ » مبتدأ مؤخراً ، و « اسم يعين المسمى » خبراً مقدماً ، وهو حينئذ مما تقدم فيه الخبر وجوباً ؛ لكون المبتدأ ملتبساً بضميره ، والتقدير : عَلَمُ المسمَّى اسمٌ يعين المسمى مطلقاً ، أى : مجرداً عن القرائن الخارجية ، فخرج بقوله « يعين المسمى » النكرات ، وبقوله « مطلقاً » بقية المعارف ؛ فإنها إنما تعين مسماها بواسطة قرينة خارجة عن ذات الاسم : إما لفظية كأل والصلة ، أومعنوية كالحضور والغَيبة

ثم العلم على نوعين : جنسىّ وسيأتى ، وشخصىّ ومُسَمَّاه العاقل وغيره ، مما يؤلف من الحيوان وغيره (كَجَعْفَرٍ) لرجل (وَخِرْنِقَا) لامرأة ، وهى أخت طَرَفَةَ بن العبد لأمه (وَقَرَنٍ) لقبيلة ينسب إليها أُوَيْسٌ القرنى (وَعَدَنٍ) لبلد (وَلاَحِقٍ) لفرس (وَشَذْقَمٍ) لجمل (وَهَيْلَةٍ) لشاة (وَوَاشِقٍ) لكلب

(وَاسْماً أَتَى) العلمُ ، والمراد به هنا ما ليس بكنية ولا بلقب (وَ) أتى (كُنْيَةً) وهى : ما صدّر بأب أو أم : كأبى بكر ، وأم هانىء (وَ) أتى (لَقَباً) وهو ما أَشْعَرَ برفعة مسماه أو ضَعَتِه : كزين العابدين ، وبَطَّة (وَأَخِّرَنْ ذَا) أى : أخر اللقب (إِنْ سِوَاهُ) يعنى الاسم (صَحِبَا) تقول : جاء زَيْدٌ زَيْنُ العابدين ، ولا يجوز : جاء زَيْنُ العابِدِينَ زَيْدٌ ؛ لأن اللقب فى الأغلب منقول من غير الإنسان كبطة ، فلو قدم لأوهم إرادة مسماه الأول ، وذلك مأمون بتأخيره ، وقد ندر تقديمه فى قوله :

٦٦ — أَنَا ابْنُ مُزَيْقِيَا عَمْرٍو ، وَجَدِّى   أَبُوهُ مُنْــــذِرٌ مَاءُ السَّمَاءِ

---

٦٦ — هذا البيت لأوس بن الصامت بن قيس بن أصرم ، وهو شاعر خزرجى أنصارى ، له صحبة ، شهد بدرا والمشاهد كلها ، وقد كان منه أول ظهار حدث فى الإسلام ، وهو أخو عبادة ابن الصامت ، رضى الله عنهما

اللغة : « مزيقيا » بضم ففتح فسكون فكسر ففتح ــ قال ابن منظور « ومزيقيا : لقب عمرو بن عامر بن مالك ، ملك من ملوك اليمن جدّ الأنصار ، قيــل : إنه كان يمزق كل يوم حلة

وقوله :

٦٧ — بِأَنَّ ذَا الْكَلْبِ عَمْراً خَيْرَهُمْ حَسَباً ... بِبَطْنِ شِرْيَانَ يَعْوِى حَوْلَهُ الذِّيبِ

فيخلعها على أصحابه ، وقيل : إنه كان يلبس كل يوم حلتين فيمزقهما بالعشى ، ويكره أن يعود فيهما ، ويأنف أن يلبسهما أحد غيره ، وقيل : إنه سمى بذلك لأنه كان يلبس كل يوم ثوبا فإذا أمسى مزقه ووهبه » اهـ كلامه « أبوه منذر » هذه رواية النحويين ، وهى لا تتفق مع نسب الشاعر ؛ إذ ليس فى آبائه من هو بهذا الاسم ، ورواية ابن منظور وعلماء الرواية الأثبات « أبوه عامر » وهى الموافقة لنسب مزيقيا المتقدم « ماء السماء » هو لقب عامر بن مالك ، وإنما لقب به لأنه كان يمون قومه إذا أجدبوا حتى يأتيهم الخصب ، فكان بينهم نائبا عن المطر ؛ فلذلك لقبوه به ، وذكر النحاة الذين رووا « أبوه منذر ماء السماء » أن هذا لقب المنذر بن امرىء القيس بن النعمان أحد ملوك الحيرة ، وزعموا أنه جده لأمه ، ولم أقف على هذا فى كتب الأنساب التى تعرضت لترجمة أوس

الإعراب : « أنا » مبتدأ « ابن » خبره « مزيقيا » مضاف إليه « عمرو » بدل من مزيقيا « وجدى » الواو عاطفة ، جد : مبتدأ ، وياء المتكلم مضاف إليه « أبوه » أعربه العينى مبتدأ ثانيا ، مع أنه اعترف بأن ماء السماء لقب عامر ، وعندى أنه بدل من المبتدأ والضمير المضاف إلى « أبو » لا يعود على الجدّ ، وإنما يعود على مزيقيا ، والمعنى : إن أبى هو عمرو الملقب بمزيقيا ، وإن جدّى أبا عمرو هذا هو عامر ماء السماء ، وتدرك ذلك تماما إذا أردت تطبيق مدلول الكلام على نسب الشاعر « عامر » خبر المبتدأ « ماء السماء » بدل أو عطف بيان لعامر ، وجعله العينى صفة لعامر ، وبعد معرفة أنه لقبه يتبين لك خطأ ذلك

الشاهد فيه : قوله « مزيقيا عمرو » حيث قدم اللقب — وهو قوله « مزيقيا » — على الاسم — وهو قوله « عمرو » — والقياس أن يقدّم الاسم على اللقب كما صنع فى قوله « عامر ماء السماء » حيث قدّم الاسم — وهو قوله « عامر » — على اللقب — وهو قوله « ماء السماء » — وهذا كلام ظاهر إن شاء الله

٦٧ — هذا بيت لجنوب بنت العجلان إحدى شواعر العرب ، من كلمة ترثى فيها أخاها عمرو ابن العجلان ، وأول هذه الكلمة :

كُلُّ امْرِىءٍ بِمِحَالِ الدَّهْرِ مَكْذُوبُ ... وَكُلُّ مَنْ غَالَبَ الْأَيَّامَ مَغْلُوبُ

وقبل بيت الشاهد قولها :

أَبْلِغْ هُذَيْلاً وَأَبْلِغْ مَنْ يُبَلِّغُهَا ... عَنِّى حَدِيثاً وَبَعْضُ الْقَوْلِ تَكْذِيبُ

اللغة : « محال الدهر » بكسر الميم ، بزنة كتاب — هو كيده أو مكره ، وقيل : قوته وشدته « بطن شريان » بكسر الشين وسكون الراء — هو اسم مكان ، وقيل : واد ، وأصله اسم شجر

﴿ تنبيه ﴾ لا ترتيب بين الكنية وغيرها ؛ فمن تقديمها على الاسم قوله :

٦٨ — أَقْسَمَ بِاللهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرْ مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلاَ دَبَرْ

تعمل منه القسى ، والشريان ـ بفتح الشين ـ الحنظل « يعوى حوله الذيب » : كناية عن موته

الإعراب : « بأن » الباء حرف جرّ ، أن : توكيدية ناصبة « ذا » اسم أن « الكلب » مضاف إليه « عمرا » بدل أو عطف بيان « خيرهم » نعت لعمرو ، والضمير مضاف إليه « حسبا » تمييز « ببطن » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أن « شريان » مضاف إلى بطن ، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالباء ، والجار والمجرور متعلق بقولها « أبلغ » فى البيت الذى قبله « يعوى » فعل مضارع « حوله » ظرف متعلق به ، والضمير مضاف إليه « الذيب » فاعل ، وجملة الفعل والفاعل فى محل نصب حال من « عمرو » ، ويجوز أن تكون الجملة فى محل رفع خبر أن ، ويكون الجار والمجرور متعلقا بمحذوف حال من « عمرو »

الشاهد فيه : قوله « ذا الكلب عمرا » حيث قدمت اللقب ـ وهو قولها « ذا الكلب » ـ على الاسم ـ وهو قولها « عمرا » ـ والقياس أن يكون الاسم مقدما واللقب مؤخرا ، فلو أتت بما يقتضيه القياس لقالت : « بأن عمرا ذا الكلب » فلما كان ذلك لا يستقيم معه وزن الشعر عكست الترتيب

والسرّ فى وجوب تأخر اللقب أنه يدل على الذات ووصف من أوصاف المدح أو الذم ؛ فلو قدم لكان ذكر الاسم بعده عبثا ؛ لأنه يدل على الذات من غير زيادة

هذا ، وقد نص ابن الأنبارى على أن اللقب إذا كان أشهر من الاسم تقدّم على الاسم ، ومن ذلك قوله تعالى : (إنما المسيح عيسى ابن مريم) فإن المسيح لقب وعيسى اسم ، وقد قدّم فى أفصح الكلام من غير ضرورة ؛ لأن المسيح لا يطلق على غيره ، بخلاف عيسى ؛ فإنه قد تسمى به كثير ، ولذلك تقدّم ألقاب الخلفاء ؛ لأنها أشهر من أسمائهم

٦٨ — البيت لأعرابى كان قد أتى أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه فقال : إنى على ناقة دبراء عجفاء نقباء ، واستحمله ـ أى : طلب منه أن يحمله على ناقة غير ناقته ـ فظنه كاذبا ، فلم يحمله ، فانطلق الأعرابى وهو يقول :

أَقْسَمَ بِاللهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرْ مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلاَ دَبَرْ

فَاغْفِرْ لَهُ اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ فَجَرْ

اللغة : « أبو حفص » كنية عمر رضى الله عنه ، وحفص : هو الأسد ، وتكنية عمر رضى الله عنه بذلك إيماء إلى شجاعته ، ويقال : حفص ابنته زوج رسول الله صلى الله عليه وسلم « نقب » أراد به ههنا رقة الأخفاف ، وبابه فرح ، وتقول : بعير أنقب ، وناقة نقباء « دبر » بفتح

ومن تقديم الاسم عليها قوله :

٦٩ — وَمَا اهْتَزَّ عَرْشُ اللهِ مِنْ أَجْلِ هَالِكٍ سَمِعْنَا بِهِ إِلاَّ لِسَعْدٍ أَبِي عَمْرِو

الدال والباء جميعا — هو الجرح الذي يكون فى ظهر البعير ، وقيل : هو أن يقرح خف البعير ، وبابه فرح ، وتقول : بعير أدبر ، وناقة دبراء « فجر » كذب ، ومال عن الصدق

الإعراب : « أقسم » فعل ماض « بالله » متعلق به « أبو حفص » فاعل ، ومضاف إليه « عمر » بدل أو عطف بيان ، مرفوع بالضمة ، ومنع من ظهور هذه الضمة سكون الوقف

الشاهد فيه : قوله « أبو حفص عمر » حيث قدم الكنية — وهى قوله « أبو حفص » — على الاسم — وهو قوله « عمر » — والنحويون على جواز ذلك وعكسه ، وإذا كانوا يقدمونها على الاسم الذى يجب تقديمه على اللقب فى غير ما استثنيناه فإنهم يقدمونها على اللقب من باب الأولى؛ فكان الاستدلال على جواز تقديمها على الاسم كافيا

٦٩ — نسب كثير من العلماء هذا البيت لحسان بن ثابت شاعر رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ ولم أجده فى نسخ ديوانه المطبوعة ، وهو يرثى به سعد بن معاذ الأنصارى سيد الأوس رضى الله عنه ، وسنترجمه

اللغة : « اهتز » تحرك « عرش الله » هذه الكلمة مأخوذة عن سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقد ذكر الحافظ ابن حجر رحمه الله أن « سعد بن معاذ رمى بسهم يوم الخندق ، فعاش بعد ذلك شهرا حتى حكم فى بنى قريظة ، وأجيبت دعوته فى ذلك ، ثم انتقض جرحه ، فمات» ، وأخرج ذلك البخارى ، وذلك سنة خمس ، وقال الحافظ : «وفى الصحيحين وغيرهما من طرق أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : اهتز العرش لموت سعد بن معاذ» اهـ « سعد » : هو سعد بن معاذ بن النعمان بن امرىء القيس بن زيد بن عبد الأشهل بن جشم بن الحرث ابن الخزرج بن النبيت بن مالك بن الأوس الأنصارى الأشهلى ، وأمه كبشة بنت رافع ، لها صحبة ، وكنية سعد أبو عمرو ، شهد بدرا باتفاق ، وحضر الخندق ، ومات بعدها بشهر متأثرا بجرح أصابه فى يومها ، وقد اختلفوا فيمن رماه ؛ فقيل : رماه حبان بن عبد مناف من بنى عامر ابن لؤى ، وقيل : أبو أمامة الجشمى

الإعراب : « وما » نافية « اهتز » فعل ماض « عرش الله » فاعل ، ومضاف إليه « من أجل » جارّ ومجرور متعلق بقوله اهتزّ ، وأجل مضاف ، و « هالك » مضاف إليه « سمعنا » فعل وفاعل « به » متعلق بسمع ، والجملة من الفعل والفاعل فى محلّ جرّ صفة لهالك « إلا » أداة حصر « لسعد » جارّ ومجرور متعلق بقوله اهتزّ السابق « أبى عمر » بدل من سعد أو عطف بيان عليه ، وأبى مضاف ، وعمرو : مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « لسعد أبى عمرو » حيث قدّم الاسم — وهو قوله « سعد » — على

وكذلك يفعل بها مع اللقب . اهـ

وقد رفع توهم دخول الكنية فى قوله « سواه » بقوله : (وإنْ يَكُونَا) أى : الاسم واللقب (مُفْرَدَيْنِ فَأَضِفْ) الاسم إلى اللقب (حَتْماً) إن لم يمنع من الإضافة مانع على ماسيأتى بيانه ، هذا ماذهب إليه جمهور البصريين ، نحو « هذا سعيدُ كُرْزٍ » يتأوّلون الأول بالمسمى ، والثانى بالاسم ، وذهب الكوفيون إلى جواز إتباع الثانى للأول على أنه بدل منه أو عطف بيان ، نحو « هٰذَا سَعِيدٌ كرزٌ » ، و « رأيت سعيداً كرزاً » ، و « مررت بسعيدٍ كرزٍ » والقطع : إلى النصب بإضمار فعل ، وإلى الرفع بإضمار مبتدأ ، نحو « مررتُ بسعيدٍ كرزاً وكرزٌ » أى : أعنى كرزاً ، وهو كرز

(وَإلاَّ) أى : وإن لم يكونا مفردين بأن كانا مركبين ، نحو « عبد الله أنف الناقة » ، أو الاسم ، نحو « عبد الله بطة » ، أو اللقب ، نحو « زَيْدٌ أَنْفُ الناقة » — امتنعت الإضافة لطول ، وحينئذ (أَتْبِعِ الَّذِى رَدِفْ) وهو اللقب للاسم فى الإعراب : بيانا ، أو بدلا ، ولك القطع على ماتقدم ، وكذا إن كانا مفردين ومنع من الإضافة مانع كأل ، نحو «الْحَارِثُ كُرْزٌ »

(وَمِنْهُ) أى : بعض العلم (مَنْقُولٌ) عن شىء سبق استعماله فيه قبل العلمية ، وذلك المنقول عنه مصدر (كَفَضْلٍ و) اسم عين مثل (أَسَدْ) واسم فاعل كحارث ، واسم مفعول كمسعود ، وصفة مشبهة كسعيد ، وفعل ماض كشَمَّرَ — علم فرس — قال الشاعر :

٧٠ — أَبُوكَ حُبَابٌ سَارِقُ الضَّيْفِ بُرْدَهِ وَجَدِّىَ يَاحَجَّاجُ فَارِسُ شَمَّرَا

الكنية — وهى قوله «أبى عمرو» — فدلّ ذلك على جواز تأخير الكنية عن الاسم ، وقد دلّ البيت السابق على جواز تقديمها عليه ، فيكون مجموع البيتين دليلا على أنه لاترتيب بينهما ؛ بل يجوز أن تبدأ بأيهما شئت وتؤخر الآخر

٧٠ — هذا البيت لجميل بن عبد الله بن معمر العذرى ، صاحب بثينة

اللغة : « حباب » بضم الحاء المهملة ، بزنة غراب — أراد به الخبيث الماكر ، من قولهم للحية : حباب ، وقولهم للشيطان : حباب ، ونحو ذلك « سارق الضيف برده » ذهب العلامة الصبان رحمه الله إلى أن إضافة « سارق » إلى « الضيف » من إضافة اسم الفاعل إلى فاعله ، و « برده » مفعول به لسارق ، وعليه فالمراد بالعبارة فى نظره أنه جبان ، وهذا لايوافق سابق الكلام ، وعندى أن الفاعل ضمير مستتر فى « سارق » يعود إلى قوله « أبوك » وإضافة

وفعل مضارع كيَشْكُر ، قال الشاعر :

٧١ — وَيَشْكُرُ أللهُ لاَ يَشْكُرُهُ

«سارق» إلى «الضيف» من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله ، و«برده» بدل من الضيف ، بدل اشتمال ، وقد روى بجر «برده» ونصبه ، كما ضبطه فى اللسان ، فرواية الجر على أنه بدل على اللفظ ، ورواية النصب على أنه إبدال منه باعتباره مفعولا «ياحجاج» روى مكانه ابن منظور «ياعباس»

الإعراب : «أبوك» مبتدأ «حباب» خبره «سارق» صفة لحباب ، أو خبر ثان «الضيف» مضاف إلى سارق ، من إضافة اسم الفاعل لمفعوله ، وفاعله ضمير مستتر يعود إلى المبتدأ «برده» بدل من الضيف ، والضمير مضاف إليه «وجدّى» الواو عاطفة ، جدّ : مبتدأ ، وياء المتكلم مضاف إليه «يا» حرف نداء «حجاج» منادى ، وقد اعترض بين المبتدأ وخبره بجملة النداء «فارس» خبر المبتدأ «شمرا» مضاف إليه ، وألفه للإطلاق

الشاهد فيه : قوله «شمرا» فإن أصله فعل ماض من التشمير ، تقول : شمر إزاره : إذا رفعه ، وتقول : شمر فى الأمر ، إذا خف ، ومنه قولهم : ناقة شمير : أى سريعة ، وقد نقل هذا اللفظ من ذلك ؛ فسموا به فرسا ، كما فى بيت الشاهد ، وسموا به ناقة كما فى قول الشماخ :

وَلَمَّا رَأَيْتُ الْأَمْرَ عَرْشَ هَوِيَّةٍ تَسَلَّيْتُ حَاجَاتِ الفُؤَادِ بِشَمَّرَا

وسموا به رجلا ، كما فى قول امرىء القيس :

فَهَلْ أَنَا مَاشٍ بَيْنَ شَوْطٍ وَحَيَّةٍ ؟ وَهَلْ أَنَا لاَقٍ حَيَّ قَيْسِ بْنِ شَمَّرَا

ومثل ذلك «خضم» ، و«بقم» ، و«كعسب» ، و«ترجم» ، كلّ هذه أعلام منقولة عن الفعل الماضى

٧١ — قد بحثت عن هذا الشاهد طويلا فلم أجد أحدا استشهد به سوى الشارح رحمه الله ولم أقف له على تتمة ، ولا وجدت له سابقا أو لاحقا . والشاهد على مافى الشرح شطر من مخلع البسيط ؛ ولعل هذا محرف عن بيت من المتقارب لزياد الأعجم رواه جار الله الزمخشرى ، وهو قوله :

وَيَشْكُرُ تَشْكُرُ مَنْ ضَامَهَا وَيَشْكُرُ لِلّٰهِ لاَ تَشْكُرُ

اللغة : «يشكر» : علم منقول من الفعل المضارع ، وقد سمت به العرب أبوى قبيلتين عظيمتين : إحداهما من بكر وائل ، والثانية فى الأزد ؛ فأما الأولى فأبوها يشكر بن على بن بكر ابن وائل بن قاسط بن هنب بن أفصى بن دعمى بن جديلة بن أسد بن ربيعة ، وأما الثانية فأبوها يشكر بن مبشر بن صعب «يشكره» : يثنى عليه ، ويحمده

الإعراب : «يشكر» : مبتدأ ، مرفوع بالضمة الظاهرة إذا اعتبرته منقولا عن الفعل المضارع وحده ، ومرفوع بضمة مقدّرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحلّ بحركة الحكاية

وجملة وستأتى ، (وَ) بعضه الآخر (ذُو ارْتِجَالٍ) ؛ إذ لا واسطة على المشهور ، وذهب بعضهم إلى أن الذى علميته بالغلبة لا منقول ولا مرتجل ، وعن سيبويه أن الأعلام كلها منقولة ، وعن الزجاج كلها مرتجلة ، والمرتجل هو : مااستعمل من أول الأمر علما (كَسُعَادَ) علم امرأة (وَأُدَدْ) علم رجل (وَ) من المنقول مأأصله الذى نقل عنه (جُمْلَةٌ) فعلية والفاعل ظاهر : كَبَرَقَ نَحْرُهُ ، وشَابَ قَرْنَاهَا ؛ أو ضمير بارز : كأطْرِقَا — علم مفازة — قال الشاعر :

إذا اعتبرته منقولا عن الفعل المضارع المشتمل على الضمير « الله » يجوز أن يروى منصوبا ، ويجوز أن يروى مرفوعا ؛ فإن رويته منصوبا فهو منصوب على التعظيم بفعل محذوف يفسره مابعده ، وتقدير الكلام : ويشكر لايشكر الله لايشكره ، وإن رويته مرفوعا فهو مبتدأ خبره الجملة التى بعده ، والضمير المرفوع المستتر فى « لايشكره » عائد إلى يشكر ، والضمير المنصوب البارز عائد إلى لفظ الجلالة ؛ وهذان الوجهان على أنه من باب الاشتغال فى قوله « الله لايشكره » ويجوز وجه آخر ، وهو أن يكون « الله » مبتدأ ثانيا ، و« لا » نافية « يشكره » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى المبتدأ الثانى الذى هو لفظ الجلالة ، والضمير البارز المتصل يعود إلى المبتدأ الأوّل ، وهو مفعول به مبنى على الضمّ فى محل نصب ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله ومفعوله فى محلّ رفع خبر المبتدأ الثانى ، وجملة المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأوّل ، وقد عرفت العائد من كل جملة على مبتدئها ، ومعنى « لايشكره » على الوجه الأخير لايجازيه جزاء الشاكرين

الشاهد فيه : قوله « يشكر » حيث استعمل علما ، وأصله فعل مضارع من شكره يشكره — من باب نصر — إذا أثنى عليه ومدحه ، وقد عرفت فى صدر الكلام أن هذا اللفظ فى هذا الموقع يحتمل أن يكون منقولا عن المضارع وقع موقع المرفوع ؛ إذ يجوز أن يكون رفعه الحالى هو الذى تطلبه عامل الرفع ؛ ويجوز أن يكون هو رفعه الأصلى الذى كان معه قبل النقل ؛ فإن كان فى موقع المنصوب أو المجرور تبينت حاله ، ولم يحتمل إلا وجها واحدا ، ومن هنا جزمنا لك فى شرح الشاهد (رقم ٧٣ الآتى) بأن « يزيد » فى قول الراجز :

* نُبِّئْتُ أَخْوَالِي بَنِي يَزِيدُ *

علم منقول عن الجملة ؛ وذلك لأن الرواية برفع « يزيد » وموقعه موقع المجرور ؛ لأنه مضاف إلى ماقبله ، فلو كان منقولا عن المضارع وحده لجره بالفتحة نيابة عن الكسرة ، كما يعامل سائر مالاينصرف ، ومثل بيت الشاهد قوله :

وَيَشْكُرُ لاَ تَسْتَطِيعَ الْوَفَاءَ وَتَعْجِزُ يَشْكُرُ أَنْ تَغْدِرَا

وهو فى هذا البيت أيضا محتمل للوجهين فى الموضعين جميعا ؛ فلا تغفل عما قدمناه

٧٢ — عَلَى أَطْرِقَا بَالِيَاتِ الخِيَامِ

٧٢ — هذا صدر بيت لأبى ذؤيب الهذلى ، وعجزه قوله :

* إِلاَّ الثُّمَامَ وَإِلاَّ العِصِىّْ *

والبيت من قصيدة له عدة أبياتها فى « أشعار الهذليين » أربعة عشر بيتا ، بدأها بذكر الأطلال ودروسها وعفاء رسومها ، ويقع بيت الشاهد خامس بيت فيها ، ثم رثى ابن عمه نشيبة بأبيات من آخرها ، ومطلع هذه الكلمة :

عَرَفْتُ الدِّيَارَ كَرَقْمِ الدَّوَا ةِ يَزْبُرُهَا الكَاتِبُ الْحِمْيَرِىّْ

اللغة : « رقم » أصله مصدر رقم الكتاب يرقمه — من باب نصر — إذا أعجمه وبينه ، ومنه (كتاب مرقوم) أى : مكتوب ، وتقول : رقمت الكتاب فهو كتاب مرقوم : إذا كنت قد بينت حروفه بعلاماتها من التنقيط ونحوه « يزبرها » من بابى ضرب ونصر — يكتبها « الحميرى » المنسوب إلى حمير — بزنة درهم — وخصه بالذكر لأن الكتابة أصلها من اليمن « أطرقا » بفتح الهمزة وكسر الراء بينهما طاء مهملة ساكنة — اسم موضع من منازل هذيل ، وهو المراد هنا ، وهو أيضا اسم موضع من نواحى مكة من منازل كعب بن خزاعة ؛ قال أبو عمرو : « أطرقا : اسم لبلد بعينه ، مأخوذ من فعل الأمر ، وفيه ضمير علامته الألف ، كأن سالكه سمع نبأة فقال لصاحبيه : أطرقا » اهـ ، وقال الأصمعى : « كان ثلاثة نفر بهذا المكان ، فسمعوا أصواتا ، فقال أحدهم لصاحبيه : أطرقا ، فسمى بذلك » اهـ ، وقال أبو الفتح : « ويروى * علا أطرقا . . * — أى بفتح الهمزة وضم الراء أو كسرها والتنوين — فعلى هذا يكون « علا » فعلا ماضيا ، و « أطرق » جمع طريق : فمن أنث الطريق جمعه على أطرق مثل عناق وأعنق وذراع وأذرع ، ومن ذكره جمعه على أطرقاء ، مثل صديق وأصدقاء ، فيكون قد قصره للضرورة » اهـ كلامه بإيضاح يسير ، وعليه لا شاهد فى البيت « الخيام » جمع خيمة ، وهى — عند العرب — بيت من عيدان « الثمام » بضم الثاء ، بزنة غراب — نبت ضعيف يحشى به خصاص البيوت ويستر به جوانب الخيمة « العصى » خشب بيوت الأعراب

الإعراب : « على أطرقا » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الديار ، وأطرقا : مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها الحكاية « باليات » حال ثانية من الديار « الخيام » مضاف إليه « إلا » أداة استثناء « الثمام » يروى مرفوعا ومنصوبا ، فمن نصبه فلا إشكال فى أنه منصوب على الاستثناء ؛ لأنه مستثنى من كلام تام موجب ، ومن رفع فإنما عمد إلى أنه مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير إلا الثمام باقية ، أو لم تبل ، أو نحو ذلك « وإلا » الواو عاطفة ، إلا : زائدة « العصى » : معطوف على الثمام ، والقصيدة تروى مرفوعة القوافى وتروى ساكنتها ؛ فمن رواها ساكنة جاز لك عليه أن تحملها على محلى « الثمام » فى روايتيه ، ومن رواها مرفوعة فإن كان

أو مستتر : كيزيد ، فى قوله :

٧٣ — نُبِّئْتُ أَخْوَالِي بَنِي يَزِيدُ ظُلْمًا عَلَيْنَا لَهُمُ فَدِيدُ

« الثمام » مرفوعا فالأمر بين ، و إن كان منصوبا كان محمله على المعنى ، و بيان ذلك أنه لما حكم على الديار بالبلى ، ثم استثنى منها الثمام ؛ كان كأنه قد قال : بليت الديار و بقى الثمام ، فاستساغ أن يعطف عليه بالرفع ؛ لأنه مرفوع فى المعنى ؛ وليس الرفع بالعطف على المعنى و إن كان المعطوف عليه غير مرفوع لفظا ببدع فى كلامهم ، ألا ترى أن الفرزدق يقول :

وَعَضُّ زَمَانٍ يَا ابْنَ مَرْوَانَ لَمْ يَدَعْ مِنَ المَالِ إلاَّ مُسْحَتًا أَوْ مُجَلَّفُ

انظر إليه كيف رفع « أو مجلف » مع أن المعطوف عليه — وهو قوله « إلا مسحتا » — منصوب ، وليس ذلك إلا لأنه راعى معنى : ذهب كل المال و بقى مسحت أو مجلف ، ومثله قول الآخر :

غَدَاةَ أَحَلَّتْ لِابْنِ أَصْرَمَ طَعْنَةٌ حُصَيْنٍ عَبِيطَاتِ السَّدَائِفِ وَالْخَمْرُ

فرفع « الخمر » مع عطفه على « عبيطات » على تقدير : وحلت له الخمر

الشاهد فيه : قوله « أطرقا » حيث سمى به ، وأصله فعل أمر — مأخوذ من قولهم : أطرق يطرق ؛ إذا أنصت — مسند إلى ضمير الاثنين ، وهو الألف ، فهو فى الأصل جملة من فعل وفاعل ؛ وقد أوضحنا لك فى صدر الكلام اختلاف العلماء فى ذلك

٧٣ — نسب العلماء هذا البيت لرؤبة بن العجاج ، ولم أجده فى أصل ديوانه ، وإنما ذكره جامع الديوان فى زياداته ، وروى معه بيتا آخر ، وهو :

يُعْجِبُهُ السَّخُونُ وَالْبَرُودُ وَالتَّمْرُ حُبًّا مَالَهُ مَزِيدُ

اللغة : « نبئت » بالتضعيف و بالبناء للمجهول — أعلمت وأخبرت « أخوالى » الأخوال : جمع خال ، وهو أخو الأم « يزيد » هكذا وقع فى رواية النحويين ، ومنهم الزمخشرى ، وقال ابن يعيش : « صوابه بالتاء المثناة من فوق ، وهو اسم رجل تنسب إليه الثياب التزيدية » اهـ ، لكن قد عرف فى أسماء العرب من سمى « يزيد » بالياء المثناة التحتية ، ومن هؤلاء : يزيد بن معاوية ، و يزيد بن قسم بن ربيعة ، و يزيد بن منصور الحميرى « ظلما » الظلم : هو وضع الشىء فى غير محله ، أو منعه من محله « فديد » هو الصياح والجلبة « السخون » بفتح السين المهملة ، وضبطه فى الديوان بالضم ، وهو خطأ — ما يسخن من المرق « البرود » — بفتح الباء — بمعنى البارد ، و يروى فى مكانه « العصيد » وهو العصيدة ، وهو دقيق يلت بالسمن و يطبخ « والتمر » روى ناشر الديوان فى مكانه « والقز » وهو تصحيف « حبا ماله مزيد » قال ابن منظور : يروى

* حتى ماله مزيد *

الإعراب : « نبئت » : فعل ونائب فاعل ، وهو مفعوله الأوّل « أخوالى » مفعول ثان ،

... ...

و ياء المتكلم مضاف إليه « بنى » بدل من أخوالى « يزيد » مضاف إليه ، مجرور بكسرة مقدّرة على آخره منع من ظهورها حركة الحكاية « ظالما » مفعول لأجله ، أو حال بتأويل المشتق ، أى : ظالمين « علينا » جار ومجرور متعلق بقوله « ظالما » أو بقوله « فديد » الآتى . « لهم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدّم « فديد » مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب مفعول ثالث لنبئت

الشاهد فيه : قوله « يزيد » حيث سمى به ، وأصله فعل مضارع من « زاد » مشتمل على ضمير مستتر فيه ، فنقل من الجملة المؤلفة من فعل وفاعل إلى العلمية

فإن قلت : فما السر فى حملكم إياه على النقل من الجملة ، ولم تقدروا نقله من الفعل المضارع وحده ؟

فالجواب أنا وجدنا العرب قد جرت عادتهم إذا نقلوا عن الفعل المضارع وحده أعربوه إعراب ما لاينصرف ، ولم يحكوه ، فإذا قدروا النقل عن مجموع الفعل والفاعل حكوه على حاله التى كان عليها قبل النقل فى جميع مواقع الإعراب ، فلو أنه كان منقولا عن الفعل وحده لكان بنصب الدال لا ضمها . قال ابن منظور : « أما قوله ✲ نبئت أخوالى إلخ ✲ قال ابن سيده : فعلى أنه ضمن الفعل الضمير فصار جملة ، فاستوجبت الحكاية ؛ لأن الجمل إذا سمى بها فحكمها أن تحكى فافهم ، ونظره ثعلب بقوله :

بَنُو يَدُرُّ إذَا مَشَى   وَبَنُو يَهِرُّ عَلَى العَشَا

وقوله :

لاَ ذَعَرْتُ السَّوَامَ فِي فَلَقِ الصُّبْـ   ـحِ مُغِيراً وَلاَ دُعِيتُ يَزِيدُ

أى : لادعيت الفاضل ، والمعنى : هذا يزيد ، وليس يتمدح بأن اسمه يزيد ؛ لأن يزيد ليس موضوعا بعد النقل له عن الفعلية إلا للعلمية » اهـ كلامه بحروفه . وقد سموا « تغلب » من الفعل المضارع أيضا وهو اسم قبيلة مشهورة ، وقال الفرزدق :

لَوْلاَ فَوَارِسُ تَغْلِبُ ابْنَةِ وَائِلٍ   وَرَدَ العَدُوُّ عَلَيْكَ كُلَّ مَكَانِ

وسموا أيضا « يعصر » وهو اسم قبيلة منها باهلة ، وقال الشاعر :

لاَتَرْكَنَنَّ إلَى الأَمْرِ الَّذِي رَكَنَتْ   أَبْنَاءُ يَعْصُرُ حِينَ اضْطَرَّهَا القَدَرُ

وسموا « يشكر » أيضا ، وهو اسم قبيلة فى بكر بن وائل ، وشاهدها سبق قبل هذا ، وكل هذا إذا قدّر النقل فيه عن الفعل وحده أعربته إعراب ما لاينصرف ، وإن قدّرته منقولا عن الفعل والفاعل ألزمت آخره الرفع حكاية لحاله قبل التسمية به ، وشاهد معاملة المنقول عن المضارع معاملة الاسم الذى لاينصرف قول ليلى الأخيلية :

ومنه إصْمِتْ — علم مفارة — قال الشاعر :

٧٤ — أَشْلَى سَلُوقِيَّةً بَاتَتْ وَبَاتَ بِهَا ... بِوَحْشِ إِصْمِتَ فِي أَصْلاَبِهَا أَوَدُ

لَنْ تَسْتَطِيعَ بِأَنْ تُحَوِّلَ مَجْدَهُمْ ... حَتَّى تُحَوِّلَ ذَا الهِضَابِ يَسُومَا

يسوم : اسم جبل ، وهو مسمى بالفعل المضارع من السوم ، وقال أبو ذؤيب الهذلى :

يَعْثُرْنَ فِي حَدِّ الظُّبَاتِ كَأَنَّمَا ... كُسِيَتْ بُرُودَ بَنِي تَزِيدَ الأَذْرُعُ

ومثال حكايته على أنه منقول من الجملة قول عقيبة الأسدى :

فَهَبْهَا أُمَّةً هَلَكَتْ ضَيَاعًا ... يَزِيدُ يَسُوسُهَا وَأَبُو يَزِيدُ

وقول الأسود بن يعفر :

فَلُومِى إِنْ بَدَا لَكِ أَو أَفِيقِى ... فَقَبْلِى قَدْ مَضَى وَهُوَ الحَمِيدُ

أَبُو الْعَوْرَاءِ لَمْ أَكْمَدْ عَلَيْهِ ... وَقَيْسٌ فَاتَنِي وَأَبُو يَزِيدُ

٧٤ — البيت للراعى ، واسمه عبيد بن حصين النميرى ، من قصيدة له يمدح بها عبد الله بن معاوية بن أبى سفيان ، ومطلع هذه القصيدة قوله :

طَافَ الْخَيَالُ بِأَصْحَابِي وَقَدْ هَجَدُوا ... مِنْ أُمِّ عُلْوَانَ لاَنَحْوٌ وَلاَ صَدَدُ

وقبل بيت الشاهد أبيات يصف فيها الثور ، وهى قوله :

أَوْ نَاشِطٌ أَسْفَعُ الخَدَّيْنِ أَلْجَأَهُ ... نَفْحُ الشَّمَالِ فَأَمْسَى دُونَهُ العَقَدُ

حَتَّى إِذَا هَبَطَ الْأُحْدَانَ وَانْقَطَعَتْ ... عَنْهَا سَلاَسِلُ رَمْلٍ بَيْنَهَا وُهُدُ

صَادَفَ أَطْلَسَ مَشَّاءً بِأَكْلُبِهِ ... إِثْرَ الْأَوَابِدِ مَا يَنْمِى لَهُ سَبَدُ

اللغة : « طاف » مرّ ، ومنه قيل للعسس : طائف ، وبابه قال « هجدوا » رقدوا ، وناموا « نحو » توجه وقصد ، وهو مبتدأ حذف خبره ، وتقديره : لا توجه منها إلينا « صدد » بزنة جمل — هو القرب ، ومنه يقال : دارى صدد داره ، أى : قبالتها قريبة منها ، والناشط : الثور الوحشى ، والأسفع : الأسود المشرب حمرة « ألجأه » : اضطره « العقد » — بفتح العين وفتح القاف أو كسرها — جمع عقدة ، وهى ماترا كم وتعقد من الرمل « الأحدان » بضم الهمزة — قطع رمل متفرقة ، والأصل وحدان — بالواو — فقلبت واوه همزة « وهد » بضمتين ، بزنة كتب — جمع وهاد ، والوهاد : جمع وهدة — بفتح فسكون — وهى المكان المطمئن ، وضمير « صادف » المستتر فيه يعود إلى الناشط « أطلس » يريد به الصياد القانص ، وأصله الذئب « مشاء » هو صيغة مبالغة من مشى « أكلبه » جمع كلب « الأوابد » جمع آبدة ، وهى الوحوش « ينمى » يزيد « سبد »

... ...

أصله الصوف ، وأراد به المال والماشية « أشلى » أغرى ، كذا قيل ، وانتقده غير واحد من أئمة اللغة ؛ قال ابن منظور : « قال ثعلب : وقول الناس : أشليت الكلب على الصيد ؛ خطأ ، وقال أبو زيد : أشليت الكلب : أى دعوته ، وقال ابن السكيت : يقال : أوسدت الكلب بالصيد ، وأسدته : إذا أغريته ، ولا يقال أشليته ، إنما الإشلاء الدعاء ، يقال : أشليت الشاة والناقة ، إذا دعوتهما بأسمائهما لتحلبهما » اه كلامه ، وقد ثبت صحة أشليت الكلب بمعنى أغريته وقد وقع ذلك كثيرا فى الشعر العربى وفسره به جماعة من أئمة اللغة ، انظر قول زياد الأعجم :

أَتَيْنَا أَبَا عَمْرٍو فَأَشْلَى كِلاَبَهُ عَلَيْنَا فَكِدْنَا بَيْنَ بَيْتَيْهِ نُؤْكَلُ

وانظر قول الفرزدق يهجو جريرا :

تُشْلِي كِلاَبَكَ وَالْأَذْنَابُ شَائِلَةٌ عَلَى قُرُومٍ عِظَامِ الْهَامِ وَالْقَصَرِ

وانظر ما أنشده أبو هلال العسكرى :

أَلاَ أَيُّهَا الْمُشْلِي عَلَيَّ كِلاَبَهُ وَلِي غَيْرَ أَنْ لَمْ أُشْلِهِنَّ كِلاَبُ

تجد معنى الإغراء واضحا من هذه الأبيات كلها . وقوله فى البيت المستشهد به « سلوقية » أراد كلابا سلوقية ، وهى المنسوبة إلى سلوق - بفتح السين وضم اللام مخففة - وهو موضع باليمن تنسب إليه الدروع والكلاب ، وقيل : هو موضع ببلاد الروم « إصمت » قال ياقوت : « هو اسم علم لبرّية بعينها ، وقال بعضهم : العلم هو : وحش إصمت ، الكلمتان جميعا ، وقال أبو زيد : يقال : لقيته بوحش إصمت ، و ببلدة إصمت ، أى : بمكان قفر » اه « أصلابها » جمع صلب ، وهو وسط الظهر من العنق إلى العجز « أود » بفتحتين ، بزنة جمل - هو الاعوجاج ، قال الأصمعى : « إذا كان فى ظهر الكلب احديداب قليل كان أفره له ، و إذا كان الكلب واسع الفقحة كان ذلك أسرع لجريه » اه

المعنى : أغرى هذا الصياد كلابه السلوقية الموصوفة بأنها فى أصلابها اعوجاج بوحوش هذه البرية .

الإعراب : « أشلى » فعل ماض ، وفيه ضمير مستتر يعود إلى الأطلس ، وهو فاعله « سلوقية » مفعول به « باتت » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر ، وخبره محذوف يدلّ عليه ما بعده « وبات » الواو عاطفة ، بات : فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر « لها » متعلق بمحذوف خبر بات « بوحش » جارّ ومجرور متعلق بقوله « أشلى » السابق « إصمت » مضاف إليه « فى أصلابها » جارّ ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدّم « أود » مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب صفة لسلوقية

﴿ تنبيه ﴾ حكم العلم المركب تركيب إسناد — وهو المنقول من جملة — أن يحكى أصله ، ولم يرد عن العرب علم منقول من مبتدأ وخبر ، لكنه بمقتضى القياس جائز اهـ

(وَ) من العلم (مَا بِمَزْجٍ رُكِّبَا) وهو : كل اسمين جعلا اسما واحدا ، منزلا ثانيهما من الأول منزلة تاء التأنيث مما قبلها ، نحو : بَعْلَبَكّ ، وحَضْرَمَوْت ، وَمَعْدِي كَرِب ، وسِيبَوَيْه ، و (ذَا) المركب تركيب مزج (إنْ بِغَيْرِ «وَيْهِ» تَمّ) أى : خُتِم (أُعْرِبَا) إعراب ما لا ينصرف على الجزء الثانى ، والجزء الأول يبنى على الفتح ، مالم يكن آخره ياء كمعدى كرب ، فيبنى على السكون ، وقد يبنى ماتمّ بغير « وَيْهِ » على الفتح تشبيهاً بِخَمْسَةَ عَشَرَ ، وقد يضاف صدره إلى عجزه . والأول هو الأشهر ؛ أما المركب المزجى المختوم بويه كسيبويه وَعَمْرَوَيْهِ ، فإنه مبنى على الكسر ؛ لما سلف ، وقد يعرب غير منصرف كالمختوم بغير « وَيْهِ » .

(وَشَاعَ فِي الْأَعْلَامِ ذُو الْإِضَافَهْ) وهو : كل اسمين جعلا اسماً واحداً ، مُنَزَّلاً ثانيهما من الأول منزلة التنوين ، وهو على ضربين : غير كنية (كَعَبْدِ شَمْسٍ ، وَ) كنية ، مثل (أَبِي قُحَافَهْ) وإعرابه إعراب غيره من المتضايفين

(وَوَضَعُوا لِبَعْضِ الْأَجْنَاسِ) التى لا تؤلف غالباً كالسباع والوحوش والأحناش (عَلَمْ)

الشاهد فيه : قوله « إصمت » حيث سمى به ، وأصله فعل أمر وفيه ضمير مستتر ، فهو من باب نقل الجملة المركبة من فعل وفاعل إلى العلمية ، وليس منقولا عن فعل الأمر وحده كما زعم جماعة

بقى أن تتساءل قائلا : إن المعروف فى فعل الأمر من « صمت » إنما هو « اصمت » بهمزة وصل مضمومة ، وضم الميم ؛ والمنقول فى هذا العلم قطع الهمزة مكسورة وكسر الميم ، فكيف تغير عما كان عليه من ثلاث جهات؟

والجواب : أما عن قطع الهمزة فقد قال ياقوت : « وقطعت همزته ليجرى على غالب الأسماء ، وهكذا جميع مايسمى به من فعل الأمر » اهـ ، ومثله للمحقق الرضى ، واستشهد بالبيت على أنه إذا سمى بفعل فيه همزة وصل قطعت . وأما كسر الهمزة وكسر الميم فقد وجهه العلماء بأحد ثلاثة توجيهات : الأوّل : أن يكون ذلك لغة لم تصل إليهم إلا عن طريق هذا البيت ، يعنى أن صمت يصمت قد ورد من باب نصر و باب ضرب ؛ فأما باب نصر فهو المشهور المعروف ، وأما باب ضرب فهو قليل لم يسمع إلا فى هذا البيت ، والثانى : أن يكون التغيير قد حصل لأجل النقل للعلمية ، والثالث ـ وهو يخرجه عن الاستشهاد ـ أن يكون علما مرتجلا على هذه الزنة ، وغايته أن مادّته وافقت مادّة فعل الأمر من صمت . قال ياقوت : « وكسر الهمزة إما لغة لم تبلغنا ، و إما أن يكون غير فى التسمية به عن « اصمت » بالضم الذى هو مشهور فى مضارع « صمت » ، و إما أن يكون مجردا مرتجلا » اهـ باختصار و إيضاح يسيرين ، ومثله لابن يعيش ، وابن جنى ، وابن المستوفى

عوضاً عما فاتها من وضع الأعلام لأشخاصها لعدم الداعى إليه ، وهذا هو النوع الثانى من نوعى العلم ، وهو (كَعَلَمِ الْأَشْخَاصِ لَفْظًا) ؛ فلا يضاف ، ولا يدخل عليه حرف التعريف ، ولا ينعت بالنكرة ، و يبتدأ به ، وتنصب النكرة بعده على الحال ، و يمنع من الصرف مع سبب آخر غير العلمية كالتأنيث فى «أُسامَةَ» ، و « ثُعَالَةَ » ، ووزن الفعل فى « بَنَاتِ أَوْبَرَ » ، و «ابن آوى » ، والزيادة فى « سُبْحَانَ » علم التسبيح ، و « كَيْسَانَ » علم على الغدر .

وعَلَمْ : مفعول بوضعوا ، ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة . ولَفْظًا : تمييز ، أى : العلم الجنسى كالعلم الشخصى من حيث اللفظ .

(وَهْوَ) من جهة المعنى (عَمّْ) وشاع فى أمته ؛ فلا يختص به واحد دون آخر ، ولا كذلك علم الشخص ، لما عرفت ، وهذا معنى ماذكره الناظم فى باب النكرة والمعرفة من شرح التسهيل من أن « أُسَامَةَ » ونحوه نكرة معنى معرفة لفظا ، وأنه فى الشياع كأسد . وهو مذهب قوم من النحاة ، لكن تفرقة الواضع بين اسم الجنس وعلم الجنس فى الأحكام اللفظية تؤذن بالفرق بينهما فى المعنى أيضا ، وفى كلام سيبويه الإشارة إلى الفرق ، فإن كلامه فى هذا حاصله أن هذه الأسماء موضوعة للحقائق المتحدة فى الذهن ، ومَثَّله بالمعهود بينه و بين مخاطبه ، فكما صح أن يعرف ذلك المعهود باللام ، فلا يبعد أن يوضع له علم .

قال بعضهم : والفرق بين « أسد » و « أسامة » أنَّ «أسَدًا » موضوع للواحد من آحاد الجنس لابعينه فى أصل وضعه ، و « أُسَامة » موضوع للحقيقة المتحدة فى الذهن ، فإذا أطلقت « أسدا » على واحد أطلقته على أصل وضعه ، و إذا أطلقت « أُسَامة » على واحد فإنما أردت الحقيقة ولزم من إطلاقه على الحقيقة باعتبار الوجود التعدد ، فجاء التعدد ضمنا ، لاباعتبار أصل الوضع ، قال الأندلسى شارح الجزولية : وهى مسألة مشكلة .

(مِنْ ذَاكَ) الموضوع علماً للجنس (أُمُّ عِرْيَطٍ) وَشَبْوَةُ (لِلْعَقْرَبِ * وَهٰكَذَا ثُعَالَةٌ) وأبو الْحُصَيْنِ (لِلثَّعْلَبِ) ، وأسامة وأبو الحارث للأسد ، وذُؤَالة وأبو جَعْدَة للذئب ، (وَ مِثْلُهُ بَرَّةُ علم (لِلْمَبَرَّهْ) بمعنى البر ، و (كَذَا فَجَارِ) بالكسر كحَذَامِ (عَلَمٌ لِلْفَجْرَه) بمعنى الفجور ، وهو : الميل عن الحق ، وقد جمعهما الشاعر فى قوله :

٧٥ — إِنَّا اقْتَسَمْنَا خُطَّتَيْنَا بَيْنَنَا فَحَمَلْتُ بَرَّةَ وَاحْتَمَلْتَ فَجَارِ

٧٥ — البيت من قصيدة للنابغة الذبيانى ، ومطلعها :

طَالَ الثَّوَاءُ عَلَى رُسُومِ دِيَارِ قَفْرٍ أُسَائِلُهَا ، وَمَا اسْتِخْبَارِى ؟ !

وسببها أن زرعة بن عمرو بن خويلد كان قد لقى النابغة بسوق عكاظ ، فأشار عليه أن يحرض قومه على قتال حلفائهم من بنى أسد ، فأبى النابغة ذلك ، ثم بلغه أن زرعة يتهدده ، فقالها يهجوه ؛ وقبل بيت الشاهد — وهو أوّل القصيدة فى بعض الروايات — قوله :

نُبِّئْتُ زُرْعَةَ — وَالسَّفَاهَةُ كَاسْمِهَا — يُهْدِى إِلَيَّ غَرَائِبَ الْأَشْعَارِ

فَحَلَفْتُ يَا زُرْعَ بْنَ عَمْرٍو إِنَّنِى رَجُلٌ يَشُقُّ عَلَى الْعَدُوِّ ضِرَارِى

أَرَأَيْتَ يَوْمَ عُكَاظَ حِينَ لَقِيتَنِى تَحْتَ الْعَجَاجِ فَمَا شَقَقْتَ غُبَارِى

اللغة : « الثواء » بفتح الثاء المثلثة — الإقامة « رسوم » جمع رسم ، وهو ما كان لاصقا بالأرض من آثار الديار « قفر » هو صفة للديار ، ومعناها التى لا نبات بها ولا ماء «وما استخبارى» ينكر على نفسه أن يسائل ديارا لا تجيب سائلها « نبئت » بالبناء للمجهول وبالتضعيف ، من « نبأه » إذا أخبره « والسفاهة كاسمها » أى : أن اسم السفاهة قبيح وفعلها قبيح مستشنع كقبح اسمها وشناعته ، والسفاهة : نقيض الحلم « ضرارى » مصدر ضاره — بتشديد الراء — بمعنى ضره « شققت غبارى » يريد أنك لم تلحقنى ولم تكن مثلى « برة ، فجار » قال ابن منظور : « فجار : اسم للفجرة — بفتح الفاء وسكون الجيم — وهى الفجور ، وهو معرفة ، وزنته كقطام ، قال النابغة : إنا اقتسمنا . . . البيت ، قال ابن سيده : قال ابن جنى : فجار معدولة عن فجرة ، وفجرة علم غير مصروف ، كما أن برة كذلك ، وقول سيبويه : إنها معدولة عن الفجرة — تفسير على طريق المعنى لا على طريق اللفظ ، وذلك أن سيبويه أراد أن يعرف أنه معدول عن فجرة علما فيريك ذلك ، فعدل عن لفظ العلمية المراد إلى لفظ التعريف فيها المعتاد ؛ وكذلك لو عدلت عن برة قلت: برار ، كما قلت: فجار ، وشاهد ذلك أنهم عدلوا حذام وقطام عن حاذمة وقاطمة ، وهما علمان ، فكذلك يجب أن تكون فجار معدولة عن فجرة علما أيضا » اهـ

الإعراب : « إنا » إن : حرف توكيد ونصب ، ونا : اسمها « اقتسمنا » فعل وفاعل « خطتينا » مفعول به ، ونا : مضاف إليه ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول فى محل رفع خبر إن « بيننا » ظرف متعلق باقتسم ، والضمير مضاف إليه « فحملت » الفاء عاطفة ، حملت : فعل وفاعل « برة » مفعول به ، منصوب بالفتحة الظاهرة « واحتملت » الواو عاطفة ، احتملت : فعل وفاعل « فجار » مفعول به ، مبنى على الكسر فى محل نصب

الشاهد فيه : قوله « فجار » حيث استعمله علما على الفجرة ، وهى الفجور الذى هو الميل عن الحق ، وقد عرفت ما فيه من عبارة ابن منظور التى سقناها فى صدر الكلام

ومثله « كَيْسَان » علم الْغَدْر ، ومنه قوله :

٧٦ — إِذَا مَا دَعَوْا كَيْسَانَ كَانَتْ كُهُولُهُمْ ... إِلَى الْغَدْرِ أَدْنَى مِنْ شَبَابِهِمُ الْمُرْدِ

وكذا « أمُّ قَشْعَمٍ » للموت ، و « أم صَبُور » للأمر الشديد

فقد عرفت أن العلمَ الجنسي يكون للذوات والمعانى ، ويكون اسما وكنية

﴿خاتمة﴾ قد جاء علم الجنس لما يؤلف ، كقولهم للمجهول العين والنسب: «هَيَّان بن بَيَّان» وللفرس : « أبو الْمَضَاء » ، وللأحمق : « أبو الدَّغْفَاء » ، وهو قليل

---

٧٦ — البيت لضمرة بن ضمرة بن جابر بن قطن ، وقبله :

إِذَا كُنْتَ فِي سَعْدٍ وَأُمُّكَ مِنْهُمُ ... غَرِيباً فَلَا يَغْرُرْكَ خَالُكَ مِنْ سَعْدِ

وذكر ابن دريد أن البيتين للنمر بن تولب فى بنى سعد ، وهم أخواله ، قاله فى اللسان . وقد روى ابن قتيبة فى كتابه الشعر والشعراء (طبع أوروبا) وأبو العباس المبرد فى الكامل ، البيت السابق على بيت الشاهد منسوبا إلى النمر بن تولب ، وذكرا معه بيتا آخر ، وهو :

فَإِنَّ ابْنَ أُخْتِ الْقَوْمِ مُصْغًى إِنَاؤُهُ ... إِذَا لَمْ يُزَاحِمْ خَالَهُ بِأَبٍ جَلْدِ

وليس فى كتاب الشعر والشعراء المطبوع فى مصر سوى هذا البيت

اللغة : « كيسان » اسم للغدر ، وقال ابن الأعرابى : « الغدر يكنى أبا كيسان ، وقال كراع : هى طائية » ، وكل هذا أصله من الكيس ، وهو العقل « كهولهم » الكهول : جمع كهل ، وهو الذى وخطه الشيب « أدنى » روى صاحب اللسان فى مكانه «أسمى» وروى بدله « أولى» وقوله « المرد » جمع أمرد ، وهو الغلام الذى لم ينبت الشعر فى وجهه ، ويقال : غلام أمرد ، ولا يقال : جارية مرداء «مصغى إناؤه» يريد أنه ينقص حقه ، ولا يستوفى حظه ، وأصل إصغاء الإناء إمالته ، فإذا مال الإناء أريق مافيه

الإعراب : « إذا » ظرفية مضمنة معنى الشرط « ما » زائدة « دعوا » فعل وفاعل ، والجملة فى محل جر بإضافة إذا إليها ، وهى فعل الشرط « كيسان » بالنصب مفعول به ، وبالضم منادى بحرف نداء محذوف : أى يا كيسان « كانت » فعل ماض ناقص ، والتاء للتأنيث «كهولهم» اسم كان ، والضمير مضاف إليه « إلى الغدر » متعلق بقوله « أدنى » الآتى « أدنى » خبر كان « من شبابهم » متعلق بأدنى أيضا ، والضمير مضاف إليه « المرد » صفة لشباب

الشاهد فيه : قوله « كيسان » حيث استعمله اسما للغدر ، والبيت ظاهر الدلالة على ذلك

اسم الإشارة

اسم الإشارة : ماوضع لمشار إليه ، وترك الناظم تعريفه بالحد اكتفاء بحصر أفراده بالعد ، وهى ستة ؛ لأنه : إما مذكر أو مؤنث ، وكل منهما إما مفرد أو مثنى أو مجموع (بِذَا) مقصورا (لِمُفْرَدٍ مُذَكَّرٍ أَشِرْ) ، وقد يقال « ذَاءِ » ــ بهمزة مكسورة بعد الألف ــ و « ذائه » ــ بهاء مكسورة بعد الهمزة ــ و (بِذِى وَذِهْ) وتِهْ ــ بسكون الهاء ، وبكسرها أيضاً : بإشباع ، وباختلاس فيهما ــ و (تِى) و (تَا) وذات (عَلَى الْأُنْثَى) المفردة (اقْتَصِرْ) فلا يشار بهذه العشرة لغيرها ، كما حكاها فى التسهيل (وَذَانِ) و (تَانِ لِلْمُثَنَّى الْمُرْتَفِعْ) : الأول لمذكره ، والثانى لمؤنثه (وَفِى سِوَاهُ) أى : سوى المرتفع ، وهو المجرور والمنتصب (ذَيْنِ) و (تَيْنِ) بالياء (اذْكُرْ تُطِعْ) ، وأما « إِنَّ هٰذَانِ لَسَاحِرَانِ » فمؤول[1] (وَبِأُولَى أَشِرْ لِجَمْعٍ مُطْلَقَا) أى : مذكرا كان أو مؤنثا (وَالْمَدُّ أَوْلَى) فيه من القصر ؛ لأنه لغة الحجاز ، و به جاء التنزيل ؛ قال الله تعالى : « هَا أَنْتُمْ أُولَاءِ تُحِبُّونَهُمْ » ، والقصر لغة تميم

﴿ تنبيه ﴾ استعمال « أولاء » فى غير العاقل قليل ، ومنه قوله :

٧٧ ــ ذُمَّ الْمَنَازِلَ بَعْدَ مَنْزِلَةِ اللِّوَى ... وَالْعَيْشَ بَعْدَ أُولٰئِكَ الْأَيَّامِ

(١) ذكروا له تأويلات كثيرة ؛ منها أن هذه الآية قد جاءت على لغة من يلزم المثنى الألف فى جميع أحواله ؛ ومنها أن « إنّ » هنا حرف جواب بمعنى نعم ، مثل قول ابن الزبير « إن وراكبها » جوابا لمن قال له : لعن الله ناقة حملتنى إليك ، ومنها أن اسم إن ضمير شأن محذوف ، وهذان ساحران جملة من مبتدأ وخبر فى محل رفع خبر إن

٧٧ ــ البيت لجرير بن عطية ، من قصيدة يهجو فيها الفرزدق ، وقبله ــ وهو المطلع ــ قوله :

سَرَتِ الْهُمُومُ فَبِتْنَ غَيْرَ نِيَامِ ... وَأَخُو الْهُمُومِ يَرُومُ كُلَّ مَرَامِ

اللغة : « مرام » يحتمل أن يكون مصدرا ميميا من قولهم : رام الشىء يرومه روما ومراما ، و يحتمل أن يكون اسم مكان أو زمان من هذا الفعل أيضا ، والميم زائدة فى كل حال ، وزنته مفعل ، مثل مفتح ومدخل ؛ فأصله مروم ــ بسكون الراء وفتح الواو ــ فنقلت حركة الواو إلى الساكن قبلها ، ثم قلبت الواو ألفا لتحركها أصالة وانفتاح ما قبلها بعد نقل الحركة ، فصارت مراما « ذم » قال ابن هشام : « الأرجح فيه كسر الميم الذى هو واجب إذا فك الإدغام على لغة الحجاز ، ودونه

وما تقدم هو فيما إذا كان المشار إليه قريبا (وَلَدَى البُعْدِ) وهى المرتبة الثانية من مرتبتى المشار إليه على رأى الناظم (أَنْطِقَا) مع اسم الإشارة (بِالْكَافِ حَرْفًا) ألف « انْطِقَا » مبدلة من نون التوكيد الخفيفة ، وحرفاً : حال من الكاف ، أى : انطقن بالكاف محكوما عليه بالحرفية ، وهو اتفاق ، ونبه عليه لئلا يتوهم أنه ضمير كما هو فى نحو « غُلَامكَ » ولحق الكاف للدلالة على الخطاب ، وعلى حال المخاطب : من كونه مذكرا أو مؤنثا ، مفردا أو مثنى أو مجموعا ، فهذه ستة أحوال تضرب فى أحوال المشار إليه — وهى ستة كما تقدم — فذلك ستة وثلاثون ، يجمعها هذان الجدولان

وطريقة هذين الجدولين المشار إليهما : أنك تنظر لأحوال المخاطب الستة فتأخذ كل حال

الفتح للتخفيف ، وهو لغة بنى أسد ، والضم ضعيف ، ووجهه إرادة إتباع اللام للفاء » اه ، وانظر كتابنا دروس التصريف (القسم الأول ص ١٧٠ وما بعدها) وقوله « المنازل » هو جمع منزل أو منزلة ، وكونه جمع منزلة هنا أولى لقوله فيما بعد : منزلة اللوى ، ويقال : منزل ومنزل ، مثل مكان ومكانة ومقام ومقامة . وقوله « اللوى » قال ياقوت : « اللوى — بكسر اللام وفتح الواو والقصر — وهو فى الأصل منقطع الرملة ، يقال : قد ألويتم فانزلوا ، إذا بلغوا منقطع الرمل ، وهو أيضا : موضع بعينه قد أكثرت الشعراء من ذكره ، وخلطت بين ذلك اللوى والرمل ، فعز الفصل بينهما ، وهو واد من أودية بنى سليم ، ويوم اللوى وقعة كانت فيه لبنى ثعلبة على بنى يربوع » اه كلامه

الإعراب : « ذم » : فعل أمر ، مبنى على السكون ، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين ، أو حرّك بالفتح قصدا إلى التخفيف ، أو حرّك بالضم للإتباع ، وفاعله ضمير مستتر فيه « المنازل » مفعول به « بعد » ظرف متعلق بذم ؛ أو متعلق بمحذوف حال من المنازل « منزلة اللوى » مركب إضافى صدره مجرور بالإضافة إلى بعد « والعيش » معطوف على المنازل « بعد » مثل سابقه « أولئك » اسم إشارة فى محل جر بالإضافة إلى بعد ، والكاف حرف خطاب « الأيام » بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان عليه

الشاهد فيه : قوله « أولئك الأيام » حيث أشار بأولاء إلى الأيام ، وهو جمع يوم ، وهو من غير العقلاء ؛ فيكون ذلك دليلا على جواز الإشارة بأولاء إلى الجمع مطلقا : سواء أكان من العقلاء ؛ أم لم يكن ، ومثله قوله تعالى : (إنّ السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسئولا) هذا توجيه كلام الشارح . وقال ابن هشام : « ويروى الأقوام بدل الأيام ، فلا شاهد فيه ، وزعم ابن عطية أن رواية الأقوام هى الصواب ، وأن الطبرى غلط إذ أنشده الأيام ، وأن الزجاج تبعه فى هذا الغلط » اه ، ورواية النقائض لمحمد بن حبيب « الأقوام » كما ذهب إليه ابن عطية

منها مع أحوال المشار إليه الستة ، مبتدئا منها بالمفرد بقسميه ، ثم بالمثنى كذلك ، ثم بالمجموع كذلك ، وابتدئ بالمخاطب المذكر المفرد ، ثم المثنى ، ثم المجموع ، ثم المخاطبة المؤنثة المفردة ، ثم المثنى ، ثم المجموع .

السؤال	أسماء الإشارة	المشار إليــه	المخاطب	السؤال	أسماء الإشارة	المشار إليــه	المخاطب
كيف	ذَاكَ	الرجلُ	يا رجلُ	كيف	تيكَ	المرأة	يا رجلُ
كيف	ذانِكَ	الرجلانِ	يا رجلُ	كيف	تَانِكَ	المرأتانِ	يا رجلُ
كيف	أولئكَ	الرجال	يا رجلُ	كيف	أولئِكَ	النساءُ	يا رجلُ
كيف	ذا كُمَا	الرجلُ	يا رجلانِ	كيف	تِيكُمَا	المرأةُ	يا رجلانِ
كيف	ذانِكما	الرَّجُلاَن	يا رَجُلاَنِ	كيف	تَانِــكُمَا	المرأتانِ	يا رجلانِ
كيف	أولئِكُمَا	الرجالُ	يا رجلانِ	كيف	أولئِــكُمَا	النساءُ	يا رجلانِ
كيف	ذا كُمُ	الرجلُ	يا رجالُ	كيف	تِيكُمُ	المرأةُ	يا رجالُ
كيف	ذانِــكُمْ	الرجلان	يا رجالُ	كيف	تَانِــكُمُ	المرأتانِ	يا رجالُ
كيف	أولئِكم	الرجال	يا رجالُ	كيف	أولئِــكُمُ	النساءُ	يا رجالُ
كيف	ذاكِ	الرجلُ	يا امرأةُ	كيف	تِيكِ	المرأةُ	يا امرأةُ
كيف	ذانِكِ	الرجلان	يا امرأةُ	كيف	تَانِكِ	المرأتانِ	يا امرأةُ
كيف	أولئِكِ	الرجال	يا امرأةُ	كيف	أولئِكِ	النساءُ	يا امرأةُ
كيف	ذا كُمَا	الرجلُ	يا امرأتانِ	كيف	تِيكُمَا	المرأةُ	يا امرأتانِ
كيف	ذانِــكُمَا	الرجلانِ	يا امرأتانِ	كيف	تَانِــكُمَا	المرأتانِ	يا امرأتانِ
كيف	أولئِكُمَا	الرجال	يا امرأتانِ	كيف	أولئِــكُمَا	النساءُ	يا امرأتانِ
كيف	ذا كُنَّ	الرجلُ	يا نساءُ	كيف	تِيكُنَّ	المرأةُ	يا نساءُ
كيف	ذانِــكُنَّ	الرجلان	يا نساءُ	كيف	تَانِــكُنَّ	المرأتانِ	يا نساءُ
كيف	أولئِكُنَّ	الرجال	يا نساءُ	كيف	أولئِكُنَّ	النساءُ	يا نساءُ

و إنما قضى على هذه الكاف بالحرفية على اختلاف مواقعها لأنها لو كانت اسما لكان اسم الإشارة مضافا ، واللازم باطل ؛ لأن اسم الإشارة لايقبل التنكير بحال ،

وتلحق هـذه الكاف اسم الإشارة (دُونَ لَامٍ) كما رأيت ، وهى لغة تميم (أَوْ مَعَهْ) وهى لغة الحجاز ، ولا تدخل اللام على الكاف مع جميع أسماء الإشارة ، بل مع المفرد مطلقا نحو « ذَلِكَ » ، و « تِلْكَ » ، ومع « أُولَى » مقصورا نحو « أُولَاكَ » ، و « أُولَالِكَ(١) » . وأما المثنى مطلقا ، و « أُولَاءِ » الممدود ؛ فلا تدخل معهما اللام (وَاللَّامُ إِنْ قَدَّمْتَ هَا) التنبيه فهى (مُمْتَنِعَهْ) عند الكل ؛ فلا يجوز اتفاقا « هٰذَا لِكَ » ولا « هَاتِلْكَ » ولا « هٰؤُلَالِكَ » ؛ كراهة كثرة الزوائد

﴿تنبيه﴾ أفهم كلامه أن « ها » التنبيه تدخل على المجرد من الكاف نحو « هٰذَا » ، و « هذه » ، و « هٰذَان » ، و « هاتان » ، و « هؤلاء » وعلى المصاحب لها وحدها ، نحو « هذاكـ » ، و « هاتيك » ، و « هذانك » ، و « هاتانك » ، و « هؤلائك » . لكن هذا الثانى قليل ، ومنه قول طرفة :

٧٨ — رَأَيْتُ بَنِي غَبْرَاءَ لَا يُنْكِرُونَنِي وَلَا أَهْلُ هَـذَاكَ الطِّرَافِ الْمُمَدَّدِ

---

(١) قد ورد منه قول الشاعر :

أُولَالِكَ قَوْمِي لَمْ يَكُونُوا أُشَابَةً وَهَلْ يَعِظُ الضِّلِّيلَ إِلَّا أُولَالِكَا

٧٨ — البيت لطرفة بن العبد البكرى ، من معلقته التى مطلعها :

لِخَوْلَةَ أَطْلَالٌ بِبُرْقَةِ ثَهْمَدِ تَلُوحُ كَبَاقِي الْوَشْمِ فِي ظَاهِرِ الْيَدِ

وقبل بيت الشاهد قوله :

وَمَا زَالَ تَشْرَابِي الْخُمُورَ وَلَذَّتِي وَبَيْعِي وَإِنْفَاقِي طَرِيفِي وَمُتْلَدِي

إِلَى أَنْ تَحَامَتْنِي الْعَشِيرَةُ كُلُّهَا وَأُفْرِدْتُ إِفْرَادَ الْبَعِيرِ الْمُعَبَّدِ

اللغة : « خولة » اسم امرأة « أطلال » جمع طلل ، وهو ماشخص من آثار الدار « برقة » بضم فسكون — هى كل رابية فيها رمل وطين ، أو حجارة وطين يختلطان ، وفى بلاد العرب نيف ومائة برقة عدّها صاحب القاموس ، وذكر منها برقة ثهمد . « ثهمد » اسم موضع بعينه ، وقال ياقوت : « قال نصر : ثهمد جبل أحمر فارد من أخيلة الحمى حوله أبارق كثيرة فى ديار غنى ، وقال غيره : ثهمد موضع فى ديار بنى عامر ، وأنشد بيت طرفة » اه بحروفه « تلوح » : تبدو وتظهر « الوشم » أن يغرز بالإبر فى الجلد ثم يذرّ عليه الكحل أو دخان الشحم فيبقى سواده ظاهرا

(وَبِهُنَا) المجردة من « ها » التنبيه (أَوْ ههُنَا) المسبوقة بها (أَشِرْ إِلَى دَانِي الْمَكَانِ) أى : قريبه ، نحو « إِنَّا ههُنَا قَاعِدُونَ » (وَبِهِ الْكَافَ صِلاَ فِي الْبُعْدِ) نحو : هُنَاكَ ، وها هُنَاكَ ، (أَوْ بِثَمَّ فُهْ) أى : انطق فى البعد بثَمّ ، نحو « وَأَزْلَفْنَا ثَمَّ الآخَرِينَ » (أَوْ هَنَّا) بالفتح والتشديد (أَوْ بِهُنَالِكَ) أى : بزيادة اللام مع الكاف (انْطِقَنْ) على لغة الحجاز ، كما تقول «ذلك» نحو « هُنَالِكَ ابْتُلِيَ الْمُؤْمِنُونَ» ولا يجوز « هاهنالك » كما لا يجوز «هذا لك» على اللغتين (أَوْ هِنَّا) بالكسر والتشديد ، قال الشاعر :

« تشرابى » بفتح التاء وسكون الشين ـ هو تفعال من الشرب ، والفرق بين الشرب والتشراب أن الشرب يطلق على القليل والكثير ، والتشراب يطلق على الكثير دون القليل ، وكذا كلّ ما كان على زنة التفعال مثل التكرار والتلعاب والترداد والتجوال والتهذار ، وهذا مذهب سيبويه ، وزعم الفراء والكوفيون أن التفعال هو التفعيل نفسه ، إلا أن الياء قلبت ألفا ، وليس بشىء « طريفى » ومثله الطارف ، هو مااستحدثه الرجل واكتسبه « ومتلدى » ومثله التالد والتليد والتلاد ، وهو : ماورثه عن آبائه « تحامتنى » تركتنى وابتعدت عنى وطلبت لنفسها الحماية منى « العشيرة » أراد معاشريه ومخالطيه ، سواء أكانوا من أهل بيته أم لم يكونوا ، و « البعير المعبد » بزنة اسم المفعول ـ هو الأجرب ، وقيل : هو المهنوء الذى سقط وبره فأفرد عن الإبل . وقوله « بنى غبراء » الغبراء : هى الأرض ، وبنوها : هم الفقراء ، ويدخل فيهم الأضياف « الطراف » ـ بزنة كتاب ـ قبة من جلد يتخذها المياسير والأغنياء خاصة . «الممدد» : الذى قد مدّ بالأطناب؛ يريد أنه معروف للناس عامّة : للفقراء لأنه يعطيهم ويمنحهم ، وللأغنياء لأنه جليل عظيم القدر

الإعراب : « رأيت» فعل وفاعل « بنى غبراء » مفعول أوّل ، ومضاف إليه « لاينكروننى » جملة من فعل وفاعل ومفعول فى محل نصب مفعول ثان لرأى « ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفى « أهل» معطوف على ضمير الجمع فى « ينكروننى » الواقع فاعلا ، وهو الواو ، ولم يحتج للتأكيد بالضمير المنفصل للفصل « هذاك » اسمُ الإشارة فى محل جر بالإضافه إلى أهل ، والكاف حرف خطاب «الطراف» بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان « الممدّد » صفة للطراف

الشاهد فيه : قوله « هـذاك » حيث لحقت « ها » التنبيه اسم الإشارة المصاحب لكاف الخطاب ، وذلك مما يقل وجوده فى كلام العرب ، بل لم يقع لى فى كلامهم غير البيت مما اجتمعت فيه « ها » التنبيه مع كاف الخطاب بينهما اسم الإشارة ، وأما اجتماع « ها » مع لام البعد فلم يرد عن العرب منه شىء ، ولا أدرى لماذا اعتبرالعلماء لحاق « ها » التنبيه اسم الإشارة المتصل بالكاف جائزا مادام لم يرد سوى هـذا البيت ، ولم يعتبروه ممتنعا كما لو كانت اللام موجودة ثم يحكموا على هـذا البيت بالشذوذ ؟ ! ولعلهم حفظوا ما لم يبلغنا ، أو سمعوا عمن يوثق بعربيته استعمال ذلك فى غير شذوذ ولا ضرورة تحوج إليه ؛ فلذلك جعلوه قاعدة مطردة ! !

٧٩ — هَنَّا وهِنَّا وَمِنْ هُنَّا لَهُنَّ بِهَا ... ذَاتَ الشَّمَائِلِ وَالْأَيْمَانِ هَيْنُومُ

٧٩ — البيت لذى الرمّة ، غيلان بن عقبة ، من قصيدة طويلة مطلعها :

أَأَنْ تَرَسَّمْتَ مِنْ خَرْقَاءَ مَنْزِلَةً ... مَاءُ الصَّبَابَةِ مِنْ عَيْنَيْكَ مَسْجُومُ

وهو يصف فيها فلاة بعيدة الأطراف مترامية الأرجاء ، وقبل بيت الشاهد قوله :

لِلجِنِّ بِاللَّيْلِ فِي أَرْجَائِهَا زَجَلٌ ... كَمَا تَنَاوَحَ يَوْمَ الرِّيحِ عَيْشُومُ

هَنَّا وَهِنَّا وَمِنْ هُنَّا ... ... البيت ، وبعده :

دَوِّيَّةٌ وَدُجَى لَيْلٍ كَأَنَّهُمَا ... يَمٌّ تَرَاطَنُ فِي حَافَاتِهِ الرُّومُ

اللغة : « أأن » هذه الهمزة هى همزة الاستفهام ، وأن : هى المصدرية ، واللام الجارّة التى تفيد التعليل مقدّرة قبلها ، وهذه اللام متعلقة بقوله « مسجوم » آخر البيت ، أى : أماء الشوق منسكب لترسمك منزلة كانت تسكنها خرقاء « ترسمت » : تبينت ، ونظرت ، والأصل فيه رسم الدار ، أى تعرفت رسم دارها « خرقاء » : هو لقب مية صاحبته « الصبابة » هى رقة الشوق « مسجوم » سائل ، منسكب ، وباب فعله دخل « زجل » بفتحتين ــ هو اللعب والجلبة ورفع الصوت ، ويخصّ بالتطريب ، وباب فعله فرح « تناوح » تحرّك واهتزّ ، أو أحدث صوتا شبيها بالنوح « عيشوم » بفتح العين المهملة وسكون الياء المثناة بعدها شين ــ هو شجر يسمع له صوت مع الريح « هنا » ضبطه فى اللسان بفتح الهاء فى الكلمات الثلاث . وكذلك ضبطه العلامة الصبان نقلا عن الرودانى ، أما الشارح العلامة فقد وزع الحركات الثلاث عليها ؛ فأعطى كل كلمة حركة ، وقد نقل ابن منظور كسر الهاء مع تشديد النون عن الفراء على لغة تقولها قيس وتميم ، ونقل عن الأزهرى الفتح و إنكار الكسر ، وقد حكى السيرافى فتح الهاء وكسرها مع تشديد النون ، لكنه قضى بأن الكسر ردىء « لهنّ » الضمير يعود إلى الجنّ « بها » الضمير يعود إلى الفلاة « هينوم » صوت لا يفهم ولا يتميز « دوية » بفتح الدال وكسر الواو مشدّدة وفتح الياء مشدّدة أيضا ــ ومثلها الدو ، والداوية ــ بكسر الواو والياء بعدها مشدّدة أو مخففة ــ وهى الفلاة الواسعة ، وقيل : الفلاة إذا كانت بعيدة الأطراف مستوية واسعة فهى دوية وداوية « تراطن » تكلم بكلام لا يفهمه العرب ، وباب المجرد منه نصر ، وهذا الفعل يحتمل أن يكون ماضيا فنونه مفتوحة ويحتمل أن يكون مضارعا حذفت منه إحدى التاءين وأصله تتراطن فنونه مرفوعة

الإعراب : « هنا » ظرف مكان متعلق بالاستقرار الذى يتعلق به قوله « للجنّ » فى البيت السابق ، مبنى على السكون فى محلّ نصب ، وجعله العينى متعلقا بقوله « زجل » وليس بذاك « وهنا ، ومن هنا » : الأوّل ظرف مكانى والثانى جار ومجرور ، وهما معطوفان على السابق « لهنّ » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدّم « بها » متعلق بما تعلق به السابق « ذات » منصوب على

تروى الأولى بالفتح ، والثانية بالكسر ، والثالثة بالضم ، بتشديد النون فى الثلاث ، وكلها بمعنى ، وهو الإشارة إلى المكان ، لكن الْأُولَيَانِ للبعيد ، والأخيرة للقريب ، وربما جاءت للزمان ، ومنه قوله :

٨٠ — حَنَّتْ نَوَارِ وَلَاتَ هَنَّا حَنَّتِ وَبَدَا ٱلَّذِى كَانَتْ نَوَارِ أَجَنَّتِ

الظرفية متعلق أيضا بما تعلق به الجار ّان قبله « الشمائل» مضاف إليه « والأيمان » معطوف على الشمائل « هينوم » مبتدأ مؤخر

الشاهد فيه : قوله « هنا وهنا ومن هنا » حيث استعملت هذه الكلمات الثلاث مشارا بها إلى المكان

واعلم أن الأصل فى « هنا » — بتخفيف النون وتشديدها — أنها ظرف مكان ، قال ابن منظور : « هنا — بضم الهاء والنون مخففة — ظرف مكان ، تقول : جعلته هنا ، أى : فى هذا الموضع . وهنا — بتشديد النون — بمعنى هنا — بتخفيفها — ظرف أيضا » اهـ ببعض إيضاح ثم أشربت معنى الإشارة فصارت — مع كونها ظرفا — يشار بها إلى المكان ، وهى لاتخرج عن النصب على الظرفية إلا إلى الجرّ بمن أو إلى ، والمقصود أنها فى محل نصب مالم تسبق بأحد هذين الحرفين فتكون فى محل جر ، فان كانت مضمومة الهاء مشدّدة النون فهى للقريب ؛ و إن كانت مخففة النون ، ولا تكون حينئذ إلا مضمومة الهاء ؛ فإن كانت مع ذلك مجردة عن اللواحق أو معها «ها» التنبيه وحدها فهى للقريب أيضا ، و إن كانت مخففة النون ولحقتها الكاف وحدها أو الكاف مع اللام فهى للبعيد ، وكذا إن كانت مشدّدة النون مفتوحة الهاء أومكسورتها ، هذا ملخص كلام الشارح ، وقال ابن هشام : إن « ها » التنبيه لاتدخل على اسم الإشارة المختصّ بالبعيد ؛ فيؤخذ منه مع كلام الشارح أنها لاتدخل على « هنا » المشدّدة النون المفتوحة الهاء أوالمكسورتها ، لكن حكى ابن منظورعن الفراء والأزهرى دخولها عليهما فيقال ههنا — بهاء التنبيه مع تشديد النون — أما هاء « هنا » فالفراء يرويها مكسورة ومفتوحة ، والأزهرى يرويها مفتوحة ، فلا يكون كلام ابن هشام على عمومه ، قال ابن منظور : « والعرب تقول إذا أرادت البعد : هنا ، وههنا ، وهناك ، وههناك » اهـ ، والنون فى كل ذلك مشدّدة والهاء مفتوحة ، وهو كلام فى غاية الصراحة فى مخالفة ماذكره ابن هشام

٨٠ — قال ابن برى : «هذا البيت لحجل — بفتح الحاء و بسكون الجيم — ابن نضلة — بفتح فسكون — وكان سبى النوار بنت عمرو بن كلثوم » اهـ . وقيل : قائله شبيب بن جعيل — بضم الجيم وفتح العين — وهو ابن النوار بنت عمرو بن كلثوم ، وكان بنو قتيبة الباهليون أسروا شبيبا هذا فى حرب وقعت بينهم و بين تغلب فأرنت أمه النوار (أى ناحت) فقال هذا ، و بعده :

... ...

لَمَّا رَأَتْ مَاءَ السَّلَى مَشْرُوباً ... وَالْفَرْثَ يُعْصَرُ فِي الْإِنَاءِ أَرَنَّتِ

اللغة : « حنت » مأخوذ من الحنين ، وهو الشوق ونزاع النفس إلى الشيء « نوار » من أسماء النساء ، وأصل أخذه من قولهم « نارت المرأة تنور » إذا نفرت من الريبة ، وهو مبني على الكسر في لغة جمهور العرب ، و بنو تميم يعربونه إعراب ما لاينصرف « بدا » ظهر « أجنت » أخفت وكتمت وسترت « السلى » بفتح السين و بالقصر ـ الجلدة الرقيقة التي يكون فيها الولد من البهائم ، وهي المشيمة له « الفرث » بفتح فسكون ـ السرجين مادام في الكرش « أرنت » صاحت وصوتت ، و بكاؤها لما توقعته من الهلاك

المعنى : يقول : إن النوار قد أظهرت من الحنين ونزوع النفس إلى أهلها ما كان خافيا من قبل ، وليس ذلك الوقت وقت الحنين و إظهار الجزع ، و إنها لما رأتنا في فلاة محرقة موحشة ولا ماء لنا إلا مانعصره من فرث الإبل وما خرج من المشيمة جزعت أشد الجزع

الإعراب : « حنت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث « نوار » فاعل ، مبني على الكسر في محل رفع ، أو مرفوع بالضمة الظاهرة « ولات » الواو للحال ، لات : حرف نفي «هنا» ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب خبر لات ، واسمها محذوف ، والتقدير ولات الحين حين حنين « حنت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر ، والجملة في محل جرّ بإضافة « هنا » إليها « و بدا » الواو عاطفة ، بدا : فعل ماض « الذي » اسم موصول فاعل بدا « كانت » فعل ماض ناقص ، والتاء للتأنيث « نوار » اسم كان « أجنت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر ، والجملة في محل نصب خبر كان ، والجملة من كان واسمها وخبرها لا محل لها صلة الموصول

الشاهد فيه : قوله « لات هنا » حيث استعمل « هنا » اسم زمان ، بدليل وقوعها معمولة للات النافية ، وذلك لأن « لات» مختصة بدخولها على أسماء الأحيان ، كما سيجيء مفصلا في بابه إن شاء الله ، فتكون هنا قد استعيرت من الظرفية المكانية للظرفية الزمانية ، هذا توجيه كلام الشارح العلامة ، وهو الذي جرينا عليه في الإعراب ، وهو لايتم إلا بعد تسليم أن « لات » التي تليها « هنا » تكون أيضا عاملة عمل ليس ، وليست مهملة ، وأنها في هذه الحالة أيضا تستوجب من الشروط ما كانت تستوجبه قبل دخولها على هنا . وقد ذهب إلى ذلك جماعة من النحاة ؛ منهم المحقق الرضي ، وهو مذهب سيبويه ، وذهب أبو علي الفارسي ، وتبعه ابن مالك ، إلى أن «لات» في هذا الموضع نافية مهملة لا عمل لها ، وأنها ليست على ما كانت تقتضيه حين العمل ، وأن « هنا » باقية على معناها من أنها اسم يشار به إلى المكان ، وهي متعلقة بمحذوف خبر ، وما يذكر بعدها فإما أن يكون اسما ، و إما أن يكون فعلا ؛ فإن كان اسما فهو المبتدأ ، كما في قول الأعشى :

لَاتَ هَنَّا ذِكْرَى جُبَيْرَةَ أَمْ مَنْ ... جَاءَ مِنْهَا بِطَائِفِ الْأَهْوَالِ

﴿ خاتمة ﴾ يفصل بين « ها » التنبيه و بين اسم الإشارة بضمير المشار إليه ، نحو : « ها أنَا ذَا ، وها نحنُ ذانِ ، وها نحنُ أولاء ، وها أنا ذِى ، وها نحن تانِ ، وهانحن أولاء ، وها أنتَ ذَا ، وها أنتما ذانِ ، وها أنتُمْ أولاء ، وها أنت ذِهِ ، وها أنتما تَانِ ، وها أنْـتُنَّ أولاء ، وها هُوَ ذَا ، وهاهما ذانِ ، وهاهُمْ أولاء ، وهاهِىَ تَا ، وهاهُمَا تَانِ ، وهاهُنَّ أولاء » و بغيره قليلا ، نحو :

٨١ — هَا إنَّ ذِى عِذْرَةٌ

وكما فى قول الطرماح :

لاتَ هَنَّا ذِكْرَى بَلَهْنِيَةِ الدَّهْـــرِ وَأَنَّى لِذِى السِّنِينَ المَوَاضِى

و إن كان مابعدها فعلا كما فى بيت الشاهد ، فهو منسبك بمصدر بواسطة أن المصدرية محذوفة ، كما حذفت فى قولهم : تسمع بالمعيدى خير من أن تراه ؛ وهذا المصدر مبتـدأ كالاسم الصريح ، ومثال ذلك بيت الشاهد ، و إنما ذهبا إلى ذلك لأن « هنا » فى الأصل اسم إشارة للمكان ، فلو كانت اسم « لات » أو خبرها للزم على ذلك عدة أمور كلها مخالف لأصل عمـل « لات » : الأول : أن يكون معمولها معرفة ، والثانى أن يكون معمولها اسم مكان ، الثالث : أن جعل جملة « حنت » مع فاعله المستتر مضافة إلى « هنا » كما تزعمون يلزم عليه إضافة اسم الإشارة وهو مما لايجوز ، وسيأتى لهذا مزيد إيضاح فى باب النواسخ، إن شاء الله تعالى

٨١ — هذه قطعة من بيت للنابغة الذبيانى ، وهو بتمامه :

هَاإنَّ ذِى عِذْرَةٌ إنْلَمْ تَـكُنْ نَفَعَتْ فَإنَّ صَاحِبَهَا قَدْ تَاهَ فِى الْبَلَدِ

وهذا بيت من قصيدة طويلة له تعتبر من المعلقات ، ومطلعها قوله :

يَادَارَمَيَّةَ بِالْعَلْيَاءِ فَالسَّـــنَدِ أَقْوَتْ وَطَالَ عَلَيْهَا سَالِفُ الْأَمَدِ

وقبل بيت الشاهد قوله يعتذر إلى النعمان بن المنذر عما بلغه عنه من الوشايات :

فَلَا لَعَمْرُ الَّذِى قَدْ زُرْتُهُ حِجَجاً وَمَا هُرِيقَ عَلَى الْأَنْصَابِ مِنْ جَسَدِ
وَالْمُؤْمِنِ الْعَائِذَاتِ الطَّيْرَ يَمْسَحُهَا رُكْبَانُ مَكَّةَ بَيْنَ الْغِيلِ وَالسَّنَدِ
مَا إنْ أَتَيْتُ بِشَىْءٍ أَنْتَ تَـكْرَهُهُ إذًا فَلَا رَفَعَتْ سَوْطِى إلَيَّ يَدِى
إذًا فَعَاقَبَـنِى رَبِّى مُعَاقَبَةً قَرَّتْ بِهَا عَيْنُ مَنْ يَأْتِيكَ بِالْحَسَدِ

اللغة : « ذى » اسم أشار به إلى ما ذكره من الحلف على أنه لم يأت بشىء يكرهه ، وقال التبريزى : الإشارة إلى القصيدة « عذرة » ـ بكسر العين المهملة وسكون الذال المعجمة ـ اسم للعذر ، و يقال : عذرته فيما صنع عذرا ـ من باب ضرب ـ أى : رفعت عنه اللوم « إن لم تـكن » يروى فى مكانه « إلا تـكن نفعت » وقوله « صاحبها » أى : صاحب العذرة ، وأراد به نفسه

وقد تُعَاد بعد الفصل توكيدا ، نحو : « هَا أَنْتُمْ هٰؤُلَاءِ » والله أعلم

« تاه » ضل عن الطريق « البلد » : الأثر ، والطريق . وقيل : المراد به هنا المفازة ، وذلك لأن من ضلّ فى المفازة فقد هلك ، فكنى بذلك عن الهلاك ، ويروى الشطر الثانى هكذا

☼ فان صاحبها مشارك النكد ☼

الإعراب : « ها » حرف تنبيه « إن » حرف توكيد ونصب « ذى » اسم إشارة للمؤنث ، اسم إن « عذرة » خبر إنّ « إن » شرطية « لم » نافية جازمة « تكن » فعل مضارع ناقص ، فعل الشرط ، مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، واسمه ضمير يعود إلى العذرة مستتر فيه « نفعت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر يعود إلى اسم تكن ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل نصب خبر تكن «فإن» الفاء واقعة فى جواب الشرط ، إن : حرف توكيد ونصب « صاحبها » اسم إن ، والضمير مضاف إليه «مشارك» خبر إن « النكد » مضاف إليه ، والجملة من إن واسمها وخبرها فى محل جزم جواب الشرط

الشاهد فيه : قوله « ها إن ذى » حيث فصل بين « ها » التى للتنبيه و بين اسم الإشارة ـ وهو قوله « ذى » ـ بفاصل ، وهو إنّ المؤكدة ، وكلام الشارح رحمه الله تعالى يفيد أن الفصل بإنّ أو إحدى أخواتها كالفصل بغيرهنّ ، وأن الجميع يستوى فى قلة الفصل بهنّ ، لكن الذى ذكره المحقق الرضى أن الفصل بغير إنّ وأخواتها قليل ، واستشهد صاحب المفصل بالبيت على دخول « ها » التنبيه على الجملة الاسمية ، ولم يبال بأن المبتدأ فيها اسم إشارة ، بدليل تمثيله قبل ذكر البيت بنحو « ها إنّ زيدا منطلق » ويؤيده قول صاحب اللسان : « ها ـ مقصورة : كلمة تنبيه للمخاطب ، ينبه بها على ما يساق من الكلام . وقالوا : ها السلام عليكم ، فها : منبهة مؤكدة ، قال الشاعر :

وَقَفْنَا فَقُلْنَا هَا السَّلَامُ عَلَيْكُمُ ... فَأَنْكَرَهَا ضَيِّقُ المَجَمِّ غَيُورُ

وقال الآخر :

هَا إِنَّهَا إِنْ تَضِقِ الصُّدُورُ ... لَا يَنْفَعُ القُلُّ وَلَا الكَثِيرُ

وعلى ما نحن فيه اعلم أنه قد يفصل بين اسم الإشارة و بين « ها » التنبيه بالقسم كما فى قول زهير :

تَعَلَّمَنْ هَا لَعَمْرُ اللهِ ذَا قَسَماً ... فَاقْدِرْ بِذَرْعِكَ وَانْظُرْ أَيْنَ تَنْسَلِكُ

وقد يفصل بينهما بالواو العاطفة كما فى قول الشاعر ، وينسب إلى لبيد ، ولا يوجد فى ديوانه :

وَنَحْنُ اقْتَسَمْنَا المَالَ نِصْفَيْنِ بَيْنَنَا ... فَقُلْتُ لَهُمْ هَـٰذَا لَهَا هَا وَذَا لِيَا

وكل شيء يفصل به بين « ها » التنبيه واسم الإشارة فإن استعماله قليل جدا ، إلا أن يكون ذلك الفاصل إنّ أو إحدى أخواتها ، كما عرفت عن الرضى

الموصـــول

(مَوْصُولُ ٱلْأَسْمَاءِ) ما افتقر أبدا إلى عائد أو خلفه ، وجملةٍ صريحة أو مؤولة ، كذا حده فى التسهيل ، فخرج بقيد « الأسماء » الموصولُ الحرفىّ ، وسيأتى ذكره آخر الباب ، و بقوله « أبدا » النكرة الموصوفة بجملة ، فإنها إنما تفتقر إليها حال وصفها بها فقط ، و بقوله « إلى عائد » حيثُ وإذْ و إذَا ؛ فإنها تفتقر أبدا إلى جملة ، لكن لاتفتقر إلى عائد ، وقوله « أو خلفه » لإدخال نحو قوله :

٨٢ — * سُعَادُ الَّتِي أَضْنَاكَ حُبُّ سُعَادَا *

---

٨٢ — هذا صدر بيت لم أقف على نسبته لقائل معين ، وعجزه :

* وَإِعْرَاضُهَا عَنْكَ اسْتَمَرَّ وَزَادَا *

اللغة : « سعاد » اسم امرأة « أضناك » أورثك الضنى ، وهو المرض ، وتقول : ضنى الرجل — بكسر النون — يضنى — بفتحها — إذا كان به مرض مخامر ، وكلما ظننت أنه برأ نكس « إعراضها » قال الراغب رحمه الله : «و إذا قيل أعرض عنى فمعناه ولى مبديا عرضه ، قال تعالى : (ثُمَّ أَعْرَضَ عَنْهَا) ، (فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَعِظْهُمْ) ، (وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ) ، (وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي) ، (وَهُمْ عَنْ آيَاتِهَا مُعْرِضُونَ) . وربما حذف « عنه » استغناء عنه ، نحو (إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ مُعْرِضُونَ) ، (ثُمَّ يَتَوَلَّى فَرِيقٌ مِنْهُمْ وَهُمْ مُعْرِضُونَ) ، (فَأَعْرَضُوا فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ) » اهـ

الإعراب : « سعاد » : خبر مبتدأ محذوف ، تقديره : هذه سعاد ، أو هى سعاد ، أو نحو ذلك « التى » اسم موصول نعت لسعاد « أضناك » فعل ماض ، والكاف ضمير المخاطب مفعوله « حب » فاعل أضنى « سعاد » مضاف إليه « و إعراضها » الواو عاطفة ، إعراض : مبتدأ ، ها : مضاف إليه « عنك » جارّ ومجرور متعلق بإعراض « استمرّ » فعل ماض ، فاعله ضمير الإعراض مستترا فيه ، وجملة الفعل والفاعل فى محلّ رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر لامحلّ لها عطف على جملة الصلة « وزادا » الواو عاطفة ، زاد : فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه ، والألف للإطلاق ، والجملة فى محلّ رفع عطف على جملة الخبر

الشاهد فيه : قوله « التى أضناك حب سعاد » حيث وضع الاسم الظاهر — وهو قوله « سعاد »

... ...

موضع الضمير ؛ فربط جملة الصلة بالموصول، والأصل أن يقول : « سعاد التى أضناك حبها » .

وقد اختلفت كلمة العلماء فى وضع الظاهر موضع الضمير فى كلّ الجمل التى تحتاج إلى رابط يربطها بمن هى له — وهذه هى جملة الخبر ، وجملة الصفة ، وجملة الحال ، وجملة الصلة ، ونحوهنّ — بوجه عامّ ، واختلفوا فى وضع الظاهر موضع الضمير فى جملة الصلة بنوع خاصّ

فأما ابن مالك فعبارته فى التسهيل صريحة فى أن ذلك جائز سائغ ، لاقلة فيه ولا شذوذ ؛ وذلك لأنه عرّف الموصول بأنه « ما افتقر أبدا إلى عائد أوخلفه وإلى جملة صريحة أو مؤوّلة غير طلبية ولا إنشائية » فأشار بقوله « أو خلفه » إلى ما أنشده الشارح ونحوه من كلّ ماوضع فيـه الاسم الظاهر موضع الضمير

واضطربت مقالة ابن هشام رحمه الله : فذكر فى الباب الخامس من المغنى فى أوائل الجهة الثالثة أن وضع الظاهر موضع المضمر فى جملة الصـلة خاصّ بالشعر ، لايجوز فى سعة الكلام ، ولا يصحّ التخريج عليه فى الفصيح ، وذكر فى الباب الرابع أنّ ذلك قليل لاشاذ ، قال : «الثالث — مما يحتاج إلى رابط — الجملة الموصول بها الأسماء ، ولا يربطها غالبا إلا الضمير: إما مذكورا ، نحو : (ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ) ، (وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ) ، (يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ) . وإما مقدّرا ، نحو : (أَيُّهُمْ أَشَدُّ) ، (وَمَا عَمِلَتْ أَيْدِيهِمْ) ، (وَفِيهَا مَاتَشْتَهِي ٱلْأَنْفُسُ) ، (وَيَشْرَبُ مِمَّاتَشْرَبُونَ) والحذف من الصلة أقوى منه من الخبر ، وقد يربطها ظاهر يخلف الضمير كقوله :

* ... ... وَأَنْتَ ٱلَّذِي فِي رَحْمَةِ ٱللهِ أَطْمَعُ *

وهو قليل » اهـ كلامه

ومذهب سيبويه رحمه الله والأعلم وأبى جعفر النحاس وابن خلف وكثير من النحاة أن وضع الظاهر فى موضع الضمير إنما يسوغ لضرورة الشعر مع القبح ، فأما فى الكلام فلا يجوز ذلك

وقيد المحقق الرضى هـذا الإطلاق فذهب إلى أنه إذا أراد المتكلم التفخيم ، وكان الثانى بلفظ الأوّل ساغ فى الشعر والكلام جميعا ، نحو: (ٱلْحَاقَّةُ مَا ٱلْحَاقَّةُ) ، (ٱلْقَارِعَةُ مَا ٱلْقَارِعَةُ) . فإن لم يكن الكلام للتفخيم ، أو لم يكن الثانى بلفظ الأوّل ؛ لم يجز ، وحمل على هذا كلام سيبويه

وقوله :

٨٣ — وَأَنْتَ ٱلَّذِى فِى رَحْمَةِ ٱللهِ أَطْمَعُ

٨٣ — هـذا عجز بيت نسبه كثير من النحويين لمجنون ليلى ، وقد بحثت نسخة ديوانه المطبوعة فى بولاق عام ١٢٩٤ فلم أجده ، وصدره :

* فَيَارَبَّ لَيْلَى أَنْتَ فِى كُلِّ مَوْطِنٍ *

ومنهم من يروى صدره هكذا :

* فَيَارَبِّ أَنْتَ ٱللهُ فِى كُلِّ مَوْطِنٍ *

اللغة — « موطن » اسم مكان من قولهم : وطن بالمكان : إذا أقام فيـه ، ويقال : وطن وأوطن، والأخيرة أعلى ، ثم كثر الاستعمال حتى سموا المحل موطنا ؛ لأن الإنسان يقيم فيه

الإعراب : « يارب» يا : حرف نداء ، ربّ : منادى منصـوب بالفتحة الظاهرة « ليلى » مضاف إليه ، وفى الرواية الثانية ربّ منادى منصوب بفتحة مقدّرة على ماقبل ياء المتكلم المحذوفة للتخفيف « أنت » مبتدأ « فى كل » جار ومجرورمتعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، أى : أنت حاضر فى كل موطن ، وكل مضاف ، و « موطن » مضاف إليه « وأنت » الواو عاطفة ، أنت : مبتدأ « الذى » اسم موصول خبر المبتدأ « فى رحمة » متعلق بقوله « أطمع » الآتى « الله » مضاف إليه « أطمع » فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة لامحل لها من الإعراب صلة الموصول

الشاهد فيه : قوله « الذى فى رحمة الله » حيث وضع الظاهر ، وهو لفظ الجلالة ، موضع المضمر ، وكان القياس أن يقول : « وأنت الذى فى رحمته » قال ابن هشام : « قالوا : وتقديره وأنت الذى فى رحمته ؛ على أن الظاهر قد خلف ضمير الغيبة ، وقدكان يمكنهم أن يقدّروه « وأنت الذى فى رحمتك » على أن الظاهر قد خلف ضمير المخاطب ، فإن وقوع ضمير المخاطب رابطا لجملة الصلة بالموصول مستعمل مثل قوله ــ وهو من شعر الحماسة ــ :

وَأَنْتَ الَّذِى أَخْلَفْتَنِى مَا وَعَدْتَنِى وَأَشْمَتَّ بِى مَنْ كَانَ فِيكَ يَلُومُ

ومثل قول ابن الدمينة :

وَأَنْتِ الَّتِى أَحْفَظْتِ قَوْمِى فَكُلُّهُمْ بَعِيدُ الرِّضَا دَانِى الصُّدُودِ كَظِيمُ

وكأنهم كرهوا بناء قليل على قليل ؛ إذ الغالب أن يقال : « أنت الذى فعل » وإن كان قولك : أنت الذى فعلت ، مستعملا مقيسا ، إلا أنه بالنظر إلى الأوّل قليل » اهـ كلامه بإيضاح ، وقوله « بناء قليل على قليل » معناه أن الربط بضمير الخطاب قليل ، والربط بالاسم الظاهر قليل ، بل أقلّ منه ، وأما الربط بضمير الغائب فكثير شائع فى كلامهم : فلو قدّروه فى رحمتك ؛ لكان فيــه نيابة الظاهر الذى هو قليل عن ضمير المخاطب الذى هو قليل أيضا ؛ وذلك غير مالو قدّروه

ممـا ورد فيه الربط بالظاهر . وأراد بالمؤولة الظرفَ والمجرورَ والصـــفةَ الصريحة ، على ماسيأتى بيانه .

وهذا الموصول على نوعين : نَصّ ، ومُشْتَرَك ، فالنص ثمـانية : (الَّذِى) للمفرد المذكر ، عاقلا كان أو غيره ، و «الأُنْثَى» المفردة لهـا (الَّتِى) عاقلة كانت أو غيرها . وفيهما ست لغات : إثبات الياء ، وحذفها مع بقاء الـكسرة ، وحذفها مع إسكان الذال أو التاء ، وتشديدها مكسورة ومضمومة ، والسادسة حذف الألف واللام وتخفيف الياءساكنة (والْيَا) منهما (إذَا مَاثُنِّيَا

« فى رحمته » ؛ فانه حينئذ يكون عبارة عن نيابة الظاهر الذى هو قليل مناب ضمير الغيبة الذى هو كثير ، وقد عرفت فى شرح الشاهد السابق مافى المسألة من الآراء ، وهاك كلام الأعلم رحمه الله حتى ينجلى لك الأمر ، قال : « وفى إعادة الظاهر موضع المضمر قبح ، إذا كان تكريره فى جملة واحدة ؛ لأنه يستغنى بعضها عن بعض ، فلا يكاد يجوز إلا فى ضرورة ، وذلك كقولك : زيد ضربت زيدا ؛ فإن كان إعادته فى جملتين حسن ، كقولك : زيد ضربته وزيد أهنته ؛ لأنه قد يمكن أن تسكت عن الجملة الأولى ثم تستأنف الأخرى بعد ذكر رجل غير زيد ، فلو قيل : زيد ضربته وهو أهنته ، لجاز أن يتوهم الضمير لغير زيد ، فإذا أعيد مظهرا زال التوهم ، ومع إعادته مضمرا فى الجملة الواحدة ، كقولك : زيد ضربته ، لايتوهم الضمير لغيره ؛ لأنك لاتقول : زيد ضربت عمرا » اه كلامه ، ومثال وضع الظاهر موضع المضمر فى جملة واحدة قول عدى ابن زيد ، وقيل : هو لابنه سوادة بن عدى

لَا أَرَى الْمَوْتَ يَسْبِقُ الْمَوْتَ شَيْءٌ ... نَغَّصَ الْمَوْتُ ذَا الْغِـــنَى وَالْفَقِيرَا

فقد كان من حقه أن يقول : لا أرى الموت يسبقه شىء ، وجملة « يسبق الموت شىء » من الفعل والمفعول والفاعل فى محل نصب مفعول ثان لأرى ، ومثاله من جملتين قول الفرزدق :

لَعَمْرُكَ مَا مَعْنٌ بِتَارِكِ حَـــــقِّهِ ... وَلَا مُنْسِىءٌ مَعْنٌ وَلَا مُتَيَسِّرُ

فى رواية من روى « منسىء » بالرفع على أنه خبر مقدّم ، و « معن » الثانى : مبتدأ مؤخر ، وهكذا رواه سيبويه ، فأما من رواه بجرّ « منسىء » بالعطف على مدخول الباء الزائدة ــ وهو « تارك » ــ باعتبار لفظه ، ومعن ــ على هــذا ــ فاعله ؛ فإن الجملة عنده واحدة ، فيكون من مثل قول عدىّ المتقدم ، وقد عرفت حكمه على الحالين مما تقدّم لك من كلام الأعلم ، وقال الدمامينى فى شرح التسهيل : « وقد يخلف الظاهر الضمير ، كقوله : * فيارب ليلى . . . البيت * فالاسم الشريف خلف عن ضمير غائب يعود إلى الذى ، لكن قال أبو على فى التذكرة : من الناس من لايجيز هذا ، وقال بعضهم : هذا لم يجزه سيبويه فى خبرالمبتدأ ؛ فأحرى أن لا يجيزه فى الصلة » اه

لاَتُثْبِتِ *بَلْ مَاتَلِيهِ) الياء ، وهو الذال من الذى ، والتاء من التى (أَوْلِهِ الْعَلاَمَهْ) الدالة على التثنية ، وهى الألف فى حالة الرفع ، والياء فى حالتى الجر والنصب ؛ تقول « اللذان » ، و « اللتان » ، و « اللذين » و « اللتين » وكان القياس « اللَّذَيَانِ » ، و « اللَّتيَانِ » ، و « اللَّذَيْين » ، و « اللَّتيَيْنِ » بإثبات الياء ، كما يقال « الشَّجِيَانِ » ، و « والشَّجِيَيْنِ » فى تثنية « الشَّجِى » وما أشبهه ، إلا أن الذى والتى لم يكن ليائهما حظ فى التحريك لبنائهما ، فاجتمعت ساكنة مع العلامة ؛ فحذفت لالتقاء الساكنين (وَالنُّونُ) من مثنى الذى والتى (إنْ تُشْدَدْ فَلاَ مَلاَمَهْ) على مُشَدِّدها ، وهو فى الرفع متفق على جوازه ، وقد قرئ « وَاللَّذَانِّ يَأْتِيَانِهَا مِنْكُمْ » وأما فى النصب فمنعه البصرى ، وأجازه الكوفى ، وهو الصحيح ، فقد قرئ فى السبع : « رَبَّنَا أَرِنَا اللَّذَيْنِّ أَضَلاَّنَا » (وَالنُّونُ مِنْ ذَيْنِ وَتَيْنِ) تثنية ذا وتا (شُدِّدَا أَيْضًا) مع الألف باتفاق ، ومع الياء على الصحيح ، وقد قرئ « فَذَانِّكَ بُرْهَانَانِ » « إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِّ » بالتشديد فيهما (وَتَعْوِيضٌ بِذَاكَ) التشديد من المحذوف ، وهو الياء من الذى والتى ، والألف من ذا وتا (قُصِدَا) على الأصح ؛ وهذا التشديد المذكور لغة تميم وقيس ، وألف « شددا » و « قصدا » للإطلاق ، انتهى حكم تثنية الذى والتى .

وأما (جَمْعُ الَّذِى) فشيآن : الأول (الأُلَى) مقصورا ، وقد يمد ، قال الشاعر :

٨٤ — وتُبْلِى الأُلَى يَسْتَلْئِمُونَ عَلَى الأُلَى   تَرَاهُنَّ يَوْمَ الرَّوْعِ كَالحِدَإِ القُبْلِ

٨٤ — هذا البيت لأبى ذؤيب خويلد بن خالد الهذلى ، من قصيدة مطلعها :

أَلاَ زَعَمَتْ أَسْمَاءُ أَنْ لاَ أُحِبُّهَا   فَقُلْتُ : بَلَى ، لَوْلاَ يُنَازِعُنِى شُغْلِى

وقبل بيت الشاهد قوله :

عَلَى أَنَّهَا قَالَتْ : رَأَيْتُ خُوَيْلِدًا   تَنَكَّرَ حَتَّى عَادَ أَسْوَدَ كَالْجِذْلِ

فَتِلْكَ خُطُوبٌ قَدْ تَمَلَّتْ شَبَابَنَا   قَدِيمًا ، فَتُبْلِينَا الخُطُوبُ وَمَا نُبْلِى

اللغة : « تنكر » يريد تغير حتى صار الرائى له ينكره ولا يعرفه « الجذل » بكسر فسكون — هو أصل الشجرة ، وقيل : هو العود اليابس « خطوب » جمع خطب ، وهو الأمر العظيم « تملت شبابنا » استمتعت بهم طويلا ، قال ابن السكيت : تملأت من الطعام تملؤا ، وقد تمليت العيش تمليا ، إذا عشت مليا ، أى : طويلا ، وفى التنزيل : (واهجرنى مليا) قال الفراء : أى طويلا ، هذا أصل هذا الفعل « تبلينا » تفنينا « يستلئمون » يلبسون اللأمة ، وهى — بفتح اللام وسكون الهمزة — الدرع ، وجمعها لأم — بفتح فسكون أيضا — ولؤم — بضم ففتح ،

... ...

بزنة صرد ــ والأخير على غير قياس ، وكأن واحده لؤمة ــ بضم فسكون ــ « يوم الروع » الفزع والخوف ، وأراد به يوم الحرب ؛ لأنه قلما يخلو عن فزع « الحدأ » بكسر الحاء ، وربما فتحوها ، وفتح الدال ــ جمع حدأة ــ بوزن عنبة وعنب ــ وهى طائر معروف ، وأراد بها الخيول «القبل» بضم القاف المثناة وسكون الباء ــ جمع قبلاء ، وهى التى فى عينها القبل ، والقبل ــ بفتح القاف والباء جميعا ــ إقبال إحدى الحدقتين على الأخرى ، وقيل : إقبالها على الأنف ، وقيل : هو الحول ، وقد وصفت الخنساء الخيل بالقبـل (وقيل : بل البيت لليلى الأخيلية تقوله فى فائض بن أبى عقيل وكان قد فرّ عن توبة يوم قتل) فى قولها :

وَلَمَّـا أَنْ رَأَيْتَ الْخَيْلَ قُبْلاً تُبَارِى بِالْخُدُودِ شَـبَا العَوَالِى
نَسِيتَ وِصَالَهُ وَصَدَدْتَ عَنْهُ كَمَا صَدَّ الأَزَبُّ عَنِ الظِّلاَلِ

المعنى : إن حوادث الدهر قد تمتعت بشبابنا قديما فتبلينا المنون وما نبليها ، وتبلى من بيننا الدارعين والمقاتلة فوق الخيول التى تراها يوم الحرب كالحدأ فى سرعتها وخفتها

الإعراب : « تبلى » فعل مضارع ، فاعله ضمير الخطوب مستترا فيـه « الألى » اسم موصول بمعنى الذين : مفعول لتبلى « يستلئمون » جملة من فعل وفاعل لا محل لها صلة الموصول « على الألى » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الاسم الموصول الواقع مفعولا « تراهن » فعل مضارع ، فاعله ضمير المخاطب مستترا فيه وجوبا ، هنّ : مفعول لترى « يوم » ظرف زمان متعلق بترى « الروع » مضاف إليه «كالحدأ » جار ومجرور متعلق بترى ، أو متعلق بمحذوف حال من « الألى » المجرور بعلى ، والجملة من ترى وفاعله وما تعلق به لا محل لها صلة الموصول « القبل » صفة للحدأ

الشاهد فيه : قوله « تبلى الألى . . . على الألى» حيث استعمل لفظ «الألى» أولا فى مكان الذين ؛ بدليل واو جماعة الذكور فى قوله « يستلئمون » الواقع صلة ، واستعمله مرة ثانية فى جمع المؤنث الذى لايعقل ، حيث أطلقه على الخيل ؛ بدليل ضمير جماعة الإناث فى قوله « تراهنّ » الواقع صلة ؛ فدلّ ذلك على أن « الألى » يستعمل فى أحد ثلاثة أشياء : جماعة الذكور ، وجماعة الإناث العاقلات ، وجماعة الإناث غير العاقلات ؛ أما دلالة البيت على الأوّل والأخير فظاهرة ، وأما دلالته على الثانى فلأنه إذا استعمل فى جمع التى مكان « اللات » وهو لا فرق فيه بين العاقل وغيره دلّ على أنه مثله فى الموضعين ، ومن استعمال « الألى » فى جمع المؤنث العاقل قول الشاعر ، وأنشده ابن مالك وابنه ولم ينسباه لأحد :

فَأَمَّا الأُلَى يَسْكُنَّ غَوْرَ تِهَامَةٍ فَكُلُّ فَتَاةٍ تَتْرُكُ الْحِجْلَ أَقْصَمَا

ومثله الشاهد رقم (٨٦) الآتى

وقال الآخر :

٨٥ — أَبَى اللهُ لِلشُّمِّ الْأُلَاءِ كَأَنَّهُمْ سُيُوفٌ أَجَادَ الْقَيْنُ يَوْماً صِقَالَهَا

٨٥ — البيت لكثير بن عبد الرحمن صاحب عزة بنت جميل بن حفص بن إياس بن عبد العزى

اللغة : « أبى » الإباء : الامتناع ، أو أشده ، و إباء الله : قضاؤه ألا يكون الأمر ، أو عدم قضائه أن يكون « الشم » بضم الشين — جمع أشم ، مأخوذ من الشمم — بفتحتين — وهو ارتفاع فى قصبة الأنف مع استواء أعلاه ، وذلك مما يتمدح به العرب ؛ لأنه عندهم سما الكرماء « الألاء » الذين « أجاد » أحكم « القين » بفتح القاف وسكون الياء — الحداد ، وجمعه قيون — بضمتين — مثل بيت و بيوت ، ونسر ونسور « صقالها » بكسر الصاد وفتح القاف مخففة — الجلاء وزنا ومعنى ، قال ابن منظور : « الصقل : الجلاء ، صقل الشىء يصقله — من باب نصر — صقلا وصقالا فهو مصقول وصقيل : جلاه ، والاسم الصقال ، وهو صاقل ، والجمع صقلة ، مثل كاتب وكتبة » اهـ

الإعراب : « أبى الله » فعل وفاعل ، والمفعول محذوف ، أى : أبى الله فعل النقائص « للشم » جار ومجرور متعلق بأبى « الألاء » اسم موصول بمعنى الذين : صفة للشم ، مبنى على الكسر فى محل جرّ « كأنهم » كأن : حرف تشبيه ونصب ، والضمير العائد إلى الشم اسمه « سيوف » خبر كأن « أجاد » فعل ماض « القين » فاعل « يوما » ظرف زمان معمول لأجاد « صقالها » مفعول لأجاد ، والضمير العائد إلى السيوف مضاف إليه ، وجملة أجاد وفاعله وما تعلق به فى محل رفع صفة لسيوف ، وجملة كأن واسمها وخبرها لا محل لها صلة الموصول

الشاهد فيه : قوله « الألاء » حيث استعمله فى مكان « الذين » ؛ بدليل ضمير جماعة الذكور الواقع فى قوله « كأنهم » عائدا إليه ؛ فدلّ ذلك على أن من أسماء الجموع التى تستعمل فى جمع المذكر لفظ « الألاء » ممدودا مبنيا على الكسر ، قال ابن منظور : « وأما الأولى — بوزن العلا — فهو أيضا جمع لاواحد له من لفظه ، واحده الذى . التهذيب : الألى بمعنى الذين ، ومنه قوله :

فَإِنَّ الْأُلَى بِالطَّفِّ مِنْ آلِ هَاشِمٍ تَآسَوْا فَسَنُّوا لِلْكِرَامِ التَّآسِيَا

وأتى به زياد الأعجم نكرة بغير ألف ولام فى قوله :

فَأَنْتُمْ أُولَى جِئْتُمْ مَعَ الْبَقْلِ وَالدَّبَى فَطَارَ وَهَذَا شَخْصُكُمْ غَيْرُ طَائِرِ

قال : وهذا البيت فى باب الهجاء من الحماسة ؛ قال : وقد جاء ممدودا . قال خلف بن حازم :

إِلَى النَّفَرِ الْبِيضِ الْأُلَاءِ كَأَنَّهُمْ صَفَائِحُ يَوْمَ الرَّوْعِ أَخْلَصَهَا الصَّقْلُ

والـكثير استعماله فى جمع من يعقل ، و يستعمل فى غيره قليلا ، وقد يستعمل أيضا جمعا للتى ، كما فى قوله فى البيت الأول « عَلَى الْأُلَى تَرَاهُنَّ »

وقوله :

٨٦ — مَحَا حُبُّهَا حُبَّ الْأُلَى كُنَّ قَبْلَهَا

قال : والـكسرة التى فى « أولاء » كسرة بناء لا كسرة إعراب ، يدل على ذلك قول الآخر :

* فَإِنَّ الْأُلَاءِ يَعْلَمُونَكَ مِنْهُمُ *

قال : وهذا يدل على أن « أولى » و « أولاء » نقلتا من أسماء الإشارة إلى معنى الذين ، ولهذا جاء فيهما المدّ والقصر ، و بنى الممدود على الـكسر » انتهى كلامه بحروفه ، وهذه المقالة التى ذهب فيها إلى نقـل « الألى » الموصولة عن « الألى » الإشارية : إن أراد بها أن لفظهما واللغات فيهما واحدة فمسلم ، و إن أراد أن الأصل استعمال هذا اللفظ فى الاشارة ثم نقل منها إلى الموصولية فغـير متجه ، ولا نسلمه له ، وما استدل به لا يتم به الاستدلال ؛ وكيف يكون اتفاق لفظين مع اختلاف معناهما دليلا على أن أحـدهما منقول عن الآخر ؟ وقـد نجد فى العربية أسماء مشابهة للحروف فى لفظها ، وقد تـكون معانيها متقاربة أو متوافقة ، ومع هـذا لم يقولوا إن أحدهما منقول عن الآخر .

٨٦ — هذا صدر بيت ينسب لمجنون ليلى ، وعجزه مع بيتين سابقين عليه هكذا :

أَظُنُّ هَوَاهَا تَارِكِى بِمَضَـــلَّةٍ ... مِنَ الْأَرْضِ لَا مَالٌ لَدَىَّ وَلَا أَهْلُ
وَلَا أَحَـــدٌ أُفْضِى إِلَيْهِ وَصِيَّتِى ... وَلَا صَاحِبٌ إِلَّا الْمَطِيَّةُ وَالرَّحْلُ
مَحَا حُبُّهَا ... ... وَحَلَّتْ مَكَانًا لَمْ يَكُنْ حُلَّ مِنْ قَبْلُ

وهذه الأبيات لم أجدها فى ديوانه من رواية أبى بكر الوالبى المطبوع فى بولاق

اللغة : « مضلة » بفتح الميم واللام المشددة ، بينهما ضاد معجمة مكسورة أو مفتوحة — أى : يضل الناس فيها ولا يهتدون إلى الجادّة ، ومن العلماء من التزم كسر الضاد « أفضى » بضم همزة المضارعة — أصـله أن يقال : أفضى فلان إلى فلان ، إذا وصـل إليه ، وكان فى فرجته وفضائه وحيزه ، والأكثر أن يتعدّى إلى اثنين بحرفين : لأحدهما بالباء ، وللآخر بإلى ، تقول : أفضى إليه بسره ، وأنت تريد معنى أبلغه إياه وأخبره به ، وقد عداه هنا إلى الثانى بنفسه ؛ فإما أن يكون ذلك مستعملا ، و إما أن يكون على طريق الحذف والإيصال ، أو على طريق التضمين ، ولـكن الوجهين الثانى والثالث خاصان بالسماع

والثانى (الَّذِينَ) بالياء (مُطْلَقَا) أى : رفعا ونصبا وجرا (و بَعْضُهُمْ) وهم هُذَيل أو عقيل (بِالْوَاوِ رَفْعاً نَطَقَا) قال :

٨٧ — نَحْنُ الَّذُونَ صَبَّحُوا الصَّبَاحَا يَوْمَ النُّخَيْلِ غَارَةً مِلْحَاحَا

الإعراب : « محا » فعل ماض « حبها » فاعل ، والضمير العائد إلى المحبوبة مضاف إليه « حبُّ » مفعول به ، وهومضاف ، و «الألى » اسم موصول بمعنى اللاتى : مضاف إليه « كنّ » فعل ماض ناقص ، ونون النسوة اسمه « قبلها » ظرف متعلق بمحذوف خبركان ، والضميرمضاف إليه ، والجملة من كان واسمها وخبرها لامحل لها صلة الموصول « وحلت » الواو عاطفة ، حلّ : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر « مكانا » مفعول به « لم » نافية جازمة « يكن » مضارع ناقص مجزوم بلم ، واسمه ضـمير مستتر فيه يعود إلى مكان « حل » ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضـمير يعود إلى « مكان » مستتر فيه ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل فى محل نصب خبر « يكن » ، وجملة « يكن » واسمه وخبره فى محل نصب صفة لمـكان

الشاهد فيه : قوله « الألى كن قبلها » حيث استعمل لفظ « الألى » فى جماعة الإناث العاقلات ، والدليل على استعماله إياه فى ذلك ضمير النسوة فى جملة الصلة ، وهى قوله « كن قبلها » فإنّ هذا الضمير هو العائد من جملة الصلة إلى الموصول ، وقد سبق لك إيضاح هـذا فى الشاهد (رقم ٨٤)

٨٧ — قال العينى : « أقول : قائل هـذا البيت هو رؤبة بن العجاج ، ويقال : قائله رجل من بنى عقيل جاهلىّ ، كذا قال أبو زيد فى نوادره وابن الأعرابى ، واختلفا فى اسمه : فقال أبو زيد : اسمه أبو حرب الأعلم ، وقال ابن الأعرابى غير ذلك ، وقال الصاغانى فى العباب : قالت ليلى الأخيلية فى قتل دهر الجعفى . . وذكر أبياتا فيها بعض بيت الشاهد » اه كلامه بحروفه. وأقول : أما نسبة بيت الشاهد لرؤبة فإنى بحثت ديوانه فلم أجده فيـه ، وقد زاده ناشر الديوان مع أبيات أخر التقطها عن أمثال عبارة العينى السابقة ، وأما الصاغانى فقد قال البغدادى إنه بحث العباب فى موادّ هـذه القطعة كلها فلم يجد منها شيئا ، وأما رواية أبى زيد فى النوادر فقد قال (ص ٤٧) : « قال أبو حرب بن الأعلم من بنى عقيل وهو جاهلى :

نَحْنُ الَّذِينَ صَبَّحُوا صَبَاحَا يَوْمَ النُّخَيْلِ غَارَةً مِلْحَاحَا
نَحْنُ قَتَلْنَا المَلِكَ الْجَحْجَاحَا وَلَمْ نَدَعْ لِسَارِحٍ مُرَاحَا
إِلاَّ دِيَارًا أَوْ دَماً مُفَاحَا نَحْنُ بَنُو خُوَيْلِدٍ صُرَاحَا
* لاَ كَذِبَ الْيَوْمَ وَلاَ مِزَاحَا *

... ...

اللغة : « نحن الذين » هكذا هو فى رواية أبى زيد ، وروى الصغانى فى مكانه « قومى الذين » وليس فى هاتين الروايتين شاهد كما ترى « صبحوا » بتشديد الباء أو تخفيفها ــ ومعناه جئنا وقت الصباح ؛ والعرب تعبر بذلك وتريد به الغارة والمجىء للقتال ، قال بجير بن زهير بن أبى سلمى المزنى :

صَبَحْنَاهُمْ بِأَلْفٍ مِنْ سُلَيْمٍ وَسَبْعٍ مِنْ بَنِى عُثْمَانَ وَافِى

والسر فى ذلك أن وقت الصبح يكون وقت غفلة المغار عليهم ، وعلى هذا يجرى قوله تعالى : (فَأَخَذَتْهُمُ الصَّيْحَةُ مُصْبِحِينَ) . وقوله « يوم النخيل » هو بضم النون وفتح الخاء المعجمة ــ وهو اسم لعدة أماكن ، قال ياقوت : «هو اسم عين قرب المدينة على خمسة أميال ، وذو النخيل ــ أيضا ــ قرب مكة بين مغمس وأثبرة وهو يفرغ فى صدر مكة ، وذو النخيل ــ أيضا ــ موضع دون حضرموت ، والنخيل ــ أيضا ــ ناحية بالشام ، ويوم النخيل : من أيام العرب» اهـ « غارة » الاسم من قولهم : أغار على العدو إغارة «ملحاحا» صيغة مبالغة من أصل قولهم: ألح الماء ، إذا دام وتتابع ، أو من قولهم : ألح السائل : أى ألحف ، وعنى أنها غارة شديدة لازمة «الجحجاحا» بجيمين مفتوحتين بينهما حاء مهملة ساكنة وآخره حاء كذلك ــ هو السيد ، وجمعه جحاجيح وجحاجحة « لسارح » هو المال السائم وأراد الإبل والغنم لأنها مال العرب « مراحا » بضم الميم ــ هو المكان الذى تأوى إليه الإبل والغنم ليلا « مفاحا » بضم الميم ــ اسم مفعول من قولهم : أفاح دمه إفاحة ، إذا أريق وسال ، ويقال : فاح وأفاح ، وأنكر الرياشى وأبو حاتم الأخيرة « صراح » بزنة غراب ــ أى : خالص محض لاشبهة فيه ولا ظنة ، كقولهم : كأس صراح ، أى لم تشب بمزاج ، وذكر العينى والبغدادى أنه بكسر الصاد جمع صريح ، مثل كريم وكرام

الإعراب : « نحن » مبتدأ « اللذون » خبره « صبحوا » جملة من الفعل والفاعل لا محل لها صلة الموصول « الصباحا » منصوب على الظرفية عامله صبحوا ، أى : فى وقت الصباح ، ومفعول « صبحوا » محذوف ، تقديره : صبحوهم ، والمراد بالضمير المغار عليهم « يوم » منصوب أيضا على الظرفية بصبحوا « النخيل » مضاف إليه « غارة » منصوب على أنه مفعول لأجله ، أى : صبحوهم للغارة ، أو هو فى تأويل المشتق حال من فاعل صبحوا ، أى : صبحوا مغيرين « ملحاحا » صفة للغارة

الشاهد فيه : قوله « اللذون » حيث جاء به بالواو ، وهى لغة ينسبها بعض العلماء إلى هذيل ، وينسبها آخرون إلى عقيل ، وبعض النحويين يتمسك بهذا البيت ، فيدعى أن « الذين » معرب لأنه جمع ، والجمعية من خصائص الأسماء ، فعارضت شبه الحرف الذى من أجله بنى الموصول ، ولأنه

﴿تنبيه﴾ من المعلوم أن « الْأُلَى » اسم جمع ، لا جمع ، فإطلاق الجمع عليه مجاز ، وأما « الَّذِينَ » فإنه خاص بالعقلاء ، و « الذى » عام فى العاقل وغيره ، فهما كالعالَمِ والْعَالَمِينَ . اهـ

(بِاللاَّتِ وَاللاَّءِ) بإثبات الياء وحذفها فيهما (الَّتِي قَدْ جُمِعَا) التى : مبتدأ ، و « قد جمع » خبره ، و « باللات » متعلق بجمع ، أى : التى قد جمع باللاتى واللائى ، نحو « وَاللاَّتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ » « وَاللاَّئِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ » وقد تقدم أنها تجمع على « الألى » وتجمع أيضاً على « اللَّوَاتِي » بإثبات الياء وحذفها ، وعلى « اللَّوَاءِ » ممدودا ومقصورا ، وعلى « اللاَّ » بالقصر ، و « اللاَّءَاتِ » مبنيا على الكسر ، أو معربا إعراب أولات ؛ وليست هذه بجموع حقيقة ، وإنما هى أسماء جموع

ورد بالواو فى حالة الرفع ؛ كما فى بيت الشاهد ، فيكون قد عومل معاملة جمع المذكر السالم ، واختار الناظم فى شرح التسهيل إعراب « اللذين » « واللتين » وبناء « الذين » مستندا إلى الفرق بينهما ، قال : « لما كانت التثنية من خواص الأسماء المتمكنة ، ولحقت الذى والتى ؛ جعل لحاقها لهما معارضا لشبهها بالحرف ، فأعربا فى التثنية ، كما جعلت إضافة أى معارضة لشبهها بالحرف ، فأعربت ، ولم يعرب أكثر العرب الذين ، وإن كان الجمع من خصائص الأسماء المتمكنة ؛ لأن الذين مخصوص بأولى العلم ، والذى عام ؛ فلم يجر على سنن الجموع لفظا ومعنى » اهـ بحروفه

ونحن نلاحظ عليه أنه غير مستقيم لأمرين :

الأول : أن اللذين واللتين أيضا لم يجريا على سنن المثنيات لفظا ؛ وذلك لأن قياس نظيرهما من الاسم المتمكن الناقص ثبوت يائه فى التثنية ، ألست ترى أنك تثنى الشجى والقاضى ؛ فتقول : الشجيان والقاضيان ؟ فأما اللذين واللتين فقد سقطت منهما ياء المفرد

والأمر الثانى : أن اختلاف المعنى بين الذى والذين – على نحو ماذكره – لا يمنع من أن يكون الثانى جمعا للأول عنده هو ، فإنه قد ذهب فى لفظ العالمين – بفتح اللام – إلى أنه جمع حقيقى للعالم ، مع أن العالم اسم لجميع ماسوى الله تعالى من إنسان وحجر وشجر وغير ذلك ، والعالمين خاص بالعقلاء ، فإما أن تكون مغايرة اللفظ المبنى سنن الاسم المتمكن فى تثنيته وجمعه سببا فى بقاء علة البناء ، فيلزم بناء اللذين واللتين كما بنى الذين ، وإما أن يكون الذين جمعا حقيقيا كما أن اللذين واللتين مثنيان حقيقة ، فيلزم إعراب الذين كما أعرب اللذين واللتين ؛ لأن تخصيص المعنى عنده ليس قادحا فى الجمعية

هذا ؛ وكلامه يشعر بأن بناء الذين إنما هو عند من التزم الياء فى الأحوال كلها ؛ فأما من يأتى به بالواو كما فى بيت الشاهد فالظاهر أنه يراه إعرابا ، وقد التزم جماعة القول ببنائه مع ذلك كما التزموا بناء المثنى ، وإن جاء بالألف وبالياء

(وَاللاَّءِ كَالَّذِينَ نَزْراً وَقعَا) اللاء : مبتدأ ، و « وقع » خبره ، و « كالذين » متعلق به ، و « نزرا » أى : قليلا ، حال من فاعل « وقع » ، وهو الضمير المستتر فيه ، والألف للإطلاق

والمعنى أن اللائى وقع جمعا للذى قليلا ، كما وقع الأُلى جمعا للتى كما تقدم ؛ ومن هذا قوله :

٨٨ — فَمَا آبَاؤُنَا بِأَمَنَّ مِنْــهُ   عَلَيْنَا اللَّاءِ قَدْ مَهَدُوا الحُجُورا

---

٨٨ — أنشد الفراء هذا البيت ، ونسبه لرجل من سليم ، ولم يزد فى تعريفه عن هذا المقدار

اللغة : « أمن » هو أفعل تفضيل من قولهم : منّ عليه منا ، إذا تفضل عليه وأنعم « مهدوا » بفتح الهاء مخففة — من قولك : مهدت الفراش مهدا ، إذا بسطته ووطأته وهيأته ، ومن هنا سمى الفراش مهادا لوثارته و بسطه ، قال الأزهرى : «أصل المهد التوثير ، يقال : مهدت لنفسى ومهدت — بفتح الهاء مخففة ومشددة — أى : جعلت لها مكانا وطيئا سهلا ، ومهد لنفسه خيرا ، وامتهده : هيأه وتوطأه ، ومنه قوله تعالى : (فَلِأَنْفُسِهِمْ يَمْهَدُونَ) أى : يوطئون » اهـ «الحجور» جمع حجر — بتثليث الحاء مع سكون الجيم — هو فى الأصل حضن الإنسان — بكسر الحاء وسكون الضاد — و يقال : نشأ فلان فى حجر فلان — بكسر الحاء أو فتحها — أى : فى حفظه وستره

المعنى : ليس آباؤنا الذين أصلحوا شأننا وسهلوا أمورنا وجعلوا حجورهم لنا كالمهد — مع عظيم نعمتهم علينا — بأكثر نعمة ، ولا أشدّ امتنانا علينا ؛ من هذا الممدوح

الإعراب : « ما » نافيـة حجازية أو تميمية « آباؤنا » اسم ما ، أو مبتـدأ ، مرفوع بالضمة ، والضمير مضاف إليه « بأمن » الباء زائدة ، أمن : خبر ما النافيـة ، أوخبر المبتدإ ، وقد منعت الحركة المجتلبة من أجل حرف الجر الزائد من ظهور الحركة التى يقتضيها موقع الـكلمة من الإعراب « منه ، علينا » كلاهما جار ومجرور متعلق بقوله « أمن »، وقوله « اللاء» : اسم موصول نعت لآباء ، مبنى على الـكسر فى محل رفع «قد » حرف تحقيق « مهدوا » فعل وفاعل «الحجورا » مفعول ، والألف للإطلاق ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها صلة الموصول

الشاهد فيه : قوله « اللاء » حيث استعمله فى معنى الذين ، فأطلقه على جمع مفرده مذكر ، وهو آباء ؛ إذ هو جمع أب ، والأب مذكر ، فدلّ ذلك على أن « اللاء » قد يقع جمعا للذى ، كما وقع « الأُلى » جمعا للتى ، وتسمية الشارح رحمه الله هذا اللفظ جمعا مبنىّ إما على شىء من التساهل ؛ لأن هذه الـكلمة ليست جمعا حقيقيا لأمرين : الأوّل : لأن واحدها — وهو الذى هنا — ليس من لفظه ، والثانى : أن معنى الجمع غـير متحقق فيه ، و إما أن يكون جاريا على التزام أن اللذين واللتين مثنيان حقيقة ، و « الذين واللاتى واللائى واللواتى » جموع حقيقية ؛ فتـكون عنده معربة ، وهذا غير التحقيق ، كما سبقت الإشارة إليه

والمشترك ستة : مَنْ ، ومَا ، وألْ ، وذُو ، وذَا ، وأىّ ، على ماسيأتى شرحه ، وقد أشار إليه بقوله : (وَمَنْ وَمَا وَألْ تُسَاوِى) أى فى الموصولية (مَاذُكِرْ) من الموصولات (وَهٰكَذَا ذُو عِنْدَ طَيِّئٍ شُهِرْ) بهذا

فأما « مَنْ » فالأصل استعمالها فى العالِم ، وتستعمل فى غيره لعارض تشبيه به ، كقوله :

٨٩ — أَسِرْبَ الْقَطَاهَلْ مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ لَعَلِّى إِلَى مَنْ قَدْ هَوِيتُ أَطِيرُ

---

٨٩ — ذكر بعض من أنشد هذا البيت أنه لمجنون بنى عامر ، وذكر آخرون أنه للعباس ابن الأحنف ، وقد بحثت ديوان العباس بن الأحنف المطبوع فى القسطنطينية بمطبعة الجوائب عام (١٢٩٨) فوجدت البيت من كلمة عدّة أبياتها ستة أبيات ، وها كها :

أَظُنُّ ـ وَمَا جَرَّبْتُ مِثْلَكِ ـ أَنَّمَا قُلُوبُ نِسَاءِ الْعَالَمِينَ صُخُورُ
ذَرِينِى أَنَم إِنْ لَمْ أَنَلْ مِنْكِ زَوْرَةً لَعَلَّ خَيَالاً فِى الْمَنَامِ يَزُورُ
بَكَيْتُ إِلَى سِرْبِ الْقَطَاحِينَ مَرَّبِى فَقُلْتُ وَمِثْلِى بِالْبُكَاءِ جَدِيرُ :
أَسِرْبَ الْقَطَاهَلْ مِنْ مُعِيرٍ جَنَاحَهُ لَعَلِّى إِلَى مَنْ قَدْ هَوِيتُ أَطِيرُ
وَإِلاَّ فَمَنْ هٰذَا يُؤَدِّى تَحِيَّةً فَأَشْكُرَهُ ؟ إِنَّ الْمُحِبَّ شَكُورُ
وَأَىُّ قَطَاةٍ لَمْ تُسَاعِدْ أَخَا هَوًى فَعَاشَتْ بِضَيْرٍ وَالْجَنَاحُ كَسِيرُ

وبحثت ديوان المجنون المطبوع فى مطبعة بولاق فوجدت بيت الشاهد أحد أبيات قصيدة عدّة أبياتها عشرون بيتا ، وأوّلها :

شَكَوْتُ إِلَى سِرْبِ الْقَطَا إِذْ مَرَرْنَ بِى فَقُلْتُ وَمِثْلِى بِالْبُكَاءِ جَدِيرُ

وبعده بيت الشاهد ، وبعده :

وَأَىُّ قَطَاةٍ لَمْ تُعِرْنِى جنَاحَهَا فَعَاشَتْ بِضُرٍّ وَالْجَنَاحُ كَسِيرُ

وبعده البيت الخامس من القطعة المنسوبة للعباس بن الأحنف ، وأنت ترى أن أكثر هذه الأبيات منسوب للشاعرين ، فهل يعتبر هذا من توافق الخواطر ؟ أو يكون أحد الرواة قد ضم أبيات أحدهما إلى الآخر ؟ ومعانى الأبيات كلها واضحة

الإعراب : « أسرب » الهمزة لنداء القريب ، سرب : منادى منصوب بالفتحة ، وهو مضاف ، و « القطا » مضاف إليه « هل » حرف استفهام «من » ـ كما هى رواية الشارح وغيره من النحاة ـ اسم موصول ، مبتدأ مبنى على السكون فى محل رفع « يعير » فعل مضارع ، فاعله

وقوله :

٩٠ — أَلاَ عِمْ صَبَاحًا أَيُّهَا الطَّلَلُ الْبَالِي ... وَهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كَانَ فِي الْعُصُرِ الْخَالِي؟

مستتر فيه « جناحه » مفعول به ، والهـاء مضاف إليه ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لامحل لهـا من الإعراب صلة الموصول ، وخبر المبتدأ الذى هو من محذوف ، وتقدير الـكلام : هل الذى يعير جناحه موجود ، أوفيكم ، أونحو ذلك ، وجعل العينى جملة « يعير » وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ ، ولا أوافقه على هذا مطلقا « لعلى » لعلّ : حرف ترج ونصب ، وياء المتكلم اسمه «إلى» جارة « من » موصولة فى محل جر بإلى ، والجار والمجرور متعلق بقوله « أطير » الآتى « قد » حرف تحقيق « هويت » فعل وفاعل ، والجملة لامحل لهـا صلة « من » المجرورة بإلى ، والعائد محذوف تقديره هويته ، وقوله « أطير » فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة فى محل رفع خبر « لعلّ »

الشاهد فيه : قوله « من يعير جناحه » حيث أطلق « من » الموصولة على غيرالعاقل ، وهو معير الجناح من بين سرب القطا ، وإنمـا استساغ ذلك لأنه تقدّم قبل ذلك بندائه ، والنداء طلب الإقبال ، وهو إنمـا يتصوّر من العاقل ؛ لأنك إنما تطلب إقبال من تتصوّر فيـه أنه يفهـم كلامك ويجيبك إلى مرادك ؛ فأما من لايفهـم أو لايجيب فليس معقولا أن تتوجه إليه ولا أن تدعوه ؛ فـكان النداء لهذه العـلة تنزيلا له منزلة العقلاء ، وتشبيها له بهم ، فلما استقرّ له ذلك ساغ بعده أن يجرى عليه اللفظ الذى يستعمل فى العاقلين

٩٠ — هذا البيت مطلع قصيدة طويلة لامرىء القيس بن حجر الـكندى ، وبعده :

وَهَلْ يَنْعَمَنْ إِلاَّ سَعِيدٌ مُخَلَّدٌ ... قَلِيلُ الْهُمُومِ مَا يَبِيتُ بِأَوْجَالِ

وَهَلْ يَنْعَمَنْ مَنْ كَانَ أَحْدَثُ عَهْدِهِ ... ثَلاَثِينَ حَوْلاً فِي ثَلاَثَةِ أَحْوَالِ

اللغة : سبق شرح المطلع الذى هو بيت الشاهد ، مع الشاهد رقم (٣٣) فانظره فى (ص ٦٦) وقوله « مخلد » قد اختلف العلماء فى معناه ؛ فقال قوم : هو الطويل العمر الرخيّ البال ، وقيل : هو الذى لايزال فى ميعة شبابه وطراءة عمره لم ينزل به الشيب ، وقيل : هو المقرط ، أى : اللابس القرط ، والقرط يسمى خلدة — بفتح الخاء واللام جميعا — وبعضهم يرويه :

* وَهَلْ يَنْعَمَنْ إِلاَّ خَلِيٌّ مُخَلَّدٌ *

وقوله « أوجال » هو جمع وجل — بفتحتين — وهو الخوف ، وباب فعله طرب « أحوال » اختلف العلماء فى المراد منه ؛ فذهب العسكرى — نقلا عن الأصمعى ، وابن السكيت — إلى أنه جمع حول ، يعنى السنة والعام ، وقال البغدادى : إنه جمع حال ، وعلى الأوّل يكون المعنى : كيف ينعم من كان

أو تغليبه عليه فى اختلاط ، نحو « وَلِلّٰهِ يَسْجُدُ مَنْ فِي السَّمٰوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ » أو اقترانه به فى عموم فصل بمِنْ ، نحو « فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ » ؛ لاقترانه بالعاقل فى « كل دابة » ، وتكون بلفظ واحد للمذكر والمؤنث مفردا كان أو مثنى أو مجموعا ، والأكثر فى ضميرها اعتبار اللفظ ، نحو « وَمِنْهُمْ مَنْ يُؤْمِنُ بِهِ » « وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ » ويجوز اعتبار المعنى ، نحو « وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ » ومنه قوله :

٩١ — تَعَشَّ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لَاتَخُونُنِي نَكُنْ مِثْلَ مَنْ — يَا ذِئْبُ — يَصْطَحِبَانِ

أقرب عهده بالرفاهية ثلاثين شهرا من ثلاثة أحوال ، وعلى الثانى يكون المعنى : كيف ينعم من كان أقرب عهده بالنعيم ثلاثين شهرا وقد تعاقبت عليه ثلاثة أحوال ؟ وهى : اختلاف الرياح عليه ، وملازمة الأمطار له ، وتقادم العهد المغير لرسومه

الإعراب : « ألا » أداة استفتاح « عم » فعل أمر « صباحا » منصوب على الظرفية عامله عم « أيها » أى : منادى بحرف نداء محذوف ، وها : حرف تنبيه « الطلل » بدل أو عطف بيان من أى « البالى » نعت للطلل « وهل » حرف استفهام « يعمن » فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة « من » اسم موصول ، فاعل يعم « كان » فعل ماض تام ، فاعله مستتر فيه عائد على من « فى العصر » جار ومجرور متعلق بكان « الخالى » صفة للعصر ، وجملة الفعل والفاعل لا محل لها صلة الموصول ، ويجوز أن تجعل كان ناقصة ، واسمها حينئذ ضمير مستتر ، وخبرها هو متعلق الجار والمجرور ، وجملة كان واسمها وخبرها لا محل لها صلة الموصول

الشاهد فيه : قوله « يعمن من — إلخ » حيث أوقع « من » على الطلل ، وهو غير عاقل ، والذى سوّغ ذلك تقدم نداء الطلل فى قوله « أيها الطلل » ، على نحو ما بيناه فى شرح الشاهد السابق ، قال ابن هشام رحمه الله : « ونداء القطا فى قوله ☆ أسرب القطا — إلخ ☆ ونداء الطلل فى قوله ☆ أيها الطلل — إلخ ☆ سوّغ وقوع « من » على السرب والطلل لما كانا مناديين ، وقد علم أنه لا يدعى وينادى غير العقلاء ، فأما نداء غير العاقل فى نحو (يا جبال أوّبى . ويا سماء أقلعى) ونحوهما فليس بالأصالة » اهـ بإيضاح

٩١ — البيت من كلمة للفرزدق يصف فيها ذئبا طرقه ليلا وهو فى بعض أسفاره ، وأول هذه الكلمة قوله :

وَأَطْلَسَ عَسَّالٍ وَمَا كَانَ صَاحِباً دَعَوْتُ لِنَارِي مَوْهِناً فَأَتَانِي
فَلَمَّا أَتَى قُلْتُ : اُدْنُ ، دُونَكَ ، إِنَّنِي وَإِيَّاكَ فِي زَادِي لَمُشْتَرِكَانِ

... ...

فَبِتُّ أَقُدُّ الزَّادَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ عَلَى ضَوْءِ نَارٍ مَرَّةً وَدُخَانِ
فَقُلْتُ لَهُ لَمَّا تَكَشَّرَ ضَاحِكاً وَقَائِمُ سَيْفِي فِي يَدِي بِمَكَانِ:
تَعَشَّ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي ... . البيت ، و بعده :
وَأَنْتَ امْرُؤٌ يَا ذِئْبُ وَالْغَدْرُ كُنْتُمَا أُخَيَّيْنِ كَانَا أُرْضِعَا بِلِبَانِ

اللغة : « أطلس » هو كل ما كان فى لونه غبرة إلى السواد ، وقالوا : ذئب أطلس ؛ لأن لونه كذلك ، وسموا اللص أطلس ، تشبيها له بالذئب «عسال» صيغة مبالغة ، من عسل ــ بفتح السين ــ يعسل ــ بكسرها ــ إذا مضى مسرعا واضطرب فى عدوه وهزّ رأسه « موهنا » ومثله الوهن ــ بفتح الواو وسكون الهاء ــ نحو من نصف الليل ، وقيل : بعد ساعة منه ، وقيل : حين يدبر الليل ، وقيل : ساعة تمضى من الليل ، وتقول : أوهن الرحل ، إذا صار فى ذلك الوقت « أقد الزاد » أقطعه وأقدره « تكشر » أصله أن تبدو الأسنان عند الضحك . وقوله «تعش» روى سيبويه فى مكانه (ج ١ ص ٤٠٤) « تعال » « أخيين » بضم الهمزة وفتح الخاء وفتح الياء المشدّدة ــ قال العينى « تصغير أخوين » ومراده أنه صغر الأخ فردّ له اللام المحذوفة ، وأصلها الواو فصار « أخيو » فلما اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت فى ياء التصغير فصار «أخى» بهمزة مضمومة فخاء مفتوحة فياء مشدّدة ــ ثم ثناه فصار كما ترى ، هذا تقديره

الإعراب : « تعش » فعل أمر ، مبنى على حذف الألف ، وفاعله مستتر فيه وجوبا « فإن » شرطية « عاهدتنى » فعل ماض فعل الشرط ، وتاء المخاطب فاعله ، والنون للوقاية ، والياء مفعول « لاتخوننى » لانافية ، تخون : فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر وجوبا ، والنون للوقاية ، والياء مفعول ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله فى محل نصب على الحال صاحبه ضمير المخاطب ، أو الجملة لامحلّ لها جواب القسم الذى تضمنه قوله « عاهدتنى » ؛ وقوله «نكن» فعل مضارع ناقص جواب الشرط ، واسمه ضمير مستتر « مثل » خبره « من » اسم موصول فى محل جر بالإضافة إلى مثل « يا » حرف نداء « ذئب » منادى مبنى على الضم فى محل نصب ، وهو نكرة مقصودة « يصطحبان» فعل مضارع ، وألف الاثنين فاعله ، والجملة لامحل لها صلة الموصول

الشاهد فيه : قوله « من . . . يصطحبان » حيث أعاد الضمير من الصلة مثنى على « من » ؛ مراعاة لمعناها ؛ فان المقصود منها هنا اثنان ، وهما الشاعر والذئب

قال سيبويه رحمه الله : « هذا باب إجرائهم صلة من وخبره إذا عنيت اثنين كصلة اللذين ، و إذا عنيت جمعا كصلة الذين ــ فمن ذلك قوله عزّ وجل : (وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ) :

وأما « مَا » فإنها لغير العالم ، نحو « مَاعِنْدَكُمْ يَنْفَدُ » وتستعمل فى غيره قليلا ، إذا اختلط به، نحو « يُسَبِّحُ لله مَافِي السَّمٰوَاتِ وَمَافِي الْأَرْضِ » ، وتستعمل أيضاً فى صفات العالم ، نحو « فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ » وحكى أبو زيد « سُبْحَانَ مَايُسَبِّحُ الرَّعْدُ بِحَمْدِهِ » ، و « سُبْحَانَ مَا سَخَّرَكُنَّ لَنَا » وقيل : بل هى فيها لذوات مَن يعقل ، وتستعمل فى المبهم أمره ، كقولك — وقد رأيت شَبَحًا من بعد — : أنظر إلى مَا أرَى ، وتكون بلفظ واحد كَمَنْ

﴿تنبيه﴾ تقع « مَنْ » ، و « ما» موصولتين كما مر ، واستفهاميتين[1] ، نحو مَنْ عِنْدَكَ ؟

ومن ذلك قول العرب ــ فيما حدثنا يونس ــ : مَنْ كَانَتْ أُمَّكَ ؛ وَأَيَّهُنَّ كَانَتْ أُمَّكَ ؟ . ألحق تاء التأنيث لما عنى مؤنثا ، كما قال : (يستمعون إليك) حين عنى جمعا ، وزعم الخليل أن بعضهم قرأ (وَمَنْ تَقْنُتْ مِنْكُنَّ لِلّهِ وَرَسُولِهِ) . فجعلت كصلة التى حين عنيت مؤنثا ، فإذا ألحقت التاء فى المؤنث ألحقت الواو والنون فى الجمع ، قال الشاعر حين عنى الاثنين :

☆ تعال فإن عاهدتنى . . . ☆ » اهـ كلامه

وقال الأعلم : « الشاهد فيه تثنية يصطحبان ، حملا على معنى من ؛ لأنها كناية عن اثنين » اهـ

وقال الفراء : « ثنى يصطحبان ــ وهو صلة لمن ــ لأنه نواه ونفسه » اهـ

وفى البيت شاهد آخر فى هذه الجملة نفسها ، وذلك أنه فصل بين الموصول ــ وهو قوله « من » ــ والصلة ــ وهى قوله « يصطحبان » ــ بفاصل ، وهذا الفاصل هو جملة النداء

وقال الأعلم رحمه الله : « وفرق بين من وصلتها بقوله « ياذئب» ، وساغ ذلك لأن النداء موجود فى الخطاب ، وإن لم يذكره ، وإن قدّرت « من» نكرة ، وجملة « يصطحبان» فى موضع الوصف كان الفصل بينهما أسهل وأقيس » اهـ كلامه

قال أبو رجاء : وإنما كان الفصل بين الصفة وموصوفها أسهل من الفصل بين الصلة وموصولها لأن افتقار الموصول إلى صلته أقوى وأشدّ من افتقار الموصوف إلى الصفة ، وآية ذلك أنه لا يمكن أن يستعمل الموصول بغير صلة تعرّفه وتتممه ، من قبل أنه اسم مبهم ناقص لا يكمل إلا بها ، وأما الموصوف فقد لا يكون بحاجة إلى وصفه فلا تجىء معه بالصفة ، فلما كان ارتباط الصلة بالموصول هكذا قبح الفصل بينهما

(١) من شواهد ما الاستفهامية قول المخبل السعدى يهجو ابن عمه الزبرقان بن بدر :

وَمَا عِنْدَكَ ؟ وشرطيتين ، نحو « مَنْ يَهْدِ اللهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِى » ، و « مَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ » ونَـكِرَتَيْنِ موصوفتين ، كقوله :

٩٢ — أَلَا رُبَّ مَنْ تَغْتَشُّهُ لَكَ نَاصِحٌ ... وَمُؤْتَمَنٌ بِالْغَيْبِ غَـيْرُ أَمِينِ

يَا زِبْرِقَانُ أَخَا بَنِي خَلَفٍ ... مَا أَنْتَ وَيْبَ أَبِيكَ وَالْفَخْرُ

هَلْ أَنْتَ إِلَّا فِي بَنِي خَلَفٍ ... كَالْأَسْكَتَيْنِ عَلَاهُمَا الْبَظْرُ

وقول السفاح بن بكير اليربوعى :

يَا سَيِّداً مَا أَنْتَ مِنْ سَـيِّدٍ ... مُوَطَّإِ الْأَكْنَافِ رَحْبِ الذِّرَاعْ

وقد تضمن الشاهد الأوّل مع الاستفهام التحقير ، وتضمن الشاهد الثانى التعظيم مع الاستفهام

٩٢ — هذا البيت من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٢٧١) ولم ينسبه الأعلم إلى قائل ، وقد سقط عجزه من بعض نسخ الشرح

اللغة : « تغتشه » تظنّ به الغش والخديعة « مؤتمن » تراه أمينا ناصحا

المعنى : قد ينصح الإنسان و يتولاه إنسان يظنّ به الغش ، وقد يغشه و يخدعه إنسان يأمنه و يثق به

الإعراب : « ألا » أداة استفتاح « ربّ » حرف جر شبيه بالزائد « من » نـكرة مبتدأ مبنى على السكون فى محلّ رفع « تغتشه » فعل مضارع ، فاعله ضمير المخاطب المستتر فيه ، والهاء ضـمير عائد إلى « من » فى محل نصب مفعول ، والجملة من الفـعل وفاعله ومفعوله فى محـل جر صـفة لمن مراعاة لجرها برب أو فى محل رفع صـفة لمن أيضا لأنها مبتدأ « لك » جار ومجرور متعلق بناصح « ناصح » رواه الأعلم مجرورا ، وقال : إنه صفة ثانية لمن . وعليه فخبر المبتدأ محذوف ، والتقدير : ربّ إنسان ناصح لك تظنه غاشا موجود ، وعندى أن الأحسن رفع « ناصح » على أنه خبر المبتدأ « ومؤتمن » الواو عاطفة ، مؤتمن : معطوف على « من » ، فهو مرفوع تقديرا على أنه مبتدأ « بالغيب » جار ومجرور متعلق بمؤتمن « غير أمين » جره الأعلم على أنه صـفة لمؤتمن ، وخبره محذوف ، وعنـدى أنه مرفوع على أنه خبر ، كما تقدّم فى المعطوف عليه

الشاهد فيه : قوله « رب من تغتشه » حيث استعمل « من » نـكرة ، ووصفها بجملة « تغتشه »

والدليل على أن « من » فى هذا الموضع نـكرة وليست موصولة أنه قد دخلت عليها « رب »

وقوله :

٩٣ — رُبَّ مَنْ أَنْضَجْتُ غَيْظًا قَلْبَهُ   قَدْ تَمَنَّى لِيَ مَوْتًا لَمْ يُطَعْ

وهى حرف لايدخل إلا على النكرات ؛ ومثله فى ذلك كله الشاهد الآتى ، وقول عمرو بن قميئة الضائع اليشكرى :

يَا رُبَّ مَنْ يُبْغِضُ أَذْوَادَنَا   رُحْنَ عَلَى بَغْضَائِهِ وَاغْتَدَيْنْ

وقول الآخر ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٢٧١) :

أَلَا رُبَّ مَنْ قَلْبِي لَهُ اللهَ نَاصِحٌ   وَمَنْ هُوَ عِنْدِي فِي الظِّبَاءِ السَّوَانِحِ

٩٣ — البيت لسويد بن أبى كاهل بن حارثة بن حسل بن مالك بن عبد سعد بن جشم ابن ذبيان اليشكرى ، من قصيدة له رواها صاحب المفضليات ، ومطلعها :

بَسَطَتْ رَابِعَةُ الْحَبْلَ لَنَا   فَوَصَلْنَا الْحَبْلَ مِنْهَا مَا اتَّسَعْ

حُرَّةٌ تَجْلُو شَتِيتًا وَاضِحًا   كَشُعَاعِ الْبَرْقِ فِي الْغَيْمِ سَطَع

وقبل بيت الشاهد قوله :

كَيْفَ بِاسْتِقْرَارِ حُرٍّ شَاحِطٍ   بِبِلَادٍ لَيْسَ فِيهَا مُتَّسَعْ

رُبَّ مَنْ أَنْضَجْتُ ... ... البيت ، وبعده :

وَيَرَانِي كَالشَّجَا فِي حَلْقِهِ   عَسِرًا مَخْرَجُهُ مَا يُنْتَزَعْ

مُزْبِدٌ يَخْطِرُ مَا لَمْ يَرَنِي   فَإِذَا أَسْمَعْتُهُ صَوْتِي انْقَمَعْ

قَدْ كَفَانِي اللهُ مَا فِي نَفْسِهِ   وَمَتَى مَا يَكْفِ شَيْئًا لَا يُضَعْ

اللغة : « رابعة » اسم امرأة « الحبل » يطلق على عدة معان : منها المودة والوصل ، ومنها العهد والميثاق يكون بين القوم ، ومنها السبب يتعلق به الرجل من صاحبه ، وقوله « مااتسع » يريد ما امتد واستقام أمره ، و « ما » هى المصدرية الظرفية ، أى : مدة اتساعه واستقامته وامتداده « شتيتا » أراد ثغرا مفلجا متفرق الأسنان فى حسن « كشعاع البرق » يروى فى مكانه « كشعاع الشمس » وقوله « كيف باستقرار حر شاحط » الاستقرار معناه الإقامة فى هدوء بال ، والشاحط : البعيد الدار ، الغريب عن أهله ، وقوله « رب من أنضجت — إلخ » . قال ابن الأنبارى : يروى هكذا :

رُبَّمَا أَنْضَجْتُ غَيْظًا قَلْبَ مَنْ   قَدْ تَمَنَّى لِيَ مَوْتًا لَمْ يُطَعْ

وروى فى مكان « قد تمنى لى موتا » : « قد تمنى لى شرا » وقوله « أنضجت — إلخ » هو كناية عن

وقوله :

٩٤ — لِمَا نَافِعٍ يَسْعَى اللَّبِيبُ فَلَا تَكُنْ لِشَيْءٍ بَعِيدٍ نَفْعُهُ الدَّهْرَ سَاعِيَا

نهاية الكمد الحاصل للقلب ، أو استعارة ، شبه تحسير القلب و إكماده بإنضاج اللحم الذى يؤكل . و « غيظا » مصدر غاظه يغيظه إذا أغضبه وآلمه « الشجا » الغصص يعترض فى الحلق فتضيق به النفس « مزبد » اسم فاعل من أزبد ، إذا أخرج الزبد من فمه ، هذا أصله ، ويكنى به عن التوعد والتهديد « يخطر » أصل معناه أن تحرك يديك إذا مشيت ، وهو عبارة عن الخيلاء والعجب « انقمع » دخل بعضه فى بعض ، والمراد أنه يتضاءل و يرجع عما كان عليه من زهو واستكبار

الإعراب : « رب » حرف جر شبيه بالزائد « من » نكرة بمعنى إنسان ، مبتدأ ، مبنى على السكون ، وله محلان : محل جر برب ، ومحل رفع بالابتداء « أنضجت » فعل وفاعل «غيظا» تمييز محوّل عن الفاعل ، والأصل : أنضج غيظى إياه قلبه ، أو مفعول لأجله ، والمعنى أنضجت قلبه لأجل غيظى إياه « قلبه » مفعول لأنضج ، والهاء مضاف إليه ، والجملة فى محل جر أو رفع صفة لـ « من » ، « قد » حرف تحقيق «تمنى» فعل ماض ، وفاعله ضمير « من » مستتر فيه « لى » جار ومجرور متعلق بتمنى « موتا » مفعول لتمنى « لم » نافية جازمة « يطع » مضارع مجزوم بلم مبنى للمجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر يعود إلى « من » أيضا ، وخبر المبتدأ الذى هو « من » إما جملة « لم يطع » وعليه تكون جملة « قد تمنى لى موتا » صفة ثانية لمن ، و إما أن تكون جملة الخبر هى «قد تمنى» ، وعليه تكون جملة « لم يطع » فى محل رفع خبر ثان ، ولو قلت : إن هاتين الجملتين وما بعدها صفات لمن ، وجملة الخبر هى قوله« قد كفانى الله ما فى نفسى» فى البيت الذى بعد بيت الشاهد لم تكن قد ذهبت بعيدا

الشاهد فيه : قوله « رب من أنضجت » حيث استعمل « من » فيه نكرة ووصفها بجملة «أنضجت» ؛ بدليل دخول « رب » عليها ، وقد عرفت إيضاح ذلك فى الشاهد السابق ، ومن رواه « ربما أنضجت — الخ » لم يكن فيه شاهد على روايته ، و « ما » هى الكافة التى تهيء «رب» للدخول على جمل الأفعال

٩٤ — هذا البيت من شواهد مغنى اللبيب ، ولم ينسبه أحد شراحه إلى قائل معين

اللغة : « اللبيب » العاقل الحازم

المعنى : إن العاقل يسعى لإدراك الشيء النافع ؛ فلا تكن ساعيا لشيء ترى نفعه بعيدا

الإعراب : « لما » اللام حرف جر ، وما : نكرة بمعنى شيء مبنى على السكون فى محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بقوله يسعى الآتى « نافع » صفة لما « يسعى اللبيب » فعل وفاعل « فلا » الفاء فاء الفصيحة ، أو للتفريع ، لا : ناهية «تكن» فعل مضارع ناقص مجزوم بلا الناهية

وقوله :

٩٥ — رُبَّ مَا تَكْرَهُ النُّفُوسُ مِنَ الأَمْرِ لَهُ فَرْجَةٌ كَحَلِّ العِقَالِ

واسمه ضمير مستتر فيه « لشىء » جار ومجرور متعلق بقوله « ساعيا » الآتى «بعيد» صفة لشىء « نفعه » فاعل لبعيد ؛ لأنه صفة مشبهة تعمل عمل الفعل ، والهاء مضاف إليه «الدهر» منصوب على الظرفية ، وناصبه قوله « ساعيا » أيضا ، وجعل الدسوقى ناصبه قوله « نفعه » السابق ؛ وفيه بعد « ساعيا » خبر تكن

الشاهد فيه : قوله «لما نافع» حيث استعمل «ما» نكرة بمعنى شىء ، ووصفها بقوله «نافع» قال ابن هشام : « والثانى من أوجه ما الاسمية أن تكون نكرة مجرّدة عن معنى الحرف ، أى : ليست متضمنة معنى الحرف ، بخلاف التى ضمنت معناه، وهى نكرة كالشرطية والاستفهامية ، وهذه أيضا نوعان : ناقصة ، وتامة ، فالناقصة هى الموصوفة بمفرد أو بجملة ، وتقدر بقولك شىء ، كقولهم : مررت بما معجب لك ، أى : بشىء معجب لك ، فما : نكرة موصوفة ، ومعجب : صفتها ، ومثل ذلك قوله ✲ لما نافع يسعى اللبيب ... البيت ✲ » انتهى كلامه بإيضاح كثير

فإن قلت : فهل يجوز لى أن أجعل ما فى هذا البيت زائدة بين الجار والمجرور ، وأجعل اللام جارة لنافع ؟

فالجواب أن ذلك لايسوغ لك ، وإنما لم نسوّغ لك فى هـذا البيت أن تجعل ما زائدة بين الجار والمجرور غير كافة للجار عن عمله ، مع أنه قد جاءت ما على هذا النحو كثيرا فى كلامهم : من ذلك قول الله تعالى : (فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ لِنْتَ لَهُمْ ، مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا ، عَمَّا قَلِيلٍ) . وقول الشاعر :

وَنَنْصُرُ مَوْلَانَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمُ

وقول الآخر :

رُبَّمَا ضَرْبَةٍ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ بَيْنَ بُصْرَى وَطَعْنَةٍ نَجْلَاءَ

وسيأتى ذلك مشروحا فى باب حروف الجر ، إن شاء الله ؛ نقول : إنا لم نجز لك ذلك لأن زيادة « ما » بين الجار والمجرور كثيرا مختصة بحروف ثلاثة ، وهى : من ، وعن، والباء ، فأما مع اللام فلم تسمع زيادتها ، وإنما تخرّج الشواهد على الوجوه التى لها نظير فى كلامهم

٩٥ — هذا البيت يروى فى عدّة كلمات : إحداها منسوبة إلى أمية بن أبى الصلت ، والثانية رواها الأصمعى منسوبة إلى أبى قيس اليهودى ، وقيل : هى لابن صرمة الأنصارى ، والثالثة منسوبة إلى حنيف بن عمير اليشكرى ، وقيل : هى لنهار بن أخت مسيلمة الكذاب ، فأما كلمة أمية فهى قصيدة طويلة عدّتها ـ كما قاله البغدادى ـ تسعة وسبعون بيتا ، ذكر فيها من قصص

... ...

الأنبياء كثيرا : من ذلك قصة إبراهيم وابنه الذبيح عليهما السلام ، وذلك قوله :

يَا بُنَيِّ إِنِّي نَذَرْتُكَ لِلَّـــهِ شَحِيطاً فَاصْبِرْ فِدًى لَكَ خَالِي

وأما كلمة أبي قيس ، أوابن صرمة ، فمطلعها :

سَبِّحُوا لِلْمَلِيكِ كُلَّ صَبَاحٍ طَلَعَتْ شَمْسُهُ وَكُلَّ هِلَالِ

وأما كلمة حنيف بن عمير ، أو نهار ، فمطلعها :

يَا سُعَادَ الفُؤَادِ بِنْتَ أُثَالِ طَالَ لَيْلِي بِفِتْنَةِ الرَّحَّالِ

إِنَّهَا يَا سُعَادُ مِنْ حَدَثِ الدَّهْـــرِ عَلَيْكُمْ كَفِتْنَةِ الدَّجَّالِ

وقيل بل هي قوله :

يَا قَلِيلَ العَزَاءِ فِي الْأَهْوَالِ وَكَثِيرَ الْهُمُومِ وَالْأَوْجَالِ

ونسبت هذه الكلمة الأخيرة إلى حنيف ، ونهار ، ولأعرابي لم يسم ، وقد نسبها العيني رحمه الله خطأ إلى أمية بن أبي الصلت ، ولم نجد له سابقا إلى ذلك

اللغة : « بني » بثلاث ياءات : أولاهن ياء التصغير ، والثانية لام الكلمة التي أصلها الواو ، وثالثتهن ضمير المتكلم — وهو تصغير « ابن » بحذف الهمزة المعوّض بها عن اللام ورد اللام المحذوفة ، والأصل — قبل الإضافة « بنيو » فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداها بالسكون ، فقلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء في الياء « شحيطا » هو فعيل بمعنى مفعول ، مأخوذ من : شحطه يشحطه شحطا — من باب فتح — إذا ذبحه ، وتقول : شحطه وسحطه — بالشين المعجمة وبالسين المهملة — قال ابن سيده : والسين أعلى «الرحال» لعله يريد به عروة بن عتبة بن جعفر بن كلاب الذي قتله البراض في قصة لطيمة كسرى ؛ فإن الرحال لقبه « حدث الدهر » واحد أحداثه ، مثل سبب وأسباب ، وهي طوارقه ونوازله « العزاء » بفتح العين ، بزنة سحاب — التصبر والتجلد « الأهوال » جمع هول ، وهو الأمر العظيم المفظع « الأوجال » جمع وجل ، وهو الخوف

الإعراب : « ربما » رب : حرف تقليل وجرّ شبيه بالزائد ، ما : نكرة بمعنى شيء مبتدأ « تكره النفوس » فعل وفاعل ، والجملة صفة لما ، في محل رفع أو جر ، على ما عرفت في الشواهد السابقة « من الأمر » جار ومجرور متعلق بتكره « له » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدّم « فرجة » مبتدأ مؤخر ، والجملة في محل جرّ صفة للأمر ؛ لأنه محلى بأل الجنسية ، ومدخولها مثل النكرة ؛ كذا قال غير واحد ، وعندي أن الجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو « ما » الموصوفة « كحل » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لفرجة ، وحل مضاف ، و«العقال» مضاف إليه

الشاهد فيه : قوله « ربما تكره » حيث استعمل « ما » نكرة موصوفة بالجملة بعدها

ومن ذلك فيهما قولهم : « مَرَرْتُ بِمَنْ مُعْجِبٍ لَكَ » ، و « بِمَا مُعْجِبٍ لَكَ » ، ويكونان أيضاً نكرتين تامتين : أما « مَنْ » فعلى رأى أبى علىّ ، زعم أنها فى قوله :

٩٦ — * وَنِعْمَ مَنْ هُوَ فِى سِرٍّ وَإِعْلَانِ *

وتضمن ذلك أمرين : الأوّل : أن « ما » هذه ليست حرفا ، وإنما هى اسم ، والثانى : أن « ما » هذه بعد كونها اسما هى نكرة لا معرفة

أما الدليل على الأوّل فإنه أعاد عليها الضمير مرتين : أما الضمير الأوّل فهو ضمير عائد من جملة الصفة حذف لكونه منصوبا بفعل وهو مراد ، وتقديره « رب شىء تكرهه النفوس » وأما ثانى الضميرين فهو الضمير الذى فى جملة الخبر ، وهو المجرور باللام فى « له فرجة » وأنت خبير أن الضمائر لا تعود إلا إلى الأسماء

وأما الدليل على أنها نكرة لا معرفة فدخول « ربّ » عليها ، وقد عرفت أن « ربّ » حرف يختص بالدخول على النكرات ، وقد أنشد سيبويه رحمه الله تعالى هذا البيت مرتين فى كتابه بعد قوله « ربّ لا يكون بعدها إلا نكرة » اهـ ، وقال الأعلم فى تقرير الشاهد : « استشهد به على أن ما نكرة ، بتأويل شىء ، ولذلك دخلت عليها ربّ ، لأنها لا تعمل إلا فى نكرة ، ولا تكون ماهنا كافة ؛ لأن فى «تكره» ضميرا عائدا عليها ، ولا يضمر إلا الاسم ، وكذلك الضمير فى له عائد عليها ، والمعنى : ربّ شىء تكرهه النفوس من الأمور الحادثة الشديدة وله فرجة تعقب الضيق والشدّة كحل عقال المقيد ، والفرجة ــ بالفتح ــ فى الأمر ، وبالضم فى الحائط ونحوه » اهـ كلامه بحروفه ، ولك فيه المقنع ، وبيانه مفهوم مما قدمناه لك

٩٦ — هذا عجز بيت أنشده ابن منظور فى مادة « زكأ » من اللسان ، ولم ينسبه إلى قائل وأنشده السيد المرتضى فى شرح القاموس ولم ينسبه ، وقال العينى : « أنشده أبو على ولم ينسبه » اهـ وهاك البيت بتمامه مع بيت سابق عليه :

وَكَيْفَ أَرْهَبُ أَمْراً أَوْ أُرَاعُ لَهُ ... وَقَدْ زَكَأْتُ إِلَى بِشْرِ بْنِ مَرْوَانِ
وَنِعْمَ مَزْكَأُ مَنْ ضَاقَتْ مَذَاهِبُهُ ... وَنِعْمَ مَنْ هُوَ فِى سِرٍّ وَإِعْلَانِ

اللغة : « أرهب » أخاف ، وأخشى « أراع » بالبناء للمجهول ــ من الروع ، وهو الفزع وشدّة الخوف « زكأت » لجأت واستندت « بشر بن مروان » هو بشر بن مروان بن الحكم بن أبى العاص بن أمية القرشىّ العبشمىّ الأموىّ ؛ كان سمحا جوادا كريما ، ولى إمرة العراقيين لأخيه عبد الملك بن مروان ، ومات بالبصرة سنة خمس وسبعين عن نيف وأربعين سنة « مزكأ » اسم مكان من زكأ المتقدم ، ومعناه الملجأ والمستند

الإعراب : « نعم » فعل ماض دال على المدح «مزكأ» بالرفع فاعل نعم ، وبالنصب تمييز

... ...

وفاعل نعم ضمير مستتر « من» اسم موصول عند ابن مالك ، ونـكرة موصوفة بالجملة بعدها عند الأخفش ، وعلى أية حال فهى فى محل جرّ بإضافة مزكأ إليها « ضاقت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث « مذاهبه » فاعل ضاق ، والضمير مضاف إليـه ، والجملة من الفعل والفاعل لامحلّ لها من الإعراب صلة الموصول عند ابن مالك ، وفى محل جرّ صفة لمن عند الأخفش على ماعلمت « ونعم » الواو عاطفة ، نعم : فعل ماض دالّ على المدح « من » اختلف العلماء فى إعرابها وفى معناها على مذاهب شتى : فقال أبو على : إن من هـذه نـكرة تامّة — أى : لاتحتاج إلى صفة — وهى تمييز ، وفاعل « نعم » على هذا ضمير مستتر ، وقوله « هو » فى البيت هو المخصوص بالمدح ؛ فهو مبتدأ خبره جملة « نعم » مع فاعلها ، أو خبر مبتدأ محذوف وجوبا ، وهـذا الوجه هو الذى من أجله أنشد الشارح رحمه الله البيت ؛ وقال غير أبى على : إن «من» هذه معرفة ناقصـة — أى : هى اسم موصول — وهى فاعل نعم ، و « هو » فى البيت مبتدأ خبره محذوف ، والجملة لامحل لها صلة الموصول ، وهذا الخبر المحذوف قدّره ابن هشام فى المغنى تبعا لابن مالك فى شرح الكافية بـ«هو » آخر ، فتـكون جملة الصـلة هكذا « هو هو » مثل قول الشاعر :

* أَنَا أَبُو النَّجْمِ وَشِعْرِى شِعْرِى *

وسيأتى مشروحا فى باب المبتدأ والخبر ، وتبعهما فى هذا التقدير الشارح العلامة والعينى وغيرهما ، ولـكنّ أبا على رحمه الله أنـكر ذلك كل الإنكار ، وسننقل عبارته قريبا ، وقال أبو على أيضا : إنه يجوز أن تـكون « من » نـكرة ناقصة ، وهى فاعل « نعم » ، ويكون قوله « هو » فى البيت مبتدأ خبره محذوف ، وفى تقديره ماسبق من الـكلام ، والجملة من المبتدأ والخبر فى محل رفع صفة لمن وقوله « فى سر » جارّ ومجرور جعله ابن هشام — وتبعه عليه العينى — متعلقا بخبر المبتدأ — الذى هو قوله «هو » — وذلك لأنه فما ظنّ بمعنى الفعل — أى : هو الثابت فى سرّ — ولم يرتض ذلك أبو على ، بل قال : إنه متعلق بنعم . وقوله « و إعلان » معطوف على سر

الشاهد فيه : قوله « نعم من » حيث ذهب أبو على إلى أن « من » نـكرة تامّة تمييز لنعم على نحو ماقدّمنا إليك فى إعراب البيت

واعلم أن الشارح رحمه الله تبع ابن هشام فى نسبة هذا التخريج دون ماعداه إلى أبى على ، والحقيقة ليست كذلك ، بل إن له فى البيت ثلاثة تخريجات هذا أحدها ، وهاك عبارته . قال : « قال الشاعر : ونعم مزكأ . . . (البيتين) . . . القول فى الظرف (يريد بالظرف قوله « فى سر ») أنه يتعلق بنعم ، وذلك لأنه لايخلو إما أن يكون الظرف خبرا عن الضمير وتـكون الجملة من المبتدأ والخبر لامحل لها صلة الموصول وهو « من » ، وإما أن يكون الظرف متعلقا بنعم ، ولا يجوز أن يكون الظرف متعلقا بمحذوف فى موضع خبر « هو » التى فى الصلة ؛ لأن التقدير قبل كون الجملة

... ...

صلة يكون « هو كائن فى سر و إعلان » وهـذا كلام لامعنى له ، و إنما المعنى كرم هذا الإنسان فى سره و إعلانه ، أى: ليس مايصــنعه من الخير لتصنع وتكلف ، فهو يفعل الخير فى سره كما يفعله فى العلانية ؛ فيكون الظرف متعلقا بنعم ، و إذا كان كذلك احتاج « هو » إلى جزء آخر حتى تتم الصلة ، وذلك الجزء ينبغى أن يكون لفظ « مثـله » فيكون التقدير « نعم الذى هو مثله » ولا يجوز أن يكون التقدير « نعم الذى هو هو » لتكون الصلة شائعة ، فلا تكون « من » مخصوصة ، لأنها فاعل نعم ، نعم لو قدرت « نعم الذى هو هو » على أن الأصل «نعم الذى هومثله » فحذف المضاف وهو « مثل » وأقيم المضاف إليــه مقامه فانفصل وارتفع ؛ جاز ذلك ، وقد يجوز فى القياس أن تجعل « من » نكرة ، فإذا جعلتها نكرة احتاجت إلى صــفة ، فتكون جملة « هو مثله » صفة لها ، وهى الجملة التى قدّرتها صلة لها فى الوجه السابق ، ويكون المقصــود بالمدح مضمرا ؛ لأنه قد جرى ذكره كما قد جرى ذكر أيوب قبل قوله تعالى : (نعم العبد) فاستغنى عن ذكر مايخصه بالمدح و إظهاره . ويجوز فى القياس أن تجعل « من » نكرة ، ولا تجعل له صفة ، كما فعل ذلك فى « ما » من قوله تعالى : (فنعما هى) فإذا جعلتها كذلك كان كأنه قال « فنعم رجلا » فيكون موضع « من » نصبا على التميز ، و يكون « هو » كناية عن المقصود بالمدح ، ووجه القياس فى الحكم على « من » أنها نكرة غير موصوفة أنهم قضوا لما أختها بذلك ، مع أن « ما » أشدّ إبهاما وشيوعا من « من » ؛ ألست ترى أن « ما » تطلق على « شىء » وأما « من » فإنها تطلق على « إنسان » ولا ريب أن شيئا أعمّ من إنسان وأشدّ إبهاما وتنكيرا ؛ فلما استجازوا فى « ما » أن تجىء نكرة غير موصوفة مع هذه الحال من الشيوع والإبهام فلأن يستجاز مجىء « من » نكرة تامّة أولى وأجوز ، إلا أنا لم نعلمهم فى الاستعمال تركوا « من » بغير صفة كما تركوا « ما » بغير صفة ، كما فى التعجب ، وكما فى الآية التى تلوناها » اه كلام أبى على مع إيضاح للمعنى يسير . ومنه تعلم مافى كلام الشارح وغيره من القصور

وقد ردّ ابن مالك رحمه الله فى شرح التسهيل الوجه الثالث الذى استشهد الشارح بالبيت من أجله فقال : « لايصح لوجهين : أحدهما أن التمييز لايقع فى الكلام بالاستقراء إلا نكرة صالحة لدخول الألف واللام ، ومن ليست بهذه المثابة ؛ فلا يجوز كونها تمييزا ، الثانى : أن الحكم عليها بكونها تمييزا عنــد القائل به يترتب على كونها نكرة غير موصــوفة ، ومجىء من نكرة غير موصوفة لم يذهب إليه أحد فى غير هذا البيت ، فلا يجوز الذهاب إليه بغير دليل يدل عليه . وعلى هذا تكون « من » مرفوعة بنعم على أنها فاعل موصولة والجملة صلتها إذ لاقائل بقول ثالث » اه

ونقول : يجوز أيضا أن تكون موصوفة بالجملة بعدها ، وهى مع ذلك فاعل نعم ، كما هو الوجه الثانى من كلام أبى على ، و إن كان كلام ابن مالك صريحا فى أنه لايعلم من قال به ، ولك فى هذا الكلام مقنع أى مقنع

تمييز ، والفاعل مستتر ، و « هو » هو المخصوص بالمدح . وقال غيره : مَنْ موصول فاعل ، وقوله « هو » مبتدأ خبره هو آخر محذوف ، على حَدِّ قوله * شعرى شعرى * (١)

وأما « ما » فعلى رأى البصريين إلا الأخفش فى نحو « ما أَحْسَنَ زَيْدًا » ؛ إذ المعنى شىء حسن زيدا ، على ماسيأتى بيانه فى بابه ، وفى باب نعم و بئس ، عند كثير من النحويين المتأخرين : منهم الزمخشرى ، نحو « غسلته غسلا نعما » أى : نعم شيئا ؛ فما : نصب على التمييز

وأما « أل » فللعاقل وغيره ، وما ذكره الناظم من أنها اسم موصولٍ هو مذهب الجمهور ، وذهب المازنى إلى أنها حرف موصول ، والأخفش إلى أنها حرف تعريف

والدليل على اسميتها أشياء :

الأول : عود الضمير عليها فى نحو « قَدْ أَفْلَحَ الْمُتَّقِي رَبَّهُ » ، وقال المازنى : عائد على موصوف محذوف ، ورُدَّ بأن لحذف الموصوف مَظَانّ لايحذف فى غيرها إلا لضرورة ، وليس هذا منها

الثانى : استحسان خلو الصفة معها عن الموصوف ، نحو « جاء الكريم » ، فلولا أنها اسم موصول قد اعتمدت الصفة عليه كما تعتمد على الموصوف لقبح خلوها عن الموصوف

الثالث : إعمال اسم الفاعل معها بمعنى الْمُضِيّ ، فلولا أنها موصولة واسم الفاعل فى تأويل الفعل لكان منع اسم الفاعل حينئذ معها أحق منه بدونها .

الرابع : دخولها على الفعل فى نحو :

٩٧ — * مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرْضَى حُكُومَتُهُ *

(١) هذه قطعة من بيت لأبى النجم العجلى ذكرناه فى أثناء شرح الشاهد (رقم ٩٦) وسيأتى مشروحا فى باب المبتدأ والخبر

٩٧ — هذا صدر بيت للفرزدق يهجو به رجلا من بنى عذرة ، كان قد دخل على عبد الملك ابن مروان يمدحه وعنده جرير والأخطل والفرزدق ، والأعرابى لايعرفهم ، فعرّفه عبد الملك بهم فقال :

فَحَيَّا الْإِلٰهُ أَبَا حَزْرَةٍ وَأَرْغَمَ أَنفَكَ يَا أَخْطَلُ
وَجَدُّ الْفَرَزْدَقِ أَتْعِسْ بِهِ وَدَقَّ خَيَاشِيمَهُ الْجَنْدَلُ

فقال له الفرزدق :

يَا أَرْغَمَ اللّٰهُ أَنْفًا أَنْتَ حَامِلُهُ يَاذَا الْخَنَى وَمَقَالِ الزُّورِ وَالْخَطَلِ

... ...

مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرْضَى حُكُومَتُهُ وَلاَ الْأَصِيلِ وَلاَذِي الرَّأْىِ وَالْجَدَلِ

وقال له الأخطل :

يَا شَرَّ مَنْ حَمَلَتْ سَاقٌ عَلَى قَدَمٍ مَا مِثْلُ قَوْلِكَ فِي الْأَقْوالِ مُحْتَمَلُ
إِنَّ الْحُكُومَةَ لَيْسَتْ فِي أَبِيكَ ، وَلاَ فِي مَعْشَرٍ أَنْتَ مِنْهُمْ ؛ إِنَّهُمْ سَفِلُ

وقال جرير مدافعا عنه :

شَتَمْتُمَا قَائِلاً بِالْحَقِّ مُهْتَدِياً عِنْدَ الْخَلِيفَةِ وَالْأَقْوالُ تَنْتَضَلُ
أَتَشْتُمَانِ سَفَاهاً خَيْرَكُمْ حَسَباً فَفِيكُمَا ـ وَإِلَهِي ـ الزُّورُ وَالْخَطَلُ
شَتَمْتُمَاهُ عَلَى رَفْعِي وَوَضْعِكُمَا ؟ لاَزِلْتُمَا فِي سَفَالٍ أَيُّهَا السَّفِلُ

اللغة : « أبا حزرة » هو جرير « أرغم أنفك » أصله أن يلصقه بالرغام ، وهو التراب ، ثم استعمل كناية عن الذلة والهوان « الخنى » الفحش « الخطل » المنطق الفاسد المضطرب والتفحش فيه « الحكم » الذى يحكمه الخصمان ليفصل بينهما « الأصيل » الحسيب « الجدل » شدّة الخصومة « سفل » وردت هذه الكلمة فى بيتى الأخطل وفى أبيات جرير ، وضبطت بفتح فكسر ، وقد قال صاحب اللسان : «والعامة تقول رجل سفلة ــ بفتح فكسر ــ من قوم سفل ، قال ابن الأثير: وليس بعربى » اه ، ويمكن أن تكون هذه اللفظة بضم السين والفاء جميعا ، وأصلها بضم فسكون جمع أسفل ، وهو السافل ، ويقال لأرذال الناس وسقاطهم : سفلة ــ بفتح فكسر أو بكسر ، فسكون ــ « تنتضل » قال ابن منظور : « وانتضل القوم وتناضلوا ، أى : رموا للسبق ، ومنه قيل : انتضلوا بالكلام والأشعار» اه «سفال» بفتح السين والفاء مخففة ــ أى: حطة وانخفاض واتضاع

الإعراب : « ما » نافية « أنت » مبتدأ « بالحكم » الباء زائدة ، الحكم : خبر المبتدأ ، مرفوع بضمة مقدّرة منع من ظهورها حركة حرف الجر الزائد « الترضى » أل : موصولة صفة للحكم ، ترضى : فعل مضارع مبنى للمجهول « حكومته » نائب فاعل ، والهاء ضمير عائد إلى أل ، والجملة صلة أل « ولا » الواو عاطفة ؛ لا : زائدة لتأكيد النفى « الأصيل » معطوف على الحكم « ولا » كسابقتها « ذى الرأى » معطوف على الحكم أيضا « والجدل » معطوف على الرأى

الشاهد فيه : قوله « الترضى » حيث وصلت « أل » بالفعل المضارع كما يوصل به « الذى » و « التى » وغيرها ، فدلّ ذلك على أن « أل » اسم ، كما أن « الذى » اسم ؛ لأن « أل » لو كانت حرف تعريف ، كما ذهب إليه الأخفش ، لما أمكن اعتباره فى هذا البيت ؛ فإن حرف التعريف لا يدخل إلا على الأسماء النكرات لتعريفها

... ...

واعلم أن دخول « أل » الموصولة على الفعل المضارع مختلف فيه : فذهب الكوفيون إلى جوازه ؛ تمسكا بهذا البيت ، وبقول ذى الخرق الطهوى :

يَقُولُ الْخَنَى ، وَأَبْغَضُ الْعُجْمِ نَاطِقاً إِلَى رَبِّنَا صَوْتُ الْحِمَارِ الْيُجَدَّعُ

وبقول ذى الخرق أيضا :

فَيُسْتَخْرَجُ الْيَرْبُوعُ مِنْ نَافِقَائِهِ وَمِنْ جُحْرِهِ بِالشِّيخَةِ الْيَتَقَصَّعُ

وبقول الآخر :

وَلَيْسَ الْيُرَى لِلْخِلِّ مِثْلَ الَّذِى يَرَى لَهُ الْخِلُّ ؛ أَهْلاً أَنْ يُعَدَّ خَلِيلاَ

وقول الآخر :

مَا كَالْيَرُوحُ وَيَغْدُو لاَهِياً فَرِحا مُشَمِّرٌ يَسْتَدِيمُ الْحَزْمَ ذُو رَشَدِ

وقول الآخر :

لاَ تَبْعَثَنَّ الْحَرْبَ إِنِّى لَكَ الْـيُنْذِرُ مِنْ نِيرَانِهَا فَاتَّقِ

وقول الآخر :

فَذُو الْمَالِ يُؤْتِى مَالَهُ دُونَ عِرْضِهِ لِمَا نَابَهُ وَالطَّارِقُ الْيَتَعَمَّلُ

وقول الآخر :

أَحِينَ اصْطَبَانِى أَنْ سَكَتُّ ، وَإِنَّنِى لَفِى شُغْلٍ عَنْ دَخْلِيَ الْيَتَتَبَّعُ

وذهب البصريون إلى أنه لايجوز فى الكلام وصل « أل » بغير الصفة الصريحة ، واعتذروا عن هذه الأبيات بأن أكثرها لايعرف له قائل ، ولم تسمع له تتمة ، ولا عرفت كلماتها التى منها هذه الأبيات ، وما عرف منها كبيت الفرزدق وبيتى ذى الخرق فشاذ لا يقاس عليه

وذهب ابن مالك إلى مذهب وسط بين المذهبين ؛ فحكم بأن وصل « أل » بالمضارع قليل ، وليس شاذا

قال فى التصريح : « بعض الكوفيين يجيزونه اختيارا ، والجمهور يمنعونه ويخصونه بالضرورة ، وابن مالك يقول بالجواز على قلة ؛ فهو قول ثالث ، والمدرك مختلف ؛ فابن مالك يرى أن الضرورة مايضطر إليه الشاعر ولم يجد عنه مخلصا ، ولهذا قال : إن الفرزدق متمكن من أن يقول « المرضى » ، والجمهور يرون الضرورة ماوقع فى الشعر ولم يجىء فى الكلام ، سواء اضطر الشاعر إليه أم لا ، فلم يتوارد الخلاف على محل واحد » اه

ومن العلماء من ذهب إلى أن « أل » هذه هى « الذى » حذفت منه الذال والياء وبقيت

والْمُعَرِّفَةُ مختصة بالاسم

واستدل على حرفيتها بأن العامل يتخطَّاها ، نحو « مَرَرْتُ بالضاربِ » فالمجرور « ضارب » ولا موضع لأل ، ولو كانت اسماً لكان لها موضع من الإعراب

قال الشلوبين : الدليل على أن الألف واللام حرف قولك : « جاء القائمُ » فلو كانت اسما لكانت فاعلا ، واستحق «قائم» البناء ؛ لأنه على هذا التقدير مهمل ؛ لأنه صلة ، والصلة لايسلط عليها عامل الموصول

وأجاب فى شرح التسهيل بأن مقتضى الدليل أن يظهر عمل عامل الموصول فى آخر الصلة ؛ لأن نِسْبَتَهَا منه نسبةُ عجزِ المركب منه ، لكن منع من ذلك كونُ الصلة جملةً ، والجملُ لاتتأثر بالعوامل ، فلما كانت صلة الألف واللام فى اللفظ غير جملة جِيءَ بها على مقتضى الدليل ؛ لعدم المانع . انتهى ، ويلزم فى ضمير « أل » اعتبار المعنى ، نحو « الضارب » ، و « الضاربة » ، و « الضاربين » ، و « الضاربات »

وأما « ذو » فإنها للعاقل وغيره ؛ قال الشاعر :

٩٨ — ذَاكَ خَلِيلِى وَذُو يُوَاصِلُنِى يَرْمِى وَرَائِى بِامْسَهْمِ وَامْسَلِمَهْ

الألف واللام ، حكى ذلك ابن عصفور ، ورده بأنه لو كان صحيحا لوصلت « أل » بكل ما يوصل به « الذى » ، ومن ذلك الفعل الماضى ، ولم يسمع ذلك عنهم ، ولا على سبيل الشذوذ ؛ فدلّ ذلك على أن « أل » ليست هى « الذى » ، وهذا ظاهر إن شاء الله

٩٨ — أنشد أبو عبيد هذا البيت كما هو فى رواية الشارح ، ولم ينسبه لقائل، وقال ابن برّى : إنه لبجير بن عنمة الطائى ، وقد ركب النحاة هذا البيت من بيتين مع تغيير فى صدر أولهما ، والصواب فى الإنشاد هكذا :

وَإِنَّ مَوْلاَىَ ذُو يُعَاتِبُنِى لاَ إِحْنَةٌ عِنْدَهُ وَلاَ جَرِمَهْ

يَنْصُرُنِى مِنْكَ غَيْرَ مُعْتَذِرٍ يَرْمِى وَرَائِى بِامْسَهْمِ وَامْسَلِمَهْ

اللغة : « مولاى » للمولى معان كثيرة : منها السيد ، ومنها ابن العم ، ومنها الناصر والمعين ، وهذا أقرب المعانى للمراد هنا ، بدليل رواية « خليلى » بدله « ذو » أى : الذى ، وهذه لغة طيء « يعاتبنى » روى فى مكانه « يعايرنى » وروى أيضا « يعيرنى » وروى أيضا « يواصلنى » وهذه الأخيرة أنسب للسياق ، وهى رواية الشارح تبعا للناظم وابنه « إحنة » بكسر الهمزة وسكون الحاء المهملة — هى الحقد فى الصدر ، وقد أحن — بكسر الحاء ، وروى كراع فتحها — « جرمه » بفتح

... ...

الجيم وكسر الراء ـ : الجرم والجريعة « بامسهم » أراد بالسهم ، فجاء بأم التى هى حرف التعريف فى لغة حمير « وامسلمه » أراد بالسلمة ، ففعل مافعل بالسهم ، والسلمة ـ بفتح السين وكسر اللام ـ هى واحدة السلم ـ بفتح فكسر ـ وهى الحجارة، والسلام ـ بزنة كتاب ـ : الحجارة الصلبة ، سميت بذلك لسلامتها من الرخاوة ، قال لبيد :

* خَلقاً كَمَا ضَمِنَ الْوُحِيَّ سِلاَمُهَا *

الإعراب : « ذاك » اسم إشارة مبتدأ ، والكاف حرف خطاب « خليلى » خبر المبتدأ ، وياء المتكلم مضاف إليه « وذو » الواو عاطفة ، ذو : اسم موصول بمعنى الذى معطوف على خليلى « يواصلنى » فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر يعود إلى « ذو » ، والنون للوقاية ، والياء مفعول ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « يرمى » فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة فى محل رفع خبر ثان « ورائى » ظرف متعلق بيرمى ، وياء المتكلم مضاف إليه « بامسهم » جار ومجرور متعلق بيرمى أيضا « وامسلمه » معطوف على بامسهم

الشاهد فيه : قوله «وذو يواصلنى» حيث استعمل «ذو» بمعنى الذى كما هى لغة قومه طيء ، قال ابن منظور: «وأما ذو التى بمعنى الذى فى لغة طيء فحقها أن توصف بها المعارف ، تقول: أنا ذو عرفت وذو سمعت ، وهذه امرأة ذو قالت كذا ؛ يستوى فيه التثنية والجمع والتأنيث ، قال بجير الطائى :

* وَإِنَّ مَوْلاَىَ ذُو يُعَاتِبُنِي *

يريد الذى يعاتبنى ، والواو التى قبله زائدة » انتهى كلامه

وقوله « فحقها أن توصف بها المعارف » معناه أنها لما كانت اسما موصولا بمعنى الذى ، والموصولات من أنواع المعارف ؛ أخذت حكمها ، وفارقت بذلك «ذو» بمعنى صاحب ؛ فإنها توصف بها النكرات ، وتمثيل ابن منظور بقوله « أنا ذو عرفت » لايتم به ما أراد ؛ وذلك لأن « ذو » فى هذا المثال خبر لانعت ، والخبر يقع نكرة كما يقع معرفة ، بل الأكثر فيه أن يكون نكرة ، فكان الأولى أن يقول : «أنا الرجل ذو عرفت» وتمثيله بعد ذلك بقوله «وهذه امرأة ذو قالت» غير صحيح ، ولا يتمشى مع ما قدم من أن حق «ذو» أن توصف بها المعارف ، وكيف و «امرأة» فى مثاله نكرة ؟ فكان الأولى أن يقول « وهذه المرأة ذو قالت كذا » ، وقوله بعد إنشاد البيت «والواو قبله زائدة» تبع فى هذه العبارة الجوهرى ، وأراد بها شيئين : الأول : أن يجعل « ذو » نعتا لخليلى ليظهر حقها فى أن توصف بها المعارف ، والثانى : أن يجعل جملة « يرمى ورائى إلخ » خبر المبتدأ لأنها محل الفائدة ، وهذا غير سديد ؛ لأن زيادة الواو قليلة ، وهو مذهب كوفى ، والبصريون إلا المبرد وابن برهان والأخفش على امتناع زيادتها ، وقد نبهناك مرارا إلى أن التخريج إذا كان على ما هو قليل لم يعتبر ، على أن ظهور كون «ذو» بمعنى الذى فى البيت لايحتاج إلى هذا التكلف

وقال الآخر :

٩٩ — فَقُولاَ لِهَذَا المَرْءِ ذُو جَاءَ سَاعِياً هَلُمَّ فَإِنَّ المَشْرَفِيَّ الفَرَائِضُ

٩٩ — هذا البيت أول أبيات ثلاثة لقوّال — بفتح القاف وتشديد الواو — الطائى ، وهو شاعر من شعراء آخر الدولة الأموية ، يقولها فى منع قومه صدقات أموالهم أيام مروان بن محمد آخر خلفاء بنى أمية ، وقد أورد أبو تمام فى حماسته هذه الأبيات مع غيرها مما قيل فى هذه المسألة ، وبعد بيت الشاهد قوله :

وَإِنَّ لَنَا حَمْضاً مِنَ المَوْتِ مُنْقَعاً وَإِنَّكَ مُخْتَلٌّ ، فَهَلْ أَنْتَ حَامِضُ ؟
أَظُنُّكَ دُونَ المَالِ ذُو جِئْتَ تَبْتَغِى سَتَلْقَاكَ بِيضٌ لِلنُّفُوسِ قَوَابِضُ

اللغة : «ساعيا» الساعى : هو الوالى على صدقة الزكاة ، وتقول : سعى الرجل على الصدقة ، إذا عمل فى أخذها من أربابها « هلم » الأرجح أنه اسم فعل أمر بمعنى أقبل وتعال « المشرفى » بفتح الميم والراء بينهما شين معجمة ساكنة — هو السيف ، منسوب إلى المشارف ، وهى قرى كانت السيوف تصنع فيها « الفرائض » جمع فريضة ، وهى ما يؤخذ من نصاب السائمة فى الزكاة ، ويقال : أفرضت الماشية ، إذا وجبت فيها الفريضة ، وأراد الشاعر التهكم بالساعى ؛ فأخبره بأن له عندهم السيوف بدل ما وجب عليهم من الفرائض « حمضا » بفتح الحاء المهملة وسكون الميم — مافيه ملوحة ومرارة من النبات « منقعا » بزنة اسم المفعول — أى : ثابتا « مختل » أى : ترعى الخلة ، وهى — بضم الخاء المعجمة وتشديد اللام المفتوحة — ما كان حلوا من النبات ، والعرب تقول لمن جاء متهددا : أنت مختل فتحمض ، يريدون أنك قد مللت العافية والسلامة فهلم إلى الموت والشر « المال » أراد به الماشية « دون » ظرف يتعلق بأظنك ، ولا يتعلق بجئت ولا بتبتغى ؛ لأن معمول الصلة لا يسوغ أن يتقدم على الموصول « بيض » جمع أبيض : وأراد بها السيوف .

الإعراب : « فقولا » فعل أمر ، وألف الاثنين فاعله « لهذا » جار ومجرور متعلق به « المرء » بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان عليه « ذو » اسم موصول بمعنى الذى نعت للمرء « جاء » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر يعود إلى ذو « ساعيا » حال من الفاعل ، وجملة الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « هلم » اسم فعل أمر ، وفاعله مستتر فيه « فإن » حرف توكيد ونصب « المشرفى » اسم إن « الفرائض » خبر إن

الشاهد فيه : قوله « المرء ذو جاء » حيث استعمل « ذو » اسما موصولا بمعنى الذى ، ونعت به المعرفة ، وهو المرء ، وقد استدل به المحقق الرضى على أن « ذو » الطائية تقع نعتا وإن كانت على حرفين لمشابهتها « ذو » التى بمعنى صاحب الموضوعة لوصف أسماء الأجناس

هذا ، وفى البيتين اللذين رويناهما شاهد ثان لما نحن فيه ؛ وذلك قوله « ذو جئت » فإن « ذو » بمعنى الذى أيضا ، وهو مفعول ثان لأظن

وقال الآخر :

١٠٠ — فَإِمَّا كِرَامٌ مُوسِرونَ لَقِيتُهُمْ فَحَسْبِيَ مِنْ ذُو عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا

والمعنى : أظنك الرجل الذى جئت مبتغيا ، هذا هو المعنى الذى عليه أعربه البغدادى ،وأقرب منه عندنا أن تـكون جملة « ستلقاك بيض » هى المفعول الثانى ، ويكون « ذو » نعتا للمـال ؛ وجملة « جئت تبتغى » هى الصلة ، والعائد محذوف تقديره « جئت تبتغيه » ، لما يلزم على إعرابه من التـكلف ومن جعل رابط جملة الصلة بالموصول ضمير المخاطب فى « جئت » وهو قليل

١٠٠ — البيت لمنظور بن سحيم الفقعسى ، وقبله :

وَلَسْتُ بِهَاجٍ فِى الْقِرَى أَهْلَ مَنْزِلٍ عَلَى زَادِهِمْ أَبْكِي وَأُبْكِي الْبَوَاكِيَا

فَإِمَّا كِرَامٌ مُوسِرونَ ... ... البيت ، و بعده :

وَإِمَّا كِرَامٌ مُعْسِرُونَ عَذَرْتُهُمْ وَإِمَّا لِئَامٌ فَادَّخَرْتُ حَـــيَائِيَا

وَعِرْضِيَ أَبْقَى مَا أُدَّخَرْتُ ذَخِيرَةً وَبَطْنِيَ أَطْوِيهِ كَطَيِّ رِدَائِيَـــا

اللغة : « هاج » اسم فاعل من هجا يهجو هجاء ، والهجاء : الذم والقدح « القرى » بكسر القاف مقصورا — إكرام الضيف ، وأراد أنه لايهجو أحدا بسبب القرى على أية حال ؛ لأن الناس أنواع ثلاثة ، وقد ذكر كل نوع وذكر معه مايمنعه من هجائه ، وهو تقسيم بديع « كرام » جمع كريم ، وأراد به الطيب الآباء ، وقابله باللئيم « موسرون » ذوو ميسرة ، واجدون مايقدّمونه للضيف « معسرون » ذوو عسرة وضيق لايجدون ما يكرمون به الضيف «لئام» أدنياء « لقيتهم» يروى فى مكانه « رأيتهم » ويروى أيضا « أتيتهم » والمعانى متقاربة

الإعراب : « إما » حرف تفصيل «كرام » فاعل لفعل محذوف يدل عليه ما بعده ، والتقدير إما قابلنى كرام موسرون لقيتهم ، أو مبتدأ ، و « موسرون » نعت « لقيتهم » فعل ماض ، وتاء المتـكلم فاعله ، وهم : مفعول ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول فى محل رفع خبر المبتدأ على الوجه الثانى ، أو لامحل لها من الإعراب مفسرة على الوجه الأوّل « فحسبى » مبتدأ ، وياء المتـكلم مضاف إليه « من » حرف جر « ذو » اسم موصول بمعنى الذى مبنى على السكون فى محلّ جرّ بمن ، والجار والمجرور متعلق بحسبى « عنـدهم » ظرف متعلق بمحذوف صلة لذو ، والضمير مضاف إليه « ما » اسم موصول بمعنى الذى خبر المبتدأ « كفانيا » فعل ماض ، وفاعله ضمير يعود إلى ما ، والنون للوقاية ، وياء المتـكلم مفعول ، والألف للإطلاق ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لامحل لها صلة ما

الشاهد فيه : قوله « ذو عندهم » حيث استعمل « ذو » اسما موصولا بمعى الذى ، وقد أطلقه على غير العاقل من المفرد المذكر ، بخلاف البيتين السابقين ؛ فإنه فيهما واقع على العاقل من

وقال الآخر :

١٠١ — فَإِنَّ الْمَاءَ مَاءُ أَبِى وَجَدِّى وَبِئْرِى ذُو حَفَرْتُ وَذُو طَوَيْتُ

المفرد المذكر ، وهو « الخليل » فى البيت الأول ، و « المرء » فى البيت الثانى

واعلم أن العلماء اختلفوا فى «ذو» الطائية التى بمعنى الذى: أهى مبنية أم معربة ؟ فمنهم من زعم أنها تكون معربة : بالواو رفعا ، وبالألف نصبا ، وبالياء جرا ، وحالها — حينئذاك — حال « ذى » التى بمعنى صاحب ، التى تقدمت فى الكلام على الأسماء الستة أول باب المعرب والمبنى ، وهؤلاء يروون بيت الشاهد بالياء هكذا :

* فَحَسْبِىَ مِنْ ذِى عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا *

وسيذكر الشارح قريبا مقالتهم وروايتهم ، والجمهور على أن « ذو » الطائية مبنية : ملازمة للواو رفعا ونصبا وجرا ، ويروون بيت الشاهد بالواو كما هنا ، قال ابن منظور : « وأما قول الشاعر :

* فَإِنَّ بَيْتَ تَمِيمٍ ذُو سَمِعْتَ بِهِ *

فإن « ذو » ههنا بمعنى الذى ، ولا تكون فى الرفع والنصب والجر إلا على لفظ واحد ، وليست بالصفة التى تعرب نحو قولك : مررت برجل ذى مال ، وهو ذو مال ، ورأيت رجلا ذا مال ؛ وتقول : رأيت ذو جاءك ، وذو جاءك ، وذو جاءوك ، وذو جاءتك ، وذو جئنك ، بلفظ واحد للمذكر والمؤنث ، ومن أمثال العرب : أتى عليه ذو أتى على الناس ؛ أى : الذى أتى عليهم ، قال أبو منصور : وهى لغة طيىء ، وذو : بمعنى الذى » اهـ كلامه ، فبين فى هذا الكلام شيئين : أولهما أنها مبنية ملازمة لحالة واحدة مهما اختلفت العوامل الداخلة عليها ، والثانى أنها تكون بلفظ واحد للمفرد والمثنى والجمع مذكرا كان أو مؤنثا ، وهذا معنى اشتراكها على ماعرفت

١٠١ — البيت لسنان بن الفحل الطائى ، من أبيات أوردها أبو تمام فى الحماسة ، وقبله فى أبيات الحماسة قوله :

وَقَالُوا : قَدْ جُنِنْتَ ، فَقُلْتُ : كَلَّا وَرَبِّى مَا جُنِنْتُ وَلَا انْتَشَيْتُ

وَلَـٰكِنِّى ظُلِمْتُ فَكِدْتُ أَبْكِى مِنَ الظُّلْمِ الْمُبَيِّنِ أَوْ بَكَيْتُ

فَإِنَّ الْمَاءَ ... ... البَيْتَ ، وبعده :

وَقَبْلَكَ رُبَّ خَصْمٍ قَدْ تَمَالَوْا عَلَيَّ فَمَا هَلِعْتُ وَلَا دَعَوْتُ

وَلَـٰكِنِّى نَصَبْتُ لَهُمْ جَبِينِى وَأَلَّةَ فَارِسٍ حَتَّى قَرَيْتُ

وسبب هذه الكلمة أنه اختصم حيان من العرب — وهما بنو جرم من طيىء ، وبنو هرم بن العشراء من فزارة — إلى عبد الرحمن بن الضحاك ، وهو والى المدينة ، فى ماء من مياههم ، وهم مختلطون

والمشهور فيها البناء ، وأن تكون بلفظ واحد ، كما فى الشواهد ، و بعضهم يعربها إعراب « ذى » بمعنى صاحب ، وقد روى بالوجهين قوله :

متجاورون ، وكان عبد الرحمن مصاهرا للفزاريين ، فخشى الطائيون أن يميل إلى أصهاره ، فبرك سنان الطائى بين يديه ، وأنشد هذه الأبيات مع أبيات أخرى متقدّمة عليها

اللغة : « جننت » بالبناء للمجهول ، قال المرزوقى : « وكان الواجب أن يقول : جننت أو سكرت ؛ فاكتفى بذكر الأوّل ؛ لأن الثانى مدلول عليه فى الجواب الذى نفى فيـه الأمرين » اه وأراد أنه لما أظهر الإباء وتشدّد فى إنكار أن يكون لهم حق فى الماء نسبوه إلى الجنون أو السكر فكذبهم فى هذه النسبة ، وقوله « ولكنى ظلمت ـ إلخ » معناه إنى لما عرض علينا أمر لم تألفه نفسى وحاولوا استنزالى عن حق من حقوقى شارفت البكاء وقاربته ، بل بكيت ، وإنما ذلك لاستنكافى مما أرادونى عليه « ذو حفرت » أى : التى حفرتها « ذو طويت » أى : التى طويتها ، وطى البئر : بناؤه بالحجارة « خصم » هو فى الأصل مصـدر ؛ فلذلك ساغ أن يطلق على المفرد والمثنى والجمع مذكرا ومؤنثا بلفظ واحد ، ومن لاحظ أنه يسمى به من يجادلك ويحاجك أتى به مطابقا لموصوفه فى التثنية والجمع والتأنيث ، وجمعه على خصوم « تمالوا » أصـله تمالأوا ــ بهمزة مضمومة لمناسبة واو الجماعة بعد اللام ــ ومعناه تعاونوا وتظاهروا أو اجتمعوا «هلعت» جزعت ، وبابه تعب ، وقيـل : الهلع أفحش الجزع « دعوت » أى : قلت : يالفلان « ألة فارس » بفتح الهمزة وتشديد اللام ــ هى الحربة ، والجمع إلال مثل حراب « قريت » : جمعت ، يقال : قريت الماء فى الحوض ، إذا جمعته

الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب « الماء » اسم إن « ماء » خبر إن «أبى» مضاف إليه ، وياء المتكلم مضاف إليه «وجدى» معطوف على أبى ، وياء المتكلم مضاف إليه «وبئرى» ، الواو عاطفة ، بئر : مبتدأ ، وياء المتكلم مضاف إليـه « ذو » اسم موصول بمعنى التى خبر المبتدإ « حفرت » فعل وفاعل ، والجملة لامحل لها صلة ، والعائد محذوف تقديره حفرتها « وذو » هو اسم موصول بمعنى التى أيضا معطوف على السابق ، وجملة « طويت » لامحل لها صلته ، والعائد محذوف أيضا تقديره طويتها

الشاهد فيه : قوله « ذو حفرت وذو طويت » حيث استعمل فى الموضعين « ذو » اسما موصولا بمعنى التى ، فيكون فيـه دليل على ثلاثة أمور : أحدها : أن « ذو » تأتى اسما موصولا ، الثانى : أنها تكون بلفظ واحد للمؤنث والمذكر ، الثالث : أنها تستعمل فى غير العاقل كما تستعمل فى العاقل بلا فرق

* فَحَسْبِىَ مِنْ ذِى عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا(١) *

(وَكَالَّتِى أَيْضًا لَدَيْهِمْ) أى : عند طيئ (ذَاتُ) أى : بعض طيئ ألحق بذو تاء التأنيث مع بقاء البناء على الضم ، حكى الفراء : « بِالْفَضْلِ ذُو فَضَّلَكُمُ اللهُ بِهِ ، وَالْكَرَامَةِ ذَاتُ أَكْرَمَكُمُ اللهُ بَهْ » (وَمَوْضِعَ اللاَّتِى أَتَى ذَوَاتُ) جمعاً لذات ، قال الراجز :

١٠٢ — جَمَعْتُهَا مِنْ أَيْنُقٍ مَوَارِقِ ذَوَاتُ يَنْهَضْنَ بِغَيْرِ سَائِقِ

(١) قد تقدم قريبا شرح هذا البيت و بيان وجوه الاستشهاد به فارجع إليه (ص ١٧٥ من هذا الجزء)

١٠٢ — أنشد الفراء هذا البيت ولم ينسبه ، ونسبه قوم منهم العينى إلى رؤبة بن العجاج ، وهو موجود فى زيادات ديوانه

اللغة : « أينق » : جمع ناقة ، قال ابن جنى : « ذهب سيبويه فى أينق مذهبين : أحدهما أن أصلها أنوق — بضم الواو — فقدمت الواو على النون استثقالا لضمها فصار أونق ؛ ثم أبدلت الواو ياء فصار أينق ؛ فوزنه على هذا أعفل ، المذهب الثانى : أن الأصل أنوق ؛ فحذفت الواو التى هى العين ، ثم عوض منها ياء قبل الفاء ، وليست هذه الياء عين الكلمة ولا حرفا مبدلا من عينها كما فى المذهب الأول ، ووزن أينق على هذا المذهب أيفل » اهـ بإيضاح كثير « موارق » جمع مارقة ، وهو مأخوذ من قولهم : مرق السهم من الرمية ، إذا نفذ وأسرع ، شبه النوق بالسهام الخارجة من الرمايا بجامع السرعة ، ويروى فى مكانه «سوابق » وهى رواية ابن منظور وابن الناظم « ذوات » أى اللواتى « ينهضن » يقمن ، أو يسرعن

الإعراب : « جمعتها » فعل وفاعل ومفعول ، والضمير المنصوب يعود إلى النوق « من أينق » جار ومجرور متعلق بجمع « موارق » صفة لأينق « ذوات » اسم موصول بمعنى اللواتى صفة ثانية لأينق « ينهضن » فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « بغير » جار ومجرور متعلق بينهض « سائق » مجرور بالإضافة إلى غير

الشاهد فيه : قوله « ذوات ينهضن » حيث جمع « ذات » بمعنى التى على « ذوات » وهى لغة جماعة من طيئ ، وأكثرهم يستعملون « ذو » اسما موصولا و يطلقونه بلفظ واحد على المفرد والمثنى والجمع ، المذكر من ذلك كله والمؤنث سواء ، قال ابن منظور : « قال شمر : قال الفراء : سمعت أعرابيا يقول : بالفضل ذو فضلكم الله به والكرامة ذات أكرمكم الله بها ؛ فيجعلون مكان الذى ذو ، ومكان التى ذات ، و يرفعون التاء على كل حال ، و يخلطون فى الاثنين والجمع ، وربما قالوا : هذا ذو يعرف ، وفى التثنية : هذان ذوا يعرف ، وهاتان ذوا تعرف ، وأنشد الفراء

* وَإِنَّ الْمَاءَ مَاءُ أَبِى وَجَدِّى ... ... *

ومنهم من يثنى و يجمع و يؤنث ؛ فيقول : هذان ذوا قالا ، وهؤلاء ذوو قالوا ، وهذه ذات قالت ، وأنشد * جمعتها من أينق ... البيت » اهـ كلامه

﴿ تنبيه ﴾ ظاهر كلام الناظم أنه إذا أريد غير معنى التى واللاتى يقال « ذو » على الأصل؛ وأطلق ابن عصفور القول فى تثنية ذو وذات وجمعهما ، قال الناظم : وأظن أن الحامل له على ذلك قولهم ذات وذوات بمعنى التى واللاتى ، فأضربت عنه لذلك ، لـكن نقل الهروى وابن السراج عن العرب مانقله ابن عصفور

(وَمِثْلُ مَا) الموصولة فيما تقدم من أنها تستعمل بمعنى الذى وفروعه بلفظ واحد (ذَا) إذا وقعت (بَعْدَ مَا اسْتِفْهَامٍ) باتفاق (أوْ) بعد (مَنْ) استفهام على الأصح ، وهذا (إذَا لَمْ تُلْغَ) ذا (فِي الْكَلَامِ) والمراد بإلغائها أن تجعل مع ما أو مَنْ اسما واحدا مستفهما به ؛ ويظهر أثر الأمرين فى البدل من اسم الاستفهام وفي الجواب ، فتقول عند جعلك « ذا » موصولا : « مَا ذَا صَنَعْتَ ؟ أخَيْرٌ أمْ شَرٌّ ؟ » بالرفع على البدلية من « ما » لأنه مبتدأ ، و « ذا » وصلته خبر ، ومثله « مَنْ ذَا أكْرَمْتَ ؟ أزَيْدٌ أمْ عَمْرٌو ؟ » قال الشاعر :

١٠٣ — أَلَا تَسْأَلَانِ الْمَرْءَ مَاذَا يُحَاوِلُ ... أَنَحْبٌ فَيُقْضَى أم ضَلَالٌ وَبَاطِلُ

---

١٠٣ — هذا البيت مطلع قصيدة طويلة للبيد بن ربيعة العامرى ، يرثى بها النعمان بن المنذر ملك الحيرة ، و بعده قوله :

حَبَائِلُهُ مَبْثُوثَةٌ فِي طَرِيقِهِ ... وَيَفْنَى إذَا مَا أخْطَأتْهُ الْحَبَائِلُ

إذَا الْمَرْءُ أسْرَى لَيْلَةً خَالَ أنَّهُ ... قَضَى عَمَلاً وَالْمَرْءُ مَا عَاشَ عَامِلُ

فَقُولاَ لَهُ إنْ كَانَ يُقْسِمُ أمْرَهُ ... أَلَمَّا يَعِظْكَ الدَّهْرُ أُمُّكَ هَابِلُ

اللغة : « ألا » كلمة يستفتح بها الكلام ، ومعناها التنبيه « تسألان » اختلف العلماء فى مثل هذا التعبير من كل ماخاطب به الشاعر اثنين ؛ فقال قوم : هو خطاب لواحد ، وزعم أن العرب تخاطب الواحد بخطاب الاثنين ، وحكى عن بعض الفصحاء « ياحرسىّ اضربا عنقه » ، وزعموا أن قوله تعالى : (ألقيا فى جهنم كل كفار عنيد) خطاب للملك ، وهذا شىء ينكره الحذاق من البصريين ؛ لأن المتكلم إذا خاطب الواحد بخطاب الاثنين وقع اللبس فى الكلام ، وذهبوا إلى أنه خطاب للاثنين على ماهو مقتضى ظاهره ، وذلك لأن أقل الرفقة ثلاثة : واحد يتكلم ، واثنان يستمعان له ، وذهب أبو العباس المبرّد إلى أن الألف فى «اضربا » و « ألقيا » وفى « قفا » من نحو قول امرىء القيس :

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ ... بِسِقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

هى نون التوكيد انقلبت ألفا ، وليست هى ألف الاثنين ، وأن المتكلم أراد أن يقول : اضرب

... ...

اضرب ، فحذف الثانى واكتفى بتوكيد الأول ؛ لأن التوكيد يقوم مقام التكرار . والسؤال معناه هنا الاستفهام ، وقوله « يحاول » من المحاولة ، وهى استعمال الحيلة ، وهى : الحذق فى تدبير الأمور وتقليب الفكر حتى يهتدى إلى المقصود « أنحب » النحب - بفتح النون وسكون الحاء المهملة - يطلق على معان : منها النذر ، وهو مايوجبه الإنسان على نفسه ، يقول : اسألوا هذا الحريص على الدنيا عن هذا الذى هو فيه أهو نذر نذره على نفسه فرأى أنه لابدّ من فعله فهو دائب على العمل لإنفاذ ذلك أم هو ضلال و باطل من أمره ؟ « حبائله » هى جمع حبالة - بضم الحاء وفتح الباء مخففة - وهى الشرك « مبثوثة » منصوبة « يفنى » يهرم « أسرى » سار ، وأراد أن الإنسان إذا سهر ليلة فى عمل من الأعمال ظنّ أنه قد فرغ منه ، وهو ما عاش يعرض له مثل ذلك ، وهو لاينقطع عمله ولا تنتهى حوائجه ما دام حيا « يقسم » مضارع أقسم بمعنى قدّر ودبر « هابل » ثاكل ، فاقد ، يريد أن الإنسان لوكان ذا تدبير وفكر لاتعظ بمن مضى قبله ، ثم دعا عليه بالموت فتفقده أمه

الإعراب : « ألا » أداة استفتاح حرف مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « تسألان » مضارع مرفوع بثبوت النون ، وألف الاثنين فاعله « المرء » مفعول به «ما » اسم استفهام مبتدأ « ذا » اسم موصول خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب مفعول ثان لتسألان « يحاول » فعل مضارع ، فاعله ضمير المرء ، والجملة لامحل لها صلة الموصول ، والعائد محذوف تقديره يحاوله « أنحب » الهمزة للاستفهام ، نحب بدل من « ما » الاستفهامية « فيقضى » الفاء للاستئناف ، يقضى : فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة فى محل رفع خبر مبتدأ محذوف والتقدير فهو يقضى « أم » عاطفة « ضلال و باطل » معطوفان على نحب

الشاهد فيه : قوله « ماذا ... أنحب » حيث استعمل « ذا » موصولة ، وأخبر بها عن « ما » الاستفهامية ، بدليل إبداله المرفوع - وهو قوله « أنحب » - منه ، وذلك لأنه لو جعل « ما » مع « ذا » اسما واحدا لجعله منصوبا بقوله « يحاول » وكان يبدل منه منصوبا ؛ فارتفاع البدل دليل على جعلهما اسمين

وهذا مذهب سيبويه - رحمه الله - والأعلم والسيرافى وأبى على الفارسى . قال سيبويه : «أما إجراؤهم ذا بمنزلة الذى فهو قولهم : ماذا رأيت ؟ فيقول : متاع حسن ، وقال لبيد :

☆ ألاتسألان المرء ... البيت ☆ وقد يجرى مع ما بمنزلة اسم واحد ، كقولهم : ماذا رأيت ؟ فتقول : خيرا ، بالنصب ، كأنه قال : ما رأيت ؟ فلو كان « ذا » ههنا بمنزلة الذى لكان الجواب خير ، بالرفع » انتهى كلامه

وقال الأعلم : « والتقدير ما الذى يحاول ؛ فما : مبتدأ ، وذا : خبره ، ويحاول : صلة ذا ، كأنه قال : أىّ شىء الذى يحاوله ، بدليل أنحب ، ولو كان ذا مع ما كشىء واحد لكان ماذا

... ...

منصوبا بيحاول ، وكان مفسره الذى هو « أنحب » منصوبا ؛ لأنه استفهام مفسر للاستفهام الأول فهو على إعرابه ، ولـكان يجب أن يقول أنحبا فيقضى أم ضلالا وباطلا » اه

وقال أبو على : « كأن لبيدا قد قال: ما الذى يحاوله ؟ أ ألذى يحاوله نحب أم ضلال ؟ ولو كان ذا مع ما فى البيت اسما واحدا كما كان فى قوله تعالى (ماذا أنزل ربكم ؟ قالوا : خيرا) لـكان النحب نصبا » انتهى كلامه

وقد خالفهم جميعا فى ذلك المحقق الرضى : فذهب إلى أن ما فى البيت يجوز أن تـكون استفهامية مبتدأ ، وذا زائدة ، وجملة يحاول خبر المبتدأ ، والرابط محذوف ، أى : يحاوله ، وعليه فقوله « أنحب » يحتمل أن يكون مرفوعا لـكونه بدلا من ما ، ويحتمل أن يكون مرفوعا على أنه خبر مبتدأ محذوف ، تقديره : أهو نحب ؟

ومن العلماء من ذهب إلى أن ما فى هذا البيت مركبة مع ذا على أنهما جعلا اسما واحدا فى محل نصب بقوله يحاول والتزم — على هذا التخريج — أن يكون رفع « نحب » بمبتدأ محذوف

قال ابن هشام اللخمى : « نحب بدل من ما ، وقيل : إنه خبر مبتدأ مضمر ، والتقدير : أهو نحب ؟ والمبتدأ والخبر بدل من موضع ماذا ، وهذا أقوى ؛ لأنه أبدل جملة من جملة لما كانت فى معناها » . اه

وقال ابن السيد : « من اعتقد فى نحب البدل فموضع ما رفع على كل حال ، ومن اعتقد أن قوله أنحب مرتفع على أنه خبر مبتدإ مضمر كأنه قال : أهو نحب ؛ جاز أن تـكون ما مرفوعة المحل ، وجاز أن تـكون منصوبة الموضع » اه كلامه

فان قلت : فما الذى دعا سيبويه رحمه الله إلى أن يجزم بأن ذا اسم موصول فى بيت لبيد هذا وفى مثله من كل ماجاء البدل أو الجواب بعد ماذا مرفوعا ؟

فالجواب أن نقول لك : اعلم أنك إذا قلت : ماذا صنعت أخير أم شر ، فجئت بفعل متعد بعد ماذا ولم تسلطه على ضمير ثم رفعت البدل ؛ فقد كان هذا الـكلام يحتمل ثلاثة أوجه : الأوّل أن تجعل ماسم استفهام مبتدأ ، وذا اسم موصول خبر ، وجملة صنعت صلة لامحل لها ، والعائد محذوف ، وتقدير الـكلام : أى شىء الذى صنعته ، والثانى : أن تجعل ماذا اسما واحدا للاستفهام ، وهو فى محل رفع مبتدأ ، وجملة صنعت فى محل رفع خبر ، والرابط محذوف ، وتقدير الـكلام : أى شىء صنعته ، والوجه الثالث : أن تجعل ماذا اسما واحدا فى محل نصب مفعول مقدّم لصنعت ، وجملة صنعت حينئذ ابتدائية لامحل لها من الإعراب ؛ كانت هـذه الأوجه الثلاثة محتملة فى العبارة ؛ ولـكن سيبويه رحمه الله منع الوجهين الثانى والثالث ، والتزم الوجه الأوّل

أما امتناع الوجه الثانى عنده فسببه أن حذف الرابط من جملة الخبر ضعيف عنده؛ فلا يجوز أن يحمل الـكلام عليه مادام يمكن أن يحمل على وجه سائغ لاضعف فيه

وتقول عند جعلهما اسما واحدا : «مَاذَا صَنَعْتَ ؟ أَخَيْرًا أَمْ شَرًّا» ؟ ، و «مَنْ ذَا أَكْرَمْتَ ؟ أَزَيْدًا أَمْ عَمْرًا ؟ » بالنصب على البدلية من « ماذا » أو « مَنْ ذَا » ؛ لأنه منصوب بالمفعولية مقدم ، وكذا تفعل فى الجواب ، نحو « وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ » قرأ أبو عمرو برفع « العفو » على جعل « ذا » موصولا ، والباقون بالنصب على جعلها ملغاة ، كما فى قوله تعالى : « مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ ؟ قَالُوا خَيْرًا » فإن لم يتقدم على ذا ماومَنْ الاستفهاميتان لم يجز أن تكون موصولة ، وأجازه الكوفيون ، تمسكا بقوله :

١٠٤ — عَدَسْ مَالِعَبَّادٍ عَلَيْكِ إِمَارَةٌ نَجَوْتِ وَهٰــذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ

وأما امتناع الوجه الثالث عنده فبسبب ارتفاع البدل ، و بيان هــذا أن المبدل منه وهوماذا فى محل نصب فى هــذا الوجه لأنه مفعول به ، فــكيف يرتفع البدل ؟ فإن قيل : المبدل منه الجملة بأسرها ، والبدل جملة أيضا ونجعل قولنا « أخير » خبرا لمبتدأ محذوف ، امتنع عند سيبويه إقرار ذلك أيضا ؛ لأن المبدل منه حينئذ جملة فعلية والبدل جملة اسمية ، وعنده يلزم اتحاد الجواب والبدل

فأما غير سيبويه ومن ذكرنا معه من العلماء فلا يرون حذف الرابط من جملة الخبر ضعيفا ، ولايرون وجوب اتحاد الجواب مع السؤال والبدل مع المبدل منــه إلا فى الإعراب ؛ فأما فى الفعلية والاسمية فليس بواجب ، ولهذا السبب تراهم جوّزوا هذه الوجوه التى ذكرنا لك

و يقول أبو رجاء غفر الله له : واختلاف الجواب عن السؤال فى الفعلية والاسمية وارد فى كلام العرب ، ومنه قول عمر بن أبى ربيعة المخزومى :

قَالَ لِي صَاحِبِي وَأَبْصَرَ مَابِي أَتُحِبُّ الْقَتُولَ أُخْتَ الرَّبَابِ
قُلْتُ : وَجْدِى بِهَا كَوَجْدِكَ بِالْعَذْ بِ إِذَا مَا مُنِعْتَ بَرْدَ الشَّرَابِ

١٠٤ — هذا البيت ليزيد بن ربيعة بن مفرغ الحميرى ، من كلمة يخاطب بها بغلته ، وكان يزيد حليف قريش ، ويقال : إنه كان عبدا للضحاك بن يغوث الهلالى فأنعم عليه ، ولما ولى سعيد بن عثمان بن عفان خراسان طلب إلى يزيد أن يصحبه فأبى ، ورغب فى صحبة زياد ابن أبى سفيان ، ولكنه ماغتم أن كره صحبته ، فأتى عباد بن زياد فى سجستان فكان معه ؛ ثم هجاه ، فحقد عليه عباد وجفاه ، ثم أخذه عبيد الله بن زياد أخو عباد فحبسه وعذبه ، وطلب إلى غرمائه أن يستعدوه عليه ، وردّه بعد ذلك كله إلى أخيه عباد ، فلما بلغ معاوية بن أبى سفيان أمره أمر بإخلاء سبيله ، وفى ذلك يقول بيت الشاهد ، و بعده :

طَلِيقُ الَّذِى نَجَّا مِنَ الْحَبْسِ بَعْدَمَا تَلَاحَمَ فِي دَرْبٍ عَلَيْكِ مَضِيقُ
ذَرِى أَو تَنَاسَىْ مَا لَقِيتِ فَإِنَّهُ لِكُلِّ أُنَاسٍ خَبْطَةٌ وَخَرِيقُ

... ...

قَضَى لَكِ خَمْخَامٌ بِأَرْضِكِ فَالْحَقِي   بِأَهْلِكِ لاَيُؤْخَذْ عَلَيْكِ طَرِيقُ
فَيَا بَغْلَةً شَمَّاءَ لَوْ كُنْتُ مَادِحًا   مَدَحْتُكِ ؛ إِنِّي لِلْكِرَامِ صَدِيقُ
لَعَمْرِي لَقَدْ أَنْجَاكِ مِنْ هُوَّةِ الرَّدَى   إِمَامٌ وَحَبْلٌ لِلْأَنَامِ وَثِيقُ
سَأَشْكُرُ مَا أَوْلَيْتَ مِنْ حُسْنِ نِعْمَةٍ   وَمِثْلِي بِشُكْرِ الْمُنْعِمِينَ حَقِيقُ
فَإِنْ تَطْرُقِي بَابَ الْإِمَامِ فَإِنَّنِي   لِكُلِّ كَرِيمٍ مَاجِدٍ لَطَرُوقُ

اللغة : « عدس » اسم زجر للبغل ليسرع ، قاله الجوهرى وجمع من أهل اللغة . ومنه قول بيهس بن صريم الجرمى :

أَلاَ لَيْتَ شِعْرِي هَلْ أَقُولَنْ لِبَغْلَتِي   عَدَسْ ، بَعْدَ مَا طَالَ السِّفَارُ وَكَلَّتِ

وهو مبنى على السكون ، وربما أعرب به الشاعر إذا اضطر ، كما قال بشر بن سفيان الراسبى :

فَاللهُ بَيْنِي وَبَيْنَ كُلِّ أَخٍ   يَقُولُ أَجْذِمْ وَقَائِلٍ عَدَسَا

وربما سموا البغل عدس . ومنه قول الراجز :

إِذَا حَمَلْتُ شِكَّتِي عَلَى عَدَسْ   عَلَى الَّتِي بَيْنَ الْحِمَارِ وَالْفَرَسْ
* فَلاَ أُبَالِي مَنْ غَزَا وَمَنْ جَلَسْ *

وقوله « إمارة » أى حكم « طليق » أى قد أطلق من الأسر ، وصار حرًّا ، وإذا لم يكن لعباد على البغلة حكم فلأن لا يكون له على راكبها حكم أولى «درب» هو بفتح فسكون : باب الطريق الواسع « مضيق » هو فاعل تلاحم « خبطة » بفتح الخاء المعجمة وسكون الباء الموحدة ــ كالزكمة تأخذ قبل الشتاء ، وفعله خبط ــ بالبناء للمجهول ، كزكم وزنا ومعنى ــ فهو مخبوط « خريق » الريح الباردة الشديدة الهبابة ، ومثله الخروق ــ بزنة صبور ــ والجمع خرق ــ بضمتين بزنة كتب ــ وقوله « خمخام » هو بخاءين معجمتين مفتوحتين بينهما ميم ساكنة ، وبعضهم يرويه بحاءين مهملتين ــ وهو رجل من بنى أسد ، ويقال : من بنى راسب ، وكان أهل اليمن حين بلغهم ماصنع بيزيد قد دخلوا على معاوية بن أبى سفيان فشفعوا فيه فأرسل خمخاما بريدا إلى عباد وأمره أن يبدأ بالحبس فيخرج ابن مفرغ منه قبل أن يعلم عباد فيغتاله ، ففعل ذلك «شماء» عالية ، مرتفعة « هوة » بضم الهاء وفتح الواو مشددة ــ الموضع الهاوى المنزلق « الردى » الهلاك « حقيق » خليق ، جدير « تطرقى » تأتى ، تزورى ، وأصله الإتيان ليلا ، فأطلقه وجرده من قيد الليل

... ...

الإعراب : « عدس » اسم صوت مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « ما » نافية « لعباد » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « عليك » جار ومجرور متعلق بما تعلق به الأول « إمارة » مبتدأ مؤخر ، ويجوز أن يكون فاعلا بالجار والمجرور لكونه معتمدا على النفى « أمنت » فعل وفاعل « وهذا » الواو واو الحال ، هذا : اسم إشارة ــ كما رآه البصريون ، وستعرف مذهب الكوفيين ــ مبتدأ مبنى على السكون فى محل رفع « تحملين » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون وياء المخاطبة فاعل ، والجملة فى محل نصب حال ، وصاحبه الضمير المستتر فى « طليق » الآتى ، والرابط ضمير منصوب محذوف تقديره تحملينه « طليق » خبر المبتدأ وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب حال

الشاهد فيه : قوله « وهذا تحملين طليق » فقد ذهب الفراء والكوفيون إلى أن « هذا » اسم موصول مبتدأ ، وجملة تحملين لامحل لها صلة الموصول ، و « طليق » خبر المبتدإ ، ولم يمنعهم من ذلك تقدم « ها » التنبيه ، ولا عدم وجود « ما » أو « من » الاستفهاميتين ، قال الفراء : « العرب قد تذهب بـ«ـذا» و « هذا » إلى معنى «الذى» فيقولون : من ذا يقول ذاك ، فى معنى : من الذى يقول ، وقال يزيد بن مفرغ : ✲ عدس مالعباد . . . البيت ✲ كأنه قال : والذى تحملين طليق » اهـ

وقال ابن الأنبارى (الإنصاف ص ٣٠٢) : « ذهب الكوفيون إلى أن « هذا » وماأشبهه من أسماء الإشارة يكون بمعنى الذى والأسماء الموصولة ، نحو : هــذا قال ذاك زيد ، أى : الذى قال ذاك زيد ، وذهب البصريون إلى أنه لايكون بمعنى الذى ، وكذلك سائر أسماء الإشارة لاتكون بمعنى الأسماء الموصولة

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأنه قد جاء ذلك فى كتاب الله تعالى وفى كلام العرب ؛ قال الله تعالى : (ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم) والتقدير فيه : ثم أنتم الذين تقتلون أنفسكم ؛ فأنتم : مبتدأ ، وهؤلاء : خبر ، وتقتلون : صلة هؤلاء ، وقال الله تعالى : (هاأنتم هؤلاء جادلتم عنهم فى الحياة الدنيا) وتقديره : هاأنتم الذين جادلتم ، فأنتم : مبتدأ ، وهؤلاء : خبره ، وجادلتم : صلة هؤلاء ، وقال تعالى: (وما تلك بيمينك يا موسى) وتقديره : وما التى بيمينك ياموسى ، فما : اسم استفهام مبتدأ ، وتلك : اسم موصول خبرالمبتدأ ، وبيمينك : صلة تلك ، وقال ابن مفرغ ✲ عدس مالعباد . . . البيت ✲ يريد : والذى تحملين طليق ؛ فدل كل ذلك على أن أسماء الإشارة تكون بمعنى الأسماء الموصولة

ومنع البصريون دلالة هذه الشواهد على شىء مما زعم الكوفيون ، مستندين إلى عدة وجوه :

الأول : أنه يجوز أن يكون هؤلاء فى الآيتين فى محل نصب على الاختصاص ، والجملة بعده خبر عن أنتم

الوجه الثانى : أنه يجوز أن يكون هؤلاء تأكيدا للضمير السابق

وخرج على أن « هٰذَا طَلِيقُ » جملة اسمية ، و « تَحْمِلِينَ » حال ، أى : وهذا طليق محمولا

﴿ تنبيه ﴾ يشترط لاستعمال « ذا » موصولة ـ مع ماسبق ـ أن لاتكون مُشَاراً بها ، نحو « ماذا التوانى » ، و « ماذا الوقوف » ، وسكت عنه لوضوحه

(وَكُلُّهَا) أى : كل الموصولات (يَلْزَمُ) أن تكون (بَعْدَهُ صِلَهْ) تعرفه و يتم بها معناه : إما ملفوظة ، نحو « جاء الذى أكرمته » ، أو منوية كقوله :

١٠٥ — نَحْنُ الْأُلَى فَاجْمَعْ جُمُو عَكَ ثُمَّ وَجِّهْهُمْ إِلَيْنَـــا

الوجه الثالث : أنه يجوز أن يكون هؤلاء منادى بحرف نداء محذوف ، وحذف حرف النداء كثير فى كلامهم

وأما الآية الثالثة فيجوز أن يكون قوله تعالى بيمينك متعلقا بمحذوف فى موضع نصب على الحال ، والتقدير : أى شىء هذه كائنة بيمينك

وأما بيت ابن مفرغ فلا حجة لهم فيه ؛ لأن تحملين فى موضع الحال ، كأنه قال : وهذا محمولا طليق ، و يحتمل أيضا أن يكون قد حذف الاسم الموصول للضرورة ، و يكون التقدير : وهذا الذى تحملين طليق ، وحذف الاسم الموصول و بقاء صلته يجوز فى الضرورة ، قال الشاعر :

لَـكُمْ مَسْجِدَا اللهِ المَزُورَانِ وَالْحَصَى لَـكُمْ قِبْصُهُ مِنْ بَيْنِ أَثْرَى وَأَقْتَرَا

أراد من بين من أثرى ومن أقتر ؛ فحذف للضرورة ؛ على أنه يجوز عندكم حذف الاسم الموصول و بقاء صلته فى غير ضرورة ، ألا ترون أنـكم قدرتم فى قوله تعالى : (من الذين هادوا يحرّفون) فزعمتم أن الأصل : من الذين هادوا من يحرّفون ، و إذا جاز هذا فى القرآن ففى ضرورة الشعر أولى » اهـ كلامه مع بعض إيضاح وتلخيص

وقال أبو على الفارسى : «هذا البيت ينشده البغداديون و يستدلون به على أن هذا بمنزلة الذى ، وأنه يوصل كما يوصل الذى ، فيجعلون « تحملين » صلة لـ« هذا » كما تـكون صلة للذى . وعندنا أن قوله تحملين يحتمل وجهين : أحدهما أن يكون صفة لموصوف محذوف ، أى : وهذا رجل تحملين ، والثانى : أن يكون أصله صفة لطليق ، فلما تقدمت صارت حالا ، و إذا احتمل البيت غير ماتأولوه عليه لم يكن دليلا على ماذهبوا إليه » اهـ

فتلخص لك أن فى البيت تخريجين غير الذى ذكره الشارح ، ولـكن فى كل منهما مقالا ؛ فإنّ لحذف الموصوف و إبقاء الصفة مظانّ ليس هذا منها ، وحذف الموصول لايجيزه البصريون ، إلا أن التخريج عليه إلزام للـكوفيين ؛ لأنهم يقولون بجوازه ، كما سمعت من كلام ابن الأنبارى

١٠٥ — هذا البيت لعبيد بن الأبرص ، وهو شاعر فحل من شعراء الجاهلية ، من قصيدة يقولها لامرىء القيس بن حجر الـكندى بعد مقتل أبيه حجر ، وأولها :

... ...

يَا ذَا الْمُخَوِّفُنَا بِقَتْلِ أَبِيهِ إِذْلالاً وَحَيْنَا
أَزَعَمْتَ أَنَّكَ قَدْ قَتَلْتَ سَرَاتَنَا كَذِبًا وَمَيْنَا
هَلاَّ عَلَى حُجْرِ ابْنِ أُمِّ قَطَامِ تَبْكِي لاَ عَلَيْنَا
إِنَّا إِذَا عَضَّ الثِّقَافُ بِرَأْسِ صَعْدَتِنَا لَوَيْنَا
نَحْمِي حَقِيقَتَنَا وَبَعْضُ الْقَوْمِ يَسْقُطُ بَيْنَ بَيْنَا
هَلاَّ سَأَلْتَ جُمُوعَ كِنْدَةَ يَوْمَ وَلَّوْا أَيْنَ أَيْنَا
أَيَّامَ نَضْرِبُ هَامَهُمْ بِبَوَاتِرٍ حَتَّى انْحَنَيْنَا
نَحْنُ الأُلَى ... ... البيت

اللغة : « إذلالا » أراد قاصدا إيقاع الذل بنا « حينا » بفتح فسكون ـ هو الهلاك « سراتنا » بفتح السين ـ هم سادة القوم وأكابرهم ، واحده سرى ، وهو جمع نادر ، وقيل : هومفرد « مينا » كذبا « الثقاف » بزنة كتاب ـ هوماتسوى به الرماح « صعدتنا » بفتح الصاد وسكون العين ـ هى القناة المستوية التى لاتحتاج إلى تثقيف « لوينا » أعرضنا ، وملنا ، وكنى بذلك عن أنهم يأبون الضيم ولا يقيمون على الهوان « حقيقتنا » الحقيقة : مايجب على الرجل أن يحميه ويدافع عنه من مال وعرض « بين بينا » أراد فى وسط المعركة « هامهم » الهامة : الرأس ، والهام : اسم جنس جمعى له

الإعراب : « نحن » مبتدأ « الألى » اسم موصول خبره ، والصلة محذوفة ينبئ عنها سياق الكلام ، والتقدير : نحن الألى قتلوا أباك ، أونحن الألى عرفت شجاعتهم وإقدامهم ، أونحن الألى اشتهر أمرهم فلا يخفى على أحد ، أو نحو ذلك « فاجمع » فعل أمر ، فاعله ضمير المخاطب المستتر فيه « جموعك » مفعول ، والكاف مضاف إليه « ثم » عاطفة « وجههم » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر ؛ والضمير البارز مفعول به « إلينا » جار ومجرور متعلق بوجه

الشاهد فيه : قوله « نحن الأولى » حيث حذف صلة الموصول مكتفيا بدلالة المقام عليها ، وذلك أن الموصول لابد له من الصلة ، لأنه اسم مبهم لايتبين ولايعرف إلا بها ، فإن كانت مذكورة فى الكلام فهى ، وإن لم تذكر لكن قامت القرينة عليها لم يمتنع ذلك ، قال ابن هشام : « يجوز حذف الصلة لدلالة صلة أخرى عليها ، نحو قول الشاعر :

وَعِنْدَ الَّذِي وَاللاَّءِ عُدْنَكَ إِحْنَةٌ عَلَيْكَ ، فَلاَ يَغْرُرْكَ كَيْدُ الْعَوَائِدِ

أراد وعند الذى عادك واللاء عدنك ، فحذف صلة الذى لدلالة صلة اللاء عليها ، وقد يدل عليها غير

أى : نحن الألى عُرِفُوا بالشجاعة ، بدلالة المقام

وأفهم بقوله « بعده » أنه لايجوز تقديم الصلة ولا شئ منها على الموصول ، وأما نحو « وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ » ففيه : متعلق بمحذوف دلت عليه صلة أل ، لابصلتها ، والتقدير : وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين .

ويشترط فى الصلة أن تكون معهودة ، أو منزلة منزلة المعهودة ، وإلا لم تصلح للتعريف ؛ فالمعهودة نحو : جاء الذى قام أبوه ، والمنزلة منزلة المعهودة هى الواقعة فى معرض التهويل والتفخيم نحو « فَغَشِيَهُمْ مِنَ الْيَمِّ مَاغَشِيَهُمْ » « فَأَوْحَى إِلَى عَبْدِهِ مَا أَوْحَى » وأن تكون (عَلَى ضَمِيرٍ

صلة مثلها كما فى قول عبيد :

نَحْنُ الْأُلَى فَاجْمَعْ جُمُو عَكَ ثُمَّ وَجِّهْهُمْ إِلَيْنَا

أى : نحن الألى عرفوا بالشجاعة ؛ وقد قال الراجز :

بَعْدَ اللَّتَيَّا وَاللَّتَيَّا وَالَّتِى إِذَا عَلَتْهَا أَنْفُسٌ تَرَدَّتِ

فاختلف العلماء فى الذى يدل على ماحذف من الصلة هنا ؛ فقيل : جملة إذا علتها ، وهى صلة الموصول الثالث ؛ فيكون من النوع الأوّل ، وعليه يقدّر لكل من الموصولين جملة شرطية مثل المذكورة ، وقيل : التقدير بعد اللتيا دقت واللتيا دقت والتى إذا علتها إلخ ، وقيل التقدير : بعد اللتيا عظمت واللتيا عظمت والتى إذا علتها إلخ ، والدال على هذين التقديرين تصغير الموصول ، لاصلة التى ، غير أن من ظنّ التصغير للتحقير ذهب إلى التقدير الأوّل ، ومن ظنّ التصغير للتعظيم ذهب إلى التقدير الثانى » انتهى كلامه بمعناه مع إيضاح كثير

ومثل البيت الأوّل فى قول ابن هشام قول الراجز :

مِنَ اللَّوَاتِى وَالَّتِى وَاللَّاتِى زَعَمْنَ أَنِّى كَبِرَتْ لِدَاتِى

فقد حذف صلةالموصولين الأولين لدلالة صلةالموصول الثالث ــ وهى جملة «زعمن» ــ عليهما ، ومثل بيت الشاهد قول سلمى بن ربيعة السعدى :

وَلَقَدْ رَأَيْتُ ثَأَى الْعَشِيرَةِ بَيْنَهَا وَكَفَيْتُ جَانِبَهَا اللُّتَيَّا وَالَّتِى

فقد حذف صلة الموصولين لدلالة المقام عليهما ، من غير أن يكون فى الكلام موصول آخر له صلة مثل ماحذف ، والتقدير : وكفيت جانبها اللتيا يثقل على العشيرة حملها والتى تخف عليها ، أواللتيا تبهظ النفوس وتأتى عليها والتى دون ذلك ، إذا ذهبت إلى أن تصغير « اللتيا » للتعظيم ، فإن ذهبت إلى أنه للتحقير كان التقدير بعكس ماسمعت

لائِقٍ) بالموصول ، أى : مطابق له فى الإفراد والتذكير وفروعهما[١] (مُشْتَمِلَهْ) ليحصل الربط

(١) الأصل فى هذا الضمير أن يكون ضمير غائب مطابق فى الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث ؛ للموصول : إما للفظه ومعناه جميعا إن اتحد لفظ الموصول ومعناه كالذى وأخواته ، وإما للفظه وحده أولمعناه وحده إن اختلف لفظ الموصول ومعناه كمن وما وأخواتهما

وإنما كان الأصل فى العائد أن يكون ضمير غائب لأن الاسم الموصول بطبيعته من باب الأسماء الظاهرة كمحمد وعلى ، وأنت إذا أردت الحديث عن هذه الأسماء بعد تقدم ذكرها كنيت عنها بضمير الغيبة

ولكن ربما عرض للاسم الموصول عارض يقربه من ضمير الحاضر ؛ كأن يكون خبرا عن ضمير حاضر ، متكلما كان أومخاطبا ؛ وقد اختلفت كلمة النحاة فى هذه الحال : أيجوز حينئذ أن يوضع فى الصلة ضمير الحاضر المطابق للموصول نظرا إلى هذا العارض ؛ أم لايجوز إلا الإتيان بضمير الغائب نظرا إلى أصل طبيعة الاسم الموصول ؛ وظاهر عبارة المحقق الرضى فى شرح الكافية أن الإتيان بضمير الحاضر المطابق حينئذ جائز لاشذوذ فيه ولاضرورة ، ونحن نؤيد ذلك ، ولا نراه قليلا ؛ فقد وردت منه جملة صالحة من الكلام تجعلنا نطمئن إلى تجويزه ؛ فمن ذلك قول أمير المؤمنين أبى الحسنين علىّ بن أبى طالب رضى الله عنه :

أَنَا ٱلَّذِى سَمَّتْنِ أُمِّى حَيْــدَرَهْ ضِرْغَامُ آجَامٍ وَلَيْثٌ قَسْوَرَهْ

وقول الشاعر :

وَأَنَا ٱلَّذِى قَتَّلْتُ بَكْراً بِالْقَنَا وَتَرَكْتُ تَغْلِبَ غَيْرَ ذَاتِ عِظَامِ

وقول الحماسى :

وَأَنْتَ ٱلَّذِى أَخْلَفْتَنِى مَا وَعَدْتَنِى وَأَشْمَتَّ بِى مَنْ كَانَ فِيكَ يَلُومُ

وقول عبد الله بن الدمينة :

وَأَنْتِ الَّتِى أَحْفَظْتِ قَوْمِى فَكُلُّهُمْ بَعِيدُ الرِّضَا دَانِى الصُّدُودِ كَظِيمُ

وقول الشاعر الحماسى :

وَأَنْتِ الَّتِى حَبَّبْتِ شَغْباً إِلَى بَدَا إِلَيَّ وَأَوْطَانِى بِلَادٌ سِوَاهُمَا

وقول الآخر :

وَأَنْتِ الَّتِى حَبَّبْتِ كُلَّ قَصِــيرَةٍ إِلَيَّ ، وَإِنْ لَمْ تَدْرِ ذَاكَ الْقَصَائِرُ

وقول شاعر الحماسة :

أَنَا الَّذِى يَجِدُونِى فِى صُدُورِهِمُ لَا أَرْتَقِى صَدَراً مِنْهَا وَلَا أَرِدُ

بينهما ، وهذا الضمير هو العائد على الموصول ، وربما خلفه اسم ظاهر ، كقوله :

* سُعَادُ الَّتِي أَضْنَاكَ حُبُّ سُعَادَا(١) *

وقوله :

* وَأَنْتَ الَّذِي فِي رَحْمَةِ اللهِ أَطْمَعُ(٢) *

كما سبقت الإشارة إليه ، وهو شاذ ، فلا يقاس عليه

﴿ تنبيه ﴾ الموصول إن طابق لفظه معناه فلا إشكال فى العائد ، و إن خالف لفظه معناه فلك فى العائد وجهان : مراعاة اللفظ ، وهو الأكثر ، ومراعاة المعنى كما سبقت الإشارة إليه ؛ وهذا مالم يلزم من مراعاة اللفظ لبس ؛ فإن لزم لبس نحو « أعْطِ مَنْ سَأَلَتْكَ لاَ مَنْ سَأَلَكَ » وجبت مراعاة المعنى .

(وَجُمْلَةٌ أَوْ شِبْهُهَا) من ظرف ومجرور تامين (الَّذِى وُصِلْ بِهِ) الموصول (كَمَنْ عِنْدِى الَّذِى ابْنُهُ كُفِلْ) فعندى : ظرف تام صلة مَنْ ، و « ابنه كفل » : جملة اسمية صلة الذى . و إنما كان الظرف والجرور التامان شبيهين بالجملة لأنهما يعطيان معناها ؛ لوجوب كونهما هنا متعلقين بفعل مسند إلى ضمير الموصول ، تقديره : الذى اسْتَقَرَّ عندك ، والذى استقر فى الدار ؛

وقول حسان بن ثابت الأنصارى يرثى سعد بن معاذ :

وَأَنْتَ الَّذِى ، يَاسَعْدُ ، أُبْتَ بِمَشْهَدٍ كَرِيمٍ وَأَثْوَابِ السِّيَادَةِ وَالْحَمْدِ

و يجرى هذا المجرى قول أبى الطيب المتنبى :

أَنَا الَّذِى نَظَرَ الْأَعْمَى إِلَى أَدَبِي وَأَسْمَعَتْ كَلِمَاتِي مَنْ بِهِ صَمَمُ

أما إن لم يتقدم الاسم الموصول ضمير حاضر؛ فانه يتعين حينئذ الإتيان بضمير الغيبة ، ولا يجوز العدول عنه إلى ضمير الحضور أصلا ، ولا إلى الاسم الظاهر إلا فى ضرورة الشعر ؛ وهـذا مذهب سيبويه والأعلم وأبى جعفر النحاس وابن خلف وكثير من النحاة ، وأجاز الرضى أن تضع الاسم الظاهر حينئذ موضع ضمير الغيبة ، إذا كان الموضع موضع تفخيم وتهويل ، وكان الظاهر الذى جعل عائدا قد تقدم بنفسه موصوفا بالموصول أومخبرا عنـه به ، وظاهر عبارة ابن مالك جواز ذلك من غير شرط ، من هذا قول الشاعر * سعاد التى ... * البيت الذى أنشده الشارح

(١) قد سبق شرح هـذا الشاهد و بيان وجوه الاستشهاد فيه فارجع إليه (ص ١٤٤ من هذا الجزء)

(٢) قد تقدم لنا شرح هذا الشاهد فانظره فى (ص ١٤٦ من هذا الجزء)

وخرج عن ذلك ما لايشبه الجملة منهما ، وهو الظرف والمجرور الناقصان ، نحو « جاء الذى اليوم » و « الذى بك » فإنه لايجوز لعدم الفائدة

﴿ تنبيه ﴾ من شرط الجملة الموصول بها — مع ماسبق — أن تكون خبرية لفظا ومعنى فلا يجوز « جاء الذى اضربه » ، أو « ليته قائم » ، أو « رَحِمَهُ اللهُ » خلافا للكسائى فى الكل ، وللمازنى فى الأخيرة ، وأما قوله :

١٠٦ — وَإِنِّى لَرَاجٍ نَظْرَةً قِبَلَ الَّتِى لَعَلِّى وَإِنْ شَطَّتْ نَوَاهَا أَزُورُهَا

---

١٠٦ — قد تصحف هذا البيت على الشارح رحمه الله تبعا لكثير من النحويين ؛ وصواب إنشاده هكذا :

وَإِنِّى لَرَامٍ رَمْيَــــةً قِبَلَ الَّتِى لَعَلِّى — وَإِنْ شَقَّتْ عَلَىَّ — أَنَالُهَا

وهو بيت من قصيدة لامية للفرزدق يمدح فيها بلال بن أبى بردة ، وأولها هو قوله :

وَقَائِلَةٍ لِى لَمْ تُصِبْنِى سِهَامُهَا رَمَتْنِى عَلَى سَوْدَاء قَلْبِى نِبَالُهَا

وَإِنِّى لَرَامٍ ... ... البيت ، وبعده :

أَلاَ لَيْتَ حَظِّى مِنْ عليَّةَ أَنَّنِى إِذَا نِمْتُ لاَ يَسْرِى إِلَىَّ خَيَالُهَا

اللغة : « وقائلة — إلخ » يقول : ربَّ فتاة قتلتنى من غير أن تصيبنى منها بسهم نافذ ، وإنما فعلت لحاظها بحبة قلبى ما يفعل السهم « رام » هو اسم فاعل من رمى ، ويقال : رمى نظره نحو كذا : أى توجه نحوه ، ويقال : رمى نحوه رمية ، أى : قصده قصدا ، وفى الحديث « ليس وراء الله مرمى » أى : ليس بعده سبحانه مقصد تتوجه إليه الآمال « شطت » فى رواية الشارح معناه بعدت ، وبابه قتل وضرب ، و « شقتْ » التى فى روايتنا معناه اشتدت وثقل على أمرها « علية » اسم امرأة

الإعراب : « وإنى » حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسمه « لرام » اللام للتوكيد وهى التى تسمى المزحلقة ، رام : خبر إن ، مرفوع بضمة مقدّرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ، وفيه ضمير مستتر فاعله « نظرة » مفعول به ، ورمية التى فى الرواية الأخرى مفعول مطلق « قبل » ظرف متعلق برام « التى » اسم موصول مضاف إليه « لعلى » حرف ترج ونصب وياء المتكلم اسمه « وإن » حرف شرط جازم « شطت » فعل ماض فعل الشرط ، والتاء تاء التأنيث « نواها » فاعل شط ، أو منصوب على نزع الخافض ، والتقدير شطت فى نواها ، ويكون فاعل شط ضمير التى ، ومن روى « شقت على » فإن « شق » فعل الشرط وفاعله ضمير الرمية أو ضمير التى ، و « على » متعلق به ، وعلى كل حال فجواب الشرط محذوف يدل عليه السياق ، وجملة الشرط

وقوله :

١٠٧ — وَمَاذَا عَسَى الْوَاشُونَ أَنْ يَتَحَدَّثُوا ... سِوَى أَنْ يَقُولُوا إِنَّنِى لَكِ عَاشِقُ

والجواب لامحل لها معترضة بين اسم لعلّ وخبرها « أزورها » أو « أنالها » فعل مضارع ، فاعله ضمير المتكلم المستتر فيه ، والضمير البارز مفعول ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول فى محل رفع خبر لعلّ ، والجملة من لعلّ واسمها وخبرها فى محل نصب مفعول لقول مضمر ، وتقديره : أقول فيها لعلى أزورها ، وجملة « أقول » مع فاعله ومفعوله لامحل لها صلة الموصول ، وهو « التى » وستعرف وجه ذلك قريبا

الشاهد فيه : قوله « التى لعلى . . . أزورها » حيث اشتمل هذا التعبير على ماظاهره وقوع الجملة الإنشائية ــ وهى جملة «لعل» واسمها وخبرها ــ صلة للموصول، فتمسك بهذا الظاهر الكسائى رحمه الله ، والعلماء لايقرونه على ذلك ؛ وذلك من قبيل أن الصلة إيضاح وتعريف للموصول و بيان لحاله ، وأى كلام غير الخبر لايفيد الإيضاح ، ولهم فى هذا البيت تخريجان : الأوّل : أن الصلة جملة من مادّة القول مضمرة ، وهــذه الجملة الإنشائية ليست صلة ، وإنما هى مقول للقول الذى هو الصلة ، كما أوضحناه فى الإعراب ، وهذا التخريج هو الذى حكاه الشارح ، وأصله تخريج أبى على الفارسى ؛ فإنه قال : « البيت على غير الظاهر ، وتأويله الحكاية ، كأنه قال : التى أقول فيها هذا القول ، وإضمار القول شائع كثير ، والحكاية مستعملة إذا كان عليها دليل ، والدلالة هنا قائمة» اهـ ، التخريج الثانى ــ وهو تخريج شارح الجمل ــ أن تجعل جملة « أزورها » أو « أنالها » صلة الموصول ، وهى جملة خبرية ، وعليه يكون خبر « لعلّ » محذوفا ، وتكون جملة «لعلّ» مع اسمها وخبرها لامحل لها معترضة بين الموصول وصلته ، قال : «والفصل بين الموصول وصلته سائغ جائز ، قال الشاعر :

* ذَاكَ الَّذِى ــ وَأَبِيكَ ــ يَعْرِفُ مَالِكَا *

ففصل بالقسم بين الصلة والموصول » اهـ ، وقال ابن هشام فى المغنى : « ويحتمل أن هذا البيت من قبيل الاعتراض بين الموصول وصلته ؛ على أن تقدير الصلة أزورها ، ويقدّر خبر لعلى محذوفا : أى لعلى أفعل ذلك » اهـ ، والكسائى الذى يجيز أن تقع الصلة إنشاء يرى أن الإنشاء قد يكون فى معنى الخبر ، وعنده أن جملة « لعلّ » فى تقدير أنا أرجو أن أزورها ، وهو غير مستقيم ؛ لأن كل إنشاء يمكن فيه مثل هذا التأويل

١٠٧ — أورد أبو تمام هذا البيت فى الحماسة مع بيت ثان ، ونسبهما لجميل بن معمر العذرى ، والبيت الثانى هو قوله :

نَعَمْ صَدَقَ الْوَاشُونَ أَنْتِ حَبِيبَةٌ ... إِلَىَّ ، وَإِنْ لَمْ تَصْفُ مِنْكِ الْخَلَائِقُ

... ...

ونسب أبو الفرج فى الأغانى هـذين البيتين إلى مجنون بنى عامر ، وكذلك نسبهما ابن نباتة المصرى فى « سرح العيون » إلى المجنون

اللغة : « الواشون » جمع واش ، وهو النمام الذى ينقل الكلام على وجه الإفساد بين الأصدقاء « حبيبة إلى » يروى فى مكانه « كريمة علينا »

المعنى : إن الوشاة لا يستطيعون أن يقولوا عنا أكثر من أن يعلنوا محبتى لك ويطيروا بها ، ثم أوجب ذلك وصدقه بقوله : نعم ، أى : أنا محب لك وأنت كريمة عندى ولو أنك لا تصفين لنا فى المودّة

الإعراب : « ماذا » جعل الكسائى ما اسم استفهام مبتدأ ، وذا اسما موصولا خبرا ، وجملة عسى الواشون لا محل لها من الإعراب صلة ، والصواب أن ماذا اسم واحد ، وهو اسم استفهام مبتدأ «عسى» فعل ماض دالّ على رجاء الخبر «الواشون» اسم عسى «أن يتحدثوا» خبر عسى ، وجملة عسى مع اسمه وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ « سوى » منصوب على الاستثناء بفتحة مقدّرة « أن يقولوا » فى تأويل مصدر مجرور بالإضافة إلى سوى « إننى » حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسمه « لك » جار ومجرور متعلق بعاشق « عاشق » خبر إن ، وجملة إن مع اسمه وخبره فى محل نصب مقول القول

الشاهد فيه : قوله «وماذا عسى – إلخ» حيث وقع فيه ماظاهره أن « ما » اسم استفهام مبتدأ ، و « ذا » اسم موصول خبره ، وجملة «عسى الواشون أن يتحدثوا» لا محل لها صلة الموصول كما كان ذلك كذلك فى قول لبيد السابق (ص١٧٩) * ماذا يحاول * وقد تمسك بهذا الظاهر الكسائى ؛ فزعم أن التقدير : وأى شىء الذى عسى الواشون إلخ ، وقد خرجه العلماء على أن «ماذا» كلة واحدة للاستفهام مبتدأ ، وخبره جملة « عسى الواشون إلخ » كما تبين لك فى الإعراب

فإن قلت : فقد وقعت جملة خبر المبتدأ إنشائية فما تنكر أن تكون جملة الصلة إنشائية ؟

قلت : قد أجاز جماعة من العلماء وقوع الإنشائية خبرا من غير تقدير ، ومنعه جماعة منهم ابن الأنبارى ؛ فأما من منعه فلا كلام لك معه؛ لأنه أجرى الأمر كله على مهيع واحد ، وأما من أجاز فى جملة الخبر ومنعه فى جملة الصلة ؛ فإنك تحتاج إلى وجه الفرق بينهما ، وأنت لو تأملت فى حقيقة الخبر وفى حقيقة الصلة اتضح لك ذلك الفرق ؛ أفلست ترى الخبر يكون مجهولا قبل التكلم ، فلا ينكر أن يكون مطلوب الحصول بعد التكلم ؛ وأما الصلة فإنها تعرّف الموصول وتبينه فوجب أن تكون واقعة المدلول قبل التكلم ، وليس كذلك فحسب ؛ بل يجب أن تكون معلومة للمخاطب قبل الكلام ، وإلا لكان الكلام إحالة على مجهول ، وهو فاسد ؛ على أنك لو التزمت عدم وقوع الإنشائية خبرا لكان للكلام وجه ؛ وذلك أن يكون على الحكاية وتقدير القول

وقد ذهب أبو على الفارسى إلى أن « ما » مبتدأ ، و « ذا » اسم موصول خبر ، ولكنه

فمخرّج على إضمار قول فى الأول ، أى : قبل التى أقول فيها لعلى أزورها ، وأن « ماذا » فى الثانى اسم واحد ، وليست « ذا » موصولة ؛ لموافقة عسى لعل فى المعنى .

وأن تكون غير تعجبية ، فلا يجوز «جاء الذى ما أَحْسَنَهُ» ، وإن كانت عندهم خبرية ، وأجازه بعضهم ، وهو مذهب ابن خروف ؛ قياسا على جواز النعت بها

وأن لاتستدعى كلاما سابقا ، فلا يجوز « جاء الذى لـكنه قائم »

(وَصِفَةٌ صَرِيحَةٌ) أى خالصة الوصفية (صِلَةُ أَلْ) الموصولة ، والمراد بها هنا : اسم الفاعل ، واسم المفعول ، وأمثلة المبالغة ، وفى الصفة المشبهة خلاف ، وجه المنع أنها لاتؤول بالفعل ؛ لأنها للثبوت ، ومن ثم كانت « أل » الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة بالاتفاق ، وخرج بالصريحة الصـفة التى غلبت عليها الاسمية نحو « أبطح ، وأجرع ، وصاحب » فأل فى مثلها حرف تعريف لاموصولة ، والصفة الصريحة مع « أل » اسم لفظا فعل معنى ، ومن ثم حسن عطف الفعل عليها ، نحو : « فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعًا » « إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللهَ قَرْضاً حَسَناً » وإنمـا لم يؤت بها فعلا كراهة أن يدخلوا على الفعل ماهو على صورة المعرّفة الخاصة بالاسم ؛ فراعوا الحقَّيْنِ (وَكَوْنُهَا) أى : صلة أل (بِمُعْرَبِ الْأَفْعَالِ) وهو المضارع (قَلّْ) من ذلك قوله :

مَا أَنْتَ بِالْحَـكَمِ التُّرْضَى حُـكُومَتُهُ وَلاَ الْأَصِيلِ وَلاَ ذِى الرَّأْىِ وَالْجَدَلِ (١)

وهو مخصوص عنـــد الجمهور بالضرورة ، ومذهب الناظم جوازه اختيارا ، وفاقا لبعض الـكوفيين ، وقد سمع منه أبيات (١)

﴿ تنبيه ﴾ شذ وصل « أل » بالجملة الاسمية ، كقوله :

جعل الصـلة جملة من القول حذفت و بقى معمولها ، وهو الجملة الإنشائية على نحو ما قلناه فى الشاهد السابق

واعلم أنه لايجوز لك أن تجعل « ماذا » كلة واحدة ثم تنصبها مفعولا مقدّما لقوله «تحدثوا» الآتى ؛ وذلك لأن معمول صلة « أن » المصدرية لايسوغ أن يتقدّم عليها ، قاله ابن جنى

(١) قد تقدّم شرح هذا الشاهد و بيان أوجه الاستشهاد به، وأمثاله (انظر ص ١٦٩ من هذا الجزء)

١٠٨ — مِنَ الْقَوْمِ الرَّسُولُ اللهِ مِنْهُمْ ... لَهُمْ دَانَتْ رِقَابُ بَنِي مَعَدِّ

١٠٨ — البيت من الشواهد التى لايعرف قائلها ، قال العينى : « أنشده ابن مالك للاحتجاج به ولم يعزه إلى قائله » اهـ ، وروى البغدادى بيتا يشبه أن يكون هذا البيت ، ولم يعزه أيضا إلى قائل ، وهو :

بَلِ الْقَوْمُ الرَّسُولُ اللهِ فِيهِمْ ... هُمُ أَهْلُ الْحُكُومَةِ مِنْ قُصَيِّ

اللغة : « دانت » ذلت ، وخضعت ، وانقادت « معدّ » هو ابن عدنان ، و بنو معدّ هم قريش وهاشم « الحكومة » الحكم ، يريد أنهم مرجع الناس فى أقضيتهم ، و إليهم يخضعون فى أحكامهم « قصىّ » هو ابن كلاب بن مرّة بن كعب بن لؤى بن غالب بن فهر الذى هو قريش

الإعراب : « من القوم » جارّ ومجرور يجوز أن يكون متعلقا بشىء فى كلام سابق على البيت ، و يجوز أن يكون متعلقا بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، تقديره : هو من القوم ، أو نحو ذلك « الرسول » أل : موصول اسمى بمعنى الذين صفة للقوم ، رسول : مبتدأ « الله » مضاف إليه « منهم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره لامحل لها صلة الموصول « لهم » جار ومجرور متعلق بقوله دانت تقدّم عليه ليفيد الحصر « دانت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث « رقاب » فاعل « بنى معد » مضاف إليه

الشاهد فيه : قوله « الرسول الله منهم » حيث جاء بصلة « أل » جملة اسمية ، وهى جملة المبتدأ والخبر ، هذا توجيه كلام الشارح رحمه الله ، ومن العلماء من خرّج البيت على غير ذلك ؛ فزعم أن « أل » هنا ليست كلة تامة ، وإنما هى بعض كلة وقد حذف بعضها الآخر ، وأصلها « الذين » فأبقى « أل » وحذف سائرها ، وسهل هذا عندهم أنهم وجدوا الشاعر إذا اضطر أبقى بعض الكلمة وحذف بعضها ، من ذلك قول لبيد بن ربيعة

* دَرَسَ الْمَنَا بِمُتَالِعٍ فَأَبَانِ *

وقول رؤبة :

* أَوَالِفاً مَكَّةَ مِنْ وُرْقِ الْحَمِي *

وقول الأشهب بن رميلة — بالراء المهملة ، أو بالزاى ، وقيل : قائله حريث بن محفض — فى بعض تخريجاته :

وَإِنَّ الَّذِى حَانَتْ بِفَلْجٍ دِمَاؤُهُمْ ... هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدِ

وقول أمية بن الأسكر الكنانى :

قَوْمِي الَّذُو بِعُكَاظٍ طَيَّرُوا شَرَراً ... مِنْ رُوسِ قَوْمِكَ ضَرْباً بِالْمَصَاقِيلِ

... ...

وقول عمرو بن كلثوم ، وقوم منهم الزمخشري ينسبونه للفرزدق خطأً :

أَبَنِي كُلَيْبٍ إِنْ عَمَّيَّ اللَّــذَا قَتَلاَ الْمُلُوكَ وَفَكَّكَا الْأَغْلاَلاَ

وقول الآخر ، ونسبه العيني للأخطل :

هُمَا اللَّتَا لَوْ وَلَدَتْ تَمِيمُ لَقِيلَ فَخْرٌ لَهُـمُ صَمِيمُ

وقول الآخر، وأنشده ابن الشجري في أماليه وابن الأنباري في الإنصاف :

وَالَّذِ لَوْ شَاءَ لَكُنْتَ صَــخْراً أَو جَبَلاً أَشَمَّ مُشْــمَخِرًّا

وقول الآخر :

شُغِفَتْ بِكَ الَّتِ تَيَّمَتْكَ ، فَمِثْلُ مَا بِكَ مَا بِهَا مِنْ لَوْعَــةٍ وَغَرَامِ

وقول أقيش بن ذهيل العكلي :

وَأَمْنَحُهُ الَّتْ لاَ يُغَيَّبُ مِثْلُهَا إِذَا كَانَ نِيرَانُ الشِّــتَاءِ نَوَائِمَا

وقول الآخر :

الَّذْ بِأَسْفَلِهِ صَحْرَاءُ وَاسِــعَةٌ وَالَّذْ بِأَعْلاَهُ سَيْلٌ مَدَّهُ الْجُرُفُ

وقول الكميت بن زيد الأسدي :

وَكَانَتْ مِنَ اللاَّ لاَ يُغَيِّرُهَا ابْنُهَا إِذَا مَا الْغُلاَمُ الْأَحْمَقُ الْأُمَّ غَيَّرَا

وقول الراجز ، وأنشده المبرّد والفراء والقالي :

فَكُنْتَ وَالْأَمْرَ الَّذِي قَدْ كِيدَا كَالَّذْ تَزَبَّى زُبْيَةً فَاصْطِيدَا

وهكذا مما لا نحصيه من الشواهد التي تدل على أنهم قد يحذفون بعض الاسم اكتفاء بما يذكرونه منه ، وهم على حذف بعض الاسم الموصول أقدر ؛ إذ كان طول الموصول بالصلة والعائد يجرئهم على الحذف منه اختصارا له ، بل إنا لنراهم ربما اكتفوا من الكلمة بحرف واحد ؛ من ذلك قول لقيم بن أوس أحد بني ربيعة بن مالك يخاطب امرأته :

إِنْ شِئْتِ أَشْرَفْنَا كِلاَنَا فَدَعَا اَللَّهَ جَهْدًا رَبَّهُ فَأَسْمَــعَا

بِالْخَيْرِ خَيْرَاتٍ وَإِنْ شَرًّا فَا وَلاَ أُرِيدُ الشَّرَّ إِلاَّ أَنْ تَا

ومن ذلك قول حكيم بن معية التميمي :

قَدْ وَعَــدَتْنِي أُمُّ عَمْرٍو أَنْ تَا تَدْهُنَ رَأْسِي وَتُفَلِّينِي وَا

وبالظرف، كقوله:

١٠٩ — مَنْ لاَ يَزَالُ شَاكِراً عَلَى المَعَهْ   فَهْوَ حَرٍ بِعِيشَةٍ ذَاتِ سَعَهْ

* وَتَمْسَحَ الْقَنْفَاءَ حَتَّى تَنْتَا *

ومن ذلك ما أنشده قطرب:

مَا لِلظَّلِيمِ عَالَ؟ كَيْفَ لاَ يَا   يَنْقَدُّ عَنْهُ جِلْدُهُ إِذَا يَا

* أَهْبَى التُّرَابَ فَوْقَهُ إِهْبَايَا *

وقول الآخر:

نَادَوْهُمُ أَنْ أَلْجِمُوا أَلاَتَا   قَالُوا جَمِيعاً كُلُّهُمْ أَلاَفَا

أراد لبيد «درس المنازل» فحذف الزاى واللام، وأراد رؤبة «ورق الحمام» فحذف الميم، ثم قلب الألف ياء والفتحة كسرة، وأراد حريث «الذين» فحذف النون، وأرادأمية «اللذون» وأراد عمرو «اللذان» وأراد من بعده «اللتان» فحذفوا النون، وأراد من بعدهم «الذى» و «التى» و «اللاتى» فحذفوا أواخر هذه الكلمة، ومنهم من أبقى الحرف الأخير بعد الحذف على حاله التى كان عليها قبل الحذف، ومنهم من زاد على الحذف فسكن آخر الكلمة، وأراد نعيم «وإن شرا فشرا» و «إلا أن تأبى»، وأراد حكيم بالحروف التى فى الأبيات الكلمات التى يذكرها بعدها فاكتفى بحرف من الكلمة ثم ذكر الكلمة كلها، وكذلك القول فيما أنشده قطرب، وأراد الأخير «ألا تركبون» و «ألا فاركبوا» فحذف الجملتين جميعا وأبقى من كل واحدة حرفا واحدا، ومع هذه الشواهد الكثيرة فإن سبيل هذا الحذف هو الشعر، ولا يسوغ فى الكلام، ومن أجل ذلك نجد فى أنفسنا شيئا من هذا التخريج؛ لأنا قد ذكرنا لك مرارا أنه إنما يسوغ التخريج على الوجوه التى يكثر مجىء الكلام عليها

١٠٩ — وهذا البيت من الشواهد التى لم نقف على قائلها، ولا وجدنا له سابقا أو لاحقا

اللغة: «المعه» يريد الذى معه «حر» ومثله: حقيق، وخليق، وجدير، والكل بمعنى مستحق ومستأهل، وتقول: هو حر — بكسر الراء، مثل شج — وهو حرى — بفتح الراء مقصورا، وهو حرىّ — على فعيل، بتشديد الياء، مثل غنى — فان قلت حرى — بالقصر — لم تغيره عن لفظه فيما زاد على الواحد وتسوّى بين المذكر والمؤنث، كما قال الشاعر:

وَهُنَّ حَرًى أَنْ لاَ يُثِبْنَكَ نَقْرَةً   وَأَنْتَ حَرًى بِالنَّارِ حِينَ تُثِيبُ

الإعراب: «من» اسم موصول مبتدأ «لا» نافية «يزال» مضارع ناقص، واسمه ضمير راجع لمن مستتر فيه «شاكرا» خبر يزال، وجملة يزال مع اسمه وخبره لامحل لها صلة «على»

و (أيّ) تستعمل موصـولة ، خلافا لأحمد بن يحيى فى قوله : إنها لاتستعمل إلا شرطا أو استفهاما ؛ وتكون بلفظ واحد فى الإفراد والتذكير وفروعهما (كَمَا) وقال أبو موسى: إذا أريد بها المؤنث لحقتها التاء ، وحكى ابن كيسان أن أهل هذه اللغة يثنونها ويجمعونها (وَأُعْرِبَتْ) دون أخواتها (مَالَمْ تُضَفْ * وَصَدْرُ وَصْلِهَا ضَمِيرٌ انْحَذَفْ) فإن أضيفت وحذف صدر صلتها بنيت على الضم ، نحو « ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ » التقدير : أيهم هو أشــد ، وإن لم تضف ، أو لم يحذف — نحو : أى قائم ، وأى هو قائم ، وأيهم هو قائم — أعربت ، وقد سبق الكلام على سبب إعرابها فى المبنيات (وَبَعْضُهُمْ) أى : بعض النحاة ، وهو الخليل ويونس ومن وافقهما (أَعْرَبَ) أيا (مُطْلَقًا) أى : وإن أضيفت وحذف صدر صلتها ، وتأوّلا الآية : أما الخليل فجعلها استفهامية محكية بقول مقدر ، والتقدير : ثم لننزعن من كل شـيعة الذى يقال فيه أيهم أشد ، وأما يونس فجعلها استفهامية أيضاً ، لـكنه حكم بتعليق الفعل قبلها عن العمل ؛ لأن التعليق عنده غير مخصوص بأفعال القلوب ، واحْتُجَّ عليهما بقوله :

١١٠ — إِذَا مَا لَقِيتَ بَنِي مَالِكٍ فَسَــلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ

حرف جر « المعه » أل : اسم موصول بمعنى الذى فى محل جر بعلى ، مع : ظرف متعلق بمحذوف صلة لأل ، والهـاء مضاف إليه « فهو » الفاء زائدة فى خبر الموصول ، هو : ضمير منفصـل مبتدأ « حر » خبر ، مرفوع بضمة مقدّرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ، والجملة من المبتدأ وخبره فى محل رفع خبر من الموصولة ، وقد دخلت الفاء على جملة الخبر لشبه الموصول بالشرط « بعيشة » جار ومجرور متعلق بحر « ذات سعة » مركب إضافى نعت لعيشة

الشاهد فيه : قوله « المعه » حيث وصل أل بالظرف ، وهو شاذ جار على خلاف القياس ؛ فإن « أل » بجميع أنواعها مختصـة بالأسماء ، سواء أكانت لتعريف العهد أم لتعريف الجنس أم كانت زائدة أم موصولة أم كانت على غير ذلك من وجوهها التى تـكون عليها ، ومثل بيت الشاهد قول الآخر :

وَغَيَّرَنِي مَا غَالَ قَيْسًــا وَمَالِكاً وَعَمْراً وَحُجْراً بِالْمُشَــقَّرِ أَلْمَعَا

أراد « الذين معه » وقال الكسائى : أراد « معا » وأل زائدة

١١٠ — يذكر هذا البيت كثيرا فى كتب النحو غير منسوب إلى قائل ، وقال ابن هشام : « قائله رجـل من غسان » وهو تحريف فى العبارة ، وأصلها قول ابن الأنبارى (الإنصاف ص ٣٠١) : « حكى أبو عمرو الشيبانى عن غسان ، وهو أحد من تؤخذ عنهم اللغة من العرب ،

... ...

أنه أنشد ☆ إذا ما أتيت بنى مالك . . . البيت ☆ » اهـ وغسان هـذا هو ابن وعلة أحد الشعراء المخضرمين من بنى مرة بن عباد ، وإليه ينسب بيت الشاهد

اللغة : « أيهم أفضل » يريد الذى هو أفضل منهم

الإعراب : « إذا » ظرفية شرطية « ما » زائدة « لقيت » فعل وفاعل ، والجملة فى محل جر بإضافة إذا إليها « بنى » مفعول به « مالك » مضاف إليه « فسلم » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، سلم : فعل أمر ، فاعله ضمير مستتر فيه « على » حرف جر « أيهم » أى : اسم موصول بمعنى الذى مبنى على الضم فى محل جر بعلى ، وهم : مضاف إليه «أفضل» خبر مبتدأ محذوف؛ تقديره : هو أفضل ، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها صلة الموصول

الشاهد فيه : قوله « على أيهم » حيث روى مضموما فدلت هذه الرواية على أن « أى » الموصولة تبنى على الضم فى مثل حالتها فى البيت ، وهى أن تكون مضافة وقد حذف صدر صلتها

وللعلماء فى هذه المسألة أربعة مذاهب :

الأول : مذهب الكوفيين ، وهو أن «أى» الموصولة معربة فى كل حال ؛ سواء أضيفت أم لم تضف ، حذف صدر صلتها أم لم يحذف

المذهب الثانى : مذهب البصريين ، وهم يوافقون الكوفيين فى القول بإعرابها إذا لم تضف سواء أحذف صدر صلتها أم لم يحذف ، وكذا إن أضيفت وذكر صدر صلتها ، أما إذا أضيفت وحذف صدر الصلة فإنهم يقولون : إنها مبنية حينئذ

المذهب الثالث : مذهب الخليل بن أحمد ، وحاصله أن « أى » فى كل موضع زعم الفريقان أنها فيه موصولة ليست كما زعموا ، بل هى استفهامية ، والضمة التى لها ليست ضمة بناء، وإنما هى ضمة إعراب ، لكونها مبتدأ ، وما يذكر بعدها خبرها ، ويحمل الكلام على الحكاية ؛ فى قوله تعالى : (ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد) يذهب إلى أن أيهم مبتدأ ، وأشد خبره ، والتقدير : ثم لننزعن من كل شيعة المقول فيه أيهم أشد ، وحذف القول فى كتاب الله تعالى وفى كلام العرب أكثر من أن يحصى

المذهب الرابع : مذهب يونس بن حبيب ، وحاصله أنه يذهب إلى أن أيهم اسم استفهام مبتدأ ، وأشد خبره ، كما ذهب إليه الخليل ، لكنه يخالفه فى تقدير القول : فيزعم أن العامل — وهو فى الآية « لننزعن » — معلق عن العمل فى معموله لكونه استفهاما

وتمسك الكوفيون بثلاثة أمور :

الأول : قراءة هارون ومعاذ الهراء ، وهى رواية عن يعقوب ، بنصب « أيهم » فى الآية ، ورواية العلماء بنصب « أيهم أفضل » فى بيت الشاهد

الثانى : ما حكاه أبو عمر الجرمى قال : خرجت من الخندق — يعنى خندق البصرة — حتى

... ...

صرت إلى مكة لم أسمع أحدا يقول : اضرب أيهم أفضل – بضم « أيهم » – يريد أن جميع العرب ينصبون «أيهم» إذا اقتضى العامل النصب كما فى الآية – أى : و يجرّونه إذا اقتضى العامل الجر كما فى البيت

الثالث : أن كلّ مفرد مبنى إذا أضيف أعرب ، نحو قبل و بعد ، لأن الإضافة من خصائص الأسماء ؛ فهى معارضة لشبه الحرف ، ونحن نجد « أى » إذا كانت مقطوعة عن الإضافة فهى معربة بالإجماع ؛ فكيف تبنى إذا أضيفت ، وهذا يلزم عليه نقض الأصول ، وقد كان الزجاج يقول : « ماتبين لى أن سيبويه غلط إلا فى موضعين ، هذا أحدهما ؛ فإنه يسلم أنها تعرب إذا أفردت ؛ فكيف يقول ببنائها إذا أضيفت ؟ ! » اه

وهم يوجهون قراءة الضم فى الآية بأن « أيهم » مبتدأ من غير تقدير قول ولا تعليق للعامل ، بل إن « لننزعنّ » قد عمل فى « من كل شيعة » فاكتفى به ، كما تقول : أكلت من كل طعام وشربت من كل شراب ، ثم استؤنف الكلام بعد ذلك ، ومنهم من يجيب عن الآية بمثل مذهب يونس بن حبيب السابق

أما البصريون فقد قالوا : إن قراءة النصب فى الآية قراءة شاذّة جاءت على لغة شاذّة من لغات العرب ، ونحن لا ننكر هذه القراءة ولا هذه اللغة ، و إنما ننكر أن يكون ذلك هو المستعمل باطراد ، والقراءة المشهورة التى عليها سائر علماء الأمصار بالضم ، و إنها لحجة عليهم ، وأما ادّعاء أن الفعل قد اكتفى بقوله « من كل شيعة » فهو خلاف الظاهر وخلاف الأصل ؛ لأن « لننزعنّ » فعل متعدّ ؛ فلا بدّ أن يكون له مفعول ، وقوله « أيهم » صالح لأن يكون مفعولا ، فلزم اعتباره كذلك ، على أن بيت الشاهد لا يتأتى فيه مثل ذلك ، ولا مثل قول يونس ، كما أشار إلى هذا الشارح العلامة ، وأما قول أبى عمر الجرمى إنه لم يسمع أحدا من العرب يضم « أيهم » فالجواب عنه أنه قد سمعه غيره وهو أبو عمرو الشيبانى ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ ، وأما قولهم إن بناء « أى » فى حال الإضافة نقض للأصول ؛ لأنها معربة فى حال الإفراد والقطع عن الإضافة ، فالجواب عنه ما ذكره العلامة الصبان بقوله : « ووجه البناء قيام موجبه ، وهو الشبه الافتقارى ، مع عدم المعارض ؛ لتنزيل المضاف إليه منزلة صدر الصلة ، فكأنه لا إضافة ، ومن أعربها فى هذه الصورة أيضا لم يقل بهذا التنزيل ، ووجه إعراب الثلاث الأول وجود المعارض : من الإضافة اللفظية ، أو التقديرية ؛ لقيام التنوين مقام المضاف إليه ، ولم ينزل التنوين منزلة صدر الصلة لضعفه عن ذلك ، ولأن قيام التنوين مقام المضاف إليه معهود ، كما فى كل و بعض وحينئذ ، بخلاف قيامه مقام المبتدأ » اه

وقد لخص ابن هشام رحمه الله الكلام فى أى مع استيفاء البحث ، قال : «وتأتى أى موصولا نحو : (لننزعنّ من كل شيعة أيهم أشدّ) التقدير : لننزعنّ الذى هو أشدّ ، قاله سيبويه ، وخالفه الكوفيون وجماعة من البصريين ؛ لأنهم يرون أن أيا الموصولة معربة دائما كالشرطية والاستفهامية

بضم أى ؛ لأن حروف الجر لايضمر بينها و بين معمولها قول ، ولا تُعلَّق ، و بهذا يبطل قول من زعم أن شرط بنائها أن لاتكون مجرورة ، بل مرفوعة أو منصوبة ، ذكر هذا الشرط ابن إياز ، وقال : نص عليه النقيب فى الأمالى ؛ و يحتمل أن يريد بقوله « و بعضهم ـ إلى آخره » أن بعض العرب يعربها فى الصور الأربع ، وقد قرئ شاذا « أَيَّهُمْ أَشَدُّ » بالنصب على هذه اللغة .

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : لاتضاف « أى » لنكرة ، خلافا لابن عصفور ، ولا يعمل فيها إلا مستقبل متقدم ، كما فى الآية والبيت ؛ وسئل الكسائى : لم لايجوز « أَعْجَبَنِى أَيُّهُمْ قَامَ » ؟ فقال : أىٌّ كذا خلقت

الثانى : تكون « أىّ » موصولة كما عرف ، وشرطا ، نحو « أَيًّا مَاتَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى » ، واستفهاما ، نحو « فَأَىُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ ؟ » ، ووُصْلَةً لنداء مافيه « أل » ، ونعتا لنكرة دالا على الكمال ، نحو: مررت برجلٍ أَيِّ رَجُلٍ ؛ وتقع حالا بعد المعرفة ، نحو : هذا زيد أىَّ رجلٍ ، ومنه قوله :

١١١ ــ فَأَوْمَيْتُ إِيمَاءً خَفِيًّا لِحَبْتَرٍ فَلِلّهِ عَيْنَا حَبْتَرٍ أَيَّمَا فَتَى

وقد زعموا أنها فى الآية استفهامية،وأنها مبتدأ ، وأشدّ خبره ، ثم اختلفوا فى مفعول ننزع ؛ فقال الخليل : محذوف ، والتقدير : لننزعنّ الذين يقال فيهم أيهم أشدّ ، وقال يونس : الجملة ، وعلقت ننزع عن العمل ، كما فى : (لنعلم أىّ الحزبين أحصى) وقال الكسائى والأخفش: كلّ شيعة ، ومن زائدة ، وجملة الاستفهام مستأنفة ، وذلك على قولهما فى جواز زيادة من فى الإيجاب ، و يردّ أقوالهم : أن التعليق مختص بأفعال القلوب ، وأنه لايجوز أن تقول : لأضربن الفاسق ــ بالرفع ــ على تقدير لأضربن الذى يقال فيه هو الفاسق ، وأنه لم يثبت زيادة من فى الإيجاب ، وقول الشاعر

✡ إذا ماأتيت بنى مالك . . . البيت ✡ يروى بضم « أى » وحرف الجرّ لايعلق ، ولا يجوز حذف المجرور ودخول الجارّ على معمول صلته ، ولا يستأنف مابعد الجار ، وجوّز الزمخشرى وجماعة كونها موصولة مع أن الضمة إعراب ؛ فقدروا متعلق النزع من كلّ شيعة ؛ فكأنه قيل : لننزعنّ بعض كلّ شيعة ، ثم قدّر أنه سئل عن هذا البعض فقيل:هو الذى هو أشدّ ، ثم حذف المبتدآن المكتنفان الموصول ، وفيه تعسف ظاهر ، ولا أعلمهم استعملوا أيا الموصولة مبتدأ ، وزعم ابن الطرواة أن أيا مقطوعة عن الإضافة؛فلذلك بنيت،وأن هم أشدّ مبتدأ وخبر ، وهذا باطل برسم الضمير متصلا بأى، و بالإجماع على أنها إذا لم تضف كانت معربة » اه

١١١ ــ البيت للراعى ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٣٠٢) على ماستعرف قريبا

اللغة : « أومأت إيماء » أشرت إشارة خفية بعين أو بيد ، و يروى بالهمز على أصله ، و يروى بالياء على أنه سهل الهمزة بقلبها ألفا ثم قلبت الألف ياء لسكونها رابعة « حبتر » بزنة جعفر ــ اسم رجل وهو ابن أخت الشاعر ، قاله الأعلم

(وَفِي ذَا الْحَذْفِ) المذكور فى صلة « أىّ » — وهو حذف العائد إذا كان مبتدأ —

المعنى : قال الأعلم : « وصف أنه أمر ابن أخت له يقال له حبتر بنحر ناقة من إبل أصحابه ؛ لأنه كان فى غير محله ، ليخلفها عليه إذا لحق بأهله ، وأومأ إليه بذلك حتى لايشعر به ، ففهم حبتر عنه وعرف إشارته ، لذكائه وحدّة بصره »

الإعراب : « فأومأت » فعل وفاعل « إيماء » مفعول مطلق « خفيا » صفة لإيماء «لحبتر» جارّ ومجرور متعلق بقوله أومأت « فلله » جارّ ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدّم « عينا » مبتدأ مؤخر ، مرفوع بالألف لأنه مثنى « حبتر » مضاف إليه « أيما » أى : حال من حبتر ، وما : زائدة « فتى » : مجرور تقديرا بالإضافة لأى

الشاهد فيه : قوله « أيما فتى » حيث وقعت « أى » حالا من المعرفة ــ وهى العلم الذى هو « حبتر » ــ وهذا إنما يتم على رواية نصب « أى » وهو ما ذكره ابن منظور فى اللسان ، قال : « وأى : استفهام فيه معنى التعجب ، فتكون حينئذ صفة للنكرة وحالا للمعرفة ، نحو ما أنشده سيبويه للراعى ✲ فأومأت إيماء خفيا ... البيت ✲ يتعجب من اكتفائه وشدّة غنائه » اه والذى فى كتاب سيبويه رفع «أى» ، وقال الأعلم : «ورفعه بالابتداء، والخبر محذوف ، والتقدير : أى فتى هو، وما : زائدة مؤكدة » اه ؛ فإن زعم أحد أن مراد الشارح وغيره من النحاة أن « أيما فتى » مع الخبر المحذوف جملة فى محل نصب على الحال من المعرفة لم يكن حسنا أن يعدّوا ذلك وجها من الوجوه التى تأتى لها أى ؛ لأنها حينئذ استفهامية ، وهذا هو المعنى الثالث فى كلام الشارح ، فتعين أن يكون فى البيت روايتان لكل واحدة منهما معنى تجرى عليه : الأولى الرفع وهى رواية سيبويه ، وقد عرفت إعرابها ، والثانية النصب على الحال كما قرّرنا فى الإعراب ، بقى أن كلام ابن منظور رحمه الله الذى نقلناه لك فى صدر هذا البحث لايصح لأمرين : الأوّل : أنه جعل ورود « أى » صفة للنكرة وحالا من المعرفة ثابتا لها مع أنها للاستفهام المشرب معنى التعجب ، وهذا تناقض ، لأن كونها للاستفهام يمنع من أن يعمل فيها ماقبلها ، وكونها صفة أو حالا موجب لعمل ماقبلها فيها ، الأمر الثانى ــ وهو يوضح الأمر الأوّل ــ أن أصل هذه العبارة لسيبويه فلما نقلت حرّفت فأدّت معنى غير ما أراد سيبويه ، قال (ج ١ ص ٣٠٢) : « وسألتـه ــ يعنى الخليل ابن أحمـد ــ عن قول الراعى ✲ فأومأت إيماء خفيا ... البيت ✲ فقال : « أيما » تكون صفة للنكرة ، وحالا من المعرفة ، وتكون استفهاما مبنيا عليها ومبنية على غيرها ؛ ولاتكون لتبيين العدد ، ولا فى الاستثناء ، ولا تختص بها نوعا من الأنواع ، ولاتفسر بها عددا ؛ و « أيما فتى » استفهام ، ألا ترى أنك تقول : سبحان الله من هو وماهو ؛ فهذا استفهام فيه معنى التعجب » انتهى كلامه بحروفه ، فأنت ترى أنه بدأ كلامه ببيان المعانى التى تأتى لها «أى» والمعانى التى لايجوز أن تأتى لها ، ثم ذكر المعنى الذى يليق بها فى البيت على مارأى فقال « وأيما فتى استفهام »

(أَيًّا غَيْرُ أيٍّ) من الموصولات (يَقْتَفِي) غَيْرُ أيٍّ: مبتدأ، ويقتفى: خبره، وأيا: مفعول مقدم، وأصل التركيب: غَيْرُ أيٍّ من الموصولات يقتفى أيا، أى: يتبعها فى جواز حذف صدر الصلة (إنْ يُسْتَطَلْ وَصْلٌ) نحو: مَا أَنَا بِالَّذِي قَائِلٌ لَكَ سُوءًا، أى: بالذى هو قائل لك، ومنه «وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ» أي: هو فى السماء إله (وَإِنْ لَمْ يُسْتَطَلْ) الوصل (فَالْحَذْفُ نَزْرٌ) لايقاس عليه، وأجازه الكوفيون، ومنه قراءة يحيى بن يعمر «تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ» وقراءة مالك بن دينار وابن السماك «مَا بَعُوضَةٌ» بالرفع، وقوله:

١١٢ — لَا تَنْوِ إِلَّا الَّذِي خَيْرٌ فَمَا شَقِيَتْ إِلَّا نُفُوسُ الْأُلَى لِلشَّرِّ نَاوُونَا

وقوله:

١١٣ — مَنْ يُعْنَ بِالْحَمْدِ لَا يَنْطِقْ بِمَا سَفَهٌ وَلَا يَحِدْ عَنْ سَبِيلِ الْمَجْدِ وَالْكَرَمِ

---

١١٢ — لم أقف على نسبة هذا البيت إلى قائل، ولاعثرت له على سابق أو لاحق

المعنى: لاتعتزم أن تصنع شيئا غير الخير؛ فإنما تتألم نفوس الذين ينوون الشر ويضمرونه، لما يجدون من تقريع الضمير وتأنيب الوجدان

الإعراب: «لا» ناهية «تنو» مضارع مجزوم بحذف الياء، وفاعله ضمير مستتر «إلا» أداة استثناء ملغاة «الذى» مفعول لتنو «خير» خبر مبتدأ محذوف هو العائد إلى الموصول، أى: هو خير، والجملة لامحل لها صلة الموصول «فما» الفاء واقعة فى جواب النهى، ما نافية «شقيت» فعل ماض، والتاء للتأنيث «إلا» ملغاة «نفوس» فاعل «الألى» اسم موصول بمعنى الذين مضاف إليه «للشر» جار ومجرور متعلق بقوله «ناوونا» الآتى «ناوونا» خبر لمبتدأ محذوف يعود إلى الموصول، والتقدير: هم ناوون للشرّ

الشاهد فيه: قوله «إلا الذى خير» حيث حذف عائد الموصول — وهو الضمير الذى قدّرناه — مع كونه مرفوعا بالابتداء، والصلة ليست طويلة، وفى الشطر الثانى شاهد آخر مثل ذلك، على ما عرفت فى الإعراب، غير أن الصلة فى الشطر الثانى طويلة لاشتمالها على متعلق بالخبر على ماعرفت، وهذا المتعلق هو قوله للشر

١١٣ — وهذا البيت أيضا من الشواهد التى لم أقف على نسبتها

اللغة: «يعن» بالبناء للمجهول لزوما، كما هو المشهور فى هذا الفعل — أى: يهتم، فأما «عنى» بمعنى قصد فمبنى للمعلوم «يحد» يمل

(وَأَبَوْا أَنْ يُخْتَزَلْ) العائد المذكور، أى : يقتطع ويحذف (إِنْ صَلَحَ الْبَاقِ) بعد حذفه (لِوَصْلٍ مُكْمِلٍ) بأن كان ذلك الباقى بعد حذفه جملة أو شبهها ؛ لأنه — والحالة هذه — لا يُدْرَى أهناك محذوف أم لا ، لعدم مايدل عليه ، ولا فرق فى ذلك بين صلة أىّ وغيرها ؛ فلا يجوز : « جاءنى الذى يضرب » ، أو « أبوه قائم » ، أو « عندك » أو « فى الدار » ، على أن المراد « هو يضرب » أو « هو أبوه قائم » أو «هو عندك» أو « هو فى الدار » ، ولا « يعجبنى أيهم يضرب » أو « أبوه قائم » أو « عندك » أو « فى الدار » كذلك ؛ أما إذا كان الباقى غير صالح للوصل : بأن كان مفردا ، أو خاليا عن العائد — نحو : « أيهم أشد » « وهو الذى فى السماء إله » — جاز كما عرفت ؛ للعلم بالمحذوف

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : ذكر غير الناظم لحذف العائد المبتدأ شروطا أخر :

(أحدها) أن لا يكون معطوفا ، نحو « جاء الذى زيد وهو فاضلان »

(ثانيها) أن لا يكون معطوفا عليه ، نحو « جاء الذى هو وزيد قائمان» نقل اشتراط هذا الشرط عن البصريين ، لكن أجاز الفراء وابن السراج فى هذا المثال حذفه

المعنى : من اهتم بأن يكون محمود السيرة لم يجر على لسانه قول السفاهة ، ولم يمل عن الطريق الذى سنه أهل المكارم وفضائل الأخلاق

الإعراب : « من » اسم شرط مبتدأ « يعن » مضارع مبنى للمجهول فعل الشرط ، مجزوم بحذف الألف ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه « بالحمد » جار ومجرور متعلق بيعن « لا » نافية « ينطق » مضارع مجزوم لأنه جواب الشرط ، وفاعله مستتر فيه ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدإ « بما » الباء جارة ، وما : اسم موصول مبنى على السكون فى محل جرّ بالباء ، والجار والمجرور متعلق بينطق «سفه» بالرفع : خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : هو سفه ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة ما «ولا» الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفى «يحد» معطوف على ينطق ، وفاعله مستتر فيه « عن سبيل » جار ومجرور متعلق بيحد « المجد » مضاف إليه « والكرم » معطوف على المجد

الشاهد فيه : قوله « بما سفه » حيث حذف العائد إلى الموصول ـ وهو الضمير الذى قدّرناه فى الإعراب ـ من جملة الصلة ، مع كونه مرفوعا بالابتداء ، وليست الصلة طويلة ؛ إذ لم تشتمل إلا على المبتدأ والخبر فقط ، ومثل هذا البيت قول عدى بن زيد العبادى :

لَمْ أَرَ مِثْلَ الْفِتْيَانِ فِي غَبَنِ الْـــأَيَّامِ يَدْرُونَ مَا عَوَاقِبُهَا

أى : الذى هو عواقبها ، والمعنى يعلمون الذى يكون عاقبة للأيام ، ويجوز أن تكون « ما » استفهامية مبتدأ ، وعواقبها : خبره ، والجملة فى محل نصب بيدرون ، وقد علق عن العمل فى لفظها

(ثالثها) أن لايكون بعد لولا ، نحو «جاء الذى لولا هو لأكرمتك» .

الثانى : أفهم كلامه أن العائد إذا كان مرفوعا غير مبتدأ لايجوز حذفه ، فلا يجوز «جاء اللذان قام» ولا «اللذان جُنَّ»

(وَالْحَذْفُ عِنْدَهُمْ) أى : عند النحاة ، أو العرب (كَثِيرٌ مُنْجَلِي * فِى عَائِدٍ مُتَّصِلٍ إِنِ انْتَصَبْ * بِفِعْلٍ) تام (أَوْ وَصْفٍ) هو غير صلة أل : فالفعل (كَمَنْ نَرْجُو يَهَبْ) أى : نرجوه ، و «أَهٰذَا الَّذِى بَعَثَ اللهُ رَسُولاً» أى : بعثه ، و «مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا» أى : عملته . والوصف كقوله :

١١٤ — مَا اللهُ مُولِيكَ فَضْلٌ فَاحْمَدَنْهُ بِهِ فَمَا لَدَى غَيْرِهِ نَفْعٌ وَلاَ ضَرَرُ

أى : الذى الله موليكه فضل ، وخرج عن ذلك نحو «جاء الذى إياه أكرمت» ، و «جاء الذى إنه فاضل» ، و «جاء الذى كانه زيد» ، و «الضاربها زيد هند» فلا يجوز حذف العائد فى هذه الأمثلة . وشذ قوله :

---

١١٤ — وهذا الشاهد أيضا مما لم نجده منسوبا إلى قائل بعينه

اللغة : «موليك» مانحك ومنعم عليك

المعنى : الذى يمنحك الله من النعم فضل منه عليك ، ومنة جاءتك من عنده ، من غير أن تستوجب عليه سبحانه شيئا من ذلك ؛ فاحمد الله عليه ، واعلم أنه هو الذى ينفعك و يضرك ، وأن غيره لايملك لك من هذا شيئا

الإعراب : «ما» اسم موصول بمعنى الذى مبتدأ «الله» مبتدأ «موليك» خبر عن لفظ الجلالة ، وهو اسم فاعل ففيه ضمير مستتر فاعله ، وضمير المخاطب مفعول أول ، ومفعوله الثانى محذوف وهو عائد على «ما» الموصولة ، وجملة «الله موليك» من المبتدإ والخبر لا محل لها صلة الموصول «فضل» خبر عن المبتدأ ، وهو «ما» الموصولة «فاحمدنه» الفاء للسببية ، احمد : فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، وفاعله ضمير مستتر ، والهاء مفعول «به» جار ومجرور متعلق باحمد «فما» نافية «لدى» ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم «غيره» مضاف إليه «نفع» مبتدأ مؤخر «ولا» الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفى «ضرر» معطوف على نفع

الشاهد فيه : قوله «ما الله موليك» حيث حذف الضمير المنصوب بالوصف — وهو مول — وهذا الضمير المحذوف هو العائد من جملة الصلة على الموصول ، وقد وضح ذلك فى إعراب البيت

١١٥ — مَا الْمُسْتَفِزُّ الْهَوَى مَحْمُودَ عَاقِبَةٍ وَلَوْ أُتِيحَ لَهُ صَفْوٌ بِلاَ كَدَرِ

وقوله :

١١٦ — فِي الْمُعْقِبِ الْبَغْيِ أَهْلَ الْبَغْيِ مَا يَنْهَى امْرَأً حَازِمًا أَنْ يَسْأَمَا

---

١١٥ — وهذا البيت كسابقه ؛ من الشواهد التي لم ينسبوها لقائل معين

اللغة : « المستفز » اسم فاعل من استفز ، ومعناه أزعجه وأفزعه واستخفه «الهوى» صبوة النفس وميلها نحو ماتشتهى « أتيح » هيئ وقدر

المعنى : ليس الذي يستخفه الهوى و يعبث بقلبه محمود العواقب ، و إن كنت ترى أنه صاف في معيشته ؛ فإنما هو صفو غير مأمون

الإعراب : « ما » نافيـة « المستفز » اسم ما ، أو مبتدأ « الهوى » فاعل للمستفز ، ومفعوله ضمير محذوف عائد إلى « أل » الموصولة « محمود » منصوب على أنه خبر « ما » أو مرفوع على أنه خبر المبتدأ « ولو » الواو عاطفة على محذوف ، لو : شرطية « أتيح » فعل ماض مبنى للمجهول « له » جار ومجرور متعلق بأتيح « صفو » نائب فاعل أتيح « بلا » الباء حرف جر ، لا : اسم بمعنى غير ظهر إعرابه على مابعده بطريق العارية ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف يقع صفة لصفو ، وجعله العينى متعلقا بأتيح

الشاهد فيه : قوله « ما المسـتفز » حيث حذف الضمير المنصوب باسم الفاعل — وهو مستفز — وهو العائد على الموصول الذى هو « أل » والحذف فى هذا البيت ونحوه شاذ ؛ لكون الوصف العامل فى الضمير المحذوف صلة للألف واللام ، ولو كان غير صلة لأل كما فى الشاهد السابق والذى قبله لم يكن الحذف شاذا ، وفى عبارة التسهيل مايفيد أن حذف المنصوب بصلة « أل » قليل لا شاذ ، وهو خلاف ماعليه جمهرة النحاة

١١٦ — لم أقف لهـذا البيت على قائل ، ولا عثرت له على سابق أو لاحق ، ولا وجدت أحدا استشهد به غير الشارح

اللغة : « المعقب » اسم فاعل من أعقب ، والأصل فى هذه المادة العقب — بزنة كتف — وهو اسم للولد وولد الولد ، ثم صار استعمالها فى الشيء يجيء بعد شيء آخر ، ومنه قيل «العاقب» للذى يخلف سيد القوم ، وللذى يخلف من كان قبله فى الخير ، وسموا المجازاة معاقبة وعقبي ؛ لأنها تأتى بعد العمل « البغى » تجاوز الحد « حازما » اسم فاعل من الحزم ، وهو الكياسة فى الأمر وتدبيره بالنظر والروية « يسأما » يمل ، و يترك

المعنى : إن فيما تراه نازلا بأهل البغى من جراء بغيهم ما يكفى لردع الحازم ورده عن أن يعمل بعملهم ؛ و يشجعه على الاستمرار فى العمل الصالح وأن لايسأمه

الإعراب : « فى المعقب » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، والمعقب مضاف

وقوله :

١١٧ — أَخٌ مُخْلِصٌ وَافٍ صَبُورٌ مُحَافِظٌ عَلَى الْوُدِّ وَالْعَهْدِ الَّذِى كَانَ مَالِكُ

و « البغى » مضاف إليه ، وهى من إضافة اسم الفاعل لفاعله « أهل البغى » مركب إضافى مفعول أوّل للمعقب ، وله مفعول ثان محذوف ، وهو ضمير عائد على الموصول الذى هو الألف واللام ، وأصل الكلام فى المعقبه البغى أهل البغى « ما » اسم موصول مبتدأ مؤخر « ينهى » فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر يعود إلى ما ، والجملة من الفعل والفاعل لامحل لها صلة الموصول «امرأ » مفعول لينهى « حازما » صفة له « أن » مصدرية ناصبة « يسأما » مضارع منصوب بأن ، والألف للإطلاق ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، وله مفعول محذوف ، تقديره : يسأم الخير ، وأن ومدخولها فى تأويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف ، والتقدير : ينهى امرأ حازما عن السأم

الشاهد فيه : قوله « فى المعقب » حيث حذف الضمير العائد من الصلة — وهى معقب — إلى الموصول ، مع أن الصلة صفة موصولها الألف واللام ، وقد تقدّم لك فى الشواهد السابقة أن هذا شاذّ لايقاس عليه ؛ وفى النفس من الشواهد التى ساقها الشارح فى هذه المسألة أشياء ؛ فإنى أجد أثر الصناعة ظاهرا عليها

١١٧ — ولم نقف على نسبة هذا البيت أيضا ، ومفرداته ومعناه لاتحتاج لشرح

الإعراب : « أخ » خبر مبتدأ محذوف ، تقديره : هو أخ ، أو نحو ذلك « مخلص واف ، صبور ، محافظ » أخبار متعدّدة للمبتدأ المقدّر ، أو صفات للخبر الأوّل « على الودّ » جار ومجرور متعلق بمحافظ « والعهد » معطوف على الودّ « الذى » اسم موصول نعت للعهد « كان » فعل ماض ناقص « مالك » علم رجل اسم كان ، وخبر كان محذوف ، وهو ضمير تقديره : كانه مالك ، والجملة من كان واسمها وخبرها لامحل لها صلة الموصول ، وقد قال الصبان رحمه الله : « والضمير فى كانه إلى الأخ » اهـ ، وذلك خطأ اضطرّ بعض الناس أن يكتب عليه مانصه : « قوله والضمير فى كانه للأخ لايخلو عن شىء ؛ فإنه على ذلك لم يكن عائدا على الموصول مع أن البيت مسوق للاستشهاد على حذف العائد المنصوب بالفعل الناقص شذوذا ، فالأولى ما أفاده غير مرّة أن قوله « أخ » خبر مقدّم ؛ « مالك » مبتدأ مؤخر ، واسم كان ضمير مستتر يعود على مالك ، وخبرها هو المحذوف العائد على الذى ، أى : الذى كان مالك إياه ، أى : عليه ، تأمّل» اهـ

وأقول : لو جعل الضمير المحذوف عائدا للموصوف بالموصول — وهو العهد — لكان مؤدّيا للمعنى بنفسه مع صحة الاستشهاد بالبيت على ماسيق من أجله ، ولم يكن فى التقدير تكلفات سوى صحة الحمل فى « مالك العهد » وهو نفسه موجود فى كلام ذلك الكاتب الذى فسره بقوله « أى عليه »

الشاهد فيه : قوله « العهد الذى كان مالك » حيث حذف العائد من جملة الصلة — التى هى قوله «كان مالك » — إلى الموصول ، مع أن ذلك العائد منصوب بفعل ناقص — وهو كان — لأنه خبره ، على نحو ماتبين لك فى الإعراب

أى : كأنه مالك

﴿تنبيهان﴾ الأول : فى عبارته أمور (الأول) ظاهرها أن حذف المنصوب بالوصف كثير كالمنصوب بالفعل ، وليس كذلك ، ولعله إنما لم ينبه عليه للعلم بأصالة الفعل فى ذلك وفرعية الوصف فيه ، مع إرشاده إلى ذلك بتقديم الفعل وتأخير الوصف (الثانى) ظاهرها أيضاً التسوية بين الوصف الذى هو غير صلة « أل » والذى هو صلتها ، ومذهب الجمهور أن منصوب صلة « أل » لايجوز حذفه ، وعبارة التسهيل : وقد يحذف منصوب صلة الألف واللام (الثالث) شرط جواز حذف هذا العائد أن يكون متعينا للربط ، قاله ابن عصفور ، فإن لم يكن متعينا لم يجز حذفه ، نحو « جاء الذى ضربته فى داره » (الرابع) إنما لم يقيد الفعل بكونه تاما اكتفاء بالتمثيل كما هى عادته .

الثانى : إذا حذف العائد المنصوب بشرطه ففى توكيده والعطف عليه خلاف : أجازه الأخفش والكسائى ، ومنعه ابن السراج وأكثر المغاربة ، واتفقوا على مجىء الحال منه إذا كانت متأخرة عنه ، نحو : هٰذه التى عانقْتُ مجردة ، أى : عانقتها مجردة ، فإن كانت الحال متقدمة — نحو هذه التى مجردةً عانقت — فأجازها ثعلب ، ومنعها هشام

وهذا شروع فى حكم حذف العائد المجرور ، وهو على نوعين : مجرور بالإضافة ، ومجرور بالحرف ، و بدأ بالأول فقال : (كَذَاكَ) أى : مثل حذف العائد المنصوب المذكور فى جوازه وكثرته (حَذْفُ مَا بِوَصْفٍ) عامل (خُفِضَا * كَأَنْتَ قَاضٍ بَعْدَ) فعل (أَمْرٍ مِنْ قَضَا) قال تعالى « فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ » أى : قاضيه ، ومنه قوله :

١١٨ — وَيَصْغُرُ فِي عَيْنِي تِلَادِي إذَا انْثَنَتْ ... يَمِينِي بِإِدْرَاكِ ٱلَّذِي كُنْتُ طَالِبَا

١١٨ — هذا البيت لسعد بن ناشب أحد بنى مازن بن مالك بن عمرو بن تميم ، وكان من حديثه أنه أصاب دما؛ فهدم بلال — وقيل : الحجاج — داره بالبصرة وحرقها ، وهو من قصيدة له روى أبو تمام فى حماسته منها ، ومطلعها قوله :

سَأَغْسِلُ عَنِّى الْعَارَ بِالسَّيْفِ جَالِبَاً ... عَلَيَّ قَضَاءُ ٱللهِ مَا كَانَ جَالِبَاً

وَأُذْهِلُ عَنْ دَارِى ، وَأَجْعَلُ هَدْمَهَا ... لِعِرْضِىَ مِنْ بَاقِى الْمَذَمَّةِ حَاجِبَاً

وَيَصْغُرُ فِى عَيْنِى تِلَادِى ... ... البيت ، و بعده :

فَإِنْ تَهْدِمُوا بِالْغَدْرِ دَارِى فَإِنَّهَا ... تُرَاثُ كَرِيمٍ لاَ يَخَافُ الْعَوَاقِبَا

أى : طالبه .

أما المجرور بإضافة غير وصف — نحو « جاء الذى وَجْهُهُ حَسَنٌ » — أو بإضافة وصف غير عامل — نحو « جاء الذى أنا ضارب به أمس » — فلا يجوز حذفه .

﴿ تنبيه ﴾ إنما لم يقيد الوصف بكونه عاملا اكتفاء بإرشاد المثال إليه .

و (كَذَا) يجوز حذف العائد (الَّذِي جُرّْ) وليس عمدة ؛ ولا محصورا (بِمَا الْمَوْصُولَ جَرّْ) من الحروف ، مع اتحاد متعلق الحرفين : لفظا ، ومعنى (كَمُرَّ بِالَّذِي مَرَرْتُ فَهْوَ بَرّْ) أى : مررت به ، ومنه « وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ » أى : منه ، وقوله :

اللغة : « سأغسل عنى العار » أراد أنه سيمحوه ولا يبقى له أثرا ، فكنى عن ذلك بهذه العبارة « وأذهل عن دارى » المشهور فى هذا الفعل أنه مبنى للمجهول ، والمعنى أنه سينساها ولا يذكرها « حاجبا » مانعا وواقيا « تلادى » بكسر التاء ، بزنة كتاب — ومثله التالد والتليد : ماتنتجه أنت من مال ونبت عندك ، وأراد بقوله « ويصغر فى عينى تلادى » أنه لايبالى به ولا يحرص عليه حتى ينال ماأراد ، وذلك لأن النفس عادة تضنّ به « إذا انثنت » رجعت وارتدّت

المعنى : إن أعزّ أموالى وأرفعها قدرا لمحتقر فى عينى ولست أراه شيئا إذا كنت إنما أفقده لأبنى لنفسى المجد ولأدرك ماأريد من المعالى

الإعراب : « يصغر » فعل مضارع « فى عينى » متعلق به « تلادى » فاعله « إذا » ظرفية شرطية « انثنت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث « يمينى » فاعل ، والجملة فى محل جر بإضافة « إذا » إليها ، وهى جملة الشرط « بإدراك » جار ومجرور متعلق بانثنى « الذى » اسم موصول مضاف إليه « كنت » فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه «طالبا» خبر كان ، وهواسم فاعل فيه ضمير مستتر فاعله يعود إلى اسم كان ، وله مفعول محذوف يعود إلى الاسم الموصول ، وتقديره : الذى كنت طالبه ، ومع كونه مفعولا فهو مجرور بإضافة الوصف إليه ؛ والجملة من كان واسمها وخبرها لامحل لها صلة الموصول

الشاهد فيه : قوله « الذى كنت طالبا » حيث حذف العائد من جملة الصلة — وهى قوله « كنت طالبا » — إلى الموصول ، وذلك العائد ضمير مجرور بإضافة الوصف إليه ، وهو أيضا منصوب بهذا الوصف ؛ لأنه مفعول « طالبا » على نحو ما قدّرناه فى الإعراب ، وحذف مثل ذلك العائد سائغ جائز فى الشعر وغيره ، ولكنه ليس من الكثرة بحيث يعادل حذف العائد المنصوب بالفعل ؛ من جهة أن الأصل فى انتصاب المفعول إنما يكون بالفعل ، وانتصابه بالوصف ليس بالنظر إلى ذاته ، بل بالنظر إلى ماتضمنه من معنى الفعل

هذا ، وفى البيت الأوّل — وهو مطلع القصيدة — شاهد لمثل ما نحن بصدده ، وذلك فى قوله « ما كان جالبا » فقد حذف العائد من جملة « كان جالبا » على الموصول — وهو « ما » — والأصل : الذى كان جالبه ، وهذا ظاهر إن شاء الله

١١٩ — لاَ تَرْكَنَنَّ إلَى الأَمْرِ الَّذِي رَكَنَتْ أَبْنَاء يَعْصُرَ حِينَ اضْطَرَّهَا الْقَدَرُ

أي : ركَنَتْ إليه ، وقوله :

١١٩ — نسب العينى هذا البيت إلى كعب بن زهير بن أبى سلمى المزنى ، وذكر معه بيتا آخر سابقا على بيت الشاهد ، وهو قوله :

إنْ تُعْنَ نَفْسُكَ بِالأَمْرِ الَّذِي عُنِيَتْ نُفُوسُ قَوْمٍ سَمَوْا تَظْفَرْ بِمَا ظَفِرُوا

اللغة : « تعن » مضارع عنى بمعنى اهتم ، والمشهور فيهما البناء للمجهول « تظفر » تفز بمطلوبك وتنل مرغوبك ، وبابه علم « لاتركنن » أى : لا تمل ، والمشهور فى هذا الفعل أنه من باب علم ، وقد جاء من باب نصر أيضا ، وقد سمع فيـه ركن يركن على مثال فتح يفتح ، وهـذا الأخير مخالف لما عليـه باب فتح من أنه لا يكون إلا فيما لامه أوعينه حرف حلق ، ولهـذا قال الجوهرى : إنه من الجمع بين اللغتين ، ومعنى ذلك أنه أخذ الماضى من اللغة الثانية والمضارع من اللغة الأولى ، وقد حكى فى هذا الفعل أيضا ركن يركن بكسر العين فى الماضى وضمها فى المضارع ، وهو بناء لم يأت منه إلا هذا وفضل يفضل وحضر يحضر ونعم ينعم ، والجميع من باب الجمع بين اللغتين ، أى أنهم أخذوا ماضى اللغة الأولى ومضارع اللغة الثانية على عكس السابق « يعصر » اسم رجل ، وهو أبوقبيلة

الإعراب : «لا» ناهية « تركنن » فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد ، وفاعله ضمير مستتر « إلى الأمر » جار ومجرور متعلق بتركن « الذى » اسم موصول صـفة للأمر « ركنت » فعـل ماض ، والتاء للتأنيث « أبناء » فاعل « يعصر » مضاف إليه ، منصوب بالفتحة نيابة عن الكسرة للعلمية ووزن الفعل ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها صلة الموصول ، والعائد محذوف ، والتقدير : ركنت إليه أبناء يعصر « حين » ظرف منصوب بركن « اضطرها » فعل ماض ، وها : مفعوله « القدر » فاعله ، والجملة فى محل جر بإضافة « حين » إليها

الشاهد فيه : قوله « إلى الأمر الذى ركنت أبناء يعصر » حيث حـذف العائد من جملة الصلة إلى الموصول ؛ لـكون ذلك العائد مجرورا بحرف جر مماثل للحرف الذى جر الاسم الموصوف بالموصول ؛ فى اللفظ والمعنى ، ومتعلق الحرفين متحد أيضا فى اللفظ والمعنى ، إذ المادّة واحدة ، ولايضرّ اختلاف الصيغة ، وفى البيت الذى ذكرنا أنه قبل بيت الشاهد شاهدان لمثل مانحن فيه : هما قوله « إن تعن نفسك بالأمر الذى عنيت » وقوله « تظفر بما ظفروا » التقدير فى الأوّل : الأمر الذى عنيت به ، وفى الثانى : تظفر بما ظفروا به

١٢٠ — لَقَدْ كُنْتَ تُخْفِى حُبَّ سَمْرَاءَ حِقْبَةً فَبُحْ لَانَ مِنْهَا بِالَّذِى أَنْتَ بَائِحُ

١٢٠ — البيت من قصيدة حائية لعنترة بن شدّاد العبسى ، ومطلعها :

طَرِبْتَ وَهَاجَتْكَ الظِّبَاءُ السَّوَانِحُ غَدَاةَ غَـدَتْ مِنْهَا سَنِيحٌ وَبَارِحُ

فَمَالَتْ بِيَ الْأَهْوَاءُ حَتَّى كَأَنَّمَا بِزَنْدَيْنِ فِي جَوْفِي مِنَ الْوَجْدِ قَادِحُ

وَقَدْ كُنْتَ تُخْفِى حُبَّ سَمْرَاءَ ... ... البيت ، وبعده :

لَعَمْرِى لَقَدْ أَعْذَرْتُ لَوْ تَعْذِرِينَنِى وَخَشَّنْتُ صَدْرًا غَيْبُهُ لَكِ نَاصِحُ

اللغة : «طربت» الطرب : خفة تلحقك تسرّك أوتسوءك ، وتخصيص بعض أهل اللغة إياه بخفة السرور وهم «هاجتك» أثارت همك ، و بعثت شوقك «السوانح» جمع سانح ، وهو ما أتاك عن يمينك فولاك مياسره من طير أوظبي أوغيرها ، ومثله السنيح «بارح» هو ما أتاك عن يسارك فولاك ميامنه ، ضد السانح «قادح» اسم فاعل من قدح الزند ، إذا ضربه ليخرج النار «سمراء» محبوبته «حقبة» بكسر فسكون — أصله يطلق على مدة معينة من الزمن والمراد منه هنا مجرد الزمن الطويل ، ورواه بعضهم «خفية» بخاء موحـدة فغاء ساكنة — والرواية الأولى أشهر «لان» أراد الآن ، فحذف الهمزتين اللتين يكتنفان اللام ، وألقى حركة الثانية على اللام ، قال ابن منظور رحمه الله : «الجوهرى الآن : اسم للوقت الذى أنت فيه ، وهو ظرف غير متمكن وقع معرفة ولم تدخل عليه الألف واللام للتعريف ، لأنه ليس له ما يشركه ؛ ور بما فتحوا اللام وحذفوا الهمزتين ، وأنشد الأخفش ✲ وقد كنت تخفى حب سمراء ... البيت ✲ وقال ابن برى : قوله حـذفوا الهمزتين ، يعنى الهمزة التى بعد اللام ؛ نقلت حركتها على اللام ثم حذفت ، ولما تحركت اللام سقطت همزة الوصل الداخلة على اللام ، وقال جرير :

أَلَانَ وَقَدْ نَزَعْتَ إِلَى نُمَيْرٍ فَهَذَا حِينَ صِرْتَ لَهُمْ عَذَابَا

ومثل البيت الأوّل قول الآخر :

أَلَا يَا هِنْدُ هِنْـــدَ بَنِي عُمَيْرٍ أَرَثٌّ لَانَ وَصْلُكِ أَمْ جَدِيدُ

وقال أبو المنهال :

حَدَبْدَبَى بَدَبْدَبَى مِنْـكُمْ لَانْ إِنَّ بَنِي فَزَارَةَ بْنِ ذُبْيَانْ

وقال الفراء : الآن : حرف بنى على الألف واللام ، ولما تخلعا منه ، وترك على مذهب الصفة ؛ لأنه صـفة فى المعنى واللفظ ، كما رأيتهـم فعلوا بالذى والذين فتركوها على مذهب الأداة ، والألف واللام لهما غير مفارقة» انتهى كلامه ، وقول الشاعر «فبح» هو أمر من باح يبوح ، إذا أعلن ما عنده وأظهره «أعذرت» بالغت فى تقديم العذر «غيبه» ماينطوى عليه ويسره

أى : بائح به . وخرج عن ذلك نحو : جاء الذى مررت به ، ومررت بالذى مر به ، ومررت بالذى مامررت إلا به ، ورغبت فى الذى رغِبْتَ عنه ، وحللت فى الذى حللت به ، ومررت بالذى مررت به — تعنى بإحدى الباءين السببية والأخرى الإلصاق — وزهدت فى الذى رغبت فيه ، وسررت بالذى فرحت به ، ووقفت على الذى وقفت عليه — تعنى بأحد الفعلين الوقف والآخر الوقوف — ؛ فلا يجوز حذف العائد فى هذه الأمثلة ، وأما قول حاتم :

١٢١ — وَمِنْ حَسَدٍ يَجُورُ عَلَيَّ قَوْمِي وَأَيُّ ٱلدَّهْرِ ذُو لَمْ يَحْسُدُونِي

الإعراب : « قد » حرف تحقيق « كنت » فعل ماض ناقص ، وتاء المخاطب اسمه « تخفى » فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر ، والجملة فى محل نصب خبر كان « حب » مفعول لتخفى « سمراء » مضاف إليه « حقبة » ظرف زمان ناصبه تخفى « فبح » فعل أمر ، فاعله ضمير مستتر « لان » ظرف عامله فعل الأمر « بالذى » جار ومجرور متعلق ببح « أنت » مبتدأ « بائح » خبر ، وجملة المبتدأ والخبر لامحل لها صلة الموصول ، والعائد ضمير محذوف مجرور بحرف جر محذوف أيضا ، والتقدير : بالذى أنت بائح به ، والجار والمجرور يتعلق ببائح

الشاهد فيه : قوله « فبح بالذى أنت بائح » حيث حذف العائد من جملة الصلة — التى هى قوله « أنت بائح » — على الموصول ، وهذا العائد ضمير مجرور بحرف جر مماثل للحرف الذى جر به الاسم الموصول : لفظا ومعنى ، ومتعلق الحرفين — وهما قوله « بح » و « بائح » — متماثلان كذلك لفظا ومعنى ، على نحو ماقررناه فى الشاهد السابق ، والفرق بين هذا الشاهد والذى قبله أن متعلق حرفى الجر فى الشاهد السابق فعلان أولهما مضارع وثانيهما ماض ومادتهما واحدة بمعنى واحد ، ومتعلق الحرفين فى هذا الشاهد مختلفان بالفعلية والاسمية ؛ فمتعلق جار الموصول فعل ، ومتعلق جار العائد اسم ، ومادتهما واحدة بمعنى واحد ، وهذا يدل على أن المعنى المقصود للنحاة بقولهم « متحدين معنى » إنما هو المعنى العام الذى تدل عليه المادة من غير أن يشترط اتحادها فى الدلالة على الزمن وعدمها ، ولا الدلالة على نوع من الزمن ، ولا الدلالة على الثبوت أو التجدد ، وهى أمور تفارق فيها الأفعال بعضها بعضا وتفارق فيها الأفعال الصفات ، وهذا أمر فى غاية الوضوح

١٢١ — نسب الشارح رحمه الله هذا البيت لحاتم الطائى ، وكذلك نسبه العينى ، وقد بحثت ديوان حاتم المطبوع فى مصر عام ١٢٩٣ من رواية ابن الكلبى ، وراجعت نسخته المطبوعة فى أوربا فلم أجد هذا البيت ، ووجدت كلمة عدتها سبعة أبيات من قافية وروى هذا البيت ، وفى معناه أيضا ، وليس مرويا فيها ، وليس فى نسختى الديوان على هذا الروى سوى هذه الكلمة ، فالظاهر أنه مذكور ضمنها فى رواية لم يتيسر لى الوقوف عليها

اللغة : « من حسد » معنى من ههنا التعليل ، أى : لأجل الحسد ، والحسد : تمنى زوال نعمة المحسود « يجور على » يظلمنى

أى : فيه ، وقول الآخر :

١٢٢ — وَإِنَّ لِسَانِي شُهْدَةٌ يُشْتَفَى بِهَا وَهُوَّ عَلَى مَنْ صَبَّهُ ٱللهُ عَلْقَمُ

الإعراب : « من حسد » جار ومجرور متعلق بقوله يجور « يجور » فعل مضارع « على » جار ومجرور متعلق بقوله يجور أيضا «قومى» فاعل يجور ، و ياء المتكلم مضاف إليه «وأى» اسم استفهام مبتدأ « الدهر » مضاف إليه « ذو » اسم موصول صفة للدهر « لم » نافية جازمة «يحسدونى» مضارع مجزوم بحذف النون ، وواو الجماعة فاعله ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول ، والجملة من الفعل والفاعل لامحل لها من الإعراب صلة الموصول ، والعائد محذوف ، والتقدير : لم يحسدونى فيه

الشاهد فيه : قوله « ذو لم يحسدونى » حيث حذف العائد من جملة الصلة — وهى قوله « يحسدونى » — على الموصول — وهو قوله « ذو » — مع أن ذلك العائد مجرور بحرف جر ؛ إذ التقدير : لم يحسدونى فيه ، وليس الموصول ولا الموصوف بالموصول مجرورا بمثل هذا الحرف ، والحذف فى مثل هذا الموضع شاذ لايسوغ أن يقاس عليه

١٢٢ — هذا البيت قد استشهد به جماعة من النحاة : منهم الرضى ، والفارسى ، وقطرب ، والليث ، وابن هشام ، ولم ينسبه أحد منهم ولا ممن شرح كلامهم إلى قائل

اللغة : « هو » بتشديد الواو — ضمير الواحد الغائب ، وهذه لغة همدان إحدى قبائل اليمن ؛ فإنهم يشدّدون الواو من « هو » والياء من « هى » أما دليل الأوّل فالبيت الذى معنا ، وأما دليل الثانى فقول الشاعر :

وَالنَّفْسُ مَا أُمِرَتْ بِالْعُنْفِ آبِيَةٌ وَهِيَّ إِنْ أُمِرَتْ بِاللُّطْفِ تَأْتَمِرُ

« شهدة » بضم الشين وسكون الهاء — وأصله العسل ما دام فى شمعه « علقم » هو الحنظل ، وهو شجر مرّ كريه الطعم ، والمراد أنه صعب أو شديد أو نحو ذلك

الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب « لسانى » اسم إن ، و ياء المتكلم مضاف إليه « شهدة » خبر إن « يشتفى » فعل مضارع مبنى للمجهول « بها » متعلق به « وهو » مبتدأ مبنى على الفتح فى محل رفع « على » حرف جر « من » اسم موصول بمعنى الذى ، فى محل جر بعلى ، والجار والمجرور متعلق بقوله «علقم» الآتى «صبه» فعل ماض ، والهاء مفعول به مبنى على الضم فى محل نصب « الله » فاعل ، والجملة لامحل لها صلة الموصول ، والعائد محذوف « علقم » خبر المبتدأ الذى هو الضمير

الشاهد فيه : قوله « على من صبه الله » حيث حذف العائد من جملة الصلة — وهى قوله « صبه الله » — على الموصول — وهو قوله « من » — مع أن ذلك العائد مجرور بحرف جر ؛ إذ التقدير : علقم على من صبه الله عليه ، وقد اتحد الحرف الجار للعائد مع الحرف الجار للموصول لفظا ومعنى ، ولكن اختلف متعلقهما ؛ فإن متعلق جار الموصول قوله « علقم » ومتعلق

أى : عليه — فشاذان

وحكم الموصوف بالموصول فى ذلك حكم الموصول ، كما فى قوله :

* لاَ تَرْكَنَنَّ إِلَى الْأَمْرِ الَّذِى رَكَنْتَ[1] *

وقد أعطى الناظم ما أشرت إليه من القيود بالتمثيل

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : حذف العائد المنصوب هو الأصل ، وحمل المجرور عليه ؛ لأن كلا منهما فضلة ، واختلف فى المحذوف من الجار والمجرور أولا ، فقال الكسائى : حذف الجار أولا ثم حذف العائد ، وقال غيره : حذفا معا ، وجوز سيبويه والأخفش الأمرين اهـ .

الثانى : قد يحذف ماعلم من موصول غير « أل » ، ومن صلة غيرها ؛ فالأول كقوله :

١٢٣ — أَمَنْ يَهْجُو رَسُولَ اللهِ مِنْكُمْ وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ سَــوَاءُ

جار العائد قوله « صبه » كما تبينت فى إعراب البيت ، والحذف فى مثل هـذه الحال شاذ لاينبغى أن يقاس عليه

هذا ، وفى البيت ثلاثة شواهد أخرى :

الأوّل : فى قوله «هوّ» حيث جاء به مشدّد الواو على لغة همدان ، كما ذكرنا فى لغة البيت

الثانى : فى قوله « علقم » حيث علق به الجار والمجرور ، وهو فى الأصل اسم جامد ، ولكنه هنا مؤول بالمشتق ؛ ففيه ضمير مستتر ، ونظيره فى ذلك قول الآخر :

مَا أُمَّكَ اجْتَاحَتِ الْمَنَايَا كُلُّ فُؤَادٍ عَلَيْكَ أُمُّ

حيث علق « على » بقوله « أم » مع أنه اسم جامد ؛ لتأوله بشفيق أو رحيم

الثالث : وهو فى هـذه الكلمة التى هى « علقم » أيضا ، حيث قدّم متعلقها ، وهو قوله « على من صبه الله » عليها ، فدلّ ذلك على أنه يجوز أن يتقـدّم متعلق الاسم الجامد المؤوّل بالمشتق إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا ، ومثل بيت الشاهد فى هذا الوجه البيت الذى أنشدناه ، وقوله تعالى : (وهو الذى فى السماء إله) فإن « فى السماء » متعلق بـ « إله » لتأوله بمعبود أو نحوه

(١) قد سبق شرح هذا البيت قريبا (انظر ص ٢٠٩ من هذا الجزء)

١٢٣ — هذا البيت من قصيدة لحسان بن ثابت شاعر سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، من قصيدة له يهجو فيها أبا سفيان و يناضل عن الرسول الأكرم ، ومطلعها :

عَفَتْ ذَاتُ الْأَصَابِعِ فَالْجِوَاءُ إِلَى عَــــذْرَاءَ مَنْزِلُهَا خَلاَءُ

... ...

وقبل بيت الشاهد قوله :

هَجَوْتَ مُحَمَّدًا فَأَجَبْتُ عَنْهُ وَعِنْدَ اللهِ فِي ذَاكَ الْجَزَاءُ

أَتَهْجُوهُ وَلَسْتَ لَهُ بِكُفْءٍ فَشَرُّكُمَا لِخَيْرِكُمَا الْفِدَاءُ

هَجَوْتَ مُبَارَكًا بَرًّا حَنِيفاً أَمِينَ اللهِ شِيمَتُهُ الْحَيَاءُ

فَمَنْ يَهْجُو رَسُولَ اللهِ ... ... البيت ، وبعده :

فَإِنَّ أَبِي وَوَالِدَهُ وَعِرْضِي لِعِرْضِ مُحَمَّدٍ مِنْكُمْ وِقَاءُ

اللغة : « عفت » درست ، وذهبت رسومها « ذات الأصابع » موضع ، ومثله الجواء بزنة كتاب ـ وسائر مفردات الكلمة واضح المعنى

الإعراب : « أمن » الهمزة للاستفهام ، من : اسم موصول مبتدأ « يهجو » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر يعود إلى من الموصولة « رسول الله » مفعول ليهجو ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها صلة « ويمدحه » الواو عاطفة ، يمدح : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر ، والهاء مفعول به ، والجملة لا محلّ لها صلة موصول محذوف ، والتقدير : ومن يمدحه ، وهذا الموصول المحذوف معطوف على الموصول فى أوّل البيت « وينصره » الواو عاطفة ، ينصر : فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر ، والهاء مفعول به ، والجملة لا محلّ لها عطف على جملة الصلة السابقة « سواء » خبر المبتدأ الذى هو الاسم الموصول فى أوّل البيت

الشاهد فيه : قوله « أمن يهجو . . . ويمدحه » حيث حذف الموصول وأبقى صلته ـ وهى جملة « يمدحه » وما عطف عليها ـ وأصل الكلام : أمن يهجو رسول الله ومن يمدحه وينصره سواء ، كما بان لك فى إعراب البيت ، وليس يجوز أن تعطف جملة «يمدحه» على جملة «يهجو» لأن المعنى يفسد فسادا شنيعا ؛ إذ يصير المادح هو الهاجى ؛ وهو مما لا يصحّ ، ومما يدلّ على أن هناك معطوفا دلالة واضحة من جهة الأحكام اللفظية أن خبر المبتدأ فى البيت هو لفظ « سواء » وهو مما لا يجوز أن يخبر به عن واحد لفظا ومعنى ؛ فلا يجوز أن تقول « محمد سواء » بل يجب أن تقول « محمد وعلى سواء » أو « المحمدان سواء » ، وهذا واضح إن شاء الله

واعلم أن حذف الموصول وإبقاء صلته قد أجازه الكوفيون والأخفش ، وتبعهم ابن مالك فى بعض كتبه ، واشترط فى بعض كتبه لجوازه أن يكون الموصول المحذوف معطوفا على موصول آخر ، وقد احتجوا على الجواز بوروده فى قوله تعالى : (وقولوا آمنا بالذى أنزل إلينا وأنزل إليكم) فإنّ التقدير : بالذى أنزل إلينا والذى أنزل إليكم ، ولا تكون جملة « وأنزل إليكم » عطفا على جملة « أنزل إلينا » لأن المنزل إلينا غير المنزل إليهم ، وكذلك بيت الشاهد ، وقول الآخر :

والثانى كقوله :

نَحْنُ الأُلَى فَاجْمَـــــعْ جُمُو عَكَ ثُمَّ وَجِّهْهُمْ إِلَيْنَـا(١)

وقد تقدم هذا الثانى .

﴿خاتمة﴾ الموصولُ الحرفى : كل حرف أُوِّل مع صلته بمصدر ، وذلك ستة : أنَّ ، وأنْ وما ، وكى ، ولو ، والذى ، نحو « أَوَ لَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا » ، « وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ » « بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ » ، « لِكَيْلَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ » ، « يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ » ، « وَخُضْتُمْ كَالَّذِى خَاضُوا »

مَا الَّذِى دَأْبُهُ احْتِيَاطٌ وَحَزْمٌ وَهَوَاهُ أَطَاعَ يَسْتَوِيَانِ

التقدير : والذى هواه أطاع ، والقول فيه كالقول فى الآية وشاهدنا ، وسائر البصريين يخصون هذا الحذف بضرورة الشعر

(١) قد سبق شرح هذا الشاهد ، وذكر وجه الاستشهاد به ، فارجع إلى ذلك فى (ص١٨٥ من هذا الجزء)

المعرف بأداة التعريف

(أَلْ) بجملتها (حَرْفُ تَعْرِيفٍ) كما هو مذهب الخليل وسيبويه ، على مانقله عنه فى التسهيل وشرحه (أوِ اللاَّمُ فَقَطْ) كما هو مذهب بعض النحاة ، ونقله فى شرح الكافية عن سيبويه (فَنَمَطٌ عرَّفْتَ قُلْ فِيهِ : النَّمَطْ) فالهمزة على الأول ـ عند الأول ـ همزة قطع أصلية ، وصلت لكثرة الاستعمال ، وعند الثانى زائدة مُعْتَدٌّ بها فى الوضع ، وعلى الثانى همزة وصل زائدة لامدخل لها فى التعريف ، وقول الأول أقرب ، لسلامته من دعوى الزيادة فيما لا أهلية فيه للزيادة ، وهو الحرف ، وللزوم فتح همزته ، وَهَمْزَةُ الوصل مكسورةٌ وإن فتحت فلِعَارِضٍ كهمزة « أَيْمُنُ اللهِ » فإنها إنما فُتِحَتْ لئلا يُنْتَقَلَ من كسر إلى ضم دون حاجز حصين ، وللوقف عليها فى التذكر ، وإعادتها بكمالها حيث اضطر إلى ذلك ؛ كقوله :

١٢٤ ـ يَا خَلِيلَيَّ ارْبَعَا وَاسْتَخْبِرَا الْـ ... ـمَنْزِلَ الدَّارِسَ عَنْ حَيٍّ حِلاَلِ
مِثْلَ سَحْقِ الْبُرْدِ عَفَّى بَعْدَكَ الْـ ... ـقَطْرُ مَغْنَاهُ وَتَأْوِيبُ الشَّمَالِ

---

١٢٤ ـ هذان البيتان أوّل قصيدة عدّتها سبعة عشر بيتا ، وكل أبياتها ينتهى شطرها الأوّل بأل كهذين البيتين ، إلا بيتا واحدا ، وهى لعبيد بن الأبرص الأسدى ، وبعد البيتين المستشهد بهما قوله :

وَلَقَدْ يَغْنَى بِهِ جِيرَانُكَ الْـ ... ـمُمْسِكُو مِنْكَ بِأَسْبَابِ الْوِصَالِ
ثُمَّ أَوْدَى وُدُّهُمْ إِذْ أَزْمَعُوا الْـ ... ـبَيْنَ ، وَالْأَيَّامُ حَالٌ بَعْدَ حَالِ
فَانْصَرِفْ عَنْهُمْ بِعَنْسٍ كَالْوَأَى الْـ ... ـجَأْبِ ذِى الْعَانَةِ أَوْ شَاةِ الرِّمَالِ
نَحْنُ قُدْنَا مِنْ أَهَاضِيبِ الْمَلاَ الْـ ... ـخَيْلَ فِى الْأَرْسَانِ أَمْثَالَ السَّعَالِى

اللغة : « اربعا » أمر من ربع بالمكان يربع ـ بفتح العين فى الماضى والمضارع ـ إذا أقام به واطمأن « حلال » بكسر الحاء المهملة وفتح اللام مخففة ـ جمع حالّ ـ بتشديد اللام ـ وأصله اسم فاعل من حل بالمكان يحل حلولا ؛ إذا أقام ، فمعنى حالّ نازل ومقيم ، وفى القاموس : الحلال : جمع حلة ـ بكسر المهملة فيهما ـ وهم القوم النزول ، وجماعة بيوت الناس ، أو مائة بيت ، والمجلس ، والمجتمع «سحق» بفتح فسكون ـ الثوب البالى ، وفعله من باب كرم «البرد» بضم فسكون ـ الثوب المخطط ، وإضافة « سحق » إلى « البرد » من إضافة الصفة للموصوف « عفى » بتضعيف

... ...

العين ــ محا ، وأزال « القطر » المطر « مغناه » المغنى : هو المنزل الذى أقام به أهله ثم ارتحلوا عنه أوهو مطلق المنزل ، ويقال : غنى بالمكان ــ من باب رضى ــ إذا أقام فيه « تأويب الشمال » رجوعها وتكرارهبو بها ، والتأويب : مصدر أوب ــ بتشديد الواو ــ إذا رجع ، ومنه قوله تعالى : (ياجبال أوّبى معه) والشمال : ريح معروفة « الممسكو » قال ابن جنى : أراد الممسكون ، ولكنه حذف النون لطول الاسم ، لاللإضافة ، مثل قول قيس بن الخطيم :

الْحَافِظُو عَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ لاَ يَأْتِيهِمُ مِنْ وَرَائِنَا نَطَف

وهذا البيت من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٩٥) وقال بعد إنشاده : «لم يحذف النون للإضافة ولا ليعاقب الاسم النون ، ولكن حذفوها كما حذفوها من اللذين والذين حين طال الكلام وكان الاسم الأول منتهاه الاسم الآخر » اهـ ، وغرضه بحذفها من اللذين نحو قول الشاعر :

أَبَنِي كُلَيْبٍ إِنَّ عَمَّيَّ اللَّذَا قَتَلاَ الْمُلُوكَ وَفَكَّكَا الْأَغْلاَلاَ

وقول الراجز :

هُمَا اللَّتَا لَوْ وَلَدَتْ تَمِيمُ لَقِيلَ فَخْرٌ لَهُمُ صَمِيمُ

ومراده بحذف النون من الذين نحو قول الأشهب :

وَإِنَّ الَّذِى حَانَتْ بِفَلْجٍ دِمَاؤُهُمْ هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدِ

وقول الآخر :

قَوْمِي الَّذُو بِعُكَاظٍ طَيَّرُوا شَرَراً مِنْ رُوسِ قَوْمِكَ ضَرْباً بِالْمَصَاقِيلِ

وقد مضى بيان ذلك فى باب الموصول فارجع إليه إن شئت ، وقال الأعلم : « الشاهد فيه حذف النون من الحافظين استخفافا ؛ لطول الاسم ، ونصب مابعده على نية إثبات النون ، ولو خفض على حذف النون للإضافة لجاز » اهـ ، وهذا الذى أجازه الأعلم فى آخر كلامه لايتأتى فى البيت الذى معنا ، وقول عبيد بن الأبرص « أودى » معناه هالك ، وقوله « أزمعوا » معناه اعتزموا وأجمعوا الأمر عليه ، أو ثبتوا عليه « بعنس » العنس ــ بفتح فسكون ــ الناقة الصلبة «كالوأى» بفتح كل من الواو والهمزة ــ الحمار الوحشى ، شبه به الناقة فى سرعتها وشدة سيرها « الجأب » ــ بفتح الجيم وسكون الهمزة ــ الحمار الغليظ « العانة » الأتان ، وهى أنثى الحمار « أهاضيب » جمع هضاب ، وهى جمع هضبة ، وهى الجبل المنبسط على وجه الأرض « الملا » بفتح كل من الميم واللام ــ قال البكرى : موضع من أرض كلب ، وموضع فى ديار طى « السعالى » جمع سعلاة ــ بكسر فسكون ــ وهى أنثى الغول

الإعراب : « يا » حرف نداء « خليلى » منادى ، منصوب بالياء المفتوح ماقبلها تحقيقا

وكقوله :

١٢٥ — دَعْ ذَا ، وَعَجِّلْ ذَا ، وَأَلْحِقْنَا بِذَا الْـ بِالشَّـــحْمِ إِنَّا قَدْ مَلِلْنَاهُ بَجَلْ

المكسور مابعدها تقديرا لأنه مثنى ، وياء المتكلم مضاف إليه « اربعا » فعل أمر ، وألف الاثنين فاعله « واستخبرا » فعل أمر ، وألف الاثنين فاعله أيضا « المنزل » مفعول لاستخبرا « الدارس » نعت للمنزل « عن حى » جار ومجرور متعلق باستخبرا « حلال » صفة لحى « مثل » حال من المنزل « سحق البرد » مضاف إليه « عفى » فعل ماض « بعدك » ظرف متعلق به ، وكاف المخاطب مضاف إليه « القطر » فاعل عفى « مغناه » مفعول به لعفى ، وضمير المنزل مضاف إليه « وتأويب » معطوف على القطر « الشمال » مضاف إليه

الشاهد فيه : قوله « المنزل . . . القطر » حيث فصل الشاعر حرف التعريف — وهو « أل » — عن المعرف ، وجعل حرف التعريف آخر الشطر الأول من البيتين ، بل من عامة أبيات القصيدة إلا بيتا واحدا كما رأيت فيما أنشدناه من أبيات هذه القصيدة ، ووقف عليه ، ثم جاء بالمعرف أول الشطر الثانى فى الأبيات كلها ، وهذا عند الخليل يدل على أن حرف التعريف هو « أل » وليست اللام وحدها

قال ابن جنى : « ولو كانت اللام وحدها حرفا للتعريف لما جاز فصلها من الكلمة التى عرفتها ؛ لاسيما واللام ساكنة ، والساكن لا ينوى به الانفصال ، فصار قطعهم « أل » وهم يريدون الاسم الذى بعدها كقطع النابغة الذبيانى « قد » وهو يريد الفعل بعدها ، وذلك فى قوله :

أَفِدَ التَّرَحُّلُ غَـــيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنْ قَدِ

ألا ترى أن التقدير فيه : وكأن قد زالت ؛ فقطع « قد » من الفعل كقطع « أل » من الاسم ، وعلى هذا تراهم عند ما يريدون أن يتذكروا اسما نسوه يقولون : حضر ال ، ثم يقولون بعد التذكر : العباس ، أو عباس ، أو نحو ذلك » انتهى ببعض تصرف للإيضاح

واعلم أن السر فى الاستدلال يرجع إلى أمرين :

الأول : أن الوقف لايتأتى أن يحصل على كلمة موضوعة على حرف واحد ؛ لأنها بعرضة الابتداء بها ، فإذا ابتدىء بها ووقف عليها اجتمع على الحرف الواحد الضدان

والثانى : أن حروف المعانى الموضوعة على حرف واحد لايمكن أن تنفصل عن مدخولها ؛ فلام الجر وباؤه وكافه واللام المؤكدة ولام الأمر والدعاء والقسم لاتنفصل عما تدخل عليه ، لا للوقف ولا لغيره ، وستعرف مع شرح الشاهد الآتى القول الفصل فى هذه المسألة

١٢٥ — هذا البيت من أبيات سيبويه ، ولم يبين أحد من شراحه اسم قائله ، وقال العينى : « قائله غيلان بن حريث الربعى الراجز » اه ، ورواية البيت فى غير هذا الكتاب هكذا :

عَجِّلْ لَنَا هَـــذَا وَأَلْحِقْنَا بِذَا الْ الشَّـــحْمِ إِنَّا قَدْ مَلِلْنَاهُ بَجَلْ

... ...

اللغة : « بجل » كلمة معناها حسب ، قال الأخفش : هى ساكنة أبدا ، يقولون : بجلك ، كما يقولون : قطك ، إلا أنهم لايقولون « بجلنى » كما يقولون « قطنى » ولكن يقولون «بجلى» و « بجلى » بفتح الجيم أوسكونها ــ والمعنى حسبى ، قال لبيد :

فَمَتَى أَهْلِكْ فَلاَ أَحْفِلُهُ بَجَلِي الآنَ مِنَ الْعَيْشِ بَجَلْ

وضبط بعض شرّاح الكتاب هذه الكلمة فى بيت الشاهد « بخل » على أنها جار ومجرور ، والخل : هو المائع المعروف ، قاله العينى ، وذكر أن هذا الضبط أقرب للمعنى

الإعراب : « دع » فعل أمر ، فاعله ضمير مستتر « ذا » اسم إشارة مفعول به «وعجل ذا» كسابقه ، والجملة معطوفة على الجملة « وألحقنا » الواو عاطفة ، ألحق : فعل أمر ، فاعله ضمير مستتر ، نا : مفعول به « بذا » جار ومجرورمتعلق بألحق « بالشحم » جار ومجرور بدل من الجار والمجرور السابق « إنا » إن : حرف توكيد ، ونا : اسمه « قد » حرف تحقيق « مللناه » فعل وفاعل ومفعول ، والجملة فى محل رفع خبر إن « بجل » اسم فعل مضارع بمعنى يكفى ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا

الشاهد فيه : قوله « بذا ال » حيث فصل أداة التعريف عن المعرف حين اضطر لهذا الفصل من أجل إقامة الوزن ، ثم أعادها مع المعرف لما استأنف ذكره ، وأعاد معها حرف الجر ثانية كما فى بعض الروايات ، وهذا يدل عند الخليل على أن أداة التعريف هى « أل » لا اللام وحدها

قال سيبويه : « وقال الخليل : ومما يدلك على أن أل مفصولة من الرجل ، ولم يبن عليها ، وعلى أن الألف واللام بمنزلة قد قول الشاعر ✲ دع ذا وعجل ذا ... البيت ✲ قال : هى ههنا كقول القائل وهو يتذكر : قدى ، ثم يقول : قد فعل ، ومثل هذا لايصنعه العرب ، فيما علمناه ، بشىء من الحروف الموصولة ، و يقول القائل : أل ، ثم يتذكرفيقول : الكتاب ، مثلا ، وقد سمعناهم يقولون ذلك ، ولولا أن الألف واللام بمنزلة قد وسوف لكان الاسم قد بنى عليهما فلا يفارقهما » انتهى كلامه

قال أبو رجاء غفر الله له : وقد ردّ أنصار سيبويه قول الخليل واستدلاله بأمور :

الأمر الأوّل : أن الوقوف على « أل » فى الشعر لادليل فيه على أن « أل » كلها حرف تعريف ، وأنها مفصولة من المعرّف ؛ لأن الشعر قد جاء فيه الفصل بين بعض الكلمة و بعضها ، انظر إلى قول عبيد بن الأبرص :

نَحْمِي حَقِيقَتَنَا وَبَعْضُ الْقَوْمِ يَسْقُطُ بَيْنَ بَيْنَا

وانظر إلى قول كثير :

يَا نَفْسِ ، أَكْلاً وَاضْطِجَا عًا؟ نَفْسِ لَسْتِ بِخَالِدَهْ

ودليل الثانى شيئان :

الأول : هو أن المعرَّفَ يمتزج بالكلمة حتى يصير كأحد أجزائها ، ألا ترى أن العامل يتخطَّاه ، ولو أنه على حرفين لما تخطّاه ؟ وأن قولك « رجل » و « الرجل » فى قافيتين لايعد إيطاء ، ولوأنه ثنائى لقام بنفسه .

الثانى : أن التعريف ضدُّ التنكير ، وعلم التنكير حرف أُحَادىٌّ ، وهو التنوين ، فليكن مقابله كذلك

وفيهما نظر ؛ وذلك لأن العامل يتخطى « ها » التنبيه فى قولك : « مررت بهذا » وهو على حرفين ، وأيضاً فهو لايقوم بنفسه ، و « لا » الجنسية من علامات التنكير وهى على حرفين ، فهلا حمل المعرف عليها ؟

واعلم أن اسم الجنس الداخل عليه أداة التعريف قد يُشَار به إلى نفس حقيقته الحاضرة فى الذهن ، من غير اعتبار لشىء مما صدق عليه من الأفراد ، نحو « الرَّجُلُ خَيْرٌ مِنَ الْمَرْأَةِ » فالأداة فى هذا لتعريف الجنس ، ومدخولها فى معنى علم الجنس

وقد يُشَار به إلى حِصَّة مما صدق عليه من الأفراد معينة فى الخارج ، لتقدم ذكرها فى اللفظ صريحاً أو كناية ، نحو « وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَى » فالذَّكَر تقدم ذكره فى اللفظ

وشعراء العرب يصنعون ذلك فى الجاهلية والإسلام ، فيما لايستطاع حصره من شعرهم ، بلا إنكار عليهم ، وهذا فى كلة واحدة لادلالة لجزء منها على شىء من المعنى ، فاذا ساغ لهم هذا و بعض الكلمة المفصول لامعنى له ، فهلا جاز و بعضها المفصول ذو معنى خاص يدل عليه ؟ إنه ليجوز من باب الأولى ؛ ثم إنهم إنما فصلوا اللام لأن الهمزة لما لزمتها لسكونها وكثر التلفظ بهما معا صارت الهمزة من جهة اللفظ كأنها جزء ، وجرت مع اللام مجرى ماهو موضوع على حرفين

الأمر الثانى : أن « أل » لوكانت مثل « قد » و « هل » ونحوها لكان ينبغى أن تكون الهمزة همزة قطع : تثبت وصلا وابتداء ، كما تثبت القاف من « قد » والهاء من « هل »

الأمر الثالث : أن تخطى العامل أداة التعريف إلى آخر المعرّف يدل على شدّة امتزاج حرف التعريف بما يعرّفه ، و إنما يكون ذلك إذا كان قليلا ضعيفا عن القيام بنفسه ، ولو كان على حرفين لم يكن قليلا ، ولم يضعف عن أن يقوم بنفسه

الأمر الرابع : أن العلماء أجمعوا على أنك لو جمعت بين « عباس » و « العباس » فى قصيدة واحدة لم يكن ذلك إيطاء ولاعيبا ، وهذا يدل على أن المنكور الذى ليست « أل » معه غير المعرّف الذى معه « أل » ، وأن حرف التعريف كأنه مبنى على ماعرفه أوكالمبنى معه ، وفى هذا مع ماذكره الشارح كفاية ومقنع

مَكْنِيًّا عنه بما فى قولها « نَذَرْتُ لَكَ مَافِي بَطْنِي مُحَرَّراً » فإن ذلك كان خاصا بالذكور ، والأنثى تقدم ذكرها صريحا فى قولها « رَبِّ إنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى » ، أو لحضور معناها فى علم المخاطب ، نحو « إذْ هُمَا فِي الغَارِ » ، أو حِسِّه ، نحو « القِرْطَاسَ » لمن فَوَّقَ سَهْماً ، فالأداة لتعريف العهد الخارجى ، ومدخولها فى معنى علم الشخص

وقد يشار به إلى حصة غير معينة فى الخارج ، بل فى الذهن ، نحو قولك « ادخل السوق » حيث لاعهد بينك وبين مخاطبك فى الخارج ، ومنه « وَأَخَافُ أَنْ يَأْكُلَهُ الذِّئْبُ » والأداة فيه لتعريف العهد الذهنى ، ومدخولها فى معنى النكرة ، ولهذا نعت بالجملة فى قوله :

١٢٦ — * وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي *

---

١٢٦ — هذا صدر بيت وعجزه :

* فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ لاَ يَعْنِينِي *

والبيت من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٤١٦) وقد نسبه شراحه لرجل من سلول ، ولم يعينوه ، ورووا بعده بيتا آخر ، وهو :

غَضْبَانَ مُمْتَلِئاً عَلَيَّ إهَابُهُ ... إنِّي وَحَقِّكَ سُخْطُهُ يُرْضِينِي

وقال الأعلم : « ويقال إن البيت مولد » اه

اللغة : « أمرّ » جعل سيبويه المضارع فى معنى الماضى ، فقال : « وقد يقع نفعل فى موضع فعلنا فى بعض المواضع ، ومثل ذلك قوله * ولقد أمر ... البيت * » اه ، وقال الأعلم : « الشاهد فيه وضع أمر موضع مررت ، على حد وقوع الفعل المستقبل بعد حتى فى معنى الماضى ، إذا قلت : سرت حتى أدخلها ، فى معنى : سرت فدخلت ، وجاز أمرّ فى موضع مررت لأنه لم يرد ماضيا منقطعا ، وإنما أراد أن هذا أمره ودأبه فجعله كالفعل الدائم ، وقيل : معنى ولقد أمر ، ربما أمر ، فالفعل على هذا فى موضعه » انتهى كلامه . ويدلّ على ماذهب إليه سيبويه من أنّ أمر بمعنى مررت رواية الشطر الثانى على ماذكرناه فى صدر الكلام على هذا البيت « اللئيم » الدنىء الأصل السافل الخلق « فمضيت — إلخ » يروى فى مكان هذا الشطر « فأعف ثم أقول لايعنينى » كما يروى « فأمر ثم أقول لايعنينى » ويقال : عف عن الشىء — من باب ضرب — عفة وعفافا ، إذا امتنع عنه وتركه « غضبان » يروى منصوبا ومرفوعا ؛ فمن نصبه فقد جعله حالا من اللئيم ، ومن رفعه فقد جعله خبرا لمبتدأ محذوف « إهابه » — بكسر الهمزة ، بزنة كتاب — وأصله الجلد الذى لم يدبغ ، وقد استعير ههنا لجلد الإنسان « سخطه » بضم فسكون — اسم مصدر ، وبفتحتين مصدر سخط — من باب فرح — إذا غضب

وقد يشار به إلى جميع الأفراد على سبيل الشمول : إما حقيقة ، نحو « إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ » أو مجازاً ، نحو « أَنْتَ الرَّجُلُ عِلْماً وَأَدَباً » فالأداة فى الأول لاستغراق أفراد الجنس ولهذا صح الاستثناء منه ، وفى الثانى لاستغراق خصائصه مبالغةً ، ومدخول الأداة فى ذلك فى معنى نكرة دخل عليها « كل »

(وَقَدْ تُزَادُ) أل كما يزاد غيرها من الحروف ؛ فتصحب مُعَرَّفاً بغيرها ، وباقياً على تنكيره ؛ وتزاد (لَازِمًا) ، وغير لازم ؛ فاللازم فى ألفاظ محفوظة ، وهى الأعلام التى قارنت « أل » وضعها (كَاللَّاتِ) والْعُزَّى ، علمى صَنَمَين ، والسَّمَوْءَل ، والْيَسَع ، علمى رجلين (وَ) الإشارة ، نحو (الْآنَ) للزمن الحاضر ، بناء على أنه معرف بما تعرفت به أسماء الإشارة لتضمنه معناها ، فإنه جعل فى التسهيل ذلك علة بنائه ، وهو قول الزجاج ، أو أنه متضمن معنى أداة التعريف ؛ ولذلك بنى ، لكنه رده فى شرح التسهيل ، أما على القول بأن الأداة فيه

الإعراب : « ولقد » الواو للقسم ، والمقسم به محذوف ، واللام واقعة فى جواب القسم ، أى : والله لقد أمر ، قد : حرف تحقيق «أمر» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر «على اللئيم» جار ومجرور متعلق بأمر « يسبنى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير عائد إلى اللئيم ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به ، والجملة فى محل جر صفة للئيم « فمضيت » الفاء عاطفة ، ومضى : معطوف على أمر ، ومعناه أمضى إذا لم تجعل أمر الأول بمعنى مررت ، وعلى هذا يكون قد عبر بالماضى للدلالة على تحقق إعراضه عنه « ثمت » حرف عطف ، والتاء فيها لتأنيث اللفظ ، ومن شأن هذه التاء أن تجعل ثم مخصوصا بعطف الجمل « قلت » فعل وفاعل « لا » نافية « يعنينى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر عائد إلى اللئيم ، والنون للوقاية ، والياء مفعول ، والجملة فى محل نصب مقول القول

الشاهد فيه : قوله « اللئيم يسبنى » حيث وقعت جملة « يسبنى » نعتا لقوله « اللئيم » ؛ فدلّ ذلك على أن الاسم المحلى بأل المشار بها إلى حصة معينة فى الذهن فى قوة الاسم النكرة ، وذلك لأن المعروف أن الجمل تكون بعد المعارف أحوالا منها و بعد النكرات صفات لها

فإن قلت : فما السر فى أنكم جعلتم جملة « يسبنى » صفة للئيم ، ولم تجعلوها حالا منه ؟

قلت : لو جعلت الجملة حالا ــ والمعلوم أن الحال وصف لصاحبها قيد لعاملها ــ لكان المعنى : إنه يمرّ على اللئيم فى الحال الذى يسبه فيه ، ولا شك أن هذا ليس مقصودا له ، وإنما المقصود له أنه يمرّ على اللئيم الذى من عادته ودأبه أن يسبه ، وهذا هو المعنى على أن الجملة صفة ، ولا شك أنه لم يرد بقوله «اللئيم» كل لئيم ، ولا أراد لئيما معينا معهودا فى الخارج

لتعريف الحضور فلا تكون زائدة (وَالَّذِينَ ثُمَّ اللَّاتِي) وبقية الموصولات مما فيه «أل»، بناء على أن الموصول يتعرفُ بصلته، وذهب قوم إلى أن تعريف الموصول بأل إن كانت فيه، نحو «الَّذى»، وإلا فبنيّتها نحو «مَنْ» و«مَا» إلا «أيًّا» فإنها تتعرف بالإضافة، فعلى هذا لا تكون «أل» زائدة

وغير اللازم على ضربين: اضطرارى، وغيره، وقد أشار إلى الأول بقوله: (وَلِاضْطِرَارٍ) أى: فى الشعر (كَبَنَاتِ الْأَوْبَرِ) فى قوله:

١٢٧ — وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُؤًا وَعَسَاقِلاً وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الْأَوْبَرِ

١٢٧ — أنشد أبو زيد هذا البيت، ولم ينسبه إلى أحد معين، وتناقله العلماء عنه، ولم ينسبوه

اللغة: «جنيتك» معناه جنيت لك، ومثله — فى حذف اللام وإيصال الفعل إلى ما كان مجرورا — قوله تعالى: (وإذا كالوهم أو وزنوهم)، (ويبغونها عوجا)، (والقمر قدّرناه منازل) وقوله «أكمؤا» هو جمع كمء، مثل كاب وأكلب وفلس وأفلس، وقد يجمع الكمء — أيضا — على كمأة، فيكون المفرد خاليا من التاء واسم الجمع مشتملا عليها، وهذا غير المألوف فى اللغة ويعدّ من نوادرها، فإن أكثر هذا النوع من أسماء الجموع أن يكون المفرد بالتاء والجمع خاليا منها، مثل تمرة وتمر وبقرة وبقر «عساقلا» جمع عسقل — بزنة جعفر — ويقال أيضا: عسقول أو عسقولة — بضم فسكون فيهما — وهو ضرب من الكمأة أبيض، وقيل: هى الكمأة التى بين البياض والحمرة، وقيل: هو أكبر من الفقع وأشدّ بياضا واسترخاء، فإن قدّرت المفرد عسقولا أو عسقولة فقد كان حقه أن يقول عساقيل — بالياء — إلا أنه حذفها كما حذفت فى قوله تعالى: (وعنده مفاتح الغيب) أو تلتزم أن يكون المفرد عسقلا، بزنة جعفر، وقد قالوا فى مفاتح: إنه جمع مفتح «بنات الأوبر» ضرب من الكمأة مزغب؛ وقال أبو حنيفة: بنات أوبر: كمأة كأمثال الحصى صغار، وهى رديئة الطعم، وقال أبو زيد: بنات الأوبر: كمأة صغار مزغبة على لون التراب

الشاهد فيه: قوله «بنات الأوبر» حيث زاد الألف واللام فى بنات أوبر، حين اضطر إلى زيادتها لإقامة الوزن، وهذا قول سيبويه وكثير من النحاة، قال ابن منظور: «قال الأصمعى: وأما قول الشاعر: ✡ ولقد نهيتك عن بنات الأوبر ✡ فإنه زاد الألف واللام للضرورة كقول الراجز:

بَاعَدَ أُمَّ الْعَمْرِو مِنْ أَسِيرِهَا حُرَّاسُ أَبْوَابٍ لَدَى قُصُورِهَا

وقول الآخر:

يَا لَيْتَ أُمَّ الْعَمْرِو كَانَتْ صَاحِبِي مَكَانَ مَنْ أَشْتَى عَلَى الرَّكَائِبِ

أراد « بنات أوبر » ؛ لأنه علم على ضرب من الكمأة ردىء ، كما نص عليه سيبويه ، وزعم المبرد أن « بنات أوبر » ليس بعلم ، فأل عنده غير زائدة ، بل معرفة ، و (كَذَا) من الأضطرارى زيادتها فى التميز ، نحو : (وَطِبْتَ النفْسَ يَاقَيْسُ السَّرِى) فى قوله :

١٢٨ — رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وُجُوهَنَا صَدَدْتَ وَطِبْتَ النَّفْسَ يَاقَيْسُ عَنْ عَمْرِو

قال : وقد يجوز أن يكون أوبر نكرة فعرفه باللام ، كما حكى سيبويه أن عرسا من ابن عرس قد نكره بعضهم فقال : هذا ابن عرس مقبل » اه كلامه ، وآية تنكير ابن عرس فى المثال الذى نقله عن سيبويه أنه وصف بالنكرة — وهى « مقبل » — ولو جعله معرفة لوصفه بالمعرفة ؛ فقال : هذا ابن عرس المقبل ، أو نصب النكرة حالا منه ؛ فقال : هذا ابن عرس مقبلا

١٢٨ — البيت من قصيدة لرشيد بن شهاب اليشكرى ، وكان التوزى يزعم أنه مصنوع وقبله :

فَمَنْ مُبْلِغٌ فِتْيَانَ يَشْكُرَ أَنَّنِى أَرَى حِقْبَةً تُبْدِى أَمَاكِنَ لِلصَّبْرِ

فَأُوصِيكُمُ بِالْحَىِّ شَيْبَانَ ، إِنَّهُمْ هُمُ أَهْلُ أَبْنَاءِ الْعَظَائِمِ وَالْفَخْرِ

عَلَى أَنَّ قَيْسًا قَالَ : يَاقَيْسَ خَالِدٍ لِيَشْكُرَ أَحْلَى مَا لَقِينَا مِنَ التَّمْرِ

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ ... ... البيت ، وبعده :

رَأَيْتَ دِمَاءً أَسْهَلَتْهَا رِمَاحُنَا شَآبِيبَ مِثْلَ الْأُرْجُوَانِ عَلَى النَّحْرِ

اللغة : « رأيتك » الخطاب لقيس بن مسعود بن قيس بن خالد اليشكرى ، وهو المذكور فى آخر البيت ، وفى البيت الذى قبله ، وقيس خالد : هم عمومته وأهله كما تبينت فى نسبه «وجوهنا» أراد بالوجوه ذواتهم ، ويروى فى مكانه « جلادنا » أى : ثباتنا فى الحرب وشدة وقع سيوفنا « صددت » أعرضت ونأيت « طبت النفس » يريد أنك رضيت « عمرو » كان صديقا حميما لقيس بن مسعود ، وكان قوم الشاعر قد قتلوه

المعنى : يندد بقيس ؛ لأنه كان يتهددهم ، ثم حين رأى وقع أسيافهم ترك صديقه عمرا وفر عنه ورضى من الغنيمة بالإياب

الإعراب : « رأيتك » فعل وفاعل ومفعول ، وليس بحاجة إلى مفعول ثان ؛ لأن «رأى» هنا بصرية « لما » ظرف بمعنى حين يتعلق برأى، مبنى على السكون فى محل نصب « أن» زائدة « عرفت » فعل وفاعل « وجوهنا » مفعول ، والضمير مضاف إليه « صددت » فعل وفاعل ، وهو جواب لما « وطبت » فعل وفاعل ، وقد عطفت الواو هذه الجملة على جملة صددت «النفس»

أراد « طبت نفساً » ؛ لأن التمييز واجب التنكير ، خلافا للكوفيين .

وأشار إلى الثانى بقوله : (وَبَعْضُ ٱلْأَعْلَامِ) أى : المنقولة (عَلَيْهِ دَخَلَا * لِلَمْحِ مَاقَدْ كَانَ) ذلك البعض (عَنْهُ نُقِلَا) مما يقبل أل : من مصدر (كَالْفَضْلِ ، وَ) صفة ، مثل (الْحَرِثِ ، وَ) اسم عين ، مثل (النُّعْمَانِ) وهو فى الأصل اسم من أسماء الدم ؛ وأفهم قوله « و بعض الأعلام » أن جميع الأعلام المنقولة مما يقبل أل لايثبت له ذلك ، وهو كذلك ، فلا تدخل على نحو محمد وصالح ومعروف ؛ إذ الباب سماعى ؛ وخرج عن ذلك غير المنقول : كسُعَاد ، وأُدَدَ ، والمنقول عمالا يقبل أل : كيزيد ، ويشكر ، فأما قوله :

* رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكاً[1] *

فضرورة سهلها تقدم ذكر الوليد ؛ ثم قوله « للمح » إن أراد أن جواز دخول « أل » على هذه الأعلام مسبب عن لمح الأصل ــ أى : ينتقل النظر من العامية إلى الأصل فيدخل « أل » ــ (فَذِكْرُ) أل (ذَا) حينئذ (وَحَذْفُهُ سِيَّانِ) ؛ إذ لافائدة مترتبة على ذكره ، و إن أراد أن دخول « أل » سببٌ للمح الأصل فليسا بسِيَّيْن ، لما يترتب على ذكره من الفائدة ، وهو لمح الأصل ، نعم هما سِيَّان من حيث عدم إفادة التعريف ، فليحمل كلامه عليه ، قال الخليل : دخلت « أل » فى الْحَرِث والقاسم والعباس والضحاك والحسن والحسين لتجعله الشىء بعينه

﴿تنبيه﴾ فى تمثيله بالنُّعْمَان نظر ؛ لأنه مثل به فى شرح التسهيل لما قارنت الأداة فيه نقله ، وعلى هذا فالأداة فيه لازمة ، والتى للمح الأصل ليست لازمة

تمييز « يا » حرف نداء « قيس » منادى مبنى على الضم فى محل نصب « عن عمرو » جار ومجرور متعلق بطبت

الشاهد فيه : قوله « طبت النفس » حيث أدخل الألف واللام على « النفس » وهو تمييز ، وأنت تعلم أن التمييز لا يكون إلا نكرة ، ودخول « أل » فى مثل ذلك ضرورة من ضرورات الشعر ، وقد ذهب الكوفيون إلى جواز مجىء التمييز نكرة ، كما قال الشارح ، وكما سيأتى لنا مفصلا فى باب التمييز ، إن شاء الله ، وعلى هذا لا يكون دخول « أل » فى « وطبت النفس » ضرورة

(١) قد مضى شرح هذا الشاهد ، فارجع إليه إن شئت فى (ص ٦٩ من هذا الجزء)

(وَقَدْ يَصِيرُ عَلَماً) على بعض مسمياته (بِالْغَلَبَهْ) عليه (مُضَافٌ) : كابن عباس ، وابن عمر ، وابن الزُّبَيْر ، وابن مسعود ، فإنه غلب على الْعَبَادِلَةِ حتى صار علما عليهم دون من عداهم من إخوتهم (أَوْ مَصْحُوبُ أَلْ) العهدية : (كَالْعَقَبَهْ) والمدينة ، والكتاب ، والصَّعِق ، والنجم : لعقبة أيلة ، ومدينة طَيْبَة ، وكتاب سيبويه ، وخُوَيْلد بن نفيل ، والثُّرَيَّا (وَحَذْفَ أَلْ ذِى) الأخيرة (إِنْ تُنَادِ) مدخولها (أَوْ تُضِفْ * أَوْجِبْ) ؛ لأن أصلها المعرِّفة ، فلم تكن بمنزلة الحرف الأصلى اللازم أبدا ، كما هى فى نحو الْيَسَع ، كما تقدم ، فتقول « يَاصَعِقُ » و « يا أَخْطَلُ » ، و « هذه عقَبَة أيلة » ، و « مدينةُ طَيْبَةَ » ومنه :

١٢٩ — * أَحَقًّا أَنَّ أَخْطَلَكُمْ هَجَانِى *

١٢٩ — هذا عجز بيت للنابغة الجعدى — حسان بن قيس بن عبد الله ، وقيل : عبد الله ابن قيس — من قصيدة يهجو فيها الأخطل التغلبى ، وكان قد هجاه ، وصدر بيت الشاهد قوله :

* أَلاَ أَبْلِغْ بَنِى خَلَفٍ رَسُولاً *

اللغة : « بنى خلف » هم رهط الأخطل ، وهم من بنى تغلب ، ويروى فى مكانه « بنى جشم » وهى قبيلة الأخطل ، فإنه من جشم بن بكر إحدى قبائل تغلب ، واسمه غياث بن غوث ، والأخطل لقب غلب عليه ؛ لأنه هجا رجلا من قومه فقال له : ياغلام ، إنك لأخطل « رسولا » أراد الرسالة وذلك مثل قول الآخر :

لَقَدْ كَذَبَ الْوَاشُونَ مَا بُحْتُ عِنْدَهُمْ بِلَيْلَى ، وَلاَ أَرْسَلْتُهُمْ بِرَسُولِ

« أحقا » أصل « حقا » مصدر ثم استعمل ظرفا ؛ لما بين الحدث الذى هو مدلول المصدر والزمان الذى هو مدلول الظرف من المشاكلة والتناسب ، وانتصابه على الظرفية بتقدير « فى » ، ولك فى « أنّ » المؤكدة الواقعة بعده مذهبان : الأوّل — وهو مذهب سيبويه والأخفش والكوفيين — أن تكون هى ومعمولاها فى تأويل مصدر فاعل بالظرف ؛ لكونه معتمدا على الاستفهام ، والثانى — وهو مذهب الخليل — أن تجعلها فى تأويل مصدر مبتدأ مؤخر ، والظرف قبله يتعلق بمحذوف خبر متقدم ، كما تقول : غدا الرحيل ، و بعد غد السفر

فإن قلت : فما الدليل على أن « حقا » منصوب على الظرفية بتقدير « فى » كما زعمت ، وهلا كان نصبه على أنه مفعول مطلق لكونه مصدرا ؟

قلت : الدليل على أنه فارق المصدرية إلى الظرفية ، وأن انتصابه على تقدير « فى » ، هو تصريح العرب أنفسهم مع هذا اللفظ بفى ، كما فى قول القائل :

أَفِى الْحَقِّ أَنِّى مُغْرَمٌ بِكِ هَائِمٌ وَأَنَّكِ لاَ خَلٌّ لَدَىَّ وَلاَ خَمْرُ

والأخطل : مَنْ يهجو و يُفْحِش ، وغلب على الشاعر المعروف حتى صار علما عليه دون غيره ، وتقول : « أعْشَى تَغْلِبَ » ، و « نَابغَةُ ذُبْيَانَ » (وَفِي غَيْرِهِمَا) أى : فى غير النداء والإضافة (قَدْ تَنْحَذِفْ) سمع « هٰذَا عَيُّوق طَالِعاً » ، و « هٰذَا يَوْمُ اثْنَيْنِ مُبَارَكاً فِيهِ »

﴿تنبيهان﴾ الأول : المضاف فى أعلام الغلبة كابن عباس لاينزع عن الإضافة بنداء ولاغيره ؛ إذ لايعرض فى استعماله ما يدعو إلى ذلك

الثانى : كما يعرض فى العلم بالغلبة الاشتراك فيضاف طلبا للتخصيص كما سبق ، كذلك يعرض فى العلم الأصلى ، ومنهُ قوله :

١٣٠ — عَلاَ زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَا رَأْسَ زَيْدِكُمْ بِأَبْيَضَ مَاضِي الشَّفْرَتَيْنِ يَمَانِ

وكما فى قول الآخر، وهو أبو زبيد الطائى:

أَفِي حَقٍّ مُوَاسَاتِي أَخَاكُمْ بِمَالِي ثُمَّ يَظْلِمُنِي السَّرِيسُ

فإن قلت : فما الدليل على كون « أنّ » ومعموليها فى تأويل مصدر مرفوع ؟

قلت : لايرد هذا السؤال على ما ذكرنا من الكلام ؛ لأن محل إيراده لو أن أحدا من العلماء قد خالف فى ذلك ، وقد عرفت أنه لا خلاف بينهم فى ذلك ، وإنما الخلاف فى رافعه ، على أنا نستدلّ لك على ما ذكرت لنبعث الطمأنينة إلى قلبك بأن العرب حيث يصرحون بالمصدر بعد هذا اللفظ يجيئون به مرفوعا ، وذلك كما فى قول الأسود بن يعفر :

أَحَقًّا بَنِي أَبْنَاءِ سَلْمَى بْنِ جَنْدَلٍ تَهَدُّدُكُمْ إِيَّايَ وَسْطَ الْمَجَالِسِ

الإعراب : « ألا » أداة استفتاح « أبلغ » فعل أمر ، فاعله ضمير مستتر « بنى خلف » مفعول أول ، ومضاف إليه « رسولا » مفعول ثان « أحقا » الهمزة للإنكار التوبيخى « حقا » منصوب على الظرفية « أن » حرف توكيد ونصب « أخطلكم » اسم أن ، وضمير المخاطب مضاف إليه « هجانى » فعل ماض ، وفاعله ضمير عائد إلى الأخطل ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به ، والجملة فى محل رفع خبر أن ، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مرفوع على أنه فاعل للظرف ، أو على أنه مبتدأ مؤخر ، كما أوضحناه فى لغة البيت

الشاهد فيه : قوله « أخطلكم » وذلك لأن « الأخطل » ــ بالألف واللام ــ قد صار علما بسبب الاشتهار وغلبة إطلاقه على غياث بن غوث ، وكان فى الأصل صالحا لأن يطلق على كل من يفحش فى مقاله ، فلما أراد الشاعر أن يضيف الأخطل إلى ضمير قومه التزم تنكيره فحذف منه الألف واللام فقال « أخطلكم » كما ترى

١٣٠ — استشهد ابن سيده بهذا البيت ، ولم يسم له قائلا ، ونقله عنه صاحب اللسان من غير أن يعزوه ، ولم أجد من نسبه لقائل معين ، غير أن رواية اللسان هكذا :

... ...

عَلاَ زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَا رَأْسَ زَيْدِكُمْ ... بِأَبْيَضَ مِنْ مَاءِ الْحَدِيدِ يَمَانِ

وقال المبرد فى الكامل (ج ٢ ص ١٠٣) : « وقال رجل من طيء ، وكان رجل منهم يقال له زيد من ولد عروة بن زيد الخيل قتل رجلا من بنى أسد يقال له زيد ، ثم أقيد به بعد » اهـ ، وذكر بيت الشاهد و بيتا آخر ، وهو :

فَإِنْ تَقْتُلُوا زَيْداً بِزَيْدٍ فَإِنَّمَا ... أَقَادَكُمُ السُّلْطَانُ بَعْدَ زَمَانِ

وذكر مثل ذلك الحصرى فى زهر الآداب (ج ٤ ص ١٦٧)

اللغة : « بأبيض » هو السيف « ماضى » هو النافذ فى ضريبته ؛ وأصله من المضى فى الأمر ، أى : السرعة فيه « الشفرتين » بفتح فسكون ففتح — مثنى شفرة ، وهى طرف حدّ السيف ، وقال أبو حنيفة : شفرتا النصل : جانباه « يمان » منسوب إلى اليمن ، وهى مشهورة بصنع السيوف كالهند ، فيقولون : سيف يمان ، وهندى ، وهندوانى — بضم فسكون فضم — وأصل يمان يمنى ؛ فزادوا ألفا بعد الميم ، وحذفوا ياء النسب ، وجعلوا الألف عوضا عنها ، ولهذا لايجمعون بينهما إلا فى ندرة وشذوذ ؛ ومثل ذلك قولهم : رجل شامىّ وشآم ، ومما اجتمع فيه الألف والياء قول أمية بن خلف :

يَمَانِيًّا يَظَلُّ يَشُدُّ كِيراً ... وَيَنْفُخُ دَائِماً لَهَبَ الشُّوَاظِ

وقول الآخر :

وَبَهْمَاءَ يَسْتَافُ الدَّلِيلُ تُرَابَهَا ... وَلَيْسَ بِهَا إِلاَّ الْيَمَانِيَّ مُحْلِفُ

وهذا شاذ لايرتكب مثله إلا فى ضرورة ، وذلك من قبل أنه قد جمع بين العوض — وهو الألف — والمعوّض منه — وهو ياء النسب — ومما جاء بالألف دون ياء النسبة مثل ما فى بيت الشاهد قول عروة بن حزام :

هَوَاىَ أَمَامِى لَيْسَ خَلْفِى مُعَرَّجٌ ... وَشَوْقُ قَلُوصِى فِى الْغُدُوِّ يَمَانِ

هَوَاىَ عِرَاقِىٌّ وَتَثْنِى زِمَامَهَا ... لِبَرْقٍ إِذَا لاَحَ النُّجُومُ يَمَانِ

الإعراب : « علا » فعل ماض « زيدنا » فاعل ، والضمير مضاف إليه « يوم » ظرف متعلق بعلا « النقا » مضاف إليه « رأس » مفعول به لعلا « زيدكم » مضاف إليه ، وضمير المخاطب مضاف إليه «بأبيض» جار ومجرور متعلق بعلا أيضا «ماضى» صفة لأبيض «الشفرتين» مضاف إليه « يمان » صفة ثانية لأبيض ، وجرّه بالكسرة المقدّرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين

وقوله :

١٣١ — بِاللهِ يَاظَبَيَاتِ الْقَاعِ قُلْنَ لَنَا لَيْلَاىَ مِنْكُنَّ أَمْ لَيْلَى مِنَ الْبَشَرِ

الشاهد فيه : قوله « زيدنا . . . زيدكم » حيث أضاف العلم إلى ضمير المتكلم فى الأول ، وإلى ضمير المخاطب فى الثانى ، وكان حقه ألا يفعل ؛ لأن العلم معرفة بالعلمية ، والإضافة إلى الضمير للتعريف ، ولا يجتمع سببان من أسباب التعريف فى كلة واحدة ، ولكنه لما اشترك فى الاسم الواحد شخصان صار الاسم كالنكرة ؛ لأنه حين يطلق وحده لا يتبين للمخاطب أى الاثنين أراد المتكلم ؛ فلهذا استساغ إضافته كما رأيت ، هذا توجيه كلام الشارح

واعلم أن مقتضى هذا مع قولهم : إن المضاف يتعرّف بالمضاف إليه أو يتخصص ، أنه إنما يضاف العلم الذى يعرض فيه الاشتراك إلى الضمير ، كما فى هذه الشواهد ، أو إلى علم آخر ، كما فى قولهم : أعشى همدان ، ونابغة شيبان ، ونحو ذلك ، أو مايكون سببا فى تعريفه وزوال الاشتراك العارض غير هذين من المعارف

قال جار الله الزمخشرى فى المفصل (١ — ٣٤) : « وقد يتأوّل العلم بواحد من الأمة المسماة به ؛ فلذلك من التأوّل يجرى مجرى رجل وفرس ؛ فيجترأ على إضافته وإدخال اللام عليه ؛ قالوا : مضر الحمراء ، وربيعة الفرس ، وأنمار الشاة ، وقال ☆ علا زيدنا يوم النقا . . . البيت ☆ وقال أبو النجم :

بَاعَدَ أُمَّ الْعَمْرِو مِنْ أَسِيرِهَا حُرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا

وقال الآخر (هو ابن ميادة) :

رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكاً شَدِيداً بِأَعْبَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلُهْ

وقال الأخطل :

وَقَدْ كَانَ مِنْهُمْ حَاجِبٌ وَابْنُ أُمِّهِ أَبُو جَنْدَلٍ وَالزَّيْدُ زَيْدُ الْمَعَارِكِ

وعن أبى العباس إذا ذكر الرجل جماعة اسم كل واحد منهم زيد ، قيل له : فما بين الزيد الأوّل والزيد الآخر ، وهذا الزيد أشرف من ذلك الزيد ، وهو قليل » اه

فأنت تراه قد نقل إضافة العلم إلى غير هذين النوعين من المعارف كالمحلى بأل فى مضر الحمراء وزيد المعارك ، وجعل اقتران العلم باللام من هذا النوع

١٣١ — اضطرب العلماء فى نسبة هذا البيت : فزعم قوم أنه لمجنون ليلى ، وكأنهم اغتروا بذكر اسمها فى البيت ، وقد بحثت جميع ديوانه فلم أجده فيه ، وقد نسبه آخرون لذى الرمّة ، ونسبه العينى للعرجى ، ونسبه العباسى لبعض الأعراب ولم يسمه ، ونسبه الباخرزى لبدوىّ سماه كاهلا الثقفى ، ونسبه قوم للحسين بن عبدالله ، والظاهر أنه شعر محدث مما لايستشهد به ، غير أن المشهور عند النحاة أنه للمجنون

﴿ خاتمة ﴾ عادة النحويين أنهم يذكرون هنا تعريف العدد ، فإذا كان العدد مضافا وأردت تعريفه عرفت الآخر ، وهو المضاف إليه ، فيصـــير الأول مضافا إلى معرفة ؛ فتقول : « ثَلَاثَةُ الْأَثْوَابِ » ، و « مِائَةُ الدِّرْهَمِ » ، و « أَلْفُ الدِّينَارِ » ؛ ومنه قوله :

١٣٢ — مَا زَالَ مُذْ عَقَدَتْ يَدَاهُ إِزَارَهُ فَسَمَا فَأَدْرَكَ خَمْسَةَ الْأَشْبَارِ

اللغة : « القاع » هو ما انبسط من الأرض الحرّة السهلة الطين التى لايخالطها رمل فيشرب ماءها وهى مستوية ليس فيها تطامن ولا ارتفاع ، وفى المدينة قاع يقال له « أطم البلويين » وعنده بئر تعرف ببئر غدق ، وقاع : منزل بطريق مكة بعد العقبة لمن يتوجه إلى مكة تدعيه أسد وطيء ومنه يرحل إلى زبالة . قاله ياقوت

الإعراب : « بالله » جار ومجرور متعلق بفعل محذوف ، أى : أقسم بالله « يا » حرف نداء « ظبيات » منادى منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة ؛ لأنه جمع مؤنث « القاع » مضاف إليه « قلن » فعل أمر ، ونون النسوة فاعله « لنا » جار ومجرور متعلق بقل « ليلاى » مبتدأ مرفوع بضمة مقدّرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وياء المتكلم مضاف إليه « منكن » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « أم » عاطفة « ليلى » مبتدأ « من البشر » متعلق بمحذوف خبر المبتدأ

الشاهد فيه : قوله « ليلاى » حيث أضاف العلم — وهو « ليلى » — إلى ياء المتكلم ؛ لأنه لما وقع فيه الاشتراك وتعدّد المسميات بليلى ؛ صار ذكر العلم غير مفيد ، ولا موصل إلى معرفة عين المراد ، فأشبه فى ذلك النكرة ؛ فلهذا أضيف إلى مايوضحه ويبين المراد منه

قال ابن جنى : « واعلم أنّ قولك جاءنى الزيدان ليس تثنية زيد هذا العلم المعروف ، وذلك أن المعرفة لايصح تثنيتها ؛ فلا تصح إلا فى النكرات ، فأنت لا تثنى زيدا حتى تسلبه تعريفه ؛ فيجرى مجرى رجل وفرس ، وإذا كان كذلك فلا يستنكر دخول اللام المعرفة عليه ، ومما يؤكد جواز خلع التعريف قول الشاعر ✲ علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم ✲ (الشاهد رقم ١٣٠) فإضافة الاسم تدل على أنه قد خلع عنه ما كان فيه من معرفة وكساه التعريف بإضافته إياه إلى الضمير ، فجرى فى تعريفه مجرى أخيك وصاحبك ، وليس بمنزلة زيد إذا أردت العلم » انتهى بإيضاح

١٣٢ — هذا البيت من قصيدة طويلة للفرزدق ، يمدح بها آل المهلب ، وخصّ من بينهم يزيد ابنه ، وأوّل هذه القصيدة :

فَلَأَمْدَحَنَّ بَنِي الْمُهَلَّبِ مِدْحَةً غَرَّاءَ ظَاهِرَةً عَلَى الْأَشْـــعَارِ

وقبل الشاهد قوله :

وَإِذَا الرِّجَالُ رَأَوْا يَزِيدَ رَأَيْتَهُمْ خُضُعَ الرِّقَابِ نَوَاكِسَ الْأَبْصَارِ

... ...

مَا زَالَ مُذْ شَدَّ الإِزَارَ بِكَفِّهِ ... ... البيت ، وبعده :

يُدْنِي خَوَافِقَ مِنْ خَوَافِقَ تَلْتَقِي فِي كُلِّ مُعْتَبَطِ الْغُبَارِ مُثَارِ

أَيَزِيدُ ، إِنَّكَ لِلْمُهَلَّبِ ، أَدْرَكَتْ كَفَّاكَ خَيْرَ خَلاَئِقِ الْأَخْيَارِ

اللغة : « خضع » يجوز أن يكون بضمتين ــ جمع خضوع ، وهو صيغة المبالغة لخاضع مثل صبور وصبر ، ومثل غفور وغفر ، ونخور ونخر فى قول طرفة بن العبد :

ثُمَّ زَادُوا أَنَّهُمْ فِي قَوْمِهِمْ غُفُرٌ ذَنْبَهُمُ غَــيْرُ فُخُرْ

والخضوع : التطامن والتواضع فى ذلة واستكانة ، ويقال : خضع لغريمه يخضع ــ من باب فتح ــ إذا ذلّ وخشع ، ويجوز أن يكون « خضع » بضم الخاء وسكون الضاد ، جمع أخضع ، وهو الذى فى عنقه تطامن وانخفاض ، وإضافة « خضع » إلى « الرقاب » لفظية ؛ لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا ، وقوله « نواكس » يروى بفتح السين من غير لحاق شيء به ، ويروى « نواكسى » بياء جمع المذكر السالم التى هى علامة النصب ، وفيه أمران : الأوّل أن فواعل إنما يكون جمعا لفاعل إذا كان فيه واحد من ثلاثة أمور : أحدها أن يكون اسما نحو كاهل وكواهل وعاتق وعواتق ، وثانيها : أن يكون صفة لمؤنث عاقل نحو حائض وحوائض وطامث وطوامث وطالق وطوالق ، أو صفة لمؤنث غير عاقل ، نحو ناقة حاسر ونوق حواسر ، وثالثها : أن يكون صفة لمذكر غــير عاقل ، نحو فرس صاهل وأفراس صواهل وحمار ناهق وحمير نواهق . فأما إذا كان صفة لمذكر عاقل ، نحو قائم وقاعد ، فلا يجمع على فواعل ، وقد جمع هنا ناكسا وهو من صفات الرجال الذين ذكرهم فى قوله « وإذا الرجال » فلك أن تتساءل عن هذا ، والجواب أنه قد شذّت ألفاظ عشرة من أوصاف العاقلين ، فجاءت مجموعة هــذا الجمع ، من غــير أن تستحقه قياسا ، وهى : فارس وفوارس ، وهالك وهوالك ، وغائب وغوائب ، وشاهد وشواهد ، وحارس وحوارس ، وحاجب وحواجب ، وخاطئ وخواطئ ، وحاجّ وحواجّ ، ورافد وروافد ، وناكس ونواكس . وقد ذكر المبرّد فى توجيه هذه الألفاظ أن فواعل هو الأصل فى جمع كل ما كان على زنة فاعل ، وإنما منع منه فى جمع ما كان صفة لمذكر عاقل مخافة الوقوع فى اللبس والإبهام ، فإذا اضطروا راجعوا الأصل كما يراجعونه فى سائر الضرورات ، وذلك إذا أمنوا الإلباس . الأمر الثانى : أن صيغة فواعل من صيغ منتهى الجموع ، وهى تدل على الكثرة ، وجمع المذكر السالم يدل على ما يدل عليــه جمع القلة ؛ فإذا جمع نواكس ــ وهو بصيغته دال على الكثرة ــ جمع مذكر سالما ؛ كان كالجمع بين المتناقضــين ، والجواب من وجهين : الأوّل : أنا لا نسلم هــذه الرواية لأن المشهور فى الرواية

... ...

«نواكس» بغير ياء ، والثانى : على فرض صحة الرواية الواردة بالياء لانسلم أن جمع المذكر وجمع المؤنث السالمين فى مثل هذه الحال مفيد للقلة ؛ إذ كيف يكون المفرد دالا بنفسه على الكثرة التى لاحدّ لها ، ثم إذا جمع كان مدلوله أقلّ عددا من مدلوله وهو مفرد ، وقد ورد من ذلك ألفاظ : منها قوله صلى الله عليه وسلم : « إنكنّ صواحبات يوسف » وقولهم : مواليات العرب ، وقول الأحمر فى نعت الخيل :

* وَهُنَّ يَعْلِكْنَ حَدَائِدَاتِهَا *

فصواحبات : جمع مؤنث لصواحب ، وهو جمع صاحبة ، ومواليات : جمع مؤنث لموالى ، وواحده مولاة ، وحدائدات : جمع مؤنث لحدائد ، والجميع على غرار « نواكسى الأبصار » ؛ وقول الفرزدق فى بيت الشاهد « ما زال مذ عقدت يداه إزاره » قد رأيت أنه روى فى مكان هذا الشطر « مازال مذ شدّ الإزار بكفه » وقوله « سما » أى : شبّ وارتفع ، وقوله « فأدرك » أى : بلغ وانتهى ووصل ، وقوله « خمسة الأشبار » قد اختلف العلماء فى بيان معنى هذه العبارة على عدّة وجوه (الأوّل) قالوا : المراد بخمسة الأشبار خصال المجد الخمسة ، وهى : العقل ، والعفة ، والعدل ، والشجاعة ، والوفاء ، وهذا التفسير يلغى لفظ الأشبار فلايبقى له معنى ، أو يجعله بمعنى الخصال ، وكلاهما مما لاسبيل إليه (الوجه الثانى) قالوا : المراد بخمسة الأشبار عصا الخطبة التى اعتادوا أن يمسكوها إذا خطبوا ، وطول العصا هو ذلك المقدار ؛ فيكون كناية عن بلوغه درجة الفصاحة (الوجه الثالث) قالوا : المراد بهذه العبارة السيف ، وهو يبلغ فى الطول ذلك المقدار ، فيكون كناية عن شجاعته (الوجه الرابع) أن المراد الخيزرانة التى كان الخلفاء يمسكونها بأيديهم ، وكل هذه الوجوه تعسف وخبط ، ونرجح أنه إنما قصد ماذكره ابن دريد فى قوله : «ويقال : غلام خماسى ؛ إذا أيفع» اه ، وما قال فى الصحاح : «غلام رباعى وخماسى ، أى : طوله خمسة أشبار وأربعة أشبار ، ولايقال : سداسى ولا سباعى ؛ لأنه إذا بلغ ستة أشبار أوسبعة أشبار صار رجلا ، والغلام إذا بلغ خمسة أشبار تخيلوا فيه الخير والشر» اه ، وما قال ابن منظور : « ابن شميل : غلام خماسى ورباعى ، طال خمسة أشبار وأربعة أشبار ، وإنما يقال خماسى فيمن يزداد طولا ؛ قال الليث : الخماسى والخماسية من الوصائف : ماكان طوله خمسة أشبار ، ولا يقال سداسى ولاسباعى ؛ إذا بلغ ستة أشبار وسبعة ؛ قال ابن سيده : غلام خماسى : طوله خمسة أشبار ، وقال الراجز :

فَوْقَ الْخُمَاسِيِّ قَلِيلاً يَفْضُلُه أَدْرَكَ عَقْلاً وَالرِّهَانُ عَمَلُه

والأنثى خماسية» اه ، وقول الفرزدق «يدنى خوافق» الخوافق : جمع خافقة ، وأراد بها الرايات ، يقال خفقت الراية ــ من بابى ضرب ونصر ــ إذا تحركت واضطربت «معتبط الغبار» ــ بالعين والطاء

وقوله :

١٣٣ — وَهَلْ يَرْجِعُ التَّسْلِيمَ أَوْ يَكْشِفُ الْعَنَا   ثَلَاثُ الْأَثَافِي وَالدِّيَارُ الْبَلَاقِعُ

المهملتين — الموضع الذى لم يقاتل فيه من قبل أن يقاتل فيه هو ، ولم يثر أحد غباره من قبله ، ويروى فى مكان هذا البيت :

يُدْنِي كَتَائِبَ مِنْ كَتَائِبَ تَلْتَقِي   فِي ظِلِّ مُعْتَرَكِ الْعَجَاجِ مُثَارِ

الإعراب : « ما » نافية « زال » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر يعود إلى يزيد « مذ » ظرف مبنى على السكون فى محل نصب على الراجح ، يتعلق بما زال ، وقيل : هو فى محل رفع مبتدأ وخبره لفظ زمان مضاف إلى الجملة الفعلية ، ويكون التقدير : أوّل حالاته زمان عقدت إلخ ، وهو تكلف « عقدت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث « يداه » فاعل ، والضمير مضاف إليه « إزاره » مفعول به ، والضمير مضاف إليه « فسما » الفاء عاطفة ، سما : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر عائد إلى يزيد « فأدرك » مثل السابق « خمسة » مفعول به « الأشبار » : مضاف إليه ، وخبر « زال » هو جملة « يدنى خوافق » من الفعل والفاعل والمفعول ، فى البيت الذى بعده

الشاهد فيه : قوله « خمسة الأشبار » حيث جرد لفظ العدد المضاف إلى المعدود من أداة التعريف ، واكتفى بتعريف المضاف إليه ، وهو حجة على الكوفيين الذين ذهبوا إلى جواز الجمع بين تعريف المضاف والمضاف إليه بأداة التعريف ، مستندين إلى قول بعض العرب : الثلاثة الأثواب ، والمشهور الذى يكثر مجيئه هو مااعتمده البصريون ، هذا فوق مايلزم على مذهب الكوفيين من الجمع بين تعريفين فى كلة واحدة ؛ وبيان ذلك أن المضاف إذا لم يكن صفة يتعرف باضافته إلى المعرفة ، و « أل » من المعرفات ، فإذا قلت « الخمسة الأشبار » كنت قد جمعت على لفظ « الخمسة » بين الإضافة إلى المعرفة و « أل »

١٣٣ — البيت لذى الرمة — غيلان بن عقبة — وقبله :

أَمَنْزِلَتَيْ مَيٍّ ، سَلَامٌ عَلَيْكُمَا   هَلِ الْأَزْمُنُ اللَّائِي مَضَيْنَ رَوَاجِعُ

وَهَلْ يَرْجِعُ التَّسْلِيمَ أَوْ يَكْشِفُ الْعَمَى   ... ... البيت ، وبعده :

تَوَهَّمْتُهَا يَوْمًا فَقُلْتُ لِصَاحِبِي   وَلَيْسَ بِهَا إِلَّا الظِّبَاءُ الْخَوَاضِعُ

قِفِ الْعِيسَ نَنْظُرْ نَظْرَةً فِي دِيَارِهَا   وَهَلْ ذَاكَ مِنْ دَاءِ الصَّبَابَةِ نَافِعُ

اللغة : « أمنزلتى » يريد بمنزلتيها مكانى نزولها فى الشتاء والصيف « الأزمن » جمع زمن بفتحتين — وهو جمع على خلاف القياس ؛ فإن قياس فعل — بفتح الفاء والعين — نحو جمل ، وجبل ، وفرس ، وسبب ، وأسد ، وذكر — أن يجمع فى القلة على أفعال وفى الكثرة على فعال — بكسر الفاء — أو فعول — بضم الفاء — فتقول : أجمال وأجبال وأفراس وأسباب وآساد ، فى جمع

وأجاز الكوفيون « الثَّلَاثَةَ الْأَثْوَابِ » تشبيها بـ « الْحَسَنِ الْوَجْهِ » ؛ قال الزمخشرى : « وذلك بمعزل عند أصحابنا عن القياس واستعمال الفصحاء » .

وإذا كان العدد مركبا ألحقت حرف التعريف بالأول ، تقول : « الْأَحَدَ عَشَرَ دِرْهَماً » ،

القلة ، وتقول : جمال وجبال وأسود وذكور ، فى جمع الكثرة ، وقوله « يرجع » هو بفتح ياء المضارعة أفصح من ضمها ، قال الله تعالى : (فإن رجعك الله) ومعناه يرد أو يعيد « العمى » هو كذلك فى رواية الأكثر ، ومعناه الالتباس وخفاء المعالم وانطماس الآثار ، ورواه الشارح «العنا» بالنون ــ وهو المشقة والتعب « الأثافى » الحجارة التى توضع عليها القدور ، وهى ثلاثة ، وواحدها أثفية ــ بضم الهمزة أوكسرها و بعدها ثاء مثلثةساكنة ففاء مكسورة فياء مشددة ــ وتجمع أيضا على أثافى ــ بتشديد الياء ــ ويقولون : رماه الله بثالثة الأثافى ، وهم يريدون رماه بداهية ، وأصلها الجبل ؛ وذلك لأنهم إذا لم يجدوا الحجر الثالث وضعوا حجرين وأسندوا القدر إلى الجبل « البلاقع » جمع بلقع ــ بفتحتين بينهما سكون ــ وهى الخالية من السكان التى لا أنيس بها

الإعراب : « هل » حرف استفهام « يرجع » فعل مضارع « التسليم » مفعول به « أو » عاطفة « يكشف » فعل مضارع معطوف على يرجع « العمى » مفعول به « ثلاث » فاعل ، فإن كان الفعلان معطوفين فهما بحاجة إلى فاعل واحد ، وإن كان المعطوف جملة على جملة احتاجت كل جملة إلى فاعل ، فكان من باب التنازع ، وتجويز الأمرين هو مااختاره الكسائى وهشام والسهيلى ؛ فأما على ما اختاره جمهور البصريين فلا يجوز إلا عطف الفعل الثانى على الأول وجعل الفاعل لهما « الأثافى » مضاف إليه « والديار » معطوف على ثلاث « البلاقع » نعت للديار

الشاهد فيه : قوله « ثلاث الأثافى » حيث عرف المعدود بالألف واللام ، واكتفى بذلك عن تعريف اسم العدد بهما ؛ من جهة أنه إذا كان المضاف إليه معرفة ، فالمضاف معرفة بإضافته إلى المعرفة ، وهو دليل للبصريين ، على مابيناه فى الشاهد السابق ، وكان أبو العباس المبرد يقول : «هذا الذى لايجوزغيره» اهـ ، قال جارالله الزمخشرى : «قضية الإضافة المعنوية أن يجردلها المضاف من التعريف ، وما تقبله الكوفيون من قولهم : الثلاثة الأثواب ، والخمسة الدراهم ، فبمعزل عند أصحابنا عن القياس واستعمال الفصحاء ، وقال الفرزدق : ☆ فسما فأدرك خمسة الأشبار ☆ وقال ذو الرمة : ☆ ثلاث الأثافى والديار البلاقع ☆ » اهـ كلامه ، وهى العبارة التى أشار إليها الشارح العلامة ، وقال موفق الدين ابن يعيش : « فأما الخمسة الأثواب والأربعة الغلمان فهو شىء صار إلى جوازه الكوفيون ، فأما على أصل أصحابنا فإذا قلت : ثلاثة دراهم ، وأردت تعريف الأول منهما عرفت الثانى ؛ لأن الأول يكون معرفة بما أضفته إليه ، ألا ترى أنك تقول : هذا غلام رجل ، فيكون نكرة ، فإذا أردت تعريفه قلت : هذا غلام الرجل ، وكذلك : ثلاثة الدراهم ، وخمسة الأثواب » اهـ

و « الإِثْنَتَا عَشْرَةَ جَارِيَةً » ولم تلحقه بالثانى ؛ لأنه بمنزلة بعض الاسم ؛ وأجاز ذلك الأخفش والكوفيون ؛ فقالوا « الاحَدَ الْعَشَرَ دِرْهَمًا » ، و « الإِثْنَتَا الْعَشْرَةَ جَارِيَةً » ؛ لأنهما فى الحقيقة اسمان ، والعطف مراد فيهما ، ولذلك بنيا ، ويدل عليه إجازتهم « ثَلاَثَةَ عَشَرَ » و « وَأَرْبَعَةَ عَشَرَ » ، وتاء التأنيث لاتقع حشوا ، فلولا ملاحظة العطف لما جاز ذلك ؛ ولا يجوز « الأحد العشر الدرهم » ؛ لأن التمييز واجب التنكير ، نعم يجوز عند الكوفى ، وقد استعمل ذلك بعض الْكُتَّاب

وإذا كان معطوفا عَرَّفْتَ الاسمين معا ، تقول : « الْأَحَدُ وَالْعِشْرُونَ دِرْهَمًا » ؛ لأن حرف العطف فصل بينهما .

واعلم أن فى تعريف المضاف قد يكون المعرف إلى جانب الأول كما تقدم ، وقد يكون بينهما اسم واحد ، نحو « خَمْسُمِائَةِ الْأَلْفِ » ، وقد يكون بينهما اسمان ، نحو « خَمْسُمِائَةِ أَلْفِ الدِّينَارِ » وقد يكون بينهما ثلاثة أسماء ، نحو « خَمْسُمِائَةِ أَلْفِ دِينَارِ الرَّجُلِ » وقد يكون بينهما أربعة أسماء ، نحو « خَمْسُمِائَةِ أَلْفِ دِينَارِ غُلَامِ الرَّجُلِ » ، وعلى هذا ، ولو قلت « عِشْرُونَ أَلْفَ رَجُلٍ » امتنع تعريف المضاف إليه ؛ لأن المضاف منصوب على التمييز ، فلو عرف المضاف إليه صار المضاف معرفة بإضافته إليه ، والتمييز واجب التنكير ، نعم يجوز ذلك عند الكوفيين ، ولو قلت « خَمْسَةُ آلَافِ دِينَارٍ » جاز تعريف المضاف إليه ، نحو « خَمْسَةَ آلَافِ الدِّينَارِ » ، وكذلك حكم المائة ؛ لأن مميزها يجوز تعريفه كما عرفت ، ولا تعرف الآلاف لإضافتها ، والله أعلم

الابتـــداء

المبتدأ : هو الاسم العارى عن العوامل اللفظية غير الزائدة : مُخْبَرًا عنه ، أو وَصْفاً رافعاً لمستغنًى به .

فالاسم يشمل الصريح ، والمؤوّل ، نحو « وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ » و «تَسْمَعُ بِالْمُعَيْدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ(١) »

(١) اعلم أن ههنا أربعة أمور (الأمر الأول) : أن المراد بالاسم المؤوّل بالصريح المصدر الذى ينسبك من الفعل والحرف المصدرى ، سواء أكان الحرف السابك « ما » المصدرية نحو « ما فعلت حسن » ونحو « ماتفعل مرضىّ عنـه » أم كان حرف المصدر «أن » نحو « أن ترد الماء بماء أكيس » ونحو قوله تعالى : (وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ) أم كان الحرف السابك هو همزة التسوية بعد سواء نحو «سواء علىّ أقمت أم قعدت » ونحو قوله تعالى : (سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ) ونحو قوله جلت كلمته : (سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَوَعَظْتَ أَمْ لَمْ تَكُنْ مِنَ الْوَاعِظِينَ) ، (الأمر الثانى) : أن رأس هذه الحروف وأمها هو أن ، ولذلك لا يقدّر سواه إذا لم يوجد فى الكلام حرف سابك ، وهو مع كونه رأس هـذه الحروف والأصل فى هـذا الباب ضعيف العمل ، ولذلك إذا حذف لم يبق عمله — وهو النصب — فى الفعل ، بل ينبغى أن يزول عمله ويرتفع الفعل ، (الأمر الثالث) : أن هذا المثل يروى على ثلاثة أوجه : أوّلها «لأن تسمع بالمعيدى خير من أن تراه» بلام الابتداء وأن المصدرية ، وهذه الرواية لاغبار عليها ، وذلك لأن المبتدأ فيها مصدر منسبك بواسطة حرف موجود فى الكلام ، وثانيها « تسمع بالمعيدى خير من أن تراه » بنصب الفعل المضارع مع حذف أن ، وفى هذه الرواية شذوذ من جهة حذف الحرف المصدرى الضعيف و بقاء عمله ، وثالثها « تسمع بالمعيدى خير من أن تراه » برفع المضارع بعد حذف أن ، وقد جاءت هذه الرواية على الأصل فى حذف الحرف المصدرى من زوال عمله؛ وقد اختلفت العلماء فى تخريجها فذهب أكثرهم إلى أن الحرف المصدرى مقدّر لسبك الفعل بالمصدر حتى يقع مبتدأ ؛ وذهب قوم إلى أن الفعل إذا أريد به مجرد الحدوث صح أن يسند إليه ويضاف إليـه ، ولا حاجة إلى تقدير حرف مصدرى ، ويكون من باب استعمال اللفظ فى جزء معناه ، وذلك لأن الفعل يدل على الحدث الذى هو مدلول المصـدر وعلى الزمان ؛ وقد جرد ههنا من الدلالة على الزمان ، واقتصر فيـه على الجزء الأوّل (والأمر الرابع) : أن المثال الذى ذكره الشارح مثل من أمثال العرب يضرب لمن يكون خبره والحديث عنه أفضل من مرآه ، وأوّل من قاله هو المنذر بن ماء السماء (وانظر حديثه فى الجزء الأوّل من مجمع الأمثال للميدانى ص ١١٣ طبع بولاق)

والعارى عن العوامل اللفظية مُخْرِج لنحو الفاعل واسم كان :

وغيرِ الزائدة لإدخال نحو : بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ ، و « هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللهِ[1] »

(١) اعلم أنا نرى العرب ربما زادت حرفا من حروف الجر مع المبتدإ فيتأثر لفظه به ، ومعناه باق على أنه متجرد ليكون مسندا إليه ومحدثا عنه ؛ وقد لا يقصدون بهذا الحرف الذى يزيدونه الدلالة على معنى من المعانى التى يستعمل فيها الحرف فى غير هذا الموضع ، وربما قصدوا به الدلالة على معناه الذى ينبئ عنه ويدل عليه ، ولكنهم لا يعلقونه بفعل ولا باسم ، ولا ينوون له فعلا ولا اسما يتعلق بأحدهما ، كما ينوون ذلك مع غيره ؛ من قبل أنهم لو قصدوا بذلك الحرف معناه وذكروا له ما يرتبط به أو نووه لكان الحرف مع مصحوبه حديثا وخبرا ؛ فانقلبت عليهم مقاصدهم من الكلام ؛

وسنتكلم من ذلك على أربعة أحرف : حرفين من النوع الأول ، وهو الذى يسميه النحاة الحرف الزائد ، وهما الباء ومن ، وحرفين من النوع الثانى ، وهو الذى يسميه النحاة الحرف الشبيه بالزائد ، وهما ربّ ولعلّ

فأما الباء : فنحن بإزاء الكلام على زيادته أمام كلام مضطرب يتعب الباحث ويجهده ، وسنحاول بقدر الاستطاعة تقريب مسافة الخلف بين أسلافنا رحمهم الله

نصّ الرضى رحمه الله فى شرح الكافية على أن الباء لا تزاد مع المبتدأ زيادة مضطردة من غير شذوذ إلا أن يكون ذلك المبتدأ لفظ حسب ، قال (٢ : ٣٠٥) « وتزاد قياسا أيضا فى المرفوع فى كل ما هو فاعل لكفى ومتصرّفاته وفى فاعل أفعل فى التعجب على مذهب سيبويه ؛ وفى المبتدأ الذى هو حسبك » اهـ ، وتراه يمثل لتلك الزيادة فى باب المبتدأ والخبر بقوله « نحو بحسبك زيد » فدلّ كلامه فى الموضعين على أنه يرى زيادتها فى هذا اللفظ ولو كان خبره معرفة علما ، ونص على مثل ذلك الزمخشرى فقال : « وتزاد فى المرفوع كقوله تعالى : (كفى بالله شهيدا) وبحسبك زيد » اهـ ؛ وقال ابن يعيش : (٨ : ٢٣) : « وجملة الأمر أن الباء قد زيدت فى مواضع مخصوصة ، وذلك مع المبتدأ ، والخبر ، والفاعل ، والمفعول ، وفى خبر ليس وما الحجازية ؛ أما زيادتها مع المبتدأ ففى موضع واحد ، وهو قولهم : بحسبك أن تفعل الخير ، معناه حسبك فعل الخير ، وقال الشاعر :

بِحَسْبِكَ فِى الْقَوْمِ أَنْ يَعْلَمُوا ... بِأَنَّكَ فِيهِمْ غَنِيٌّ مُضِرّْ

كأنه قال : حسبك علمهم ، ولا يعلم مبتدأ دخل عليه حرف جرّ فى الإيجاب غير هذا الحرف ، فأما فى غير الإيجاب فقد جاء غير الباء » اهـ ، وكلامه لا يخرج عما دلت عليه عبارة الرضى ، وأنت تراه قد مثل بمثال فيه المبتدأ معرفة ؛ واستشهد ببيت فيه المبتدأ معرفة أيضا ؛ لأن المصدر المؤول معرفة ؛ إذ هو مصدر الخبر مضافا إلى الاسم أو مصدر الفعل مضافا إلى الفاعل ، ثم إنه قد قال فى تأويله « حسبك فعل الخير ، وحسبك علمهم » كما سمعت ، ومن شواهد هذه المسألة ما روى عن

... ...

النبىّ صلى الله عليه وسلم : « بحسب المرء إذا رأى منكرا لايستطيع له تغييرا أن يعلم الله أنه له منكر » و « بحسب امرئ من الإيمان أن يقول : رضيت بالله ربا ، وبمحمد رسولا ، وبالإسلام دينا » و « بحسب امرئ من الشرّ أن يشار إليه بالأصابع فى دين أودنيا إلا من عصمه الله » و « بحسب امرئ يدعو أن يقول : اللهم اغفر لى وارحمنى وأدخلنى الجنة » و « بحسب أصحابى القتل »وفى أمثال العرب : بِحَسْبِهَا أَنْ تَمْتَذِقَ رِعَاؤُهَا ؛ وقال شاعر الحماسة :

بِحَسْبِكَ أَنْ قَدْ سُدْتَ أَخْزَمَ كُلَّهَا ... لِكُلِّ أُنَاسٍ سَادَةٌ وَدَعَائِمُ

هذا الذى سمعت هو كلام المتقدمين إلى طبقة ابن الحاجب والزمخشرى والرضى وابن يعيش ؛ فأما المتأخرون فقد ذهبوا مذاهب شتى : فمنهم من قيد إطلاق المتقدمين فى الخبر بما لايوافق تمثيلهم ، ومنهم من عكس الرأى فأنكر أن يكون هـذا الذى ذكروه وما يشبهه من باب زيادة الباء مع المبتدأ ، ومنهم من استدرك على المتقدمين فزاد على ماذكروه مواضع أخرى ، وسترى تفصيل ذلك فيما يلى :

ذهب ابن مالك وجماعة إلى أنه يشترط أن يكون الخبر الذى يخبر به عن « حسبك » إذا زيدت معه الباء نكرة ، كأن تقول : « بحسبك درهم » أو « بحسبك رجل واحد » فإن كان معرفة فالمعرفة هى المبتدأ والباء زائدة فى الخبر ، وشبهة هؤلاء أن الأصل فى المبتدأ أن يكون معرفة والأصل فى الخبر أن يكون نكرة ، فاذا اجتمع فى الكلام نكرة ومعرفة تحمل النكره على أنها الخبر والمعرفـة على أنها المبتدأ رعاية لهذا الأصـل ؛ سواء أكانت النكرة قد تخصصت أم لم تكن ؛ ونحن إن سلمنا لهم هذا الأصل على هذا الإطلاق الذى ذكروه نرى أنه لزمهم مخالفة أصـل آخر صرّحوا باعتباره وهو أن الباء لاتزاد فى الخبر الموجب إلا فى شذوذ ؛ وليس يحسن التخريج على مايؤدّى إلى هذا المحظور

وذهب السيوطى تبعا لشيخه الكافيجى إلى أن الباء الداخلة على « حسب » زائدة فى الخبر على أية حال ، سواء أكان مابعده نكرة أم معرفة ؛ واستحسن هـذا التخريج أىّ استحسان ، وبالغ فى إطرائه والتمدح به ؛ وشبهته فيما زعم أن « حسبك » فى معنى المشتق ؛ والمشتق هو الحقيق بالإخبار به ؛ لأنه موضع الفائدة ؛ ويلزم على هـذا زيادة الباء فى الخبر الموجب ، والإخبار بالنكرة عن المعرفة إذا كان مابعده معرفة

ويتجه عندى كل الاتجاه ــ جمعا بين هذه الأدلة ، ومراعاة لهذه الأصول ، واحتراما لرأى قدامى الباحثين ــ أن نعتبر الباء زائدة فى المبتدأ على أية حال ؛ ثم إن كان ما بعده معرفة فهـذه المعرفة فاعل أغنى عن الخبر ، وإن كان مابعده نكرة فهذه النكرة خبر المبتدأ ؛ والأخذ بهذا الرأى لايلزم عليه الإخبار بالمعرفة عن النكرة ، ولا زيادة البـاء فى الخبر الموجب ؛ فأما حديث

... ...

الاشتقاق والجمود فأهون من أن يعتذر عنه؛ وفى مراعاة اللفظ مايدفع عنك التردد ويباعد بينك وبين الحيرة ويجنبك الشك والارتياب

فأما جمال الدين بن هشام فلم يقف عند ما رسمه المتقدمون، ولا وقف مما ذكروه موقف ابن مالك، ولم يكتف بأن يطلق قول العلماء الأوّلين إطلاقا؛ بل قرّر ما قالوه مطلقا من كل قيد، وزاد على هذا الموضع موضعين آخرين: أولهما المبتدأ الواقع بعد «إذا» الفجائية فى نحو «خرجت فإذا بزيد» ونحو «بينا أنا أمشى إذا بعلى مقبل» وثانيهما المبتدأ المخبر عنه بكيف فى نحو «كيف بك إذا قدم الأمير» وقد أنكر عليه هذين الموضعين غير واحد ممن شرح كلامه وزعموا أن زيادة الباء فى هذين الموضعين شاذة لاينقاس عليها، وحجتهم أن الرضى صرّح فى كلامه بانحصار زيادتها مع المبتدأ فى لفظ «حسب»، وكأنهم فرضوا أن الرضى رحمه الله قد استقرأ جميع الأساليب ولم يفته شىء منها، وأنه ليس للمتأخر أن يزيد فيما قاله السلف إذا أمكنه التتبع من الزيادة؟

وإنى أقرر أنى قد بحثت لهذين الموضعين على شواهد من كلام العرب فلم أهتد إلى ذلك، ولعلى بالغ هذه الأمنية إن شاء الله، وكل ما عثرت عليه أنى وجدت فى أخبار عبد الله بن علقمة من كتاب الأغانى[1] حديثا عن ابن عاصم عن أبيه يقول فى أوله: «فبينا نحن نسير إذا بفتى يسوق ظعائن» وحديثا عن خالد بن الوليد يحدّث به النبىّ صلى الله عليه وسلم يقول فيه: «فتبعناهم نطابهم فإذا بغلام له ذوائب على فرس ذنوب فى أخريات القوم»

وحكى صاحب القاموس عن الفراء أنه يقال: «كيف لى بفلان»؛ فكيف عندى خبر، والباء زائدة، وضمير المتكلم مبتدأ، واتصل لمكان الباء، ولى: متعلق بمحذوف حال

وقد خرج جماعة من العلماء بعض ماورد من النصوص على زيادة الباء مع المبتدأ؛ وليس شىء منها بواحد مما ذكرنا من المواضع؛ فمن ذلك تخريج سيبويه رحمه الله قوله تعالى: (بأيكم المفتون) دهب إلى أن «أيكم» مبتدأ والباء معه زائدة، ولم يرتض ذلك أبو الحسن الأخفش، بل زعم أن الباء أصلية تتعلق بمحذوف خبر مقدّم، و «المفتون» مبتدأ مؤخر؛ ثم اختلف النقل عنه؛ فقال قوم: معنى الباء السببية، و «المفتون» مصدر جاء على صيغة اسم المفعول، وقال قوم: معنى الباء الظرفية، و «المفتون» اسم مفعول؛ والذى حمل سيبويه رحمه الله على تخريجه أمران. الأوّل: أن مجىء المصدر على صيغة المفعول لم يثبت عنده، وإن كان قد ثبت عند سواه قليلا كالمعسور والميسور والمعقول والمجلود والمحلوف، والثانى: أن سياق الآية الكريمة يقتضى أن الاستفهام إنما هو لطلب تعيين الشخص الذى وقعت عليه الفتنة من بين المخاطبين، فلم يكونوا يريدون أن يعلموا الذى وقعت الفتنة بسببه كما هو المعنى فيما ذكر أوّلا عن أبى الحسن، ولم يكونوا يريدون

---

(١) انظر (ج ٧ ص ٢٨٨ س ١٤ وص ٢٨٩ س ٨) طبع مطبعة دار الكتب المصرية.

... ...

أن يعلموا استقرار الذى وقعت عليه الفتنة فى فريق من بين جماعات متعددة كما هو المعنى فيما ذكر عنه ثانيا ؛ لذلك كان تخريج سيبويه أدق وأكثر موافقة للسياق ، ومن ذلك تخريج ابن عصفور قوله صلى الله عليه وسلم : « يامعشر الشباب ، من استطاع منكم الباءة فليتزوج .. ومن لم يستطع فعليه بالصوم » ذهب إلى أن « عليه » متعلق بمحذوف خبر مقدم ، و « بالصوم » مبتدأ مؤخر زادت معه الباء ، وذهب غيره إلى أن « عليه » اسم فعل أمر ، والفاعل ضمير مستتر فيه ، و « بالصوم » مفعول به زادت معه الباء ، وهو حسن من جهة المعنى ؛ فإنه يصير معناه : فليلزم الصوم ، ولكن الصناعة تأباه ؛ أفلست ترى أنهم فسروه بفعل مضارع مقترن بلام الأمر ، مع أنهم يقررون أنه اسم فعل أمر ، والمعهود أن ينوب اسم فعل الأمر عن « افعل » كما جاء فى قوله تعالى : (عليكم أنفسكم) ولكنهم لما تورطوا فى نقد ابن عصفور ورأوا الهاء التى فى « عليه » للغائب فزعوا إلى لام الأمر يقرنونها بفعل الغائب ؛ وهو تكلف وارتكاب للصعب مع إمكان الجادة

فأما الحرف الثانى مما يزاد مع المبتدأ وهو «من» ــ فقد اشترط سيبويه وجمهرة البصريين لزيادة « من » مع المبتدأ ومع سائر ماتزاد معه شرطين : أولهما أن يتقدمها نفى أو استفهام بهل ، وثانيهما أن يكون مدخولها نكرة ؛ فأما النفى فكقول النابغة الذبيانى :

وَقَفْتُ فِيهَا أُصَيلاً كَيْ أُسَائِلَهَا عَيَّتْ جَوَابًا وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدِ

وقول وجيهة بنت أوس الضبية :

وَمَا لِيَ إِنْ أَحْبَبْتُ أَرْضَ عَشِيرَتِي وَأَبْغَضْتُ طَرْفَاءَ الْقُصَيْبَةِ مِنْ ذَنْبِ

وقول شاعر الحماسة :

وَمَالِيَ مِنْ ذَنْبٍ إِلَيْهِمْ عَلِمْتُهُ سِوَى أَنَّنِي قَدْ قُلْتُ يَاسَرْحَةُ اسْلَمِي

وقول الله تعالى : (فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ) وأما الاستفهام فكقوله تعالى : (هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللهِ يَرْزُقُكُمْ) وقوله : (هَلْ مِنْ مَزِيدٍ) وقوله : (فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا)

وذهب الكوفيون وأبو الحسن الأخفش إلى أنه يجوز زيادة من فى الخبر المحض ، موجبا كان أو منفيا ، سواء أكان مدخولها نكرة أم معرفة

فأما القول على زيادة ربّ فإنه يستدعى أن نقدم لك بين يديه كلمة موجزة ؛ فنقول :
لست تجهل أن النكرة المحضة لايجوز الابتداء بها ، وأنه إنما يصح الابتداء بالنكرة إذا خصت أو عمت ، فأما تخصيصها فبالإضافة أو الوصف أو العمل أو نحو ذلك ، بحيث يقل شيوعها وانتشار

... ...

معناها ، وأما تعميمها فبتقديم الاستفهام أو النفي عليها أو نحو هذا ، بحيث تشمل جميع أفرادها دفعة واحدة بدلا من شمولها هذه الأفراد على سبيل البدل واحدا مكان واحد ، كما هو الأصل في وضع النكرات ؛ ثم إن النكرة إذا خصصت بالوصف قلّ الشيوع في معناها على نحو مابينا ، وقد تقع هـذه النكرة الموصوفة مبتدأ ، وقد يكون من الغرض تقوية المعنى العام الذى دلّ اقترانها بالوصف عليه ، وهو قلة الشيوع ، فإن قصد قاصد إلى ذلك زاد « ربّ » قبل النكرة الموصوفة ؛ لأنّ من معانى « ربّ » التقليل ، فتكون الغاية التى قصد إليها ــ وهى تأكيد التقليل وتقويته ــ قد أمكن بلوغها بهذه الكلمة

ومن هنا تعلم أن « ربّ » لاتدخل إلا على النكرة الموصوفة ، وهذا الوصف قد يكون مفردا ، وقد يكون جملة اسمية أو فعلية ، وقد يكون مذكورا ، وقد يكون مقدّرا منويا

ومن هنا تعلم أيضا أن مدخول « ربّ » يكون مبتدأ ؛ كما أنه قد يكون مفعولا به ؛ فيكون مبتدأ إلا أن يكون مابعده جملة فعلية فعلها متعد لم يستوف مفعوله

وقد خالف فيما قدّمنا من الكلام طائفتان من العلماء : الطائفة الأولى : الكوفيون ؛ ذهبوا إلى أن « ربّ » نفسها هى المبتدأ ، وليست حرفا فضلا عن أن يكون زائدا ، واستدلوا على ذلك بالسماع وبالقياس : أما السماع فما رووه من قول العرب : « ربّ رجل ظريف » برفع ظريف ، وقول ثابت قطنة يرثى يزيد بن المهلب بن أبى صفرة :

إِنْ يَقْتُلُوكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ ... عَارًا عَلَيْكَ ، وَرُبَّ قَتْلٍ عَارُ

زعموا أن « ربّ » فى هذين مبتدأ ، والاسم المخفوض بعده مضاف إليـه ، والاسم المرفوع بعد ذلك خبر المبتدأ ؛ وأما القياس فقد زعموا أن «ربّ» كلة أشبهت « كم » فى معناها ، وفى تردّدها بين الدلالة على التقليل والتكثير ، ونحن نعلم أن « كم » اسم ؛ فوجب أن تكون «ربّ» كذلك ؛ وقد أيد الرضى رحمه الله هذا القياس واستحسنه ؛ ولكنه لم يوافقهم فى مذهبهم جملة وتفصيلا ؛ بل عنده أن « ربّ » اسم ، وهى عنده مبتدأ لاخبر له ؛ ولا حجة لهم فيما استدلوا به : أما السماع فلأن محمله على غير الوجه الذى ذكروه ؛ لأنا نقول : ربّ حرف دال على التقليل ، والمجرور بعده مبتدأ ، والمرفوع بعد ذلك خبر مبتدأ محذوف ، وهذه الجملة فى محل جر نعت لمجرور ربّ أو فى محل رفع على الإتباع للمحل ، وخبر المبتدأ الذى هو مجرور ربّ محذوف ، وأما ماذكرتم من القياس فباطل من وجوه (الأوّل) أن دلالة الشيء على معنى يدلّ عليـه شيء آخر لايلزم منها اتحادهما فى النوعية ؛ فكم من حرف يدلّ على معنى يدلّ عليـه فعل ، وكم من اسم يدلّ على معنى يدلّ عليـه فعل ، وكم من حرف يدلّ على معنى يدلّ عليـه اسم (والوجه الثانى) أنا لانسلم استواء

... ...

« ربّ » و « كم » فى معناها ؛ لأن التقليل أصل فى « ربّ » والتكثير أصل فى « كم » ؛ ودلالة الأولى على التكثير خارجة عن الأصل كدلالة الثانية على التقليل (والوجه الثالث) أنا إنما حكمنا على « كم » بأنها اسم حين رأيناها تقبل علامات الأسماء ؛ فهى تقبل حرف الجرّ ؛ فتقول « بكم درهم اشتريت ثوبك » وتضاف إليها الأسماء الظاهرة ؛ فتقول « ثياب كم رجل عندك » ونحو ذلك ؛ و « ربّ » لاتكون بهذه المنزلة ؛ فلزم ألا يتفقا فى الحكم .

والطائفة الثانية من المخالفين الزجاج وجماعة من النحاة ؛ زعموا أن « ربّ » لاتتصل بالمبتدأ وإنما يكون مدخولها مفعولا به ، وشواهد العربية تنادى بفساد هذا الرأى .

ومن شواهد دخول « ربّ » على المبتدأ الموصوف باسم مفرد قول امرئ القيس :

أَلاَ رُبَّ يَوْمٍ صَالِحٍ لَكَ مِنْهُمَا ... وَلاَ سِيَّمَا يَوْمٌ بِدَارَةِ جلجلِ

وقوله أيضا :

أَلاَ رُبَّ خَصْمٍ فِيكِ أَلْوَى رَدَدْتُهُ ... نَصِيحٍ عَلَى تَعْذَالِهِ غَيْرِ مُؤْتَلِ

وقول جحدر بن مالك الحنفى :

فَإِنْ أَهْلِكْ فَرُبَّ فَتًى سَيَبْكِى ... عَلَىَّ مُهَذَّبٍ رَخْصِ الْبَنَانِ

ومن شواهد دخول « ربّ » على المبتدأ الموصوف بجملة فعلية قول ضابئ بن الحرث البرجمى :

وَرُبَّ أُمُورٍ لاَتَضِيرُكَ ضَيْرَةً ... وَلِلْقَلْبِ مِنْ مَخْشَاتِهِنَّ وَجِيبُ

وقول الأعشى أبى بصير :

رُبَّ رَفْدٍ هَرَقْتَهُ ذٰلِكَ الْيَوْ ... مَ وَأَسْرَى مِنْ مَعْشَرٍ أَقْتَالِ

وقول سويد بن أبى كاهل اليشكرى :

رُبَّ مَنْ أَنْضَجْتُ غَيْظًا قَلْبَهُ ... قَدْ تَمَنَّى لِىَ مَوْتًا لَمْ يُطَع

وقول الآخر، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٢٧١) :

أَلاَ رُبَّ مَنْ تَغْتَشُّهُ لَكَ نَاصِحٌ ... وَمُؤْتَمَنٌ بِالْغَيْبِ غَيْرُ أَمِينِ

وقول عمرو بن قميئة :

يَا رُبَّ مَنْ يُبْغِضُ أَذْوَادَنَا ... رُحْنَ عَلَى بَغْضَائِهِ وَاُغْتَدَيْنْ

ومن شواهد دخول « ربّ » على المبتدأ الموصوف بجملة اسمية قول الشاعر ، وأنشده سيبويه :

أَلاَ رُبَّ مَنْ قَلْبِى لَهُ ، اللّٰهَ ، نَاصِحٌ ... وَمَنْ هُوَ عِنْدِى فِى الظِّبَاءِ السَّوَانِحِ

... ...

وقول لبيد :

* يَا رُبَّ هَيْجَا هِيَ خَيْرٌ مِنْ دَعَه *

ومن شواهد دخول « ربّ » على النكرة التي حذف وصفها قول هند زوج أبي سفيان بن حرب :

لِلَّهِ عَيْنَا مَنْ رَأَى هُلْكًا كَهُلْكِ رِجَالِيَهْ
يَارُبَّ قَائِلَةٍ غَــدًا يَالَهْفَ أُمِّ مُعَاوِيَهْ
يَا رُبَّ بَاكِيَةٍ غَدًا فِي النَّائِبَاتِ وَبَاكِيَهْ
قَدْ كُنْتُ أَحْذَرُ مَا أَرَى فَالْيَوْمَ حُقَّ حِذَارِيَهْ

وقول الراجز (وقد تقدّم شرحه فى ص ١٨ من هذا الجزء) :

يَا رُبَّ سَارٍ بَاتَ مَا تَوَسَّــدَا إِلاَّ ذِرَاعَ الْعَنْسِ أَوْ كَفَّ الْيَدَا

وقد يقال : إن جملة « بات » ومعمولاته صفة لسار ، والخبر هو المحذوف ، وقد يحمل على هذا بيت الأعشى و بيت ضابئ البرجمى .

فأما زيادة « لعلّ » مع المبتدأ فاعلم أن لعلّ حرف معناه الترجى ، وهو فى لغة العرب جميعا مختص بالجملة الاسمية ؛ إلا أن تقترن به « ما » الزائدة الكافة على ما يأتى إن شاء الله فى باب « إنّ » وأخواتها ، ولغة أكثر العرب نصب اسمها ورفع خبرها ؛ كما هو معلوم ، وقد ورد عن العرب لغتان أخريان : إحداها تنصب الاسمين بعدها ، وليست هــذه اللغة من موضوع حديثنا فى شىء ؛ واللغة الثانية لغة عقيل ، وهؤلاء يجرّون ما بعدها و يبقون الخبر مرفوعا ؛ فلما رأى النحاة ذلك تأوّلوا اللغتين المخالفتين للغة دهماء العرب ، وقد اختلفوا فى تأويل لغة عقيل التى نحن بصددها ؛ فالجمهور على أن « لعلّ » فيها حرف جر يشبه الزائد ؛ فهو دالّ على معناه الذى استقرّ له فى لغة العرب كلهم ، ولكنه لا يحتاج إلى ما يتعلق به ، وقدروا ما بعده مبتدأ وخبرا ، كالذى قدّروه بعد « ربّ » واعتبروا هذا الجرّ الذى أحدثه « لعلّ » شيئا لفظيا لا حقيقة له ، وهو فى المحلّ أو التقدير مرفوع ؛ وبالغ الفارسى وجماعة فى تخريج هــذه اللغة ؛ فزعموا أنها حينئذ عاملة فى الاسم والخبر النصب والرفع ، كما أنها كذلك فى لغة الكثيرين ، وتمحلوا لذلك تقدير محذوفات : أوّلها اسم لعلّ ، قدّروه ضمير شأن ، والثانى : العامل الذى يقتضى جرّ الاسم الواقع بعدها ، قدّروه حرف جرّ ، والثالث ما يربط ذلك المرفوع بما قبله ، قدّروه فى بعض الأحيان موصوفا بذلك المرفوع ؛ وهذه كما ترى تكلفات لا سبيل إلى احتمالها ، ومما ورد من هذه اللغة قول كعب بن سعد الغنوى (وقد سبق استشهاد الشارح به فى ص ١٠٨) :

وَدَاعٍ دَعَا يَا مَنْ يُجِيبُ إِلَى النَّدَى فَلَمْ يَسْتَجِبْهُ عِنْدَ ذَاكَ مُجِيبُ

ومُخْبَرًا عنه أو وصفاً إلى آخره مخرج لأسماء الأفعال والأسماء قبل التركيب .

ورافعاً لمستغنى به يشمل الفاعل نحو « أَقَائِمٌ الزَّيْدَانِ » ، ونائبه نحو « أَمَضْرُوبٌ العَبْدَانِ » وخرج به نحو « أقائم » من قولك : « أَقَائِمٌ أَبُوهُ زَيْدٌ » ؛ فإن مرفوعه غير مستغنًى به

و « أو » فى التعريف للتنويع ، لا للترديد ، أى : المبتدأ نوعان : مبتدأ له خبر ، ومبتدأ له مرفوع أغنى عن الخبر ، وقد أشار إلى الأول بقوله : (مُبْتَدَأٌ زَيْدٌ وَعَاذِرٌ خَبَرْ) أى : له (إِنْ قُلْتَ زَيْدٌ عَاذِرٌ مَنِ اعْتَذَرْ) وإلى الثانى بقوله : (وَأَوَّلٌ) أى : من الجزءين (مُبْتَدَأٌ وَالثَّانِى) منهما (فَاعِلٌ أَغْنَى) عن الخبر (فِى) نحو (أَسَارٍ ذَانِ) الرجلان ، ومنه قوله :

١٣٤ — * أَقَاطِنٌ قَوْمُ سَلْمَى أَمْ نَوَوْا ظَعَناً *

فَقُلْتُ ادْعُ أُخْرَى وَارْفَعِ الصَّوْتَ جَهْرَةً لَعَلَّ أَبِى الْمِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ

وقال الآخر :

لَعَلَّ اللهِ فَضَّلَكُمْ عَلَيْنَا بِشَىْءٍ أَنَّ أُمَّكُمْ شَرِيمُ

١٣٤ — هذا صدر بيت ، وعجزه :

* إِنْ يَظْعَنُوا فَعَجِيبٌ عَيْشُ مَنْ قَطَنَا *

وهذا البيت من الشواهد التى لم نقف على نسبتها لقائل معين

اللغة : « قاطن » اسم فاعل من قطن بالمكان — من باب قعد — إذا أقام « ظعنا » هو بفتح العين : الاسم من ظعن — وبابه نفع — أى : ارتحل ، و بسكون العين : مصدر ذلك الفعل ، وقيل : هو بالفتح والإسكان جميعا مصدر ، ويمكن أن يقال : إنه ههنا مصدر ، و إن أصله سكون العين ، ولكن الشاعر حركها بالفتح لكونها حرفا من أحرف الحلق ؛ وقد اختلف الكوفيون والبصريون فى فتح ثانى الكلمة الساكن إذا كانت حرفا من أحرف الحلق ؛ فذهب البصريون إلى أنه سماعى يقتصر فيه على ما ورد ، وأن كل ما ورد منه لغة لبعض العرب ، وذهب الكوفيون إلى أنه قياسى لا يوقف فيه عند ما سمع ؛ قال أبو الفتح بن جنى فى كتابه المحتسب (ص ٣٠ من نسخة مصورة بدار الكتب المصرية تحت رقم ٥٦٣ قراءات) : « ومذهب الكوفيين أنه يحرك الثانى لكونه حرفا حلقيا ؛ فيجيزون فيه الفتح ، و إن لم يسمعوه ؛ كالبحر والبحر ، والصخر والصخر ، وما أرى القول من بعد إلا معهم والحق فيه إلا فى أيديهم ، وذلك أننى سمعت عامة عقيل تقول ذلك شائعا غير مستنكره ، ولا تقف فيه ، حتى لسمعت الشجرى (هو أعرابى كان أبو الفتح يأخذ عنه) يقول : أنا محموم ، بفتح الحاء ، وليس أحد يدّعى أن فى الكلام مفعولا ، بفتح الفاء ، وسمعته مرة يقول

وقوله :

١٣٥ — أَمُنْجِزٌ أَنْتُمُ وَعْــدًا وَثِقْتُ بِهِ أَمِ ٱقْتَفَيْتُمْ جَمِيعاً نَهْجَ عُرْقُوبِ ؟

وقد قال له الطبيب مص التفاح وارم بثفله : لقد كنت أبغى مصه وعليه تغذو ، بفتح الغين ، ولا أحد يدّعى أن فى الـكلام يفعل ، بفتح الفاء » اهـ

المعنى : يستفسر عن قوم سلمى التى يحبها ، أهم باقون فى مكانهـم أم اعتزموا أن يرتحلوا عنه و يفارقوه ؟ فإن كانوا قد نووا الرحيل فما أعجب عيش الذى يبقى بعدهم ولايلحق بهم

الإعراب : « أقاطن » الهمزة للاستفهام ، وقاطن : مبتدأ « قوم » فاعل لقاطن سدّ مسد خبره ، ولـكون المبتدأ مع فاعله المغنى عن الخبر فى قوّة الفعل والفاعل حسن أن يعطف على جملته بأم المعادلة جملة فعلية وهى قوله « أم نووا ظعنا » وأم : حرف عطف ، ونووا : فعـل وفاعل ، وظعنا : مفعول به « إن » شرطية « يظعنوا » فعل مضارع فعل الشرط ، وواو الجماعة فاعله « فعجيب » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، عجيب : خبر مقدّم « عيش » مبتدأ مؤخر ، والجملة جواب الشرط فى محل جزم « من » اسم موصول فى محل جر بالإضافة إلى عيش ، وجملة «قطنا» من الفعل وفاعله المستتر فيه لامحل لها صلة « من » الموصولة ، والألف للإطلاق ، وليست للتثنية

الشاهد فيه : قوله « أقاطن قوم سلمى » حيث سد الفاعل — وهوقوله « قوم سلمى » — مسدّ خبر المبتدأ — وهو قوله « قاطن» — لـكونه وصفا يشبه الفعل ، وقد اعتمد على الاستفهام فصار شبهه بالفعل قو يا . و بيان ذلك أن اسم الفاعل واسم المفعول ونحوهما من الأوصاف التى تقع مبتدأ قد أشبهت الفعل من حيث المعنى، لدلالتها على الحدث الذى يدل عليه الفعل، وهى فى طبيعتها أسماء تقبــل علامات الاسم ؛ فتردّد أمرها بين أن تعامل معاملة الأسماء بالنظر إلى حقيقة أمرها و بين أن تعامل معاملة الأفعال فتسند إلى ما بعدها بالنظر إلى دلالتها على معنى الفعل؛ ثم ترجح ثانى هذين الوجهين ، بسبب دخول حرف النفى وحرف الاستفهام عليها ؛ وذلك لأن الأصل فى النفى والاستفهام أن يكونا بالنظر إلى أوصاف الذوات ، لابالنظر إلى الذوات أنفسها ؛ لأن الذوات يقلّ أن تـكون مجهولة ، والموضوع للدلالة على أوصاف الذوات وأحوالها هو الفعل ؛ لاجرم كان الأصل فى النفى والاستفهام عنه هو الفعل ، ومن ثمة لم يجز البصريون الاكتفاء بفاعل الوصف عن الخبر إلا إذا اعتمد على مايدانى شبهه من الفعل : كالاستفهام هنا ، والنفى فيما يأتى

١٣٥ — وهـذا البيت أيضا من الشواهد التى لم نقف على اسم قائلها ، ولا وجدنا لها سابقا أو لاحقا

اللغة : « منجز » اسم فاعل من قولهـم : أنجز الوعد ؛ إذا عجل الوفاء به ، و باب المجرّد منه مثل قتل « اقتفيتم » سلـكتم ، وتبعتم ، تقول : قفاه يقفوه ، إذا تبعه « نهج » طريق ، وسبيل « عرقوب » اسم رجـل يضرب به المثل فى خلف الوعد ، ويذكرون له قصة مشهورة ،

... ...

ويكثر ذكره فى كلام العرب شعرهم ونثرهم ؛ فمن النثر قولهم فى المثل « شرّ ما أجاءك إلى مخة عرقوب » ومن الشعر قول علقمة :

وَقَدْ وَعَدَتْكَ مَوْعِدًا لَوْ وَفَتْ بِهِ   كَمَوْعِدِ عُرْقُوبٍ أَخَاهُ بِيَتْرِبِ

وقول جبيهاء الأشجعى :

وَعَدْتَ وَكَانَ الْخُلْفُ مِنْكَ سَجِيَّةً   مَوَاعِيدَ عُرْقُوبٍ أَخَاهُ بِيَتْرِبِ

وقول كعب بن زهير فى لاميته :

كَانَتْ مَوَاعِيدُ عُرْقُوبٍ لَهَا مَثَلاً   وَمَا مَوَاعِيدُهَا إِلاَّ الْأَبَاطِيلُ

المعنى : يستفهم من قوم كانوا قد وعدوه شيئا ؛ ليتبين ما اعتزموه ، فيقول لهم : هل أنتم على نية الوفاء بما وعدتم ، أم أنكم قد نويتم الإخلاف ؟

الإعراب : «أمنجز» الهمزة للاستفهام ، منجز: مبتدأ «أنتم» فاعل سدّ مسد الخبر، ومنجز اسم فاعل يعمل عمل فعله المتعدى «وعدا» مفعول لمنجز ، وجملة « وثقت به» فى محل نصب صفة لقوله وعدا « أم » عاطفة ، وجملة « اقتفيتم » من الفعل وفاعله لا محل لها عطف على الجملة الابتدائية وفى هذا العطف ما ذكرناه فى شرح الشاهد السابق . وقوله « جميعا » منصوب على الحال من الضمير البارز الواقع فاعلا فى قوله « اقتفيتم »

الشاهد فيه : قوله « أمنجز أنتم » حيث سدّ الفاعل ــ وهو قوله « أنتم » ــ مسد خبر المبتدأ ــ الذى هو قوله « منجز » ــ لكونه وصفا معتمدا على الاستفهام ، كما قررنا ذلك فى الشاهد السابق .

هذا ، والفرق بين هذا الشاهد والذى قبله ، بعد اتحادهما فى موضوع الاستشهاد ، من وجوه :

الوجه الأوّل : ان اسم الفاعل فى البيت السابق مأخوذ من الفعل القاصر ، وفى هذا البيت مأخوذ من الفعل المتعدى ؛ ومن ثمة نصب فى هذا البيت مفعولا

الوجه الثانى : أن اسم الفاعل فى البيت السابق مأخوذ من الفعل الثلاثى ، وهو فى هذا البيت مأخوذ من المزيد على الثلاثى

الوجه الثالث : أن الفاعل الذى أغنى عن الخبر فى البيت السابق اسم ظاهر ، وفى هذا البيت ضمير بارز منفصل ، وهو حجة على من ذهب إلى امتناع أن يكون الضمير البارز فاعلا يسدّ مسدّ الخبر ؛ لأنا لو جعلنا الضمير مبتدأ مؤخرا والوصف خبرا مقدما للزم عليه الإخبار بالمفرد عن الجمع ، وهو لا يجوز ، ومثله فى الرد على المانعين قوله تعالى : (أَرَاغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ) إذ لو جعل « أنت » مبتدأ مؤخرا للزم عليه الفصل بين « راغب » وما يتعلق به ــ وهو قوله

(وَقِسْ) على هذا ما أشبهه ، من كل وصف اعتمد على استفهام ورفع مستغنًى به .

ثم لافرق فى الوصف بين أن يكون اسم فاعل ، أو اسم مفعول ، أو صفة مشبهة ، ولا فى الاستفهام بين أن يكون بالهمزة ، أو بهَلْ ، أو كيف ، أو مَنْ ، أو ما ، ولا فى المرفوع بين أن يكون ظاهراً أو ضميراً منفصلا .

(وَكَاسْتِفْهَامٍ) فى ذلك (النَّفْيُ) الصالح لمباشرة الاسم : حرفاً كان ، وهو مَا ، ولاَ ، وإنْ ، أو اسماً ، وهو غَيْر ، أو فعلا ، وهو لَيْسَ ، إلا أن الوصف بعد « ليس » يرتفع على أنه اسمها ، والفاعل يغنى عن خبرها ؛ وكذا ما الحجازية ؛ وبعد «غير » يجر بالإضافة ، و « غير » هى المبتدأ ، وفاعل الوصف أغنى عن الخبر ؛ ومن النفى بما قوله :

١٣٦ — خَلِيـلَيَّ مَا وَافٍ بِعَهْدِىَ أَنْتُمَا   إذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أُقَاطِعُ

« عن آلهتى » بأجنبى ، وهو « أنت » ؛ إذ المبتدأ أجنبى بالنسبة للخبر ، لأنه لاعمل للخبر فيه على الراجح ، ولا يلزم على جعل « أنت » فاعلا شىء من ذلك ؛ لأن الفاعل بالنظر إلى عامله غير أجنبى؛ لأن راغب حينئذ عامل فى أنت ، ومثلهما قول الشاعر : * خليلىّ ماواف . . إلخ * وسيأتى مشروحا بعد هذا ؛ وقال ابن قاسم : « إن مثل هذا البيت فى الردّ على من أنكر وقوع الفاعل المغنى عن الخبر ضميرا قول الآخر :

فَمَا بَاسِطٌ خَيْرًا وَلاَ دَافِعٌ أَذًى   عَنِ النَّاسِ إلاَّ أَنْتُمُ آلَ دَارِمِ

واعترضه الدمامينى بأن الفصل فى مثل هذا الموضع واجب ، ونقول : إن وجوب الفصل إنما هو بالنظر إلى الضمير المتصل ، ولا يمكن أن يدّعى مدّع امتناع وضع الاسم الظاهر فى هذا الموضع

١٣٦ — وهذا الشاهد أيضا مما لم يتيسر لنا الوقوف على قائله

اللغة : « واف » اسم فاعل من « وفى » بتخفيف الفاء — إذا أكمل « عهدى » العهد بين الرجلين : توثق مابينهما ، وفى الأساس : عهد إليه — وبابه فهم — واستعهد منه ، إذا وصاه وشرط عليه « أقاطع » أهجر ، وأترك مودّته

المعنى — يقول لصديقيه : إنكما إذا لم تكونا لى على أعدائى وتقاطعا من أقاطع من الناس من أجلى ؛ فإنكما لم تفيا بما بيننا من عهد الصداقة والوداد ؛ لأن من علامة الصدق فى المحبة أن يكون الصديق لصديق صديقه صديقا ولعدوّ صديقه عدوّا

الإعراب : « خليلى » منادى بحرف نداء محذوف ، وهو منصوب بالياء لأنه مثنى ، وهو مضاف لياء المتكلم « ما » نافية «واف» مبتدأ مرفوع بضمة مقدّرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين «بعهدى» متعلق بواف ، وياء المتكلم مضاف إليه «أنتما» فاعل بواف سدّ مسدّ

ومن النفى بغير قوله :

١٣٧ — غَيْرُ لَاهٍ عِدَاكَ فَاطَّرِحِ اللَّهْـــوَ وَلَا تَغْـــتَرِرْ بِعَارِضِ سَلِمِ

خبره « إذا » ظرف للزمان المستقبل « لم » نافية جازمة « تكونا » فعل مضارع ناقص مجزوم بلم ، والألف ضمير الاثنين اسمه « لى » جار ومجرور متعلق بقوله « تكونا » واللام للتعليل « على من » متعلق بمحذوف خبر الفعل الناقص ، وجملة « أقاطع » من الفعل المضارع وفاعله المستتر لامحلّ لها من الإعراب صلة الموصول المجرور محلا بعلى

الشاهد فيه : قوله « ماواف . . . أنتما » حيث سدّ الفاعل — وهو الضمير البارز المنفصل الذى هو أنتما — مسدّ خبر المبتدإ — وهو واف — لكون المبتدإ وصفا معتمدا على النفى ، وفيه الردّ على من أنكر أن يكون الفاعل الذى يسدّ مسدّ الخبر ضميرا منفصلا ، ولا يجوز ههنا أن يكون الوصف خبرا مقدّما والضمير مبتدأ مؤخرا ؛ لاختلافهما إفرادا وتثنية ، فلم يبق إلا ماذهبنا إليه

قال ابن هشام : « وقوله تعالى : (أراغب أنت عن آلهتى) وقول الشاعر :

* خليلى ماواف بعهدى أنتما * مما يقطع به على بطلان قول من ذهب إلى امتناع أن يرفع الوصف المكتفى بفاعل ضميرا منفصلا ؛ وذلك لأن القول بأن الضمير مبتدأ يؤدّى فى البيت إلى الإخبار بالواحد عن المثنى ، وفى الآية إلى الفصل بين العامل ومعموله بأجنبى » اه

وقال الدمامينى رحمه الله : « وقد أجيب عن الأوّل بأنه يجوز أن يكون « أنتما » مبتدأ وخبره الجملة الشرطية مع جواب الشرط المحذوف المدلول عليه بقوله ماواف بعهدى ، والتقدير : أنتما ياخليلى إذا لم تكونا لى على من أقاطع فما أحد واف بعهدى » اه ، أى : فتكون « ما » نافية ، و « واف » مبتدأ ، وقوله « بعهدى » متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، و « أنتما » مبتدأ ، والجملة بعده خبر مع ماذكره . وهذا تكلف و إطالة فى التقديرات

ثم قال : « ويجاب عن الآية بأن قوله تعالى « عن آلهتى » لايتعلق بقوله راغب المذكور فى الآية ، و إنما يتعلق بمحذوف مماثل ، والتقدير : أراغب أنت راغب عن آلهتى » اه بإيضاح ، وهو تكلف أيضا

١٣٧ — وهذا الشاهد أيضا لم نقف على اسم قائله

اللغة : « لاه » اسم فاعل من قولهم : لها يلهو ، إذا ترك وسلا وروّح عن نفسه بما لاتقتضيه الحكمة ، وبابه مثل قعد فى لسان أهل نجد ، ومثل تعب فى لسان أهل العالية ، والمراد هنا لازم معناه وهو الغفلة « اطرح » بتشديد الطاء ، على مثال افتعل من طرحه ؛ فإحدى الطاءين فاء الكلمة والثانية منقلبة عن تاء الافتعال — ومعناه اترك « سلم » بكسر السين ، وفتحها أيضا — أى : صلح وموادعة ، وإضافة « عارض » إليه من إضافة الصفة للموصوف ، أى : بسلم عارض ، أى : طارئ حادث

المعنى : إن أعداءك ليسوا غافلين عنك ، بل هم يتربصون بك الدوائر ، ويهتبلون فيك

... ...

الفرص؛ فلا تركن إلى الغفلة ، ولا تغترر بما يبدو لك منهم من المهادنة وترك القتال ؛ فإنهم يخادعونك بذلك؛ ليأخذوا أهبتهم ، ويستعدّوا لمنازلتك

الإعراب : « غير » مبتدأ « لاه » مضاف إليه « عداك » فاعل بلاه ، سدّ مسدّ خبر المبتدأ ، لأن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد ، وإعراب الباقي ظاهر

الشاهد فيه : قوله « غير لاه عداك » حيث سدّ الفاعل — وهو قوله « عداك » — مسدّ خبر المبتدأ — وهو قوله « غير » — لكون المبتدأ مضافا إلى الوصف الذي يرفع فاعلا يغني عن الخبر ، والمبتدأ هنا دالّ على النفي

فإن قلت : فكيف يغني الفاعل عن خبر المبتدأ مع أن المبتدأ ليس وصفا ؟

قلت : للعلماء في ذلك ثلاثة تخريجات :

أحدها : — وهو أحسنها ، وذهب إليه المحقق الرضي ، تبعا لملك النحاة الحسن بن أبي نزار ، ولابن الشجري — أنه لما كانت كلمة « غير » تدل على مخالفة ما بعدها لما قبلها ، وجرت من أجل ذلك مجرى حرف النفي ، وكانت مضافة إلى الوصف الذي من شأنه أن يكتفي بمرفوعه ، وقد علم أن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد ؛ بدليل اكتساب المضاف من المضاف إليه التذكير أو التأنيث ، والبناء ، ونحو ذلك مما ستعرفه في باب الإضافة ، فلما كان هذا هكذا جعل قوله «غير لاه عداك » بمنزلة أن تقول « مالاه عداك »

الثاني : — وهو توجيه ابن جني ، وتبعه عليه ابن الحاجب — أن كلمة « غير » ليست مبتدأ كما ذكرنا ، وإنما هي خبر مقدّم والوصف مضاف إليه ، والمرفوع الذي ندعي أنه فاعل هو عندهما مبتدأ مؤخر ، فحاصل التقدير عندهما « عداك غير لاه » وذلك من الخطأ بحيث لا يخفى ؛ فإن المبتدأ على زعمهما جمع ، فكيف يخبر عنه بالمفرد ؟ وأنت خبير بأنهما قد أرادا التخلص من أيسر الأمور وأهونها فوقعا في أمر لا يذهب إليه أحد ؛ فإن مطابقة المبتدأ للخبر مما أجمعوا على لزومه في غير ما استثنوه بالإجماع أيضا ، وهذا يخرج به الشاهد عما جيء به ههنا له

الثالث : — وهو توجيه ابن الخشاب — أن كلمة « غير » ليست مبتدأ كما ذهب إليه ، وليست خبرا مبتدؤه المرفوع بعده كما ذهب إليه ابن جني ، وإنما هي خبر لمبتدإ محذوف ، وتقدير الكلام عنده : أنت غير لاه عداك ، وفيه تكلف ، وذلك لأن الأصل عدم الحذف ، وكل تخريج لا يحوج إلى ادّعاء مقدّر لم يذكر في الكلام فهو أولى بالرعاية من التخريج الذي يحوج إليه ، وهذا أيضا يخرج البيت عما سيق له

ومثل هذا البيت في جميع ما ذكرنا قول أبي الطيب المتنبي يمدح بدر بن عمار :

لَيْسَ بِالْمُنْكَرِ أَنْ بَرَّزْتَ سَبْقاً ... غَيْرُ مَدْفُوعٍ عَنِ السَّبْقِ العِرَابُ

وقوله :

١٣٨ — غَيْرُ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنٍ يَنْقَضِى بِالْهَمِّ وَالْحَزَنِ

(وَقَدْ يَجُوزُ) الابتداء بالوصف المذكور من غير اعتماد على نفى أو استفهام (نَحْوُ فَائِزٌ أُولُو الرَّشَدْ) وهو قليل جدا ، خلافا للأخفش والكوفيين ، ولا حجة فى قوله :

---

١٣٨ — البيت لأبى نواس الحسن بن هانئ الحكمى ، و بعده قوله :

إِنَّمَا يَرْجُو الْحَيَاةَ فَتًى عَاشَ فِى أَمْنٍ مِنَ المِحَنِ

والحسن بن هانئ من شعراء الدولة العباسية مدح الرشيد والأمين ؛ فهو ممن لايحتج بقوله ، وإنما ذكر الشارح هذا البيت للتمثيل

اللغة : « مأسوف » اسم مفعول من الأسف ، وهوالحزن ، و بابه طرب ، وزعم ابن الخشاب أنه مصدر جاء على صيغة اسم المفعول مثل الميسور والمعسور بمعنى اليسر والعسر ، ثم أريد به اسم الفاعل ، وستعرف فى بيان الشاهد منشأ هذا القول ورده

المعنى : إنه لاينبغى لعاقل أن يأسف على زمن ليس فيه إلا هموم تتلوها هموم ، وأحزان تأتى من ورائها أحزان

الإعراب : « غير » مبتدأ « مأسوف » مضاف إليه « على زمن » جار ومجرور متعلق بمأسوف على أنه نائب فاعل له أغنى عن خبر المبتدأ — الذى هو غير — لكون المضاف والمضاف إليه بمنزلة الكلمة الواحدة ، وجملة « ينقضى » مع فاعله المستتر فيه فى محل جر صفة لزمن « بالهم » جار ومجرور متعلق بينقضى « والحزن » معطوف على الهم

الشاهد فيه : قوله « غير مأسوف على زمن » حيث أغنى النائب عن الفاعل — وهو قوله « على زمن » — عن خبر المبتدأ — الذى هوقوله « غير » — لكونه مضافا إلى وصف يكتفى بالمرفوع عن الخبر ، مع أن المبتدأ دال على النفى

وخرجه ابن جنى على أن « غير » خبر لمجرور بعن — وهو زمن — وزعم أن أصل الكلام « زمن ينقضى بالهم والحزن غير مأسوف عليه» فقدم « غير » وما بعدها ، وحذف الموصوف — وهو « زمن» — وأبقى صفته ، فصار الكلام «غير مأسوف عليه ينقضى بالهم والحزن » ولزم أن يعود الضمير المجرور بعلى على غير مذكور ؛ فوضع الظاهر مكانه ، وفيه من التكلف والدعاوى المخالفة للظاهر مالايسوغ ارتكابه

وزعم ابن الخشاب أن «غير » خبر مبتدإ محذوف ، والتقدير : « أنا غير مأسوف ... إلخ » ولذلك اضطر إلى أن يذهب إلى أن « مأسوف » مصدر أريد به اسم الفاعل : أى أنا غير آسف ، وأنت ترى آثار التكلف ظاهرة عليه ؛ لما يلزم عليه من ادعاء استعمال صيغة اسم المفعول فى معنى المصدر ، وهو مما اختلف العلماء فى ثبوته ، وعدم الاكتفاء بذلك حتى يضم إليه أمرا آخر ، وهو أن يكون هذا المصدر مرادا منه اسم الفاعل

١٣٩ — خَبِيرٌ بَنُو لِهْبٍ فَلاَتَكُ مُلْغِياً   مَقَالَةَ لِهْبِيٍّ إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتِ

١٣٩ — نسب العلماء هذا البيت لرجل من طيء ، ولم يعينوه

اللغة : « خبير » اسم فاعل ، مأخوذ من الخبرة ، وهى العلم بالشىء ومعرفته « بنو لهب » بكسر فسكون — جماعة من بنى نصر بن الأزد ، يقال : إنهم أزجر قوم ، قال فى اللسان : «و بنو لهب : قوم من الأزد ، ولهب : قبيلة من اليمن فيها عيافة وزجر ، وفى المحكم : لهب : قبيلة زعموا أنها أعيف العرب » اهـ « ملغيا » اسم فاعل ، مأخوذ من الإلغاء ، وهو الإهمال ، والعيافة : زجر الطير ، وهى : أن تعتبر بأسمائها وأصواتها ومساقطها وأنوائها ، وتتفاءل بذلك : فتتشاءم وتتطير ، أو تسعد وتهنأ

المعنى : إن بنى لهب جدّ عليمين بالزجر والعيافة ، فاذا قال لك قائل منهم شيئا فلا تهمل مقالته ولا تلغ مايذكره لك ؛ وفى ضد هذا المعنى يقول لبيد بن ربيعة العامرى :

لَعَمْرُكَ مَا تَدْرِى الطَّوَارِقُ بِالْحَصَى   وَلاَ زَاجِرَاتُ الطَّيْرِ مَا ٱللهُ صَانِعُ

وقول الكميت بن زيد الأسدى :

وَلاَ أَنَا مِمَّنْ يَزْجُرُ الطَّيْرَ هَمُّهُ   أَصَاحَ غُرَابٌ أَم تَعَرَّضَ ثَعْلَبُ
وَلاَ السَّانِحَاتُ الْبَارِحَاتُ عَشِيَّةً   أَمَرَّ سَلِيمُ الْقَرْنِ أَمْ مَرَّ أَعْضَبُ

الإعراب : « خبير » مبتدأ ، والذى سوّغ الابتداء به ، وهو نكرة ، أنه عامل فيما بعده « بنو » فاعل لخبير أغنى عن الخبر ، وستعرف ما فى هذا الإعراب « مقالة » مفعول به لقوله ملغيا « الطير » فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، وجملة « مرّت » من الفعل والفاعل المستتر فيه العائد على الطير لامحل لها من الإعراب تفسيرية

الشاهد فيه : استشهد الكوفيون والأخفش من البصريين ومن رأى رأيهم من العلماء كابن مالك ؛ بهذا البيت ، على أنه لايشترط فى اكتفاء الوصف المبتدأ بمرفوعه عن الخبر أن يتقدمه نفى أواستفهام ، واحتجوا بهذا البيت ، وهو يخالف ماذهب إليه جمهرة البصريين ، وجريا على الاحتجاج بهذا البيت جعلنا كما جعل الكوفيون ومن معهم قوله « خبير » مبتدأ ، وقوله « بنو لهب » فاعلا أغنى عن الخبر ، كما ذكرناه فى الإعراب ، والبصريون يمنعون ذلك ، ويذهبون إلى أن قوله « خبير » خبر مقدّم ، وقوله « بنو لهب » مبتدأ مؤخر ؛ وهو الراجح الذى ينصره الدليل

فإن قلت : فكيف يكون هذا مع أن خبيرا مفرد و بنو لهب جمع ، ولا يجوز أن يخبر بالمفرد عن الجمع ؛ لأن من شرط المبتدأ مع خبره أن يكونا متطابقين : إفرادا ، وتثنية ، وجمعا ؟ !

فالجواب على ذلك أن نقول لك : إنه ليس كل مفرد يمتنع أن يخبر به عن الجمع ، بل بعض المفردات يصح أن تقع أخبارا عن مبتدآت هى جموع : من ذلك المصدر ، أفلست تقول : « محمد

لجواز كون الوصف خبرا مقدما ، على حدِّ « وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ » وقوله :

١٤٠ — * هُنَّ صَدِيقٌ لِلَّذِى لَمْ يَشِبِ *

عدل ، والمحمدان عدل ، والمحمدون عدل » ومثله رضا ، وصوم ، وفطر ، وما أشبهه ؛ وأنت إذا قلت ذلك لم ينكر عليك منكر ، وإذا ثبت هذا بطل عموم قولكم « إنه لا يخبر بالمفرد عن الجمع » ثم إنا بعد هذا ندعى أن قوله « خبير » فى البيت من المفردات التى يصح الإخبار بها عن الجمع ؛ من جهة أنه على وزان فعيل ، وفعيل من أوزان المصادر كالذميل والصهيل ، وقد علمت أن المصدر يخبر به عن الواحد والجمع بلفظ واحد ؛ فيعطى ماهو على زنة المصدر حكم المصدر ، وقد ورد كثيرا الإخبار بهذا البناء عن الجمع والمؤنث بلفظ الواحد المذكر : من ذلك قوله تعالى : (وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ) أى : مظاهرون ، أى : معينون ومساعدون ، ومن ذلك قوله تعالى : (إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ) وقول الشاعر :

فَلَوْ أَنْكِ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتِنِي ... طَلَاقَكِ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتِ صَدِيقُ

وقول الآخر :

نَصَبْنَ الْهَوَى ثُمَّ ارْتَمَيْنَ قُلُوبَنَا ... بِأَعْيُنِ أَعْدَاءٍ ، وَهُنَّ صَدِيقُ

وقول الآخر :

لَعَمْرِى لَئِنْ كُنْتُمْ عَلَى النَّأْىِ وَالنَّوَى ... بِكُمْ مِثْلُ مَا بِي إِنَّكُمْ لَصَدِيقُ

وأنشد أبو زيد والأصمعى لقعنب ابن أم صاحب :

مَا بَالُ قَوْمٍ صَدِيقٍ ثُمَّ لَيْسَ لَهُمْ ... دِينٌ ، وَلَيْسَ لَهُمْ عَقْلٌ إِذَا ائْتُمِنُوا

فوصف به الجمع ، والوصف أخو الخبر ؛ إذ ليس الخبر إلا وصفا للمبتدأ ، وكل ذلك يدلّ على ما أسلفناه ، ويؤيد ماذهب إليه البصريون من أنه لا حجة فى هذا البيت الذى ساقه الكوفيون شاهدا لما زعموه

ولعلّ من دواعى تجويز الكوفيين أن يرفع الوصف فاعله المكتفى به من غير اعتماد ؛ أنهم لا يجيزون تقدّم الخبر على المبتدإ مطلقا ، وستأتى هذه المسألة مشروحة فى تعليقاتنا على شواهد هذا الباب إن شاء الله

ومثل بيت الشاهد فى الاستشهاد للكوفيين وردّه قول زهير بن مسعود الضبى :

فَخَيْرٌ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ ... إِذَا الدَّاعِى الْمُثَوِّبُ قَالَ : يَالَا

١٤٠ — لم أقف لهذا الشاهد على تكملة ، ولا رأيت أحدا من العلماء نسبه إلى قائل معين

اللغة : « صديق » هو المصادق لك الذى يصفيك وداده ، ويقال بهذا اللفظ للواحد والجمع

... ...

والمؤنث ، وفى التنزيل : (فما لنا من شافعين ولا صديق حميم) فاستعمله جمعا ، ألا تراه عطفه على الجمع ، «ونقل الجوهرى أنه يقال للواحدة : صديقة ؛ بالهاء ، وكونها بالهاء هو القياس ، لكن الاستعمال الفاشى على خلافه» اه من شرح القاموس بتصرف . و بيانه أن فعيلا بمعنى فاعل ليس مما يستوى فيه المذكر والمؤنث ؛ فقياسه أن يقال للمذكر بغير تاء ، وتزاد عليه التاء إذا أردت المؤنث ، تقول : هذا رجل رضىّ البال ، وهذه امرأة رضية البال ؛ وصديق معناه معنى الفاعل ؛ فكان حقه أن يجىء بالتاء للمؤنث ، لكنا وجدناهم يصفون الأنثى بهذه الكلمة من غير تاء ، و يخبرون بها عنها من غير تاء ، كما ذكرنا من الشواهد فى شرح الشاهد السابق ، والسر فى الخروج عن القياس فى هذا اللفظ أنهم حملوه على عدوّ ، وعدوّ يكون بلفظ واحد للمذكر والمؤنث المفرد والمثنى والجمع ، نحو قوله تعالى : (فإنهم عدوّ لى إلا ربّ العالمين) وقوله جلّ ذكره : (وهم لكم عدوّ) وقوله تعالت كلمته : (فإن كان من قوم عدوّ لكم) وقوله : (كانوا لكم عدوّا مبينا) و إنما كان عدوّ بلفظ واحد لأن فعولا إذا كان بمعنى فاعل كان كذلك ، مثل رجل صبور ، و إنما حمل صديق على عدوّ لأنه ضدّه ، وهم يحملون الشىء على ضدّه كما يحملونه على نظيره ؛ ومن فروع حمل الشىء على ضدّه أنهم جمعوا عجفاء وأعجف على عجاف ، نحو قوله تعالى : (يأكلهنّ سبع عجاف) مع أن قياس أفعل وفعلاء أن يجمعا على فعل ، مثل أحمر وحمراء وحمر ، ولكنه لما كان السمين والسمينة ضدّ الأعجف والعجفاء ، والسمين والسمينة يجمعان قياسا على سمان ، مثل ظريف وظراف وكريم وكرام ؛ حمل الأعجف على السمين ؛ فجمع جمعه ، ومن فروعه أيضا أنهم عدّوا رضى بعلى فى نحو قول الشاعر :

إِذَا رَضِيَتْ عَلَىَّ بَنُو قُشَيْرٍ ... لَعَمْرُ ٱللهِ أَعْجَبَنِى رِضَاهَا

وقياسه أن يعدى بعن ، كما فى قوله تعالى : (رضى الله عنهم ورضوا عنه) وقوله : (لقد رضى الله عن المؤمنين) و إنما عدّوه بعلى حملا له على سخط الذى هو ضدّه ؛ ومن ذلك « نسى » علقوها عن العمل بالاستفهام فى نحو قول الشاعر :

وَمَنْ أَنْتُمُ إِنَّا نَسِينَا مَنَ أَنْتُمُ ... وَرِيحُكُمُ مِنْ أَىِّ رِيحِ ٱلْأَعَاصِرِ

مع أن المعروف المتقرر عندهم أنّ التعليق خاص بأفعال القلوب ، وليس « نسى» منها ، ولكنهم حملوا نسى على علم ؛ فعلقوا الأوّل كما علقوا الثانى عن العمل فى قول لبيد :

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِى ... إِنَّ ٱلْمَنَايَا لَا تَطِيشُ سِهَامُهَا

وهكذا مما لا يحصى ، ومما تجده أصلا مقررا فى كتاب سيبويه ، و بخاصة فى باب أوزان المصادر والصفات

المعنى : إن الغانيات يصادقن الفتيان ، و يألفن الشبان ، فإذا لاح الشيب بعارضك فلا تطمع فى مودّتهنّ ، ولا تحدث نفسك بالقرب منهنّ ، ومثله فى المعنى قول علقمة بن عبدة :

(وَالثَّانِ مُبْتَدًا) مؤخر (وَذَا الْوَصْفُ) المذكور (خَبَرْ) عنه مقدم (إنْ فِي سِوَى الْإِفْرَادِ) وهو التثنية والجمع (طِبْقًا اسْتَقَرْ) أى : استقرَّ الوصف مطابقا للمرفوع بعده ، نحو « أقائمان الزيدان » ، و« أقائمون الزيدن » ولا يجوز أن يكون الوصف فى هذه الحالة مبتدأ وما بعده فاعلا أغنى عن الخبر ، إلا على لغة « أَكَلُونِى الْبَرَاغِيثُ » ، فإن تطابقا فى الإفراد جاز الأمران ، نحو « أقائم زيد » ، و « ما ذاهبة هند »

(وَرَفَعُوا) أى : العربُ (مُبْتَدَأً بِالاَبْتِدَا) وهو : الاهتمام بالأسم وجعله مقدَّمًا ليسند إليه ، فهو أمر معنوى (كَذَاكَ رَفْعُ خَبَرٍ بِالْمُبْتَدَا) وحده ، قال سيبويه : فأما الذى بُنى عليه شىء هوهو فإنَّ المبنىَّ عليه يرتفع به ، كما ارتفعهو بالابتداء . وقيل: رافع الجزءين هوالابتداء ؛ لأنه اقتضاهما ، ونظير ذلك أن معنى التشبيه فى « كأنَّ » لما اقتضى مُشَبَّهًا ومشبها به كانت عاملة فيهما . وضعف بأن أقوى العوامل لايعمل رفعين بدون إتباع ، فما ليس أقوى أولى أن لايعمل ذلك . وذهب المبرد إلى أن الابتداء رافع للمبتدأ ، وهما رافعان للخبر ، وهو قول بما لانظير له . وذهب الكوفيون إلى أنهما مترافعان . وهذا الخلاف لفظى

(وَالْخَبَرُ الْجُزْءُ الْمُتِمُّ الْفَائِدَهْ) مع مبتدأ غير الوصف المذكور ، بدلالة المقام والتمثيل بقوله

فَإِنْ تَسْأَلُونِي بِالنِّسَاءِ فَإِنَّنِي   خَبِيرٌ بِأَحْوَالِ النِّسَاءِ طَبِيبُ
إِذَا شَابَ رَأْسُ الْمَرْءِ أَوْ قَلَّ مَالُهُ   فَلَيْسَ لَهُ فِي وُدِّهِنَّ نَصِيبُ
يُرِدْنَ ثَرَاءَ الْمَالِ حَيْثُ عَلِمْنَهُ   وَشَرْخُ الشَّبَابِ عِنْدَهُنَّ عَجِيبُ

الإعراب : « هنّ » ضمير منفصل مبتدأ « صديق » خبر « للذى » متعلق بصديق « يشب » مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر للروى ، وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى « الذى » ، والجملة لا محل لها صلة

الشاهد فيه : قوله « هنّ صديق » حيث أخبر بالمفرد ــ وهو قوله «صديق» ــ عن الجمع ــ وهو قوله « هنّ » ــ لكون المفرد على مثال فعيل الذى أصله أن يكون مصدرا كالرحيل والنعيب ، وهو هنا بمعنى اسم الفاعل ، لكنه لما كان على صورة المصدر أعطى حكمه ، وقد ذكرنا لك الكثير من شواهد هذه المسألة فى شرح الشاهد السابق والذى قبله

هذا ، وقد ذكر العلامة الرضى فى شرح الشافية أنه جاء شىء من فعيل بمعنى فاعل مستويا فيه الذكر والأنثى ، حملا على فعيل بمعنى مفعول ، وذلك كجدير ، وسديس ، وريح خريق ، ورحمة الله قريب ، والأصل فيه ماذكرنا

(كَاللهُ بَرٌّ وَالْأَيَادِي شَاهِدَهْ) فلا يرد الفاعل ونحوه

(وَمُفْرَدًا يَأْتِي) الخبر، وهو الأصل . والمراد بالمفرد هنا ماليس بجملة ، كَـبَرٌّ ، وشاهدة (وَيَأْتِي جُمْلَهْ) وهى فعل مع فاعله ، نحو « زَيْدٌ قَامَ » ، و « زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ » ، أو مبتدأ مع خبره ، نحو « زَيْدٌ أَبُوهُ قَائِمٌ » ويشترط فى الجملة أن تكون (حَاوِيَةً مَعْنَى) المبتدأ (الَّذِي سِيقَتْ) خبرا (لَهْ) ليحصل الربط

وذلك بأن يكون فيها ضميره[1] : لفظا كما مُثّل، أو نية ، نحو « السَّمْنُ مَنَوَانِ بِدِرْهَمٍ »

---

(١) إذا كان الرابط من جملة الخبر ضميرا ؛ فقد يكون هـذا الضمير مرفوعا ، وقد يكون منصوبا ، وقد يكون مجرورا

فإذا كان مرفوعا فقد يكون مبتدأ ، نحو قولك : محمد هو القائم ، بناء على بعض المذاهب ، وقد يكون فاعلا ، نحو قولك : محمد ضرب غلامه ، ونحو قولك : المحمدان يقومان ، ونحو قولك : المخلصون يقومون بواجباتهم ؛ وقد يكون نائب فاعل ، نحو قولك : محمد قتل ظلما ، ونحو قولك : المحمدان يحرمان الخير بظلمهما ؛ وقد يكون اسما لـكان أو إحدى أخواتها ، نحو قولك : إبراهيم كان معنا أمس ؛ ونحو ذلك

وإذا كان منصوبا فقد يكون ناصبه فعلا ، نحو قولك : محمد ضربه خالد ، وقد يكون ناصبه وصفا ، نحو قولك : محمد أنا الضاربه، وقد يكون ناصبه حرفا ، نحو قولك : محمد إنه رجل فاضل

وإذا كان مجرورا فقد يكون مجرورا بحرف جر ، نحو قولك : محمد أخذت عنه الأدب ، وقد يكون مجرورا بالإضافة ، نحو قولك : محمد أبوه عالم

ومتى علمت هذا التفصيل فاعلم أن العلماء قد اختلفوا فى جواز حذف الضمير الذى يربط جملة الخبر بالمبتدأ

فذهب سيبويه رحمه الله تعالى إلى أنه لا يجوز حذف الضمير الرابط مطلقا ، سواء أكان مرفوعا أم منصوبا أم مجرورا

وقد ردّ العلماء ذلك عليه ، وأجازوا حذفه ، واستدلوا على ماذهبوا إليه بورود مثله فى فصيح الـكلام ؛ من ذلك قوله تعالى : (ولمن صبر وغفر إنّ ذلك لمن عزم الأمور) فإن جملة « إنّ ذلك لمن عزم الأمور » خبر عن المبتـدإ الذى هو « من » الموصولة ، والتقدير : إنّ ذلك منه ـ إلخ

ولمدّع أن يدعى أنّ هذه الآية ليست مما حذف فيهـا الرابط ، بل الرابط هو اسم الإشارة ، وهو عائد على الصبر والغفران اللذين يدلّ عليهما قوله سبحانه « صبر وغفر » وكأنه قيل : الذى صبر وغفر إنّ صبره وغفرانه لمن عزم الأمور

وذهب الفراء إلى أنّ العائد المنصوب يجوز حذفه ، بشرط أن يكون المبتـدأ لفظ « كل »

أى : منوان منه ، أوخلف عن ضميره ، كقولها « زَوْجِي الْمَسُّ مَسُّ أَرْنَب ، وَالرِّيحُ رِيحُ زَرْنَبٍ » ، قيل : أل عوض عن الضمير ، والأصل : مَسُّه مسُّ أرنب وريحُهُ ريحُ زَرْنَب ، كذا قاله الكوفيون وجماعة من البصريين ، وجعلوا منه « وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَى فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى » أى : مأواه ، والصحيح أن الضمير محذوف ، أى المسُّ له أو منه ، وهى المأوى له ، وإلاَّ لزم جواز نحو « زَيْدٌ الْأَبُ قَائِمٌ » وهو فاسد

أو كان فيها إشارة إليه ، نحو « وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ »

أو إعادته بلفظه ، نحو « الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ » قال أبو الحسن : أو بمعناه ، نحو « زَيْدٌ جَاءَنِي أَبُو عَبْدِ اللهِ » إذا كان « أبو عبد الله » كنية له

أو كان فيها عموم يشمله ، نحو « زَيْدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ » وقوله :

١٤١ — * فَأَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمُ *

وأن يكون ناصبه فعلا ، نحو قوله تعالى : (وَكُلٌّ وَعَدَ اللهُ الْحُسْنَى) فى قراءة من رفع « كل » ، وتقديره : وكل وعده الله الحسنى ؛ ومثله قول أبى النجم العجلى :

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الْخِيَارِ تَدَّعِى ... عَلَيَّ ذَنْباً كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ

فى رواية من رفع « كله » ، وتقديره : كله لم أصنعه ؛ فكله : مبتدأ ، وجملة « لم أصنع » خبره ، وقد حذف منها الرابط كما رأيت تقديره ، ومثله قول الشاعر :

ثَلَاثٌ كُلُّهُنَّ قَتَلْتُ عَمْداً ... فَأَخْزَى اللهُ رَابِعَةً تَعُودُ

فكلهنّ : مبتدأ ، وجملة « قتلت عمدا » خبره ، والرابط محذوف ، وتقديره : كلهن قتلته عمدا

وذهب المحقق الرضى والأستاذ ابن مالك إلى جواز حذف العائد المجرور ، بثلاثة شروط : الأوّل : أن يكون الجار حرفا دالا على التبعيض ، وأن يكون الخبر جملة اسمية ، وأن يكون المبتدأ فى الجملة الاسمية المخبر بها بعض المبتدأ الأوّل ، ودليلهما على ذلك مجيئه عن العرب فى كلام لا ضرورة فيه ، نحو قولهم : البر الكر بستين ، وقولهم : السمن منوان بدرهم ، وقولها : زوجى المس مس أرنب والريح ريح زرنب ، وتقدير الكلام عندهما : البر الكر منه بستين ، والسمن منوان منه بدرهم ، وزوجى المس منه ، وحملا عليه قوله تعالى : (ولمن صبر وغفر إنّ ذلك لمن عزم الأمور) أى : إن ذلك منه

١٤١ — هذا صدر بيت للحارث بن خالد بن العاص بن هشام بن المغيرة المخزومى ، وعجزه :

* وَلَكِنَّ سَيْراً فِي عِرَاضِ الْمَوَاكِبِ *

... ...

وقبل هذا قوله :

فَضَحْتُمْ قُرَيْشًا بِالْفِرَارِ ، وَأَنْتُمُ ... قُمُدُّونَ سُودَانٌ عِظَامُ الْمَنَاكِبِ

اللغة : « قمدون » جمع قمد ــ بضم القاف والميم وتشديد الدال ، بزنة عتل ــ وهو الطويل مطلقا ، وقيل : هو الطويل العنق الضخمه ، وقيل : القمد : الشديد الصلب القوى ، وباب فعله نصر « سودان » جمع سود الذى هو جمع أسود ، مأخوذ من السيادة ، كذا قال البغدادى « عراض » ــ بكسر العين المهملة ــ جمع عرض ــ بضم فسكون ــ وهو الناحية « المواكب » يروى بالواو ، وبالراء المهملة ؛ فأما الأوّل فهوجمع موكب ــ بفتح الميم وكسر الكاف ــ وهم الجماعة ركبانا أو مشاة ، وقيل : ركاب الإبل للزينة ، ويقال : أوكب ــ إذا لزمهم ، وأما الثانى فذكره البغدادى وفسره بنفس ما ذكرناه فى تفسير الأوّل

المعنى : يهجو بنى أسيد بن أبى العيص بن أمية بن عبد شمس ، ويقول لهم : إنكم جماعة لا تقدمون على القتال ولا تحسنونه ، وإنما تحسنون السير مع ركاب الإبل الذين لايقاتلون ؛ لذلك فضحتم قريشا بانتسابكم إليهم بسبب فراركم وتوليكم ، مع أن صوركم صور الشجعان أصحاب السيادة

الإعراب : « فأما » حرف شرط وتفصيل « القتال » مبتدأ « لا » نافية للجنس « قتال » اسم لا « لديكم » ظرف متعلق بمحذوف خبر لا ، وجملة « لا » مع اسمها وخبرها فى محل رفع خبر المبتدأ « ولكن » حرف استدراك ونصب ، واسمها محذوف ، وتقدير الكلام « ولكنكم سيرا ــ إلخ » وقوله « سيرا » مفعول مطلق لفعل محذوف ، تقديره « تسيرون سيرا » وجملة ذلك الفعل المحذوف وفاعله فى محل رفع خبر لكن ، ولوجعلت قوله « سيرا » اسم لكن وخبرها محذوفا على أن يكون تقدير الكلام « ولكن لكم سيرا » لكان سائغا جائزا

الشاهد فيه : قوله « فأما القتال لاقتال لديكم » حيث أوقع جملة « لا » مع اسمها وخبرها خبرا عن المبتدأ ، مع أنه ليس فى هذه الجملة ضمير يعود على المبتدأ ولا اسم إشارة يرجع إليه ولا ذكر فيها المبتدأ بلفظه الأوّل ، وبعبارة أخرى : ليس فى جملة الخبر أحد الروابط الثلاثة المعروفة ، فلو كانت الروابط قاصرة على هذه الثلاثة لخلت جملة الخبر حينئذ من الرابط ، ولا سبيل إلى إجازة ذلك؛ ومن أجل ذلك ذهب جماعة من العلماء إلى أنه إذا كانت جملة الخبر عامة بحيث تشمل المبتدأ اكتفى بذلك العموم رابطا يربطها به ، وبيان ذلك فى البيت أنه قد علم أن « لا » النافية للجنس العاملة عمل « إن » تدل على أن النفى مستغرق لجميع أفراد اسمها ، ومن أفراد اسمها المنفية القتال الأوّل الذى هو المبتدأ المخبر عنه بجملة لا ؛ فجملة الخبر عامة بسبب لا

كذا قالوه ، وفيه نظر ؛ لاستلزامه جواز « زَيْدٌ مَاتَ النَّاسُ » ، و « خَالِدٌ لاَرَجُلَ فِى الدَّارِ » ، وهو غير جائز ، فالأولى أن يخرّج المثال على ماقاله أبوالحسن بناء على صحته ، وعلى أن « أل » فى فاعل « نِعْمَ » للعهد لا للجنس .

أو وقع بعدها جملة مشتملة على ضميره بشرط كونها : إما معطوفة بالفاء ، نحو « زيد مات عمرو فورثه » وقوله :

١٤٢ — وَإِنْسَانُ عَيْنِى يَحْسِرُ المَاءُ تَارَةً فَيَبْدُو ، وَتَارَاتٍ يَجُمُّ فَيَغْرَقُ

ومثل هذا البيت قول ابن ميادة — وهو من أبيات سيبويه — (ج ١ ص ١٩٣) :

أَلاَلَيْتَ شِعْرِى هَلْ إِلَى أُمِّ جَحْدَرٍ سَبِيلٌ ؟ فَأَمَّا الصَّبْرُ عَنْهَا فَلاَ صَبْرَا

أنشد سيبويه هذا البيت بنصب « فأما الصبر » على لغة الحجازيين على أنه مفعول له ، وقال : « وأما بنو تميم فيرفعون » ، وقال الأعلم : « الشاهد فيه نصب الصبر على المفعول له ، والتقدير : مهما ذكرت للصبر لى» ومن أجله فلا صبر لى ، ولو رفع بالابتداء لكان حسنا ، ويكون التقدير : فأما الصبر عنها فلا صبر اه ، والاستشهاد به ههنا على رواية الرفع

ومثله قول الآخر :

فَأَمَّا الصُّدُورُ لاَ صُدُورَ لِجَعْفَرٍ وَلَٰكِنَّ أَعْجَازاً شَدِيدًا ضَرِيرُهَا

قال ابن جنى فى بيت ابن ميادة: « قوله لاصبر بمنزلة قولهم: نعم الرجل زيد ، وذلك أن الصبر عنها بعض الصبر لاجميعه ، وقوله : فلا صبر؛ نفى للجنس أجمع ؛ فدخل الصبر عنها — وهو البعض — فى جملة مانفى من الجنس ، كما أن زيدا بعض الرجال » اه

وقد ردّ الشارح ذلك بما لانوافقه عليه ، لأن مادّعى لزومه على هذا المذهب غير موافق لما ذكروه ؛ فإنك ترى فى عامّة مارويناه من الشواهد أن لفظ العام هو بعينه لفظ الخاص الواقع مبتدأ ؛ وإنما جاءه العموم من خارج عنه ، بخلاف ماذكره .

واعلم أن فى شاهدنا وفى البيت الثانى الذى رويناه لك ضرورة حذف الفاء من تالى تلو « أما » الشرطية ، الذى هو جوابها ، وكان من حقه أن يقول : فأما القتال فلا قتال — إلخ ، ويقول : فأما الصدور فلا صدور لجعفر إلخ ، وستعرف ذلك : فى خاتمة هذا الباب ، وفى الكلام على « أما » إن شاء الله

١٤٢ — هذا البيت لذى الرمة — غيلان بن عقبة — من قصيدة له أوّلها :

أَدَارًا بِحُزْوَى ؛ هِجْتِ لِلْعَيْنِ عَبْرَةً فَمَاءُ الْهَوَى يَرْفَضُّ أَوْ يَتَرَقْرَقُ

وقبل بيت الشاهد قوله :

يَلُومُ عَلَى مَىٍّ خَلِيلِى ، وَرُبَّمَا يَجُورُ إِذَا لاَمَ الشَّفِيقُ وَيَخْرَقُ

... ...

وَإِنْسَانُ عَيْنِي ... ... البيت، وبعده:

وَلَوْ أَنَّ لُقْمَانَ الْحَكِيمَ تَعَرَّضَتْ لِعَيْنَيْهِ مَيٌّ سَافِراً كَادَ يَبْرَقُ

اللغة: «حزوى» بضم الحاء وسكون الزاى ـ موضع بنجد فى ديار تميم، وقال الأزهرى: جبل من جبال الدهناء مررت به، وقال محمد بن إدريس بن أبى حفصة: حزوى باليمامة وهى نخل بحذاء قرية بنى سدوس، وقال أيضا: حزوى من الدهناء. اهـ، وذو الرمة يكثر من ذكر حزوى فى شعره، ومن ذلك قوله أيضا:

خَلِيلَيَّ عُوجَا مِنْ صُدُورِ الرَّوَاحِلِ بِجُمْهُورِ حُزْوَى فَابْكِيَا فِي الْمَنَازِلِ
لَعَلَّ انْحِدَارَ الدَّمْعِ يُعْقِبُ رَاحَةً إِلَى الْقَلْبِ، أَوْ يَشْفِي نَجِيَّ الْبَلَابِلِ

«هجت» أثرت «عبرة» دمعة «يرفضّ» قال فى اللسان «وارفضّ الدمع ارفضاضا وترفض؛ سال وتفرق وتتابع سيلانه» اهـ، وكل ماذهب متفرقا فهو مرفضّ «أو يترقرق» أى: يدور فى حملاق العين ولا ينزل، وقيل: أن يجرى جريانا سهلا، من قولهم: ترقرق السحاب «يخرق» مضارع خرق ـ من باب علم يعلم ـ ومعناه حمق وجهل، أو اشتدّ ولم يرفق، وتقول: خرق بالشىء، إذا جهله ولم يحسن عمله «إنسان عينى» هو المثال، وهو النقطة السوداء التى تبدو لامعة فى وسط السواد «يحسر» يكشف، وبابه ضرب «فيبدو» يظهر «يجم» يكثر «يبرق» مضارع برق ـ من باب علم، ويأتى من باب نصر ـ ومعناه تحير ودهش فلم يبصر، وفى التنزيل: «فإذا برق البصر» قرىء بكسر الراء على أنه من باب علم، وبفتحها على أنه كنصر

الإعراب: «إنسان عينى» مبتدأ، ومضاف إليـه «يحسر الماء» فعل وفاعل، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ «تارة» منصوب على أنه مفعول مطلق، ومثله مرّة وطورا «فيبدو» الفاء عاطفة، يبدو: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر يعود إلى «إنسان عينى» الواقع مبتدأ، والجملة فى محل رفع معطوفة على جملة الخبر «وتارات» معطوف على تارة «يجم» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر يعود إلى الماء، والجملة فى محل رفع خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وتارات هو ـ أى إنسان عينى ـ يجم الماء «فيغرق» الفاء عاطفة، يغرق: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر يعود إلى ضمير «إنسان عينى» الذى قدّرناه مبتدأ، والجملة فى محل رفع معطوفة على جملة الخبر

الشاهد فيه: قوله «وإنسان عينى يحسر الماء فيبدو... ويجم فيغرق» حيث وقعت جملة الخبر ـ وهى قوله «يحسر الماء»، وقوله «يجم» ـ خالية من الضمير العائد إلى المبتدأ ـ وهو قوله «إنسان عينى» والضمير الذى قدّرناه مبتدأ فى إعراب البيت ـ اكتفاء بوجود الضمير الذى يعود للمبتدأ فى الجملة المعطوفة على جملة الخبر بالفاء، وهذه الجملة المعطوفة هى قوله «فيبدو» وقوله «فيغرق» فإن الضمير المستتر فى «يبدو» عائد إلى «إنسان عينى» والضمير المستتر فى «يغرق»

قال هشام : أو الواو ، نحو « زَيْدٌ مَاتَتْ هِنْدٌ وَوَرِثَهَا » . وإما شرطا مدلولا على جوابه بالخبر ، نحو « زيد يقوم عمرو إن قام »

(وَإِنْ تَكُنْ) الجملة الواقعة خبرا عن المبتدأ (إِيَّاهُ مَعْنًى اكْتَفَى * بِهَا) عن الرابط (كَنُطْقِي اللهُ حَسْبِي وَكَفَى) فنطقى : مبتدأ ، وجملة « الله حسبى » خبر عنه ، ولا رابط فيها ؛ لأنها نفس المبتدأ فى المعنى ؛ والمراد بالنطق المنطوق ، ومنه قوله تعالى : « وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ » وقوله عليه الصلاة والسلام : « أَفْضَلُ مَا قُلْتُهُ أَنَا وَالنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِي لاَ إِلٰهَ إلا اللهُ »

(وَ) الخبر (الْمُفْرَدُ الْجَامِدُ) منه (فَارِغٌ) من ضمير المبتدأ ، خلافا للكوفيين ، (وَإِنْ * يُشْتَقَّ) المفرد ، بمعنى يصاغ من المصدر ليدل على متصف به ، كما صرح به فى شرح التسهيل (فَهْوَ ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكِنْ) يرجع إلى المبتدأ ؛ والمشتق بالمعنى المذكور هو : اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، واسم التفضيل ، وأما أسماء الآلة والزمان والمكان فليست مشتقة بالمعنى المذكور ، فهى من الجوامد ، وهو اصطلاح

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : فى معنى المشتق ما أول به ، نحو « زَيْدٌ أَسَدٌ » أى : شجاع ، و « عمرو تميمىّ » أى : مُنْتَسِب إلى تميم ، و « بكر ذُو مَالٍ » أى : صاحب مال ، ففى هذه الأخبار ضمير المبتدأ

عائد إلى الضمير الواقع مبتدأ ، وإنما كان ذلك جائزا لأن الفاء للسببية ، فهى تعطف المسبب على السبب كما هنا ، فأشبهت الجملتان المعطوفة والمعطوف عليها من أجل ذلك جملتى الشرط والجزاء ، وأنت خبير بأنه يجوز أن تخلو إحداهما من الضمير العائد إلى المبتدإ اكتفاء بوجود هذا الضمير فى الجملة الأخرى ، فلو قلت : محمد إذا حضر علىّ أكرمه ، أو قلت : محمد إذا حضر سافر علىّ ؛ جاز التعبيران جميعا ، مع خلوّ جملة الشرط فى الأول وجملة الجواب فى الثانى من ضمير المبتدأ ، اكتفاء بوجوده فى إحداهما

وكان هشام يجيز ذلك مع واو العطف كما أجازه الجمهور مع فائه ، وذلك مبنى عنده على أن الواو لمطلق الجمع فى عطف الجمل كما هى فى عطف المفردات ، والجمهور على خلاف ذلك

وفى كلام الرضى مايفيد أن المدار على أن يكون بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوف عليها ارتباط واقتران ، ولا نظر إلى العاطف ، بل يجوز أن يكون العاطف « ثم » كما يجوز أن يكون الواو أو الفاء

الثانى : يتعين فى الضمير المرفوع بالوصف أن يكون مستترا أو منفصلا ، ولا يجوز أن يكون بارزا متصلا ، فألف « قائمان » وواو « قائمون » من قولك : « الزيدان قائمان » ، و « الزيدون قائمون » ليستا بضميرين كما هما فى « يَقُومَان » و « يَقُومُون » ، بل حرفا تثنية وجمع وعلامتا إعراب

(وَأَبْرِزَنْهُ) أى : الضميرَ المذكور (مُطْلَقَاً) أى : و إن أُمِنَ اللبس (حَيْثُ تَلاَ) الخبر (مَا) أى : مبتدأ (لَيْسَ مَعْنَاهُ) أى : معنى الخبر (لَهُ) أى : لذلك المبتدأ (مُحَصَّلاَ) مثاله عند خوف اللبس أن تقول عند إرادة الإخبار بضاربية زيد ومضروبية عمرو : « زَيْدٌ عَمْرٌو ضاربه هو » فضاربه : خبر عن عمرو ، ومعناه ــ وهو الضاربية ــ لزيد ، وبإبراز الضمير علم ذلك ، ولو استتر آذن التركيب بعكس المعنى ، ومثال ما أمن فيه اللبس « زَيْدٌ هِنْدٌ ضَارِبُهَا هُوَ » ، و « هِنْدٌ زَيْدٌ ضَارِبَتُهُ هِىَ » فيجب الإبراز أيضا ، لجريان الخبر على غير من هوله ، وقال الكوفيون : لايجب الإبراز حينئذ ، ووافقهم الناظم فى غير هذا الكتاب ، واستدلوا لذلك بقوله :

١٤٣ ــ قَوْمِى ذُرَا المَجْدِ بَانُوهَا وَقَدْ عَلِمَتْ بِكُنْهِ ذٰلِكَ عَــدْنَانٌ وَقَحْطَانُ

١٤٣ ــ لم أقف على نسبة هذا البيت إلى قائل

« ذرا » بضم ففتح ــ جمع ذروة ، وهى أعلى الشىء ؛ فمن ضم ذال المفرد فالجمع مضمومها نحو مدية ومدى وقربة وقرب ، ومن كسر ذال المفرد فقياس الجمع كسرها أيضا ، نحو فرية وفرى ومرية ومرى وقربة وقرب ، وذروة المجد : أعلى خصاله وأرفع خلاله « بانوها » جمع بان ، وهو اسم فاعل من بنى البيت ونحوه يبنيه ، وجعله العينى فعلا ماضيا مسندا إلى ضمير القوم ، وفسره بقوله : « أى : بانوا ذرى المجد ، أى : زادوا عليها وتميزوا ، يقال : بانه يبونه و يبينه » انتهى « بكنه » كنه الشىء : حقيقته ووجهه ونهايته وغايته ، ولا يشتق منه فعل ، وقولهم اكتنهه ونحوه مولد « عدنان وقحطان » أراد جميع العرب ؛ لأنهم لايخرجون فى النسب عن أحدهما

الإعراب : « قومى » مبتدأ ، وياء المتكلم مضاف إليه « ذرى » مبتدأ ثان « المجد » مضاف إليه « بانوها » خبر المبتدأ الثانى ، وها ضمير الذرى مضاف إليه ، من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله ، وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى القوم ، والجملة من المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأوّل « قد » حرف تحقيق « علمت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث « بكنه » جار ومجرور متعلق بعلم «ذلك » اسم إشارة فى محل جر بالإضافة إلى كنه « عدنان » فاعل علمت « وقحطان » معطوف عليه

﴿ تنبيهان ﴾ **الأول** : من الصور التى يتلو الخبر فيها ماليس معناه له أن يرفع ظاهرا ، نحو «زيد قائم أبوه» فالهاء فى « أبوه » هو الضمير الذى كان مستكنا فى « قائم » ، ولا ضمير فيه حينئذ ، لامتناع أن يرفع شيئين ظاهرا ومضمرا .

الشاهد فيه : قوله « قومى ذرى المجد بانوها » حيث استدلّ به للكوفيين ، على أن الضمير فى الخبر المشتق إذا جرى على غير من هو له وظهر المراد لم يلزم إبراز الضمير الذى يتحمله هذا الخبر ، و بيان ذلك ههنا أن قوله « بانوها » خبر عن قوله « ذرى المجد » فى اللفظ ، والواقع أن البانى ليس هو ذرى المجد ، و إنما هو القوم ، وذرى المجد مبنية ، فالوصف ــ وهو بانوها ــ جار على ماليس له ، ومع ذلك فإن الشاعر لم يبرز الضمير ، ارتكانا إلى وضوح المعنى وظهوره ، ولو أنه أبرزه لقال : قومى ذرا المجد بانوها هم ؛ فدلّ ذلك على ماذهب إليه الكوفيون

واعلم أن الخلاف بين الكوفيين والبصريين فى ذلك ليس خاصا بالخبر ، و إنما هو جار فى كل وصف جرى على غير من هو له ، سواء أكان خبرا أم نعتا أم حالا

قال ابن الأنبارى رحمه الله (الإنصاف ص ٣١) : « ذهب الكوفيون إلى أن الضمير فى اسم الفاعل إذا جرى على غير من هو له نحو قولك : هند زيد ضاربته هى ، لايجب إبرازه ، وذهب البصريون إلى أنه يجب إبرازه ، وأجمعوا على أن الضمير فى اسم الفاعل إذا جرى على من هو له لايجب إبرازه

واستدلّ الكوفيون بأن العرب قد جاء عنهم استعماله كذلك من غير إبراز ، وذلك نحو قول الشاعر :

وَإِنَّ امْرَأً أَسْرَى إِلَيْكِ وَدُونَهُ ... مِنَ الْأَرْضِ مَوْمَاةٌ وَبَيْدَاءُ سَمْلَقُ
لَمَحْقُوقَةٌ أَنْ تَسْتَجِيبِي دُعَاءَهُ ... وَأَنْ تَعْلَمِي أَنَّ الْمُعَانَ مُوَفَّقُ

فقد ترك إبراز الضمير ولو أبرزه لقال : لمحقوقة أنت ، وقال الآخر :

يَرَى أَرْبَاقَهُمْ مُتَقَلِّدِيهَا ... كَمَا صَدِئَ الْحَدِيدُ عَلَى الْكُمَاةِ

فأنت ترى أنه لم يبرز الضمير ، ولو أبرزه لقال : متقلديها هم » انتهى المقصود منه

وقد حاول البصريون أن يردّوا دلالة هذه الشواهد فتمحلوا تمحلات بعيدة ؛ من ذلك قولهم فى بيت الشاهد : إن قوله « ذرى المجد » ليس مرفوعا على الابتداء كما زعم الكوفيون ، و إنما هو منصوب على أنه مفعول لوصف محذوف يقع خبرا للمبتدأ الذى هو « قومى » ، ويكون قوله « بانوها » فى البيت بدلا من ذلك الوصف المحذوف ، والتقدير : قومى بانون ذرى المجد بانوها ، وأنت ترى ما فى هذا التوجيه من التكلف ؛ فالحق فى هذه المسألة مع الكوفيين الذين تؤيدهم النصوص الواردة عن العرب

الثانى : قد عرفت أنه لايجب الإبراز فى « زيد هند ضاربته » ، ولا « هند زيد ضاربها » ولا « زيد عمرو ضاربه » تريد الإخبار بضاربية عمرو ؛ لجريان الخبر على من هو له ، بل يتعين الاستتار فى هذا الأخير ، لما يلزم على الإبراز من إيهام ضاربية زيد

(وأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ) نحو « زيد عندك » (أَوْ بِحَرْفِ جَرّ) مع مجروره ، نحو « زيد فى الدار » (نَاوِينَ) متعلقهما ، إذ هو الخبر حقيقة حذف وجوبا ، وانتقل الضمير الذى كان فيه إلى الظرف والجار والمجرور ، وزعم السيرافى أنه حذف معه ، ولا ضمير فى واحد منهما ، وهو مردود بقوله :

١٤٤ — فَإِنْ يَكُ جُثْمَانِى بِأَرْضٍ سِوَاكُمُ ... فَإِنَّ فُؤَادِى عِنْدَكِ الدَّهْرَ أَجْمَعُ

١٤٤ — نسب أبو حيان هذا البيت لكثير عزّة ، وذكر له بيتا ثانيا ، وهو :

إِذَا قُلْتُ : هَذَا حِينُ أَسْلُو ؛ ذَكَرْتُهَا ... فَظَلَّتْ لَهَا نَفْسِى تَتُوقُ وَتَنْزِعُ

والصواب أن البيت من قصيدة لجميل بن عبد الله بن معمر العذرى ، وأولها :

أَهَاجَكَ أَمْ لاَ بِالْمَدَاخِلِ مَرْبَعُ ... وَدَارٌ بِأَجْرَاعِ الغَدِيرَيْنِ بَلْقَعُ

وقبل البيت الشاهد قوله :

أَلاَ تَتَّقِينَ اللهَ فِيمَنْ قَتَلْتِهِ ... فَأَمْسَى إِلَيْكُمْ خَاشِعاً يَتَضَرَّعُ

فَإِنْ يَكُ جُثْمَانِى ... ... البيت ، وبعده :

إِذَا قُلْتُ هَذَا حِينُ أَسْلُو وَأَجْتَرِى ... عَلَى هَجْرِهَا ظَلَّتْ لَهَا النَّفْسُ تَشْفَعُ

اللغة : « المداخل » بفتح الميم والدال المهملة وكسر الخاء ـ قال ياقوت : ثماد وعندها هضب ، وله سفوح ، وهومنطق بأرض بيضاء يشرف على الريان من شرقيه ، ويقال له : [illegible] مداخل « مربع » هومنزل القوم فى زمن الربيع خاصة ، ويقولون : هذه مرابعنا ومصايفنا ، أى : حيث نرتبع ونصيف « أجراع » جمع جرع ـ بفتح كل من الجيم والراء ـ وهو الرملة المستوية التى لاتنبت شيئا ، ومثله الأجرع والجرعاء « بلقع » بفتحتين بينهما سكون ـ الأرض القفر التى لاشىء بها ، ومثله البلقعة بالتاء « جثمانى » قال ابن منظور : « التهذيب : الجثمان : بمنزلة الجسمان ، جامع لكل شىء ، تريد به جسمه وألواحه ، ويقال : ما أحسن جثمان الرجل وجسمانه ، أى : جسده ، قال الممزّق العبدى :

وَقَدْ دَعَوْا لِىَ أَقْوَامًا وَقَدْ غَسَلُوا ... بِالسِّدْرِ وَالْمَاءِ جُثْمَانِى وَأَطْبَاقِى

... ...

الأزهرى : قال الأصمعى : الجثمان : الشخص ، والجسمان : الجسم ، قال بشر :

أَمُوناً كَدُكَّانِ الْعِبَادِيِّ فَوْقَهَا   سَــنَامٌ كَجُثْمَانِ الْبَنِيَّةِ أَتْلَعُ

يعنى بالبنية الكعبة ، وهو شخص وليس بجسد » انتهى ، وقوله « النفس تشفع » أى : تنظر

الإعراب : « فإن » الفاء عاطفة ، إن : شرطية « يك » فعل مضارع ناقص فعل الشرط مجزوم بسكون النون المحذوفة تخفيفا « جثمانى » اسم يك ، وياء المتكلم مضاف إليه « بأرض » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر يك ، و « أرض » يروى منوّنا ويروى غير منوّن ؛ فمن رواه غير منوّن فقد جعله مضافا إلى « سواكم » ومن رواه منوّنا فقد جعل « سواكم » صفة على تقدير مضاف أى : بأرض سوى أرضكم « فإنّ » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، إن : حرف توكيد ونصب « فؤادى » اسم إن ، وياء المتكلم مضاف إليه « عندك » ظرف متعلق بمحذوف خبر إن ، وضمير المخاطب مضاف إليه ، وجملة إن واسمها وخبرها فى محل جزم جواب الشرط « الدهر » منصوب على الظرفية « أجمع » توكيد للضمير المستكن فى الظرف

الشاهد فيه : قوله « أجمع » فإنه مرفوع ، بدليل أن أبيات القصيدة كلها مرفوعة ، كما رأيت ، وهو من ألفاظ التوكيد ، وأنت تعلم أن التوكيد إذا كان مرفوعا فالمؤكد مرفوع ألبتة ، وإذا نظرت إلى الألفاظ السابقة على « أجمع » لم تجد فيها مايصلح أن يكون مؤكدا به ؛ فإن قوله « فؤادى » منصوب لأنه اسم إن ، وقوله « الدهر » منصوب على الظرفية ؛ فتعين أن يكون توكيدا لضمير الفؤاد المستتر فى « عندك » ، ودل ذلك على أن الضمير ينتقل من المتعلق عند حذفه إلى الظرف والجار والمجرور

وبيان هذا أن الظرف يتعلق بمحذوف خبر إن ، وهذا المحذوف فعل أو وصف ، فهو رافع لضمير مستتر فيه على أنه فاعل له ، وأصل الكلام قبل الحذف : فإن فؤادى كائن عندك أجمع ، فلما حذف « كائن » انتقل الضمير الذى كان مستترا فيه إلى الظرف

فإن قلت : فنحن نعلم أن اسم « إن » له محل رفع بدليل العطف عليه بالرفع بعد الخبر إجماعا وقبله على ما اختاره قوم ، فهلا جعلتم قوله «أجمع» توكيدا لاسم «إن» باعتبار محله هذا ؟

قلت : قال ابن هشام : « لايجوز ذلك ؛ لأن عامل الرفع ، وهو الابتداء ، قد زال بدخول إنّ التى تطلب نصب مابعدها» اهـ كلامه بإيضاح ، وأنت خبير بأنه لم يرفع الإشكال ، ولو قلت : إن قضية العطف بالرفع غير قضية التوكيد لكان وجها ، غير أن فى كلام المحقق الرضى مايفيد أن العطف وغيره من التوابع بمنزلة واحدة فى هذه المسألة ، وللمجيب أن يمنع مسألة العطف بالرفع على اسم إنّ ، ويدعى أن ماورد فيها من الشواهد ، سواء أكان العطف قبل مجىء الخبر أم بعده ، إنما هو من باب عطف الجمل لاعطف المفردات ، كما هو توجيه جماعة ، فإذا سلم ذلك صح الجواب

والمتعلق المنوىّ إما من قبيل المفرد ، وهو مافى (مَعْنَى كَائِنٍ) نحو ثابت ومستقر (أوِ) الجملة ، وهو مافى معنى (اسْتَقَرَّ) وثَبَتَ ، والمختار عند الناظم الأول .

قال فى شرح الـكافية : وكونه اسْمَ فاعل أولى لوجهين :

أحدها : أن تقدير اسم الفاعل لايحوج إلى تقدير آخر ، لأنه وافٍ بمـا يحتاج إليه المحل من تقدير خبر مرفوع ، وتقدير الفعل يحوج إلى تقدير اسم فاعل ؛ إذ لابد من الحـكم بالرفع على محل الفعل إذا ظهر فى موضع الخبر ، والرفع المحـكوم عليه به لايظهر إلا فى اسم الفاعل

الثانى : أن كل موضع كان فيه الظرف خبراً وقدر تعلقه بفعل أمكن تعلقه باسم الفاعل ، وبعد « أمَّا » و « إذا » الفجائية يتعين التعلق باسم الفاعل ، نحو « أمَّا عندكَ فَزَيْدٌ » ، و « خَرَجْتُ فإذا فى الباب زيد » لأن أمّا وإذا الفجائية لايليهما فعل ظاهر ولا مقدر ، وإذا تعين تقدير اسم الفاعل فى بعض المواضع ولم يتعين تقدير الفعل فى بعض المواضع وجب رد المحتمل إلى ما لااحتمال فيه ، ليجرى الباب على سَنَنٍ واحد

فإن قلت : فلم لا يجوز أن يكون قوله « أجمع » توكيدا للضمير مع كونه محذوفا مع عامله ؟

قلت : المشهور أن التوكيد يتنافى مع الحذف ، فالقول إنه توكيد لمحذوف كالجمع بين أمرين بينهما المنافاة التامة ، نعم فى كلام سيبويه والخليل مايفيد أنه يجوز توكيد المحذوف ، وعلى هـذا لايتم الاستدلال بالبيت ، ولا يرد به مذهب السيرافى

ومما يستدلّ به على تحمل الظرف للضمير قول الأحوص ولو أنه من غير هذا الباب :

أَلاَ يَا نَخْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ عَلَيْكِ وَرَحْمَةُ اللهِ السَّـــلاَمُ

فإن قوله « ورحمة الله » معطوف على الضمير المستتر فى « عليك » العائد على لفظ « السلام » ؛ لأنه متقدم فى الرتبة وإن تأخر لفظا ، وأصل الكلام قبل كل عمل : السلام كائن عليك ورحمة الله ؛ فأخر المبتدأ ، وحذف متعلق الجار والمجرور ، ولو كان الضمير محذوفا مع عامله للزم العطف بدون معطوف عليه ، ولايجوز أن يكون معطوفا على « السلام » لأنّ المعطوف لايتقدّم على المعطوف عليه

فإن قلت : فالعطف بدون معطوف عليه وتقديم المعطوف ضرورتان من ضرائر الشعر، وكذا العطف على الضمير المرفوع المتصل بدون توكيد بالضمير المنفصل أو الفصـل ، فلماذا تحملتم هذه الضرورة ولم تتحملوا واحدة من هاتين ؟

قلت : بين المسألتين فرق ؛ فإن العطف بلا فصـل قد أجازه جماعة منهم الناظم ، وقد ورد فى الشعر والنثر كثيرا ، بخلاف تقدّم المعطوف ، وحذف المعطوف عليه

ثم قال : وهذا الذى دلت على أولويته هو مذهب سيبويه ، والآخر مذهب الأخفش ، هذا كلامه

ولك أن تقول : ماذكره من الوجهين لادلالة فيه ؛ لأن ماذكره فى الأول معارض بأن أصل العمل للفعل ، وأما الثانى فوجوب كون المتعلق اسم فاعل بعد أمّا وإذا إنمـا هو لخصوص المحل ، كما أن وجوب كونه فعلا فى نحو « جَاءَ الَّذِى فِى الدَّارِ » ، و « كُلُّ رَجُلٍ فى الدَّارِ فَلَهُ دِرْهَمٌ » كذلك ، لوجوب كون الصلة وصفة النكرة الواقعة مبتدأ فى خبرها الفاء جملة . على أن ابن جنى سأل أبا الفتح الزعفرانى : هل يجوز « إِذَا زَيْدًا ضربته » ؟ فقال : نعم ، فقال ابن جنى : يلزمك إيلاء « إذا » الفجائية الفعل ، ولا يليها إلا الأسماء ، فقال : لايلزم ذلك لأن الفعل ملتزم الحذف ؛ ويقال مثله فى أمَّا ، فالمحذور ظهور الفعل بعدهما ، لاتقديره بعدهما ، لأنهم يغتفرون فى المقدَّرَات مالا يغتفرون فى الملفوظات ، سلمنا أنه لايليهما الفعل ظاهرا ولا مقدرا ، لـكن لانسلم أنه وليهما فيما نحن فيه ، إذ يجوز تقديره بعد المبتدأ ، فيكون التقدير : أما فى الدار فزيد استقر ، وخرجت فاذا فى الباب زيد حصل

لا يقال : إن الفعل وإن قدر متأخراً فهو فى نية التقديم ؛ إذ رتبة العامل قبل المعمول . لأنا نقول : هذا المعمول ليس فى مركزه ؛ لـكونه خبراً مقدماً ؛

وكون المتعلق فعلا هو مذهب أكثر البصريين ، ونسب لسيبويه أيضاً

﴿ تنبيه ﴾ إنمـا يجب حذف المتعلق المذكور حيث كان استقراراً عاماً ، كما تقدم ، فإن كان استقراراً خاصاً نحو « زَيْدٌ جَالِسٌ عِنْدَكَ » أو « نَائِمٌ فِى الدَّارِ » وجب ذكره ؛ لعدم دلالتهما عليه عند الحذف حينئذ

(وَلاَ يَكُونُ اسْمُ زَمَانٍ خَبَرَا * عَنْ جُثَّةٍ) فلا يقال « زَيْدٌ اليَوْمَ » ؛ لعدم الفائدة (وَإِنْ يُفِدْ) ذلك بواسطة تقدير مضاف هو معنى (فَأَخْبِرَا) كما فى قولهم : « الْهِلاَلُ اللَّيْلَةَ » ، و « والرُّطَبُ شَهْرَىْ ربيع » ، و « وَاليَوْمَ خَمْرٌ ، وَغَدًا أَمْرٌ » وقوله :

١٤٥ — * أَكُلَّ عَامٍ نَعَمٌ تَحْوُونَهُ *

١٤٥ — نسب قوم هذا البيت لرجل من بنى ضبة، ولم يعينوه ، وهو من شواهد سيبويه ، وقد قال شراحه : إنه لقيس بن حصين بن يزيد الحارثى ، كذا قال البغدادى ، وقد راجعت كتاب

... ...

سيبويه فوجدت البيت (ج ١ ص ٦٥) غير منسوب لقائل معين ؛ لا فى أصل الكتاب ولا فى شواهد الأعلم ، وقد روى جماعة بعد هذا البيت خمسة أبيات أخرى ، وهى :

يُلْقِحُهُ قَوْمٌ وَتَنْتِجُـــونَهُ أَرْبَابُهُ نَوْكَى فَلاَ يَحْمُونَهُ

وَلاَ يُلاَقُونَ طِعَاناً دُونَهُ أَنَعَمَ الْأَبْنَـــاءِ تَحْسِبُونَهُ

* أَيْهَاتَ أَيْهَاتَ لِمَا تَرْجُونَهُ *

اللغة : « نعم » بفتح كل من النون والعـين ــ اسم جنس لفظه مفرد مثل حمل وجمل ومعناه جمع ، ونظيره غنم و بقر ، قال الفراء : وهو مفرد لا يؤنث ، يقال : هذا نعم وارد ، وقال الهروى : النعم والأنعام يذكران و يؤنثان ، قال الله تعالى : (وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ) وقال جل شأنه : (وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهَا) فأعاد الضمير عليها مذكرا فى سورة النحل ، وأعاده مؤنثا فى سورة المؤمنين . وقال الراغب : النعم مختص بالإبل ، وتسميته بذلك لكون الإبل عندهم أعظم نعمة ، لكن الأنعام تقال للإبل والبقر والغنم ، ولا يقال لها أنعام حتى يكون فيها إبل « يلقحه » يقال : ألقح الفحل الناقة ، إذا أحبلها « تنتجونه » تستولدونه ، يريد أنهم قوم يكثرون من الغارة فيأخذون النياق وهى حوامل نهبا من أصحابها فتلد عندهم « نوكى » بفتح النون وسكون الواو ــ جمع أنوك ، وهو الضعيف التدبير والعمل « يحمونه » يدفعون عنه و يمنعون من أراد انتهابه « أيهات أيهات » لغة فى هيهات ، و يروى به قول جرير :

أَيْهَاتَ مَنْزِلُنَا بِنَعْفِ سُوَيْقَةٍ كَانَتْ مُبَارَكَةً مِنَ الْأَيَّامِ

المعنى : إنه لبعيد أن يدوم لكم هذا العمل ؛ لأننا سنمنعكم منه وندفعكم عنه

الإعراب : « أكل » الهمزة للاستفهام ، كل : منصوب على الظرفية لإضافته للظرف ، وهو متعلق بمحذوف خبر مقدم « عام » مضاف إليه « نعم » مبتدأ مؤخر « تحوونه » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وواو الجماعة فاعل ، والهاء مفعول به ، والجملة فى محل رفع صفة لنعم

الشاهد فيه : قوله « أكل عام نعم » حيث وقع ظرف الزمان ــ وهو قوله « كل عام » ــ خبرا عن اسم من أسماء الذوات ، لا من أسماء المعانى ــ وهو « نعم » ــ وقد اختلف العلماء فى توجيهه : فذهب جمهرتهم إلى أنه على تقدير مضاف محذوف وهو اسم معنى ، وقدّر الرضى اسم المعنى بقوله : أكل عام حواية نعم ، وقدّره ابن الناظم بقوله : أكل عام إحراز نعم ، وتبعه الشارح ، وقوم يقدّرونه : أكل عام نهب نعم ، أو ما أشبه ذلك ؛ وذهب جماعة منهم المبرّد وشارح اللب إلى

أى : طلوع الهلال ، ووُجُود الرطب ، وشُرْبُ خمر ، وإحْرَازُ نَعَمٍ ؛ فالإخبار حينئذ باسم الزمان إنمـا هو عن مَعْنًى لا جُثَّة .

هذا مذهب جمهور البصريين ، وذهب قوم — منهم الناظم فى تسهيله — إلى عدم تقدير مضاف ، نظراً إلى أن هذه الأشياء تشـــبه المعنى ، لحدوثها وَقْتاً بعد وقت ، وهذا ٱلذى يقتضيه إطلاقه

(وَلاَ يَجُوزُ ٱلِابْتِدَا بِالنَّــكِرَهْ * مَا لَمْ تُفِدْ) كما هو الغالب ، فإن أفادت جاز الابتداء بها ، ولم يشترط سيبويه والمتقدمون لجواز الابتداء بالنكرة إلا حصول الفائدة ، ورأى المتأخرون أنه ليس كل أحد يهتدى إلى مواضع الفائدة فتتبَّعُوها : فمن مُقِلٍّ مُخِلٍّ ، ومن مُــكْثِرٍ مُورِدٍ ما لا يصح ، أو مُعَدِّدٍ لأمور متداخلة

وٱلذى يظهر ٱنحصار مقصود ما ذكروه فى ٱلذى سيذكر ، وذلك خمسة عشر أمراً :

الأول : أن يكون الخبر مختصاً : ظرفا ، أو مجروراً ، أو جملةً ، ويتقدم عليها (كَعِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَه) و «فِى ٱلدَّارِ رَجُلٌ» و «قَصَدَكَ غُلاَمُهُ إنْسَانٌ» قيل : ولا دخل للتقديم فى التسويغ ، وإنمـا هو لمـا فى التأخير من توهم الوصف

فإن فات الإختصاص نحو «عِنْدَ رَجُلٍ مَالٌ» و «لِإنْسَانٍ ثَوْبٌ» امتنع ، لعدم الفائدة

الثانى : أن تكون عامة : إما بنفسها ، كأسماء الشرط والاستفهام ، نحو «مَنْ يَقُمْ أُكْرِمْهُ» ، و «مَا تَفْعَلْ أَفْعَلْ» ، ونحو «مَنْ عِنْدَكَ ؟» و «مَا عِنْدَكَ ؟» أو بغيرها ، وهى

أنه ليس على تقدير مضاف ؛ لأن المبتدأ له تجدّد وحدوث فى كل عام ؛ فأشبه فى ذلك اسم المعنى ، قال الناظم فى التسهيل : «ولا يغنى ظرف زمان غالبا عن خبر اسم عين ، مالم يشبه اسم المعنى بالحدوث وقتا دون وقت ، أو تنو إضافة معنى إليه ، أو يعم واسم الزمان خاص أو مسئول به عن خاص ؛ ويغنى عن خبر اسم معنى مطلقا» انتهى بحروفه

قال أبو رجاء : فأنت ترى أنه جعل لجواز الإخبار باسم الزمان عن اسم الذات ثلاثة أسباب ، ومثال الأوّل : الورد أيار ، والقمر الليلة ، والرطب شهرى ربيع ، ومثال الثانى : أكل يوم ثوب تلبسه ، أكل ساعة قائم يناديك ، أكل عام نعم تحوونه ، واليوم خمر . ومثال الثالث : نحن فى شهر ربيع ، ونحو : فى أى الفصول نحن ؟ وإذا تبينت هذا الكلام علمت أن إطلاق الشارح فى نسبة القول بعدم التقدير إلى الناظم غير سديد

الواقعة فى سياق استفهام أو نفى ، نحو « أَإِلٰهٌ مَعَ ٱللهِ ؟ » (وَهَلْ فَتًى فِيكُمْ ، فَمَا خِلٌّ لَنَا) و « مَا أَحَدٌ أَغْيَرُ مِنَ ٱللهِ » .

الثالث : أن تخصص بوصف : إما لفظاً ، نحو « وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ » (وَرَجُلٌ مِنَ ٱلْكِرَامِ عِنْدَنَا) ، أو تقديراً ، نحو « وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ » أى : وطائفة من غيركم ، بدليل ما قبله ، وقولهم « السَّمْنُ مَنَوَانِ بِدِرْهَمٍ » أى : منه ، ومنه قولهم « شَرٌّ أَهَرَّ ذَانَابٍ » أى : شر عظيم ، أو مَعْنًى ، نحو « رُجَيْلٌ عِنْدَنَا » ؛ لأنه فى معنى رجل صغير ، ومنه « مَا أَحْسَنَ زَيْدًا » ؛ لأن معناه شيء عظيم حَسَّنَ زيداً

فإن كان الوصف غير مخصص لم يجز ، نحو « رَجُلٌ مِنَ النَّاسِ جَاءَنِى » ؛ لعدم الفائدة

الرابع : أن تكون عاملة : إما رفعاً ، نحو « قَائِمٌ الزَّيْدَانِ » إذا جوَّزْناه ، أو نصباً ، نحو « أَمْرٌ بِمَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ وَنَهْيٌ عَنْ مُنْكَرٍ صَدَقَةٌ » (وَرَغْبَةٌ فِي الْخَيْرِ خَيْرٌ) ، و « أَفْضَلُ مِنْكَ عِنْدَنَا » ؛ إذ المجرور فيها منصوب المحل بالمصدر والوصف ، أو جراً ، نحو « خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ ٱللهُ » ، (وَعَمَلُ * بِرٍّ يَزِينُ) و « مِثْلُكَ لَا يَبْخَلُ » و « غَيْرُكَ لَا يَجُودُ »

الخامس : العطف ، بشرط أن يكون أحد المتعاطفين يجوز الابتداء به ، نحو « طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ » ، أى : أَمْثَلُ من غيرها ، ونحو « قَوْلٌ مَعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِنْ صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَا أَذًى » .

السادس : أن يراد بها الحقيقة ، نحو « رَجُلٌ خَيْرٌ مِنَ ٱمْرَأَةٍ » ومنه « تَمْرَةٌ خَيْرٌ مِنْ جَرَادَةٍ »

السابع : أن تكون فى معنى الفعل ، وهذا شامل لما يراد بها الدعاء ، نحو « سَلَامٌ عَلَى آلِ يَاسِينَ » و « وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ » ولما يراد بها التعجب ، نحو « عَجَبٌ لِزَيْدٍ » ، وقوله :

١٤٦ — عَجَبٌ لِتِلْكَ قَضِيَّةٌ وَإِقَامَتِى فِيكُمْ عَلَى تِلْكَ الْقَضِيَّةِ أَعْجَبُ

١٤٦ — هذا البيت من شواهد سيبويه (ج ١ ص ١٦١) وقال قبل إنشاده : « وزعم يونس أن رؤبة كان ينشد هذا البيت رفعا ، وهو لرجل من مذحج » اه ، ونسبه بعض شارحى الكتاب لهنى بن أحمر الكنانى ، وكذلك نسبه الآمدى فى المؤتلف والمختلف ، ونسبه السيرافى لزرافة الباهلى ، ونسبه أبو محمد الأعرابى إلى عمرو بن الغوث بن طيء ، وقال البغدادى :

... ...

هو لضمرة بن جابر بن قطن بن نهشل بن دارم ، وكان يبرّ أمه ويخدمها وكانت مع ذلك تؤثر عليه أخا له يقال له : جندب ، وقبل هذا البيت قوله :

هَلْ فِى الْقَضِيَّةِ أَنْ إِذَا اسْتَغْنَيْتُمُ وَأَمِنْتُمُ فَأَنَا الْبَعِيدُ الْأَجْنَبُ

وَإِذَا الشَّدَائِدُ بِالشَّدَائِدِ مَرَّةً أَشْجَتْكُمُ فَأَنَا الْمُحَبُّ الْأَقْرَبُ

وَإِذَا تَكُونُ كَرِيهَةٌ أُدْعَى لَهَا وَإِذَا يُحَاسُ الْحَيْسُ يُدْعَى جُنْدَبُ

وَلِجُنْدَبٍ سَهْلُ الْبِلَادِ وَعَذْبُهَا وَلِيَ الْمِلَاحُ وَخَبْتُهُنَّ الْمُجْدِبُ

عَجَبٌ لِتِلْكَ قَضِيَّةً ... ... البيت ، وبعده :

هٰذَا وَجَدِّكُمُ الصَّغَارُ بِعَيْنِهِ لَا أُمَّ لِى إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبُ

اللغة : « هل فى القضية » يروى فى مكان هذه العبارة « أمن السوية » والسوية : العدل ، وأصله التساوى « الأجنب » بالجيم والنون الموحدتين ــ البعيد ، ويروى فى مكانه « الأخيب » بخاء معجمة فياء مثناة ــ ومعناه الخائب « أشجتكم » أحزنتكم ، وأصله الشجى ، وهو الحزن ، وفعله المجرد من باب تعب « المحب » بفتح الحاء ــ اسم مفعول من أحب ــ بالهمزة ــ وهو نادر فى الاستعمال وإن كان هو القياس ؛ فإنهم أجمعوا على ورود « أحب » ، واختلفوا فى « حبّ » الثلاثى ؛ فأكثر العلماء لايثبتونه ، وجماعة منهم الأزهرى والفراء أثبتوه ، واستدلوا عليه بقول الشاعر ، وهو غيلان بن شجاع النهشلى :

فَوَاللّٰهِ لَوْلَا تَمْرُهُ مَا حَبَبْتُهُ وَلَا كَانَ أَدْنَى مِنْ عُبَيْدٍ وَمُشْرِقِ

وقد قرىء قوله تعالى: (قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللّٰهَ فَاتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ اللّٰهُ) بفتح حرف المضارعة وقد جاءت بعض المشتقات من الثلاثى ؛ من ذلك قولهم : حبيب ، وحبّ ــ بكسر الحاء وتشديد الباء ــ وقد كان قياس إهمال الثلاثى على ماادّعاه جمهرة العلماء يقتضى مجىء اسم الفاعل واسم المفعول جميعا من ذى الهمزة ، إلا أن الاستعمال قد جاء كثيرا فى اسم المفعول على «محبوب» من الثلاثى ، ولم يجىء فى اسم الفاعل إلا على « محب » من ذى الهمزة ، ومما ورد فيه اسم المفعول من ذى الهمز ــ مع هذا البيت ــ قول عنترة بن شدّاد العبسى :

وَلَقَدْ نَزَلْتِ فَلَا تَظُنِّى غَيْرَهُ * مِنِّى بِمَنْزِلَةِ الْمُحَبِّ الْمُكْرَمِ

(وانظر ص ١٣٦ من كتابنا دروس التصريف ــ القسم الأوّل) وقوله « الحيس » هو بفتح الحاء المهملة وسكون الياء ــ طعام يتخذ من لبن وأقط وسمن وتمر « الملاح » بكسر الميم وتخفيف اللام جمع مليح ، وهو الذى ملح ماؤه ، ويقال : بئر مليح ، وبحر مليح « خبتهنّ » الخبت

... ...

ـ بفتح الخاء وسكون الباء الموحدة ـ المطمئن من الأرض إذا كان فيه رمل « المجدب » اسم فاعل من قولهم : أجدب المكان ، إذا أقفر وخلا من النبات « وجدّكم » بفتح الجيم ـ هو أبو الأب ، والحظ ، والسعد « الصغار » بفتح الصاد والغين ـ الذل « بعينه » قال جماعة : إن الباء زائدة ، وعلى هـذا يكون « عينه » توكيدا للصغار مرفوع بضمة مقدّرة ، وقال اللخمى : الباء أصلية ، والجار والمجرور يتعلق بمحذوف حال من الصغار ، والعامل فيه اسم الإشارة لما تضمنه من معنى الفعل ، على حدّ قوله تعالى : (وهذا بعلى شيخا)

الإعراب : « عجب» : مبتدأ ، وستعرف فيه وجوها أخرى « لتلك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ، ويجوز أن يكون متعلقا بعجب ، وستعرف وجوها أخرى «قضية» يروى مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ؛ فمن رواه مرفوعا فهو خبر لمبتدأ محذوف ، أى : هذه قضية ؛ أو نحو ذلك ، ومن رواه منصوبا فهو إما حال صاحبه اسم الإشارة ، وإما تمييز له ، ومن رواه مجرورا فعلى البدلية من اسم الإشارة « وإقامتى » الواو عاطفة ، إقامتى : مبتدأ ، وياء المتكلم مضاف إليـه « فيكم ، على تلك » جاران ومجروران يتعلقان بإقامة « القضـية » بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان عليه « أعجب » خبر المبتدأ الذى هو إقامة

الشاهد فيه : قوله « عجب لتلك » حيث وقع المبتدأ ـ وهو قوله « عجب » ـ نكرة ؛ لأن هذه النكرة فى معنى الفعل ؛ إذ تدل على مايدل عليه « أعجب » ، هـذا توجيه كلام الشارح العلامة رحمه الله ، فى هذا الموضع من الكتاب

لكن الذى ذكره سيبويه (ج ١ ص ١٦٠ و ١٦١) وارتضاه المحقق الرضى ؛ أن المصدر إذا رفع كان خبرا لمبتدأ محذوف ، كما أنه إذا نصب كان منصوبا بفعل محذوف

وقبل أن نذكر لك أقوال العلماء فى هذه المسألة نريد أن نبين لك أن أصل المصدر أن يؤتى به منصوبا ؛ فيكون مفعولا مطلقا لفعل محذوف ؛ ومثاله قولهم : تبا لك ، وتعسا للكافرين ، ومنه قوله تعالى : (فتعسا لهم وأضلّ أعمالهم) ، وربما جاء المصدر مرفوعا ، كما فى بيت الشاهد وكما فى البيت الذى ستسمعه فى كلام سيبويه ، وكما فى الشاهد (رقم ١٦٣) الذى يأتى من بعد ؛ وقد اختلف العلماء فى إعراب هذا المصدر حينئذ ؛ فذهب سيبويه فى بعض المواضع من كتابه إلى أنه مبتدأ خبره محذوف ، وعلى هذا جرى الشارح فى هذا الموضع ، وذهب سيبويه فى موضع آخر من الكتاب إلى أن المصدر خبر مبتدأ محذوف وجوبا ، وسيذكر الشارح هذا الوجه قريبا ، وذكر الأعلم وجهين آخرين : أحدهما أنه مبتدأ لاخبر له ، والثانى أنه مبتدأ خبره مايذكر بعده من الجار والمجرور ؛ وسيأتى لهذا مزيد بحث لهذا الموضوع فى شرح الشاهدين (١٦٢ و ١٦٣)

قال سيبويه : « هذا باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره من المصادر فى غير الدعاء ؛ من ذلك قولك : حمدا وشكرا لا كفرا ، وعجبا ، وأفعل ذلك وكرامة ، ومسرة ، ونعمة،

ولنحو « قائم الزيدان » عند من جوّزه ؛ فيكون فيه مُسَوِّغان ، كما فى نحو « وَعِنْدَنَا كِتَابٌ حَفِيظٌ(١) » فقد بان أنَّ منعه عند الجمهور ليس لعدم المسوغ ، بل لعدم شرط الاكتفاء بمرفوعه ، وهو الاعتماد .

الثامن : أن يكون وقوع ذلك للنكرة من خَوَارق العادة ، نحو « بَقَرَةٌ تَـكَلَّمَتْ » .

التاسع : أن تقع فى أول الجملة الحالية ؛ سواء ذات الواو وذات الضمير ، كقوله :

وحبا ، ونعام عين ؛ ولا أفعل ذاك ولا كيدا ولاهما ، ولأفعلنّ ذاك ورغما وهـوانا ، فإنما ينتصب هذا على إضمار الفعل ، كأنك قلت : أحمد الله حمدا ، وأكرمك كرامة ، وإنما اختزل الفعل ههنا لأنهم جعلوا هذا بدلا من اللفظ بالفعل ، وقد جاء بعض هذا رفعا ؛ وزعم يونس أن رؤبة ابن العجاج كان ينشد هذا البيت رفعا ، وهو لبعض مذحج : ٭ عجب لتلك . . . البيت ٭ وسمعنا بعض العرب الموثوق به يقال له : كيف أصبحت ؟ فيقول : حمد الله وثناء عليه ، كأنه يحمله على مضمر فى نيته ، كأنه يقول : أمرى وشأنى حمد الله وثناء عليه ، وهذا مثل بيت سمعناه من بعض العرب الموثوق به يرويه :

فَقَالَتْ : حَنَانٌ ، مَا أَتَى بِكَ هٰهُنَا ؟ أَذُو نَسَبٍ أَمْ أَنْتَ بِالْحَيِّ عَارِفُ ؟

لم ترد معنى تحنن ، ولـكنها قالت : أمرنا حنان ، أو ما يصيبنا حنان » اهـ

وقد سمعت أن الأعلم قد جوّزهذا الوجه الذى ذكره سيبويه ووجهين آخرين ، وحاصلهما أن يكون « عجب » مبتدأ غير محتاج إلى خبر ؛ لأنه فى قوّة الفعل والفاعل ، فإذا قلت : عجب لك ؛ فـكأنك قد قلت : أعجب لك ، أو مبتدأ خبره الظرف بعده ، قال : « الشاهد فيـه (يريد فى البيت الذى أنشده سيبويه ، وهو عجب لتلك قضية ــ إلخ) رفع عجب على إضمار مبتدأ ، والتقدير : أمرى عجب ، ويجوز أن يكون مرفوعا بالابتداء وإن كان نـكرة ؛ لوقوعه موقع المنصوب ، ويتضمن من الوقوع موقع الفعل ما يتضمن المنصوب ، فيستغنى عن الخبر ؛ لأنه كالفعل والفاعل ، فـكأنه قال : أعجب لتلك قضية ، ويجوز أن يكون خبره فى المجرور بعده » اهـ

وقال ابن خلف : « والمعهود فى المصادر المنصوبة إذا رفعت جعلت مبتدأ ، وجعل متعلقها خبرا ، مثل الحمد لله ، والسلام عليك ؛ لتكون فى معنى الأصل ــ أعنى الجملة الفعلية ــ لاتزيد عليها إلا بالدلالة على الثبات ، وقد يجعل غير متعلقها خبرا عنها ، كقوله تعالى : (فصبر جميل) أى : أحسن من غيره » اهـ

(١) المسوغان فى قوله تعالى : (وعندنا كتاب حفيظ) هما كون النـكرة موصوفة وكون خبرها جارا ومجرورا تاما متقدما عليها ، وهما فى المثال كون النـكرة عاملة الرفع ؛ إذ ما بعدها فاعل ؛ وكونها فى معنى الفعل

١٤٧ — سَرَيْنَا وَنَجْمٌ قَدْ أَضَاءَ فَمُذْ بَدَا مُحَيَّاكَ أَخْفَى ضَوْءُهُ كُلَّ شَارِقِ

وكقوله :

١٤٨ — الذِّئْبُ يَطْرُقُهَا فِي الدَّهْرِ وَاحِدَةً وَكُلَّ يَوْمٍ تَرَانِي مُدْيَةٌ بِيَدِي

١٤٧ — لم أجد أحدا نسب هذا البيت لقائل معين ، وهو من شواهد مغني اللبيب

اللغة : « سرينا » مأخوذ من السرى – بضم السين وفتح الراء – وهو السير ليلا ، وقد صحفه بعضهم بشربنا من الشرب « أضاء » أنار « بدا » ظهر ، ولاح « محياك » بضم الميم وفتح الحاء المهملة بعدها ياء مشدّدة – أي : وجهك «شارق» اسم فاعل من شرق يشرق شروقا : مثل طلع يطلع طلوعا في الوزن والمعنى ، والمراد هنا بكل شارق كل كوكب طالع

الإعراب : « سرينا » فعل وفاعل «ونجم» الواو للحال ، نجم : مبتدأ « قد » حرف تحقيق « أضاء » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر عائد إلى نجم ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب على الحال « فمذ » ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب عامله قوله « أخفى » الآتي ، وجملة « بدا محياك » في محل جر بالإضافة إلى مذ أو إلى لفظ « زمان » يضاف إلى مقدّر ، وقيل: مذ هو في محل رفع مبتدأ خبره لفظ زمان مضاف إلى هذه الجملة «أخفى» فعل ماض «ضوءه» فاعل ، والضمير مضاف إليه « كل » مفعول به لأخفى «شارق» مضاف إليه

الشاهد فيه : قوله « ونجم قد أضاء » حيث ساغ وقوع المبتدأ نكرة لكونها في جملة الحال ، وإنما كان ورود المبتدأ في جملة الحال مسوغا لوقوعه نكرة لأن الجملة الحالية قيد لصاحبها – وهو هنا الضمير البارز في قوله « سرينا » الواقع فاعلا – وأنت خبير بأنه لايلزم من سيرهم ليلا أن يصاحبه طلوع نجم ، بل قد يسيرون والنجوم كلها غائبة ، فلما كان ذلك كذلك كان الابتداء بالنكرة في جملة الحال مفيدا فائدة جديدة للمخاطب

١٤٨ — هـذا البيت رواه أبو تمام الطائي في ديوان الحماسة (انظر شرح التبريزي : ٤ – ١٣٠) ولم ينسبه إلى قائل معين ، ولا نسبه أحد من شراحه الذين وقفنا على كتبهم ، وهو أيضا من شواهد مغني اللبيب ، ولم ينسبه أحد من شراحه إلى قائل معين ، وقد روى أبو تمام قبله بيتا ، وهو :

تَرَكْتُ ضَأْنِي تَوَدُّ الذِّئْبَ رَاعِيَهَا وَأَنَّهَا لاَ تَرَانِي آخِرَ الأَبَدِ

اللغة : « تود » : يجوز أن يكون متعديا لمفعولين أحدهما « الذئب » والآخر « راعيها » إجراء له مجرى أفعال الشك واليقين ، ويجوز أن يكون متعديا لواحد هو « الذئب » وقوله « راعيها » حال منه ، ولا تضر إضافته ؛ لأنها لاتفيده تعريفا « مدية » هي السكين ، وقد روى مرفوعا كما هي رواية الشارح ، وروى منصوبا ، وسنذكر ذلك في بيان الاستشهاد

العاشر : أن تقع بعد « إذا » المُفَاجأة ، نحو « خرجت فاذا أسد بالباب » وقوله :

١٤٩ — حَسِبْتُكَ فِي الْوَغَى مِرْدَى حُرُوبٍ إِذَا خَوَرٌ لَدَيْكَ فَقُلْتُ سُحْقاً

الإعراب : « الذئب » مبتدأ « يطرقها » فعل مضارع ، وفاعله ضمير عائد إلى الذئب ، وها : ضمير عائد إلى الغنم مفعول ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ «فى الدهر» جار ومجرور متعلق بيطرق « واحدة » صفة لموصوف محذوف ؛ فإن قدّرت ذلك المحذوف « مرة واحدة » كان منصوبا على الظرفية ، وعامله يطرق ، وإن قدّرت ذلك المحذوف « طرقة واحدة » كان نصبه على أنه مفعول مطلق «وكل» الواو عاطفة ، كل : منصوب على الظرفية ، وعامله قوله « ترانى » الآتى « يوم » مضاف إليه « ترانى » فعل مضارع ، فاعله ضمير عائد إلى الضأن ، والنون للوقاية ، والياء مفعول ، ورأى بصرية فليس لها مفعول غيره « مدية » مبتدأ « بيدى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب حال صاحبه ياء المتكلم الواقعة مفعولا

الشاهد فيه : قوله «مدية بيدى» حيث جاء المبتدأ ــ وهو قوله «مدية» ــ نكرة ؛ لكونه واقعا فى جملة الحال ، وبيان وجه كون ذلك مسوغا سبق فى الشاهد قبله ، والفرق بين هذا الشاهد والذى قبله أن المبتدأ هناك واقع بعد واو الحال ، وهنا لم تذكر الواو اكتفاء بياء المتكلم فى قوله « بيدى » رابطا بين الحال وصاحبه ، ومن العلماء من جعل الواو هنا مقدّرة فيكون مآل البيتين واحدا

هذا ، واعلم أنه قد نقل بعض العلماء أن قوله « مدية » يروى منصوبا ، وعلى ذلك يخلو البيت من الشاهد ، ويكون نصبه : إما على أنه مفعول لاسم فاعل محذوف يقع حالا من ياء المتكلم أيضا ، والتقدير : ترانى ممسكا مدية ، أو نحو ذلك ، وإما على أنه بدل اشتمال من ياء المتكلم ، قال الخطيب التبريزى فى شرح ديوان الحماسة : « ومدية بيدى نصب على الحال (يريد الجملة من المبتدأ والخبر) أى : ترانى حاملا مدية ؛ وإن شئت رويت مدية (بالنصب) ويكون بدلا من المضمر فى ترانى ؛ وهذا البدل هو بدل الاشتمال : أى ترى مدية بيدى ؛ فأما وجه الرفع فالضمير الذى بيدى سيغنى عن الواو المعلقة للجمل بما بعدها وهى صفات أو أحوال ؛ لأن الضمير يعلق كما يعلق العاطف ، ومن الوجه الثانى ــ وهو البدل ــ قول الله تعالى : (يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه) وقال أبو العلاء : مدية الأجود فيها الرفع على الابتداء ، ويكون مابعدها فى موضع الحال ؛ لأن الرؤية هنا رؤية العين ، والفعل يكتفى بالاسم الأوّل » اه كلامه ، وقد تبع ابن هشام أبا العلاء المعرى فأنكر النصب ، وشايعه الشمنى على ذلك

١٤٩ — بحثت كثيرا عن هذا البيت فلم أظفر بنسبته إلى قائل معين

اللغة : « الوغى » أصله الصوت ، وصوت النحل والبعوض ونحوها إذا اجتمعت ، ثم استعمل فى الأصوات فى الحرب وفى غمغمة الأبطال فى حومة الحرب ، ثم كثر ذلك حتى سموا الحرب وغى

... ...

« مردى » أصـله فى جميع نسخ الشرح « بردى » فقال العلامة الصبان ما نصه : « تثنية برد ، وضبطه شيخنا السيد بفتحات على وزن جمزى ، قال : وهو البحر وجبل بالحجاز » اهـ ، ولا معنى لما ذكره ولا لما نقله عن شيخه السيد ، وقد ضبطه بعض شيوخنا أيام التلقى « تدرى حروبا » على أنه مضارع « درى » بمعنى علم ، وهو صحيح المعنى ، ولا يمنع منه إلا الرواية ، وعندى أن هذا اللفظ قد تصحف على هؤلاء جميعا ، وأن أصله « مردى حروب » وأصل المردى ــ بكسر الميم وسكون الراء المهملة ــ حجر يرمى به ، ويقال للشجاع : إنه لمردى حروب ، أى : يقذف به فيها ، قال الأعشى ــ أعشى باهلة ــ يرثى أخاه لأمه المنتشر بن وهب:

مِرْدَى حُرُوبٍ وَنُورٌ يُسْتَضَاءُ بِهِ كَمَا أَضَاءَ سَوَادَ الظُّلْمَةِ الْقَمَرُ

« خور » الخور ــ بفتح الخاء المعجمة والواو ــ الضعف والانكسار « سحقا » بعدا ، وهو مصدر نائب عن فعله ، والمراد الدعاء عليه

الإعراب : « حسبتك » فعل وفاعل ومفعول أول « فى الوغى » جار ومجرور متعلق بحسب « مردى » مفعول ثان لحسب « حروب » مضاف إليه « إذا » حرف دال على المفاجأة ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « خور » مبتدأ « لديك » ظرف متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « فقلت » فعل وفاعل « سحقا » منصوب على أنه مفعول مطلق لفعل محذوف ، وتقديره سحقت سحقا ، أى : بعدت بعدا ، وهذه الجملة فى محل نصب مقول القول

الشاهد فيه : قوله « إذا خور لديك » حيث ورد المبتدأ فيه ــ وهو قوله «خور» ــ نكرة ، والذى سوّغ الابتداء بالنكرة تقدم « إذا » التى للمفاجأة عليها ؛ وذلك لأن العادة لا توجب مقارنة مفاجأة الخور لحسبان الشجاعة مثلا ، وقد أشار لك الشارح إلى أن هذا الاستشهاد يتم إذا جعلت «إذا» الفجائية حرفا كما هو مذهب الناظم وجماعة منهم الأخفش ، فأما إذا جريت على أنها ظرف مكان كما هو مذهب المبرد وابن عصفور ، أو جريت على أنها ظرف زمان كما هو مذهب الزجاج والزمخشرى فإنه لا يكون فى البيت شاهد لما نحن فيه ؛ إذ تكون « إذا » الفجائية نفسها ظرفا متعلقا بمحذوف هو خبر المبتـدأ ؛ فيكون المسوّغ للابتداء بالنكرة حينئذ فى هـذا البيت كون النكرة موصوفة بالظرف الواقع بعدها ، وهو قوله « لديك »

فإن قلت : فإن ابن عصفور يقول تبعا للمبرد : إن إذا ظرف مكان ؛ وظرف المكان يخبر به عن اسم الذات ، فالمثال الذى ذكره الشارح وهو « خرجت فإذا أسد بالباب » مستقيم على هذا القول ، ولكن الزمخشرى يقول تبعا للزجاج : إن إذا المفاجأة ظرف زمان ؛ فإذا صح على هذا القول البيت المستشهد به لم يصح هذا المثال ؛ من قبل أن اسم الزمان لا يخبر به عن الجثة ، كما تقدم

فالجواب على هذا بأحد جوابين : الأوّل : أن نختار أن اسم الزمان يخبر به عن الذوات كما

بناء على أن « إذا » حرف كما يقول الناظم تبعا للأخفش ، لاظرف مكان كما يقول ابن عصفور تبعا للمبرد ، ولا زمان كما يقول الزمخشرى تبعا للزجاج(١) .

الحادى عشر : أن تقع بعد « لولا » كقوله :

هو رأى جماعة منهم ابن مالك فى تسهيله على ماذكره الشارح عنه ؛ والثانى : أن ندعى أن الكلام على تقدير مضاف يقع مبتدأ وهو من أسماء المعانى ، وأصل الكلام على هذا : خرجت فإذا رؤية أسد بالباب ؛ فرؤية : هو المبتدأ ، وهو اسم معنى ، وقد حذف وأقيم المضاف إليه مقامه مع أنه منوى ، قال ابن هشام فى مغنى اللبيب : « وتقول : خرجت فإذا زيد جالس ، أو جالسا ، فالرفع على الخبرية و إذا نصب به ، والنصب على الحالية ، والخبر إذا نفسها إن قيل بأنها ظرف مكان ، و إلا فهو محذوف ، نعم يجوز أن تقدّرها خبرا عن الجثة مع قولنا إنها زمان إذا قدّرت حذف مضاف ؛ كأن تقدّر خرجت فإذا الأسد فإذا حضور الأسد » اهـ

(١) اعلم أنّ إذا المفاجأة تختص بالجمل الاسمية ، ولا تحتاج إلى جواب ، ولا تقع فى أوّل الكلام ؛ لأنّ الغرض من الإتيان بها الدلالة على أن مابعدها قد حصل بعد وجود ماقبلها على سبيل المفاجأة ، وذلك لايتأتى إلا بأن يسبقها شىء ، وهى مع ذلك كله تدل على أن مابعدها حاصل فى حال حصول ما قبلها ؛ بخلاف إذا الشرطية فى هذه الأمور الأربعة ؛ فإنها تختص بجمل الأفعال و إذا وليها اسم فهو على تقدير فعل على الراجح من مذاهب النحاة ، وهى محتاجة إلى الجواب ، وهى تقع فى صدر الكلام ، وهى تدل على أن جوابها حاصل بعد حصول الشرط ؛ وقد اختلف العلماء فى « إذا » المفاجأة أهى حرف أم اسم ، فذهب الأخفش إلى أنها حرف ، وأيد مذهبه هذا ابن مالك ، والذين ذهبوا إلى أنها اسم قالوا : هى ظرف ، ثم اختلفوا ؛ فقال المبرّد : هى ظرف مكان ، وأيده فى هذا ابن عصفور ، وذهب الزجاج إلى أنها ظرف زمان ؛ وأيده فى هذا المذهب جار الله الزمخشرى

والصحيح ما ذهب إليه الأخفش وجرى عليه ابن مالك ؛ بدليل إجماعهم على صحة قولهم : خرجت فإذا إن زيدا بالباب ، بكسر همزة إن ، ووجه دلالة هذا على ماذهبنا إليه أن « إذا » لو كانت فى هذا المثال ظرفا لاحتاجت إلى متعلق تتعلق به ، وهذا المتعلق إما أن يكون هو « خرجت » المتقدم ، و إما أن يكون متعلق الجار والمجرور الذى هو خبر إن ، و إما أن يكون غير مذكور فى الكلام ؛ والأمور الثلاثة باطلة : أما بطلان الأوّل فلأن ماقبل الفاء لايعمل فيما بعدها ، وأما الثانى فلأن معمول خبر إن لايتقدّم عليها ولوكان ظرفا أو جارا ومجرورا ، وأما الثالث فلأن الأصل عدم الحذف

١٥٠ — * لَوْلَا اصْطِبَارٌ لَأَوْدَى كُلُّ ذِى مِقَةٍ *

الثانى عشر : أن تقع بعد لام الابتداء ، نحو « لَرَجُلٌ قَائِمٌ »

الثالث عشر : أن تقع جوابا ، نحو « رَجُلٌ » فى جواب « مَنْ عِنْدَكَ ؟ » ، التقدير : رجل عندى

الرابع عشر : أن تقع بعد « كَمِ » الخبرية ، كقوله :

١٥١ — كَمْ عَمَّةٍ لَكَ يَاجَرِيرُ وَخَالَةٍ فَدْعَاءُ قَدْ حَلَبَتْ عَلَىَّ عِشَارِى

---

١٥٠ — هذا صدر بيت ، وعجزه :

* لَمَّا اسْتَقَلَّتْ مَطَايَاهُنَّ لِلظَّعَنِ *

ولم أقف على نسبة هذا البيت إلى قائل معين

اللغة : « أودى » يقال : أودى الرجل فهو مود ، إذا هلك ، ويقال : أودى به المنون ، أى : أهلكه «مقة » هى المحبة ، والتاء بدل من الواو المحذوفة ، وأصله « ومق » بسكون الميم — وفعله ومق يمق — بكسر الميم فيهما — وهو من أفعال قليلة وردت على هذه الزنة « استقلت » نهضت وهمت بالسير « الظعن » بفتح الظاء والعين — الرحيل والسفر (انظر شرح الشاهد رقم ١٣٤ فى ص ٢٤٤ من هذا الجزء)

الإعراب : « لولا » حرف يدل على امتناع الجواب لوجود الشرط ، مبنى على السكون لامحل له من الإعراب «اصطبار » مبتدأ ، وخبره محذوف وجوبا ؛ لسدّ الجواب مسدّه «لأودى» اللام واقعة فى جواب لولا ، أودى : فعل ماض «كل » فاعل أودى « ذى مقة » مركب إضافى مضاف إليه « لما » ظرف بمعنى حين ، مبنى على السكون فى محل نصب ، عامله أودى السابق « استقلت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث « مطاياهنّ » فاعل ، وضمير النسوة مضاف إليه ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل جرّ بإضافة « لما » إليها « للظعن » جار ومجرور متعلق باستقل

الشاهد فيه : قوله « لولا اصطبار » حيث ورد المبتدأ — وهو قوله « اصطبار » — نكرة ، لوقوعه بعد لولا ، وإنما كان وقوع المبتدأ بعد لولا مسوغا لوروده نكرة لأنّ لولا تستدعى جوابا يكون معلقا على جملة الشرط التى يقع المبتدأ نكرة فيها ، فيكون ذلك سببا فى تقليل شيوع النكرة

١٥١ — هذا البيت من قصيدة للفرزدق يهجو فيها جريرا ، وقبله :

كَمْ مِنْ أَبٍ لِى يَاجَرِيرُ كَأَنَّهُ قَمَرُ الْمَجَرَّةِ أَو سِرَاجُ نَهَارِ

وَرِثَ الْمَكَارِمَ كَابِراً عَنْ كَابِرٍ ضَخْمُ الدَّسِيعَةِ كُلَّ يَوْمِ فَخَارِ

... ...

كَمْ عَمَّةٍ لَكَ يَاجَرِيرُ وَخَالَةٍ ... ... البيت ، وبعده :

كُنَّا نُحَاذِرُ أَنْ تُضِيعَ لِقَاحَنَا وَلْهَى إِذَا سَمِعَتْ دُعَاءَ يَسَارِ

شَغَّارَةٌ تَقِذُ الْفَصِيلَ بِرِجْلِهَا فَطَّارَةٌ لِقَوَادِمِ الْأَبْكَارِ

اللغة : « المجرة » بفتح الميم والجيم بعدهما راء مشدّدة ـ باب السماء ، وهى البياض المعترض فى السماء والنسران من جانبيها ، وقيل : هى الطريق التى تسير منها الكواكب فى السماء « الدسيعة » بفتح الدال ـ الجفنة أو المائدة الكريمة ، وضخامتها كناية عن الكرم ؛ لأنها تدل على كثرة من يلتف حولها « فدعاء » هى التى اعوجت أصابعها من كثرة الحلب ، ويقال : الفدعاء هى التى أصاب رجلها الفدع من كثرة مشيها وراء الإبل ، والفدع ـ بفتح الفاء والدال المهملة جميعا ـ زيغ فى القدم بينها وبين الساق ، وقال ابن فارس : اعوجاج فى المفاصل كأنها قد زالت عن أماكنها « عشارى » بكسر العين ـ جمع عشراء ـ بضم العين وفتح الشين ـ وهى الناقة التى أتى عليها من وضعها عشرة أشهر ، وقيل : هى التى مضت لها عشرة أشهر من حملها ، وهذا التفسير لايصح ههنا ، لأنها لاتكون حينئذ ذات لبن «لقاحنا» بكسر اللام ـ جمع لقوح ، وهى الناقة الحلوب ، وقال فى الصحاح : إذا نتجت الناقة فهى لقوح شهرين أوثلاثة ، ثم لبون بعد ذلك « ولهى » بفتح الواو وسكون اللام ـ أنثى الولهان ، وهو من ذهب عقله وجدا أوحزنا ، وفعله كورث ووجل ووعد « يسار » : اسم عبد كان يتعرّض لبنات مولاه ، ويقال له : يسار الكواعب ، ويسار النساء ، وله قصة مشهورة أشار إليها الفرزدق فى قوله لجرير :

وَإِنِّى لَأَخْشَى إِنْ خَطَبْتَ إِلَيْهِمُ عَلَيْكَ الَّذِى لَاقَى يَسَارُ الْكَوَاعِبِ

« شغارة » هى التى ترفع رجلها لتضرب الفصيل لتمنعه من الرضاع عند الحلب ، ويقال : شغر الكلب ، إذا رفع رجله ليبول ، والرواية فى هذه الكلمة بالنصب على الذم ، قال سيبويه : زعم يونس أنه سمع الفرزدق ينشده بالنصب ، جعله شتما ، ولو ابتدأه وأجراه على الأوّل كان جائزا عربيا اهـ . «تقذ الفصيل» تضربه ، والموقوذة : التى ضربت حتى أشرفت على الهلاك «فطارة» مأخوذ من الفطر ـ بفتح فسكون ـ وهو أن تحلب الناقة بالسبابة والإبهام أو بأطراف الأصابع وفعله من بابى ضرب ونصر « الأبكار » جمع بكر ، وهى الناقة التى نتجت أوّل بطن ، وقوادمها: أخلافها ، وإنما هى قادمان وآخران ؛ فسمى الكل قوادم تغليبا

الإعراب : « كم » خبرية أو استفهامية مبنية على السكون فى محل نصب على أنها ظرف أومفعول مطلق ، والعامل فيها قوله « حلبت » الآتى ، ولها تمييز محذوف تقدره مجرورا إن جعلتها خبرية ومنصوبا إن جعلتها استفهامية ، وتقدر هذا التمييز من ألفاظ المصادر إن قدرت انتصابها

الخامس عشر : أن تكون مبهمة ، كقوله :

١٥٢ — مُرَسَّعَةٌ بَيْنَ أَرْسَاغِهِ بِهِ عَسَمٌ يَبْتَغِي أَرْنَبَا

على المفعولية المطلقة ومن ألفاظ الأزمان إن جعلتها منصوبة على الظرفية ، وسيأتى لك فيها وجوه أخرى « عمة » مبتدأ « لك » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لعمة « يا » حرف نداء « جرير » منادى « وخالة » الواو عاطفة ، وخالة : مبتدأ « فدعاء » صفة لخالة ، وقد حذف صفة أخرى لخالة مماثلة لصفة العمة كما حذف صفة للعمة مماثلة لصفة الخالة ، وأصل الكلام : كم عمة لك فدعاء وخالة لك فدعاء ، فحذف من كل واحد نظير ما أثبته مع الآخر على طريق الاحتباك « قد » حرف تحقيق « حلبت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر يعود إلى عمة وحدها أو إلى خالة وحدها ، والجملة فى محل رفع خبر عما عاد إليه الضمير منهما ، وخبر الآخر محذوف يدل عليه هذا الخبر « على » جار ومجرور متعلق بحلب « عشارى » مفعول به ، وياء المتكلم مضاف إليه

الشاهد فيه : قوله « كم عمة » حيث ورد فيه المبتدأ — وهو قوله «عمة» — نكرة ؛ لوقوعه بعد « كم » الخبرية أو الاستفهامية : أما جواز وقوع النكرة مبتدأ بعد الاستفهامية فواضح ، لأنك قد علمت أن الاستفهام يخصص النكرة ويقلل شيوعها ، وأما جوازه بعد الخبرية فالسبب فيه أنها لما أشبهت الاستفهامية فى اللفظ أعطيت حكمها ؛ لأنهم يعطون الشىء حكم نظيره ، قلت : وفيه مسوغ آخر ، وهو وصف « عمة » بوصفين أحدهما مذكور وهو « لك » والآخر محذوف لدلالة الثانى عليه وهو « فدعاء » ، كما تبين لك فى الإعراب ، فيكون فيه مسوغان

وإنما يتم هذا الاستشهاد على رواية رفع « عمة وخالة » كما أوضحناه ، وقد رويا منصوبين ومجرورين ؛ فعلى نصبهما تكون « كم » استفهامية مبتدأ ، و « عمة » تمييزا لها ، و «خالة» معطوفا على عمة ، وجملة « قد حلبت » فى محل رفع خبر ، وإفراد الضمير بالنظر إلى لفظ « كم » ؛ وعلى رواية الجر تكون « كم» خبرية مبتدأ خبره جملة « حلبت» ؛ و«عمة» تمييزا لها ، وسيأتى للشارح رحمه الله أن يستشهد بهذا البيت مرة ثانية على هذا الوجه (ص ٢٨٨) فكن على ذكر منه

١٥٢ — نسب الرواة هذا البيت لامرئ القيس ، واختلفوا فى امرئ القيس : من هو ؟ فقال قوم : هو امرؤ القيس بن حجر الكندى الشاعر المشهور ، وقال أبو القاسم الكندى : ليس ذلك بصحيح بل هو لامرئ القيس بن مالك الحميرى

وأقول : إن الثابت فى نسخة ديوان امرئ القيس بن حجر الكندى برواية أبى عبيدة والأصمعى وأبى حاتم والزيادى ، وفى نسخة ديوانه المطبوعة فى أوربا سنة ١٨٧٠م ، وفى نسخة شرح ديوانه للوزير أبى بكر عاصم بن أيوب المطبوعة فى مصر عام ١٣٠٧ هـ — نسبة هذا البيت له من قصيدة عدتها عشرة أبيات ، وأولها قوله :

... ...

أَيَا هِنْدُ ، لَا تَنْكِحِى بُوهَةً عَلَيْهِ عَقِيقَتُهُ أَحْسَبَا

مُرَسَّعَةٌ بَيْنَ أَرْسَاغِهِ ... ... البيت ، و بعده :

لِيَجْعَلَ فِي كَفِّهِ كَعْبَهَا حِذَارَ الْمَنِيَّةِ أَنْ يَعْطَبَا

وقد ذكر السيد المرتضى فى شرح القاموس عن العباب مانصه : « هو لامرىء القيس بن مالك الحميرى كما قاله الآمدى ، وليس لابن حجر كما وقع فى دواوين شعره ، وهو موجود فى أشعار حمير »

اللغة : « بوهة » بضم الباء بعدها واو ساكنة ـ هو الرجل الضعيف الطائش ، وقيل : الأحمق « عقيقته » العقيقة : الشعر الذى يولد به الطفل « أحسبا » الأحسب من الرجال : الذى ابيضت جلدته وفسدت شعرته ، وقال القتيبى : أراد بقوله « عليه عقيقته » أنه لايتنظف ، وقال أبوعلى : معناه أنه لم يعقّ عنه فى صغره حتى كبر وشابت معه عقيقته « مرسعة » بضم الميم وفتح الراء وتشديد السين مفتوحة بعدها عين مهملة ـ هى التميمة يعلقها مخافة العطب على طرف الساعد فيما بين الكوع والكرسوع ، وقيل : هى مثل المعاذة ، وكان الرجل من جهلة العرب يشدّ فى يده أو رجله حرزا لدفع العين أو مخافة أن يموت أو يصيبه بلاء « أرساغه » جمع رسغ ـ بضم الراء وسكون السين ـ وهو مفصل مابين الساعد والكفّ أو الساق والقدم ، و يروى « بين أرباقه » وهى جمع ربق ـ بكسر فسكون ـ وهو الحبل فيه عدّة عراو ، والمراد أنه يجعل تميمته فى حبال « عسم » اعوجاج فى الرسغ و يبس « أرنبا » هو الحيوان المعروف ، وقد كان حمقى الأعراب فى الجاهلية يعلقون كعب الأرنب كالمعاذة و يزعمون أن من علقه لم تضره عين ولا سحر ولا آفة ؛ لأن الجنّ تمتطى الثعالب والظباء والقنافذ وتجتنب الأرانب لمكان الحيض ، يريد أنه من أولئك الحمق ، والبيت الذى بعده يوضح هذا المعنى

الإعراب : « مرسعة » مبتدأ « بين » ظرف متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « أرساغه » مضاف إليه وضمير الغائب مضاف إليه « به عسم » مبتدأ وخبر فى محل نصب صفة أخرى لبوهة « يبتغى أرنبا » جملة من الفعل وفاعله المستتر ومفعوله فى محل نصب أيضا صفة أخرى لبوهة

الشاهد فيه : قوله « مرسعة بين أرساغه » حيث وقعت النكرة فيه مبتدأ ؛ لأن المتكلم قصد الإبهام ، ولم يكن له غرض فى البيان والتعيين أو تقليل الشيوع ، وأنت خبير بأن الإبهام قد يكون من مقاصد البلغاء والمتكلمين ، فلا تظنّ أن معنى قول الشارح «أن تكون مبهمة» أنه يريد أن يكون معناها مبهما ؛ فإن ذلك أمر لاتسوغ إرادته ؛ لأمرين : الأوّل : أن كلّ نكرة معناها مبهم حتى يعرض له مايوجب التخصيص أو نحوه ، والثانى : أن إبهام معنى النكرة هو المانع من جواز الابتداء بها ؛ لأن الحكم إنما يكون على المعروف ، ومن هنا نستفيد أنه إذا قصد المتكلم الحكم على الفرد المبهم ساغ

(وَلْيُقَسْ) على ما قيل (مَالَمْ يُقَلْ) ؛ والضابط حصول الفائدة .

(وَالْأَصْلُ فِى الْأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَا) عن المبتدآت ؛ لأن الخبر يشبه الصفة من حيث إنه موافق فى الإعراب لما هو له ، دالٌّ على الحقيقة أو على شىء من سَبَبِيِّهِ ؛ ولَمَّا لم يبلغ درجتها فى وجوب التأخير توسّعوا فيه (وَجَوَّزُوا التَّقْدِيمَ إِذْ لَاضَرَرَا[1]) فى ذلك ، نحو « تَمِيمِىٌّ أَنَا » و« مَشْنُوءٌ مَنْ يَشْنَؤُكَ » ، فإن حصل فى التقديم ضرر فلعارض كما ستعرفه .

إذا تقرر ذلك (فَامْنَعْهُ) أى : تقديمَ الخبر (حِينَ يَسْتَوِى الْجُزْءَانِ) يعنى المبتدأ والخبر (عُرْفًا وَنُكْرًا) أى : فى التعريف والتنكير (عَادِمَىْ بَيَانِ) أى : قرينة تبين المراد ، نحو « صديقى زَيْدٌ » ، و« أفضلُ منك أفضَلُ منى » ؛ لأجل خوف اللبس ، فإن لم يستويا نحو « رجُلٌ صالح حاضر » أو استويا وَاجِدَىْ بيانٍ — أى : قرينةٍ تبين المراد — نحو « أَبُو يُوسُفَ أبو حنيفَةَ » جاز التقديم ، فتقول : « حاضرٌ رجل صالح » و « أبو حنيفَةَ أبو يوسف » ؛ للعلم بخبرية المقدم ، ومنه قوله :

١٥٣ — بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا وَبَنَاتُنَا بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الْأَبَاعِدِ

هذا ، واعلم أن الاستشهاد بهذا البيت إنما هو على رواية « مرسعة » بفتح السين و بالرفع ، وتفسيرها بما أسلفنا ، وهى رواية الأصمعى وشرح عليها السكرى ، وأما الوزير أبو بكر وجماعة من نقلة اللغة فقد رووا هذه الكلمة « مرسعة » بكسر السين المشدّدة و بالنصب ، على أنه صفة لبوهة ، والمرسعة — على هذا — الرجل الذى فسد موق عينه ، أو الرجل الذى لايبرح منزله ، والهاء فيه للمبالغة ، وهذه رواية الأكثرين

(١) هذا مذهب البصريين ، والكوفيون لايجوّزون تقديم الخبر أصلا ، سواء أكان مفردا أم جملة ، استوى مع المبتدأ فى الرتبة أم لم يستو ، وسنشرح مذهبهم ونحتج عليهم فى شرح الشاهد الآتى (رقم ١٥٣) فارتقبه

١٥٣ — ينسب قوم هذا البيت للفرزدق ، والأكثرون على أنه لايعرف قائله ، مع كثرة استشهاد العلماء به فى كتب النحو والمعانى والفرائض ، وألفاظه ومعناه مما لايحتاج إلى شرح

الإعراب : « بنونا » خبر مقدّم ، والضمير مضاف إليه « بنو » مبتدأ مؤخر « أبنائنا » مركب إضافى مضاف إليه « و بناتنا » الواو عاطفة ، بنات : مبتدأ أوّل ، ونا : مضاف إليه « بنوهن » مبتدأ ثان ، والضمير مضاف إليه « أبناء » خبر المبتدأ الثانى ، والمبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأوّل ، وأبناء مضاف ، و « الرجال » مضاف إليه « الأباعد » صفة للرجال

... ...

الشاهد فيه : قوله « بنونا بنو أبنائنا » حيث قدّم الخبر ـ وهو قوله « بنونا » ـ على المبتدأ ـ وهو قوله « بنو أبنائنا » ـ مع أنهما مستويان فى التعريف ، لأن كل واحد منهما معرفة بالإضافة إلى ضمير المتكلم المعظم نفسه أو معه غيره ، فهما فى رتبة واحدة ، وإنما ساغ ذلك لوجود قرينة معنوية مرشدة إلى المبتدأ والخبر ، ومعينة أحدهما للابتداء به والآخر للإخبار به عنه

وبيان هذا أن غرض الشاعر إثبات أن أبناء الأبناء يشبهون الأبناء فى محبتهم والعطف عليهم ، وأنت تعلم أن الخبر هو محطّ الفائدة ، فما يكون فيه التشبيه وتذكر الجملة من أجله ينبغى أن يجعل خبرا ، هذا توجيه كلام الشارح رحمه الله

وههنا أمران يجب التنبيه عليهما :

أحدهما : أن ابن الناظم قد استشهد بهذا البيت لمثل ما استشهد به الشارح عليه ، فاعترضه ابن هشام بقوله : « قد يقال إن هذا البيت لاتقديم فيه ولا تأخير ، وإنه جاء على التشبيه المقلوب ؛ فكان ينبغى أن يستشهد بما أنشده أبوه فى شرح التسهيل من قول حسان بن ثابت :

قَبِيلَةٌ أَلْأَمُ الأَحْيَاءِ أَكْرَمُهَا وَأَغْدَرُ النَّاسِ بِالْجِيرَانِ وَافِيهَا

إذ المراد الإخبار عن أكرمها بأنه ألأم الأحياء ، وعن وافيها بأنه أغدر الناسّ ، لا العكس » اه

والجواب عليه من وجهين : (الوجه الأوّل) أن التشبيه المقلوب أمر نادر ، وقد علمت مرارا أن الحمل على ماينذر وقوعه مرجوح لايصار إليه إلا عند الاضطرار ، (الوجه الثانى) : أن تعليله بأن المراد فى بيت حسان الإخبار عن أكرمها بأنه ألأم الأحياء فكان ذلك قرينة مسوغة للتقديم ـ يجرى معنا أيضا ؛ لأن المراد تشبيه أبناء الأبناء بالأبناء ؛ لأن ثبوت وجه الشبه فى الأبناء أقوى وآكد ، فلماذا أجرى الاحتمال فى بيت الشاهد ومنعه فى بيت حسان ؟ ، وهذا واضح إن شاء الله

الأمر الثانى : أن الكوفيين قد ذهبوا إلى أنه لايجوز تقديم خبر المبتدأ عليه ، مفردا كان أو جملة ، محتجين بأن جواز تقديمه يؤدى إلى الإضمار قبل الذكر ، وهو غير سائغ ، وبيان هذا أن قولك « على مسافر » وقولك « على أبوه حاضر » الخبر فى المثال الأوّل مفرد ، وهو « مسافر » ، وإنه مشتمل على ضمير مستتر فيه عائد إلى المبتدأ ، فلو قدمت الخبر فقلت « مسافر على » لعاد الضمير المستتر فى « مسافر » إلى « على » المتأخر عنه ، وعلى هذا القياس . وكذا لو قلت « أبوه حاضر على » كانت الهاء فى « أبوه » ضميرا عائدا إلى « على » المتأخر ، والإجماع منعقد على أن ضمير الاسم يجب أن يكون متأخرا عنه ؛ فوجب أن يمتنع تقديم الخبر على المبتدأ

والجواب عن هذا من عدّة وجوه :

الوجه الأوّل : أنه قد ورد فى كلام العرب تقديم ضمير الاسم عليه نثرا ونظما : أما النثر فكقولهم فى المثل : «فى بيته يؤتى الحكم » وقولهم : « فى أكفانه لف الميت » ومن تقديم الخبر بذاته

أى : بنو أبنائنا مثل بنينا .

و (كَذَا) يمتنع التقديم (إذَا مَا الْفِعْلُ) من حيث الصورة المحسوسة ، وهو الذى فاعله ليس محسوساً بل مستترا (كَانَ الْخَبَرَا) لإيهام تقديمه — والحالة هذه — فاعلية المبتدأ ، فلا يقال فى نحو « زيدٌ قام » : قَامَ زَيْدٌ ، على أن زيدا مبتدأ ، بل فاعل ، فإن كان الخبر ليس فعلا فى الحسِّ : بأن يكون له فاعل محسوس ؛ من ضمير بارز ، أو اسم ظاهر ، نحو « الزيدان قاما » ، و « الزيدون قاموا » ، و « زيد قام أبوه » جاز التقديم ، فتقول : « قَامَا الزَّيْدَانِ »

ماسمع من قولهم: «مشنوء من يشنؤك» ، وما حكاه سيبويه من قولهم : « تميمى أنا » ، وأما النظم فكثير : منه قول زهير :

مَنْ يَلْقَ يَوْمًا عَلَى عِلاَّتِهِ هَرِمًا يَلْقَ السَّمَاحَةَ مِنْهُ وَالنَّدَى خُلُقَا

وقول الأعشى :

أَصَابَ الْمُـــلُوكَ فَأَفْنَاهُمُ وَأَخْرَجَ مِنْ بَيْتِهِ ذَا يَزَنْ

وقد ورد من تقديم الخبر على مبتدئه أبيات : منها بيت الشاهد ، و بيت حسان الذى نقلناه فى كلام ابن هشام ، ومنها قول الآخر :

فَتًى مَا ابْنُ الْأَغَرِّ إِذَا شَتَوْنَا وَحُبَّ الزَّادُ فِي شَهْرَىْ قُمَاحِ

وتقديره : ابن الأغر فتى ما ، فقدم الخبر ، ومن ذلك قول الشماخ :

كِلاَ يَوْمَىْ طُوَالَةَ وَصْلُ أَرْوَى ظَنُونٌ ، آنَ مُطَّرَحُ الظُّنُونِ

فوصل أروى: مبتدأ ، وظنون : خبره ، وقوله «كلا يومى» ظرف متعلق بالخبر ، وقد تقدّم متعلق الخبر على المبتدأ ، ولا شك أن تقديم المتعلق يؤذن بتقدّم العامل

الوجه الثانى : أن قولكم « إن الإجماع منعقد على وجوب تأخير ضمير الاسم عنه » غير صحيح على هذا الإطلاق ، فإن الضمير يجوز أن يعود إلى متأخر عنه لفظا إذا كانت رتبته التقديم ، أليس يجوز أن نقول : « ضرب غلامه إبراهيم » إذا كان إبراهيم فاعلا ، ومن هذا قوله تعالى : « فأوجس فى نفسه خيفة موسى » فقدّم ضمير موسى عليـه لفظا ؛ لأن مرتبة موسى التقدم ، وشواهد ذلك أكثر من أن يحصيها العدّ

الوجه الثالث : أنكم أجزتم معنا تقدم خبر «كان» على اسمها ، ولم تبالوا بما حسبتموه محظورا ، مع أنه جار فيه جريانه فى المبتدإ والخبر ، فكيف أجزتم فى موضع وحظرتم فى موضع آخر مع استواء الموضعين فيما ذكرتم من العلة ؟ ؟ ! !

و « قَامُوا الزَّيْدُونَ » ، و « قَامَ أَبُوهُ زَيْدٌ » ؛ للأمن من المحذور المذكور ، إلا على لغة أكلونى البراغيث ، وليس ذلك مانعا من تقديم الخبر ؛ لأن تقديم الخبر أكثر من هذه اللغة ، والحمل على الأكثر راجح ، قاله فى شرح التسهيل

وأصل التركيب : كذا إذا ما الخبر كان فعلا ؛ لأن الخبر هو المحدَّثُ عنه ، فلا يحسن جعله حديثا ، لكنه قلب العبارة لضرورة النظم ، وليعود الضمير على أقرب مذكور فى قوله (أَوْ قُصِدَ اسْتِعْمَالُهُ مُنْحَصِرَا) أى : وكذا يمتنع تقديم الخبر إذا استعمل منحصرا ، نحو « وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ » « إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ » ؛ إذ لو قدم الخبر — والحالة هذه — لانعكس المعنى المقصود ، ولأشعر التركيب حينئذ بانحصار المبتدأ

فإن قلت : المحذور منتفٍ إذا تقدم الخبر المحصور بإلا مع إلا

قلت : هو كذلك ، إلا أنهم ألزموه التأخير حملا على المحصور بإنما ، وأما قوله :

١٥٤ — * وَهَلْ إِلَّا عَلَيْكَ الْمُعَوَّلُ *

فشاذٌّ .

---

١٥٤ — هذه قطعة من بيت ، وهو بتمامه :

فَيَارَبِّ هَلْ إِلَّا بِكَ النَّصْرُ يُرْتَجَى ... عَلَيْهِمْ ؟ وَهَلْ إِلَّا عَلَيْكَ الْمُعَوَّلُ ؟

وهو بيت من قصيدة هاشمية الكميت بن زيد الأسدى الشاعر المقدم العالم بلغات العرب الخبير بأيامها وأحد شعراء مضر المتعصبين على القحطانية ، وأول هذه القصيدة قوله :

أَلَا هَلْ عَمٍ فِي رَأْيِهِ مُتَأَمِّلُ ؟ ... وَهَلْ مُدْبِرٌ بَعْدَ الْإِسَاءَةِ مُقْبِلُ ؟

وَهَلْ أُمَّةٌ مُسْتَيْقِظُونَ لِرُشْدِهِمْ ... فَيَكْشِفَ عَنْهُ النَّعْسَةَ الْمُتَزَمِّلُ ؟

فَقَدْ طَالَ هٰذَا النَّوْمُ وَاسْتَخْرَجَ الْكَرَى ... مَسَاوِيَهُمْ لَوْ كَانَ ذَا الْمَيْلُ يُعْدَلُ

وَعُطِّلَتِ الْأَحْكَامُ حَتَّى كَأَنَّنَا ... عَلَى مِلَّةٍ غَيْرِ الَّتِى نَتَنَحَّلُ

كَلَامُ النَّبِيِّينَ الْهُدَاةِ كَلَامُنَا ... وَأَفْعَالَ أَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ نَفْعَلُ

اللغة : « عم » أصل العمى ذهاب البصر كله ، ولا يقال « عمى » إلا أن يذهب بصره من العينين كلتيهما ، ويقال لمن غاب عنه وجه الصواب وضلّ عن الجادة : هو أعمى ، وعم ، وللمرأة : عمية ـ بكسر الميم ، وقد تسكن تخفيفا ـ وعمياء ، ومن ذلك قوله تعالى : (وَمَنْ كَانَ فِي هٰذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى وَأَضَلُّ سَبِيلاً) وقوله « مدبر » هو فى الأصل من ولاك قفاه ، ويكنى به عن المعرض الذى لا يباليك ولا ينظر إليك « مقبل » ضد المدبر « النعسة » بفتح النون

... ...

وسكون العين ــ اسم المرة من النعاس ــ بضم النون وفتح العين مخففة ــ وهو النوم ، وقيـل : مقاربته ، وقيل : هو السنة من غير نوم كما قال عدى بن الرقاع :

وَسْنَانُ أَقْصَدَهُ النُّعَاسُ فَرَنَّقَتْ فِي عَيْنِهِ سِـــنَةٌ وَلَيْسَ بِنَائِمِ

« المتزمّل » المتلفف فى ثوبه ، وهو مما يعمله النائم ، وربما قلبوا التاء زايا ثم أدغموها فى الزاى فقالوا المزّمل ، كما فى قوله تعالى : (يا أيها المزّمل قم الليل إلا قليلا) وقوله « لو كان ذا الميل يعدل » يروى فى مكانه « لو أنّ ذا الميل يعدل » ويروى أيضا « إن كان ذا الميل يعـدل » وعدل الشيء ــ وبابه ضرب ــ تسويته وموازنته ، وباقى الأبيات واضح المعنى

الإعراب : « فيارب » يا : حرف نداء ، ربّ : منادى منصوب بفتحة مقدّرة على ماقبل ياء المتكلم المحذوفة تخفيفا « هل » حرف استفهام « إلا » أداة استثناء ملغاة « بك » جار ومجرورمتعلق بقوله « يرتجى » الآتى « النصر » مبتدأ « يرتجى » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضـمير يعود إلى النصر ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ « عليهم » جار ومجرور متعلق فى المعنى بقوله « النصر » السابق ، ولـكن الصناعة تأباه لما يلزم عليه من الفصـل بين العامل ومعموله بأجنبى ، فيجعل متعلقا بقوله « يرتجى » السابق « وهل » الواو عاطفة ، هل : حرف استفهام « إلا » أداة استثناء ملغاة « عليك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدّم « المعول » مبتدأ مؤخر

الشاهد فيه : قوله « وهل إلا عليك المعول » حيث قدّم الخبر ــ وهو قوله « عليك » ــ على مبتدئه ــ وهو قوله « المعول » ــ مع أن المبتدأ مقصور على الخبر ، بمعنى أنه لايتجاوز الخبر إلى غيره ، وإن كان الخبر يتجاوزه إلى مبتدأ آخر ، ألا ترى أن مقصود الشاعر أن يقول : إن الالتجاء لايكون إلا إلى الله تعالى ، والاعتماد لايكون إلا عليه سبحانه ، ولو جعلت قوله « بك » متعلقا بمحذوف خبر مقـدّم ، وقوله « النصر » مبتدأ مؤخرا ، كما هو إعراب جماعة ؛ لـكان فى هذه العبارة شاهد آخر لما نحن بصدده ؛ فإنه حينئذ يكون قد قدّم الخبر على المبتدأ ، مع أن المبتدأمقصور والخبر مقصورعليه ، والتقديم فى مثل هذه الحال شاذّ عند أكثرالنحاة ، ولو أنه أتى بالـكلام على الوجه المطرد السائغ عندهم لقال : وهل المعول إلا عليك ؛ لأن الأصل فى القصر بالنفى والاستثناء أن يؤخر المقصور عليـه مع أداة الاستثناء ويتقدّم المقصور على أداة الاستثناء فيقع بينها وبين النفى ، والذى عليه عامة علماء البلاغة وبعض النحاة أن تقديم المقصور عليـه بدون أن تتقدم أداة الاستثناء ممتنع لايسوغ ارتـكابه ؛ لما يلزم عليه من تغـير المعنى وانقلابه ، وإذا تقدمت أداة الاستثناء كما هنا فلامانع من تقديم المقصورعليه لانفهام المعنى ووضوحه ، نعم هوقليل بالنسبة إلى تأخره

وكذا يمتنع تقديم الخبر إذا كانت لام الابتداء داخلة على المبتدأ ، نحو « لَزَيْدٌ قائم » كما أشار إليه بقوله : (أَوْ كَانَ) أى : الخبر (مُسْنَدًا لِذِى لاَمِ ابْتِدَا) ؛ لاستحقاق لام الابتداء الصدر ، وأما قوله :

١٥٥ — خَالِي لَأَنْتَ ، وَمَنْ جَرِيرٌ خَالُهُ يَنَلِ العَلاَءَ وَيَكْرُمِ الأَخْوَالاَ

والحاصل أن القصر إما أن يكون بالنفى والاستثناء وإما أن يكون بإنما ؛ فمثال الأول قوله تعالى : (وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل) ومثال الثانى قوله جل شأنه : (إنما أنت منذر ولكل قوم هاد) وقوله تعالت كلمته : (إنما أنت منذرمن يخشاها) ، والأصل فى الطريقين أن يكون المتأخر هو المقصور عليه والمتقدم هو المقصور ؛ فأما فى القصر بإنما فلا تجوز مخالفة هذا الأصل إجماعا ؛ لأنك لو غيرت الترتيب لانعكس الأمر ؛ فأصبح المقصور مقصورا عليه والمقصور عليه مقصورا ؛ وأما إذا كان القصر بالنفى والاستثناء فلايجوز تقديم المقصور عليه وحده إجماعا ، ولكن هل يجوز تقديمه مع إلا أو لايجوز ؟ اختلف النحاة فى هذا ؛ فجمهورهم على أنه لايجوز حملا للنفى والاستثناء على إنما ، حتى يستوى الطريقان ، وهو الذى اختاره الشارح ههنا ، وذكر قوم أن التقديم فى هذه الحال جائز ؛ لأن تقديم المقصور عليه مع إلا لايوقع فى لبس ؛ إذ المعنى بعد التقديم على ما كان عليه قبله ، وهذا هو الذى عليه علماء البلاغة ، وهو عندنا أصح مهيعا وأوضح دليلا ، وعلى هذا يكون قول الكميت « وهل إلا عليك المعول » مستقيما لاشذوذ فيه ، وسنتكلم على هذا الموضوع مرة أخرى فى باب الفاعل ، إن شاء الله

١٥٥ — لم أقف لهذا البيت على نسبة لقائل معين

اللغة : « ومن جرير » يروى فى مكانه « ومن تميم » ويروى أيضا « ومن عويف » وقوله « العلاء » هو — بفتح العين المهملة ممدودا — الشرف والرفعة والمجد ، وقيل : هو مصدر قولهم : علي فى المكان يعلى ، مثل رضى يرضى ، وأما فى المرتبة والمنزلة فيقال : علا يعلو علوا

الإعراب : « خالى » خبر مقدم « لأنت » اللام لام الابتداء ، أنت : مبتدأ مؤخر « ومن » الواو للاستئناف ، من اسم موصول مبتدأ « جرير » مبتدأ « خاله » خبره ، والضمير مضاف إليه ، والجملة من المبتدإ وخبره لامحل لها صلة الموصول « ينل » فعل مضارع ، وأصله أن يكون مرفوعا لعدم سبق جازم أوناصب ، ولكنه هنا مجزوم على تشبيه اسم الموصول بالشرط ، كما جزمه الشاعر بعد « الذى » فى قوله :

كَذَاكَ الَّذِى يَبْغِي عَلَى النَّاسِ ظَالِمًا تُصِبْهُ عَلَى رَغْمٍ عَوَاقِبُ مَا صَنَعْ

وفاعله ضمير مستتر يعود إلى الاسم الموصول ، وجملة الفعل والفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو الاسم الموصول

... ...

فإن قلت : فما حملك على تقدير « من » اسما موصولا ثم اضطررت إلى ادعاء أن جزم المضارع به تشبيه له بالشرط ، وهلا جعلته شرطا من أوّل الأمر ؟

قلت : لو كان شرطا لوجب أن تكون جملة الشرط فعلية ماضوية أومضارعية على الراجح ، كما ستعرف ، وهنا الجملة اسمية ؛ فلم يكن بدّ من جعله موصولا

فإن قلت : فلماذا جعلته موصولا وارتكبت هذا التشبيه ، ولم تجعله شرطا وتعتبر مجىء الشرط جملة اسمية من ضرورات الشعر ، أو تقدر له فعلا يكون شرطا له

قلت : ارتكاب هذا لايجوز ؛ لأن مجىء الشرط على ماوصفت لم يثبت فيه حجة ، لافى ضرورة ولا فى غيرها ، فأما تشبيه الموصول بالشرط فله مساغ فى لغتهم ، أفلست ترى أن الفاء تقترن بخبر الاسم الموصول كما تقترن بجواب الشرط ؟ وتقدير المحذوف الذى لاتدعو إليه ضرورة ملجئة مما لايرتكبه المحققون ؟ ولك فى هذا المقنع

« العلاء » مفعول به « ويكرم » الواو عاطفة « يكرم » مضارع معطوف على ينل « الأخوال» قال العينى : هو منصوب على أنه مفعول به ليكرم ، وأنت خبير بأن الرواية لو كانت بفتح ياء المضارعة من «يكرم» لم يجز أن ينتصب به المفعول ؛ لأنه لازم ، ولوكانت ببناء الفعل للمجهول على أنه مأخوذ من «أكرم» لم يجز كذلك أن ينصب مفعولا ؛ لأن نائب فاعله الذى هوالضمير المستتر فيه هو مفعوله الذى يقتضيه ، ولوكانت الرواية بضم ياء المضارعة على أنه مضارع مبنى للمعلوم ماضيه « أكرم » ساغ انتصاب المفعول به ، ولكنه يؤدّى إلى معنى ضعيف ، وعندى أن المضارع مفتوح الياء على أنه من الثلاثى ، وقوله « الأخوال » منصوب على التمييز على طريقة الكوفيين المجيزين لتعريف التمييز اختيارا ، أو على حدّ « وطبت النفس » ، وهو وجه يؤدّى إلى معنى حسن

الشاهد فيه : قوله « خالى لأنت » حيث قدّم الخبر — وهو قوله « خالى » على — مبتدئه — وهو قوله « لأنت » ، مع أن المبتدأ مقترن بلام الابتداء التى لها صدر الكلام

وهذا التقديم شاذ ، ولهذا خرجه جماعة على أن قوله «خالى » مبتدأ ، وقوله « لأنت» خبره وفيه شذوذ آخر ، وهو دخول لام الابتداء على الخبر مع أنها مختصة بالمبتدأ

وخرجه جماعة على أن قوله «خالى » مبتدأ أوّل ، وقوله « لأنت » خبر مبتدأ ثان محذوف ، وأصل اللام مقترنة به ، والتقدير : خالى لهو أنت ، فلما حذف المبتدأ اقترنت اللام بخبره ، وهى لاتزال فى صدر جملتها

ومثل بيت الشاهد فى جريان التخريجين الأخيرين قول الراجز :

أُمُّ الْحُلَيْسِ لَعَجُــــوزٌ شَهْرَبَهْ تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَهْ

فإما أن يكون قوله « أمّ الحليس » مبتدأ ، وقوله « لعجوز » خبره ، وفيه دخول لام الابتداء على خبر المبتدأ ، وإما أن يكون قوله «أم الحليس» مبتدأ ، وقوله «لعجوز » خبر مبتدأ محذوف

فشاذ ، أو مؤول ؛ فقيل : اللام زائدة ، وقيل : اللام داخلة على مبتدأ محذوف ، أى : لهو أنت ، وقيل : أصله لخالى أنت ، أخرت اللام للضرورة

(أَوْ) مسندا لمبتدأ (لاَزِمِ الصَّدْرِ) كاسم الاستفهام ، والشرط ، والتعجب ، و « كَم » الخبرية (كَمَنْ لِي مُنْجِدَا) ، و « مَنْ يقم أحسن إليه » ، و « ما أَحْسَنَ زيدا » و « كَمْ عَبِيدٍ لزيدٍ » ومنه قوله :

كَمْ عَمَّةٍ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٍ فَدْعَاءَ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِى(١)

وفى معنى اسم الاستفهام والشرط ما أضيف إليهما ، نحو : « غُلاَمُ مَنْ عِنْدَكَ ؟ » و « غُلاَمُ مَنْ يَقُمْ أَقُمْ مَعَهُ » فهذه خمس مسائل يمتنع فيها تقديم الخبر

﴿ تنبيه ﴾ يجب أيضا تأخير الخبر المقرون بالفاء ، نحو « الذِى يأتِينى فَلَهُ دِرْهَم » قاله فى شرح الكافية

وهذا شروع فى المسائل التى يجب فيها تقديم الخبر (وَنَحْوُ «عِنْدِى دِرْهَمٌ» وَ «لِي وَطَرْ») و « قَصَدَكَ غلامُهُ رجلٌ » (مُلْتَزَمٌ فِيهِ تَقَدُّمُ الْخَبَرْ) رفعا لإيهام كونه نعتا فى مقام الاحتمال ، إذ لو قلت : درهم عندى ، ووَطَرٌ لى ، ورَجُلٌ قصدك غلامه ؛ احتمل أن يكون التابع خبرا للمبتدأ وأن يكون نَعْتاً له ؛ لأنه نكرة محضة ، وحاجة النكرة إلى التخصيص ليفيد الإخبار عنها فائدةً يعتدّ بمثلها آكَدُ من حاجتها إلى الخبر ، ولهذا لو كانت النكرة مختصة جاز تقديمها ، نحو « وَأَجَلٌ مُسَمًّى عِنْدَهُ » و (كَذَا) يلتزم تقدم الخبر (إذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرُ * مِمَّا) أى : من المبتدأ الذى (بِهِ) أى : بالخبر (عَنْهُ) أى : عن ذلك المبتدأ (مُبِيناً يُخْبَرُ) . والمعنى أنه يجب تقديم الخبر إذا عاد عليه ضمير من المبتدأ ، نحو « عَلَى التَّمْرَةِ مِثْلُهَا زُبْدًا » وقوله :

١٥٦ — أَهَابُكِ إِجْلاَلاً وَمَا بِكِ قُدْرَةٌ عَلَيَّ ، وَلٰكِنْ مِلْءُ عَيْنٍ حَبِيبُهَا

كانت اللام مقترنة به ، وكان أصل الكلام : أم الحليس لهى عجوز

وفى هذا البيت كبيت الشاهد أيضا تخريج ثالث ، وهو أن تكون اللام زائدة ، وليست هى لام الابتداء ، وقد أشار الشارح رحمه الله إلى هذه التخريجات

(١) قد سبق شرح هذا البيت ، و بيان أوجه الاستشهاد به ، فارجع إليه فى (ص ٢٧٧ من هذا الجزء)

١٥٦ — البيت نسبه جماعة منهم أبوعبيد البكرى فى شرح الأمالى (٤٠١) والعينى؛ لنصيب ابن رباح الأموى بالولاء ، مولى عبد العزيز بن مروان ، وكان شاعرا فحلا فصيحا مقدما فى النسيب

... ...

والمديح ، ولم يكن له حظ فى الهجاء ؛ وكان عفيفا ، ويقال : إنه لم ينسب قط إلا بامرأته ، ونسبه قوم منهم ابن نباتة المصرى فى كتابه « سرح العيون » إلى مجنون ليلى من أبيات له أوّلها قوله :

دَعَا الْمُحْرِمُونَ اللهَ يَسْتَغْفِرُونَهُ ... بِمَكَّةَ يَوْمًا أَنْ تُمَحَّى ذُنُوبُهَا

وَنَادَيْتُ يَارَبَّاهُ أَوَّلُ سُؤْلَتِي ... لِنَفْسِيَ لَيْلَى ثُمَّ أَنْتَ حَسِيبُهَا

فَإِنْ أُعْطَ لَيْلَى فِي حَيَاتِيَ لَمْ يَتُبْ ... إِلَى اللهِ عَبْدٌ تَوْبَةً لاَ أَتُوبُهَا

أَهَابُكِ إِجْلاَلاً ... ... البيت ، وبعده :

وَمَا هَجَرَتْكِ النَّفْسُ يَا لَيْلُ أَنَّهَا ... قَلَتْكِ ، وَلاَ أَنْ قَلَّ مِنْكِ نَصِيبُهَا

وَلٰكِنَّهُمْ ـ يَا أَمْلَحَ النَّاسِ ـ أُولِعُوا ... بِقَوْلٍ إِذَا مَا جِئْتُ : هَذَا حَبِيبُهَا

وقد أنشد أبو على القالى فى أماليه (٢ : ٢٦٢) البيت الأوّل والثانى من هذه الأبيات ونسبهما لقيس المجنون كما قال ابن نباتة ، وزاد أبو عبيد البكرى فى شرح الأمالى (٩٠٠) البيت الثالث ، ولم يتعرض إلى نسبتها للمجنون بنقد ، ولعلّ بيت الشاهد إنما أضيف إلى هذه الأبيات إضافة لأنه يتفق معها فى الوزن والقافية والغرض ، وآية ذلك أن أبا عبيد البكرى ينسبه لنصيب مع أنه يروى أكثر هذه الأبيات منسوبة إلى مجنون بنى عامر

اللغة : « أهابك » مضارع هابه يهابه هيبة ، إذا كان يخشاه ويخافه « إجلالا » هو التعظيم « حبيبها » قال الخطيب التبريزى : يجوز أن تكون «ها» راجعة إلى العين ، ويجوز أن تكون راجعة للمرأة ، قلت : وهذا الثانى بعيد جدّا ، والمراد أنه يهاب حبيبته ويخافها لا لأنها ذات صولة وقدرة عليه ، ولكن لأن العين تمتلئ بمن تحبه فتحصل له المهابة ، وقوله « وما هجرتك النفس ـ البيت » روى الخطيب فى مكانه :

وَمَا هَجَرَتْكِ النَّفْسُ أَنَّكِ عِنْدَهَا ... قَلِيلٌ ، وَلٰكِنْ قَلَّ مِنْكِ نَصِيبُهَا

وقوله « قلتك » معناه أبغضتك وكرهتك « أولعوا » بالبناء للمجهول على ما هو المشهور فى هذا الفعل ـ معناه أغرموا واستهاموا

الإعراب : « أهابك » فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه ، والكاف مفعول « إجلالا » مفعول لأجله « وما » الواو للحال ، ما : نافية « بك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدّم « قدرة » مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب حال « على » جار ومجرور متعلق

فلا يجوز « مثلها زيدا على التمرة » ، ولا « حَبيبُهَا ملءُ عَيْنٍ » ، لما فيه من عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة .

وقد عرفت أن قوله « عاد عليه » هو على حذف مضاف ، أى : عاد على ملابسه .

و (كَذَا) يلتزم تقدم الخبر (إذا يَسْتَوْجِبُ التَّصْدِيرَا) بأن يكون اسم استفهام ، أو مضافا إليه (كَأَيْنَ مَنْ عَلِمْتُهُ نَصِيرَا) و « صَبِيحَةَ أَىِّ يَوْمٍ سَفَرُكَ » .

(وَخَبَرَ) المبتدأ (الْمَحْصُورِ) فيه بإلاَّ أو بإنَّمَا (قَدِّمْ أَبَدَا) على المبتدأ (كَمَا لَنَا إلاَّ اتِّبَاعُ أَحْمَدَا) ، و « إنَّمَا عِنْدَكَ زَيْدٌ » ؛ لما سلف

﴿ تنبيه ﴾ كذلك يجب تقديم الخبر إذا كان المبتدأ « أَنَّ » وصلتها ، نحو « عندى أَنَّكَ

بقدرة ، أو بمحذوف صفة له « لكن » حرف استدراك « ملء » خبر مقدّم « عين » مضاف إليه « حبيبها » مبتدأ مؤخر ، والضمير مضاف إليه

الشاهد فيه : قوله « ملء عين حبيبها » ؛ حيث قدّم الخبر ــ وهو قوله « ملء عين » ــ على مبتدئه ــ وهو قوله « حبيبها » لأن المبتدأ مضاف إلى ضمير يعود إلى المضاف للخبر

وهذا التقديم واجب ؛ لأنه لو أخر الخبر وقدّم المبتدأ على ماهو الأصل فيهما فقال « حبيبها ملء عين » للزم على ذلك أن يعود الضمير المضاف إلى المبتدأ على متأخر لفظا ورتبة ؛ أما فى اللفظ فأوضح من أن يدل عليه ، وأما فى الرتبة فلأنك تعلم أن منزلة الخبر من مبتدئه التأخير ، لكونه صفة له فى المعنى ، والصفة تتأخر عن الموصوف ، وأنت تعلم أن ضمير الغائب يجب أن يكون مرجعه متقدّما عليه فى الرتبة ، أوفى اللفظ ، أوفيهما ، أو فى المعنى ، فلما فاته هنا أن يجىء بالمرجع متقدّم الرتبة لم يكن بدّ من أن يجىء به مقدّما فى اللفظ

وعكس هذا البيت قول الفرزدق يمدح الوليد بن عبد الملك بن مروان :

إِلَى مَلِكٍ مَا أُمُّهُ مِنْ مُحَارِبٍ   أَبُوهُ ، وَلاَ كَانَتْ كُلَيْبٌ تُصَاهِرُهْ

فإن فى الخبر ــ وهو جملة « أمه من محارب » ــ ضميرا يعود إلى المبتدإ ــ وهو قوله « أبوه » ــ وأصل الكلام : أسوق مطيتى إلى ملك أبوه ما أمه من محارب إلخ ، فأخر المبتدأ ، وقدّم الخبر ، مع أن فى الخبر ضميرا يعود إلى المبتدأ ، وذلك مما يؤكد لك أن المدار على أن يكون المرجع متقدما بأى نوع من أنواع التقديم ، وفى بيت الفرزدق تقدّم المرجع بالرتبة لا باللفظ ، وفى بيت الشاهد تقدّم المرجع فى اللفظ ورتبته التأخير

فاضِلٌ » ، إذ لو قدم المبتدأ لالتبست أنَّ المفتوحة بالمكسورة ، وأن المؤكدة بالتى هى لغة فى لَعَلَّ ، ولهذا يجوز ذلك بعد « أمَّا » كقوله :

١٥٧ — عِنْدِى اصْطِبَارٌ وَأَمَّا أَنَّنِى جَزِعٌ يَوْمَ النَّوَى فَلِوَجْدٍ كَادَ يَبْرِينِى

---

١٥٧ — لم أقف على نسبة هذا البيت لقائل معين

اللغة : « جزع » بفتح الجيم وكسر الزاى — صفة مشبهة مأخوذة من جزع يجزع — من باب أسف — ومعناه الشديد الخوف ، وتقول : جزع يجزع جزعا فهو جازع وجزع — بفتح فكسر أو بفتح فضم — وجزوع — بزنة صبور — وجزاع — بضم الجيم — أى : اشتدّ خوفه وذهب صبره « النوى » البعد ، والفراق « فلوجد » الوجد — بفتح فسكون لاغير — هو الحب ، ويقال : إنه ليجد بفلانة وجدا ، إذا كان يهواها ويحبها حبا شديدا ، وفى حديث ابن عمر وعيينة بن حصن : والله مابطنها بوالد ولا زوجها بواجد ، أى : إنه لايحبها « يبرينى » مضارع براه ، والأصل فى هذه المادّة قولهم : برى العود والقلم والقدح وغيرها ، يبريه بريا ، إذا نحته ، وقالوا : بريت البعير ، إذا حسرته وأذهبت لحمه ، وفى حديث حليمة السعدية أنها خرجت فى سنة حمراء قد برت المال ، أى : هزلت الإبل وأخذت من لحمها

الإعراب : « عندى » ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدّم ، وياء المتكلم مضاف إليه « اصطبار » مبتدأ مؤخر ، وسوّغ الابتداء به مع كونه نكرة وقوع خبره ظرفا مختصا مقدّما « وأما » حرف شرط وتفصيل وتوكيد « أننى » أن : حرف توكيد ونصب ، والنون للوقاية ، والياء اسم أن « جزع » خبر أن ، وأن ومادخلت عليه فى تأويل مصدر مبتدأ « يوم » ظرف متعلق بجزع « النوى » مضاف إليه « فلوجد » الفاء فى الأصل فاء جواب الشرط ، لوجد : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « كاد » فعل ماض دالّ على المقاربة ، واسمه ضمير مستتر فيه عائد إلى الوجد « يبرينى » يبرى : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر عائد إلى اسم كاد ، والنون للوقاية ، والياء مفعول ، وجملة الفعل وفاعله ومفعوله فى محل نصب خبر كاد ، وجملة كاد واسمها وخبرها فى محل جر صفة لوجد

الشاهد فيه : قوله « وأما أنى جزع ... فلوجد » حيث وقع المبتدأ مصدرا مؤولا من أن المؤكدة المفتوحة الهمزة واسمها وخبرها ، وتقدّم على خبره الذى هو الجار والمجرور الواقع بعد الفاء

وإنما ساغ هنا تقدّم المبتدأ وهو مصدر مؤول لأمن اللبس بين أن المفتوحة الهمزة والمكسورتها خطا ، وبين أن المفتوحة الهمزة المؤكدة والتى بمعنى لعلّ خطا ونطقا

فإن قلت : فما الذى آمننى اللبس بين هذه الأشياء ؟

قلت : إن « أما » التى للشرط والتفصيل لايقع بعدها إن المكسورة الهمزة ولا أن المفتوحة

لأن « إن » المكسورة و « لَعَلّ » لايدخلان هنا . اه

(وَحَذْفُ مَا يُعْلَمُ) من الجزءين بالقرينة (جَائِزٌ كَمَا * تَقُولُ : زَيْدٌ) من غير ذكر الخبر (بَعْدَ) مايقال لك : (مَنْ عِنْدَكُمَا ؟) والتقدير : زيدٌ عِنْدَنَا ، وإن شئت صرحت به . ولو كان المجاب به نكرة نحو « رجل » قدر الخبر أيضا بعده . قال فى شرح التسهيل : ولا يجوز أن يكون التقدير « عندى رجل » إلا على ضعف

(وَفِي جَوَابِ كَيْفَ زَيْدٌ ؟ قُلْ دَنِفْ) بغير ذكر المبتدأ (فَزَيْدٌ) المبتدأ (اسْتُغْنِيَ عَنْهُ) لفظا (إذْ) قد (عُرِفْ) بقرينة السؤال ، والتقدير : هو دنف ، وإن شئت صرحت به ، وقد يحذف الجزءان معا إذا حَلاَّ محل مفرد ، كقوله تعالى : « وَاللاَّئِى لَمْ يَحِضْنَ » أى : فعدَّتُهُنَّ ثلاثةُ أشهر ، فحذفت هذه الجملة لوقوعها موقع مفرد ، وهو « كذلك » ؛ لدلالة الجملة التى قبلها — وهى « فَعِدَّتُهُنَّ ثَلاَثَةُ أَشْهُرٍ » — عليها .

وأعلم أن حذف المبتدأ والخبر منه ماسبيله الجواز كما سلف ، ومنه ما سبيله الوجوب ، وهذا شروع فى بيانه (وَبَعْدَ لَوْلاَ) الامتناعية (غَالِباً) أى : فى غالب أحوالها ، وهو كون الامتناع معلقا بها على وجود المبتدأ الوجود المطلق (حَذْفُ الْخَبَرْ * حَتْمٌ) نحو « وَلَوْلاَ دَفْعُ اللهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ » أى : ولولا دفع الله الناس موجود ، حذف « مَوْجُودٌ » وجوبا ؛ للعلم به وسد جوابها مسده ، أما إذا كان الامتناع معلقاً على الوجود المقيد — وهو غير الغالب عليها — فإن لم يدل على المقيد دليل وجب ذكره ، نحو « لَوْلاَ زَيْدٌ سَالَمَنَا مَا سَلِمَ » وجعل منه قوله عليه الصلاة والسلام : « لَوْلا قَوْمُكِ حَدِيثُو عَهْدٍ بِكُفْرٍ لَبَنَيْتُ

الهمزة التى بمعنى لعلّ ، فاذا وقعت بعدها « ان » لم تكن إلا مفتوحة مؤكدة ؛ فلما تعين الموضع لها أمنت اللبس

فإن قلت : فما السرّ فى أن « أمّا » لايقع بعدها إن المكسورة ولا أن التى بمعنى لعلّ ؟

قلنا : اعلم أن « أما » هذه تستلزم أمرين : الأوّل وقوع الفاء بعدها ، الثانى : أن يفصل بينها و بين هذه الفاء بمفرد ، ومن ثمت كان ولاؤها مختصا بالأسماء ، وأنت تعلم أن « أن » المؤكدة المفتوحة الهمزة هى واسمها وخبرها فى تأويل مفرد هو مصدر ، ولو أنها معهما فى اللفظ جملة ، وذلك بخلاف إن المكسورة وأن التى بمعنى لعلّ ؛ فانّ كلا منهما مع اسمها وخبرها جملة فى اللفظ والمعنى جميعا ، فلما كان هذا هكذا امتنع وقوعهما بعد « أما » وتعين الموضع للمفتوحة المؤكدة

الْـكَعْبَةَ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ » ، وإن دلّ عليه دليل جاز إثباته وحذفه ، نحو « لَوْلاَ أَنْصَارُ زَيْدٍ حَمَوْهُ مَا سَلِمَ » وجعل منه قول المعرى :

١٥٨ — يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ   فَلَوْلاَ الغِمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالاَ

---

١٥٨ — هذا البيت من قصيدة لأبى العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان المعرّى الفيلسوف الشاعر ، من قصيدة مطلعها :

أَعَنْ وَخْدِ القِلاَصِ كَشَفْتِ حَالاَ   وَمِنْ عِنْدِ الظَّلاَمِ طَلَبْتِ مَالاَ

وقبل البيت الممثل به قوله :

وَلَوْلاَ مَا بِسَيْفِكَ مِنْ نُحُولٍ   لَقُلْنَا أَظْهَرَ الْـكَمَدَ انْتِحَالاَ
سَلِيلُ النَّارِ رَقَّ وَدَقَّ حَتَّى   كَأَنَّ أَبَاهُ أَوْرَثَهُ السُّلاَلاَ
مُحَلَّى البُرْدِ تَحْسَبُهُ تَرَدَّى   نُجُومَ اللَّيْلِ وَانْتَعَلَ الْهِلاَلاَ
مُقِيمُ النَّصْلِ فِي طَرَفَىْ نَقِيضٍ   يَكُونُ تَبَايُنٌ مِنْهُ اشْتِكَالاَ
تَبَيَّنُ فَوْقَهُ ضَحْضَاحَ مَاءٍ   وَتُبْصِرُ فِيهِ لِلنَّارِ اشْتِعَالاَ
غِرَارَاهُ لِسَانَا مَشْرَفِيٍّ   يَقُولُ غَرَائِبَ المَوْتِ ارْتِجَالاَ
إِذَا بَصُرَ الْأَمِيرُ وَقَدْ نَضَاهُ   بِأَعْلَى الْجَوِّ ظَنَّ عَلَيْهِ آلاَ
وَدَبَّتْ فَوْقَهُ حُمْرُ المَنَايَا   وَلٰكِنْ بَعْدَ مَا مُسِخَتْ نِمَالاَ

اللغة : « وخد » الوخد : السير السريع ، يقال : وخدت الناقة تخد وخدا ووخدانا ، إذا سارت مسرعة « القلاص » بكسر القاف ــ جمع قلوص ــ بفتحها ــ وهى الناقة الفتية ، ويقال للأنثى خاصة ، كالفتاة تقال للأنثى من الإنس « نحول » أراد به دقة السيف ورقة شفرتيه ، وجعل هذا دليلا على أن سيفه قد عشق الرقاب واستهام بقطعها فهو من عشقه قد أصابه النحول « الـكمد » الحزن مع تغير الوجه « سليل النار » أى : ولدها ؛ لأنه نشأ فيها حين أخرج من المعدن وحين طبع « السلال » بضم السين ــ هو السل ، وهو داء يعترى الإنسان فيدنفه ويصيبه بالنحول « البرد » أراد به غمد السيف « تردى » اتخذه رداء « انتعل » اتخذه نعلا « فى طرفى نقيض » يريد أنه جامع للنقائض ؛ فماؤه ورونقه يريك كأن الماء يترقرق فيه ؛ وطرائقه ومضاؤه تريك أن النار تلتهب منه « اشتكالا » هو التشابه والتشاكل « ضحضاح ماء » هو الماء الرقيق يجرى على وجه الأرض « غراراه » بكسر الغين المعجمة ــ حدّاه « مشرفى » نسبة إلى مشارف اليمن ، وهى قرى تشرف عليه « ارتجالا » تقول : ارتجل الكلام ؛ إذا قاله بديهة من غير روية « آلا »

... ...

هو السراب ، أى : إذا سلّ سيفه ونظر إليه ظنّ أنّ بين السماء والأرض سرابا ، وأما قوله « ودبت فوقه ــ البيت » فإنهم يشبهون فرند السيف بدب النمل ؛ يريدون أنه كأنما دبت عليه النمل ، و بقيت آثار أرجلها فيه ، انظر إلى قول الكندى :

وَمُهَنَّدٍ عَضْبٍ مَضَارِبُهُ فِي مَتْنِهِ كَمَدَبَّةِ النَّمْلِ

فأبو العلاء يقول : إنهم واهمون فى ذلك ، و إنما دبت حمر المنايا فوق السيف ، وقوله « يذيب الرعب ــ إلخ » معناه أن سيفك كما يهابه الرجال تهابه السيوف فتذوب فى أغمادها هيبة منه ، فلولا أن أغمادها تمسكها أن تسيل على الأرض لسالت

الإعراب : « فلولا » حرف امتناع لوجود « الغمد » مبتدأ « يمسكه » فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر يعود إلى الغمد ، والهاء مفعول ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ ، وستعرف ما فى هذا الإعراب « لسالا » اللام واقعة فى جواب لولا ، وسال : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر ، والجملة جواب لولا ، والألف للاطلاق

التمثيل به : فى قوله « فلولا الغمد يمسكه» حيث ذكر الكون المقيد الصالح لأن يكون خبرا . واعلم أن الخلاف فى هذه المسألة خلاف واسع الأطراف ، كثير التشعب ، ونحن نجمل لك هذا الخلاف محاولين أن نلم بأطرافه ونواحيه المتعدّدة على قدر الطاقة ، فنقول : للعلماء فى هذه المسألة خلافات ثلاث يقفو بعضها بعضا ، ويجىء بعضها تاليا لبعض :

الخلاف الأوّل : إذا قلت « لولا محمد لهلك على » فهل فى هذا الأسلوب محذوف لابد من تقديره أولا ؟

الخلاف الثانى : إذا ثبت أن فى هذا الأسلوب محذوفا لابدّ من تقديره ، فهل هو فعل والمرفوع بعد « لولا » فاعله ، أو هو اسم يسند إلى المرفوع بعد « لولا » ؟

الخلاف الثالث : إذا قلنا إن المحذوف بعد « لولا » اسم مسند إلى المذكور بعدها ؛ فهل هو واجب الحذف فى كل كلام ، فلو ذكرته فى كلام ما كنت لاحنا ، أو هو واجب الذكر أحيانا وجائز الذكر أحيانا أخرى ؟

فأمّا عن الخلاف الأوّل فقد ذهب العلماء فيه أربعة مذاهب :

أولها : وهو مذهب جمهور البصريين والكسائى ــ أن هناك محذوفا لابدّ من تقديره ، وهذا هو الذى نصره أكثر المحققين من علماء العربية ، وهو الذى نختاره

وثانيها : وهو رأى جماعة منهم ابن الطراوة ــ أنه لاحذف فى الكلام ؛ لأن ما نزعمه جواب « لولا » هو فى الحقيقة خبر المبتدأ ، وذلك الكلام مردود بأنه ليس بين الجملة والاسم المرفوع قبلها رابط يربطها به حتى نجعلها خبرا عنه ، قال موفق الدين ابن يعيش (شرح المفصل : ١ ــ ٩٥) :

... ...

« وليست الجملة الثانية خبرا عن المبتدأ ؛ لأنه لاعائد منها إليه ، والجملة إذا وقعت خبرا فلا بد فيها من عائد إلى المبتدأ ؛ وإنما اللام وما بعدها كلام يتعلق بلولا وجواب لها » اهـ ، وقال جمال الدين ابن هشام (فى مبحث لولا من مغنى اللبيب) : « وزعم ابن الطراوة أن جواب « لولا » أبدا هو خبر المبتدإ ، ويرده أنه لارابط بينهما » اهـ ، وقال المحقق رضى الدين (شرح الكافية : ١ — ٩٤) : ولا يجوز أن يكون جواب لولا خبر المبتدأ كما مرّ فى أما زيد فقائم لكونه جملة خالية عن العائد إلى المبتدأ فى الأغلب ، كما فى لولا علىّ لهلك عمر ؛ فخبره محذوف وجوبا لحصول شرطى وجوب الحذف » اهـ

وثالثها : وهو رأى نقله الفراء عن المتقدّمين ، وذكر موفق الدين ابن يعيش فى شرح المفصل وابن الأنبارى فى الإنصاف (ص ٣٦) أنه مذهب الكوفيين — وحاصله أن الاسم المرفوع بعد «لولا» ارتفع بها لنيابتها عن الفعل ؛ فكأنها جملة من فعل وفاعل ، وتمت بلولا معه جملة ، كما تمت بحرف النداء مع المنادى جملة ، وحجتهم فى ذلك مازعموه من أن « لولا » نائبة مناب الفعل ، والفعل لو ظهر لارتفع مابعده على أنه فاعل به ، ولم يجز ذكر الفعل لئلا يجمع بين العوض والمعوض منه ؛ وهذا الرأى مردود بأنه لو كان الأمر كما ذكروا لكان الكلام نفيا ، ولو كان الكلام على أنه نفى لجاز فيه ما يجوز مع النفى وامتنع فيه مايمتنع مع النفى ؛ ولكن الأمر مع « لولا » يجرى على خلاف مايجرى عليه أمر النفى ؛ ألست ترى أنه يجوز لك أن تقول « لولا محمد لا بكر لهلك خالد » فتعطف على الاسم المرفوع بلا ، ولا لايعطف بها بعد النفى ؛ وأنت تقول: « لم يحضر محمد ولا عمر » فتعطف بالواو وتزيد « لا » لتأكيد النفى لما كان الكلام قبل ذلك نفيا ؛ ولا يجوز مثل هذا فى « لولا » وما بعدها ؛ فدلّ هذان الأمران على أن شأن لولا غير شأن النفى . قال موفق الدين ابن يعيش (١ — ٩٦) : « وقال الكوفيون : الاسم الواقع بعد لولا يرتفع بلولا نفسها ؛ لنيابتها عن الفعل ، والتقدير لولا يمنع زيد ، وهذا ضعيف لوجوه : منها أنه لو كان الأمر على ما ادعوه لجاز وقوع أحد بعدها ، لأن أحدا يعمل فيها النفى ، ولم يسمع عنهم مثل ذلك ، الوجه الثانى : أنه لو كان معناه النفى على ما ادعوه لجاز أن تعطف عليه بالواو ولا لتأكيد النفى ، فتقول : لولا زيد ولا خالد لأكرمتك ، نحو قوله تعالى : (وَمَا يَسْتَوِى الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ وَلَا الظِّلُّ وَلَا الْحَرُورُ وَمَا يَسْتَوِى الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ) فلما لم يجز ذلك ولم يستعمل دلّ على أن الجحود قد زايلها » اهـ ، وقال ابن الأنبارى (الإنصاف:٣٦) : «ذهب الكوفيون إلى أنّ لولا ترفع الاسم بعدها ، نحو لولا زيد لأكرمتك ، وذهب البصريون إلى أنه يرتفع بالابتداء ، أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنها ترفع الاسم بعدها لأنها نائبة عن الفعل الذى لو ظهر لرفع الاسم ، لأن التقدير فى قولك لولا زيد لأكرمتك : لو لم يمنعنى زيد من إكرامك

... ...

لأكرمتك» ثم قال فى الردّ عليهم (ص ٣٨): «والذى يدل على أنه ليس مرفوعا بلولا بتقدير لو لم يمنعنى زيد لأكرمتك أنه لو كان كذلك لكان ينبغى أن يعطف عليها بـ«ولا» لأن الجحد يعطف عليه بذلك ، نحو قول الشاعر :

فَمَا الدُّنْيَا بِبَاقَاةٍ لِحَيٍّ ... وَلاَ حَيٌّ عَلَى الدُّنْيَا بِبَاقِ

وقول الآخر :

وَمَا الدُّنْيَا بِبَاقِيَةٍ بِحُزْنٍ ... أَجَلْ ، لاَ ، لاَ ، وَلاَ بِرَجَاءِ مَالِ

فلما لم يجز أن يقال : لولا أخوك ولا أبوك ؛ دلّ على فساد ماذهبوا إليه » اهـ كلامه

رابعها : وهو مذهب الفراء وذكره الرضى (١ : ٩٣) أن الاسم المرفوع بعد لولا ارتفع بها نفسها أصالة ، لا لأنها نائبة عن الفعل ، وعلل ذلك بأن « لولا » حرف مختص بالأسماء ، والحرف المختص يعمل ؛ وذلك مردود من وجوه : (الأوّل) أنا لانلتزم أن « لولا » حرف مختص بالأسماء؛ لدخوله على الأفعال فى نحو قول الجموح أحد بنى ظفر من سليم بن منصور :

قَالَتْ أُمَامَةُ لَمَّا جِئْتُ زَائِرَهَا ... هَلاَّ رَمَيْتَ بِبَعْضِ الْأَسْهُمِ السُّودِ

لاَ دَرَّ دَرُّكِ إِنِّى قَدْ رَمَيْتُهُمُ ... لَوْلاَ حُدِدْتُ وَلاَ عُذْرَى لِمَحْدُودِ

(الوجه الثانى) أنا إن سلمنا أنّ «لولا» حرف مختص بالأسماء لم نسلم أنه متى كان مختصا وجب أن يعمل ؛ لأن من الحروف المختصة مالاعمل له كالسين وسوف وحرف التعريف (الوجه الثالث) أنا إن سلمنا أن الحرف متى كان مختصا وجب أن يعمل لم نسلم أنه يجوز أن يكون عمله الرفع كما زعمت ؛ لأن هذا حمل على ما لا نظير له فى العربية ، فإن الأصل فى الحرف المختص أن يعمل العمل الخاص، كحروف الخفض مع الأسماء والحروف الجازمة مع الفعل المضارع ، وقد خرجت حروف مختصة بالأسماء عن عمل الجر إلى عمل نصب ورفع كإنّ وأخواتها ؛ فأما إلى عمل الرفع وحده فهذا مالا وجود له

وأما عن الخلاف الثانى فقد ذهب العلماء فيه مذهبين :

أوّلهما : وهو مذهب جمهور البصريين ــ أن المحذوف خبر المبتدأ ، وأن الاسم المرفوع بعد « لولا » مرفوع بالابتداء ، وهذا المذهب هو الذى ارتضاه جمهور المحققين من العلماء ، وهو المختار

وثانيهما : وهو مذهب الكسائى ــ أن المحذوف فعل يقع الاسم المرفوع بعد «لولا» فاعلا به ؛ وقد أيد هذا ابن الأنبارى ، وهذا الخلاف مبنى على خلاف آخر فى لولا نفسها أهى حرف بسيط موضوع من أوّل الأمر للدّلالة على امتناع شىء لوجود غيره أم هى حرف مركب من « لو » الشرطية الموضوعة للدّلالة على امتناع شىء لامتناع غيره ومن « لا » التى هى حرف نفى ؟ ذهب الكسائى إلى الثانى ، وذهب البصريون إلى الأوّل . ولا خلاف بينهما فى أن « لولا » دالة على امتناع

... ...

الجواب لوجود الشرط ؛ ولـكن الخلاف فى أن دلالتها على ذلك بالوضع أو بواسطة نفى الامتناع الذى هو نفى ؛ من قبل أن نفى النفى إثبات ، وذلك واضح إن شاء الله . وحجة الـكسائى فيما ذهب إليه أن «لو» مختصة قبل دخول «لا» عليها بالفعل؛ لـكونها حرف شرط ؛ فبقى لها هذا الاختصاص بعد دخول « لا » النافية ؛ كما أن غير « لو » من حروف الشرط لايزول اختصاصها بالأفعال إذا اقترنت بلا النافية ، قال الله تعالى : (وَإِلَّا تَصْرِفْ عَنِّي كَيْدَهُنَّ أَصْبُ إِلَيْهِنَّ) وتقدّر الفعل إذا كان غير موجود فى نحو قول الأحوص :

فَطَلِّقْهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكُفْءٍ وَإِلَّا يَعْلُ مَفْرِقَكَ الْحُسَامُ

وكما أنّ «لو» نفسها لايزول اختصاصها بالأفعال إذا اقترن بها غير «لا» من حروف النفى ؛ كقول عمر « نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه » ومثل قول المتنبى :

وَلَوْ لَمْ تَكُونِي بِنْتَ أَكْرَمِ وَالِدٍ لَكَانَ أَبَاكِ الضَّخْمَ كَوْنُكِ لِي أُمَّا

ولما رأى المحقق الرضى أن هذا الاستدلال له وجه من الصواب وإن كان مبنيا على ما لانسلمه قال (١ : ٩٣) : « وهو قريب من وجه» اهـ ، وذهب البصريون إلى أن «لولا» حرف بسيط لاتركيب فيه ، وهو موضوع من أول الأمر للدلالة على امتناع شىء لوجود غيره ، وأنكروا ماذهب إليه الـكسائى ، ونقضوا مذهبه بأنه لو كان الكلام على تقدير الفعل للزم أن يذكر بعد الاسم المرفوع مايفسر هذا الفعل المحذوف ، كما لزم مثل ذلك فى قوله تعالى : (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ) وقوله : (وَإِنِ امْرَأَةٌ خَافَتْ) ونحو ذلك مما ولى فيه أداة الشرط اسم مرفوع ، ولم يسمع من كلام العرب ذلك ، فدلّ على أنه ليس على تقدير الفعل ، وأيضا فإنا لو حاولنا أن نقدّر الفعل لما جاز لنا ذلك ، لأن الفعل الماضى الذى ينفى بلا إما أن يكون دعاء أو جواب قسم ، فإن لم يكن أحدهما وجب أن يكون مكررا كما فى قوله تعالى: (فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّى) فإن زعم أنه قد ينفى بها الماضى من غير أن يكون دعاء ولا جواب قسم ولا مكرر كما فى قول الراجز :

لَاهُمَّ إِنَّ الْحَارِثَ بْنَ جَبَلَهْ زَنَى عَلَى أَبِيهِ ثُمَّ قَتَلَهْ
وَكَانَ فِي جَارَاتِهِ لَا عَهْدَ لَهْ وَأَيُّ أَمْرٍ سَيِّئٍ لَا فَعَلَهْ

قلنا : هذا قليل ، ولا يجوز التخريج على مثله ، فإن قال : قد ورد فى قوله تعالى : (فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ) قلنا : هو دعاء أو فى قوة المكرر أو « لا » بمعنى « ما »

قال ابن هشام : « وليس المرفوع بعد لولا فاعلا بفعل محذوف ، ولا بلولا لنيابتها عنه ، ولا بها أصالة ؛ خلافا لزاعمى ذلك ؛ بل رفعه بالابتداء » اهـ . وقال رضىّ الدين : « وقال

... ...

الكسائى : الاسم بعد لولا فاعل لفعل مقدّر كما فى قوله : لو ذات سوار لطمتنى ، وهو قريب من وجه ؛ وذلك أن الظاهر منها أنها لو التى تفيد امتناع الأوّل لامتناع الثانى دخلت على لا ، وكانت لازمة للفعل لكونها حرف شرط ، فتبقى مع دخولها على لا على ذلك الاقتضاء ، ومعناها مع لا أيضا باق على ما كان ، كما تبقى مع غيرلا من حروف النفى ، فمعنى لولا على لهلك عمر : لو لم يوجد على لهلك عمر ؛ ينتفى الأوّل أى انتفى انتفاء وجود على لانتفاء هلاك عمر ، وانتفاء الانتفاء ثبوت ؛ فمن ثم كان لولا مفيدة ثبوت الأوّل وانتفاء الثانى ، كإفادة لو فى قولك : لو لم تشتمنى أكرمتك . لكن منع البصريين من هذا التقدير أن الفعل بعد لو إذا أضمر وجوبا فلا بدّ من الإتيان بمفسر ، وليس بعد لولا مفسر ، وأيضا لفظ لا لايدخل على الماضى فى غير الدعاء وجواب القسم إلا مكررا فى الأغلب ؛ ولا تكرير بعد لولا ؛ فقال البصريون : الاسم المرفوع بعد لولا مبتدأ » انتهى كلامه

وأما عن الخلاف الثالث فقد ذهب العلماء فيه مذهبين :

أوّلهما : وهو مذهب جمهرة البصريين ــ أن حذف خبر المبتدأ بعد « لولا » واجب فى كل كلام ؛ فإن ذكر مايحتمل أن يكون خبرا فهو إما مؤول و إما خطأ أو لحن

وثانيهما : وهو مذهب جماعة منهم ابن الشجرى والرمانى والشلوبين وابن مالك ، وارتضاه ابن هشام فى أوضح المسالك ، وهذا المذهب هوالذى تنصره الأدلة وتؤيده النصوص ، وهوالمختار ، وحاصله التفصيل على ماستسمع

واعلم قبل ذلك أن هذا الخلاف مبنى على خلاف آخر حاصله أنه هل يجوز أن يذكر بعد لولا مبتدأ خبره كون خاص أولايجوز إلا أن يذكر المبتدأ الذى خبره هو الكون العام ؟ ذهب الجمهور إلى الثانى ، وقالوا : إن أريد نحو « لولا زيد قائم » وجب أن يجعل مصدرهذا الخبر مبتدأ ثم يذكر بعد لولا بغير خبر ، وذهب من ذكرنا من العلماء إلى الأوّل

فتلخص أن للولا عند الجمهور حالة واحدة ، وهى أن يكون خبر المبتدأ الذى يقع بعدها كونا عاما لايدل على أكثر من الوجود ، ككائن وموجود وحاصل ، و يجب لذلك حذف الخبر ، وسنذكر السر فى وجوب حذفه ؛ وللولا عند من ذكرنا من العلماء ثلاثة أحوال : (الحال الأوّل) أن يكون خبر المبتدأ كونا عاما ، وهذا الحال أغلب أحوالها ، ويجب معها حذف الخبر ، (والحال الثانى) أن يكون خبر المبتدأ كونا خاصا لايدل عليه دليل إذا حذف ، ولايجوز حينئذ حذف الخبر؛لأنك لو حذفته لماعرفه السامع ولا اهتدى إليه ، (الحال الثالث) أن يكون خبر المبتدأ كونا خاصا وقد قامت قرينة ما ترشد إليه وتدل السامع عليه ، ويجوز حينئذ حذف الخبر اعتمادا على دلالة القرينة عليه ، ويجوز ذكره لعدم التعويل على القرينة ؛ إذ لايجب حذف ماتدل القرينة عليه لو حذف لمجرد وجود القرينة

واعلم أن ماذكره الناظم هو مذهب الرمانى ، وابن الشجرى ، والشلوبين ، وذهب الجمهور إلى أن الخبر بعد « لولا » واجب الحذف مطلقا ، بناء على أنه لايكون إلا كونا مطلقا ، وإذا أريد الكون المقيد جعل مبتدأ ، فتقول : لولا مُسَالمة زيد إيانا ماسلم ، أى : موجودة ، وأما الحديث فمروى بالمعنى ، ولحنوا المعرى .

(وَفِي نَصِّ يَمِينٍ ذَا) الحُكْمُ ، وهو حذف الخبر وجوبا (اسْتَقَرّْ) نحو « لَعَمْرُكَ لَأَفْعَلَنَّ »، و « أَيْمُنُ اللهِ لَأَقُومَنَّ » أى : لعمرك قَسَمِى ، وأيمن الله يمينى ، فحذف الخبر وجوبا؛ للعلم به وسد جواب القسم مَسَدَّه(١) .

والذى يدل على مارجحناه وقوع الخبر مصرحا به فى كلام العرب ؛ فمن ذلك قول أبى عطاء السندى واسمه أفلح بن يسار :

لَوْلاَ أَبُوكَ وَلَوْلاَ قَبْلَهُ عُمَرٌ ... أَلْقَتْ إِلَيْكَ مَعَدٌّ بِالمَقَالِيدِ

وقول الزبير بن العوام فى أسماء بنت أبى بكر :

فَلَوْلاَ بَنُوهَا حَوْلَهَا لَخَبَطْتُهَا ... كَخَبْطَةِ عُصْفُورٍ وَلَمْ أَتَلَعْثَمِ

وقول امرأة كانت على عهد عمر بن الخطاب رضى الله عنه :

فَوَاللهِ لَوْلاَ اللهُ تُخْشَى عَوَاقِبُهُ ... لَزُلْزِلَ مِنْ هٰذَا السَّرِيرِ جَوَانِبُهُ

وقول الشاعر :

* لَوْلاَ زُهَيْرٌ جَفَانِي كُنْتُ مُعْتَذِرًا *

وعلى ذلك جرى قول أبى العلاء المعرى * يذيب الرعب منه ... البيت * والحديث الذى ذكره الشارح ، وهوحديث رواه البخارى فى باب العلم (ج ١ ص ٣٦) بلفظ : « ياعائشة لولا قومك حديث عهدهم بكفر لنقضت الكعبة فجعلت لها بابين » وحمل ابن الشجرى على ذلك قوله تعالى : (وَلَوْلاَ فَضْلُ اللهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ) فقدر الجار والمجرور متعلقا بمحذوف خبر المبتدأ ،

فإن قلت : فلماذا كان الحذف بعد لولا إذا كان الخبر كونا عاما واجبا ؟ قلت : أما مجرد الحذف فلوجود القرينة الدالة على الخبر ؛ لأن لولا لما كانت دالة على انتفاء الجواب لوجود ماقبله كان ذلك دليلا على أن المحذوف كلة من مادة الوجود أو ماهو بمعناها ؛ وأما كون ذلك الحذف واجبا فلأنه قد وجد فى اللفظ مايسد مسد ذلك المحذوف ويقوم مقامه ؛ وهو جواب لولا ؛ فلو ذكر الخبر مع ذكر الجواب لكان كالجمع بين العوض والمعوض منه ؛ وهو مما لايجوز .

(١) اعلم أن معنى كون المبتدأ نصا فى اليمين أن الاستعمال العربى قد جرى على أن لفظه

فإن كان المبتدأ غير نص فى اليمين جاز إثبات الخبر وحذفه ، نحو « عَهْدُ اللهِ لأفعلن » ، و « عَهْدُ اللهِ عَلَيَّ لأفعلن »

﴿ تنبيه ﴾ اقتصر فى شرح الكافية على المثال الأول ، وزاد ولده المثال الثانى ، وتبعه عليه فى التوضيح ، وفيه نظر ؛ إذ لايتعين كون المحذوف فيه الخبر ، لجواز كون المبتدأ هو المحذوف ، والتقدير : قَسَمِى أَيْمُنُ الله ، بخلاف المثال الأول ، لمكان لام الابتداء

(وَ) كذا يجب حذف الخبر الواقع (بَعْدَ) مدخول (وَاوٍ عَيَّنَتْ مَفْهُومَ مَعْ) وهى الواو

لايستعمل إلا فى القسم ، ولذلك أمثلة : منها أيمن الله ، ومنها لعمرك (مفتوح العين مقترنا باللام) ، وشواهد هذا الموضع كثيرة ؛ فمنها قوله تعالى: (لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ) وقول يزيد ابن قنافة الطائى :

لَعَمْرِى وَمَا عَمْرِى عَلَيَّ بِهَيِّنٍ لبِئْسَ الفَتَى المَدْعُوُّ بِاللَّيْلِ حَاتِمُ

وقول الشاعر : (وهو زرارة بن سبيع الأسدى ، وقيل : دودان بن سعد الأسدى ، وقيل : نضلة ابن خالد الأسدى) :

لَعَمْرِى لَقَوْمُ المَرْءِ خَيْرُ بَقِيَّةٍ عليْهِ ، وَإنْ عَالَوْا بِهِ كُلَّ مَرْكَبِ

وقول نصيب :

فَقَالَ فريقُ القَوْمِ لَمَّا نَشَدْتُهُمْ : نَعَمْ ، وَفريقٌ : لَيْمُنُ اللهِ مَا نَدْرِى

وقول امرىء القيس بن حجر :

فَقُلْتُ : يَمِينُ اللهِ أَبْرَحُ قاعِدًا وَلَوْ قطَعُوا رَأْسِى لَدَيْكِ وَأَوْصَالِى

قال ابن جنى : « ومما يجيزه القياس غير أن لم يرد به الاستعمال خبر العمر من قولهم : لعمرك لأفعلن ، فهذا مبتدأ محذوف الخبر ، وأصله لو أظهر خبره : لعمرك ما أقسم به ؛ فصار طول الكلام بجواب القسم عوضا من الخبر » اه ، وقال فى موضع آخر : « ومما يجيزه القياس غير أنه لم يرد به الاستعمال ذكر خبر ليمن من قولهم : ليمن الله لأنطلقن ، فهذا مبتدأ محذوف الخبر ، وأصله لو خرج خبره : ليمن الله ما أقسم به لأنطلقن ، فحذف الخبر ، وصار طول الكلام بجواب القسم عوضا من الخبر » اه ، وقال العلامة رضى الدين (١ : ٩٧ و ٩٨) : « وكل مبتدأ فى الجملة القسمية متعين للقسم ، نحو لعمرك وأيمن الله ، فإن تعينه للقسم دالّ على تعين الخبر المحذوف ، أى : لعمرك ما أقسم به ، وجواب القسم سادّ مسدّ الخبر المحذوف ، والعمر والعمر بمعنى ، ولا يستعمل مع اللام إلا المفتوحة ، لأن القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله » اه كلامه

المسماة بواو المصاحبة (كَمِثْلِ) قولك : (كُلُّ صَانِـعٍ وَمَا صَنَعْ) و « كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُه » تقديره مقرونان ، إلا أنه لايذكر ؛ للعلم به وسَدِّ العطف مَسَدَّه(١) .

---

(١) اعلم أن المراد فى هذا الموضع بكون الواو نصا فى المعية أن دلالتها على المعية أظهر من دلالتها على غيرها ؛ وللعلماء فى هذا الموضع اختلافان (أحدها) هل هناك محذوف لابد من تقديره أولا ؟ (والثانى) هل هذا المحذوف ممتنع الذكر أو هو جائز الذكر ؟

فأما عن الخلاف الأول فقد ذهب البصريون إلى أن فى نحو قولك : « كل رجل وضيعته » من كل مبتدأ عطف عليه اسم بالواو الدالة على المعية نصا ؛ محذوفا هو خبر المبتدأ ؛ وذهب الكوفيون والأخفش إلى أن الكلام تام مستغن عن تقدير شىء ؛ وذلك من قبل أن الواو بمعنى « مع » وأنت لو ذكرت « مع » فى الكلام فقلت : « كل رجل مع ضيعته » لكان الكلام تاما مستغنيا عن التقدير ؛ فكذا ماهو بمعنى ذلك ، وقد ردّ العلامة رضى الدين هذا المذهب بقوله (١ : ٩٧ من شرح الكافية) : « وقال الكوفيون : وضيعته خبر المبتدأ ؛ لأن الواو بمعنى مع ، فكأنك قلت : كل رجل مع ضيعته ، فإذا صرحت بمع لم تحتج إلى تقدير الخبر ، فكذا مع الواو التى بمعناه ؛ فلا يكون هذا المثال إذا مما نحن فيه ، أى مما حذف خبره ، وفيه نظر ، لأن الواو إن كانت بمعنى مع تكون فى اللفظ للعطف ، فإذا كانت وضيعته عطفا على المبتدأ لم يكن خبرا ، فإن قيل : يجوز أن يكون رفع مابعد الواو منقولا عن الواو لكونها خبر المبتدأ ، فالجواب أن مع إذا وقع خبرا عن المبتدأ لايستحق الرفع لفظا حتى ينقل إلى مابعده ، بل يكون منصوبا لفظا على الظرفية مرفوعا محلا لقيامه مقام الخبر ، نحو زيد معك ، كما تقول : زيد عندك» اه كلامه ، ورد قوم ماذهب إليه الكوفيون بأن كون الشىء بمعنى الشىء لايستلزم أن يكون شأنهما واحدا من حيث الإعراب ، وكلام المحقق الرضى فى الواقع بيان للفرق بين الواو ومع فى الاستعمال

وأما عن الخلاف الثانى فإنا وجدنا النحاة قديمهم وحديثهم يذكرون هذا الموضع مما يجب فيه حذف الخبر ، و يعللون للحذف ولوجوبه بما ستسمع ، ولكن المحقق الرضى وقف من هذا الموضع موقف المتشكك الحائر ، ثم استظهر فى آخر بحثه أن هذا الموضع مما يغلب فيه حذف الخبر ، وليس مماوجب فيه حذفه ، قال: « وقال البصريون الخبر محذوف ، أى كل رجل وضيعته مقرونان ، وفيه أيضا إشكال ، إذ ليس فى تقديرهم لفظ يسد مسدّ الخبر فكيف حذف وجوبا ، و إنما قلنا ذلك لأن الخبر مثنى ، فمحله بعد المعطوف ، وليس بعد المعطوف لفظ يسدّ مسدّ الخبر ، ولو تكلفنا وقلنا : التقدير كل رجل مقرون وضيعته ، أى هو مقرون بضيعته وضيعته مقرونة به ، كما تقول : زيد قائم وعمرو ، ثم حذف مقرون وأقيم المعطوف مقامه ، لبقى البحث فى حذف خبر المعطوف وجوبا من غير سادّ مسدّه ، و يجوز أن يقال عند ذلك : إن المعطوف أجرى مجرى المعطوف عليه فى وجوب حذف خبره ؛ هذا ، والظاهر أن حذف الخبر فى مثله غالب لاواجب » اه ، وقد تكلم

فإن لم تكن الواو للمصاحبة نصا كما فى نحو « زيد وعمرو مجتمعان » لم يجب الحذف ، قال الشاعر :

١٥٩ — تَمَنَّوْا لِيَ المَوْتَ الَّذِي يَشْعَبُ الفَتَى ... وَكُلُّ امْرِئٍ وَالمَوْتُ يَلْتَقِيَانِ

ابن قاسم فى الرد على ماذكر الرضى كلاما ليس من شأننا أن نحكيه؛ لأننا لانقره ولا نوافق عليه ، فارجع إليه إن شئت فى حواشى الصبان ، ومما ذكر فيه الخبر ماحكاه الرضى من قول على رضى الله عنه : « فأنتم والساعة فى قرن »

١٥٩ — قد نسب كثير من العلماء هذا البيت للفرزدق ، وقد راجعت نسخ ديوانه المطبوعة فلم أعثر عليه ، والذين نسبوه له رووا قبله :

لَشَتَّانَ مَا أَنْوِي وَيَنْوِي بَنُو أَبِي ... جَمِيعاً فَمَا هٰذَانِ مُسْتَوِيَانِ

اللغة : « شتان » هو اسم فعل معناه تباين وافترق ، وذلك لايكون إلا بين اثنين فصاعدا ، والمراد المفارقة فى المعانى والأحوال كالعلم والجهل والصحة والسقم ونحوها ، لأن الافتراق بالذوات حاصل البتة ، إذ كل شيئين فى الوجود لابد أن أحدهما غير صاحبه ومفارق له لامحالة ، إلا أنه ربما خفيت أحوال الذات فتوضع هى مكانها ، وقد يتصل فاعله المتعدد لفظا ومعنى أو معنى فقط به ، وقد يفصل بينهما بما الزائدة ، فتقول : شتان علم محمد وعلم على ، وقال الأعشى :

شَتَّانَ مَا يَوْمِي عَلَى كُورِهَا ... وَيَوْمُ حَيَّانَ أَخِي جَابِرِ

و « ما » فى بيت الفرزدق ليست زائدة كالتى فى بيت الأعشى ، وإنما هى موصول اسمى أو حرفى ، وقوله « يشعب » بفتح العين المهملة — أى : يفرق ويصدع

المعنى : إن بنى أبى يتمنون لى الموت الذى يفرق بين الإخوان والأهل ، وهم لايلتفتون إلى أن لكل أحد أجلا هو ملاقيه

الإعراب : « تمنوا » فعل وفاعل « لى » جار ومجرور متعلق بتمنى « الموت » مفعول «الذى» اسم موصول نعت للموت «يشعب» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه عائد إلى الذى ، والجملة لامحل لها صلة الموصول « الفتى » مفعول ليشعب « وكل » مبتدأ « امرىء » مضاف إليه « والموت » معطوف على المبتدأ « يلتقيان » فعل مضارع ، وألف الاثنين فاعله ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ

الشاهد فيه : قوله « وكل امرىء والموت يلتقيان » حيث ذكر الخبر — وهو جملة «يلتقيان» — لأن الواو التى عطفت على المبتدأ ليست نصا فى معنى المصاحبة والاقتران ، ولو كانت كذلك لكان حذف الخبر واجبا لامعدل عنه ، كما فى قولك : كل ثوب وقيمته ، وكل امرىء وما يحسنه ، وكل طالب علم ومعارفه ، وضابط الواو التى هى نص فى معنى المصاحبة أن يكون ما بعدها مما لا يفارق

وزعم الكوفيون والأخفش أن نحو « كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُهُ » مستغنٍ عن تقدير خبر ؛ لأن معناه مع ضيعته ، فكما أنك لو جئت بمع موضع الواو لم تحتج إلى مزيد عليها وعلى مايليها فى حصول الفائدة كذلك لاتحتاج إليه مع الواو ومصحوبها

(وَقَبْلَ حَالٍ لاَيَكُونُ خَبَرَا) أى : ويجب حذف الخبر إذا وقع قبل حال لاتصلح خبرا (عَنِ) المبتدأ (الَّذِى خَبَرُهُ قَدْ أُضْمِرَا) وذلك فيما إذا كان المبتدأ مَصْدَرًا عاملا فى اسم ، مفسر لضمير ذى حال بعده لاتصلح لأن تكون خبرا عن ذلك المبتدأ ، أو اسم تفضيل مضافا إلى المصدر المذكور(١) أو إلى مؤول به ، فالأول (كَضَرْبِيَ الْعَبْدَ مُسِيئاً ، وَ) الثانى مثل (أَتَمُّ تَبْيِينِيَ الْحَقَّ مَنُوطاً بِالْحِكَمْ) إذا جعل « مَنُوطاً » جاريا على الحق لاعلى المبتدأ ، والثالث نحو « أَخْطَبُ مَايَكُونُ الأمير قائما » ، والتقدير : إذ كان ، أو : إذا كان مسيئا ومنوطا وقائما ؛ فمسيئا ومنوطا وقائما : نصب على الحال من الضمير فى « كان » ، وحذفت جملة « كان » التى هى الخبر للعلم بها وسَدِّ الحال مَسَدَّها ، وقد عرفت أن هذه الحال لاتصلح خبرا لمباينتها المبتدأ ، إذ الضرب مثلا لايصح أن يخبر عنه بالإساءة(٢)

ماقبلها ، ألا ترى أن قيمة الثوب لاتفارقه ، وأن مايعرفه طالب العلم لاينفكّ عنه ، وذلك بخلاف الموت ؛ فإنه ليس ملازما للمرء ، بل إنه يلقاه مرة واحدة

(١) لم يقتصر ابن مالك فى شرحه على كتابه « الكافية الشافية » على أفعل التفضيل ، كما اقتصر شراح الألفية ، بل ذكر من أمثلة هذه المسألة « معظم إتيانى المسجد متعلما »

(٢) قد أكثر العلماء القول فى هذه المسألة ، وتشعبت فيها اختلافاتهم ، وفرّعوا فيها فروعا لاحصر لها ، حتى حمل ذلك السيوطى على إفرادها بتأليف خاصّ ، كما حكى لنا فى كتابه « جمع الجوامع » وليس من شأننا أن نستقصى كلّ ماذكر فيها من الفروع ، ونستوعب جميع مافيها من خلاف ، ولكنا لن نترك ذلك جملة ؛ وسنتكلم فيما يلى على أهمّ المباحث فى هذه المسألة فنقول :

قد يكون المبتدأ مصدرا ، نحو قولك « ضربى عليا قائما » وقد يكون اسم تفضيل مضافا إلى المصدر الصريح ، نحو قولك « أفضل عملك مخلصا » وقد يكون أفعل تفضيل مضافا إلى المصدر المؤوّل ، نحو قوله صلى الله عليه وسلم « أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد »

ثم هذا المصدر قد يضاف إلى فاعله ، كما فى الأمثلة السابقة ، وقد يكون مضافا إلى مفعوله ، نحو قولك « أفضل حج البيت ماشيا »

ثم الحال قد تكون اسما مفردا وذلك لاخلاف فى جوازه بين أحد من العلماء؛ ولكن اختلفوا هل يجوز أن تكون هذه الحال جملة فعلية أولايجوز ؟ وهل يجوز أن تجىء جملة اسمية أو لايجوز ؟

... ...

و إذا جاز مجيئها جملة اسمية فهل تقترن بالواو أولا ، هذه مسائل ثلاث قد وقع الاختلاف فيها بين كثير من العلماء ، ونحن نذكر مجمل هذا الخلاف فى كل مسألة منها فنقول :

أولا : ذهب الأخفش والكسائى وابن هشام والأعلم وابن مالك فى التسهيل إلى أنه يجوز أن تجىء هذه الحال جملة فعلية ، وذهب الفراء إلى امتناعه ، ونقل بعض العلماء عن سيبويه أنه يقول بامتناعه ، ولكن الذى رأيناه فى كتابه[1] يؤيد عندنا أنه قائل بالجواز ، وقد حكى هو عن العرب أنهم يقولون : « سمع أذنى أخاك يقول ذلك » ومما ورد منه قول رؤبة بن العجاج ، وهو من شواهد سيبويه :

وَرَأْىُ عَيْـــنَىَّ الفَتَى أَبَاكَا يُعْطِى الْجَزِيلَ فَعَلَيْكَ ذَاكَا

ومنه قول الشاعر :

عَهْدِى بِهَا فِى الْحَيِّ قَدْ سُرْبِلَتْ بَيْضَاءَ مِثْـــلَ الْمُهْرَةِ الضَّامِرِ

قال ابن مالك فى التسهيل : « ولا يمتنع وقوع الحال المذكورة فعلا ؛ خلافا للفراء » اهـ

وقال الأعلم فى شرح بيت رؤبة السابق « ويعطى فى موضع الحال النائبة مناب الخبر » اهـ

ثانيا : ذهب الكسائى وابن مالك وجمهرة البصريين إلى أنه يجوز أن تجىء هذه الحال جملة اسمية ، فيجوز لك أن تقول : أشدّ ضربى عليا يده مكتوفة ، كما يجوز لك أن تقول : كلمته فوه إلى فىّ ، ومنع ذلك قوم آخرون

قال ابن مالك فى التسهيل : « ولا يمتنع وقوع الحال المذكورة جملة اسمية ، وفاقا للكسائى »

ثالثا : اضطربت كلمة العلماء فى هذه الحال إذا كانت جملة اسمية ، هل يجب أن تتجرد من الواو ، أو يجوز اقترانها بالواو وتجردها منها ، أو يجب أن تقترن بالواو ؟ فظاهر كلام ابن مالك فى التسهيل أنه لاخلاف بين أحد من العلماء فى أنه يجوز اقترانها بالواو و يجوز تجردها منها ، وحكى أبو حيان عن ابن كيسان أن ذلك جائز فى قول النحاة كافة ، والصواب أن فى المسألة خلافا ، وممن حكى هـذا الخلاف أبو حيان ، وقد حكى عن الفراء والكسائى أنهما ذهبا إلى تجويز اقتران الجملة الاسمية بالواو ، وحكى عن الأخفش وسيبويه أنهما منعا اقتران الجملة الاسمية بالواو ، وقد وجدنا فى كتاب سيبويه[1] بيتا اقترنت فيه الجملة الاسمية السادّة مسدّ الخبر بالواو ، وممن حكى الخلاف أيضا العلامة رضىّ الدين فى شرح الكافية ، قال[2] : « و إذا كانت الحال المذكورة جملة اسمية فعند غير الكسائى يجب معها واو الحال ، نحو ضربى زيدا وغلامه قائم ، وقال النبى صلى الله عليه وسلم : أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد ؛ إذ الحال فضلة ، وقد وقعت موقع العمدة ؛

---

(١) انظر فى الموضعين (ج ١ ص ٩٨) (٢) انظر (ج ١ ص ٩٤) .

... ...

فيجب معها علامة الحالية ؛ إذ كل واقع غير موقعه ينكر ، وجوّز الكسائى تجرّدها عن الواو لوقوعها موقع خبر المبتدإ ؛ فتقول : ضربى زيدا أبوه قائم ، كما فى قولهم : كلمته فوه إلى فىّ » اه كلامه . ومن شواهد مجىء هذه الجملة اسمية مقترنة بالواو قول الشاعر (وهو الشاهد رقم ١٦٠):

خَيْرُ اقْتِرَابِى مِنَ الْمَوْلَى حَلِيفَ رِضًا   وَشَرُّ بُعْدِىَ عَنْهُ وَهْوَ غَضْبَانُ

وقول لبيد بن ربيعة ، وهو من شواهد سيبويه :

عَهْدِى بِهَا الْحَىَّ الْجَمِيعَ ، وَفِيهِمُ   قَبْلَ التَّفَرُّقِ مَيْسِرٌ وَنِدَامُ

قال الأعلم : « وعهدى مبتدأ ، وخبره فى قوله : وفيهم ميسر وندام ؛ لأن موضع الجملة موضع نصب على الحال ، والحال تكون خبرا عن المصدر ، كقولهم : جلوسك متكئا ، وأكلك مرتفقا ، والواو مع ما بعدها تقع هذا الموقع ، فتقول : جلوسك وأنت متكئ ، وأكلك وأنت مرتفق ؛ وساغ هذا فى المصدر لأنه ينوب مناب الفعل والفاعل ، فكأنك قلت : تجلس متكئا ، وتأكل مرتفقا ، مع أن المتكئ والمرتفق غير الجلوس والأكل ؛ فلا يجوز رفعهما على الخبر ؛ لأن الخبر إنما يرتفع إذا كان هو الأول ، كقولك : جلوسك حسن ، وأكلك شديد » اه

إذا علمت هذا الذى قرّرناه فاعلم أن العلماء قد اختلفوا فى نحو قولك : « أكثر زيارتى الإخوان مواسيا » هل هذه العبارة كلام مكتف بنفسه غير محتاج إلى شىء آخر زائد عما ذكر فيه أم هو كلام ناقص لابدّ له من تكملة لم تذكر فى الكلام وهى مقدّرة ؟ ثم اختلف القائلون باحتياج هذه العبارة ونحوها إلى ما تتم به فى المقدّر : ما هو ؟ وما موضعه ؟ فهذه أضرب من الاختلاف سنذكرها بإيجاز ، محاولين أن نكتفى بلباب الموضوع ، فنقول :

أولا : ذهب ابن درستويه وابن بابشاذ إلى أن مثل هذا الأسلوب فى غير حاجة إلى تقدير شىء ، ومعنى ذلك أن هذا المبتدأ لاحاجة به إلى خبر ، فهو كقول الأعلم فى نحو : عجب لك ، على ما أوضحناه فيما سبق ، وحجتهما كحجة الأعلم فى الأسلوب المذكور ، وتلخيصها أن هذا المبتدأ لما كان مصدرا فهو بمعنى الفعل وفاعله ، وأنت لو ذكرت الفعل والفاعل لم تكن بحاجة إلى المزيد عليهما . قال المحقق رضىّ الدين : « ذهب ابن دستوريه وابن بابشاذ إلى أن هذا المبتدأ لاخبر له لكونه بمعنى الفعل ، فمعنى ضربى زيدا قائما : أضربه قائما » انتهى كلامه ، وذهب جمهور البصريين والكوفيين إلى أنه لابدّ من تقدير شىء يتم به الكلام

ثانيا : اختلف القائلون بأنه لابدّ من تقدير شىء يتم به الكلام فى ذلك المقدّر ماهو ، فذهب جمهور الكوفيين والبصريين إلى أن هذا المقدر اسم مشتق يصح الإخبار به عن هذا المصدر الواقع مبتدأ ، وأنه من مادّة الوجود المطلق وما يرادفه ، وذهب الأخفش إلى أن هذا المحذوف

... ...

مصدر آخر مضاف إلى ضمير هو صاحب الحال الذى أغنى عن الخبر ، ومرجعه معمول المصدر الواقع مبتدأ ، فتقدير المثال الذى ذكرناه عند الأخفش : أكثر زيارتى الإخوان زيارتى إياهم مواسيا ، وهذا المذهب ضعيف ؛ من قبل أنه يلزم عليه حذف المصدر وبقاء بعض معمولاته ، قال العلامة رضى الدين [1] ، « ويرد على مذهب الأخفش أن فيه حذف المصدر مع بقاء معموله ، وذلك عندهم ممتنع ، إذ هو بتقدير أن الموصولة مع الفعل ، والموصول لايحذف » اهـ

وقد حكى الشارح ههنا هذا المذهب ، وذكر أن ابن مالك قد اختاره فى التسهيل ، وقد وجه كثير من العلماء هذا المذهب بأنه يلزم عليه تقليل المحذوف ، فان المحذوف عنده أمران ، وهما المصدر والضمير ، فأما على ماذهب إليه الجمهور فالمحذوف أكثر من ذلك على ماسيأتى ، وأيضا فلأن التقدير فيه من لفظ المذكور ، وهو أولى من تقدير شىء آخر ، وأيضا فلأنّ حذف « إذ » مع الجملة التى تضاف إليها مما لم يعهد فى غير هذا الموضع ، ونحن نعتقد أن هذه الأمور كلها أقل تأثيرا من حذف عامل ذهب أكثر العلماء إلى منع حذفه

ثالثا : اختلف القائلون بأن المحذوف المقدّر اسم مشتق فى موضع هذا المقدّر : أيكون قبل الحال أم بعدها ؟ فذهب الكوفيون إلى أنه يقدّر بعد الحال ، وذهب البصريون إلى أنه يقدّر قبل الحال ؛ ولزم من هذا الخلاف الاختلاف فى صاحب الحال ماهو ؟ فقال الكوفيون : هو معمول المصدر الواقع مبتدأ ، وقال البصريون : هو ضمير مرفوع بكان محذوفة عائد إلى معمول المصدر؛ فإذا قلت : أكثر زيارتى الصديق مريضا ؛ فتقديره عند الكوفيين : أكثر زيارتى الصديق (حال كونه) مريضا حاصل ، وتقديره عند البصريين : أكثر زيارتى الصديق حاصل إذا كان مريضا ، وذهب المحقق الرضى [2] إلى أنه ينبغى أن يكون التقدير : أكثر زيارتى الصديق حاصل (حال كونه) مريضا ، وبيان وجه الفرق بين تقديره وتقدير جمهور البصريين يحتاج إلى تقرير مسائل :

المسألة الأولى : ذهب الجمهور إلى أنه يجب أن يكون العامل فى الحال هو نفس العامل فى صاحبها ؛ فإذا قلت : « جاء علىّ راكبا » فالعامل فى « راكبا » هو نفس العامل فى « علىّ » وذلك العامل هو « جاء » ؛ وبنوا على هذه القاعدة فروعا ليس من شأننا فى هذا البحث أن نأتى على تفصيلها

المسألة الثانية : ذهب الجمهور إلى أنه لايجوز الفصل بين المصدر ومعموله

المسألة الثالثة : إنما اضطر الجمهور إلى تقدير هذه المحذوفات كلها تفاديا من الخروج على ماسبق تقريره ؛ وذلك أنك لو قدّرت هذه الحال لمعمول المصدر الواقع مبتدأ للزم جريا على القاعدة الأولى أن يكون العامل فى الحال هو المصدر ، وإذا قدّرت ذلك وأنت قد التزمت تقدير الخبر قبل الحال

(١) انظر شرح الكافية (ج ١ ص ٩٥) (٢) انظر شرح الكافية (ج ١ ص ٩٦) .

... ...

لزمك الفصل بين المصدر ومعموله

أما المحقق الرضى فلم يرقه التزام القاعدة الأولى ، وأبى إلا الفرار منها تفاديا من تقدير هذه المحذوفات الكثيرة فقال[1] : « وفى مذهب الجمهور تكلفات كثيرة : من حذف إذا مع الجملة المضاف إليها ، ولم يثبت فى غير هذا المكان ، ومن العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة إلى معنى التامة ، وذلك لأن معنى قولهم « حاصل إذا كان قائما » ظاهر فى معنى الناقصة ، ومنه قيام الحال مقام الظرف ، ولا نظير له ، والذى أوقعهم فى هذا وأوقع غيرهم فيما لزمهم التزامهم اتحاد العامل فى الحال وصاحبها ، بلا دليل دل عليه ، ولا ضرورة ألجأتهم إليه ، والحق أنه يجوز اختلاف العاملين ؛ فنقول : تقديره ضربى زيدا حاصل قائما ، والعامل فى الحال حاصل وفى صاحبها ضربى ، وصاحبها هو الياء أو زيدا ، وحذفنا كائن أو حاصل العامل فى الحال لكونه عاما شاملا لجميع الأفعال ، كما حذفناه فى نحو زيد عندك أو فى الدار؛ لمشابهة الحال للظرف ، والحذف فى كليهما واجب لقيام الحال والظرف مقام العامل فيه » اهـ كلامه

فأما ماذهب إليه الكوفيون من تقدير الخبر بعد الحال فهو فاسد ، وإن لم يلزم عليه اختلاف العامل فى الحال وصاحبها ولا الفصل بين الحال ومعمولها ؛ ووجه فساده أمران

الأمر الأوّل : أنه يلزم على تقدير الخبر بعد الحال من جهة اللفظ أن يكون حذف الخبر من غير شىء يسدّ مسدّه ، وحذف الخبر من غير شىء يسدّ مسدّه لا يكون واجبا ، وهم يقولون : إنّ حذف الخبر فى هذه المسألة واجب ، قال الرضى : « ومما يفسد مذهب الكوفية من جهة اللفظ أنه ليس فى تقديرهم مايسدّ مسدّ الخبر ؛ لأن مقام الخبر عندهم بعد الحال ، وليس بعدها لفظ واقع موقع الخبر ، وقد ذكرنا أن الخبر لا يحذف وجوبا إلا إذا سدّ مسدّه لفظ » اهـ

الأمر الثانى : أنه يلزم على مذهب الكوفيين فوات المعنى المقصود بهذا الأسلوب ، وبيان ذلك أن الجميع متفقون على أن المقصود من نحو قولك « أكثر زيارتى الصديق مريضا » أنك تزوره مريضا أكثر مما تزوره معافى ، فلو قدّرت الكلام على نحو ماذهب إليه الكوفيون لكان أكثر زيارتى الصديق (حال كونه) مريضا حاصل ، ومدلول ذلك أنك تخبر عن حصول تسع زيارات ، مثلا ، من عشر زيارات حاصلة لك منه فى حال مرضه ، وأين هذا من المعنى المقصود ؟ فأما على تقدير البصريين فيصير : أكثر زيارتى الصديق حاصلة (حال كونه) مريضا ، ومعنى هذا أنك تخبر عن حصول تسع زيارات فى حال المرض من عشر زيارات تقع منك له فى حاليه جميعا ، وهذا بعينه معنى أنك تزوره مريضا أكثر مما تزوره معافى

وفى هذه المسألة خلافات أخرى وتفريعات كثيرة ، كما قدمنا الإشارة إليه ، ولكنا لم نأبه لها فلم نعرض لذكرها ، وإنه ليكفيك من القلادة ما أحاط بالعنق

---

(١) انظر شرح الكافية (ج ١ ص ٩٦) .

فإن قلت : جعل هذا المنصوب حالا مبنى على أن « كان » تامة ، فلم لاجعلت ناقصة والمنصوب خبرها ؛ لأن حذف الناقصة أكثر ؟

فالجواب أنه منع من ذلك أمران :

أحدهما : أنا لم نر العرب استعملت فى هذا الموضع إلا أسماء منكورة مشتقة من المصادر ، فحكمنا بأنها أحوال ، إذ لو كانت أخباراً لكان المضمرة لجاز أن تكون معارف ونكرات ومشتقة وغير مشتقة .

الثانى : وقوع الجملة الاسمية مقرونة بالواو موقعه ، كقوله عليه الصلاة والسلام : « أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ » وقول الشاعر :

١٦٠ — خَيْرُ اقْتِرَابِى مِنَ الْمَوْلَى حَلِيفَ رِضًا وَشَرُّ بُعْدِى عَنْهُ وَهْوَ غَضْبَانُ

فإن قلت : فما المحوج إلى إضمار « كان » لتكون عاملة فى الحال ؟ وما المانع أن يعمل فيها المصدر ؟

---

١٦٠ — لم أقف على نسبة هذا البيت إلى قائل معين

اللغة : « حليف » هو فعيل من الحلف — بكسر الحاء وسكون اللام — وهو المعاقدة والمعاهدة على التعاضد والتساعد ، والمراد هنا اتصافه بالرضا ، فكنى عن اتصافه به بمحالفته إياه

الإعراب : « خير » مبتدأ « اقترابى » اقتراب : مجرور بالإضافة إلى خير ، وياء المتكلم محله مجرور بالإضافة إلى اقتراب ، وإضافة اقتراب إلى الياء من إضافة المصدر لفاعله « من المولى » جار ومجرور متعلق باقتراب « حليف » حال تسدّ مسدّ خبر المبتدأ ، وصاحب هذا الحال ضمير مستتر يقع فاعلا لفعل محذوف ، وهذا الفعل مع فاعله هو الخبر ، وتقدير الكلام عند البصريين : خير اقترابى من المولى إذا كان حليف رضا « وشر » الواو عاطفة ، شر : مبتدأ « بعدى » مركب إضافى مجرور بالإضافة إلى المبتدأ «وهو» الواو للحال ، هو : ضمير منفصل مبتدأ «غضبان» خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب حال سدّ مسدّ خبر المبتدأ — الذى هو «شر» — وتقديره وشر بعدى عن المولى إذا كان (أى وجد) والحال أنه غضبان

الشاهد فيه : قوله « وشر بعدى عنه وهو غضبان » حيث جاء الحال السادّ مسدّ الخبر جملة اسمية مقترنة بالواو ، وذلك يدل على أن « كان » التى نقدرها فى جملة الخبر تامّة لاناقصة ؛ لأنها لو كانت ناقصة لاحتاجت إلى خبر ، والخبر لايقترن بالواو ؛ وقد علمت فيما ذكرناه لك فى بحث هذه المسألة أن بين العلماء خلافا فى مجىء جملة الحال فى هذا الموضع اسمية ، وأن الذين أجازوا مجيئها جملة اسمية قد اختلفوا فى جواز اقترانها بالواو ؛ فلسنا نطيل عليك هنا ، ونحيلك على مافصلناه من القول فى ذلك ؛ فارجع إليه إن شئت

فالجواب أنه لوكان العامل فى الحال هو المصدر لكانت منْ صلته ، فلا تسدُّ مسدَّ خبره ؛ فيفتقر الأمر إلى تقدير خبر ؛ ليصح عمل المصدر فى الحال ، فيكون التقدير : ضربى العبد مسيئاً موجود ، وهو رأى كوفى

وذهب الأخفش إلى أن الخبر المحذوف مصدر مضاف إلى ضمير ذى الحال ، والتقدير : ضربى العبد ضربه مسيئاً ، واختاره فى التسهيل

وقد منع الفَرَّاء وقوع هذه الحال فعلا مضارعا ، وأجازه سيبويه ، ومنه قوله :

١٦١ — وَرَأْىُ عَيْنَىَّ الْفَتَى أَبَاكَا يُعْطِى الْجَزِيلَ ، فَعَلَيْكَ ذَاكَا

---

١٦١ — نسب كثير من العلماء ، منهم سيبويه والأعلم (ج ١ ص ٩٨) ، هذا الشاهد إلى رؤبة بن العجاج ، ولكنى لم أجده إلا فى زيادات ديوانه التى ذكرنا شأنها فيما سبق ، وقد روى قبله :

تَقُولُ بِنْتِى قَدْ أَنَى أَنَاكَا يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَا

اللغة : « أنى » حان ، وقرب ، ومثله آن « أناكا » بفتح الهمزة أوكسرها ـ هو غاية الشىء ، وقوله « أنى أناك » معناه حان حينك وقرب يومك ، وقوله « يا أبتا ـ إلخ » سيأتى مشروحا فى باب أفعال المقاربة ، إن شاء الله ، وقوله « ورأى عينى » بتشديد الياء على أنه مثنى عين مضاف إلى ياء المتكلم ، وقوله « أبا كا » روى سيبويه والأعلم فى مكانه « أخا كا » وقوله « الجزيل » هو الكثير العظيم ، وقوله « فعليك ذا كا » أى : الزمه ولا تقصر فيه

الإعراب : « ورأى » مبتدأ « عينى » مضاف إليه ، من إضافة المصدر إلى الفاعل ، وياء المتكلم مضاف إليه « الفتى » مفعول للمصدر « أبا كا » بدل أوعطف بيان « يعطى » فعل مضارع ، وفاعله مستترفيه ، و « الجزيل » مفعوله ، والجملة فى محل نصب على الحال ، وقد سدّت هذه الحال مسد الخبر ، وتقدير الكلام على مثال ماسبق فى الشواهد المتقدّمة

الشاهد فيه : قوله « يعطى الجزيل » حيث وقعت الحال السادّة مسد الخبر جملة فعلية ، وجواز ذلك رأى الأخفش والكسائى وهشام والأعلم ، واختاره الناظم فى التسهيل ، وذهب الفراء إلى منع ذلك ، وينسب المنع إلى سيبويه أيضا ، وليس ذلك بصحيح ؛ بل ورد فى كتابه أمثلة فيها الحال جملة فعلية على ما أوضحناه فى بحث هذه المسألة ، والبيت حجة على المانعين ، قال الأعلم رحمه الله : « ويعطى : فى موضع الحال النائبة مناب الخبر » اه ، وقال ابن مالك : « ولا يمتنع وقوع الحال المذكورة فعلا خلافا للفراء » اه ، ومثل بيت الشاهد قول الآخر :

عَهْدِى بِهَا فِى الْحَىِّ قَدْ سُرْبِلَتْ بَيْضَاءَ مِثْلَ الْمُهْرَةِ الضَّامِرِ

أما إذا صلح الحال لأن يكون خبراً لعدم مباينته للمبتدأ فإنه يتعين رفعه خبراً ، فلا يجوز « ضَرْبِى زَيْدًا شديداً » وشذ قولهم « حُكْمُكَ مُسَمَّطًا » أى : حكمك لك مُثْبَتاً ، كما شذ « زَيْدٌ قائماً » و « خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ جَالِسًا » فيما حكاه الأخفش ، أى : ثبت قائما وجالسا

ولا يجوز أن يكون الخبر المحذوف « إِذْ كَانَ » أو « إِذَا كَانَ » ؛ لما عرفت من أنه لا يجوز الإخبار بالزمان عن الجثة .

﴿تنبيه﴾ لم يتعرض هنا لمواضع وجوب حذف المبتدأ ، وعدَّها فى غير هذا الكتاب أربعة

الأول : ما أُخْبِرَ عنه بنعت مقطوع للرفع ؛ فى معرض مدح ، أو ذم ، أو ترحم

الثانى : ما أُخْبِرَ عنه بمخصوص « نِعْمَ » و « بِئْسَ » المؤخر ، نحو « نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ » و « بِئْسَ الرَّجُلُ عَمْرٌو » إذا قدر المخصوص خبراً ، فإن كان مقدما نحو « زَيْدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ » فهو مبتدأ لا غير ؛ وقد ذكر الناظم هذين فى موضعهما من هذا الكتاب

الثالث : ماحكاه الفارسى من قولهم « فى ذمتى لأفعلن » التقدير : فى ذمتى عهد أو ميثاق .

الرابع : ما أخبر عنه بمصدر مرفوع ، جىء به بدلا من اللفظ بفعله ، نحو « سَمْعٌ وطَاعَةٌ » أى : أمرى سمع وطاعة ، ومنه قوله :

١٦٢ — وَقَالَتْ : حَنَانٌ ، مَا أَتَى بِكَ هَا هُنَا ؟ أَذُو نَسَبٍ أَمْ أَنْتَ بِالْحَيِّ عَارِفُ ؟

وقول رؤبة فى بيت الشاهد « يعطى الجزيل » وقول الشاعر فى البيت الذى رويناه « قد سربلت » كلاهما جملة فعلية واقعة حالا عن مبتدأ هو مصدر ، ولا تصلح هذه الحال لأن تكون خبرا عن هذا المصدر ، ألا ترى أن المعطى ليس هو « رأى عينى » ، والمسربلة لا يمكن أن يكون العهد ، وهذا واضح إن شاء الله

١٦٢ — هذا البيت من شواهد سيبويه (ج ١ ص ١٦١ و ١٧٥) ولم ينسبه إلى قائل معين ، ولا نسبه الأعلم ، وقال سيبويه قبل إنشاده : « وهذا مثل بيت سمعناه من بعض العرب الموثوق به يرويه » انتهى ، وقد سبقت هذه العبارة برمتها فى شرح الشاهد رقم (١٤٦) فارجع إليها هناك ، وقد أورد ياقوت الحموى فى مادة « روضة المثرى » هذا البيت فى ضمن أبيات نسبها إلى منذر بن درهم الكلبى ، وأسند روايتها إلى أبى الندى ، وهاك هذه الأبيات :

سَقَى رَوْضَةَ الْمَثْرِىِّ عَنَّا وَأَهْلَهَا رُكَامٌ سَرَى مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ رَادِفُ
أَمِنْ حُبِّ أُمِّ الْأَشْيَمَيْنِ وَحُبِّهَا فُؤَادُكَ مَعْمُودٌ لَهُ أَو مُقَارِفُ
تَمَنَّيْتُهَا حَتَّى تَمَنَّيْتُ أَنْ أَرَى مِنَ الْوَجْدِ كَلْباً لِلْوَكِيعَيْنِ آلِفُ

... ...

أَقُولُ وَمَالِي حَاجَةٌ فِي تَرَدُّدِي سِوَاهَا بِأَهْلِ الْأَرْضِ: هَلْ أَنَا عَاطِفُ
وَأَحْدَثُ عَهْدِي مِنْ أُمَيْمَةَ نَظْرَةٌ عَلَى جَانِبِ الْعَلْيَاءِ إِذْ أَنَا وَاقِفُ
تَقُولُ حَنَانٌ مَا أَتَى بِكَ هٰهُنَا أَذُو نَسَبٍ ... ... البيت ، و بعده :
فَقُلْتُ أَنَا ذُو حَاجَةٍ وَمُسَلِّمٌ فَضَمَّ عَلَيْنَا الْمَأْزِقُ الْمُتَضَايِفُ

اللغة : « حنان » هو العطف والرحمة ، وقال ابن عباس فى قوله تعالى : (وَحَنَانًا مِنْ لَدُنَّا) « لا أدرى ما الحنان » ، وقال الفراء : هو فى الآية الرحمة ، أى : وفعلنا ذلك رحمة لأبويك

المعنى : وصف أنه فاجأها فأنكرته ، ثم حاولت أن تعرف السبب الموجب لإتيانه ، هل هو وجود نسب بينه و بين حيها ، أومعرفة كانت بينه و بينهم ، وقال بعض العلماء : إنها خافت عليه صولة قومها فلقنته الجواب الذى يذكره إذا سأله أحدهم عن سبب مقدمه ، فكأنها توقعت له شرا يصيبه منهم ؛ فلذلك تحننت عليه

الإعراب : « فقالت » فعل وفاعل « حنان » خبر لمبتدأ محذوف ، تقديره : أمرى حنان أوشأنك حنان ، أونحو ذلك ، والجملة فى محل نصب مقول القول « ما » اسم استفهام مبتدأ ، مبنى على السكون فى محل رفع « أتى » فعل ماض ، فاعله ضمير مستتر فيه « بك » جار ومجرور متعلق بأتى ، وجملة الفعل وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو اسم الاستفهام « ههنا » ظرف مكانى متعلق بأتى « أذو » الهمزة للاستفهام ، ذو : خبر مبتدأ محذوف يدلّ عليه ما يأتى من من قوله « أنت عارف » وتقديره : أأنت ذو نسب ، والجملة لا محل لها بدل من الجملة الابتدائية « أم » حرف عطف « أنت » مبتدأ « بالحىّ » جار ومجرور متعلق بقوله « عارف » الآتى « عارف » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر معطوفة بأم على جملة المبتدأ والخبر السابقة ، ولا محل لكليهما ؛ لكونهما بدلا من جملة لا محل لها بدل مفصل من مجمل

الشاهد فيه : قوله « حنان » حيث رفعه بإضمار مبتدأ ، والتقدير : أمرنا حنان ، ونحوه مما يقوم به المعنى ، وهو مع رفعه نائب مناب المصدر الموضوع بدلا من اللفظ بالفعل ، فلذلك جرى مجراه فى الإفراد والتنكير . قال سيبويه : « لم ترد تحنن ؛ ولكنها قالت : أمرنا حنان ، أومايصيبنا حنان ، وفى هذا المعنى كله معنى النصب ، ومثله فى أنه على الابتداء وليس على فعل قوله عزّ وجل : (قَالُوا مَعْذِرَةٌ إِلَى رَبِّكُمْ) لم يريدوا أن يعتذروا اعتذارا مستأنفا من أمر ليموا عليه ، ولكنهم قيل لهم : لم تعظون قوما ؟ قالوا : موعظتنا معذرة إلى ربكم ؟ ولو قال رجل لرجل : معذرة إلى الله و إليك ، بالنصب ، يريد اعتذارا ؛ لكان الموضع للنصب » انتهى ، وقال فى موضع آخر من الكتاب : « ومن العرب من يقول : سمع وطاعة ، بمنزلة ✲ فقالت حنان ... البيت ✲

أى : أمرى حنان : أى رحمة ، وقول الراجز :

١٦٣ - شَكَا إِلَىَّ جَمَلِى طُولَ السُّرَى صَبْرٌ جَمِيلٌ فَكِلَانَا مُبْتَلَى

وكما قال : سلام ، والذى يرتفع عليه حنان ، وسمع وطاعة ، وسلام ؛ غير مستعمل ، كما أن الذى ينتصب عليه لبيك وسبحان الله غير مستعمل » انتهى كلامه ، وقال ابن منظور بعد أن أنشد البيت : « أى : أمرى حنان ، أومايصيبنا حنان ، أى : عطف ورحمة ، والذى يرفع عليه غير مستعمل إظهاره » انتهى ، ولابدّ لك من الرجوع إلى ما أوضحناه فى شرح الشاهد (١٤٦) لتعلم علم المسألة ؛ وانظر أيضا وجه الاستشهاد فى الشاهد الآتى

والحاصل أنّ المصدر النائب عن فعله يجىء منصوبا فى لغة أكثر العرب ، وهو حينئذ مفعول مطلق حذف عامله وجوبا ؛ ومن العرب من يجىء به مرفوعا ؛ وقد اختلفت كلة العلماء فى المرفوع ؛ فمنهم من جعله خبرا لمبتدأ محذوف وجوبا ، كما هنا ، ومنهم من يجعله مبتدأ خبره محذوف وجوبا ، كما مضى هناك للشارح ، ومنهم من يجعله مبتدأ لاخبر له ؛ لقيامه مقام الفعل والفاعل جميعا ؛ وعلى هـذه الأوجه الثلاثة الظرف والجار والمجرور متعلقان به ، ومنهم من يجعله مبتدأ خبره الجار والمجرور أو الظرف اللذان يذكران بعده

والذى يفهم من كلام سيبويه فى عدّة مواضع من كتابه أنه يجيز الوجهين الأوّلين فى المصدر إذا كان نكرة عاملة كما فى «عجب لك» ؛ لأنها صالحة للابتداء بها وللإخبار بها ، فإذا كان المصدر معرفة ، نحو : الحمد لله ، والعجب لك ، والخيبة للكافرين ، تعين أن يكون مبتدأ ، إلا فى مصادر لاتجىء إلا منصوبة نحو : سبحان الله ؛ وإنما يتعين فيما يرتفع من المصادر المعرفة أن يكون مبتدأ لكونه معرفة صالحة للابتداء ، وليست على ماهو الأصل فى الخبر

١٦٣ — هذا البيت أيضا من شواهد سيبويه (ج ١ ص ١٦٢) ولم ينسبه ، ولا نسبه الأعلم لقائل معين ، وقد رواه قوم هكذا :

شَكَا إِلَىَّ جَمَلِى طُولَ السُّرَى يَا جَمَلِى لَيْسَ إِلَىَّ الْمُشْتَكَى

* صَبْرًا جَمِيلاً فَكِلَانَا مُبْتَلَى *

اللغة : « شكا إلىّ » رواية سيبويه والأعلم « يشكو إلى » والمراد هنا أن حاله لطول ماقطع من المفاوز كحال المشتكى « السرى » أراد به مجرد السير ، وأصله خاص بسير الليل

الإعراب : « شكا » فعل ماض « إلىّ » جار ومجرور متعلق به « جملى » فاعل ، وياء المتكلم مضاف إليه « طول السرى » مفعول به ، ومضاف إليه « صبر » خبر مبتدأ محذوف ، تقديره : أمرنا صبر جميل ، كما ذكره الشارح « جميل » نعت لصبر « فكلانا » الفاء تعليلية ، كلانا : مبتدأ مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه ملحق بالمثنى ، ونا : مضاف إليه « مبتلى » خبر المبتدأ ، وجاء به مفردا على الغالب لمراعاة لفظ « كلا » فإنه مفرد على الراجح

أى : أمرنا صبر جميل

(وَأَخْبَرُوا بِاثْنَيْنِ أَوْ بِأَكْثَرَا * عَنْ) مبتدأ (وَاحِدٍ) ؛ لأن الخبر حكم ، ويجوز أن يحكم على الشىء الواحد بحكمين فأكثر

ثم تعدد الخبر على ضربين :

الأول : تعدد فى اللفظ والمعنى (كَهُمْ سَرَاةٌ شُعَرَا) ونحو « وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيد فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ » ، وقوله :

١٦٤ — مَنْ يَكُ ذَا بَتٍّ فَهَذَا بَتِّي مُقَيِّظٌ مُصَيِّفٌ مُشَتِّي

الشاهد فيه : قوله « صبر جميل » حيث رفعه على أنه خبر مبتدأ واجب الحذف ، كما يتبين لك مما بيناه فى الشاهد السابق ، والفرق بين هذا الشاهد والذى قبله أن الرفع هناك أرجح ؛ لأنها لم ترد أن تأمره بالحنان ، وههنا النصب أرجح ، وقد روى بالنصب أيضا كما سمعت فى صدر الكلام على هذا الشاهد ، لأنه إنما أراد أن يأمره بالتصبر وعدم الشكاية ، ولكن للرفع مساغا ، قال سيبويه بعد أن أنشد هذا البيت : « والنصب أكثر وأجود ؛ لأنه يأمره » اه ، وقال الأعلم رحمه الله : « الشاهد فيه رفع صبر جميل مع وضعه موضع الفعل ، والوجه فيه النصب ؛ لأنه أمر لا يقع موقعه الخبر ، وتقدير سيبويه فى هذا أن يحمله على إضمار مبتدأ أو إضمار خبر ، فكأنه قال : أمرك صبر جميل ، أو صبر جميل أمثل ، والقول عندى أنه مبتدأ لا خبر له ؛ لأنه اسم ناب مناب الفعل والفاعل ووقع موقعه وتعرى من العوامل ؛ فوجب رفعه ، واستغنى عن الخبر ، لما فيه من معنى الفعل والفاعل ، ونظيره من كلام العرب فى الاكتفاء به وحده دون خبر قولهم : حسبك ينم الناس ؛ لأن معناه اكفف ؛ ألا تراه أجيب كما يجاب الأمر ، وهذا بين إن شاء الله » اه كلامه

١٦٤ — وهذا البيت من شواهد سيبويه أيضا (ج ١ ص ٢٥٨) ولم ينسبه ، ولا نسبه الأعلم ؛ ولكنى وجدته فى زيادات ديوان رؤبة بن العجاج ، وروى بعده قوله :

* أَخَذْتُهُ مِنْ نَعَجَاتٍ سِتِّ *

وروى ابن منظور هذه الزيادة مع بيت الشاهد ، ولم ينسبها لقائل معين ، وزاد على ذلك فى مكان آخر :

* سُودٍ نِعَاجٍ كَنِعَاجِ الدَّشْتِ *

اللغة : « بت » بفتح الباء الموحدة وتشديد التاء المثناة — ضرب من الطيالسة يسمى الساج مربع غليظ أخضر ، وجمعه بتوت — بضم الباء — وقال الجوهرى : « البت : الطيلسان من خز ونحوه » اه ، وفى حديث دار الندوة وتشاورهم فى أمر النبى صلى الله عليه وسلم :

... ...

فَاعْتَرَضَهُمْ إِبْلِيسُ فِي صُورَةِ شَيْخٍ جَلِيلٍ عَلَيْهِ بَتٌّ ، قال ابن الأثير : « أى : كساء غليظ مربع ، وقيل : طيلسان من خز » اه ، و بيت الشاهد فى وصف كساء من صوف كما قال الجوهرى وجماعة «مقيظ» بضم الميم وفتح القاف وتشديد الياء مكسورة ـ يريد أنه يكفيه فى زمن القيظ ، وهو حمارّة الصيف ، يقال : قيظنى هذا الطعام ، وهذا الثوب ، وهذا الشىء ، وشتانى ، وصيفنى ، الكل بتضعيف العين ، أى : كفانى لقيظى « مصيف ، مشتّ » يكفى زمن الصيف والشتاء ، وقد عرفت أصلهما ووزنهما « الدشت » بفتح الدال المهملة وسكون الشين ـ الصحراء ، وأنشد أبو عبيدة للأعشى :

قَدْ عَلِمَتْ فَارِسٌ وَحِمْيَرُ وَالْـ أَعْرَابُ بِالدَّشْتِ أَيُّكُمْ نَزَلَا

قال : « وهو فارسى ، أو اتفاق وقع بين اللغتين » اه

الإعراب : « من » اسم شرط مبتدأ مبنى على السكون فى محل رفع « يك » فعل مضارع ناقص ، فعل الشرط ، مجزوم بسكون النون المحذوفة للتخفيف ، واسمه ضمير مستتر فيه « ذا » خبر يك « بت » مضاف إليه « فهذا » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، ها : حرف تنبيه ، ذا : اسم إشارة مبتدأ « بتى » خبر المبتدأ ، وياء المتكلم مضاف إليه « مقيظ ، مصيف ، مشتى » أخبار بعد الخبر الأوّل

الشاهد فيه : قوله « فهذا بتى مقيظ مصيف مشتى » حيث أخبر عن المبتدأ الواحد الذى هو اسم الإشارة بأربعة أخبار

وجعل هذه الأخبار الأربعة لهذا المبتدأ المذكور فى الكلام هو مذهب سيبويه الذى ارتضاه ، وكان شيخه الخليل لايرى ذلك ، ويزعم أن الثانى من هذه الأخبار وما بعده ليست أخبارا لهذا المبتدأ يصح حذف بعضها والاكتفاء ببعضها الآخر ، وإنما هى على أحد نهجين : فإما أن تكون أخبارا كصفة واحدة لايجوز الاكتفاء بأحدها ، وإما أن تكون أخبارا لمبتدآت محذوفة تقديرها : هو مقيظ ، هو مصيف ، هو مشت ، ومن العلماء من أجاز التعدد بشرط أن تكون الأخبار كلها متحدة فى الإفراد أو الجملية ، ومنهم من أجاز بشرط أن لايمكن الاكتفاء ببعضها كالنهج الأوّل عند الخليل

قال سيبويه (ج ١ ص ٢٥٩) مانصه : « هذا باب مايجوز فيه الرفع مما ينتصب فى المعرفة ؛ وذلك قولك : هذا عبد الله منطلق ، حدّثنا بذلك يونس وأبو الخطاب عمن يوثق به من العرب ، وزعم الخليل أن رفعه يكون على وجهين : فوجه أنك حين قلت «هذا عبد الله» أضمرت «هذا» أو «هو» كأنك قلت «هذا منطلق» أو « هو منطلق» ؛ والوجه الآخر أن تجعلهما جميعا خبرا لهذا ؛ كقولك «هذا حلو حامض» لاتريد أن تنقض الحلاوة ، ولكنك تزعم أنه جمع الطعمين ، وقال الله عزّ وجل : (كَلَّا ، إِنَّهَا لَظَى نَزَّاعَةٌ لِلشَّوَى) وزعموا أنها فى قراءة ابن مسعود :

وقوله :

١٦٥ — يَنَامُ بِإِحْدَى مُقْلَتَيْهِ وَيَتَّقِي   بِأُخْرَى الْأَعَادِي فَهْوَ يَقْظَانُ نَائِمُ

(وَهٰذَا بَعْلِي شَيْخٌ) وقال الراجز ✡ من يك ذا بت ... البيت ✡ سمعناه ممن يروى هذا الشعر عن العرب يرفعه » اه كلامه

وظاهر الأمر أن مدار الفرق بينه و بين الخليل فى جعل الكل أخبارا متعدّدة بعددها فى اللفظ ، أو جعل الكل خبرا واحدا و إن كانت متعدّدة فى اللفظ

وقد اختار ابن عصفور مذهب الخليل ؛ فمنع تعدّد الخبر ، وزعم أن الثانى إما خبر لمحذوف ، و إما جزء من الخبر

قال فى التصريح : « والمانع لجواز التعدد كابن عصفور يدّعى تقدير «هو» للثانى من الخبرين ، أو يدّعى أن المبتدأ جامع للصفتين ، وليس المراد الإخبار بكل منهما على انفراده ، نصّ على ذلك ابن عصفور فى المقرّب وشرح الجمل » اه ، ومنه يتبين غرض مجيز التعدد

وقال الأعلم فى بيت الشاهد : « الشاهد فيه رفع مقيظ وما بعده على الخبر ، كما تقول : هذا زيد منطلق ، والنصب فيه على الحال أكثر وأحسن ، و يجوز رفعه على البدل ، وعلى خبر ابتداء مضمر » اه

فتلخص من هـذا أن رفع الثانى على واحد من أر بعة أوجه : البدلية ، و إضمار مبتـدأ ، وتعدّد الخبر ، وتنزيل الجميع منزلة خبر واحد بحيث لا يصح جعل واحد منها خبرا ، وزاد السيرافى وجها خامسا ، وهو أن يكون عطف بيان ، وأنت خبير بأن محل هـذا إذا تساوى مع الأوّل تعريفا أو تنكيرا ؛ لأن من شرط عطف البيان أن يوافق متبوعه كالنعت ، خلافا للزمخشرى والجرجانى ، وسيأتى فى بابه إن شاء الله

١٦٥ — قد تصحفت رواية هذا البيت على الشارح رحمه الله ، والصواب فى إنشاده هكذا :

يَنَامُ بِإِحْدَى مُقْلَتَيْهِ وَيَتَّقِي   بِأُخْرَى الْمَنَايَا فَهْوَ يَقْظَانُ هَاجِعُ

وهو بيت من قصيدة لحميد بن ثور الهلالى يصف فيها الذئب ، وقبله :

إِذَا خَافَ جَوْراً مِنْ عَدُوٍّ رَمَتْ بِهِ   قَصَـائِبُهُ وَالْجَانِبُ الْمُتَوَاسِعُ

وَإِنْ بَاتَ وَحْشاً لَيْلَةً لَمْ يَضِقْ بِهَا   ذِرَاعاً وَلَمْ يُصْبِحْ لَهَا وَهْوَ خَاشِعُ

وَيَسْرِي لِسَاعَاتٍ مِنَ اللَّيْلِ قَرَّةٍ   يَهَابُ السُّرَى فِيهَا الْمَخَاضُ النَّوَازِعُ

وَإِنْ حُدِّدَتْ أَرْضٌ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ   بِعِزَّةِ أُخْرَى طَيِّبُ النَّفْسِ قَانِعُ

يَنَامُ بِإِحْدَى مُقْلَتَيْهِ ... ... البيت ، و بعـده :

... ...

إِذَا قَامَ أَلْقَى بُوعَهُ قَدْرَ طُولِهِ وَمَدَّدَ مِنْــهُ صُلْبَهُ وَهْوَ تَابِعُ

اللغة : «قصائبه» قال العينى : « هى الذوائب المقصبة تلوى ليا حتى ترجل ولا تضفر ضفرا ، واحدتها قصيبة ــ بفتح القاف وكسر الصاد ــ أو قصابة ــ بضم القاف وفتح الصاد مشدّدة ــ وهى الأنبوبة أيضا» اه ، وذلك غير سديد، وإنما القصائب هنا جمع قصيبة ، وهى كل عظم ذى مخ ، وأراد بها الشاعر هنا قوائمه ، يعنى أنه إذا خاف العدوّ أسرع فى الهرب وحملته قوائمه إلى النجاء «وحشا» بفتح الواو وسكون الحاء المهملة ــ أراد جائعا ، ويقال : رجل وحش من قوم أوحاش ، إذا كان جائعا لاطعام له ، وتقول : قد أوحش فلان ، إذا جاع ونفد زاده ، وقال أبو زيد : « رجل موحش ووحش ــ بسكون الحاء فى الأخيرة أو كسرها ــ وهو الجائع ، ويقال : بات وحشا ، أى جائعا » اه وفى الحديث « لقد بتنا وحشين مالنا طعام » قال ابن الأثير : « يقال : رجل وحش بالسكون من قوم أوحاش؛ إذا كان جائعا لاطعام له ، وقد أوحش ؛ إذا جاع ، وتوحش للدواء ؛ إذا احتمى له ، وجاء فى رواية الترمذى : لقد بتنا ليلتنا هــذه وحشى ، كأنه أراد جماعة وحشى » اه كلامه « المخاض » الحوامل من النوق التى أولادها فى بطونها ، ولا واحد له من لفظه ، وإنما واحده خلفة ــ بفتح الخاء وكسر اللام ــ كما قالوا لواحدة النساء : امرأة ، وللواحد من الإبل : بعير ، وإنما سميت الحوامل مخاضا تفاؤلا بأنها تصير إلى المخاض ، وهو الطلق ، ويكون أوان الولادة « النوازع » جمع نازع ، وهى التى تحنّ إلى أوطانها ومرعاها ، وذلك أدعى لسيرها « حدّدت » بحاء مهملة ودالين ــ منعت وأخذت عليه من أقطارها وقام فى وجوهه أصحابها ، مأخوذ من قولهم : هذا أمر حدد ــ بفتحتين ــ أى منيع لايسوغ ارتكابه « مقلتيه » المقلة ــ بضم فسكون ــ شحمة العين التى تجمع السواد والبياض ، وقيل : هى سوادها و بياضها الذى يدور كله فى العين ، وقيل : هى الحدقة ، وقيل : هى العين كلها ، وإنما سميت مقلة لأنها ترمى بالنظر ، وأصل المقل ــ بفتح فسكون ــ الرمى « المنايا » جمع منية ، وهى الموت

الإعراب : « ينام » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه « بإحدى » جار ومجرور متعلق بينام « مقلتيه » مضاف إليه ، والضمير مجرور المحل بالإضافة « ويتقى » الواو عاطفة ، يتقى : فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه «بأخرى» جار ومجرور متعلق بيتقى «المنايا» أو « الأعادى» مفعول به ليتقى «فهو » الفاء تفريعية ، أو للتعليل ، هو : مبتدأ «يقظان» خبر المبتدأ «هاجع» خبر بعد خبر

الشاهد فيه : قوله « فهو يقظان هاجع » حيث أخبر عن المبتدأ الواحد الذى هو الضمير المنفصل بخبرين : أحدهما «يقظان» ، والثانى «هاجع » ؛ فالخبر متعدّد لفظا ومعنى ، ولا شك أن هذا مبنى على أن المراد أن هذا الذئب نائم من وجه و يقظان من وجه آخر ، فإذا أنت أبيت إلا

وهذا الضرب يجوز فيه العطف وتركه .

والثاني : تعدد في اللفظ دون المعنى ، وضابطه أن لايصدق الإخبار ببعضه عن المبتدأ ، نحو « هذا حلو حامض » أي : مُزٌّ ، و « هذا أعْسَرُ يَسَرٌ » أي : أضْبَط ، وهذا الضرب لايجوز فيه العطف ، خلافا لأبي علي .

هكذا اقتصر الناظم على هذين النوعين في شرح الكافية ، وزاد ولده في شرحه نوعا ثالثا يجب فيه العطف ، وهو أن يتعدد الخبر لتعدُّدِ ماهو له : إما حقيقة ، نحو « بنوك كاتب وصائغ وفقيه » ، وقوله :

١٦٦ — يَدَاكَ يَدٌ خَـــيْرُهَا يُرْتَجَى ۞ وَأُخْرَى لِأَعْدَائِهَا غَائِظَهْ

أن يكون المعنى أنه في حالة بين اليقظة والنوم وأنه ليس يقظان ولا نائما ؛ لم يكن هـذا من تعدّد الخبر في المعنى ، وهذا هوالذي يذهب إليه الخليل وابن عصفور ومن رأى رأيهما ، على ماأسلفناه لك في شرح الشاهد السابق

١٦٦ — نسب قوم هـذا البيت لطرفة بن العبد ، وقد بحثت ديوانه المطبوع في قازان والمطبوع في أوربا فلم أجده في أحدها ، ووجدت العيني يقول : « أنشده الخليل ، وما قيل إنه لطرفة لم يثبت » ويروون بعد هذا البيت :

فَأَمَّا الَّتِي خَـــيْرُهَا يُرْتَجَى ۞ فَأَجْوَدُ جُوداً مِنَ اللَّافِظَهْ
وَأَمَّا الَّتِي شَرُّهَا يُتَّقَى ۞ فَسُمٌّ مَقَاتِلُهُ لَافِظَهْ
إِذَا لَدَغَتْ وَجَرَى سَمُّهَا ۞ فَنَفْسُ اللَّدِيغِ بِهَا فَائِظَهْ

وروى هـذه الأبيات صاحب اللسان غير منسوبة إلى قائل معين ، وروى الصغاني في العباب بيت الشاهد والذي بعده هكذا :

يَدَاكَ يَدٌ سَيْبُهَا مُرْسَـــلٌ ۞ وَأُخْرَى لِأَعْدَائِهَا غَائِظَهْ
فَأَمَّا الَّتِي سَيْبُهَـــا يُرْتَجَى ۞ قَدِيمًا فَأَجْـــوَدُ مِنْ لَافِظَهْ

اللغة : « سيبها » بفتح السين وسكون الياء ـ هو الجود والعطاء « سم » بفتح السين أو ضمها ، ويجمع على سموم وسمام « أجود من لافظة » هـذا مثل من أمثال العرب ، وقد اختلف العلماء في تفسيره ؛ فقيل : اللافظة البحر ، لأنه يلفظ بكل مافيه من العنبر والجواهر ، والهاء فيه للمبالغة ، وقيل: هو الديك ، لأنه يلفظ بما في فيه إلى الدجاج ، وقيل : هي الشاة ، لأنهم إذا دعوها للحلب تركت جرّتها وأقبلت إلى الحلب لكرمها ، أو لأنها حين تدعى وهي تعتلف تلقي ما في بطنها

... ...

وتقبل إلى الحالب لتحلب فرحا منها بالحلب ، وقيل : اللافظة هى التى تزق فرخها من الطير ؛ لأنها تخرج ما فى جوفها وتطعمه ، وقيل : هى الرحا ، لأنها تلفظ ماتطحنه ، وقد روى صاحب اللسان والميدانى فى مجمع الأمثال بيتا يشبه هذه الأبيات ، وفيه هذا المثل ، وهو :

تَجُودُ فَتَجْزِلُ قَبْلَ السُّؤَالِ وَكَفُّكَ أَسْمَحُ مِنْ لَافِظَهْ

« فائظة » بالظاء المعجمة ــ هذه لغة طيء وأهل الحجاز ، فأما قضاعة وتميم وقيس فيقولون « فاضت نفسه » بالضاد ، قاله الفراء ، وروى المازنى عن أبى زيد أن العرب تقول : فاظت نفسه ، بالظاء ، إلا بنى ضبة فإنهم يقولونه بالضاد ، والمعنى أن نفسه خرجت فمات

الإعراب : « يداك » مبتدأ ، مرفوع بالألف لأنه مثنى ، والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه « يد » خبر المبتدأ «خيرها» مبتدأ ، والضمير مضاف إليه « يرتجى» فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل رفع أيضا صفة ليد « وأخرى » الواو عاطفة ، أخرى : معطوف على يد الواقع خبرا « لأعدائها » جار ومجرور متعلق بقوله « غائظة » الآتى ، وها : مجرور محلا بالإضافة إلى أعداء « غائظة » صفة لأخرى

الشاهد فيه : قوله « يداك يد . . . وأخرى . . . » حيث تعدد الخبر ؛ لأن المبتدأ متعدد حقيقة ، لكونه مثنى ، وهذا بيان مراد الشارح وابن الناظم ، فأما ابن هشام فمنع أن يكون هذا من تعدد الخبر نظرا إلى المعنى ؛ فإن كل خبر من هذين الخبرين فى المعنى إنما هو لمبتدإ ليس هو مبتدأ الخبر الآخر ، وقد رد الشارح هنا كلام ابن هشام مستندا إلى أن العبرة باللفظ ، وهنا نجد المبتدأ واحدا فى اللفظ والخبر متعددا فيه أيضا ، فصدق عليه أنه أخبر عن المبتدأ الواحد بأكثر من خبر واحد

لكنك إذا رجعت إلى أصل المسألة ومنشأ الخلاف بين علماء الصدر الأول من النحاة وجدت كلام ابن هشام هو الحقيق بالالتفات إليه ، والسر فى هذا أن الخلاف بين سيبويه والخليل فى : هل يكون للمبتدأ الواحد خبران فأكثر ، بحيث يكون كل خبر منها مستقلا بالحمل على المبتدأ صالحا للاكتفاء به ، أم لا يجوز ذلك ؟ ولم يختلفا فى ورود مثل هذه العبارات عن العرب وسماعهما إياها من أفواههم ، إلا أن الخليل كان يحملها على تعدد الخبر لتعدد المبتدأ أو على أن الجميع فى قوة خبر واحد ، وأما سيبويه فقد كان يحملها على الظاهر ، وقد أوضحنا ذلك فيما سبق من شواهد هذه المسألة ، ونقلنا لك عبارات سيبويه والأعلم ومذهب الخليل ، فغرض ابن هشام هنا أن يبين أن مثل هذا البيت ومثل « الرمان حلو حامض » لايصلحان لأن يكونا من باب تعدد الخبر الذى وقع فيه الخلاف ، والذى يشير إليه وإلى مايختاره ابن مالك بقوله : ✡ وأخبروا باثنين إلخ ✡ هذا ماظهر لى بعد الرجوع إلى كلام المتقدمين وكلام ابن الناظم فى شرح الألفية وكلام ابن هشام

وإما حكما كقوله تعالى : « اعْلَمُوا أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَزِينَةٌ وَتَفَاخُرٌ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ » .

واعترضه فى التوضيح فمنع أن يكون النوع الثانى والثالث من باب تعدد الخبر بما حاصله أن قولهم « حلو حامض » فى معنى الخبر الواحد ؛ بدليل امتناع العطف وأن يتوسط بينهما مبتدأ ، وأن نحو قوله :

يَدَاكَ يَدٌ خَيْرُهَا يُرْتَجَى ... وَأُخْرَى لِأَعْدَائِهَا غَائِظَهْ

فى قوة مبتدأين لكل منهما خبر ، وأن نحو « أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ » الثانى تابع لاخبر

قلت : وفى هذا الاعتراض نظر :

أما ما قاله فى الأول فليس بشىء ؛ إذ لم يصادم كلام الشارح ، بل هو عينه ؛ لأنه إنما جعله متعددًا فى اللفظ دون المعنى ، وذكر له ضابطا بأن لايصدق الإخبار ببعضه عن المبتدأ ، كما قدمته ، فكيف يتجه الاعتراض عليه بما ذكر ؟

وأما الثانى فهو أن كون « يَدَاكَ » ونحوه فى قوة مبتدأين لاينافى كونه بحسب اللفظ مبتدأ واحدا ؛ إذ النظر إلى كون المبتدأ واحدا أو متعددًا إنما هو إلى لفظه ، لا إلى معناه ، وهو واضح لاخفاء فيه .

وأما قوله فى الثالث « إن الثانى يكون تابعا لاخبرا » فإنَّا نقول : لامنافاة أيضا بين كونه تابعا وكونه خبرا ؛ إذ هو تابع من حيث توسط الحرف بينه وبين متبوعه ، خبر من حيث عطفه على خبر ؛ إذ المعطوف على الخبر خبر ، كما أن المعطوف على الصلة صلة ، والمعطوف على المبتدأ مبتدأ ، وغير ذلك ، وهو أيضا ظاهر

﴿ خاتمة ﴾ حَقُّ خبر المبتدأ أن لاتدخل عليه فاء ؛ لأن نسبته من المبتدأ نسبة الفعل من الفاعل ونسبة الصفة من الموصوف ؛ إلا أن بعض المبتدآت يشبه أدوات الشرط فيقترن خبره بالفاء : إما وجوبا[1] ، وذلك بعد « أما » نحو « وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ »

(١) ذكر العلامة الشارح أن الفاء تزاد فى خبر المبتدأ ، وقسم هذه الزيادة إلى واجبة وجائزة ، وجعل وجوب زيادتها فى خبر المبتدأ الواقع بعد أما ، وذلك فى نحو قول معدان بن عبيد الطائى :

... ...

فَأَمَّا الَّذِى يُحْصِيهِمُ فَمُكَثِّرٌ وَأَمَّا الَّذِى يُطْرِيهِمُ فَمُقَلِّلُ

ونحو قول البرج المرى :

فَأَمَّا بَيْتُكُمْ إِنْ عُدَّ بَيْتٌ فَطَالَ السَّمْكُ وَاتَّسَعَ الْفِنَاءُ

وَأَمَّا أُسُّهُ فَعَلَى قَدِيمٍ مِنَ الْعَادِىِّ إِنْ ذُكِرَ الْبِنَاءُ

وإنه ليظهر بأدنى تأمل أن هذه الفاء ليست زائدة ، وإنما هى فاء جواب الشرط ؛ ذلك بأن العلماء يقرّرون أن أما كلمة نابت عن أداة الشرط وفعل الشرط جميعا ، وكان من حق هذه الفاء أن تدخل على نفس المبتدأ ؛ لأنه فى الواقع صدر جملة الجواب ، ولكن الاستعمال جرى على إبعادها عن « أما » والفصل بينهما ؛ لئلا تتصل الفاء بأداة الشرط فيكون ظاهر الأمر كأنها داخلة على فعل الشرط ؛ ولهذا يسميها النحاة الفاء المزحلقة ؛ وقد أطال ابن هشام رحمه الله فى الاستدلال على أن هذه الفاء هى فاء جواب الشرط ، وليست زائدة ولا عاطفة ، فانظر بحث «أما» فى كتابه مغنى اللبيب

وقد جرى على مثل تقسيم الأشمونى جلال الدين السيوطى معاصره وقرينه فى كتابه « جمع الجوامع » ، وقد خرج كلامهما من مشكاة واحدة ، وإذا كان الأمر كما ذكرنا فانا سنقصر حديثنا فى هذه المسألة على جواز زيادة الفاء فى خبر المبتدأ حتى نصل إلى أدوات الشرط فنذكر وجه وصلهم الجواب بالفاء

وقبل أن نخوض فى ذلك الحديث نقول لك : إن الارتباط بين الشرط وجوابه هو الارتباط بين السبب والمسبب ، وبين العلة والمعلول ، والفاء موضوعة للدلالة على السببية ؛ وقد يحتاج المتكلم إلى أن يقرن جواب الشرط بهذه الفاء ، إذا كان أمر السببية خفيا لسبب من الأسباب ؛ ليبين بالفاء أن المعنى على ماتدل عليه ، أو ليؤكد أمر السببية إن كان شأنها غير متوغل فى الخفاء ؛ والارتباط بين المبتدأ والخبر هو الارتباط بين الحكم والمحكوم عليه ، كالارتباط بين الفعل والفاعل ، فكان أصل الاستعمال على ألا تدخل الفاء على شىء من أخبار المبتدآت ؛ هذا شىء ؛ وشىء آخر هو أنّ الشرط مبهم فى أصل وضعه ، ونعنى بذلك أنه إذا قال قائل «من يزرنى أزره» فانه لا يقصد بذلك ــ بل ولا يتسنى له أن يقصد بذلك ، شخصا معينا ، وإنما يعنى أن كل من يحدث زيارته فإنه يجازيه على هذا الفعل بزيارته إياه ، وذلك معنى الإبهام والعموم فى عبارات العلماء ، والمبتدأ لا يكون عاما مبهما فى كل كلام ، بل يكون خاصا معينا ، ويكون فى كلام آخر مبهما عاما ، أو محتملا للأمرين جميعا الإبهام والتعيين ، كما لو كان اسما موصولا أو نكرة موصوفة أو مضافا إلى أحد هذين النوعين ؛ فكل واحد من هذه الأنواع يكون خاصا معينا إذا كانت الصفة أو الصلة ماضية فى اللفظ والمعنى وكانت مع ذلك منحصرة بين المتكلم والمخاطب فى شخص معين أو أشخاص معينين ؛ تأمل إن شئت

... ...

قوله تعالى : (إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ) فإنك سترى أن المقصود بالاسم الموصول في هذه الآية جماعة بأعيانهم عرفهم الرسول صلى الله عليه وسلم ، فهو بمثابة قولك : إن محمدا وعليا و بكرا ، وليس المقصود ههنا بيان أن الحكم مرتبط بالصلة فمن تحققت فيه فهو محكوم عليه بمثل هذا الحكم ، ومثل ذلك قولنا «إن الذى زارنا أمس رجل كريم الأخلاق» وكذلك قول الشاعر:

إِنَّ أُمْرَأً خَصَّنِي عَمْـــدًا مَوَدَّتَهُ ... عَلَى التَّنَائِي لَعِنْدِي غَـيْرُ مَكْفُورِ

و بعد تقرير الكلام على هذا النحو نخبرك أن العلماء قد اختلفوا فى جواز دخول الفاء على خبر المبتدأ ؟ فذهب سيبويه وأكثر البصريين إلى أنه إذا أشبه المبتدأ الشرط فى عمومه و إبهامه ، وذلك بأن يكون اسما موصولا صلته ظرف أو جملة فعلية صالحة لأن تكون شرطا ولم تقترن بأداة شرط ، أو يكون اسما موصوفا بالاسم الموصول أو بالظرف أو بهـذه الجملة الفعلية ، أو يكون اسما مضافا إلى أحد هذين النوعين ، فإنه يجوز زيادة الفاء فى خبره ، تشبيها للمبتدأ بالشرط ، ولتمام المبتدأ الذى هو الصلة أو الصفة بجملة الشرط ، ولخبر المبتدأ بجواب الشرط ، فأما الموصول بجملة فعلية فنحو قوله تعالى : (وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ) وأما الموصول بالظرف فكقوله سبحانه : (وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللهِ) وقول الشاعر :

مَا الَّذِي الْحَازِمِ اللَّبِيبِ مُعَـــارًا ... فَمَصُونٌ ، وَمَالُهُ قَدْ يَضِيعُ

وأما الموصوف بالاسم الموصول فنحو قوله تعالى : (وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ اللَّاتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ) وأما الموصوف بالظرف فنحو « لبيب تحت رعايتك فلا يخيب » وأما الموصوف بالجملة الفعلية فنحو « رجل يسعى فى مصالح الناس فلن يضيع أجره » وأما المضاف إلى الموصول فنحو قول الشاعرة ــ وهى زينب بنت الطثرية ترثى أخاها يزيد ــ :

يَسُرُّكَ مَظْلُوماً وَيُرْضِيكَ ظَالِمًا ... وَكُلُّ الَّذِي حَمَّلْتَهُ فَهُوَ حَامِلُ

وأما المضاف إلى النكرة الموصوفة فنحو قول الشاعر :

نَرْجُو فَوَاضِلَ رَبٍّ سَيْبُهُ حَسَنٌ ... وَكُلُّ خَيْرٍ لَدَيْهِ فَهْوَ مَسْئُولُ

وذهب الأعلم والفراء إلى أنه يجوز اقتران الخبر بالفاء ، إذا كان الخبر أمرا أونهيا ، سواء أكان المبتدأ عاما أم لم يكن ، وارتضى ذلك ابن مالك إذا كان المبتدأ « أل» الموصولة والصفة المتصلة بها مستقبلة

وذهب أبو الحسن الأخفش والفارسى وابن جنى إلى جواز اقتران الخبر بالفاء مطلقا ، سواء أكان المبتدأ عاما أم لم يكن ، وسواء أكان الخبر أمرا أونهيا أم لم يكن

... ...

قال سيبويه[١] : «ولو قلت الذى يأتينى فله درهم والذى يأتينى فمكرم ؛ كان حسنا . ولو قلت: زيد فله درهمان ؛ لم يجز ، وإنما جاز ذلك لأن قوله الذى يأتينى فله درهم فى معنى الجزاء ، فدخلت الفاء فى خبره كما تدخل فى خبر الجزاء ، ومن ذلك قوله تعالى : (ٱلَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ) ومن ذلك قولهم : كل رجل يأتيك فهو صالح ، وكل رجل جاء فله درهمان ؛ لأن معنى الحديث الجزاء » اﻫ

وقال الأعلم[٢]: « والقول عندى أن الرفع على الابتداء ، والخبر فى الفاء وما بعدها ؛ والفاء داخلة على فعل الأمر دلالة على تعلقه بأول الكلام ؛ لأن حكم الأمر أن يصدّر به » اﻫ

وقد استدلّ الأعلم ومن وافقه على ماذهبوا إليه بوروده فى فصيح الكلام نثرا وشعرا ؛ فمن ذلك قوله تعالى : (هَٰذَا فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ) وقوله سبحانه : (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا) وقوله : (الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ) وقوله : (وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِهَا مِنْكُمْ فَآذُوهُمَا) ومن ذلك قول عدى بن زيد :

أَرَوَاحٌ مُوَدِّعٌ أَمْ بُكُورُ ؟ ... أَنْتَ فَانْظُرْ لِأَيِّ ذَاكَ تَصِيرُ

وقول الشاعر (وهو من شواهد سيبويه : ج ١ ص ٧٠)

وَقَائِلَةٍ خَوْلَانُ فَانْكِحْ فَتَاتَهُمْ ... وَأُكْرُومَةُ الْحَيَّيْنِ خِلْوٌ كَمَا هِيَا

وقال الآخر :

يَا رَبَّ مُوسَى ؛ أَظْلَمِى وَأَظْلَمُهْ ... فَاصْبُبْ عَلَيْهِ مَلَكًا لَا يَرْحَمُهْ

فقد جعلوا الاسم المرفوع فى هذه الشواهد كلها مبتدأ ، وجعلوا خبره فعل الأمر الواقع بعده ، وهو مقترن بالفاء كما ترى ؛ والمبتدأ فى بعضها معين معهود كاسم الإشارة والعلم والضمير ، وفى بعضها « أل » الموصولة ، وفى بعضها موصول اسمى

ولا حجة لهم فى شىء مما ذكروا ؛ لاحتمال كل شاهد مما ذكروه وجها أو وجوها أخرى :

أما الآية الأولى فتحتمل أن يكون قوله تعالى «هـذا» مبتدأ خبره قوله « حميم » وجملة « فليذوقوه » فى محلّ جزم جواب لشرط مقدّر ، وجملة الشرط وجوابه لامحلّ لها معترضة بين المبتدأ وخبره ، وأصل الكلام على هذا : هذا إن كفروا فليذوقوه حميم ، ويحتمل أن يكون اسم الإشارة فى محلّ نصب مفعول : إما لنفس الفعل الذى بعده ، وإما لفعل آخر يفسره هذا الفعل ، على حدّ المنصوب فى قوله تعالى : (وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ) ويكون

(١) انظر الكتاب (ج ١ ص ٧٠ س ٥ ومابعده) .
(٢) انظر شرحه لأبيات سيبويه بأسفل ص ٧٠ من الجزء الأول .

... ...

قوله « حميم » خبر مبتدأ محذوف ؛ وأما الآيتان الثانية والثالثة فقد خرّجهما سيبويه على أن الاسم المرفوع مبتدأ خبره محذوف ؛ فليست هـذه الفاء زائدة ولا هى داخلة على الخبر ، وإنما هذه الفاء للسببية ، ومعنى ذلك أنه لايجوز لك أن تعتبرها حرفا عاطفا ؛ لما يلزم عليه من عطف الإنشاء على الخبر ، وأما الآية الرابعة فإنا لانمنع أن يكون فعل الأمر خبرا واقتران الخبر بالفاء ليس سببه مازعموا من أن الخبر فعل أمر ، وإنما سببه أن المبتدأ اسم موصول مقصود به العموم وصلته جملة فعلية على نحو ماقررناه فيما حدّدنا به موضع الجواز

وأما بيت عدى بن زيد فقد خرّجه سيبويه وأنصاره على أحد ثلاثة أوجه : أما أحدها فأن يكون قوله « أنت » مبتدأ خبره محذوف ، وأصل الكلام « أنت هالك فانظر ـ إلخ » وأما الوجه الثانى فأن يكون قوله « أنت » خبر مبتدأ محذوف ، وأصل الكلام « الهالك أنت فانظر ـ إلخ » وحديث الفاء على هذين الوجهين هو حديثها فيما ذكرناه من قبل ، وأما الوجه الثالث فأن يكون قوله « أنت» فاعلا لفعل محذوف يفسره الذى بعده ، وأصل الكلام « انظر» . . فانظر » فحذف الفعل الأوّل وحده فبرز الضمير الذى كان مستترا فيه

وأما البيت الذى يليه فتخريجه أن قوله « خولان » خبر مبتدأ محذوف ، وأصل الكلام « هؤلاء خولان فانكح فتاتهم » وحديث الفاء حديثها

وأما البيت الثالث فتخريجه على أحد وجهين : أوّلهما أن يكون قوله « أظلمى وأظلمه » مبتدأ خبره محذوف ، وأصل الكلام «أظلمى وأظلمه مستحق للعقاب فاصبب ـ إلخ » ، والوجه الثانى أن يكون قوله « أظلمى وأظلمه » مفعولا لفعل محذوف يفسره ما بعده لامفعولا لنفس الفعل الذى بعده لأن تعدّيه بحرف الجرّ ، وتقدير الكلام : عاقب أظلمى وأظلمه فاصبب عليه

وقد استدلّ الأخفش ومن تابعه على ماذهب إليه بهذه الشواهد نفسها ، وبما حكاه عن العرب من قولهم « أخوك فوجد » وليس مذهب أبى الحسن رحمه الله قاصرا على إجازة دخول الفاء فى خبر المبتدأ ، بل هو يجيز دخولها فى الصفة أيضا ، قال السهيلى[1] رحمه الله فى شرح قول قيس بن الأسلت :

وَلِيُّ امْرِئٍ فَاخْتَارَ دِيناً فَلاَ يَكُنْ عَلَيْكُمْ رَقِيباً غَيْرُ رَبِّ الثَّوَاقِبِ

«أى هو ولى امرىء اختار دينا ، والفاء زائدة على رأى أبى الحسن الأخفش ، قال فى قولهم زيد فاضرب : الفاء زائدة ؛ ومن لايقول بهذا القول يجعل الفاء عاطفة على فعل مضمر ، كأنه قال: ولى امرىء تدين فاختار دينا ، أو نحو هذا » اه ، وليس يعجزك بعد ذلك كله أن تخرج ماحكاه الأخفش عن العرب ، وما عسى أن تسمعه بعد ذلك من عبارة أو شاهد يكون ظاهرها جاريا على ماذهب إليه

(١) انظر شرحه على سيرة ابن هشام (ج ١ ص ١٨١ و ١٨٢) .

وأما قوله :

* أَمَّا الْقِتَالُ لاَ قِتَالَ لَدَيْكُم[1] *

فضرورة ، وإما جوازا ، وذلك : إما موصول بفعلٍ لاحَرْفَ شرط معه ، أو بظرف ، وإما موصوف بهما ، أو مضاف إلى أحدهما ، وإما موصوف بالموصول المذكور ؛ بشرط قصد العموم ، واستقبال معنى الصلة أو الصفة ، نحو « الذى يأتينى — أو فى الدار — فَلَهُ دِرْهَمٌ » ، و « رَجُلٌ يسألنى — أو فى المسجد — فَلَه بِرٌّ » ، و « كُلُّ الَّذِى تَفْعَلُ فَلَكَ أو عليك » ، و « كل رجل يَتَّقِى اللهَ فَسَعِيدٌ » ، و « السَّعْيُ الَّذِى تَسْعَاهُ فَسَتَلْقَاهُ » .

فلو عدم العموم لم تدخل الفاء ؛ لانتفاء شبه الشرط ، وكذا لو عدم الاستقبال ، أو وجد مع الصلة أو الصفة حرف شرط .

وإذا دخل شيء من نواسخ الابتداء على المبتدأ الذى اقترن خبره بالفاء أَزَالَ الفاء ، إن لم يكن « إنَّ » أو « أنَّ » أو « لكنَّ » بإجماع المحققين ، فإن كان الناسخ « إنَّ » و « أنَّ » و « لكنَّ » جاز بقاء الفاء ، نص على ذلك فى « إنَّ » و « أنَّ » سيبويه ، وهو الصحيح الذى ورد نص القرآن المجيد به ، كقوله تعالى : « إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا فَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ » « إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا » « إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ » « وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ » « قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ » ومثال ذلك مع « لكنّ » قول الشاعر :

١٦٧ — بِكُلِّ دَاهِيَةٍ أَلْقَى الْعِدَاءَ ، وَقَدْ يُظَنُّ أَنِّى فِى مَكْرِى بِهِمْ فَزِعُ

---

(١) قد سبق شرح هذا الشاهد ، وبيان أوجه الاستشهاد به ، فارجع إلى ذلك فى (ص ٢٥٦ من هذا الجزء)

١٦٧ — قد بحثت طويلا عن هذا الشاهد فلم أوفق للعثور على قائله ، ولا وجدت أحدا استشهد به سوى الشارح

اللغة : « بكل داهية » يريد أنه يجمع لعداه كل رجل أريب بصير بالأمور فيلق العدى بهم ، والداهية : الرجل العظيم البصير بعواقب الأمور ، والهاء للمبالغة ، والدهاء — بفتح الدال — العقل

كَلاَّ ، وَلَـكِنَّ مَا أُبْدِيهِ مِنْ فَرَقٍ فَـكَىْ يُغَرُّوا فَيُغْرِيهِمْ بِيَ الطَّمَعُ

وقول الآخر :

١٦٨ — فَوَاللهِ مَا فَارَقْتُـكُمْ قَالِياً لَـكُمْ وَلَـكِنَّ مَا يُقْضَى فَسَوْفَ يَكُونُ

« العداء » هكذا وقع فى جميع نسخ الشرح التى تحت أيدينا ، بالهمز فى آخره ، ولم أجد له نظيرا فى الشواهد غير بيت لبشر بن عبد الرحمن بن كعب بن مالك الأنصارى ، وهو :

فَأَمَتْنَا الْعُـــدَاةَ مِنْ كُلِّ حَيٍّ فَاسْتَوَى الرَّكْضُ حِينَ مَاتَ الْعِدَاءُ

وأراه فى بيت الشاهد مصحفا عن « عداة » بالتاء جمع عاد ، بمعنى العدو ، كقضاة ورماة ، فإن صحت رواية الهمز فهو ممدود من المقصور ضرورة ، وأصـله « عدى » بكسر العين أو ضمها — قالوا : وهو جمع لانظير له ، ومد المقصور مما أجازه الـكوفيون ، تمسكا بنحو قوله :

* فلاَ فَقْرٌ يَدُومُ وَلاَ غِناءُ *

أراد « غنى » ؛ ومنعه البصريون وقدّروا « الغناء » مصدر « غانيت » كقاتلت قتالا ، لامصدر غنيت غنى ، كرضيت رضى ، قال ابن هشام : « وهو تعسف » اه ، وقوله فى بيت الشاهد «فزع» بفتح الفاء وكسر الزاى — هو الخائف المذعور الشديد الخوف «فرق» بفتحتين — مصدر فرق — من باب فرح — أى : خاف وجزع « الطمع » ضدّ اليأس

الإعراب : « بكل » جار ومجرور متعلق بألقى «داهية» مجرور بالإضافة إلى كل «ألقى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه « العداء » مفعول به « وقد » الواو للحال ، قد : حرف تقليل « يظن » فعل مضارع مبنى للمجهول « أنى » أن : حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسمه « فى مكرى » جار ومجرور متعلق بفزع الواقع خبرا لأن « بهم » متعلق بمكر « كلا » حرف ردع « لـكنّ » حرف اسـتدراك ونصب « ما » اسم موصول : اسم لـكنّ « أبديه » فعل مضارع ، فاعله مستتر فيـه وجوبا ، والهاء مفعوله ، والجملة لامحل لها صلة « من فرق » بيان لـما الموصولة « فكى » الفاء زائدة فى خبر المبتدأ ، كى : حرف تعليل « يغروا » فعل مضارع مبنى للمجهول ، منصوب بأن المضمرة بعد كى التعليلية ، وواو الجماعة نائب الفاعل ، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بكى ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ

الشاهد فيه : قوله « ولـكن ما أبديه . . . فكى يغروا » حيث زاد الفاء فى خبر المبتـدأ المنسوخ بلـكن ؛ لـكونه أشبه اسم الشرط ، وأشبه خبره الجواب ، و بيان هذا قدبيناه فى شرح هذه المسألة بيانا شافيا فارجع إليه إن شئت ، واقرأ بيان الاستشهاد فى الشاهد الآتى

١٦٨ — استشهد ابن هشام بهـذا البيت فى أكثر كتبه ، ولم أجد أحدا من شراحها نسبه لقائل معين ، وأنشده أبوعلى القالى ثالث ثلاثة أبيات ، ولم ينسبها لأحد ، قال (ج ١ ص ٩٩)

... ...

طبع دار الكتب) : وأنشدنا أبو بكر رحمه الله تعالى قال : أنشدنا أبو حاتم ـ ولم يسم قائله ـ فى طول الليل :

أَلاَ هَلْ عَلَى ٱللَّيْلِ الطَّوِيلِ مُعِينُ   إِذَا نَزَحَتْ دَارٌ وَحَنَّ حَزِينُ
أُكَابِدُ هٰــذَا ٱللَّيْلَ حَتَّى كَأَنَّمَا   عَلَى نَجْمِهِ أَلاَّ يَغُورَ مُعِــــينُ

وبعد ذلك بيت الشاهد ، ورأيت الشنقيطى الصغير نسبه للأفوه الأودىّ ، وبحثت ديوان الأفوه الأودىّ فلم أجد هذه الأبيات فيه

اللغة : « قاليا » اسم فاعل مأخوذ من قلاه بمعنى كرهه وأبغضه ، وقد جاء هذا الفعل واويا من باب نصر ويائيا من باب ضرب ، تقول : قلوته أقلوه ، وقليته أقليه ، واسم الفاعل بالياء لاغير؛ فإن كان مأخوذا من اليائى فالأمر ظاهر ، وإن كان مأخوذا من الواوى فأصله « قالو » فلما وقعت الواو متطرفة إثر كسرة قلبت ياء ، وهذا واضح إن شاء الله

الإعراب : « فوالله » الواو حرف قسم وجرّ ، ولفظ الجلالة مقسم به مجرور بالكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بفعل القسم المحذوف « ما » نافيــة « فارقتـكم » فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله ، وكاف الخطاب مفعول ، والجملة لامحل لها جواب القسم « قاليا » حال من تاء المتكلم « لكم » جار ومجرور متعلق بقال «ولكن» حرف استدراك ونصب «ما» اسم موصول اسم لكن ، مبنى على السكون فى محل نصب ، ووهم العينى فجعل « ما » كافة للكن عن العمل « يقضى » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيـه ، والجملة لامحل لها صلة الموصول « فسوف » الفاء زائدة ، سوف : حرف تنفيس «يكون» فعل مضارع تام بمعنى يحصل ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة فى محل رفع خبر لكن

الشاهد فيه : قوله « فسوف يكون » حيث دخلت الفاء الزائدة على خبر لكنّ ، كما تبين لك فى الإعراب

وهو يردّ على الأخفش رحمه الله ؛ فإنه منع دخول الفاء الزائدة على خبر المبتـدأ المنسوخ بأىّ ناسخ كان

وقد علل بعضهم منعه هذا بأن الفاء إنما دخلت على الخبر لأن المبتدأ أشبه اسم الشرط ؛ وقد علمنا أن اسم الشرط من الأمور التى تستحق التصدير بحيث لايجوز أن يعمل فيها ماقبلها ؛ فلما عمل الناسخ فى المبتدأ أبعد شبهه باسم الشرط ، فلم يصحّ دخول الفاء فى خبره

وأنت خبير بأن هذه العلة إنما يصح أن تكون إلزامية للجمهور الذين يشترطون شبه المبتدأ باسم الشرط ، ولا تجرى على مذهب الأخفش الذى لايرى هذا الشرط

فإن قلت : فكيف يتخلص الجمهور من هذا مع اشتراطهم هذا الشرط ؟

وروى عن الأخفش أنه منع دخول الفاء بعد « إنَّ » ، وهذا عجيب ؛ لأن زيادة الفاء فى الخبر على رأيه جائزة ، و إن لم يكن المبتدأ يشبه أداة الشرط ، نحو « زَيْدٌ فَقَائِمٌ » فإذا دخلت « إنَّ » على اسم يشبه أداة الشرط فوجود الفاء فى الخبر أحسن وأسهل من وجودها فى خبر « زيد » وشبهه ، وثبوت هذا عن الأخفش مستبعد . والله أعلم

قلت : أنت تعلم أن الجملة المؤلفة من مبتدأ وخبر تدلّ على ثبوت الخبر للمبتدإ ، ولما كانت « إن » و « أن » المؤكدتان لاتزيلان هـذا المعنى بل تؤكدانه ، و « لـكن » كذلك لا تزيل معنى ثبوت الخبر للمبتدأ ؛ لأن معناها ــ وهو الاستدراك ــ إنما هو نقض للـكلام السابق عليها ، لا لمدخولها ، وكانت سائر أخواتهن تغير معنى الجملة عما كانت عليه قبـل دخولها ، ألا ترى أن « لعلّ » مثـلا تصير معنى الجملة رجاء حصول الخبر للمبتدأ ، و « ليت » تصير معنى الجملة تمنى حصول الخبر للمبتدأ ، وهلم جرا ؛ نقول : لما كانت الأحرف الثـلاثة « إنّ ، وأنّ ، ولـكنّ » لاتغير معنى الجمل عما كانت عليه قبل دخولها ؛ صار دخول أيّ حرف منها مساويا لعدمدخوله ؛ لتساوى المعنى قبل الدخول و بعده ، بخلاف هذه الأحرف الثلاثة ؛ لـكون كل واحد منها لايكون وجوده كعدمه . وهذا أمر من الوضوح بحيث لايحتاج إلى المزيد ، هذا فضلا عن أن السماع أيد هذه العلة

كان وأخواتها

(تَرْفَعُ كَانَ الْمُبْتَدَا) إذا دخلت عليه ، ويسمى (اسْمًا) لها ، وقال الكوفيون : هو باقٍ على رفعه الأول (وَالْخَبَرْ * تَنْصِبُهُ) باتفاق ، ويسمى خبرها (كَكَانَ سَيِّدًا عُمَرْ) فعمر : اسم كان ، وسيدا : خبرها .

و (كَكَانَ) فى ذلك (ظَلَّ) ومعناها اتصاف المخبر عنه بالخبر نهارا ، و (بَاتَ) ومعناها اتصافه به ليلا ، و (أَضْحَى) ومعناها اتصافه به فى الضُّحَى ، و (أَصْبَحَا) ومعناها اتصافه به فى الصباح ، و (أَمْسَى) ومعناها اتصافه به فى المساء (وَصَارَ) ومعناها التحوُّل من صفة إلى صفة ، و (لَيْسَ) ومعناها النفى ، وهى عند الإطلاق لنفى الحال ، وعند التقييد بزمنٍ بحسبه ، و (زَالَ) ماضى يَزَالُ ، و (بَرِحَا) و (فَتِيءَ ، وَانْفَكَّ) ومعنى الأربعة ملازمة الخبر المخبر عنه على مايقتضيه الحال ، نحو « مَازَالَ زَيْدٌ ضَاحِكاً » ، و « مَا بَرِحَ عَمْرٌو أَزْرَقَ الْعَيْنَيْنِ » .

وكل هذه الأفعال — ماعدا الأربعة الأخيرة — تعمل بلا شرط ، (وَهٰذِي الْأَرْبَعَهْ) الأخيرة لاتعمل إلا بشرط كونها (لِشِبْهِ نَفْيٍ) والمراد به النهى والدعاء (أَوْ لِنَفْيٍ مُتْبَعَهْ) سواء كان النفى لفظا ، نحو « مَازَالَ زَيْدٌ قَائِمًا » « وَلاَ يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ » و « لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ » وقوله :

١٦٩ — لَيْسَ يَنْفَكُّ ذَا غِنًى وَاعْتِزَازٍ كُلُّ ذِى عِفَّةٍ مُقِلٌّ قَنُوعُ

١٦٩ — لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا وجدت له سابقا أولاحقا

اللغة : « ينفك » فعل يدل على ملازمة الخبر للمبتدأ بحسب مايقتضيه الحال ، وهى بنفسها دالة على النفى ؛ فاذا سبقها نفى دلا معا على الثبوت ، ومن ثمَّ لم يجيزوا وقوع «إلا» الاستثنائية قبل خبرها ، قال الفراء : « قد يكون الانفكاك على جهة يزال ، وقد يكون على الانفكاك الذى نعرفه ، فإذا كان على جهة يزال ، فلا بدّ لها من فعل ، وأن يكون معناها جحدا ، فتقول : ما انفككت أذكرك ، تريد ما زلت أذكرك ، وإذا كانت على غير جهة يزال ؛ قلت : قد انفككت منك ، وانفكّ الشىء من الشىء ، فتكون بلاجحد و بلا فعل ، قال ذوالرّمة :

قَلاَئِصُ لاَ تَنْفَكُّ إِلاَّ مُنَاخَةً عَلَى الْخَسْفِ أَوْ نَرْمِى بِهَا بَلَدًا قَفْرَاً

أو تقديرا ، نحو : « تَاللهِ تَفْتَؤُ تَذْكُرُ يُوسُفَ » ، وقوله :

١٧٠ — فَقُلْتُ : يَمِينُ اللهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا   وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْكِ وَأَوْصَالِي

فلم يدخل إلا وهو ينوى به التمام وخلاف يزال ؛ لأنك لا تقول : ما زلت إلا قائما » انتهى ؛ يريد أنها تستعمل ناقصة بمعنى تزال ؛ فتستلزم النفى ، وتامة بمعنى فارق وانفصل ، فلا تستدعيه « اعتزاز » عزّة وعلوّ نفس و بعد همة

المعنى : لم يزل كل ذى عفاف و إقلال وقناعة غنيّ النفس عزيزها

الإعراب : « ليس » فعل ماض دالّ على النفى ، وهو هنا مهمل حملا على « ما » النافية « ينفك» فعل مضارع ناقص « ذا » خبر ينفك مقدّم على اسمه «غنى» مضاف إليه «واعتزاز» معطوف على غنى « كل » اسم ينفك مؤخر « ذى عفة» مركب إضافى مجرور الصدر بالإضافة إلى كل « مقلّ » ، قنوع » صفتان لذى عفة فهما مجروران ؛ أوصفتان لكل فهما مرفوعان

الشاهد فيه : قوله « ليس ينفك » حيث عمل « ينفك » عمل كان لاعتماده على النفى ، وأداة النفى هنا « ليس » وهى فعل ، وأشار الشارح رحمه الله إلى أنه لافرق فى النفى بين أن يكون بالحرف أو بالفعل

وأقول : وقد يكون النافى اسما ، وهو « غير » فى نحو قول الشاعر :

غَيْرُ مُنْفَكٍّ أَسِيرَ هَوًى   كُلُّ وَانٍ لَيْسَ يَعْتَبِرُ

فأعمل « منفك » وهو اسم فاعل من « انفكّ » عمل كان ؛ فنصب به الخبر المقدّم وهو «أسير هوى » ورفع به الاسم المؤخر وهو « كل وان » لاعتماده على النفى بغير

هذا ، واعلم أنّ فى البيت الذى أنشدناه و بيت الشاهد شاهدا آخر ، وهو توسط الخبر بين العامل واسمه كما رأيت ، وهذا التقديم مختلف بين العلماء فى جوازه ، والراجح أنه يجوز تقديم خبر هذه الأفعال على اسمها ، وستأتى هذه المسألة مشروحة

١٧٠ — هذا البيت لامرئ القيس بن حجر الكندى ، من قصيدة مطلعها :

أَلاَ عِمْ صَبَاحًا أَيُّهَا الطَّلَلُ الْبَالِي   وَهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كَانَ فِي الْعُصُرِ الْخَالِي

وقبل بيت الشاهد قوله :

سَمَوْتُ إِلَيْهَا بَعْدَ مَا نَامَ أَهْلُهَا   سُمُوَّ حَبَابِ الْمَاءِ حَالاً عَلَى حَالِ

فَقَالَتْ : سَبَاكَ اللهُ ، إِنَّكَ فَاضِحِي   أَلَسْتَ تَرَى السُّمَّارَ وَالنَّاسَ أَحْوَالِي

فَقُلْتُ : يَمِينُ اللهِ ... ... البيت ، و بعده :

حَلَفْتُ لَهَا بِاللهِ حَلْفَةَ فَاجِرٍ   لَنَامُوا فَمَا إِنْ مِنْ حَدِيثٍ وَلاَصَالِ

اللغة : « ألا عم . . . البيت » قد سبق شرح هذا البيت عند شرح الشاهد رقم (٣٣)

... ...

فارجع إليه هناك (ص ٦٦ من هذا الجزء) « سموت إليها » علوت ونهضت « حباب الماء » بفتح الحاء – فقاقيعه التى تطفو عليه « حالا على حال » أراد شيئا بعد الشىء ، وهو كناية عن خفة وطء أقدامه وخفاء حركته فى السير «سباك الله» جملة دعائية ، وللعلماء فى تفسيرها رأيان : الأول : أنها تدعو عليه بالاغتراب عن وطنه ، والسبى : الاغتراب ، والثانى : أنها تدعو عليه بأن يسلط الله عليه من يسبيه « السمار » الذين يتحدثون ليلا ، واحدهم سامر « أحوالى » جمع حول مثل ثوب وأثواب ونول وأنوال « يمين الله » يروى مرفوعا ومنصوبا ، وستعرف وجه الروايتين فى الإعراب « أوصال » جمع وصل – بكسر فسكون – وهو كل عظم يفصل من الآخر « حلفة » بفتح فسكون – المرة من الحلف « فاجر » كاذب «حديث» أراد صاحب حديث ، فحذف المضاف « صال » هو الذى يصطلى بالنار ، وهو اسم من صلى بالنار وصليها يصلاها ، مثل رضى يرضى

الإعراب : « فقلت » فعل وفاعل « يمين الله » يروى مرفوعا ومنصوبا ؛ فأما الرفع فعلى أنه مبتدأ حذف خبره وجوبا ، أى : يمين الله قسمى ، أوعلى يمين الله ، وأما النصب فعلى أحد وجهين : الأول : أن الأصل بيمين الله ، فحذف حرف القسم ، فانتصب المقسم به ؛ الثانى : أنه منصوب على المفعولية المطلقة لفعل من معنى القسم محذوف ؛ ذكر هذين الوجهين جماعة منهم الوزير أبو بكر عاصم بن أيوب « أبرح » فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه «قاعدا» خبره ، والجملة لامحل لها جواب القسم « ولو » شرطية « قطعوا » فعل وفاعل «رأسى» مفعول ، وياء المتكلم مضاف إليه « لديك » ظرف متعلق بقطع « وأوصالى » معطوف على رأسى ، وجواب لو محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والتقدير : لوقطعوا رأسى فلا أبرح قاعدا !

الشاهد فيه : قوله « أبرح قاعدا » حيث أعمل « أبرح » وهومضارع برح ، عمل كان ، مع أنه ليس معه فى اللفظ نفى ؛ لأن حرف النفى مقدر : أى لاأبرح قاعدا

وحذف النفى بعد القسم مقيس، كما قال الشارح ، إذا كان الفعل مضارعا كبيت الشاهد ، فإن كان ماضيا فالحذف شاذ ، ومنه قول الشاعر :

لَعَمْرُ أَبِي دَهْمَاءَ زَالَتْ عَزِيزَةً عَلَى قَوْمِهَا مَا فَتَّلَ الزَّنْدَ قَادِحُ

أراد لازالت عزيزة

واعلم أنه إذا ذكر النفى لم يجب أن يتصل بالفعل الناسخ ، بل يجوز أن يفصل بينهما بفعل قلبى ، مثل قول ابن هرمة :

وَلاَ أَرَاهَا تَزَالُ ظَالِمَةً تُحْدِثُ بِي قَرْحَةً وَتَنْكَؤُهَا

أراد وأراها لاتزال ظالمة ، فقدم حرف النفى ، كما ترى ، وفصل بينه و بين مدخوله بقوله «أراها» وهو فعل قلبى

ولا يحذف النافى معها قياسا ، إلا فى القسم كما رأيت ، وشذ قوله :

١٧١ — وَأَبْرَحُ مَا أَدَامَ اللهُ قَوْمِى بِحَمْدِ اللهِ مُنْتَطِقاً مُجِيـــدَا

أى : لا أبرح ؛ ومثال النهى قوله :

١٧٢ — صَاحِ شَمِّرْ وَلاَ تَزَلْ ذَاكِرَ الْمَوْ تِ فَنِسْيَانُهُ ضَـــلاَلٌ مُبِينُ

---

١٧١ — البيت لخداش بن زهير

اللغة : « أبرح » أراد لا أبرح ، وستعرف ذلك « منتطقا » للعلماء فى تفسير هذه الكلمة رأيان ، الأول : أنه أراد أنه لايزال يجنب فرسه الجواد ، من قولهم : جاء فلان منتطقا فرسه ، إذا جنبه ولم يركبه ، الثانى : أنه أراد أنه لايزال ينطق القول الصواب المستجاد فى الثناء على قومه

الإعراب : « أبرح » فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه « ما » مصدرية ظرفية « أدام » فعل ماض « الله » فاعل « قومى » مفعول ، وياء المتكلم مضاف إليه « بحمد » جار ومجرور ، يجوز أن يكون متعلقا بأبرح عند من سوّغ هذا ، ويجوز أن يكون متعلقا بمنتطق ، وما وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مضاف لاسم زمان يتعلق بما تعلق به الجار والمجرور «منتطقا» خبر أبرح ، وفيه ضمير مستتر فاعله «مجيدا » إذا فسرت « منتطقا» بالتفسير الأول كان «مجيدا» مفعولا به لمنتطق ، وإذا فسرت « منتطقا » بالتفسير الثانى كان « مجيدا » خبرا ثانيا لأبرح ، أو صفة لمنتطق ؛ لأنه حينئذ من أوصاف المتكلم

الشاهد فيه : قوله « وأبرح . . . منتطقا » حيث أعمل « أبرح » وهو مضارع « برح » عمل كان ، مع كونه غير مسبوق بنفى أو شبهه ، وقد ذهب العلماء إلى أن النفى هنا مقدّر ، أى : لاأبرح منتطقا ، وذكروا أن حذف النفى فى مثل هذا الموضع من غير أن يسبقه قسم شاذ ، ومثل بيت الشاهد قول خليفة بن براز :

تَنْفَكُّ تَسْمَعُ مَا حَيِيـ ـتَ بِهَالِكٍ حَتَّى تَكُونَهْ

أى لاتنفك تسمع إلخ

١٧٢ — لم أقف على نسبة هذا البيت ، ولا وجدت أحدا ذكر له سابقا أو لاحقا

اللغة : « شمر » هو فعل أمر من التشمير ، وهو الجدّ فى الأمر والاجتهاد ، والتهيؤ لاستقباله

المعنى : ياصاحبى ، اجتهد فى أمورك واستعدّ للموت ولاتنس ذكره ؛ فإن نسيانه ضلال واضح

الإعراب : « صاح » منادى مرخم بحرف نداء محذوف « شمر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا « ولا » الواو عاطفة ، لا : ناهية « تزل » فعل مضارع ناقص مجزوم بلا الناهية واسمه ضمير مستتر فيه « ذاكر الموت » خبر تزل ، ومضاف إليه «فنسيانه» الفاء تعليلية ، نسيان مبتدأ ، والهاء مضاف إليه « ضلال » خبر المبتدأ « مبين » صفة لضلال

ومثال الدعاء قوله :

أَلاَ يَا أسْلَمِي يَا دَارَ مَيَّ عَلَى البِلَى ... وَلاَ زَالَ مُنْهَلاًّ بِجَرْعَائِكِ القَطْرُ (١)

(وَمِثْلُ كَانَ) فى العمل المذكور (دَامَ مَسْبُوقاً بِمَا) المصدرية الظرفية (كَأَعْطِ مَا دُمْتَ مُصِيباً دِرْهَمًا) أى : مدة دوامك مصيبا

﴿تنبيه﴾ مثل صار فى العمل ما وافقها فى المعنى من الأفعال ، وذلك عشرة ، وهى : آض ، ورجع ، وعاد ، واستحال ، وقعد ، وحار ، وارتد ، وتحول ، وغدا ، وراح ، كقوله :

١٧٣ — وَبِالْمَحْضِ حَتَّى آضَ جَعْدًا عَنَطْنَطًا ... إِذَا قَامَ سَاوَى غَارِبَ الْفَحْلِ غَارِبُهْ

الشاهد فيه : قوله «ولا تزل ذاكر الموت» حيث أعمل «تزل» وهو مضارع زال يزال ؛ عمل كان ؛ لكونها مسبوقة بأخى النفى ، وهو النهى

(١) قد سبق شرح هذا الشاهد ، فارجع إليه فى (ص١٩ من هذا الجزء) ، والاستشهاد به ههنا فى قوله « ولا زال منهلا » حيث أعمل « زال » عمل كان ، وهذا الفعل مسبوق بلا الدالة على الدعاء ؛ ألست ترى أنه يدعو لدار محبوبته بأن يستمر هطول الأمطار على ديارها

١٧٣ — هذا البيت لفرعان بن الأعرف التميمى ، وكان له ابن عاق يقال له منازل ، وفيه يقول بيت الشاهد ، وقبله قوله :

جَزَتْ رَحِمٌ بَيْنِي وَبَيْنَ مُنَازِلٍ ... جَزَاءً كَمَا يَسْتَنْزِلُ الدَّرَّ حَالِبُهْ

لَرَبَّيْتُهُ حَتَّى إِذَا آضَ شَيْظَمًا ... يَكَادُ يُسَاوِى غَارِبَ الْفَحْلِ غَارِبُهْ

فَلَمَّا رَآنِى أُبْصِرُ الشَّخْصَ أَشْخُصًا ... قَرِيباً وَذَا الشَّخْصَ الْبَعِيدَ أُقَارِبُهْ

تَغَمَّطَ حَقِّى بَاطِلاً وَلَوَى يَدِى ... لَوَى يَدَهُ اللهُ الَّذِى هُوَ غَالِبُهْ

وَكَانَ لَهُ عِنْدِى إِذَا جَاعَ أَوْ بَكَى ... مِنَ الزَّادِ أَحْلَى زَادِنَا وَأَطَايِبُهْ

وَرَبَّيْتُهُ حَتَّى إِذَا مَا تَرَكْتُهُ ... أَخَا الْقَوْمِ وَاسْتَغْنَى عَنِ الْمَسْحِ شَارِبُهْ

وجعله الصبان رحمه الله فى صفة بعير ، وهو بحيث ترى ، وقد روى هذه الأبيات أبو تمام فى ديوان الحماسة (انظر شرح التبريزى ج ٤ ص ١٨)

اللغة : « استغنى عن المسح شاربه » أراد أنه استقل بشؤون نفسه ولم يعد يحتاج إلى من يكفله أو يقوم ببعض شأنه « آض» معناه هنا صار ، قال الليث : « الأيض : صيرورة الشىء شيئا غيره ، وآض كذا : أى صار ، و يقال : آض سواد شعره بياضا» اه ، وفى حديث سمرة فى الكسوف

... ...

« إن الشمس اسودّت حتى آضت كأنها تنومة » ، قال أبوعبيدة : آضت أى صارت ورجعت ، وأنشد قول كعب يذكر أرضا قطعها :

قَطَعْتُ إذَا مَا الآلُ آضَ كَأَنَّهُ سُيُوفٌ تَنَحَّى تَارَةً ثُمَّ تَلْتَقِي

«بالمحض» هو فى اللسان بالحاء المهملة ، وضبطه الصبان رحمه الله بالخاء المعجمة ، والمحض ــ بفتح الميم وسكون الحاء ــ اللبن الخالص بلا رغوة ، ويقال : لبن محض ، إذا لم يخالطه ماء ، حلوا كان أو حامضا ، ولا يسمى اللبن محضا إلا إذا كان كذلك « جعدا » الجعد من الرجال ــ بفتح الجيم وسكون العين ــ المجتمع بعضه إلى بعض ، والسبط : الذى ليس بمجتمع ، وقال الأزهرى : « إذا كان الرجل مداخلا مدمج الخلق فهو أشدّ لأسره وأخف إلى منازلة الأقران ، و إذا اضطرب خلقه وأفرط طوله فهو إلى الاسترخاء ماهو» اه ، والجعد إذا ذهب به مذهب المدح فله معنيان مستحبان ؛ أحدهما : أن يكون معصوب الجوارح شديد الأسر والخلق غير مسترخ ولا مضطرب ، والثانى : أن يكون شعره جعدا غير سبط ؛ لأن سبوطة الشعر هى الغالبة على شعور العجم من الروم والفرس ، وجعودة الشعر هى الغالبة على شعور العرب ؛ فإذا مدح الرجل بالجعد لم يخرج عن أحد هذين المعنيين ، وقد يذم بالجعد أيضا ، وله فى الذم معنيان : أحدهما : أن يقال رجل جعد ، إذا كان قصيرا متردد الخلق ، والثانى : أن يقال رجل جعد ، إذا كان بخيلا لئيما لايبضّ حجره «عنطنطا» بفتحتين بعدهما سكون ، بوزن سفرجل ــ هو الطويل من الرجال ، والأنثى بهاء ، وأصل الكلمة عنط فكررت ، قال الليث : «اشتقاقه من عنط ، ولكنه أردف بحرفين فى عجزه » اه ، وفى حديث المتعة « فتاة مثل البكرة العنطنطة » أى : الطويلة العنق مع حسن قوام

الإعراب : « بالمحض » جار ومجرور متعلق بربيته فى البيت السابق « آض » فعل ماض يعمل عمل كان ، واسمه ضمير مستتر فيه « جعدا » خبره «عنطنطا» خبر ثان ، أو صفة لجعد « إذا » ظرفية تضمنت معنى الشرط عاملها قوله « ساوى » الآتى « قام » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل جرّ بإضافة إذا إليها « ساوى » فعل ماض « غارب » مفعول مقدّم « الفحل » مضاف إليه « غاربه » فاعل تأخر عن المفعول ، والجملة هى جواب إذا ، ولا محل لها من الإعراب

الشاهد فيه : قوله « آض جعدا » حيث أعمل آض عمل كان ؛ فرفع بها الضمير المستتر فيها على أنه اسمها ، ونصب بها قوله « جعدا » على أنه خبرها ؛ لأنها بمعنى صار التى تعمل هذا العمل ، فأخذت حكمها ، ومثل بيت الشاهد فى المعنى ووجه الاستشهاد قول العجاج :

رَبَّيْتُهُ حَتَّى إذَا تَمَعْدَدَا وَآضَ نَهْدًا كَالْحِصَانِ أَجْرَدَا

* كَانَ جَزَائِي بِالْعَصَا أَنْ أُجْلَدَا *

وفى الحديث « لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّاراً » ، وقوله :

١٧٤ — وَكَانَ مُضِلِّي مَنْ هُدِيتُ بِرُشْدِهِ ... فَـلِلّٰهِ مُغْوٍ عَادَ بِالرُّشْدِ آمِرَا

وفى الحديث « فَاسْتَحَالَتْ غَرْبًا » ومن كلام العرب : أَرْهَفَ شَفْرَتَهُ حَتَّى قَعَدَتْ كَأَنَّهَا حَرْبَةٌ ، وقال بعضهم :

١٧٥ — وَمَا الْمَرْءُ إِلاَّ كَالشِّهَابِ وَضَوْئِهِ ... يَحُورُ رَمَادًا بَعْدَ إِذْ هُوَ سَاطِعُ

---

١٧٤ — هذا البيت لسواد بن قارب الدوسى ـ أو السدوسى ـ أحد صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، من كلمة له يذكر فيها قصته مع رئيه من الجن ، وكان كاهنا ، فأتاه رئيه ثلاث ليال كلها ينشده رجزا يبشره فيه ببعثة الرسول ، ولم يصرح له إلا فى المرة الثالثة ، فهداه الله للإسلام ، وقد ترجمه الحافظ بن حجر فى الإصابة (ج ٣ ص ١٤٩)

اللغة : « مضلى » بضم الميم ـ اسم فاعل من أضل ، مضاف إلى مفعوله « مغو » بضم الميم أيضا اسم فاعل من أغوى ، إذا سلك به طريق الغواية

المعنى : يقول : إن من اهتديت إلى الحق بإرشاده كان هو سبب ضلالى ، ثم تعجب من مغو يصير آمرا بالرشد

الإعراب : « كان » : فعل ماض ناقص « مضلى » خبر كان تقدم على اسمها ، وياء المتكلم مضاف إليه « من » اسم موصول اسم كان « هديت » فعل ماض مبنى للمجهول ، وتاء المتكلم نائب فاعل « برشده » جار ومجرور متعلق بهديت ، والهاء ضمير الاسم الموصول مجرور المحل بالإضافة إلى رشد ، وجملة الفعل ونائب الفاعل لامحل لها صلة الموصول « فلله » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « مغو » مبتدأ مؤخر « عاد » فعل ماض بمعنى صار ويعمل عمله ، واسمه ضمير مستتر فيه « بالرشد » جار ومجرور متعلق بآمر « آمرا » خبر عاد

الشاهد فيه : قوله « عاد آمرا » حيث أعمل « عاد » عمل كان ؛ فرفع بها الضمير المستتر فيها على أنه اسمها ، ونصب به قوله « آمرا » على أنه خبرها ؛ لأنها بمعنى صار فأخذت حكمها

هـذا توجيه كلام الشارح رحمه الله ، وهو مذهب جماعة من النحاة ؛ وذهب قوم إلى أن « عاد » و « آض » لايعملان عمل كان ، وزعموا أن المرفوع بعدهما فاعل ، والمنصوب حال منه ، وقد علمت بما نقلناه لك فى لغة الشاهد السابق موافقة ما اعتمده الشارح لنقل أئمة هذا الشأن

١٧٥ — هـذا البيت للبيد بن ربيعة العامرى ، من قصيدة يرثى فيها أخاه أربد ، ومطلعها :

بَلِينَا وَمَا تَبْلَى النُّجُومُ الطَّوَالِعُ ... وَتَبْقَى الدِّيَارُ بَعْدَنَا وَالْمَصَانِعُ

وَقَدْ كُنْتُ فِي أَكْنَافِ جَارِ مَضَنَّةٍ ... فَفَارَقَنِي جَارٌ بِأَرْبَدَ نَافِعُ

وقال الله تعالى : « أَلْقَاهُ عَلَى وَجْهِهِ فَارْتَدَّ بَصِيرًا » وقال امرؤ القيس :

١٧٦ — وَبُدِّلْتُ قَرْحًا دَامِيًا بَعْدَ صِحَّةٍ فَيَا لَكِ مِنْ نُعْمَى تَحَوَّلْنَ أَبْؤُسَا

فَلاَ جَزَعٌ إِنْ فَرَّقَ الدَّهْرُ بَيْنَنَا فَكُلُّ امْرِئٍ يَوْمًا بِهِ الدَّهْرُ فَاجِعُ

وَمَا النَّاسُ إِلاَّ كَالدِّيَارِ ، وَأَهْلُهَا بِهَا يَوْمَ حَلُّوهَا ، وَغَدْوًا بَلاَقِعُ

وَمَا الْمَرْءُ إِلاَّ كَالشِّهَابِ ... ... البيت ، وبعده :

وَمَا الْمَالُ وَالْأَهْلُونَ إِلاَّ وَدَائِعٌ وَلاَ بُدَّ يَوْمًا أَنْ تُرَدَّ الْوَدَائِعُ

اللغة : « المصانع » جمع مصنعة — بفتح الميم وسكون الصاد وفتح النون أوضمها — وهى الحوض أوشبه الصهريج يجمع فيه ماء المطر، ومايصنعه الناس من الآبار والأبنية ، وقال الأزهرى : ويقال أيضا للقصور مصانع « أكناف » جمع كنف — بفتحتين — وهوالجوار « جار مضنة » بفتح الميم وفتح الضاد أوكسرها — يحتمل معنيين : أحدهما : أن يريد أن هذا الجار كان حريصا عليه مدافعا عنه ضنينا به ، والثانى : أن يكون من قولهم : هو علق مضنة ؛ إذا كان نفيسا مضنونا به يتنافس فيه « غدوا » بفتح الغين المعجمة وسكون الدال — لغة فى غد ، وبه يستدل الصرفيون على أن لام الغد المحذوفة واو « كالشهاب » جذوة النار « يحور » قال الجوهرى : « حار يحور حورا — مثل قال يقول قولا — وحؤورا — بضم الحاء والهمزة — أى رجع ، وفى الحديث : من دعا رجلا بالكفر وليس كذلك حار عليه ، أى : رجع إليه ما نسب إليه ، ومنه حديث بعض السلف : لوعيرت رجلا بالرضع — بفتح الراء والضاد ، أى : بخسة الرضاع — لخشيت أن يحور بى داؤه ، أى : يكون علىّ مرجعه ، وكل شىء تغير من حال إلى حال فقد حار يحور حورا » اهـ

الإعراب : « وما » نافية مهملة ، لانتقاض نفى خبرها بإلا « المرء » مبتدأ « إلا » أداة استثناء ملغاة « كالشهاب » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدإ « وضوئه » الواو عاطفة ، ضوء معطوف على الشهاب ، ومن رواه بالرفع فعلى أنه مبتدأ خبره الجملة بعده « يحور » فعل مضارع يعمل عمل كان ، واسمه ضمير مستتر فيه « رمادا » خبر يحور « بعد » ظرف متعلق بيحور « إذ » ظرف مبنى على السكون فى محل جر بالإضافة إلى بعد « هو ساطع » جملة من مبتدأ وخبر فى محل جر بإضافة إذ إليها

الشاهد فيه : قوله «يحور رمادا» حيث أعمل «يحور » الذى هو مضارع حار ؛ عمل كان ؛ فرفع به الضمير المستتر على أنه اسمه ، ونصب به « رمادا » على أنه خبره ، لأنه بمعنى صار فأعطى حكمه

١٧٦ — هذا البيت من قصيدة لامرىء القيس بن حجر الكندى ، يقولها بعد مرجعه من رحلته إلى قيصر ، وأول هذه القصيدة :

... ...

أَلِمَّا عَلَى الرَّبْعِ الْقَدِيمِ بِعَسْعَسَا كَأَنِّى أُنَادِى أَو أُكَلِّمُ أَخْرَسَا

وقبل بيت الشاهد قوله :

فَلَوْ أَنَّهَا نَفْسٌ تَمُوتُ جَمِيعَةً وَلٰكِنَّهَا نَفْسٌ تَسَاقَطُ أَنْفُسَا

وَبُدِّلْتُ قَرْحًا دَامِياً ... ... البيت ، و بعده :

لَقَدْ طَمَحَ الطَّمَّاحُ مِنْ بُعْدِ أَرْضِهِ لِيُلْبِسَنِى مِنْ دَائِهِ مَا تَلَبَّسَا

اللغة : « ألما » أراد انزلا « عسعس » مكان بعينه ، وقال الوزير أبو بكر : وفى كتاب الأزمنة : عسعسا ، أراد انزلا فى أدبار الليل : أى فى آخره « أخرس » هوالذى لا يتكلم ، يقول لصاحبيه : أسعدانى بالإلمام على هـذا الموضع لأسأله عن أهله وأناديه ، ثم قال : كأنى بمناداتى له أنادى أخرس ؛ إذ لم يرجع إلىّ جوابا ولا شفانى من سؤالى « فلو أنها نفس . . . البيت » قال الأصمعى : أراد بقوله « تموت جميعة » لو أنى أموت بدفعـة واحدة ، ولـكنّ نفسى لما بها من المرض تقلع قليلا قليلا وتخرج شيئا شيئا ، وهـذا من طول المرض ، وهذا التفسير على رواية « تساقط » بفتح التاء على أن الأصل « تتساقط » فحذف إحدى التاءين ، ولم يرتض الوزير أبو بكر هذا التفسير ، وقال : تساقط ــ بضم التاء ــ ومعناه يموت بموتها بشر كثير كما قال عبدة ابن الطبيب :

فَمَا كَانَ قَيْسٌ هُلْـكُهُ هُلْكَ وَاحِدٍ وَلٰـكِنَّهُ بُنْيَانُ قَوْمٍ تَهَدَّمَا

وقوله « و بدلت قرحا » قال الوزير أبو بكر : « يريد ما ناله فى جسمه من لبس الحلة المسمومة التى وجه بها قيصر من بلاد الروم إليه ، وكان تقطع جسمه بعد لبسها » اه ، ومن هـذا البيت سمى امرؤ القيس بذى القروح ، وقوله « فيالك من نعمى » أراد بالنعمى الصحة ، توجع لفقدها وتلهف على ذهابها « أبؤس » جمع بؤس ، وهو البلاء والشـدّة « طمح » رغب ونزعت نفسه ، و يقال : طمح ببصره ، إذا رفعه وأبعد النظر « الطماح » رجل من بنى أسد بعثه قيصر إلى امرىء القيس بحلة مسمومة ، وقد اختلف الرواة فى السبب الذى من أجله حاول القيصر الفتك به ، فذهب قوم إلى أن امرأ القيس هجاه ، فلما بلغه فعـل به ذلك ، وقال قوم : إن الطماح وشى به عند قيصر ، وهو ظاهر هذا البيت

الإعراب : « و بدلت » فعـل ماض مبنى للمجهول ، وتاء المتـكلم نائب فاعل « قرحا » مفعول ثان لبدل «داميا» صفة لقرح « بعد » ظرف متعلق ببدل « صحة » مضاف إليه « فيالك من نعمى » اتفق العلماء على أن معنى مثل هذا التعبير التعجب و إظهار الغرابة والدهشة ، واختلفوا فى إعرابه ، وأظهر مافيه أن يقال : إن « يا » حرف نداء ، واللام للاستغاثة ، وهى حرف جر ،

وفى الحديث « لَرُزِقْتُمْ كَمَا تُرْزَقُ الطَّيْرُ تَغْدُو خِمَاصاً وَتَرُوحُ بِطَاناً » وحكى سيبويه عن عن بعضهم : مَاجَاءَتْ حَاجَتَكَ ، بالنصب والرفع ، بمعنى ماصارت ؛ فالنصب على أن « ما » استفهامية مبتدأ ، وفى « جاءت » ضمير يعود إلى « ما » ، وأدخل التأنيث على « ما » لأنها هى الحاجة ، وذلك الضمير هو اسم جاءت ، وحاجَتَكَ : خبر ، والتقدير أيةَ حاجةٍ صارت حاجَتُكَ ، وعلى الرفع « حاجَتُكَ » اسم جاءت ، و « ما » خبرها .

وقد استعمل كان وظل وأضحى وأصبح وأمسى بمعنى صار كثيرا ، نحو « وَفُتِّحَتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ أَبْوَابًا وَسُيِّرَتِ الْجِبَالُ فَكَانَتْ سَرَابًا » وقوله :

١٧٧ — بِتَيْهَاءَ قَفْرٍ وَالْمَطِيُّ كَأَنَّهَا قَطَا الْحَزْنِ قَدْ كَانَتْ فِرَاخًا بُيُوضُهَا

والكاف تصلح لأن تكون مستغاثا ، والمستغاث به محذوف ، وتصلح لأن تكون مستغاثا به والمستغاث محذوف ، والجار والمجرور متعلق بالفعل الذى نابت عنه « يا » ، على ماهو الراجح ، وعلقه ابن جنى بنفس يا ، وقوله « من نعمى » ذهب المحقق الرضى إلى أن « من » فى مثل هذا التعبير زائدة وما بعدها تمييز ، وارتضاه أبو حيان والمرادى فى شرح الألفية ، ولم يبالوا بزيادتها فى الإيجاب ، ولم يقصروا زيادتها كما قصرها الجمهور على ماقبل المبتدأ أوالفاعل أو المفعول به ، حتى قال المرادى : من زائدة فى الكلام الموجب ، ولهذا يعطف على مجرورها بالنصب ، كقول الحطيئة :

طَافَتْ أُمَامَةُ بِالرُّكْبَانِ آوِنَةً يَا حُسْنَهُ مِنْ قَوَامٍ مَا وَمُنْتَقَبَا

« تحوّلن » فعل ماض يعمل عمل كان ، ونون النسوة اسمه ، مبنى على الفتح فى محلّ رفع « أبؤسا » خبر تحوّل ، منصوب بالفتحة الظاهرة

الشاهد فيه : قوله « تحوّلن أبؤسا » حيث أعمل « تحوّل » عمل كان ؛ فرفع به محل نون النسوة على أنه اسمه ، ونصب به قوله « أبؤسا » على أنه خبره ؛ لأنه بمعنى صار ، فأعطى حكمه

١٧٧ — هذا البيت نسبه ابن يعيش لابن كنزة ، والصواب أنه لابن أحمر ، كما فى اللسان ، وقبله :

لَعَمْرِى لَئِنْ حَلَّتْ قُتَيْبَةُ بَلْدَةً شَدِيدًا عَالَ الْمُقْحِمِينَ عَضِيضُهَا
فَلِلَّهِ عَيْنَا أُمِّ فَرْعٍ وَعَبْرَةٌ تُرَقْرِقُهَا فِى عَيْنِهَا أَوْ تُفِيضُهَا
أَلَا لَيْتَ شِعْرِى هَلْ أَبِيتَنَّ لَيْلَةً صَحِيحَ السُّرَى وَالْعِيسُ تَجْرِى غُرُوضُهَا

اللغة : « قتيبة » بطن من باهلة « المقحمين » الذين أقحمتهم السنة : أى أجدبتهم وأقحطتهم ،

... ...

وأصله من القحمة ـ بضم القاف وسكون الحاء المهملة ـ وهى القحط والجدب « عضيضها » أى عضها « فرع » أصله بفتح الفاء والراء جميعا ، فسكن الراء هنا تخفيفا أو للضرورة ـ وهو أول نتاج الإبل والغنم ، وكان أهل الجاهلية يذبحونه لآلهتهم يتبرعون بذلك ، وقد كان المسلمون يفعلونه فى صدر الإسلام ثم نسخ « صحيح السرى » يريد غير جائر عن القصد ، ليكون ذلك أسرع لسيره وأعجل إلى قصده لصحة سراه « غروضها » أنساعها ، وواحدها غرض ـ بفتح فسكون ، مثل فلس وفلوس ـ وهو حزام الرحل ، وتقول : غرض البعير يغرضه ـ من باب ضرب ـ إذا شدّ رحله بالغرض ، ومعنى « تجرى غروضها » أنها هزلت و براها السير ، حتى صارت أغراضها تتحرّك وتضطرب لاتساعها عليها «تيهاء» صحراء يضلّ فيها السارى « قفر » خلاء موحشة « قطا الحزن» القطا : ضرب من الطير ، وهو نوعان : كدرىّ وجونىّ ، فالكدرىّ أغبر اللون أرقش الظهر والبطن أصفر الحلق قصير الذنب ؛ والجونىّ أسود البطن أسود بطون الأجنحة والقوادم أبيض الصدر أغبر الظهر ، وفى عنق كل واحد طوقان أصفر وأسود ، وأضاف القطا إلى الحزن لأنه يكون قليل الماء فيكون القطا أشدّ عطشا ، فإذا أراد الماء أسرع ـ وغرضه من تشبيه المطىّ بقطا الحزن الموصوف بما ذكر أن يدل على سرعتها وشدّة سيرها ؛ لأنها أشبهت القطا التى فارقت فراخها لتحمل إليها الماء لتسقيها ؛ وذلك أسرع لطيرانها ؛ لأنها تخاف على فراخها ، والبيوض : جمع بيض ، مثل بيت و بيوت

الإعراب : « بتيهاء » جار ومجرور متعلق بقوله « تجرى » فى البيت السابق « قفر » صفة لتيهاء « والمطى » الواو للحال ، المطى : مبتدأ « كأنها » حرف تشبيه ونصب ، وها : اسمه « قطا الحزن » مركب إضافى خبر كأن ، والجملة من كأن واسمه وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب حال « قد » حرف تحقيق « كانت » كان : فعل ماض ناقص ، والتاء للتأنيث « فراخا » خبر كان مقدّما على اسمه « بيوضها » اسم كان مؤخرا عن خبرها ، والضمير مضاف إليه

الشاهد فيه : قوله « قد كانت فراخا بيوضها » حيث استعمل « كان » بمعنى صار ، والذى يدلّ على ذلك أن البيض يصير فراخا ، أى : يتحوّل من صفته إلى هذه الصفة ، ولا يعقل بقاء كان على معناه ، إذ يكون المعنى أن البيض كان فراخا قبل كونه بيضا ، ولا معنى لذلك

وهذا الذى قررناه هو ماذهب إليه جمع من النحاة منهم ثعلب وابن جنى وأبو على والرضى ، قال ابن منظور رحمه الله : « ومن أقسام كان الناقصة أن تأتى بمعنى صار كقوله سبحانه وتعالى : (كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ) وقوله تعالى : (فَإِذَا انْشَقَّتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ وَرْدَةً كَالدِّهَانِ) ومنه قوله تعالى : (فَكَانَتْ هَبَاءً مُنْبَثًّا) وقوله : (وَكَانَتِ الْجِبَالُ كَثِيبًا مَهِيلًا) وقوله : (كَيْفَ

ونحو « ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ » وقوله :

١٧٨ — ثُمَّ أَضْحَوا كَأَنَّهُمْ وَرَقٌ جَفَّ فَأَلْوَتْ بِهِ الصَّـــبَا وَالدَّبُورُ

نُـكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيّاً) وقوله : (وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا) أى صرت إليها ، وقال ابن أحمر : ✲ بتيهاء قفر . . . البيت ✲ وقال شمعلة بن الأخضر يصف قتل بسطام بن قيس :

فَخَرَّ عَلَى الْأَلَاءَةِ لَمْ يُوَسَّدْ وَقَدْ كَانَ الدِّمَاءُ لَهُ خِمَارَا » اهـ

و بيت شمعلة بن الأخضر الذى أنشده من شعر الحماسة ، ومثل هذين البيتين قول رؤبة بن العجاج :

✲ وَالرَّأْسُ قَدْ كَانَ لَهُ قَتِيرُ ✲

أى صار له شيب

وقد ذهب قوم إلى أن « كان » فى البيت على أصلها ، وليست بمعنى صار ، وزعموا أن الكلام على طريق القلب ، وأن الأصل قدكانت فراخها بيوضا ، فقلب ، فصار : قدكانت بيوضها فراخا ، ومثل هذا قول الشاعر :

✲ كَمَا كَانَ الزِّنَاءُ فَرِيضَةَ الرَّجْمِ ✲

ألست ترى أنه أراد : كما كان الرجم فريضة الزنا ، فقلب إلى مارأيت

والجواب عن هذا من وجهين (الأوّل) أنه خلاف الظاهر ، وكل معنى اقتضى إخراج الكلام عن خلاف ظاهره ينبغى أن لايصار إليــه إلا إذا لم يصح مقتضى ظاهره ، أو إلا أن تدعو إليه داعية ، ولا داعية ههنا ، فضلا عن أن مقتضى الظاهر هو المقبول المرضىّ ، (والثانى) أن القلب فى الكلام قليل ، فلا يصار إليه إلا إذا لم يكن للكلام وجه صحيح ، فـكيف يصار إليه والوجه الصحيح هو مانحن عليه ؟

١٧٨ — هذا البيت من قصيدة لعدى بن زيد العبادى ، ومطلعها :

أَرَوَاحٌ مُوَدِّعٌ أَمْ بُـكُورُ أَنْتَ فَانْظُرْ لِأَىِّ ذَاكَ تَصِيرُ

وقبل البيت المستشهد به قوله :

أَيُّهَا الشَّامِتُ الْمُعَيِّرُ بِالدَّهْـ ـرِ ، أَأَنْتَ الْمُبَرَّأُ الْمَوْفُورُ ؟
أَمْ لَدَيْكَ الْعَهْدُ الْوَثِيقُ مِنَ الْأَيْـ ـيَامِ ؟ بَلْ أَنْتَ جَاهِلٌ مَغْرُورُ
أَيْنَ كِسْرَى كِسْرَى الْمُلُوكِ أَنُوشِرْ وَانَ ؟ أَمْ أَيْنَ قَبْلَهُ سَابُورُ ؟
وَتَبَيَّنْ رَبَّ الْخَوَرْنَقِ إِذْ أَشْـ ـرَفَ يَوْمًا وَلِلْهُدَى تَفْـكِيرُ

وقوله :

١٧٩ — فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللّهُ نِعْمَتَهُمْ   إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَامِثْلَهُمْ بَشَرُ

سَرَّهُ حَالُهُ وَكَثْرَةُ مَا يَمْـ   ـلِكُ وَالْبَحْرُ مُعْرِضاً وَالسَّدِيرُ
فَارْعَوَى قَلْبُهُ ، فَقَالَ : وَمَا غِبْـ   ـطَةُ حَيٍّ إِلَى الْمَمَاتِ يَصِيرُ؟
ثُمَّ بَعْدَ الْفَـــلاَحِ وَالْمُلْكِ وَالإِمَّـ   ـةِ وَارَتْهُمُ هُنَاكَ الْقُبُورُ
لَمْ يَهَبْهُمْ رَيْبُ الْمَنُونِ فَبَادَ الْـ   ـمُلْكُ عَنْهُمْ ، فَبَابُهُ مَهْجُورُ

اللغة : « رواح » هو ضدّ الصباح ، وهو اسم للوقت من زوال الشمس إلى الليل ، وهو أيضا مصدر راح يروح ، ضدّ غدا يغدو « مودع » على صيغة اسم الفاعل ، والنسبة فيه كالنسبة فى نهاره صائم وليله قائم « بكور » : الوقت الباكر « أنت فانظر » : الفاء زائدة فى الخبر ، وقد تقدّم شرح ذلك ، فارجع إلى شرح الشاهد (رقم ١٦٧ فى ص ٣٢٤ من هذا الجزء) وقوله « لأى ذاك » إنما أفرد اسم الإشارة مع أنه عائد إلى الرواح والبكور جميعا لأنه أراد ماذكره « كسرى ، سابور » ملكان من ملوك العجم « الخورنق » بفتح الخاء والواو وسكون الراء وفتح النون ، بزنة سفرجل ــ اسم قصر بالعراق بناه النعمان الأكبر ، وهو فارسى معرب « السدير » قيل : هو نهر بناحية الحيرة ، وقيل : هو قصر « الإمة » بكسر الهمز وتشديد الميم ــ النعمة ، والهيئة ، والشأن ، وغضارة العيش ، والأخير أنسب ههنا « يهبهم » يخفهم « الصبا والدبور » ريحان متقابلان « ورق » هو ورق الأشجار « ألوت به » أهلكته وأطارته

الإعراب : « ثم » عاطفة « أضحوا » فعل ماض ناقص ، والواو اسمه « كأنهم » حرف تشبيه ونصب ، والضمير اسمه «ورق» خبر كأن ، وجملة كأن واسمه وخبره فى محل نصب خبر أضحى « جف » فعل ماض ، فاعله ضمير مستتر فيه عائد إلى ورق ، والجملة فى محل رفع صفة لورق « فألوت » الفاء عاطفة ، ألوى فعل ماض ، والتاء للتأنيث « به » جار ومجرور متعلق بألوى « الصبا » فاعل ألوى « والدبور » معطوف عليه

الشاهد فيه : قوله « ثم أضحوا » حيث استعمل فيه أضحى بمعنى صار ، أى : أنهم تحوّلوا من حالة النعمة ورفاغة العيش والملك إلى حالة العدم والفناء ، ويدلّ لهذا المعنى أنه قد رواه كثير من حملة اللغة ورواتها ٭ ثم صاروا كأنهم . . . إلخ ٭

١٧٩ — هــذا البيت للفرزدق ــ همام بن غالب ــ من كلمة يمدح فيها أمير المؤمنين عمر ابن عبد العزيز رضى الله عنه ، وأوّلها :

تَقُولُ لَمَّا رَأَتْنِي وَهْيَ طَيِّبَـــةٌ   عَلَى الفِرَاشِ ، وَمِنْهَا الْدَّلُّ وَالْخَفَرُ
أَصْدِرْ هُمُومَكَ لاَ يَقْتُلْكَ وَارِدُهَا   فَكُلُّ وَارِدَةٍ يَوْماً لَهَا صَدَرُ

... ...

و بعد بيت الشاهد قوله :

وَلَنْ يَزَالَ إِمَامٌ مِنْهُمُ مَلِكٌ إِلَيْهِ يَشْخَصُ فَوْقَ الْمِنْبَرِ الْبَصَرُ
إِنْ عَاقَبُوا فَالْمَنَايَا مِنْ عُقُوبَتِهِمْ وَإِنْ عَفَوْا فَذَوُو الْأَحْلَامِ إِنْ قَدَرُوا

اللغة : « الدل » بفتح الدال وتشديد اللام ــ هو الدلال ، و يقال : دلت المرأة تدل ــ بكسر دال المضارع ــ وتدللت «الخفر» بفتح الخاء المعجمة والفاء ــ شدّة الحياء ، و بابه طرب «أصدر» أى : ارجع ، وردّ ، واترك ، وأصله الصدر ــ بفتح الدال والصاد جميعا ــ وهو الاسم من قولك : صدر عن الماء وعن البلاد ــ و بابه نصر ودخل ــ إذا رجع ، وتقول : أصدره فصدر ، أى : رجعه فرجع « يشخص » يرتفع و يعلو ؛ لأنه رفيع عال فوق متناول النظر العادى ، والباقى واضح المعنى

الإعراب : « فأصبحوا » فعل ماض ناقص ، وواو الجماعة اسمه « قد» حرف تحقيق « أعاد» فعل ماض « الله» فاعل « نعمتهم » مفعول ؛ والضمير مضاف إليه ، وجملة الفعل والفاعل والمفعول فى محل نصب خبر أصبح ، فإن جعلت أصبح تامة كانت الجملة حالا « إذ » حرف تعليل « هم » ضمير منفصل مبتدأ « قريش » خبر المبتدأ « و إذ » الواو عاطفة ، و إذ : تعليلية « ما » نافية « مثلهم » خبر مقدّم ، والضمير مضاف إليه « بشر » مبتدأ مؤخر ، وستعرف قريبا تفصيل هذا الكلام

الشاهد فيه : فى هذا البيت شاهدان :

الأوّل : فى قوله « فأصبحوا » حيث استعمل فيه أصبح بمعنى صار ، أى : تحوّل من حال إلى غيره ، ومثله قول النمر بن تولب :

* فَأَصْبَحَتِ الْأَرْضُ بَحْراً طَماً *

و بيت النمر أولى بالاستشهاد على هذا من بيت الفرزدق الذى أنشده الشارح ؛ لأنهم يشترطون فى « صار » وما بمعناها من الأفعال ألا يكون خبرها فعلا ماضيا

والشاهد الثانى فى قوله : « و إذ ما مثلهم بشر »فقد ذكر بعض النحاة أن «ما» نافية عاملة عمل ليس ، و « مثل » خبرها تقدّم على اسمها ، وهو منصوب بها ، و « بشر » اسمها مؤخرا ، وزعم أن « ما » إذا تقدّم خبرها لم يبطل عملها ؛ وهذا خلاف ما عليه جمهور النحاة من اشتراط الترتيب بين معمولى «ما» ، من قبل أنها عامل ضعيف ؛ إذ لم تعمل إلا بالحمل على ليس ، والعامل الضعيف لا يقوى على العمل مع تغير مراتب معمولاته

وأجاب الجمهور عن الاستدلال بهذا البيت من عدّة وجوه :

... ...

الأوّل : أن الرواية فيه برفع « مثل » على أنها خبر مبتدأ تقدّم عليه ، و « بشر » هو ذلك المبتدأ المؤخر

الثانى : سلمنا أن الرواية بنصب « مثل » لـكن لانسلم أنها حجة على ماذهبتم إليه ، وذلك لأن عمل « ما » الرفع والنصب هو لغة الحجاز يين ، والفرزدق تميمى لاحجازى ؛ فهو يرفع الخبر مؤخرا فـكيف إذا تقدّم ، ولـكنه أراد أن يتكلم بلغة غير لغة قومه ولم يدر أنهم يهملونها إذا قدموا الخبر فغلط ولم يوفق

الثالث : سلمنا أنه يحتج بهذه الرواية وأن الفرزدق لم يخطىء ، لـكن لانسلم أن « مثل » خبر « ما » مقدّما ، و« بشر » اسمها مؤخرا ، بل لنا أعاريب أخرى (الأوّل) أن « مثل » حال من قوله « بشر » تقدّم عليه ، و « بشر » اسم ما ، وخبرها محذوف ، والتقدير : مابشر فى الدنيا مماثلا لهم ، (والثانى) أن « مثل » خبر مبتدأ مقدّم عليه ، مبنى على الفتح فى محل رفع ، و بشر : مبتدأ مؤخر

فإن قلت : فما وجه بناء مثل على الفتح ؟

قلت : وجهه أنه مبهم أضيف إلى مبنى ؛ فاكتسب منه البناء ، كما يكتسب المضاف من المضاف إليه التذكير أو التأنيث ، ومثـله فى ذلك قوله تعالى : ﴿إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ﴾ قال ابن هشام رحمه الله : «النوع السابع من المبنى : المبهم المضاف لمبنى ،سواء كان زمانا أو غيره ، ومرادى بالمبهم مالايتضح معناه إلا بما يضاف إليه ، كمثل ودون و بين ، ونحوهن مما هو شديد الإبهام ، فهذا النوع إذا أضيف إلى مبنى جاز أن يكتسب من بنائه ، كما تكتسب النكرة المضافة إلى معرفة من تعريفها ، قال الله تعالى : ﴿وَمِنْ خِزْيِ يَوْمَئِذٍ﴾ يقرأ على وجهين : بفتح اليوم على البناء لـكونه مبهما مضافا إلى مبنى وهو إذ ، و بجرّه على الإعراب ، وقال الله تعـالى : ﴿وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ﴾ فمنا : جار ومجرور خبر مقدّم ، و « دون » مبتدأ مؤخر ، و بنى على الفتح لإبهامه و إضافته إلى مبنى وهو اسم الإشارة ، ولو جاءت القراءة برفع « دون » لـكان ذلك جائزا كما قال الآخر :

أَلَمْ تَرَيَا أَنِّى حَمَيْتُ حَقِيقَتِى ... وَبَاشَرْتُ حَدَّ الْمَوْتِ وَالْمَوْتُ دُونُهَا

الرواية برفع «دون» ، وقال الله تعالى : ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ يقرأ على وجهين : برفع «بين» على الإعراب ؛ لأنه فاعل ، و بفتحه على البناء ، وقال الله تعالى : ﴿إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلُ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ﴾ يقرأ على وجهين : برفع « مثل » على الإعراب ؛ لأنه صفة لحق وهو مرفوع ، و بالفتح على البناء » اهـ كلامه بحروفه

وقوله :

١٨٠ — أَمْسَتْ خَلَاءً وَأَمْسَى أَهْلُهَا احْتَمَلُوا أَخْنَى عَلَيْهَا ٱلَّذِى أَخْنَى عَلَى لُبَدِ

١٨٠ — هـذا البيت من قصيدة للنابغة الذبيانى تعدّ من عيون شعره ، ومن العلماء من يعدّها فى المعلقات ، وفيها يمدح النعمان بن المنذر بعد ماجفاه ، و يعتذر إليه ، ومطلعها :

يَا دَارَ مَيَّةَ بِالْعَلْيَاءِ فَالسَّنَدِ أَقْوَتْ وَطَالَ عَلَيْهَا سَالِفُ الْأَبَدِ

وَقَفْتُ فِيهَا أُصَيْلَانًا أُسَائِلُهَا عَيَّتْ جَوَابًا وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدِ

و بعد هذين البيتين بثلاثة أبيات يقع بيت الشاهد ، و بعده :

فَعَدِّ عَمَّا تَرَى إِذْ لَا ارْتِجَاعَ لَهُ وَانْمِ الْقُتُودَ عَلَى عَيْرَانَةٍ أُجُدِ

مَقْذُوفَةٍ بِدَخِيسِ النَّحْضِ بَازِلُهَا لَهُ صَرِيفٌ صَرِيفَ الْقَعْوِ بِالْمَسَدِ

اللغة : « مية » اسم امرأة « العلياء » مكان بعينه ، أو هو المكان المرتفع من الأرض « السند » بفتح السين والنون ــ سند الوادى فى الجبل ، وهو ارتفاعه حيث يصعد فيه ، وقال ياقوت : « وحكى الحازمى عن الأزهرى أن السند فى قول النابغة ✲ يادار مية بالعلياء فالسند ✲ بلد معروف فى البادية » اهـ ، وقيل : إنه ماء معروف لبنى أسد « أقوت » خلت من أهلها « السالف » الماضى « الأبد » الدهر « وقفت فيها أصيلانا » يروى فى مكانه « وقفت فيها أصيلا كى أسائلها » و يروى « وقفت فيها طويلا كى أسائلها » و يروى « وقفت فيها أصيلالا أسائلها » فأما من روى « أصيلا » فإنه عنى العشى ؛ إذ الأصيل والعشى سواء ، وأما من روى « طويلا » فإنه يجوز أن يكون المعنى وقوفا طويلا ؛ فانتصابه على المفعولية المطلقة ، و يجوز أن يكون المعنى وقتا طويلا ؛ فانتصابه على الظرفية ، وأما من روى « أصيلانا » بضم الهمزة ــ ففى تخريجه رأيان : أحدهما أنه جمع أصيلا على أصلان ، كرغيف ورغفان ، ثم صغره على أصيلان ، وهذا الرأى مخالف لما عليه الإجماع من أن تصغير الجمع إن لم يكن من ألفاظ جموع القلة يكون بردّه إلى مفرده ، وجموع القلة هى ما كان على زنة أفعل أو أفعلة أو فعلة أو أفعال ، بفتح الهمزة فيهنّ ، وليس الأصلان واحدا منها . والرأى الثانى : أن يكون الأصلان مفردا بزنة رمان وقربان وتكلان وغفران فصغره على أصيلان ، ولا شىء فى هذا الرأى ، ومن روى « أصيلالا » فإنما هو « أصيلان » فقلبت النون لاما ، وحمله على محمل أصيلان « عيت » لم تعرف وجه الردّ « جوابا » منصوب على المصدرية : أى عيت أن تجيب جوابا « من أحد » من هذه زائدة قبل المبتدأ ، وقد استوفت شرطى زيادتها ، وهما وقوعها بعد النفى أو شبهه ، وكون مجرورها نكرة « أمست خلاء » رواية الخطيب والديوان « أضحت خلاء » وقوله « وأمسى أهلها احتملوا » يستشهد به ابن مالك وجماعة على أن خبر كان

قال فى شرح الكافية : وزعم الزمخشرى أن « بات » ترد أيضا بمعنى صار ، ولا حجة له على ذلك ولا لمن وافقه

(وَغَيْرُ مَاضٍ) وهو المضارع ، والأمر ، واسم الفاعل ، والمصدر (مِثْلَهُ) أى : مثل الماضى (قَدْ عَمِلاَ) العمل المذكور (إنْ كَانَ غَيْرُ الْمَاضِ مِنْهُ اسْتُعْمِلاَ) يعنى أنّ ماتصرّف من هذه الأفعال يعمل غيرُ الماضى منه عَمَلَ الماضى ، وهى فى ذلك على ثلاثة أقسام : قسم لايتصرف بحال ، وهو « ليس » باتفاق ، و « دام » على الصحيح ؛ وقسم يتصرف تصرفا ناقصا ، وهو « زال » وأخواتها ؛ فإنه لايستعمل منها الأمر ولا المصدر ؛ وقسم يتصرف تصرفا تاما ، وهو باقيها ؛ فالمضارع نحو « وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا » ، والأمر نحو « قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيداً » والمصدر كقوله :

وأخواتها يجوز أن يكون فعلا ماضيا غير مقرون بقد ، وذهب أبو العباس المبرد إلى أنه لا يكون فعلا ماضيا إلا أن يقترن بقد ، وزعم أن مثل هذا البيت على تقديرها ، وقوله « أخنى عليها » معناه أفسدها ونقصها ؛ لأن الخنا الفساد والنقصان ، وقيل : معناه أتى عليها، ولم يرتضه الخطيب «فعدّ عما ترى» أى : اتركه وانصرف عنه وجاوزه إذ كان رجوع له « القتود » خشب الرحل ، وهو للجمع الكثير وللقليل أقتاد « العيرانة » أراد الناقة المشبهة بالعير لصلابة خفها وشدته «أجد» بضمتين ، صفة مشبهة ــ وهى الوثقة الخلق ، وقيل : هى التى عظم فقارها « مقذوفة » أراد مرمية « دخيس النحض » المكتنز من اللحم « بازلها » أى : الكبير « صريف » صياح وصوت ، وإنما يكون الصريف من الإناث لشدّة الإعياء ، ويكون من الذكور لكثرة النشاط « القعو » ما يضم البكرة إذا كان من خشب ، فإن كان من حديد فهو الخطاف « المسد » الحبل المفتول من ليف النخل

الإعراب : « أمست » فعل ماض ناقص ، والتاء للتأنيث ، واسمه ضمير مستتر فيه عائد إلى الدار « خلاء » خبر أمسى « وأمسى » الواو عاطفة ، أمسى : فعل ماض ناقص « أهلها » اسمه « احتملوا » فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله ، والجملة فى محل نصب خبر أمسى « أخنى » فعل ماض « عليها » جار ومجرور متعلق بأخنى « الذى » اسم موصول فاعل أخنى الماضى « أخنى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستترفيه ، والجملة لامحل لها صلة «على لبد» جار ومجرور متعلق بأخنى الأخير

الشاهد فيه : قوله « أمست خلاء » حيث استعمل فيه أمسى بمعنى صار ، أى : تحوّلت من حال العمران وسكنى أهلها بها إلى حال الخلاء وارتحال أهلها عنها ، ولا يذهب عنك أنه لا شاهد فى قوله « وأمسى أهلها احتملوا » لما نحن فيه ، فقد أسلفنا لك فى شرح الشاهد السابق أن من شرط صار وما بمعناها ألا يكون خبرهنّ فعلا ماضيا

١٨١ – بِبَذْلٍ وَحِلْمٍ سَادَ فِي قَوْمِهِ الفَتَى وَكَوْنُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِــــيرُ

١٨١ – لم أجد أحدا نسب هذا الشاهد إلى قائل معين

اللغة : « بذل » هو العطاء والجود ، و بابه نصر « حلم » بكسر الحاء وسكون اللام – الأناة والاحتمال ، وفعله حلم يحلم – بضم اللام فيهما – وتحلم : تكلف الحلم ليبلغه ، وتحالم : أرى من نفسه الحلم وهو لايريده « ساد » من السيادة ؛ أي : ارتفع وعظم

المعنى : إن المرء يبلغ فى قومه درجة الرفعة ، و يصل إلى قنة السؤدد ؛ بالعطاء والحلم ؛ و إنه ليسير عليك أن تدرك ذلك إذا أردت أن تكونه

الإعراب : « ببذل » جار ومجرور متعلق بقوله « ساد » الآتى « وحلم » معطوف على بذل « ساد » فعل ماض « فى قومه » جار ومجرور متعلق به ، والضمير مضاف إليه « الفتى » فاعل ساد « وكونك » الواو عاطفة ، كون : مبتدأ ، وهو مصدر كان الناقصة ؛ فيحتاج إلى خبر من جهة كونه مبتدأ ، و يحتاج إلى اسم وخبر من جهة مصدريته ، والكاف ضمير المخاطب مبنى على الفتح ، وله محلان : أحدهما جر بإضافته إلى الكون ، وثانيهما رفع لأنه اسم الكون « إياه » خبر كون من جهة مصدريته ، والهاء حرف دال على الغيبة ، على ماهو الراجح « عليك » جار ومجرور متعلق بقوله « يسير » الآتى « يسير » خبر المبتدأ

الشاهد فيه : قوله « وكونك إياه » حيث أعمل مصدر كان الناقصة عملها ؛ فرفع به ضمير الخطاب ، ونصب به ضمير الغائب ، على ماعرفت فى الإعراب

وفى البيت ردّ على من زعم أن الكون إنما هو مصدر كان التامة ، ولم يجىء لكان الناقصة مصدر ، وزعم أن « مهذبا » فى نحو « يعجبنى كونك مهذبا » ليس منصوبا على أنه خبر الكون لنقصانه ، و إنما نصبه على الحالية

ووجه الردّ من البيت أن خبر الكون هنا ضمير ، والضمير لايصلح للحالية ؛ لسببين : أولهما أن الضمير معرفة ، بل هو أعرف أنواع المعارف ، والمعرفة لاتكون حالا ، والثانى أن الحال صفة ، وأنت تعلم أن الضمير لايوصف ولا يوصف به ؛ فإذا امتنع أن يكون حالا لما ذكرنا تعين أن يكون خبرا ؛ إذ لا قائل بغير هذين

فإن زعم زاعم أن هذا الضمير مفعول لفعل محذوف تقع جملته حالا ، وأن أصل الكلام « وكونك تفعل إياه » ؛ والضمير حينئذ عائد على البذل والحلم لاعلى الفتى ؛ فإنا نردّ هذا الزعم من وجوه : (أولها) أنه يلزم عليه عود الضمير المفرد على اثنين (وثانيها) أنه لادليل على هذا المحذوف (وثالثها) أن المتبادر عود الضمير على الفتى ؛ لكونه أقرب مذكور وموافقا له

فإن زعم زاعم أن هذا الضمير يقع حالا ؛ لأن الأصل « وكونك مثله » فحذف المضاف وأبقى المضاف إليه فانتصب وانفصل ؛ فالجواب أن هذا – فوق كونه حذفا بلا دليل – تكلف وادعاء لاتقوم عليه حجة

واسم الفاعل كقوله :

١٨٢ — وَمَا كُلُّ مَنْ يُبْدِى الْبَشَاشَةَ كَائِناً أَخَاكَ إِذَا لَمْ تُلْفِهِ لَكَ مُنْجِدا

وقوله :

١٨٣ — قَضَى اللهُ يَا أَسْمَاءُ أَنْ لَسْتُ زَائِلا أُحِبُّكِ حَتَّى يُغْمِضَ الْجَفْنَ مُغْمِضُ

١٨٢ — وهذا الشاهد أيضا من الشواهد التى لم أقف على نسبتها لقائل معين

اللغة : « يبدى » يظهر « البشاشة » البشر وطلاقة الوجه ، وفعله بش يبش ، مثل عضّ يعض « تلفه » تجده « منجدا » معينا

المعنى : لاتخالنّ كل إنسان يلقاك ضاحك السنّ أخا لك ، مادمت لا تجده فى وقت الشدائد معينا لك عليها

الإعراب : « ما » نافية حجازية تعمل عمل ليس « كل » اسمها « من » اسم موصول فى محل جرّ بالإضافة إلى كل « يبدى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر عائد إلى من « البشاشة » مفعول ليبدى ، وجملة الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها صلة الموصول « كائنا » خبر ما النافية ، وهو اسم فاعل مأخوذ من كان الناقصة ، وفيه ضمير مستتر عائد إلى من الموصولة ، وهذا الضمير اسم كائن «أخاك» خبر كائن ، منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه « إذا » ظرفية تضمنت معنى الشرط « لم » نافية جازمة « تلفه » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف الياء ، والكسرة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والهاء ضمير الغائب مفعول أوّل « لك » جارّ ومجرور متعلق بمنجد « منجدا » مفعول ثان لتلفى ، وجملة تلفى وفاعله ومفعوليه فى محل جرّ بإضافة إذا ، وجواب « إذا» محذوف يدل عليه سابق الكلام ، أى : إذا لم تلف من يبدى البشاشة منجدا لك فما هو بأخيك

الشاهد فيه : قوله « كائنا أخاك » حيث أعمل اسم الفاعل المشتق من كان الناقصة عمل أصله وهو كان ، فرفع به الضمير المستتر فيه على أنه اسمه ، ونصب به قوله « أخاك » على أنه خبره ، ومثل هذا البيت قوله صلى الله عليه وسلم : « إِنَّ هٰذَا الْقُرْآنَ كَائِنٌ لَكُمْ أَجْراً وَكَائِنٌ عَلَيْكُمْ وِزْراً »

١٨٣ — هذا البيت أوّل كلمة للحسين بن مطير بن مكمل مولى بنى أسد بن خزيمة ، وهو من مخضرمى الدولتين الأموية والعباسية ، وكان شاعرا مقدّما فى القصيد والرجز ، فصيحا ، مدح بنى أمية و بنى العباس ، وكان نزيها ، وكلامه يشبه مذهب الأعراب وأهل البادية ، وقال العينى فى بيت الشاهد « وأنشده ثعلب فى أماليه » اهـ ، و بعد بيت الشاهد قوله :

فَحُبُّكِ بَلْوَى غَيْرَ أَنْ لاَ يَسُوءنِى وَإِنْ كَانَ بَلْوَى أَنَّنِى لَكِ مُبْغِضُ
فَوَا كَبِدِى مِنْ لَوْعَةِ الْبَيْنِ كُلَّمَا ذَكَرْتُ ، وَمِنْ رَفْضِ الْهَوَى حِينَ يَرْفُضُ

(وَفِي جَمِيعِهَا) أى : جميع هذه الأفعال ، حتى « ليس » و « مادام » (تَوَسُّطَ الْخَبَرْ) بينها وبين الاسم (أَجِزْ) إجماعا ، نحو « وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ » وقراءة حمزة وحفص « لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا » بنصب البر ، وقوله :

١٨٤ — سَلِي،إِنْ جَهِلْتِ ، النَّاسَ عَنَّا وَعَنْهُمُ فَلَيْسَ سَـــــوَاءً عَالِمٌ وَجَهُولُ

اللغة : « قضى الله » حكم أوقدّر « أسماء » اسم محبوبته ، قيل: منقول إلى العلمية من أسماء جمع اسم فى نحو قوله تعالى : (إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ) وقيل : بل هى منقولة عن الوصف ، وأصلها وسماء ، صفة من الوسامة ، فقلبت الواو المفتوحة همزة ؛ كما قلبت فى أناة ، وأصلها وناة من الونى وهو الفتور ، والمذهب الثانى أرجح ؛ لأن النقل عن الوصف أكثر من النقل عن الجمع ؛ فلا يحمل على الأقل ما أمكن حمله على الأكثر « يغمض » مضارع أغمض ومعناه أطبق جفنيه « مغمض» اسم فاعل من أغمض السابق ، والجملة كناية عن الموت وانتهاء الحياة ؛ لأن هذه الحالة إنما تكون عند الموت « لوعة البين » البين : هوالفراق والابتعاد ، ولوعته : حرقته وآلامه « رفض الهوى » هو تركه أو تفريقه الأحبة ، وعلى هذين فهو مصدر مضاف إلى فاعله ، وتقول : رفضت الشيء أرفضه — من بابى نصر وضرب — إذا تركته وفرّقته

المعنى : لقد جرى فى مقدور الله سبحانه أن أظلّ على حبك يا أسماء حتى الموت

الإعراب : « قضى الله » فعل وفاعل « يا » حرف نداء « أسماء » منادى مبنى على الضم فى محل نصب « أن » مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير الشأن « لست » فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه « زائلا » خبر ليس ، وهواسم فاعل مأخوذ من « زال » الناقصة فيحتاج إلى اسم وخبر ، واسمه ضمير مستتر فيه ، وجملة « ليس » واسمها وخبرها فى محل رفع خبر « أن » المخففة من الثقيلة « أحبك » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والكاف ضمير المخاطب مفعول ، والجملة فى محل نصب خبر « زائلا » السابق « حتى » حرف غاية وجرّ « يغمض » فعل مضارع منصوب بأن المقدّرة بعد حتى « الجفن » مفعول به ليغمض تقدّم على الفاعل « مغمض » فاعل يغمض ، وأن ومادخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بحتى ، والجار والمجرور يتعلق بقوله «أحب»

الشاهد فيه : قوله « زائلا أحبك » حيث عمل قوله « زائلا » — وهو اسم فاعل مأخوذ من فعل ناقص كما قدّمنا — عمل فعله الذى هو « زال » ؛ فرفع الاسم ، وهو الضمير المستتر فيه ، ونصب الخبر ، وهو الجملة من الفعل وفاعله ومفعوله ، وقد تداخل فى هذا البيت ثلاثة نواسخ : الأوّل « أن » المخففة من الثقيلة ، والثانى «ليس» ، والثالث « زائلا » ، وقد عرفت مما أسلفنا لك معمولى كل واحد من هذه الثلاثة

١٨٤ — البيت للسموءل بن عادياء اليهودى ؛ مضرب المثل فى الوفاء ، من قصيدة لامية مشهورة ، ومطلعها:

... ...

إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَدْنَسْ مِنَ اللُّؤْمِ عِرْضُهُ فَكُلُّ رِدَاءٍ يَرْتَدِيهِ جَمِيلُ
وَإِنْ هُوَ لَمْ يَحْمِلْ عَلَى النَّفْسِ ضَيْمَهَا فَلَيْسَ إِلَى حُسْنِ الثَّنَاءِ سَبِيلُ

وقبل بيت الشاهد قوله :

وَأَيَّامُنَا مَشْهُورَةٌ فِي عَدُوِّنَا لَهَا غُرَرٌ مَعْرُوفَةٌ وَحُجُولُ
وَأَسْيَافُنَا فِي كُلِّ شَرْقٍ وَمَغْرِبٍ بِهَا مِنْ قِرَاعِ الدَّارِعِينَ فُلُولُ
مُعَوَّدَةٌ أَنْ لَا تُسَلَّ نِصَالُهَا فَتُغْمَدَ حَتَّى يُسْتَبَاحَ قَبِيلُ
سَلِي إِنْ جَهِلْتِ ... ... البيت ، وبعده :
فَإِنَّ بَنِي الدَّيَّانِ قُطْبٌ لِقَوْمِهِمْ تَدُورُ رَحَاهُمْ حَوْلَهَا وَتَجُولُ

اللغة : « يدنس » : الدنس – بفتح الدال والنون – الوسخ والقذر ، وأصله فى الحسيات ، والمراد هنا الدنس المعنوى ، وتقول : دنس الثوب يدنس – من باب طرب – إذا توسخ « اللؤم » بضم فسكون – هو اسم جامع للخصال الدنيئة ومقابح الصفات « رداء » استعاره هنا للخصلة من الخصال ، أى : إذا نظف عرض المرء ولم يتصف بصفة من الصفات الدنيئة فإن له بعد ذلك أن يتصف بما شاء « ضيمها » – بفتح الضاد وسكون الياء – هو الظلم «غرر» بضم الغين المعجمة وفتح الراء – جمع غرة ، وأصله البياض الذى يكون فى جبهة الفرس ، ويقال لكل مشتهر معروف لا يخفى: غرة « حجول » بضم الحاء المهملة – جمع حجل – بفتح فسكون أو بكسر فسكون – وأصله القيد أو الخلخال ، ثم استعمل فى البياض الذى يكون فى قوائم الفرس ، أو فى ثلاث منها ، أو فى رجليه ، قل أو كثر ؛ بعد أن لا يجاوز الأرساغ ولا يجاوز الركبتين والعرقوبين ، وإنما سمى بذلك لأن هذه مواضع الخلاخيل والقيود ، ويقال : فرس محجل – بزنة اسم المفعول – ويقال أيضا : قد حجلت قوائمه – بالبناء للمجهول مشدد العين – «قراع» بكسر القاف – الضراب ، مصدر قارع «الدارعين» لابسى الدروع « فلول » بضم الفاء – جمع فل – بفتحها – وهو تثلم وتكسر فى حد السيف ، ويقال : تفللت مضارب السيف ، إذا تكسرت « معودة ... إلخ » القبيل : جماعة الناس إذا كانوا من آباء شتى ، فاذا كانوا من أب واحد فهم قبيلة ، يريد أن سيوفهم قد اعتادت منهم أنهم إذا جردوها من أغمادها فلن تعود إليها حتى يكتب لهم النصر فيستباح بها حمى الأبطال « قطب لقومهم » أراد أن عشيرته ذوو السيادة على قومهم ، وأصل القطب حديدة فى الطبق الأسفل من الرحا يدور عليها الطبق الأعلى فتحفظه من أن يجاوز موضعه ، ومنه سموا قطب السماء لما يدور عليه الفلك ، واستعير للسيد الذى تدور عليه مصالح قومه وإليه يرجعون فى مهامهم

الإعراب : «سلى» فعل أمر ، مبنى على حذف النون ، وياء المخاطبة فاعله «إن» شرطية

وقوله :

١٨٥ — لَا طِيبَ لِلْعَيْشِ مَا دَامَتْ مُنَغَّصَةً   لَذَّاتُهُ بِادِّكَارِ الْمَوْتِ وَالْهَرَمِ

« جهلت » فعل ماض فعل الشرط ، وتاء الخطاب فاعله ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سياق الكلام ، وجملة الشرط وجوابه لامحل لها اعتراضية بين الفعل ومفعوله « الناس» مفعول به لسلى «عنا » جار ومجرور متعلق بسلى « وعنهم » جار ومجرور معطوف على السابق «فليس» فعل ماض ناقص «سواء » بالنصب خبر ليس تقدّم على اسمه « عالم » اسم ليس « وجهول » معطوف عليه

الشاهد فيه : قوله « ليس سواء عالم وجهول » حيث قدّم خبر ليس — وهو « سواء» — على اسمه الذى هو قوله « عالم » وما عطف عليه

وهذا التقديم جائز عند العلماء كافة فى غير ليس ودام ؛ لأنه مسموع عن العرب فى هذا البيت وما أشبهه كقول ابن أحمر (وقد تقدّم شرحه فى ص ٣٣٧ من هذا الجزء) :

بِتَيْهَاءَ قَفْرٍ وَالْمَطِيُّ كَأَنَّهَا   قَطَا الْحَزْنِ قَدْ كَانَتْ فِرَاخًا بُيُوضُهَا

وكقول حسان بن ثابت الأنصارى :

كَأَنَّ سَبِيئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ   يَكُونُ مِزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءُ

وقد ادّعى الشارح رحمه الله الإجماع على جواز تقديم خبر ليس على اسمها ، وأنكر على صاحب الإرشاد نقله الخلاف فى تقديم خبرها على اسمها ، وهذا ليس بصحيح أصلا ، فإن الخلاف واقع بين العلماء فى هذه المسألة منذ القديم ، وممن منع توسط خبر ليس ابن درستويه ، كما نص عليه ابن هشام وأبو حيان ، ولكن الشارح هنا معذور؛ فقد سبقه بحكاية الإجماع ابن مالك رحمه الله ؛ فهو مقلد له فى هذا ، انظر قول صاحب الهمع : « ومنعه (أى التوسط) بعضهم فى ليس تشبيها بما ، وهو محجوج بالسماع ، والخلاف فى ليس نقله أبو حيان عن حكاية ابن درستويه ، ولم يظفر به ابن مالك فحكى فيها الإجماع على الجواز تبعا للفارسى وابن الدهان وابن عصفور » اه ، ونقل صاحب الهمع أيضا أن الكوفيين منعوا توسط خبر كان وأخواتها لأن فى أخبارهنّ ضمير الاسم ، والذى يظهر لى أنه أخذه من منعهم تقدّم خبر المبتدأ عليه ، وليس له نصّ صريح فى منع توسط أخبار كان وأخواتها بخصوصه ، بل كلام ابن الأنبارى صريح فى أنهم أجازوا توسط أخبار كان وأخواتها مع منعهم تقدّم الخبر على مبتدئه ، وقد قدّمنا لك فى شرح الشاهد رقم (١٥٣) هذه المسألة وفيها ذلك ، فارجع إليها هناك

١٨٥ — لم أقف على نسبة هذا الشاهد لقائل معين

اللغة : «طيب» بكسر الطاء — هو اللذة أو ماتحبه النفس وترتاح إليه «منغصة» اسم مفعول من التنغيص ، وهو التكدير ، ويقال : نغص فلان عيش فلان ، إذا كدّره «ادّكار » بتشديد

... ...

الدال مكسورة ــ وأصله اذتكار : قلبت تاء الافتعال دالا مهملة ، ثم قلبت الذال المعجمة دالا ، ثم أدغمت الدال فى الدال ، ومنه قوله تعالى : (وَادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ)

المعنى : لايرتاح الإنسان إلى الحياة ولايستطيب فيها العيش مادام يتذكر أيام الهرم التى تجيئه بأسقامها وأوجاعها ولا ينسى أنه مقبل على الموت لامحالة

الإعراب : « لا » نافية للجنس «طيب » اسم لا ، مبنى على الفتح فى محل نصب « للعيش » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا « ما » مصدرية ظرفية « دامت » فعل ماض ناقص ، والتاء للتأنيث « منغصة » خبر دام تقدّم على اسمه « لذاته » اسم دام ، والهاء ضمير العيش مضاف إليه « بادّكار » جار ومجرور متعلق بمنغصة « الموت » مضاف إلى ادّكار من إضافة المصدر لمفعوله « والهرم » معطوف على الموت

الشاهد فيه : قوله « مادامت منغصة لذاته » حيث قدم خبر دام ــ وهو قوله « منغصة » ــ على اسمها ــ وهو قوله « لذاته » ــ كما تبين ذلك فى إعراب البيت

وهذا التقديم جائز عند عامة علماء العربية ، إلا ابن معط ؛ فإنه منع ذلك فى هذا الفعل خاصة كما نصّ على ذلك فى ألفيته حيث يقول (ص ٣٥) :

وَلاَ يَجُوزُ أَنْ تُقَدِّمَ الْخَبَرْ عَلَى اسْمِ مَا دَامَ ، وَجَازَ فِى الْاخَرْ

قال العلامة الصبان فى توجيه مذهبه : « ولعله (يعنى ابن معط) يرى وجوب ترتيب أجزاء صلة الحرف المصدرى » اهـ

وقد ردّ العلماء ماذهب إليه ابن معط بثلاثة أدلة (الأوّل) أن الإجماع منعقد على جواز التوسط فى دام ؛ فلا يجوز له أن يخرق هذا الإجماع (الثانى) أن دام كسائر أخواتها فى العمل فتعطى حكمهن (الثالث) أن النص العربى قد جاء بتوسيط خبرها ؛ فلا تسوغ مخالفته ، والقول بما يخالفه مردود على صاحبه

ونقول : أما الدليل الأوّل فهو حجر على العقل أن يفكر ، وإلزام لمن معه الدليل بأن يرى مايراه من لادليل معه ، وهو تحكم ، وأما الدليل الثانى فهو قياس فاسد ؛ لأن من شرط القياس انتفاء الفوارق بين المقيس والمقيس عليه ، وههنا لم تنتف الفوارق ، ألا ترى أن « دام » مشروط فى عملها أن تسبقها « ما » المصدرية الظرفية دون سائر أخواتها ، وقد اختلف العلماء فى وجوب الترتيب بين معمولات الحرف المصدرى ؛ فالتزمه قوم ، وأجاز آخرون مخالفته بشرط أن لايتقدم على الحرف شىء منها ، وأما الدليل الثالث فإنه يحتمل غير ماذهبتم إليه ، أفليس يجوز لنا أن نعرب « لذاته » نائب فاعل لمنغصة لكونه اسم مفعول يعمل عمل الفعل المبنى للمجهول ، ويكون فى « دام » ضمير مستتر هو اسمه ، وعلى هذا لا يكون فى البيت دليل على جواز توسط خبر دام بينها وبين اسمها ، وهذا الضمير المستتر إن عاد على « لذاته » كان من باب التنازع فى السببى المرفوع وإعمال ثانى العاملين المتنازعين والإضمار فى أوّلهما ، وإن عاد إلى « العيش » لم يكن من

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : منع ابن مُعْطٍ توسُّطَ خبر « مادام » وَهُوَ وهم ؛ إذ لم يقل به غيره ، ونقل صاحب الإرشاد خلافا فى جواز توسط خبر « ليس » ، والصواب ماذكرته

الثانى : محل جواز توسط الخبر مالم يعرض مايوجب ذلك ، أو يمنعه ؛ فمن الموجب أن يكون الاسم مضافا إلى ضمير يعود على شىء فى الخبر ، نحو « كَانَ غُلاَمَ هِنْدٍ بَعْلُهَا » ، و « لَيْسَ فِي تِلْكَ الدِّيَارِ أَهْلُهَا » ؛ لما عرفت ، ومن المانع خوف اللبس ، نحو « كَانَ صَاحِبِي عَدُوِّى » واقتران الخبر بإلا ، نحو « وَمَا كَانَ صَلاَتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إلاَّ مُكَاءً » وأن يكون فى الخبر ضمير يعود على شىء فى الاسم ، نحو « كان غلام هند مُبْغِضَهَا » ؛ لما عرفت أيضا

(وَكُلٌّ) أى : كل العرب ، أو النحاة (سَبْقَهُ) أى : سبق الخبر (دَامَ حَظَرْ) أى مَنَعَ ، سَبْقَ : مصدر نصب بحظر مضاف إلى فاعله ، و « دام » فى موضع النصب بالمفعولية ؛ والمراد أنهم أجمعوا على منع تقديم خبر « دام » عليها ، وهذا تحته صورتان : الأولى أن يتقدم على « ما » ، ودعوى الإجماع على منعها مسلمة ، والأخرى أى يتقدم على « دام » وحدها ، ويتأخر عن «ما» ، وفى دعوى الإجماع على منعها نظر ؛ لأن المنع معلل بعلتين : إحداهما عدم تصرفها ، وهذا بعد تسليمه لاينهض مانعا باتفاق؛ بدليل اختلافهم فى ليس ، مع الإجماع على عدم تصرفها ، والأخرى أن « ما » موصول حرفى ولا يفصل بينه وبين صلته ، وهذا أيضا مختلف فيه . وقد

باب التنازع ، فإن قلت : فالعيش مذكر ، فلماذا ألحق تاء التأنيث بدام ؟ قلت : أعاد الضمير إليه مؤنثا لتأويله بالحياة ، وعلى هذين الوجهين يسقط الاستدلال بالبيت على ماذهبتم إليه ، وأيضا فإن مما يبطل احتجاجكم بالبيت أنه يلزم على إعرابكم محظور ، وهو أن يفصل بين العامل ــ وهو قوله « منغصة » ــ وبين معموله ــ وهو قوله « بادّكار » المتعلق به فى إعرابكم ــ بأجنبى من العامل ــ وهو قوله « لذاته » ــ فإنا نجزم على الراجح بأنه لاعمل لمنغصة على هذا الإعراب فى لذاته ، لكن لو ذهبنا إلى أن « لذاته » نائب فاعل لمنغصة لم يكن أجنبيا منه ؛ لأن له فيه عملا ؛ فيكون من الفصل بين العامل والمعمول بمعمول آخر ، وهو جائز إجماعا

ومما استشهد به الجمهور لهذه المسألة قول الآخر :

مَا دَامَ حَافِظَ سِرِّى مَنْ وَثِقْتُ بِهِ فَهْوَ الَّذِى لَسْتُ عَنْهُ رَاغِباً أَبَدَا

فقد قدّم خبر « دام » وهو قوله « حافظ سرى» على اسمه وهو قوله « من وثقت به » ، ويجرى فيه الاحتمال السابق ؛ فيقال : إن «من وثقت به» فاعل بحافظ سرى ، وإن اسم « دام » ضمير مستتر يعود إلى « من وثقت » ، وهو من باب التنازع وإعمال الثانى ؛ فيغتفر فيه عود الضمير إلى المتأخر

أجاز كثيرالفصل بين الموصول الحرفى وصلته ؛ إذا كان غيرعامل ، كما المصدرية ، لكن الصورة الأولى أقرب إلى كلامه ، أشعر بذلك قوله : (كَذَاكَ سَبْقُ خَبَرٍ مَا النَّافِيَهْ) أى : كما منعوا أن يسبق الخبر « ما » المصدرية كذلك منعوا أن يسبق ما النافية (فَجِئْ بِهَا مَتْلُوَّةً لاَ تَالِيَهْ) أى : متبوعة لاتابعة ؛ لأن لها الصدر ، ولا فرق فى ذلك بين أن يكون مادخلت عليه يشترط فى عمله تقدم النفى كزال ، أولا ككان ، فلا تقول « قَائِمًا مَا كَانَ زَيْدٌ » ، ولا « قَاعِدًا مَا زَالَ عَمْرٌو » ، قال فى شرح الكافية : وكلاهما جائز عند الكوفيين ، لأن « ما » عندهم لايلزم تصديرها ، ووافق ابن كيسان البصريين فى « ما كان » ونحوه ، وخالفهم فى « مازال » ونحوه ؛ لأن نفيها إيجاب

﴿ تنبيهات ﴾ الأول : أفهم كلامه أنه إذا كان النفى بغير «ما» يجوز التقديم ، نحو «قَائِمًا لَمْ يَزَلْ زَيْدٌ » و « قَاعِدًا لَمْ يَكُنْ عَمْرٌو » قال فى شرح الكافية : عند الجميع ، واستدل له بقول الشاعر :

١٨٦ — وَرَجِّ الْفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ ... عَلَى السِّنِّ خَيْرًا لاَ يَزَالُ يَزِيدُ

---

١٨٦ — البيت للمعلوط القريعى

اللغة : « رجّ » فعل أمر من الترجية ، وهى الأمل ، يريد توقع منه الخير وأمّله فيه « ما » هى الظرفية التى بمعنى المدة « على السن — إلخ » يريد أنه كلما كبر زاد خيرا

الإعراب : « رجّ » فعل أمر مبنى على حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا « الفتى » مفعول به لرجّ « للخير » جار ومجرور متعلق برجّ « ما » مصدرية ظرفية « إن » زائدة بعد ما المصدرية لشبهها بما النافية فى اللفظ «رأيته» فعل وفاعل ومفعول « على السن » جار ومجرور متعلق بقوله « يزيد » الآتى ، وتعليق العينى إياه بقوله خيرا مما لايظهر له وجه عندى « خيرا » مفعول مقدّم لقوله « يزيد » الآتى «لا» نافية « يزال » فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه « يزيد » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة فى محل نصب خبر يزال

الشاهد فيه : قوله « على السن خيرا لايزال يزيد » حيث قدّم معمول خبر لايزال — وهو قوله « خيرا » — على لايزال ، وأنت خبير بأن تقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل ، من جهة أن الأصل فى المعمول أن يكون بعد عامله ، فإذا وقع فى موقع كان ذلك آية ؛ ودليلا على أن عامله يصح أن يقع فيه قبله

أراد : لايزال يَزِيدُ على السن خَيْرًا ، فقدم معمول الخبر — وهو « خَيْرًا » — على الخبر — وهو « يَزِيدُ » — مع النفي بلا ، وتقديمُ المعمول يؤذِنُ بجواز تقديم العامل غالبا ، لكنه حكى في التسهيل الخلاف عن الفراء ، قلت : ومن شواهده الصريحة قوله :

١٨٧ — مَهْ عَاذِلِي فَهَائِمًا لَنْ أَبْرَحَا بِمِثْلِ أَوْ أَحْسَنَ مِنْ شَمْسِ الضُّحَى

فإن قلت : فلماذا اكتفيت في الاستدلال بقوله « خيرا » وهلا استدللت معه بقوله « على السن » فإنه كما ذهبت إليه معمول لقوله « يزيد » الذى هو خبر لايزال ؟

قلت : لأن قوله « على السن » جار ومجرور ، وهو مما يتوسع فيه ويستباح من أجله مالايستباح مع غيره ، فالاستشهاد به لايجدى

وفى هذا البيت ردّ على من زعم أن خبرالناسخ المنفى بأىّ حرف من حروف النفى لايجوزأن يتقدّم عليه ، ومن هؤلاء الفراء ، وستعرف في شرح الشاهد الآتى تفصيل الأقوال فى هذه المسألة

١٨٧ — لم أقف على نسبة هذا البيت لقائل

اللغة : « مه » قال ابن منظور : « ومه : زجر ونهى ، ومه : كلمة بنيت على السكون ، وهو اسم سمى به الفعل ، معناه اكفف ؛ لأنه زجر ، فإن وصلت نوّنت ، وفى الحديث : فقالت الرحم مه ، هذا مقام العائذ بك ؛ وقيل : هو زجر مصروف إلى المستعاذ منه ، وهو القاطع ، لاإلى المستعاذ به تبارك وتعالى ، وقد تكرّر فى الحديث ذكر مه ، وهو اسم مبنى على السكون بمعنى اسكت ، ومهمه بالرجل : زجره وقال له مه ، قال بعض النحويين : أما قولهم مه إذا نوّنت فكأنك قلت ازدجارا ، وإذا لم تنوّن فكأنك قلت الازدجار ؛ فصار التنوين علم التنكير ، وتركه علم التعريف » انتهى « عاذلى » العاذل : هو من يلومك ويعنفك على حبك « هائما » اسم فاعل من هام يهيم هيما — بفتح فسكون — وهيمانا — بفتحات — إذا عشق وأحب

الإعراب : « مه » اسم فعل أمر ، مبنى على السكون لامحل له من الإعراب ، وفاعله مستتر وجوبا تقديره أنت « عاذلى » منادى بحرف نداء محذوف ، منصوب بفتحة مقدّرة على ماقبل ياء المتكلم ، وياء المتكلم مضاف إليه « فهائما » خبر « أبرح » الناقص مقدّما عليه «لن» حرف نفى ونصب واستقبال « أبرحا » فعل مضارع ناقص منصوب بلن ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « بمثل » جار ومجرور متعلق بهائم ، ولمثل مضاف إليه محذوف لدلالة مابعده ، والتقدير : بمثل شمس الضحى أو أحسن إلخ « أو » عاطفة « أحسن » معطوف على مثل « من شمس » جار ومجرور متعلق بأحسن ، وشمس مضاف ، و « الضحى » مضاف إليه

الشاهد فيه : قوله « فهائما لن أبرحا » حيث قدّم خبر « أبرح » — وهو قوله « هائما » —

... ...

عليه ، مع كون « أبرح » منفيا بلن ؛ فدلّ ذلك على أنه يجوز أن يتقدّم خبر الفعل الناسخ المنفى إذا كان حرف النفى غير « ما » ، وهذا مااختاره ابن مالك رحمه الله ، وهو مذهب البصريين من النحاة

وحاصل الخلاف بين العلماء فى هذه المسألة أن نقول : إن الفعل الناسخ إما أن يكون منفيا ، و إما أن يكون موجبا ، فإن كان منفيا فإما أن يكون النفى شرطا فى عمله كزال ، و إما أن لايكون النفى شرطا له ككان ، ومن جهة أخرى إما أن يكون النافى هو « ما » أو غيرها من حروف النفى

فإن كان الفعل موجبا فقد نصّ البصريون على جواز تقديم خبره عليه ، والظاهر من تعليل الكوفيين فى « مازال » وأخواته أنهم يجيزونه أيضا ؛ فيكون تقديم خبر الموجب جائزا بالإجماع

وأجمعوا على أنه يستثنى من ذلك « مادام » ؛ فلا يجوز تقدّم خبرها على « ما » المصدرية ؛ لأن معمول صلة الحرف المصدرى لايتقدّم عليه

و إن كان الفعل الناسخ منفيا ، فإن كان مما لايشترط فى عمله النفى ككان فإن كان النافى « ما » فالبصريون على المنع ، والكوفيون على الجواز ، والخلاف بينهم فى هذا مبنى على خلاف آخر فى أن « ما » النافية هل يجب تصديرها أولا ؟ فالبصريون أوجبوا لها الصدارة ؛ فلم يجيزوا تقدّم خبر المنفى بها عليها ، والكوفيون لم يوجبوا لها الصدارة ؛ فأجازوا تقدّم خبر المنفى بها عليها ، وأجمع الفريقان على أنه إذا كان النافى غير « ما » من حروف النفى جاز تقديم الخبر عليه ، إلا أن المحقق الرضى جعل « إن » النافية بمنزلة « ما » ، وألحق جماعة « لم » و « لن » بما

و إن كان الفعل منفيا ، وهو مما يشترط فى عمله تقدّم النفى ؛ ففيه ثلاثة أقوال ؛ أوّلها : جواز تقديم الخبر مطلقا ، وهو مذهب الكوفيين وابن كيسان ، والثانى : المنع مطلقا ، وهو مذهب الفراء ؛ والثالث : المنع إن كان حرف النفى « ما » والجواز إن كان النافى غيره ، وهو مذهب البصريين

وقد احتج الكوفيون بأن « مازال » إيجاب ، وذلك أن « زال » وحدها فيها معنى النفى ، فإذا دخلت عليها «ما » أو غيرها من حروف النفى فقد نفت نفيها ؛ فصار المعنى إيجابا ، و إذا كان كذلك صار «مازال» بمنزلة « كان » فى أنه إيجاب ، فكما أن « كان » يجوز تقديم خبرها عليها نفسها فكذلك « مازال» ينبغى أن يجوز تقديم خبرها عليها ؛ والدليل على أن « مازال » إيجاب أنك لاتجدهم يقولون : مازال أحمد إلا مستقيم الأمر ، كما لايقولون : كان أحمد إلا مستقيم الأمر ، ومنشأ هذا أن الاستثناء المفرغ لا يكون فى الموجب ، والكلام هنا موجب ، فكان يقتضى إما جواز تقديم الخبر كما يتقدّم على كان ؛ و إما جواز الاستثناء إن لم نقل بإيجابه

وأجاب البصريون عن هذا بأن الكلام له جهتان : (الجهة الأولى) جهة اللفظ ، وهى النفى ، ومن أجلها منعنا التقديم ؛ إذا كان النافى مستوجبا للتصدير ، (والجهة الثانية)جهة المعنى ، وهى

الثانى : أفهم أيضا جَوَازَ توسُّط الخبر بين « ما » والمنفى بها ، نحو « مَا قَائِمًا كَانَ زَيْدٌ » و « مَا قَاعِدًا زَالَ عَمْرٌو » ومنعه بعضهم ، والصحيح الجواز .

الثالث : قوله « كذلك » يوهم أن هذا المنع مجمع عليه ؛ لأنه شبهه بالمجمع عليه ، وإنما أراد التشبيه فى أصل المنع دون وصفه ؛ لما عرفت من الخلاف

(وَمَنْعُ سَبْقِ خَبَرٍ لَيْسَ اصْطُفِى) منعُ : مصدر رفع بالابتداء ، مضاف إلى مفعوله — وهو سبق — والفاعل محذوف ، وسبق : مصدر جر بالإضافة مضاف إلى فاعله وهو خبر ، وليس : فى محل نصب بالمفعولية ، واصطُفى : جملة فى موضع رفع خبر المبتدإ . والتقدير : مَنْعُ مَنْ مَنَعَ أن يسبق الخبرُ ليس اصطفى ، أى : اختير

وهو رأى الكوفيين ، والمبرد ، والسيرافى ، والزجاج ، وابن السراج ، والجرجانى ، وأبى على فى الحلبيات ، وأكثر المتأخرين ؛ لضعفها بعدم التصرف ، وشبهها بما النافية .

وحجة من أجاز قوله تعالى : « أَلاَ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ » ؛ لما علم من أن تقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل(١) ، وأجيب بأن معمول الخبر هنا ظرف ، والظروف يتوسع فيها ، وأيضا فإنَّ « عسى » لايتقدم خبرها إجماعا ، لعدم تصرفها مع عدم الاختلاف

الإثبات ، ومن أجلها منعنا الاستثناء المفرغ

فإن قلت : فهلا عكستم الأمرَ ؛ فراعيتم المعنى وأجزتم تقدّم الخبر واللفظ وأجزتم الاستثناء المفرغ ؟

قلت : لايجوز ذلك ؛ فإنا راعيناجهة اللفظ لأجل ماهو داخل فى أحكام اللفظ ومن فروعه ، وراعينا جهة المعنى لأجل ماهو داخل فى أحكام المعنى ومن فروعه ، ألست ترى أن التقديم أمر راجع إلى اللفظ لا إلى المعنى ، ولما كان النفى موجودا فى اللفظ حملنا الحكم اللفظى — وهو التقديم — عليه ؛ فلم نجزه لوجود صورة النفى ، وأما الاستثناء فأمر راجع إلى المعنى ؛ لأنه ينظر فيه إلى عموم المستثنى منه و إخراج مايراد إخراجه من مفهومه ، فحملنا الاستثناء لأنه أمر معنوى على المعنى فمنعناه ؛ لأن معنى الكلام إيجاب

هذا ، و بيت الشاهد حجة على الفراء الذى سوى بين سائر حروف النفى ومنع أن يتقدم خبر العامل المنفى بأى حرف منها عليه

(١) وجهه أن « يوم » متعلق بقوله سبحانه (مصروفا) وقد تقدم هذا المتعلق على ليس ، والعامل فيه هو خبرها ؛ فلما تقدم معمول خبر ليس عليها فى أفصح الكلام من غير ضرورة دلّ على أن الخبر يجوز تقدمه ، لما ذكره الشارح من أن تقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل

فى فعليتها ؛ فَلَيْسَ أولى بذلك ، لمساواتها لها فى عدم التصرف مع الاختلاف فى فعليتها .

﴿ تنبيه ﴾ خبر فى كلامه منون ليس مضافاً إلى ليس، كما عرفت ، و إلا توالى خمس حركات ، وذلك ممنوع

(وَذُو تَمَامٍ) من أفعال هذا الباب ، أى : التامُّ منها (مَا بِرَفْعٍ يَكْتَفِي) أى : يستغنى بمرفوعه عن منصوبه ، كما هو الأصل فى الأفعال ، وهذا المرفوع فاعل صريح (وَمَا سِوَاهُ) أى : ماسوى المكتفى بمرفوعه (نَاقِصٌ) ؛ لافتقاره إلى المنصوب (وَالنَّقْصُ فِي فَتِيءَ) و (لَيْسَ) و (زَالَ) ماضى يزال التى هى من أفعال الباب (دَائِمًا قُفِي) ، فلا تستعمل هذه الثلاثة تامةً بحال ، وما سواها من أفعال الباب يستعمل ناقصا وتاما ، نحو « مَاشَاءَ اللهُ كَانَ » أى : حَدَثَ « وَإِنْ كَانَ ذو عُسْرَةٍ » أى : حضر ؛ وتأتى كان بمعنى كَفَلَ ، وبمعنى غَزَلَ . يقال : كان فُلَانٌ الصبيَّ ، إذا كفله ، وكَانَ الصُّوفَ ، إذا غزله ؛ ونحوه « فَسُبْحَانَ اللهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ » أى: حين تدخلون فى المساء وحين تدخلون فى الصباح « خَالِدِينَ فِيهَا مَادَامَتِ السَّمٰوَاتُ وَالْأَرْضُ » أى : مابقيت ، وكقوله :

١٨٨ — وَبَاتَ وَبَاتَتْ لَهُ لَيْــلَةٌ كَلَيْلَةِ ذِي الْعَائِرِ الْأَرْمَدِ

---

١٨٨ — هذا البيت ثانى أبيات قصيدة دالية ينسبها قوم لامرىء القيس بن حجر الكندى، يتوعد فيها بنى أسد قتلة أبيه ، وليست فيما شرحه الوزير أبو بكر من شعره ، ونسبها ابن دريد لامرىء القيس بن عانس بن المنذر ، وهو شاعر أدرك الإسلام وأسلم ، وأولها قوله :

تَطَاوَلَ لَيْــلُكَ بِالْإِثْمِدِ وَبَاتَ الْخَــلِيُّ وَلَمْ تَرْقُدِ

وَبَاتَ وَبَاتَتْ لَهُ لَيْــلَةٌ ... ... البيت ، و بعده :

وَذٰلِكَ مِنْ نَبَإٍ جَاءَنِي وَأُنْبِئْتُهُ عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ

وَلَوْ عَنْ نَثَا غَــيْرِهِ جَاءَنِي وَجُرْحُ اللِّسَانِ كَجُرْحِ الْيَدِ

لَقُلْتُ مِنَ الْقَولِ مَالاَ يَزَا لُ يُؤْثَرُ عَنِّي يَدَ الْمُسْــنَدِ

اللغة : « الإثمد » بكسر الهمزة وسكون الثاء المثلثة وكسر الميم ـ اسم موضع بعينه ، وضبطه ياقوت ولم يبينه ، واستشهد عليه بهذا البيت ، و بقول عامر بن الطفيل :

وَلَئِنْ تَعَذَّرَتِ الْبِلَادُ بِأَهْلِهَا فَمَجَازُهَا تَيْمَاءُ أَو بِالْإِثْمِدِ

وقد ضبطه المجد الفيروزابادى بفتح الهمزة أو ضمها ، وقال السيد المرتضى : ونقل فيه أنه بالمثناة

... ...

الفوقية بدل المثلثة ، قال أبو رجاء : ويخطر ببالى أنه لم يرد هنا الموضع ، وإنما عنى ماذكره ابن منظور بقوله : « قال أبو عمرو : يقال للرجل يسهر ليله سار با أو عاملا : فلان يجعل الليل إثمدا : أى يسهر ، وأنشد أبو عمرو :

كَمِيشُ الْإِزَارِ يَجْعَلُ اللَّيْلَ إِثْمِدًا وَيَغْدُو عَلَيْنَا مُشْرِقًا غَيْرَ وَاجِمِ

« الخلى » الرجل الذى خلا من الهموم و بواعثها « العائر » القذى فى العين ، وهو اسم كالكاهل والغارب ، وقيل : العائر الرمد ، وقيل : العائر بثر يكون فى جفن العين الأسفل ، وليس مصدرا ولا اسم فاعل ، وقال الليث : العائر : غمصة تمض العين كأنما وقع فيها قذى ، وهو العوار — بضم العين وتشديد الواو — أيضا « نبأ » هو الخبر وزنا ومعنى ، أو خاص بذى الشأن من الأخبار « أبى الأسود » اسم رجل ، قيل : هو ظالم بن عمرو من بنى الجون آكل المرار ، وهو ابن عم امرىء القيس ، ويقال : إن امرأ القيس رثاه فى هذه الأبيات ، وكان قد بلغه خبر موته ، قاله العينى ، ولا أراه يتفق مع باقى أبيات القصيدة « نثا » بفتح النون والثاء مقصورا — ما أخبرت به عن الرجل من خير أو شر « وجرح اللسان كجرح اليد » يريد أن فلتات اللسان ربما أصابت المقتل كما يصيبه الجرح باليد « يؤثر » يروى وينقل « يد المسند » هو بمعنى يد الدهر وأبد الدهر

الإعراب : « وبات » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى ضمائر الخطاب فى البيت السابق ، على طريق الالتفات ، وكان الأصل أن يقول : وبت وباتت لك ، إذا أراد أن يجرى على سنن البيت السابق « وباتت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث « له » جار ومجرور متعلق ببات « ليلة » فاعل باتت « كليلة » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لليلة « ذى العائر » مركب إضافى صدره مجرور بالإضافة إلى ليلة « الأرمد » صفة لذى العائر ، فإن فسرت العائر بالرمد فهى صفة مؤكدة

الشاهد فيه : قوله « وبات وباتت له ليلة » حيث استعمل « بات » فى الموضعين تامة بمعنى دخل فى المبيت ، ويقال منه : بات يبيت ويبات بيتوتة ، وقال ابن كيسان : « بات : يجوز أن يجرى مجرى نام ، ويجوز أن يجرى مجرى كان » اه ، ومراده أنها تأتى تامة كنام ، وناقصة ككان . وفى أول أبيات القصيدة شاهد لذلك أيضا ، وهو قوله « وبات الخلى » ومعناه نام ، وهو فى ذلك واضح . والعجيب أن العلامة الصبان رحمه الله يقول : « الشاهد فى بات الأولى لأنها التامة ، بخلاف الثانية ، فإنها الناقصة بمعنى صار : اسمها ليلة ، وخبرها الجار والمجرور ، بناء على مذهب الزمخشرى أنها تأتى بمعنى صار » اه ، وكيف يذهب إلى هذا بعد أن سمع الشارح العلامة ينقل له عن الناظم فى شرح الكافية قوله « وزعم الزمخشرى أن بات ترد أيضا بمعنى صار ولا حجة له على ذلك ولا لمن وافقه »

... وقالوا : « بَاتَ بِالْقَوْم » أى : نزل بهم ليلا ، ونحو : ظَلَّ الْيَوْمُ ، أى : دام ظلُّه ، وأَضْحَيْنَا : أى دخلنا فى الضُّحَى ، ومنه قوله :

١٨٩ — * إِذَا اللَّيْلَةُ الشَّهْبَاءُ أَضْحَى جَلِيدُهَا *

١٨٩ — هذا عجز بيت لعبد الواسع بن أسامة ، وصدره :

* وَمِنْ فَعَلاَتِى أَنَّنِى حَسَنُ الْقِرَى *

اللغة : « فعلاتى » بفتحات — جمع فعلة — بفتح فسكون — وهى المرة الواحدة من الفعل « القرى » بكسر القاف مكسورا — إكرام الضيف « الليلة الشهباء » المجدبة الباردة « أضحى جليدها » دخل فى وقت الضحى ، وهو ارتفاع الشمس ، ومراده أن جليد هذه الليلة قد طال مكثه واستمر بقاؤه حتى دخل هذا الوقت ، وكنى بذلك عن شدّته وكثرته ؛ لأنه لو كان قليلا خفيفا لذاب عند ظهور النهار ولم يبق إلى هـذا الوقت ، وذلك مبالغة فى وصف الليلة بالبرد الشديد ، ووقت الشتاء عندهم هو وقت الجدب والحاجة

المعنى : يصف نفسه بالكرم وأنه حسن القرى للأضياف فى وقت عزة الطعام واشتداد العسرة وجدب الناس ، وهو الوقت الذى يضنّ فيه

الإعراب : « من فعلاتى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدّم « أننى » أنّ : حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسمه « حسن القرى » خبر أن ، ومضاف إليه ، وأن ومادخلت عليه فى تأويل مصدر مبتدأ واجب التأخير ؛ لما علمت فى باب الابتداء « إذا » ظرفية تضمنت معنى الشرط « الليلة » فاعل لفعل محذوف يفسره مابعده ، تقديره : إذا اشتدّت الليلة مثلا «الشهباء» صفة لليلة ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل جرّ بإضافة إذا إليها « أضحى » فعل ماض « جليدها » فاعل أضحى ، وها : مضاف إليه ، وجملة أضحى وفاعله لامحل لها مفسرة ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والتقدير : إذا اشتدّت الليلة الشهباء فإن من فعلاتى حسن إكرامى الضيوف ، مثلا

الشاهد فيه : قوله « أضحى جليدها » حيث استعمل فيه « أضحى » تاما بمعنى دخل فى وقت الضحى ، ولهذا اكتفى بالمرفوع وهو فاعله ، ولم يحتج إلى منصوب ، قال جار الله : « وأصبح وأمسى وأضحى على ثلاثة معان : أحدها أن تقرن مضمون الجملة بالأوقات الخاصة التى هى الصباح والمساء والضحى على طريقة كان ، والثانى : أن تفيد معنى الدخول فى هذه الأوقات كأظهر وأعتم وهى فى هذا الوجه تامة يسكت على مرفوعها ، قال عبد الواسع بن أسامة :

* ومن فعلاتى ... البيت * الثالث : أن تكون بمعنى صار كقولك : أصبح زيد غنيا وأمسى فقيرا ، وقال عدى :

ثُمَّ أَضْحَوا كَأَنَّهُمْ وَرَقٌ جَفْـ ـفَ فَأَلْوَتْ بِهِ الصَّبَا وَالدَّبُورُ

أى : بقى جليدها حتى أضحى ، أى : دخل فى الضحى ، ويقال : صَارَ فُلَانٌ الشَّىْءَ ، بمعنى ضمَّه إليه(١) ، وصرت إلى زيد : تحوَّلْتُ إليه . وقالوا : بَرِحَ الخفاء(٢) ، وانْفَكَّ الشىء ، بمعنى انفصل ، وبمعنى خلص

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : إنما قَيَّدْتُ زال بماضى يزال للاحتراز عن ماضى يَزِيل ؛ فإنه فعل تام متعد معناه ماز ، يقولون : زِلْ ضأنَكَ عن معزك ، أى : مِزْ بَعْضَهَا من بعض ، ومصدره الزَّيْلُ ، ومن ماضى يَزُول ؛ فإنه فعل تام قاصر معناه الانتقال ، ومنه قوله تعالى : « إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمٰوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولاَ » ومصدره الزَّوَال

الثانى : إذا قلت : « كَانَ زَيْدٌ قائماً » جازأن تكون كان ناقصة ؛ فقائماً خبرها ، وأن تكون تامة ؛ فيكون حالا من فاعلها ، و إذا قلت : « كَانَ زَيْدٌ أخاك » وجب أن تكون ناقصة ؛ لامتناع وقوع الحال معرفة

(وَلاَ يَلِي الْعَامِلَ) أى : كان وأخواتها (مَعْمُولُ الْخَبَرْ) مطلقا عند جمهور البصريين ، سواء تقدم الخبر على الاسم ، نحو : كَانَ طَعَامَكَ آكلاً زيدٌ ، خلافا لابن السراج والفارسى وابن عصفور ، أم لم يتقدم ، نحو : كَانَ طَعَامَكَ زَيْدٌ آكلا ، وأجازه الكوفيون مطلقا ، تمسكا بقوله :

١٩٠ — قَنَافِذُ هَدَّاجُونَ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةُ عَوَّدَا

---

(١) من ذلك قوله سبحانه وتعالى : (فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ) وتقول : صاره يصوره ، فهو واوى العين ، بخلاف صار الناقصة ؛ فان مضارعه يصير ، وهو يائى العين

(٢) من ذلك قول حسان بن ثابت الأنصارى رضى الله عنه يخاطب أبا سفيان :

أَلاَ أَبْلِغْ أَبَا سُفْيَانَ عَنِّي مُغَلْغَلَةً فَقَدْ بَرِحَ الْخَفَاءُ

وقول عنترة بن شدّاد العبسى :

مَنْ كَانَ يَجْحَدُنِي فَقَدْ بَرِحَ الْخَفَا مَا كُنْتُ أَكْتُمُهُ عَنِ الرُّقَبَاءِ

١٩٠ — هذا البيت من قصيدة للفرزدق يهجو فيها عبد القيس وجريرا ، وهى من قصائد النقائض ، وأوّلها قوله :

رَأَى عَبْدُ قَيْسٍ خَفْقَةً شَوَّرَتْ بِهَا يَدَا قَابِسٍ أَلْوَى بِهَا ثُمَّ أَخْمَدَا

... ...

أَعِدْ نَظَراً يَا عَبْدَ قَيْسٍ فَرُبَّمَا أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الْحِمَارَ الْمُقَيَّدَا
حِمَارُ كُلَيْبِيِّينَ لَمْ يَشْهَدُوا بِهِ رِهَاناً وَلَمْ يُلْفَوْا عَلَى الْخَيْلِ رُوَّدَا
عَسٰى أَنْ يُعِيدَ الْمُوقِدُ النَّارَ فَالْتَمِسْ بِعَيْنَيْكَ نَارَ الْمُصْطَلِي حَيْثُ أَوْقَدَا

اللغة : « قنافذ » جمع قنفذ ـ بضم القاف وسكون النون ، وفتح الفاء أوضمها ، و بالذال المعجمة أوالدال المهملة ـ وهو حيوان معروف، يضرب به المثل فى سرى الليل ، يقال : أسرى من قنفذ « هداجون » و يروى فى مكانه « دراجون » وكلاهما جمع لصيغة المبالغة ، أما الهداجون فمأخوذ من الهدج ـ بفتح الهاء وسكون الدال ـ وهو السير السريع ، و باب فعله كضرب ، وأما الدراجون فمأخوذ من قولهم : درج الصبى والشيخ ـ من باب دخل ـ إذا تقارب خطوهما « عطية » هو أبوجرير

المعنى : يذم هؤلاء بأنهم يشبهون القنافذ فى كثرة السير ليلا للسرقة أوالفجور ، و بأن عطية أبا جرير هو الذى عوّدهم ذلك وعلمهموه

الإعراب : « قنافذ » خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : هم قنافذ « هداجون » صفة لقنافذ « حول » ظرف مكان متعلق بقوله « هداجون » وهو مضاف ، و « بيوتهم » مركب إضافى مضاف إليه « بما » الباء جارة ، ومعناها السببية ، وما : اسم موصول مبنى على السكون فى محل جر بالباء ، والجار والمجرور متعلق بقوله « هداجون » أيضا « كان » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير الشأن « إياهم » ضمير منفصل مفعول مقدّم لقوله « عوّدا » فى آخر البيت « عطية » مبتدأ « عوّدا » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى عطية ، والألف للإطلاق ، وجملة الفعل وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب خبر كان ، وجملة كان واسمها وخبرها لامحل لها من الإعراب صلة الموصول

وهذا أحد أعاريب فى هذا البيت على مذهب البصريين ، وستعرف فى بيان الاستشهاد أعاريب أخرى

الشاهد فيه : قوله « كان إياهم عطية عوّدا » ؛ فإن الكوفيين ذهبوا إلى أن « عطية » اسم كان ، وجملة « عوّدا » فى محل نصب خبر كان ، وقوله « إياهم » مفعول به لعوّد ، وزعموا أن هذا دليل على أنه يجوز أن يلى الفعل الناقص ، الذى هو كان فى هذا البيت ، معمول خبره ، وهو هنا قوله « إياهم »

وقد منع البصريون هذه المقالة بأنه لادليل عليها من كلام العرب . ومنعوا أن يكون هذا البيت دليلا ؛ لأنه يحتمل وجوها أخرى من الإعراب غير الذى استند الكوفيون إليه

الوجه الأوّل : ما ذكرناه فى إعراب البيت

وخُرِّج على زيادة كان ، أو إضمار اسم مرادٍ به الشأنُ ، أو راجع إلى « ما » ، وعليهن فعطية مبتدأ ، وقيل : ضرورة ، وهذا التأويل متعين فى قوله :

١٩١ — بَاتَتْ فُؤَادِىَ ذَاتُ الْخَالِ سَالِبَةً فَالْعَيْشُ إِنْ حُمَّ لِى عَيْشٌ مِنَ الْعَجَبِ

الوجه الثانى : أن يكون اسم « كان » ضميرا مستترا عائدا إلى «ما» الموصولة ، و «عطية» مبتدأ ، وجملة « عوّدا » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره خبر كان

الوجه الثالث : اعتبار « كان » زائدة بين الموصول وصلته ، و « عطية » مبتدأ ، وجملة « عوّدا » خبره ، وجملة المبتدأ وخبره لامحل لهـا صلة الموصول

فأنت ترى أن «عطية» فى هذه الأوجه الثلاثة وقع مبتدأ لا اسما لـكان كما زعم الـكوفيون

فإن قلت : فقد سلمت أن استدلال الـكوفيين بهذا البيت ومايشبهه ساقط لايصح ، ولـكنى أرى البصريين قد تخلصوا من محظور فوقعوا فى محظور آخر مثله ، إن لم يكن أشدّ منه ، وذلك أنا نعلم أن خبر المبتدأ إذا كان فعلا لم يجز أن يتقدّم على مبتدئه ؛ لئلا يلتبس بالفاعل ، ونعلم أيضا أن تقدم المعمول يؤذن بتقدم العامل ، و إذا تقرّر هـذا فنقول : إنـكم جعلتم فى هذه الأوجه جملة « عوّدا » من الفعل وفاعله المستتر فيه خبر المبتدأ الذى هو « عطية » وقد تقدم معمول هـذا الخبر الفعلى على المبتدأ ، وذلك المعمول هو قوله « إياهم » ؛ مع أن تقدم هذا الخبر على المبتدأ لايجوز لـما أسلفنا

فالجواب على هذا أن ننبهك إلى أمر غفلت عنه ، وهو أنا لم نمنع تقدّم الخبر إذا كان فعلا إلا مخافة أن يلتبس المبتدأ بالفاعل ، وفى تقدم المعمول لاوجود لهذا اللبس ؛ فساغ تقدّمه ، وانظر إلى قول ابن هشام : « وجاز عند البصريين وهشام تقديم معمول الخبر على المبتدأ فى نحو زيد ضرب عمرا ، و إن لم يجز تقديم الخبر » اهـ

وقد التزم جماعة من العلماء أن يحكموا على كل ماجاء من الشواهد مخالفا لمذهب البصريين فى هذه المسألة بأنه شاذ ؛ لأنهم رأوا أن شيئا من هذه التخريجات لايتيسر فى بعضها ، بل يتعين القول بشذوذه ، فأرادوا أن يجعلوها كلها بمنزلة واحدة من غير أن يتمحلوا فى التخريجات ، وفى عبارة الشارح مايعطى من بعيد الميل إلى ذلك ، وسيتبين لك فى شرح الشاهـد الآتى ما يقنعك و يكفيك ، إن شاء الله تعالى

١٩١ — هذا البيت من الشواهد التى لم نقف على نسبتها إلى قائل معين

اللغة : « الخال » شامة سوداء فى البـدن ، وقيل : نـكتة سوداء فيه ، وفى التهذيب : بثرة فى الوجه تضرب إلى السواد ، وهذا هو المشهور على ألسنة الشعراء والأدباء ، والجمع خيلان ــ بكسر الخاء المعجمة ــ « سالبة » اسم فاعل من سلب الشىء ــ من باب نصر ــ إذا أخذه

... ...

واختلسه « حم » بالبناء للمجهول ـ أى قضى وقدّر ، ومثله أحمّ الأمر ـ بالبناء للمجهول أيضا ـ وقال البعيث :

أَلَا يَا لَقَوْمِي كُلُّ مَا حُمَّ وَاقِعُ وَلِلطَّيْرِ مَجْرًى وَالْجُنُوبِ مَصَارِعُ

وتقول : حمه الله تعالى ، وأحمه ـ بالبناء للمعلوم فيهما ـ إذا قضاه وقدّره ، قال خباب بن غزىّ فى الأوّل :

وَأَرْمِي بِنَفْسِي فِي فُرُوجٍ كَثِيرَةٍ وَلَيْسَ لِأَمْرٍ حَمَّهُ اللهُ صَارِفُ

وقال عمرو ذو الكلب الهذلى فى الثانى :

أَحَمَّ اللهُ ذٰلِكَ مِنْ لِقَاءٍ أُحَادَ أُحَادَ فِي الشَّهْرِ الْحَلَالِ

الإعراب : « باتت » فعل ماض ناقص ، والتاء للتأنيث «فؤادى» مفعول به لقوله «سالبة» الآتى تقدم عليه « ذات » اسم بات « الحال » مضاف إليه « سالبة » خبر بات ، وفيه ضمير مستتر فاعله ، وأصل الكلام : باتت ذات الحال سالبة فؤادى ، ففصل بين الفعل الناقص واسمه بمعمول الخبر ، على ماسيأتى إيضاحه ، وستعرف مافيه « فالعيش » يجوز أن تكون الفاء واقعة فى جواب الشرط ، ويجوز أن تكون تفريعية ، والعيش : مبتدأ « إن » شرطية « حم » فعل ماض ، مبنى للمجهول ، فعل الشرط ، مبنى على الفتح فى محل جزم « لى » جار ومجرور متعلق بحم « عيش » جعله العينى نائب فاعل لحم ، وفيه وضع الظاهر موضع الضمير ؛ ويجوز عندى أن يكون نائب فاعل « حم » ضميرا مستترا فيه ، ويكون قوله « عيش » خبر المبتدأ مع ملاحظة وصفه بالجار والمجرور بعده الذى هو قوله « من العجب » ؛ لئلا يلزم عليه اتحاد المبتدأ والخبر لفظا ومعنى وقوله « من العجب » هو جار ومجرور يتعلق بمحذوف خبر المبتدأ على الوجه الذى ذكره العينى ، ويتعلق بمحذوف صفة لعيش على الوجه الذى جوّزناه ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والتقدير : إن حم لى عيش فالعيش عيش من العجب ، ويجوز أن تكون جملة المبتدأ والخبر نفسها هى جملة جواب الشرط

الشاهد فيه : قوله « باتت فؤادى ذات الحال سالبة » حيث أولى فيه الفعل الناقص ـ وهو بات ـ مفعول خبره الذى هو « فؤادى »

وهذا البيت أقوى ماتمسك به الكوفيون على جواز إيلاء العامل معمول الخبر ، وذلك لأن ماذكره الشارح رحمه الله من التوجيهات المبطلة لاستشهادهم على هذه المسألة بالبيت السابق لايجرى واحد منها فى هذا البيت ، وبيان هذا أن البصريين أمكنهم أن يدّعوا فى بيت الفرزدق أن اسم « كان » ضمير الشأن ، أوضمير مستتر ، وما بعد « كان » جملة من مبتدأ وخبر ، بسبب أن الخبر

وقوله :

١٩٢ — لَئِنْ كَانَ سَلْمَى الشَّيْبُ بِالصَّدِّ مُغْرِيًا لَقَدْ هَوَّنَ السُّلْوَانَ عَنْهَا التَّحَلُّمُ

فى البيت السابق غير ظاهر الإعراب ؛ لكونه جملة ؛ فيجوز ادّعاء أن محل هذه الجملة رفع أو نصب على مايشتهون ، فأما فى هذا البيت الذى معنا فلا يمكن ادّعاء شىء من هذا ؛ لأن الخبر مفرد منصوب ، فهو متعين لأن يكون خبر الفعل الناقص ، فإما أن يكون ماذهب إليه الكوفيون صحيحا ، و إما أن يكون هذا البيت ضرورة ، واختار البصريون الثانى

ولكن بعض المتأخرين ذكر فى هذا البيت احتمالا آخر يسقط به استدلال الكوفيين ؛ وهو أن يكون قوله « فؤادى » منادى بحرف نداء محذوف ؛ ومعمول الخبر محذوف أيضا ، وأصل الكلام : باتت يافؤادى ذات الخال سالبة إياك ، وفيه تكلف ظاهر ؛ وعبارة الشارح التى شرح بها هذا الموضوع هى فى الأصل لابن هشام رحمه الله فى شرح الشواهد ، حيث يقول : « وأما قول الشاعر : ✡ قنافذ هداجون . . . . البيت ✡ فيجوز أن يكون اسم كان ضميرا مستترا فيها عائدا على ما الموصولة : أى بسبب الأمر الذى كان هو عطية عودهم إياه ، وجملة عطية عوّدهم خبر كان ، وحذف العائد لأنه ضمير منصوب ، ويجوز أيضا أن يكون عطية اسم كان وتقديم معمول الخبر للضرورة ، وهذا الجواب عندى أولى ؛ لاطراده فى نحو قول الشاعر :

✡ باتت فؤادى . . . . . . البيت ✡ إذ الأصل باتت ذات الخال سالبة فؤادى ، ولا يجوز تقدير ذات مبتدأ ، لنصب سالبة » اهـ

١٩٢ — ولم أقف على نسبة هذا البيت أيضا

اللغة : « سلمى » اسم امرأة « الصدّ » الإعراض ، والتولى ، وبابه مثل ردّ « مغريا » اسم فاعل من أغرى ، وتقول : أغرى محمد عليا بالجدّ ، إذا أولعه به وجعله حريصا عليه شديد الكلف به «هون» خفف ، ويسر « السلوان » التسلى والتصبر « التحلم » تكلف الحلم ليدركه ، بخلاف التحالم ، فإنه تكلف الحلم من غير رغبة فى إدراكه

المعنى : إذا كان ماطرأ على من الشيب مغريا سلمى بالإعراض عنى فإنى قد وجدت التسلى عنها أمرا سهلا بسبب ما أتكلفه من الحلم

الإعراب : « لئن » اللام موطئة للقسم ، إن : شرطية « كان » فعل ماض ناقص فعل الشرط مبنى على الفتح فى محل جزم « سلمى » مفعول به لقوله مغريا الآتى ، وستعرف مافيه « الشيب » اسم كان « بالصدّ » جار ومجرور متعلق بقوله « مغريا » أيضا « مغريا » خبر كان « لقد » اللام واقعة فى جواب القسم ، قد : حرف تحقيق « هوّن » فعل ماض « السلوان » مفعول به لهوّن « عنها » جار ومجرور متعلق بالسلوان « التحلم » فاعل هوّن

الشاهد فيه : قوله « كان سلمى الشيب مغريا » حيث ولى « كان » معمول خبرها — وهو

لظهور نصب الخبر . وأصل تركيب النظم : ولا يلى معمولُ الخبر العاملَ ، فقدم المفعول — وهو العامل — وأخر الفاعل — وهو معمول الخبر — لمراعاة النظم ، وليعود الضمير إلى أقرب مذكور من قوله : (إلاَّ إذَا ظَرْفاً أَتَى) أى : معمولُ الخبر (أوْ حَرْفَ جَرْ) مع مجروره ؛ فإنه حينئذ يلى العامل اتفاقا ، نحو « كَانَ عِنْدَكَ — أو فِى الدَّارِ — زَيْدٌ جَالِسًا ، أو جَالِسًا زَيْدٌ » ؛ للتوسع فى الظرف والمجرور

(وَمُضْمَرَ الشَّانِ اسْماً انْوِ) فى العامل (إنْ وَقَعْ) شىء من كلامهم (مُوهِمُ) جواز (مَا اسْتَبَانَ) لك (أَنَّهُ امْتَنَعْ) ، كما تقدم بيانه فى قوله * قنافذ هَدَّاجُونَ . . . البيت * وقوله :

١٩٣ — فَأَصْبَحُوا وَالنَّوَى عَالِى مُعَرَّسِهِمْ وَلَيْسَ كُلَّ النَّوَى تُلْقِى المَسَاكِينُ

قوله « سلمى » — إذ هو معمول للخبر الذى هو قوله « مغريا » ، وليس هـذا المعمول ظرفا ولا حرف جر حتى يغتفر فيه ذلك ، وهذا الإيلاء غير جائز عند البصريين ، وليس من الممكن ادّعاء زيادة كان أو إضمار اسمها على أنه ضمير الشأن أو ضمير عائد على شىء تقدّم فى الكلام ؛ لأن ادّعاء واحد من هذه الأمور يستلزم أن يكون ما بعد « كان » مبتدأ وخبرا ، وهذا لا يتيسر مع انتصاب الخبر ، ومن أجل هذا ذهب متقدّمو البصريين إلى أن هذا البيت ضرورة من ضرورات الشعر

وذهب بعض المتأخرين ممن انتصروا لمذهبهم إلى أن « سلمى » فى البيت ليس مفعولا به لقوله « مغريا » كما زعم الكوفيون ، بل هو منادى بحرف نداء محذوف ، ومعمول قوله « مغريا » محذوف أيضا ، وأصل الكلام : لئن كان ياسلمى الشيب مغريا إياك بالصدّ — إلخ

فإن قلت : فالكلام إذن على الخطاب ، وقد كان من حقه أن يقول فى تكملة البيت : لقد هوّن السلوان عنك التحلم

قلت : لاضير فى الالتفات من الخطاب إلى الغيبة ، كقوله تعالى : (حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِى الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ) وإذا احتمل الدليل هذا الوجه فقد بطل استدلال الكوفيين به على جواز إيلاء الفعل الناسخ معمول خبره من غير شذوذ ولا ضرورة ، لكن فيه تكلفا

١٩٣ — البيت لحميد الأرقط ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٣٥ وص ٣٧) وقبله قوله :

بَاتُوا وَجُلَّتُنَا الصَّهْبَاءُ بَيْنَهُمُ كَأَنَّ أَظْفَارَهُمْ فِيهَا السَّكَاكِينُ

اللغة : « جلتنا » الجلة — بضم الجيم وتشديد اللام — وعاء يتخذ من الخوص يوضع فيه التمر يكنز فيها ، عربية معروفة ، قال الراجز :

إِذَا ضَرَبْتَ مُوقَراً فَابْطُنْ لَهْ فَوْقَ قُصَيْرَاهُ وَتَحْتَ الْجُلَّهْ

... ...

يعنى جملا عليه جلة فهو بها موقر ، يريد اضربه فى بطنه تحت الجلة ، وجمع الجلة جلل ــ مثل غرفة وغرف ــ وجلال ــ بكسر الجيم وتخفيف اللام ــ قال الشاعر :

بَاتُوا يُعَشُّونَ الْقُطَيْعَاءَ جَارَهُمْ وَعِنْدَهُمُ الْبَرْنِيُّ فِي جُلَلٍ دُسْمِ

وقال آخر :

يَنْضَحُ بِالْبَوْلِ وَالْغُبَارِ عَلَى فَخْذَيْهِ نَضْحَ الْعِيدِيَّةِ الْجُلَلاَ

« الصهباء » من صفات الجلة ، أراد أن لونها الصهبة ، قال الأعلم : « الجلة : قفة التمر تتخذ من سعف النخل وليفه ، فلذلك وصفها بالصهبة » اهـ « معرسهم » بضم الميم وفتح العين المهملة وتشديد الراء مفتوحة ــ موضع نزولهم ليلا ، مأخوذ من قولهم : عرّس تعريسا ، إذا نزل ليلا

المعنى : يصف أضيافا نزلوا به فقراهم تمرا ، فيقول : لما أصبحوا ظهر على مكان نزولهم نوى التمر كومة عالية مرتفعة ، مع أنهم ما كانوا يرمون كل نواة يأكلون تمرتها ، بل كانوا يلقون بعض النوى و يأكلون بعضا ، إشارة إلى كثرة ماقدّم لهم منه وكثرة ما أكلوا

الإعراب : « فأصبحوا » فعل وفاعل « والنوى » الواو للحال ، النوى : مبتدأ « عالى » خبر المبتدأ « معرسهم » مركب إضافى صدره مجرور بالإضافة إلى عال ، والضمير مضاف إليه ، والجملة من المبتدأ وخبره فى محل نصب حال صاحبه واو الجماعة الواقعة فاعلا لأصبح « وليس » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير الشأن « كل » مفعول مقدّم لقوله « تلقى » الآتى « النوى » مضاف إليه « تلقى » فعل مضارع ، فيه ضمير مستتر فاعله ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر مقدّم «المساكين» مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب خبر ليس ، وستعرف وجوها أخرى فى إعراب البيت

الشاهد فيه : قوله « ليس كل النوى تلقى المساكين » حيث وقع فيه ماظاهره إيلاء الفعل الناقص ــ وهو « ليس » ــ معمول الخبر ــ وهو قوله « كل النوى » ــ إذ هو مفعول لتلقى ، مع أنه يحتمل أن يكون «تلقى» مع فاعله المستتر فيه خبرا لليس فى محل نصب ، ويكون «المساكين» اسم ليس ؛ كما ذهب إلى هذا عامة الكوفيين

ولكن هذا الظاهر غير مراد ولا مرضى عن البصريين الذين لايجيزون إيلاء معمول الخبر للفعل الناسخ ، سواء أتقدّمَ الخبر على المبتدأ كما فى هذا البيت أم تأخر عنه كما فى بيت الفرزدق السابق ، وهم يجعلون اسم « ليس» ضمير شأن محذوف ، ويجعلون مابعد «ليس» ونحوها جملة من مبتدأ وخبر فى محل نصب خبرا عن الفعل الناسخ ، كما عرفت فى إعراب البيت

واعلم قبل كل شىء أن هذا البيت يروى برفع « كل » ونصبه ، ويروى قوله « يلقى » بياء المضارعة وتائها ، أما على رواية رفع « كل » سواء أكان «يلقى» بالتاء أم بالياء فلا شاهد فى البيت

... ...

لما نحن فيه ، ولا إيهام لأمر غير جائز ؛ لأن « كل النوى » حينئذ اسم ليس ، و « يلقى » أو « تلقى » فعل مضارع ، و « المساكين » فاعله ، وجملة الفعل وفاعله فى محل نصب خبر « ليس » ؛ غير أن الكلام على تقدير ضمير يربط جملة الخبر بالاسم ، وتقديره : وليس كل النوى يلقيه المساكين ، فحذف العائد من جملة الخبر إلى المبتدأ ، ولا يذهب عليك أن « المساكين » جمع تكسير لمسكين فيجوز فى فعله التذكير والتأنيث

أما على رواية نصب « كل » فإن كان الفعل « يلقى » بالياء تعين وجه واحد ، وهو أن يكون اسم « ليس » ضمير شأن محذوفا ، وجملة « يلقى المساكين » فى محل نصب خبر ليس ، ولا يجوز اعتبار « يلقى » مسندا إلى ضمير مستتر عائد إلى المساكين حتى تكون الجملة من «يلقى» وفاعله خبر ليس ، و « المساكين » اسمها مؤخرا ؛ لأنه لو أراد الشاعر ذلك لقال « وليس كل النوى يلقون المساكين »

أما على رواية نصب « كل النوى » و « تلقى » بالتاء فيحتمل وجهين : ذكرنا أحدهما فى إعراب البيت ، وذكرنا الثانى فى صدر بيان الاستشهاد

وإلى الأول ذهب جمهور البصريين وعلى رأسهم سيبويه رحمه الله ، قال (ج١ ص ٣٥) « هذا باب الإضمار فى ليس وكان ، كالإضمار فى «إن» . إذا قلت : إنه من يأتنا نأته ، وإنه أمة الله ذاهبة ، فمن ذلك قول بعض العرب : ليس خلق الله مثله ، فلولا أن فيه إضمارا لم يجز أن تذكر الفعل ولم تعمله فى اسم ، ولكن فيه من الإضمار مثل ما فى « إنه » ؛ قال حميد الأرقط * فأصبحوا والنوى . . . البيت * فلو كان « كل » على « ليس » لم يكن فيه إلا الرفع فى « كل » ، ولكنه انتصب على « تلقى » ، ولا يجوز أن تحمل « المساكين » على « ليس » وقد تقدمت فجعلت الذى يعمل فيه الفعل الآخر يلى الأول ، وهذا لا يحسن » اه كلامه

وقوله « فلو كان كل على ليس لم يكن فيه إلا الرفع » . معناه أنه لو لم يكن فى « ليس » ضمير الشأن لوجب أن يرتفع « كل » بها على أنه اسمها ، وتكون جملة « تلقى المساكين » فى محل نصب خبرها ، ويحتاج الكلام إلى ضمير يربط جملة الخبر بالاسم ، وتقديره : ليس كل النوى تلقيه المساكين ، وحذف الهاء من الأخبار قبيح عنده ، فلا يحسن أن تقول «زيد ضربت» وأنت تريد « زيد ضربته »

وقوله « ولا يجوز أن تحمل المساكين على ليس » معناه أنه لا يجوز أن ترفع « المساكين » على أنه اسم ليس — وجملة « تلقى » مع فاعله المستتر خبر ليس مقدما ، أى : كما ذهب إليه جمهرة الكوفيين — وقد جعلت معمول « يلقى » متقدما حتى ولى « ليس » وذلك أن « كان » وأخواتها لا يجوز أن يليها شىء تعمل فيه لفظا أو محلا ، هذا معنى كلامه

وقال الأعلم رحمه الله : « استشهد ببيت حميد على الإضمار فى ليس لأنها فعل ، وجعل الدليل

فى رواية « تلق » بالتاء المثناة من فوق ، وبه احتج من أجاز ذلك مع تقديم الخبر ، وقال الجمهور : التقدير ليس هو ، أى الشأن ؛ وقد عرفت أنه إنما يقدر ضمير الشأن حيث أمكن تقديره ، ومن الدليل على صحة تقدير ضمير الشأن فى « كان » قوله :

١٩٤ — إِذَا مُتُّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ شَامِتٌ وَآخَرُ مُثْنٍ بِالَّذِي كُنْتُ أَصْنَعُ

على ذلك إيلاءها المنصوب بغيرها ، وذلك لأن شرط العامل أن لايفصل بينه وبين معموله بما لم يعمل فيه ؛ لئلا يفصل بينه وبين معموله بأجنبى منه » انتهى مع إيضاح يسير

والحاصل أن الكوفيين ذهبوا إلى أنه يجوز من غير ضرورة ولاشذوذ أن يجىء بعد « كان » وأخواتها معمول خبرها مطلقا ، وخصه بعضهم بما إذا تقدّم الخبر على الاسم ، واستدلوا بأبيات منها بيت حميد هذا ، حيث زعموا أن « كل » مفعول « تلقى » الذى هو مع فاعله المستتر خبر « ليس » و « المساكين » اسمها

وللبصريين أن يجيبوا بعدّة أجوبة : الأوّل : ادّعاء أن الرواية برفع « كل » على أنه اسم ليس ، الثانى : أن الرواية « يلقى » بالياء التحتية فيتعين رفع « المساكين » على أنه فاعل ، وإضمار ضمير الشأن فى « ليس » بالإجماع ، الثالث : سلمنا أن الرواية بنصب « كل » وبالتاء فى « تلقى » لكن نمنع أن يكون « المساكين » اسم « ليس » ، بل اسمها ضمير شأن محذوف على ماسبق تفصيله

هذا ، واعلم أن ابن الناظم قد استشهد بهذا البيت لمذهب الكوفيين ، فأنكر عليه العينى ذلك ، قال : « وهذا وهم منه ؛ لأنه لوكان « المساكين » اسم «ليس» لقال « يلقون المساكين » كما تقول : قاموا الزيدون ، على أن الجملة خبر مقدم والاسم بعدها مبتدأ ، والبيت لم يرو إلا «يلقى المساكين» بالياء التحتية ، فاسم «ليس» فى هذا البيت ضمير الشأن عند الكوفيين والبصريين جميعا » اه

ويقول أبو رجاء عفا الله عنه : وأنت تعلم بعد الذى أسلفنا إليك من الكلام ، وبعد مانقلناه من قول سيبويه وترديده الوجوه المحتملة فى هذا البيت — بعد هذا كله تعلم مقدار ما فى كلام العينى من التحامل ، والذى حمله على هذا ادّعاؤه أن البيت لم يرو إلا « يلقى المساكين » بالياء ، وهذه دعوى ينهار بنيانها بالرجوع إلى كتاب سيبويه ، بل بالرجوع إلى شرح ابن عقيل على الألفية ، وهو أحد الشروح التى شرح العينى نفسه شواهدها ؛ فإنهم نصوا على أنه يروى « تلقى المساكين » وهى مساوية فى التقدير لقوله « يلقون المساكين » التى تمناها ، والله سبحانه الموفق والهادى

١٩٤ — هذا البيت من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٣٦) وقد قال قبل إنشاده : « ومثل ذلك فى الإضمار قول العجير، سمعناه ممن يوثق بعربيته » انتهى ، وهو للعجير بن عبد الله السلولى ،

... ...

أحد الشعراء الإسلاميين المقلين ، من قصيدة أولها :

أَلِمَّا عَلَى دَارٍ لِزَيْنَبَ قَدْ أَتَى ... لَهَا بِاللِّوَى ذِى المَرخِ صَيْفٌ وَمَرْبَعُ

وَقُولاَ لَهَا قَدْ طَالَ مَالَمْ تَكَلَّمِى ... وَرَاعَكِ بِالْغَيْبِ الْفُؤَادُ الْمُرَوَّعُ

أَأَنْتِ الَّتِى أَودَعْتُكِ السِّرَّ وَانْتَحَى ... بِكِ الْخَوْنَ مَزَّاحٌ مِنَ الْقَوْمِ أَفْرَعُ

إِذَا مُتَّ كَانَ النَّاسُ ... ... البيت ، وبعده :

وَلٰكِنْ سَتَبْكِينِى خُطُوبٌ وَمَجْلِسٌ ... وَشُعْثٌ أُهِينُوا فِى المَجَالِسِ جُوَّعُ

وَمُسْتَلْحِمٌ قَدْ صَكَّهُ الْقَوْمُ صَكَّةً ... بَعِيدُ المَوَالِى نِيلَ مَا كَانَ يَمْنَعُ

اللغة : « ألما » فعل أمر من الإلمام ، وهو النزول ، وتقول : ألمّ به ، أى : نزل به «اللوى» بكسر اللام مقصورا - أصله منقطع الرمل ، وخصّ به بعض الأماكن « ذى المرخ » أراد أنه ينبت فيه المرخ ، وهو شجر كثير الورى سريعه ، وقال أبو حنيفة : « المرخ من العضاه ، وهو ينفرش ويطول فى السماء حتى يستظل فيه ، وليس له ورق ولا شوك ، وينبت فى شعب وفى خشب ، ومنه يكون الزناد الذى يقتدح به ، وواحدته مرخة ، وقول أبى جندب :

فَلاَ تَحْسَبَنْ جَارِى لَدَى ظِلِّ مَرْخَةٍ ... وَلاَ تَحْسَبَنْهُ فَقْعَ قَاعٍ بِقَرْقَرِ

خصّ المرخة لأنها قليلة الورق سخيفة الظل» اهـ ، ويروى فى مكانه «ذى المرج» بالجيم بدل الخاء ، « مربع » بفتح الميم والباء بينهما راء ساكنة - مكان نزول القوم فى زمن الربيع « الخون » بفتح الخاء وسكون الواو - هو الخيانة « أفرع » الأفرع : الكثير الشعر ، ضد الأصلع « مت » تروى بكسر الميم وبضمها ؛ فمن كسر الميم فقد جعله من باب علم كخفت ونمت ، ومن ضمها فقد جعله من باب نصر كقلت وصنت ، ويقال فيه : مات يمات كخاف يخاف ، ومات يموت كصان يصون « صنفان » يروى فى مكانه « نصفان » يريد أن الناس سيفترقون فى شأنه فرقتين ؛ إحداهما تشمت به لكثرة ما أنزل فى قلوبهم من الغيظ ، والأخرى ستثنى عليه لكثرة ما نالها من خيره «خطوب» جمع خطب - بفتح فسكون - وهو الأمر العظيم والنازلة من نوازل الدهر ، وأراد أنه سيبكيه الناس عند نزول الخطوب بهم ؛ لأنهم لا يجدون بعده من يدفعها عنهم ، وقد نحا هذا المنحى أبو فراس الحمدانى فى قوله :

* وَفِى اللَّيْلَةِ الظَّلْمَاءِ يُفْتَقَدُ الْبَدْرُ *

« مجلس » مكان الجلوس ، وأراد به الجالسين فيه ، أو أراد أن المجلس سيبكيه مجازا ؛ لأنه كان زعيمه المتصدر فيه وقد حرم منه ولم يجد عنه عوضا « شعث» بضم الشين وسكون العين - جمع

... ...

أشعث ، وأراد به الفقير ذا الحاجة ، أو الغريب المسافر ، والأوّل أقرب لوصفهم بالجوع « جوع » بضم الجيم وتشديد الواو مفتوحة ــ جمع جائع ، مثل صائم وصوّم ونائم ونوم وراكع وركع « ومستلحم » هو المستلحق فى القرابة والجوار « صكه » ضربه ، ومنه قوله تعالى : (فَصَكَّتْ وَجْهَهَا وَقَالَتْ عَجُوزٌ عَقِيمٌ)

الإعراب : « إذا » ظرفية تضمنت معنى الشرط « مت » فعل وفاعل ، والجملة فى محل جرّ بإضافة إذا إليها «كان» فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير شأن محذوف «الناس» مبتدأ «صنفان» خبر المبتدأ ، مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب خبر كان « شامت » بدل من قوله صنفان ، وقيل : إنه خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : صنف منهم شامت «وآخر» الواو عاطفة ، آخر : معطوف على شامت ، وقيل : مبتدأ ، وأصله أن يكون صفة لموصوف محذوف هو المبتدأ ، والتقدير : وصنف آخر ــ إلخ ، فلما حذف الموصوف أقام الصفة مقامه « مثن » صفة لآخر على الأول ، وعلى الثانى هو خبر المبتدأ ، وهو مرفوع بالضمة المقدّرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين «بالذى» جار ومجرور متعلق بقوله مثن « كنت» فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه « أصنع» فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه ، وجملة الفعل والفاعل فى محل نصب خبر كان ، وجملة كان واسمه وخبره لا محل لها صلة الذى ، والعائد إليه محذوف ، وتقدير الكلام : مثن بالذى كنت أصنعه

الشاهد فيه : قوله « كان الناس صنفان » حيث أضمر فى « كان» ضمير الشأن والأمر ، وأخبر عنه بالجملة الاسمية بعده ، كما تبين فى إعراب البيت

قال سيبويه (ج ١ ص ٣٦) بعد إنشاد البيت : « أضمر فيها (أراد فى كان) وقال بعضهم : كان أنت خير منه ، كأنه قال : إنه أنت خير منه ، ومثله : « كَادَ تَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ » وإنما جاز هذا التفسير لأن معناه كادت قلوب فريق منهم تزيغ » اهـ

وقال الأعلم : « استشهد به على الإضمار فى كان ، ولو لم يضمر لنصب الخبر فقال صنفين » اهـ

فإن قلت : فهلا ذهبت إلى أن «كان» هنا ملغاة لا عمل لها ، وأن الاسمين المرفوعين بعدها مبتدأ وخبر

قلت : قد نقل مثل هذا عن الكسائى ، ووافقه عليه ابن الطراوة ، ولكن الجمهور على منع إلغاء « كان » ، حتى أنكر الفراء ورود الاسمين مرفوعين بعدها ، والصواب أن ذلك وارد فى الشعر العربى الموثوق بروايته ونسبته إلى أصحابه ، كما فى بيت الشاهد ، وفى قول هشام أخى ذى الرمّة ، وهو من شواهد سيبويه أيضا :

(وَقَدْ تُزَادُ كَانَ فِي حَشْوٍ) أى : بين شيئين ، وأكثر ما يكون ذلك بين « مَا » وفعل التعجب (كَمَا كَانَ أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّمَا) و « ما كان أَحْسَنَ زَيْدًا» ، وزيدت بين الصفة والموصوف فى قوله :

١٩٥ — فِي غُرَفِ الْجَنَّةِ الْعُلْيَا الَّتِي وَجَبَتْ لَهُمْ هُنَاكَ بِسَعْيٍ كَانَ مَشْكُورِ

هِيَ الشِّفَاءُ لِدَائِي لَوْ ظَفِرْتُ بِهَا وَلَيْسَ مِنْهَا شِفَاءُ الدَّاءِ مَبْذُولُ

فقد وقع الاسمان مرفوعين بعد ليس — وهما قوله «شفاء الداء مبذول» — فلا محل لإنكار الفراء ذلك و بعد الاعتراف بوروده فالكسائى وابن الطراوة على أن الناسخ ملغى لا عمل له ، وجمهرة النحاة على أنه عامل ، واسمه ضمير الشأن ، والاسمان المرفوعان بعده جملة فى محل نصب خبره ، و إنما احتملوا هذا التقدير ولم يجروا الأمر على ظاهره ليتطابق مع اللغة الفاشية على ألسنة العرب ؛ لأنّ الحمل على الكثير الغالب راجح كما علمت مرارا .

فإن قلت : فإذا كان لابد لك من إعمال الناسخ ؛ فلماذا لا تقول إنّ قوله « الناس » اسم « كان » وقوله « صنفان » خبره ، و إنه جاء به على لغة من يلزم المثنى الألف فى أحواله كلها ؛ فيكون نصبه بفتحة مقدّرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وتكفينا مؤنة تقدير ضمير الشأن ؟

قلت : لا محل لهذا ؛ و إنه مردود بوجوه : (الأوّل) أنه إن تيسر فى بيت العجير لوقوع الاسم الثانى المرفوع مثنى فليس بمتيسر فى بيت هشام ، والتأويل الذى يجرى فى محال كثيرة أولى من التأويل الذى يختص بموضع واحد (الوجه الثانى) أنك إن جعلت قوله « صنفان » خبرا لكان على نحو ما زعمت وجعلت قوله « شامت » بدلا منه ؛ لم يجز ؛ لأنّ الخبر منصوب تقديرا ، وهذا اللفظ مرفوع ، و إبدال المرفوع من المنصوب مما لا يسيغه كلام العرب ، ولو جعلت «شامت» خبر مبتدأ محذوف لكنت متكلفا من التقدير مثل ما تهرب منه (الوجه الثالث) أنا قد بينا لك فى القول على إعراب المثنى أن إلزامه الألف فى أحواله كلها لغة قديمة لبعض العرب ، وأنّ بعض العلماء قد أنكر ورودها ، والحمل على اللغة الكثيرة وعلى الأمر المتفق عليه أولى من الحمل على اللغة القليلة والأمر المختلف فيه

هذا ، وقد روى بيت الشاهد « كان الناس نصفين »،وهى رواية الأغانى ، وعليها يسقط هذا هذا الحوار والجدل فى هذا البيت

١٩٥ — لم أقف على نسبة هذا البيت لقائل معين ، وقد أنشده الفارسى وابن عصفور

اللغة : « غرف » جمع غرفة — بضم الغين وسكون الراء المعجمة — ومثله غرفات — بضم الغين وضم الراء إتباعا ، أو بفتح الراء أو إسكانها تخفيفا — « العليا » السامية الرفيعة ، وهى بضم

... ...

العين مع القصر مؤنث الأعلى، والجمع على - بضم العين وفتح اللام - مثل أكبر وكبرى وكبر، فإذا فتحت العين مددت فقلت: علياء، قال ابن الأنبارى: والضم مع القصر أكثر استعمالا، وأصل العلياء السماء ورأس الجبل، ثم استعمل فى كل مكان عال وفى الفعلة العالية

الإعراب: «فى غرف» جار ومجرور يحتمل أن يكون له متعلق فى كلام سابق على البيت، فإن لم يكن فهو متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: هم كائنون فى غرف «الجنة» مضاف إليه «التى» اسم موصول صفة للمضاف، أو للمضاف إليه «وجبت» فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر، والجملة لا محل لها صلة الموصول «لهم» جار ومجرور متعلق بوجب «هناك» ظرف مكان متعلق بوجب أيضا «بسعى» جار ومجرور متعلق بوجب أيضا «كان» زائدة «مشكور» صفة لسعى

الشاهد فيه: قوله «بسعى كان مشكور» حيث زاد «كان» بين الموصوف - وهو قوله «سعى» - وصفته التى هى قوله «مشكور» كما بان ذلك فى إعراب البيت

واعلم أن هنا أربعة أسئلة الأول: مامعنى زيادتها؟ والثانى: هل هى عند زيادتها دالة على شيء أو لا؟ والثالث: مامواضع زيادتها؟ والرابع: هل تنقاس زيادتها أو لا

فأما عن السؤال الأول فأكثر العلماء على أن معنى زيادتها عدم اختلال المعنى بسقوطها، ثم اختلفوا فى هل تعمل شيئا أولا؟ فذهب الفارسى والمحققون إلى أنها لاتعمل رفعا ولا نصبا، ونسب هذا إلى الجمهور، واختاره ابن مالك، وهو الصحيح، وذهب قوم منهم السيرافى والصيمرى إلى أنها تعمل الرفع ولا تعمل نصبا، ومرفوعها إن ظهر معها بأن كان اسما ظاهرا أو ضميرا بارزا فهو الذى يطلبه، وإن لم يظهر فهو ضمير مستتر عائد إلى المصدر المفهوم منها؛ فكان الزائدة على الأول قسم برأسه مغاير للناقصة والتامة، وهى على الرأى الثانى داخلة فى قسم التامة تكتفى بمرفوع؛ وقال الجوهرى فى الصحاح: «كان إذا جعلته عبارة عما مضى من الزمان احتاج إلى خبر؛ لأنه دل على الزمان فقط، تقول: كان زيد عالما؛ وإذا جعلته عبارة عن حدوث الشيء ووقوعه استغنى عن الخبر؛ لأنه دل على معنى وزمان؛ تقول: كان الأمر، وأنا أعرفه مذ كان: أى مذ خلق، وقال الشاعر (هو مقاس العائذى)

فِدًى لِبَنِي ذُهْلِ بْنِ شَيْبَانَ نَاقَتِي ... إِذَا كَانَ يَوْمٌ ذُو كَوَاكِبَ أَشْهَبُ

وقد تقع زائدة للتوكيد، كقولك: زيد كان منطلق، ومعناه زيد منطلق، قال الله تعالى: (وَكَانَ اللهُ غَفُورًا رَحِيمًا) وقال الهذلى:

وَكُنْتُ إِذَا جَارِي دَعَا لِمَضُوفَةٍ ... أُشَمِّرُ حَتَّى يَنْصُفَ السَّاقَ مِئْزَرِي

وإنما يخبر عن حاله، وليس يخبر عما مضى من فعله» اهـ؛ فجعل الناقصة دالة على الزمان الماضى

وجعل منه سيبويه قول الفرزدق :

١٩٦ — فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتُ بِدَارِ قَوْمٍ وَجِيرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامِ

دون الحدث ، وجعل التامة دالة على الزمان والحدث جميعا ، وجعل الزائدة غير دالة على شىء منهما ، وإنما يؤتى بها للتوكيد ، ولكنه جعلها عاملة الرفع والنصب ، كما فى الآية التى ذكرها . وقال ابن برى: «كان تجىء بمعنى مضى وتقضى ، وهى التامة ، وتأتى بمعنى اتصال الزمان من غير انقطاع ، وهى الناقصة ، ويعبر عنها بالزائدة أيضا ؛ وتأتى بمعنى يكون فى المستقبل من الزمان ، وتكون بمعنى الحدوث والوقوع » اه ، وفيه خلاف لما عليه جمهرة النحاة فتأمله

وأما عن السؤال الثانى فأكثر العلماء على أن الإجماع منعقد على عدم دلالتها على الحدث ، واستشكل العلامة الصبان دعوى الإجماع على هذا بأنه لايعقل بالنسبة إلى من ذهبوا إلى أنها رافعة من جهة أنها حينئذ مسندة إلى مرفوعها ، والإسناد إنما مرجعه إلى مافى المسند من الدلالة على الحدث ، وأما دلالتها على الزمان فالجمهور على أنها باقية على دلالتها على الزمان الماضى ، ومن أجل هذا كثر زيادتها بين « ما » التعجبية وفعل التعجب ؛ لأنه مساوب الدلالة على المضى ، والمحقق الرضى على أن الزائدة لاتدل على الزمان ، وإنما زيادتها لمجرد التوكيد ، ولزمه أن يدّعى أن الواقعة بين « ما » وفعل التعجب ليست زائدة ، بل هى شبيهة بالزائدة ؛ لأنه يسلم دلالتها على الزمن فى هذا الموضع ، وهو تمحل

وأما عن الثالث فقد تعرّض الشارح لبيانه ، وأكثر العلماء على أنها إنما تزاد بين المسند والمسند إليه ، سواء أكان مبتدأ وخبرا ، كما فى حديث « أوّل نبىّ كان آدم » ومنه زيادتها بين « ما » وفعل التعجب ، أو كان فعلا وفاعله أو نائبه ، كما فى « لم ير كان مثلهم »

وأما عن السؤال الرابع فأكثر من قرأت له على أنها لاتنقاس إلا بين « ما » وفعل التعجب ، ولو جعلوه عاما بالمسند والمسند إليه لكان وجها ، وزعم ابن عصفور أن زيادة « كان » لاتنقاس ، وإنما سبيلها الشعر ، وهو خلاف المرضى عند العلماء

١٩٦ — البيت من قصيدة للفرزدق يمدح فيها هشام بن عبد الملك ، وهجا فيها جريرا ، وأوّلها :

أَلَسْتُمْ عَائِجِينَ بِنَا لَعَنَّا نَرَى العَرَصَاتِ أَوْ أَثَرَ الخِيَامِ
فَقَالُوا : إِنْ عَرَضْتَ فَأَغْنِ عَنَّا دُمُوعاً غَيْرَ رَاقِئَةِ السِّجَامِ
فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتُ ... ... البيت ، وبعده :
أُكَفْكِفُ عَبْرَةَ العَيْنَيْنِ مِنِّى وَمَا بَعْدَ المَدَامِعِ مِنْ مَلَامِ

اللغة : « عائجين » جمع عائج ، وهو اسم فاعل مأخوذ من قولهم : عجت البعير أعوجه ، إذا عطفت رأسه بالزمام « بنا » الباء بمعنى مع « لعنا » أراد « لعلنا » وعنّ بتشديد النون لغة فى

... ...

لعلّ ، وأصل لغنا لعننا بثلاث نونات فحذف الثانية منهما تخفيفا وأبقى اثنتين إحداهما ضمير المتكلم المعظم نفسه أو معه غيره والأخرى النون الأولى من لعن « العرصات » بفتح العين والراء - جمع عرصة - بفتح فسكون - وعرصة الدار : ساحتها ، وهى البقعة الواسعة التى ليس فيها بناء ، وسميت بذلك لأن الصبيان يعرصون فيها ، أى : يلعبون و يمرحون « إن عرضت » يروى فى مكانه «إن فعلت» وعرضت معناه مررت أوأتيت العروض وهومكة والمدينة وماحولهما «فأغن عنا» فأجزئ ، ونب منابنا « دموعا » أصله بدموع ، فلما حذف الباء نصب « راقئة » ساكنة ، وهو اسم فاعل من قولهم : رقأ الدمع ، إذا سكن « السجام » السيلان ، وهو مصدر قولهم : سجم الدمع سجاما وسجوما ، إذا سال « أكفكف » أحبس ، وأمنع « عبرة » دمعة « ملام » روى فى مكانه « لمام » بكسر اللام بعدها ميم ، وفيه بعد

الإعراب : « فكيف » اسم استفهام مبنى على الفتح فى محل نصب ، حال من فاعل فعل محذوف ، والتقدير : كيف أكون ، مثلا « إذا » ظرفية تضمنت معنى الشرط « مررت » فعل وفاعل ، والجملة فى محل جر بإضافة إذا إليها « بدار » جار ومجرور متعلق بمرّ « قوم » مضاف إليه « وجيران » معطوف على قوم « لنا » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لقوم ، وستعرف إعرابات أخرى فى بيان الشاهد « كانوا » فعل وفاعل « كرام » صفة ثانية لقوم

الشاهد فيه : قوله « وجيران لنا كانوا كرام » حيث زاد « كان » بين الموصوف - وهو قوله « جيران » - وصفته - وهى قوله « كرام » - مع أن « كان » قد اتصل به ضمير منفصل فاعله

وهذا رأى سيبويه وشيخه الخليل ، قال سيبويه (ج ١ ص ٢٨٩) : «وقال الخليل : إن من أفضلهم كان زيدا ، على إلغاء كان ، وشبهه بقول الشاعر ✲ وجيران لنا ... إلخ ✲ » اه

وقال الأعلم : «الشاهد فيه إلغاء كان وزيادتها توكيدا وتبيينا لمعنى المضى ، والتقدير : وجيران لنا كرام كانوا كذلك » اه

وقد ذهب أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد إلى منع زيادة « كان » فى هذا البيت ، ورأى أنها إنما تزاد إذا كانت مجرّدة لا اسم لها ولا خبر ، وخرج البيت على أن « كان » ناقصة ، والواو اسمها ، وقوله « لنا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبرها مقدما عليها

وللعلماء فى البيت تخريجات كثيرة جمعها ابن هشام فى قوله : « قيل : إن لنا خبر مقدم ، ثم اختلف على قولين : أحدهما : أنه خبر مبتدأ والأصل لنا هم ، ثم زيدت كان بينهما فصار الكلام لنا كان هم ، ثم وصل الضمير إصلاحا للفظ لأنه لا يصح وقوعه منفصلا إلى جانب فعل غير مشتغل بمعمول ، والثانى : أنه خبر لكان وأنها ناقصة ، وهو قول المبرّد وجماعة ، وعليه فالجملة صفة لجيران تقدّمت على الصفة المفردة ، والأكثر تقديم المفردة ، وقيل : لنا صفة لجيران ، ثم اختلفوا على

ورُدَّ ذلك عليه ؛ لـكونها رافعة للضمير ، وليس ذلك مانعا من زيادتها ، كما لم يمنع من إلغاء ظَنَّ عند توسطها أو تأخرها إسنادُهَا إلى الفاعل . و بين العاطف والمعطوف عليه ، كقوله :

١٩٧ — فِي لُجَّةٍ غَمَرَتْ أَبَاكَ بُحُورُهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ كَانَ وَالْإِسْلَامِ

قولين : أحدهما أنّ كان تامة ، والضمير فاعل ، وردّ بأنه لافائدة فى الكلام على هذا القول ، والثانى أنها زائدة ، ثم اختلف فى الاعتذار عن الضمير على قولين : أحدهما أن الزيادة لا تمنع العمل فى الضمير ، كما لم يمنع إلغاء ظن عملها فى الفاعل مطلقا ، والثانى : أن الأصل كان هم ، على أن الضمير توكيد للضمير المستتر فى لنا وكان زائدة بين المؤكد والمؤكد ، ثم وصل الضمير بكان إصلاحا للفظ » انتهى كلامه مع تصرف قليل ، ولك فى هذا الكفاية

١٩٧ — هذا البيت من قصيدة للفرزدق هجا فيها جريرا ، وقبله :

قَالَ ابْنُ صَانِغَةِ الزُّرُوبِ لِقَوْمِهِ لاَ أَسْتَطِيعُ رَوَاسِيَ الْأَعْـلَامِ
قَالَتْ تُجَاوِبُهُ الْمَرَاغَـةُ أُمُّهُ قَدْ رُمْتَ ، وَيْلَ أَبِيكَ ، غَيْرَ مَرَامِ
وَوَجَدْتَ قَوْمَكَ فَقَّئُوا مِنْ قَوْمِهِمْ عَيْنَيْكَ عِنْـدَ مَكَارِمِ الْأَقْوَامِ
صَغُرَتْ دِلاَؤُهُمُ فَمَا مَلَأُوا بِهَا حَوْضاً وَلاَ شَهِدُوا غَدَاةَ زِحَامِ
أَشْبَهْتَ أُمَّكَ إِذْ تُعَارِضُ دَارِمًا بِأَدِقَّةٍ مُتَقَـاعِسِينَ لِئَامِ
وَحَسِبْتَ بَحْرَ بَنِي كُلَيْبٍ مُصْدِرًا فَغَرِقْتَ حِينَ وَقَعْتَ فِي الْقَمْقَامِ

اللغة : « الزّروب » جمع زرب ـ بفتح الزاى وسكون المهملة ـ وهو موضع الغنم ومثله الزريبة ، وكنى بصبغها عن أنها راعية أوعاملة ، وهم يعيرون بذلك فى نسائهم « أشبهت أمك » يريد أن عقله ضعيف ، وأنه ناقص التفكير فاسد الرأى ، فأشبه فى هذا كله أمه حين يفاخر بكليب ـ وهو رهط جرير ـ دارما الذى هو نخذ شريف من بنى تميم « أدقـة » جمع دقيق ، وأراد به الضعيف الضئيل « متقاعسين » جمع متقاعس ، وهو المتأخر عن المجد والشرف المتقاعد عن إدراك المعالى « لئام » جمع لئيم « وحسبت بحر بنى كليب » يروى فى مكانه «وحسبت حبل بنى كليب» والمعنى إنك ظننت أن بنى كليب ينجونك مما قد وقعت فيه حين تعرّضت لى ، ومصدر ـ بضم الميم وسكون الصاد وكسر الدال ـ اسم فاعل من قولك : أصدرته ، إذا رجعته « القمقام » البحر « فى لجة غمرت أباك » يروى فى مكانه « فى حومة غمرت أباك » واللجة : معظم الماء ، والحومة : مثله ، قال شارح المناقضات : حومة الماء : مجتمعه ومعظمه ، وهو بدل من قوله « فى القمقام » وقوله « غمرت » معناه غطت « الجاهلية » الزمان الذى قبل إشراق شمس الإسلام ، وسمى بذلك لأن الجهل كان سائدا فيه ، وربما أطلق هذا اللفظ على ماقبل فتح مكة

وبين « نِعْمَ » وفاعلها ، كقوله :

١٩٨ — وَلَبِسْتُ سِرْبَالَ الشَّبَابِ أَزُورُهَا وَلَنِعْمَ كَانَ شَبِيبَةُ الْمُحْتَالِ

الإعراب : « فى لجة » جار ومجرور بدل من الجار والمجرور المتعلق بوقعت فى البيت السابق وهو قوله « فى القمقام » ، وهو بدل بعض من كل « غمرت » فعل ماض والتاء للتأنيث « أباك » مفعول به ، وضمير المخاطب مضاف إليه « بحورها » فاعل غمرت ، وها : مضاف إليه ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول فى محل جر صفة للجة « فى الجاهلية » جار ومجرور متعلق بغمرت « كان » زائدة « والإسلام » معطوف على الجاهلية

الشاهد فيه : قوله « فى الجاهلية كان والإسلام » حيث زاد « كان » بين المعطوف عليه — وهو قوله « الجاهلية » — والمعطوف — وهو قوله « والإسلام » — ولا عمل لكان فى البيت فى شىء ، كما هو ظاهر

وقد استدلّ الرضى بهذا البيت على أن « كان » الزائدة لاتدلّ على الزمان الماضى ، وهو مثل الذى ذكرناه لك عن الجوهرى فى شرح الشاهد (١٩٥) ، ووجه الاستدلال من البيت أن المراد ثبوت الغمر فى زمن الجاهلية وفى زمن الإسلام ، وليس المراد أنه كان فى الجاهلية ثم انقطع كما هو مدلول كان على رأى الجمهور ؛ لأن المعطوف ينافى ذلك ، هكذا قال قوم منهم البغدادى فى توجيه استدلال الرضى

ونقول : لاشك أن المراد ثبوت الغمر الواقع على آباء جرير ، كما هو ظاهر البيت ، وهذا إنما كان فيما مضى من قبله ، سواء أكان فى الجاهلية أم كان فى زمن الإسلام قبل أن يبلغ زمنه ، وبعد هذا نقول : إن الجمهور — وإن ذكروا أن الزائدة تدل على الزمان الماضى لم يقصدوا أنها تدل البتة على الانقطاع أيضا ، بل يجوز أن يكون مدلولها الزمان الماضى المتصل بالزمان الحاضر ، كما فى العاملة فى نحو : (وَكَانَ اللهُ قَوِيًّا عَزِيزاً ، وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيراً) وكلام ابن عصفور صريح فى أن « كان » فى هذا البيت دالة على الزمان الماضى ، وهذا واضح إن شاء الله

١٩٨ — لم أقف على نسبة هذا البيت لقائل معين

اللغة : « سربال » بكسر السين وسكون الراء — أصله القميص ، ومنه قوله تعالى : (سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ) ويطلق على الدرع أيضا ، ومنه قوله تعالى : (وَسَرَابِيلَ تَقِيكُمْ بَأْسَكُمْ) وقال كعب :

شُمُّ الْعَرَانِينِ ، أَبْطَالٌ ، لَبُوسُهُمُ مِنْ نَسْجِ دَاوُدَ فِى الْهَيْجَا سَرَابِيلُ

وأراد الشاعر فى بيت الشاهد بسربال الشباب الأحوال الدالة على القوّة وميعة السنّ وأنها شملته كما يشمل السربال لابسه ، وذلك كما أراد أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضى الله عنه من السربال الخلافة فى قوله : « لاَ أَخْلَعُ سِرْبَالاً سَرْبَلَنِيهِ اللهُ تَعَالَى » قال ابن منظور : « السربال :

ومن زيادتها بين جُزْءى الجملة قول بعض العرب[1] : « وَلَدَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ الْخُرْشُبِّ الْـكَمَلَةَ مِنْ بَنِي عَبْسٍ لَمْ يُوجَدْ كَانَ مِثْلُهُمْ » . نعم شذت زيادتها بين الجار والمجرور ، كقوله :

١٩٩ — سَرَاةُ بَنِي أَبِي بَـكْرٍ تَسَامَى   عَلَى كَانَ الْمُسَوَّمَةِ الْعِرَابِ

القميص ، وكنى به عن الخلافة » اهـ « شبيبة » بفتح الشين — الاسم من قولك : شبّ الغلام يشبّ شبابا وشبوبا وشبيبا ، إذا بلغ الفتاء والقوّة ، وقيل : الشبيبة خلاف الشيب « المحتال » أراد به نفسه ، فوضع الظاهر موضع المضمر ليصل به أل الواجبة هنا لأنه مع المضاف فاعل « نعم » ؛ إذ كان الأصل أن يقول : ولنعم كان شبيبتى

المعنى : يقول : إننى جملت ظاهرى وأظهرت قوّة الشباب وفتاءه لأزور هذه المحبوبة ، ثم تمدح بشبابه المـاضى فبين أنه حين كان شابا كان شبابه نعم الشباب

الإعراب : « لبست» فعل وفاعل «سربال» مفعول به « الشباب » مضاف إليه « أزورها » فعل مضارع ، فاعله مستتر فيه ، وها : مفعوله ، والجملة فى محل نصب على الحال من فاعل لبس « لنعم » اللام موطئة للقسم ، نعم : فعل ماض جامد دالّ على المدح « كان » زائدة « شبيبة » فاعل نعم « المحتال » مضاف إليه ، والجملة لامحلّ لها جواب القسم

الشاهد فيه : قوله « نعم كان شبيبة المحتال » حيث زاد « كان » بين « نعم » وفاعلها على ماتبين فى إعراب البيت

ونقول : هذا البيت مما يقطع به على أن كان الزائدة تدلّ على الزمان المـاضى ، وذلك أنك تعلم أن « نعم » التى لإنشاء المدح لاتدل على زمان ولا حدث ، والمقصود من هذا البيت أن يتمدح بمـا كان عليه فى زمان شبابه من النضارة والقوّة ، وليس المراد أنه يتمدح الحالة المتصنعة التى تكلفها والتى هو عليها ، كما قد يخطر ذلك ببعض الأذهان

(١) قائله هوقيس بن غالب البدرى ، وفاطمة بنت الخرشب : من بنى أنمار بن بغيض بن ريث ابن غطفان ، وأولادها : هم أنس الفوارس ، وعمارة الوهاب ، وقيس الحفاظ ، وربيع الكامل ، وأبوهم زياد العبسىّ . وكان كل واحد منهم نادرة أقرانه شجاعة و بسالة ورفعة شأن

١٩٩ — لم أقف لهذا البيت على نسبة ، ولا وجدت له سابقا ولا لاحقا ، مع شهرته وتداوله . وقد أنشده الفراء ، وتتابع العلماء على إنشاده من بعده

اللغة : « سراة » بفتح السين — قيل : هو جمع سرىّ ، وقيل : هو اسم جمع له ، ورجح السهيلى أنه مفرد ، والسرىّ : الشريف العظيم ، وقيل : السراة بضم السين جمع سار كقضاة وغزاة ورماة فى جمع قاض وغاز ورام « تسامى » أصله تتسامى — بتاءين — فحذف إحداهما ، ومعناه من السمو وهو الرفعة والعلو « المسوّمة » يروى فى مكانه « المطهمة » وهما بزنة اسم المفعول ، والمسوّمة : التى جعلت لهـا سومة — بضم السين — وهى العلامة ؛ وتركت فى المرعى ،

﴿ تنبيهات﴾ الأول : أفهم كلامه أنها لاتزاد بلفظ المضارع ، وهو كذلك ؛ إلا ماندر من قول أم عقيل :

٢٠٠ — أَنْتَ تَكُونُ مَاجِدٌ نَبِيلُ إِذَا تَهُبُّ شَمْأَلٌ بَلِيلُ

والمطهمة : جمع مطهم ، وهو التام الخلقة من كل حيوان « العراب » الخيل العربية ، وهى خلاف البراذين ، ويروى « جياد بنى أبى بكر » ولفظ « جياد » يحتمل أن يكون جمع جيد — بتشديد الياء — وأن يكون جمع جواد ؛ فإن كان الأوّل فمعنى الروايتين واحد ، وإن كان الثانى فالغرض مختلف ، وستعرفهما

المعنى : إنّ سادات بنى أبى بكر يركبون الخيول العربية ، أو إن خيول بنى أبى بكر لأفضل الخيول العربية

الإعراب : « سراة » مبتدأ « بنى » مضاف إليه ، وهو مضاف و « أبى » مضاف إليه ، وأبى مضاف و « بكر » مضاف إليه « تسامى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ « على » حرف جرّ « كان » زائدة « المسوّمة » مجرور بعلى « العراب » صفة للمسوّمة ، والجار والمجرور متعلق بقوله تسامى

الشاهد فيه : قوله «على كان المسوّمة» حيث زاد « كان » بين الجار والمجرور ، وأصل الكلام « على المسوّمة العراب » ، فزاد « كان » بين « على » والمجرور به ، كما هو ظاهر

واعلم أنّ المحقق الرضى قد اضطربت كلمته فى هذا البيت مع جزمه بزيادة كان ، فقال مرة : إنها زائدة غير دالة على زمان ، وقال مرة أخرى : إنها زائدة دالة على الزمان الماضى ، وهذا التردد بين دلالة الزائدة على الزمان مرّة وعدم دلالتها عليه مرّة أخرى هو مذهب جماعة من النحاة ، نصّ عليه ابن يعيش فى شرح المفصل

٢٠٠ — هذا البيت لفاطمة بنت أسد بن هاشم بن عبد مناف ، زوج أبى طالب عم النبى صلى الله عليه وسلم ، وأم على بن أبى طالب رضى الله عنه وأخيه عقيل ، ويروى بيت الشاهد مع ماقبله هكذا :

إِنَّ عَقِيلاً كَاسْمِهِ عَقِيلُ وَبِيَبِي الْمُلَفَّفُ الْمَحْمُولُ
أَنْتَ تَكُونُ السَّيِّدُ النَّبِيلُ إِذَا تَهُبُّ شَمْأَلٌ بَلِيلُ
* يُعْطِي رِجَالَ الْحَيِّ أَوْ يُنِيلُ *

وهذا رجز كانت ترقصه به وهو طفل

اللغة : « عقيل » أصله يطلق على الأفضل من كل شىء ، وقد لحظت هذا فى أول الرجز ، ثم صار علما « و بيبى » أصله « و بأبى » فقلبت الهمزة ياء للتخفيف ولمناسبة الكسرة ، والمعنى :

الثانى : أفهم قوله « فى حشو » أنها لاتزاد فى غيره ، وهو كذلك ، خلافا للفراء فى إجازته زيادتها آخرا .

الثالث : أفهم أيضا تخصيص الحكم بها أن غيرها من أخواتها لايزاد ، وهو كذلك ، إلا ماشذ من قولهم : « مَا أَصْبَحَ أَبْرَدَهَا ، وَمَا أَمْسَى أَدْفَأَهَا » ، روى ذلك الكوفيون . وأجاز أبو على زيادة « أصبح ، وأمسى » فى قوله :

٢٠١ — عَدُوُّ عَيْنَيْكَ وشَانِيهِمَا أَصْبَحَ مَشْغُولٌ بِمَشْغُولِ

يفدى بأبى ، أو نحوه « الماجد » الكريم « النبيل » مأخوذ من النبل — بضم النون وسكون الباء — وهو الذكاء والنجابة « تهبّ » فعل مضارع من الهبوب « شمأل » هى ريح الشمال « بليل » ندية رطبة مبتلة بالماء ، وهذا إنما يكون أوان الشدّة والجدب

الإعراب : « أنت » مبتدأ « تكون » زائدة ، وستعرف مافى هذا ، وردّه « ماجد » خبر المبتدأ « نبيل » صفة لماجد أو خبر بعد خبر « إذا » ظرفية تضمنت معنى الشرط « تهبّ » فعل مضارع « شمأل » فاعل « بليل » صفة لشمأل ، وجملة الفعل المضارع وفاعله فى محل جرّ بإضافة « إذا » إليها ، وجواب إذا محذوف يدلّ عليه سابق الكلام

الشاهد فيه : قوله « أنت تكون ماجد » حيث زاد « تكون » بين المبتدأ وخبره ، مع أنها بلفظ المضارع ، وذلك نادر ؛ لأنّ زيادة كان مخصوصة بلفظ الماضى منها ، هذا بيان كلام الشارح رحمه الله ، وهو تابع فى ذلك لابن هشام وابن الناظم

وقد سبق إلى القول بزيادة « يكون » ابن السيد وأبو البقاء مستدلين بقول حسان :

كَأَنَّهُ سَبِيئَةٌ مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مِزَاجُهَا عَسَلٌ وَمَاءُ

فيمن رواه برفع مزاجها مع رفع عسل وماء ، ولكن المحققين من العلماء لم يرتضوا القول بزيادتها ، ولا على سبيل الندرة أو الضرورة ، وخرجوا هذين البيتين

فأما بيت حسان فرواه سيبويه بنصب مزاجها على أنه خبر يكون مقدما ، وعسل اسمها مؤخرا ، فإن سلمنا رواية الرفع فيهما فإنا لانسلم أنّ ذلك يستدعى زيادتها ، بل هى ناقصة رافعة لضمير شأن محذوف ، وجملة « مزاجها عسل » مبتدأ وخبر فى محل نصب خبرها ، ومنهم من رواه « تكون مزاجها عسل وماء » وعليه فاسم « تكون » ضمير مستتر عائد إلى سبيئة ، والجملة بعدها خبرها

وأما بيت أم عقيل فيخرج على أن « تكون » ناقصة ، واسمها ضمير المخاطب المستتر فيها ، وخبرها محذوف ، وجملتها لامحل لها اعتراضية بين المبتدأ وخبره ، وأصل الكلام : أنت ماجد تكونه ، وفى هذا الكفاية والمقنع

٢٠١ — لم أقف على نسبة هذا البيت إلى قائل معين

وقوله :

٢٠٢ — أَعَاذِلَ قُولِي مَا هَوِيتِ فَأَوِّبِي كَثِيرًا أَرَى أَمْسَى لَدَيْكِ ذُنُوبِي

اللغة : « عدوّ » قال الجوهرى : العدوّ ضد الولى ، وهو وصف ، ولكنه ضارع الاسم ، وقال ابن السكيت : فعول إذا كان فى تأويل فاعل كان مؤنثه بغير هاء ، نحو : رجل صبور وامرأة صبور ، إلا لفظا واحدا جاء نادرا ، قالوا : هذه عدوّة الله ، قال الفراء : وإنما أدخلوا فيها الهاء تشبيها بصديقة ؛ لأنّ الشيء قد يبنى على ضدّه ؛ وقال ابن الأعرابى : العدوّ يكون للذكر والأنثى بغير هاء ، والجمع : أعداء ، وأعاد ، وعداة ، وعدى « شانيهما » مبغضهما ، وأصله « شانئهما » بالهمز فسهل وقلب الهمزة ياء لمكان الكسرة ، وتقول : شنئ الشيء وشنأه — من بابى علم وفتح ، والأخيرة عن ثعلب — شنأ — بتثليث الشين وسكون النون — أى : أبغضه ، قال الله تعالى : (إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ) أى مبغضك وكارهك

الإعراب : « عدوّ » مبتدأ « عينيك » مضاف إليه ، وضمير المخاطب مضاف إليه « وشانيهما » معطوف على المبتدأ ، والضمير مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل لمفعوله « أصبح » زائدة ، وستعرف مايعنّ لنا فيه « مشغول » خبر المبتدأ « بمشغول » جار ومجرور متعلق بقوله « مشغول » فهو على هذا ظرف لغو ، ويحتمل أن يكون قوله « مشغول » مبتدأ ، ويكون قوله « بمشغول » جارا ومجرورا متعلقا بمحذوف خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأوّل

الشاهد فيه : قوله « أصبح مشغول بمشغول » حيث زاد « أصبح » بين المبتدأ — وهو قوله « عدوّ » — وخبره — وهو قوله «مشغول» ، أو الجملة — على ما أوضحناه فى إعراب البيت؛ إذ لو لم تكن زائدة لكانت إما ناقصة وإما تامة ، وعليهما كان يجب أن يكون قوله «مشغول» منصوبا ؛ لأنه خبر « أصبح » على الأوّل ، وحال من فاعلها المستتر فيها على الثانى ، وكلاهما غير ميسور لارتفاعه ، فتعين أن تكون « أصبح » زائدة لاعمل لها ووجودها كزوالها ، هذا بيان كلام الشارح رحمه الله ، وقد تبع فيه جماعة ، منهم أبو على ، فقد أجاز زيادة « أصبح » و « أمسى » فى الشعر ، والذى عليه جمهرة النحاة امتناع زيادتها

ولم أقف لأحد على توجيه لهذا البيت يوافق كلام الجمهور ، ولكنى أوجهه بالقياس على قولهم فى نظائره فأقول : إنّ أصبح فى هذا البيت تحتمل أن تكون ناقصة ، واسمها ضمير شأن محذوف ، وقوله « مشغول بمشغول » يلزم على هذا أن يكون جملة من مبتدأ وخبر فى محل نصب خبرها ، ويجوز أن تكون « أصبح » تامة ، وفاعلها ضمير مستتر فيها ، ويكون قوله « مشغول بمشغول » جملة فى محل نصب حال ، وبهذين التوجيهين يسقط استدلال أبى على

٢٠٢ — لم أقف لهذا البيت على نسبة لقائل معين ، ولا وجدت له سابقا ولا لاحقا ، وهو من شواهد أبى على ، وأنشده الناظم فى شرح الكافية

... ...

اللغة : « عاذل » أصله عاذلة فحذف الهاء للترخيم ومثله قوله قعنب بن أم صاحب:

مَهْلاً أَعَاذِلَ قَدْ جَرَّبْتِ مِنْ خُلُقِى ... أَنِّى أَجُودُ لِأَقْوَامٍ وَإِنْ ضَنِنُوا

وقول عمرو بن معديكرب الزبيدى :

أَعَاذِلَ ، شِكَّتِى بَدَنِى وَرُمْحِى ... وَكُلُّ مُقَلَّصٍ سَلِسِ القِيَادِ

أَعَاذِلَ ، إِنَّمَا أَفْنَى شَبَابِى ... رُكُوبِى فِى الصَّرِيخِ إِلَى الْمُنَادِى

وقول حاتم الطائى :

أَعَاذِلَ ، إِنَّ الْجُودَ لَيْسَ بِمُهْلِكِى ... وَلاَ مُخْلِدِ النَّفْسِ الشَّحِيحَةِ لُومُهَا

والعاذلة : التى تلومك وتعنفك « هويت » أحببت « أوبى » ارجعى ، وتقول : آب إلى الشىء يؤوب أوبا و إيابا وأوبة وأيبة ، وأوّب وتأوّب وأيب — بالتضعيف فى هذه الثلاثة — وكله بمعنى رجع ، وروى الناظم فى شرح الكافية « فإننى كثيرا أرى إلخ » والمشهور كما فى الشرح ، ويطلق التأويب على الترجيع ، وعلى السير نهارا ، فى مقابلة الإسئاد — بكسر الهمزة — للسير ليلا ، وكذلك يطلق التأويب على تبارى الركاب فى السير

الإعراب : « أعاذل » الهمزة لنداء القريب ، عاذل : منادى مرخم مبنى على ضم الحرف المحذوف للترخيم فى محل نصب « قولى » فعل أمر ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعله « ما » اسم موصول مفعول به ، مبنى على السكون فى محل نصب « هويت » فعل وفاعل ، وجملتهما لا محل لها صلة الموصول والعائد محذوف ، وتقدير الكلام : قولى الذى هويته « فأوبى » الفاء عاطفة ، أوبى : فعل أمر ، وياء المخاطبة فاعله « كثيرا » مفعول ثان لأرى تقدّم عليه « أرى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه « أمسى » فعل ماض زائد ، وستعرف بيانه « لديك » ظرف متعلق بكثير ، وكاف المخاطبة مضاف إليه « ذنوبى » مفعول أوّل لأرى ، وياء المتكلم مضاف إليه ، والتقدير : أرى ذنوبى كثيرا لديك

الشاهد فيه : قوله « أرى أمسى لديك ذنوبى » حيث زاد « أمسى » بين «أرى» ومفعوله وذلك قول أبى على فى هذا البيت ، من قبل أنه لا يمكن جعلها ناقصة ، ولا تامة مكتفية بمرفوع ، ولا ناقصة شانية رافعة لضمير شأن وناصبة لمحل جملة ؛ أما الأوّل فلأنك لو جعلتها ناقصة غير شانية لاحتجت إلى مرفوع ومنصوب تجعلهما اسمها وخبرها ، وما بعدها لا يصلح لذلك ؛ فإن « لديك » ظرف لغو متعلق بكثير كما عرفت فى الإعراب ، وأما الثانى فلأنك لو جعلتها تامة لاحتجت إلى فاعل فإما أن تجعله ملفوظا به فى البيت و إما أن تجعله ضميرا مستترا ، فإن أردت الأوّل فليس فى اللفظ

وأجاز بعضهم زيادة سائر أفعال الباب ، إذا لم ينقص المعنى ...

(وَيَحْذِفُونَهَا) أى كان ؛ إما وحدها ، أو مع الاسم ، وهو الأكثر (وَيُبْقُونَ الْخَبَرْ) على حاله (وَبَعْدَ إِنْ وَلَوْ) الشرطيتين (كَثِيرًا ذَا) الحكم (اشْتَهَرْ) من ذلك « الْمَرْءُ مَجْزِيٌّ بِعَمَلِهِ إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ » وقوله :

٢٠٣ — * قَدْ قِيلَ مَا قِيلَ إِنْ صِدْقًا وَإِنْ كَذِبًا *

مايصلح له ويتم به معه كلام ، وإن كان الثانى فلا مرجع له ، ولا تستطيع ادّعاء حذفه ؛ لأن الفاعل لايحذف ، وأما الثالث فلأنك تعلم أن ضمير الشأن لايخبر عنه إلا بجملة ذكر طرفاها معا ، وقد تبينت أن المذكور بعدها لايصلح أن يكون جملة لتعلق « لديك » بما قبله ، هذا توجيه كلامه ، و بعضه فى محل الردّ ؛ فتدبر له والله يعصمك

٢٠٣ — هذا صدر بيت ، وعجزه :

* فَمَا اعْتِذَارُكَ مِنْ قَوْلٍ إِذَا قِيلاَ *

وهومن شواهد سيبويه (ج ١ ص ١٣١) ونسبه لشاعر يقوله للنعمان بن المنذر ، ولم يتعرض الأعلم لنسبته ، والمشهور أنّ هذا البيت من أبيات يقولها النعمان بن المنذر نفسه للربيع بن زياد العبسى ، وكان الربيع نديم النعمان والمقدّم عنده ، ولهذه الأبيات قصة يعرفها من اطلع على ترجمة لبيد بن ربيعة العامرى ، وقبل بيت الشاهد قوله :

شَرِّدْ بِرَحْلِكَ عَنِّى حَيْثُ شِئْتَ وَلاَ ... تُكْثِرْ عَلَيَّ وَدَعْ عَنْكَ الْأَقَاوِيلاَ

فَقَدْ رُمِيتَ بِدَاءٍ لَسْتَ غَاسِلَهُ ... مَا جَاوَرَ السَّيْلُ أَهْلَ الشَّامِ وَالنِّيلاَ

فَمَا انْتِفَاؤُكَ مِنْهُ بَعْدَ مَا قَطَعَتْ ... هُوجُ الْمَطِيِّ بِهِ أَكْنَافَ شِمْلِيلاَ

قَدْ قِيلَ مَا قِيلَ ... ... البيت ، و بعده :

فَالْحَقْ بِحَيْثُ رَأَيْتَ الْأَرْضَ وَاسِعَةً ... وَانْشُرْ بِهَا الطَّرْفَ إِنْ عَرْضًا وَإِنْ طُولاَ

اللغة : « شرّد برحلك » أراد أبعده عنى وارتحل به « تكثر علىّ » أراد لا تذكر لى ما تعتذر به « فقد رميت بداء لست غاسله » يروى فى مكانه « فقد ذكرت به والركب حامله » والمراد بالداء و بهذه الضمائر مارماه به لبيد بن ربيعة من البرص فى قوله للنعمان :

مَهْلاً أَبَيْتَ اللَّعْنَ لاَ تَأْكُلْ مَعَهْ ... إِنَّ اسْتَهُ مِنْ بَرَصٍ مُلَمَّعَهْ

وَإِنَّهُ يُدْخِلُ فِيهَا إِصْبَعَهْ ... يُدْخِلُهَا حَتَّى يُوَارِى أَشْجَعَهْ

* كَأَنَّمَا يَطْلُبُ شَيْئًا ضَيَّعَهْ *

... ...

« انتفاؤك منه » تبرّؤك منه وتنصلك « هوج » بضم الهاء – جمع هوجاء ، وهى السريعة « شمليلا » بكسر الشين وسكون الميم – اسم بلد ، وأكنافها : أنحاؤها ، جمع كنف ، بفتح الكاف والنون ، مثل سبب وأسباب

الإعراب : « قد » حرف تحقيق « قيل » فعل ماض مبنى للمجهول « ما » اسم موصول نائب فاعل قيل ، مبنى على السكون فى محل رفع « قيل » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر يعود إلى ما ، والجملة لامحل لها صلة الموصول « إن » شرطية « صدقا » خبر كان المحذوفة مع اسمها ، والتقدير : إن كان المقول صدقا ، وكان المحذوفة هى فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام ، وأصله : إن كان المقول صدقا فقد قيل « وإن كذبا » إعرابه على مثال إعراب السابق « فما » اسم استفهام ، مبنى على السكون فى محل رفع مبتدأ « اعتذارك » خبر المبتدأ ، وكاف المخاطب مبنى على الفتح فى محل جرّ بالإضافة « من قول » جار ومجرور متعلق باعتذار « إذا » ظرفية تضمنت معنى الشرط « قيلا » فعل ماض مبنى للمجهول والألف للإطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر يعود إلى قول ، والجملة فى محل جرّ بإضافة « إذا » إليها ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام ، ويجوز أن تكون « إذا » ظرفية غير شرطية فلا تحتاج إلى جواب ، وتكون متعلقة باعتذار

الشاهد فيه : قوله « إن صدقا ، وإن كذبا » حيث حذف منه « كان » مع اسمها بعد « إن » الشرطية ؛ لأنّ وجود «إن» يدل عليها ويرشد إليها ، من قبل أنها تتطلب فعلا يكون شرطا لها ، ولايجوز أن يليها فى اللفظ والتقدير جميعا غير الفعل

قال سيبويه (ج ١ ص ١٣٠) : « هذا باب مايضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره . . وذلك قولك : الناس مجزيون بأعمالهم إن خيرا فخير وإن شرّا فشرّ ، والمرء مقتول بما قتل به إن خنجرا فخنجر وإن سيفا فسيف ، وإن شئت أظهرت الفعل فقلت : إن كان خنجرا فخنجر وإن كان خيرا فخير ، ومن العرب من يقول : إن خنجرا فخنجرا وإن شرّا فشرّا ؛ كأنه قال : إن كان الذى عمل خيرا جزى خيرا ، أوكان جزاؤه خيرا ، وإن كان الذى قتل به خنجرا كان الذى يقتل به خنجرا ، والرفع أكثر وأحسن فى الآخر ؛ لأنك إذا أدخلت الفاء فى الجواب استأنفت مابعدها وحسن أن يقع بعدها الأسماء . ثم ذكر الوجوه التى تجوز فى هذا التعبير وتعليلاتها وشواهدها » اه

وقال الأعلم فى بيت الشاهد : « الشاهد فيه نصب حق وكذب بإضمار فعل يقتضيه حرف الشرط ؛ لأنه لا يكون إلا بفعل ، والتقدير : إن كان ذلك حقا وإن كان كذبا ، ورفعه جائز على معنى إن كان فيه حق أوكذب » انتهى

ومن شواهد المسألة غير البيتين اللذين رواهما الشارح قول ليلى الأخيلية :

لَا تَقْرَبَنَّ الدَّهْرَ آلَ مُطَرِّفٍ   إنْ ظَالِمًا أَبَدًا وَإنْ مَظْلُومَا

وقوله :

٢٠٤ — حَدِبَتْ عَلَيَّ بُطُونُ ضَنَّةَ كُلُّهَا إنْ ظَالِمًا فِيهِمْ وَإنْ مَظْلُومَا

وقول ابن همام السلولى :

وَأَحْضَرْتُ عُذْرِى عَلَيْهِ الشُّهُو دُ إنْ عَاذِرًا لِى وَإنْ تَارِكَا

ومما ورد فيه الرفع قول هدبة بن خشرم :

فَإنْ تَكُ فِي أَمْوَالِنَا لاَ نَضِقْ بِهَا ذِرَاعاً ، وَإنْ صَبْرٌ فَنَصْبِرُ لِلصَّبْرِ

وقد وقع فى المقامات الحريرية الكلام على هذه المسألة ، قال :

فَإنْ وَصْلاً أَلَذُّ بِهِ فَوَصْلٌ وَإنْ صُرْماً فَصُرْمٌ كَالطَّلاَقِ

قال : فاستفهمنا العابث بالمثانى ، لم نصب الوصل الأوّل ورفع الثانى ؟ فأقسم بتربة أبويه ، لقد نطق بما اختاره سيبويه ، فتشعبت حينئذ آراء الجمع ، فى تجويز النصب والرفع ، فقالت فرقة : رفعهما هو الصواب ، وقالت طائفة : لايجوز فيهما إلا الانتصاب ، واستبهم على آخرين الجواب ، واستعر بينهم الاصطخاب . وذلك الواغل يبدى ابتسام ذى معرفة ، وإن لم يفه ببنت شفة ، حتى إذا سكنت الزماجر ، وصمت المزجور والزاجر ؛ قال : ياقوم ، أنا أنبئكم بتأويله ، وأميز صحيح القول من عليله ، إنه ليجوز رفع الوصلين ونصبهما ، والمغايرة فى الإعراب بينهما ، وذلك بحسب اختلاف الإضمار ، وتقدير المحذوف فى هذا المضمار » اهـ

٢٠٤ — البيت للنابغة الذبيانى ، وهومن شواهد سيبويه (ج ١ ص ١٣٢) ، وهوأحد أبيات خمسة ، يروى أن يزيد بن أبى حارثة بن سنان كان يعير النابغة و يعرض به ، فردّ عليه النابغة بها ، وأوّلها :

جَمِّعْ مِحَاشَكَ ، يَا يَزِيدُ ، فَإنَّنِي أَعْدَدْتُ يَرْبُوعًا لَكُمْ وَتَمِيمَا

وَلَحِقْتُ بِالنَّسَبِ الَّذِى عَيَّرْتَنِى وَتَرَكْتُ أَصْلَكَ يَا يَزِيدُ ذَمِيمَا

عَيَّرْتَنِى نَسَبَ الْكِرَامِ ، وَإنَّمَا ظَفَرُ الْمُفَاخِرِ أَنْ يُعَدَّ كَرِيمَا

حَدِبَتْ عَلَيَّ ... ... البيت ، وبعده :

لَوْلاَ بَنُو عَوْفِ بْنِ بَهْثَةَ أَصْبَحَتْ بِالنَّعْفِ أُمُّ بَنِي أَبِيكَ عَقِيمَا

اللغة : « محاشك » المحاش — بكسر الميم وفتح الحاء — هم القوم يجتمعون من قبائل شتى فيتحالفون عند النار ، والمحاش — بفتح الميم — المتاع ، وكان يزيد بن أبى حارثة بن سنان — وهو أخوهرم بن سنان الذى مدحه زهير — قدجمع المحاش ، وهم بنو خصيلة بن مرة و بنو نشبة بن غيظ

... ...

ابن مرّة ، فتحالفوا على بنى يربوع بن غيظ بن مرة رهط النابغــة عند النار حتى أمحشوا ــ أى : احترقوا ــ وقوله «وتميما» لم يرد به تميم بن مرّة ، وإنما أراد تميم بن ضنة بن عذرة بن سعد بن ذبيان وقوله « ولحقت بالنسب الذى عيرتنى ــ البيت» قال الوزير أبو بكر : «كان يزيد قد طلق ابنة النابغة ــ وكانت تحته ــ فقال له النابغة : لم طلقتها ؟ فقال : أنا رجل من عذرة ، قال القتيبى : وكان يزيد قال للنابغة : والله ما أنت من قيس ولا أنت من قضاعة ، يقول : أنا لاحق بمن عيرتنى ومتحقق بهم ، ولست مثلك تنتفى عن أصلك» اه ، وقوله «عيرتنى نسب الكرام .. البيت» يروى «وإنما فخر المفاخر» والظفر بفتحتين وبظاء معجمة ــ الغنم وإدراك النجح ، وجعله بعضهم بالطاء المهملة مفتوحة وبسكون الفاء ومعناه الطفرة والوثب ، وليس ذلك بشىء . قال القتيبى : يقول : عيرتنى بنسب كريم وهذا فخر لى وغنم . « حدبت » عطفت وأشفقت « ضنة » وقعت فى نسخ الشرح وأكثر كتب النحو « ضبة » ، قال أبو بكر : « بالباء الموحدة ، وعن ابن إسحاق بالنون ، وهو الصحيح ، وضنة : من قضاعة ثم من عذرة ، يريد أن هذه البطون تشفق عليه وتعينه ، وقوله : إن ظالما ، منصوب على خبر كان ، قال أبو الحسن : تقديره إن كان المخبر عنه ظالما أو مظلوما » اه ، وقال الأعلم : « يقول هــذا منتسبا إلى ضنة ، وهى قبيلة من عذرة ، وكان هو وأهل بيته ينسبون إليها وينفون عن بنى ذبيان ، فحقق انتسابه إلى عذرة ، فقال : حدبت على بطون بها ــ أى : عطفت ــ لأنى منهم ، ونصرتنى ظالما كنت أو مظلوما لأنى أحدهم ، ويروى ضــبة ، وهو تصحيف » اه « بنو عوف ابن بهثة » هم من عبد الله بن غطفان « بالنعف » النعف اسم لثلاثة مواضع : أحدها نعف سويقة ، وفيه يقول الأحوص :

وَمَا تَرَكَتْ أَيَّامُ نَعْفِ سُوَيْقَةٍ　　لِقَلْبِكَ مِنْ سَلْمَاكَ صَبْرًا وَلاَ عَزْمَا

والثانى : نعف مياسر ، قال ابن السكيت : هو ما بين الدوداء والمدينة ، والثالث : نعف وداع ، وفيه يقول ابن مقبل :

فنعفُ وَدَاعٍ فَالصِّفَاحُ فَمَكَّةٌ　　فَلَيْسَ بِهَا إلاَّ دِمَاءٌ وَمَحْرَبُ

قال أبو عبيدة : «عير النابغة يزيد بهذا اليوم ، وهو يوم قراقر ــ بضم القاف وبعد الألف قاف ثانية مكسورة ــ وكان عمرو بن كلثوم أغار فأصاب نشبة بن غيظ بن مرة فأغاثهم زيد بن عوف فى قومه بنى عوف بن بهثة من بنى عبد الله بن غطفان ، فاستنقذوا ما فى يد عمرو بن كلثوم وأسروه » انتهى بإيضاح ؛ يقول : لولا بنو بهثة لقتلت أنت وإخوتك فى هذا اليوم فكانت تبقى أمك كأنها لم تلد قط

الإعراب : « حدبت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث « على » جار ومجرور متعلق به « بطون » فاعل «ضنة » مضاف إليه «كلها» توكيد للفاعل ، والضمير مضاف إليه « إن » شرطية «ظالما»

وفى الحديث : « الْتَمِسْ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ » ، وقال الشاعر :

٢٠٥ — لَا يَأْمَنِ الدَّهْرَ ذُو بَغْيٍ وَلَوْ مَلِكاً جُنُودُهُ ضَاقَ عَنْهَا السَّهْلُ وَالْجَبَلُ

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : قد تحذف « كان » مع خبرها ويبقى الأسم ، من ذلك مع «إن»

خبر لكان المحذوفة مع اسمها ، وهى فعل الشرط ، والتقدير : إن كنت ظالما ، أو إن كان الحادب ظالما ، وجواب الشرط محذوف يدلّ عليه سابق الكلام « وإن » الواو عاطفة، إن : شرطية « مظلوما » خبر لكان المحذوفة مع اسمها على نحو السابق

الشاهد فيه : قوله « إن ظالما ، و إن مظلوما » حيث حذف فى الموضعين « كان » مع اسمها وأبقى خبرها ، على نحو ماقرّرناه فى الشاهد السابق

٢٠٥ — لم أقف على نسبة هذا البيت لقائل معين

اللغة : « بغى » ظلم ، ومجاوزة للحدّ ، قال الراغب الأصفهانى : « البغى : طلب تجاوز الاقتصاد فيما يتحرّى ، تجاوزه أو لم يتجاوزه ، فتارة يعتبر فى القدر الذى هو الكمية ، وتارة يعتبر فى الوصف الذى هو الكيفية ، يقال : بغيت الشىء ، إذا طلبت أكثر مايجب ، وابتغيت كذلك ، قال الله عزّ وجلّ : (لَقَدِ ابْتَغَوُا الفِتْنَةَ مِنْ قَبْلُ) وقال تعالى : (يَبْغُونَكُمُ الفِتْنَةَ) والبغى على حزبين : أحدهما محمود ، وهو تجاوزالعدل إلى الإحسان ، والثانى مذموم ، وهوتجاوز الحق إلى الباطل ، أو تجاوزه إلى الشبه » اه « جنوده ضاق عنها السهل والجبل » يريد أن جنده كثير وأعوانه فوق حدّ الحصر والعدّ

الإعراب : « لا » ناهية « يأمن» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين «الدهر» مفعول به ، وأصله على تقدير مضاف ، أى : لايأمن بوائق الدهر ، أو غوائله ، أو حوادثه ، أو نحو ذلك « ذو » فاعل يأمن ، مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الستة ، وهومضاف ، و « بغى » مضاف إليه « ولو » شرطية « ملكا » خبر كان المحذوفة مع اسمها ، وكان هى فعل الشرط ، والتقدير : ولوكان الباغى ملكا « جنوده » مبتدأ ، ومضاف إليه « ضاق » فعل ماض «عنها» جار ومجرور متعلق بضاق « السهل » فاعل « والجبل » معطوف عليه ، وجملة الفعل والفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ ، والرابط هو الضمير المجرور بعن ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب صفة لملك ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والتقدير : لوكان الباغى ملكا ذا جنود تملأ السهل والجبل فلا يأمن حوادث الدهر

الشاهد فيه : قوله « ولو ملكا» حيث حذف « كان » مع اسمها وأبقى خبرها بعد لو الشرطية ، كما تبين من إعراب البيت

« الْمَرْءُ مجزىٌّ بعمله إن خيرٌ فخيرٌ وإن شر فشر » برفعهما ، أى : إن كان فى عمله خير فجزاؤه خير ، وإن كان فى عمله شر فجزاؤه شر ، وفى هـــذه المسألة أربعة أوجه مشهورة : هذان ، والثالث نصبهما ، على تقدير : إن كان عمله خيرا فهو يُجْزَى خيرا ، والرابع : عكس الأول ، أى : رفع الأول ونصب الثانى ، وهذا الرابع أضعفها ، والأول أرجحها ، وما بينهما متوسطان ، ومنه مع لو « أَلاَ طَعَامَ وَلَوْ تَمْرٌ » ، جوَّز فيه سيبويه رفع « تمر » على تقدير : ولو يكون عندنا تمر .

الثانى : قلّ حذف « كان » مع غير « إن » و « لو » كقوله :

٢٠٦ — * مِنْ لَدُ شَوْلاً فَإِلى إِتْلاَئِهَا *

---

٢٠٦ — هذا كلام يوافق زنة بيت من الرجز المشطور لم أقف على نسبته لقائل معين ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ١٣٤) ولم ينسبه أحد من شراحه

اللغة : « شولا » بفتح الشين وسكون الواو — جمع شائلة ، وهى من الإبل التى أتى عليها من حملها أو وضعها سبعة أشهر فخفّ لبنها ، وجمع الجمع أشوال ، وفى التهذيب : « الشول من النوق التى خفّ لبنها وارتفع ضرعها وأتى عليها سبعة أشهر من يوم نتاجها فلم يبق فى ضروعها إلا شول من اللبن — أى بقية — مقدار ثلث ما كانت تحلب حدثان نتاجها ، واحدتها شائلة ، وهو جمع على غير قياس » اهـ . وقال الحرث بن حلزة :

لاَ تَـكْسَعِ الشَّوْلَ بِأَغْبَارِهَا إِنَّكَ لاَ تَدْرِى مَنِ النَّاتِجُ

وفى حديث على كرّم الله وجهه : « فَـكَأَنَّـكُمْ بِالسَّاعَةِ تَحْدُوكُمْ حَدْوَ الزَّاجِرِ بِشَوْلِهِ » أى : الذى يزجر إبله لتسير ، وقوله « إتلائها » هو مصدر « أتلت الناقة » إذا تلاها ولدها : أى تبعها ، وقال ابن منظور : « وناقة متل ومتلية — اسم فاعل من أتلى — يتلوها ولدها ، والمتلى — أيضا — التى تنتج فى آخر النتاج ؛ لأنها تبع للمبكرة ، وقيـل : المتلية المؤخرة للإنتاج ، وهو من ذلك » اهـ ، وقال الأعلم : « شولا : هى التى ارتفعت ألبانها للحمل ، وإلى إتلائها : أى إلى أن صارت متلية يتلوها أولادها بعد الوضع » اهـ

الإعراب : « من لد » جار ومجرور متعلق بعامل فى كلام سابق لم يتيسر لنا الحصول عليه ويقدر : ربيتها من لد ، أو نحوه « شولا » خبر لـكان المحذوفة مع اسمها ، والتقدير : كانت هى — أى : النوق — شولا « إلى إتلائها » جار ومجرور متعلق بما يتعلق به السابق ، وها : مضاف إليه

الشاهد فيه : قوله « من لد شولا » ؛ فإن سيبويه ذهب فيه إلى أن « شولا » إنما انتصب لـكونه خبرا لـكان المحذوفة مع اسمها ، ولم يتقدّم عليه إن الشرطية ، ولا لو أختها

والسر فى ذلك أنّ « لد » بجميع لغاتهـا اسم معناه أوّل الغاية من زمان أو مكان ، وتلزم

... ...

إضافتها إلى زمان أو مكان ، وقد تضاف إلى الجملة ، فإذا أضيفت إلى الجملة لم تكن إلا ظرف زمان ؛ لأنه لايضاف إلى الجمل من ظروف المكان سوى حيث ، ولا ينتصب بعدها إلا لفظ « غدوة » دون ماعداه من الألفاظ

وإذا علمت هذا كله لم يكن عسيرا عليك أن تدرك أنه لايجوز جر قوله « شولا » على أنه مضاف إلى « لد » لأنه ليس زمانا ولا مكانا ، ولا يجوز أن يكون منصوبا على أنه تمييز أومشبه بالمفعول به ؛ لأن ذلك الحكم خاص بلفظ « غدوة » كما سمعت ، فتعين أن يكون قوله « شولا » جزء جملة فى محل جر بالإضافة إلى « لد » كما قد سمعت

قال سيبويه : « نصب لأنه أراد زمانا ، والشول لا يكون زمانا ولا مكانا فيجوز فيه الجرّ ، كقولك : من لد صلاة العصر إلى وقت كذا ، وكقولك : من لد الحائط إلى مكان كذا ، فلما أراد الزمان حمل الشول على شيء يحسن أن يكون زمانا ؛ كأنك قلت : من لد أن كانت شولا فإلى إتلائها » اه

وقال السيرافى : « معنى كلام سيبويه أن لدن إنما تضاف إلى مابعده من زمان أو مكان إذا اقترنت بها إلى ، كقولك : جلست من لد صلاة العصر إلى وقت المغرب ، فلما كانت الشول جمع الناقة الشائل لم تصلح أن تكون زمانا ، فأضمر مايصلح أن يقدّر زمانا ، فكأنه قال : من لد أن كانت شولا ، والكون مصدر ، والمصادر تستعمل فى معنى الأزمنة ؛ كقولك: جئتك مقدم الحاج ، وخلافة المقتدر ، وصلاة العصر ، على معنى أوقات هذه الأشياء » اه

هذا كله إذا جعلت قوله « شولا » جمعا لشائل ، أما إذا جعلته مصدر قولك : شالت الناقة ذنبها ، إذا رفعته ؛ فإنه يجوز لك حينئذ أن تجر الشول ؛ لأنه يدل على وقت هذا الحدث دلالة التزامية كمقدم الحاج وصلاة العصر ، قال سيبويه : « وقد جره قوم على سعة الكلام ، وجعلوه بمنزلة المصدر — أى : جعلوا الشول بمنزلة المصدر؛ كأنه قال : شالت شولا — فأضافوا لد إلى الشول ، وجعلوه بمنزلة الحين ، كما تقول : لد مقدم الحاج ، فمقدم مصدر قد جعلوه بمنزلة الحين » اه

وقال الأعلم : «الشاهد فيه نصب شولا، على إضمار كان ؛ لوقوعها فى مثل هذا كثيرا ، والتقدير عنده : من لد أن كانت شولا ، ويجوز جر الشول على تقديرين : أحدهما أن يريد الزمان ، فكأنه قال : من لد زمان شولها ، ويكون الشول مصدرا على هذا التقدير ، ثم يحذف الزمان ويقام الشول مقامه ، والتقدير الثانى : من لد كون شولها ووقوعها فى إتلائها ، فتحذف الكون وتقيم الشول مقامه » اه

وحاصل هذين التقديرين أنه جعل إضافة لد إلى الشول على تقدير مضاف آخر بينهما ، وهذا المضاف إما أن يكون من ألفاظ الزمان ، وهو التقدير الأوّل ، وإما أن يكون مصدرا ، وهو التقدير الثانى ، ونقول : لاداعى إلى التقدير الثانى إذا اعتبرت الشول مصدرا كما هو ظاهر ، فإذا

قدره سيبويه : مِنْ لَدُ أَنْ كَانَتْ شَوْلاً

(وَبَعْدَ أَنْ) المصدرية (تَعْوِيضُ « مَا » عَنْهَا) أى : عن « كان » (أُرْتُكِبْ) فتحذف « كان » لذلك وجوباً ؛ إذ لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض (كَمِثْلِ أَمَّا أَنْتَ بَرًّا فَاقْتَرِبْ) فأَنْ : مصدرية ، وما : عوض عن كان ، وأنت : اسمها ، وبرًّا : خبرها ، والأصل : لِأَنْ كنتَ بَرًّا ، فحذفت لام التعليل ؛ لأن حذفها مع « أَنْ » مطرد ، ثم حذفت « كان » فانفصل الضمير المتصل بها ، ثم عُوِّض عنها « ما » وأدغمت فيها النون ، ومنه قوله :

٢٠٧ — أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِيَ لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ

اعتبرته جمعا كان له وجه

بقى أن تعرف أن أبا علىّ رحمه الله ذهب إلى أن قوله « شولا » مصدر مع كونه منصوبا ، ولم يرتض ماذهب إليه سيبويه من تقدير كان واسمها ، بل جعله مفعولا مطلقا لفعل محذوف تقديره : من لد شالت شولا ، وجملة الفعل وفاعله فى محل جر بإضافة لد إليها

والحاصل أنه وردت هذه العبارة عن العرب بنصب شولا وجره ، فأما على النصب فإنه يحتمل أن يكون جمع شائل ، ويلزم عليه تقدير كان واسمها ، وهذا رأى سيبويه ، ويحتمل أن يكون مصدرا ، وهو عليه مفعول مطلق ؛ وهذا رأى أبى على ، وأما على الجرّ فإنه إما مصدر مجرور بالإضافة إلى لد على التوسع ، أو بالإضافة لاسم زمان يضاف إلى لد ، وإما جمع شائل ويلزم تقدير مصدر يضاف إلى لد ، وقد أطلت عليك فى تخريج هذا الشاهد ليتضح لك أمره وتكون على بينة منه ؛ فاحرص عليه

٢٠٧ — هذا البيت من شواهد سيبويه (ج ١ ص ١٤٨) وهو من أبيات للعباس ابن مرداس السلمى ، وبعده :

السِّلْمُ تَأْخُذُ مِنْهَا مَا رَضِيتَ بِهِ وَالْحَرْبُ يَكْفِيكَ مِنْ أَنْفَاسِهَا جُرَعُ

اللغة : « أبا خراشة » بضم الخاء وفتح الراء المهملة مخففة — هى كنية خفاف — بزنة غراب — ابن ندبة ، وندبة : أمه ، وأبوه : عمير ، وهو ابن عم صخر ومعاوية وأختهما الخنساء ، وخفاف هذا شاعر مشهور ، وهو أحد أغربة العرب ، وأحد فرسان قيس وشعرائها ، قال الأصمعى : شهد خفاف حنينا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقال غيره : شهد الفتح مع النبىّ صلى الله عليه وسلم ومعه لواء بنى سليم «أما أنت» روى أبو حنيفة وابن دريد فى مكانه « إما كنت — إلخ » وعلى هذا لاشاهد فى البيت « نفر » ، قال الفراء : « نفر الرجل : رهطه » ، والنفر أيضا يقال لعدّة من الرجال من ثلاثة إلى عشرة ، وهذا هو المشهور فيه « الضبع » أصله الحيوان المعروف ،

... ...

ثم استعير للسنة المجدبة ، قال حمزة الأصبهانى : « إن الضبع إذا وقعت فى الغنم عاثت ، ولم تكتف من الفساد بما يكتفى به الذئب ، ومن إفسادها و إسرافها فيه استعارت العرب اسمها للسنة المجدبة ؛ فقالوا : أكلتنا الضبع » اهـ ، وقال ابن الأعرابى : « ليس يريدون بالضبع السنة المجدبة ، و إنما هو أن الناس إذا أجدبوا ضعفوا عن الانتصار وسقطت قواهم فعاثت فيهم الذئاب والضباع ؛ فأكلتهم ، ومنه قوله ✡ أبا خراشة ... البيت ✡ أى : إن قومى ليسوا بضعاف تعيث فيهم الضباع والذئاب » اهـ « السلم » بفتح السين وكسرها ــ تذكر وتؤنث ، وهى الموادعة وترك الحرب « الجرع » قال التبريزى : « جمع جرعة ، وهى ملء الفم ، يخبره أن السلم هو فيها وادع ينال من مطالبه ما يريد ، فاذا جاءت الحرب قطعته عن لذّاته وشغلته بنفسه » انتهى ، وهذا تحريض على الصلح وتثبيط عن الحرب

الإعراب : « أبا » منادى بحرف نداء محذوف ، منصوب بالألف لأنه من الأسماء الستة « خراشة » مضاف إليه ، مجرور بالفتحة لأنه لاينصرف للعلمية والتأنيث « أما » كلمة مركبة من حرفين أولهما أن ، والثانى ما ، فأما أن فمصدرية ، وأما ما فزائدة عوض عن « كان » المحذوفة ، وستعرف الخلاف فى هذا « أنت » اسم كان المحذوفة « ذا نفر » مركب إضافى خبر كان المحذوفة « فإن » الفاء عاطفة على محذوف ، تقديره : تنبه ، وستعرف فيه خلافا ، إنّ : حرف توكيد ونصب « قومى » اسم إن ، و ياء المتكلم مضاف إليه « لم » نافية جازمة « تأكلهم » فعل مضارع مجزوم بلم ، والضمير العائد إلى قومى مفعول به « الضبع » فاعل لتأكل ، وجملة الفعل وفاعله فى محل رفع خبر « إن »

الشاهد فيه : قوله « أما أنت ذا نفر » حيث حذف « كان » التى ترفع الاسم وتنصب الخبر وعوض عنها « ما » ، وأبقى اسمها ، وهو الضمير ، وخبرها ، وهو قوله « ذا نفر » ، وأصل الكلام عند البصريين : فخرت علىّ لأن كنت ذا نفر ، فحذفت لام التعليل ومتعلقها ، فصار الكلام : أن كنت ذا نفر ، ثم حذفت « كان » لكثرة الاستعمال ؛ فانفصل الضمير ؛ لأنه لم يبق فى الكلام عامل يتصل الضمير به ، وعوض عن « كان » ما ، فلزم عدم ذكر « كان » لئلا يجمع بين العوضين ، ثم أدغمت نون « أن » فى ميم « ما » ؛ فصار الكلام : أما أنت ذا نفر

والواضح من هذا الكلام أن « أن » المدغمة فى « ما » هى المصدرية ؛ لأنها هى التى تلى لام التعليل

وذهب الكوفيون إلى أن « أن » هذه هى الشرطية ؛ مع اعترافهم بأن همزتها مفتوحة ، ووافقهم على هذا المذهب المحقق الرضى وابن هشام فى مغنى اللبيب ، واستدلوا على صحة ماذهبوا إليه بأمور (الأوّل) توارد « إن » المكسورة الهمزة ، و « أن » المفتوحة الهمزة ؛ على المحل الواحد ، ونحن نعلم أن اللفظين إذا عبر بأحدهما مرّة و بالآخر مرّة أخرى فى كلام المقصود منه

﴿ تنبيه ﴾ حذفت « كان » مع معموليها بعد « إنْ » فى قولهم : « افْعَلْ هٰذَا إِمَّا لاَ » أى : إن كنت لا تفعل غيره ، فما : عوض عن « كَانَ » ولا : نافية للخبر ، ومنه قوله :

واحد فالأصل اتحاد معنى هذين اللفظين ، وقد قرئ بالوجهين فى قوله تعالى : (أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى) وفى قوله سبحانه : (وَلاَ يَجْرِ مَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ أَنْ صَدُّوكُمْ) وفى قوله جلّ ذكره : (أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا أَنْ كُنْتُمْ قَوْمًا مُسْرِفِينَ) وقد روى أبو حنيفة وابن دريد فى بيت الشاهد * إما كنت ذا نفر * بكسر الهمزة كما علمت فى لغة البيت (الأمر الثانى) مجىء الفاء بعدها كثيرا كما فى بيت الشاهد ، فثبت بهذين أنّ « أن » المفتوحة الهمزة تأتى شرطية (الأمر الثالث) عطفها على « إن » المكسورة الهمزة فى قول الشاعر :

إِمَّا أَقَمْتَ وَأَمَّا أَنْتَ مُرْتَحِلاً فَاللهُ يَكْلَأُ مَا تَأْتِى وَمَا تَذَرُ

فإنّ الرواية بكسر همزة « إما » الأولى وفتح همزة « أما » الثانية ، والأولى المكسورة شرطية إجماعا ؛ فيلزم أن تكون الثانية المفتوحة شرطية أيضا ؛ إذ لو ذهبنا إلى أنها مصدرية كما زعم البصريون لكانت مع مابعدها فى تأويل مصدر ، فتكون الواو التى قبلها قد عطفت مفردا ــ وهو المصدر ــ على جملة ، وذلك غير صحيح ، فإن تكلف متكلف أن يجعل هذا المصدر المنسبك فاعلا بفعل محذوف لتكون جملة الفعل والفاعل معطوفة على جملة الشرط ، لزمه أن يجعل الواو العاطفة بمعنى أو ، فيكون تقدير الكلام : إن أقمت أو حصل ارتحالك ، وتقدير الفعل وجعل الواو بمعنى أو كلاهما غير الظاهر ؛ فلا يصار إليه ، فدلّ هذا على أنّ « أن » المفتوحة الهمزة المدغمة فى « ما » المعوّض بها عن « كان » المحذوفة ــ شرطية لا مصدرية

قال أبو سعيد السيرافى : « اتفق الكوفيون والبصريون على وجوب حذف الفعل فى نحو : أما أنت منطلقا ، واختلفوا فى المعنى ؛ فالكوفيون يقولون هو بمعنى إن ، وإنّ « أن » المفتوحة فيها معنى « إن » التى للمجازاة ، ويحملون قوله تعالى : (أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا) عليه ، والبصريون يقولون : إنه على معنى التعليل ، أى : لأن كنت منطلقا أنطلق معك ، وشبهوها بإذ ، ولأجل أنّ الثانى استحق بالأوّل جاز دخول الفاء فى الجواب » اهـ

وذهب أبو الفتح بن جنى إلى أنّ العامل فى « أنت منطلقا » الرفع والنصب ليس هو « كان » المحذوفة ، بل هو « ما » المذكورة فى الكلام ، قال فى الخصائص : « فإن قلت : بم ارتفع وانتصب أنت منطلقا ؟ قيل : بما ؛ لأنها عاقبت الفعل الرافع الناصب فعملت عمله من الرفع والنصب ، وهذه طريقة أبى علىّ وجلة أصحابنا ؛ من قبل أن الشىء إذا عاقب الشىء ولى من الأمر ما كان المحذوف يليه »

٢٠٨ — أَمْرَعَتِ الْأَرْضُ لَوَانَّ مَالاَ ... لَوْ أَنَّ نُوقًا لَكِ أَوجِمَالاَ

* أَوْ ثَلَّةً مِنْ غَـــنَمٍ إِمَّالاَ *

٢٠٨ — لم أجد أحدا نسب هذا الشاهد لقائل معين ، وقد استشهد به ابن منظور فى مادّة « مرع » ولم ينسبه

اللغة : «أمرعت الأرض» قال ابن منظور : «أى شبع مالها كله» اه ، والمرع – بفتح الميم وسكون الراء – الكلأ ، وجمعه أمرع ، كفلس وأفلس ، ويقال : مرع المكان والوادى مرعا – كنصر نصرا – ومرع مرعا – كفرح فرحا – وأمرع ، كل هـذا بمعنى أخصب وأكلأ ، وأنكر قوم مجىء مرع – بفتح الراء – وزعموا أنه مرع بضمها أو كسرها « مالا » قال ابن الأثير : « المال فى الأصل مايملك من الذهب والفضـة ، ثم أطلق على كل مايقتنى ويملك من الأعيان ، وأكثر مايطلق المال عند العرب على الإبل؛ لأنها كانت أكثر أموالهم » اه ، وقال الجوهرى : «ذكر بعضهم أن المال يؤنث ، وأنشد لحسان :

المَالُ تُزْرِى بِأَقْوَامٍ ذَوِى حَسَبٍ ... وَقَدْ تُسَوِّدُ غَيْرَ السَّيِّدِ المَالُ» اه

«ثلة» بفتح الثاء المثلثة وتشديد اللام – جماعة الغنم وأصوافها ، قال ابن سيده : الثلة : جماعة الغنم قليلة كانت أو كثيرة ، وقيل : الثلة : الكثير منها ، وقيل : هى القطيع من الضأن خاصة ، وقيل : الثلة : الضأن الكثيرة ، وقيل : الضأن ما كانت ، ولا يقال للمعزى ثلة ، ولكن يقال لها حيلة – بفتح الحاء المهملة وسكون الياء – إلا أن يخالطها الضأن فتكثر فيقال لهما : ثلة ، والجمع من ذلك كله ثلل – بكسر الثاء وفتح اللام الأولى ، مثل بدرة وبدر – وهو نادر

الإعراب : « أمرعت الأرض » فعل وفاعل « لو » شرطية غير جازمة « أن » حرف توكيد ونصب « مالا » اسم أن ، وخبرها محذوف يدل عليه مابعده ، والتقدير: لو أن مالا لك ، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر فاعل لفعل محذوف ، تقديره : لو ثبت وجود مال « لو أن نوقا لك » مثل سابقه « أو جمالا » معطوف على قوله « نوقا » السابق « أوثلة » معطوف على قوله « جمالا » ، وقوله «من غنم » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لثلة « إما » إن : شرطية ، وما : زائدة «لا » حرف نفى ، والمنفى بها محذوف ، وتقديره « لاتجدين غيره » كما ذكره الشارح، وهذه الجملة فى محل نصب خبر لكان المحذوفة مع اسمها ، والأصل : إن كنت لاتجدين غير المذكور فحذف « كان » واسمها ، وعوّض عن « كان » « ما » الزائدة ، وحذف جملة الخبر مكتفيا منها بحرف النفى الذى يرشد إليها ، وجواب لو محذوف يدل عليه سابق الكلام ، ويجوز أن تكون للتمنى فلا جواب لها حينئذ

الشاهد فيه : قوله « إمّا لا » حيث حذف « كان » مع اسمها ، وعوض عنها « ما » ، على نحو ماقررناه فى الإعراب

التقدير : إن كُنْتِ لا تجدين غيرها .

(وَمِنْ مُضَارِعٍ لِكَانَ) ناقصة كانت أو تامة (مُنْجَزِمٍ) بالسكون ، لم يتصل به ضمير نصب ، وقد وليه متحرك (تُحْذَفُ نُونٌ) هى لام الفعل تخفيفاً[1] (وَهْوَ حَذْفٌ) جائز

واعلم أن الناظم قد اعتبر هذا الشاهد من باب حذف « كان » مع اسمها و بقاء خبرها ، على حدّ « إن خيرا فخير » ، وكأنه ذهب إلى أن « لا » لما كانت نافية للخبر فهى بعضه ، فهو باق ببقاء بعضه ، وهذا خلاف ماذكره الشارح

وقد استشكل اللقانى جعل هذا الأسلوب من باب حذف كان مع اسمها و بعض خبرها ، وقال : « لا محوج إلى هذا التكلف الذى لا دليل عليه ، والظاهر أن إن هذه شرطية ، وما زائدة لتأكيدها لا عوض عن كان ، كما زعمتم ، ولا نافية لفعل مقدّر هو فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف لدلالة ماسبق عليه ، ونظير تأكيد إن بما قوله تعالى : (فَإِمَّا تَرَيِنَّ) ونظير حذف الشرط قول الأحوص :

فَطَلِّقْهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكُفْءٍ وَإِلَّا يَعْلُ مَفْرِقَكَ الْحُسَامُ

وأصل الكلام على هذا : إن لا يوجد ذلك فقد أمرعت الأرض ، وهذا واضح لا غبار عليه » اه بإيضاح قليل

وهو مردود بأمرين (الأول) أن « ما » لا تزاد بعد « إن » الشرطية لتأكيدها، إذا كان الشرط منفيا بلا، كما معنا (الثانى) أن حذف جواب الشرط إنما يصح إذا كان الشرط ماضيا لفظا ومعنى ، أو معنى فقط ، كالمضارع المجزوم بلم ، وقد جعل الشرط فى تقديره مستقبلا فى اللفظ والمعنى كما رأيت

واعلم أيضا أنه قد روى عن الكوفيين تجويزهم حذف « كان » مع اسمها وخبرها من غير تعويض شىء عنها ، وأنه قد يقال لك : لا تكثر اللعب فإنه مضيعة ، فتقول : أنا أكثره و إن ، تقصد : و إن كان مضيعة ، ومنه قول الراجز (و ينسبونه لرؤبة ، وهو الشاهد رقم ٨ ؛ فانظره فى ص ١٥) :

قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ : يَا سَلْمَى وَإِنْ كَانَ فَقِيرًا مُعْدِمًا ؟ قَالَتْ : وَإِنْ

أراد : أرضى به و إن كان فقيرا معدما

(١) قد ورد هذا الحذف كثيرا فى العربية ؛ فمن ذلك قول الشاعر (وهو الشاهد رقم ١٤٤ وقد مضى فى ص٢٦٣ من هذا الجزء)

فَإِنْ يَكُ جُثْمَانِى بِأَرْضٍ سِوَاكُمُ فَإِنَّ فُؤَادِى عِنْدَكِ الدَّهْرَ أَجْمَعُ

ومن ذلك قول هدبة بن خشرم وقد استشهدنا به فى (ص ٢٨٣) لغير هذا :

(مَا الْتُزِمْ) نحو « وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً » فى القراءتين ، بخلاف نحو : « مَنْ تَكُونُ لَهُ عَاقِبَةُ الدَّارِ » ، « وَتَكُونَ لَكُمَا الْكِبْرِيَاءُ » ، « وَتَكُونُوا مِنْ بَعْدِهِ قَوْمًا صَالِحِينَ » ، إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلَّطَ عَلَيْهِ ، « لَمْ يَكُنِ اللهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ » وخالف فى هذا الأخير يونس ، فأجاز الحذف حينئذ ، تمسكا بقوله :

٢٠٩ — فَإِنْ لَمْ تَكُ الْمِرْآةُ أَبْدَتْ وَسَامَةً ... فَقَدْ أَبْدَتِ الْمِرْآةُ جَبْهَةَ ضَيْغَمِ

فَإِنْ تَكُ فِي أَمْوَالِنَا لَا نَضِقْ بِهَا ... ذِرَاعًا ، وَإِنْ صَبْرٌ فَنَصْبِرُ لِلصَّبْرِ

ومن ذلك قول الراجز (وهو الشاهد رقم ١٦٤ ، وقد مضى شرحه فى ص ٣١٣) :

مَنْ يَكُ ذَا بَتٍّ فَهَذَا بَتِّي ... مُقَيِّظٌ مُصَيِّفٌ مُشَتِّي

٢٠٩ — البيت للخنجر بن صخر الأسدى

اللغة : « المرآة » بكسر الميم وسكون الراء — معروفة ، وإنما سميت بذلك لأنها آلة الرؤية « وسامة » بفتح الواو والسين — هى الحسن والجمال وبهاء المنظر ، وفعله وسم — بضم السين — « أبدت » أظهرت « ضيغم » أسد ، وأصله من الضغم ، وهو العض ؛ فالياء زائدة ، وكان هذا الشاعر قد نظر فى المرآة فلم يرقه شكله فتسلى عن دمامته بأنه شجاع

الإعراب : « فإن » شرطية « لم » حرف نفى وجزم وقلب ، وفى أكثر كتب اللغة « لا » بدل « لم » وقوله « تك » فعل مضارع ناقص مجزوم بلم ، أو بإن الشرطية ، وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف « المرآة » اسم تك « أبدت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر يعود إلى المرآة ، وجملة الفعل مع فاعله فى محل نصب خبر تك « وسامة » مفعول به لأبدت « فقد » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، قد : حرف تحقيق « أبدت المرآة » فعل وفاعل « جبهة ضيغم » مفعول به لأبدت ، ومضاف إليه ، وجملة الفعل والفاعل فى محل جزم جواب الشرط

الشاهد فيه : قوله « تك المرآة » حيث حذف النون من مضارع « كان » التى هى لام الكلمة مع أن ما بعدها ساكن ، وهو لام التعريف ؛ لأن الهمزة همزة وصل

وقد اختلفت كلمة العلماء فى الحذف فى هذه الحال ؛ فذهب السيرافى وابن السراج وأبو على فى بعض كتبه وابن عصفور وابن جنى ؛ إلى أنه شاذ لا يسوغ إلا أن يضطر إليه شاعر ، وذهب يونس شيخ سيبويه — وتبعه ابن مالك — إلى أنه حذف مقيس ، يجوز فى سعة الكلام ، واستدل بوروده فى الكلام وفى الشعر ؛ فأما الكلام فقراءة (لَمْ يَكُ الَّذِينَ كَفَرُوا) وأما الشعر فكثير ، منه بيت الشاهد ، وقول حسيل بن عرفطة (وسماه فى اللسان الحسن بن عرفطة ، وهو تصحيف) :

لَمْ يَكُ الْحَقُّ سِوَى أَنْ هَاجَهُ ... رَسْمُ دَارٍ قَدْ تَعَفَّى بِالسَّرَرْ

غَيَّرَ الْجِدَّةَ مِنْ عِرْفَانِهِ ... خُرُقُ الرِّيحِ وَطُوفَانُ الْمَطَرْ

وحمل على الضرورة ، قال الناظم : و بقوله أقول ؛ إذ لا ضرورة ، لإمكان أن يقال : فإنْ تَكُنِ المرآة أخفت وسامة ، وقد قرىء شاذا « لَمْ يَكُ الَّذِينَ كَفَرُوا »

﴿ خاتمة ﴾ إذا دخل على غير «زَالَ» وأخواتها من أفعال هذا الباب نافٍ فالمنفى هو الخبر ، نحو « ما كان زيد عالما » ، فإن قصد الإيجاب قرن الخبر بإلا ، نحو « مَا كَانَ زَيْدٌ إلاَّ عَالِمًا » ، فإن كان الخبر من الكلمات الملازمة للنفى نحو « يَعِيجُ » لم يجز أن يقترن بإلا ؛ فلا يقال فى « مَا كَانَ زَيْدٌ يَعِيجُ بالدّواء » : « ما كان زيد إلا يعيج » ، ومعنى يَعِيج : ينتفع ، وحكم « لَيْسَ » حكم « مَا كَانَ » فى كل ما ذكر .

وأما « مَا زَالَ » وأخواتها فنفيها إيجاب ؛ فلا يقترن خبرها بإلا ، كما لا يقترن بها خبر « كَانَ » الخالية من نفى ؛ لتساويهما فى اقتضاء ثبوت الخبر ، وما أوهم خلاف ذلك فمؤول كقوله :

٢١٠ — حَرَاجِيجُ مَا تَنْفَكُّ إلاَّ مُنَاخَةً عَلَى الْخَسْفِ أَوْ نَرْمِى بِهَا بَلَدًا قَفْرَا

وقول الآخر :

إِذَا لَمْ تَكُ الْحَاجَاتُ مِنْ هِمَّةِ الفَتَى فَلَيْسَ بِمُغْنٍ عَنْكَ عَقْدُ الرَّتَائِمِ

٢١٠ — هذا البيت من قصيدة طويلة لذى الرمة ، يقال لها : أحجية العرب ، وأولها قوله :

لَقَدْ جَشَأَتْ نَفْسِى عَشِيَّةَ مُشْرِفٍ وَيَوْمَ لِوَى حُزْوَى فَقُلْتُ لَهَا : صَبْرَا

تَحِنُّ إِلَى مَيٍّ كَمَا حَنَّ نَازِعٌ دَعَاهُ الْهَوَى فَارْتَادَ مِنْ قَيْدِهِ قَصْرَا

وقبل بيت الشاهد قوله :

فَيَامَىُّ مَا أَدْرَاكِ أَيْنَ مُنَاخُنَا مُعَرَّقَةَ الْأَلْحِى يَمَانِيَةً سُجْرَا

قَدِا كْتَنَفَلَتْ بِالْحَزْنِ،وَاعْوَجَّ دُونَهَا ضَوَارِبُ مِنْ خَفَّانَ مُجْتَابَةً سِدْرَا

حَرَاجِيجُ مَا تَنْفَكُّ ... ... البيت ، و بعده :

أَنَخْنَ لِتَعْرِيسٍ قَلِيلٍ فَصَارِفٌ يُغَنِّى بِنَابَيْهِ مُطَلَّحَةً صُعْرَا

اللغة — « جشأت » نهضت ، وجاشت من حزن أو فزع ، وثارت للقىء « مشرف » بضم الميم وسكون الشين وكسر الراء وآخره فاء — رمل بالدهناء ، يذكره ذو الرمة فى شعره كثيرا ، من ذلك هذا البيت ، ومن ذلك قوله :

إِلَى ظُعُنٍ يَقْطَعْنَ أَجْوَازَ مُشْرِفٍ شَمالاً وَعَنْ أَيْمَانِهِنَّ الفَوَارِسُ

(والفوارس : موضع أيضا) ومن ذلك قوله أيضا :

رَعَتْ مُشْرِفًا فَالْأَجْبُلَ العُفْرَ حَوْلَهُ إِلَى رُكْنِ حُزْوَى فِى أَوَابِدَ هُمَّلِ

... ...

« لوى حزوى » اللوى ـ بكسر اللام ـ منقطع الرمل ، وحزوى ـ بضم الحاء وسكون الزاى ـ موضع يذكره ذو الرمّة كثيرا (وانظر شرح الشاهد ١٤٢) وقوله « كما حنّ نازع » النازع: المشتاق إلى وطنه الذى يحنّ إليه ، ويطلق عندهم على البعير يحن إلى وطنه « فارتاد من قيده قصرا » يريد أنه طلب السعة والنجاء فوجد نفسه مقصورا ، أى : محبوسا ، ويقال : ارتاد جدبا ، إذا كان يطلب الخصب فوقع على جدب « معرّقة الألحى » الألحى : جمع لحى ـ بفتح اللام وسكون الحاء المهملة ـ وهو حائط الفم الذى فيه الأسنان من داخل الفم ، قال ابن سيده : « يكون للإنسان والدابة » اه ، وتعرّقها : قلة لحمها ، ويستحبّ من الفرس أن يكون معروق الخدّين ، قال الجوهرى : « وإذا عرى لحيا الفرس من اللحم فهو من علامات العتق » ، وقال الشاعر :

قَدْ أَشْهَدُ الغَارَةَ الشَّعْوَاءَ تَحْمِلُنِي   جَرْدَاءُ مَعْرُوقَةُ اللَّحْيَيْنِ سُرْحُوبُ

« سجرا » جعله البغدادى تبعا لشرح ديوان ذى الرمّة جمع سجراء ، وفسرها بقوله : « يقال : ناقة سجراء تضرب إلى الحمرة » اه ، ولا يبعد عندى أن يكون مأخوذا مما حكاه ابن منظور بقوله : « الأصمعى : إذا حنت الناقة فطربت فى إثر ولدها قيل : سجرت تسجر سجورا ـ من باب دخل ـ وسجرا ـ بفتح السين وسكون الجيم ـ ومدّت فى حنينها » اه « قد اكتفلت بالحزن » أى : صيرت الناقة الحزن خلفها ، والحزن : ماغلظ من الأرض « ضوارب » جمع ضارب ، وهو منخفض الوادى « خفان » بفتح الخاء المعجمة وتشديد الفاء فى آخره نون ـ موضع قرب مكة يسلكه الحاج أحيانا ، وهو مأسدة ، قيل : هو فوق القادسية « مجتابة سدرا » أى : لابسة سدرا ، يريد أن الضوارب التى نبت فيها السدر ليست على جهة الناقة « حراجيج » جمع حرجوج ، أو حرجيج ـ بضم الحاء وسكون الراء فيهما ـ وهى الناقة الجسيمة الطويلة على وجه الأرض ، وقيل : الشديدة ، وقيل : هى الضامرة ، وهو أنسب ههنا ، وقيل : هى الوقادة الحادّة القلب ، قال الشاعر :

أَذَاكَ وَلَمْ تَرْحَلْ إِلَى أَهْلِ مَسْجِدٍ   بِرَحْلِي حُرْجُوجٌ عَلَيْهَا النَّمَارِقُ

« الخسف » الجوع ، وهو أن تبيت على غير علف « لتعريس » هو النزول فى آخر الليل « فصارف » أراد فبعضها صارف ، وهو الذى تسمع صوت أنيابه ، قال ابن خالويه : « صريف ناب الناقة يدلّ على كلالها ، وناب البعير يدلّ على قطمه وغلمته » اه « مطلحة » أصابها الإعياء والجهد « صعرا » فيها ميل ، من الجهد والهزال

الإعراب : « حراجيج » خبر مبتدأ محذوف ، تقديره : هى حراجيج « ما » نافية « تنفك » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه « إلا » أداة استثناء ملغاة « مناخة » حال من فاعل تنفك ، وستعرف وجوها أخرى من الإعراب « على الخسف » جار ومجرور متعلق بمناخة « أو » بمعنى إلى « نرمى » فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد أو ، وعلامة نصبه

أى : ماتنفصل عن الإتعاب إلا فى حال إناختها على الخسف إلى أن نرمى بها بلدًا قفرا ، فتنفكّ هنا : تامة ، ويجوز أن تكون ناقصة وخبرها «عَلَى الْخَسَفِ» ، ومناخة : منصوب على الحال ، أى : لاتنفك على الخسف إلا فى حال إناختها ، والله أعلم

فتحة مقدّرة على آخره منع من ظهورها إجراء المنقوص من الأفعال مجرى المقصور « بلدا » مفعول به « قفرا » صفة

الشاهد فيه : قوله « ماتنفك إلا مناخة على الخسف » حيث وقع فيه ما ظاهره أن خبر تنفك الناقصة قد اقترن بأداة الاستثناء ؛ وهو لايجوز ، من قبل أن «ماتنفك» وأخواته إيجاب ، والاستثناء المفرغ لايقع بعد إيجاب ، كما أوضحناه فى شرح الشاهد (رقم ١٨٧)

ومن أجل هذا كان إسحق الموصلى ينشد هذا البيت :

* حَرَاجِيجُ مَا تَنْفَكُّ آلاً مُنَاخَةً *

فيجعل « تنفكّ » ناقصة واسمها ضميرا مستترا فيها ، و « آلا » خبرها ، ومعناه الشخص ، و « مناخة » صفة

وكان أبو عمرو بن العلاء يروى البيت بأداة الاستثناء ، ويقول : أخطأ ذو الرمة فى إدخاله « إلا » بعد قوله « ماتنفك »

ولكن العلماء شاركوا أبا عمرو فى الرواية ، ولم يذهبوا إلى تخطئة ذى الرمة ، بل وجدوا له مخلصا ، وهم يؤولون هذا البيت بعدّة تأويلات

الأوّل : تأويل الفرّاء الذى أعربنا عليه البيت ؛ فهو يذهب إلى أن « تنفك » فى هذا البيت تامّة بمعنى تنفصل ، وقد نقلنا لك عبارته فى شرح الشاهد (رقم ١٦٩) فارجع إليها هناك ، وينسب هذا التأويل للكسائى أيضا ، وقد ذكر الشارح هذا التأويل

التأويل الثانى : وهو تأويل المازنى وأبى على فى بعض كتبه ، وينسب إلى الأصمعى وابن جنى ، وذكره ابن عصفور ـ وحاصله جعل « إلا » زائدة لا استثنائية

التأويل الثالث : وهو تأويل أبى الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش المجاشعى ـ فإنه ذهب إلى أن « تنفكّ » ناقصة ، و « إلا » استثنائية ، لكن منع أنها داخلة على الخبر ، بل هى داخلة على حال ، وخبر « تنفك » هو الجار والمجرور بعده الذى هو قوله « على الخسف » ، قال فى كتاب المعاياة : « أراد لاتنفك على الخسف أو نرمى بها بلدا قفرا إلا وهى مناخة ؛ لأنه لايجوز : لاتنفك إلا مناخة ، كما لاتقول : لاتزال إلا مناخة » اه ، وقد ذكر الشارح هذا التأويل أيضا

واستشكل هذا التخريج جماعة منهم ابن هشام والمحقق الرضى والفاضل الأصفهانى ، قال ابن هشام : « قال جماعة : تنفك ناقصة ، والخبر على الخسف ، ومناخة حال ، وهذا فاسد ؛ لبقاء الإشكال ؛ إذ لايقال : جاء زيد إلا راكبا » اه ، والله تعالى أعلم

فصل فى ما ولا ولات وإن المشبهات بليس

إنما شبهت هذه بليس فى العمل لمشابهتها إياها فى المعنى ، وإنما أفردت عن باب « كان » لأنها حروف وتلك أفعال

(إِعْمَالَ لَيْسَ أُعْمِلَتْ مَا) النافية ، نحو « مَا هٰذَا بَشَرًا » و « مَاهُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ » وهذه لغة الحجازيين ، وأهملها بنو تميم ، وهو القياس ؛ لعدم اختصاصها بالأسماء ، ولإعمالها عند الحجازيين شروط أشار إليها بقوله : (دُونَ إِنْ * مَعَ بَقَا النَّفْيِ وَتَرْتِيبِ زُكِنْ) أى : عُلِم ؛ فإن فقد شرط من هذه الشروط بطل عملها ، نحو : ما إنْ زَيْدٌ قائم ، فما : حرف نفى مهمل ، وإنْ : زائدة ، وزيد : مبتدأ ، وقائم : خبره ، ومنه قوله :

٢١١ — بَنِي غُدَانَةَ مَا إِنْ أَنْتُمُ ذَهَبٌ ... وَلاَ صَرِيفٌ وَلٰكِنْ أَنْتُمُ الْخَزَفُ

٢١١ — لم أقف لهذا البيت على نسبة لقائل معين ، وقال العينى : « أنشده ثعلب فى أماليه ولم يعزه إلى أحد » اهـ ، وقد أنشده فى اللسان عن أبى عمرو

اللغة : « غدانة » بضم الغين المعجمة وفتح الدال المهملة مخففة ـ حى من يربوع «صريف» بفتح الصاد المهملة بعدها راء مكسورة وآخره فاء ـ الفضة «الخزف» بفتح كل من الخاء والزاى ـ ماعمل من الطين وشوى بالنار فصار فخارا ، واحدته خزفة ، الجوهرى : « الخزف ـ بالتحريك ـ الجر ، والذى يبيعه الخزّاف » اهـ

الإعراب : « بنى » منادى بحرف نداء محذوف « غدانة » مضاف إليه ، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لاينصرف للعلمية والتأنيث « ما » نافية « إن » زائدة « أنتم » ضمير منفصل مبتدأ « ذهب » خبر المبتدأ « ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفى « صريف » معطوف على ذهب « ولكن » الواو عاطفة للجملة على الجملة السابقة ، لكن : حرف استدراك « أنتم » مبتدأ « الخزف » خبر المبتدأ

الشاهد فيه : قوله « ما إن أنتم ذهب » حيث أبطل عمل « ما » ؛ لاقترانها بإن الزائدة ، فلم يجعل مابعدها اسما لها مرفوعا بها وخبرا لها منصوبا بها ، بل جاء بهما مرفوعين على أنها لاعمل لها فيهما ، والعامل فى الأوّل الابتداء ، وفى الثانى المبتدأ ، على ماهو المختار

هذا ، وقد روى هذا البيت بعدّة وجوه (الوجه الأوّل) الذى سبق إيضاحه ، و «ما» عليه مهملة لاعمل لها إجماعا (الوجه الثانى) رواية أبى عمرو ، وهى هكذا :

بَنِي غُـــدَانَةَ حَقًّا لَسْتُمُ ذَهَباً ... وَلاَ صَرِيفاً وَلٰكِنْ أَنْتُمُ خَزَفُ

وأما رواية يعقوب بن السكيت « ذَهَباً » بالنصب فمخرّجة على أن « إنْ » نافية مؤكدة لما ، لا زائدة ؛ وكذا إذا انتقض النفى بإلاّ ، نحو « وَمَا مُحَمَّدٌ إلاَّ رَسُولٌ » فأما قوله :

٢١٢ — وَمَا الدَّهْرُ إلاَّ مَنْجَنُوناً بِأَهْلِهِ وَمَا صَاحِبُ الْحَاجَاتِ إلاَّ مُعَذَّباً

ولاشاهد فى البيت على هذه الرواية (الوجه الثالث) رواية يعقوب بن السكيت والجوهرى :

* مَا إنْ أَنْتُمْ ذَهَباً وَلاَ صَرِيفاً * وقد اختلف العلماء فى الاعتداد بهذه الرواية وتخريجها، فذكر ابن برّى فى حواشيه على الصحاح أنها خطأ ، قال : « صواب إنشاده :

* مَا إنْ أَنْتُمُ ذَهَبٌ وَلاَ صَرِيفٌ * لأن زيادة «إن» تبطل عمل ما » اه ، وليس له وجه فى تخطئة الحافظ الثقة فى روايته ، وذهب الكوفيون و يعقوب إلى أن « إن » زائدة ، وزعموا أن زيادتها لا تبطل عمل « ما » ؛ كما لا يبطل عملها بتكرارها فى نحو قول الشاعر :

لاَ يُنْسِكَ الْأَسَى تَأَسِّياً فَمَا مَا مِنْ حِمَامٍ أَحَدٌ مُعْتَصِماً

ألست تراه رفع قوله « أحد » على أنه اسم « ما» ونصب قوله «معتصما » على أنه خبرها ، مع تكرار « ما » ، وذهب البصريون إلى أن « إن » فى هذه الرواية ليست هى الزائدة ، و إنما هى نافية مؤكدة للنفى المستفاد من « ما »،وعندهم أن وقوع « إن » بعد «ما» على ثلاثة أضرب : الضرب الأوّل : أن تكون زائدة ، الضرب الثانى : أن تكون نافية لغير التأكيد ؛ فيكون الكلام بعدها إيجابا ؛ لأنها تنفى ماأفادته « ما» ، من نفى ثبوت الخبر للمبتدأ ، وفى هذين الضربين يبطل عمل « ما » ؛ الضرب الثالث : أن تكون نافية مؤكدة للنفى المستفاد من « ما » ، من باب التأكيد اللفظى بإعادة اللفظ بمرادفه ، وفى هذا الضرب لايبطل عملها ، وهى فى هذا البيت على هذه الرواية من هذا القبيل ، والأكثر أن تكون زائدة ناقضة لعمل« ما »، نحوقول الشاعر (وهو فروة بن مسيك المرادى) :

فَمَا إنْ طِبُّنَا جُبْنٌ وَلٰكِنْ مَنَايَانَا وَدَوْلَةُ آخَرِينَا

والطب — بكسرالطاء — : الشأن والعادة ، وكانت همدان قدظهرت عليهم ، فهو يقول : إن كانوا قد انتصروا علينا فى يوم الردم فليست عادتنا الجبن ، ولكنها الأيام دول

٢١٢ — لم أقف على نسبة هذا البيت إلى قائل معين ، وقد أنكره قديما بعض العلماء ، وذهب إلى عدم الاحتجاج به ؛ لجهالة قائله ، وقد علمت أنه يقوم مقام معرفة القائل أن يرويه الثقة الثبت من نقلة اللغة ، وقد أنشده ابن جنى ونسبه لبعض الأعراب من غير تعيين

اللغة : « منجنون » بفتح الميم وسكون النون وفتح الجيم — : الدولاب التى يستقى عليها ، وقال ابن سيده : « أداة السانية التى تدور » اه ، وأنشد أبو على :

كَأَنَّ عَيْنَيَّ وَقَدْ بَانُونِى غَرْبَانِ فِى مَنْحَاةِ مَنْجَنُونِ

... ...

والأكثر فيها التأنيث ، قال المتلمس :

هَلُمَّ إِلَيْهِ قَدْ أُبِينَتْ زُرُوعُهُ وَعَادَتْ عَلَيْهِ الْمَنْجَنُونُ تَكَدَّسُ

وقال ابن مفرغ :

وَإِذَا الْمَنْجَنُونُ بِاللَّيْلِ حَنَّتْ حَنَّ قَلْبُ الْمُتَيَّمِ الْمَحْزُونِ

وقال ابن أحمر :

ثَمِلٌ رَمَتْهُ الْمَنْجَنُونُ بِسَهْمِهَا وَرَمَى بِسَهْمِ جَرِيمَةٍ لَمْ يَصْطَدِ

(وقيل فى بيت ابن أحمر : إن المنجنون هو الدهر) وقد اتفق العلماء على أن الميم والنون اللذين فى أوّل « منجنون » ليسا زائدين، بل هما أصلان ، والدليل على أن النون أصلية ثبوتها فى الجمع ؛ فإنهم قالوا فى جمعه : مناجين ، ولو كانت النون زائدة لكانت تسقط فى الجمع ، كما سقطت نون منجنيق ، فقد قالوا : مجانيق ، وكما تسقط نون منطلق فى جمعه ؛ فإنك تقول : مطالق ، و إذا ثبت أن النون أصلية فقد ثبت أن الاسم على أكثر من ثلاثة أحرف ، و إذا ثبت أنه كذلك فقد استحال أن تكون الميم زائدة ؛ لأن الأسماء التى على أكثر من ثلاثة أحرف لا تدخلها الزيادة فى أوّلها ، إلا أن تكون من المشتقات نحو مدحرج ومكرم ومستغفر

الإعراب : « ما » نافية « الدهر » اسم ما « إلا » أداة استثناء ملغاة « منجنونا » خبر ما ، وستعرف مافيه « وما » الواو عاطفة ، ما : نافية « صاحب الحاجات » مركب إضافى ، اسم ما « إلا » استثنائية ملغاة « معذبا » خبر ما ، وستعرف مافيه

الشاهد فيه : قوله « ما الدهر إلا مجنونا . . . ما صاحب الحاجات إلا معذبا » حيث أعمل فى الموضعين «ما » عمل ليس ؛ فرفع بها الاسم ونصب الخبر ، مع أن الخبر مقترن بإلا التى تنقض نفى « ما » وتصير المعنى إيجابا ، فى الموضعين

وقد ذهب يونس والشلوبين إلى جواز هذا ؛ مستدلين بهذا البيت ، و بقول الآخر :

وَمَا حَقُّ الَّذِى يَعْثُو نَهَاراً وَيَسْرِقُ لَيْلَهُ إِلاَّ نَكَالاَ

ألا تراه نصب الخبر ــ وهو قوله « نكالا » ــ مع أنه مقترن بإلا

وأنكر الجمهور عليهما القول بجواز ذلك ، وزعموا أن البيتين شاذان لايقاس عليهما ، ومنهم من خرجهما على أنّ قوله فى بيت الشاهد « منجنونا » ليس خبر « ما » ؛ و إنما هو مفعول به لفعل محذوف ، تقديره : إلا يشبه منجنونا ، وهذا الفعل مع فاعله المستتر فيه ومفعوله جملة فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو « الدهر »، وكذا قوله « معذبا » مفعول لفعل محذوف ، والجملة خبر عن « صاحب الحاجات» الذى يجعل مبتدأ لا اسما لما ، ومنهم من جعل « منجنونا » مفعولا مطلقا

فشاذ ، أو مؤول ؛ وكذا يبطل عملها إذا تقدم خبرها على اسمها ، نحو « مَا قَائِمٌ زَيْدٌ » ومنه قوله :

٢١٣ — وَمَا خُذَّلٌ قَوْمِي فَأَخْضَعَ لِلْعِدَا وَلَـكِنْ إذَا أَدْعُوهُمُ فَهُمُ هُمُ

العامل محذوف على تقدير مضاف ، وأصل الكلام : وما الدهر إلا يدور دوران منجنون ، فحذف العامل ، وحذف المضاف ــ وهو « دوران » ــ وأقام المضاف إليه مقامه ؛ فانتصب انتصابه ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ ، وكذا قوله «معذبا » ؛ جعلوه مفعولا مطلقا لفعل محذوف ، والتقدير : إلا يعذب معذبا ، والمراد من «معذبا » المصدر : أى التعذيب ، وكذا قوله فى البيت الآخر « نكالا » جعلوه مفعولا مطلقا لفعل محذوف : أى ينكل نكالا

وأنت إذا تأملت فى هذه التوجيهات وجدت آثار التكلف وادّعاء غير الظاهر بادية عليها تنادى بفسادها ، فهذه الحذوف لادليل عليها ، ولا قرينة ترشد إليها ، وادّعاء أن «معذبا » مصدر ميمى مما يأباه الظاهر ؛ فتنبه لذلك والله يرشدك

٢١٣ — ولم أجد من نسب هذا البيت لقائل معين

اللغة : «خذّل» بضم الخاء وتشديد الذال مفتوحة ــ جمع خاذل، مثل راكع وركع ، وخاذل اسم فاعل مأخوذ من خذله ــ من باب قتل ــ إذا ترك نصرته ومعونته وتأخر عنه « أخضع » أذل وأستكين ، والخضوع : قريب من الخشوع ، إلا أن الخشوع أكثر مايستعمل فى الصوت ، والخضوع فى الأعناق «فهم هم » أراد أنهم الكاملون فى الشجاعة والشهامة ، مثل قول أبى النجم:

أَنَا أَبُو النَّجْمِ وَشِعْرِى شِعْرِى لِلّٰهِ دَرِّى مَا أَجَنَّ صَــدْرِى

وقول الهذلى :

رَفَوْنِى وَقَالُوا : يَاخُوَيْلِدُ ، لاَ تُرَعْ فَقُلْتُ وَأَنْـكَرْتُ الْوُجُوهَ : هُمُ هُمُ

الإعراب : « ما » نافية « خذل » خبر مقدّم « قومى » مبتدأ مؤخر ، وياء المتكلم مضاف إليه « فأخضع » الفاء فاء السببية ، أخضع : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد فاء السببية ، وفاعله ضمير مستتر فيه « للعدا» جار ومجرور متعلق بأخضع « لـكن» حرف استدراك « إذا» ظرفية شرطية « أدعوهم» فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه ، والضمير البارز مفعول به ، والجملة فى محل جر بإضافة « إذا » إليها « فهم » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، هم : مبتدأ « هم » : خبره ، وجملة المبتدأ وخبره هى جملة جواب الشرط ، ولا محل لها ؛ لأن « إذا » غير عاملة

الشاهد فيه : قوله « وما خذل قومى » حيث أهمل « ما » ولم يعملها عمل « ليس » فيرفع بها الاسم و ينصب الخبر ؛ لأن الخبر ــ وهو قوله « خذل » ــ قد تقدّم على المبتدأ ، و « ما » عامل ضعيف لايقوى على العمل ، مع اختلاف الترتيب بين معمولاته ؛ ألا ترى أن عملها الرفع

وأما قول الفرزدق :

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ ٱللّٰهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَامِثْلَهُمْ بَشَرُ(١)

فشاذ ، وقيل : غلط سببه أنه تميمىّ وأراد أن يتكلم بلغة الحجاز ولم يدْر أن من شرط النصب عندهم بقاء الترتيب بين الاسم والخبر ، وقيل : مؤوّل

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : قال فى التسهيل : « وقد تعمل متوسّطاً خبرها ، وموجبا بإلا ، وفاقا لسيبويه فى الأول ، وليونس فى الثانى »

والنصب جاء مخالفا للقياس ؛ من جهة أنها حرف مشترك : يدخل على الأفعال والأسماء جميعا ، ولا يستأثر به فريق منهما ، وأنت تعلم أن الأصل فى الحرف المشترك أن يكون مهملا غير عامل ، ولكن « ما » لما أشبهت « ليس » فى الدلالة على نفى الحال وفى دخولها على الجملة المؤلفة من مبتدإ وخبر ناسب أن تعمل عملها ؛ لأن من سنن العرب أن يعاملوا الشىء معاملة نظيره .

ومثل بيت الشاهد قول الآخر:

وَمَا حَسَنٌ أَنْ يَمْدَحَ الْمَرْءُ نَفْسَهُ وَلٰكِنَّ أَخْلَاقاً تُذَمُّ وَتُحْمَدُ

ألا تراه رفع قوله « حسن » على أنه خبر مقدّم ، والمصدر المنسبك من « أن يمدح » مبتدأ مؤخر هذا مذهب الجمهور ، وذهب الفراء إلى أنه يجوز أن ينتصب خبر « ما » مطلقا ؛ سواء أتقدّم على الاسم أم تأخر عنه، وسواء أقترن بالمبتدأ المؤخر أداة استثناء أم لم يقترن ؛ فيجوز عنده «ماقائما على » و «ماقائما إلا على » ، وأجاز الأخفش المثال الثانى دون الأوّل ، وحكى الجرمى أن إعمال « ما » مع تقدّم خبرها لغة قليلة لبعض العرب ، واستدل هو والفراء ببيت الفرزدق الذى سينشده الشارح وهو الشاهد (رقم ١٧٩) وقد مضى القول فيه فى باب« كان وأخواتها»، و بقول الآخر :

* نَجْرَانُ إِذْ مَا مِثْلَهَا نَجْرَانُ *

فإن ظاهره أن « مثلها » خبر « ما » تقدّم على اسمها وهو منصوب ، واسمها هو قوله « نجران » وللجمهور أن يردّوا هذا الظاهر بما ذكرناه فى بيت الفرزدق فارجع إليه فى الموضع الذى أرشدناك له

قال الجرمى والفراء : وقد سمع « مَا مُسِيئاً مَنْ أَعْتَبَ » بنصب قوله « مسيئا » على أنه خبر « ما » مقدّما ، وجعل « من » اسما موصولا اسمها مؤخرا ، وجملة « أعتب » مع فاعله المستتر فيه لامحل لها صلة الموصول ؛ والرواية المشهورة « مَا مُسِىءٌ مَنْ أَعْتَبَ » برفع مسىء

(١) قد سبق لنا شرح هذا الشاهد ، و بيان أوجه الاستشهاد به؛ فارجع إليه فى (ص٣٤٠ من هذا الجزء)

الثانى: اقتضى إطلاقه منع العمل عند توسط الخبر، ولو كان ظرفا أو مجرورا ، قال فى شرح الكافية : « من النحويين من يرى عمل مَا إذا تقدم خبرها وكان ظرفا أو مجرورا ، وهو اختيار أبى الحسن بن عصفور »

(وَسَبْقَ حَرْفِ جَرٍّ) مع مجروره (أَوْ ظَرْفٍ) مدخولَىْ « مَا » مع بقاء العمل (كَمَا بِي أَنْتَ مَعْنِيًّا) و « ما عِنْدَكَ زَيْدٌ قَائِمًا » (أَجَازَ الْعُلَمَا) سَبْق : مصدر نصب بالمفعولية لأجاز مضاف إلى فاعله ، والمراد أنه يجوز تقديم معمول خبر « ما » على اسمها إذا كان ظرفا أو مجرورا كما مثل ، ومنه قوله :

٢١٤ — بِأُهْبَةِ حَزْمٍ لُذْ وَإِنْ كُنْتَ آمِناً فَمَا كُلَّ حِينٍ مَنْ تُوَالِى مُوَالِيَا

---

٢١٤ — لم أجد من نسب هذا البيت إلى قائل معين

اللغة : «أهبة » بضم الهمزة وسكون الهاء ــ التأهب للشىء والتهيؤ له والاستعداد للقيام به ، وتقول : تأهبت للأمر ، وأخذت أهبته ، وأخذت له الأهبة «حزم» بفتح فسكون ــ هو ضبط الأمر وجودة الرأى «لذ» فعل أمر من لاذ يلوذ ــ من باب نصر ينصر ــ أى الجأ «توالى» فعل مضارع من الموالاة ، وهى المعاونة والمناصرة ، وقوله « مواليا » هو اسم فاعل منه

الإعراب : « بأهبة » جار ومجرور متعلق بقوله لذ الآتى « حزم » مضاف إليه « لذ » فعل أمر ، وفاعله مستتر فيه « و إن » الواو عاطفة على محذوف ، تقديره : إن لم تكن آمنا و إن كنت آمنا ، إن : شرطية « كنت » فعل ماض ناقص فعل الشرط ، وتاء المخاطب اسمه « آمنا » خبر كان ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والتقدير : إن كنت آمنا فلذ بأهبة حزم ، والمسكوت عنه أولى بالحكم من المذكور « فما » الفاء تعليلية ، ما : نافية «كل » مفعول فيه لقوله « مواليا » الآتى « حين » مضاف إليه « من » اسم موصول اسم ما النافية « توالى » فعل مضارع فاعله مستتر فيه ، والجملة لا محل لها صلة « مواليا » خبر ما

الشاهد فيه : قوله « ما كل حين من توالى مواليا » حيث قدّم قوله «كل حين » على اسم « ما » النافية ــ وهو قوله « من توالى » ــ مع أن « كلّ حين » معمول لخبر ما ــ وهو قوله « مواليا » وأبقى مع ذلك « ما » عاملة الرفع والنصب ، وساغ هذا لكون هذا المعمول ظرفا ، والظروف يتوسع فيها و يغتفر معها ما لا يغتفر مع غيرها

فإن قلت : فإنى لا أعرف أن لفظ « كل » ظرف ، فكيف زعمت أنه فى هذا الموضع ظرف ؟

فإن كان غير ظرف أو مجرور بطل العمل ، نحو : « مَا طَعَامَكَ زَيْدٌ آكِلٌ » ومنه قوله :

٢١٥ — وَقَالُوا : تَعَرَّفْهَا الْمَنَازِلَ مِنْ مِنًى وَمَا كُلَّ مَنْ وَافَى مِنًى أَنَا عَارِفُ

قلت : لفظ « كل » بحسب ما تضاف إليه ، فإن أضيفت إلى مصدر فهي مصدر ، نحو : (فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ) ، وإن أضيفت إلى ظرف فهي ظرف ، كما هنا

واعلم أن القول بامتناع تقدم خبر « ما » على اسمها مع بقاء العمل ولو كان ظرفا وجواز تقدم معمول الخبر على الاسم بشرط أن يكون ظرفا ، كما في بيت الشاهد ، أو جارا ومجرورا كما في مثال النظم ، ونحو : « مَا بِكَ عَلِيٌّ مُولَعاً » و « مَا فِي عَمَلِكَ أَنْتَ مُجِدًّا » نقول : إن التفصيل على هـذا النحو هو تفصيل ابن مالك ، وتبعه عليه شرّاح كلامه ، وأجاز جماعة بقاء العمل مع تقدم الخبر أو معموله بشرط أن يكون المتقدّم منهما ظرفا أو جارا ومجرورا

وأجاز الكوفيون وابن كيسان بقاء النصب مع تقدّم معمول الخبر ظرفا كان أو غير ظرف ، واستدلوا على ذلك بالقياس على « لن ، ولم ، ولا » ؛ لاشتراكها معهنّ في الدلالة على النفي ؛ فكما يجوز تقديم معمول الفعل المنفي بواحد من هـذه الأحرف عليه في نحو « عليا لم يضرب محمد » و « الدرس لن يفهم خالد » و « بكرا لا يعرف إبراهيم » فكذلك يجوز عند الأوّلين أن تقول : « الدرس ما خالد فاهما » بنصب « الدرس » على أنه مفعول لفاهم ، وإذا جاز أن يتقدّم على « ما » فإنه أحرى أن يجوز مع تأخره عنها ، وسيأتي ردّ هذا الكلام مع زيادة بحث في الشاهد الذي بعده ، إن شاء الله

٢١٥ — هذا البيت من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٣٦ و ص ٧٣) وهو لمزاحم بن الحرث العقيلي ، والبيت مطلع قصيدة فائية له ، وبعده :

فَوَجْدِي بِهَا وَجْدُ الْمُضِلِّ بَعِيرَهُ بِمَكَّةَ لَمْ تَعْطِفْ عَلَيْهِ الْعَوَاطِفُ

اللغة : « تعرّفها » أي : تطلب معرفتها واسأل الناس عنها « المنازل » أراد بالمنازل ، وهي جمع منزل — بفتح الميم وكسر الزاي — وهو مكان النزول « منى » بكسر الميم مقصورا — وهي بليدة على فرسخ من مكة طولها ميلان ، تعمر أيام الموسم ، وعلى رأس منى من نحو مكة عقبة ترمى عليها الجمرة يوم النحر ، ومنى : سمي بذلك لما يمنى بها من الدماء : أي يراق ، وهو مذكر مصروف ، وتقول : امتنى القوم ، إذا أتوا منى ، ذكره يونس . وصف الشاعر أنه اجتمع بمحبوبته في الحج ثم فقدها فجعل يتفقدها ، فقيل له : تعرّفها بالمنازل من منى ، فزعم أنه لا يعرف كل من وافى منى حتى يسأل عنها ، وذلك لأنه لا يسأل إلا من يعرفه ويعرفها . وقوله « فوجدي بها وجد المضلّ بعيره » روى في اللسان « وجد المضل قلوصه » والقلوص — بفتح القاف — هي الناقة الشابة ، أو الباقية على السير ، أو أول ما يركب من إناثها إلى أن تثنى ، ثم تسمى بعد ذلك

... ...

ناقة . وقوله « بمكة » روى فى اللسان مكانه « بنخلة » ونخلة - بفتح النون وسكون الخاء - اسم لعدّة أماكن ؛ منها نخلة القصوى ، ومنها نخلة الشامية ؛ وهو اسم لواديين لهذيل على ليلتين من مكة ، ومنها نخلة محمود ، وهو موضع بالحجاز قريب من مكة فيه نخل وكروم ، وقوله « لم تعطف عليه العواطف » قال الليث : « العطاف الرجل الحسن الخلق العطوف على الناس بفضله ، ولم يفسروا العواطف فى بيت مزاحم العقيلى ، وعندى أنه يريد الأقدار العواطف على الإنسان بما يحب » اهـ عن اللسان

الإعراب : « وقالوا » فعل وفاعل « تعرّفها » فعل أمر ، وفاعله مستتر فيه ، وها : مفعول ، والجملة فى محل نصب مقول القول « المنازل » منصوب على نزع الخافض ، ومن زعم أنه منصوب على الظرفية المكانية يمنع من مجاراته أنه ليس مبهما « من منى » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من المنازل « وما » نافية « كل » يروى مرفوعا ومنصوبا ؛ فمن رواه مرفوعا جعله اسم ما النافية ، ومن رواه منصوبا جعله مفعولا لقوله عارف الآتى ، وهذه الرواية الأخيرة هى محل استشهاد الشارح وغيره من شراح الألفية « من » اسم موصول : فى محل جر بالإضافة إلى كل « وافى » فعل ماض ، فاعله مستتر فيه يعود إلى الموصول « منى » مفعول ، وجملة الفعل وفاعله ومفعوله لا محل لها صلة الموصول «أنا » ضمير منفصل مبتدأ « عارف » خبره ، وهذه الجملة فى محل نصب خبر « ما » إذا رفعت « كل » على أنه اسمها واعتبرتها حجازية ، والرابط ضمير محذوف منصوب بعارف ، والتقدير : ما كل من وافى منى أنا عارفه

الشاهد فيه : قوله « وما كل من وافى منى أنا عارف » حيث أبطل عمل « ما » النافية ؛ فرفع بعدها المبتدأ والخبر - وهما قوله « أنا عارف » - لأن معمول الخبر - وهو قوله « كل من وافى » قد تقدم على المبتدأ ، وهذا المعمول ليس ظرفا ولا جارا ومجرورا كما هو ظاهر

وقد علمت أن الاستدلال على هذا النحو إنما يتم على رواية نصب «كل» ؛ فأما على رواية رفعه فإنه يجوز معها أن تكون عاملة حجازية أو مهملة تميمية ؛ فإن قدرتها عاملة كان اسمها «كل» وخبرها جملة « أنا عارف » فهى جملة فى محل نصب ، وإن قدّرتها مهملة كان «كل» مبتدأ ، وجملة « أنا عارف » فى محل رفع خبر المبتدأ ، ويلزم على التقديرين حذف الرابط بين جملة الخبر والمبتدأ ، وتقديره على نحو ما ذكرناه فى الإعراب ، وأنت تعلم مما ذكرناه مرارا أن حذف الرابط من جملة الخبر قبيح عند سيبويه ، قال سيبويه (ج ١ ص ٣٦) : « وقال بعضهم :

* وَمَا كُلُّ مَنْ وَافَى مِنًى أَنَا عَارِفُ *

(برفع كل) لزم اللغة الحجازية فرفع ، كأنه قال : ليس عبد الله أنا عارف ، فأضمر الهاء فى « عارف » وكان الوجه « عارفه » ، حيث لم يعمل « عارف » فى « كل » وكان هذا أحسن من

... ...

التقديم والتأخير ؛ لأنهم قد يدعون هذه الهاء فى كلامهم وفى الشعر كثيرا ، وذلك ليس فى شيء من كلامهم ولا يكاد يكون فى شعر » اهـ ، وقوله « لزم اللغة الحجازية » جعل رحمه الله لفظ « كل » مرفوعا على أنه اسم « ما » الحجازية ، وجعل جملة « أنا عارف » فى محل نصب خبرها ، وقد علمت أنه يجوز اعتبار « ما » مهملة ، والجملة فى محل رفع . وقوله « وكان هذا أحسن من التقديم ــ إلخ » معناه أنا ارتكبنا الأخفّ فى الضرورة برفع « كل » على أنه اسم « ما » ولم ننصبه على أنه مفعول لعارف ، و بيان هذا أن جعل «كل» اسم « ما » يلزم عليه حذف الرابط من جملة الخبر ، وجعل « كل » مفعولا يلزم عليه تقديم معمول خبر « ما » على اسمها ، وحذف الضمير الرابط و إن كان ضرورة عنده إلا أنه موجود فى الشعر العربى ، بخلاف تقديم معمول خبر « ما » ؛ فإنه لا يكاد يوجد فى الشعر ؛ فاسم الإشارة فى قوله « وكان هذا ــ إلخ » راجع إلى حذف الهاء ، واسم الإشارة فى قوله « وذلك ليس فى شيء ــ إلخ » راجع إلى التقديم والتأخير .

وقال الأعلم : « استشهد به على رفع كل بما ، إذ لم يمكنه الإضمار فيها ؛ لأنها حرف ، ولو أمكنه الإضمار فى ما كما يمكن فى ليس لنصب كلا بعارف كما نصب كل النوى بيلقى (انظر الشاهد رقم ١٩٣ فى ص ٣٦٤) وحذف الهاء من قوله : أنا عارفه ، وهو ينويها ، فالتزم رفع كل بما ، على لغة أهل الحجاز ، وجعل الجملة بعدها خبرا عنها مع حذف الهاء ضرورة ؛ ولو جعل ما تميمية لنصب كلا بعارف ، ولم تكن فيه ضرورة ؛ لأن ما فى لغتهم غير عاملة فلا يقبح أن يليها ما عمل فيه غيرها » اهـ كلامه .

وقوله « ولو جعل ما تميمية ــ إلخ » هذا هو الذى عليه استشهاد الشارح ههنا ؛ وقد علمت فى شرح الشاهد السابق أن القول بامتناع تقديم معمول خبر « ما » الحجازية هو قول البصريين ، وأن الكوفيين قد خالفوا فى ذلك ؛ فأجازوا تقديم المعمول على « ما » وعلى اسمها ؛ قياسا على « لم » ، والجواب عن هذا القياس أنه قياس فاسد ؛ لأنه قياس مع الفارق ، ألست ترى أن «لم» و « لن » حرفان مختصان بالفعل لا يدخلان إلا عليه ؛ فجاز أن يكون جواز تقديم معمول الفعل عليهما لتنزيلهما من الفعل منزل الجزء لمزيد اختصاصهما به ، وأما « ما » فلكونها غير مختصة بالاسم لم يجز تنزيلها منه منزلة الجزء حتى يعمل ما بعدها فيما قبلها

فان قلت : فقد سلمت هذا القول فى « لم » و « لن » ، ولكنى لا أسلمه فى « لا » ؛ لأنه حرف مشترك كما أنّ « ما » حرف مشترك ، فلماذا جاز أن يتقدّم معمول ما بعد « لا » عليها دون « ما » ؟

فالجواب أن « لا » و إن شارك « ما » فى عدم الاختصاص ، إلا أنه انفرد بكثرة الدوران والتصرّف معه ، ألست ترى أن «لا» حرف لا يحجز ما قبله عن أن يعمل فيما بعده ، نحو « جئت

وأجاز ابن كَيْسَانَ بقاء العمل والحالة هذه

(وَرَفْعَ مَعْطُوفٍ بِلَٰكِنْ أَوْ بِبَلْ مِنْ بَعْدِ) خبر (مَنْصُوبٍ بِمَا) الحجازية (الْزَمْ حَيْثُ حَلّْ) رفع : مصدر نصب بالمفعولية لا لزم ، مضاف إلى مفعوله ، والفاعل محذوف ، والتقدير : الزم رفعك معطوفا بلكن أو ببل إلى آخره ، وإنما وجب الرفع لكونه خبر مبتدإ مقدر ، ولا يجوز نصبه عطفا على خبر « ما » ؛ لأنه موجب ، وهى لاتعمل فى الموجب ، تقول : « مَا زَيْدٌ قَائِماً بَلْ قَاعِدٌ » ، و « مَا عَمْرٌو شُجَاعًا لَٰكِنْ كَرِيمٌ » أى : بل هو قاعد ، ولكن هو كريم ؛ فإن كان العطف بحرف لا يوجب ، كالواو والفاء ، جاز الرفع والنصب ، نحو « مَا زَيْدٌ قَائِماً وَلاَ قَاعِداً ، وَلاَ قَاعِدٌ » ، والأرجح النصب

﴿ تنبيه ﴾ قد عرفت أن تسمية ما بعد بل ولكن معطوفا مجاز ؛ إذ ليس بمعطوف ، وإنما هو خبر مبتدإ مقدر ، وبل ولكن حرفا ابتداء

(وَبَعْدَ مَا) النافية (وَلَيْسَ جَرَّ الْبَا) الزائدة (الْخَبَرْ) كثيراً ، نحو « وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ » « أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ » (وَبَعْدَ لاَ) النافية (وَنَفْيِ كَانَ) وبقيةِ النواسخ (قَدْ يُجَرّْ) قليلا ، من ذلك قوله :

٢١٦ — فَكُنْ لِى شَفِيعًا يَوْمَ لاَذُو شَفَاعَةٍ بِمُغْنٍ فَتِيلاً عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبِ

بلا زاد » ، و « غضبت من لاشىء » بجر مابعد « لا » بحرف الجرّ السابق ؟ وإذا كانت لا تمنع ماقبلها من العمل فيما بعدها فهى لاتمنع مابعدها من العمل فيما قبلها ؛ و « ما » بخلاف هذا فى الموضعين جميعا ، فهى مشابهة لحرف الاستفهام المشترك بين الأسماء والأفعال الحاجز لما قبله عن العمل فيما بعده ؛ ولما بعده عن العمل فيما قبله

٢١٦ — البيت لسواد بن قارب الأزدى الدوسى — وقيل : السدوسى — وكان كاهنا فى الجاهلية فلما شرّف الله الأرض ببعثة رسول الهدى محمد صلى الله عليه وسلم أقبل إليه سواد بن قارب هذا فوقع فى قلبه حب الرسول ، فأسلم وأنشده :

أَتَانِى رَئِيِّى بَعْدَ هَدْءٍ وَرَقْدَةٍ وَلَمْ أَكُ فِيمَا قَدْ بَلَوْتُ بِكَاذِبِ
ثَلاَثَ لَيَالٍ قَوْلُهُ كُلَّ لَيْلَةٍ أَتَاكَ رَسُولٌ مِنْ لُؤَىِّ بْنِ غَالِبِ
فَشَمَّرْتُ عَنْ ذَيْلِى الْإِزَارَ وَوَسَّطَتْ بِىَ الذِّعْلِبُ الْوَجْنَاءُ بَيْنَ السَّبَاسِبِ
فَأَشْهَدُ أَنَّ ٱللَّهَ لاَ شَىْءَ غَيْرُهُ وَأَنَّكَ مَأْمُونٌ عَلَى كُلِّ غَالِبِ

... ...

وَأَنَّكَ أَدْنَى الْمُرْسَلِينَ وَسِيلَةً إِلَى اللهِ يَا ابْنَ الْأَكْرَمِينَ الْأَطَايِبِ
فَمُرْنَا بِمَا يَأْتِيكَ يَا خَيْرَ مُرْسَلٍ وَإِنْ كَانَ فِيمَا جِئْتَ شَيْبُ الذَّوَائِبِ
وَكُنْ لِي شَفِيعًا ... ... البيت

اللغة : « رئيي » الرئى ـ بفتح الراء وكسر الهمزة ، على زنة فعيل ـ قال ابن منظور : « الرئى : الجنى يراه الإنسان ، وقال اللحيانى : له رئى من الجنّ ، إذا كان يحبه و يؤالفه ، وتميم تقول رئى ـ بكسر الهمزة كما يكسرون الأوّل فى مثل سعيد و بعير ـ الليث : الرئى : جنى يتعرّض للرجل يريه كهانة وطبا ، ابن الأعرابى : يقال : أرأى الرجل ، إذا صار له رئى» انتهى بتصرّف ، وكان العرب يعتقدون أنّ لكل شاعر أوكاهن رئيا من الجنّ ، ولنا فى ذلك كلام و بحث أودعناه شرحنا على مقامات بديع الزمان الهمذانى فليراجع هناك « هدء » بفتح الهاء وسكون الدال ـ السكون « رقدة » بفتح فسكون ـ المرّة من الرقاد ، وهو النوم ، وقيل : الرقاد خاص بالنوم ليلا « الذعلب » بكسر الذال المعجمة وسكون العين وكسر اللام ـ الناقة السريعة ، وأصلها النعامة فشبهت بها الناقة ، وقد يقال : ذعلبة ، بالهاء « الوجناء » الشديدة « السباسب » جمع سبسب ـ بفتح السينين بينهما باء موحدة ساكنة ـ وهى المفازة ، أو الأرض المستوية البعيدة « أدنى المرسلين » أقربهم « فتيلا » هو الخيط الأبيض الذى يكون فى شق النواة

الإعراب : « كن » فعل دعاء ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه « لى » جار ومجرور متعلق بشفيع « شفيعا » خبر كن « يوم » ظرف زمان متعلق بشفيع « لا » نافية « ذو » اسم لا « شفاعة » مضاف إليه « بمغن » الباء زائدة ، مغن : خبر لا ، وهو اسم فاعل من « أغنى » ففيه ضمير مستتر فاعله « فتيلا » مفعول لمغن « عن سواد » جار ومجرور متعلق بمغن « ابن » صفة لسواد ، وهو مضاف ، و « قارب » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة

الشاهد فيه : قوله « لاذو شفاعة بمغن » حيث زاد الباء فى خبر « لا » وهو قوله « بمغن » على ماتبينت فى إعراب البيت

واعلم أنه إذا اقترن الخبر بالباء الزائدة فلك أن تعطف على هذا الخبر بالجرّ تبعا للفظه ، وهو ظاهر ، و بالنصب تبعا لمحله ، نحو قول عقيبة الأسدى :

مُعَاوِيَ إِنَّنَا بَشَرٌ فَأَسْجِحْ فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدَا
أَدِيرُوهَا بَنِي حَرْبٍ عَلَيْكُمْ وَلَا تَرْمُوا بِهَا الْغَرَضَ الْبَعِيدَا

كذلك رواه سيبويه (ج ١ ص ٣٤) وقال بعد روايته : «لأن الباء دخلت على شىء لو لم تدخل عليه لم يخلّ بالمعنى ، ولم يحتج إليها ، ولكان نصبا » اه

وقوله :

٢١٧ — وَإِنْ مُدَّتِ الْأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ بِأَعْجَلِهِمْ إِذْ أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلُ

وزعم بعض الناس أنّ الرواية بالجرّ وأنشد البيت مع بيت آخر هكذا :

مُعَاوِيَ إِنَّنَا بَشَرٌ فَأَسْجِحْ فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلاَ الْحَدِيدِ
أَكَلْتُمْ أَرْضَنَا فَجَرَزْتُمُوهَا فَهَلْ مِنْ قَائِمٍ أَوْ مِنْ حَصِيدِ

وقال الأعلم : « استشهد به على جواز حمل المعطوف على موضع الباء وما عملت فيه ؛ لأن معنى « لسنا بالجبال » و « لسنا الجبال » واحد ، وقد ردّ [على] سيبويه رواية البيت بالنصب ؛ لأن البيت من قصيدة مجرورة معروفة و بعده مايدل على ذلك ، وهو قوله ✲ أكلتم أرضنا..البيت ✲ وسيبويه غير متهم رحمه الله فيما نقله رواية عن العرب ، و يجوز أن يكون البيت من قصيدة منصوبة غير هذه المعروفة ، أو يكون الذى أنشده ردّه إلى لغته فقبله منه سيبويه ؛ فيكون الاحتجاج بلغة المنشد لا بقول الشاعر » اهـ

و يقول أبو رجاء غفر الله له ولوالديه : الظاهر أن الأعلم رحمه الله لم يكن فى نسخته من كتاب سيبويه البيت الثانى الذى رويناه مع بيت الاستشهاد ، وهو قوله ✲ أديروها ... إلخ ✲ فلذلك اعتذر باحتمال أن يكون البيت من قصيدة أخرى غير المجرورة المعروفة ، فإما أن يكون هذا البيت قد زاده بعض أنصار سيبويه ليردّوا قول منتقديه ودعواهم أن الرواية بالجرّ ، و إما أن يكون سقط من نسخة الأعلم ، وإلا فهو صريح فى أن البيت من كلمة أخرى غير التى تكلم عنها خصوم سيبويه ، وهو رحمه الله ورضى عنه الثبت الحجة الذى لا يمارى فى روايته ونقله وسعة علمه وصفاء ذهنه ، وقد أنشد البيت فى كتابه شاهدا لهذه المسألة أربع مرّات (ج ١ ص ٣٤ و ٣٥٢ و ٣٧٥ و ٤٤٨) وأيد هذه الرواية ذلك البيت الذى حدّثناك حديثه

واعلم أيضا أنك إذا لم تدخل الباء فى الخبر عطفت عليه بالنصب ، وأمره ظاهر ، و بالجرّ على توهم دخول الباء على الخبر ، ومن ذلك قول الأحوص الرياحى و ينسب للفرزدق :

مَشَائِيمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلاَ نَاعِبٍ إِلاَّ بِبَيْنٍ غُرَابُهَا

وقول زهير بن أبى سلمى المزنى ، وينسب لصرمة الأنصارى أيضا :

بَدَا لِيَ أَنِّى لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلاَ سَابِقٍ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيَا

روى سيبويه كل بيت من هذين البيتين بالنصب مرة (ج ١ ص ٨٣) وبالجر مرتين (ج ١ ص ١٥٤ و ٤١٨) ؛ وهل جر المعطوف على توهم دخول الباء على المعطوف عليه قياس ؟ للعلماء فى ذلك قولان فراجعهما ولا تتبع غير مايقوم عليه الدليل

٢١٧ — البيت للشنفرى — بفتح الشين وسكون النون بعدها فاء مفتوحة وفى آخره ألف

... ...

مقصورة ـ وهو شاعر قحطانى من بنى الحرث بن ربيعة ، أزدى ، وقصيدته التى منها هـذا البيت هى المشهورة بلامية العرب ، وأوّلها :

أَقِيمُوا بَنِي أُمِّي صُـــدُورَ مَطِيِّـــكُمْ ... فَإِنِّي إِلَى قَوْمٍ سِوَا كُمْ لَأَمْيَلُ

فَقَدْ حُمَّتِ الْحَاجَاتُ وَاللَّيْــلُ مُقْمِرٌ ... وَشُــدَّتْ لِطِيَّاتٍ مَطَايَا وَأَرْحُلُ

وَفِي الْأَرْضِ مَنْأًى لِلْكَرِيمِ عَنِ الْأَذَى ... وَفِيهَا لِمَنْ خَافَ الْقِــلَى مُتَعَزَّلُ

لَعَمْرُكَ مَا فِي الْأَرْضِ ضِيقٌ عَلَى امْرِئٍ ... سَرَى رَاغِباً أَو رَاهِباً وَهْوَ يَعْقِلُ

هُمُ الْأَهْلُ لَا مُسْتَوْدَعُ السِّرِّ ذَائِعٌ ... لَدَيْهِمْ وَلَا الْجَانِي بِمَا جَرَّ يُخْذَلُ

وَكُلٌّ أَبِيٌّ بَاسِلٌ غَــــيْرَ أَنَّنِي ... إِذَا عَرَضَتْ أُولَى الطَّرَائِدِ أَبْسَلُ

وَإِنْ مُدَّتِ الْأَيْدِي ... ... البيت ، وبعده :

وَمَا ذَاكَ إِلَّا بَسْــطَةٌ عَنْ تَفَضُّلٍ ... عَلَيْهِمْ ، وَكَانَ الْأَفْضَــلَ الْمُتَفَضِّلُ

اللغة : « أقيموا صدور مطيكم » هذه كناية عن الاستعداد لعظائم الأمور والجد فى طلب المعالى ، يقول : جدّوا فى أمركم وانتبهوا من رقدتكم ، يؤذن قومه بالرحيـل وأن غفلتهم توجب مفارقتهم ، لما عاين من تراخيهم وإقرارهم بالضيم «أميل» أراد به اسم الفاعل ، أى : أنه مائل إلى غيرهم ، ولم يرد التفضيل، مثل أكبر وأوحد وأعدل ، بمعنى كبير وواحد وعادل «حمت الحاجات» بالبناء للمجهول ـ قدرت ، وهيئت « الليل مقمر » منير ، مضيء « طيات » بكسر الطاء وتشديد الياء: جمع طية ، وهى النية وزنا ومعنى ، وتطلق الطية على المنزل والمنتأى، تقول : مضى لطيته ، أى لنيته ، وتقول : بعدت طيته ، أى : منزله ، يقول : تنبهوا من رقدتكم فهذا وقت الحاجات ، ولا عذر لـكم فإن الليل كالنهار فى الضوء «منأى» بفتحتين بينهما سكون ـ اسم مكان من نأى بمعنى بعد « عن الأذى » يتعلق بمنأى « القلى » بكسر القاف مقصورا ـ البغض « متعزل » اسم مكان من تعزله ، أى : اعتزله : أى اجتنبه « دونـكم » غيركم « سيد » بكسر السين ـ الذئب ، وربما أطلق على الأسـد ، وأنثاه بهاء « عملس » بفتح العين والميم واللام مشددة ـ القوىّ على السير السريع «أرقط» أراد به النمر ، وهو ما فيه سواد تشوبه نقط بيض «زهلول» بضم الزاى وسكون الهاء ـ الأملس « عرفاء » أراد به الضبع ، وقيل لها ذلك لـكثرة شعر رقبتها « جيأل » اسم الضبع ، وموقعه بدل من عرفاء ، وقوله « هم الأهل ـ إلخ » أى : هؤلاء الوحوش هم الأهـل لا سواهم ، وبين وجه الحصر بقوله : « لا مستودع السر ـ إلخ » أى : لا يذيعون سرا ولا يخذلون من ارتكب جريرة ، ولما جعلهم كالأهل ذكرهم بضمير العقلاء «أبى»

... ...

صعب ممتنع « باسل » اسم فاعل من البسالة ، وهى الشجاعة وزنا ومعنى « عرضت » ظهرت ، وبدت « أولى الطرائد » الأولى : أنثى الأوّل ، والطرائد : جمع طريدة ، وهى ماطردت من صيد وغيره ، وأراد هنا الفرسان ، وقوله « وإن مدت الأيدى » فإنه يتمدّح بعدم شرهه على الطعام وبصبره على الجوع ، و « أجشع » وصف من الجشع – بفتحتين – وهو أشد الحرص ، وباب فعله فرح ، و « أعجل » صفة مشبهة لا أفعل تفضيل ؛ فإنه لم يرد نفى زيادة العجلة ، وإنما أراد نفى العجلة نفسها ، « بسطة » بفتح فسكون – سعة « تفضل » إنعام « وكان الأفضل المتفضل » فيه تقديم خبر كان على اسمها

الإعراب : « إن » شرطية « مدت » فعل ماض مبنى للمجهول فعل الشرط مبنى على الفتح فى محل جزم ، والتاء للتأنيث « الأيدى » نائب فاعل « إلى الزاد » جار ومجرور متعلق بمد « لم » نافية جازمة « أكن » مضارع ناقص مجزوم بلم ، وهو جواب الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه « بأعجلهم » الباء زائدة ، أعجل : خبر أكن ، منصوب بفتحة مقدّرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجرّ الزائد ، والضمير مضاف إليه « إذ » تعليلية ، حرف أو ظرف ، على الخلاف المشهور فيها « أجشع » مبتدأ « القوم » مضاف إليه « أعجل » خبر المبتدأ

الشاهد فيه : قوله « لم أكن بأعجلهم » حيث زاد الباء فى خبر « أكن » ، وهو قوله : « بأعجلهم » كما عرفت فى إعراب البيت ؛ لكون هـذا العامل منفيا بلم ، حملا على زيادة الباء فى خبر « ليس » ، ألا ترى أن معنى قوله « لم أكن بأعجلهم » مثل أن تقول : « لست بأعجلهم » ، فلما توافق المعنيان ساغ دخول الباء على خبر « لم أكن » كما تدخل على خبر « ليس »

واعلم أنه يشترط لجواز زيادة الباء فى خبر « ليس » وخبر « ما » ألا ينتقض نفيه بإلا ، فلا يجوز لك أن تقول : ليس محمد إلا بقائم ، ولا أن تقول : مامحمد إلا بقائم ، وكذلك مايحمل عليهما من النواسخ المنفية ؛ وقد اشترط الفراء أيضا ألا تزاد « كان » بين اسم « ما » أو « ليس » والخبر ، فلا يجوز عنـده أن تقول : ليس محمد كان بقائم ، ولا أن تقول : مامحمد كان بحاضر ، وأجازها البصريون والكسائى ، واشترط هشام ألا يكون الخبر لفظ « مثل » ؛ فعنده لايجوز أن تقول : مامحمد بمثلك ، ولا أن تقول : ليس علىّ بمثلك ، وأجازها البصريون والكسائى أيضا

فإن قلت : أفليس الشرط وجوابه إنما يكونان مستقبلين ؟ فكيف جاز أن يكون الشرط – وهو قوله « مدت » – ماضيا ، وكان الجواب – وهو قوله « لم أكن » – كذلك ؛ لأنّ المعروف أن « لم » حرف يدل على النفى ، ويقلب المضارع إلى معنى الماضى ؟

فالجواب أن الشرط هنا مستقبل ، وإن كان لفظه ماضيا ؛ لأن أداة الشرط من شأنها إذا دخلت على الماضى أن تجعله فى معنى المستقبل ، وأما الجواب عن مضىّ جواب الشرط فمن ثلاثة

وقوله :

٢١٨ — دَعَانِي أَخِي وَالْخَيْلُ بَيْنِي وَبَيْنَهُ فَلَمَّا دَعَانِي لَمْ يَجِدْنِي بِقُعْدَدِ

أوجه ؛ (الأوّل) أن « لم » ههنا ليست بالمنزلة التى ذكرتها ، بل هى دالة على مجرّد النفى ، كما أن « لا » النافية تدلّ على مجرّد النفى ، وعليه فإنا ندعى أن « لم » لها حالتان : حالة تكون فيها نافية قالبة ، وحالة تكون فيها نافية لاغير (الوجه الثانى) أن نقول : إنك تعرف أن فعل الشرط لوكان مضارعا مجزوما بلم كما فى قوله جلّ شأنه : (فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا) لم يقلب المضارع إلى المضى ، فكذا إذا جزم الجواب ، وحاصل هذين الوجهين منع أن تكون « لم » حرف قلب ، والفرق بينهما أن الأوّل استند إلى تشبيه لم بلا ، والثانى استند إلى تشبيه الجواب بالشرط ، (الوجه الثالث) أن الشرط والجواب جميعا حكاية حال ماضية ، ولايراد الاستقبال فى المعنى ؛ فلذلك كانا ماضيين

٢١٨ — هذا البيت لدريد بن الصمة أحد شعراء هوازن وفرسانهم ومقدميهم ، من قصيدة له يقولها فى رثاء أخيه أبى فرعان عبد الله بن الصمة وأوّلها :

أَرَثَّ جَدِيدُ الْحَبْلِ مِنْ أُمِّ مَعْبَدِ بِعَاقِبَةٍ ؟ أَمْ أَخْلَفَتْ كُلَّ مَوْعِدِ ؟

وَبَانَتْ وَلَمْ أَحْمَدْ إِلَيْكَ جِوَارَهَا وَلَمْ تَرْجُ مِنَّا رِدَّةَ الْيَوْمِ أَوْ غَدِ

أَعَاذِلَتِي ، كُلُّ امْرِئٍ وَابْنُ أُمِّهِ مَتَاعٌ كَزَادِ الرَّاكِبِ الْمُتَزَوِّدِ

وقبل بيت الشاهد قوله :

أَمَرْتُهُمُ أَمْرِي بِمُنْعَرَجِ اللِّوَى فَلَمْ يَسْتَبِينُوا الرُّشْدَ إِلاَّ ضُحَى الْغَدِ

فَلَمَّا عَصَوْنِي كُنْتُ مِنْهُمْ وَقَدْ أَرَى غَوَايَتَهُمْ وَأَنَّنِي غَيْرُ مُهْتَدِ

وَهَلْ أَنَا إِلاَّ مِنْ غَزِيَّةَ إِنْ غَوَتْ غَوَيْتُ وَإِنْ تَرْشُدْ غَزِيَّةُ أَرْشُدِ

دَعَانِي أَخِي ... ... البيت ، وبعده :

أَخِي أَرْضَعَتْنِي أُمُّهُ بِلِبَانِهَا بِثَدْيٍ صَفَاءٍ بَيْنَنَا لَمْ يُجَدَّدِ

اللغة : « أرث » الهمزة للاستفهام ، رث : أخلق وبلى ، وقد رث يرث — بكسر راء المضارع — رثاثة — بفتح الراء — وقوله « أم معبد » هى امرأته ، وكانت قد رأت شدّة جزعه على أخيه فعاتبته ، وصغرت شأن أخيه وسبته ، فطلقها « أم أخلفت » يروى فى مكانه « أوأخلفت » وقوله « وبانت » معناه بعدت ونزحت ، ويروى فى مكانه « وبانت » وقوله « ردة » بكسر الراء وتشديد الدال مفتوحة هى الرجوع والعود « أمرتهم أمرى » يجوز أن يراد بالأمر المأمور به فيكون من استعمال المصدر فى المفعول ، ويكون الأصل : أمرتهم بأمرى ، فحذف الجارّ وأوصل الفعل إليه ، ويجوز أن يكون المصدر باقيا على أصله ، ويكون قد أتى به للتأكيد « منعرج

وربما أجروا الأستفهام مجرى النفى لشبهه إياه، كقوله :

٢١٩ — يَقُولُ إذَا اقْلَوْلَى عَلَيْهَا وَأَقْرَدَتْ : أَلاَ هَلْ أَخُو عَيْشٍ لَذِيذٍ بِدَائِمِ

اللوى » بضم الميم وسكون النون وفتح كل من العين والراء ــ منعطفه يمنة ويسرة ، واللوى : مكان « غزية » رهط دريد ، وهو بفتح الغين المعجمة كما ذكره المرتضى فى شرح القاموس «ترشد» بضم الشين من باب نصر ، وبفتحها من باب علم « بقعدد » بضم القاف وسكون العين وفتح الدال أوضمها ــ الجبان اللئيم القاعد عن الحرب والمكارم ، أو الخامل ، وقال الأزهرى : يقال رجل قعدد ، إذا كان لئيما من الحسب ، وأنشد :

قَرَنْبَى تَسُوفُ قَفَا مُقْرِفٍ لَئِيمٍ مَـآثِرُهُ قُعْدَدِ

الإعراب : « دعانى » فعل ماض ، والنون للوقاية ، والياء مفعول « أخى » فاعل ، وياء المتكلم مضاف إليه « والخيل » الواو واو الحال ، الخيل : مبتدأ « بينى » ظرف متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وياء المتكلم فى محل جر مضاف إليه ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب حال «وبينه» معطوف على الظرف السابق « فلما » ظرف بمعنى حين متعلق بقوله « لم يجدنى » الآتى «دعانى» فعل ماض، فاعله مستتر فيه ، والنون للوقاية ، والياء مفعول ، والجملة فى محل جر بإضافة « لما » الحينية إليها « لم » نافية جازمة « يجدنى » مضارع مجزوم بلم ، وفاعله مستتر فيه ، والنون للوقاية ، والياء مفعول أول «بقعدد» الباء زائدة ، قعدد: مفعول ثان ليجد ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد

الشاهد فيه : قوله « لم يجدنى بقعدد » حيث زاد الباء فى المفعول الثانى ليجد ــ وهو قوله « بقعدد » ــ على ماعرفت فى إعراب البيت ؛ لأنه مسبوق بالنفى ، وأنت خبير بأن « يجد » فعل مضارع ماضيه « وجد » ، وهو من أخوات « ظنّ » ؛ فمفعولاه أصلهما المبتدأ والخبر ، فقوله « بقعدد » يسمى خبرا باعتبار أصله ، ويقال له « مفعول ثان » باعتبار حالته الراهنة ؛ فلهذا صحّ أن يعتبره الشارح من أفراد خبر النواسخ التى تزاد معها الباء

٢١٩ — هـذا البيت للفرزدق من قصيدة يهجو بها جريرا وبنى كليب رهطه ، ويعيرهم بإتيان الأتن ، وقبله :

فَإنَّكَ كَلْبٌ مِنْ كُلَيْبٍ لِكَلْبَةٍ غَذَتْكَ كُلَيْبٌ مِنْ خَبِيثِ الْمَطَاعِمِ

وَلَيْسَ كُلَيْبِيٌّ إذَا جَنَّ لَيْـلُهُ إذَا لَمْ يَجِدْ رِيحَ الْأَتَانِ بِنَائِمِ

يَقُولُ إذَا اقْلَوْلَى عَلَيْهَـا ... ... البيت

اللغة : « الأتان » بفتح الهمزة ــ أنثى الحمار « اقلولى » فسره العينى بقوله : « أى : إذا ارتفع الكلبى عليها ، أى : على الأتان ، وأقردت الأتان ــ بالقاف ــ أى : سكنت ، وحاصل المعنى إذا علا الكلبى على الأتان وسكنت الأتان لذلك يقول : ألا هل أخو عيش لذيذ بدائم » اهـ

... ...

كلامه بحروفه ، والذى فى اللسان : « و يقال : اقلولى الرجل فى أمره ، إذا انكمش ، واقلولت الحمر فى سرعتها ، وأنشد الأحمر للفرزدق ✽ يقول إذا اقلولى عليها ✽ البيت ، قال ابن الأعرابى: هذا كان يزنى بها فانقضت شهوته قبل انقضاء شهوتها ، وأقردت : ذلت » اهـ كلامه بحروفه أيضا ، وقال فى موضع آخر : « وأقرد الرجل وقرد — من باب علم — ذلّ وخضع ، وقيل : سكت عن عىّ ، وأقرد : سكن وتماوت ، وأنشد الأحمر ✽ تقول إذا اقلولى عليها ... البيت ✽ قال ابن برى : البيت للفرزدق يذكر امرأة إذا علاها الفحل أقردت وسكنت وطلبت منه أن يكون فعله دائما متصلا » اهـ ، وانظر هذا مع باقى الأبيات

الإعراب : « يقول » فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه عائد إلى « كابى » فى البيت السابق « إذا » ظرف متعلق بيقول مبنى على السكون فى محل نصب « اقلولى » فعل ماض ، فاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة فى محل جرّ بإضافة « إذا » إليها « وأقردت » الواو عاطفة ، أقرد : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير عائد إلى « الأتان » فى البيت السابق ، والجملة فى محل جر عطف على الجملة السابقة « ألا » أداة استفتاح « هل » حرف استفهام « أخو » مبتدأ ، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة « عيش » مضاف إليه « لذيذ » صفة لعيش « بدائم » الباء زائدة ، دائم : خبر المبتدأ ، مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجرّ الزائد ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب مقول القول

ويروى ✽ ألا ليت ذا العيش اللذيذ بدائم ✽ وستأتى للشارح هذه الرواية أيضا ، وإعرابها : « ألا » أداة استفتاح « ليت » حرف تمنّ ونصب « ذا » اسم إشارة : اسم ليت « العيش » بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان عليه « اللذيذ » صفة للعيش « بدائم » الباء زائدة ، ودائم : خبر ليت ، مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحرف الزائد

الشاهد فيه : قوله « هل أخو عيش لذيذ بدائم » حيث زاد الباء فى خبر المبتدإ لكونه مسبوقا بحرف الاستفهام ، وقد عرفت أن الاستفهام أخو النفى ، فكأنه قال : ما أخو عيش لذيذ بدائم .

قال ابن برى : « أدخل الباء فى خبر المبتدإ حملا على معنى النفى ، كأنه قال : ما أخو عيش لذيذ بدائم » اهـ ، وظاهره أنه أراد أن الاستفهام فى البيت إنكارى بمعنى النفى ، وليس استفهاما حقيقيا ، وقد شبه الاستفهام بالنفى

ومن روى « ألا ليت . . إلخ » فالشاهد فيه عنده زيادة الباء فى خبر « ليت » ؛ وزيادة الباء فى خبر « ليت » نادرة ، لاتقع إلا فى ضرورة الشعر ، ومثلها زيادة الباء فى اسم « ليت »

وندر فى غير ذلك ؛ كخبر إنّ ولكنّ وليت ، فى قوله :

٢٢٠ — فَإِنْ تَنْأَ عَنْهَا حِقْبَةً لَا تُلَاقِهَا ... فَإِنَّكَ مِمَّا أَحْدَثَتْ بِالْمُجَرِّبِ

حكاه أبو زيد وأبو على واستشهدا عليه بقول الحطيئة :

نَدِمْتُ عَلَى لِسَانٍ كَانَ مِنِّي ... فَلَيْتَ بِأَنَّهُ فِي جَوْفِ عِكْمِ

وقال أبو على : « وجه زيادة الباء فى اسم ليت شبه ليت لنصبها ورفعها بالفعل ، وقد علمنا أن الفعل يصل تارة بنفسه إلى مفعوله ، وأخرى بالباء، قال الله تعالى : (أَلَمْ يَعْلَمْ بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى) وقال : (وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ) ومثله فى أنه لما أشبه الفعل عدى تعديته : تارة بنفسه ، وأخرى بحرف الجر ، قولهم : يا زيد ، و يا لزيد » اهـ كلامه

وقال مرّة أخرى : «أما ما أنشده أبو زيد من قول الحطيئة : ندمت على لسان . . . البيت * فيحتمل أمرين : أحدهما أن تكون الباء زائدة ، وتكون أنّ مع معموليها فى موضع نصب ؛ و يكون ماجرى فى صلة أنّ قد سدّ مسدّ خبر ليت ، كما أنها فى : ظننت أن زيدا منطلق كذلك ، و يحتمل أن الهاء مرادة ودخلت الباء على المبتدأ ، كما دخلت فى : بحسبك أن تفعل ذلك ، ولا يمتنع هذا من حيث امتنع الابتداء بأنّ لمكان الباء ، ألا ترى أن أنّ قد وقعت بعد لولا فى نحو : لولا أنك منطلق ، ولم يجر ذلك الامتناع مجرى : أنك منطلق بلغنى ؛ لأن المعنى الذى له لم يبتدأ بالمفتوحة معدوم مع لولا » اهـ كلامه بحروفه

٢٢٠ — هذا البيت لامرىء القيس بن حجر الكندى ، من قصيدة له مطلعها :

خَلِيلَيَّ مُرَّا بِي عَلَى أُمِّ جُنْدَبِ ... لِنَقْضِيَ حَاجَاتِ الْفُؤَادِ الْمُعَذَّبِ

فَإِنَّكُمَا إِنْ تَنْظُرَانِيَ سَاعَةً ... مِنَ الدَّهْرِ تَنْفَعْنِي لَدَى أُمِّ جُنْدَبِ

وقبل بيت الشاهد قوله :

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي كَيْفَ حَادِثُ وَصْلِهَا ... وَكَيْفَ تُرَاعِي وَصْلَةَ الْمُتَغَيِّبِ

أَقَامَتْ عَلَى مَا بَيْنَنَا مِنْ مَوَدَّةٍ ... أُمَيْمَةُ ؟ أَمْ صَارَتْ لِقَوْلِ الْمُخَبِّبِ

فَإِنْ تَنْأَ عَنْهَا ... ... البيت ، و بعده :

تَبَصَّرْ خَلِيلِي هَلْ تَرَى مِنْ ظَعَائِنٍ ... سَوَالِكَ نَقْباً بَيْنَ حَزْمَيْ شَعَبْعَبِ

اللغة : « أم جندب » اسم امرأة طائية كان امرؤ القيس قد تزوّجها « لنقضى حاجات » روى فى مكانه « لنقض لبانات » فمن أثبت الياء أراد باللام معنى التعليل فهى لام كى ، ومن حذف الياء أراد لام الأمر ، واللبانات : جمع لبانة — بضم اللام فيهما — وهى الحاجة « تنظرانى » قال الوزير أبو بكر : يقال : نظره ينظره ، بمعنى انتظره «تنفعنى» قال أبو بكر : «و يروى ينفعنى ، بالياء ؛ فالياء للانتظار، والتاء للساعة» اهـ «ليت شعرى» مأخوذ من قولك : شعرت بالشىء شعرا وشعورا «حادث وصلها»

... ...

الحادث والحديث : الجديد من الأشياء «تراعى» تحافظ «المتغيب» الذى تغيب عنها «أقامت» هو على حذف همزة الاستفهام ، أى : أأقامت .. إلخ «المخبب» بزنة اسم الفاعل من التخبيب ، وهو الإفساد ، يقول : أأقامت لى على ماعهدت من ودّها أم صارت إلى قول المفسدين من الوشاة «تنأ» تبعد «حقبة» بكسر فسكون ـ هى المدّة من الدهر غير مؤقتة ، وقوله «لا تلاقها» بدل من قوله «تنأ عنها» والفعل يبدل من الفعل إذا اشتمل عليهما معنى واحد ، نحو قوله تعالى :

(وَمَنْ يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) ومثله قول الشاعر :

إِنَّ عَلَيَّ اللهَ أَنْ تُبَايِعَا تُؤْخَذَ كَرْهًا أَوْ تَجِيءَ طَائِعَا

وجواب الشرط قوله «فإنك ـ إلخ» وستعرفه فى الإعراب «ظعائن» جمع ظعينة ، وهى المرأة على الهودج ، وقال الخليل : الظعينة : الجمل ، سميت المرأة به لأنها راكبته «سوالك» جمع سالكة «نقبا» هو الطريق فى الجبل «حزمى» تثنية حزم ، وهو المكان الغليظ ، وهو أرفع من الحزن «شعبعب» بعينين مهملتين ، أو غينين معجمتين ، بزنة سفرجل ـ اسم ماء أو اسم موضع ، وهو بأرض بنى تميم

الإعراب : «إن» شرطية «تنأ» مضارع فعل الشرط ، مجزوم بحذف الألف ، والفاعل ضمير واجب الاستتار «عنها» جار ومجرور متعلق بتنأ «حقبة» ظرف زمان ناصبه قوله «تنأ» أيضا «لا» نافية «تلاقها» بدل من «تنأ» مجزوم بحذف الياء ، والفاعل ضمير مستتر وجوبا ، وها : مفعول «فإنك» الفاء واقعة فى جواب الشرط ، إنّ : حرف توكيد ونصب ، والكاف اسمها «مما» جار ومجرور متعلق بقوله «المجرب» الآتى «أحدثت» فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه يعود إلى أم جندب ، وجعله العينى عائدا إلى الحقبة ، وجملة الفعل مع فاعله لامحل لها صلة «ما» المجرورة بمن «بالمجرب» الباء زائدة ، والمجرب خبر إنّ ، مرفوع بضمة مقدّرة على الآخر منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجرّ الزائد ، وجملة «إنّ» واسمها وخبرها فى محل جزم جواب الشرط

الشاهد فيه : قوله «فإنك ... بالمجرب» حيث زاد الباء فى خبر «إنّ» ـ وهو قوله «بالمجرب» ومثله قول عدى بن زيد العبادى :

أَبْلِغِ النُّعْمَانَ عَنِّى مَأْلُكًا قَوْلَ مَنْ قَدْ خَافَ ظَنًّا فَاعْتَذَرْ

إِنَّنِى ـ وَاللهِ ـ فَاقْبَلْ حَلِفِى بِأَبِيلٍ كُلَّمَا صَلَّى جَأَرْ

الشاهد فيه قوله «إننى بأبيل» حيث زاد الباء فى خبر «إنّ» أيضا ، والأبيل : راهب النصارى هذا توجيه بعض العلماء للبيتين ، ومن العلماء من أنكر زيادة الباء فى خبر «إنّ» ، وزعم

وقوله :

٢٢١ — وَلَـكِنَّ أَجْرًا لَوْ فَعَلْتِ بِهَـيِّنٍ وَهَلْ يُنْـكَرُ المَعْرُوفُ فِي النَّاسِ وَالأَجْرُ

أنها ليست زائدة فى هذين البيتين ، وذهب إلى أن « المجرب » فى بيت امرىء القيس بفتح الراء مشدّدة على أنه اسم مكان من جرّب الأمور ـ بتضعيف العين ـ وعلى هذا فالباء أصلية ، ومعناها الإلصاق ، وهى متعلقة بمحذوف خبر « إن » ؛ والمعنى عليه : فإنك كائن بمكان التجربة

ومنهم من جعل « المجرب » بكسر الراء على أنه اسم فاعل ، والباء أصلية ، ومعناها التشبيه ، وهى أيضا متعلقة بمحذوف خبر « إنّ » ؛ وأوّلوا بيت عدى بهذا التأويل الأخير

وقد زعم بعضهم أن رواية بيت عدى هكذا :

إِنَّنِي وَٱللهِ فَاقْبَلْ حَلِفِي لَأَبِيلٌ كُلَّمَا صَـلَّى جَأَرْ

بلام الابتداء ، لا بالباء ، ولا شاهد فيه على هذه الرواية

قال الوزير أبو بكر رحمه الله : « قال أبو على الجرجانى : يكون تقديره : بموضع التجريب ، كما قال الله عزّوجل : (فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ) أى : بحيث يفوزون ، فكذلك المجرب ، أى : بحيث التجريب . فإن قرىء بكسر الراء فمعناه عنده كالمجرب ، تكون الباء بمعنى الكاف ، كما قال عدى بن زيد ✡ إنى والله ... البيت ✡ يقال : معناه كأبيل » انتهى كلامه بحروفه ، وهذا ظاهر إن شاء الله

٢٢١ — أنشد هذا البيت أبو على وأبو الفتح ، ولم يعزواه إلى قائل معين

اللغة : « هين » بفتح الهاء وتشديد الياء مكسورة ـ سهل ، خفيف ، وأصله « هيون » على زنة فيعل فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء ، ثم أدغمت الياء فى الياء ، والدليل على أنه من الواو قولهم : هان الأمر يهون هونا ، وباقى الألفاظ ظاهر المعنى

الإعراب : « لـكنّ » حرف استدراك ونصب « أجرا » اسم لـكن « لو » إما أن تكون حرفا دالا على التمنى فلا جواب لهـا ، وإما أن تكون شرطية فجوابها محذوف يدل عليه الكلام ، والأول أولى وأحسن « بهين » الباء زائدة ، هين : خبر لـكن ، مرفوع بضمة مقدّرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « هل » حرف استفهام « ينكر » مضارع مبنى للمجهول « المعروف » نائب فاعل « فى الناس » جار ومجرور متعلق بينكر « والأجر » معطوف على المعروف

الشاهد فيه : قوله « لـكن أجرا بهين » حيث زاد الباء فى خبر لـكن ، وإنما زادوها فى خبر « لـكن » وخبر « إنّ » و « ليت » تشبيها لهذه الأخبار بالفاعل ، كما زادوها فى اسم « ليت » تشبيها له بالمفعول ، كما تقدّم عن أبى على فى شرح الشاهد (رقم ٢١٩) ، من قبل أنها تزاد فى الفاعل والمفعول زيادة مضطردة فى غير شذوذ ولا ضرورة ، ومن قبل أن هذه الحروف أشبهت

وقوله :

* أَلاَ لَيْتَ ذَا الْعَيْشَ اللَّذِيذَ بِدَائِمِ [1] *

على إحدى الروايتين ؛ وإنما دخلت فى خبر «أَنَّ» فى قوله تعالى : «أَوَ لَمْ يَرَوْا أَنَّ اللهَ الَّذِى خَلَقَ السَّمٰوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْىَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ» لأنه فى معنى أو ليس الله بقادر

﴿تنبيهات﴾ الأول : لا فرق فى دخول الباء فى خبر «ما» بين أن تكون حجازية أو تميمية ، كما اقتضاه إطلاقه ، وصرح به فى غير هذا الكتاب ، وزعم أبو على أن دخول الباء مخصوص بالحجازية ، وتبعه على ذلك الزمخشرى ، وهو مردود ؛ فقد نقل سيبويه ذلك عن تميم ، وهو موجود فى أشعارهم ؛ فلا التفات إلى من منع ذلك

الثانى : اقتضى إطلاقه أيضاً أنه لا فرق فى ذلك بين العاملة والتى بطل عملها بدخول إنْ وقد صرح بذلك فى غير هذا الكتاب ، ومنه قوله :

٢٢٢ — لَعَمْرُكَ مَا إِنْ أَبُو مَالِكٍ بِوَاهٍ وَلاَ بِضَعِيفٍ قُوَاهْ

الفعل من وجهين : أحدهما دلالتها على معناه ، والثانى : اقتضاؤها مرفوعا ومنصوبا وإن كانا على غير الترتيب

هذا ، ومع تعليل العلماء لزيادتها فى خبر هذه الحروف بهذا التعليل فإنهم أجمعوا على أن زيادتها معهن ضرورة لا يقاس عليها

(١) قد سبق شرح هذا الشاهد وبيان وجه الاستشهاد به ، فارجع إليه فى (ص٤١٢ من هذا الجزء)

٢٢٢ — هذا البيت أول أبيات للمتنخل الهذلى يرثى بها أباه ، وبعده :

وَلاَ بِأَلَدَّ لَهُ نَازِعٌ يُغَارِى أَخَاهُ إِذَا مَا نَهَاهْ

وَلٰكِنَّهُ هَيِّنٌ لَيِّنٌ كَعَالِيَةِ الرُّمْحِ عَرْدٌ نَسَاهْ

إِذَا سُدْتَهُ سُدْتَ مِطْوَاعَةً وَمَهْمَا وَكَلْتَ إِلَيْهِ كَفَاهْ

وقد روى أبو تمام هذا البيت مع بيتين آخرين ونسبها لذى الإصبع العدوانى هكذا :

وَمَا إِنْ أُسَيْدٌ أَبُو مَالِكٍ بِوَانٍ وَلاَ بِضَعِيفٍ قُوَاهْ

وَلٰكِنَّهُ هَيِّنٌ لَيِّنٌ ... ... البيتين

اللغة : «أبو مالك» هى كنية أبى الشاعر، واسمه عويمر، واسم الشاعر : مالك بن عويمر،

... ...

هذا هو الصواب ، وزعم ابن قتيبة أن الشاعر يرثى بهذه الأبيات أخاه وأن « أبا مالك » كنية أخيه ، وأن اسم أخيه عويمر « وان » اسم فاعل من ونى فى الأمر – من بابى تعب ووعد – ومعناه ضعف وفتر ، وروى فى مكانه « واه » بالهاء ، وهو اسم فاعل من وهى – من باب وعد – إذا ضعف وسقط « قواه » بضم القاف – جمع قوّة ، وهى خلاف الضعف ، يريد أن أباه كان جلدا شهما لايكل أمره إلى غيره « ألدّ » هو الشديد الخصومة ، مأخوذ من اللدد – بفتح اللام والدال جميعا – وهو شدّة الخصومة ، وقوله « له نازع » معناه أنه ينزع إلى أبيه فى المجد والسؤدد ، من قولهم : نزعه عرق ، والعرق نزاع « يغارى » يلاحى ، وروى فى مكانه « يعادى » من المعاداة ، يريد أنه إذا نهاه أخوه عن فعل المكارم لاحاه وعاداه « كعالية الرمح » هى مادخل فى السنان إلى ثلثه ، والمعنى أنه إذا دعى أجاب « عرد » بفتح فسكون – أى شديد « نساه » بفتح النون والسين مقصورا – هو عرق يخرج من الورك فيستبطن الفخذين ثم يمر بالعرقوب ، والضمير يعود إلى أبى مالك « سدته » قال جماعة : هو من المساودة ، وهى المسارّة ، وقال قوم : هو من السيادة ، ومعناه أنك إذا كنت سيدا عليه أطاعك ولم يحسدك ، ومنهم من يروى فى مكانه « إذا سسته » من السياسة « وكلت إليه كفاه » يعنى أنك مهما تركت له من العمل اضطلع به

الإعراب : « لعمرك » اللام لام الابتداء ، وفائدتها توكيد مضمون الجملة ، عمر : مبتدأ ، والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه ، والخبر محذوف وجوبا ، والتقدير : لعمرك قسمى ، أونحوه « ما » نافية « إن » زائدة مبطلة لعمل ما « أبو » مبتدأ « مالك » مضاف إليه « بوان » الباء زائدة ، وان: خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره لامحل لها جواب القسم « ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفى « بضعيف » الباء زائدة ، ضعيف : معطوف على وان « قواه » فاعل بضعيف ؛ لأنه صفة مشبهة بمعنى اسم الفاعل

الشاهد فيه : قوله « ما إن أبومالك بوان » حيث زاد الباء فى خبر « ما » التى بطل عملها بسبب اقترانها بإن الزائدة ، وهذا البيت حجة على أبى على الفارسى والزمخشرى ؛ فإنهما زعما أن الباء الزائدة لا تدخل على خبر « ما » إلا أن تكون حجازية رافعة للاسم ناصبة للخبر ، وردّ العلماء مقالتهما ، محتجين بوجوه (الأوّل) أن الباء تزاد فى خبر «ما» المكفوفة بإن إجماعا وهذا يدل على أنه لااختصاص لزيادة الباء بالحجازية ، ودليل هذا هو بيت الشاهد (الوجه الثانى) أن العلماء الأثبات – ومنهم سيبويه شيخ النحاة – قد رووا من أشعار تميم العدد الكثير من الأبيات التى فيها زيادة الباء فى خبر « ما » ، ومن هذه الأبيات قول الفرزدق وهو تميمى يمدح معن بن أوس :

الثالث : اقتضى إطلاقه أيضاً أنه لا فرق فى « لا » بين العاملة عمل « لَيْسَ » كما تقدم والعاملة عمل « إنَّ » نحو قولهم : « لاَ خَيْرَ بِخَيْرٍ بَعْدَهُ النَّارُ » أى : لا خير خير

(فِى النَّكِرَاتِ أُعْمِلَتْ كَلَيْسَ لاَ) النافية ؛ بشرط بقاء النفى والترتيب على مامر ، وهو أيضاً خاص بلغة الحجاز دون تميم ، ومنه قوله :

٢٢٣ — تَعَزَّ فَلاَ شَيْءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِياً وَلاَ وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِياً

لَعَمْرُكَ مَا مَعْنٌ بِتَارِكِ حَقِّهِ وَلاَ مُنْسِيءٌ مَعْنٌ وَلاَ مُتَيَسِّرُ

(وأنشده سيبويه — ج ١ ص ٣١) (الوجه الثالث) أن الباء إنما دخلت الخبر لكونه منفيا لالكونه منصوبا ؛ بدليل دخولها فى نحو «لم أكن بقائم» وامتناع دخولها فى نحو « كنت قائما»

هذا ، واعلم أن بيت الشاهد حجة أيضا على الكوفيين الذين منعوا زيادة الباء فى خبر « ما » إذا بطل عملها

٢٢٣ — لم أقف لهذا البيت على نسبة لقائل معين

اللغة : « تعزّ » تصبر ، وتسلّ « وزر » بفتحتين — أصله الجبل ، ثم استعمل فى الملجأ « واقيا » اسم فاعل من الوقاية ، وهى الحفظ والرعاية

المعنى : اصبر على ماأصابك وتسلّ عنه فإنه لايبقى شىء على وجه الأرض ، وليس للإنسان ملجأ يقيه ويحفظه مما قضاه الله

الإعراب : « تعزّ » فعل أمر ، مبنى على حذف الألف ، وفاعله مستتر فيه وجوبا « فلا » نافية تعمل عمل ليس « شىء » اسم لا « على الأرض » جار ومجرور متعلق بقوله « باقيا » الآتى « باقيا » خبر لا «ولا» الواو عاطفة ، لا : نافية تعمل عمل ليس أيضا « وزر » اسم لا «مما» جار ومجرور متعلق بقوله «واقيا» الآتى « قضى الله » فعل وفاعل ، والجملة لامحل لها صلة الموصول المجرور بمن ، والعائد ضمير منصوب بقضى محذوف ، والتقدير : مما قضاه الله « واقيا » خبر لا

الشاهد فيه : قوله « فلا شىء باقيا .. ولا وزر واقيا » حيث أعمل « لا » فى الموضعين عمل ليس ، فرفع بها الاسم — وهو قوله « شىء » فى الأوّل ، وقوله « وزر » فى الثانى — ونصب بها الخبر — وهوقوله « باقيا » فى الأوّل ، وقوله « واقيا » فى الثانى — كما يتضح ذلك من الإعراب .

وقال العلامة الصبان : « وقيل : لاشاهد فى الشطر الأوّل ؛ لاحتمال أن قوله « باقيا » حال من الضمير المستتر فى الجار والمجرور الذى هو قوله « على الأرض » ، ويكون الجار والمجرور هو الخبر ، فيكون محتملا للرفع على إهمال «لا» وللنصب على إعمالها ، وفيه أنا لو سلمنا أن قوله «على الأرض» خبر لكان نصب الخبر فى الشطر الثانى قرينة على نصبه فى الأوّل ، وإلا كان تلفيقا بين لغتين ، فيكون الاستشهاد بالشطرين ، غاية الأمر أنه فى الأوّل بقرينة الثانى » اهـ بإيضاح يسير

﴿تنبيهات﴾ الأول : ذكر ابن الشَّجَرِىّ أنها أعملت فى معرفة ، وأنشد للنابغة الْجَعْدِىّ :

٢٢٤ — وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لاَ أَنَا بَاغِياً سِوَاهَا وَلاَ عَنْ حُبِّهَا مُتَرَاخِيَا

وههنا أمور : (الأول) صرح الشارح رحمه الله بأن إعمال « لا » عمل ليس لغة أهل الحجاز دون تميم ، وانظر إلى قول أبى حيان : « لم يصرح أحد بأن إعمال « لا » عمل ليس بالنسبة إلى لغة مخصوصة ، إلا صاحب المقرب ناصر المطرزى ، فإنه قال فيه : بنو تميم لا يعملونها وغيرهم يعملها ، وفى كلام الزمخشرى : أهل الحجاز يعملونها دون طيىء ، وفى البسيط : القياس عند بنى تميم عدم إعمالها ، ويحتمل أن يكونوا وافقوا أهل الحجاز على إعمالها » اهـ بحروفه ، (الأمر الثانى) فى إعمال «لا» ثلاثة أقوال : (أولها) ما ذهب إليه ابن مالك تبعا لجماعة أنها ترفع الاسم وتنصب الخبر ، (ثانيها) ماذهب إليه أبو الحسن الأخفش أنها لا تعمل أصلا ، وما بعدها مبتدأ وخبر مرفوعان ، (ثالثها) ما ذهب إليه الزجاج أنها تعمل الرفع فى الاسم ولا عمل لها فى الخبر ، إذ لا يكون الخبر معها مذكورا ألبتة ، والبيت الذى معنا حجة على أبى الحسن والزجاج جميعا ؛ فقد ذكر الخبر كما رأيت ؛ فكان ذكره ردّا لمزعم الزجاج ، ونصب ؛ فكان نصبه ردّا لمزعم الأخفش ، (الأمر الثالث) من ذهب إلى أن « لا » رافعة ناصبة اختلفوا فى هل إعمالها أكثر أو إعمال «إن» النافية ؛ فزعم ابن مالك أن إعمال «لا» أكثر من إعمال « إن » وقال أبو حيان : « الصواب عكسه ؛ لأن إن قد عملت نثرا ونظما ولا إعمالها قليل جدّا ، بل لم يرد منه صريحا إلا بيت الشاهد الذى معنا ، والبيت والبيتان لا تبنى عليهما القواعد » اهـ

٢٢٤ — البيت للنابغة الجعدى ، وقبله :

بَدَتْ فِعْلَ ذِى وُدٍّ فَلَمَّا تَبِعْتُهَا تَوَلَّتْ وَبَقَّتْ حَاجَتِى فِى فُؤَادِيَا

وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ ... ... البيت ، وبعده :

أُتِيحَتْ لَهُ وَالْغَمُّ يَحْتَضِرُ الْفَتَى وَمِنْ حَاجَةِ الْإِنْسَانِ مَالَيْسَ لاَقِيَا

اللغة : « فعل ذى ودّ » أراد أنها تفعل فعل ذى ودّ ، فحذف الفعل وأبقى المصدر ، والقول بأن انتصابه على نزع الخافض تخريج على الوجه الضعيف ، والودّ — بتثليث الواو — المحبة ، ومثله الوداد مثلثا أيضا «تولت» أعرضت ورجعت «بقت حاجتى» بتشديد القاف — تركتها باقية «سواد القلب» سويداؤه ، وهى حبته السوداء «باغيا» طالبا «متراخيا» متهاونا فيه ، تاركا له «أتيحت» هيئت ، وقدّرت « والغم » يروى فى مكانه « والهم » ومعناهما واحد « يحتضر الفتى » أراد أنها عرضت له والهموم نازلة به

الإعراب : « وحلت » الواو عاطفة ، حل : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر « سواد » مفعول به « القلب » مضاف إليه « لا » نافية « أنا » ضمير منفصل اسم لا

وتردّد رأى الناظم فى هذا البيت ، فأجاز فى شرح التسهيل القياسَ عليه ، وتأوّله فى شرح الكافية فقال : « يمكن عندى أن يجعل أنا مرفوع فعل مضمر ناصب باغيا على الحال ، تقديره : لا أرى باغياً ، فلما أضمر الفعل برز الضمير وانفصل ، ويجوز أن يجعل أنا مبتدأ ، والفعل المقدر بعده خبراً ناصباً باغياً على الحال ، ويكون هذا من باب الاستغناء بالمعمول عن العامل لدلالته عليه ، ونظائره كثيرة منها قولهم : « حُكْمُكَ مُسَمَّطًا » أى حكمك لك مسمطاً ، أى : مُثْبَتاً ، فجعل مُسَمَّطًا وهو حال مغنيا عن عامله مع كونه غير فعل ، فأن يعامل باغياً بذلك وعامله فعل أحق وأولى » هذا لفظه

الثانى : اقتضى كلامه مساواة « لا » لليس فى كثرة العمل ، وليس كذلك ، بل عملها عمل « ليس » قليل ، حتى منعه الفراء ومن وافقه ، وقد نبه عليه فى غير هذا الكتاب

« باغيا » خبرها ، وستعرف مافيه ، وهو اسم فاعل ففيه ضمير مستتر فاعله ، وقوله « سواها » مفعوله ، والضمير مضاف إليه « ولا » الواو عاطفة ، ولا : زائدة لتأكيد النفى « عن حبها » جار ومجرور يتعلق بقوله « متراخيا » الآتى ، والضمير مضاف إليه « متراخيا » معطوف على خبر «لا» الذى هو قوله « باغيا »

الشاهد فيه : قوله « لا أنا باغيا » فإن أبا السعادات الشريف ابن الشجرى قد ذهب إلى أن « أنا » اسم لا ، ولم يلتزم فى اسم «لا» التنكير كما التزمه الجمهور ، وأما ابن مالك رحمه الله فقد اضطربت كلمته فى هـذه المسألة ؛ فذهب مرة إلى أنه يجوز القياس على هـذا البيت فيؤتى باسم «لا» معرفة ، نسب ذلك له ابن عقيل كالشارح ، وقد راجعت الكافية وشرحها والتسهيل فوجدت كلامه هناك ككلامه هنا ، وعبارته فى شرح الكافية هى عين عبارة الشارح الأشمونى ، نعم وجدت أبا حيان قد اختار ذلك ، قال فى شرحه على التسهيل : «قوله ورفعها معرفة نادر ؛ قال المصنف فى الشرح : وشذ إعمالها فى معرفة فى قول النابغة الجعدى : * وحلت سواد القلب . . . * البيت اهـ ، وقد حذا المتنبى حذو النابغة فقال :

إِذَا الْجُودُ لَمْ يُرْزَقْ خَلَاصًا مِنَ الْأَذَى فَلَا الْحَمْدُ مَكْسُوبًا وَلَا الْمَالُ بَاقِيَا

والقياس على هـذا سائغ عندى (المتكلم أبو حيان) وقد أجاز ابن جنى إعمال لا فى المعرفة ، وذكر ذلك فى كتاب التمام » اهـ كلامه بحروفه

ومنه يتبين لك أن ابن مالك لم يذهب إلى جواز القياس على بيت النابغة ، وإنما ذهب إليه أبو حيان تبعا لابن جنى ، وقد تأوّل ابن مالك بيت النابغة بتأويلين ذكرهما الشارح نقلا عن عبارة شرح الكافية فلا داعى للكلام عليهما

الثالث : الغالب على خبر « لا » أن يكون محذوفا ، حتى قيل إن ذلك لازم كقوله :

٢٢٥ — مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا فَأَنَا ٱبْنُ قَيْسٍ لاَ بَرَاحُ

---

٢٢٥ — البيت من شعر الحماسة، وهو من كلمة لسعد بن مالك يعرّض فيها بالحارث بن عباد فارس النعامة حين اعتزل الحرب التى نشبت بين بكر وتغلب ابنى وائل ، وهى الحرب الضروس التى سميت بحرب البسوس ، وأوّل هذه الكلمة قوله :

يَا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ ٱلَّتِي وَضَعَتْ أَرَاهِطَ فَٱسْتَرَاحُوا

وقبل بيت الشاهد قوله :

بِئْسَ الْخَلاَئِفُ بَعْدَنَا أَوْلاَدُ يَشْكُرَ وَٱللَّقَاحُ

مَنْ صَدَّ ... ... البيت ، وبعده :

ٱلْمَوْتُ غَايَتُنَا فَلاَ قَصْرٌ وَلاَ عَنْهُ جِمَاحُ

وَكَأَنَّمَا وِرْدُ ٱلْمَنِيَّةِ عِنْدَنَا مَاءٌ وَرَاحُ

اللغة : « وضعت أراهط » أى : حطتهم وأسقطتهم فلم يكن لهم ذكر فى هذه الحرب ، وهو على تقدير مضاف ، والأصل : وضعت ذكر أراهط، والأراهط : جمع أرهط الذى هو جمع رهط، وزعم أكثر النحويين أن أراهط جمع رهط على خلاف القياس ، قال أبو البقاء بن يعيش فى شرح المفصل : « وليس القياس فى رهط أن يجمع على أراهط ؛ لأن هذا البناء من جموع الرباعى وما كان على عدّته ، من نحو جعفر وجعافر وجدول وجداول ، ورهط ثلاثى فلا يجمع عليه ، فكأنهم حين قالوا : أراهط ؛ جمعوا أرهطا فى معنى رهط وإن لم يستعمل ، وليس أرهط بجمع رهط ؛ إذ لو كان كذلك لم يكن أراهط شاذا ، ويدلّ على ذلك أن الشاعر قد جاء به لما احتاج إليه ، قال :

وَفَاضِحٍ مُفْتَضِحٍ فِي أَرْهُطِهِ مِنْ أَرْفَعِ ٱلْوَادِي وَلاَ مِنْ بُعْثُطِهِ

اهـ كلامه ، وقال ابن سيده : « والسابق إلىّ من أوّل وهلة أن أراهط جمع أرهط لضيقه عن أن يكون جمع رهط ، ولكن سيبويه جعله جمع رهط ، وقال : وهى إحدى الحروف التى جاء بناء جمعها على غير ما يكون فى مثله ولم تكسر هى على بنائها فى الواحد ، والذى حمل سيبويه على ذلك علمه بعزة جمع الجمع وندرته ؛ لأن الجموع إنما هى للآحاد ، وأما جمع الجمع ففرع داخل على فرع » اهـ

وأقول : إنه بعد ثبوت أن أرهطا قد ورد عن العرب فى مثل البيت الذى ذكره ابن يعيش ، وفى نحو قول رؤبة :

... ...

* هُوَ ٱلذَّلِيلُ نَفَراً فِى أَرْهُطِهْ *

فلا محل لتناسى أرهط وادّعاء أن أراهط جمع رهط على غير قياس

وقول سعد « فاستراحوا » معناه أنهم لم يكابدوها ولم يصطلوا نارها ، وهذا هو التعريض بالحارث « اللقاح » بفتح اللام ـ أراد بهم بنى حنيفة ، وكانوا يلقبون بهذا لأنهم لم يدينوا بالطاعة للملك ، ويقال : حى لقاح ـ إذا لم يكن فى طاعة ملك ، يقول : إذا ذهبنا وبقيت يشكر وحنيفة فإنهم بئس القوم يخلفوننا « ابن قيس » نسب نفسه إلى جده الأعلى لشهرته به ، وإنما هو سعد ابن مالك بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة ، ومعناه أنا المشهور فى النجدة الذى طرق اسمه سمعك « قصر » حبس « جماح » بكسر الجيم ـ هرب وانفلات ، وهو مصدر جمح « ورد المنية » دخول حومة الحرب للموت ، واقتحام هولها

الإعراب : « من » اسم شرط جازم مبتدأ « صد » فعل ماض فعل الشرط ، مبنى على الفتح فى محل جزم ، وفاعله ضمير مستتر يعود إلى اسم الشرط « عن نيرانها » جار ومجرور متعلق بصدّ ، والضمير مضاف إليه « فأنا » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، أنا : ضمير منفصل مبتدأ « ابن » بالرفع : خبر المبتدأ « قيس » مضاف إليه « لا » نافية تعمل عمل ليس « براح » اسمها مرفوع بالضمة الظاهرة ، وخبرها محذوف ، والتقدير : لا براح لى ، وجملة لا واسمها وخبرها فى محل رفع خبر ثان لأنا ، وجملة المبتدأ وخبريه فى محل جزم جواب الشرط ، أو تكون جملة لا فى محل جزم بيان أو توكيد لجملة المبتدأ والخبر ، أو فى محل نصب حال كما وقع الحال مفردا بعد مثل هذه العبارة فى قول ابن دارة :

أَنَا ٱبْنُ دَارَةَ مَعْرُوفاً بِهَا نَسَبِى وَهَلْ بِدَارَةَ يَا لَلنَّاسِ مِنْ عَارِ

ويجوز نصب « ابن قيس » على الاختصاص ، ويتعين حينئذ أن تكون جملة لا مع اسمها وخبرها فى محل رفع خبر المبتدأ ، وهذا الوجه أعرب وأفصح وأدل على الفخر ، ومثله قول الحماسى :

إِنَّا بَنِى نَهْشَلٍ لاَ نَدَّعِى لِأَبٍ عَنْهُ وَلاَ هُوَ بِالْأَبْنَاءِ يَشْرِينَا

الشاهد فيه : قوله « لابراح » حيث أعمل « لا » عمل ليس فرفع بها الاسم ـ وهو قوله « براح » وحذف خبرها ، وقد قدرناه فى الإعراب ، والبيت من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٢٨ وص ٣٥٤) وقد أنشده فى الموضعين شاهدا على إجراء « لا » مجرى ليس فى بعض اللغات

قال الأعلم : « استشهد به على إجراء لا مجرى ليس فى بعض اللغات ، كما أجريت ما مجراها فى لغة أهل الحجاز ، فتقديره : لابراح لى ، على معنى ليس لى براح ، والوجه فى لا إذا وليتها النكرة ولم تتكرر أن تنصبها بلا تنوين وتبنى معها ، وأما رفعها للنكرة مفردة ونصب الخبر فيجرى مجرى الضرورة فى القلة ، وهى فى ذلك مشبهة بليس ؛ لأن معناها كمعناها ، ودخولها على المبتدأ كدخولها » اهـ

أى : لا بَرَاحُ لى ، والصحيح جواز ذكره ، كما تقدم

(وَقَدْ تَلِي لاَتَ وَإِنْ ذَا العَمَلاَ) المذكور ؛ أما « لاَتَ » فأثبت سيبويه والجمهور عملها ، ونقل منعه عن الأخفش

وأما « إنْ » فأجاز إعمالها الكسائى وأكثر الكوفيين وطائفة من البصريين ، ومنعه

وقال ابن خلف : « ويجوز رفع براح بالابتداء ، على أن الأحسن فى مثل هذا الحال تكرير لا كقوله تعالى : (لاَخَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَهُمْ يَحْزَنُونَ) » اه

وقال المبرّد : « لا أرى بأسا أن تقول : لارجل فى الدار ، فى غير ضرورة ، وكذا : لازيد فى الدار ، فى جواب : هل زيد فى الدار ؟ وقال ✲ فأنا ابن قيس لابراح ✲ » اه

فالمبرّد موافق لسيبويه فى جعل « براح » اسم لا ، وليس شرطا عنده أن يكون اسمها نكرة ؛ بدليل إجازته : لازيد فى الدار ، إلا أن يكون أجازه على الابتداء وهو بعيد

فإن قلت : فلماذا جعلتم «براح» اسم لا مع أن الخبر محذوف ، والتزمتم تقدير هذا المحذوف منصوبا ، وهلا جعلتموها ملغاة والمذكور بعدها مبتدأ والمحذوف مرفوعا على أنه خبر المبتدأ ؟

قلت : قد أجاب عنه ابن هشام فى شرح الشواهد بقوله : « وقيل : لاشاهد فيه لجواز كون براح مبتدأ ، وردّ بأن لا التى تدخل على الجمل الاسمية (يريد الملغاة التى يكون بعدها مبتدأ وخبر) يجب إما إعمالها أو تكرارها ، فلما لم تتكرّر علم أنها عاملة ، وقال المنازع : إن هذا شعر ، والشعر يجوز أن ترد فيه « لا » غير عاملة ولا مكررّة ، وأجيب بأن عدم تكرار المهملة ضرورة شعرية ، وإعمال غير المكرّرة ليس ضرورة ، بل هو لغة لبعض العرب ، فادّعاء إهمالها يلزم عليه التخريج على الضعيف ، وقد علمت أكثر من مرّة أن الحمل على الضعيف لايجوز مادام للكلام محمل صحيح » انتهى كلامه بإيضاح

ومثل هذا البيت قول الراجز :

وَٱللهِ لَوْلاَ أَنْ تَحُشَّ الطُّبَّخُ ... بِي الْجَحِيمَ حِينَ لاَ مُسْتَصْرَخُ

(يعنى بالطبخ الملائكة الموكلين بالعذاب ، جمع طابخ كركع فى جمع راكع ، وتحشّ : مضارع « حشّ النار » إذا جمع لها ما تفرّق من الحطب ، وقيل : أوقدها ، ومنه يقال : حشّ الحرب يحشها ؛ إذا أسعرها وهيجها ، وقال الأزهرى : يقال : حششت النار بالحطب ، وهو على غرار المستعمل فى البيت)

فإن قوله « مستصرخ » اسم لا ، وخبرها محذوف ، والتقدير : لامستصرخ لى ، والجملة كلها فى محل جرّ بإضافة حين إليها ، و «لا» عاملة عمل ليس بدليل رفع القافية ، ولا تكون مهملة لعدم تكرارها ، وهذا واضح إن شاء الله

جمهور البصريين ، واختلف النقل عن سيبويه والمبرد ، والصحيح الإعمال ، فقد سمع نثراً ونظماً ؛ فمن النثر قولهم : « إنْ أَحَدٌ خَيْرًا مِنْ أَحَدٍ إلاَّ بِالْعَافِيَةِ » ، وجعل منه ابن جنى قراءة سعيد بن جبير « إنِ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ ٱللهِ عِبَاداً أَمْثَالَكُمْ » على أن « إنْ » نافية رفعت « ٱلَّذِينَ » ونصبت « عِبَاداً أَمْثَالَكُمْ » خبراً ونعتا ؛ والمعنى : ليس الأصنام ٱلذين تدعون من دون ٱلله عباداً أمثالكم فى الاتصاف بالعقل ، فلو كانوا أمثالكم وعبدتموهم لكنتم بذلك مخطئين ضالين ، فكيف حالكم فى عبادة من هو دونكم بعدم الحياة والإدراك ؟ ومن النظم قوله :

٢٢٦ — إنْ هُوَ مُسْتَوْلِياً عَلَى أَحَدٍ إلا عَلَى أَضْعَفِ ٱلمَجَانِينِ

---

٢٢٦ — هذا البيت من الشواهد التى لم ينسبها أحد إلى قائل معين ، مع كثرة وروده فى كتب النحو ، وقد روى عجزه هكذا :

* إلاَّ عَلَى حِزْبِهِ ٱلمَنَاحِيسِ *

اللغة : « مستوليا » اسم فاعل من استولى ، ومعناه كانت له الولاية عليهم ، وملك زمامهم « المجانين » جمع مجنون ، وهو من ذهب عقله ، وأصله عندهم من خبلته الجنّ « المناحيس » جمع منحوس ، وهو من نزل به النحس ، وحالفه سوء الطالع ، ويروى فى مكانه « الملاعين »

الإعراب : « إن » نافية تعمل عمل ليس « هو » اسمها مبنى على الفتح فى محل رفع «مستوليا » خبرها ، منصوب بالفتحة الظاهرة « على أحد » جار ومجرور متعلق بمستول « إلا » أداة استثناء « على أضعف » جار ومجرور فى محل نصب على الاستثناء من الجار والمجرور السابق ، أو على أنه بدل من الجار والمجرور السابق « المجانين » مضاف إليه

الشاهد فيه : قوله « إن هو مستوليا » حيث أعمل « إن » النافية عمل « ليس» ؛ فرفع بها الاسم ونصب الخبر

وجواز إعمال « إن » عمل « ليس » هو مذهب الكسائى والمبرد ، ولهما فى ذلك دليلان : (الأوّل) النص ، ومنه هذا البيت والبيت الذى يأتى بعده ، ومنه قوله تعالى : (إنِ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ عِبَادًا أَمْثَالَكُمْ) فى قراءة سعيد بن جبير بتخفيف « إن » ونصب « عبادا أمثالكم » (الدليل الثانى) أنه لافرق بين « إن » و « ما » ، ألا ترى أنهما لنفى الحال ، وأنهما يدخلان على الجمل الاسمية ؛ فحيث أجزنا إعمال « ما » حين أشبهت « ليس » فى هذين الوجهين لزم إعمال « إن » لوجود الشبهين جميعا

... ...

وذهب سيبويه وجماعة منهم الفراء إلى أنه لايجوز إعمال « إن » عمل ليس ، وردّوا دليلى الكسائى والمبرد (أوّلا) بادّعاء أن البيتين شاذان ، وأن الآية تحتمل غير ماذهبوا إليه ، وسيأتى لك محتمل للآية غير هذا الذى ذهبا إليه فى كلام أبى حيان (وثانيا) بأن « ما » عملت عمل ليس على خلاف القياس كما تبين سابقا ، وإذا كان إعمالها على خلاف القياس لم يجز أن تجعل هى أصلا يقاس عليه

قال ابن الشجرى : «إذا كانت إن نافية فسيبويه لايرى فيها إلا رفع الخبر ، وإنما حكم بالرفع لأنها حرف جحد يحدث معنى فى الاسم والفعل كألف الاستفهام ، وكما لم تعمل ما التميمية وهو وفاق القياس ، ولما خالف بعض العرب القياس فأعملوا مالم يكن لنا أن نتعدّى القياس فى غير ما ، وغير سيبويه أعمل إن على تشبيهها بليس ، كما استحسن ذلك مع ما ، واحتج بأنه لافرق بين إن وما ؛ إذ هما لنفى الحال ، وتقع بعدهما جملة الابتداء » اه

وقال ابن هشام : « أجاز الكسائى والمبرد إعمال إن عمل ليس ، وقرأ سعيد بن جبير : (إِنِ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ عِبَادًا أَمْثَالَكُمْ) وسمع من أهل العالية : إن أحد خيرا من أحد إلا بالعافية ، وإن ذلك نافعك ولا ضارك » اه كلامه

وتخريج قراءة سعيد بن جبير على جعل إن نافية ، والذين اسمها ، وعبادا خبرها ؛ هو تخريج ابن جنى ، وناقشه أبو حيان فى هذا التخريج بأن قراءة الجماعة على أن إن مؤكدة ، والذين اسمها ، وعباد بالرفع خبرها ، والكلام عليها إثبات وتأكيد ، وما ذهب إليه ابن جنى يجعل الكلام نفيا ، فيكون حاصل المعنى على قراءة الجماعة تأكيد ثبوت العبودية لهؤلاء الأصنام ، وحاصل المعنى على قراءة سعيد نفى العبودية عنهم ، فالمعنيان متناقضان ؛ فيبطل تخريج ابن جنى ، وزعم أبو حيان أن الأولى فى تخريج قراءة سعيد أن تجعل إن مخففة من الثقيلة ، والذين اسمها ، وعبادا بالنصب خبرها جىء به على لغة من ينصب الجزءين بإن ، على حدّ قول الشاعر :

إِذَا جَنَّ جُنْحُ ٱللَّيْلِ فَلْتَأْتِ وَلْتَكُنْ خُطَاكَ خِفَافًا إِنَّ حُرَّاسَنَا أُسْدَا

والردّ على أبى حيان من عدّة وجوه : (الأوّل) أن نصب الجزءين بإنّ غير ثابت عند الأكثرين ، وما ورد مما ظاهره ذلك فمؤوّل (والثانى) أنا إن سلمنا أنها تنصب الجزءين فلا نسلم ثبوت هذا لها مشدّدة ومخففة ، بل هو ثابت لها حال التشديد (والثالث) أن ما توهمه من التناقض مدفوع ؛ لأن من قرأ بالتشديد أراد ثبوت مماثلة الأصنام للكفار فى كونهم مخلوقين ، ومن قرأ بالتخفيف أراد نفى مماثلتها إياهم فى النطق والعقل والحياة ، فلم يلتق النفى والإثبات على شىء واحد حتى يدّعى التناقض ، بل قراءة سعيد أبعد فى التهكم بهم والزراية عليهم ، وهى مؤيدة بما بعدها من قوله تعالى : (أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا ـ الآيات) ولك فى هذا الكفاية والغناء

وقوله :

٢٢٧ — إنِ المَرْءُ مَيْتاً بِانْقِضَاءِ حَيَاتِهِ وَلٰكِنْ بِأَنْ يُبْغَى عَلَيْهِ فَيُخْذَلاَ

وقد عرفت أنه لايشترط فى معموليها أن يكونا نكرتين

(وَمَا لِلاَتَ فِي سِوَى) أسم (حِينٍ) أى : زمان (عَمَلْ) بل لاتعمل إلا فى أسماء الأحيان نحو حين ، وساعة ، وأوان ، قال تعالى : « وَلاَتَ حِينَ مَنَاصٍ » وقال الشاعر :

٢٢٨ — * نَدِمَ الْبُغَاةُ وَلاَتَ سَاعَةَ مَنْدَمٍ *

---

٢٢٧ — ولم أجد من نسب هذا البيت أيضا

المعنى : ليس المرء ميتا بانقضاء حياته ، ولكنه يموت الموت الحقيقى إذا بغى عليه باغ فلم يجد من ينصره ويدفع عنه بغيه

الإعراب : « إن » نافية « المرء » اسمها « ميتا » خبرها « بانقضاء » جار ومجرور متعلق بميت « حياته » مركب إضافى صدره مجرور بالإضافة إلى انقضاء «لكن» حرف استدراك «بأن» الباء جارة ، أن : مصدرية « يبغى » فعل مضارع مبنى للمجهول ، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالباء ، والتقدير : بالبغى ، والجار والمجرور يتعلق بمحذوف يدل عليه سابق الكلام ، وأصله : ولكن يموت بالبغى « عليه » جار ومجرور نائب فاعل يبغى « فيخذلا » الفاء عاطفة ، يخذل : معطوف على يبغى ، ونائب فاعله مستتر فيه ، والألف للاطلاق

الشاهد فيه : قوله « إن المرء ميتا » — حيث أعمل «إن» عمل «ليس» فرفع بها الاسم — وهو قوله «المرء» — ونصب بها الخبر — وهو قوله «ميتا» — على ماتبين من إعراب البيت ؛ وهذا حجة على سيبويه الذى منع إعمال « إن » كما بيناه فى شرح الشاهد السابق

واعلم أن فى هذا البيت وفى البيت السابق دليلا على أنه لايشترط فى إعمال « إن » أن يكون معمولاها نكرتين كما اشترط فى إعمال « لا » ؛ ألست ترى أن اسمها فى البيت السابق ضمير وفى هذا البيت محلى بأل ، وفى هذا البيت والبيت السابق دليل على أن انتقاض النفى بعد الخبر لايبطل العمل ، ألست ترى أنه أتى بإلا فى البيت السابق ، وأتى بلكن فى هذا البيت ، وهى حرف يعطى مابعدها نقيض حكم ماقبلها ؛ لأنها لإثبات مايتوهم نفيه أو نفى مايتوهم ثبوته ، وأنت تدرى أن ماقبلها نفى ؛ فما بعدها إثبات البتة ، قاله ابن هشام

٢٢٨ — هذا صدر بيت ، وعجزه :

* وَالْبَغْىُ مَرْتَعُ مُبْتَغِيهِ وَخِيمُ *

هكذا ذكره ابن عقيل وجماعة ، ونسبه لرجل من طيئ ولم يعينه ، وقال العينى : « قائله محمد بن عيسى بن طلحة بن عبيد الله التيمى ، ويقال : مهلهل بن مالك الكنانى » اهـ وقد ذكر ابن

وقال الآخر :

٢٢٩ – طَلَبُوا صُلْحَنَا وَلَاتَ أَوَانٍ فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءِ

السكيت فى كتاب الأضداد بيتا فيه كلمة الشاهد ، وهو :

وَلَتَعْرِفَنَّ خَلَائِقًا مَشْمُولَةً وَلَتَنْدَمَنَّ وَلَاتَ سَاعَةَ مَنْدَمِ

ولم ينسبه إلى قائل معين

اللغة : « البغاة » : جمع باغ ، مثل قاض وقضاة وداع ودعاة ، والباغى : الذى يتجاوز قدره ويعدوه « مندم » هو مصدر ميمى بمعنى الندم « مرتع » اسم مكان من رتع فى المكان يرتع – من باب فتح – إذا جعله ملهى له وملعبا ، وأصل الرتع – بفتح فسكون – أن تأكل الماشية ماشاءت ، ثم استعير للإنسان ، ومنه قوله تعالى : (نَرْتَعْ وَنَلْعَبْ) وقوله «وخيم» هو صفة مشبهة من وخم المكان – بضم الخاء – إذا لم ينجع كلؤه أو لم يوافقك مناخه ، وقوله فى البيت الآخر « خلائقا مشمولة » فسره ابن الأعرابى بقوله : « أى مشئومة وأخلاق سوء » اهـ ، ويقال أيضا : رجل مشمول الخلائق ، إذا كان كريما ، ولا يبعد أن يكون مافى هذا البيت منه ومثل هذا البيت فى المعنى قول تأبط شرا :

لَتَقْرَعِنَّ عَلَىَّ السِّنَّ مِنْ نَدَمٍ إِذَا تَذَكَّرْتِ يَوْمًا بَعْضَ أَخْلَاقِى

الإعراب : « ندم البغاة » فعل وفاعل « ولات » الواو واو الحال ؛ لات : نافية تعمل عمل ليس ، واسمها محذوف « ساعة » خبرها « مندم » مضاف إليه « والبغى » مبتدأ أول « مرتع » مبتدأ ثان « مبتغيه » مضاف إليه ، والضمير مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل لمفعوله « وخيم » خبر المبتدأ الثانى ، وجملة المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول

الشاهد فيه : قوله « ولات ساعة مندم » حيث أعمل « لات » فى لفظ دال على الزمان – وهو قوله «ساعة» – وليس لفظ «حين» ، وللعلماء رأيان فى معمول «لات» هل يجب أن يكون لفظ « حين » أو يجوز هذا كما يجوز أن يكون أى لفظ دال على الزمان ؟ فذهب الفارسى وجماعة ، ونسبه المحقق الرضى للفراء ؛ إلى الثانى ، وهو الذى فسر الشارح الأشمونى كلام الناظم به ، وذهب قوم إلى أنه لايجوز إعمال « لات » إلا فى لفظ « حين » بخصوصه ، دون مايرادفه ، وهو المفهوم من كلام سيبويه ، ونسبه ابن هشام للفراء ، وكلام الناظم يحتمل هذا الرأى أيضا ، بل هو فيه ظاهر ، والبيت حجة عليهم ، وقد روى هذا البيت بجر «ساعة» على أن « لات » جارة ويجوز فيه رفع « ساعة » على أن « لات » عاملة عمل ليس ، وهذا اسمها ، وخبرها محذوف

٢٢٩ – البيت من كلمة لأبى زبيد الطائى ، وكان رجل من شيبان اسمه المكاء نزل برجل طائى فأضافه وسقاه خمرا ، فلما سكر وثب إليه الشيبانى بالسيف فقتله ، وافتخر بذلك بنو شيبان ، ففى هذا يقول أبو زبيد :

... ...

خَبَّرَتْنَا الرُّكْبَانُ أَنْ قَدْ فَرِحْتُمْ   وَفَخَــــرْتُمْ بِضَرْبَةِ الْمُكَّاءِ

وَلَعَمْرِى لَعَــارُهَا كَانَ أَدْنَى   لَــكُمْ مِنَ تُقًى وَحُسْنِ وَفاءِ

و بعدها بسبعة أبيات بيت الشاهد ، وبعده :

وَلَعَمْرِى لَقَدْ لَقُوا أَهْلَ بَاسٍ   يَصْدُقُونَ الطِّعَانَ عِنْدَ ٱللِّقَاءِ

وَلَقَدْ قَاتَلُوا فَمَا جَبُنَ الْقَوْ   مُ عَنِ الْأُمَّهَاتِ وَالْأَبْنَاءِ

اللغة : « المـكاء » هو بضم الميم وتشديد الـكاف ، وهو اسم الشيبانى كما علمت « بقاء » هو الاسم من قولهم : أبقيت على فلان إبقاء ، إذا رحمته وتلطفت به ، والمشهور أن اسم المصدر من ذلك البقيا ـ بضم الباء ـ والبقوى ـ بفتحها ـ وباقى المفردات ظاهر المعنى

الإعراب : « طلبوا » فعل وفاعل « صلحنا » مفعول به ، ومضاف إليه « ولات » الواو واو الحال ، لات : نافيــة ، واسمها محذوف « أوان » خبرها ، مبنى على السكون فى محل نصب ، وحرّك بالـكسر للتخلص من التقاء السا كنين ، وستعرف وجه ذلك وما يرد عليه « فأجبنا » الفاء عاطفة ، أجاب : فعل ماض ، ونا : فاعله ، والجملة معطوفة على جملة طلبوا « أن » حرف مصدرى ونصب ، أو هى تفسيرية لتقدّم معنى القول دون حروفه « ليس » فعل ماض ناقص ، واسمها محذوف « حين » خبرها « بقاء » مضاف إليه ، وأن وما دخلت عليه على الأوّل فى تأويل مصدر مجرور بحرف جرّ محذوف ، وهذا الجار يتعلق بأجاب ؛ ألا ترى أنك تقول : أجبته بكذا ، والتقدير : فأجبنا بعدم كون الحين حين بقاء ؛ ويجوز أن تكون أن مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير شأن محذوف ، وجملة ليس واسمها وخبرها فى محل رفع خبر

الشاهد فيه : قوله « ولات أوان » حيث أعمل « لات » فى لفظ « أوان » وهو من معنى الحين وليس بلفظه ؛ فهو ردّ على سيبويه ومن معه حيث اشـترطوا لعمل « لات » أن يكون معمولاها من لفظ الحين

وادّعاء أن «لات» فى هذا البيت عاملة عمل ليس هو ماذهب إليه أبو سعيد السيرافى وأبو العباس المبرّد ، وعندهما أن هذه الـكسرة التى فى « أوان » ليست كسرة إعراب ، وإنما هى كسرة بناء ، وهذا التنوين ليس هو الذى يكون فى آخر الاسم المتمكن ويعقب حركة إعرابه ، وإنما هو تنوين العوض الذى يلحق نحو « إذ » عند حذف الجملة التى تضاف « إذ » إليها ، وأصل الـكلام عندهما « ولات أوان طلبوا » بإضافة « أوان » إلى جملة « طلبوا » فحذفت هذه الجملة ثم بنيت « أوان » على السكون كما هو الأصل فى المبنيات ، أو على الـكسر تشبيها له بنزال؛ أو لأن قبل آخره ألف ساكنة والـكسر أصل التخلص من التقاء الساكنين ، ثم أتى بالتنوين عوضا عن الجملة المحذوفة ، فإن قدّرت بناءه على الـكسر كما ذكر الشارح فالأمر لا يزيد عما ذكرنا ،

أى : وليس الأوان أوان صلح ، فَحُذِفَ المضاف إليه « أوان » منويَّ الثبوت؛ و بنى كما فعل بقبل وبعد ، إلا أَنَّ أوانًا لشبهه بِنَزَالِ وزنا بنى على الكسر ونوّن اضطراراً ، وأما قوله :

٢٣٠ — لَهْفِي عَلَيْكَ لِلَهْفَةٍ مِنْ خَائِفٍ يَبْغِي جِوَارَكَ حِينَ لَاتَ مُجِيرُ

و إن قدّرت بناءه على السكون لزمك أن تحركه بعد اجتلاب التنوين للتخلص من التقاء الساكنين؛ وذهب قوم منهم ابن هشام وتبعه الشارح إلى أن التنوين فى «أوان» للضرورة وليس للتعويض؛ واختار جار الله الزمخشرى الأوّل

ومن هذا التقرير تفهم أن فى كلام الشارح خللا ؛ لأنه جعل المضاف إليه المحذوف مفردا فى قوله « أى : وليس الأوان أوان صلح » ووجه الخطأ أنه إنما يبنى المضاف عند حذف المضاف إليه المفرد إذا كان من الظروف النسبية كقبل و بعد وفوق وتحت ، و « أوان » ليس منها ، وهو فى كل عبارته تابع لابن هشام فى مغنى اللبيب

وقد ذهب قوم إلى أن هذه الكسرة التى على «أوان» كسرة إعراب ، وهذا التنوين تنوين التمكين ، ثم اختلفوا : فذهب الفراء إلى أن « لات » هى التى أحدثت هذه الكسرة ، وأنها قد تكون حرف جرّ ، واستدلّ على ذلك بهذا البيت ، و بقول الآخر :

* وَلَاتَ سَاعَةِ مَنْدَمِ *

وهو الشاهد السابق ، وروايته عنده بجرّ « ساعة » ، كما أخبرناك آنفا ، و بقراءة من قرأ : (وَلَاتَ حِينِ مَنَاصٍ) بجرّ « حين » ؛ وذهب غير الفراء إلى أن عامل الجرّ ليس هو « لات » و إنما هو « مِن » الاستغراقية حذفت و بقى عملها كما فى قول الشاعر :

أَلَا رَجُلٍ جَزَاهُ اللهُ خَيْرًا يَدُلُّ عَلَى مُحَصِّلَةٍ تَبِيتُ

فيمن رواه بجر « رجل » على أن الأصل : ألا من رجل . وحسبك هذا فقد أطلت عليك

٢٣٠ — هذا البيت أوّل قطعة اختارها أبو تمام فى ديوان الحماسة ، ونسبها بقوله : « وقال التميمى فى منصور بن زياد » اھ ، وهو عبد الله بن أيوب و يكنى أبا محمد من أهل اليمامة ، شاعر مولد فصيح عربى متكلم ، مدح الفضل بن يحيى

اللغة : « لهفى » اللهف — بفتح اللام ، وسكون الهاء أوفتحها — الأسى والحزن ، وقيل : هو الأسى على شىء يفوتك بعد ماتشرف عليه وتقاربه ، وقال الجوهرى : « لهف بالشىء يلهف — مثل علم يعلم — لهفا — بفتحتين — أى : حزن وتحسر ، ورجل لهف — بفتح فكسر — ولهيف » اھ « للهفة » أى : لأجل لهفة ، واللهفة — بفتح اللام وسكون الهاء — الاستغاثة ونداء المضطر ، قال فى اللسان : « واللهيف : المضطر ، والملهوف : المظلوم ينادى و يستغيث » اھ ، وفى الحديث: « أَجِبِ المَلْهُوفَ » ؛ وفى حديث آخر : « تُجِيبُ ذَا الْحَاجَةِ المَلْهُوفَ » « مجير » هو الناصر

فارتفاع « مُجيرُ » على الابتداء ، أو الفاعلية ، أى : لات يَحْصُل مجير ، أولات له مجير ، و « لات » مهملة لعدم دخولها على الزمان

﴿ تنبيه ﴾ للنحويين فى « لاتَ » الواقع بعدها « هَنَّا » كقوله :

* حَنَّتْ نَوَارُ وَلاَتَ هَنَّا حَنَّتِ(١) *

مذهبان (أحدها) : أن « لاتَ » مُهْمَلة لا اسم لها ولا خبر ، و « هَنَّا » فى موضع نصب على الظرفية ؛ لأنه إشارة إلى المكان ، و « حَنَّتْ » مع « أن » مقدَّرةً قبلها فى موضع

لك الذى يدفع عنك التعدّى و يمنعك منه ، وهو اسم فاعل من أجاره يجيره

المعنى : إنى أتحزّن عليك وأظهر الأسى ؛ لأنك كنت تجير من استغاث بك فى الوقت الذى لايجير فيه أحد

الإعراب : « لهفى » مبتدأ ، و ياء المتكلم مضاف إليه « عليك » جار ومجرور متعلق بلهف « للهفة » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « من خائف » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة للهفة « يبغى » فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه « جوارك » مفعول به ، وضمير المخاطب مضاف إليه « حين » ظرف زمان ، منصوب بيبغى « لات » حرف نفى مهمل « مجير » مبتدأ سوّغ الابتداء به وقوعه بعد النفى ، والخبر محذوف ، والتقدير كما فى الشرح ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل جر بإضافة « حين » إليها

الشاهد فيه : قوله « لات مجير » حيث أتى بعد « لات » بلفظ من غير ألفاظ الحين — وهو قوله « مجير » — ولذلك جعلت مهملة ؛ فقدّر مابعدها مبتدأ محذوف الخبر ، ولك فيه وجه آخر ذكره الشارح ، وهو أن تجعل هذا المرفوع فاعلا لفعل محذوف ، والتقدير : لات يحصل له مجير

واعلم أن « لات » تختص بالعمل فى النكرات ؛ فلايجوز وقوع المعرفة بعدها ، ومرادنا بهذا أن مايذكر بعدها من معمولاتها يجب أن يكون نكرة ، فأما المعمول الآخر الذى تقدره فيكون معرفة ، ولهذا تجدهم يقدرون فى نحو قوله تعالى : (وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ) الاسم بقولهم : أى ولات الحين حين مناص ، وتختص كذلك بأن يكون معمولها من ألفاظ الزمان ، وهذا متفق عليه فى التى تعمل عمل ليس على البيان الذى تقدّم شرحه ، وهل هو كذلك فى الجارّة عند الفراء ؟ الذى نصّ عليه ابن هشام أنه كذلك ، قال فى المغنى : « زعم الفراء أن لات تستعمل حرفا جارا لأسماء الزمان خاصة ، كما أن مذ ومنذ كذلك » اهـ ، وهو فى ذلك تابع لأبى حيان فى الارتشاف ، ولم أجد نصا يعارض هذا ، والله أعلم

(١) قد سبق شرح هذا الشاهد ، و بيان أوجه الاستشهاد به ، وما قاله العلماء فيه ؛ فارجع إلى ذلك كله فى (ص ١٤٠ من هذا الجزء).

رفع بالابتداء ، والتقدير : حَنَّتْ نَوَار ولات هُنَالِكَ حَنِينٌ ؛ وهذا توجيه الفارسى ؛ (والثانى) : أن تكون « هَنَّا » اسم « لات » ، و « حَنَّت » خبرها على حذف مضاف ، والتقدير : وليس الوقتُ وقتَ حنين ، وهذا الوجه ضعيف ؛ لأن فيه إخراج « هَنَّا » عن الظرفية ، وهى من الظروف التى لاتتصرف ؛ وفيه أيضاً إعمال « لات » فى معرفة ، وإنما تعمل فى نكرة

واختصت « لات » بأنها لا يذكر معها معمولاها معا ، بل لا بدَّ من حذف أحدهما (وَحَذْفُ ذِى الرَّفْعِ) منهما ، وهو الاسم (فَشَا) فتقدير « وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ » ولات الحينُ حينَ مناص ، أى : وليس الوقتُ وقتَ فرار ، فحذف الأسم و بقى الخبر (وَالْعَكْسُ قَلَّ) جدًّا ، قرأ بعضهم شذوذا « وَلَاتَ حِينُ مَنَاصٍ » برفع حين على أنه اسمها ، والخبر محذوف ، والتقدير : ولات حينُ مناصٍ لهم ، أى : كائناً لهم

﴿ خاتمة ﴾ أصل « لات » لا النافية زيدت عليها تاء التأنيث ، كما فى « رُبَّتَ » ، و « ثُمَّتَ(١) » قيل : ليقوَى شبهها بالفعل ، وقيل : للمبالغة فى النفى ، كما فى نحو عَلَّامة ونَسَّابة ، للمبالغة ، وحركت فرقاً بين لحاقها الحرف ولحاقها الفعل ، وليس لا لتقاء الساكنين ؛ بدليل « رُبَّتَ » و « ثُمَّتَ » فإنها فيهما متحركة مع تحريك ما قبلها

وقيل : أصلها لَيْسَ ، قلبت الياء ألفاً والسين تاء ، وهو ضعيف لوجهين :

الأول: أن فيه جَمْعاً بين إعلالين ، وهو مرفوض فى كلامهم لم يجئ منه إلا مَاءٌ وَشَاءٌ(٢) ، ألا ترى أنهم لم يدغموا فى « يطد » و « يتد » فراراً من حذف الواو التى هى الفاء وقلب العين إلى جنس اللام

والثانى : أن قلب الياء الساكنة ألفاً وقلب السين تاء شاذَّان لا يقدم عليهما إلا بدليل ، ولا دليل . والله أعلم

---

(١) من دخول التاء على ربّ قول الشاعر :

وَرُبَّتَ سَائِلٍ عَنِّى حَفِيٍّ أَعَارَتْ عَيْنُهُ أَمْ لَمْ تَعَارَا

ومن شواهد دخولها على ثمّ قول الشاعر :

وَلَقَدْ مَرَرْتُ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِى فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ لَا يَعْنِينِى

(٢) لنا فى هذه الدعوى ، وهى قولهم «لا يجتمع إعلالان فى كلمة» ؛ بحث مستفيض أجلناه إلى موضعه من الكتاب

أفعال المقاربة

اُعلم أن هذا الباب يشتمل على ثلاثة أنواع من الفعل : أفعال المقاربة ، وهى ثلاثة : كاد ، وكرب ، وأوشك ، وُضِعَتْ للدلالة على قرب الخبر ، وأفعال الرجاء ، وهى أيضاً ثلاثة : عسى ، وحَرَى ، واُخْلَوْلَقَ ، وضعت للدلالة على رجاء الخبر ، و بقية أفعال الباب للدلالة على الشروع فى الخبر ، وهى : أَنْشَأَ ، وَطَفِقَ ، وَأَخَذَ ، وَجَعَلَ ، وَعَلِقَ ؛ فتسمية الكل أفعال مقاربة من باب التغليب

(كَكَانَ) فى العمل (كَادَ وَعَسَى لَـكِنْ نَدَرْ * غَيْرُ) جملة فعل (مُضَارِعٍ لِهٰذَيْنِ) وأخواتهما من أفعال الباب (خَبَرْ) فلذلك افترقا ببابين ، وغير جملة المضارع : المفردُ ، كقوله :

٢٣١ — * فَأُبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ آئِباً *

---

٢٣١ — هذا صدر بيت ، وعجزه :

* وَكَمْ مِثْلِهَا فَارَقْتُهَا وَهْىَ تَصْفِرُ *

وهـذا البيت تاسع تسعة أبيات اختارها أبو تمـام فى حماسته لتأبط شرّا ، الفهمى — واسمه ثابت بن جابر بن سفيان ، وكنيته أبو زهير — وأوّل هذه القطعة :

إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَحْتَلْ وَقَدْ جَدَّ جِدُّهُ أَضَاعَ وَقَاسَى أَمْرَهُ وَهْوَ مُدْبِرُ

اللغة : « يحتل » يأخذ بالحيلة للخلاص مما يقع فيه من المكروه « جدّ جدّه » الإسناد هنا مجاز عقلى ، وأراد أن المرء إذا عدم الناصر فى وقت الحاجة فلم يتحيل للخلاص أضاع أموره وعانى منها مايعانيه والأمر مولّ عنه ، وكان بنو لحيان — وهم حىّ من هذيل — قد ألفوه يشتار عسلا فوق جبل ، فأخذوا عليه طريقه ، فلما رأى ذلك منهم ، وكره أن يقع فى أسرهم ؛ صبّ ما معه من العسل على الصخر ثم انزلق عليه حتى انتهى إلى الأرض بعيدا عن مكانه ، ثم أسلم قدميه للريح فنجا «فهم» بفتح الفاء وسكون الهاء — قبيلته ، وهم بنو فهم بن عمرو بن قيس عيلان «وما كدت آئبا» رواية الحماسة وغيرها « وما كنت آئبا » ولا شاهد فيها « تصفر » تتأسف ، وتتحزّن

الإعراب : « فأبت » فعل وفاعل « إلى فهم » جار ومجرور متعلق بآب « وما » الواو للحال ، ما : نافية « كدت » كاد : فعل ماض ناقص ، والتاء اسمه « آئبا » خبره « وكم » خبرية مبتدأ «مثلها» بالجر : تمييز كم ، والضمير مضاف إليه ، و « مثل » لفظ متوغل فى الإبهام فلا تمنع

وقوله :

٢٣٢ — * لاَ تُكْثِرَنْ إِنِّى عَسِيتُ صَائِمَا *

إضافته من جعله تمييزا ؛ لأنه لايتعرف « فارقتها » فعل وفاعل ومفعول ، والجملة فى محل رفع خبر؛ وقد روى «مثلها» بثلاثة أوجه : النصب ، والرفع ، والجر ، وقد مضى نحوه فى الشاهد رقم(١٥١) « وهى » الواو للحال ، هى : مبتدأ « تصفر » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب حال من الضمير المفعول

الشاهد فيه : قوله « وما كدت آئبا » حيث أعمل فيه « كاد » عمل « كان » فرفع بها الاسم ونصب الخبر ، وجاء فيه بخبرها مفردا منصوبا كما رأيت ، وهذا شاذ ، والقياس أن يكون خبر « كاد » جملة فعلية فعلها مضارع مجرد من « أن » كثيرا أو مقرون بها قليلا ؛ ومن أجل ذلك أنكر كثير من العلماء هذه الرواية ، وزعم أن الرواية «وما كنت آئبا» كما علمت ، ولكن ابن جنى رحمه الله لم يرتض إلا رواية النحويين على شذوذها ، قال : « استعمل الشاعر الاسم الذى هو الأصل المرفوض الاستعمال موضع الفعل الذى هو فرع ، وذلك أن قولك : كدت أقوم ، أصله : كدت قائما ، ولذلك ارتفع المضارع ؛ أى : لوقوعه موقع الاسم ، فأخرجه على أصله المرفوض ، كما يضطر الشاعر إلى مراجعة الأصول عن مستعمل الفروع ، نحو صرف ما لاينصرف ، وإظهار التضعيف ، وتصحيح المعتل ، وما جرى مجرى ذلك ، ونحو من ذلك ما جاء عنهم من استعمال خبر عسى على أصله فى قوله * إِنِّى عَسِيتُ صَائِمَا * (وهو الشاهد الآتى) وهذه الرواية — يعنى وما كدت آئبا — هى الصحيحة فى هذا البيت ، وكذلك وجدتها فى شعر هذا الرجل بالخط القديم ، وهو عتيد عندى إلى الآن ، والمعنى عليه البتة ، ألا ترى أن معناه فأبت وما كدت أؤوب ، كقولك : سلمت وما كدت أسلم ، وكذلك كل مايلى هـذا الحرف من قبله ومن بعده يدل على ماقلنا ، وأكثر الناس يروى : ولم أك آئبا ، ومنهم من يروى : وما كنت آئبا ، والصواب الرواية الأولى؛ إذ لامعنى لقولك : وما كنت ، ولا لقولك : ولم أك ، وهذا واضح » اهـ كلامه ، وقال التبريزى فى شرح الحماسة : « قد تكلم المرزوقى على اختيار ابن جنى هذه الرواية ردّا عليه ولم ينصفه . . . وقوله : ولم أك آئبا ، أى : رجعت إلى قبيلتى فهم وكدت لا أؤوب لمشارفتى التلف ، ويجوز أن يريد ولم أك آئبا فى تقديرهم وظنهم ، ويروى ولم آل آئبا — بمدّ الهمزة وباللام — أى : لم أدع جهدى فى الإياب ، والأوّل أحسن » اهـ

٢٣٢ — هذا بيت من الرجز المشطور ، ويروى قبله :

* أَكْثَرْتَ فِى العَذْلِ مُلِحًّا دَائِمَا *

وهذا من الشواهد التى أنكرها العلماء قديما ، قال ابن هشام : « طعن فى هذا البيت عبد الواحد الطراح فى كتابه بغية الآمل ومنية السائل ؛ فقال : هو بيت مجهول ، ولم ينسبه الشراح إلى أحد

... ...

فسقط الاحتجاج به ، ولو صح ماقاله لسقط الاحتجاج بخمسين بيتا من كتاب سيبويه ؛ فإن فيه ألف بيت قد عرف قائلوها وخمسين بيتا مجهولة القائلين » اهـ ، قال البغدادى : « وقد نسب إلى رؤبة بن العجاج ، ولم أجده فى ديوان رجزه ، والله أعلم به » اهـ كلامه ، قال أبو رجاء : وقد بحثت ديوان أراجيز رؤبة فلم أجد هذا البيت إلا فى زياداته التى حدثتك حديثها مرارا ، ولايقدح ذلك فى الاستشهاد بالبيت المجهول إذا رواه الثقة الحجة

اللغة : « العذل » اللوم ، والتعنيف « ملحا » مكثرا ومتابعا ، وهو اسم فاعل من قولهم : ألح المطر يلح إلحاحا ؛ إذا تتابع « عسيت صائما » مأخوذ من الحديث « فَلْيَقُلْ إِنِّي صَائِمٌ » ويروى مكان «لاتكثرن» قوله « لاتلحنى » أى لاتعذلنى

الإعراب : « لاتكثرن » لا : ناهية ، تكثر : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ؛ فى محل جزم ، والفاعل ضمير مستتر « إنى » إنّ : حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسمه « عسيت » فعل ماض ناقص ، والتاء اسمه « صائما » خبره ، وستعرف مافيه ، وجملة « عسى » مع اسمه وخبره فى محل رفع خبر « إنّ » المؤكدة

الشاهد فيه : قوله « عسيت صائما » حيث أتى بخبر «عسى» اسما مفردا منصوبا – وهو قوله « صائما » – والقياس أن يكون خبر « عسى » فعلا مضارعا مقرونا بأن المصدرية فى الأكثر

ومن أجل ذلك ذهب جماعة من العلماء إلى أن «عسى» فى هذا البيت ليست فعلا ناقصا يرفع الاسم وينصب الخبر حتى يلزم فيها ماذكرناه ، وإنما هى فعل تام يرفع فاعلا فحسب ، وهذا الفاعل هو تاء المتكلم ههنا ، وأما الاسم المنصوب فهو خبر لكان المحذوفة مع اسمها ، والتقدير : رجوت أن أكون صائما ، و « كان » مدخولة لأن المصدرية كما رأيت فهى فى تأويل مصدر مفعول لعسى ، والذى يقوى هذا عندهم أن خبر « إنّ » المؤكدة لايكون جملة إنشائية بالإجماع ، وأنه يلزم على جعل « عسى » ناقصة وقوع الجملة الإنشائية خبرا لإنّ

ومن العلماء من ذهب إلى أن « صائما » خبر « يكون » المحذوفة مع اسمها على نحو التقدير السابق ، ولكنهم جعلوا جملة « يكون » فى محل نصب خبر « عسى »

وذهب قوم إلى أن « صائما » مفعول مطلق لفعل محذوف ، والتقدير : عسيت أن أصوم صائما ، أى : صياما ، فهو من مجىء المصدر على صورة اسم الفاعل ، وهذه الجملة فى محلّ نصب خبر « عسى »

ومثل هذا الشاهد فى جميع ما ذكرناه قول الزباء : « عَسَى الْغُوَيْرُ أَبْؤُساً » جعل سيبويه وأبو على الفارسى قولها « أبؤسا » خبر عسى ، على أنه ضرورة ومراجعة للأصول المتروكة ، وجعله ابن الأعرابى منصوبا بفعل محذوف ، وقدّره : عسى الغوير يصير أبؤسا ، وقال الكوفيون :

وأما « فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ » فالخبر محذوف ، أى : يَمْسَحُ مَسْحًا ؛ والجملة الاسمية كقوله :

٢٣٣ — وَقَدْ جَعَلَتْ قَلُوصُ بَنِي زِيَادٍ مِنَ الْأَكْوَارِ مَرْتَعُهَا قَرِيبُ

التقدير : أن يكون أبؤسا ، وقال ابن هشام : « وأحسن من ذلك كله أن يقدّر يبأس أبؤسا ، فيكون مفعولا مطلقا ، ويكون مثل قوله تعالى : (فَطَفِقَ مَسْحًا) أى : يمسح مسحا ، ثم حذف الفعل وأقيم المصدر مقامه » اهـ ، واختار فى المغنى غير هذا التقدير ؛ فقال : « الصواب أن البيت والمثل مما حذف فيه الخبر ، أى : يكون أبؤسا وأكون صائما ؛ لأن فى ذلك إبقاء لهما على الاستعمال الأصلى ، ولأن المرجوّ له كونه صائما لانفس صائما » اهـ

٢٣٣ — هذا البيت من مختار أبى تمام فى ديوان الحماسة ولم ينسبه ، وقبله :

فَلَسْتُ بِنَازِلٍ إِلَّا أَلَمَّتْ بِرَحْلِي أَوْ خَيَالَتُهَا الْكَذُوبُ

كَأَنَّ لَهَا بِرَحْلِ الْقَوْمِ بَوًّا وَمَا إِنْ طِبُّهَا إِلَّا اللُّغُوبُ

اللغة : «خيالتها» قال ابن منظور : « والخيال والخيالة : ماتشبه لك فى اليقظة والحلم من صورة ، قال الشاعر : ✡ فلست بنازل . . . البيت ✡ وقيل : إنما أنث على إرادة المرأة ، والخيال والخيالة : الشخص والطيف » اهـ « بوّا » بفتح الباء وتشديد الواو ـ أراد ولدها ، وأصل البوّ ولد الناقة ، قال ابن منظور : « البوّ ـ غير مهموز ـ الحوار ، وقيل : جلده يحشى تبنا أوثماما أو حشيشا لتعطف عليه الناقة إذا مات ولدها ثم يقرب إلى أم الفصيل لترأمه فتدرّ عليه » اهـ ، والبوّ أيضا : ولد الناقة « طبها » عادتها وشأنها ، أو طويتها ورغبتها وإرادتها « اللغوب » التعب والإعياء « بنى زياد » يروى فى مكانه « ابنى سهيل » وقوله « مرتعها » أراد مرعاها

الإعراب : « قد » حرف تحقيق « جعلت » فعل ماض ناقص ، والتاء للتأنيث « قلوص » اسم جعل « بنى زياد » مركب إضافى صدره مجرور بالإضافة إلى قلوص « من الأكوار » جار ومجرور متعلق بقوله « قريب » الآتى « مرتعها » مبتدأ ، والضمير مضاف إليه « قريب » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب خبر جعل

الشاهد فيه — قوله « جعلت قلوص . . . مرتعها قريب » حيث وقعت الجملة الاسمية ـ وهى قوله « مرتعها قريب » ـ خبرا لجعل التى هى من أفعال المقاربة تشبيها لها بكان التى يجوز فيها ذلك وهذا بالنسبة لجعل نادر ، والأصل أن تكون جملة الخبر فعلية ؛ هذا توجيه كلام الشارح رحمه الله

وقد ذهبت طائفة من العلماء إلى أن « جعل » فى هذا البيت فعل تام قاصر ، وعنده أن « قلوص » فاعل جعل ، وأن جملة « مرتعها قريب » فى محل نصب حال من الفاعل ، والمعنى : أقبلت قلوص بنى زياد قريبة المرتع من الأكوار

وجملة الماضى؛ كقول ابن عباس رضى الله عنهما : « فَجَعَلَ الرَّجُلُ إِذَا لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَخْرُجَ أَرْسَلَ رَسُولاً »

(وَكَوْنُهُ) أى : كون المضارع الواقع خبراً (بِدُونِ أَنْ) المصدرية (بَعْدَ عَسَى نَزْرٌ) أى : قليل ، ومنه قوله :

٢٣٤ — عَسَى الْكَرْبُ الَّذِى أَمْسَيْتُ فِيهِ يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ

ومن العلماء من رواه ببناء «جعل» للمجهول ، وزعم أن «قلوص بنى زياد» نائب عن الفاعل والجملة الاسمية فى محل نصب حال منه

ومن العلماء من ذهب إلى أن « جعل » فعل قلبى مبنى للمجهول ، و « قلوص » نائب فاعل وهو مفعوله الأوّل ، وجملة « مرتعها قريب » فى محل نصب مفعول ثان ، ومن هؤلاء من روى « جعلت » مبنيا للمعلوم؛ ففيه ضمير مستتر عائد إلى المرأة الموصوفة فى الأبيات السابقة ، وهو فاعله ، و « قلوص » منصوب على أنه المفعول الأوّل

ومن العلماء من ذهب إلى أن « جعل » بمعنى صار؛ فقوله « قلوص » بالرفع اسمه ، وجملة « مرتعها قريب » فى محل نصب خبره

٢٣٤ — البيت لهدبة بن خشرم ، من قصيدة قالها فى الحبس ، وقد روى أكثرها أبو على القالى فى أماليه ، وزاد أبو السعادات الشريف ابن الشجرى فى حماسته أبياتا على ما رواه القالى منها فارجع إليها هناك؛ وأوّل هذه القصيدة قوله :

طَرِبْتَ وَأَنْتَ أَحْيَاناً طَرُوبُ وَكَيْفَ وَقَدْ تَعَلَّاكَ الْمَشِيبُ
يُجِدُّ النَّأْىُ ذِكْرَكِ فِي فُؤَادِى إِذَا ذَهِلَتْ عَلَى النَّأْيِ الْقُلُوبُ
يُؤَرِّقُنِى اكْتِئَابُ أَبِى نُمَيْرٍ فَقَلْبِى مِنْ كَآبَتِهِ كَئِيبُ
فَقُلْتُ لَهُ : هَدَاكَ اللهُ ، مَهْلاً وَخَيْرُ الْقَوْلِ ذُو اللُّبِّ الْمُصِيبُ
عَسَى الْكَرْبُ ... ... البيت ، وبعده :
فَيَأْمَنَ خَائِفٌ وَيُفَكَّ عَانٍ وَيَأْتِيَ أَهْلَهُ الرَّجُلُ الْغَرِيبُ

اللغة : « طربت » الطرب : خفة تصيب الإنسان لفرح أو حزن «النأى» البعد «يؤرّقنى» يسهرنى « اكتئاب » هو افتعال من الكآبة ، وهى الحزن « أبى نمير » قال اللخمى : هو ابن عم هدبة وكان مسجونا معه ، وقال ابن هشام : هو رجل كان مسجونا معه فجالسه يوما وأظهر التألم له ، وقال العينى : هو رجل من قرابته زاره يوما فى السجن فتألم له وأظهر الحزن « وخير القول ذو اللب » أى قول ذى اللب « الكرب » الهمّ والغمّ « أمسيت » قال ابن المستوفى :

... ...

يروى بضم التاء وفتحها والنحويون إنما يروونه بضم التاء والفتح عندى أولى ؛ لأنه يخاطب ابن عمه أبا عمير وكان معه فى السجن » اهـ « عان » أسير يعانى اللأواء والآلام

الإعراب : « عسى » فعل ماض ناقص « الكرب » اسمه « الذى » اسم موصول نعت للكرب « أمسيت » فعل ماض ناقص ، والتاء اسمه « فيه » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أمسى ، وجملة أمسى واسمه وخبره لامحل لها صلة الموصول « يكون » فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه يعود إلى الكرب الذى هو اسم عسى « وراءه » ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدّم، والضمير مضاف إليه « فرج » مبتدأ مؤخر «قريب» صفة لفرج ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب خبر يكون ، وجملة يكون واسمه وخبره فى محل نصب خبر عسى

الشاهد فيه : قوله «عسى الكرب ... يكون وراءه فرج قريب» وفى هذه الجملة شاهدان :

الأوّل : ماذكره من أجله الشارح هنا ، وهو فى قوله « يكون » حيث أتى بخبر « عسى » فعلا مضارعا مجرّدا من «أن»، والأكثر اقترانه بها ، وقد اختلف العلماء فى تجرّد خبر « عسى» من« أن » أهو ضرورة لاتسوغ إلاللشاعر إذا دعته الحاجة ، أم هو سائغ فى الكلام غاية الأمر أنه قليل ؟ أما الفارسى وأبوعلى وجمهورالبصريين فقدصرّحوا بأن ترك «أن» من خبر «عسى» ضرورة لاتجوزفى الكلام ، وأما سيبويه فظاهرعبارته أنه قليل لاضرورة ، قال (ج ١ ص٤٧٨) : « واعلم أن من العرب من يقول : عسى يفعل ، يشبهها بكاد يفعل ؛ فيفعل حينئذ فى موضع الاسم المنصوب فى قوله : عَسَى الْغُوَيْرُ أَبْؤُسًا ، وهذا مثل من أمثال العرب أجروا فيه عسى مجرى كان ، وقال هدبة ٭ عسى الكرب ... البيت ٭ » اهـ ، إلا أن العلماء قد قضوا بأنه لاينبغى أن يؤخذ كلامه على إطلاقه ؛ لما صرّح به أبوعلى من أنها لاتكاد تجىء بغير «أن» إلا فى ضرورة ، ومثل بيت الشاهد قول الآخر:

عَسَى اللهُ يُغْنِي عَنْ بِلَادِ ابْنِ قَادِرٍ بِمُنْهَمِرٍ جَوْنِ الرَّبَابِ سَكُوبِ

وقول الآخر :

فَأَمَّا كَيِّسٌ فَنَجَا ، وَلٰكِنْ عَسَى يَغْتَرُّ بِي حَمِقٌ لَئِيمُ

وهما من شواهد سيبويه أيضا

والشاهد الثانى فى البيت ، وسيأتى للشارح ينشده من أجله ، وحاصله أن الظاهر من قوله « يكون وراءه فرج قريب» أنّ قوله «يكون» فعل مضارع ناقص أوتام ، وقوله «فرج قريب» اسمه على النقصان وفاعله على التمام ، وقوله « وراءه » ظرف متعلق بمحذوف خبر على النقصان ومتعلق بيكون على التمام ، وهذا الظاهر غير مراد ولا صحيح ؛ لأنه يلزم عليه أن يكون المضارع الواقع خبرا لعسى قد رفع اسما غير مضاف لضمير الاسم ، فلا هو رافع لضمير الاسم ، ولا هو رافع

(وَكَادَ الْأَمْرُ فِيهِ عُـكِسَا) فاقترانه بأنْ بعدها قليل ، كقوله :

٢٣٥ — * كَادَتِ النَّفْسُ أَنْ تَفِيظَ عَلَيْهِ *

لاسم ظاهر أضيف إلى ضميره ، وذلك غير جائز ؛ ومن أجل هذا رأى العلماء أنّ «يكون» مشتمل على ضمير الكرب الذى هو اسم عسى ، كما أعلمناك ذلك فى إعراب البيت ، قال ابن هشام : « وفى يكون ضمير الكرب ، ويجوز أن تكون ناقصة وتامة ، وعلى الأوّل يكون فرج مبتدأ ، وقريب صفته ، والظرف خبر المبتدأ ، والجملة الاسمية خبر يكون ، وعلى الثانى تكون الجملة حالا ، ويجوز على الوجهين أن يكون فرج فاعلا بالظرف على أنه خبر الناقصة وحال من فاعل التامة ، وهذا أرجح من تقديره مبتدأ » اهـ

٢٣٥ — هذا صدر بيت ؛ وعجزه :

* إِذْ غَدَا حَشْوَ رَيْطَةٍ وَبُرُودِ *

وقد أنشد كثير من النحاة هذا البيت غير منسوب إلى قائل ، كما أنشده ابن منظور فى اللسان غير منسوب أيضا ، وهو بيت من كلة لمحمد بن مبادر أحد شعراء البصرة يرثى فيها رجلا اسمه عبد الحميد ، وقبل بيت الشاهد قوله :

إِنَّ عَبْدَ الْحَمِيدِ يَوْمَ تُوُفِّى ... هَدَّ رُكْناً مَا كَانَ بِالْمَهْدُودِ
لَيْتَ شِعْرِى وَهَلْ دَرَى حَامِلُوهُ ... مَا عَلَى النَّعْشِ مِنْ عَفَافٍ وَجُودِ
كَادَتِ النَّفْسُ أَنْ تَفِيظَ عَلَيْهِ ... إِذْ غَدَا حَشْوَ رَيْطَةٍ وَبُرُودِ

اللغة : « تفيظ » بالفاء والظاء ، قال فى اللسان : « أبو القاسم الزجاجى : يقال : فاظ الميت ، بالظاء ، وفاضت نفسه ، بالضاد ، وفاظت نفسه ، بالظاء ، والأخير جائز عند الجميع إلا الأصمعى فإنه لا يجمع بين الظاء ولفظ النفس ، والذى أجاز فاظت نفسه ، بالظاء ، يحتج بقول الشاعر :
* كادت النفس أن تفيظ * البيت ، وقول الآخر :

تَفِيظُ نُفُوسُهَا ظَمَأً وَتَخْشَى ... حِمَامًا فَهْىَ تَنْظُرُ مِنْ بَعِيدِ

وقال الفراء : أهل الحجاز وطيىء يقولون : فاظت نفسه ، وقضاعة وتميم وقيس يقولون : فاضت نفسه ، مثل فاضت دمعته ، وقال أبو زيد وأبو عبيدة : فاظت نفسه — بالظاء — لغة قيس ، وبالضاد لغة تميم ، وروى المازنى عن أبى زيد أن العرب تقول : فاظت نفسه ، بالظاء ، إلا بنى ضبة فإنهم يقولونه بالضاد » اهـ «ريطة» بفتح الراء وسكون الياء — أصلها الملاءة إذا كانت قطعة واحدة ، وأراد بها هنا الأكفان التى يلف فيها الميت .

الإعراب : « كادت » فعل ماض ناقص ، والتاء للتأنيث « النفس » اسم كاد «أن» حرف مصدرى ونصب « تفيظ » فعل مضارع منصوب بأن ، وفاعله ضمير مستتر عائد إلى النفس ، وأن

وقوله :

٢٣٦ — أَبَيْتُمْ قَبُولَ السِّلْمِ مِنَّا فَكِدْتُمُ لَدَى الْحَرْبِ أَنْ تُغْنُوا السُّيُوفَ عَنِ السَّلِّ

وما دخلت عليه جملة بحسب الصورة وقعت خبرا لكاد «عليه» جار ومجرور متعلق بتفيظ «إذ» تعليلية «غدا» يحتمل أن يكون فعلا ناقصا بمعنى صار ، واسمه ضمير مستتر ، و يحتمل أن يكون فعلا تاما ، وفاعله ضميرا مستترا فيه «حشو» خبر غدا على الأول ، وحال من فاعله على الثانى ، وهو مضاف ، و « ريطة » مضاف إليه « و برود » معطوف على ريطة

الشاهد فيه : قوله « كادت النفس أن تفيظ » حيث وقع فيه خبر « كاد » فعلا مضارعا مقترنا بأن ، وهذا قليل فى كاد ، ولم يذكر سيبويه فى « كاد وكرب » إلا التجرد من «أن» قال (ج ١ ص ٤٧٨) : « وأما كاد فإنهم لا يذكرون فيها أن ، وكذلك كرب يفعل ، ومعناها واحد ، يقولون : كرب يفعل ، وكاد يفعل » اهـ ، و إنما كان الأصل فى « كاد » أن يتجرد خبرها من « أن » لأن كاد لما دلت على قرب حصول الخبر كان كأنه فى الحال ، وأنت تعلم أن «أن» المصدرية تخلص الفعل للاستقبال ، فكان الجمع بينهما فى كلام واحد كالتناقض

ومثل هذا البيت فى اقتران خبرها بأن قول رؤبة :

رَسْمٌ عَفَا مِنْ بَعْدِ مَا قَدِ امَّحَى قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ الْبِلَى أَنْ يَمْصَحَا

٢٣٦ — لم أجد أحدا نسب هذا البيت إلى قائل معين

اللغة : «أبيتم» مأخوذ من الإباء ـ بكسر الهمزة ـ وهو أشد الامتناع « السلم » الصلح ، وهو بكسر السين وفتحها ، و يذكر و يؤنث ، كما قدمناه مرارا « لدى الحرب » عندها

المعنى : إنا عرضنا عليكم الصلح والموادعة فلم تقبلوا هـذا العرض ؛ فلما التقينا جبنتم عن قتالنا ، وعجزتم عن مقاومتنا ، وفررتم من وجوهنا ، حتى لقد كدنا لا نحتاج إلى إخراج سيوفنا من أغمادها

الإعراب : « أبيتم » فعل وفاعل « قبول » مفعول به « السلم » مضاف إليـه « كدتم » فعل ماض ناقص ، وتاء المخاطبين اسمه « لدى » ظرف متعلق بقوله « تغنوا » الآتى « الحرب » مجرور بالإضافة إلى لدى ، على معنى زمانها أو مكانها « أن » مصدرية ناصبة « تغنوا » مضارع منصوب بأن ، وواو الجماعة فاعله ، وأن مع ما بعدها فى تأويل مصدر خبر كاد « السيوف » مفعول « عن السل » جار ومجرور متعلق بقوله تغنوا

الشاهد فيه : قوله « كدتم . . . أن تغنوا » حيث قرن المضارع الواقع خبرا لكاد بأن المصدرية ، وهو قليل كما تقدم فى شرح الشاهد السابق ، والأكثر تجرده منها كما فى قوله تعالى : (وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ، لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ ، كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ ، يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ ، أَكَادُ أُخْفِيهَا ، لَقَدْ كِدْتَ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ ، يَكَادُونَ يَسْطُونَ ، يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ

وأنشد سيبويه :

٢٣٧ — فَلَمْ أَرَ مِثْلَهَا خُبَاسَةَ وَاجِــدٍ فَنَهْنَهْتُ نَفْسِي بَعْدَمَا كِدْتُ أَفْعَلَهْ

يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ) ومع هذا فإن اقتران المضارع الواقع خبرا لكاد بأن المصدرية ليس ممتنعا ولا شاذا ولا هو خاص بضرورة الشعر ، كما تشعر به عبارة سيبويه التي ذكرناها في الشاهد السابق ، وكما صرح به في (ج١ ص ١٥٥) من أنه ضرورة ، وستأتيك عبارته في الشاهد الآتي ، بل هو وارد في الشعر والنثر ؛ فأما الشعر فكما في هــذه الأبيات التي رواها الشارح و بيت رؤبة التي أسمعناكه ، وأما النثر فكما في حديث أمير المؤمنين عمر الفاروق رضى الله عنه : « مَا كِدْتُ أَنْ أُصَلِّيَ الْعَصْرَ حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ أَنْ تَغْرُبَ » وكما في قول جبير بن مطعم رضى الله عنه : « كَادَ قَلْبِي أَنْ يَطِيرَ »

٢٣٧ — هذا البيت لعامر بن جوين الطائى ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ١٥٥) ونسبه شراحه لعامر ، وذكر فى اللسان أنه له أو لامرىء القيس ، وروى أبو الفرج الأصفهانى عجز البيت لعامر بن جوين الطائى هكذا :

فَــكَمْ لِلسَّعِيدِ مِنْ هِجَانٍ مُؤَبَّلَهْ تَسِيرُ صِحَاحًا ذَاتَ قَيْدٍ وَمُرْسَلَهْ
أَرَدْتُ بِهَا فَتْــكًا فَلَمْ أَرْتَمِضْ لَهُ وَنَهْنَهْتُ نَفْسِي بَعْدَ مَا كِدْتُ أَفْعَلَهْ

اللغة : « خباسة » بضم الخاء وفتح الباء الموحدة مخففة — ومثلها الخباساء ممدودا — : الغنيمة ؛ وتقول : خبس الشيء يخبسه خبسا — مثل نصر ينصر نصرا — وتخبسه واختبسه ، إذا أخذه وغنمه ؛ وقال الأعلم : « الخباسة : الظلامة ، ورجل خبوس أى ظلوم » اهـ « نهنهت نفسى » كففتها وزجرتها

المعنى : قال الأعلم : « وصف ظلامة همّ بها ثم صرف نفسه عنها » اهـ ، وعليه يسأل عن تذكير الضمير فى قوله « أفعله » إذ هو راجع إلى الخباسة وهى مؤنثة ؛ فأما على رواية أبى الفرج الأصفهانى التى رويناها فى أوّل الكلام فالضمير عائد على مذكر ، وهو الفتك الذى ذكره فى قوله « أردت بها فتكا » ، و يعتذر عن تذكير الضمير فيما رواه سيبويه والنحاة بأنه أعاده على الخباسة باعتبار معناها ، وكأنه عنى الظلم ، وسيأتى فى بيان الاستشهاد وجه آخر عن السيرافى فى بيان هذا الضمير

الإعراب : « لم » نافية جازمة « أر » مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف الألف ، وفاعله ضمير مستتر فيه « مثلها » مفعول به ، والضمير مضاف إليه « خباسة » بدل أو عطف بيان من مثلها « واجد » مضاف إليه ، و يجوز أن تجعل « مثلها » حالا من « خباسة واجد » وعليه يكون « خباسة واجد » مفعول أرى ، هذا كله إذا جعلت « أرى » بصرية ، فإن جعلتها علمية كان قوله « مثلها » مفعولا ثانيا تقدّم على المفعول الأوّل الذى هو « خباسة واجد » ، وقوله « نهنهت » فعل وفاعل « نفسى » مفعول ، و ياء المتكلم مضاف إليه « بعد » ظرف متعلق بقوله نهنهت « ما »

... ...

مصدرية « كدت » فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه « أفعله » فعل مضارع منصوب بأن مصدرية محذوفة ، عند سيبويه ، وستعرف وجهه والخلاف فيه ، وفاعله ضمير مستتر ، والهاء مفعول به ، والمضارع المقترن بأن تقديرا هو خبر كاد

الشاهد فيه : قوله « كدت أفعله » حيث ذهب سيبويه رحمه الله إلى أن نصب «أفعل» بأن مصدرية محذوفة ، وهذا يدل على أن المضارع الواقع خبرا لكاد يقترن بأن المصدرية ، واستظهر الشارح تبعا لجماعة أن هذا الذى ذهب إليه سيبويه يدلّ على كثرة اقتران خبر كاد بأن ؛ لأن حذف الحرف العامل مع بقاء عمله إنما يكون حيث يكثر وجوده ، ليكون ذلك إشعارا به عند حذفه ، وإنما أراد الشارح بهذا البيت أن يرشد إلى أن اقتران خبر كاد بأن ليس ضرورة شعرية ، بدليل مراعاتها عند حذفها ، ولكن الموجود فى عبارة سيبويه رحمه الله أن الاقتران بأن ضرورة لايجوز ارتكابه إلا فى الشعر ، مع أنه وجه هذا التوجيه ، قال (ج١ص١٥٥) : « فلم أر مثلها ... البيت * حمله على « أن » لأن الشعراء قد يستعملون « أن » ههنا مضطرين كثيرا » اه ، وأصرح من هذا قول الأعلم : « الشاهد فيه نصب أفعله بإضمار أن ضرورة ؛ ودخول أن على كاد لايستعمل فى الكلام ؛ فإذا اضطر الشاعر أدخلها عليها تشبيها لها بعسى ؛ لاشتراكهما فى معنى المقاربة ، فلما أدخلوها بعد كاد فى الشعر ضرورة توهمها هذا الشاعر مستعملة ثم حذفها ضرورة » اه

وهذا التوجيه أحد توجيهات ثلاثة للعلماء فى هذا البيت

والثانى ذكره أبو سعيد السيرافى بقوله : « غير سيبويه يقول : إن الشاعر أراد بعد ما كدت أفعلها ، والعرب قد تحذف فى الوقف الألف التى بعد الهاء فى المؤنث وتلقى فتحة الهاء على مابعدها» اه

وحاصله أن فتحة اللام ليست فتحة إعراب اقتضاها العامل ، كما هى فى توجيه سيبويه ، وإنما هى فتحة ألقيت على اللام للدلالة على حركة الحرف الموقوف عليه بالسكون ، وهو الهاء ، ومثل هذا قولهم : بِالْكَرَامَةِ ذَاتِ أَكْرَمَكُمْ اللهُ بَهْ ـ بفتح الباء للدّلالة على حركة الهاء التى هى الآن ساكنة ـ والأصل : بها ـ بكسر باء الجر وفتح الهاء ـ فلما حذف الألف ألقى حركة الهاء ، وهى الفتحة على الباء ، ثم وقف

التوجيه الثالث توجيه بعض البصريين ، وحاصله أن الأصل « أفعلنه » بنون التوكيد الخفيفة واللام مفتوحة لبناء المضارع مع النون على الفتح ، ثم حذف نون التوكيد وأبقى أثرها وهو البناء ، قال الأعلم « وحمل الرادّ على سيبويه الفعل على إرادة نون التوكيد الخفيفة ، وحذفها ضرورة ، والتقدير عنده بعد ما كدت أفعلنه ، وهذا التقدير بعيد لتضمنه ضرورتين : وهما إدخال النون فى الواجب ، ثم حذفها ، فقول سيبويه أولى ، لأن أن قد أتت فى الأشعار محذوفة كثيرا » اه كلامه ، وقال أبو سعيد السيرافى : « وهذا البيت فى مذهب البصريين يخرج على طرح النون الخفيفة » اه كلامه

وقال : أراد بعد ما كِدْتُ أَنْ أَفْعَلَه ، فحذف « أنْ » وأبقى عملها ، وفيه إشعار باطراد اقتران خبر كاد بأن ؛ لأن العامل لايحذف ويبقى عمله إلا إذا اطرد ثبوته

(وَكَعَسَى) فى العمل والدلالة على الرجاء (حَرَى وَلَـكِنْ جُعِلاَ خَبَرُهَا حَتْماً بِأَنْ مُتَّصِلاَ) نحو « حَرَى زَيْدٌ أن يقوم » ، ولا يجوز حَرَى زَيْدٌ يَقُومُ (وَأَلْزَمُوا اُخْلَوْلَقَ « أَنْ » مِثْلَ حَرَى) فقالوا : «اُخْلَوْلَقَتِ السَّمَاءُ أَنْ تُمْطِرَ » ، ولم يقولوا : اُخلولقت تمطر (وَبَعْدَ أَوْشَكَ انْتِفَا « أَنْ » نَزَرَا) أى : قلَّ ، والـكثير الاقتران بها ، كقوله :

٢٣٨ — وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ التُّرَابَ لأَوْشَكُوا إِذَا قِيلَ هَاتُوا أَنْ يَمَلُّوا وَيَمْنَعُوا

---

٢٣٨ — هذا البيت أنشده ثعلب فى أماليه عن ابن الأعرابى ، ولم يعين قائله ، وقبله :

أَبَا مَالِكٍ لاَ تَسْأَلِ النَّاسَ وَالْتَمِسْ بِكَفَّيْكَ فَضْلَ اللهِ ، وَاللهُ وَاسِعُ

وأنشد فى اللسان بيت الشاهد عن ثعلب ولم يعزه إلى أحد

اللغة : « يملوا » يعتريهم الملال والسأم ، ويضجروا من إعطاء التراب ، وهو أتفه الأشياء وأهونها

المعنى : إن من طبع الناس أنهم لو سئلوا أن يعطوا أحقر الأشياء وأقلها خطرا لما طابت بذلك أنفسهم

الإعراب : « لو » شرطية « سئل » فعل ماض مبنى للمجهول ينصب مفعولين « الناس » نائب فاعل ، وهو المفعول الأوّل « التراب » مفعول ثان « لأوشكوا » اللام واقعة فى جواب لو ، أوشك : فعل ماض ناقص ، وواو الجماعة اسمه « إذا » ظرفية تضمنت معنى الشرط « قيل » فعل ماض مبنى للمجهول «هاتوا » فعل أمر مسند لواو الجماعة ، والجملة فى محل رفع مقول القول ، وجملة الفعل ونائب الفاعل فى محل جر بإضافة إذا إليها ، وجواب إذا محذوف يدلّ عليـه سياق الكلام « أن » مصدرية « يملوا » مضارع منصوب بحذف النون ، وواو الجماعة فاعله ، وأن وما دخلت عليه خبر أوشك « ويمنعوا » معطوف على يملوا

الشاهد فيه : للنحاة فى هذا البيت شاهدان :

الأوّل : فى قوله « أوشكوا » حيث ورد أوشك بصيغة المـاضى ، وهو يردّ على الأصمعى وأبى على ، فإنهما أنـكرا استعمال « أوشك » وزعما أنه إنما استعمل من هذه المـادة «يوشك » بصيغة المضارع ، ومثل هـذا البيت فى الرد عليهما — وفى اقتران خبرها بأن أيضا — قول جرير يهجو العباس بن يزيد الـكندى :

إِذَا جَهِلَ الشَّقِيُّ وَلَمْ يُقَدِّرْ بِبَعْضِ الْأَمْرِ أَوْشَكَ أَنْ يُصَابَا

ومن التجرد قوله :

٢٣٩ — يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ ... فِي بَعْضِ غِرَّاتِهِ يُوَافِقُهَا

وكذا قول الكلحبة اليربوعى :

إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَغْشَ الْكَرِيهَةَ أَوْشَكَتْ ... حِبَالُ الْهُوَيْنَى بِالْفَتَى أَنْ تَقَطَّعَا

وقول أبى زيد الأسلمى ، وهو من أبيات كلمة الشاهد (رقم ٢٤١ فى ص ٤٤٦) :

فَضَمَّتْ بِأَيْدِيهَا عَلَى فَضْلِ مَا بِهَا ... مِنَ الرِّيِّ لَمَّا أَوْشَكَتْ أَنْ تَضَلَّعَا

الشاهد الثانى : فى قوله « أن يملوا » حيث جاء خبرها مضارعا مقترنا بأن المصدرية ، وهو الكثير الغالب فى خبرها ، وتجرده من « أن » نادر ، وسيأتى القول عليه

٢٣٩ — هذا البيت لأمية بن أبى الصلت ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٤٧٩) وهو من قصيدة قافية — ووهم العينى فى زعمه أنها هائية — أوّلها قوله :

اُقْتَرَبَ الْوَعْدُ وَالْقُلُوبُ إِلَى الـ ... ـلَّهْوِ وَحُبُّ الْحَيَاةِ سَائِقُهَا

بَاتَتْ هُمُومِي تَسْرِي طَوَارِقُهَا ... أَكُفُّ عَيْنِي وَالدَّمْعُ سَابِقُهَا

وَرَغْبَةُ النَّاسِ فِي الْحَيَاةِ وَإِنْ ... عَاشَتْ طَوِيلاً فَالْمَوْتُ لاَحِقُهَا

قَدْ أُنْبِئَتْ أَنَّهَا تَعُودُ كَمَا ... كَانَ بَدِيئاً بِالأَمْسِ خَالِقُهَا

وَأَنَّ مَا جَمَّعَتْ وَأَعْجَبَهَا ... مِنْ عَيْشِهَا مَرَّةً مُفَارِقُهَا

يُوشِكُ مَنْ فَرَّ ... ... البيت ، و بعده :

مَنْ لَمْ يَمُتْ عَبْطَةً يَمُتْ هَرَمًا ... الْمَوتُ كَأْسٌ وَالْمَرْءُ ذَائِقُهَا

اللغة : « يوشك من فر من منيته » أراد أن من نكل عن ملاقاة الأقران فى الحرب مخافة الموت فإنه قريب الوقوع فيه « غرّاته » بكسر الغين وتشديد الراء — جمع غرّة ، وهى الغفلة « عبطة » بفتح العين المهملة وسكون الباء — الموت فى سنّ الشباب وطراءة العمر ، والعبيط : الدم الحارّ الطرى « ذائقها » فيه دليل على أمرين : (الأوّل) أن الكأس مؤنثة ، (والثانى) أنها قد تطلق و يراد مافيها ؛ وأصلها عبارة عن الوعاء ، وذلك ظاهر إن شاء الله

الإعراب : « يوشك » فعل مضارع ناقص « من » اسم موصول : اسم يوشك « فر » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر عائد إلى الاسم الموصول « من منيته » جار ومجرور متعلق بفرّ ، والضمير مضاف إليه ، وجملة الفعل وفاعله لامحل لها صلة « فى بعض » جار ومجرور متعلق بقوله « يوافقها » الآتى « غراته » مركب إضافى صدره مجرور بالإضافة إلى بعض « يوافقها » فعل

(وَمِثْلُ كَادَ فِي الْأَصَحِّ كَرَبَا) بفتح الراء ، ونقل كسرها أيضاً ، يعنى أن إثبات «أَنْ» بعدها قليل ؛ ومنه قوله :

٢٤٠ — قَدْ بُرْتَ أَوْ كَرَبْتَ أَنْ تَبُورَا   لَمَّا رَأَيْتَ بَيْهَسًا مَثْبُورَا

مضارع ، فاعله ضمير مستتر عائد إلى الاسم الموصول الذى هو اسم يوشك ، وها العائد إلى المنية : مفعول ، والجملة فى محل نصب خبر يوشك

الشاهد فيه : قوله « يوشك من ... يوافقها » حيث وقع خبر « يوشك » فعلا مضارعا مجردا من « أن » المصدرية حملا على « كاد » ؛ لاشتراكهما فى الدلالة على معنى المقاربة ، قال سيبويه : «وتقول توشك أن تجىء ، فأن : فى موضع نصب ، كأنك قلت : قاربت أن تفعل ، وقد يجوز يوشك يجىء ، بمنزلة عسى تجىء » اه ، وقال الأعلم : « الشاهد فيه إسقاط أن بعد يوشك ضرورة ، كما أسقطت بعد عسى ، والمستعمل فى الكلام إثباتها » اه

وربما جاء خبر أوشك اسما مفردا كما جاء خبر عسى كذلك فى نحو « عسى الغوير أبؤسا» ؛ فمن ذلك قول حسان :

مِنْ خَمْرِ بَيْسَانَ تَخَيَّرْتُهَا   تِرْيَاقَةً تُوشِكُ فَتْرَ الْعِظَامِ

هكذا رواه جمهرة من أهل اللغة منهم صاحب اللسان ، لكن رواية الديوان « تسرع فتر العظام » ولا شاهد فيها ، قال ابن برى : « وقد يأتى يوشك مستعملا بعدها الاسم ، والأكثر أن يكون الذى بعدها أن والفعل ، وذلك نحو قول حسان ✲ من خمر بيسان ... البيت ✲ » اه وهذا وجه آخر من تشبيه أوشك بعسى

٢٤٠ — نسب العينى هذا البيت للعجاج الراجز المشهور ، وقد راجعت ديوان رجزه فلم أجده إلا فى زياداته التى حدثتك حديثها مرارا

اللغة : « برت » هلكت ، والبوار : الهلاك « كربت » قاربت « بيهس » بفتح الباء وسكون الياء المثناة — هو فى الأصل من أسماء الأسد ، ثم سمى به رجل ، وقال العينى : « وفى نسخ ابن الناظم كلها ضبط بهنس بالنون بعد الهاء عوض الياء ، وهو تصحيف » انتهى « مثبورا » مهلكا ، مأخوذ من الثبور ، وهو الهلاك والخسران

الإعراب : « قد » حرف تحقيق « برت » فعل وفاعل « أو » حرف عطف « كربت » فعل ماض ناقص ، وتاء المخاطب اسمه « أن » مصدرية « تبورا » فعل مضارع منصوب بأن ، والألف للإطلاق ، والفاعل ضمير مستتر ، وأن وما دخلت عليه خبر كرب « لما » ظرف بمعنى حين ، مبنى على السكون فى محل نصب عامله برت السابق « رأيت » فعل وفاعل ، والجملة فى محل جر بإضافة « لما » إليها « بيهسا » مفعول لرأى « مثبورا » حال من بيهس ؛ لأن رأى بصرية

وقوله :

٢٤١ — سَقَاهَاذَوُوالْأَحْلَامِ سَجْلاً عَلَى الظَّمَا وَقَدْ كَرَبَتْ أَعْنَاقُهَا أَنْ تَقَطَّعَا

الشاهد فيه : قوله « كربت أن تبورا » حيث جاء خبر كرب فعلا مضارعا مقترنا بأن ، كما قد يجىء خبر كاد كذلك ، والغالب فى خبرها أن يتجرّد من أن المصدرية ، حتى إن سيبويه لم يذكر فى كرب وكاد غير تجرّد خبرهما من أن ، قال (ج ١ ص ٤٧٨) : « وأما كاد فإنهم لايذكرون فيها أن ، وكذلك كرب يفعل ، ومعناها واحد ، يقولون : كرب يفعل ، وكاد يفعل ، ولايذكرون الأسماء فى موضع هذه الأفعال » اه ، وقوله « ولايذكرون الأسماء — إلخ » قد تقدم فى « كاد » مجىء الاسم المفرد خبرا لها شذوذا وتنبيها على الأصل المتروك ، وقال ابن منظور : « وقد كرب أن يكون ، وكرب يكون ، وهو عند سيبويه أحد الأفعال التى لايستعمل اسم الفاعل منها موضع الفعل الذى هو خبرها ، لاتقول : كرب كائنا » اه بحروفه ، وفى عبارته شىء من التسامح فى عدّة مواضع يمكنك إدراكها بالتأمل

٢٤١ — البيت لأبى زيد الأسلمى ، وكان قد مدح إبراهيم بن هشام بن إسماعيل بن هشام ابن المغيرة بن عبد الله بن عمرو بن مخزوم ، وهو والى المدينة من قبل هشام بن عبد الملك ؛ فلم تعجب إبراهيم مدحته ، فأمر به فضرب بالسياط ، فى ذلك يقول :

مَدَحْتُ عُرُوقاً لِلنَّدَى مَصَّتِ الثَّرَى حَدِيثاً فَلَمْ تَهْمُمْ بِأَنْ تَتَزَعْزَعَا

نَقَائِذَ بُؤْسٍ ذَاقَتِ الْفَقْرَ وَالْغِنَى وَحَلَّبَتِ الْأَيَّامَ وَالدَّهْرَ أَضْرُعَا

سَقَاهَا ذَوُو الْأَحْلَامِ ... ... البيت ، وبعده :

بِفَضْلِ سِجَالٍ لَوْسَقَوْامَنْ مَشَى بِهَا عَلَى الْأَرْضِ أَرْوَاهُمْ جَمِيعاً وَأَشْبَعَا

فَضَمَّتْ بِأَيْدِيهَا عَلَى فَضْلِ مَابِهَا مِنَ الرِّيِّ لَمَّا أَوْشَكَتْ أَنْ تَضَلَّعَا

وَزَهَّدَهَا أَنْ تَفْعَلَ الْخَيْرَ فِى الْغِنَى مُقَاسَاتُهَا مِنْ قَبْلِنَا الْفَقْرَ جُوَّعَا

اللغة : « بأن تتزعزعا » هكذا رووه بزايين ، ومعناه تتحرك ، يريد أنهم قوم حدثت لهم النعمة بعد البؤس ، فلم يتحركوا لبذل المعروف « نقائذ » جمع نقيذة بمعنى اسم المفعول ، يعنى أن ذوى قرابة هؤلاء — وهم هشام بن عبد الملك — أنقذوهم من البؤس والفقر « أضرعا » جمع ضرع وهو مأخوذ من قولهم : حلب الدهر أشطره ، أى : ذاق حلوه ومرّه « سجلا » السجل — بفتح السين وسكون الجيم — الدلو العظيمة المملوءة ماء ، مذكر ، وقيل : هو ملؤها ، وقيل : إذا كان فيه ماء قلّ أو كثر ، والجميع سجال — بكسر السين — وسجول — بضمها — ولا يقال لها فارغة سجل، ولكن دلو، والغرب — بفتح الغين وسكون الراء — مثل السجل ، والذنوب — بفتح الدال

والكثير التجرد ، ولم يذكر سيبويه غيره ، ومنه قوله :

٢٤٢ — كَرَبَ الْقَلْبُ مِنْ جَوَاهُ يَذُوبُ حِينَ قَالَ الْوُشَاةُ هِنْدٌ غَضُوبُ

المعجمة ـ مثلهما ، والكل مذكر إلا الدلو خاصة فمؤنثة « بفضل سجال ـ إلخ » معناه أن مامنحه ذوو أرحام هؤلاء إياهم لو أنه وزع على أهل الأرض جميعا لكفاهم ، ولكنهم بخلوا به وآثروا أنفسهم

الإعراب : « سقاها » فعل ماض ، وضمير المؤنث العائد إلى العروق فى البيت السابق ، مفعول به أول « ذوو الأحلام » مركب إضافى فاعل سقى « سجلا » مفعول ثان « على الظما » متعلق بسقى « وقد » الواو واو الحال ، قد : حرف تحقيق « كربت » فعل ماض ناقص ، والتاء للتأنيث « أعناقها » اسم كرب ، والضمير مضاف إليه « أن » مصدرية « تقطعا » مضارع منصوب بأن ، والألف للإطلاق ، والفاعل ضمير مستتر ، وأن وما دخلت عليه خبر كرب ، وأصل « تقطعا » تتقطعا ـ بتاءين ـ فحذف إحداهما تخفيفا ، وجملة كرب مع اسمها وخبرها فى محل نصب حال

الشاهد فيه : قوله « كربت أعناقها أن تقطعا » حيث جاء فيه خبر كرب فعلا مضارعا مقرونا بأن ، وفى هذا ردّ لعبارة سيبويه التى رويناها فى شرح الشاهد السابق ، والتى زعم فيها أن خبر كرب لايجىء مقرونا بأن ، وقد بحثت طويلا لعلى أجد بيتا آخر ثبتت فيه أن مع المضارع الواقع خبر الكرب فلم أوفق للعثور عليه ، وأظنّ البيت الواحد لايقدح فيما ذهب إليه سيبويه ؛ فإنك قد سمعت أن البيت والبيتين لانبنى عليهما القواعد

٢٤٢ — قال العينى : « أقول : قائله رجل من طيىء ، ويقال : قائله الكلحبة اليربوعى ، واسمه هبيرة بن عبد مناف بن عرين بن ثعلبة بن يربوع بن حنظلة بن مالك بن زيد مناة بن تميم ، أحد فرسان بنى تميم ، شاعر محسن ، كذا قاله الأخفش ، وقال الرشاطى : له فيه وهمان : أحدهما : أنه جعل الكلحبة لقبا له وهو اسم أمّه ، والثانى : أنه قال اسمه هبيرة وإنما هو جرير بن هبيرة ، وقال بعضهم : اسمه عبد الله بن هبيرة ، قلت : الصحيح أن اسمه هبيرة » اهـ ، وأقول : المعروف المشتهر فى كتب الأدب ماقاله أبو الحسن الأخفش أن الكلحبة لقبه

اللغة : « جواه » الجوى ـ بفتح الجيم والواو مقصورا ـ شدّة الوجد « الوشاة » جمع واش ، وهو الساعى النمام ، وأصله الذى يستخرج الحديث باللطف ، وقد روى فى مكانه « العذول » بفتح العين المهملة ، وهو اللائم « غضوب » هو على فعول ـ بفتح أوّله ـ وهى صفة يستوى فيها المذكر والمؤنث كصبور

الإعراب : « كرب » فعل ماض ناقص « القلب » اسمه « من جواه » جار ومجرور متعلق بقوله « يذوب » الآتى ، والضمير مضاف إليه « يذوب » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة فى محل نصب خبر كرب « حين » ظرف زمان منصوب بقوله يذوب « قال الوشاة » فعل وفاعل ، والجملة فى محل جر بإضافة حين إليها « هند غضوب » مبتدأ وخبر ، والجملة فى محل نصب مقول القول

(وَتَرْكُ «أَنْ» مَعْ ذِي الشُّرُوعِ وَجَبَا) لما بينهما من المنافاة ؛ لأن أفعال الشروع للحال ، و «أنْ» للاستقبال (كَأَنْشَأَ السَّائِقُ يَحْدُو وَطَفِقْ) زيدٌ يَعْدو ، بكسر الفاء وفتحها وطبق بالباء أيضاً ، و (كَذَا جَعَلْتُ) أتـكلّم (وَأَخَذْتُ) أقرأ (وَعَلِقْ) زيد يسمع؛ ومنهُ قوله :

٢٤٣ — أَرَاكَ عَلِقْتَ تَظْلِمُ مَنْ أَجَرْنَا وَظُلْمُ الْجَارِ إِذْلَالُ الْمُجِيرِ

الشاهد فيه : قوله «كرب القلب يذوب» حيث جاء خبر كرب فعلا مضارعا مجرّدا من أن المصدرية ، على ماهو الغالب والـكثير المستعمل فى الكلام العربى ، وهو واضح مما ذكرناه آنفا

واعلم أنه ربما استغنى عن خبر «كرب» إذا أرشدت إليه قرينة : من ذلك حديث رقيقة — بضم الراء على زنة الصغر — «أَيْفَعَ الْغُلَامُ أَوْ كَرَبَ» ومنه الحديث «فَإِذَا اسْتَغْنَى أَوْ كَرَبَ اسْتَعَفَّ»

٢٤٣ — لم أجد أحدا نسب هذا البيت إلى قائل معين

اللغة : «علقت» أخذت ، وشرعت «أجرنا» حمينا ، وجعلناه بمنزلة جارنا الذى يلاصق مسكنه مسكننا فى تعظيم حقه والانتصار له

المعنى : إنى أراك قد بدأت تظلم هذا الذى حميناه وانتصرنا له كأنك قد استهنت بما نستوجبه عليك من الحقوق ، ولم تدر أنك بظلمك إياه إنما تهيننا وتظلمنا

الإعراب : «أراك» فعل مضارع ، فاعله مستتر فيه ، والكاف مفعوله الأوّل «علقت» فعل ماض ناقص ، والتاء اسمه «تظلم» فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه ، وجملة الفعل والفاعل فى محل نصب خبر علق ، وجملة علق واسمه وخبره فى محل نصب مفعول ثان لأرى «من» اسم موصول : مفعول لتظلم «أجرنا» فعل وفاعل ، والجملة لامحل لها صلة الموصول ، والعائد محذوف تقديره : أجرناه «وظلم» الواو للحال ، ظلم : مبتدأ ، وهومضاف ، و «الجار» مضاف إليه ، من إضافة المصدر إلى مفعوله «إذلال» خبر المبتدأ «المجير» مضاف إليه ، وهى أيضا من إضافة المصدر لمفعوله ، والجملة فى محل نصب حال

الشاهد فيه : قوله «علقت تظلم» حيث ورد خبر علق فعلا مضارعا مجردا من أن المصدرية لأنها من أفعال الشروع ، وهى تدلّ على شروع المبتدأ فى الخبر ، والشروع إنما يكون فى حال التكلم ؛ وأنت خبير بأن «أن» المصدرية تمحض الفعل للاستقبال ، فكان وجودها فى خبر أفعال الشروع كالتناقض بين مدلول هذه الأفعال وماتكسبه «أن» الفعل الذى بعدها ، وقد أفهمك الشارح ذلك

هذا ، واعلم أوّلا أن الشارح رحمه الله لم يستشهد لغير علق من هـذا النوع ؛ فأما شاهد «أخذ» فقول الشاعر :

فَأَخَذْتُ أَسْأَلُ وَالرُّسُومُ تُجِيبُنِي إِلَّا اعْتِبَارَ إِجَابَةٍ وَسُؤَالِ

﴿ تنبيهات ﴾ الأول : عَدَّ الناظم فى غير هذا الكتاب من أفعال الشروع هَبَّ وَقَامَ ، نحو هَبَّ زيد يفعل ، وقام بَكْرٌ يُنْشِدُ

الثانى : إذا دلَّ دليل على خبر هذا الباب جاز حذفهُ ، ومنه الحديث : « مَنْ تَأَنَّى أَصَابَ أَو كَادَ ، وَمَنْ عَجِلَ أَخْطَأَ أَو كَادَ »

الثالث : يجب فى المضارع الواقع خبرا لأفعال هذا الباب — غير عسى — أن يكون رافعًا لضمير الاسم ، وأما قوله :

٢٤٤ — وَأَسْقِيهِ حَتَّى كَادَ مِمَّا أَبُثُّهُ تُكَلِّمُنِى أَحْجَارُهُ وَمَلاَعِبُهْ

وأما شاهد « هبّ » فقول الآخر :

هَبَبْتُ أَلُومُ الْقَلْبَ فِى طَاعَةِ الْهَوَى فَلَجَّ كَأَنِّى كُنْتُ بِاللَّوْمِ مُغْرِيَا

وأما شاهد « أنشأ » فقول الآخر :

لَمَّا تَبَيَّنَ مَيْلُ الْكَاشِحِينَ لَكُمْ أَنْشَأْتُ أُعْرِبُ عَمَّا كَانَ مَكْنُونَا

وأما شاهد طفق فقوله تعالى : (وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ) وفى الحديث : «فَطَفِقَ يُلْقِى إِلَيْهِمُ الْجَبُوبَ» [الجبوب — بفتح الجيم — : المدر] ، وأما شاهد « جعل » فقول ابن أحمر الباهلى — وقيل : هو لأبى حية النمرى — ✲ وقد جعلت إذا ماقمت ... البيت ✲ وهو الشاهد (٢٤٥) وسيأتى مشروحا ، واعلم ثانيا أن أغرب هذه الأفعال : علق ، وهبّ

٢٤٤ — البيت لذى الرمّة — غيلان بن عقبة — من كلمة له بائية ، ومطلعها :

وَقَفْتُ عَلَى رَبْعٍ لِمَيَّةَ نَاقَتِى فَمَا زِلْتُ أَبْكِى عِنْدَهُ وَأُخَاطِبُهْ

بِأَجْرَعَ مِقْفَارٍ بَعِيدٍ مِنَ الْقُرَى فَلاَةٍ وَحُفَّتْ بِالْفَلاَةِ جَوَانِبُهْ

اللغة : « وقفت » يقال : وقفت الناقة تقف ، ووقفتها أنا أقفها ، فهو لازم ومتعدّ « ربع » الربع — بفتح فسكون — : الدار حيث كانت ، ويجمع على أربع وأرباع ورباع وربوع ، ويروى الشطر الثانى هكذا :

✲ فَمَا زِلْتُ أَسْقِى رَبْعَهَا وَأُخَاطِبُهْ ✲

وما رويناه أوّلا أعرف وأشهر ، وتقول : سقيته — بتضعيف العين — وأسقيته ، أى : دعوت له بالسقيا ، أى : قلت له : سقاك الله ، ومثله أيضا : رعيته — بالتضعيف — أى قلت له : رعاك الله « أبثه » أظهر له بثى : أى حزنى « ملاعبه » جمع ملعب ، وهو مكان اللعب « بأجرع » يريد

وقوله :

٢٤٥ — وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا قُمْتُ يُثْقِلُنِي ثَوْبِي فَأَنْهَضُ نَهْضَ الشَّارِبِ الثَّمِلِ

أن هذا الربع كائن فى أجرع ، وهو الرملة المستوية التى لاتنبت شيئا « مقفار » على صيغة المبالغة وهو من أوصاف « أجرع » ؛ ويقال : مفازة قفر وقفرة ومقفار : أى لانبات فيها ولا ماء

الإعراب : « وأسقيه » الواو عاطفة ، أسقى : فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه ، والهاء مفعوله « حتى » غائية بمعنى إلى « كاد » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير يعود إلى الربع . وستعرف مافيه « مما » جار ومجرور متعلق بقوله « تكلمنى » الآتى ، وعلقه العينى بكاد « أبثه » فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر ، والهاء ضمير الربع مفعول به ، والجملة لا محل لها صلة « تكلمنى » فعل مضارع ، والنون للوقاية ، والياء مفعول « أحجاره » الظاهر أنه فاعل تكلم ، والضمير مضاف إليه ، وستعرف مافى هذا الإعراب « وملاعبه » معطوف على أحجاره ، وجملة الفعل وفاعله ومفعوله فى محل نصب خبر كاد ، وكاد واسمها وخبرها فى تأويل مصدر بواسطة أن المصدرية المحذوفة بعد حتى ، وهذا المصدر مجرور بحتى ، والجار والمجرور متعلق بأسقى

الشاهد فيه : قوله « كاد تكلمنى أحجاره » حيث وقع فيه ما ظاهره أن المضارع الواقع خبرا لكاد قد رفع فاعلا ظاهرا مضافا إلى ضمير الاسم ، وذلك قوله « أحجاره » ؛ وذلك عند النحويين لايجوز إلا فى « عسى » وحدها دون سائر أخواتها ، ولو أنه أتى به على المرضىّ عندهم لقال : كاد يكلمنى ؛ ومن أجل هذا تأوّل العلماء هذا البيت ونحوه ، فلم يرتضوا أن يكون قوله « أحجاره » فاعلا للمضارع كما هو الظاهر ، بل زعموا أن الفاعل ضمير مستتر يعود إلى اسم كاد ، وقوله « أحجاره » بدل من ضمير مستتر فى كاد ، وهو اسمه ، قال أبو حيان : « ورفع المضارع السببى لايجوز عند أصحابنا ، وتأوّلوا ما ورد من ذلك » اهـ ، وقال الشيخ خالد : « فأحجاره : بدل من اسم كاد بدل اشتمال ، لا فاعل لتكلمنى ، بل فاعله ضمير مستتر فيه ، والتقدير : كادت أحجاره تكلمنى ، فعاد الضمير على البدل دون المبدل منه ؛ لأنه المقصود بالحكم والمعتمد عليه فى الإخبار غالبا ، وأغنى ذلك عن عوده إلى المبدل منه » اهـ ، وسيأتى لك فى شرح الشاهد الآتى ما ترتاح إليه ، إن شاء الله

٢٤٥ — هذا البيت يروى خامس خمسة أبيات لعمرو بن أحمر الباهلى ، وقد ذكر هذه الأبيات الخمسة المرزبانى فى الموشح — وهو كتاب فى مآخذ العلماء على الشعراء — ويروى منسوبا لأبى حية النمرى ، وقد ذكره مع بيت آخر ونسبهما إليه أبو عمرو عثمان بن بحر الجاحظ فى كتاب الحيوان ، وعلى الحالين فقد تصحفت رواية بيت الشاهد على النحاة ، فأما أبيات ابن أحمر فهى :

مَا لِلْكَوَاعِبِ يَا عَيْسَاءُ قَدْ جَعَلَتْ تَزْوَرُّ عَنِّي وَتُطْوَى دُونِيَ الْحُجَرُ

قَدْ كُنْتُ فَرَّاجَ أَبْوَابٍ مُغَلَّقَةٍ ذَبَّ الرِّيَادِ إِذَا مَا خُولِسَ النَّظَرُ

... ...

فَقَدْ جَعَلْتُ أَرَى الشَّخْصَينِ أَرْبَعَةً ... وَالْوَاحِدَ اُثْنَينِ مِمَّا بُورِكَ النَّظَرُ
وَكُنْتُ أَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ مُعْتَدِلاً ... فَصِرْتُ أَمْشِي عَلَى رِجْلٍ مِنَ الشَّجَرِ
وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا قُمْتُ يُثْقِلُنِي ... ثَوْبِي فَأَنْهَضُ نَهْضَ الشَّارِبِ السَّكِرِ

وأما بيتا أبى حية فهما :

وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا قُمْتُ يُوجِعُنِي ... ظَهْرِى فَقُمْتُ قِيَامَ الشَّارِبِ السَّكِرِ
وَكُنْتُ أَمْشِي عَلَى رِجْلَيَّ مُعْتَدِلاً ... فَصِرْتُ أَمْشِي عَلَى أُخْرَى مِنَ الشَّجَرِ

ومن هنا تعلم أن البيت رائى القافية ، ولكنه تصحف على النحاة قديما فتبع بعضهم بعضا فى روايته كما رواه الشارح ، وفى أبيات ابن أحمر اختلفت حركات الإعراب فى قوافيها — وهو عيب من عيوب الشعر يسمى الإقواء — ومن أجل هذا أخذها العلماء عليه ، ومن أجله أيضا رواه المرزبانى فى الموشح

اللغة : « الكواعب » جمع كاعب ، وهى الشابة التى نتأ ثديها وظهر « عيساء » اسم امرأة « تزور » تميل ، وتعرض « الحجر » جمع حجرة — بضم الحاء المهملة فيهما — وأراد أنهن يعرضن عنه و يغلقن دونه أبواب حجرهن «ذب الرياد» أراد كثير الحركة لا يستقر على حال ، وأصل الرياد مصدر راود يراود « خولس النظر » اختلس ، وسرق ، واختطف على سرعة « مما بورك النظر » هذا تهكم واستهزاء وسخرية « يثقلنى » يجهدنى و يتعبنى و يعيينى « أنهض » أقوم ، ومصدره النهض كما فى البيت ، والنهوض « السكر » بفتح السين وكسر الكاف — صفة مشبهة ، بمعنى الثمل وهو الذى أخذ منه الشراب قواه

الإعراب : « قد » حرف تحقيق « جعلت » فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه « إذا » ظرفية تضمنت معنى الشرط « ما » زائدة « قمت » فعل وفاعل ، والجملة فى محل جرّ بالإضافة إلى « إذا » ، وهى جملة الشرط « يثقلنى » فعل مضارع ، والنون للوقاية ، والياء مفعول « ثوبى » الظاهر أنه فاعل بيثقل ، و ياء المتكلم مضاف إليه ، وستعرف مافيه ، وجملة « يثقلنى ثوبى » فى محل نصب خبر « جعل » ، وجواب الشرط على هذا الإعراب محذوف يدلّ عليه جملة خبر الفعل الناقص ؛ أو إذا لمجرد الظرفية فلا تحتاج إلى جواب ، ولعلّ هذا أولى وأحسن « فأنهض » الفاء عاطفة ، أنهض : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه «نهض» مفعول مطلق «الشارب» مضاف إليه «الثمل» أو « السكر » صفة للشارب

الشاهد فيه : قوله « جعلت يثقلنى ثوبى » حيث وقع فيه ماظاهره أن المضارع الواقع خبرا لجعل قد رفع اسما ظاهرا مضافا إلى ضمير عائد إلى الاسم — وهو قوله « ثوبى » — وقد عرفت أن

فأحجاره وثوبى : بدلان من أسمى كاد وجعل، وأما «عَسَى» فإنه يجوز فى المضارع بعدها خاصة أن يرفع السببىّ ؛ كقوله :

٢٤٦ — وَمَاذَا عَسَى الْحَجَّاجُ يَبْلُغُ جَهْدُهُ   إِذَا نَحْنُ جَاوَزْنَا حَفِيرَ زِيَادِ

ذلك غير مرضى عند جماعة العلماء ، ولو أنه أتى به على الموافق لما ارتضوه لقال : وقد جعلت أثقل ؛ ومن أجل هذا ذهب العلماء إلى تأويل البيت وتخريجه على مايطابق رضاهم ، وجعلوا هذا الظاهر غير مراد ؛ ولهم فى هذا توجيهان :

الأوّل : أن « ثوبى » ليس فاعلا ليثقل كما زعمتم فى الإعراب ، وإنما هو بدل اشتمال من اسم جعل — وهو التاء — على نحو ماذكرنا فى الشاهد السابق ، وفاعل يثقل ضمير مستتر يعود إلى اسم جعل ، وكان حقه أن يقول : جعلت أثقل ، بهمزة المضارع التى للمتكلم ، لكنه لما أبدل « ثوبى » من تاء المتكلم أعاد الضمير من المضارع على البدل لا على المبدل منه ؛ لما تقدم فى الشاهد السابق

التوجيه الثانى : أن يجعل قوله «يثقلنى ثوبى» جملة من فعل وفاعل كما هو الظاهر ، ولكن لاتكون هذه الجملة فى محل نصب خبر « جعل » بل هى جواب « إذا» الشرطية ، ولا محل لها ، وتكون جملة الشرط وجوابه فى محل نصب خبرا عن « جعل » وهذا توجيه ابن مالك فى التسهيل والمحقق الرضى فى شرح الكافية

وليس بدعا أن تقع جملة الشرط مع جوابه خبر « جعل »، بل ورد ذلك فى قول ابن عباس : « فَجَعَلَ الرَّجُلُ إِذَا لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَخْرُجَ أَرْسَلَ رَسُولاً » بتقدير أن جملة «أرسل رسولا» جواب « إذا » لاخبر جعل ، وقال همام الرقاشى :

وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا حَاجَةٌ عَرَضَتْ   بِبَابِ دَارِكَ أَدْلُوهَا بِأَقْوَامِ

على تقدير أن تكون جملة « أدلوها » جواب « إذا » لاخبر «جعل»؛ قال ابن مالك فى التسهيل : « وربما جاء خبر جعل جملة اسمية وفعلية مصدرة بإذا » اهـ ، وفضلا عن احتمال هذه الشواهد غير ماذهبنا إليه كما أشرنا إليك فإن التخريج عليها لايسوغ لندرتها وقلة ورود أمثالها ، ولابن هشام فى هذا المقام كلام للرد على ابن مالك ذكره فى التصريح نقلا عنه ، ولا نراه موجها ، فراجعه إن شئت وتريث فى فهمه

٢٤٦ — نسب العينى هذا البيت للفرزدق ، ولم أجده فى شعره الذى بين يدىّ ، وقال ياقوت: « وقال البرج بن خنزير التميمى ، وكان الحجاج قد ألزمه البعث إلى المهلب لقتال الأزارقة فهرب منه إلى الشام ، وقال :

إِنْ تُنْصِفُونَا آلَ مَرْوَانَ نَقْتَرِبْ   إِلَيْكُمْ ، وَإِلاَّ فَأْذَنُوا بِبِعَادِ

... ...

فَإِنَّ لَنَا عَنْكُمْ مَزَاحًا وَمَزْحَــلاً بِعِيسٍ إِلَى رِيحِ الْفَلَاةِ صَــوَادِ

مُخَيَّسَــةٍ بُزْلٍ تَخَايَلُ فِي الْبُرَى سَــوَارٍ عَلَى طُولِ الْفَــلَاةِ غَوَادِ

وَفِي الْأَرْضِ عَنْ ذِي الْجَوْرِ مَنْأًى وَمَذْهَبٌ وَكُلُّ بِلَادٍ أُوطِنَتْ كَبِلَادِي

وَمَاذَا عَسَى الْحَجَّاجِ ... ... البيت ، و بعده :

فَلَوْلَا بَنُو مَرْوَانَ كَانَ ابْنُ يُوسُفٍ كَمَا كَانَ عَبْــدًا مِنْ عَبِيدِ إِيَادِ » اه

اللغة : « مزاحا » بفتح الميم والزاى ـ مصدر ميمى ، مأخوذ من زاح ـ من باب باع ـ إذا ذهب و بعد « مزحلا » بفتحتين بينهما زاى ساكنة ـ يحتمل أن يكون مصدرا ميميا ، وأن يكون اسم مكان ، والأوّل أولى ليناسب السابق ، وهو مأخوذ من زحل ـ و بابه خضع ـ إذا تنحى عن مكانه وتباعد «عيس» جمع عيساء ، وهى أنثى الأعيس ، والأعيس من الإبل : الذى يخالط بياضه شيء من الشقرة ، و يقال : هو الكريم من الإبل « صواد » جمع صادية ، وهى العطشى ، و بابه كفرح « مخيسة » بضم الميم وفتح الخاء و ياء مشدّدة مفتوحة ـ قال فى اللسان : « والإبل المخيسة : التى لم تسرح ، ولكنها خيست للنحر أو القسم ، وأنشد للنابغة :

وَالْأُدْمُ قَدْ خُيِّسَتْ فُتْلاً مَرَافِقُهَا مَشْدُودَةٌ بِرِحَالِ الْحِيرَةِ الْجُدُدِ » اه

« بزل » هو بضم الباء وسكون الزاى ، وأصله بضمتين خفف بإسكان ثانيه ـ والبزل : جمع بزول ـ بفتح الباء ـ ، و يقال : جمل بزول و بازل ، وناقة بزول و بازل أيضا ، إذا طلع نابه فشق اللحم عن منبته شقا « البرى » بضم الباء وفتح الراء ـ جمع برة ، وهى حلقة من فضة أو صفر تجعل فى أنف الناقة ؛ فإذا كانت من شعر فهى الخزامة ، وفى حديث ابن عباس : «أَهْدَى النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَمَلاً كَانَ لِأَبِي جَهْلٍ فِي أَنْفِهِ بُرَةٌ مِنْ فِضَّةٍ ، يَغِيظُ بِذَلِكَ الْمُشْرِكِينَ » « حفير زياد » موضع على خمس ليال من البصرة

و يروى بعد ما ذكرنا من الأبيات :

زَمَانًا هُوَ الْعَبْــدُ الْمُقِرُّ بِذِلَّةٍ يُرَاوِحُ صِبْيَانَ الْقُرَى وَيُغَادِى

الإعراب : « ماذا » اسم استفهام مبتدأ ، وزعم الكسائى أن « ما » اسم استفهام مبتدأ و « ذا » اسم موصول خبره ، وهو مردود بما ذكرناه فى شرح الشاهد (رقم ١٠٧) « عسى » فعل ماض دالّ على الطمع والإشفاق « الحجاج » اسم عسى « يبلغ » فعل مضارع « جهده » يروى بالرفع والنصب ، فمن رفعه جعله فاعلا بيبلغ ، ومن نصبه جعل الفاعل ضميرا مستترا يعود إلى اسم عسى ، و « جهده » مفعول ، وعلى كل حال فالهاء ضمير الحجاج مضاف إليه «إذا» ظرفية

روى بنصب « جَهْدُهُ » ورفعه ، ولا يجوز أن يرفع ظاهراً غير سببيّ ، وأما قوله :

عَسَى الـكَرْبُ ٱلَّذِى أَمْسَيْتُ فِيهِ يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ(١)

فإنَّ فى « يَكُونُ » ضمير الاسم ، والجملة بعده خبر كان

(وَٱسْتَعْمَلُوا مُضَارِعًا لِأَوْشَكَا) كما رأيت ، وهو أكثر استعمالا من ماضيها (وَكَادَ لاَ غَيْرُ) أى : دون غيرهما من أفعال الباب؛ فإنه ملازم لصيغة الماضى ، (وَزَادُوا مُوشِكاً) اسم فاعل من أوشك مُعْمَلاً عمله كقوله :

٢٤٧ — فَمُوشِكَةٌ أَرْضُنَا أَنْ تَعُودَ خِلاَفَ الْأَنِيسِ وُحُوشاً يَبَاباَ

تتعلق بيبلغ « نحن » ضمير منفصل فاعل لفعل محذوف يفسره مابعده « جاوزنا » فعل وفاعل « حفير زياد » مركب إضافى مفعول به ، وجملة الفعل وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب تفسيرية

الشاهد فيه : قوله « عسى الحجاج يبلغ جهده » والاستشهاد بهذه الجملة على أمرين :

أحدهما — ولم يذكره الشارح هنا — فى قوله « يبلغ » حيث جاء خبر « عسى » فعلا مضارعا غير مقترن بأن المصدرية ، وقد مضى القول فيه

والثانى — وهو الذى أنشد الشارح البيت من أجله — فى قوله « يبلغ جهده » على رواية الرفع ، حيث رفع المضارع الواقع خبرا لعسى اسما ظاهرا مضافا إلى ضمير اسم « عسى » ، وهذا جائز فى « عسى » خاصة، دون سائر أخواتها ، وخالف فى هذا أبو حيان حيث ذهب فى كتابه النكت الحسان إلى التسوية بين « عسى » وغيرها من أفعال الباب فى امتناع رفع السببى ، وهو محجوج بهذا البيت كما ترى

(١) قدمضى شرح هذا الشاهد، و بيان أوجه الاستشهاد به ، فارجع إلى ذلك فى(ص٤٣٧ من هذا الجزء)

٢٤٧ — هذا البيت لأبى سهم الهذلى ، و بعده :

وتُوحِشُ فِي الْأَرْضِ بَعْدَ الْكَلاَمِ وَلاَ تُبْصِرُ العَيْنُ فِيهِ كِلاَبَا

اللغة : «موشكة» مقاربة ، وهو اسم فاعل من أوشك «خلاف» ظرف بمعنى بعد ، ومنه قوله تعالى : (فَرِحَ ٱلْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ خِلاَفَ رَسُولِ اللهِ .. وَإِذًا لاَ يَلْبَثُونَ خِلاَفَكَ إِلاَّ قَلِيلاً) المعنى : فرحوا بقعودهم بعده ، ولا يلبثون بعدك « الأنيس » بفتح الهمزة — المؤانس ، و يقال : ما بالدار من أنيس ، أى : ليس فيها أحد « وحوشا » يجعله بعضهم بضم الواو ، على أنه جمع وحش ، وهو صفة مشبهة ، و يقال : أرض وحش ، وأرض قفر — بفتح فسكون فيهما — إذا

وقوله :

٢٤٨ — فَإِنَّكَ مُوشِكٌ أَنْ لاَ تَرَاهَا وتَعْدُو دُونَ غَاضِرَةَ العَوَادِى

وهو نادر

كانت خالية لاأحد بها ؛ و يجعله بعضهم بفتح الواو على أنه صفة كصبور «يبابا» قال ابن منظور : اليباب عند العرب : الذى ليس فيه أحد ، وقال ابن أبى ربيعة :

مَا عَلَى الرَّسْمِ بِالْبُلَيَّيْنِ لَوْ بَيَّـنَ رَجْعَ الْجَوَابِ أَوْ لَوْ أَجَابَا
فَإِلَى قَصْرِ ذِى العَشِيرَةِ فَالصَّا لِفِ أَمْسَى مِنَ الْأَنِيسِ يَبَابَا

معناه : خاليا لا أحد به » اهـ

الإعراب : «موشكة» خبر مقدّم ، وهواسم فاعل من أوشك الناقصة ؛ فهو من هذه الجهة محتاج إلى اسم وخبر ، واسمه ضمير مستتر فيه « أرضنا » مبتدأ مؤخر ، والضمير مضاف إليه « أن » مصدرية « تعود » فعل مضارع منصوب بأن المصدرية ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله ، أواسمه إذا جعلته بمعنى صار ، وهذا الضمير عائد إلى اسم موشك ، وهوضمير الأرض ، وأن ومادخلت عليه فى تأويل مصدر خبر موشك من حيث النقصان « خلاف » منصوب على الظرفية بتعود «الأنيس» مضاف إليه «وحوشا» حال من فاعل تعود ، أو خبره إذا كان بمعنى صار «يبابا» صفة لوحوش ، أو حال معطوف عليه بحرف عطف محذوف ، أو خبر بعد خبر

الشاهد فيه : قوله « موشكة » حيث جاء فيه اسم الفاعل من أوشك عاملا عمله ، وذلك واضح من إعراب البيت

٢٤٨ — البيت لكثير بن عبد الرحمن ، من كلمة يشبب فيها بغاضرة جارية أم البنين بنت عبد العزيز بن مروان أخت عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه ، وأولها :

شَجَا أَظْعَانُ غَاضِرَةَ الْغَوَادِى بِغَيْرِ مَشُورَةٍ عَرَضًا فُؤَادِى
أَغَاضِرَ؛ لَوْ شَهِدْتِ غَدَاةَ بِنْتُمْ جُنُوءَ العَائِدَاتِ عَلَى وِسَادِى
أَوَيْتِ لِعَاشِقٍ لَمْ تَشْكُمِيهِ جَوَانِحُهُ تَلَذَّعُ بِالزِّنَادِ
وَيَوْمَ الْخَيْلِ قَدْ سَفَرَتْ وَكَفَّتْ رِدَاءَ الْعَصْبِ عَنْ رَتِلٍ بُرَادِ
وَقَالَ النَّاصِحُونَ : تَحَلَّ مِنْهَا بِبَذْلٍ قَبْلَ شِيمَتِهَا الْجَمَادِ
فَإِنَّكَ مُوشِكٌ أَلاَّ تَرَاهَا وتعدو ... البيت ، وبعده :
فَأَسْرَرْتُ النَّدَامَةَ يَوْمَ نَادَى بِرَدِّ جِمَالِ غَاضِرَةَ الْمُنَادِى

... ...

تَمَادَى الْبُعْدُ دُونَهُمُ فَأَمْسَتْ دُمُوعُ الْعَيْنِ لَجَّ بِهَا التَّمَادِى

اللغة : «شجا» من الشجو ، وهو الهمّ والحزن ؛ وتقول : شجى يشجى شجى ، مثل فرح يفرح فرحا : أى حزن ، وتقول : شجاه يشجوه ، إذا أحزنه ، وما هنا منه « أظعان» قيل : جمع جمع ظعن ــ بفتحتين ــ كسبب وأسباب ، ومن جعل الظعن مصدرا فإن جمعه عنده لقصد التنويع ، والذى عندى أن الأظعان يحتمل وجهين ؛ (الأوّل) أنه جمع ظعن بفتحتين ، ولا يراد به المصدر ، وإنما يراد به اسم الفاعل ، فالمراد بالأظعان الظاعنات بدليل وصفه بالغوادى بعده ، (والوجه الثانى) أن يكون الأظعان جمع ظعن ــ بضمتين أو بضم فسكون ــ وهو جمع ظعينة ، وهى المرأة مادامت فى الهودج ، وقوله « الغوادى » هو جمع غادية ، وهى اسم فاعل من غدا يغدو غدوا ، إذا سار فى وقت الغداة ، هذا أصله « مشورة » بفتح الميم وضم الشين ــ الاسم من قولك : أشرت عليه بكذا ، ويروى فى مكانه « مشية » بفتح الميم وكسر الشين وتشديد الياء المثناة ، وأصلها « مشيئة » بالهمز ، فسهل الهمز بقلبها ياء ثم أدغم الياء فى الياء « عرضا » بفتح العين والراء جميعا ــ أى من غير قصد « شهدت » عاينت ورأيت « بنتم » فارقتم « العائدات » جمع عائدة ، وهى الزائرة « جنوء » بضم الجيم بعدها نون ــ مصدر قولك : جنأ يجنأ ؛ إذا أكبّ ، ويروى فى مكانه «حنو » بالحاء المهملة ــ وهو الحنان والرحمة « لم تشكميه » أراد لم تجزيه ، والشكيمة : العطية «يوم الخيل» أراد يوم بقيع الخيل ، وبقيع الخيل : موضع بالمدينة عند دار زيد بن ثابت «رتل » أراد ثغرا حسن التنضيد ، وهو بفتح الراء والتاء جميعا « براد » بزنة غراب ــ هو البارد « العوادى » عوائق الدهر وغوائله التى تعدو على الإنسان ، واحدها عادية ، وأصلها اسم فاعل من عدا يعدو ، ومراده من قوله « وتعدو دون غاضرة العوادى » أنها تحول دونها الموانع وتصرف عن لقائها الصوارف

الإعراب : « فإنك » حرف توكيد ونصب ، والكاف ضمير المخاطب اسمه « موشك » خبر إنّ ، وفيه ضمير مستتر هو اسمه من حيث النقصان « أن » حرف مصدرى ونصب « لا » نافية « تراها » بمعنى تبصرها : فعل مضارع منصوب بأن ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، وها : مفعوله ، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر خبر موشك من جهة نقصانه « وتعدو » فعل مضارع « دون » ظرف منصوب بتعدو « غاضرة » مضاف إليه مجرورر بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لاينصرف للعلمية والتأنيث « العوادى » فاعل بتعدو

الشاهد فيه : قوله « موشك أن لاتراها » حيث جاء فيه اسم الفاعل من أوشك الناقصة ، وعمل مايعمل أصله ؛ فرفع الاسم ، وهو الضمير المستتر فيه ، ونصب الخبر ، وهو المصدر المأخوذ من أن المصدرية وما بعدها

وفى هذا البيت كالبيت السابق أيضا دليل على أن ما تفرّع من « أوشك » يقترن خبره بأن المصدرية كما يقترن أصله بها ، وهذا غاية فى الوضوح

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : أثبت جماعة اسمَ الفاعل من كاد وكَرَبَ ، وأنشدوا على الأول قوله :

٢٤٩ — أَمُوتُ أَسًى يَوْمَ الرِّجَامِ وَإِنَّنِي يَقِيناً لَرَهْنٌ بِالَّذِى أَنَا كَائِدُ

٢٤٩ — البيت لكثير بن عبد الرحمن من قصيدة يرثى فيها عبد العزيز بن مروان ، وقبله :

وَكِدْتُ وَقَدْ سَالَتْ مِنَ الْعَيْنِ عَبْرَةٌ سَهَا عَانِدٌ مِنْهَا وَأَسْبَلَ عَانِدُ
قَذِيتُ بِهَا وَالْعَيْنُ سَهْوٌ دُمُوعُهَا وَعُوَّارُهَا فِى بَاطِنِ الْجَفْنِ زَائِدُ
فَإِنْ تُرِكَتْ لِلْكُحْلِ لَمْ يَتْرُكِ الْبُكَى وَتَشْرَى إِذَا مَا حَشْحَشَتْهَا الْمَرَاوِدُ
أَمُوتُ أَسًى يَوْمَ الرِّجَامِ وَإِنَّنِى يَقِيناً ... ... البيت ، وبعده :
فَإِنْ مَطِيِّى قَدْ عَفَا فَكَأَنَّهُ بِأَوْدِيَةِ الرَّنْقَاءِ صُحْمٌ أَوَابِدُ
ذَكَرْتُ ابْنَ لَيْلَى وَالسَّمَاحَةَ بَعْدَ مَا جَرَى بَيْنَنَا مُورُ النَّقَا الْمُتَطَارِدُ
حَلَفْتُ يَمِيناً بِالَّذِى وَجَبَتْ لَهُ جُنُوبُ الْهَدَايَا وَالْجِبَاهُ السَّوَاجِدُ
لَنِعْمَ ذَوُو الْأَضْيَافِ يَغْشَوْنَ بَابَهُ إِذَا هَبَّ أَرْيَاحُ الشِّتَاءِ الصَّوَارِدُ

اللغة : « سها عاند وأسبل عاند » يقال : عرق عاند ، إذا سال فلم يكد يرقأ ، وفعله عَنَدَ بفتح النون من باب خرج ، وجعله العينى من باب ضرب ، و بضم النون من باب كرم ، و بكسرها من باب علم — قال عمرو بن ملقط :

بِطَعْنَةٍ يَجْرِى لَهَا عَانِدٌ كَالْمَاءِ مِنْ غَائِلَةِ الْجَابِيَهْ

وسئل ابن عباس عن المستحاضة فقال : إنَّهُ عِرْقٌ عَانِدٌ ، و «عاند» الثانى فى بيت كثير مأخوذ من هذا ، فأما الأوّل فإما أن يكون أراد به مجرد العرق ، على أنه جرده من جزء معناه فأطلقه ، و إما أن يكون اسم فاعل من عند إذا بغى ولم يوافق القصد ، وذلك أنه لم يجر كما يريد صاحبه « قذيت بها » أى : أصابنى بسببها القذى «سهو دموعها » أى : ساكنة لينة ، قال الجوهرى : « السهو : السكون واللين ، والجمع سهاء ، مثل دلو ودلاء ، قال الشاعر :

تَنَاوَحَتِ الرِّيَاحُ لِفَقْدِ عَمْرٍو وَكَانَتْ قَبْلَ مَهْلِكِهِ سِهَاءَ» اه

« عوارها » قذاها ، وقد سبق تفصيل آراء العلماء فى معناه « تشرى» تلج « حشحشتها » حركتها « المراود » جمع مرود ، بزنة منبر « أسى » حزنا « يوم الرجام » بكسر الراء المهملة — قال ياقوت : « هى فى لغتهم حجارة ضخام ، وربما جمعت على القبر فسنم بها ، وهى جبل طويل أحمر يكون له

... ...

رداه فى أعراضه ؛ نزل به جيش أبى بكر رضى الله عنــه يريدون عمان أيام الردّة ، و يوم الرجام من أيامهم ، وقيل : الرجام جبال بقارعة الحمى حمى ضرية ، قال لبيد :

عَفَتِ ٱلدِّيَارُ مَحَلُّهَا فَمُقَامُهَا   بِمِنًى تَأَبَّدَ غَوْلُهَا فَرِجَامُهَا

ولا يبعد أن يكون أراد الحجارة » اه باختصار ، وقد رواه جماعة « الزحام » بالزاى المعجمة ، وهو تصحيف « فان مطي قد عفا » يريد أنه كثر وبره « بأودية الرنقاء » الرنقاء : قاع لاينبت شيئا ، وهو موضع بين ديار خزاعة وديارسليم « صحم » جمع صحماء ، وهى التى لونها الصحمة ، والصحمة : سواد إلى صفرة ، أو حمرة فى بياض ، و يراد بالأصحم الحمار و بالصحماء الأتان ، و«أوابد» جمع آبدة وهى التى تسكن القفرفتتأبد : أى تتوحش « المتطارد» الذى يتبع بعضه بعضا « الصوارد » الباردة

الإعراب — « أموت » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه « أسى » مفعول لأجله « يوم » ظرف منصوب بأموت « الرجام » مضاف إليه ، وجملة الفعل مع فاعله فى محلّ نصب خبر كدت فى أوّل بيت أنشدناه « و إننى» إنّ : حرف توكيد ونصب ، والنون للوقاية ، والياء اسم إنّ « يقينا » مفعول مطلق عامله محذوف « لرهن » اللام هى لام التوكيد ، وهى المسماة بالمزحلقة ، رهن : خبر إنّ « بالذى » جار ومجرور متعلق برهن « أنا » ضمير منفصل مبتدأ « كائد » خبره وجملة المبتدأ وخبره لامحلّ لها من الإعراب صلة الذى

الشاهد فيه : قوله « كائد » حيث زعم قوم أنه اسم فاعل من كاد الناقصة ، واسمه ضمير مستتر فيه ، وخبره محذوف ، وهذا الخبر ناصب لضمير يعود إلى الاسم الموصول ، وأصل الكلام : بالذى أنا كائد ألقاه ، وليس عجيبا أن يحذف الخبر كما حذفه الشاعر فى قوله :

كَادَتْ وَكِدْتُ وَتِلْكَ خَيْرُ إِرَادَةٍ   لَوْ عَادَ مِنْ لَهْوِ الصَّبَابَةِ مَا مَضَى

أى : كادت تصبو وكدت أصبو ، أو نحوه

وأكثر العلماء لايقرّون أن « كائد» فى بيت الشاهد اسم فاعل من كاد الناقصة ، وأوّل من أنكر هذه الرواية ابن السكيت فى شرح ديوان كثير ، فزعم أن الصحيح فى رواية البيت « كابد » بالباء الموحدة ، من معنى المكابدة ، وفيــه أنه حمل على القليل ، والحمل على القليل غير مقبول ؛ و بيان هذا أنه لوكان فاعلا من المكابدة لقيل: مكابد ، كما تقول من المقاتلة: مقاتل ؛ إلا أنه أجرى عند من جعله اسم فاعل من المكابدة على غير فعله ، كيافع من أيفع ؛ والدليــل على أنه أجرى على غير فعله أنّ هذا الفعل بهذا المعنى لم يسمع منه ثلاثى مجرد حتى يأتى اسم الفاعل منه على زنة فاعل ، كذا قال جمع من العلماء

فإن قلت : قد ورد فى حديث بلال : «أَذَّنْتُ فِى لَيْلَةٍ بَارِدَةٍ فَلَمْ يَأْتِ أَحَدٌ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ

وعلى الثانى قوله :

٢٥٠ — أَبُنَيَّ إِنَّ أَبَاكَ كَارِبُ يَوْمِهِ فَإِذَا دُعِيتَ إِلَى الْمَكَارِمِ فَاعْجَلِ

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَكَبَدَهُمُ الْبَرْدُ ؟ » واختلف العلماء فى تفسيره ؛ فقيل : هو بمعنى شقّ عليهم وضيق ، من الكبد — بالفتح — وهو الشدّة والضيق ، وقال قوم : هو بمعنى أصاب أكبادهم ، نحو رأسه وجلده ، إذا أصاب رأسه وجلده ، فما تمنع أن يكون كابد اسم فاعل من هذا ؟

قلت : لو تأملت لرأيت أنه يبعد كل البعد أن يؤخذ من أحد هذين المعنيين اسم فاعل يصلح فى هذا البيت

٢٥٠ — البيت لعبد قيس بن خفاف — بضم الخاء — البرجمى ؛ من بنى عمرو بن حنظلة ، من البراجم ، وهو أوّل قصيدة له يوصى بها ابنه ، و بعده :

أُوصِيكَ إِيصَاءَ امْرِىءٍ لَكَ نَاصِحٍ طَبِنٍ بِرَيْبِ الدَّهْرِ غَيْرِ مُغَفَّلِ

اللغة : « أبنى » هو بهمزة النداء و بضم الباء لأنه تصغير ابن ، وأصله « بنيو » فلما اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت فى الياء ، فصار بنى — بياء مشدّدة — فلما أضيف لياء المتكلم اجتمع ثلاثة أمثال فصار بنيى ؛ فمنهم من يبقيها على حالها كما مرّ فى أبيات الشاهد (رقم ٩٥ فى ص ١٦٤ و ١٦٥ من هذا الجزء) ومنهم من يحذف ياء غير ياء المتكلم ، و يروى فى مكانه « أجبيل » وهو اسم ابنه «إلى المكارم» يروى فى مكانه «إلى العظائم» وهى جمع عظيمة « طبن » بفتح الطاء وكسر الباء الموحدة ، وهو الحاذق العاقل البصير ، و يروى فى مكانه «طب» بتشديد الباء — وهو مثله فى المعنى

الإعراب : « أبنى » الهمزة للنداء ، بنى : منادى منصوب بفتحة مقدّرة « إن » حرف توكيد ونصب « أباك » اسمه ، وكاف المخاطب مضاف إليه « كارب » خبر إن « يومه » مضاف إليه « فإذا » ظرف تضمن معنى الشرط « دعيت » فعل ماض مبنى للمجهول ، وتاء المخاطب نائب فاعل ، والجملة فى محل جرّ بإضافة « إذا » إليها « إلى المكارم » جار ومجرور متعلق بدعى « فاعجل » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، اعجل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة لا محل لها جواب إذا

الشاهد فيه : قوله « كارب » حيث زعم قوم أنه اسم فاعل من كرب الناقصة التى هى فعل من أفعال المقاربة ، وعلى هذا فإضافة « كارب » إلى «يومه» من إضافة اسم الفاعل لظرفه ، وفى « كارب » ضمير مستتر هو اسمه ، وخبره محذوف ، وأصل الكلام : إن أباك كارب فى يومه يموت ، فحذف الخبر ، وأضاف الوصف إلى الظرف ، كما أفهمناك

وأنكر العلماء هذا ، وذهبوا إلى أن « كارب » اسم فاعل من « كرب » التامة ؛ فليس بمحتاج إلى اسم وخبر ، بل هو محتاج إلى فاعل فحسب ، وعلى هذا فإضافة « كارب» إلى «يومه»

والصواب أن الذى فى البيت الأول كابد ـ بالباء الموحدة ـ كما جزم به ابن السكيت فى شرح ديوان كُثَيِّر، اسم فاعل من المكابدة غير جار على فعله ؛ إذ القياس مُكابد . قال ابن سيده : كابده مكابدة وكباداً : قاساه ، والاسم كابد كالكاهل والغارب ، وأن كاربا فى البيت الثانى اسم فاعل من كرب التامة ، نحو قولهم : كَرَبَ الشِّتَاءُ ، أى : قرب ، كما جزم به الجوهرى وغيره

الثانى : حكى الأخفش طَفَقَ يَطْفِقُ — كضرب يضرب — وَطَفِقَ يَطْفَقُ — كعلم يعلم ـ وسمع أيضاً : إنَّ الْبَعِيرَ لَيَهْرَمُ حَتَّى يَجْعَلَ إذَا شَرِبَ الْمَاءَ مَجَّهُ

(بَعْدَ عَسَى) و (اخْلَوْلَقَ) و (أَوشَكَ قَدْ يَرِدْ غِنًى بِأَنْ يَفْعَلَ) أى : يستغنى بأن والمضارع (عَنْ ثَانٍ) من معموليها (فُقِدْ) وتسمى حينئذ تامة ، نحو « وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا » و « اخْلَوْلَقَ أَنْ يَأْتِيَ » ، و « أَوشَكْ أَنْ يَفْعَلَ » فأنْ والمضارع فى تأويل اسم مرفوع بالفاعلية مستغنًى به عن المنصوب الذى هو الخبر

وهذا إذا لم يكن بعد أن والمضارع اسم ظاهر ، فإن كان نحو « عَسَى أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ » فذهب الشلوبين إلى أنه يجب أن يكون الاسم الظاهر مرفوعا بيقوم ، و « أَنْ يَقُومَ » فاعل عسى ، وهى تامّة لا خبر لها ، وذهب المبرد والسيرافى والفارسى إلى تجويز ذلك ، وتجويز وجه آخر ، وهو أن يكون الاسم الظاهر مرفوعا بعسى اسما لها ، وأن والمضارع فى موضع نصب خبراً لها متقدمًا على الاسم ، وفاعل المضارع ضمير يعود على الاسم الظاهر ، وجاز عوده عليه متأخراً لتقدمه فى النية ، وتظهر فائدة الخلاف فى التثنية والجمع والتأنيث ، فتقول على رأيه : عَسَى أَنْ يَقُومَ الزَّيْدَانِ ، وعسى أن يقوم الزيدون ، وعسى أن تقومَ الهندات ، وعَسَى أَنْ تَطْلُعَ الشَّمسُ ، بتأنيث « تَطْلُعَ » وتذكيره ، وعلى رأيهم يجوز ذلك ، ويجوز : عَسَى أَنْ يَقُومَا الزَّيْدَانِ ، وَعَسَى أَنْ يَقُومُوا الزَّيْدُونَ ، وعسى أن يَقُمْنَ الهنداتُ ، وعسى أن تَطْلُعَ الشمسُ ؛ بتأنيث « تَطْلُعَ » فقط ، وهكذا أوشك واخلولق

﴿ تنبيه ﴾ يتعين الوجه الأول فى نحو « عَسَى أَنْ يَضْرِبَ زَيْدٌ عَمْراً » ؛ فلا يجوز أن

من إضافة الصفة إلى فاعلها ، والمعنى : إن أباك قريب يومه ، قال ابن منظور : « وكرب الأمر يكرب كروبا ـ من باب دخل ـ دنا ، ويقال : كربت حياة النار ، أى : قرب انطفاؤها ، وكل شىء دنا فقد كرب » اهـ باختصار ، وقد أنشد القصيدة التى منها هذا البيت شاهدا لذلك

يكون « زَيْدٌ » اسم « عَسَى » لئلا يلزم الفصل بين صلة « أَنْ » ومعمولها وهو « عَمْراً » بأجنبي ، وهو « زَيْدٌ » ، ونظيره قوله تعالى : « عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُوداً »

(وَجَرِّدَنْ عَسَى) وأختيها اُخْلَوْلَقَ وأوشك من الضمير واجعلها مسندة إلى « أَنْ يَفْعَلَ » كما مر (أَوِ ارْفَعْ مُضْمَرَابِهَا) يكون اسمها ، و « أَنْ يَفْعَلَ » خبرها (إِذَا اسْمٌ قَبْلَهَا قَدْ ذُكِرَا) ويظهر أثر ذلك في التثنية والجمع والتأنيث ، فتقول على الأول : الزَّيْدَانِ عَسَى أن يقوما ، والزيدون عَسَى أن يقوموا ، وهندٌ عسى أن تَقُومَ ، والهندانِ عَسَى أن يَقُومَا ، والهندات عسى أن يَقُمْنَ ، وهكذا اخْلَوْلَقَ وأوشك ، هذه لغة الحجاز ؛ وتقول على الثاني : الزَّيْدَانِ عَسَيَا ، والزيدون عَسَوْا ، وهند عَسَتْ ، والهندان عَسَتَا ، والهندات عَسَيْنَ ، وهكذا اُخْلَوْلَقَ وأوشك ؛ وهذه لغة تميم

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : ماسوى «عسى ، وَاُخْلَوْلَقَ، وأَوْشَكَ» من أفعال الباب يجب فيه الإضمار ، تقول : الزيدان أَخَذَا يَكْتُبَانِ ، وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ ؛ ولا يجوز : أَخَذَ يكتبان ، وطفق يخصفان

الثاني : اُختلف فيما يتصل بِعَسَى من الكاف وأخواتها نحو «عَسَاكَ ، وَعَسَاهُ» ؛ فذهب سيبويه إلى أنه في موضع نصب حملا على « لَعَلَّ » كما حملت « لَعَلَّ » على « عَسَى » في اقتران خبرها بأن؛ كما في الحديث : « فَلَعَلَّ بَعْضَكُم أَنْ يَكُونَ أَلْحَنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ » وذهب المبرد والفارسي إلى أن « عَسَى » على ما كانت عليه من رفع الاسم ونصب الخبر ، لكن الذي كان اسماً جعل خبراً ، والذي كان خبرا جعل اسما ، وذهب الأخفش إلى أن « عَسَى » على ما كانت عليه ، إلا أن ضمير النصب ناب عن ضمير الرفع ، كما ناب عنه في قوله :

٢٥١ — يَا ابْنَ الزُّبَيْرِ طَالَمَا عَصَيْكَا ... وَطَالَمَا عَنَّيْتَنَا إِلَيْكَا

---

٢٥١ — أورد أبو زيد هذا الشاهد في نوادره ، ونسبه لراجز من حمير ، ولم يعينه ، ورواه صاحب اللسان غير منسوب إلى أحد ، وكلاهما قد ذكر بعد مافي الشرح قوله :

* لَنَضْرِبَنْ بِسَيْفِنَا قَفَيْكَا *

اللغة : « ابن الزبير » أراد به عبد الله بن الزبير حواريّ رسول الله صلى الله عليه وسلم «عصيكا» أراد « عصيت » فأوقع الكاف موقع التاء ، وستعرف وجهه وما يحمل عليه «عنيتنا»

... ...

من العناء ، وهو الجهد والمشقة ويروى « عنيكنا » بإبدال التاء كافا « قفيكا » أراد « قفا كا » فأبدل الألف ياء مع الإضافة إلى الكاف التى هى ضمير الخطاب ، وأكثر علماء اللغة على أن الاسم المقصور ـ نحو هوى ، ورحى ، وعصا ، وقفا ـ إذا أضيف إلى ياء المتكلم فلغة عامة العرب على إبقاء ألفه بحالها ، تقول : هواى ، ورحاى ، وعصاى ، وقفاى . ولغة هذيل تقلب ألفه ياء وتدغمها فى ياء المتكلم ؛ فهم يقولون : هوىّ ، ورحىّ ، وعصى ، وقفى ، ومنه قول أبى ذؤيب الهذلى :

سَبَقُوا هَوَىَّ وَأَعْنَقُوا لِهَوَاهُمُ فَتُخُرِّمُوا ، وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ

وقرىء بها فى قوله تعالى : (فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَىَّ) وسيأتى فى باب الإضافة . فإذا أضيف هذا الاسم إلى ياء غير المتكلم سلمت ألفه من القلب فى لغة عامة العرب ؛ فقلبها فى مثل هذا البيت من ضرورات الشعر ، إلا أن أبا على الفارسى زعم أنه لا يختص بالشعر ، ولكنه من باب تقارض الألف والياء ووقوع إحداهما موقع الأخرى ، ومثله بعليك وإليك مما هو من الحروف التى آخرها ألف تقلب ياء عند الاتصال بالضمير ، والجمهور على خلافه

الإعراب : « يا » حرف نداء « ابن الزبير » منادى ، منصوب بالفتحة ، ومضاف إليه « طال » فعل ماض « ما » كافة لهذا الفعل عن طلب الفاعل « عصيكا » فعل ماض ، وتاء المخاطب المنقلبة كافا فاعل ، والألف للإطلاق « وطالما » مثل سابقه « عنيتنا » فعل وفاعل ومفعول « إليكا » متعلق بعنى

الشاهد فيه : قوله « عصيكا » حيث أوقع فيه ضمير النصب ـ وهو الكاف ـ موقع ضمير الرفع الذى يستوجبه العامل ، وهو التاء الذى هو ضمير المخاطب ؛ فإنك قد علمت فى باب الضمير أن الضمير المتصل الذى يقع فى محل الرفع هو تاء الفاعل متكلما أو مخاطبا ونون النسوة ونا ، كما علمت أن الكاف ومثلها الهاء وياء المتكلم لا يقعن إلا فى محل النصب أو الجرّ ، والموضع هنا للتاء ؛ لأن العامل الذى هو « عصى » فعل يطلب فاعلا ، فأوقع الشاعر الكاف موقع التاء كما هو ظاهر ،

هذا بيان كلام الشارح ، وهذا أحد توجيهين فى البيت ، والتوجيه الثانى ذكره ابن جنى ولم يذكر سواه ، وحاصله أن إبدال الكاف من التاء ليس من باب وضع ضمير موضع ضمير آخر ، وإنما هو من باب إبدال حرف مكان حرف إبدالا صرفيا ، كما يبدلون التاء من السين فى نحو : النات ، والأكيات ، يريدون الناس ، والأكياس ، وكما يبدلون الجيم من الياء فى نحو : العشجّ ، وعلجّ ، يريدون العشىّ ، وعليا

قال ابن جنى : « أبدل الكاف من التاء ؛ لأنها أختها فى الهمس ، وكان سحيم [هو ابن وثيل الرياحى] إذا أنشد شعرا قال : أحسنك والله ، يريد أحسنت » اهـ

وانتصر ابن هشام فى مغنى اللبيب لهذا الوجه ، قال : « ليس هذا من استعارة ضمير النصب

وكما ناب ضمير الرفع عن ضمير النصب وضمير الجر فى التوكيد ، نحو « رَأَيْتُكَ أَنْتَ » ، و « مَرَرْتُ بِكَ أَنْتَ » وهذا ما اختاره الناظم ؛ قال : ولو كان الضمير المشار إليه فى موضع نصب كما يقول سيبويه والمبرد لم يقتصر عليه فى مثل :

٢٥٢ — * يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَا *

مكان ضمير الرفع كما زعم الأخفش وابن مالك ، وإنما الكاف بدل من التاء بدلا تصريفيا » اهـ

وقد ذكر أبو على الفارسى هذين التخريجين عن أبى الحسن الأخفش ؛ قال : « قال أبو الحسن : إن شئت قلت أبدل من التاء الكاف لاجتماعها معها فى الهمس ، وإن شئت قلت أوقع الكاف موقعها ، وإن كان فى أكثر الاستعمال للمفعول لا للفاعل؛ لإقامة القافية ؛ ألا تراهم يقولون : رأيتك أنت ، ومررت به هو ، فيجعلون علامات الضمير المختص بها بعض الأنواع فى أكثر الأمر موقع الآخر ، ومن ثم جاء لولاك ، وإنما ذلك لأنّ الاسم لا يصاغ معربا ، وإنما يستحق الإعراب بالعامل » انتهى

ومن هذا ترى ما فى كلام ابن هشام الذى تبعه الشارح عليه ، من اقتصارهم فى النسبة إلى أبى الحسن على أحد التوجيهين

وقال ابن منظور : « أراد قفاك فأبدل الألف ياء للقافية ، وكذلك أراد عصيت فأبدل من التاء كافا لأنها أختها فى الهمس » اهـ

٢٥٢ — نسب كثير من العلماء : منهم سيبويه والأعلم (ج ١ ص ٣٨٨) هذا الشاهد لرؤبة بن العجاج ، ولكنى لم أجده إلا فى زيادات ديوانه ، ويروى قبله :

* تَقُولُ بِنْتِي قَدْ أَنَى أَنَاكَا *

وبعد بيت الشاهد البيت رقم (١٦١) وقد مضى فى باب المبتدأ والخبر (فى ص ٣٠٩ من هذا الجزء)

اللغة : قد مضى فى شرح الشاهد (١٦١) القول على ما قبل الشاهد وما بعده ، وقوله « يا أبتا » هكذا هو فى أكثر كتب النحو واللغة بحرف النداء ، وقد روى فى مكانه « تأنيا » على أنه مصدر تأنى بمعنى تمهل ولم يسرع « علاك » حرف دالّ على الترجى ، وهو طمع وإشفاق وسيجيئك بقية من الإيضاح

الإعراب : « يا » حرف نداء « أبتا » منادى منصوب بفتحة مقدّرة على ما قبل ياء المتكلم المنقلبة ألفا ، وياء المتكلم المنقلبة ألفا مضاف إليه ، ومن رواه « تأنيا » فهو مصدر ، وهو مفعول مطلق حذف عامله : أى تأنّ تأنيا « علك » حرف ترجّ ونصب ، والكاف اسمه مبنى على الفتح فى محل نصب ، وخبره محذوف ، والتقدير : لعلك الهالك ، أو لعلك مصيب من رزقك ، أو نحو هذين « أو » عاطفة « عساك » قد اختلف فى إعرابها على ثلاثة آراء ، وأرجحها مذهب

... ...

سيبويه ، وهو أن « عسى » حرف ترجّ كلعلّ ، والكاف اسمه فى محل نصب ، وخبره محذوف ، وتقديره كما تقدّر خبر لعلّ ، وستعلم الرأيين الآخرين ، وردها

الشاهد فيه : قوله « عساكا » وبيان وجه الاستشهاد يستدعى أن نقدّم لك القول فى هذه المسألة مبسوطا ، ونذكر آراء العلماء فيها ، ووجوه استدلالهم ، فنقول :

قد علمت منذ البداءة فى هذا الباب أن « عسى » فعل دالّ على رجاء الخبر ، وأنه يرفع الاسم وينصب الخبر بشروطه التى سبق إيضاحها ، وعلمت أن هذا الاسم قد يكون ظاهرا مرفوعا كما فى قوله تعالى : (عَسَى اللهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ) وقد يكون ضميرا مرفوعا أيضاً كما فى قوله تعالى : (فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ)

واعلم الآن أن العرب قد استعملوا بعد « عسى » الضمير الذى يكون فى عامة كلامهم فى محل نصب أو جرّ ، ولا يكون فى محل رفع ، وذلك نحو : عساك ، وعساه ، وعساى ، فى نحو بيت الشاهد ، وفى نحو قول عمران بن حطان الخارجى :

وَلِي نَفْسٌ أَقُولُ لَهَا إِذَا مَا تُنَازِعُنِي : لَعَلِّي أَوْ عَسَانِي

وقد اختلف العلماء فى هذا ونحوه على ثلاثة آراء :

الرأى الأوّل : قول أبى العباس المبرّد والفارسى ، وحاصله أن الكاف والهاء والياء فى عساك وعساه وعسانى ، وهى التى كانت تستحق أن تكون أسماء لعسى لكونها ضمائر ومحدّثا عنها ، ليست فى هذا الأسلوب على ما كانت تستوجبه ، وإنما هى خبر عسى ، واسمها ما يذكر بعدها من « أن » المصدرية والمضارع ، أو يقدّر كذلك ؛ فإذا قلت « عساك أن تتقدّم » فإعرابه عنده هكذا : عسى : فعل ماض ناقص دالّ على رجاء الخبر ، والكاف ضمير المخاطب فى محل نصب خبره مقدما ، و « أن » ومادخلت عليه فى تأويل مصدر مرفوع اسمه مؤخرا ؛ فلم يخرج أبو العباس « عسى » عما كانت تستحقه من رفع الاسم ونصب الخبر ، ولم يخرج الضمير عما عهد مجيئه له من كونه فى محل نصب ؛ ولكنه التزم أمرين أحلاهما مرّ : (الأوّل) أنه جعل الضمير — وهو الذى من حقه أن يكون محدّثا عنه ومخبرا عنه — حديثا وخبرا؛ (الثانى) أنه جعل خبر « عسى » اسما مفردا — وهو الضمير — وقد علمت أن نحو قول الزباء : « عَسَى الْغُوَيْرُ أَبْؤُساً » شاذ أو مؤول بما سبق ذكره ، فلا يجوز التمادى فى تخريج الكلام المستعمل الكثير الورود على الوجوه الشاذة الضعيفة

الرأى الثانى : رأى أبى الحسن الأخفش تبعا ليونس ، وحاصله أن الكاف والهاء والياء قد خرجت عما كانت تستحقه من الوقوع فى موقع المنصوب أو المجرور ، وأنها الآن فى محل رفع اسم

... ...

عسى ، وخبرها محذوف ، فهولم يخرج «عسى» عما كانت تستوجبه من رفع الاسم ونصب الخبر ، ولم يخرج الضمير عما كان يستوجبه من مجيئه محدّثا عنه ومسندا إليه ، وإنما أخرج الضمير عن استحقاقه النصب فجعله مرفوعا ، وزعم أن الضمائر تتقارض فيقع بعضها موقع بعض ، واستدلّ لذلك التقارض بالبيت السابق ، وقد ظهر لك أنه لادليل له فيه

وانتصر ابن مالك للأخفش واستدلّ على أن الضمير فى محل رفع بأنه قد وقع فى الكلام الاكتفاء به كما فى بيت الشاهد ، فلوكان منصوبا كما ذهب إليه سيبويه والمبرّد لما ساغ للشاعر أن يكتفى به ، وسرّ هذا أنّ المنصوب بعد «عسى» يشبه المفعول، والمرفوع يشبه الفاعل، وأنت عليم بأن الفاعل لايحذف ولايستغنى عنه الكلام على الراجح ، وأن المفعول قد يحذف ويستغنى عنه الكلام إجماعا ؛ فما يشبه الفاعل حرىّ بأن يأخذ أحكامه ، فلما وجدنا الشاعر فى بيت الشاهد قد اكتفى مع « عسى » بأحد الطرفين ، لزمنا أن نعتبر المذكور مرفوعا والمحذوف هو المنصوب

والجواب على هذا الكلام من عدّة وجوه : (الأوّل) أن بيت الشاهد نفسه يبطله ؛ وذلك لأنه قال « علك » وهذه الكاف فى محل نصب بالإجماع ؛ لأنها اسم « علّ » ، وقد حذف المرفوع ، فلما ساغ حذف المرفوع مع « عل» ساغ حذفه مع « عسى » ؛ (الوجه الثانى) أن المرفوع مع « عسى » لايشبه الفاعل ؛ لأنه خبر فى الأصل ، والأخبار قد تحذف ، سواء أكانت منسوخة أم لم تكن ، فالذى سوّغ حذف الخبر وهومرفوع يسوّغ حذف المرفوع بعد«عسى» ؛ (الوجه الثالث) أنا إن سلمنا شبه المرفوع هنا بالفاعل ، فلا نسلم أن الفاعل لا يحذف ، بل نذهب مع من ذهب إلى جواز حذفه ؛ (الوجه الرابع) أنا ــ بعد تسليم شبهه بالفاعل ، وتسليم أن الفاعل لايحذف ــ لانسلم أن الشىء إذا أشبه الشىء وجب أن يأخذ كل أحكامه ، بل قد يأخذ بعضها ويذر بعضا

الرأى الثالث : رأى شيخ النحاة سيبويه ، وحاصله أن « عسى » ليست فى هذا الموضع فعلا يعمل عمل كان ويدلّ على رجاء الخبر ، بل هى حرف ترج ونصب تعمل عمل إنّ ، ومنزلتها فى ذلك منزلة « لعلّ » ؛ فهما متشابهان فى الدلالة على المعنى ، وهما متشابهان أيضا فى عدم التصرف ، فلما تشابها فى هذين الأمرين تقارضا ؛ فأخذت « لعلّ » من «عسى» جواز وقوع خبرها مضارعا مقترنا بأن المصدرية ، كما فى الحديث الذى رواه الشارح ، وكما فى قول متمم بن نويرة :

لَعَلَّكَ يَوْمًا أَنْ تُلِمَّ مُلِمَّةٌ ... عَلَيْكَ مِنَ اللاَّئِى يَدَعْنَكَ أَجْدَعَا

وأخذت « عسى » من « لعلّ » نصب الاسم ورفع الخبر

وأقوى مايدل على صحة ماذهب إليه سيبويه ورود الخبر مرفوعا بعد الضمر المنصوب كما فى قول صخر بن العود الحضرمى :

فَقُلْتُ عَسَاهَا نَارُ كَأْسٍ ، وَعَلَّهَا ... تَشَكَّى فَآتِى نَحْوَهَا فَأَعُودُهَا

لأنه بمنزلة المفعول ، والجزء الثانى بمنزلة الفاعل ، والفاعل لا يحذف ، وكذا ما أشبهه ، انتهى ؛ وفيه نظر

(وَالْفَتْحَ وَالْكَسْرَ أَجِزْ فِي السِّينْ مِنْ) «عَسَى» إذا اتصل بها تاء الضمير أو نُونَاهُ كما فى (نَحْوِ عَسَيْتُ) وَعَسَيْنَا ، وَعَسَيْنَ (وَانْتِقَا الْفَتْحِ زُكِنْ) انتقا — بالقاف — مصدر انتقى الشىء ، أى : اختاره ، وزُكِن : علم ؛ أى : اختيارُ الفتح علم ؛ لأنه الأصل ، وعليه أكثر القراء فى قوله تعالى : «فَهَلْ عَسَيْتُمْ» وقرأ نافع بالكسر

﴿خاتمة﴾ قال فى شرح الكافية : قد اشتهر القول بأن «كَادَ» إثباتها نفى ، ونفيها إثبات ، حتى جعل هذا المعنى لغزا :

أَنَحْوِيَّ هٰذَا الْعَصْرِ مَا هِيَ لَفْظَةٌ جَرَتْ فِي لِسَانَيْ جُرْهُمٍ وَثَمُودِ
إِذَا اسْتُعْمِلَتْ فِي صُورَةِ الْجَحْدِ أَثْبَتَتْ وَإِنْ أُثْبِتَتْ قَامَتْ مَقَامَ جُحُودِ

ومراد هذا القائل «كَادَ» ؛ ومن زعم هذا فليس بمصيب ، بل حكم «كَادَ» حكم سائر الأفعال ، وأن معناها منفىٌّ إذا صحبها حرف نفى ، وثابت إذا لم يصحبها ، فإذا قال قائل : «كَادَ زَيْدٌ يَبْكِي» فمعناه قارب زيدٌ البكاء ، فمقاربة البكاء ثابتة ، ونفس البكاء منتف ، وإذا قال : «لَمْ يَكَدْ يَبْكِي» فمعناه لم يقارب البكاء ، فمقاربة البكاء منتفية ، ونفس البكاء منتف انتفاء أبعدَ من انتفائه عند ثبوت المقاربة ؛ ولهذا كان قول ذى الرمة :

٢٥٣ — إِذَا غَيَّرَ النَّأْيُ الْمُحِبِّينَ لَمْ يَكَدْ رَسِيسُ الْهَوَى مِنْ حُبِّ مَيَّةَ يَبْرَحُ

---

٢٥٣ — هذا البيت من قصيدة لذى الرمة ، ومطلعها :

أَمَنْزِلَتَيْ مَيٍّ ؛ سَلَامٌ عَلَيْكُمَا عَلَى النَّأْيِ ، وَالنَّائِي يَوَدُّ وَيَنْصَحُ
وَلَا زَالَ مِنْ نَوْءِ السَّمَاءِ عَلَيْكُمَا وَنَوْءِ الثُّرَيَّا وَابِلٌ مُتَبَطِّحُ
وَإِنْ كُنْتُمَا قَدْ هِجْتُمَا رَاجِعَ الْهَوَى لِذِي الشَّوْقِ حَتَّى ظَلَّتِ الْعَيْنُ تَسْفَحُ
أَجَلْ ، عَبْرَةً كَادَتْ لِعِرْفَانِ مَنْزِلٍ لِمَيَّةَ لَوْ لَمْ تُسْهِلِ الْمَاءَ تَذْبَحُ
عَلَى حِينَ رَاهَقْتُ الثَّلَاثِينَ وَارْعَوَتْ لِدَاتِي ، وَكَادَ الْحِلْمُ بِالْجَهْلِ يَرْجَحُ
إِذَا غَيَّرَ النَّأْيُ الْمُحِبِّينَ لَمْ يَكَدْ رَسِيسُ الْهَوَى ... البيت، و بعده :
فَلَا الْقُرْبُ يُبْدِي مِنْ هَوَاهَا مَلَالَةً وَلَا حُبُّهَا إِنْ تَنْزَحِ الدَّارُ يَنْزَحُ

... ...

إذا خَطَرَتْ مِنْ ذِكْرِ مَيَّةَ خَطْرَةٌ ... عَلَى النَّفْسِ كَادَتْ فِي فُؤَادِكَ تَجْرَحُ
أَتَقْرَحُ أَكْبَادُ الْمُحِبِّينَ كُلِّهِمْ ... كَمَا كَبِدِي مِنْ حُبِّ مَيَّةَ تَقْرَحُ؟
تَصَرَّفُ أَهْوَاءُ الْقُلُوبِ وَلاَ أَرَى ... نَصِيبَكِ مِنْ قَلْبِي لِغَيْرِكِ يُمْنَحُ
وَبَعْضُ الْهَوَى بِالْهَجْرِ يُمْحَى فَيَمَّحِي ... وَحُبُّكِ عِنْدِي يَسْتَجِدُّ وَيَرْبَحُ

اللغة : «أمنزلتى مىّ سلام عليكما» يريد مكانى نزولها صيفا وشتاء (وانظر شرح الشاهد رقم ١٣٣) «النأى» البعد «رسيس الهوى» مسه، وأثره، و بقيته، أو أصله وما نبت منه فى القلب ولزمه «تنزح الدار» تبعد، وبابه خضع، يريد أن حبها لا يزول مع البعد «أتقرح» تتجرح وتصيبها القروح، وهى الجروح

المعنى : «إن العشاق إذا بعدوا عمن يحبون دبّ السلوّ إليهم وزال عنهم ما كانوا يقاسون، وأما أنا فلم يقرب زوال حبها عنى، فكيف يمكن أن يزول؟!

الإعراب : «إذا» ظرفية تضمنت معنى الشرط «غير النأى» فعل وفاعل «المحبين» مفعول، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله فى محلّ جر بإضافة «إذا» إليها «لم» نافية جازمة «يكد» فعل مضارع ناقص مجزوم بلم «رسيس الهوى» مركب إضافى اسم يكد «من حب» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من رسيس الهوى «مية» مجرور بالإضافة إلى حب «يبرح» فعل مضارع، مرفوع بالضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه عائد إلى «رسيس الهوى»، والجملة فى محل نصب خبر يكد

الشاهد فيه : قوله «لم يكد رسيس الهوى يبرح»

وقد اختلف العلماء فى «كاد» إذا سبقها نفى على ثلاثة أقوال :

أحدها : أن مثلها فى ذلك مثل عامة الأفعال؛ فنفيها نفى لما تدلّ هى عليه، وهو المقاربة، وإثباتها إثبات للمقاربة أيضا؛ فإذا قلت «كاد محمد ينجح» كان معناه ثبوت مقاربة محمد للنجاح، وإذا قلت «ما كاد محمد يحضر» فإن معناه انتفاء مقاربته الحضور، ودلالة هذا على انتفاء الحضور نفسه أبلغ من دلالة قولك «ما حضر محمد»

والقول الثانى، وهو ما ذهب إليه ابن شبرمة، وملخصه أن «كاد» إذا لم يتقدمها نفى دلت العبارة على نفى الفعل الواقع خبرا عن الاسم، وإذا سبقها نفى دلت العبارة على ثبوت الفعل الواقع خبرا للاسم، سواء فى ذلك الماضى والمضارع منها؛ فإذا قلت : «ما كاد محمد يسافر» أو قلت : «لم يكد محمد يسافر» فمعنى هاتين العبارتين ثبوت السفر لمحمد، وإذا قلت : «كاد محمد يحضر» أو قلت : «يكاد محمد يحضر» فمعناهما انتفاء حضور محمد؛ لأن الثابت له مقاربة الحضور، ومقاربة الحضور غيره

صحيحا بليغا ؛ لأن معناه إذا تغير حُبُّ كل محبّ لم يقارب حتى التغير ، وإذا لم يقاربه فهو بعيد منه ؛ فهذا أبلغ من أن يقول : لم يبرح ؛ لأنه قد يكون غير بارح وهو قريب من البراح ، بخلاف المخبر عنه بنفى مقاربة البراح ، وكذا قوله تعالى : « إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا » هو أبلغ فى نفى الرؤية من أن يقال : لم يرها ؛ لأن من لم يرَ قد يقارب الرؤية ، بخلاف من لم يقارب ، وأما قوله تعالى : « فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ » فكلام تضمَّن كلامين مضمون كل واحد منهما فى وقت غير وقت الآخر ؛ والتقدير : فذبحوها بعد أن كانوا بُعَدَاء من ذبحها غير مقاربين له ، وهذا واضح . والله أعلم .

واستدلّ من ذهب إلى هذا بأن الشعراء — وهم العارفون بالأساليب ومعانيها — قد خطأوا ذا الرمة فى هذا البيت حين سمعوه منه ، حتى قالوا له : نراه قد برح ! وسلم لهم ذو الرمة بفساد معنى البيت ، حتى إنه اضطر إلى تغييره فقال :

إِذَا غَيَّرَ النَّأْىُ الْمُحِبِّينَ لَمْ أَجِدْ رَسِيسَ الْهَوَى مِنْ حُبِّ مَيَّةَ يَبْرَحُ

واستدلوا على ماذهبوا إليه أيضا بقوله تعالى : (وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ) فزعموا أن المعنى قد فعلوا ؛ لئلا يتناقض مع قوله تعالى : (فَذَبَحُوهَا) ؛ فدلّ استنكار الشعراء لبيت ذى الرمة على أن نفى المضارع من كاد إثبات ؛ ودلت الآية على أن نفى الماضى إثبات

وما ذهبوا إليه فاسد لايصح ، ويدل على فساده أمران :

الأوّل : أن الآية تدلّ على نفى مقاربة بنى إسرائيل لذبح البقرة ؛ بقوله تعالى : (وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ) فالمراد بهذا النصّ أنهم لم يقاربوا الذبح ، وثبوت الذبح ليس بهذه العبارة ، بل بدليل آخر وهو (فَذَبَحُوهَا) ، وهذا معنى قول الشارح تبعا للمصنف فى شرح الكافية : « فكلام تضمن كلامين — إلخ »

الأمر الثانى : أن كثيرا من العلماء الذين سمعوا تخطئة الشعراء لذى الرمة وأن ذا الرمة أذعن لهم وغير البيت ؛ قد خطأوا المنكرين عليه ، وخطأوه فى الإذعان لهم ، ومنهم أبو الحكم ابن البخترى بن المختار ، فإنه قال : « أخطأ ابن شبرمة فى إنكاره عليه ، وأخطأ ذو الرمة حيث رجع إلى قوله ؛ إنما هذا كقول الله عزّ وجل : (إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا) أى : لم يرها ، ولم يكد » اهـ

والقول الثالث : أن نفى « كاد » إثبات ، وإثباتها نفى ؛ إذا كانت بلفظ الماضى ؛ فإن كانت بلفظ المضارع فهى كسائر الأفعال : إثباتها إثبات ، ونفيها نفى ، والقائلون بهذا القول وافقوا السابقين فى الاستدلال بالآية ووافقوا الجماعة فى الاستدلال بمن وجه بيت ذى الرمة وأنكر عليه رجوعه وعلى من أنكر عليه ، ولا يخفى عليك رده مما سبق ، والله سبحانه وتعالى أعلى وأعلم

إنَّ وأخواتها

(لِإنَّ) و (أَنَّ) و (لَيْتَ) و (لٰكِنَّ) و (لَعَلّ) و (كَأَنَّ عَكْسُ مَا لِكَانَ) الناقصة (مِنْ عَمَلْ) : فتنصب المبتدأ اسما لها ، وترفع الخبر خبرا لها

(كَأَنَّ زَيْدًا عَالِمٌ بِأَنِّي كُفْءٌ وَلٰكِنَّ ابْنَهُ ذُو ضِغْنِ)

أي : حقد ؛ وقس الباقي ؛ هذه اللغة المشهورة ، وحكى قوم — منهم ابن سِيدَه — أن قوما من العرب تنصب بها الجزءين معا ، من ذلك قوله :

٢٥٤ — إِذَا اسْوَدَّ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلْتَأْتِ وَلْتَكُنْ خُطَاكَ خِفَافًا إِنَّ حُرَّاسَنَا أُسْدَا

---

٢٥٤ — نسب السيوطي هذا البيت لعمر بن أبي ربيعة ، وتتابع شراح مغني اللبيب من بعده على نسبته إليه ، وقد بحثت ديوان عمر فلم أجده فيه

اللغة : « جنح الليل » بضم الجيم أو كسرها ، وسكون النون ـ جانبه ، وقيل : أوله ، وقيل : قطعة منه نحو نصفه « خطاك » قال السيوطي : « بضم الخاء ، جمع خطوة ، وهي ما بين القدمين » اهـ وقال الصبان : « بكسر الخاء والمدّ ، لكن قصره الشاعر للوزن ، جمع خطوة ـ بفتح الخاء ـ كركوة وركاء كما في الصحاح ، وهي نقل القدم ، وجعلها بالضم جمع خطوة ـ بالضم ـ لما بين القدمين ، كما زعمه الشمني فتبعه شيخنا والبعض ؛ غير مناسب في البيت » اهـ « خفافا » بكسر الخاء ـ جمع خفيفة « حراس » جمع حارس « أسد » بضم فسكون ، وأصله بضمتين كخفف ـ جمع أسد ـ بفتحتين

الإعراب : « إذا » ظرفية تضمنت معنى الشرط « اسودّ » فعل ماض « جنح » فاعل « الليل » مضاف إليه ، وجملة الفعل والفاعل في محل جرّ بإضافة « إذا » إليها « فلتأت » الفاء واقعة في جواب الشرط ، واللام لام الأمر ، تأت : مضارع مجزوم بلام الأمر ، وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة لا محل لها جواب إذا « ولتكن » الواو عاطفة ، واللام لام الأمر ، تكن : مضارع ناقص مجزوم باللام « خطاك » اسم تكن ، وضمير الخطاب مضاف إليه « خفافا » خبر تكن ، والجملة لا محل لها عطف على جملة الجواب «إن» حرف توكيد ونصب «حراسنا» اسم إن ، والضمير مضاف إليه «أسدا» ظاهره أنه خبر إن منصوب بها ، وستعرف ما فيه ، ورده ، في بيان الشاهد

الشاهد فيه : قوله « إن حراسنا أسدا » حيث ورد فيه ما ظاهره أن « إنّ » المؤكدة نصبت الاسم والخبر جميعا ، وقد تمسك بهذا الظاهر جماعة منهم ابن سيده وابن سلام في طبقات الشعراء وجمع من المتأخرين ؛ فزعموا أن نصب الجزءين بهذه الحروف جائز ، وعن الكسائي إجازته

وقوله :

٢٥٥— * يَالَيْتَ أَيَّامَ الصِّبَا رَوَاجِعَا *

فى «ليت» خاصة ؛ مستدلا بالشاهد الآتى بعد هذا ، نقل ذلك عنه أبو حيان ، وعن الفراء إجازته فى « ليت » و « كأن » دون سائر أخواتهما ، مستدلا بما استدل به الكسائى و بالشاهد (رقم ٢٥٦) ، وسيأتى قريبا ، وعن أصحاب الفراء إجازته فيما عدا « أنّ » المفتوحة الهمزة ، وهذا هو الصحيح فى النقل عنهم ، وقد صرح قوم بأن نصب الجزءين لغة جماعة من العرب ، ومنهم من نسبها إلى تميم

ولكن الجمهور لم يرتضوا هذا كله ، وذهبوا إلى أن ماورد مما ظاهره ذلك شاذ لايقاس عليه ؛ وظاهر هذا إنكار أنه لغة جماعة من العرب ، ومنهم من تأوّل ماورد من ذلك ؛ ولهم فى بيت الشاهد ونحوه تأويلان (الأوّل) أن قوله « أسدا » ليس خبر « إن » كما زعم ابن سيده ومن معه ، بل هو حال عامله محذوف ، والتقدير : إن حراسنا يظهرون أسدا ، وجملة الفعل مع فاعله فى محل رفع خبر « إن » ؛ قال أبو رجاء : وفيه شيئان ؛ أحدهما : أن حذف الخبر مع كون الحال صالحا للخبرية ضعيف كما مرّ فى باب المبتدأ والخبر ، والحمل على الضعيف أمر لايجوز ، وثانيهما : أن « أسدا » جامد ، ومجىء الحال جامدا — وإن كان هنا مقتضيا للتشبيه — قليل ، فلا ينبغى الحمل عليه ، (التأويل الثانى) أن يجعل « أسدا » مفعولا به لفعل من معنى التشبيه ، وتقديره : إن حراسنا يشبهون أسدا ، والجملة فى محلّ رفع خبر « إنّ » وهو أسهل من الأوّل ، قال ابن هشام : « إنّ : حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر ، قيل : وقد تنصبهما فى لغة ؛ كقوله :

* إذا اسودّ جنح الليل . . البيت * وفى الحديث : إنَّ قَعْرَ جَهَنَّمَ سَبْعِينَ خَرِيفاً ، وقد خرّج البيت على الحالية وأن الخبر محذوف ، أى تلقاهم أسدا ، والحديث على أن القعر مصدر قعرت البئر ؛ إذا بلغت قعرها ، وسبعين ظرف ، أى : إن بلوغ قعرها يكون فى سبعين عاما » اه

وأقول : قد سبقه بتوجيه هذا الحديث بهذا التوجيه الإمام النووى نقلا عن شيخه ابن مالك صاحب الألفية ، وصحة الرواية « لسبعين خريفا » بلام الابتداء ، وقد روى هذا الحديث مسلم فى أواخر كتاب الإيمان عن أبى هريرة ، وهو فى بعض نسخه «لَسَبْعُونَ خَرِيفاً» على الفصيح ، وفى بعضها « لسبعين خريفا » نص عليه النووى فى شرحه

٢٥٥ — نسب بعض أرباب الحواشى هذا البيت لرؤبة بن العجاج ، وقد بحثت ديوانه فلم أجده فى أصله ولا فى زياداته ، مع أن لرؤبة أرجوزة طويلة يصف فيها الفلاة على هذا الروى ؛ أوّلها :

* قَدْ طَرَقَتْ لَيْلَى بِلَيْلٍ هَاجِعَا *

وقال السيوطى : « قال ابن سلام الجمحى هو للعجاج » اه ، وبحثت ديوان أراجيز العجاج فلم أجده أيضا ، ووجدت ناشره قد جعله فى زيادته بيتا مفردا لم يتقدّمه شىء ولم يتأخر عنه شىء ، ثم وجدت البغدادى يقول : « وهذا الشاهد أحد الأبيات الخمسين التى ماعرف قائلوها » اه

وقوله :

٢٥٦ — كَأَنَّ أُذْنَيْهِ إِذَا تَشَوَّفَا   قَادِمَةً أَوْ قَلَماً مُحَرَّفَا

اللغة : « رواجعا » جمع راجع ، أى : عائد ، وفاعل إذا كان وصفا لغير عاقل جمع على فواعل

المعنى : يتمنى أن تعود له أيام صباه ليخرج عما يستلزمه الكبر من تكاليف الحياة ، ومن المشاقّ والأهوال

الإعراب : « يا » حرف تنبيه ، ويجوز أن تكون حرف نداء والمنادى محذوف ؛ لكن الأوّل أرجح كما تبينت فى شرح الشاهد (رقم ١١ فى ص ١٩ من هذا الجزء) « ليت » حرف تمنّ ونصب « أيام » اسم ليت ، منصوب بالفتحة الظاهرة « الصبا » مضاف إليه « رواجعا » خبر ليت ، منصوب بالفتحة الظاهرة أيضا ، وستعرف مافيه وردّه

الشاهد فيه : قوله « ليت أيام . . . رواجعا » حيث ورد فيه ما ظاهره أن ليت قد نصبت الجزءين جميعا ، وقد تمسك بهذا الظاهر جماعة منهم الفراء ، كما قدّمنا فى شرح الشاهد السابق ، وزعم ابن سلام أن ذلك لغة رؤبة وقومه ، وصرّح أبو حنيفة الدينوري عن أبى زياد بأن نصب الجزءين بليت لغة بنى تميم ، وقد اضطرب النقل عن الكسائى ، فنسب إليه أبو حيان أنه يجيز نصبهما بليت ، ونقل المحقق الرضي وابن هشام عنه أنه خرج بيت الشاهد الذى معنا على أن قوله « رواجعا » خبر لكان المحذوفة مع اسمها ، وجملة « كان » مع معموليها فى محل رفع خبر ليت ، وإنما شجعه على هذا التخريج وقوع « كان » ومعموليها بعد « ليت » كثيرا ، قال تعالى : (يَالَيْتَهَا كَانَتِ القَاضِيَهْ ، يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ) وقال الراجز :

* يَا لَيْتَهَا كَانَتْ لِأَهْلِي إِبِلاَ *

فلما كثر دخول « كان » على « ليت » فى هذا وأمثاله كان هذا مسوّغا لحذفها و بقاء خبرها ؛ لأن كثرة الأسلوب واعتياده يرشدان إليه ؛ ولم يرتض الجماعة هذا التخريج ، وزعموا أن العهد فى حذف « كان » إنما هو بعد « إن » و « لو » الشرطيتين ، كما تقدّم فى باب « كان وأخواتها » وهذا مدفوع بأن حذفها بعد هذين الحرفين كثير ، وليسا شرطا فى جوازه ، ولامحذور فى تخريج البيت على القليل ، والبصريون يزعمون أن خبر « ليت » محذوف ، وهو جملة من فعل وفاعل أوظرف ، وقوله « رواجعا » حال من فاعل هذا الفعل ، أو من الضمير المستكنّ فى الظرف ، والتقدير : ياليت أيام الصبا أقبلن رواجعا ، أو ياليت لنا أيام الصبا رواجعا ، وقد سبق بيان مايرد على هذا التوجيه ؛ فوجود النقل عن الكسائى بتخريج بيت الشاهد على النحو السابق يبعد أن يكون قائلا بنصب الجزءين

٢٥٦ — هذا البيت لمحمد بن ذؤيب العمانى الفقيمى ، وهو راجز من مخضرمى الدولتين : الأموية والعباسية ، ويقال : عاش مائة وثلاثين سنة ، والبيت فى وصف فرس ، وهومن كلمة مدح

... ...

بها أمير المؤمنين هرون الرشيد وأنشدها بين يديه ، وعزا بعضهم هذا البيت لأبى نخيلة ، والصواب ماقدّمناه

اللغة : « تشوّفا » نصب عنقه ، وهو من علامات الفراهة والعتق « قادمة » هى واحدة القوادم ، وهى مقاديم ريش الطائر ، قيل : هى عشر فى كل جناح ، والصواب أن الجناح فيه ست عشرة ريشة : أربع قوادم وقدامى ، وأربع مناكب ، وهنّ بعد القدامى إلى أسفل الجناح ، وأربع خواف ، وهنّ بعد المناكب ، وأربع أباهر من بعد الخوافى « قلما » هو آلة الكتابة « محرّفا » أى : مقطوطا لاعلى جهة الاستواء ، بل يكون الشق الوحشى أطول من الشق الإنسى

الإعراب : « كأنّ » حرف تشبيه ونصب « أذنيه » اسم كأن ، منصوب بالياء لأنه مثنى ، والضمير مضاف إليه « إذا » ظرفية تتعلق بما تضمنه كأنّ من معنى التشبيه « تشوّفا » فعل ماض ، والألف للإطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة فى محل جر بإضافة إذا إليها «قادمة» ظاهره أنه خبر كأنّ ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وستعرف مافيه وردّه « أو » عاطفة «قلما» معطوف على قادمة « محرّفا » صفة لقلم

الشاهد فيه : قوله « كأنّ أذنيه ... قادمة أوقلما » حيث ورد فيه ماظاهره أن « كأنّ » الذى هو حرف تشبيه ؛ قد نصب الاسم والخبر جميعا ، وقد تمسك بهذا الظاهر جماعة من أصحاب الفراء ؛ وزعموا أن قوما من العرب ينصبون الجزءين بكأن ، كما فى هذا البيت ، وكما فى قول ذى الرّمة :

كَأَنَّ جُلُودَهُنَّ مُمَوَّهَاتٍ عَلَى أَبْشَارِهَا ذَهَباً زُلاَلاَ

وكما فى قول النابغة الذبيانى :

كَأَنَّ التَّاجَ مَعْصُوباً عَلَيْهِ لِأَذْوَادٍ أُصِبْنَ بِذِى أَبَانِ

وزعموا أن «جلودهنّ » فى بيت ذى الرّمة اسم كأنّ ، و « مموّهات » خبره ، وأن «التاج» فى بيت النابغة اسم كأنّ ، و « معصوبا » خبره ، وذلك عند الجمهور غير مرضى ولا مستقيم بل إن سلمنا نصب « مموّهات » فى بيت ذى الرمة فخبر كأنّ هو قوله « على أبشارها » وأما مموّهات فحال من «جلود» ، وأما بيت النابغة فخبر كأنّ فيه قوله «عليه» وقوله « معصوبا » حال من التاج

وأما بيت الشاهد فمخرج بعدّة تخريجات : (الأوّل) أن الشاعر قد لحن . والدليل على أنه أخطأ ولم يرجع إلى لغة من لغات العرب أنه حين أنشده بين يدى الرشيد قال له الرشيد : « دع كأنّ أذنيه ، وقل : تخال أذنيه » ، ولو كانت هذه لغة للعرب لما خفيت على الرشيد ومن بحضرته من العلماء (الثانى) سلمنا أنه لم يلحن ، لكن لانسلم أن الرواية « قادمة » بل الرواية الصحيحة هكذا : قَادِمَتَا أَوْ قَلَمَا مُحَرَّفَا ، بألفات من غير تنوين ، على أن الأصل : قادمتان أو قلمان محرفان ؛

﴿تنبيهات﴾ الأول : لم يذكر الناظم فى تسهيله أنَّ المفتوحة ، نظرا إلى كونها فرع المكسورة ، وهو صنيع سيبويه حيث قال : « هذا باب الحروف الخمسة » .

الثانى : أشار بقوله « عَكْسُ مَالِكَانَ » إلى مالهذه الأحرف من الشبه بكان ، فى لزوم المبتدأ والخبر ، والاستغناء بهما ، فعملت عملها معكوسا ؛ ليكونا معهن كمفعول قدّم وفاعل أخر ؛ تنبيها على الفرعية ؛ ولأن معانيها فى الأخبار فكانت كالعمد ، والأسماء كالفضَلات ، فأعطيا إعرابيهما .

الثالث : معنى « إنّ » و « أنَّ » التوكيد ، و « لٰكِنَّ » الاستدراك والتوكيد ، وليست مركبة على الأصح ، وقال الفراء : أصلها « لٰكنْ أنّ » فطرحت الهمزة للتخفيف ونون « لٰكنْ » للساكنين ، كقوله :

٢٥٧ — وَلَسْتُ بِآتِيهِ وَلاَ أَسْتَطِيعُهُ ... وَلاَكِ اسْقِنِي إِنْ كَانَ مَاؤُكَ ذَا فَضْلِ

فحذف نون المثنى ضرورة ، (الثالث) سلمنا أن الرواية كما زعمتم فى البيت كله ، لكن لانسلم أن « قادمة » خبر « كأن » بل هو مفعول لفعل محذوف يقع هو وفاعله خبرا عن «كأنّ» والتقدير : كأن أذنيه تحكيان قادمة

٢٥٧ — هذا بيت من كلة للنجاشى الحارثى — وهو قيس بن عمرو بن مالك — اختارها الشريف المرتضى فى أماليه والشريف ابن الشجرى فى حماسته ، والكلمة فى وصف ذئب ، وقبل بيت الشاهد قوله :

وَمَاءٍ كَلَوْنِ الْغِسْلِ قَدْ عَادَ آجِناً ... قَلِيلٌ بِهِ الْأَصْوَاتُ فِي بَلَدٍ مَحْلِ
وَجَدْتُ عَلَيْهِ الذِّئْبَ يَعْوِى كَأَنَّهُ ... خَلِيعٌ خَلاَمِنْ كُلِّ مَالٍ وَمِنْ أَهْلِ
فَقُلْتُ لَهُ : يَاذِئْبُ ، هَلْ لَكَ فِى فَتًى ... يُوَاسِى بِلاَ مَنٍّ عَلَيْكَ وَلاَ بُخْلِ؟
فَقَالَ : هَدَاكَ اللّٰهُ لِلرُّشْدِ ! إِنَّمَا ... دَعَوْتَ لِمَا لَمْ يَأْتِهِ سَبُعٌ قَبْلِي
فَلَسْتُ بِآتِيهِ ... ... البيت ، و بعده :
فَقُلْتُ : عَلَيْكَ الْحَوضَ ؛ إِنِّى تَرَكْتُهُ ... وَفِى صَغْوِهِ فَضْلُ الْقَلُوصِ مِنَ السَّجْلِ

اللغة : « الغسل » بكسر الغين المعجمة — مايغسل به الرأس من سدر وخطمىّ ونحو ذلك ، يريد أن ذلك الماء كان متغير اللون من طول المكث « آجنا » متغير اللون والطعم « قليل به الأصوات » يريد أنه قفر لاحيوان فيه « بلد محل » أراد الأرض والمكان الجدب ، وأصل

وقال الكوفيون : مركبة من «لا» و « إنَّ » ، والكاف الزائدة لا التشبيهية ، وحذفت الهمزة تخفيفا ؛ ومعنى « لَيْتَ » التمني فى الممكن والمستحيل ، لافى الواجب ، فلا يقال : ليت غدا يجىء ، وأما قوله تعالى : « فَتَمَنَّوُا الْمَوْتَ » مع أنه واجب فالمراد تمنِّيه قبل وقته ، وهو الأكثر؛ و «لعلَّ» الترجى فى المحبوب ، نحو « لَعَلَّ اللهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذٰلِكَ أَمْرًا» والإشفاقُ

المحل : انقطاع المطر ، ويبس الأرض ، وقلة الكلأ « خليع » هو الذى خلعه أهله وتنصلوا منه لكثرة جناياته وجرائره عليهم « عليك الحوض » أى : الزمه ، وعليك : اسم فعل أمر نصب الحوض « صغوه » بفتح الصاد المهملة أو كسرها ــ الجانب المائل منه « السجل » بفتح فسكون ــ الدلو العظيمة

الإعراب : « لبست » فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه « بآتيه » الباء حرف جر زائد ، آتى : خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة ، والضمير مضاف إليه ، من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله « ولا » الواو عاطفة ، لا : نافية « أستطيعه » فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه ، والهاء مفعول ، والجملة معطوفة على جملة ليس ومعموليها « ولاك » الواو عاطفة ، لاك : حرف استدراك مبنى على سكون النون المحذوفة تخلصا من التقاء الساكنين لامحل له من الإعراب « اسقنى » فعل أمر ، فاعله مستتر فيه ، والنون للوقاية ، والياء مفعول « إن » شرطية «كان» فعل ماض ناقص فعل الشرط « ماؤك » اسم كان ، وكاف الخطاب مضاف إليه « ذا » خبر كان منصوب بالألف لأنه من الأسماء الستة « فضل » مضاف إليه ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام

الشاهد فيه : قوله « ولاك اسقنى » حيث حذف النون من « لكن » للتخلص من التقاء الساكنين ــ وهما نون لكن وسين اسقنى ــ تشبيها لنون لكن بالتنوين أو بحرف المد واللين ، بسبب أنها حرف ساكن وفيها غنة ، وهى عبارة عن فضل صوت فى الحرف ، كما أن حرف المد واللين ساكن والمد فضل صوت ، وهذا الحذف ضرورة ؛ والأصل فى الحروف التى هى من أصول الكلمات أن تبقى وتتحرك عند التقاء الساكنين ، وقد استشهد بهذا البيت سيبويه على ذلك (ج ١ ص ٩) وقال الأعلم : « حذف النون من لكن لالتقاء الساكنين ضرورة ؛ لإقامة الوزن ، وكان وجه الكلام أن يكسر لالتقاء الساكنين ، شبهها فى الحذف بحرف المد واللين إذا سكنت وسكن مابعدها ، نحو يغزو العدوّ ، ويقضى الحق ، ويخشى الله ، ومما استعمل محذوفا : لم يك ، ولا أدر » اه ، وقد نظر الفراء بهذا البيت حذف نون « لكن » على قوله إن أصل «لكن» المشدّدة النون « لكن أنّ » بنون ساكنة ؛ فحذفت همزة « أنّ » فالتقت نون « لكن » ساكنة بالنون المشددة ، فحذفت نون لكن تخلصا من التقاء الساكنين ، كما حذفت من

* لَاكِ اسْقِنِي * لذلك

فى المكروه ، نحو « فَلَعَلَّكَ تَارِكٌ بَعْضَ مَايُوحَى إِلَيْكَ » ؛ وقد اقتصر على هذين فى شرح الكافية ، وزاد فى التسهيل أنها تكون للتعليل والاستفهام ؛ فالتعليل نحو « لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ» والاستفهام نحو « وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى ؟ » وتابع فى الأول الأخفش ، وفى الثانى الكوفيين ، وتختص «لعل» بالممكن ، وليست مركبة على الأصح ؛ وفيها عشر لغات مشهورة ؛ و « كأنّ » التشبيه ، وهى مركبة — على الصحيح ، وقيل : بإجماع ، من كاف التشبيه و « أنّ » فأصل « كأنَّ زيداً أسد » إن زيداً كأسد ، فقدم حرف التشبيه اهتماما به ففتحت همزة « أنَّ » لدخول الجار

(وَرَاعِ ذَا التَّرْتِيبَ) وهو تقديم اسمها وتأخير خبرها وجوبا (إِلاَّ فِي) الموضع (الَّذِي) يكون الخبر فيه ظرفا أو مجروراً (كَلَيْتَ فِيهَا — أَوْ هُنَا — غَيْرَ الْبَذِي) للتوسع فى الظروف والمجرورات . قال فى العمدة : ويجب أن يقدر العامل فى الظرف بعد الاسم ، كما يقدر الخبر وهو غير ظرف

﴿تنبيهان﴾ الأول : حكم معمول خبرها حكم خبرها ؛ فلا يجوز تقديمه ؛ إلا إذا كان ظرفا أو جارًّا ومجرورًا ، نحو « إِنَّ عِنْدَكَ زَيْدًا مُقِيمٌ » و « إِنَّ فِيكَ عَمْراً رَاغِبٌ » ؛ ومنه قوله :

٢٥٨ — فَلاَ تَلْحَنِي فِيهَا فَإِنَّ بِحُبِّهَا أَخَاكَ مُصَابُ الْقَلْبِ جَمٌّ بَلاَبِلُهْ

---

٢٥٨ — هذا البيت من شواهد سيبويه (ج١ ص ٢٨٠) ، ولم ينسبه أحد من شراح كلامه إلى قائل معين

اللغة : « تلحنى » مضارع لحاه يلحاه إذا لامه ، وتقول : لحوت العود ولحيته ، إذا قشرت لحاءه ، وأصل الأوّل من هذا « جم » كثير « بلابله » جمع بلبال ، وهو الحزن وشغل البال

المعنى : قال الأعلم : « يقول : لاتلمنى فى حب هذه المرأة فقد أصيب قلبي بها ، واستولى عليه حبها ؛ فالعذل لايصرفنى عنها »

الإعراب : « لا » ناهية « تلحنى » فعل مضارع مجزوم بحذف الألف ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والنون للوقاية ، والياء مفعول « فإن » الفاء للتعليل ، أو واقعة فى جواب النهى ، إن : حرف توكيد ونصب « بحبها » جار ومجرور متعلق بقوله « مصاب » الآتى ، والضمير مضاف إليه «أخاك » اسم إنّ منصوب بالألف ، والكاف مضاف إليه «مصاب» خبر إنّ «القلب» مضاف إليه « جم » خبر ثان لإن « بلابله » فاعل بجم ؛ لأنه صفة مشبهة مرفوع بالضمة ، والهاء مضاف إليه

الشاهد فيه : قوله « إنّ بحبها أخاك مصاب القلب » حيث قدّم معمول خبر إنّ على اسمها ، وهذا المعمول هو قوله « بحبها » وقد أبقى مع هذا عمل إن ؛ فنصب بها الاسم — وهو قوله

وقد صرح به فى غير هذا الكتاب ، ومنعه بعضهم .

الثانى : محل جواز تقديم الخبر إذا كان ظرفا أو مجرورا فى غير نحو « إنَّ عِنْدَ زيدٍ أخاه » ، و « لَيْتَ فى الدار صاحِبَهَا » ؛ لما سلف .

(وَهَمْزَ إنَّ افْتَحْ)وجوبا (لِسَدِّ مَصْدَرٍ *مَسَدَّهَا) مع معموليها لزوما ؛ بأن وقعت فى محل فاعل ، نحو « أَوَ لَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا » أو مفعول غير محكي بالقول ، نحو « وَلاَ تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُمْ » أو نائب عن الفاعل ، نحو « قُلْ أُوحِيَ إلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ » أو مبتدأ ، نحو « وَمِنْ آيَاتِهِ أَنَّكَ تَرَى الْأَرْضَ خَاشِعَةً » أو خبر عن اسم معنى ، غير قول ، ولاصادق عليه خبرها ، نحو « اعْتِقَادِي أَنَّكَ فَاضِلٌ » ؛ بخلاف « قَوْلِي إنَّكَ فَاضِلٌ » و « اعْتِقَادُ زَيْدٍ إنَّهُ حَقٌّ » ، أو مجرور بالحرف ، نحو « ذَلِكَ بِأَنَّ اللهَ هُوَ الْحَقُّ » أو الإضافة ، نحو « مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ » أو معطوف على شىء من ذلك ، نحو « اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ » أو مبدل منه ، نحو « وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللهُ إحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ »

﴿ تنبيه ﴾ إنما قال « لِسَدِّ مصدر » ولم يقل لسدّ مفرد ؛ لأنه قد يسد المفرد مسدها ويجب الكسر ، نحو : « ظننت زيداً إنه قائم »

(وَفِي سِوَى ذَاكَ اكْسِرِ) على الأصل (فَاكْسِرْ فِي الِابْتِدَا) إما حقيقة نحو « إنَّا فَتَحْنَا لَكَ » أو حكما كالواقعة بعد « ألاَ » الاستفتاحية ، نحو « أَلاَ إنَّ أَوْلِيَاءَ اللهِ » والواقعة بعد « حَيْثُ » نحو « اجْلِسْ حَيْثُ إنَّ زَيْدًا جَالِسٌ » والواقعة خبراً عن اسم الذات ، نحو « زَيْدٌ إنَّهُ قَائِمٌ » والواقعة بعد « إذْ » نحو « جِئْتُكَ إذْ إنَّ زَيْدًا غَائِبٌ » (وَفِي بَدْءِ صِلَهْ)

« أخاك » ــ ورفع بها الخبر ــ وهو قوله « مصاب القلب » ــ وإنما ساغ له هذا لأن المعمول المتقدم جار ومجرور ، وأنت عليم بأن الجار والمجرور والظرف يغتفر معهما مالايغتفر مع غيرهما ، قال سيبويه (ج ١ ص ٢٨٠) : « وتقول : إن بك زيدا مأخوذ ، وإن لك زيدا واقف ؛ من قبل أنك إذا أردت الوقوف والأخذ لم يكن بك ولا لك مستقرين لزيد ولا موضعين ، ألا ترى أن السكوت لايستغنى على زيد إذا قلت : لك زيد ، وأنت تريد الوقوف ، ومثل ذلك : إن فيك زيدا لراغب ، قال الشاعر : ٭ فلا تلحنى فيها . . . . . البيت ٭ » اه ، وقال الأعلم : « الشاهد فيه رفع مصاب على الخبر وإلغاء المجرور (يريد أن المجرور لم يجعل هو نفس الخبر) ؛ لأنه من صلة الخبر ومن تمامه ، ولا يكون مستقرا للأخ ولا خبرا عنه » اه

نحو «مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ» ؛ بخلاف حشو الصلة نحو «جَاءَ الَّذِي عِنْدِي أَنَّهُ فَاضِلٌ» و «لاَ أَفْعَلُهُ مَا أَنَّ فِي السَّمَاءِ نَجْماً» ؛ إذ التقدير : ماثبت أن فى السماء نجماً (وَحَيْثُ إِنَّ لِيَمِينِ مُكْمِلَهْ) يعنى وقعت جوابا له ، سواء مع اللام أو دونها ، نحو «وَالْعَصْرِ إِنَّ الإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ» «حم وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ» (أَو حُكِيَتْ بِالْقَوْلِ) نحو «قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ» فإن لم تحك بل أجرى القول مجرى الظن وجب الفتح ، ومن ثم روى بالوجهين قوله :

٢٥٩ — * أَتَقُولُ إِنَّكَ بِالْحَيَاةِ مُمَتَّعٌ *

(أَو حَلَّتْ مَحَلَّ حَالٍ) إما مع الواو (كَزُرْتُهُ وَإِنِّي ذُو أَمَلْ) «كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقاً مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ» وقوله :

---

٢٥٩ — هذا صدر بيت ، وعجزه :

* وَقَدِ اسْتَبَحْتَ دَمَ امْرِئٍ مُسْتَسْلِمِ *

وقال العينى : «أقول : قد قيل إن قائله هو الفرزدق همام» اهـ

اللغة : «تقول» يحتمل أنه مضارع القول بمعنى الظن ، أو مضارع القول بمعنى النطق والتكلم «ممتع» اسم مفعول من قولهم : متعه الله بكذا ، ويقال : متعه — بتضعيف العين — وأمتعه ، وتمتع به ، قال تعالى : (وَمَتَّعْنَاهُمْ إِلَى حِينٍ . نُمَتِّعُهُمْ قَلِيلاً . فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلاً . سَنُمَتِّعُهُمْ ثُمَّ يَمَسُّهُمْ مِنَّا عَذَابٌ أَلِيمٌ) وأصل هذه المادّة المتوع — بضم الميم — وهو الامتداد والارتفاع ، يقال : متع النهار، ومتع النبات ، إذا ارتفع . والمتاع — بفتح الميم — : انتفاع ممتدّ الوقت، وفيه معنى التوسع «مستسلم» منقاد ، خاضع

الإعراب : «أتقول» الهمزة للاستفهام ، تقول : فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه «إنك» حرف توكيد ونصب ، والكاف اسمه «بالحياة» جار ومجرور متعلق بممتع «ممتع» خبر إن ، و إنّ واسمها وخبرها فى محل نصب مقول القول إذا اعتبرت «تقول» بمعنى التكلم ، وعليه فالجملة محكية ، والجملة سدّت مسدّ مفعولى «تقول» إذا جعلته مأخوذا من القول بمعنى الظنّ «وقد» الواو واو الحال ، قد : حرف تحقيق «استبحت» فعل وفاعل «دم» مفعول به «امرئ» مضاف إليه «مستسلم» صفة لامرئ

الشاهد فيه : قوله «أتقول إنك» حيث روى بكسر همزة «إن» على اعتبار الجملة محكية بتقول ، و بفتحها على إجراء «تقول» مجرى «تظنّ» ، وقد تحقق فيه جميع الشروط المعتبرة فى إجراء القول مجرى الظنّ عند عامة العرب ، وسيأتى فى باب «ظنّ وأخواتها» بحث ذلك ، إن شاء الله

٢٦٠ — مَا أَعْطَيَانِي وَلاَ سَأَلْتُهُمَا ... إلاَّ وَإِنِّي لَحَاجِزِي كَرَمِي

٢٦٠ — البيت لكثير عزّة يمدح فيه عبد الملك وعبد العزيز ابنى مروان بن الحكم ، وهو من قصيدة أوّلها :

دَعْ عَنْكَ سَلْمَى إذْ فَاتَ مَطْلَبُهَا ... وَاذْكُرْ خَلِيلَيْكَ مِنْ بَنِي الْحَكَمِ

اللغة : « مطلبها » بفتح الميم واللام بينهما طاء ساكنة ـ يجوز أن يكون مصدرا ميميا بمعنى الطلب ، ويجوز أن يكون اسم زمان بمعنى وقت طلبها « إلا » رواية سيبويه رحمه الله على أنها أداة الاستثناء مكسورة الهمزة مشدّدة اللام ، ورواية أبى العباس المبرّد بفتح الهمزة وتخفيف اللام على أنها حرف استفتاح ، ورواية سيبويه أعرف وأشهر وأصحّ من جهة المعنى ، وستعرف وجهه « لحاجزى » اسم فاعل من حجزه يحجزه ـ من باب ضرب ـ إذا منعه وكفه

الإعراب : « ما » نافية « أعطيانى » فعل ماض ، وألف الاثنين فاعله ، والنون للوقاية ، والياء مفعول « ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفى «سألتهما» فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله ، وضمير الاثنين مفعوله « إلا » أداة استثناء « وإنى » الواو واو الحال ، إنّ : حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسمه « لحاجزى » اللام هى لام الابتداء ، وهى المزحلقة ، حاجز : خبر إن ، وياء المتكلم مضاف إليه ، من إضافة اسم الفاعل لمفعوله « كرمى » فاعل بحاجز ، وياء المتكلم مضاف إليه ، والجملة من « إن » واسمها وخبرها فى محل نصب حال ، وهذا الحال مستثنى من عموم الأحوال ، والمعنى : ما أعطيانى فى حالة من الأحوال ولاسألتهما فى حالة من الأحوال إلا فى الحالة التى يمنعنى فيها كرمى من الإلحاف ، فأما ماذهب إليه أبوالعباس المبرّد فإنه يفيد أنه ماسألهما وأنهما ما أعطياه ، وأنه قد حجزه عن سؤالهما كرمه ، وهذا خلاف المعروف المتواتر من حال كثير مع عبد العزيز وعبد الملك من سؤاله إياهما وإعطائهما إياه

الشاهد فيه : قوله « إلا وإنى لحاجزى » حيث وردت فيه همزة « إنّ » مكسورة لسببين (أوّلهما) وقوعها فى جملة الحال ، و (ثانيهما) اقتران اللام بخبرها ، وكل واحد من هذين الأمرين باستقلاله يقتضى كسر همزتها ، فلو حذفت اللام لكان وقوعها فى صدر جملة الحال كافيا لوجوب كسرها ، ولو لم تكن واقعة فى صدر جملة الحال لكان وجود اللام فى خبرها كافيا لوجوب كسرها ؛ قال سيبويه (ج١ ص٤٧٢) : «تقول : ما قدم علينا أمير إلا إنه مكرم لى ؛ لأنه ليس ههنا شىء يعمل فى إنّ ، ولايجوز أن تكون عليه أنّ ، وإنما تريد أن تقول : ما قدم علينا أمير إلا هو مكرم لى ، فكما لا تعمل فى ذا لا تعمل فى إنّ ، ودخول اللام ههنا يدلك على أنه موضع ابتداء ، قال سبحانه : (وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إلاَّ إنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ) ومثل ذلك قول كثير ☆ ما أعطيانى ... البيت ☆ وكذلك لوقال إلا وإنى حاجزى كرمى » اهـ وقال الأعلم : « الشاهد فيه كسر إن لدخول اللام فى خبرها ، ولأنها واقعة موقع الجملة النائبة عن الحال ، ولوحذف اللام لم تكن إلا مكسورة لذلك » اهـ

أو بدونه ، نحو : « إلاَّ إنَّهُمْ لَيأْكُلونَ الطَّعَامَ » (وَكَسَرُوا) أيضا (مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ) قلبي (عُلِّقَا) عنها (بِاللاَّمِ كَاعْلَمْ إنَّهُ لَذُو تُقَى) وَ « اللهُ يَعْلَمُ إنَّكَ لَرَسُولُهُ » وأنشد سيبويه :

٢٦١ — أَلَمْ تَرَ إنِّي وَابْنَ أَسْوَدَ لَيْلَةً لَنَسْرِي إلَى نَارَيْنِ يَعْلُو سَنَاهُمَا

و (بَعْدَ إذَا فُجَاءَةٍ أوْ) فعل (قَسَمٍ) ظاهر (لاَلاَمَ بَعْدَهُ بِوَجْهَيْنِ نُمِي) أي : نسب ، نظرا لموجب كل منهما ، لصلاحية المقام لهما على سبيل البدل ؛ فمن الأول قوله :

---

٢٦١ — هـذا البيت من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٤٧٤) ولم ينسبه أحد من شرّاح الكتاب إلى قائل معين ، وقد قال سيبويه بعد إنشاده : « سمعناه ممن ينشده من العرب » اهـ.

اللغة : « سناهما » السنا — بفتح السين مقصورا — الضوء الساطع ، قال الله تعالى : (يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ)

الإعراب : « ألم » الهمزة للاستفهام ، لم حرف نفي وجزم وقلب « تر » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف الألف « إني » حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسمه « وابن » الواو عاطفة ، ابن : معطوف على اسم إنّ « أسود » مضاف إليه « ليلة » ظرف زمان ناصبه قوله « نسري » الآتي « لنسري » اللام لام الابتداء ، نسري : فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة في محل رفع خبر إن « إلى نارين » جار ومجرور متعلق بنسري « يعلو » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدّرة على الواو « سناهما » فاعل مرفوع بضمة مقدّرة على الألف ، وضمير النارين مضاف إليه ، وجملة الفعل وفاعله في محل جرّ صفة لنارين

الشاهد فيه : قوله « إني وابن أسود لنسري » حيث وردت همزة « إن » فيه مكسورة لاقتران خبرها — وهو قوله « لنسري » — باللام ، قال سيبويه (ج ١ ص ٤٧٣) : « ومن ذلك أيضا قولك : علمت إنه لخير منك ، فإنّ ههنا مبتدأة ، وعلمت ههنا بمنزلتها في قولك : لقد علمت أيهم قال ذلك ؟ معلقة في الموضعين جميعا ، وهذه اللام تصرف إنّ إلى الابتداء ، كما تصرف عبدالله إلى الابتداء إذا قلت : قد علمت لعبد الله خير منك ، فعبد الله ههنا بمنزلة إنّ في أنه يصرف إلى الابتداء ، ونظير ذلك قوله تعالى : (وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَالَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ) فهو ههنا مبتدأ ، ونظير إن المكسورة إذا لحقتها اللام قوله تعالى : (وَلَقَدْ عَلِمَتِ الْجِنَّةُ إِنَّهُمْ لَمُحْضَرُونَ) وقال أيضا : (هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَى رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ) فإنكم ههنا بمنزلة أيهم إذا قلت : ينبئهم أيهم أفضل ، وقال الخليل : مثله : (إِنَّ اللهَ يَعْلَمُ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ) فما : ههنا بمنزلة أيهم ، ويعلم : معلقة ، قال الشاعر ☆ ألم تر إني وابن أسود ... البيت ☆ سمعناه ممن ينشده عن العرب » اهـ.

٢٦٢ — وَكُنْتُ أُرَى زَيْدًا كَمَا قِيلَ سَيِّدًا   إِذَا أَنَّهُ عَبْــدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ

٢٦٢ — وهذا البيت أيضا من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٤٧٢) ولم ينسبه أحد من شراحه إلى قائل معين، وقال سيبويه قبل إنشاده: «وسمعت رجلا من العرب ينشد هـذا البيت كما أخبرك به» اهـ

اللغة: «اللهازم» جمع لهزمة — بكسر اللام وسكون الهاء وكسر الزاى — وهى بضيعة فى أصـل الحنك الأسفل، ومعنى كونه عبد القفا واللهازم أنك إذا نظرت إلى قفاه ولهازمه تبينت عبوديته ولؤمه؛ لأن القفا موضع الصفع، واللهزمة موضع اللكز، قاله الأعلم، أى: وإنما يضرب على قفاه ولهزمته الدنىء والعبد

الإعراب: «كنت» فعل ماض ناقص، وتاء المتكلم اسمه «أرى» فعل مضارع بمعنى أظن، فاعله ضمير مستتر فيه «زيدا» مفعول أول «كما» الكاف حرف تشبيه وجر؛ ما: مصدرية «قيل» فعل ماض مبنى للمجهول «سيدا» مفعول ثان لأرى «إذا» حرف دال على المفاجأة «أنه» حرف توكيد ونصب، والهاء ضمير الغائب اسمه «عبد» خبر أن «القفا» مضاف إليه «واللهازم» معطوف على القفا، فإذا كسرت همزة إن فلا تقدير فى الكلام، وإذا فتحتها كانت هى مع معموليها فى تأويل مصدر مبتدأ، أى: فإذا العبودية، ثم اختلف فى الخبر فقال جماعة من النحاة منهم المبرد والأعلم: إن «إذا» ظرف وهى الخبر، أى: فى الحضرة العبودية، وقال قوم منهم ابن مالك: إن «إذا» حرف والخبر محذوف؛ أى: فالعبودية حاصلة له

الشاهد فيه: قوله «إذا أنه عبد القفا» حيث روى بوجهين: فتح همزة إن، وكسرها، أما الكسر فعلى نية وقوع المبتدأ والخبر، ولا تقدير فى الكلام، وأما الفتح فعلى نية أن «أن» مع معموليها فى قوة المبتدأ وحده، وهو محتاج إلى ما يتم به معه كلام، وقد بينا لك فى الإعراب ما يتم به؛ قال سيبويه (ج ١ ص ٤٧٢): «فحال إذا ههنا كحالها إذا قلت: إذا هو عبد القفا واللهازم، وإنما جاءت إن ههنا لأنك هذا المعنى أردت، ولو قلت: مررت فإذا أنه عبد، تريد مررت به فإذا العبودية واللؤم، كأنك قلت: مررت فإذا أمره العبودية واللؤم، ثم وضعت أن فى هذا الموضع — جاز» اهـ، وظاهر تقديره ما يتم به الكلام بقوله «كأنك قلت: مررت فإذا أمره العبودية واللؤم» أنه جعل المصدر المنسبك من أن المفتوحة ومعموليها خبرا لمبتدأ محذوف، وقد جعل هذا المبتدأ اسم معنى لا اسم ذات، كما هو واضح إذا تأملت أدنى تأمل، فيكون وجها رابعا إذا فتحت الهمزة، أولها: أن الخبر محذوف، وثانيها أن الخبر هو «إذا» وهو ظرف زمان، وثالثها: أن الخبر «إذا» وهو ظرف مكان، وقال الأعلم: «الشاهد فيه جواز فتح إن وكسرها بعد إذا؛ فالكسر على نية وقوع المبتدأ والخبر بعد إذا، والتقدير: إذا هو عبد القفا، والفتح على تأويل المصدر المبتدأ والإخبار عنه بإذا، والتقدير: فإذا العبودية، وإن شئت قررت الخبر محذوفا، على تقدير: فإذا العبودية شأنه» اهـ، ولم يظهر من كلامه هنا ما يفيد أنه اعتبر «إذا» ظرف

يروى بالكسر على معنى فإذا هُوَ عَبْدُ القَفَا ، وبالفتح على معنى فإذا الْعُبُودِيَّةُ : أى حاصلة ، كما تقول : خرجت فإذا الأسدُ ، قال الناظم : « وَالْكَسْرُ أَوْلَى ؛ لأَنَّهُ لاَيُحْوِجُ إلَى تَقْدِيرٍ » ؛ لكن ذهب قوم إلى أن إذا هى الخبر ، والتقدير فإذا العبودية : أى ففى الحضرة العبودية[1] ، وعلى هذا فلا تقدير فى الفتح أيضا ؛ فيستوى الوجهان ، ومن الثانى قوله :

٢٦٣ — أَوْ تَحْلِفِي بِرَبِّكِ الْعَلِيِّ أَنِّى أَبُو ذَيَّالِكِ الصَّبِيِّ

زمان أو ظرف مكان ؛ إلا أنه يفيد ألبتة أنها ظرف لأنه جعلها خبرا ، وحاصل ماذكره أن الكلام يحتمل ثلاثة أوجه : واحد منها على الكسر ، والاثنان الآخران على الفتح ؛ فأما الوجه الذى يحتمله الكلام على الكسر فأن يكون مابعد إذا جملة تامة غير محتاجة إلى شىء آخر ، و إذا حينئذ ظرف متعلق بخبر إن ، وليست حرفا لأنه لايقول إنها حرف ؛ وأما الوجهان اللذان يحتملهما الكلام على تقدير فتح الهمزة فأحدهما أن تكون إذا ظرفا متعلقا بمحذوف خبر مقدّم وأن وما بعدها فى تأويل مصدر مبتدأ مؤخر ، وأما الوجه الثانى فأن تكون إذا ظرفا متعلقا بخبر أنّ ، وأن مع مابعدها فى تأويل مصدر مبتدأ خبره محذوف ، وتقدير الكلام على هذا الوجه الأخير فإذا العبودية حاصلة ، وعلى الوجه الذى قبله فإذا العبودية : أى ففى الحضرة العبودية

(١) لو راجعت كلام الأعلم رحمه الله الذى ذكرناه فى شرح الشاهد المتقدّم ، ودققت النظر فى الذى ذكرناه لك فى توضيح كلامه ، و بيان أوجه الإعراب التى ذكرها ؛ علمت أن الأعلم من الذين ذكروا هذا التقدير الذى ذكره الشارح رحمه الله ، وعلمت أيضا أن هذا التقدير يغنى عن تقدير محذوف ؛ ذلك لأن إذا هى خبر المبتدأ الذى ينسبك من أن المفتوحة الهمزة واسمها وخبرها ؛ فالعبودية هو المصدر المنسبك من أن واسمها وخبرها ، وقوله « فى الحضرة » بيان لمعنى إذا وغنائها عن الخبر

٢٦٣ — قال العينى : « أقول : قائله هو رؤبة بن العجاج » اهـ ، وقد راجعت ديوان رؤبة فلم أجده فى أصله ، ووجدت فى زياداته قطعة فيها هذا البيت ، وهى :

لَتَقْعُدِنَّ مَقْعَدَ الْقَصِيِّ مِنِّيَ ذِى الْقَاذُورَةِ الْمَقْلِيِّ

أَو تَحْلِفِي ... ... البيت ، و بعده :

قَدْ رَابَنِي بِالنَّظَرِ الزَّكِيِّ وَمُقْلَةٍ كَمُقْلَةِ الْكُرْكِيِّ

كَأَنَّ مَتْنَيَّ مِنَ النَّفِيِّ مَوَاقِعُ الطَّيْرِ عَلَى الصُّفِيِّ

* لِطُولِ إشْرَافِي عَلَى الطَّوِيِّ *

... ...

ونسب العينى إلى ابن برى أنه قال : « هذا الرجز لبعض العرب ، وقدم من سفره فوجد امرأته قد ولدت غلاما فأنكره » اهـ ، وقد راجعت مواد اللسان فى هذه القطعة كلها فوجدته ذكر فى مادتى « صفو ، نفى » الأبيات الثلاثة من قوله ✲ كأن متنى ... إلى آخر القطعة ، ونسبها للأخيل ، عن ابن سيده عن أبى على ، وذكر أن ابن دريد أنشدها فى الجمهرة

اللغة : « القصى » البعيد ، وأصله قصا المكان يقصو قصوا ، أى : بعد « القاذورة » يقال : رجل قاذورة ، ورجل ذو قاذورة ، إذا كان لا يصاحبه الناس لسوء خلقه « المقلى » اسم مفعول ، من قلاه يقليه ، إذا كرهه وأبغضه ، ويقال : قلاه يقلوه ، أيضا ، إلا أن اسم المفعول الذى معنا ينبغى أن يكون مأخوذا من الأول ؛ لأن اسم المفعول من الناقص الواوى الذى لم يعل فعله الماضى ينبغى أن تصح لامه ؛ فتقول : عدا عليه يعدو فهو معدو عليه ، وشذ نحو قول عبد يغوث بن وقاص الحارثى :

وَقَدْ عَلِمَتْ عِرْسِي مُلَيْكَةُ أَنَّنِي ... أَنَا اللَّيْثُ مَعْدِيًّا عَلَيْــهِ وَعَادِيَا

« ذيا » تصغير ذا الإشارية « الكركى » طائر كبير أغبر طويل الساقين فى طبعه الحذر والتحارس بالنوبة ، والذى يحرس يهتف بصوت خفى ، كأنه ينذر بأنه حارس ؛ فإذا قضى نوبته قام الذى كان نائما يحرس مكانه ، ولها مشات ومصايف ، ومنها مايلزم موضعا واحدا ، ومنها مايسافر بعيدا ، وفى طبعه التناصر ، ولا تطير جماعة منه متفرقة ، بل صفا واحدا يقدمها واحد منها كالرئيس لها وهى تتبعه ، يكون ذلك حينا ثم يخلفه آخر منها مقدما حتى يصير الذى كان مقدما مؤخرا « النفى » بفتح النون وكسر الفاء بعدها ياء مشددة — ماوقع عن الرشاء من الماء على ظهر المستقى ، وهو فعيل بمعنى مفعول ؛ لأن الرشاء ينفيه ، وقيل : هو تطاير الماء عن الرشاء عند الاستقاء ؛ والفرق بينهما أنه على الأول اسم مفعول ، كما علمت ، وعلى الثانى مصدر ، قال ثعلب : شبه الماء وقد وقع على متن المستقى بذرق الطائر على الصفى اهـ « الصفى » بضم الصاد وكسر الفاء — قال ابن سيده : « هو جمع الجمع لصفاة ، والجمع صفا ، قال : وإنما حكمنا بأن صفيا جمع صفا لا جمع صفاة ؛ لأن فعلة — بفتح الفاء والعين جميعا — لاتكسر على فعول — بضمهما — إنما ذلك لفعلة — بفتح الفاء وسكون العين — كبدرة وبدور » اهـ ، والصفاة : الحجر الضخم الصلد الذى لاينبت شيئا « الطوى » بفتح الطاء وكسر الواو وتشديد الياء — البئر المطوية بالحجارة ، وهو فعيل بمعنى مفعول

الإعراب : « أو » هى العاطفة ، وهى هنا بمعنى إلى « تحلفى » فعل مضارع منصوب بأن المصدرية المضمرة بعد أو التى بمعنى إلى ، وياء المخاطبة فاعله ، والمصدر مجرور بما تضمنته أو « بربك » جار ومجرور متعلق بتحلفى ، وكاف الخطاب مضاف إليه « العلى » صفة لرب « أنى » حرف توكيد

يروى بالكسر على جعلها جوابا للقسم ، وبالفتح على جعلها مفعولا بواسطة نزع الخافض ، أى : على أنّى ، والتقييد بكون القسم بفعل ظاهر للاحتراز عما مرّ قريبا فى المكسورة ، وبقوله « لَا لَامَ بَعْدَهُ » عما بعده اللام من ذلك ؛ حيث يتعين فيه الكسر ، نحو « وَيَحْلِفُونَ بِاللهِ إِنَّهُمْ لَمِنْكُمْ » و « أَهْؤُلَاءِ الَّذِينَ أَقْسَمُوا بِاللهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ إِنَّهُمْ لَمَعَكُمْ » .

وقد اتضح لك أن من فتح « أنّ » لم يجعلها جواب القسم ؛ لأن الفتح متوقف على كون المحل مغنيا فيه المصدر عن « أنّ » وصلتها ، وجواب القسم لايكون كذلك ، فإنه لا يكون إلا جملة .

ويجوز الوجهان أيضا (مَعْ تِلْوِفَا الْجَزَا) نحو « فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ » جواب « مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ » قرئ بالكسر على جعل مابعد الفاء جملة تامة ، أى : فهو غفور رحيم ، وبالفتح على تقديرها بمصدر هو خبر مبتدإ محذوف ، أى : فجزاؤه الغفرانُ ، أو مبتدأ خبره محذوف ، أى : فالغفرانُ جزاؤه ، والكسر أحسن فى القياس ، قال الناظم : « وَلِذَلِكَ لَمْ يَجِيءِ الْفَتْحُ فِي الْقُرْآنِ إِلاَّ مَسْبُوقًا بِأَنَّ الْمَفْتُوحَةِ » .

(وَذَا) الحكم أيضا (يَطَّرِدُ * فِي) كل موضع وقعت « إِنَّ » فيه خبر قول ، وكان خبرها

ونصب ، وياء المتكلم اسمه « أبو » خبر أن « ذيا لك » مضاف إليه ، واللام للبعد ، والكاف حرف دال على الخطاب « الصبى » بدل من اسم الإشارة ، أو عطف بيان عليه

الشاهد فيه : قوله « أو تحلفى . . أنى » حيث روى بوجهين : بكسر همزة « إن » على أن جملتها مع معموليها لامحل لها جواب القسم ، وبفتح همزتها على أنها مع معموليها فى تأويل مصدر مجرور بحرف جر يتعلق بفعل القسم ، أى : حلفت على كونى أبا ذيالك الصبى ، فالكسر على اعتبار ، والفتح على اعتبار آخر ، ولا يمكن أن يكون الفتح والكسر جميعا على اعتبار واحد ؛ فلا تظنّ أن معنى عدّهم المواضع التى يجوز فيها الأمران أن ذلك واقع فى كل موضع على وجه واحد ؛ بل القاعدة العامة أن كلّ موضع جاز فيه اعتباران أحدهما يقتضى المصدر والآخر يقتضى الجملة فهو مما يجوز فيه الكسر والفتح ، وكل موضع لايجوز فيه إلا وقوع الجملة مذكورة الطرفين فهو مما يجب فيه الكسر ، وكل موضع لايجوز فيه إلا وقوع المصدر فهو مما يجب فيه الفتح . وأنت لو تأملت فيما عدّه المصنف والشارح من مواضع الوجوه الثلاثة لوجدتها جارية على هذا السنن لاتشذ عنه أبدا ، فكن ممن يكتفى بالإشارة عن العبارة ويحوى التفاصيل باستحضار المجملات ، والله المسئول أن يرشدك ويوفقك

قولا ، والقائل واحد ، كما فى (نَحْوِ خَيْرُ الْقَوْلِ إِنِّى أَحْمَدُ) اللّهَ ، فالفتح على معنى خيرُ القول حمدُ اللهِ ، والكسر على الإخبار بالجملة لقصد الحكاية ، كأنك قلت : خير القول هذا اللفظ ، أما إذا انتفى القول الأول فالفتح متعين ، نحو : عَمَلِي أَنِّى أَحْمَدُ اللهُ ، أو القول الثانى أو لم يتحد القائل ؛ فالكسر ، نحو : قَوْلِي إِنِّى مُؤْمِنٌ ، وقَوْلِي إِنَّ زَيْدًا يحمد الله .

﴿ تنبيه ﴾ سكت الناظم عن مواضع يجوز فيها الوجهان :

الأول : أن تقع بعد واو مسبوقة بمفرد صالح للعطف عليه ، نحو « إِنَّ لَكَ أَنْ لاَتَجُوعَ فِيهَا وَلاَ تَعْرَى وَأَنَّكَ لاَتَظْمَأُ فِيهَا وَلاَ تَضْحَى » قرأ نافع وأبو بكر بالكسر ؛ إما على الاستئناف ، أو العطف على جملة « إن » الأولى ، والباقون بالفتح عطفا على « أن لاتجوع » .

الثانى : أن تقع بعد « حتى » ؛ فتكسر بعد الابتدائية ، نحو : مَرِضَ زَيْدٌ حَتَّى إِنَّهُمْ لاَيَرْجُونَه ؛ وتفتح بعد الجارة والعاطفة ، نحو : عَرَفْتُ أُمُورَكَ حتى أنك فاضل .

الثالث : أن تقع بعد « أمَا » نحو : أما إنك فاضل ، فتكسر إن كانت « أمَا » استفتاحية بمنزلة ألاَ ، وتفتح إن كانت بمعنى « حَقًّا » كما تقول : حَقًّا أَنَّكَ ذاهب . ومنه قوله :

٢٦٤ — * أَحَقًّا أَنَّ جِيرَتَنَا اسْتَقَلُّوا *

---

٢٦٤ — هذا صدر بيت ، وعجزه :

* فَنِيَّتُنَا وَنِيَّتُهُمْ فَرِيقُ *

وهذا البيت من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٤٦٨) ، وقد نسبه للعبدى ، وزاد الأعلم فى بيان هذه النسبة بقوله : إنه لرجل من عبد القيس ، وقد نسبه محمد بن سلام الجحى للمفضل بن معشر البكرى ، وذكر أنه مطلع قصيدة ، و بعده :

فَدَمْعِى لُؤْلُؤٌ سَلِسٌ عُرَاهُ يَخِرُّ عَلَى المَهَاوِى مَايَلِيقُ

وذكر صاحب الحماسة البصرية أبياتا لعامر بن أسحم بن عدى الكندى ، وهو شاعر جاهلى، فى أوّلها بيت الشاهد ، ولكنه رواه هكذا :

أَلَمْ تَرَ أَنَّ جِيرَتَنَا اسْتَقَلُّوا فَنِيَّتُنَا وَنِيَّتُهُمْ فَرِيقُ

ولا شاهد فيه كما ترى

اللغة : «جيرتنا » بكسر الجيم ــ جمع جار « استقلوا » نهضوا مرتحلين ، من قولهم: استقل القوم ، إذا مضوا وارتحلوا « نيتنا » أراد بالنية الوجه الذى يقصده المسافر من قرب أو بعد « فريق» متفرقة ، وقال الأعلم : « والفريق يقع للواحد والجمع والمذكر والمؤنث ، ونظيره صديق

... ...

وعدوّ » اه « سلس عراه » يريد أنه سهل الانحدار ، من قولهم : شراب سلس ، إذا كان كذلك «المهاوى» جمع مهواة ، وأرادهنا ما بين العين إلى الصدر ، يريد أن الدمع يتساقط على هذا المكان « ما يليق » أى ما يثبت وما يستمسك

الإعراب : « أحقا » الهمزة للاستفهام ، وحقا : منصوب على الظرفية عند سيبويه ومن وافقه وعند الخليل ومتابعيه ، ومنصوب على أنه مفعول مطلق لفعل محذوف عند أبى العباس المبرد وشيعته « أن» حرف توكيد ونصب « جيرتنا » اسم أن ، والضمير مضاف إليه «استقلوا» فعل وفاعل ، والجملة فى محل رفع خبر أنّ، وأنّ ومادخلت عليه فى تأويل مصدر مرفوع بالإجماع ، وعند المبرد أنه مرفوع لأنه فاعل المصدر السابق، وعند سيبويه وموافقيه مرفوع لأنه فاعل بالظرف وعند الخليل مرفوع بالابتداء والظرف المتقدّم متعلق بمحذوف خبر مقدّم « نيتنا » مبتدأ ، ومضاف إليه «ونيتهم» معطوف على المبتدأ ، ومضاف إليه «فريق» خبر للمبتدأ وما عطف عليه

الشاهد فيه : قوله « أحقا أن» واعلم أن الكلام على هذا فى عدّة مواضع ، وقد سبق بيان أكثرها فى شرح الشاهد (رقم ١٢٩) ولكنا نعيد مالا بدّ منه لإيضاح الكلام هنا :

الموضع الأوّل الكلام على « حقا » نفسها أمصدر هى أم ظرف ؟ وقد أطبق إجماع العلماء على أنها فى أوّل الأمر وأصل الاستعمال مصدر بمعنى الثبوت ، تقول : حق الأمر يحق حقا ، أى : ثبت ثبوتا ، ومنه قيل للأمر الثابت: حقيقة ، ثم اختلفوا بعد هذا ؛ فذهب أبو العباس المبرد إلى أنه باق على حاله الأولى ولم يخرج عن المصدرية ، وذهب سيبويه والخليل وجمهور الكوفيين ، وتبعهم المحققون من المتأخرين كالرضى وابن هشام ، إلى أنه خرج عن المصدرية إلى الظرفية ؛ لما بين الحدث الذى هو مدلول المصدر والزمان الذى هو مدلول الظرف من الارتباط والمناسبة ؛ إذ لا يقع الحدث إلا فى زمان ، وهذا الرأى هو المعتمد الذى تنصره الأدلة ، ويدلّ على هذا وجهان (أوّلهما) أن معنى قولك : «أحقا أنك منطلق» أفى الحق انطلاقك ،والمراد به أخبرنى هل أنت منطلق ؟ وليس معناه أتثبت هذا ثبوتا وتحققه حقا ، (والوجه الثانى) أن العرب قد صرحوا كثيرا بذكر « فى » قبل هذا اللفظ ؛ من ذلك قول أبى زبيد الطائى :

أَفِي حَقٍّ مُوَاسَاتِي أَخَاكُمْ بِمَالِي ثُمَّ يَظْلِمُنِي السَّرِيسُ؟

وقول الآخر :

أَفِي الْحَقِّ أَنِّي مُغْرَمٌ بِكِ هَائِمٌ وَأَنَّكِ لاَ خَلٌّ لَدَيَّ وَلاَ خَمْرُ

فلما كانوا يصرحون بفى مع هذا اللفظ علمنا أنهم أخرجوه عن المصدرية إلى الظرفية

الموضع الثانى : أجمعوا على أن « أن » المؤكدة الواقعة بعد هذا اللفظ مفتوحة الهمزة لاغير ، وأجمعوا كذلك على أن « أن » مع اسمها وخبرها فى تأويل مصدر مرفوع ، والدليل على

... ...

هـذا أن العرب حيث يجيئون بالمصدر الصريح مكان « أن » ومعموليها يذكرونه مرفوعا كما فى قول الشاعر :

أَحَقًّا بَنِي أَبْنَاءِ سَلْمَى بْنِ جَنْدَلٍ تَهَدُّدُكُمْ إِيَّاى وَسْطَ المَجَالِسِ

واختلفوا بعد هـذا فى رافعه ؛ فذهب المبرد إلى أنه مرفوع بالفاعلية ، جريا على مذهبه فى أن « حقا » مصدر ، وذهب الخليل كما نقله عنـه سيبويه إلى أن الظرف ، وهو « أحقا » ، متعلق بمحذوف خبر مقدّم ، و « أن » ومعمولاها فى تأويل مصدر مبتدأ مؤخر ، وارتضى سيبويه أن المصدر المنسبك فاعل بالظرف إذا اعتمد على الاستفهام كما فى بيت الشاهـد ، فإن لم يعتمد فهو مبتدأ مؤخر كقول الخليل

ومثل هذا الشاهد قول النابغة الجعدى ، وهو الشاهد (رقم ١٢٩) وقد مضى مشروحا :

أَلاَ أَبْلِـغْ بَنِي خَلَفٍ رَسُولاَ أَحَقًّا أَنَّ أَخْطَلَكُمْ هَجَانِي

وقول عمر بن أبى ربيعة ، وهو من شواهد سيبويه :

أَأَلْحَقَّ إِنْ دَارُ الرَّبَابِ تَبَاعَدَتْ أَوِ انْبَتَّ حَبْلٌ أَنَّ قَلْبَكَ طَائِرُ

ومما يؤكد لك التزام فتح همزة « أن » بعد هذا اللفظ وقوع « أن » المخففة من الثقيلة فى هذا الموقع فى مثل قول عبد الله بن الدمينة ، وهو من شعر الحماسة :

أَحَقًّا عِبَادَ ٱللهِ أَنْ لَسْتُ صَادِراً وَلاَ وَارِداً إِلاَّ عَلَيَّ رَقِيبُ

وَلاَ سَائِراً وَحْدِى وَلاَ فِي جَمَاعَةٍ مِنَ النَّاسِ إِلاَّ قِيلَ أَنْتَ مُرِيبُ

وَهَلْ رِيبَةٌ فِي أَنْ تَحِنَّ نَجِيبَةٌ إِلَى إِلْفِهَا أَوأَنْ يَحِنَّ نَجِيبُ

الموضع الثالث : فى المشابهة بين «أما أنك قائم» و بين « أحقا أنك ذاهب» ولك أن تقول : إن الظاهر أن « أما » حرف فكيف تكون بمعنى « حقا » أو بمعنى « أحقا » ؟ وكيف يكون مابعدها فاعلا أو مبتدأ تقدّم خبره ، كما كان ذلك مع « حقا » ؟ ؟ وجواب هـذا أن نقول لك : اختلف العلماء فى أن « أما » هل هى بمعنى « حقا » أوهى بمعنى « أحقا » وهذا الخلاف مبنى على خلاف آخر ؛ وهو هل « أما » مركبة أو بسيطة ؛ فذهب قوم منهم ابن خروف إلى أنها بسيطة ، وعليه فهى نائبة مناب حقا ــ ومنهم من نقل عن ابن خروف أن « أما » حرف بسيط لم يتضمن الظرفية مع أنه قائل بفتح همزة « أن » بعدها ، وهو بعيد كل البعد ؛ وقال آخرون ــ وهو الراجح ــ إنها مركبة من همزة الاستفهام ، و « ما » التى هى اسم بمعنى شىء ، وذلك الشىء هو حق ، وعلى هـذا تكون « أما » نائبة عن « أحقا » فإذا قلت : « أما أنك قائم » فالهمزة للاستفهام ، وما : منصوب المحل على الظرفية ، و « أنك قائم » فى تأويل مصدر فاعل بالظرف

أى : أفى حق هذا الأمر .

الرابع : أن تقع بعد « لاَجَرَمَ » نحو : « لاَجَرَمَ أَنّ اللهَ يَعْلَمُ » فالفتح عند سيبويه على أن « جَرَمَ » فعل ، و « أَنَّ » وصلتها فاعل ، أى : وجب أن الله يعلم ، و « لا » صلة ، وعند الفراء على أن « لاَجَرَمَ » بمنزلة لارَجُلَ ، ومعناه لابُدَّ ، و « مِنْ » بعدها مقدرة ، والكسر على ماحكاه الفراء من أن بعضهم ينزلها منزله اليمين فيقول : لاَجَرَمَ لآتينك .

(وَبَعْدَ ذَاتِ الْكَسْرِ تَصْحَبُ الْخَبَرْ) جوازا (لاَمُ ابْتِدَاء نَحْوُ إِنِّى لَوَزَرْ) أى : مَلْجأ ، وكان حق هذه اللام أن تدخل على أول الكلام ؛ لأن لها الصَّدْر ، لكن لما كانت للتأكيد و « إنَّ » للتأكيد كرهوا الجمع بين حرفين لمعنى واحد ، فزحلقوا اللام إلى الخبر(١) .

﴿ تنبيه ﴾ اقتضى كلامه أنها لاتصحب خبر غير « إنّ » المكسورة ، وهو كذلك ، وما ورد من ذلك يحكم فيه بزيادتها ؛ فمن ذلك قراءة بعض السلف « إلاَّ أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ » بفتح الهمزة ، وأجازه المبرد ، وما حكاه الكوفيون من قوله :

٢٦٥ — * وَلٰكِنَّنِى مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ *

على رأى سيبويه ، ومبتدأ خبره الظرف على رأى الخليل . وإنما قلنا إن القول بتركبها وبنيابتها عن « أحقا » أرجح من القول ببساطتها وبنيابتها عن « حقا » لأن القائل إذا قال « أما أنك قائم » فهو مريد لمعنى الاستفهام ألبتة ، فلو ذهبت إلى بساطة « أما » للزمك أحد أمرين : الأول إخلاء الكلام من معنى الاستفهام ، وهو خلاف مايقصده المتكلم بهذه العبارة ، والثانى : أن تدعى تقدير همزة الاستفهام دائما ، وهو بعيد عن الصواب ؛ لأن هذه الهمزة لم ينطق بها مرة واحدة مع هذا الأسلوب حتى يدعى أنها إذا لم تذكر فهى مقدرة

(١) إذا أبدلوا همزة إنّ هاء فقالوا : هِنَّ ، على نحو إبدالهم فى « هَرَاقَ الْمَاءَ » وفى « هَرَحْتُ الدَّابَّةَ » أدخلوا اللام عليها فقالوا : لَهِنَّكَ ، ومنه قول الشاعر :

أَلاَ يَاسَنَا بَرْقٍ عَلَى قُلَلِ الْحِمَى   لَهِنَّكَ مِنْ بَرْقٍ عَلَىَّ كَرِيمُ

وهذا وحده عندنا دليل على ماذكره الشارح رحمه الله من أن موضع اللام صدر الكلام

٢٦٥ — هذا عجز بيت أنشده الكوفيون ، ولم يذكروا له صدرا ، ولا ذكروا له سابقا أو لاحقا ، ولهذا تضافرت كلمة البصريين على إنكاره والتشنيع على رواته ، قال ابن هشام فى المغنى : « ولا يعرف له قائل ، ولا تتمة ، ولا نظير » اه

اللغة : « عميد » هو الذى هدّه العشق ، قال الجوهرى : « عمده المرض ، إذا فدحه ،

ومنه قوله :

٢٦٦ — أُمُّ الْحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَهْ

ورجل معمود وعميد ، أى : هدّه العشق » ، ووقع فى رواية الفراء مكان هذه الكلمة « لكميد » فقد يمكن أن تكون تحريفا من النساخ ، وقد يمكن أن تكون رواية ، والكميد : وصف من الكمد ، وهو الحزن

الإعراب : « ولكننى » حرف استدراك ونصب ، والنون للوقاية ، والياء اسم لكن « من حبها » جار ومجرور متعلق بقوله « عميد » الآتى ، وضمير المحبوبة مضاف إليه «لعميد» اللام لام الابتداء ، عميد : خبر لكن ، وهذا إعراب الكوفيين وستعرف مافيه

الشاهد فيه : قوله « لكننى لعميد » حيث ورد فيه ما ظاهره دخول لام الابتداء على خبر لكن كما عرفت من وجه الإعراب الذى ذكرناه لك ، وقد تمسك بهذا الظاهر الكوفيون وجعلوا هذا البيت حجة لهم فى هذه المسألة ، وأجازوا القياس عليه ، ولم يرتض البصريون قولهم هذا ، ولا قبلوا استشهادهم بهذا البيت ، ولهم عليه ردود : (الأوّل) أن هذا جزء من بيت لا تعلم تتمته ولا كلته التى هو منها ولا نسب إلى من يحتج بقوله من الشعراء ؛ فيجب ألا يؤخذ به (الثانى) لو سلمنا صحة الرواية فيه وأن قائله ممن يجوز أن يؤخذ بأشعارهم فلا نسلم أنه يجوز القياس عليه لأنه معدوم النظير فى كلام العرب ، والبيت الواحد والبيتان لا تبنى عليهما القواعد (الثالث) أنه عندنا يحتمل وجوها غير ما ذكرتم فلم يبق حجة فيما جئتم به من أجله .

وقد وجهوه على غير ما قال الكوفيون بتوجيهين ، (الأوّل) : أن هذه اللام زائدة وليست لام الابتداء ؛ (الثانى) : أن هذه اللام داخلة على خبر « إن » المكسورة فى حقيقة الأمر ، وليست داخلة على خبر « لكن » كما زعمتم وكما هو الظاهر ، وذلك أن الأصل « ولكن إننى لعميد » فحذفت همزة « إن » تخفيفا فالتقى ساكنان : نون « لكن » الاستدراكية ، ونون « إن » ، فحذفنا نون لكن تخلصا من التقاء الساكنين فصار « ولكننى لعميد » .

وزعم العينى أنهم وجهوه على أن أصله « ولكن أنا » فحذفت الهمزة تخفيفا ، وهو فاسد من وجهين (الأوّل) أنه يلزم عليه تجويز دخول اللام على خبر المبتدأ ، وهو فاسد ، فلا يخرّج عليه (الثانى) أن يقال : فما الذى قلب ألف « نا » ياء ؟

٢٦٦ — نسب الصاغانى هذا البيت إلى عنترة بن عروس مولى ثقيف ، ونسبه قوم إلى رؤبة ابن العجاج ، والأوّل أكثر وأشهر ، وذكره فى الصحاح واللسان ولم ينسباه

اللغة : «الحليس» هو بضم الحاء المهملة وفتح اللام — وهو تصغير حلس — بكسر فسكون — وهو كساء رقيق يوضع تحت البرذعة ، وأصل هذه كنية الأتان «شهربة» بفتحتين بينهما هاء ساكنة — الكبيرة الطاعنة فى السنّ ، وأصل الشهربة الحويض الذى يكون أسفل النخلة ، وهاؤه زائدة للإلحاق ، ومثل الشهربة الشهبرة بتقديم الباء الموحدة على الراء « ترضى من اللحم » أى بدله

وقوله :

٢٦٧ — * فَقَالَ مَنْ سُئِلُوا أَمْسَى لَمَجْهُودَا *

الإعراب : « أم الحليس » مركب إضافى مبتدأ « لعجوز » اللام زائدة ، عجوز خبر المبتدأ « شهربة » صفة لعجوز « ترضى » فعل مضارع فاعله مستتر فيه « من اللحم » جار ومجرور متعلق بترضى « بعظم » مثله « الرقبة » مجرور بالإضافة إلى عظم

الشاهد فيه : قوله « أم الحليس لعجوز » حيث ورد فيه ماظاهره دخول لام الابتداء على خبر المبتدأ ، وأصلها أن تدخل على المبتدأ نفسه ؛ فيقال : لأم الحليس عجوز ، كما تقول : لمحمد مسافر ، أوتدخل على خبر إنّ أو اسمها المتأخر أوضمير الفصل أومعمول خبرها ، كما هو مفصل فى الشرح

وللعلماء فى تخريج هذا البيت عدّة توجيهات (الأوّل) أنا لانسلم أن هذه اللام هى لام الابتداء التى تدخل الكلام فى المواضع التى ذكرتها ، وإنما هى لام زائدة أقحمت بين المبتدأ وخبره (والثانى) سلمنا أنها لام الابتداء ، ولكنا لانسلم أنها داخلة فى اللفظ والتقدير جميعا على الخبر ، وإنما دخلت على الخبر فى اللفظ ، وأما فى التقدير فهى داخلة على المبتدأ ، وذلك أن الأصل : أم الحليس لهى عجوز ، فحذف المبتدأ — الذى هو الضمير المنفصل — فلم يكن بدّ من دخول اللام على خبره ، ولم يرتض ذلك ابن جنى ؛ لأن لام الابتداء تزاد للتأكيد ، والحذف ينافيه ، ولكنك قد علمت أن رأس النحاة سيبويه والخليل لم يذهبا إلى التنافى بين الحذف والتأكيد ، وعليه يكون هذا التوجيه سائغا (الثالث) سلمنا أن هذه لام التوكيد وأنها داخلة فى اللفظ والتقدير على الخبر ، لكن لانسلم أن هذا موضع يقاس على هذا الشاهد فيه ، بل هو شاذ أو ضرورة اقتضاها الشعر لإقامة الوزن ، قال ابن منظور : « اللام مقحمة فى لعجوز ، وأدخل اللام فى غير خبر إن ضرورة ؛ ولايقاس عليه ، والوجه أن يقال: لأم الحليس عجوز ، كما يقال : لزيد قائم ، ومثله قول الراجز : * خالى لأنت ... البيت * » اهـ ، وهذا البيت هو الشاهد (رقم ١٥٥) وقد مضى فى باب المبتدأ والخبر فانظره هناك

ومثلهما قول أبى عزّة عمرو بن عبد الله بن عثمان يمدح النبىّ صلى الله عليه وسلم :

فَإِنَّكَ مَنْ حَارَبْتَهُ لَمُحَارَبٌ ... شَقِيٌّ وَمَنْ سَالَمْتَهُ لَسَعِيدُ

٢٦٧ — هذا عجز بيت ، وصدره :

* مَرُّوا عَجَالَى فَقَالُوا : كَيْفَ صَاحِبُكُمْ ؟ *

وقد أنشد ثعلب هذا البيت فى أماليه ؛ وأنشده أبو على ، وابن جنى ، ولم ينسبه أحد منهم إلى قائل معين ، وذكر العينى أنه من أبيات الكتاب ، وقد بحثت عنه فلم أجده ، و بعده :

وقوله :

٢٦٨ — وَمَا زِلْتُ مِنْ لَيْلَى لَدُنْ أَنْ عَرَفْتُهَا لَكَالْهَائِمِ الْمُقْصَى بِكُلِّ مُرَادِ

يَاوَيْحَ نَفْسِيَ مِنْ غَبْرَاءَ مُظْلِمَةٍ قِيسَتْ عَلَى أَطْوَلِ الْأَقْوَامِ مَمْدُودَا

اللغة : « مروا » هو فعل ماض من المرور «عجالى» بفتح العين والجيم وآخره ألف مقصورة — جمع عجلان ، مثل سكران وسكارى ، وندمان وندامى ، ومنهم من يروى « عجالا » بكسر العين وفتح الجيم — على أنه جمع عجل — بفتح فضم — كرجل ورجال ، وروى أيضا « سراعا » جمع سريع « كيف صاحبكم » وقع فى شرح ابن عقيل « كيف سيدكم » وقوله « من سألوا » يروى بالبناء للمعلوم على أن جملة « سألوا » صلة « من » والعائد محذوف تقديره : سألوه ، ويروى بالبناء للمجهول على أن الرابط هو الضمير البارز الذى يقع نائب فاعل ، وهو واو الجماعة ، وقد ذكر البغدادى الرواية الأولى ، وقدر العائد مجرورا بحرف جر ، قال : « أى سألوا عنه ، وهو ضرورة » اه ، ومراده أن المريض هو الذى أجاب ، ونقول : لاداعية لهذا التكلف وارتكاب الضرورة مع أن الفعل يتعدّى بنفسه ، ومع أن الظاهر أن المسئول جماعة مصاحبة للمريض ، والذى دعاه إلى ارتكاب هذا التكلف البيت المروى بعده ، مع أنه ليس قاطع الدلالة على ذلك ، ورجح العلامة الصبان رواية البناء للمجهول « غبراء مظلمة » أراد بها القبر

الإعراب : « مرّوا » فعل وفاعل «عجالى» حال من الفاعل «فقالوا» الفاء عاطفة ، قالوا : جملة من فعل وفاعل معطوفة على جملة مروا « كيف » اسم استفهام مبنى على الفتح فى محل رفع خبر مقدم «صاحبكم» مبتدأ مؤخر ، وضمير الخطاب مضاف إليه «فقال» الفاء عاطفة ، قال : فعل ماض « من » اسم موصول فاعل قال « سألوا » فعل وفاعل ، أو فعل ونائب فاعل ، على ماتقدم بيانه ، والجملة صلة ، والقول على العائد تقدّم « أمسى » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر عائد إلى الصاحب «لمجهودا» اللام زائدة ، مجهودا : خبر أمسى ، وجملة أمسى واسمه وخبره فى محل نصب مقول القول

الشاهد فيه : قوله « أمسى لمجهودا » حيث زاد اللام فى خبر أمسى شذوذا ، وهذا ردّ لمزعم الكوفيين الذين ذهبوا إلى أن اللام الداخلة على خبر « لكن » فى قوله :

* وَلَكِنَّنِي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ *

وهو الشاهد (رقم ٢٦٥) هى لام الابتداء ، وحاصل الردّ أنا لانسلم أنها لام الابتداء ، بل هى لام زائدة مقحمة اقترنت بخبر لكنّ ، والذى يدلّ على صحة هذه الدعوى أن مثل هذه اللام قد ورد دخوله على أخبار أجمعنا على أن لام الابتداء لاتقترن بها ؛ كخبر المبتدأ فى البيت السابق ، وخبر أمسى فى مثل هذا البيت

٢٦٨ — هذا البيت على ماهو مروى فى الشرح من الأبيات التى لم نقف لها على نسبة

... ...

إلى قائل معين ، ونظنه قد تصحف على الشارح والنحاة من قبله ، وأن الصواب فى روايته هكذا :

وَمَا زِلْتُ مِنْ لَيْلَى لَدُنْ أَنْ عَرَفْتُهَا ... لَكَالْهَائِمِ الْمُقْصَى بِكُلِّ سَبِيلِ

وهذا بيت من قصيدة لكثير عزة ، ومطلعها :

أَلاَ حَيِّيَا لَيْلَى أَجَدَّ رَحِيلِي ... وَآذَنَ أَصْحَابِي غَدًا بِقُفُولِ

أُرِيدُ لأَنْسَى ذِكْرَهَا فَكَأَنَّمَا ... تَمَثَّلُ لِي لَيْلَى بِكُلِّ سَبِيلِ

وَكَمْ مِنْ خَلِيلٍ قَالَ لِي : لَوْسَأَلْتَهَا ... فَقُلْتُ لَهُ : لَيْلَى أَضَنُّ بَخِيلِ

لَقَدْ كَذَبَ الْوَاشُونَ مَابُحْتُ عِنْدَهُمْ ... بِلَيْلَى وَلاَ أَرْسَلْتُهُمْ بِرَسُولِ

غير أن الرواة من الأدباء يروون بيت الشاهد فى قصيدة كثير هذه على غير رواية النحاة ، هكذا :

وَمَا زِلْتُ مِنْ لَيْلَى لَدُنْ أَنْ عَرَفْتُهَا ... إِلَى الْيَوْمِ كَالْمُقْصَى بِكُلِّ سَبِيلِ

ولا شاهد فيه على هذه الرواية كما هو ظاهر.

اللغة : « أجدّ رحيلى » أى حان وقرب وقته ، من قولهم : أجدّ النخل ، إذا حان صرامه ودنا وقت جداده « آذن » أعلم « قفول » بضم القاف والفاء ــ أراد به الرحيل ، وهو فى الأصل الرجوع إلى أوطانهم « الهائم » هو من الإبل الذى يصيبه داء الهيام ــ بضم الهاء ــ وهو الجنون « المقصى » اسم مفعول من أقصاه إذا أبعده ، شبه نفسه فى طرد ليلى إياه بالبعير الذى يصيبه الهيام فيطرد عن الإبل خشية أن يصيبها ما أصابه ، والهائم أيضا : اسم فاعل من هام على وجهه ، إذا ذهب فى طريقه فلم يدر أين يقصد من عشق أو غيره « بكل مراد » كما هو فى رواية الشارح ، هو اسم مكان من راد يرود ، إذا ذهب وجاء وتردّد منه ذلك ، و بعض النحاة يرويه « بكل مذاد » بالذال المعجمة فى مكان الراء ، وهو يحتمل أن يكون مصدرا ميميا وأن يكون اسم مكان والثانى أولى ، واشتقاقهما من ذاده يذوده ، إذا طرده.

الإعراب : « ما » نافية « زلت » فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه « من ليلى » معنى من ههنا التعليل ، والجار والمجرور متعلق بقوله « الهائم » الآتى « لدن » ظرف بمعنى عند مبنى على السكون فى محل نصب ، وعامله هو قوله « الهائم » الآتى أيضا ؛ وعلقهما العلامة الأمير بزال ؛ وقد استعمل لدن ههنا غير مسبوقة بمن ، وهى لم ترد فى القرآن إلا مسبوقة بها « أن » مصدرية « عرفتها » فعل وفاعل ومفعول ، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مضاف إلى لدن ، وقد تقدّم لك من الكلام فى لدن وما تضاف إليه فى شرح الشاهد (رقم ٢٠٦) ما أثلج صدرك « لكالهائم » اللام زائدة ، كالهائم : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر زال « المقصى » صفة للهائم « بكل » جار ومجرور متعلق بالمقصى « مراد » أو « مذاد » أو « سبيل » مضاف إليه ، وقد عرفت اختلاف الروايات.

وقوله :

٢٦٩ — أَمْسَى أَبَانُ ذَلِيلاً بَعْدَ عِزَّتِهِ وَمَا أَبَانُ لَمِنْ أَعْلَاجِ سُودَانِ

الشاهد فيه : قوله « مازلت ... لـكالهائم » حيث زاد اللام فى خبر زال شذوذا ، وهو من تكملة الرد على الـكوفيين على ماسبق بيانه فى شرح الشواهد الماضية

٢٦٩ — لم أعثر لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين

اللغة : « أبان » اسم رجل ، ويجوز لك أن تصرفه بناء على أن زنته فعال ، والأحسن منعه من الصرف للعلمية ووزن الفعل بناء على أن وزنه أفعل ، وأنه منقول عن الفعل الماضى الذى هو أبان مضارع يبين « أعلاج » جمع علج ـ بكسر فسكون ـ وهو الرجل الغليظ من كفار العجم « سودان » جمع سود الذى هو جمع أسود قاله الفراء ، وقال غيره : هو جمع أسود وليس جمع الجمع ومثله فى الاختلاف أعمى وعمى وعميان

الإعراب : « أمسى » فعل ماض ناقص « أبان » اسم أمسى « ذليلا » خبره « بعد » ظرف متعلق بذليل « عزته » مضاف إليه « ما » نافية « أبان » مبتدأ إذا جعلت ما تميمة ، واسمها إذا جعلتها حجازية ، وهو الموافق للاستشهاد « لمن » اللام زائدة ، من : حرف جر « أعلاج » مجرور بمن ، وحذف تنوينه ضرورة « سودان » صفة لأعلاج ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، أو خبر ما

الشاهد فيه : قوله « ما أبان لمن أعلاج » حيث زاد اللام فى خبر « ما » النافية الحجازية شذوذا ، هذا بيان كلام الشارح الذى تبع فيه البصريين

وأنت ترى فى ظاهر هـذا البيت التناقض بين شطرى البيت ؛ فإن صدره هجاء ورمى لأبان بالذل ، وعجزه ـ على هذا ـ مديح ؛ لأنه ينفى عنه كونه من الأعلاج السود ، ومن أجل هذا ذهب جماعة ممن انتصروا للبصريين إلى أن التنوين فى « سودان » والتنوين المقدر فى « أعلاج » دال على التعظيم ، وأن « ما » لم يقصد بها نفى كونه من الأعلاج السود ، بل قصد به نفى التعظيم الذى دل عليه التنوين ، والذى هو قيد للأعلاج السود ، ولعل فى هذا من التكلف ما لايستساغ معه قبوله

وقد ذهب الـكوفيون إلى أن « ما » نافية تميمة ، وأبان مبتدأ ، واللام ليست لام التوكيد الزائدة ، وإنما هى بمعنى إلا ، وما بعدها خبر المبتدأ ، وعليـه فالمعنى ذم ؛ لأنه إثبات لـكونه من الأعلاج السود

وذهب جماعة إلى أن « ما » استفهامية مبتدأ ، وأبان : خبر المبتدأ ، وتم الكلام عند هذا ، ثم ابتدأ كلاما آخر بقوله « لمن أعلاج سودان » على أن الجار والمجرور خبر لمبتدأ محذوف ، وهذه اللام يجوز ـ على هذا ـ أن تـكون لام الابتداء دخلت على الخبر لحذف المبتدأ ، والتقدير : لهو من أعلاج سودان ، والمعنى عليه ذم أيضا

(وَلاَ يَلِي ذِي اللاَّمَ مَاقَدْ نُفِيَا) ذى : إشارة ، واللام : نصب بالمفعولية ، و « مَا » من قوله « ماقد نفيا » فى موضع رفع بالفاعلية : أى لاتدخل هذه اللام على منفىّ ، إلا ما ندر من قوله :

٢٧٠ — وَأَعْلَمُ إِنَّ تَسْلِيماً وَتَرْكاً لَلاَ مُتَشَابِهَانِ وَلاَ سَوَاءُ

---

٢٧٠ — نسب ابن جنى فى سر الصناعة هذا البيت لأبى حزام العكلى — واسمه غالب بن الحرث — وكذلك نسبه إليه العينى

اللغة : «تسليما» فسره ابن هشام بالتحية والتسليم على الناس ، وفسره العينى بقوله : « تسليم الأمر لكم ، أى : تفويضه » اهـ « للامتشابهان ولا سواء » قال ابن هشام : «تكرار لا هنا واجب ، و إفراد سواء واجب و إن كان خبرا عن متعدد ؛ لأنه فى الأصل مصدر بمعنى الاستواء ، فحذف زائده ونقل إلى معنى الوصف ، ومثله قول السموءل :

* فَلَيْسَ سَوَاءً عَالِمٌ وَجَهُولُ *

(انظر الشاهد رقم ١٨٤) وربما ثنى كقول قيس بن معاذ :

فَيَارَبِّ إِنْ لَمْ تَقْسِمِ الْحُبَّ بَيْنَنَا سَوَاءَيْنِ فَاجْعَلْنِي عَلَى حُبِّهَا جَلْدَا »

المعنى : يريد أن التسليم على الناس وعدمه ليسا مستويين ولا قريبين من السواء ؛ وكان حقه لولا الضرورة أن يقول : للاسواء ولا متشابهان

الإعراب : « أعلم » فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر « إن » حرف توكيد ونصب « تسليما » اسم إن « وتركا » معطوف عليه « للامتشابهان » اللام لام الابتداء ، لا : نافية ، متشابهان : خبر إن « ولا » الواو عاطفة ؛ لا : زائدة لتأكيد النفى « سواء » معطوف على قوله متشابهان

الشاهد فيه : قوله « للامتشابهان » واعلم قبل كل شىء أن العلماء اختلفوا فى رواية صدر هذا البيت ؛ فظاهر كلام الرضى ، وهو صريح قول ابن هشام ؛ أن همزة إن فى قوله «وأعلم إن» مكسورة لوجود اللام فى خبرها ، وتكون « أعلم » على هذا معلقة عن العمل ؛ قال ابن هشام : « إن بالكسر لدخول اللام فى الخبر » اهـ ، ومثله : (وَاللهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ) وذهب ابن عصفور فى كتاب الضرائر نقلا عن الفراء أن الرواية بفتح الهمزة ؛ فإذا جريت على ماذهب إليه ابن هشام كان فى البيت شذوذ من جهة واحدة ، وهى دخول اللام على خبر « إن » المنفى ، وهذا محل الاستشهاد به عند الشارح ، قال ابن جنى : « إنما أدخل اللام — وهى للإيجاب — على لا — وهى للنفى — من قبل أنه شبه لا بغير ؛ فكأنه قال : لغير متشابهين ، كما شبه الآخر ما التى للنفى بما التى فى معنى الذى ؛ فقال :

(وَلاَ) يليها أيضا (مِنَ الْأَفْعَالِ مَا كَرَضِيَا) ماضٍ ، متصرفٌ ، غير مقرون بقد ، فلا يقال : إنَّ زيداً لَرَضِيَ ، وأجازه الكسائى وهشام ، فإن كان الفعل مضارعا دخلت عليه ، متصرفا كان نحو إنَّ زَيْدًا لَيَرْضَى ، أو غير متصرف نحو إنَّ زَيْدًا لَيَذَرُ الشَّرَّ ، وظاهر كلامه جواز دخول اللام على الماضى إذا كان غير متصرف نحو إنَّ زَيْدًا لَنِعْمَ الرَّجُلُ ، أو لَعَسَى أن يقوم ، وهو مذهب الأخفش والفراء ؛ لأن الفعل الجامد كالاسم ، والمنقول عن سيبويه أنه لايجيز ذلك ، فإن اقترن الماضى المتصرف بقد جاز دخول اللام عليه ، كما أشار إليه بقوله :

(وَقَدْ يَلِيهَا مَعَ قَدْ ، كَإِنَّ ذَا لَقَدْ سَمَا عَلَى الْعِدَا مُسْتَحْوِذَا)

لأن قد تقرب الماضى من الحال فأشبه حينئذ المضارع ؛ وليس جواز ذلك مخصوصا بتقدير اللام للقسم ، خلافا لصاحب الترشيح ، وقد تقدم أن الكسائى وهشاما يجيزان « إنَّ زَيْدًا لَرَضِيَ » وليس ذلك عندهما إلا لإضمار قد ، واللام عندهما لام الابتداء ، أما إذا قدرت اللام للقسم فإنه يجوز بلا شرط ، ولو دخل على « إنّ » والحالة هذه مايقتضى فتحها فتحت مع هذه اللام ، نحو « عَلِمْتُ أَنَّ زَيْدًا لَرَضِيَ » .

(وَتَصْحَبُ) هذه اللام ، أعنى لام الابتداء أيضاً (الْوَاسِطَ) بين اسم « إن » وخبرها (مَعْمُولَ الْخَبَرْ) بشرط كون الخبر صالحاً لها ، نحو : إنَّ زَيْدًا لَعَمْرًا ضارب ، فإن لم يكن الخبر صالحاً لها لم يجز دخولها على معموله المتوسط ، نحو : إنَّ زَيْدًا عَمْراً ضَرَبَ ؛ لأن دخولها على المعمول فرع دخولها على الخبر ، وبشرط أن لا يكون ذلك المعمول حالا ، فإن كان حالا لم يجز دخولها عليه ، فلا يجوز « إنَّ زَيْدًا لَرَاكِباً مُنْطَلِقٌ » واقتضى كلامه أنها لا تصحب المعمول المتأخر ، فلا يجوز « إنَّ زَيْدًا ضَارِبٌ لَعَمْرًا » (وَ) تصحب أيضاً (الْفَصْلَ) وهو الضمير المسمى عماداً ، نحو « إنَّ هٰذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ » إذا لم يعرب « هُوَ » مبتدأ (وَ) تصحب (اسْمًا) لإنَّ (حَلَّ قَبْلَهُ الْخَبَرْ) نحو : إنَّ عندك لبرّا « وَإِنَّ لَكَ لَأَجْراً » وفى معنى

لَمَا أَغْفَلْتُ شُكْرَكَ فَاجْتَنِبْنِي فَكَيْفَ وَمِنْ عَطَائِكَ جُلُّ مَالِي

ولم يكن سبيل اللام الموجبة أن تدخل على «ما» النافية لولا ماذكرت لك من الشبه اللفظى » اهـ كلامه ، وإذا جريت على ماذهب إليه ابن عصفور كان فى البيت شذوذ من جهتين (الأولى) دخول اللام على خبر أن المفتوحة الهمزة (والثانية) دخولها على النفى ، وهذا ظاهر إن شاء الله .

تقدم الخبر تقدم معموله ، نحو : إنَّ فِي الدَّارِ لَزَيْدًا قَائِمٌ

﴿ تنبيه ﴾ إذا دخلت اللام على الفصل أو على الاسم المتأخر لم تدخل على الخبر ، فلا يجوز « إنَّ زَيْدًا لَهُوَ لَقَائِمٌ » ولا « إنَّ لَفِي الدَّارِ لَزَيْدًا » ولا « إنَّ فِي الدَّارِ لَزَيْدًا لَجَالِسٌ »

(وَوَصْلُ مَا) الزائدة (بِذِي الْحُرُوفِ مُبْطِلُ * إعْمَالَهَا) ؛ لأنها تزيل اختصاصها بالأسماء ، وتهيئها للدخول على الفعل؛ فوجب إهمالها لذلك ، نحو: إنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَكَأَنَّمَا خَالِدٌ أَسَدٌ ، ولـكنما عمرو جبان ، ولعلما بكر عالم ، (وَقَدْ يُبَقَّى الْعَمَلُ) وتجعل « مَا » مُلْغَاة ، وذلك مسموع في « لَيْتَ » ؛ لبقاء اختصاصها ، كقوله :

٢٧١ — قَالَتْ أَلاَ لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفُهُ فَقَدِ

---

٢٧١ — البيت للنابغة الذبياني، من قصيدة له يعتبرها بعض العلماء إحدى المعلقات ، ومطلعها :

يَا دَارَ مَيَّةَ بِالْعَلْيَاءِ فَالسَّنَدِ أَقْوَتْ وَطَالَ عَلَيْهَا سَالِفُ الْأَمَدِ

وقبل بيت الشاهد قوله :

وَاحْكُمْ كَحُكْمِ فَتَاةِ الْحَيِّ إِذْ نَظَرَتْ إِلَى حَمَامٍ سِرَاعٍ وَارِدِ الثَّمَدِ

قَالَتْ : أَلاَ لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا ... ... البيت ، و بعده:

يَحُفُّهُ جَانِبَا نِيقٍ وَتُتْبِعُهُ مِثْلَ الزُّجَاجَةِ لَمْ تُكْحَلْ مِنَ الرَّمَدِ

فَحَسَّبُوهُ فَأَلْفَوْهُ كَمَا ذَكَرَتْ تِسْعاً وَتِسْعِينَ لَمْ تَنْقُصْ وَلَمْ تَزِدِ

فَكَمَّلَتْ مِائَةً فِيهَا حَمَامَتُهَا وَأَسْرَعَتْ حِسْبَةً فِي ذَلِكَ الْعَدَدِ

اللغة : « واحكم — إلخ » معناه كن حكيما كفتاة الحي إذ أصابت وجعلت الشيء في موضعه ، قال الخطيب : «وهي لم تحكم بشيء ، إنما قالت قولا فأصابت فيه . ومعناه : كن في أمري حكيما ولا تقبل ممن سعى بي ، والثمد : القليل » اهـ ، وفتاة الحي : هي زرقاء اليمامة ، وهي من بنات لقمان ابن عاد ، وقوله « حمام سراع » رواه الأصمعي « شراع » بالشين المعجمة مكسورة ، وهي جمع شارعة ، وهي التي شرعت في الماء ، ورواه غير الأصمعي « سراع » بالسين المهملة مكسورة ، وهي جمع سريعة ، وقوله « وارد » إنما جاء به مفردا ؛ لأن اسم الجنس الذي يفرق بينه و بين واحده بالتاء كالحمام يجوز معاملته معاملة المفرد و يجوز معاملته معاملة الجمع ، وقد راعى الوجهين جميعا في بيت الشاهد ؛ فجمع شراعا ، وأفرد واردا . وقوله « قالت ألا ليتما — إلخ » قال الخطيب : « يروى الحمام بالرفع والنصب وكذلك نصفه : فإذا نصبته تكون ما زائدة ، وإذا رفعته تكون

... ...

ما كافة لليت عن العمل ، ويصير ما بعدها مبتدأ وخبرا ، كما تقول : إنما زيد منطلق ، وقد : بمعنى حسب » اهـ « يحفه » يكون فى ناحيته « نيق » بكسر النون ـ أعلى الجبل ، قال الأصمعى : إذا كان الحمام بين جانبى نيق كان أشدّ وأصعب لعدده ؛ لأنه يتكاثف ويكون بعضه فوق بعض ، وإذا كان فى موضع واسع كان أسهل لعدده « مثل الزجاجة » أراد عينها « لم تكحل من الرمد » أراد أنها لم ترمد أبدا فتحتاج إلى الكحل « كما حسبت » روى فى مكانه « كما زعمت » « وأسرعت حسبة » قال الأصمعى : « الحسبة : الجهة التى يحسب منها ، وهى مثل الجلسة واللبسة ، يقول : أسرعت أخذا فى تلك الجهة ، ويقال : ما أسرع حسبته ، أى : حسابه » اهـ عن الخطيب التبريزى ويروى « فحسبوه » بتخفيف السين وتضعيفه ، وهما بمعنى واحد

الإعراب : « قالت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر عائد إلى فتاة الحىّ « ألا » أداة استفتاح « ليتما هذا الحمام » من رواه برفع الحمام فليت حرف تمن ونصب ، وما : كافة ، وهذا : ها حرف تنبيه ، وذا اسم إشارة مبتدأ مبنى على السكون فى محل رفع ، والحمام : بدل أو عطف بيان لاسم الإشارة ، ومن رواه بنصب الحمام فليت حرف تمنّ ، وما : زائدة ، واسم الإشارة اسم ليت فى محل نصب ، والحمام : بدل منه أو عطف بيان عليه « لنا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ أو خبر ليت « إلى حمامتنا » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من اسم ليت أو من الضمير المستكنّ فى خبر المبتدأ « ونصفه » معطوف على الحمام بالرفع وبالنصب « فقد » الفاء فاء الفصيحة ، وقد : اسم بمعنى كاف ، وهو مبتدأ خبره محذوف ، أو خبر مبتدإ محذوف ، أى : إن حصل ذلك فالكفاية حاصلة أو فهو كاف

الشاهد فيه : قوله « ليتما هذا الحمام لنا » حيث روى بنصب الحمام على إعمال ليت وتقدير زيادة « ما » ، وبرفعه على إهمال ليت وإبطال عملها وتقدير « ما » كافة لها عن نصب الاسم ، والإلغاء حسن إلا أن الإعمال أحسن

قال سيبويه (ج ١ ص ٢٨٢) : « وأما ليتما زيدا منطلق فإن الإلغاء فيه حسن ؛ وقد كان رؤبة بن العجاج ينشد هذا البيت رفعا :

* قَالَتْ أَلاَ لَيْتَمَا هٰذَا الْحَمَامُ ... البيت *

فرفعه على وجهين : على أن يكون بمنزلة قول من قال : (مَثَلاً مَا بَعُوضَةٌ) بالرفع ـ أو يكون بمنزلة قوله : إنما زيد منطلق » اهـ

وقال الأعلم : « الشاهد فيه إلغاء ليتما ورفع ما بعدها ، ويجوز أن تكون معملة فى ما على تقدير : ليت الذى هو هذا الحمام لنا ، ويجوز نصب الحمام على زيادة ما وإلغائها » اهـ

وتلخص من هذين الكلامين أن رواية الرفع يتحقق فيها الإعمال بجعل ما موصولة وحذف

يروى بنصب « الْحَمَام » على الإعمال ، ورفعه على الإهمال ، وأما البواقى فذهب الزجاج وابن السراج إلى جوازه فيها قياسا ، ووافقهم الناظم ؛ ولذلك أطلق فى قوله (وَقَدْ يُبَقَّى الْعَمَلُ) ؛ ومذهب سيبويه المنع ، لما سبق من أنَّ « مَا » أزالت اختصاصها بالأسماء وهَيَّأتها للدخول على الفعل ، نحو « قُلْ إِنَّمَا يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلٰهُكُمْ إِلٰهٌ وَاحِدٌ » « كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ » وقوله :

فَوَاللهِ مَا فَارَقْتُكُمْ قَالِياً لَكُمْ ... وَلٰكِنَّمَا يُقْضَى فَسَوْفَ يَكُونُ(١)

وقوله :

٢٧٢ — أَعِدْ نَظَراً يَا عَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّمَا ... أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الْحِمَارَ الْمُقَيَّدَا

صدر الصلة ، و يتحقق فيها الإهمال بجعل ما كافة ، ورواية النصب لايجوز فيها إلا تقدير الإعمال وجعل ما زائدة

قال ابن هشام : « وتقترن بها ما الحرفية فلا تزيلها عن الاختصاص بالأسماء ؛ لايقال ليتما قام زيد ، خلافا لابن أبى الربيع وطاهر القزوينى ، ويجوز حينئذ إعمالها ؛ لبقاء الاختصاص ، وإهمالها على قياس أخواتها ، ورووا بالوجهين قول النابغة :

* قَالَتْ أَلاَ لَيْتَمَا هٰذَا الْحَمَامُ ... البيت *

ويحتمل أن الرفع على أن ما موصولة وأن الإشارة خبر لهو محذوفا : أى ليت الذى هو هذا الحمام لنا ؛ فلا يدل الرفع حينئذ على الإهمال ، ولكنه احتمال مرجوح ؛ لأن حذف العائد المرفوع بالابتداء فى غير صلة أىّ مع عدم طول الصلة قليل ، ويجوز ليتما زيدا ألقاه ، على الإعمال ؛ ويمتنع على إضمار فعل » اه

(١) قد سبق الاستشهاد بهذا البيت (فى ص ٣٢٥ من هذا الجزء) ونبهناك هناك إلى أن من زعم أن « ما » فى قوله « ولكنما يقضى » كافة فقد أخطأ ، وإنما هى موصولة كما سبق إيضاحه ، والصواب الاستشهاد لما هنا بقول امرىء القيس ، وسيأتى مشروحا فى باب التنازع :

وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ ... كَفَانِي ، وَلَمْ أَطْلُبْ ، قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ

وَلٰكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤَثَّلٍ ... وَقَدْ يُدْرِكُ الْمَجْدَ الْمُؤَثَّلَ أَمْثَالِي

٢٧٢ — البيت للفرزدق ، وكان جرير بن عطية قد قال قصيدة جاء فيها قوله :

أُحِبُّ ثَرَى نَجْدٍ ، وَبِالْغَوْرِ حَاجَةٌ ... فَغَارَ الْهَوَى يَا عَبْدَ قَيْسٍ وَأَنْجَدَا

... ...

أَقُولُ لَهُ : يَاعَبْدَ قَيْسٍ صَبَابَةً ... بِأَىِّ تَرَى مُسْتَوْقِدَ النَّارِ أَوقَدَا

فَقَالَ : أَرَاهَا أُرِّثَتْ بِوَقُودِهَا ... بِحَيْثُ اسْتَفَاضَ الْجِذْعُ شِيحًا وَغَرْقَدَا

فأعجب الناس بها وتناشدوها ، فى ذلك يقول الفرزدق :

رَأَى عَبْدُ قَيْسٍ خَفْقَةً شَوَّرَتْ بِهَا ... يَدَا قَابِسٍ أَلْوَى بِهَا ثُمَّ أَخْمَدَا

أَعِدْ نَظَرًا يَا عَبْــدَ قَيْسٍ لَعَلَّمَا ... ... البيت ، وبعده :

حِمَارٌ بِمَرُّوتِ السَّــخَامَةِ قَارَبَتْ ... وَظِيفَيْهِ حَوْلَ الْبَيْتِ حَتَّى تَرَدَّدَا

كُلَيْبِيَّةٌ لَمْ يَجْعَلِ اللهُ وَجْهَهَا ... كَرِيمًا ، وَلَمْ يَسْنَحْ بِهَا الطَّيْرُ أَسْعَدَا

وقد سبق ذكر بعض هــذه الأبيات (فى شرح الشاهد رقم ١٩٠ فى ص ٣٥٩ من هذا الجزء)

اللغة : « غار وأنجد » أى : أتى الغور ، وأتى نجدا ، كما تقول : أصحر ، وأعرق ، وأشأم ، وأمصر ، وأيمن ، إذا أتى الصحراء والعراق والشأم ومصر واليمن ، وقال الأعشى :

نَبِيٌّ يَرَى مَالاَ تَرَوْنَ وَذِكْرُهُ ... أَغَارَ لَعَمْرِى فِى الْبِلاَدِ وَأَنْجَدَا

« أرثت » أوقدت ، والتأريث : إيقاد النار ، وتأرثت : اتقدت ، والأصل فى هذا الإراث ــ بكسر الهمزة ــ والأريث ــ بفتحها ــ وهما اسمان للنار نفسها « شيحا » هو نبات سهلى يتخذ من بعضه المكانس ، وهو من الأمرار ، له رائحة طيبة وطعم مر ، وهو مرعى للخيل والنعم ، ومنابته القيعان والرياض . اهـ عن اللسان « غرقدا » بفتحتين بينهما راء ساكنة ــ هو شجر عظام ، وهو من العضاه واحدته غرقدة ، وقال أبو حنيفة : « إذا عظمت العوسجة فهى الغرقدة » اهـ «أضاءت» يقال : ضاءت النار، لازما لاغير، ويقال : أضاءت النار، وأضاءت النار الجوّ : يتعدّى ويلزم ، والبيت الذى معنا يدل على تعدّى هذا الفعل ، ومثله قول النابغة الجعدى :

أَضَاءَتْ لَنَا النَّارُ وَجْهاً أَغَرَّ ... مُلْتَبِسًا بِالْفُؤَادِ الْتِبَاسَا

ويدل على لزومه ظاهر قوله تعالى : (كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَشَوْا فِيهِ .. يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِىءُ) وقد جاء متعدّيا فى قوله تعالى : (فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ) وقال فى اللسان : « يقال : ضاءت وأضاءت أى : استنارت وصارت مضيئة ، وأضاءته : يتعدّى ولا يتعدّى » اهـ « مروت » قال ياقوت : « بالفتح ثم التشديد والضم وسكون الواو وتاء مثناة : إن كان منقولا فمن المروت ــ بضم الميم والراء مخففة ــ جمع مرت ، وهى الأرض التى لاتنبت شيئا ، وإلا فهو مرتجل ، وهو

بخلاف « ليت » فإنها باقية على اختصاصها بالأسماء ، ولذلك ذهب بعض النحويين إلى وجوب الإعمال فى « ليتما » ؛ وهو يشكل على قوله فى شرح التسهيل : يجوز إعمالها و إهمالها بإجماع .

(وَجَائِزٌ) بالإجماع (رَفْعُكَ مَعْطُوفاً عَلَى*مَنْصُوبِ إنَّ) المكسورة (بَعْدَ أنْ تَسْتَكْمِلاَ) خبرها ، نحو : إنَّ زيدا آكلٌ طعامك وعَمْرٌو ، ومنه نحو :

اسم نهر ، وقيل : واد بالعالية» اهـ ؛ وتجد فى ياقوت بعض الأبيات التى أنشدناها وقصتها ، وقال المجد : « مرّوت كسفود : واد لباهلة أو لكليب » اهـ

الإعراب : « أعد » فعل أمر ؛ فاعله ضمير مستتر فيه « نظرا » مفعول « يا » حرف نداء «عبد» منادى منصوب بالفتحة الظاهرة « قيس » مضاف إليه « لعلما» حرف ترج ، وما كافة له عن العمل «أضاءت» فعل ماض ، والتاء للتأنيث « لك » جار ومجرور متعلق بأضاء « النار » فاعل «الحمار » مفعول به « المقيدا » نعت ، والألف للإطلاق

الشاهد فيه : قوله « لعلما أضاءت » حيث اتصلت « ما » الزائدة بلعل ؛ فكفتها عن عمل النصب والرفع ، بدليل دخولها على الجملة الفعلية ، ولو كانت عاملة لم تدخل إلا على الجمل الاسمية ،

واعلم أوّلا أن النحاة قد اختلفوا فى « ما » هذه ؛ فالجمهور على أنها زائدة كافة لهذه الأدوات عن العمل مهيئة لهـا للدخول على الجمل الفعلية ، وزعم ابن درستويه و بعض الكوفيين أنها نكرة مبهمة بمنزلة الضمير المجهول لما فيها من التفخيم ، وأنها فى محل نصب اسم للأداة التى تتصل بها ، وأنّ الجملة التى تقع بعدها فى موضع رفع خبر ، وهى مفسرة لما ، ومثلها فى ذينك مثل الجمل الواقعة بعد ضمير الشأن ، وهو مردود بأنها لو كانت كذلك لكان استعمالها مع جميع النواسخ سائغا مسموعا كاستعمال ضمير الشأن ، وزعم أبو على الفارسى أن « ما » هذه نافية ، واستدلّ لذلك بأنها أفادت مع «إنّ» الحصر ، نحو (إِنَّمَا اللهُ إِلٰهٌ وَاحِدٌ) كما أفاده النفى والإثبات فى نحو (لاَ إِلٰهَ إلاَّ اللهُ)

ثم اعلم أنهم أجمعوا على أن اتصال « ما » هذه بليت لايبطل عملها ألبتة ، بل يبقى الإعمال جائزا ؛ لأن ليت أشبه بالأفعال من غيرها ، ألا ترى أن نون الوقاية لا تسقط مع ليت إلا فى ضرورة الشعر ، فقد بقى لها مع اتصال « ما » بها سبب الإعمال ، وأيضا فالراجح فيها أنها لاتدخل على الجمل الفعلية أصالة ، واختلف فى غيرها من الأدوات ؛ فذهب الزجاجى إلى أنه يجوز الإعمال فى الجميع ، وهو ظاهر عبارة الناظم هنا ، وسينبهك الشارح إليه ، وهو موافق على هذا للزمخشرى وابن السراج ، وذهب الأخفش والزجاج وابن أبى الربيع إلى أنه يجوز الإعمال فى ليت ولعلّ وكأنّ ، ويتعين الإهمال فى إنّ وأنّ ولكنّ ، وذهب الفراء إلى وجوب الإعمال فى ليت ولعل ، ولا يجوز فيهما الإلغاء ، وهو محجوج بظاهر بيت الشاهد ونحوه ، ومنه تعرف ما فى عبارة التسهيل التى نقلها الشارح

٢٧٣ — فَمَنْ يَكُ لَمْ يُنْجِبْ أَبُوهُ وَأُمُّهُ فَإِنَّ لَنَا الْأُمَّ النَّجِيبَةَ وَالْأَبُ

٢٧٣ — لم أقف على نسبه هذا البيت إلى قائل معين ، وقد أنشده أبو على الفارسى وغيره ولم يعزه أحدهم

اللغة : « النجيبة » أراد التى تلد الأولاد النجباء ، وأهل اللغة على أنه يقال فى هذا المعنى : امرأة منجب ومنجاب ، والفعل أنجب ، قال فى اللسان : « وأنجبت المرأة فهى منجبة ومنجاب : ولدت النجباء ، ونسوة مناجيب ، وكذلك الرجل ، يقال : أنجب الرجل والمرأة ، إذا ولدا ولدا نجيبا : أى كريما » اه ، فأما النجيبة فى بيت الشاهد فتحتمل وجهين (أحدهما) أنه أراد أن يقول : النجيبة أبناؤها فحذف المضاف — وهو الأبناء — وأقام المضاف إليه مقامه فارتفع واستتر (الثانى) أن يكون قد بناه على فعيلة بعد حذف الزوائد من أنجب ضرورة

الإعراب : «من» اسم شرط ، مبتدأ ، مبنى على السكون فى محل رفع ، وجعله العينى موصولا ولا أراه لازما « يك » فعل مضارع ناقص ، فعل الشرط ، مجزوم بسكون النون المحذوفة للتخفيف واسمه ضمير مستتر فيه عائد إلى اسم الشرط « لم » نافية جازمة « ينجب » فعل مضارع مجزوم بلم « أبوه » فاعل ، والضمير مضاف إليه « وأمه » معطوف على الفاعل ، والضمير مضاف إليه ، وجملة الفعل والفاعل فى محل نصب خبر يك ، وجملة يك مع اسمها وخبرها لا محلّ لها صلة ، إذا جريت على ماذهب إلى العينى « فإن » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، إنّ : حرف توكيد ونصب « لنا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر إن مقدما « الأم » اسم إن مؤخرا « النجيبة » صفة للأم ، وفيه ضمير مستتر فاعله « والأب » الواو عاطفة ، الأب : معطوف على الضمير المستتر فى الجار والمجرور الواقع خبرا ، أو هومبتدأ خبره محذوف ، والتقدير : والأب المنجب لنا ، وجملة المبتدأ والخبر معطوفة على جملة إنّ واسمها وخبرها ، وجمله إن واسمها وخبرها فى محل جزم جواب الشرط ، فلا تغترر بظاهر عبارة الشارح فإن فيها قصورا و إيهاما

الشاهد فيه : قوله «فإن لنا الأم . . والأب» حيث جاء بالمعطوف — وهو قوله « والأب » — مرفوعا ، بعد أن استكملت « إنّ » اسمها وخبرها

واعلم أوّلا أن ظاهر عبارة الناظم أن هذا الاسم المرفوع معطوف على محل اسم إن ؛ ألا ترى قوله : ☆ وجائز رفعك معطوفا على منصوب إنّ ☆ ولكن الشارح — رحمه الله — حوّلها إلى ماترى ؛ ليجعله موافقا للجمهور ، ولما ذهب إليه هو فى كتاب التسهيل ، وانتصر له

وحاصل المسألة أن العرب قد جاء عنهم وقوع الاسم المرفوع معطوفا بعد جملة إنّ واسمها وخبرها كما فى بيت الشاهد ؛ فاختلف النحاة فى المعطوف عليه ؛ فذهب بعض البصريين — الذين لايشترطون بقاء العامل الطالب — إلى أن هذا الاسم المرفوع معطوف على نفس اسم إن باعتبار أصله ؛ إذ كان مبتدأ قبل دخول إن ، ولم يضر عندهم زوال الابتداء ، الذى يطلب الرفع ، بالناسخ ، و إلى هذا ذهب الشلوبين وابن أبى الربيع والفارسى فى كتاب الإيضاح والزجاجى فى الجمل ، وحمل بعضهم كلام سيبويه عليه ، ولكن المحققين من البصريين ذهبوا إلى أن هذا الاسم المرفوع معطوف

وليس معطوفا حينئذ على محل الاسم — مثل : ماجاءنى من رجلٍ ولا امرأةٌ ، بالرفع — لأن الرافع فى مسألتنا الابتداء وقد زال بدخول الناسخ ، بل إما مبتدأ خبره محذوف والجملة ابتدائية عطف على محل ماقبلها من الابتداء ، أو مفرد معطوف على الضمير فى الخبر إنْ كان فاصل ، كما فى المثال والبيت ، فإن لم يكن فاصل — نحو : إنَّ زيداً قائم وعمرو — تعين الوجه الأول ، وقد أشعر قوله « وجائز » أن النصب هو الأصل والأرجح .

أما إذا عطف على المنصوب المذكور قبل استكمال « إنّ » خبرَها تعين النصب ، وأجاز الكسائى الرفع مطلقا ؛ تمسكا بظاهر قوله تعالى : « إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ » وقراءة بعضهم : « إِنَّ اللهَ وَمَلاَئِكَتُهُ يُصَلُّونَ » برفع ملائكته ، وقوله :

٢٧٤ — فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ ... فَإِنِّى وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ

على الضمير المرفوع المستكن فى الخبر ، إذا كان بين الخبر و بينه فاصل ، فإن لم يكن فهو مبتدأ خبره محذوف ، إلا عند من لايشترط الفصل ، والواو قد عطفت هذه الجملة على جملة إن واسمها وخبرها ، ويجوز التخريج على هذا الوجه مع وجود الفاصل بين الخبر والاسم المرفوع ، وجرى على هذا الفراء والمبرد وابن السراج والفارسى فى غير الإيضاح وابن أبى العافية ، وهو الظاهر المنساق إلى الذهن من كلام سيبويه رحمه الله ، وسيأتيك لهذا مزيد بحث

٢٧٤ — هذا البيت أوّل أربعة أبيات رواها أبوالعباس المبرد فى كامله لضابىء بن الحرث البرجمى ، يقولها وهو محبوس بالمدينة أيام أميرالمؤمنين عثمان بن عفان رضى الله عنه ، و بعده :

وَمَا عَاجِلاَتُ الطَّيْرِ تُدْنِى مِنَ الفَتَى ... نَجَاحًا ، وَلاَ عَنْ رَيْثِهِنَّ يَخِيبُ

وَرُبَّ أُمُورٍ لاَتَضِيرُكَ ضَيْرَةً ... وَلِلْقَلْبِ مِنْ مَخْشَاتِهِنَّ وَجِيبُ

وَلاَ خَيْرَ فِيمَنْ لاَيُوَطِّنُ نَفْسَهُ ... عَلَى نَائِبَاتِ الدَّهْرِ حِينَ تَنُوبُ

اللغة : « أمسى بالمدينة رحله » الرحل — بفتح فسكون — المنزل ، وروى فى مكانه «رهطه» وهم أهل الرجل وقبيلته الأقربون « قيار » بفتح القاف وتشديد الياء المثناة — قال العينى : هو اسم رجل ، وذلك غير ما قاله العلماء من قبله ؛ فقد قال أبو زيد فى نوادره : هو اسم جمله ، ونقل عن الخليل أنه اسم فرس له ، ولفظ البيت خبر ، ومعناه التحسر على الغربة والتوجع من الكربة « وما عاجلات الطير — إلخ » قال المبرد : « يقول : إذا لم تعجل له طير سانحة فليس ذلك بمبعد خيرا عنه ، ولا إذا أبطأت خاب ؛ فعاجلها لا يأتيه بخير ، وآجلها لا يدفع عنه ، و إنما له ما قدّر ، والعرب تزجر على السانح وتتبرك به ، وتكره البارح وتتشاءم به ، والسا

... ...

ما أتاك مياسرة فأمكن الصائد ، والبارح ما أتاك ميامنة فلم يمكن الصائد إلا أن ينحرف له » اهـ « ورب أمور لا تضيرك » : يقال : ضاره يضيره ، ولا ضير عليه ، ويقال : ضره يضره ، ولا ضر عليه ، وهما بمعنى واحد ، والمخشاة : مصدر ميمى بمعنى الخشية ، وهى الخوف ؛ والوجيب : الخفقان والاضطراب

الإعراب : « من » اسم شرط جازم ، مبتدأ « يك » فعل مضارع ناقص ، فعل الشرط ، مجزوم بسكون النون المحذوفة تخفيفا ، واسمه ضمير مستتر فيه يعود إلى اسم الشرط «أمسى» فعل ماض ناقص « بالمدينة » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أمسى مقدما « رحله » اسم أمسى مؤخرا ، والضمير مضاف إليه ، وجملة أمسى واسمه وخبره فى محل نصب خبر يك « فإنى » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، إنّ : حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسمه « وقيار » الواو عاطفة ، قيار : مبتدأ ، وخبره محذوف ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل جزم عطف على جملة إنّ واسمه وخبره « لغريب » اللام هى لام الابتداء ، غريب : خبر إنّ ، وجملة إنّ واسمه وخبره فى محل جزم جواب الشرط ، أو جواب الشرط محذوف ، وهذه الجملة دليله ، والأخير أحسن

الشاهد فيه : قوله « إنى وقيار بها لغريب » حيث ورد فيه ماظاهره عطف الاسم المرفوع ــ وهوقوله « وقيار » ــ على اسم « إنّ » قبل مجىء خبرها ، وتمسك الفراء به ؛ وهو عند المحققين مخرج على أن هذه الواو لم تعطف مفردا على مفرد حتى يلزم منه ذلك ، وإنما عطفت جملة على جملة ، وهذا الاسم المرفوع مبتدأ خبره محذوف ، والمذكور بعد الاسم المرفوع خبر إنّ ، وجملة المبتدأ وخبره معطوفة على جملة إن ، كما ذكرناه فى الإعراب

فإن قلت : فهل يجوز أن يكون المذكور بعد الاسم المرفوع خبرا عن هذا المبتدأ ، ويكون خبر إن هو المحذوف ؟

قلت : لا يجوز ذلك فى بيت الشاهد ، من قبل أن هذا الخبر مقترن بلام الابتداء ، وقد علمت أنها لا تدخل على خبر المبتدأ إلا شذوذا ، فلا يجوز التخريج عليه ، وأيضا فإن الأصل أن يحذف من الثانى لدلالة الأوّل على المحذوف ، فأما الحذف من الأوّل لدلالة الثانى فهو قليل ، وإن كان سائغا جائزا ، والتخريج على الكثير مع إمكان القليل أولى ، فكيف وهذا القليل متعذر ههنا ؟ ؟

فإن قلت : فيلزم على هذا التقدير محظور شنيع ، وهو أنك تجىء بالمعطوف قبل أن تتم الجملة المعطوف عليها ، وقد علمنا أنه لا يجوز تقديم المعطوف على المعطوف عليه ، فهلا تحرّجتم عن هذا التخريج لما يلزم عليه من ذلك ؟

فالجواب عن هذا أن نرشدك إلى أن الذى ذهب إلى اعتبار جملة المبتدأ والخبر معطوفة على جملة إن هو سيبويه رحمه الله ، وقد استشعر بعض الناس هذا الاعتراض ، فمنهم من زعم أن

وخرّج ذلك على التقديم والتأخير، أو حذف الخبر من الأول كقوله :

٢٧٥ — خَلِيلَيَّ، هَلْ طِبٌّ ؟ فَإِنِّي وَأَنْتُمَا — وَإِنْ لَمْ تَبُوحَا بِالْهَوَى — دَنِفَانِ

خبر « إن » متقدّم فى النية ، وإن كان متأخرا فى اللفظ ، وادّعى أن هذا القدر كاف فى تصحيح العطف ، ومن العلماء من لم يرضه هذا ، ولم يجد من الاعتراض مخلصا فذهب إلى أن جملة المبتدأ والخبر لامحل لها من الإعراب معترضة بين اسم « إن » وخبرها ، ومن هؤلاء المحقق الرضى

واعلم أن سيبويه وأبازيد والمبرّد قدروا هذا البيت بنصب «قيارا» واختلف العلماء فى تخريج البيت على هذه الرواية ، فمنهم من ذهب إلى أن قوله « لغريب » خبر إن وماعطف على اسمها ، وذكر أن « غريب » على زنة فعيل ، وهى يجوز أن يخبر بها عن الواحد والمتعدّد والمذكر والمؤنث كما سبق (فى شرح الشاهد رقم ١٣٩) ، ومنهم من ذهب إلى أن خبر المعطوف محذوف لدلالة خبر المعطوف عليه ، كما هو فى رواية الرفع ، قال السكرى : « أراد فإنى لغريب وإن قيارا أيضا لغريب » اهـ ، وقال المبرّد : « أراد فإنى لغريب بها وقيارا ، ولو رفع لكان جيدا ، تقول : إن زيدا منطلق وعمرا، وعمرو » اهـ

٢٧٥ — أنشد ثعلب هذا البيت ، ولم يعزه إلى قائل معين

اللغة : « طب » بتثليث الطاء — علاج الجسم والنفس ، وقد طب يطب — بكسر الطاء فى المضارع وضمها — وتطبب « تبوحا بالهوى » أى : تعلناه وتظهراه ، والهوى : العشق ، وفعله هوى يهوى — مثل علم يعلم — وأما هوى بمعنى سقط من أعلى فهو هوى يهوى — مثل ضرب يضرب — هويا — بضم الهاء وكسر الواو وتشديد الياء — « دنفان » بفتح الدال وكسر النون — صفة مشبهة من الدنف — بفتحتين — وهو المرض اللازم المخامر ، وقيل : هو المرض ما كان ، ويقال : رجل دنف بفتحتين — ودنف — بفتح فكسر — ومدنف — بضم الميم وسكون الدال وفتح النون أوكسرها — إذا براه المرض حتى أشفى على الموت ؛ فمن قال « دنف » بفتحتين — فهو وصف بالمصدر ؛ فلا يثنى ولا يجمع ولايؤنث ، ومن كسر النون ثنى وجمع وأنث لامحالة ، فقال : رجل دنف ، ورجلان دنفان ، ورجال أدناف ، وامرأة دنفة ، ونساء دنفات

الإعراب : « خليلىّ » منادى بحرف نداء محذوف ، وياء المتكلم مضاف إليه « هل » حرف استفهام « طب » مبتدأ ، وخبره محذوف ، والتقدير : هل طب لنا ؟ « فإنى » حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسمه « وأنتما » الواو عاطفة ، أنتما : ضمير منفصل مبتدأ « وإن » الواو عاطفة ، والمعطوف عليه محذوف ، والتقدير : إن تبوحا بالهوى وإن لم تبوحا، إن : شرطية « لم » نافية جازمة « تبوحا » مضارع مجزوم بلم ،وهو فعل الشرط « بالهوى » جار ومجرور متعلق بتبوحا « دنفان » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره معطوفة على جملة « إن » واسمها وخبرها ، وخبر إن محذوف يدل عليه خبر المبتدأ ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام .

الشاهد فيه : قوله « فإنى وأنتما دنفان » حيث ورد فيه ماظاهره عطف الاسم المرفوع على

ويتعين الأول فى قوله * فإنِّى وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ * لأجل اللام فى الخبر، والثانى فى «وَمَلَائِكَتُهُ» لأجل الواو فى «يُصَلُّون» إلا إن قدرت للتعظيم، مثلها فى «رَبِّ ارْجِعُونِ» ووافق الفراء الكسائى فيما خفى فيه إعراب المعطوف عليه، نحو: إنَّكَ وَزَيْدٌ ذاهبانِ، و إنَّ

اسم إن قبل استكمال خبرها، و بيان ذلك أن قوله «أنتما» ضمير منفصل لايقع إلافى موقع الرفع، وقد عطف على اسم إن

وقد تمسك بهذا الظاهر جماعة منهم الكسائى مطلقا والفراء فى مثل بيت الشاهد

ولكن المحققين من العلماء على أن هذا الضمير المنفصل مبتدأ خبره مابعده وجملتهما معطوفة على جملة إن، كما أوضحناه فى إعراب البيت، وكما تبين مثله فى الشاهد السابق

والفرق بين هذا الشاهد والذى قبله أن الخبر المذكور فى البيت السابق يتعين على الراجح أن يكون خبرا لإن، وفى هذا البيت يتعين أن يكون خبرا للمبتدأ؛ إذ لايجوز أن يكون خبرا لإن وحدها لأنه مثنى واسمها مفرد، ولايجوز أن يكون خبرا للمبتدأ مع إن لوجهين (الأوّل) أنه يلزم عليه عمل عاملين — وهما المبتدأ و إنّ — فى معمول واحد (الثانى) أنه تفوت المطابقة بينه و بين المخبر عنه به

فإن قلت: فإذا كان هذا الخبر متعينا للإخبار به عن المبتدأ كما زعمت، فلماذا تستدلون به على العطف قبل استكمال إن معموليها، وهلا قدّرتم خبر إن المحذوف قبل هذا المبتدأ فيكون العطف بعد الاستكمال؟

فالجواب على هذا أنه حسن لو كان السبيل إليه ممكنا، وكيف يمكن ونحن إنما نستدل على خبر إن بخبر المبتدأ؟ فما لم يذكر المبتدأ وخبره لم يعرف خبر إن!

ومما استدلّ به الكسائى على هذه المسألة قول بشر بن أبى خازم، وهوشاهد لأن المفتوحة:

وَإِلاَّ فَاعْلَمُوا أَنَّا وَأَنْتُمْ ... بُغَاةٌ مَا بَقِينَا فِي شِقَاقِ

وقد ورد فى «ليت» — وهما شاهدان للفراء، فى الظاهر — قول رؤبة:

يَا لَيْتَنِي وَأَنْتِ يَا لَمِيسُ ... فِي بَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيسُ

وقول الآخر:

يَا لَيْتَنِي وَهُمَا نَخْلُو بِمَنْزِلَةٍ ... حَتَّى يَرَى بَعْضُنَا بَعْضًا وَنَأْتَلِفُ

وهذه الأبيات مخرجة على أحد التخريجين المذكورين: التقديم، والحذف، إلا أن البيت الثالث يتعين فيه أن يكون الخبرالمذكورخبر ليت، والمحذوف خبرالمبتدأ الواقع بعد واو العطف؛ لمكان نون المتكلم المعظم نفسه؛ فإنها تمنع أن تقع جملة الفعل المبدوء بها خبرا عن «هما»، وهذا واضح إن شاء الله

هٰذَا وعمرو عالمـان ؛ تمسكا ببعض ماسبق ، قال سيبويه : واعلم أن ناسا من العرب يغلطون فيقولون : إنهم أجمعون ذاهبون ؛ و إنك وزيد ذاهبان .

(وَأُلْحِقَتْ بِإِنَّ) المـكسورة فيما تقدم من جواز العطف بالرفع بعد الاستكمال (لٰـكِنَّ) باتفاق ، كقوله :

٢٧٦ — وَمَا قَصَّرَتْ بِي فِي التَّسَامِي خُؤُولَةٌ وَلٰـكِنَّ عَمِّي الطَّيِّبُ الْأَصْلِ وَالْخَالُ

(وَأَنَّ) المفتوحة على الصحيح ، إذا كان موضعها موضع الجملة ؛ بأنْ تقدمها علم أو معناه نحو : « وَأَذَانٌ مِنَ اللهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ » (مِنْ دُونِ لَيْتَ وَلَعَلَّ وَكَأَنَّ) حيث لايجوز فى المعطوف مع هـــذه الثلاث

---

٢٧٦ — أنشد أبوالفتح هذا البيت ، ولم ينسبه إلى قائل معين ، وقد روى قبله :

وَمَا زِلْتُ سَبَّاقاً إِلَى كُلِّ غَايَةٍ بِهَا يُبْتَغَى فِي النَّاسِ مَجْدٌ وَإِجْلَالُ

اللغة : « سباقا » هو صيغة مبالغة من السبق ، وهو تقدّم غيرك والفوز عليه « غاية » أراد بها غاية المفاخر والمراتب « يبتغى » يطلب « المجد » الـكرم « إجلال » تعظيم «التسامى» العلوّ والعراقة فى النسب و يروى فى مكانه « المعالى » وقوله «خؤولة » الأظهرأنه فى معنى المصدر ، يقال : بين فلان وفلان خؤولة ، و بينهما عمومة ، ومن الناس من قال : الخؤولة : جمع خال ، والعمومة : جمع عم

المعنى : يريد أنه قدحصل له السؤدد ووصل إلى المعالى من جهتين : (الأولى)من جهة نفسه ؛ لأنه مازال كثير السبق إلى غايات الشرف ، (والثانية) من جهة نسبه من ناحيتى أبيه وأمه

الإعراب : « ما » نافية « قصرت » فعـل ماض ، والتاء علامة التأنيث « بى ، فى التسامى » جاران ومجروران يتعلقان بقصر « خؤوله » فاعل بقصر «لـكن» حرف استدراك ونصب « عمى » اسم لـكن ، وياء المتكلم مضاف إليه « الطيب » خبر لـكن « الأصـل » مضاف إليه « والخال » الواو عاطفة ، الخال ـ بالرفع ـ مبتدأ ، وخبره محذوف ، والتقدير : والخال الطيب الأصل ، أوكذلك ، وجملة المبتدأ وخبره عطف على جملة لـكن واسمه وخبره

الشاهد فيه : قوله « ولـكنّ عمى الطيب الأصل والخال » حيث ورد فيه وقوع الاسم المرفوع بعد لـكنّ واسمها وخبرها ، فظاهره أنه معطوف بالرفع على محل لـكن مع اسمها أومحل اسم لـكن باعتبار أصله قبل دخول الناسخ عطف مفرد على مفرد ، وقد تمسك بهذا الظاهر قوم هم من ذكرنا آنفا فى شرح الشاهد (رقم ٢٧٣) ولـكنه عند المحققين على خلاف هذا الظاهر ، بل هو مبتدأ محذوف الخبر ؛ لدلالة خبر لـكن عليه ، والـكلام من عطف الجمل على نحو ماسبق

إلا النصب : تقدم المعطوف ، أو تأخر ؛ لزوال معنى الابتداء معها ، وأجاز الفراء الرفع معها أيضا ، متقدما ومتأخرا بشرطه السابق ، وهو خفاء العرب .

(وَخُفِّفَتْ إنَّ) المكسورة (فَقَلَّ الْعَمَلُ) وكثر الإهمال ؛ لزوال اختصاصها حينئذ ، نحو : « وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ » وجاز إعمالها استصحابا للأصل ، نحو : « وَإِنْ كُلاًّ لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ » (وَتَلْزَمُ اللاَّمُ إذَ مَاتُهْمَلُ) لتفرق بينها و بين « إنِ » النافية ، ولهذا تسمى اللام الفارقة ، وقد عرفت أنها لاتلزم عند الإعمال لعدم اللبس .

﴿ تنبيه ﴾ مذهب سيبويه أن هذه اللام هى لام الابتداء ، وذهب الفارسى إلى أنها غيرها اجتلبت للفرق ، و يظهر أثر الخلاف فى نحو قوله عليه الصلاة والسلام : « قَدْ عَلِمْنَا إنْ كُنْتَ لَمُؤْمِناً » فعلى الأول يجب كسر إنّ ، وعلى الثانى يجب فتحها .

(وَرُبَّمَا اسْتُغْنِيَ عَنْهَا) أى : عن اللام (إنْ بَدَا) أى : ظهر (مَا نَاطِقٌ أَرَادَهُ مُعْتَمِدَا) على قرينة : إما لفظية ، كقوله :

٢٧٧ — * إنِ الْحَقُّ لاَ يَخْفَى عَلَى ذِى بَصِيرَةٍ *

---

٢٧٧ — هذا صدر بيت ، وعجزه :

* وَإِنْ هُوَ لَمْ يَعْدَمْ خِلاَفَ مُعَانِدِ *

ولم أجد أحدا نسب هذا البيت إلى قائل معين ، وهو من شواهد مغنى اللبيب فى حرف اللام

اللغة : « بصيرة » البصيرة : الفطنة ، وهى أيضا عقيدة القلب ، وقال الليث : « البصيرة : اسم لما يعتقد فى القلب من الدين ، وتحقيق الأمر » اهـ ، والبصيرة أيضا : معرفة الأمر واليقين به ، وهى أيضا : العبرة « خلاف » هو مصدر خالف فى الأمر إخوانه يخالفهم ، مخالفة وخلافا ، إذا جرى فيه على مهيع غيرمهيعهم ، والأصل فيه أن يكون كل واحد منهما قد صرف وجهه عن الآخر وأعطاه خلفه ، ثم لما كان ذلك من أثر التقاطع وانتكاث حبال الألفة أطلقوا اسم المسبب وأرادوا سببه ، ومثله قولهم : أقبل فلان على فلان ، أصل معناه أعطاه وجهه ، وذلك أثر المودّة والاتصال ، ثم كثر حتى أطلقوه على التآلف والمحبة « معاند » هو اسم فاعل من عانده يعانده ، إذا عرف الحق عنده فأباه ومال عنه ، وأصله من عند الرجل يعند — من بابى نصر وفرح — إذا طغى وعتا وجاوز قدره ، ومنه قالوا : ناقة عنود — بفتح العين — إذا كانت تتباعد عن الإبل فترعى ناحية أبدا

المعنى : الحق أبلج واضح لا تخفى معالمه ولا تنطمس آثاره عند من تكون له فطنة يميز بها الأمور ، ولو أنه لايخلو عن مخالفة الطغاة وانصراف العتاة بوجوههم عنه

الإعراب : « إن » مخففة من الثقيلة ، مؤكدة ، مهملة « الحق » مبتدأ « لا » نافية

... ...

« يخفى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر عائد إلى الحق ، وجملة الفعل وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ « على ذى » جار ومجرور متعلق بيخفى « بصيرة » مجرور بالإضافة إلى ذى « وإن » الواو عاطفة ، والمعطوف عليه محذوف ، والتقدير : إن عدم خلاف معاند وإن لم يعـدم خلاف معاند ، إن : شرطية « هو » فاعل لفعل محذوف يفسره مابعده ، والتقدير : وإن لم يعدم «هو» لم يعدم ، وهذا الفعل المحذوف هو فعل الشرط « لم » نافية جازمة « يعدم » مجزوم بلم ، وفاعله ضمير مستتر ، والجملة لا محل لها تفسيرية « خلاف » مفعول يعدم « معاند » مضاف إليه ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام

الشاهد فيه : قوله « إن الحق لايخفى » حيث استعمل فيه «إن» المؤكدة المخففة من الثقيلة ، وأهملها ؛ فلم ينصب بها الاسم ، ومع هـذا لم يأت فى خبر المبتدأ الواقع بعدها باللام التى تفرق بين « إن » النافية ، و « إن » المخففة

وبيان هذا أن « إن » إذا خففت فصارت ساكنة النون التبست فى الظاهر بإن النافية ؛ لأنها مثلها فى اللفظ ، ثم أنت إما أن تعمل « إن » المخففة ، وإما أن تهملها ؛ فإن أعملتها ظهر أمرها ولم يخف على السامع حالها ، ألا ترى أنك لو قلت « إن محمدا قائم » بسكون نون « إن » ماتردّد أحد فى أنك أردت تأكيد نسبة القيام إلى محمد ؛ لأنك لو أردت النفى لم تنصب الاسم وترفع الخبر ، بل كنت إما أن ترفعهما جميعا على الإهمال ، وإما أن ترفع الأوّل وتنصب الثانى كما هو لغة أهل العالية ، أما لو أردت « إن » المؤكدة ولم تعملها بل قلت : « إن محمد قائم » فإن السامع لهذا اللفظ الخالى الذهن عن معرفة غرضك لايستطيع أن يفهم أأردت تأكيد نسبة القيام أم أردت نفى القيام عن محمد ؛ فلهذا الأمر لزمك عند الإهمال أحد أمرين (الأوّل) أن تقيم قرينة لفظية أو معنوية ترشد السامع إلى أنك أردت التأكيد لا النفى (والثانى) أن تجىء باللام فى خبر المبتدأ إذا شئت التأكيد وتتركها إذا شئت النفى

وفى بيت الشاهد قد أقام الشاعر لك قرينة لفظية تبين لك أنه أراد التأكيد ولم يقصد النفى

فإن قلت : فما هذه القرينة اللفظية ؟

قلنا : هى « لا » النافية التى فى قوله « لايخفى »

فإن قلت : فكيف كانت « لا » هذه قرينة على أن « إن » مؤكدة لا نافية ؟

قلت : حملا للكلام على الغالب الكثير الاستعمال ، وضنا به أن يحمل على نوادر الأساليب وغرائبها

وبيان هذا أنك حين تريد إثبات شىء لشىء كالقيام لمحمد فإنك تعمد إلى لفظ المسند إليه فتطلقه ثم تحكم عليه بالمسند فتقول : محمد قائم ، ثم إذا أردت أن تؤكد ثبوت المسند للمسند إليه زدت أداة من أدوات التأكيد فقلت : لمحمد قائم ، أو قلت : إن محمدا قائم ؛ فإذا كان غرضك

أو معنوية ، كقوله :

٢٧٨ — أَنَا ابْنُ أُبَاةِ الضَّيْمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ المَعَادِنِ

متعلقا بنفى شىء عن شىء جئت بلفظ المسند إليه ولفظ المسند وقدمت عليهما أداة من أدوات النفى، فقلت : ما محمد قائما ، أو قلت : ليس محمد قائما ، أو جئت بأداة النفى بينهما ، فقلت : محمد غير قائم . ويقل جدا أن تريد إثبات شىء لشىء فتعمد إلى لفظ المسند إليه ولفظ المسند فتذكرهما مقدما عليهما أداة نفى وموسطا بينهما أداة نفى أخرى ، فتقول : ليس محمد غير قائم ؛ ليكون نفى الأداة الثانية قد تسلط على نفى الأداة الأولى فيتولد عن ذلك إثبات ما بعد الثانية لما بعد الأولى

نقول : إن الإثبات عن طريق نفى النفى قليل مستغرب فى الكلام العربى ، فلو أنك حملت فى بيت الشاهد « إن » على النفى لا على التأكيد للزم عليه محظوران : (الأول) أن تكون قصدت إلى الإثبات عن طريق نفى النفى ، وهو قليل ، (والثانى) أن يصير حاصل المعنى « الحق يخفى على ذى فطنة » وهو معنى فاسد غير مقبول . ومن هنا تعلم أن القرينة فى البيت ليست لفظية فقط ، بل هى لفظية ومعنوية معا

هذا ، وقد قال ابن هشام فى المغنى : « ويجب تركها (أى اللام الفارقة) مع نفى الخبر كقوله ☆ إن الحق . . . البيت ☆ » اهـ

قال أبو رجاء غفر الله له : أما هذا الوجوب فإنه لمن أقوى الدلائل على أن هذه اللام الفارقة هى لام الابتداء ، خلافا للفارسى وابن جنى ؛ فإنك قد علمت أن لام الابتداء لا تدخل على الخبر المنفى إلا ضرورة . وهذا واضح إن شاء الله

٢٧٨ — هذا البيت للطرماح — واسمه الحكم — بن حكيم

اللغة : « أباة » جمع آب ، مثل قضاة وغزاة ورماة وكفاة ، فى جمع قاض وغاز ورام وكاف ، والآبى : اسم فاعل من أبى إباء ، أى : امتنع « الضيم » بفتح الضاد وسكون الياء المثناة — وهو الظلم ، وانتقاص الحق ، وقد ضامه يضيمه ضيما ، مثل باعه يبيعه بيعا « آل مالك » مالك هذا : اسم أبى قبيلة ، وهو من آباء الشاعر ؛ فإنه الحكم بن حكيم بن نفر بن قيس بن جحدر بن ثعلبة ابن عبد رضا بن مالك بن أبان بن عمرو بن ربيعة بن جرول بن ثعل بن عمرو بن الغوث بن طيىء ، وقد راعى الشاعر فى هذا العلم جهتين : (الأولى) أنه اسم أبى القبيلة فهو مذكر فصرفه ، (والثانية) أنه يطلق على القبيلة فأنث الضمير فى قوله « كانت كرام المعادن » والمعادن : جمع معدن ، وهو الأصل ، وفى الحديث : « النَّاسُ مَعَادِنُ » ، وفيه : « فَعَنْ مَعَادِنِ العَرَبِ تَسْأَلُونِى » ؟ قالوا : نعم ، أى : أصولها التى ينتسبون إليها ، والأصل فى هذا قولهم « المعدن » للمكان الذى يثبت فيه الناس ، وقيل له ذلك لأن أهله يقيمون فيه ولا يتحولون عنه صيفا ولا شتاء ، مأخوذ من قولهم :

(وَالْفِعْلُ إنْ لَمْ يَكُ نَاسِخًا) للابتداء ، وهو كان وكاد وظن وأخواتها (فَلاَ * تُلْفِيهِ) أى : لاتجده (غَالِباً بِإنْ ذِى) المخففة من الثقيلة (مُوصَلاَ) ؛ وإن كان ناسخا وجدته موصلا بها كثيرا ، نحو : « وَإنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ » « وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ » وأكثر منه كونه ماضيا ، نحو : «وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً» «إِنْ كِدْتَ لَتُرْدِينِ» « وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ » ومن النادر قوله :

عَدَنَ فلان بالمكان يعدن – بكسر دال المضارع أوضحها – إذا أقام ، وقوله تعالى : (جَنَّاتِ عَدْنٍ) مأخوذ من ذلك أيضا ؛ لأنها دار إقامة لا ارتحال عنها

الإعراب : « أنا » : ضمير منفصل مبتدأ « ابن » خبر « أباة » مضاف إليه « الضيم » مضاف إليه ، من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله « من آل » جار ومجرور جعله العينى بدلا من خبر المبتدأ « مالك » مجرور بالإضافة إلى آل « وإن » مخففة من الثقيلة ، مؤكدة مهملة « مالك » مبتدأ « كانت » فعل ماض ناقص ، والتاء للتأنيث ، واسم كان ضمير مستتر يعود إلى مالك « كرام » خبر كان « المعادن » مضاف إليه ، والجملة من كان واسمها وخبرها فى محل رفع خبر المبتدأ

الشاهد فيه : قوله « وإن مالك كانت – إلخ » حيث استعمل فيه « إن » المخففة من الثقيلة مهملة فلم ينصب بها الاسم ويرفع الخبر ، ومع هذا فلم يجىء باللام الفارقة بين المؤكدة والنافية ، ولو أنه جرى على الأصل لقال : وإن مالك لكانت كرام المعادن ، وإنما استغنى عن هذه اللام لوجود القرينة التى تعين فى مثل هذا الأسلوب أن المراد التأكيد لا النفى ، والقرينة فى هذا البيت ليست لفظية كما كانت فى البيت السابق ، بل هذا القرينة معنوية محضة

وبيان هذا أن غرض الشاعر أن يتمدح بآبائه ، ويذكر مالهم من عظيم المآثر ، وصدر البيت ناطق بهذا ، فلو أردت من « إن » النفى لكان حاصل معنى عجز البيت : وليست مالك كرام المعادن ، أى : فهى قبيلة دنيئة الأصول ، فيكون هذا الكلام ذما ومتناقضا مع صدر البيت ، فلما كان المقام مانعا من جواز إرادة النفى ارتكن الشاعر عليه ، فلم يأت باللام ، وأظنك لاتحتاج بعد هذا إلى إيضاح

ومثل بيت الشاهد فى ذلك قول الشاعر :

إنْ كُنْتُ قَاضِيَ نَحْبِي يَوْمَ بَيْنِكُمُ   لَوْ لَمْ تَمُنُّوا بِوَعْدٍ غَيْرِ مَكْذُوبِ

ألا ترى أنه فى مقام إظهار مانزل به من فراق أحبابه ، فالنفى إذن يفسد عليه المعنى ، ولا يستقيم عليه كلام

٢٧٩ — * شَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِماً *

---

٢٧٩ — هذا صدر بيت ، وعجزه :

* وَجَبَتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ *

والبيت لعاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل زوج الزبير بن العوام — وكانت تزوجت عبد الله ابن أبي بكر الصديق فقتل عنها بالطائف ، ثم تزوّجت أمير المؤمنين عمر بن الخطاب — وهو ابن عمها — فقتل عنها ، ثم تزوّجت الزبير بن العوام فقتل عنها ، رضى الله عنهم أجمعين — من أبيات تقولها فى رثاء الزبير بعد مقتل عمرو بن جرموز له غيلة بوادى السباع منصرفه من قتال أمير المؤمنين على بن أبى طالب كرّم الله وجهه ، وقبل بيت الشاهد قولها :

غَدَرَ ابْنُ جُرْمُوزٍ بِفَارِسِ بُهْمَةٍ   يَوْمَ اللِّقَاءِ وَكَانَ غَيْرَ مُعَرِّدِ

يَا عَمْرُو ، لَوْ نَبَّهْتَهُ لَوَجَدْتَهُ   لاَ طَائِشاً رَعِشَ الْجَنَانِ وَلاَ الْيَدِ

شَلَّتْ يَمِينُكَ ... ... البيت ، وبعده :

إِنَّ الزُّبَيْرَ لَذُو بَلاَءٍ صَادِقٍ   سَمْحٌ سَجِيَّتُهُ كَرِيمُ الْمَشْهَدِ

اللغة : « بهمة » بضم الباء الموحدة — معناها هنا الجيش ، يقال : فلان فارس بهمة ، وليث غابة ، ويقال أيضا « بهمة » للفارس الذى لايدرى من أين يؤتى من شدّة بأسه ، فكأن الأمر فيه مبهم ملتبس « اللقاء » الحرب « معرد » اسم فاعل ، من عرّد الرجل تعريدا ، إذا فرّ فى الحرب « شلت » أى : يبست ، وبابه علم ، ويروى فى مكانه « هبلتك أمّك » أى ثكلتك ، ومصدره الهبل — بفتح الهاء والباء جميعا — ويروى فى مكانه « تالله ربك — إلخ » وقوله « وجبت » معناه حقت وثبتت ، وروى فى مكانه « حلت » ومعناه نزلت

الإعراب : « شلت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث « يمينك » فاعل ، والكاف مضاف إليه « إن » مخففة من الثقيلة مهملة « قتلت » فعل وفاعل « لمسلما » اللام هى اللام الفارقة عند البصريين ، وستعرف مايخالفه ، مسلما : مفعول به لقتل « وجبت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث « عليك » متعلق بوجب « عقوبة » فاعل وجب « المتعمد » مضاف إليه

الشاهد فيه : قوله « إن قتلت لمسلما » حيث استعمل فيه « إن » المؤكدة المخففة من الثقيلة وأهملها ، فلم ينصب بها الاسم ويرفع الخبر ، وجاء بعدها بفعل غير ناسخ لاماض ولامضارع وأتى باللام الفارقة التى تدل على أنه أراد المؤكدة لا النافية ، هذا مع كون المقام والقصة التى قيل فيها البيت دليلا على أن النفى غير مراد ، ودخول « إن » هذه على غير الأفعال الناسخة عند البصريين شاذ لايجوز القياس عليه

وقد ذهب الكوفيون — سوى الكسائى — إلى أن هذه اللام ليست فارقة ، وإنما هى بمعنى

ولا يقاس عليه نحو : إن قام لأنا ، وإن قعد لزيد ، خلافا للأخفش والكوفيين ، وأندرُ منه كونه لاناسخا ولا ماضيا ، كقولهم : إنْ يَزِينكَ لَنَفْسُكَ ، وإنْ يَشِينكَ لَهِيَهْ .

(وَإنْ تُخَفَّفْ أَنَّ) المفتوحة (فَاسْمُهَا) الذى هو ضمير الشأن (اسْتَكَنّْ) بمعنى حذف من اللفظ وجوبا ، ونوى وجوده ، لا أنها تَحَمَّلَتْه؛ لأنها حرف ، وأيضا فهو ضمير نصب ، وضمائر النصب لاتَسْتَكِنُّ ، وأما بروز اسمها وهو غير ضمير الشأن فى قوله :

٢٨٠ — فَلَوْ أَنْكِ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتِنِي طَلاَقَكِ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتِ صَدِيقُ

« إلا » الاستثنائية ، و « إن » التى يزعم البصريون أنها مؤكدة هى نافية ، ولم يثبت الكوفيون « إن » المخففة من الثقيلة فى موضع من الكلام أصلا

وذهب الكسائى إلى أن إن المخففة موجودة فى الكلام كما ذهب إليه البصريون ، لكنه خالفهم فى موضع آخر، فزعم أنها إن اقترنت بالجمل الاسمية كما فى الشاهدين السابقين فهى المخففة ، وإن اقترنت بالجمل الفعلية كما فى هذا الشاهد فهى النافية ، واللام حينئذ بمعنى إلا، فإن عند جميع الكوفيين فى هذا البيت نافية ، وعند عامة البصريين مخففة من الثقيلة

وقد استدل الكوفيون على أن « إن » هذه النافية لا المخففة بأنها لو كانت المؤكدة لما جاز أن تدخل إلا على الجمل الاسمية ، لأن أصلها كذلك ، فلما وجدناها تدخل على الجملة الفعلية علمنا أنها غير المؤكدة

وهو مردود بأمرين (الأول) أن الكلام قد يكون معها على الإثبات من غير اللام التى زعمتم أنها استثنائية كما فى الشاهدين السابقين (الثانى) أنها دخلت على الجمل الفعلية لأنها لما كانت مشددة إنما امتنع دخولها على الجمل الفعلية لشبهها بالفعل فى إحداثها الرفع والنصب ودلالتها على المعنى الذى يدل عليه ، فمن حيث امتنع دخول الفعل على الفعل امتنع دخول ما يشبه الفعل على الفعل ، فاذا خففت زال أحد الشبهين عنها فلم تمتنع من الدخول على ما كانت ممتنعة الدخول عليه ، وهذا ظاهر إن شاء الله

٢٨٠ — أنشد الفراء هذا الشاهد ، ولم يعزه إلى أحد ، وذكر معه بيتا آخر ، وهو :

فَمَا رُدَّ تَزْوِيجٌ عَلَيْهِ شَهَادَةٌ وَلاَ رُدَّ مِنْ بَعْدِ الْحَرَارِ عَتِيقُ

اللغة : « يوم الرخاء » قال البغدادى : « أراد بيوم الرخاء قبل إحكام عقد النكاح بدليل البيت الثانى ، وبه يسقط قول الدمامينى فى الحاشية الهندية على المغنى : إن الشاعر خاطب امرأته واصفا نفسه بالجود ، وقوله فى يوم الرخاء من التتميم ، وقوله : وأنت صديق ، كذلك ؛ لوقوع كل منهما فى كلام لايوهم خلاف المقصود ، مفيدا لنكتة — وهى المبالغة فى الاتصاف بالجود ، ويحتمل أن يكون مراده وصف نفسه بمحبته لهذه المرأة وأنه قد يؤثر ما تختاره على ما يختاره هو حرصا على رضاها وحصول مرادها ، انتهى ، وتبعه العينى فقال : إنه يصف نفسه بالجود حتى لو سأله

... ...

الحبيب الفراق مع حبه لأجابه إلى ذلك ، وإن كان فى الدعة والراحة كراهة ردّ السائل ، وإنما خصّ يوم الرخاء لأن الإنسان ربما يفارق الأحباب فى يوم الشدّة » انتهى كلام البغدادى . وبعد أن وقفت على البيت التالى لبيت الشاهد يتبين لك أمرماذهب إليه كل واحد منهما « ردّ تزويج - إلخ » معناه أن العقد الذى عليه الشهادة قد أحكم فلايردّ ولاينتقض ، وهذا هوالذى يؤيد البغدادى «ولا ردّ من بعد الحرار » الحرار - بفتح الحاء والراء - مصدر من حرّ يحر - مثل ظل يظل - إذا صار حرًا ، والاسم الحرية ، وقال ابن الأعرابى : « حر يحر حرارا ، إذا عتق ، وحر يحر حرية ، من حرية الأصل » انتهى ، والمعنى : أنه بعد أن يصيرالعبد حرا لاتعود إليه العبودية ثانية ، وقوله « وأنت صديق » قد مرّ فى شرح الشاهدين (رقم ١٣٩ - ١٤٠) أن كلة «صديق» تطلق على المذكر والمؤنث والواحد والجمع بلافرق ، وذكرنا لك هناك شواهد ذلك من اللغة ، ونذكر لك هنا قول الشاعر :

إِذِ النَّاسُ نَاسٌ وَالزَّمَانُ بِعِزَّةٍ وَإِذْ أُمُّ عَمَّارٍ صَدِيقٌ مُسَاعِفُ

الإعراب : « لو » حرف شرط غير جازم « أنك» أن : حرف توكيد ونصب ، مخففة من الثقيلة ، والكاف ضمير المخاطب ؛ اسم أن « فى يوم » جار ومجرور متعلق بقوله سألت « الرخاء » مجرور بالإضافة إلى يوم « سألتنى » سأل : فعل ماض ، وتاء الخطاب فاعله ، والنون للوقاية ، والياء مفعول أوّل ، وجملة الفعل وفاعله ومفعوله فى محل رفع خبر أن ، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر فاعل لفعل محذوف : أى لو ثبت كونك إلخ « طلاقك » مفعول ثان لسأل ، وكاف الخطاب مضاف إليه « لم » نافية جازمة « أبخل » مضارع مجزوم بلم ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، وهذه الجملة هى جواب لو ، وشرطها جملة ثبت مع فاعله المصدر المنسبك من أن « وأنت » الواو واو الحال ، أنت : ضمير منفصل مبتدأ « صديق » خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ وخبره فى محل نصب حال

الشاهد فيه : قوله « أنك سألتنى » حيث استعمل فيه أن المخففة من الثقيلة ، وأتى باسمها ضمير مخاطب مذكور ؛ وفيه شذوذان (أحدهما) أنهجاء به ضمير خطاب ، (والثانى) أنه مذكور لا محذوف ؛ لأنهم لا يكادون يستعملون « أن » المخففة إلا واسمها ضمير شأن محذوف

قال الفراء : « لم يسمع من العرب تخفيف أن وإعمالها إلا مع المكنىّ ؛ لأنه لا يتبين فيه الإعراب ، فأما مع الظاهر فلا ؛ ولكن إذا خففوها رفعوا » اه

ومن هذا النقل عن الفراء تعلم أن ابن هشام قد وهم فى إطلاقه النقل عن الكوفيين أنهم زعموا أن « أن » إذا خففت لم تعمل شيئا ؛ وصواب الأمر أن يخصص النقل عنهم بأنهم يذهبون إلى إهمالها إذا كان اسمها ظاهرا ، كما هو نص الفراء الذى قدمناه ، فأما إذا كان اسمها ضميرا - وهو

وقوله :

٢٨١ — بِأَنْكَ رَبِيعٌ وَغَيْثٌ مَرِيعٌ وَأَنْكَ هُنَاكَ تَكُونُ الثِّمَالاَ

فضرورة .

المراد بقوله « المكنى » — فهم يعملونها ، إلا أن يدّعى مدّع أن هذا الذى نقلناه رأى الفراء وحده ، ولم يشاركه فيه بقية الكوفيين ، وهذا المزعم لايثبت إلا أن يجىء النصّ الذى يثبت أن الفراء لم يوافق ماعليه أصحابه

٢٨١ — هذا البيت من قصيدة طويلة نسبها أبو عمرو لعمرة بنت العجلان أخت عمرو ذى الكلب بن العجلان الكاهلى ، ونسبها غيره لأخته جنوب ، والأخير أعرف وأشهر (انظر شرح الشاهد رقم ٦٧) وأوّل الكلمة قولها :

سَأَلْتُ بِعَمْرٍو أَخِى صَحْبَهُ فَأَفْظَعَنِى حِينَ رَدُّوا السُّؤَالاَ
فَقَالُوا : أُتِيحَ لَهُ نَائِمًا أَعَزُّ السِّبَاعِ عَلَيْهِ أَحَالاَ
أُتِيحَ لَهُ نَمِرَا أَجْبُلٍ فَنَالاَ لَعَمْرُكَ مِنْهُ مَنَالاَ
فَأَقْسَمْتُ يَا عَمْرُو لَوْ نَبَّهَاكَ إِذًا نَبَّهَا مِنْكَ أَمْرًا عُضَالاَ
إِذًا نَبَّهَا لَيْثَ عِرِّيسَةٍ مُفِيدًا مُفِيتًا نُفُوساً وَمَالاَ
إِذًا نَبَّهَا غَيْرَ رِعْدِيدَةٍ وَلاَ طَائِشًا دَهِشًا حِينَ صَالاَ
هِزَبْرًا فَرُوساً لِأَعْدَائِهِ هَصُوراً إِذَا لَقِىَ الْقِرْنَ صَالاَ

وقبل بيت الشاهد قولها :

وَقَدْ عَلِمَ الضَّيْفُ وَالْمُرمِلُونَ إِذَا اغْبَرَّ أُفْقٌ وَهَبَّتْ شَمَالاَ

اللغة : « سألت بعمرو — إلخ » الباء بمعنى عن ، وأخى : عطف بيان لعمرو ، وصحبه : مفعول سألت ، وصحب : جمع صاحب كشهد جمع شاهد ، وأفظعنى : هدّنى قبحه وشدّته ، ويقال : **أفظع** الأمر إفظاعا ، وفظع فظاعة ، إذا جاوز الحدّ فى القبح « أتيح » بالبناء للمجهول — قضى وقدّر ، والهاء فى « له » لعمرو ، و « نائما » حال من هذه الهاء « أعزّ » بالعين والراء المهملتين — وهو المتناهى فى سوء الخلق ، و « أعزّ » نائب فاعل أتيح « أحالا » قال السكرى : أى : ركب عليه فقتله « نمرا أجبل » هو مثنى نمر ، وهو حيوان مفترس معروف ، و « أجبل » جمع جبل ، ومن هذا تعرف مقدار التصحيف الذى فى عبارة العينى « المرملون » جمع مرمل ، وهو اسم فاعل من أرمل القوم ، إذا نفد زادهم ، وروى بدله « والمجتدون » وهو جمع المجتدى ، وهو طالب الجداء ،

... ...

والجداء : العطية « اغبر أفق » إنما يكون اغبراره فى الشتاء ، وهو عندهم زمان القحط والحاجة « شمالا » بفتح الشين ، وتكسر — وهى ريح تهب من ناحية القطب ، وهذا اللفظ حال ، وتخصيص هذا الوقت بالذكر لأنه وقت تقل فيه الأرزاق وتنقطع السبل و يثقل فيه الضيف ؛ فالجود فيه غاية لاتدرك « بأنك ربيع » أرادت أنه للضيفان والمرملين بمنزلة الربيع : كثير نفعه واصل سيبه « غيث » أصله المطر ، ولما كان الكلأ ينبت بالأمطار صح أن يراد منه الكلأ ، كما أراده الشاعر من ضمير السماء فى قوله :

إِذَا نَزَلَ السَّمَاءُ بِأَرْضِ قَوْمٍ رَعَيْنَاهُ وَإِنْ كَانُوا غِضَابا

ولهذا وصفت الربيع فى بيت الشاهد بقولها «مريع » وهو الخصيب ، وهو بفتح الميم أو ضمها ، وفى القاموس : « مرع الوادى مثلثة الراء مراعة : أكلأ ، كأمرع » اه « الثمالا » بكسر الثاء المثلثة : هو الذخر والغياث

الإعراب : «بأنك» الباء حرف جر ، أن : مخففة من الثقيلة ، مؤكدة عاملة ، والكاف ضمير الخطاب اسم أن « ربيع » خبر أن ، وأن واسمها وخبرها فى تأويل مصدر مجرور بالباء ، والجار والمجرور متعلق بقولها « علم » فى البيت السابق « وغيث » معطوف على ربيع « مريع » صفة لغيث «وأنك» الواو عاطفة ، أن : مخففة من الثقيلة مؤكدة عاملة ، والكاف اسمه «هناك» ظرف مكان متعلق بقوله « الثمالا » الآتى ؛ لما فيه من معنى المشتق « تكون » فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه « الثمالا » خبر تكون ، والألف للإطلاق ، وجملة تكون فى محل رفع خبر أن

الشاهد فيه : قوله « بأنك ربيع ... وأنك تكون الثمالا » حيث أتى فى الموضعين بأن المخففة من الثقيلة ، وأعملها فى اسم وخبر ، وجاء باسمها فى الموضعين ضمير مخاطب مذكور ، والأصل أن يكون اسمها ضمير شأن محذوفا

وكلام أكثر العلماء صريح فى أن الإتيان باسم أن ضمير مخاطب شاذ لا يجىء إلا فى ضرورة الشعر ، وأن ذكر هذا الضمير كذلك شاذ لا يقع إلا فى ضرورة الشعر

لكن فى عبارة ابن هشام مايفيد أن فى ذلك خلافا ، قال فى المغنى : « وشرط اسمها (يريد أن المخففة) أن يكون ضميرا محذوفا ، وربما ثبت كقوله :

* فَلَوْ أَنْكِ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ ... البيت *

وهو الشاهد السابق ، وهو مختص بالضرورة على الأصح » اه

وفى عبارة ابن مالك مايفيد أن اسمها لايلزم أن يكون ضمير شأن محذوف ، بل يجوز أن يكون ضمير غائب غير ضمير الشأن ، أو ضمير مخاطب ، لكن يكون محذوفا على أى حال ، قال : «إذا

(وَالْخَبَرَ اُجْعَلْ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ أَنْ) نحو « علمت أنْ زَيْدٌ قَائِمٌ » فأن : مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير الشأن محذوف ، و « زيد قائم » جملة فى موضع رفع خبرها .

﴿ تنبيه ﴾ أنّ المفتوحة أشبه بالفعل من المكسورة ، لأن لفظها كلفظ عَضَّ مقصودا به الماضى أو الأمر ، والمكسورة لاتشبه إلا الأمر ، كجِدَّ ، فلذلك أوثرت أنّ المفتوحة المخففة ببقاء عملها على وجه يبين فيه الضعف ، وذلك بأن جعل اسمها محذوفا ، لتكون بذلك عاملة كلا عاملة ، ومما يوجب مزيتها على المكسورة أن طلبها لما تعمل فيه من جهة الاختصاص ومن جهة وصليتها بمعمولها ، ولا تطلب المكسورة ماتعمل فيه إلا من جهة الاختصاص ، فضعفت بالتخفيف ، و بطل عملها ؛ بخلاف المفتوحة .

(وَإِنْ يَكُنْ) صدرُ الجملة الواقعة خبر « أن » المفتوحه المخففة (فِعلاً وَلَمْ يَكُنْ) ذلك الفعل (دُعَا * وَلَمْ يَكُنْ تَصْرِيفُهُ مُمْتَنِعَا ، فَالْأَحْسَنُ) حينئذ (الْفَصْلُ) بين « أن » و بينه (بِقَدْ) نحو « وَنَعْلَمَ أَنْ قَدْ صَدَقْتَنَا » وقوله :

أمكن جعل الضمير المحذوف ضمير غائب غير الشأن أو ضمير حاضر فهو أولى » اھ

ووافقه أبو حيان فقال : « لايلزم أن يكون ضمير شأن كمازعم بعض أصحابنا ، بل إذا أمكن تقديره بغيره قدر» اھ كلامه

والذى زعم أبو حيان أنه قول لبعض أصحابه هوقول ابن الحاجب ، وهو المنقول عن سيبويه رحمه الله ، وهو الذى حمل الشارح كلام النظم عليه ، و إن كنا لانوافقه على ذلك الحمل ؛ لأن حمل كلام الرجل على مايوافق مذهبه أولى ، وأنت قد سمعت مقالة ابن مالك ، وهى صريحة فى أنه يرى جواز أن يكون ضميرا محذوفا غير ضمير الشأن ، بل هى صريحة فى أنه يرجح ذلك

وعلى كلام سيبويه يكون فى بيت الشاهد فى كلا الموضعين شذوذ من ناحيتين (الأولى) أن الاسم ضمير غير ضمير الشأن (الثانية) أنه مذكور لامحذوف ، وفيه شذوذ من ناحية واحدة على كلام ابن مالك وأبى حيان ، وهى الثانية ، وعلى غير الأصح فى كلام ابن هشام لا يكون شاذا

وفى قوله « بأنك ر بيع » شذوذ ثالث ، وهو مجىء الخبر مفردا ، والأصل أن يكون جملة كما هو واضح من عبارة المصنف والشارح ، لكنه لما أظهر الاسم كان كأنه جعلها كالمشددة ، فجاء بالخبر مفردا ، قال ابن هشام : «وشرط خبرها أن يكون جملة ، ولا يجوز إفراده إلا إذا ذكر الاسم ، فيجوز الأمران ؛ وقد اجتمعا فى قوله : ✲ بأنك ر بيع . . البيت ✲ » اھ ، وللدمامينى فى هذا المقام بحث ذكره فى حاشيته على المغنى (ج ١ ص ٦٦) فراجعه إن شئت ، وهو يفسر لك التنبيه الآتى فى كلام الشارح

٢٨٢ — شَهِدْتُ بِأَنْ قَدْ خُطَّ مَا هُوَ كَائِنٌ وَأَنَّكَ تَمْحُو مَا تَشَاءُ وَتُثْبِتُ

٢٨٢ — لم أعثر لهذا البيت على نسبة لقائل معين ، وهو من شواهد الناظم فى شرح الكافية ولم أجد أحدا استشهد به قبل الشارح سواه

اللغة : « خط » بالبناء للمجهول — أصله كتب ، والخط : الكتابة ؛ وأصل هذه المادّة أنهم كانوا يقولون للكلأ إذا لم يعم : خطوط ، ويقولون للطريقة المستطيلة فى الشىء : خطّ ، فلما كانت الكتابة تشبه هذه الصور سموها خطا ، وأراد الشاعر كتابة الأمور التى قضى على الإنسان أن يعملها « وأنك تمحو — إلخ » أخذه من معنى قوله تعالى (يَمْحُو اللهُ مَايَشَاءُ وَيُثْبِتُ)

الإعراب : « شهدت » فعل وفاعل « بأن » الباء حرف جرّ ، أن : مخففة من الثقيلة عاملة مؤكدة ، واسمها ضمير شأن محذوف « قد » حرف تحقيق « خط » فعل ماض مبنى للمجهول « ما » اسم موصول : نائب فاعل خط « هو كائن » جملة من مبتدأ وخبر لا محل لها صلة ، وجملة الفعل ونائب الفاعل فى محل رفع خبر « أن » المخففة من الثقيلة ، و « أن » وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالباء ، والجار والمجرور متعلق بشهد « وأنك » الواو عاطفة ، أنّ : حرف توكيد ونصب ، والكاف اسمه « تمحو » فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة فى محل رفع خبر أنّ « ما » اسم موصول : مفعول لتمحو « تشاء » فعل مضارع ، وفيه ضمير مستتر فاعل ، وجملة الفعل وفاعله لا محل لها صلة ، والعائد ضمير محذوف منصوب بتشاء « وتثبت » جملته معطوفة على جملة تمحو ، وله مفعول محذوف مماثل لمفعول تمحو ، والتقدير : تمحو الذى تشاؤه وتثبته ، والمراد تمحو الذى تشاء محوه وتثبت الذى تريد إثباته

الشاهد فيه : قوله « بأن قد خط — إلخ » حيث استعمل فيه « أن » المفتوحة الهمزة مخففة من الثقيلة ، وأعملها فى اسم هو ضمير شأن محذوف ، وفى خبر هو جملة فعلية مقترنة بقد

وذلك أن « أن » المخففة من الثقيلة إما أن يكون اسمها مذكورا شذوذا ، على ماتقدّم إيضاحه فى الشاهدين السابقين و بيان حكمه ، وإما أن يكون اسمها محذوفا ؛ فإن كان اسمها مذكورا ساغ أن يكون خبرها جملة ، وأن يكون مفردا ، وتقدّم ذلك عن ابن هشام ، وهى حينئذ لاتلتبس ولا يكون أمرها خفيا ، و إن كان اسمها محذوفا لم يجز أن يكون خبرها إلا جملة ؛ غير أنها إما أن تكون جملة اسمية وإما أن تكون جملة فعلية ؛ فإن كانت جملة اسمية لم تحتج إلى فاصل يفصل بينها و بين « أن » ، ومثال ذلك ماذكره الشارح بقوله « نحو علمت أن زيد قائم ؛ فأن مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير الشأن محذوف ، وزيد قائم : جملة فى موضع رفع خبرها » اه ، وشاهد ذلك قول أعشى قيس :

فِي فِتْيَةٍ كَسُيُوفِ الهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا أَنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ

فأن : مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير الشأن ، وهالك : خبر مقدّم ، وكل : مبتدأ مؤخر ، والجملة

... ...

فى محل رفع خبر أن، ومثل هذا البيت قول الشاعر :

رَأَيْتكَ أَحْيَيْتَ النَّدَى بَعْدَ مَوْتِهِ فَعَاشَ النَّدَى مِنْ بَعْدِ أَنْ هُوَ خَامِلُ

فأن مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير شأن محذوف ، و «هو خامل» جملة من مبتدأ وخبر فى محل رفع خبرها ، ومثلهما قول الآخر :

فَكَانَ لَهَا وُدِّي وَرِيقَةُ مَيْعَتِي وَلِيدًا ، إِلَى أَنْ رَأْسِيَ الآنَ أَشْيَبُ

فأن مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير شأن محذوف ، ورأسى أشيب : جملة من مبتدأ وخبر فى محل رفع خبر أن .

وإن كانت جملة الخبر فعلية ؛ فإن كان فعلها جامدا ، أو فعل دعاء ، أو تقدّم على «أن» فعل من أفعال اليقين ؛ لم يلزم أن يفصل بين «أن» وجملة خبرها بفاصل ما ، خلافا للفراء وابن الأنبارى فى الأخير ، وإن لم يوجد واحد من هذه الثلاثة ؛ لزمك أن تفصل بواحد من الأشياء التى عدّدها الناظم والشارح

فإن قلت : فلماذا لزمنى الفصل إذا لم يوجد واحد مما ذكرت ؟

قلت : «أن» بفتح الهمزة وسكون النون كما تكون مخففة من الثقيلة مؤكدة ، تكون مصدرية ناصبة للفعل المضارع ، ولما كانت «أن» المصدرية لاتدخل على الجمل الاسمية ، ولا على الجمل الفعلية التى فعلها جامد أو دعاء على الراجح ، وكانت كذلك لاتقع بعد مايدل على العلم على الراجح أيضا ، أمنوا التباس الأمر فى هذه المواضع بينهما ؛ فلم يحتاجوا إلى مايميز إحداهما عن الأخرى ، ولكن لما كانتا تستويان فى الوقوع بعد الظن ، وفى وقوع الجمل الفعلية غير ماذكرنا بعدها ؛ أرادوا أن يميزوا لك واحدة منهما بعلامة إذا رأيتها عرفت شأنها ، فالتزموا أن يفصلوا بين المؤكدة ومدخولها بما ذكرنا ؛ فاذا سمعت قائلا يقول : «حسبت أن قد جاء محمد» أيقنت أنها المخففة من الثقيلة ، وإذا سمعته يقول : «حسبت أن جاء علىّ» تأكدت أنها المصدرية ، وهذا ظاهر إن شاء الله

فتحصل لك من هذا الكلام (أوّلا) : أنّ أن الواقعة بعد مايفيد اليقين ، والواقعة قبل الجمل الاسمية ، والواقعة قبل الأفعال الجامدة ، والواقعة قبل هذه الفواصل المذكورة ؛ لاتكون إلا مخففة من الثقيلة ؛ و (ثانيا) أن أن الواقعة بعد مالايفيد يقينا ولاظنا ، والواقعة بعد ما يفيد الظنّ من غير فصل بين أن والفعل بأحد هذه الفواصل المذكورة ليست إلا مصدرية ؛ وكذلك الواقعة فى صدر الكلام نحو قوله تعالى : (وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ) ليست إلا مصدرية ؛ وهذا الذى ذكرناه هو مذهب جمهرة النحاة ، وفى بعض هذه الأمور خلاف سنذكر بعضه هنا ونرجىء باقيه إلى باب نواصب المضارع

فإن قلت : فهل تقع المخففة بعد غير مايفيد اليقين والظنّ ؟

قلت : هى لا تقع غالبا إلا بعد فعل يفيد اليقين أو الظنّ ، وتشركها المصدرية فى الثانى ،

(أَوْ نَفْيٍ) بلا ، أو لَنْ ، أو لم ، نحو « وَحَسِبُوا أَلاَّ تَكُونُ فِتْنَةٌ » « أَيَحْسَبُ أَنْ لَنْ يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ » « أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ » (أَوْ) حرف (تَنفِيسٍ) نحو (عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ) وقوله :

٢٨٣ — وَاعْلَمْ فَعِلْمُ الْمَرْءِ يَنْفَعُهُ أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قُدِرَا

وينذر جدًّا أن تقع بعد غير ما يفيد أحدها ، وأكثر العلماء على أن وقوعها بعد ما يفيد غير اليقين والظنّ شاذّ ، ومنه قول كثير :

تُمَنِّيكَ نَفْسٌ أَنْ سَتَدْنُو ، وَلَوْ دَنَتْ دَنَتْ وَهْيَ لاَ بِالْوَصْلِ يَدْنُو سُرُورُهَا

ومثله قول الفرزدق :

أَبِيتُ أُمَنِّي النَّفْسَ أَنْ سَوْفَ نَلْتَقِي وَهَلْ هُوَ مَقْدُورٌ لِنَفْسِي لِقَاؤُهَا

ومنه قول الآخر :

رَأَيْتُكَ أَحْيَيْتَ النَّدَى بَعْدَ مَوْتِهِ فَعَاشَ النَّدَى مِنْ بَعْدِ أَنْ هُوَ خَامِلُ

وقول الآخر :

فَكَانَ لَهَا وُدِّى وَرِيقَةُ مَيْعَتِي وَلِيداً إِلَى أَن رَأْسِيَ الآنَ أَشْيَبُ

فقد أوقع كثير والفرزدق « أن » المخففة بعد فعل التمنى ، قال الناظم فى شرح الكافية : « وهو غريب » اه ، وقد أوقع من بعدها « أن » المخففة غير مسبوقة بعلم ولاظن

وقد ذهب جار الله إلى أن « أن » إذا كانت مؤكدة غير مخففة لم تدخل إلا على اليقين أو الظنّ أيضا ، وخالفه فى ذلك المحققون ، وهو محجوج بورود وقوعها بعد التمنى كثيرا كقول كثير عزة :

وَدِدْتُ — وَمَا تُغْنِى الْوَدَادَةُ — أَنَّنِى بِمَا فِى فُؤَادِ الْحَاجِبِيَّةِ عَالِمُ

وقد ذهب ابن الحاجب إلى جواز دخول أن المصدرية على الفعل الجامد ، وعنده أن المصدر إما أن يكون من لفظ الفعل ، وإما أن يكون من المعنى ، ولكن الراجح الذى عليه جمهرة النحويين هو ماذكرناه فى صدر هذا المبحث

٢٨٣ — أنشد أبو علىّ هذا البيت ، ولم يعزه إلى قائل معين ، وهو بيت من الكامل ، ووهم العينى فى زعمه أنه من الرجز المسدس ... ومفردات البيت ومعناه فى غاية الظهور

الإعراب : « اعلم » فعل أمر ، فاعله ضمير مستتر فيه « فعلم » مبتدأ « المرء » مضاف إليه « ينفعه » فعل مضارع ، وفيه ضمير مستتر عائد إلى « علم المرء » وهو فاعله ، والضمير البارز العائد إلى « المرء » مفعول ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله فى محل رفع خبر المبتدأ ،

... ...

وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها معترضة بين « اعلم » ومفعوليه « أن » مخففة من الثقيلة ، مؤكدة عاملة ، واسمها ضمير شأن محذوف « سوف » حرف دالّ على التسويف ، خاص بالدخول على الفعل المضارع « يأتى » فعل مضارع « كل » فاعل « ما » اسم موصول مجرور محلا بالإضافة إلى كل « قدرا » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، وجملة الفعل ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول ، وجملة « يأتى » مع فاعله فى محل رفع خبر «أن» المخففة من الثقيلة ، وأن وما دخلت عليه سدّت مسدّ مفعولى اعلم

الشاهد فيه : قوله « واعلم . . . أن سوف يأتى » حيث استعمل فيه « أن » المخففة من الثقيلة المؤكدة ، وأعملها فى ضمير الشأن المحذوف ، وفى جملة « يأتى كل » وفصل بين « أن » وجملة خبرها بحرف التسويف الذى هو « سوف » ؛ وقد فصلنا ذلك فى شرح الشاهد السابق .

واعلم أن العلماء قد اختلفوا فى السبب الذى دعا إلى الفصل بين أن المخففة من الثقيلة والفعل غير الدعاء وغير الجامد بأحد هذه الفواصل المذكورة ؛ فالجمهور منهم على أن هذا الفصل للتفرقة بين أن المخففة من الثقيلة والمصدرية ، وذهب قوم إلى أن هذا الفصل لجبر الوهن الذى أصاب أن المؤكدة بتخفيفها ؛ وعلى هذا الرأى لا تكون أن مخففة من الثقيلة إلا حيث يوجد بعدها واحد من هذه الفواصل إلا مع الجملة الاسمية

وأنت إذا تدبرت فى هذا الكلام علمت أن الفصل فى مثل هذا البيت ليس لازما عند الجمهور؛ لأن الفصل عندهم إنما هو للتفرقة بين « أن » المصدرية والمخففة من الثقيلة كما قلنا ، والأولى لا تقع بعد فعل دال على اليقين ، فالفعل المتقدّم ههنا كاف فى حصول هذا الفرق

فإن ذهبت مع من ذهب إلى أن الفصل بأحد المذكورات لجبر ما فات « أن » بتخفيفها ، وتعويضها مما حذف منها ؛ لزمك اعتبار الفصل واجبا ؛ ولكنه يشكل بأنهم لم يفصلوا إذا كانت جملة الخبر اسمية مع وجود السبب

وقد ذهب الفراء وابن الأنبارى إلى أن الفصل واجب ، سواء أكان السابق فعل يقين أو ظن ، وذلك مبنىّ عندهما على أن « أن » المصدرية تقع بعد فعل دال على العلم غير مؤول بالظن ، وليس سببه أنهما يقولان إن سبب الفصل هو جبر الوهن الذى أصاب أن بالتخفيف ، بل عندهما أنّ سببه قصد التفرقة بين المخففة والمصدرية ، وذهبا فى قول النابغة الذبيانى :

فَلَمَّا رَأَى أَنْ ثَمَّرَ اللهُ مَالَهُ وَأَثَّلَ مَوْجُودًا وَسَدَّ مَفَاقِرَهْ
أَكَبَّ على فَأْسٍ يُحِدُّ غُرَابَهَا مُذَكَّرَةٍ مِنَ المَعَاوِلِ بَاتِرَهْ

إلى أن « رأى » علمية ليس مرادا بها الظنّ ، و « أن » مصدرية

وهذا البيت عند جمهرة العلماء مخرّج على أن « أن » مخففة من الثقيلة ، لامصدرية ، واسمها ضميرشأن محذوف ، وجملة « ثمرالله ماله » فى محل رفع خبر « أن » المخففة ، و « أن » ومادخلت

(أَوْ لَوْ) نحو « وَأَنْ لَوِ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ » (وَقَلِيلٌ) فى كتب النحاة (ذِكْرُ لَوْ) وإن كان كثيرا فى لسان العرب ، وأشار بقوله « فالأحسن الفصل » إلى أنه قد يرد والحالة هذه بدون فاصل ، كقوله :

٢٨٤ — عَلِمُوا أَنْ يُؤَمَّلُونَ فَجَادُوا   قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ

عليه فى تأويل مصدر سدّ مسدّ مفعولى « رأى » ، والفصل عند الجمهور غير حتم فى هذا الموضع كما علمت فى شرح الشاهد السابق ، فإن رأيت تحتمه للسبب الذى قدّمنا كان تركه فى هـذا البيت شاذا

٢٨٤ — لم أجد أحدا من العلماء نسب هذا البيت إلى قائل معين

اللغة : « يؤملون » بالبناء للمجهول ، و بتضعيف الميم — من التأميل ، وهو الرجاء ، وباب مجرده نصر « سؤل » بضم السين وسكون الهمزة : هى الأمنية ، ومنه قوله تعالى : (قَدْ أُوتِيتَ سُؤْلَكَ يَا مُوسَى)

الإعراب : « علموا » فعل وفاعل « أن » مخففة من الثقيلة ، مؤكدة عاملة ، واسمها ضمير شأن محذوف « يؤمّلون » فعل مضارع مبنى للمجهول ، مرفوع بثبوت النون ، وواو الجماعة نائب فاعله ، والجملة فى محل رفع خبر « أن » المخففة من الثقيلة « فجادوا » الفاء عاطفة ، جادوا : فعل وفاعل « قبل » ظرف منصوب بجاد « أن » مصدرية « يسألوا » فعل مضارع مبنى للمجهول ، منصوب بأن المصدرية ، وواو الجماعة نائب فاعله ، وأن وما دخلت عليـه فى تأويل مصدر مجرور بإضافة قبل إليه « بأعظم » جار ومجرور متعلق بجاد أيضا « سؤل » مجرور بالإضافة إلى أعظم

الشاهد فيه : قوله « علموا أن يؤملون » حيث استعمل فيه « أن » المخففة من الثقيلة ، وأعملها فى الاسم الذى هو ضمير الشأن المحذوف ، وفى الخبر الذى هو جملة « يؤملون » ولم يفصل بين « أن » وجملة الخبر بفاصل من الفواصل المعروفة ، مع أن الفعل متصرف غير دعاء ؛ لوقوع « أن » هذه بعد فعل اليقين الذى لاتقع بعده المصدرية

وقد اختلفت كلمة العلماء فى ترك الفصل والحالة هذه؛ فظاهر عبارة النظم أنه حسن لاضرر فيه ؛ وهو مختصّ بما إذا تميزت بسبق العلم عنـدنا ، وذهب جماعة إلى أنه قبيح ، ومن أجله حمل العلامة الصبان قول الناظم « فالأحسن الفصل » على أن أفعل التفضيل على غير بابه ، وعبارة الرضى أن عدم الفصل شاذ مطلقا ، وأنت إذا رجعت إلى ما كتبناه على الشواهد السابقة أمكنك أن توفق بين هذه الآراء كلها .

فان قلت : فلماذا لاتجعل رفع الضارع بثبوت النون دليلا على أن « أن » مخففة من الثقيلة ، لا مصدرية ، من قبل أن المصدرية ينتصب بعدها المضارع ؟

وقوله :

٢٨٥ — إنِّي زَعِيمٌ يا نُوَيْقَةُ إنْ أَمِنْتِ مِنَ الرَّزَاحِ
وَنَجَوْتِ مِنَ عَرَضِ المَنُو نِ مِنَ العشِيِّ إلَى الصَّبَاحِ
أَنْ تَهْبِطِينَ بِلَادَ قَوْ مٍ يَرْتَعُونَ مِنَ الطِّلَاحِ

قلت : قد ذهب إلى هذا بعض الكاتبين ، وهوعندى مذهب غير مستقيم ؛ لأنك قد علمت فى شرح الشاهد رقم (٤١) أن المضارع قد يرتفع بعد « أن » المصدرية تشبيها لها بما أختها ، وأن ذلك لغة من لغات العرب ، وسمعت شواهد ذلك ؛ فلايسوغ بعد هذا كله اعتبار الرفع دليلا على واحدة منهما بعينها ، و بقى الاستدلال الصحيح بأن الفعل السابق دالّ على اليقين .

فإن قلت : فقد أخبرتنى آنفا أن ابن الأنبارى والفراء يجيزان وقوع المصدرية بعد أفعال اليقين ، وعندك أن ارتفاع المضارع ليس دليلاعلى أن « أن » مصدرية ؛ فهل يجوز لى أن أعتبر « أن » فى هذا البيت مصدرية عند الفراء وا نبارى ؟

قلت : لايجوز ذلك فى هذا البيت ، ألا ترى أن الشاعر قد قال « قبل أن يسألوا » فنصب المضارع بأن لما كانت مصدرية ألبتة ، فعلمنا من هذا أنه لايجوز اعتبار « أن » فى قوله « أن يؤملون » مصدرية ؛ لأنك لو اعتبرتها كذلك للزمك أن تجمع فى البيت الواحد بين لغتين : إحداهما تنصب بأن ، والأخرى لاتنصب بها ، وهو لايجوز

٢٨٥ — هذه الأبيات أنشدها الفراء عن القاسم بن معن قاضى الكوفة

اللغة : « زعيم » كفيل ، ومنه قوله تعالى : ﴿وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ﴾ « نويقة » تصغير ناقة « الرزاح » — بفتح الراء والزاى مخففة — مصدر زرحت الناقة ترزح — من باب منع — رزاحا ورزوحا — والأخير بضم الراء — إذا سقطت من الإعياء هزالا ، وقولهم : رزح فلان ، معناه ضعف وذهب مافى يده ، وأصله من رزاح الإبل إذا ضعفت ولصقت بالأرض ؛ فلم يكن بها نهوض ورواه فى اللسان (زوح ، طلح) هكذا :

* إنْ أَمِنْتِ مِنَ الزَّوَاحْ *

وقال : «والزواح : التباعد عن ثعلب » اهـ « الطلاح» بكسر الطاء — جمع طلحة — بفتح فسكون قال فى اللسان : « وقال أبوحنيفة الطلح : أعظم العضاه وأكثره ورقا وأشدّه خضرة ، وله شوك ضخام طوال ، وشوكه من أقل الشوك أذى ، وليس لشوكته حرارة فى الرجل ، وله برمة طيبة الريح ، وليس فى العضاه أكثر صمغا منه ولا أضخم ، ولا ينبت الطلح إلا بأرض غليظة شديدة خصبة ، واحدته طلحة ، و بها سمى الرجل ، قال ابن سيده : وجمعها عند سيبويه طلوح ، كصخرة وصخور ، وطلاح ، قال : شبهوه بقصعة وقصاع ، يعنى أن الجمع الذى هوعلى فعال إنما هوللمصنوعات

أما إذا كانت جملة الخبر اسمية ، أو فعلية فعلها جامد ، أو دعاء ، فلا تحتاج إلى فاصل ، كما هو مفهوم الشرط من كلامه ، نحو « وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ » « وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى » « وَالْخَامِسَةُ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا » .

كالجرار والصحاف ، والاسم الدالّ على الجمع ـ أعنى الذى ليس بينه وبين واحده إلا هاء التأنيث ـ إنما هو للمخلوقات ، نحو النخل والتمر ، وإن كان كل واحد من الحيزين داخلا على الآخر ، قال:
* إنى زعيم . . . البيتين * » اه

الإعراب : « إنى » إن : حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسمه « زعيم » خبر إن «يا» حرف نداء « نويقة » منادى مبنى على الضم فى محل نصب « إن » شرطية « أمنت » فعل ماض فعل الشرط ، وتاء الخطاب فاعله « من الرزاح » جار ومجرور متعلق بأمن « ونجوت » الواو عاطفة، نجوت: فعل ماض ، معطوف على فعل الشرط ، وتاء الخطاب فاعله «من عرض» جار ومجرور متعلق بنجا « المنون » مضاف إليه « من العشىّ إلى الصباح » جاران ومجروران يتعلقان بنجا أيضا ، وفيهما دليل للأخفش والكوفيين على أن « من » الجارّة تأتى لابتداء الغاية فى الزمان ، كما تأتى لابتداء الغاية فى المكان « أن » مخففة من الثقيلة ، مؤكدة عاملة ، واسمها ضمير خطاب محذوف ، والتقدير : أنك ـ إلخ ، كذا قيل ، ولايمتنع أن يكون ضمير شأن محذوف « تهبطين » فعل مضارع ، مرفوع بثبوت النون ، وياء المخاطبة فاعله ، والجملة فى محل رفع خبر أن المخففة من الثقيلة « بلاد » مفعول به ، نصب توسعا ، وأصله ظرف « قوم » مضاف إليه « يرتعون » فعل مضارع ، فاعله واو الجماعة ، والجملة فى محل جرّ صفة لقوم « من الطلاح » جار ومجرور متعلق بيرتع

الشاهد فيه : قوله « أن تهبطين » حيث استعمل فيه أن المخففة من الثقيلة ، وأعملها فى اسم هو ضمير الخطاب المحذوف ، وخبر هو جملة « تهبطين » ولم يفصل بين « أن » وجملة خبرها بفاصل من الفواصل المعروفة ، مع أن جملة الخبر فعلية فعلها غير جامد وغير دعاء

قال ابن منظور : « وأن ههنا : يجوز أن تكون الناصبة الاسم مخففة منها ، غير أنه أولاها الفعل بلا فصل » اه ، وهذا هو تخريج الشارح رحمه الله تبعا لقوم من النحاة

وأنت إذا تبصرت فيما ذكرناه لك سابقا ، ورأيت أن السابق على « أن » هذه فى بيت الشاهد ليس دالا على اليقين ولا على الظن ترجح عندك تخريج البيت على أن « أن » مصدرية لا مخففة من الثقيلة ، وأنها أهملت فلم تنصب المضارع حملا على ما المصدرية

وعندى أن هذا التخريج خير من تخريج الشارح ؛ لأن إهمال «أن» لغة من لغات العرب كما نقلناه عن جار الله فى شرح الشاهد (رقم ٤١) ، وأما ترك الفصل بين المخففة وخبرها من غير سبق علم ، ومع تصرّف الفعل ؛ فشاذ إجماعا ؛ فيكون التخريج عليه ضعيفا

(وَخُفِّفَتْ كَأَنَّ أَيْضًا) حملا على أن المفتوحة (فَنُوِى * مَنْصُوبُهَا) وهو ضمير الشأن كثيرا (وَثَابِتاً أَيْضًا رُوِى) وهو غير ضمير الشأن قليلا كمنصوب أنْ ، فمن الأول قوله :

٢٨٦ — وَصَدْرٍ مُشْرِقِ النَّحْرِ كَأَنْ ثَدْيَاهُ حُقَّـــانِ

---

٢٨٦ — هذا البيت من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٢٨١) ، ولم ينسبه أحد من شرّاحه إلى قائل معين ، وقال البغدادى : « هو أحد الأبيات الخمسين التى لا يعرف لها قائل » اه

اللغة : « وصدر » روى فى مكانه « ووجه » وهى رواية سيبويه ، وروى « ونحر مشرق اللون » فمن روى « وصدر » فالهاء من قوله « ثدياه » عائدة إليه ، ومن روى « ووجه » أو « ونحر » فالهاء من « ثدياه » تعود إليه بتقدير مضاف ، أى : كأن ثديا صاحبه ؛ والصدر والوجه : معروفان ، والنحر : موضع القلادة من الصدر «مشرق» اسم فاعل من أشرق ، بمعنى أضاء «حقان» مثنى حق — بضم الحاء — وهو الوعاء ، قال فى اللسان : « والحق والحقة — بالضم — معروفة ، هذا المنحوت من الخشب والعاج وغير ذلك مما يصلح أن ينحت منه ، عربى معروف ، قد جاء فى الشعر الفصيح ، قال الأزهرى : وقد تسوّى الحقة من العاج وغيره ، ومنه قول عمرو بن كلثوم :

وَثَدْياً مِثْلَ حُقِّ العَاجِ رَخْصــاً حَصَاناً مِنْ أَكُفِّ اللاَّمِســـينَا

قال الجوهرى : والجمع حق — بضم فسكون — وحقق — بضم ففتح — وحقاق — بكسر الحاء — قال ابن سيده : وجمع الحق : أحقاق ، وحقاق — بكسر الحاء — وجمع الحقة : حقق — مثل غرفة وغرف » اه ، وتشبيه الثديين بالحقين فى بيت الشاهد فى نهودهما واكتنازهما

الإعراب : « وصدر » يروى بالرفع وبالجرّ ، فمن رفعه فعلى أنه مبتدأ خبره محذوف ، أى ولها صدر ، مثلا ، ومن جرّه فعلى أن الواو واو ربّ « مشرق » صفة لصدر ، وهو مضاف ، و « اللون » مضاف إليه «كأن» حرف تشبيه ونصب ، مخففة من الثقيلة « ثدياه » يروى بالألف علامة الرفع ، وبالياء علامة النصب ، فمن رواه بالياء فعلى أن كأن عاملة فيه على أنه اسمها ، ومن رواه بالألف فعلى أن كأن مهملة فى اللفظ لا فى التقدير ؛ لأنها ناصبة لضمير محذوف هو ضمير الصدر ، والتقدير : كأنه ثدياه إلخ ، وعليه يكون ثدياه مبتدأ مرفوع بالألف لأنه مثنى ، وضمير الصدر مضاف إليه ، حقان : خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل رفع خبر كأن ، وعلى رواية ثدييه يكون حقان خبر كأن

الشاهد فيه : قوله « كأن ثدياه حقان » حيث استعمل فيه « كأن » التشبيهية مخففة من الثقيلة ، ورفع بعدها المبتدأ والخبر ، وللعلماء فى توجيه ذلك عبارات ، فذهب سيبويه رحمه الله إلى أن « كأن » إذا خففت لزم فيها أمران (الأوّل) ألا تعمل فى اللفظ (والثانى) أن تعمل فى التقدير ؛ فظهور نصب الاسم بها مخففة عنده خاص بضرورة الشعر ، ومجىء الاسمين مرفوعين

وقوله :

٢٨٧ — وَيَوْماً تُوَافِينَا بِوَجْــهٍ مُقَسَّمٍ كَأَنْ ظَبْيَةٌ تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمْ

بعدها غير مانع من اعتبارها عاملة ؛ لأن اسمها حينئذ يكون ضميرا محذوفا ، فإن كان يمكن جعله ضميرا غير ضمير الشأن حسن ؛ وذلك إذا كان الـكلام خطابا أو تقدّم له ذكر ؛ فيقدر ضمير مخاطب على الأوّل وضمير غيبة على الثانى ، وإن لم يمكن واحد منهما فهو ضمير الشأن ألبتة ، وعلى هذا تـكون رواية النصب فى بيت الشاهد ضعيفة مرجوحة ، ورواية الرفع هى الفصيحة المستعملة ، وتخريجها على ماسمعت ، قال سيبويه (ج ١ ص ٢٨١) : « وروى الخليل أن ناسا يقولون : إن بك زيد مأخوذ — برفع الاسمين — فقال : هذا على قوله : إنه بك زيد مأخوذ ، وشبهه بما يجوز فى الشعر ، نحو قوله * ويوما توافينا ... البيت * وقوله * ووجه مشرق اللون ... البيت * لأنه لايحسن ههنا إلا الإضمار » اه ، وظاهر عبارة الزمخشرى أن «كأن» إذا خففت بطل عملها ، وأن الاسمين المرفوعين بعدها مبتدأ وخبر من غير تقدير ، وأن إعمالها ظاهرا جائز ، إلا أنه أقلّ من إهمالها ؛ فانه قال فى المفصل : « وتخفف كأن فيبطل عملها ، ومنهم من يعملها » اه ؛ إلا أن شارحه ابن يعيش حمل كلامه على غير ما يظهر منه ؛ ليوافق به مذهب سيبويه ، فقال : « قوله فيبطل ، يريد : يبطل عملها ظاهرا » اه ، يعنى وأما فى التقدير فهى عاملة ، على نحو ماتبين فى تقرير مذهب سيبويه ، وقد بقى مخالفا لسيبويه فى ناحية أخرى ، ذلك أن سيبويه قال : « لأنه لايحسن ههنا إلا الإضمار » ومعناه أن عملها لفظا غير حسن ، وجار الله قال : «ومنهم من يعملها» ومراده إعمالها لفظا ، ولم يتعرّض لأنه ضرورة أو قبيح ، وكلام المحقق الرضى تبعا لابن الحاجب صريح فى أن إعمالها مخففة فصيح ، وإهمالها — يعنى لفظا — أفصح منه ، ومثله فى كلام التبريزى ، وهو خلاف ما علمت . وقال الأعلم : « والوجه الرفع إذا خففت ؛ لخروجها عن شبه الفعل فى اللفظ » اه ، ويمكن حمله على نحو ماحمل ابن يعيش عليه كلام الزمخشرى ، وعدّ ابن عصفور نصب الاسم بعد المخففة من ضرورات الشعر

٢٨٧ — هذا البيت لباعث — ويقال : باغت — بن صريم — بفتح الصاد ، وضبطه فى اللسان بضمها — اليشكرى ؛ ويقال : هو لـكعب بن أرقم اليشكرى ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٢٨١)

اللغة : « مقسم » بزنة اسم المفعول من مضعف العين — قال الأعلم : « والمقسم : المحسن ، وأصله من القسمات ، وهى مجارى الدموع فى أعالى الوجه ، ويقال لها أيضا : التناصف ؛ لأنها فى منتصف الوجه إذا قسم ، وهى أحسن مافى الوجه وأنوره ، فينسب إليها الحسن فيقال له : القسام ؛ لظهوره هناك وتبينه » اه ، والقسام — بفتح القاف — الجمال والحسن ، قال بشر بن أبى خازم :

* يُشَنُّ عَلَى مَرَاغِمِهَا القَسَامُ *

... ...

وقال الربيع بن أبي الحقيق :

بِأَحْسَنَ مِنْهَا وَقَامَتْ تُرِيـــكَ وَجْهاً كَأَنَّ عَلَيْهِ قَسَامَا

وفى حديث أم معبد «قسيم وسيم» القسامة : الحسن ؛ ورجل مقسم الوجه ، أى : جميل كله كأن كل موضع منه أخذ قسما من الجمال ، اهـ عن اللسان «تعطو» قال الأعلم : «العاطية : التى تتناول أطراف الشجر مرتعية، والوارق: المورق ، وفعله أورق ، وهو نادر ، والسلم: شجر بعينه» اهـ وقد روى صاحب اللسان بعد بيت الشاهد ثلاثة أبيات ، وهى :

وَيَوْماً تُرِيدُ مَا لَنَا مَعَ مَا لَهَـا فَإِنْ لَمْ نُنِلْهَا لَمْ تُنِمْنَا وَلَمْ تَنَمْ

نَظَلُّ كَأَنَّا فِى خُصُومِ عَرَامَـــةٍ تُسَمِّعُ جِـيرَانِى التَّأَلِّىَ وَالْقَسَمْ

فقلت لهـا : إلاَّ تَنَاهَىْ فَإِنَّنِى أَخُو النُّكْرِ حَتَّى تَقْرَعِى السِّنَّ مِنْ نَدَمْ

المعنى : قال الأعلم : «وصف امرأة حسنة الوجه فشبهها بظبية مخصبة» اهـ

الإعراب : «يوما» ظرف متعلق بالفعل بعده «توافينا» فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر عائد إلى المرأة الموصوفة ، ونا : مفعول «بوجه» جار ومجرور متعلق بتوافى «مقسم» صفة لوجه «كأن» حرف تشبيه ونصب ، واسمها ضمير غيبة عائد إلى هذه المرأة محذوف ، والتقدير : كأنها «ظبية» خبر كأن «تعطو» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر عائد إلى الظبية «إلى وارق» جار ومجرور متعلق بتعطو «السلم» مضاف إليه ، مجرور بالكسرة ؛ وإنما سكن لأجل الوقف ، وجملة تعطو وفاعله فى محل رفع – على هذا الإعراب – صفة لظبية

الشاهد فيه : قوله «كأن ظبية» وههنا أمور لابدّ أن ننبهك إليها .

الأوّل : أنه قد روى قوله «ظبية» على ثلاثة أوجه (الوجه الأوّل) الجر ، وتخريج هذه الرواية على أن «كأن» حرفان لاحرف واحد ؛ أوّلهما الكاف ، وهو حرف تشبيه وجر ، وثانيهما أن ، وهو حرف زائد ، و «ظبية» مجرور بالكاف ، وزيادة أن قليلة نادرة (والوجه الثانى) نصب ظبية ، على أن «كأن» حرف تشبيه ونصب مخففة من الثقيلة ، و «ظبية» اسم كأن منصوب بها ، وخبرها محذوف يرشد إليه المقام ، والتقدير : كأن ظبية هذه المرأة ، فهو من باب التشبيه المقلوب ، وقد عرفت فى شرح الشاهد السابق قيمة هذا التخريج ، (والوجه الثالث) رفع ظبية ، وهو الوجه الذى أعربنا عليه البيت ، وهو الوجه الذى أتى الشارح بالبيت من أجله

قال الأعلم «الشاهد فيه رفع ظبية على الخبر ، وحذف الاسم مع تخفيف كأن ، والتقدير : كأنها ظبية ، ويجوز نصب الظبية بكأن ، تشبيها بالفعل إذا حذف وعمل ، نحو : لم يك زيد منطلقا ، والخبر محذوف لعلم السامع ، والتقدير : كأن ظبية تعطو هذه المرأة ، ويجوز جر الظبية

على رواية من رفع فيهما ، وعلى رواية النصب هما من الثانى ، وقد عرفت أنه لا يلزم فى خبرها عند حذف الاسم أن يكون جملة ، كما فى « أنْ » ، بل يجوز أن يكون جملة كما فى البيت الأول ، وأن يكون مفردا كما فى الثانى .

﴿ تنبيه ﴾ إذا كان خبر « كأنْ » المخففة جملة اسميه لم يحتج إلى فاصل ، كما فى البيت الأول ، و إن كانت فعلية فصلت بقد أو لم ، نحو « كَأَنْ لَمْ تَغْنَ بِالْأَمْسِ » وكقوله :

٢٨٨ — لاَ يَهُولَنَّكَ اُصْطِلاَءُ لَظَى الحَرْ ... بِ فَمَحْذُورُهَا كَأَنْ قَدْ أَلَمَّا

على تقدير كظبية ، وأن : زائدة مؤكدة » اه

الأمر الثانى : قد علمت أن « أنّ » إذا خففت لزم فيها أمران : حذف اسمها ، وكون خبرها جملة ، إلا لضرورة الشعر ، أما « كأن » فليس ذلك بلازم معها ، بل قد يكون الخبر مفردا ، كما فى هذا البيت ، وكما فى قول مجمع بن هلال :

عَبَأْتُ لَهُ رُمْحًا طَوِيـــلاً وَأَلَّةً ... كَأَنْ قَبَسٌ يُعْلَى بِهَا حِينَ تُشْرَعُ

وكما فى قول رجل من بنى سعد بن زيد مناة ، وأورده أبو زيد فى نوادره ، ونسبه فى اللسان لذى الرمة :

تَمَشَّى بِهَا الدَّوْمَاءُ تَسْحَبُ قُصْبَهَا ... كَأَنْ بَطْنُ حُبْلَى ذَاتِ أَوْنَيْنِ مُتْئِمِ

إلا أنه إذا كان خبرها مفردا لم يجز أن يكون اسمها ضمير الشأن ؛ من قبل أن ضمير الشأن لا يكون خبره ، إلا جملة ، و إذا كان خبرها جملة جاز أن يكون اسمها ضمير الشأن وأن يكون غيره

وقد روى هـذان البيتان بالأوجه الثلاثة التى روى بها بيت الشاهد ؛ وتقدير البيت الأول « كأنها — أى : الألة — قبس — إلخ » وتقدير البيت الثانى « كأنه — أى : قصبها ، وهو بطنها — بطن حبلى — إلخ »

الأمر الثالث : هل وقوع خبر « كأن » مفردا كما فى بيت الشاهد والبيتين اللذين أنشدناها خاص بضرورة الشعر أوهو جائز سائغ من غير ضرورة ؟ صرح ابن هشام فى شرح الشواهد بأن مجىء الخبر مفردا مع حذف الاسم شاذ ، وهو ما لا نشايعه عليـه ؛ لأن وروده كثير ، كما فى هذه الأبيات ، ولأن سيبويه قد صرح كما أخبرناك بأن نصب الاسم ظاهرا بها ضرورة ، ومفهوم كلام ابن هشام أن مجىء الخبر مفردا مع ذكر الاسم غير شاذ ، وهو ضدّ كلام سيبويه ، ولإجماع العلماء عليه فى تخريج هذه الأبيات فى رواية الرفع

٢٨٨ — لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين

اللغة : « يهولنك » يقال : هاله الأمر يهوله ، إذا أفزعه وخوفه « اصطلاء » مصدر اصطلى النار يصطلى بها ، مثل صليها وصلى بها يصلى ، كرضى يرضى ، وقال الحرث بن عباد :

... ...

مَا أَنَا مِنْ جُنَاتِهَا عَلِمَ اللَّـــهُ وَإِنِّي بِحَرِّهَا الْيَوْمَ صَالِ

« لظى الحرب » نارها ، وكنى به عن شدائدها « محذورها » الأمر الذى يتحرز منه « ألما » من الإلمام ، وهو النزول

المعنى : يشجعه على اقتحام أهوال الحرب والخوض فى مكارهها ، و يقول له : لاتفزع من دخولها والاصطلاء بنارها ؛ فإن الذى تحذره وتتحرز منـه من أمورها يشبه أن يكون قد وقع ونزل بك

الإعراب : « لا » نافيـة ، أوناهية « يهولنك » فعل مضارع ، مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد ، لامحل له على الأوّل ، وهو فى محل جزم على الثانى ، والكاف ضمير المخاطب فى محل نصب مفعول به « اصطلاء » فاعل « لظى الحرب » مركب إضافى صدره مجرور بالإضافة إلى اصطلاء « فمحذورها » الفاء للتعليل ، محذور : مبتدأ ، ها : مضاف إليه « كأن » حرف تشبيه ونصب ، مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير المحذور محذوف ، والتقدير : كأنه ــ إلخ « قد » حرف تحقيق « ألما » فعل ماض ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر يعود إلى اسم كأن ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر كأن ، وجملة كأن مع اسمه وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها تعليلية

الشاهد فيه : قوله « كأن قد ألما » حيث استعمل فيه كأن المخففة من الثقيلة ، وأعملها فى اسم هو الضمير المحذوف ، وخبر هو جملة الفعل وفاعله ، وفصل بين « كأن » وجملة خبرها بقد ؛ لأن المقصود الإثبات ، ولو كان المقصود النفى لفصل بلم ؛ كما فى قوله تعالى (كَأَنْ لَمْ تَغْنَ بِالْأَمْسِ .. كَأَنْ لَمْ يَدْعُنَا إِلَى ضُرٍّ مَسَّهُ ... كَأَنْ لَمْ يَغْنَوْا فِيهَا) ومثل ذلك قول الشاعر :

كَأَنْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَ الْحَجُونِ إِلَى الصَّفَا أَنِيسٌ وَلَمْ يَسْمُرْ بِمَكَّةَ سَامِرُ

وقول الراجز :

فَبَادَ حَـــتَّى لَكَأَنْ لَمْ يَكُنِ فَالْيَوْمَ أَبْكِي وَمَتَى لَمْ يَبْكِنِي

واسمها فى البيت الأوّل ضمير شأن محذوف ، وجملة «لم يكن» خبرها ، وفى البيت الثانى اسمها ضمير عائد إلى الشىء البائد ــ أى : الهالك ــ وجملة « لم يكن » هى الخبر

واعلم أن جملة الخبر قد تحذف و يبقى « قد » وذلك كقول النابغة الذبيانى :

أَزِفَ التَّرَحُّلُ غَـــيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا لَمَّـا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنْ قَدِ

وهو الشاهد (رقم ٥ وقد تقدم أوّل الكتاب ص١٣) ، أراد وكأن قد زالت . وحذف هذا الخبر

﴿ خاتمة ﴾ لايجوز تخفيف « لعلّ » على اختلاف لغاتها ، وأما « لـكنّ » فتخفف فتهمل وجوبا ، نحو « وَلَـكِنِ اللهُ قَتَلَهُمْ » وأجاز يونس والأخفش إعمالهـا حينئذ قياسا ، وحكى عن يونس أنه حكاه عن العرب ، والله أعلم .

جائز سائغ إذا دلت القرينة عليه ؛ من قبل أن أصله خبر المبتدأ ، وهو جائز الحذف ، ومن قبل أن خبر هذه الأدوات يجوز حذفه بلا ضرورة ولا شذوذ

والله سبحانه وتعالى أعلى وأعـــلم

وقد وافق الفراغ من كتابة هـذه التعليقات إلى هنا فى أصيل يوم الجمعة المبارك الموافق (٢٧ من شهر شعبان عام — ١٣٥٢ الهجرىّ — ١٥ من ديسمبر عام ١٩٣٣ الميلادىّ)

أسأل الله أن يوفق لإتمامه وأن يعين على ذلك بمنه وكرمه آمين ؟ كتبه

أبو رجاء

محمد محيي الدين عبد الحميد

وقد وافق الفراغ من مراجعته للمرة الثانية وتنقيح عباراته والزيادة فى مباحثه ليلة الاثنين الموافق ٢٩ من شهر ربيع الآخر عام ١٣٥٨ — ١٩ يونيه عام ١٩٣٩

وأنا أسأل الله الذى بيـده ملـكوت كل شىء أن يوفقنى و يهـدينى ؛ إنه لاموفق سواه ولا هادى غيره ، آمين ؟



شرح الأشموني

على ألفية ابن مالك

المسمى « منهج السالك إلى ألفية ابن مالك »

حققه ، وشرح شواهده

محمد محيي الدين عبد الحميد

المدرس فى قسم التخصص بكلية اللغة العربية

بالجامع الأزهر

الجزء الثاني

الطبعة الثانية

مزيدة ومنقحة

مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر

١٣٥٨ هـ / ١٩٣٩ م / ٨٥٠



شرح الأشمونى

على ألفية ابن مالك

المسمى « منهج السالك إلى ألفية ابن مالك »

حققه ، وشرح شواهده

محمد محيى الدين عبد الحميد

المدرس فى قسم التخصص بكلية اللغة العربية

بالجامع الأزهر



الجزء الثانى

الطبعة الثانية

مزيدة ومنقحة

مطبعة مصطفى البابى الحلبى وأولاده بمصر

١٣٥٨ هـ / ١٩٣٩ م / ٨٥٠

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وكفى ، وسلام على عباده الذين اصطفى

لا التى لنفى الجنس

اعلم أنه إذا قصد بلا نفىُ الجنس على سبيل الاستغراق اختصَّتْ بالاسم ؛ لأن قصد الاستغراق على سبيل التنصيص يستلزم وجود « مِنْ » لَفْظاً أو معنًى ، ولا يليق ذلك إلا بالأسماء النكرات ؛ فوجب لِلاَعند ذلك القصدِ عملٌ فيما يليها ، وذلك العمل : إما رفعٌ ، وإما نصب ، وإما جر ؛ فلم يكن جرًّا لئلا يُعتقد أنه بِمِن المنوية ؛ فإنها فى حكم الموجودة ؛ لظهورها فى بعض الأحيان كقوله :

٢٨٩ — فَقَامَ يَذُودُ النَّاسَ عَنْهَا بِسَيْفِهِ وَقَالَ أَلاَ لاَ مِنْ سَبِيلٍ إِلَى هِنْدِ

٢٨٩ — لم أقف على نسبة هذا البيت إلى قائل معين ، وقد استشهد به ابن هشام وابن الناظم فى شرحيهما على الألفية ، واستشهد به من قبلهما الناظم فى شرح الكافية ، وهذه التوطئة التى قدّم بها الشارح بين يدى الكلام هى بنفسها عبارة الناظم فى شرح الكافية

اللغة : « يذود » مضارع ذاده عن الشىء ، أى : دفعه عنه ومنعه منه ، قال تعالى : (وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمُ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ) « سبيل » طريق « هند » اسم امرأة

الإعراب : « قام » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه « يذود » فعل مضارع ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله ، والجملة فى محل نصب حال من فاعل قام ؛ ورابط الحال هنا هو الضمير المستتر ، وجملة الحال إذا كانت فعلية فعلها فعل مضارع مثبت لم يكن رابطها غير الضمير « الناس » مفعول به ليذود « عنها ، بسيفه » جاران ومجروران يتعلقان بيذود «وقال » الواو عاطفة ، قال : فعل ماض فاعله ضمير مستتر فيه « ألا » أداة استفتاح « لا » نافية للجنس « من » زائدة لتأكيد دلالة « لا » على نفى الجنس « سبيل » اسم لا النافية ، مبنى على فتح مقدّر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « إلى هند » جار ومجرور متعلق بسبيل أو بمحذوف خبر « لا »

الشاهد فيه : قوله « ألا لامن سبيل » حيث استعمل فيه « لا » النافية للجنس مع اسمها وخبرها ؛ فأما الاسم فقوله « سبيل » ، وأما الخبر فقوله « إلى هند » ، وأبرز « من » الزائدة ليدل دلالة مؤكدة على استغراق الجنس ؛ من قبل أن اللفظ الموضوع لنفى الجنس نصا على سبيل الاستغراق هو لفظ « لا » المتضمنة مع مدخولها معنى « من » ، فإذا ظهرت « من » فى اللفظ لم يكن هناك مساغ للاحتمال ، بخلاف ما إذا لم توجد ، فإن الاحتمال يكون قائما حتى تدل قرينة على أن المراد نفى الجنس

وههنا أمور (الأوّل) : أن إبراز « من » فى اللفظ ـ وإن كان معينا لنفى الجنس على سبيل الاستغراق ـ لايجوز إلا فى ضرورة الشعر ، كما فى هذا البيت

ولم يكن رفعا ؛ لئلا يعتقد أنه بالابتداء ، فتعين النصب ؛ ولأن فى ذلك إلحاقا لِلاَ بإنَّ لمشابهتها إياها فى التوكيد ، فإن « لا » لتوكيد النفى ، و « إنّ » لتوكيد الإثبات ، ولفظ « لا » مساو للفظ « إنّ » إذا خففت فى تضمن متحرك بعده ساكن ، فلما ناسبتها حملت

(الثانى): أن الذين ذهبوا إلى أن اسم «لا» مبنى لتضمنه معنى الحرف استدلوا بهذا البيت ، ووجه الاستدلال أن «لا» العاملة عمل «إن» دالة على نفى الجنس نصا ، وقد علمت أنها لاتكون كذلك إلا إذا تضمنت معنى « من » الاستغراقية ، والدليل على هذا الحصر أن الشاعر قد تدعوه الضرورة إلى إظهار « من » هذه فيظهرها كما فى بيت الشاهد ، والضرورات الشعرية ترد الأشياء إلى أصولها ؛ من قبل أنها عبارة عن معاودة الأصول المتروكة ، كما تقدمت الإشارة إليه مع أمثلتها ،

(الأمر الثالث) اعلم أن « لا » النافية ــ وإن كانت تعمل عمل « إنّ » ــ تخالف « إن » من سبعة أوجه : (أوّلها) أنها لاتعمل إلا فى النكرات ، و « إنّ » تعمل فى المعارف والنكرات جميعا (ثانيها) أن اسم « إنّ » منصوب مفردا كان أومضافا أومشبها بالمضاف ، واسم لا يبنى إذا كان مفردا وينصب إذا كان غيره ، وستقف على سبب بنائه والخلاف فيه (ثالثها) أن البصريين أجمعوا على أن خبر « إنّ » مرفوع بها ، وأجمعوا أيضا على أن خبر « لا » مرفوع بها إذا كان اسمها مضافا أومشبها به ، واختلفوا فى رافعه إذا كان الاسم مفردا ، فذهب سيبويه إلى أن رافعه المبتدأ ، بناء على مذهبه فى أن « لا » مع اسمها فى محل رفع بالابتداء ، وذهب الأكثرون إلى أنه مرفوع بها أيضا (رابعها) أن خبر « لا » يمتنع تقديمه على اسمها ولو كان ظرفا أومجرورا بخلاف خبر « إن » إذا كان أحدهما ، كما عرفت (خامسها) أنه يجوز لك مراعاة محل « لا » مع اسمها فتعطف أوتنعت الاسم بالرفع قبل مجىء الخبر وبعده ، بخلاف « إنّ » فى ذلك ، على ماسبق بيانه (وانظر شرح الشاهد ٢٩٨ الآتى) ، (سادسها) أنه يجوز لك إلغاء « لا » إذا تكرّرت كما ستقف عليه ، بخلاف « إنّ » فإنه لايجوز فيها إلا الإعمال مهما تكرّرت ؛ وليس لك محيد فيها عن الإعمال ، كما فى قول الأعشى ميمون بن قيس :

إنَّ مَحَلاًّ وَإنَّ مُرْتَحَلاَ وَإنَّ فِى السَّفْرِ إذْ مَضَوا مَهَلاَ

(سابعها) أن خبر « لا » يكثر حذفه إذا علم ، نحو قوله تعالى : (قَالُوا لاَ ضَيْرَ ... فلاَ فَوْتَ) ويجوز ذكره نحو قوله تعالى : (لاَ تَثْرِيبَ عَلَيْكُم ... يَا أَهْلَ يَثْرِبَ لاَ مُقَامَ لَكُمْ) وتميم لاتذكره أصلا ، وعلى لغتهم يجعل الجار والمجرور وهو «عليكم» فى الآية الأولى و «لكم» فى الآية الثانية متعلقا بالاسم لأنه مصدر ، فإذا كان الاسم غير مصدر ولا مشتق وذكر بعده ظرف أوجار ومجرور جعلته متعلقا بمحذوف صفة الاسم ، وأنت لوتأملت لوجدت ماذكرنا لك من أوجه الفرق مذكورة فى الشرح وإن لم تكن مجتمعة على هذا النحو

عليها فى العمل ، وقد أشار إلى عملها على وجه يؤذن بذلك فقال :

(عَمَلَ إنَّ اجْعَلْ لِلاَفِى نَـكِرَهْ * مُفْرَدَةً جَاءَتْكَ) نحو : لاغُلاَمَ رجُلٍ قائمٌ (أَوْ مُـكَرَّرَهْ) نحو : لاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ إلاَّ بِاللهِ ، وهو مع المفردة على سبيل الوجوب ، ومع المـكررة على سبيل الجواز ، كما ستراه .

﴿تنبيه﴾ شروط إعمال « لا » العملَ المذكور على ما أفهمه كلامُه تصريحا وتلويحا سبعة : أن تكون نافية ، وأن يكون مَنْفِيُّهَا الجنسَ ، وأن يكون نفيه نصًّا ، وأن لايدخل عليها جارٌّ ، وأن يكون اسمها نكرة ، وأن يتّصل بها ، وأن يكون خبرها أيضا نكرة .

فإن كانت غير نافية لم تعمل ، وشذ إعمال الزائدة فى قوله :

٢٩٠ ـ لَوْلَمْ تَـكُنْ غَطفَانُ لاَذُنُوبَ لَهَا إِذَنْ لَلاَمَ ذَوُو أَحْسَابِهَا عُمَرَا

---

٢٩٠ ـ هذا البيت من كلمة للفرزدق ـ همام بن غالب ـ يهجو فيها عمر بن هبيرة الفزارى وأوّلها قوله:

يَا أَيُّهَا النَّابِحُ الْعَاوِى لِشِقْوَتِهِ إِلَيْكَ أُخْبِرْكَ عَمَّا تَجْهَلُ الْخَبَرَا
إِنَّ الْفَزَارِىَّ مَا يَشْفِيهِ مِنْ قَرَمٍ أَطَايِبُ الْعَيْرِ حَتَّى يَنْهَشَ الذَّكَرَا
لَوْ لَمْ تَـكُنْ ... ... البيت ، وبعده :
إِنَّ الْفَزَارِىَّ لَوْ يَعْمَى فَيُطْعِمُهُ أَيْرَ الْحِمَارِ طَبِيبٌ أَبْرَأَ الْبَصَرَا

اللغة : « النابح » اسم فاعل من نبح الـكلب نباحا ، إذا عوى « العاوى » اسم فاعل من عوى بالعين المهملة ـ عواء ، وهو صوت الـكلب أيضا «لشقوته» بكسر الشين وفتحها وسكون القاف ـ هى التعاسة وسوء الطالع مع التعب « الخبر » يجوز أن يكون ناصبه قوله « إليك » لأنه اسم فعل أمر بمعنى خذ ، ويجوز أن يكون ناصبه قوله « أخبرك » وقوله « غطفان » هو اسم أبى قبيلة ، وهو الجدّ الأعلى لفزارة « للام » لام : فعل ماض من اللوم ، وهو العذل والتعنيف « أحسابها » جمع حسب ـ بفتحتين ـ وهو مايعدّ من المآثر ، وقال ابن الأثير : الحسب فى الأصل : الشرف بالآباء ومايعدّه الإنسان من مفاخرهم ، وقيل : الحسب والـكرم يكونان فى الرجل وإن لم يكن له آباء لهم شرف ، والشرف والمجد لايكونان إلا بالآباء « قرم » بفتح القاف والراء ـ شدّة الشهوة إلى اللحم ، وباب فعله علم « أطايب العير » الأطايب : جمع أطيب ، وهو أفعل من طاب يطيب ، والعير ـ بفتح العين المهملة وسكون الياء ـ هو الحمار الوحشى ، وبنوفزارة يرمون بأكل أير الحمار

الإعراب : « لو » شرطية غير جازمة « لم » نافية جازمة « تـكن » فعل مضارع ناقص « غطفان » اسم تـكن « لا » زائدة ، وليست نافية « ذنوب » اسم لا الزائدة « لها » جار

... ...

ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا الزائدة ، وستعرف ما فى هذا الكلام ، وهذا على لغة الحجاز بين الذين يجيزون ذكر خبر لا ؛ فأما على لغة بنى تميم الذين يوجبون حذفه فالجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لذنوب ، وخبر لا محذوف ، وتقدير الكلام لا ذنوب كائنة لها موجودة ؛ وجملة لا الزائدة مع اسمها وخبرها فى محل نصب خبر تكن « إذن » حرف جواب وجزاء واقع فى جواب لو « للام » هذه اللام هى التى تقع فى جواب لو ، وهى ههنا مؤكدة ، لام : فعل ماض « ذوو » فاعل لام ، مرفوع بالواو لأنه جمع مذكر « أحسابها » مضاف إليه ، والضمير مضاف إليه « عمرا » مفعول به للام ، والألف للإطلاق

الشاهد فيه : قوله « لاذنوب لها » فإن كلمة «لا» فيها زائدة لاتدل على النفى ، وكان حق ما بعدها أن يرتفع على الابتداء والخبر ، ولكنه أعملها فى الاسم ؛ فبناه على الفتح كما هو ظاهر ، فلم يكن بدّ من تقدير الظرف خبرا لها على ما هو لغة أهل الحجاز

وهذا التخريج قد خرجه جماعة قبل الشارح منهم ابن عصفور فى المقرّب نقلا عن أبى الحسن الأخفش ؛ فإنه قال : «أنشد أبو الحسن ✲ لو لم تكن غطفان... البيت ✲ والمعنى لها ذنوب ، أى : وعمل لا الزائدة شاذ ، والأصل أن يكون دخول لا الزائدة فى الكلام لمجرّد تقويته وتوكيده ، كقوله تعالى : (مَامَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوا أَنْ لَاتَتَّبِعَنِي... لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ) أى : ليعلموا » اهـ

وهذا كله مبنى على أن « لو » حرف دالّ على امتناع جوابها لامتناع شرطها ، وبيان هذا أن جواب « لو » هو قوله « لام ذوو أحسابها عمرا » فهو إيجاب قبل دخول «لو» وشرطها هو قوله « لم تكن غطفان إلخ » فهو نفى قبل دخول « لو » إذا جعلت « لا » زائدة كما ذهبوا إليه ؛ فامتناع الجواب يصيره نفيا ، وامتناع الشرط يصيره إثباتا ؛ فيصير المعنى انتفى لوم هؤلاء عمر لثبوت أن لهم ذنوبا يستحقون عليها الهجاء ، وهو معنى صحيح مستقيم ، فإن جعلت « لا » نافية كان الشرط موجبا لأن لم نافية ، ولا حينئذ نافية لنفى «لم» فيكون حاصله قبل دخول « لو » هكذا : غطفان ذات ذنوب ، فيصير المعنى بعد دخول «لو» هكذا : انتفى لوم هؤلاء عمر لانتفاء الذنوب عنهم ، وهذا معنى فاسد ؛ لأنهم لو تبرّأوا من العيوب لعنفوه لأنه يتسبب فى رميهم بما هم منه برآء ، هذا توجيه كلامهم بالغنا فى إيضاحه بأسهل عبارة لتدرك حقيقة الأمر

وقال ابن جنى « سألت أبا على فقلت : الزائد « لم » أو « لا » ؟ فقال : لم تأت « لم » زائدة فى كلامهم ؛ فيجب أن تكون « لا » هى الزائدة » اهـ

وأنت لو ذهبت مع الشلوبين الذى ذهب إلى أن شرط « لو » لايجب فيه أن يكون ممتنعا كما زعم الجمهور ، بل قد يكون مثبتا ، وقد يكون ممتنعا ؛ لجاز لك على هذا أن تجعل « لا » نافية ، ولكنه مذهب مرجوح .

وإن كانت لنفى الوحدة أو لنفى الجنس لا على سبيل التنصيص عملت عمل « لَيْسَ » كما مر ، وإن دخل عليها جار خفض النكرة ، نحو : جِئْتُ بِلاَ زَادٍ ، وغَضِبْتُ مِنْ لاَ شَيْءٍ ، وشذ : جئت بلا شَيْءَ ، بالفتح ، وإن كان الاسم معرفة أو منفصلا أهملت ووجب تكرارها ، نحو : لاَزَيْدٌ فى الدارِ ولا عَمْرٌو ، ولا فى الدار رجلٌ ولا امْرَأَةٌ ، وأما نحو « قَضِيَّةٌ وَلاَ أَبَا حَسَنٍ لَهَا » و

٢٩١ — * لاَ هَيْثَمَ اللَّيْـــــلَةَ لِلْمَطِيِّ *

وقال الروداني : « الصواب جعل « لا » نافية ، والمعنى لو كان لغطفان ذنوب للاموا عمر ؛ لأن ذنوبهم كلاذنوب بالنسبة إلى ذنوبه ، فما بالك بأنهم يلومونه حين لم يذنبوا ، يعنى أنهم يلومونه على كل حال ، كان لهم ذنوب أولا ، مثل « لَوْ لَمْ يَخَفِ اللهَ لَمْ يَعْصِهِ » اهـ ، وقال العلامة الصبان بعد نقل عبارته هذه : « وما ذكره محتمل لامتعين ؛ فالتصويب فى غير محله » اهـ

وأقول : إن هذا المحتمل ضعيف ؛ لأنه غير المتبادر المنساق إلى الذهن من العبارة

فان قلت : فلماذا كانت « لا » الزائدة غير عاملة ؟ قلت : أنت تعلم أن الحرف الذى يعمل هو الحرف المختص بنوع من النوعين الاسم والفعل ؛ إلا ماخرج عن هذا لداعية وسبب ، و « لا » الزائدة غير مختصة بنوع منهما ؛ فالأصل أنها لاتعمل ، ولم يوجد معها مثـل ماوجد مع « ما » النافية الحجازية ، فكانت مهملة ألبتة

فإن قلت : فهل تجد سرا فى إعمال الشاعر إياها فى هذا البيت ؟

قلت : نعم ، وحاصله أنها أشبهت «لا» النافية فى الصورة واللفظ ؛ فأخذت حكمها عند الحاجة إليه ، كما أن « ما » الموصولة قد تأخذ حكم « ما » النافية لشبهها بها فى الصـورة فيزاد بعدها « إن » كما فى قول الشاعر :

* يَوَدُّ المَرْءُ مَا إِنْ لاَ يَرَاهُ *

ألا ترى أن المعنى : يودّ المرء الذى لايراه ، ومثل هذا كثير فى العربية

٢٩١ — هذا الشاهد من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٣٥٤) ، ولم ينسبه أحد من شراح كلامه ، وهو أحد الأبيات الخمسين التى لم يعين قائلها ، وقد أورده أبو عبيد مع أبيات أخرى ، وهى :

قَدْ لَفَّهَا اللَّيْـــلُ بِعَصْلَبِيِّ أَرْوَعَ خَرَّاجٍ مِنَ الدَّوِّيِّ
مُهَاجِرٍ لَيْسَ بِأَعْرَابِيِّ عَمَرَّسٍ كَالمَرَسِ المَلْوِيِّ
لاَ هَيْثَمَ اللَّيْـــلَةَ لِلْمَطِيِّ وَلاَ فَتًى مِثْلُ ابْنِ خَيْبَرِيِّ

... ...

ونسب الفراء هذه الأبيات لرجل من بنى دبير ، ولم يعينه

اللغة : « قد لفها » يروى فى مكانه « قد حشها » و يقال : حش النار يحشها ، إذا بالغ فى إيقادها و إحمائها ؛ و إنما أراد أن الإبل قد رميت برجل يسرع سوقها ولا يدعها تفتر « عصلبى » بفتح العين واللام بينهما صاد ساكنة ــ وهو الرجل الشديد الباقى على المشى والعمل « أروع » هو الحديد الفؤاد الجرىء القلب «الدوّىّ » بفتح الدال مشدّدة وكسر الواو مشدّدة أيضا ــ وهى المفازة ، يريد أنه ذو هداية و بصر بقطع الفلوات والخروج منها « مهاجر » هو الذى هاجر من البادية إلى الأمصار فصار من أهلها ، فإذا كان كذلك كان سيره فى الفلوات سريعا؛ لأنه يقصد أهله فى المصر « عمرّس» بفتح العين المهملة والميم والراء مشدّدة ــ الشديد « المرس» الحبل « الملوىّ» المفتول « هيثم » اسم رجل كان حسن الحداء للإبل ، وقيل : كان جيد الرعية ، قيل : هو هيثم ابن الأشتر « ابن خيبرى » قيل : هو جميل بن عبد الله بن معمر بن الحرث بن خيبرى بن ظبيان وهو جميل بثينة ، وكان شجاعا يحمى أدبار الإبل من الأعداء ، وقيل : المراد به أمير المؤمنين على ابن أبى طالب كرم الله وجهه ، ونسبته للخيبرى للملابسة البعيدة ، وقيل : المراد به مرحب الخيبرى الذى قتله أمير المؤمنين يوم خيبر

الإعراب : « لا » نافية للجنس « هيثم » اسمها ، مبنى على الفتح فى محل نصب « الليلة » ظرف زمان متعلق بمحذوف خبر لا ، وقد أفاد الإخبار بالزمان عن الذات « للمطى » جار ومجرور متعلق بما تعلق به الظرف

الشاهد فيه : قوله « لاهيثم » حيث ورد فيه ماظاهره أن « لا » النافية للجنس قد عملت فى معرفة ؛ وذلك لأن « هيثم » علم على رجل بعينه ؛ فهو معرفة بالعلمية ، لكنه عند عامة العلماء على غير ظاهره

وهو مؤوّل بأحد تأويلين (الأوّل) أنه على حذف مضاف لايتعرف بالإضافة إلى العلم كلفظ « مثل » وأصل الكلام : لامثل هيثم للمطى ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه وهو ينويه (الثانى) أنه أراد من اسم العلم الصفة التى اشتهر هذا العلم بها ؛ فهيثم هنا موضع قولك «حاد ماهر » فكأنه قال : لاحادى ماهرا للمطى الليلة ، وهذا كقول علماء البلاغة : إن العلم إذا اشتهر بوصف ما صحت الاستعارة فيه ، وذلك لأن الاستعارة عندهم مبنية بعد التشبيه على جعل المشبه من أفراد المشبه به ادّعاء ؛ فلا بدّ أن يكون المشبه به كليا لايمنع نفس تصوّر مفهومه من وقوع الشركة فيه والعلم ليس بهذه المنزلة ، فإذا تضمن وصفية ما بواسطة اشتهاره بصفة تأوّل بكلى ؛ ليصح بعد التشبيه جعل المشبه من أفراد ذلك الكلى ، كحاتم ؛ فإنه متضمن وصفية الجود ، وكمادر ؛ فإنه يتضمن وصفية البخل ، وكسحبان ؛ فإنه متضمن وصفية البلاغة ؛ فاذا قلت « أبصرت حاتما » أو قلت «سمعت سحبان» أو قلت «رمانى الدهر بمادر » فإنما تقصد بالأوّل رجلا له صفة التناهى فى الكرم ،

وقوله :

٢٩٢ — * نَكِدْنَ وَلاَ أُمَيَّةَ فِى البِلاَدِ *

وبالثانى الكامل فى الفصاحة ، وبالثالث الحد الأعلى للبخل ، ولم ترد ذاتا معينة بمشخصاتها لا تطلق إلا على فرد واحد ، وإلا لما ساغ لك أن تجرى الاستعارة فيه ؛ فالعلم ههنا بمنزلة العلم هناك ؛ يطلق ويراد منه الوصف الذى اشتهر هذا العلم به ، فهو فى المعنى نكرة .

قال سيبويه رحمه الله (ج ١ ص ٣٥٤) : «واعلم أن المعارف لاتجرى مجرى النكرة فى هذا الباب ؛ لأن « لا » لا تعمل فى معرفة أبدا ، فأما قول الشاعر * لاهيثم الليلة للمطى * فإنه جعله نكرة ، كأنه قال لا هيثم من الهيثمين ، ومثل ذلك : لا بصرة لكم ، وقال ابن الزبير الأسدى * أرى الحاجات . . . البيت (وهو الشاهد الآتى) * وتقول قضية ولا أبا حسن لها ، تجعله نكرة ، قلت : فكيف يكون هذا وإنما أراد عليا عليه السلام ؟ قال : لأنه لا يجوز لك أن تعمل لا فى معرفة ، وإنما تعملها فى نكرة ؛ فإذا جعلت أبا حسن نكرة حسن لك أن تعمل لا ، وعلم المخاطب أنه قد دخل فى هؤلاء المنكورين علىّ ، وأنه قد غيب عنها ، فان قلت : إنه لم يرد أن ينفى كل من اسم علىّ ، وإنما أراد أن ينفى منكورين كلهم فى قضيته مثل علىّ ، كأنه قال : لا أمثال علىّ لهذه القضية ، ودل هذا الكلام على أنه ليس لها على وأنه قد غيب عنها » اهـ

وقال الأعلم «الشاهد فيه نصب هيثم ، وهو اسم علم معرفة ، بلا ، وهى لا تعمل إلا فى نكرة وجاز ذلك لأنه أراد لأمثال هيثم ممن يقوم مقامه فى حداء المطى ، فصار هذا شائعا ، فأدخل هيثم فى جملة المنفيين وهو كقولهم : قضية ولا أبا حسن لها ، يراد على بن أبى طالب رضى الله عنه ، والمعنى ولا قاضى ولا فاصل مثل أبى حسن لها » اهـ ، وستسمع كلام المحقق الرضى فى شرح الشاهد الآتى

٢٩٢ — هذا عجز بيت ، وصدره :

* أَرَى الْحَاجَاتِ عِنْدَ أَبِى خُبَيْبٍ *

وهذا البيت من أبيات لعبد الله بن الزبير — بفتح الزاى وكسر الباء — الأسدى ، يقولها فى أبى خبيب عبد الله بن الزبير — بضم الزاى وفتح الباء — وكان قد وفد عليه يطلب جدواه فلم يحظ منه بشىء ، وكان أبو خبيب مشهورا بالبخل ، وبعد بيت الشاهد قوله :

أَغَــرُّ كَغُرَّةِ الْفَرَسِ الْجَوَادِ مِنَ الْأَعْيَاصِ أَوْ مِنْ آلِ حَرْبٍ
وَمَالِى حِينَ أَقْطَــعُ ذَاتَ عِرْقٍ إِلَى أُبْنِ الكَاهِلِيَّةِ مِنْ مَعَــادِ
وَقُلْتُ لِصُحْبَــتِى : أَدْنُوا رِكَابِى أُفَارِقْ بَطْنَ مَكَّةَ عَنْ سَوَادِ

وقد نسب أبو الفرج الأصفهانى فى كتابه الأغانى (١٠ — ١٧١ بولاق) هذه الأبيات إلى عبد الله

... ...

ابن فضالة بن شريك بن سليمان بن خويلد ، وذكر أن الحادث الذى ذكرناه مع ابن الزبير إنما كان مع عبد الله بن فضالة ، ثم حكى رواية أخرى أن الأبيات والقصة كانت مع فضالة بن شريك والد عبد الله ، وليست مع ابنه عبد الله ، وفى أبيات الأغانى زيادة عما ذكرناه هنا

اللغة : « أبى خبيب » بزنة التصغير ـ كنية عبد الله بن الزبير ، كنى بأكبر أولاده ، ويكنى «أبا بكر» أيضا ، و « أبا عبد الرحمن» ، وهم ثلاثة أولاد له ، وكان إذا هجى كناه الهاجى أبا خبيب (انظر شرح الشاهد رقم ٦٢) « نكدن » فعل ماض من النكد ، من باب تعب ، وتقول : نكد العيش نكدا ، إذا اشتد وتعسر ، وقد وقع فى عامة النسخ المطبوعة من الشرح « يكدن» وهو تصحيف « أمية» اسم أبى قبيلة من قريش ، وهما أميتان : أمية الأكبر ، وأمية الأصغر، ابنا عبدشمس بن عبدمناف ، فمن أمية الأكبر أبوسفيان بن حرب والعنابس والأعياص، وأمية الصغرى ثلاثة إخوة لأم اسمها عبلة ، ويقال لهم : العبلات ـ بالتحريك ـ «الأعياص » هم أولاد أمية بن عبد شمس الأكبر ، وهم أربعة : العاص ، وأبو العاص ، والعيص ، وأبو العيص «ذات عرق» بكسر العين وسكون الراء ـ موضع من مكة على نحو مرحلتين «ابن الكاهلية » هو عبد الله بن الزبير ، وكان الشاعر قد قال له : إنّ بينى و بينك رحما من قبل فلانة الكاهلية ، وهى عمتنا وقد ولدتكم «صحبتى » أراد به الأصحاب ، وهو فى الأصل مصدر « أدنوا » فعل أمر من الإدناء مسند لواو الجماعة « ركابى » هى الإبل « أفارق » مجزوم فى جواب الأمر

الإعراب : « أرى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه « الحاجات » مفعول أول « عند » ظرف متعلق بمحذوف حال من الحاجات « أبى خبيب » مركب إضافى ، صدره مجرور بالإضافة إلى الحاجات « نكدن » فعل ماض ، ونون الإناث العائد إلى الحاجات فاعله ، والجملة فى محل نصب مفعول ثان لأرى « لا » نافية للجنس « أمية » اسم لا ، مبنى على الفتح فى محل نصب « فى البلاد » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا على لغة الحجازيين ، ومتعلق بمحذوف حال من أمية ، وخبر لا محذوف ، وذلك على لغة بنى تميم

الشاهد فيه : قوله « لا أمية » حيث ورد فيه ماظاهره أن اسم « لا » جاء معرفة بالعلمية ، وهو عند التحقيق جار على غير ظاهره بأحد التأويلين اللذين ذكرناهما فى شرح الشاهد السابق

قال المحقق الرضى (ج ١ ص ٢٣٩) : « واعلم أنه قد يؤول العلم المشتهر ببعض الخلال بنكرة ؛ فينتصب بلاء التبرئة ، وينزع منه لام التعريف إن كان فيه ، نحو لاحسن ، فى الحسن البصرى ، وكذا لاصعق ، فى الصعق ، أو مما أضيف إليه ، نحو لا امرأ قيس، و لا ابن زبير ، ولا يجوز هذه المعاملة فى لفظى : عبد الله ، وعبد الرحمن ؛ إذ الله والرحمن لايطلقان على غيره تعالى حتى يقدّر تنكيرهما . قال * لاهيثم الليلة للمطى * وقال * أرى الحاجات . . . البيت *

فمؤول . وعَدَمُ التكرار فى قوله :

٢٩٣ ـ أَشاءُ مَاشِئْتِ حَتَّى لاَ أَزَالُ لِمَا لاَ أَنْتِ شَائِيَةٌ مِنْ شَأْنِنَـا شَانِي

ضرووةٌ اه .

ولتأويله بالمنكر وجهان : إما أن يقدّر مضاف هو «مثل» فلا يتعرّف بالإضافة لتوغله فى الإبهام ، وإنما يجعل فى صورة النكرة بنزع اللام ، وإن كان المنفى فى الحقيقة هو المضاف المذكور الذى لا يتعرّف بالإضافة إلى أىّ معرف كان ؛ لرعاية اللفظ وإصلاحه ، ومن ثم قال الأخفش : على هذا التأويل يمتنع وصفه ؛ لأنه فى صورة النكرة فيمتنع وصفه بمعرفة ، وهو معرفة فى الحقيقة فلا يوصف بنكرة .. وإما أن يجعل العلم لاشتهاره بتلك الخلة كأنه اسم جنس موضوع لإفادة ذلك المعنى ؛ لأن معنى قضية ولا أبا حسن لها : لا فيصل لها ؛ إذ هو كرّم الله وجهه كان فيصلا فى الحكومات ، على ماقال النبى صلى الله عليه وسلم «أقضاكم على» فصار اسم على رضى الله عنه كالجنس المفيد لمعنى الفصل والقطع كلفظ الفيصل ، وعلى هـذا يمكن وصفه بالمنكر ، وهذا كما قالوا : لكل فرعونٍ موسًى ، أى : لكل جبار قهار ، فيصرف فرعون وموسى ؛ لتنكيرهما بالمعنى المذكور . وجوّز الفراء إجراء المعرفة مجرى النكرة بأحد التأويلين فى الضمير واسم الإشارة أيضا ، نحو لا إياه ، أو لا هذا ، وهو بعيد غير مسموع » ، اه ولك فى هذا الكفاية والغناء

٢٩٣ ــ لم أجد أحدا نسب هذا البيت إلى قائل معين ، وقد أنشده الفراء وابن كيسان ، ولم يعزواه

اللغة : « شانى » اسم فاعل من شنأ الشىء يشنؤه شنأ ــ بتثليث الشين ــ ومشنأة وشنآنا ــ بسكون النون ، أو تحريكها ــ أى : أبغضه وكرهه ، والأصل فى اسم الفاعل شانىء ــ بالهمز ــ خفف بقلب الهمزة ياء لكسر ماقبلها

المعنى : إنى أحب ماتشائينه ، ولا أزال مبغضا للأمر الذى لا تشائينه

الإعراب : « أشاء » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه « ما » اسم موصول مفعول به « شئت » فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها صلة ، والعائد ضمير منصوب محذوف ، والتقدير : شئته « حتى » يجوز أن تكون غائية ، وأن تكون ابتدائية « لا » نافية « أزال » فعل مضارع ناقص ، منصوب بأن المضمرة بعد حتى ، إذا جعلتها غائية ، ومرفوع بالضمة الظاهرة ، إن جعلت حتى ابتدائية ، واسم « أزال » ضمير مستتر فيه «لما» جار ومجرور متعلق بقوله «شانى» آخر البيت « لا » نافية « أنت » مبتدأ « شائية » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها صلة الموصول المجرور باللام « شانى » خبر أزال ، وكان حقه أن ينصب بالفتحة الظاهرة ، إذ صار بعد قلب الهمزة كالقاضى : أى المنقوص ؛ إلا أنه عامله كما يعامل المرفوع والمجرور فقدر عليه الحركة

الشاهد فيه : قوله « لا أنت شائية » حيث ورد فيه دخول « لا » النافية على معرفة ــ وهى

واعلم أن اسم « لا » على ثلاثة أضرب : مضافٍ ، ومشبهٍ بالمضاف — وهو مابعده شيء من تمـام معناه ، ويسمى مُطَوَّلا ومَمْطُولا ، أى : ممدودا — ومفردٍ ، وهو ماسواهما (فَانْصِبْ بِهَا مُضَافاً) نحو : لاصاحبَ برٍّ ممقوتٌ (أَوْ مُضَارِعَهْ) أى : مُشَابهه ، نحو : لاطالعاً جبلاً ظاهر (وَبَعْدَ ذَاكَ) المنصوب (الْخَبَرَ اذْكُرْ) حال كونك (رَافِعَهْ) حتما ؛ وأما الرافع له فقال الشلوبين : لاخلاف فى أن « لا » هى الرافعة له عند عدم تركيبها ، فإن ركبت مع الاسم المفرد فمذهب الأخفش أنها أيضا هى الرافعة له ، وقال فى التسهيل : إنه الأصح ، ومذهب سيبويه أنه مرفوع بمـا كان مرفوعا به قبل دخولهـا ، ولم تعمل إلا فى الاسم .

﴿ تنبيه ﴾ أفهم قوله « وَبَعْدَ ذا الخبر اذكر » أنه لايجوز تقديم خبرها على اسمها ، وهو ظاهر .

(وَرَكِّبِ) الاسم (الْمُفْرَدَ) — وهو ما ليس مضافا ، ولا مشبها به — مع « لا » تركيب خمسة عشر (فَاتِحاً) له من غير تنوين ، وهذه الفتحة فتحة بناء على الصحيح ، وإنمـا بنى — والحالة هذه — لتضمنه حرف الجر ؛ لأن قولنا : لا رجلَ فى الدار ، مبنيٌّ على جواب سؤال سائل : محقق ، أو مقدر ، سأل فقال : هَلْ مِنْ رجل فى الدار ؟ وكان من الواجب أن يقال : لاَ مِنْ رجل فى الدار ؛ ليكون الجواب مطابقا للسؤال ؛ إلا أنه لمـا جرى ذكر « مِن » فى السؤال استغنى عنه فى الجواب ، فحذف ، فقيل : لارجل فى الدار ، فتضمن «مِنْ » ، فبنى لذلك ، و بنى على الحركة إيذانا بعروض البناء ، وعلى الفتح لخفته ، هذا إذا كان المفرد بالمعنى المذكور غير مثنى أو مجموع جمع ســـلامة وهو المفرد (كَلاَ حَوْلَ وَلاَ) قُوَّةَ إلا بالله ، وجمع التكسير مثل : لا غِلْمَانَ لك ؛ أما المثنى والمجموع جمع سلامة لمذكر فيبنيان على ماينصبان به ، وهو الياء ، كقوله :

الضمير – ولم تتكرر « لا » ، وقد تمسك المبرد وابن كيسان بهذا البيت ، وزعما أنه لايلزم تكرار « لا » إذا اقترنت بالمعرفة ، أو فصل بينها و بين اسمها ، وهو عند الجمهور محمول على ضرورة الشعر ؛ لأن تكرار المعرفة نحو : لامحمد ولا بكر ولا على يقولون مثل ذلك ، يقوم مقام نفى الجنس ، ألا ترى أن قولك : لا أحد يقول هذه المقالة ، هو فى الواقع بمنزلة أن تذكر جميع الأفراد واحدا واحدا وتنفى عنهم ماتريد نفيــه ، ولمـا كان تعداد جميع الأفراد غير ممكن أقاموا اسم الجنس مقام هذا التعداد ، فإذا تركت اسم الجنس كنت خليقا بأن تعوض « لا » عما فاتها من نفى الجنس بتكرير اسمها

٢٩٤ — تَعَزَّ فَلاَ إِلْفَيْنِ بِالْعَيْشِ مُتِّعَا وَلٰـكِنْ لِوُرَّادِ الْمَنُونِ تَتَابُعُ

٢٩٤ — ولم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين

اللغة : « تعز » فعل أمر ، معناه طلب تكلف التسلية بمن سبقك ، والتأسى بمن مضى قبلك « إلفين » تثنية إلف ـ بكسر الهمزة وسكون اللام ـ وهو الصديق الذى تألفه و يألفك ، ومثله الأليف ، كالخلّ والخليل ، والخدن والخدين ، والحب والحبيب «ورّاد» بضم الواو وتشديد الراء مفتوحة ـ جمع وارد ، كصائم وصوام ، وقائم وقوام « تتابع » توارد

المعنى : تكلف السلوان ، وتأسّ بالذين سبقوك ؛ فإنك لاتجد صديقين تمتعا بالبقاء ، ولكن الناس يتواردون على الموت ، و يتتابعون على الهلاك

الإعراب : « تعز » فعل أمر ، مبنى على حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه « فلا » الفاء واقعة فى جواب الأمر ، لا : نافية للجنس « إلفين » اسم لا ، مبنى على الياء لأنه مثنى « بالعيش » جار ومجرور متعلق بقوله « متعا » الآتى « متعا » فعل ماض مبنى للمجهول ، وألف الاثنين نائب فاعل ، والجملة فى محل رفع خبر لا «لكن» حرف استدراك «لوراد» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « المنون » مضاف إليه « تتابع » مبتدأ مؤخر

الشاهد فيه : قوله « لا إلفين » حيث جاء فيه اسم « لا » النافية للجنس مثنى ، و بنى على الياء التى هى علامة نصبه إذا كان معربا ، ومثله قول جرير بن عطية :

بِأَيِّ بَلاَءٍ يَا نُمَيْرَ بْنَ عَامِرٍ وَأَنْتُمْ ذُنَابَى لاَ يَدَيْنِ وَلاَصَدْرُ

فإن قلت : فكيف يبنى المثنى وجمع التصحيح مع أن التثنية والجمع من خصائص الأسماء ، وقد عرفنا فى باب المعرب والمبنى أن من شرط الشبه المقتضى للبناء ، كتضمن معنى الحرف ، ألا يعارضه شىء من خصائص الأسماء كالإضافة والتثنية والجمع ؟

قلت : قد اغتر أبو العباس المبرد بمثل هذا الاعتراض ؛ فذهب إلى أن اسم « لا » إذا كان مثنى أو مجموعا على حدّه فهو معرب ؛ لما ذكرت ، وفاته كما فاتك أن هذا الذى هو من خصائص الأسماء إنما يمنع البناء و يقدح فيه إذاطرأ عليه وجاء من بعده ، أما إذا كان البناء هو الذى طرأ على التثنية أو الجمع أو نحوها فإنه لايتأثر ولا يمتنع ، ولا شك أن اسم « لا » ثنى قبل دخول « لا » أو جمع ، ودخول « لا » هو الذى أوجد شبه الحرف ، أو بعبارة أعم هو الذى أوجد سبب البناء ، ومما يؤكد لك ضعف ما ذهب إليه أبو العباس أنه اتفق مع الجمهور فى بناء المنادى المثنى والمجموع على مايرفع به نحو « يا محمدان » و « يامحمدون » ؛ فلو أنه اعتبر التثنية والجمع معارضان لموجب البناء لكان خليقا بأن يذهب إلى إعراب المنادى ؛ فكان مسلكه متناقضا ، وهذا إن شاء الله واضح

وقوله :

٢٩٥ — يُحْشَرُ النَّاسُ لاَ بَنِينَ وَلاَ آ   بَاءَ إلاَّ وَقَدْ عَنَتْهُمْ شُؤُونُ

وذهب المبرد إلى أنهما معربان .

---

٢٩٥ — ولم أجد أحدا نسب هذا البيت إلى قائل معين

اللغة : « عنتهم » أهمتهم ، وتقول : عناه الأمر يعنيه ، إذا كان يستحق عنايته ويستوجب اهتمامه « شؤون » جمع شأن ، مثل خطب وخطوب ، وأمر وأمور ، والكل بمعنى

الإعراب : « يحشر » فعل مضارع مبنى للمجهول « الناس » نائب فاعل « لا » نافية للجنس « بنين » اسم لا ، مبنى على الياء لأنه جمع مذكر سالم فى محل نصب « ولا » الواو عاطفة، لا : نافية للجنس « آباء » اسم لا مبنى على الفتح فى محل نصب « إلا » أداة استثناء ملغاة « وقد » قال العيني : الواو واو الحال ، واعترضه الشيخ خالد فى التصريح بأن واو الحال لاتدخل على الفعل الماضي المسبوق بإلا ، وذهب إلى أن هذه الواو زائدة فى خبر لا ، وأن خبر النواسخ لايضرّ اقترانه بالواو نحو قول الفند الزمّانىّ ، وهو من شعراء الحماسة :

فَلَمَّا صَرَّحَ الشَّرُّ   وَأَمْسَى وَهْوَ عُرْيَانُ

وعنده أن جملة « وهو عريان » خبر أمسى ، وكلامه معترض من عدّة وجوه (الأوّل) أن اقتران خبر النواسخ بالواو الزائدة ليس متفقا عليه ، بل أكثر العلماء على عدم جوازه ، وعندهم أن الواو واو الحال ، ومثل « أمسى » فى البيت المستشهد به تامة لا تحتاج إلى خبر ، وإنما أجاز اقتران الخبر بالواو ابن مالك فى التسهيل تبعا للأخفش (الوجه الثانى) سلمنا أن أخبار النواسخ يجوز اقترانها بالواو ، ولكن ليست كل النواسخ بهذه المثابة ، بل الذى نص عليه ابن مالك إنما هو خبر ليس المقترن بإلا دون غيرها، وخبر كان وسائر أخواتها بشرط أن لايقترن بإلا، فأين هذا مما نحن فيه ؟ (الوجه الثالث) لو سلمنا جدلا أن أخبار جميع النواسخ يجوز معها زيادة الواو فنحن لانسلم ذلك ههنا ؛ لأن جعل جملة « عنتهم شؤون » خبر « لا » يلزم عليه انتقاض نفى خبرها بإلا، وقد صرّح ابن هشام بأن من شرط عمل «لا» ألاينتقض نفيها ؛ فالواو للحال ألبتة، كما ذكر العيني ، قد : حرف تحقيق «عنتهم» فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، هم : مفعول « شؤون » فاعل ، والجملة فى محل نصب حال ، وخبر « لا » محذوف يجب تقديره قبل إلا ، ومازعمه الشيخ خالد من عدم جواز اقتران جملة الحال الماضية المسبوقة بإلا بالواو ممنوع ، فقد ورد اقتران الجملة الفعلية التى فعلها ماض بالواو فى قول زهير بن أبى سلمى المزنى :

نِعْمَ أَمْرَأً هَرِمٌ لَمْ تَعْرُ نَائِبَةٌ   إلاَّ وَكَانَ لِمُرْتَاعٍ لَهَا وَزَرَا

الشاهد فيه : قوله «لا بنين» حيث ورد فيه اسم «لا» جمع مذكر سالما ، وبنى على الياء التى هى علامة نصبه ، وقد عرفت ذلك ، وما فيه من الخلاف ، وصواب الرأى فى شرح الشاهد السابق

وأما جمع السلامة لمؤنث فيبنى على ماينصب به ، وهو الكسر ، ويجوز أيضا فتحه ، وأوجبه ابن عصفور ، وقال الناظم : الفتح أولى ، وقد روى بالوجهين قوله :

٢٩٦ — إنَّ الشَّبَابَ الَّذِى مَجْدٌ عَوَاقِبُهُ فِيهِ نَلَذُّ وَلاَ لَذَّاتَ لِلشَّيِّبِ

٢٩٦ — هذا البيت من قصيدة طويلة لسلامة بن جندل بن عبد بن عبيد — ويقال : ابن عمرو بن عبد بن عبيد — بن الحرث بن مقاعس بن عمرو بن كعب بن سعد بن زيد مناة بن تميم ؛ وأوّل هذه القصيدة قوله :

أَوْدَى الشَّبَابُ حَمِيدًا ذُو التَّعَاجِيبِ أَوْدَى ، وَذَلِكَ شَأْوٌ غَيْرُ مَطْلوبِ
وَلَّى حَثِيثًا وَذَاكَ الشَّيْبُ يَتْبَعُهُ لَوْ كَانَ يُدْرِكُهُ رَكْضُ اليَعَاقِيبِ
إِنَّ الشَّبَابَ الَّذِى ... ... البيت ، وبعده :
يَوْمَانِ : يَوْمُ مُقَامَاتٍ وَأَنْدِيَةٍ وَيَوْمُ سَيرٍ إِلَى الْأَعْدَاءِ تَأْوِيبِ

اللغة : « أودى » ذهب ، ومضى ، واضمحل « حميدا » محمودا ، وكرر « أودى » للتأكيد وليس مراده الإخبار المجرّد ، وإنما أراد إنشاء التحسر والتحزن والتفجع على ذهاب الشباب « التعاجيب » قال ابن الأنبارى : « التعاجيب : العجب ، يقال : إنه جمع لاواحد له » ، ويروى « ذو الأعاجيب » وهو جمع أعجوبة — بضم الهمزة وسكون العين — « شأو » بفتح فسكون — يطلق على الطلق ، يقال : جرى الفرس شأوا أوشأوين ، أى : جرى طلقا أوطلقين ، وهو الشوط « حثيثا » سريعا « اليعاقيب » جمع يعقوب ، وهو ذكر الحجل ، وخصه بالذكر لشدّة سرعته ، ويروى « ركض » بالرفع على أنه فاعل يدرك ، ويروى بالنصب على أن فاعل يدرك ضمير مستتر يعود إلى طالب الشباب ، و « ركض » حينئذ مفعول مطلق لفعل محذوف ، أى : لوكان يدركه طالبه يركض ركض اليعاقيب ، وجواب « لو » محذوف إن جعلتها شرطية ، تقديره : لطلبته ، مثلا ، وإن قدّرتها تمنية فلاجواب لها «عواقبه» أواخره ، والمجد : كرم الفعل وكثرة العطاء « الشيب » بكسر الشين — جمع أشيب ، مثل أبيض وبيض ، والأشيب : الذى ابيضت لحيته « يومان يوم مقامات إلخ » قال ابن الأنبارى : فسرالعواقب بقوله يومان ، والمقامة — بالفتح — المجلس ، ورواه أبو عمرو بالضم بمعنى الإقامة ، والأندية : الأفنية ، والنادى : المجلس ومثله الندىّ — بفتح النون وكسر الدال وتشديد الياء — وأراد به أماكن اللهو والتنعم التى يصرف فيها الشبان شبابهم ، قاله ابن الأنبارى بمعناه « تأويب » هو صفة سير ، وهو السرعة فى السير والإمعان فيه ، وقيل : هو أن تصل الليل بالنهار مع الإمعان

الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب « الشباب » اسم إن « الذى » اسم موصول :

وقوله :

٢٩٧ – لاَ سَابِغَاتٍ وَلاَ جَأْوَاءَ بَاسِلَةً تَـقِي الْمَنُونَ لَدَى اسْتِيفَاءِ آجَالِ

نعت للشباب « مجد » خبر مقدّم « عواقبه » مبتدأ مؤخر ، والضمير مضاف إليه ، وجملة المبتدأ والخبر لامحل لها صلة « فيه » جار ومجرور متعلق بقوله « نلذ » الآتى « نلذ » فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه ، وجملة الفعل وفاعله فى محل رفع خبر إن ، و يجوز أن يكون الاسم الموصول هو خبر إن ، وجملة الفعل وفاعله استئنافية لبيان أحوال الشباب لامحل لها « ولا » الواو عاطفة ، لا : نافية للجنس « لذات » اسم لا مبنى على الفتح فى محل نصب ، أومبنى على الكسرة نيابة عن الفتحة كما ستعرفه « للشيب » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا على لغة الحجاز يين ، كما تكرر لنا ذكره ، أو متعلق بمحذوف صفة للذات ، وخبر لاحينئذ محذوف

الشاهد فيه : قوله « لا لذات » حيث جاء فيه اسم « لا » جمع مؤنث سالما ـ وهو قوله « لذات »

واعلم أن للعلماء فى اسم « لا » إذا كان جمعا لمؤنث أربعة مذاهب (الأوّل) أن يجعل فى حال البناء كما يكون فى حال الإعراب ؛ فيفتح بالكسرة نيابة عن الفتحة ، كما ينصب كذلك ، لكن يترك تنوينه ؛ وهذا مذهب الأكثرين ، قال أبوالفتح ابن جنىّ فى الخصائص : « لم يجز أصحابنا الفتح ، إلا شيئا قاسه أبوعثمان المازنى ، والصواب الكسر بغير تنوين » اهـ (المذهب الثانى) أن يكون فتحه بالكسرة أيضا لكن مع التنوين ؛ ولم يوافق هؤلاء على ترك التنوين ؛ لأنّ تنوين جمع المؤنث السالم للمقابلة ، لا للتنكير ، وتنوين المقابلة لايحذف للبناء ؛ لأنه لاينافيه ، وهذا مذهب صححه ابن مالك ، وجزم به فى بعض كتبه ، ونقله عن قوم (المذهب الثالث) أن يبنى على الفتح ، وهذا مذهب المازنى والفارسى ، وأوجبه ابن عصفور ، ورجحه ابن هشام فى المغنى والمحقق الرضى وابن مالك فى بعض كتبه (المذهب الرابع) أنه يجوز فيه الفتح والكسر بغير تنوين ، وهو الذى ذكره الشارح وابن هشام فى التوضيح ، وزعم كل شرّاح الألفية أن بيت الشاهد يروى بالوجهين ، فإذا صح ذلك لم يكن لإيجاب أحد الأمرين محل ، لكن الذى فى كلام ابن الأنبارى رواية الفتح دون الكسر ، إلا أن من حفظ حجة على من لم يحفظ

٢٩٧ لم أجد أحدا نسب هذا البيت إلى قائل معين .

اللغة : « سابغات » أراد بها الدروع الواسعة ، ومثله قوله تعالى : (أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ) وهو من إقامة الصفة مقام الموصوف ، وواحده سابغة « جأواء » بفتح الجيم وسكون الهمزة ـ هى الجيش العظيم تجتمع أطرافه ونواحيه ، وفى كلام عاتكة بنت عبد المطلب :

(وَالثَّانِى) وهو المعطوف مع تكرر « لا » — كقوة من « لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ »
(اجْعَلَا مَرْفُوعًا) كقوله :

٢٩٨ — * لَا أُمَّ لِى إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبُ *

حَلَفْتُ لَئِنْ عُدْتُمْ لَنَصْطَلِمَنَّكُمْ بِجَأْوَاءَ تُرْدِى حَافَتَيْهِ الْمَقَانِبُ

وأصل اشتقاقه من الجؤوة — بضم الجيم وسكون الهمزة — وهى من ألوان الخيل : حمرة تضرب إلى السواد ، ومنه يقال : فرس أجأى ، والأنثى جأواء ، فلما كانت الدروع — وهى لباس المقاتلة — سوداء قيل للكتيبة : جأواء « باسلة » اسم فاعل من البسالة ، وهى الشجاعة « تقى المنون » تردّ الموت وتمنع منه « لدى استيفاء آجال » أى : عند استكمال الأعمار

المعنى : إن الموت نازل ألبتة بمن استكمل أجله واستوفى أيام حياته لا تدفعه الدروع السابغة ولا ترده الكتائب المسلحة

الإعراب : « لا » نافية للجنس « سابغات » اسم لا ، وهو جمع مؤنث سالم « ولا » الواو عاطفة ، لا : نافية « جأواء » اسم لا « باسلة » صفة لجأواء « تقى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى سابغات أو إلى جأواء « المنون » مفعول به « لدى » ظرف متعلق بتقى «استيفاء» مجرور بالإضافة إلى لدى «آجال» مجرور بالإضافة إلى استيفاء، وجملة المضارع وفاعله فى محل رفع خبر لا الأولى إن قدرت الضمير عائدا إلى سابغات ، وخبر لا الثانية إن قدرته عائدا إلى جأواء ، فان قدرت الضمير عائدا إلى سابغات وجأواء جميعا كانت لا الثانية زائدة لتأكيد النفى ، وعلى أى واحد من التقديرين الأولين فالواو قد عطفت جملة لا الثانية على جملة لا الأولى ، وخبر واحدة منهما محذوف لدلالة خبر الأخرى عليه ، والأحسن جعل الخبر المذكور للأولى ؛ ليكون الحذف من الثانى لدلالة الأوّل عليه . وعلى التقدير الأخير تكون الواو قد عطفت مفردا على مفرد ، وهذا كله ظاهر

الشاهد فيه : قوله « لا سابغات » فان اسم « لا » فيه جمع مؤنث سالم ، وهو يجوز فيه — على ما اختاره الشارح تبعا للناظم فى بعض كتبه — وجهان (الأوّل) البناء على الكسرة نيابة عن الفتحة بغير تنوين (والثانى) البناء على الفتحة الظاهرة ، وهو أولى ، وقد عرفت مذاهب ثلاثة أخرى ذكرناها فى شرح الشاهد السابق

٢٩٨ هذا عجز بيت ، وصدره :

* هَذَا وَجَدِّكُمُ الصَّغَارُ بِعَيْنِهِ *

وهذا البيت أحد أبيات ستة سبق ذكرها وشرحها و بيان اختلاف العلماء فى نسبتها إلى قائلها (انظر شرح الشاهد رقم ١٤٦ فى ص٢٦٩ ومابعدها من الجزء الأوّل من هذا الكتاب) فلا داعى إلى الكلام على لغته أو نسبته

(أُو مَنْصُوبًا) كقوله :

الإعراب : «هذا» ها: حرف تنبيه ، واسم الإشارة مبتدأ ، مبنى على السكون فى محل رفع «وجدكم» الواو حرف قسم وجر ، جدّ : مقسم به مجرور ، والجار والمجرور متعلق بفعل القسم المحذوف ، وضمير الخطاب مضاف إليه ، وجملة القسم لا محل لها معترضة بين المبتدأ وخبره «الصغار» خبر المبتدأ «بعينه» زعم قوم أن الباء زائدة ، وعليه يكون «عين» توكيد للصغار ، مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، وزعم قوم أن الباء أصلية ، وعليه يكون الجار والمجرور متعلقا بمحذوف حال من الصغار ، والعامل فيه اسم الإشارة ؛ لما تضمنه من معنى الفعل ، على حدّ قوله تعالى : (وَهٰذَا بَعْلِي شَيْخًا) «لا» نافيـة للجنس «أمّ» اسم لا مبنى على الفتح فى محل نصب «لى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا ، أو متعلق بمحذوف صفة لاسم لا ، وخبر لا على هذا الوجه محذوف «إن» شرطية «كان» فعل ماض ناقص فعل الشرط «ذاك» اسم كان ، والكاف حرف خطاب ، وخبر كان محذوف ، والتقدير : إن كان ذاك واقعا ، أو تجعل كان فعلا تاما واسم الإشارة فاعله ، فلا تحتاج كان حينئذ إلى خبر ، وجواب الشرط محذوف يدلّ عليه سابق الكلام «ولا» الواو عاطفة ، ويحتمل أن تكون قد عطفت مفردا على مفرد وعليه يكون «أب» معطوفا على محل «لا» الأولى مع اسمها وتكون «لا» الثانية زائدة لتأكيد النفى ، ولا عمل لها ، ولا يجوز حينئذ سوى هذا الوجه ، ويحتمل أن تكون الواو قد عطفت جملة على جملة ، وعليه تكون «لا» الثانية نافية لا زائدة ، ويجوز فى الاسم المرفوع بعدها أن يكون مبتدأ على أنها نافية مهملة ، وخبر المبتدأ محذوف ، والتقدير : ولا أب لى ؛ لأنها إذا تكررت لم يجب أن تعمل ، بل يجوز إعمالها وإهمالها ، ويجوز أن يكون مرفوعا بها على أنها عاملة عمل ليس ، وخبرها محذوف ، تقديره كما مرّ فى الوجه السابق ، فهما وجهان على اعتبار أن الواو قد عطفت جملة على جملة

الشاهد فيه : قوله «ولا أب» حيث ورد فيـه المعطوف على اسم «لا» مع تكرارها ، مرفوعا ، وهو يحتمل ثلاثة أوجه : واحد منها على جعل العطف من عطف المفردات ، وهذا هو الذى تفارق فيه «لا» النافية «إنّ» المؤكدة عند المحققين ، على ما سبق بيانه فى شرح الشاهد (رقم ٢٨٩) ، واثنان منها على جعل العطف من عطف الجمل ، وهما يجريان فى العطف على اسم إنّ عند الجميع ، وقد بينا لك الأوجه الثلاثة تفصيلا فى إعراب البيت

ومثل هذا البيت قول جرير بن عطية الذى أنشدناه لك مع شرح الشاهد (رقم ٢٩٤) وهو :

بِأَىِّ بَلَاءٍ يَا نُمَيْرَ بْنَ عَامِرٍ وَأَنْتُمْ ذُنَابَى لَا يَدَيْنِ وَلَا صَدْرُ

ويجرى على هذا الوجه من الإعراب قول أبى الطيب المتنبى يمدح أبا شجاع فاتكا :

لَا خَيْلَ عِنْدَكَ تُهْدِيهَا وَلَا مَالُ فَلْيُسْعِدِ النُّطْقُ إِنْ لَمْ يُسْعِدِ الْحَالُ

٢٩٩ — * لاَ نَسَبَ الْيَوْمَ وَلاَ خُـــلَّةً *

٢٩٩ — هذا صدر بيت اختلف العلماء فى رواية عجزه ؛ فمنهم من يرويه هكذا :

* اِتَّسَعَ الْخَرقُ عَلَى الرَّاقِعِ *

ومنهم من يرويه هكذا :

* اُتَّسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاتِقِ *

والذين رووا الرواية الأولى أنشدوا بيتين على هذه القافية ، ونسبوها لأنس بن العباس بن مرداس ، ومنهم من ينسبهما لأبى عامر جدّ العباس بن مرداس ، وهما :

لاَ نَسَبَ الْيَوْمَ وَلاَ خُلَّةً ... اِتَّسَـعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِـعِ

كَالثَّوْبِ إِذْ أُنْهِجَ فِيهِ الْبِلَى ... أَعْيَا عَلَى ذِى الْحِيلَةِ الصَّانِعِ

والذين رووا الرواية الثانية — ومنهم أبو على القالى — ذكروا قبل البيت قوله :

لاَصُلْحَ بَيْنِي فَاعْلَمُوهُ وَلاَ ... بَيْنَكُمُ مَا حَمَلَتْ عَاتِـقِي

سَيْفِي ، وَمَا كُنَّا بِنَجْدٍ ، وَمَا ... قَرْقَرَ قُمْرُ الْوَادِ بِالشَّـــاهِقِ

ولم ينسب بعض أصحاب هــذه الرواية مارووه إلى قائل معين ، ونسب الجوهرى البيتين إلى أبى عامر السابق

اللغة : « خلة » بضم الخاء وتشــديد اللام — هى الصداقة ، وقال الله تعالى : (لاَ بَيْعَ فِيهِ وَلاَ خُلَّةَ) وقد تطلق الخلة على الصديق نفسه ، كما فى قول رجل من بنى عبد القيس ، وهو من شعر الحماسة :

أَلاَ أَبْلِغَا خُلَّـتِى رَاشِدًا ... وَصِنْوِى قَدِيماً ، إِذَا مَا تَصِلْ

والواحد والجمع والمذكر والمؤنث فى ذلك سواء « الراقع » ومثله « الراتق » هو الذى يصلح الموضع المتخرق من الثوب ، ويقال : رتق الفتق ، ورقعه ، بمعنى واحد « أنهج فيــه البلى » أى : أن البلى — وهو بكسر الباء — قد أخذ فيــه « أعيا » صعب أمره وشقّ واشتدّ « عاتق » العاتق : موضع الرداء من المنكب ، والعاتق يذكر ويؤنث ، والأفصح تذكيره « قرقر » صاح ، وصوّت « قمر » بضم القاف وسكون الميم — يحتمل أنه جمع أقمر ، مثل أحمر وحمر ، وأصفر وصفر ، ويحتمل أنه جمع قمرى ، مثل روم ورومى ، وزنج وزنجى « الشاهق » الجبل العالى المرتفع

الإعراب : « لا » نافية للجنس « نسب » اسمها ، مبنى على الفتح فى محل نصب « اليوم »

(أَوْ مُرَكَّبَا) كالأول ، نحو «لاَ بَيْعَ فِيهِ ولاَ خُلَّةَ ولاَ شَفَاعَةَ» فى قراءة أبى عمرو وابن كثير

فأما الرفع فإنه على أحد ثلاثة أوجه : العطف على محل «لا» مع اسمها ؛ فإن محلهما رفع بالابتداء عند سيبويه ، وحينئذ تكون «لا» الثانية زائدة بين العاطف والمعطوف لتأكيد النفى ، أو بالابتداء وليس للا عمل فيه ، أو أنَّ «لا» الثانية عاملة عمل لَيْسَ

وأما النصب فبالعطف على محل اسم «لا» ، وتكون «لا» الثانية زائدة بين العاطف والمعطوف ، كما مر

(وَإِنْ رَفَعْتَ أَوَّلاً) إما بالابتداء أو على إعمال «لا» عمل ليس فالثانى وهو المعطوف (لاَتَنْصِبَا) ؛ لأن نصبه إنما يكون بالعطف على منصوب لفظا أو محلا ، وهو حينئذ مفقود ، بل يتعين إما رفعه ، كقوله :

٣٠٠ — فَمَا هَجَرْتُكِ حَتَّى قُلْتِ مُعْلِنَةً لاَنَاقَةٌ لِيَ فِي هٰذَا وَلاَ جَمَلُ

ظرف زمان متعلق بمحذوف خبر لا ، أو متعلق بمحذوف صفة لاسم لا ، وخبرها حينئذ محذوف ، على نحو ماتكرر ذكره «ولا» الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفى «خلة» معطوف على اسم لا باعتبار محله ، وهو النصب «اتسع» فعل ماض «الخرق» فاعل «على الراقع» ومثله «على الراتق» جار ومجرور متعلق باتسع

الشاهد فيه : قوله «ولا خلة» حيث ورد فيه المعطوف على اسم لا مع تكررها ، منصوبا ، إلا وجها واحدا ، وهو الذى ذكرناه فى الإعراب

وزعم يونس أن «خلة» مبنى على الفتح فى محل نصب على أن «لا» الثانية قد عملت عمل وهو لايحتمل «إنّ» ، وإنما نون ضرورة ، كما ينون المنادى المبنى فى نحو قول الأحوص :

سَلاَمُ اللهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلاَمُ

وهو محمل ضعيف ؛ لأن الحمل على مايستدعى الضرورة مع وجود وجه سائغ جائز لاضرورة فيه يكون كترك الجدد إلى العثار

وخرّج الزمخشرى بيت الشاهد على أن نصب «خلة» بفعل مقدر ، لا بالعطف على محل اسم لا ، والتقدير : لانسب اليوم ولاتذكروا خلة ، وهو تكلف لاداعية له .

٣٠٠ — هذا البيت لعبيد بن حصين الراعى ، من قصيدة أولها :

قَالَتْ سُلَيْمَى : أَتَشْوِى اليَوْمَ أَمْ تَغِلُ؟ وَقَدْ يُنَسِّيك بَعْضَ الْحَاجَةِ العَجَلُ

... ...

فَقُلْتُ : مَا أَنَا مِمَّنْ لاَ يُوَافِقُنِي ... وَلاَ ثَوَائِيَ إِلاَّ رَيْثَ أَرْتَحِلُ

أَمَّلْتُ خَيْرَكِ هَلْ تَأْتِي مَوَاعِدُهُ ... وَالْيَوْمَ قَصَّرَ عَنْ تِلْقَائِكِ الْأَمَلُ

وَمَا هَجَرْتُكِ .... البيت ،

اللغة : « أثوى » أى : أقيم ، من ثوى يثوى ــ مثل رمى يرمى ــ ثواء ، أى : أقام إقامة « تغل » أى : تذهب وتبعد ، ويقال : وغل يغل ــ كوعد يعد ــ وأوغل ، وتوغل فى البلاد ، إذا ذهب فيها وأبعد ، وكذلك يقال : أوغل فى العلم ، ومنه الحديث : « إِنَّ هٰذَا ٱلدِّينَ مَتِينٌ فَأَوْغِلْ فِيهِ بِرِفْقٍ » أى : سر فيه بأناة ورفق ، وابلغ الغاية القصوى منه من غير خرق ، ولا تحمل نفسك وتكلفها ما لا تطيق فتعجز وتترك الدين والعمل «العجل» هكذا رواه ابن منظور وقد روى العينى فى مكانه « الكسل » وهو سهو « ما أنا ممن لايوافقنى » أى : إنّ من يخالف ما أريد فلست منه وليس منى « تلقائك » بكسر التاء ــ مصدر بمعنى اللقاء ، وكل مصدر على هذه الزنة فتاؤه مفتوحة كالتجوال والتهذار والترداد والتلعاب والتطواف ، بمعنى التجوّل والهذر والتردّد واللعب والطواف ، وشذّ عن ذلك التلقاء والتبيان ، فوردا بكسر التاء « وماهجرتك » روى فى مكانه « وماصرمتك » والصرم : الهجر وقطع المودّة « لاناقة لى فى هذا ولاجمل » هذا من أمثال العرب ، يقوله من يتبرّأ من الأمر ويباعد نفسه منه ، وأوّل من قاله الحرث بن عباد فارس النعامة حين قتل جساس بن مرّة كليبا وهاجت الحرب بين الحيين ، وكان الحرث قد اعتزلها ، وقال بعضهم : إن أوّل من قال ذلك الصدوف بنت حليس العذرية ، وانظر مجمع الأمثال (ج ٢ ص ١٤٤ بولاق)

الإعراب : « ما » نافية « هجرتك » فعل وفاعل ومفعول « حتى » حرف غاية « قلت » فعل وفاعل « معلنة » حال « لا » نافية تعمل عمل ليس « ناقة » اسم لا ، مرفوع بها « لى ، فى هذا » جاران ومجروران يتعلقان بمحذوف خبر لا ، أو بمحذوف صفة لاسم لا ، وخبرها حينئذ محذوف « ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفى « جمل » معطوف على اسم لا ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وستعلم وجهين آخرين

الشاهد فيه : قوله «لاناقة ... ولا جمل » حيث ورد فيه المعطوف على اسم لا العاملة عمل ليس مع تكرار لا ، مرفوعا ، ورفعه على أحد ثلاثة أوجه :

(الأوّل) ــ وهو المتقدّم فى الإعراب ــ أن تجعل الواو عاطفة لمفرد على مفرد ، ويلزم عليه جعل «لا» الثانية زائدة لتأكيد النفى ، ولا عمل لها ألبتة ، ويكون «جمل» معطوفا على «ناقة» داخلا فى نفى «لا» الأولى ؛ لأن العامل فى المعطوف هو العامل فى المعطوف عليه

وإما بناؤه على الفتح ، كقوله :

٣٠١ — فَلاَ لَغْوٌ وَلاَ تَأْثِيمَ فِيهَا وَمَا فَاهُوا بِهِ أَبَدًا مُقِيمُ

(والوجه الثانى) : أن تجعل الواو عاطفة لجملة على جملة ، ويجب على هذا أن تجعل « لا » الثانية نافية ، غير أنك تجعل المرفوع بعدها مرفوعا بها على أنها عاملة عمل ليس كالأولى ، وخبرها محذوف يدل عليه خبر الأولى

(الوجه الثالث) : أن تجعل « لا » الثانية نافية مهملة ، مع كون الواو عاطفة لجملة على جملة كالوجه السابق ؛ ويفترق هذا الوجه عن سابقه بأن يكون الاسم المرفوع بعد لا الثانية مرفوعا بالابتداء ، وخبره محذوف يدل عليه خبر « لا » الأولى

ومن هنا — مع ماتقدم فى شرح الشاهد (٢٩٨) — تعلم أنه إذا كان تالى «لا» الثانية مرفوعا فرفعه على أحد الأوجه الثلاثة ، سواء أكانت الأولى عاملة عمل ليس، كما فى بيت الشاهد الذى معنا، أوعاملة عمل إنّ ، كما فى البيت الذى أحلناك عليه

ومثل هذا الشاهد قوله تعالى : (لاَبَيْعٌ فِيهِ وَلاَ خُلَّةٌ وَلاَ شَفَاعَةٌ) فى قراءة غير أبى عمرو وابن كثير

٣٠١ — هذا البيت من قصيدة لأمية بن أبى الصلت يذكر فيها أوصاف الجنة وأهلها ، وأحوال يوم القيامة ، وكان قد قرأ الكتب السماوية فى الجاهلية ، وأوّل هذه القصيدة قوله :

سَلاَمَكَ رَبَّنَا فِي كُلِّ فَجْرٍ بَرِيئًا ، مَا تَلِيقُ بِكَ الذُّمُومُ
عِبَادُكَ يُخْطِئُونَ وَأَنْتَ رَبٌّ بِكَفَّيْكَ الْمَنَايَا وَالْحُتُومُ
غَدَاةَ يَقُولُ بَعْضُهُمُ لِبَعْضٍ : أَلاَ يَالَيْتَ أُمَّكُمُ عَقِيمُ
فَلاَ تَدْنُو جَهَنَّمُ مِنْ بَرِىءٍ وَلاَ عَدَنٌ يَحُلُّ بِهَا الأَثِيمُ

وقد ركب النحاة ، وتبعهم الشارح ، بيت الشاهد من بيتين من هذه القصيدة ، وصحة الإنشاد هكذا :

وَلاَ لَغْوٌ وَلاَ تَأْثِيمَ فِيهَا وَلاَ حَيْنٌ وَلاَ فِيهَا مُلِيمُ
وَفِيهَا لَحْمُ سَاهِرَةٍ وَبَحْرٍ وَمَا فَاهُوا بِهِ لَهُمُ مُقِيمُ

اللغة : « سلامك » بالنصب على أنه مفعول مطلق لفعل محذوف ، أى : سلمت سلامك ، وغرضه به تبرئة الله تعالى من النقص وتنزيهه سبحانه عن أن يلمّ به عاب « الذموم » جمع ذمّ ، مثل العيوب والعيب ، وزنا ومعنى « الحتوم » جمع حتم — بفتح فسكون — وهو القضاء الذى لامحالة من نفاذه « عقيم » لم تلد ، يريد أن العباد حين يعاينون الحساب ومايجرى يوم القيامة يتمنى كل واحد منهم أن أمّه لم تلده ، وأنه لم يخلق فى هذه الحياة ، وذلك كناية مشهورة فى لسان العرب

... ...

عن استعظام ما يلاقيه القائل من الشدّة ، وقريب منه قوله جلّ شأنه على لسان مريم : (يَا لَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هٰذَا وَكُنْتُ نَسْياً مَنْسِيًّا) ومثله قول عمر رضى الله عنه : لَيْتَ أُمَّ عُمَرَ لَمْ تَلِدْ عُمَرَ «عدن» اسم من أسماء الجنة، سميت بذلك لأنها دار إقامة «لغو» هو القول الباطل ، وقال الراغب : « اللغو من الكلام : مالايعتد به،وهو الذى يورد لاعن روية فكر فيجرى مجرى اللغا ، وهو صوت العصافير ونحوها من الطيور . . وقد يسمى كل كلام قبيح لغوا ، قال تعالى : (لاَ يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلاَ كِذَّابًا ... وَإِذَا سَمِعُوا اللَّغْوَ أَعْرَضُوا عَنْهُ ... لاَ يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْواً وَلاَ تَأْثِيماً) » اهـ ، والآيتان الأولى والثالثة فى وصف أهل الجنة ، والبيت الذى نشرحه فى معنى الثالثة « تأثيم » مصدر أثمته ـ بتضعيف العين ، وهى الثاء المثلثة ـ ومعناه نسبته للإثم ، كما تقول: فسقته وكفرته وخوّنته وكذّبته ، إذا نسبته إلى الفسق والكفر والخيانة والكذب ، بأن قلت له : يافاسق ، ياكافر،إلخ « مليم » بضم الميم ـ أى : آت مايلام عليه « ساهرة » أى : أرض ، وقال الراغب : « الساهرة قيل : هى وجه الأرض ، وقيل : هى أرض القيامة » اهـ « وبحر » بالجر ـ عطف على ساهرة ، يعنى أن فى الجنة لحما من لحوم البرّ ولحما من لحوم البحر

الإعراب : «لا» نافية تعمل عمل ليس، أونافية مهملة «لغو» اسم لا على الأول ، ومبتدأ على الثانى « ولا » الواو عاطفة ، عطفت جملة على جملة ، لا : نافية للجنس تعمل عمل إن « تأثيم » بالفتح ـ اسم لا «فيها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا الأولى أوخبر المبتدأ ، وخبر لا الثانية محذوف يدلّ عليه هذا ، و يجوز العكس ، والأوّل أولى ؛ لأن الحذف من الثانى لدلالة الأوّل أكثر من عكسه ، وسيبويه لايرى بأسا من أن يكون المذكورخبرا عنهما جميعا على كل التقديرات لأنه يرى أن « لا » مع اسمها فى محل رفع مبتدأ والاسم المرفوع من بعد خبر المبتدأ ، فلا يلزم عنده على أحد الأوجه تسلط عاملين على معمول واحد « وما » الواو عاطفة ، ما : اسم موصول مبتدأ ، مبنى على السكون فى محل رفع « فاهوا » فعل وفاعل ، والجملة لا محلّ لها صلة « به » جار ومجرور متعلق بفاه « أبدا » منصوب على الظرفية وعامله قوله « مقيم » الآتى « مقيم » خبر المبتدأ

الشاهد فيه : قوله « لا لغو ولا تأثيم » حيث تكررت« لا » ورفع مابعد الأولى وفتح مابعد الثانية

أما رفع ما بعد الأولى فعلى أحد وجهين (الأوّل) أن تكون عاملة عمل ليس (والثانى) أن تكون مهملة غير عاملة أصلا ، من قبل أن تكرارها يبطل وجوب إعمالها ، وقد بينا الوجهين فى الإعراب

وأما فتح ما بعد الثانية فعلى أنها عاملة عمل إنّ ، ولا يسوغ لك تقدير الثانية فى هذه الحال

فحاصل مايجوز فى نحو « لَاحَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ إلاَّ بِاللّٰهِ» خمسة أوجه : فتحهما ، وفتح الأول مع نصب الثانى ، وفتح الأول مع رفع الثانى ، ورفعهما ، ورفع الأول مع فتح الثانى

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : أفهم كلامه أنه إذا كان الأول منصوباً جاز فى المعطوف أيضاً الأوجه الثلاثة : الفتح ، والنصب ، والرفع ، نحو « لا غلام رجل ولا أمرأةَ ، ولا أمرأةً ، ولا أمرأةٌ »

الثانى : محلُّ جواز الأوجه الثلاثة فى المعطوف إذا كان صالحاً لعمل « لا » ؛ فإن لم يكن صالحاً تعين رفعه ، نحو « لا أمرأةَ فيها ولا زيدٌ » ، و «لاغلامَ رجلٍ فيها ولا عمرٌو»

(وَمُفْرَدًا نَعْتاً لِمَبْنِيّ يَلِي) منعوتَهُ أجز فيه الأوجه الثلاثة (فَافْتَحْ) على نية تركيب الصفة مع الموصوف قبل دخول « لا » مثل « خَمْسَةَ عَشَرَ » نحو « لاَ رَجُلَ ظَرِيفَ فِيهاَ » (أَوِ انْصِبَنْ) مراعاة لمحل اسم « لا » ، نحو « لاَ رَجُلَ ظَرِيفاً فيهاَ » (أَوِ ارْفَعْ تَعْدِلِ) مراعاة لمحل « لا » مع المنعوت ، نحو « لاَ رَجُلَ ظَرِيفٌ فيهاَ »

(وَغَيْرَ مَا يَلِي) منعوته (وَغَيْرَ الْمُفْرَدِ) — وهو المضاف ، والمشبه به — (لاَ تَبْنِ) لتعذر موجب البناء بالطول (وَانْصِبْهُ) نحو « لا رَجُلَ فِيهاَ ظَرِيفاً » و « لاَ رَجُلَ صَاحِبَ بِرٍّ فِيهاَ » و « لاَ رَجُلَ طَالِعاً جَبَلاً ظَاهِرٌ » (أَوِ الرَّفْعَ أقْصِدِ) نحو « لاَ رَجُلَ فِيهاَ ظَرِيفٌ » ، و « لاَ رَجُلَ صَاحِبُ بِرٍّ فِيهاَ » ، و « لاَ رَجُلَ طَالِعٌ جَبَلاً ظَاهِرٌ » ؛ وكذا يمتنع البناء ، ويجوز الأمران الآخران إذا كان المنعوت غير مفرد ، نحو « لاَغُلاَمَ سَفَرٍ مَاهِراً — أو مَاهِرٌ — فِيهاَ » وقد يتناوله قوله « وَغَيْرَ الْمُفْرَدِ »

(وَالعَطْفُ إنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ «لاَ») معه (أحْكُماَ * لَهُ بِمَا لِلنَّعْتِ ذِى الفَصْلِ انْتَمَى) من جواز النصب والرفع دون البناء ، كقوله :

٣٠٢ — * فَلاَ أَبَ وَابْناً مِثْلُ مَرْوَانَ وَابْنِهِ *

نافية مهملة ، أونافية عاملة عمل ليس ، أوزائدة لتأكيد النفى ؛ إذ كل واحد من هذه الوجوه الثلاثة كان يستدعى أن يكون الاسم الذى بعدها مرفوعا ؛ أما على الأول فبالابتداء ، وأما على الثانى فبلا المشبهة بليس ، وأما على الثالث فبالعطف على الاسم السابق ، ولما كان الاسم الذى بعد الثانية غير مرفوع امتنعت هذه الأوجه الثلاثة ، وهذا أمر فى غاية الظهور .

٣٠٢ — هذا صدر بيت ، وعجزه :

* إذَا هُوَ بِالمَجْدِ ارْتَدَى وَتَأَزَّرَا *

... ...

وهذا البيت من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٣٤٩) ولم ينسبه أحد شراحه إلى قائل معين ، وهو أحد أبياته الخمسين التى لايعلم قائلوها ، وقال ابن هشام فى شرح شواهده : « إنه لرجل من عبد مناة ابن كنانة » ، قاله البغدادى عنه

اللغة : « مروان » أراد به مروان بن الحكم ، وبابنه عبد الملك بن مروان « المجد » العز والشرف ، ورجل ماجد : كريم شريف « ارتدى » أصل معناه لبس الرداء ، والرداء : مايستر النصف الأعلى من الإنسان « تأزّرا » أصل معناه لبس الإزار ، والإزار : مايستر النصف الأسفل ، وكنى بارتدائه المجد واتزاره به عن ثبوته له

المعنى : قال الأعلم : « مدح مروان بن الحكم وابنه عبد الملك بن مروان ، وجعلهما لشهرة مجدهما كاللابسين له المرتدين به » اه

الإعراب : « لا » نافية للجنس تعمل عمل إن «أب» اسمها ، مبنى على الفتح فى محل نصب « وابنا » الواو عاطفة ، ابنا : معطوف على اسم لا باعتبار محله وحده « مثل » يجوز أن تجعله صفة لاسم لا وما عطف عليه ، فيكون منصوبا تبعا للمحل ، ويجوز أن تجعله خبرا عن لا فيكون مرفوعا ، فإن جعلته خبرا فالأمر ظاهر ، وإن جعلته صفة كان الخبر محذوفا ، والتقدير : لا أب وابنا مماثلين لمروان وابنه موجودان ، مثلا

فإن قلت : فعلى كل من التقديرين يلزم محظور ، وهو أن تصف الاثنين بالمفرد ، أو تخبر عن الاثنين بمفرد ، ألا ترى أن «مثل» لفظ مفرد وأنت تصف به مروان وابنه أو تخبر به عنهما ، وهما اثنان ، ونحن نعلم أن المطابقة بين المبتدإ والخبر وبين الصفة والموصوف أمر لامحيد عنه

فالجواب عن هذا أن « مثل » لما أضيف إلى « مروان » وعطف « ابن » عليه كان كأنه أضيف إلى المثنى ، من قبل أن العطف بالواو مثل التثنية ، فكأنه قال : لا أب وابنا مثلهما ، وإذا كان « مثل » مضافا إلى المثنى فهو فى حكم المثنى ، ألا ترى قوله تعالى : (إِنَّكُمْ إِذاً مِثْلُهُمْ) فأخبر بمثل عن الجمع لما كان مضافا إلى الجمع ، وهذا أمر ظاهر

وقوله «مروان» مجرور بالإضافة إلى مثل ، وعلامة جرّه الفتحة نيابة عن الكسرة «وابنه» معطوف عليه ، والضمير مضاف إليه « إذا » ظرفية تتعلق بما تضمنه لفظ « مثل » من معنى المماثلة ، سواء أجعلت « مثل » خبرا أو وصفا « هو » فاعل لفعل محذوف يفسره مابعده ، وجملة الفعل المحذوف مع فاعله فى محل جرّ بإضافة إذا إليها « بالمجد » جار ومجرور متعلق بذلك الفعل المحذوف « ارتدى » فعل ماض ، وفيه ضمير مستتر فاعله ، والجملة لامحل لها تفسيرية « وتأزرا » معطوف على ارتدى ، والألف للاطلاق

فإن قلت : فكان من حق الكلام أن يقول : إذا هما بالمجد ارتديا وتأزرا

قلت : قال الأعلم : « وجعل الخبر عن أحدهما وهو يعنيهما اختصارا لعلم السامع » اه ، ولا

بنصب ابن ، ويجوز رفعه ، ويمتنع بناؤه على الفتح ، وأما ماحكاه الأخفش من نحو : « لاَ رَجُل وامْرَأَةَ » بالفتح ؛ فشاذ ، وماذكره فى معطوف يصلح لعمل « لا » ؛ فإن لم يصلح تعين رفعه ، نحو « لاَ رَجُلَ وَهِنْدٌ فِيهَا »

﴿تنبيه﴾ حكم البدل الصالح لعمل « لا » حُكْمُ النعت المفصول ، نحو « لاَ أَحَدَ رَجُلاً وامْرَأَةً فِيهَا » ، و « لا أَحَدَ رَجُلٌ وَامْرَأَةٌ فِيهَا » ؛ فإن لم يصلح له تعين الرفع ، نحو « لاَ أَحَدٌ زَيْدٌ وَعَمْرٌو فِيهَا »

(وَأَعْطِ لاَ) هذه (مَعْ هَمْزَةِ اسْتِفْهَامِ مَاتَسْتَحِقُّ) من الأحكام (دُونَ الِاسْتِفْهَامِ) على ما سبق بيانه

وأكثر ما يكون ذلك إذا قصد بالاستفهام معها التوبيخ والإنكار ، كقوله :

٣٠٣ — أَلاَ طِعَانَ أَلاَ فُرْسَانَ عَادِيَةً إلا تَجَشُّؤُكُمْ حَوْلَ التَّنَانِيرِ

تظن أن غرضه بالخبر الخبر الاصطلاحى فى علم النحو ؛ فقد وقفناك عليه فيما مضى من الكلام ، وإنما غرضه أن هذا الكلام الخبرى وقع عن أحدهما اختصارا لعلم السامع ، وكأنه لما كان الابن تابعا لمروان فى حكم اللفظ والمعنى اكتفى بالحديث عن المتبوع

الشاهد فيه : قوله « فلا أب وابنا » حيث عطف الابن بالنصب على محل اسم لا وحده ، ويجوز فيه الرفع عطفا على محل « لا » مع اسمها ؛ فإنهما جميعا فى محل رفع بالابتداء ، كما قلنا لك مرارا ، ولا يجوز فى المعطوف الفتح ؛ لأن الفتح إنما يكون بلا العاملة عمل إنّ، وهى غير موجودة معه، وكونه معطوفا على المبنى لايستوجب بناءه ، ألا ترى أنك لو قلت «إنك وعليا ذاهبان» لم يكن لك فى « على » إلا نصبه تبعا لمحل اسم إنّ ، وليس لك رفعه ؛ لأن الجمهور لم يذهبوا إلى أن « إن » مع اسمها فى محل رفع بالابتداء ، كما ذهبوا إليه فى « لا » ، على ماسبق ، وهذا موضع التفارق بينهما ، وليس لك فتحه ؛ إذ لم يذهب أحد إلى أن من أسباب البناء العطف على المبنى

قال سيبويه رحمه الله (ج ١ ص ٣٤٩) : « وتقول : لاغلام وجارية فيها — بفتح الأوّل ونصب الثانى — لأن لا إنما تجعل وماتعمل فيه اسما واحدا إذا كانت إلى جنب الاسم ، فكما لايجوز أن تفصل خمسة من عشر كذلك لم يستقم هذا ؛ لأنه مشبه به ، فإذا فارقه جرى على الأصل ، قال الشاعر ٭ لا أب وابنا . . . البيت ٭ » اه

وقال الأعلم : « الشاهد فيه عطف ابن على المنصوب بلا وتنوينه ، لأن المعطوف [عليه] لايجعل وما بعده بمنزلة اسم واحد ، لأنهما مع حرف العطف ثلاثة أشياء ، والثلاثة لاتجعل اسما واحدا » اه

٣٠٣ — هذا البيت من كلمة لحسان بن ثابت الأنصارى ، رضى الله تعالى عنه ، يهجو بها

... ...

بنى الحرث بن كعب المذحجى ــ وهم رهط النجاشى الشاعر ــ وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٣٥٨) وأوّل هذه الكلمة قوله :

حَارِ بْنَ كَعْبٍ ؛ أَلا أَحْلَامَ تَزْجُرُكُمْ عَنَّا ، وَأَنْتُمْ مِنَ الْجُوفِ الْجَمَاخِيرِ

لاَ بَأْسَ بِالْقَوْمِ مِنْ طُولٍ وَمِنْ عِظَمٍ جِسْمُ البِغَالِ وَأَحْلَامُ العَصَافِيرِ

وقبل بيت الشاهد قوله :

إِنِّى سَأَنْصُرُ عِرْضِى مِنْ سَرَاتِكُمُ إِنَّ النَّجَاشِى لَشَىْءٌ غَيْرُ مَذْكُورِ

أَلْفَى أَبَاهُ وَأَلْفَى جَدَّهُ حُبِسَا بِمَعْزِلٍ عَنْ مَعَالِى المَجْدِ وَالْخِيرِ

أَلاَ طِعَانَ ... ... البيت ... ...

اللغة : « حار » هو مرخم حارث « أحلام » جمع حلم ــ بالكسر ــ وهو العقل «الجوف» بضم الجيم ــ جمع أجوف ، وهو الخالى الجوف « الجماخير » جمع جمخور ــ بضم الجيم والخاء بينهما ميم ساكنة ــ وهو الخوّار العظيم الجسم « جسم البغال » هكذا رواه القوم ، وقد رواه جماعة منهم الزمخشرى فى تفسيره «جسم الجمال» وهو خير ؛ لأن الجمال هى التى توصف بعظم الجسم ، قال تعالى : (حَتَّى يَلِجَ الجَمَلُ فِى سَمِّ الْخِيَاطِ) وقال الشاعر :

وَقَدْ عَظُمَ البَعِيرُ بِغَيْرِ لُبٍّ فَلَمْ يَسْتَغْنِ بِالْعِظَمِ البَعِيرُ

« إنى سأنصر عرضى من سراتكم » رواه جماعة « إنى سأقصر عرضى عن شراركم » ومعنى الروايتين واحد ، يريد أنه لن ينتقم من أشرارهم وإنما سيهجو عظماءهم وسرواتهم ، وكان النجاشى الحارثى قد هجا بنى النجار من الأنصار ، فشكوا إلى حسان ؛ فى ذلك يقول هذه الكلمة « إن النجاشى لشىء غير مذكور » حذف من النجاشىّ أحد الياءين وهو ينوى المحذوف ؛ ولذلك أبقى الياء المذكورة ساكنة ، ولو حذف وهو لاينوى المحذوف لكان ينبغى أن يفتح الياء كما يفتح ياء القاضى لخفة الفتحة على الياء ، وقد رواه قوم « إن الحماس نسىّ غير مذكور » والحماس ــ بكسر الحاء المهملة ــ من بنى الحرث بن كعب ، والنسىّ : الخامل الذكر « والخير » بكسر الخاء ــ الكرم « طعان » مصدر طاعن بالرمح مطاعنة وطعانا « فرسان » جمع فارس « عادية » اسم فاعل من عدا عليه ، بالعين المهملة ، ومعناه اعتدى ، وهو مما تمدّح به العرب لما يلزم عليه من الشجاعة ، وروى « غادية » بالغين المعجمة ، من الغدو « تجشؤكم » التجشؤ : خروج نفس من الفم ناشىء عن امتلاء المعدة ، ويروى « تحشؤكم » بالحاء المهملة ، والتحشؤ ــ على هذا ــ لبس المحشأ ، وهو الكساء الغليظ « التنانير » جمع تنور ، وهو مايخبز فيه

وقوله :

٣٠٤ — أَلَا ارْعِوَاءَ لِمَنْ وَلَّتْ شَبِيبَتُهُ وَآذَنَتْ بِمَشِيبٍ بَعْدَهُ هَرَمُ

الإعراب : « ألا » حرف مركب من حرفين : الهمزة التى للاستفهام ، ولا : النافية للجنس ، والحرفان يدلان معا على التوبيخ والإنكار « طعان » اسم ألا ، وخبرها محذوف ، أى : لكم « ألا » مثل السابقة « فرسان » اسم ألا الثانية « عادية » بالنصب صفة لفرسان ، وقيل : حال منه ، وخبر لا محذوف كالسابق ، وروى بالرفع ؛ فإما أن تجعله صفة لاسم لا باعتبار محله مع لا ، وهو الأوفق عندنا ، وإما أن تجعله خبر لا « إلا » أداة استثناء « تجشؤكم » يجوز رفعه على أنه بدل من اسم لا باعتبار محله ، ويجوز نصبه على الاستثناء المنقطع « حول » ظرف متعلق بتجشؤ « التنانير » مضاف إليه

الشاهد فيه : قوله « ألاطعان ، ألافرسان » حيث أعمل فيه «لا» مع سبقها بهمزة الاستفهام عملها وهى متجرّدة من هذه الهمزة ، فبنى الاسم على الفتح فى الموضعين جميعا ، كما يبنيان إذا لم توجد الهمزة

قال سيبويه (ج ١ ص ٣٥٨) : « واعلم أن « لا » فى الاستفهام تعمل فيما بعدها كما تعمل فيه إذا كانت فى الخبر ، فمن ذلك قوله * ألاطعان ألافرسان ... البيت * وقال فى مثل : أَفَلَا قِمَاصَ بِالْعَيْرِ (وهو مثل يضرب للرجل الذى لاحراك به) ومن قال لاغلام ولا جارية — بالرفع — قال : ألاغلام وألا جارية » اهـ

ومراده أن الهمزة التى للاستفهام لا تغير حكم « لا » الذى كانت تستحقه قبل دخولها ؛ من فتح الاسم على أنها عاملة عمل إن ، أو رفعه على أنها عاملة عمل ليس ، أومهملة

وقال الأعلم : « الشاهد فيه عمل ألا عمل لا ؛ لأن معناها كمعناها ، وإن كانت ألف الاستفهام داخلة عليها للتقرير ، وكذلك حكمها إذا دخلت عليها لمعنى التمنى ؛ لأن الأصل فيه كله لحرف التبرئة ، فلم تغير المعانى الداخلة عليه عمله وحكمه » اهـ

وسنتكلم على القسم الثانى من هذه العبارة فى شرح الشاهد (رقم ٣٠٦) الآتى إن شاء الله

٣٠٤ — لم أجد أحدا نسب هذا البيت إلى قائل معين ، وهو من شواهد مغنى اللبيب فى « ألا »

اللغة : « ارعواء » انزجار وانكفاف ، وهومصدر ارعوى يرعوى ، أى : كفّ عن الأمر وتركه « آذنت » أعلمت « ولت » أدبرت « مشيب » شيخوخة وكبر « هرم » فناء للقوّة وذهاب لها

المعنى : أفما يكفّ عن المقابح هذا الذى فارقه شبابه وأعلمته الأيام أن جسمه آخذ فى الانحلال والفناء ؟

ويقل ذلك إذا كان مجرد استفهام عن النفى ، حتى توهم الشلو بين أنه غير واقع ، كقوله :

٣٠٥ — أَلاَ اُصْطِبَارَ لِسَلْمَى أَمْ لَهَا جَلَدٌ إِذَا أُلاَقِي الَّذِى لاَقَاهُ أَمْثَالِي

الإعراب : « ألا » حرف أصله حرفان : الهمزة التى للاستفهام ، ولا النافية للجنس ، والحرفان معا دالان على الإنكار والتوبيخ « ارعواء » اسم ألا ، مبنى على الفتح فى محل نصب « لمن » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ألا « ولت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث « شبيبته » فاعل ، والضمير مضاف إليه ، والجملة لامحل لها صلة الموصول المجرور محلا باللام « وآذنت » يجوز أن تكون هذه الواو عاطفة ، وآذنت فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر عائد إلى الشبيبة ، والجملة لامحل لها عطف على جملة الصلة

فإن قلت : فجملة الصلة مشتملة على عائد يربطها بالموصول ، وهذا العائد هو الضمير المجرور محلا بالإضافة إلى الفاعل ، والجملة المعطوفة غير مشتملة على عائد ؛ فكان حقها أن تعطف بالفاء

قلت : إما أن تكتفى بأن الفاعل فى الجملة المعطوفة ضمير يرجع إلى الاسم المضاف إلى ضمير الموصول ، وإما أن تقدّر العائد ضميرا منصوبا محذوفا — تقديره : آذنته —

ويجوز أن تكون الواو حالية والجملة فى محل نصب حال

« بمشيب » جار ومجرور متعلق بآذن « بعده » ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدّم ، والضمير مضاف إليه « هرم » مبتدأ مؤخر ؛ وجملة المبتدأ وخبره فى محل جر صفة لمشيب

الشاهد فيه : قوله « ألا ارعواء » حيث أدخل همزة الاستفهام على « لا » التى لنفى الجنس وقصد منهما التوبيخ والإنكار ، وأبقى للاعملها الذى كانت تستحقه قبل دخول الهمزة عليها ، على نحو ما قررناه فى الشاهد السابق

٣٠٥ — قال العينى : « أقول : قد قيل إن قائله هو قيس بن الملوح ، وأن روايته :

* ألااصطبار لليلى ... * » اهـ ، وقد بحثت ديوان المجنون المطبوع فى بولاق مصر عام ١٢٩٤ فلم أجده فيه ، ولا وجدت فى شعره كلمة أو بيتا على هذه الزنة والقافية ، وهذا البيت من شواهد مغنى اللبيب فى حرف الهمزة وفى « ألا » ، ولم ينسبه أحد ممن شرح كلامه بغير ما ذكرنا

اللغة : « اصطبار » صبر ، وتسلّ « جلد » احتمال وتصبر « لاقاه أمثالى » كناية عن الموت .

المعنى : ياليت شعرى إذا أنا متّ ونزل بى القضاء أتجزع هذه المحبوبة أم تصبر ؟

الإعراب : « ألا » الهمزة للاستفهام ، ولا : هى النافية للجنس « اصطبار » اسم لا « لسلمى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا ، أو متعلق بمحذوف صفة لاسم لا ، وخبرها حينئذ محذوف « أم » عاطفة « لها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدّم « جلد » مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ والخبر معطوفة بأم المعادلة على جملة لا مع اسمها وخبرها « إذا » ظرف زمان مبنى على السكون

أما إذا اقصد بالاستفهام التمني — وهو كثير — كقوله :

٣٠٦ — أَلاَ عُمْرَ وَلَّى مُسْتَطَاعٌ رُجُوعُهُ فَيَرْأَبَ مَا أَثْـأَتْ يَدُ الغَفَلاَتِ

فى محل نصب عامله قوله « جلد » الماضى « ألاقى » فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة فى محل جر بإضافة إذا إليها « الذى » اسم موصول مبنى على السكون فى محل نصب مفعول لألاقى « لاقاه » فعل ماض ، والهاء مفعول « أمثالى » فاعل ، وياء المتكلم مضاف إليـه ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها صلة

الشاهد فيه : قوله « ألا اصطبار » حيث وقع فيه الاستفهام عن النفى ، فان معنى الكلام : أينتفى صبرها أم يكون لها صبر ، وكل حرف من الحرفين — وهما الهمزة ، ولا النافية — باق على معناه الذى ثبت له قبل اتصال أحدهما بالآخر ، بخلافهما فى البيتين السابقين ؛ فان لهما بعد الاتصال معنى لم يكن لأحدهما منفردا ، كما تبين لك مما سبق

وقد أنكر أبو على الشلوبين الأندلسى مجىء « ألا » للاستفهام عن النفى ، بمعنى بقاء كل حرف من الحرفين دالا على معناه ، من غير أن يكون لهما باجتماعهما معنى آخر ، كما أرشدناك إليه ، قال ابن هشام : « وهو (يريد دلالة ألا على الاستفهام عن النفى) قليل ، حتى توهم الشلوبين أنه غير واقع » اهـ ، وقال الرضى : « قال الأندلسى — يعني به الشلوبين — لا أعرف أحدا يقول إن همزة الاستفهام تلحق أداة النفى ؛ فتكون الألف لمجرد الاستفهام ، بل لا بدّ أن تكون إما للانكار ، أو للتوبيخ ، أو للنهى ، أو للعرض » اهـ

وهذا البيت ردّ عليه ، ووجه الردّ منه ما ذكره الدمامينى بقوله : « الهمزة فيه لمجرد الاستفهام عن انتفاء الاصطبار بلا ريب ، يعنى : أينتفى صبرها عند موتى أم تتجلد ، فأم فيه متصلة ، والمعنى أى الأمرين كائن : الجزع أم الجلد ؟ ويحتمل أن تكون أم منقطعة بأن يكون استفهم أوّلا عن الجزع — وهو عدم الصبر — ثم أضرب واستفهم ثانيا عن الجلد ، وهو الثبات » اهـ ، وقال الشمنى : « وجه الردّ أن الهمزة فيه للاستفهام ، سـواء أكانت أم فيه منقطعة ؛ بأن يكون استفهم عن عدم الاصطبار ثم أضرب عنه واستفهم عن الجلد ، أم متصلة ؛ بأن يكون طلب تعيين أحد هذين الأمرين » اهـ ، وسندهما جميعا الرجوع إلى المعنى المراد بالبيت ، وهو ما صدّرنا به القول ، فافهمه والله سبحانه المسئول أن يرشدك

٣٠٦ لم أقف على نسبة هـذا البيت إلى قائل معين ، وهو من شواهد مغنى اللبيب فى « ألا » ولم ينسبه أحد من شراحه إلى قائله

اللغة : « ولى » أدبر ، ومضى « فيرأب » يصلح ويشعب « أثأت » أفسدت ، وتقول : رأب فلان الصـدع ورأب الإناء ؛ إذا أصلح فسادها ، وتقول : رأب الثأى — بفتح الثاء والهمزة جميعا — وهو فى معنى أصلح الفاسد ، قال الشاعر :

... ...

يَرْأَبُ الصَّدْعَ وَالثَّأَى بِرَصِينٍ   مِنْ سَجَايَا آرَائِهِ وَيَغِـيرُ

(يغير ـ بفتح ياء المضارعة ـ أى : يمير) وقال الفرزدق :

وَإِنِّى مِنْ قَوْمٍ بِهِمْ يُتَّـقَى العِدَا   وَرَأْبُ الثَّأَى وَالْجَانِبِ الْمُتَخَوَّفِ

الإعراب : « ألا » هى كلمة واحدة أصلها كلمتان : الهمزة التى للاستفهام ، ولا التى لنفى الجنس ، ومعنى الحرفين بعد التركيب التمنى «عمر» اسم ألا ، مبنى على الفتح فى محل نصب «ولى» فعل ماض ، وفيه ضمير مستتر عائد إلى العمر ، وهو فاعله ، والجملة فى محل نصب صفة لعمر « مستطاع » خبر مقدّم « رجوعه » مبتدأ مؤخر ، وضمير العمر مضاف إليه ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب صفة ثانية لعمر ، وستعرف فى هذا خلافا « فيرأب » الفاء فاء السببية ، يرأب : فعل مضارع منصوب بأن المستترة بعد فاء السببية ، وفيه ضمير مستتر عائد إلى العمر ، وهو فاعله «ما» اسم موصول مبنى على السكون فى محل نصب مفعول ليرأب « أثأت » فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث « يد » فاعل « الغفلات » مجرور بالإضافة إلى يد ، وجملة الفعل وفاعله لا محل لها صلة الموصول ، والعائد ضمير منصوب بيرأب محذوف ، والتقدير : ما أثأته

الشاهد فيه : قوله « ألا عمر ولى مستطاع رجوعه » حيث أعمل « ألا » التى للتمنى عمل « لا » التى لنفى الجنس ، ولم يبال بهذه الهمزة الداخلة عليها ؛ فبنى الاسم معها على الفتح ، كما يبنيه مع « لا » التى لم تتقدمها الهمزة ، وكذلك لم يبال بأن معنى « ألا » ـ وهو التمنى فى هذا البيت ـ مغاير لمعنى « لا » وهو النفى

فإن قلت : فما الدليل على أن « ألا » فى هذا البيت دالة على التمنى ؟

قلت : أقوى ما يدل على أنها للتمنى نصب المضارع بعد الفاء فى جوابها ، وذلك قوله «فيرأب»

واعلم أن العلماء قد اختلفت كلمتهم فى « ألا » التى للتمنى ، ونحن نذكر لك مع الإيجاز أشهر أقوالهم ؛ فنقول :

ذهب سيبويه إلى أنها تخالف « لا » التى لنفى الجنس من ثلاثة أوجه (الأوّل) أنه لا يجوز إلغاؤها ولو تكرّرت (الثانى) أنه لا يجوز ذكر خبرها ولا تقديره ، من قبل أنها أشبهت «أتمنى» فإذا قلت « ألا ماء » كان ذلك كلاما مفيدا يحسن السكوت عليه ، كما يحسن السكوت إذا قلت « أتمنى ماء » ، وهو مؤلف من حرف واسم لا غير (الوجه الثالث) أنه لا يجوز فى « ألا» مراعاة محل اسمها ـ وهو الرفع ـ فيعطف عليه أو ينعت بالرفع ، كما كان يجوز لك ذلك فى « لا » كما تقدم إيضاحه ، من قبل أنها مثل « ليت » فى المعنى ، وليت لا يجوز معها نعت اسمها ولا العطف عليه بالرفع

وخالف فى الوجهين الثانى والثالث أبو العباس المبرّد وأبو عثمان المازنى ، فذهبا إلى جواز ذكر

فعند الخليل وسيبويه أنَّ « أَلاَ » هذه بمنزلة « أَتَمَنَّى » فلا خبر لها ، و بمنزلة « لَيْتَ » فلا يجوز مراعاة محلها مع اسمها ، ولا إلغاؤها إذا تكررت ، وخالفهما المازنى والمبرد ، ولا حجة لهما فى البيت ؛ إذ لا يتعين كون « مُسْتَطَاعٌ » خبراً أو صفة ، و « رُجُوعُهُ » فاعلا ، بل يجوز

الخبر ، وجواز إتباع اسمها بالرفع ؛ فعلى مذهبهما يجوز لك أن تعرب « مستطاع » خبر « ألا » أو نعتا لعمر باعتبار محله ، و « رجوعه » نائب فاعل لمستطاع الذى هو اسم مفعول ، ويجوز لك أن تجعل قوله « مستطاع » خبرا مقدّما ، و « رجوعه » مبتدأ مؤخرا ، والجملة فى محل رفع خبر « ألا » أو فى محل رفع أيضا نعت لعمر باعتبار محله ، فهذه أربعة أوجه فى إعراب هذه الكلمة تجوز عندهما واستدل لهما بالبيت من أجلها ؛ ولا تجوز عنده

قال سيبويه رحمه الله (ج ١ ص ٣٥٩) : « واعلم أن لا إذا كانت مع ألف الاستفهام ودخل فيها معنى التمنى عملت فيما بعدها فنصبته ، ولايحسن لها أن تعمل فى ذا الموضع إلا فيما تعمل فيه فى الخبر ، و يسقط النون والتنوين فى التمنى كما سقط فى الخبر ، فمن ذلك : ألاغلام لى ، وألا ماء باردا ، ومن قال لاماء بارد ــ بحذف التنوين من الصفة والموصوف جميعا ــ قال : ألاماء بارد ، ومن ذلك : ألا أَبَالِيَ ، وَأَلاَ غُلاَمَيْ لَكَ ــ تثنية غلام ــ وتقول : ألا غلامين وجاريتين لك ، كما تقول : لاغلامين وجاريتين لك ، وتقول : ألاماء ولبنا ، كما قلت : لاغلام وجارية لك ، تجريها مجرى لا ناصبة فى جميع ماذكرت لك » انتهى كلامه بحروفه

وقال أبوسعيد السيرافى : «مذهب سيبويه أن الألف الداخلة على « لا » إذا كانت استفهاما جاز فيما بعد لا من الرفع والنصب ماجاز فيه قبل دخول الألف ، وأما إذا كانت بمعنى التمنى فمذهبه وجوب النصب ، ومذهب المازنى أن الحروف الدواخل على لا لاتغير حكم اللفظ فيما بعد لا ، والجملة يراد بها التمنى ، كما يراد بجملة الاستفهام التقرير » اهـ

وقال ابن هشام فى المغنى : « الثالث ــ من معانى ألا ــ التمنى ، كقوله :

* ألاعمر ولى ... البيت * ولهذا نصب يرأب ؛ لأنه جواب تمنّ مقرون بالفاء ... ولكن تختص التى للتمنى بأنها لاخبر لها لفظا ولا تقديرا ؛ و بأنها لايجوز مراعاة محلها مع اسمها ، وأنها لايجوز إلغاؤها ولو تكرّرت ، أما الأوّل فلأنها بمعنى أتمنى ، وأتمنى لاخبر له ، وأما الآخران فلأنها بمنزلة ليت ، وهذا كله قول سيبويه ومن وافقه ، وعلى هذا فيكون قوله « مستطاع رجوعه » فى البيت مبتدأ وخبرا على التقديم والتأخير ، والجملة صفة ثانية على اللفظ ، ولا يكون «مستطاع» خبرا أونعتا على المحل ، و «رجوعه» مرفوع به عليهما ؛ لما بينا » اهـ

ومثل هذا البيت قول المتمنية :

أَلاَ سَبِيلَ إِلَى خَمْرٍ فَأَشْرَبَهَا أَمْ هَلْ سَبِيلٌ إِلَى نَصْرِ بْنِ حَجَّاجِ

كون « مُسْتَطَاعٌ » خبراً مقدما ، و « رُجُوعُهُ » مبتدأ مؤخراً ، والجملة صفة ثانية ، ولا خبر هناك .

﴿ تنبيه ﴾ تأتى « أَلاَ » لمجرد التنبيه ، وهى الاستفتاحية ، فتدخل على الجملتين ، نحو « أَلاَ إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللهِ لاَخَوْفٌ عَلَيْهِمْ » « أَلاَ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ » ؛ وَلِلْعَرْضِ والتَّحْضِيض ؛ فتختص بالفعلية ، نحو « أَلاَ تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللهُ لَكُمْ » « أَلاَ تُقَاتِلُونَ قَوْماً نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ » وقوله :

٣٠٧ — أَلاَ رَجُلاً جَزَاهُ اللهُ خَيْراً يَدُلُّ عَلَى مُحَصِّلَةٍ تَبِيتُ

---

٣٠٧ — هذا البيت من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٣٥٩) ، ولم ينسبه أحد من شرّاح كلامه ، وقد نسبه قوم منهم البغدادي إلى عمرو بن قعاس — بكسر القاف بعدها عين مهملة ، ويقال : ابن قنعاس — بزيادة نون بينهما — ويقال : إن البيت من كلمة أوّلها :

أَلاَ يَا بَيْتُ ، بِالْعَلْيَاءِ بَيْتُ وَلَوْلاَ حُبُّ أَهْلِكَ مَا أَتَيْتُ

وهذا البيت من شواهد سيبويه ، ونسبوه لعمرو بن قعاس المذكور ، وبعد بيت الشاهد قوله :

تُرَجِّلُ لِمَّتِي وَتَقُمُّ بَيْتِي وَأُعْطِيهَا الْإِتَاوَةَ إِنْ رَضِيتُ

اللغة : « ألا يابيت — إلخ » ليس قوله « بالعلياء » صفة لبيت ، بل هو جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدّم ، وإلا لنصب المنادى ؛ لأنه يكون شبيها بالمضاف لاتصاله بشيء يتم به معناه ، والمعنى : يابيت ، لى بالعلياء بيت ، ولكنى أوثرك عليه لحبى فى أهلك ، قاله الأعلم « محصلة » بكسر الصاد . قال الجوهرى وابن فارس : « هى المرأة التى تحصل تراب المعدن ، وأصل التحصيل استخراج الذهب من حجر المعدن » اهـ ، وقال الأزهرى : « هذا البيت لأعرابى أراد أن يتزوّج امرأة بمتعة ؛ فصاده مفتوحة » اهـ ، وقال الأعلم : «طلبها للبيت إما للتحصيل أو الفاحشة» اهـ « ترجل » الترجيل : التسريح وإصلاح الشعر « لمتى » اللمة — بكسر اللام — الشعر الذى يجاوز شحمة الأذن « تقم » تقول : قم البيت يقمه — من باب قتل — إذا كنسه ، والقمامة : الكناسة وزنا ومعنى « الإتاوة » بكسر الهمزة — قال فى المصباح : « أتوته آتوه إتاوة : رشوته » اهـ ، وفى هذا البيت مع بيت الشاهد عيب من عيوب القافية ويسمى الردف ، وستعرف فيه عيبا آخر

الإعراب : « ألا » حرف دالّ على التحضيض ، مبنى على السكون لامحل له من الإعراب «رجلا» مفعول به لفعل محذوف ، تقديره : ألاترونى رجلا ، وستعرف وجوها أخرى فى الإعراب عند بيان الشاهد « جزاه » فعل ماض ، والهاء مفعول أوّل « الله » فاعل « خيرا » مفعول ثان

... ...

لجزى « يدل » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر عائد إلى الرجل ، والجملة فى محل نصب صفة لرجل « على محصلة » جار ومجرور متعلق بيدل « تبيت » فعل مضارع تام ، والفاعل ضمير مستتر فيه عائد إلى المحصلة ، والجملة فى محل جر صفة لمحصلة ، ومن العلماء من زعم أن «تبيت» فعل مضارع ناقص ، اسمه ضمير مستتر ، وخبره فى البيت الذى بعده ، وهو جملة « ترجل لمتى » فيكون فى البيت ــ على هذا ــ عيب التضمين ، وهو توقف البيت على شىء فى ما بعده

الشاهد فيه : قوله « ألارجلا » ؛ ونريد أن نبين لك الروايات فى هذه الكلمة وتخريج العلماء لكل رواية ، ثم ندلك على ماجاء الشارح بالبيت من أجله ، فنقول :

اعلم أنه قد روى قوله « ألا رجلا » بالرفع ، و بالجرّ ، و بالنصب :

أما الرفع فرواية الجوهرى ، وتخريجها عنده على أن « رجل » فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، والتقدير : ألا يدل رجل ــ إلخ ، وذلك مبنى على أن أدوات العرض والتحضيض لايليها إلا الفعل ظاهرا أو مقدّرا ، ومن العلماء من أجاز على الرفع أن يكون « رجل » مبتدأ ، وجملة «يدل» خبره ، و إنما ساغ الابتداء به مع كونه نكرة لتخصصه بالاستفهام والنفى ؛ فإنك قد علمت أن أصل « ألا » مركب من حرفين : همزة الاستفهام ، ولا النافية

وأما رواية الجر فلها تخريجان أيضا (الأوّل) أن يكون جرّ « رجل » بتقدير « من » الاستغراقية ، والأصل : ألا من رجل ، وفيه حذف الجار و إبقاء عمله ، وهو ضعيف (الثانى) أنه على تقدير مضاف ، وأصل الكلام : ألا دلالة رجل ، فحذف المضاف ــ وهو دلالة ــ وأبقى المضاف إليه ــ وهو رجل ــ ولم يغير إعرابه ، ولك فى إعراب المضاف المحذوف أن تجرى عليه جميع الوجوه التى تجرى على «رجل» ؛ وهذا الوجه أضعف من سابقه ؛ لأنّ عمل المضاف الجر فى المضاف إليه فرع عن حرف الجر ، و إذا كان حذف الأصل مع بقاء عمله ضعيفا فإن حذف الفرع و بقاء عمله أحرى أن يكون فى غاية الضعف

وأما رواية النصب فقد خرجها العلماء على عدّة تخريجات :

(الأوّل) قول الخليل رحمه الله إن « ألا » حرف دالّ على التحضيض ، و إنّ « رجلا » منصوب بفعل محذوف ، وهذا هو الذى أعربنا البيت عليه ، وهو الذى استشهد الشارح به من أجله ، وفى هذا يقول سيبويه (ج ١ ص ٣٥٩) : « وسألت الخليل عن قوله ✲ ألا رجلا ... البيت ✲ فزعم أنه ليس على التمنى ، ولـكنه بمنزلة قول الرجل : فهلا خيرا من ذلك ، كأنه قال : ألا ترونى رجلا جزاه الله خيرا » اهـ ، وقال الأعلم : « الشاهد فيــه نصب رجل وتنوينه ؛ لأنه حمله على إضمار فعل ، وألا حرف تحضيض ، والتقدير : ألا ترونى رجلا » اهـ ، ومن الناس من وافق الخليل فى هذا المذهب ولـكنه خالفه فى تقديره العامل ؛ فزعم أن تقديره : ألا أجد رجلا ،

وليست الأولى مركبة على الأظهر ، وفى الأخيرتين خلاف ، وكلامه فى الكافية يشعر بالتركيب .

(وَشَاعَ فِي ذَا ٱلْبَابِ إِسْقَاطُ ٱلْخَبَرْ) جوازا عند الحجازيين ، ولزوما عند التميميين والطائيين (إِذَا ٱلْمُرَادُ مَعْ سُقُوطِهِ ظَهَرْ) بقرينة ، نحو « وَلَوْ تَرَى إِذْ فَزِعُوا فَلَا فَوْتَ » « قَالُوا لَا ضَيْرَ » ؛ فإن خفى المراد وجب ذكره عند الجميع ، ولا فرق بين الظرف وغيره ، قال حاتم :

٣٠٨ — وَرَدَّ جَازِرُهُمْ حَرْفاً مُصَرَّمَةً وَلَا كَرِيمَ مِنَ ٱلْوِلْدَانِ مَصْبُوحُ

ومنهم من جعل التقدير : ألا هات رجلا ، أو نحو ذلك ، والخطب فى ذلك سهل

التخريج الثانى : ذهب جماعة إلى أن « ألا » حرف دالّ على التنبيه ؛ و « رجلا » مفعول لفعل محذوف يفسره المذكور ، والتقدير : ألا جزى الله رجلا جزاه الله خيرا ، فهو من باب الاشتغال، وهذا الوجه أقل من جهة المعنى مما ذهب إليه الخليل رحمه الله ، فإن الشاعر لم يرد أن ينشىء الدعاء لرجل ، وإنما أراد أن يطلبه ويدله الناس عليه

التخريج الثالث : تخريج يونس شيخ سيبويه رحمهما الله ، وهو أن « ألا » حرف دالّ على التمنى ، و «رجلا» اسمه ، ويجرى فيه ماذكرناه فى شرح الشاهد السابق ، وكان من حقه أن يبنيه على الفتح ، ولكنه نونه للضرورة كما سبق ذكر مثله قريبا

وفى ذلك يقول سيبويه : « وأما يونس فزعم أنه نون مضطرا ، وزعم أن قوله :

* لَا نَسَبَ ٱلْيَوْمَ وَلَا خُلَّةً *

على الاضطرار ، وأما غيره فوجهه على ماذكرت لك ، والذى قال مذهب » اه

وقال الأعلم : « ويونس يرى أنه منصوب بالتمنى ، ونون ضرورة » اه

وقال ابن هشام فى مغنى اللبيب : « ومن معانى ألا العرض والتحضيض ، ومعناهما طلب الشىء ، ولكن العرض طلب بلين ، والتحضيض طلب بحثّ ، وتختص ألا هذه بالفعلية ، ومنه عند الخليل ☆ ألا رجلا ... البيت ☆ والتقدير عنده : ألا ترونى رجلا هذه صفته ، فحذف الفعل مدلولا عليه بالمعنى ، وزعم بعضهم أنه محذوف على شريطة التفسير ، أى : ألا جزى الله رجلا جزاه خيرا ، وألا على هذا للتنبيه ، وقال يونس : ألا للتمنى ونون الاسم ضرورة ، وقول الخليل أولى ؛ لأنه لاضرورة فى إضمار الفعل ، بخلاف التنوين » اه

٣٠٨ — هذا البيت من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٣٥٦) ولم ينسبه الذين نسبوا أبياته إلى قائليها ، وقال الأعلم : « إنه لرجل من النبيت بن قاصد » اه ، وهذا الذى ذكره الأعلم هو

... ...

الصواب فى نسبة هذا البيت ، ومنه تعلم أن الشارح رحمه الله قد أخطأ فى نسبته إلى حاتم الطائى ، وعذره فى ذلك أمران : الأوّل : أن جماعة ممن تقدّموه نسبوه هـذه النسبة ، ومنهم جار الله الزمخشرى فى المفصل ، وزاد على ذلك أنه قال «ترك طائيته» ومعنى هذا أن فى البيت ذكر خبر لا ، وذكره ـ كما قال الشارح ـ لغة بنى تميم والطائيين ، وحاتم طائى ، كما هو معلوم ، الثانى : أن هذا البيت يذكر فى أخبار حاتم الطائى مع قطعته التى هو منها لقصة ذكرها جامع ديوانه وأخباره (ص ١٥ طبع لندن ١٨٧٢) فلعل أوّل من نسبه إلى حاتم رآه فى ديوانه فتعجل نسبته إليه من غير أن يرى ماقبله حتى يتيقن بصحة النسبة ، ومثل خطأ الشارح أن الجرمى نسبه لأبى ذؤيب الهذلى ، ولعله لأن لأبى ذؤيب قصيدة على هذه الزنة وهذا الروى

وكان حاتم الطائى والنابغة الذبيانى ورجل من النبيت قد جاءوا ماوية بنت عفزر خاطبين ، فقالت لهم : انقلبوا إلى رحالـكم ، وليقل كل واحد منكم شعرا يذكر فيه فعاله ومنصبه ، فإنى أتزوّج أكرمكم وأشعركم ، ففى ذلك يقول النبيتى :

هَلاَّ سَأَلْتِ النَّبِيتِيِّينَ مَا حَسَبِي عِنْدَ الشِّتَاءِ إِذَا مَاهَبَّتِ الرِّيحُ؟

وَرَدَّ جَازِرُهُمْ حَرْفاً مُصَرَّمَةً فِي الرَّأْسِ مِنْهَا وَفِي الْأَصْلاَءِ تَمْلِيحُ

إِذَا اللِّقَاحُ غَدَتْ مُلْقًى أَصِرَّتُهَا وَلاَ كَرِيمَ مِنَ الْوِلْدَانِ مَصْبُوحُ

ومن هنا تعلم أن النحويين ـ وفى مقدمتهم سيبويه ـ قد ركبوا صدر بيت على عجز آخر

اللغة : « هلا سألت النبيتيين » يروى فى مكان هذه الجملة « هلا سألت هداك الله ـ إلخ » والنبيتيون : جمع نبيتى ، وهو المنسوب إلى نبيت ، وهو عمرو بن مالك ـ وفى كلام الأعلم : ابن قاصد ـ ابن الأوس بن حارثة بن ثعلبة بن عمرو بن عامر ، وفى القاموس : «النبيت : أبو حى من اليمن اسمه عمرو بن مالك» اهـ ، وساق شارحه بقية نسبه كما قدّمناه «جازرهم» الجازر : الذى ينحر الإبل « حرفا » بفتح الحاء وسكون الراء ـ الناقة الصلبة الضامرة ، شبهوها بحرف الجبل ، وكان الأصمعى يقول : الحرف : الناقة المهزولة ، وقيل : الحرف : الناقة المسنة « مصرّمة » بضم الميم وفتح الصاد المهملة وتشديد الراء مفتوحة ـ هى الناقة التى قطع طبياها لينحبس اللبن ، ليكون ذلك أقوى لهـا ؛ والطبيان : بضم الطاء المهملة وسكون الباء ، وهو مثنى طبى ، والطبى للناقة بمنزلة الثدى للمرأة ، وفيه ورد المثل : جَاوَزَ الْحِزَامُ الطُّبْيَيْنِ ، ويروى فى مكانه « مضمرة » بضم الميم وفتح الضاد المعجمة بعدها ميم مشدّدة مفتوحة ـ أى : مهزولة « الأصلاء » جمع صلا ـ بفتح الصاد واللام مقصورا ـ وهو وسط الظهر من الإنسان ومن كل ذى أربع ، وقيل : هو ما انحدر من الوركين ، وقيل : هى الفرجة بين الجاعرة والذنب ، وقيل : هو ماعن يمين الذنب وشماله ، ويجمع على صلوات

... ...

أيضا « تمليح » أى : شىء شبيه بالملح فى بياضه ، وهو الشحم ، ويقال : أوّل مايبدو السمن فى اللسان والكرش ، وآخر مايبقى فى السلامى والعين ، وروى « فى العين منها وفى الأصلاء » يريد أنه بقى لها شىء من السمن بعد ما هزلت « اللقاح » بكسر اللام – جمع لقوح – بفتحها – وهى الناقة الحلوب « أصرتها » جمع صرار – بكسر الصاد المهملة – قال صاحب الصحاح : « وصررت الناقة : شددت عليها الصرار ، وهو خيط يشدّ فوق الخلف لئلا يرضعها ولدها » اهـ ، وإلقاء الصرار : طرحه ؛ لأنه لاحاجة إليه لعدم وجود اللبن « الولدان » جمع وليد ، وهو الصبى والعبد «مصبوح» اسم مفعول من صبحته – بتخفيف الباء – إذا سقيته الصبوح – بفتح الصاد – وهو شراب الغداة ، وضده الغبوق

المعنى : يصف نفسه بالكرم ، وأنه يجود فى وقت المجاعة والجدب ، وحين يكون الناس جدّ ضنينين وفى غاية البخل ، وكنى عن القحط بورود الشتاء ، وبأن جازرهم يردّ عليهم من المرعى نوقا عجافا هزيلة لم يبق بها إلا أثر السمن ، وبأن اللبن ممتنع عندهم فلا يسقاه صبى فضلا عن غيره

الإعراب : « ردّ » فعل ماض « جازرهم » فاعل ، والضمير مضاف إليه « حرفا » مفعول « مصرمة » نعت « ولا » الواو عاطفة ، لا : نافية للجنس « كريم » اسم لا « من الولدان » جار ومجرور قال العينى : إنه متعلق بمصبوح الآتى ، ولم يجعله متعلقا بمحذوف صفة لكريم ؛ لأنه كان يجب أن ينتصب كريم بالفتحة مع التنوين ؛ إذ يكون حينئذ مشبها بالمضاف « مصبوح » خبر لا

الشاهد فيه : قوله «لا كريم... مصبوح» حيث ذكر خبر « لا » – وهو قوله «مصبوح» – لكونه لايعلم إذا حذف ؛ إذ لادليل يدل عليه ، ولو حذفه – حينئذ – لفهم أن المراد : لا كريم من الولدان موجود ، ولاشك أن هذا غير المراد ، هذا بيان كلام الشارح

وجواز ذكر الخبر حينئذ ، وتخريج هذا البيت عليه ؛ هو الوجه الذى جزم به سيبويه ، واختاره الجرمى

وقد أجاز الأعلم والفارسى وتبعهما الزمخشرى أن يكون قوله « مصبوح » نعتا لاسم « لا » باعتبار محله الذى هو الرفع ، ويكون خبر «لا» محذوفا

قال الأعلم : « الشاهد فيه رفع مصبوح على خبر لا ؛ لأنها وماعملت فيه فى موضع اسم مبتدأ ؛ ويجوز أن يكون مصبوح نعتا لاسمها محمولا على الموضع ، ويكون الخبر محذوفا لعلم السامع ، تقديره موجود ، ونحوه » اهـ

وقال الزمخشرى : « وقول حاتم :

* وَلاَ كَرِيمَ مِنَ الْوِلْدَانِ مَصْبُوحُ *

﴿ تنبيه ﴾ ندر فى هذا الباب حذف الاسم وإبقاء الخبر ؛ من ذلك قولهم : لاَ عَلَيْكَ ، يريدون : لابأس عليك .

﴿ خاتمة ﴾ إذا اتصل بلا خَبَرٌ ، أو نعت ، أو حال ؛ وجب تكرارها ، نحو « لاَ فِيهَا غَوْلٌ وَلاَهُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ » « تُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لاَ شَرْقِيَّةٍ وَلاَ غَرْبِيَّةٍ » وجَاءَ زَيْدٌ لاَخَائِفاً وَلاَ أَسِفاً ؛ وأما قوله :

٣٠٩ — وَأَنْتَ أَمْرُؤٌ مِنَّا خُلِقْتَ لِغَيْرِنَا حَيَاتُكَ لاَ نَفْعٌ وَمَوْتُكَ فَاجِعُ

يحتمل أمرين (أحدهما) أن يترك فيه طائيته إلى اللغة الحجازية (والثانى) أن لايجعل مصبوح خبرا ، ولكن صفة محمولة على محل لا مع المنفى » اهـ

و بيان الوجه الأوّل كما قدّمنا أنك علمت أن الحجازيين هم الذين يجوزعندهم ذكرخبر لا ، كما يجوزحذفه ، أما بنو تميم ـ وطيء معهم ـ فهم لايجيزون ذكره ، فلو ذهبت إلى أن «مصبوح» خبرا لكنت قدحملت كلام الشاعر على لغة غيرلغته ، وقد علمت أن نسبة البيت إلى حاتم الطائى خطأ

٣٠٩ — هذا البيت من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٣٥٨) ، وقدنسبه شرّاحه لرجل من بنى سلول ، ونسبه بعض شرّاح المفصل للضحاك بن هنام ، وقد ذكر صاحب زهر الآداب هذا البيت منسوبا للضحاك بن هنام ـ بفتح الهاء والنون مشدّدة ـ الرقاشى ، وذكر بعده بيتين آخرين ، وهما :

وَأَنْتَ ـ عَلَى مَا كَانَ مِنْكَ ـ ابْنُ حُرَّةٍ أَبِيٌّ لِمَا يَرْضَى بِهِ الْخَصْمُ مَانِعُ

وَفِيكَ خِصَالٌ صَالِحَاتٌ يَشِينُهَا لَدَيْكَ جَفَاءٌ عِنْدَهُ الْوُدُّ ضَائِعُ

وهذه الأبيات يقولها الضحاك فى حضين ـ بضم الحاء المهملة وفتح الضاد المعجمة ـ ابن المنذر الرقاشى ، أحد سادات ربيعة ، وكان صاحب راية أمير المؤمنين علىّ بن أبى طالب يوم صفين وولاه بعدها إصطخر ، وكان بخيلا ، وفيه يقول زياد الأعجم :

يَسُدُّ حُضَيْنٌ بَابَهُ خَشْيَةَ الْقِرَى بِإِصْطَخْرَ ، وَالشَّاةُ السَّمِينُ بِدِرْهَمِ

اللغة : «وأنت امرؤ منا ـ إلخ» معناه أنك منا فى النسب إلا أن نفعك لغيرنا ، فحياتك لاتنفعنا لعدم مشاركتك لنا ، وموتك يفجعنا لأنك أحدنا « وأنت على ما كان منك ـ إلخ » معناه أنك مع مايقع منك من سوء المعاملة ابن حرّة أبىّ ذوحمية مانع لما يرضى به الخصم

الإعراب : « أنت » ضمير منفصل مبتدأ « امرؤ » خبره « منا » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لامرؤ « خلقت » فعل ماض مبنى للمجهول ، وتاء المخاطب نائب فاعل «لغيرنا» جار ومجرور متعلق بخلق ، وجملة الفعل ونائب الفاعل فى محل رفع صفة ثانية لامرؤ «حياتك» مبتدأ

وقوله :

٣١٠ — بَكَتْ جَزَعاً وَاسْتَرْجَعَتْ ثُمَّ آذَنَتْ رَكَائِبُهَا أَنْ لاَ إِلَيْنَـــا رُجُوعُهَا

وضمير المخاطب مضاف إليه « لا » نافية « نفع » جعله البغدادى مبتدأ وخبره محذوف ، والتقدير لانفع فيها ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل رفع خبرالمبتدأ ، وكأنه تكلف هذا لئلا يلزم الإخبار بالمصدر ، وعندى أنه لاداعى لهـذا التكلف ، و « نفع » خبر المبتدأ ، وكثيرا مايخبر بالمصدر : إما لقصـد المبالغة ، أولتأويل بالمشتق ، أوعلى تقدير مضاف ، وهذا هوالذى عليه استشهاد الشارح بالبيت كغيره من النحاة « وموتك » الواو عاطفة ، موت : مبتدأ ، والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه « فاجع » خبر المبتدأ

الشاهد فيه : قوله « حياتك لانفع » حيث دخلت « لا » على خبرالمبتدأ ولم تتكرر ، وكان الواجب أن يقول : حياتك لانفع ولاضرر ، أونحو ذلك

قال سيبويه رحمه الله (ج ١ص ٣٥٨) : « واعلم أنه قبيح أن تقول : مررت برجل لافارس ، حتى تقول : لافارس ولا شجاع ، ومثل ذلك : هذا زيد لافارسا ، لايحسن حتى تقول : لافارسا ولا شجاعا ؛ وذلك أنه جواب لمن قال أو لمن تجعله ممن قال : أبرجل شجاع مررت أم بفارس ؟ ولقوله : أفارس زيد أم شجاع . وقد يجوز — على ضعفه — فى الشعر ، قال رجل من بنى سلول :

✲ وأنت امرؤ منا ✲ فكذلك هذه الصفات ، وماجعلته خبرا للأسماء ، نحو زيد لافارس ولاشجاع » اه

وقال الأعلم : « الشاهدفيه رفع مابعد لا من غير تكرير ... وسوغ الإفراد هنا أن مابعده يقوم مقام التكرير فى المعنى ؛ لأنه إذا قال : وموتك فاجع ، دل على أن حياته لاتضر ، فكأنه قال : حياتك لانفع ولاضر » اه

وقال جارالله الزمخشرى فى المفصل (ج ١ص ٢٣٦) : «قوله ✲ وأنت امرؤمنا ... البيت ✲ وقوله ✲ بكت جزعا . . . البيت الآتى ✲ ضعيف لايجىء إلا فى الشعر ؛ وقد أجاز المبرد فى السعة أن يقال : لارجل فى الدار ، ولازيد عندنا » اه

٣١٠ — هذا البيت من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٣٥٥) ، ولم ينسبه أحد ممن شرح كلامه ، وقال البغدادى (ج٢ ص٨٩) : « وهومن أبيات سيبويه الخمسين التى لايعرف قائلها » اه

اللغة : « بكت جزعا » روى فى مكانه « قضت وطرا » والوطر — بفتح الواو والطاء جميعا الحاجة والمأرب ؛ قال الراغب : « الوطر : النهمة والحاجة ، قال الله تعالى : (فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِنْهَا وَطَراً) » اه « واسترجعت » فسرالعلماء الاسترجاع هنا بتفسيرين (الأول) أنه من الاسترجاع عند المصيبة ، وهو قول المصاب : (إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ) (الثانى) أنه بمعنى طلب الرجوع من الرحيل لكراهة فراق الأحبة ، وعلى الأول تكون صيغة «استفعل» لاختصار حكاية المركب ،

... ...

وعلى الثاني هي للدلالة على الطلب (انظر كتابنا دروس التصريف:القسم الأوّل ص ٧٤ و ٨٥) « آذنت » أعلمت ، وأشعرت « ركائبها » جمع ركوبة ، وهى الراحلة التى تركب

المعنى : قال الأعلم : « وصف أنها فارقتــه فبكت واسترجعت لفراقه » اهـ والبيت ظاهره خبر ومعناه تحسر وتأسف

الإعراب : «بكت» فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث ، وفاعله ضمير مستتر فيه «جزعا» يجوز أن يكون مفعولا لأجله ، ويجوز أن يكون مفعولا مطلقا مبينا لنوع الحدث ، ويجوز أن يكون حالا بتقدير اسم الفاعل : أى بكت جازعة « واسترجعت » الواو عاطفة ، استرجع : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه « ثم » حرف عطف « آذنت » فعل ماض ، والتاء للدلالة على تأنيث الفاعل «ركائبها» فاعل ، والضميرمضاف إليه «أن» ذهب بعض العلماء إلى أنها تفسيرية ؛ لـكونها مسبوقة بما يدل على معنى القول دون حروفه ، وهو آذن ، وذهب آخرون إلى أنها مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير الشأن « لا » نافية مهملة « إلينا » جار ومجرور جعله كثير من العلماء متعلقا برجوع ، وعليه يكون « رجوعها » مبتدأ ، والضمير مضاف إليه ، والخبر محذوف ، والتقدير : لارجوعها إلينا موجود أونحوه ، وظاهر عبارة الشارح أنه أراد أن الجار والمجرور يتعلق بمحذوف خبر مقدّم ، والاسم بعده مبتدأ مؤخر ، وستعرف وجوها أخرى

الشاهد فيه : قوله « لا إلينا رجوعها » حيث دخلت « لا » النافية على الخبر ــ وهو قوله « إلينا » ــ ولم تتـكرّر ، وعدم تـكرارها شاذّ ، كما بينا فى شرح الشاهد السابق

ومن ذهب إلى أن قوله «إلينا» ظرف لغومتعلق بقوله « رجوعها » فالشاهد عنده أن «لا» قد فصل بينها و بين المبتدأ ، ولم تتـكرّر

ومنهم من يستشهد به على أن « لا » قد دخلت على المعرفة مع الفصل ولم تتـكرّر

قال سيبويه رحمه الله (ج ١ ص ٣٥٥) : « وقد يجوز فى الشعر رفع المعرفة ولا تثنى لا ؛ قال الشاعر ✲ بكت جزعا ... البيت ✲ » اهـ

وقال الأعلم : «الشاهد فيه ابتداء المعرفة بعد لا مفردة ، وإنما يبتدأ بعدها المعارف مكرّرة ، كقولهم : لازيد فى الدار ولاعمرو . ووجه جوازه تشبيه لا بليس ضرورة فى إفراد الاسم بعدها ، وإن لم تعمل فيه عملها ، فـكأنه قال : ليس إلينا رجوعها » اهـ

وقال أبو على الفارسى : «وأما قول الشاعر ✲ بكت جزعا واسترجعت . . . البيت ✲ فرفع « رجوعها» بالابتداء وأضمر الخبر ، كأنه قال : موجود ، أو واقع ، وجعل إلينا تبيينا ، مثل قوله تعالى : (إِنِّى لَكُمَا لَمِنَ النَّاصِحِينَ) » اهـ

وزعم بعض العلماء أن «لا» ههنا ليست هى النافية المختصة بالاسم ، وإنما هى التى تدخل على الفعل المضارع ، وعنده أن «رجوعها» فاعل بفعل محذوف ، تقديره : أن لايقع رجوعها إلينا

وقوله :

٣١١ — قَهَرْتُ الْعِدَا لاَ مُسْتَعِيناً بِعُصْبَةٍ وَلَـكِنْ بِأَنْوَاعِ الْخَدَائِعِ وَالْمَـكْرِ

فضرورة ، والله أعلم .

---

٣١١ — لم أجد أحدا نسب هذا البيت إلى قائل معين ، وقد استشهد به من قبل الشارح جماعة منهم ابن مالك فى شرح الـكافية

اللغة : «قهرت» القهر: الغلبة والتذليل معا ، ويستعمل فى كل واحد منهما ، قال الله تعالى : (وَهُوَ القَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ ... وَهُوَ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ ... فَوْقَهُمْ قَاهِرُونَ ... فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلاَتَقْهَرْ) « بعصبة » العصبة ــ بضم العين وسكون الصاد ــ الجماعة المتعصبة المتعاضــدة ، قال الله تعالى : (لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ أُولِى القُوَّةِ ... وَنَحْنُ عُصْبَةٌ) « الخدائع » جمع خديعة ، وهى الاسم من قولهم : خدع فلان صاحبه يخدعه خدعا ــ مثل سحره يسحره سحرا ــ وربما قيل : خدعا ــ بفتح الخاء ــ وقيل : الخدع والخديعة ــ بفتح خائهما ــ مصدران ، والخدع ، والخداع ــ بكسر خائهما ــ اسمان ، والخداع : إظهار خلاف ماتخفيه ، وقال الراغب : « الخداع : إنزال الغير عما هو بصدده بأمر يبديه على خلاف ما يخفيه » اه « المـكر » هو صرف الغير عما يقصــده بحيلة ، وذلك ضربان : مكر محمود ، وهو أن يتحرّى بذلك فعل جميل ، قال تعالى : (وَاللهُ خَيْرُ المَـاكِرِينَ) ومذموم ، وهوأن يتحرَّى به فعل قبيح ، قال عزَّ شأنه : (وَلاَيَحِيقُ المَـكْرُ السَّىِّءُ إلاَّ بِأَهْلِهِ ... وَإِذْ يَمْـكُرُ بِكَ الذينَ كَفَرُوا ... فَانْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ مَكْرِهِمْ)

الإعراب : « قهرت » فعل وفاعل « العدا » مفعول به « لا » نافية « مستعينا » حال من الفاعل « بعصبة» جار ومجرور متعلق بمستعين «ولـكن» حرف استدراك «بأنواع» جار ومجرور متعلق بفعل محذوف يدل عليه السابق ، أى : ولـكن قهرتهم بأنواع «الخدائع» مجرور بالإضافة إلى أنواع « والمـكر » معطوف على الخدائع

الشاهد فيه : قوله « لامستعينا » حيث أدخل « لا » النافية على الحال ، ولم يكرّرها ، وذلك غير جائز إلا فى ضرورة الشعر

قال ابن مالك فى شرح الكافية الشافية : « ومثال لزوم التكرار لـكون المتصل بلا خبرا أونعتا أوحالا : (لاَفِيهَا غَوْلٌ وَلاَهُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ ... يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لاَشَرْقِيَّةٍ وَلاَغَرْبِيَّةٍ) وقيدت لزوم التكرار بالسعة تنبيها على تركه فى الضرورة ، كقول الشاعر :

* وأنت امرؤ منا ... * وقول الآخر : * بكت جزعا ... * وكقول الآخر :

* قهرت العدا ... * » اه

ظن وأخواتها

هذه الأفعال تدخل بعد استيفاء فاعلها على المبتدأ والخبر؛ فتنصبهما مفعولين ، وهى على نوعين : أفعال قلوب ، سميت بذلك لقيام معانيها بالقلب ، وأفعال تصيير ، وقد أشار إلى الأول بقوله : (انْصِبْ بِفِعْلِ الْقَلْبِ جُزْءَىِ ابْتِدَا) يعنى المبتدأ والخبر (أَعْنِى) بفعل القلب (رَأَى) بمعنى علم ، وهو الكثير ، كقوله :

٣١٢ — رَأَيْتُ اللهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَىْءٍ مُحَاوَلَةً وَأَكْثَرَهُمْ جُنُودَا

---

٣١٢ — هذا البيت لخداش بن زهير بن ربيعة بن عمرو بن عامر بن صعصعة بن بكر بن هوازن ، من قصيدة مطلعها :

فَإِنَّ الْمَرْءَ لَمْ يُخْلَقْ سِلاَمًا وَلاَ حَجَراً وَلَمْ يُخْلَقْ حَدِيدَا

وَلٰكِنْ عَائِشًا مَا عَاشَ حَتَّى إذَا مَا كَايَدَ الْأَيَّامَ كِيدَا

رَأَيْتُ اللهَ ... ... البيت ، وبعده :

تَقُوهُ أَيُّهَا الْفِتْيَانُ ؛ إِنِّى رَأَيْتُ اللهَ قَدْ غَلَبَ الْجُدُودَا

اللغة : « سلاما » بكسر السين — الحجارة الصلبة ، قال ذو الرمة :

تَدَاعَيْنَ بِاسْمِ الشِّيبِ فِى مُتَثَلِّمٍ جَوَانِبُهُ مِنْ بَصْرَةٍ وَسِلاَمِ

واحدتها سلمة — بفتح السين وكسر اللام — (وانظر شرح الشاهد ٩٨) « إذا ما كايد الأيام » من المكايدة ، والمراد بها الكيد ، ويروى « إذا ما كاده الأيام » ولم يؤنث الفعل لأحد ثلاثة أوجه : أولها : أن الفاعل مؤنث مجازى وهو اسم ظاهر ، وثانيها : أنه فصل بين الفعل وبينه بالمفعول ، وثالثها : أن الفاعل جمع تكسير؛ وقوله «رأيت» معناه علمت ، ويروى « وجدت » وهو بمعناه « محاولة » المحاولة فى الأصل: طلب الشىء بحيلة ، وذلك المعنى فى حق الله تعالى ممتنع ، فالمراد هنا بالمحاولة القوّة « وأكثرهم جنودا » لفق الشارح هذه الجملة من روايتين مختلفتين : وذلك أن أبا حاتم روى « وأكثره جنودا » بضمير الواحد الغائب ، وروى أبو زيد « وأكثرهم عديدا » وقوله « تقوه » قال العينى : «هو من القاهة بالقاف ، وهى الطاعة» اهـ ، وهو خطأ شنيع من وجوه (الأوّل) أن الذى بمعنى الطاعة هو القاه والأقه لا القاهة (الثانى) أنه لاثلاثى لهذه الكلمة ، وإنما فعلها « أقاه » بالهمزة ، و « أيقه » مقلوبا (الثالث) أنه لو فرض له

وبمعنى ظن وهو قليل ، وقد اجتمعا فى قوله تعالى : « إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا وَنَرَاهُ قَرِيباً » أى : يظنونه ونعلمه ، فإن كانت بصرية ، أو من الرَّأى ، أو بمعنى أصاب رِئَتَهُ ؛ تعدَّت إلى واحد ، وأما الحلمية فستأتى ، و (خَال) بمعنى ظن ، كقوله :

٣١٣ — إِخَالُكَ إِنْ لَمْ تَغْضُضِ الطَّرْفَ ذَاهَوًى يَسُومُكَ مَا لاَ يُسْتَطَاعُ مِنَ الْوَجْدِ

فعل ثلاثى لـكان «قاه يقيه» كباع يبيع ، أو «قاه يقوه» كقال يقول ، فيكون الأمر منه «قيهوه» كما تقول « بيعوه » أو «قوهوه» كما تقول «قولوه » وأين هذا مما معنا ، وهو عندنا من التقوى وأصله « اتقوه » خفف بحذف الفاء — وهى التاء الأولى المبدلة من الواو — ثم استغنى عن همزة الوصل فصار « تقوه » أو أصله من تقى يتقى — بوزن سرى يسرى — فأصل الأمر منه اتق — بهمزة وصل مكسورة فتاء ساكنة — فخففه بتحريك التاء واستغنى عن همزة الوصل ، ومثله قول عبد الله بن همام السلولى :

زِيَادَتَنَا نَعْمَانُ لاَ تَنْسَيَنَّهَا تَقِ اللهَ فِينَا وَالْـكِتَابَ الَّذِى تَتْلُو

والدليل على أنهم يفتحون الفاء الساكنة من هذا الفعل فتحهم إياها فى المضارع فى نحو قول خفاف ابن ندبة ، وأنشده عيسى بن عمر كما تسمع :

جَلاَهَا الصَّيْقَلُونَ فَأَخْلَصُوهَا خِفَافًا كُلُّهَا يَتَقِى بِأَثْرِ

الإعراب : « رأيت » فعل وفاعل « الله » منصوب على التعظيم ، وهو المفعول الأوّل « أكبر » مفعول ثان « كل » مضاف إليه « شىء » مجرور بالإضافة إلى كل «محاولة» تمييز « وأكثره » الواو عاطفة ، أكثر : معطوف على أكبر ، والضمير مضاف إليه « جنودا » تمييز

الشاهد فيه : قوله « رأيت الله أكبر » حيث أعمل « رأى » فى مفعولين ؛ أوّلهما : لفظ الجلالة ؛ وثانيهما : لفظ « أكبر » ، وذلك لأنها من الرؤية القلبية التى معناها العلم ، ولو كانت من رؤية البصر لتعدّت إلى مفعول واحد

٣١٣ — لم أجد أحدا نسب هذا البيت إلى قائل بعينه

اللغة : « إخال » بكسر الهمزة التى للمضارعة كما هو المشهور فى هذا الفعل وحده ، و بنو أسد تفتح الهمزة على القياس — مضارع خال يخال خيلا — بفتح فسكون — وخيلة — بفتح أو بكسر فسكون — وخالا ، ومخالا ، ومخيلة — بفتح الميم وكسر الخاء — وخيلانا — بفتحات — وخيلولة ، ومعناه الظن ، وفى أمثالهم « مَنْ يَسْمَعْ يَخَلْ » وربما جاء «خال» بمعنى علم ، ومن ذلك الشاهد الآتى ، وقول ابن أحمر :

وَلَرُبَّ مِثْلِكَ قَدْ رَشَدْتُ بِغَيِّهِ وَإِخَالُ صَاحِبَ غَيِّهِ لَمْ يَرْشُدِ

وبمعنى علم ، وهو قليل ، كقوله :

٣١٤ — دَعَانِي الْغَوَانِي عَمَّهُنَّ ، وَخِلْتُنِي لِيَ اسْم فَلاَ أُدْعَى بِهِ وَهْوَ أَوَّلُ

« تغضض الطرف » أراد إن لم تنم فإني أظنك عاشقا ؛ لأن صاحب الهوى لاينام « يسومك » يكلفك ، ويجشمك « الوجد » شدّة العشق

الإعراب : « إخالك » فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والكاف مفعول أوّل « إن » شرطية « لم » نافية جازمة « تغضض » فعل مضارع مجزوم بلم ، وفيه ضمير مستتر فاعل « الطرف » مفعوله ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام « ذا » مفعول ثان لإخال « هوى » مضاف إليه « يسومك » فعل مضارع ، فاعله مستتر فيه ، والكاف مفعول أوّل « ما » اسم موصول : مفعول ثان ليسوم « لا » نافية «يستطاع» فعل مضارع مبني للمجهول ، ونائب فاعله مستتر فيه ، والجملة لامحل لها صلة الموصول ، وجملة « يسوم » مع فاعله ومفعوليه في محل جرّ صفة لهوى « من الوجد » بيان لما الموصولة

الشاهد فيه : قوله « إخالك ذا هوى » حيث أعمل « إخال » في مفعولين : (أولهما) الكاف التي هي ضمير المخاطب (وثانيهما) قوله « ذا هوى » ؛ وذلك لكونه بمعنى ظنّ

ومثله ما أنشده الجوهري عن الأحمر ولم يعزه :

مَا خِلْتُنِي زِلْتُ بَعْدَكُمْ ضَمِناً أَشْكُو إلَيْكُمْ حُمُوَّةَ الْأَلَمِ

ويقال : إن « خال » في هذا البيت بمعنى علم ؛ قيل : مفعولا « خلت » هما ياء المتكلم وقوله « ضمنا » ، وقيل : هما ياء المتكلم وجملة « أشكو » وخبر « زال » هو ما لاتجعله المفعول الثاني من قوله « ضمنا » أو جملة « أشكو » ، وقيل : خال معلقة أو ملغاة ، و « ما » مقدمة من تأخير ، والأصل خلتني مازلت

٣١٤ — هذا البيت للنمر بن تولب العكلي ، وهو من شعراء أواخر الجاهلية ، وأدرك الإسلام وأسلم ، من قصيدة أوّلها :

تَأَبَّدَ مِنْ أَطْلاَلِ جَمْرَةَ مَأْسَلُ فَقَدْ أَقْفَرَتْ مِنْهَا سَرَاءُ فَيَذْبُلُ

وقبل بيت الشاهد قوله :

لَعَمْرِي لَقَدْ أَنْكَرْتُ نَفْسِي، وَرَابَنِي مَعَ الشَّيْبِ أَبْدَالِي الَّتِي أَتَبَدَّلُ

دَعَانِي الغَوَانِي ... ... البيت ، وبعده :

وَقَوْلِي إِذَا مَا أَطْلَقُوا عَنْ بَعِيرِهِمْ تُلاَقُونَهُ حَتَّى يَئُوبَ الْمُنَخَّلُ

فَيُضْحِي قَرِيباً غَيْرَ ذَاهِبِ غُرْبَةٍ وَأُرْسِلُ أَيْمَانِي وَلاَ أَتَحَلَّلُ

فإن كانت بمعنى تَـكَبَّرَ أو ظَلَعَ فهى لازمة ؛ و (عَلِمْتُ) بمعنى تَيَقَّنْتُ ، كقوله :

٣١٥ — عَلِمْتُكَ ٱلْبَاذِلَ ٱلمَعْرُوفَ فَٱنْبَعَثَتْ إِلَيْكَ بِي وَاجِفَاتُ ٱلشَّوقِ وَٱلْأَمَلِ

اللغة : « تأبد » استوحش ، وأصله بمعنى سكنته الأوابد « الأطلال » جمع طلل ، وهو ماشخص من آثار الديار « جمرة » اسم امرأة « مأسل » بفتح الميم وسكون الهمزة وفتح السين ــ موضع ، وفيه يقول امرؤ القيس:

كَدَأْبِكَ مِنْ أُمِّ ٱلْحُوَيْرِثِ قَبْلَهَا وجَارَتِهَا أُمِّ الرَّبَابِ بِمَأْسَلِ

« سراء » بفتح السين والراء المهملتين ــ مكان « يذبل » اسم جبل « أبدالى » جمع بدل ــ بفتحتين ــ وهو الخلف من الشيء ، يعنى أن حالة له تخلف حالة « الغوانى » جمع غانية ، ويروى فى مكانه « العذارى » وهو جمع عذراء ، ويروى « دعاء العذارى » على أنه مصدر مضاف إلى فاعله ، ويجوز فى هذا المصدر الرفع على أنه بدل من « أبدالى » فى البيت الذى قبله ، ويجوز نصبه على أنه مفعول لفعل يدل عليه قوله « أنكرت » فى البيت السابق

الإعراب : « دعانى » فعل ماض ، والنون للوقاية ، والياء مفعول أوّل « الغوانى » فاعل « عمهن » مفعول ثان ، وضمير جماعة الإناث مضاف إليه ، وتذكير الفعل مع أن فاعله مؤنث لأحد سببين (الأوّل) لأنه فصل بين الفعل والفاعل بالمفعول الأوّل (والثانى) لأن جمع التكسير يجوز معه التذكير والتأنيث كاسم الجمع ، فلا تلتفت لما قاله العينى هنا ؛ فإنه سهو «وخلتنى» خال : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله ، والنون للوقاية ، والياء مفعول أوّل ، وقد اتحد فى هـذه الجملة الفاعل والمفعول فجاءا ضميرين لمسمى واحد ، وهو المتكلم ، وذلك مما اختصّ به أفعال القلوب «لى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدّم « اسم » مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب مفعول ثان لخال « وهو » الواو واو الحال ، هو : ضمير منفصل مبتدأ « أوّل » خبر المبتدأ ، والجملة فى محل نصب حال

الشاهد فيه : قوله « خلتنى لى اسم » حيث ورد فيه «خال» بمعنى علم ، ألا ترى أن المتكلم حين يخبر عن شيء مما يتعلق به إنما يخبر به عن علم ويقين ، لا عن ظن وتخمين ، هذا معنى كلام الشارح ؛ وقد نصب به مفعولين هما ياء المتكلم والجملة الاسمية ، وقد أنشدناك مع الشاهد السابق بيتا لابن أحمر ورد فيه « خال » بمعنى علم ، كما أنشدناك بيتا آخر رواه الجوهرى وقيل فيه : إن « خال » فيه بمعنى علم ، فتذكر ذلك ولا تنسه

٣١٥ — لم أجد من نسب هذا البيت إلى قائل معين ، وهو من شواهد ابن مالك فى شرح الكافية ، وشواهد ابن عقيل

اللغة : « الباذل » اسم فاعل من البذل ، وهو الإعطاء والجود ، وبابه نصر « المعروف » هو اسم جامع لكل ماهو من خير الدنيا والآخرة « انبعثت » ثارت ومضت ذاهبة فى طريقها

وقوله :

٣١٦ — عَلِمْتُكَ مَنَّاناً فَلَسْتُ بِآمِلٍ   نَدَاكَ وَلَوْ ظَمْآنَ غَرْثَانَ عَارِيَا

إليك ، وتقول : انبعث فلان إلى شأنه ، إذا توجه ومضى إليه «واجفات» أراد بها دواعى الشوق والأمل وأسبابها التى حملته على الانبعاث إليه ابتغاء جوده ، وأصله من الوجيف ، وهو ضرب من السير ، وتقول : وجف البعير يجف وجفا ـ مثل وعد يعد وعدا ـ ووجيفا ، إذا سار ، وأوجفه صاحبه ، قال تعالى : (فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلاَ رِكَابٍ)

الإعراب : « علمتك » فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله ، والكاف مفعول أوّل « الباذل » مفعول ثان « المعروف » بالجرّ : مجرور بالإضافة إلى الباذل ، وساغ أن يضاف الباذل مع أن فيه « ال » لكونه اسم فاعل مع كون المضاف إليه مقترنا بها ، ويجوز نصب المعروف على أنه مفعول به «فانبعثت» الفاء عاطفة ، انبعث : فعل ماض ، والتاء للتأنيث «إليك ، بى» جاران ومجروران يتعلقان بانبعث « واجفات » فاعل بانبعث « الشوق » مضاف إليه « والأمل » معطوف عليه

الشاهد فيه : قوله « علمتك الباذل المعروف » حيث استعمل فيه علم بمعنى اليقين ، ونصب به مفعولين (أحدهما) كاف المخاطب (والثانى) قوله « الباذل » كما تبين من الإعراب

فإن قلت : فما الذى يرشد إلى أن علم ههنا بمعنى اليقين ؟

قلت : المقام مقام مدح واستجداء ، وهو يستدعى أن يكون المراد إنى أيقنت بأنك جواد كريم ، ولهذا أعملت المطىّ وساقتنى النوازع إليك ، ولا يستساغ معه أن يريد أن هذا أمر يظنه ويخاله

قال ابن مالك فى شرح الكافية : « إذا قصد بعلم معرفة الشىء دون تعرّض لمعرفة ماهو عليه تعدّى إلى مفعول واحد ، وإذا قصد به معرفة الشىء ومعرفة ماهو عليه تعدّى إلى مفعولين هما مبتدأ وخبر فى الأصل ، كقول الشاعر : ✲ علمتك الباذل المعروف ... البيت ✲ » اه

٣١٦ — ولم أقف على نسبة هذا البيت إلى قائل معين

اللغة : « منانا » صيغة مبالغة من المنّ ، وهو ذكر الصنيعة وتعداد النعمة ، وبابه نصر ، قال الراغب : « والمنة ـ بكسر الميم ـ النعمة الثقيلة ، ويقال ذلك على وجهين (أحدهما) أن يكون ذلك بالفعل ؛ فيقال : منّ فلان على فلان ، إذا أثقله بالنعمة ، وعلى ذلك قوله تعالى : (لَقَدْ مَنَّ اللهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ ... كَذَلِكَ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلُ فَمَنَّ اللهُ عَلَيْكُمْ ... وَلَقَدْ مَنَنَّا عَلَى مُوسَى وَهٰرُونَ ... يَمُنُّ عَلَى مَنْ يَشَاءُ ... وَنُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا) وذلك على الحقيقة لا يكون إلا لله تعالى (والثانى) أن يكون ذلك بالقول ، وذلك مستقبح فيما بين الناس ، إلا عند كفران النعمة ، ولقبح ذلك قيل : المنة تهدم الصنيعة ، ولحسن ذكرها عند الكفران

و بمعنى ظننت ، وهو قليل ، نحو « فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ » فإن كانت من قولهم : عَلِمَ الرجل ، إذا انشقَّتْ شَفَتُه العليا فهو أعلم ؛ فهى لازمة ؛ وأما التى بمعنى عرف فستأتى . و (وَجَدَا) بمعنى علم ، نحو «وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ » ومصدرها الوجود ؛ فإن كانت بمعنى أصاب تعدَّت إلى واحد ، ومصدرها الوُجْدَان ، و إن كانت بمعنى استغنى أو حَزِنَ أو حَقَد فهى لازمة ؛ و (ظَنَّ) بمعنى الرجحان ، كقوله :

٣١٧ — ظَنَنْتُكَ إِنْ شَبَّتْ لَظَى الْحَرْبِ صَالِياً فَعَرَّدْتَ فِيمَنْ كَانَ عَنْهَا مُعَرِّدَا

قيل : إذا كفرت النعمة حسنت المنة ، وقوله تعالى : (يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا قُلْ لَا تَمُنُّوا عَلَيَّ إِسْلَامَكُمْ ، بَلِ اللهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَاكُمْ لِلإِيمَانِ) فالمنة منهم بالقول ؛ ومنة الله عليهم بالفعل ، وهو هدايته إياهم » اهـ ، والقسم الثانى فى كلامه هوالمراد هنا « نداك» جودك ، وعطاءك « غرثان » صفة مشبهة من الغرث ـ بفتح الغين والراء ـ وهو شدّة الجوع ، وقيل : أيسره ، وقيل : هو الجوع عامة ، و بابه فرح ، وهو غرثان ، وغرث ـ بفتح فكسر ـ وهى غرثى ، وغرثانة ، والجمع غراثى ـ كسكارى ـ وغراث ـ مثل سراع ـ وفى الحديث : « كُلُّ عَالِمٍ غَرْثَانُ إِلَى عِلْمٍ » أى : جائع

الإعراب : « علمتك » فعل وفاعل ومفعول أوّل « منانا » مفعول ثان « لست » فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه « بآمل » الباء حرف جر زائد ، آمل : خبر ليس ، منصوب بفتحة مقدّرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، وفى آمل ضمير مستتر هو فاعله « نداك » مفعول لآمل ، وكاف الخطاب مضاف إليه «ولو» حرف شرط غيرجازم « ظمآن » خبر لكان المحذوفة مع اسمها ، والأصل : لو كنت ظمآن « غرثان » خبر بعد خبر ، أوصفة لظمآن « عاريا » مثله ، وجواب « لو » محذوف يدل عليه سابق الكلام

الشاهد فيه : قوله « علمتك منانا » حيث ورد فيه علم بمعنى اليقين ، وقد نصب به مفعولين (أوّلهما) ضمير المخاطب ، و (الثانى) قوله «منانا» كما اتضح لك فى الإعراب

٣١٧ — ولم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين

اللغة : « شبت » أوقدت ، واستعرت ، وأضرمت ، والشبوب ـ بفتح الشين ـ ماتوقد به النار «لظى الحرب» نارها ، وأوارها « صاليا » أراد داخلا حومتها « عرّدت » بتشديد الراء ـ فررت ، ونكلت ، وهربت ، قال فى اللسان : « وعرد الرجل عن قرنه ، إذا أحجم ونكل ، والتعريد : الفرار ، وقيل : التعريد : سرعة الذهاب فى الهزيمة ، قال الشاعر يذكر هزيمة أبى نعامة الحرورى :

وبمعنى اليقين ، وهو قليل ، نحو « يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُو رَبِّهِمْ » وأما التى بمعنى اتَّهَمَ فستأتى ؛ و (حَسِبْتُ) بمعنى ظننت ، كقوله تعالى: « يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ » « وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ » وبمعنى تَيَقَّنْتُ ، وهو قليل ، كقوله :

لَمَّا أُسْتَبَاحُوا عَبْدَ رَبٍّ عَرَّدَتْ بِأَبِي نَعَامَةَ أُمُّ رَأْلٍ خَيْفَقُ

وعرد الرجل تعريدا : أى فر ، وعرد ـ بكسر الراء ـ إذا هرب ، وفى قصيدة كعب :

* ضَرْبٌ إِذَا عَرَّدَ السُّودُ التَّنَابِيلُ *

أى : فرّوا وأعرضوا » اهـ

الإعراب : « ظننتك » فعل وفاعل ومفعول أول « إن » شرطية « شبت » فعل ماض يجوز أن يكون مبنيا للمعلوم لازما ، فلظى الحرب فاعل ، ويجوز أن يكون مبنيا للمجهول فعل الشرط والتاء للتأنيث ، و «لظى» نائب فاعل «الحرب» مضاف إليه ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام ، وجملة الشرط وجوابه لامحل لها معترضة بين ظنّ ومفعولها الثانى « صاليا » مفعول ثان لظن « فعردت » فعل وفاعل «فيمن» جار ومجرور متعلق بعرد « كان » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه « عنها » جار ومجرور متعلق بقوله « معردا » الآتى «معردا» خبر كان ، وجملة كان واسمه وخبره لامحل لها صلة الموصول المجرور بفى

الشاهد فيه : قوله « ظننتك صاليا » حيث استعمل فيه « ظنّ » بمعنى الرجحان ، ونصب بها مفعولين (أوّلهما) ضمير المخاطب (والثانى) قوله «صاليا» ومن العلماء من ادّعى أن « ظن » فى هذا البيت بمعنى اليقين ، وهو فى غاية البعد

ومما استعمل فيه الظنّ بمعنى العلم قوله تعالى : (إِنِّى ظَنَنْتُ أَنِّى مُلَاقٍ حِسَابِيَهْ) أى : علمت ، وقوله جلّ شأنه : (وَظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِّبُوا) أى : علموا ـ يعنى الرسل ـ أن قومهم قد كذّبوهم فلا يصدّقونهم ، هذا تفسير عائشة رضى الله عنها . . . ومن ذلك قول دريد ابن الصمة :

فَقُلْتُ لَهُمْ ظُنُّوا بِأَلْفَىْ مُدَجَّجٍ سَرَاتُهُمُ فِى الفَارِسِىِّ الْمُسَرَّدِ

أى : استيقنوا ؛ لأنه يخوّفهم ، وإنما يخوّف باليقين لابالشك ، ومن ذلك ما أنشده أبو عبيدة :

ظَنِّى بِهِمْ كَعَسَى وَهُمْ بِتَنُوفَةٍ يَتَنَازَعُونَ جَوَائِزَ الْأَمْثَالِ

يريد : أن اليقين منهم كالحسبان والشك ، ومن العلماء من عكس ، فجعل الظنّ على المشهور فيه وهو الشك ، وجعل «عسى» كناية عن اليقين ، أى : أن مايظن بهم من الخير فهو واقع واجب

٣١٨ — حَسِبْتُ ٱلتُّقَى وَٱلْجُودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ رَبَاحًا إِذَا مَا ٱلْمَرْءُ أَصْبَحَ ثَاقِلاَ

٣١٨ هـذا البيت هو التاسع والخمسون من قصيدة عدّتها اثنان وتسعون بيتا للبيد بن ربيعة العامرى ، وأولها :

كُبَيْشَةُ حَلَّتْ بَعْدَ عَهْدِكَ عَاقِلاَ وَكَانَتْ لَهُ خَبْلاً عَلَى النَّأْىِ خَابِلاَ
تَرَبَّعَتِ الْأَشْرَافَ ثُمَّ تَصَيَّفَتْ حِسَاءَ الْبُطَاحِ وَانْتَجَعْنَ الْمَسَايِلاَ

وقبل بيت الشاهد قوله :

فَإِنْ تَنْأَ دَارٌ أَوْ يَطُلْ عَهْدُ خُلَّةٍ بِعَاقِبَةٍ أَوْ يُصْبِحِ الشَّيْبُ شَامِلاَ
فَقَدْ نَرْتَعِى سَبْتاً وَلَسْنَا بِجِيرَةٍ مَحَلَّ الْمُلُوكِ نَقْدَةً فَالْمَغَاسِلاَ
لَيَالِىَ تَحْتَ الْخِدْرِ ثِنْىٌ مُصِيفَةٌ مِنَ الْأُدْمِ تَرْتَادُ الشُّرُوجَ الْقَوَابِلاَ
أَنَامَتْ غَضِيضَ الطَّرْفِ رَخْصًا ظُلُوفُهُ بِذَاتِ السُّلَيْمِ مِنْ دُحَيْضَةَ جَادِلاَ
مَدَى الْعَيْنِ مِنْهَا أَنْ يُرَاعَ بِنَجْوَةٍ كَقَدْرِ النَّجِيثِ مَا يَبُذُّ الْمُنَاضِلاَ
فَعَادَتْ عَوَادٍ بَيْنَنَا وَتَنَكَّرَتْ وَقَالَتْ كَفَى بِالشَّيْبِ لِلْمَرْءِ قَاتِلاَ
تَلُومُ عَلَى الْإِهْلاَكِ فِى غَيْرِ ضِلَّةٍ وَهَلْ لِىَ مَا أَمْسَكْتُ إِنْ كُنْتُ بَاخِلاَ
رَأَيْتُ التُّقَى وَالْجُودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ رَبَاحًا ... ... البيت ، وبعده :
وَهَلْ هُوَ إِلاَّ مَا ابْتَنَى فِى حَيَاتِهِ إِذَا قَذَفُوا فَوْقَ الضَّرِيحِ الْجَنَادِلاَ
وَأَثْنَوْا عَلَيْهِ بِالَّذِى كَانَ عِنْدَهُ وَعَضَّ عَلَيْهِ الْعَائِدَاتُ الْأَنَامِلاَ

اللغة : « كبيشة » اسم امرأة «عاقلا» بالعين المهملة والقاف ــ اسم جبل ، وقال ياقوت : « الذى يقتضيه الاشتقاق أن يكون عاقل اسم جبل ، والأشعار التى قيلت فيه هى بالوادى أشبه ، ويجوز أن يكون الوادى منسوبا إلى الجبل ؛ لكونه من لحفه » اهـ ، وقد ذكروا بهذا الاسم واديا لبنى أبان بن دارم يناوح منعجا من قدّامه وعن يمينه ، وفيه يقول جرير :

لَعَمْرُكَ لاَ أَنْسَى لَيَالِىَ مَنْعِجٍ وَلاَ عَاقِلاً إِذْ مَنْزِلُ الْحَىِّ عَاقِلُ

وذكروا أن عاقلا اسم لجبل كان يسكنه الحرث بن آكل المرار جدّ امرىء القيس « خبلا على النأى خابلا » الخبل : إفساد العقل ؛ ويروى فى مكانه « شغلا على النأى شاغلا » وقوله « تربعت الأشراف » أى : سكنته وحلّت به فى زمان الربيع ؛ والأشراف ــ بفتح الهمزة وسكون الشين ــ اسم موضع ، ولم يذكره ياقوت « حساء البطاح » ضبطه العينى بكسر الباء ، وليس بشىء ، فقد

وفى مضارعها لغتان : فتح السين ، وهو القياس ، وكسرها ، وهو الأكثر فى الاستعمال ، ومصدرها الْحِسْبَانُ ـ بكسر الحاء ـ وَالْمَحْسَبَةُ والمَحْسِبَةُ ، فإن كانت بمعنى صار أَحْسَبَ ، ـ أى : ذا شُقْرَةٍ أو حُمْرَةٍ وَبَيَاضٍ كالبرص ـ فهى لازمة (وَزَعَمْتُ مَعَ عَدٍّ) بمعنى الرُّجْحَانِ ؛ فالأول كقوله :

ذكر ياقوت أنه بالضم ، وأنشد هذا البيت شاهدا له ، قال : « منزل لبنى يربوع ، وقد ذكره لبيد فقال ٭ تربعت الأشراف ٭ وقيل البطاح : ماء فى ديار بنى أسد بن خزيمة وهناك كانت الحرب بين المسلمين وأميرهم خالد بن الوليد و بين أهل الردّة » اهـ « المسايلا » هكذا هو فى الديوان المطبوع فى لندن عام ١٨٩٢ ورواه العينى و ياقوت مرّتين « السلائلا » وقال: «قال ابن السكيت : ذوالسلائل : واد بين الفرع والمدينة ، وأنشد بيت لبيد مع ماقبله وما بعده » « حسبت التقى والجود » يروى فى مكانه « رأيت التقى والبرّ » ، وفى ديوان لبيد طبع ليدن (ص ٢٣) « رأيت التقى والحمد » ، وقوله « رباحا » هو بفتح الراء المهملة ، وهو الربح «ثاقلا» أى : ميتا « الضريح » القبر « الجنادل » الحجارة ، واحدها جندل

الإعراب : « حسبت » فعل وفاعل « التقى » مفعول أوّل « والجود » معطوف عليه « خير » مفعول ثان « تجارة » مضاف إليه ، وخير : أفعل تفضيل مضاف إلى نكرة فيلزم إفراده وتذكيره و إن كان مخبرا به عن اثنين كما هنا أو جمع ، مذكر أو مؤنث ، بخلاف ما إذا كان صفة مشبهة فإنه يلزم أن يطابق موصوفه ، و بخلاف ما إذا كان أفعل تفضيل وأضيف إلى معرفة ؛ فإنه يجوز فيه المطابقة والتزام الإفراد والتذكير ، وقد جعل العينى قول الشاعر :

أَلاَ بَكَرَ النَّاعِي بِخَيْرَى بَنِي أَسَدْ ... بِعَمْرِو بْنِ مَسْعُودٍ وَبِالْوَاحِدِ الصَّمَدِ

مما ورد فيه « خير » صفة مشبهة ، وهو غفلة عن إضافته إلى معرفة « رباحا » تمييز « إذا » ظرفية « ما » زائدة « المرء » جعله العينى مبتدأ ، وهو مرجوح ، وصوابه أن يجعل اسما لأصبح محذوفة ، أو فاعلا لأصبح تامة يدل عليها ما بعدها « أصبح » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه « ثاقلا » خبره

الشاهد فيه : قوله « حسبت التقى خير تجارة » حيث استعمل فيه حسب بمعنى اليقين ؛ لأن كون التقى والجود أفضل مايتسابق المتسابقون إليه مما لايشك فيه ، وإنما هو موضع الاعتقاد واليقين من عامة العقلاء ، وقد نصب الشاعر به مفعولين (أوّلهما) لفظ التقى وما عطف عليه ، (وثانيهما) قوله « خير تجارة »

واستعمال حسب بهذا المعنى قليل ، والكثير أن يكون بمعنى الشك والظن ، كقول زفر ابن الحرث :

وَكُنَّا حَسِبْنَا كُلَّ بَيْضَاءَ شَحْمَةً ... عَشِيَّةَ لاَقَيْنَا جُذَامَ وَحِمْيَرَا

٣١٩ — زَعَمَتْنِي شَيْخًا وَلَسْتُ بِشَيْخٍ إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدِبُّ دَبِيبَا

٣١٩ — هذا البيت لأبي أمية الحنفي — واسمه أوس — وهو مطلع قصيدة له ، و بعده :

إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يُسَتِّرُهُ الْحَيُّ وَيُمْسِي فِي بَيْتِهِ مَحْجُوبَا
إِنْ أَرَادَ الْخُرُوجَ خُوِّفَ بِالذِّئْبِ وَإِنْ كَانَ لَا يَرَى الْحَيُّ ذِيبَا
كَيْفَ يُدْعَى شَيْخًا أَخُو مُضْلِعَاتٍ لَيْسَ يُثْنَى تَقَلُّبًا وَرُكُوبَا
فَإِذَا مَا الْخَلِيلُ عَيَّ بِهِ الْقَوْمُ وَهَابَ الْخَطِيبُ كَانَ خَطِيبَا
كَمْ لِأَوْسٍ مِنْ كَاشِحٍ لَوْ تَرَاهُ قَدْ بَنَتْ دُونَهُ الْمَسَاحِي قَلِيبَا

اللغة : « شيخا » الشيخ : هو الذى استبانت فيه السنّ وظهر عليه الشيب ، وقيل : هو شيخ من خمسين إلى آخر عمره ، وقيل : من إحدى وخمسين إلى آخر عمره ، وقيل : من الخمسين إلى الثمانين ، وجمعه أشياخ وشيخان «يدب دبيبا» يمشى مشيا وئيدا و يسير رويدا ، وقوله « إن أراد الخروج خوف بالذئب — إلخ» ذلك عندهم كناية عن الكبر وضعف المنة وفقدان القوّة التى بها يدفع الإنسان عن نفسه ، انظر إلى قول الشاعر :

أَصْبَحْتُ لَا أَحْمِلُ السِّلَاحَ وَلَا أَمْلِكُ رَأْسَ الْبَعِيرِ إِنْ نَفَرَا
وَالذِّئْبَ أَخْشَاهُ إِنْ مَرَرْتُ بِهِ وَحْدِي وَأَخْشَى الرِّيَاحَ وَالْمَطَرَا

« مضلعات » جمع مضلعة — بضم الميم مع سكون الضاد المعجمة وكسر اللام — الأمر المثقل الذى يبهظك و يؤودك حمله كأنه يتكئ على الأضلاع ، وفى الحديث « الْحِمْلُ الْمُضْلِعُ وَالشَّرُّ الَّذِي لَا يَنْقَطِعُ إِظْهَارُ الْبِدَعِ »

الإعراب : « زعمتنى » فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر ، والنون للوقاية والياء مفعول أوّل « شيخا » مفعول ثان « ولست » الواو واو الحال ، ليس : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه « بشيخ » الباء زائدة ، شيخ : خبر ليس ، منصوب بفتحة مقدّرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، والجملة من ليس واسمه وخبره فى محل نصب حال « إنما » أداة حصر « الشيخ » مبتدأ « من » اسم موصول : خبر المبتدأ ، مبنى على السكون فى محل رفع « يدب » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر يعود إلى من الموصولة « دبيبا » مفعول مطلق ، وجملة الفعل وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، والعائد هو الضمير المستتر

الشاهد فيه : قوله « زعمتنى شيخا » حيث استعمل فيه « زعم » بمعنى ظنّ ، ونصب به مفعولين (أحدهما) ياء المتكلم (والثانى) قوله « شيخا » ، وقد تبين لك هذا من الإعراب

... ...

وههنا أمران : الأول : اختلف العلماء فى « زعم » أتطلق على القول مطلقا : حقا كان أو باطلا ، أم لاتطلق إلا على المتشكك فيه الذى لايكون ثابتا ؟ قال الليث : « سمعت أهل العربية يقولون : إذا قيل : ذكر فلان كذا وكذا ، فإنما يقال ذلك لأمر يستيقن أنه حق ، وإذا شك فيه فلم يدر لعله كذب أو باطل قيل : زعم فلان » ، وذهب ابن الأعرابى إلى أن الزعم هو القول : يكون حقا ، ويكون باطلا ، وأنشد لأمية فى الزعم الذى هو حق :

وَإِنِّى أَذِينٌ لَكُمْ أَنَّهُ سَيُنْجِزُكُمْ رَبُّكُمْ مَازَعَمْ

ومما يؤيد أنه يطلق على القول حقا كان أو باطلا قول أبى زبيد الطائى :

يَالَهْفَ نَفْسِيَ إِنْ كَانَ الَّذِى زَعَمُوا حَقًّا ، وَمَاذَا يَرُدُّ الْيَوْمَ تَلْهِيفِى

ومثل بيت أمية قول عمرو بن شأس :

وَعَاذِلَةٍ تَخْشَى الرَّدَى أَنْ يُصِيبَنِى تَرُوحُ وَتَغْدُو بِالْمَلَامَةِ وَالْقَسَمْ
تَقُولُ: هَلَكْنَا أَنْ هَلَكْتَ ، وَإِنَّمَا عَلَى اللهِ أَرْزَاقُ الْعِبَادِ كَمَا زَعَمْ

والذين ذهبوا إلى أن الزعم لايكون إلا فيما لاتستيقنه ذكروا أن الزعم فى هذين البيتين بمعنى الكفالة والضمان .

وقد نقل الشارح لك ثلاثة أقوال فى معنى الزعم : ومقالة السيرافى كمقالة ابن الأعرابى فيما ذكرناه ومقالة ابن الأنبارى كمقالة الليث .

الأمر الثانى : الأكثر فى « زعم » أن تتعدى إلى مفعوليها بواسطة « أن » المصدرية ، كما فى قوله تعالى : (زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا ... بَلْ زَعَمْتُمْ أَنْ لَنْ نَجْعَلَ لَكُمْ مَوْعِدًا) ؛ أو بواسطة « أنّ » المؤكدة المفتوحة الهمزة ، كما فى الشاهد الآتى ، وكما فى قول عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود :

فَذُقْ هَجْرَهَا ، قَدْ كُنْتَ تَزْعُمُ أَنَّهُ رَشَادٌ ، أَلَا يَارُبَّمَا كَذَبَ الزَّعْمْ

وقال النابغة الذبيانى :

زَعَمَ الْهُمَامُ بِأَنَّ فَاهَا بَارِدٌ عَذْبٌ إِذَا قَبَّلْتَهُ قُلْتَ ازْدَدِ

وقال أيضا :

زَعَمَ الْغُرَابُ بِأَنَّ رِحْلَتَنَا غَدًا وَبِذَاكَ تَنْعَابُ الْغُرَابِ الْأَسْوَدِ

فيجوز فى البيتين جميعا أن تكون الباء زائدة ويكون مما نحن فيه ، ويجوز فيهما أن تكون

ومصدرها الزعم . قال السيرافى : هو قول مقرون باعتقاد صح أم لا ، وقال الجرجانى : هو قول مع علم ، وقال ابن الأنبارى : إنه يستعمل فى القول من غير صحة . ويقوى هذا قولهم : زَعَمَ مَطِيَّةُ الْكَذِبِ ، أى : هذه اللفظة مَرْكَبُ الكذب .

فإن كانت بمعنى تَكَفَّلَ أو رَأَسَ تعدَّت لواحد : تارةً بنفسها ، وتارةً بالحرف ، وإن كانت بمعنى سَمِنَ أو هُزِلَ فهى لازمة

﴿ تنبيه ﴾ الأكثر تعدِّى زَعَمَ إلى « أَنْ » وصلتها ، نحو « زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا » وقوله :

٣٢٠ — وَقَدْ زَعَمَتْ أَنِّى تَغَيَّرْتُ بَعْدَهَا وَمَنْ ذَا الَّذِى يَا عَزَّ لاَ يَتَغَيَّرُ؟

«زعم» بمعنى شهد ؛ وتكون الباء متعلقة به ، كما فى قوله تعالى : (وَمَا شَهِدْنَا إلاَّ بِمَا عَلِمْنَا) .

وربما تعدى « زعم » إلى مفعوليه بغير واسطة ، كما فى بيت الشاهد ، وكما فى قول أبى ذؤيب :

فَإِنْ تَزْعُمِينِى كُنْتُ أَجْهَلُ فِيكُمُ فَإِنِّى شَرَيْتُ الْحِلْمَ بَعْدَكِ بِالْجَهْلِ

وهذا مع قلته وارد مستعمل ، خلافا للأزهرى فى زعمه اقتصاره على ضرورة الشعر .

٣٢٠ — هذا البيت ثانى ثلاثة أبيات لكثير عزة ، والذى قبله قوله :

أَيَادِى سَبَا يَا عَزَّ مَا كُنْتُ بَعْدَكُمْ فَلَمْ يَحْلَ لِلْعَيْنَيْنِ بَعْدَكِ مَنْظَرُ

والذى بعده قوله :

تَغَيَّرَ جِسْمِى وَالْخَلِيقَةُ كَالَّذِى عَهِدْتِ ، وَلَمْ يُخْبَرْ بِسِرِّكِ مُخْبَرُ

اللغة : « أيادى سبا » يقال : تفرقوا أيادى سبا ، وتفرقوا أيدى سبا ، وذهبوا أيادى سبا ، وذهبوا أيدى سبا ؛ إذا أخذ كل واحد منهم فى وجه ، والأيادى : جمع أيد ، والأيدى جمع يد ، ومعناها هنا الجهة والطريق ، فالأيادى جمع الجمع ، وسبا أصله سبأ بالهمز ، خفف ، وسبأ هو ابن يشجب بن يعرب بن قحطان ، ضرب المثل فى التفرق بهم لأنه لما غرق مكانهم وذهبت جناتهم توجهوا إلى مكة ثم إلى كل جهة وتبددوا فى البلاد ، وفى التهذيب : « قولهم ذهبو أيادى سبا : أى متفرقين ، شبهوا بأهل سبأ لما مزقهم الله فى الأرض كل ممزق فأخذ كل طائفة منهم طريقا على حدة ، واليد : الطريق، يقال: أخذ القوم يد بحر » اه ، وانظر هذا المثل فى مجمع الأمثال للميدانى (ج ١ ص ٢٤٢ بولاق) وقوله « ما كنت » ما : ظرفية مصدرية ، وقوله « فلم يحل » يقال : حلى

والثانى كقوله :

٣٢١ — فَلاَ تَعْدُدِ الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِى الْغِنَى وَلٰكِنَّمَا الْمَوْلَى شَرِيكُكَ فِى الْعُدْمِ

يحلى – مثل رضى يرضى ، ومعناه أعجب . يقول : تقطع جسمى بعد فراقك وتفرقت أعضائى ولم أستلذ بعدك شيئا .

الإعراب : « قد » : حرف تحقيق « زعمت » : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر « أنى » حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسمه « تغيرت » : فعل وفاعل ، والجملة فى محل رفع خبر أنّ ، وأنّ واسمه وخبره سدّ مسدّ مفعولى زعم « بعدها » ظرف متعلق بتغير ، والضمير مضاف إليه « ومن » اسم استفهام مبتدأ ، مبنى على السكون فى محل رفع « ذا » اسم إشارة خبر المبتدأ « الذى » بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة ، ويجوز أن يكون الاسم الموصول هو الخبر ، وذا حينئذ زائدة ، وهو قول الكوفيين « يا » حرف نداء « عز » منادى مرخم ، مبنى على ضم الحرف المحذوف للترخيم فى محل نصب ، وجملة النداء لا محل لها اعتراضية بين الموصول وصلته « لا » نافية « يتغير » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى الذى ، والجملة لا محل لها صلة ، والعائد هو الضمير المستتر .

الشاهد فيه : قوله « زعمت أنى تغيرت » حيث ورد فيه « زعم » بمعنى الظن ، وتعدى إلى مفعوليه بواسطة « أنّ » المؤكدة المفتوحة الهمزة ، وهذا هو الكثير فى تعدّى هذا الفعل ، كما بيناه فى شرح الشاهد السابق .

٣٢١ — البيت للنعمان بن بشير الصحابى رضى الله تعالى عنه ، قيل : هو أوّل مولود للأنصار بعد الهجرة ، وقيل : إن له ولأبويه صحبة ؛ أما أبوه فبشير بن سعد الخزرجى ، وأما أمه فعمرة بنت رواحة أخت عبد الله بن رواحة ، رضى الله عنهم أجمعين ، وكان النعمان كريما جوادا شاعرا معرقا فى الشعر عن أبيه وجدّه ، وقبل بيت الشاهد قوله :

وَإِنِّى لَأُعْطِى الْمَالَ مَنْ لَيْسَ سَائِلاً وَأَغْفِرُ لِلْمَوْلَى الْمُجَاهِرِ بِالظُّلْمِ
وَإِنِّى مَتَى مَا تُلْفِنِى صَارِمًا لَهُ فَمَا بَيْنَنَا عِنْدَ الشَّدَائِدِ مِنْ صُرْمِ

اللغة : « لا تعدد » لا تظن « المولى » له قرابة عشرين معنى : منها الحليف ، والناصر ، والصاحب ، وابن العم « العدم » بضم العين وسكون الدال ، ويجىء بضم العين والدال جميعا ، وبفتحهما – هو الفقر ، وأصله فقدان الشىء وذهابه ، وغلب على فقد المال وقلته ، ويقال : عدم يعدم – كعلم يعلم – وأعدم ، إذا افتقر ، فهو معدم « ما تلفنى » ما : زائدة ، وتلفنى : مضارع ألفى بمعنى وجد مجزوم بمتى الشرطية وعلامة جزمه حذف الياء « صرم » الأفصح فيه ضم الصاد المهملة ، وهو قطع حبال المودّة .

فإن كانت بمعنى حَسَبَ تعدَّت لواحد . و (حَجَا) بمعنى ظن ، كقوله :

٣٢٢ — قَدْ كُنْتُ أَحْجُو أَبَا عَمْرٍو أَخَا ثِقَةً حَتَّى أَلَمَّتْ بِنَا يَوْمًا مُلِمَّاتُ

المعنى : لاتظن أن صديقك هو الذى يشاركك فى أوقات غناك ومسرتك ؛ فإن صديقك على الحقيقة هو المشارك فى الشدائد والمحن وأوقات الفقر

الإعراب : « لا » ناهية « تعدد » فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر تخلصا من التقاء الساكنين ، والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت «المولى» مفعول أول «شريكك» مفعول ثان ، وكاف المخاطب مضاف إليه « فى الغنى » جار ومجرور متعلق بشريك « لكنما » حرف استدراك ، وما : كافة « المولى » مبتدأ « شريكك » خبر المبتدإ والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه « فى العدم » جار ومجرور متعلق بشريك الآخر

الشاهد فيه : قوله « لاتعدد المولى شريكك » حيث ورد فيه « عدّ » بمعنى ظنّ ، ونصبت مفعولين : أوّلهما قوله «المولى» ، وثانيهما قوله «شريك» ، ومثله قول أبى دواد جارية بن الحجاج :

لَا أَعُدُّ الإِقْتَارَ عُـــدْمًا وَلَكِنْ فَقْدُ مَنْ قَدْ فَقَدْتُهُ الإِعْـــدَامُ

والإقتار : مصدر أقتر الرجل ، إذا افتقر ، والإعدام : مصدر أعدم ، وهو بمعناه ، ألا تراه نصب بقوله « أعد » مفعولين : أوّلهما قوله « الإقتار » ، والثانى قوله « عدما »

ومثلهما قول جرير :

تَعُدُّونَ عَقْرَ النِّيبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ بَنِى ضَوْطَرَى لَوْلَا الْكَمِيَّ الْمُقَنَّعَا

٣٢٢ — هذا البيت قد نسبه ابن هشام لتميم بن أبىّ بن مقبل ، ونسبه فى المحكم لأبى شنبل الأعرابى . . وقد روى بعده :

فَقُلْتُ — وَالْمَرْءُ قَدْ تُخْطِيهِ مُنْيَتُهُ — : أَدْنَى عَطِيَّتِـــهِ إِيَّاىَ مِيئَاتُ

فَكَانَ مَا جَادَ لِى ؛ لَا جَادَ مِنْ سَعَةٍ ، دَرَاهِمٌ زَائِفَاتٌ ضَرْبَجِيَّاتُ

اللغة : « أحجو » أظنّ « أخا ثقة » يروى بتنوين « أخا » وعليه يكون « ثقة » منوّنا منصوبا مثله ، ويروى « أخا » بالألف من غير تنوين على أنه مضاف ، و « ثقة » مضاف إليه « ألمت » نزلت « ملمات » جمع ملمة — بضم الميم وكسر اللام وفتح الميم مشدّدة — وهى النازلة من نوازل الدهر « منيته » بضم فسكون — واحدة المنى ، وهى مايتمناه المرء ويرجوه من دهره ، وقد اعترض بقوله « والمرء قد تخطيه منيته » بين القول ومقوله « ميئات » جمع مائة برد يائه وتقديمها ، والأصل حذفها فى الجمع والتثنية كما تحذف فى المفرد ، تقول : مائة ، ومائتان ، ومئات « ضربجيات » بفتح فسكون ففتح — جمع ضربجى ، وهو الزائف ، وقد روى صاحب اللسان

فإن كانت بمعنى غلب فى المُحَاجَاة[1] ، أو قصد[2] ، أو ردّ ؛ تعدت إلى واحد ، وإن كانت بمعنى أقام[3] أو بخل فهى لازمة . و (دَرَى) بمعنى علم ، كقوله :

٣٢٣ — دُرِيتَ الْوَفِيَّ الْعَهْدَ يَا عُرْوَ فَاُغْتَبِطْ فَإِنَّ اُغْتِبَاطًا بِالْوَفَاءِ حَمِيـــدُ

هذه الأبيات الثلاثة فى هذه المادّة عن ثعلب عن ابن الأعرابى ، ولم ينسبها ، وروى بيت الشاهد وحده فى مادّة « حجا » ولم ينسبه

الإعراب : « قد » حرف تحقيق « كنت » فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه « أحجو » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه « أبا » مفعول أول لأحجو « عمرو » مضاف إليه « أخا » مفعول ثان ؛ فمن نونه فهو منصوب بالفتحة الظاهرة ، ومن ترك تنوينه فهو عنده منصوب بالألف لأنه من الأسماء الستة « ثقة » هو منصوب على أنه صفة إذا نونت « أخا » ، ومجرور بالإضافة إليه إذا تركت تنوينه ، وجملة « أحجو » وفاعله ومفعوليه فى محل نصب خبر كان « حتى » حرف غاية وجر « ألمت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث « بنا » جار ومجرور متعلق بألم « يوما » ظرف منصوب بألم أيضا « ملمات » فاعل ، وأن المصدرية المضمرة بعد حتى مع مادخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بحتى ، والجار والمجرور متعلق بقوله « أحجو »

الشاهد فيه : قوله « أحجو أبا عمرو أخا ثقة » حيث استعمل فيه « أحجو » وهو مضارع «حجا » بمعنى أظن ، ونصب به مفعولين : أولهما قوله «أبا عمرو » ، وثانيهما قوله « أخا ثقة » ، كما تبين لك فى إعراب البيت ،

(١) أما «حجا» بمعنى غلب فى المحاجاة فهى متعدية إلى واحد ، والمحاجاة: أن تلقى على صاحبك كلمة مخالفة اللفظ للمعنى، وهى أُحْجِيَّة وَأُدْعِيَّة — بضم الهمزة وسكون ما بعدها وكسر الثالث مع تشديد الياء — ويقال : أحجوة ، وَحُجَيَّا — بضم ففتح — وَحَجْوَى — بفتح فسكون.

(٢) مثال « حجا » بمعنى قصد قول الأخطل :

حَجَوْنَا بَنِى النُّعْمَانِ إِذْ عَصَّ مُلْكُهُمْ وَقَبْلَ بَنِى النُّعْمَانِ حَارَبَنَا عَمْرُو

(٣) ومثال « حجا » بمعنى أقام فى المكان قول عمارة بن أيمن :

* حَيْثُ تَحَجَّى مُطْرِقٌ بِالْفَالِقِ *

وقول العجاج :

فَهُنَّ يَعْكُفْنَ بِهِ إِذَا حَجَا عَكْفَ النَّبِيطِ يَلْعَبُونَ الْفَنْزَجَا

٣٢٣ — لم أجد أحدا نسب هذا البيت إلى قائل معين

اللغة : « فاغتبط » أصله من الغبطة ، وهى أن يتمنى مثل حال المغبوط من غير أن يتمنى

والأكثر فيه أن يتعدى إلى واحد بالباء ، تقول : دريت بكذا ؛ فإن دخلت عليه همزة النقل تعدى إلى واحد بنفسه وإلى آخر بالباء ، نحو « قُلْ لَوْشَاءَ ٱللهُ مَا تَلَوْتُهُ عَلَيْكُم وَلَا أَدْرَاكُمْ بِهِ » وتكون بمعنى خَتَلَ(١) — أى خَدَع — فتتعدى لواحد ، نحو دَرَيْتُ الصيد ، أى : ختلته (وَجَعَلَ الَّذْ كَاعْتَقَدْ) فى المعنى ، نحو «وَجَعَلُوا ٱلْمَلَائِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَادُ ٱلرَّحْمٰنِ إِنَاثًا» ؛ فإن كانت بمعنى أوجد أو أوجب تعدت إلى واحد ، نحو « وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَاتِ وَٱلنُّورَ » وتقول : جعلت للعامل كذا ، والتى بمعنى أنشأ قد مضى الكلام عليها فى بابها . وأما التى بمعنى صير فستأتى (وَهَبْ) بلفظ الأمر بمعنى ظن ، كقوله :

٣٢٤ — فَقُلْتُ : أَجِرْنِى أَبَا خَالِدٍ وَإِلَّا فَهَبْنِى امْرَأً هَالِكَا

زوالها عنه ، فان قلت : فكيف يقول « اغتبط » مع أنه مغبوط ؟ قلت : جعل هذا كناية عن طلب بقائه على وفائه ، ومن قال الغبطة حسن الحال لم يكن بحاجة إلى ذلك

الإعراب : « دريت » فعل ماض مبنى للمجهول ، وتاء المخاطب نائب فاعل مبنى على الفتح فى محل رفع ، وهو المفعول الأول « الوفى » مفعول ثان « العهد » يجوز فيه ثلاثة أوجه : الأول : جره بإضافة الوفى إليه ، والثانى نصبه على التشبيه بالمفعول به ، والثالث رفعه على الفاعلية ، و يقدر الضمير: أى الوفى العهد منه ، أو تجعل «أل » نائبة عن الضمير كما هو مذهب الكوفيين ، وهى مرتبة على ترتيبها فى الحسن « يا » حرف نداء « عرو » منادى مرخم عروة « فاغتبط » الفاء فاء الفصيحة ، اغتبط : فعل أمر، فاعله ضمير مستتر فيه « فإن » الفاء للتعليل، إنّ حرف توكيد ونصب « اغتباطا » اسم إن « بالوفاء » جار ومجرور متعلق باغتباط « حميد » خبر إن

الشاهد فيه : قوله « دريت الوفى العهد» حيث استعمل فيه « درى » بمعنى علم ، ونصب به مفعولين : أولهما تاء المخاطب الواقعة نائبا عن الفاعل ، فإنك تدرى أن النائب عن الفاعل هو فى الأصل مفعول به ، وثانيهما قوله « الوفى » ، وتبين لك ذلك فى إعراب البيت ،

(١) مثال « درى » بمعنى ختل قول الأخطل :

فَإِنْ كُنْتَ قَدْ أَقْصَدْتَنِى إِذْ رَمَيْتَنِى بِسَهْمِكَ فَالرَّامِى يَصِيدُ وَلَا يَدْرِى

أى : ولا يختل ، ولا يستتر ، ومثله قول الآخر :

فَإِنْ كُنْتُ لَا أَدْرِى الظِّبَاءَ فَإِنَّنِى أَدُسُّ لَهَا تَحْتَ التُّرَابِ الدَّوَاهِيَا

وتقول: درى الصيد دريا ، وادّراه — بتشديد الدال ، وأصله ادتراه — وتدراه ؛ وكله بمعنى ختله

٣٢٤ — البيت لابن همام السلولى

اللغة : « أجرنى » أغثنى ، واحمنى ، وأصله بمعنى اتخذنى لك جارا تدفع عنه وتحميه من

... ...

سطوة الأعداء « أبا خالد » يروى فى مكانه « أبا مالك » وقوله « فهبنى » معناه اعددنى واحسبنى

المعنى : أغثنى ياأبا خالد ، فان لم تفعل فاعددنى من الهالكين

الإعراب « قلت » فعل وفاعل « أجرنى » فعل أمر ، فاعله ضمير مستتر فيه ، والنون للوقاية ، والياء مفعول ، والجملة فى محل نصب مقول القول « أبا » منادى بحرف نداء محذوف ، وهو منصوب بالألف ، وهو مضاف ، و « مالك » مضاف إليه « وإلا » الواو عاطفة ، إن : شرطية ، لا : نافية ، والمنفى بها محذوف وهو فعل الشرط ، والتقدير : وإلا تجرنى « فهبنى » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، هب : فعل أمر ، فاعله ضمير مستتر فيه ، والنون للوقاية ، والياء مفعول أوّل « امرأ » مفعول ثان « هالكا » صفة ، والجملة من « هب » وفاعله ومفعوليه فى محل جزم جواب الشرط

الشاهد فيه : قوله «فهبنى امرأ هالكا» حيث استعمل «هب» بمعنى ظن ، ونصب به مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر : أوّلهما ياء المتكلم ، وثانيهما قوله «امرأ» ، وقد تبين ذلك من إعراب البيت ، ومثل بيت الشاهد فى ذلك قول الشاعر ، وأنشده أبو عبيد عن المازنى :

فَــكُنْتُ كَذِى دَاءٍ وَأَنْتَ شِفَاؤُهُ فَهَبْنِى لِدَائِى إِذْ مَنَعْتَ شِفَائِيَا

وقول عقيبة بن هبيرة الأسدى :

فَهَبْهَا أُمَّـــــةً ذَهَبَتْ ضَيَاعاً يَزِيدُ أَمِيرُهَـــــا وَأَبُو يَزِيدُ

وههنا أمور (الأوّل) أن «هب» فعل ملازم لصيغة الأمر، لم يستعمل منه بهذا المعنى ماض ولا مضارع ، فلا تقول « وهب» ولا «يهب» بمعنى ظن أو يظن، إلا ماحكاه ابن الأعرابى ، وستعرفه ، فأما من الهبة فقد استعملوهما ، قال الله تعالى : (وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحٰقَ... الْحَمْدُ لِلّٰهِ الَّذِى وَهَبَ لِى عَلَى الْـكِبَرِ إِسْمَاعِيلَ . . فَوَهَبَ لِى رَبِّى حُـكْماً . . إِنَّمَا أَنَا رَسُولُ رَبِّكِ لِأَهَبَ لَكِ . . يَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنَاثاً وَيَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ الذُّكُورَ) .

الأمر الثانى : أن « هب » لايستعمل إلا فى مكان الظن والرجحان ، ولا يستعمل فى مكان العلم واليقين ، وهذا قد أفاده الشارح بعد قليل من ذكر هذا الشاهد الذى نحن بصدده

الأمر الثالث : أن « هب » ينصب مفعوليه بنفسه فلا يتعدّى إليهما بواسطة « أن » المؤكدة المفتوحة الهمزة ، ذهب إلى ذلك جماعة من علماء اللغة ؛ منهم ابن سيده والجوهرى والحريرى ، ورأى جماعة آخرون أن نحو «هب أنى فعلت كذا » قليل لاممنوع ؛ قال ابن منظور : « تقول : هب زيدا منطلقا ، بمعنى احسب ، يتعدّى إلى مفعولين ، ولا يستعمل منه ماض ولا مستقبل فى هذا المعنى ، ابن سيده : هبنى فعلت ذلك ، أى : احسبنى واعددنى ، ولا يقال : هب

أى : اعتقدنى ، و(تَعَلَّمْ) بمعنى اعلم ، كقوله :

٣٢٥ — تَعَلَّمْ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا   فَبَالِغْ بِلُطْفٍ فِى التَّحَيُّلِ وَالْمَكْرِ

أى فعلت ، ولايقال فى الواجب (يقصد الواقع وهو الماضى) وهبتك فعلت ذلك ، لأنها كلمة وضعت الأمر ، قال ابن همام السلولى : ✲ فقلت أجرنى . . . البيت ✲ قال أبو عبيد : وأنشد المازنى ✲ فكنت كذى داء . . . البيت ✲ أى : احسبنى ، قال الأصمعى : تقول العرب : هبنى ذلك ، أى : احسبنى ذلك واعددنى ، ولا يقال فى الواجب : قد وهبتك ؛ كما يقال : ذرنى ، ودعنى ، ولايقال : وذرتك ، وحكى ابن الأعرابى : وهبنى الله فداك ؛ أى : جعلنى فداك ، ووهبت فداك — بالبناء للمجهول — أى : جعلت فداك » اهـ ، وهذه الأخيرة التى حكاها ابن الأعرابى هى التى ستذكر فيما بعد فى أفعال التصيير ، فلا تغفل

٣٢٥ — البيت لزياد بن سيار بن عمرو بن جابر ، وكان قد خرج هو والنابغة الذبيانى يريدان الغزو ، فرأى زياد جرادة ، فقال : حرب ذات ألوان ، فرجع ومضى النابغة

اللغة : «تعلم» اعلم ، واستيقن «شفاء النفس» قضاء مأربها ، وسد نهمتها « لطف » رفق

الإعراب : « تعلم » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه « شفاء » مفعول أوّل « النفس » مضاف إليه « قهر » مفعول ثان « عدوها » مضاف إليه ، والضمير العائد إلى النفس مضاف إليه « فبالغ » الفاء عاطفة ، بالغ : فعل أمر ، فاعله ضمير مستتر فيه « بلطف » جار ومجرور متعلق ببالغ « فى التحيل » جار ومجرور متعلق بلطف ، أو بمحذوف صفة له « والمكر » معطوف على لطف

الشاهد فيه : قوله « تعلم شفاء النفس قهر عدوّها » حيث استعمل فيه « تعلم » بمعنى اعلم ؛ ونصب به مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر : أوّلهما قوله «شفاء النفس» ، وثانيهما قوله «قهر عدوّها» وقد بان لك هذا من الإعراب

وههنا أمور (الأمر الأوّل) أن جمهرة أهل اللغة والنحو على أن « تعلم » بهذا المعنى ملازم لصيغة الأمر ، وأنه لم يجىء منه ماض ولا مضارع ، وأنه قد يقال لك : تعلم أن الأمر الفلانى واقع ، بمعنى اعلم ، فتقول : علمته ، ولا يجوز أن تقول : تعلمته ، وقد استغنى العرب عن ماضيه ومضارعه بعلم يعلم ، إلا أن ابن السكيت وابن الأعرابى خالفاهم فى هذا ، وأجازا أن تقول: تعلمت ، بمعنى علمت ، وأما « تعلم الأمر » بمعنى أجاده وأتقنه وأحسنه ، فقد جاء منه الماضى والمضارع ؛ قال الله تعالى : (وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ . . وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ . . عَلَى أَنْ تُعَلِّمَنِي مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْدًا) وتقول : علمته النحو فتعلمه

(الأمر الثانى) أن « تعلم » لايستعمل إلا فى مقام اليقين ، وقد أفاده الشارح

والكثير المشهور استعمالها فى «أَنَّ» وصلتها، كقوله :

٣٣٦ — فَقُلْتُ : تَعَلَّمْ أَنَّ لِلصَّيْدِ غِرَّةً ... وَإلاَّ تُضَيِّعْهَا فَإِنَّكَ قَاتِلُه

(الأمر الثالث) أن الكثير الغالب فى تعدية «تعلم» إلى مفعوليه أن يكون بواسطة «أن» الساكنة النون، وذلك كقول الحرث بن وعلة :

* فتعَلَّمِي أَنْ قَدْ كَلِفْتُ بِكُمْ *

أو بواسطة «أن» المشددة النون، كما فى حديث الدجال الذى رواه الشارح، وفى الحديث الآخر «تَعَلَّمُوا أَنَّهُ لَيْسَ يَرَى أَحَدٌ مِنْكُمْ رَبَّهُ حَتَّى يَمُوتَ» وكما فى البيتين اللذين أنشدهما الشارح بعد هذا البيت، وفى قول معد يكرب بن الحرث بن عمرو بن حجر آكل المرار، وينسب لعمرو بن معديكرب :

تَعَلَّمْ أَنَّ خَيْرَ النَّاسِ طُرًّا ... قَتِيلٌ بَيْنَ أَحْجَارِ الْكُلاَبِ

تَدَاعَتْ حَوْلَهُ جُشَمُ بْنُ بَكْرٍ ... وَأَسْلَمَهُ جَعَاسِيسُ الرِّبَابِ

وفى قول النابغة الذبيانى يرد على زياد بن سيار صاحب بيت الشاهد وينكر عليه تطيره :

تَعَلَّمْ أَنَّهُ لاَ طَيْرَ إلاَّ ... عَلَى مُتَطَيِّرٍ، وَهُوَ الثُّبُورُ

٣٣٦ — هذا البيت من قصيدة طويلة لزهير بن أبى سلمى المزنى، ومطلعها :

صَحَا الْقَلْبُ عَنْ سَلْمَى وَأَقْصَرَ بَاطِلُهْ ... وَعُرِّيَ أَفْرَاسُ الصِّبَا وَرَوَاحِلُهْ

وقبل بيت الشاهد قوله :

فَلأْيًا بِلأْيٍ مَا حَمَلْنَا وَلِيدَنَا ... عَلَى ظَهْرِ مَحْبُوكٍ ظِمَاءٍ مَفَاصِلُهْ

وَقُلْتُ لَهُ : سَدِّدْ وَأَبْصِرْ طَرِيقَنَا ... وَمَا هُوَ فِيهِ عَنْ وَصَاتِيَ شَاغِلُهْ

وَقُلْتُ : تَعَلَّمْ أَنَّ لِلصَّيْدِ غِرَّةً ... ... البيت، وبعده :

فَتَبَّعَ آثَارَ الشِّيَاهِ وَلِيدُنَا ... كَشُؤْبُوبِ غَيْثٍ يَحْفِشُ الأُكْمَ وَابِلُهْ

اللغة : «صحا القلب ... البيت» قال الأعلم : «يقول : صحا قلبه عن حب سلمى، وكف باطله : أى صباه ولهوه» اهـ، وقوله «عرى أفراس الصبا» قال الأعلم : «هذا مثل ضربه، أى : ترك الصبا وركوب الباطل، وتقدير لفظه : عرى أفراس ورواحل كنت أركبها فى الصبا وطلب اللهو» اهـ «فلأيا بلأى»، قال الأعلم : «يقول : لنشاط الفرس لم نحمل الوليد عليه إلا بعد جهد وعناء، والوليد : الغلام، والمحبوك : الشديد الخلق المدمج» اهـ وقوله «ظماء مفاصله» أى :

... ...

هى قليلة اللحم يابسة وليست برهلة ، و بذلك توصف الجياد ، والمفاصل : مجمع كل عظمين ، وقوله « سدد » أى : قوم صدر الفرس وخذ به على القصد ، وقيل : معنى « سدد » استقم على ظهره لاتمل يمنة ولايسرة ، وقوله « وأبصرطريقه » أى : لاتمرّ به على جرف وحجر ونحو ذلك ، وقوله «وماهو فيه ـ إلخ » أى : يشغله ما هو فيه من علاج الفرس ونشاطه عن وصيتى ، ويحتمل أن يريد ماهوفيه من الحرص على الصيد يشغله عن وصيتى ، وقوله « تعلم » أى : اعلم ، ولايتصرف منه فعل فى غيرالأمر ، لايقال : تعلم يتعلم ، بمعنى علم يعلم ، يقول لغلامه : اعلم أن الصيد ربما كان مغترا ، فإن لم تضيع وصيتى وطلبت غرّته فإنك قاتله ، والغرة : الغفلة وأن يؤتى من حيث لايشعر « فتبع آثارالشياه وليدنا ـ إلخ » تبع ـ بفتح التاء وتشديد الباء مفتوحة ـ أصله تتبع ، فحذف إحدى التاءين ، والآثار : جمع أثر ، والشياه ههنا : الحمير ، وأصل الشياه بقر الوحش ، فاستعارها للحمر ، والوليد : الغلام ، والشؤبوب ـ بزنة عصفور ـ الدفعة من المطر ، هذا أصله ، وقد شبه انصباب الفرس وحفيف جريه بالشؤبوب وصوته ، ومعنى « يحفش الأكم » يكثر سيل الأكم حتى يستخرج مافيها ، يقال : حفش لك الود ، إذا أخرج لك كل ماعنده ، والأكم : جمع أكمة ، والوابل : أغزر المطر وأعظمه قطرا ويقال : يحفش الأكم : يسيل فوقها

الإعراب : « قلت » فعل ماض وفاعله « تعلم » فعل أمر بمعنى اعلم ، مبنى على السكون لامحل له من الإعراب ، وفاعله ضميرمستتر فيه وجوبا تقديره أنت « أنّ » حرف توكيد ونصب ، مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب « للصيد » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أنّ تقدّم على اسمها « غرة » اسم أنّ تأخر عن خبرها ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر سدّ مسدّ مفعولى تعلم « و إلا » الواو استئنافية ، إلا : مركب من حرفين ، أوّلهما إن ـ بكسر الهمزة وسكون النون ـ وهو حرف شرط جازم يجزم فعلين : الأوّل فعل الشرط ، والثانى جوابه وجزاؤه ، وثانى الحرفين لا ، وهو حرف نفى لاعمل له مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « تضيعها » تضيع : فعل مضارع ، فعل الشرط ، مجزوم وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت ، وها : ضمير الغرة مفعول به ، مبنى على السكون فى محل نصب «فإنك» الفاء واقعة فى جواب الشرط ، إنّ : حرف توكيد ونصب ، والكاف ضميرالمخاطب اسم إن ، مبنى علىالفتح فى محل نصب « قاتله » قاتل : خبر إن ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، والهاء ضمير الصيد مبنى على الضم فى محل جرّ بإضافة قاتل إليه ، وهذه الإضافة من إضافة اسم الفاعل لمفعوله ، وجملة إن واسمها وخبرها فى محل جزم جواب الشرط

الشاهد فيه : قوله « تعلم أن للصيد غرة » حيث عدّى تعلم التى بمعنى اعلم إلى أنّ المصدرية الناصبة للاسم الرافعة للخبر ، وهذا هو الأكثر فى تعدية هذا الفعل على ماسبق بيانه فى الشاهد المتقدّم

وقوله :

٣٢٧ — * تَعَلَّمْ رَسُولَ اللهِ أَنَّكَ مُدْرِكِي *

٣٢٧ — قد استشهد بهذا الشاهد كثير من النحاة واللغويين ، ولم ينسبوه إلى قائل معين ولا ذكروا له تكملة ، وقدعثرت بعد طويل البحث على تكملته ونسبته، وهو صدر بيت وعجزه :

* وَأَنَّ وَعِيداً مِنْكَ كَالْأَخْذِ بِالْيَدِ *

وهذا البيت من قصيدة لأنس به زنيم الديلي ، يقولها بعد فتح مكة ، معتذرا لرسول الله صلى الله عليه وسلم مما كان قد قاله فيه وفي أصحابه عمرو بن سالم الخزاعي ، وأول هذه الكلمة قوله :

أَنْتَ الَّذِي تُهْدَى مَعَدٌّ بِأَمْرِهِ بَلِ اللهُ يَهْدِيهِمْ ، وَقَالَ لَكَ : أشْهَدِ
وَمَا حَمَلَتْ مِنْ نَاقَةٍ فَوْقَ رَحْلِهَا أَبَرَّ وَأَوْفَى ذِمَّــةً مِنْ مُحَمَّدِ
أَحَثّ عَلَى خَيْرٍ ، وَأَسْــبَغَ نَائِلاً إِذَا رَاحَ كَالسَّيْفِ الصَّقِيلِ الْمُهَنَّدِ
وَأَكْسَى لِبُرْدِ الْخَالِ قَبْلَ ابْتِذَالِهِ وَأَعْطَى لِرَأْسِ السَّابِقِ الْمُتَجَرِّدِ
تَعَلَّمْ رَسُولَ اللهِ أَنَّكَ مُدْرِكِي وَأَنَّ وَعِيداً ... البيت ، و بعده :
تَعَــلَّمْ رَسُولَ اللهِ أَنَّكَ قَادِرٌ عَلَى كُلِّ صِرْمٍ مُتْهِمِينَ وَمُنْجِدِ
تَعَلَّمْ بِأَنَّ الرَّكْبَ رَكْبَ عُوَيْمِرٍ هُمُ الْكَاذِبُونَ الْمُخْلِفُو كُلِّ مَوْعِدِ
وَنَبَّوْا رَسُولَ اللهِ أَنِّي هَجَوْتُهُ فَلَا حَمَلَتْ سَوْطِي إِلَيَّ إِذًا يَدِي

وقد روى هــذه القصيدة ابن إسحاق فيما قيــل من الشعر في يوم فتح مكة (انظر سيرة ابن هشام : ج ٤ ص ٤٦)

اللغة : « وما حملت من ناقة — الخ » من ههنا زائدة وهي واقعة بعد النفي ومدخولها نــكرة ، وأبر : أفعل تفضيل من البر ، وأوفى : أفعل تفضيل أيضا من الوفاء ، والذمة — بكسر الذال وتشديد الميم — العهد ، يريد أنه ليس في الناس أبر من النبي صلى الله عليه وسلم ولا أوفى بما يعاهد عليه منه ، وقوله « أحث على خير إلخ » أحث : أشد حثا للناس واستنهاضا لهممهم واستثارة لما كمن في نفوسهم من الخير ، وأسبغ : أكمل وأضفى ، والنائل : العطاء ، والصقيل : فعيل بمعنى مفعول ، ومعناه المصقول : أي المجلو ، والمهند : المصنوع في الهند ، وأراد به الصارم القاطع النافذ في ضريبته ، وقوله «وأكسى لبرد الخال إلخ» الخال : ضرب من برود اليمن ، وابتذاله : استعماله حتى يبتذل ، يريد أنه يمنح هذه البرود جديدة ، والسابق ههنا : الفرس ، والمتجرد أراد به الذي يسبق الخيل، وقوله «تعلم رسول الله—إلخ» تعلم ههنا : بمعنى اعلم ، والوعيد : التهديد، يريد أنه إذا

... ...

قال فعل ، فوعيده لأعدائه كالقبض عليهم ، وقوله « تعلم رسول الله أنك قادر ـ إلخ » الصرم ـ بكسر الصاد المهملة وسكون الراء ـ البيوت المجتمعة ، وأراد بها سكانها ؛ بدليل أنه فصلها إلى متهمين ومنجدين ، والمتهمون : جمع متهم ، وهو اسم فاعل من قولهم : أتهم ، إذا أتى تهامة ، وتهامة فى الأصل المنخفض من الأرض ، ثم سمى به قسم من أرض جزيرة العرب . والمنجد : اسم فاعل من قولهم: أنجد ، إذا أتى نجدا ، ونجد فى الأصل: المرتفع من الأرض ، ثم سمى به قسم من أرض جزيرة العرب ، وكان مقتضى صحة المقابلة أن يقول : متهمين ومنجدين ، أو يقول : متهم ومنجد ، ولكنه لما لم يستقم له أحد القولين لضرورة الشعر جمع واحدا وأفرد الآخر ، وقوله « ونبوا رسول الله ـ إلخ » بفتح النون وتشديد الباء مفتوحة ـ فعل ماض من النبأ مسند إلى الجماعة ، وأصله نبئوا مثل قدموا وأخروا ، خفف الهمزة بقلبها ألفا ، ثم عاملها معاملة الألف الأصلية ، فكما يقال : زكوا أموالهم ووفوا عهودهم ، وأشباه ذلك ، قال هنا : نبوا رسول الله ، ومعناه أخبروه ، وقد أخذ قوله « فلا رفعت سوطى إلىّ إذا يدى » من قول النابغة الذبيانى :

فَلاَ لَعَمْرُ الَّذِى مَسَّحْتُ كَعْبَتَهُ ... وَمَا هُرِيقَ عَلَى الْأَنْصَابِ مِنْ جَسَدِ
وَالْمُؤْمِنِ الْعَائِذَاتِ الطَّيْرَ يَمْسَحُهَا ... رُكْبَانُ مَكَّةَ بَيْنَ الْغِيلِ وَالسَّنَدِ
مَا قُلْتُ مِنْ سَيِّئٍ مِمَّا أُتِيتَ بِهِ ... إِذًا فَلاَ رَفَعَتْ سَوْطِى إِلَىَّ يَدِى

الإعراب : « تعلم » فعل أمر بمعنى اعلم مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « رسول » منادى بحرف نداء محذوف ، وهو منصوب بالفتحة الظاهرة ؛ لأنه مضاف و « الله » مضاف إليه وجملة النداء لا محل لها من الإعراب معترضة بين العامل ومعموله « أنك » أن : حرف توكيد ونصب ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والكاف ضمير المخاطب اسم أن ، مبنى على الفتح فى محل نصب « مدركى » مدرك : خبر أن ، مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وهو مضاف وياء المتكلم فى محل جر مضاف إليه ، من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله ، وأن ومادخلت عليه فى تأويل مصدر سدّ مسدّ مفعولى تعلم «وأن» الواو عاطفة ، أن : حرف توكيد ونصب « وعيدا » اسم أن ، منصوب بالفتحة الظاهرة «منك» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لاسم أنّ « كالأخذ » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أنّ « باليد » جار ومجرور متعلق بالأخذ ، وأن واسمها وخبرها فى تأويل مصدر منصوب معطوف على المصدر السابق

الشاهد فيه : قوله « تعلم أنك مدركى » حيث أعمل فيه تعلم الذى هو فعل أمر جامد بمعنى اعلم فى أن ومعموليها ، على نحو ماسبق بيانه فى الشاهد (رقم ٣٢٥)

وفى حديث الدجال « تَعَلَّمُوا أَنَّ رَبَّكُمْ لَيْسَ بِأَعْوَرَ[(١)] » أى : اعلموا .

فإن كانت بمعنى تعلم الحساب ونحوه تعدَّت لواحد .

فقد بان لك أنَّ أفعال القلوب المذكورة على أربعة أنواع :

الأول : ما يفيد فى الخبر يقينا ، وهو ثلاثة : وَجَدَ ، وَتَعَلَّمْ ، ودَرَى .

والثانى : ما يفيد فيه رُجْحَاناً ، وهو خمسة : جَعَلَ ، وَحَجَا ، وَعَدَّ ، وَزَعَمَ ، وَهَبْ .

والثالث : ما يرد للأمرين ، والغالب كونه لليقين ، وهو اثنان : رأى ، وعلم .

والرابع : مايرد لهما والغالب كونه للرجحان ، وهو ثلاثة : ظنَّ ، وَخَالَ ، وَحَسِبَ .

﴿ تنبيه ﴾ إنما قال « أَعْنِي رَأَى – إلى آخره » إيذانا بأن أفعال القلوب ليست كلها تنصب مفعولين ؛ إذ منها مالاينصب إلا مفعولا واحداً ، نحو عَرَفَ وَفَهِمَ ، ومنها لازم نحو جَبُنَ ، وَحَزِنَ .

وهذا شروع فى النوع الثانى من أفعال الباب ، وهى أفعال التصيير (وَالَّتِي كَصَيَّرَا) من الأفعال فى الدلالة على التحويل ، نحو جَعَلَ ، وَاتَّخَذَ ، وَتَخِذَ ، وَوَهَبَ ، وَتَرَكَ ، وَرَدَّ (أَيْضًا بِهَا انْصِبْ) بعد أن تستوفى فاعلها (مُبْتَدًا وَخَبَرَا) نحو :

٣٢٨ — * فَصُيِّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولْ *

هذا ، وفى الأبيات التى رويناها لك من كلمة هذا الشاهد شاهدان لهذا الذى نحن بصدد بيانه : أولهما فى قوله « تعلم رسول الله أنك قادر » ، وهذا ظاهر ، وثانيهما فى قوله « تعلم بأن الركب ركب عويمر » فإنه يحتمل أن تجعل الباء زائدة ، والمصدر المنسبك من أن واسمها وخبرها منصوب بتعلم ، ويحتمل أن تجعل الباء أصلية متعلقة بتعلم ، والاستشهاد على هذا الوجه من البعد بمكان ؛ لأن الأثر حينئذ للباء ، وإن تكن الباء مع مجرورها فى محل نصب بتعلم .

(١) قال ابن الأثير فى النهاية : « وفى حديث الدجال : تَعَلَّمُوا أَنَّ رَبَّكُمْ لَيْسَ بِأَعْوَرَ » ، والحديث الآخر : « تَعَلَّمُوا أَنَّهُ لَيْسَ يَرَى أَحَدٌ مِنْكُمْ رَبَّهُ حَتَّى يَمُوتَ . قيل : هذا وأمثاله بمعنى اعلموا » اه .

٣٢٨ — اختلف العلماء فى نسبة هذا الشاهد ؛ فذهب قوم إلى أنه لحميد الأرقط ، وذهب قوم منهم ابن هشام فى سيرة النبى صلى الله عليه وسلم (ج ١ ص ٥٦) إلى أنه لرؤبة بن العجاج ، وقد بحثت ديوان أراجيز رؤبة بن العجاج فوجدت هذا الشاهد آخر أربعة أبيات من الرجز

... ...

المشطور ، ووزنه وزن السريع ، وهذه الأبيات فى زيادات الديوان (ص ١٨١) وها كها :

وَمَسَّهُمْ مَامَسَّ أَصْحَابَ الْفِيلْ تَرْمِيهِمُ حِجَارَةٌ مِنْ سِجِّيلْ
وَلَعِبَتْ طَيْرٌ بِهِمْ أَبَابِيلْ فَصُيِّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولْ

ولكن ابن هشام يقول بعد رواية هذه الأبيات ونسبتها إلى رؤبة بن العجاج « وهذه الأبيات فى أرجوزة له » اه ، وليس فى ديوان أراجيز رؤبة أرجوزة على هذا الروىّ فتكون هذه الأبيات منها .

اللغة : هذه الأبيات إشارة إلى قصة أصحاب الفيل التى وردت فى القرآن الكريم فى قوله تعالى : (أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الفِيلِ ، أَلَمْ يَجْعَلْ كَيْدَهُمْ فِى تَضْلِيلٍ ، وَأَرْسَلَ عَلَيْهِمْ طَيْرًا أَبَابِيلَ ، تَرْمِيهِمْ بِحِجَارَةٍ مِنْ سِجِّيلٍ ، فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَأْكُولٍ) « أصحاب الفيل » هم الذين قصدوا إلى بيت الله الحرام بقيادة أبرهة عامل النجاشى على بلاد اليمن ، قاصدين هدمه وتخريبه ؛ فردّ الله كيدهم فى نحورهم «ترميهم حجارة من سجيل» السجيل : الطين الذى تحجر ، وعن ابن عباس أنه الطين المطبوخ كما يطبخ الآجر ، وعن يونس بن حبيب وأبى عبيدة أن السجيل هو : الشديد الصلب « ولعبت طير بهم أبابيل » الأبابيل : الجماعات ، وقد اختلف العلماء فى هذا اللفظ — بعد اتفاقهم على أنه جمع لكونه دالا على معنى الجمع وهو على وزن من أوزان الجموع المعروفة — ؛ فقال قوم : هو جمع لاواحد له من لفظه ، ومن هؤلاء ابن هشام ، قال « ولم تتكلم لها العرب بواحد علمناه » اه ، وهذا قول سبق به الفراء والأخفش ، وهو عندهم مثل الشماطيط والعبابيد والعباديد والمذاكير والملامح ، من الجموع التى لايعرف لها واحد من لفظها ، وقال أبوجعفر الرؤاسى : بل له واحد من لفظه ، وهو إبالة — بكسر الهمزة وتشديد الباء مفتوحة ، ومنه قولهم فى المثل :« زَادَهُ ضِغْثًا عَلَى إِبَّالَة » ، وأصل الإبالة : الحزمة الكبيرة من الحطب ونحوه ، سميت الجماعة من الطير فى انتظامها بها ، على التشبيه ، وقال الكسائى : واحده إبول — بكسر الهمزة وتشديد الباء مفتوحة وسكون الواو — مثل عجول وعجاجيل ، وذهب قوم إلى أن واحده إيبالة بكسر الهمزة و بعدها ياء مثناة — وأصل إيبالة على هذا الوجه إبالة ، كما هو قول الرؤاسى ، فقلب أوّل المثلين ياء ، كما قلب فى دينار وقيراط وديوان ، والأصل دنار ، وقراط ، ودوّان ، وقول الراجز : « فصيروا مثل كعصف مأكول » صيروا — بالبناء للمجهول — بمعنى حوّلوا ، أى حوّلهم الله ، والعصف — بفتح فسكون — ورق الزرع الذى يبقى فى الأرض بعد الحصاد وتعصفه الرياح فتأكله الماشية ، ويقال : العصف هو التبن ، ويقال : هو الحب الذى أكل لبه و بقى قشره

... ...

الإعراب : « صيروا » فعل ماض مبنى للمجهول ، وواو الجماعة نائب فاعل ، وهو المفعول الأوّل ، مبنى على السكون فى محل رفع «مثل» مفعول ثان ، منصوب بالفتحة الظاهرة «كعصف» الكاف زائدة ، وعصف مجرور بإضافة مثل إليه « مأكول » صفة لعصف ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف

الشاهد فيه : قوله « فصيروا مثل » حيث استعمل فيه صير بمعنى حوّل من حالة إلى حالة ، ونصب به مفعولين : أوّلهما هو واو الجماعة الذى أنيب عن الفاعل بعد حذفه فارتفع لذلك ، وثانيهما « مثل » على ماتبين لك من الإعراب

وفى هذه العبارة شاهد آخر ، فى الكاف من قوله « كعصف » ، وقد اختلف العلماء فيها على قولين : أحدهما أنها زائدة فاصلة بين المضاف والمضاف إليه ، وهى حرف ، والمراد من زيادتها التوكيد، وذلك لأننا لوقلنا : هى غير زائدة لكان المعنى فصيروا مثل مثل عصف مأكول، إن قلنا: إن «مثل» أيضا غير زائدة ، ولامحصل لهذا ، وإن قلنا : إن « مثل » هى الزائدة كنا قد عكسنا المألوف المعقول فجعلنا الاسم — وهوقوىّ بدلالته على معنى مستقل — زائدا ، وجعلنا الحرف — وهو ضعيف بدلالته على معنى غيرمستقل — أصلا غير زائد ، وثانى القولين أن هذه الكاف أصل غير زائدة ، وهى اسم بمعنى مثل ، ومثل الأوّل أصل أيضا غير زائد ، وذلك فرارا من الفصل بين المضاف والمضاف إليه ؛ لأن الفصل بينهما غير مغتفر فى مثل هذا ، ولأنه لايلزم على هذا الوجه زيادة على ذلك أن تكف الجارّ عن عمل الجرّ من غير كافّ له ؛ ولك على هذا أن تجعل « مثل » مضافا والكاف مضافا إليه ، وأن تجعل الكاف توكيدا لمثل

قال ابن هشام فى سيرة النبىّ صلى الله عليه وسلم (ج ١ ص ٥٧) : « ولهذا البيت تفسير فى النحو » اهـ

وقال أبو ذرّ فى شرح هذه العبارة : « تفسيره أن الكاف زائدة ؛ لكونها قد تكون حرفا ، و«مثل» لاتكون إلا اسما ؛ فزيادة الحرف أولى من زيادة الاسم ، والمراد من زيادتها التوكيد» اهـ

وقال ابن هشام الأنصارى فى مغنى اللبيب : « الخامس (من معانى الكاف) التوكيد ، وهى الزائدة ، نحو قوله تعالى : (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ) قال الأكثرون : التقدير ليس شىء مثله ؛ إذ لولم تقدر زائدة صار المعنى ليس شىء مثل مثله ؛ فيلزم المحال ، وهو إثبات المثل ، وإنما زيدت لتوكيد نفى المثل ؛ لأن زيادة الحرف بمنزلة إعادة الجملة ثانيا ، قاله ابن جنى . ولأنهم إذا بالغوا فى نفى الفعل عن أحد قالوا : مثلك لايفعل كذا ، ومرادهم إنما هو النفى عن ذاته ، ولكنهم إذا نفوه عمن هو على أخص أوصافه فقد نفوه عنه ؛ وقيل : الكاف فى الآية غير زائدة ، ثم اختلف ؛ فقيل : الزائد مثل ، كما زيدت فى قوله تعالى : (فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ) وإنما زيدت

ونحو « فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا » ، ونحو « وَاتَّخَذَ اللهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلاً » وكقوله :

٣٢٩ — * تَخِذْتُ غُرَازَ إِثْرَهُمُ دَلِيلاَ *

ههنا (يريد فى الآية الكريمة) لتنفصل الكاف من الضمير ، والقول بزيادة الحرف أولى من القول بزيادة الاسم ، بل زيادة الاسم لم تثبت ... وفى الآية الأولى (يريد قوله سبحانه : لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ) قول ثالث ، وهو أن الكاف ومثلا لازائد منهما ، ثم اختلف ؛ فقيل : مثل بمعنى الذات ، وقيل : بمعنى الصفة ، وقيل : الكاف اسم مؤكد لمعنى مثل ، كما عكس ذلك من قال

* فَصُيِّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولْ * » اه

وقال الدمامينى : « ينبغى أن تكون الكاف اسمامضافا كما أضيف إليه مثل ؛ فيكون عمل كل من الكلمتين موفرا عليها ، أما إذا جعلت حرفا زائدا وجعل مثل مضافا إلى عصف ؛ فإنه يلزم عليه قطع الحرف الجار عن عمله بلا كافٍّ له ، اللهم إلا أن يقال : نزل منزلة الجزء من المجرور » اه كلامه .

٣٢٩ — هذا صدر بيت لأبى جندب بن مرة الهذلى ، وهو أحد بنى قرد بن عمرو بن معاوية ابن تميم بن سعد بن هذيل ، وهو أخو أبى خراش الهذلى ، وأبو جندب هو القائل :

فَلاَ تَحْسَبَنْ جَارِي لَدَى ظِلِّ مَرْخَةٍ وَلاَ تَحْسَبَنْهُ فَقْعَ قَاعٍ بِقَرْقَرِ

وعجز البيت المستشهد بصدره قوله :

* وَفَرُّوا فِي الْحِجَازِ لِيُعْجِزُونِي *

وهذا البيت من كلمة له أولها :

لَقَدْ أَمْسَى بَنُو لِحْيَانَ مِنِّي بِحَمْدِ اللهِ فِي خِزْيٍ مُبِينِ
جَزَيْتُهُمُ بِمَا أَخَذُوا تِلاَدِي بَنِي لِحْيَانَ كُلاًّ فَاخِرُونِي
تَخِذْتُ غُرَازَ إِثْرَهُمُ دَلِيلاَ وَفَرُّوا ... البيت ، وبعده :
وَقَدْ عَصَّبْتُ أَهْلَ الْعَرْجِ مِنْهُمْ بِأَهْلِ صَوَائِقٍ إِذْ عَصَّبُونِي
تَرَكْتُهُمُ عَلَى الرُّكْبَانِ صُعْرَى يُشِيبُونَ الذَّوَائِبَ بِالأَنِينِ

اللغة : «جزيتهم» كافأتهم «بما» هذه باء السببية ، وما : مصدرية ، وتقدير الكلام كافأتهم بسبب أخذهم تلادى ، والتلاد — بكسر التاء بزنة كتاب — المال التليد الذى ولد عندك، «تخذت» هو بفتح التاء المثناة بعدها خاء معجمة مكسورة أو مفتوحة «غراز» المروى فى هذه الكلمة بضم الغين المعجمة وآخره زاى بزنة غراب ، ومنهم من يقول : هو غران — بنون فى مكان

... ...

الزاى ، وفسره بعضهم بأنه اسم رجل ، وفسره آخرون على الروايتين بأنه اسم واد ، والذى فى ياقوت غراز ـ بزنة سحاب ، وقال : « هو اسم موضع ، عن الزمخشرى » اهـ ، وفيه أيضا « غرار ـ بالضم وتكرير الراء ، بوزن غراب ـ اسم جبل بتهامة » اهـ ، وفيه أيضا : « غران ـ بضم أوله وتخفيف ثانيه ، كذا ضبطه أبو منصور ، وجعل نونه أصلية مثل غراب ، وهو اسم موضع بتهامة » اهـ ، وقول الشاعر « ليعجزونى » اللام لام التعليل ، والفعل مضارع أعجزه إذا غلبه «عصبت» بتشديد الصاد المهملة ـ أى جعلتهم عصابة ، فلفقت هؤلاء بهؤلاء ، وجمعت بين هؤلاء وهؤلاء « العرج » بفتح العين المهملة وسكون الراء ـ قرية جامعة فى واد من نواحى الطائف إليها ينسب الشاعر العرجى ، وهو عبدالله بن عمر بن عبدالله بن عمرو بن عثمان بن عفان ، والعرج أيضا : عقبة بن مكة والمدينة على جادة الحاج ، والعرج أيضا : بلد باليمن «صوائق» بفتح الصاد المهملة ـ اسم جبل بالحجاز قرب مكة لهذيل ، وفيه يقول لبيد :

أَقْوَى فَعُرِّى وَاسِطٌ فَبَرَامُ مِنْ أَهْلِهِ فَصَوَائِقٌ فَحَرَامُ

الإعراب : «تخذت» فعل وفاعل « غراز » مفعول أول «إثرهم» إثر منصوب على الظرفية بتخذ ، والضمير مضاف إليه « دليلا » مفعول ثان «وفروا» الواو عطفت جملة على جملة ، فروا : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله « بالحجاز » جار ومجرور متعلق بفر « ليعجزونى» اللام لام كى ، يعجزوا : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة جوازا بعد لام كى ، وعلامة نصبه حذف النون ، وواو الجماعة فاعله ، وهذه النون نون الوقاية ، وياء المتكلم مفعول به ، مبنى على السكون فى محل نصب .

الشاهد فيه : قوله «تخذت غراز دليلا» حيث استعمل فيه تخذ ، ونصب به مفعولين : أولهما قوله غراز ، وثانيهما قوله دليلا ، على ماتبين لك من الإعراب .

واعلم أنهم قد استعملوا اتخذ كثيرا فى نحو قوله تعالى : (لَوْ شِئْتَ لَاتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا) وقوله سبحانه : (يَا لَيْتَنِي اتَّخَذْتُ مَعَ الرَّسُولِ سَبِيلاً) ، وقوله : (اتَّخَذُوا أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً) ، وقوله: (لَوْ شِئْنَا أَنْ نَتَّخِذَ لَهْوًا لَاتَّخَذْنَاهُ) ، وغير ذلك من الآيات ، وفى نحو قول أبى الأسود الدؤلى:

أَرَيْتَ امْرَأً كُنْتُ لَمْ أَبْلُهُ أَتَانِي فَقَالَ اتَّخِذْنِي خَلِيلاَ

واستعملوا تخذ يتخذ ، مثل سمع يسمع ، وتخذ يتخذ ، مثل فتح يفتح ، فى نحو بيت الشاهد ، وقرئ بهما فى قوله تعالى: (لَوْ شِئْتَ لَتَخِذْتَ عَلَيْهِ أَجْراً) ، ولكن هذا قليل ، وقد اختلف العلماء فى ذلك كله : فذهب قوم إلى أن « اتخذ » افتعل من الأخذ ، وأصله إأتخذ ، قلبت الهمزة الثانية ياء ، كما قلبت فى إيمان ، ثم قلبت الياء تاء تشبيها لها بالياء الأصلية فى نحو

وما حكاه ابن الأعرابى من قولهم : وَهَبنى اللهُ فِدَاكَ ، ونحو « وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِى بَعْضٍ[1] » ، وقوله :

اتسر ، ثم كثر استعمال اتخذ حتى ظن أن التاء أصلية لامبدلة من الياء المبدلة من الهمزة ، فلما كثر ذلك قالوا : تخذ ، على هذا الظن ؛ فتخذالثلاثى مختصر من اتخذ ذى الهمز ، كما اختصروا تقى يتقى ، كرمى يرمى ، من اتقى يتقى ، مثل ارتضى يرتضى ، وعلى هذا جاء قول الشاعر :

زِيَادَتَنَا نَعْمَانُ لاَتَحْبِسَنَّهَا تَقِ ٱللهَ فِينَا وَالْكِتَابَ ٱلَّذِى تَتْلُو

وذهب قوم إلى أن تخذ الثلاثى أصل وليس مقتطعا من المزيد فيه ، وعلى هذا يكون اتخذ المزيد فيه فصيحا فى القياس والاستعمال ، وليس فيه حرف أبدل من حرف آخر .

قال الجوهرى فى الصحاح : « والاتخاذ افتعال من الأخذ ؛ إلا أنه أدغم بعد تليين الهمزة وإبدال التاء ، ثم لما كثر استعماله على لفظ الافتعال توهموا أن التاء أصلية ؛ فبنوا منه فعل يفعل ، قالوا : تَخِذَ يَتْخَذُ ، وقرئ : (لَتَخِذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا) » اهـ .

وقال ابن الأثير فى النهاية (ت خ ذ) : « واتخذت : افتعل من تخذ ، فأدغم إحدى التاءين ، وليس من أخذ فى شىء ؛ فإن افتعل من الأخذ ائتخذ ؛ لأن فاءها همزة ، والهمزة لاتدغم فى التاء ، وقال الجوهرى : الاتخاذ افتعال من الأخذ إلا أنه أدغم بعد تليين الهمزة وإبدال التاء ، ثم لما كثر استعماله بلفظ الافتعال توهموا أن التاء أصلية فبنوا منه فعل يفعل ، قالوا : تخذ يتخذ ؛ وأهل العربية على خلاف ماقال الجوهرى » اهـ .

وقال فى التصريح : « وقول الجوهرى فى اتخذ : إنه افتعل من الأخذ ؛ وهم ؛ لأنه لو كان من أخذ لوجب أن يقال : إيتخذ ، بغير إدغام ، قاله التفتازانى ، وإنما التاء أصل ، وهو من تخذ بمعنى أخذ ، كاتبع من تبع ، قاله الفارسى ، وذهب بعضهم إلى أن تخذ مما أبدل فاؤه تاء ؛ لأن فيه لغة وهى وخذ ، بالواو ، فالتاء ليست بأصل ، وعلى هذا يقال : اتخذ ، كاتعد ، وحكى عن البغداديين أنهم أجازوا الإبدال فى ذى الهمز ، وحكوا من ذلك ألفاظا ، وهى : اتّزر ، واتّمن ، واتّهل ، واتّكل ؛ من الإزار ، والأمانة ، والأهل ، والأكل ، ومنه الحديث : وَإِنْ كَانَ قَصِيرًا فَلْيَتَّزِر به ، كذا فى جميع روايات الموطأ »

وما نقله عن البغداديين هو الذى ذكره الجوهرى ؛ فلا محل إذن لجعل كلام الجوهرى وهما ، وهذه المسألة ستأتى مشروحة مفصلة فى أخريات باب الإبدال آخر الكتاب ؛ إن شاء الله تعالى

(١) الاستشهاد بهذه الآية الكريمة يجرى على إثبات أن « ترك » يأتى بمعنى صير وجعل ، وهذا مما اختلف العلماء فى ثبوته ،

قال جار الله فى الكشاف (١ : ٤٨١) : «(وتركنا) وجعلنا (بعضهم) بعض الخلق (يموج

٣٣٠ — وَرَبَّيْتُهُ حَتَّى إذَا مَا تَرَكْتُهُ أخَا القَوْمِ وَاسْتَغْنَى عَنِ المَسْحِ شَارِبُهُ

فى بعض) أى يضطربون ويختلطون إنسهم وجنهم حيارى ، ويجوز أن يكون الضمير ليأجوج ومأجوج ، وأنهم يموجون حين يخرجون مما وراء السدّ مزدحمين فى البلاد» اه

وتركنا : فعل وفاعل ، و بعضهم : مفعول أوّل ، والضمير مضاف إليه ؛ وجملة يموج من الفعل وفاعله فى محل نصب مفعول ثان

وقال القاضى البيضاوى : « أى : وجعلنا بعض يأجوج ومأجوج حين يخرجون من وراء السدّ يموجون فى بعض مزدحمين فى البلاد ، أو الخلق فى بعض فيضطربون ويختلطون إنسهم وجنهم حيارى » اه ، وهذه العبارة بنفسها هى عبارة جار الله ، ولكنه قدم فيها وأخر

وقال الشهاب الخفاجى فى شرح عبارة القاضى التى سمعتها (ج ٦ ص ١٣٧) : « فالترك بمعنى الجعل ، كما صرح به النحاة وأهل اللغة ؛ فهو من الأضداد ، وقوله مزدحمين إشارة إلى أن التموّج مجاز عن الازدحام ، وحين يخرجون إشارة إلى أن يوم بمعنى مطلق الوقت ، وأن الضمير ليأجوج ، وأما عوده على الناس ، وأنّ المراد أنهم لفزعهم منهم يفرون مزدحمين ، وأنهم بعد إتمام السدّ ماج بعضهم فى بعض للنظر إليه والتعجب منه ؛ فبعيد » اه

وقال ابن الأعرابى : « والترك : الجعل فى بعض اللغات ، يقال : تركت الحبل شديدا : أى جعلته شديدا ، قال : ولا يعجبنى » اه عن اللسان

وقال الراغب : « ترك الشىء : رفضه قصدا واختيارا ، أو قهرا واضطرارا ؛ فمن الأوّل : وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ ، وقوله : وَاتْرُكِ البَحْرَ رَهْوًا ؛ ومن الثانى : كَمْ تَرَكُوا مِنْ جَنَّاتٍ ، ومنه تركة فلان لما يخلفه بعد موته ، وقد يقال فى كل فعل ينتهى به إلى حالة ما : تركته كذا ، أو يجرى مجرى جعلته كذا ، نحو تركت فلانا وحيدا » اه ؛ فأنت ترى أنه جعل الآية التى نحن بصددها من غير المعنى الذى حملها الشارح عليه تبعا لكثير من النحاة ، وتبعا لإمام المفسرين جار الله الزمخشرى ، ولو أن الراغب — رحمه الله — أنكر هذا المعنى الذى ذكره النحاة لكان لحمله الآية على الوجه الذى حملها عليه وجه ، ولكنك ترى أنه عاد فأثبت هذا المعنى ، وقد رأيت أن ابن الأعرابى يذكر هذا المعنى ثم يقول : «ولا يعجبنى» ، وكأنه ممن ينكر الأضداد فى العربية ، وانظر شرحنا على أدب الكاتب (ص ٢٢٢) وشرح الجواليقى عليه (ص ٢٥١ — ٢٥٦) وعلى ما يستحسنه ابن الأعرابى وهو الذى حمل الراغب الأصفهانى الآية الكريمة عليه : تكون جملة يموج من الفعل وفاعله المستتر فيه فى محل نصب حال من المفعول الذى هو « بعضهم » ، ويكون « ترك » متعدّيا إلى مفعول واحد

٣٣٠ — هذا البيت لفرعان بن الأعرف ، من أبيات يقولها فى ابنه منازل بن فرعان ، وكان له عاقا ، وقد روى هذه الأبيات أبو تمام فى ديوان الحماسة (انظر شرح التبريزى : ٤ — ١٨) وقد روينا لك من هذه الأبيات (عند شرح الشاهد رقم ١٧٣ فى ص ٣٣٢ من الجزء الأوّل) عدّة

... ...

أبيات آخرها هذا البيت المستشهد به ههنا ، و بعده قوله :

وَجَمَّعْتُهَا دُهْمًا جِــــلَادًا كَأَنَّهَا أَشَاءُ نَخِيـــلٍ لَمْ تُقَطَّعْ جَوَانِبُهْ

فَأَخْرَجَـــنِى مِنْهَا سَلِيباً كَأَنَّنِى حُسَامٌ يَمَانٍ فَارَقَتْهُ مَضَـــارِبُهْ

أَإِنْ أُرْعِشَتْ كَفَّا أَبِيكَ وَأَصْبَحَتْ يَدَاكَ يَدَا لَيْثٍ فَإِنَّكَ ضَارِبُهُ

قال أبو رياش : كان لمنازل بن فرعان ابن يقال له : خليج بن منازل ، وهو من رهط الأحنف ابن قيس ، فعقّ خليج أباه منازلا ، فقدّمه إلى إبراهيم بن عربى والى اليمامة ، مستعديا عليه ، وقال :

تَظَلَّمَنِى حَقِّى خَلِيجٌ وَعَقَّـــنِى عَلَى حِينَ كَانَتْ كَالْحَنِىِّ عِظَامِى

وَجَاءَ بِغُولٍ مِنْ حَرَامٍ كَأَنَّمَا تَسَـــعَّرَ فِى بَيْتِى حَرِيقُ ضِرَامِ

لَعَمْرِى ؛ لَقَـــدْ رَبَّيْتُهُ فَرِحًا بِهِ فَلَا يَفْرَحَنْ بَعْدِى امْرُؤٌ بِغُلَامِ

وَكَيْفَ أُرَجِّى النَّفْعَ مِنْـــهُ وَأُمُّهُ حَرَامِيَّةٌ ؟ مَا غَرَّنِى بِحَرَامِ ؟!

وَرَجَّيْتُ مِنْهُ الْخَيْرَ حِينَ اسْتَزَدْتُهُ وَمَا بَعْضُ مَا يُزْدَادُ غَيْرُ غَرَامِ

فأراد إبراهيم بن عربى ضربه ، فقال : أصلح الله الأمير ! لاتعجل علىّ ، أتعرف هذا ؟ قال : لا ، قال : هذا منازل بن فرعان الذى عقّ أباه ، وفيه يقول :

جَزَتْ رَحِمٌ بَيْنِى وَبَيْنَ مُنَازِلٍ جَزَاءً كَمَا يَسْتَنْزِلُ الدَّيْنَ طَالِبُهْ

فقال إبراهيم : ياهذا ، عققت فعققت ، فما أعلم لك مثلا إلا قول خالد لأبى ذؤيب :

فَلَا تَجْزَعَنْ مِنْ سِيرَةٍ أَنْتَ سِرْتَهَا فَأَوَّلُ رَاضِى سِيرَةٍ مَنْ يَسِيرُهَا

وقد ذكر هــذه القصة باختصار وتغيير مع ذكر بعض هــذا الشعر ابن قتيبة فى عيون الأخبار (ج ٣ ص ٨)

اللغة : «جمعتها» الضمير يرجع إلى الإبل و إن لم يجر لها ذكر ، لأن المعنى مفهوم ، والإبل هى مال العرب « دهما » بضم الدال وسكون الهاء ــ جمع أدهم أو دهماء ، والأدهم : الذى لونه الدهمة . والدهمة ــ بضم فسكون ــ السواد ، و يقال : بعير أدهم ، إذا اشتدّت ورقته حتى يذهب البياض ، و يقال : ناقة دهماء « جلادا » جمع جليد ، وهو الشديد القوىّ « أشاء » هو بزنة سحاب ــ صغار النخل ، وهمزته أصلية، وليست منقلبة عن واو أو ياء « سليبا » هو فعيل بمعنى مفعول ، وتقول : سلبه سلبا ، مثل قتله قتلا ، وسلبا ــ بفتح اللام ــ إذا اختلسه «يمان» منسوب إلى اليمن ، والألف عوض من ياء النسب (انظر شرح الشاهد رقم ١٣٠ فى الجزء الأوّل ص ٢٢٧ من هذا الكتاب) « أأن » الهمزة الأولى همزة الاستفهام ، و يجوز فى التى بعدها أن تكون مفتوحة؛ فتكون أن

ونحو « لَوْ يَرُدُّونَكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا »[1] وقوله :

مصدرية ، وتكون لام التعليل مقدرة : أى ألأن أرعشت إلخ ، ويجوز أن تكون الهمزة مكسورة ، فتكون « إن » شرطية ، وهذا أولى لمكان الفاء فى قوله « فإنك ضاربه » يريد : أتعتدى على أبيك حين رأيته يرعش من الكبر فى الوقت الذى اشتد فيه ساعدك واشتدت قوتك

الإعراب : « ربيته » فعل وفاعل ومفعول « حتى » ابتدائية « إذا » ظرفية شرطية « ما » زائدة « تركته » فعل ماض وفاعله ومفعول أول « أخا » مفعول ثان ، وهو مضاف و « القوم » مضاف إليه ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوليه فى محل جر بإضافة إذا إليها « واستغنى » فعل ماض « عن المسح » جار ومجرور متعلق باستغنى « شاربه » فاعل استغنى ، والضمير مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « تركته أخا القوم » حيث استعمل فيه « ترك » بمعنى صير ، ونصب بها مفعولين : أولهما ضمير الغائب ، وهو الهاء فى قوله « تركته » ، وثانيهما قوله « أخا القوم »

ولا شك أن هذا إنما يتم على قول من أثبت ورود « ترك » بمعنى صير ؛ فأما عند من أنكره أو استقبحه فلا يتم ذلك على كلامه ، وقد تبين لك هذا الكلام فى شرح الشاهد السابق

فإن قلت : فإذا لم يثبت « ترك » بمعنى صير ؛ فكيف تعرب هذه العبارة ؟

قلت : يكون قوله « أخا القوم » حالا من الهاء الواقعة مفعولا فى « تركته »

فإن قلت : فقوله « أخا القوم » اسم جامد ، والغالب فى الحال أن تكون مشتقة ، فهلا كان جمود هذا الاسم دليلا على أنه مفعول ثان ، وليس حالا ، من قبل أن حمل الكلام على المشهور المتعارف الكثير فى الكلام هو اللائق ؟

فالجواب على هذا أن نقول لك : إنه وإن كان اسما جامدا ليس باقيا على ظاهره ، بل هو مؤول بالمشتق ، أفلست ترى أنه لا يعنى قوما بأعيانهم يكون هذا أخا لهم ، وإنما يريد أنه تركه قويا شديد الأيد لاحقا بالرجال .

(١) أكثر المفسرين على أن « يردونكم » فى هذه الآية الكريمة ليست بمعنى يصيرونكم ، بل هى بمعنى يرجعونكم ، وعليه يكون قوله جل شأنه (كفارا) حالا من الضمير الذى للمخاطبين الواقع مفعولا ، وشبهة الشارح تبعا لبعض المفسرين فى أن « يردونكم » بمعنى يصيرونكم أنا لو جعلناه بمعنى يرجعونكم لدل ذلك على أن المخاطبين كانوا كفارا ثم آمنوا مع أننا نقطع بأن بعضهم لم يكن كافرا كمن ولد فى الإسلام ، وهذه شبهة ضعيفة ؛ لأن الخطاب لا يدل على أن المراد كل واحد منهم ، ويكفى أن يكون أكثرهم قد كان كذلك ، وانظر إلى قوله تعالى (قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لَنُخْرِجَنَّكَ يَا شُعَيْبُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَكَ مِنْ قَرْيَتِنَا أَوْ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَا قَالَ أَوَلَوْ كُنَّا كَارِهِينَ) فقد عبر سبحانه بتعودن مع أننا نجزم بأن شعيبا عليه السلام لم يكن كافرا حتى يعود إلى الكفر ، ولكن لما كان هو وقومه مخاطبين بعبارة واحدة أعطى الأكثر حكم الجميع

٣٣١ — فَرَدَّ شُعُورَهُنَّ السُّودَ بِيضًا وَرَدَّ وُجُوهَهُنَّ البِيضَ سُودَا

٣٣١ — هـذا البيت من كلة لعبد الله بن الزبير (بفتح الزاى) الأسدى (صاحب الشاهد رقم ٢٩٢ الوارد فى ص ١٠ من هذا الجزء) ، وقد اختار أبو تمام هذه الكلمة فى ديوان الحماسة (انظر شرح التبريزى ٢ — ٣٩٤) ، وأوّل هذه الكلمة قوله :

رَمَى الْحِدْثَانُ نِسْوَةَ آلِ حَرْبٍ بِمِقْدَارٍ سَمَدْنَ لَهُ سُمُودَا
فَرَدَّ شُعُورَهُنَّ السُّودَ بِيضًا وَرَدَّ وُجُوهَهُنَّ..البيت، و بعده :
فَإِنَّكَ لَوْ رَأَيْتَ بُكَاءَ هِنْدٍ وَرَمْلَةَ إِذْ تَصُكَّانِ الْخُدُودَا
سَمِعْتَ بُكَاءَ بَاكِيَةٍ وَبَاكٍ أَبَانَ الدَّهْرُ وَاحِدَهَا الْفَقِيدَا

وروى أبو على القالى هذه الأبيات فى ذيل الأمالى (ص ١١٥) ونسبها إلى الكميت بن معروف الأسدى ، وروى ابن قتيبة فى عيون الأخبار (٣ — ٦٧) البيت الأوّل والثانى ، ونسبهما لفضالة ابن شريك ، والمشهور ماذكره أبو تمام

اللغة : « سمدن له سمودا » السمود : الغفلة عن الشىء وذهاب القلب عنه ، ويقال للمأخوذ عن الشىء:اترك سمودك ؛ وفى القرآن الكريم: (وَأَنْتُمْ سَامِدُونَ) أى : ساهون لاهون ، وقال أبو العلاء : المراد بالسمود فى هذا البيت تغير الوجه من الحزن ، أى كأنّ الوجوه أصابها السماد ، وقيل : معنى سمدن رفعن رءوسهنّ ينحن ؛ وكل من رفع رأسه فهو سامد ، وفى هذا البيت مايجرى مجرى القلب ، وذلك أنه لو قال : رمى المقدار نسوة آل حرب بحدثان ؛ لكان أقرب ، وقد عكس هذا الكلام كما ترى ، وقوله « فرد شعورهنّ — إلخ » هذا يشبه ماحكى عن العريان بن الهيثم لما سأله عبد الملك عن حاله ، فقال : ابيضّ منى ما كنت أحبّ أن يسودّ ، واسودّ منى ما كنت أحبّ أن يبيضّ ، ثم قال :

وَكُنْتُ شَبَابِى أَبْيَضَ اللَّوْنِ زَاهِراً فَصِرْتُ بُعَيْدَ الشَّيْبِ أَسْوَدَ حَالِكَا

ومعنى بيت ابن الزبير — وهو بيت الشاهد — صارت شعورهنّ بيضا من الحزن ووجوههنّ سودا من اللطم ، وقوله « فإنك لو رأيت — إلى آخر البيتين » قال التبريزى : من سمع هذين البيتين ولم يعرف المعنى قدّر أن فيهما خطأ ؛ لأنه قال « لو سمعت بكاء هند ورملة » وهما امرأتان ، ثم قال « سمعت بكاء باكية و باك » فجاء بأنثى وذكر ؛ ثم قال « أبان الدهر واحدها » ، والمعنى هما تنوحان معا وتلطمان الخدود معا لاتفتر إحداهما دون الأخرى فيقدّر أنهما باكية واحدة ؛ لاتصال أصواتهما وصكهما ، وعطف بقوله « و باك » على «باكية أبان الدهر واحدها الفقيدا » فكأنه قال : وباك كذلك . اه ، ومجمل هذا أن جملة «أبان الدهر واحدها الفقيدا » صفة للمعطوف عليه وحده وهو

(وخُصَّ بِالتَّعْلِيقِ [1])، وهو إبطال العمل لفظاً لامحلا (وَالْإِلْغَاءَ) وهو إبطاله لفظاً ومحلا ،

قوله « باكية » وللمعطوف صـفة أخرى محذوفة تدلّ عليها صفة المعطوف عليـه ، وأنه عبر عن الاثنتين وهما « هند ورملة» بالواحدة فى قوله « باكية »؛لأن حكمهما واحد ؛ فما ينسب إلى إحداهما فقد نسب إليهما جميعا ، وكأنه قال : سمعت بكاء باكيتين أبان الدهر واحدهما الفقيد و باك أبان الدهر واحده الفقيد ، ورواية القالى :

بَكَيْتَ بُكَاءَ مُعْوِلَةٍ حَزِينٍ   أَصَابَ ٱلدَّهْرُ وَاحِدَهَا الْفَقِيدَا

الإعراب : « رد » فعل ماض ، وفيه ضمير مستتر عائد إلى الحدثان المذكور فى أوّل الأبيات فاعل « شـعورهنّ » مفعول أوّل لرد ، والضمير مضاف إليـه « السود » صـفة لشعور ، وصفة المنصوب منصوبة « بيضا » مفعول ثان لردّ « ورد » الواو عاطفة ، ردّ : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر عائد إلى الحدثان أيضا « وجوههنّ » مفعول أوّل لردّ ، والضمير مضاف إليه « البيض » صفة لوجوه « سودا » مفعول ثان لردّ .

الشاهد فيه : قوله « رد شعورهنّ بيضا » وقوله « رد وجوههنّ سودا » حيث استعمل فيه « ردّ » بمعنى صير ، ونصب به مفعولين ، فى الموضعين جميعا ، كما هو واضح من الإعراب .

ومن أنـكر مجيء « رد » بمعنى صير يجعل قوله « بيضا » حالا من الشعور وقوله « سودا » حالا من الوجوه ؛ إلا أن معنى التصيير واضح فى هذا البيت .

(١) اعلم أن ههنا ثلاثة أمور نريد أن ننبهك إليها ، الأول فى معنى التعليق والإلغاء والفرق بينهما ، والثانى فى بيان اختصاصهما بأفعال القلوب على ماتشعر به عبارة الناظم ، والثالث فى بيان أمور أخرى لاتجرى فى غير أفعال القلوب ، فنقول :

(الأمر الأوّل) فى بيان معنى التعليق والإلغاء والفرق بينهما ؛ أما التعليق فهو — كما قال الشارح — إبطال العمل لفظا لامعنى . فإذا قلت : علمت أزيد فى الدار أم عمرو ؛ فليس لعلم عمل فى لفظ الجملة التى بعد حرف الاستفهام كما ترى ، ولـكن هذه الجملة فى محل نصب بعلم ؛ والدليل على أن هـذه الجملة فى محل نصب أنه يجوز لك أن تعطف عليها جملة أخرى منصوبة الجزءين ؛ فتقول : علمت لزيد قائم وعمرا منطلقا ؛ مثلا ؛ وأما الإلغاء فهو — كما قال الشارح أيضا — إبطال العمل فى اللفظ والمعنى جميعا ، فإذا قلت : زيد ظننت مسافر ؛ فزيد : مبتدأ ، ومسافر : خبره ، وظننت : جملة من فعل وفاعل لامحل لهـا معترضة بين المبتدأ وخبره ، وجملة المبتدأ والخبر لامحل لهاأيضا ؛ لأنها ابتدائية ، ولاعمل لظننت فى محل جملة المبتدأ والخبر،كما لاعمل له فى لفظها ؛ والفرق بين التعليق والإلغاء من وجهين ، الأول : أن الجملة المعلق عنها فى محل نصب ، على ماقدمنا ، والجملة الملغى العامل عن العمل فيها لامحل لها من الإعراب لـكونها ابتدائية ، والثانى أن إلغاء العامل عن العمل فى المعمولين أمر اختيارى ، لايجب أن تصير إليه سواء أتوسط المعمول أم تأخر ، إلا أن

... ...

الأولى فى المتوسط الإعمال ، وقيل : هما سواء ، وفى المتأخر الإلغاء ، وذهب الأخفش إلى وجوب الإلغاء فيهما ، وأما التعليق الذى هو إبطال العمل لفظا فأمر لامحيص لك عنه ، فلا يجوز لك أن تعمل العامل فى اللفظ ، وزاد بعض الناس فرقا ثالثا من حيث المعنى ، وهو أن الجملة الملغى عنها فى نحو قولك : زيد ظننت مسافر ، مبنية على اليقين وقد طرأ الشك عليها ، ومعنى هذا أنك إذا قلت : زيد مسافر؛ فأنت جازم بثبوت المحمول الذى هو الخبر للموضوع الذى هو المبتدأ ، فإذا قلت : ظننت زيدا مسافرا ؛ فنسبة ثبوت المحمول للموضوع مظنونة الوقوع ، فإذا قلت : زيد ظننت قائم ؛ فإنك قد بدأت الأمر على الجزم بثبوت المحمول للموضوع ، ثم بعد أن ذكرت المبتدأ مرفوعا عرض لك الشك فزدت ظننت أو إحدى أخواتها ؛ لتدل على أن ثبوت المحمول للموضوع ليس أمرا تجزم به وتوقن أنه فى الواقع كذلك ، ولكنه ثابت فى ظنك أو علمك لاغير؛ ولكن المحقق الرضى أنكر ذلك ، قال :[1] « وقيل : الجملة الملغى عنها فى نحو زيد قائم ظننت مبنية على اليقين ، والشك عارض ، بخلاف المعلق عنها ، وليس بشىء ؛ لأن الفعل الملغى لبيان ماصدرعنه مضمون الجملة من الشك أو اليقين ، ولاشك أن معنى الفعل الملغى معنى الظرف ؛ فنحو زيد قائم ظننت ، بمعنى زيد قائم فى ظنى ، ويمنع الظرف كون الكلام الأول مبنيا على اليقين » اهـ

(الأمر الثانى) : ظاهر عبارة الناظم أن التعليق والإلغاء جميعا خاصان بأفعال القلوب سوى ما استثناه؛ فلا يجرى واحدمنهما فى غير أفعال القلوب ، وهذا كلام مستقيم بالنظر إلى الإلغاء ؛ فإنه لايجرى فى غير هذه الأفعال ، وأما بالنظر إلى التعليق فليس بصحيح ؛ وخاصة التعليق بالاستفهام حرفا كان المستفهم به أو اسما ؛ ولهذا السبب قال العلامة الصبان : «ثم التخصيص إضافى : أى بالنسبة لهب وما بعده ؛ فلا يرد جريان التعليق فى نحو فكر وأبصر ، أو التخصيص بالنظر إلى مجموع الإلغاء والتعليق ، والباء داخلة على المقصور » اهـ . وحاصل هذا الكلام أنه أجاب عما يوهمه عبارة الناظم بجوابين : الجواب الأول ، أن المراد أن الأفعال المذكورة من قبل هب قد اختصت بالتعليق والإلغاء، لكن ليس هذا القصر حقيقيا بالنظر إلى جميع الأفعال، ولكن القصر إضافى: أى بالنظر إلى بعض الأفعال ، و بعض الأفعال هوهب وماذكر بعده ، والجواب الثانى أن الإلغاء والتعليق معا يختصان بأفعال القلوب دون جميع ماعداها من الأفعال ، لكن لاعلى معنى أن كل واحد بمفرده من التعليق والإلغاء يختص بها ، بل على معنى أن جريانهما معا خاص بها ؛ فلا ينافى ذلك أن يجرى واحد منهما ــ وهو التعليق ــ فى غير هذه الأفعال

بقى أن نقول لك : إن يونس بن حبيب رحمه الله قد أجاز التعليق فى جميع الأفعال ، فيجوز عنده أن تقول : ضربت أيهم فى الدار ، وأن تقول : قتلت أيهم فى البيت ، وقد مضى فى باب

(١) انظر شرح الكافية (ج ٢ ص ٢٦٠) .

... ...

الاسم الموصول (ج ١ ص ١٩٨) أنه حمل على التعليق قوله تعالى: (ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ) ، والجمهور على أنه ليس كل فعل يصح تعليقه عن العمل ،مع تسليمهم أن التعليق ليس خاصا بأفعال القلوب ؛ بل يجرى التعليق فى أربعة أنواع من الفعل : (النوع الأول) كل فعل شك لاترجيح فيه لأحد الجانبين على الآخر ، نحو شككت أزيد فى الدار أم عمرو ، ونسيت أإبراهيم مسافر أم خالد ، وترددت أكان معى خالد أمس أم لم يكن (النوع الثانى) كل فعل يدل على العلم ، نحو علمت أوفىّ أنت أم غادر ، وتبينت أصادق أنت أم كاذب ، ودريت أتحفظ الجميل الذى يسدى إليك أم تكفر الصنيعة (النوع الثالث) كل فعل يطلب به العلم ، نحو فكرت أنقيم أم نظعن ، وامتحنت عليا أيصبر أم يجزع ، و بلوت إبراهيم أيشكر أم يكفر ، وسألت أتزورنا غدا أم لا ، واستفهمت أباق أنت أم مسافر (النوع الرابع) كل فعل من أفعال الحواس الخمس ، نحو لمست ، وأبصرت ، ونظرت ، واستمعت ، وشممت ، وذقت

ومن تكملة هذا البحث أن نقول لك : إن الجملة الواقعة بعد الفعل المعلق عن العمل فى محل نصب بإجماع النحاة بصريهم وكوفيهم إذا لم يكن العامل قد استوفى معموله ، ولكن إذا كان الفعل من النوع الأول ، وهو الأفعال الدالة على الشك ، نحو شككت أإبراهيم عندك أم على ، فالجملة فى موضع مفعول بنزع الخافض ، و إن كان الفعل من النوع الثانى ، وهو الأفعال الدالة على معنى العلم ، نحو علمت أزيد فى رفقتك أم خالد ، فالجملة فى محل نصب بنفس العامل بمقتضى وضعه ، و إن كان الفعل من النوع الثالث ، وهو الأفعال التى يطلب بها العلم ، نحو فكرت أأعاقبك أم أعفو عنك ؛ فالجملة فى محل نصب بنفس العامل لكن لا بمقتضى وضعه بل لتضمه معنى علم ، أوعرف ، ألست ترى أن فكر فعل لازم بحسب وضعه ؟ لكنه لما طلب به المعرفة وتضمن معناه تعدى تعديته . وتكون الجملة المعلق عنها بدلا مما قبلها ؛ إذا استوفى العامل معموله ، نحو فكرت فى زيد أيسافر أم يقيم ، فالجملة ههنا فى محل جر بدل من زيد .

(الأمر الثالث) بقى مما تختصّ به أفعال القلوب شيئان :

أولهما : أنه يجوز أن يكون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين،سواء أكان الضميران متحدى المعنى ، نحو عَلِمْتُنِي قَائِماً ، ونحو قوله تعالى : (إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْراً) أم كان أحد الضميرين بعض الآخر ، نحوقولك : رَأَيْتُنَا نَتَسَابَقُ أَمَامَ الأَمِيرِ ، و إنما لم يجز فى غير هذه الأفعال أن يكون فاعلها ومفعولها كذلك؛ لأن أصل الفاعل أن يكون مؤثرا ، وأصل المفعول أن يكون متأثرا منه ، وأصل المؤثر أن يغاير المتأثر ؛ فان اتحدا معنى كره اتفاقهما لفظا ، فلا تقول فى الاسم الظاهر : ضرب زيد زيدا ، وأنت تريد ضرب زيد نفسه ، ولاتقول أيضا: ضربتنى ، ولاتقول: ضربتك ، و إن

(مَا) ذكر (مِنْ قَبْلِ هَبْ) من أفعال القلوب ، وهو أحد عشر فعلا ، وذلك لأن هذه الأفعال لا تؤثر فيما دخلت عليه تأثير الفعل فى المفعول ؛ لأن مُتَنَاوَلَهَا فى الحقيقة ليس هو الأشخاص ، وإنما متناولها الأحداث التى تدل عليها أسامى الفاعلين والمفعولين ، فهى ضعيفة العمل ؛ بخلاف أفعال التصيير . وإنما لم يدخل التعليق والإلغاء هَبْ وَتَعَلَّمْ ـ وإن كانا قلبيين ـ لضعف شبههما بأفعال القلوب ، من حيث لزوم صيغة الأمر ، كما أشار إليه بقوله :

(وَالْأَمْرَ هَبْ قَدْ أُلْزِمَا ، كَذَا تَعَلَّمْ) أُلزما : ماضٍ مجهولٌ فيه ضمير مستتر يعود على هَبْ نائب عن الفاعل ، والألف للإطلاق ، والأمر نصب بالمفعولية ، والجملة خبر المبتدأ ، وهو هَبْ

(وَلِغَيْرِ الْمَاضِ) وهو : المضارع ، والأمر ، واسم الفاعل ، واسم المفعول ، والمصدر (مِنْ سِوَاهُمَا) أى : سوى هَبْ وَتَعَلَّمْ ، من أفعال الباب (اجْعَلْ كُلَّ مَالَهُ) أى : للماضى (زُكِنْ) أى : علم ، من الأحكام ، من نَصْبِ مفعولين هما فى الأصل مبتدأ وخبر ، نحو أَظُنُّ زَيْدًا قَائِمًا ، وياهذا ظُنَّ زيداً قائماً ، وأنا ظانٌّ زيداً قائما ، ومررت برجل مَظْنُونٍ أَبُوهُ قَائِمًا ، وأعجبنى ظَنُّكَ زَيْدًا قائمًا ؛ ومن جواز الإلغاء فى القلبى وتعليقه على ما ستراه .

تخالفا لفظا ؛ لأنهما متحدان فى المعنى ، وفى أن كل واحد منهما ضمير متصل ؛ فلما كان الأمر كذلك قصدوا ـ إذا اتحد معنى الفاعل والمفعول ـ أن يتغايرا فى اللفظ بقدر الإمكان ، ومن ثم جوّزوا أن تقول : ضرب زيد نفسه ؛ لأنه صار النفس بسبب إضافته إلى ضمير زيد كأنه غيره ؛ لأن الغالب فى المضاف أن يكون غير المضاف إليه ، لكن لما كان مفعول أفعال القلوب ليس هو الاسم المنصوب عند التحقيق ، بل هو مضمون الجملة التى صار طرفاها مفعولين ، ألا ترى أنك إذا قلت : علمت زيدا قائما ، فالمعنى عند التحقيق علمت قيام زيد ؛ وكذلك إذا قلت : علمتنى مسافرا ، فالمعنى علمت سفرى ؛ فلما كان الاسم الأوّل من الاسمين المنصوبين بعد فعل القلب ليس هو المفعول الأوّل على التحقيق كما قلنا ساغ أن يتحد فى المعنى مع الفاعل ، وأن يتحد كذلك فى كونه ضميرا منصوبا .

(الثانى : مما تختص به أفعال القلوب) أنه يجوز أن تدخل أن المفتوحة الهمزة على مفعوليها ، فتقول : علمت أنك مسافر ، وظننت أن خالدا مقيم ، ولا يجوز ذلك فى غير أفعال القلوب ، فلا تقول : أعطيت أن بكرا درهما ، ولا تقول : ضربت أن خالدا سوطا ، والسرّ فى ذلك هو ما حدثتك به من أن حقيقة الأمر فى أفعال القلوب أن مفعولها هو مصدر المفعول الثانى مضافا إلى المفعول الأوّل ؛ وأن المفتوحة الهمزة قد وضعت لتسبك مدخوليها بهذا المصدر ، فدخولها بعد أفعال القلوب مما يبين حقيقة أمرها ، فأما غير أفعال القلوب فمفعولها قد يكون ذاتا وقد يكون غير ذات ، ولكنه على كلّ حال لا يكون المصدر المذكور ؛ فلذلك امتنع وقوع أن المفتوحة بعدها ؛ لأن دخولها مما يخالف طبيعتها ولا يتفق مع أصلها ؛ فافهم ذلك فإنه بحث حقيق بأن تحرص عليه

(وَجَوِّزِ الْإِلْغَاءَ لاَ فِى) حال (الابْتِدَا) بالفعل ، بل فى حال توسطه أو تأخره ، وَصَدَق ذلك بثلاث صور :

الأولى : أن يتوسط الفعل بين المفعولين ، والإلغاء والإعمال حينئذ سواء ، كقوله :

٣٣٢ — * شَجَاكَ أَظُنُّ رَبْعُ الظَّاعِنِينَ *

---

٣٣٢ — هذا صدر بيت ، وعجزه :

* فَلَمْ تَعْبَأْ بِعَذْلِ العَاذِلِينَا *

ولم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سابق أو لاحق

اللغة : « شجاك » أحزنك « ربع » هو المنزل ينزلونه ويقيمون فيه « الظاعنين » جمع ظاعن ، وهو المسافر « تعبأ » تقول : ماعبأت بفلان ، تريد أنك ما اكترثت له ولا اهتممت به « عذل » العذل : اللوم على الحب والتعنيف عليه

المعنى : يقول : أظن أن منزل أحبتك الذين ارتحلوا قد أحزنك وأخذ عليك قلبك حين رأيته ، فأظهرت الأسى والألم غير مبال بما تسمعه من لوم اللائمين وما يصيبك من تعنيفهم

الإعراب : «شجاك» شجى : فعل ماض ، والكاف ضمير المخاطب مفعول به مبنى على الفتح فى محل نصب « أظن » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وجملة الفعل وفاعله لا محلّ لها من الإعراب معترضة بين الفعل وفاعله « ربع » بالرفع : فاعل شجى ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « الظاعنين » مضاف إليه ، مجرور بالياء نيابة عن الكسرة ؛ لأنه جمع مذكر سالم ، وجملة الفعل الذى هو شجى وفاعله لا محل لها من الإعراب ابتدائية ، وستعرف وجها آخر من الإعراب عند بيان الاستشهاد به « لم » نافية جازمة « تعبأ » فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون « بعذل » جار ومجرور متعلق بتعبأ ، وعذل مضاف ، و « العاذلين » مضاف إليه ، مجرور بالياء نيابة عن الكسرة ؛ لأنه جمع مذكر سالم ، والنون عوض عن تنوين المفرد

الشاهد فيه : قوله « شجاك أظن ربع » حيث توسط العامل وهو قوله أظنّ ، بين المسند وهو قوله شجاك والمسند إليه وهو قوله ربع ، وتوسط العامل بين المسند والمسند إليه مجوّز لإلغائه عند جمهور النحاة ، ومعنى هذا أنه يجوز عندهم إبطال عمل هذا العامل فى لفظ المسند والمسند إليه ومعناهما جميعا ، كما يجوز عندهم إعمال هذا العامل فى لفظهما ، وقد روى هذا البيت برفع « ربع » ونصبه ؛ فأما رفعه فعلى أن جملة « شجاك ربع الظاعنين » جملة فعلية مؤلفة من فعل هو شجى وفاعل هو ربع ، وهى جملة ابتدائية لا محل لها من الإعراب ، وأما نصب « ربع » فعلى أن جملة « شجاك » جملة فعلية مؤلفة من فعل هو شجى وفاعل هو ضمير مستتر فيه عائد

يروى برفع « رَبْع » على أنه فاعل شجاك : أى أحزنك ، وأظن : لغو ، وبنصبه على أنه مفعول أول لأظن ، وشجاك : المفعول الثانى مقدم .

الثانية : أن يتأخر عنهما ، والإلغاء حينئذ أرجح ، كقوله :

٣٣٣ — آتٍ المَوْتُ تَعْلَمُونَ فَلَا يُرْ هِبْكُمُ مِنْ لَظَى الْحُرُوبِ اضْطِرَامُ

إلى ربع ، وهى جملة فى محلّ نصب مفعول ثان تقدّم على المفعول الأوّل ، وربع : مفعول أوّل لأظن ، وجملة أظن ومعموليه لامحلّ لها من الإعراب ابتدائية ، وكأنه قال : أظن ربع الظاعنين شجاك

ففى الكلام على الإعراب الأوّل جملتان فعليتان لامحلّ لإحداها من الإعراب ؛ الأولى جملة « شجاك ربع الظاعنين » ولا محلّ لها لكونها ابتدائية ، والثانية جملة « أظن » ولا محلّ لها لكونها معترضة . وفى الكلام على الوجه الثانى جملتان فعليتان أيضا ، وأصل هاتين الجملتين عند التدقيق ثلاث جمل ؛ إحداها جملة « شجاك » ومحلها نصب لكونها مفعولا ثانيا لأظن ، والثانية جملة « أظن ربع الظاعنين شجاك » ولا محل لها من الإعراب لكونها ابتدائية ، وأصل المفعولين جملة من مبتدأ وخبر على ماليس يخفى عليك

فإن قلت : أليس مفعولا « ظننت » أصلهما مبتدأ وخبر ؛ وأليس الخبر إذا كان فعلا لم يجز أن يتقدم على المبتدأ ؟ فكيف سوغتم هنا أن يكون قوله « شجاك » جملة فى محل نصب مفعول ثان وأن يكون قوله ربع مفعولا أوّل مع أنه يلزم على هذا تسويغ تقديم الخبر الفعلى على المبتدأ ؟ !

قلت : إنى أسلم لك أن أصل المفعول الثانى فى هذا الباب الخبر ، وأن الخبر إذا كان فعلا لم يجز أن يتقدم على المبتدأ ، ولكنى لا أسلم لك أن تقديم المفعول الثانى وهو فعل يلزم عليه جواز تقديم الخبر إذا كان فعلا ؛ وسند هذا المنع أن أحيلك على العلة الذى ذكرناها فى باب المبتدأ والخبر لعدم جواز تقديم الخبر على مبتدئه إذا كان هذا الخبر فعلا ، وهى خوف التباس المبتدأ بالفاعل ؛ فإنك إذا تدبرت فى هذه العلة أيقنت أن تسويغنا تقديم المفعول الثانى إذا كان فعلا لا يستلزم ما ذكرت ؛ لأن المفعول الأوّل لا يمكن أن يلتبس بالفاعل ، وهذا أمر غاية فى الوضوح

٣٣٣ — لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سابق أو لاحق

اللغة : « آت » هو اسم فاعل من أتى يأتى ، ومعناه جاء يجىء « يرهبكم » بضم ياء المضارعة — مضارع أرهبه بمعنى أخافه « لظى الحروب » نارها « اضطرام » اشتعال والتهاب ، وتقول : اضطرمت النار ، إذا التهبت وعلا شواظها

الثالثة : أن يتقدم عليهما ولا يبتدأ به ، بل يتقدم عليه شيء ، نحو : مَتَى ظَنَنْتَ زَيْدًا قائمًا ، والإعمال حينئذ أرجح ، وقيل : واجب .

ولا يجوز إلغاء المتقدم ، خلافا للكوفيين والأخفش[1] . (وَانْوِ ضَمِيرَ الشَّانِ) ؛ ليكون

المعنى : إن الموت الذى تخافه النفوس واقع لا محالة ، وإذا كان الأمر كذلك فليس يحسن بأحد أن يجزع إذا اشتعلت نيران الحرب ؛ لأن غاية أمرها أن يموت فيها ، والموت ملاقيه من غير شك .

الإعراب : « آت » خبر مقدم ، مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين « الموت » مبتدأ مؤخر «تعلمون» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وواو جماعة الذكور فاعل ، مبنى على السكون فى محل رفع ، والجملة لا محل لها معترضة « فلا » الفاء فاء الفصيحة ، لا : حرف نهى ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يرهبكم » يرهب : فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه السكون ، والكاف ضمير الخطاب ، مفعول به ، مبنى على الضم فى محل نصب ، والميم علامة الجمع « من لظى » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من اضطرام الآتى ، وأصله صفة له ، ولكن صفة النكرة إذا تقدمت عليها أعربت حالا ، من قبل أن الصفة لا تتقدم على الموصوف ، ولظى مضاف ، و«الحروب» مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « اضطرام » فاعل يرهب ، مرفوع بالضمة الظاهرة

الشاهد فيه : قوله « آت الموت تعلمون » حيث أخر الفعل الذى أصله أن ينصب مفعولين عن مفعوليه ، وألغى هذا الفعل عن العمل فى هذين المفعولين ، ورفعهما على أن أولهما مبتدأ وثانيهما خبر عنه ، وأصل الكلام على ترتيبه الطبعى : تعلمون الموت آتيا ؛

(١) اعلم أن العامل إما أن يتأخر عن المعمولين جميعا ، نحو قولك : محمد مسافر ظننت ، ونحو قول الشاعر :

هُمَا سَيِّدَانَا يَزْعُمَانِ ، وَإِنَّمَا يَسُودَانِنَا إِنْ أَيْسَرَتْ غَنَمَاهُمَا

وإما أن يتوسط العامل بين المعمولين ، نحو قولك : محمد ظننت مسافر ، ونحو قول الشاعر :

أَبِالْأَرَاجِيزِ يَا ابْنَ اللُّؤْمِ تُوعِدُنِى وَفِى الْأَرَاجِيزِ خِلْتُ اللُّؤْمُ وَالْخَوَرُ

وإما أن يتقدم العامل عن المعمولين ، نحو قولك : ظننت محمدا مسافرا ، ونحو قول الكميت :

بِأَىِّ كِتَابٍ أَمْ بِأَيَّةِ سُنَّةٍ تَرَى حُبَّهُمْ عَارًا عَلَىَّ وَتَحْسِبُ

... ...

فإن تأخر العامل عن المعمولين جميعا ؛ فمذهب البصريين أنه يجوز لك الإعمال والإلغاء ، لـكن الإلغاء أولى ؛ لأن هذه الأفعال ضعيفة ؛ فلا تقوى على العمل متأخرة ، ومذهب الأخفش وابن أبى الربيع ، أنه لايجوز إلا الإلغاء

و إن توسط العامل بين المعمولين؛ فمذهب البصريين جواز الإعمال والإلغاء أيضا ، واختلفوا فى الأرجح منهما : فذهب قوم إلى أن الإعمال أولى من الإلغاء ، وذهب آخرون إلى أن الإعمال والإلغاء سواء .

و إن تقدم العامل عن المعمولين جميعا ؛ فمذهب البصريين أن الإعمال واجب ، ومذهب الـكوفيين والأخفش أن الإعمال والإلغاء جائزان

هذا هو المشهور من مذاهب النحاة فى هذه المسألة ، ولـكنك إذا رجعت إلى كتب النحاة رأيت تفصيلا أكثر من هذا :

فسيبويه رحمه الله لا يجيز فى العامل المتقدم إلا الإعمال ، كما هو المشهور عن البصريين ، وقد خرج جميع الشواهـد التى وردت مما ظاهره إلغاء المتقدم على أنها من قبيل التعليق الذى هو إبطال العمل فى اللفظ لا غـير ، وليست من قبيل الإلغاء الذى هو إبطال العمل فى اللفظ والموضع جميعا ، وستأتى أمثلة من هذه الشواهد مشروحة ونبين ما فيها من التخريجات ؛

وجوز ابن الطراوة فى العامل المتقدم الإعمال والإلغاء ، إلا أن الإعمال عنـده أرجح من الإلغاء ؛

وجوز المحقق الرضى فى العامل المتقدم الإعمال والإلغاء إلا أنه جعل الإلغاء قبيحا ، قال[1] : «و يقبح الإلغاء مع تأخر الجملة عن فعل القلب ؛ لأن عامل الرفع معنوى عند النحاة ، وعامل النصب لفظى ؛ فمع تقدمهما يغلب اللفظى المعنوى ، وعلى ما اخترناه فى عامل المبتدأ والخبر ، كما شرحناه فى باب الإعراب[2] ، ترافعهما ضعيف ؛ فمع تقدم عامل غيرهما يغلبهما ، ومع ذلك قد جاء :

كَذَاكَ أُدِّبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي   أَنِّى وَجَدْتُ مِلَاكُ الشِّيمَةِ الْأَدَبُ

وقوله :

أَرْجُو وَآمُلُ أَنْ تَدْنُو مَوَدَّتُهَا   وَمَا إخَالُ لَدَيْنَا مِنْكِ تَنْوِيلُ

و إنما جاز ذلك مع ضعفه؛ لأن أفعال القلوب ضعيفة ؛ إذ ليس تأثيرها بظاهر كالعلاج ، وأيضا معمولها فى الحقيقة مضمون الجملة لا الجملة ؛ وسيبويه لا يحمل ذلك على الإلغاء ، بل على التعليق و يقول : اللام مقدّرة حذفت ضرورة ، وقال غيره[3] : ضمير الشأن مقدّر بعد الفعل ، وهذا أقرب لثبوت ذلك ضرورة فى غير ذلك من نواسخ الابتداء » اهـ كلامه

(١) انظر شرح الكافية (ج ٢ ص ٢٦٠) .
(٢) ذهب المحقق إلى أن المبتدأ والخبر ترافعا ، لأن كل واحد منهما يطلب الآخر . (٣) هو ابن جنى .

هو المفعول الأول ، والجزآن جملة في موضع المفعول الثانى ، (أَوْ) انو (لاَمَ أبْتِدَا) لتكون المسألة من باب التعليق (فِي مُوهِمٍ إلْغَاءَ مَاتَقَدَّمَا) كقوله :

٣٣٤ — أَرْجُو وَآمُلُ أَنْ تَدْنُو مَوَدَّتُهَا وَمَا إخَالُ لَدَيْنَا مِنْكِ تَنْوِيلُ

---

٣٣٤ — هذا بيت من قصيدة كعب بن زهير بن أبي سلمى المزنى اللامية ، وهى التى مدح بها رسول الله صلى الله عليه وسلم واستجادها الرسول صلوات الله عليه وخلع عليه بردته حباء له ، وأوّل هذه القصيدة قوله :

بَانَتْ سُعَادُ فَقَلْبِي الْيَوْمَ مَتْبُولُ مُتَيَّمٌ إثْرَهَا لَمْ يُفْدَ مَكْبُولُ

وقبل البيت المستشهد به قوله :

أَكْرِم بِهَا خُلَّةً لَوْأَنَّهَا صَدَقَتْ مَوْعُودَهَا أَولَوَانَّ النُّصْحَ مَقْبُولُ
لَـكِنَّهَا خُلَّةٌ قَدْ سِيطَ مِنْ دَمِهَا فَجْعٌ وَوَلْعٌ وَإخْلاَفٌ وَتَبْدِيلُ
فَمَا تَدُومُ عَلَى حَالٍ تَكُونُ بِهَا كَمَا تَلَوَّنُ فى أَثْوَابِهَا الْغُولُ
وَلاَ تَمَسَّكُ بِالْوَعْدِ الَّذِى زَعَمَتْ إلاَّ كَمَا يُمْسِكُ المَاءَ الْغَرَابِيلُ
فَلاَ يَغُرَّنْكَ مَا مَنَّتْ وَمَا وَعَدَتْ إنَّ الْأَمَانِيَّ وَالْأَحْلاَمَ تَضْلِيلُ
كَانَتْ مَوَاعِيدُ عُرْقُوبٍ لَهَا مَثَلاً وَمَا مَوَاعِيدُهَا إلاَّ الْأَبَاطِيلُ
أَرْجُو وَآمُلُ أَنْ تَدْنُو مَوَدَّتُهَا وَمَا إخَالُ ... البيت ، وبعده :
أَمْسَتْ سُعَادُ بِأَرْضٍ مَا يُبَلِّغُهَا إلاَّ الْعِتَاقُ النَّجِيبَاتُ المَرَاسِيلُ
وَلَنْ يُبَلِّغَهَا إلاَّ عُذَافِرَةٌ لَهَا عَلَى الْأَيْنِ إرْقَالٌ وَتَبْغِيلُ

اللغة : « بانت » فارقت وارتحلت ، وتقول : بان فلان يبين بينا ، مثل باع يبيع بيعا ، وبينونة ، أيضا . وقد اختلف النحاة فى البينونة ؛ فقال البصريون : أصله بينونة ، بياءين أولاهما زائدة وثانيتهما عين الكلمة ، ووزنها حينئذ فيعلولة ؛ ثم خفف بحذف الياء الثانية ، كما يخفف هين ولين وسيد وميت ، فى نحو قول الشاعر :

هَيْنُونَ لَيْنُونَ أَيْسَارٌ ذَوُو كَرَمٍ سُوَّاسُ مَكْرُمَةٍ أَبْنَاءُ أَيْسَارِ

وفى نحو قول الآخر :

لَيْسَ مَنْ مَاتَ فَاسْتَرَاحَ بِمَيْتٍ إنَّمَا الْمَيْتُ مَيِّتُ الْأَحْيَاءِ

... ...

إِنَّمَا المَيْتُ مَنْ يَعِيشُ كَئِيباً   كَاسِفاً بَالُهُ قَلِيلَ الرَّجَاءِ

وقال الكوفيون : أصله بينونة ، بوزن عصفورة ، ثم كسرت الباء لتسلم الياء ؛ لأن الياء الساكنة لا يكون ماقبلها إلامكسورا ، ثم بعد أن كسرت الباء لتسلم الياء فتحت للتخفيف ، فوزن الكلمة عندهم فعلولة ، وفعلوا ذلك بديمومة وصيرورة وسيدودة مما أصل عينه واو ، حملا لذوات الواو على ذوات الياء ؛ لأن ذوات الياء فى هذا البناء أكثر ، ومذهب البصريين أصح مستندا لمجىء البناء الأصلى الذى زعموه فى بعض هذه الكلمات ؛ كما فى قول الراجز :

يَالَيْتَ أَنَّا ضَمَّنَا سَـــفِينَه   حَتَّى يَعُودَ الْوَصْلُ كَيَّنُونَه

وقول كعب « متبول » هو اسم مفعول من تبله الحب ، إذا أضناه وأسقمه ، ويقال : تبلهم الدهر ، بمعنى أفناهم ، ومنه قول الأعشى ميمون :

أَأَنْ رَأَتْ رَجُلاً أَعْشَى أَضَرَّ بِهِ   رَيْبُ المَنُونِ وَدَهْرٌ مُفْسِدٌ تَبِلُ

« متيم » اسم مفعول من تيمه الحب ــ بتضعيف الياء ــ إذا ذلله وقهره وعبده ، ومنه قالوا : تيم اللات ، يريدون عبدها « إثرها » بكسر الهمزة وسكون الثاء المثلثة أو بفتح الهمزة والثاء جميعا فى غير هذا البيت ــ يريد بعدها ، وهو ظرف لغو متعلق بمتيم ، أو ظرف مستقر متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر فى متيم «يفد» مضارع مبنى للمجهول ، وماضيه المبنى للمعلوم فدى الأسير يفديه فداء ، ومعناه دفع لآسريه جزاء إطلاقهم إياه « مكبول » اسم مفعول من كبلته ــ بتخفيف الباء ــ إذا وضعت فى رجله الكبل ، وهو القيد ، وتقول : كبلته وكبلته ــ بالتخفيف أو التشديد ــ والكبل : بفتح فسكون أو بكسر فسكون ، وقوله « أكرم بها » هو تعجب ، مثل ما أكرمها ، ومثله قوله تعالى : (أَسْمِـعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُونَنَا) ، وقوله « خلة » هو بضم الخاء ، وهى الصداقة ، ومنه قوله تعالى :(لاَ بَيْعٌ فِيهِ وَلاَ خُلَّةٌ) ، وتطلق الخلة على الصديق مذكرا أو مؤنثا ، أما إطلاقها على المذكر فكقول الشاعر :

أَلاَ أَبْلِغَا خُـــلَّتِي جَابِراً   بِأَنَّ صَـــدِيقَكَ لَمْ يُقْتَلِ

وأما إطلاقها على المؤنث فكما فى بيت كعب الذى نحن بصدده ، وكما فى قول عروة بن حزم :

أَلاَ قَبَّحَ اللهُ الْوُشَاةَ وَقَوْلَهُمْ   فُلاَنَةُ أَضْحَتْ خُلَّةً لِفُلاَنِ

والسبب فى هذا أن أصلها مصدر كما قدمنا (وانظر شرح الشاهد ٢٩٩ فى ص ٢٠ من هذا الجزء) وقوله «لو» يجوز أن تكون دالة على التمنى فلاجواب لها مثلها فى قوله تعالى : (لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً) ويحتمل أن تكون شرطية فجوابها محذوف : أى لو صدقت موعودها لسرتنا بذلك «قد سيط»

... ...

تقول : ساط الماء وغيره يسوطه سوطا ؛ إذا خلطه بغيره وضربهما حتى يمتزجا ، ومنه قيل للآلة التى يضرب بها : السوط ؛ لأنه يخلط الدم باللحم ، و « من » بمعنى فى ههنا ، مثلها فى قوله تعالى : (إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ) ، وقوله جل ذكره : (أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ) وقوله « فجع » هو مصدر فجعه يفجعه ، مثل فتح يفتح ، إذا أصابه بمكروه ، والفجيعة : كلّ مايوجع ويؤلم من المصائب « وولع » هو مصدر ولع — بالفتح ، ومعناه كذب « تلون » هو بفتح التاء — وأصله تتلون بتاءين فحذف إحداهما ، ومثله قوله « تمسك » أصله تتمسك « الأمانى» بتشديد الياء : جمع أمنية ، مثل أثفية وأثافى ، وأصل أمنية أمنوية ، بزنة أكذوبة وأضحوكة وأعجوبة ، فقلبت الواو ياء ثم أدغمت فى الياء بعدها وكسرت النون لتناسب الياء « مواعيد عرقوب » قد ذكرنا (فى شرح الشاهد رقم ١٣٥ فى ص ٢٤٥ من الجزء الأوّل) أنه رجل من العماليق يضرب به المثل فى خلف الوعد « أرجو وآمل » الأمل هو الرجاء ، وعطف أحدهما على الآخر للتفسير « أن تدنو » كان من حقه أن يظهر الفتحة على الواو ، لكنه عامل المنصوب معاملة المرفوع حين اضطرّ إلى ذلك ، ومثله قول الأعشى ميمون :

فَآلَيْتُ لَا أَرْثِى لَهَا مِنْ كَلَالَةٍ وَلَا مِنْ حَفًى حَتَّى تُلَاقِى مُحَمَّدَا

أو يكون قد أهمل أن المصدرية حملا على «ما» أختها (وانظر فى هذا الموضوع شرح الشاهدين : ٤٠ و ٤١ فى ص ٧٧ من الجزء الأوّل) « إخال » بمعنى أظنّ « تنويل » مصدر نوّلته — بتشديد الواو — أى أعطيته « العتاق » جمع عتيق ، والعتيق من الخيل والإبل وغيرهما : الكريم الأصيل « النجيبات » جمع نجيبة ، وهى الكريمة ، ويروى « النجيات » بياء مشدّدة وهو جمع نجية ، والنجية : السريعة « عذافرة » بضم العين المهملة — الناقة الصلبة العظيمة « الأين » الإعياء والتعب ، وذكر أبو زيد وابن فارس أنه لا فعل له « إرقال » مصدر أرقل ، إذا أسرع ، وتقول : أرقل البعير ، وأرقلت الناقة ، إذا أسرعت « تبغيل » هو مشى فيه اختلاف بين العنق والهملجة ، يريد أنها مسرعة شديدة و إن تعبت .

الإعراب : « أرجو » فعل مضارع ، مرفوع بضمة مقدرة على الواو ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « وآمل » الواو عاطفة ، آمل : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « أن » حرف مصدرى ونصب ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « تدنو » فعل مضارع منصوب بفتحة مقدرة على الواو منع من ظهورها إجراء المنصوب مجرى المرفوع « مودتها » فاعل بتدنو ، والضمير العائد إلى سعاد مضاف إليه ، وأن مع مادخلت عليه فى تأويل مصدر منصوب يتنازعه الفعلان قبله ؛ وكل منهما يطلبه مفعولا به ، و إعمال أولهما أولى عند الكوفيين و إعمال ثانيهما أولى عند البصريين ، وأيهما أعملته فيه

... ...

فالثانى منهما مفعول محذوف يدل عليه هـذا المذكور ، وكأنه قال : أرجو دنوّ مودّتها . وآمل دنوّ مودتها « وما » الواو استئنافية ، ما : نافية « إخال » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «لدينا منك تنويل» يجوز لك فى هذه العبارة عدة أعاريب (الإعراب الأول) أن تجعل « لدينا » ظرفا متعلقا بمحذوف خبر مقدم ، وضمير المتكلم المعظم نفسه مضاف إليه ، ومنك : جار ومجرور متعلق بتنويل الآتى ، أو بمحذوف حال منه على رأى سيبويه الذى يجوز مجىء الحال من المبتدأ ، أو بمحذوف حال من الضمير المستقر فى الظرف الواقع خبرا ، و «تنويل» مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب مفعول ثان لإخال ، والمفعول الأول ضمير شأن محذوف ، وتقديره وما إخاله (أى الحال والشأن) لدينا منك تنويل ، وهـذا الوجه أشار إليه الشارح رحمه الله . (الإعراب الثانى) أن يكون إعراب المفردات كما تقدم فى الوجـه الأول ، ولكن تجعل جملة المبتدأ والخبر فى محل نصب سدّت مسدّ مفعولى إخال ، ولا تقدر ضمير شأن ، وتقدّر لام ابتداء علقت إخال عن العمل فى لفظ الجملة ، وجعلتها عاملة فى محل الجملة ، والأصل : وما إخال للدينا منك تنويل ، وهـذا الوجه أيضا قد أشار إليه الشارح رحمه الله (الإعراب الثالث) أن تجعل قوله « تنويل » فاعلا بقوله « لدينا » أو فاعلا بقوله « منك » ؛ لأن كل واحد منهما متعلق باستقرار محذوف إما فعل و إما اسم فاعل ، وكل منهما يطلب فاعلا ، ونظيره قوله تعالى : (أَفِى اللهِ شَكٌّ) يجوز أن تجعله جملة من مبتدأ وخبر على التقديم والتأخير ، وأن تجعل الاسم مرفوعا على أنه فاعل بالظرف قبله .

فان قلت : فان من شرط إعمال الظرف والجار والمجرور أن يعتمد على نفى أو استفهام كما فى الآية الكريمة .

قلت : لنا فى هـذا البيت أحد وجهين : الأول : أن ندعى أنه على مذهب الكوفيين ، والأخفش الذين لايشترطون فى إعمال الظرف والجار والمجرور الاعتماد على النفى أو الاستفهام (وانظر ص ٢٥٠ من الجزء الأول من هذا الكتاب) ، والوجه الثانى : أن نقول : إن الظرف ههنا معتمد على حرف النفى ، وهو « ما » فى قوله « وما إخال » وقد فصلت « إخال » بين حرف النفى ومدخوله ، كما فصل بينهما بخلتنى فى قول الشاعر :

مَا خِلْتُنِي زِلْتُ بَعْدَكُمْ ضَمِناً ... أَشْكُو إِلَيْكُمْ حُمُوَّةَ الْأَلَمِ

وكما فصل باخال بين سوف ومدخولها فى قول زهير :

وَمَا أَدْرِى وَسَوْفَ إِخَالُ أَدْرِى ... أَقَوْمٌ آلُ حِصْنٍ أَم نِسَاءُ

وكما فصل بين لا ومنفيها بأراها فى قول الشاعر :

وَلاَ أَرَاهَا تَزَالُ ظَالِمَةً ... تُحْدِثُ لِي قَرْحَةً وَتَنْكَؤُهَا

... ...

(الإعراب الرابع) أن تجعل « إخال » ملغاة عن العمل فى لفظ الجملة وفى محلها جميعا؛ بسبب تقدم « ما » النافية عليها؛ فقد عرفت فى كلام الشارح رحمه الله أن للالغاء ثلاثة أسباب: (الأول) توسط العامل بين المعمولين (الثانى) تأخر العامل عن المعمولين جميعا (الثالث) أن يتقدم عن العامل شىء مع أن العامل مقدم عن المعمولين جميعا .

الشاهد فيه : قوله « وما إخال لدينا منك تنويل » حيث ورد فيه ماظاهره إلغاء « إخال » عن العمل مع تقدمه عليهما؛ وقد تمسك بهذا الظاهر الكوفيون ، وبنوا عليه أنه يجوز لك أن تقول : ظننت زيد مسافر؛ فتلغى العامل مع تقدمه عن المعمولين ، وقد أجاب البصريون عن هذا الاستدلال بعدة أجوبة :

الجواب الأول : أنا لانسلم أن « إخال » فى هذا البيت ملغاة عن العمل ، بل هى عاملة ، ولكن هذه الجملة التى ظننتم أنها المفعولان جميعا ليست إلا المفعول الثانى؛ ونحن نعلم أن المفعول الثانى كما قد يكون مفردا قد يكون جملة؛ من قبل أنّ أصله الخبر ، والمفعول الأول على هذا ضمير شأن محذوف؛ وقد بينا تقديره فى إعراب البيت ، وهذا الجواب هو الذى اختاره ابن جنى؛ وذلك لأن ضمير الشأن قد عهد حذفه فى باب النواسخ نحو قول الشاعر ، وينسب إلى الأخطل :

إِنَّ مَنْ يَدْخُلِ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا   يَلْقَ فِيهَا جَآذِراً وَظِبَاءَ

ألا ترى أن التقدير : إنه من يدخل الكنيسة؛ ومثل هذا قوله صلى الله عليه وسلم : « إِنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَاباً يَوْمَ القِيَامَةِ الْمُصَوِّرُونَ » فيمن روى برفع « المصورون » كما رأيت ، التقدير : إنه (أى الحال والشأن) من أشد الناس - إلخ ، ومثله قول الشاعر ، وهو من شواهد سيبويه :

إِنَّ مَنْ لاَمَ فِي بَنِي بِنْتِ حَسَّا   نَ أَلُمْهُ وَأَعْصِهِ فِي الْخُطُوبِ

الجواب الثانى : أنا لانسلم أيضا أن « إخال » ملغاة عن العمل فى هذا البيت ، بل هى معلقة عن العمل فى لفظ الجملة ، والسبب فى تعليقها عن العمل فى لفظ الجملة أن لام الابتداء مقدرة ، وهذا الجواب هو الذى اختاره سيبويه رحمه الله .

وحاصل هذين الجوابين منع أن تكون إخال ملغاة ، وادعاء أنها عاملة ، والفرق بينهما من وجهين (أولهما) أن معموليها مذكوران على ما اختاره سيبويه ، والمذكور هو الثانى على مااختاره ابن جنى (وثانيهما) أن عملها فى محل الجملة على مااختاره سيبويه ، وفى كل واحد من المعمولين استقلالا على ما اختاره ابن جنى .

والجواب الثالث : أنا نسلم أن « إخال » ملغاة عن العمل لفظا ومحلا ، كما ذكر الكوفيون ، لكن لانسلم أن إلغاءها فى هذا البيت يدل على جواز إلغائها إذا تقدمت على المعمولين جميعا فى كل حالة من حالات التقدم ، كما يزعم الكوفيون ، بل نقول : إن محل جواز إلغاء العامل عن

وقوله :

٣٣٥ — كَذَاكَ أُدِّبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي ... أَنِّي رَأَيْتُ مِلَاكُ الشِّيمَةِ الْأَدَبُ

العمل وهو متقدم على المعمولين؛ أن يكون هذا العامل قد وقع فى حشو الكلام ، وههنا قد وقع العامل بعد « ما » النافية ؛ فكان فى حشو الكلام ؛ أما على ماذكرنا فى وجوه الإعراب من أن « إخال » وقعت معترضة بين « ما » النافية ومدخولها الذى هو الظرف فالأمر أظهر من أن يدل عليه ، ومثله فى ذلك قول عقيل بن علفة ، وهو من شعر الحماسة: (انظر شرح التبريزى ١-٣٧٧)

تَنَاهَوْا وَاسْأَلُوا ابْنَ أَبِي لَبِيدٍ ... أَأَعْتَبَهُ الضُّبَارِمَةُ النَّجِيدُ

وَلَسْتُمْ فَاعِلِينَ إِخَالُ حَتَّى ... يَنَالَ أَقَاصِيَ الْحَطَبِ الْوَقُودُ

فان « إخال » وقعت معترضة بين اسم الفاعل الذى هو قوله « فاعلين » و بين معموله وهو الجار والمجرور فى قوله « حتى ينال ـ إلخ » ، وأما على أن « ما » نافية لإخال فندعى أن مجرد تقديم شيء أىّ شى على العامل مجوز لإلغائه ؛ فسقط على كل وجه من هذه الوجوه استدلال الكوفيين بهذا البيت على ما ذهبوا إليه من جواز إلغاء العامل المتقدم مطلقا ؛ هذا ، وقد روى أبو العباس الأحول بيت الشاهد هكذا :

أَرْجُو وَآمُلُ أَنْ يَعْجَلْنَ فِي أَبَدٍ ... وَمَا لَهُنَّ طَوَالَ الدَّهْرِ تَعْجِيلُ

وعلى هذا يخلو البيت من الشاهد ، ولك فى هذا الذى ذكرناه المقنع والكفاية .

٣٣٥ — هذا البيت قد أورده أبو تمام فى ديوان الحماسة مع بيت آخر سابق عليه ، ونسبهما إلى بعض الفزاريين، ولم يعينه ، ورواية البيتين فى ديوان الحماسة هكذا: (انظر التبريزى ٣-١٤٧)

أُكْنِيهِ حِينَ أُنَادِيهِ لِأُكْرِمَهُ ... وَلَا أُلَقِّبُهُ وَالسَّوْأَةَ اللَّقَبَا

كَذَاكَ أُدِّبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي ... أَنِّي وَجَدْتُ مَلَاكَ الشِّيمَةِ الْأَدَبَا

ولا شاهد فى البيت على هذه الرواية لأنه نصب المفعولين لفظا لتقدم العامل عليهما ، ولكن فى البيت الأوّل إشكالا نحويا سنحاول تقريبه إليك فى ما بعد

اللغة : « أكنيه حين أناديه » من عادة العرب فى خطابهم أنهم إذا أرادوا تعظيم المخاطب وتكريمه لم يذكروه باسمه ، بل يخاطبونه بالكنية ؛ إلا أن تكون الكنية نفسها مشعرة بالذم ، يصف الشاعر نفسه بحسن العشرة « كذاك أدّبت » الكاف فى مثل هذا التعبير اسم بمعنى مثل ، واسم الإشارة يراد به مصدر الفعل المذكور بعده ، والتقدير : تأديبا مثل ذلك التأديب أدّبت، وذلك التأديب هو ماعبر عنه فى البيت السابق بأنه يكنى صاحبه ولا يلقبه ، فالكاف فى الأصل صفة لموصوف ، وهى الآن مفعول مطلق ، وقوله « حتى صار من خلق ـ إلخ » ملاك الشيء ـ بكسر

... ...

الميم أو فتحها ، بزنة كتاب أو سحاب ـ مايقوم به ، والشيمة ـ بكسر الشين ـ الخلق ، والأدب : اسم جامع لما يحسن من الأخلاق وفعل المكارم مثل ترك السفه و بذل المجهود وحسن اللقاء

الإعراب : أما البيت السابق على بيت الشاهد فعلى رواية الرفع لا إشكال فيه ؛ لأن جملة « والسوأة اللقب » فى محل نصب حال ، رابطها الواو ، وعلى رواية النصب يسأل عن إعراب « والسوأة اللقبا » والجواب عن ذلك أن نقول : إن قوله « والسوأة » الواو فيه واو المعية ، والسوأة : مفعول معه ، واللقب : مفعول به عامله قوله « ألقبه » وكأنه قال : ولا ألقبه اللقبا والسوأة ، وهذا تخريج ابن جنى للبيت ، وهو يدل على معنى مستقيم ؛ وكأنه قال : لا ألقبه من الألقاب مايصاحب السوأة ، أما اللقب الذى لا يقبح ذكره فإنى ألقبه به ، وزعم ابن مالك أن الواو فى قوله « والسوأة » واو العطف ، وقد قدم المعطوف على المعطوف عليه ، وأصل الكلام : ولا ألقبه اللقب وأسوءه السوأة ؛ فحذف العامل فى المعطوف وقدمه ، وفيه ارتكاب ضرورة لاداعى لارتكابها . وزعم العينى أن قوله « والسوأة » مرفوع على أنه مبتدأ خبره محذوف ، والجملة لا محل لها من الإعراب معترضة بين الفعل ومعموله الذى هو اللقب ، وأصل الكلام عنده ولا ألقبه اللقب والسوأة ذاك ، وأحسن هذه الوجوه ما ذكرناه عن ابن جنى ، وتقديم المفعول معه على مصاحبه مما وقع فى كلام العرب ، و إن كان جمهور النحاة على أنه لا يجوز إلا فى ضرورة الشعر ، ومنه قول الشاعر :

جَمَعْتَ وفُحْشًا غَيْبَةً وَنَمِيمَةً ثَلَاثُ خِصَالٍ لَسْتَ عَنْهَا بِمُرْعَوِى

وأما بيت الشاهد فإعرابه « كذاك » الكاف اسم بمعنى مثل صفة لموصوف محذوف يقع مفعولا مطلقا ، مبنى على الفتح فى محل نصب ، وهو مضاف واسم الإشارة مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر ، والكاف حرف خطاب ، مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب « أدبت » فعل ماض مبنى للمجهول ، وتاء المتكلم نائب فاعل ، مبنى على الضم فى محل رفع « حتى » ابتدائية ، و يجوز أن تكون غائية « صار » فعل ماض ناقص مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، واسمه ضمير مستتر فيه تقديره هو ، وكأنه قال : حتى صار هذا الأدب « من خلق » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر صار ، و ياء المتكلم ضمير مبنى على السكون فى محل جر بإضافة خلق إليه « إنى » حرف توكيد ونصب ، و ياء المتكلم اسمه مبنى على السكون فى محل نصب « وجدت » فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله ، مبنى على الضم فى محل رفع « ملاك » مبتدأ « الشيمة » مضاف إليه « الأدب » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب : إما على أنها مفعول ثان لوجد والمفعول الأوّل ضمير شأن محذوف ، وأصل الكلام : وجدته (أى الحال والشأن) ملاك الشيمة الأدب ؛ و إما على أن هذه الجملة فى محل نصب سدّت مسدّ مفعولى وجد ولام الابتداء التى تعلق الفعل عن العمل فى لفظ الجملة مقدّرة ، والأصل : وجدت لملاك الشيمة الأدب ، وجملة وجدت مع مفعوليه فى محل رفع خبر إنّ ، وجملة إن

فعلى الأول التقدير : إخاله ، ورأيته : أى الشان ، وعلى الثانى لِمَلاكُ ، وَلَلدَيْنَا ، فالفعل عامل على التقديرين .

نعم يجوز أن يكون مافى البيتين من باب الإلغاء ؛ لتقدم « ما » فى الأول و « إنِّى » فى الثانى على الفعل ، لـكن الأرجح خلافه ، كما عرفت ، فالحمل على ماسبق أولى .

(وَالْتَزِمِ التَّعْلِيقَ) عن العمل فى اللفظ ، إذا وقع الفعل قبل شىء له الصدر ، كما إذا وقع (قَبْلَ نَفْيِ مَا) النافية ، نحو « لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هٰؤُلاَءِ يَنْطِقُونَ » (وَإِنْ ، وَلاَ) النافيتين فى جواب قسم ملفوظ أو مقدر ، نحو علمتُ وَاللهِ إنْ زَيْدٌ قائم ، وعلمت إنْ زيدٌ قائم ، وعلمتُ واللهِ لا زَيْدٌ فى الدار ولا عمرو ، وعلمت لا زيد فى الدار ولا عمرو (وَلاَمُ ابْتِدَاءٍ أَو) لام جواب (قَسَمْ كَذَا) نحو « وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ » وكقوله :

٣٣٦ — وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي إنَّ المَنَايَا لاَ تَطِيشُ سِهَامُهَا

واسمها وخبرها لامحل لهامن الإعراب استئنافية للتعليل ؛ وهذا إذا رويت « إنى » بكسر الهمزة ؛ فإن رويتها بفتح الهمزة كانت صار خالية من الضمير ، وكان قوله « من خلق » جارا ومجرورا متعلقا بمحذوف خبر «صار» تقدم على اسمها ، وكانت « أن » مع مادخلت عليه فى تأويل مصدر مرفوع اسم صار ، وجعل قوله « ملاك الشيمة الأدب » جملة فى محل نصب إنما هو على رواية الرفع كما هو واضح ؛ فإن رويت بنصبهما كان « ملاك » مفعولا أول ، و« الأدب» مفعولا ثانيا

الشاهد فيه : قوله « إنى وجدت ملاك الشيمة الأدب » على رواية الرفع ، حيث ورد فيه ما ظاهره إلغاء العامل المتقدم ، وهو مما استند إليه الـكوفيون فى تجويز ذلك ، والجواب عن ذلك ، كما تقدم مفصلا فى الشاهد السابق ، من ثلاثة أوجه :

(الأول) أن نمنع أن هذا من باب الإلغاء ، وندعى أنه من باب الإعمال ؛ لأن المفعول الأول ضمير شأن محذوف ، والجملة المرفوعة الجزءين فى محل نصب مفعول ثان

(الثانى) أن نمنع أن هذا من باب الالغاء ، وندعى أنه من باب التعليق ، ولام الابتداء مقدرة وأصل الكلام : وجدت لملاك الشيمة الأدب

(الثالث) أن نسلم أنه من باب الإلغاء ، ونحرر المراد من قولنا « إنه لا يجوز إلغاء العامل المتقدم» بأن محل عدم جواز إلغاء المتقدم إذا تصدر الكلام ولم يسبقه شىء أى شىء ، فأما إذا تقدمه شىء كما فى هذا البيت فإنه يجوزفيه الإلغاء والإعمال ، ألست ترى أنه قد تقدم هنا « إن » على « وجدت » فهذا مسوغ إلغائها .

٣٣٦ - هـذا البيت على هذا الوجه من الرواية من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٤٥٦) وقد نسبه للبيد بن ربيعة العامرى ، ونسبه الأعلم الشنتمرى فى شرح شواهده للبيد أيضا ، وقد

... ...

راجعت ديوان لبيد المطبوع فى ليدن عام ١٨٩٢ وراجعت شرح القصائد العشر للتبريزى وشرح المعلقات للزوزنى وللنحاس وجمهرة أشعار العرب لأبى زيد القرشى ؛ فلم أجد هذا البيت على هذه الرواية ؛ وإنما وجدت عجزه كما هنا ، وصدره هكذا :

* صَادَفْنَ مِنْهُ غِرَّةً فَأَصَبْنَهَا *

وهذا بيت من معلقة لبيد التى مطلعها :

عَفَتِ ٱلدِّيَارُ مَحَلُّهَا فَمُقَامُهَا ... بِمِنًى تَأَبَّدَ غَوْلُهَا فَرِجَامُهَا

وقبل هذا البيت قوله :

أَفَتِلْكَ أَم وَحْشِيَّةٌ مَسْبُوعَةٌ ... خَذَلَتْ وَهَادِيَةُ الصُّوَارِ قِوَامُهَا

خَنْسَاءُ ضَيَّعَتِ الْفَرِيرَ فَلَمْ يَرِمْ ... عُرْضَ الشَّقَائِقِ طَوْفُهَا وَبُغَامُهَا

لِمُعَفَّرٍ قَهْدٍ تَنَازَعَ شِلْوَهُ ... غُبْسٌ كَوَاسِبُ مَا يُمَنُّ طَعَامُهَا

صَادَفْنَ مِنْهُ غِرَّةً فَأَصَبْنَهَا ... إنَّ الْمَنَايَا ... البيت ، وبعده :

بَاتَتْ وَأَسْبَلَ وَاكِفٌ مِنْ دِيمَةٍ ... يَرْوِى الْخَمَائِلَ دَائِمًا تَسْجَامُهَا

تَجْتَافُ أَصْلاً قَالِصًا مُتَبَدِّدًا ... بِعُجُوبِ أَنْقَاءٍ يَمِيلُ هَيَامُهَا

وهذا السياق يؤكد لك أن رواية النحاة لبيت الشاهد على الوجه الذى فى الشرح ونسبتهم إياه للبيد لاتصح ، وبخاصة إذاعلمت أنه ليس للبيد قصيدة على هذا الروى إلامعلقته التى أنشدنا لك منها هذه الأبيات

اللغة : « عفت الديار » درست وانمحت آثارها « محلها » مكان الحلول منها « ومقامها » مكان الإقامة ، وهى طول المكث ، وهما بدلان من الديار «بمنى» قال الأصمعى : « منى : موضع قريب من طخفة ، وليس يريد منى مكة» اه ، وطخفة ـ بكسر الطاء وتفتح وسكون الخاء المعجمة ـ موضع فى طريق البصرة إلى مكة ، وكان فيه يوم لبنى يربوع على قابوس بن المنذر بن ماء السماء « تأبد » توحش ، وتقول : أبدت الدار تأبد أبودا ، وتأبدت تأبدا ، إذا توحشت ، والأوابد : الوحوش « غولها » بفتح الغين المعجمة وسكون الواو ـ جبل « رجامها » بكسر الراء المهملة ـ جبل أيضا ، وهما بالحمى حمى ضرية قريبان من طخفة «أفتلك» اسم الإشارة عائد إلى الأتان المذكورة فى بيت سابق « وحشيه » يريد بها بقرة وحشية « مسبوعة » يعنى أكل السبع ولدها «خذلت» تأخرت عن البقر ، والخذول ـ بزنة صبور ـ المتأخرة « هادية » هى المتقدمة ، وسمى العنق بالهادى لتقدمه « الصوار » بضم الصاد المهملة وتخفيف الواو مفتوحة ـ جماعة البقر والظباء ،

... ...

وجمع الصوار صيران « قوامها » بكسر القاف ــ ملاكها ، يريد أن المتقدمة من البقر هى التى تهديهم إلى المـاء وتدلهم عليه « خنساء » هى قصيرة الأنف ، وأصل الخنوس التأخر ، والبقر كلها خنس ؛ فهذا وصف كاشف « الغرير » هو ولد البقرة بلغة أهل الحجاز « يرم » مضارع رام بمعنى برح مكانه وزايله ، وتقول : رام يريم ، فأما رام بمعنى طلب فمضارعه يروم « عرض الشقائق » الشقائق : جمع شقيقة ، وهى أرض غليظة بين رملتين ، وعرضها : ناحيتها « طوفها » هو ترددها وذهابها ومجيئها «و بغامها» بضم الباء الموحدة ــ صوتها «لمعفر» المعفر ــ بزنة اسم المفعول ــ ولد البقرة وغيرها من الوحش ، إذا أرادت أمه فطامه أرضعته ثم تركته ثم أرضعته ليعتاد الفطام «قهد » القهد ــ بفتح فسكون ــ الأبيض «تنازع شلوه » يريد تجاذبه ، والشلو ــ بكسر الشين وسكون اللام ــ العضو ، وجمعه أشلاء « غبس » بضم فسكون ــ جمع أغبس ، وهو الأغبر ، وأراد الذئاب « كواسب » جمع كاسب ، وهو الذى يكتسب مايأكله « مايمن طعامها » يمن ــ بالبناء للمجهول ، يريد أنه مامن أحد يمن عليها بطعامها لأنها هى التى تحصله « صادفن » وجدن « غرة » بكسر الغين المعجمة ــ أى غفلة « فأصبنها» الضمير يعود إلى الغفلة ، ويروى «فأصبنه» على أن الضمير يعود إلى الغرير « المنايا » جمع منية ، والمنية : الموت ، وهى فعيلة بمعنى مفعولة ؛ لأنها مقدورة «لاتطيش» لاتخطئ «سهامها » السهام : جمع سهم ، وليس للمنية سهام فى الحقيقة ، ولـكن استعارها لهـا ، وفى هذه العبارة استعارة مكنية وأخرى تخييلية «أسبل» هطل «واكف» المطر المقيم أياما لايقلع « ديمة » الدائم من المطر ، وأصل يائه واو ؛ لأنه من دام يدوم « الخمائل » جمع خميلة ، وهى الشجر الملتف « تسجامها » بفتح التاء ــ هو كثرة المطر « تجتاف » تدخل جوفه « أصلا قالصا» أراد أصل شجرة منقبضا «بعجوب» العجوب : جمع عجب ، والعجب ــ بفتح العين المهملة وسكون الجيم ــ فى أصل وضعه : أصل الذنب ، وإنما يريد ههنا أطراف الرمال «أنقاء» جمع نقا ، وهو الـكثيب من الرمل « يميل » يتداعى وينهار « هيامها » الهيام ــ بفتح الهـاء ــ الرمل الذى لايتمـاسك ، والضمير راجع إلى الأنقاء

الإعراب : «لقد» اللام حرف دال على التوكيد ، مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، قد : حرف تحقيق «علمت» فعل وفاعل «لتأتين » اللام واقعة فى جواب قسم محذوف ، تأتين : فعل مضارع ، مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة ، ونون التوكيد الثقيلة حرف مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب « منيتى » فاعل مرفوع بضمة مقدرة على ماقبل ياء المتـكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وياء المتكلم مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر ، وجملة «لتأتين منيتى» لامحل لهـا من الإعراب جواب القسم المحذوف ، وتقدير الـكلام : ولقد علمت والله لتأتين منيتى ، وجملة القسم وجوابه فى محل نصب بعلم « إنّ » حرف توكيد ونصب «المنايا» اسم إن ، منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر «لا» حرف

... ...

نفى مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « تطيش » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة «سهامها» فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة ، والضمير العائد إلى المنايا مضاف إليـه ، وجملة الفعل وفاعله فى محل رفع خبر إن ، وجملة إن واسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب استئنافية قصد بها التعليل

الشاهد فيه : قوله « علمت لتأتين منيتى » حيث علق « علم » عن العمل فى لفظ الجملة بعدها ، بسبب وجود لام جواب القسم ، ومثله قول الشاعر ، وأنشده ابن هشام :

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِى لاَبَعْدَهَا خَوْفٌ عَلَىَّ وَلاَ عَدَم

ومثل هذين البيتين قول الله تعالى :(وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَالَهُ فِى الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ)

واعتبار « علم » فى الآية الكريمة وفى البيتين معلقة عن العمل مع بقائها على معناها الأول هو ماذهب إليه ابن الناظم تبعا لأبيه وابن هشام الأنصارىّ فى أكثر كتبه ، وتبعهم على ذلك الشارح رحمه الله

وذهب المحقق الرضى تبعا لسيبويه إلى أن علم فى الآية و بيت الشاهد قد خرجت عن معناها الأصلى ، ونزلت منزلة القسم ، وما بعـدها جملة لامحل لهـا من الإعراب جواب القسم الذى هو علمت ، وحينئذ تخرج عما نحن بصدده ، فلا تقتضى معمولا ولا تتصف بإلغاء ولا تعليق ولا إعمال

قال سيبويه رحمه الله(١) : « هذا باب الأفعال فى القسم ... وقال لبيد :

* ولقد علمت لتأتين .. * البيت ، كأنه قال : والله لتأتين منيتى ، كما قال : قد علمت لعبد الله خير منك » اه

وقال المحقق الرضى(٢) : « وأما قوله ولقد علمت لتأتين ... البيت ؛ فإنما أجرى لقد علمت مجرى القسم لتأكيده للكلام ؛ لأن فيه اللام المفيدة للتأكيد مع قد المؤكدة ، وفى علمت معنى التحقيق ؛ فصار كقوله :

[إِنِّى لَأَمْنَحُكَ الصُّدُودَ] وَإِنَّنِى قَسَماً إِلَيْكَ مَعَ الصُّدُودِ لَأَمْيَلُ

وقد يجرى نحو علم الله مجرى القسم؛ فيجاب بجوابه ؛ فيجىء بعده إن المكسورة ، نحو علم الله إنك قائم ، أى والله » اه

وقد شرح الأعلم رحمه الله البيت بغير الوجه الذى أتى به سيبويه من أجله ، بل على الوجه الذى اختاره الناظم وابنه وابن هشام ، قال(١) : « الشاهد فيـه تعليق لتأتين لعلمت على نية القسم ، والمعنى علمت والله لتأتين منيتى » اه

(١) أنظر كتاب سيبويه (ج ١ ص ٢٥٤ ــ ٢٥٦) (٢) أنظر شرح الكافية (ج ٢ ص ٢٦١)

(وَالِاسْتِفْهَامُ ذَا) الْحُكْمُ (لَهُ انْحَتَمْ) سواء كان بالحرف ، نحو « وَإِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ أَمْ بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ[(١)] » أم بالاسم ، سواء كان الاسم مبتدأ نحو « لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى[(٢)] » وَ« لَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَا أَشَدُّ عَذَابًا[(٣)] » أم خبراً نحو عَلِمْتُ مَتَى السفرُ ، أم مضافاً إليه

(١) « إن » حرف نفى ، مبنى على السكون لامحل له من الإعراب «أدرى» فعل مضارع ، مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه « أقريب » الهمزة للاستفهام ، قريب : خبر مقدم ، مرفوع بالضمة الظاهرة « أم » حرف عطف « بعيد » معطوف على قريب ، والمعطوف على المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « ما» اسم موصول : مبتدأ مؤخر، مبنى على السكون فى محل رفع «توعدون» فعل مضارع مبنى للمجهول ، مرفوع بثبوت النون، وواو الجماعة نائب فاعل ، مبنى على السكون فى محل رفع ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل لامحل لها من الإعراب صلة الموصول ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب بأدرى ، والاستشهاد بالآية الكريمة من حيث علقت همزة الاستفهام « أدرى » عن العمل فى لفظ الجملة بعدها ، وهى عاملة فى محل الجملة

(٢) « لنعلم » اللام لام كى ، نعلم : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة جوازا بعد لام كى ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، وأن المضمرة جوازا ومابعدها فى تأويل مصدر مجرور بلام التعليل « أى » اسم استفهام مبتدأ ، مرفوع بالضمة الظاهرة « الحزبين » مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى « أحصى » خبر المبتدأ ، مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب بنعلم ، والاستشهاد بالآية الكريمة من حيث علق « أى » وهو اسم استفهام « نعلم » عن العمل فى لفظ الجملة ، والفعل عامل فى محلها على ماعلمت فى الإعراب

(٣) « لتعلمن » اللام واقعة فى جواب قسم محذوف ، تعلمنّ : فعل مضارع مرفوع بالنون المحذوفة لتوالى الأمثال ، وواو الجماعة المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين فاعل ، مبنى على السكون فى محل رفع ؛ والأصل لَتَعْلَمُونَنَّ ؛ فاجتمع ثلاثة نونات: نون الرفع ونون التوكيد الثقيلة، فحذفت نون الرفع للتخلص من اجتماع الأمثال المستكره ؛ فالتقى بعد حذف نون الرفع ساكنان واو الجماعة ونون التوكيد ؛ فحذفت واو الجماعة للتخلص من التقاء الساكنين « أينا » أى: اسم استفهام مبتدأ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، ونا : مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر « أشد » خبر المبتدأ ، مرفوع بالضمة الظاهرة « عذابا » تمييز ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب بتعلم ، وجملة الفعل وفاعله ومفعوله لامحل لها من الإعراب جواب القسم الذى وقعت اللام فى جوابه ، وتقدير الكلام : والله لتعلمنّ شدّة عذاب أحدنا ، والاستشهاد بالآية الكريمة من حيث علق اسم الاستفهام الواقع مبتدأ « تعلم » عن العمل فى لفظ الجملة بعده .

المبتدأ نحو علمْتُ أبُو مَنْ زَيْدٌ ، أم فضلة ، نحو « وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ[(١)] » فأيَّ : نصب على المصدر بما بعده : أيْ ينقلبون منقلباً أيَّ انقلابٍ ، وليس منصوباً بما قبله ؛ لأن الاستفهام له الصدر ؛ فلا يعمل فيه ما قبله

﴿ تنبيهات ﴾ الأول : إذا كان الواقع بين المعلّق والمعلّق غير مضاف ـ نحو علمت زَيْدًا مَنْ هُوَ ـ جاز نصبه ، وهو الأجود ؛ لكونه غير مستفهم به ولا مضاف إلى مستفهم به ، وجاز أيضاً رفعه ؛ لأنه المستفهم عنه فى المعنى ، وهذا شبيه بقولهم : إنَّ أَحَدًا لا يقول ذلك ، فأحد هذا لايستعمل إلا بعد نفى ، وهنا قد وقع قبل النفى ؛ لأنه والضمير فى « لايقول » شىءٌ واحد فى المعنى .

الثانى : من المعلقات أيضاً لَعَلَّ ، نحو « وَإِنْ أَدْرِى لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَكُمْ »[(٢)] ذكر ذلك أبو على فى التذكرة ، و«لو» الشرطية ؛ كقوله :

---

(١) « سيعلم » السين حرف دال على التنفيس ، يعلم : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة « الذين » اسم موصول : فاعل يعلم ، مبنى على الياء فى محل رفع « ظلموا » فعل ماض وفاعله ، والجملة لامحل لها من الإعراب صلة الموصول « أى » مفعول مطلق عامله قوله ينقلبون الآتى « منقلب » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « ينقلبون » فعل مضارع ، مرفوع بثبوت النون ، وواو الجماعة فاعل ، مبنى على السكون فى محل رفع ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل نصب بيعلم ، والاستشهاد بالآية الكريمة من حيث علقت «أى» الفعل الذى قبلها ، وهو « سيعلم » عن العمل ، مع كون « أىّ » فضلة ؛ لأنه مفعول مطلق ، ولا يجوز لك أن تجعل «أى» مفعولا أول ليعلم ؛ لأنك تعلم أن اسم الاستفهام له الصدارة فى الجملة التى يكون فيها ، ومعنى هذا أنه يجب تقدمه فى أوّل الجملة ، سواء أكان عمدة؛ كالمبتدأ فى نحو: من زيد ، أوالخبر فى نحو: كيف زيد ، أم كان فضلة؛ كالمفعول به فى نحو: أى غلام ضربت ،والمفعول فيه فى نحو: أى يوم قدمت ، والمفعول المطلق كالآية الكريمة .

(٢) « إن » حرف نفى ، مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « أدرى » فعل مضارع ، مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه « لعله » لعل : حرف ترج ونصب ، وضمير الغائب اسمه « فتنة » خبر لعل ، مرفوع بالضمة الظاهرة « لكم » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لفتنة ، والاستشهاد بالآية الكريمة من حيث علقت « لعل » الفعل الذى قبلها وهو «أدرى» عن العمل ، والجملة من لعل واسمها وخبرها فى محل نصب بأدرى .

٣٣٧ — وَقَدْ عَلِمَ الْأَقْوَامُ لَوْ أَنَّ حَاتِماً أَرَادَ ثَرَاءَ الْمَالِ كَانَ لَهُ وَفْرُ

٣٣٧ — هذا البيت لحاتم الطائى من قصيدة رواها له ابن الكلبى ، وهى مذكورة فى ديوانه (ص ٣٩ طبع أوربة) ، وأوّل هذه القصيدة قوله :

أَمَاوِيَّ ؛ قَدْ طَالَ التَّجَنُّبُ وَالْهَجْرُ وَقَدْ عَذَرَتْنِي مِنْ طِلَابِكُمُ الْعُذْرُ
أَمَاوِيَّ ؛ إِنَّ الْمَالَ غَادٍ وَرَائِحٌ وَيَبْقَى مِنَ الْمَالِ الْأَحَادِيثُ وَالذِّكْرُ
أَمَاوِيَّ ، إِنِّي لَا أَقُولُ لِسَائِلٍ إِذَا جَاءَ يَوْماً : حَلَّ فِي مَالِنَا الْعُذْرُ

وقبل البيت المستشهد به قوله :

أَمَاوِيَّ ؛ إِنِّي رُبَّ وَاحِدِ أُمِّهِ أَجَرْتُ ، فَلَا قَتْلٌ عَلَيْهِ وَلَا أَسْرُ
وَقَدْ عَلِمَ الْأَقْوَامُ لَوْ أَنَّ حَاتِماً أَرَادَ ... البيت ، وبعده :
وَأَنِّيَ لَا آلُو بِمَالٍ صَنِيعَةً فَأَوَّلُهُ زَادٌ وَآخِرُهُ ذُخْرُ

اللغة : «ماوى» هو اسم امرأته ، وكانت تلومه على إسرافه وتبذيره «التجنب» مصدر تجنبه ، بزنة تقدس ، إذا أعطاه جنبه ، هذا أصله ، ثم أريد منه المهاجرة «الهجر» مصدر هجره يهجره — من باب نصر — إذا ترك وصله ، وهو على هذا بمعنى التجنب ، وقد يكون أراد بالهجر الهذيان ، وتقول : هجر المريض فهو هاجر — من باب دخل — إذا هذى ، وضبط المجد الهجر بهذا المعنى بضم الهاء وضبطه الرازى بالفتح «العذر» بضم فسكون — الاسم من قولك : اعتذر فلان من ذنبه ، وقد أنث فعله فقال «عذرتنى» لأنه أراد المعذرة «طلابكم» بكسر الطاء المهملة واللام مفتوحة مخففة — مصدر طلبه يطلبه «غاد» اسم فاعل من غدا ، وأصل معناه سار وقت الغداة «رائح» اسم فاعل من راح ، وأصل معناه سار فى وقت العشىّ ، وأراد ههنا من قوله «غاد ورائح» أنه يجىء ويذهب ، يريد أن شأن المال أنه لايبقى فى يد كاسبه ؛ فأفضل مايصنعه أن يكتسب به ثناء الناس وحسن حديثهم ، وذلك بإنفاقه «الأحاديث» يقال : هو جمع حديث على غير القياس ، هكذا قيل ؛ والأحسن أنه جمع أحدوثة فى نحو قول الشاعر :

مِنَ الْخَفِرَاتِ الْبِيضِ وَدَّ جَلِيسُهَا إِذَا مَا انْقَضَتْ أُحْدُوثَةٌ لَوْ تُعِيدُهَا

وقوله «أماوىّ إنى لا أقول لسائل — الخ» يريد أنه لايعتذر لمن يسأله بأن ماله قد ضاع أوأصابته جائحة أوحل به المحل ، بل هو ينحر الإبل لمن يجيئه ، ويشير إلى هذا المعنى قول الشاعر :

وَإِنْ تَعْتَذِرْ بِالْمَحْلِ مِنْ ذِي ضُرُوعِهَا إِلَى الضَّيْفِ يَجْرَحْ فِي عَرَاقِيبِهَا نَصْلِي

«الأقوام» جمع قوم ، والقوم : اسم جمع لجماعة الرجال ، ولا واحد له من لفظه ، وإنما

وإنَّ التى فى خـبرها اللام ، نحو علمتُ إنَّ زيداً لقائمٌ ، ذكر ذلك جماعة من المغاربة . والظاهر أنَّ المعلق إنما هو اللام لا إنّ ، إلا أنَّ ابن الخباز حكى فى بعض كتبه أنه يجوز علمت إنَّ زَيْداً قائم ، بالكسر مع عدم اللام ، وأنّ ذلك مذهب سيبويه ، فعلى هذا المعلق إنّ .

الثالث : قد عرفت أن الإلغاء سبيلُه عند وجود سببه الجوازُ ، والتعليق سبيله الوجوب ، وأن الملغى لاعمل له ألبتة ، والمعلق عاملٌ فى المحل ، حتى يجوز العطف بالنصب على المحل ، كقوله :

واحده رجل « ثراء المال » كثرته « وفر » بفتح فسكون ، هو الغنى والمال الكثير « لا آلو » لا أقصر ، تقول : لم آل جهدا فى العمل الفلانى ، بمعنى أنك لم تقصر فيه « صنيعة » الصنيعة ــ بفتح الصاد ــ المعروف ، والمراد لاأقصر فى اصطناع المعروف ببذل المال .

الإعراب : « قد » حرف تحقيق «علم» فعل ماض ، مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب « الأقوام » فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة « لو » حرف شرط غير جازم يدل على امتناع جوابه لامتناع شرطه ، مبنى على السكون لامحل له من الإعراب «أن» حرف توكيد ونصب « حاتما » اسم أن ، منصوب بالفتحة الظاهرة « أراد» فعل ماض ، فاعله ضميرمستتر يعود إلى حاتم «ثراء» مفعول به لأراد « المال » مضاف إليه ، وجملة أراد وفاعله ومفعوله فى محل رفع خبر أن ، وأن ومادخلت عليه فى تأويل مصدرمرفوع فاعل بفعل محذوف ، وتقدير الكلام : لوثبت إرادة حاتم لثراءالمال ، وهذا الفعل المحذوف شرط لو ، وهذا التقدير بناء على أرجح المذهبين ، والمذهب الآخر يجعل المصدر المنسبك من أن الواقعة بعد لو وما دخلت أن عليه مرفوعا على أنه مبتدأ خبره محذوف ، وتقدير الكلام على هذا : لو إرادة حاتم لثراء المال موجودة « كان » فعل ماض ناقص ، مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب «له» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان تقدم على اسمه «وفر» اسم كان تأخر عن خبره ، مرفوع بالضمة الظاهرة، وجملة كان واسمه وخبره هى جواب لو ، ولا محل لها من الإعراب ، والجملة من لو وشرطها وجوابها فى محل نصب بعلم .

الشاهد فيه : قوله «علم الأقوام لوأن حاتما ــ إلخ» حيث علق لوعلم عن العمل فى أجزاء الجملة ، وهو عامل فى محلها على ماعلمت فى البحث الذى فصلنا فيه القول (فى ص ٧٥ وما بعدها من هذا الجزء) والذى ذكر « لو » فى المعلقات للأفعال عن العمل فى لفظ أجزاء الجملة هوابن مالك ، وقد قال أبوحيان فى توجيهه : وجهه أن لام القسم تعلق الفعل عن العمل ، ولو تقع كثيرا بعدالقسم .

٣٣٨ — وَمَا كُنْتُ أَدْرِى قَبْلَ عَزَّةَ مَاالْبُكَا وَلاَ مُوجِعَاتِ الْقَلْبِ حَتَّى تَوَلَّتِ

٣٣٨ — هذا البيت رابع بيت فى قصيدة طويلة لكثير بن عبد الرحمن صاحب عزة ، وأول هذه القصيدة قوله :

خَلِيلَيَّ ، هٰـذَا رَبْعُ عَزَّةَ فاعْقِلاَ قَلُوصَيْكُمَا ثُمَّ ابْكِيَا حَيْثُ حَلَّتِ
ومَسَّا تُرَابًا كَانَ قَدْ مَسَّ جِلْدَهَا وَبِيتَا وَظَلاَّ حَيْثُ بَاتَتْ وَظَلَّتِ
وَلاَ تيأَسَا أَنْ يَمْحُوَ اللهُ عَنْكُمَا ذُنُوبًا ؛ إِذَا صَلَّيْتُمَا حَيْثُ صَلَّتِ
وَمَا كُنْتُ أَدْرِى قَبْلَ عَزَّةَ مَاالْبُكَا وَلاَ مُوجِعاتِ .... البيت ، وبعده :
وَقَدْ حَلَفَتْ جَهْدًا بِمَا نَحَرَتْ لَهُ قُرَيْشٌ غَداةَ الْمَأْزِمَيْنِ وَصَلَّتِ
أُنَادِيكَ مَا حَجَّ الْحَجِيجُ وَكَبَّرَتْ بِفَيْفَا غَزَالٍ رُفْقَةٌ وَأَهَلَّتِ
وَمَا كَبَّرَتْ مِنْ فَوْقِ رَكْبَةَ رُفْقَةٌ وَمِنْ ذِى غَزَالٍ أَشْعَرَتْ وَاسْتَهَلَّتِ
وَكَانَتْ لِقَطْعِ الْحَبْلِ بَيْنِى وَبَيْنَهَا كَنَاذِرَةٍ نَذْرًا فَأَوْفَتْ وَحَلَّتِ
فَقُلْتُ لَهَا : يَاعَزَّ ، كلُّ مُصيبةٍ إِذَا وُطِّنَتْ يَوْمًا لَهَا النَّفْسُ ذَلَّتِ

اللغة : « ربع عزة » يقال : الربع الدار مطلقا ، ويقال : هو دار القوم التى ينزلونها وقت الربيع « اعقلا قلوصيكما » القلوص - بفتح القاف وضم اللام مخففة - الناقة الشابة ، ويقال : القلوص أول مايركب من إناث الإبل إلى أن تثنى ، ثم تسمى بعد ذلك ناقة ، واعقلا قلوصيكما : معناه شداها واربطاها ، ويروى هذا البيت هكذا :

خَلِيلَيَّ هٰـذَا رَسْمُ عَزَّةَ فَاعْقِلاَ قَلُوصَيْكُمَا ثُمَّ انْظُرَا حَيْثُ حَلَّتِ

والرسم : أثر لاشخص له ، ويقال : الرسم مالصق بالأرض من آثار الديار كبعر الآرام ورماد النيران ، وقوله « ومسا ترابا - إلخ » يقول : إن البيت الذى كانت تحله عزة وتجلس فى أنحائه فيمس جلدها أرضه خليق منكما بأن تمساه وتنزلا به ، وقوله «ولا تيأسا - إلخ» يريد أن صلاتها فى مكان خليقة بأن تطهره وتعلى قدره على كل الأمكنة ؛ فلو صليتما بعدها فى هذا المكان لكانت صلاتكما خليقة بالقبول وخليقة بأن تكفر ذنوبكما وتمحو آثامكما « تولت » أعرضت وأدبرت « حلفت جهدا » أخذ هذا من قوله تعالى : (وَأَقْسَمُوا بِاللهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ) : أى بالغوا فى اليمين واجتهدوا فيه . و «جهدا » إما حال على التأويل بمجاهدة ، وإمامفعول مطلق ، والمأزمان: موضع بين عرفة ومزدلفة ، وقال ياقوت : « هو موضع بمكة بين المشعر الحرام وعرفة ، وهو شعب بين جبلين يفضى آخره إلى بطن عرفة ، وبه المسجد الذى يجمع فيه الإمام بين صلاتى الظهر

... ...

والعصر ، وليس عرفات من الحرم ، وإنما حدّ الحرم من المأزمين ، فإذا أجزتهما إلى العلمين المضرو بين فما وراء العلمين من الحل » اه ، وقوله « أناديك » أى أكون معك فى ناد واحد ، والنادى : المجلس ، والمراد أنها حلفت لاتواصله ولا تكون معه فى مكان « ماحج الحجيج » ماهى المصدر ية الظرفية ، والحجيج : جمع الحاج «فيفا غزال» أراد فيفاء غزال ؛ فقصر الممدود للضرورة ، وفيفاء غزال : موضع بمكة « أهلت » رفعت صوتها عند رؤية الهلال ، أو رفعته بالتلبية ، ومثله : استهلت ، ويقال : أهل المحرم ، إذا لبى ورفع بالتلبية صوته « ركبة » بفتح الراء المهملة وسكون الكاف — واد بين مكة والطائف ، ويقال : هو جبل بالحجاز ، وقوله «وكانت لقطع الحبل — إلخ » يقول : إنها قطعت حبال المودّة التى بيننا وثبتت على هذا الهجران ثبوت من نذر لله نذرا فهودائب على الوفاء به ، و « أوفت » وفت ، و «حلت» بمعنى خرجت من عهدة ماندرته لأنها أدّت ماوجب عليها «مصيبة» المصيبة : البلية والشدة ، وكل مكروه يحل بالإنسان فهو مصيبة ، واشتهر جمعها على مصائب ، والقياس يقتضى أن تجمع على مصاوب « وطنت لها النفس » تقول : وطن الإنسان نفسه على الأمر ، إذا حملها عليه فتحملته وذلت له ، وأخذ هذا من قول ضابىء البرجمى :

وَلاَ خَيْرَ فِيمَنْ لاَ يُوَطِّنُ نَفْسَهُ   عَلَى نَائِبَاتِ الدَّهْرِ حِينَ تَنُوبُ

(انظر ص ٥٠١ من الجزء الأوّل من هذا الكتاب) ، وقوله « ذلت » معناه انقادت ورضيت وخضعت .

الإعراب : « ما » حرف نفى ، مبنى على السكون لامحلّ له من الإعراب « كنت » كان فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه مبنى على الضم فى محلّ رفع « أدرى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدّرة على الياء ، وفاعله ضمير مستتر فيه تقديره أنا ، والجملة فى محلّ نصب خبر كان « قبل » ظرف متعلق بأدرى ، وهو مضاف و « عزّة » مضاف إليه ، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه لاينصرف للعلمية والتأنيث « ما » اسم استفهام مبتدأ مبنى على السكون فى محل رفع « البكا » خبر المبتدأ ، مرفوع بضمة مقدّرة على الألف منع من ظهورها التعذّر ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب بأدرى « ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفى « موجعات » معطوف على محلّ جملة « ما البكا » ، منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم، وهو مضاف ، و « القلب » مضاف إليه « حتى » حرف غاية وجرّ « تولت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى عزّة ، وأن المصدرية المقدّرة بعد حتى مع مدخولها فى تأويل مصدر مجرور بحتى ، والجارّ والمجرور متعلق بأدرى

يروى بنصب « مُوجِعاتِ » بالكسرة عطفا على محل قوله « ما الْبُكَا » .

ووجه تسميته تعليقاً أن العامل مُلْغًى فى اللفظ عامل فى المحل ؛ فهو عامل لاعامل ، فسمى معلقاً أخْذًا من المرأة المعلَّقة التى لامُزَوَّجة ولامُطَلَّقة ؛ ولهذا قال ابن الخشاب : لقد أجاد أهل هذه الصناعة فى هذا اللقب لهذا المعنى .

الرابع : قد ألحق بأفعال القلوب فى التعليق أفعال غيرها[1] نحو «فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا[2]» «فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ بِأَيِّكُمُ الْمَفْتُونُ[3]» «أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِهِمْ مِنْ جِنَّةٍ[4]»

الشاهد فيه : قوله « ولا موجعات القلب » حيث عطفه بالنصب على محلّ جملة « ما البكا » فهذا يدلّ على أن العامل المعلق عن العمل فى لفظ آجزاء الجملة عامل فى محلها النصب ، ولولا ذلك لما جاز نصب المعطوف على هذه الجملة

(١) قد تقدّم لنا بحث هذا الموضوع بحثا وافيا لا تحتاج معه إلى زيادة ؛ فارجع إلى ذلك فى (ص ٧٥ و ٧٨) من هذا الجزء

(٢) « فلينظر » اللام لام الأمر ، ينظر : فعل مضارع مجزوم بلام الأمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه تقديره هو «أيها» أى : اسم استفهام مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، والضمير مضاف إليه « أزكى » خبر المبتدأ ، مرفوع بضمة مقدّرة على الألف «طعاما » تمييز ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب مفعول به لينظر

(٣) « تبصر » فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « ويبصرون » الواو عاطفة ، يبصرون : فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وواو الجماعة فاعله «بأيكم» الباء حرف جرّ زائد ، أى : اسم استفهام مبتدأ مرفوع بضمة مقدّرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « المفتون » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب مفعول لأحد الفعلين السابقين ، ومفعول الآخر محذوف مماثل يدلّ عليه هذا المذكور . وهذا الإعراب مبنى على أن « المفتون » اسم مفعول ، وهو ماذهب إليه سيبويه ، ومن العلماء من ذهب إلى أن المفتون مصدر جاء على صيغة اسم المفعول كالميسور والمعسور والمجلود والمعقول ، وعليه تكون الباء حرف جر أصلى ، وأى : مجرور بالباء ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدّم ، والمفتون : مبتدأ مؤخر ، والتقدير فستبصر ويبصرون الفتنة واقعة بأيكم

(٤) الهمزة للاستفهام ، والواو عاطفة على محذوف ، لم : حرف نفى وجزم وقلب ، يتفكروا : فعل مضارع مجزوم بحذف النون ، وواو الجماعة فاعله «ما» حرف نفى مبنى على السكون لامحل له

« يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ(١) » « وَيَسْتَنْبِئُونَكَ أَحَقٌّ هُوَ(٢) » ؛ ومنه ما حكاه سيبويه من قولهم : أَمَا تَرَى أَىُّ بَرْقٍ هٰهُنَا (٣)

(لِعِلْمِ عِرْفَانٍ وَظَنِّ تُهَمَهْ تَعْدِيَةٌ لِوَاحِدٍ مُلْتَزَمَهْ)

نحو « وَاللهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لاَ تَعْلَمُونَ شَيْئًا » أى : لاتعرفون ، وتقول :

من الإعراب « بصاحبهم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدّم ، والضمير مضاف إليه «من» حرف جر زائد « جنة » مبتدأ مؤخر ، مرفوع بضمة مقدّرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب مفعول به ليتفكروا ، أو الجملة فى محل جر بحرف جرّ محذوف تقديره أولم يتفكروا فى ذلك . هذا هوالظاهر فى هذه الآية ،وعليه يكون التعليق فى هذه الأفعال غير خاص بالاستفهام؛ لأن التعليق ههنا بحرف النفى. ومن العلماء من ذهب إلى أن التعليق فى غيرأفعال القلوب خاصّ بالاستفهام، وعليه يكون «ما» اسم استفهام مبتدأ مبنى على السكون فى محلّ رفع ، والجارّ والمجرور بعده متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وقوله « من جنة » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال . والتقدير أو لم يتفكروا أىّ شى كائن بصاحبهم حال كونه من جنون

(١) « يسألون » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وواو الجماعة فاعله مبنى على السكون فى محل رفع « أيان » اسم استفهام مبتدأ ، مبنى على الفتح فى محل رفع « يوم » خبر المبتدأ ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « الدين » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، وجملة المبتدأ وخبره فى محلّ جرّ بحرف جرّ محذوف ، والجارّ والمجرور متعلق بيسألون ، والتقدير : يسألون عن وقت يوم الدين ، أو الجملة فى محل نصب بيسألون ؛ لأنه تضمن معنى فعل يتعدّى بنفسه

(٢) « يستنبئونك » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وواو الجماعة فاعله ، مبنى على السكون فى محل رفع ، والكاف ضمير المخاطب مفعول به أوّل مبنى على الفتح فى محل نصب «أحق » الهمزة للاستفهام ، حق : خبر مقدّم ، مرفوع بالضمة الظاهرة «هو » ضمير منفصل مبتدأ مؤخر ، مبنى على الفتح فى محل رفع ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب مفعول ثان ليستنبئ ، أو فى محل جر ، كما سبق

(٣) « ترى » ههنا بصرية لا تحتاج إلا إلى مفعول واحد ، وليست من أفعال القلوب . وهو فعل مضارع مرفوع بضمة مقدّرة على آخره منع من ظهورها التعذّر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « أى » اسم استفهام مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة « برق » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « ههنا » ها : حرف تنبيه ، هنا : اسم مكان متعلق بمحذوف خبر المبتدأ مبنى على السكون فى محل نصب بذلك المتعلق ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب مفعول به لترى

سُرِقَ مالى وظَنَنْتُ زيداً : أى اتهمته ، واسم المفعول منه مَظْنُون وظَنِين ، قال الله تعالى : « وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِظَنِينٍ » : أى بمتَّهم .

وقد نبَّهْتُ على استعمال بقية أفعال القلوب فى غير ما يتعدى فيه إلى مفعولين كما رأيت ؛ وإنما خص هو علم وظن بالتنبيه لأنهما الأصل ؛ إذ غيرهما لا ينصب المفعولين إلا إذا كان بمعناهما ، وأيضاً فغيرهما عند عدم نصب المفعولين يخرج عن القلبية غالباً ، بخلافهما .

(وَلِرَأى) التى مصدرها (الرُّؤْيَا) وهى الحلمية (أَنْمِ) أى : انسب (مَا لِعَلِمَا * طَالِبَ مَفْعُولَيْنِ مِنْ قَبْلُ انْتَمَى) أى : انتسب ، «ما» موصول صلته «انتمى» فى موضع نصب مفعول لانْمِ ، و « طَالِبَ » حال من علم ، و « لرأى » متعلق بانم ، و « لعلما » متعلق بانتمى ، وكذلك « من قبل » . والتقدير : انسب لرأى التى مصدرها الرؤيا الذى انتسب لعلم متعدية إلى مفعولين من الأحكام ، وذلك لأنها مثلها من حيث الإدراك بالحِسِّ الباطن ، قال الشاعر :

٣٣٩ — أَبُو حَنَشٍ يُؤَرِّقُنِي وَطَلْقٌ وَعَمَّارٌ وَآوِنَةً أُثَالاَ

---

٣٣٩ — هذه الأبيات من قصيدة لعمرو بن أحمر الباهلىّ ، من قصيدة يندب فيها قومه ، ويبكيهم ، وأوّل هذه القصيدة قوله :

أَبَتْ عَيْنَاكَ إلاَّ أَنْ تُلِحَّا وَتَحْتَالاَ بِمَا بِهِمَا احْتِيَالاَ
كَأَنَّهُمَا سُعَيْنَا مُسْتَغِيثٍ يُرَجِّى طَالِعاً بِهِمَا ثِقَالاَ
وَهِىَ خَرَزَاهُمَا فَالْمَاءُ يَجْرِى خِلاَلَهُمَا وَيَنْسَلُّ انْسِلاَلاَ
عَلَى حَيَّيْنِ فى عَامَيْنِ شَتَّى فَقَدْ عَنَّى طِلاَبُهُمَا وَطَالاَ
فَأَيَّةُ لَيْلَةٍ تَأْتِيكَ سَهْوًا فَتُصْبِحُ لاَ تَرَى فِيهِمْ خَيَالاَ

والبيت الأوّل من الأبيات التى أنشدها الشارح من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٣٤٣) فى باب الترخيم فى غير النداء اضطرارا .

اللغة : « تلحا » هو مضارع ألحّ — بتشديد الحاء المهملة — مسندا إلى ضمير العينين . وتقول: ألحّ السحاب ، إذا دام مطره ، وقال الأصمعى : تقول ألحّ السحاب بالمكان ؛ إذا أقام به ، مثل ألثّ — بتشديد الثاء المثلثة — وقوله «سعينا مستغيث » سعينا — بضم السين وفتح العين المهملتين

أَرَاهُمْ رُفْقَتِي حَتَّى إذَا مَا تَجَافَى اللَّيْلُ وَانْخَزَلَ انْخِزَالاَ

إذَا أَنَا كَالَّذِي يَجْرِي لِوِرْدٍ إلَى آلٍ فَلَمْ يُدْرِكْ بِلاَلاَ

فهم من « أراهم » مفعول أول ، و « رفقتى » مفعول ثان .

و بعدها ياء مثناة ساكنة — مثنى سعين ، وهو تصغير سعن — بضم فسكون — وهو القربة تقطع من نصفها و ينبذ فيها ، وربما استقى بها كالدلو ، والمستغيث : طالب الغيث ، وهو المطر « يرجى » بتشديد الجيم — يطلب « وهى » ضعف وانشق «على حيين» جارّ ومجرور متعلق بتلحا ؛ يقول : أبت عيناك إلا أن يدوم بكاؤهما على حيين « سهوا » بفتح السين وسكون الهاء — أى لينا وسكونا « أبو حنش » بفتح الحاء المهملة والنون — كنية رجل ، وأصل الحنش الحية أو كل مايصاد من الطير والهوامّ « يؤرقنى » مضارع أرقه — بتشديد الراء المهملة — ومعناه أسهره وأورثه الأرق ، وتقول : أرق يأرق — من باب علم — إذا سهر ، « وطلق» بفتح الطاء المهملة وسكون اللام — اسم رجل « أثالا » بضم الهمزة بعدها ثاءمثلثة — مرخم أثالة ، وهو اسم رجل ، قال سيبويه (ج ١ ص ٣٤٣) : « هذا باب ما رخمت الشعراء فى غير النداء اضطرارا . قال الراجز :

* وَقَدْ وَسَطْتُ مَالِكاً وَحَنْظَلاَ *

وقال ابن أحمر :

أَبُو حَنَشٍ يُؤَرِّقُنَا وَطَلْقٌ وَعَمَّارٌ وَآوِنَةً أُثَالاَ

وقال جرير :

أَلاَ أَضْحَتْ حِبَالُكُمُ رِمَامَا وَأَضْحَتْ مِنْكَ شَاسِعَةً أُمَامَا

يَشُقُّ بِهَا الْعَسَاقِلَ مُؤْجَدَاتٌ وَكُلُّ عَرَنْدَسٍ يَنْفِي اللُّغَامَا

وقال زهير :

خُذُوا حَظَّكُمْ يَا آلَ عِكْرِمَ وَاذْكُرُوا أَوَاصِرَنَا وَالرِّحْمُ بِالْغَيْبِ تُذْكَرُ

وقال الآخر [وهو ابن حبناء] :

إنَّ ابْنَ حَارِثَ إنْ أَشْتَقْ لِرُؤْيَتِهِ أَوْ أَمْتَدِحْهُ فَإنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا

وأما قول الأسود بن يعفر :

أَوْدَى ابْنُ جُلْهُمَ عَبَّادٌ بِصِرْمَتِهِ إنَّ ابْنَ جُلْهُمَ أَمْسَى حَيَّةَ الْوَادِي

... ...

فإنما أراد أمه جلهم ، والعرب يسمون المرأة جلهم ، والرجل جلهمة ؛ وأما قوله وهو رجل من بنى يشكر :

لَهَا أَشَارِيرُ مِنْ لَحْمٍ تُتَمِّرُهُ   مِنَ الثَّعَالِي وَوَخْزٌ مِنْ أَرَانِيهَا

فزعم أن الشاعر لما اضطرّ إلى الياء أبدلها مكان الباء ؛ كما يبدلها مكان الهمزة . وقال أيضا :

وَمَنْهَلٍ لَيْسَ لَهُ حَوَازِقُ   وَلِضَفَادِي جَمِّهِ نَقَانِقُ

وإنما أراد الضفادع ، فلما اضطرّ إلى أن يقف آخر الاسم كره أن يقف حرفا لا يدخله الوقف فى هذا الموضع ، فأبدل مكانه حرفا يوقف فى الرفع والجرّ . وليس هذا لأنه حذف شيئا فجعل الياء عوضا منه . لو كان ذلك لعوضت حارثا الياء حيث حذفت الثاء ، وجعلت البقية بمنزلة اسم يتصرف فى الكلام على ثلاثة أحرف ، وذلك حين قلت : ياحارُ ، ولو قلت هذا لقلت : يامروى ، إذا أردت أن تجعل مابقى من مروان بمنزلة مابقى من حارث حين قلت : ياحار » اه

وقول الشاعر فى أبيات الشاهد الذى نحن بصدده: «آونة» هو جمع أوان ، مثل زمان وأزمنة، ومكان وأمكنة « رفقتى » هو جمع رفيق ، وراء الرفقة مكسورة أو مضمومة « تجافى الليل » انطوى وارتفع « انخزل » انقطع « لورد » الورد - بكسر الواو وسكون الراء المهملة - مقابل الصدر ، والورد : إتيان الماء ، والصدر : الرجوع عنه « بلالا » بكسر الباء الموحدة - هو مايبلّ الحلق ، وأراد به الماء

الإعراب : «أبو حنش» مبتدأ مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الخمسة ، وهو مضاف ، وحنش: مضاف إليه «يؤرقنى» فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر يعود إلى المبتدأ ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به ، وجملة الفعل وفاعله ومفعوله فى محل رفع خبر المبتدأ «وطلق» الواو عاطفة، طلق: معطوف على أبو حنش «وعمار» معطوف على أبو حنش أيضا «وآونة» الواو عاطفة ، آونة : ظرف زمان متعلق بيؤرق « أثالا » معطوف على أبو حنش ، مرفوع بضمة مقدّرة على الحرف المحذوف للترخيم ، وقد عرفت فى لغة الشاهد أن ترخيم هذا الاسم فى هذا الموضع ضرورة اضطرّ إليها الشاعر وليست مما يجوز أن يرتكبه المتكلم « أراهم » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدّرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، و « هم » مفعول أوّل « رفقتى » مفعول ثان . وياء المتكلم مضاف إليه « حتى » ابتدائية « إذا » ظرفية تضمنت معنى الشرط « تجافى الليل » فعل وفاعل ، والجملة فى محل جر باضافة إذا إليها « وانخزل » الواو عاطفة ، انخزل : فعل ماض ، فاعله ضمير مستتر يعود إلى الليل ، والجملة من الفعل وفاعله فى محلّ جرّ معطوفة على الجملة السابقة « انخزالا » مفعول مطلق عامله انخزل السابق « إذا »

وإنما قيد بقوله « طالب مفعولين من قبل » لئلا يعتقد أنه أحال على عَلِم العرفانية .

فإن قلت : ليس فى قوله « الرؤيا » نص على المراد ؛ إذ الرؤيا تستعمل مصدراً لرأى مطلقاً حلمية كانت أو يقظية .

قلت : الغالب والمشهور كونها مصدراً للحلمية .

(وَلاَ تُجِزْ هُنَا) فى هذا الباب (بِلاَ دَلِيلِ * سُقُوطَ مَفْعُولَيْنِ أَوْ مَفْعُولِ) ويسمى اقتصاراً ؛ أما الثانى فبالإجماع ، وفى الأول ــ وهوحذفهما معاً اقتصاراً ــ خلاف ؛ فعن سيبويه والأخفش المنع مطلقاً ، كما هو ظاهر إطلاق النظم ، وعن الأكثرين الجواز مطلقاً ، تمسكاً بنحو « أَعِنْدَهُ عِلْمُ الْغَيْبِ فَهُوَ يَرَى » أى : يعلم « وَظَنَنْتُمْ ظَنَّ السَّوْءِ » وقولهم : مَنْ يَسْمَعْ يَخَلْ ؛ وعن الأعلم الجواز فى أفعال الظن دون أفعال العلم .

أما حذفهما لدليل ــ ويسمى اختصاراً ــ فجائز إجماعًا ، نحو « أَيْنَ شُرَكَائِىَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ » ؛ وقوله :

٣٤٠ ــ بِأَىِّ كِتَابٍ أَمْ بِأَيَّةِ سُنَّةٍ تَرَى حُبَّهُمْ عَارًا عَلَىَّ وَتَحْسَبُ

حرف دالّ على المفاجأة مبنى على السكون لامحلّ له من الإعراب « أنا » ضمير منفصل مبتدأ « كالذى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « يجرى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر تقديره هو يعود إلى الذى ، والجملة من الفعل وفاعله لامحل لها صلة الموصول « لورد » جارّ ومجرور متعلق بيجرى ، واللام حرف دالّ على التعليل « إلى آل » جار ومجرور متعلق بيجرى « فلم » حرف نفى وجزم وقلب « يدرك » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر تقديره هو يعود إلى فاعل يجرى « بلالا » مفعول به ليدرك ، منصوب بالفتحة الظاهرة

الشاهد فيه : قوله « أراهم رفقتى » حيث نصب بأرى التى هى من الرؤيا مفعولين : أوّلهما الضمير المتصل فى قوله « أراهم » والثانى قوله « رفقتى » كما اتضح لك من إعراب البيت

٣٤٠ هذا البيت من قصيدة طويلة للكميت بن زيد الأسدى ، ومطلع هذه القصيدة قوله :

طَرِبْتُ ، وَمَا شَوْقاً إلى الْبِيضِ أَطْرَبُ وَلاَ لَعِباً مِنِّى وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ

وَلَمْ يُلْهِنِى دَارٌ وَلاَ رَسْمُ مَنْزِلٍ وَلَمْ يَتَطَرَّبْنِى بَنَانٌ مُخَضَّبُ

وهـذه إحدى قصائده الهاشميات التى يمدح فيها آل الرسول صلى الله عليه وسلم . وقبل البيت الشاهد قوله :

... ...

فَقُلْ لِلَّذِي فِي ظِلِّ عَمْيَاءَ جَوْنَةٍ يَرَى الجَوْرَ عَدْلاً: أَيْنَ، لاَأَيْنَ، تَذْهَبُ

بأيِّ كتاب أم بأيةِ سُنَّةٍ ترى ... البيت ، وبعده :

أَأَسْلَمُ مَا تَأْتِي بِهِ مِنْ عَدَاوَةٍ وَبُغْضٍ لَهُمْ؟ لا، جَيْرِ، بَلْ هُوَ أَشْجَبُ

سَتَقْرَعُ مِنْهَا سِنَّ خَزْيَانَ نَادِمٍ إِذَا الْيَوْمُ ضَمَّ النَّاكِثِينَ الْعَصَبْصَبُ

اللغة : « طربت » الطرب : استخفاف القلب من حزن أو لهو ، والبيض : النساء النقيات الألوان . وهذا البيت قد استشهد به ابن هشام فى مغنى اللبيب على جواز حذف همزة الاستفهام ، وجعل التقدير : أو ذو الشيب يلعب ، ومما يدل على صحة ماذهب إليه أنه روى فى مكانه «أذوالشيب يلعب » ومن الناس من يقول : الواو للحال وليس هناك همزة محذوفة ، وهو يصف نفسه بالانصراف عن اللهو والباطل فى حال أن ذوى الشيب يطربون . وهذا بعيد « يلهنى » تقول : ألهاه يلهيه إلهاء ، وتقول : لهيت عنه ألهى ، مثل رضيت أرضى ، ويقال أيضا : لهيت ولهوت ، مثل رميت وغزوت ، واللهو : أن تدع الشيء وترفضه « رسم » هو مابقى لاصقا بالأرض من آثار الديار « يتطربنى » يحملنى على الطرب والخفة «بنان مخضب » أراد فتاة جميلة ذات أصابع قد خضبت بالحناء ونحوها « عمياء » هى الجهالة ، وهى مؤنث أعمى ، وصف من العمى ، وأصله فقدان البصر ، أطلق ذلك على الجهالة لأنها سبب فى عمى البصيرة « جونة » بفتح الجيم وسكون الواو – هى السوداء المظلمة التى لايهتدى معها إلى رشد ولا صواب . ويقال : المراد بالعمياء ههنا الفتنة ، وأصل الاستعمال هو ماذكرنا « ترى حبهم عارا » ترى ههنا من الرأى ، مثل أن تقول : رأى الشافعى وجوب كذا ، ورأى أبو حنيفة جوازه ، ويمكن أن تكون من رأى العلمية ، والعار : كل خصلة يلحقك بسببها عيب ومذمة ، وتقول : عيرته كذا ، وقال المجد فى القاموس : « وَلاَ تَقُلْ عَيَّرْتُهُ بكذا » اهـ ، يعنى أنك تعدّيه إلى مفعولين بنفسه ، ولا تعدّيه إلى ثانيهما بحرف الجرّ ، وقد سبقه بذلك الحريرى ، ولكن بعض العلماء ومنهم شرّاح الحماسة حكوا أن تعديته إلى الثانى بنفسه أكثر من تعديته إليه بحرف الجرّ ؛ فلم يمنعوا كما منع الحريرى والمجد ، ومما تعدّى فيه إلى الثانى بنفسه قول الحماسى وهو سبرة بن عمرو الفقعسى وكان ضمرة بن ضمرة قد عيره كثرة إبله :

أَعَيَّرْتَنَا أَلْبَانَهَا وَلُحُومَهَا وَذٰلِكَ عَارٌ يَا ابْنَ رَيْطَةَ ظَاهِرُ

وانظر شرح التبريزى (١ – ٢٣٢) وقول الكميت فى أبيات الشاهد « أأسلم » هو أفعل تفضيل من السلامة دخلت عليه همزة الاستفهام ، وقد حذف المفضل عليه . وأصل الكلام : أما تأتى

... ...

من البغض والشنآن لآل الرسول صلى الله عليه وسلم أسلم مما آتيه من المحبة ، والمراد بالاستفهام ههنا النفي ، والمعنى ليس فعالك أسلم عاقبة وأحسن مآلا من فعلى « جير » حرف جواب معناه نعم ، ويقال : هو اسم معناه حقا « أشجب » أعطب وأهلك . وهو وصف من الشجب ، والشجب : الهلاك ، وتقول : شجب يشجب شجبا ، مثل فرح يفرح فرحا ، وتقول : أشجبه الله ، تريد أهلكه « ستقرع منها سن خزيان نادم » الضمير فى « منها » راجع إلى العداوة المذكورة فى البيت السابق ، ومن : معناه ههنا التعليل . و «خزيان» وصف من الخزاية ، وهى الاستحياء ؛ وتقول : خزى يخزى ، مثل رضى يرضى ، خزيا — بكسر فسكون ، إذا ذلّ وانقاد ؛ وخزاية — بفتح الخاء — إذا استحيا ، ورجل خزيان وامرأة خزيا ، بفتح فسكون ، وقوم خزايا « ضم » جمع « الناكثين » الناقضين للعهود ، والمراد ههنا الذين ناصبوا آل النبى صلى الله عليه وسلم العداوة ، وبادوهم بالشحناء ، وأثاروا عليه الحفائظ ؛ وذلك أن آل الرسول صلوات الله وسلامه عليه قد استوجبوا على المؤمنين المحبة والمودّة بمقتضى قوله تعالى : (قُلْ لاَ أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً إِلاَّ الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى) فاذا آذاهم أحد أو ناصبهم العداوة فقد صار ناقضا لهذا الحكم « العصبصب » الشديد ، وأراد به يوم القيامة

الإعراب : « بأى » جارّ ومجرور متعلق بقوله ترى الآتى ، وأى مضاف ، و « كتاب » مضاف إليه « أم » حرف عطف « بأية » جارّ ومجرور معطوف على الجارّ والمجرور السابق ، وأية مضاف ، و «سنة» مضاف إليه «ترى» فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « حبهم » مفعول أوّل لترى ، والضمير مضاف إليه « عارا » مفعول ثان لترى « على » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لعار « وتحسب » الواو حرف عطف ، تحسب : فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ومفعولاه محذوفان ، لدلالة ماقبل هذا الفعل عليهما ، والتقدير وتحسب حبهم عارا على .

الشاهد فيه : قوله « ترى حبهم عارا على وتحسب » حيث حذف المفعولين اللذين يطلبهما قوله « وتحسب » الذى معناه تظنّ ؛ لدليل مقالى ، وهو أن قبل هذا الفعل فعل آخر من نوعه قد ذكر معه مفعولان مماثلان للمفعولين المحذوفين ؛ وأصل الكلام : ترى حبهم عارا علىّ وتحسب حبهم عارا علىّ ؛ فلما ضاق البيت عن أن يتسع لذكر ذلك كله ، وكان فى المتقدّم إشعار بالمتأخر ودلالة عليه حتى لوحذف كان كأنه مذكور ، وكان فى الحذف تنبيه للعقل وإيقاظ له ليتدبر فى المحذوف ماهو ، ولم يكن من الحذف مانع ؛ استساغ الشاعر أن يحذف هذين المفعولين . وهذا ظاهر إن شاء الله

واعلم أن الخلاف بين النحويين فى حذف المفعولين أو أحدهما وعدمه مجرّد اصطلاح لهم ،

... ...

وليس من الحذف فى شىء عند البيانيين ، وذلك لأن غرض المتكلم يختلف ؛ فتارة يقصد مجرّد الإخبار عن وقوع الحدث من غير أن يكون له قصد إلى إفادة وقوعه من فاعل ، وحينئذ يسند الفعل المأخوذ من مادّة الوقوع أو الكون المطلق إلى مصدر الحدث الذى يريد أن يخبر بوقوعه فيقول : وقع ظنّ ، أو حدث علم ، وما أشبه ذلك ؛ وتارة يقصد نسبته إلى فاعل معين ، من غير أن يتعلق قصده بالإخبار عن وقوعه على مفعول ، فيأتى بالفعل المخصوص مسندا إلى فاعله الذى يريد الحديث عنه ؛ فيقول : محمد يظنّ ، أو خالد يعلم ، وليس له حينئذ غرض فى بيان مظنون معين أو معلوم معين ؛ والفعل فى هاتين الحالتين منزل منزلة القاصر الذى لامفعول له ، وليس من المعقول أن يقال حينئذ : إنه قد حذف منه شىء ، كما أنك لا تقول فى نحو « خرج زيد » و «انطلق إبراهيم» : إنه قد حذف المفعول ؛ لأن الفعل لم يكن يستدعى مفعولا حتى تتوهمه كان مذكورا ثم حذف ؛ فإن تعلق غرض المتكلم بأن يخبر عن وقوع الفعل المخصوص من فاعل معين على مفعول معين لم يكن له بدّ من أن يذكر هذا المفعول أو المفاعيل التى يتعلق بها الفعل ؛ فإن حذف المفعول حينئذ لم يكن بد من أن يقيم قرينة تنبئ عنه وتدل عليه ، حتى يكون وهو محذوف كأنه مذكور . هذا هو التحقيق عند علماء البلاغة

وقد مال ابن هشام رحمه الله فى مغنى اللبيب إلى ماذكره البيانيون ، قال فى الباب الخامس : «وقد جرت عادة النحويين أن يقولوا بحذف المفعول اختصارا واقتصارا ، ويريدون بالاختصار الحذف لدليل ، وبالاقتصار الحذف لغير دليل ، ويمثلونه بنحو كلوا واشربوا : أى أوقعوا هذين الفعلين ، وقول العرب فيما يتعدّى إلى اثنين : من يسمع يخل : أى تكن منه خيلة . والتحقيق أن يقال : إنه تارة يتعلق الغرض بالإعلام بمجرّد وقوع الفعل من غير تعيين من أوقعه أو من أوقع عليه فيجاء بمصدره مسندا إلى فعل كون عام ؛ فيقال : حصل حريق ، أو نهب ؛ وتارة يتعلق بالإعلام بمجرّد إيقاع الفاعل للفعل ؛ فيقتصر عليهما ، ولا يذكر المفعول ، ولا ينوى ؛ إذ المنوى كالثابت ، ولا يسمى محذوفا ؛ لأن الفعل ينزل لهذا القصد منزلة مالامفعول له ، ومنه (رَبِّىَ الَّذِى يُحْيِى وَيُمِيتُ) و (هَلْ يَسْتَوِى الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ) وَ(كُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا) وَ(إِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ) ؛إذ المعنى ربى الذى يفعل الإحياء والإماتة ، وهل يستوى من يتصف بالعلم ومن ينتفى عنه العلم ، وأوقعوا الأكل والشرب وذروا الإسراف ، وإذا حصلت منك رؤية هنالك ، ومنه على الأصح (وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِنَ النَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمُ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ) ، ألا ترى أن موسى عليه الصلاة والسلام إنما رحمهما إذ كانتا على صفة الذياد وقومهما على السقى ، لا لكون مذودهما غنما ومسقيهم إبلا ؟ وكذلك المقصود من قولهما (لَا نَسْقِى) السقى ، لا المسقى ، ومن لم يتأمل قدر يسقون إبلهم وتذودان غنمهما ولا نسقى

وفى حذف أحدهما اختصارا خلاف ؛ فمنعه ابن ملكون ، وأجازه الجمهور .

من ذلك ـ والمحذوف الأول ـ قوله تعالى : « وَلاَ يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْراً لَهُمْ » فى قراءة يحسبن بالياء آخر الحروف ، أى : ولا يحسبن الذين يبخلون ما يبخلون به هو خيرًا .

ومنه ـ والمحذوف الثانى ـ قوله :

٣٤١ ـ وَلَقَدْ نَزَلْتِ فَلاَ تَظُنِّى غَيْرَهُ مِنِّى بِمَنْزِلَةِ الْمُحَبِّ الْمُكْرَمِ

غنمنا . وتارة يقصد إسناد الفعل إلى فاعله وتعليقه بمفعوله فيذكران نحو (لاَ تَأْكُلُوا الرِّبَا) و (لاَ تَقْرَبُوا الزِّنَا) وقولك : ما أحسن زيدا ؛ وهذا النوع إذا لم يذكر مفعوله قيل محذوف ، نحو (مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى) وقد يكون فى اللفظ ما يستدعيه فيحصل الجزم بوجوب تقديره نحو (أَهٰذَا الَّذِى بَعَثَ اللهُ رَسُولاً) و (وَكُلٌّ وَعَدَ اللهُ الْحُسْنَى)، و«وَمَا شَيْءٌ حَمَيْتَ بِمُسْتَبَاحِ» اهـ كلامه .

والذى يستدعى المفعول فى الآية الأولى ، وهى قوله تعالى : (أَهٰذَا الَّذِى بَعَثَ اللهُ رَسُولاً) هو الاسم الموصول ، وبيان ذلك أن جملة الصلة يجب أن تكون مشتملة على عائد يربطها بالاسم الموصول ، والرابط ههنا غير مذكور فوجب تقديره ، والأصل : أهذا الذى بعثه الله رسولا، والذى يستدعى المفعول فى الآية الثانية ، وهى قوله تعالى: (وَكُلٌّ وَعَدَ اللهُ الْحُسْنَى) هو المبتدأ ، وذلك لفظ «كل» فى قراءة من قرأ بالرفع فإنّ جملة « وعد الله الحسنى » خبر عن هذا المبتدأ ، وجملة الخبر يجب أن تشتمل على رابط ، فإذا كان الرابط غير مذكور وجب تقديره ، والأصل : وكل وعده الله الحسنى ، والذى يستدعى المفعول فى الشاهد الذى أنشده ، وهو قول الشاعر :

* وَمَا شَيْءٌ حَمَيْتَ بِمُسْتَبَاحِ *

هو الموصوف ، وهو لفظ شىء ، وذلك لأن جملة « حميت » فى محل رفع صفة لشىء ، وجملة الصفة كجملة الخبر والصلة ، والأصل وماشىء حميته بمستباح . وقد أجاب العلامة الصبان عن الاختلاف الواقع بين النحاة والبيانيين بأن نظر البيانيين إلى المعانى الحاصلة فى الحال ، أما النحاة فإنما ينظرون إلى الألفاظ بحسب الوضع تعدّيا ولزوما . ولك فى هذا الكلام المقنع والكفاية .

٣٤١ ـ هذا الشاهد من كلام عنترة بن شدّاد العبسى ، من معلقته المعروفة التى أوّلها قوله :

هَلْ غَادَرَ الشُّعَرَاءُ مِنْ مُتَرَدَّمِ أَمْ هَلْ عَرَفْتَ الدَّارَ بَعْدَ تَوَهُّمِ

... ...

يَا دَارَ عَبْلَةَ بِالْجِوَاءِ تَـكَلَّمِي وَعِمِى صَبَاحًا دَارَ عَبْلَةَ وَاسْلَمِى

وقبل بيت الشاهد قوله :

عُلِّقْتُهَا عَرَضاً وَأَقْتُلُ قَوْمَهَا زَعْمًا لَعَمْرُ أَبِيكَ لَيْسَ بِمَزْعَمِ

ولقد نزلت ... ... البيت ، وبعده :

كَيْفَ الْمَزَارُ وَقَدْ تَرَبَّعَ قَوْمُهَا بِعُنَيْزَتَيْنِ وَأَهْلُنَا بِالْغَيْلَمِ

إِنْ كُنْتِ أَزْمَعْتِ الْفِرَاقَ فَإِنَّمَا زُمَّتْ رِكَابُكُمُ بِلَيْلٍ مُظْلِمِ

اللغة : « غادر » ترك « متردّم » اسم مكان من قولك : ردمت الشيء ؛ إذا أصلحته ، والمراد هل بقى الشعراء لأحد معنى إلا وقد سبقوا إليـه ، وهل يتهيأ لأحد أن يأتى بمعنى لم يسبق إليه، ويروى «من مترنم» والترنم : صوت خفى ترجعه بينك وبين نفسك ، وقوله «أم هل عرفت الدار »يروى فى مكانه « أم هل عرفت الربع » والربع : المنزل ، وأصله خاص بما ينزل فيه وقت الربيع « توهم » أراد به ههنا الإنكار ، يقول: هل تبينت رسوم الدار وعرفتها بعد أن أنكرتها « بالجواء » الجواء ـ بكسر الجيم ـ بلد يسميه أهل نجد جواء عدنة ، وهو فى الأصل جمع جو ، والجو : البطن الواسع من الأرض فى انخفاض ، ومعنى « تكلمى » أخبرى عن أهلك وسكنك ، وقوله « وعمى » يقال : هوأمر من وعم يعم ، مثل وصف يصف ووعد يعد ، ويقال : هو مقتطع من انعم ، وقوله « دار عبلة » هو نداء اعترض به بين المعطوف والمعطوف عليـه « علقتها » أحببتها ، وقوله «عرضا » معناه أنها كانت عرضا من الأعراض اعترضنى من غير أن أطلبه ، وقوله « زعما » اختلف العلماء فى تفسيره ؛ فقال قوم : المعنى إنى أحبها وأقتل قومها فيكون حبها زعما منى ، وقال أبوعمرو الشيبانى : ليس الزعم ههنا بمعنى القول الذى لاصدق معه ، بل معناه الطمع ، ويقال : زعم يزعم زعما ، ومعناه طمع ، وقوله « ولقد نزلت فلا تظنى غيره ـ إلخ » الباء فى قوله « بمنزلة » متعلقة بمصـدر محذوف ؛ لأنه لما قال نزلت دلّ على النزول ، ويقال : الباء متعلقة بمحذوف صـفة لمفعول مطلق محذوف ، وكأنه قال : نزلت منى منزلة مشبهة بمنزلة المحب ، وقوله « فلا تظنى غيره » معناه لاتظنى غير ما أنا عليه من محبتك ، والمحب ـ بفتح الحاء ـ اسم مفعول من أحببت؛ وقد تقدّم القول فى هذه الكلمة (فى شرح الشاهد رقم ١٤٦ فانظره فى الجزء الأوّل ص٢٦٩ من هذا الكتاب) ، وقوله « كيف المزار وقد تربع أهلها ـ إلخ» يقال : تربع القوم ؛ إذا نزلوا فى الربيع ، وعنيزتان والغيلم : موضعان . يقول : كيف أزورها وقد بعدت عنى من بعد قرب دارينا وإمكان تزاورنا ، وقوله « إن كنت أزمعت الفراق ـ إلخ » يقال : أزمعت كذا ،

... ...

وأزمعت عليه ، فأنا مزمع ، مثل أجمعت فأنا مجمع ، وزنا ومعنى ، والركاب: لايستعمل إلافى الإبل خاصة ، والركب على هذا الجماعة الذين يركبون الإبل ، ويقال: هوعام يشمل ركاب الإبل وركاب الخيل ، وقوله « زمت ركابكم» معناه شدّت بالأزمة ، والأزمة ــ بفتح الهمزة وكسرالزاى وتشديد الميم ــ جمع زمام ، وهو الحبل الذى تربط به الدابة ، وتقاد به ، والمعنى إن هذا أمر أحكمتم تدبيره بليل ؛ فكأنّ أجمالكم قد وضعت لها الأزمة فى ذلك الوقت ، وإنما خصّ الليل بالذكر لأنه وقت التفكير والتدبير ؛ وذلك أنه الوقت الذى تصفو فيه الأذهان ويتفرّغ فيه القلب من الاشتغال بالمعاش ونحوه

الإعراب : « ولقد » اللام موطئة للقسم ، حرف مبنى على الفتح لامحلّ له من الإعراب ، قد : حرف تحقيق مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « نزلت » فعل ماض ، وتاء المخاطبة فاعله مبنى على الكسر فى محل رفع « فلا » الفاء حرف دالّ على السببية ، لا : ناهية ، حرف مبنى على السكون لامحل لهمن الإعراب « تظنى » فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، وعلامة جزمه حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعله ، مبنى على السكون فى محل رفع « غيره » مفعول أوّل لتظنى ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، والمفعول الثانى محذوف ، والتقدير فلا تظنى غيره واقعا « منى» جار ومجرور متعلق بنزلت « بمنزلة » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لمصدر محذوف يقع مفعولا مطلقالنزلت ، وتقديرالكلام : ولقد نزلتمنى منزلة مشابهةمنزلةالمحب ، ومنزلةمضاف ، و «المحب» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « المكرم » صفة للمحب

الشاهد فيه : قوله « فلا تظنى غيره » حيث حذف المفعول الثانى لتظنّ وأبقى المفعول الأوّل والحذف هنا لدليل خارج عن اللفظ. وهو ردّ على من ذهبمن العلماء إلى أنحذف أحدالمفعولين إذا دلّ عليه دليل لايجوز

واعلم أن الاستشهاد بهذا البيت على ماذكرنا إنما يتم بعد تسليم أمرين : الأمر الأوّل ، أن يكون « تظنى » فى هذا البيت مما يتعدّى إلى مفعولين ، والأمر الثانى أن يكون قوله « منى » متعلقا بنزلت ، كما أعربنا البيت عليه

أما الأمر الأوّل فقد نازع فيه جماعة منهم المحقق الرضى ، حيث ذهب إلى أن « ظنّ » ربما تعدّت إلى مفعول واحد ، ولا تحتاج إلىمفعول آخر ، وأنشد هذا البيت شاهدا على ذلك ، قال[1]: « وبعض هذه الأفعال يكثر نصبه لمفعول واحد ، مع كونه بالمعنى المذكور ، نحو علمت زيدا ، وعلمت خروج زيد : أى عرفته ، وبعضها يقل فيه ذلك ، نحو ظننت وحسبت ، قال :

وَلَقَدْ نَزَلْتِ فَلاَ تَظُنِّى غَيْرَهُ   مِنِّى بِمَنْزِلَةِ الْمُحَبِّ الْمُكْرَمِ

(١) انظر شرح الكافية للرضى (ج ٢ ص ٢٥٨) .

أى : فلا تظنى غيره واقعاً منى .

(وَكَتَظُنُّ) عَمَلاً ومعنى (أُجْعَلْ) جوازاً (تَقُولُ) مضارع « قال » المبدوء بتاء الخطاب ؛ فانصب به مفعولين (إنْ وَلِيَ مُسْتَفْهَماً بِهِ) من حرف أو اسم (وَلَمْ يَنفصِلِ) عنه (بِغَيْرِ ظَرْفٍ أَوْ كَظَرْفٍ) وهو الجار والمجرور (أَوْ عَمَلْ) أى : معمول (وَإِنْ بِبَعْضِ ذِى) المذكوراتِ (فَصَلْتَ يُحْتَمَلْ) ؛ فمن ذلك حيث لافصل قوله :

٣٤٢ — عَلاَمَ تَقُولُ الرُّمْحَ يُثْقِلُ عَاتِقِى إِذَا أَنَا لَمْ أَطْعُنْ إِذَا الْخَيْلُ كَرَّتِ

أى لاتظنى شيئا غير نزولك ، كذا قال الفراء » اه

وقال البغدادى[1] : « استشهد بهذا البيت على أن ظنّ يقل فيها نصب المفعول الواحد ؛ فإن معناه هنا لا تظنى شيئا غير نزولك ، وصحة هـذا المعنى لايقتضى تقدير مفعول آخر ، وفيـه ردّ للنحويين فإنهم قالوا : المفعول الثانى لتظن محذوف اختصارا ، لا اقتصارا ، و به استشهد شرّاح الألفية ، وقالوا : تقديره فلا تظنى غيره واقعا ، أو حقا ـ وجملة فلا تظنى غيره معترضة » اه

وأما الأمر الثانى فقد نازع فيه العلامة الصبان ، وذهب إلى أنه يجوز أن يكون قوله « منى » هو المفعول الثانى ، قال : « كون البيت منه مبنى على أن منى متعلق بنزلت ، وهو الظاهر ، أما على أنه مفعول ثان لتظنّ : أى فلا تظنى غيره كائنا منى ؛ فليس منه ؛ فقول الشارح أى فلا تظنى غيره واقعا منى موهم خلاف المراد » اه

٣٤٢ — هـذا البيت من كلة اختارها أبو تمام فى ديوان الحماسة (انظر شرح التبريزى : ١ — ١٥٦) لعمرو بن معديكرب الزبيدى ، وأوّل هذه الكلمة قوله :

وَلَمَّا رَأَيْتُ الْخَيْلَ زُورًا كَأَنَّهَا جَدَاوِلُ زَرْعٍ أُرْسِلَتْ فَاسْبَطَرَّتِ
فَجَاشَتْ إِلَيَّ النَّفْسُ أَوَّلَ مَرَّةٍ فَرُدَّتْ عَلَى مَكْرُوهِهَا فَاسْتَقَرَّتِ
عَـلاَمَ تَقُول الرُّمْحَ يُثْقِلُ عَاتِقِى . . . البيت ، و بعـده قوله :
لَحَا اللهُ جَرْمًا كُلَّمَا ذَرَّ شَارِقٌ وُجُوهَ كِلاَبٍ هَارَشَتْ فَازْبَأَرَّتِ
فَلَمْ تُغْنِ جَرْمٌ نَهْدَهَا إِذْ تَلاَقَتَا وَلٰـكِنَّ جَرْمًا فِى اللِّقَاءِ ابْذَعَرَّتِ
ظَلِلْتُ كَأَنِّى لِلرِّمَاحِ دَرِيئَـةٌ أُقَاتِلُ عَنْ أَبْنَاءِ جَرْمٍ وَفَرَّتِ
فَلَوْ أَنَّ قَوْمِى أَنْطَقَتْنِى رِمَاحُهُمْ نَطَقْتُ وَلٰـكِنَّ الرِّمَاحَ أَجَرَّتِ

---

(١) انظر خزانة الأدب (ج ٤ ص ٤) .

... ...

اللغة: «زورا» جمع أزور، وهو المعوج الزور، يريد أنها مائلة من وقع الطعن فيها، أومالت لتطعن أعداءها «جداول زرع» الجداول: جمع جدول، وهو النهر الصغير «فاسبطرت» امتدّت. يقول: لما رأيت الفرسان منحرفين للطعن، وقد خلوا أعنة دوابهم وأرسلوها كأنها أنهار زرع أرسلت مياهها فامتدّت. والتشبيه وقع على جرى الماء فى الأنهار، لا على الأنهار نفسها، ويجوز أن يكون المراد أنها امتدّت فى السير منهزمة، أو يكون المراد أنها تثج دما فكأنّ دمها أنهار تجرى «فجاشت إلى النفس ـ إلخ» جاشت النفس: حميت من الفزع وارتفعت حتى صارت مثل القدر إذ تجيش فيرتفع مافيها، وقوله «فردت على مكروهها» معناه فرددتها وسكنتها على الشدّة فثبتت وقد اعترض بعض الناس على قوله «فجاشت إلى النفس» فقال: لولا أنه جبان لما جاشت نفسه؛ فإن هذا لا يكون إلا ممن يأخذه الفرق ويملأ قلبه الفزع عند لقاء الأقران. وهذا كلام من لابصيرة له؛ لأن ماذكره عمرو وما يذكره غيره من الحديث عن النفس إنما هو بيان لما تقتضيه الحال من وصف الأعداء والمبالغة فى نعت تهيؤهم وأخذهم بالأهبة حتى إذا ذكر أنه هزمهم مع ذلك كان ذلك أبلغ فى وصف شجاعته وإقدامه، وانظر إلى قول عمرو بن الإطنابة:

أَبَتْ لِي عِفَّتِي وَأَبَى بَلاَئِي ... وَأَخْذِي الْحَمْدَ بِالثَّمَنِ الرَّبِيحِ
وإِقْحَامِي عَلَى الْمَكْرُوهِ نَفْسِي ... وَضَرْبِي هَامَةَ الْبَطَلِ الْمُشِيحِ
وَقَوْلِي كُلَّمَا جَشَأَتْ وَجَاشَتْ: ... مَكَانَكِ تُحْمَدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي
لِأَدْفَعَ عَنْ مَآثِرَ صَالِحَاتٍ ... وَأَحْمِيَ بَعْدُ عَنْ عِرْضٍ صَحِيحِ

وقول عمرو فى بيت الشاهد «علام تقول الرمح يثقل عاتقى» قد روى فى مكانه «علام تقول الرمح يثقل ساعدى» ومعنى هذا البيت بأىّ حجة أحمل السلاح إذا لم أقاتل عند كرّ الخيل، أراد أنه إنما يتكلف مؤنة حمل السلاح ليطعن به أعداءه، وقوله «لحا الله جرما كلما ذرّ شارق ـ إلخ» ينتصب قوله «كلما» على الظرفية، والذرور فى الشمس أصله انتشار ضوئها وتفرّقه، وهارشت: معناه واثبت، واز بأرّت: معناه تهيأت للقتال، وتقول: از بأرّ الرجل؛ إذا تهيأ للشرّ، وينتصب قوله «وجوه قرود» على الذم، وقوله «فلم تغن جرم نهدها ـ إلخ» جرم ونهد ـ بفتح فسكون فيهما ـ قبيلتان من قضاعة؛ وكانت جرم ونهد فى بنى الحارث بن كعب، فقتلت جرم رجلا من بنى الحارث يقال له: معاذ بن يزيد، فارتحلت جرم فتحوّلوا إلى بنى زبيد رهط عمرو ابن معديكرب؛ فجاء بنو الحارث يطلبون بدم صاحبهم، فعبأ عمرو بن معديكرب جرما لبنى نهد، وتعبأ هو وقومه لبنى الحارث، فكرهت جرم دماء بنى نهد، ففرّت، وانهزم بنو زبيد، فلامهم

... ...

فى ذلك عمرو . وأضاف نهدا إلى ضمير جرم لاعتقادهم الاكتفاء بها ، ويقال : أغنى فلان فلانا ؛ إذا قام به فى حرب أو قتال أو جدال ، وتقول : أغنيت عنك مغنى فلان ومغناته ، وابذعرت : تفرقت ، وقوله « ظلات كأنى للرماح دريئة ــ إلخ » يريد أنه بقى منتصبا فى وجوه الأعداء يأتيه الطعن من كلّ جانب وهو يذبّ عن جرم ويدافع عنها مع أنها هربت وأخذت فى كلّ وجه ، والدريئة : حلقة يتعلم عليها الطعن ، شبه نفسه بها لما كان الطعن يأتيه من كلّ جانب ، وجملة « كأنى للرماح دريئة » خبر ظل ، فى محل نصب ، وجملة « أقاتل عن أبناء جرم » فى محل نصب حال ، ويجوز أن تعكس الأمر فتجعل جملة « أقاتل عن أبناء جرم » خبر ظالت ، وجملة « كأنى للرماح دريئة » فى محل نصب حال ، وقوله « فلو أن قومى أنطقتنى رماحهم ــ إلخ » لايختصّ النطق بالكلام ، ولا يختص إسناده بالإنسان ، ألا ترى قوله تعالى : (عُلِّمْنَا مَنْطِقَ الطَّيْرِ) ثم ألا ترى أنهم يقولون : نطقت حال فلان بكذا ، ونطق الكتاب بكذا ، وأجرت : أصله من الإجرار ، وهو أن يشق لسان الفصيل لئلا يرتضع أمه ، ومثله فى ذلك قول عبد يغوث بن وقاص الحارثى :

أَقُولُ وَقَدْ شَدُّوا لِسَانِي بِنِسْعَةٍ ... أَمَعْشَرَ تَيْمٍ أَطْلِقُوا عَنْ لِسَانِيَا

يقول عمرو : لو أن قومى أبلوا فى الحرب بلاء حسنا لمدحتهم وذكرت بلاءهم ، ولكنهم قصروا فأمسك تقصيرهم لسانى عن أن يقول فى شأنهم فلا أنطق بمدحهم . ويقول عبديغوث : إن هؤلاء القوم أساءوا إلىّ فسكت عن مدحهم فكأنهم أمسكوا لسانى ، ثم التفت إليهم قائلا : أحسنوا إلىّ وفكوا إسارى ينطلق لسانى بشكركم .

الإعراب : « علام » على : حرف جر ، ما : اسم استفهام مبنى على السكون فى محل جر ، والجار والمجرور متعلق بتقول « تقول » فعل مضارع أجرى مجرى تظنّ مرفوع بضمة ظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « الرمح » مفعول أوّل لتقول ، منصوب بالفتحة الظاهرة « يثقل » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه تقديره هو يعود إلى الرمح ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل نصب مفعول ثان لتقول « عاتقى » مفعول به ليثقل ، منصوب بفتحة مقدّرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « إذا » ظرفية تتعلق بيثقل « أنا » ضمير منفصل فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، مبنى على السكون فى محلّ رفع ، وجملة الفعل مع فاعله فى محلّ جر بإضافة إذا إليها « لم » حرف نفى وجزم وقلب « أطعن » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والجملة من الفعل والفاعل لامحل لها من الإعراب مفسرة « إذا » ظرفية تتعلق بأطعن « الخيل » فاعل بفعل محذوف يفسره مابعده ،

وقوله :

٣٤٣ — مَتَى تَقُولُ الْقُلُصَ الرَّوَاسِمَا يُدْنِينَ أُمَّ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا

والتقديره إذا كرّت الخيل؛ وجملة الفعل وفاعله فى محل جر بإضافة إذا إليها «كرّت» كرّ : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى الخيل ، وجملة الفعل وفاعله لامحل لها من الإعراب مفسرة

الشاهد فيه : قوله «تقول الرمح يثقل عاتق» حيث أجرى فيه «تقول» الذى هو فعل مضارع مبدوء بتاء الخطاب مسبوق باستفهام؛ مجرى الظنّ: فنصب به مفعولين : أحدهما «الرمح» وثانيهما جملة «يثقل عاتق» على ماتبين فى إعراب البيت ، والرواية بنصب «الرمح» لا تتخرج إلا على ذلك

٣٤٣ — هذا البيت من أرجوزة لهدبة بن خشرم ، وهو شاعر مقدم فصيح من بادية الحجاز وقد رواها غير واحد من حملة الشعر منهم التبريزى فى شرح الحماسة (٢ـ٤٦) ، وكان هدبة ابن خشرم وزيادة بن زيد بن مالك قد اصطحبا فبيناهما مقبلان من الشام فى ركب من قومهما يتعاقبان السوق ومع هدبة أخته إذ نزل زيادة يحدو؛ فارتجز :

عُوجِى عَلَيْنَا وَارْبَعِى يَا فَاطِمَا مَا دُونَ أَنْ يُرَى الْبَعِيرُ قَائِمَا
أَلاَ تَرَيْنَ الدَّمْعَ مِنِّى سَاجِمَا حِذَارَ دَارِ مِنْكِ أَنْ تُلاَئِمَا
فَعَرَّجَتْ مُطَّرِداً عُرَاهِمَا فَعْمًا يَبُذُّ الْقُطُفَ الرَّوَاسِمَا
كَأَنَّ فِى الْمَثْنَاةِ مِنْهُ عَائِمَا عَوْمَ السَّفِينِ تَرْكَبُ الزَّمَازِمَا
يَأَيُّهَا الْغَازِى رَجَعْتَ سَالِمَا مِنَ الْغَزَاةِ مُسْتَفِيداً غَانِمَا
يَأَيُّهَــذَا اللاَّئِمِى تَعَاجُمَا إِنْ كُنْتَ بِالْحُبِّ طَبِيباً عَالِمَا
فَاعْلَمْ بِأَنَّ الْكَىَّ وَالتَّمَائِمَا لَنْ يَنفَعَ الْقَلْبَ الْمُصَابَ الْهَائِمَا
وَلاَ اللِّقَاءَ دُونَ أَنْ تُبَاغِمَا خَوْدًا كَأَنَّ الْبُوصَ وَالْمَآكِمَا
مِنْهَا نَقًا مُخَالِطاً صَرَائِمَا خَيْرٌ مِنَ اسْتِقْبَالِكَ السَّمَائِمَا

فغضب هدبة حين سمعه يرتجز بأخته ، فنزل ورجز بأخت زيادة ، واسمها أمّ قاسم ، فقال :

لَقَدْ أَرَانِى وَالْغُلاَمَ الْحَازِمَا نُزْجِى الْمَطِىَّ ضُمَّرًا سَوَاهِمَا
مَتَى تَقُولُ الْقُلُصَ الرَّوَاسِمَا وَالْجُــلَّةَ النَّاجِيَةَ الْعَيَاهِمَا

... ...

يُدْنِينَ أُمَّ قاسمٍ وقاسماَ إِذَا هَبَطْنَ مُسْتَحِيرًا قَاتِمَا
وَرَجَّعَ الْحَادِي لَهَا الْهِمَاهِمَا أَلاَ تَرَيْنَ الحُزْنَ مِنِّي دَائِمَا
حِذَارَ دَارٍ مِنْكِ أَنْ تُلاَئِمَا وَاللهِ لاَ يَشْفِي الفُؤَادَ الْهَائِمَا
تَمْسَاحُكَ اللَّبَّاتِ وَالْمَآكِمَا وَلاَ اللِّمَامُ دُونَ أَنْ تُلاَزِمَا
وَلاَ اللِّزَامُ دُونَ أَنْ تُفَاقِمَا وَلاَ الْفِقَامُ دُونَ أَنْ تفَاغِمَا
* وَتَرْكَبَ الْقَوَائِمُ القَوَائِمَا *

فشتم زيادة هدبة ، وشتم هدبة زيادة ، وقال أشياخ قومهما : اركبا لاحملكما الله فإننا قوم حجاج ، ودعونا من هذا ، ووعظوهما ، فأمسكا ، فلما قضوا حجهم ورجعوا إلى الحىّ التقى نفر من بنى عامر رهط هدبة فيهم أبو جبر وهو رأسهم الذى لا يعصونه وخشرم أبو هدبة وزفر عمّ هدبة وهو الذى بعث الشر والحجاج بن سلامة ، ونفر من بنى رقاش رهط زيادة فيهم زيادة وإخوته عبد الرحمن ونفاع وأدرع ، بواد من أودية حرتهم ، فكان بينهم كلام ، وما زال الشرّ يهيج بينهم حتى سجن هدبة بن الخشرم (وانظر الخزانة : ٤ – ٨٤ بولاق . والشعراء لابن قتيبة ٤٣٤ أوربة ؛ ثم انظر شرح الشاهد رقم ٢٣٤ فى ص ٤٧٣ من الجزء الأوّل من هذا الكتاب)

لغة بيت الشاهد : « متى » اسم يستفهم به عن الزمان ، ولهذا يكون محله النصب « تقول » معناه هنا تظنّ « القلص » بضم القاف واللام جميعا ، بزنة كتب وسرر – جمع قلوص – بفتح القاف وضم اللام ، بزنة رسول – والقلوص : الناقة الشابة ، وأوّل ما يركب من إناث الإبل « الرواسم » جمع راسمة ، وهى اسم فاعل من الرسيم ، والرسيم – بفتح الراء المهملة – ضرب من سير الإبل الحثيث « يدنين » بضم ياء المضارعة – مضارع أدنى إدناء ، ومعناه قرب « أم قاسم » كنية امرأة وهى على ماعرفت أخت زيادة بن زيد العذرى

الإعراب : « متى » اسم استفهام مبنى على السكون فى محل نصب على الظرفية « تقول » فعل مضارع أجرى مجرى تظنّ ، مرفوع بضمة ظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « القلص» مفعول أوّل لتقول ، منصوب بالفتحة الظاهرة « الرواسما » نعت للقلص منصوب بالفتحة الظاهرة ، والألف للإطلاق « يدنين » فعل مضارع مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة ونون النسوة فاعل مبنى على الفتح فى محل رفع « أم » مفعول به ليدنين ، وهو مضاف ، و « قاسم » مضاف إليه « وقاسما » الواو حرف عطف ، قاسما : معطوف على أمّ قاسم ، وجملة الفعل وفاعله ومفعوله فى محل نصب مفعول ثان لتقول

الشاهد فيه : قوله « متى تقول القلص . . . يدنين » حيث أجرى « تقول » وهو فعل مضارع

ومنه مع الفصل بالظرف قوله :

٣٤٤ — أَبَعْدَ بُعْدٍ تَقُولُ الدَّارَ جَامِعَةً ... شَمْلِي بِهِمْ أَمْ تَقُولُ الْبُعْدَ مَحْتُومَا

من القول مفتتح بالتاء مسبوق بالاستفهام ، مجرى تظنّ ؛ فأعمله فى مفعولين : أوّلهما قوله « القلص » وثانيهما جملة « يدنين أم قاسم » على ما اتضح فى الإعراب ، والرواية بنصب القلص؛ بدليل وصفه بقوله « الرواسما » وقد رأيت أن قوافى الأرجوزة منصوبة ، ولا يمكن تخريج ذلك إلا على هذا الوجه

٣٤٤ - لم أقف على نسبة هذا البيت إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سابق أو لاحق

اللغة : « جامعة » اسم فاعل من جمعت تجمع فهى جامعة ، وهو ضدّ التفريق « شملى » الشمل ـ بفتح الشين وسكون الميم ـ يطلق على ماتفرق وعلى ما اجتمع ، تقول : جمع الله شملكم ، تريد ضم ماتفرق من أمركم ، وتقول : فرق الله شملكم ، تريد فرق ما اجتمع من أمركم ، ويقال أيضا : شمل ، بفتح الشين والميم جميعا «محتوما» اسم مفعول من حتم الله الأمر : أى قضاه وأوجبه

الإعراب : « أبعد » الهمزة للاستفهام ، بعد منصوب على الظرفية الزمانية ، يجوز أن يكون عامله تقول الآتى ، ويجوز أن يكون عامله هو جامعة الآتى ، وهذا الظرف مضاف ، و « بعد » مضاف إليه « تقول » فعل مضارع أجرى مجرى تظنّ ، وهو مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « الدار » مفعول أوّل لتقول ، منصوب بالفتحة الظاهرة «جامعة» مفعول ثان لتقول ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وفى « جامعة » ضمير مستتر يعود إلى الدار ، وهو فاعل « شملى» مفعول به لجامعة ، منصوب بفتحة مقدّرة على ماقبل ياء المتكلم ، وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جرّ « بهم » جارّ ومجرور متعلق بجامعة « أم» حرف عطف « تقول » فعل مضارع أجرى مجرى تظنّ ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « البعد » مفعول أوّل لتقول « محتوما » فاعل ثان لتقول

الشاهد فيه : قوله « أبعد بعد تقول الدار جامعة » حيث أجرى تقول وهو فعل مضارع مبدوء بالتاء التى تدلّ على المخاطب وهو مسبوق بالاستفهام مجرى تظنّ؛ فنصب به مفعولين أحدهما « الدار » والثانى « جامعة » على ماتبين فى الإعراب ، ولم يمنعه من إجراء هذا الفعل مجرى تظنّ الفصل بينه و بين الاستفهام بالظرف ، وهو قوله « بعد بعد » . هذا ، وفى قوله « تقول البعد محتوما » شاهد آخر لما نحن فيه من إجراء تقول مجرى تظنّ، ألما تراه نصب به مفعولين : أوّلهما « البعد » وثانيهما « محتوما »

وهذا البيت من أقوى مايستدل به على إجراء القول مجرى الظنّ ، والسر فى هذا أن المفعولين اللذين نصبهما « تقول » فى الموضعين اللذين ورد فيهما من هذا البيت منصوبان لفظا ، وأما فى البيتين السابقين فالمفعول الثانى فى كل منهما جملة . ومثلهما قول امرىء القيس بن حجر الكندى:

ومنه مع الفصل بالمعمول قوله :

٣٤٥ — أَجُهَّالاً تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ لَعَمْرُ أَبِيكَ أَمْ مُتَجَاهِلِينَا

إِذَا مَاجَرَى شَأْوَيْنِ وَابْتَلَّ عِطْفُهُ تَقُولُ هَزِيزَ الرِّيحِ مَرَّتْ بِأَثْأَبِ

(والشأوان : مثنى شأو ، وهو الطلق ، والمراد السير مرة إلى الغاية والأمد . وعطفه — بكسر العين المهملة وسكون الطاء — جانبه . وهزيز الريح : صوتها ودويها عند هبوبها . وأثأب : اسم جنس جمعى واحده أثأبة ، وهى شجرة) فقد نصب بتقول مفعولين أحدهما مفرد وهو قوله «هزيز الريح» ، وثانيهما جملة ، وهو قوله « مرت بأثأب » ولكن هذا البيت يجرى على لغة سليم لعدم تقدّم الاستفهام . ومثلهما أيضا قول الأعشى ميمون وينسب لعمر بن أبى ربيعة المخزومى ، ووجدته فى زيادات ديوان الأعشى المطبوع فى أوربة (ص ٢٥٩) :

أَمَّا الرَّحِيلُ فَدُونَ بَعْدِ غَدٍ فَمَتَى تَقُولُ الدَّارَ تَجْمَعُنَا

٣٤٥ — هذا البيت للكميت بن زيد الأسدى من قصيدة يفخر فيها على اليمن ويذكر فضل مضر عليهم ، وهو من شواهد سيبويه (١ : ٦٣) ، وقال ابن المستوفى : أنشد سيبويه هذا البيت للكميت ، ولم أره فى ديوانه ، والذى فى ديوان شعره هكذا :

أَنُوَّامًا تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ لَعَمْرُ أَبِيكَ أَمْ مُتَنَاوِمِينَا

عَنِ الرَّامِي الْكِنَانَةَ لَمْ يُرِدْهَا وَلَكِنْ كَادَ غَيْرَ مُكَايِدِينَا

قال أبو رجاء : وسواء أكانت الرواية مارواه سيبويه أم ماحكى ابن المستوفى أنه موجود فى ديوان الكميت فالاستشهاد بالبيت حاصل

اللغة : « أجهالا » الجهال : جمع جاهل ، وفى الرواية التى رواها ابن المستوفى النوام : جمع نائم « متجاهلين » المتجاهل هو الذى يتصنع الجهل ويتكلفه ولايريد فى الحقيقة أن يكون جاهلا والمتناومون بهذه المثابة ، وأراد ببنى لؤى جمهور قريش وعامتها ؛ لأن أكثرها ينتهى فى النسبة إلى لؤى بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر ، وهو أبو قريش كلها

المعنى : يقول : أتظنّ قريشا جاهلين أم متجاهلين حين استعملوا اليمنيين فى ولاياتهم وآثروهم على المضريين مع فضلهم عليهم

الإعراب : « أجهالا » الهمزة للاستفهام ، جهالا : مفعول ثان لتقول تقدّم عليه وعلى المفعول الأوّل ، وهومنصوب بالفتحة الظاهرة « تقول » فعل مضارع أجرى مجرى تظنّ ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بنى» مفعول أوّل لتقول ، منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم ، وهو مضاف ، و « لؤى » مضاف إليه ، مجرور

... ...

بالكسرة الظاهرة « لعمر » اللام لام الابتداء ، حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، عَمر : مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وخبره محذوف وجوبا ، وتقدير الكلام لعمر أبيك قسمى ، أو لعمر أبيك ما أقسم به ، وعمر مضاف ، و « أبيك » مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه اسم من الأسماء الخمسة ؛ وضمير المخاطب مضاف إليه مبنى على الفتح فى محل جر « أم » حرف عطف ، مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « متجاهلين » معطوف على « جهالا » والمعطوف على المنصوب منصوب ، وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة .

الشاهد فيه : قوله « أجهالاتقول بنى لؤى » حيث أجرى تقول ـ وهو فعل مضارع مبدوء بالتاء الدالة على الخطاب وهو مسبوق بالاستفهام أيضا ـ مجرى تظنّ ؛ فأعمله فى مفعولين ، أوّلهما قوله « بنى لؤى » وثانيهما قوله « جهالا » ولم يمنعه من هذا الإعمال تقدّم المفعول الثانى على الفعل ولا الفصل به بين الفعل وهمزة الاستفهام ؛ من قبل أن هذا الفاصل لما كان معمولا للفعل كان كأنه جزء منه

قال سيبويه (١ ـ ٦٢) : « واعلم أنّ قلت فى كلام العرب إنما وقعت على أن يحكى بها ، وإنما يحكى بعد القول ما كان كلاما لا قولا ، نحوقلت زيد منطلق ، ألا ترى أنه يحسن أن تقول زيد منطلق ، فلما أوقعت قلت على ألا يحكى بها إلا مايحسن أن يكون كلاما ، وذلك قولك : قال زيد : عمرو خير الناس ، وتصديق ذلك قول الله عزّ وجلّ : (إِذْ قَالَتِ ٱلْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكِ) ولولا ذلك لقال : أن الله (يريد بفتح همزة أنّ) وكذلك جميع ماتصرف من فعله ، إلا تقول فى الاستفهام ، شبهوها بتظنّ ، ولم يجعلوها كأظنّ ويظنّ فى الاستفهام؛لأنه لا يكاد يستفهم المخاطب عن ظنّ غيره ، ولا يستفهم هو إلا عن ظنّ نفسه ؛ فإنما جعلت كتظنّ كما أن ما كليس فى لغة أهل الحجاز ما دامت فى معناها ، فإذا تغيرت عن ذلك أو قدّم الخبر رجعت إلى القياس ، وصارت اللغات فيها كلغة تميم ، ولم يجعل قلت كظننت لأنها إنما أصلها عندهم الحكاية ، فلم تدخل فى باب ظننت بأكثر من هذا ، كما أنّ مالم تقو قوّة ليس ولم تقع فى جميع مواضعها لأن أصلها عندهم أن يكون مبتدأ ما بعدها . . . وذلك قولك : متى تقول زيدا منطلقا ، وأتقول عمرا ذاهبا ، وأكل يوم تقول عمرا منطلقا ، لايفصل بها (يريد لايعتبر هذا الظرف فاصلا) كما لم يفصل بها فى : أكل يوم زيدا تضربه . فإن قلت : أأنت تقول زيد منطلق ؟ رفعت ؛ لأنه فصل بينه وبين حرف الاستفهام كما فصله فى قولك : أأنت زيد مررت به ؟ فصارت بمنزلة أخواتها ، وأقرت على الأصل . قال الكميت : ✲ أجهالا تقول بنى لؤى ✲ البيت ، وقال عمر بن أبى ربيعة :

أَمَّا الرَّحِيلُ فَدُونَ بَعْدِ غَدٍ   فَمَتَى تَقُولُ ٱلدَّارَ تَجْمَعُنَا

فإن فُقِد شرط من هذه الأربعة تعين رفع الجزءين على الحكاية ، نحو قال زيد عمرو منطلق ، ويقول زيد عمرو منطلق ، وأنت تقول زيد منطلق ، وأأنت تقول زيد منطلق .

(تنبيه) زاد السهيلى شرطا آخر ، وهو ألاَّ يتعدى باللام ، نحو أتَقُولُ لزيدعمرو منطلق ، وزاد فى التسهيل أن يكون حاضرا ، وفى شرحه أن يكون مقصودا به الحال . هذا كله فى غير لغة سُليم .

(وَأُجْرِىَ الْقَوْلُ كَظَنٍّ مُطْلَقَا) أى : ولو مع فقد الشروط المذكورة (عِنْدَ سُلَيْمٍ نَحْوُ قُلْ ذَا مُشفِقَا) وقوله :

٣٤٦ — قَالَتْ وَكُنْتُ رَجُلاً فَطِيناَ هٰـذَا لَعَمْرُ اللهِ إِسْرَائِيناَ

وإن شئت رفعت بما نصبت فجعلته حكاية . وزعم أبو الخطاب وسألته عنه غير مرة ، أن ناسا من العرب يوثق بعربيتهم ، وهم بنو سليم ، يجعلون باب قلت أجمع مثل ظننت » اه

٣٤٦ — قيل : هذا البيت لأعرابى كان قد صاد ضبا فأتى به أهله ، فأنكروه ، وقالت له امرأته : هذا إسرائيل ، تريد هذا بعض ما مسخ الله من ذرية إسرائيل . ورواه الجواليقى فى المعرب على وجه آخر ، وهو :

وَقَال أَهْلُ السُّوقِ لَمَّا جِيناَ هٰذَا وَرَبِّ الْبَيْتِ إِسْرَائِيناَ

ولايتغير الاستشهاد به على هذا الوجه ، بل الاستشهاد باق على ما كان عليه فى وجه الإنشاد السابق ، وأنشده أبو على القالى فى أماليه ، وذكر عن ابن دريد أنه لرجل أخذ قردا إلى سوق الحيرة ، فقالت له امرأة : هذا مسخ ، فقاله

اللغة : « فطين » وصف من الفطنة ، وتقول : فطن يفطن — مثل علم يعلم — فطنة — بكسر الفاء وسكون الطاء — وفطانة وفطانية — بفتح الفاء فيهما — وتقول : فطن يفطن — مثل قعد يقعد — فطنة ، والفطنة : الفهم ، والوصف المشهور من هذه المادّة فطن — بفتح الفاء وكسر الطاء أو ضمها — وقوله « إسرائين » هو لغة فى إسرائيل ، باللام فى آخره ، وكذلك كل ما كان على هذه الزنة وآخره اللام ففيه اللغتان ؛ تقول : إسرافيل وإسرافين ، وجبرائيل وجبرائين ، وميكائيل وميكائين . قال الجوهرى : « إسرائيل : اسم ، يقال : هو مضاف إلى إيل ، قال الأخفش : هو يهمز ولا يهمز ، قال : ويقال فى لغة : إسرائين ، كما قالوا جبرين وإسماعين »اه

الإعراب : « قالت » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء علامة التأنيث ، حرف مبنى على السكون لامحل له من الإعراب ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى « وكنت » الواو واو الحال ، حرف مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، كان : فعل ماض

... ...

ناقص ، وتاء المتكلم اسمه ، مبنى على الضم فى محل رفع « رجلا » خبر كان منصوب بالفتحة الظاهرة « فطينا » صفة لخبر كان ، وصفة المنصوب منصوبة ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وجملة كان مع اسمها وخبرها فى محل نصب حال « هـذا » ها : حرف تنبيه ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، ذا : اسم إشارة مفعول أوّل لقالت الذى أجرى مجرى ظنت ، مبنى على السكون فى محل نصب « لعمر » اللام لام الابتداء ، حرف مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، عمر : مبتدأ ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « الله » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وخبر المبتدأ محذوف وجوبا ، وتقدير الكلام : لعمر الله قسمى ، أو لعمر الله ما أقسم به ؛ وجملة المبتدأ والخبر لامحل لها من الإعراب معترضة بين المفعول الأوّل والمفعول الثانى « إسرائينا » مفعول ثان لقالت الذى أجرى مجرى ظنت ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، والألف للاطلاق

الشاهد فيه : قوله « قالت هذا إسرائينا » حيث أجرى فيه قالت مجرى ظنت ؛ فنصب به مفعولين : أوّلهما اسم الإشارة ، وثانيهما قوله « إسرائينا »

وهذا التخريج الذى ذكرناه وأعربنا عليه البيت والذى يصح عليه استشهاد الشارح رحمه الله بالبيت هو تخريج جماعة من النحاة منهم أبو الحسن بن خروف والأعلم الشنتمرى والشيخ أبو حيان

وذهب ابن عصفور فى هذا البيت إلى تخريج آخر جعل فيه « قالت » على أصلها من حكاية الجمل بها ، وحاصل هذا التخريج أن اسم الإشارة مبتدأ ، مبنى على السكون فى محل رفع ، وقوله « إسرائينا » خبر المبتدأ على تقدير مضاف محذوف ، وأصل الكلام : هذا ممسوخ إسرائين ، فحذف المضاف ولم يقم المضاف إليه مقامه ، بل أبقى المضاف إليه على حاله قبل الحذف ، وذلك كما قرىء فى قوله تعالى : (تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنْيَا وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلآخِرَةِ) بخفض « الآخرة » على أنه كان الأصل والله يريد نعيم الآخرة ، فحذف المضاف وأبقى المضاف إليه على حاله قبل الحذف

وهذا التخريج لايصح لوجهين :

الأوّل : أن الأصل عدم الحذف ، ولا يصار إلى تقدير محذوف إلا إذا اضطررنا إلى ذلك ؛ ولا ضرورة ههنا ؛ لأنه قد ثبت بنقل الأثبات العدول من حملة اللغة أن نصب المفعولين بقالت وما تصرف منها لغة جماعة من العرب ، واقرأ إن شئت عبارة سيبويه التى ذكرناها لك فى شرح الشاهد السابق التى يقول فيها : «وزعم أبو الخطاب ، وسألته عنه غير مرة ، أن ناسا من العرب يوثق بعربيتهم ، وهم بنو سليم ، يجعلون باب قلت أجمع مثل ظننت »

الثانى : أن بقاء المضاف إليه على جرّه بعد حذف المضاف إنما يكثر إذا كان المضاف معطوفا على مثل المحذوف ، وههنا ليس الأمر كذلك ، وهذه الآية التى مثل بها ابن عصفور لم يقرأ فيها هذه القراءة إلا ابن جماز ، فالاحتجاج بها لا يتم لأنها معدول بها عن سنن القياس ، والكلام إذا كان

﴿ تنبيه ﴾ على هذه اللغة تفتح أنَّ بعد قُلْتُ وشبهه ، ومنه قوله :

٣٤٧ — إِذَا قُلْتُ أَنِّي آئِبٌ أَهْلَ بَلْدَةٍ   وَضَعْتُ بِهَا عَنْهُ الْوَلِيَّةَ بِالْهَجْرِ

معدولا به عن المنهج المتلئب لم يجز أن يجعل أصلا يجرى عليه غيره ، بل يكتفى به هو، ويتلمس له وجه يصح عليه ثم يوقف عنده ولا يتجاوز

٣٤٧ — هذا البيت للحطيئة من أبيات يصف فيها بعيره بالسرعة ، و بعده قوله :

تَرَى بَيْنَ مَجْرَى مِرْفَقَيْهِ وَثِيلِهِ   هَوَاءً كَفَيْفَاةٍ بَدَا آلُهَا قَفْرِ

إِذَا صَرَّ يَوْمًا مَا ضِغَاهُ بِجِرَّةٍ   نَزَتْ هَامَةٌ فَوْقَ اللَّهَازِمِ كَالْقَبْرِ

وَإِنْ عَبَّ فِي مَاءٍ سَمِعْتَ لِجَرْعِهِ   خَوَاةً كَتَثْلِيمِ الْجَدَاوِلِ فِي الدَّبْرِ

وَإِنْ خَافَ مِنْ وَقْعِ الْمُحَرَّمِ يَنْتَحِي   عَلَى عَضُدٍ رَيَّا كَسَارِيَةِ الْقَصْرِ

تَلَتْهُ فَلَمْ تُبْطِئْ بِهِ مِنْ وَرَائِهِ   مُعَقْرَبَةٌ رَوْحَاءُ رَيِّثَةُ الْفَتْرِ

إِلَى عَجُزٍ كَالْبَابِ سُدَّ رِتَاجُهُ   وَمُسْتَتْلِعٍ بِالْكُورِ ذِي حُبُكٍ سُمْرِ

اللغة : « آئب » اسم فاعل من آب يئوب ، إذا رجع « الولية » بفتح الواو وكسر اللام بعدها ياء مثناة مشددة ـ يقال : هى البرذعة ، و يقال : مايوضع تحت البرذعة ، والبرذعة : توضع تحت الرحل « الهجر » بفتح الهاء وسكون الجيم ـ نصف النهار عند اشتداد الحر ، ومثله الهاجرة ، والأصل فى الهجر تحريك الجيم ولـكنه سكنها حين اضطر . يقول : إذا قدرت أنى أصل بلدة عند الليل فإنى أدركها وأصلها فى نصف النهار بسبب سرعة بعيرى ونجابته ، وقوله « ترى بين مجرى مرفقيه وثيله ـ إلخ » الثيل ـ بكسر الثاء المثلثة بعدها ياء مثناة ـ وعاء ذكره ، والفيفاة : الفلاة والقفر : الخالية ، يريد أن هـذا البعير مفرج الإبطين ضخم الجنبين لاحق البطن ، وقوله « إذا صر يوما ماضغاه ـ إلخ » الماضغ ـ بالضاد والغين المعجمتين ـ أصل اللحى عند منبت الأضراس ، ويقال : الماضغ عرق فى اللحى ، وصريره : صوته ، والجرة ـ بكسر الجيم وتشديد الراء ـ مايخرجه البعير للاجترار ، ونزت : يريد ارتفعت ، وأصل معنى نزا وثب ، والهامة : الرأس ، واللهازم : جمع لهزمة ، وإنما هما لهزمتان ، وهما عظمان ناتئان فى اللحيين تحت الأذنين ، ويقال : هما مضغتان عليبيان تحتهما ، وقوله « وإن عب فى ماء سمعت لجرعه ـ إلخ » العب : شرب الماء من غير مص وتقول : جرع الماء يجرعه . من باب علم يعلم ـ وجرعه يجرعه ـ مثل فتح يفتح ـ وقد أنكر الأصمعى هذه اللغة الأخيرة ـ والخواة ـ بفتح الخاء المعجمة ـ الصوت ، والجداول : جمع جدول ، وهو النهر الصغير . والدبر ـ بفتح الدال المهملة وسكون الباء ـ جمع دبرة ، وهى المشارة فى المزرعة

... ...

يريد سمعت لشربه صوتا كصوت الأنهار الصغيرة وهى تفضى بمائها إلى المزارع ؛ وقوله «وإن خاف من وقع المحرم إلخ » المحرم : السوط الذى لم يلن من طول الضرب ، و ينتحى : يعتمد ، وريا : تأنيث ريان و يقال : هذه امرأة رياء إذا كانت ضخمة ، وقوله « تلته فلم تبطئ به من ورائه ــ إلخ » تلته : معناه تبعته ، وتقول : تلاه يتلوه ، ومعقربة : موثقة ، والروحاء : الواسعة الخطو ، وريثة الفتر : البطيئة ، وأراد أن رجله تتبع عضده؛ فالضمير المنصوب فى تلته عائد إلى العضد ، وقوله « إلى عجز كالباب سدّ رتاجه » الرتاج ــ بكسر الراء المهملة ــ الباب الصغير الذى يكون فى الباب الكبير ، والمستتلع : المشرف المرتفع ، وأراد بالمستتلع بالكور سنام هذا البعير ، والحبك : الطرائق التى تكون فيه من لون وبره ، ويروى « ومستتلع بالكور » بالرفع وبالجر ، فأما الرفع فعلى أنه خبر مبتدأ محذوف : أى وهو مستتلع بالكور ، ولا يكون المراد به السنام ، بل المراد وصف الجمل بالارتفاع والإشراف ، وأما الجر فعلى أنه عطف على عجز ؛ فيكون المراد به السنام كما ذكرنا أوّلا .

الإعراب : « إذا » ظرف للمستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط ، مبنى على السكون فى محل نُصب بقوله وضعت الآتى « قلت » قال : فعل ماض أجرى مجرى ظنّ ، وتاء المتكلم فاعل مبنى على الضمّ فى محلّ رفع « أنى » حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسمه ، مبنى على السكون فى محل نصب «آئب» خبر أنّ مرفوع بالضمة الظاهرة ،وأنّ وما دخلت عليه سدّت مسدّ مفعولى قلت المجرى مجرى ظننت ، وفى آئب ضمير مستتر فاعله « أهل » مفعول به لآئب لتضمنه معنى آتيهم ليلا وقت عودة الرعاء إليهم ، وأهل مضاف ، و « بلدة » مضاف إليه ، وجملة قلت أنى ــ إلخ فى محلّ جرّ بإضافة إذا إليها « وضعت » وضع : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله ، مبنى على الضمّ فى محلّ رفع « بها » جارّ ومجرور متعلق بوضعت « عنه » جارّ ومجرور متعلق أيضا بوضعت ، وجملة وضعت من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب جواب إذا « الولية » مفعول به لوضعت ، منصوب بالفتحة الظاهرة « بالهجر » جارّ ومجرور متعلق بوضعت أيضا

الشاهد فيه : قوله « قلت أنى آئب » حيث أجرى قلت مجرى ظننت ، ولم يحك به الجملة التى بعده ، والدليل على ذلك أن الرواية فى هذا البيت بفتح همزة « أنى » ولو أنه حكى الجملة بقلت لكسر الهمزة كما كسرت فى قوله تعالى : (قَالَ إِنِّى عَبْدُ ٱللَّهِ) وقوله : (قَالَ إِنِّى لِعَمَلِكُمْ مِنَ ٱلْقَالِينَ) ولكنه لما فتح الهمزة علمنا أنه عامل قلت معاملة ظننت ، من قبل أن الهمزة تفتح بعد ظننت ، نحو قوله تعالى : (وَظَنَّ أَهْلُهَا أَنَّهُمْ قَادِرُونَ عَلَيْهَا) وقوله جلّ ذكره : (وَقَالَ لِلَّذِى ظَنَّ أَنَّهُ نَاجٍ مِنْهُمَا) وقوله سبحانه : (إِنِّى ظَنَنْتُ أَنِّى مُلَاقٍ حِسَابِيَهْ) وقوله :

﴿ خاتمة ﴾ قد عرفت أن القول إنما ينصب المفعولين حيث تضمن معنى الظن ، وإلا فهو وفروعه مما يتعدى إلى واحد ، ومفعوله إما مفرد ، وهو على نوعين : مفرد فى معنى الجملة ، نحو قُلْتُ شِعْرًا ، وخطبةً ، وحديثاً ؛ ومفرد يراد به مجرد اللفظ ، نحو : « يُقَالُ لَهُ إبْرَاهِيمُ » أى : يطلق عليه هـذا الاسم ، ولو كان مبنياً للفاعل لنصب إبراهيم ، خلافاً لمن منع هذا النوع . وممن أجازه ابن خروف والزمخشرى . وإمَّا جملة فتحكى به ، فتكون فى موضع مفعوله . والله أعلم .

(وَظَنَّ أَنَّهُ الْفِرَاقُ) وقوله : (فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ) وقوله : (إنَّهُ ظَنَّ أَنْ لَنْ يَحُورَ) وغير ذلك مما لا يكاد يحصى من الاستعمال ، وقد ذكرنا مرارا فى هذا الكتاب أن الشىء إذا أشبه الشىء أخذ حكمه ؛ فلما أشبه «قال» ظنّ ، وحكم ظنّ أن تفتح بعدها همزة أنّ المؤكدة، سواء أكانت مثقلة على أصل وضعها كما فى الآيات التى سمعتها عدا الأخيرتين ، أم كانت مخففة كما فى الآيتين؛ فتحت الهمزة بعد «قال» ، وأيضا للفرق بين التى بمعنى الظنّ ، والتى تحكى بها الجمل ؛ فاعرف هذا .

أعلم وأرى

(إِلَى ثَلاَثَةٍ) من المفاعيل (رَأَى وَعَلِمَا) المتعدِّيَيْن إلى مفعولين (عَدَّوْا إِذَا) دخلت عليهما همزة النقل و (صَارَا أَرَى وَأَعْلَمَا) ؛ لأن هذه الهمزة تدخل على الفعل الثلاثى فيتعدى بها إلى مفعول كان فاعلا قبل ؛ فيصير متعديا إن كان لازما ، نحو: جَلَسَ زَيْد ، وَأَجْلَسْتُ زَيْداً ، ويزاد مفعولا إن كان متعديا ، نحو : لَبِسَ زَيْدٌ جُبَّةً ، وَأَلْبَسْتُ زَيْدًا جُبَّةً ، ورَأَيْتُ الْحَقَّ غَالِباً ، وأَرَانِي ٱللهُ الْحَقَّ غَالِباً ، وعَلِمْتُ الصِّدْقَ نَافِعاً ، وأَعْلَمَنِي ٱللهُ الصدق نافعا .

(وَمَا) حقق (لِمَفْعُولَيْ عَلِمْتُ) ورأيت من الأحكام (مُطْلَقَا * لِلثَّانِ وَالثَّالِثِ) من مفاعيل أعلم وأرى (أَيْضاً حُقِّقَا) ؛ فيجوز حذفهما معا اختصارا إجماعا ، وفى حذف أحدهما اختصاراً ماسبق ، ويمتنع حذف أحدهما اقتصارا إجماعا ، وفى حذفهما معا اقتصارا الخلفُ السابق ، ويجوز إلغاء العامل بالنسبة إليهما ، نحو: عَمْرٌو أَعْلَمْتُ زَيْداً قَائِمٌ ، ومنه « الْبَرَكَةُ أَعْلَمَنَا الله مَعَ الْأَكَابِرِ » ، وقوله :

٣٤٨ — وَأَنْتَ أَرَانِي ٱللهُ أَمْنَعُ عَاصِمٍ وَأَرْأَفُ مُسْتَكْفًى وَأَسْمَحُ وَاهِبِ

---

٣٤٨ — هذا بيت لم أقف له على نسبة إلى قائل معين ، ولم أقف له إلا على بيت ينشد قبله ، وهو قوله :

وَكَيْفَ أُبَالِي بِالْعِدَى وَوَعِيدِهِمْ وَأَخْشَى مُلِمَّاتِ الزَّمَانِ الصَّوَائِبِ

اللغة : « أمنع » هو أفعل تفضيل ، وفعله منع — بوزان كرم — ومعناه صار منيعا لايغالب قويا لا يعتدى عليه عزيزا لاينال بمكروه « عاصم » هو اسم فاعل من عصمه ، بمعنى منعه ، ومنه قوله تعالى : (لاَ عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللهِ إِلاَّ مَنْ رَحِمَ) وقوله « أرأف » هو أفعل تفضيل من الرأفة بمعنى الشفقة والرحمة « مستكفى » هو اسم مفعول ، والمراد أنه أرأف من يلجأ إليه فى الهمات ويعاذ به من الملمات ، وكان من حقه أن يقول : مستكفى به ؛ إلا أنه حذف حرف الجر وأوصل الوصف إلى الضمير « أسمح » أفعل تفضيل من السماحة وهى الجود والكرم « واهب » اسم فاعل من وهبه يهبه بمعنى أعطاه

المعنى : يقول : أنا لا أهتمّ بأعدائى ، ولا أفكر فيهم ، ولا أجعلهم فى حسابى ، ولا أخاف

وكذلك يُعَلَّقُ الفعل عنهما ، نحو : أَعْلَمْتُ زيداً لَعَمْرٌو قائم ، وأَرَيْتُ خالداً لَبَكْرٌ مُنْطَلِق ؛ وأما المفعول الأول فلا يجوز تعليق الفعل عنه ، ولا إلغاؤه ، ويجوز حذفه اختصارًا واقتصارًا .

(وَ إِنْ تَعَدَّيَا) أى : رأى وعلم (لِوَاحِدٍ بِلاَ هَمْزٍ) بأن كانت رأى بَصَرِيَّة وعلم عِرْفانية (فَلِاثْنَيْنِ بِهِ) أى : بالهمز (توصَّلاَ) ؛ لما عرفت ، فتقول : أَرَيْتُ زيدًا الهلال ، وأَعْلَمْتُهُ الْخَبَرَ .

(وَالثَّانِ مِنْهُمَا) أى : من هذين المفعولين (كَثَانِي اُثْنَيْ) مفعولَىْ (كَسَا) وبَابِهِ من كل فعل يتعدى إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر ، نحو : كَسَوْتُ زَيْدًا جُبَّةً ، وَأَعْطَيْتُهُ دِرْهَمًا (فَهْوَ) أى الثانى من هذين المفعولين (بِهِ) أى : بالثانى من مفعولى باب كسا (فِي كُلِّ حُكْمٍ ذُو ائْتِسَا) أى : ذو اقتداء ؛ فيمتنع أن يخبر به عن الأول ، ويجوز الاقتصار عليه ، وعلى الأول ، ويمتنع الإلغاء .

نوازل الدهر وكوارثه لأنى اعتصمت بك والتجأت إليك وأنت الذى لا يخشى من لجأ إليه عناء ولا يخاف لأواء

الإعراب : « وأنت » ضمير منفصل مبتدأ ، مبنى على السكون فى محل رفع ، والتاء حرف خطاب «أرانى» فعل ماض ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول أوّل لأرى « الله » فاعل أرى مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « أمنع » خبر المبتدأ ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهومضاف و « عاصم » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « وأرأف » الواو حرف عطف ، أرأف : معطوف على أمنع « مستكفى » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدّرة على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها التعذّر « وأسمح » الواو حرف عطف ، أسمح : معطوف على أمنع ، وهو مضاف ، و « واهب » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة

الشاهد فيه : قوله « وأنت أرانى الله أمنع عاصم » حيث ألغى « أرى » عن العمل فى المفعول الثانى والمفعول الثالث ، وهما قوله « أنت أمنع عاصم » لكون العامل قد توسط بينهما ، كما ألغى خلت فى قول الشاعر :

أَبِالْأَرَاجِيزِ يَا ابْنَ اللُّؤْمِ تُوعِدُنِي وَفِى الْأَرَاجِيزِ خِلْتُ اللُّؤْمُ وَالْخَوَرُ

وقد أعمل الشاعر فى البيت الشاهد الذى معنا « أرى » فى مفعوله الأوّل ، وهو ياء المتكلم ، ولو أنه رتب المعمولات بعد العامل لقال : أرانى الله إياك أمنع عاصم ؛ فينصب المفاعيل كلها ، أو يقول : أرانيك الله أمنع عاصم ؛ فينصبها كلها أيضا . وهذا واضح إن شاء الله

نعم يستثنى من إطلاقه التعليق ؛ فإن أَعْلَمَ وأرى هذين يُعَلَّقان عن الثانى ؛ لأن أعلم قلبية وأرى وإن كانت بصرية فهى ملحقة بالقلبية فى ذلك ، ومن تعليق أرى عن الثانى قوله تعالى : « رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى » .

(وَكَأَرَى السَّابِقِ) المتعدى إلى ثلاثه مفاعيل فيما عرفت من الأحكام (نَبَّا) و (أَخْبَرَا) و (حَدَّثَ) و (أَنْبَأَ) ، و (كَذَاكَ خَبَّرَا) لتضمنها معناه ، كقوله :

٣٤٩ — نُبِّئْتُ زُرْعَةَ وَالسَّفَاهَةُ كَاسْمِهَا يُهْدِي إِلَيَّ غَرَائِبَ الْأَشْعَارِ

---

٣٤٩ — هذا البيت للنابغة الذبيانى ، وكان زرعة بن عمرو بن خويلد قد لقى النابغة بعكاظ ، فأشار زرعة على النابغة بأن يحمل قومه على ترك محالفة بنى أسد ، فأبى النابغة ذلك لما فيه من الغدر ، فتركه زرعة ، ثم بلغ النابغة أن زرعة يتوعده ، فقال يهجوه :

نُبِّئْتُ زُرْعَةَ وَالسَّفَاهَةُ كَاسْمِهَا يُهْدِي إِلَيَّ غَرَائِبَ الْأَشْعَارِ

فَحَلَفْتُ يَازُرْعَ بْنَ عَمْرٍو ؛ إِنَّنِي مِمَّا يَشُقُّ عَلَى الْعَدُوِّ ضِرَارِي

أَرَأَيْتَ يَوْمَ عُكَاظَ حِينَ لَقِيتَنِي تَحْتَ الْعَجَاجِ فَمَا شَقَقْتَ غُبَارِي

إِنَّا اقْتَسَمْنَا خُطَّتَيْنَا بَيْنَنَا فَحَمَلْتُ بَرَّةَ وَاحْتَمَلْتَ فَجَارِ

فَلَتَأْتِيَنْكَ قَصَائِدٌ ، وَلَيَدْفَعَنْ جَيْشٌ إِلَيْكَ قَوَادِمَ الْأَكْوَارِ

رَهْطُ ابْنِ كُوزٍ مُحْقِبِي أَدْرَاعِهِمْ فِيهِمْ ، وَرَهْطُ رَبِيعَةَ بْنِ حِذَارِ

اللغة : « نبئت » أخبرت ، والنبأ كالخبر وزنا ومعنى ، ويقال : النبأ أخص من الخبر ؛ لأن النبأ لايطلق إلا على كل ماله شأن وخطر من الأخبار « والسفاهة كاسمها » يعنى أن السفاهة — وهى الطيش وخفة الحلوم — قبيحة كما أن اسمها قبيح « غرائب الأشعار » الغرائب : جمع غريبة ، وأراد بها ما لايعهد مثله ، ويروى فى مكانه « أوابد الأشعار » والأوابد : جمع آبدة ، وأصلها اسم فاعل من أبدت الوحوش ، إذا نفرت ولم تأنس ، وأراد به هنا معنى الغرائب ، وقوله « فحلفت يازرع بن عمرو — إلخ » معناه أنا أقسم أن قربى من عدوّى مما يشق عليه ؛ لأننى أظهر عليه وأغلبه وأنال منه ، وقوله « أرأيت يوم عكاظ حين لقيتنى — إلخ » عكاظ مكان معروف قريب من مكة كانت مجتمع سوق ، وكانوا يتوافدون عليه للتجارة وإنشاد الشعر « فما شققت غبارى » هذه كناية عن أنه لم يبلغ شأوه ولم يدرك منزلته ، ويروى فى مكانه « فما حططت غبارى » يريد أنك لم تستطع أن ترفع غبارك فوق غبارى ، وقوله « إنا اقتسمنا خطتينا — إلخ » هذا هو الشاهد

وكقوله :

٣٥٠ — وَمَا عَلَيْكِ إِذَا أُخْبِرْتِنِي دَنِفاً ... وَغَابَ بَعْلُكِ يَوْمًا أَنْ تَعُودِينِي

(رقم ٧٥) وقد مضى شرحه مع بعض أبيات (انظر الجزء الأوّل ص ١٣٢ من هذا الكتاب) وقوله «قوادم الأكوار» القوادم : جمع قادمة ، والأكوار : جمع كور ، وهو الرحل ، والمراد مقدمات الرحال ، وقوله «رهط ابن كوز» مبتدأ خبره قوله «فيهم» وقوله «محقبي أدراعهم» محقبي : جمع محقب ، وهو اسم فاعل من قولك : أحقبت الشيء ، إذا احتملته خلفك ، وتقول : أحقبت الشيء واحتقبته واستحقبته ، قال النابغة الذبياني أيضا :

مُسْتَحْقِبُو حَلَقِ المَاذِيِّ يَقْدُمُهُمْ ... شُمُّ الْعَرَانِينِ ضَرَّابُونَ لِلْهَامِ

وأصل هذا الاستعمال الحقيبة ، وهي كل ما أخذته خلفك وأنت راكب

الإعراب : «نبئت» نبيء : فعل ماض مبنى للمجهول ، وتاء المتكلم نائب فاعل ، مبنى على الضمّ في محلّ رفع ، وهو المفعول الأوّل «زرعة» مفعول ثان لنبيء ، منصوب بالفتحة الظاهرة «والسفاهة» الواو واو الحال ، السفاهة : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة «كاسمها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، والضمير مضاف إليه ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال «يهدى» فعل مضارع ، مرفوع بضمة مقدّرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى زرعة ، وجملة الفعل وفاعله في محل نصب مفعول ثالث لنبيء «إليّ» جار ومجرور متعلق بيهدى «غرائب» مفعول به ليهدى ، وهومضاف ، و «الأشعار» مضاف إليه

الشاهد فيه : قوله «نبئت زرعة يهدى» حيث نصب بنبيء ثلاثة مفاعيل : الأوّل تاء المتكلم الذى هو نائب عن الفاعل؛ لأنك تعلم أن النائب عن الفاعل أصله مفعول به فلما حذف الفاعل أنيب هو منابه وارتفع ارتفاعه ، والثانى قوله «زرعة» ، والثالث جملة «يهدى إليّ غرائب الأشعار» على ما اتضح في إعراب البيت

٣٥٠ — نسب العيني هذا البيت لرجل من كلاب ولم يعينه ، والبيت أوّل بيتين رواهما أبو تمام في ديوان الحماسة ولم يعين قائلهما ، ولم يتعرّض التبريزى لنسبتهما إلى قائل (وانظر التبريزى : ٣ — ٣٥٣) ولكن رواية الحماسة هكذا :

مَاذَا عَلَيْكِ إِذَا خُبِّرْتِنِي دَنِفاً ... رَهْنَ المَنِيَّةِ يَوْمًا أَنْ تَعُودِينَا

أَوْ تَجْعَلِي نُطْفَةً فِي القَعْبِ بَارِدَةً ... وَتَغْمِسِي فَاكِ فِيهَا ثُمَّ تَسْقِينَا

اللغة : «أخبرتنى» بضم أوّله مبنى للمجهول ، ورواية الحماسة «خبرتنى» وهو مبنى للمجهول

وكقوله :

٣٥١ — أَوْ مَنَعْتُمْ مَا تُسْأَلُونَ فَمَنْ حُدِّثْتُمُوهُ لَهُ عَلَيْنَا الْوَلَاءُ

أيضا ، ويراد به أتاك الخبر عنى « دنفا » بفتح الدال وكسر النون ـ وصف من الدنف ـ بفتح الدال والنون جميعا ـ وهو المرض الملازم الذى ينهك القوى « رهن المنية » يريد أنه مشرف على الموت « تعودينا » تزورينا ، والعيادة : خاصة بزيارة المرضى

الإعراب : « ما » اسم استفهام مبتدأ ، مبنى على السكون فى محل رفع « عليك » جارّ ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « إذا » ظرفية متعلقها تعودينى الآتى « أخبرتنى » أخبر : فعل ماض مبنى للمجهول ، وتاء المخاطبة نائب فاعل مبنى على الكسر فى محل رفع ، والنون للوقاية وياء المتكلم مفعول ثان لأخبر ، مبنى على السكون فى محل نصب « دنفا » مفعول ثالث لأخبر ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجملة أخبر ونائب فاعله ومفاعيله فى محل جرّ بإضافة إذا إليها «وغاب» الواو حرف عطف ، غاب : فعل ماض « بعلك » فاعل غاب ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، والضمير مضاف إليه ، مبنى على الكسر فى محل جر « يوما » ظرف متعلق بتعودينى الآتى ، أومتعلق بغاب السابق ، وجملة غاب وفاعله فى محلّ جرّ بالعطف على جملة أخبرتنى دنفا « أن » حرف مصدرى ونصب مبنى على السكون لا محلّ له من الإعراب « تعودينى » فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل مبنى على السكون فى محل رفع ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به ، مبنى على السكون فى محل نصب ، وأن مع مادخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بحرف جرّ محذوف قياسا ، وتقدير الكلام فى عيادتى ، وهذا الجار والمجرورمتعلق بخبرالمبتدأ

الشاهد فيه : قوله « أخبرتنى دنفا » حيث أعمل أخبر فى ثلاثة مفاعيل : الأوّل تاء المخاطبة الواقع نائب فاعل ، والثانى ياء المتكلم ، والثالث قوله « دنفا » ، على ما اتضح فى الإعراب

٣٥١ — هذا البيت للحارث بن حلزة بن مكروه اليشكرى ، من معلقته التى مطلعها قوله :

آذَنَتْنَا بِبَيْنِهَا أَسْمَاءُ رُبَّ ثَاوٍ يُمَلُّ مِنْهُ الثَّوَاءُ
بَعْدَ عَهْدٍ لَنَا بِبُرْقَةِ شَمَّا ءَ فَأَدْنَى دِيَارِهَا الْخَلْصَاءُ

وقبل بيت الشاهد قوله :

أَيُّمَا خُطَّةٍ أَرَدْتُمْ فَأَدُّو هَا إِلَيْنَا تَمْشِى بِهَا الْأَمْلَاءُ
إِنْ نَبَشْتُمْ مَا بَيْنَ مِلْحَةَ فَالصَّا قِبِ فِيهِ الْأَمْوَاتُ وَالْأَحْيَاءُ
أَوْ نَقَشْتُمْ فَالنَّقْشُ يَجْشَمُهُ النَّا سُ وَفِيهِ الصِّحَاحُ وَالْأَبْرَاءُ

... ...

أَوْ سَكَتُّمْ عَنَّا فَكُنَّا كَمَنْ أَغْ مَضَ عَيْناً فِي جَفْنِهَا أَقْذَاءُ

أَوْ مَنَعْتُمْ مَا تُسْأَلُونَ ... ... البيت ، و بعده قوله :

هَلْ عَلِمْتُمْ أَيَّامَ يُنْتَهَبُ النَّا سُ غِوَاراً ، لِكُلِّ حَيٍّ عُوَاءُ

إِذْ رَفَعْنَا الْجِمَالَ مِنْ سَعَفِ الْبَحْ رَيْنِ سَيْراً حَتَّى نَهَاهَا الْحِسَاءُ

ثُمَّ مِلْنَا إِلَى تَمِيمٍ فَأَحْرَمْ نَا وَفِينَا بَنَاتُ مُرٍّ إِمَاءُ

لاَ يُقِيمُ الْعَزِيزُ بِالْبَلَدِ السَّهْ لِ وَلاَ يَنْفَعُ الذَّلِيلَ النَّجَاءُ

لَيْسَ يُنْجِي مُوَائِلاً مِنْ حِذَارٍ رَأْسُ طَوْدٍ وَحَرَّةٌ رَجْلاَءُ

اللغة : « آذنتنا » أعلمتنا أو أخبرتنا ، والبين ـ بفتح فسكون ـ الفراق ، والثاوى : اسم فاعل من ثوى بالمكان ، إذا أقام فيه ، والثواء : الإقامة ، وقوله « بعد عهد لنا » يروى فى مكانه « بعد عهد لها » . يقول : أعلمتنا بفراقها بعد عهدها بهذه المواضع ، وشماء : اسم هضبة بعينها ، والبرقة ـ بضم فسكون ـ ومثلها البرقاء : رابية فيها رمل وطين ، أو فيها طين وحجارة مختلطان ، ثم أخبر أن له بها عهدا أقرب من عهده بها فى برقة شماء ، وذلك العهد القريب فى الخلصاء . وقوله « أيما خطة أردتم إلخ » الخطة ـ بضم الخاء ـ الأمر يقع بين القوم يشتجرون فيه ، ومعنى قوله « فأدّوها إلينا » ابعثوا ببيان ذلك مع السفراء ، والأملاء : جمع ملأ ، وهو الجماعة من الناس ، ويروى « تسعى بها الأملاء » وأى منصوب على أنه مفعول مقدّم لأردتم ، أو مرفوع على أنه مبتدأ ، وجملة أردتم صفة لخطة ، والرابط ضمير محذوف : أى أيما خطة أردتموها . وقوله « إن نبشتم ما بين ملحة فالصاقب ـ إلخ » ملحة ـ بكسر فسكون ـ مكان ، والصاقب : جبل ، والمعنى : إن أثرتم ما كان بيننا و بينكم من القتل والأسر فى الوقعات التى كانت بين أهل ملحة وأهل الصاقب ظهر عليكم ماتكرهون من قتلى لكم قتلناهم فلم تستطيعوا أن تأخذوا بثأرهم ، و يقال : هذا مثل ومعناه إن ذكرتم ما قد كففنا عنه فلم نذكره ونبشتموه فلنا الفضل فى ذلك . وقوله « أو نقشتم فالنقش يجشمه الناس ـ إلخ » معنى نقشتم استقصيتم ، تقول : نقشت فلانا ، وناقشته ؛ إذا استقصيت وفى الحديث : « مَنْ نُوقِشَ الْحِسَابَ عُذِّبَ » ومعنى « يجشمه الناس » يتكلفونه على مشقة واحتمال ، ومعنى قوله « وفيه الصحاح والأبراء » أن فى الاستقصاء انكشاف الأمر ، ويروى «وفيه السقام والأبراء» والمراد أن فى الناس سقاما و براء ، والمراد : لاتأمنوا إن استقصيتم أن يكون السقام فيكم ، وسقامهم : أن يظهر لهم قتلى لم يثأروا لهم وأسرى لم يفادوهم ونحو ذلك . وقوله « أوسكتم عنا فكنا كمن أغمض ـ إلخ » يقول : إن سكتم فلم تستقصوا كنا نحن وأنتم فى أعين

... ...

الناس وعلمهم سواء ، وكان ذلك أسلم لنا ولكم . والقذى : الشيء الذى يسقط فى العين ويروى هذا البيت هكذا :

أَوْ سَكَتُّمْ عَنَّا فَكُنَّا جَمِيعاً مِثْلَ عَيْنٍ فِي جَفْنِهَا أَقْذَاءُ

ويقال : فلان يغضى على القذى ، إذا كان يسكت على الذلّ والضيم . وقوله « أو منعتم ماتسألون ــ إلخ » معناه إن منعتم ما تسألونه فيما بيننا و بينكم فلأىّ شيء كان ذلك منكم مع ما تعرفونه من عزّنا وامتناعنا ، وقوله « فمن حدثتموه لنا علينا الولاء » يقول : من هذا الذى بلغكم عنه أنه صار له علينا الغلبة فى سالف الدهر ، والاستفهام بمعنى النفى ؛ يريد لم يكن لأحد فى الزمن الغابر سلطان علينا ، ويروى « له علينا العلاء » بالعين المهملة ، من العلوّ وهو الرفعة ، ويروى « الغلاء » بالغين المعجمة ــ وهو الارتفاع أيضا . وقوله « هل علمتم أيام ينتهب الناس ــ إلخ » يريد الأيام التى هزم فيها كسرى وضعف أمره ، وكان بعض العرب يغير على بعض ، وكانت العرب من نزار تملكهم الأكاسرة وهم ملوك فارس وتملك عليهم من شاءت ، وكانت غسان تملكهم ملوك الروم ، فلما غلب كسرى على بعض ما فى يديه وكان الذين غلبوه بنى حنيفة ؛ غزا بنفسه قيصر ، فضعف أمر كسرى ، وغزا بعض العرب بعضا ، و « غوارا » بكسر الغين المعجمة ــ معناه يغاور بعضهم بعضا ، والعواء ــ بضم العين المهملة ــ الصياح مما ينزل بهم من الإغارة ، وقوله « إذ رفعنا الجمال من سعف البحرين ــ إلخ » معنى رفعنا الجمال سرنا بها سيرا رفيعا ، وقوله « حتى نهاها الحساء » أنها انتهت إليها ، والحساء ــ بكسر الحاء المهملة ــ جمع حسى ، وهو الرمل المتراكم أسفله جبل صلد ، وقوله « ثم ملنا إلى تميم فأحرمنا ــ إلخ » يقول : لما بلغنا الحساء ملنا على تميم فلما صرنا فى بلادهم دخلنا فى الأشهر الحرم فكففنا عن قتالهم ، وقوله « لايقيم العزيز بالبلد السهل ــ إلخ » يخبر بشدّة الأمر ، يقول : إن العزيز المتنع لايقدر على الإقامة بالبلد السهل لما أن سهولته تحمل على الإغارة عليه وتهوّن على الناس أمرها ، وليس ينفع الذليل أن ينجو من المخافة ، وقوله « ليس ينجى موائلا من حذار » الموائل : الذى يطلب لنفسه موئلا يهرب إليه ، والطود : الجبل ، والحرة : كل موضع فيه حجارة سود ، والرجلاء : الصلبة الشديدة

الإعراب : « أو » حرف عطف ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « منعتم » فعل ماض ، وتاء الخطاب فاعل ، مبنى على الضم فى محل رفع ، والميم علامة الجمع « ما » اسم موصول مفعول به لمنع ، مبنى على السكون فى محل نصب « تسألون » فعل مضارع مبنى للمجهول ، مرفوع بثبوت النون ، وواو الجماعة نائب فاعل ، مبنى على السكون فى محل رفع ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، والعائد ضمير منصوب المحل محذوف ، وتقدير الكلام : أومنعتم الذى تسألونه « فمن » الفاء واقعة فى جواب الشرط ؛ فإن جملة « منعتم » معطوفة

وكقوله :

٣٥٢ — وَأُنْبِئْتُ قَيْساً وَلَمْ أَبْلُهُ ... كَمَا زَعَمُوا خَيْرَ أَهْلِ الْيَمَنْ

بأو على جملة « إن نبشتم » المذكورة فى الأبيات السابقة على بيت الشاهد ، من : اسم استفهام مبتدأ ، مبنى على السكون فى محل رفع « حدثتموه » حدث : فعل ماض مبنى للمجهول ، والتاء ضمير الخطاب نائب فاعل مبنى على الضمّ فى محلّ رفع ، والميم حرف دالّ على الجمع ، والواو للفصل بين الضميرين ، والهاء ضمير عائد على من مفعول ثان لحدث « له » جارّ ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدّم « علينا » جار ومجرور متعلق بما تعلق به الأوّل « الولاء » مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب مفعول ثالث لحدث ، وجملة حدث ونائب فاعله و بقية مفاعيله فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو اسم الاستفهام ؛ وجملة المبتدأ والخبر فى محل جزم جواب الشرط

الشاهد فيه : قوله « حدثتموه له علينا الولاء » حيث أعمل حدث فى ثلاثة مفاعيل : الأوّل ضمير الخطاب الذى هو التاء والذى هو نائب الفاعل ، والثانى ضمير الغيبة الذى هو الهاء ، والثالث جملة المبتدأ والخبر التى هى قوله « له الولاء » ؛ على ما تبين فى الإعراب

٣٥٢ — هذا البيت من قصيدة طويلة للأعشى ميمون بن قيس ، وأوّل هذه القصيدة قوله:

لَعَمْرُكَ مَا طُولُ هٰذَا الزَّمَنْ ... عَلَى الْمَرْءِ إلاَّ عَنَاءٌ مُعَنّْ

يَظَلُّ رَجِيماً لِرَيْبِ الْمَنُو ... نِ وَلِلسُّقْمِ فِي أَهْلِهِ وَالْحَزَنْ

وَهَالِكُ أَهْــــلٍ يُجِنُّونَهُ ... كَآخَرَ فِي قَفْرَةٍ لَمْ يُجَنّْ

وَمَا إنْ أرَى الدَّهْرَ فِي صَرْفِهِ ... يُغَادِرُ مِنْ شَارِخٍ أَوْ يَفَنْ

والبيت الشاهد هو البيت التاسع والسبعون من هذه القصيدة ، وقبله قوله :

وَكُنْتُ امْرَأً زَمِناً بِالعِرَاقِ ... عَفِيفَ الْمُنَاخِ طَوِيلَ التَّغَنّْ

وَحَوْلِي بَكْرٌ وَأَشْــيَاعُهَا ... وَلَسْتُ خَلاَةً لِمَنْ أَوْعَدَنْ

وَنُبِّئْتُ قَيْساً وَلَمْ أَبْلُهُ ... . البيت ، و بعده قوله :

رَفِيعَ الْوِسَادِ طَوِيلَ النِّجَا ... دِ ضَخْمَ الدَّسِيعَةِ رَحْبَ الْعَطَنْ

يَشُقُّ الْأُمُورَ وَيَجْتَابُهَا ... كَشَقِّ الْفَزَارِيِّ ثَوْبَ الرَّدَنْ

فَجِئْتُكَ مُرْتَادَ مَا خَــبَّرُوا ... وَلَوْلاَ الَّذِى خَبَّرُوا لَمْ تَرَنْ

فَلاَ تَحْرِمَنِّي نَدَاكَ الجَزِيلَ ... فَإِنِّي امْرُؤٌ قَبْلَكُمْ لَمْ أُهَنْ

... ...

اللغة : « معنّ » هو اسم فاعل من عناه ــ بتشديد النون ــ أى أورثه العناء والمشقة ، وأصله بالياء فحذفها ووقف على النون كما تقف على قاض « رجيما » معناه مرجوما ، والمنون : الموت يذكر ويؤنث ، وقوله « وللسقم فى أهله والحزن » معطوف على قوله « لريب المنون » ويروى فى مكانه « والسقم فى أهله والحزن » بدون لام ، وبجر السقم عطفا على ريب المنون ، ويروى برفعه على الابتداء والواو للحال ، وقوله « وهالك أهل يجنونه » معنى يجنونه يسترونه ، والمراد يقبرونه ، يقول : إنه يستوى من هلك بين أهله فقاموا عليه واتخذوا له قبرا ومن هلك فى صحراء مقفرة وليس معه أحد من أهله فبقى عرضة لانتهاش السباع ، وقوله « وما إن أرى الدهر ــ إلخ » ما : نافيــة ، وإن : زائدة ، وصرف الدهر : تقلباته بالناس وجريه عليهم بالحوادث والآلام ، والشارخ : الذى فى شرخ الشباب ، وشرخ الشباب ــ بفتح الشين وسكون الراء ــ أوّله واقتباله ، واليفن ــ بفتح الياء المثناة والفاء ــ الشيخ الضعيف الذى حطمته السنون ، وقوله «وكنت امرأ زمنا بالعراق ــ الخ » يروى « زمنا » بزاى وميم مفتوحتين ــ على أنه ظرف ، ويروى بكسر الميم على أنه صفة من الزمانة وهى الـكبر ، والتغنّ ــ بتشديد النون ــ هو مصدر تغنى ، ووقف عليه بحذف الياء ، يريد أنه كان ناعم البال ، وقوله « ولست خلاة لمن أوعدن » يريد لا أكون حلو الـكلام لمن يتوعدنى ولا ألين له ، ومثله فى المعنى قول ذى الإصبع العدوانى :

لاَ يُخْرِجُ الْقَسْرُ مِنِّي غَيْرَ مَأْبِيَةٍ وَلاَ أَلِينُ لِمَنْ لاَ يَبْتَغِي لِينِي

وقوله « ونبئت قيسا ولم أبله » يروى فى مكانه « ونبئت قيسا ولم آته » و « أبله » مضارع مجزوم بلم ، والماضى بلاه ، وتقول : بلاه يبلوه ؛ إذا اختبره ، وقد حدّثوا أن قيسا حين سمع ذلك قال : أو قد شك ؟ ثم أمر بحبسه ، فزاد فيها الأعشى الأبيات التى أوّلها « فجئتك مرتاد ما خبروا » فأنجاه ذلك ، وقوله « رفيع الوساد طويل النجاد إلخ » يروى فى مكانه « رفيع الوساد طويل النجاد سهل المباءة ــ إلخ » والمباءة : المنزل « والفزارى »الخياط ، والارتياد : أصله طلب النجعة

الإعراب : « نبئت » نبىء : فعل ماض مبنى للمجهول ، وتاء المتكلم نائب فاعل مبنى على الضم فى محل رفع « قيسا » مفعول ثان لنبىء ، منصوب بالفتحة الظاهرة « ولم » الواو واو الحال ، لم : حرف نفى وجزم وقلب « أبله » أبل : فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف الواو والضمة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيــه وجوبا تقديره أنا ، والهاء ضمير الغائب مفعول به مبنى على الضم فى محل نصب ، وجملة « لم أبله » من الفعل وفاعله ومفعوله فى محل نصب حال « كما » الـكاف حرف جر ، وما : حرف مصدرى « زعموا » فعل وفاعل ، وما المصدرية وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالـكاف ، وتقدير الكلام : كزعمهم ، وهــذا الجارّ والمجرور متعلق بقوله « خير » الآتى « خير » مفعول ثالث لنبىء ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « أهل » مضاف إليه مجرور بالـكسرة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « اليمن » مضاف إليه ، مجرور بالـكسرة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف

وكقوله :

٣٥٣ — وَخُبِّرْتُ سَوْدَاءَ الْغَمِيمِ مَرِيضَةً فَأَقْبَلْتُ مِنْ أَهْلِي بِمِصْرَ أَعُودُهَا

الشاهد فيه : قوله « نبئت قيسا خير أهل اليمن » حيث أعمل نبأ فى ثلاثة مفاعيل : أولها تاء المتكلم الذى هو نائب الفاعل ، والثانى قوله « قيسا » ، والثالث قوله « خير أهل اليمن » ، على ما اتضح لك فى الإعراب

٣٥٣ — هذا البيت أول بيتين اختارهما أبو تمام فى ديوان الحماسة ، ولم ينسبهما لمعين ، وثانى البيتين قوله :

فَوَاللهِ مَا أَدْرِى إِذَا أَنَا جِئْتُهَا أَأُبْرِئُهَا مِنْ دَائِهَا أَمْ أَزِيدُهَا

وقال التبريزى عن أبى محمد الأعرابى فى شرح ديوان الحماسة : سوداء الغميم : امرأة من بنى عبدالله ابن غطفان اسمها ليلى ولقبها سوداء ، وكانت تنزل الغميم من بلاد غطفان ، وكان عقبة بن كعب ابن زهير ينسب بها ، ثم علقها بعده ابنه العوام بن عقبة وكلف بها ، وكانت تجد به كذلك ؛ فخرج إلى مصر فى ميرة ، فبلغه أنها مريضة ، فترك ميرته ، وكر نحوها ، وأنشأ يقول :

نُبِّئْتُ سَوْدَاءَ الْغَمِيمِ مَرِيضَةً فَأَقْبَلْتُ مِنْ مِصْرَ إِلَيْهَا أَعُودُهَا

فَيَالَيْتَ شِعْرِى هَلْ تَغَيَّرَ بَعْدَنَا مَلَاحَةُ عَيْنَىْ أُمِّ يَحْيَى وَجِيدُهَا

وَهَلْ أَخْلَقَتْ أَثْوَابُهَا بَعْدَ جِدَّةٍ أَلَا حَبَّذَا أَخْلَاقُهَا وَجَدِيدُهَا

وَلَمْ يَبْقَ يَا سَوْدَاءُ شَيْءٌ أُحِبُّهُ وَإِنْ بَقِيَتْ أَعْلَامُ أَرْضٍ وَبِيدُهَا

فَوَاللهِ مَا أَدْرِى إِذَا أَنَا جِئْتُهَا أَأُبْرِئُهَا مِنْ دَائِهَا أَمْ أَزِيدُهَا

نَظَرْتُ إِلَيْهَا نَظْرَةً مَا تَسُرُّنِى بِهَا حُمْرُ أَنْعَامِ الْبِلَادِ وَسُودُهَا

وَلَوْ أَنَّ مَا أَبْقَيْتِ مِنِّى مُعَلَّقٌ بِعُودِ ثُمَامٍ مَا تَأَوَّدَ عُودُهَا

فلم يزل يلطف حتى رأته ورآها ، فأومأت إليه أن ماجاء بك ؛ فقال : جئت عائدا حين علمت علتك ؛ فأشارت إليه أن ارجع فإنى فى عافية ، فرجع لميرته ، واستعز بها المرض ، فجعلت تتوله إليه حتى ماتت ، فبلغه الخبر ، فقال :

سَقَى جَدَثًا بَيْنَ الْغَمِيمِ وَزَلْفَةٍ أَحَمُّ الذُّرَى وَاهِى الْعَزَالِى مَطِيرُهَا

وانظر شرح التبريزى للحماسة (٣ – ٣٤٤ – ٣٤٦)

اللغة : « سوداء الغميم » هكذا وقعت الرواية فى حديث أبى محمد الأعرابى ، والذى فى الحماسة « سوداء القلوب » فيجوز أن يكون اسمها سوداء فأضافها إلى القلوب كما فعل ابن الدمينة فى قوله :

﴿ تنبيه ﴾ دخول همزة النقل وصَوْغُ الفعل للمفعول متقابلان بالنسبة إلى ما ينشأ عنهما ؛ فدخول الهمزة على الفعل يجعله متعديا إلى مفعولٍ لم يكن متعديا إليه بدونها ، وصَوْغُه للمفعول يجعله قاصرا عن مفعول كان متعديا إليه قبل الصَّوْغ ؛ فالذى لا يتعدى إن دخلته همزة النقل تعدى إلى واحد ، والمتعدى إلى ثلاثة إذا صُغْتَه للمفعول صار متعديا إلى اثنين ، وذو الأثنين يصير متعديا إلى واحد ، وذو الواحد يصير غير مُتَعَدٍّ ؛ فإن كان المصوغ للمفعول من باب أَعْلَمَ

قِفِي يَا أُمَيْمَ الْقَلْبِ نَقْضِ تَحِيَّةً وَنَشْكُو الْهَوَى ثُمَّ افْعَلِي مَا بَدَا لكِ

ويجوز أن يريد أنها تحل من القلب محل سودائه ، ويجوز أن يكون لقبها بذلك لأنها قاسية القلب وجمع القلب بما حوله فقال « سوداء القلوب » ، وأنكر أبو محمد الأعرابى كل هذه المعانى وأصر على أن الرواية « سوداء الغميم » . وقوله « أخلقت » رثت وصارت خلقة ، والأخلاق : جمع خلق ، مثل بطل وأبطال « بيدها » البيد : جمع بيداء ، وهى الصحراء ، سميت بذلك لأن سالكها يبيد فيها أى يهلك « ثمام » بضم الثاء المثلثة ، بزنة غراب — نبت ضعيف له خوص أو شبيه بالخوص ، وربما حشى به وسدّ به خصاص البيوت « تأوّد » مال وانعطف . يريد أنه صار ضعيف الجسم وأنه قد بلغ من النحول والضعف درجة لو أنه علق فى عود ثمام لما مال هذا العود ، وهذا من أبعد المبالغات

الإعراب : « خبرت » خبر : فعل ماض مبنى للمجهول ، وتاء المتكلم نائب فاعل ، مبنى على الضم فى محل رفع « سوداء » مفعول ثان لخبر منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « الغميم » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « مريضة » مفعول ثالث لخبر منصوب بالفتحة الظاهرة « فأقبلت » الفاء عاطفة ، أقبل : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله ، مبنى على الضم فى محل رفع « من أهلى » جار ومجرور متعلق بأقبل ، وياء المتكلم مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر « بمصر » جارّ ومجرور متعلق بمحذوف حال من أهلى « أعودها » أعود : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وضمير الغائبة مفعول به ، وجملة الفعل وفاعله ومفعوله فى محل نصب حال من تاء المتكلم فى أقبلت

الشاهد فيه : قوله « خبرت سوداء الغميم مريضة » حيث أعمل خبر فى ثلاثة مفاعيل : أوّلها تاء المتكلم الواقع نائب فاعل ؛ لأن نائب الفاعل فى الأصل مفعول به ، فلما حذف الفاعل وأقيم هو مقامه ارتفع ارتفاعه ، وثانيها قوله « سوداء الغميم » ، وثالثها قوله « مريضة » ، كما اتضح لك ذلك فى إعراب البيت .

هذا ، وأنت لو تأملت فى جميع شواهد هذه المسألة لوجدت الأفعال فيها كلها مبنية للمجهول وتعدّت إلى مفعولين بعد نائب الفاعل ، وبعضها تجد المفعول الثانى والثالث مفردين ، وبعضها تجد المفعول الثالث جملة ؛

لحق بباب ظَنَّ ، وإن كان من باب ظَنَّ لحق بباب كَانَ ، وكالمصوغ للمفعول فى ذلك المطاوع ، اهـ

﴿ خاتمة ﴾ أجاز الأخفش أن يعامل غير عَلِمَ ورَأَى من أخواتهما القلبية الثنائية معاملتهما فى النقل إلى ثلاثة بالهمزة ، فيقال على مذهبه : أَظْنَنْتُ زَيْداً عَمْراً فَاضِلاً ، وكذلك أَحْسَبْتُ، وأَخَلْتُ ، وأَزْعَمْتُ . ومذهبه فى ذلك ضعيف ؛ لأن المتعدى بالهمزة فرع المتعدى بالتجرد ، وليس فى الأفعال متعدٍّ بالتجرد إلى ثلاثة فيحمل عليه متعد بالهمزة . وكان مقتضى هذا ألاَّ ينقل علم ورأى إلى ثلاثة ، لكن ورد السماع بنقلهما فقبل ، ووجب ألاَّ يقاس عليهما ، ولا يستعمل استعمالها إلا ما سمع . ولو ساغ القياس على أعلم وأرى لجاز أن يقال : ألبست زيدا عمرا ثوبا ، وهذا لا يجوز إجماعا . والله أعلم .

الفاعل

(الْفَاعِلُ) فى عُرْف النحاة : هو الاسم (الَّذِى) أُسند إليه فعلٌ تام أَصْلِيُّ الصيغة أو مؤول به (كَمَرْفُوعَىْ) الفعل والصفة من قولك : (أَتَى * زَيْدٌ مُنِيرًا وَجْهُهُ نِعْمَ الْفَتَى) فكلٌّ من زيد والفتى فاعل ؛ لأنه أسند إليه فعل تام أصلى الصيغة ، إلا أن الأول متصرف والثانى جامد ، و « وجْهُه » فاعل ؛ لأنه أسند إليه مؤول بالفعل المذكور وهو « مُنيرا » .

فالذى أسند إليه فعل يشمل الاسم الصريح ، كما مثل ، والمؤول به ، نحو « أَوَ لَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا » والتقييد بالفعل يُخْرِج المبتدأ ، وبالتام نحو اسم كان ، وبأصلىّ الصيغة النائبَ عن الفاعل ، وذِكْرُ « أو مؤول به » لإدخال الفاعل المسند إليه صفة ، كما مثل ، أو مصدر ، أو اسم فعل ، أو ظرف ، أو شبهه .

﴿ تنبيه ﴾ للفاعل أحكام أعطى الناظم منها بالتمثيل البعضَ ، وسيذكر الباقى :

الأول : الرفع ، وقد يجر لفظه بإضافة المصدر ، نحو : « وَلَوْلاَ دَفْعُ اللهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ(١) » أو اسمه ، نحو : « مِنْ قُبْلَةِ الرَّجُلِ امْرَأَتَهُ الْوُضُوءُ(٢) » ، أو بمِنْ أو الباء

(١) « لولا » حرف امتناع لوجود مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « دفع » مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و «الله» مضاف إليه ، من إضافة المصدر إلى فاعله ، مجرور بالكسرة الظاهرة « الناس » مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة « بعضهم » بدل من الناس ، و بدل المنصوب منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، والضمير مضاف إليه « ببعض » جار ومجرور متعلق بدفع . والاستشهاد بالآية الكريمة فى قوله سبحانه « دفع الله » فإنّ « دفع » مصدر يعمل عمل فعله ، وفاعله هو « الله » ولم يرفع لفظ الفاعل لإضافة المصدر إليه ؛ فهو مجرور لفظا ومحله الرفع ؛ بدليل أنه يجوز لك أن تعطف عليه بالرفع وأن تنعته بالرفع ؛ كقول لبيد ابن ربيعة العامرى يصف حمارا وأتانه :

حَتَّى تَهَجَّرَ فِى الرَّوَاحِ ، وَهاجَهُ ... طَلَبَ الْمُعَقِّبِ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ

ألا تراه قد رفع « المظلوم » وهو نعت لقوله « المعقب » المجرور لفظا بإضافة « طلب » إليه

(٢) هذا أثر رواه مالك فى الموطأ من طريق عبد الله بن مسعود « من قبلة » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدّم ، وقبلة مضاف ، و « الرجل » مضاف إليه ، من إضافة اسم المصدر

الزائدتين[1] ، نحو «أَنْ تَقُولُوا مَاجَاءنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلاَ نَذِيرٍ» ، ونحو «وَكَفَى بِاللهِ شَهِيدًا» وقوله :

إلى فاعله ، مجرور بالكسرة الظاهرة «امرأته» امرأة : مفعول به لاسم المصدر ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهومضاف والضمير العائد إلى الرجل مضاف إليه ، مبنى على الضم فى محل جر «الوضوء» مبتدأ مؤخر ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، والاستشهاد بهذا الحديث فى قوله « قبلة الرجل » فان قبلة اسم مصدر لقبل — بتشديد الباء — ومصدره التقبيل ، و « الرجل » فاعله ، وقد أضيف اسم المصدر إلى الفاعل فجرّ لفظ الفاعل بالإضافة ومحله الرفع ؛ بدليل أنك لو وصفته فقلت « من قبلة الرجل المكلف » لجاز أن ترفع النعت تبعا للمحل كما تجره تبعا للفظ

(١) قد تكلمنا فى باب الابتداء عن زيادة الباء ومن فى المبتدأ كلاما مستفيضا فارجع إلى ذلك (ص ٢٣٧ من الجزء الأوّل من هذا الكتاب) ، وغرضنا الآن أن نتكلم على زيادة هذين الحرفين فى باب الفاعل ؛ فنقول :

أما الباء فزيادتها فى باب الفاعل على ثلاثة أنواع : واجبة ، وجائزة غالبة ، وضرورة لا تقع إلا فى الشعر

أما النوع الأوّل — وهو الزيادة الواجبة — ففى فاعل أفعل فى باب التعجب ، وهذا على رأى جمهور النحاة الذين ذهبوا إلى أن أكرم فى نحو قولك : أكرم بأبى بكر أبا ؛ أصله أكرم — بفتح الراء والميم — بمعنى صار ذا كرم ، ثم غيرت صيغته من صورة الخبر إلى صورة الطلب ، وزيدت الباء إصلاحا للفظ وتحاشيا من أن يرفع الفعل الذى على صورة الأمر فاعلا بارزا ؛ وذلك نحو قوله تعالى : (أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ) ونحو قول الشاعر :

أَخْلِقْ بِذِى الصَّبْرِ أَنْ يَحْظَى بِحَاجَتِهِ ... وَمُدْمِنِ الْقَرْعِ لِلأَبْوَابِ أَنْ يَلِجَا

وأما إذا جرينا على رأى القائلين بأن « أكرم » فى مثل « أكرم بأبى بكر أبا » فعل أمر لفظا ومعنى فلا تكون الباء زائدة ، بل هى أصلية ، وجىء بها فى مثل هذا التركيب للتعدية ، والمجرور بها مفعول فى المعنى على هذا القول ، ومثله عند هؤلاء مثل قولك : امرر بعلى ، واذهب بخالد

وأما النوع الثانى — وهو الزيادة الجائزة الغالبة — فذلك فى فاعل « كفى » نحو قوله تعالى : (كَفَى بِاللهِ شَهِيداً) ، ونحو قول العرب : كَفَى بِرُغَائِهَا مُنَادِيًا ، وقولهم: كَفَى بِأَمَارَاتِ الطَّرِيقِ لَهُمْ حَشَماً ، وقولهم : كَفَى بِالشَّيْبِ جَهْلاً ، وقولهم : كَفَى بِالْمَشْرَفِيَّةِ وَاعِظًا ، والدليل على أن الباء فى هذا الموضع جائزة لاواجبة سقوطها فى بعض الأحيان كقول العرب فيما رواه الكسائى : كفى قوم بصاحبهم خبيرا ، وقول سحيم عبد بنى الحسحاس :

عُمَيْرَةَ وَدِّعْ إِنْ تَجَهَّزْتَ غَازِيَا ... كَفَى الشَّيْبُ وَالإِسْلاَمُ لِلْمَرْءِ نَاهِيَا

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي   بِمَا لَاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ[1]

ويُقْضَى حينئذ بالرفع على محله ، حتى يجوز فى تابعه الجر حملا على اللفظ والرفع حملا على المحل ، نحو ماجاءنى من رجلٍ كريمٍ ، وكريمٌ ، وما جاءنى من رجلٍ ولا امرأةٍ ، ولا امرأةٌ ؛ فإن كان المعطوف معرفةً تعين رفعه ، نحو : ماجاءنى من عبدٍ ولا زيدٌ ؛ لأن شرط جر الفاعل بِمِنْ أن يكون نكرة بعد نَفْىٍ أو شبهه .

الثانى : كونه عمدة ، لا يجوز حذفه ؛ لأن الفعل وفاعله كجزأى كلمة لا يستغنى بأحدهما عن الآخر ، وأجاز الكسائى حذفه تمسكا بنحو قوله :

٣٥٤ — فَإِنْ كَانَ لَا يُرْضِيكَ حَتَّى تَرُدَّنِي   إِلَى قَطَرِيٍّ لَا إِخَالُكَ رَاضِيَا

وأما النوع الثالث — وهو الزيادة التى لاتجىء إلا فى ضرورة الشعر — فمثل قول الشاعر :

* ألم يأتيك . . . البيت الآتى ، وقول الآخر :

مَهْمَا لِيَ اللَّيْلَةَ مَهْمَا لِيَهْ   أَوْدَى بِنَعْلَيَّ وَسِرْبَالِيَهْ

فأودى معناه هلك ، والباء زائدة ، ونعلى : فاعل أودى . وذهب قوم منهم ابن الحاجب إلى أن الباء ليست زائدة فى « بنعلى » ولكنها للتعدية مثلها مثل الباء فى نحوقولك : مررت بزيد ، وفى نحو قول الله تعالى : (ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ) وقوله : (سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ) وعليه يكون فاعل « أودى » ضميرا مستترا عائدا على اسم الفاعل المفهوم من هذا الفعل ، والتقدير : أودى هو (أى المودى) بنعلى وسربالى

وأما «من» فيشترط لزيادتها هنا مايشترط لزيادتها فى المبتدأ ،وذلك أن يتقدمها نفى أو شبهه ، وأن يكون مجرورها نكرة ، نحوقوله تعالى : (أَنْ تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ) فبشير فاعل جاء ، وهو نكرة ، وقد تقدّم على الكلام حرف النفى ، وهو ما ، وانظر ما ذكرناه فى زيادة هذا الحرف فى باب الابتداء

(١) قد تقدّم شرح هذا البيت شرحا وافيا ، وذكر قائله ، والأبيات التى بعده ، ووجوه الاستشهاد به ؛ فارجع إلى ذلك كله فإنك تراه مفصلا فى الجزء الأوّل (ص ٨١ — ش٤٣)

٣٥٤ — هذا البيت لسوّار بن المضرب السعدىّ ، أحد بنى سعد تميم ، ويقال : أحد بنى سعد كلاب ، والأوّل أرجح ؛ لتصريحه به فى شعره على ماستسمع فى أبيات الشاهد ، ويسمى أبوه مضربا — على صيغة اسم المفعول — لأنه شبب بامرأة فقال فيها :

وَلَا عَيْبَ فِيهَا غَيْرَ أَنَّكَ وَاجِدٌ   مَلَاقِيهَا قَدْ دُيِّثَتْ بِرُكُوبِ

... ...

خلف أخوها ليضربنه بالسيف مائة ضربة ، فضربه ، فغشى عليه ، ثم أفاق فأخذ يقول :

أَفَقْتَ وَقَدْ أَنَى لَكَ أَنْ تُفِيقَا فَذَاكَ أَوَانُ أَبْصَرْتَ الطرِيقَا
وَكَانَ الْجَهْلُ مِمَّا يَزْدَهِينِي عَلَى غُلَوَائِهِ حَتَّى أُذُوقَا

وقد روى أبو العباس المبرّد فى كامله بيت الشاهد فى أبيات ، قال (١) : « وكان أحد من هرب من الحجاج سوّار بن المضرب ، فى ذلك يقول :

أَقَاتِلِى الْحَجَّاجُ إِنْ لَمْ أَزُرْ لَهُ دَرَابَ وَأَتْرُكْ عِنْدَ هِنْدٍ فُؤَادِيَا
فَإِنْ كَانَ لاَ يُرْضِيكَ حَتَّى تَرُدَّنِى ... ... البيت ، وبعده قوله :
إِذَا جَاوَزَتْ دَرْبَ الْمُجِيزِينَ نَاقَتِى فَبَاسْتِ أَبِى الْحَجَّاجِ لَمَّا ثَنَانِيَا
أَيَرْجُو بَنُو مَرْوَانَ سَمْعِى وَطَاعَتِى وَقَوْمِى تَمِيمٌ ، وَالْفَلاَةُ وَرَائِيَا »

اللغة : « دراب » بفتح الدال والراء مخففة ـ مختصر من « درابجرد » وهى كورة بفارس بينها و بين شيراز خمسون فرسخا ، وفيها وقعة للمهلب بن أبى صفرة مع الخوارج ، وفيها يقول أبو البهاء الإيادى الأزدى ، وكان من أصحاب المهلب :

نُقَاتِلُ عَنْ قُصُورِ دَرَابَجَرْدٍ وَنَحْمِى لِلْمُغِيرَةِ وَالرُّقَادِ

(والمغيرة هو ابن المهلب ، والرقاد هو ابن عبيد صاحب شرطة المهلب) « قطرى » بفتح القاف والطاء ، هو قطرى بن الفجاءة ، منسوب إلى موضع يقال له قطر ، وهو رأس من رءوس الخوارج ، سلم عليه بالخلافة ثلاث عشرة سنة . وقال أبو العلاء : « قطرى سمى بهذا الاسم ، ومولده موضع يقال له الأعدان ، وقطر : موضع قريب من عمان ، يقال : بعير قطرى ، إذا نسب إلى ذلك الموضع ، وكذلك يقال : ريح قطرية ، إذا هبت من نحو قطر ، كما يسمى الرجل مكيا وسنديا وهو لم يولد بمكة ولا بالسند » اهـ « لا إخالك راضيا » لا أظنك ترضى ؛ لأننى لن أعود إليه « درب المجيزين » المجيز : اسم فاعل من أجاز ، وأراد بدرب المجيزين أفواه الطرق ومداخل المدينة ومخارجها ، وهى الأماكن التى يقف عندها عمال الأمير لإجازة الداخل والخارج « ورائيا » أراد به أمامى ، قال أبو العباس : « ورائى ههنا بمعنى أمامى ، قال الله عزّ وجل : (وَإِنِّى خِفْتُ الْمَوَالِىَ مِنْ وَرَائِى) وقال جل ثناؤه : (وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا)

الإعراب : « إن » حرف شرط جازم يجزم فعلين الأوّل فعل الشرط والثانى جوابه وجزاؤه « كان » فعل ماض ناقص فعل الشرط مبنى على الفتح فى محل جزم ، واسمه ضمير مستتر فيه يعود إلى ماتدل عليه الحال : أى إن كان هو (أى مانحن عليه من السلامة) وسيأتى لهذا مزيد

(١) انظر الكامل للمبرد (ص ٤٤٥ طبع مكتبة الحلبى) .

وأوَّلَهُ الجمهور على أَنَّ التقدير فإن كان هو : أى مانحن عليه من السَّلاَمَةِ .

بسط « لا » نافية حرف مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « يرضيك » يرضى فعل مضارع مرفوع بضمة مقدّرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم كان ، والكاف ضمير المخاطب مفعول به ليرضى مبنى على الفتح فى محل نصب ، وجملة الفعل وفاعله ومفعوله فى محل نصب خبر كان « حتى » غائية حرف مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « تردّنى » تردّ : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد حتى ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والنون للوقاية ، و ياء المتكلم مفعول به ، مبنى على السكون فى محل نصب ، وأن المضمرة مع ما بعدها فى تأويل مصدر مجرور بحتى الغائية ، والجارّ والمجرور متعلق بيرضى « إلى قطرى » جار ومجرور متعلق بترد « لا » نافية « إخالك » إخال : فعل مضارع بمعنى أظنّ ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والكاف ضمير المخاطب مفعول به أوّل لإخال ، مبنى على الفتح فى محل نصب « راضيا » مفعول ثان لإخال ؛ وقوله « لا إخالك » هو جواب الشرط ، و إنما رفعه لأن فعل الشرط ماض فيجوز حينئذ فى الجواب الجزم والرفع ، قال ابن مالك :

وَبَعْدَ مَاضٍ رَفْعُكَ الْجَزَا حَسَنْ ۞ وَرَفْعُهُ بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنْ

الشاهد فيه : قوله « فإن كان لايرضيك » فإن الكسائى ذهب فيه إلى أن اسم كان على تقدير كونها ناقصة ، أو فاعلها على تقدير كونها تامة ؛ محذوف . وتمسك بهذا ونحوه فأجاز حذف الفاعل وما هو بمنزلته . وجمهور البصريين على أن الفاعل لايجوز حذفه ، بل لابدّ أن يكون مذكورا أو مضمرا ، ولما لم يكن فى هذا البيت مايصلح أن يكون فاعلا لكان أو اسما لها قالوا : اسمها أو فاعلها مضمر تقديره هو

فان قلت : فعلى أى شيء يعود هذا الضمير ؛ فانى أعلم أن ضمير الغيبة لابدّ له من مرجع متقدّم إما لفظا و إما حكما و إما معنى ؟

فالجواب على ذلك أن نقول لك : إن مرجع هذا الضمير الحال المشاهدة للمتكلم والسامع . وأنت تعلم أن ضمير الغيبة قد يكون مفهوما من السياق كما فى قوله تعالى : (حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ) فإن فى «توارت» ضميرا مستترا تقديره هى يعود إلى الشمس ، ولا ذكر لها فى الكلام ، ولكنها مفهومة من سياق الحديث ، وكذلك ههنا تقديره فإن كان هو : أى حالنا وسلامتنا . وفاعل يرضيك ضمير مستتر عائد إلى اسم كان . وجعل خلف بن يوسف الأندلسى أحد علماء القرن السادس فاعل يرضيك ضميرا مستترا عائدا إلى مصدره ؛ لدلالة الفعل عليه . قال : « وفاعل يرضيك مضمر أو منوى . تقديره فإن كان لايرضيك الإرضاء ، ولايجوز أن يكون مابعد يرضيك هو الفاعل ؛ لأن سيبويه رحمه الله قال : الفاعل لا يكون جملة ، وحتى تردّنى جملة » وهو كلام غير مستقيم ؛ لأنه إن جعل اسم كان ضميرا يعود إلى الإرضاء أيضا لزم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة ، و إن جعل اسم كان ضميرا مستترا لايعود على الإرضاء لزم أن تخلو جملة خبر كان من الرابط بينها و بين الاسم ، فتأمل ذلك ولاتغتر بما يقال

الثالث : وجوب تأخيره عن رافعه ، فإن وُجِدَ ما ظاهره تقدم الفاعل وجب تقدير الفاعل ضميراً مستتراً ، وكون المقدم إما مبتدأ كما فى نحو زَيْدٌ قَامَ ، وإما فاعلا محذوف الفعل كما فى نحو « وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ» ويجوز الأمران فى نحو «أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا» و «أَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ » والأرجح الفاعلية ؛ لما سيأتى فى باب الاشتغال ، وإلى هذا الثالث الإشارة بقوله :

(وَبَعْدَ فِعْلٍ) أى وشِبْهِه (فَاعِلٌ) «فاعل» : مبتدأ خبره فى الظرف قبله : أى يجب أن يكون الفاعل بعد الفعل (فَإِنْ ظَهَرْ) فى اللفظ نحو « قام زيد » و « الزيدان قاما » (فَهْوَ) ذاك (وَإلاَّ) أى : وإلاَّ يظهَرْ فى اللفظ (فَضَمِيرٌ) أى : فهو ضمير (اسْتَتَرْ) نحو قُمْ ، وَزَيْدٌ قَامَ ، وهِنْدٌ قَامَتْ ؛ لما مر من أن الفعل وفاعله كجزأى كلمة ، ولا يجوز تقديم عجز الكلمة على صدرها ، وأجاز الكوفيون تقدم الفاعل مع بقاء فاعليته ، تمسكا بقول الزَّبَّاء :

٣٥٥ — مَا لِلْجِمَالِ مَشْيُهَا وَئِيداً أَجَنْدَلاً يَحْمِلْنَ أَمْ حَدِيدَا

---

٣٥٥ — ينسب هذا الشاهد إلى الزباء بنت عمرو بن الضرب ، وهى من نسل العماليق ، وكان أبوها عمرو بن الضرب قد ملك الجزيرة ، والجزيرة : مصر قديم يقع بين دجلة والفرات ، فغزاه جذيمة الأبرش وفرّق جموعه وقتله ، فملكت الزباء بعده ، وما زالت تحتال للأخذ بثأر أبيها حتى قتلت جذيمة فى قصة يطول ذكرها وهى مذكورة فى كثير من المراجع (انظر مجمع الأمثال للميدانى فى شرح المثل : خَطْبٌ يَسِيرٌ فِي خَطْبٍ كَبِيرٍ) ، وبعد الشاهد قولها :

أَمْ صَرَفَانًا بَارِدًا شَدِيدًا أَمِ الرِّجَالَ جُثَّمًا قُعُودَا

اللغة : « وئيد » ثقيل تصحبه سكينة وتؤدة وأناة « أجندلا » الجندل — بزنة جعفر — الحجارة « صرفانا » الصرفان — بفتح الصاد والراء المهملتين — النحاس والرصاص ، وهو أيضا تمر رزين صلب المضاغ « جثما » جمع جاثم ، وهو اسم فاعل من جثم يجثم ، من باب دخل وجلس — إذا تلبد بالأرض « قعودا » جمع قاعد كشهود فى جمع شاهد

الإعراب : « ما » اسم استفهام مبتدأ « للجمال » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « مشيها » أعربه الكوفيون فاعلا مقدما لوئيد ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وضمير الجمال مضاف إليه « وئيدا » حال من الجمال منصوب بالفتحة الظاهرة ، وستعرف سبب هذه المقالة ووجوه

... ...

إعراب البصريين للبيت عند بيان الاستشهاد به «أجندلا» الهمزة حرف استفهام مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، جندلا : مفعول مقدم ليحملن ، منصوب بالفتحة الظاهرة « يحملن » فعل مضارع مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة العائدة إلى الجمال « أم » حرف عطف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « حديدا » معطوف على جندلا ، منصوب بالفتحة الظاهرة

الشاهد فيه : قوله « مشيها وئيدا » ؛ وقبل أن نبين لك وجه الاستشهاد به نذكر لك أن هذه العبارة تروى على ثلاثة أوجه : الوجه الأوّل بجر « مشيها » ، والوجه الثانى بنصبه ، والوجه الثالث برفعه

أما رواية الجرّ فظاهرة ولا شاهد فيها ، و إعرابها على أن «مشى» بدل من الجمال بدل اشتمال ، و بدل المجرور مجرور وعلامة جرّه الكسرة الظاهرة ، وضمير الجمال مضاف إليه ، ووئيدا : حال من المضاف منصوب بالفتحة الظاهرة

وأما رواية النصب فظاهرة أيضا ، ولا شاهد فى البيت عليها ، و إعرابها : مشى : مفعول مطلق لفعل محذوف ، والتقدير : تمشى مشيها ، وضمير الجمال مضاف إليه ، وجملة الفعل المحذوف وفاعله المستتر فيه فى محل نصب حال من الجمال ، ووئيدا : حال من المصدر

وأما رواية الرفع فهى محل الاستشهاد ، وفيها إشكالات على كل وجه من وجوه الإعراب ، وسنحاول ذكر هذه الوجوه وتقريبها منك و بيان مايرد على كل وجه منها ؛ فنقول :

(الوجه الأوّل) ــ وهو إعراب الكوفيين ، وهو الذى ذكر الشارح البيت من أجله وردّه بما ذكره عن البصريين ، وهو أيضا الوجه الذى أعربنا البيت عليه ــ وحاصله أن مشيها فاعل مقدّم لوئيد ، ووئيدا : حال من الجمال ؛ و يلزم على هذا الوجه جواز تقديم الفاعل على عامله ، والتباس الفاعل بالمبتدأ ؛ لأنك إذا قلت « زيد يضرب » لم يعرف السامع أتريد أن تخبر بجملة فعلية فيكون الاسم المرفوع المقدّم فاعلا ، أم بجملة اسمية فيكون الاسم المقدم المرفوع مبتدأ ؛ أما الأوّل ــ وهو جواز تقديم الفاعل ــ فقد سوّغه الكوفيون ، وأما الثانى ــ وهو التباس المبتدأ بالفاعل ــ فهو وارد على كلامهم ، و إن لم يصرّحوا بالتزامه ، ولا شك أن مدلول الجملة الفعلية غير مدلول الجملة الاسمية ؛ فالتباس بينهما يوقع السامع فى حيرة ؛ إلا أن يدعوا أن الفرق بين الجملتين فرق بلاغى يتعلق بما وراء المدلولات الأوّلية للكلام ، وهم لا يعبئون بهذا ؛ وهذا كلام لا يصح أن يقال

(الوجه الثانى) ــ وهو إعراب جمهور البصريين ــ وحاصله أن مشيها مبتدأ والضمير مضاف إليه ، ووئيدا : حال من فاعل فعل محذوف ، والتقدير : مشيها يظهر وئيدا ، وجملة الفعل المحذوف وفاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ ، وهذا مثل قولهم : حُكْمُكَ مُسَمَّطًا ، وقد مضى

وأوّله البصريون على أن «مَشْيُهَا» مبتدأ محذوف الخبر ، والتقدير مشيها يكون أو يوجد وئيداً ، وقيل : ضرورة ، وقد روى مُثَلَّثاً : الرفع على ما ذكرنا ، والنصب على المصدر : أى تمشي مشيها ؛ والخفض بدل اشتمال من الجمال .

(وَجَرِّدِ الْفِعْلَ) من علامة التثنية والجمع (إِذَا مَا أُسْنِدَا * لِاُثْنَيْنِ) كفاز الشهيدان ،

فى باب المبتدأ والخبر (الجزء الأوّل من هذا الكتاب ص ٣١٠) أن حذف الخبر قبل الحال الذى يصلح أن يكون خبرا عن المبتدأ المذكور شاذ ، و إذا كان جعل الخبر هنا محذوفا يوجب حمل الكلام على وجه لايقع مثله إلا ضرورة فإنه لايصح أن يخرّج البيت عليه

(الوجه الثالث) ــ وهو إعراب بعض البصريين ــ أن يكون « مشيها » بدلا من الضمير المستكنّ فى الجار والمجرور ؛ لأنك قد علمت أن الضمير الذى كان فى متعلق الجار والمجرور الواقع خبرا قد انتقل بعد حذف المتعلق إلى الجار والمجرور (انظر الجزء الأوّل من هذا الكتاب ص ٢٦٣) وهذا الضمير مرفوع المحل لأنه فاعل ؛ وهذا الوجه يبدو فى ظاهره مستقيما ، ولكنه يرد عليه أمران : الأوّل أن هذا الضمير المبدل منه عائد على ما الاستفهامية ، والبدل هنا إما بدل بعض من كل و إما بدل اشتمال ، وعلى أىّ الحالين كان ينبغى أن يشتمل على ضمير يعود إلى المبدل منه ، وهذا الضمير المتصل بالبدل لايعود على المبدل منه و إنما يعود على الجمال ، والثانى أن المبدل منه ضمير اسم الاستفهام فكان ينبغى أن تدخل همزة الاستفهام على البدل كما قال ابن مالك :

وَبَدَلُ الْمُضَمَّنِ الْهَمْزَ يَلِي هَمْزاً كَمَنْ ذَا أَسَعِيدٌ أَم عَلِي

(الوجه الرابع) ــ وهو احتمال ذكره العلامة الصبان ــ أن يجعل « مشيها » فاعلا بالجار والمجرور الذى هو « للجمال » لكون هذا الجار والمجرور قد اعتمد على الاستفهام ، فهو نظير قوله تعالى : (أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ) ، وقد يبدو هذا الوجه مستقيما ، ولكنه عند التأمل فاسد ؛ لأنه يلزم على هذا الوجه أن يخلو الجار والمجرور الواقع خبرا من ضمير يعود إلى المبتدأ ، وأنت جدّ عليم بأن الخبر المشتق وما فى حكمه متحمل لضمير يعود إلى المبتدأ ؛ ولا يجوز هنا أن نجعل فى الجار والمجرور ضميرا يعود إلى المبتدأ ؛ لأنه لو جعل فيه ضميرا لكان هذا الضمير فاعلا ، والفرض أنك قد جعلت الفاعل هو الاسم الظاهر ، ولا يكون للحدث الواحد فاعلان كما تعلم

والظاهر أن بعض المنصفين من العلماء قد رأوا هذه الاعتراضات وجيهة فلم يستطيعوا الخلاص منها إلا بتمحلات لاترضاها عقولهم ؛ فلهذا حكموا بأن هذا البيت من باب تقديم الفاعل ، ولكنهم لم يجعلوا هذا الحكم مطرد الجواز ؛ لأن البيت الواحد والبيتين لا يعطيان حكما مطردا يسوغ القياس عليه ، وقضوا بأنه ضرورة التجأ إليها الشاعر حين أراد إقامة البيت

و يفوزالشهيدان (أو جَمْعٍ كَفَازَ الشُّهَدَا) و يفُوز الشهداء ، وفازت الهندات ، وتفوزالهندات ؛ هذه اللغة المشهورة .

(وَقَدْ يُقَالُ) على لغة قليلة (سَعِدَا) الزَّيْدَانِ ، وَيَسْعَدَانِ الزيدانِ ، (وَسَعِدُوا) الْعَمْرُونَ ، وَيَسْعَدُونَ العَمْرُونَ ، وَسَعِدْنَ الْهِنْدَاتُ ، وَيَسْعَدْنَ الْهِنْدَاتُ ؛ ومن ذلك قوله :

٣٥٦ — تَوَلَّى قِتَالَ الْمَارِقِينَ بِنَفْسِهِ   وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيمُ

٣٥٦ — هذا البيت لعبـد الله بن قيس العامرى ، المعروف بابن قيس الرقيات ، وهو أحد بنى عامر بن لؤى بن غالب بن فهر ، وكان من شيعة الزبيريين ، وخرج مع مصعب بن الزبير على عبد الملك بن مروان ، وهو الذى يقول :

كَيْفَ نَوْمِي عَلَى الْفِرَاشِ وَلَمَّا   تَشْمَلِ الشَّامَ غَارَةٌ شعْوَاء

تُذْهِلُ الشَّيْخَ عَنْ بَنِيهِ وَتُبْدِي   عَنْ بُرَاهَا الْعَقِيلَةُ الْعَـذْرَاء

ولما قتل مصعب بن الزبير ظل ابن قيس يرثيه ، وكان مما رثاه به قوله :

لَقَدْ أَوْرَثَ الْمِصْرَيْنِ حُزْنًا وَذِلَّةً   قَتِيلٌ بِدَيْرِ الْجَاثَلِيقِ مُقِيمُ

فَمَا نَصَحَتْ لِلهِ بَكْرُ بْنُ وَائِلٍ   وَلاَ صَبَرَتْ عِنْدَ اللِّقَاءِ تَمِيمُ

وَلَوْ كَانَ بَكْرِيًّا تعطَّفَ حَوْلَهُ   كَتَائِبُ يَغْلِي حَمْيُهَا وَيَدُومُ

وَلٰكِنَّهُ ضَاعَ الذِّمَامُ وَلَمْ يَكُنْ   بِهَا مُضَرِيٌّ يَوْمَ ذَاكَ كَرِيمُ

تَوَلَّى قِتَالَ الْمَارِقِينَ بِنَفْسِهِ   وَقَدْ أَسْلَمَاهُ ، البيت ، و بعده قوله:

جَزَى اللهُ كُوفِيًّا هُنَاكَ مَلاَمَةً   وَبَصْرِيَّهُمْ ؛ إِنَّ الْمُلِيمَ مُلِيمُ

وَإِنَّ بَنِي الْعَلاَّتِ أَخْلَوْا ظُهُورَنَا   وَنَحْنُ صَرِيحٌ بَيْنَهُمْ وَصَمِيمُ

فَإِنْ نَفْنَ لاَ يَبْقُوا أُولٰئِكَ بَعْدَنَا   لِذِي حُرْمَةٍ فِي الْمُسْلِمِينَ حَرِيمُ

اللغة : « المصرين » أراد بهما الكوفة والبصرة « دير الجاثليق » قال ياقوت الحموى : « دير الجاثليق : دير قديم البناء رحب الفناء ، من طسوج مسكن قرب بغداد فى غربى دجلة فى عرض حربى وهو رأس الحد بين السواد وأرض تكريت . وعنده كانت الحرب بين عبدالملك ابن مروان ومصعب بن الزبير ، وكان الجيشان على شاطئ دجلة وإلى ذلك الموضع فى العرض ، وعنده قتل مصعب بن الزبير ؛ فقال عبيد الله بن قيس الرقيات يرثيه ... ثم ذكر أكثر مارويناه

... ...

من أبيات الشاهد » اهـ « تعطف حوله » يريد التفّ حوله « كتائب » جمع كتيبة ، وهى الفصيلة من الجيش « يغلى حميها » تقول : حميت النار ــ مثل رضيت ــ حميا ؛ إذا اشتدّ حرّها ، وأراد هنا بقوله يغلى حميها معنى تثور وتشتد فى الدفاع « الذمام » بكسر الذال المعجمة ــ العهد ، ووقع فى ياقوت « الزمان » وهو تصحيف ، ورواه العينى :

وَلٰـكِنَّهُ رَامَ الْقِيَامَ وَلَمْ يَكُنْ ... بِهَا مُضَرِىٌّ يَوْمَ ذَاكَ يَقُومُ

« تولى » تقول : تولى الأمر يتولاه ؛ إذا باشره بنفسه وقام به « المارقين » جمع مارق ، والمراد به الزنديق التارك لجماعة المسلمين الخارج عما هم عليه ، وأصله من قوله صلى الله عليه وسلم : « يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرمِيَّةِ » وقوله « مبعد وحميم » أراد كل الناس القريب منهم والبعيد ، وأصل الحميم : الصديق « بنى العلات » هم الذين أمهاتهم شتى ، وأراد بهم الذين لا تجمعهم رابطة «صريح بينهم» الصريح : الخالص النسب ، وهوالصميم أيضا .

الإعراب : «تولى» فعل ماض ، مبنى على فتح مقدّر على الألف منع من ظهوره التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو « قتال » مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف ، و «المارقين» مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه جمع مذكر سالم ، والنون عوض عن التنوين فى الاسم المفرد « بنفسه » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من فاعل تولى « وقد » الواو واو الحال حرف مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، قد : حرف تحقيق مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « أسلماه » أسلم : فعل ماض مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، والألف حرف دال على التثنية ، والهاء ضمير الغائب مفعول به ، مبنى على الضم فى محل نصب « مبعد » فاعل أسلم ، مرفوع بالضمة الظاهرة «وحميم» الواو حرف عطف مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، حميم : معطوف على مبعد ، والمعطوف على المرفوع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة

الشاهد فيه : قوله « أسلماه مبعد وحميم» حيث وصل علامة التثنية بالفعل المسند إلى اثنين ، وهذا البيت والذى بعده يدلان على شيئين :

(الأوّل) ما ذكرناه من اتصال علامة التثنية وشبهها وهى علامة جمع الذكور وعلامة جمع الإناث بالفعل ، إذا كان فاعله مثنى أو مجموعا ، كما أنه يتصل به علامة التأنيث إذا كان فاعله مؤنثا ، والفرق بين لحاق علامة التأنيث ولحاق علامة التثنية والجمع من عدّة وجوه : (الأوّل) أن لحاق علامة التأنيث لغة جميع العرب ، ولحاق علامة التثنية والجمع لغة جماعة من العرب ؛ و بعض العلماء ينسبها إلى طيئ ، و بعضهم ينسبها إلى أزد شنوءة ، كما قال الشارح المحقق ، (والوجه الثانى) أن لحاق علامة التأنيث واجب إذا كان الفاعل ضمير مؤنث مطلقا ، أو كان اسما ظاهرا حقيقى

وقوله :

٣٥٧ — نُسِيَا حَاتِمٌ وَأَوْسٌ لَدُنْ فَا ضَتْ عَطَايَاكَ يَا ابْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ

التأنيث ، ولحاق علامة التثنية والجمع لايجب أصلا ، بل الذين يلحقونها الفعل قد يتركونها فى كل موضع يلحقونها به فيه (والوجه الثالث) أن احتياج الفعل إلى علامة التأنيث أقوى من احتياجه إلى علامة التثنية والجمع ؛ لأن الفاعل قد يكون مؤنثا بدون علامة ويكون الاسم مشتركا بين المذكر والمؤنث ؛ فإذا ذكر الفعل بدون علامة تأنيث لم يعلم أمؤنث هو أم مذكر ، فأما المثنى والجمع فإنه لايمكن فيهما احتمال المفرد

فإن قلت : أليس فى العربية كلمات تطلق على الواحد والمثنى والجمع بلفظ واحد ؛ فإذا كان الفاعل من هذه الألفاظ ولم تلحق الفعل علامة التثنية والجمع فى حين أن المراد أحدهما التبس بالمفرد ، فهلا كان لحاق علامة التثنية والجمع بمثابة لحاق علامة التأنيث إذ كان الأمر على هذا الحال ؟

فالجواب: أن ذلك الذى ذكرته من القلة بحيث لايجعل أصلا تؤصل له القواعد ،وكيف يحمل أكثر الكلام على القليل النادر منه ؟

(الثانى) مما يستدل بهذا الشاهد عليه : أن المتعاطفين مثل «مبعد وحميم» يأخذان حكم المثنى ؛ فلايلزم عند أهل هذه اللغة أن يكون الفاعل مثنى بعلامة التثنية أو جمعا بعلامة الجمع ، بل المدار على المعنى؛ ومثل هذا البيت فى الاستشهاد على ذلك الشاهد الآتى أيضا ، وقول عروة بن الورد:

ذَرِينِى لِلْغِنَى أَسْعَى فَإِنِّى رَأَيْتُ النَّاسَ شَرُّهُمُ الْفَقِيرُ
وَأَحْقَرُهُمْ وَأَهْوَنُهُمْ عَلَيْهِ وَإِنْ كَانَا لَهُ نَسَبٌ وَخِيرُ

ألا تراه ألحق علامة التثنية وهى الألف فى كانا مع المتعاطفين وهما نسب وخير ، والخير ــ بكسر الخاء المعجمة ــ الكرم

وقبل أن ننتهى من هذا الشاهد ننبهك إلى أن فى الأبيات التى رويناها مع بيت الشاهد بيتا آخر وصل فيه علامة الجمع بالفعل المسند إلى اسم دال على الجمع ، وهو قوله :

فَإِنْ نَفْنَ لاَ يَبْقَوْا أُولٰئِكَ بَعْدَنَا لِذِى حُرْمَةٍ فى الْمُسْلِمِينَ حَرِيمُ

ومن شواهد المسألة مما لم يذكره الشارح قول يزيد بن معاوية :

يَدُورُونَ بِى فى ظِلِّ كُلِّ كَنِيسَةٍ فَيُنْسُونَنِى قَوْمِى وَأَهْوَى الْكَنَائِسَا

٣٥٧ — لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولاعثرت له على سابق أو لاحق .

اللغة : « فاضت » أصل هذه المادّة قولهم : فاض الماء ، إذا زاد وكثر حتى جاوز حدّه ، ثم قالوا : فاض الخبر ، إذا ذاع وانتشر بين الناس ؛ لأنه جاوز أصله أيضا « عطاياك » العطايا : جمع عطية ، وهى الهبة والمنحة ، فعيلة بمعنى مفعولة ، « يا ابن عبد العزيز » الظاهر أنه يريد به

... ...

عمر بن عبد العزيز بن مروان ، وهذا البيت يشبه شعر جرير فى مديح عمر بن عبدالعزيز ؛ فانه يكثر من هذا المعنى فيه ، انظر إلى قوله فيه :

فَمَا كَعْبُ بْنُ مَامَةَ وَابْنُ أَرْوَى بِأَجْوَدَ مِنْكَ يَا عُمَرُ الْجَوَادَا

ولكنى — مع هذا الظنّ — قد راجعت ديوان شعر جرير وراجعت عدّة مظانّ أخرى فلم أجد هذا البيت له ، ولا وجدت لجرير كلمة على هذا الروى

الإعراب : « نسيا » فعل ماض مبنى للمجهول ، مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، والألف حرف دالّ على تثنية المسند إليه «حاتم» نائب فاعل ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « وأوس » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، أوس : معطوف على حاتم ، والمعطوف على المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « لدن » ظرف زمان متعلق بنسى ، مبنى على السكون فى محل نصب «فاضت» فاض : فعل ماض مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، والتاء حرف دالّ على تأنيث الفاعل مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « عطاياك » عطايا : فاعل بفاض ، مرفوع بضمة مقدّرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه ، مبنى على الفتح فى محل جر ، وجملة فاض وفاعله فى محل جرّ بإضافة لدن إليه « يا » حرف نداء ، مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « ابن » منادى ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف ، و «عبد» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وعبد مضاف ، و «العزيز» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة

الشاهد فيه : قوله « نسيا حاتم وأوس » حيث ألحق علامة التثنية — وهى الألف — للفعل الذى هو نسى ؛ وهو مسند إلى اثنين

وهذا البيت يشبه البيت السابق فى أن المسند إليه ليس مثنى بعلامة تثنية ، ولكنه متعدّد بالعطف ، وذلك فى المعنى مثل المثنى

وبين هذا البيت والبيت السابق فرق ؛ فإن المسند إليه فى البيت السابق فاعل ومعطوف عليه ، وفى هذا البيت نائب فاعل ومعطوف عليه

فإن قلت : فكان ينبغى للشارح ألا يستشهد بهذا البيت فى هذا الباب ؛ لأنه إنما يتكلم فى أحكام الفاعل ، ولايصح أن يذكر فى أثنائها ماليس بفاعل

قلت : لما كان حكم نائب الفاعل هو بعينه حكم الفاعل ، وكان المقصود الأصلى له أن يبين أن بعض العرب يلحق بالفعل علامة التثنية والجمع إذا كان المسند إليه الذى معه مثنى أومجموعا ، وهذا لايختلف فيه الفاعل ونائبه ؛ لما كان الأمر كذلك استشهد بما المسند إليه فيه نائب فاعل ؛ وهذا من الوضوح بحيث لايحتاج إلى تنبيه ، ولكنا آثرنا أن نذكره لك لئلا يساورك شىء من الريب ، والله المسئول أن يرشدك ويسدّدك

وقوله :

٣٥٨ — نَصَرُوكَ قَوْمِي فَاعْتَزَزْتَ بِنَصْرِهِمْ   وَلَوَ انَّهُمْ خَذَلُوكَ كُنْتَ ذَلِيلاَ

٣٥٨ - لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سابق أو لاحق

اللغة : « نصروك » تقول : نصر فلان فلانا على عدوّه ينصره نصرا ؛ والاسم من ذلك النصرة - بضم فسكون - وهو ناصر ونصير ، ويجمع النصير على أنصار ، مثل شريف وأشراف ، ويجمع الناصر على نصر ، بفتح فسكون ، مثل صاحب وصحب ، وتقول : تناصر القوم ، إذا نصر بعضهم بعضا « قومى » القوم اسم جمع ، ولا واحد له من لفظه ، وهو خاص بالرجال ، بدليل قوله تعالى: (لاَ يَسْخَرْ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْراً مِنْهُمْ وَلاَ نِسَاءٌ مِنْ نِسَاءٍ عَسَى أَنْ يَكُنَّ خَيْراً مِنْهُنَّ) و بدليل قول زهير بن أبى سلمى المزنى :

وَمَا أَدْرِي وَسَوْفَ إخَالُ أَدْرِي   أَقَوْمٌ آلُ حِصْنٍ أَمْ نِسَاءُ

« اعتززت » صرت ذا عزّة وقوّة وغلب ؛ وتقول : عز الرجل يعزّ - بكسر العين فى المضارع - عزّا وعزازة ، فهو عزيز ، وتعزز واعتزّ مثله ، وتقول : اعتز فلان بفلان ؛ إذا كان يلجأ إليه « خذلوك » تركوا معونتك ولم يعملوا على نصرك ، وتقول : خذله يخذله - من باب نصره ينصره - خذلانا - بكسر الخاء وسكون الذال « ذليلا » ، تقول : ذلّ يذل - بوزن عزّ يعزّ - ذلا - بضم الذال - وذلة - بكسرها - ومذلة ؛ إذا هان ، فهو ذليل ، وهم أذلاء وأذلة ، وفى التنزيل : (أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ) وفيه : (وَلَنُخْرِجَنَّهُمْ مِنْهَا أَذِلَّةً) وفيه : (وَجَعَلُوا أَعِزَّةَ أَهْلِهَا أَذِلَّةً)

الإعراب : « نصروك » فعل ماض ، مبنى على فتح مقدّر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة ، والواو حرف دالّ على جمع الفاعل ، والكاف ضمير المخاطب مفعول به ، مبنى على الفتح فى محل نصب « قومى » فاعل نصر ، مرفوع بضمة مقدّرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المناسبة لياء المتكلم ، وياء المتكلم مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جرّ « فاعتززت » الفاء حرف عطف ، اعتزّ : فعل ماض ، مبنى على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالسكون المأتى به لدفع كراهة توالى المتحرّكات فيما يشبه الكلمة الواحدة ، وتاء المخاطب فاعل ، مبنى على الفتح فى محل رفع « بنصرهم » جارّ ومجرور متعلق باعتز ، ونصر مضاف ، والضمير مضاف إليه « ولو » الواو للاستئناف ، لو : حرف يدل على امتناع الجواب لامتناع الشرط ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « أنهم » أن : حرف توكيد ونصب ، وضمير الغائب العائد إلى قومى اسم أن « خذلوك » فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله ، وضمير المخاطب مفعول به ، وجملة الفعل وفاعله ومفعوله فى محل رفع خبر أنّ ، وأنّ وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مرفوع يقع فاعلا لفعل محذوف ، والتقدير : ولو ثبت خذلانهم

وقوله :

٣٥٩ — يَلُومُونَنِي فى اشْتِرَاءِ النَّخِيـ ـلِ قَوْمِى فَكُلُّهُمُ يَعْذِلُ

إياك ، وجملة الفعل وفاعله هى شرط لو « كنت » فعل ماض ناقص ، وتاء المخاطب اسمه ، مبنى على الفتح فى محل رفع « ذليلا » خبر كان منصوب بالفتحة الظاهرة ؛ وجملة كان واسمه وخبره لا محل لها من الإعراب جواب لو

الشاهد فيه : قوله « نصروك قومى » حيث ألحق علامة الجمع وهى الواو بالفعل الذى هو نصر ، مع كون هـذا الفعل مسندا إلى اسم ظاهر دالّ على جماعة الذكور ، وهذه لغة قوم من العرب ، يقال : هم طيء ، و يقال : هم أزد شنوءة ، ولو جرى على لغة عامة العرب لقال : نصرك قومى ؛ ومن العلماء من يخرج مثل هذا التعبير على لغة عامة العرب ؛ فيجعل « نصروك » فعلا ماضيا والواو ضمير جماعة الذكور فاعله والكاف ضمير المخاطب مفعوله ، والجملة فى محل رفع خبر مقدّم ، و « قومى » مبتدأ مؤخر مضاف إلى الياء . وهذا التخريج لا محل له ؛ لأن العلماء الأثبات قد نقلوا أن مثل هذا الاستعمال لغة جماعة بعينهم من العرب ، وتقديم الخبر ليس خاصا بجماعة من العرب ، بل هو جار فى لغـة جميعهم — على ماهو أرجح مذاهب النحاة — و إذا كان الأمر بهذه المثابة لم يجز أن يخرج الكلام المقول فيه إنه لغة قوم معينين على ماهو لغة العامة

٣٥٩ — نسبوا هذا البيت إلى أمية ، ولم يزيدوا فى التعريف به عن هذا القدر ، وفى الشعراء جماعة اسم كل واحد منهم أمية ؛ منهم أمية بن أبى الصلت ، ومنهم أمية بن الأسكر ، ومنهم أمية ابن أبى عائذ . وقال العينى : « لم أقف على اسم قائله » اهـ . وقد روى بعـد هذا البيت بيت آخر ، وهو :

وَأَهْلُ الَّذِى بَاعَ يَلْحُونَهُ كَمَا لُحِىَ الْبَائِعُ الْأَوَّلُ

وهذا البيت دليل على أن الرواية الصحيحة فى بيت الشاهد كما ذكرها الشارح المحقق هنا ، وقد رواه جماعة منهم ابن هشام هكذا :

يَلُومُونَنِي فِى اشْتِرَاءِ النَّخِيـ ـلِ أَهْلِى فَكُلُّهُمُ أَلْوَمُ

اللغة : « يلوموننى » ، تقول : لامه على كذا يلومه لوما — مثل قال يقول قولا — ولومة ، وملاما ، وتقول : لوّمه بتشديد الواو — إذا أردت المبالغـة « يعذل » تقول : عذله يعذله — مثل ضربه يضربه ونصره ينصره — عذلا — بفتح فسكون — إذا لامه ، والاسم العذل — بفتح العين والذال « يلحونه » وتقول : لحاه يلحاه — مثل فتح يفتح — ولحاه يلحوه — مثل نصر ينصر — إذا عذله ولامه « لحى » هو ماض مبنى للمجهول من الفعل السابق

الإعراب : « يلوموننى » يلوم : فعل مضارع ، والواو حرف دالّ على أن الفاعل جمع واحده مذكر ،

... ...

والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به « فى اشتراء » جار ومجرور متعلق بيلوم ، واشتراء مضاف ، و « النخيل » مضاف إليه ، من إضافة المصدر إلى مفعوله ، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة « أهلى » فاعل يلوم ، مرفوع بضمة مقدّرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جرّ ، ويروى «اشترائى النخيل» فالمصدر مضاف إلى فاعله ، وهو ياء المتكلم ، والنخيل : منصوب على أنه مفعول به لهذا المصدر كما تقول : يعجبنى فهمك المسائل الدقيقة ، ويسرّنى عرفانك الجميل لصاحبه ، وأشباه ذلك . « فكلهم » كل : مبتدأ ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وضمير الغائبين العائد إلى أهلى مضاف إليه « يعذل » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى كل ، وأعاد الضمير مفردا بالنظر إلى لفظ كل فإن لفظه مفرد ومعناه هنا جمع ، وجملة الفعل وفاعله فى محل رفع خبر المبتدإ ، والرابط هو الضمير المستتر فى يعذل

الشاهد فيه : قوله « يلوموننى قومى » حيث ألحق علامة جمع الذكور وهى الواو بالفعل الذى هو يلوم ؛ مع كون هذا الفعل مسندا إلى اسم ظاهر ، وهو قوله « قومى »، وهذه لغة جماعة من العرب . قال السهيلى رحمه الله : « ألفيت فى كتب الحديث المروية الصحاح مايدل على كثرة هذه اللغة وجودتها ، نحو ما جاء فى قول وائل بن حجر فى سجود النبىّ صلى الله عليه وسلم : وَوَقَعتَا رُكْبَتَاهُ قَبْلَ أَنْ تقعَا كَفَّاهُ . ونحو قوله : يَخْرُجْنَ الْعَوَاتِقُ وَذَوَاتُ الْخُدُورِ . ونحو قوله : يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلاَئِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلاَئِكَةٌ بِالنَّهَارِ . والألف والواو والنون حروف دالة على حال الفاعل الآتى ذكره ، وهى لغة بعض العرب » اه ، وهذا الحديث الأخير رواه مالك رحمه الله فى الموطأ وهو محل كلام، كما ذكر الشارح ، فقد قال العلماء عنه : إنه اختصره من حديث روى مطوّلا ، فحذف صدر الحديث ، وأصله : إنَّ لِلَّهِ مَلاَئِكَةً يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ ، مَلاَئِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلاَئِكَةٌ بِالنَّهَارِ ، فليست الواو على هذا علامة جمع ، ولكنها ضمير جماعة الذكور ، وهى فاعل ، والجملة صفة لملائكة ، وقوله بعد ذلك «ملائكة» ليست فاعلا ليتعاقبون ، بل الكلام قد انتهى قبل ذلك ، وهذا بيان لما أجمل فى الكلام السابق

فإن قلت : فإنا لانستدل بالحديث المطوّل الذى تذكرونه ، وإنما نستدل بالحديث المختصر الذى رواه مالك ؛ فالواو فيه يجب أن تكون علامة لاضميرا

فالجواب عن هذا أنا لانسلم أن الواو تتعين فى الحديث الذى رواه مالك أن تكون علامة ؛ لأنا ندعى أنه يجب حمل المختصر على المطوّل لأنه أصله

وقوله :

٣٦٠ — رَأَيْنَ الْغَوَانِي الشَّيْبَ لَاحَ بِعَارِضِي فَأَعْرَضْنَ عَنِّي بِالْخُدُودِ النَّوَاضِرِ

٣٦٠ — نسب العينى هذا البيت لأبى عبد الرحمن محمد بن عبد الله العتبى ، أحد أبناء عتبة ابن أبى سفيان ، وأنشد بعده :

وَكُنَّ إِذَا أَبْصَرْنَنِي أَوْ سَمِعْنَ بِي سَعَيْنَ فَرَقَّعْنَ الْكُوَى بِالْمَحَاجِرِ

فَإِنْ جَمَحَتْ عَنِّي نَوَاظِرُ أَعْيُنٍ رَمَيْنَ بِأَحْدَاقِ الْمَهَا وَالْجَآذِرِ

فَإِنِّي مِنْ قَوْمٍ كَرِيمٍ نِجَارُهُمْ لِأَقْدَامِهِمْ صِيغَتْ رُءُوسُ الْمَنَابِرِ

اللغة : « الغوانى » جمع غانية ، وهى المرأة التى غنيت بجمالها عن الزينة والحلىّ « لاح » ظهر وبدا « بعارضى » العارض : صفحة الخدّ ، ويروى فى مكانه « بمفرقى » وهو مفرق شعر الرأس « فأعرضن » صددن « النواضر » جمع ناضر ، من النضرة ، وهى الحسن والرونق « سعين » روى فى مكانه « دنون» أى قربن « الكوى » بكسر الكاف وفتح الواو مقصورا — جمع كوة ، وهى الثقب فى الحائط ، ويقال : هى المشكاة ، ويقال : هى أعمّ من المشكاة ؛ فإن المشكاة كلّ ثقب غير نافذ ، وهذا البيت يدلّ على إطلاق الكوة على النافذ . والكوة بضمّ الكاف وكسرها وفتحها ؛ فإن ضممت الكاف جمعتها على كوى ، مثل مدية ومدى ، لاغير ؛ وإن فتحت الكاف جمعته على كوات ، مثل حية وحيات ، أوعلى كواء ، مثل ظبية وظباء وركوة وركاء ، وإن كسرت الكاف جمعته على كوى ، مثل قرية وقرى « بالمحاجر » المحاجر : جمع محجر — بفتح الميم وسكون الحاء المهملة وكسر الجيم — وهو ما يبدو من النقاب من الجفن الأسفل ، وقد يكون من الأعلى ، وقيل : هو مادار بالعين من جميع الجوانب وبدا من البرقع « جمحت » تقول : جمح الفرس براكبه يجمح — مثل فتح يفتح — جماحا — بكسر أوّله — وجموحا — بضم الجيم — إذا استعصى عليه حتى غلبه ، والمراد هنا إذا انصرفت عنى وكفت « نواظر » جمع ناظر ، ويروى « فإن عطفت عنى أعنة أعين » و « المها » اسم جنس جمعى واحده مهاة ، وهى البقرة الوحشية « الجآذر » جمع جؤذر — بضم الجيم وسكون الهمزة — وهو ولد البقرة الوحشية « نجارهم » النجار — بكسر النون وتضم — الأصل والحسب ، ومثله النجر — بفتح النون وسكون الجيم —

الإعراب : « رأين » فعل ماض ، مبنى على فتح مقدّر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحلّ بالسكون العارض لدفع توالى المتحركات ، والنون حرف دالّ على جمع النسوة « الغوانى » فاعل رأى ، مرفوع بضمة مقدّرة على آخره منع من ظهورها الثقل « الشيب » مفعول به لرأى منصوب بالفتحة الظاهرة « لاح » فعل ماض ، مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل نصب حال من المفعول به « بعارضى»

ويعبر عن هذه اللغة بلغة « أَكَلُونِي الْبَرَاغِيثُ » ، وعليه حمل الناظم قوله عليه الصلاة والسلام : «يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلاَئِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلاَئِكَةٌ بِالنَّهَارِ[1] » أخرجه مالك فى الموطأ . ثم قال : لـكننى أقول فى حديث مالك : إن الواو فيه علامة إضمار ؛ لأنه حديثٌ مُخْتَصَر رواه الْبَزَّار مُطوَّلا مجرداً ؛ فقال : « إنَّ لِلهِ مَلاَئِكَةً يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ » .

وحكى بعض النحويين أنها لغة طىء ، و بعضهم أنها لغة أزدشنوءة .

(وَالْفِعْلُ) على هذه اللغة ليس مسندا لهذه الأحرف ، بل هو (لِلظَّاهِرِ بَعْدُ مُسْنَدُ) . وهذه أحرف دالة على تثنية الفاعل وجمعه ، كما دلت التاء فى « قَامَتْ هِنْدٌ » على تأنيث الفاعل .

جارّ ومجرور متعلق بلاح ، وعارض مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر « فأعرضن » الفاء حرف عطف ، أعرض : فعل ماض ، ونون النسوة فاعله مبنى على الفتح فى محل رفع « عنى » جار ومجرور متعلق بأعرض « بالخدود » جارّ ومجرور متعلق بأعرض أيضا « النواضر » صفة للخدود ، وصفة المجرور مجرورة ، وعلامة جرها الـكسرة الظاهرة

الشاهد فيه : قوله « رأين الغوانى » حيث ألحق علامة جمع الإناث ، وهى النون ، بالفعل الذى هو رأى ، مع كون هذا الفعل مسندا إلى اسم ظاهر ، وهو قوله الغوانى ، على ما أوضحناه فى الشواهد السابقة

هذا وقد ورد على هذه اللغة قول أبى فراس الحمدانى :

يـٰأَيُّهَا الْمَلِكُ الَّذِى أَضْحَتْ لَهُ جُمَـــلُ الْمَنَاقِبْ
نَتَجَ الرَّبِيـــعُ مَحَاسِناً أَلْقَحْنَهَا غُرُّ السَّـحَائِبْ
رَاقَتْ وَرَقَّ نَسِـــيمُهَا فَحَكَتْ لَنَا صُوَرَ الْحَبَائِبْ
حَضَرَ الشَّرَابُ فَلَمْ يَطِبْ شُرْبُ الشَّرَابِ وَأَنْتَ غَائِبْ

أفلا ترى أنه يقول « ألقحنها غرّ السحائب » فألحق نون النسوة بالفعل الذى هو ألقح مع كونه مسندا إلى الاسم الظاهر بعده وهو قوله « غرّ السحائب » والغرّ : جمع غراء ، مثل حمر وحمراء ، والسحائب : جمع سحابة . وكثير من النحاة يذكر بيت أبى فراس هذا فى شواهد هــذه المسألة ؛ وممن ذكره ابن هشام فى « أوضح المسالك » فإما أن يكون مجهول القائل عندهم فظنوه لمن يستشهد بشعره ، و إما أن يكون معروف النسبة عندهم ولـكنهم يذكرونه للتمثيل به لاللاستشهاد

(١) انظر الـكلام على هذا الحديث فى الـكلام على الشاهد (٣٥٩) فى (ص ١٥٢)

ومن النحويين من يحمل ما ورد من ذلك على أنه خبر مقدم ومبتدأ مؤخر ، ومنهم من يحمله على إبدال الظاهر من المضمر ، وكلا الحملين غير ممتنع فيما سُمع مِنْ غيرِ أصحابِ هذه اللغة ؛ ولا يجوز حَمْلُ جميع ما جاء من ذلك على الإبدال أو التقديم والتأخير ؛ لأن الأئمة المأخوذ عنهم هذا الشأن اتفقوا على أن قوما من العرب يجعلون هذه الأحرف علاماتٍ للتثنية والجمع ، وذلك بناء منهم على أَنَّ مِنَ العرب مَنْ يلتزم مع تأخير الاسم الظاهر الألفَ فى فعل الاثنين ، والواو فى فعل جمع المذكر ، والنونَ فى فعل جمع المؤنث ؛ فوجب أن تكون عند هؤلاء حروفا ، وقد لزمت للدلالة على التثنية والجمع كما لزمت التاء للدلالة على التأنيث ؛ لأنها لو كانت أسماء للزم إما وجوب الإبدال أو التقديم والتأخير ، وإما إسناد الفعل مرتين ؛ واللازم باطل اتفاقا .

(وَيَرْفَعُ الْفَاعِلَ فِعْلٌ أُضْمِرَا) أى : حذف من اللفظ ؛ إما جوازاً كما إذا أُجيبَ به استفهامٌ مُحَقَّق (كَمِثْلِ زَيْدٌ فِى جَوَابِ مَنْ قَرَا) إذا جعل التقدير : قرأ زَيْدٌ ، ومنه « وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمٰوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللّٰهُ[(1)] » أى : خَلَقَهُنَّ اللّٰه ، أو مقدر[(2)] ،

---

(١) « لئن » اللام موطئة للقسم ، حرف مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، إن : حرف شرط جازم يجزم فعلين الأوّل فعل الشرط والثانى جوابه وجزاؤه ، مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « سألتهم » سأل : فعل ماض فعل الشرط مبنى على فتح مقدّر على آخره فى محل جزم ، وتاء المخاطب فاعل مبنى على الفتح فى محل رفع ، وضمير الغائبين مفعول أوّل لسأل « من » اسم استفهام مبتدأ مبنى على السكون فى محل رفع « خلق » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه تقديره هو يعود إلى من « السموات » مفعول به ، منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم « والأرض » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، الأرض : معطوف على السموات ، والمعطوف على المنصوب منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وجملة الفعل الذى هو خلق وفاعله ومفعوله فى محلّ رفع خبر المبتدإ ، وجملة المبتدإ وخبره فى محلّ نصب مفعول ثان لسأل ، أو فى محل جر بحرف جر محذوف يتعلق بسأل « ليقولنّ » اللام واقعة فى جواب القسم الذى مهدت له اللام الأولى ، يقولنّ : فعل مضارع مرفوع بثبوت النون التى حذفت لتوالى الأمثال ، وواو الجماعة المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين فاعل مبنى على السكون فى محل رفع ، وجملة الفعل وفاعله لامحلّ لها من الإعراب جواب القسم ، وجواب الشرط محذوف يدلّ عليه جواب القسم : أى إن سألتهم فإنهم يقولون خلقهنّ الله « الله » فاعل لفعل محذوف يدلّ عليه الكلام السابق ، والتقدير خلقهنّ الله ، والجملة فى محل نصب مقول القول

(٢) معطوف على قوله « محقق » أى ومن المحذوف جوازا مايجاب به استفهام مقدّر

كقراءة ابن عامر وشعبة « يُسَبَّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالآصَالِ رِجَالٌ[(١)] » وقراءة ابن كثير « كَذَٰلِكَ يُوحَى إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ ٱللَّهُ[(٢)] » وقراءة بعضهم « زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ[(٣)] » ، وقوله :

٣٦١ — لِيُبْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ

---

(١) « يسبح » فعل مضارع مبنى للمجهول ، مرفوع بالضمة الظاهرة « له » جارّ ومجرور متعلق بيسبح « فيها » جارّ ومجرور متعلق بيسبح « بالغدوّ » جار ومجرور متعلق بيسبح « والآصال » الواو حرف عطف ، الآصال : معطوف على الغدو « رجال » فاعل لفعل محذوف تقديره : يسبح رجال ، وهذه الجملة واقعة فى جواب استفهام مقدّر ، كأنه قال : يسبح له فيها بالغدوّ والآصال ، فقيل : من يسبحه ؟ فقال : يسبحه رجال

(٢) « كذلك » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف يقع هـذا الموصوف مفعولا مطلقا ، وتقدير الكلام : إيحاء مثل هـذا الإيحاء يوحى إليك ، والكاف حرف خطاب « يوحى » فعل مضارع مبنى للمجهول ، مرفوع بضمة مقدّرة على الألف منع من ظهورها التعذر « إليك » جار ومجرور متعلق بيوحى « وإلى » الواو حرف عطف ، إلى : حرف جر « الذين » اسم موصول مجرور محلا بإلى ، والجار والمجرور معطوف على الجار والمجرور السابق « من قبلك » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول ، والكاف ضمير المخاطب ، مضاف إليه ، مبنى على الفتح فى محل جر « الله » فاعل لفعل محذوف يدلّ عليه ما قبله ، والتقدير : يوحيه الله ، وهذه الجملة واقعة فى جواب استفهام مقدّر ؛ وكأنه قال : يوحى إليك وإلى الذين من قبلك ، فقيل له : من الذى يوحى إلى ؟ فقال : يوحى إليك الله .

(٣) « زين » فعل ماض مبنى للمجهول ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « لكثير » جار ومجرور متعلق بزين « من المشركين » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لكثير « قتل » نائب فاعل لزين ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « أولادهم » مضاف إليه ، من إضافة المصدر لمفعوله ، مجرور بالكسرة الظاهرة « شركاؤهم » شركاء : فاعل لفعل محذوف ، تقديره : زينه شركاؤهم ، والضمير مضاف إليه ، وهذه الجملة واقعة فى جواب استفهام مقدّر ، وكأنه قال : زين لكثير من المشركين قتل أولادهم ؛ فقيل : من زينه ؟ فقال : زينه شركاؤهم

٣٦١ — اختلف العلماء فى نسبة هذا البيت إلى قائله ؛ فنسب فى كتاب سيبويه (١ — ١٤٥) إلى الحارث بن نهيك ؛ فأما الأعلم الشنتمرى فقد خالف ذلك ونسبه إلى لبيد بن ربيعة العامرى ؛ ونسبه جار الله الزمخشرى إلى مزرّد بن ضرار الغطفانى أخى الشماخ بن ضرار ، ونسبه السيرافى إلى الحارث بن ضرار النهشلى ؛ والأكثرون على أنه لنهشل بن حرّىّ . وقد وجدت فى ديوان لبيد بن ربيعة (ص ٥٠ طبع ليدن) أبياتا فيها بيت الشاهد ، وهى :

... ...

لَعَمْرِى لَئِنْ أَمْسَى يَزِيدُ بْنُ نَهْشَلٍ حَشَاجَدَثٍ تَسْفِى عَلَيْهِ الرَّوَائِحُ
لَقَدْ كَانَ مِمَّنْ يَبْسُطُ الْكَفَّ بِالنَّدَى إِذَا ضَنَّ بِالْخَيْرِ الْأَكُفُّ الشَّحَائِحُ
فَبَعْدَكَ أَبْدَى ذُو الضَّغِينَةِ ضِغْنَهُ وَسَدَّدَلِى الطَّرْفَ الْعُيُونُ الْكَوَاشِحُ
ذَكَرْتُ الَّذِى مَاتَ النَّدَى عِنْدَ مَوْتِهِ بِعَاقِبِهِ إِذْ صَالِحُ الْعَيْشِ طَالِحُ
إِذَا أَرَقٌ أَفْنَى مِنَ اللَّيْلِ مَامَضَى تَمَطَّى بِهِ ثِنْيٌ مِنَ اللَّيْلِ رَاجِحُ
لِيُبْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ وَمُخْتَبِطٌ ... البيت ، و بعده قوله :
سَقَى جَدَثاً أَمْسَى بدَوْمَةَ ثَاوِياً مِنَ الدَّلْوِ وَالْجَوْزَاءِ غَادٍ وَرَائِحُ
عَرَا بَعْدَ مَاجَفَّ الثَّرَى عَنْ نِقَابِهِ بِعَصْمَاءَ تَدْرِى كَيْفَ تَمْشِى الْمَنَائِحُ

اللغة : « حشا جدث » الحشا : ما يكون فى البطن ، والجدث — بالجيم والثاء المثلثة — القبر ، وأراد أمسى مقبورا « تسفى » مضارع قولك : سفت الريح التراب ؛ إذا أثارته وذرته ، و يقال : أسفت الريح التراب ، بالهمز ، « الروائح » جمع رائح ، وأراد الأيام الروائح ، وتقول : راح اليوم يروح — من باب قال — وراح يراح — مثل خاف يخاف — فهو رائح ، و يقال : راح ، أيضا بحذف الهمزة — ومعناه اشتدّت ر يحه « يبسط الكف بالندى » الندى — بالنون — الجود والكرم ؛ ووقع فى ديوان لبيد « بالمدى » بالميم « ضنّ » بخل ، تقول : ضنّ الرجل يضنّ — من باب تعب يتعب — ضنة — بكسر الضاد — وضنانة — بفتحها — فهو ضنين ؛ وفيه لغة أخرى من باب ضرب « الشحائح » جمع شحيح ، وهو البخيل ، وتقول : شحّ يشحّ ، من باب قتل يقتل ، وفيه لغتان أخريان ؛ إحداهما من باب تعب يتعب ، والأخرى من باب ضرب يضرب « الضغينة » الحقد « وسدّد لى » يروى « وسدّ لى » ويروى « وشدّ لى » بالشين المعجمة — والطرف : مصدر طرف البصر — من باب ضرب — إذا تحرك ونظر « الكواشح » جمع كاشحة ، وهى أنثى الكاشح ، وهو الذى يضمر العداوة والبغضاء « ذكرت الذى مات الندى عند موته » الضمير المتصل المجرور فى قوله « موته » راجع إلى الذى ، وهو العائد من جملة الصلة على الموصول . والعاقب : الذى يخلف من كان قبله فى فعل الخير ، والضمير المتصل به عائد إلى الندى ، يقول — مات الندى مع من يخلفه عند موت يزيد « طالح » بالطاء المهملة : اسم فاعل من الطلاح ، وهو ضدّ الصلاح « أرق » بفتح الهمزة والراء جميعا — هو السهر ، ووقع فى ديوان لبيد « آرق » بمدّ الهمزة على أنه اسم فاعل من أرق يأرق أرقا ، مثل فرح يفرح فرحا « تمطى » امتدّ وطال ، وقال امرؤ القيس :

... ...

فَقُلْتُ لَهُ لَمَّا تَمَطَّى بِصُلْبِهِ وَأَرْدَفَ أَعْجَازاً وَنَاءَ بِكَلْكَلِ

والثنى - بكسر الثاء المثلثة وسكون النون - الوقت والجزء ، وتقول : مضى ثنى من الليل ، كما تقول : مضى وقت ، ومضت ساعة ، ومضى هزيع « راجح » زائد وثقيل ، وأصله من قولهم : رجح الميزان ، إذا مال لثقله «ضارع» الضارع : الذليل الخاضع ؛ وفى أمثالهم : الحمى أضرعتنى إليك يضرب فيمن يذل عند الحاجة « ومختبط » المختبط : الذى يتعرض لك ابتغاء معروفك من غير أن تكون له وسيلة يمتّ بها إليك ، ويروى فى مكانه «ومستمنح » وهوطالب المنحة ؛ والمنحة : العطية والرفد « تطيح» تهلك وتذهب « الطوائح » جمع طائحة فى الأصل ، وهى هنا جمع مطيحة، كذا قالوا ، وعذرهم أن الاستعمال جار على أنهم يقولون : طاح الشىء يطيح ؛ إذا هلك ، وأطاحته النوائب ، إذا أهلكته ، والمراد هنا الأمور التى تطيح من تنزل به وتهلكه ، لا جرم زعموا أن الطوائح جمع مطيحة على غير قياس ، وهذا كلام غير مسلم لهم ؛ فقد حكى كثير من العلماء أنه يقال : طاح الشىء ، لازما ، وطاحه الدهر ، متعديا ، فإذا كانت الطوائح جمع طائح اسم فاعل من الفعل المتعدّى استقام المعنى وكان الكلام جيدا موافقا للقياس « دومة » بفتح الدال وسكون الواو - اسم موضع بين الشام والموصل ، وهو من منازل جذيمة الأبرش ، وقوله « غاد » فاعل سقى ، وهو اسم فاعل من غدا يغدو ، والمراد به السحاب الذى ينشأ غدوة « ورائح » معطوف على غاد ، وهو اسم فاعل من راح يروح ، والمراد به السحاب الذى ينشأ عشية وقت الرواح « من الدلو والجوزاء» إنما خص السحاب بكونه من الدلو والجوزاء لأن الدلو وسط فصل الشتاء والجوزاء آخر فصل الربيع .

الإعراب : « ليبك » اللام لام الأمر ، يبك : فعل مضارع مبنى للمجهول ، مجزوم بلام الأمر وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها « يزيد » نائب فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « ضارع » فاعل لفعل محذوف يدل عليه ما قبله ، وتقدير الكلام يبكيه ضارع ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « لخصومة » جار ومجرور متعلق بضارع « ومختبط » الواو حرف عطف ، مختبط : معطوف على ضارع ، والمعطوف على المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « مما » من : حرف جرّ ، ما : حرف مصدرى مبنى على السكون لا محلّ له من الإعراب « تطيح » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة « الطوائح » فاعل بتطيح ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وما المصدرية مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بمن ، والجار والمجرور متعلق بمختبط ، وتقدير الكلام : ومختبط من إطاحة الطوائح

الشاهد فيه : قوله « ليبك يزيد ضارع لخصومة » فيمن رواه ببناء « يبك» للمجهول ، حيث حذف الفعل وأبقى عامله ؛ والذى سوّغ الحذف ههنا أن الكلام يقع فى جواب استفهام مقدّر ؛ كأنه

ببناء الأفعال للمفعول ، والأسماء المذكورة رَفْعٌ بِالْفَاعلية لأفعالٍ محذوفة ، كأنه قيل : مَنْ يُسَبِّحُ ، وَمَنْ يُوحِى ، وَمَنْ زَيَّنَهُ ، وَمَنْ يبكيه ؛ فقيل : يُسَبِّحُ رجالٌ ، ويُوحِى اللهُ ، وزَيَّنَهُ شركاؤهم ، ويَبْكِيه ضارع .

وهذا أولى من تقدير هذه المرفوعات أخبارَ مبتدآتٍ محذوفةٍ ؛ لاعتضاد التقدير الأول بما رجَّحه ؛ أما الآية الأولى فلثبوته فيما يشبهها ، وهو « وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمٰوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ » وفيما هو على طريقتها ، وهو : « قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِى أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ » « قَالَتْ مَنْ أَنْبَأَكَ قَالَ هٰذَا نَبَّأَنِيَ الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ » وأما البواقى فبالرواية الأخرى ، وهى رواية البناء للفاعل .

نعم فى غير ما ذكر يكون الحمل على الثانى أولى ؛ لأن المبتدأ عينُ الخبر ؛ فالمحذوف عين الثابت ، فيكون الحذف كَلاَ حَذْفٍ ، بخلاف الفعل فإنه غير الفاعل .

لما قال : ليبك يزيد ؛ قيل له : فمن يبكيه ؟ فقال : يبكيه ضارع لخصومة إلخ

قال جار الله الزمخشرى (المفصل ١ – ٦٢) : «وقد يجىء الفاعل ورافعه مضمر ، يقال : من فعل ؟ فتقول : زيد ، بإضمار فعل ، ومنه قوله تعالى :(يُسَبَّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ) فيمن قرأها مفتوحة الباء : أى يسبحه رجال ؛ و بيت الكتاب ※ ليبك يزيد ضارع . . البيت ※ أى ليبكه ضارع » اهـ

وقال الأعلم : « الشاهد فيه رفع الضارع باضمار فعل دلّ عليه ماقبله ، كأنه قال : ليبك يزيد علم أن ثم باكيا يبكيه يجب بكاؤه عليه ؛ فكأنه قال : ليبك ضارع لخصومة ومختبط محتاج » اهـ

وقال سيبويه : « وإنشاد بعضهم للحارث بن نهيك ※ ليبك يزيد ضارع . . . البيت ※ لما قال ليبك يزيد ، كان فيه معنى ليبك يزيد ضارع » اهـ

وقال البغدادى : « الاستشهاد به على أن الفعل المسند إلى ضارع حذف جوازا ؛ أى يبكيه ضارع ، وهذا على رواية ليبك بالبناء للمفعول ، ويزيد نائب فاعل ، وأما على روايته بالبناء للفاعل ففاعله ضارع ويزيد مفعوله ، ولا حذف ولا شاهد ، وهذه الرواية هى الثابتة عند العسكرى وعدّ الرواية الأولى غلطا » اهـ

قال أبو رجاء : لا وجه لتخطئة الرواية ببناء ليبك للمجهول ؛ فإن سيبويه رحمه الله وهو شيخ الرواة قد روى هذه الرواية وخرجها على التخريج الذى أنشد الشارح البيت من أجله ، وقد سمعت عبارته فيما نقلناه لك عنه .

أو أُجيبَ به نَفْى ، كقوله :

٣٦٢ — تَجَلَّدْتُ حَتَّى قِيلَ لَمْ يَعْرُ قَلْبَهُ مِنَ الْوَجْدِ شَىْءٌ قُلْتُ بَلْ أَعْظَمُ الْوَجْدِ

أى : بل عَرَاهُ أعظَمُ الوجد .

أو استلزمه فعل قبله ، كقوله :

٣٦٣ — أَسْقَى الْإِلٰهُ عُدُوَاتِ الْوَادِى وَجَوْفَهُ كُلَّ مُلِثٍّ غَادِى

* كُلُّ أَجَشَّ حَالِكُ السَّوَادِ *

---

٣٦٢ — لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولم أعثر له على سابق ولا لاحق .

اللغة : « تجلدت » معناه تكلفت الجلد ، والجلد : التصبر والقوّة والشدّة ، وتقول : جلد ـ مثل ظرف ـ جلدا ـ بفتح الجيم واللام ـ وجلادة ومجلودا ؛ فهو جلد وجليد ؛ وقوم جلد ـ بضم فسكون ـ وجلداء ـ بزنة فقهاء ـ وأجلاد « لم يعر قلبه » أى لم ينزل به ، وتقول : عراه يعروه ، قال أبو صخر الهذلى :

وَإِنِّى لَتَعْرُونِى لِذِكْرَاكِ هِزَّةٌ كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بَلَّلَهُ الْقَطْرُ

« الوجد » الحب ، أو أشده

الإعراب : « تجلدت » فعل وفاعل « حتى » حرف غاية وجر « لم » حرف نفى وجزم وقلب « يعر » فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف الواو والضمة قبلها دليل عليها « قلبه » مفعول به ليعر ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، والضمير مضاف إليه ، مبنى على الضم فى محل جر ، وهذا الضمير مرجعه فاعل تجلد « من الوجد » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من شىء الآتى « شىء » فاعل ليعر ، مرفوع بالضمة الظاهرة « قلت » فعل وفاعل « بل » حرف إضراب مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « أعظم » فاعل لفعل محذوف يدلّ عليه سابق الكلام ، وتقدير الكلام : بل عراه أعظم الوجد ، وأعظم مضاف ، و « الوجد » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة

الشاهد فيه : قوله « بل أعظم الوجد » حيث ارتفع « أعظم الوجد » بفعل محذوف يدلّ عليه سابق الكلام ، وتقديره : بل عراه أعظم الوجد ؛ والفرق بين هذا البيت والذى قبله أن الفعل المحذوف فى هذا البيت مجاب به نفى سابق ، وهو قول القائلين « لم يعر قلبه من الوجد شىء » والفعل المحذوف فى البيت السابق مجاب به استفهام مقدّر كما علمت فى تقرير البيت السابق

٣٦٣ — هذا الشاهد من أبيات سيبويه (١ ـ ١٤٦) ولم ينسبه إلى قائل معين ، ولم ينسبه الأعلم الشنتمرى فى شرح شواهده ، وقال العينى : « هو لرؤبة بن العجاج » اه‍ ، وقد بحثت ديوان أراجيز رؤبة فوجدت هذه الأبيات مع أبيات أخرى ، وها كها برواية الديوان (ص ٢٥) :

أَسْقَى الْإِلٰهُ عُدُوَاتِ الْوَادِى وَجَوْفَهُ كُلَّ مُلِثٍّ غَادِى

كُلَّ أَجَشَّ حَالِكُ السَّوَادِ مَا كَانَ إِلَّا طَلَقَ الْإِحْمَادِ

... ...

وَكَرَّنَا بِالْأَغْرُبِ الْجِيَادِ عَلَى رَكِيَّاتِ بَنِي زِيَادِ
حَتَّى تَحَاجَزْنَ عَنِ الرُّوَّادِ تَحَاجُزَ الرِّيِّ وَلَمْ تَكَادِ

اللغة : « أسقى » تقول : سقى الله هذه البلاد الغيث ، وأسقاها الغيث ، فيكون بالهمز تارة ، وبدونها تارة أخرى . وشاهد المهموز قوله تعالى : (نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ مِنْ بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمٍ لَبَناً خَالِصاً سَائِغاً لِلشَّارِبِينَ) وقوله سبحانه : (وَأَسْقَيْنَاكُمْ مَاءً فُرَاتاً) وقوله : (وَنُسْقِيَهُ مِمَّا خَلَقْنَا أَنْعَامًا) وقوله : (لَأَسْقَيْنَاكُمْ مَاءً غَدَقاً) وقوله تعالى : (فَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَسْقَيْنَاكُمُوهُ) ، وشاهد الذى بدون همز قوله تباركت كلمته : (وَسَقَاهُمْ رَبُّهُمْ شَرَاباً طَهُورًا) ويحتملهما قوله سبحانه : (وَسُقُوا مَاءً حَمِيماً) وقوله : (يُسْقَوْنَ فِيهَا كَأْساً كَانَ مِزَاجُهَا زَنْجَبِيلاً) وقد ورد فى قول لبيد اللغتان جميعا ، وذلك قوله :

سَقَى قَوْمِي بَنِي مَجْدٍ ، وَأَسْقَى نُمَيْرًا وَالْقَبَائِلَ مِنْ هِلَالِ

ولكنه حذف المفعول الثانى من كليهما ، وفرق الأعلم بينهما فقال : «تقول : سقيتك ماء ، إذا ناولته إياه يشربه ، وتقول : أسقيتك ؛ إذا حصلت له سقيا » اهـ «عدوات بضم العين وداله مفتوحة أو مضمومة — جمع عدوة — بضم فسكون — وهى جانب الوادى ، ومنه قوله تعالى : (إِذْ أَنْتُمْ بِالْعُدْوَةِ الدُّنْيَا) وقد روى فى مكانه « جنبات الوادى » وهومما يؤيد هذا التفسير ، وكل مكان منفرج بين جبلين فهو واد ، وأصله قبل التسمية به اسم فاعل من قولك : ودى الماء ؛ إذا سال ؛ فلأن هذا المكان يسيل فيه الماء سموه واديا ، من باب تسمية المحل باسم الحالّ ، وقد توسعوا بعد ذلك فقالوا : سال الوادى «وجوفه» الجوف : كل مطمئن من الأرض « ملث » أصله اسم فاعل من قولهم : ألث المطر بالمكان ؛ إذا أقام على النزول به ، ثم أريد به المطر الدائم المتتابع « غاد » اسم فاعل من غدا بمعنى جاء وقت الغداة « أجش » بالجيم والشين — السحاب الشديد الذى يتبعه صوت أو رعد « حالك السواد » شديد السواد ، وإنما يكون السحاب شديد السواد إذا كان ممتلئا بالماء « الأغرب » جمع غرب — بفتح الغين المعجمة وسكون الراء المهملة — وهو الدلو الكبيرة « الجياد » جمع جيد « ركيات » جمع ركية ، وهى البئر

الإعراب : « أسقى » فعل ماض ، مبنى على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره التعذر « الإله » فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة « عدوات» مفعول أول لأسقى ، منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم ، وهومضاف ، و « الوادى » مضاف إليه ، مجرور بكسرة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل « وجوفه » الواو حرف عطف ، جوف : معطوف على عدوات

أى : سقاها كُلُّ أجَشَّ .

وإما وُجُوبًا ، كما إذا فسر بما بعد الفاعل من فعل مسند إلى ضميره أو ملابسه ، نحو « وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ[1] » وهَلاَّ زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ ؛ أى : وإن استجارك أحد

الوادى ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، والضمير مضاف إليه ، مبنى على الضم فى محل جر « كل » مفعول ثان لأسق ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « ملث » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « غاد » نعت لملث ، ونعت المجرور مجرور، وعلامة جره كسرة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل « كل » يروى بالرفع ــ وهو محل الاستشهاد بالبيت ــ فاعل لفعل محذوف يدل عليه الكلام السابق ، كأنه قال : سقاها كل ، وهو مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف ، و «أجش» مضاف إليه ، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لاينصرف للوصفية ووزن الفعل « حالك » صفة لأجش ، وصفة المجرور مجرورة ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « السواد » مضاف إليه

الشاهد فيه : قوله « كل أجش حالك السواد » فى رواية سيبويه وجماعة من النحاة ، برفع كل ، حيث رفعه بفعل محذوف يدل عليه سابق الكلام ، وتقدير الكلام : سقى هذه الأمكنة كل أجش؛ والفرق بين هذا الشاهد والذى قبله أن الأبيات السابقة الرافع للفاعل فيها فعل واقع فى جواب استفهام أو نفى ، وفى هذا البيت الفعل الرافع للفاعل ليس واقعا فى جواب شىء ، ولكنه مدلول عليه بالفعل المتقدّم .

قال سيبويه : « كأنه قال: سقاها كل أجش ، كما حمل ضارع لخصومة على ليبك يزيد ؛ لأن فيه معنى سقاها كل أجش » اهـ

وقال الأعلم : «الشاهد فيه رفع «كل أجش» وحمله على المعنى ؛ لأنه لما قال أسق الإله جنبات الوادى كل ملث غاد ، علم أن ثم سحابا يسقيها ؛ فكأنه قال : سقاها كل أجش » اهـ

(١) « إن » حرف شرط جازم يجزم فعلين : الأوّل فعل الشرط ، والثانى جوابه وجزاؤه « أحد » فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، وتقديره : وإن استجارك أحد ، وهذا الفعل المحذوف هو فعل الشرط « من المشركين » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لأحد « استجارك » استجار : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والكاف ضمير المخاطب مفعول به مبنى على الفتح فى محل نصب ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لامحل لها من الإعراب مفسرة ؛ وجواب الشرط قوله سبحانه فأجره

استجارك ، وهَلاّ لاَبَسَ زيدٌ قام أبوه ، إلا أنه لا يتكلم به ؛ لأن الفعل الظاهر كالبدل من اللفظ بالفعل المضمر ؛ فلا يجمع بينهما .

(وَتَاءِ تَأْنِيثٍ تَلِي المَاضِي إذَا * كَانَ لِأُنْثَى) ؛ لتدلّ على تأنيث الفاعل ، وكان حقها ألاَّ تلحقه ؛ لأن معناها فى الفاعل ، إلا أن الفاعل لما كان كجزء من الفعل جاز أن يدلّ ما اتصل بالفعل على معنى فى الفاعل ، كما جاز أن يتصل بالفاعل علامة رفع الفعل فى الأفعال الخمسة ، وسواء فى ذلك التأنيث الحقيقى : (كَأَبَتْ هِنْدُ الأذَى) ، والمجازىّ : كطَلَعَتِ الشمسُ .

(وَإِنَّمَا تَلْزَمُ) هذه التاء من الأفعال (فِعْلَ) فاعلٍ (مُضْمَرِ * مُتَّصِلٍ) سواء عَادَ على مؤنث حقيقى : كهِنْدٌ قَامَتْ ، والهِنْدَانِ قَامتَا ، أم مجازى : كالشَّمْسُ طَلَعَتْ ، والعَيْنَانِ نَظَرَتَا (أوْ) فعل فاعل ظاهر متصل (مُفْهِمٍ ذَاتَ حِرٍ) أى : فَرْج ، وهو المؤنث الحقيقى : كقَامَتْ هِنْدٌ ، وقامت الهِنْدَانِ ، وقامَت الهِنْدَاتُ ؛ فيمتنع : هِنْد قام ، والهندان قاما ، والشمس طلع ، والعينان نظرا ، وقام هند ، وقام الهندان ، وقام الهندات .

وهذا الذى ذكره المؤلف تبعا لأكثر النحاة من أن المرفوع بعد إن الشرطية فاعل لفعل محذوف يفسره مابعده : هو مذهب البصريين ؛ وقد اختلف العلماء فى تقرير مذهب الكوفيين فى هذه المسألة ؛ فابن الأنبارى يقرّره بقوله « ذهب الكوفيون إلى أنه إذا تقدم الاسم المرفوع بعد إن الشرطية نحو قولك : إن زيد زارنى أزره ؛ فإنه يرتفع بما عاد إليه من الفعل من غير تقدير فعل ، وذهب البصريون إلى أنه يرتفع بتقدير فعل ، والتقدير فيه : إن زارنى زيد ، والفعل المظهر تفسير لذلك الفعل المقدّر . وحكى عن أبى الحسن الأخفش أنه يرتفع بالابتداء ؛ أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما جوّزنا تقديم المرفوع مع إن خاصة وعملها فى فعل الشرط مع الفصل ؛ لأنها الأصل فى باب الجزاء ؛ فلقوّتها جاز تقديم المرفوع معها ، وقلنا : إنه يرتفع بالعائد ؛ لأن المكنى المرفوع فى الفعل هو الاسم الأوّل ؛ فينبغى أن يكون مرفوعًا به ، كما قالوا : جاءنى الظريف زيد ، و إذا كان مرفوعا به لم يفتقر إلى تقدير فعل ؛ وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه يرتفع بتقدير فعل لأنه لايجوز أن يفصل بين حرف الجزم و بين الفعل باسم لم يعمل فيه ذلك الفعل ، ولا يجوز أن يكون الفعل ههنا عاملا فيه ؛ لأنه لايجوز تقديم مايرتفع بالفعل عليه ؛ فلو لم يقدر مايرفعه لبقى الاسم مرفوعا بلا رافع ، وذلك لايجوز ؛ فدل على أن الاسم يرتفع بتقدير فعل ؛ وأن الفعل المظهر الذى بعد الاسم يدل على ذلك المقدّر » اه (الإنصاف ٢٥٤) ، وقد نسب الصبان مذهب العلامة أبى الحسن الأخفش إلى الكوفيين .

وقد أفهم أن التاء لا تلزم فى غير هذين الموضعين : فلا تلزم فى المضمر المنفصل ، نحو هِنْدٌ مَا قَامَ إلاَّ هِيَ ، وَمَا قَامَ إلاَّ أنْتَ ، ولا فى الظاهر المجازى التأنيث ، نحو طَلَعَ الشَّمْسُ ، ولا فى الجمع غير ما ذكر ، على ما سيأتى بيانه .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : يضعف إثبات التاء مع المضمر المنفصل .

الثانى : تساوى هذه التاء فى اللزوم وعدمه تاء مضارع الغائبة والغائبتين .

(وَقَدْ يُبِيحُ الْفَصْلُ) بين الفعل وفاعله الظاهر الحقيقى التأنيث (تَرْكَ التَّاءِ) كما (فِي * نَحْوِ أَتَى الْقَاضِيَ بِنْتُ الْوَاقِفِ) .

وقوله :

٣٦٤ — * لَقَدْ وَلَدَ الْأُخَيْطِلَ أُمُّ سُوءٍ *

---

٣٦٤ — هذا صدر بيت من قصيدة طويلة لجرير بن عطية ، يهجو فيها الأخطل التغلبى وقومه ، والشعراء الذين يهجونه ، وأولها قوله :

مَتَى كَانَ الْخِيَامُ بِذِى طُلُوحٍ سُقِيتِ الْغَيْثَ أيَّتُهَا الْخِيَامُ
تَنَكَّرَ مِنْ مَعَارِفِهَا وَمَالَتْ دَعَائِمُهَا وَقَدْ بَلِىَ الثُّمَامُ
تَعَالَى فَوْقَ أجْرَعِكِ الْخُزَامَى بِنَوْرٍ ، واسْتَهَلَّ بِكِ الْغَمَامُ

ومنها فى هجاء الشعراء قوله :

عَوَى الشُّعَرَاءُ بَعْضُهُمُ لِبَعْضٍ عَلَيَّ ؛ فَقَدْ أصَابَهُمُ انْتِقَامُ
كَأَنَّهُمُ الثَّعَالِبُ حِينَ تَلْقَى هِزَبْراً فِي الْعَرِينِ لَهُ انْتِحَامُ
إذَا أوْقَعْتُ صَاعِقَةً عَلَيْهِمْ رَأَوْا أُخْرَى تُحَرِّقُ فَاسْتَدَامُوا
فَمُصْطَلَمُ الْمَسَامِعِ أوْ خَصِيٌّ وَآخَرُ عَظْمُ هَامَتِهِ حُطَامُ
إذَا شَاءُوا مَدَدْتُ لَهُمْ حُضَاراً وَتَقْرِيباً مُخَالِطُهُ عُرَامُ
لَقَدْ كَذَبَ الْأُخَيْطِلُ فِيَّ غَرْبٌ إذَا صَاحَ الْجَوَالِبُ وَاعْتِزَامُ

وقبل بيت الشاهد قوله :

عَلَى اسْتِ التَّغْلِبِيَّةِ حِينَ تُجْبِي صَلِيبُهُمُ ، وَفِي حِرِهَا جُذَامُ

... ...

يُسَمُّونَ الْقُلَيْسَ وَلاَ يُسَمَّى لَهُمْ عَبْــدُ الَمْلِيكِ وَلاَ هِشَامُ
فَمَا عُوفِيتَ يَوْمَ تَحُضُّ قَيْسًا فَبِيضَ الحَيُّ وَأُقْتُنِصَ السَّوَامُ
لَقَدْ وَلَدَ الأخيطل أمُّ ســوء على باب استها صُلُبٌ وَشَامٌ
أَهَانَ أَللهُ جِــلْدَةَ حَاجِبَيْهَا وَمَا وَارَى مِنَ الْقَذَرِ اللِّثَامُ
وَنِسْــوَتُهُ الخَبَائِثُ مُولَعَاتٌ بِقَسٍّ لاَ يُنِيمُ وَلاَ يَنَامُ

اللغة : « ذو طلوح » بضم الطاء واللام ـ اسم موضع للضباب فى شاكلة حمى ضرية ، ويقال : فى حزن بنى يربوع بين الكوفة وفيد . والغرض من الاستفهام هنا النفى ، يريد لم يكن بهذا المكان ، ثم دعا لهذه الخيام دعاء المتهكم ، فى قوله « سقيت الغيث أيتها الخيام » و «دعائمها» جمع دعامة بكسر الدال المهملة بعدها عين مهملة مفتوحة مخففة ـ وهى عماد البيت « الثمام » بزنة غراب ـ نبات ضعيف يحشى به خصاص البيوت « أجرعك » الأجرع : مؤنث الجرعاء ، وهو المكان المستوى فيه رمل لاينبت شيئا « الخزامى » بضم الخاء و بعدها زاى مفتوحة ـ نبات طيب الرائحة ، وهو خيرى البرّ . والنور ـ بفتح النون وسكون الواو ـ الزهر «استهل بك الغمام» سال « الثعالب » جمع ثعلب ، وهو حيوان معروف بالخبث والروغان « هزبرا » هو السبع « العرين » بفتح العين المهملة ، بزنة سفين ـ مأوى الأسد الذى يألفه ، وأصل العرين جماعة الشجر « انتحام » أراد له زئير ؛ فعبر بالانتحام وهو صوت الخيل ، استعارة « فمصطلم المسامع » ، تقول : اصطلمت أذنه ، إذا استأصلتها بالقطع « عظم هامته حطام » الهامة : الرأس ، والحطام ـ بزنة غراب ما تكسر من يابس النبات ، يريد أنه ينزل عليهم صاعقة من شعره فيكونون ثلاثة أنواع ؛ فبعضهم يشوّه خلقه باصطلام أذنيه ، و بعضهم بخصيه ، و بعضهم يموت « حضارا » بضم الحاء المهملة ـ أصله ارتفاع الفرس فى عدوه ، ومثله الإحضار ، وتقول : فرس محضير « تقريبا » هو ضرب من العدو ، أو هو أن يرفع الفرس يديه معا و يضعهما معا « عرام » بضم العين المهملة ، بزنة غراب ـ الشدّة والحدّة « غرب » بفتح الغين المعجمة وسكون الراء المهملة ـ حدّة وشدة « تجبي » من قولك : أجبت المرأة ، إذا بركت ووضعت يديها وركبتها بمنزلة الراكع « القليس » بضم القاف وفتح اللام ـ بيعة كانت بصنعاء للحبشة ، بناها أبرهة يحاول صد العرب عن الارتحال لزيارة بيت الله الحرام « السوام » ومثله السائم : المال الراعى « الأخيطل » هو تصغير الأخطل ، وأصله الفحاش الكثير الخطل ، ولقب به الشاعر المعروف « صلب » بضم الصاد واللام ـ جمع صليب ، مثل سرير وسرر «وشام» الشام : اسم جنس جمعى ، واحده شامة ، وهى الخال والعلامة

وقوله :

٣٦٥ — إنّ أُمْرَأً غَرَّهُ مِنْــكُنَّ وَاحِدَةٌ بَعْدِي وَبَعْدَكِ فِى الدُّنْيَا لَمَغْرُورُ

« بقس » يروى فى مكانه « بفيش » بالفاء وياء وآخره شين ـ وهو غير مناسب لقوله « لاينيم ولا ينام » إلا على بعد وتمحل

الإعراب : « لقد » اللام موطئة للقسم، حرف مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، قد : حرف تحقيق ، مبنى على السكون لامحل له من الإعراب «ولد» فعل ماض مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب « الأخيطل » مفعول به مقدم ، منصوب بالفتحة الظاهرة « أم » فاعل ولد مرفوع بالضمة الظاهرة « سوء » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، وجملة الفعل والفاعل والمفعول لامحل لها من الإعراب جواب القسم الذى مهدت له اللام « على باب » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبرمقدم ، وباب مضاف ، و «استها» مضاف إليه ، والضميرمضاف إليه «صلب» مبتدأ مؤخر « وشام » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، شام : معطوف على صلب ، وهو مرفوع بالضمة الظاهرة ، والجملة من المبتدأ والخبر فى محل رفع صفة لأم سوء

الشاهد فيه : قوله « ولد الأخيطل أم سوء » حيث لم يصل بالفعل الذى هو قوله ولد تاء التأنيث، مع أن فاعله وهوقوله أم سوء مؤنث حقيقى التأنيث ، وقد علمنا أن الفعل إذا كان فاعله مؤنثا حقيقى التأنيث ظاهرا كان أو مضمرا لزم أن يوصل به تاء التأنيث ؛ ولكنه ههنا لم يصل التاء بالفعل لأنه لما فصل بين الفعل وفاعله بالمفعول كان هذا مسوّغا لحذف التاء

٣٦٥ قد بحثت طويلا عن نسبة هذا البيت إلى قائل معين فلم أعثر له على نسبة ولاعلى سابق عليه أو لاحق له . وقد ذكرالعينىأنه من شواهد سيبويه ، وبحثت كتاب سيبويه من أوّله إلى آخره فلم أجده

الإعراب : « إنّ » حرف توكيد ونصب « امرأ » اسم إن ، منصوب بالفتحة الظاهرة « غره » غرّ : فعل ماض مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، والهاء ضمير عائد إلى امرىء مفعول به مبنى على الضم فى محل نصب « منكنّ » جار ومجرورمتعلق بمحذوف حال من واحدة الآتى ، وأصله صفة له ، لكن صفة النكرة إذا تقدّمت عليها كانت حالا « واحدة » فاعل غرّه مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة غرّه واحدة من الفعل وفاعله ومفعوله فى محل نصب صفة لامرىء « بعدى » بعد : ظرف متعلق بغر منصوب بفتحة مقدّرة على ماقبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « وبعدك » الواو حرف عطف ، بعد : ظرف معطوف على الظرف السابق ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير المخاطبة مضاف إليه ، مبنى على الكسر فى محل جر « فى الدنيا » جار ومجرور متعلق بغر أيضا « لمغرور » اللام لام الابتداء ، مغرور : خبر إن ، مرفوع بالضمة الظاهرة

الشاهد فيه : قوله « غرّه منكنّ واحدة » حيث لم يصل تاء التأنيث بالفعل الذى هو غرّ

والأجود الإثبات[١] .

(وَالحَذْفُ مَعْ فَصْلٍ بِإلاَّ فُضِّلاَ) على الإثبات (كما زَكى إلاَّ فَتَاةُ ابْنِ الْعَلاَ) إذ معناه ما زكى أحد إلا فتاة ابن العلا ، ويجوز « ما زكت » نظراً إلى اللفظ ؛ وخصه الجمهور بالشعر ، كقوله :

٣٦٦ — مَا بَرِئَتْ مِنْ رِيبَةٍ وَذَمٍّ فى حَرْبِنَا إلاَّ بَنَاتُ الْعَمِّ

مع أن فاعله وهو قوله واحدة مؤنث حقيقى التأنيث ؛ إذ هو فى الأصل صفة لموصوف محذوف ، وتقدير الكلام غرّه منكنّ امرأة واحدة ، والأصل فى الفاعل المؤنث الحقيقى التأنيث أن تلزم فى فعله التاء ، لكنه لما فصل ههنا بالمفعول وهو ضمير الغائب و بقوله منكنّ استساغ حذف هذه التاء ، كما مرّ فى الشاهد السابق ، والفرق بين هذا والذى قبله أن الفاصل بين الفعل وفاعله المؤنث الحقيقى التأنيث فى البيت السابق كلمة واحدة وهى المفعول به ، وفى هذا البيت عدّة كلمات : أولاها المفعول به وهو الهاء ، وثانيتها حرف الجر ، وثالثتها المجرور ، و إن تسامحنا قليلا اعتبرنا الفاصل فى هذا البيت شيئين : المفعول والجار والمجرور

(١) هذا الذى ذكره الشارح العلامة من جواز حذف التاء وذكرها مع أن أجودها إثبات التاء هو رأى جماعة من النحاة ، وذهب آخرون إلى أن التاء واجبة فى الفعل المسند إلى مؤنث حقيقى التأنيث من غير فرق بين المتصل بفاعله والمنفصل منه بفاصل ؛ وقد اختلفوا فى أرجح الأمرين إذا كان الفاعل مؤنثا مجازى التأنيث ؛ فنقل الدمامينى أن الأرجح عند العلماء حذف التاء إذا كان الفاعل مجازى التأنيث وقد فصل بين الفعل و بينه بفاصل ؛ وذلك لإظهار فضل المؤنث الحقيقى التأنيث على المؤنث المجازى التأنيث ، ولكنه استظهر غير ما ذهب إليه العلماء ، قال : « والذى يظهر لى خلاف ذلك ؛ فإنّ الكتاب العزيز قد كثر فيه الإتيان بالعلامة عند الإسناد إلى ظاهر غير حقيقى كثرة فاشية ؛ فقد وقع فيه من ذلك ماينيف على مائتى موضع ، ووقع فيه مما تركت فيه العلامة فى الصورة المذكورة نحو خمسين موضعا ، وأكثرية أحد الاستعمالين دليل على أرجحيته ؛ فينبغى أن إثبات العلامة أحسن » اهـ

٣٦٦ — قال العينى : « أقول : قائله راجز لم أقف على اسمه » اهـ

اللغة : « برئت » تقول : برئ فلان من فلان ، و برئ فلان من الدين الذى عليه ، و برئ من العيب — من باب سلم فيهما — براءة ، وتقول : برأ من المرض — من باب قطع — برأ — بفتح الباء والراء جميعا — فى لغة أهل الحجاز ، و برءا — بضم الباء وسكون الراء — فى لغة غيرهم «ريبة» هى التهمة والشك ، وتقول : رابنى فلان يريبنى — من باب باع يبيع — إذا رأيت منه ما يريبك وتكرهه .

وقوله :

٣٦٧ — * فَمَا بَقِيَتْ إلاَّ الضُّلوعُ الجَرَاشِـعُ *

الإعراب : « ما » حرف نفى ، مبنى على السكون لامحل له من الإعراب «برئت » برئ : فعـل ماض مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، والتاء علامة التأنيث « من ريبة » جار ومجرورمتعلق ببرئ «وذم» الواو حرف عطف ، ذم : معطوف على ريبة ، والمعطوف على المجرور مجرور ، وعلامة جرّه الـكسرة الظاهرة « فى حر بنا » الجار والمجرورمتعلق ببرئ أيضا ، وحرب مضاف ، وضمير المتـكلم ومعه غيره مضاف إليه «إلا» حرف استثناء ملغى مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « بنات » فاعل برئ ، مرفوع بالضـمة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « العم » مضاف إليه ، مجرور بالـكسرة الظاهرة

الشاهد فيه : قوله « مابرئت إلا بنات العم » حيث وصل تاء التأنيث بالفعل الذى هو برئ لـكون فاعله مؤنثا حقيقى التأنيث ، وهوقوله « بنات العم » مع أنه قد فصل بين الفعل وفاعله بإلا ، والاستثناء مفرغ .

وقد اختلف العلماء فى ذلك ؛ فمنهم من ذهب إلى أن لحاق تاء التأنيث وعدم لحاقها جائزان ؛ إذا فصـل بين الفعل وفاعله المؤنث الحقيقى التأنيث بإلا ، ومع جوازهما فالأحسن حذف التاء ؛ فيكون هذا البيت عند هؤلاء جاريا على أحد الوجهين الجائزين ، و إن كان مرجوحا

ومن العلماء من ذهب إلى أن حذف التاء فى هذه الحال أمر واجب لايجوز العدول عنه إلا فى ضرورة الشعر ؛ من قبل أن الفاعل فى الحقيقة ونفس الأمر ليس هو هذا المذكور فى الـكلام ، ولـكنه محذوف ، وهو المستثنى منه ، وتقدير الـكلام : مابرئ من ريبة وذم فى حر بنا أحد إلا بنات العم ؛ والفاعل إذا كان مذكرا لم تتصل التاء بفعله ؛ لـكن لما كان هذا الفاعل غير مذكور فى الـكلام لم يكن بأس بأن يباح للشاعر حين يضطر إلى تجاهل الحقيقة والنظر إلى اللفظ فيلحق التاء بالفعل

٣٦٧ — هذا عجز بيت لذى الرّمة غيلان بن عقبة ، وصدره قوله :

* طَوَى النَّحْزُ وَالْأَجْرَازُ مَا فِي غُرُوضِهَا *

وهذا البيت من قصيدة له طويلة ، أوّلها قوله :

أَمَنْزِلَتَيْ مَيٍّ سَـلاَمٌ عَلَيْكُمَا ... هَلِ الْأَزْمُنُ اللَّائِى مَضَيْنَ رَوَاجِعُ ؟

وَهَلْ يَرْجِعُ التَّسْلِيمُ أَوْ يَكْشِفُ الْعَمَى ... ثَلاَثُ الْأَثَافِي وَالدِّيَارُ الْبَلاَقِعُ

تَوَهَّمْتُهَا يَوْمًا فَقُلْتُ لِصَاحِبِي ... وَلَيْسَ بِهَا إلاَّ الظِّبَاءُ الخَوَاضِعُ :

... ...

قِفِ الْعِيسَ نَنْظُرْ نَظْرَةً فى دِيَارِهَا وَهَلْ ذَاكَ مِنْ داء الصَّبَابَةِ نَافِعُ

ومنها قوله :

غُرَيْرِيَّةُ الْأَنْسَابِ أَوْ شَـدْقَمِيَّةٌ عِتَاقُ الذَّفَارَى وُسَّجٌ وَمَوَالِعُ

طَوَى النحزُ وَالْأَجْرَازُ ما فى غروضها فما بقيت ... البيت ، و بعده :

لأَحْنَاءِ أَنْحِيَهَا بِكُلِّ مَفَازَةٍ إذا قَلْقَلَتْ أعرَاضَهُنَّ قَعَاقِعُ

اللغة : قد مضى شرح أربعة الأبيات الأولى مع الشاهد (رقم ١٣٣) فارجع إلى ذلك (فى الجزء الأوّل من هذا الكتاب ص ٢٣٣)

« غريرية الأنساب » هو فى صفة النوق ، والغريرية ــ بضم الغين المعجمة وفتح الراء المهملة ــ المنسوبة إلى فحل من كرائم الإبل ، وأصله الأغر فصغر تصغير الترخيم على غرير كما يصغر أحمد على حميد ، وفيه يقول ذو الرّمة أيضا :

حَرَاجِيجُ مِمَّا ذَمَّرَتْ فى نِتَاجِهَا بِنَاحِيَةِ الشِّحْرِ الْغُرَيْرُ وَشَـدْقَمُ

وفيه يقول الكميت بن زيد الأسدى :

غُرَيْرِيَّةُ الْأَنْسَابِ أَوْ شَـدْقَمِيَّةٌ يَصِلْنَ إِلَى الْبِيـدِ الْفَدَافِدِ فَدْفَدَا

وقوله « شدقمية » هى المنسوبة إلى شدقم ، وهو فحل من فحولة الإبل كان للنعمان بن المنذر ، وأصل الشدقم الواسع الشدق ؟ فالميم فيه زائدة «عتاق الذفارى» ، الذفارى ــ بفتح الذال المعجمة والفاء ــ جمع ذفرى ــ بكسر الذال وسكون الفاء ــ وهو الموضع الذى يعرق خلف أذن البعير من القفا « وسج » بضم الواو وتشديد السين المهملة وآخره جيم ــ جمع واسجة ، وهى اسم فاعل من الوسيج ، وهو ضرب من سير الإبل « ومموالع » جمع مالعة ، وهو اسم فاعل أيضا من الملع ، وهو ضرب من السير السريع الخفيف ، وتقول : ملعت الناقة فى سيرها ، وامّلعت « طوى النحز والأجراز ــ إلخ » ، يقول : أصاب هذه الناقة بالطوى والهزال شدّة استحثاثى لها وركضى إياها فى أرض لانبات فيها . والنحز ــ بفتح النون وسكون الحاء المهملة وفى آخره زاى ــ هو الدفع والنخس ، والأجراز ــ بفتح الهمزة وسكون الجيم و بعدها راء مهملة وآخره زاى ــ جمع جرز ــ بضم الجيم والراء ــ وهى الأرض التى لانبات بها ، والغروض ــ بضم الغين المعجمة والراء المهملة ــ جمع غرض ، وهو الحزام الذى يشدّ به الرحل ، ومافى غروضها هو بطنها وماحوله ، و« الجراشع » : جمع جرشع ــ بضم الجيم وسكون الراء المهملة بعدها شين معجمة مضمومة ــ وهو المنتفخ ، وقوله « لأحناء أنحيها ــ إلخ » الأحناء : جمع حنو ــ بكسر فسكون ، وهو الناحية من كل شىء ، وقلقلت :

قال الناظم : والصحيح جوازه فى النثر أيضاً ، وقد قرئ « فَأَصْبَحُوا لاَتُرَى إلاَّمَسَا كِنُهُمْ » « إِنْ كَانَتْ إِلاَّ صَيْحَةٌ وَاحِدَةٌ » .

(وَالحَذْفُ قَدْ يَأْتِى) مع الظاهر الحقيقى التأنيث (بِلاَ فَصْلٍ) شذوذًا ؛ حكى سيبويه « قال فلانة »

(وَمَعْ * ضَمِيرِ ذِى) التأنيث (المَجَازِ) الحذفُ (فى شِعْرٍ وَقَعْ) أيضاً ، كقوله :

٣٦٨ — فَإِمَّا تَرَيْنِى وَلِى لِمَّـةٌ فَإِنَّ الحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا

صوّتت ، والأعراض : جمع عرض ـ بضم فسكون ـ وهو سفح الجبل وناحيته ، والقعاقع : تتابع أصوات الرعد ونحوه

الإعراب : « طوى » فعل ماض ، مبنى على فتح مقدّر على الألف منع من ظهوره التعذر « النحز » فاعل طوى ، مرفوع بالضمة الظاهرة « والأجراز » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، الأجراز : معطوف على النحز ، مرفوع بالضمة الظاهرة « ما » اسم موصول : مفعول به لطوى ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « فى غروضها » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول ، وغروض مضاف والضمير مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر « فما » الفاء حرف عطف ، ما : نافية « بقيت » بقى : فعل ماض ، مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب والتاء علامة التأنيث «إلا» حرف استثناء ملغى ، مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « الضلوع » فاعل بقى ، مرفوع بالضمة الظاهرة «الجراشع» نعت للضلوع ، ونعت المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة

الشاهد فيه : قوله « مابقيت إلا الضلوع » حيث وصل تاء التأنيث بالفعل الذى هو بقى لكون فاعله مؤنثا وهو الضلوع مع كونه قد فصل بين الفعل وفاعله بإلا ، وقد ذكرنا خلاف العلماء فى هذه المسألة فى شرح الشاهد السابق ؛ والفرق بين هذا الشاهد والذى قبله أن الفاعل فى البيت السابق مؤنث حقيقى التأنيث ، وفى هذا البيت مؤنث مجازى التأنيث ، وهو قوله الضلوع

٣٦٨ — هـذا البيت للأعشى ميمون بن قيس ، من قصيدة طويلة يمدح بها رهط قيس ابن معديكرب الكندى ويزيد بن عبد المدان بن الريان الحارثى ، وأوّلها قوله :

أَلَمْ تَنْهَ نَفْسَـكَ عَمَّا بِهَا بَلَى عَادَهَا بَعْضُ أَطْرَابِهَا
لِجَارَتِنَا إذْ رَأَتْ لِمَّـتِى تَقُولُ : لَكَ الْوَيْلُ ، أَنَّى بِهَا
بِمَا قَدْ تَرَى كَجَنَاحِ الْغُدَا فِ تَرْنُو الـكَعَابُ لإِعْجَابِهَا

... ...

فَإِمَّا تَرَيْنِى وَلِى لِمـــة فإن ... البيت ، وبعده :

فَإِنْ تَعْهَدِى لِامْرِئٍ لِمَّةً فَإِنَّ الْحَوَادِثَ تُغْنِى بِهَا

وَمِثْلِكِ سَاعَيْتُ فِى رَبْرَبٍ إِذَا أَعْتَمَتْ بَعْضُ أَتْرَابِهَا

و بيت الشاهد من شواهد سيبويه (١ - ٣٩) وقد روى بصدره ☼ إما ترى لمتى بدّلت ☼

اللغة : « عما بها » الضمير عائد إلى النفس ، يريد ألم تنه نفسك عما يداخلها من صبابة ووجد « عادها » رجع إليها « أطرابها » الأطراب : جمع طرب ، وهو خفة تلحق الإنسان لفرح أوغيره ، والضمير المتصل به عائد إلى النفس أيضا « لجارتنا » يريد بالجارة امرأته « لك الويل » المراد به ههنا الدعاء بالخير « أودى بها » ذهب بها وأهلكها ، والمراد أنه أصيب بالصلع ، وهو انحسار شعر الرأس ، وذلك أمارة الضعف والكبر عندهم ، انظر إلى قول أبى النجم :

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الخِيَارِ تَدَّعِى عَلَىَّ ذَنْباً كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ

مِنْ أَنْ رَأَتْ رَأْسِى كَرَأْسِ الأَصْلَعِ مَيَّزَ عَنْــهُ قُنْزُعًا عَنْ قُنْزُعِ

جَذْبُ اللَّيَالِى أَبْطِئِى أَوْ أَسْرِعِى

« الغداف » مثل غراب وزنا ومعنى ، قال النابغة :

زَعَمَ الْبَوَارِحُ أَنَّ رِحْلَتَنَا غَدًا وَبِذَاكَ تَنْعَابُ الْغُدَافِ الْأَسْوَدِ

« ترنو » تنظر ، أوتديم النظر « الكعاب » بفتح الكاف بعدها عين مهملة وآخره باء موحدة - الجارية حين يتنأ ثديها ، وتقول : كعبت الجارية تكعب كعوبا ؛ إذا نهد ثديها « لمة » بكسر اللام وتشديد الميم - ما ألم بالمنكبين من شعر الرأس ؛ فإذا زاد عن ذلك فهو الجمة - بضم الجيم وتشديد الميم « الحوادث » جمع حادثة ، وأراد بها نوازل الدهر وكوارثه التى تحدث واحدة بعد واحدة «ساعيت» دانيت « ربرب » بفتح الراءين بينهما باء ساكنة - القطيع من بقر الوحش ، وأراد به ههنا النساء الجميلات « أعتمت » أبطأت وتأخرت ، وقد ألحق التاء بهذا الفعل مع أن فاعله وهو بعض مذكر لأن المضاف إليه مؤنث فاكتسب المضاف منه التأنيث «أترابها» الأتراب : جمع ترب - بكسر التاء وسكون الراء المهملة - وهى المساوية لها فى السنّ

الإعراب : « إما » هذه الكلمة مركبة من كلمتين : أولاهما إن وهى حرف شرط جازم يجزم فعلين : الأوّل فعل الشرط ، والثانى جوابه وجزاؤه ، مبنى على السكون لامحل له من الإعراب ، وثانيتهما : ما ، وهو حرف زائد ، مبنى على السكون لامحل له من الإعراب «تريني» فعل مضارع

... ...

فعل الشرط مجزوم بحذف النون ، و ياء المؤنثة المخاطبة فاعل ، مبنى على السكون فى محل رفع ، والنون المذكورة للوقاية ، و ياء المتكلم مفعول به مبنى على السكون فى محل نصب « ولى » الواو واو الحال ، لى : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « لمة » مبتدأ مؤخر ، والجملة من المبتدأ وخبره فى محل نصب حال « فإن » الفاء واقعـة فى جواب الشرط ، إن : حرف توكيد ونصب « الحوادث » اسم إن ، منصوب بالفتحة الظاهرة « أودى » فعل ماض ، مبنى على فتح مقدّر على الألف منع من ظهوره التعذّر ، وفاعله ضميرمستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى الحوادث « بها » جار ومجرور متعلق بأودى ، وجملة أودى وفاعله فى محل رفع خبر إن ، وجملة إن واسمها وخبرها فى محل جزم جواب الشرط

الشاهد فيه : قوله « الحوادث أودى بها » حيث لم يلحق تاء التأنيث بالفعل الذى هو قوله « أودى » مع كونه مسندا إلى ضمير مستتر عائد إلى اسم مجازى التأنيث وهوقوله « الحوادث » الذى هو جمع حادثة . وهذا لايجوز ارتكابه إلا فى ضرورة الشعر

فإن قلت : فأية ضرورة ألجأت الشاعر إلىترك التاء ، وهو لوقال «فإن الحوادث أودت بها» لاستقام له الوزن ، وكانت التاء فى مقابلة الألف التى هىلام الكلمة فى « أودى » ؟

فالجواب عن ذلك أن ننبهك إلى أن الضرورة ليست خاصة بإقامة الوزن ، وأن نذكر لك أن ههنا ضرورة ملجئة إلىالألف ولايسوغ له الإتيان بالتاء فى مكانها ، و بيان ذلك أن القصيدة كلها مبنية على الردف ، والردف : هو حرف لين يقع بعده حرف الروى ، وقد يكون ألفا ، كما فى بيت الشاهد ، وكما فى قول امرئ القيس :

أَلاَعِمْ صَبَاحًا أَيُّهَا الطَّلَلُ الْبَالِي وَهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كَانَ فِى الْعُصُرِ الخالى

وَهَلْ يَعِمَنْ إِلاَّ سَعِيدٌ مُخَلَّدٌ قَلِيلُ الْهُمُومِ مَا يَبِيتُ بِأَوْجَالِ

وَهَلْ يَنْعَمَنْ مَنْ كَانَ أَحْدَثُ عَهْدِهِ ثَلاَثِينَ حَوْلاً فِى ثَلاَثَةِ أَحْوَالِ

وقد يكون الردف واوا أو ياء كما فى قول حندج بن حندج المرى :

فى لَيْلِ صُولٍ تَنَاهَى الْعَرْضُ وَالطُّولُ كَأَنَّمَا لَيْلُهُ بِاللَّيْلِ مَوْصُولُ

لاَفَارَقَ الصُّبْحُ كَفِّى إِنْ ظَفِرْتُ بِهِ وَإِنْ بَدَتْ غُرَّةٌ مِنْهُ وَتَحْجِيلُ

وكل قصيدة تبنى على الردف لايجوز تركه فى بيت منها ؛ فلو أنه قال « فإنّ الحوادث أودت بها » لترك الردف ، وهو عيب من عيوب القافية ؛ يساوى عند الشعراء المجيدين اختلال الوزن

وقوله :

٣٦٩ — فَلَا مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهَا ... وَلَا أَرْضَ إِبْقَلَ إِبْقَالَهَا

وتغير حركة الإعراب فى الروى ونحوها . وينبغى أن تعلم أن الردف إذا كان ألفا لم يجز أن يكون فى كل الأبيات إلا ألفا ، كما رأيت فى أبيات الأعشى التى منها بيت الشاهد ، وكما رأيت فى أبيات امرىء القيس التى أنشدناها ، وأما إذا كان الروى ياء أو واوا فإنه يجوز أن يؤتى بكل واحد منهما مع الآخر ، كما سمعت فى أبيات حندج بن حندج المرى

٣٦٩ — هذا البيت من شواهد سيبويه (١ — ٢٤٠) وقد نسب فى صدر الكتاب وفى شرح شواهده للأعلم الشنتمرى إلى عامر بن جوين الطائى ، وقد روى البغدادى عن شارح شواهد المغنى أن جار الله الزمخشرى روى أبياتا قبل بيت الشاهد ، وهى قوله :

وَجَارِيَةٍ مِنْ بَنَاتِ الْمُلُو ... كِ قَعْقَعْتَ بِالرُّمْحِ خَلْخَالَهَا

كَكِرْفِئَةِ الْغَيْثِ ذَاتِ الصَّبِيرِ ... تَرْمِى السَّحَابَ وَيُرْمَى لَهَا

تَوَاعَدْتُهَا بَعْدَ مَرِّ النُّجُو ... مِ كَلْفَاءَ تُكْثِرُ تَهْطَالَهَا

والبيتان الأول والثانى من هذه الأبيات الثلاثة قد وقعا فى شعر الخنساء بنت عمرو من قصيدتها التى أولها :

أَلَا مَا لِعَيْنِى أَلَا مَالَهَا ... لَقَدْ أَخْضَلَ الدَّمْعُ سِرْبَالَهَا

فأما البيت الثانى فقد جاء فى أثناء أبيات من هذه القصيدة تصف فيها جيشا ، وذلك قولها :

ورَجْرَاجَةٍ فَوْقَهَا بَيْضُهَا ... عَلَيْهَا الْمُضَاعَفُ زِفْنَالَهَا

كَكِرْفِئَةِ الْغَيْثِ ذَاتِ الصَّبِيرِ ... تَرْمِى السَّحَابَ وَيُرْمَى لَهَا

وأما البيت الأول فقد جاء فى أثناء أبيات من هذه القصيدة أيضا تصف فيها أخاها صخرا ؛ ويقال: تصف أخاها معاوية ، وذلك قولها :

وَبِيضٍ مَنَعْتَ غَدَاةَ الصَّبَاحِ ... وَقَدْ كَفَّتِ الرَّوْعَ أَذْيَالَهَا

وَهَاجِرَةٍ حَرُّهَا وَاقِدٌ ... جَعَلْتَ رِدَاءَكَ أَظْلَالَهَا

وَجَامِعَةِ الجَمْعِ قَدْ سُقْتَهَا ... وَأَعْلَمْتَ بِالرُّمْحِ أَغْفَالَهَا

وَرُعْبُوبَةٍ مِنْ بَنَاتِ الْمُلُو ... كِ قَعْقَعْتَ بِالرُّمْحِ خَلْخَالَهَا

... ...

اللغة : « ألاماالعينى أم مالها » روى فى مكانه « ألا مالعينك أم مالها » وروى فى مكانه أيضا « ألا مالعينيك » على التثنية ، والرواية الأولى والثانية أنسب لعجز البيت « لقد أخضل الدمع سربالها » روى فى مكانه « وقد أخضل الدمع سربالها » وقولها « ورجراجة فوقها بيضها ــ إلخ » الرجراجة : الـكتيبة ، سميت بهذا الاسم لاجتماعها وحسنها وتحركها ، أولـكثرتها . والمضاعف من الدروع : الذى ينسج حلقتين حلقتين ، و «زفنالها» مشينا إليهاباختيال ، وقولها «كـكرفئةالغيث ذات الصبير ــ إلخ» الـكرفئة: السحاب الثقال ، والصبير: السحاب المجتمع الذى لم يغط السماء كلها ، ويقال: هو السحاب الأبيض ، ومعنى ترمى السحاب ويرمى لها : أنها تزيد فى السحاب ويزيد فيها ، والمراد أنها تجتمع به فيكون كل واحد منهما مددا للآخر . وقولها « وبيض منعت ــ إلخ » روى هذا البيت فى الديوان (ص ٢٠٩)

وَبِيضٍ مَنَعْتَ غَدَاةَ الصَّبَا ... حِ تكشِفُ لِلرَّوْعِ أَذْيَالَهَا

والبيض : جمع بيضاء ، والمراد نساء حسان ، ومنعت : حميت ودافعت دونهنّ ، وتـكشف أذيالها : تـكشف عن أسوقها ، وإنما يكون ذلك عند الخوف ، والروع : الفزع « وهاجرة حرّها واقد ــ إلخ » الهاجرة : نصف النهار وقت اشتداد الحرّ ، وحرّها واقد : شديد متقد كالنيران ، و«جعلت رداءك أظلالها»: أى استظللت فيها بالرداء ، ويقال : إنها عنت بالرداء السيف، ويكون المراد بالهاجرة الحرب التى اشتعل لهيبها وحمى وطيسها وأنه اتخذ سيفه عدة وخاض غمارها ، وقولها « وجامعة الجمع ــ إلخ » قد روى هذا البيت فى الديوان :

وَمُجْمِعَةٍ سُقْتَهَا قاعِداً ... فَأَعْلَمْتَ بِالرُّمْحِ أَغْفَالَهَا

والمجمعة : الـكتيبة التى اعتزمت الغزو وأجمعت أمرها عليه ، وقاعدا : تريد به مقتعدا صهوة فرسك ، والأغفال : جمع غفل ، مثل قفل وأقفال ، وهو الذى لاسمة عليه ولا علامة ، تريد أنك طعنتها فجعلت طعنتك علامة لما لاعلامة له . وقولها «ورعبوبة من بنات الملوك ــ إلخ » لم يجىء هذا البيت فى رواية الديوان ، وذكره البغدادى

« مزنة » المزنة ــ بضم الميم وسكون الزاى ــ القطعة من السحاب المثقل بالماء « ودقت » أمطرت، وهو من باب وعد ؛ والودق: المطر، وفى القرآن الـكريم: (فَتَرَى الْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَالِهِ) وقوله « أبقلت » معناه أخرجت البقل ، وهو النبات

الإعراب : « لامزنة » لا : حرف نفى ، مبنى على السكون لامحل له من الإعراب ، ومزنة : مبتدأ ، مرفوع بالضمة الظاهرة « ودقت » ودق : فعل ماض ، مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، والتاء علامة التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه تقديره هى يعود إلى المزنة ، والجملة

... ...

من الفعل وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ « ودقها » مفعول مطلق ، والضمير مضاف إليه « ولا » الواو حرف عطف ، تعطف جملة على جملة ، لا : نافية للجنس « أرض » اسم لا ، مبنى على الفتح فى محل نصب « أبقل » فعل ماض مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى الأرض ، والجملة من الفعل وفاعله فى محل رفع خبر لا « إبقالها » مفعول مطلق ، والضمير العائد إلى الأرض مضاف إليه ؛ وجملة لا واسمها وخبرها معطوفة على جملة المبتدأ والخبر

الشاهد فيه : قوله « أبقل إبقالها » حيث لم يصل تاء التأنيث بالفعل الذى هو أبقل ، مع أن فاعله ضمير مستتر عائد إلى مؤنث ، وهى الأرض ، على ما عرفت فى إعراب البيت ، وحذف تاء التأنيث من الفعل الماضى المسند إلى ضمير مستتر عائد إلى مؤنث مما لايجىء إلا فى ضرورة الشعر ؛ سواء أكان هذا المؤنث حقيقى التأنيث نحو قامت هند ، أم كان مجازى التأنيث نحو طلعت الشمس ؛ ولهذا روى بعض العلماء هذا البيت على وجه آخر يخرج به عن الضرورة إلى المطرد الشائع فى لغة العرب ، فرواه هكذا :

فَلاَ مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهَا وَلاَ أَرْضَ أَبْقَلَتِ ابْقَالَهَا

بنقل حركة همزة « إبقالها » وهى الكسرة إلى تاء التأنيث ، ثم حذف هذه الهمزة .

فإن قلت : أفليس مجازى التأنيث يجوز إعادة الضمير إليه مذكرا ومؤنثا ، ومن هذا القبيل أسماء الأمكنة ؛ فيجوز أن تعيد الضمير إليها مذكرا باعتبارها مكانا ويجوز أن تعيد الضمير إليها مؤنثا باعتبارها بقعة ؛ فأنت تقول : دخلت مصر وأقمت فيه عاما ، وتقول أيضا : دخلت مصر وأقمت فيها عاما ؛ أى ذلك قلت لم يكن عليك بأس ، وإذا كان الأمر كذلك فلماذا لا تجعل الضمير فى قوله « أبقل إبقالها » مذكرا ؛ فلا تحتاج إلى ادعاء حذف تاء التأنيث ؛ لأن الفاعل إذا كان مذكرا حقيقيا أو مجازيا لم تتصل بفعله تاء التأنيث ، ولماذا تلتزم أن يكون الضمير المستتر فى « أبقل » مؤنثا ثم تزعم بعد ذلك أنه جاء على وجه الضرورة التى لا تسوغ إلا للشاعر ، مع أن لك مندوحة عن هذا التخريج ؛ وقد أعلمتنا مرارا أن الشاهد إذا احتمل وجهين يلزم على أحدهما أن يخرج على ما لا يجوز إلا فى ضرورة أو على مالا يأتى إلا قليلا وهو على الوجه الآخر جار على الكثير الغالب ؛ وجب أن يحمل على الوجه الذى ينهج به نهج الغالب الكثير فى العربية

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : إن العلماء قد اختلفوا فى جواز اعتبار الضمير المستتر فى « أبقل » مذكرا ؛ فذهب صاحب التصريح إلى أن ذلك لايجوز فى هذا البيت ؛ بسبب أنه قال بعد ذلك « إبقالها » فأعاد الضمير فى هذه الكلمة مؤنثا ؛ فوجب اعتبار الضمير المستتر فى قوله « أبقل » مؤنثا ؛ حتى لايلزم اختلاف الضميرين العائدين إلى شىء واحد ؛ وذهب التاج السبكى إلى جواز

(وَالتَّاءُ مَعْ جَمْعٍ سِوَى السَّالِمِ مِنْ مُذَكَّرٍ) والسالم من مؤنثٍ كما مر (كَالتَّاءِ مَعْ) المؤنث المجازىّ ، وهو : ما ليس له فرج حقيقى ، مثل (إحْدَى اللَّبِنْ) أعنى لَبِنَةً ، فكما تقول : سَقَطَتِ اللَّبِنَةُ ، وسَقَطَ اللَّبِنَةُ ، تقول : قَامَتِ الرِّجَالُ ، وَقَامَ الرِّجَالُ ، وقَامَتِ الهُنُود ، وقَامَ الْهُنُودُ ، وقَامَتِ الطَّلَحَاتُ ، وقَامَ الطَّلَحَاتُ؛ فاثبات التاء لتأوُّله بالجماعة ، وحذفها لتأوُّله بالجمع، وكذا تفعل باسم الجمع كنسوة ، ومنه « وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ » .

(تنبيه) حق كل جمع أن يجوز فيه الوجهان ، إلا أنَّ سلامة نظم الواحد فى جمعى التصحيح أوْجَبَتِ التذكيرَ فى نحو قامَ الزَّيْدُونَ ، والتأنيثَ فى نحو قَامَتِ الْهِنْدَاتُ .

وخالف الكوفيون ؛ فجوزوا فيهما الوجهين ، ووافقهم فى الثانى أبو على الفارسى ؛ واحتجوا بقوله : « آمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ(١) »

هذا الوجه ؛ لأن اختلاف الضميرين العائدين إلى شىء واحد لا مانع منه ما دام لكل واحد منهما اعتبار غير اعتبار الآخر ؛ ولهـذا إذا كان الضمير راجعا إلى مؤنث حقيقى التأنيث لم يجز تذكيره بوجه لأنه لا يمكن اعتباره مذكرا بتأويل وتمحل ؛ إذ تأنيثه أمر ثابت له متقرر لا يصح قطع النظر عنه ؛ فأما المؤنث المجازى فليس بهذه المثابة لأن تأنيثه ليس أمرا ثابتا له فى نفس الأمر ، بل هو شىء اعتبرته اعتبارا ، وليس اعتبار التأنيث فيه بأقوى كثيرا من اعتبار التذكير ، والذى نعوّل لك عليه فى هذا البيت أن تتبع ماذكرناه عن التاج السبكى ؛ وفى العربية كثير من نظائر ذلك؛ أفلست ترى أن « الذى » لما كان نصا فى معنى ، وهو المفرد المذكر؛ لم يجز قط أن يراعى فى ضميره غير الإفراد والتذكير ؛ فتقول : جاءنى الذى قابلناه أمس ، ولا تقول سوى ذلك ، بخلاف « من » فإنه لما كان لفظه مفردا مذكرا ومعناه صالحا لغير ذلك جاز لك أن تعيد الضمير إليه مفردا مذكرا مراعاة للفظ فتقول : هذا الثوب صنع من كان عندنا أمس ، وتقول : هذا الثوب صنع من كانت عندنا أمس ؛ ويجوز لك الإتيان بضميرين عائدين إليه وأحدهما باعتبار اللفظ والآخر باعتبار المعنى، كما فى قوله تعالى : (وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا) ولك فى هذا الكفاية

(١) « آمنت » آمن : فعل ماض ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء علامة التأنيث « به » جار ومجرور متعلق بآمن « بنو » فاعل بآمن ، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم ، وهو مضاف ، و « إسرائيل » مضاف إليه ، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف ، والمانع له من الصرف العلمية والعجمة . والاستشهاد بالآية الكريمة فى قوله سبحانه « آمنت » حيث ألحق الفعل وهو آمن علامة التأنيث مع أن فاعله جمع مذكر سالم ؛

« إِذَا جَاءكَ المُؤمِنَاتُ[(١)] » ، وقوله :

فدلّ ذلك على جواز التأنيث فى الفعل المسند إلى فاعل ظاهر هو جمع مذكر سالم ، وقد تمسك بهذا الظاهر الكوفيون فقالوا : يجوز فى كل فعل أسند إلى جمع أىّ جمع كان أن يذكر و يؤنث ؛ لأنه يتأتى فيه التأويلان اللذان ذكرهما الشارح المحقق ، فيكون التذكير لتأوّله بالجمع ، والتأنيث لتأوّله بالجماعة ؛ وقد رد البصريون هذه المقالة ، وخصوا جواز الوجهين بجمع التكسير واسم الجمع واسم الجنس الجمعى ؛ ولزمهم أن يردّوا على مايفيده ظاهر هذه الآية الكريمة ، وحاصل ردّهم يرجع إلى تحقيق العلة فى عدم جواز الوجهين فى الفعل المسند إلى جمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم ؛ وهى أن هذين الجمعين يعتبر الواحد فيهما كأنه مذكور ؛ لأن الجمعين إنما يزاد على واحدهما واو ونون فى المذكر وألف وتاء فى المؤنث ، والمفرد باق على ما كان عليه ، ونحن نعلم أن الإسناد إلى الواحد المذكر الحقيقى والواحد المؤنث الحقيقى لايجوز فيه إلا وجه واحد ؛ فلما كان الواحد باقيا فى هذين الجمعين لم يجز فيهما إلا مايجوز فى واحدها ، وإذا تأملنا فى هــذه العلة لم نجدها متحققة فى « بنو إسرائيل » لأن واحده ابن ؛ فلما جمع حذفت ألفه ولم ترد لامه التى كانت محذوفة فى واحده ، فلما تغير المفرد فى الجمع بالواو والنون نزل منزلة جمع التكسير فجاز فيه التأنيث لهذه العلة ، ولاشك أنها غير مطردة فى كل جمع المذكر السالم ؛ فلا يلزم من جواز الوجهين فى هذه الـكلمة جوازها فى كل جمع مذكر سالم ؛ فلم يتم استدلال الـكوفيين بالآية الـكريمة على ماذهبوا إليه

(١) « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه ، مبنى على السكون فى محل نصب «جاءك» جاء : فعل ماض ، مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، والـكاف ضمير المخاطب مفعول به مقدّم على الفاعل ، مبنى على الفتح فى محل نصب «المؤمنات» فاعل بجاء ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة الفعل وفاعله فى محل جرّ بإضافة «إذا» إليها ، وجواب إذا فيما بعد ذلك من الآية الـكريمة .

والاستشهاد بهذه الآية الـكريمة فى قوله سبحانه « جاءك » حيث جىء بالفعل من غــير علامة التأنيث مع أن فاعله جمع مؤنث سالم ، و بهذه الآية تمسك الـكوفيون وأبو على الفارسى ؛ فذهبوا إلى أنه يجوز فى كل فعــل أسند إلى جمع مؤنث سالم الوجهان : التذكير ، والتأنيث ؛ لأنه يتأتى فيه التأويلان المذكوران فى الـكلام على الآية السابقة . وقد أجاب البصريون عن هذه الآية الـكريمة بثلاثة أجوبة أشار إليها الشارح العلامة ، (أما الأوّل) فانا لانسلم أن علة التذكير فى هذه الآية أن الفاعل جمع مؤنث سالم ، بل التذكير سببه شىء آخر ، وهو الفصل بالمفعول بين الفعل وفاعله ، وقد علمنا أن الفصل بين الفعل والفاعل يبيح ترك التاء فيما تجب فيه التاء ، (والجواب الثانى) أنا لانسلم أن المسند إليه هو المؤمنات ، بل المسند إليه موصوف محذوف ، وأصل نظم الـكلام : إذا جاءك النساء المؤمنات ؛ فحذف الموصوف وهو النساء وأقيم الصفة مقامه مع بقاء الفعل على ما كان عليه

٣٧٠ — فَبَكَى بَنَاتِي شَجْوَهُنَّ وَزَوْجَتِي وَالظَّاعِنُونَ إِلَيَّ ثُمَّ تَصَدَّعُوا

إشعارا بالموصوف المحذوف ، وهذا الموصوف المحذوف اسم جمع ؛ فجواز التذكير لكون المسند إليه اسم جمع ، (والجواب الثالث) أن الذى سوّغ التذكير فى هذه الآية كون أل اللاحقة للمؤمنات موصولة بمعنى اللاتى ، فهى المسند إليه فى الحقيقة ، واللاتى اسم جمع ، وهو يجوز فى فعله الوجهان

فإن قلت : فإن هذه الأجوبة كلها غير مقبولة ؛ أما الأوّل فإن الفصل وإن سوّغ التذكير لايجعله راجحا على التأنيث ، ونحن نرى التذكير فى الآية راجحا ؛ بدليل إجماع القراء السبعة عليه ، وأما الثانى فلأنه يلزم على القول به القول بجواز حذف الفاعل وأنتم معشر البصريين لاتجوّزونه ، وأما الثالث فلأنّ أل فى المؤمنات معرفة لاموصولة ؛ لأن المؤمنات وصف يراد به الثبوت والدوام ؛ فهو صفة مشبهة لا اسم فاعل ، وأل الداخلة على الصفة المشبهة ليست موصولة كما تقرر فى باب الموصول

فالجواب أن ما ذكرته من الاعتراضات على هذه الأجوبة غير مسلم لك ؛ أما الاعتراض على الجواب الأوّل فإنا لانسلم لك أن اتفاق السبعة على التذكير يدل على كونه راجحا ؛ لأنه لامانع من أن يتفقوا على وجه مرجوح فى العربية مادام جائزا ، على أن الغرض إلزام الكوفيين ، وهذا القدر من الجواب كاف فى إلزامهم ؛ وأما الاعتراض على الوجه الثانى فمدفوع بأن محل عدم جواز حذف الفاعل إذا لم يبق فى اللفظ شىء يقوم مقامه ، وههنا قد قامت الصفة مقام الموصوف ؛ فلا يقال إنه حذف ؛ وأما الاعتراض على الوجه الثالث فإنا نقول : إن الصفة ههنا يراد بها التجدّد ، فأل الداخلة عليها موصولة

٣٧٠ — هذا البيت من قصيدة لعبدة بن الطبيب ، رواها له المفضل الضبى فى المفضليات ، وأوّلها قوله :

أَبُنَيَّ ، إِنِّي قَدْ كَبِرْتُ وَرَابَنِي بَصَرِي ، وَفِيَّ لِمُصْلِحٍ مُسْتَمْتَعُ
فَلَئِنْ هَلَكْتُ لَقَدْ بَنَيْتُ مَسَاعِياً تَبْقَى لَكُمْ مِنْهَا مَآثِرُ أَرْبَعُ
ذِكْرٌ إِذَا ذُكِرَ الْكِرَامُ يَزِينُكُمْ وَوِرَاثَةُ الْحَسَبِ الْمُقَدَّمِ تَنْفَعُ
وَمُقَامُ أَيَّامٍ لَهُنَّ فَضِيلَةٌ عِنْدَ الْحَفِيظَةِ وَالْمَجَامِعُ تَجْمَعُ

وقبل بيت الشاهد قوله :

وَلَقَدْ عَلِمْتُ بِأَنَّ قَصْرِي حُفْرَةٌ غَبْرَاءُ يَحْمِلُنِي إِلَيْهَا شَرْجَعُ
فَبَكَي بَنَاتِي شَجْوَهُنَّ وَزَوْجَتِي وَالْأَقْرَبُونَ إِلَى ... البيت ، و بعده:
فَإِذَا مَضَيْتُ إِلَى سَبِيلِي فَابْعَثُوا رَجُلاً لَهُ قَلْبٌ حَدِيدٌ أَصْمَعُ

... ...

إِنَّ الْحَوَادِثَ يَخْتَرِمْنَ ؛ وَإِنَّمَا عُمْرُ الْفَتَى فِي أَهْلِهِ مُسْتَوْدَعُ
يَسْعَى وَيَجْمَعُ جَاهِدًا مُسْتَهْتِراً جِدًّا وَلَيْسَ بِآكِلٍ مَا يَجْمَعُ

اللغة : « مستمتع » أراد مكانا يستمتع به « مساعيا » جمع مسعاة « قصرى » منتهى أمرى ، وتقول : قصارى أمرك ، وقصره ، وحماداه ، والمراد أن هذا غاية الأمر ونهايته « شرجع » أراد به النعش « بناتى » هى جمع بنت ، وأصل بنت بنى فحذفت الياء وعوّضت منها التاء « شجوهن » الشجو : الحزن ، وتقول : شجى فلان يشجى شجى ـ مثل فرح يفرح فرحا ـ وشجاه الأمر يشجوه شجوا ، والذى ههنا من الثانى « والظاعنون إلى » هكذا وقع فى الشرح . والذى فى المفضليات « والأقربون إلى » « أصمع » هو الذكى الحديد القلب مع يقظة « وليس بآكل ما يجمع » مثل قول الأضبط القريعى :

قَدْ يَجْمَعُ الْمَالَ غَيْرُ آكِلِهِ وَيَأْكُلُ الْمَالَ غَيْرُ مَنْ جَمَعَهْ

الإعراب : بكى فعل ماض « بناتى » فاعل مرفوع بضمة مقدّرة على ماقبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وياء المتكلم مضاف إليه « شجوهنّ » شجو : مفعول لأجله ، والضمير مضاف إليه « وزوجتى » الواو حرف عطف ، زوجة : معطوف على بنات ، وياء المتكلم مضاف إليه « والأقربون » معطوف على الفاعل « إلى » جارّ ومجرور متعلق بالأقربين « ثم » حرف عطف « تصدعوا » فعل وفاعل ، وجملة هذا الفعل وفاعله معطوفة على جملة الفعل وفاعله السابقة

الشاهد فيه : قوله « بكى بناتى » حيث أتى بالفعل وهو قوله « بكى » مذكرا مع كونه مسندا إلى جمع المؤنث ـ وهو قوله « بناتى » ـ وقد اختلف العلماء فى هذه المسألة : فذهب الكوفيون والفارسى إلى أن هذا سائغ جائز فى الكلام والشعر جميعا ، واستدلوا على صحة ماذهبوا إليه بوروده فى كلام العرب ، كما فى هذا البيت وفى قوله تعالى : (إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ) ، وبأن كل جمع يجوز إطلاق لفظ « الجمع » عليه فيكون مذكرا ، وإطلاق لفظ « الجماعة » عليه فيكون مؤنثا ؛ فيجوز فيه الوجهان بالنظر إلى هذين الملحظين ، وبالقياس على جمع التكسير واسم الجمع واسم الجنس ، وخالفهم فى ذلك جمهور البصريين ، وذهبوا إلى أن جمع التصحيح إن كان مذكرا وجب تذكير فعله ، وإن كان مؤنثا وجب تأنيث فعله ، ونقضوا أدلة الكوفين بما يأتى : أما الدليل الأوّل ـ وهو البيت والآية ـ فإنه لامستند لكم منه : أما الآية فإن التذكير فى « جاءك » ليس لأنه يجوز فى الفعل المسند إلى جمع المؤنث التذكير والتأنيث كما توهمتم ، بل سببه أحد ثلاثة أمور : الأوّل : أنه قد فصل بين الفعل وفاعله بالمفعول ـ وهو كاف المخاطب ـ فأشبه قول جرير :

وأجيب بأن البنين والبنات لم يَسْلَمْ فيهما نظم الواحد ، و بأن التذكير فى « جاءَكَ » للفصل ، أو لأن الأصل النساء المؤمناتُ ، أو لأن أل مُقَدّرة باللاتى ، وهو اسم جمع .

(وَالحَذْفَ فى « نِعْمَ الْفَتَاةُ ») و « بِئْسَ الْفَتَاةُ » (اسْتَحْسَنُوا) أى : رأوه حَسَناً ؛ (لِأَنَّ قَصْدَ الْجِنْسِ فِيهِ بَيِّنُ) فالمسند إليه الجنسُ ، وأل فى الفتاة جنسية ، خلافاً لمن زعم أنها عَهْدِية ، ومع كون الحذف حسناً ، الإثباتُ أحسن منه .

(وَالْأَصْلُ فى الْفَاعِلِ أَنْ يَتَّصِلاَ) بالفعل ؛ لأنه كجزء منه ، ألا ترى أن علامة الرفع تتأخر عنه فى الأفعال الخمسة ؛ (وَالْأَصْلُ فِي المَفْعُولِ أَنْ يَنْفَصِلاَ) عنه بالفاعل ؛ لأنه فَضْلة .

(وَقَدْ يُجَاءُ بِخِلاَفِ الْأَصْلِ) فيتقدم المفعول على الفاعل ؛ إما جوازاً ، وإما وجوبًا ، وقد يمتنع ذلك ، كما سيأتى .

(وَقَدْ يَجِى المَفْعُولُ قَبْلَ الْفِعْلِ) وفاعله ، وهو أيضاً على ثلاثة أوجه : جائز ، نحو

---

* لقد ولد الأخيطل أم سوء * (وهو الشاهد ٣٦٤) ، الثانى : أن قوله «المؤمنات» صفة لموصوف محذوف ، والتقدير : إذا جاءك النساء المؤمنات ، فالتذكير لأن الفاعل الحقيقى مما يجوز معه التذكير والتأنيث ؛ لأنه اسم جمع ، الثالث : أن« أل » فى « المؤمنات » ليست للتعريف ، بل هى اسم موصول بمعنى اللاتى ؛ فكأنه قال : إذا جاءك اللاتى آمن ، وأنت تعلم أن اللاتى من قبيل أسماء الجموع فيجوز فى فعلها الأمران ؛ وأما البيت فإنما جاز تذكير الفعل مع لفظ «البنات» ؛ لأنه بنفسه أشبه جمع التكسير فى عدم سلامة لفظ المفرد فيه ، ونحن إنما جوّزنا الوجهين فى الجمع المكسر لذلك ، فلما أشبهه لفظ « بناتى » عومل معاملته ، فهوخروج عن القاعدة لسبب فيتقدّر الخروج بقدره فلا يكون محل قياس ، وأما الدليل الثانى فإنا نقول : إن التذكير والتأنيث من الأمور التى مرجعها إلى اللفظ غالبا ؛ فمراعاة اللفظ فى جمعى التصحيح أولى ؛ لوجود علم التذكير والتأنيث معهما ، وأما الدليل الثالث : فلأن القياس لامحل له ههنا ؛ لوجود الفوارق العظيمة بين الفرع والأصل ، ألا ترى أن جمع التكسير يتغير فيه بناء الواحد وجمعا التصحيح يسلم فيهما بناء واحدهما ، ولهذا لما لم يسلم بناء الواحد فى « بنات » و « بنى » جوّزنا فيهما الأمرين

ومن جواز التأنيث مع البنين قول قريط بن أنيف العنبرى ، وهو من شعر الحماسة :

لَوْ كُنْتُ مِنْ مَازِنٍ لَمْ تَسْتَبِحْ إِبِلِي ... بَنُو اللَّقِيطَةِ مِنْ ذُهْلِ بْنِ شَيْبَانَا

ولك فى هذا الكفاية والغناء

«فَرِيقاً هَدَى» وواجب ، نحو مَنْ أَكْرَمْتَ ؟ وممتنع ، ويمنعه ما أوجب تأخُّرَه أو تَوَسُّطَهُ ، على ما سيأتى بيانه .

(وَأَخِّرِ المَفْعُولَ) عن الفاعل وجوبًا (إِنْ لَبْسٌ حُذِرْ) بسبب خَفَاء الإعراب وعدم القرينة ؛ إذ لا يُعْلَمُ الفاعل من المفعول والحالة هذه إلا بالرتبة ؛ كما فى نحو ضَرَبَ مُوسٰى عِيسٰى ، وَأَكْرَمَ ابْنِى أخِى ؛ فإن أُمِنَ اللبسُ لوجود قرينة جاز التقديم ، نحو ضَرَبَتْ مُوسٰى سَلْمٰى ، وَأَضْنَتْ سُعْدٰى الحُمَّى .

(تنبيه) ما ذكره الناظم هو ما ذهب إليه ابن السَّرَّاج وغيره ، وتظافر عليه نصوص المتأخرين .

ونازع فى ذلك ابن الحاجّ فى نقده على ابن عصفور ؛ فأجاز تقديمَ المفعول والحالة هذه ، مُحْتَجًّا بأن العرب تجيز تصغير عُمَرَ وعَمْرٍو على عُمَيْر ، وبأن الإجمال من مَقَاصد العقلاء ، وبأنه يجوز ضَرَبَ أَحَدُهُمَا الآخَرَ ، وبأن تأخير البيان إلى وقت الحاجة جائز عقلا وشرعا ، وبأنه قد نقل الزجاج أنه لا اختلاف فى أنه يجوز فى نحو « فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَاهُمْ » أن تكون تلك اسم زال ودعواهم الخبر والعكس .

قلت : وما قاله ابن الحاجّ ضعيف ؛ لأنه لو قُدِّم المفعول وأُخِر الفاعل والحالة هذه لقضى اللفظ ــ بحسب الظاهر ــ بفاعلية المفعول ومفعولية الفاعل ؛ فيعظم الضرر ويشتد الخطر ، بخلاف ما احتج به ؛ فإن الأمر فيه لا يؤدى إلى مثل ذلك ، وهو ظاهر .

(أَوْ أُضْمِرَ الْفَاعِلُ) أى : وأَخِّرِ المفعولَ عن الفاعل أيضاً وجوبًا إن وقع الفاعل ضميراً (غَيْرَ مُنْحَصِرْ) نحو : أَكْرَمْتُكَ ، وَأَهَنْتُ زَيْدًا .

(وَمَا بِإلاَّ أَوْ بِإِنَّمَا انْحَصَرْ) من فاعل أو مفعول ، ظاهرا كان أو مضمرا (أَخِّرْ) عن غير المحصور منهما ؛ فالفاعل المحصور نحو « مَا ضَرَبَ عَمْراً إلاَّ زَيْدٌ » ، أو « إلاَّ أَنَا » ، و «إِنَّمَا ضَرَبَ عَمْراً زَيْدٌ ، أَوْ أَنَا » والمفعول المحصور نحو « مَا ضَرَبَ زَيْدٌ إلاَّ عَمْراً » ، و «ما ضَرَبْتُ إلاَّ عَمْراً » ، وَ «إِنَّمَا ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْراً » ، وَ «إِنَّمَا ضَرَبْتُ عَمْراً » .

(وقد يَسْبِقُ) المحصورُ ، فاعلا كان أو مفعولا ، غَيْرَ المحصور (إِنْ قَصْدٌ ظَهَرْ) بأن كان

الحصر بإلاَّ وتقدمت مع المحصور بها ، نحو « مَا ضَرَبَ إلاَّ زَيْدٌ عَمْراً » ، و« ما ضَرَبَ إلاَّ عَمْرًا زَيْدٌ » ، ومن الأول قوله :

٣٧١ — فَلَمْ يَدْرِ إلاَّ اللهُ مَاهَيَّجَتْ لَنَا عَشِــيَّةَ آنَاءِ الدِّيَارِ وِشَامُهَا

---

٣٧١ - لم أجد أحدا ممن استشهد بهذا البيت نسبه إلى قائل معين

اللغة : « هيجت » أثارت ، وحركت ، وهو بتضعيف عينه التي هي الياء « آناء » جعله العيني — وتبعه غير واحد من أرباب الحواشي — جمع نأى بمعنى البعد ، وفيـه جمع المصدر لقصد التنويع ، وجعله صاحب التصريح بكسر الهمزة على أنه مصـدر كالإبعاد وزنا ومعنى ، ولا يبعد عندنا أن يكون جمع نؤى — بضم النون ، وسكون الهمزة أو فتحها ، ويقال نئى بكسر فسكون ، ونأى بفتح فسكون — وهو الحفير حول الخباء يمنع عنه المطر يمينا وشمالا ويبعده ، «وشامها» بكسر الواو — قال ابن منظور : « ابن سيده : الوشم : ماتجعله المرأة على ذراعها بالإبرة ثم تحشوه بالنئور — وهو دخان الشحم — والجمع وشوم — بضمتين — ووشام ، قال لبيد :

* كِفَفٌ تَعَرَّضُ فَوْقَهُنَّ وِشَامُهَا *

وقد وشمت ذراعها وشما ووشمته — بتضعيف الشين في الأخيرة — وكذلك الثغر ، وأنشد ثعلب:

ذَكَرْتُ مِنْ فاطِمَةَ التَّبَسُّمَا غَدَاةَ تَجْلُو وَاضِحًا مُوَشَّمَا
عَذْبًا لَهَا تَجْرِى عَلَيْهِ الْبُرْشُمَا

والبرشم : البرقع » اه ، وجعل الشيخ خالد الوشام جمع وشيمة ، وهى كلام الشر والعداوة

الإعراب : « لم » : نافية جازمة « يدر » : فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها « إلا » : أداة حصر « الله » : فاعل يدر « ما » اسم موصول مفعول يدر ، مبنى على السكون فى محل نصب « هيجت » : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « لنا » : جار ومجرور متعلق بهيج «عشية» : ظرف زمان ، عامله هيج « آناء » مضاف إليه « الديار » مجرور بالإضافة إلى آناء «وشامها» : فاعل هيج ، والضمير العائد إلى المحبوبة مضاف إليه ، وجملة الفعل والفاعل لامحل لها صلة الموصول ، والعائد ضمير منصوب المحل محذوف ، والتقدير : ماهيجته لنا وشامها ، وهذا الإعراب إعراب الكسائى ، وستعلم رأى جمهور البصريين فيه

الشاهد فيه : قوله « فلم يدر إلا الله ماهيجت » حيث قدّم الفاعل المحصور بإلا — وهو قوله «الله» — على المفعول ، وهو قوله « ماهيجت » وأصل الكلام : فلم يدر ماهيجت لنا إلا الله . وقد اختلفت كلمة العلماء فى تقديم المقصور عليه بإلا من فاعل أو مفعول على المقصور ، وأجمعوا على أن أداة الحصر إذا كانت « إنما » أو كانت « إلا » ولم تتقدّم مع المقصور عليه ؛ لم يجز التقديم ؛

وقوله :

٣٧٢ — مَا عَابَ إلاَّ لَئِيمٌ فِعْلَ ذِى كَرَمٍ ... وَلاَ جَفَا قَطُّ إلاَّ جُبَّأٌ بَطَلا

لأن المعنى المراد ينعكس حينئذ ، ومحل خلافهم إذا كانت أداة الحصر « إلا » وتقدّمت مع المقصور عليه : فذهب الكسائى رحمه الله إلى جواز التقديم مطلقا ، أى : سواء أكان المقصور عليه فاعلا أم كان مفعولا ، متمسكا بأمرين : الأوّل : ظهور المعنى بسبب تقدّم إلا معه ، والثانى : وروده عن العرب فى هـذا البيت ونحوه ، وظاهر كلام ابن مالك هنا موافقته فى ذلك ، وخالفه فى التسهيل وشرحه ، وذهب جماعة من البصريين والجزولى والشلوبين إلى منع التقديم مطلقا ، وذهب جمهرة البصريين والفراء وابن الأنبارى إلى التفرقة بين المقصور عليه إذا كان فاعلا ، كما فى هـذا البيت والذى بعده ؛ فمنعوا تقديمه ، و إذا كان مفعولا كالشاهدين (رقم٣٧٣،ورقم٣٧٤) فأجازوا تقديمه ، قال العلامة اللقانى : « والفرق أن تقديم المفعول المحصور لايغير المعنى المراد ، وهو حصر فعل الفاعل فى المفعول المذكور ، وتقديم الفاعل المحصور يغير المعنى المراد ، وهو حصر الفعل الواقع على المفعول المذكور فى الفاعل المذكور ؛ إذ يصير المعنى مع تقديم الفاعل حصر الفعل فى الفاعل المعين الملتبس بالمفعول المعين : فمعنى « ماضرب عمرا إلا زيد » أن عمرا لم يضربه إلا زيد ، ومعنى « ماضرب إلا زيد عمرا » أن الضرب لم يقع من أحد إلا من زيد ؛ فإنه وقع منه ملتبسا بعمرو » انتهى كلامه بحروفه ، ويمكن أن يجرى كلام النظم على هذا الرأى ، وستعرف الردّ على الكسائى مع شرح الشاهد الآتى بعد هذا ، فارتقبه

٣٧٢ — وهذا البيت أيضا من الشواهد التى لم يتيسر لنا الوقوف على نسبتها إلى قائل معين

اللغة : «عاب» بالعين المهملة — من العيب «لئيم» المراد به البخيل بدليل مقابلته بالكريم ، « جفا » من الجفاء « جبأ » بضم الجيم ، وتشديد الباء الموحدة مفتوحة ، وفى آخره همزة ، وقد يمدّ فيقال : جباء — هو الجبان ، وقال مفروق بن عمرو الشيبانى يرثى إخوته قيسا والدعاء و بشرا :

أُبَكِّى عَلَى الدَّعَّاءِ فى كُلِّ شَتْوَةٍ ... وَلَهْفِى عَلَى قَيْسٍ زِمَامِ الْفَوَارِسِ

فَمَا أَنَا مِنْ رَيْبِ الزَّمَانِ بِجُبَّإٍ ... وَلاَ أَنَا مِنْ سَيْبِ الْإِلٰهِ بِيَائِسِ

« بطلا » هو الشجاع

الإعراب : « ما » : نافية « عاب » : فعل ماض « إلا » : أداة حصر «لئيم» : فاعل بعاب « فعل » : مفعول به « ذى » : مجرور بالإضافة إلى فعل « كرم » : مجرور بالإضافة إلى ذى «ولا» : الواو عاطفة ، لا : نافية « جفا » : فعل ماض « قط » ظرف زمان مبنى على الضم فى محل نصب عامله جفا « إلا » : أداة حصر « جبأ » : فاعل بجفا « بطلا » : مفعول به لجفا

الشاهد فيه : قوله « ماعاب إلا لئيم فعل ... ولاجفا إلا جبأ بطلا » حيث قدّم فى الموضعين

ومن الثانى قوله :

٣٧٣ — تَزَوَّدْتُ مِنْ لَيْلَى بِتَكْلِيمِ سَاعَةٍ   فَمَا زَادَ إلاَّ ضِعْفَ مَا بِى كَلاَمُهَا

جميعا الفاعل المحصور بإلا — وهو قوله « لئيم » فى الأوّل ، وقوله « جبأ » فى الثانى — على المفعول المحصور فيه — وهو قوله «فعل ذى كرم» فى الأوّل ، وقوله « بطلا » فى الثانى — وهذا مما استدل به الكسائى على جواز تقديم المحصور بإلا ، ولوكان فاعلا ، ومثله البيت السابق ، وكذلك قول الشاعر ولم ينسبه أحد :

نُبِّئْتُهُمْ عَذَّبُوا بِالنَّارِ جَارَهُمُ   وَهَلْ يُعَذِّبُ إلاَّ اللهُ بِالنَّارِ

وجهور البصريين لايرضون التقديم إذا كان المحصور فاعلا ، كما عرفت فى شرح الشاهد السابق ، وهم يردّون دليلى الكسائى اللذين قدّمناهما هناك : أما دعواه أن المعنى المراد ظاهر وهو باق بعد التقديم ، فيردّها ما نقلناه لك عن اللقانى ، وحاصلها أن المعنى على التقديم غير المعنى الأصلى المقصود بالعبارة ، وأما تمسكه بهذه الأبيات فمردود أيضا ، ووجه الردّ أن كل بيت منها يحتمل غير الوجه الذى أنشده من أجله ؛ فإن قوله فى الشاهد السابق « فلم يدر إلا الله ماهيجت » يحتمل أن يكون « ماهيجت » مفعولا لفعل محذوف يفسره الفعل السابق ، والتقدير : فلم يدر إلا الله درى ماهيجت إلخ ، وكذلك قوله فى هذا الشاهد « ماعاب الإلئيم فعل ... ولاجفا إلا جبأ بطلا» يحتمل كل من قوله « فعل ذى كرم » وقوله « بطلا » أن يكون مفعولا لمحذوف تقديره : عاب فعل ذى كرم ، وجفا بطلا ، وكذلك قوله « بالنار » فى البيت الذى أنشدناه له متعلق غير الفعل السابق ، وتقديره : يعذّب بالنار ، بل ندّعى أن هذا الوجه الذى نحمل عليه هذه الشواهد أولى من الوجه الذى يحملها الكسائى عليه ، من قبل أن الفعل الذى تقع بعده « إلا » لايعمل فى متأخر على « إلا » إلا إذا كان المتأخر مستثنى منه ، نحو : « ماحضر إلا زيدا أحد » أومستثنى نحو : « ماقدم إلا بكر » أوتابعا للمستثنى نحو : « ماصحبت إلا عليا المؤدّب » فان وقع بعد «إلا» شىء غير هذه الأشياء الثلاثة — وظاهره أنه معمول للفعل السابق على «إلا» — وجب أن يقدّر له عامل كما هنا ، وهذا ظاهر إن شاء الله

٣٧٣ نسب جماعة — منهم الشيخ خالد الأزهرى والعينى — هذا البيت لمجنون بنى عامر قيس بن الملوح ، ولم أجده فى ديوانه المطبوع فى بولاق ، ويظهر أن سبب هـذه النسبة ذكر « ليلى » فى البيت

اللغة : « تزوّدت » أراد من التزوّد ما كان بينهما من سلام وردّ تحية ، وأصـل التزوّد اتخاذ الزاد «تـكليم ساعة» هو من إضافة المصدر إلى الظرف الذى يقع فيه لأدنى ملابسة «ضعف» — بكسر الضاد المعجمة وسكون العين المهملة — قال الراغب : « والضعف هو من الألفاظ المتضايفة

... ...

التى يقتضى وجود أحدهما وجود الآخر، كالنصف والزوج ، وهو تركب قدرين متساويين ، ويختص بالعدد ، فاذا قيل : أضعفت الشىء ، وضعفته ، وضاعفته ، فمعناه ضممت إليه مثله فصاعدا ، وقال بعضهم : ضاعفت أبلغ من ضعفت ؛ ولذلك قرأ أكثرهم : (يُضَاعَفْ لَهَـا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ ، وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفهَا) ، وضعف الشىء هو الذى يثنيه ، ومتى أضيف إلى عدد اقتضى ذلك العدد ومثله ، نحو أن يقال : ضعف العشرة ، وضعف المائة ، فذلك عشرون ومائتان بلا خلاف ، وعلى هذا قول الشاعر :

جَزَيْتُكَ ضِعْفَ الْوُدِّ لَمَّا اشْتَكَيْتَهُ وَمَا إنْ جَزَاكَ الضِّعْفَ مِنْ أَحَدٍ قَبْلِي

و إذا قيل : أعطه ضعفى واحد ، فانّ ذلك اقتضى الواحد ومثليه ، وذلك ثلاثة » اه

الإعراب : «تزوّدت» : فعل وفاعل «من ليلى» : جار ومجرور متعلق بتزوّد ، «بتكليم» : مثله «ساعة» : مجرور بالإضافة إلى تكليم ، «فما» : الفاء عاطفة أو تعليلية ، ما : نافية «زاد» : فعل ماض ، «إلا» : أداة استثناء ملغاة «ضعف» : مفعول به لزاد «ما» اسم موصول : مجرور محلا بالإضافة إلى ضعف «بى» : جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة «كلامها» : فاعل زاد ، والضمير العائد إلى ليلى مضاف إليه

الشاهد فيه : قوله « مازاد إلا ضعف مابى كلامها » حيث قدّم المفعول المحصور بإلا — وهو قوله «ضعف مابى» — على الفاعل الذى هو قوله « كلامها » ، ومثل ذلك البيت الآتى ، كما ستعلم عند الكلام عليه ، وكذلك قول زهير بن أبى سلمى المزنى :

وَهَلْ يُنْبِتُ الخَطِّىَّ إلاَّ وَشِيجُهُ وَتغْرَسُ إلاَّ فى مَنَابِتِهَا النَّخْلُ

وقد استدلّ بهذه الأبيات الكسائى وجمهور البصريين والفراء وابن الأنبارى ذاهبين إلى أن المحصور بإلا إذا كان مفعولا جاز تقديمه كما هنا ، وزاد الكسائى عليهم تنظير الفاعل بالمفعول على ماسبق إيضاحه وردّه

فإن قلت : فكيف يعتذر من منع تقديم المحصور مطلقا عن هذه الأبيات ؟

قلت : لهم أن يقولوا لادليل فيها على مازعم القوم؛ لجواز أن يكون فاعل «زاد» فى بيت الشاهد ضميرا مستترا فيه راجعا إلى « تكليم ساعة» وحينئذ يبقى قوله « كلامها » لارافع له فى اللفظ ، فيحتاج إلى تقدير عامل ، فيقدّر له عامل يدل عليه قوله « زاد » ، والتقدير : زاده كلامها .

فإن قلت : إنما يحسن مثل هذا التقدير إذا كان فى الكلام السابق إبهام فتستأنف له جملة توضحه وتكون هذه الجملة المستأنفة على تقدير سؤال ، وذلك كما ذكروه فى قول الشاعر :

لِيُبْكَ يَزِيدُ ، ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ

وقوله :

٣٧٤ — وَلَمَّا أَبَى إِلاَّ جِمَاحًا فُؤَادُهُ وَلَمْ يَسْلُ عَنْ لَيْلَى بِمَالٍ وَلاَأَهْلِ

فأىّ إبهام فى الجملة السابقة دعاكم إلى استئناف الجملة بعدها ؟

قلنا : لما كان الفاعل فى الجملة المتقدّمة ضميرا مستترا لا اسما ظاهرا وقع فيها نوع إبهام فساغ من أجله أن تستأنف له جملة لبيانه .

فإن قلت : وهل لهؤلاء المانعين متمسك مستساغ جعلهم يرفضون ظواهر هذه الأبيات ويرتكبون الشطط فى تأويلها ؟

قلنا : نعم لهم متمسك مقبول قوىّ ، ذلك هو ما أنبأناك به آنفا من أن الفعل الذى يتقدّم على « إلا » لايعمل فيما بعدها إلا أن يكون مستثنى أو مستثنى منه أو تابعا .

فإن قلت : أفما للذين أجازوا تقدّم المفعول المحصور بـ« إلا » اعتذار عن هذا المتمسك ، أوهم لايعترفون بهذه القاعدة التى تمنع عمل الفعل السابق فيما بعد « إلا » على ماذكرت ؟

قلت : هم معترفون بها ، ولكنهم زعموا أنك بين ثلاثة أمور : فإما أن تجعل المرفوع المتأخر فاعلا لمحذوف وفاعل الفعل السابق ضمير مستتر كما قال المانعون ، وإما أن تجعل المرفوع المتأخر فاعلا بمحذوف ولا فاعل للفعل السابق ، وإما أن تجعل المرفوع المتأخر فاعلا بنفس الفعل السابق : أما الوجه الأوّل ففيه من التعسف ما يحملنا على تركه ، ألا تراه يستدعى فى بيت زهير والشاهد الآتى عود الضمير المستتر على متأخر لفظا ورتبة ، وأما الوجه الثانى فهو من الركاكة بحيث لايجوز الإقدام عليه ؛ فإنا نعرف أن لكل فعل فاعلا ، فلم يبق إلا الوجه الثالث وهو ما اخترناه ، ونترك لك بعد هذا الإيضاح أن تكون فيصلا بين المذهبين

٣٧٤ — ذكر العينى وصاحب التصريح أن البيت لدعبل الخزاعى ، وذكر العينى بعده بيتا ثانيا ، وهو :

تَسَلَّى بِأُخْرَى غَيْرِهَا فَإِذَا الَّتِى تَسَلَّى بِهَا تُغْرِى بِلَيْلَى وَلاَتُسْلِى

ودعبل الخزاعى : ليس من الطبقة التى يستشهد على قواعد النحو والصرف بكلامها ، فإذا صحّ أن البيت له كان ذكر العلماء له على سبيل التمثيل لا على سبيل الاستشهاد

اللغة : « جماحا » مصدر جمح الفرس ، إذا جرى جريا عاليا ، وقال ابن فارس : جمح الفرس جماحا ، إذا أعثر فارسه حتى يغلبه ، وقال ابن الأثير : جمح : أى أسرع إسراعا لايردّه شىء ، وكل شىء مضى لوجهه على أمر فقد جمح ، والجموح من الرجال : الذى يركب هواه فلا يمكن ردّه ، والمعنى ههنا على هذا « لم يسل » مضارع سلا ، إذا تعزى « تغرى » تحرض وتشلى

الإعراب : « لما » : ظرف بمعنى حين ، وجوابها قوله « تسلى بأخرى » فى البيت الذى أنشدناه فى صدر هذه التعليقة « أبى » : فعل ماض « إلا » : أداة حصر « جماحا » : مفعول به لأبى « فؤاده » فاعل بأبى ، والضمير مضاف إليه « ولم » : الواو عاطفة ، لم : نافية جازمة

فإن لم يَظْهر القصد ـ بأن كان الحصر بإنمـا ، أو بإلاَّ ولم تتقدم مع المحصور ـ امتنع تقديمه ؛ لانعكاس المعنى حينئذ ، وذلك واضح .

(تنبيه) : الذى أجاز تقديم المحصور بإلاَّ مطلقا هو الـكسائى ، محتجا بمـا سبق ، وذهب بعض البصريين إلى منع تقديم المحصور مطلقا ، واختاره الجزولى والشلوبين ، حَمْلاً لإلاّ على إنمـا ، وذهب الجمهور من البصريين والفراء وابن الأنبارى إلى منع تقديم الفاعل المحصور ، وأجازوا تقديم المفعول المحصور ؛ لأنه فى نية التأخير .

(وَشَاعَ) فى لسان العرب تقديمُ المفعول الملتبسِ بضمير الفاعل عليه (نَحْوُ خَافَ رَبَّهُ عُمَرْ) وقوله :

« يسل » : مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف الواو والضمة قبلها دليل عليها ، والفاعل ضمير مستتر تقديره هو « عن ليلى ، بمـال » : جاران ومجروران يتعلقان بيسلو « ولا » : الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفى « أهل » : معطوف على مال

التمثيل به : فى قوله « أبى إلا جماحا فؤاده » حيث قدّم المفعول المحصـور بإلا ؛ وهو قوله « جماحا » ـ على الفاعل الذى هو قوله « فؤاده » وهذا البيت ممـا أنشده جمهور البصريين ومن ذكرنا فى شرح الشاهد السابق على أن تقديم المفعول المحصـور بإلا على الفاعل جائز إذا تقدّمت معه «إلا» وفيه المناقشة السابق إيضاحها فى البيت المتقدّم .

فان قلت : فهلا جعلت قوله «جماحا» منصوبا على الاستثناء من كلام موجب .

قلت : لا ، لايسوغ ذلك من وجهين : الأوّل : أن «أبى» فى معنى « لم يرد » وهو كلام منفى لا موجب ، والدليل على هذا قوله تعالى : (وَيَأْبَى ٱللهُ إِلاَّ أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ) ألست ترى أن المصدر المنسبك من « أن » ومادخلت عليه مفعول ليأبى ، وهذا إنمـا يكون فى الاستثناء المفرغ ، وهو لا يكون إلا فى كلام منفى لم يذكر فيـه المستثنى منه ، الوجه الثانى : أن النصب على الاستثناء بعد الكلام الموجب إنمـا يكون إذا ذكر المستثنى منـه ، وأين هو فى هذا البيت ؟ وادّعاء أن التقدير : أبى كل شىء إلا جماحا ؛ خلاف الظاهر ؛ فلايصار إليه ، على أن المعنى قاض بأن يكون قوله «جماحا» مفعولا محصورا .

ومما يردّ به على من أجاز تقديم المفعول المحصور بإلا على الفاعل أن تسليمه يستلزم جواز أن يستثنى بأداة استثناء واحدة من غير عطف شيئآن ، و بيان هذا أن قولك « ماضرب إلا عليا بكر » فى معنى قولك « ماضرب أحدا أحد إلا عليا بكر » وابن هشام وابن مالك قد نصّ على أن ذلك لا يجوز ، فإن نوزع فى نصهما بطل هذا الوجه من الردّ

٣٧٥ — جاءَ الخِلافَةَ أَوْ كانَتْ لَهُ قَدَراً كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرِ

٣٧٥ — هـذا البيت لجرير بن عطية يمدح أمير المؤمنين عمر بن عبـد العزيز بن مروان رضى الله عنه ، وهو من قصيدة رائية أوّلها قوله :

كَمْ بِالْيَمَامَةِ مِنْ شَعْثَاءَ أَرْمَلَةٍ وَمِنْ يَتِيمٍ ضَعِيفِ الصَّوْتِ وَالنَّظَرِ
مِمَّنْ يَعُدُّكَ تَكْفِي فَقْدَ وَالِدِهِ كَالْفَرْخِ فِي الْعُشِّ لَمْ يَنْهَضْ وَلَمْ يَطِرِ

وقبل بيت الشاهد قوله :

إِنَّا لَنَرْجُو إِذَا مَا الْغَيْثُ أَخْلَفَنَا مِنَ الْخَلِيفَةِ مَا نَرْجُو مِنَ الْمَطَرِ
هٰذِى الْأَرَامِلُ قَدْ قَضَّيْتَ حَاجَتَهَا فَمَنْ لِحَاجَةِ هٰذَا الْأَرْمَلِ الذَّكَرِ
جاء الخلافة ... ... البيت

اللغة : « اليمامة » فى الاقليم الثانى ــ وقيل : فى الثالث ــ كان فتحها وقتل مسيلمة الكذاب فى أيام أبى بكر رضى الله عنه سنة اثنتى عشرة من الهجرة ، وهى معدودة من نجد ، وقاعدتها حجر ، وتسمى اليمامة جوّا ــ بتشديد الواو ــ والعروض ــ بفتح العين ــ وكانت اليمامة فى القديم مساكن طسم وجديس «شعثاء» مغبرة الرأس ، وباب فعله طرب « أرملة » أراد المرأة الفقيرة التى لا زوج لها ، ولا يقال للمرأة التى لا زوج لها أرملة حتى تكون فقيرة محتاجة ، واختلف العلماء فى هل يقال للرجل الذى لا امرأة له : أرمل ، أولا ؟ فذهب أبو الفتح ابن جنى إلى أنه قلما يستعمل الأرمل فى المذكر إلا على التشبيه والمغالطة ، وأنشد قول جرير هذا :

☆ فمن لحاجة هذا الأرمل الذكر ؟ ☆ وقال غير ابن جنى : يقال للذكر أرمل ، إذا كان لا امرأة له ، وكذلك رجل أيم وامرأة أيمة ، وأنشدوا قول الراجز :

أُحِبُّ أَنْ أَصْطَادَ ضَبًّا سَحْبَلَا رَعَى الرَّبِيعَ وَالشِّتَاءَ أَرْمَلَا

قال ابن قتيبة : أراد ضبا لا أنثى له ليكون سمينا ، وحكى ابن برى عن ابن قتيبة قال : إذا أوصى رجل فقال : هذا المال لأرامل بنى فلان ، فهو للرجال والنساء ؛ لأن الأرامل يقع على الذكور والنساء ، وقال ابن الأنبارى : يدفع المال للنساء دون الرجال ، و بقية المفردات واضحة المعنى

الإعراب : « جاء » : فعل ماض ، فاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى عمر رضى الله عنه « الخلافة » : مفعول به « أو » : عاطفة ، ويروى « إذ » فهو ظرف متعلق بجاء « كانت » فعل ماض ناقص ، والتاء للتأنيث ، واسم كان ضمير مستتر عائد إلى الخلافة « له » : جار ومجرور متعلق بقوله « قدرا » الآتى « قدرا » بمعنى مقدرة : خبر كان « كما » الكاف حرف تشبيه وجر ،

لأن الضمير فيه وإن عاد على متأخر فى اللفظ ؛ إلا أنه متقدم فى الرتبة .

(وَشَذَّ) فى كلامهم تقديمُ الفاعلِ الملتبسِ بضمير المفعول عليه (نَحْوُ زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرْ) ؛ لما فيه من عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة . قال الناظم : والنحويون ـ إلا أبا الفتح ـ يحكمون بمنع هذا ، والصحيح جوازه ؛ واستدلّ على ذلك بالسماع ، وأنشد على ذلك أبياتاً منها قوله :

٣٧٦ ــ وَلَوْ أَنَّ مَجْدًا أَخْلَدَ ٱلدَّهْرَ وَاحِدًا مِنَ النَّاسِ أَبْـقَى مَجْدُهُ ٱلدَّهْرَ مُطْعِماً

ما : مصدرية « أتى » : فعل ماض « ربه » : مفعول مقدّم على الفاعل ، والضمير مضاف إليه ، وهو عائد إلى الفاعل المتأخر « موسى » : فاعل أتى « على قدر » : جار ومجرور متعلق بأتى ، أو متعلق بمحذوف صفة للمصدر المجرور بالكاف المنسبك من ما المصدرية وما بعدها ، والكاف ومجرورها تتعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف ، والتقدير : أتى إتيانا مماثلا لإتيان موسى ربه كائنا على قدر

الشاهد فيه : قوله « كما أتى ربه موسى » حيث عاد الضمير المتصل بالمفعول المتقدّم ـ وهو قوله « ربه » ـ على الفاعل المتأخر الذى هو قوله « موسى » والأصل كما أتى موسى ربه ، فقدّم المفعول على الفاعل فصار كما فى البيت ، ومثل هذا مما شاع فى لسان العرب ولم يستأثر به قوم دون قوم ، فلا محل للخلاف فى جوازه ، وهذا الضمير ـ مع كونه عائدا على متأخر فى اللفظ ـ عائد على متقدّم ؛ من قبل أن تقدّم مرجع ضمير الغيبة قد يكون فى اللفظ والرتبة جميعا كما إذا قلنا : أكرم محمد صديقه ، وقد يكون فى المرتبة دون اللفظ كما إذا قلنا : أكرم صديقه محمد ، فإن الفاعل وإن تأخر ذكره موضعه بجوار فعله ، ألست ترى أن كل فعل يشعر بفاعله ، سواء أكان متعدّيا أم كان لازما ، وليس كل فعل يشعر بالمفعول كما سنبين لك مع مزيد الإيضاح فى شرح ما يأتى من الشواهد

٣٧٦ ــ هـذا البيت لحسان بن ثابت الأنصارى رحمه الله تعالى ، من قصيدة له يرثى فيها المطعم بن عدى بن نوفل بن عبد مناف بن قصى ، وأوّل هذه القصيدة قوله :

أَعَيْنُ ، أَلاَ أَبْـكِى سَيِّدَ النَّاسِ وَأَسْفَحِى بِدَمْعٍ ، فَإِنْ أَنْزَفْتِهِ فَاسْكُبِى الدَّمَا

وَبَكِّى عَظِيمَ الْمَشْعَرَيْنِ وَرَبَّهَا عَلَى النَّاسِ مَعْرُوفٌ لَهُ مَا تَكَلَّمَا

وَلَوْ أَنَّ مَجْداً أَخْلَدَ الدَّهْرَ واحدا من الناس ... ... البيت ، وبعده :

أَجَرْتَ رَسُولَ ٱللهِ مِنْهُمْ فَأَصْبَحُوا عِبَادَكَ مَا لَبَّى مُلَبٍّ وَأَحْرَمَا

... ...

فَلَوْ سُئِلَتْ عَنْهُ مَعَدٌّ بِأَسْرِهَا ... وَقَحْطَانُ أَوْ بَاقِي بَقِيَّةِ جُرْهُمَا

لَقَالُوا هُوَ الْمُوفِي بِخُفْرَةِ جَارِهِ ... وَذِمَّتِــــهِ يَوْمًا إِذَا مَا تَذَمَّمَا

فَمَا تَطْلُعُ الشَّمْسُ الْمُنِيرَةُ فَوْقَهُمْ ... عَلَى مِثْلِهِ مِنْهُمْ أَعَزَّ وَأَكْرَمَا

إِبَاءً إِذَا يَأْبَى وَأَكْرَمَ شِيمَةً ... وَأَنْوَمَ عَنْ جَارٍ إِذَا اللَّيْلُ أَظْلَمَا

اللغة : « أعين » الهمزة هى همزة النداء التى تستعملها فى نحو : أزيد أقبل ، وعين : منادى مضاف فى الأصل لياء المتكلم ، وأصله أعينى ، فحذف الياء ، ولك فيه أن تعامله معاملة ما لا ياء معه فتضمه ، وأن تبقى الكسرة التى كانت مع الياء دلالة على الياء المحذوفة وإيماء إليها ، وأن تفتح النون على تقدير أنك قلبت ياء المتكلم ألفا فانقلبت الكسرة فتحة ثم حذفت الألف وأبقيت الفتحة « اسفحى » أسيلى وصبى «أنزفته» أنفدت دمعك فلم يبق منه شىء ، وتقول : نزفت البئر ، إذا نزحت ماءها « عظيم المشعرين » أراد عظيم مكة ؛ والمشاعر : جمع مشعر ، وهو موضع النسك ؛ ومنى ومزدلفة وعرفة والصفا والمروة مشاعر الحج ؛ لأن فى كل واحد منها مكان من أمكنة النسك والعبادة « ماتكلما » ما هى المصدرية الظرفية ، وأراد ما كان حيا ، يريد أن معروفه لا ينقطع عن الناس مدّة حياته « أجرت رسول الله ــ إلخ » لما توفى أبو طالب عمّ النبى صلى الله عليــه وسلم اشتدّ إيذاء قريش له ؛ فكان كثيرا ما يفرّ من وجوههم ؛ وقد أراد عليه الصلاة والسلام أن يكون فى جوار بعض أكابر قريش يحميه منهم ويدفع عنــه أذاهم ؛ فأرسل إلى الأخنس بن شريق يستجير به ــ وكان الأخنس حليف بنى زهرة ــ فأبى أن يجيره ، وقال لرسوله : إن حليف قريش لا يجير صميمها ؛ فأرســل إلى سهيل بن عمرو أحد بنى عامر ، فأبى أن يجيره ، وقال لرسوله : إن بنى عامر لا تجير على بنى كعب بن لؤى ؛ فأرسل إلى المطعم بن عدى أحد بنى نوفل ، فقبل أن يجيره حتى يطوف بالكعبة ، ثم خرج المطعم فى بنيه ومن أطاعه من قومه ووقف للرســول صلى الله عليه وسلم حتى طاف بالكعبة ، فلما رآه أبو سفيان بن حرب أتاه فقال له : أمجير أم مانع ؟ قال : بل مجير ؛ قال : إذن لا يخفر جوارك ؛ وقعد معه حتى فرغ رسول الله من طوافه . وهلك المطعم ابن جبير قبيل بدر ، وابنه جبير بن مطعم من صحابة النبىّ صلى الله عليه وسلم . ولقد حفظ له النبىّ صلى الله عليــه وسلم هذا الجميل ، وهو صلوات الله عليــه خير من يحفظ الجميل ، حتى إن جبيرا رضى الله عنه قد جاءه بعد موقعة بدر يسأله أن يمنّ على أسارى بدر من قريش ، فقال له الرسول صلى الله عليه وسلم : « لَوْ كَانَ أَبُوكَ حَيًّا فَأَتَانَا فِيهِمْ لَأَطْلَقْتُهُمْ لَهُ » « خفرة جاره » الخفرة ههنا العهد والذمام ، وتذمم : طلب الذمة ، وهى العهد

وقوله :

٣٧٧ — وَمَا نَفَعَتْ أَعْمَالُهُ المَرْءَ رَاجِياً جَزَاءً عَلَيْهَا مِنْ سِوَى مَنْ لَهُ الأَمْرُ

الإعراب : « لو » حرف امتناع لامتناع ، مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « أن » حرف توكيد ونصب « مجدا » اسم أن ، منصوب بالفتحة الظاهرة « أخلد » فعل ماض مبنى على الفتح لامحلّ له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على اسم أن « الدهر » ظرف زمان منصوب بأخلد « واحدا » مفعول به لأخلد ، والجملة من أخلد وفاعله ومفعوله فى محل رفع خبر أن ، وأن مع مادخلت عليه فى تأويل مصدر مرفوع بفعل محذوف ، وتقدير الكلام : ولو ثبت إخلاد مجد واحدا ، وهذا الفعل هو شرط لو « من الناس » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لواحد « أبقى » فعل ماض ، مبنى على فتح مقدّر على آخره منع من ظهوره التعذر « مجده » فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة ، والضمير مضاف إليه « الدهر » ظرف زمان ناصبه أبقى « مطعما » مفعول به لأبقى ، منصوب بالفتحة الظاهرة

الشاهد فيه : قوله « أبقى مجده مطعما » حيث قدّم الفاعل المضاف إلى ضمير المفعول به على المفعول به مع أن رتبة المفعول به متأخرة عن رتبة الفاعل ، فالضمير المتصل بالفاعل حينئذ يعود على متأخر لفظا ورتبة .

وهذا عند جمهرة العلماء مما لايجوز أن يقع إلا فى ضرورة الشعر

وذهب الأخفش وابن جنى وابن مالك فى التسهيل وشرحه وأبو عبد الله الطوال والإمام عبد القاهر الجرجانى إلى جواز ذلك فى الكلام ، محتجين بأن المفعول قد شاع فى كلام العرب واطرد فى فصيح الكلام تقديمه على الفاعل ، وقد وقع ذلك فى القرآن الكريم ، فمن ذلك قوله تعالى : (وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ) ، وقوله سبحانه : (فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى) فلما كثر تقديم المفعول على الفاعل صار كأنّ موضعه بجانب الفعل ؛ فإذا أخر عن ذلك فكأنه أخر عن موضعه الذى هو له ؛ فإذا جاء الفاعل مقدّما وهو مضاف إلى ضمير المفعول به المتأخر فكأنّ هذا الضمير قد عاد على متأخر فى اللفظ متقدّم فى الرتبة ، وهو أمر جائز ، على أنه قد وردت جملة صالحة من الأبيات فيها تقديم الفاعل المضاف إلى ضمير المفعول به على المفعول به ، وهذه الجملة من الأبيات تكفى لإثبات ما ذهبوا إليه ، سواء أكان متفقا مع القياس أم لم يكن ؛ لأن النص إذا ورد بإثبات شىء لم يسأل بعد ذلك عن القياس أيوافقه أم لايوافقه ؛ إذ اللغة لاتؤخذ بالأقيسة ، وإنما هى أمر مردّه ومرجعه إلى المسموع ، وقد جاء المسموع مؤيدا لما ذكره هؤلاء

٣٧٧ — لم أجد أحدا نسب هذا البيت إلى قائل معين ، ولا وقفت له على سابق أو لاحق . وألفاظه فى غاية الوضوح

... ...

المعنى: إن الأعمال التى يعملها الإنسان وهو يرجو عليها ثوابا من غير الله تعالى صاحب الأمر؛ لا تنفعه ، بل قد تضره

الإعراب : « ما » حرف نفى ، مبنى على السكون لامحلّ له من الإعراب « نفعت » نفع : فعل ماض مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، والتاء علامة التأنيث « أعماله » أعمال : فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة ، والضمير مضاف إليه « المرء » مفعول به لنفعت منصوب بالفتحة الظاهرة « راجيا » حال من المفعول به ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو اسم فاعل ففيــه ضمير مستتر تقديره هو عائد إلى المرء ، وهو فاعل به « جزاء » مفعول به لراج منصوب بالفتحة الظاهرة «عليها» جار ومجرور متعلق براج ، أومتعلق بمحذوف صفة لجزاء « من سوى » جار ومجرور متعلق براج ، وسوى مضاف و «من» اسم موصول مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر « له » جارّ ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدّم « الأمر » مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ والخبر لامحل لها من الإعراب صلة الموصول الذى هو من

الشاهد فيه : قوله « نفعت أعماله المرء » حيث قدّم الفاعل المضاف إلى ضمير المفعول به على المفعول به ؛ أما الفاعل فهو قوله «أعماله» وأما المفعول به فهو قوله « المرء » ، والضمير المجرور محلا فى « أعماله » عائد على المرء ، ولاشك أن « المرء » مؤخر فى اللفظ ، وهو عند جمهور العلماء متأخر فى الرتبة أيضا ؛ فيكون الضمير حينئذ راجعا إلى متأخر لفظا ورتبة ، وهو لايجوز أن يقع فى الكلام ، ولــكن إذا ورد فى شعر شاعر حمل على الضرورة ولم يجز القياس عليه .

ونازع الأخفش ومن ذكرنا فى شرح الشاهد السابق فى قولهم «إن المفعول متأخر فى الرتبة أيضا» فقالوا : إن كان مرادكم بالرتبة اقتضاء الفعل له وللفاعل فإنا نسلم أن المفعول متأخر فى اقتضاء الفعل له عن الفاعل ؛ لأن الفعل يقتضى الفاعل ضرورة ، ثم قد يقتضى المفعول وقد لا يقتضيه ، فدرجة اقتضاء الفعل للمفعول متراخية عن درجة اقتضائه الفاعل ، وهذا مما يعتبر النزاع فيه مكابرة وجحدا للحقائق الثابتة ؛ ولــكنا نمنع أن يكون ذلك هو المقصود عنــد قول العلماء « إن الضمير لايعود على متأخر لفظا ورتبــة » بل المراد من الرتبة موقعه فى الكلام ، ونحن ندّعى أن المفعول قد كثر مجيئه فى الكلام تاليا للفعل و بعقيبه حتى اعتبر كأنّ موقعه فى الكلام فى هذا المركز ؛ فاذا تأخر عن هذا الموقع فكأنه زحزح عن موقعه الطبيعى ؛ فلو اتصل الفاعل حينئذ بضميره لم يكن الضمير عائدا على متأخر لفظا ورتبة ، بل هو راجع إلى متأخر لفظا متقدّم رتبة ، كما تقولون أنتم فى عود الضمير المتصل بالمفعول على الفاعل المتأخر عنه فى نحو قولك : ضرب غلامه بكر

قال جارالله الزمخشرى فى المفصل (١ – ٥١) : «والأصل فى الفاعل أن يلى الفعل ؛ لأنه كالجزء

... ...

منه ؛ فإذا قدم عليه غيره كان فى النية مؤخرا ، ومن ثم جاز ضرب غلامه زيد ، وامتنع ضرب غلامه زيدا » اهـ

وقد أخذ هذه العبارة ابن الحاجب فى الكافية ، فقال : « والأصل أن يلى فعله ؛ فلذلك جاز ضرب غلامه زيد ، وامتنع ضرب غلامه زيدا » اهـ ، وقال فى شرحه لهذا الكلام (ص ١٩) : « والأصل أن يلى فعله ؛ لأنه أحد جزءى الجملة ، وماعداهما فضلة ، وقد وجب تقديم الفعل ؛ فوجب أن يكون الأصل أن يلى فعله ؛ لأنه المحتاج إليه ، والمحتاج إليه أولى بالتقديم من غيره ، فإن قدّم عليه المفعول كان فى النية مؤخرا ؛ لما ذكرناه . ومن أجل أن أصل الفاعل التقديم على غيره جازت المسألة الأولى وامتنعت الثانية ؛ وبيانه أنك إذا قلت : ضرب غلامه زيد ؛ فلابدّ من متقدم يرجع إليه هذا الضمير تقدما لفظيا ، أو معنويا ؛ وهو راجع إلى زيد ، وهو متأخر لفظا ، فلولا أنه متقدم من حيث المعنى لم يجز ، ولكنه لما كان فاعلا ، والفاعل رتبته التقديم ؛ جازت هذه المسألة ؛ لأنه فى حكم قولك : ضرب زيد غلامه ، وامتنعت المسألة الأخرى ، وهى قولك : ضرب غلامه زيدا ؛ لأن الضمير فى غلامه راجع إلى زيد ، وهو متأخر لفظا ومعنى ؛ أما اللفظ فمعلوم حسا ؛ وأما المعنى فلأنه راجع إلى المفعول ، ورتبته التأخر ، فرجع الضمير إلى غير مذكور ؛ فامتنعت المسألة لذلك » اهـ كلامه . وهذا المذهب بهذا التعليل هو الذى جرى عليه أكثر النحاة وتبعهم الشارح المحقق هنا عليه

أما المحقق الرضى فلم يقف من هذا المذهب موقف المؤيد له المدافع عنه ، بل حكاه وعلل له ثم حكى مذهب الأخفش وابن جنى وذكر استدلالهما وارتضاه وحكم بأن الأولى تجويز ماذهب إليه ، قال فى شرح الكافية (١ — ٦٣) : « جواز هذه المسألة وهى قولك ضرب غلامه زيد معلل بكون الأصل فى الفاعل أن يلى الفعل ، وذلك أن يقال : إنما جاز ضرب غلامه زيد مع أن مايرجع إليه الضمير مؤخر عنه لأن زيد فاعل ، وأصله أن يلى الفعل ؛ فهو متقدم على الضمير تقديرا ، وكذلك عدم جواز ضرب غلامه زيدا معلل بما ذكر ، وذلك أن يقال : إنما لم يجز ضرب غلامه زيدا لأن غلامه فاعل وأصل الفاعل أن يلى الفعل فهو مقدّم على زيدا لفظا وأصلا ؛ فيكون الضمير قبل الذكر ؛ ولايجوز ذكر ضمير مفسره بعده ، إلا فى ضمير الشأن ؛ لغرض تفخيم الشأن بذكره مبهما ثم مفسرا ؛ ليكون أوقع فى النفس ؛ وليس هذا الغرض مقصودا فيما نحن فيه ، أو فى الضمير الذى يجىء مفسره فيما بعده منصوبا على التمييز ؛ لأن ذلك المنصوب لايجىء إلا لغرض رفع الإبهام عن الضمير فلايلبس ؛ بخلاف زيدا فى مسألتنا ؛ فان مجيئه ليكون مفعولا ، لالكونه للتمييز فقط ؛ وأنت إذا جئت بعد المبهم بشىء الغرض من مجيئك به تفسيره فقط لم يبق الإبهام ، وأما إذا جئت بعده بشىء الغرض الأصلى منه غير التفسير كالمفعول ههنا فلايكفى فى التفسير ؛

وقوله :

٣٧٨ — جَزَى بَنُوهُ أَبَا الغِيلَانِ عَنْ كِبَرٍ ... وَحُسْنِ فِعْلٍ كَمَا يُجْزَى سِنِمَّارُ

لأنه يحمل على ماهو المراد الأصلى منه ، و يبقى الإبهام بحاله ؛ فمن ثم منع الفراء والكسائى فى باب التنازع إعمال الثانى إذا توجه الأوّل إلى المتنازع فيه بالفاعلية ، خلافا للبصرية . وقدجوّزالأخفش — وتبعه ابن جنى — نحو ضرب غلامه زيدا ؛ أى : اتصال ضمير المفعول به مع تقدم الفاعل ؛ لشدة اقتضاء الفعل للمفعول به كاقتضائه للفاعل ، واستشهد بقوله :

جَزَى رَبُّهُ عَنِّى عَدِىَّ بْنَ حَاتِمٍ ... جَزَاءَ الْكِلَابِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلْ

و بقوله :

لَمَّا عَصَى أَصْحَابُهُ مُصْعَبًا ... أَدَّى إِلَيْهِ الْكَيْلَ صَاعًا بِصَاعِ

و يجوز التأويل برب الجزاء وأصحاب العصيان ؛ و بقوله :

أَلَا لَيْتَ شِعْرِى هَلْ يَلُومَنَّ قَوْمُهُ ... زُهَيْرًا عَلَى مَاجَرَّ مِنْ كُلِّ جَانِبِ

والأولى تجويز ماذهبا إليه ، لكن على قلة ؛ وليس للبصرية منعه مع قولهم فى باب التنازع بما قالوا » اه كلامه بحروفه

٣٧٨ — البيت لسليط بن سعد ؛ ولم أقف له على سابق أو لاحق

. اللغة : « أبا الغيلان » كنية رجل لم أقف له على تعريف ؛ وهو بكسر الغين المعجمة « سنمار » بكسر السين المهملة والنون و بعدها ميم مشدّدة مفتوحة — اسم رجل رومى ؛ يقال : إنه الذى بنى الخورنق ، وهو القصر الذى بظهر الكوفة ، و إنه بناه للنعمان بن امرىء القيس ملك الحيرة ، و إنه لما فرغ من بنائه ألقاه النعمان من أعلى القصر لئلا يعمل مثله لغيره ؛ فخرّ ميتا ، وقد ضربت به العرب المثل فى سوء المكافأة . قال الميدانى فى مجمع الأمثال (١ — ١٤٠ بولاق) «قولهم جزاء سنمار (بالنصب) أى : جزانى جزاء سنمار ، وهو رجل رومى بنى الخورنق الذى بظهر الكوفة للنعمان بن امرىء القيس ؛ فلما فرغ منه ألقاه من أعلاه ، فخرّ ميتا ؛ و إنما فعل ذلك لئلا يبنى مثله لغيره ؛ فضربت العرب به المثل لمن يجزى بالإحسان الإساءة ؛ قال الشاعر :

جَزَتْنَا بَنُو سَعْدٍ بِحُسْنِ فَعَالِنَا ... جَزَاءَ سِنِمَّارٍ وَمَا كَانَ ذَا ذَنْبِ

و يقال : هو الذى بنى أطم أحيحة بن الجلاح ، فلما فرغ منه قال له أحيحة : لقد أحكمته ؛ فقال : إنى لأعرف فيه حجرا لو نزع لتقوّض عن آخره ، فسأله عن الحجر ، فأراه موضعه ، فدفعه أحيحة من الأطم ، فخرّ ميتا» اه . وقال الجاحظ فى كتاب الحيوان (١ — ٢٣ طبع مطبعة الحلبى)

... ...

« وقال بعض العرب ، فى قتل بعض الملوك لسنمار الرومى ؛ فانه لما علا الخورنق ورأى بنيانا لم ير مثله ، ورأى فى ذلك المستشرف ، وخاف — إن هو استبقاه — أن يموت فيبنى مثل ذلك البنيان لرجل آخر من الملوك ؛ رمى به من فوق القصر ؛ فقال فى ذلك الكلبى فى شيء كان بينه وبين بعض الملوك :

جَزَانِي جَزَاهُ اللهُ شَرَّ جَزَائِهِ جَزاءَ سِنِمَّارٍ وَمَا كَانَ ذَا ذَنْبِ
سِوَى رَصِّهِ الْبُنْيَانَ سَبْعِينَ حِجَّةً يُعَلِّي عَلَيْهِ بِالْقَرَامِيدِ وَالسَّكْبِ
فَلَمَّا رَأَى الْبُنْيَانَ تَمَّ سُحُوقُهُ وَآضَ كَمِثْلِ الطَّوْدِ ذِي الْبَاذِخِ الصَّعْبِ
وَظَنَّ سِنِمَّارٌ بِهِ كُلَّ حَبْوَةٍ وَفَازَ لَدَيْهِ بِالْمَوَدَّةِ وَالْقُرْبِ
فَقَالَ : اقْذِفُوا بِالْعِلْجِ مِنْ رَأْسِ شَاهِقٍ فَذَاكَ لَعَمْرُ اللهِ مِنْ أَعْظَمِ الْخَطْبِ »اه

وانظر قصته أيضا فى معجم البلدان ، وفى ثمار القلوب فى المضاف والمنسوب للثعالبى (ص ١٠٩)

المعنى : يصف أن أبا الغيلان قد لقى من أبنائه — على تربيته إياهم وحسن فعله — أسوأ المكافأة وشر الجزاء ، وضرب له مثلا بسنمار

الإعراب : «جزى» فعل ماض ، مبنى على فتح مقدّر على آخره منع من ظهوره التعذر « بنوه » فاعل ، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم ، والضمير مضاف إليه ، مبنى على الضمّ فى محلّ جرّ « أبا » مفعول به ، منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف ، و «الغيلان» مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « عن كبر » جارّ ومجرور متعلق بجزى ، وعن ههنا بمعنى بعد « وحسن » الواو حرف عطف ، مبنى على الفتح لامحلّ له من الإعراب ، حسن : معطوف على كبر ، والمعطوف على المجرور مجرور ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة « فعل » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « كما » الكاف حرف جرّ ، وما : يجوز أن تكون مصدرية ، و « يجزى » فعل مضارع مبنى للمجهول ، مرفوع بضمة متقدّرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، و« سنمار » نائب فاعل ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وما مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجارّ والمجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف يقع مفعولا مطلقا لجزى ، والتقدير : جزاء مثل جزاء سنمار ؛ ويجوز أن تكون « ما » موصولا اسميا فى محلّ جرّ بالكاف ، والجارّ والمجرور متعلق بمحذوف كالسابق ، وجملة « يجزى سنمار » من الفعل ونائب الفاعل لا محلّ لها من الإعراب صلة الموصول ، والعائد محذوف ، وهو

وقوله :

٣٧٩ — كَسَا حِلْمُهُ ذَا الْحِلْمِ أَثْوَابَ سُؤْدَدٍ ... وَرَقَّى نَدَاهُ ذَا النَّدَى فِى ذُرَى الْمَجْدِ

ضمير منصوب على أنه مفعول ثان ليجزى، وتقدير الكلام على هذا الوجه: جزاء مثل الجزاء الذى يجزاه سنمار

الشاهد فيه : قوله « جزى بنوه أبا الغيلان » حيث اتصل بالفاعل المتقدّم ضمير يعود إلى المفعول المتأخر، على نحو ماسبق تقريره فى الشاهد السابق

٣٧٩ — لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين، ولا وقفت له على سابق أو لاحق

اللغة : « كسا » هو فعل يتعدّى إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، تقول : كسوت محمدا جبة، كما تقول : ألبسته قميصا « حلمه » الحلم : الأناة والعقل، والحلم أيضا : تأخير العقوبة وعدم المعاجلة بها، تقول : سفه فلان على فلان فحلم عليه، ومنه قولنا : الله حليم عن العصاة «سؤدد» معناه السيادة « ورقى » هو بتضعيف القاف، ومعناه جعله يرقى : أى يصعد ؛ وتقول : رقى يرقى، مثل رضى يرضى، رقيا ؛ إذا صعد من أسفل إلى أعلى، وفى التنزيل : ﴿ أَوْ تَرْقَى فِي السَّمَاءِ وَلَنْ نُؤْمِنَ لِرُقِيِّكَ ﴾ « نداه » الندى : أصله البلل ؛ تقول : ندى المكان ينى ندى، وهذا مكان ند، وهذه أرض ندية وندية ؛ ثم استعملوه فى معنى الجود ؛ فقالوا : هذا رجل ند ؛ يريدون أنه جواد كريم، ويقولون: إنه ليتندّى على أصحابه ؛ وإن يده لندية بالمعروف ؛ ومارأيت أندى من فلان يدا ؛ وما تندّيت من فلان، ولا انتديت ،وفلان لا تندى صفاته ؛ إذا كان بخيلا « ذرى » بضم الذال المعجمة — جمع ذروة، بضم الذال أو كسرها، وهى أعلى الشىء

الإعراب : « كسا » فعل ماض، مبنى على فتح مقدّر على الألف منع من ظهوره التعذر « حلمه » حلم : فاعل، مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف والضمير مضاف إليه، مبنى على الضم فى محل جر « ذا » مفعول به أوّل، منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف، و « الحلم » مضاف إليه، مجرور وعلامة جرّه الكسرة الظاهرة «أثواب» مفعول ثان لكسا، منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو مضاف، و « سودد » مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة « ورقى » الواو حرف عطف، مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب، رقى : فعل ماض مبنى على فتح مقدّر على الألف منع من ظهوره التعذر « نداه » ندى : فاعل، مرفوع بضمة مقدّرة على الألف منع من ظهورها التعذّر، وهو مضاف والضمير مضاف إليه مبنى على الضمّ فى محل جر « ذا » مفعول به لرقى، منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف، و « الندى » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدّرة على الألف منع من ظهورها التعذّر « فى ذرى» جار ومجرور متعلق برقى، وذرى مضاف و « المجد» مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة

وقوله :

٣٨٠ — جَزَى رَبُّهُ عَنِّى عَدِىَّ بْنَ حَاتِمٍ   جَزَاءَ الْكِلَابِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلْ

الشاهد فيه : قوله « كسا حلمه ذا الحلم » وقوله « رقى نداه ذا الندى » حيث قدّم الفاعل المتصل بضمير المفعول به فى الموضعين ، وهـذا الفاعل هو قوله « حلمه » فى الجملة الأولى ، وقوله « نداه » فى الجملة الثانية ، وقد أخر المفعول فى الموضعين ؛ فكان الضمير عائدا على متأخر فى اللفظ والرتبة ، كما يذكر جمهور النحاة ؛ وقد بينا لك مذاهب النحاة فى هذه المسألة فى شرح الشواهد السابقة

٣٨٠ — قد اختلف العلماء فى نسبة هذا البيت ؛ فذكر ابن جنى أن قائله هو النابغة الذبيانى ؛ وذكر البغدادى أن قائله هو أبو الأسـود الدؤلى الذى ينسب إليـه وضع علم النحو ، واسمه ظالم ابن عمرو بن سفيان بن جندل ؛ وذكر العينى أن قائله مجهول ، وذكر عن ابن كيسان أنه قال : أحسبه مولدا مصنوعا ؛ فأما نسـبته إلى النابغة الذبيانى فمن باب انتقال الذهن ؛ وسببه أن للنابغة الذبيانى كلمة على هذا الروى وفى هذا المعنى ، وهى قوله :

حَزَى اللهُ عَبْسًا عَبْسَ آلِ بُغَيِّضٍ   جَزَاءَ الْكِلَابِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلْ
بِمَا انْتَهَكُوا مِنْ رَبِّ عَدْنَانَ جَهْرَةً   وَعَوْفٌ يُنَاجِيهِمْ ، وَذَلِكُمْ جَلَلْ
فَأَصْبَحْتُمُ وَاللهُ يَفْعَلُ ذَاكُمُ   يَعُزُّكُمُ مَوْلَى مَوَالِيكُمُ شَكَلْ
إِذَا شَاءَ مِنْهُمْ نَاشِئٌ دَرْبَحَتْ لَهُ   لَطِيفَةُ طَىِّ الْكَشْحِ رَابِيَةُ الْكَفَلْ

وأما نسبة البيت إلى أبى الأسود فإن شأنها لا يزيد عن شأن نسبته إلى النابغة ؛ فقد روى أبو الفرج الإصبهانى فى كتاب الأغانى كلمة لأبى الأسود على هـذا الروى فيها هـذا المعنى ، ولـكنه لم يرو فيها بيت الشاهد ، قال : كان ابن عباس رضى الله عنهما يكرم أبا الأسود لما كان عاملا بالبصرة لعلىّ رضى الله عنـه ، و يقضى حوائجه ، فلما ولى البصرة ابن عامر جفاه وأبعده ومنعه حوائجه ؛ لما كان يعلمه من هواه فى علىّ رضى الله عنه ، فقال فيه أبو الأسود :

ذَكَرْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ بِبَابِ ابْنِ عَامِرٍ   وَمَا مَرَّ مِنْ عَيْشِى ذَكَرْتُ وَمَا فَضَلْ
أَمِيرَيْنِ كَانَا صَاحِبَىَّ كِلَاهُمَا   فَكُلًّا جَزَاهُ اللهُ عَنِّى بِمَا فَعَلْ
فَإِنْ كَانَ شَرًّا كَانَ شَرًّا جَزَاؤُهُ   وَإِنْ كَانَ خَيْرًا كَانَ خَيْرًا إِذَا عَدَلْ

اللغة : « جزاء الكلاب العاويات » هو مصدر تشبيهى ؛ والمعنى جزاه الله جزاء مثل جزاء الكلاب العاويات ؛ وجزاء الكلاب هو الضرب والطرد والإهانة ؛ و يقال : العاويات هى المصابة بالسعار (والسعار ــ بضم السين المهملة ــ شبه الجنون) ومن شأن الكلاب المسعورة إذا أريد

... ...

برؤها أن يؤخذ سفود فيدخل فى أدبارها ، ويروى « العاديات » بالدال المهملة فى مكان الواو - وهى جمع العادية ، اسم فاعل من عدا عليه يعدو ، وجملة « وقد فعل » إشارة إلى أن الله تعالى قد استجاب دعاءه وحقق فيه رجاءه ، وقد أخذه أبو الطيب المتنبى فقال :

وَهٰذَا دُعَاءٌ لَوْ سَكَتُّ كُفِيتُهُ   لِأَنِّى سَأَلْتُ اللهَ فِيكَ وَقَدْ فَعَلْ

الإعراب : « جزى » فعل ماض ، مبنى على فتح مقدّر على الألف منع من ظهوره التعذر « ربه » ربّ : فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وهو مضاف والضمير مضاف إليه ، مبنى على الضم فى محلّ جر « عنى » جار ومجرور متعلق بجزى « عدىّ » مفعول به لجزى ، منصوب بالفتحة الظاهرة « بن » صفة لعدى منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « حاتم » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « جزاء » مفعول مطلق منصوب بجزى ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « الكلاب » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « العاديات » نعت للكلاب ، ونعت المجرور مجرور ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة « وقد » الواو للحال ، حرف مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، قد : حرف تحقيق ، مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « فعل » فعل ماض ، مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، وإنما سكن لأجل الوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ربّ ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله « جزى ربه عدى بن حاتم » حيث قدّم الفاعل المتصل بضمير المفعول ، وهو قوله « ربه » ، على المفعول به ، وهو قوله « عدى » ؛ فيعود الضمير - على مذهب الجمهور - على متأخر لفظا ورتبة ، ولهذا حكموا بأن ذلك لايجوز إلا فى ضرورة الشعر

ولبعض النحاة فى هذا البيت تخريج يخرجه عن الاستشهاد به على هذه المسألة ، وحاصله أن الضمير فى قوله « ربه » ليس عائدا على « عدى » حتى يكون عائدا على متأخر لفظا ورتبة ، كما تقولون ، بل هو عائد على المصدر المفهوم من « جزى » على حدّ قوله تعالى : (أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى) فإنكم تقولون : إن الضمير عائد على العدل المفهوم من (اعدلوا) ، وههنا الأمر على هذه الحال ، وكأنّ الشاعر قد قال : جزى ربّ الجزاء عنى عدى بن حاتم ؛ وهذا أمر سائغ لاشبهة فى جوازه

وأغرب العلامة الفنارى فى تخريج هذا البيت ؛ فزعم أن الضمير فى « ربه » راجع إلى المتكلم وهو من باب وضع ضمير مكان ضمير على طريق الالتفات ، على مذهب السكاكى الذى لايشترط تقدّم طريق للكلام سوى الطريق الذى خرج عن مقتضى الظاهر ، كما قيل فى قول امرىء القيس :

وذكر لجوازه وجها من القياس ، وممن أجاز ذلك قبله وقبل أبى الفتح الأخفشُ من البصريين والطُّوَالُ من الكوفيين .

وتأول المانعون بعض هذه الأبيات بما هو خلاف ظاهرها .

وقد أجاز بعض النحاة ذلك فى الشعر دون النثر ، وهو الحق والإنصاف ؛ لأن ذلك إنما ورد فى الشعر .

(تنبيهات : الأول لو كان الضمير المتصل بالفاعل المتقدم عائداً على ما اتصل بالمفعول المتأخر نحو « ضَرَبَ أَبُوهَا غُلَامَ هِنْدٍ » امتنعت المسألة إجماعا ، كما امتنع « صَاحِبُهَا فِى الدَّارِ » ، وقيل : فيه خلاف .

واختلف فى نحو « ضَرَبَ أَبَاهَا غُلَامُ هِنْدٍ » فمنعه قوم ، وأجازه آخرون ، وهو الصحيح ؛ لأنه لما عاد الضمير على ما اتصل بما رتبته التقديم كان كَعَوْدِهِ على ما رتبته التقديم .

الثانى(١) : كما يعود الضمير على متقدم رتبة دون لفظ — ويسمى متقدما حكما — كذلك يعود على متقدم مَعْنًى دون لفظٍ ، وهو العائد على المصدر المفهوم من الفعل نحو « أَدِّبْ

تَطَاوَلَ لَيْلُكَ بِالْإِثْمِدِ وَبَاتَ الْخَلِىُّ وَلَمْ تَرْقُدِ(١)

فقد ذكر السكاكى أن فى قوله « ليلك » التفاتا من التكلم إلى الخطاب ؛ لأن مقتضى الظاهر أن يقول : تطاول ليلى ؛ فههنا بيت الشاهد يجرى على هذا الوجه ، وكان حقه أن يقول : جزى ربى عنى عدى بن حاتم — إلخ

والردّ على التخريج الأوّل أنّ عادة العرب فى الدعاء جارية بأن يقولوا : جزى رب زيد زيدا ، وجزاك ربك خيرا أو شرّا ؛ ولم تجر عادتهم أن يقولوا : جزى ربّ الجزاء زيدا خيرا ، أو شرّا ؛ وإذ كان ذلك من عادتهم المستمرّة فى هذا المعنى كان من الحتم أن نجعل الضمير راجعا إلى عدى ابن حاتم المتأخر ؛ فيكون الاستشهاد به مستقيما

والردّ على تخريج الفنارى أنه — مع مافيه من التكلف والتعنجه — ليس مطابقا لما حمله عليه ؛ ألا ترى أن بيت امرىء القيس المذكور فيه الالتفات من ضمير النفس إلى ضمير الخطاب ؛ فبدلا من أن يقول : تطاول ليلى بالإثمد ؛ تراه قد قال : تطاول ليلك بالإثمد ؛ وهذا أسلوب مستمرّ الاستعمال فى لسان العرب إن لم يكن على الالتفات فعلى التجريد ، وأما بيت الشاهد ففيه الالتفات من ضمير النفس إلى ضمير الغيبة ، ولا نظير له فى كلامهم حتى نحمل هذا عليه

(١) اعلم أن ضمير الغائب لا يتم معناه الذى وضعه له الواضع إلا إذا تقدّم مرجعه ؛ وذلك

---

(١) انظر كتابنا هذا (ج ١ ص ٣٥٦)

وَلَدَكَ فى الصِّغَرِ يَنْفَعْهُ فِي الْكِبَرِ » أى : التأديبُ ، ومنه : « اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى » أى : العدل .

لأنه إنما وضع على أن يكون معرفة ، لكن لا بنفسه ، بل بسبب ما يعود عليه ؛ فإن أنت ذكرته ولم تقدم له مرجعا يعود إليه بقى مبهما منكرا لا يعرف المراد منه ، وتنكيره خلاف وضعه ؛ فتم لنا أن معناه الذى وضع له لا يتم إلا إذا تقدّم مرجعه .

ثم اعلم أن تقدّم مرجع هذا الضمير على ثلاثة أنواع : تقدّم لفظى ، وتقدّم معنوى ، ويسمى التقدّم الرتبى أيضا ، وتقدّم حكمىّ ؛ وسنبين لك هذه الأنواع بيانا شافيا ، فنقول :

أما التقدّم اللفظى فإن محقق النحاة قد جعلوا له ضابطا يضبطه ، وهو : أن يذكر المرجع قبل الضمير ذكرا صريحا ، سواء أكان من حيث المعنى متقدّما أيضا أم لا ؛ فالأول نحو قولك : ضرب زيد غلامه ؛ لأن الفاعل من حيث المعنى مقدّم على المفعول ، والثانى نحو قولنا : ضرب زيدا غلامه ؛ فإن المرجع ههنا متقدّم فى اللفظ ، وهو متأخر فى المعنى ؛ لأن المفعول من حيث معناه متأخر عن الفاعل .

وجعل ابن الحاجب من التقديم اللفظى نحو قولنا : ضرب غلامه زيد ، من كل مفعول اتصل بضمير الفاعل المتأخر عنه ، وبيان هذا أنه قسم التقدّم اللفظى إلى قسمين : الأوّل تقدم فى اللفظ والحقيقة، نحو قولنا : ضرب زيد غلامه ، والثانى تقدم لفظى تقديرى، نحو ضرب غلامه زيد ؛ قال فى شرحه على كافيته(١) : « وأما الغائب المتقدم الذكر فقد يتقدم لفظا تحقيقا أو تقديرا ، وقد يتقدم معنى ، وقد يتقدم حكما ؛ فالتقدم اللفظى تحقيقا مثل ضرب زيد غلامه ، والتقديرى مثل قولك : ضرب غلامه زيد ؛ لأن زيدا وإن كان متأخرا عن الضمير صورة فهو متقدم تقديرا » اهـ .

وهذا الذى ذكره ابن الحاجب غير مستقيم ، وقد نقده المحقق الرضى ، وجزم بأن قولنا : « ضرب غلامه زيد » من التقدم المعنوى ، وليس من التقدم اللفظى فى قليل ولا كثير ، قال فى شرح الكافية (٢) : « قسم المصنف التقدم اللفظى قسمين : أحدهما تقدم لفظا تحقيقا ، نحو ضرب زيد غلامه ، والآخر تقدم لفظا تقديرا ، نحو ضرب غلامه زيد ؛ إذ زيد متقدم فى اللفظ تقديرا ؛ لكونه فاعلا ؛ وفيه مخالفة لطريقته المألوفة ؛ لأن عادته جعل التقدير قسيم

---

(١) انظر شرح الكافية لابن الحاجب (ص ٦٤)

(٢) انظر شرح الكافية للرضى (٢ — ٤)

... ...

اللفظ لا قسما منه ، كما قال فى أول الكتاب : لاختلاف العوامل لفظا أو تقديرا ؛ فجعل نحو ضرب غلامه زيد مما تقدم معنى أولى ؛ إذ هو متقدم معنى وتقديرا ، لا لفظا ؛ فإذا جاز سلب اللفظية عن هذا التقدم بأن يقال : ليس لفظ المفسر مذكورا قبل الضمير ؛ فكيف يكون التقدم لفظيا ؛ فإن قال : أردت كأنه متقدم لفظا من حيث التقدير ، قيل : فينبغى أن تعد نحو (اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى) أيضا من هذا القسم ؛ لأن المفسر فيه كأنه متقدم اللفظ أيضا فى التقدير ، ولا فرق بينهما إلا أن المفسر فى نحو ضرب غلامه زيد ملفوظ به ، بخلاف المفسر فى نحو (اعدلوا هو أقرب للتقوى) ، والتقدم فى كليهما ليس لفظيا ، بل هو تقديرى ، وكلامنا فى التقدم اللفظى ، لا فى المفسر الملفوظ به أو المقدر ، وقد قرر المصنف هذا على الصواب فى باب الفاعل فقال فى ضرب غلامه زيد : لابد من متقدم يرجع إليه هذا الضمير تقدما لفظيا أو معنويا ، وهو راجع إلى زيد ، وزيد متأخر لفظا ؛ فلولا أنه متقدم من حيث المعنى لم يجز ؛ فجعله من باب المتقدم معنى لا لفظا ، وهو الحق » اه كلامه .

وأما التقدم المعنوى فضابطه ألا يكون مرجع الضمير مصرحا بتقديمه ، بل هناك شىء آخر يقتضى كون مرجع الضمير متقدما فى الذكر على مكان الضمير ، وذلك على أنواع :

الأوّل : كون مرجع الضمير فاعلا ؛ فان الفاعلية تقتضى أن يكون الفاعل متصلا بالفعل ، نحو قوله تعالى : (وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ) .

الثانى : كون مرجع الضمير مبتدأ ؛ فان الابتداء يقتضى أن يكون المبتدأ قبل الخبر ، نحو قولنا : فى داره زيد .

الثالث : كون مرجع الضمير مفعولا أوّل ، والمتصل به مفعولا ثانيا ، فإن كون الاسم مفعولا أول يقتضى أن يكون متقدما فى اللفظ عن المفعول الثانى ، نحو قولنا : أعطيت درهمه زيدا ؛ ومن هذا النحو قولنا : ضربت فى داره زيدا ، وقول العرب فى أمثالهم : فِي بَيْتِهِ يُؤْتَى الْحَكَمُ .

الرابع : كون مرجع الضمير مصدرا ذكر فعله قبل الضمير ، نحو قولنا : اجتهد يكن خيرا لك ؛ فان المعنى اجتهد يكن الاجتهاد خيرا لك ؛ ففى « يكن » ضمير يعود على الاجتهاد ، وهو مصدر ذلك الفعل المتقدم ، ومنه قوله تعالى : (اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى) فان المعنى اعدلوا هو أى العدل أقرب للتقوى .

الخامس : أن يكون مرجع الضمير مصدرا ذكر الوصف المشتق منه قبل الضمير ، نحو قول الشاعر :

إِذَا زُجِرَ السَّفِيهُ جَرَى إِلَيْهِ وَخَالَفَ وَالسَّفِيهُ إِلَى خِلَافِ

... ...

فإن الضمير فى قوله « إليه » عائد إلى السفه المفهوم من قوله « السفيه »

والفرق بين هذا الموضع والذى قبله أن الفعل يدلّ على المصدر دلالة الشىء على جزء معناه ؛ فإنّ الفعل يدلّ على الحدث والزمان ، والحدث هو مدلول المصدر ؛ فدلالة (اعدلوا) على العدل دلالة تضمنية ؛ كما هو معلوم ؛ أما دلالة الوصف على المصدر فليست بهذه المثابة ، بل هى من دلالة اللفظ على شىء خارج عن معناه لازم له ؛ لأن الوصف إنما وضع للدلالة على الذات القائم بها الحدث أو الواقع عليها ، وما أشبه ذلك ؛ فدلالة قوله « السفيه » على السفه دلالة التزامية .

السادس : أن يكون سياق الكلام مستلزما لمرجع الضمير استلزاما قريبا أو بعيدا ؛ فمثال الأوّل قوله تعالى : (وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ) فإن الضمير فى قوله سبحانه (لأبويه) راجع إلى الموروث ، ولم يجر له ذكر فى الكلام ، ولكن لما كان ماقبل هذه الآية فى أحكام الميراث دلّ على أن هناك موروثا ؛ ومثال الثانى قوله جلّ شأنه : (حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ) وقوله تعالت كلمته : (إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ) وقوله : (مَا تَرَكَ عَلَى ظَهْرِهَا مِنْ دَابَّةٍ) وقوله : (كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ) .

وأما التقدم الحكمى فضابطه أن يكون مرجع الضمير متأخرا فى اللفظ؛وليس هناك مايقتضى تقدمه على محل ذلك الضمير ، كما كان ذلك فى التقدم المعنوى ؛ ألست ترى أن التقدم المعنوى معه شىء يقتضى تقدم المرجع ، كرتبة المرجع فى الكلام ، وكالفعل والحدث والسياق ؟ فاذا علمت ذلك فاعلم أن فى هذا النوع من التقدم لايكون مع الكلام شىء يقتضى تقدم الضمير سوى نفس الضمير ؛ إذ أن وضعه على أن يكون مرجعه متقدما ، ولذلك مواضع ، وقد تكفل الشارح رحمه الله تعالى ببيانها ، فلا حاجة بنا إلى ذكرها تفصيلا .

فإن قلت : فما حمل العرب على أن خالفوا مقتضى وضع ضمير الغائب فى هذه المواضع فأخروا مفسره عنه ، حتى اضطررتم أن تقولوا : إنه متقدم فى الحكم ؟

فالجواب أن نقول لك : إنه قد تعارض عندهم أمران : أولهما ما أشرت إليه من أن أصل الضمير أن يكون مرجعه متقدما ليتم معناه ، وثانيهما قصدهم إلى تفخيم الحال وتعظيمه فى بعض المواضع ، وذلك إنما يتأتى إذا ذكروا الأمر مبهما أوّلا ثم ذكروه مفصلا ، ولما كان المقصود الثانى لايحصل إلا بتأخير المرجع ، وكان الأوّل يحصل مع التأخير ؛ لأن غايته أن يبقى ضمير الغائب ناقص المعنى غير مبين حتى يذكر المرجع ؛ لما كان الأمر كذلك استساغوا أن يؤخروا المرجع .

فإن قلت : فهذا الضمير الذى يذكر مرجعه بعده هل يكون معرفة أو نكرة ؟

قلت : إن الذى ذهب إليه النحاة أنه معرفة ؛ ولكن تعريفه أنقص من تعريف ما تقدم

الثالث : يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة ــ سوى ما تقدم ــ فى ستة مواضع :

أحدها : الضمير المرفوع بِنِعْمَ وبئس ، نحو « نِعْمَ رَجُلاً زيد » و « بِئْسَ رَجُلاً عَمْرٌو » بناء على أن المخصوص مبتدأ لخبر محذوف ، أو خبر لمبتدإ محذوف(١) .

الثانى : أن يكون مرفوعا بأول المتنازعين المعمل ثانيهما ؛ كقوله :

٣٨١ — جَفَوْنِى وَلَمْ أَجْفُ الْأَخِلَّاءَ إِنَّنِى ... لِغَيْرِ جَمِيلٍ مِنْ خَلِيلِيَ مُهْمِلُ

مرجعه ، والذى نراه أن نحدد ماذهبوا إليه بما بعد ذكر المرجع ، أما قبل ذكر المرجع فهو نكرة ؛ ألا ترى أنه يدخل عليه رب فى نحو قولهم : رُبَّهُ رجلا ؛ على ما سيأتى مشروحا فى الكلام على الشاهد رقم (٣٨٢) ، فارتقبه ، وأنت تعلم أن ربّ لا تدخل إلا على النكرات ، وارجع إلى شرح الشواهد (٩٢ و٩٣ و٩٥ فى الجزء الأوّل من هذا الكتاب) .

بقى هنا أن نقول لك : إن الذى سميناه التقدم المعنوى قد سمى الشارح بعضه التقدم حكما ، وهو خلاف ماعليه المتقدمون من النحاة ، ولاضرر فيه .

(١) أما إذا جعلت جملة « نعم رجلا » من الفعل وفاعله المستتر فيه وجوبا خبرا مقدما والمخصوص المذكور بعد الجملة مبتدأ مؤخرا ؛ فإنه يكون من التقدم الرتبى الذى سميناه فى شرح هذه المسألة التقدم المعنوى، ويكون مثل هذا الكلام كمثل قولنا : فى داره زيد ، وهو النوع الثانى من التقدم المعنوى .

٣٨١ — لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين،ولم أعثر له على سابق أو لاحق ، وقد ذكر العينى أن الفراء وغيره استشهدوا به ولم ينسبوه

اللغة : « جفونى » فعل ماض من الجفاء مسند لواو الجماعة ؛ وتقول : جفاه يجفوه جفاء ، إذا فعل به مايسوءه ، أوترك مودّته،وتقول : جفت المرأة ولدها ، إذا لم تتعاهده ، والأصل فى هذا كله قولهم: هذا ثوب جاف ، وقد جفا ثوبه ؛ إذا كان غليظا ، ثم قالوا للرجل الغليظ الخلق الجاف الطباع : هو رجل جاف ، وهؤلاء جفاة العرب ، مثل قاض وقضاة « الأخلاء » جمع خليل ، مثل صديق وأصدقاء ، وزنا ومعنى ، ومنه قوله تعالى : (الْأَخِلَّاءُ يَوْمَئِذٍ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ) ويجمع الخليل أيضا على خلان ــ بكسر الخاء وتشديد اللام ــ وتقول : هذا صديقى وخليلى وخلى (بكسر الخاء) وخلتى (بضم الخاء) وتقول : بيننا خلة قديمة (بضم الخاء أيضا)؛فالمضموم يطلق على الصديق وعلى الصداقة نفسها ؛ ومن الأوّل قول شاعر الحماسة :

أَلَا أَبْلِغَا خُلَّتِى رَاشِدًا ... وَصِنْوِى قَدِيمًا إِذَا مَا تَصِلْ

ومن الثانى قوله جلّ شأنه : (لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ) وقول الشاعر فى بيت الشاهد « جميل » أراد به الأمر الحسن الذى تجمل عاقبته وتحسن آخرته «مهمل » اسم فاعل من أهمل فلان أمر فلان ؛ إذا لم يعبأ به ولم يجعل له شيئا من عنايته

... ...

الإعراب : «جفونى» جفا : فعل ماض مبنى على فتح مقدّر على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين لامحل له من الإعراب ، وواو الجماعة فاعل،ضمير مبنى على السكون فى محل رفع ، والنون للوقاية ، حرف مبنى على الكسر لامحل له من الإعراب ، وياء المتكلم مفعول به ، ضمير مبنى على السكون فى محل نصب « ولم » الواو حرف عطف ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، لم : حرف نفى وجزم وقلب ، مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « أجف » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف الواو والضمة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « الأخلاء » مفعول به لأجف منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « إننى » إن حرف توكيد ونصب مبنى على الفتح لامحلّ له من الإعراب ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم اسم إنّ مبنى على السكون فى محلّ نصب « لغير » جارّ ومجرور متعلق بقوله مهمل الآتى « من خليلى » جارّ ومجرور متعلق بمحذوف صفة لجميل ، وياء المتكلم مضاف إليه « مهمل » خبر إنّ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وتقدير الكلام : إننى مهمل لغير جميل حاصل من خليلى

الشاهد فيه : قوله « جفونى » حيث أتى بضمير الغائب ــ وهو واو الجماعة ــ متقدّما فى اللفظ عن مفسره ــ وهو قوله الأخلاء ــ وساغ ذلك لكونه فى الحكم متقدّما ، على مابينا فى صدر هذا البحث

ونريد ههنا أن نشرح لك هذه المسألة شرحا ينشرح به صدرك وتطمئن له نفسك ؛ فنقول :

اعلم أوّلا أنه لاخلاف بين أحد من النحاة بصريهم وكوفيهم فى أنه يجوز لك أن تعمل أى العاملين المتنازعين أردت ، الأوّل أو الثانى ، ولكنما الخلاف بينهم فى أحقهما بالإعمال وأولاهما ؛ فذهب الكوفيون إلى أن إعمال الأوّل أحقّ وأولى ؛ لكونه أسبق العاملين فى الذكر فأخذ بسبقه قوّة على التسلط على المعمول ، وذهب البصريون إلى أن الثانى أولى بالإعمال ؛ لكونه بجوار المعمول ومتصلا به

ثم اعلم أن العامل الأوّل إما أن يحتاج إلى المعمول على أنه فاعل به ، وإما أن يحتاج إليه على أنه مفعول به ، فمثال الأوّل : حضر وأكرمته زيد ، ومثال الثانى أكرمت وأهانى زيدا

فإن أعملت العامل الأوّل فى المعمول المذكور بعد العاملين أعملت العامل الثانى فى ضميره ، سواء أكان الثانى يطلب مرفوعا أم كان يطلب منصوبا ، فأما الأوّل فنحو قام وقعد أخوك ، ونحو أكرمت وأهانى زيدا ؛ فى « قعد » فى المثال الأوّل وفى « أهانى » فى المثال الثانى ضمير مستتر يعود إلى زيد ، وزيد هذا متقدّم فى المعنى وإن كان متأخرا فى اللفظ ؛ لأن رتبة المعمول بجوار العامل ، ولا خلاف فى صحة ذلك ، بل هو واجب عند جميع النحاة . وأما الثانى فنحو زارنى وأكرمته أخوك ، ونحو أكرمت وأهانى أخاك ؛ فالهاء فى « أكرمته » فى المثال الأوّل راجعة

... ...

إلى « أخوك » وفى « أهاننى » فى المثال الثانى ضمير مستتر تقديره هو يعود إلى « أخاك » والمرجع فى المثالين متقدّم فى المعنى على الضمير ؛ لما ذكرنا من أن رتبة المعمول بجوار عامله ؛ فكأنك قد قلت : زارنى أخوك وأكرمته ، وأكرمت أخاك وأهاننى ؛ ولا خلاف بين النحويين فى صحة هذا أيضا ، بل هو واجب عند جمهورهم ، ويحكى عن بعضهم أنه يجوز حذف معمول الثانى إذا كان فضلة ، وذلك نحو قوله :

بِعُكَاظ يُعْشِى النَّاظِرِيـــنَ إِذَا هُمُ لَمَحُوا شُعَاعُهُ

وهذا قول ضعيف ، والراجح وجوب ذكر المعمول مع العامل الثانى متى أعملت الأوّل ، سواء أكان معمول الثانى عمدة أم فضلة ، وهذا البيت محمول على الضرورة

وإن أعملت العامل الثانى فى المعمول الملفوظ به فلا يخلو الحال : إما أن يكون العامل الأوّل يطلب فاعلا ، وإما أن يكون طالبا لمفعول؛فإن كان العامل الأوّل يطلب فاعلا فقد اختلف النحاة فذهب البصريون إلى أنه يجب أن يضمر فى الأوّل ضمير يعود على المعمول المذكور ، وهذا هو وجه الاستشهاد بالبيت الذى نحن بصدد شرحه ؛ ألا ترى أن الشاعر قد قال « جفونى » فذكر الضمير متقدّما فى اللفظ والمعنى على مفسره وهو الأخلاء ، وذهب الكوفيون إلى أنه لايجوز أن يضمر الضمير فى جوار العامل الأوّل ؛ بل إما أن يحذف ، وإما أن يضمر مؤخرا عن المرجع ؛ والبيت المذكور حجة عليهم ؛ لأنه لو جاء على ما يقولون لوجب أن يقول : جفانى ولم أجف الأخلاء ؛ أو يقول : جفانى ولم أجف الأخلاء هم ، فأما الأوّل فعلى حذف الفاعل ، وأما الثانى فعلى إضمار الضمير مؤخرا بعد المرجع ، وأنت ترى أن الشاعر لم يقل واحدا من التعبيرين ، فدل ذلك على أن الضمير إذا كان فاعلاوجب إضماره بجوار عامله ، ولم يضرّ فيه تأخر المرجع لفظا ومعنى ؛ وأما إن كان العامل الأوّل يحتاج إلى منصوب فانه يجب حذفه متى أعملت العامل الثانى ، سواء أكان الثانى يحتاج إلى مرفوع أم كان يحتاج إلى منصوب ؛ فالأوّل نحو أهنت وأكرمنى زيد ، والثانى نحو أهنت وآلمت زيدا ؛

فإن قلت : فلماذا أضمرنا فى الثانى كل ما يحتاجه إذا أعملنا الأوّل ؟ ولماذا لم نضمر فى الأوّل إلا إذا كان يحتاج إلى فاعل ؟

فالجواب على ذلك أن نقول لك : إنا إذا أعملنا الأوّل كان المعمول المتأخر فى اللفظ عن العاملين كأنه مذكور قبل العامل الثانى ، لما كررنا ذكره من أن رتبة المعمول بجوار عامله ؛ فاذا أضمرنا فى العامل الثانى ضميرا مرفوعا أو منصوبا كان هذا الضمير عائدا على متأخر لفظا متقدّم معنى ، وهذا لاخلاف فى جوازه بين أحد من العلماء ؛ وأما إذا أعملنا العامل الثانى فى المعمول الملفوظ به فان موضع هذا المعمول حينئذ هو موضع ذكره من الكلام : أى بعد العاملين جميعا ؛ فلو أضمرنا فى العامل الأوّل كان هذا الضمير عائدا على متأخر لفظا ومعنى ؛ ومقتضى

على ما سيأتى فى بابه .

الثالث : أن يكون مُخْبَرًا عنه فيفسره خبره ، نحو : « إِنْ هِيَ إِلاَّ حَيَاتُنَا الدُّنْيَا[(١)] » .

الرابع : ضمير الشأن والقِصَّة[(٢)] ، نحو : « قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ » « فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا » .

الخامس : أن يجر برُبَّ ، وحكْمُهُ حُكْمُ ضميرِ نعم وبئس : فى وجوب كون مفسره تمييزاً ، وكونه مفرداً ، كقوله :

القياس ألا يجوز ذلك ؛ لما تعلمه من أن طبيعة ضمير الغائب تقتضى تقدّم مرجعه ، لكنا جرينا على مايقتضيه القياس مع الفضلة المنصوب؛إذ لاضرورة إليه ولا حاجة بالكلام له حتى ترتكب من أجل ذلك مخالفة القياس ؛ أما إذا طلب الأوّل مرفوعا فاعلا فإن أمرنا دائر بين أمرين : أحدهما أن نضمر فيه ضميرا فنكون قد خالفنا القياس وجئنا بضمير الغائب قبل مرجعه فى اللفظ والمعنى ، وثانيهما أن نستغنى عنه فنكون قد حذفنا الفاعل من الكلام وهوجزء منه لاغنى له عنه ؛ فرأينا أن نرتكب أخفّ هذين الأمرين ، وأضمرنا فى العامل الأوّل الضمير المرفوع واغتفرنا عوده على متأخر فى اللفظ والمعنى ؛ وأما الكوفيون فقد ارتكبوا المحظور الثانى فحذفوا الفاعل ؛ وفى هذا القدر كفاية لك ومقنع

(١) الظاهر أن الضمير فى هذه الآية راجع إلى متقدّم يدلّ عليه السياق ، كما فى قوله تعالى : (حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ) وكما فى قوله جلّ شأنه : (وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ) فيكون مما سميناه فى مبدأ هذا المبحث التقدّم المعنوى ، ولا يكون الضمير عائدا على الحياة الدنيا ومفسرا بها؛لأنه لوكان الأمر كذلك لصار التقدير:إن حياتنا الدنياإلا حياتنا الدنيا،وهذا لايجوز؛ فإن زعمت أن الضمير راجع إلى الموصوف وهو الحياة بدون الصفة فيكون التقدير على هذا:إن حياتنا إلاحياتنا الدنيا ؛ كان الكلام مستقيما ، لكنه لايبلغ درجة ماقرّرناه أوّلا

(٢) المراد بالشأن والقصة الحديث ، وضمير الشأن هو ضمير غيبة يفسره جملة خبرية بعده مصرح بجزأيها ، فلا يكون ضمير حضور ، ولا يفسره مفرد ، ولا جملة إنشائية ، ولاجملة خبرية متقدّمة عليه ، ولا جملة خبرية مؤخرة عنه وقد حذف أحد جزأيها ، ويكون هذا الضميرمذكرا باعتبار الشأن ، ومؤنثا باعتبار القصة ، والغالب فى الاستعمال تذكيره ، وإنما يؤنث إذا كان فى الجملة بعده مؤنث وكان عمدة ، سواء أكان مسندا أم كان مسندا إليه،نحو إنها قمر جاريتك وإنهاهند جميلة ، ومنه قوله تعالى : (فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ) ولا يفسر بجملة فعلية إلا إذا دخل عليها ناسخ ، وإنما يؤتى بضمير الشأن للدّلالة على قصد المتكلم استعظام السامع حديثه

٣٨٢ – رُبَّهُ فِتْيَةً دَعَوْتُ إِلَى مَا يُورِثُ المَجْدَ دَائِباً فَأَجَابُوا

٣٨٢ — لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين، ولا عثرت له على سابق أو لاحق

اللغة : « فتية » بكسر الفاء وسكون التاء المثناة — جمع فتى ، وتقول : هو فتى بين الفتوّة. والفتوّة : الحرية والكرم ، ويجمع الفتى أيضا على فتيان وعلى فتو، فأما شاهد الفتية فقوله تعالى: (إِذْ أَوَى الفِتْيَةُ إِلَى الْكَهْفِ) وقوله سبحانه : (إِنَّهُمْ فِتْيَةٌ آمَنُوا بِرَبِّهِمْ وَزِدْنَاهُمْ هُدًى) وقول الأعشى ميمون :

فِي فِتْيَةٍ كَسُيُوفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا أَنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ

وشاهد الفتيان قوله تعالى : (وَقَالَ لِفِتْيَانِهِ اجْعَلُوا بِضَاعَتَهُمْ فِي رِحَالِهِمْ) وقول الشاعر :

يَا عَزَّ هَلْ لَكِ فِي شَيْخٍ فَتًى أَبَدًا وَقَدْ يَكُونُ شَبَابٌ غَيْرُ فِتْيَانِ

وشاهد الفتو قول جذيمة الأبرش

فِي فُتُوٍّ أَنَا رَابِئُهُمْ مِنْ كَلَالِ غَزْوَةٍ مَاتُوا

وقول الآخر :

وَفُتُوٌّ هَجَّرُوا ثُمَّ أَسْرَوْا لَيْلَهُمْ حَتَّى إِذَا انْجَابَ حَلُّوا

وقول الشاعر فى بيت الشاهد « دعوت » معناه ناديت ، ومنه قول الشاعر :

وَدَاعٍ دَعَا يَا مَنْ يُجِيبُ إِلَى العُلَا فَلَمْ يَسْتَجِبْهُ عِنْدَ ذَاكَ مُجِيبُ

وقوله « يورث المجد » المجد : هو الكرم ، ويقال : مجد الرجل ومجد فهو ماجد ومجيد وقوم أمجاد وأماجد « دائبا » يريد مداوما على دعائهم مجتهدا فيه، وتقول : دأب الرجل على عمله ، ودأب فيه ؛ إذا اجتهد وثابر عليه ، وتقول : دأبت الدابة فى سيرها دأبا ودأبا ودءوبا ، وفعل الرجل ذلك الفعل دائبا ، وقد يقال : فعل ذلك الفعل دأبا ، كما فى قوله تعالى : (قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا) على أن المراد ذا دأب ، أو دائبا

الإعراب : « ربه » رب : حرف تقليل وجرّ شبيه بالزائد ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والهاء ضمير مبنى على الضمّ ، وله محلان أحدهما جرّ برُبّ ، وثانيهما نصب بدعوت « فتية » تمييز للضمير المجرور برب ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة «دعوت» فعل وفاعل « إلى » حرف جرّ « ما » اسم موصول بمعنى الذى مبنى على السكون فى محل جر بإلى ، والجار والمجرور متعلق بدعوت « يورث » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول «المجد» مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة

ولـكنه يلزم أيضاً التذكير ، فيقال: « رُبَّهُ أمْرَأَةً » لا رُبَّهَا ، ويقال: « نِعْمَتِ أمْرَأَةً هِنْدٌ » .

السادس : أن يكون مُبْدَلاً منه الظاهرُ المفسِّر له ، كَضَرَبْتُهُ زَيْدًا ، قال ابن عصفور : أجازه الأخفش ، ومنعه سيبويه ، وقال ابن كيسان : هو جائز بإجماع . انتهى .

(خاتمة) : قد يشتبه الفاعل بالمفعول ، وأكثر ما يكون ذلك إذا كان أحدهما أسماً ناقصاً والآخر أسماً تامًّا ، وطريقُ معرفةِ ذلك : أن تجعل فى موضع التام : إن كان مرفوعا ضميرَ المتكلم المرفوع ، وإن كان منصوبًا ضميرَه المنصوبَ ، وتُبْدِل من الناقص أسماً بمعناه فى العَقْل وعدمه ، فإن صحت المسألة بعد ذلك فهى صحيحة قبله ، وإلا فهى فاسدة ، فلا يجوز « أَعْجَبَ زَيْدٌ مَا كَرِهَ عَمْرٌو » إن أوقعت « ما » على مالا يعقل ؛ لأنه لايجوز : أَعْجَبْتُ الثوبَ ، ويجوز نصب زيد ؛ لأنه يجوز : أَعْجَبَنِي الثوبُ ، فإن أوقعت « ما » على أنواع مَنْ يعقل جاز رفعه ؛ لأنه يجوز : أَعْجَبْتُ النساءَ ؛ وتقول « أمكن المسافرَ السفرُ » بنصب المسافر ؛ لأنك تقول : أمْـكَنَنِي السَّفَرُ ، ولا تقول : أمْـكَنْتُ السَّفَرَ ، والله أعلم .

والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صـلة الموصول « دائبا » حال من ضمير المتـكلم الواقع فاعلا فى قوله دعوت « فأجابوا » الفاء حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، أجاب : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وواو الجماعة فاعل مبنى على السكون فى محل رفع

الشاهد فيه : قوله « ربه فتية » حيث أعاد الضمير على « فتية » وهو متأخر عن الضمير لفظا ومعنى ، أما لفظا فواضح ، وأما معنى فلأن فتية مميز للضمير ومبين له ومزيل لإبهامه ، ورتبة المميز متأخرة عما يميزه ضرورة . وساغ هذا التأخر ههنا للضرورة ، إذ لو قدمنا التمييز لفصلنا بين رب ومجرورها ، وهو غير جائز .

وأنت إذا تأملت فى هذا الشاهد وجدت الضمير مفردا مع أن التمييز جمع ، فهذا يدل على أن الضـمير المجرور برب يجب أن يكون مفردا ، وإن كان تمييزه مثنى أو مجموعا ، كما يجب أن يكون مذكرا ، ولو كان تمييزه مؤنثا ، وهذا مذهب البصريين ، وقد ذهب الـكوفيون إلى أنه يجوز فى الضمير أن يطابق المميز؛ ولـكنهم محجوجون بأن ماذهبوا إليه لم يرد به سماع عن العرب

النائب عن الفاعل

(يَنُوبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلِ)حُذِف لغرض : إما لفظى ؛ كالإيجاز ، وتصحيح النظم ؛ أو معنوىّ ؛ كالعِلْم به ، والجهل ، والإبهام ، والتعظيم ، والتحقير ، والخوف منه ، أو عليه ، وسيأتى أنه ينوب عن الفاعل أشياء غير المفعول به ، لكن هو الأصل فى النيابة عنه (فِيمَا لَهُ) من الأحكام ؛ كالرفع ، والعُمْدية ، ووجوب التأخير ، وغير ذلك (كَنِيلَ خَيْرُ نَائِلِ) فخير : نائب عن الفاعل المحذوف ؛ إذ الأصل نالَ زَيْدٌ خَيْرَ نائل ، نَعَم النيابةُ مشروطة بأن يغير الفعل عن صيغته الأصلية إلى صيغة تؤذن بالنيابة (فَأَوَّلَ الْفِعْلِ) الذى تبنيه للمفعول (اُضْمُمَنْ) مطلقاً (وَ) الحرف (الْمُتَّصِلْ بِالآخِرِ) منه (اكْسِرْ فِى مُضِيٍّ كَوُصِلْ) ودُحْرِجَ (وَاجْعَلْهُ) أى : المتصل بالآخر (مِنْ مُضَارِعٍ مُنْفَتِحَا كَيَنْتَحِى الْمَقُولِ فِيهِ) عند البناء للمفعول (يُنْتَحَى ، وَ) الحرف (الثَّانِيَ التَّالِيَ تَا الْمُطَاوَعَهْ) وشبهها من كل تاء مزيدة (كَالْأَوَّلِ اجْعَلْهُ بِلاَ مُنَازَعَهْ) تقول : تُدُحْرِجَ الشَّىْء ، وَتُغُوفِلَ عن الأمر ، بإتباع الثانى للأول فى الضم .

(وَثَالِثُ) الفعل (الَّذِى)بدىء (بِهَمْزِ الْوَصْلِ * كَالْأَوَّلِ اجْعَلَنَّهُ كَاسْتُحْلِى) الشرابُ، واستخرج المال ، فتتبع الثالثَ أيضاً للأول فى الضم .

(وَاكْسِرْ أَوِ اشْمِمْ فَا) فِعل (ثُلَاثِىٍّ أُعِلّْ * عَيْناً) واو يا كان أو يائيا ، فقد قرىء : « وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِى مَاءَكِ وَيَاسَمَاءُ أَقْلِعِى وَغِيضَ الْمَاءُ » بهما ، والإشمام : هو الإتيان على الفاء بحركة بين الضم والكسر ، وقد يسمى رَوْماً (وَضَمٌّ جا) فى بعض اللغات (كَبُوعَ) وحُوكَ (فَاحْتُمِلَ) كقوله :

٣٨٣ — لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئاً لَيْتُ لَيْتَ شَبَاباً بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ

---

٣٨٣ — نسب العينى هذا الشاهد إلى رؤبة بن العجاج . وقد راجعت ديوان أراجيز رؤبة ابن العجاج فوجدت فى زيادته أبياتا منها هذا البيت وهى قوله :

يَاقَوْمِ قَدْ حَوْقَلْتُ أَوْ دَنَوْتُ وَبَعْضُ حِيقَالِ الرِّجَالِ الْمَوْتُ

مَالِي إِذَا أَجْذِبُهَا صَأَيْتُ أَكِبَرٌ قَدْ عَالَنِى أَمْ بَيْتُ

... ...

لَيْتَ ، وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتُ ... لَيْتَ شَبَابًا ... ... البيتَ

وقد روى أبو على القالى فى أماليه (ج ١ ص ٢٠ طبع دار الكتب) البيتين الأوّل والثانى من هذه الأبيات ، ولم ينسبهما لأحد ، وروى صدر الأوّل

* أَقُولُ إِذْ حَوْقَلْتُ أَوْ دَنَوْتُ *

وقال أبو عبيد البكرى فى شرح الأمالى (ج ١ ص ٩٧) « هذا الراجز يصف جذبه للدلو » اهـ ، ولم يعينه

اللغة : «حوقلت» تقول : حوقل الرجل ؛ إذا ضعف وأصابه الكبر ، والواو زائدة للإلحاق بدحرج ، وأصله حقل ، وقد قالوا : أصابت الدابة حقلة ــ بفتح الحاء وسكون القاف ــ وهى داء يأخذ من أكل التراب ، وقالوا: حقلت الدابة ــ كسمع ــ وتقول : حوقل الرجل ، إذا قال : لاحول ولاقوّة إلابالله ، والواوههنا ليست زائدة ، لأنها مأخوذة فى نحت الفعل كما أخذت الحاء والقاف واللام من أصل الجملة المراد حكايتها «حيقال » هومصدر حوقل ، مثل دحراج مصدر دحرج « أجذبها » أراد أنزع الدلو من البئر « صأيت » صحت ، من قولهم : صأى الفرخ ، إذا سمعت له صوتا ضعيفا ، وأراد الراجز أنينه من ثقل الدلو ، وقوله « قد عالنى » معناه غلبنى وقهرنى ، ومنه قولهم : عيل صبر فلان ، وقالت تماضر الخنساء

* وَيَكْفِي الْعَشِيرَةَ مَا عَالَهَا *

وقد روى القالى فى مكانه « غيرنى » وقوله « أم بيت » يريد أم زوجة ، وذلك لأن العزب أقوى وأشدّ ، كما قال الآخر :

خُذْهَا وَأَعْطِ عَمَّكَ السَّجِيلَهْ ... إِنْ لَمْ يَكُنْ عَمُّكَ ذَا حَلِيلَهْ

السجيلة : الدلو الضخمة ؛ وأنشد يعقوب فى مثله :

أَمَا وَرَبِّ بِئْرِكُمْ وَمَائِهَا ... وَالْعَرْمَضِ اللَّازِقِ فِى أَرْجَائِهَا
لَأَتْرُكَنَّ أَيِّمًا بِدَائِهَا

يقول : لا أعرض للتزوّج فأضعف عن العمل ، وقال الآخر فى هذا المعنى :

قَدْ كُنْتُ بِالشَّنَّةِ ذَا طِمَاحِ ... عَلَى رُءوسِ النَّهَلِ الضَّوَاحِى
إِنْ لَمْ يَكُنْ غَيَّرَنِي نِكَاحِى

الشنة : الدلو الخلق والقربة الخلق ، يقول : قدكنت قويا على أن أسقى إبلى قبلا ، وهو أن يسقى

وكقوله :

٣٨٤ — حُوكَتْ عَلَى نِيرَيْنِ إِذْ تُحَاكُ تَخْتَبِطُ الشَّوْكَ وَلاَ تُشَاكُ

على رءوسها حين ترد ، ولم يكن قرى لها قبل فى الحوض ، ويقال لامرأة الرجل : قعيدته ، وقعيدة بيته ، وزوجه ، وزوجته (وأنكر هذه الأصمعى ، وأثبتها يعقوب بن السكيت) ودليلها قول الفرزدق :

وَإِنَّ ٱلَّذِى يَسْعَى لِيُفْسِدَ زَوْجَتِى كَسَاعٍ إِلَى أُسْدِ الشَّرَى يَسْتَبِيلُهَا

وهى أيضا بعله ، و بعلته ، و بيته ، وشهلته ، وجثلته ، ومعزّبته ، وحو بته ، وقول الراجز فى بيت الشاهد « ينفع شيئا ليت » قد قصد لفظ هذه الأداة فصيرها اسما وأعربها وجعلها فاعلا ، ومثل ذلك قول الشاعر :

لَيْتَ شِعْرِى ، وَأَيْنَ مِنِّىَ لَيْتٌ إِنَّ لَيْتاً وَإِنَّ لَوًّا عَنَاءُ

وقول الآخر :

أُلاَمُ عَلَى لَوٍّ ، وَلَوْ كُنْتُ عَالِمًا بِأَذْنَابِ لَوٍّ لَمْ تَفُتْنِى أَوَائِلُهْ

الإعراب : « ليت » حرف تمن ونصب ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « وهل » الواو اعتراضية حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، هل : حرف استفهام يراد منه ههنا الإنكار ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « ينفع » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة « شيئا » مفعول مطلق ؛ فإن معناه هل ينفع شيئا من النفع ، منصوب بالفتحة الظاهرة « ليت » فاعل ينفع مرفوع بالضمة الظاهرة « ليت » حرف تمن ونصب أكد به ليت الأولى تأكيدا لفظيا « شبابا » اسم ليت الأولى ، منصوب بالفتحة الظاهرة « بوع » فعل ماض مبنى للمجهول ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى شبابا ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل فى محل رفع خبر ليت « فاشتريت » الفاء حرف عطف ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، اشتريت : فعل وفاعل ، والجملة من الفعل وفاعله فى محل رفع عطف على الجملة الواقعة خبرا لليت .

الشاهد فيه : قوله « بوع » وذلك أنه فعل ماض معتل العين يائيها ، وقد جاء به الراجز على لغة من يخلص ضم الفاء ، فانقلبت الياء واوا ، وإخلاص ضم الفاء لغة قوم منهم من حكى الشارح ، ومنهم بعض بنى تميم و بنو ضبة ، وحكيت عن هذيل .

٣٨٤ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سابق أو لاحق .

اللغة : « حوكت » نسجت ، وتقول : حاك الثوب يحوكه حوكا وحياكة ؛ إذا نسجه ،

... ...

ومن المجاز قولهم : حاك الشاعر الشعر يحوكه حوكا ، وحاك المطر الرياض يحوكها حوكا ، ويقال : هذا على حوك هذا ؛ إذا كان مثله فى الهيئة أو السن « نيرين » النير بكسر النون بعدها ياء مثناة ـ لحمة الثوب ، وهو أيضا العلم للثوب ، ويقال : هـذا ثوب ذو نيرين ؛ إذا كان محكما قد نسج على لحمتين ، وقد قالوا من ذلك : هذا رجل ذو نيرين ، إذا كان شديدا محكما ، وهذا رأى ذو نيرين ، وهذه حرب ذات نيرين ، يريدون أنها شديدة ، وقالوا : هذه ناقة ذات نيرين ، وذات أنيار ؛ إذا كان عليها سحائف من شحم ؛ قال الطرماح :

عَدَا عَنْ سُلَيْمَى أَنَّنِي كُلَّ شَارِقٍ ... أَهُزُّ لِحَرْبٍ ذَاتِ نِيرَيْنِ أَلَّتِي

وقال حميد بن ثور الهلالى :

ضِنَاكٌ عَلَى نِيرَيْنِ أَضْحَى لِدَاتُهَا ... بَلِينَ بِلَى الرَّيْطَاتِ وَهْىَ جَدِيدُ

وقالوا : هذا ثوب منير ـ بزنة معظم ـ إذا كان منسوجا على نيرين ، ويروى فى مكان هذه الكلمة « حوكت على نولين » وهو مثنى نول ، والنول ـ بفتح فسكون ـ الخشبة التى يلف عليها الحائك الشقة حين يريد نسجها « تحاك » مضارع مبنى للمجهول ماضيه المبنى للمعلوم حاك ، ومعناه نسج كما تقدّم « تختبط الشوك » تضربه بعنف « ولا تشاك » لا يدخل فيها الشوك ولا يضرها ، وتشاك : مضارع مبنى للمجهول وماضيه المبنى للمعلوم شاكه ، وتقول : شاكه يشوكه ؛ إذا أدخل فى جسده شوكة ، وبابه قال ، وشاكته الشوكة ـ من باب قال أيضا ـ دخلت فى جسده .

المعنى : وصف ملحفة أو حلة بأنها محكمة النسج تامة الصفاقة ؛ فعبر عن ذلك بأنها نسجت على نولين فهى صفيقة جدّ صفيقة فإذا اصطدمت بالشوك ولو كان اصطدامها عنيفا لم يؤذها ذلك ولم ينشب فيها الشوك ولم يعلق بها .

الإعراب : « حوكت » حوك : فعل ماض مبنى للمجهول ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء علامة التأنيث ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى « على » حرف جرّ « نيرين » مجرور بعلى ، وعلامة جره الياء المفتوح ماقبلها المكسور مابعدها لأنه مثنى ، والنون عوض عن التنوين فى الاسم المفرد ، والجار والمجرور متعلق بحوك « إذ » ظرف زمان مبنى على السكون فى محل نصب بحوك « تحاك » فعـل مضارع مبنى للمجهول مرفوع بالضمة الظاهرة ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل فى محل جرّ باضافة إذ إليها « تختبط » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى « الشوك » مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة « ولا » الواو عاطفة ، لا : نافية « تشاك » فعل مضارع مبنى للمجهول مرفوع بالضمة الظاهرة ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره

(تنبيه) : أشار بقوله « فاحتمل » إلى ضعف هذه اللغة بالنسبة للغتين الأُولَيَيْن ، وتُعْزَى لبنى فَقْعَس و بنى دُبَيْر .

(وَإِنْ بِشَكْلٍ) من هذه الأشكال (خِيفَ لَبْسٌ يُجْتَنَبْ) ذلك الشكلُ ويُعدل إلى شكل آخر لا لبس فيه ؛ فإذا أسند الفعل الثلاثى المعتل العين ـ بعد بنائه للمفعول ـ إلى ضمير متكلم أومخاطب ؛ فإن كان يائيا كبَاعَ من الْبَيْع اجْتُنِب كسره وعُدل إلى الضم أو الإشمام ؛ لئلا يلتبس بفعل الفاعل ، نحو : بِعْتُ الْعَبْدَ ؛ فإنه بالكسر ليس إلاَّ ، و إن كان واو يا كَسَامَ من السَّوْم اجتنب ضمه وعدل إلى الكسر أو الإشمام ؛ لئلا يلتبس بفعل الفاعل ، نحو : سُمْتُ الْعَبْدَ ، فإنه بالضم ليس إلا .

(تنبيه) : ما ذكره من وجوب اجتناب الشكل الملبس على ماهو ظاهر كلامه هنا وصرح به فى شرح الكافية لم يتعرض له سيبويه[1] ، بل ظاهر كلامه جواز الأوجه الثلاثة مطلقا ، ولم يلتفت للإلباس ؛ لحصوله فى نحو مُخْتَار وتضارّ ، نعم الاجتناب أولى وأرجح .

(وَمَا لِبَاعَ) ونحوِه من جواز الضم والكسر والإشمام (قَدْ يُرَى لِنَحْوِ حَبّ) وَرَدّ ؛ من كل فعل ثلاثى مضاعف مدغم ، لكن الأفصح هنا الضم ، حتى قال بعضهم : لايجوز غيره ، والصحيح الجواز ؛ فقد قرأ علقمة « رِدَّتْ إِلَيْنَا » «وَلَوْ رِدُّوا » .

هى عائد إلى الحلة الموصوفة ، وجملة « تختبط الشوك » لامحل لها من الإعراب مستأنفة ، وجملة « لاتشاك » لا محل لها من الإعراب أيضا معطوفة على الجملة الاستئنافية .

الشاهد فيه : قوله « حوكت » فإنه فعل ماض مبنى للمجهول ، وهو معتل العين واوى ، وقد جاء به الراجز على لغة من يخلص الضمة فى فاء الفعل ، وهذه لغة من ذكرنا من العرب فى شرح الشاهد السابق .

(١) اعلم أن المحقق الرضى قد ذهب إلى مثل ماذهب إليه ابن مالك (وهما متعاصران ؛ إذ وفاة ابن مالك فى عام ٦٧٢ من الهجرة ، ووفاة الرضى فى عام ٦٨٨ من الهجرة) حيث قال[1] : « فإذا سقط العين فى المبنى للمفعول باتصال الضمير المرفوع ؛ فإن قام قرينة جاز لك إخلاص الضم فى الواوى و إخلاص الكسر فى اليائى ، نحو عدت يامريض و بعت ياعبد ، و إن لم تقم قرينة نحو بعت وعدت ؛ فالأولى أنه لابد لك فى الواوى من إخلاص الكسر أو الإشمام ، وفى اليائى من إخلاص الضم أو الإشمام ؛ لئلا يلتبس بالمبنى للفاعل ، وظاهر كلام السيرافى أنه لايجب فيه الفرق ، بل يغتفر فيه الالتباس ؛ لقلة وقوع مثله » اه .

---

(١) انظر شرح الرضى على الكافية (٢ — ٢٥٢)

(وَمَا لِفَا بَاعَ) ونحوه من جواز الأوجه الثلاثة ثابتٌ (لِمَا الْعَيْنُ تَلِي * فِي) كل فعل على وزن افتعل أو انفعل ، نحو (اخْتَارَ وانْقَادَ وَشِبْهِ يَنْجَلِي) ؛ فتقول : اخْتُورَ وانْقُودَ ، واختير وانقيد ، بضم التاء والقاف ، وكسرهما ، والإشمام ، وتُحَرِّكُ الهمزة بحركتهما .

(وَقَابِلٌ) للنيابة (مِنْ ظَرْفٍ أَوْ مِنْ مَصْدَرِ * أَوْ) مجرور (حَرْفِ جَرٍّ بِنِيَابَةٍ حَرِى) أى : حقيق ، ومالا فلا ، فالقابل للنيابة من الظروف والمصادر هو المتصرف المختص ؛ نحو صِيمَ رَمَضَان ، وجُلِسَ أمام الأمير ، « فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ » ؛ بخلاف اللازم منهما ، نحو عِنْدَ و إذا وسُبْحَان ومَعَاذ ؛ لامتناع الرفع ، وأجاز الأخفش جُلِسَ عندك ، و بخلاف المبهم نحو صِيمَ زَمَانٌ ، وَجُلِسَ مكان ، وسِيرَ سَيْرٌ ؛ لعدم الفائدة ؛ فامتناع سِيرَ على إضمار السير أحقُّ ، خلافا لمن أجازه .

فأما قوله :

٣٨٥ — وَقَالَتْ مَتَى يُبْخَلْ عَلَيْكَ وَيُعْتَلَلْ   يَسُؤْكَ وَإِنْ يُكْشَفْ غَرَامُكَ تَدْرَبِ

---

٣٨٥ — نسب هذا البيت لامرىء القيس بن حجر الكندى ، ونسب لعلقمة بن عبدة ، وهو علقمة الفحل ، وذلك لأن لكل واحد منهما قصيدة على هذا الروى ، وقد قالا قصيدتيهما فى معنى واحد وعرضاها للمفاضلة بينهما ، وقد أدخل الرواة كثيرا من أبيات كل قصيدة فى الأخرى؛ وأول قصيدة امرىء القيس قوله :

خَلِيلَيَّ مُرَّا بِي عَلَى أُمِّ جُنْدَبِ   لِنَقْضِيَ حَاجَاتِ الْفُؤَادِ الْمُعَذَّبِ

فَإِنَّكُمَا إِنْ تَنْظُرَانِيَ سَاعَةً   مِنَ الدَّهْرِ تَنْفَعْنِي لَدَى أُمِّ جُنْدَبِ

أَلَمْ تَرَ أَنِّي كُلَّمَا جِئْتُ طَارِقاً   وَجَدْتُ بِهَا طِيباً وَإِنْ لَمْ تَطَيَّبِ

عَقِيلَةُ أَخْدَانٍ لَهَا لاذَمِيمَةٌ   وَلاَ ذَاتُ خَلْقٍ إِنْ تَأَمَّلْتَ جَأْنَبِ

تَبَصَّرْ خَلِيلِي هَلْ تَرَى مِنْ ظَعَائِنٍ   سَلَكْنَ ضُحَيًّا بَيْنَ حَزْمَىْ شَعَبْعَبِ

وأول قصيدة علقمة بن عبدة الفحل قوله :

ذَهَبْتَ مِنَ الْهِجْرَانِ فِى كُلِّ مَذْهَبِ   وَلَمْ يَكُ حَقًّا كُلُّ هٰذَا التَّجَنُّبِ

... ...

لَيَالِيَ لاَ تَبْلَى نَصِيحَةُ بَيْنِنَا لَيَالِيَ حَلُّوا بِالسِّتَارِ فَغُرَّبِ

مُبَتَّلَةٌ كَأَنَّ أَنْضَاءَ حَلْيِهَا عَلَى شَادِنٍ مِنْ صَاحَةٍ مُتَرَبِّبِ

مُحَالٌ كَأَجْوَازِ الجَرَادِ وَلُؤْلُؤٌ مِنَ الْقَلَعِيِّ وَالْكَبِيسِ الْمُلَوَّبِ

إِذَا أَلْحَمَ الْوَاشُونَ لِلشَّرِّ بَيْنَنَا تَبَلَّغَ رَاسِي الحُبِّ غَيْرَ الْمُكَذَّبِ

اللغة : «أم جندب» اسم امرأة من طيء يروى الأصمعى أن امرأ القيس تزوّجها ، فلما بات عندها لم تحمده ، ففركته ، ونزل به علقمة بن عبدة ، فتذاكرا الشعر وادّعاه كل واحد منهما على صاحبه ، فقال له علقمة : قل شعرا تمدح فيه فرسك والصيد وأقول مثله ، وهذه هى الحكم بينى و بينك ، فقالا هاتين القصيدتين ، وقوله « لنقضى حاجات الفؤاد المعذب » يروى فى مكانه « لتقضى لبانات الفؤاد » ببناء الفعل للمجهول ، واللبانات : جمع لبانة ، وهى الحاجة ، ويروى «لنقض لبانات الفؤاد» بلا ياء «تنظرانى» تنتظرانى ، يقال: نظره ينظره ، بمعنى انتظره ينتظره ، وقوله « تنفعنى » الضمير المستتر فيه عائد إلى الساعة ، و يروى فى مكانه « ينفعنى » بالياء فالضمير المستتر عائد إلى الانتظار المفهوم من قوله تنظرانى ، يقول : إنكما إذا انتظرتمانى ساعة حتى أعرج فأسلم عليها نفعنى ذلك عندها ، وقوله « ألم تر أنى » روى الوزير أبو بكر « ألم تريانى » والطارق : الذى ينزل بالناس ليلا ، وكل من نزل بك ليلا فقد طرقك ، وقوله « وجدت بها طيبا » يريد رائحة فمها ، يقول : إننى كلما زرتها وجدت نشر فيها طيبا و إن كان فى الوقت الذى تتغير فيه الأفواه ، و يقال : أراد أن جسدها طيب الريح و إن لم تمس طيبا « عقيلة أخدان » العقيلة : الكريمة من النساء المخدرة ، و يقال للسيد : عقيلة قومه ، وعقيلة كل شيء : أكرمه ، و يروى فى مكانه «عقيلة أتراب» والأتراب : جمع ترب ، والترب ـ بكسر التاء وسكون الراء ـ الذى يولد مع الإنسان فى زمن واحد « لاذميمة » بالذال المعجمة ، يريد أنها غير مذمومة ، و يروى فى مكانه « لادميمة » بالدال المهملة ، يعنى أنها غير قصيرة حقيرة « ولا ذات خلق إن تأملت جأنب » الجأنب : الذى يجتنبه الناظر إليه و يحتقره ، و يقال : الجأنب الغليظ اللحم القصير ، يقول : إنها سيدة أترابها و إن خلقها مستحسن لمن ينظر إليه « تبصر خليلى » يريد أنعم نظرك « ظعائن » جمع ظعينة ، وهى المرأة إذا كانت فى الهودج ، وقال الخليل : الظعينة الجمل ، وسميت المرأة به لأنها راكبته « ضحيا » هو تصغير ضحى « بين حزمى شعبعب » الحزم : المكان الغليظ ، وهو أرفع من الحزن ، وشعبعب : اسم ماء ، و يقال : اسم موضع ، وهو يروى بعينين مهملتين و بغينين معجمتين «بالستار فغرب» الستار ـ بكسر السين المهملة ـ جبل بأجأ ، وهو أيضا ناحية بالبحرين

... ...

ذات قرى تزيد على مائة ، وهو أيضا جبل بالعالية فى ديار بنى سليم ، وهو أيضا أحد واديين فى ديار بنى ربيعة ، يقال لأحدهما الستار الأغبر وللآخر الستار الجابرى وفيهما عيون فوّارة تسقى نخيلا كثيرة ، وعرب : موضع ، ولم يذكره ياقوت « مبتلة » هى البكر « أنضاء حليها » الأنضاء : جمع نضـو ، والمراد به ههنا البالى من حليها « شادن » الشادن : ولد الظبية « صاحة » هى جبل وهضاب حمر تجاور العقيق بالمدينة « مترب » مذعور خائف « محال » هو نوع من أنواع الحلى « الكبيس » حلى مجوّف يحشى جوفه طيبا « الملوب » الملوىّ « إذا ألحم الواشون » يريد أنهم إذا نسجوا الشر بيننا « راسى الحب » هو راسخه . وقوله فى بيت الشاهد « غرامك » الغرام ههنا من قولك : هو مغرم بالنساء أى معنى بهنّ شديد الحب لهنّ ، ويقع الغرام على العذاب اللازم أيضا « تدرب » تعتاد ، والدربة ــ بضم الدال المهملة ــ العادة ، وتقول : قد درب فى عمله ــ من باب فرح ــ وتقول : دربت البازى وغيره ــ بتضعيف الراء ــ إذا عوّدته ، ويروى :

وَقَالَتْ : مَتَى نَبْخَلْ عَلَيْكَ وَنَعْتَلِلْ نَسُؤْكَ ، وَإِنْ نَــكْشِفْ غَرَامَكَ تَدْرَبِ

ولا شاهد فى البيت حينئذ

الإعراب : « قالت » قال : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث دالة على أن الفاعل مؤنث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى «متى» اسم شرط جازم يجزم فعلين الأوّل فعل الشرط والثانى جوابه وجزاؤه «يبخل» فعل مضارع مبنى للمجهول فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه السكون «عليك» جار ومجرور متعلق بيعتلل ، وهو نائب فاعله «ويعتلل» الواو حرف عطف ، يعتلل : فعل مضارع مبنى للمجهول معطوف على يبخل مجزوم وعلامة جزمه السكون ، ونائب فاعله ضمير مستتر يعود على المصدر المحلى بأل العهدية المفهوم جنسه من هذا الفعل ، وكأنه قال: ويعتلل الاعتلال المعهود ، أو الضمير عائد على المصدر الموصوف بعليك المحذوف المدلول عليه بالمذكور قبله ، وكأنه قال : ويعتلل اعتلال عليك ، وسيأتى لهذا إيضاح فى بيان الاستشهاد بالبيت « يسؤك » يسؤ : فعل مضارع جواب الشرط مجزوم بمتى ، وعلامة جزمه السكون ، والكاف ضمير المخاطب مفعول به مبنى على الفتح فى محل نصب « وإن » الواو عاطفة ، إن : حرف شرط جازم يجزم فعلين الأوّل فعل الشرط والثانى جوابه وجزاؤه « يكشف » فعل مضارع مبنى للمجهول فعل الشرط ، مجزوم بإن وعلامة جزمه السكون «غرامك » غرام : نائب فاعل ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه ، مبنى على الفتح فى محل جر « تدرب » فعل مضارع جواب الشرط مجزوم بإن وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر لأجل الروى

الشاهد فيه : قوله « ويعتلل » فان ابن درستويه وجماعة من النحاة زعموا أن النائب عن الفاعل ضمير مستتر عائد إلى مصدر هذا الفعل المفهوم منه ، والتقدير : ويعتلل هو : أى اعتلال ، وذهبوا إلى أن ذلك يدل على جواز نيابة المصدر المبهم ؟ لأنه إذا ثبت بهذا البيت صحة نيابة ضمير

فمعناه ويعتلل هو : أى الاعتلال المعهود ، أو اعتلالٌ عليك ، فحذف «عليك» ؛ لدلالة عليك الأوّل عليه ، كما هو شأن الصفات المخصِّصة ، وبذلك يوجه « وَحِيلَ بَيْنَهُمْ (١) » وقوله :

هذا المصدر المبهم فان نيابة المصدر المبهم نفسه أولى وأحق بالجواز ؛ والجمهور على أن هذا البيت ليس على التخريج الذى ذكروه ؛ لأن نيابة المصدر المبهم لاتفيد شيئا ، بل الضمير المستتر النائب عن الفاعل عائد إلى مصدر محلى بأل العهدية معهود بين المتكلم والمخاطب ، لا المصدر المفهوم من الفعل ، لأنه لو كان عائدا على المصدر المفهوم من الفعل لم يفد شيئا جديدا لم يفده الفعل ، و إنما فهم جنس هذا المصدر من الفعل ، فأما شخصه فمعهود معلوم بين المتكلم والمخاطب ، أو الضمير المستتر النائب عن الفاعل راجع إلى مصدر موصوف بصفة محذوفة لدلالة ما قبله عليها ، وهذا المصدر مفهوم جنسه أيضا من الفعل ، ولكن شخصه معهود بالوصف بين المتكلم والمخاطب ، والتقدير و يعتلل هو : أى اعتلال عليك ؛ فالموصوف بعليك المحذوف هو المصدر ، لا الضمير ، والضمير راجع إلى المصدر الموصوف ، ونحن نعلم أن الصفة يجوز حذفها إذا دلّ عليها دليل ، وذلك نحو قوله تعالى : (فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزْنًا) فإن المراد لانقيم لهم وزنا نافعا ؛ فحذفت الصفة لدلالة ماقبلها عليها ، وهو قوله تباركت أسماؤه : (وَأَمَّا مَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَٰئِكَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ)

(١) يريد الشارح المحقق أن هذه الآية مثل بيت الشاهد السابق فى أن نائب الفاعل فى كل منهما ضمير مستتر عائد إلى المصدر المقترن بأل العهدية المفهوم جنسه من الفعل السابق ، والتقدير : وحيل هو : أى الحول المعهود ، أو نائب الفاعل فى كل منهما ضمير مستتر عائد إلى المصدر الموصوف بالظرف ، والتقدير : وحيل هو : أى حول بينهم ، والفرق بين هذه الآية و بيت امرىء القيس على الوجه الثانى أن الصفة التى يوصف بها المصدر فى بيت امرىء القيس محذوفة يدل عليها الظرف السابق ، على ماتقدّم بيانه ، وأما الآية فالصفة مذكورة وهى قوله سبحانه : (بينهم) فهى من حذف الموصوف و بقاء الصفة مع عدم صلاحية الصفة لمباشرة العامل

فإن قلت : فما السرّ فى ألا تجعلوا الظرف المذكور نائبا عن الفاعل ، وفى أنكم قد جعلتم نائب الفاعل ضميرا مستترا ، وجعلتم الآية من باب حذف الموصوف و بقاء الصفة مع عدم صلاحية الصفة لمباشرة العامل ؟

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : إن (بينكم) من الظروف التى لاتخرج عن النصب على الظرفية إلا إلى الجر بمن ؛ فهو ظرف غير متصرّف ، وقد علمت أن مذهب الجمهور أنه لا يجوز أن ينوب الظرف غير المتصرف مناب الفاعل ، فمن أجل هذا لم نرتض أن يكون (بينكم) فى الآية الكريمة نائب فاعل لحيل ؟

فأما إذا جريت على مذهب الأخفش الذى يجوّز نيابة الظرف غير المتصرف عن الفاعل فانه يجوز أن يكون (بينكم) نائبا عن الفاعل

٣٨٦ — فَيَالَكَ مِنْ ذِى حَاجَةٍ حِيلَ دُونَهَا وَمَا كُلُّ مَا يَهْوَى أُمْرُؤٌ هُوَ نَائِلُه

ومن هنا تعلم أن هذا التخريج الذى ذكرناه فى الآية الكريمة يردّ به مذهب ابن درستويه ومن معه الذين يجعلون نائب الفاعل ضميرا مستترا عائدا على المصدر المفهوم من الفعل ، و يجوزون بناء على ذلك أن ينوب المصدر المبهم عن الفاعل، و يرد به أيضا مذهب الأخفش الذى يجعل (بينكم) نائب فاعل ، و يجوز بناء على هذا نيابة الظرف غير المتصرف . وحاصل الردّ على المذهبين أنا نمنع أن يكون نائب الفاعل واحدا مما ذكر الفريقان ؛ فليس النائب ضميرا مستترا عائدا على المصدر المبهم المفهوم من الفعل ، ولا هو قوله (بينكم) ، بل نائب الفاعل ، كما قلنا ، ضمير مستتر عائد على مصدر مختص إما بأل العهدية ، و إما بالوصف ، وهذا ظاهر إن شاء الله

٣٨٦ — هذا البيت لطرفة بن العبد البكرى من قصيدة له لامية أوّلها قوله :

أَتَعْرِفُ رَسْمَ ٱلدَّارِ قَفْرًا مَنَازِلُهْ كَجَفْنِ الْيَمَانِى زَخْرَفَ الْوَشْىَ مَاثِلُهْ
بِتَثْلِيثَ أَوْ نَجْرَانَ أَوْ حَيْثُ تَلْتَقِى مِنَ النَّجْدِ فى قِيعَانِ جاسٍ مَسَايِلُهْ
دِيَارُ سُلَيْمَى إِذْ تَصِيدُكَ بِالْمُنَى وَإِذْ حَبْلُ سَلْمَى مِنْكَ دَانٍ تَوَاصُلُهْ
وَإِذْ هِىَ مِثْلُ الرِّيمِ صِيدَ غَزَالُهَا لَهَا نَظَرٌ سَاجٍ إِلَيْكَ تُوَاغِلُهْ
غَنِينَا وَمَا نَخْشَى التَّفَرُّقَ حِقْبَةً كِلاَنَا غَرِيرٌ نَاعِمُ الْعَيْشِ بَاجِلُهْ

وقبل البيت المستشهد به بأبيات قوله :

وَقَدْ ذَهَبَتْ سَلْمَى بِعَقْلِكَ كُلِّهِ فَهَلْ غَيْرُ صَيْدٍ أَحْرَزَتْهُ حَبَائِلُهْ
كَمَا أَحْرَزَتْ أَسْمَاءُ قَلْبَ مُرَقِّشٍ بِحُبٍّ كَلَمْعِ الْبَرْقِ لاَحَتْ مَخَايِلُهْ
وَأَنْكَحَ أَسْمَاءَ الْمُرَادِىَّ يَبْتَغِى بِذَلِكَ عَوْفٌ أَنْ تُصَابَ مَقَاتِلُهْ
فَلَمَّا رَأى أَنْ لاَ قَرَارَ يُقِرُّهُ وَأَنَّ هَوَى أَسْمَاءَ لاَ بُدَّ قَاتِلُهْ
تَرَحَّلَ مِنْ أَرْضِ الْعِرَاقِ مُرَقِّشٌ عَلَى طَرَبٍ تَهْوِى سِرَاعًا رَوَاحِلُهْ
إِلَى السَّرْوِ أَرْضٍ سَاقَهُ نَحْوَهَا الْهَوَى وَلَمْ يَدْرِ أَنَّ الْمَوْتَ بِالسَّرْوِ غَائِلُهْ
فَغُودِرَ بِالْفَرْدَيْنِ أَرْضٍ نَطِيَّةٍ مَسِيرَةَ شَهْرٍ دَائِبٍ لاَ يُوَاكِلُهْ
فيَالَكَ مِنْ ذِى حَاجَةٍ حِيلَ دُونَهَا وَمَا كُلُّ . . . البيت ، و بعده :
لَعَمْرِى لَمَوْتٌ لاَ عُقُوبَةَ بَعْدَهُ لِذِى الْبَثِّ أَشْفَى مِنْ هَوًى لاَ يُزَايِلُهْ

... ...

فَوَجْدِى بِسَلْمَى مِثْلُ وَجْدِ مُرَقِّشٍ بِأَسْمَاءَ إِذْ لاَ تَسْتَفِيقُ عَوَاذِلُهْ

قَضَى نَحْبَهُ وَجْدًا عَلَيْهَا مُرَقِّشٌ وَعُلِّقْتُ مِنْ سَلْمَى خَبَالاً أُمَاطِلُهْ

اللغة : « أتعرف رسم الدار ــ إلخ » الرسم : أثر الديار ، أو هو خاصّ بما لاشخص له من الآثار ، والقفر : الخالى من السكان ، والجفن : غمد السيف ، واليمانى : المنسوب إلى اليمن ، وأراد به السيف ، وزخرف : حسن ورقش ، والوشى : النقش ، وماثله : صانعه ، ويروى صدر هذا البيت هكذا :

* أَتعْرِفُ قَفْرَ الدَّارِ رَسْماً مَنَازِلُهْ *

وقوله « بتثليث أو نجران ــ إلخ » تثليث : موضع بالحجاز قرب مكة ، وفيه يقول أعشى باهلة :

وَجَاشَتِ النَّفْسُ لَمَّا جَاءَ فَلُّهُمُ وَرَاكِبٌ جَاءَ مِنْ تَثْلِيثَ مُعْتَمِرُ

ونجران : من مخاليف اليمن من ناحية مكة ، والنجد : ما أشرف وارتفع من الأرض ، والقيعان : جمع قاع ، وهو أرض سهلة مطمئنة قد انفرجت عندها الجبال والآجام ، وجاس : موضع ذكره ياقوت وأنشد فيه هذه الأبيات ولم يعينه ، وقوله « ديار سليمى إذ تصيدك ــ إلخ » تصيدك : مضارع من الصيد ، وتقول : صاده يصيده صيدا ؛ إذا قنصه وأوقعه فى حبالته ، والمنى : جمع منية ــ بضم فسكون ــ وهى اسم لما يتمناه الإنسان ، والحبل : المراد به العهد ، والدانى : القريب ، وتواصله : يروى بفتح التاء وضم الصاد المهملة فهو مصدر مرفوع على أنه فاعل لدان ، ويروى بضم التاء وكسر الصاد المهملة فهو فعل مضارع فيه ضمير مستتر يعود إلى سلمى والضمير البارز مفعول به عائد إلى حبل سلمى ، والجملة فى محل رفع صفة لحبل سلمى أو حال منه ، وقوله « وإذ هى مثل الرئم ــ إلخ » الرئم : الظبى الخالص البياض ، وساج : ساكن ، وتقول : سجا الطرف يسجو ، إذا سكن ، وتواغله : تسارقه ، وقوله « غنينا وما نخشى التفرق ــ إلخ » غنينا : أقمنا ، وتقول : غنى فلان بالمكان يغنى ، إذا أقام ، وما نخشى : ما نخاف ، والتفرق : الفراق وانصداع الشمل ، وحقبة : أى سنة ، أو مدّة ، والغرير : الشابّ الذى لم يجرب الأمور ، وناعم العيش : يريد أنه فى رفاهية وسعادة ، وباجله : يريد أنه حسن الحال مخصب ؛ وقوله « وقد ذهبت سلمى ــ إلخ » أحرزته : أخذته وضبطته ، والحبائل : جمع حبالة ــ بضم الحاء المهملة ــ وهى المصيدة ، وهذا مثل ضربه لنفسه ، يقول : إن الحبائل لا تأخذ غير الصيد ، وكذلك الجمال والحسن لا يملكان غير أهل الصبابة ؛ وقوله « كما أحرزت أسماء قلب مرقش ــ إلخ » مرقش : هو عمرو بن سعد ابن مالك ، وهو مرقش الأكبر ، وهو عمّ مرقش الأصغر ، ومرقش الأصغر عمّ طرفة بن العبد

... ...

صاحب هذه الأبيات ؛ ولمع البرق : إضاءته ، ولاحت : ظهرت ، والمخايل : جمع مخيلة ، وهى السحابة التى تراها فتظن فيها مطرا ؛ وقوله « وأنكح أسماء المرادى — إلخ » أسماء هى بنت عوف المذكور آخر البيت ، وهو عم المرقش ، والمرادى : رجل من مراد زوجه عوف أسماء ابنته ، والمقاتل : جمع مقتل ، وهو مكان القتل ، يريد أن المرقش هوى ابنة عمه أسماء بنت عوف ، وأن عمه لم يمن عليه بتزويجها ، وزوجها لرجل من مراد ؛ وقوله « فلما رأى أن لاقرار — إلخ » يريد أن مرقشا لما رأى أنه لا يستطيع البقاء مع ما يداخله من حب أسماء غادر بلاد قومه ، وتهوى : تسرع ، والرواحل : جمع راحلة ، وهى الناقة يرتحلها المسافر ونحوه ، والسرو — بفتح السين المهملة وسكون الراء — منازل حمير بأرض اليمن ، وفيها يقول الأعشى ميمون :

وَقَدْ طُفْتُ لِلْمَالِ آفَاقَهُ عُمَانَ فَحِمْصَ فَأُورِيشَلَمْ
فَنَجْرانَ فَالسَّرْوَ مِنْ حِمْيَرٍ فَأَىَّ مَرَامٍ لَهُ لَمْ أَرُمْ

وقال عبد الله بن الحارث الهمدانى :

وَمَا رَحَلَتْ مِنْ سَرْوِ حِمْيَرَ نَاقَتِى لِيَحْجُبَهَا مِنْ دُونِ بَيْتِكَ حَاجِبُ

وقول طرفة فى أبيات الشاهد « فغودر بالفردين — إلخ » غودر : معناه ترك ، والفردان : مثنى فرد وهما من أرض نجران ؛ ونطية : بعيدة ، ودائبا : من الدأب ، وهو الاستمرار على الشىء ومواصلته ، ولايوا كله : لا يعاجزه ؛ وقوله « فيالك من ذى حاجة — إلخ » يا : هذه لمجرد التنبيه ، أو هى للنداء والمنادى بها محذوف ، ومثله قول امرىء القيس بن حجر الكندى :

وَبُدِّلْتُ قَرْحًا دَامِياً بَعْدَ صِحَّةٍ فَيَالَكِ مِنْ نُعْمَى تَحَوَّلْنَ أَبْؤُسَا

وقوله « لعمرى لموت لاعقوبة بعده — إلخ » البث : أشد الحزن ، ولا يزايله : لايفارقه ، والوجد : أشد الحب ، ولا تستفيق : لاتقصر ولا تكف ، والعواذل : جمع عاذلة ، وهى اللائمة ، والنحب : أصله الحاجة ، والمراد بهذه العبارة أنه مات ، والخبال : ذهاب العقل من الحب ، وأماطله : أسوف فيه

الإعراب : « يالك » يا : حرف تنبيه ، مبنى على السكون لامحل له من الإعراب ، لك : جار ومجرور متعلق بمحذوف تقديره : أدعو لك ، ويجوز أن تكون يا حرف نداء والمنادى محذوف ، والتقدير : ياهذا ، ولك على هذا الوجه جار ومجرور متعلق إما بمحذوف تقديره كما قدرناه و إما بنفس يا لما تتضمنه من معنى الفعل ، وهذه العبارة — وهى قولهم : يا لك — دالة على التعجب ، ومثلها بيت امرىء القيس الذى أنشدناه فى لغة البيت ؛ ومثلهما قول امرىء القيس أيضا :

فَيَالَكَ مِنْ لَيْلٍ كَأَنَّ نُجُومَهُ بِكُلِّ مُغَارِ الفَتْلِ شُدَّتْ بِيَذْبُلِ

والقابل للنيابة من المجرورات هو الذى لم يلزم الجار له طريقة واحدة فى الاستعمال ، كمذ ومنذ ورُبَّ وحروف القسم والاستثناء ونحو ذلك ، ولا دلّ على تعليل كاللام والباء ، وَمِنْ إذا جاءت للتعليل ، فأما قوله :

٣٨٧ — يُغْضِي حَيَاءً وَيُغْضَى مِنْ مَهَابَتِهِ فَلاَ يُكَلَّمُ إلاَّ حِينَ يَبْتَسِمُ

« من » حرف جر زائد مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « ذى » تمييز ، منصوب تقديرا منع من ظهور نصبه اشتغال المحل بالياء التى اقتضاها حرف الجر الزائد ، وهو مضاف و « حاجة » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « حيل » فعل ماض مبنى للمجهول ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه يعود إلى مصدر مختصّ بأل العهدية يدلّ الفعل السابق على جنسه ، والتقدير حيل هو : أى الحول المعهود ، وقوله «دونها » على هذا ظرف متعلق بحيل ، أو بمحذوف حال من ذلك الضمير ، والضمير مضاف إليه « وما » الواو للحال ، ما : حرف نفى مبنى على السكون لا محلّ له من الإعراب « كل » مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة «ما» اسم موصول مجرور محلا بالإضافة إلى كلّ « يهوى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدّرة على الألف منع من ظهورها التعذر « امرؤ » فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، والعائد ضمير متصل منصوب بيهوى محذوف ، والتقدير : ليس كل الذى يهواه امرؤ « هو » ضمير منفصل مبتدأ مبنى على الفتح فى محل رفع « نائله » خبر المبتدإ مرفوع بالضمة الظاهرة ، والضمير مضاف إليه ، والجملة من المبتدإ والخبر فى محل رفع خبر المبتدإ ، ويجوز أن تكون ما الأولى النافية عاملة عمل ليس على لغة أهل الحجاز فيكون « كل » اسم ما هذه ، وتكون جملة « هو نائله » فى محل نصب خبر ما النافية العاملة عمل ليس

الشاهد فيه : قوله «حيل دونها » فان من زعم أن المصدر المبهم يجوز أن يقع نائبا عن الفاعل يستشهد بهذا ويجعل نائب الفاعل ضميرا مستترا راجعا إلى المصدر المفهوم من الفعل الذى هو حيل ، وهذا غير مسلم عند الجمهور ؛ ومن زعم أن الظرف غير المتصرف يقع نائبا عن الفاعل يستشهد بهذا البيت لهذه العبارة ويزعم أن « دونها » نائب فاعل لحين ، وهذا غير مسلم عند الجمهور أيضا ؛ وعندهم أن نائب الفاعل ضمير مستتر عائد على المصدر ، لكن ليس المرجع هو المصدر المنكر المفهوم من الفعل ، بل المرجع مصدر مقترن بأل العهدية أو موصوف ، على نحو ماقررناه فى شرح الشاهد السابق

٣٨٧ — هذا البيت للفرزدق همام بن غالب بن صعصعة ، من قصيدة له يمدح فيها زين العابدين ابن الحسين بن على بن أبى طالب ، وكان الفرزدق قد حجّ بعد ما كبر وقد أتت له سبعون سنة ، وكان هشام بن عبد الملك قد حجّ فى هذا العام ، فرأى على بن الحسين فى غمار الناس فى الطواف ،

... ...

فقال : من هـذا الشاب الذى تبرق أسرّة وجهه كأنه مرآة صينية تتراءى فيها عذارى الحى وجوهها ؟ فقالوا : هـذا علىّ بن الحسين بن على بن أبى طالب ، ويقال : سأل رجل من الشاميين الذين صحبوا هشام بن عبد الملك فى حجه - وكان قد رأى رجلا أقبل على الناس فأفسحوا له وأعظموه - فقال : من هذا ؟ فقال له هشام : لا أعرفه ، وسمعه الفرزدق فقال : أنا أعرفه ، فقيل : من هو ؟ فقال :

هٰذَا الَّذِى تَعْرِفُ الْبَطْحَاءُ وَطْأَتَهُ ... وَالْبَيْتُ يَعْرِفُهُ وَالْحِلُّ وَالْحَرَمُ
هٰذَا ابْنُ خَيْرِ عِبَادِ اللّٰهِ كُلِّهِمِ ... هٰذَا التَّقِىُّ النَّقِىُّ الطَّاهِرُ الْعَلَمُ
هٰذَا ابْنُ فَاطِمَةٍ إِنْ كُنْتَ جَاهِلَهُ ... بِجَدِّهِ أَنْبِيَاءُ اللّٰهِ قَدْ خُتِمُوا
وَلَيْسَ قَوْلُكَ مَنْ هٰذَا بِضَائِرِهِ ... الْعُرْبُ تَعْرِفُ مَنْ أَنْكَرْتَ وَالْعَجَمُ
إِذَا رَأَتْهُ قُرَيْشٌ قَالَ قَائِلُهَا ... إِلَى مَكَارِمِ هٰذَا يَنْتَهِى الْكَرَمُ
يُغْضِى حَيَاءً وَيُغْضَى مِنْ مَهَابَتِهِ ... فَمَا يُكَلَّمُ ... ... البيت ، و بعده
بِكَفِّهِ خَيْزُرَانٌ رِيحُهُ عَبِقٌ ... مِنْ كَفِّ أَرْوَعَ فِى عِرْنِينِهِ شَمَمُ
يَكَادُ يُمْسِكُهُ عِرْفَانَ رَاحَتِهِ ... رُكْنُ الْحَطِيمِ إِذَا مَاجَاءَ يَسْتَلِمُ
مِنْ مَعْشَرٍ حُبُّهُمْ دِينٌ وَبُغْضُهُمُ ... كُفْرٌ وَقُرْبُهُمُ مَنْجًى وَمُعْتَصَمُ

اللغة : « البطحاء » أراد به بطحاء مكة ، وهى فى الأصل مسيل واسع فيه دقاق الحصى ، ويقال الأبطح أيضا ، والجمع الأباطح والبطاح « وطأته » موضع قدمه « بضائره » يريد أنه لايضره ولا ينقص منه « يغضى » فعل مضارع من الإغضاء ، والإغضاء فى الأصل : أن يقارب بين جفنى العين حتى لتكاد تنطبق « مهابته » المهابة : الهيبة ، والمهابة : الإجلال والتعظيم « يبتسم » الابتسام : أوائل الضحك .

المعنى : وصفه بالوقار والاحتشام وأنه شديد الإغضاء بسبب ما اتصف به من الحياء ، ثم وصفه بأنه مهاب يجله الناظر إليه والجالس فى حضرته فلا يبدأ أحد بكلامه ، ولكن ينتظرون حتى يروا ابتسامته فحينئذ يكلمونه .

الإعراب : « يغضى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدّرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو راجع إلى الممدوح « حياء » مفعول لأجله منصوب بالفتحة الظاهرة « ويغضى » الواو حرف عطف ، يغضى : فعل مضارع مبنى للمجهول مرفوع

فالنائب فيه ضمير المصدر كذلك ، على ما مر ، لا قوله من مهابته .

(تنبيهات) : الأول : ذكر ابن إياز أن الباء الحالية فى نحو « خرج زيد بثيابه » لاتقوم مقام الفاعل ، كما أن الأصل الذى تنوب عنه كذلك ، وكذلك المميز إذا كان معه مِنْ ، كقولك : طِبْتَ مِنْ نَفْسٍ ، فإنه لايقوم مقام الفاعل أيضاً ؛ وفى هذا الثانى نظر ؛ فقد نص ابن عصفور على أنه لايجوزأن تدخل مِنْ على المميز المنتصب عن تمام الكلام .

الثانى : ذهب ابن دُرُسْتُوَيْهِ والسُّهَيْلى وتلميذه الرّنْدِىّ إلى أن النائب فى نحو « مُرَّ

بضمة مقدّرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه يعود إلى مصدر مقترن بأل العهدية دلّ الفعل على جنسه ، والتقدير : و يغضى هو : أى الإغضاء المعهود ، أو الضمير عائد إلى مصدر موصوف بوصف محذوف يتعلق به قوله « من مهابته » الآتى ؛ وقوله « فما » الفاء تفريعية ، حرف مبنى على الفتح لامحلّ له من الإعراب ، ما : نافية حرف مبنى على السكون لامحلّ له من الإعراب « يكلم » فعل مضارع مبنى للمجهول ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه يعود إلى الممدوح « إلا » أداة استثناء ملغاة ، حرف مبنى على السكون لامحلّ له من الإعراب « حين » ظرف زمان ناصبه قوله « يكلم » الماضى « يبتسم » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه راجع إلى الممدوح أيضا ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل جرّ بإضافة حين إليها .

الشاهد فيه : قوله « يغضى من مهابته » فإن من هذه دالة على التعليل ، ولهذا لايجعل الجار والمجرور هنا نائبين عن الفاعل كما تجعلهما فى نحو قولك : مر بزيد ، بل النائب عن الفاعل ضمير مستتر فى الفعل عائد إلى مصدر مقترن بأل العهدية أو إلى مصدر موصوف بصفة محذوفة ، وهذا الجار والمجرور متعلق بذلك الوصف المحذوف ؛ فهو من باب حذف العامل و إبقاء المعمول .

فإن قلت : فلماذا لاتجوز نيابة الجار والمجرور مناب الفاعل إذا كان حرف الجرّ دالا على التعليل ؟

قلت : السر فى هذا أن الدالّ على التعليل واقع فى جواب سؤال سائل قال: لماذا ، و إذا كان كذلك كان كأنه من جملة أخرى ، فبعدت الصلة بسبب الدلالة على التعليل بين الفعل والجار والمجرور ؛ فلم يجز أن يجعل نائبا عن فاعله ؛ ولهذا لم تجز نيابة المفعول لأجله ولا الحال ولا التمييز ، فإن الحال واقعة فى جواب سؤال سائل يقدّر كأنه قال : كيف ، والمفعول لأجله واقع فى جواب: لم ، والتمييز واقع فى جواب: ممّ ، فكأن كل واحد من الثلاثة من جملة أخرى؛ فبعدت الصلة بين الفعل و بينها ، فلم تجز إنابة واحد منها مناب الفاعل المعتبر جزءا من الفعل .

بِزَيْدٍ » ضمير المصدر ، لا المجرور ؛ لأنه لا يتبع على المحل بالرفع ، ولأنه يتقدم نحو « كانَ عَنْهُ مَسْئُولاً » ولأنه إذا تقدم لم يكن مبتدأ ، وكل شيء ينوب عن الفاعل فإنه إذا تقدم كان مبتدأ ، ولأن الفعل لايؤنث له فى نحو « مُرَّ بِهِنْدٍ » .

ولنا سير بِزَيد سيراً ، وأنه إنما يراعى محل يظهر فى الفصيح ، نحو لست بقائمٍ ولا قاعدًا، بالنصب ، بخلاف مررت بزيدٍ الفاضلَ ، بالنصب ، ومُرَّ بزيدٍ الفاضلُ ، بالرفع ؛ لأنك تقول : لستُ قائمًا ، ولا تقول فى الفصيح[1] : مررت زيداً ، ولا مُرَّ زيدٌ ؛ على أن ابن جنى أجاز أن يتبع على محله بالرفع ؛ والنائبُ فى الآية ضمير راجع إلى مارجع إليه اسم كان وهو المكلف ؛ وامتناع الابتداء لعدم التجرد ؛ وقد أجازوا النيابة فى نحو « لم يُضْرَبْ مِنْ أحَدٍ » مع امتناع مِنْ أحدٍ لم يضرب ؛ وقالوا فى « كَفَى باللهِ شهيداً » : إن المجرور فاعل مع امتناع كفت بهند .

الثالث : مذهب البصريين[2] أن النائب إنما هو المجرور ، لا الحرف ، ولا المجموع ،

(١) قد ورد ذلك فى ضرورة الشعر ، نحو قول جرير بن عطية :

تَمُرُّونَ ٱلدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا كَلَامُكُمُ عَلَيَّ إِذًا حَرَامُ

ولا يقاس عليه .

(٢) اعلم أنه لا خلاف بين أحد من العلماء فى إنابة المجرور بحرف جرّ زائد ، وأن هذا المجرور بالحرف الزائد مرفوع تقديرا ، كما فى قولك:ماضرب من أحد ؛ فأحد : نائب فاعل مرفوع بضمة مقدّرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجرّ الزائد ؛ فإن كان حرف الجرّ غير زائد نحو سير بزيد ومرّ بعمرو ، فللنحاة فى بيان نائب الفاعل خمسة أقوال : أحدها — وهو مذهب الجمهور — أن النائب هو المجرور وأنه فى محل رفع ؛ وثانيها — وهو مارآه ابن هشام — أن النائب ضمير مبهم مستتر فى الفعل ؛ و إنما جعله مبهما ليحتمل جميع مايدل عليه الفعل من مصدر وزمان ومكان ؛ ألا ترى أنه لا دليل على تعين أحدها ؛ والرأى الثالث — وهو رأى الفراء — أن النائب حرف الجرّ وحده ؛ فى محل رفع ، كما يقول : إنه وحده بعد الفعل المبنى للفاعل فى محل نصب ، والرابع — وهو ماذهب إليه السهيلى وابن درستويه والرندى — أن النائب ضمير عائد إلى المصدر المفهوم من الفعل ، والخامس أن النائب هو مجموع الجار والمجرور ، وهو رأى لابن مالك .

فإن قلت : فهل لهذا الخلاف من ثمرة ؟

فالجواب أن نذكر لك أن ثمرته جواز تقديم الجار والمجرور على الفعل المبنى للمجهول فى بعض هذه الآراء ، و بيان ذلك أن من جعل النائب غير الجار والمجرور يجوّز تقديم الجار والمجرور ،

فكلام الناظم على حذف مضاف ؛ لكن ظاهر كلامه فى الكافية والتسهيل أن النائب المجموع .

(وَلاَ يَنُوبُ بَعْضُ هٰذِى) المذكورات ، أعنى الظرفَ والمصدر والمجرور (إِنْ وُجِدْ * فِى اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ) بل يتعين إنابته ، هذا مذهب سيبويه ومن تابعه ؛ وذهب الكوفيون إلى جواز إنابة غيره مع وجوده مطلقاً (وَقَدْ يَرِدْ) ذلك ، كقراءة أبى جعفر « لِيُجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ » . .

وقوله :

٣٨٨ — لَمْ يُعْنَ بِالْعَلْيَاءِ إِلاَّ سَيِّدَا وَلاَشَفَى ذَا الْغَيِّ إِلاَّ ذُو هُدَى

وهم أصحاب المذهبين الثانى والرابع ، ومن ذهب إلى أن النائب المجرور أو الجار أو هما معا لم يجوز أن يتقدما على الفعل ؛ لأن الفاعل ونائبه لايتقدّمان ، وأولئك هم الجمهور والفراء وابن مالك ، ومذهب الفراء فى غاية الغرابة ؛ لأنك تعلم أن الحرف لاحظ له فى الإعراب أصلا .

٣٨٨ — نسبوا هذا الشاهد لرؤبة بن العجاج ، وقد راجعت ديوان أراجيزه فوجدت هذا الشاهد مذكورا فى زيادات الديوان ضمن أبيات ، وهى قوله :

وَقَدْ كَفَى مِنْ بَدْئِهِ مَا قَدْ بَدَا وَإِنْ ثَنَى فِي الْعَوْدِ كَانَ أَحْمَدَا
لَمْ يُعْنَ بِالْعَلْيَاءِ إِلاَّ سَيِّدَا وَلاَ شَفَى ذَا الْغَيِّ إِلاَّ ذُو هُدَى
وَعِزُّنَا عِزٌّ إِذَا تَوَحَّدَا تَثَاقَلَتْ أَرْكَانُهُ وَاعْلَوَّدَا
كُنْتُمْ كَمَنْ أَدْخَلَ فِى جُحْرٍ يَدَا فَأَخْطَأَ الْأَفْعَى وَلاَقَى الْأَسْوَدَا

اللغة : « بدئه » مبدأ أمره وأوّل شأنه « بدا » ظهر « ثنى » عاد ، تقول : ثنى يثنى ، مثل رمى يرمى ، وأصله جمع طرفى الحبل فصير ما كان واحدا اثنين « كان أحمدا » من قولهم : عود أحمد ، يريدون أنه محمود « يعن » فعل مضارع ماضيه عنى ، وهو من الأفعال الملازمة للبناء للمفعول ، ومعناه على هذا أولع ، تقول : عنى فلان بحاجتى ، وهو معنىّ بها ، إذا أولع بقضائها وشغل باله بأمرها ؛ فأما عنى بمعنى قصد فهو مبنى للفاعل ، تقول : عنيت هذا الأمر أعنيه ، مثل رميت أرمى ، والمعنى قصدت إليه « العلياء » بفتح العين ممدودا ــ خصال المجد التى تورث

... ...

صاحبها سموا ورفعة قدر « شفى » أبرأ ، هذا أصله ، والمراد به ههنا الهداية ، مجازا « الغى » بفتح الغين المعجمة ـ الجرى مع هوى النفس والتمادى فيما يوبقها و يأتى عليها بالهلكة « الهدى » بضم الهاء ـ الرشاد و إصابة الجادة .

المعنى : لم يشتغل بمعالى الأمور ولم يولع بخصال المجد التى تورث صاحبها السيادة وسمو المنزلة إلا أرباب السيادة وذوو النفوس الطامحة ، ولم يشف أهل الضلالة والأهواء من دائهم الذى أصيبت به نفوسهم إلا ذوو الهداية والرشاد .

الإعراب : « لم » حرف نفى وجزم وقلب « يعن » فعل مضارع مبنى للمجهول ، مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها « بالعلياء » جار ومجرور وقع نائب فاعل ليعن « إلا » أداة استثناء ملغاة ، حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « سيدا » مفعول به ليعن ، منصوب بالفتحة الظاهرة « ولا » الواو حرف عطف ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، لا : حرف زائد لتأكيد النفى ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « شفى » فعل ماض مبنى على فتح مقدّر على الألف منع من ظهوره التعذر « ذا » مفعول به لشفى ، منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف ، و « الغى » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « إلا » أداة استثناء لا عمل لها ، حرف مبنى على السكون لا محلّ له من الإعراب « ذو » فاعل بشفى ، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف ، و « هدى » مضاف إليه ، مجرور بكسرة مقدّرة على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها التعذر .

الشاهد فيه : قوله « لم يعن بالعلياء إلا سيدا » حيث أناب الجار والمجرور وهو قوله «بالعلياء» عن الفاعل ، مع وجود المفعول به وهو قوله «سيدا»؛ والدليل على أنه أناب الجار والمجرور ولم ينب المفعول به أنه جاء بالمفعول به منصوبا ، ولو أنه أنابه لرفعه فقال : لم يعن بالعلياء إلا سيد ، وأنت قد رأيت قوافى الأبيات كلها منصوبة فيما ذكرناه لك من قطعة البيت المستشهد به .

واعلم أن إنابة الجار والمجرور عن الفاعل مع وجود المفعول به قد أجازها الكوفيون مطلقا ، والمراد جوازها سواء أتقدم المنوب عن الفاعل كما فى هذا البيت أم تأخر عن المفعول به كما تقول : لم يعن إلا سيدا بالعلياء ؛ وأجازها الأخفش بشرط أن يتقدّم المنوب عن الفاعل على المفعول به كما فى هـذا الشاهد والذى بعده ، ومنع البصريون من ذلك ، وقضوا بأن ماجاء من الشعر مما ظاهره جواز ذلك كهذا البيت والذى بعـده محمول على أنه ضرورة شعرية ؛ واحتج عليهم

وقوله :

٣٨٩ — وَإِنَّمَا يُرْضِى المنيبُ رَبَّهُ مَادَامَ مَعْنِيًّا بِذِكْرٍ قَلْبَهُ

الكوفيون بقراءة أبي جعفر (لِيُجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ) وزعموا أن « بما » جار ومجرور نائب عن الفاعل ليجزى ، مع وجود المفعول به وهو قوما ، وللبصريين أن يمنعوا دلالة هذه الآية لما ذهب إليه الكوفيون ، ويجعلوا الجار والمجرور متعلقين بالفعل ، ونائب الفاعل ضميرا مستترا عائدا إلى مصدر مقترن بأل العهدية أو هو مصدر موصوف بوصف محذوف ، والتقدير : ليجزى هو : أى الجزاء المعهود ، ولئن سلمنا أن الإعراب الذى أعرب به الكوفيون مستقيم صالح للجرى على مقتضاه فإنا نقول : إن هذه قراءة شاذة ، والقراءة الشاذة لا تزيد فى الاحتجاج بها عما يكون من ضرورات الشعر .

وإذا علمت هذا تبين لك أن البيتين اللذين أنشدهما الشارح يصلحان لاحتجاج الكوفيين والأخفش جميعا ، وأن الآية لا تصلح إلا للاحتجاج للكوفيين ، أما الأخفش فإنه يوافق البصريين فى ضرورة تخريج الآية على وجه آخر غير الذى ذكره الكوفيون ، أو يحكم بأنها شاذة لا يجوز الاحتجاج بها

٣٨٩ — لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، وقد ذكروا له بيتا سابقا عليه ، وهو :

لَيْسَ مُنِيباً أمْرُؤٌ مُنَبَّهُ لِلصَّالِحَاتِ مُتَنَاسٍ ذَنْبَهُ

اللغة : « منيبا » المنيب : اسم فاعل من أناب ، وتقول : أناب الرجل ؛ إذا تاب من ذنبه ورجع عما كان يقارفه « منبه » اسم مفعول من نبهته إلى الرشاد ؛ إذا ذكرته به وأعدت إلى ذهنه ما كان قد غاب عنه من أموره ، يريد أن الإنسان الذى ينبهه غيره إلى صالح الأعمال ويذكره بها فيتوب عن المعاصى بسبب ذلك لا تكون توبته حقيقة بالدوام ، وإنما تصلح التوبة ويدوم أمرها إذا خطرت للإنسان بتذكره من عند نفسه وندمه على ما يرتكب وعزيمته على الإقلاع « معنيا » اسم مفعول من عنى اللازم للبناء للمجهول ، ومعناه مولع مهتمّ مشغول الخاطر

الإعراب : « إنما » أداة حصر ، وأصلها مركبة من إن المؤكدة وما الزائدة التى تكف الأداة عن الاختصاص بالجمل الاسمية « يرضى » فعل مضارع ، مرفوع بضمة مقدّرة على الياء منع من ظهورها الثقل « المنيب » فاعل يرضى ، مرفوع بالضمة الظاهرة « ربه » ربّ : مفعول به ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف والضمير مضاف إليه مبنى على الضم فى محل جر « ما » مصدرية ظرفية ، حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « دام » فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المنيب « معنيا » خبر دام ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو اسم مفعول يحتاج إلى نائب فاعل ، كما يحتاج إليه فعله المبنى للمجهول « بذكر » جار ومجرور هو نائب فاعل معنىّ

ووافقهم الأخفش ، لكن بشرط تقدم النائب ، كما فى البيتين .

(تنبيه) : إذا فقد المفعول به جازت نيابة كل واحد من هذه الأشياء ، قيل : ولا أولوية لواحد منها ؛ وقيل : المصدر أولى ؛ وقيل : المجرور ؛ وقال أبو حيان : ظرف المكان .

(وَبِاتِّفَاقٍ قَدْ يَنُوبُ) المفعول (الثَّانِ مِنْ * بَابِ كَسَا فِيمَا الْتِبَاسُهُ أُمِنْ) نحو : كُسِيَ زَيْدًا جُبَّةٌ ، وَأُعْطِيَ عَمْرًا دِرْهَمٌ ، بخلاف مالم يؤمن التباسه ، نحو : أَعْطَيْتُ زَيْدًا عَمْرًا ؛ فلا يجوز اتفاقا أن يقال فيه : أُعْطِيَ زَيْدًا عَمْرٌو ، بل يتعين فيه إنابة الأول ؛ لأن كلا منهما يصلح لأن يكون آخذًا .

(تنبيه) : فيما ذكره من الاتفاق نظر ؛ فقد قيل بالمنع إذا كان نكرة والأول معرفة ؛ حكى ذلك عن الكوفيين ؛ وقيل بالمنع مطلقا ؛ وقوله « قد ينوب » الإشارة بقد إلى أن ذلك قليل بالنسبة إلى إنابة الأول ، أو أنها للتحقيق . اه

(فِي بَابِ ظَنَّ وَ) باب (أَرَى الْمَنْعُ) من إقامة المفعول الثانى (اشْتَهَرْ) عن النحاة ،

« قلبه » قلب : مفعول به للمعنىّ ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وهو مضاف والضمير مضاف إليه ؛ مبنى على الضم فى محل جر ، وما مع مادخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بإضافة اسم زمان منصوب بيرضى ، والتقدير : يرضى المنيب ربه مدّة دوامه معنيا ــ إلخ

الشاهد فيه : قوله « معنيا بذكر قلبه » حيث أناب الجار والمجرور ــ وهو قوله بذكر ــ عن الفاعل ، مع وجود المفعول به ــ وهو قوله قلبه ــ والدليل على أنه أناب الجار والمجرور عن الفاعل ولم ينب المفعول به إتيانه بالمفعول به منصوبا ، ولو أنه أنابه عن الفاعل لرفعه

وهذا البيت حجة للكوفيين والأخفش جميعا ، على ماقررناه فى شرح الشاهد السابق ، والبصريون يحكمون بأنه ضرورة شعرية لايجوز أن يقاس عليها فى الكلام

وقد ذهب السيوطى فى شرح جمع الجوامع إلى أن الحق فى هذه المسألة أن يقال : إن كان الأهم عند المتكلم غير المفعول به أنيب هذا الأهم مناب الفاعل ، ولو كان المفعول به مذكورا فى الكلام ؛ مثلا إذا كان المقصود الأصلى الإخبار عن وقوع الضرب أمام الأمير أقيم ظرف المكان مقام الفاعل ، مع وجود المفعول به ؛ فيقال : ضرب أمام الأمير زيدا ؛ وإن كان المقصود الأصلى الإخبار عن وقوع القتل فى المسجد أقيم الجار والمجرور مقام الفاعل مع وجود المفعول قتل فى المسجد بكرا ، وهلمّ جرّا

وإن أَمِنَ اللبس ، فلا يجوز عندهم ظُنَّ زَيْدًا قَائِمٌ ، وَلاَ أُعْلِمَ زيداً فَرَسُكَ مُسْرَجًا (وَلاَ أَرَى مَنْعًا) من ذلك (إِذَا الْقَصْدُ ظَهَرْ) كما فى المثالين ، وفاقا لابن طلحة وابن عصفور فى الأول ، ولقوم فى الثانى ، فإن لم يظهر القصد تعينت إنابة الأول اتفاقا ، فيقال فى ظننت زيداً عمراً ، وأعلمت بكراً خالداً منطلقاً : ظُنَّ زَيْدٌ عَمْرًا ، وَأُعْلِمَ بَكْرٌ خَالِدًا مُنْطَلِقًا ؛ ولا يجوز: ظُنَّ زَيْدًا عَمْرٌو ، ولا أُعْلِمَ بَكْرًا خَالِدٌ مُنْطَلِقًا ؛ لما سلف .

(تنبيهات) : الأول يشترط لإنابة المفعول الثانى — مع ما ذكره — ألاَّ يكون جملة ؛ فإن كان جملة امتنعت إنابته اتفاقا .

الثانى : أفهم كلامه أنه لاخلاف فى جواز إنابة المفعول الأول فى الأبواب الثلاثة ، وقد صرح به فى شرح الكافية ؛ وأما الثالث فى باب أرى فنقل ابن أبى الربيع وابن هشام الخضراوى وابن الناظم الاتفاق على منع إنابته ؛ والحق أن الخلاف موجود ؛ فقد أجازه بعضهم حيث لا لَبْسَ ، وهو مقتضى كلام التسهيل ، نحو : أُعْلِمَ زَيْدًا فَرَسَكَ مُسْرَجٌ .

الثالث : احتج مَنْ منع إنابَةَ الثانى فى باب ظَنَّ مطلقا بالإلباس فيما إذا كانا نكرتين أو معرفتين ، و بعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة إن كان الثانى نكرة ، نحو : ظُنَّ قَائِمٌ زَيْدًا ؛ لأن الغالب كونه مشتقا .

واحتجَّ مَنْ منع إنابته مطلقاً فى باب أعلم — وهم قوم منهم الخضراوى والأبدى وابن عصفور — بأن الأول مفعول صريح ، والآخران مبتدأ وخبر شُبِّها بمفعولى أعطى ، و بأن السماع إنما جاء بإنابة الأول ، كقوله :

٣٩٠ — وَنُبِّئْتُ عَبْدَ اللهِ بِالجَوِّ أُصْبِحَتْ كِرَامًا مَوَالِيهَا لَئِيمًا صَمِيمُهَا

---

٣٩٠ — نسب العينى هذا البيت إلى الفرزدق همام بن غالب ، وقد راجعت ديوانه فلم أجده فيه

اللغة : « نبئت » معناه أخبرت ، وهو فعل يتعدّى إلى ثلاثة مفاعيل ، ومثله قول الأعشى:

وَنُبِّئْتُ قَيْساً وَلَمْ أَبْلُهُ كَمَا زَعَمُوا خَيْرَ أَهْلِ الْيَمَن

وقد مضى شرح هذا البيت فى باب أفعال القلوب (ص ١٣٢ من هذا الجزء) وقوله « عبد الله »

... ...

لم يرد به شخصا معينا ، وإنما أراد القبيلة، وهم بنو عبد الله بن دارم أخى مجاشع بن دارم ، ومجاشع ابن دارم : رهط الفرزدق « بالجوّ » أصل الجوّ فى العربية ما اتسع من الأودية ، ثم خصّ بمكان معين ، وقد سموا به عدّة أمكنة ؛ فسموا ناحية من اليمامة جوّا ، وفيه يقول جحدر اللص :

وَإِنَّ امْرَأً يَعْدُو وَحَجْرٌ وَرَاءَهُ ... وَجَوٌّ وَلاَ يَغْزُوهُمَا لَضَعِيفُ
إِذَا حُلَّةٌ أَبْلَيْتُهَا ابْتَعْتُ حُلَّةً ... بِسَانِيَةٍ طَوْعِ الْقِيَادِ عَلِيفُ

وفيه يقول آخر :

تَجَانَفُ عَنْ جَوِّ الْيَمَامَةِ نَاقَتِى ... وَمَا عَدَلَتْ عَنْ أَهْلِهَا لِسِوَائِكَا

وجوّ : فى بلاد عبس ، وجوّ : قرية لبنى ثعلبة به درماء ، وهى فى جبل أجأ ، وقد ذكر ياقوت كثيرا من الأمكنة بهذا الاسم فارجع إليه إن شئت المزيد « كراما » الكرام : جمع كريم « مواليها » الموالى : جمع مولى ، والمراد به ههنا من ليس من القبيلة صليبة ، بل هو لصيق بهم إما بحلف أو ولاء ، ولامانع أن يراد به العبد ههنا «لئيما صميمها » يروى فى مكانه «لئاما صميمها» وهو أتمّ فى مقابلة قوله «كراما مواليها» واللئام : جمع لئيم ، والصميم : أصله خالص الشىء ولبابه، وأراد به ههنا الذين من هذه القبيلة صليبة ، وقد يجوز أن يكون أراد بالموالى ضعاف القوم ومن لانباهة له منهم ، وأراد بالصميم رؤساء العشائر فيها وسادتهم

المعنى : يهجو هذه القبيلة ، ويقول : إنه قد جاءه الخبر عنهم أن الأمور قد صارت عندهم إلى انقلاب ، وانعكست الحال بينهم ؛ فصار الأتباع قادة وصاروا ذوى الرأى والسلطان ، وأصبح القادة وذوو الرأى تبعا ؛ والكلام كناية عما ذكرنا أوّلا من انقلاب الحال وانعكاس الأمور

الإعراب : « نبئت » نبئ : فعل ماض مبنى للمجهول ، مبنى على فتح مقدّر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالسكون العارض لدفع كراهة توالى أربع متحركات فيما هو كالكلمة واحدة، وتاء المتكلم نائب فاعل ، ضمير مبنى على الضم فى محل رفع « عبد الله » مركب إضافى مفعول ثان لنبئ « بالجوّ » جارّ ومجرور متعلق بأصبحت الآتى ، أو متعلق بمحذوف حال من عبد الله « أصبحت » أصبح : فعل ماض ناقص ، مبنى على الفتح لا محلّ له من الإعراب ، والتاء علامة التأنيث ، واسم أصبح ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى عبد الله ، وأنث لأنه أراد به القبيلة على ماعرفت « كراما » خبر أصبح ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « مواليها » موالى : فاعل بكرام ، مرفوع بضمة مقدّرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، والضمير العائد إلى عبد الله مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « لئيما » خبر ثان لأصبحت ، أو معطوف على

... ...

قوله كراما بحرف عطف محذوف ، وهو منصوب بالفتحة الظاهرة « صميمها » صميم : فاعل بلئيم مرفوع بالضمة الظاهرة ، والضمير العائد إلى عبد الله أيضا مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر ، وقد أنث جميع الضمائر العائدة إلى عبد الله باعتبار أنه جعله قبيلة ، على ما بيناه لك وجملة أصبح واسمه وخبره فى محل نصب مفعول ثالث لنبىء .

الشاهد فيه : قوله « ونبئت » حيث أناب المفعول الأوّل ـ وهو تاء المتكلم ـ عن الفاعل ، ولم ينب المفعول الثانى ولا الثالث

وقد تمسك بهذا البيت ابن هشام الخضراوى ، وابن عصفور ، والأبدىّ ؛ فذهبوا إلى أنه لايجوز فى أعلم وأرى وأخواتهما من الأفعال التى تنصب ثلاثة مفاعيل ثانيهما وثالثهما مبتدأ وخبر فى الأصل ؛ إلا إنابة المفعول الأوّل ؛ لأن إنابة المفعول الأوّل عن الفاعل هى التى وردت فى كلام العرب ، مثل هذا الشاهد ، ومثل بيت الأعشى الذى أنشدناه فى بيان لغة هذا الشاهد ، ومثل قول النابغة الذبيانى :

نُبِّئْتُ زُرْعَةَ ، وَالسَّفَاهَةُ كَاسْمِهَا ، يُهْدِى إلَىَّ غَرَائِبَ الأَشْعَارِ

وقد مضى هذا البيت (فى ص ١٢٧ من هذا الجزء) ، ومثل قول الحماسى :

مَاذَا عَلَيْكِ إذَا خُبِّرْتِنِى دَنِفاً وَغَابَ بَعْلُكِ يَوْماً أن تَعُودِينَا

وغير ذلك من الأبيات التى مضى ذكرها مشروحة فى باب أعلم وأرى ؛ واستدلّ هؤلاء أيضا بضرب من القياس ، وحاصله أن المفعول الثانى والمفعول الثالث فى هذا الباب أصلهما المبتدأ والخبر ، وأما الأوّل فهو مفعول به حقيقة فى كل الأحوال ؛ والذى ينوب عن الفاعل هو المفعول به وما ألحق به ، وليس مما ألحق به المبتدأ ولا الخبر ؛ فوجب ألا ينوب ما أصله المبتدأ والخبر عن الفاعل

فإن قلت : فكيف اتفق العلماء على جواز نيابة أحد المفعولين فى باب ظنّ وأخواتها مع أن المفعولين فى هذا الباب مبتدأ وخبر فى الأصل ؟

قلت : لهؤلاء أن يجيبوا عن ذلك بأن نائب الفاعل لايجوز أن يحذف ، كما لا يجوز أن يحذف الفاعل فى الفعل المبنى للمعلوم ، والذى ينوب عن الفاعل هو المفعول به وما ألحق به من المصدر والظرف ، وحيث وجد فى الكلام مفعول به حقيقة وجبت نيابته ، وحيث لا يوجد فى الكلام مفعول به حقيقى استسغنا نيابة المفعول به الصورىّ ؛ فى باب أعلم وأرى يوجد مفعول به حقيقى ، وهو المفعول الأوّل ، فلا نعدل عن نيابته ، وفى باب ظنّ وأخواتها لايوجد مفعول به حقيقى فنكتفى بما هو على صورة المفعول به ؛ لأننا لو التزمنا ألا نُنيب إلا المفعول به الحقيقى لكننا بصدد أن نترك فى بعض الكلام النائب عن الفاعل ، وقد قرّرنا أنه لايجوز بالإجماع منا ومنكم ؛ فحقيقة الفرق بين البابين أن الضرورة هى التى ألجأتنا فى باب ظنّ وأخواتها إلى تجويز نيابة أحد المفعولين ،

الرابع : حكى ابن السراج أن قوما يجيزون إنابة خبر كان المفرد ، وهو فاسد ؛ لعدم الفائدة ، ولاستلزامه إخباراً عن غير مذكور ولامقدر ؛ وأجاز الكسائى نيابة التميز ، فأجاز فى امتلأت الدار رجالاً : أُمْتُلِئَ رِجالٌ ، وَإِلَى ذٰلِكَ أَشَارَ فى الكافية بقوله :

وَقَوْلُ قَوْمٍ قَدْ يَنُوبُ الْخَبَرُ ... بِبَابِ كَانَ مُفْرَدًا لاَ يُنْصَرُ
وَنَابَ تَمْيِيزٌ لَدَى الْكِسَائِى ... لِشَاهِدٍ عَنِ الْقِيَاسِ نَائِى اه

واعلم أنه كما لا يَرْفَعُ رافع الفاعل إلا فاعلا واحداً كذلك لا يرفع رافع النائب عنه إلا نائبا واحداً (وَمَا سِوَى) ذلك (النَّائِبِ مِمَّا عُلِّقَا * بِالرَّافِعِ) له (النَّصْبُ لَهُ مُحَقَّقَا) إما لفظا إن لم يكن جارا ومجرورا ، أو محلا إن يَكُنْهُ .

(تنبيه) : قال فى الكافية :

وَرَفْـعُ مَفْعُولٍ بِهِ لاَ يَلْتَبِسْ ... مَعْ نَصْبِ فَاعِلٍ رَوَوْا فَلاَ تَقِسْ

أى : قد حملهم ظهور المعنى على إعراب كل من الفاعل والمفعول به بإعراب الآخر ؛ كقولهم : خرق الثوبُ المسمارَ ، وقوله :

٣٩١ — مِثْلُ الْقَنَافِذِ هَدَّاجُونَ قَدْ بَلَغَتْ ... نَجْرَانَ أَوْ بَلَغَتْ سَوْآتِهِمْ هَجَرُ

والضرورة تقدّر بقدرها ؛ فوجب ألا نتمادى فى ارتكاب مالاضرورة فيه ارتكانا على أن أصله مافيه ضرورة

٣٩١ — هـذا البيت من قصيدة طويلة للأخطل التغلبى ، وقد قالها يمدح فيها عبد الملك ابن مروان ويهجو قيسا وبنى كليب ، ويقول الرواة : إن هـذه القصيدة من فاخر شعر الأخطل ومقدّمه ، وإنها مما تغلب به على جرير ؛ وأوّل هذه القصيدة قوله :

خَفَّ الْقَطِينُ فَرَاحُوا مِنْكَ أَوْ بَكَرُوا ... وَأَزْعَجَتْهُمْ نَوًى فِى صَرْفِهَا غِيَرُ
كَأَنَّنِى شَارِبٌ يَوْمَ اسْتُبِدَّ بِهِمْ ... مِنْ قَرْقَفٍ ضَمِنَتْهَا حِمْصُ أَوْ جَـدَرُ
جَادَتْ بِهَا مِنْ ذَوَاتِ الْقَارِ مُتْرَعَةٌ ... كَلْفَاءُ يَنْحَتُّ عَنْ خُرْطُومِهَا الْمَدَرُ
لَذٌّ أَصَابَتْ حُمَيَّاهَا مَقَاتِلَهُ ... فَلَمْ تَـكَدْ تَنْجَلِى عَنْ قَلْبِهِ الْخُمَرُ

وقبل البيت المستشهد به فى هجاء كلاب وكليب بن يربوع قوله :

... ...

وَقَدْ أَصَابَتْ كِلاَبًا مِنْ عَدَاوَتِنَا ... إِحْدَى الدَّوَاهِي الَّتِي تُخْشَى وَتُنْتَظَرُ
وَقَدْ تَفَاقَمَ أَمْرٌ غَيْرُ مُلْتَئِمٍ ... مَا بَيْنَنَا رَحِمٌ فِيهِ وَلاَ عِذَرُ
أَمَّا كُلَيْبُ بْنُ يَرْبُوعٍ فَلَيْسَ لَهُمْ ... عِنْدَ التَّفَارُطِ إِيرَادٌ وَلاَ صَدَرُ
مُخَلَّفُونَ وَيَقْضِي النَّاسُ أَمْرَهُمُ ... وَهُمْ بِغَيْبٍ وَفِي عَمْيَاءَ مَا شَعَرُوا
مُلَطَّمُونَ بِأَعْقَارِ الْحِيَاضِ فَمَا ... يَنْفَكُّ مِنْ دَارِمِيٍّ فِيهِمُ أَثَرُ
بِئْسَ الصُّحَاةُ وَبِئْسَ الشَّرْبُ شَرْبُهُمُ ... إِذَا جَرَى فِيهِمُ الْمُزَّاءُ وَالسَّكَرُ
قَوْمٌ أَنَابَتْ إِلَيْهِمْ كُلُّ مُخْزِيَةٍ ... وَكُلُّ فَاحِشَةٍ سُبَّتْ بِهَا مُضَرُ
مِثْلُ الْقَنَافِذِ هَدَّاجُونَ قَدْ بَلَغَتْ ... نَجْرَانَ ... ... البيت ، وبعده :
الآكِلُونَ خَبِيثَ الزَّادِ وَحْدَهُمُ ... وَالسَّائِلُونَ بِظَهْرِ الْغَيْبِ مَا الْخَبَرُ

اللغة : « خفَّ القطين » يريد سافر الجماعة الذين كانوا يقطنون معك : أى يسكنون « فراحوا » ذهبوا وقت الرواح « أو بكروا » ذهبوا بكرة ، ويروى « فراحوا منك وابتكروا » والمعنى على هذا أنهم كانوا فريقين ؛ ففريق ذهب فى وقت الرواح ، وفريق ذهب بكرة ، ويروى البيت كله هكذا :

رَاحَ الْقَطِينُ مِنَ الشَّعْرَاءِ أَوْ بَكَرُوا ... وَصَدَّقُوا مِنْ نَهَارِ الْأَمْسِ مَا ذَكَرُوا

وقوله « وأزعجتهم » معناه أقلقتهم وقلعتهم عن مكانهم « نوى » النوى : البعد ، أوماينويه المسافر « صرفها » صرف الدهر : حوادثه وغيره « يوم استبدّ بهم » أى اليوم الذى قهروا فيه وغلبوا ، وقيل : المراد بيوم استبدّ بهم يوم ذهابهم ، وإنه يقال : استبدّ بفلان ؛ إذا ذهب « قرقف » القرقف : الخمر التى تأخذ شاربها ويصيبه منها رعدة لشدّتها ، ويروى « من قهوة » والقهوة من أسماء الخمر أيضا « ضمنتها » يروى فى مكانه « عتقتها » ، وحمص : بلد مشهور قديم ، وهى بين دمشق وحلب فى نصف الطريق ، وجدر — بفتح الجيم والدال المهملة — قرية بين حمص وسلمية تنسب إليها الخمر « مترعة » أراد خابية مملوءة « كلفاء » هى التى فى لونها كلف « ينحتّ عن خرطومها المدر » يريد أنه يفض ختامها فيتساقط الطين الذى على فم إنائها ؛ ويروى « من خرطومها » وقوله « لذ » اللذ : الرجل الحسن الحديث ، يقال : رجل لذ ، ورجال لذون ، ولذاذ ، إذا كان حديثه حسنا وكان جيد المنادمة « حمياها » حميا الخمر — بضم الحاء المهملة وفتح الميم

... ...

وتشديد الياء ــ حدّتها ، ويروى « وقد أصابت حمياها » ومقاتل الإنسان : المواضع التى لو أصيب فيها قتل ، واحدها مقتل « الحمر » جمع حمرة ــ بضم فسكون ــ وأراد بها التكسل والتكسر « الدواهى » جمع داهية ، وهى الأمر الذى يشتدّ على الإنسان وقعه ويصعب التخلص منه « تفاقم » اشتدّ وقوى ، تقول : تفاقم الشرّ بين القوم ، تريد أنه قد زاد وتمكن « غير ملتئم » تقول : التأم الجرح ؛ إذا اندمل وأخذ فى الشفاء « عذر » بكسر العين المهملة وفتح الذال ــ جمع عذرة ــ بكسر فسكون ــ وهى بمعنى الاعتذار ، أو اسم لما تعتذر به ، وقال النابغة الذبيانى :

هَا إِنَّ ذِى عِذْرَةٌ إلاَّ تَكُنْ نَفَعَتْ   فإِنَّ صَاحِبَهَا مُحَالِفُ النَّكَدِ

«عند التفارط » أصل التفارط : التقدم فى طلب الماء ، ويقال : هؤلاء قوم فرّاط ؛ إذا كانوا يتقدّمون الناس لطلب الماء ، وفى الحديث : « أنا فرطكم على الحوض » وأراد الشاعر هنا بالتفارط التفاخر ، ويروى « عند التفاخر » والإيراد : مصدر أورد الرجل إبله الماء ، إذا أنزلها لتشرب ، والصدر : الرجوع عن الماء ، يريد أنهم لايجيئون عند التفاخر بما يقدّم ولابما يؤخر يعنى أنهم لايجسرون على الكلام « ملطمون بأعقار الحياض » الأعقار : جمع عقر ــ بضم فسكون ــ وهو مؤخر الحوض حيث الإبل إذا وردت ، أو حيث يقوم الشارب منه ، يريد أن الدارميين يضربون بنى كليب بن يربوع ليبعدوهم عن ورود الماء فيبقى فيهم أثر الضرب « بئس الصحاة » الصحاة : جمع صاح ، وهو ضدّ السكران ، ويروى فى مكانه « بئس الصحاب » ، والشرب ــ بفتح فسكون ــ جمع شارب ، كتجر وتاجر « المزاء » الذى بين الحلو والحامض ، وأراد الخمر التى فيها مزازة . يقول : بئس القوم بنو يربوع إذا شربوا الخمر وسكروا وإذا لم يشربوا ، يذمّهم على كل حال «أنابت» رجعت ، ويروى فى مكانه «تناهت» والمخزية : الفعلة التى تخزى صاحبها ، وهى فى الأصل اسم فاعل من أخزاه ، إذا جعله يخزى « قنافذ » جمع قنفذ ، وهوحيوان معروف يضرب به المثل فى سرى الليل ؛ فيقال : أسرى من قنفذ ، وقال الفرزدق يهجو جريرا :

قَنَافِذُ هَدَّاجُونَ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ   بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةُ عَوَّدَا

(وانظر هذا البيت مشروحا فى الجزء الأوّل من هذا الكتاب ص ٣٥٩) « هدّاجون » جمع هدّاج ، وهوصيغة مبالغة من الهدج ، وهو السير السريع ، وفعله من باب ضرب ، وهدجانا أيضا «نجران» بلد من بلاد اليمن ، ويروى بيت الشاهد هكذا :

عَلَى الْعِيَارَاتِ هَدَّاجُونَ قَدْ بَلَغَتْ   نَجْرَانَ أَوْحُدِّثَتْ سَوْآتِهِمْ هَجَرُ

والعيارات : جمع عير ، وهو الحمار . ولا شاهد فى البيت على هذه الرواية .

... ...

الإعراب : « مثل » إن قرأته مرفوعا فهو خبر مبتدإ محذوف ، والتقدير : هم مثل ، وهو مرفوع بالضمة الظاهرة، و إن قرأته منصوبا فهو حال من الضمير فى هدّاجون الآتى ، ومثل مضاف ، و «القنافذ» مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « هدّاجون » خبر لمبتدإ محذوف : أى هم هدّاجون ، أو هو خبر ثان ، أو هو صفة لقوله مثل القنافذ « قد » حرف تحقيق ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « بلغت » بلغ : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء علامة التأنيث ، حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « نجران » مفعول به لبلغ ، منصوب بالفتحة الظاهرة « أو » حرف عطف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « بلغت » بلغ : فعل ماض ، مبنى على الفتح لا محل له من الاعراب ، والتاء علامة التأنيث « سوآتهم » سوآت : فاعل بلغ ، منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم ، وستعرف مافيه ، والضمير مضاف إليه « هجر » مفعول به لبلغ ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وستعرف مافيه أيضا

الشاهد فيه : قوله « بلغت سوآتهم هجر » حيث نصب الفاعل ورفع المفعول به ، اعتمادا على ظهور المعنى . وهذا هو مراد الناظم فى كافيته حيث يقول :

وَرَفْعُ مَفْعُولٍ بِهِ لاَ يَلْتَبِسْ مَعْ نَصْبِ فَاعِلٍ رَوَوْا فَلاَ تَقِسْ

وقال فى شرحه[1] : « وقد يحملهم ظهور المعنى على إعراب كل واحد من الفاعل والمفعول به بإعراب الآخر ؛ كقولهم : خرق الثوب المسمار ، ومنه قول الأخطل :

* مثل القنافذ هدّاجون . . . . البيت * » اه كلامه ، وقال الجوهرى فى الصحاح (مادّة ن ج ر) : قال الأخطل : * مثل القنافذ هدّاجون . . . . البيت* والقافية مرفوعة وإنما السوأة هى البالغة ؛ إلا أنه قلبها » اه

والظاهر من عبارة ابن مالك فى شرح الكافية التى سمعتها أن المنصوب عنده هو الفاعل والمرفوع هو المفعول ، وأن التغيير إنما هو فى الحركة ، وهذا هو الذى نسمعه من أفواه المعربين ، وعليه جرينا فى إعراب البيت ، وعبارة الجوهرى التى نقلناها لك يفهم منها أن المنصوب مفعول وأن المرفوع فاعل ، ولكنه قلب فى المعنى ؛ فجعل ماحقه أن يكون فاعلا مفعولا وماحقه أن يكون مفعولا فاعلا ؛ وهو مذهب الجماعة ، وهو الذى اختاره الشاطبى رحمه الله ، قال العلامة الصبان مانصه : « مقتضاه أن المنصوب فاعل ، والمرفوع مفعول ؛ فيكون فيه نقض للقاعدة ، وجعل

---

(١) انظر شرح الكافية الشافية لابن مالك (ج ١ ص ٢٣١) .

ولا يقاس على ذلك ، انتهى .

(خاتمة) : إذا قلتَ « زيدَ فى رِزْقِ عمرٍو عشرون ديناراً » تعَيَّنَ رفعُ «عشرين» على النيابة ؛ فإن قدّمت «عمراً» فقلت «عمرو زيدَ فى رِزْقِهِ عشرُونَ » جاز رفع العشرين ونصبه ؛ وعلى الرفع فالفعلُ خالٍ من الضمير ؛ فيجب توحيده مع المثنى والمجموع ، ويجب ذكر الجار والمجرور لأجل الضمير الراجع إلى المبتدإ ، وعلى النصب فالفعلُ مُتَحَمِّلٌ للضمير ؛ فيبرز فى التثنية والجمع ، ولا يجب ذكر الجار والمجرور .

الشاطبي المرفوع فاعلا والمنصوب مفعولا اصطلاحا ، و إن كان المعنى على خلافه ، هذا ، ومن العرب من يرفعهما معا ، ومنهم من ينصبهما معا ؛ عند ظهور المراد » اهـ .

وقال السيوطى[1] : « وسمع رفع المفعول به ونصب الفاعل ؛ حكوا : خرق الثوب المسمار ، وكسر الزجاج الحجر ، وقال الشاعر :

مِثْلُ الْقَنَافِذِ هَدَّاجُونَ قَدْ بَلَغَتْ نَجْرَانَ أَوْ بَلَغَتْ سَوْآتِهِمْ هَجَرُ

والسوآت هى البالغة ؛ وسمع أيضا رفعهما ، قال :

* كَيْفَ مَنْ صَادَ عَقْعَقَانِ وَبُومُ *

وسمع نصبهما ؛ قال :

* قَدْ سَالَمَ الْحَيَّاتِ مِنْهُ الْقَدَمَا *

والمبيح لذلك كله فهم المعنى وعدم الإلباس ، ولا يقاس على شيء من ذلك » اهـ .

والاستشهاد بالبيتين اللذين ذكرهما على ظاهرهما ؛ ولكل واحد منهما تخريج يجعله موافقا للمشهور من لغات العرب .

والشاهد الذى استشهد به لرفعهما عجز بيت ، وصدره قوله :

* إنَّ مَنْ صَادَ عَقْعَقاً لَمَشُومُ *

والشاهد الذى استشهد به على نصبهما بيت من الرجز المشطور ، و بعده قوله :

* الْأُفْعُوَانَ وَالشُّجَاعَ الشَّجْعَمَا *

---

(١) أنظر شرح جمع الجوامع (١ — ١٦٥)

اشتغال العامل عن المعمول

(إِنْ مُضْمَرُ اُسْمٍ سَابِقٍ فِعْلاً شَغَلْ عَنْـــهُ بِنَصْبِ لَفْظِهِ أَوِ المَحَلْ)

أى حقيقةُ باب الاشتغال : أن يسبقَ اسمٌ عاملاً مشتغلاً عنه بضميره ، أو ملابسه ، لو تفرَّغ له هو أو مناسبه لَنَصَبَهُ لفظاً أو محلا ؛ فيضمر للاسم السابق عند نصبه عاملٌ مناسب للعامل الظاهر مُفَسَّر به ، على ما سيأتى بيانه .

فالضمير فى «عنه» وفى «لفظه» للاسم السابق ، والباء فى «بنصب» بمعنى عن ، وهو بدل اشتمال من ضمير « عنه » باعادة العامل ، والألف واللام فى « المحل » بدل من الضمير ؛ والتقدير : إن شَغَلَ مضمرُ اسمٍ سابقٍ فعلاً عن نصب لفظ ذلك الاسم السابقِ : أى نحو زَيْدًا ضَرَبْتُه ، أو محله ، نحو هٰذَا ضَرَبْتُهُ .

(فَالسَّابِقَ انْصِبْهُ) إما وجوباً ، وإما جوازاً : راجحاً ، أو مرجوحا ، أو مستوياً ، إلاأن يَعْرِض مايمنع النصب على ماسيأتى بيانه (بِفِعْلٍ أُضْمِرَا * حَتْمًا) أى : إضماراً حتما : أى واجباً ، أو هو حال من الضمير فى « أضمر » : أى محتوما ، وذلك لأن الفعل الظاهر كالبدل من اللفظ به ؛ فلا يجمع بينهما (مُوَافِقٍ) ذلك الفعل المضمر (لِمَا قَدْ أُظْهِرَا) إما لفظاً ومعنى ، كما فى نحو : زَيْدًا ضَرَبْتُهُ ؛ إذ تقديره : ضربت زيداً ضربته ، وإما معنى دون لفظ ، كما فى نحو : زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ ؛ إذ تقديره : جاوَزْتُ زيداً مررت به .

(تنبيه) : يشترط فى الفعل المفسر ألاَّ يفصل بينه وبين الاسم السابق ، فلو قلت : زَيْدًا أَنْتَ تضربه ؛ لم يجز ؛ للفصل بأنت .

(والنَّصْبُ حَتْمٌ إِنْ تَلَا) أى : تبع الاسمُ (السَّابِقُ مَا) أى شيئاً (يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ) وذلك كأدوات الشرط (كَإِنْ وَحَيْثُمَا) وأدوات التحضيض ، وأدوات الاستفهام غير الهمزة ؛ نحو: إِنْ زَيْدًا لَقِيتَهُ فَأَكْرِمْهُ ، وحَيْثُمَا عَمْرًا لَقِيتَهُ فَأَهِنْهُ ، وَهَلاَّ بَكْرًا ضَرَبْتَهُ ، وأَيْنَ زَيْدًا وَجَدْتَهُ ؟ .

ولا يجوز رفع الاسم السابق على أنه مبتدأ ؛ لأنه لو رُفع والحالةُ هذه لخرجت هـذه الأدوات عما وضعت له من الاختصاص بالفعل؛ نعم قد يجوز رفعه بالفاعلية لفعل مضمرمطاوع للظاهر ، كقوله :

٣٩٢ — لاَ تَجْزَعِي إِنْ مُنْفِسٌ أَهْلَـكْتُهُ

---

٣٩٢ — هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

* فَإِذَا هَلَـكْتُ فَبَعْدَ ذٰلِكِ فَاجْزَعِي *

وهذا البيت من شواهد سيبويه (١ — ٦٧) ، وهو من قصيدة للنمر بن تولب أحد بنى عكل (بضم العين المهملة وسكون الكاف) ، وكان النمر شاعرا جوادا ، وكان يسمى الـكيس ؛ لحسن شعره ، وهو من المخضرمين : أدرك الجاهلية وأدرك الإسلام ، ووفد على النبىّ صلى الله عليه وسلم فأسلم ، وقال له :

إِنَّا أَتَيْنَاكَ وَقَدْ طَالَ السَّـفَرْ   نَقُودُ خَيْــلاً ضُمَّراً فِيهَا عَسَرْ
نُطْعِمُهَا الشَّحْمَ إِذَا عَزَّ الشَّجَرْ   وَالْخَيْلُ فِي إِطْعَامِهَا اللَّحْمَ ضَرَرْ

وكان من حديث النمر أن قوما أضافوه فى الجاهلية فعقر لهم أربع قلائص ، واشترى لهم زق خمر ، فلامته امرأته على ذلك فقال لها :

قَالَتْ لِتَعْذُلَنِي مِنَ اللَّيْلِ : اسْمَعِ   سَــفَهٌ تَبَيُّتُكِ المَلاَمَةَ فَاهْجَعِي
لاَ تَجْزَعِي لِغَدٍ ، وَأَمْرُ غَدٍ لَهُ   أَتَعَجَّلِينَ الشَّرَّ مَالَمْ تَمْنَعِي ؟
قَامَتْ تبكِّى أَنْ سَبَأْتُ لِفِتْيَةٍ   زِقًّا وَخَابِيَةً بِعَوْدٍ مُقْطَـعِ
أَتبَـكِّيًا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ هَيِّنٍ ؟   سَــفَهٌ بُـكَاءُ الْعَيْنِ مَالَمْ تَدْمَعِ

وهى قصيدة طويلة يقع بيت الشاهد آخرها

اللغة : « اسمع » هو مقولها الذى قالته له «سفه تبيتك» هذا ردّه على كلامها ، وسفه : خبر مقدّم ، وتبيتك : مبتدأ مؤخر ، وأصل السفه خفة نسج الثوب ، ثم استعمل فى خفة العقل ، ويروى « سفها » بالنصب ، فهو على تقدير كان : أى كان سفها تبيتك « اهجعى » نامى « أتعجلين» هو بفتح التاء ، وأصله أتتعجلين ؛ فحذف إحدى التاءين ، كما حذفت فى قوله تعالى : (فَأَنْتَ لَهُ تَصَدَّى) أى تتصدّى ، وكما حذفت فى قوله جلّ ذكره : (فَأَنْتَ عَنْهُ تَلَهَّى)

... ...

أى تتلهى ، وذلك كثير فى العربية ، ومعنى قوله « لا تجزعى لغد ــ إلخ » لا تحزنى على ما يصيبنا غدا ؛ فإنك لا تدرين ما يكون فى غد ، ولم تتعجلين الشرّ مالم تمنعى الخير؟ «تبكى» هو بضم تاء المضارعة وتشديد الكاف ــ وهومضارع بكاه تبكية ؛ إذا هيج بكاءه ، ويروى فى مكانه « تباكى » بفتح التاء ــ على أن أصله تتباكى ، فحذف إحدى التاءين ، ومعناه تتكلف البكاء وتتصنعه « سبأت » تقول : سبأ الخمر يسبؤها ــ مثل جعل يجعل ــ واستبأها ؛ إذا اشتراها ليشربها ، لا ليتجرفيها «زقا» الزق ــ بكسر أوّله ــ الجلد يعدّ للشرب ، وهو بضم الزاى الخمر نفسها «وخابية» الخابية : الجرّة العظيمة « بعود » العود ــ بفتح فسكون ــ المسنّ من الإبل « مقطع » المقطع ــ بضم الميم وسكون القاف وفتح الطاء ــ البعير قام من الهزال « لاتجزعى » الجزع : أشدّ الحزن «منفسا» المنفس : النفيس الذى يضنّ به أهله « أهلكته» أراد أنفقته

الإعراب : « لاتجزعى » لا : حرف نهى مبنى على السكون لامحل له من الإعراب ؛ تجزعى : فعل مضارع ، مجزوم بلا الناهية ، وعلامة جزمه حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل ، مبنى على السكون فى محل رفع « إن » حرف شرط جازم يجزم فعلين الأوّل فعل الشرط والثانى جوابه وجزاؤه ، مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « منفس » يروى مرفوعا ومنصوبا ؛ فأما على رواية الرفع فهو عند البصريين فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعده ، والتقدير : إن هلك منفس أهلكته ، وأما على رواية النصب فهو مفعول لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، والتقدير : إن أهلكت منفسا أهلكته ، وهذا عند علماء المصرين جميعا « أهلكته » أهلك : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالسكون العارض لدفع كراهة توالى أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة ، وتاء المتكلم فاعل ، ضمير مبنى على الضم فى محل رفع ، وهاء الغائب الراجعة إلى منفس مفعول به ، ضمير مبنى على الضم فى محل نصب ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله لامحل لها من الإعراب مفسرة ، على الوجهين جميعا « فإذا » الفاء فاء الفصيحة ، حرف مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، إذا : ظرف تضمن معنى الشرط ، خافض لشرطه منصوب بجوابه ، مبنى على السكون فى محل نصب باجزعى الواقع فى آخر البيت « هلكت » فعل وفاعل ، والجملة فى محل جرّ بإضافة إذا إليها « فبعد » الفاء واقعة فى جواب إذا ، بعد : ظرف زمان منصوب على الظرفية الزمانية بقوله اجزعى آخر البيت ، وهو مضاف واسم الإشارة من قوله «ذلك» مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جرّ ، واللام للبعد ، والكاف حرف دال على خطاب المؤنثة « فاجزعى » الفاء زائدة ، اجزعى : فعل أمر ، مبنى على حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل ، مبنى على السكون فى محل رفع ، والجملة من الفعل والفاعل لامحل لها من الإعراب جواب إذا ؛ لأن جواب الشرط غير الجازم لامحل له .

... ...

الشاهد فيه : قوله « إن منفس » والكلام على هذه العبارة يستدعى أن نقرر لك مقدّمة قصيرة ، وحاصلها أن البصريين يدّعون أن أدوات الشرط ، ومنها إن و إذا ، لايليها إلا الفعل ، نحو إن تجتهد تنجح ، و إن تزرنى أكرمك ؛ فإذا وليها اسم فهذا الاسم عندهم معمول لفعل محذوف يفسره فعل مذكور بعده نحو قوله تعالى : (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ) ونحو قوله جل ذكره : (وَإِنِ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزاً أَوْ إِعْرَاضاً) ونحو قوله تباركت أسماؤه : (وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا) التقدير فى هذا كله : إن استجارك أحد من المشركين استجارك ، و إن خافت امرأة من بعلها خافت ، و إن اقتتل طائفتان اقتتلوا ، ونحو ذلك . وزعم الكوفيون أن هذه الأدوات قد يليها الفعل وقد يليها الاسم مرفوعا على الابتداء ، وجعلوا الاسم المرفوع بعد إن فى الآيات المذكورة مبتدأ خبره الجملة الفعلية بعده ، وستعرف لهذا تفصيلا فيما يلى ، وقالوا : الدليل على صحةّ ماذهبنا إليه أنه قد يقع الاسم بعد هذه الأدوات مرفوعا والفعل المذكور بعده لايفسر عاملا رافعا ؛ لأنه يطلب منصوبا لا مرفوعا ، وذلك نحو قول النمر بن تولب ✲ إن منفس أهلكته ✲ ألا ترى أن الاسم الواقع بعد «إن» مرفوع ، وأن الفعل الذى بعده لايفسر مايحتاج إلى مرفوع ، بل مايفسره محتاج إلى منصوب ، وأجاب البصريون عن ذلك بأن المفسر لايلزم أن يكون من لفظ المفسر ، بل قد يكون من لفظه كما فى الآيات الكريمة التى تلونا ، وقد يكون من معناه ، وهذا البيت إن سلمنا لكم الرواية برفع « منفس » من قبيل التفسير من معنى الفعل المذكور بعد الاسم : أى إن هلك منفس أهلكته ، وهذا هو الذى من أجله أنشد الشارح المحقق هذا البيت

والحاصل أن هذا البيت يروى بنصب « منفس » وهى رواية البصريين ، وأنشده سيبويه (١ - ٦٧) بالنصب ، وتبعه جار الله فى المفصل (١ - ١٤٩)

قال سيبويه : « وتقول فى الخبر وغيره : إن زيدا تره تضرب ، تنصب زيدا ؛ إلا أن الفعل أن يلى إن أولى ؛ كما كان ذلك فى حروف الاستفهام ، وهو أبعد من الرفع ؛ لأنه لايبنى فيها الاسم على مبتدأ ، و إنما أجازوا تقديم الاسم فى إن لأنها أمّ الجزاء ولا تزول عنه ؛ فصار ذلك فيها كما صار فى ألف الاستفهام مالم يجز فى الحروف الأخر » اه كلامه .

وقال الأعلم فى بيت النمر الذى نحن بصدد الكلام عليه : « الشاهد فى نصب منفس بإضمار فعل دلّ عليه مابعده ؛ لأن حرف الشرط يقتضى الفعل مظهرا أو مضمرا » اه كلامه .

وقال جار الله : « واللازم إضماره أن تقع الجملة بعد حرف لا يليه إلا الفعل ، كقولك : إن زيدا تره تضربه ، قال الشاعر : ✲ لا تجزعى إن منفسا أهلكته ✲ وهلا وألا ولولا ولوما

... ...

بمنزلة إن ؛ لأنهنّ يطلبن الفعل ، ولا يبتدأ بعدها الأسماء » اه كلامه

فكل هذه النصوص تدلّ على أن رواية البصريين بنصب « منفسا » على أنه مفعول لفعل محذوف يفسره الفعل الذى بعده

وخالف علماء الكوفة هذا الكلام من جهتين : الأولى : أنهم أجازوا الرفع بعد إن الشرطية ، ثم منهم من جعل المرفوع مبتدأ ، ومنهم من جعله مبتدأ فى نحو البيت ، وفاعلا مقدّما فى نحو قوله تعالى : (إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ) وقوله سبحانه : (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ) ، وكلا الأمرين مما لا يجيزه البصريون أصلا ، والجهة الثانية : أنهم رووا بيت الشاهد الذى نحن بصدده برفع « منفس » وهو متعين عندهم لأن يكون مبتدأ

و بعد ؛ فنقول : اعلم أن رواية النصب لاتعارض مذهبا من مذاهب الفريقين ؛ فإنه ليس فى النحاة أحد يوجب رفع الاسم فى هذا الحال ، بل البصريون يوجبون فيه النصب و إذا ورد مرفوعا فهو عندهم فاعل ، والكوفيون يجوّزون رفعه على أنه مبتدأ ، و يجوّزون نصبه على الوجه الذى أجازه البصريون ؛ و إذا كان أمر رواية النصب كذلك فهى أولى بالرعاية ؛ فأما رواية الرفع فإنها تخالف فى الظاهر مذهب البصريين ؛ فهم أحرياء فى أوّل الأمر ألا يسلموها ، على أنهم لو سلموا صحة رواية الرفع لم يكن فيها مايدفع ماذهبوا إليه من أنه لايجوز أن يلى أدوات الشرط إلا الأفعال ، وذلك لأنهم يقدّرون رفع هذا الاسم على أنه فاعل بفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعده ، غاية ما فى الباب أن الفعل المقدّر ليس من لفظ المذكور ، بل هو من معناه على مايبناه ؛ ونظير ذلك أنك إذا قلت : زيدا مررت به ؛ فإنك تقدّر العامل فى « زيدا » من معنى الفعل الواقع بعده : أى جاوزت زيدا مررت به ؛ وكذلك إذا قلت : زيدا ضربت أخاه ؛ فإنك تقدّر العامل من معنى المذكور : أى أهنت زيدا ضربت أخاه ؛ فكما تقدّر الفعل فى بعض الأحايين من معنى الفعل المذكور ، بلا خلاف ، كذلك تقدّر فى هذا الموضع ، ويكون أصل الكلام : لا تجزعى إن هلك منفس أهلكته ؛ وكل ما فى الموضوع أن هذا البيت على رواية الرفع قد خرج عند البصريين من باب الاشتغال إلى باب التفسير ، نظير الآيات التى تلوناها فى أوّل هذا الكلام ، ونظير قول لبيد بن ربيعة العامرى :

إِذَا الْمَرْءُ أَسْرَى لَيْلَةً خَالَ أَنَّهُ ... قَضَى عَمَلاً ، وَالْمَرْءُ مَا دَامَ عَامِلُ

ونظير قول السموءل بن عادياء اليهودى :

إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَدْنَسْ مِنَ اللُّؤْمِ عِرْضُهُ ... فَكُلُّ رِدَاءٍ يَرْتَدِيهِ جَمِيلُ

فى رواية « مُنْفِسٌ » بالرفع ؛ وقوله :

٣٩٣ — فَإِنْ أَنْتَ لَمْ يَنْفَعْكَ عِلْمُكَ فَانْتَسِبْ لعَلَّكَ تَهْدِيكَ الْقُرُونُ الْأَوَائِلُ

وَإِنْ هُوَ لَمْ يَحْمِلْ عَلَى النَّفْسِ ضَيْمَهَا فَلَيْسَ إِلَى حُسْنِ الثناءِ سَبِيلُ

ونظير قول الحماسى :

إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَحْتَلْ وَقَدْ جَدَّ جِدُّهُ أَضَاعَ ، وَقَاسَى أَمْرَهُ وَهْوَ مُدْبِرُ

ونظير قول الآخر :

إِذَا أَنْتَ لَمْ تَزْرَعْ وأَبْصَرْتَ حَاصِداً نَدِمْتَ عَلَى التَّفْرِيطِ فِى زَمَنِ الْبَذْرِ

وغير ذلك من الشواهد التى لا يأتى عليها الحصر ؛ وما دام قد صح توجيه رواية الرفع فى بيت الشاهد على الوجه الذى ذكرنا ؛ وهو وجه صحيح لاشبهة فى جوازه ؛ فقد سقط ماتعلل به بعض الكوفيين من أن رفع « منفس » فى البيت يدل على جواز وقوع الجملة الاسمية بعد إن الشرطية

وأقوى شىء يدل على فساد ماذهب إليه الكوفيون ، وأن المذهب ماذهب إليه البصريون ؛ هو أنك لا تجد اسما مرفوعا بعد إن و إذا الشرطيتين إلا وجدت بعده فعلا ؛ فلو كان الذى ذهب إليه الكوفيون صحيحا لكنت تجد بعد الاسم المرفوع اسما مفردا يقع خبرا عنه ، لأن الخبر لا يلزم أن يكون جملة ، بل كما يكون جملة يكون مفردا ، والأصل فيه الإفراد ؛ فكيف التزموا أن يكون خبر الاسم الواقع بعد إن و إذا الشرطيتين جملة ؟ وأن تكون جملة فعلية ؟ هذا مالا سبيل إلى القول به ، ومن ثمة كان المذهب فى هذه المسألة هو ماذهب إليه البصريون ؛ فاعرف ذلك وكن على ذكر منه

٣٩٣ — هذا البيت من قصيدة طويلة للبيد بن ربيعة العامرىّ ، وأوّلها قوله :

أَلَا تَسْأَلَانِ الْمَرْءَ مَاذَا يُحَاوِلُ ؟ أَنَحْبٌ فَيُقْضَى أَمْ ضَلَالٌ وَبَاطِلُ ؟

وهذا المطلع هو الشاهد (رقم ١٠٣) وقد تقدّم فى الجزء الأوّل من هذا الكتاب (ص ١٧٩) وذكرنا فى شرحنا له ثلاثة أبيات تليه ، و بعدها قوله :

فَتَعْلَمَ أَنْ لَا أَنْتَ مُدْرِكُ مَا مَضَى وَلَا أَنْتَ مِمَّا تَحْذَرُ النَّفْسُ وَائِلُ

فَإِنْ أَنْتَ لَمْ يَنْفَعْكَ عِلْمُكَ فَانْتَسِبْ لَعَلَّكَ تَهْدِيكَ ... البيت ، و بعده:

فَإِنْ لَمْ تَجِدْ مِنْ دُونِ عَدْنَانَ وَالِدًا وَدُونَ مَعَدٍّ فَلْتَزَعْكَ الْعَوَاذِلُ

أَرَى النَّاسَ لَا يَدْرُونَ مَاقَدْرُ أَمْرِهِمْ بَلَى ، كُلُّ ذِى لُبٍّ إِلَى اللهِ وَاسِلُ

... ...

أَلاَ كُلُّ شَىْءٍ مَا خَـلاَ اللهَ بَاطِلُ وَكُلُّ نَعِيمٍ لاَ مَحَالَةَ زَائِــلُ
وَكُلُّ أُنَاسٍ سَـوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ دُوَيْهِيَةٌ تَصْفَرُّ مِنْهَا الْأَنَامِـلُ
وَكُلُّ امْرِئٍ يَوْمًا سَيُعْلَمُ سَعْيُهُ إِذَا كُشِفَتْ عِنْدَ الْإِلٰهِ الْمَحَاصِلُ

اللغة : قد مضى شرح المطلع فى الموضع الذى أحلناك عليه ، فلا داعى لتكرار القول عليه ، وقوله : « فتعلم أن لا أنت مدرك مامضى ـ إلخ » أن هذه هى المخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير شأن محذوف ، وجملة لا أنت مدرك وما عطف عليها خبرها ، وإنما كرر لا ههنا لدخولها على معرفة ، ومدرك : اسم فاعل من أدرك الأمر يدركه ؛ إذا بلغه وحصل عليه « تحذر النفس » جملة لا محل لهـا صلة الموصول المجرور بمن ، والعائد ضمير منصوب بتحذر محذوف ، والتقـدير : من الذى تحذره النفس ، وتقول : حذرت فلانا أحذره ـ من باب فرح يفرح ـ إذا تيقظت له لخوفك منـه وتحرزت من الوقوع فى أشراكه ، والوائل : اسم فاعل من وأل يئل ؛ إذا لجأ ، ومنه الموئل للملجأ ، والمراد أنك لاتجد لك ملجأ تلجأ إليه هربا من الوقوع فى الأمور التى تخافها الأنفس وتحذرها ، وقوله : « فإن أنت لم ينفعك علمك فانتسب ـ إلخ » يريد إذا لم تتعظ بما علمت فتذكر آباءك وأجدادك وفكر فيهم أين ذهبوا ، والقرون : جمع قرن ، وهو ثمانون سنة ، ويقال : هو ثلاثون سنة ، والمراد على هذا أهل القرون ، ويقال : القرن فى الناس أهل زمان واحد ، ومنه قول الشاعر :

إِذَا ذَهَبَ الْقَرْنُ الَّذِى أَنْتَ فِيهِمُ وَخُلِّفْتَ فِى قَرْنٍ فَأَنْتَ غَرِيبُ

« فلتزعك » مضارع وزعه يزعه ، بمعنى كفه يكفه ، ومنه إِنَّ اللهَ لَيَزَعُ بِالسُّلْطَانِ أَكْثَرَ مِمَّا يَزَعُ بِالْقُرْآنِ ، وقوله : « بلى كل ذى دين إلى الله واسل » الواسـل : المتوسل ، والمراد المتقرب إلى الله بالعمل ، وتقول : وسلت ، وتوسلت ، وتقول : أنا متوسل إليه بكذا ، وواسل ، وتقول : لى إليه وسيلة ، ووسائل «دويهية» تصغير الداهية ، وكنى بقوله : « تصفر منها الأنامل» عن اشتداد الشر وتفاقم الخطب « المحاصل » جمع محصل ، والمراد به أفعال الأناسى التى فعلوها فى الدنيا ، أو المراد به النيات ، ويروى « الحصائل » وهى جمع حصيلة ، ومعناه ماحصلته .

الإعراب : «إن» حرف شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثانى جوابه وجزاؤه «أنت» ضمير منفصل فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، تقديره : فإن لم تنتفع ؛ فلما حذف الفعل وحده برز الضمير وانفصل « لم » حرف نفى وجزم وقلب مبنى على السكون لا محل له من

... ...

الإعراب « ينفعك » ينفع : فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، والكاف ضمير المخاطب مفعول به ، مبنى على الفتح فى محل نصب « علمك » علم : فاعل ينفع ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وهو مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه مبنى على الفتح فى محل جرّ ، وجملة لم ينفعك علمك لا محل لها من الإعراب مفسرة « فانتسب » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، انتسب : فعل أمر ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل جزم جواب الشرط « لعلك » لعل : حرف ترجّ ونصب ، والكاف ضمير المخاطب اسمه مبنى على الفتح فى محل نصب « تهديك » تهدى : فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه ضمة مقدّرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، والكاف ضمير المخاطب مفعول به تقدم على الفاعل مبنى على الفتح فى محل نصب « القرون » فاعل تهدى ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « الأوائل » صفة للقرون ، وجملة تهدى وفاعله فى محل رفع خبر لعل ، وجملة لعل واسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب لأنها استئنافية تفيد التعليل .

الشاهد فيه : قوله « فإن أنت لم ينفعك » فإن «أنت» فيه فاعل بفعل محذوف يفسره الفعل الذى بعده ، وليس هو مرفوعا على الابتداء كما يقول الكوفيون ؛ وغاية ما فى الباب أن الفعل المحذوف ليس من لفظ المذكور ، بل من معناه ، والتقدير إذا لم تنتفع لم ينفعك علمك ــ إلخ ؛ وقد فصلنا السر فى هذا تفصيلا شافيا فى شرح الشاهد السابق فارجع إليه .

ونريد ههنا أن نقول لك : إن الذى دعا الكوفيين إلى مقالتهم هذه أنهم لم يجعلوا العامل فى الاسم المشتغل عنه فعلا محذوفا كما يقول البصريون ، بل قالوا : الفعل المتأخر عامل فى الاسم المتقدم وفى ضميره جميعا ، وفى مثل ذلك البيت الذى معنا لا يصح أن يتسلط الفعل المتأخر نفسه على الاسم المتقدم ، فلم يمكن إلا جعله مبتدأ .

قال ابن الأنبارى[1] : ذهب الكوفيون إلى أن قولهم : « زيدا ضربته » منصوب بالفعل الواقع على الهاء ، وذهب البصريون إلى أنه منصوب بفعل مقدّر ، والتقدير فيه : ضربت زيدا ضربته .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه منصوب بالفعل الواقع على الهاء وذلك لأن المكنى الذى هو الهاء العائد هو الأوّل فى المعنى ؛ فينبغى أن يكون منصوبا به ؛ كما قالوا : أكرمت أباك زيدا ، وضربت أخاك عمرا

(١) انظر كتاب الانصاف ص (٤٢)

التقدير : إن هَلَكَ مُنفِسٌ أهلكته ، و إنْ لَمْ تَنْتَفِـعْ بعلمك لم ينفعك عِلْمُكَ .

(تنبيه) : لايقع الاشتغال بعد أدوات الشرط والاستفهام ، إلا فى الشعر ، وأما فى الكلام فلا يليهما إلا صريح الفعل ؛ إلا إذا كانت أداة الشرط « إذا » مطلقا ، أو « إنْ » والفعلُ ماضٍ ؛ فيقع فى الكلام ؛ فتسوية الناظم بين إنْ وحَيْثُمَا مردودة .

(وَإنْ تَلاَ) الاسم (السَّابِقُ مَا بِالاُبْتِدَا * يَخْتَصُّ) كإذا الفجائية ولَيْتَمَا (فَالرَّفْعُ الْتَزِمْهُ أَبَدَا) على الابتداء ، وتخرج المسألة عن هذا الباب إلى باب المبتدإ والخبر ، نحو : خَرَجْتُ فَإذَا زَيْدٌ يضربه عمرو ، وليتما بِشْرٌ زُرْتُه ؛ فلو نصبت زيدا و بشراً لم يجز ؛ لأن إذا المفاجأة وليت المقرونة بمـا لا يليهما فعل ولا معمول فعل .

ومـا يختص بالابتداء أيضا واو الحال فى نحو : خَرَجْتُ وَزَيْدٌ يَضْرِبُهُ عَمْرٌو ؛ فلا يجوز وزيدا يضربه عمرو ، بنصب زيد .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنمـا قلنا إنه منصوب بفعل مقدّر وذلك لأن فى الذى ظهر دلالة عليه ؛ فجاز إضماره استغناء بالفعل الظاهر عنه ، كما لوكان متأخرا وقبله مايدلّ عليه

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : قولهم « إنمـا قلنا إنه منصوب بالفعل الواقع على الهاء لأن المكنى هوالأوّل فى المعنى ؛ فينبغى أن يكون منصوبا به،كقولهم : أكرمتأباك زيدا » قلنا : هذا فاسد ؛ وذلك لأن انتصاب زيد فى قولهم : أكرمت أباك زيدا ، على البدل ، وجاز أن يكون بدلا لأنه تأخر عن المبدل منه ؛ إذ لايجوز أن يكون البدل إلامتأخرا عن المبدل منه ، وأما ههنا فقد تقدّم زيد على الهاء ، فلا يجوز أن يكون بدلا منها ؛ لأنه لا يجوزأن يتقدّم البدل على المبدل منه ؛ على أنا نقول : إن العامل فى البدل غير العامل فى المبدل منه و إن العامل فى المبدل منه على تقدير التكرير فى البدل ، والذى يدلّ على ذلك إظهاره فى البدل كما أظهر فى المبدل منـه ، قال الله تعالى : (قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ) فقوله (لمن آمن منهم) بدل من قوله (للذين استضعفوا) وقد أظهر العامل فى البدل كما أظهره فى المبدل منه ؛ وقال سبحانه : (وَلَوْلاَ أَنْ يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمٰنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفاً مِنْ فِضَّةٍ) فقوله (لبيوتهم) بدل من قوله (لمن يكفر بالرحمن) فأظهر العامل فى البدل كما أظهره فى المبدل منه ؛ فدلّ على أنه فى تقدير التكرير ، وأن العامل فى البدل غير العامل فى المبدل منه . اهـ

و (كَذَا) التزم رفع الاسم السابق (إذَا الْفِعْلُ) المشتغل عنه (تَلاَ) أى : تبع (مَا) أى : شيئا (لَمْ يَرِدْ * مَا قَبْلُ مَعْمُولاً لِمَا بَعْدُ وُجِدْ) كأدوات الشرط ، والاستفهام ، والتحضيض ، ولام الابتداء ، وما النافية ، وكم الخبرية ، والحروف الناسخة ، والموصول ، والموصوف ، تقول : زيد إنْ زُرْتَهُ يُكْرِمْك ، وهلْ رَأَيْتَهُ ؟ وهَلاَّ كَلَّمتَهُ ، وهكذا إلى آخرها ، بالرفع ؛ ولايجوز النصب؛ لأن هذه الأشياء لايعمل مابعدها فيما قبلها ، فلا يفسر عاملا فيه ؛ لأنه بدل من اللفظ به .

(وَاخْتِيرَ نَصْبٌ) أى : رُجِّحَ على الرفع فى ثلاثة أحوال :

الأول : أن يقع اسم الاشتغال (قَبْلَ فِعْلِ ذِى طَلَبْ) وهو : الأمر ، والنهى ، والدعاء ، نحو : زَيْدًا اضْرِبْهُ ، أَوْ لِيَضْرِبْهُ عمرو ، أو لاَ تُهِنْهُ ، وَاللَّهُمَّ عَبْدَكَ ارْحَمْهُ ، أَوْ لاَ تُؤَاخِذْهُ ، وَبَكْرًا غَفَرَ اللهُ لَهُ .

و إنما وجب الرفع فى نحو : زَيْدٌ أَحْسِنْ بِهِ ؛ لأن الضمير فى محل رفع ، و إنما اتفق السبعة عليه فى نحو : « الزَّانِيَةُ وَالزَّانِى فَاجْلِدُوا » لأن تقديره عند سيبويه : مِمَّا يُتْلَى عليكم حُكْمُ الزَّانِيَةِ وَالزَّانِى ، ثم استؤنف الحكم ؛ وذلك لأن الفاء لا تدخل عنده فى الخبر فى نحو هذا ، ولذا قال فى قوله :

٣٩٤ — وَقَائِلَةٍ خَوْلاَنُ فَانْكِحْ فَتَاتَهُمْ

---

٣٩٤ — هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

* وَأُكْرُومَةُ الحَيَّيْنِ خِلْوٌ كَمَا هِيَا *

وهذا البيت من شواهد سيبويه (١ — ٧٠) ولم ينسبه ولا نسبه الأعلم الشنتمرى فى شرحه ، ويقال : هذا أحد شواهده الخمسين التى لم يعرف قائلها

اللغة : «خولان» بفتح الخاء المعجمة وسكون الواو — قبيلة من مذحج باليمن ، واسم أبيها خولان بن عمرو بن الحاف بن قضاعة «فتاتهم» الفتاة : المرأة الشابة ، وهى مؤنث فتى «أكرومة» بضم الهمزة وسكون الكاف بعدها راء مهملة ، بزنة الأضحوكة من الضحك والأحدوثة من الحديث والأعجوبة — والمعنى الذى تدل عليه معنى اسم المفعول ، فالأكرومة : المكرمة ، والمراد بالحيين حى أبيها وحى أمها ، و « خلو » بكسر الخاء المعجمة وسكون اللام — خالية من الأزواج

... ...

الإعراب : « وقائلة » الواو واو رب ، قائلة : مبتدأ ، مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة مقدّرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجرّ الشبيه بالزائد «خولان» خبر مبتدإ محذوف ، والتقدير : هـذه خولان ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « فانـكح » الفاء للاستئناف ، ويجوز أن تـكون عاطفة ، انـكح : فعل أمر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيـه وجوبا تقديره أنت « فتاتهم » فتاة : مفعول به ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، والضمير مضاف إليه « وأكرومة » الواو للحال ، أكرومة : مبتدأ ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « الحيين » مضاف إليـه مجرور بالياء المفتوح ما قبلها المـكسور ما بعدها لأنه مثنى ، والنون عوض عن التنوين فى الاسم المفرد « كما » الـكاف حرف جر ، ما : حرف زائد ، هى : مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر ثان لأكرومة ، والتقدير : وأكرومة الحيين خالية كشأنها المعروف لك

الشاهد فيه : قوله « خولان فانـكح فتاتهم ».وقبل أن نبين وجه الاستشهاد به ننبهك إلى أن لنا بحثا مستفيضا فى زيادة الفاء فى خبر المبتدأ، وقد تـكفلنا فيه ببيان شواهد المسألة وتخريجها ، فارجع إلى ذلك فى الجزء الأوّل من هذا الـكتاب (ص ٣١٩ - ٣٢٣)

ثم نقول : إن دخول الفاء فى قوله « فانـكح فتاتهم » مانعة من حمل هذه العبارة على أنها من باب الاشتغال عند سيبويه ؛ وذلك لأن باب الاشتغال يقتضى جواز النصب والرفع ؛ أما الرفع فعلى أن المرفوع مبتدأ ومابعده خبر ، ألا ترى أن نحو قولك : زيد ضربته ، يجوز فيه الأمران ؛ أما النصب فعلى أن الاسم مفعول لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، والتقدير : ضربت زيدا ضربته ، وأما الرفع فعلى أن زيد مبتدأ وجملة ضربته خبر ؛ وههنا لايجوز عند سيبويه جعل خولان مبتدأ خبره جملة فانـكح فتاتهم ؛ لأن هـذا يستدعى جواز دخول الفاء فى خبر المبتدإ وهو اسم مختصّ لايشبه الشرط فى العموم ، وهـذا غير جائز عنـد سيبويه رحمه الله على ما سبق تقريره فى الموضع الذى أحلناك عليه ؛ ولما لم يصح عند سيبويه جعل خولان مبتدأ للسبب الذى قرّرناه لك لم يرتض جعله من باب الاشتغال والتمس له تخريجا آخر ؛ فذهب إلى أن هذه العبارة جملتان؛ إحداهما مؤلفة من مبتدإ وخبر ، أما الخبر فهو قولنا خولان ، وأما المبتدأ فمحذوف ، والتقدير : هذه خولان ، أو هؤلاء خولان ، والجملة الثانية مستأنفة وهى قوله فانـكح فتاتهم ؛ فلم يلزم الإخبار بالجملة الطلبية وهى فانـكح فتاتهم عن المبتدإ وهو خولان ، ولم يلزم عمل فعل من جملة مستأنفة فى مبتدإ مخبر عنه بغير ذلك الفعل من جملة أخرى ، ولم يلزم دخول الفاء فى خبر المبتدأ الذى ليس موصولا ولا موصوفا ؛ فالرفع عنـد سيبويه متعين ، ولـكنه على ما بينا ، نعنى أن هذا المرفوع ليس مبتدأ خبره ما بعده ، بل على أنه خبر لمبتدإ محذوف

... ...

فإن قلت : فما يقول الذين أجازوا دخول الفاء فى خبر المبتدإ غير الموصول بفعل أو ظرف أو الموصوف بذلك فى مثل هذا التعبير ؟

فالجواب عن هذا أنهم يجعلون مثل هـذا التعبير من باب الاشتغال ، فيجيزون فيه الوجهين الرفع والنصب، ولـكنهم يرجحون النصب ؛ وعلى هذا وردت قراءة ابن أبى عبلة وعيسى بن عمرو قوله تعالى : (وَالسَّارِقَ وَالسَّارِقَةَ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا) بالنصب ، وقرأ جماعة فى قوله تعالى : (الزَّانِيَةَ والزَّانِيَ فَاجْلِدُوا) بالنصب أيضا ، قال أبو البقاء : « فى رفع (الزانية والزانى) وجهان : أحدهما هو مبتدأ والخبر محذوف ، تقديره : فيما يتلى عليكم الزانية والزانى ؛ فعلى هذا يكون فاجلدوا مستأنفا ؛ والوجه الثانى : فاجلدوا هو الخبر ؛ وقد قرىء بالنصب بفعل دلّ عليه فاجلدوا » اهـ كلامه ، وأجاز قوم النصب فى قوله تعالى : (وَاللَّاتِي يَأْتِينَ الفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ فاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُم) وفى قوله سبحانه : (وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِهَا مِنْكُمْ فَآذُوهُمَا) ، وينبغى أن تعلم أن النصب فى هاتين الآيتين جائز على قواعد سيبويه أيضا ، كما أن الرفع على الابتداء فيهما جائز عنده أيضا لأن المبتدأ اسم موصول جملته جملة فعلية ، قال أبو البقاء العكبرى : «قوله تعالى (واللاتى يأتين الفاحشة) اللاتى رفع على الابتداء وخبره قوله فاستشهدوا عليهنّ، وجاز ذلك وإن كان أمرا لأنه صار فى حكم الشرط حيث وصلت اللاتى بالفعل ، وإذا كان كذلك لم يحسن النصب (يريد أن الرفع أرجح) لأن تقدير الفعل قبل أداة الشرط لا يجوز ، وتقديره بعد الصلة يحتاج إلى إضمار فعل غير قوله فاستشهدوا ؛ لأن استشهدوا لا يصح أن يعمل النصب فى اللاتى (يعنى وما لا يعمل لا يفسر عاملا) ، وذلك لا يحتاج إليه مع صحة الابتداء ، وأجاز قوم النصب بفعل محذوف تقديره اقصدوا اللاتى أو تعمدوا ؛ وقيل : الخبر محذوف ، تقديره : وفيما يتلى عليكم حكم اللاتى ؛ ففيما يتلى هو الخبر وحكم هو المبتدأ ، فحذفا لدلالة قوله فاستشهدوا لأنه الحكم المتلو ... وقوله تعالى (واللذان يأتيانها) الكلام فيه كالكلام فى قوله (واللاتى) إلا أنّ من أجاز النصب يصحّ أن يقدّر فعلا من جنس المذكور، تقديره : آذوا اللذين ، ولا يجوز أن يعمل ما بعد الفاء فيما قبلها ههنا ، ولو عرى عن ضمير المفعول ؛ لأن الفاء هنا فى حكم الفاء الواقعة فى جواب الشرط وتلك تقطع ما بعدها عما قبلها » اهـ كلامه بحروفه .

(فائدة) : ذكر العينى أن فى هذا البيت عشرة أمور، ونحن نذكرها لك غير متقيدين بعبارته:

الأوّل : حذف « ربّ » و بقاء عملها وهو الجرّ بعد الواو ، فى قوله « وقائلة » .

الثانى : استعمال مجرور ربّ غير موصوف ، وذلك فى قوله « وقائلة » أيضا ، ومن حق

إن التقدير : هٰذِهِ خولان ؛ وقال المبرد : الفاء لمعنى الشرط ، ولا يعمل الجواب فى الشرط ، فكذلك ما أشبهه ، ومالايعمل لايفسر عاملا .

وقال ابن السيد وابن بابشاذ : يختار الرفع فى العموم كالآية ، والنصب فى الخصوص كزيدا اضربه .

(وَ) الثانى : أن يقع (بَعْدَ مَا إِيلاَؤُهُ الْفِعْلَ غَلَبْ) أى : بعد ماالغالب عليه أن يليه فعلٌ، فإيلاؤه : مصدر مضاف إلى المفعول الثانى ، والفعل : مفعول أول ؛ لأنه الفاعل فى المعنى ، والذى يليه الفعل غالباً أشياء : منها همزة الاستفهام ، نحو : « أَبَشَراً مِنَّا وَاحِداً نَتَّبِعُهُ » فإن فُصِلَتِ

مجرور ربّ أن يوصف ، كقول امرىء القيس :

أَلاَ رُبَّ يَوْمٍ صَالِحٍ لَكَ مِنْهُمَا ... وَلاَ سِيَّمَا يَوْمٍ بِدَارَةِ جُلْجُلِ

ولعل سبب حذف الصفة ههنا أن مجرورها صفة لموصوف محذوف عند التحقيق ، أو لأن مقول القول ، وهو معمول لهذا المجرور ، يعمل ماتعمله الصفة من التخصيص .

الثالث : حذف المبتدإ ، وذلك لأن التقدير : هـذه خولان ، أو هؤلاء خولان ، على ماسبق بيانه .

الرابع : على رواية النصب : حذف الفعل العامل فى خولان ، وتقديره : اقصد خولان .

الخامس : زيادة الفاء فى خبر المبتدإ ، على قول الأخفش إن خولان مبتدأ وقوله : « فانكح فتاتهم » خبره .

السادس : عطف الإنشاء على الخبر ، وذلك عند من جعل خولان خبر مبتدإ محذوف ، وجعل الفاء فى قوله « فانكح فتاتهم » عاطفة .

السابع : فى قوله كما هى ، وأصله كعهدها ، فحذف المضاف وهو عهد ، فصار كها ؛ ولما كانت الكاف لاتدخل على المضمر المتصل إلاشذوذا جعل مكانه المنفصل فصار كهى ، ثم زادوا بعد الكاف ماعوضا عن المحذوف .

الثامن : إعمال اسم الفاعل المعتمد على موصوف محذوف ، وذلك قوله « قائلة » .

التاسع : أن ربّ يلزم مضى مجرورها ، والمجرور ههنا مستقبل ، وهو قوله « وقائلة » .

العاشر : إقامة المظهر مقام المضمر لكونه أكثر فائدة ؛ فإن أكرومة الحيين هى الفتاة ؛ فكان حقه أن يقول : وهى كما هى .

الهمزة فالمختار الرفع ، نحو : أَأَنْتَ زَيْدٌ تَضْرِبُهُ ، إلا فى نحو : أَكُلَّ يَوْمٍ زَيْداً تَضْرِبُهُ ؛ لأن الفصل بالظرف كلا فصل . وقال ابن الطراوة : إن كان الاستفهام عن الاسم فالرفع ، نحو : أَزَيْدٌ ضَرَبْتَهُ أَمْ عَمْرٌو ، وحَكَمَ بشذوذ النصب فى قوله :

٣٩٥ — أَثَعْلَبَةَ الْفَوَارِسَ أَمْ رِيَاحًا ... عَدَلْتَ بِهِمْ طُهَيَّةَ وَالْخِشَابَا

---

٣٩٥ — هذا البيت من قصيدة لجرير بن عطية يهجو فيها الفرزدق ، وأول هذه القصيدة قوله :

أَقِلِّي اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالْعِتَابَا ... وَقُولِي إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَا

وهذا المطلع هو الشاهد رقم (٤) وقد سبق مشروحا فى الجزء الأوّل من هذا الكتاب (ص ١٢) وبعده قوله :

أَجِدَّكَ مَا تَذَكَّرُ أَهلَ نَجْدٍ ... وَحَيًّا طَالَ مَا انْتَظَرُوا الْإِيَابَا

بَلَى ، فَارْفَضَّ دَمْعُكَ غَيْرَ نَزْرٍ ... كَمَا عَيَّنْتَ بِالسَّرَبِ الطِّبَابَا

وَهَاجَ الْبَرْقُ لَيْلَةَ أَذْرِعَاتٍ ... هَوًى مَا تَسْتَطِيعُ لَهُ طِلَابَا

فَقُلْتُ بِحَاجَةٍ وَطَوَيْتُ أُخْرَى ... فَهَاجَ عَلَيَّ بَيْنُهُمَا اكْتِئَابَا

وَوَجْدٍ قَدْ طَوَيْتُ يَكَادُ مِنْهُ ... ضَمِيرُ الْقَلْبِ يَلْتَهِبُ الْتِهَابَا

سَأَلْنَاهَا الشِّفَاءَ فَمَا شَفَتْنَا ... وَمَنَّتْنَا الْمَوَاعِدَ وَالْخِلَابَا

لَشَتَّانَ الْمُجَاوِرُ دَيْرَ أَرْوَى ... وَمَنْ سَكَنَ السَّلِيلَةَ وَالْجِنَابَا

أَسِيلَةُ مَعْقِدِ السِّمْطَيْنِ مِنْهَا ... وَرَيَّا حَيْثُ تَعْتَقِدُ الْحِقَابَا

وَلَا تَمْشِي اللِّئَامُ لَهَا بِسِرٍّ ... وَلَا تُهْدِي لِجَارَتِهَا السِّبَابَا

أَبَاحَتْ أُمُّ حَزْرَةَ مِنْ فُؤَادِي ... شِعَابَ الْحُبِّ ؛ إِنَّ لَهُ شِعَابَا

مَتَى أُقْصِدْ لِخُورِ بَنِي عِقَالٍ ... تَبَيَّنْ فِي وُجُوهِهِمُ اكْتِئَابَا

إِذَا لَاقَى بَنُو وَقْبَانَ غَمًّا ... شَدَدْتُ عَلَى أُنُوفِهِمُ الْعِصَابَا

أَبَى لِي مَا مَضَى لِي فِي تَمِيمٍ ... وَفِي فَرْعَيْ خُزَيْمَةَ أَنْ أُعَابَا

... ...

سَتَعْلَمُ مَنْ يَصِيرُ أَبُوهُ قَيْناً وَمَنْ عُرِفَتْ قَصَائِدُهُ اجْتِلاَبَا
أَثَعْلَبَةَ الْفَوَارِسَ أَمْ رِيَاحًا عَدَلْتَ بِهِمْ ... البيت ، وبعده
كَأَنَّ بَنِي طُهَيَّةَ رَهْطَ سَلْمَى حِجَارَةُ خَارِئٍ يَرْمِي كِلاَبَا
رَأَيْنَ سَوَادَهُ فَدَنَوْنَ مِنْهُ فَيَرْمِيهِنَّ أَخْطَأَ أَوْ أَصَابَا
فَلاَ وَأَبِيكَ مَا لاَقَيْتُ حَيًّا كَيَرْبُوعٍ إِذَا رَفَعُوا الْعُقَابَا
وَمَا وَجَدَ الْمُلُوكُ أَعَزَّ مِنَّا وَأَسْرَعَ مِنْ فَوَارِسِنَا اسْتِلاَبَا
إِذَا حَرْبٌ تَلَقَّحُ عَنْ حِيَالٍ وَدَرَّتْ بَعْدَ مَرْيَتِهَا اعْتِصَابَا

اللغة : « ثعلبة » و « رياح » قبيلتان من يربوع بن حنظلة ، من تميم ، ورياح : بكسر الراء المهملة وبعدها ياء مثناة « الفوارس » جمع فارس ، وهو أحد ألفاظ جمع فيها فاعل وهو وصف لمذكر عاقل على فواعل ، وقد ذكرنا هـذه الألفاظ فى شرح الشاهد (رقم ١٣٢ فى الجزء الأول من هذا الكتاب ص ٢٣٠) ومثله قول الأجدع الهمدانى :

وَسَأَلْتَنِي بِرَكَائِبِي وَرِحَالِهَا وَنَسِيتَ قَتْلَ فَوَارِسِ الْأَبْطَالِ

وقول جرير فى بيت الشاهد « عدلت بهم » معناه سوّيت بهم وجعلتهم يعدلون هؤلاء فى الشرف والرفعة وعلوّ القدر « طهية » بضم الطاء المهملة وفتح الهاء بعدها ياء مشدّدة — وهم حىّ من بنى تميم ، نسبوا إلى أمّهم طهية بنت عبد شمس بن سعد بن زيد مناة بن تميم « والخشاب » بكسر الخاء المعجمة بعدها شين معجمة — قال الجوهرى : هم بنو رزام بن مالك بن حنظلة ، وقال أبو عبيدة : الخشاب : ربيعة ورزام إخوتهم ، بنو مالك بن حنظلة من غير طهية

الإعراب : « أثعلبة » الهمزة للاستفهام ، حرف مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، ثعلبة : مفعول لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، وتقدير الكلام : أأهنت ثعلبة الفوارس ، أو أظلمت ثعلبة الفوارس ، وقدّره العينى أساويت ثعلبة ، وهو تقدير غير مستقيم ؛ لأن ساويت يحتاج إلى طرفين « الفوارس » نعت لثعلبة ، ونعت المنصوب منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « أم » حرف عطف ، مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « رياحا » معطوف على ثعلبة ، والمعطوف على المنصوب منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « عدلت » فعل وفاعل والجملة لامحل لها من الإعراب مفسرة « بهم » جار ومجرور متعلق بعدل «طهية» مفعول به لعدل منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « والخشابا » الواوحرف عطف ، مبنى على الفتح لامحل له

... ...

من الإعراب ، الخشابا : معطوف على طهية ، والمعطوف على المنصوب منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة

الشاهد فيه : قوله « أثعلبة الفوارس » حيث نصب بفعل محذوف يدل عليه المذكور بعده ، وهو قوله « عدلت بهم » ؛ وليس المحذوف من لفظ المذكور ، بل هو من معناه ؛ إذ التقدير : أظلمت ثعلبة الفوارس – إلخ

قال سيبويه[1] : «هذا باب ماينتصب فى الألف ؛ تقول: أعبد الله ضربته ، وأزيدا مررت به ، وأعمرا قتلت أخاه ، وأعمرا اشتريت له ثوبا ؛ ففى كل هذا قد أضمرت بين الألف والاسم فعلا هذا تفسيره ، كما فعلت ذلك فيما نصبته فى هذه الأحرف فى غير الاستفهام ؛ وقال جرير :

أَثَعْلَبَةَ الْفَوَارِسَ أَمْ رِيَاحًا   عَدَلْتَ بِهِمْ طُهَيَّةَ وَالْخِشَابَا

فإذا أوقعت عليه الفعل أو على شىء من سببيه نصبته ، وتفسيره ههنا هو التفسير الذى فسر فى الابتداء أنك تضمر فعلا هذا تفسيره ؛ إلا أن النصب هو الذى يختار هنا ، وهو حدّ الكلام » اه

وقال الأعلم : « استشهد به لنصب ثعلبة بإضمار فعل دلّ عليه مابعده ، فكأنه قال : أظلمت ثعلبة عدلت بهم ، ونحوه من التقدير » اه

والبيت عند ابن الطراوة مما يتعين فيه الرفع ؛ لأنه زعم أن الاستفهام إن كان عن الاسم تعين الرفع ، وإن كان عن الفعل تعين النصب ، والاستفهام فى هذا البيت عن الاسم بدليل المعادل بعد أم

ونحن نسلم له أن الاستفهام فى هذا البيت عن الاسم ، ولكننا لانسلم له أنه متى كان الاستفهام عن الاسم تعين رفعه ؛ لأن غاية ما يقتضيه كون الاستفهام عن الاسم أن يوجب دخول الهمزة عليه ، فأما أن يوجب ذلك رفعه على الابتداء فمدفوع ؛ وآية ذلك أنك إذا قلت : أزيدا ضربت أم عمرا ، من غير أن تصل بالفعل ضمير الاسم السابق ، فإن الاستفهام ههنا عن الاسم ، وهذا الاسم واجب النصب إجماعا ؛ فدلّ ذلك على أن كون الاستفهام عن الاسم لايقتضى رفعه كما زعم ابن الطراوة ، واسمع إلى إمام فن البلاغة عبدالقاهر الجرجانى وهو يقرر لك أن إيلاء الاسم الهمزة إنما يقتضى أن الفعل ثابت متقرر وأن الإنكار إنما ينصب على فاعل ذلك الفعل أو مفعوله ؛ قال[2] : « ومن أبين شىء فى التقديم الاستفهام بالهمزة ؛ فإن موضع الكلام على أنك إذا قلت : أفعلت ؛ فبدأت بالفعل ؛ كان الشك فى الفعل نفسه ، وكان غرضك من استفهامك أن تعلم

---

(١) انظر كتاب سيبويه (ج ١ ص ٥٤)

(٢) انظر دلائل الاعجاز (ص ٨٧)

ومنها النفى بما أو لا أو إنْ ، نحو : مَازَيْداً رَأَيْتُهُ ، وَلا عَمْراً كَلَّمْتُهُ ، وإنْ بَكْراً ضَرَبْتُهُ ؛ وقيل: ظاهر كلام سيبويه اختيار الرفع ؛ وقال ابن الباذش وابن خروف : يستويان.

ومنها « حيث » المجردة من « ما » نحو : اجْلِسْ حَيْثُ زَيْداً ضَرَبْتُهُ .

(و) الثالث : أن يقع (بَعْدَ عَاطِفٍ بِلاَ فَصْلٍ عَلَى * مَعْمُولِ فِعْلٍ مُسْتَقِرٍّ أَوَّلاَ) سواء كان ذلك المعمول منصوبا ، نحو : لَقِيتُ زَيْداً وعَمْراً كلمته ، أو مرفوعا ، نحو : قامَ زَيْدٌ وَعَمْراً أكرمته .

وجوده ، وإذا قلت : أأنت فعلت ، فبدأت بالاسم ، كان الشك فى الفاعل من هو ، وكان المتردد فيه ، ومثال ذلك أن تقول : أبنيت الدار التى كنت على أن تبنيها ؟ أقلت الشعر الذى كان فى نفسك أن تقوله ؟ أفرغت من الكتاب الذى كنت تكتبه ؟ تبدأ فى هذا ونحوه بالفعل ؛ لأن السؤال عن الفعل نفسه والشك فيه ؛ لأنك فى جميع ذلك متردد فى وجود الفعل وانتفائه مجوز أن يكون قد كان وأن يكون لم يكن ؛ وتقول : أأنت بنيت هذه الدار ؟ أأنت قلت هذا الشعر ؟ أأنت كتبت هذا الكتاب ؟ فتبدأ فى ذلك كله بالاسم ؛ ذلك لأنك لم تشك فى الفعل أنه كان ، كيف وقد أشرت إلى الدار مبنية والشعر مقولا والكتاب مكتوبا ؟ ! وإنما شككت فى الفاعل من هو ؟ فهذا من الفرق لايدفعه دافع ولا يشك فيه شاك ؛ ولا يخفى فساد أحدهما فى موضع الآخر ؛ فلو قلت : أأنت بنيت الدار التى كنت على أن تبنيها ؟ أأنت قلت الشعر الذى كان فى نفسك أن تقوله ؟ أأنت فرغت من الكتاب الذى كنت تكتبه ؟ خرجت من كلام الناس ؛ وكذلك لو قلت : أبنيت هذه الدار ؟ أقلت هذا الشعر ؟ أكتبت هذا الكتاب ؟ قلت ما ليس بقول ؛ ذلك لفساد أن تقول فى الشىء المشاهد الذى هو نصب عينيك أموجود أم لا » اه ، ثم قال بعد ذلك (1) : « واعلم أن حال المفعول فيما ذكرنا كحال الفاعل ، أعنى تقديم الاسم المفعول يقتضى أن يكون الإنكار فى طريق الإحالة والمنع من أن يكون بمثابة أن يوقع به مثل ذلك الفعل ؛ فإذا قلت : أزيدا تضرب ؟ كنت قد أنكرت أن يكون زيد بمثابة أن يضرب أو بموضع أن يجترأ عليه ويستجاز ذلك فيه » اه كلامه بحروفه .

فإذا كان شيخا هذه اللغة وإماما جميع الناس فيها يقرران أن الاسم الوالى لهمزة الاستفهام قد يكون مفعولا كما قد يكون مبتدأ ، ويقرران أن الاستفهام عن الاسم المنصوب بالهمزة واقع فى كلام العرب ؛ فليس لأحد أن يجحد ذلك ، فإن جحده لم يصدقه الناس وإن أقسم عليه بحرجات الأيمان . فاعرف ذلك وكن منه على ثبت .

---

(١) انظر دلائل الاعجاز (ص ٩٥)

وإنما رجح النصب طلبا للمناسبة بين الجملتين ؛ لأن مَنْ نَصَب فقد عطف فعليةً على فعلية ، ومَنْ رفع فقد عطف اسمية على فعلية ، وتَنَاسُبُ المتعاطفين أحسن من تخالفهما .

واحترز بقوله « بلا فصل » من نحو : قَامَ زَيْدٌ وَأَمَّا عَمْرٌو فَأَكْرَمْتُهُ ؛ فإن الرفع فيه أجود ؛ لأن الكلام بعد « أمَّا » مستأنف مقطوع عما قبله ، وبقوله « فعل مستقر أولا » من العطف على جملة ذات وجهين ، وستأتى .

(تنبيهان) : الأول : تجوّز الناظم فى قوله « على معمول فعل » ؛ إذ العطف حقيقة إنما هو على الجملة الفعلية ، كما عرفت .

الثانى : لترجيح النصب أسباب أخر لم يذكرها ههنا :

أحدها : أن يقع اسم الاشتغال بعد شبيه بالعاطف على الجملة الفعلية ، نحو : أَكْرَمْتُ الْقَوْمَ حَتَّى زَيْداً أَكْرَمْتُهُ ، وَمَا قَامَ بَكْرٌ لَكِنْ عَمْراً ضَرَبْتُهُ ، فحَتَّى ولكنْ حرفا ابتداء أشبها العاطفين ، فلو قلت : أَكْرَمْتُ خَالِداً حَتَّى زَيْدٌ أَكْرَمْتُهُ ، وقَامَ بَكْرٌ لَكِنْ عَمْرٌو ضَرَبْتُهُ ، تعين الرفع ؛ لعدم المشابهة ؛ إذ لاتقع حتى العاطفة إلا بين كلٍّ و بعض ، ولا تقع لكن العاطفة إلا بعد نفى وشبهه .

ثانيها: أن يجاب به استفهام منصوب ، كَزَيْداً ضَرَبْتُهُ ، جوابا لمن قال : أَيَّهُمْ ضَرَبْتَ ؟ أو مَنْ ضَرَبْتَ ؟ ومثل المنصوب المضاف إليه ، نحو : غُلَامَ زَيْدٍ ضَرَبْتُهُ ، جوابا لمن قال : غُلَامَ أَيِّهِمْ ضَرَبْتَ ؟ .

ثالثها : أن يكون رَفْعُهُ يوهم وصفاً مُخِلاًّ بالمقصود ، ويكون نصبه نَصًّا فى المقصود ، كما فى « إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَر » ؛ إذ النصب نصٌّ فى عموم خلق الأشياء خيرها وشرها بِقَدَرٍ ، وهو المقصود ، وفى الرفع إيهامُ كون الفعل وصفاً مخصِّصًا ، و « بِقَدَرٍ » هو الخبر ، وليس المقصود ؛ لإيهامه وجودَ شىء لابِقَدَر ؛ لكونه غير مخلوق ؛ ولم يعتبر سيبويه مثل هذا الإيهام مرجِّحاً للنصب ، وقال : النصبُ فى الآية مثله فى « زَيْدًا ضَرَبْتُهُ » قال : وهو عربى كثير ، وقد قرئ بالرفع ، لكن على أن « خَلَقْنَاهُ » فى موضع الخبر للمبتدإ ، والجملة خبر إن ، وَ « بِقَدَرٍ » حال ؛ و إنما كان النصب نصا فى المقصود لأنه لا يمكن حينئذ جعل

الفعل وصفاً ؛ لأن الوصف لا يعمل فيما قبله فلا يفسر عاملا فيه ؛ ومن ثَمَّ وجب الرفع فى قوله تعالى : « وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ » .

(وَإِنْ تَلاَ المَعْطُوفُ) جملةً ذاتَ وجهين غَيْرَ تعجبية : بأن تلا (فِعْلاً مُخْبَرًا * بِهِ) مع معموله (عَنِ اسْمٍ) غير ما التعجبية (فَاعْطِفَنْ مُخَيَّرًا) فى اسم الاشتغال بين الرفع والنصب على السواء ، بشرط أن يكون فى الثانية ضمير الاسم الأول ، أو عطفت بالفاء ، نحو « زَيْدٌ قامَ وَعَمْرٌو أَكْرَمْتُهُ فى داره » أو « فعمراً أكرمته » برفع عمرو ونصبه : فالرفع مراعاة للكبرى ، والنصب مراعاة للصغرى ؛ ولا ترجيح ؛ لأن فى كل منهما مشاكلة ، بخلاف « ما أَحْسَنَ زيداً وعمروا أكرمته عنده » ؛ فإنه لا أثر للعطف فيه ، فإن لم يكن فى الثانية ضمير الاسم الأول ولم تعطف بالفاء فالأخفش والسيرافى يمنعان النصب ، والفارسى وجماعة ــ منهم الناظم ــ يجيزونه وقال هشام : الواو كالفاء ، وهو ما يقتضيه كلام الناظم .

(تنبيه) : شبه العاطف فى هذا أيضا كالعاطف ، وشبه الفعل كالفعل ؛ فالأول نحو « أَنَا ضَرَبْتُ الْقَوْمَ حَتَّى عَمْراً ضربْتُهُ » ، والثانى نحو « هٰذَا ضَارِبٌ زَيْدًا وَعَمْرًا يُكْرِمُهُ » برفع عمرو ونصبه على السواء فيهما .

(وَالرفعُ فِي غَيْرِ الَّذِي مَرَّ) أنه يجب معه النصب ، أو يمتنع ، أو يكون راجحاً ، أو مساويا (رَجَحْ) على النصب ؛ لسلامة الرفع من الإضمار الذى هو خلاف الأصل ، فرفع «زيد» بالابتداء فى قولك «زيد ضربته» أرجح من نصبه بإضمار فعل ، ونَصْبُه عربى جيد ، خلافا لمن منعه ، وأنشد ابن الشَّجَرِيِّ على جوازه قوله :

٣٩٦ ــ فَارِساً مَا غَادَرُوهُ مُلْحَماً   غَيْرَ زُمَّيْلٍ وَلاَ نِكْسٍ وَكَلْ

---

٣٩٦ ــ هذا بيت من الرمل من أبيات ثلاثة اختارها أبو تمام فى ديوان الحماسة (١) ، ونسبها لامرأة من بنى الحرث ولم يعينها ، ولم يزد الخطيب التبريزى فى شرحه شيئا عن نسبة الأبيات ، وها كها برواية الحماسة :

---

(١) انظر شرح التبريزى (٣ ــ ١٢١)

... ...

فارِسٌ مَا غَادَرُوهُ مُلْحَمــاً غَيْرَ زُمَّيْلٍ وَلاَ نِـكْسٍ وَكَلْ
لَوْ يَشَـا طَارَ بِهِ ذُو مَيْعَةٍ لاَحِقُ الْآطَالِ نَهْدٌ ذُو خُصَلْ
غَيْرَ أَنَّ الْبَأْسَ مِنْهُ شِيمَةٌ وَصرُوفُ الدَّهْرِ تَجْرِى بِالْأَجَلْ

ونسب قوم هـذه الأبيات لعلقمة بن عبدة ، وتبعهم فى ذلك صاحب شعراء النصرانية فى ترجمة علقمة بن عبدة (ص ٥٠٨)

اللغة : «فارس» هو فى رواية الحماسة وشعراء النصرانية بالرفع ، وهو فى رواية ابن الشجرى وكثير من النحاة بالنصب « ما » زائدة « غادروه » تركوه ، وسمى الغدير غديرا لأنه جزء من الماء يتركه السيل ، فهو فعيل بمعنى مفعول «ملحما» بضم الميم وسكون اللام وفتح الحاء المهملة ــ معناه طعمة لعوافى السباع والطير « زميل » بضم الزاى وفتح الميم مشدّدة بعدها ياء ساكنة ــ وهو الضعيف الجبان ، سمى بذلك لأنه زمل فى العجز والضعف كما يزمّل الرجل فى الثوب : أى يلف به « نكس » بكسر النون وسكون الكاف ــ المقصر عن غاية المجد والكرم والنجدة ، وأصله فى السهام ، وهو الذى انكسر فجعل أسفله أعلاه « وكل » بفتح الواو والكاف جميعا ــ وهو الجبان الذى يتكل على غيره فيضيع أمره « لو يشا » المراد به حكاية الحال ، والمعنى لو شاء لأنجاه فرس له ذو نشاط ، قال الخليـل : ميعة الحضر والنشاط : أولهما وحدتهما « لاحق الآطال » الآطال : جمع إطل ، واللاحق : الضامر ، والمراد أنه ضامر الجنبين « نهد » بفتح النون وسكون الهاء ــ الغليظ « ذو خصل » الخصل ــ بضم الخاء وفتح الصاد المهملة ــ جمع خصلة ــ بضم فسكون ــ وهى ماتدلى من أطراف الشعر « شيمة » طبيعة وسجية « صروف الدهر » جمع صرف ، وصروف الدهر : أحواله وغيره .

الإعراب : « فارسا » مفعول لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، والتقدير : غادروا فارسا ، منصوب بالفتحة الظاهرة «ما» يجوز أن تكون زائدة فهى حرف مبنى على السكون لامحل له من الإعراب ، ويجوز أن تكون نكرة بمعنى عظيم فهى حينئذ اسم ، وهى نعت لفارس ، مبنى على السكون فى محل نصب « غادروه » غادر : فعل ماض ، مبنى على فتح مقدّر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وواو الجماعة فاعل ، مبنى على السكون فى محل رفع ، والهاء ضمير الغائب مفعول به مبنى على الضم فى محل نصب ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله لامحل لها من الإعراب تفسيرية « ملحما » حال من ضمير الغائب الواقع مفعولا به ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « غير » حال ثان من الهاء منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « زمّيل » مضاف إليـه مجرور بالكسرة الظاهرة « ولا » الواو حرف عطف ، لا : زائدة لتأكيد النفى « نكس » معطوف على زميل ، والمعطوف على المجرور مجرور ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة

ومنه قراءة بعضهم « جَنَّاتِ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا » بنصب جنات .

ثم إذا عرفت ما أوردناه من القواعد (فَمَا أبِيحَ) لك فيما يرد عليك من الكلام أن تَرُدَّه إليه وتخرِّجه عليه (أفْعَلْ وَدَعْ مَالَمْ يُبَحْ) لك فيه ذلك .

(وَفَصْلُ مَشْغُولٍ) من ضمير الاسم السابق (بِحَرْفِ جَرٍّ) مطلقاً (أوْ بِإِضَافَةٍ) وإن تتابعت، أو بهما معاً (كَوَصْلٍ يَجْرِى) فى جميع ما تقدم ؛ فالأحكام الخمسة الجارية مع اتصال الضمير بالمشغول تجرى مع انفصاله منه بما ذكر ؛ فيجب النصب فى نحو « إنْ زَيْدًا مَرَرْتَ بِهِ ، أو بغلامه ، أو حُبِسْتَ عليه ، أو على غلامه ، أو أكرمت أخاه ، أو غُلَامَ أخيه ؛ أُكْرِمْكَ » كما يجب فى نحو « إنْ زَيْدًا أكْرَمته » ؛ ويمتنع النصب ويتعين الرفع فى نحو « خَرَجْتُ فإِذَا زَيْدٌ مُرَّ بِهِ ، أو بغلامه ، أو حُبِسَ عليه ، أو على غلامه ، أو يضرب أخاه ، أو غُلَامَ أخيه ؛ عَمْرٌو » ، كما وجب الرفع فى نحو « فإِذَا زيدٌ يضربه عمرو » ؛ وقس على ذلك بقية الأمثلة .

« وكل » صفة لنكس ، وصفة المجرور مجرورة ، وعلامة جرها الكسرة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف .

الشاهد فيه : قوله « فارسا ماغادروه » حيث نصبه بفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، ولا مرجح للنصب فى هذا الموضع ، ولا موجب له ، من الأمور التى عددها الشارح رحمه الله ؛ فدلّ نصب « فارسا » فى هذا البيت مع خلو الكلام من الأمور التى توجب النصب أو ترجحه ، على أن النصب فى هذا الحال جائز ، وليس ممتنعا ، وفى هذا رد على من منع النصب والحالة هذه ، نعم الرفع أولى وأرجح ؛ لأن الرفع لايحوجك إلى تقدير شىء غير مافى الكلام ، فأما النصب فإنه يحوجك إلى تقدير فعل يعمل النصب فى الاسم المنصوب المتقدم ؛ إذ لايجوز عند جمهور البصريين أن يجعل الفعل المتأخر ناصبا له ولضميره معا ، والذى لايحوج إلى تقدير أولى بالاعتماد مما يحوج إليه .

نعم ، مقتضى ماذكرناه لك من مذهب الكوفيين فى شرح الشاهد (٣٩٣) وأن مذهبهم أن الفعل المتأخر وهو « غادروه » فى هذا البيت عامل فى الاسم المتقدم كما أنه عامل فى ضميره ؛ فيكون عاملا فيهما جميعا ؛ نقول : إن مقتضى هذا المذهب أنه على النصب أيضا لايحوج إلى تقدير ؛ وحيث انتفت العلة التى تقتضى ترجيح الرفع على هذا المذهب ؛ وجب أن يكون الأمران عندهم متساويين ، ولم أقف على نص فى ذلك ، ولكنى قلته بالنظر والقياس ، فافهمه .

(تنبيه) : النصبُ فى نحو « زَيْداً ضربته » أحسن منه فى نحو « زيداً ضربت أخاه » وفى نحو « زيداً ضربت أخاه » أحسن منه فى نحو « زيدا مررت بأخيه » .

(وَسَوِّ فِي ذَا الْبَابِ وَصْفاً ذَا عَمَلْ) وهو اسمُ الفاعل والمفعول بمعنى الحال أو الاستقبال (بِالْفِعْلِ) فى جواز تفسير ناصب الاسم السابق ، نحو : أزَيْداً أنت ضاربه ، أو مُكْرِمٌ أخاه ، أو مَارٌّ بِهِ ، أو مَحْبُوسٌ عليه ؛ تريد الحال أو الاستقبال ، كما تقول : أزيداً تَضربه ، أو تُكْرِم أخاه ، أو تَمُرُّ به ، أو تُحْبَسُ عليه .

وإنما امتنع « زيداً أنت تضربه » بخلاف « أنت ضاربه » لاحتياج الوصف إلى ما يَعْتَمِدُ عليه ؛ بخلاف الفعل .

فإن كان الوصف غَيْرَ عامل لم يَجُزْ أن يُفَسِّر عاملا ؛ فلا يجوز « أزيدًا أنت ضَارِبُهُ ـ أو مَحْبُوسٌ عليه ـ أَمْسِ » .

وإنما يكون الوصف العامل كالفعل فى التفسير (إنْ لَمْ يَكُ مَانِعٌ حَصَلْ) يمنعه من ذلك ؛ كوقوعه صلةً لأل ؛ لامتناع عمل الصلة فيما قبلها ، وما لايعمل لا يفسِّر عاملا ؛ ومن ثَمَّ امتنع تفسير الصفة المشبهة ، فلا يجوز « زيْدًا أنا الضَّارِبُه » ، ولا « وَجْهَ الأب زَيدٌ حَسَنُهُ » .

(تنبيه) : يتعين الرفع فى « زَيْدٌ عَلَيْكَه» ، و « زَيْدٌ ضَرْبًا إِيَّاهُ » ؛ لأنهما غير صفة ؛ نعَمْ يجوز النصب عند مَنْ يُجَوِّز تقديم معمول اسم الفعل ، وهو الكسائى ، ومعمول المصدر الذى لا ينحَلُّ بحرف مصدرىّ ، وهو المبرد والسيرافى .

(وَعُلْقَةٌ) بين العامل الظاهر والاسم السابق (حَاصِلَةٌ بِتَابِعٍ) سَبَبِيٍّ له جار على متبوع أجنبى منه ، وهو الشاغل : نعتاً ، أو عطف نَسَق بالواو ، أوعطف بيان (كَعُلْقَةٍ بِنَفْسِ الاسْمِ) السببىِّ (الْوَاقِعِ) شاغلاً ، فكما تقول «زَيْدًا أكرمت أخاه» أو « مُحِبَّهُ » فتكون العلقة بين زيد وأكرمت عَمَلَهُ فى سببيه كذلك تقول « زَيْدًا أكرمت رَجُلاً يُحِبُّه » ، أو « أكرمت عَمْرًا وأخَاهُ » أو « عَمْرًا أخاه » ؛ فتكون العلقة عملَه فى متبوع سببيه المذكور ؛ ويجوز أن يكون المراد بالعُلْقَة الضميرَ الراجع إلى الاسم السابق ؛ فتكون الباء بمعنى فى ، أى :

إنَّ وجودَ الضمير فى تابع الشاغل كافٍ فى الرَّبْطِ كما يكفى وجوده فى نفس الشاغل ، و إن كان الأصل أن يكون متصلا بالعامل ، أو منفصلا عنه بحرف جر ، ونحوه .

(تنبيه) : لو جعلت « أخَاهُ » من قولك « زَيْدًا أَكْرَمْتُ عَمْرًا أَخَاهُ » بدلا امتنعت المسألة : نَصَبْتَ ، أو رفعت ؛ لأن البدل فى نية تكرير العامل ، فتخلو الأولى عن الرابط ؛ نعم يجوز ذلك إن قلنا : إن العامل فى البدل هو العامل فى المبدل منه ؛ وكذا تمتنع إذا كان العطف بغير الواو ؛ لإفادة الواو معنى الجمع ؛ بخلاف غيرها من حروف العطف .

(خاتمة) : إذا رَفَع فعلٌ ضميرَ اسمٍ سابقٍ نحو « أَزَيْدٌ قامَ » أو « غُضِبَ عليه » ، أو ملابساً لضميره نحو « أَزَيْدٌ قامَ أبوه » ؛ فقد يكون ذلك الاسم السابق واجبَ الرفع بالابتداء ؛ كخرجْتُ فإذا زَيْدٌ قامَ ، وليتما عَمْرٌو قعَدَ ؛ إذا قدرت « ما » كافَّة ، أو بالفاعلية ، نحو : «وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ » ، وَهَلاَّ زَيْدٌ قَامَ ؛ وقد يكون راجحَ الابتدائية على الفاعلية ، نحو : زَيْدٌ قامَ ؛ وذلك عند المبرد ومتابعيه ، وغيرهم يوجب ابتدائيته ؛ لعدم تَقَدُّم طلب الفعل ؛ وقد يكون راجحَ الفاعلية على الابتدائية ، نحو : زَيْدٌ لِيَقُمْ ، ونحو : قامَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو قعد ، ونحو « أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا » وَ « ءَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ » ؛ وقد يستويان ، نحو : زَيْدٌ قامَ وَعَمْرٌو قُعِدَ عِنْدَه ؛ والله أعلم .

تعدى الفعل ولزومه

(عَلاَمَةُ الْفِعْلِ الْمُعَدَّى) إلى مفعولٍ به فأكثر ـ وَيُسَمَّى أيضاً وَاقعاً ؛ لوقوعه على المفعول به ، ومُجَاوزاً ؛ لمجاوزته الفاعلَ إلى المفعول به ـ أمران : الأول : صحة (أَنْ تَصِلْ * هَا) ضميرٍ راجع إلى (غَيْرِ مَصْدَرٍ بِهِ) ، والثانى : أن يُصَاغ منه اسمُ مفعولٍ تام ، وذلك (نَحْوُ عَمِلْ) فإنك تقول منه : الْخَيْرُ عَمِلَهُ زَيْدٌ ؛ فهو معمول ، بخلاف نحو خَرَج ؛ فإنه لا يقال منه زَيْدٌ خَرَجَهُ عَمْرٌو ، ولا هُوَ مَخْرُوجٌ ، بل مَخْرُوجٌ بِهِ ، أو إليه ؛ فلا يتم إلا بالحرف .

والاحتراز بهاء غير المصدر من هاء المصدر ؛ فإنها تَتَّصِلُ باللازم والمتعدى ، نحو : الخُرُوجُ خَرَجَهُ زَيْدٌ ، وَالضَّرْبُ ضَرَبَهُ عَمْرٌو .

(تنبيه) : هذه الهاء تَتَّصِل بكان وأخواتها ؛ والمعروف أنها واسطة : أى لا متعدية ولا لازمة ، ولعله جعلها من المتعدى نظراً إلى شبهها به ، وربما أطلق على خبرها المفعول .

(فَانْصِبْ بِهِ مَفْعُولَهُ إِنْ لَمْ يَنُبْ) ذلك المفعولُ (عَنْ فَاعِلٍ نَحْوُ تَدَبَّرْتُ الْكُتُبْ) فإن ناب عنه رَفَعْتَه به كما سلف .

(وَلاَزِمٌ غَيْرُ الْمُعَدَّى) غير المعدى : مبتدأ ، ولازم : خبره ، أى : ماسوى المعدَّى هو اللازم؛ إذ لا واسطة ، ويسمى قَاصِراً أيضا ؛ لقصوره على الفاعل ، وَغَيْرَ وَاقع ، وغير مجاوز ؛ لذلك .

(وَحُتِمْ * لُزُومُ أفْعَالِ السَّجَايَا) وهى الطبائع ؛ والمراد بأفعال السجايا : ما دَلَّ على معنًى قائمٍ بالفاعل لازمٍ له (كَنَهِمْ) — بكسر الهاء — الرجلُ ؛ إذا كثر أكله ، وَشَجُعَ ، وَجَبُنَ ، وَحَسُنَ ، وَقَبُحَ ، وَطَالَ ، وَقَصُرَ ، وَمَا أشبه ذلك .

و (كذا) ماوازن (افْعَلَلَّ) نحو : اقْشَعَرَّ ، واشْمَأَزَّ ، واطْمَأَنَّ ، وما أُلحق به ، وهو افْوَعَلَّ ، نحو اكْوَهَدَّ الفرخُ ، إذا ارتعد .

(وكَذَا) (الْمُضَاهِى) أى : المشابه فى الوزن : افْعَنْلَلَ ، نحو احْرَنْجَمَ ، يقال : احْرَنْجَمَتِ الإبلُ : أى اجتمعت ، وما أُلحق به ، وهو وزنان : افْعَنْلَلَ ـ بزيادة إحدى اللامين ـ نحو

(اُفْعَنْسَسًا) يقال : اُقْعَنْسَسَ البعيرُ ؛ إذا امتنع من الانقياد ، وَاُفْعَنْلَى، نحو : اُحْرَنْبَى الديكُ؛ إذا انتفش للقتال ، وَاُسْلَنْقَى الرجلُ ؛ إذا نام على ظهره ؛ وقد جاء منه المتعدى، نحو:اُسْرَنْدَى، وَاُغْرَنْدَى : أى علا وَرَكِبَ ، فى قول الراجز :

٣٩٧ — قَدْ جَعَلَ النُّعَاسُ يَسْرَنْدِينِي أَدْفَعُهُ عَـــنِّى وَيغرَنْدِينِي

---

٣٩٧ ــ أنشد ابن جنى هــذا البيت فى شرحه على تصريف أبى عثمان المازنى ، ولم ينسبه لأحد معين ؛ وكذا أنشــده الجوهرى فى الصحاح (مادة: س ر د) ولم ينسبه ، وقال البغدادى فى شرح شواهد الشافية : « ولم يتعرّض له ابن برى فى أماليه بشىء ، ولا الصفــدى فى حاشيته عليه ، وقلما خلا عن هذا الرجز كتاب من علم الصرف ، ومع ذلك لم يعرف قائله » اهـ ؛ وقال الزبيدى : « ما أحسب هذا الشعر إلا مصنوعا غير ثابت عن العرب » اهـ ، وأنشده ابن منظور مرتين فى لسان العرب إحداهما فى مادة (س ر د) والثانية فى مادة (غ ر ن د) ، ولم ينسبه لقائل معين ، وقد روى هـــذا البيت فى بعض كتب الصرف منها شرح شافية ابن الحاجب للرضى (١ — ١١٣) على وجه آخر ، وهو :

إِنِّى أَرَى النُّعَاسَ يغْرَنْدِينِي أَطْرُدُهُ عَـــنِّى وَيَسْرَنْدِينِي

ولم ينسب أيضا إلى قائل معين .

اللغة : « يغرندينى » قال أبو عبيــد : تقول : اغرندى القوم أخاهم اغرنداء ، إذا علوه بالشتم والضرب والقهر ، وقال الأصمعى : اغرنداه ، واغرندى عليه ؛ إذا علاه بالشتم والضرب والقهر ؛ والمغرندى : الذى يغلبك ويعلوك « أدفعه عنى » قد رأيت أنه روى فى مكان هذه العبارة « أطرده عنى » وهما بمعنى واحد « يسرندينى » تقول : اسرنداه الشىء ؛ إذا غلبــه وعلاه ، والمسرندى : الذى يعلوك ويغلبك ، والأصل فى هذه الـكلمة قولهم: السرندى ــ على زنة سفرجل ــ وهو الجرىء ، ويقال : هو الشــديد ، وأنثاه سرنداة ، بزنة سفرجلة ، قال سيبويه « رجل سرندى : مشتق من السرد ، ومعناه الذى يمضى قدما » اهـ ، قال فى اللسان : « والاسرنداء والاغرنداء واحد ، والياء للإلحاق بافعنلل » اهـ .

الإعراب : « قد » حرف تحقيق ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « جعل » فعل ماض دال على الشروع من أخوات كاد فى العمل ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « النعاس » اسم جعل ، مرفوع به ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « يغرندينى » يغرندى : فعل مضارع ، مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه ضمة مقدّرة على اليـاء منع من ظهورها الثقل ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به ، مبنى على السـكون فى محل نصب ،

(تنبيه) : يجوز فى « اقْعَنْسَسَ » أن يكون مفعولاً للمضاهى ، والأوْلَى أن يكون فاعلاً له ، والمفعول محذوف : أى والمضاهيه اقْعَنْسَسَ ؛ لما عرفت أنه مُلْحَق باحرنجم .

(وَ) كذلك حُتِمَ أيضاً لزوم (ما اُقْتَضَى) من الأفعال (نَظَافَةً أَوْ دَنَسَا) نحو : نَظُفَ ، وطَهُرَ ، وَوَضُؤَ ، ودَنِسَ ، ونَجِس ، وقَذِر (أَوْ عَرَضاً) وهو : ما ليس حركةَ جسمٍ من معنى قائمٍ بالفاعل غير ثابت فيه ، كَمَرِضَ ، وكَسِلَ ، ونَشِطَ ، وفَرِحَ ، وحَزِنَ ، وَنَهِمَ ؛ إذا شبع (أَوْ طَاوَعَ الْمُعَدَّى * لِوَاحِدٍ كَمَدَّهُ فَامْتَدَّا) وَدَحْرَجْتُ الشيء فَتَدَحْرَجَ ؛ أمَّا مطاوعُ المتعدِّى لأكثر من واحد فإنه متعد ؛ كما مرّ .

وفاعل يغرندى ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى النعاس ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله ومفعوله فى محل نصب خبر جعل « أدفعه » أدفع : فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والهاء ضمير الغائب العائد إلى النعاس مفعول به مبنى على الضم فى محل نصب « عنى » جار ومجرور متعلق بأدفع « ويسرنديني » الواو حرف عطف ، مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، يسرندى : فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه ضمة مقدّرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به مبنى على السكون فى محل نصب .

الشاهد فيه : قوله « يغرنديني » وقوله « يسرنديني » حيث جاء الراجز بهذين الفعلين متعديين ، على ماهو الظاهر منهما ؛ فإن كل واحد منهما قد نصب ياء المتكلم مفعولا به . وقد اختلف العلماء فى ذلك ؛ فذهب قوم — منهم الرضى فى شرح الشافية — إلى أن ذلك من باب الحذف والإيصال ، والأصل : يغرندى على ، ويسرندى على ؛ فحذف حرف الجر وأوصل الفعل إلى المجرور ؛ وذهب ابن هشام إلى أن تعدية هذين الفعلين إلى المفعول به شاذة لايجوز أن يقاس عليها ، وقال : « ولا ثالث لهما » اهـ ، يريد أن افعنلل وما ألحق به لايكون إلا لازما ؛ وذهب ابن جنى رحمه الله إلى أن تعدية هذين الفعلين قياسية ، وأن هذا البيت ليس من الشذوذ ولا هو من باب الحذف والإيصال ، وعنده أن افعنلل وما ألحق به على ضربين : متعد ، ولازم ؛ فاللازم نحو احرنجمت الإبل ، ونحو اقعنسس ، والمتعدى نحو اغرنداه ، واسرنداه . وتبعه فى هذا التقسيم السخاوى فى كتابه « سفر السعادة » ويفهم مثله من عبارة الجوهرى فى الصحاح (مادة : س ر د) وكل هؤلاء تابعون لأبى عبيد .

وعندى أن خيرا من كل ذلك أن يحمل تعدّى هذين الفعلين فى هذا البيت على أنه ضمنهما معنى فعل يتعدّى بنفسه ، وهو غلب أو نحوه .

(وَعَدِّ لاَزِمًا بِحَرْفِ جَرِّ) نحو : ذَهَبْتُ بِزَيْدٍ ، بمعنى أذهبته ، وعجبْتُ مِنْهُ ، وَغَضبْتُ عَلَيْهِ (وَإِنْ حُذِفْ) حرف الجر (فَالنَّصْبُ لِلْمُنْجَرّ) وجوبًا ، وشذ إبقاؤه على جره ، فى قوله :

٣٩٨ — أَشَارَتْ كُلَيْبٍ بِالْأَكُفِّ الْأَصَابِعُ

---

٣٩٨ — هذا عجز بيت ، وصدره قوله :

* إِذَا قِيلَ أَىُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ *

وهذا البيت من قصيدة طويلة للفرزدق همام بن غالب ، يهجو جرير بن عطية بن الخطفى ؛ وأول هذه القصيدة قوله :

وَمِنَّا ٱلَّذِى ٱخْتِيرَ الرِّجَالَ سَمَاحَةً ... وَخَيْرًا ؛ إِذَا هَبَّ الرِّيَاحُ الزَّعَازِعُ
وَمِنَّا ٱلَّذِى أَعْطَى الرَّسُولُ عَطِيَّةً ... أَسَارَى تَمِيمٍ وَالْعُيُونُ دَوَامِعُ
وَمِنَّا ٱلَّذِى يُعْطِى الْمِئِينَ وَيَشْتَرِى الْـ ... ـغَوَالِى ، وَيَعْلُو فَضْلُهُ مَنْ يُدَافِعُ

وقبل البيت المستشهد به قوله :

وَكُنَّا إِذَا الْجَبَّارُ صَعَّرَ خَدَّهُ ... ضَرَبْنَاهُ حَتَّى تَسْتَقِيمَ الْأَخَادِعُ
وَنَحْنُ جَعَلْنَا لِابْنِ طَيْبَةَ حُكْمَهُ ... مِنَ الرُّمْحِ إِذْ نَقْعُ السَّنَابِكِ سَاطِعُ
وَكُلُّ فَطِيمٍ يَنْتَهِى لِفِطَامِهِ ... وَكُلُّ كُلَيْبِىٍّ وَإِنْ شَابَ رَاضِعُ
تَزَيَّدَ يَرْبُوعٌ بِهِمْ فى عِدَادِهِمْ ... كَمَا زِيدَ فى عَرْضِ الْأَدِيمِ الْأَكَارِعُ
إِذَا قِيلَ أَىُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ ... أَشَارَتْ كُلَيْبٍ ... البيت ، و بعده
ولَمْ تَمْنَعُوا يَوْمَ الْهُذَيْلِ بَنَاتِكُمْ ... بَنِى الْكَلْبِ وَالْحَامِى الْحَقِيقَةِ مَانِعُ
غَدَاةَ أَتَتْ خَيْلُ الْهُذَيْلِ وَرَاءَكُمْ ... وَسُدَّتْ عَلَيْكُمْ مِنْ إِرَابَ الْمَطَالِعُ

اللغة : « منا الذى اختير الرجال » يريد اختير من الرجال ، ومثله قوله تعالى (وَٱخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً) يريد اختار موسى من قومه . والذى اختير من الرجال غالب بن

... ...

صعصعة أبو الفرزدق ، وكان من حديثه – كما قال أبو الفرج الإصبهانى وأبو عبيد – أن ثلاثة من بنى كليب تراهنوا أن يسألوا ثلاثة نفر فأيهم أعطى من غير أن يسأل عن نسب السائل فهو أفضلهم ، وقد اختار كل واحد منهم رجلا ، فذهبوا إلى عمير بن قيس بن مسعود الشيبانى ، فسألوه مائة ناقة ، فقال : من أنتم ؟ فانصرفوا عنه ؛ ثم أتوا طلبة بن قيس بن عاصم المنقرى ، فقال : من أنتم ؟ فانصرفوا عنه ؛ فأتوا غالبا فأعطاهم مائة ناقة وراعيها ، ولم يسألهم ؛ فأخذ الرهن صاحب غالب . وقوله « ومنا الذى أعطى الرسول – إلخ » إشارة إلى مافعل الأقرع ابن حابس ، وكان الأقرع بن حابس خاطب الرسول صلى الله عليه وسلم فى أصحاب الحجرات – وهم بنو عمرو بن جندب بن العنبر بن عمرو بن تميم ؛ فرد سبيهم ، وحمل الأقرع الدماء . وقوله : « وكنا إذا الجبار صعر خدّه – إلخ » صعر خدّه : أماله كبرا وعظما ، والصعر : الميل ، من ذلك قوله تعالى : (وَلاَ تُصَعِّرْ خَدَّكَ لِلنَّاسِ) ، والأخدعان : عرقان فى صفحتى العنق ، يقول : نضربه حتى تستقيم أخادعه ويذهب صعره وكبره . وقوله « ونحن جعلنا لابن طيبة – إلخ » ابن طيبة : ملك من ملوك غسان ، والنقع : الغبار ، والسنابك : حوافر الخيل ، وقوله : « وكل فطيم ينتهى لفطامه – إلخ » الفطيم : القطيع الذى فصل عن لبن أمه ، والفطم : قطع الرضيع عن اللبن ، وقوله : « ولم تمنعوا يوم الهذيل بناتكم – إلخ » إراب : اسم موضع ، وللهذيل حديث انظره فى شرح النقائض .

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه ، مبنى على السكون فى محل نصب ، والعامل فيه قوله أشارت الآتى فى نصف البيت الآخر « قيل » فعل ماض مبنى للمجهول ، مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب « أى » اسم استفهام مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « الناس » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « شر » خبر المبتدإ ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وهو يروى غير منون فهو على هذا مضاف و « قبيلة » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، ويروى منونا ؛ فيكون قوله « قبيلة » منصوبا على التمييز ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وجملة المبتدإ والخبر فى محل رفع نائب فاعل قيل ، وجملة قيل ونائب فاعله فى محل جرّ بإضافة إذا إليها « أشارت » أشار : فعل ماض ، مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، والتاء علامة التأنيث « كليب » يروى منصوبا ومجرورا ، فعلى النصب هو منصوب على نزع الخافض ، وعلى الجرّ هو مجرور بحرف جرّ محذوف ، والجار والمجرور متعلق بأشار « بالأكف » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الأصابع « الأصابع » فاعل أشار ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وإنما جمع الأصابع ليشير

أى : إلى كليب .

وحيث حذف الجار فى غير أنَّ وأنْ فإنمـا يحذف (نَقْلاً) لا قياسا مُطَّرداً ، وذلك على نوعين :

إلى كثرة المشيرين ، وأن حال هذه القبيلة فى اللؤم ودناءة الطباع قد صار مشهورا معروفا .

الشاهد فيه : قوله « أشارت كليب » ، ونحن نريد أن نبين لك أوّلا أن هـذه الـكلمة تروى على ثلاثة أوجه : أولها بجرّ كليب ، وهى رواية كثير من النحاة منهم الرضى فى شرح الـكافية ، ومنهم ابن هشام فى موضعين من مغنى اللبيب : الأول ، فى مقدمة الـكتاب ، والثانى فى حذف نون التثنية والجمع من آخر البـاب الخامس ، ومنهم ابن عصفور فى كتابه الضرائر ، وثانية الروايات بنصب كليب ، وهى رواية ديوان الفرزدق ، وثالثتها برفع كليب ، وهى رواية المناقضات بين جرير والفرزدق ورواية التذكرة الفارسية .

فأما رواية جر كليب فإنها على أن الأصل أشارت إلى كليب ؛ فحذف حرف الجرّ وأبقى عمله ، شذوذا ، ومثله ماورد عن رؤبة أنه قال : خَيْرٍ وَالْحَمْدُ لِلّهِ ، بجر خير ، وقد قيل له : كيف أصبحت ؟

وأما رواية نصب كليب فعلى أنه لما حذف حرف الجر نصب ما كان مجرورا ، وهذا أكثر ورودا من الأوّل ، ومثله فى ذلك البيت الذى هو مطلع هذه الـكلمة ، وهو قوله :

مِنَّا الَّذِى اُخْتِيرَ الرِّجَالَ سَمَاحَةً وَجُودًا ؛ إِذَا هَبَّ الرِّيَاحُ الزَّعَازِعُ

فإن الأصل فيه اختير من الرجال ؛ فلما حذف حرف الجر الذى هو من نصب ما كان مجرورا ؛ ومثله قول المتلمس :

آلَيْتَ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُهُ وَالْحَبُّ يَأْكُلُهُ فِى الْقَرْيَةِ السُّوسُ

فإن الأصل فيه : آليت على حب العراق لا أطعمه الدهر ؛ فلما حذف حرف الجر ـ وهو على ـ نصب ما كان مجرورا ؛ ومثل هذه الأبيات فى ذلك قول ساعدة بن جؤية :

لَدْنٌ بِهَزِّ الْكَفِّ يَعْسِـلُ مَتْنُهُ فِيهِ كَمَا عَسَـلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ

فإن الأصل فيـه : كما عسل فى الطريق ؛ فلمـا حذف حرف الجر ـ وهو فى ـ نصب ما كان مجرورا ؛ وسيأتى بيتا ساعدة والمتلمس مشروحين . وانظر شرح الشاهد رقم (٤٠٥) الآتى ، فى ص (٢٨٦ وما بعدها)

وأما رواية رفع كليب فعلى أنه خبر مبتدإ محذوف ؛ وتقدير الـكلام : أشارت الأصابع هذه كليب ، يريد أشارت قائلة : هذه كليب .

الأول : وارد فى السَّعَة ، نحو : شَكَرْتُهُ ، وَنَصَحْتُهُ ، وَذَهَبْتُ الشام .

والثانى : مخصوص بالضرورة ؛ كقوله :

٣٩٩ — آلَيْتَ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُهُ

---

٣٩٩ — هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

☆ والحَبُّ يَأْكُلُهُ فى القَرْيَةِ السُّوسُ ☆

وهذا البيت للتلمس ، واسمه جرير بن عبد المسيح ، أحد بنى ضبيعة ، وكان المتلمس ينادم عمرو ابن هند ملك الحيرة ، وهو الذى كتب له صحيفة إلى عامله فى البحرين يأمر فيها بقتله وأوهمه أنه كتب له فيها بعطاء ، فأقرأها المتلمس غلاما بالحيرة ، فحذره ، فرمى الصحيفة ونجا بنفسه ؛ فضربت العرب بصحيفة المتلمس المثل ، وسبب الكلمة التى منها بيت الشاهد أن عمرو بن هند قال : حرام على المتلمس حبّ العراق أن يطعم منه حبة ولئن وجدته لأقتلنه ، فلما بلغ ذلك المتلمس قال :

يَا آلَ بَكْرٍ ؛ أَلاَ لِلّٰهِ أُمُّكُمُ ... طَالَ الثَّوَاءُ وَثَوْبُ الْعَجْزِ مَلْبُوسُ
أَغْنَيْتُ شَاتِى فَأَغْنُوا الْيَوْمَ تَيْسَكُمُ ... وَاسْتَحْمِقُوا فى مِرَاسِ الْحَرْبِ أَوْ كِيسُوا
إِنَّ الْعِلاَفَ وَمَنْ بِاللَّوْذِ مِنْ حَضَنٍ ... لَمَّا رَأَوْا أَنَّهُ دِينٌ خَلاَبِيسُ
شَدُّوا الْجِمَالَ بِأَكْوَارٍ عَلَى عَجَلٍ ... وَالظُّلْمُ يُنْكِرُهُ الْقَوْمُ الْمَكَايِيسُ

وقبل البيت المستشهد به قوله :

أُمِّى شَآمِيَةٌ إِذْ لاَ عِرَاقَ لَنَا ... قَوْمًا نَوَدُّهُمُ إِذْ قَوْمُنَا شُوسُ
لَنْ تَسْلُكِى سُبُلَ الْبَوْبَاةِ مُنْجِدَةً ... مَا عَاشَ عَمْرٌو وَمَا عُمِّرَتْ قَابُوسُ
لَوْ كَانَ مِنْ أَهْلِ وَهْبٍ بَيْنَنَا عُصَبٌ ... وَمِنْ نَذِيرٍ وَمِنْ عَوْفٍ مَحَامِيسُ
أَوْدَى بِهِمْ مَنْ يُرَادِينِى وَأَعْلَمُهُمْ ... جُودًا الأَكُفِّ إِذَا مَا اسْتَعْسَرَ الْبُوسُ
يَا حَارِ ، إِنِّى لِمَنْ قَوْمٍ أُولِى حَسَبٍ ... لاَ يَجْهَلُونَ إِذَا طَاشَ الضَّغَابِيسُ
آلَيْتَ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُهُ ... وَالْحَبُّ ... ... البيت ، وبعده :
لَمْ تَدْرِ بُصْرَى بِمَا آلَيْتَ مِنْ قَسَمٍ ... وَلاَ دِمَشْقُ إِذَا دِيسَ الْكَدَادِيسُ

... ...

اللغة : « لله أمكم » يروى فى مكانه « لله دركم » وهـــذه العبارة تدل على التعجب ؛ يتعجب منهم لصبرهم على الذل وإقامتهم على الضيم « الثواء » الإقامة ، تقول : ثوى بالمكان يثوى ثواء ، وتقول : أثوى ، أيضا « أغنيت شاتى فأغنوا اليوم تيسكم » يرويها جماعة « أغنيت شأنى فأغنوا اليوم شأنكم » وهو تصحيف « واستحمقوا فى مراس الحرب أو كيسوا » كيسوا : من الكيس ، وهو ضد الحمق ، ويروى فى مكانه « واستجمعوا فى مراس الحرب أو ليسوا » ويروى « وشمروا فى مراس الحرب » وقوله : « إن العلاف ومن باللوذ من حضن » اللوذ : الناحية ، ولوذ الجبل : ناحيته ، وحضن : جبل بنجد ، ويقال فى المثل : أنجد من رأى حضنا « خلابيس » الخلابيس : الأمر الذى فيه غدر وفساد ، وهو أيضا المتفرق الذى ليس على استقامة « بأكوار » الأكوار : جمع كور ، وهو الرحل ، ويروى « شدوا الرحال على بزل مخيسة » والمخيسة : المذللة للركوب ، ويروى « على بزل مجنبة » وقوله « والظلم ينكره القوم المكاييس » المكاييس : جمع مكياس ، وهو مفعال من الكيس ، ويروى « والضيم ينكره » وقوله « أمى شآمية إذ لا عراق لنا ــ إلخ » أمى : اقصدى ، تقول : أممت الشىء أؤمه ، يقول لناقته : اقصدى بلاد الشام إذ لم يبق لنا نصيب فى العراق ، والشوس : جمع أشوس ، وهو الذى ينظر إليك نظر المبغض « لن تسلكى سبل البوباة ــ إلخ » البوباة : ثنية فى طريق نجد ينحدر صاحبها إلى العراق ، يقول : إنك لن تأخذى بذلك الطريق وأنت تريدين الشام ، ويروى « إن تسلكى جبل الريان منجدة » والمنجدة : اسم فاعل من أنجد إذا أتى نجدا ، وقوله : « ما استعسر البوس » يروى فى مكانه « ما استسعر البوس » وقوله « ياحار » هو ترخيم حارث ، والضغابيس : جمع ضغبوس ، وهو الرجل الضعيف « آليت » أقسمت وحلفت ، وتقول : آلى ، وتألى ، فأما شاهد الأول فهذا البيت ، وقول امرىء القيس بن حجر الكندى :

وَيَوْمًا عَلَى ظَهْرِ الْكَثِيبِ تَعَذَّرَتْ عَلَيَّ وَآلَتْ حَلْفَةً لَمْ تَحَلَّلِ

وأما شاهد الثانى فقول شاعر الحماسة :

تَأَلَّى ابْنُ أَوْسٍ حَلْفَةً لِيَرُدَّنِى إِلَى نِسْــوَةٍ كَأَنَّهُنَّ مَفَايِدُ

« حب العراق » الحب : اسم جنس يجمع الحنطة والشعير وغيرها « أطعمه » أذوقه ، وتقول : طعم يطعم ــ من باب تعب ــ ومنه قوله تعالى : (فَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ) والمصدر الطعم ــ بفتح الطاء ــ وأما الطعم ــ بضم الطاء ــ فهو المطعوم .

الإعراب : « آليت » فعل ماض وفاعله « حب » منصوب على نزع الخافض ، والأصل :

... ...

آليت على حب العراق ، وحب مضاف ، و « العراق » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « الدهر » ظرف زمان منصوب على الظرفية الزمانية بأطعم الآتى « أطعمه » أطعم : فعل مضارع ، مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وهو منفى بلا النافية المحذوفة بعد القسم ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والهاء ضمير الغائب العائد إلى حب العراق مفعول به مبنى على الضم فى محل نصب « والحب » الواو للحال ، الحب : مبتدأ ، مرفوع بالضمة الظاهرة « يأكله » يأكل : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، والهاء ضمير الحب مفعول به « فى القرية » جار ومجرور متعلق بيأكل « السوس » فاعل يأكل ، وجملة الفعل والفاعل فى محل رفع خبر المبتدإ ، وجملة المبتدإ والخبر فى محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله « آليت حبّ العراق » حيث حذف الجار ونصب ما كان مجرورا والأصل : آليت على حبّ العراق ، على ما بيناه فى شرح الشاهد السابق ، وهذا من ضرورات الشعر وهو مع كونه ضرورة أكثر ورودا من بقاء الاسم مجرورا بعد حذف حرف الجرّ ؛ من قبل أن حرف الجر ضعيف بسبب كونه مختصا بنوع من أنواع الكلمة وهو الاسم ، والعامل الضعيف لايعمل وهو محذوف

فإن قلت : فلماذا لاتجعل هذا البيت من باب الاشتغال ، فتقدّر أن نصب « حبّ العراق » بفعل محذوف يفسره مابعده ، وأصل الكلام - على هذا - آليت لا أطعم حب العراق لاأطعمه ؟ . وكيف استسغت لنفسك أن تحمل البيت على أنه من قبيل حذف حرف الجر و إيصال الفعل بنفسه إلى ما كان مجرورا ، مع أن هذا - كما تقول - لا يقع إلا فى ضرورة الشعر ؛ ولم تحمله على أنه من باب الاشتغال مع أن باب الاشتغال قياسى مطرد لاضرورة فيه ولا شذوذ ؟ وهلا جريت على ما نقرّره مرارا من أن الكلام إذا احتمل وجهين ، وكان أحد الوجهين ضرورة أو شاذا أو قليلا أو نادرا ، والآخر ليس كذلك ؛ وجب حمله على ما لاضرورة فيه وليس من نوادر الاستعمال ! وكيف خالفت هذا الأصل الذى جعلته قاعدة مستمرّة وزيفت بمقتضاه كثيرا من تخريجات العلماء ؟

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : إنا لم نغفل عن هذا الوجه ، وقد كنا بصدد أن نحمل البيت عليه ، هربا من ارتكاب الوجه الذى لا يجرى إلا فى ضرورة الشعر ؛ ولكنا لم نجسر على ارتكابه ؛ لأن مانعا عظيما منعنا الدنوّ منه ، وذلك أن « أطعمه » واقع فى جواب القسم ، وهو منفى بلا على ما بينت لك ؛ وجواب القسم المنفى بلا لايجوز أن يتقدّم معموله عليه ، وما لايعمل فى المعمول المتقدّم لايفسر عاملا ؛ لأنك علمت أن من تكملة ضابط الاشتغال أن يكون العامل المتأخر بحيث لو تفرغ عن العمل فى الضمير لعمل فى الاسم السابق ؛ وهذا العامل لو أنك حذفت

وقوله :

٤٠٠ — كما عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ

الضمير المتصل به لم يجز لك أن تعمله فى الاسم المتقدّم ؛ لما ذكرنا ؛ فلهذه العلة امتنعنا من جعله من باب الاشتغال ؛ فافهم ذلك ولا تنسه

٤٠٠ — هذه قطعة من عجز بيت ، وصدره قوله :

* لَدْنٌ بِهَزِّ الْكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ * فِيهِ

وهذا البيت من كلة لساعدة بن جؤية الهذلى ؛ وأوّلها قوله :

هَجَرَتْ غَضُوبُ وَحُبَّ مَنْ يَتَجَنَّبُ ... وَعَدَتْ عَوَادٍ دُونَ وَلْيِكَ تَشْعَبُ
وَمِنَ الْعَوَادِى أَنْ تَقِيكَ بِبِغْضَةٍ ... وَتَقَاذُفٍ مِنْهَا وَأَنَّكَ تُرْقَبُ
شَابَ الْغُرَابُ وَلاَ فُؤَادُكَ تَارِكٌ ... ذِكْرَ الْغَضُوبِ وَلاَ عِتَابُكَ يُعْتَبُ

وقبل البيت المستشهد به قوله :

وَإِذَا يَجِيءُ مُصَمِّتٌ مِنْ غَارَةٍ ... فَيَقُولُ قَدْ آنَسْتُ هَيْجًا فَارْكَبُوا
طَارُوا بِكُلِّ طِمِرَّةٍ مَلْبُونَةٍ ... جَرْدَاءَ يَقْدُمُهَا كُمَيْتٌ شَرْجَبُ
فَرَمَوْا بِنَقْعٍ يَسْتَقِلُّ عَصَائِباً ... فِى الجَوِّ مِنْهُ سَاطِعٌ وَمُكَثِّبُ
فَتعَاوَرُوا ضَرْبًا وَأُشْرِعَ بَيْنَهُمْ ... أَسَلاَتُ مَا صَاغَ الْقُيُونُ وَرَكَّبُوا
مِنْ كُلِّ أَظْمَى عَاتِرٍ لاَ شَانَهُ ... قِصَرٌ ، وَلاَ رَاشُ الْكُعُوبِ مُعَلَّبُ
خِرْقٍ مِنَ الخَطِّىِّ أُغْمِضَ حَدُّهُ ... مِثْلِ الشِّهَابِ رَفَعْتَهُ يَتَلَهَّبُ
مِمَّا يُتَرَّصُ فِى الثِّقَافِ يَزِينُهُ ... أَخْذَى كَخَافِيَةِ الْغُرَابِ مُحَرَّبُ
لَدْنٌ بِهَزِّ الْكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ ... فِيهِ ..... البيت ، و بعده :
فَأَبَارَ جَمْعَهُمُ السُّيُوفُ وأَبْرَزُوا ... عَنْ كُلِّ رَاقِنَةٍ تُجَرُّ وَتُسْلَبُ
وَاسْتَدْبَرُوهُمْ يَكْفِئُونَ عُرُوجَهُمْ ... مَوْرَ الْجَهَامِ إِذَا زَفَتْهُ الْأَزْيَبُ

... ...

اللغة : « غضوب » اسم امرأة ، وأصله صيغة مبالغة من الغضب « وحبّ من يتجنب » أى ما أحبها إلىّ و إن كانت تتجنبنى وتتباعد منى « وعدت عواد » العوادى : جمع عادية ، يريد صرفتنى عنها صوارف « وليك » بفتح الواو وسكون اللام ـ القرب والمداناة « تشعب » تصدع الشمل وتفرّقه ، و يروى فى مكانه « تغشب » ومعناه تجور فلا تجىء على قصد « ومن العوادى » من الصوارف والشواغل عنها «تقيك ببغضة» يريد تتقيك بقوم يبغضونك و يكرهونك «وتقاذف» تباعد ، وتقول : هـذه نية قذف ـ بضمتين أو بفتحتين ـ أى بعيدة « ترقب » ترصد « شاب الغراب ـ إلخ » يقول : طال الأمد ولم تترك ذكر الغضوب ولم يستقبل عتابك عليها بما يرضيك وقوله « و إذا يجىء مصمت ـ إلخ » المصمت : اسم فاعل من صمته ـ بالتضعيف ـ إذا دعاه إلى الصمت والسكوت « آنست » رأيت وأبصرت ، وقوله « طاروا بكل طمرة ـ إلخ » الطمرة ـ بكسر الطاء المهملة والميم وتشديد الراء المهملة ـ الطويلة ، والملبونة : التى تسقى اللبن ، «جرداء» : قصيرة الشعر ، وشرجب : طويل جسيم ، وقوله « فرموا بنقع ـ الخ » النقع ـ بفتح فسكون ـ الغبار ، وساطع : منتصب ، ومكثب : مجتمع فى السماء لايبرح ، يقول : أتتهم الخيل فإذا الغبار ساطع فى السماء ، وقوله « فتعاوروا ضربا ـ إلخ » تعاوروا ضربا : ضرب بعضهم بعضا ، والأسل : الرماح واحدها أسلة ، وتجمع الأسلة على أسلات ، والقيون : جمع قين ـ بفتح فسكون ـ وهو الحدّاد ، يريد به صانع السيوف والرماح ، وقوله «من كل أظمى عاتر ـ إلخ » الراش : الخوّار ، ويقال ذلك أيضا للناقة إذا كانت ضعيفة الظهر ، والمعلب : المشدود بالعلباء ، وقوله «خرق من الخطى ـ إلخ » الخطى : المنسوب إلى الخط ، وهو الرمح ، وجعله خرقا لأنه أراد أنه إذا هزّ تخرّق وأخذ فى كلّ ناحية؛ فجعله كالخرق من الرجال وهو الذى يتخرّق فى المال والخير ، وأغمض حدّه : ألطف ، و يروى آخر البيت «سنانه يتلهب » وقوله «مما يترص فى الثقاف ـ إلخ» التتريص : الإحكام ، و يقال : هذا أمر مترص ، إذا كان محكما ، والأخذى : الذى كسر حرفاه ، والمحرب : المحروم ، وقد ضربه مثلا؛ فكأنه لشدّة حرصه على الدماء قد حرمها فهو شديد الشهوة إليها ، وأراد بالأخذى ههنا السنان «لدن» بفتح اللام وسكون الدال المهملة ـ اللين ، و يروى فى مكانه « لذ » باللام والذال المعجمة ـ وهو الذى يلذّ الكفّ بهزّه « يعسل » يتحرك و يضطرب « متنه » المتن ـ بفتح فسكون ـ الظهر « فيه» الضمير راجع إلى الكف «عسل الطريق » أى اضطرب فى الطريق ، والثعلب : حيوان معروف بالروغان ، وقوله «فأبار جمعهم السيوف ـ إلخ » أبار : أهلك ، والراقنة : المرأة التى تضمخت بالزعفران « واستدبروهم » طردوهم «يكفئون عروجهم » الكفء : القلب ، والعروج : جمع عرج وهى الإبل الكثيرة « مور الجهام » الجهام ـ بفتح الجيم ـ السحاب الذى هراق ماءه ،

أى : على حَبِّ العراق ، وفى الطريق .

(وَ) حذفه (فِي أَنَّ وأَنْ يَطَّرِدُ) قياسا (مَعْ أَمْنِ لَبْسٍ كَعَجِبْتُ أَنْ يَدُوا) «أَوَ عَجِبْتُمْ أَنْ جاءَكُمْ ذِكْرٌ مِنْ رَبِّكُمْ» «شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ» أى : مِنْ أن يَدُوا : أى يُعْطُوا الدية ، ومِنْ أن جاءكم ، و بأنَّه .

فإن خِيفَ اللَّبْسُ امتنع الحذف ، كما فى : رَغِبْتُ فى أنْ تفعلَ ، أو عَنْ أنْ تفعلَ ؛ لإشكال المراد بعد الحذف .

وأما قوله تعالى «وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ» فيجوز أن يكون الحذف فيه لقرينة كانت ، أو أن الحذفَ لأجل الإبهام ليرتدع من يرغب فيهنّ لجمالهنّ ، ومن يرغب عنهنّ

ومورِه : موجه ، وزفتـه : استخفته ، تقول : زفاه ، وزهاه ، وخزاه ، كله بمعنى استخفه ، والأزيب : ريح الجنوب ، ويقال لها النعامى ، أيضا

الإعراب : «لدن» بالرفع : إما خبر مبتدإ محذوف ، والتقدير : هو لدن ، وإما صفة لقوله «أخذى» فى البيت السابق ، وهو على الحالين مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة «بهز» جار ومجرور متعلق بلدن ، لأنه صفة مشبهة ، وهز مضاف ، و «الكف» مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة «يعسل» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة «متنه» متن : فاعل يعسل ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وهو مضاف والضمير العائد إلى اللدن مضاف إليه ، مبنى على الضم فى محل جر «فيه» جار ومجرور متعلق بيعسل ، والضمير عائد إلى الكف ، كما قلنا فى لغة البيت «كما» الكاف حرف تشبيه وجر ، ما : حرف مصدرى مبنى على السكون لا محل له من الإعراب «عسل» فعل ماض ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب «الطريق» منصوب على نزع الخافض وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة «الثعلب» فاعل عسل ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وما المصدرية مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف ، وتقدير الكلام : يعسل متن هذا الرمح فى كف صاحبه إذا هزّه عسلانا كعسلان الثعلب فى الطريق

الشاهد فيه : قوله «عسل الطريق» حيث حذف حرف الجر ونصب الاسم الذى كان مجرورا ، وأصل الكلام : عسل فى الطريق . وقد علمت أن هذا ضرورة ، وعلمت أنه مع كونه ضرورة أكثر فى الاستعمال من بقاء المجرور مجرورا بعد حذف حرف الجرّ ، وسيأتى لهذا الموضوع تكملة فى أواخر الكلام على حروف الجر ؛ إن شاء الله تعالى

لدمامتهنّ وفقرهنّ ؛ وقد أجاب بعض المفسرين بالتقديرين .

(تنبيهان) : الأول : إنمـا اطَّرَدَ حذف حرف الجر مع أنَّ وأنْ لطولهما بالصلة .

الثانى : اختلفوا فى محلهما بعد الحذف ، فذهب الخليل والكسائى إلى أن محلهما جر ؛ تمسُّكاً بقوله :

٤٠١ — وَمَازُرْتُ لَيْلَى أَنْ تَكُونَ حَبِيبَةً إِلَيَّ وَلاَ دَيْنٍ بِهَا أَنَا طَالِبُهْ

---

٤٠١ — هـذا البيت للفرزدق همام بن غالب ، من قصيدة له يمدح فيها المطلب بن عبد الله المخزومى ، وأوّلها قوله :

تَقُولُ ابْنَةُ الْعَوْفِيِّ مَالَكَ هٰهُنَا ؟ وَأَنْتَ تَمِيمِيٌّ مَعَ الشَّرْقِ جَانِبُهْ

فَقُلْتُ لَهَا: الْحَاجَاتُ يَطْرَحْنَ بِالْفَتَى وَهَمٌّ تَعَنَّانِى مُعَنًّى رَكَائِبُهْ

و بعد البيت المستشهد به قوله :

وَلٰكِنْ أَتَيْنَا خِنْدِفِيًّا كَأَنَّهُ هِلاَلُ غُيُومٍ زَالَ عَنْهُ سَحَائِبُهْ

اللغة : «زرت» قصدت ، تقول : زاره يزوره زيارة ؛ إذا قصده ، ثم خصّ العرف الزيارة بقصـد الشخص إكراما له أو طلبا للأنس به ، قاله فى المصباح « دين » هو بفتح الدال المهملة وسكون الياء — ما استقرّ فى ذمة شخص بنوع من أعمال المعاملة كالبيع

الإعراب : « ما » نافية ، حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « زرت » فعل وفاعل « ليلى » مفعول به ، منصوب بفتحة مقدّرة على الألف منع من ظهورها التعذّر « أن » حرف مصـدرى ونصب « تـكون » فعل مضارع ناقص ، منصوب بأن ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، واسم تـكون ضمير مستتر فيـه تقديره هى يعود إلى ليلى « حبيبة » خبر تـكون ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وأن مع مادخلت عليـه فى تأويل مصدر منصوب على نزع الخافض ، وناصبه زرت ، وأصل هذا المصدر مجرور بحرف جر محذوف ، والتقدير لـكونها حبيبة ، وهذا الجار والمجرور لو وجد أو قدر لتعلق بزرت ، فلما حذف حرف الجر انتصب المجرور ، وسيأتى لهذا الكلام بقية فى بيان الاستشهاد بالبيت «إلى» جار ومجرور متعلق بحبيبة «ولا» الواو حرف عطف ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، لا : حرف زائد لتأكيد النفى « دين » معطوف على المصدر المنسبك من أن المصدرية ، وستعرف لهذا تفصيلا فى ذكر الاستشهاد بالبيت « بها » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لدين ، هذا إن قدّرت الباء بمعنى على مثلها فى قوله سبحانه : (مَنْ إنْ تَأْمَنْهُ

بجر « دَيْنٍ » ، وذهب سيبويه والفراء إلى أنهما فى موضع نصب ، وهو الأقيس .

ومثل أنّ وأنْ فى حذف حرف الجر قياسا كى المصدرية نحو : جِئْتُكَ كَيْ تَقُومَ : أى لكى تقوم .

(وَالأَصْلُ) فى ترتيب مفعولى الفعل المتعدى إلى اثنين ليس أصلهما المبتدأ والخبر (سَبْقُ فاعِلٍ) : أى أن يسبق الفاعل (مَعْنًى) منهما المفعولَ معنى (كَمَنْ * مِنْ) قولك : (أَلْبِسَنْ مَنْ زَارَكُمْ نَسْجَ الْيَمَنْ) فإن « مَنْ » هو اللابس ؛ فهو الفاعل فى المعنى ، و « نَسْجَ اليمن » هو الملبوس ؛ فهو المفعول فى المعنى .

بِدِينَارٍ لَايُؤَدِّهِ إِلَيْكَ) أو الجار والمجرور متعلق بطالب الآتى ، ويكون فى الكلام قلب ، والأصل: ولا دين أنا طالبها به ، فقلب « أنا » ضمير منفصل مبتدأ « طالبه » طالب : خبر المبتدإ ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف والضمير مضاف إليه ، والجملة من المبتدإ والخبر فى محل جرصفة لدين

الشاهد فيه : قوله « ولا دين » حيث عطف المجرور وهو دين على المصدر المنسبك من أن المصدرية مع مابعدها ، وكان أصل الكلام أن يدخل حرف الجر على أن المصدرية فيقول : وما زرت ليلى لأن تكون حبيبة ولادين ، ولو أنه جاء به كذلك لكان المصدر مجرورا حقيقة ، ولكنه حذف هذا الحرف .

وبهذا البيت استدل بعض النحاة ــ ذكر الشارح أنه الخليل ، وحكى قوم أنه سيبويه ــ على أن المصدر المنسبك من أن المصدرية التى حذف قبلها حرف الجر فى محل جر

وقد ذهب بعض النحاة ــ وذكر الشارح أنه سيبويه ، وذكر غيره أنه الخليل ــ إلى أن محل هذا المصدر نصب ؛ وقد التمس قوم من أنصاره لهذا البيت تخريجا على وجه يبطل استدلال من ذهب إلى أن موضع المصدر جر ؛ فقالوا : إنما جر « دين » على التوهم ؛ ومعنى هذا أن الشاعر بعد أن قال «وما زرت ليلى أن تكون حبيبة إلى» توهم أنه أدخل لام التعليل على أن فجاء بالمعطوف مجرورا ؛ وذلك كما قال زهير بن أبى سلمى المزنى :

بَدَا لِيَ أَنِّى لَسْتُ مُدْرِكَ مَامَضَى ... وَلَا سَابِقٍ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيَا

فإنه بعد أن قال « لست مدرك مامضى » توهم أنه أدخل الباء فى خبر ليس ؛ إذ كانت الباء تزاد فى خبرها كثيرا ، فجاء بالمعطوف على هذا الخبر مجرورا

ومع أن هذا التخريج قد طرق الفساد إلى استدلال من ذهبوا إلى أن المصدر فى محل جرّ فإنا لانرى أن تأخذ به ؛ لأن الجرّ على التوهم مما لايستساغ التخريج عليه

ويجوز العدول عن هـــذا الأصل ؛ فيتقدم ما هو مفعول فى المعنى على ما هو فاعل فى المعنى ، فيقال : أَلْبِسَنْ نَسْجَ الْيَمَنِ مَنْ زَارَكم .

(وَ) قد (يَلْزَمُ الْأَصْلُ) المذكور (لِمُوجِبٍ عَرَا) أى : وُجد ، وذلك كخوف اللبس ، نحو : أَعْطَيْتُ زَيْداً عَمْراً ، وكون الثانى محصورا ، كما أَعْطَيْتُ زَيْداً إِلاَّ دِرْهَماً ، أو ظاهرًا ، والأول ضمير متصل ، نحو : « إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ » .

(وَتَرْكُ ذَاكَ الْأَصْلِ) لمانع وجد (حَتْماً قَدْ يُرَى) أى : قد يرى واجبا ، وذلك كما إذا كان الذى هو الفاعل فى المعنى محصوراً ، نحو : مَا أَعْطَيْتُ الدِّرْهَمَ إِلاَّ زَيْداً ، أو ظاهرًا والثانى ضميرًا متصلا ، نحو : الدِّرْهَمُ أَعْطَيْتُهُ زَيْداً ، أومُتَلبساً بضمير الثانى ، نحو : أَسْكَنْتُ الدَّارَ بَانِيَهَا ، فلو كان الثانى متلبساً بضمير الأول كما فى نحو : أَعْطَيْتُ زَيْدًا مَالَهُ ؛ جاز وجاز؛ على ما عرف فى باب الفاعل .

(تنبيه) : حكم المبتدأ مع خبره إذا وقعا مفعولين كحكم الفاعل فى المعنى مع المفعول فى المعنى فى هذه الأمور الثلاثة ؛ فجواز تقديمه فى نحو : ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا ، ووجوبه فى نحو : ظَنَنْتُ زَيْدًا عَمْرًا ، وامتناعه فى نحو : ظَنَنْتُ فى الدَّارِ صَاحِبَهَا .

(وَحَذْفَ فَضْـلَةٍ) وهى المفعول من غير باب ظَنَّ (أَجِزْ) : اختصارًا ، أو اقتصارًا (إِنْ لَمْ يَضِرْ) حذفُها ، كما هو الأصل ، ويكون ذلك لغرض: إما لفظى ؛ كتناسُب الفواصل نحو « مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى » ونحو « إِلاَّ تَذْكِرَةً لِمَنْ يَخْشَى » ، وكالإيجاز فى نحو « فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا » وإما معنوىّ ؛ كاحتقاره فى نحو « كَتَبَ اللهُ لَأَغْلِبَنَّ » أى : الكافرين ، أو استهجانه ؛ كقول عائشـــة رضى الله عنها : مَا رَأَيْتُ مِنْهُ وَلاَ رَأَى مِنِّى ، أى : العورة .

فإن ضَرَّ الحذفُ امتنع ، وذلك (كَحَذْفِ مَا سِيقَ جَوَابًا) لسؤال سائل : كضَرَبْتُ زَيْدًا ، لمن قال : مَن ضَرَبْتَ ؟ (أَوْ حُصِرْ) نحو : ما ضَرَبْتُ إِلاَّ زَيْدًا ، وَإِنَّمَا ضَرَبْتُ

زَيْدًا ، أو حذف عامله ، نحو : إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ .

(تنبيه) : قوله « يَضِر » هو بكسر الضاد مضارع ضَارَ يَضِيرُ ضَيْرًا ، بمعنى ضَرَّ يَضُرُّ ضُرًّا ، قال الله تعالى : « لَا يَضِرْكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا » أى : لم يضركم .

(وَيُحْذَفُ النَّاصِبُهَا) أى : ناصبُ الفضلة (إِنْ عُلِمَا) بالقرينة ، وإذا حذف فقد يكون حذفه جائزاً ، نحو: «قَالُوا خَيْرًا» (وَقَدْ يَكُونُ حَذْفُهُ مُلْتَزَمًا) كما فى باب الاشتغال ، والنداء ، والتحذير ، والإغراء ، بشرطه ، وما كان مَثَــلاً ، نحو : الْكِلَابَ عَلَى الْبَقَرِ(١) ؛ أى : أَرْسِلِ الكلاب ، أو أُجْرِيَ مُجْرَى المثل ، نحو « أَنْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ » .

(خاتمة) : يصير المتعدى لازمًا أو فى حكم اللازم بخمسة أشياء :

الأول : التضمين لمعنى لازمٍ ؛ والتضمينُ(٢) : إشرابُ اللفظِ معنى لفظٍ آخَرَ و إعطاؤه

---

(١) هــذا مثل من أمثال العرب أورده الميدانى فى مجمع الأمثال (٢ — ٧٥ بولاق) وقال : « يضرب عنــد تحريش بعض القوم على بعض من غير مبالاة ، يعنى لاضرر عليك ، نخلهم ؛ ونصب الـكلاب على معنى أرسل الـكلاب ، ويقال : الـكراب على البقر ؛ وهذا من قولك : كربت الأرض ؛ إذا قلبتها للزراعة ؛ يضرب فى تخلية المرء وصناعته » اهـ ؛ وقيل : هذا المثل على الرواية المشهورة يضرب للإغراء على اغتنام الفرصــة إذا سنحت ؛ كما أن الصياد إذا سنحت له أبقار الوحش بادر بإرسال الـكلاب عليها ؛ ويقال : إنه يضرب مثــلا فى الوصية بترك الناس خيرهم وشرهم وعدم الدخول فى أمورهم واغتنام طريق السلامة منهم بعدم التعرض لهم .

(٢) اعلم أن ههنا عدّة مباحث :

المبحث الأوّل ؛ فى أنه هل يختص التضمين بالفعل ؟ ونقول لك : إن بعض العلماء ــ ومنهم سعد الدين التفتازانى والسيد الجرجانى ــ قد اقتصر فى بيان التضمين على ذكر الفعل ، والصواب أن التضمين كما يكون فى الفعل يكون فى الاسم والحرف ، ويحمل كلام السعد والسيد على التمثيل ؛ فتضمين الاسم معنى اسم آخر مثل قولنا : هو حاتم من طيء ، فإن حاتما علم ، والعلم لايتعلق به الجار والمجرور ؛ لأن الجار والمجرور إنما يتعلق بالفعل أو بما فيه معنى الفعل من الصفات ، وقد أشرب حاتم فى هذه العبارة معنى الوصف ، وهو الجواد ، فتعلق به الجار والمجرور ، ومنه قول الله تعالى : (وَهُوَ اللهُ فِي السَّمٰوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ) ، قال التفتازانى فى هــذه الآية : « لا يجوز تعلق الجار والمجرور بلفظة الله ؛ لـكونه اسما لاصفة ، بل هو متعلق بالمعنى الوصفى الذى ضمنه اسم الله » اهـ ، ومن ذلك قول الشاعر وهو عمران بن حطان :

... ...

أَسَدٌ عَلَيَّ وَفِى الحُرُوبِ نَعَامَةٌ فَتْخَاء تَنفِرُ مِنْ صَفِيرِ الصَّافِرِ

فقد ضمن أسدا ــ وهو اسم جامد ــ معنى الوصف كشجاع أو مستأسد ؛ فعلق به الجار والمجرور ، وهو « عليّ » ، كما أنه ضمن قوله « نعامة » ــ وهو اسم جامد أيضا ــ معنى الوصف ، وهو جبان أو ضعيف ؛ فعلق به الجار والمجرور ، وهو « فى الحروب » ؛ وتضمين الاسم معنى الحرف مثل تضمين « ما » و بقية أدوات الجزم معنى « إن » الشرطية ، ومنه قوله تعالى : (مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنْسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلِهَا) ، ومثل قوله سبحانه : (وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ) ومثل قول الشاعر :

حَيْثُمَا تَسْتَقِمْ يُقَدِّرْ لَكَ ٱللهُ نَجَاحًا فى غَابِرِ الْأَزْمَانِ

أو لاترى أن الفعل مجزوم بعد هاتين الكلمتين ، وهما «ما» و « حيثما » مثل جزمه بعد « إن » ؟ ؛ وتضمين الحرف معنى الفعل مثل تضمين « ما » و « إن » و « لا » و « لات » النافيات معنى ليس ، ومنه قوله تعالى : (مَاهُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ) وقوله تعالت كلمته : (مَا هٰذَا بَشَرًا) وقول الشاعر :

تَعَزَّ فَلَا شَيْءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيًا وَلَا وَزَرٌ مِمَّا قَضَى ٱللهُ وَاقِيَا

ومثل قول أهل العالية : إنْ أَحَدٌ خَيْرًا مِنْ أَحَدٍ إلاَّ بِالْعَافِيَةِ ، ومثل قوله تباركت أسماؤه : (وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ) . وإن ذهبت إلى أن « مهما » حرف كما ذهب إليه بعض النحاة كان جزمها للشرط والجواب من باب تضمين حرف معنى حرف آخر. و إن ذهبت إلى أن ليس حرف كما ذهب إليه قوم كان عمل ما وأخواتها الرفع والنصب من باب تضمين حرف معنى حرف آخر .

المبحث الثانى ؛ فى أنه هل المراد فى التضمين المعنى الأوّل ، أو المعنى الثانى ، أو هما معا ؟ وهل التضمين حقيقة ، أو مجاز ، أو جمع بين الحقيقة والمجاز ؟ وللعلماء فى هذا الموضوع كلام طويل يحسن أن نقفك على شيء منه ؛ قال الشيخ يس العليمى(١) : « وظاهر قولهم إن التضمين إشراب لفظ معنى آخر أن اللفظ مستعمل فى معنى الآخر فقط ؛ فإن هذا هو الموافق لذلك التقرير ، و إن احتمل أنه مستعمل فى معناه ومعنى الآخر ، وقول ابن جنى فى الخصائص: إن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع الآخر إيذانا بأن هذا الفعل فى معنى ذلك الآخر ؛ فلذلك جىء معه بالحرف المعتاد مع ماهو بمعناه ؛ صريح فى أنه مستعمل فى معنى الآخر فقط ؛ وعلى هذا فالتضمين مجاز مرسل؛ لأنه قد استعمل اللفظ فى غير معناه لعلاقة بينهما وقرينة، وهذا أحد أقوال فيه ؛ وقيل : إن فيه جمعا

(١) انظر حاشيته على التصريح (ج ٢ ص ٥ وما بعدها طبع بولاق) .

... ...

بين الحقيقة والمجاز ؛ لدلالة المذكور على معناه بنفسه ، وعلى معنى المحذوف بالقرينة ، وهذا إنما يقول به من يرى جواز الجمع بين الحقيقة والمجاز ، وهو ظاهرقول المغنى : إن فائدته أن تؤدى كلمة مؤدى كلمتين ؛ فظاهر تعريفه مخالف لما ذكره من فائدته ، وعلى هذا جرى سلطان العلماء العز ابن عبد السلام ؛ فقال فى كتاب مجاز القرآن : الفصل الثانى ؛ فى مجاز التضمين . وهو أن يضمن اسم معنى اسم لإفادة معنى الاسمين ؛ فتعديه تعديته فى بعض المواضع ، كقوله تعالى : (حَقِيقٌ عَلَى أَلاَّ أَقُولَ عَلَى اللهِ إِلاَّ الْحَقَّ) فيضمن معنى حقيق معنى حريص ؛ ليفيد أنه محقوق بقول الحق وحريص عليه ، ويضمن فعل معنى فعل ؛ فتعديه أيضا تعديته ؛ كقول الشاعر :

* قَدْ قَتَلَ اللهُ زِيَادًا عَنِّى *

ضمن قتل معنى صرف لإفادة أنه صرفه بالقتل دون ماعداه من الأسباب ، فأفاد معنى القتل والصرف جميعا . . وفيه تصريح بأن التضمين يجرى فى الأسماء ، بل صدر به ، وقول المغنى : إشراب لفظ ؛ يشملهما ؛ فاقتصار السعد والسيد على بيانه فى الأفعال جار مجرى التمثيل ، لا التقييد ، ودعوى أصالته فى الأفعال مجردة عن الدليل . وقيل : إن المذكور فى التضمين مستعمل فى حقيقته لم يشرب معنى غيره ، وعليه جرى صاحب الكشاف ، وعجيب من صاحب المغنى حيث نقل كلام الكشاف بعد تعريف التضمين ، فأوهم أنه يرى مايقتضيه ذلك التعريف . وقال السعد فى تقرير كلام الكشاف : حقيقة التضمين أن يقصد بالفعل معناه الحقيقى مع فعل آخر يناسبه . ثم قال : إن الفعل المذكور مستعمل فى معناه الحقيقى مع حذف حال مأخوذ من الفعل الآخر بمعونة القرينة اللفظية ، نحو : أحمد إليك فلانا ، معناه أحمده منهيا إليك حمده ، وقد يعكس كما فى قوله تعالى : (يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ) معناه يعترفون به مؤمنين » اهـ كلامه . وخلاصته أن للعلماء فى هذا الموضوع ثلاثة أقوال : الأوّل : أن اللفظ فى التضمين مراد به المعنى الآخر ، وأن التضمين مجاز مرسل ، وأن هذا صريح قول ابن جنى فى الخصائص ، وأنه ظاهر مايفيده تعريفهم التضمين بأنه إشراب لفظ معنى آخر ليتعدى تعديته ، والقول الثانى : أن اللفظ فى التضمين مستعمل فى المعنى الأوّل والمعنى الثانى جميعا ، تكثيرا للفائدة ، وأن التضمين على هذا جمع بين الحقيقة والمجاز ، وأن هذا رأى عز الدين بن عبد السلام صاحب كتاب مجاز القرآن ، والقول الثالث : أن اللفظ فى التضمين مستعمل فى المعنى الأوّل على تقدير متعلق يتعلق به الجار والمجرور، مثلا ، يقع هذا المتعلق حالا ، وأن هذا رأى صاحب الكشاف وهو جار الله الزمخشرى .

... ...

وقال أبو البقاء(١) : « التضمين هو إشراب فعل معنى فعل ليعامل معاملته . و بعبارة أخرى: هو أن يحمل اللفظ معنى غير الذى يستحقه ، بغير آلة ظاهرة . ثم قال : وقال بعضهم : التضمين هو أن يستعمل اللفظ فى معناه الأصلى وهو المقصود أصالة ، لـكن قصد تبعية معنى آخر يناسبه ، من غير أن يستعمل فيه ذلك اللفظ ، أو يقدّر له لفظ آخر؛ فلا يكون التضمين من باب الـكناية، ولا من باب الإضمار ، بل من قبيل الحقيقة التى قصـد بمعناه الحقيقى معنى آخر يناسـبه و يتبعه فى الإرادة . وقال بعضهم : التضمين إيقاع لفظ موقع غيره لتضمنه معناه ، وهو نوع من المجاز ، ولا اختصاص للتضمين بالفعل ، بل يجرى فى الاسم ، وكل من المعنيين مقصـود لذاته فى التضمين إلا أن القصد إلى أحدهما ـ وهو المذكور بذكر متعلقه ـ يكون تبعا للآخر ـ وهو المذكور بلفظه ـ وهذه التبعية فى الإرادة من الكلام ؛ فلا ينافى كونه مقصودا لذاته فى المقام ؛ و به يفارق التضمين الجمع بين الحقيقة والمجاز ؛ فإن كلا من المعنيين فى صـورة الجمع مراد من الكلام لذاته مقصود من المقام أصالة ، ولذلك اختلف فى صحته مع الاتفاق على صحة التضمين » اهـ . وخلاصة هذا الكلام أن من العلماء من ذهب إلى أن المقصود فى التضمين المعنيان لـكن الأوّل مقصود بالأصالة والآخر مقصود بالتبع ، وأن هـذا ليس مجازا ولا كناية ولا إضمارا ؛ ولا هو من باب الجمع بين الحقيقة والمجاز ؛ لأن الجمع بين الحقيقة والمجاز يكون كل من المعنيين مقصودا بالأصالة من الكلام

وهذا القول قول رابع للأقوال الثلاثة السابقة ، وهو قول المحقق السيد الشريف الجرجانى ، ونقله عنه الشيخ يس العليمى فى قوله(٢): « وفى المسألة قول رابع ـ وهو الذى ارتضاه السيد ـ أن اللفظ مستعمل فى معناه الأصلى ؛ فيكون هو المقصود أصالة ، لـكن قصد بتبعيته معنى آخر يناسبه من غير أن يستعمل فيه ذلك اللفظ و يقدّر له لفظ آخر ؛ فلا يكون من الـكناية ولا الإضمار ، بل من الحقيقة التى قصد منها معنى آخر يناسبها و يتبعها فى الإرادة ، وحينئذ يكون واضحا بلا تكلف ، وهـذا مبنى على أن اللفظ يدلّ على المعنى ولا يكون حقيقة ولا مجازا ولا كناية ، والسيد جوّزه ؛ وجعل من أمثلته مستتبعات التراكيب ، وذلك أن الـكلام قد يستفاد من غرضه معنى ليس دالا بأحد الوجوه الثلاثة المذكورة ، كما يفيد قولك : آذيتنى فستعرف ؛ التهديد ، وكما يفيد قولك : إن زيدا قائم ؛ إنكار المخاطب ، والسـعد وغيره جعلوا ذلك كناية ، والمراد من التبعية فى قوله : لـكن قصد بتبعيته ؛ التبعية فى اللفظ »

وفى المسألة قول خامس ، وهو أن المعنيين مرادان على طريق الـكناية ؛ فيراد المعنى الأصلى توصلا إلى المقصود ، ولا حاجة إلى التقدير إلا لتصوير المعنى ؛ وقد ضعفه السيد السند ؛ لأن مدار

(١) انظر كليات أبى البقاء (ص ١٠٧ ، ١٠٨ بولاق) .
(٢) انظر الحاشية (ج ٢ ص ٨ بولاق) .

... ...

الـكناية على جواز إرادة المعنى الأصلى ؛ فقد يقصد ، وقد لايقصد ، وفى التضمين يجب القصد إلى كل من المضمن والمضمن فيــه ، فلما شرط فى التضمين إرادة المعنيين جميعا نافى الـكناية ؛ لأن فى الـكناية الجواز لا الوجوب ، وهذا الوجه الذى ذكره السيد رحمه الله لتضعيف كون التضمين كناية غير ســديد ؛ ذلك لأنا نسلم أن الـكناية لا يجب فيها إرادة المعنيين ، بل يجوز إرادتهما ، ويجوز إرادة المعنى اللازم وحده ، ونسلم كذلك أن التضمين يلزم فيه إرادة المعنيين جميعا ، ومع تسليمنا هــذين الأمرين لانسلم أن التضمين لا يكون كناية ، بل هو مع هــذا الفرق من باب الـكناية ؛ وندّعى أن الـكناية على نوعين : نوع تجوز فيــه إرادة المعنى الأوّل ، ونوع تجب فيه إرادة المعنى الأوّل مع إرادة المعنى الآخر ، ونخص النوع الثانى باسم التضمين ، ولايمتنع أن يكون لبعض أنواع الجنس خصوصيات ؛ ثم لو أن التضمين كان كناية بغير فرق فما الذى دعا إلى تسميته باسم خاص وهو التضمين ؛ وحسبك ما أوردناه عليك فى هــذا المبحث ؛ فإن فيــه الـكفاية وفوق الـكفاية إن شاء الله تعالى

المبحث الثالث : هل التضمين قياسى أو سماعى ؟ والمشهور عنــد العلماء أن التضمين سماعى وإن كان قوم قد ذهبوا إلى أنه قياسى ؛ وقال الشيخ يس (١) : وهل الخلاف فى كون التضمين سماعيا أو قياسيا مبنى على الخلاف فى أنه حقيقة أو مجاز إلى غير ذلك مما فيه من المذاهب ؟ وهل ذلك فى المجاز مبنى على كون المجاز سماعيا أولا ؟ . والذى يخطر بالبال أنه على القول بأنه حقيقة لايتوقف على سماع ، واشتراط المناسبة بين اللفظين لايقتضى ذلك كما لايخفى ، وأنه يلزم من كون مطلق المجاز قياسيا قياسية هــذا المجاز الخاصّ ، خلافا لبعضهم ؛ قال فى التلويح : المعتبر فى المجاز وجود العلاقة المعلوم اعتبار نوعها فى اســتعمال العرب ؛ فلا يشــترط اعتبارها بشخصها حتى يلزم فى آحاد المجاز أن تنقل بأعيانها عن أهل اللغة ، وذلك لإجماعهم على اختراع الاستعارات الغريبة البديعة التى لم تسمع بأعيانها من أهل اللغة ، وهى من طرق البلاغة وشعبها التى بها ترتفع طبقة الـكلام ، فلو لم يصح لمـا كان كذلك ، ولذلك لم يدوّنوا المجاز تدوينهم الحقائق . وتمسك المخالف بأنه لو جاز التجوّز بمجرّد وجود العلاقة لجاز نخلة لطويل غير إنسان ، وشبكة للصيد للمجاورة ، وأب لابن للسببية ، واللازم باطل اتفاقا ، وأجيب بمنع الملازمة ؛ فإن العلاقة مقتضية للصحة ، والتخلف عن المقتضى ليس بقادح ؛ لجواز أن يكون لمـانع مخصوص ؛ فإن عدم المـانع ليس جزءا من المقتضى . وذهب قوم إلى أنه لم يجز نحو نخلة لطويل غير إنسان لانتفاء شرط الاستعارة وهو المشابهة فى أخص الأوصاف : أى فيما له مزيد اختصاص بالمشبه به ، كالشجاعة للأسد ؛ فإن قيل : الطول للنخلة كذلك ؛ قلنا : لعلّ الجامع ليس مجرد الطول ، بل هو مع فروع وأغصان فى أعاليها وطراوة وتمايل

(١) انظر الحاشية (ج ٢ ص ٧) .

حُكْمَهُ ؛ لتصير الكلمة تؤدى مؤدى كلمتين ؛ نحو « فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ » أى : يخرجون ، «وَلاَ تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ» أى : تنبُ « أَذَاعُوا بِهِ » أى : تحدثوا« وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي » أى : بارك لى .

ومنه قول الفرزدق :

٤٠٢ — كَيْفَ تَرَانِي قَالِباً مِجَنِّي قَدْ قَتَلَ اللهُ زِيَاداً عَنِّي

فيهما . ولا شك أنه على القول بأن التضمين مجاز فهو مجاز لغوى علاقته تدور على المناسبة وهى مع أنها ليست مما نصوا عليه فى العلاقات أمر مشترك بين أفراده ، والذكى يرجعها فى كل موضع إلى مايليق به مما هو من العلاقات المعتبرة ، وبذلك يمتاز بعض الأفراد عن بعض آخر ، والتخلف فى بعض الأفراد إن فرض لايضر ، كما علمت ؛ هكذا ينبغى أن يحقق هذا المقام » اهـ كلامه ؛ وأنت تراه قد مال إلى أن التضمين قياسى على جميع الاحتمالات.

٤٠٢ — هذا بيت مفرد يقوله الفرزدق همام بن غالب حين خرج من المدينة بعد موت زياد ابن أبيه الذى سمى أخيرا زياد بن أبى سفيان .

اللغة : «قالبامجنى» قالبا : بالباء الموحدة ؛ ومعناه جاعلا أعلاه أسفله وأسفله أعلاه، أوجاعلا ظهره بطنا وبطنه ظهرا ، أو لابسا إياه على غير الوجه الذى يلبسه الناس عليه ؛ هذا هو المشهور فى هذه الكلمة ، ووقع فى نسخ الشرح « قاليا » بالياء المثناة ، والمعنى مبغض ، من قلاه يقليه وقلاه يقلوه ؛ إذا أبغضه وكرهه ، وعلى هذا شرح العلامة الصبان رحمه الله تعالى ، وهوتحريف ، والصواب ماقدمناه ؛ والمجن ـ بكسر الميم وفتح الجيم ـ الترس الذى يتقى به وقع السيف ويلبسه المحارب يعتصم به ، ويطلق المجن على الوشاح ، وقال عمر بن أبى ربيعة :

فَكَانَ مِجَنِّي دُونَ مَنْ كُنْتُ أَتَّقِي ثَلاَثُ شُخُوصٍ كَاعِبَانِ وَمُعْصِرُ

وقوله «قالبا مجنى» من المثل المعروف ، وهو قولهم : قلب له ظهر المجن ، وهو مثل أورده الميدانى فى حرف القاف من مجمع الأمثال (٢ ـ ٤٠ بولاق) وقال بعد روايته : « يضرب لمن كان لصاحبه على مودة ورعاية ثم حال عن العهد » اهـ ، وقال معن بن أوس وهو من شعراء الحماسة :

وَكُنْتُ إِذَا مَا صَاحِبٌ رَامَ ظِنَّتِي وَبَدَّلَ سُوءًا بِالَّذِي كُنْتُ أَفْعَلُ

قَلَبْتُ لَهُ ظَهْرَ الْمِجَنِّ فَلَمْ أَدُمْ عَلَى ذَاكَ إِلاَّ رَيْثَمَا أَتَحَوَّلُ

وقال الخطيب التبريزى فى شرح هذين البيتين(١) : أى تغيرت له وزلت عن مودته ؛

---

(١) انظر شرحه على ديوان الحماسة (٣ ـ ١٣٦) .

... ...

والأصل فى ذلك أن المقاتل يكون ظهر مجنه إلى أعدائه و بطنه إلى أوليائه ؛ فإذا صار مع أعدائه جعل ظهر مجنه مما يلى أصحابه ؛ قال أبو العلاء : هذا مثل ؛ يقال للرجل : قلب لنا ظهر المجنّ ؛ إذا تحوّل عن الصداقة إلى العداوة ، وأصل ذلك أن يكون معه مجن : أى ترس ، ثم استعمل ولا مجن هناك ، قال الفرزدق :

كَيْفَ تَرَانِى قَالِباً مِجَـنِّى قَدْ قَتَلَ ٱللهُ زِيَادًا عَنِّى » اه

وقوله فى بيت الشاهد « قتل » أراد به صرف ، كما قال الشارح وغيره ، « زيادا » المراد به كما قلنا زياد ابن أبيه ، وكان معاوية بن أبى سفيان قد استلحقه فصار يدعى زياد بن أبى سفيان ، حتى قال فى هذا بعض الشعراء المعاصرين لهم :

أَلاَ أَبْلِـغْ مُعَاوِيَةَ بْنَ حَرْبٍ مُغَلْغَلَةً عَنِ الرَّجُلِ الْيَمَانِى
أَتَغْضَبُ أَنْ يُقَالَ أَبُوكَ عَفٌّ وَتَرْضَى أَنْ يُقَالَ أَبُوكَ زَانِ

وكان الفرزدق قد هجا معاوية بن أبى سفيان ، فتوعده زياد بالقتل ، فهرب الفرزدق من وجهه ، ولم يقرّ له قرار حتى مات زياد ؛ فقال هذا البيت يتشفى فيه و يظهر السرور بموته ، و يروى أن مسكينا الدارمى رثى زياد ابن أبيه بعد موته ، فلما بلغ ذلك الفرزدق قال :

أَمِسْكِينُ ؛ أَبْكَى ٱللهُ عَيْنَكَ ! إِنَّمَا جَرَى دَمْعُهَا فِى بَاطِــــلٍ فَتَحَدَّرَا
بَكَيْتَ ٱمْرَأً مِنْ أَهْلِ مَيْسَانَ كَافِراً كَـكِسْرَى عَلَى عِلاَّتِهِ أَوْ كَقَيْصَرَا
أَقُولُ لَهُ لَمَّا أَتَانِى نَعِيُّــــهُ : بِهِ لاَ بِظَـــبْىٍ بِالصَّرِيمَةِ أَعْفَرَا

والبيت الأخير يتضمن مثـلا ، وهو قولهم عنـد الشماتة بالرجل تصيبه كارثة من كوارث الدهر : به لابظبى أعفر ، و « به » فى هـذا المثل يتعلق بمحذوف ، والتقدير : لتنزل به الحادثة لابظبى ، وانظر مجمع الأمثال (١ ـ ٧٨ بولاق)

الإعراب : « كيف » اسم استفهام مبنى على الفتح فى محل نصب حال من ياء المتكلم فى « ترانى » الواقعة مفعولا به « ترانى » ترى : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدّرة على الألف منع من ظهورها التعذر وهو من الرؤية البصرية فلا يحتاج إلا إلى مفعول واحد ، والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت ، والنون للوقاية ، و ياء المتكلم مفعول به ، مبنى على السكون فى محل نصب « قاليا » حال آخر من ياء المتكلم ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو اسم فاعل ؛ ففيه ضمير مستتر هو فاعله « مجنى » مفعول به لقالب ، منصوب بفتحة مقدّرة على ماقبل ياء المتكلم منع من ظهورها

... ...

اشتغال المحل بحركة المناسبة ، و ياء المتكلم مضاف إليـه ، مبنى على السكون فى محل جر « قد » حرف تحقيق ، مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « قتل » فعل ماض ، مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب « الله » فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « زيادا » مفعول به ، منصوب بالفتحة الظاهرة « عنى » جار ومجرور متعلق بقتل

الشاهد فيه : قوله « قتل الله زيادا عنى » حيث ضمن « قتل » معنى صرف فعدّاه بعن كما يتعدّى به صرف

فان قلت : كلام الشارح رحمه الله فى الفعل المتعدّى يتضمن معنى فعل لازم فيتعدّى كما يتعدّى الفعل اللازم : أى بحرف الجر الذى يتعدّى به ذلك الفعل اللازم ؛ بعد أن كان يتعدّى بنفسه ، وهذا الشاهد فيه تضمين فعل متعدّ معنى فعل آخر متعدّ ؛ فكيف يستشهد به ؟

فالجواب على ذلك أن نسلم لك أن كلام الشارح فى الخاتمة فيما ذكرت ، ولكننا لانسلم لك أنه أراد الاستشهاد على هذا ، بل إنه لما ذكر أن التضمين من الأسباب التى بها يصير الفعل المتعدّى لازما أخذ فى بيان التضمين ؛ لأنه مما تمسّ الحاجة إلى معرفته ، ثم أخذ يستشهد على التضمين فى حدّ ذاته بقطع النظر عن كونه فيما عقد الكلام له أو فى شىء آخر

و بعد ؛ فقد قال شاعر الحماسة :

أَبُوكَ أَبُوكَ أَرْبَدُ غَيْرَ شَكٍّ ... أَحَلَّكَ فِي الْمَخَازِى حَيْثُ حَلاَّ

فَمَا أَنْفِيكَ كَىْ تَزْدَادَ لُؤْمًا ... لِأَلْأَمَ مِنْ أَبِيكَ وَلاَ أَذَلاَّ

فقال الخطيب التبريزى فى شرح البيت الثانى(١) : « أى لا أبرئك من أبيك طلبا لأن أنسبك إلى من هو ألأم منه لتزداد لؤما وذلا ؛ لأن أباك النهاية فى هذين ، وانتصب لؤما على التمييز ، واللام من لألأم تتعلق بفعل مضمر ؛ كأنه قال : ما أنفيك من أبيك وأدعوك لألأم منه ؛ لأنه إذا نفاه من أبيه فقد جعله لغيره ، ويجوز أن يحمل الكلام فيه على المعنى ؛ فيتصوّر أنفيك بأدعوك ويعدّى تعديته ، ومثله قول الله عزّ وجلّ : (هَلْ لَكَ إِلَى أَنْ تَزَكَّى) وعلى هذا يحمل قول الفرزدق :

* قَدْ قَتَلَ اللهُ زِيَادًا عَنِّى *

لما كان معناه صرفه عنى » اه

(١) انظر شرح الحماسة (١ ـ ٢٩٩) .

أى : صَرَفَه بالقتل ؛ وقول الآخر :

٤٠٣ — ضَمِنَتْ بِرِزْقِ عِيَالِنَا أَرْمَاحُنَا

---

٤٠٣ — أنشد ابن قتيبة فى أدب الكاتب (ص ٥٢٧) هذا المصراع على ما أنشده الشارح وغيره من النحاة ؛ ونسبه ابن السيد البطليوسى فى شرحه لأعشى بكر ، ثم قال[1] : « ولم يقع فى شعر الأعشى برواية أبى علىّ البغدادى هكذا ، وإنما الذى وقع فى روايته :

ضَمِنَتْ لَنَا أَعْجَازُهُنَّ قُدُورَنَا وَضُرُوعُهُنَّ لَنَا الصَّرِيحَ الأَجْرَدَا

وقبله فى وصف إبل :

مِثْلُ الْهِضَابِ جُزَارَةً لِسُيُوفِنَا فَإِذَا تُرَاعُ فَإِنَّهَا لَنْ تُطْرَدَا

قال أبو على : ويروى :

* ضَمِنَتْ لَنَا أَعْجَازَهَا أَرْمَاحُنَا *

ولعلّ الذى ذكر ابن قتيبة رواية ثانية ، أو من قصيدة أخرى وقعت فى غير روايتنا » اهـ .

اللغة : « ضمنت » معناه تكفلت ، مأخوذ من الضمان — بفتح الضاد والميم — وهو التكفل بالشىء والتزامه «رزق» هو بفتح الراء وسكون الزاى — مصدر رزقه يرزقه ، مثل نصره ينصره ، وبكسر الراء وسكون الزاى — اسم لما ينتفع به « عيالنا » العيال — بكسر العين المهملة — جمع عيـل — بفتح العين وتشديد الياء — وهو من يعوله الإنسان ، ويقال : ياء العيال منقلبة عن الواو ؛ لأنه من عال يعول ؛ بمعنى مان يمون ، ويقال : غير منقلبة ، بل هى أصلية ؛ لأنه من عال يعيل بمعنى افتقر ، والعيال : حشم الرجل ومن يمونه الإنسان « أرماحنا » الأرماح : جمع رمح ، وهو سلاح معروف يطعن به « الصريح » هو من اللبن ماذهب رغوته « الأجردا » هو الذى لا رغوة له ؛ فهو توكيد لما قبله .

المعنى : قال البطليوسى فى تفسير البيت الذى أنشده : « أى ضمنت أرماحنا أعجاز إبلنا أن يغار عليها ؛ فنحن ننحرها ونشرب ألبانها » اهـ ، وأما الشطر الذى ذكره الشارح فإن الشاعر يصف أنهم يمونون حشمهم ومن تلزمهم مؤنته بما يغنمونه فى الوقائع ، ينعت قومه بشدّة البأس وتمام الصولة ؛ وأسند الفعل إلى الرماح لما كانت هى السبب فى الانتصار الذى به يغنمون .

الإعراب : « ضمنت » ضمن : فعل ماض ، مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، والتاء علامة التأنيث « برزق » جار ومجرور متعلق بضمن ، ورزق مضاف ، و« عيالنا » مضاف

---

(١) انظر الاقتضاب فى شرح أدب الكتاب (ص ٤٥٧)

أى : تَكَفَّلْتُ ، وهو كثير جدا .

الثانى : التحويل إلى فَعُلَ ـ بالضم ـ لقصد المبالغة والتعجب ، نحو : ضَرُبَ الرجُلُ ، وفَهُمَ ، بمعنى ما أضربه وأفهمه .

الثالث : مطاوعته المتعدى لواحد ، كما مرّ .

الرابع : الضَّعْفُ عن العمل : إما بالتأخير ، نحو « إنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ » « الَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ » ، أو بكونه فرْعًا فى العمل ، نحو : « مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ » « فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ » .

الخامس : الضرورة ، كقوله :

٤٠٤ ــ تبَلَتْ فُؤَادَكَ فِى الْمَنَامِ خَرِيدَةٌ تَسْقِى الضَّجِيعَ بِبَارِدٍ بَسَّامِ

إليه « أرماحنا » أرماح : فعل ضمن ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، والضمير مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « ضمنت برزق » حيث ضمن قوله ضمنت معنى تكفلت فعداه بالباء كما يتعدّى تكفلت به ، وأصله أن يتعدّى بنفسه ؛ فيقال : ضمنته ، وجاء فى الحديث : « مَنْ يَضْمَنْ لِى مَا بيْنَ لَحْيَيْهِ وَمَا بَيْنَ فَخِذَيْهِ أَضْمَنْ لَهُ الْجَنَّةَ » فعدّاه بنفسه مرتين كما ترى . وما بين اللحيين : اللسان ، وما بين الفخذين : الفرج .

٤٠٤ ــ هذا البيت مطلع قصيدة لحسان بن ثابت الأنصارى رضى الله تعالى عنه يقولها فى الحارث بن هشام ، وكان قد فرّ من المسلمين يوم بدر ، وهى الوقعة العظيمة التى دمغ الله تعالى فيها الشرك وأدال فيها للمسلمين ؛ و بعد المطلع قوله :

كَالْمِسْكِ تَخْلِطُهُ بِمَاءِ سَحَابَةٍ أَوْ عَاتِقٍ كَدَمِ الذَّبِيحِ مُدَامِ
أَمَّا النَّهَارَ فَلاَ أُفَتِّرُ ذِكْرَهَا وَاللَّيْلَ تُوزِعُنِى بِهَا أَحْلاَمِى
أَقْسَمْتُ أَنْسَاهَا وَأَتْرُكُ ذِكْرَهَا حَتَّى تُغَيَّبَ فِى الضَّرِيحِ عِظَامِى
بَلْ ، مَنْ لِعَاذِلَةٍ تَلُومُ سَفَاهَةً وَلَقَدْ عَصَيْتُ عَلَى الْهَوَى لُوَّامِى
إنْ كُنْتِ كَاذِبَةَ الَّذِى حَدَّثْتِنِى فَنَجَوْتِ مَنْجَى الْحَارِثِ بْنِ هِشَامِ
تَرَكَ الْأَحِبَّةَ أَنْ يُقَاتِلَ دُونَهُمْ وَنَجَا بِرَأْسِ طِمِرَّةٍ وَلِجَامِ

... ...

ويقال : إن الحارث بن هشام لما سمع هذا أجابه بقوله :

اللهُ يَعْلَمُ مَا تَرَكْتُ قِتَالَهُمْ ... حَتَّى عَلَوْا فَرَسِى بِأَشْقَرَ مُزْبِدِ

وَشَمِمْتُ رِيحَ الْمَوْتِ مِنْ تِلْقَائِهِمْ ... فِى مَأْزِقٍ وَالْخَيْلُ لَمْ تَتَبَدَّدِ

وَعَلِمْتُ أَنِّى إِنْ أُقَاتِلْ وَاحِداً ... أُقْتَلْ، وَلاَ يَضْرُرْ عَدُوِّى مَشْهَدِى

فَصَدَدْتُ عَنْهُمْ وَالْأَحِبَّةُ فِيهِمُ ... طَمَعاً لَهُمْ بِعِقَابِ يَوْمٍ مُرْصِدِ

اللغة : « تبلت » تقول : تبلت المرأة قلب الرجل ؛ إذا أصابته بالتبل ، وهو السقام والفساد ، وباب هذا الفعل قتل « فؤادك » الفؤاد : باطن القلب ، ويقال : هو غشاء القلب « المنام » مصدر ميمى بمعنى النوم « خريدة » الخريدة فى الأصل : اللؤلؤة التى لم تثقب ، ثم استعملت فى البكر التى لم تمس ، ويراد منها المرأة الحيية الكثيرة الصمت « الضجيع » المضاجع ، وهو الذى يضطجع معها « بارد بسام » أراد به رضاب ثغرها ، وهو ريقه « كالمسك تخلطه بماء سحابة » شبه الرضاب بالمسك مخلوطا بماء السحابة « أو عاتق » أراد به الخمر « مدام » هو بدل من عاتق « فلا أفتر ذكرها » يريد أنه لايقطع ذكرها ولا يفتر عنه ، بل هو يديم ذكرها ، وهذا كناية عن شدة وجده وتعلقه بها « والليل توزعنى بها أحلامى » يريد أنه يراها فى النوم إذا جاءه ، وهو أحسن من قول الآخر :

نَهَارِى نَهَارُ النَّاسِ حَتَّى إِذَا بَدَا ... لِيَ اللَّيْلُ هَزَّتْنِى إِلَيْكِ الْمَضَاجِعُ

وقوله « أقسمت أنساها » هو على حذف لا النافية ، وقد مضى التحقيق فى حذف حرف النفى بعد القسم[1] «الضريح» أصله الشقّ ، وهو فعيل بمعنى مفعول ، والمراد به القبر «منجى» هو مصدر ميمى بمعنى النجاء « أن يقاتل دونهم » يريد تركهم مخافة أن يقاتل دونهم فيقتل أو يؤسر « طمرة » بكسر الطاء والميم وتشديد الراء المهملة ــ الفرس . وقول الحارث « الله يعلم » لفظه لفظ الخبر ، والمراد به الحلف « بأشقر مزبد » يريد به الدم ؛ وزبد الدم : بياضه الذى يعلوه ، يقول : علم الله ما تركت مقاتلتهم حتى جرحونى ، وقوله « وشممت ريح الموت من تلقائهم » يروى فى مكانه « ووجدت ريح الموت ــ إلخ » وهو مثل ، يريد أنه غلب على ظنه أنه لو وقف قتل « وعلمت أنى إن أقاتل واحدا» علمت : معناه تيقنت ، وانتصب واحدا على الحال ؛ لأنه فى معنى منفردا . « فصددت عنهم ــ إلخ » عنى بالأحبة أخاه أبا جهل ورهطه من أهل مكة الذين تركهم فى المعركة فقتلوا وأسروا ، وصددت : معناه صرفت وجهى ، وانتصب « طمعا » على أنه مفعول

(١) انظر الجزء الأول من هذا الكتاب (ص ٣٣٠) .

ويصير اللازم متعديا بسبعة أشياء :

الأول : همزة النقل ، كما أسلفته .

الثانى : تَضْعيف العين ، نحو : فَرِحَ زيد ، وفَرَّحْتُ زَيْداً .

وقد اجتمعا فى قوله تعالى : « نَزَّلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنْزَلَ التَّوْرَاةَ وَالْإِنْجِيلَ » .

الثالث : المُفَاعَلة ، تقول فى جَلَسَ زيد ، ومشى ، وسار : جَالَسْتُ زَيْداً ، وماشيته ، وسايرته .

الرابع : اسْتَفْعَلَ للطلب أو النسبة للشيء ، كاسْتَخْرَجْتُ المال ، واسْتَحْسَنْتُ زَيْداً ،

لأجله ، وقوله « يوم مرصد » معناه يرصد الشرّ لهم فيه وتمكننى فيه الفرصة فأنتهزها ، فنسب الفعل إلى الزمان ، ويروى فى مكانه « بعقاب يوم سرمد » فالمعنى يوم طويل يتصل زمانه ويمتدّ بلاؤه

الإعراب : « تبلت » تبل : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء علامة التأنيث « فؤادك » فؤاد : مفعول به لتبل ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهومضاف وضمير المخاطب مضاف إليه ، مبنى على الفتح فى محل جر «فى المنام» جار ومجرور متعلق بتبل «خريدة» فاعل تبل ، مرفوع بالضمة الظاهرة « تسق » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدّرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى خريدة ، والجملة من الفعل وفاعله فى محل رفع صفة لخريدة « الضجيع » مفعول به لتبل ، منصوب بالفتحة الظاهرة « ببارد » جار ومجرور متعلق بتسق « بسام » نعت لبارد ، ونعت المجرور مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « تسق الضجيع ببارد » حيث عدى «تسق» إلى المفعول الثانى - « وهو قوله ببارد» - بالباء ، وأصله أن يتعدى إليه بنفسه كما تعدّى إلى الأوّل كذلك ، ألا ترى قوله تعالى: (وَسَقَاهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا) وقد جعل الشارح رحمه الله تعدية « تسق» إلى المفعول الثانى فى هذا البيت من قبيل الضرورة ولم يرتض ذلك العلامة الصبان ، حيث قال : « ويحتمل عندى أنه ضمنه معنى تشفى فعدّاه بالباء » اه ، وقد سبقه إلى هذا السيوطى حتى ذكر أنه يروى « تشفى الضجيع ببارد بسام» فيكون البيت خاليا من الاستشهاد ، وتكون رواية «تسقى» محمولة على رواية « تشفى » فالسبب هو التضمين لا الضرورة ؛ وذهب الدمامينى إلى أن المفعول الثانى لتسق محذوف والتقدير تسق الضجيع ريقها بفم بارد بسام ، والباء على هذا الوجه للاستعانة ، لا للتعدية

واستقبحت الظلم ، وقد ينقل ذا المفعول الواحد إلى اثنين ، نحو : اسْتَكْتَبْتُهُ الْكِتَابَ ، وَاسْتَغْفَرْتُ اللّهَ الذَّنْبَ ، ومنه قوله :

٤٠٥ — أَسْتَغْفِرُ اللّهَ ذَنْباً لَسْتُ أُحْصِيه

---

٤٠٥ — هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

* رَبَّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ *

وهذا البيت قد استشهد به سيبويه رحمه الله (١ — ١٧) وابن قتيبة فى أدب الكاتب (ص ٥٣٠) ولم ينسبه واحد منهما ، ولا نسبه الأعلم الشنتمرى فى شرح شواهد الكتاب ، وقال ابن السيد البطليوسى (ص ٤٦٠) : « هذا البيت لا أعلم قائله » اهـ ، ويقال : إن هذا البيت أحد شواهد سيبويه الخمسين التى لم يعثر لها على قائل معين .

اللغة : « أستغفر » أطلب المغفرة ؛ فالسين والتاء فى هذه الكلمة للطلب « ذنبا » الذنب : الجريمة والإثم ، ويقال : أذنب فلان ؛ إذا صار ذا ذنب ، قال الأعلم : « والذنب هنا اسم جنس بمعنى الجمع ؛ فلذلك قال : لست محصيه » اهـ ، والإحصاء : منتهى العدد ؛ واشتقاقه من الحصى ، وأصله أنهم كانوا يضعون المعدود على الحصى ؛ فإذا نفد المعدود قالوا : أحصينا ، يريدون بلغنا الحصى ؛ وأحصيه : مضارع أحصى — من باب أكرم يكرم — وتقول : أحصيت الشىء أحصيه ؛ إذا ضبطت عدده ، ووقع فى رواية سيبويه محصيه ؛ وهو اسم فاعل هذا الفعل ، ورواية سيبويه أفضل من رواية غيره التى رواها الشارح ههنا ، وقول الشاعر : « رب العباد » هو بدل من لفظ الجلالة « الوجه » هو بمعنى القصد ، والمراد التوجه ، ويروى « إليه القصد والقبل » .

الإعراب : « أستغفر » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « الله » منصوب على التعظيم ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « ذنبا » مفعول ثان لأستغفر ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « لست » ليس : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه ، مبنى على الضم فى محل رفع « أحصيه » أحصى : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وضمير الغائب العائد إلى « ذنبا » مفعول به ، مبنى على الضم فى محل نصب ، وجملة الفعل المضارع وفاعله ومفعوله فى محل نصب خبر ليس ، وجملة ليس واسمه وخبره فى محل نصب صفة لذنبا « رب » بدل من لفظ الجلالة ، وبدل المنصوب منصوب ، وهو مضاف ، و « العباد » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « إليه » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « الوجه » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة ، والجملة من المبتدأ وخبره فى محل نصب حال من لفظ الجلالة « والعمل » الواو حرف عطف ، العمل : معطوف على الوجه ، مرفوع بالضمة الظاهرة .

... ...

الشاهد فيه : قوله « أستغفر الله ذنبا » حيث تعدّى أستغفر إلى مفعولين ونصبهما جميعا ، وأصل مجرده ــ وهو غفر ــ يتعدى إلى واحد ، تقول : غفر الله ذنبك ؛ فلما زيد عليه السين والتاء الدالان على الطلب نقلاه من التعدى لواحد إلى التعدى لاثنين .

وقد اختلف العلماء فى هذا الفعل ــ وهو أستغفر ــ هل يتعدى إلى المفعول الثانى بنفسه أم يتعدى إليه بحرف الجرّ ، وهو من ؟ فذهب قوم ــ وتبعهم الشارح ــ إلى أنه يتعدى إلى المفعولين بنفسه ، وتمسكوا بظاهر هذا البيت ونحوه و بقاعدة أن السين والتاء الدالين على الطلب ينقلان المتعدى لواحد إلى التعدى لاثنين ، ولزمهم أن يجيبوا عن نحو قولهم : أستغفر الله من ذنو بى ؛ فذهبوا إلى أن أستغفر فى هذا المثال ونحوه قد ضمن معنى فعل آخر ، وهو أستتيب ، فعدى تعديته ، وأصل المجرد من أستتيب ــ وهو تاب ــ فعل لازم يتعدى إلى مفعول بمن ؛ فإذا زيد عليه السين والتاء تعدى لواحد بنفسه وللثانى بمن ، تقول : تاب فلان من ذنو به كلها ، وتقول : استتاب فلان ر به من ذنو به ، تريد طلب منه أن يتوب عليه من ذنو به .

وذهب قوم من النحاة ــ وعلى رأسهم سيبو يه رحمه الله ــ إلى أن « أستغفر » يتعدى إلى الأوّل بنفسه و إلى الثانى بمن ، و يلزمهم أن يجيبوا عن شيئين : الأوّل : ظاهر هذا البيت ، والثانى : القاعدة العامة التى ذكرناها فى أول هذه الكلمة ؛ فأما جوابهم عن ظاهر هذا البيت فذكروا أن « ذنبا » منصوب على نزع الخافض مثل :

* كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ *

قال ابن هشام فى أوضح المسالك(١) : « التمييز اسم نكرة بمعنى من مبين لإبهام اسم أو نسبة ؛ فخرج بالفصل الأوّل نحو: زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ ؛ و بالثانى الحال فإنه بمعنى فى حال كذا ، لابمعنى من ، و بالثالث نحو : لا رَجُلَ ، ونحو :

* أَسْتَغْفِرُ ٱللهَ ذَنْباً لَسْتُ مُحْصِيَهُ *

فإنهما و إن كانا على معنى من لكنها ليست للبيان ، بل هى فى لارجل للاستغراق ، وفى الثانى للابتداء » اه .

وقال سيبو يه(٢) : « هذا باب الفاعل الذى يتعداه فعله إلى مفعولين ؛ فإن شئت اقتصرت على المفعول الأوّل ، و إن شئت تعدى إلى الثانى كما تعدى إلى الأوّل . وذلك قولك : أعطى

---

(١) انظره (ج ١ ص ٢١٠)

(٢) انظر الكتاب (ج١ص ١٦)

. . . .

عبد الله زيدا درهما ، وكسوت بشرا الثياب الجياد ؛ ومن ذلك : اخترت الرجال عبد الله ، ومثل قوله عزّ وجل : (وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً) وسميته زيدا ، وكنيت زيدا أبا عبدالله، ودعوته زيدا ؛ إذا أردت دعوته التى تجرى مجرى سميته ؛ و إن عنيت الدعاء إلى أمر لم يجاوز مفعولا واحدا ، ومنه قول الشاعر :

أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْباً لَسْتُ مُحْصِيَهُ رَبَّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ

وقال عمرو بن معديكرب الزبيدى :

أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فَافْعَلْ مَا أُمِرْتَ بِهِ فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَشَبِ

و إنما فصل هذا أنها أفعال توصل بحروف الإضافة ؛ فتقول : اخترت فلانا من الرجال ، وسميته بفلان، كما تقول : عرفته بهذه العلامة ، وأوضحته بها ، وأستغفر الله من ذلك ؛ فلما حذفوا حرف الجرّ عمل الفعل ، ومن ذلك قول المتلمس :

آلَيْتَ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُهُ وَالْحَبُّ يَأْكُلُهُ فِى الْقَرْيَةِ السُّوسُ

يريد على حب العراق » اه كلامه .

وقال الأعلم فى شرح البيت الشاهد الذى نحن بصدده : « أراد من ذنب ؛ فحذف الجارّ وأوصل الفعل فنصب » اه كلامه .

وأما جوابهم عن القاعدة العامة التى ذكرناها ــ وهى أنّ السين والتاء اللذين للطلب ينقلان الفعل من التعدّى لواحد إلى التعدّى لاثنين ــ فقد أجاب العلامة الصبان عنها بما حاصله أن ذلك ليس بلازم ؛ بل هو مجوز ؛ فقولهم : أستغفر الله ذنبا ؛ جار على جواز النقل ، وقولهم : أستغفر الله من ذنبى ؛ جار على جواز الترك ؛ قال مانصه : « وقد يقال : يجوز أن تكون السين والتاء ناقلة للفعل من التعدّى إلى واحد إلى التعدّى إلى اثنين ، و يجوز أن لاتكونا ؛ إذ لايلزم من وجودها نقله إليه ، كما أشار الشارح إليه بقد ، فما هنا مبنى على الأوّل وجعل أستغفر الله ذنبا بمعنى أطلب غفر الله ، والآخر مبنى على الثانى وجعل أستغفر الله بمعنى أستتيب ، كما يشير إليه قول الشارح : و إنما جاز ــ إلخ ؛ ونقل الدمامينى عن ابن الحاجب وغيره أن أستغفر يتعدّى للثانى تارة بنفسه وتارة بمن » اه . وعلى مانقله الدمامينى عن ابن الحاجب وغيره لايجوز أن يعترض بأحد التعبيرين على الآخر .

وأقول : هذا الذى نقله الدمامينى عن ابن الحاجب وغيره هو المشهور عن نقلة اللغة ، وهو

وإنما جاز « استغفرتُ اللهَ مِنَ الذنب » لتضمنه معنى استتبت : أى طلبت التوبة .

الخامس : صَوْغ الفعل على فَعَلْتُ بالفتح أَفْعُلُ بالضم لإفادة الْغَلَبَة ، تقول : كَرَمْتُ زَيْداً أَكْرُمُه : أى غلبته فى الكرم .

السادس : التضمين ، نحو : « وَلاَ تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ » أى : لا تَنْوُوا ؛ لأن عَزَمَ لا يتعدى إلا بعَلَى ، تقول : عَزَمْتُ عَلَى كذا ، لا عزمت كذا ؛ ومنه رَحُبَتْكُمُ الطَّاعَةُ(١) ، وَطَلَعَ بِشْرٌ الْيَمَنَ ؛ أى : وسعتكم ، وبلغ اليمن .

السابع : إسقاط الجار توسُّعاً ، نحو « أَعَجِلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ » أى : عن أمره «وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ » أى : عليه ، وقوله :

الذى ينبغى أن تعوّل عليه ، اسمع إلى ابن قتيبة يقول لك (١) : « تقول : شكرتك وشكرت لك ، ونصحتك ونصحت لك ، وكِلتك وكِلت لك ، واستجبتك واستجبت لك ، قال كعب ابن سعد الغنوى :

[وَدَاعٍ دَعَا يَامَنْ يُجِيبُ إِلَى النَّدَى] فَلَمْ يَسْتَجِبْهُ عِنْدَ ذَاكَ مُجِيبُ

ومكنتك ومكنت لك ، قال الله عزّ وجل : (مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ مَالَمْ نُمَكِّنْ لَكُمْ) واشتقتك واشتقت إليك ، وبلغتك وبلغت إليك ، وهديته الطريق وإلى الطريق ، وعددتك مائة وعددت لك ، واخترت الرجال زيدا واخترت من الرجال زيدا ، قال الله جلّ ثناؤه : (وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً) وأستغفر الله ذنبى ، ومن ذنبى ، قال الشاعر :

أَسْتَغْفِرُ اللّهَ ذَنْباً لَسْتُ مُحْصِيَهُ رَبَّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ

وكنيتك أبا فلان وبأبى فلان ، وسميتك فلانا وبفلان ، ولست منطلقا ولست بمنطلق ، وسرقت زيدا مالا ، وسرقت من زيد مالا ، وكذلك سلبت ، وزوّجته امرأة وبامرأة » اهـ

(١) هذه كلمة وردت فى كلام نصر بن سيار حيث يقول : أَرَحُبَكُمُ الدُّخُولُ فى طَاعَةِ ابْنِ الْكِرْمَانِيِّ؟ قال فى لسان العرب : «أى أوسعكم؛ فعدّى رحب ، وهو فعل (بضم العين) وليست متعدية عند

---

(١) انظر أدب الكاتب (ص ٥٣٠)

* كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ(١) *

أى : فى الطريق .

وليس انتصابهما على الظرفية ، خلافا للفارسىّ فى الأول وابن الطراوة فى الثانى ؛ لعدم الإبهام . والله أعلم .

النحويين ؛ إلاأن أبا على الفارسىّ حكى أن هذيلا تعدّيها إذا كانت قابلة للتعدّى بمعناها (يريد إذا تضمنت معنى فعل يتعدّى) كقوله :

* وَلَمْ تَبْصُرِ الْعَيْنُ فِيهَا كِلاَبَا *

قال فى الصحاح : لم يجىء فى الصحيح فعل (بضم العين) متعدّيا إلا هذا ؛ وأما المعتلّ فاختلفوا فيه ؛ قال الكسائى : أصل قلته قولته (يريد بضم الواو) ، وقال سيبويه : لايجوز ذلك ، لأنه لايتعدّى ، وليس كذلك طلته ، ألا ترى أنك تقول : رجل طويل ؛ قال الأزهرى : قال الليث : هذه كلمة شاذة على فعل مجاوز ، وفعل لايكون مجاوزا أبدا ؛ قال الأزهرى : لايجوز رحبكم عند النحويين ، ونصر ليس بحجة » اهـ

(١) قد سبق شرح هذا الشاهد فى هذا الباب (ص ٢٦٨ من هذا الجزء) ، وقدأنشده ههنا شاهدا على أنه نصب « الطريق » توسعا بعد أن حذف حرف الجرّ الذى كان الفعل يتعدّى به إلى هذا المفعول ، والأصل كما عسل فى الطريق الثعلب ، على ماتقدّم إيضاحه ؛ فارجع إليه فى الموضع الذى دللناك عليه .

التنازع فى العمل

(إنْ عَامِلاَنِ) فأكثر (اقْتَضَيَا) أى : طلبا (فِي اسْمٍ عَمَلْ) متفقًا أو مختلفا (قَبْلُ) أى : حال كونهما قَبْلَ ذلك الاسم (فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلْ) فيه اتفاقا .

والاحتراز بكونهما مقتضيين للعمل من نحو :

٤٠٦ — أَتَاكَ أَتَاكَ اللاَّحِقُونَ

---

٤٠٦ — هذه قطعة من بيت ، وهو بكماله هكذا :

فَأَيْنَ إلَى أَيْنَ النَّجَاءُ بِبَغْلَتِي أَتَاكَ أَتَاكَ اللاَّحِقُونَ احْبِسِ احْبِسِ

وهذا البيت من الشواهد التى لم أعثر لها على نسبة إلى قائل معين ، ولا وقفت لها على سابق أو لاحق وقد استشهد به المحقق الرضى فى باب التوكيد ، وشرحه البغدادى فى الخزانة (٢-٣٥٣ بولاق) ولم ينسبه

المعنى : الظاهر أن هذا الشاعر كان فارًّا من قوم فنظر خلفه فوجدهم فى إثره ، أو أنه كان قد أدركه لصوص ، وفيه التفات من التكلم الذى هو مقتضى الظاهر إلى الخطاب ، فقد كان من حقه أن يقول : أتانى أتانى اللاحقون

الإعراب : « أتاك » أتى : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر ، والكاف ضمير المخاطب مفعول به مبنى على الفتح فى محل نصب « أتاك » توكيد للأول من توكيد الفعل بالفعل ؛ وأعاد الكاف معه ليوافق الأول ليس غير ؛ فلا عمل للفعل الثانى فى الكاف « اللاحقون » فاعل أتاك الأول ، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم « احبس » فعل أمر ، مبنى على السكون لامحل له من الإعراب وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « احبس » توكيد لاحبس الأول ، ويروى « أتاك أتاك اللاحقوك » بإضافة الوصف المجموع إلى ضمير الخطاب وحذف نون الرفع للإضافة

الشاهد فيه : قوله « أتاك أتاك اللاحقون » فقد تقدم فى هذه العبارة فعلان وتأخر عنهما اسم ، وهذا مما يظن أن فيه تنازعا ، ولكن جمهور البصريين على أنه لاتنازع فيه ؛ لأنه لو كان من باب التنازع لوجب أن يضمر فى العامل الذى لم يسلط على المعمول المذكور ؛ فكان يقول على إعمال الأول فى لفظ المعمول المذكور : أتاك أتوك اللاحقون ، وكان يقول على إعمال الثانى فى لفظ المعمول المذكور : أتوك أتاك اللاحقون ؛ وإنما وجب الإضمار فى المهمل عندهم لأن كل عامل من

... ...

هـذين المعمولين يطلب فاعلا ، والفاعل لايجوز حذفه ؛ وقد أوضحنا لك هـذا الكلام فى شرح الشاهد رقم (٣٨١) فى ص (٢٠٢) من هذا الجزء ؛ ولما لم يقل الشاعر واحدا من هـذين الاستعمالين علمنا أنه أراد التوكيد . هذا بيان كلام الشارح رحمه الله

وأنت خبير أن مذهب الكسائى يجوّز حذف الفاعل ؛ فلو أننا رأينا هـذا الرأى لصح أن يكون البيت من باب التنازع ، وقد أعمل الشاعر أحد العاملين وحذف من الآخر مايقتضيه . قال ابن الشجرى : «هذا البيت فيه تكرير ثلاث جمل ، أراد إلى أين تذهب إلى أين تذهب أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس ، وهذا يقوّى ماذهب إليه الكسائى من حذف الفاعل فى باب إعمال الفعلين ، ألا تراه أنه لو أضمر الفاعل ولم يحذفه لقال : أتوك أتاك اللاحقون ، أو أتاك أتوك اللاحقون » اهـ

على أنه يجوز أن يكون البيت من باب التنازع على مذهب جمهور البصريين الذين يوجبون إضمار المرفوع فى العامل المهمل من العاملين ، غاية مافى الأمر أن هـذا الشاعر بدلا من أن يضمر ضمير الجماعة وهو الواو فيبرزه فيقول : أتاك أتوك اللاحقون ، أو يقول : أتوك أتاك اللاحقون ؛ قد أضمر ضمير الواحد المذكر ، وأنت خبير أن ضمير الواحد المذكر يستتر فى الفعل ؛ فلك على هذا أن تقدّر أنه أعمل الأوّل فى الاسم المذكور بعد العاملين فيكون فى الثانى ضمير مستتر تقديره هو ولك أن تقدّر أنه أعمل الثانى فى لفظ المعمول المتأخر فيكون فى الأوّل ضمير مستتر تقديره هو أيضا . قال العلامة الصبان : « قال المرادى فى شرح التسهيل : ويحتمل أن يكون قوله أتاك أتاك اللاحقون من باب التنازع ويكون قد أضمر مفردا ، كما حكى سيبويه : ضربنى وضربت قومك ، بالنصب ، أى ضربنى من هناك ، وقد أجاز أبو على التنازع فى ٭ فهيهات هيهات العقيق وأهله ٭ قال : ارتفع العقيق بهيهات الثانية ، وأضمرت فى الأولى ، أو بالأولى وأضمرت فى الثانية ، وأجاز ابن أبى الربيع فى نحو قام قام زيد ؛ أن يكون زيد فاعلا بالثانى وأضمر فى الأوّل ، وأن يكون فاعلا بالأوّل والثانى توكيد لافاعل له ، وأجاز المصنف فيه أن ينسب العمل لهما ؛ لكونهما شيئا واحدا فى اللفظ والمعنى ، فكأنّ العامل واحد » اهـ كلامه

وقال البغدادى : « وقد اختلف النحويون فى نحو قام قام زيد ؛ فقيل : زيد فاعل الأوّل فقط ، وأما الثانى فانه لايحتاج إلى فاعل لأنه لم يؤت به للإسناد ، وإنما أتى به لمجرّد التأكيد ، وقيل : فاعلهما ، ولا يلزم منـه اجتماع العاملين على معمول واحد ؛ لأن لفظهما ومعناهما واحد ، فكأنهما عامل واحد ؛ وقيل : فاعل أحدهما ، وفاعل الآخر ضـمير محذوف ، على أنهما تنازعاه » اهـ كلامه .

إذ الثانى توكيد ، وإلا فَسَدَ اللفظ ؛ إذ حقُّه حينئذ أن يقول : أتاكَ أتوْكَ ، أو أتوْكَ أتاكَ ؛ ومن نحو :

٤٠٧ — كَفَانِى وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ المَالِ

---

٤٠٧ — هذا الشاهد عجز بيت ، وصدره قوله :

* وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ *

وهذا البيت من قصيدة لامرىء القيس بن حجر الكندى مطلعها قوله :

أَلاَ عِمْ صَبَاحًا أَيُّهَا الطَّلَلُ الْبَالِى ... وَهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كَانَ فى الْعُصُرِ الخَالِى

وقد تقدّم عدّة شواهد من هذه القصيدة ، وهى الشاهد رقم (٣٣) فى باب المعرب والمبنى (ج ١ ص ٦٦) والشاهد رقم (٩٠) فى باب الموصول (ج ١ ص ١٥٧) والشاهد رقم (١٧٠) فى باب كان وأخواتها (ج ١ ص ٣٢٩) ثم انظر أيضا (ج ١ ص ٤٩٧) ؛ وقبل البيت الشاهد الذى نحن بصدد شرحه قوله :

وَقَدْ أَغْتَدِى وَالطَّيْرُ فى وُكُنَاتِهَا ... لِغَيْثٍ مِنَ الْوَسْمِىِّ رَائِدُهُ خَالِ
تَحَامَاهُ أَطْرَافُ الرِّمَاحِ تَحَامِياً ... وَجَادَ عَلَيْهِ كُلُّ أَسْحَمَ هَطَّالِ
بِعِجْلِزَةٍ قَدْ أَتْرَزَ الْجَرْىُ لَحْمَهَا ... كُمَيْتٍ كَأَنَّهَا هِرَاوَةُ مِنْوَالِ
ذَعَرْتُ بِهَا سِرْبًا نَقِيًّا جُلُودُهُ ... وَأَكْرُعُهُ وَشْىُ الْبُرُودِ مِنَ الْخَالِ
كَأَنَّ الصُّوَارَ إِذْ يُجَاهِدْنَ غُدْوَةً ... عَلَى جَمْدٍ خَيْلٌ تَجُولُ بِأَجْلاَلِ
فَخَرَّ لِرَوْقَيْهِ وَأَمْضَيْتُ مُقْدِمًا ... طُوَالَ الْقَرَا وَالرَّوْقِ أَخْنَسَ ذَيَّالِ
فَعَادَيْتُ مِنْهُ بَيْنَ ثَوْرٍ وَنَعْجَةٍ ... وَكَانَ عِدَائِى إِذْ رَكِبْتُ عَلَى بَالِ
كَأَنِّى بِفَتْخَاءِ الْجَنَاحَيْنِ لَقْوَةٍ ... صَيُودٍ مِنَ الْعِقْبَانِ طَأْطَأْتُ شِمْلاَلِ
تَخَطَّفُ خِزَّانَ الشَّرَبَّةِ بِالضُّحَى ... وَقَدْ حُجِرَتْ مِنْهَا ثَعَالِبُ أَوْ رَالِ
كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْباً وَيَابِساً ... لَدَى وَكْرِهَا الْعُنَّابُ وَالْحَشَفُ الْبَالِى
وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ ... كَفَانِى ... ... البيت ، وبعده

... ...

وَلٰـكِنَّمَا أَسْـعَى لِمَجْدٍ مُؤَثَّلٍ وَقَدْ يُدْرِكُ الْمَجْدَ الْمُؤَثَّلَ أَمْثَالِى

وَمَا الْمَرْءُ مَا دَامَتْ حُشَاشَةُ نَفْسِهِ بِمُدْرِكِ أَطْرَافِ الْخُطُوبِ وَلاَ آلِى

اللغة : « أغتدى » أخرج للصيد غدوة ، هذا أصله ، وأراد أنه يخرج عند انبلاج الصباح «والطير فى وكناتها » جملة حالية ، ووكنات الطير : أعشاشها وأوكارها «لغيث» يريد لأرض ذات بقل وكلأ « الوسمى » هو أوّل المطر فى الربيع « رائده » الرائد : الذى يتقدّم القوم للبحث عن الكلأ والماء ، وفى الحديث : « الرَّائِدُ لاَ يَكْذِبُ أَهْلَهُ » وتقول راد يرود « خال » اسم فاعل من خلا يخلو ، إذا أتى مكانا خاليا «تحاماه » أراد تتحاماه ، فحذف إحدى التاءين ، ومعناه تتقيه وتتباعد عنه «أطراف الرماح» يريد أصحاب أطراف الرماح ، وهم الفرسان «جاد عليه » أمطره « كل أسحم » الأسحم : السحاب الأسود ، وإنما يكون أسود إذا كان حافلا بالماء « هطال » هو صيغة مبالغة من هطل المطر ، إذا سال وتتابع ، يريد أن هـذا المكان الذى يغتدى إليـه تتقيه أصحاب الرماح لأنه فى مكان مخوف أولأنه واقع بين حيين قويين ، وهو مكان معشب لكثرة ما نزل به من المطر « بعجلزة » العجلزة : الفرس الشـديدة المتينة الخلق القوية الأسر « أترز » أيبس وأضمر «كميت» الكميت : التى لونها بين الأسود والأحمر «هراوة» عصا «منوال» المنوال بكسر فسكون ــ الذى يشدّ عليه خيوط الثوب حين ينسج ، وإنما تتخذ عصى المنوال من أصلب عيدان الشجر «ذعرت» أخفت وأفزعت «سربا» السرب ــ بكسر فسكون ــ القطيع من بقر الوحش وغيره « نقيا جلوده » يريد أن هـذا السرب أبيض الجلود « وأكرعه وشى البرود من الخال » يريد أن أكرعه بيضاء أيضا كأنها برود يمنية موشاة ، والخال : الثوب الرقيق الشفاف « الصوار » القطيع من بقر الوحش « جمد » أماكن صلبة مرتفعة « تجول بأجلال» يريد كأنها خيل عليها جلالها ، والأجلال : جمع جل ، بضم الجيم «خر » أكب ووقع «لروقيه» الروق ــ بفتح فسكون ــ القرن « أمضيت » دفعت إلى الأمام « مقدما » اسم فاعل من أقدم فرسه يقدمه ، إذا حمله على التقدّم «طوال» الطوال ــ بضم الطاء المهملة وتخفيف الواو ــ الطويل «القرا » بفتح القاف ــ الظهر « أخنس » الأخنس : المتأخر قصـبة الأنف « ذيال » الذيال : الطويل الذيل ، وهو الذى يتبختر فى مشيته « عاديت » واليت العدو « على بال » يريد أن عدوه كان على فرس قد أبلاه التضمير حتى جعله لالحم عليه ولا شحم « فتخاء الجناحين لقوة » يريد عقابا لينة الجناحين سريعة الاختطاف « صيود » يريد حاذقة بالصيد معتادة له « طأطأت » يريد طامنت رأسى للكز الفرس « شملال » الشملال ــ بكسر فسكون ــ السريعة القوية ، ويروى هذا البيت :

كَأَنِّى بِفَتْخَاءِ الْجَنَاحَيْنِ لَقْوَةٍ عَلَى عَجَلٍ مِنْهَا أُطَأْطِئُ شِمْلاَلِ

... ...

وقوله « تخطف خزان الشربة» أصل تخطف تتخطف ، فحذف إحدى التاءين ، والخزان : ذكور الأرانب ، والشربة – بفتح الشين والراء بعدها باء مشدّدة – موضع فى ديار بنى عبس «أورال» بفتح الهمزة وسكون الواو – أجبل ثلاثة سود فى جوف الرمل ، الواحد ورل – بفتح الواو والراء – فيقال : الورل الأيمن ، والورل الأيسر ، والورل الأوسط ؛ حذاؤهنّ ماءة لبنى عبد الله بن دارم يقال لها الورلة ، وفيه يقول عبيد بن الأبرص :

وَكَأَنَّ أَقْتَادِي تَضَمَّنَ نِسْعَهَا ... مِنْ وَحْشِ أَوْرَالٍ هَبِيطٌ مُفْرَدُ

بَاتَتْ عَلَيْهِ لَيْلَةً رَجَبِيَّـــةً ... نَصْباً تَسُحُّ الْمَاءَ أَوْ هِيَ أَبْرَدُ

وكان يسكنها بنو خفاجة بن عمرو بن عقيل ، وقوله « كأنّ قلوب الطير رطبا و يابسا – إلخ » شبه القلوب الرطبة بالعناب ، وشبه القلوب اليابسة بالحشف البالى ، والحشف : أردأ التمر ، وقوله « ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة – إلخ » يقول : لو كان مطلبى فى الحياة وسعيى لأنال الكفاف وأحصل على البلاغ الكفانى القليل ولم أركب الأخطار فى طلب المجد ، وقد أكد هذا بقوله «ولكنما أسعى لمجد مؤثل – إلخ » يريد أن الأمر أجلّ وأعظم من طلب العيش ، فإنى إنما أسعى وأجدّ فى السعى للحصول على المجد المؤثل ، وليس المجد المؤثل بعيدا على مثلى فى علوّ الهمة وكبر النفس ، ومثله قوله فى الرائية :

بَكَى صَاحِبِي لَمَّا رَأَى الدَّرْبَ دُونَهُ ... وَأَيْقَنَ أَنَّا لَاحِقَانِ بِقَيْصَرَا

فَقُلْتُ لَهُ : لَا تَبْكِ عَيْنُكَ ؛ إِنَّمَا ... نُحَاوِلُ مُلْكاً أَوْ نَمُوتَ فَنُعْذَرَا

وقوله « وما المرء ما دامت حشاشة نفسه – إلخ » معناه أن الإنسان ما دام على قيد الحياة فانه لا يألو جهدا فى بلوغ أمانيه ولا يقصر فى العمل على إدراك آرابه ، ولن يدرك غايات هذه الأمانى ولن يبلغ نهاياتها مهما يطل عمره وتتطاول به مدّة العيش ، وهذا كالتسلية لنفسه عن عدم الحصول على أمانيه التى ينشدها

الإعراب : « لو » حرف امتناع لامتناع ، مبنى على السكون لا محلّ له من الإعراب « أن » حرف توكيد ونصب ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « ما » حرف مصدرى ونصب ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « أسعى » فعل مضارع ، مرفوع بضمة مقدّرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره أنا ، وما المصدرية مع مادخلت عليه فى تأويل مصدر منصوب اسم أن المؤكدة ، وتقدير الكلام : لو أن سعيى ، وقوله « لأدنى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أن المؤكدة ، وأدنى مضاف ، و « معيشة » مضاف

... ...

إليـه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، وأن المؤكدة مع اسمها وخبرها فى تأويل مصدر مرفوع يقع فاعلا لفعل محذوف ، وتقدير الكلام : لو ثبت كون سعيي لأدنى معيشة «كفانى» كفى : فعل ماض ، مبنى على فتح مقدّر على الألف منع من ظهوره التعذر ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به ، مبنى على السكون فى محل نصب «ولم» الواو حرف عطف ، لم : حرف نفى وجزم وقلب «أطلب» فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وله مفعول به محذوف يدلّ عليه سياق الكلام ، والتقدير ولم أطلب الملك «قليل» فاعل كفى ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة «من المال» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لقليل ، وجملة كفى وفاعله لا محل لها من الإعراب جواب لو ، وتقدير البيت : لو ثبت كون سعيي لأدنى معيشة كفانى قليل من المال ولم أطلب الملك

الشاهد فيه : قوله «كفانى ولم أطلب قليل من المال» فإنه كلام قد تقدّم فيه عاملان — أولهما قوله كفانى ، وثانيهما قوله أطلب — وتأخر عنهما معمول واحد — وهو قوله قليل من المال — وهذا مما يتصور معه بعض من يغفل عن معرفة شرط التنازع أنه من باب التنازع ؛ ولكنه عند النظر الصحيح ليس من هذا الباب ؛ لأن من شرط باب التنازع صحة توجه كل من العاملين إلى المعمول المتأخر مع بقاء المعنى صحيحا ، والأمر فى هذا الكلام ليس كذلك ؛ لأنه لو تسلط العاملان على المعمول المتأخر لفسد المعنى .

وقد بين ذلك الذى ذكرناه شيخ هذه الصناعة سيبويه ؛ فقال[١] : «وأما قول امرئ القيس ✡ فلو أن ما أسمى لأدنى معيشة .... البيت ✡ فإنما رفع لأنه لم يجعل القليل مطلوبا ، وإنما كان المطلوب عنده الملك ، وجعل القليل كافيا ، ولو لم يرد ذلك ونصب فسد المعنى» اه .

وقال الأعلم رحمه الله : «أراد كفانى قليل من المال ولم أطلب الملك ، وعليه معنى الشعر ، ولو أعمل الثانى ونصب به القليل فسد المعنى» اه .

وقال جار الله الزمخشرى رحمه الله تعالى[٢] : «وليس قول امرئ القيس :

✡ كفانى ولم أطلب قليل من المال ✡ من قبيل ما نحن بصدده ؛ إذ لم يوجه فيه الفعل الثانى إلى ما وجه إليه الأوّل» اه كلامه .

وقال ابن هشام الأنصارى رحمه الله : «وليس من التنازع قول امرئ القيس :

✡ ولو أن ما أسمى .... البيت ✡ وذلك لأن شرط هذا الباب أن يكون العاملان موجهين

(١) انظر الكتاب (١ — ٤١)

(٢) انظر المفصل (١ — ٥٩)

... ...

إلى شيء واحد ، ولو وجه هنا كفانى وأطلب إلى قليل فسد المعنى ؛ لأن لو تدل على امتناع الشيء لامتناع غيره ؛ فإذا كان مابعدها مثبتا كان منفيا ؛ نحو لو جاءنى أكرمته ، و إن كان منفيا كان مثبتا ، نحو لو لم يسيء لم أعاقبه ، وعلى هذا فقوله أن ما أسعى لأدنى معيشة منفى ؛ لكونه فى نفسه مثبتا وقد دخل عليه حرف الامتناع ، وكل شيء امتنع لعلة ثبت نقيضه ، ونقيض السعى لأدنى معيشة عدم السعى لأدنى معيشة ، وقوله ولم أطلب مثبت ؛ لكونه منفيا بلم وقد دخل عليه حرف الامتناع ؛ فلو وجه إلى قليل وجب إثبات طلب القليل ، وهو عين مانفاه أوّلا ، و إذا بطل ذلك تعين أن يكون مفعول أطلب محذوفا وتقديره ولم أطلب الملك ، ومقتضى ذلك أنه طالب للملك ، وهو المراد ؛ فإن قيل : إنما يلزم فساد جعله من باب التنازع لعطفك لم أطلب على كفانى ، ولو قدرته مستأنفا كان نفيا محضا غير داخل تحت حكم لو ، قلت : إنما يجوز التنازع بشرط أن يكون بين العاملين ارتباط ، وتقدير الاستئناف يزيل الارتباط » اهـ كلامه .

وقال العلامة الصبان رحمه الله بعد أن علل بمثل ماذكرناه عن ابن هشام : « وقال الكوفيون والفارسى : إن البيت من التنازع و إعمال الأوّل ، ووجهه جماعة منهم ابن الحاجب بأنه على تقدير الواو للحال ؛ وعليه الارتباط حاصل بلا تناقض ؛ فإنك لو قلت : لو دعوته أجابنى غير متوان ؛ أفادت لو انتفاء الدعاء والإجابة ، دون انتفاء عدم التوانى حتى يلزم إثبات التوانى ؛ نعم يرد أن النفى إذا دخل على كلام مقيد توجه إلى تقييده ؛ إلا أن يقال : هذا أغلبىّ ، ولعلّ الشارح لاحظ ماذكر فعلل عدم التنازع بمخالفة المراد ، دون التناقض » اهـ ، ثم قال : « ولا يخفى أن ماذكره الشارح فى توجيه البيت إنما يخرجه عن فساد المعنى ، وأما فساد اللفظ فباق ، لما فيه من العطف قبل استكمال المعطوف عليه ، إلا أن يجوز ذلك فى الشعر ؛ قاله يس » اهـ . ومراده أن جملة « ولم أطلب الملك » معطوفة بالواو على جملة « كفانى قليل من المال » وقد توسط المعطوف بين الفعل وفاعله المعطوف على مجموعهما ، فهو من باب الإتيان بالمعطوف قبل أن يتم المعطوف عليه ، وهذا غير جائز ، وقد أجاب عن ذلك بأنه ضرورة شعرية ، وأقول : قد أتى الأحوص بالمعطوف قبل المعطوف عليه فى قوله :

أَلَا يَا نَخْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ عَلَيْكِ وَرَحْمَةُ اللهِ السَّلَامُ

فإن تقدير الكلام : عليك السلام ورحمة الله ، وهذا وجه فى البيت ، ومن العلماء من يجعل « ورحمة الله » معطوفا على الضمير المستكنّ فى « عليك » لأنك قد علمت أن الجار والمجرور إذا وقع خبرا فهو متحمل للضمير الذى كان فى متعلقه ، وانظر هذا التوجيه فى الجزء الأوّل من هذا الكتاب (ص ٢٦٥) فقد ذكرناه موضحا هناك واخترناه .

فإن الثانى لم يطلب « قليل » ، وإلا فسد المعنى ؛ إذ المراد كفانى قليل من المال ولم أطلب المُلْكَ .

وبكونهما قبل من نحو : زَيْدٌ قَامَ وقَعَدَ ؛ لأن كل واحد منهما أَخَذَ مطلوبه ، أعنى ضمير الاسم السابق ، فلا تنازع .

هكذا مَثَّلَ الناظم وغيره وعَلَّلوا ؛ وفى كل من المثال والتعليل نظر : أما المثال فظاهر ، وأما التعليل فلقُصُور العلة ؛ لأن ذلك يقتضى ألاَّ يمتنع تقديم مطلوبهما إذا طلبا نصباً .

و « عاملان » فى كلامه رفع بفعل مضمر يفسره « اقتضيا » ، و « عَمَلْ » مفعول به ، وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة .

(تنبيهات) : الأول : مُرَاده بالعاملين فِعْلاَن متصرفان ، أو اسمان يُشْبِهَانهما ، أو اسم وفعل كذلك ؛ فالأول نحو « آتُونِى أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْراً » والثانى كقوله :

٤٠٨ — عُهِدْتَ مُغِيثاً مُغْنِياً مَنْ أَجَرْتَهُ

وقد ذكر ابن الأنبارى فى الإنصاف أن البيت قد أعمل فيه الأوّل لضرورة ، وهى إرادة صلاح المعنى ، وظاهر كلامه أنه يعده من باب التنازع مع ذلك ، وسيأتى كلامه عليه فى هـذا الباب فارتقبه .

٤٠٨ — هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

* فَلَمْ أَتَّخِذْ إلاَّ فِنَاءَكَ مَوْئِلاَ *

ولم أعثر لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا وقفت له على سابق أو لاحق .

اللغة : « عهدت » هو فعل ماض معناه علمت ، من قولهم : لى بالشىء الفلانى عهـد ، والأصل فى هذا أن العهد الزمان ؛ ألا تراهم يقولون : إن فلانا لقريب العهد بفلان ، ويقولون : كان هذا على عهد فلان من الملوك ، يريدون فى الزمان الذى كان فيـه ملـكا ، ثم أطلق على معرفة الشىء والعلم به منذ زمان متقادم ، ثم أرادوا به العلم « مغيثا » هو اسم فاعل من الإغاثة ؛ والأصل فى هـذه المادة الغيث الذى هو المطر ، ويقولون : غاثهم الله ؛ يريدون أنزل بهم المطر فشربوا وشربت أنعامهم ونبت لهم الـكلأ والعشب ، وفى هذا معونة لهم على جدب الزمان وقحط الصحراء ، ثم تجوزوا من ذلك إلى الإعانة ، فالمراد من أغاثه أعانه « مغنيا » اسم فاعل من الإغناء ، وأصل هذه المادة بمعنى الإقامة ، يقولون : غنى فلان بالمـكان يغنى — مثل رضى يرضى —

... ...

إذا أقام به ، ولما كانت حال العرب تقتضى الرحلة وانتجاع الكلأ وطلبه فى مواطن الغيث والأمطار ، وكان السبب فى ذلك جدب الأرض وقحطها ؛ فقد جعلوا الإقامة فى المكان الواحد من علامات اليسار ورخاء الحال ، فقالوا : غنى فلان يغنى ؛ إذا كان موسرا رخىّ الحال ، وقالوا : أغناه الله ؛ إذا أيسر حاله وجعله فى نعمة و بسطة عيش « أجرته » كنت له جارا ، ويقولون : فلان جار فلان ؛ إذا كان يحميه من الأعداء ومن النوازل « فناءك » فناء الدار ــ بكسر الفاء وتخفيف النون ــ ساحتها ، ومنه قولهم : أَفْنَاءُ النَّاسِ يُهْرَعُونَ إِلَى فِنَائِهِ وَيَكْرَعُونَ فِى إِنَائِهِ ، و « موئلا » اسم مكان من قولهم وأل إليه يئل ــ مثل وعد يعد ــ إذا لجأ إليه ، وتقول : واءل إليه ، أيضا ، بمعنى وأل إليه .

الإعراب : « عهدت » عهد : فعل ماض مبنى للمجهول ، مبنى على فتح مقدّر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالسكون العارض لدفع كراهة توالى أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة ، والتاء ضمير المخاطب نائب فاعل ، مبنى على الفتح فى محل رفع « مغيثا » حال من نائب الفاعل ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « مغنيا » حال ثان من نائب الفاعل معطوف على الأوّل بواو عطف مقدّرة ، وفى كل من الحالين ضمير مستتر هو فاعل به ؛ لأنه اسم فاعل يعمل عمل الفعل الذى هو أغاث وأغنى « من » اسم موصول تنازعه كل من قوله مغيثا وقوله مغنيا ، وقد أعمل فيه الثانى منهما ، وهو مفعول به ، مبنى على السكون فى محل نصب « أجرته » أجار : فعل ماض ، مبنى على الفتح المقدّر لا محل له من الإعراب ، وتاء المخاطب فاعل ، مبنى على الفتح فى محل رفع ، وهاء الغائب مفعول به ، مبنى على الضم فى محل نصب ، وجملة الفعل وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول الذى هو من « فلم » الفاء حرف عطف ، لم : حرف نفى وجزم وقلب « أتخذ » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « إلا » أداة استثناء ملغاة ، حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « فناءك » فناء : مفعول به أول لأتخذ ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وهو مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه مبنى على الفتح فى محل خفض « موئلا » مفعول به ثان لأتخذ ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « مغيثا مغنيا من أجرته » فقد تقدّم فيه عاملان ــ وهما قوله « مغيثا » وقوله « مغنيا » ــ وتأخر عنهما معمول ــ وهو قوله « من » ــ وكل واحد من العاملين يطلب هذا المعمول مفعولا به ؛ وكل واحد منهما صالح للعمل فيه من حيث المعنى ، والعاملان اسمان يشبهان الفعل ؛ فإن كل واحد منهما اسم فاعل ؛ وقد أعمل الشاعر العامل الثانى فى لفظ المعمول ؛ وحذف ضميره من العامل الأوّل .

والثالث نحو « هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ » وقوله :

٤٠٩ — لَقِيتُ وَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعَا

فإن قلت : فكيف زعمت أن الشاعر قد أعمل العامل الثانى فى لفظ المعمول ، وهلا أبقيت الأمر على جواز أن يكون المعمول للعامل الأوّل أو للثانى ؟ وما الدليل على أنه لم يعمل الأوّل ؟

قلت : جواز إعمال كل من العاملين باق من جهة المعنى فقط ، أما من جهة اللفظ فإنه يتعين عليك أن تجعل العامل هو الثانى ، ولا يجوز لك أن تجعل العامل الأوّل مسلطا على لفظ المعمول ؛ لأن القاعدة أن المتكلم لو أعمل الثانى من العاملين وكان العامل الأوّل يطلب فاعلا وجب عليه إضماره ، فإذا أعمل الثانى وكان الأوّل يطلب مفعولا وجب حذفه ، فإذا أعمل الأوّل وجب أن يضمر مع الثانى كل مايحتاج إليه سواء أكان محتاجا إلى مرفوع أم كان محتاجا إلى منصوب ، وقد بينا علة ذلك فى شرح الشاهد رقم (٣٨١) فى ص (٢٠٢) من هذا الجزء ؛ وههنا كل من العاملين يطلب مفعولا ؛ فلو أنه أعمل الأوّل لوجب أن يقول : عهدت مغيثا مغنيا إياه من أجرته ، بناء على ماقدّمنا ؛ ولم يقل الشاعر ذلك ؛ فتعين أن يكون قد لاحظ أنه أعمل الثانى دون الأوّل ، وسنذكر لك فى هذا الموضوع قولين آخرين مع شرح الشاهد الآتى فارتقبه .

٤٠٩ — هذا عجز بيت ، وصدره قوله :

* لَقَدْ عَلِمَتْ أُولَى الْمُغِيرَةِ أَنَّنِي *

وهذا بيت من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٩٩) وقد نسب فى صلب الكتاب وفى شرح الأعلم على شواهده للمرار الأسدىّ ، وقال البغدادى (ج ٣ ص ٤٤٠ بولاق) : هو من قصيدة لمالك ابن زغبة الباهلىّ ، يقولها حين خرج مسمع بن شيبان أحد بنى قيس بن ثعلبة هو وابن كدراء يطلبان باهلة بدماء من قتلته من بنى بكر بن وائل ، فلقيتهم باهلة ، فاقتتلوا قتالا شديدا ، فانهزم بنو قيس ومن كان معهم من بنى ذهل ، وضرب مسمع فأفلت جريحا ؛ وبعد البيت المستشهد بعجزه قوله :

وَلَوْ أَنَّ رُمْحِي لَمْ يَخُنِّي انكِسَارُهُ لَغَادَرْتُ طَيْراً تَعْتَفِيهِ وَأَضْبُعَا
وَفَرَّ ابْنُ كَدْرَاءَ السَّدُوسِيُّ بَعْدَ مَا تَنَاوَلَ مِنِّي فِي الْمَكَرَّةِ مَنْزَعَا
أَجِئْتُمْ لِكَيْمَا تَسْتَبِيحُوا حَرِيمَنَا ؟ فَصَادَفْتُمُ ضَرْباً وَطَعْناً مُجَدَّعَا
فَأُبْتُمْ خَزَايَا صَاغِرِينَ أَذِلَّةً شَرِيجَةُ أَرْمَاحٍ لِأَكْتَافِكُمْ مَعَا

اللغة : « أولى المغيرة » المغيرة : اسم فاعل من أغار على العدوّ يغير إغارة ، وأصل الكلام

... ...

أولى الخيل المغيرة ، فحذف الموصوف وأبقى صفته « لقيت » تقول : لقى فلان فلانا يلقاه لقاء ولقيا ، والفعل من باب تعب ، وروى سيبويه فى مكان هذه الكلمة « كررت » وتقول : كرّ فلان على قرنه ، إذا رجع إليه مقدما ، ويروى فى مكانه « لحقت » وتقول : لحق فلان خصمه ؛ إذا أدركه بعد أن فرّ منه «أنكل» مضارع من النكول ، وهو الرجوع عن الأقران جبنا ، وباب الفعل دخل ولعب « الضرب » أراد به الضرب بالسيف « مسمعا » بكسر الميم الأولى وسكون السين المهملة وفتح الميم الثانية — هو مسمع بن شيبان الذى تقدّم ذكره « تعتفيه » تنزل به وتجيئه ، تقول : فلان تعتفيه الأضياف ؛ إذا كانوا يقصدونه « أضبعا » بضم الباء — جمع ضبع ، وهو حيوان معروف « السدوسى » نسبة إلى سدوس — بفتح السين المهملة — وهى قبيلة « المكرة » بفتح الميم والكاف وتشديد الراء المهملة مفتوحة — موضع كرور الفرسان بعضهم على بعض « منزعا » بزنة منبر — هو السهم « أبتم » رجعتم ، تقول : آب يئوب ؛ إذا رجع « خزايا » جمع خزيان ، مثل عطاشى وسكارى وندامى ، فى جمع عطشان وسكران وندمان « صاغرين » من الصغار ، وهو الهوان والمذلة « أذلة » جمع ذليل ، مثل أعزة فى جمع عزيز « شريجة » الشريجة — بفتح الشين المعجمة — عود يشق فلقين تتخذ منه القسىّ وغيرها من أدوات الحرب .

الإعراب : « لقد » اللام موطئة للقسم ، حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، قد : حرف تحقيق ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « علمت » علم : فعل ماض ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء علامة التأنيث « أولى » فاعل مرفوع بضمة مقدّرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهو مضاف ، و « المغيرة » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « أننى » أن : حرف توكيد ونصب ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم اسم أن ، ضمير مبنى على السكون فى محل نصب « لقيت » لقى : فعل ماض ، والتاء ضمير المتكلم فاعل مبنى على الضم فى محل رفع ، وجملة الفعل وفاعله فى محل رفع خبر أن ، وأنّ وما دخلت عليه سدّت مسدّ مفعولى علم ، وجملة علم وفاعله ومفعوليه لا محل لها من الإعراب جواب القسم « فلم » الفاء حرف عطف ، لم : حرف نفى وجزم وقلب ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « أنكل » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « عن الضرب » جار ومجرور متعلق بأنكل «مسمعا» تنازعه من جهة المعنى كل من لقيت والضرب ؛ وقد أعمل فيه الثانى منهما ، فهو مفعول به للضرب ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « لقيت .... الضرب مسمعا » فقد تقدّم فى هذه العبارة عاملان —

... ...

أولهما قوله « لقيت » وثانيهما قوله «الضرب» ـ وتأخر عنهما معمول ـ وهو قوله « مسمعا » ـ وكل من العاملين المتقدمين يطلب هذا المعمول المتأخر مفعولا به ، والعامل الأوّل فعل ، والثانى اسم يشبه الفعل لأنه مصدر ، وقد أعمل الثانى فى لفظ المعمول المتأخر وحذف مايقتضيه العامل الأوّل لأنه إنما يطلب فضلة ، وقد بينا مثل ذلك فى شرح الشاهد السابق ، ولو أنه أعمل الأوّل لقال : لقيت فلم أنكل عن ضربه مسمعا . ومن أنشد البيت « كررت فلم أنكل عن الضرب مسمعا » لم يكن فيه شاهد للتنازع ، بل الشاهد فيه إعمال المصدر المحلى بأل ، وعلى هذا استشهد به سيبويه . قال ابن السيرافى : « لايحسن أن ينصب مسمع بكررت على تقدير : كررت على مسمع فلم أنكل عن الضرب مسمعا ، وعلى الرواية الثانية ينتصب أيضا بالضرب ، إلا أنه على إعمال الثانى الأقرب إليه ، ولو أعمل الأوّل لأضمر وكان التقدير : لحقت فلم أنكل عن الضرب إياه مسمعا » اه .

قال البغدادى : « قال أبو الحجاج : ومن أعمل الضرب فيه فهو عندى على قول من أعمل الثانى ، وهو أحسن عند أصحابنا ، ألا ترى أن المعنى لحقت مسمعا فلم أنكل عن ضربه ، فحذف المفعول من الأوّل لدلالة الثانى عليه ، ومن أعمل لحقت أراد لحقت مسمعا فلم أنكل عن الضرب إياه ، أو عن ضربه ؛ إلا أنه حذف ؛ لأن المصادر يحذف معها الفاعل والمفعول ، ولا يجوز على هذا القياس : ضربت وشتمت زيدا ؛ حتى تأتى بعلامة الضمير فى شتمت ، يعنى إذا أعملت ضربت ؛ لأن الفعل لايحذف معه هذا المفعول كما يحذف مع المصدر ، وقد أجاز السيرافى حذف الضمير فى هذا النحو مع الفعل أيضا ؛ لأن المفعول كالفضلة المستغنى عنها » اه كلامه .

والحاصل أن هذا البيت يروى بروايتين : الأولى « كررت فلم أنكل عن الضرب مسمعا » والثانية « لقيت فلم أنكل عن الضرب مسمعا » أو « لحقت فلم أنكل » ، والفرق بين هاتين الروايتين أن الرواية الأولى الفعل فيها لازم لاينصب المفعول به بنفسه ، والرواية الثانية بلفظيها الفعل فيها متعد ينصب المفعول به بنفسه ؛ فأما الرواية الأولى فيتعين أن يكون نصب « مسمعا » بالمصدر المحلى بأل ؛ إلا ما زعم أبو الحجاج ، ويكون فى البيت على هذه الرواية رد على بعض المتأخرين من نحاة البصرة الذين لا يجوّزون النصب بالمصدر المقترن بأل ذهابا منهم إلى أن أل لكونها من خصائص الاسم تبعد الشبه بينه وبين الفعل ، ويبعد أن تجعل «مسمعا» على هذه الرواية منصوب بكررت ، على أنه من باب الحذف والإيصال ، وأصل الكلام : كررت على مسمع ، فحذف حرف الجرّ وأوصل الفعل إليه بنفسه ، مثل قول ساعدة بن جؤية :

☆ كما عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ ☆

ولا تنازع بين حرفين ، ولا بين حرف وغيره ، ولا بين جامدين ، ولا جامد وغيره ؛ وعن المبرد إجازته فى فعلى التعجب ، نحو : ما أَحْسَنَ وَأَجْمَلَ زَيْداً ، وأَحْسِنْ بِهِ وَأَجْمِلْ بِعَمْرٍو ، واختاره فى التسهيل .

الثانى : قد يكون التنازع بين أكثر من عاملين ، وقد يتعدد المتنازع فيه ؛ من ذلك قوله عليه الصلاة والسلام « تُسَبِّحُونَ وَتُحَمِّدُونَ وَتُكَبِّرُونَ دُبُرَ كُلِّ صَلاَةٍ ثَلاَثاً وَثَلاَثِينَ » ؛ وقول الشاعر :

٤١٠ — طَلَبْتُ فَلَمْ أُدْرِكْ بِوَجْهِي فَلَيْتَنِي ... قَعَدْتُ وَلَمْ أَبْغِ النَّدَى عِنْدَ سَائِبِ

وهو الشاهد رقم (٤٠٠) المتقدّم ذكره ، نقول : إنه يبعد على رواية « كررت فلم أنكل — إلخ » وكل ما أشبهها مما الفعل الأوّل فيها فعل قاصر — أن تجعل الكلام من باب الحذف والإيصال لأنه باب ضعيف خاص بالضرورة فلا يقدم عليه إلا إذا لم يوجد مناص منه ؛ وأما الرواية الثانية وهى « لقيت فلم أنكل — إلخ » وكل ما أشبهها من الروايات مما الفعل فيها متعد فهى من باب التنازع ؛ وفيها ثلاثة أقوال : (الأوّل) أنه يجب أن تجعل العامل هو الثانى ؛ لأنه لو أعمل الأول لوجب أن يضمر فى الثانى فيقول : لحقت فلم أنكل عن ضربيه مسمعا ؛ ولا فرق بين أن يكون العاملان فعلين أو اسمين يشبهان الفعل أو أحدهما فعلا والآخر اسما ؛ (الثانى) أنه يجوز لك فى هذا البيت خاصة أن تجعل العامل الأول مسلطا على المعمول ، وقد حذف من العامل الثانى مايقتضيه لأنه مصدر ، والمصادر يجوز معها حذف المفعول لأنه يجوز معها حذف الفاعل الذى هو واجب الذكر مع الفعل ؛ (الثالث) أنه يجوز لك فى هذا البيت وفى غيره أن تجعل العامل الأوّل مسلطا على المعمول وقد حذف من العامل الثانى مايقتضيه لأنه إنما يقتضى فضلة والفضلة لايجب ذكرها لامع الفعل ولا مع الاسم الذى يشبهه . ولك فى هذا المقنع والكفاية .

٤١٠ — هذا البيت من كلمة رواها أبو تمام حبيب بن أوس الطائى فى ديوان الحماسة ونسبها لمحمد بن بشير الخارجىّ ، والخارجىّ : منسوب إلى خارجة ، جدّ له ، وليس من الخوارج ، والبيت الشاهد أوّل مارواه أبو تمام ، و بعده قوله :

وَلَوْ لَجَأَ الْعَافِي إِلَى رَحْلِ سَائِبٍ ... ثَوَى غَيْرَ قَالٍ أَوْ غَدَا غَيْرَ خَائِبِ
أَقُولُ وَمَا يَدْرِى أُنَاسٌ غَدَوْا بِهِ ... إِلَى اللَّحْدِ مَاذَا أَدْرَجُوا فِي السَّبَائِبِ
وَكُلُّ امْرِئٍ يَوْمًا سَيَرْكَبُ كَارِهاً ... عَلَى النَّعْشِ أَعْنَاقَ الْعِدَا وَالْأَقَارِبِ

اللغة : « طلبت » تقول : طلبت الشىء ؛ إذا سعيت فى تحصيله « لم أدرك » يريد لم أنل

... ...

ما أملت ولم أحصل ماسعيت له « أبغ » مضارع بغى يبغى ـ مثل رمى يرمى ـ ومعناه طلب يطلب ، وتقول : بغى الشىء يبغيه بغيا و بغاء ـ بضم الباء فى الثانى ـ وقال الله تعالى فى سورة الـكهف : (ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِي) ، وقوله « الندى » هو بفتح أوّله السخاء والبذل والمعروف « عنـد سائب » كذا رواه الشارح ، وسائب : اسم رجل كما يتضح من البيت الذى بعده ، ورواية الحماسة « بعد سائب » وهى الموافقة للغرض من هذه الأبيات فإنها فى رثاء هذا المسمى سائبا ، وأراد بعد موت سائب «العافى» اسم فاعل من عفاه ؛ إذا طلب معروفه ، وتقول : عفاه ، واعتفاه ، فأعفاه: أى أعطاه « ثوى » أقام ، وتقول : ثوى الرجل بالمـكان يثوى ثواء ـ بفتح الثاء ـ إذا أقام « غير قال » القالى : المبغض الـكاره ، وتقول : قلاه يقلوه و يقليه ؛ إذا كرهه ، وانتصب غير على الحال « أو غدا » أو ههنا بمعنى الواو « غير خائب » الخائب : الذى يطلب منك فلا تعطيه ، يريد أن المجتدى سائبا يقيم عنده غير كاره لجواره و يرتحل عنـه غير خائب فى آماله ؛ لأنه يعطيه مايريد ، وقوله « أقول وما يدرى أناس غدوا به ـ إلخ » موضع « ماذا أدرجوا » نصب على أنه مقول القول ، وذا : يجوز أن تـكون قد ركبت مع ما فصارا كلة واحدة معناها الاسـتفهام وهى مفعول مقدّم لأدرجوا ، ويجوز أن يكون ما مبتدأ ، وذا : اسم موصـول خبره ، وجملة أدرجوا لامحل لها صلة ، والعائد محذوف، والتقدير: ما الذى أدرجوه، ومعنى أدرجوا لفوا ،والسبائب: جمع سبيبة ، وهى فى الأصل الشقة البيضاء ، والمراد بها ههنا الأكفان ، يريد أنه يقول متلهفا فعل من أعياه الأمر فأيقن باليأس : أىّ رجل أدرج فى الأكفان والغادون به إلى قبره لايعلمون أمره ، وقوله « وكل امرىء يوما سـيركب كارها ـ إلخ » العدا : الغرباء ، وانتصب كارها على الحال من الضمير المستتر فى سيركب ، وقوله « على النعش » متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر فى قوله كارها ، و يجوز أن يتعلق بمحذوف صفة لـكاره ؛ كأنه قال : سيركب كارها حاصلا على النعش ، والأعناق : جمع عنق ، وأراد الأكتاف ، ولـكنه عبر بمـا يجاورها .

الإعراب : « طلبت » طلب : فعل ماض مبنى على فتح مقدّر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالسكون العارض لدفع كراهة توالى أربع متحركات فيما هوكالـكلمة الواحدة ، والتاء ضمير المتـكلم فاعل مبنى على الضم فى محل رفع « فلم » الفاء حرف عطف مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، لم : حرف نفى وجزم وقلب ، مبنى على السكون لامحل له من الإعراب «بوجهى» الباء حرف جر ، وجه : مجرور بالبـاء ، وياء المتـكلم مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر ، والجار والمجرور متعلق بقوله طلبت ، ويجوز أن يكون متعلقا بقوله أدرك « فليتنى » الفاء حرف دالّ على التفريع ، ليت : حرف تمنّ ونصب ، والنون للوقاية ، وياء المتـكلم اسم ليت ، مبنى على

... ...

السكون فى محل نصب « قعدت » فعل ماض وفاعله ، والجملة من الفعل وفاعله فى محل رفع خبر ليت « فلم » الفاء حرف عطف ، لم : حرف نفى وجزم وقلب « أبغ » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « الندى » مفعول به ، منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدّرة على الألف منع من ظهورها التعذر «بعد» ظرف متعلق بأبغ ، منصوب به وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وهومضاف ، و «سائب» مضاف إليه ، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة

الشاهد فيه : وقوع التنازع بين أكثر من عاملين فى أكثر من معمول ، أما العوامل المتنازعة فهى «طلبت» و « أدرك » و « أبغ» وأما المعمولان المتنازع فيهما فهما قوله «الندى» وقوله « عند » ، والمشهور أن تعمل العامل الأخير فى هذين المعمولين ولا تعمل الأوّل ولا الثانى ؛ لأنك لو أعملت الأوّل والثانى لوجب أن تأتى مع ما بعد الذى تعمله بضمير المعمول ، ولاضمير ههنا فى البيت ، أما عند من يجيز حذف الضمير من العامل المتأخر إذا كان يطلب فضلة فإنك بالخيار بين أن تعمل الأوّل أو الثانى أو الثالث . قال التبريزى فى شرح الحماسة(١) : « ومفعول طلبت محذوف يدل عليه قوله فلم أبغ الندى ؛ والتقدير طلبت بعد سائب الندى ببذل وجهى فلم أنله ، وليتنى قعدت فلم أبغه . وقوله بعد سائب يجوز أن يكون العامل فيه طلبت وكل واحد من الأفعال المجتمعة — وهى : طلبت ، وأدرك ، وقعدت ، ولم أبغ — والمعنى بعد موت سائب » اهـ كلامه . وخلاصة صريح هذا الكلام أنه جعل المتنازع فى « الندى » عاملين ، وهما طلبت وأبغ ، وجعل المتنازع فى « بعد سائب» أربعة عوامل ، وهى طلبت وأدرك وقعدت ولم أبغ ، وقد قصر فى الأوّل عما ذكره الشارح حيث ذكر أن المتنازع فى «الندى » ثلاثة عوامل ، على ما بيناه فى أوّل هذه الكلمة ؛ لكن تقديره يمكن أن يتحمل ماذكره الشارح فى الأوّل ؛ فتنبه له

فإن قلت : ألا يجوز أن يكون المتنازع فى قوله « الندى» أربعة العوامل التى تنازعت فى قوله « بعد سائب » على ماذكره التبريزى ؟

قلت : أما على أن كل واحد من الأربعة يطلبه مفعولا به فغير جائز ؛ لأن « قعدت » فعل لازم فلا ينصب المفعول به ، وأما على أن بعضها يطلبه مفعولا به و بعضها الآخر يطلبه منصوبا على حذف حرف الجر، وأصل الكلام قعدت عن الندى : أى قعدت عن طلبه ، فذلك أمر جائز ؛ وفيه من الضعف ما ليس يخفى عليك

(١) انظر (ج ٢ ص ٣٠٢)

الثالث : اشترط فى التسهيل فى المتنازع فيه أن يكون غير سببى مرفوع ، فنحو زَيْدٌ قَامَ وقعَدَ أخُوه ، وقوله :

٤١١ — وَعَزَّةُ ممطولٌ مُعَنًّى غَرِيمُهَا

فإن قلت : فهل تنازع أكثر من ثلاثة عوامل جائز أولا ؟

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : ذكر ابن هشام أنه لايجوز تنازع أكثر من ثلاثة عوامل؛ وقد رأيت فى كلام التبريزى الذى نقلناه لك مايردّه ؛ فتفطن له واحفظه

٤١١ — هذا عجز بيت ، وصدره قوله :

* قَضَى كُلُّ ذِى دَيْنٍ فَوَفَّى غَرِيمَهُ *

وهذا البيت من قصيدة لكثير بن عبد الرحمن المعروف بكثير عزة ، وأول هـذه القصيدة قوله :

عَفَتْ غَيْقَةٌ مِنْ أَهْلِهَا فَحَرِيمُهَا ... فَبُرْقَةُ حَسْنَا قَاعُهَا فَصَرِيمُهَا

رَأَيْتُ بِهَا الْعُوجَ اللَّهَامِيمَ تَغْتَلِى ... وَقَدْ صُقِلَتْ صَقْلاً وَشَلَّتْ لُحُومُهَا

وقبل بيت الشاهد قوله :

وَقَالَ خَلِيلِى يَوْمَ رُحْنَا وَفُتِّحَتْ ... مِنَ الصَّدْرِ أَشْرَاجٌ وَفُضَّتْ خُتُومُهَا

أَصَابَتْكَ نَبْلُ الْحَاجِبِيَّـةِ ؛ إِنَّهَا ... إِذَا مَا رَمَتْ لاَ يَسْتَبِلُّ كَلِيمُهَا

كَأَنَّكَ مَرْدُوعٌ بِشَسٍّ مُطَرَّدٌ ... يُقَارِبُهُ مِنْ عُقْدَةِ النَّقْعِ هِيمُهَا

قَضَى كُلُّ ذِى دَيْنٍ فَوَفَّى غَرِيمَهُ ... وعزّة ممطول ... البيت ، وبعده

إِذَا سُمْتُ نَفْسِى هَجْرَهَا وَاجْتِنَابَهَا ... رَأَتْ غَمَرَاتِ الْمَوْتِ فِيمَا أَسُومُهَا

فَهَلْ تُجْزِيَنِّى عَزَّةُ الْقَرْضَ بِالْهَوَى ... ثَوَابًا لِنَفْسٍ قَدْ أُصِيبَ صَمِيمُهَا ؟

وَقَدْ عَلِمَتْ بِالْغَيْبِ أَنْ لَنْ أَوَدَّهَا ... إِذَا هِىَ لَمْ يُكْرَمْ عَلَىَّ كَرِيمُهَا

اللغة : « عفت » درست وامحت معالمها ، وتقول : عفا المنزل يعفو ، وعفاه المطر وغيره ، فهو متعد تارة ولازم تارة أخرى « غيقة » بفتح الغين المعجمة وسكون الياء المثناة — حساء على شاطىء البحر فوق العذيبة ، ويقال : موبهة عليها نخل بطرف جبل جهينة الأشقر «حريمها» حريم البيت ونحوه : ماحوله مما تجب حمايته « حسنا » بفتح الحاء وسكون السين و بعدها نون — جبل قرب ينبع ، ويروى فى مكانه « حسمى » بكسر الحاء المهملة و بعد السين ميم —

... ...

والصواب الأوّل ، قال الأسلمى : إذا ذكرت غيقة فليس معها إلا حسنا ، وإذا ذكرت طريق الشام فهى حسمى « قاعها فصريمها » القاع : المستوى من الأرض ، وقاعة الدار : ساحتها ، وجمع القاع أقوع وأقواع وقيعان ؛ والصريم : القطعة من الرمل « رأيت بها العوج » العوج : جمع أعوج ، وأعوج : فرس سابق ركب صغيرا فاعوجت قوائمه ، والأعوجيــة : منسوبة إليه « اللهاميم » جمع لهميم — بزنة قنديل — أو لهموم — بزنة عصفور — وهو الجواد السابق الذى يتقدّم الخيل ويجرى أمامها « صقلت صقلا » ضمرت تضميرا ، وتقول : صقلت الناقة ؛ إذا أضمرتها « شلت لحومهـا » يبست « وقال خليلى يوم رحنا وفتحت » فتحت : حلت « أشراج » جمع شرج — بفتح الشين والراء — وهو فى الأصل عروة المصحف والعيبة والخباء ونحو ذلك « لايستبل كليمها » لايبرأ جريحها « مردوع » منكوس « بشسّ » شسّ : واد من أودية مزينة ، ويقال : هو بلد موبأة لاتكون بها الإبل حتى يأخذها الهيام عن نقوع بها ساكنة لاتجرى ، قاله أبو الأشعث ، والهيام — بضم الهاء — حمى الإبل ، والنقوع : المياه الواقفة التى لاتجرى « يقاربه » يدنيه « عقدة النقع » العقدة : الموضع الشجير « هيمها » الهيم فى هـذا البيت الهيام « قضى كل ذى دين فوفى غريمه » قالوا : مرّ كثير بنسوة من بنى ضمرة ومعه جلب غنم له ، فأرسلن إليه عزة وهى صغيرة ، فقالت له : تقول لك النسوة بعنا كبشا من هذه الغنم وأنسئنا بثمنه إلى أن ترجع ، فأعطاها كبشا ، وأعجبته ، فلمـا رجع جاءته امرأة منهن بدراهمه ؛ فقال : وأين الصبية التى أخذت منى الـكبش ؟ قالت : وما تصنع بها ؟ هذه دراهمك ؛ قال : لا آخذ دراهمى إلا ممن دفعت إليه ، وولى وهو يقول : قضى كل ذى دين فوفى غريمه ؛ البيت ؛ فقلن له : أبيت إلا عزة ، وأبرزنها له وهى كارهة « إذا سمت نفسى هجرها واجتنابها » يريد أنه إذا كلف نفسه أن تهجرها وتتباعد عنها لم تطاوعه نفسه لأنهـا ترى أن فى ذلك الشقاء الذى يهون الموت إذا قيس إليه « القرض » أراد المـكافأة « صميمها » صميم الشىء : أصله وخالصه .

الإعراب : «قضى» فعل ماض مبنى على فتح مقدر «كل» فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة وهو مضاف ، و «ذى» مضاف إليه ، مجرور بالياء نيابة عن الـكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وذى مضاف ، و « دين » مضاف إليه ، مجرور بالـكسرة الظاهرة « فوفى » الفاء حرف عطف ، وفى : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى كل ذى دين « غريمه » غريم : مفعول به لوفى ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وضمير الغائب مضاف إليه ، مبنى على الضم فى محل جر « وعزة » الواو واو الحال ، عزة : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة « ممطول » خبر مقدّم مرفوع بالضمة الظاهرة « معنى » خبر ثان مقدّم مرفوع بضمة مقدّرة على الألف المحذوفة

... ...

للتخلص من التقاء الساكنين « غريمها » غريم : مبتدأ مؤخر لذينك الخبرين المتقدمين ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهومضاف وضمير الغائبة العائد إلى عزة مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر ، وجملة المبتدأ وخبريه فى محل رفع خبر المبتدأ الأوّل الذى هو قوله « عزة »

الشاهد فيه : قوله « ممطول معنى غريمها » فإن ظاهره أنه من باب التنازع ؛ لأنه قد تقدم فيه عاملان ــ وهما قوله « ممطول » وقوله «معنى» ــ وتأخر عنهما معمول ــ وهو قوله « غريمها » ــ وكل من العاملين المتقدمين يطلب ذلك المعمول المتأخر على أنه نائب فاعل له ؛ لكون العامل اسم مفعول فهو يعمل عمل الفعل المبنى للمجهول .

وليس هذا الظاهر مرضيا عند ابن مالك فى التسهيل ؛ لأنه اشترط أن يكون التنازع فيه غير سببى مرفوع ؛ بألا يكون سببيا أصلا ، أو يكون سببيا منصوبا ؛ فإن كان سببيا مرفوعا لم يجز أن يكون من باب التنازع ، وههنا الاسم المتأخر الذى ظاهره أنه متنازع فيه سببى مرفوع ، ألا ترى أنه اسم ظاهر مشتمل على ضمير يعود إلى المبتدأ الذى هو عزة .

ولما كان الأمر كذلك وجب أن يجد للبيت تخريجا يخرجه عن باب التنازع ؛ ولهذا البيت عدّة تخريجات تخرجه عن باب التنازع .

(الأوّل) ــ وهو الذى أعربنا عليه البيت ــ أن يكون « غريمها » مبتدأ مؤخرا ، وقوله « ممطول معنى » خبران له تقدما عليه ؛ فليس فى البيت حينئذ عاملان متقدّمان ، بل فيه معمولان متقدّمان لعامل واحد متأخر عنهما ؛ وهذا غير باب التنازع .

(الثانى) أن يكون قوله « عزة » مبتدأ ، وقوله « ممطول » خبره ، وقوله « معنى » حال من غريمها تقدّم عليه ، وقوله « غريمها » نائب فاعل بممطول ، كما تقول : زيد مضروب أخوه مكتوفا ؛ فليس فى البيت عاملان تقدّما على معمول ؛ بل فيه عامل واحد تقدّم على معمول واحد ، وهذا غير باب التنازع .

(الثالث) أن قوله « ممطول » خبر عن عزة ، وقوله « معنى » صفة له ؛ لأن الوصف يجوز وصفه ، خلافا لمن منعه بدعوى أن الوصف كالفعل ، والفعل لايوصف ؛ فلا يوصف ماهو بمعناه ، وقوله « غريمها » نائب فاعل بممطول .

(الرابع) أن يكون قوله « ممطول » خبر مقدّم ، وقوله « معنى » حال من الضمير المستتر فى هذا الخبر على أنه نائب فاعل له ، وقوله « غريمها » مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأوّل الذى هو عزة .

فإن قلت : فلماذا امتنع عند ابن مالك فى التسهيل أن يكون من باب التنازع نحو هذا البيت ؟

... ...

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : أنت لو جعلت هـذا البيت من باب التنازع كان إعرابه هكذا : « عزة » مبتدأ « ممطول » خبره « معنى » خبر ثان له « غريمها » تنازع فيه كل من ممطول ومعنى فهو مرفوع بأحدهما وفى الآخر ضمير مستتر فيـه تقديره هو يعود إلى الغريم ؛ فيكون المبتدأ الذى هو عزة قد أخبر عنـه بخبرين : أحـدهما رافع لاسم ظاهر ، والآخر رافع لضمير مستتر لايعود إلى المبتدأ الذى هو عزة ؛ لأن الضمير يعود كما قلنا إلى غريمها ، وقد علمت أن الخبر المشتق يجب أن يرفع ضميرا مستترا يعود إلى المبتـدأ ، مالم يرفع اسما ظاهرا ، فلما كان الأمر كذلك اشترط فى التنازع أن يكون المتنازع فيه غير سببى مرفوع ؛ لئلا يخلو الخبر المشتق من ضمير المبتدأ الذى يربطه به .

فإن قلت : فهذا الفساد الذى فررتم منه واقع فى بعض أمثلة السببى المنصوب ، نحو قولنا : زيد ضربت وأهنت أخاه ؛ ألا ترى أن قولنا « زيد » مبتدأ ، وقد أخبرنا عنه بجملتين ، وهما « ضربت » و « أهنت » وإحدى هاتين الجملتين ناصبـة لسببى ، وهو « أخاه » ، والأخرى من حيث المعنى ألبتة ناصبة لضمير هذا السببى ؛ فخلت جملة الخبر من ضمير عائد على المبتدأ نفسه ، فإن اكتفيتم بكون هذا الضمير راجعا إلى اسم ظاهر مضاف إلى ضمير المبتدأ سألنا عن الفرق بين الحالين ، وإلا بطل كلامكم الذى ذكرتموه أولا .

والجواب عن ذلك أن نقر لك بأنا لانجد هـذه العلة التى ذكرها العلمـاء لهذا الشرط الذى اشترطه صاحب التسهيل وجها مطردا ؛ ولهذا فإنا لانقره على تخصيص المنع بالسببى المرفوع ، بل نوجب أحد الأمرين : إما المنع فى السببى مطلقا ، نعنى سواء أكان مرفوعا أم كان منصوبا ؛ وإما جعل مدار المنع شيئا آخر ، كأن يقال : إن وجد ضمير المبتـدأ مع كل من العاملين جاز التنازع فى السببى ، سواء أكان مرفوعا نحو قولك : علىّ أكرمه وأحسن إليه أخوه ، أم كان منصوبا نحو قولك : زيد أكرم وأعطى أخاه ، وإن لم يوجد ضمير المبتدأ مع كل من العاملين لم يجز التنازع فى السببى مطلقا ، سواء أكان مرفوعا كما فى بيت الشاهد ، أم كان منصوبا كما فى قولك : زيد ضربت وأهنت أخاه ؛ فإذا كان المدار هو هـذا اطردت القضيـة وصحّ التعليل .

ومن أجل هذا الذى ذكرناه لك من اضطراب التعليل ذهب العلامة الشاطبى رحمه الله إلى أنه لايجوز التنازع فى السببى مطلقا ، سواء أكان السببى مرفوعا أم منصوبا .

وقد علل قوم منهم ابن خروف منع التنازع فى السببى بأنك لو أعملت أحد العاملين الأوّل أو الثانى فى السببى ففى الآخر ضمير يعود إلى هذا السببى ، وهذا الضمير متقدّم على السببى بطبيعة

محمول على أن السببى مبتدأ ، والعاملان قَبْلَه خَبَرانِ عنه ، أو غير ذلك مما يمكن ، بخلاف السببى المنصوب ، كما مر ، ولم يذكر هذا الشرط أكثر النحويين ، وأجاز بعضهم فى البيت التنازع .

(وَالثَّانِ) من المتنازعين (أَوْلَى) بالعمل من الأول (عِنْدَ أَهْلِ الْبَصْرَهْ) لقربه ، (وَاخْتَارَ عَكْساً) من هذا ، وهو أن الأول أولى لسبقه (غَيْرُهُمْ ذَا أَسْرَهْ) أى : غير البصريين ، وهم الكوفيون ، مع اتفاق الفريقين على جواز إعمال كل منهما(١) .

كونه متصلا بالعامل المتقدم عليه ، وتقديم ضمير السببى عليه لايجوز ؛ لأنه لو تقدم لكان عوضا عن اسمين ، وهما المضاف والمضاف إليه .

ونقول : إن هذه العلة غير مسلمة أيضا ؛ لأن نيابة الضمير عن اسمين هما المضاف والمضاف إليه قد أجيزت فى باب الإخبار بالذى كما سيأتى ، على أنك لو أخرت أحد العاملين فقلت : زيد ضرب أخاه وأكرمه ؛ كان الضمير المتصل بالمتأخر نائبا عن اسمين أيضا ؛ وهذه العبارة جائزة إجماعا ، فكيف صحت مع التأخير ولم تصح مع التقديم ؟

وقد ذكر ابن الأنبارى أن هذا البيت من باب التنازع ، ولم يعبأ بأن المتنازع فيه سببى ، وجعل « عزة » مبتدأ ، و « ممطول » خبر عنه ، و « معنى » خبر آخر ، « وغريمها » نائب فاعل بمعنى ؛ فجعله من إعمال الثانى على ماهو المختار فى رأى البصريين . وسيأتى كلامه على هذا البيت فى أثناء كلام له فى ترجيح مذهب أهل البصرة فى اختيار العمل للثانى .

هذا ، ومما يمتنع التنازع فيه الاسم المرفوع الواقع بعد إلا على ما سيأتى فى خاتمة هذا الباب ، نحو قول الشاعر :

مَا صَابَ قَلْبِي وَأَضْنَاهُ وَتَيَّمَهُ إِلاَّ كَوَاعِبُ مِنْ ذُهْلِ بْنِ شَيْبَانَا

لأنه لو جعل من التنازع للزم إخلاء العامل الملغى من الإيجاب ، وللزم ــ إذا قلت : ماقام وقعد إلا أنا ــ أن يعود ضمير غائب وهو المضمر فى العامل الملغى على حاضر ، وهو أنا .

(١) قال ابن الأنبارى (الإنصاف ٤٣ : ليدن) : « ذهب الكوفيون فى إعمال الفعلين ــ نحو : أكرمنى وأكرمت زيدا ، وأكرمت وأكرمنى زيد ــ إلى أن إعمال الفعل الأوّل أولى ، وذهب البصريون إلى أن إعمال الفعل الثانى أولى

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن إعمال الفعل الأوّل أولى النقل والقياس :

أما النقل فقد جاء ذلك عنهم كثيرا ؛ فقال امرؤ القيس :

فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ

... ...

فأعمل الفعل الأوّل ولو أعمل الثانى لنصب قليلا ، وذلك لم يروه أحد .

وقال رجل من بنى أسد :

فَرَدَّ عَلَى الْفُؤَادِ هَوًى عَمِيداً وَسُـــوئِلَ لَوْ يُبِينُ لَنَا السُّؤَالاَ

وَقَدْ نَغْنَى بِهَا وَنَرَى عُصُوراً بِهَا يَقْتَدْنَنَا الخُرُدَ الخِدَالاَ

فأعمل الأوّل ؛ ولذلك نصب الخرد الخدالا ، ولوأعمل الفعل الثانى لقال : تقتادنا الخرد الخدال ، بالرفع

وقال الآخر :

وَلَمَّا أَنْ تَحَمَّلَ آلُ لَيْـــلَى سَمِعْتُ بِبَيْنِهِمْ نَعَبَ الْغُـــرَابَا

فأعمل الأوّل ؛ ولذلك نصب الغراب ؛ ولو أعمل الثانى لوجب أن يرفع

وأما القياس فهو أن الفعل الأوّل سابق الفعل الثانى، وهو صالح للعمل كالفعل الثانى ، إلا أنه لما كان مبدوءا به كان إعماله أولى ؛ لقوّة الابتداء والعناية به ، ولهذا لايجوز إلغاء «ظننت» إذا وقعت مبتدأة ، نحو : ظننت زيدا قائما ، بخلاف ما إذا وقعت متوسطة أو متأخرة ، نحو : زيد ظننت قائم ، وزيد قائم ظننت ، وكذلك لايجوز إلغاء « كان » إذا وقعت مبتدأة ، نحو : كان زيد قائما ، بخلاف ما إذا كانت متوسطة ، نحو : زيد كان قائم ؛ فدلّ على أن الابتداء له أثر فى تقوية عمل الفعل ؛ والذى يؤيد أن إعمال الفعل الأوّل أولى من الثانى أنك إذا أعملت الثانى أدّى إلى الإضمار قبل الذكر ، والإضمار قبل الذكر لا يجوز فى كلامهم

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن الاختيار إعمال الفعل الثانى النقل والقياس :

أما النقل فقد جاء كثيرا ؛ قال الله تعالى : (آتُونِى أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا) فأعمل الفعل الثانى ، وهو أفرغ ، ولو أعمل الفعل الأوّل لقال : آتونى أفرغه عليه قطرا ؛ وقال الله تعالى : (هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ) فأعمل الفعل الثانى ، وهو اقرءوا ، ولو أعمل الفعل الأوّل لقال : هاؤم اقرءوه كتابيه ، وجاء فى الحديث « وَنَخْلَعُ وَنَتْرُكُ مَنْ يَفْجُرُكَ » فأعمل الثانى ، وهو نترك ، ولو أعمل الأوّل لقال : ونخلع ونتركه من يفجرك ، فأظهر الضمير بدّا ؛ وقال الشاعر وهو الفرزدق :

وَلٰكِنَّ نِصْفاً لَوْ سَبَبْتُ وَسَبَّنِى بَنُو عَبْدِ شَمْسٍ مِنْ مَنَافٍ وَهَاشِمِ

فأعمل الثانى ، وهوسبنى ، ولوأعمل الأوّل لقال : سببت وسبونى بنى عبد شمس ، بنصب بنى وإظهار الضمير فى سبنى

... ...

وقال طفيل الغنوى :

وَكُمْتاً مُــدَمَّاةً كَأَنَّ مُتُونَهَا جَرَى فَوْقَهَا وَاسْتَشْعَرَتْ لَوْنَ مُذْهَبِ

وقال الآخر وهو رجل من باهلة :

وَلَقَدْ أَرَى تَغْنَى بِهِ سَــيْفَانَةٌ تُصْبِى الحَلِيمَ وَمِثْلُهَا أَصْــبَاهُ

وقال الآخر (وهو كثير عزة) :

قَضَى كُلُّ ذِى دَيْنٍ فَوَفَّى غَرِيمَهُ وَعَزَّةُ مَمْطُولٌ مُعَــنًّى غَرِيمُهَا

فأعمل الثانى فى هــذا البيت فى مكانين : أحدهما وفى ، ولو أعمل الأوّل لقال : قضى كل ذى دين فوفاه غريمه ، والثانى معنى ، ولوأعمل الأوّل لوجب إظهار الضمير بعد معنى ؛ فيقول : وعزة ممطول معنى هو غريمها ، وتقديره : وعزّة ممطول غريمها معنى هو ؛ لأنه قد جرى على عزّة وهو فعل الغريم (يريد أن ممطول خبر عن عزّة وكذلك معنى) فقد جرى على غير من هو له ، واسم الفاعل إذا جرى على غير من هو له وجب إظهار الضمير فيه ، فلما لم يظهر الضمير دلّ على أنه قد أعمل الثانى ، إلا أنهم يقولون على هــذا : يجوز أن يكون قد أعمل الأوّل ولم يظهر الضمير وذلك جائز عندنا ، وقد بينا فساد ذلك (انظر بحثنا فى باب المبتدأ والخبر : ج ١ ص ٢٦٢ من هذا الكتاب)

وأما القياس فهو أن الفعل الثانى أقرب إلى الاسم من الفعل الأوّل ، وليس فى إعماله دون الأوّل نقض معنى ؛ فكان إعماله أولى ، ألا ترى أنهم قالوا : خشنت بصــدره وصدر زيد ؛ فيختارون إعمال الباء فى المعطوف ، ولا يختارون إعمال الفعل فيه ؛ لأنها أقرب إليه منه ، وليس فى إعمالها نقض معنى ؛ فكان إعمالها أولى ؛ والذى يدل عليه أن للقرب أثرا أنه قد حملهم القرب والجوار حتى قالوا : جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ ؛ فأجروا خرب على ضب ، وهو فى الحقيقة صفة للجحر ؛ لأن الضب لايوصف بالخراب ؛ فههنا أولى

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين :

أما قول امرىء القيس :

فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِى وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ المَالِ

فنقول : إنما أعمل الأوّل منهما مراعاة للمعنى ، لأنه لو أعمل الثانى لكان الكلام متناقضا ؛ وذلك من وجهين (أحدهما) أنه لوأعمل الثانى لكان التقدير فيه : كفانى قليل ولم أطلب قليلا من المال ، وهــذا متناقض ؛ لأنه يخبر تارة بأن سـعيه ليس لأدنى معيشة ، وتارة يخبر بأنه يطلب القليل ،

... ...

وذلك متناقض (والثانى) أنه قال فى البيت الذى بعده :

وَلٰكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤَثَّلٍ وَقَدْ يُدْرِكُ الْمَجْدَ الْمُؤَثَّلَ أَمْثَالِى

فلهذا أعمل الأوّل ، ولم يعمل الثانى

وأما قول الآخر :

وَقَدْ نَغْنَى بِهَا وَنَرَى عُصُورًا بِهَا تَقْتَدْنَنَا الْخُرُدَ الْخِدَالاَ

فنقول : إنما أعمل الأوّل مراعاة لحركة الروى ، فإن القصيدة منصوبة ، وإعمال الأوّل جائز ، فاستعمل الجائز ليخلص من عيب القافية ، ولاخلاف فى الجواز وإنما الخلاف فى الأولى ؛ وكذلك أيضا قول الآخر :

✩ سَمِعْتُ بِبَيْنِهِمْ نَعَبَ الْغُرَابَا ✩

يدل على الجواز ، وهو معارض بأمثاله

وأما قولهم « إن الفعل الأوّل سابق فوجب إعماله للعناية به » قلنا : هم — وإن كانوا يعنون بالابتداء — إلا أنهم يعنون بالمقاربة والجوار أكثر ، على ما بينا فى دليلنا

وأما قولهم « ولو أعملنا الثانى لأدى إلى الإضمار قبل الذكر » قلنا : إنما جوّزنا ههنا الإضمار قبل الذكر لأن مابعده يفسره ؛ لأنهم قد يستغنون ببعض الألفاظ عن بعض إذا كان فى الملفوظ دلالة على المحذوف ؛ لعلم المخاطب ، قال الله تعالى : (وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللّٰهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ) فلم يعمل الآخر فيما أعمل فيه الأوّل ؛ استغناء عنه بما ذكره قبل ، ولعلم المخاطب أن الثانى قد دخل فى حكم الأوّل ؛ وقال الله تعالى : (أَنَّ اللّٰهَ بَرِىءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ) فاستغنى بذكر خبر الأوّل عن ذكر خبر الثانى ؛ لعلم المخاطب أن الثانى قد دخل فى ذلك ؛ وقال ضابىء البرجمى :

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَإِنِّى وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ

فاستغنى بذكر خبر الآخر عن خبر الأوّل[1] ، وقال درهم بن زيد الأنصارى :

---

(١) الصواب أن يجعل «لغريب» خبراً للأول ، وهو إن ، ويجعل خبر الثانى وهو المبتدأ الذى هو قوله « وقيار» محذوفا لدلالة الأول عليه ، وذلك لأن اللام موجودة فى الخبر ، وهى إنما تدخل باطراد على خبر إن المكسورة ، وقد بينا ذلك مفصلا فى باب إن وأخواتها، فانظر الشاهد رقم (٢٧٤) فى الجزء الأول من هذا الكتاب (ص ٥٠١)

(تنبيه) : سكتوا عن الأوسط عند تنازع الثلاثة ، وحكى بعضهم الإجماع على جواز إعمال كل منها ؛ ومن إعمال الأول قوله :

٤١٢ — كَسَاكَ وَلَمْ تَسْتَكْسِهِ فَاشْكُرَنْ لَهُ   أَخٌ لَكَ يُعْطِيكَ الْجَزِيلَ وَنَاصِرُ

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وأَنْتَ بِمَا   عِنْدَكَ رَاضٍ ، وَالرَّأْىُ مُخْتَلِفُ

فاستغنى بذكر خبر الآخر عن ذكر خبر الأوّل ؛ وقال الفرزدق :

إِنِّى ضَمِنْتُ لِمَنْ أَتَانِى مَا جَنَى   وَأَبِى فَكُنْتُ وَكَانَ غَيْرَ غَدُورِ

فاستغنى بخبر الثانى عن خبر الأوّل ؛ والشواهد على هذا النحو كثيرة ؛ فدل على جواز الإضمار ههنا قبل الذكر ؛ لأن ما بعده يفسره ؛ وإذا جاز الإضمار مع عدم تقدّم ذكر المظهر لدلالة الحال عليه كما قال تعالى : (حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ) يعنى الشمس وإن لم يجر لها ذكر ؛ وكما قال تعالى : (كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ) يعنى الأرض ، وكما قال الشاعر :

عَلَى مِثْلِهَا أَمْضِى إِذَا قَالَ صَاحِبِى :   أَلاَ لَيْتَنِى أَفْدِيكَ مِنْهَا وَأَفْتَدِى

يعنى الفلاة وإن لم يجر لها ذكر ؛ لدلالة الحال — فلأن يجوز ههنا الإضمار قبل الذكر لشريطة التفسير ودلالة اللفظ كان ذلك من طريق الأولى ؛ ثم إن كان هذا ممتنعا فينبغى ألا يجوز عندكم ، ولا خلاف بين جميع النحويين أنه جائز ، إلا فيما لايعدّ خلافا ، فدل على فساد ما ذكرتموه ؛ والله أعلم

٤١٢ — هذا البيت لأبى الأسود الدؤلى ؛ قال أبوالفرج الأصبهانى (الأغانى : ١١ — ١٢٣ بولاق) : « كان المنذر بن الجارود العبدى صديقا لأبى الأسود الدؤلى ، تعجبه مجالسته وحديثه ، وكان كل واحد منهما يغشى صاحبه ، وكانت لأبى الأسود مقطعة من برود يكثر لبسها ، فقال له المنذر : لقد أدمنت لبس هذه المقطعة ! فقال له أبوالأسود : ربّ مملول لايستطاع فراقه ! فعلم المنذر أنه قد احتاج إلى كسوة ؛ فأهدى له ثيابا ، فقال أبو الأسود يمدحه :

كَسَاكَ وَلَمْ تَسْتَكْسِهِ فَحَمِدْتَهُ   أَخٌ لَكَ يُعْطِيكَ الْجَمِيلَ وَنَاصِرُ

وَإِنَّ أَحَقَّ النَّاسِ إِنْ كُنْتَ حَامِداً   بِحَمْدِكَ مَنْ أَعْطَاكَ وَالْعِرْضُ وَافِرُ   اهـ

ويقال : بل الممدوح بهذين البيتين عبيد الله بن زياد ، وكان أبو الأسود قد دخل عليه فكساه فخرج من عنده يقولها ؛ قال الحريرى فى درّة الغواص (ص ٧١ الجوائب) : « حكى عبيد الله ابن عبد الله بن طاهر قال : اجتمع عندنا أبو نصر أحمد بن حاتم وابن الأعرابى ، فتجاذبا الحديث

... ...

إلى أن حكى أبو نصر أن أبا الأسود الدؤلى دخل على عبيد الله بن زياد وعليه ثياب رثة ، فكساه ثيابا جددا من غير أن عرض له بسؤال أو ألجأه إلى استكساء ؛ فخرج وهو يقول :

كَسَاكَ وَلَمْ تَسْتَكْسِهِ فَحَمِدْتَهُ   أَخٌ لَكَ يُعْطِيكَ الجَمِيلَ وَيَاصِرُ

وَإِنَّ أَحَقَّ النَّاسِ إِنْ كُنْتَ مَادِحًا   بِمَدْحِكَ مَنْ أَعْطَاكَ وَالْعِرْضُ وَافِرُ

فأنشد أبو نصر قافية البيت الأوّل « ويأصر » يريد به ويعطف ، فقال ابن الأعرابى : بل هو « وناصر » بالنون ، فقال أبو نصر : دعنى ياهذا وياصرى ؛ وعليك بناصرك » اه ، وذكر العلامة الشهاب الخفاجى فى شرحه على الدرة (ص ١٥٦ الجوائب) مانقلناه لك قبل ذلك عن أبى الفرج الأصبهانى فى أغانيه

اللغة : « كساك » أعطاك كسوة ، وتقول : كساه يكسوه ؛ إذا ألبسه كسوة ، و إذا أعطاه مايلبسه أيضا « لم تستكسه » لم تطلب منه أن يكسوك ، يريد أنه أعطاه من غير مسألة ولا طلب « فاشكرن له » هكذا وقع فى رواية الشارح ههنا ، وقد رأيت أن أبا الفرج الأصبهانى والحريرىّ رويا فى موضع هذه العبارة «فحمدته» ، وتقول : شكرته وشكرت له ، إذا أثنيت عليه وحمدته ، والأكثر فى هذا الفعل أن يتعدّى باللام ، كما فى قوله جلّ ثناؤه : (أَنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ) « الجزيل » الكثير « وناصر » هو بالنون فى رواية الشارح ، وقد رأيت فى كلام الحريرى أنها رواية أبى نصر ، والناصر : اسم فاعل من نصره ينصره ؛ إذا أعانه ، ووقع فى رواية أبى عبيد « ويأصر » بالياء المثناة من تحت — على أنه فعل مضارع ، وأصله يأصر — بالهمز — فسهلت هذه الهمزة بقلبها ألفا ؛ لأن كل ألف ساكنة مفتوح ما قبلها يسهلها أهل الحجاز بقلبها ألفا فيقولون : راس ، وفاس ، وياكل ، وبامر ، فى رأس وفأس ويأكل ويأمر . وتقول : أصره يأصره — من باب ضرب — إذا عطف عليه ، وآصرة القربى : اسم فاعل من ذلك ؛ لأنها تعطف بعض الأقرباء على بعض ، والمأصر الذى هو مركز الضرائب من ذلك أيضا ؛ قال الحريرى فى الدرة : «ويقولون لمركز الضرائب المأصر بفتح الصاد ، والصواب كسرها ؛ لأن معناه الموضع الحابس المارّ عليه العاطف للمجتاز به ، ومن ذلك اشتقاق أواصر القرابة والعهد ؛ لأنها تعطف على مايجب رعايته من الرحم والمودّة » اه . وقد خطأ الحريرى رحمه الله الخواص فى فتحهم الصاد من المأصر بناء على ماهو قياس اسم المكان من أصر يأصر — من باب ضرب — فان قياسه أن يقال فيه : المأصر — بكسر الصاد — ولكن لاينبغى لمثله فى علمه وزكانته أن يخطىء الخاصة بمجرد القياس ؛ فان كثيرا من أسماء المكان قد سمع فيها أشياء تخالف القياس ، وهذه الكلمة نفسها قد سمع فيها الفتح الذى أنكره على الخاصة بشهادة الجوهرى رحمه الله فإنه حكى فيه كسر الصاد وفتحها جميعا ، فاعرف

... ...

ذلك « والعرض وافر » يريد أنه لم يحوجه إلى ذل السؤال

الإعراب : « كساك » كسا : فعل ماض ، مبنى على الفتح المقدّر على الألف منع من ظهوره التعذّر ، والكاف ضمير المخاطب مفعول به مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب « ولم » الواو حرف عطف ، مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، لم : حرف نفى وجزم وقلب مبنى على السكون لامحل له من الإعراب «تستكسه» تستكس: فعل مضارع مجزوم بلم ،وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها،والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت،والهاءضمير الغائب مفعول به، مبنى على الكسر فى محل نصب « فاشكرن » الفاء حرف عطف ، اشكر : فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة « له » جار ومجرور متعلق باشكر ، وفاعل اشكر ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «أخ» فاعل كسا ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ؛ لأنه منقطع عن الإضافة لغير ياء المتكلم « لك » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لأخ « يعطيك » يعطى: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدّرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى أخ ، والكاف ضمير المخاطب مفعول أوّل ليعطى « الجزيل » مفعول ثان ليعطى منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وجملة يعطى وفاعله ومفعوليه فى محل رفع صفة ثانية لأخ « وناصر » على رواية الشارح بالنون ـ الواو حرف عطف ، ناصر : معطوف على أخ ، وعلى رواية أبى عبيد : الواو حرف عطف ، ويأصر : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى أخ ، والجملة فى محل رفع معطوفة على جملة يعطى

الشاهد فيه : قوله «كساك ولم تستكسه فاشكرن له أخ » حيث تقدّم فى هذه العبارة ثلاثة عوامل : الأوّل : كساك ، والثانى : تستكسى ، والثالث : فاشكرن ، وتأخر عنها معمول واحد ، وهو أخ ، فأعمل الأوّل من هذه الثلاثة وأضمر فى الثانى والثالث مايحتاجان إليه ، والأوّل من هذه العوامل يحتاج إلى هذا المعمول ليكون فاعلا ، ولو أنه أعمل الثانى لقال : كساك ولم تستكس فاشكرن له أخاك ـ إلخ ؛ لأن الثانى يحتاج إلى هذا المعمول على أنه مفعول به ، ولو أنه أعمل الثالث لقال : كساك ولم تستكسه فاشكرن لأخ ـ إلخ ؛ لأن الثالث يحتاج إلى هذا المعمول على أن يصل إليه باللام كما هو الغالب فى تعدّى هذا الفعل ؛ أو كان يقول : كساك ولم تستكسه فاشكرن أخا ـ إلخ ، على غير الغالب ، وهو تعدّى هذا الفعل بنفسه ، فلما وجدنا الشاعر قد رفع المعمول المتأخر ، ورفعه هو مقتضى العامل الأوّل من العوامل الثلاثة المتقدّمة ، ووجدناه قد أضمر فى كل من العاملين الثانى والثالث مايحتاج إليه ؛ علمنا أنه أعمل الأوّل منها ؛ وفى هذا البيت ردّ على ابن عصفور الذى زعم أنه استقرأ كلام العرب فوجدهم إذا جمعوا فى كلام واحد ثلاثة عوامل وأخروا عنها معمولا واحدا أعملوا الثالث منها وأهملوا الأوّل والثانى ؛ ونحن لا ننكر

ومن إعمال الثالث قوله :

٤١٣ — جِئْ ثُمَّ حَالِفْ وَقِفْ بِالْقَوْمِ إِنَّهُمُ لِمَنْ أَجَارُوا ذَوُو عِزٍّ بِلاَ هُونِ

أنهم قد يعملون الثالث ، ولكنا ننكر عليه قوله : إنهم يهملون الأول والثانى ؛ ونقول : بل قد يعملون الأوّل ، وقد يعملون الثانى ، كما أنهم قد يعملون الثالث ، نعم إعمال الثالث أولى كما هو رأينا ، والدليل على صحة ماذهبنا إليه من أنهم قد يعملون الأوّل هذا الشاهد ، ولم أعثر على شاهد لإعمال الثانى

٤١٣ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سابق أو لاحق .

اللغة : « جئ » فعل أمر من المجىء ، وهو الإتيان ، تقول : جاء يجىء جيئة ومجيئا ، ومعناه أتى «حالف» أمر من المحالفة ، وهى المعاهدة والتآخى ، تقول : حالف قومى قوما آخرين ، وتحالف القوم ، إذا عاهد بعضهم بعضا على المناصرة « وقف بالقوم » يريد كن معهم ولا تفارقهم ، ثم علل هذا الأمر بقوله « إنهم لمن أجاروا ذوو عز بلا هون» وتقول : أجار فلان فلانا يجيره ؛ إذا حماه ومنع أعداءه أن يمسوه بسوء ، والعز : الغلبة والمنعة ، والهون – بضم الهاء – مصدرهان الرجل يهون هونا ؛ إذا ذل وضعف أمره واحتقره عدوّه ، وفى التنزيل : (أَيُمْسِكُهُ عَلَى هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُ فِي التُّرَابِ) والهوان – بفتح الهاء و بعد الواو ألف – مثل الهون .

الإعراب : « جىء » فعل أمر ، مبنى على السكون لامحل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « ثم » حرف عطف ، مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب « حالف » فعل أمر مبنى على السكون لامحل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجملة من هذا الفعل وفاعله معطوفة بثم على الجملة السابقة « وقف » الواو حرف عطف ، مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، وقف : فعل أمر مبنى على السكون لامحل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بالقوم » جار ومجرور متعلق بقف « إنهم » إن : حرف توكيد ونصب ، مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، هم : اسم إن « لمن » اللام حرف جر ، من : أسم موصول مبنى على السكون فى محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف يدل عليه قوله ذوو عز الآتى ، وتقدير الكلام : إنهم ذوو عز لمن أجاروا ، وإنما لم نجعل الجار والمجرور متعلقا بهذا المذكور لأن معمول المصدر لايتقدم عليه كما بين فى موضعه « أجاروا » فعل ماض ، وواو الجماعة فاعل ، والجملة من الفعل والفاعل لامحل لها من الإعراب صلة الموصول ، والعائد ضمير منصوب محذوف ، والتقدير : لمن أجاروه « ذوو » خبر إن ، مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم ، وهو مضاف ، و « عز » مضاف إليه ، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة « بلا » الباء حرف جر ،

(وَأَعْمِلِ الْمُهْمَلَ) منهما ، وهو الذى لم يتسلط على الاسم الظاهر مع توجُّهه إليه فى المعنى (فِي ضَمِيرِ مَا * تَنَازَعَاهُ وَالْتَزِمْ) فى ذلك (مَا الْتُزِمَا) من مطابقة الضمير للظاهر ، ومن امتناع حذف هذا الضمير حيث كان عمدة ؛ وسواء فى ذلك كان الأول هو المهمل (كَيُحْسِنَانِ وَيُسِيءُ ابْنَاكَا) أم الثانى (وَ) ذلك نحو (قَدْ بَغَى وَاعْتَدَيَا عَبْدَاكَا) وهذا المثال الثانى متفق على جوازه ، والأول منعه الكوفيون ؛ لأنهم يمنعون الإضمار قبل الذكر فى هذا الباب ؛ فذهب الكسائى ومن وافقه إلى وجوب حذف الضمير من الأول — والحالة هذه — للدلالة عليه ، تمسكا بظاهر قوله :

٤١٤ — تَعَفَّقَ بِالْأَرْطَى لَهَا وَأَرَادَهَا رِجَالٌ فَبَذَّتْ نَبْلَهُمْ وَكَلِيبُ

لا : اسم بمعنى غير ظهر إعرابه على مابعده بطريق العارية « هون » ظهر فيه مايقتضيه الباء ، والجار والمجرور متعلق بعز أو بمحذوف صفة له .

الشاهد فيه : قوله « جىء ثم حالف وقف بالقوم » حيث تقدم فى هذه العبارة ثلاثة عوامل : الأوّل : جىء ، والثانى : حالف ، والثالث : قف ، وتأخر معمول واحد ، وهو القوم ، والأوّل والثانى من هذه العوامل الثلاثة يطلبان هذا المعمول مفعولا به ، والثالث يطلبه ليصل إليه بالباء ، وقد أعمل الشاعر العامل الثالث فى هذا المعمول وحذف من العاملين الأوّل والثانى ما يقتضيانه ، على ماعلمت مرارا من أن المتكلم إذا أعمل المتأخر وكان المتقدم يطلب فضلة حذفها ؛ ولو أنه أعمل الأوّل لقال : جىء ثم حالفهم وقف بهم القوم ؛ فكان يضمر مع الثانى والثالث وينصب المعمول مفعولا به للأوّل ، ولو أنه أعمل الثانى لقال : جىء ثم حالف وقف بهم القوم ؛ فكان ينصب المعمول مفعولا به لحالف ويضمر مع الثالث ويحذف مايقتضيه الأوّل . وهـــذا ظاهر إن شاء الله .

٤١٤ — هـذا البيت من قصيدة طويلة لعلقمة بن عبدة بن النعمان بن قيس ، أحد بنى عبيد بن ربيعة بن مالك بن زيد مناة التميمى ، وهو المعروف بعلقمة الفحل ، يمدح الحارث ابن جبلة بن أبى شمر الغسانى ، وكان قد أسر شاس بن عبدة أخا علقمة ، ويقال : بل مدح بهذه القصيدة جبلة بن الأيهم وأنشده إياها بمحضر النابغة الذبيانى وحسان بن ثابت ، ويقال : بل مدح بها عمرو بن الحارث الأعرج . وأول هذه القصيدة قوله :

طَحَا بِكَ قَلْبٌ فِي الْحِسَانِ طَرُوبُ بُعَيْدَ الشَّبَابِ عَصْرَ حَانَ مَشِيبُ
يُكَلِّفُنِي لَيْلَى وَقَدْ شَطَّ وَلْيُهَا وَعَادَتْ عَوَادٍ بَيْنَنَا وَخُطُوبُ

... ...

مُنعَّمَةٌ لاَ يُسْتَطَاعُ كَلاَمُهَا عَلَى بَابِهَا مِنْ أَنْ تُزَارَ رَقِيبُ
إِذَا غابَ عَنْهَا الْبعْلُ لَمْ تُفْشِ سِرَّهُ وَترضى إِيَابَ الْبعْلِ حِينَ يئُوبُ
فَلاَ تَعْدِلِي بَيْنِي وَبَيْنَ مُغمَّرٍ سَقَتْكِ رَوَايَا الْمُزْنِ حِينَ تَصُوبُ

وقبل البيت المستشهد به قوله :

فَدَعْهَا وَسَلِّ الْهَمَّ عَنْكَ بِجَسْرَةٍ كَهَمِّكَ فِيهَا بِالرِّدَافِ خَبِيبُ
وَنَاجِيَةٍ أَفْنَى رَكِيبَ ضُلُوعِهَا وَحَارِكَهَا تَهَجُّرٌ فَدُءُوبُ
وَتُصْبِحُ عَنْ غِبِّ السُّرَى وَكَأَنَّهَا مُوَلَّعَةٌ تَخْشَى الْقَنِيصَ شَبُوبُ
تَعَفَّقَ بِالْأَرْطى لَهَا وَأَرادها رِجَالٌ ... ... البيت ، و بعده :
إِلَى الْحَارِثِ الْوَهَّابِ أَعْمَلْتُ نَاقَتِي لِكَلْكَلِهَا وَالْقُصْرَيَيْنِ وَجِيبُ
لِتُبْلِغَنِي دَارَ امْرِئٍ كَانَ نَائِياً فَقَدْ قَرَّبَتْنِي مِنْ نَدَاكَ قُرُوبُ
إِلَيْكَ أَبَيْتَ اللَّعْنَ كَانَ وَجِيفُهَا بِمُشْتَبِهَاتٍ هَوْلُهُنَّ مَهِيبُ

اللغة : قوله « طحا بك قلب ــ إلخ » أراد تمادى بك قلبك فى حب الحسان وذهب بك كل مذهب ، وطروب : وصف من الطرب يدل على المبالغة ، مثل صبور وأكول ، وأراد أن له طربا كثيرا فى طلب النساء الحسان وأن عنده نشاطا شديدا لمراودتهن ، والطرب : خفة القلب من حزن أو فرح ، و بعيد الشباب : أى بإثر ذهابه ، والعصر : الحين والزمان ، وقوله « تكلفنى ليلى ــ إلخ» يحدث عن قلبه فيقول : إن قلبى ليجشمنى و يدعونى إلى الدنو منها ، وشط : بعد ، والولى ــ بفتح فسكون ــ القرب ، والعوادى : الشواغل والموانع ، والخطوب : جمع خطب ، يعنى أن صروف الدهر حالت بينه و بينها ومنعته قربها ، وفى قوله « يكلفنى ليلى » التفات من الخطاب إلى التكلم ، أفلا تراه قد قال أولا « طحا بك قلب » فخاطب ، ثم قال « يكلفنى ليلى » وقد كان مقتضى الظاهر أن يقول لو جرى على مايقتضيه أول السياق : يكلفك ليلى ــ إلخ ، وقوله « منعمة لايستطاع كلامها » يريد لايصل إليها واصل فيكلمها ، وقوله « من أن تزار » تقديره : على بابها رقيب مانع من أن تزار و يتحدث معها ، وقوله « لم تفش سره » يريد أنها محبة لبعلها لاتميل إلى غيره فتفشى سره عنده ، وقوله « وترضى إياب البعل حين يئوب » يريد أن بعلها إذا رجع من غيبته لم يجدها خائنة لعهده وترضيه إذا آب ، وقوله « فلا تعدلى بينى

... ...

و بين مغمر ـ إلخ » تعدلى : تسوّى ، وعليه فسر قوله تعالى : (ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ) أى : أنهم يسوون بينه و بين الأصنام فى العبادة ، والمغمر ـ بزنة اسم المفعول ـ الذى لم يجرب الأمور ، كأن الجهل قد غمره وغطاه ، والروايا : جمع راوية ، وهى فى الأصل البعير الذى يحمل الماء ، والمزن : السحاب ، وأراد بروايا المزن مايحمل الماء منه ، ويصوب ـ بزنة يقول ـ معناه يقصد ويتوجه ؛ وقوله « فدعها وسلّ الهم عنك بجسرة ـ إلخ » يقول : دع ذكر هذه المرأة والاشتغال بها وسل عنك همها بالسفر ، والجسرة ـ بفتح الجيم وسكون السين ـ الناقة الطويلة ، وقيل : هى التى تجسر على السير لحدّتها ونشاطها ، وقوله « كهمك » أى : كما تريد ؛ يعنى أنها كالشىء الذى تهتم به وتريده ، والخبيب : سيردون العدو ، والرداف ـ بكسر الراء ـ جمع رديف ، مثل سريع وسراع ، والرديف : هو الذى يركب وراء الراكب ، يريد أنها تسرع فى سيرها و إن أثقل عليها بركوب اثنين ، وقوله « وناجية أفنى ركيب ضلوعها ـ الخ » الناجية : الناقة السريعة ، وركيب ضلوعها : ماركبها من اللحم والشحم ، والركيب كالراكب مثل العليم والعالم ؛ والحارك : مقدم السنام ، ومتى هزل البعير انحط سنامه وحاركه ، والتهجر : السير فى الهاجرة ، والدءوب : الإلحاح فى السير ، وقوله « وتصبح عن غب السرى ـ إلخ » غب الشىء : بعده ، والسرى : سير الليل ، والمولعة ـ بضم الميم وفتح الواو وتشديد اللام مفتوحة ـ أراد بها بقرة فيها خطوط سود ، و بقر الوحش كذلك ، شبه ناقته ببقرة الوحش ، والقنيص ههنا : الصياد ، وهو فعيل بمعنى فاعل ، وقد يطلق القنيص على الصيد نفسه ، فهو حينئذ فعيل بمعنى مفعول ، والشبوب : المسنة . يقول : هذه الناقة بعد سيرها وجهدها بمنزلة البقرة المذعورة فى نشاطها وحدّتها ، وخصّ الشبوب لأنها إذا كبرت كانت أشد حذرا لتجربتها ، وروى فى مكانه « طلوب » وهى كثيرة الطلب ؛ وقوله « تعفق بالأرطى لها وأرادها ـ إلخ » التعفق : اللواذ والتعطف والاستتار ، تقول : تعفق الوحش بالأكمة ، تريد أنه لجأ إليها ليستتر بها من خوف كلب أو صائد ، والأرطى : شجر عبل من الرمل له عروق حمر يدبغ بورقها ، و بذت : سبقت وغلبت ، والكليب : جماعة الكلاب ، وهو اسم جمع ، بمنزلة عبد وعبيد ، وربما أطلق الكليب على الصيادين إذا كان معهم كلاب ؛ وقوله « إلى الحارث الوهاب أعملت ناقتى ـ إلخ » أراد بالحارث الحارث بن أبى شمر الغسانى ، والكلكل : الصدر ، والقصريان ـ بضم القاف وسكون الصاد المهملة ـ ضلعان قصيرتان عند الخاصرتين ، والوجيب : الرعدة والاضطراب ، من قولهم : وجب القلب يجب وجيبا ؛ إذا خفق واضطرب ، والقروب : اسم ناقته .

... ...

الإعراب : « تعفق » فعل ماض ، مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب « بالأرطى » جار ومجرور متعلق بتعفق «لها » جار ومجرور متعلق أيضا بتعفق «وأرادها» الواو حرف عطف أراد : فعل ماض مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، وها : ضمير عائد إلى البقرة الوحشية، وهو مفعول به لأراد ، مبنى على السكون فى محل نصب « رجال » فاعل بأراد ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « فبذت » الفاء حرف عطف ، بذ : فعل ماض مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، والتاء علامة التأنيث « نبلهم » جعله الشيخ خالد فى التصريح فاعلا لبذ ، وعندى أن أحسن من هذا وأقوى فى المعنى أن يجعل فاعل بذ ضميرا مستترا تقديره هى عائدا إلى البقرة الوحشية التى شبه الشاعر بها ناقته ، والمراد أنها سريعة الجرى حتى إن الصيادين مع احتيالهم على اصطيادها بالاستتار لم يستطيعوا التغلب عليها ، بل غلبت نبلهم وفاتتهم « وكليب » الواو حرف عطف ، مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، كليب : معطوف على رجال ، وذلك على ما اخترناه ، ومعطوف على نبلهم على ماقاله الشيخ خالد

الشاهد فيه : قوله « تعفق بالأرطى لها وأرادها رجال » فإن ظاهر هذا البيت يشهد لما ذهب إليه جماعة من النحاة ، منهم الكسائى وهشام والسهيلى ، فإنهم زعموا أنك إذا أعملت العامل الثانى من العاملين المتقدمين فى المعمول المتأخر عنهما وجب عليك أن تحذف ضميره من العامل الأول ؛ إذ لو ذكرت الضمير مع العامل الأول كان عائدا إلى متأخر لفظا ورتبة ، فعندهم أن قول الشاعر « رجال » فاعل بأراد ، وأنت ترى أنه لم يذكر مع تعفق ضمير الرجال ، إذ لو ذكره لقال : تعفقوا بالأرطى لها وأرادها رجال ، ولو أنه أعمل العامل الأول فى لفظ المعمول المتأخر وأعمل العامل الثانى فى ضميره لقال : تعفق بالأرطى لها وأرادوها رجال ؛ فيكون قوله « رجال » فاعلا بتعفق ؛ فلما لم يقل الشاعر واحدا من هاتين العبارتين علمنا أنه أعمل العامل الثانى فى لفظ المعمول وحذف من العامل الأول مايقتضيه

وجمهور النحاة لايقرون هذا المذهب ، ولا يرون فى البيت دليلا عليه ، بل عندهم أنه إذا أعمل أحد العاملين فى المعمول المتأخر وكان الآخر منهما يحتاج إلى مرفوع فلابد من إضمار هذا المرفوع فى العامل المهمل ، وقولكم « لو أنه أعمل العامل الثانى فى لفظ المعمول وأضمر مع العامل الأول لقال : تعفقوا بالأرطى وأرادها رجال » غير مسلم لكم ، بل قد يعمل العامل الثانى ويضمر مع الأول ضمير المعمول ويقول مع ذلك كله : تعفق بالأرطى لها وأرادها رجال ، وهوالتعبير الذى قاله الشاعر

فإن قلت : فكيف يضمر فى تعفق ضمير الرجال ولا يأتى معه بواو الجماعة ؟

وقال الفراء : إن اتفق العاملان فى طلب المرفوع فالعمل لهما ، ولا إضمار ، نحو : يُحْسِنُ وَيُسِيءُ ابْنَاكَ ؛ وإن اختلفا أضمرته مؤخرا ، نحو : ضَرَبنى وضربت زيدا هو ، والمعتمد ما عليه البصريون ، وهو ما سبق ؛ لأن العمدة يمتنع حذفها ، ولأن الإضمار قبل الذكر قد جاء فى غير هذا الباب ، نحو : رُبَّهُ رَجُلاً ، وَنِعْمَ رَجُلاً ، وقد سمع أيضا فى هذا الباب ، من ذلك ما حكاه سيبويه من قول بعضهم : ضَرَبُونِي وَضَرَبْتُ قَوْمَكَ ، ومنه قوله :

جَفَوْنِي وَلَمْ أَجْفُ الْأَخِلَّاءَ إِنَّنِي ... لِغَيْرِ جَمِيلٍ مِنْ خَلِيلِيَ مُهْمِلُ(١)

وقوله :

٤١٥ — هَوِينَنِي وَهَوِيتُ الْغَانِيَاتِ إِلَى ... أَنْ شِبْتُ فَانْصَرَفَتْ عَنْهُنَّ آمَالِي

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : إنه ليس بلازم أن يذكر ضمير الجماعة ؛ لأن الرجال قد ينظر إليهم من جهة أنهم جمع واحده رجل ؛ فيؤتى حينئذ بضمير الجماعة ، وقد ينظر إليهم من جهة أنهم ذكروا فى الكلام باللفظ الدالّ عليهم ؛ فيؤتى حينئذ بضمير الواحد المذكر ليعود إلى ما ذكر ، وأنت خبير بأن ضمير الواحد المذكر يستتر فى الفعل ؛ فاذا تحققت ذلك وأدركته تمام الإدراك قلنا لك : إنه يجوز أن يكون قوله « رجال » فاعلا بأى الفعلين أردت ، ويكون فى الآخر ضمير مفرد مذكر مستتر تقديره هو يعود إلى ماذكر

ومن العلماء من خرّج هذا البيت تخريجا آخر ؛ فذكر أن فى « تعفق » ضميرا مستترا تقديره هو يعود إلى الصياد وهوالذى عبرعنه الشاعر بالقنيص فى البيت السابق على بيت الشاهد فكأنه قال : استتر ذلك القنيص بالأرطى لهذه البقرة وأرادها رجال غيره ؛ وحينئذ يخرج هذا البيت عن باب التنازع بتة وتكون الواو فى قوله « وأرادها رجال » قد عطفت جملة على جملة ، وحينئذ يبطل استناد الكسائى إلى هذا البيت من أساسه ؛ وهذا ظاهر إن شاء الله تعالى .

(١) قد سبق شرح هذا الشاهد شرحا وافيا ، وبينا وجه الاستشهاد به بيانا لاتحتاج بعده إلى مزيد ، وهو الشاهد رقم (٣٨١) فارجع إليه فى ص (٢٠٢) من هذا الجزء

٤١٥ — لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولم أعثر له على سابق أو لاحق

اللغة : « هوينني » هو فعل ماض مسند إلى نون النسوة ، وتقول : هويه يهواه هوى ، مثل طرب يطرب طربا ؛ إذا أحبه وعشقه ، فأما هوى يهوى هويا والفعل من باب رمى يرمى — فمعناه سقط من أعلى إلى أسفل « الغانيات » جمع مؤنث سالم ، واحده غانية ، وهى المرأة التى غنيت بجمالها عن الزينة ، ويقال : هى التى غنيت بزوجها « شبت » تقول : شاب يشيب شيبا

... ...

وشيبوبة ومشيبا ؛ إذا كبرسنه وعرض البياض لشعره « فانقطعت منهنّ آمالى » يريد أنه لم يبق له مأرب فى الغانيات ، وما أحسن ماقال علقمة بن عبدة فى ذى الشيب :

فَإِنْ تَسْأَلُونِي بِالنِّسَاءِ فَإِنَّنِي خَبِيرٌ بِأَحْوَالِ النِّسَاءِ طَبِيبُ
إِذَا شَابَ رَأْسُ المَرْءِ أَوْ قَلَّ مَالُهُ فَلَيْسَ لَهُ فِي وُدِّهِنَّ نَصِيبُ

وما أحسن قول أبى عبد الرحمن محمد بن أمية العتبى :

رَأَيْنَ الْغَوَانِي الشَّيْبَ لَاحَ بِعَارِضِي فَأَعْرَضْنَ عَنِّي بِالْخُدُودِ النَّوَاضِرِ
وَكُنَّ إِذَا أَبْصَرْنَنِي أَوْ سَمِعْنَ بِي سَعَيْنَ فَرَقَّعْنَ الْكُوَى بِالْمَحَاجِرِ

وانظر الشاهد رقم (٣٦٠) فى ص (١٥٢) من هذا الجزء

الإعراب : « هوينى » هوى : فعل ماض ، مبنى على فتح مقدّرعلى آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالسكون العارض لدفع كراهة توالى أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة ، والنون ضمير جماعة الإناث فاعله ، مبنى على الفتح فى محل رفع ، والنون الثانيـة للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به ، مبنى على السكون فى محل نصب « وهويت » الواو حرف عطف ، هويت : فعل وفاعل « الغانيات » مفعول به لهويت ، منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم « إلى » حرف جر « أن » حرف مصدرى ونصب «شبت» فعل وفاعل ، وأن مع مادخلت عليـه فى تأويل مصدر مجرور بإلى ، والتقدير إلى شيبوبتى ، والجار والمجرور متعلق بهويت « فانصرفت » الفاء حرف عطف ، انصرف : فعل ماض ، مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب والتاء علامة التأنيث « عنهنّ » جار ومجرور متعلق بانصرف « آمالى» فاعل بانصرف ، مرفوع بضمة مقدّرة على ماقبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وياء المتكلم مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر

الشاهد فيه : قوله « هوينى وهويت الغانيات » فقد اجتمع فى هـذه العبارة عاملان متقدمان ، وتأخر عنهما معمول ، وكل واحد من هذين العاملين يطلب هذا المعمول المتأخر من جهة المعنى ؛ أما الأوّل فيطلبه فاعلا ، وأما الثانى فيطلبه مفعولا به ، وقد أعمل الشاعرالعامل الثانى فى لفظ المعمول المتأخر وأعمل العامل الأوّل فى ضميره ، ولم يحذف هـذا الضمير لكونه فاعلا لايستغنى الكلام عنه ولا يجوز حذفه ؛ وهذا يدلّ على جواز الإضمار قبل الذكر فى باب الاشتغال إذا دعت الضرورة إلى ارتكاب ذلك ؛ كأن يكون الضمير بمثابة مالايستغنى الكلام عنه ولا يجوز

وقوله :

٤١٦ — وَكُمْتاً مُــدَمّاةً كأَنَّ مُتُونَهَا جَرَى فَوْقَهَاوَاسْتَشْعَرَتْلَوْنَمُذْهَبِ

حذفه ، كما هنا ، وانظر شرح الشاهد رقم (٣٨١) فى ص (٢٠٢) من هــذا الجزء ، وفى هذا البيت رد على الـكوفيين الذين منعوا الإضمار قبل الذكر فى هذا الباب .

٤١٦ — هــذا البيت من شواهد كتاب سيبويه (١ — ٣٩) والمفصل للزمخشرى (١ — ٥٤) وهو من قصيدة طويلة لطفيل بن كعب الغنوى ، وهو شاعر من شعراء الجاهلية اشتهر بوصف الخيل ، وعرف الناس ذلك له حتى قال عبد الملك بن مروان : من أراد أن يتعلم ركوب الخيل فليرو شعر طفيل ؛ وكان يقال له فى الجاهلية : المحبر (على زنة اسم الفاعل من مضعف العين) لحسن شعره وجودته ، وقال معاوية بن أبى سفيان : دعوا لى طفيــلا وسائر الشعراء لــكم . ومن قوله فى وصف فرس :

إِنِّى وَإِنْ قَلَّ مَالِى لاَ يُفَارِقُــنِى مِثْلُ النَّعَامَةِ فِى أَوْصَالِهَــا طولُ
أَوْ قَارِحٌ فِى الْغُرَابِيَّاتِ ذُو نَسَبٍ وَفِى الْجِرَاءِ مِسَحٌّ الشَّــدِّ إجْفِيلُ

ثم قال فى وصف النساء :

إِنَّ النِّسَاءَ كَأَشْجَارٍ نَبَتْنَ مَعاً مِنْهَا الْمُرَارُ وَبَعْضُ النَّبْتِ مَأْكُولُ
إِنَّ النِّسَاءَ مَتَى يَنْهَيْنَ عَنْ خُلُقٍ فَإِنَّهُ وَاجِبٌ لاَ بُدَّ مَفْعُولُ
لاَ يَنْصَرِفْنَ لِرُشْدٍ انْ دُعِينَ لَهُ وَهُنَّ بَعْدُ مَــلاَئِيمٌ مَخَاذِيلُ

ومن نسيب القصيدة التى منها بيت الشاهد قوله :

وَبِالعَقْرِ دَارٌ مِنْ جَمِيلَةَ هَيَّجَتْ سَــوَالِفَ حُبٍّ فِى فُؤَادِكَ مُنْصِبِ
وَكُنْتَ إِذَانَاءَتْ بِهَا غُرْبَةُ النَّوَى شَدِيدَ الْقُوَى لَمْ تَدْرِ مَاتَرْكُ مُشْغِبِ
كَرِيمَةُ حُرِّ الْوَجْهِ لَمْ تَدْرِ هَالِكاً مِنَ الْقَوْمِ هَلْكَى فِى غَدٍ غَيْرِ مُعْقِبِ
أَسِيلَةُ مَجْرَى الدَّمْعِ خُمْصَانَةُ الْحَشَا بدور الثنَايَا ذَاتُ خَلْقٍ مُشَرْعَبِ

وقبل البيت الشاهد قوله :

وَبَيْتٍ تَهُبُّ الرِّيحُ فِى حَجَرَاتِهِ بِأَرْضٍ فَضَاءٍ بَابُهُ لَمْ يُحَجَّبِ
سَمَاوَتُهُ أَسْمَالُ بُرْدٍ مُحَبَّرٍ وَسَائِرُهُ مِنْ أَتْحَمِيٍّ مُعَصَّبِ

... ...

وَأَطْنَابُهُ أَرْسَانُ جُـــرْدٍ كَأَنَّهُ صُدُورُ الْقَنَا مِنْ بَادِئٍ وَمُعَقَّبِ
نصبت عَلَى قَوْمٍ تدور رِمَاحُهُمْ عروق الْأَعَادِى مِنْ غرير وَأَشْيَبِ
وَفِينَا تَرَى الطُّولَى وَكُلَّ سَمَيْدَعٍ مُجَرَّبَ حَرْبٍ وَابْنَ كُلِّ مُجَرَّبِ
وَفِينَا رِبَاطَ الْخَيْلِ كُلَّ مُطَهَّمٍ وَخَيْل كَسِرْحَانِ الْغَضَى الْمُتَأَوِّبِ
تُبَارِى مَرَاخِيهَا الزجاج كَأَنَّهَا ضِرَاءٌ أَحَسَّتْ نَبْأَةً مِنْ مُكَلِّبِ
مَغَاوِيرِ مِنْ آلِ الْوَجِيهِ وَلَاحِقٍ عَنَاجِيـــجُ فِيهَا لَذَّةٌ لِمُعَقِّبِ
وَكُمْتاً مُدَمَّاةً كَأَنَّ مُتُونَهَا جَرَى فَوْقَهَا ... البيت وبعده :
وَأَذْنَابُهَا وُحْفٌ كَأَنَّ ذُيُولَهَا تَجُرُّ أَشَاءً مِنْ سُمَيْحَةَ مَطْرب
وَهَصْنَ الْحَصَى حَتَّى كَأَنَّ رُضَاضَهُ ذرَا بَرَدٍ مِنْ وَابِلٍ مُتَحَلِّبِ

اللغة : « العقر » بفتح العين المهملة وسكون القاف ـ اسم لعدّة أماكن ؛ منها عقر بابل قرب كربلاء ، ومنها قرية بين تكريت والموصل ، ومنها قرية على طريق بغداد إلى الدسكرة ، وليس المراد واحدا من هذه الأماكن ، وإنما المراد أرض بالعالية فى بلاد قيس ، وتقال بفتح العين المهملة و بضمها « منصب » اسم فاعل من أنصبه ؛ إذا أورثه نصبا ، والنصب ـ بفتح النون والصاد المهملة ـ التعب ، وبابه طرب « ناءت » أراد نأت ، وتقول : نأى ينأى ـ مثل أبى يأبى ـ وناء يناء ، وهو مقلوب الأوّل ؛ لأنهم لم يتكلموا للثانى بمصدر « مشغب » على زنة اسم الفاعل من أفعل ، والمراد ذو شغب عليك وخلاف فى حبها ، وقوله « كريمة حر الوجه ـ البيت » معناه أنها لم تندب هالكا فلم يخلف غيره ولم يعقب سواه ، بل لكل هالك عندها خلف يسدّ مسدّه ، والمراد أنها فى عدد عديد من قومها يخلف بعضهم بعضا فى المكارم « خمصانة الحشا » ضامرة البطن « مشرعب » جسيم طويل « حجراته » نواحيه ، وهو بفتح الحاء والجيم ، ومنه قول امرىء القيس :

دَعْ عَنْكَ نَهْباً صِيحَ فِى حَجَرَاتِهِ وَلَـٰكِنْ حَدِيثاً مَا حَدِيثُ الْفَوَاعِلِ

وذكر العينى أنه بضم الحاء والجيم « سماوته » يريد سقفه « أسمال » جمع سمل ، وهو الخلق من الثياب « محبر » يروى فى مكانه « مفوف » وهو الذى فيه خطوط بيض « وسائره » يروى فى مكانه « وصهوته » وصهوة كل شىء : أعلاه « الأتحمىّ » بفتح الهمزة وسكون

... ...

التاء وفتح الحاء المهملة ــ ضرب من البرود « معصب » مأخوذ من العصب ــ بفتح فسكون ــ وهو ضرب من برود اليمن « أطنابه » الأطناب : جمع طنب ، وهو الحبل ، والأرسان : جمع رسن ــ بفتح الراء والسين المهملتين ــ وهو الحبل أيضا « جرد » بضم الجيم ــ جمع أجرد أو جرداء ، والأجرد : الفرس الذى قصرت شعرته ورقت « معقب » اسم مفعول من قولهم : عقبت السهم أو القوس تعقيبا ؛ إذا لويت عليه شيئا من العقب ؛ والعقب ــ بفتح العين المهملة والقاف ــ العصب الذى تعمل منه الأوتار ، واحدتها عقبة « غرير » هو الشاب الذى لم يكتمل سنه فيجرب الأمور « وأشيب » هو الشيخ « مطهم » بزنة معظم ــ هو الذى تم كل شيء فيه فهو بارع الجمال « كسرحان الغضى » السرحان ــ بكسر السين وسكون الراء ــ الذئب ، والغضى : شجر « المتأوب » الذى يجيء أوّل الليل « تبارى » تعارض « مراخيها » المراخى : جمع مرخاء وهو الفرس الذى يخلى وشهوته فى العدو « ضراء » بكسر الضاد ــ جمع ضار ، وهو اسم فاعل من ضرى يضرى ، مثل رضى يرضى « نبأة » بفتح فسكون ــ وهى الصوت الخفى « مكلب » بكسر اللام مشدّدة ــ هو الذى يعلم الكلاب الصيد « مغاوير » جمع مغوار ، وهو الشديد العدو السريع « الوجيه » بفتح الواو ــ فرس مشهور « لاحق » كذلك « وكمتا » الكمت ــ بضم فسكون ــ جمع أكمت وإن لم يكن مستعملا ، قال شارح الجمل : كميت من الأسماء المصغرة التى لاتكبير لها ، وهو مصغر مرخم من أكمت ، بمنزلة حميد من أحمد ، غير أن أكمت لم يستعمل ، ويدلّ على ذلك جمعهم إياه على كمت ، قال سيبويه : سألت الخليل عن كميت ، فقال : هو بمنزلة حميد ، وإنما هى حمرة يخالطها سواد ولم يخلص ، وإنما حقروها لأنها بين السواد والحمرة ، ولم يخلص لأن يقال أسود أو أحمر ، وهو منهما قريب « مدماة » أراد أنها شديدة الحمرة حتى كأنها قد طليت بالدم « متونها » المتون : جمع متن ، وهو الظهر « جرى » سال « استشعرت » جعلت شعارها ، والشعار ــ بزنة الكتاب ــ العلامة يتخذها المحارب ليعرف بها ، ويجوز أن يكون معنى استشعرت لبست الشعار ، والشعار على هذا : مايلى الجسد من الثياب « مذهب » مموّه بالذهب « وحف » كثيرة الشعر « أشاء » الأشاء ــ بزنة السحاب ــ صغار النخل ، واحدته أشاءة « سميحة » بضم السين وفتح الميم ــ موضع ــ ويقال بئر ــ بالمدينة عليها نخل « وهصن » الوهص : كسر الشىء الرخو ، والوهص أيضا : شدّة الوطء « رضاضه » رضاض كل شيء ــ بضم أوّله ــ فتاته ، وكل شيء رضضته فهو رضاض ورضاضة « ذرا برد » الذرا : اسم للدمع ، والبرد ــ بفتح الباء والراء ــ حب الغمام « وابل » عظيم المطر «متحلب» بالحاء المهملة وتشديد اللام مكسورة .

الإعراب : « وكمتا » الواو حرف عطف مبنى على السكون لامحل له من الإعراب ، كمتا :

... ...

معطوف على قوله « رباط الخيل » فى الأبيات السابقة الذى هو مفعول لفعل محذوف ، والتقدير : وترى فينا رباط الخيل، بدليل البيت قبله « مدماة » صفة لـكمت ، وصفة المنصوب منصوبة ، وعلامة نصبها الفتحة الظاهرة « كأن » حرف توكيد ونصب ، مبنى على الفتح لامحلّ له من الإعراب « متونها » متون : اسم كأن ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وهو مضاف والضمير العائد إلى الـكمت مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جرّ « جرى » فعل ماض ، مبنى على فتح مقدّر على الألف منع من ظهوره التعذر وفاعله ضمير مستتر فيه تقديره هو يعود إلى لون مذهب الآتى آخر البيت ، وجملة الفعل وفاعله فى محل رفع خبر كأن ، وجملة كأن واسمه وخبره فى محل نصب صفة أخرى لـكمت « واستشعرت » الواو حرف عطف ، استشعر : فعل ماض ، مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، والتاء علامة التأنيث ، وفاعل هذا الفعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى الـكمت « لون » مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « مذهب » مضاف إليه ، مجرور وعلامة جرّه الـكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « جرى فوقها واستشعرت لون مذهب » فإن فى هذه العبارة عاملين متقدمين ـ وأولهما قوله « جرى » وثانيهما قوله « واستشعرت » ـ ومعمول متأخر ـ وهو قوله « لون مذهب » ـ وكل واحد من هذين العاملين يطلب المعمول المتأخر من حيث المعنى ؛ أما الأوّل فيطلبه على أنه فاعل ، وأما الثانى فيطلبه على أنه مفعول به ، وقد أعمل العامل الثانى فى لفظ المعمول المتأخر ، وأعمل العامل الأوّل فى ضميره ؛ ولـكون هذا الضمير للمفرد المذكر استتر فى الفعل ، على مابيناه فى إعراب البيت ، وهذا الضمير عائد إلى المعمول المتأخر الذى هو « لون مذهب » ؛ فدلّ هذا البيت على أن العرب تضمر قبل الذكر فى باب الاشتغال ولا ترى مانعا من ذلك ، ولو أن الشاعر أعمل العامل الأوّل فى لفظ المعمول المتأخر لقال : « جرى فوقها واستشعرته لون مذهب » برفع « لون مذهب » على أنه فاعل جرى و بضمير بارز من ضمائر النصب متصل باستشعرت .

قال سيبويه : « هذا باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذى يفعل به وما كان نحو ذلك ..... وقد جعلوا الأقرب أولى إذ لم ينقض معنى ؛ قال الفرزدق :

وَلٰـكِنَّ نِصْفاً لَوْ سَبَبْتُ وَسَبَّنِي ... بَنُو عَبْدِ شَمْسٍ مِنْ مَنَافٍ وَهَاشِمِ

وقال طفيل الغنوى :

وَكُمْتاً مُـدَمَّاةً كَأَنَّ مُتُونَهَا ... جَرَى فَوْقَهَا وَاسْتَشْعَرَتْ لَوْنَ مُذْهَبِ

ولا حُجَّة فيما تمسك به المانع؛ لاحتمال إفراد ضمير الجمع؛ وقد أجاز ذلك البصريون فى الأحوال كلها، تقول: ضَرَبَنِي وضربت الزيدين، كأنك قلت: ضَرَبَنِي مَنْ، على مالا يخفى.

(وَلاَ تَجِئْ مَعْ أَوَّلٍ قَدْ أُهْمِلاَ * بِمُضْمَرٍ لِغَيْرِ رَفْعٍ) وهُو النصب لفظا أو محلا (أُوهِلاَ) أى: جُعِلَ أهْلاً (بَلْ حَذْفَهُ الْزَمْ إنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرْ) فى الأصل؛ لأنه حينئذ فضلة فلا حاجة إلى إضمارها قبل الذكر، فتقول: ضَرَبْتُ وَضَرَبَنِي زَيْدٌ، وَمَرَرْتُ وَمَرَّ بِي عَمْرٌو، ولا يجوز ضَرَبْتُهُ وَضَرَبَنِي زَيْدٌ، ولا مَرَرْتُ بِهِ وَمَرَّ بِي عَمْرٌو؛ وأما قوله:

٤١٧ — إذَا كُنْتَ تُرْضِيهِ وَيُرْضِيكَ صَاحِبٌ

فضرورة.

وقال رجل من باهلة:

وَلَقَدْ أرَى تَغْنَى بِهِ سَيْفَانَةٌ   تُصْبِي الْحَلِيمَ وَمِثْلُهَا أَصْبَاهُ

فالفعل الأوّل فى كل هذا معمل فى المعنى غير معمل فى اللفظ، والآخر معمل فى اللفظ والمعنى» اهـ.

وقال الأعلم: «استشهد به سيبويه على إعمال الفعل الثانى، وهو استشعرت، ولو أعمل الأوّل — وهو جرى — لرفع اللون وأضمر فى استشعرت فقال: واستشعرته لون مذهب» اهـ.

وقال جار الله الزمخشرى: «ومن إضمار الفاعل قولك: ضربنى وضربت زيدا؛ تضمر فى الأوّل اسم من ضربك وضربته إضمارا على شريطة التفسير؛ لأنك لما حاولت فى هذا الكلام أن تجعل زيدا فاعلا ومفعولا فوجهت الفعلين إليه استغنيت بذكره مرة، ولما لم يكن بد من إعمال أحدهما فيه أعملت الذى أوليته إياه، ومنه قول طفيل الغنوى أنشده سيبويه:

* وكمتا مدمّاة كأن متونها .... البيت * وكذلك إذا قلت: ضربت وضربنى زيد؛ رفعته؛ لإيلائك إياه الرافع؛ وحذفت مفعول الأوّل استغناء عنه، وعلى هذا تعمل الأقرب أبدا؛ فتقول: ضربت وضربنى قومك، قال سيبويه: ولو لم تحمل الكلام على الآخر لقلت: ضربت وضربونى قومك؛ وهذا هو الوجه المختار الذى ورد به التنزيل؛ قال الله تعالى: (آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْراً) و (هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ)؛ وإليه ذهب أصحابنا البصريون اهـ».

٤١٧ — هذا صدر بيت، وعجزه قوله:

* جِهَاراً فَكُنْ فِي الْغَيْبِ أحْفَظَ لِلْوُدِّ *

ولم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين، وقد رووا بعده بيتا آخر، وهو قوله:

وَألْغِ أحَادِيثَ الْوُشَاةِ فَقَلَّمَا   يُحَاوِلُ وَاشٍ غَيْرَ إفْسَادِ ذِي عَهْدِ

... ...

اللغة : « جهارا » بكسر الجيم ، بزنة كتاب — أى عيانا ، وتقول : رآه جهرة وجهارا ، وكلمه جهرة وجهارا ، وتقول : جهر بالقول يجهر به جهرا ، كل ذلك فى معنى العلن ، قال الله تعالى : (وَأَسِرُّوا قَوْلَكُمْ أَوِ اجْهَرُوا بِهِ) وقال الأخفش فى قوله سبحانه : (حَتَّى نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً) أى عيانا يكشف مابيننا و بينه « الغيب » ما غاب عنك واستتر ، وتقول : غاب عنى يغيب غيبا وغيبة وغيوبا (بضم الغين) وغيابا (بفتحها) وغيبوبة ومغيبا ، ويريد ههنا مالم يكن الصاحب حاضرا « الودّ » بضم الواو — المحبة « ألغ » فعل أمر من الإلغاء ، يريد لاتجعل لكلام الوشاة سبيلا إلى نفسك « الوشاة » جمع واش ، مثل قاض وقضاة وغاز وغزاة وداع ودعاة ورام ورماة ووال وولاة — والواشى : هو الذى ينقل إليك الكلام عن أحبابك بقصد إفساد مابينكم من أواصر المحبة ، وقد علل الشاعر الأمر بإهمال أقوال الوشاة بقوله « فقلما يحاول واش غير إفساد ذى عهد » ويحاول : مضارع من المحاولة ، وهى إرادة الشىء بحيلة

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه ، مبنى على السكون فى محل نصب بقوله كن الآتى فى الشطر الثانى « كنت » كان : فعل ماض ناقص يرفع الاسم و ينصب الخبر ، وتاء المخاطب اسمه ، مبنى على الفتح فى محل رفع « ترضيه » ترضى : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدّرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وضمير الغائب مفعول به ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله فى محل نصب خبر كان « ويرضيك» الواو حرف عطف ، يرضى : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدّرة على الياء ، والكاف ضمير المخاطب مفعول به مبنى على الفتح فى محل نصب « صاحب » فاعل يرضى الثانى ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة الفعل وفاعله فى محل نصب معطوفة على الجملة السابقة « جهارا » مفعول فيه منصوب على الظرفية : أى فى وقت الجهر ، وقد تنازعه كل من الفعلين السابقين «فكن» الفاء واقعة فى جواب إذا ، كن : فعل أمر ناقص مبنى على السكون لامحل له من الإعراب ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « فى الغيب » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر الواقع اسما لكن « أحفظ » خبر كن منصوب به وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « للودّ » جار ومجرور متعلق بأحفظ

الشاهد فيه : قوله «ترضيه ويرضيك صاحب» فقد تقدّم فى هذه العبارة عاملان — أوّلهما قوله « ترضى » وثانيهما قوله « يرضى » — وتأخر عنهما معمول واحد — وهو قوله «صاحب» وكل واحد من هذين العاملين يطلب هذا المعمول : أما الأوّل فيطلبه مفعولا به ، وأما الثانى فيطلبه فاعلا ، وقد أعمل الشاعر العامل الثانى فى لفظ المعمول المتأخر ؛ بدليل أنه رفعه به ، ولو أنه أعمل الأوّل فيه لنصبه ، وكان من حقه — عند الجمهور — ألا يذكر مع العامل الأوّل ضمير هذا المعمول

(وَأَخِّرَنْهُ إنْ يَكُنْ هُوَ الْخَبَرْ) ؛ لأنه منصوبٌ فلا يضمر قبل الذكر ، وعمدةٌ فى الأصـــل فلا يحذف ، فتقول : كُنْتُ وكَانَ زَيْدٌ قَائِمًا إياه ، وظَنَّنِي وَظَنَنْتُ زَيْداً عَالِمًا إيَّاه .

أما امتناع الإضمار مقدَّما فادَّعى الشارح الاتفاقَ عليه ، وفى دعواه نظر ؛ فقد حكى ابن عصفور ثلاثة مذاهب : أحدها جوازه كالمرفوع ، وفى كلام والده فى الكافية وشرحها(١)

المتأخر ؛ لأنه فضلة يستغنى الكلام عنه ، ولأنه يلزم على ذكره الإضمار قبل الذكر من غير موجب يستوجب ارتكاب هذا المحظور ، ونحن إنما أجزنا الإضمار قبل الذكر فى هذا الباب إذا كان المضمر فاعلا لا يستغنى الكلام عنه ولا يجوز حذفه للضرورة ؛ فيجب أن تتقدّر الضرورة بقدرها ؛ فيكون إضمار الشاعر فى هـذا البيت ضمير المعمول المتأخر مع العامل الأوّل وهذا الضمير فضلة من قبيل الضرورة التى لا ينبغى أن ترتكب فى الكلام

(١) قال العلامة ابن مالك فى كتابه الكافية :

وَلاَ تَجِئْ مَعْ أَوَّلٍ قَدْ أُهْمِـلاَ بِمُضْمَرٍ لِغَـــيْرِ رَفْعٍ أُوهِلاَ
بَلْ حَذْفَهُ الْزَمْ إنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرْ وَجِئْ بِهِ مُؤَخَّراً ، أَعْــنِي الْخَبَرْ
وَنَحْوُ تُرْضِيهِ وَيُرْضِيكَ نَدَرْ وَمِثْلُهُ لَوْ شَاعَ لَمْ يَعْدُ النَّظَرْ

ثم قال فى شرح هذا الكلام « إذا أهمل الأوّل من المتنازعين ، ومطلوبه غير رفع ، لم يجز عند الأكثرين أن يجاء معه بضمير المتنازع فيه ، بل يحذف إن كان غير خبر ، نحو ضربت وضربنى زيد ، وإن كان خبرا جىء به مؤخرا ؛ ليؤمن حذف مالا يجوز حذفه ، وتقديم ضمير منصوب على مفسر لا تقدّم له بوجه ؛ مثال ذلك : ظننى وظننت زيدا عالما إياه ؛ فإياه : مفعول ثان لظننى ، ولا يجوز تقديمه عند الجميع ، ولا حذفه عند البصريين ، وأما عنـد الكوفيين فيجوز حذفه ؛ لأنه مدلول عليـه بثانى مفعولى الفعل الآخر ، وأشرت بقولى « ونحو ترضيه ويرضيك ندر » إلى قول الشاعر :

إذا كنت تُرْضِيهِ وَيُرْضِيكَ صَاحِبٌ جِهَاراً فَكُنْ لِلْغَيْبِ أَحْفَظَ لِلْوُدِّ

ومثله قول الآخر :

أَلاَ هَـــلْ أَتَاهَا عَلَى نَأْيِهَا بِمَا فَضَحَتْ قَوْمَهَا غَامِـــدُ

ميل إلى جواز إضمار المنصوب مطلقا مقدما ، واحتج له ، وهو أيضا ظاهر كلام التسهيل .

وأما الحذف فمنعه البصريون ، وأجازه الكوفيون ؛ لأنه مدلول عليه بالمفسر ، وهو أقوى المذاهب ؛ لسلامته من الإضمار قبل الذكر ومن الفصل .

(تنبيهات) : الأول : اقتضى كلامه أنه يجاء بضمير الفضلة مع الثانى المهمل ، نحو : ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُهُ زَيْدٌ ، ومَرَّ بِي ومَرَرْتُ بِهِمَا أَخَوَاكَ ؛ لدخوله تحت قوله : « وَأَعْمِلِ الْمُهْمَلَ فِي ضَمِيرِ مَا * تنَازَعَاهُ » ، ولم يخرجه ، ومنه قوله :

٤١٨ — إِذَا هِيَ لَمْ تَسْتَكْ بِعُودِ أَرَاكَةٍ تُنُخِّلَ فَاسْتَاكَتْ بِهِ عُودُ إِسْحِلِ

وقولى « ومثله لو شاع لم يعد النظر » أى لو شاع إثبات الضمير المنصوب مع المتقدّم المهمل لكان له وجه من النظر ؛ لأنه تقديم مفسر على مفسر فيغتفر كما اغتفر تقديم غيره من المفسرات على مفسراتها ، بل كما اغتفر ذلك فى المرفوع ؛ فان اعتذر فى المرفوع بأنه لايجوز حذفه ؛ قيل : فمن المنصوب مالايجوز حذفه ، وهوما كان خبر مبتدإ فى الأصل ، نحو : ظننى إياه وظننت زيدا عالما ؛ وأيضا فان الاهتمام بذكر مفسر الشىء بحسب الاهتمام بذكره ، ومعلوم أن الاهتمام بذكر المرفوع أشدّ من الاهتمام بذكر غيره ، ومن الاهتمام بالضمير تقديم مفسره ، وقد ترك ذلك فى المرفوع الذى هو أقوى ؛ فتركه فى المنصوب لكونه أضعف أحقّ وأولى » اه كلامه

٣١٨ — هذا البيت من شواهد سيبويه (١ — ٤٠) ، وقد ذكر الأعلم الشنتمرى أن الأصمعى نسبه إلى طفيل الغنوى ؛ وذكر العينى (٣ — ٣٢) أن الجرمى نسبه إلى المقنع الكندى ، وذكر أن الصواب هو ماقاله الأصمعى ، يعنى نسبته إلى طفيل الغنوى

والبيت يروى فى أبيات لعمر بن أبى ربيعة المخزومى ، وقبله قوله :

دِيَارٌ لِسُعْدَى إِذْ سُعَادُ جِدَايَةٌ مِنَ الْأُدْمِ خَمْصَانُ الْحَشَى غَيْرُ خُنْثُلِ

هِجَانُ الْبَيَاضِ أُشْرِبَتْ لَوْنَ صُفْرَةٍ عَقِيلَةُ جَوٍّ عازِبٍ لَمْ يُجَلَّلِ

اللغة : « جداية » بكسر الجيم أوفتحها — بنت شهرين أوثلاثة من الظباء ، والذكر والأنثى فى ذلك سواء «الأدم» جمع أدماء ، وهى التى لونها الأدمة ، والأدمة — بضم الهمزة وسكون الدال — السمرة «خمصان الحشى» يريد ضامرة الباطن ، وضمور البطن مما يتمدح به «خنثل» بضم الخاء وسكون النون و بعدها ثاء مثلثة مضمومة أو مفتوحة — العظيمة البطن المسترخية ، ولم يسمع إلا وصفا للأنثى ، و يروى «غير خنبل» بنون بعد الخاء و بعدها باء موحدة — وهى القصيرة «هجان

... ...

البياض » يريد خالصة البياض « أشربت لون صفرة » يريد أن بياضها قد خالطته صفرة ، وهذا كما قال الأعشى :

بَيْضَاءُ ضَحْوَتَهَا وَصَفْـــرَاءُ الْعَشِيَّةِ كَالْعَرَارَهْ

وقوله « عقيلة جوّ » العقيلة : الكريمة ، والجوّ : البطن من الأرض « تستك » مضارع استاكت : أي استعملت السواك « تنخل » ماض مبنى للمجهول ، ومعناه اختير « إسحل » بكسر الهمزة والحاء المهملة بينهما سين مهملة ساكنة ــ شجر دقيق الأغصان

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه « هى » فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، والتقدير إذا لم تستك « لم » حرف نفى وجزم وقلب ، مبنى على السكون لا محلّ له من الإعراب « تستك » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى سعاد ، والجملة من الفعل وفاعله لامحل لها من الإعراب مفسرة «بعود» جار ومجرور متعلق بتستك ، وعود مضاف ، و «أراكة» مضاف إليه ، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة « تنخل » فعل ماض مبنى للمجهول ، مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب « فاستاكت به » الفاء حرف عطف ، استاك : فعل ماض مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، والتاء علامة التأنيث ، وفاعله ضمير مستتر تقديره هى يعود إلى سعاد « به » جار ومجرور متعلق باستاك « عود » نائب فاعل لتنخل ، مرفوع بالضمة الظاهرة وعود مضاف و « إسحل » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، وجملة الفعل الذى هو تنخل ونائب فاعله جواب إذا لامحل لها من الإعراب ، وتقدير البيت : إذا لم تستك بعود أراكة تنخل عود إسحل فاستاكت به

الشاهد فيه : قوله « تنخل فاستاكت به عود إسحل » فقد تقدّم فى هذه العبارة عاملان ــ أوّلهما قوله « تنخل » وثانيهما قوله « فاستاكت » ــ وتأخر عنهما معمول ــ وهو قوله « عود إسحل » وكل واحد من هذين العاملين يطلب هذا المعمول من حيث المعنى ليعمل فيه ؛ أما الأوّل فيطلبه ليكون نائب فاعل له ، وأما الثانى فيطلبه ليتعدّى إليه بحرف الجر الذى هو الباء ، وقد أعمل الشاعر العامل الأوّل الذى هو تنخل فى لفظ المعمول المتأخر الذى هو عود إسحل ؛ ولهذا رفعه على أنه نائب فاعل له ، ثم أضمر ضمير هـذا المعمول مع العامل الثانى ، ولو أنه أعمل الثانى لقال : تنخل فاستاكت بعود إسحل ؛ على أن يكون فى تنخل ضمير مستتر تقديره هو يعود إلى عود إسحل المتأخر ؛ لما عرفت فى عدّة مواطن أهمها فى شرح الشاهد (٣٨١) فى ص (٢٠٢)

وأنه يجوز حذفه لمفهوم قوله : « وَالْتَزِمْ مَا الْتزُمَا » ، وهذا لم يلتزم ذكره ؛ لأنه فضلة ، ومنه قوله :

٤١٩ — بِعُكَاظَ يُعْشِي النَّاظِرِيـــنَ إِذَا هُمُ لَمَحُوا شُـــعَاعُهْ

قال سيبويه(١) : « وإن قلت : ضربني وضربتهم قومك ؛ رفعت ؛ لأنك شغلت الآخر فأضمرت فيه ؛ كأنك قلت: ضربني قومك وضربتهم ، على التقديم والتأخير ، إلا أن تجعل ههنا البدل كما جعلته في الرفع ، فإن فعلت ذلك لم يكن بدّ من ضربوني ؛ لأنك تضمر فيه الجمع ؛ قال عمر بن أبي ربيعة :

إِذَا هِيَ لَمْ تَسْتَكْ بِعُودِ أَرَاكَةٍ ... ... البيت

لأنه أضمر في آخر الكلام »

وقال الأعلم : « أراد تنخل عود إسحل فاستاكت به ؛ ولو أعمل الآخر لقال : فاستاكت بعود إسحل » اه

وقال جار الله الزمخشري(٢) «وقد يعمل الأوّل ، وهو قليل ، ومنه قول عمر بن أبي ربيعة :

تُنُخِّلَ فَاسْتَاكَتْ بِهِ عُودُ إِسْحِلِ

وعليه الكوفيون » اه

٤١٩ — هذا بيت من كلمة لعاتكة بنت عبد المطلب رواها لها أبو تمام حبيب بن أوس الطائي في ديوان الحماسة(٣) ، وأوّلها قولها :

سَائِلْ بِنَا فِي قَوْمِنَا وَلْيَكْفِ مِنْ شَرٍّ سَمَاعُهْ
قَيْساً وَمَا جَمَعُوا لَنَا فِي مَجْمَعٍ بَاقٍ شَــنَاعُهْ
فِيـــهِ السَّنَوَّرُ وَالْقَنَا وَالْكَبْشُ مُلْتَمِعٌ قِنَاعُهْ
بِعُكَاظَ يُعْشِي النَّاظِرِيــــنَ إذا ... البيت، وبعده :
فِيـــهِ قَتَلْنَا مَالِكاً قَسْراً وَأَسْـــلَمَهُ رَعَاعُهْ
وَمُجَـــدَّلاً غَادَرْنَهُ بِالْقَاعِ تَنْهَسُهُ ضِبَاعُهْ

(١) انظر الكتاب (١ — ٤٠)
(٢) انظر المفصل (١ — ٥٦)
(٣) انظر شرح التبريزي (٢ ـ ٢٥٦) .

... ...

اللغة : « سائل بنا » تريد اسأل عنا ، وسأل يتعدّى بعن ، ويتعدى بالباء ، كما فى قوله جلّ شأنه : (فَاسْئَلْ بِهِ خَبِيرًا) وكما فى قوله تعالى : (سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ) وكما فى قول الشاعر :

فَإِنْ تَسْأَلُونِي بِالنِّسَاءِ فَإِنَّنِي خَبِيرٌ بِأَحْوَالِ النِّسَاءِ طَبِيبُ

وقولها « وليكف من شرّ سماعه » إشارة إلى مثل من أمثال العرب ، وهو قولهم : حسبك من شرّ سماعه ؛ ومعناه اكتف من الشرّ بسماعه ولا تعاينه ؛ ويجوز أن يكون المعنى يكفيك لكى تنسب إلى الشرّ وتتهم به سماعه وإن لم تقدم عليه ؛ قال أبو عبيد : أخبرنى هشام بن الكلبى أن المثل لأم الربيع بن زياد العبسى ، وذلك أن ابنها الربيع كان أخذ من قيس بن زهير بن جذيمة درعا ، فعرض قيس لأم الربيع وهى على راحلتها فى مسير لها فأراد أن يذهب بها ليرتهنها بالدرع ؛ فقالت له : أين عزب عنك عقلك ياقيس ؟ أترى بنى زياد مصالحيك وقد ذهبت بأمهم يمينا وشمالا وقال الناس ما قالوا وشاءوا ، وإن حسبك من شرّ سماعه ، فذهبت كلمتها مثلا ، يضرب عند العار والمقالة السيئة وما يخشى من عواقبها . وأمّ الربيع — فيما قال المفضل — هى فاطمة بنت الخرشب الأنمارية ، من بنى أنمار بن بغيض ، وانظر شرح الشاهد رقم (٤٣) فى (ج ١ ص ٨١ من هذا الكتاب) تريد : عاتكة فى بيتها يكفى من الشرّ أن يتحدّث به الناس وإن لم تكن له حقيقة ؛ فان كانت له حقيقة فهو أشنع ؛ وقولها « قيسا وما جمعوا لنا » فان انتصاب قيس بفعل مضمر يدلّ عليه المذكور فى البيت السابق ، كأنها قالت : سائل قيسا عنا والجيش الذى جمعوه لنا يخبرك ببلائنا يوم الفخار « شناعه » الشناع والشناعة : القبح والعيب « السنور » : الدرع ، ويقال : الدروع ، ويقال : جملة السلاح «والكبش ملتمع قناعه» تروى هذه العبارة بنصب ملتمع وبرفعه ، فأما من روى بنصب ملتمع فقد جعله حالا من الكبش ، وعطف الكبش على السنور ، وأما من روى برفع ملتمع فقد جعل الكبش مبتدأ وأخبر عنه بملتمع ، وموضع الجملة نصب على الحال ، والملتمع من لمع إذا برق ، وقد سميت البيضة بيضة الحديد يلمع للمعانها ، وفى المثل : أكذب من يلمع ؛ قيل : هو السراب ، وقيل : هو البرق الذى لا يمطر سحابه « بعكاظ » عكاظ — بزنة غراب — موضع كانت فيه سوق مشهورة يجتمع فيها العرب للتجارة والمفاخرة «يعشى» بضم ياء المضارعة — مضارع أعشاه إذا أصابه بالعشى ، والعشى أصله ضعف البصر ليلا ، والمراد هنا ضعف البصر مطلقا ، والضمير فى « شعاعه » يجوز أن يكون عائدا إلى عكاظ لأنه موضع الشعاع ، ويجوز أن يعود إلى القناع لأن اللمعان منه « فيه قتلنا مالكا » الضمير من « فيه » يجوز أن يعود إلى المجمع ، ويجوز أن يعود إلى عكاظ ، والرعاع : سفلة الناس وسقاطهم ، وقال الخليل : الرعاعة : الرجل الذى

... ...

لا فؤاد له ، ومنه رعاع الناس ، وقيل : لا واحد له من لفظه ، تريد أن جند مالك لم يكن صمما فأسلموه ، تعنى أن المحافظة والصبر على حرّ القتال إنما يكون للصميم الصرحاء ، فأما الموالى والأخلاط فلا حفاظ لهم « ومجدلا » منصوب بفعل مضمر يفسره مابعده ، كأنها قالت : وغادرن مجدلا ، والضمير للخيل ، والمجدل : المرمى على الجدالة ، وهى الأرض ، والنهش : انتزاع اللحم عند العضّ ، والضمير فى « ضباعه » يعود إلى القاع

الإعراب : « بعكاظ » الباء حرف جر ، عكاظ : مجرور بالباء ، وعلامة جرّه الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف للعلمية والتأنيث ، والجار والمجرور يتعلق بقولها « جمعوا » فى البيت الثانى من الأبيات التى ذكرناها ، ويجوز أن يتعلق بقولها ملتمع فى البيت الثالث «يعشى» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدّرة على الياء منع من ظهورها الثقل « الناظرين» مفعول به ليعشى ، منصوب بالياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها لأنه جمع مذكر سالم ، والنون عوض عن التنوين فى الاسم المفرد « إذا » ظرف زمان تضمن معنى الشرط مبنى على السكون فى محل نصب « لمحوا » فعل ماض ، مبنى على فتح مقدّر على آخره منع من ظهوره حركة المناسبة ، وواو الجماعة فاعل ، مبنى على السكون فى محل رفع « شعاعه » شعاع : فاعل يعشى ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، والضمير مضاف إليه ، وجملة «لمحوا» من الفعل وفاعله فى محل جر بإضافة إذا إليها وجواب إذا محذوف يدل عليه سابق الكلام ، وتقدير الكلام : إذا لمح الناظرون شعاعه يعشيهم

الشاهد فيه : قولها « يعشى الناظرين ... لمحوا شعاعه » فقد تقدّم فى هذه العبارة عاملان ــ أوّلهما قولها « يعشى » وثانيهما قولها « لمحوا » وتأخرعنهما معمول واحد ــ وهوقولها «شعاعه» وكل واحد من هذين العاملين المتقدّمين يطلب هذا المعمول المتأخر من حيث المعنى ؛ فأما الأوّل فيطلبه على أن يكون فاعلا له ، وأما الثانى فيطلبه على أن يكون مفعولا به له ؛ وقد أعمل الشاعر العامل الأوّل فى لفظ المعمول المتأخر ، فكان ينبغى أن يذكر مع العامل الثانى ضميره وإن يكن منصوبا ؛ لكنه لم يذكره ، ولو ذكره لقال : يعشى الناظرين إذا هم لمحوه شعاعه ، وقد اختلف العلماء فى حذف الضمير والحالة هذه ، نعنى فى حالة إعمال العامل الأوّل فى لفظ المعمول المتأخر ، والعامل الثانى يطلب فضلة ــ فذهب قوم إلى أن حذف الضمير جائز فى غير ضرورة ولا شذوذ ؛ استنادا إلى أنه فضلة ، والفضلة لا يجب ذكرها ؛ وذهب الجمهور إلى أنه يجب ذكره ولا يجوز حذفه إلا لضرورة شعرية ؛ استنادا إلى أن ذكره لا يترتب عليه محذور الإضمار قبل الذكر ، ولأن فى حذفه تهيئة العامل للعمل ثم قطعه عنه من غير علة ولا سبب موجب ، وانظر شرح الشاهد رقم (٣٨١) فى ص (٢٠٢ من هذا الجزء) وشرح الشاهد رقم (٤١٢) فى ص (٣١٤ من هذا الجزء أيضا) ؛ وعلى الأوّل يكون حذف الضمير فى هذا البيت جاريا على الأمر الجائز

وخَصَّ بعضهم حذفه بالضرورة كالبيت ؛ لأن فى حــذفه تَهْيِئَةَ العامل للعمل وقَطْعَه عنه لغير معارض .

الثانى : كلامه هنا مخالف للتسهيل من وجهين : (الأول) جَزْمه بحذف الفضلة من الأول المهمل ، (والثانى) جَزْمه بتأخير الخبر ، ولم يجزم بهما فى التسهيل ، بل أجاز التقديم .

الثالث : يُشْتَرَطُ لحذف الفضلة من الأول المهمل أَمْنُ اللبس ؛ فإن خِيفَ اللبسُ وجب التأخير ، نحو ، اسْتَعَنْتُ واسْتعَانَ عَلَيَّ زَيْدٌ ؛ لأنه مع الحذف لا يعلم هل المحذوف مستعان به أو عليه .

الرابع : قوله « غَيْرَ خَبَرْ » يوهم أن ضمير المتنازع فيه إذا كان المفعولَ الأول فى باب ظَنَّ يجب حذفه ، وليس كذلك ، بل لافرق بين المفعولين فى امتناع الحذف ولزوم التأخير ، نحو : ظَنَنْتُ مُنْطَلِقَةً وَظَنَّتْنِي مُنْطَلِقاً هِنْدٌ إِيَّاهَا ، فإِيَّاها : مفعول أول لظننت ، ولا يجوز تقديمه ، وفى حذفه ما سبق ، ولذلك قال الشارح : لَوْ قال بدله :

وَاحْذِفْهُ إِنْ لَمْ يَكُ مَفْعُولَ حَسِبْ ... وَإِنْ يَكُنْ ذَاكَ فَأَخِّرْهُ تُصِبْ

لَخَلَصَ من ذلك التوهم .

لــكن قال المرادى : قوله « مفعول حسب » يوهم أن غير مفعول حسب يجب حذفه

الذى لامانع من القياس عليه ، وعلى الثانى يكون حذفه فى هذا البيت للضرورة التى ألجأت الشاعر إليه ، وهى قصد إقامة الوزن

فإن قلت : فإنا قد التزمنا حذف معمول العامل الأوّل إذا كان فضلة وقد أعملنا العامل الثانى أفليس فى ذلك تهيئة العامل أيضا للعمل وقطعه عنه؟

قلت : فرق بين الحالين واضح ، وذلك أن فى ذكر ضمير المعمول مع العامل الأوّل الإضمار قبل الذكر ، وهو ممـا لا يجوز ؛ فهـذا معارض أوجب قطع العامل عن العمل ، ولولا أننا لا نجيز حذف الفاعل لـكنا بصدد أن نمنع ذكر الضمير مع العامل الأوّل مطلقا ؛ ألا ترى أن الـكوفيين لما جاز عندهم حذف العامل أبوا أن يذكر مع العامل الأوّل ضمير المعمول المتأخر فى كل حال ؟ ! على أن من العلماء من حدّد تهيئة العامل للعمل بأنها إيلاء العامل ماهومعمول له فى المعنى ؛ وحينئذ يكون فى إعمال الثانى مندوحة عن حذف ضمير المعمول من العامل الأوّل ؛ لأن العامل الأوّل لم يهيأ للعمل ؛ إذ هو منفصل عما هو عامل فيه معنى بالعامل الثانى ؛ فافهم ذلك ولا تهمله

و إن كان خبرا ، وليس كذلك ؛ لأن خبر كان لايحذف أيضاً ، بل يؤخر كمفعول حسب ، نحو : زَيْدٌ كَانَ وَكُنْتُ قَائِمًا إِيَّاهُ ، وهذا مُنْدَرِج تحت قول المصنف : « غَيْرَ خَبَرْ » ، ولو قال :

بَلْ حَذْفُهُ إِنْ كَانَ فَضْلَةً حُتِمْ وَغَيْرُهَا تَأْخِيرُهُ قَدِ الْتُزِمْ

لأجاد .

قلت : وعلى هذا أيضاً من المؤاخذة ما على بيت الأصل من عدم اشتراطه أَمْنَ اللبس ، كما أسلفته ، فكان الأحسن أن يقول :

وَاحْذِفْهُ لاَ إِنْ خِيفَ لَبْسٌ أَوْ يُرَى لِعُمْدَةٍ فجِيءْ بِهِ مُوَخَّرَا

الخامس : قاس المازنى وجماعة المتعدِّىَ إلى ثلاثة على المتعدى إلى اثنين ، وعليه مشى فى التسهيل ؛ فتقول على هذا عند إعمال الأول : أَعْلَمَنِي وَأَعْلَمْتُهُ إيَّاه إِيَّاهُ زَيْدٌ عَمْراً قَائِمًا ، ويختار إعمال الثانى ، نحو : أَعْلَمَنِي وَأَعْلَمْتُ زَيْداً عَمْراً قَائِمًا إِيَّاهُ إِيَّاهُ ، وأَعْلَمْتُ وَأَعْلَمَنِي زَيْدٌ عَمْراً قَائِمًا إياهُ إِيَّاهُ .

(وَأَظْهِرِ انْ يَكُنْ ضَمِيرٌ خَبَرَا) أى : فى الأصل (لِغَيْرِ ما يُطَابِقُ الْمُفَسِّرَا) أى : فى الإفراد والتذكير وفروعهما ؛ لتعذر الحذف بكونه عمدة والإضمار بعدم المطابقة ، فتعين الإظهار ، وتخرج المسألة من هذا الباب (نَحْوُ أَظُنُّ وَيَظُنَّانِي أَخَا * زَيْداً وَعَمْراً أَخَوَيْنِ فِى الرَّخَا) على إعمال الأول ، فَزَيْداً وعمراً أخوين : مَفْعُولاَ أظنّ ، وأَخَا : ثانى مفعولى يَظُنَّانى، وجيء به مظهراً لتعذر إضماره ؛ لأنه لو أضمر فإما أن يُضْمَرَ مفرداً مراعاةً للمخبر عنه فى الأصل وهو الياء من يظنانى ؛ فيخالف مفسره ــ وهو أخوين ــ فى التثنية ، وإما أن يُثَنَّى مراعاةً للمفسر ؛ فيخالف المخبر عنه ، وكلاهما ممتنع عند البصريين ، وكذا الحكم لو أعملت الثانى ، نحو: يَظُنَّانِي وَأَظُنُّ الزَّيْدَيْنَ أَخَوَيْنِ أَخَا ، وأجاز الكوفيون الإضمار على وَفْقِ المخبر عنه ، نحو: أَظُنُّ وَيَظُنَّانِي إِيَّاهُ الزَّيْدَيْنِ أَخَوَيْنِ ، عند إعمال الأول و إهمال الثانى، وأجازوا أيضاً الحذف،

نحو : أَظُنُّ وَيَظُنَّانِي الزَّيْدَيْنِ أَخَوَيْنِ[١] .

(تنبيه) : وَجْه كون هذه المسألة من هذا الباب هو أن الأصل : أظن و يظننى الزيدين أخوين ، فتنازع العاملان « الزيدين » ؛ فالأول يطلبه مفعولا ، والثانى يطلبه فاعلا ، فأعملنا الأول ؛ فنصبنا به الاسمين ، وأضمرنا فى الثانى ضمير الزيدين ، وهو الألف ، و بقى علينا المفعول الثانى يحتاج إلى إضماره ؛ فرأيناه متعذرًا لما مرّ ، فعدلنا به إلى الإظهار ، وقلنا « أَخًا » فوافق المخبر عنه ، ولم تضرّه مخالفته لأخوين ؛ لأنه اسم ظاهر لايحتاج إلى ما يفسره .

(خاتمة) : لايتأتى التنازع فى التمييز ، وكذا الحال[٢] ، خلافًا لابن معطى[٣] ، وكذا

---

(١) قال ابن مالك فى كتابه الكافية الشافية الذى اختصر منه الألفية ، مانصه :

وَأَظْهِرِ انْ يَكُنْ ضَمِيرٌ خَبَرَا ... لِغَيْرِ مَا يُطَابِقُ الْمُفَسِّرَا
نَحْوُ أَظُنُّ وَيَظُنَّانِي أَخَا ... زَيْداً وَعَمْراً أَخَوَيْنِ فِي الرَّخَا
وَالْحَذْفُ وَالْإِضْمَارُ غَيْرُ مُمْتَنِعْ ... فِى الْمَذْهَبِ الْكُوفِيِّ فَاسْمَعْ وَأَطِعْ
لَـكِنْ بِذِى الْإِضْمَارِ طَابِقْ مُخْبِرَا ... عَنْهُ مُخَالِفاً لِمَا قَدْ فَسَّرَا

وقال فى شرح هذا الكلام : «والإشارة بقولى : وأظهر إن يكن ضمير خبرا لغير مايطابق المفسرا ؛ إلى نحو : ظننت وظنانى عالما الزيدين عالمين ؛ فإن الزيدين وعالمين مفعولا ظننت ، وعالما ثانى مفعولى ظنانى ، وهو والياء مبتدأ وخبر فى الأصل ؛ وعدل إلى إظهار عالم لأنه لو أضمر فإما أن يجعل مطابقا للمفسر ، وهو ثانى مفعولى ظننت ، أو لأول مفعولى ظنانى ، وهو الياء ، وكلاهما عند البصريين غيرجائز : أما الأوّل فإن فيه إخبارا عن مفرد بمثنى ، وأما الثانى فلأن فيه إعادة ضمير مفرد على مثنى ، وأجاز الكوفيون فى مثل هذا الإضمار مراعى به جانب المخبر عنه ، فيقولون : ظننت وظنانى إياه الزيدين عالمين ، وأجازوا أيضا ظننت وظنانى الزيدين عالمين ، بالحذف» اهـ كلامه

(٢) إنما لم يجز التنازع فى التمييز والحال لأن التنازع فيهما يؤدّى إلى فوات شرطهما ، ألست ترى أن الحال والتمييز يجب فى كل منهما أن يكون نكرة ، والتنازع يقتضى أن يضمر ضمير المعمول المتنازع فيه مع العامل المهمل ؛ وكيف يكون واحد من الحال والتمييز ضميرا ؟

(٣) إنما خالف ابن معط فى الحال فقال : إذا أعملت العامل الثانى على ماهو الراجح حذفت من العامل الأوّل فقلت : زرنى أزرك راغبا ؛ و إن أعملت العامل الأوّل جئت بمجرور بى فقلت : زرنى أزرك فى هذه الحالة راغبا ؛ وهذا كلام لايقضى العجب منه ؛ لأنا لم نضمر مع العامل المهمل

نحو مَا قَامَ وَقَعَدَ إِلاَّ زَيْدٌ ، وما ورد مما ظاهره جواز ذلك مؤول ، ويجوز فيما عدا ذلك من المعمولات(١) ؛ والله تعالى أعلم .

على ماهو قاعدة هذا الباب ؛ وإنما جئنا بمعمول لفظى آخر للعامل الذى زعمنا إهماله ، وهذا غير مانحن فيه ، ونحن لانخالف فى أنه يجوز لك مثل ذلك .

(١) أجمعوا على جواز التنازع فى المفعول فيه ؛ تقول : صمت وسرته اليوم ؛ على تقدير إعمال الأوّل ، وتقول : صمت وسرت اليوم ، على تقدير إعمال الثانى ، وتحذف من الأوّل ؛ فإذا أردت تقديره جئت باسم مقترن بفى ؛ لأن الظرف منصوب على تقدير فى ؛ واختلفوا فى المفعول لأجله ؛ فزعم بعضهم أنه يجوز التنازع فيه ، ومال إليه العلامة الصبان ، وليس ماذهب إليه سديدا ؛ لأن تجويزهم التنازع فى المفعول فيه مبنى على توسعهم فى الظروف مالايتوسعون فى غيرها ؛ والله أعلم .

المفعول المطلق

زاد فى شرح الكافية فى الترجمة « وهو المصدر » ، وذلك تفسير للشىء بما هو أعم منه مطلقا ؛ كتفسير الإنسان بأنه الحيوان ؛ إذ المصدر أعَمُّ مطلقا من المفعول المطلق ؛ لأن المصدر يكون مفعولا مطلقاً ، وفاعلا ، ومفعولا به ، وغير ذلك ، والمفعول المطلق لا يكون إلا مصدرًا؛ نظرًا إلى أن ما يقوم مقامه مما يدلّ عليه خَلَفٌ عنه فى ذلك وأنه الأصل .

واعلم أن المفاعيل خمسة : مفعول به ، وقد تقدم فى باب تعدى الفعل ولزومه ، ومفعول مطلق ، ومفعول له ، ومفعول فيه ، ومفعول معه .

وهذا أول الكلام على هذه الأربعة :

فالمفعول المطلق « ما لَيْسَ خبرًا من مَصْدَرٍ مفيد توكيد عامله ، أو بيان نَوْعه ، أو عدده » .

ف «ما ليس خبرًا» مُخْرِجٌ لنحو المصدر المبيِّن للنوع فى قولك : ضَرْبُكَ ضَرْبٌ أَلِيمٌ .

و « من مصدر » مخرج لنحو الحال المؤكدة ، نحو « وَلَّى مُدْبِرًا » .

و « مفيد توكيد عامله ــ إلى آخره » مُخْرِجٌ لنحو المصدر المؤكد فى قولك : أَمْرُكَ سَيْرٌ سَيْرٌ ، ولِلْمَسُوق مع عامله لغير المعانى الثلاثة ، نحو : عَرَفْتُ قِيامَكَ ، ومُدْخِل لأنواع المفعول المطلق : ما كان منها منصوبا لكونه فضلة ، نحو : ضَرَبْتُ ضَرْبًا ، أو ضَرْبًا شَدِيداً ، أو ضَرْبَتَيْنِ ، أو مرفوعا لكونه نائباً عن الفاعل ، نحو : غُضِبَ غَضَبٌ شَدِيدٌ .

وإنما سمى مفعولا مطلقاً لأن حمل المفعول عليه لا يُحْوِج إلى صلة ؛ لأنه مفعول الفاعل حقيقة ، بخلاف سائر المفعولات ، فإنها ليست بمفعول الفاعل ، وتسمية كل منها مفعولا إنما هو باعتبار إلْصاق الفعل به ، أو وقوعه لأجله ، أوفيه ، أومعه ؛ فلذلك احتاجت فى حمل المفعول عليها إلى التقييد بحرف الجر ، بخلافه ، وبهذا استحق أن يقدم عليها فى الوضع ، وتقديمُ المفعولِ به لم يكن على سبيل القصد ، بل على سبيل الاستطراد والتبعية .

ولما كان المفعول المطلق هو المصدر مع ضميمة شيء آخر كما عرفت بَدَأَ بتعريف المصدر؛ لأن معرفة المركب موقوفة على معرفة أجزائه؛ فقال: (الْمَصْدَرُ: اسْمُ مَا سِوَى الزَّمَانِ مِنْ * مَدْلُولَيِ الْفِعْلِ) أي: اسم الْحَدَث؛ لأن الفعل يدلّ على الحدث والزمان؛ فما سوى الزمان من المدلولين هو الحدث (كَأَمْنٍ مِنْ) مدلولي (أَمِنْ) وَضَرْبٍ من مدلولي ضَرَبَ.

(بِمِثْلِهِ) ولو معنًى دون لفظ (أَوْ فِعْلٍ أَوْ وَصْفٍ نُصِبْ) نحو: «فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءً مَوْفُوراً» ويُعْجِبُنِي إِيمَانُكَ تَصْدِيقاً «وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيماً» «وَالذَّارِيَاتِ ذَرْوًا».

(وَكَوْنُهُ) أي: المصدر (أَصْلاً) في الاشتقاق (لِهٰذَيْنِ) أي: للفعل والوصف (انْتُخِبْ) أي: اختير، وهو مذهب البصريين[1]، وخالف بعضهم؛ فجعل الوصف مشتقا

---

(١) ذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتق من الفعل وفرع عليه، نحو ضرب ضربا وقام قياما؛ وذهب البصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إن المصدر مشتق من الفعل لأن المصدر يصح لصحة الفعل ويعتلّ لاعتلاله؛ ألا ترى أنك تقول: قاوم قواما؛ فيصح المصدر لصحة الفعل، وتقول: قام قياما؛ فيعتلّ لاعتلاله؛ فلما صحّ لصحته واعتلّ لاعتلاله دلّ على أنه فرع عليه.

ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أن المصدر فرع على الفعل أن الفعل يعمل في المصدر؛ ألا ترى أنك تقول: ضربت ضربا؛ فتنصب ضربا بضربت، فوجب أن يكون فرعا له؛ لأن رتبة العامل قبل رتبة المعمول؛ فوجب أن يكون المصدر فرعا على الفعل.

ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أن المصدر فرع على الفعل أن المصدر يذكر تأكيدا للفعل، ولا شك أن رتبة المؤكد قبل رتبة المؤكد؛ فدلّ على أن الفعل أصل والمصدر فرع.

والذي يؤيد ذلك أنا نجد أفعالا ولا مصادر لها خصوصا على أصلكم، وهي نعم وبئس وعسى وليس وفعل التعجب وحبذا؛ فلو لم يكن المصدر فرعا لا أصلا لما خلا عن هذه الأفعال؛ لاستحالة وجود الفرع من غير أصل.

ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أن المصدر فرع على الفعل أن المصدر لا يتصور معناه مالم يكن فعل فاعل، والفاعل وضع له فَعَلَ وَيَفْعَلُ؛ فينبغي أن يكون الفعل الذي يعرف به المصدر أصلا للمصدر.

قالوا: ولا يجوز أن يقال: إن المصدر إنما سمي مصدرا لصدور الفعل عنه، كما قالوا للموضع

... ...

الذى تصدر عنه الإبل : مصدر ؛ لصدورها عنه ؛ لأنا نقول : لانسلم ، بل سمى مصدرا لأنه مصدور عن الفعل ، كما قالوا : مركب فاره ، ومشرب عذب ؛ أى مركوب فاره ومشروب عذب ؛ والمراد به المفعول لا الموضع ؛ فلا تمسك لكم بتسميته مصدرا .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن المصدر أصل للفعل أن المصدر يدلّ على زمان مطلق ، والفعل يدلّ على زمان معين ؛ فكما أن المطلق أصل للمقيد ؛ فكذلك المصدر أصل للفعل ؛ وبيان ذلك أنهم لما أرادوا استعمال المصدر وجدوه يشترك فى الأزمنة كلها ، لا اختصاص له بزمان دون زمان ؛ فلما لم يتعين لهم زمان حدوثه لعدم اختصاصه اشتقوا له من لفظه أمثلة تدلّ على تعين الأزمنة ؛ ولهذا كانت الأفعال ثلاثة : ماض ، وحاضر ، ومستقبل ؛ لأن الأزمنة ثلاثة ؛ ليختص كل فعل منها بزمن من الأزمنة الثلاثة ؛ فدلّ على أن المصدر أصل للفعل .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر هو الأصل أن المصدر اسم ، والاسم يقوم بنفسه ويستغنى عن الفعل ، وأما الفعل فإنه لايقوم بنفسه ويفتقر إلى الاسم ، وما يستغنى بنفسه ولا يفتقر إلى غيره أولى بأن يكون أصلا مما لايقوم بنفسه ويفتقر إلى غيره .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر هو الأصل أن الفعل بصيغته يدلّ على شيئين : الحدث ، والزمان المحصل ، والمصدر يدلّ بصيغته على شىء واحد ، وهو الحدث ، وكما أن الواحد أصل الاثنين فكذلك المصدر أصل الفعل .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر هو الأصل أن المصدر له مثال واحد نحو الضرب والقتل ، والفعل له أمثلة مختلفة ، كما أن الذهب نوع واحد وما يوجد منه أنواع وصور مختلفة .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر هو الأصل أن الفعل بصيغته يدلّ على مايدلّ عليه المصدر ، والمصدر لايدل على مايدل عليه الفعل ؛ ألا ترى أن ضرب يدل على مايدل عليه الضرب ، والضرب لايدل على مايدل عليه ضرب ؛ وإذا كان كذلك دل على أن المصدر أصل والفعل فرع ؛ لأن الفرع لابدّ أن يكون فيه الأصل ، وصار هذا كما تقول فى الآنية المصوغة من الفضة ؛ فإنها تدل على الفضة والفضة لاتدل على الآنية ، وكما أن الآنية المصوغة من الفضة فرع عليها ومأخوذة منها فكذلك ههنا الفعل فرع على المصدر ومأخوذ منه .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر ليس مشتقا من الفعل أنه لو كان مشتقا من الفعل لكان يجب أن يجرى على سنن واحد فى القياس ولم يختلف ، كما لم يختلف أسماء الفاعلين

... ...

والمفعولين ؛ فلما اختلف المصدر اختلاف الأجناس كالرجل والثوب والتراب والماء والزيت وسائر الأجناس دلّ على أنه غير مشتق من الفعل .

ومنهم من تمسك بأن قال : لو كان المصدر مشتقا من الفعل لوجب أن يدل على مافى الفعل من الحدث والزمان ، وعلى معنى ثالث ، كما دلت أسماء الفاعلين والمفعولين على الحدث وذات الفعل والمفعول به ، فلما لم يكن المصدر كذلك دل على أنه ليس مشتقا من الفعل .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر ليس مشتقا من الفعل قولهم : أكرم إكراما ؛ بإثبات الهمزة ، ولو كان مشتقا من الفعل لوجب أن تحذف منه الهمزة كما حذفت من اسم الفاعل والمفعول ، نحو مكرم ومكرم ، لما كانا مشتقين منه ؛ فلما لم تحذف ههنا كما حذفت مما هو مشتق منه دل على أنه ليس بمشتق منه .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر هو الأصل تسميته مصدرا ؛ فإن المصدر هو الموضع الذى يصدر عنه ، ولهذا قيل للموضع الذى تصدر عنه الإبل : مصدر ، فلما سمى مصدرا دلّ على أن الفعل قد صدر عنه ؛ وهذا دليل لابأس به فى المسألة ، وما اعترض به الكوفيون عليه فى دليلهم فسنذكر فساده فى الجواب عن كلماتهم فى موضعه من هذا البحث إن شاء الله .

أما الجواب عن كلمات الكوفيين :

أما قولهم « إن المصدر يصح لصحة الفعل ويعتلّ لاعتلاله » قلنا : الجواب عن هذا من ثلاثة أوجه : (الوجه الأوّل) أن المصدر الذى لاعلة فيه ولا زيادة لايأتى إلا صحيحا ، نحو ضربته ضربا ، وما أشبه ذلك ؛ وإنما يأتى معتلا ما كانت فيه الزيادة ، والكلام إنما وقع فى أصول المصادر لافى فروعها (الثانى) أنا نقول : إنما صح لصحته واعتل لاعتلاله طلبا للتشاكل ، وذلك لايدل على الأصالة والفرعية ، وصار هذا كما قالوا : يعد ، والأصل فيه يوعد ؛ فحذفوا الواو لوقوعها بين ياء وكسرة ، وقالوا : أعد ، ونعد ، وتعد ، والأصل فيها أوعد ونوعد وتوعد ، فحذفوا الواو وإن لم تقع بين ياء وكسرة حملا على يعد ، ولا يدل ذلك على أنها مشتقة من يعد ، وكذلك قالوا : أكرم ، والأصل فيه أأكرم ، فحذفوا إحدى الهمزتين استثقالا لاجتماعهما ، وقالوا : نكرم وتكرم ويكرم ، والأصل فيها نؤكرم وتؤكرم ويؤكرم ، كما قال الشاعر :

* فَإِنَّهُ أَهْلٌ لِأَنْ يُؤَكْرَمَا *

فحذفوا الهمزة وإن لم يجتمع فيه همزتان حملا على أكرم ليجرى الباب على سنن واحد، ولا يدل ذلك على أنها مشتقة من أكرم ، فكذا هنا (والثالث) أنا نقول : يجوز أن يكون المصدر أصلا ويحمل على الفعل الذى هو فرع ، كما بنينا الفعل المضارع فى فعل جماعة النسوة نحو يضربن ،

... ...

حملا على ضربن ، وهو فرع ؛ لأن الفعل المستقبل قبل الماضى [1] ، وكما قال الفراء : إنما بنى الفعل الماضى على الفتح فى فعل الواحد لأنه يفتح فى الاثنين ، ولا شك أن الواحد أصل للاثنين ، فإذا جاز لكم أن تحملوا الأصل على الفرع هناك جاز لنا أن نحمل الأصل على الفرع ههنا .

وأما قولهم « إن الفعل يعمل فى المصدر فيجب أن يكون أصلا » قلنا : كونه عاملا فيه لايدلّ على أنه أصل له ، وذلك من وجهين : (أحدهما) أنا أجمعنا على أن الحروف والأفعال تعمل فى الأسماء ، ولا خلاف أن الحروف والأفعال ليست أصلا للأسماء ، فكذلك ههنا (الثانى) أن معنى قولنا ضرب ضربا : أى أوقع ضربا ، كقولك : ضرب زيدا ؛ فى كونهما مفعولين ، وإذا كان المعنى أوقع ضربا فلا شك أن الضرب معقول قبل إيقاعه مقصود إليه ؛ ولهذا يصح أن يؤمر به فيقال : اضرب ، وما أشبه ذلك ؛ فإذا ثبت أنه معقول قبل إيقاعك معلوم قبل فعلك دلّ على أنه قبل الفعل .

وأما قولهم « إن المصدر يذكر تأكيدا للفعل ، ورتبة المؤكد قبل رتبة المؤكد » قلنا : وهذا أيضا لايدلّ على الأصالة والفرعية ، ألا ترى أنك إذا قلت : جاءنى زيد زيد ، ورأيت زيدا زيدا ، ومررت بزيد زيد ؛ فإن زيدا الثانى يكون توكيدا للأول فى هذه المواضع كلها وليس مشتقا من الأوّل ولا فرعا عليه ؛ فكذلك ههنا .

وأما قولهم « إنا نجد أفعالا ولا مصادر لها » قلنا : خلو تلك الأفعال التى ذكرتموها عن استعمال المصدر لايخرجه ذلك عن كونه أصلا وأن الفعل فرع عليه ؛ لأنه قد يستعمل الفرع وإن لم يستعمل الأصل ، ولا يخرج الأصل بذلك عن كونه أصلا ، ولا الفرع عن كونه فرعا ؛ ألا ترى أنهم قالوا : طير عباديد : أى متفرقة ؛ فاستعملوا لفظ الجمع الذى هو فرع وإن لم يستعملوا لفظ الواحد الذى هو الأصل ، ولم يخرج بذلك الواحد عن أن يكون أصلا للجمع ، وكذلك أيضا قالوا : طير أبابيل ، قال الله تعالى : (وَأَرْسَلَ عَلَيْهِمْ طَيْراً أَبَابِيلَ) أى : جماعات فى تفرقة ، وهو جمع لا واحد له فى قول الأكثرين ، وزعم بعضهم أن واحده إبّوْل ، وزعم بعضهم أن واحده إبِّيل ، وكلاهما مخالف لقول الأكثرين ، والظاهر أنهم جعلوا واحده إبّوْلاً وَإبِّيلاً قياسا وحملا لا نقلا واستعمالا ، والخلاف إنما وقع فى استعمالهم لا فى قياس كلامهم ، ثم نقول : ماذكرتموه معارض بالمصادر التى لم تستعمل أفعالها ، نحو : ويله ، وويحه ، وويهه ، وويبه ، وويسه ، وأهلا ، وسهلا ، ومرحبا ، وسقيا ، ورعيا ، وَأفَّة ، وَتفَّة ، وتعسا ، ونكسا ، وبؤسا ،

(١) المراد أن الزمن يكون مستقبلا قبل حصوله ، ثم يكون حاضراً ساعة حصوله ، ثم يصير ماضياً بعد خروجه ؛ فالمستقبل قبل الماضى لذلك .

... ...

و بعدا ، وسحقا ، وجوعا ، ونوعا ، وجدعا ، وعقرا ، وخيبة ، ودفرا ، وتبا ، و بهرا ، قال ابن ميادة :

تَفَاقَدَ قَوْمِي إِذْ يَبِيعُونَ مُهْجَتِي بِجَارِيَةٍ ، بَهْرًا لَهُمْ بَعْدَهَا بَهْرًا !

فإن هذه كلها مصادر لم تستعمل أفعالها ؛ فإن زعمتم أن ماذكرتموه من خلوّ الفعل عن المصدر يصلح أن يكون دليلا لكون الفعل أصلا فليس بأولى مما ذكرناه من خلوّ المصدر عن الفعل فى كون المصدر أصلا ؛ فتتحقق المعارضة ؛ فيسقط الاستدلال .

وأما قولهم « إن المصدر لا يتصور مالم يكن فعل فاعل والفاعل وضع له فعل و يفعل » قلنا : هذا باطل ؛ لأن الفعل فى الحقيقة مايدل عليه المصدر ، نحو الضرب والقتل ، وما نسميه فعلا من فعل و يفعل إنما هو إخبار بوقوع ذلك الفعل فى زمان معين ، ومن المحال الإخبار بوقوع شىء قبل تسميته ؛ لأنه لو جاز أن يقال : ضرب زيد ، قبل أن يوضع الاسم للضرب لكان بمنزلة قولك : أخبرك بما لاتعرف ، وذلك محال ، والذى يدل على صحة ماذكرناه تسميته مصدرا ، وقولهم « إن المراد بالمصدر المفعول لاالموضع كقولهم : مركب فاره ومشرب عذب : أى مركوب فاره ومشروب عذب » قلنا : هذا باطل من وجهين : (أحدهما) أن الألفاظ إذا أمكن حملها على ظاهرها فلا يجوز العدول بها عنه ، والظاهر يوجب أن يكون المصدر للموضع لا للمفعول ؛ فوجب حمله عليه (الثانى) أن قولهم : مركب فاره ، ومشرب عذب ، يجوز أن يكون المراد به موضع الركوب وموضع الشرب ونسب إليه الفراهة والعذوبة للمجاورة ، كما يقال : جرى النهر ، والنهر لايجرى ، وإنما يجرى الماء فيه ، قال الله تعالى : (تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ) فأضاف الفعل إليها وإن كان الماء هو الذى يجرى فيها ، لما بينا من المجاورة ، ومنه قولهم : بلد آمن ، ومكان آمن ، فأضافوا الأمن إليه مجازا لأنه يكون فيه ، قال الله تعالى : (وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هٰذَا الْبَلَدَ آمِنًا) وقال تعالى : (أَوَ لَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا آمِنًا) فأضاف الأمن إليه لأنه يكون فيه ، ومنه قوله تعالى : (بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ) فأضاف المكر إلى الليل والنهار لأنه يقع فيهما ، ومنه قولهم : ليل نائم ، فأضافوا النوم إلى الليل لكونه فيه ، قال الشاعر :

لَقَدْ لُمْتِنَا يَا أُمَّ غَيْلَانَ فِى السُّرَى وَنِمْتِ وَمَا لَيْلُ الْمَطِىِّ بِنَائِمِ

أى : بمنوم فيه ، ومنه قولهم : يوم فاجر ، فأضافوا الفجور إليه لأنه يقع فيه ، قال الشاعر :

وَلَمَّا رَأَيْتُ الْخَيْلَ تَتْرَى أَثَائِجًا عَلِمْتُ بِأَنَّ الْيَوْمَ أَحْمَسُ فَاجِرُ

من الفعل ؛ فهو فرع الفرع ، وذهب الكوفيون إلى أن الفعل أصل لهما ، وزعم ابن طلحة أن كلا من المصدر والفعل أصلٌ برأسه ؛ ليس أحدهما مشتقا من الآخر . والصحيح مذهب البصريين ؛ لأن من شأن الفرع أن يكون فيه ما فى الأصل وزيادة ، والفعلُ والوصفُ مع المصدر بهذه المثابة ؛ إذ المصدر إنما يدلّ على مجرد الحدث ، وكل منهما يدل على الحدث وزيادة .

(تَوْكِيداً أَوْ نَوْعًا يُبِينُ) المصدرُ المَسُوقُ مفعولاً مطلقاً (أَوْ عَدَدْ) أى : لايخرج المفعول المطلق عن أن يكون لغرض من هذه الأغراض الثلاثة ؛ فالمؤكد (كَسِرْتُ) سَيْراً ، ويسمى المبهم ، ومبين العدد ـ ويسمى المعدود ـ كَسِرْتُ (سَيْرَتَيْنِ) و « دُكَّتَا دَكَّةً وَاحِدَةً » ومبين النوع كسرت (سَيْرَ ذِى رَشَدْ) أو سَيْراً شديدا ، أو السَّيْرَ الَّذِى تَعْرِفُهُ ، ويسمى المختص ؛ هكذا فسره بعضهم ؛ والظاهر أن المعدود من قبيل المختص كما فعل فى التسهيل ، فالمفعول المطلق على قسمين : مبهم ، ومختص ، والمختص على قسمين : معدود ، وغير معدود .

(وَقَدْ يَنُوبُ عَنْهُ) أى : عن المصدر فى الانتصاب على المفعول المطلق (مَا عَلَيْهِ) أى : ماعلى المصدر (دَلْ) وذلك ستة عشر شيئا ، فينوب عن المصدر المبين [للنوع] ثلاثة عشر شيئا:

الأول : كُلِّيته (كَجِدَّ كُلَّ الْجِدِّ) ومنه « فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ » وقوله :

٤١٩ — يَظُنَّانِ كُلَّ الظَّنِّ أَنْ لَا تَلَاقِيَا

أى : مفجور فيه ، والشواهد على هذا النحو من كتاب الله تعالى وكلام العرب أكثر من أن تحصى ؛ فدل على أن المراد بقولهم : مركب فاره ، ومشرب عذب ؛ موضع الركوب وموضع الشرب ، وأضيف إليه الفراهة والعذوبة للمجاورة ، على مابينا ؛ والله تعالى أعلى وأعلم .

٤١٩ — هذا عجز بيت ، وصدره قوله :

* وَقَدْ يَجْمَعُ اللهُ الشَّتِيتَيْنِ بَعْدَمَا *

وهذا البيت لمجنون بنى عامر قيس بن الملوح المعروف بمجنون ليلى ، من قصيدة له أوّلها قوله :

تَذَكَّرْتُ لَيْلَى وَالسِّنِينَ الْخَوَالِيَا وَأَيَّامَ لَا نَخْشَى عَلَى اللَّهْوِ نَاهِيَا

... ...

وَيَوْمٍ كَظِلِّ الرُّمْحِ قَصَّرْتُ ظِلَّهُ بِلَيْلَى فَلَهَّانِي وَمَا كُنْتُ لَاهِيَا
بِثَمْدَيْنِ لَاحَتْ نَارُ لَيْلَى وَصُحْبَتِي بِذَاتِ الْغَضَى تُزْجِي الْمَطِيَّ النَّوَاجِيَا
فَقَالَ بَصِيرُ الْقَوْمِ لَمْحَةَ كَوْكَبٍ بَدَا فِي سَوَادِ اللَّيْلِ فَرْداً يَمَانِيَا
فَقُلْتُ لَهُ بَلْ نَارُ لَيْلَى تَوَقَّدَتْ بِعُلْيَا تَسَامَى ضَوْءُهَا فَبَدَا لِيَا
فَلَيْتَ رِكَابَ الْقَوْمِ لَمْ تَقْطَعِ الْغَضَى وَلَيْتَ الْغَضَى مَاشَى الرِّكَابَ لَيَالِيَا
فَيَالَيْلَ كَمْ مِنْ حَاجَةٍ لِي مُهِمَّةٍ إِذَا جِئْتُكُمْ بِاللَّيْلِ لَمْ أَدْرِ مَاهِيَا
خَلِيلَيَّ إِنْ لَا تَبْكِيَا لِيَ أَلْتَمِسْ خَلِيلاً إِذَا أَنْزَفْتُ دَمْعِي بَكَى لِيَا
فَمَا أُشْرِفُ الْأَيْفَاعَ إِلَّا صَبَابَةً وَلَا أُنْشِدُ الْأَشْعَارَ إِلَّا تَدَاوِيَا
وَقَدْ يَجْمَعُ اللهُ الشَّتِيتَيْنِ بَعْدَ مَا يَظُنَّانِ ... ... البيت ، وبعده :
لَحَى اللهُ أَقْوَامًا يَقُولُونَ : إِنَّنَا وَجَدْنَا طَوَالَ الدَّهْرِ لِلْحُبِّ شَافِيَا
وَعَهْدِي بِلَيْلَى وَهْيَ ذَاتُ مُؤَصَّدٍ تَرُدُّ عَلَيْنَا بِالْعَشِيِّ الْمَوَاشِيَا
فَشَبَّ بَنُو لَيْلَى وَشَبَّ بَنُو ابْنِهَا وَأَعْلَاقُ لَيْلَى فِي فُؤَادِي كَمَا هِيَا
إِذَا مَا جَلَسْنَا مَجْلِساً نَسْتَلِذُّهُ تَوَاشَوْا بِنَا حَتَّى أَمَلَّ مَكَانِيَا
سَقَى اللهُ جَارَاتٍ لِلَيْلَى تَبَاعَدَتْ بِهِنَّ النَّوَى حَيْثُ احْتَلَلْنَ الْمَطَالِيَا

وقد روى أبو الفرج الأصبهانى فى كتابه الأغانى (٢ ــ ٩٣ دار الكتب) بيت الشاهد والذى قبله والذى بعده للمجنون ؛ قال : « عن محمد بن حبيب قال : حدثنى بعض القشيريين عن أبيه قال : مررت بالمجنون وهو مشرف على واد فى أيام الربيع ، وذلك قبل أن يختلط ، وهو يتغنى بشعر لم أفهمه ، فصحت به : ياقيس ، أما تشغلك ليلى عن الغناء والطرب ! فتنفس تنفسا ظننت أن حيازيمه قد انقدت ، ثم قال : وما أشرف الأيفاع إلا صبابة ــ الأبيات الثلاثة »

اللغة : « الخواليا » جمع خالية ، وهى الماضية الذاهبة ، ومنهم قولهم : القرون الخالية ، وقولهم فى التاريخ : لست خلون « ناهيا » اسم فاعل من نهاه ينهاه ؛ إذا طلب منه ترك مايعمل أو ماهو عازم على عمله « ويوم كظل الرمح » يريد يوما طويلا وهو فيه ذو ضيق ، قال يزيد ابن الطثرية :

... ...

وَيَوْمٍ كَظِلِّ الرُّمْحِ قَصَّرَ طُولَهُ دَمُ الزِّقِّ عَنَّا وَاصْطِفَاقُ الْمَزَاهِرِ

« ثمدين » على صورة التثنية ـ موضع يقال له أبرق الثمدين « تزجى » تسوق « النواجيا » جمع ناجية ، وهى السريعة « تسامى ضوءها » ارتفع وعلا « بدا » ظهر « أنزفت دمعى » أنفدته « أشرف » أصعد « الأيفاع » جمع يفع ـ بفتح الياء المثناة والفاء ـ وهو ما ارتفع من الأرض ، ومثله اليفاع بزنة سحاب « صبابة » هى شدّة الوجد « الشتيتين » اللذين شتّ كل واحد منهما عن الآخر : أى بعد « يظنان كلّ الظنّ » رواه أبو الفرج الأصبهانى « يظنان جهد الظنّ » وتقول : أقسم بالله جهد القسم ، وحلف جهد اليمين ، وفى التنزيل : (وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ) « لحى الله » تقول : لحى الله هذا الرجل ، تريد لعنه ، وقوله « إننا وجدنا طوال الدهر » قد روى فى مكانه أبو الفرج « إنى وجدت طوال الدهر » وطوال الدهر : بفتح الطاء والواو ، وقريب من معنى هذا البيت قول عبد الله بن الدمينة :

وَقَدْ زَعَمُوا أَنَّ الْمُحِبَّ إِذَا دَنَا يَمَلُّ وَأَنَّ النَّأْىَ يَشْفِى مِنَ الْوَجْدِ
بِكُلٍّ تَدَاوَيْنَا فَلَمْ يُشْفَ مَا بِنَا عَلَى أَنَّ قُرْبَ الدَّارِ خَيْرٌ مِنَ الْبُعْدِ
عَلَى أَنَّ قُرْبَ الدَّارِ لَيْسَ بِنَافِعٍ إِذَا كَانَ مَنْ تَهْوَاهُ لَيْسَ بِذِى وُدِّ

« وهى ذات مؤصد » المؤصد ـ بضم الميم وفتح الهمزة والصاد مفتوحة مشدّدة ـ صدار تلبسه الجارية ، فاذا أدركت درّعت ، قال كثير عزة :

وَقَدْ دَرَّعُوهَا وَهْىَ ذَاتُ مُؤَصَّدٍ مَجُوبٍ ، وَلَمَّا تَلْبَسِ الدِّرْعَ رِيدُهَا

يريد المجنون أن عهده بها وعلمه عنها وحبه لها يرجع إلى عهد حداثتها « المواشيا » جمع ماشية وهى البهائم « فشب بنوليلى » يريد أنها كبرت وصار لها أبناء شبوا وترعرعوا وحبها لايزال كما هو.

الإعراب : « وقد » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، قد : حرف تحقيق ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يجمع » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة « الله » فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة « الشتيتين » مفعول به ، منصوب بالياء المفتوح ماقبلها المكسور مابعدها لأنه مثنى ، والنون عوض عن التنوين فى الاسم المفرد « بعد ما » بعد : ظرف زمان منصوب بيجمع ، وما : حرف مصدرى ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يظنان » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وألف الاثنين فاعل مبنى على السكون فى محل رفع « كل » مفعول مطلق ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « الظنّ » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « أن » حرف توكيد ونصب مخففة من الثقيلة ، واسمه ضمير شأن محذوف

الثانى : بَعْضِيَّته ، نحو : ضَرَبْتُهُ بَعْضَ الضربِ .

الثالث : نوعه ، نحو : رَجَعَ الْقَهْقَرَى ، وَقَعَدَ القُرْفُصَاءَ .

الرابع : صفته ، نحو : سِرْتُ أَحْسَنَ السَّيْرِ ، وأىَّ سَيْرٍ .

الخامس : هَيْئَته ، نحو : يَمُوتُ الْـكَافِرُ مِيتَةَ سُوءٍ .

السادس : مرادفه ، نحو قُمْتُ الْوُقُوفَ (وَافْرَحِ الْجَذَلْ) ، ومنه قوله :

٤٢٠ — يُعْجِبُهُ السَّخُونُ وَالْبَرُودُ وَالتَّمْرُ حُبًّا مَا لَهُ مَزِيدُ

تقديره : أنه (أى الحال والشأن) « لا » نافية للجنس ، حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب «تلاقيا» تلاق : اسم لا ، مبنى على الفتح فى محل نصب ، والألف للإطلاق ، وخبر لا محذوف ، وتقديره : لاتلاقى لهما ، والجملة من لا واسمها وخبرها فى محل رفع خبر أن المخففة من الثقيلة ، وأن المؤكدة المخففة من الثقيلة مع مادخلت عليه فى تأويل مصدر أغنى عن مفعولى يظنان ، وما المصدرية مع مادخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالإضافة إلى بعد .

الشاهد فيه : قوله « يظنان كل الظنّ » حيث نصب « كل » على أنه مفعول مطلق نائبا عن المصدر ؛ وإنما ينصب « كل » و « بعض » نيابة عن المصدر فى المفعولية المطلقة إذا أضيف كل واحد منهما إلى المصدر ، كما فى هذا البيت ، وكما فى قوله سبحانه : (فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ)

٤٢٠ — نسب العلماء هذا البيت إلى رؤبة بن العجاج ، وقد رجعت إلى ديوان رؤبة فلم أجده فى أصل الديوان ، ووجدته فى زياداته التى حدّثتك حديثها مرارا ، وقد روى قبله بيت آخر وهو قوله :

نُبِّئْتُ أَخْوَالِي بَنِي يَزِيدُ ظُلْماً عَلَيْنَا لَهُـمُ فَدِيدُ

وهذا البيت هو الشاهد رقم (٧٣) ، وقد مضى مشروحا فى باب العلم (ج ١ ص ١٢٦ من هذا الـكتاب)

اللغة : « نبئت » بتضعيف الباء وبالبناء للمجهول — معناه أعلمت وأخبرت ، مثل قول الأعشى :

وَنُبِّئْتُ قَيْسًــا وَلَمْ أَبْلُهُ كما زَعَمُوا خَيْرَ أَهْلِ الْيَمَنِ

« أخوالى » الأخوال : جمع خال ، وهو أخو الأم « يزيد » هكذا وقع فى رواية النحاة ومنهم جار الله الزمخشرى ، وقال ابن يعيش فى شرحه « صوابه تزيد — بالتاء المثناة من فوق — وهو اسم رجل تنسب إليه الثياب التزيدية » اهـ كلامه ؛ فإن كان قد ذكر هذا التصويب رجوعا إلى نسب

... ...

الشاعر فمسلم له ، وإن كان قد قاله بالقياس والظنّ فهو كلام غير مستقيم ؛ فإن العرب قد سموا يزيد ـ بالياء المثناة من تحت ـ كما سموا تزيد ـ بالتاء المثناة من فوق ـ وممن سموهم يزيد بن معاوية ابن أبى سفيان ، ويزيد بن قسم بن ربيعة ، ويزيد بن منصور الحميرى « ظلما » الظلم : وضع الشىء فى غير محله ، أو منع الحق مستحقه « فديد » الفديد ـ بفتح الفاء ـ الصياح والجلبة « السخون » بفتح السين المهملة ـ مايسخن من المرق ، وضبطه فى الديوان بضم السين ، وليس بشىء «والبرود» بفتح الباء الموحدة ـ البارد ، ويروى فى مكانه « والعصيد » بالعين والصاد المهملتين ـ وهو دقيق يلتّ بالسمن ثم يطبخ « والتمر » كذا فى رواية الشارح تبعا للنحاة ، وكذلك رواه ابن منظور ، وقد روى فى الديوان مكانه « والقز » ونظنه محرفا «حبا ماله مزيد » هكذا رواه جمهرة من النحاة ، وقال ابن منظور : « ويروى حتى ماله مزيد » اه ،وسنتعرض لهذه الرواية فى بيان الاستشهاد بالبيت .

الإعراب : « يعجبه » يعجب : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وضمير الغائب العائد إلى يزيد مفعول به مبنى على الضم فى محل نصب «السخون» فاعل يعجب ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « والبرود والتمر » معطوفان على السخون ، والمعطوف على المرفوع مرفوع «حبا» مفعول مطلق منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « ما » حرف نفى ، مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « له » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدّم « مزيد » مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدإ والخبر فى محل نصب صفة للمفعول المطلق .

الشاهد فيه : قوله « يعجبه حبا ماله مزيد » حيث نصب المصدر الذى من معنى الفعل وليس من لفظه على أنه مفعول مطلق ؛ فإن الحب من معنى الإعجاب .

وجواز انتصاب المصدر المرادف على المفعولية المطلقة رأى جماعة من النحاة منهم المازنى ، ويقتضيه ظاهر كلام ابن مالك وابن هشام ، وذهب جماعة إلى أن ناصب هذا المصدر فعل آخر من لفظه والتقدير فى مثل هذا البيت : يعجبه السخون والبرود والتمر يحبه حبا ماله مزيد ، وهذا رأى جمهرة النحاة ، وفرق ابن جنى بين المصدر المؤكد والمبين للنوع ؛ فذهب إلى أن المصدر المؤكد ينتصب بالفعل المذكور ، سواء أكان من لفظه أم من معناه ، وأما المبين للنوع فناصبه محذوف مقدّر من لفظه ؛ ووجه التفرقة أن التوكيد ينافى الحذف فاحتملنا فيه ذلك للضرورة ، ومافى هذا البيت مبين للنوع بسبب وصفه بالجملة الاسمية بعده ، لأنّ معنى الكلام يعجبه حبا غاية فى الشدّة ، وإذا عرفت هذا الخلاف علمت السر فى أن بعض النحاة قد رواه «حتى ماله مزيد» ؛ فإن الباعث على مثل هذا قصد التخلص من الخلاف ثم من التقديرات والتأويلات

السابع : ضميره ، نحو عَبْد الله أظنه جالسا ؛ ومنه « لاَ أُعَذِّبُهُ أَحَداً مِنَ الْعَالَمِينَ » .

الثامن : المشار به إليه ، نحو ضَرَبْتُهُ ذٰلِكَ الضَّرْبَ .

التاسع : وقته ، كقوله :

٤٢١ — أَلَمْ تَغْتَمِضْ عَيْنَاكَ لَيْلَةَ أَرْمَدَا

---

٤٢١ — هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

* وَبِتَّ كَمَا بَاتَ السَّلِيمُ مُسَهَّدَا *

وهذا البيت مطلع قصيدة للأعشى ميمون بن قيس ، قالها فى مدح النبىّ صلى الله عليه وسلم ، وقدم بها عليه وهو فى المدينة عام صلح الحديبية (ويقال : كان مقدمه على النبىّ صلى الله عليه وسلم وهو فى مكة قبل الهجرة ، والأوّل أرجح ؛ لأنه يذكر المدينة فى قصيدته كما سترى) لينشدها بين يديه ؛ فلقيه أبوسفيان بن حرب ، فسأله عن وجهه الذى يريد ، فقال : أريد محمدا ؛ فقال أبوسفيان : إنه يحرّم عليك الخمروالزنى والقمار ؛ فقال : أماالزنى فقد تركنى ولم أتركه ، وأماالخمر فقد قضيت منها وطرا ، وأما القمارفلعلى أصيب منه خلفا ؛ قال : فهل لك إلى خير ؟ قال : وماهو ؟ قال : ترجع عامك هذا وتأخذ مائة ناقة حمراء ، فقال : لا أبالى ، فانطلق به أبوسفيان إلى منزله وجمع إليه أصحابه وقال : يامعشر قريش ، هذا أعشى قيس ، وقد علمتم شعره ، ولئن وصل إلى محمد ليضرينّ عليكم العرب قاطبة بشعره ، فجمعوا له مائة ناقة حمراء ، وانصرف ، فلما صار بناحية اليمامة ألقاه بعيره فقتله ، و بعد المطلع الذى ذكرناه قوله :

وَمَا ذَاكَ مِنْ عِشْقِ النِّسَاءِ وَإِنَّمَا ... تَنَاسَيْتُ قَبْلَ الْيَوْمِ خُلَّةَ مَهْدَدَا
وَلٰكِنْ أَرَى الدَّهْرَ الَّذِى هُوَ خَاتِرٌ ... إِذَا أَصْلَحَتْ كَفَّاىَ عَادَ فَأَفْسَدَا
شَبَابٌ وَشَيْبٌ وَافْتِقَارٌ وَثَرْوَةٌ ... فَلِلّٰهِ هٰذَا الدَّهْرُ كَيْفَ تَرَدَّدَا
وَمَا زِلْتُ أَبْغِى الْمَالَ مُذْ أَنَا يَافِعٌ ... وَلِيداً وَكَهْلاً حِينَ شِبْتُ وَأَمْرَدَا
وَأَبْتَذِلُ الْعِيسَ الْمَرَاقِيلَ تَغْتَلِى ... مَسَافَةَ مَا بَيْنَ النُّجَيْرِ فَصَرْخَدَا
فَإِنْ تَسْأَلِى عَنِّى فَيَارُبَّ سَائِلٍ ... حَفِىٍّ عَنِ الْأَعْشَى بِهِ حَيْثُ أَصْعَدَا
أَلاَ أَيُّهٰذَا السَّائِلِى أَيْنَ يَمَّمَتْ ... فَإِنَّ لَهَا فِى أَهْلِ يَثْرِبَ مَوْعِدَا
فَأَمَّا إِذَا أَدْلَجَتْ فَتَرَى لَهَا ... رَقِيبَيْنِ جَدْيًا لاَ يَغِيبُ وَفَرْقَدَا

... ...

وَفِيهَا إذَا مَا هَجَّرَتْ عَجْرَفِيَّةٌ إذا خلْتَ حِرْبَاءَ الظَّهِيرَةِ أَصْيَدَا
أَجَدَّتْ بِرِجْلَيْهَا نَجاءً وَرَاجَعَتْ يَدَاهَا خِنَافًا لَيِّنًا غَيْرَ أَجْرَدَا
فَآلَيْتُ لاَ أَرْثِي لَهَا مِنْ كَلاَلَةٍ وَلاَ مِنْ حَفًى حَتَّى تُلاَقِي مُحَمَّدَا
مَتَى مَاتُنَاخِي عِنْدَ بَابِ ابْنِ هَاشِمٍ تُرِيحِي وَتَلْقَيْ مِنْ فَوَاضِلِهِ نَدَى
نَبِيٌّ يَرَى مَالاَ تَرَوْنَ وَذِكْرُهُ أَغارَ لَعَمْرِي فِي الْبِلاَدِ وَأَنْجَدَا
لَهُ صَدَقَاتٌ مَا تَغِبُّ وَنَائِلٌ وَلَيْسَ عَطَاءُ الْيَوْمِ مَانِعَهُ غَدَا

اللغة : «ليلةأرمدا» يجوز أن تكون الألف فى «أرمدا» ألف الاثنين راجعة إلى العينين اتصلت بفعل ماض ، ومعنى أرمدا أصابهما الرمد ، ويجوز أن تكون الألف للإطلاق وأرمد على هذا وصف معناه المصاب بالرمد ، ويكون منصوبا على نزع الخافض ، والتقدير : كليلة أرمد ومعناه كقول امرىء القيس :

تَطَاوَلَ لَيْلُكَ بِالْأَثْمُدِ وَبَاتَ الْخَلِيُّ وَلَمْ تَرْقُدِ
وَبَاتَ وَبَاتَتْ لَهُ لَيْلَةٌ كَلَيْلَةِ ذِي الْعَائِرِ الْأَرْمَدِ

وكان مقتضى الكلام أن يقول : أرمدتا ، لو كانت الألف للتثنية ؛ لأن العين مؤنثة ، وقوله « و بت كما بات السليم مسهدا » روى أبو العباس ثعلب فى مكانه « وعادك ماعاد السليم المسهدا » ومعنى عادك راجعك ، والسليم : اللديغ ، ومنه المثل : (السَّلِيمُ لاَ يَنَامُ وَلاَ يُنِيمُ) ، والمسهد اسم المفعول من قولك : سهده تسهيدا ؛ إذا أورثه السهاد ، وهو الأرق « خلة مهدد » الخلة — بضم الخاء — الصداقة ، قال الله تعالى : (لاَ بَيْعٌ فِيهِ وَلاَخُلَّةٌ وَلاَ شَفَاعَةٌ) ومهدد : اسم امرأة ، وهو ملحق بجعفر ، ولو لم يكن ملحقا لأدغم « الذى هو خاتر » يروى فى مكانه « الذى هو خائن » ويروى « الذى هو خانى » ، « العيس » الإبل البيض الصفر الأطراف ، وهى من نجائب الإبل ، واحدها أعيس أو عيساء « المراقيل » جمع مرقال ، وهى السريعة السير « تغتلى » تبلغ الغلو ، وهى المسافة بين البلدين ، وأراد أنها سابقة « النجير » بلد بحضرموت « صرخدا » بلد بالجزيرة « حفى » مبالغ فى السؤال « أدلجت » سارت من أول الليل ، ويقال : سارت الليل كله « جديا لايغيب وفرقدا » هذان كوكبان لايغيبان ، وقد أراد جديا لايغيب وفرقدا لايغيب ، فحذف من الثانى لدلالة الأول عليه « هجرت » سارت فى الهاجرة ، وهى وسط النهار

... ...

« عجرفية » تخليط لايستقيم « أصيد » الأصيد : البعير الذى به الصاد ، وهو قروح فى منخريه يضع منها رأسه «أجدت برجليها نجاء » النجاء ـ بزنة سحاب ـ السرعة «وراجعت يداها خنافا» أى صارت كأنها حرداء لأن يديها ترجع من ورائها لسرعة إخارتها « فآليت لا أرثى لها من كلالة » يروى فى مكانه « فما لك عندى مشتكى من كلالة » والكلالة : الإعياء والتعب ، ولا أرثى لها : لاأشفق عليها ، والمشتكى : مصدر ميمى من اشتكى إليه « نبىّ » يروى بالهمز و بتركه « وذكره أغار لعمرى فى البلاد وأنجدا » يروى فى مكانه « وذكره لعمرى غار فى البلاد وأنجدا » وتقول : غارالرجل ، وأغار ؛ إذا أتى الغور ، وهو المنخفض من الأرض ، وتقول : أنجد الرجل ، إذا أتى النجد وهو المرتفع من الأرض « له صدقات ماتغب » تقول : غب الشىء يغب ، وأغبّ أيضا ؛ إذا لم يكن متواصل الظهور ، وتقول : أغببته ؛ إذا أردت أنك فعلت به ذلك ، والبيت يروى بفتح تاء المضارعة و بضمها .

الإعراب : « ألم » الهمزة للاستفهام ، ولم : حرف نفى وجزم وقلب « تغتمض » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون « عيناك » فاعل تغتمض ، مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، وضمير المخاطب مضاف إليه مبنى على الفتح فى محل جر «ليلة» أصله ظرف زمان منصوب بتغتمض وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « أرمدا » فعل ماض مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، وألف الاثنين فاعل مبنى على السكون فى محل رفع ، والجملة من الفعل وفاعله فى محل جرّ بإضافة ظرف الزمان إليه «و بت» الواو حرف عطف ، مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، بت : فعل ماض مبنى على الفتح المقدّر لامحل له من الإعراب ، وهو فعل تام فتاء المخاطب فاعله ويجوز أن يكون ناقصا فيكون الضمير اسمه « كما » الكاف حرف جرّ ، مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، ما : يجوز أن تكون مصدرية ، ويجوز أن تكون كافة للكاف عن عمل الجرّ وعن الاختصاص بالأسماء « بات » فعل ماض «السليم» فاعله «مسهدا» خبر بات الأولى على النقصان ، وحال من فاعله على التمام ، و بات الثانية تامة فلا تحتاج إلى منصوب ، أو ناقصة فمنصوبها محذوف يدل عليه منصوب الأولى ، وإذا اعتبرت « ما » مصدرية فبات الثانية معها فى تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور على هذا متعلق ببات الأولى أو بمسهد ، أو هو خبر بات الأولى ومسهدا حال من ضمير المخاطب .

الشاهد فيه : قوله « ألم تغتمض عيناك ليلة » فإن الشارح رحمه الله زعم أن هذا من باب نيابة الظرف وهو ليلة مناب المصدر ، وأصل الكلام على هذا : ألم تغتمض عيناك اغتماض ليلة

أى : اغْتِمَاضَ لَيْلَةَ أرمدا ، وهو عكس : فَعَلْتُهُ طُلُوعَ الشَّمْسِ ، إلاّ أنه قليل .

العاشر : « ما » الاستفهامية ، نحو مَا تَضْرِبُ زَيْداً .

الحادى عشر : « ما » الشرطية ، نحو : مَا شِئْتَ فَاجْلِسْ .

الثانى عشر : آلته ، نحو : ضَرَبْتُهُ سَوْطًا ، وهو يطرد فى آلة الفعل دون غيرها ، فلا يجوز : ضَرَبْتُهُ خَشَبَةً .

الثالث عشر : عَدَده ، نحو : « فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً »

وزاد بعض المتأخرين اسم المصدر العلم ، نحو بَرَّ بَرَّةَ ، وَفَجَرَ فَجَارِ .

وفى شرح التسهيل أن اسم المصدر لا يستعمل مؤكدا ولا مبينا .

وينوب عن المصدر المؤكد ثلاثة أشياء :

الأول : مُرَادفه ، نحو : شَنِئْتُهُ بُغْضاً ، وأحْبَبْتُهُ مِقَةً ، وفَرِحْتُ جَذَلاً .

الثانى : مُلاَقيه فى الاشتقاق ، نحو : « وَاللهُ أَنبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نبَاتاً » « وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً » ؛ والأصل إنْبَاتاً وَتَبَتُّلاً .

الثالث : اسم مصدر غير علم ، نحو : تَوَضَّأَ وُضُوءًا ، وَاغْتَسَلَ غُسْلاً ، وأعْطَى عَطَاء .

(وَمَا) سيق من المصادر (لِتَوْكِيدٍ فَوَحِّدْ أَبَدَا) ؛ لأنه بمنزلة تكرير الفعل ، والفعل لا يثنى ولا يجمع ؛ (وَثَنِّ وَاجْمَعْ غَيْرَهُ) أى : غير المؤكد ، وهو المبيِّن (وَأَفْرِدَا) لصلاحيته لذلك ؛ أما العددىّ فباتفاق ، نحو : ضَرَبْتُهُ ضَرْبَةً ، وَضَرْبَتَيْنِ ، وَضَرَبَاتٍ . واختلف فى النوعىّ ؛ فالمشهور الجواز نظرا إلى أنواعه ، نحو : سِرْتُ سَيْرَىْ زيدٍ الْحَسَنَ وَالْقَبِيحَ ؛ وظاهر مذهب سيبويه المنع ، واختاره الشلوبين .

(وَحَذْفُ عَامِلِ) المصدر (الْمُؤَكِّدِ امْتَنَعْ) لأنه إنما جىء به لتقوية عامله وتقرير معناه[1] ،

أرمدا ، فحذف المضاف ، وهو المصدر ، وأقام المضاف إليه مقامه ، وهو الظرف ، وذكر أن إنابة الظرف مناب المصدر قليلة ، فأما إنابة المصدر مناب الظرف فكثيرة ، كما سيأتى فى باب المفعول فيه ، وهذا الذى ذهب إليه الشارح إنما يستقيم على جعله الاستفهام تقريريا وكأنه يقول : قد اغتمضت عيناك اغتماض ليلة أصابهما الرمد .

(١) المراد بتقوية العامل تثبيته فى نفس السامع بسبب تكريره ، والمراد من تقرير معناه

والحذف ينافى ذلك ، ونازع فى ذلك الشارح(١) (وَفِي) حذف عامل (سِــــوَاهُ

رفع توهم المجاز عنه ؛ فانك لوقلت : قتلته ؛ لتوهم السامع أنك أردت ضربته ضربا شديدا ، فإذا قلت : قتلته قتلا ؛ علم أن المراد الحقيقة .

فإن قلت : فهل يؤكد المجاز ؟

قلت : ذكر جماعة من الأصوليين منهم العلامة الزركشى إلى أن المجاز لايؤكد ، وظاهر هذا الإطلاق أن المعنى المجازى لايؤكد سواء أكان اللفظ متعينا له أم كان اللفظ محتملا له وللحقيقة ، وهذا غير مستقيم ؛ لأن المعنى المجازى قد أكد فى قوله تعالى : (وَمَـكَرْنَا مَـكْراً) وفى قول الشاعر :

* وَعَجَّتْ عَجِيجًا مِنْ جُذَامَ المَطَارِفُ *

فالأولى أن يقال : إن المعنى المجازى الذى لايحتمل سواه يجوز تأكيده كما فى هذه الآية والشاهد الذى ذكرناه ؛ ألست ترى أن «مكرنا» لايجوز أن يحمل على الحقيقة ، وكذلك «عجت» لايجوز أن يراد منه الحقيقة لأنه مسند إلى المطارف ؛ أما الفعل الذى يحتمل المجاز والحقيقة نحو قتلته فإنه لايؤكد ؛ فيكون ذكر المصدر بعده لتقرير معناه المراد لا لتأكيده .

(١) الشارح الذى نازع فى هذا الكلام هو العلامة أبو عبد الله بدر الدين محمد ابن الناظم ، قال فى شرحه على ألفية والده (ص ١٣٧) : «يجوز حذف عامل المصدر إذا دلّ عليه دليل ، كما يجوز حذف عامل المفعول به وغيره ، ولا فرق فى ذلك بين أن يكون المصدر مؤكدا أو مبينا ، والذى ذكره الشيخ رحمه الله (يريد والده ابن مالك صاحب الألفية) فى هذا الكتاب وفى غيره أن المصدر المؤكد لايجوز حذف عامله . قال فى شرح الكافية : لأن المصدر المؤكد يقصد به تقوية عامله وتقرير معناه ، وحذفه مناف لذلك ؛ فلم يجز ؛ فإن أراد أن المصدر المؤكد يقصد به تقوية عامله وتقرير معناه دائما فلا شك أن حذفه مناف لذلك القصد ، ولكنه ممنوع ولا دليل عليه ، وإن أراد أن المصدر المؤكد قد يقصد به التقوية والتقرير ، وقد يقصد به مجرد التقرير ؛ فمسلم ، ولكن لانسلم أن الحذف مناف لذلك القصد ؛ لأنه إذا أجاز أن يقرر معنى العامل المذكور بتوكيده بذلك المصدر فلأن يجوز أن يقرر معنى العامل المحذوف لدلالة قرينة عليه أحق وأولى ، ولو لم يكن معنا مايدفع هذا من القياس لكان فى دفعه بالسماع كفاية ؛ فإنهم يحذفون عامل المؤكد حذفا جائزا إذا كان خبرا عن اسم عين فى غير تكرير ولا حصر ، نحو أنت سيرا ، وحذفا واجبا فى مواضع يأتى ذكرها (يريد فى قول الناظم والحذف حتم مع آت بدلا من فعله ــ إلخ) نحو سقيا ورعيا ، وحمدا وشكرا لا كفرا ؛ فمنع مثل هذا إما لسهو عن وروده وإما للبناء على أن المسوغ لحذف العامل منه نية التخصيص ، وهى دعوى على خلاف الأصل ، ولا يقتضيها فحوى

لِدَلِيلٍ مُتَّسَعْ) عند الجميع ، كأن يقال : ما ضربت ؛ فتقول : بلَى ضَرْبًا مُؤْلِمًا ، أو بلَى ضَرْبَتَيْنِ ، وكقولك لمن قدم من سفر : قُدُومًا مُبَارَكًا ، ولمن أراد الحج أو فرغ منه : حَجًّا مَبْرُوراً ، فحذفُ العامل فى هـــذه الأمثلة وما أشبهها جائز ؛ لدلالة القرينة عليه ، وليس بواجب .

(وَالْحَذْفُ حَتْمٌ) أى : واجب (مَعَ) مصدر (آتٍ بَدَلاً * مِنْ فِعْلِهِ) ؛ لأنه لايجوز الجمع بين البدل والمبدل منه .

الـكلام ، ولم يخالف أحد فى جواز حذف عامل المصدر المبين للنوع أو العدد ، فلذلك قال : وفى سواه لدليل متسع ؛ ومن أمثلته قولك لمن قال ماضربت زيدا : بلى ضربتين ، ولمن قال ماتجدّ فى الأمر : بلى جدا كثيرا ، ولمن قال أى سير سرت : سـيرا سريعا ، ولمن تأهب للحج : حجا مبرورا ، ولمن قدم من سفر: قدوما مباركا ؛ ثم إن حذف عامل المصدر على نوعين : جائز ، وواجب ؛ فالجائز كما فى الأمثـلة المذكورة ، والواجب إذا كان المصدر بدلا من اللفظ بالفعل ، كما قال : والحذف حتم ــ إلخ » اهـ كلامه . وقال العلامة الصبان فى الفصل بين الـكلامين : « وردّ بأن الحذف مناف للتوكيد مطلقا ؛ لأن التوكيد يقتضى الاعتنـاء بالمؤكد ، والحذف ينافى ذلك ؛ فدعواه الأولوية مردودة ، وما ذكره وإن كان من أمثلة المؤكد مستثنى من عموم قوله : وحذف عامل المؤكد امتنع ؛ لنـكات ، كما يدل على ذلك قوله بعد : والحذف حتم ــ إلخ ؛ وفيـه أن نحو : أنت سيرا ؛ لادليل على استثنائه لعدم تحتم حذف عامله ؛ فالجواب بالنسبة إليه لاينهض ، مع أن الخليل وسيبويه يجيزان الجمع بين الحذف والتأكيد ، وردّ ابن عقيل المنازعة بأن جميع الأمثلة التى ذكرها ليست من المؤكد ، بل المصدر فيها نائب مناب الفعل عوض منه دال على مايدل عليه ؛ ويدل على ذلك أنه يمتنع الجمع بينهما ، ولا شىء من المؤكدات يمتنع الجمع بينـه وبين المؤكد ، وأنه لاخلاف فى عدم عمل المصدر المؤكد ، واختلفوا فى عمل المصدر الواقع موقع الفعل ، والصحيح أنه يعمل ، ولا يخفى أن دليله الأوّل لايأتى فى نحو أنت سيرا ، وأنه يلزم على كلامه زيادة أقسام المصدر على الثلاثة المذكورة فى قوله : توكيدا أو نوعا ــ إلخ ؛ إلا أن يكون مراده أن تلك الأمثلة ليست من المؤكد الآن وإن كانت منه بحسب الأصل » اهـ كلامه ؛ والخلاصة أن اعتراض ابن الناظم على أبيه بورود حذف عامل المصدر المؤكد لامدفع له ولم يتم لأحد ممن انتصر للناظم دليل ينهض ردا على ذلك ، وما زعمه عن ابن عقيل من أن هــذه الأمثلة التى أوردها ابن الناظم ليست من المصدر المؤكد الآن وإن كانت منه بحسب الأصل ؛ فإنه كلام لايتم ، ودعوى الشذوذ لاتصح لأن هذا وارد فى الـكلام الفصيح الجارى على ألسنة العرب بدون ضرورة .

وهو على نوعين : واقع فى الطلب ، وواقع فى الخبر .

فالأول : هو الواقع أمرا أو نهيا (كَـنَدْلاً الّذْ كانْدُلاَ) فى قوله :

عَلَى حِينَ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ   فَنَدْلاً ،زُرَيْقُ، المَـالَ نَدْلَ الثَّعَالِبِ(١)

فَنَدْلاً : بدل من اللفظ بأندل ، والأصل : أندل يا زريقُ المـالَ : أى اختطفه ، يقال : نَدَل الشىء ؛ إذا اختطفه ، ومنه : « فَضَرْبَ الرِّقَابِ » أى : فاضربوا الرقاب ؛ وتقول : قِيَامًا لاَ قُعُوداً : أى قم ولا تقعد .

كذا أطلق الناظم ، وخص ابن عصفور الوجوب بالتكرار ، كقوله :

٤٢٢ — فَصَبْراً فِى مَجَالِ المَوْتِ صَبْراً

---

(١) هذا هو الشاهد رقم (١٤) وقد سبق شرح هـذا البيت شرحا وافيا فى أوائل هذا الـكتاب ؛ فارجع إليـه فى (ج ١ ص ٢٦) ، والاستشهاد به ههنا فى قوله « ندلا ... المال » حيث ناب المصدر الذى هو قوله « ندلا » مناب الفعل الذى هو اندل ، والندل : الأخذ باليدين جميعا ، أوهو الخطف ، وهوأيضا السرعة فى المشى ، والثعلب يضرب به المثل فى الأخذ ؛ لأنه يأتى على مايعدو عليه من الحيوان .

٤٢٢ — هذا صدر بيت ؛ وعجزه قوله :

* فَمَا نَيْلُ الْخُلُودِ بِمُسْتَطَاعِ *

وهذا بيت من كلمة لقطرى بن الفجاءة رواها أبو تمام حبيب بن أوس الطائى فى كتاب الحماسة (انظر شرح التبريزى : ١ — ٩٦) ، وأولها قوله :

أَقُولُ لَهَا وَقَدْ طَارَتْ شَـعَاعاً   مِنَ الأَبْطَالِ : وَيْحَكِ ! لَنْ تُرَاعِى

فَإِنَّكِ لَوْ سَـأَلْتِ بَقَاءَ يَوْمٍ   عَلَى الأَجَلِ الَّذِى لَكِ لَمْ تُطَاعِى

فَصَبْرًا فى مَجَالِ المَوْتِ صَـبْرًا   فَمَا نَيْل ... ... البيت ، وبعده :

وَلاَ ثَوْبُ الْبَقَاءِ بِثَوْبِ عِزٍّ   فَيُطْوَى عَنْ أَخِى الخَنَعِ الْيَرَاعِ

سَبِيلُ المَوْتِ غَايَةُ كُلِّ حَىٍّ   فَدَاعِيـهِ لِأَهْلِ الأَرْضِ دَاعِى

وَمَنْ لاَ يُغْتَبَطْ يَسْـأَمْ وَيَهْرَمْ   وَتُسْـلِمْهُ المَنُونُ إِلَى انْقِطَاعِ

... ...

وَمَا لِلْمَرْءِ خَيْرٌ فى حَيَاةٍ إِذَا مَا عُدَّ مِنْ سَقَطِ المَتَاعِ

اللغة : « أقول لها » هذا الضمير عائد إلى النفس و إن لم يجر لها ذكر لأنها مفهومة من سياق الكلام « طارت شعاعا » الشعاع ــ مثل سحاب ــ المتفرق ، وقد جعل هــذا مثلا ، والمراد المبالغة فى الفزع « لن تراعى » روى فى مكانه « لاتراعى » بلا الناهيــة ، وتراعى : مضارع مبنى للمجهول من الروع ، وهو الفزع ، وتقول : راعه يروعه ؛ إذا أفزعه ، وتقول : ريع الرجل يراع ، يذكر تشجيعه لنفسه وتعريفه إياها بعد ما استشعرت الفزع أن الأجل مقدر « مجال الموت » أراد به المكان الذى يجول فيه الفرسان وفيــه يصول بعضهم على بعض « أخى الخنع » أراد به الذليل ، والخنوع : الذلة ، ولا يكاد يستعمل الخنوع فى ذلة إلا أن تكون فى غير موضعها ، واليراع : أصله القصبة التى لاجوف لها ، ثم استعمل فى الرجل الجبان لأنه ضعيف القلب ؛ فكأنهم جعلوه لاقلب له ، ثم جعلوه لاجوف له « ومن لا يعتبط » الاعتباط : أن يموت المرء من غير علة ، يريد من لم يمت شابا مات هرما ، و يسأم : يمل ، وله مفعول محذوف ؛ يريد أنه يسأم مايعتريه و يصيبه من تكاليف الهرم « وتسلمه المنون » روى فى مكانه « وتفض به المنون » وروى أيضا « و يفض به القضاء » .

الإعراب : « صــبرا » مفعول مطلق لفعل محذوف وجوبا تقديره : اصبر صبرا ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « فى مجال » جار ومجرور متعلق به ، ومجال مضاف ، و« الموت » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « صبرا » توكيد للمصدر السابق « فما » الفاء للتفريع ، ما : نافية تعمل عمل ليس ، حرف مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « نيــل » اسم ما ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وهو مضاف ، و« الخلود » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « بمستطاع » الباء زائدة فى خبر ما ، مستطاع : خبر ما النافية ، منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدّرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة التى اجتلبها حرف الجر الزائد .

الشاهد فيه : قوله « صبرا ... صبرا » فإن حذف العامل فى هذا المصدر واجب بالإجماع ، أما ابن عصفور فقصر الوجوب على هــذا النوع وعلى المصدر المقرون بهمزة دالة على الاستفهام التوبيخى ، ووجهــه أنه جعل تكرار المصدر قائما مقام العامل ، و بمثل قول ابن عصفور قال ابن الضائع ، ونصه : « واعلم أنه يجرى مجرى هــذا فى التزام الإضمار المصادر فى الأمر المثناة ، كقولهم : الحذر الحذر ، والنجاء النجاء ، وضربا ضربا » اهـ ، وقوله « يجرى مجرى هذا » اسم الإشارة فيــه عائد إلى التحذير بغير إيا ، وقوله « المصادر المثناة » أراد المكررة ، ولم يرد التثنية الاصطلاحية .

أو دعاء(١) نحو : سَقْياً ورَعْياً وجَدْعًا وكَيًّا ، أو مقرونا باستفهام توبيخى ، نحو أتَوَانيًا وقَدْ جَدَّ قُرَنَاؤُكَ ؟ وقوله :

٤٢٣ — أَلُؤْمًا لاَأَبَا لَكَ وَاغْتِرَابَا

(١) قد يكون الدعاء بالمصدر مكررا كما فى قول ابن ميادة :

تَفَاقَدَ قَوْمِى إِذْ يَبِيعُونَ مُهْجَتِى بِجَارِيَةٍ ، بَهْرًا لَهُمْ بَعْدَهَا بَهْرَا

وقد يكون الدعاء بالمصدر من غير تكرار ، وذلك كما فى قول عمر بن أبى ربيعة المخزومى :

ثُمَّ قَالُوا : تُحِبُّهَا ؟ قُلْتُ : بَهْرًا عَدَدَ الرَّمْلِ وَالحَصَى وَالتُّرَابِ

وقد يكون الدعاء بالصفات النائبة عن المصدر مكررة ، كقول كثير عزة :

هَنِيئًا مَرِيئًا غَيْرَ دَاءٍ مُخَامِرٍ لِعَزَّةَ مِنْ أَعْرَاضِنَا مَا اُسْتَحَلَّتِ

وقد يكون الدعاء بالصفات النائبة عن المصدر غير مكررة ، كقول الآخر :

هَنِيئًا لِأَرْبَابِ الْبُيُوتِ بُيُوتُهُمْ وَلِلْعَزَبِ الْمِسْكِينِ مَا يَتَلَمَّسُ

وقول الآخر ، وكأنه منه :

هَنِيئًا لِأَرْبَابِ النَّعِيمِ نَعِيمُهُمْ وَلِلْعَاشِقِ الْمِسْكِينِ ما يَتَجَرَّعُ

وقد يدعى بأسماء وليست مصادر ولا صفات ، قالوا : تربا وجندلا ، وقد جاء مرفوعا فى قول الشاعر :

لَقَدْ أَلَّبَ الْوَاشُونَ أَلْبًا لِبَيْنِهِمْ فَتُرْبٌ لِأَفْوَاهِ الْوُشَاةِ وَجَنْدَلُ

٤٢٣ — هذا عجز بيت ، وصدره قوله :

* أَعَبْدًا حَلَّ فى شُعَبَى غَرِيباً *

وهذا بيت لجرير بن عطية بن الخطفى من كلمة يهجو فيها العباس بن يزيد الكندى ، وكان قد اعترض لجرير حين قال قصيدته فى بنى نمير التى منها قوله :

إِذَا غَضِبَتْ عَلَيْكَ بَنُو تَمِيمٍ رَأَيْتَ النَّاسَ كُلَّهُمُ غِضَابَا

فقال العباس بن يزيد :

أَلاَ رَغِمَتْ أُنُوفُ بَنِى تَمِيمٍ فُسَاةُ التَّمْرِ إِنْ كَانُوا غِضَابَا

... ...

فقال جرير يهجو العباس :

أَخَالِدَ كانَ وَعْدُكُمُ خِلاَبا ... وَمَنَّيْتِ المَوَاعِدَ وَالْكِذَابا
أَلَمْ تَتَبَيَّنِي كَلَفِي وَوَجْدِي ... غَدَاةَ يَرُدُّ أَهْلُكُمُ الرِّكابا
أَهٰذَا الْوُدُّ زَادكِ كُلَّ يَوْمٍ ... مُبَاعَدَةً لِإِلْفِكِ وَاجْتِنَابا
لَقَدْ طَرِبَ الحَمَامُ فَهَاجَ شَوْقًا ... لِقَلْبٍ مَا يَزَالُ بِكُمْ مُصَابا
وَنَرْهَبُ أَنْ نَزُورَكُمُ عُيُونًا ... مُصَانَعَةً لِأَهْلِكِ وَارْتِقَابا

وقبل بيت الشاهد قوله :

سَتَطْلُعُ مِنْ ذُرَى شُعَبَى قَوَافٍ ... عَلَى الْكِنْدِيِّ تَلْتَهِبُ الْتِهَابا
أَعَبْدًا حَلَّ فِى شُعَبَى غَرِيباً ... أَلُؤْمًا ... ... البيت ، و بعده
وَيَوْمًا فِى فَزَارَةَ مُسْتَجِيرًا ... وَيَوْمًا نَاشِدًا حِلفاً كِلاَبا
إِذَا جَهِلَ اللَّئِيمُ وَلَمْ يُقَدِّرْ ... لِبَعْضِ الْأَمْرِ أَوْشَكَ أَنْ يُصَابا
فَمَا فَارَقْتَ كِنْدَةَ عَنْ تَرَاضٍ ... وَمَا وَبَّرْتَ فِى شُعَبَى ارْتِغَابا

اللغة : « شعبى » بضم الشين وفتح العين المهملة — هى جبال منيعة متدانية من ضرية على قريب من ثمانية أميال ، وقيل : جبل أسود وفيه شعاب فيها أوشال تحبس الماء من سنة إلى سنة ، وقال البكرى : « شعبى جبيلات متشعبة ؛ فلذلك سميت شعبى ؛ وقال عمارة : هى هضبة بحمى ضرية ، ومن أصحاب شعبى العباس بن يزيد الكندى ، وكان نازلاهناك فى غير قومه » اهـ ، و إنما عير جرير العباس بن يزيد بحلوله فى شعبى لأنه كان حليفا لبنى فزارة ، وشعبى من بلادهم ، وهو كندى ، والحلف عندهم عار ، قاله أبو محمد الأعرابى « ألؤما » اللؤم : ضد الكرم ، وهو فعل من الأفعال الخسيسة الدنيئة ، وفعله من باب كرم « لا أبالك » هذه عبارة تستعمل فى الذم بأن يراد أنه مجهول النسب ، كما هو المراد هنا ، وقد يراد بها المدح بأن يراد نفى نظير الممدوح بنفى أبيه ، وقد تستعمل هذه العبارة فى معرض التعجب ، كقولهم : لله درّه ! وقد تستعمل فى الحث على الجد والتشمير ؛ لأن من له أب يتكل عليه فى بعض شأنه .

الإعراب : « أعبدا » الهمزة للنداء ، حرف مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، عبدا : منادى ، وهو شبيه بالمضاف لكونه موصوفا ، ولذلك نصب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة

... ...

وأجاز ابن خلف والنحاس أن تكون الهمزة حرف استفهام ، وعبدا على هـذا حال ، كأنه قال : أتفخر عليّ فى حال عبوديتك ، والفخر لا يليق بالعبودية « حل » فعل ماض ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيـه جوازا تقديره هو يعود إلى عبد ، والجملة من الفعل وفاعله فى محل نصب صفة لعبدا « فى شعبى » جار ومجرور متعلق بحل « غريبا » حال من فاعل حل المستتر فيه « ألؤما » الهمزة للاستفهام التوبيخى حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، لؤما : مفعول مطلق لفعل محذوف وجوبا ، والتقدير : أتلؤم لؤما ؟ ! « لا » نافية للجنس « أبا » اسم لا النافية للجنس ، منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة « لك » اللام زائدة لتأكيد الإضافة ، والكاف ضمير المخاطب فى محل جر بإضافة اسم لا إليه ، وقد جاء هذا التعبير كثيرا فى كلام العرب ، فمن ذلك قول النابغة الذبيانى :

يَقُولُ رِجَالٌ يَجْهَلُونَ خَلِيقَتِي : لَعَلَّ زِيَادًا لاَ أَبَا لَكَ غَافِلُ

وقال زهير بن أبى سلمى المزنى :

سَئِمْتُ تَكَالِيفَ الحَيَاةِ وَمَنْ يَعِشْ ثَمَانِينَ حَوْلاً لاَ أَبَا لَكَ يَسْأَمِ

وقال أبو محجن الثقفى :

هَلُمَّ سِلاَحِي لاَ أَبَا لَكِ إِنَّنِي أَرَى الحَرْبَ لاَ تَزْدَادُ إِلاَّ تَمَادِيَا

وقال عنترة بن شدّاد العبسىّ :

فَاقْنَىْ حَيَاءَكِ لاَ أَبَا لَكِ وَاعْلَمِي أَنِّي امْرُؤٌ سَأَمُوتُ إِنْ لَمْ أُقْتَلِ

وقال جرير بن عطية :

يَاتَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ لاَ أَبَا لَكُمُ لاَ يُلْقِيَنَّكُمُ فِى سَوْأَةٍ عُمَرُ

وقال موسى بن جابر الحنفى :

كَانَتْ حَنِيفَةُ لاَ أَبَا لَكَ مَرَّةً عِنْدَ اللِّقَاءِ أَسِنَّةً لاَ تَنْكُلُ

ومن هذا الباب قول درماء بنت سيار بن عبعبة الجحدرية :

هُمَا أَخَوَا فِى الحَرْبِ مَنْ لاَ أَخَا لَهُ إِذَا خَافَ يَوْمًا نَبْوَةً فَدَعَاهُمَا

والدليل على أن الإضافة مقصودة فى هذا التعبير مجيئه بالإضافة فى قول مسكين الدارمى :

... ...

وَقَدْ ماتَ شَمَّاخٌ وَماتَ مُزَرِّدٌ وَأَيُّ كَرِيمٍ لاَ أَبَاكَ يُخَلَّدُ

ولو لم يرد الإضافة لم يأت بالألف ولقال كما قال نهار بن توسعة اليشكرى :

أَبِي الْإِسْلاَمُ لاَأَبَ لِي سِوَاهُ إِذَا افْتَخَرُوا بِقَيْسٍ أَوْ تَمِيمِ

« واغترابا » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، اغترابا : مصدر منصوب بفعل مضمر وجوبا ، والتقدير : وتغترب اغترابا ، وهذه الجملة معطوفة على جملة أتلؤم لؤما السابقة .

الشاهد فيه : قوله « ألؤما واغترابا » حيث وجب حذف الفعل العامل فى كل مصدر من هذين المصدرين ، لكونهما واقعين بعد همزة أريد بها الاستفهام التوبيخى ، هذا تخريج الشاهد تبعا للناظم وابنه وابن هشام ، وكلهم تابعون لسيبويه رحمه الله .

قال سيبويه رحمه الله (١ - ١٧٠) : هذا باب ماينتصب فيه المصدر كان فيه الألف واللام أو لم يكن فيه على إضمار الفعل المتروك إظهاره ؛ لأنه يصير فى الإخبار به والاستفهام بدلا من اللفظ بالفعل ، كما كان الحذر بدلا من احذر فى الأمر . . . . وأما ماينتصب فى الاستفهام فى هذا الباب فقولك : أقياما يافلان والناس قعود ؟ وأجلوسا والناس يفرون ؟ لايريد أن يخبر أنه يجلس ولا أنه قد جلس وانقضى جلوسه ، ولكنه يخبر أنه فى تلك الحال فى جلوس وفى قيام ، وقال العجاج :

* أَطَرَبًا وَأَنْتَ قِنَّسْرِيٌّ *

فإنما أراد أتطرب : أى أنت فى حال طرب ، ولم يرد أن يخبر عما مضى ولا عما يستقبل ، ومن ذلك قول بعض العرب (هو عامر بن الطفيل) أَغُدَّةً كَغُدَّةِ الْبَعِيرِ وَمَوْتًا فِي بَيْتِ سَلُولِيَّةٍ ؟ كأنه إنما أراد أؤغد غدة كغدة البعير وأموت موتا فى بيت سلولية ، وهو بمنزلة أطربا ، وتفسيره كتفسيره ، وقال جرير :

أَعَبْدًا حَلَّ فى شُعَبَى غَرِيبًا أَلُؤْمًا لاَ أَبَا لَكَ وَاغْتِرَابَا

يقول : أتلؤم لؤما وأتغترب اغترابا ؟ وحذف الفعل فى هذا الباب لأنهم جعلوه بدلا من اللفظ بالفعل وهو كثير فى كلام العرب . وأما « عبدا » فيكون على ضربين : إن شئت على النداء ، وإن شئت على قوله : أتفتخر عبدا ، ثم حذف الفعل » اهـ كلامه

وقال ابن الناظم فى شرح الألفية (ص ١٣٩) : « وأما الاستفهام لقصد التوبيخ فكقولك للمتوانى : أتوانيا وقد جدّ قرناؤك ؟ ومثله قول الشاعر :

والثانى : مادلّ على عامله قرينةٌ وكثر استعماله ، كقولهم عند تذكر النعمة : حَمْداً وشُكْراً لاَ كُفْراً ، وعند تذكر الشدة : صَبْراً لاَ جَزَعًا ، وعند ظهور معجب : عَجَباً ، وعند الامتثال : سَمْعاً وَطَاعَةً ، وعند خطاب مرضى عنه : أَفْعَلُ ذٰلِكَ وَكَرَامَةً وَمَسَرَّةً ، وعند خطاب مغضوب عليه : لاأَفْعَلُ ذٰلِكَ ولا كَيْداً ولاَ هَمًّا ، ولافَعَلْتُ ذٰلِكَ ورُغْماً وهَوَانا .

(وَمَا) سيق من المصادر (لِتَفْصِيلِ) أى : لتفصيل عاقبةِ ما قبله (كَإمَّا مَنًّا) من قوله تعالى : « فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإمَّا فِدَاءً » (عَامِلُهُ يُحْذَفُ حَيْثُ عَنَّا) أى : حيث عَرَضَ ؛ لما ذكر من أنه بدل من اللفظ بعامله ، والتقدير فإما تمنون و إما تفادون .

أَعَبْدًا حَلَّ فى شُعَبَى غَرِيبًا أَلُؤْمًا لاَ أَبَا لَكَ وَاغْـتِرَابَا

أى أتلؤم وتغترب » اهـ

وقال الشيخ خالد وهو شيخ الشارح الأشمونى « والوارد مقرونا باستفهام توبيخى وهو ثلاثة أقسام : توبيخ متكلم لنفسه ، كقول عامر بن الطفيل يخاطب نفسه : أغدّة كغدّة البعير وموتا فى بيت سلولية ، وتوبيخ المخاطب ، نحو : أتوانيا وقد جدّ قرناؤك ؟ أى : أتتوانى توانيا ، وقوله وهو جرير يهجو خالد بن يزيد الكندى[1] :

أَعَبْدًا حَلَّ فى شُعَبَى غَرِيبًا أَلُؤْمًا لاَ أَبَا لَكَ وَاغْـتِرَابَا

أى : أتلؤم لؤما وتغترب اغترابا ، وعبدا منادى بالهمزة ، وشعبى ـ بضم الشين المعجمة وفتح العين المهملة والباء الموحدة ـ موضع ؛ وتوبيخ لغائب فى حكم حاضر ، كقولك لشيخ غائب وقد بلغك أنه يلعب : أَلَعِباً وَقَدْ عَلاَكَ الْمَشِيبُ ؛ أى أتلعب لعبا » اهـ كلامه

فهذه العبارات كلها هى التى حذا شارحنا الأشمونى حذوها وتتبع خطوها ، وحسبه أن يكون مقتديا بشيخ هذه الصناعة وأستاذها ، وقد خالف هؤلاء جميعا ابن السيد فى شرح أبيات الجمل ؛ فاستحسن أن يكون « لؤما » مفعولا به لفعل محذوف ، و « اغترابا » معطوفا عليه ، والتقدير : أتجمع لؤما واغترابا ؛ قال : « وأنشد سيبويه هذا البيت على أن لؤما واغترابا منصوبان بفعل محذوف على طريق الإنكار التوبيخى ؛ كأنه قال : أتلؤم لؤما وأتغترب اغترابا ، ويجوز أن يكون التقدير أتجمع لؤما واغترابا ؛ فتنصبهما بفعل واحد مضمر ؛ وهذا أحسن ؛ لأن المنكر إنما هو جمع اللؤم والغربة » اهـ

---

(١) قد عرفت أن اسمه العباس بن يزيد الكندى .

(كَذَا مُكَرَّرٌ وَذُو حَصْرٍ وَرَدْ) كل منهما (نَائِبَ فِعْلٍ لِاسْمِ عَيْنٍ اُسْتَنَدْ) نحو : أنْتَ سَيْراً سَيْراً ، وإنَّمَا أنْتَ سَيْراً ، وما أنْتَ إلاَّ سَيْراً ؛ فالتكرار عوض من اللفظ بالفعل ، والحصر ينوب مناب التكرير ، فلو لم يكن مكرراً ولا محصورا جاز الإضمار والإظهار ، نحو أنْتَ سَيْرًا ، وأنْتَ تَسِيرُ سَيْرًا . والاحتراز باسم العين عن اسم المعنى ، نحو : أمْرُكَ سَيْرٌ سَيْرٌ ، فيجب أن يرفع على الخبرية هنا ؛ لعدم الاحتياج إلى إضمار فعل هنا ، بخلافه بعد اسم العين ؛ لأنه يؤمن معه اعتقاد الخبرية ؛ إذ المعنى لا يخبر به عن العين إلا مجازا ، كقوله :

٤٢٤ — فَإِنَّمَا هِيَ إقْبَالٌ وَإدْبَارُ

---

٤٢٤ — هذا عجز بيت ، وصدره :

* تَرْتَعُ ما رَتَعَتْ حَتَّى إذَا ادَّكَرَتْ *

وهذا بيت من قصيدة طويلة للخنساء تماضر بنت عمرو بن الشريد ، وأولها قولها :

قَذًى بِعَيْنِكِ أمْ بِالْعَيْنِ عُوَّارُ ... أمْ أقْفَرَتْ إذْ خَلَتْ مِنْ أهْلِهَا الدَّارُ

كَأنَّ عَيْنِي لِذِكْرَاهُ إذَا خَطَرَتْ ... فَيْضٌ يَسِيلُ عَلَى الخَدَّيْنِ مِدْرَارُ

تَبْكِي لِصَخْرٍ هِيَ الْعَبْرَى وَقَدْ وَلِهَتْ ... وَدُونَهُ مِنْ جَدِيدِ التُّرْبِ أسْتَارُ

وقبل بيت الشاهد قولها :

فَمَا عَجُولٌ عَلَى بَوٍّ تُطِيفُ بِهِ ... لَهَا حَنِينَانِ إصْغَارٌ وَإكْبَارُ

تَرْتَعُ مَارَتَعَتْ حَتَّى إذَا ادَّكَرَتْ ... فإنما هِيَ .... البيت ، وبعده :

لاَ تَسْمَنُ الدَّهْرَ فِي أرْضٍ وَإنْ رُبِعَتْ ... فَإنَّمَا هِيَ تَحْنَانٌ وَتَسْجَارُ

يَوْمًا بِأوْجَدَ مِنِّي يَوْمَ فَارَقَنِي ... صَخْرٌ وَلِلدَّهْرِ إحْلاَءٌ وَإمْرَارُ

وَإنَّ صَخْرًا لَمَوْلاَنَا وَسَيِّدُنَا ... وَإنَّ صَخْرًا إذَا نَشْتُو لَنَحَّارُ

وَإنَّ صَخْرًا لِمِقْدَامٌ إذَا رَكِبُوا ... وَإنَّ صَخْرًا إذَا جَاعُوا لَعَقَّارُ

وَإنَّ صَخْرًا لَتَأْتَمُّ الْهُدَاةُ بِهِ ... كَأنَّهُ عَلَمٌ فِي رَأسِهِ نَارُ

اللغة : « قذى بعينك أم بالعين عوار » القذى : ماسقط فى العين من الرمد ، وتقول :

... ...

قذيت عينه تقذى قذى ـ مثل طرب يطرب طربا ـ إذا سقط فيها ذلك ، والعوّار ـ بضم العين وتشديد الواو مفتوحة ـ ومثله العائر : وجع فى العين كالقذى ، وقد روى هذا الشطر « ماهاج حزنك أم بالعين عوار » وهاج : أثار « أقفرت » خلت ، وروى الشطر الثانى « أم ذرفت أم خلت من أهلها الدار » وذرفت : قطرت قطرا متتابعا لايبلغ أن يكون سيلا ، وضميره المستتر يعود إلى العين ، ويروى « أم ذرفت أن خلت » ويروى « أو أوحشت وخلت » وقولها « كأنّ عينى لذكراه ـ إلخ » الذكرى ـ بكسر الذال وسكون الكاف ـ مثل الذكر ، وخطرت : أى مرت ذكراه على بالى ، والمدرار : الكثير ، وسقط هذا البيت من بعض رواة شعر الخنساء ، وقولها « تبكى لصخر هى العبرى » قد روى هذا الشطر « فالعين تبكى على صخر وحقّ لها » والوله : مايصيب الرجل والمرأة من شدّة الجزع عند المصيبة ، والعبرى : التى لاتجفّ من الدموع ، وقيل لها عبرى لهملان دموعها ، وعنت بالأستار : ما أهيل عليه من تراب وحجارة « فما عجول على بو ـ إلخ » العجول : التى يموت ولدها وهو صغير ، والبو : جلد ولد الناقة يحشى ثماما أوغيره ويدنى منها لترأمه وتعطف عليه ، وقال أبو عبيدة : العجول والخلوج والسلوب والواله والفاقد بمعنى واحد ، والإصغار : حنين الناقة إذا خفضته ، والإكبار : حنينها إذا رفعته ، ويروى « لها حنينان إعلان وإسرار » وهو بمعناه « ترتع » ترعى ، ويروى « ترتع ماغفلت » ويروى « ترعى إذا نسيت حتى إذا ذكرت » تعنى أن هذه الناقة ترعى مادامت ناسية ولدها الذى ذبح ، فاذا تذكرته أخذتها رعدة وقلق واضطراب فصارت تقبل وتدبر لايقرّ لها قرار ، وشبهت نفسها بها وجعلت الناقة نفس الإقبال والإدبار توسعا ، وسيأتى إيضاحه فى بيان الاستشهاد بالبيت ، وقولها «لاتسمن الدهر فى أرض وإن ربعت ـ إلخ» ربعت : أصابها مطر الربيع ، يقال: ربعت الأرض فهى مربوعة ، وخرفت فهى مخروفة ، وصيفت فهى مصيفة ، وجاء أيضا مصيوفة ، والتحنان ـ بفتح التاء وسكون الحاء المهملة ـ مصدر حنت الناقة تحنّ ؛ إذا طربت فى إثر ولدها ، والتسجار : الحنين الذى يمتدّ ويطول ، وقد جعلتها التحنان والتسجار كما جعلتها الإقبال والإدبار ، وقولها « يوما بأوجد منى ـ الخ » بأوجد : هذا خبر مافى قولها فما عجول على بو «وللدهر إحلاء وإمرار» يأتى مرّة بما يحلو ومرّة بما يمرّ «وإن صخرا لمولانا وسيدنا ـ إلخ» يروى فى مكانه «وإن صخرا لكافينا وسيدنا» تريد أنه ينحر فى شدّة الزمان والبرد فيطعم ، وخصت الشتاء لأنه زمن الجدب والقحط ؛ فالنحر فيه والإطعام أشدّ مؤنة وأدلّ على الكرم والبذل «وإن صخرا لتأتم الهداة به» يروى فى مكانه « أغر أبلج تأتم الهداة به » والأغر : المشهور ، والأبلج : البعيد مابين الحاجبين وهذا مما يتمدّح به ، والعلم : الجبل ، وتريد بتشبيهه بالعلم فى رأسه نار أنه مشهور لايخفى على أحد

الإعراب : « ترتع » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفيه ضمير مستتر جوازا تقديره

... ...

هى يعود إلى العجول ذات البو « ما » مصدرية ظرفية « رتعت » فعل ماض ، مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، والتاء علامة التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى العجول أيضا ، وما المصدرية الظرفية فى تأويل مصدر مجرور باضافة اسم زمان مقدّر إليه ، وتقدير الكلام : ترتع مدّة رتعها « حتى » حرف دال على الابتداء « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط خافض لشرطه منصوب بجوابه ، مبنى على السكون فى محل نصب « ادّكرت » ادّكر : فعل ماض مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، والتاء علامة التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى ، والجملة من الفعل وفاعله فى محل جر باضافة إذا إليها « فإنما » الفاء واقعة فى جواب إذا ، إنما : أداة حصر « هى » ضمير منفصل مبتدأ ، مبنى على الفتح فى محل رفع « إقبال » خبر المبتدإ « وإدبار » معطوف على الخبر ، والمعطوف على المرفوع مرفوع

الشاهد فيه : قولها « هى إقبال وإدبار » حيث أخبرت عن اسم العين ـ وهو الضمير العائد إلى العجول ذات البو التى هى الناقة ـ باسم المعنى ـ وهو المصدر الذى هو الإقبال والإدبار ؛ وفى الأبيات التى ذكرناها مع بيت الشاهد شاهد آخر لهذه المسألة ، وهو قولها « فإنما هى تحنان وتسجار »

واعلم أن للعلماء فى ذلك ثلاثة تخريجات :

التخريج الأوّل : أن يكون الكلام على تقدير مضاف محذوف ؛ فالأصل فى هذه العبارة على هذا التخريج : فإنما هى ذات إقبال وذات إدبار ، وإنما هى ذات تحنان وذات تسجار ؛ فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فارتفع ارتفاعه ؛ فالكلام إذن مشتمل على مجاز بالحذف ، مثل قوله تعالى : (وَاسْئَلِ الْقَرْيَةَ) المراد والله أعلم واسأل أهل القرية

التخريج الثانى : أن يكون الكلام على تأويل المصدر بالمشتق ؛ فالمصدر هنا يراد منه اسم الفاعل ، وكأنها قالت : فإنما هى مقبلة مدبرة ، وإنما هى حنانة ساجرة ، فالكلام إذن مشتمل على مجاز مرسل علاقته التعلق ؛ ويقال : علاقته الجزئية والكلية ، والأول أشهر

والتخريج الثالث : أن يجعل الكلام من قبيل المبالغة ، والمراد أن المتكلم لما رأى أن المحدّث عنه قد بلغ فى هذا الوصف مبلغا لا يؤدّى المشتق مقداره جعله هو نفس المعنى ؛ وقد جعل قوم منهم سيبويه شيخ النحاة والشيخ عبد القاهر الجرجانى إمام علماء البلاغة هذا من قبيل المجاز العقلى ، وبينه قوم بأن المجاز العقلى يطلق على كل جملة أخرجت الحكم المفاد بها عن موضعه فى العقل بضرب من التأويل ؛ ولاشك أن الحكم المفاد بقول الخنساء ٭ فإنما هى إقبال وإدبار ٭ وهو الحكم بالاتحاد بين الناقة والإقبال والإدبار ـ خارج عن موضعه فى العقل بتأويل أنها صارت بسبب كثرة الإقبال والإدبار كأنها عينهما وتجسمت منهما ؛ فيكون مجازا عقليا على هذا المعنى ؛

أى : ذات إقبال وَإدْبَار .

(وَمِنْهُ) أى : ومن الواجب حذف عامله (مَا يَدْعُونَهُ مُؤَكِّدًا) وهو إما مؤ كد (لِنَفْسِهِ أَوْ غَــيْرِهِ ؛ فَالْمُبْتَدَا) من النوعين — وهو المؤكد لنفسه — هو الواقع بعد جملة هى نَصٌّ فى معناه ، وسمى بذلك لأنه بمنزلة إعادة الجملة ؛ فكأنه نفسها (نَحْوُ لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ عُرْفًا) أى : اعترافا ، ألا ترى أن « له على ألف » هو نفس الاعتراف (وَالثَّانِ) — وهو المؤكد لغيره —

فافهم هذا ولايذهب وهمك إلى المعنى المعروف للمجاز العقلى ، وهو إسناد الفعل ومافى معناه إلى غير من هو له فتنطلق متسائلا كيف يكون هذا مجازا عقليا والإقبال والإدبار من أفعال الناقة ؟

قال سيبويه[1] : « وإن شئت رفعت المصدر فجعلت الآخر هو الأوّل ، فجاز على سعة الكلام من ذلك قول الخنساء ✲ ترتع مارتعت حتى إذا ادّكرت ... البيت ✲ فجعلها الإقبال والإدبار ، فجاز على سعة الكلام ، كقولك : نهارك صائم ، وليلك قائم ، ومثل ذلك قول الشاعر وهو متمم ابن نويرة :

لَعَمْرِي وَما دَهْرِى بِتَأْبِينِ مالِكٍ وَلاَ جَزَعٍ مِمَّا أَصَابَ فَأَوْجَعَا

جعل دهره الجزع » اهـ كلامه

وقال الأعلم : « الشاهد فيه رفع إقبال وإدبار على السعة ، والمعنى ذات إقبال وإدبار ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، ولو نصب على معنى فهى تقبل إقبالا وتدبر إدبارا ووضع المصدر موضع الفعل لكان أجود » اهـ

وقال أبو سعيد السيرافى : « النحويون يقدّرون مثل هذا على تقديرين : أحدهما أن يقدّروا مضافا إلى المصدر ويحذفونه كما يحذفون فى (واسأل القرية) ، والوجه الثانى : أن يكون المصدر فى موضع اسم الفاعل ، وكان الزجاج يأبى إلا الوجه الأوّل ، ومما يقوّى الثانى أنك تقول : رجل ضخم وعبل ؛ فتجعلهما فى موضع اسم الفاعل وليسا بمصدرين لضخم وعبل » اهـ

وقال الشيخ عبد القاهر : « لم ترد تلك المرأة بالإقبال والإدبار غير معناهما حتى يكون المجاز فى الكلمة ؛ وإنما المجاز فى أن جعلتها لكثرة ماتقبل وتدبر كأنها تجسمت من الإقبال والإدبار ، ولو قلنا أريد أنها ذات إقبال وإدبار أفسدنا الشعر على أنفسنا وخرجنا إلى شىء مغسول وكلام عامىّ مرذول لامساغ له عند من هو صحيح الذوق والمعرفة نسابة للمعانى » اهـ

---

(١) انظر الكتاب (ج ١ ص ١٦٩)

هو الواقع بعد جملة تحتمل غيره فتصير به نَصًّا ، وسمى بذلك لأنه أثر فى الجملة ، فكأنه غيرها ؛ لأن المؤثر غير المؤثر فيه (كَابْنِي أَنْتَ حَقًّا صِرْفًا) لحقا : رفع ما احتمله «أنت ابنى» من إرادة المجاز .

و (كَذَاكَ) مما يلتزم إضمار ناصبه المصدرُ المشعرُ بالحدوث (ذُو التَّشْبِيهِ بَعْدَ جُمْلَهْ) حاوية معناه وفاعله غير صالح ما اشتملت عليه للعمل فيه (كَلِي بُكًا بُكَاءَ ذَاتِ عُضْلَهْ) أى : ممنوعة من النكاح ، ولزَيْدٍ ضَرْبٌ ضَرْبَ الْمُلُوكِ ، ولَهُ صَوْتٌ صَوتَ حمار ؛ فالمنصوب فى هذه الأمثلة قد استوفى الشروط السبعة ، بخلاف ما فى نحو : لزَيْدٍ يَدٌ يَدُ أَسَدٍ ؛ لعدم كونه مصدرا ، ونحو : لَهُ عِلْمٌ عِلْمُ الْحُكَمَاءِ ؛ لعدم الإشعار بالحدوث ، ونحو : لَهُ صَوْتٌ صَوْتٌ حَسَنٌ ؛ لعدم التشبيه ، ونحو : صَوْتُ زَيْدٍ صَوْتُ حِمَارٍ ؛ لعدم تقدم جملة ، ونحو : لَهُ ضَرْبٌ صَوْتُ حمار ؛ لعدم احتواء الجملة قبله على معناه ، ونحو : عَلَيْهِ نَوْحٌ نَوْحُ الْحَمَامِ ؛ لعدم احتوائها على صاحبه ؛ فيجب رفعه فى هذه الأمثلة ونحوها ؛ وقد ينتصب فى هذا الأخير ، لكن على الحال .

وبخلاف ما فى نحو : أَنَا أَبْكِى بُكَاءَ ذَاتِ عُضْلَةٍ ، وزَيْدٌ يَضْرِبُ ضَرْبَ الْمُلُوكِ ، حيث يتعين كون نصبه بالعامل المذكور فى الجملة قبله ، لا بمحذوف ؛ لصلاحية المذكور للعمل فيه .

وإنما لم يصلح المصدر المشتملة عليه الجملة ـ فى نحو : لِي بُكًا ، ولِزَيْدٍ ضَرْبٌ ـ للعمل ؛ لأن شرط إعمال المصدر أن يكون بدلا من الفعل ، أو مقدّرا بالحرف المصدرى والفعل ، وهذا ليس واحدا منهما .

(تنبيه) : مثل له صَوْتٌ صَوْتَ حمارٍ قولُهُ :

٤٢٥ ـ مَا إِنْ يَمَسُّ الْأَرْضَ إِلَّا مَنْكِبٌ مِنْهُ وَحَرْفُ السَّاقِ طَيَّ الْمِحْمَلِ

٤٢٥ ـ هذا البيت من شواهد سيبويه (١ ـ ١٨٠) وهو من كلمة لأبى كبير الهذلى يقولها فى تأبط شرا الشاعر العداء المعروف رواها أبو تمام فى ديوان الحماسة(١) ، وأولها قوله :

(١) انظر شرح التبريزى (١ـ٨٢) .

... ...

وَلَقَدْ سَرَيْتُ عَلَى الظَّلَامِ بِمِغْشَمٍ ... جَلْدٍ مِنَ الْفِتْيَانِ غَيْرِ مُثَقَّلِ
مِمَّنْ حَمَلْنَ بِهِ وَهُنَّ عَوَاقِدٌ ... حُبُكَ النِّطَاقِ فَشَبَّ غَيْرَ مُهَبَّلِ
وَمُبَرَّئٍ مِنْ كُلِّ غُبَّرِ حَيْضَةٍ ... وَفَسَادِ مُرْضِعَةٍ وَدَاءٍ مُغْيِلِ
حَمَلَتْ بِهِ فِي لَيْلَةٍ مَزْءُودَةٍ ... كَرْهاً وَعَقْدُ نِطَاقِهَا لَمْ يُحْلَلِ
فَأَتَتْ بِهِ حُوشَ الْفُؤَادِ مُبَطَّناً ... سُهُداً إِذَا مَا نَامَ لَيْلُ الْهَوْجَلِ
فَإِذَا نَبَذْتَ لَهُ الْحَصَاةَ رَأَيْتَهُ ... يَنْزُو لِوَقْعَتِهَا طُمُورَ الْأَخْيَلِ
وَإِذَا يَهُبُّ مِنَ الْمَنَامِ رَأَيْتَهُ ... كَرُتُوبِ كَعْبِ السَّاقِ لَيْسَ بِزُمَّلِ
مَا إِنْ يَمَسُّ الْأَرْضَ إِلَّا مَنْكِبٌ ... منه ... البيت ، وبعده قوله :
وَإِذَا رَمَيْتَ بِهِ الْفِجَاجَ رَأَيْتَهُ ... يَهْوِي مَخَارِمَهَا هُوِيَّ الْأَجْدَلِ
وَإِذَا نَظَرْتَ إِلَى أَسِرَّةِ وَجْهِهِ ... بَرَقَتْ كَبَرْقِ الْعَارِضِ الْمُتَهَلِّلِ
صَعْبُ الْكَرِيهَةِ لَا يُرَامُ جَنَابُهُ ... مَاضِي الْعَزِيمَةِ كَالْحُسَامِ الْمِقْصَلِ
يَحْمِي الصِّحَابَ إِذَا تَكُونُ عَظِيمَةٌ ... وَإِذَا هُمُ نَزَلُوا فَمَأْوَى الْعُيَّلِ

وكان سبب قول أبي كبير هذه الأبيات أنه تزوّج أم تأبط شرا ، وكان غلاما صغيرا ، فلما رآه يكثر الدخول على أمه تنكر له ؛ وعرف ذلك أبو كبير فى وجهه ؛ إلى أن ترعرع الغلام ، فقال أبو كبير لأمه : ويحك ! قد والله رابنى أمر هذا الغلام ، ولا آمنه ؛ فلا أقربك ، قالت : فاحتل له حتى تقتله ، فقال له ذات يوم : هل لك أن تغزو ؟ فقال : ذلك من أمرى ، قال : فامض بنا ، فخرجا غازيين ولا زاد معهما ، فسارا ليلتهما ويومهما من الغد حتى ظنّ أبو كبير أن الغلام قد جاع فلما أمسى قصد به قوما كانوا له أعداء ، فلما رأى نارهم من بعيد قال له أبو كبير : ويحك ! قد جعنا ، فلو ذهبت إلى تلك النار فالتمست لنا منها شيئا ، قال : ويحك ! وأىّ وقت جوع هذا ؟

... ...

قال : أنا قد جعت فاطلب لى ، فمضى تأبط شرا فوجد على النار رجلين من ألص ّمن يكون من العرب ، وإنما أرسله إليهما أبو كبير على معرفة ، فلما رأياه قد غشى نارهما وثبا عليه وكرّ ساعيا واتبعاه ، فلما كان أحدهما أقرب إليه من الآخر عطف عليه فرماه فقتله ، ورجع إلى الآخر فرماه فقتله ، ثم جاء إلى نارهما فأخذ الخبز منها ، فجاء به إلى أبى كبير ، فقال : كل لا أشبع الله بطنك ، ولم يأكل هو ، فقال : ويحك أخبرنى كيف كانت قصتك ؟ قال : وما سؤالك عن هذا ؟ كل ودع المسألة ؛ فدخلت أبا كبير منه خيفة ، وأهمته نفسه ، ثم سأله بالصحبة إلا حدّثه كيف عمل ، فأخبره فازداد له خوفا ، ثم مضيا فى غزاتهما ، فأصابا إبلا ، ومتن به أبو كبير ثلاث ليال يقول له فى كل ليلة اختر أىّ نصفى الليل شئت تحرس فيه وأنام وتنام النصف الآخر وأحرس ، قال : ذلك إليك ، اختر أيهما شئت ، فكان أبو كبير ينام إلى نصف الليل ويحرسه تأبط شرا ، فإذا نام تأبط شرا نام أبو كبير أيضا لايحرس شيئا ، حتى استوفى الثلاث ، فلما كان فى الليلة الرابعة ظنّ أن النعاس قد غلب الغلام ، فنام أوّل الليل إلى نصفه يحرسه تأبط شرا ، فلما نام الغلام قال أبو كبير : الآن يستثقل نوما وتمكننى فيه الفرصة ؛ فلما ظنّ أنه استثقل أخذ حصاة فخذف بها ، فقام الغلام كأنه كعب ، فقال : ماهذه الوجبة ؟ فقال : لاأدرى والله ، سمعته فى عرض الإبل ، فقام وعس وطاف فلم يجد شيئا ، فعاد فنام ، فلما ظنّ أنه استثقل أخذ حصية أصغر من تلك فخذف بها ، فقام كقيامه الأوّل ، فقال: ماهذا الذى أسمع ؟ قال : والله ما أدرى ، قد سمعت كما سمعت وما أدرى ماهو ؟ ولعلّ بعض الإبل تحرّك ؛ فقام فطاف وعس فلم ير شيئا ؛ فعاد فنام ، فأخذ حصية أصغر من تلك جدّا فرمى بها ، فوثب كما وثب أوّلا ، فطاف وعس فلم ير شيئا ، فرجع إليه فقال : ياهذا ؛ إنى قد أنكرت أمرك ، والله لئن عدت أسمع شيئا من هذا لأقتلنك ، قال : قال أبو كبير : فبتّ والله أحرسه خوفا أن يتحرك شىء من الإبل فيقتلنى ، فلما رجعا إلى حيهما قال : إن أمّ هذا الغلام لامرأة لا أقربها أبدا ؛ وقال هذه الأبيات

وإنما أطلنا عليك بذكر هذه القصة على خلاف عادتنا لنعلمك أن الأبيات فى وصف تأبط شرا ، وليست فى وصف فرس كما ذكر العينى رحمه الله

اللغة : « سريت » تقول : سرى ، وأسرى ، بمعنى واحد « على الظلام » يريد فى الظلام « بمغشم » المغشم – بزنة المنبر – مفعل من الغشم ، وهو الظلم ، والجلد : القوى الصلب « غير مثقل » يريد أنه محبب إلى القلوب حسن القبول « حملن » هذا الضمير يرجع إلى الإناث وإن لم يجر لهنّ ذكر ، ولكن لما كان المراد مفهوما جاز إضمارهنّ « عواقد حبك النطاق » قال التبريزى : الرواية حبك الثياب ؛ لأن النطاق لا يكون له حبك ، والحبك : الطرائق ، والواحد

... ...

حبيك . اه ، والمعنى أن هذا الغلام من الفتيان الذين حملت أمهاتهم وهنّ غير مستعدّات للفراش فنشأ محمودا مرضيا لم يدع عليه بالهبل والثكل ، وقوله « ومبرىء من كل غبر حيضة - إلخ » غبر الحيض - بضم الغين وسكون الباء - وغبره - بضم الغين وتشديد الباء مفتوحة - بقاياه ، وكذلك غبر اللبن باقيه فى الضرع ، والمغيل : من الغيل - بفتح فسكون - وهو أن تغشى المرأة وهى ترضع ، ويروى « وداء معضل » وهوالذى لا دواء له ، والمعنى أن أمه حملته وهى طاهر ليس بها بقية حيض ووضعته ولاداء به استصحبه من بطنها فلا يقبل علاجا ؛ لأن داء البطن لايفارق ، ولم ترضعه أمه غيلا ، وكان العرب يقولون : إذا حملت المرأة فى قبل الطهر أوّل الشهر عند طلوع الفجر ثم أذكرت جاءت بما لايطاق ، وفى هذا يقول شاعرهم :

لَقِحَتْ فى الْهِلَالِ عَنْ قُبُلِ الطُّهْرِ وَقَدْ لَاحَ لِلصَّبَاحِ بَشِيرُ

وقول أبى كبير « حملت به فى ليلة مزءودة - إلخ » الزؤد : الذعر ، وقد زئد فهو مزءود ، والمعنى حملت الأمّ بهذا المغشم فى ليلة يذعر فيها ، وفى هذا نسبة الفعل للزمان الذى يقع فيه ، وقد حكوا أن أمّ تأبط شرّا قالت عنه : إنه والله شيطان ، مارأيته قط مستثقلا ، ولا ضحكا ، ولا همّ بشىء منذ كان صبيا إلا فعله ؛ ولقد حملت به فى ليلة ظلماء وإن نطاقى لمشدود ؛ وقوله « فأتت به حوش الفؤاد مبطنا - إلخ » حوش الفؤاد : تريد أنه شديد الحدّة والقوّة ، والمبطن : الخميص البطن ، والسهد : الكثير السهاد ، وهو وصف مثل قولهم : باب فتح ، وامرأة عطل ، وناقة سرح ، ولسان طلق ، كل هذا بضم أوّله وثانيه ، والهوجل : الثقيل الكسلان ، ويقال : هوالأحمق الذى لامسكة به ، وقوله « فاذا نبذت له الحصاة - إلخ » تقول : نبذت الشىء من يدى ؛ إذا طرحته ، وينزو : يريد يفزع ويثب ، والطمور : الوثب ؛ فهو مفعول مطلق منصوب بفعل من معناه ، والأخيل : الشاهين ، يريد أنك إذا رميته بحصاة وهو نائم وجدته ينتبه انتباه من سمع بوقعتها هدّة عظيمة فيثب كما يثب الأخيل ، ويروى عجز هذا البيت « فزعا لوقعتها طمور الأخيل » وانتصاب طمور على هذه الرواية بما دلّ عليه قوله « فزعا لوقعتها » كأنه قال : رأيته يطمر طمور الأخيل ، وقوله « وإذا يهب من المنام رأيته - إلخ » أصل هب بمعنى تحرك واضطرب ، ثم قيل : هبّ من نومه هبا ، وهبت الريح هبوبا ، وهبت الناقة فى سيرها هبابا ، وهبّ القيس هبيبا ، وأهببت السيف : هززته ، ويقال : رتب رتوبا ؛ إذا قام وانتصب ، والشىء الراتب : القائم ، والزمل - كسكر - الضعيف ، ومثله الزميل - كقبيط - والزمال - كرمان ، يقول : إذا استيقظ من منامه انتصب انتصاب كعب الساق ، وقوله « ما إن يمسّ الأرض إلا منكب - إلخ » إن : حرف زيد لتأكيد النفى ، وزيادته تبطل عملما فى لغة من يعملها ، وانتصاب طىّ على المصدر

... ...

ممـا دلّ عليه ماقبله ، كما سيأتى فى بيان الاستشهاد بالبيت ، والمعنى أنه إذا نام لاينبسط على الأرض ولا يتمكن منها بأعضائه كلها حتى لا يكاد يتشمر عند الانتباه بسرعة ، والمحمل : حمالة السيف ، وقوله « و إذا رميت به الفجاج ـ إلخ » الفجاج : جمع فج ، وهو الطريق الواسع فى الجبل ونحوه والهوى بضم الهاء : القصد إلى أعلى ، و بفتحها القصد إلى أسفل ، والمخارم : جمع مخرم ، وهومنقطع أنف الجبل ، والأجدل : الصقر ، وقوله « و إذا نظرت إلى أسرة وجهه ـ إلخ » الأسرة : الخطوط التى فى الجبهة ، واحدها سرار ، والعارض من السحاب : الذى يعرض فى جانب السماء ، والمتهلل : الضاحك ، تقول : تهلل الرجل مرحا ؛ إذا افترّ عن أسنانه فى الضحك ، ومثله اهتلّ ، يقول : إذا نظرت فى وجهه رأيت أسارير وجهه تشرق إشراق السحاب المتشقق بالبرق ، يريد أنه حسن البشر طلق الوجه « العيل » جمع عائل ، وهو الفقير

الإعراب : « ما » حرف نفى ، مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « إن » زائدة « يمس » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة « الأرض » مفعول به ليمس ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « إلا » أداة استثناء ملغاة ، حرف مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « منكب » فاعل يمس ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « منـه » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لمنكب « وحرف » الواو حرف عطف ، مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، حرف : معطوف على منكب ، والمعطوف على المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « الساق » مضاف إليـه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « طى » مفعول مطلق منصوب بفعل مضمر وجوبا ، وتقدير الكلام : يطوى طى المحمل ، أو طوى طى المحمل ـ ببناء كل من الفعلين للمجهول ـ وطى مضاف ، و «المحمل» مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « طى المحمل » فإنه مصدر نصب بفعل محذوف وجوبا ، مثل المحذوف فى قولهم : له صوت صوت حمار .

فإن قلت : فكيف ذكرت أن البيت مثل هـذا المثال وأنا لا أجد فى البيت جملة سبقت المصدر قد استكملت الشرائط التى عددها الشارح ؟

فالجواب عن هذا أن نقول لك : إن البيت ـ و إن لم يتقدّم فيه على المصدر جملة مستكملة لهذه الشرائط ـ بمنزلة ماتقدّم فيه ذلك ، والسر فى هـذا أن الكلام السابق على المصدر يدلّ على المعنى الذى تدلّ عليه هذه الجملة ؛ لأن الشاعر لما قال : إن هذا الغلام إذا نام على الأرض تجافى جسمه كله عنها إلا منكبه وحرف ساقه ؛ فكأنه قال : إن له طيا وضمورا .

قال سيبويه (١ ــ ١٨٠) : « وقد يجوز أن تضمر فعلا آخر كما أضمرت بعدله صوت ،

لأن ما قبله بمنزلة « له طَيّ » ؛ قاله سيبويه .

(خاتمة) : المصدر الآتي بدلا من اللفظ بفعله على ضربين :

الأول : ماله فِعْلٌ ، وهو ماسر .

والثاني : ما لافعل له أصلا ، كَبَلْهَ ؛ إذا استعمل مضافا ، كقوله :

٤٣٦ — تَذَرُ الْجَمَاجِمَ ضَاحِيًا هَامَاتُهَا بَلْهَ الْأَكُفِّ كَأَنَّهَا لَمْ تُخْلَقِ

يدلك عليه أنك لو أظهرت فعلا لايجوز أن يكون المصدر مفعولا عليه صار بمنزلة له صوت ، وذلك قوله ، وهو أبو كبير الهذلي : ✲ ما إن يمسّ الأرض إلا منكب ... البيت ✲ صار ما إن يمسّ الأرض بمنزلة له طى ؛ لأنه إذا ذكر ذا عرف أنه طيان » اه .

وقال الأعلم : « الشاهد فيه نصب طى المحمل باضمار فعل دلّ عليه قوله : ماإن يمسّ الأرض إلا منكب منه وحرف الساق ؛ لأن ذلك لانطواء كشحه وضمر بطنه ؛ فكأنه قال : طوى طيا مثل طى المحمل » اه .

٤٣٦ — هذا البيت لكعب بن مالك الأنصارى رضى الله تعالى عنه ، من كلمة رواها له ابن إسحاق فى السيرة ، وانظر السيرة المعروفة بسيرة ابن هشام (٣ — ٢٩٠) يقولها فى شأن يوم الخندق وانتصار رسول الله والمسلمين جند الله على الكافرين من غير التحام فى معركة ولا تزاحم فى قتال ، وأول هذه القصيدة قوله :

مَنْ سَرَّهُ ضَرْبٌ يُمَعْمِعُ بَعْضُهُ بَعْضًا كَمَعْمَعَةِ الْأَبَاءِ الْمُحْرَقِ
فَلْيَأْتِ مَأْسَدَةً تُسَنُّ سُيُوفُهَا بَيْنَ الْمَذَادِ وَبَيْنَ جِزْعِ الْخَنْدَقِ
دَرِبُوا بِضَرْبِ الْمُعْلِمِينَ وَأَسْلَمُوا مُهَجَاتِ أَنْفُسِهِمْ لِرَبِّ الْمَشْرِقِ
فى عُصْبَةٍ نَصَرَ الْإِلٰهُ نَبِيَّهُ بِهِمُ وَكَانَ بِعَبْدِهِ ذَا مَرْفَقِ
فى كُلِّ سَابِغَةٍ تَخُطُّ فُضُولُهَا كَالنِّهْيِ هَبَّتْ رِيحُهُ الْمُتَرَقْرِقِ
بَيْضَاءَ مُحْكَمَةٍ كَأَنَّ قَتِيرَهَا حَدَقُ الْجَنَادِبِ ذَاتَ شَكٍّ مُوثَقِ
جَدْلَاءَ يَحْفِزُهَا نِجَادُ مُهَنَّدٍ صَافِي الْحَدِيدَةِ صَارِمٍ ذِى رَوْنَقِ

... ...

تِلْـكُمْ مَعَ التَّقْوَى تَـكُونُ لِبَاسَنَا يَوْمَ الْهِيَاجِ وَكُلَّ سَاعَةِ مَصْدَقِ
نَصِلُ السُّيُوفَ إِذَا قَصُرْنَ بِخَطْوِنَا قُـدُمًا وَنُلْحِقُهَا إِذَا لَمْ تَلْحَقِ
فَـتَرَى الْجَمَاجِمَ ضَاحِياً هَامَاتُهَا بَـلْهَ الْأَكُفِّ ... البيت ، وبعده
نَلْـقَى الْعَــدُوَّ بِفَخْمَةٍ مَلْمُومَةٍ تَنْـفِى الْجُمُوعَ كَقَصْدِ رَأْسِ الْمُشْرِقِ

اللغة : « من سره ضرب يعمع بعضه — إلخ » المعمعة : صوت التهاب النار وحريقها فيما عظم وكثف من القصباء ونحوها ، والأباء — بفتح الهمزة وتخفيف الباء — القصب ، ويقال : هو الأغصان الملتفة ، وقوله « فليأت مأسدة — إلخ » المأسدة : موضع الأسود ، ويقال : أرض مأسدة ومسبعة ومأبلة ومذأبة ومنمرة ؛ إذا كانت موضعا للأسود والسباع والإبل والذئاب والنمور ، وتسن : تروى بضم التاء وفتح السين ، ومعناه تصقل وتحادث بالجلاء ، وتروى بفتح التاء وضم السين ، والمعنى أن السيوف تسن للأبطال سنن الجلاد والمقارعة وتعلمهم الإقدام على المكاره ، والمذاد : اسم الموضع الذى يذود فيه الفرسان عن حريمهم ، يريد موضع القتال ، والجزع : جانب الوادى ، وقوله « دربوا بضرب المعلمين — إلخ » دربوا : اعتادوا ، والمعلمون — بفتح اللام — الذين يعرفون بعلامة لهم اتخذوها لأنفسهم ، وإنما يفعل ذلك الأبطال والكماة ، والمهجات : جمع مهجة ، وهى النفس ، ويقال : هى خيال النفس وذكاؤها ، ورب المشرق : على الاكتفاء ، والمراد رب المشرق والمغرب ، وقوله « فى كل سابغة — إلخ » السابغة : الدرع التى تضفو على لابسها ، ومنه قوله تعالى : (أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ) وتحط فضولها : أى ينجر على الأرض مافضل وزاد منها ، والنهى : الغدير من الماء ، والمترقرق : الذى تصفقه الريح فيجىء ويذهب ، ويروى « المترقق » وهو من الرقة ؛ وقوله « بيضاء محكمة — إلخ » القتير : مسامير حلق الدروع ، والجنادب : جمع جندب ، وهو الذكر من الجراد ، والسك : النسج وإحكام السرد ؛ وقوله « جدلاء يحفزها — إلخ » الجدلاء : المحكمة النسج ، وهى من وصف الدرع أيضا ؛ ويحفزها : يرفعها ويشمرها ، والنجاد — بزنة كتاب — حمالة السيف ، والمهند : السيف ، والصارم : القاطع ، والرونق : البريق واللمعان ؛ وقوله « تذر الجماجم — إلخ » تذر : تترك ، والجماجم : جمع جمجمة ، وهى عظم الرأس ، وقد رأيت أنه روى « فترى الجماجم » وضاحيا : بارزا للشمس ، وبله : يجوز أن يكون مصدرا ، ويجوز أن يكون اسم فعل بمعنى اترك ، وستعرف ذلك فى بيان الاستشهاد بالبيت ؛ وقوله « نلقى العدو — إلخ» الفخمة — بفتح فسكون —

... ...

الكتيبة والفصيلة من الجيش ، والملمومة : المجتمعة ، والمشرق : اسم جبل ، ويروى « تنفى الجوع كرأس قدس المشرق » فقدس على هذه الرواية اسم جبل ، وهو غير مصروف ، والمشرق : نعت له .

الإعراب : « تذر » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى السيوف « الجماجم » مفعول به « ضاحيا » حال من المفعول به « هاماتها » هامات : فاعل بضاح مرفوع بالضمة الظاهرة ، وضمير الغائبة العائد إلى الجماجم مضاف إليه « بله » مفعول مطلق لفعل محذوف ، والتقدير : اترك بله الأكف ؛ وذلك لأن بله — على هذا — مصدر لا فعل له من لفظه ، وإنما له فعل من معناه ، وهو اترك ، وبله مضاف ، و « الأكف » مضاف إليه ، من إضافة المصدر إلى مفعوله ، مثل (فَضَرْبَ الرِّقَابِ) « كأنها » كأن : حرف تشبيه ونصب ، وضمير الغائبة العائد إلى الأكف اسمه « لم » حرف نفى وجزم وقلب « تخلق » فعل مضارع ، مبنى للمجهول ، مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر لأجل الروى ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل فى محل رفع خبر كأنّ .

الشاهد فيه : قوله « بله الأكف » واعلم أن هذه العبارة تروى بجر « الأكف » وبنصبها ؛ فأما رواية الجرّ فهى موضع الاستشهاد ههنا ، وتخريجها على أن « بله » مصدر منصوب بفعل من معناه محذوف ، فهو حينئذ مثل قوله تعالى : (فَضَرْبَ الرِّقَابِ) ولا فرق بينهما إلا من جهة أن ضربا له فعل من لفظه ، وبله لافعل له من لفظه ، بل له فعل من معناه ؛ فانتصابه بهذا الفعل الذى من معناه كانتصاب مقة فى قولك : أحببته مقة ، وكانتصاب جلوس فى قولك : قعدت جلوسا ؛ وأما رواية نصب « الأكف » فتخريجها على أن « بله » اسم فعل أمر بمعنى اترك ، و « الأكف » على هذا مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة ، وانتصابه كانتصاب الكتاب فى قولك : دونك الكتاب : أى خذه ، وكانتصاب أنفسكم فى قوله تعالى : (عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ) أى الزموا أنفسكم ، والمراد الزموا شأن أنفسكم ، وفى كل اسم فعل أمر من هذه الأسماء المذكورة وما أشبهها ضمير مستتر وجوبا على أنه فاعل بها ؛ ومن هنا تعلم أن لبله استعمالين : الأوّل تكون فيه مصدرا فيجر مابعدها بإضافتها إليه ، والثانى تكون فيه اسم فعل أمر فيكون مابعدها منصوبا على أنه مفعول به ؛ وسيأتى لهذا مزيد كلام فى باب أسماء الأفعال إن شاء الله .

فى رواية خَفْض «الأكُفِّ» فَبَلْهَ حينئذ : منصوبٌ نَصْبَ «ضَرْبَ الرقاب» ، والعامل فيه فعل من معناه ، وهو اتْرُكْ ؛ لأن بَلْهَ الشَّىْءَ بمعنى تَرْكَ الشىء ؛ فهو على حد النصب فى نحو : شَنِئْتُهُ بُغْضاً ، وأحْبَبْتُهُ مِقَةً .

ويجوز أن ينصب ما بعد بَلْهَ ؛ فيكون اسم فعل بمعنى اتْرُكْ ، وهى إحدى الروايتين فى البيت ، وسيأتى فى بابه .

ومثل « بَلْه » المضاف : وَيْلَه ، ووَيْحَه ، ووَيْسَه ، ووَيْبَه ، وهى كنايات عن الويل . ووَيْل : كلمة تقال عند الشتم والتوبيخ ، كثرت حتى صارت كالتعجب ؛ يقولها الإنسان لمن يُحبُّ ولمن يُبْغِض ، ونصبها بتقدير : ألْزَمَهُ الله ، وهو قليل ، ولذلك لم يتعرض له هنا .

المفعول له

ويسمى المفعول لأجله، ومن أجله .

وقدمه على المفعول فيه لأنه أدخل منه فى المفعولية ، وأقرب إلى المفعول المطلق ؛ بكونه مصدرا ؛ كما أشار إلى ذلك بقوله : (يُنْصَبُ مَفْعُولاً لَهُ الْمَصْدَرُ) أى القلبىّ (إنْ * أَبَانَ تَعْلِيلاً) أى : أفهم كونه عِلّةً للحدث ، ويشترط كونه من غير لفظ الفعل (كَجُدْ شُكْراً) أى : لأجل الشكر ، فلو كان من لفظ الفعل كجِيلَ مَجِيلاً كان انتصابه على المصدرية (وَدِنْ) طَاعَةً (وَهْوَ) أى : المفعول له (بِمَا يَعْمَلُ فِيهِ مُتَّحِدْ * وَقْتاً وَفَاعِلاً) الجملة حالية ، و « وقتا وفاعلا » نَصْبٌ بنزع الخافض ، أى : يشترط لنصب المفعول له – مع كونه مصدرا قلبيا سيق للتعليل – أن يتحد مع عامله فى الوقت وفى الفاعل .

فالشروط حينئذ خمسة : كونه مصدرا ؛ فلا يجوز : جئتك السَّمْنَ والْعَسَلَ ، قاله الجمهور ، وأجاز يونس : أما الْعَبِيدَ فذُوعَبِيدٍ ، بمعنى مَهْمَا يذكر شخصٌ لأجل العبيد فالمذكور ذو عبيد، وأنكره سيبويه ؛ وكونه قَلْبِيًّا ؛ فلا يجوز : جِئْتُكَ قِرَاءَةً للعلم ، ولا قَتْلاً للكافر ، وأجاز الفارسىّ : جئتك ضَرْبَ زَيْدٍ : أى لتضرب زيدا ؛ وكونه علة ؛ فلا يجوز : أَحْسَنْتُ إِلَيْكَ إِحْسَانًا إِلَيْكَ ؛ لأن الشىء لا يعلل بنفسه ؛ وكونه متحدا مع المعلل به فى الوقت ؛ فلا يجوز : جِئْتُكَ أَمْسِ طَمَعًا غداً فى معروفك ؛ ولا يشترط تعيين الوقت فى اللفظ ، بل يكفى عدم ظهور المنافاة ، وفى الفاعل ؛ فلا يجوز : جِئْتُكَ مَحَبَّتَكَ إِيَّاىَ ؛ خلافا لابن خروف .

(تنبيه) : قد يكون الاتحاد فى الفاعل تقديريا ، كقوله تعالى : « يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وطَمَعاً » لأن معنى يريكم يجعلكم تَرَوْنَ اهـ .

(وَإِنْ شَرْطٌ) من الشروط المذكورة ، ماعدا قصد التعليل (فُقِدْ * فاجْرُرْهُ بِالْحَرْفِ) الدال على التعليل ، وهو اللام أو ما يقوم مقامها ؛ وفى بعض النسخ « باللام » أى : أو مايقوم مقامها ؛ ففقد الأول – وهو كونه مصدرا – نحو «وَالأَرْضَ وَضَعَهَا لِلأَنَامِ» والثانى – وهو كونه

قلبيا ــ نحو « وَلاَ تقتُلُوا أَوْلاَدَكُمْ مِنْ إمْلاَقٍ » بخلاف « خَشْيَةَ إمْلاَقٍ » ، والثالث ــ وهو الاتحاد فى الوقت ــ نحو قوله :

٤٢٧ — فَجِئْتُ وَقَدْ نَضَتْ لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا

---

٤٢٧ — هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

* لَدَى السِّتْرِ إلاَّ لِبْسَةَ المُتَفَضِّلِ *

وهذا البيت لامرىء القيس بن حجر الكندى ، من قصيدته المعلقة المشهورة التى أولها :

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ ... بِسِقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

وقبل البيت الشاهد قوله :

أَفَاطِمَ مَهْلاً بَعْضَ هٰذَا التَّدَلُّلِ ... وَإِنْ كُنْتِ قَدْ أَزْمَعْتِ صَرْمِى فَأَجْمِلِى

وَإِنْ كُنْتِ قَدْ سَاءَتْكِ مِنِّى خَلِيقَةٌ ... فَسُلِّى ثِيَابِى مِنْ ثِيَابِكِ تَنْسَلِ

أَغَرَّكِ مِنِّى أَنَّ حُبَّكِ قَاتِلِى ... وَأَنَّكِ مَهْمَا تَأْمُرِى الْقَلْبَ يَفْعَلِ

وَأَنَّكِ قَسَّمْتِ الْفُؤَادَ فَنِصْفُهُ ... قَتِيلٌ وَنِصْفٌ فِى حَدِيدٍ مُكَبَّلِ

وَمَا ذَرَفَتْ عَيْنَاكِ إِلاَّ لِتَضْرِبِى ... بِسَهْمَيْكِ فِى أَعْشَارِ قَلْبٍ مُقَتَّلِ

وَبَيْضَةِ خِدْرٍ لاَ يُرَامُ خِبَاؤُهَا ... تَمَتَّعْتُ مِنْ لَهْوٍ بِهَا غَيْرَ مُعْجَلِ

تَجَاوَزْتُ أَحْرَاساً إِلَيْهَا وَمَعْشَراً ... عَلَىَّ حِرَاصاً لَوْ يُسِرُّونَ مَقْتَلِى

إِذَا مَا الثُّرَيَّا فِى السَّمَاءِ تَعَرَّضَتْ ... تَعَرُّضَ أَثْنَاءِ الْوِشَاحِ الْمُفَصَّلِ

فَجِئْتُ وَقَدْ نَضَّتْ لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا ... لَدَى السِّتْرِ ... البيت ، و بعده :

فَقَالَتْ : يَمِينُ اللهِ مَالَكَ حِيلَةٌ ... وَمَا إِنْ أَرَى عَنْكَ الْغَوَايَةَ تَنْجَلِى

اللغة : « قفا » يجوز أن تكون الألف منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة ، وعامل الوصل معاملة الوقف ؛ فيكون المأمور بالوقوف واحدا ، ويجوز أن تكون الألف ألف التثنية ؛ فالمخاطب اثنان لأن أدنى أعوان الرجل اثنان والرفقة أدنى ما تكون ثلاثة فيجرى كلام الواحد على صاحبيه ، ويجوز أن تكون الألف ألف الاثنين والمخاطب واحدا ؛ لأن العرب تخاطب الواحد والجماعة مخاطبة الاثنين « ذكرى » تذكر « سقط اللوى » منقطع الرمل « الدخول فحومل » موضعان

... ...

شرقى اليمامة « أفاطم مهلا ــ إلخ » قال ابن الكلبى : فاطمة هى ابنة عبيد بن ثعلبة بن عامر، وهى التى قال لها مرة :

لاَ وَأَبِيكِ ٱبْنَةَ الْعَامِرِىِّ لاَ يَحْسِبُ الْقَوْمُ أَنِّى أَفِرّْ

والتدلل : الإدلال ، وهو أن تتيه المرأة فتسىء إلى من يحبها ، وأزمعت : عزمت الرأى وأجمعته ، والصرم : الهجر ، وأجملى : أحسنى صحبتى ودعى ما اعتزمته ؛ وقوله « وإن كنت قد ساءتك ــ إلخ » ساءتك : آذتك ، والخليقة : الطبيعة والخلق ، وثيابى : يريد فسلى قلبى ، والتعبير بالثياب عن القلب مشهور فى كلام العرب ، قال عنترة :

فَشَكَكْتُ بِالرُّمْحِ الْأَصَمِّ ثِيَابَهُ لَيْسَ الْكَرِيمُ عَلَى الْقَنَا بِمُحَرَّمِ

وعليه حمل بعض المفسرين قوله تعالى : (وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ) وتنسل : تخرج وتنصرف ، ومنهم من زعم أن الثياب على ظاهر معناها ، وذكر أن طلاق أهل الجاهلية كان أن يسل الرجل ثوبه من ثوب زوجته ؛ فيتفارقا . وقوله « أغرك منى أن حبك ــ إلخ » أغرك : أحملك على الاغترار ، يريد عتابها على مايراه منها ؛ فيقول : لقد رأيت حبك قد برح بى حتى كاد يقتلنى ، وأنك تتصرفين فى قلبى ، فحملك هذا على أن تدللت وأسأت إلىّ ؛ وقوله «وأنك قسمت الفؤاد ــ إلخ» سقط هذا البيت من رواية أكثر الرواة ، ومكبل : مقيد ، وهو من صفة النصف الواقع فى أشراك حبها الذى لايزال ينبض بالشوق إليها ، وكان من حقه أن يرفعه ، ولكنه اضطر إلى خفضه للروى فخفضه على الجوار ؛ وقوله « وماذرفت عيناك ــ إلخ » ذرفت : دمعت ، وأراد بالسهمين عينيها ، وأعشار القلب : أجزاؤه ، ومقتل : مذلل فى حبها ؛ وقوله «و بيضة خدر لايرام خباؤها ــ إلخ» هذه الواو واو ربّ ، والمجرور بعدها مجرور بربّ المحذوفة ، و بيضة الخدر : الغادة التى لاتفارق خدرها ، وذلك من أمارات الشرف عندهم ، والخدر ــ بكسر الخاء المعجمة وسكون الدال المهملة ــ الخباء ، ولا يرام خباؤها : لايتمنى ولا يخطر بالبال لأنه منيع دون الوصول إليه الأهوال ، وأراد أن هذه الغادة المخدرة محجوبة ممنوعة ، وغير معجل : غير متعجل ، وأراد أنه لم يخف أن يصل إليه أحد فلم يتعجل فى التمتع بها ، بل لها معها فى ريث وتأنّ ؛ وقوله « تجاوزت أحراسا إليها ــ إلخ » الأحراس : جمع حرس ، مثل جبل وأجبال وجمل وأجمال ، وأراد أن يصف نفسه بجراءة القلب فزعم أنه مر بأحراس على باب هذه الغادة ومرّ على قوم شديدى الحرص على قتله لو استطاعوه ؛ وقوله « إذا ما الثريا ــ إلخ » يريد أن تجاوزه الأحراس وتقحمه هؤلاء إليها كان وقت تعرض الثريا فى السماء ، وزعموا أنه أراد الجوزاء فوضع الثريا موضعها ؛ لأن الثريا لاتتعرض ، مع أن لها

والرابع ـ وهو الاتحاد فى الفاعل ـ نحو :

٤٢٨ — وَإِنِّى لَتَعْرُونِى لِذِكْرَاكِ هِزَّةٌ

اعتراضا عند السقوط ؛ فإنها تأخذ وسط السماء كما يأخذ الوشاح وسط المرأة ، وأثناء الوشاح : ثناياه ، والمفصل : الذى فصل بين كل خرزتين منه بلؤلؤة ؛ وقوله « فجئت وقد نضت ـ إلخ » نضت ثوبها : خلعته ، وهو يروى بتخفيف الضاد وتشديدها ، ولبسة المتفضل : ماتلبسه وقت النوم من نحو قميص وإزار ؛ وقوله « فقالت يمين الله ـ إلخ » معنى مالك حيلة لا أجد حيلة فى دفعك ومنعك ، والغواية : الجهالة ، وتنجلى : تنكشف وتذهب عنك .

الإعراب : « جئت » جاء : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعل مبنى على الضم فى محل رفع « وقد » الواو واو الحال ، حرف مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، وقد : حرف تحقيق مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « نضت » نضا : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى « لنوم » جار ومجرور متعلق بنضا « ثيابها » ثياب : مفعول نضا ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير المؤنثة الغائبة مضاف إليه ، والجملة من الفعل الذى هو نضا وفاعله ومفعوله فى محل نصب حال « لدى » ظرف مكان متعلق بنضا منصوب بفتحة مقدّرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهو مضاف ، و « الستر » مضاف إليه ، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة « إلا » أداة استثناء « لبسة » منصوب على الاستثناء ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وهو مضاف ، و« المتفضل » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « لنوم » فإن النوم مصدر صالح للتعليل ، وقد ذكر قبله فعل يصلح أن يكون معللا به ، وفاعل هذا الفعل هو فاعل المصدر ؛ فإن التى نضت عنها الثياب إلا لبسة المتفضل هى التى تنام ، ولكن وقت حصول هذا المصدر الذى هو النوم غير وقت حصول الفعل السابق عليه ؛ ألست ترى أن خلع الثياب يتقدّم النوم ويسبق عليه ؟ لاجرم التزم الشاعر أن يجره بحرف دالّ على التعليل ، وهو اللام .

٤٢٨ — هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

* كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بَلَّلَهُ الْقَطْرُ *

وهذا البيت من كلمة لأبى صخر الهذلى ؛ وقبله قوله :

لِلَيْلَى بِذَاتِ الْبَيْنِ دَارٌ عَرَفْتُهَا وَأُخْرَى بِذَاتِ الْجَيْشِ آيَاتُهَا سَطْرُ

... ...

وَقفتُ بِرَسْمَيْهَا فَلَمَّا تَنَكَّرَا صَدَفْتُ وَعَيْنِي دَمْعُهَا سَرِبٌ هَمْرُ
وَفِي الدَّمْعِ إِنْ كُذِّبْتُ بِالْحُبِّ شَاهِدُ يُبَيِّنُ مَا أُخْفِي كَمَا بَيَّنَ الْبَدْرُ
صَبَرْتُ فَلَمَّا غَالَ نَفْسِي وَشَفَّهَا عَجَارِيفُ مَا تَأْتِي بِهِ غُلِبَ الصَّبْرُ
إِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَ الْحَبِيبَيْنِ رِدَّةٌ سِوَى ذِكْرِ شَيْءٍ قَدْ مَضَى دَرَسَ الذِّكْرُ
إِذَا قُلْتُ هٰذَا حِينُ أَسْلُو يَهِيجُنِي نَسِيمُ الصَّبَا مِنْ حَيْثُ يَطَّلِعُ الْفَجْرُ
وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرَاكِ هِزَّةٌ كَمَا انتفض ...... البيت ، وبعده :
هَجَرْتُكِ حَتَّى قِيلَ لَا يَعْرِفُ الْهَوَى وَزُرْتُكِ حَتَّى قِيلَ لَيْسَ لَهُ صَبْرُ
صَدَقْتِ أَنَا الصَّبُّ الْمُصَابُ الَّذِي بِهِ تَبَارِيحُ حُبٍّ خَامَرَ الْقَلْبَ أَوْ سِحْرُ
أَمَا وَالَّذِي أَبْكَى وَأَضْحَكَ وَالَّذِي أَمَاتَ وَأَحْيَا وَالَّذِي أَمْرُهُ الْأَمْرُ
لَقَدْ تَرَكَتْنِي أَغْبِطُ الْوَحْشَ أَنْ أَرَى أَلِيفَيْنِ مِنْهَا لَا يَرُوعُهُمَا النَّفْرُ
فَيَا هَجْرَ لَيْلَى قَدْ بَلَغْتَ بِيَ الْمَدَى وَزِدْتَ عَلَى مَا لَمْ يَكُنْ بَلَغَ الْهَجْرُ
وَيَا حُبَّهَا زِدْنِي جَوًى كُلَّ لَيْلَةٍ وَيَا سَلْوَةَ الْأَيَّامِ مَوْعِدُكِ الْحَشْرُ
عَجِبْتُ لِسَعْيِ الدَّهْرِ بَيْنِي وَبَيْنَهَا فَلَمَّا انْقَضَى مَا بَيْنَنَا سَكَنَ الدَّهْرُ

اللغة : « ذات البين » موضع ذكره ياقوت ولم يعينه ، وأنشد بيت أبي صخر ، وأنشد بعده :

كَأَنَّهُمَا مِلْآنِ لَمْ يَتَغَيَّرَا وَقَدْ مَرَّ لِلدَّارَيْنِ بَعْدَهُمَا عَصْرُ

« ذات الجيش » موضع ، قال ياقوت : جعلها بعضهم من العقيق بالمدينة ، وأنشد لعروة ابن أذينة :

كَادَ الْهَوَى يَوْمَ ذَاتِ الْجَيْشِ يَقْتُلُنِي لِمَنْزِلٍ لَمْ يَهِجْ لِلشَّوْقِ مِنْ صَقَبِ

ويقال : إنّ قبر نزار بن معد وقبر ابنه ربيعة بذات الجيش ، وقال بعضهم : أولات الجيش موضع قرب المدينة ، وهو واد بين ذي الحليفة وبرثان ، وهو أحد منازل رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى بدر وأحد مراحله عند منصرفه من غزاة بني المصطلق ، وهناك حبس رسول الله

... ...

صلى الله عليه وسلم فى ابتغاء عقد عائشة ونزلت آية التيمم ، وقال جعفر بن الزبير بن العوّام :

لِمَنْ رَبْعٌ بِذَاتِ الْجَيْــشِ أَمْسَى دَارِساً خَلَقَا
كَلِفْتُ بِهِمْ غَدَاةَ غَدٍ وَمَرَّتْ عِيسُهُمْ حِزَقَا
تَنَكَّرَ بَعْدَ سَاكِنِهِ فَأَمْسَى أَهْلُهَا فِرَقَا
عَلَوْنَا ظَاهِرَ الْبَيْــدَا ءِ وَالْمَحْزُونُ مَنْ قَلِقَا

انتهى كلام ياقوت . « آياتها » جمع آية ، وهى العلامة « سطر » يريد أنها دارسة لم يبق منها إلا مايشبه السطر ، ويروى فى مكانه « عفر » وقوله « وقفت برسميها - إلخ » الرسم : أثر الدار إذا كان لاصقا بالأرض ، وتنكرا : ذهبت معالمهما « سرب » جار ، تقول : سرب الماء - من باب دخل - ؛ إذا جرى على وجه الأرض ، وتقول : هذا ماء سرب ، وهذا سقاء سرب ، بزنة كتف ، وقد سرب السقاء والماء - من باب فرح - « همر » منهمر سيال ، وقوله « وفى الدمع إن كذبت بالحب شاهد » يريد أن الدموع تشى وتدل على ما يكنه المحبّ « صبرت فلما غال نفسى - إلخ » غال نفسى : أهلكها « وشفها » تقول : شف جسم فلان ؛ إذا رق من النحول ، وتقول : قد شفه الحزن يشفه - من باب رد - وشفوفا ؛ إذا أضناه « عجاريف » أراد بها ما يكون من محبوبته من جفاء وصدود ، وتقول : الدهر ذو عجاريف والدنيا ذات تصاريف ، وقال الشاعر :

لَمْ تُنْسِنِي أُمَّ عَمَّارٍ نَوًى قُذُفٌ وَلاَ عَجَارِيفُ دَهْرٍ لاَ تُخَلِّينِي

« ردة » أراد به الرجوع إلى المودّة « درس الذكر » امحى وذهب « يهيجنى » يثير لواعج نفسى « لتعرونى » تنزل بى ، تقول : عراه يعروه ، واعتراه يعتريه ؛ إذا نزل به وأصابه « لذكراك » الذكرى - بكسر الذال وسكون الكاف - معناه التذكر بالقلب « هزة » هى فى المشهور بكسر الهاء - ومعناها الخفة والنشاط ، وضبطها العينى بفتح الهاء ، وقوله « صدقت أنا الصب الذى - إلخ » الصبّ : العاشق ، والصبابة : رقة الشوق وحرارته . وتباريح الحب : توهجه ، وتقول : برح به الأمر تبريحا ؛ إذا جهده ، وخامر القلب : خالطه ، وقوله « أما والذى أبكى وأضحك - إلخ » إنما كرّر الذى لتفخيم الأمر ، ولم يكرره تكثيرا للأيمان ؛ لأنه لو قصد ذلك لأتى لكل يمين بجواب ، فلما لم يأت إلا بجواب واحد علم أن اليمين واحد ، وهذا البيت من شواهد علماء البديع فى المقابلة ؛ وقوله « لقد تركتنى أغبط الوحش - إلخ » هذا جواب القسم ، والضمير المستتر فى تركتنى يعود إلى ليلى المذكورة فى أوّل هذه الأبيات ، وروى فى الحماسة « أحسد الوحش »

... ...

والمعنى واحد ، يريد إنى إذا تأملت الوحوش وهى تأتلف فى مراعيها تمنيت أن تكون حالى مع صاحبتى كحالها فى الائتلاف ، وجملة « أحسد الوحش » فى موضع الحال من ياء المتكلم ، و « أن أرى » فى موضع البدل بدل الاشتمال من الوحش ، وجملة « لايروعهما الذعر » فى موضع الصفة لأليفين ؛ لأن أرى من رؤية العين فهى تكتفى بمفعول واحد ؛ وقوله « ويا حبها زدنى جوى » الجوى ــ بزنة الفتى ــ داء فى الجوف ، وتقول : جوى يجوى جوى فهو جو ، مثل طرب يطرب طربا فهو طرب ؛ وقوله « عجبت لسعى الدهر ــ إلخ » يجوز أن يريد بسعى الدهر سرعة تقضى الأوقات مدة الوصال بينهما وأنه لما انقضى الوصل عاد الدهر إلى حالته فى السكون والبطء ، وهذا على عادتهم فى استقصار أيام الوصل واستطالة أيام الفراق ، ويجوز أن يريد بسعى الدهر سعاية أهل الدهر بالنمائم والوشايات وأنه لما ارتفع مرادهم فيما طلبوه من الفساد بينهما سكنوا ، وكما أراد بسعى الدهر سعى أهل الدهر كذلك أراد بسكون الدهر سكون أهل الدهر ، وقال بعضهم : كان الدهر يسعى بينهم بعوائقه فلما اجتمعا ووصل كل منهما إلى مناه يئس الدهر من الفساد بينهما فسكن سكون اليائس

الإعراب : « إنى » إن : حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسمه مبنى على السكون فى محل نصب « لتعرونى » اللام لام الابتداء وهى المزحلقة ، تعرو : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به ، مبنى على السكون فى محل نصب « لذكراك » اللام حرف جر ؛ ذكرى : مجرور باللام ، وعلامة جرّه كسرة مقدّرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، والجار والمجرور متعلق بتعرو « هزة » فاعل تعرو ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة تعرونى هزّة من الفعل وفاعله فى محل رفع خبر إن « كما » الكاف حرف جرّ ، مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، ما : حرف مصدرى « انتفض » فعل ماض مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب « العصفور » فاعل انتفض ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وماالمصدرية مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لهزة « بلله » بلل : فعل ماض ، مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، وضمير الغائب العائد إلى العصفور مفعول به ، مبنى على الضم فى محل نصب «القطر» فاعل بلل ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، والجملة من الفعل وفاعله فى محل نصب حال من العصفور ، وكان من حقه أن يجىء بقد ؛ فيقول : كما انتفض العصفور قد بلله القطر

الشاهد فيه : قوله « لذكراك » فإن الذكرى مصدر قلبى من غير لفظ الفعل السابق عليه ، وهو متحد مع الفعل السابق الذى هو تعرو فى الوقت ؛ ألاترى أن الوقت الذى يتذكر فيه حبيبته

وقد انتفى الاتحادانِ فى « أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ » ؛ (وَلَيْسَ يَمْتَنِـعْ) جرُّه باللام أو ما يقوم مقامها (مَعَ) وجود (الشُّرُوطِ) المذكورة (كَلِزُهْدٍ ذَا قَنِعْ ؛ وَقَلَّ أَنْ يَصْحَبَهَا) أى : اللام (الْمُجَرَّدُ) من ألْ وَالإضافة ، كهذا المثال ، حتى قال الجزولى : إنه ممنوع ، والحق جوازه ؛ ومنه قوله :

٤٢٩ — مَنْ أَمَّكُمْ لِرَغْبَةٍ فِيكُمْ جُبِرْ

هو الذى تعروه فيه الهزّة ، ولكن فاعل هذا المصدر غير فاعل الفعل المتقدّم ؛ لأن فاعل المصدر هو المتكلم ، وهذه الكاف هى المفعول ، وأما فاعل الفعل المتقدم فهو الهزّة ؛ يعنى أنه يتذكرها فتنزل به هزّة وطرب يستخفانه و يثيران شجونه ؛ فلما لم يتحد فاعل المصدر وفاعل الفعل السابق لم يستطع أن ينصب هذا المصدر على أنه مفعول له ؛ لا جرم جره باللام الدالة على التعليل

فإن قلت : فإذا كان المفعول لأجله مستوفيا للشرائط التى ذكرها الشارح فجاءبه منصوبا ؛ فعلى أى شىء انتصب ؟ وما ناصبه ؟

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : قد اختلف العلماء فى هذه المسألة ، ولهم فيهاثلاثة مذاهب :

المذهب الأوّل : مذهب جمهور العلماء البصريين ، وحاصله أن انتصاب المفعول لأجله على تقدير حرف الجرّ الدالّ على التعليل ، وناصبه الفعل المتقدّم عليه ؛ فهو على هذا المذهب ضرب من المفعول به ، ومثله مثل قول الشاعر :

* كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ *

والمذهب الثانى مذهب الزجاج ، وحاصله أن انتصاب المفعول لأجله مثل انتصاب المصدر المبين لنوع عامله أو عدده أو المؤكد له ، وناصبه فعل محذوف من لفظه ؛ فإذا قلت : جئتك إكراما لك ؛ فكأنما قلت : جئتك أكرمك إكراما ؛ فهو على هذا المذهب ضرب من أضرب المفعول المطلق

والمذهب الثالث مذهب جمهور الكوفيين ، وحاصله أن المفعول لأجله ضرب من أضرب المفعول المطلق كما هو مذهب الزجاج ؛ إلا أن عامله عندهم هوالفعل المتقدم ؛ لأنه ملاق له فى المعنى ؛ فمثله عندهم مثل : أحببته مقة ، وكرهته بغضا

٤٢٩ — هذا بيت من الرجز المشطور ، وقد روى بعده :

* وَمَنْ تَكُونُوا نَاصِرِيهِ يَنْتَصِرْ *

... ...

ولم أقف لهذين البيتين على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت على ماقبلهما أو بعدهما .

اللغة : « أمكم » قصدكم ، تقول : أمه يؤمه أما ، مثل رده يرده ردا ، وأممه تأميما ، وتأممه تأمما ؛ إذا قصده « لرغبة فيكم » الرغبة : الإرادة ، تقول : رغب فيه ــ من باب طرب ــ ورغبه ، وارتغب فيه ؛ إذا أراده ، وتقول : رغبت عن هذا الشىء ؛ إذا كرهته ولم ترده ، وهذا أحد الأفعال التى يتغير معناها بتغير الجار الذى يتعلق بها « جبر » تقول : جبرت فلانا أجبره جبرا ــ من باب نصر ــ إذا أغنيته من فقر أو أصلحت عظمه من كسر ، وتقول : جبر عظم فلان يجبر جبورا ــ مثل دخل يدخل دخولا ــ إذا انجبر وصلح ، والمشهور فى رواية هذا البيت بناء جبر للمجهول ، ويجوز أن يقرأ على زنة دخل على أنه مطاوع جبرته ؛ فإنك تقول : جبرته فجبر ، كما تقول : جبرته فانجبر « ناصريه » جمع ناصر مضاف إلى ضمير الغائب ، والناصر : اسم فاعل من نصره إذا أعانه .

الإعراب : « من » اسم شرط جازم يجزم فعلين : الأول فعل الشرط ، والثانى جوابه وجزاؤه ، وهو مبتدأ ، مبنى على السكون فى محل رفع « أمكم » أم : فعل ماض مبنى على الفتح فى محل جزم فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من ، وضمير المخاطبين مفعول به مبنى على الضم فى محل نصب « لرغبة » جار ومجرور متعلق بأم « فيكم » جار ومجرور متعلق برغبة « جبر » فعل ماض مبنى للمجهول ، مبنى على الفتح فى محل جزم جواب الشرط ، وسكن لأجل الوقف ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من ، والشرط وجوابه فى محل رفع خبر المبتدإ الذى هو اسم الشرط .

الشاهد فيه : قوله « لرغبة » فإنه مصدر قلبى صالح للتعليل ، وقد تقدم عليه فعل يصلح هذا المصدر علة له ، وهذا الفعل الذى هو أم متحد مع هذا المصدر فى الوقت ؛ لأن زمان القصد هو زمان الرغبة ، ومتحد معه فى الفاعل ؛ لأن القاصد هو نفس الراغب ؛ فهذا المصدر مستكمل لشرائط المفعول لأجله ، ومع ذلك كله جره باللام ؛ فدل ذلك على أنه لايمتنع فى المصدر المستكمل شرائط المفعول لأجله أن يجر بحرف دال على التعليل .

وهذا الذى أجازه الشارح تبعا للناظم هو ماعليه جمهرة النحاة ؛ وخالف فى ذلك الجزولى ؛ فإنه ذهب إلى أن المصدر إذا استكمل شرائط النصب على أنه مفعول لأجله لم يجز أن يجر بحرف دال على التعليل ، بل يجب نصبه حينئذ

وتجويز النحاة الجر مع استكمال الشرائط يدل على أن هذه الشروط التى ذكروها إنما هى

(وَالْعَكْسُ فِي مَصْحُوبِ أَلْ) وهو أن جَرَّهُ باللام كثير ونصبه قليل (وَأَنْشَدُوا) شاهدًا لجوازه قول الراجز :

٤٣٠ — (لاَ أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الأَعْدَاءِ)

شروط لجواز النصب ، لا لوجوبه ، ويدل أيضا على أن جر المفعول لأجله هو الأصل ، والنصب عارض ، فيترجح مذهب جمهور البصريين الذى ذكرناه فى شرح الشاهد رقم (٤٢٨) ؛ أفلست ترى أن الجر يجوز مطلقا ، سواء أستوفى الشروط أم لم يستوف؟ وأن النصب لايجوز إلا أن يستوفى هذه الشروط كلها ، وما يجوز دائما ينبغى أن يكون هو الأصل لما لايجوز إلا فى بعض الأحايين ، وشىء آخر يدل على أن الجر هو الأصل ، وهو أن المفعول لأجله واقع فى جواب قولك : لم كان كذا ؟ والأصل أن يتطابق السؤال والجواب ؛ فالأصل إذا أن يكون المفعول لأجله مجرورا باللام ونحوها ؛ فنصبه عدول به عن الأصل فيه

فإن قلت : فقد أشار الشارح إلى حروف التعليل بقوله : باللام أو مايقوم مقامها ؛ فما هى حروف التعليل التى تقوم مقام اللام ؟

فالجواب على ذلك أن نقول لك : اعلم أن حروف التعليل ثمانية ، وهى : اللام ؛ والباء ، ومن ، وفى ، والكاف ، وحتى ، وكى ، وعلى ؛ فأما اللام فنحو البيت الشاهد ، وأما الباء فنحو قوله تعالى : (فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ لعنَّاهُمْ) وأما مِنْ فنحو قوله تعالى : (مِمَّا خَطَايَاهُمْ أُغرِقوا) ونحو قول الفرزدق :

يُغْضِي حَيَاءً وَيُغْضَى مِنْ مَهَابَتِهِ فَلاَ يُكَلَّمُ إلاَّ حِينَ يَبْتَسِمُ

وأما فى فنحو قوله تعالى : (لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ) ، وأما الكاف فنحو قوله تعالى : (وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ) ، وأما حتى فنحو قولك : أسلم حتى تدخل الجنة ؛ وأما كى فنحو قولك : جئتك كى تكرمنى ، وأما على فنحو قوله تعالى : (وَلِتُكَبِّرُوا اللهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ)

ثم اعلم ثانيا أن هذه الحروف — مع اشتراكها جميعا فى الدلالة على التعليل — تنقسم إلى قسمين : قسم يدخل على المفعول لأجله ، وقسم لا يدخل عليه ، أما القسم الذى لايدخل على المفعول لأجله فثلاثة أحرف ، وهى : الكاف ، وحتى ، وكى ؛ من قبل أن هذه الأحرف الثلاثة لاتدل على التعليل إلا إذا كانت داخلة على فعل مقترن بحرف مصدرى ؛ وأما الذى يدخل على المفعول لأجله فبقية الأحرف .

٤٣٠ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سابق أو لاحق

... ...

اللغة : «لا أقعد» تقول : قعد فلان عن الحرب ، تريد أنه تأخر عنها ، ولم يباشرها «الجبن» ـ بضم الجيم وسكون الباء ، وقد تضم الباء إتباعا لضم الجيم ـ هو الهيبة والفزع وضعف القلب والخوف ؛ وتقول : جبن يجبن ـ مثل ظرف يظرف ـ فهو جبان « الهيجاء » هى الحرب ، تقصر وتمدّ ؛ فمن مدّها هذا البيت ، وقول الآخر (وسيأتى مشروحا فى باب المفعول معه) :

إِذَا كَانَتِ الْهَيْجَاءُ وَانْشَقَّتِ الْعَصَا فَحَسْبُكَ وَالضَّحَّاكَ سَيْفٌ مُهَنَّدُ

ومن قصرها قول لبيد بن ربيعة العامرى :

☆ يَارُبَّ هَيْجَا هِيَ خَيْرٌ مِنْ دَعَهْ ☆

وقول الشاعر فى بيت الشاهد « توالت » معناه تتابعت وتكاثرت « زمر » الزمر ـ بضم الزاى وفتح الميم ـ جمع زمرة ـ بضم فسكون ـ وهى الجماعة « الأعداء » جمع عدوّ

الإعراب : « لا » حرف نفى ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « أقعد » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «الجبن» مفعول لأجله منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « عن الهيجاء » جار ومجرور متعلق بالجبن ، أو متعلق بأقعد ؛ فقد تنازع فيه العاملان السابقان «ولو» الواو حرف عطف يعطف على محذوف ، والتقدير : لا أقعد لو لم تتوال زمر الأعداء ولو توالت ؛ فهو لا يقعد على حال ، والمحذوف أولى بعدم القعود من المذكور ، لو : حرف شرط غير جازم مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « توالت » توالى : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث « زمر » فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « الأعداء » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة

الشاهد فيه : قوله «الجبن» فإن هذا مصدر قلبى صالح للتعليل ، وقد تقدّم عليه فعل يصلح هذا المصدر أن يكون علة له ، وقد استكمل هذا المصدر شرائط النصب على أنه مفعول لأجله ؛ فهو متحد مع الفعل السابق فى الوقت ؛ ألا ترى أن زمن القعود هو زمن الجبن ؛ وفى الفاعل أيضا ؛ ألا ترى أن القاعد هو نفس الجبان ؛ ولذلك نصبه الشاعر

وههنا أمران لابدّ أن ننبهك إليهما ونقفك عليهما مع الإيجاز والاختصار :

الأمر الأوّل : اختلف النحاة فى جواز مجىء المفعول لأجله معرفا ؛ فمذهب سيبويه رحمه الله والزمخشرى وكثير من النحاة أنه يجوز أن يكون معرفة كما يكون نكرة ، واستدلوا على ذلك بوروده عن العرب على الحالين جميعا ؛ أما المعرفة فنحو قول العجاج :

... ...

يَرْكَبُ كُلَّ عاقِرٍ جُمْهُورِ مَخافَـةً وَزَعَـلَ المَحْبُورِ

☆ وَالهَوْلَ مِنْ تَهَوُّلِ الْهُبُورِ ☆

الشاهد هنا فى قوله « والهول » ؛ ونحو قول حاتم الطائى :

وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ ادِّخَارَهُ وَأُصْفِحُ عَنْ شَتْمِ اللَّئِيمِ تَكَرُّمَا

الشاهد فى قوله « ادخاره » ؛ وقول شاعر الحماسة :

كَرِيمٌ يَغُضُّ الطَّرْفَ فَضْلَ حَيَائِهِ وَيَدْنُو وَأَطْرَافُ الرِّمَاحِ دَوَانِي

الشاهد فى قوله « فضل حيائه » ؛ وأما مجيئه نكرة فمثل قول النابغة :

وَحَلَّتْ بُيُوتِي فى يَفَاعٍ مُمَنَّعٍ يُخَالُ بِهِ رَاعِى الحُمُولَةِ طَائِرَا

حِـذَارًا عَلَى أَلاَّ تُصَابَ مَقَادَتِي وَلاَ نِسْوَتِي حَتَّى يَمُتْنَ حَرَائِرَا

وقول الحارث بن هشام :

فَصَفَحْتُ عَنْهُمْ وَالْأَحِبَّـةُ فِيهِمُ طَمَعاً لَهُمْ بِعِقَابِ يَوْمٍ مُفْسِدِ

وكذلك قول شاعر الحماسة :

أَهَابُكِ إِجْـلاَلاً وَمَا بِكِ قُدْرَةٌ عَلَيَّ وَلٰـكِنْ مِلْءُ عَيْنٍ حَبِيبُهَا

وقول سوار بن المضرب :

إِنِّى سَأَسْتُرُ مَا ذُو الْعَقْلِ سَاتِرُهُ مِنْ حَاجَةٍ وَأُمِيتُ السِّرَّ كِتْمَانَا

وقول الفرزدق :

يُغْضِى حَيَاءً وَيُغْضَى مِنْ مَهَابَتِهِ فَلَا يُكَلَّمُ إِلاَّ حِينَ يَبْتَسِمُ

وذهب الجرمى إلى أن المفعول لأجله لا يكون إلا نكرة ؛ لأنه مثل الحال والتمييز ؛ فإن جاء ماظاهره أنه معرفة: فإن كان دليل المعرفة أل فهى حرف زائد عنده مثل زيادتها فى التمييز نحو قول الشاعر :

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وُجُوهَنَا صَدَدْتَ وَطِبْتَ النَّفْسَ يَاقَيْسُ عَنْ عَمْرِو

(تنبيهان) : الأول : أفهم كلامه أن المضاف يجوز فيه الأمران على السواء ، نحو : جِئْتُكَ ٱبْتِغَاءَ ٱلْخَيْرِ ، وَلِٱبْتِغَاءِ ٱلْخَيْرِ .

الثانى : أفهم أيضاً جواز تقديم المفعول له على عامله ، منصوبًا كان أو مجرورًا ؛ كَزُهْدًا ذَا قَنِعَ ، وَلِزُهْدٍ ذَا قَنِعْ .

(خاتمة) : إذا دخلت « أل » على المفعول له أو أضيف إلى معرفة تَعَرَّفَ بأل أو بالإضافة ، خلافاً للرياشيّ والجَرْمِيّ والمبرد فى قولهم : إنه لا يكون إلا نكرة ، وإن أل فيه زائدة ، وإضافته غير مَحْضَةٍ .

وإن كانت أمارة التعريف الإضافة فهذه الإضافة عنده غير محضة مثل إضافة الصفات فى نحو قول الشاعر :

يَارُبَّ غابطِنَا لَوْ كَانَ يَعْرِفُكُمْ   لاَقَى مُبَاعَدَةً مِنْكُمْ وَحِرْمَانَا

قال سيبويه : « هذا ماينتصب من المصادر لأنه عذر بوقوع الأمر ؛ فانتصب لأنه موقوع له ولأنه تفسير لما قبله لم كان ، وليس بصفة لما قبله ولا منه ، فانتصب كما انتصب الدرهم فى قولك : عشرون درهما ؛ وذلك قولك : فعلت ذاك حذار الشر ، وفعلت ذاك مخافة فلان ، وادخار فلان » اهـ

فأنت تراه قد مثل بثلاثة أمثلة كلها معرفة بالإضافة ، والقول بزيادة أل أو بأن الإضافة غير محضة ذهاب إلى غير الأصل فى كلام كثير الورود ؛ فلا داعى إليه .

وقال جار الله الزمخشرى : « ويكون معرفة ونكرة ، وقد جمعهما العجاج فى قوله ... وأنشد رجز العجاج الذى سقناه » اهـ

الأمر الثانى : الأكثر فى المقرون بأل من المصادر الدالة على التعليل جرها بحرف التعليل ، ويقل نصبها كما فى بيت الشاهد ، والأكثر فى المجردة من أل والإضافة نصبها ، ويقل جرها بحرف التعليل كما فى الشاهد السابق ، وأما المضاف منها فيستوى جره بحرف التعليل ونصبه ؛ وقد رأيت النصب فى قول حاتم « ادخاره » وقول العجاج « وزعل المحبور » وفى قول الحماسى « فضل حيائه » ومثل ذلك كله قوله جلت كلمته : (حَذَرَ المَوْتِ) . والله سبحانه وتعالى أعلى وأعلم .

المفعول فيه

وهو المسمى ظرفا

وتقديمه على المفعول معه لقربه من المفعول المطلق ؛ بكونه مستلزمًا له فى الواقع ؛ إذ لايخلو الحدث عن زمان ومكان ؛ ولأن العامل يصل إليه بنفسه ، لابواسطة حرف ملفوظ ، بخلافه .

(الظَّرْفُ) لغةً الوعاء ، واصطلاحًا (وَقْتٌ أَوْ مَكَانٌ) أى : اسم وقت أو اسم مكان (ضُمِّنَا) معنى (فى) دون لفظها (بِاطِّرَادٍ كَهُنَا امْكُثْ أَزْمُنَا) فهنا : اسم مكان ، وأزمنا : اسم زمان ، وهما مُضَمَّنان معنى « فى » ؛ لأنهما مذكوران للواقع فيهما ، وهو المُكْثُ .

والاحتراز بقيد « ضُمِّنَا فى » من نحو : « يَخَافُونَ يَوْمًا » ونحو : « اللهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ » ؛ فإنهما ليسا على معنى فى ، فانتصابهما على المفعول به ، وناصب « حَيْثُ » يَعْلَمُ محذوفًا ؛ لأن اسم التفضيل لاينصب المفعول به إجماعا .

و « بمعنى فى دون لفظها » من نحو : سِرْتُ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ ، وجَلَسْتُ فِي مَكَانِكَ ؛ فإنه لايسمى ظرفا فى الاصطلاح ، على الأرجح .

و « باطراد » من نحو : دَخَلْتُ الْبَيْتَ ، وسَكَنْتُ الدَّارَ ؛ مما انتصب بالواقع فيه ، وهو اسم مكان مختص ؛ فإنه غير ظرف ؛ إذ لايطرد نصبه مع سائر الأفعال ، فلا يقال : نمت البيت ، ولا قرأت الدار ؛ فانتصابه على المفعول به بعد التوسع بإسقاط الخافض ؛ هذا مذهب الفارسى والناظم ، ونسبه لسيبويه ، وقيل : منصوب على المفعول به حقيقة ، وإن نحو دَخَلَ متعدٍّ بنفسه ، وهو مذهب الأخفش ، وقيل : على الظرفية تشبيها له بالمبهم ، ونسبه الشلوبين إلى الجمهور ؛ وعلى هذين لايحتاج إلى قيد «باطراد» ؛ وعلى الأول يحتاج إليه ، خلافاللشارح.

(تنبيهان) : الأول : تضمُّنُ الاسم معنى الحرف على نوعين : (الأول) يقتضى البناء ، وهو أن يَخْلُفَ الاسمُ الحرف على معناه ويُطْرَحَ غير منظور إليه ، كما سبق فى تَضَمُّنِ مَتَى

معنى الهمزة و إن الشرطية ، (والثانى) لا يقتضى البناء ، وهو أن يكون الحرف منظورا إليه ؛ لسكون الأصل فى الوضع ظهوره ، وهذا الباب من هذا الثانى .

الثانى : الألف فى « ضُمِّنَا » يجوز أن تكون للإطلاق ، وأن تكون ضمير التثنية ، بناء على أن «أو »على بابها، وهو الأظهر، أو بمعنى الواو ، وهو الأحسن ؛ لأن كل واحد منهما ظرف ، لا أحدهما . اه

(فَانْصِبْهُ بِالْوَاقِعِ فِيهِ) من فِعْلٍ وشبهه (مُظْهَرًا * كَانَ) الواقعُ فيه ، نحو جَلَسْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَمَامَكَ ، وأَنَا سَائِرٌ غَدًا خَلْفَ الرَّكْبِ (وَإلاَّ) أى : و إن لم يكن ظاهرا ، بل كان محذوفا من اللفظ : جوازا ، أو وجوبا (فَانْوِهِ مُقَدَّرا) .

فالجواز نحو : يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، لمن قال : مَتَى قَدِمْتَ ؟ وفَرْسَخَيْنِ ، لمن قال : كَمْ سِرْتَ ؟ والوجوب فيما إذا وقع خبرا ، نحو : زَيْدٌ عِنْدَكَ ، أو صلة ، نحو : رَأَيْتُ الَّذِى مَعَكَ ، أو حالا ، نحو : رَأَيْتُ الْهِلاَلَ بَيْنَ السَّحَابِ ، أو صفة ، نحو : رَأَيْتُ طَائِرًا فَوْقَ غُصْنٍ ، أو مشتغلا عنه ، نحو : يَوْمَ الْجُمُعَةِ سِرْتُ فِيهِ ، أو مسموعا بالحذف لا غير ، كقولهم : حِينَئِذٍ الآنَ ، أى : كان ذلك حينئذ واسمع الآن .

(تنبيهان) : الأول : العامل المقدَّرُ فى هذه المواضع ، سوى الصلة ، اسْتَقَرَّ أو مُسْتَقِرٌّ ، وأما الصلة فيتعين فيها تقدير اسْتَقَرَّ ؛ لأن الصلة لا تكون إلا جملة ، كما عرفت .

الثانى : الضمير فى « فَانْصِبْهُ » للظرف ، وهو اسم الزمان أو المكان ، وفى « فيه » لمدلوله ، وهو نفس الزمان أو المكان ؛ وأراد بالواقع دليله من فِعْلٍ وشبهه ؛ لأن الواقع هو نفس الحدث ، وليس هو الناصب ، والأصل فانصبه بدليل الواقع فى مَدْلُوله ، فتوسّع بحذف المضاف من الأول والثانى ؛ لوضوح المقام . انتهى

(وَكُلُّ) اسم (وَقْتٍ قَابِلٌ ذَاكَ) النصبَ على الظرفية ، مُبْهَمًا كان أو مُخْتَصًّا .

والمراد بالمبهم ما دلّ على زمن غير مقدر ، كحِينٍ ومدَّةٍ ووقْتٍ ؛ تقول : سِرْتُ حيناً ، وَمُدَّةً ووَقْتاً .

و بالمختص ما دَلَّ على مُقَدَّرٍ : معلوما كان ، وهو المعرَّفُ بالْعَلَمِية ؛ كصُمْتُ رَمَضَانَ ،

وَاعْتَكَفْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، أو بأل ، كَسِرْتُ الْيَوْمَ ، وَأَقَمْتُ العام ، أو بالإضافة ، كَجِئْتُ زَمَانَ الشِّتَاءِ ، ويَوْمَ قُدُوم زَيْدٍ ؛ أو غير معلوم ؛ وهو النكرة ، نحو : سِرْتُ يَوْمًا ، أو يَوْمَيْنِ ، أو أسْبُوعًا ، أو وَقْتاً طَوِيلاً .

(وَمَا يَقْبَلُهُ الْمَكَانُ إلاَّ) فى حالتين :

الأولى : أن يكون (مُبْهَمَا) لامختصا ؛ والمراد هنا بالمختصِّ ماله صُورَة وحُدُود مَحْصُورة ، نحو : الدار ، والمسجد ، والبلد ، وبالمبهم ماليس كذلك (نَحْوُ الْجِهَاتِ) الستِّ ، وهى : أمام ، ووَرَاء ، ويَمين ، وشمال ، وفوق ، وتحت ، وما أشبهها فى الشياع ؛ كنَاحِيَة ، ومكان ، وجانب (وَ) نحو (المَقَادِيرِ) كفَرْسَخ ، وبَرِيد ، وغَلْوَة ، تقول : جَلَسْتُ أَمَامَكَ ، ونَاحِيَةَ المَسْجِدِ ، وسِرْتُ فَرْسَخاً .

(و) الثانية (مَا صِيغَ مِنَ) مادة (الْفِعْلِ) العامل فيه (كَمَرْمًى مِنْ) مادة (رَمَى) تقول : رَمَيْتُ مَرْمَى زَيْدٍ ، وذَهَبْتُ مَذْهَبَ عَمْرٍو ، وَقَعَدْتُ مَقْعَدَ بَكْرٍ ؛ ومنه : « وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ » .

(وشَرْطُ كَوْنِ ذَا) المصوغ من مادة الفعلِ (مَقيساً أنْ يَقَعْ * ظَرْفاً لِمَا فِي أصْلِهِ مَعْهُ اجْتَمَعْ) أى : لما اجتمع معه فى أصل مادته ، كما مثل . وأما قولهم : هُوَ مِنِّى مَزْجَرَ الْكَلْبِ ، وَمَنَاطَ الثُّرَيَّا ، وعَمْرٌو منِّى مَقْعَدَ الْقَابِلَة ، ومَعْقِدَ الْإِزَارِ ، ونحوه ؛ فشاذٌ ؛ إذ التقدير هو منى مستقر فى مَزْجَر الكلب ، فعامله الاستقرار ، وليس مما اجتمع معه فى أصله ، ولو أعمل فى المَزْجَر زَجَر ، وفى المناط نَاطَ ، وفى المقعد قَعَدَ ؛ لم يكن شاذا .

(تنبيهان) : الأول ؛ ظاهر كلامه أن هذا النوع من قبيل المبهم ، وظاهر كلامه فى شرح الكافية أنه من المختص ، وهو ما نص عليه غيره ، وأما النوع الذى قبله فظاهر كلام الفارسى أنه من المبهم ، كما هو ظاهر كلام الناظم ، وصححه بعضهم ؛ وقال الشلوبين : ليس داخلا تحت المبهم ، وصحح بعضهم أنه شبيه بالمبهم ، لا مبهم .

الثانى : إنما استأثرت أسماء الزمان بصلاحية المبهم منها والمختص للظرفية عن أسماء المكان لأن أصل العوامل الفعل ودلالته على الزمان أقوى من دلالته على المكان ؛ لأنه

يدلُّ على الزمان بصيغته وبالالتزام ، ويدلّ على المكان بالالتزام فقط ؛ فلم يتعدَّ إلى كل أسمائه ، بل يتعدي إلى المبهم منها ؛ لأن فى الفعل دلالة عليه فى الجملة ، وإلى المختصّ الذى صيغ من مادة العامل ؛ لقوة الدلالة عليه حينئذ اهـ .

(وَمَا يُرَى) من أسماء الزمان أو المكان (ظَرْفاً) تارةً (وَغَيْرَ ظَرْفِ) أُخْرَى (فَذَاكَ ذُو تَصَرُّفٍ فى الْعُرْفِ) النحويّ ؛ كيوم ، ومكان ، تقول : سرتُ يَوْمَ الجمعة ، وجلست مَكَانَك ؛ فهما ظرفان ، وتقول : الْيَوْمُ مُبَارَك ، وَمَكَانُكَ طَاهِرٌ ، وَأَعْجَبَنِي الْيَوْمُ وَمَكَانُكَ ، وَشَهِدْتُ يَوْمَ الْجَمَلِ ، وَأَحْبَبْتُ مَكَانَ زَيْدٍ ؛ فهما فى ذلك غير ظرفين ؛ لوقوع كل منهما فى الأول مبتدأ ، وفى الثانى فاعلا ، وفى الثالث مفعولا به ، وكذا ما أشبهها .

(وَغَيْرُ ذِى التَّصَرُّفِ) منهما هو (الَّذِي لَزِمْ * ظَرْفِيَّةً أَوْ شِبْهَهَا مِنَ الْكَلِمْ) أى : غَيْرُ المتصرف ــ وهو الملازم للظرفية ــ على نوعين :

ما لايخرج عنها أصلا ، كقَطُّ وَعَوْض ، تقول : ما فَعَلْتُهُ قَطُّ ، ولا أفْعَلُهُ عَوْضُ .

وما يخرج عنها إلى شبهها ، وهو الجر بالحرف ، نحو : قَبْلُ وَبَعْدُ وَلَدُنْ وَعِنْدَ .

فيقضى عليهن بعدم التصرف مع أن « مِنْ » تدخل عليهن ؛ إذ لم يخرجن عن الظرفية إلا إلى ما يشبهها ؛ لأن الظرف والجار والمجرور سيان فى التعلق بالاستقرار والوقوع خبرا وصلة وحالا وصفة .

ثم الظرف المتصرف منه مُنْصَرِف ، نحو يَوْم وشَهْر وحَوْل ، ومنه غير مُنْصَرف ، وهو غُدْوَة وبُكْرَة ، عَلَمَيْن لهذين الوقتين : قُصد بهما التعيين ، أولم يقصد . قال فى شرح التسهيل : ولا ثالث لهما ، لكن زاد فى شرح الجمل لابن عصفور « ضَحْوَة » فقال : إنها لا تنصرف للتأنيث والتعريف .

والظرف غير المتصرف منه مُنْصَرف وغير منصرف ، فالمنصرف نحو سَحَر ولَيْل ونَهَار وعِشَاء وعَتَمَة ومَسَاء وعَشِيَّة ، غيرمقصود بها كلها التعيين ، وغيرالمنصرف نحو سَحَر مقصوداً به التعيينُ ؛ ومن العرب من لايصرف عَشِيَّة فى التعيين .

(وَقَدْ يَنُوبُ عَنْ) ظرف (مَكَانٍ مَصْدَرُ) فينتصب انتصابه ، نحو : جَلَسْتُ قُرْبَ زَيْدٍ : أى مكان قربه ؛ ولا يقاس على ذلك ؛ لقلته ، فلا يقال : آتيكَ جُلُوسَ زَيْدٍ ، تريد مكان جلوسه . (وَذَاكَ فى ظَرْفِ الزَّمَانِ يَكْثُرُ) فيقاس عليه ؛ وشرطه إفهام تعيين وقت أومقدار ، نحو : كَانَ ذٰلِكَ خُفُوقَ النَّجْمِ ، وَطُلُوعَ الشَّمْسِ ، وَانْتَظَرْتُهُ نَحْرَ جَزُورٍ ، وَحَلْبَ نَاقَةٍ ؛ والأصل وَقْتَ خُفُوقِ النجم ، ووقت طلوع الشمس ، ومقدار نحر جزور ، ومقدار حلب ناقة ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه .

(تنبيه) : قد يحذف أيضا المصدر الذى كان الزمان مضافا إليه ؛ فينوب ما كان هذا المصدر مضافا إليه : من اسم عين ، نحو لاَ أُكَلِّمُهُ الْقَارِظَيْنِ ، ولاَ آتِيهِ الْفَرْقَدَيْنِ ، والأصل مُدَّةَ غَيْبَةِ القارظين ، ومُدَّةَ بقاء الفرقدين . اهـ .

(خاتمة) : مما ينوب عن الظرف أيضا : صفَتُهُ ، وعدده ، وكُلِّيته أو جزئيته ، نحو : جَلَسْتُ طَوِيلاً مِنَ الدَّهْرِ شَرْقِىَّ مَكَانٍ ، وسِرْتُ عِشْرِينَ يَوْمًا ثَلاَثِينَ بَرِيداً ، ومَشَيْتُ جَمِيعَ الْيَوْمِ جَمِيعَ الْبَرِيدِ ، أو كلَّ اليوم كُلَّ البريد ، ونِصْفَ الْيَوْمِ نِصْفَ الْبَرِيدِ ، أو بَعْضَ اليومِ بَعْضَ البريدِ .

المفعول معه

(يُنْصَبُ) الاسم الفضلة (تَالِي الْوَاوِ) التى بمعنى مَعَ التالية لجملة ذات فعل أو اسم يشبهه مما فيه معنى الفعل وحروفه (مَفْعُولاً مَعَهُ) كما (فِي نَحْوِ سِيرِى وَالطَّرِيقَ مُسْرِعَهْ) وأنا سائرٌ وَالنِّيلَ، وأعجبنى سَيْرُكَ وَالنِّيلَ، فالطريق والنيل نصب بالمفعول معه.

وخرج بالاسم نحو: لا تَأْكُلِ السمكَ وَتَشْرَبَ اللَّبَنَ، ونحو: سِرْتُ وَالشَّمْسُ طَالِعَةٌ؛ فإن تالى الواو فى الأول فعل وفى الثانى جملة.

وبالفضلة نحو: اشْتَرَكَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو.

وبالواو نحو: جِئْتُ مَعَ عَمْرٍو.

وبكونها بمعنى «مع» نحو: جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو قبله، أو بعده.

وبكونها تاليةً لجملة نحو: كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُهُ؛ فلا يجوز فيه النصب خلافاً لِلصَّيْمَرِىّ.

وبكون الجملة ذات فعل أو اسم يشبهه نحو: هٰذَا لَكَ وَأَبَاكَ؛ فلا يتكلم به، خلافاً لأبى علىّ.

وأما قولهم: مَا أَنْتَ وَزَيْدًا وَكَيْفَ أَنْتَ وَقَصْعَةً مِنْ ثَرِيدٍ وما أشبهه فسيأتى بيانه.

(بِمَا مِنَ الْفِعْلِ وَشِبْهِهِ سَبَقْ * ذَا النَّصْبُ) ذا النصب: رفع بالابتداء، خبره فى المجرور الأول، وهو بما، وَسَبَقَ: صلة ما، ومن الفعل: متعلق بسبق، أى: نَصْبُ المفعول معه إنما هو بما تقدم فى الجملة قبله من فعل وشبهه (لاَ بِالْوَاوِ فِى الْقَوْلِ الأَحَقّْ) خلافاً للجُرْجانى فى دعواه أن النصب بالواو؛ إذ لو كان الأمر كما ادعى لوجب اتصال الضمير بها فكان يقال: جلست وَكَ، كما يتصل بغيرها من الحروف العاملة نحو إنَّكَ ولَكَ، وذلك ممتنع باتفاق، وأيضا فهى حينئذ حرف مختص بالاسم غير منزل منزلة الجزء؛ فحقه ألَّا يعمل إلا الجر كحروف الجر، ولا بالخلاف خلافا للكوفيين. وإنما قيل «غير منزل منزلة الجزء»

للاحتراز من لام التعريف ؛ فإنها اختصت بالاسم ، ولم تعمل فيه ؛ لكونها كالجزء منه ؛ بدليل تخطى العامل لها ؛ وَتَنَاوَلَ إطلاقُ الفعل الظاهِرَ كما مثل ، والمقدَّرَ كقوله :

٤٣١ — فَمَا لَكَ وَالتَّلَدُّدَ حَوْلَ نَجْدٍ

---

٤٣١ — هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

* وَقَدْ غَصَّتْ تِهَامَةُ بِالرِّجَالِ *

وهذا البيت من شواهد سيبويه (١ – ١٥٥) وشواهد جار الله الزمخشرى فى المفصل (١ – ١٦٥) ، وقد نسب فى كتاب سيبويه إلى مسكين الدارمى ، وكذلك نسبه الأعلم الشنتمرى فى شرح شواهد الكتاب ، ومسكين : لقب لقب به ربيعة بن عامر بن أنيف (بزنة تصغير أنف) أحد بنى دارم ، وإنما لقب به لقوله :

أَنَا مِسْكِينٌ لِمَنْ أَنْكَرَنِي وَلِمَنْ يَعْرِفُنِي جِدُّ نَطِقْ

لاَ أَبِيعُ النَّاسَ عِرْضِي ؛ إِنَّنِي لَوْ أَبِيعُ النَّاسَ عِرْضِي لَنَفَقْ

فلما ذاع هذا اللقب واشتهر به قال :

وَسُمِّيتُ مِسْكِيناً وَكَانَتْ لَجَاجَةً وَإِنِّي لَمِسْكِينٌ إِلَى اللهِ رَاغِبُ

وقال :

إِنْ أُدْعَ مِسْكِيناً فَلَيْسَ بِمُنْكَرٍ وَهَلْ تُنْكَرَنَّ الشَّمْسُ ذَرَّ شُعَاعُهَا

ومسكين الدارمى : من شعراء دولة بنى أمية ، وقد مدح أمير المؤمنين معاوية بن أبى سفيان .

اللغة : « التلدد » هو الذهاب والمجىء حيرة ، وهو أيضا التلبث والمكث ، والمراد هنا الأوّل وأصله من اللديدين ، وهما صفحتا العنق « غصت » امتلأت ، وأصل الغصص الاختناق بالطعام ، فضرب به ههنا مثلا .

المعنى : يقول : مالك تقيم بنجد وتتردّد فيها مع جدبها وشدّة قحطها ؟ ! وكيف تترك تهامة مع كثرة النازلين بها والمقيمين فيها لخصبها وكثرة خيرها ؟

الإعراب : « ما » اسم استفهام مبتدأ ، وهو مبنى على السكون فى محل رفع « لك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «والتلدد» الواو حرف دال على المعية ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، التلدد : مفعول معه ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، والكلام على تقدير فعل أو ما فى معناه

... ...

وكأنه قال : أى شىء ثبت لك وملابسة التلدد «حول» ظرف مكان منصوب على الظرفية المكانية وعامله التلدد ، وهومضاف ، و «نجد» مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « وقد » الواو واو الحال ، حرف مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، قد : حرف تحقيق ، مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « غصت » غصّ : فعل ماض مبنى على الفتح لامحلّ له من الإعراب ، والتاء علامة التأنيث « تهامة » فاعل غصّ ، مرفوع بالضمة الظاهرة « بالرجال » جار ومجرور متعلق بغصّ

الشاهد فيه : قوله « والتلدد » حيث نصبه بإضمار فعل أو مافيه معنى الفعل ، وهـذا الفعل غير مذكور فى الكلام وإنما هو مقدّر . ولسنا نستطيع أن نجعل هذه الواو عاطفة ونجعل مابعدها معطوفا على ماقبلها ؛ من قبل أن ماقبلها ضمير متصل مجرور ، وهو الكاف فى « لك » وأنت تعلم أن العطف على الضمير المتصل المجرور لابدّ فيه من إعادة العامل فى الضمير مع المعطوف ؛ فلو أن الشاعر أراد العطف لقال : فمالك وللتلدد .

قال سيبويه : «هذا باب يضمرون فيه الفعل لقبح الكلام إذا حمل آخره على أوّله ؛ وذلك قولك : مالك وزيدا ، وما شأنك وعمرا ؛ فإنما حدّ الكلام ههنا ماشأنك وشأن عمرو؛ فإن حملت الكلام على الكاف المضمرة فهو قبيح ، وإن حملته على الشأن لم يجز ؛ لأن الشأن ليس يلتبس بعمرو ؛ إنما يلتبس به الرجل المضمر فى الشأن ، فلما كان ذلك قبيحا حملوه على الفعل ؛ فقالوا: ماشأنك وزيدا ، أى : ماشأنك وتناولك زيدا » اه

وقال الأعلم : « الشاهد فيه نصب التلدد باضمار الملابسة ؛ إذ لم يمكن عطفه على المضمر المجرور ، وقدكان النصب فيما يمكن فيه العطف من نحو قولك : ماأنت وزيد؛ جائزا ؛ فقد صارههنا واجبا» اه

ومثل بيت مسكين الدارمى قول الآخر :

وَمَا لَـكُمْ وَالْفَرْطَ لاَ تَقْرَبُونَهُ وَقَدْ خِلْتُهُ أَدْنَى مَرَدٍّ لِعَاقِلِ

فقد نصب الفرط بتقدير فعل ؛ لأنه لايمكن عطفه على الضمير المجرور فى « لكم » . والفرط ـ بفتح فسكون ـ جبل بعينه . والعاقل : الصاعد فيه

ومن النصب على إضمار فعل قول الشاعر وسيأتى مشروحا :

فَمَا أَنَا وَالسَّيْرَ فِي مَتْلَفٍ يُـبَرِّحُ بِالذَّكَرِ الضابِطِ

لأن معنى « ما أنا والسير » مالى ألابس السير وأتشبث به ؛ فكأنه قال : ما أنا وملابستى السير ؛ ومنه قول الآخر :

أى : ما تصنع والتلدّدَ ، ومن إعمال شبه الفعل قوله :

٤٣٢ — فَحَسْبُكَ وَالضَّحَّاكَ سَيْفٌ مُهَنَّدُ

أَتُوعِدُنِي بِقَوْمِكَ يَا ابْنَ حَجْلٍ أُشَــابَاتٍ يُخَالُونَ الْعِبَادَا

بِمَا جَمَّعْتَ مِنْ حَضَنٍ وَعَمْرٍو وَمَا حَضَنٌ وَعَمْرٌو وَالْجِيَادَا

فإنه نصب الجياد حملا على معنى فعل مقدّر ، وكأنه قال : وما حضن وعمرو وملابستهما الجياد ، يريد أن حضنا وعمرا ليسا من الجياد فى شىء

٤٣٢ — هذا عجز بيت ، وصدره قوله :

* إِذَا كَانَتِ الْهَيْجَاءُ وَانْشَقَّتِ الْعَصَا *

وهذا البيت قد ذكره جماعة منهم أبو على القالى ؛ فقد ذكره فى الأمالى (٢ — ٢٦٢ دار الكتب) وفى ذيل الأمالى (١٤٠ دار الكتب) ولم ينسبه فى الأمالى ، ونسبه فى الذيل إلى جرير ، وقد سكت البكرى عن هذا البيت فى كتابيه التنبيه وشرح الأمالى فلم يعرض له بشىء فى كلامه على الأمالى ، وقال فى كلامه على الذيل : « وبيت جرير لم يعزه له أحد ، ولا وجد فى شعره ، وإنما هو من عائر الشعر ، وأخاف أن أبا على وهم فيه هنا » اه . ثم إنى قد بحثت شعر جرير فلم أجده فيه

اللغة : « الهيجاء » الحرب ، وهى تمدّ وتقصر ، وهذا البيت من شواهد المدّ ، ومن شواهد قصرها قول لبيد :

* يَا رُبَّ هَيْجَا هِيَ خَيْرٌ مِنْ دَعَهْ *

وقول الآخر :

* أَنَا أُبْنُ هَيْجَاهَا مَعِي إِرْزَامُهَا *

« انشقت العصا » هذه عبارة يكنى بها عن تشتت الكلمة وانصداع الألفة وتفرّق الشمل « حسبك » هو اسم بمعنى كاف ، وقد وقع فى كلام العرب مبتدأ به ، مثل قولهم فى مثل من أمثالهم : حسبك من شرّ سماعه ؛ وقولهم : حسبك الحديث ؛ وقولهم : حسبك ما بلغك المحل ؛ وقول امرىء القيس :

إِذَا مَا لَمْ تَكُنْ إِبِلٌ فَمِعْزًى كَأَنَّ قُرُونَ جِلَّتِهَا الْعِصِيُّ

... ...

فَتَمْــلأُ بَيْتَنَا أَقِطًا وَسَمْنًا وَحَسْبُكَ مِنْ غِنًى شِبَعٌ وَرِيُّ

والشاهد الفاصل فى هذا قوله تعالى : (فَإِنَّ حَسْبَكَ اللهُ) . ويقال : هو اسم فعل بمعنى يكفى « الضحاك » اسم رجل « سيف » يروى فى مكانه « عضب » والعضب - بفتح العين المهملة وسكون الضاد - السيف القاطع « مهند » هو اسم مفعول من قولهم : هند سيفه - بتشديد النون - إذا شحذه وأرهف حدّه

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه « كانت » كان : فعل ماض تام بمعنى حدث وحصل ، والتاء علامة التأنيث « الهيجاء » فاعل كان ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهره « وانشقت » الواو حرف عطف ، مبنى على الفتح لا محلّ له من الإعراب ، انشقّ : فعل ماض ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء علامة التأنيث « العصا » فاعل انشقّ ، مرفوع بضمة مقدّرة على الألف منع من ظهورها التعذّر « فحسبك » الفاء واقعة فى جواب إذا ، حسب : اسم بمعنى كاف مبتدأ ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وهو مضاف ، وضمير المخاطب مضاف إليــه ، مبنى على الفتح فى محل جر « والضحاك » يروى مرفوعا ، ويروى منصوبا ، ويروى مجرورا؛ فأما على رواية الرفع فالواو عاطفة ، والضحاك : مبتدأ وخبره إما محذوف تقديره والضحاك كافيك ، وإما قوله « سيف مهند » ؛ فإن جريت على هذا الأخير فإما أن يكون خبر المبتدإ الذى هو حسبك محذوفا ، وإما أن يكون هذا المبتدأ لا خبر له ، وأما على رواية الضحاك بالجرّ فالواو حرف قسم وجرّ ، والضحاك مقسم به مجرور ، والجار والمجرور متعلق بفعل قسم محذوف ، وجملة القسم معترضة بين المبتدإ الذى هو حسبك وخبره الذى هو قوله «سيف مهند » ؛ وأما على رواية الضحاك بالنصب - وهذه الرواية هى المقصودة بالاستشهاد ههنا - فالواو واو المعية ، والضحاك : مفعول معه منصوب بالفتحة الظاهرة ، و « سيف مهند » على هذا خبر المبتدأ ؛ ومن جعل حسبك اسم فعل مضارع بمعنى يكفى فقوله « سيف مهند» فاعل به

الشاهد فيه : قوله «والضحاك » فى رواية النصب ؛ حيث انتصب على أنه مفعول معه ، والعامل فيه اسم يشبه الفعل ، وهو حسبك ، وتمـام الاستشهاد بهذه الرواية على ذلك إنمـا يكون إذا جرينا على أن « حسبك » اسم بمعنى كاف ، فاذا اعتبرناه اسم فعل بمعنى يكفى لم يتم الاستدلال ،

وبيان ذلك أنا لو اعتبرناه اسما بمعنى كاف فهو مضاف وضمير المخاطب فى محل جر مضاف إليه فلا يصح بعد ذلك جعل الواو عاطفة وجرّ مابعدها بالعطف على محل هــذا الضمير لما قدّمنا فى شرح الشاهد السابق ؛ أما إذا اعتبرناه اسم فعل مضارع بمعنى يكفى فهذا الضمير فى محل نصب مفعول به ،

وقوله :

٤٣٣ ــ فَقَدْنِي وَإِيَّاهُمْ فَإِنْ أَلْقَ بَعْضَهُمْ يَكُونُوا كَتَعْجِيلِ السَّنَامِ الْمُسَرْهَدِ

وحينئذ يجوز جعل الواو عاطفة وما بعدها معطوفا على الكاف ؛ لأن العطف على الضمير المتصل المنصوب لايلزم معه إعادة العامل فى المعطوف عليه الذى هو الضمير مع المعطوف ، وسيأتى شرح هذه المسألة فى باب العطف و بيان علتها والفرق بين الضمير المرفوع والمنصوب والمجرور

وذكر العلامة الصبان أن الاستشهاد بهذا البيت لايصح إلا إذا اعتبرنا حسبك اسم فعل بمعنى يكفى ؛ وشبهته فى ذلك أن حسبك إذا كان بمعنى كاف فهو صفة مشبهة عند الجمهور ، والصفة المشبهة عندهم لاتنصب المفعول معه ، ونحن لانسلم لهم أن حسبك صفة مشبهة ؛ بل ندعى أنه اسم فاعل كما هو ظاهر تفسيرهم له بكاف ، ولئن سلمنا أنه صفة مشبهة لم نسلم أنها لاتنصب المفعول معه ؛ كيف وهو يكتفى بما فيه رائحة الفعل ؟ وسيأتى فى شرح الشاهد رقم (٤٣٤) مزيد لهذا الكلام .

٤٣٣ ــ هذا البيت لأسيد بن إياس الهذلى .

اللغة : «قدنى» قد : كلمة تستعمل اسما فتكون على وجهين : أولهما أن تكون اسم فعل ، وثانيهما أن تكون اسما مرادفا لحسب ؛ فأما التى تكون اسم فعل فهى اسم فعل مضارع معناه يكفى ؛ تقول : قد زيدا درهم ، وقدنى درهم ، كما تقول : يكفى زيدا درهم ، ويكفينى درهم ، وأما التى تكون اسما مرادفا لحسب فهى على طريقين : أولهما أن تكون مبنية ، وهذا هو الغالب ؛ وإنما بنيت لشبهها بقد الحرفية فى لفظها ، ولأنها مشابهة لكثير من الحروف فى الشبه الوضعى ، وتقول على هذا الوجه : قد زيد درهم ــ بسكون الدال من قد وجر زيد بإضافة قد إليه ــ كما تقول : حسب زيد درهم ؛ بالإضافة ، وتقول أيضا : قدنى درهم ــ بسكون الدال وزيادة نون الوقاية محافظة على سكون البناء ــ والطريق الثانى : أن تكون معربة ، وهذا قليل ، وعليه تقول : قد زيد درهم ــ برفع قد ــ كما تقول : حسب زيد ــ بالرفع ــ وتقول : قدى درهم ــ بغير نون الوقاية ــ لأن النون إنما يؤتى بها للمحافظة على حركة البناء أو سكونه ؛ وقول الشاعر فى البيت المستشهد به « قدنى » يحتمل وجهين : الأول أن تكون قد فيه اسم فعل بمعنى يكفى ، والثانى أن تكون قد اسما بمعنى حسب على وجه البناء ، ومثل هذا يقال فى قول الراجز :

قَدْنِيَ مِنْ نَصْرِ الْخُبَيْبَيْنِ قَدِى لَيْسَ الْإِمَامُ بِالشَّحِيحِ الْمُلْحِدِ

وهذا هو الشاهد رقم (٦٢) وقد مضى مشروحا فى (ص ١١١ من الجزء الأوّل من هذا الكتاب) ، وقول الشاعر فى البيت الشاهد « السنام » هو أعلى البعير « المسرهد » السمين ، ويقال : هو الناعم الحسن الغذاء ، وقال طرفة بن العبد فى معلقته :

وقوله :

٤٣٤ — لاَ تَحْسَنَّكَ أَثْوَابِي فَقَدْ جُمِعَتْ هٰذَا رِدَائِيَ مَطْوِيًّا وَسِرْبَالاَ

فَظَلَّ الْإِمَاءُ يَمْتَلِلْنَ حُوَارَهَا وَتَسْعَى عَلَيْنَا بِالسَّدِيفِ الْمُسَرْهَدِ

الإعراب : « فقدنى » قد : اسم بمعنى حسب مبتدأ ، مبنى على السكون فى محل رفع ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « و إياهم » الواو واو المعية ، إيا : مفعول معه ضمير مبنى على السكون فى محل نصب ، والهاء علامة الغيبة ، والميم علامة الجمع « فإن » إن : حرف شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثانى جوابه وجزاؤه ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « ألق » فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بحذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « بعضهم » بعض : مفعول به لألق ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير جماعة الغائبين مضاف إليه « يكونوا » فعل مضارع ناقص جواب الشرط مجزوم بحذف النون، وواو الجماعة اسمه مبنى على السكون فى محل رفع « كتعجيل » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر يكونوا ، وتعجيل مضاف ، و « السنام » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « المسرهد » نعت للسنام ، ونعت المجرور مجرور ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ؛ والكلام على تقدير مضاف : والأصل يكونوا كذوى تعجيل السنام ، أو يكن شأنهم كتعجيل السنام

الشاهد فيه : قوله « قدنى و إياهم » حيث نصب « إيا » على أنه مفعول معه بعد اسم يشبه الفعل ، وهو قد الذى هو اسم بمعنى حسب ، وليس يخفى عليك أن الاستشهاد بهذا البيت لايتم على أن يكون حسب اسم فعل مضارع بمعنى يكفى ؛ لأنك لو اعتبرت قد اسم فعل مضارع بمعنى يكفى لكانت ياء المتكلم مفعولا به فى محل نصب ؛ وعلى هذا يصح أن تكون الواو عاطفة ، و إيا : معطوفا على المفعول به ؛ فافهم ذلك جيدا وتدبره ، ولا تتأثر بقول الصبان رحمه الله « قدنى أى يكفينى » ؛ نعم إنه يجوز على هذا الوجه أن تكون الواو واو المعية و إيا مفعولا معه ؛ لكن ذلك لا يتم دليلا ؛ لاحتماله ما ذكرنا لك ، فأما الوجه الذى بيناه وأعربنا عليه البيت فإن الدليل يتم عليه ولا يحتمل غيره .

٤٣٤ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سابق أو لاحق

اللغة : « أثواب » جمع ثوب « مطويا » اسم مفعول من طويت الثوب أطويه طيا ، ضد نشرته أنشره نشرا ، وأصل مطوىّ مطووى ؛ فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو الثانية ياء ثم أدغمت الياء فى الياء ، ثم كسرت الواو الأولى لمناسبة الياء « سربالا »

... ...

السربال - بكسر السين وسكون الراء - القميص ، وتقول : سربلته فتسربل ، تريد ألبسته السربال فلبسه .

المعنى : الظاهر أن هـذا الشاعر كان ينوى هو وآخر أن يأخذ طريق النجاة من أعداء أوطريق الغزو ؛ فهو يقول لصديقه : لا تكن أثوابى عائقا لك عن الأخذ فيما أنت آخذ فيه فإنها مجموعة ومهيأة للحمل .

الإعراب : « لا » حرف نهى ، مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « تحبسنك » تحبس : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة فى محل جزم بلا الناهية ، ونون التوكيد حرف مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، والكاف ضمير المخاطب مفعول به مبنى على الفتح فى محل نصب « أثوابى » فاعل تحبس ، مرفوع بضمة مقدّرة على ماقبل ياء المتكلم ، وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « فقد » الفاء حرف دالّ على التعليل ، قد : حرف تحقيق ، مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « جمعت » جمع : فعل ماض مبنى للمجهول ، مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، والتاء علامة التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى أثوابى « هذا » ها : حرف تنبيه ، مبنى على السكون لامحل له من الإعراب ، ذا : اسم إشارة مبتدأ ، مبنى على السكون فى محل رفع «ردائى» خبر المبتدأ مرفوع بضمة مقدّرة على ماقبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وياء المتكلم مضاف إليـه ، مبنى على السكون فى محل جرّ « مطويا » حال من رداء ، والعامل فيه اسم الإشارة ، وذلك لأنه تضمن معنى أشير ، ونظيره قوله سبحانه وتعالى : (وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا) ، وفى قوله « مطويا » ضمير مستتر تقديره هو نائب فاعل « وسربالا » الواو واو المعية ، مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، سربالا : مفعول معه ، منصوب بفتحة ظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « وسربالا » حيث نصب سربالا على أنه مفعول معه بعد اسم يشبه الفعل ، وهو قوله «مطويا» عند الجمهور ، وعند أبى على الفارسى العامل هو قوله مطويا أو اسم الإشارة ؛ لأنه فى معنى أشير ، على ما بينا فى إعراب البيت ، ولهذا نصب الحال ؛ لأنك تعلم أن العامل فى الحال هو العامل فى صاحب الحال ، وصاحب الحال هو الخبر الذى هو ردائى ، والعامل فى الخبر هو المبتدأ الذى هو اسم الإشارة .

وهذا البيت دليل لأبى على الفارسى الذى أجاز أن يكون ناصب المفعول معه اسما فيه رائحة الفعل كاسم الإشارة ، وفيه دليل على أنا لو اعتبرنا « حسبك » صفة مشبهة كما ذكرنا فى الشاهد (رقم ٤٣٢) صح أن يكون ناصبا للمفعول معه .

فإن قلت : فهل يجوز أن تكون هذه الواو للعطف على وجه من الوجوه ، كما جاز فى البيت

فَسِرْ بَالاً : نصب على المفعول معه ، والعامل فيه مَطْوِيًّا ، لاهٰذا ، خلافاً لأبى علىّ فى تجويزه الأمرين .

(تنبيه) : أفهم بقوله « سبق » أن المفعول معه لايتقدم على عامله ، وهو اتفاق ، فلا يجوز : والطَّرِيقَ سِرْتُ ، وفى تقدمه على مصاحبه خلاف ، والصحيح المنع ، وأجاز ذلك ابن جنى ، تمسكاً بقوله :

٤٣٥ — جَمَعْتَ وَفُحْشًا غِيبَةً وَنَمِيمَةً ثَلَاثَ خِصَالٍ لَسْتَ عَنْهَا بِمُرْعَوِى

السابق على وجه غير الوجه الذى أعربت عليه البيت ؟

قلت : أما فى هذا البيت فلا يجوز على وجه من الوجوه أن تجعل هذه الواو للعطف ؛ لأنك لو أردت العطف لكنت تقول : هذا ردائى وسربالى مطويين ، أو كنت تقول : هـذا ردائى مطويا هو وسربالى ؛ فتأتى فى العبارة الثانية بضمير بارز منفصل مرفوع تؤكد به الضمير المستتر المرفوع لكى يتسنى لك أن تعطف عليه ؛ فإن لم تذكر هذا الضمير ولم تأت بياء المتكلم وجب عليك أن تنصب الاسم الواقع بعد الواو على أنه مفعول معه ؛ وهذا ظاهر إن شاء الله .

٤٣٥ — هذا البيت من قصيدة مستجادة فى بابها ، ليزيد بن الحكم بن أبى العاص الثقفى ، يعاتب فى هذه القصيدة ابن عمه عبد الرحمن بن عثمان بن أبى العاص ، وهـذه القصيدة مروية فى أمالى أبى على القالى (١ — ٦٨ دار الكتب) كما أوردها أبو الفرج الأصبهانى فى الأغانى (١١ — ١٠٠ بولاق) ، وأول هذه القصيدة قوله :

تُكَاشِرُنِى كُرْهاً كَأَنَّكَ نَاصِحٌ وَعَيْنُكَ تُبْدِى أَنَّ صَدْرَكَ لِى دَوِى
لِسَانُكَ لِى أَرْىٌ وَغَيْبُكَ عَلْقَمٌ وَشَرُّكَ مَبْسُوطٌ وَخَيْرُكَ مُلْتَوِى
تُفَاوِضُ مَنْ أَطْوِى طَوَى الْكَشْحِ دُونَهُ وَمِنْ دُونِ مَنْ صَافَيْتُهُ أَنْتَ مُنْطَوِى
تُصَافِحُ مَنْ لَاقَيْتَ لِى ذَا عَدَاوَةٍ صِفَاحًا وَعَنِّى بَيْنَ عَيْنِكَ مُنْزَوِى

وقبل بيت الشاهد قوله :

تَمَلَّأْتَ مِنْ غَيْظٍ عَلَىَّ ، فَلَمْ يَزَلْ بِكَ الْغَيْظُ حَتَّى كِدْتَ فى الْغَيْظِ تَنْشَوِى
فَمَا بَرِحَتْ نَفْسٌ كَذُوبٌ حُشِيتَهَا تُذِيبُكَ حَتَّى قِيلَ هَلْ أَنْتَ مُكْتَوِى
وَقَالَ النِّطَاسِيُّونَ : إِنَّكَ مُشْعَرٌ سُلَالاً ، أَلَا بَلْ أَنْتَ مِنْ حَسَدٍ جَوِى

... ...

فَدَيْتَ أُمْرَأً لَمْ يَدْوَ لِلنَّاسِ عَهْـــدُهُ وَعَهْدُكَ مِنْ قَبْلِ التَّنَائِى هُوَ الدَّوِى
جَمَعْتَ وَفُحْشًا غِيبَـــةً وَنَمِيمَةً ثَلَاثَ خِلَالٍ ... ... البيت ، و بعده
أَفُحْشًا وَخِبًّا وَاُخْتِنَاءً عَلَى النَّـدَى كَأَنَّكَ أَفْعَى كُدْيَةٍ مَرَّ مُحْجَوِى
فَيَدْحُو بِكَ الدَّاحِى إِلَى كُلِّ سَـــوْءَةٍ فَيَاشَرَّ مَنْ يَدْحُو بِأَطْيَشِ مُدْحَوِى
أَتَجْمَعُ تَسْآلَ الْأَخِـــلَّاءِ مَالَهُمْ وَمَالَكَ مِنْ دُونِ الْأَخِلَّاءِ تَحْتَوِى
بَدَا مِنْـــكَ غِشٌّ طَالَمَا قَدْ كَتَمْتَهُ كَمَا كَتَمَتْ دَاءَ أُبْنِهَا أُمُّ مُدَّوِى

اللغة : « تكاشرنى » تقول : كاشر الرجل أخاه ، إذا كشر كل واحد منهما لصاحبه ، وهو أن يبدى له أسنانه عند التبسم « كرها » الكره ــ بضم الكاف وفتحها وسكون الراء ــ مصدر وضع موضع الحال « دوى » وصف من قولك : دوى يدوى ــ من باب فرح ــ إذا أصابه الداء ، والمراد بالداء فى هذا البيت الضغينة والحقد «لسانك لى أرى» الأرى : العسل ، والعلقم : الحنظل يريد أن حديثه معه جميل ولكنه إذا غاب عنه كانت عقارب عداوته لساعة ، وقوله « تفاوض من أطوى ــ إلخ » تفاوض : مضارع فاوضه إذا أظهر له أمره ، وأطوى : مضارع طواه وهو ضدّ نشره ، يريد أنك تظهر أمرك لمن أخفى عنــه أمورى ولا أظهره على شىء منها وتنقبض عن أصدقائى ، وقوله « وعنى بين عينيك منزوى » بين : مرفوع بالابتداء ؛ لأنه ههنا اسم لاظرف ، ومنزوى : خبره ، والمنزوى : المنقبض ، وقوله « فما برحت نفس حسود ــ إلخ » النفس : تذكر وتؤنث ولهذا وصفها بالمذكر وأنث لها الفعل والضمير ، وحشيتها ــ بالبناء للمجهول ــ من قولك : حشوت الوسادة وغيرها حشوا ، وروى « حسبتها » بضمير المتكلم من الحسبان ، وهو الظنّ ، والنطاسيون : جمع نطاسىّ ؛ وهم العلماء بالطب ، والمشعر : اسم مفعول من أشعرته إذا ألبسته شعارا ، والشعار ــ بزنة الكتاب ــ هوماولى الجسد من الثياب ؛ والسلال ــ بزنة غراب ــ مرض السلّ ، وهو مرض يأكل الرئة ، والجوى ــ بفتح الجيم وكسر الواو ــ وصف من قولك : جوى فلان يجوى جوى ــ مثل فرح يفرح فرحا ــ إذا أصيب بمرض قلبى ؛ وقوله « أفحشا وخبا ــ إلخ » الخبّ ــ بكسر الخاء المعجمة ــ مصدر خبيت يارجل تخب ــ من باب علم يعلم ــ إذا خدع ومكر ، والاختناء ــ بنون بعد التاء المثناة ــ هوالتقبض ، والندى : الجود ، والكدية ــ بضم فسكون ــ الأرض الصلبة ، وأراد بالأفعى الأفعوان وهو ذكر الحيات ، ومحجوى : المنطوى ؛ وقوله « فيدحو بك الداحى ــ إلخ » الدحو : الرمى ، وتقول : دحاه يدحوه ، إذا رماه ، وتقول : مرّ الفرس يدحو دحوا ؛ وذلك إذا رمى بيديه رميا لايرفع سنبكه عن الأرض كثيرا ، والسوءة : القبح

... ...

والعيب ، وأطيش : أفعل من الطيش ، وهى الخفة، والمدحوى : المرمىّ « أم مدوى » يضرب بها المثل لمن يورى بالشىء عن غيره و يكنى عنه ، وأصله أن امرأة من العرب خطبت على ابنها جارية ؛ فجاءت أمها إلى أم الغلام تنظر إليه ؛ فدخل الغلام ، فقال لأمه : أدّوى ؟ فقالت له : اللجام معلق بعمود البيت والسرج فى جانبه ، فأظهرت أن ابنها أراد أداة الفرس للركوب ، فكتمت بذلك زلة ابنها عن الخاطبة .

الإعراب : « جمعت » جمع : فعل ماض مبنى على فتح مقدّر لامحل له من الإعراب ، وتاء المخاطب فاعل مبنى على الفتح فى محل رفع « وفحشا » جعل أبو الفتح ابن جنى الواو واو المعية ، وفحشا : مفعولا معه تقدم على مصاحبه « غيبة » مفعول به لجمعت ، منصوب بالفتحة الظاهرة « ونميمة » الواو حرف عطف ، مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، نميمة : معطوف على غيبة ، والمعطوف على المنصوب منصوب « ثلاث » بدل من المتعاطفات ، وهو مضاف ، و « خلال » مضاف إليه ، ويجوز أن ترفع ثلاثا على أن يكون خبرا لمبتدإ محذوف ، والتقدير : هذه ثلاث خلال « لست » ليس : فعل ماض ناقص ، وتاء المخاطب اسمه مبنى على الفتح فى محل رفع « عنها » جار ومجرور متعلق بمرعو « بمرعوى » الباء حرف جرّ زائد ، ومرعو : خبر ليس ، وجملة ليس واسمها وخبرها فى محل نصب صفة لثلاث خلال .

الشاهد فيه : قوله « جمعت وفحشا غيبة » فإن أبا الفتح زعم أن الواو واو المعية ، وفحشا : مفعول معه تقدم على مصاحبه الذى هو غيبة وادعى أن المفعول معه لايمتنع تقديمه على مصاحبه .

قال فى كتابه الخصائص : « ولا يجوز تقديم المفعول معه على الفعل ، من حيث كانت صورة هذه الواو صورة العاطفة ؛ ألا تراك لاتستعملها إلا فى الموضع الذى لو شئت لاستعملت فيه العاطفة ؛ فلما ساوقت حرف العطف قبح أن تقول : والطيالسة جاء البرد ؛ كما قبح أن تقول : وزيد جاء عمرو ، لكنه يجوز أن تقول : جاء والطيالسة البرد ، كما تقول : ضربت وزيدا عمرا ؛ قال :

☆ جمعت وفحشا غيبة ونميمة . . . البيت ☆ » اه .

وهذا الذى نظر به أبو الفتح ابن جنى ـ من حمل المفعول معه على العطف فى جواز تقديم المعطوف على المعطوف عليه ـ ليس مذهبا مرضيا عند سيبويه رحمه الله ؛ فعنده أن التابع لايجوز أن يتقدّم على المتبوع ، وجميع التوابع فى ذلك الحكم سواء

ولكن جماعة أجازوه فى الضرورة ، وممن أجازه ابن الشجرى فى أماليه ، قال : « ولايجوز تقديم التابع على المتبوع للضرورة إلا فى العطف ، دون الصفة والتأكيد والبدل ، وإنما جاز فى الضرورة تقديم المعطوف لأن المعطوف غير المعطوف عليه ، والصفة هى الموصوف ، وكذلك المؤكد عبارة عن المؤكد ، والبدل إما أن يكون هو المبدل منه أو بعضه أو شيئا ملتبسا به ،

وقوله :

٤٣٦ — أُكْنِيهِ حِينَ أُنَادِيهِ لِأُكْرِمَهُ   وَلَا أُلَقِّبُهُ وَالسَّوْأَةَ اللَّقَبَا

ومثال تقديم المعطوف قول الأحوص :

أَلَا يَانَخْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ   عَلَيْكِ وَرَحْمَةُ اللهِ السَّلَامُ »

اهـ كلامه .

وحمل هذا البيت على أنه من باب تقديم المعطوف على المعطوف عليه هو مذهب الأخفش رحمه الله على ماحكاه عنه ابن السيد فى شرح أبيات الجمل ، ولكن مذهب سيبويه أن الواو فى «ورحمة الله» عاطفة ، وقد عطفت هذه الكلمة على الضمير المستتر فى عليك ، على ماتقدم بيانه فى الجزء الأول (ص ٢٦٥) وفى هذا الجزء (ص ٢٩٣)

ومن هنا تعلم أن تنظير ابن جنى رحمه الله لايصح إلا إن أراد أنه يجوز تقديم المفعول معه فى الضرورة كما جاز تقديم المعطوف فى الضرورة ، فإن أحدا لم يذهب إلى جواز تقديم المعطوف فى سعة الكلام على المعطوف عليه ، قال سعد الدين التفتازانى رحمه الله : « تقديم المعطوف جائز بشرط الضرورة ، وعدم التقديم على العامل ، وكون العاطف أحد حروف خمسة ، وهى : الواو ، والفاء ، وثم ، وأو ، ولا » اهـ

ومن هنا تعلم أيضا أن الشارح الأشمونى رحمه الله قد أراد أن يرد على ابن جنى فأخرج البيت من ضرورة إلى ضرورة أخرى ، وهو مما لايجوز أن يصار إليه ؛ إلا أن يقال : إنه إنما أراد إفساد ماذهب إليه ابن جنى بتطريق الاحتمال إلى البيت .

٤٣٦ — هذا بيت رواه أبو تمام فى ديوان الحماسة (انظر شرح التبريزى : ٣ - ١٤٧) أول بيتين نسبهما لبعض الفزاريين ، والثانى قوله :

كَذَاكَ أُدِّبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي   أَنِّى وَجَدْتُ مِلَاكَ الشِّيمَةِ الْأَدَبَا

اللغة : « أكنيه » بفتح همزة المضارعة ـ هو مضارع كنيته ، وتقول : كنيت فلانا أكنيه ـ مثل رميت الشىء أرميه ـ وكنوته أكنوه ـ مثل دعوته أدعوه ـ إذا دعوته بالكنية ، كأن تقول : يا أبا فلان « أناديه » يريد حينما أريد نداءه « لأكرمه » هذا يدل على أن مراده باللقب الذى يشعر بالذم ، وإلا فليس كل لقب يبتعد عن ذكره ؛ فالملوك كلهم والخلفاء يلقبون بألقاب الشرف والرفعة « ألقبه » مضارع لقبته ـ بتشديد القاف ـ وتقول : سميت ابنى محمدا ، وسميته بمحمد ، ولقبت ابنى بزين العابدين ، ولقبته زين العابدين « السوءة » هى الفعلة القبيحة ، وقال الشاعر :

* يَا لَقَوْمِى لِلسَّوْءَةِ السَّوْآءِ *

... ...

وقد سموا الفرج سوءة لقبحه « ملاك الشيمة » ملاك كل شيء ـ بكسر الميم ، وتخفيف اللام ، بزنة كتاب ، ويقال أيضا بفتح الميم بزنة سحاب ـ هو مايقوم به الشيء ، ويقولون : القلب ملاك الجسد ، والشيمة : الخلق « الأدب » هو اسم لما يفعله الإنسان فيتزين به فى الناس ، والأصل فى استعمال هذه الكلمة قولهم : أدب فلان مأدبة ؛ إذا دعا إلى طعام ؛ قال الشاعر :

نَحْنُ فِي الْمَشْتَاةِ نَدْعُو الْجَفَلَى ... لاَ تَرَى الآدِبَ فِينَا يَنْتَقِرْ

والجفلى : الدعوة العامة التى لايخصّ بها أحد ، وينتقر : يخصّ قوما دون قوم

الإعراب : « أكنيه » أكنى : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدّرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والهاء ضمير الغائب مفعول به « حين » ظرف زمان منصوب على الظرفية الزمانية وعامله أكنى « أناديه » أنادى : فعل مضارع ، مرفوع بضمة مقدّرة على الياء ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وضمير الغائب مفعول به ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله فى محل جرّ بإضافة حين إليها « لأكرمه » اللام لام التعليل ، حرف جرّ مبنى على الكسر لامحل له من الإعراب ، أكرم : فعل مضارع منصوب بأن المصدرية المضمرة بعد لام التعليل ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعل أكرم ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وضمير الغائب مفعول به ، وأن المصدرية مع مابعدها فى تأويل مصدر مجرور بلام التعليل ، والجارّ والمجرور متعلق بأكنى «ولا» الواو عاطفة ، لا : حرف نفى « ألقبه» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والهاء ضمير الغائب مفعول به أوّل «والسوءة» الواو واو المعية ، السوءة : مفعول معه تقدّم على مصاحبه ، منصوب بالفتحة الظاهرة « اللقبا » مفعول ثان لألقب ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وسيأتى فى بيان الاستشهاد بالبيت ذكر وجوه كثيرة من وجوه الإعراب فى هذا البيت

الشاهد فيه : قوله « لا ألقبه والسوءة اللقبا » فإن أبا الفتح بن جنى رحمه الله ذهب إلى أن السوءة مفعول معه والعامل فيه ألقب ، وقد تقدّم هذا المفعول معه على مصاحبه ، وهو اللقب ، وذهب إلى أن هذا التقديم جائز سائغ لوروده فى كلام العرب فى مثل هذا البيت والشاهد السابق ؛ وقد ذكرنا لك فى شرح الشاهد السابق عبارة ابن جنى فى الخصائص

والاستشهاد بهذا البيت لايتمّ إلا بعد تسليم أمرين : أحدهما أن الرواية بالنصب ، والثانى أن « السوءة » على رواية النصب مفعول معه ؛ وفى كل واحد من هذين الأمرين مقال ؛ فأما الأوّل فقد ذكر قوم أن الرواية فى البيت برفع السوءة ، وأما الثانى فإن لنا فى تخريج البيت عدّة أوجه كل واحد منها يخرجه عن الاستشهاد به لما ذكر

... ...

فإن قلت : فاذا كانت الرواية بالرفع فى « السوءة » فكيف تعرب هذه العبارة ؟

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : إن للعبارة ثلاثة أوجه من الإعراب على رواية الرفع ، وأنا ذاكرها لك كلها

فأما الوجه الأوّل فأن تجعل الواو حالية ، والسوءة مبتدأ ، وخبره محذوف ، وتقدير الكلام : ولا ألقبه اللقب والسوءة ذاك : أى التلقيب

وأما الوجه الثانى فأن تكون الواو حالية ، والسوءة : خبر لمبتدإ محذوف ، وتقدير الكلام على هذا : ولا ألقبه اللقب وهو السوءة

والألف فى قوله « اللقبا » على هذين الوجهين ألف الإطلاق

وأما الوجه الثالث فأن تكون الواو للحال أيضا ، والسوءة : مبتدأ ، واللقبا : خبره ، والألف فى « اللقبا » على هذا الوجه ألف المقصور ؛ فيكون « اللقبا » مصدرا بمعنى التلقيب ، ومثله مثل الجمزى والبشكى والوكرى ، ومن حق الكلمة حينئذ أن تكتب بالياء لأن الألف رابعة ؛ فيكون « اللقبى » مرفوعا بضمة مقدّرة على الألف منع من ظهورها التعذّر

وجملة المبتدأ والخبر على هذه الأوجه الثلاثة فى محل نصب حال

فإن قلت : فما هى الأوجه التى يخرج بها البيت على رواية النصب حتى يبطل استشهاد ابن جنى بالبيت ؟

قلت : لك فى تخريج البيت على رواية النصب وجهان من الإعراب غير الوجه الذى ذكره ابن جنى :

الأوّل : أن يكون قوله «والسوءة» معطوفا على اللقب عطف مفرد على مفرد لكنه تقدم على المعطوف عليه للضرورة كما تقدم المعطوف فى قول الأحوص الذى سبق ذكره فى شرح الشاهد السابق :

أَلاَ يَا نَخْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ عَلَيْكِ وَرَحْمَةُ اللهِ السَّلاَمُ

إذ التقدير : عليك السلام ورحمة الله ؛ وكما تقدم المعطوف فى قول ذى الرمة :

كَأَنَّا عَلَى أَوْلاَدِ أَحْقَبَ لاَحَهَا وَرَمْىُ السفَا أَكْفَالَهَا بِسِهَامُ
دَبُورٌ ذَوَتْ عَنْهَا التَّنَاهِي وَأَلْحَقَتْ بِهَا يَوْمَ ذَبَّاتُ السَّبِيبِ صِيَامُ

التقدير : لاحها دبور ورمى السفا ، فقدم المعطوف وهو رمى السفا وأخر المعطوف عليه وهو دبور .

والوجه الثانى : أن تكون الواو فى قوله « والسوءة » عاطفة عطفت جملة على جملة ، وغاية

... ...

مافى الباب أن الجملة المعطوفة وقعت بين أجزاء الجملة المعطوف عليها للضرورة ، وإيضاح ذلك أن قوله السوءة مفعول لفعل محذوف ، وتقديره : وأسوءه السوءة ، وهذه الجملة معطوفة على جملة لا ألقبه اللقب ، وقد وقعت الجملة المعطوفة بين الفعل ومفعوله ، وكان حقه أن يقول : ولا ألقبه اللقب وأسوءه السوءة .

وقد ذهب أبو العلاء المعرى فيما نقله عنه الخطيب التبريزى إلى استحسان الوجه الأوّل ، قال : « وقال أبو العلاء : هذا على التقديم والتأخير ، كأنه قال : ولا ألقبه اللقب والسوءة ، ونحو منه قول الآخر :

فَقُلْتُ لَهَا : أَنَخْلَةَ بَطْنِ عِرْقٍ وَأَنْبَتِّ أُسْتَهَلَّ بِكِ الْغَمَامُ

أراد استهل بك الغمام وأنبت ؛ وقال ذو الرمّة :

كَأَنَّا عَلَى أَوْلَادِ أَحْقَبَ لَاحَهَا وَرَمْىُ السَّفَا أَكْفَالَهَا بِسَهَامِ

دَبُورٌ ذَوَتْ عَنْهَا التَّنَاهِي وَأَلْحَقَتْ بِهَا يَوْمَ ذَبَّاتُ السَّبِيبِ صِيَامُ

كأنه قال : لاحها دبور ذوت عنها التناهى ورمى السفا أكفالها بسهام ؛ يعنى بأولاد أحقب حمير وحش ، والسهام : ريح حارة ، والسفا : شوك البهمى ، والتناهى : جمع تنهية ، وهى الغدير ونحوه ، وذبات السبيب : أراد أنها تذبّ بأذنابها ، وقد يجوز أن يكون من الذب ، والذب : الكثير الحركة » اه .

وذكر العلامة الخطيب التبريزى ــ مع الوجه الذى ذكره ابن جنى ــ وجهين يجريان مع الوجه الأوّل من الوجهين اللذين ذكرناهما فى تخريج رواية النصب ، قال : « وينتصب اللقبا بألقبه ، وينتصب السوءة على أنه مفعول معه ؛ فيكون من باب جاء البرد والطيالسة ؛ والتقدير : لا ألقبه اللقب مع السوءة ؛ ويجرى هذا المجرى قوله تعالى : (فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ) ؛ لأن المعنى مع شركائكم ؛ ويكون المعنى لاأجمع بين اللقب وما يسوء من فحش الكلام ؛ فهذا وجه للنصب ، ويجوز أن يكون انتصاب السوءة على المعنى ، كأنه قال : لا آتى السوءة ، فعمل فيه المعنى لا ألقبه ، فيكون على هذا من باب قول الشاعر :

يَا لَيْتَ بَعْلَكِ قَدْ غَدَا مُتَقَلِّداً سَيْفاً وَرُمْحَا

وقول الراجز :

على رواية من نصب السوأة واللقب ، يعنى أن المراد فى الأول جمعت غيبة ونميمة مع فحش ، وفى الثانى ولا ألقبه اللقبَ مع السوأة ؛ لأن من اللقب ما يكون لغير سَوْأة .

ولا حجة له فيهما ؛ لإمكان جعل الواو فيهما عاطفة قُدِّمَتْ هى ومعطوفها ، وذلك فى البيت الأول ظاهر ، وأما فى الثانى فعلى أن يكون أصله : ولا ألقبه اللقبَ ولا أَسُوؤه السوءة ، ثم حذف ناصب السوءة .

(وَبَعْدَ مَا اسْتِفْهَامٍ أَوْ كَيْفَ نَصَبْ) الاسمَ على المعية (بِفِعْلِ كَوْنٍ مُضْمَرٍ) وجوبا (بَعْضُ الْعَرَبْ) فقالوا : ما أنت وزيدا ، ومنه قوله :

٤٣٧ — مَا أَنْتَ وَالسَّيْرَ فِى مَتْلَفٍ

---

* عَلَفْتُهَا تِبْناً وَمَاءً بَارِدَا *

ويجوز أن يكون السوءة مفعولا به وقد عمل ماقبل الواو فيه ، كما تقول : مازلت وزيدا حتى فعل كذا ؛ أى مازلت بزيد حتى فعل كذا ، وتقدير الباء فى هذه أكشف من تقدير مع وإن تقارب معنياها ، كأنه قال : لا ألقبه اللقب بالسوءة » اه .

فأنت ترى أنه جعل الواو عاطفة لمفرد على مفرد ؛ وأنه جعل العامل فى السوءة هو ألقبه على الوجهين ، وجعل السوءة مفعولا به لهذا الفعل ، غاية مافى الأمر أنه إما أن يكون تسلطه عليه من باب المعنى ، وإما بتقدير الجار

٤٣٧ — هذا صدر بيت وعجزه قوله :

* يُبَرِّحُ بِالذَّكَرِ الضَّابِطِ *

وهذا البيت من شواهد سيبويه (١ — ١٥٣) ، ولم ينسب فى صدر الكتاب ، ونسبه الأعلم الشنتمرى فى شرح شواهده إلى أسامة بن حبيب الهذلى ، وهو من شواهد جار الله الزمخشرى فى المفصل (١ — ١٧١) ، وقد بحثت أشعار الهذليين فوجدت هذا البيت مطلع قصيدة لأسامة ابن الحارث بن حبيب الهذلى ، و بعده :

وَبِالْبُزْلِ قَدْ دَمَّهَا نَيُّهَا وَذَاتِ الْمُدَارَأَةِ الْعَائِطِ
وَمَا يَتَوَقَّيْنَ مِنْ حَرَّةٍ وَمَا يَتَجَاوَزْنَ مِنْ غَائِطِ

... ...

وَمِنْ أَيْنِهَا بَعْدَ إِبْدَانِهَا ... وَمِنْ شَحْمِ أَثْبَاجِهَا الْهَابِطِ
تَصِيحُ جَنَادِبُهُ رُكَّدًا ... صِيَاحَ الْمَسَامِيرِ فِى الْوَاسِطِ
فَهُنَّ عَلَى كُلِّ مُسْتَوْفِزٍ ... وُقُوعَ الدَّجَاجِ عَلَى الْحَائِطِ
وَإِلَّا النَّعَامَ وَحَفَّانَهُ ... وَطَغْيًا مِنَ اللَّهِقِ النَّاشِطِ
إِذَا بَلَغُوا مِصْرَهُمْ عُوجِلُوا ... مِنَ الْمَوْتِ بِالْهِمْيَغِ الذَّاعِطِ
مِنَ الْمُرْبَعِينَ وَمِنْ آزِلٍ ... إِذَا جَنَّهُ اللَّيْلُ كَالنَّاحِطِ
عَصَاكَ الْأَقَارِبُ فِى أَمْرِهِمْ ... فَزَايِلْ بِأَمْرِكَ أَوْ خَالِطِ
وَلَا تَسْقُطَنَّ سُقُوطَ النَّوَا ... ةِ مِنْ كَفِّ مُرْتَضِخٍ لَاقِطِ

قالوا : وكان قوم أسامة قد اعتزموا السفر إلى الشام وسألوه أن يسافر معهم فأبى وقال هذه الكلمة .

اللغة : « ما أنت » كذا وقع فى رواية الشارح ووقع فى رواية سيبويه : « فما أنا » ، ووقع فى الديوان « ما أنا » بحذف فاء فعولن من أول البيت ، ويسمى الثلم « متلف » هو اسم مكان من تلف الرجل يتلف ـ من باب فرح ـ ومعناه هلك ، ومنه قالوا : رجل متلاف ، إذا كان كثير الإنفاق «يبرح» مضارع برح به الشوق والعمل ؛ إذا جهده وأضناه ، وروى فى مكانه « يعبر » ومعناه يحمله على ما يكره «الضابط» أراد به البعير العظيم ، يقول : ما أنا وهذا ، وقوله «وبالبزل قد دمها نيها ـ إلخ» البزل : جمع بازل ، وهى الإبل المسنة ، وهو معطوف على قوله بالذكر الضابط ، يريد أنه يجهد مسانّ الإبل أيضا ، ودمّها : فعل ماض معناه طلاها ، والنىّ ـ بفتح النون وتشديد الياء ـ هو الشحم ، والجملة حال من المجرور بالباء ، يعنى أن هذا السير يضنى بزل الإبل التى قد امتلأت شحما ؛ وذات المدارأة : أراد بها الناقة التى بها اعتراض ونشاط وشدّة نفس ، والعائط : التى قد اعتاط رحمها فلم تحمل ، وذلك أقوى لها وأشد تمكينا ، وقوله « وما يتوقين من حرة ـ إلخ » يتوقين : يتحامين ، والحرة ـ بفتح الحاء المهملة ـ الأرض ذات الحجارة الغليظة ، ويتجاوزن : يتباعدن ، والغائط : المطمئن من الأرض ، وقوله « ومن أينها بعد إبدانها ـ إلخ » الأين ـ بفتح الهمزة وسكون الياء المثناة ـ الإعياء ، والإبدان : السمن

... ...

يريد أنها رعت العشب والربيع فأبدنها ذلك ، والأثباج : الأوساط ، واحدها ثبج ، بفتح الثاء المثلثة والباء الموحدة ، والهابط : النازل ، يعنى أنه كان فى الأسنمة فهبط « تصيح جنادبه ركدا — إلخ » الجنادب : جمع جندب ، وهو ذكر الجراد ، والمسامير : جمع مسمار ، والواسط : الرحل ، وقوله « وإلا النعام وحفانه — إلخ » الحفان — بفتح الحاء وتشديد الفاء — صغار النعام ، وطغيا من اللهق : يريد به نبذا من البقر ، والناشط : أصله الثور يخرج من أرض إلى أرض ، والهميغ — بزنة درهم — الموت الوحى ، والداعط : الذابح ؛ وقوله «من المربعين — الخ» المربعين—بفتح الباء الموحدة — الذين تصيبهم حمى الربع — بكسر الراء وسكون الباء — والآزل : الواقع فى ضيق ، وأصله الأزل — بفتح الهمزة وسكون الزاى — وهو الشدة ، والناحط : الزافر ، وقوله « عصاك الأقارب فى أمرهم — إلخ » يقول : إن أقاربك لم يسمعوا لنصحك ولم يلتفتوا إلى قولك ففارقهم أو خالطهم ، كل ذلك سواء ، وقوله « ولا تسقطن سقوط النواة — إلخ » المرتضخ : هو الذى يدق النوى لعلف البهائم .

الإعراب : « ما » اسم استفهام مبتدأ مبنى على السكون فى محل رفع « أنت » ضمير منفصل يقع خبرا للمبتدأ ، مبنى على الفتح فى محل رفع « والسير » الواو واو المعية ، السير : مفعول معه على تقدير فعل يعمل فيه ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « فى متلف » جار ومجرور متعلق بالسير « يبرح » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى السير « بالذكر » جار ومجرور متعلق بيبرح « الضابط » نعت للذكر ، ونعت المجرور مجرور ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وجملة يبرح وفاعله الضمير المستتر فى محل جر نعت لمتلف .

الشاهد فيه : قوله « ما أنت والسير » حيث نصب السير على أنه مفعول معه بإضمار فعل يعمل فيه .

واعلم أن النصب فى مثل هذه الحال أمر جائز ، إلا أنه قليل ، وأكثر ما ورد من كلام العرب على هذا الأسلوب قد ورد فيه الاسم الواقع بعد الواو مرفوعا ؛ فمن ذلك قول الشاعر ، وهو من شواهد سيبويه (١ — ١٥١) :

وَكُنْتَ هُنَاكَ أَنْتَ كَرِيمَ قَيْسٍ فَمَا الْقَيْسِيُّ بَعْدَكَ وَالْفِخَارُ

وقول الآخر :

وَكُنْتُ امْرَأً مِنْ أَهْلِ نَجْدٍ وَأَهْلُنَا تِهَامٍ ، فَمَا النَّجْدِيُّ وَالْمُتَغَوِّرُ

... ...

وممـا ورد مرفوعا أيضا قول زياد الأعجم :

تُكَلِّفُنِي سَوِيقَ التَّمْرِ جَرْمٌ ... وَمَا جَرْمٌ وَمَا ذَاكَ السَّوِيقُ

وَمَا عَرَفَتْهُ جَرْمٌ وَهْوَ حِلٌّ ... وَمَا غَالَى بِهَا إِذْ قَامَ سُوقُ

فَلَمَّا أُنْزِلَ التَّحْرِيمُ فِيهَا ... إِذَا الْجَرْمِيُّ مِنْهَا لاَ يُفِيقُ

ومما ورد منصوبا قول أسامة بن الحارث وهو الشاهد الذى نحن بصدد بيان شرحه ، وقول الآخر وهو من شواهد سيبويه :

أَتُوعِدُنِي بِقَوْمِكَ يَا بْنَ حَجْلٍ ... أُشَابَاتٍ يُخَالُونَ الْعِبَادَا

بِمَا جَمَّعْتَ مِنْ حَضَنٍ وَعَمْرٍو ... وَمَا حَضَنٌ وَعَمْرٌو وَالْجِيَادَا

الشاهد فى قوله « والجيادا » فأما الواو فى قوله « وعمرو » فهى واو العطف لا غير .

قال سيبويه : « وزعموا أن ناسا يقولون : كيف أنت وزيدا ؟ وما أنت وزيدا ؟ وهو قليل فى كلام العرب ؛ لم يحملوا الكلام على ما ، ولا كيف ، ولكنهم حملوه على الفعل ، على شىء لو ظهر حتى يلفظوا به لم ينقض ما أرادوا من المعنى حين حملوا الكلام على ما وكيف ، كأنه قال : كيف تكون أنت وقصعة من ثريد ؟ وما كنت وزيدا ؛ لأن كنت وتكون يقعان ههنا كثيرا ، ولا ينقضان ما تريد من معنى الحديث ؛ فمضى صدر الكلام كأنه قد تكلم بها ، وإن كان لم يلفظ بها ؛ لوقوعها ههنا كثيرا ، ومن ثم أنشد بعضهم ✲ فما أنا والسير فى متلف ... البيت ✲ لأنهم يقولون ما كنت ههنا كثيرا ولا ينقض هـذا المعنى وفى كيف معنى يكون ؛ فجرى ما أنت مجرى ما كنت ، كما أن كيف على معنى يكون » اهـ .

وقال جار الله الزمخشرى فى المفصل : « وأما فى قولك : ما أنت وعبد الله ، وكيف أنت وقصعة من ثريد ؟ فالرفع ؛ قال [المخبل يهجو الزبرقان بن بدر] :

يَا زِبْرِقَانُ أَخَا بَنِي خَلَفٍ ... مَا أَنْتَ وَيْبَ أَبِيكَ وَالْفَخْرُ

وقال :

وَكُنْتَ هُنَاكَ أَنْتَ كَرِيمَ قَيْسٍ ... فَمَا الْقَيْسِيُّ بَعْدَكَ وَالْفِخَارُ

وقالوا : كَيْفَ أنْتَ وَقَصْعَةً مِنْ ثَرِيدٍ ، والأصل : ما تكون وزَيْداً ، وكيف تكون وقَصْعَةً ؛ فاسم كان مُسْتَكِنّ ، وخبرها ما تقدم عليها من اسم استفهام ، فلما حذف الفعلُ من اللفظ انفصل الضمير .

(تنبيهان) : الأول : من ذلك أيضا قوله :

٤٣٨ — أَزْمَانَ قَوْمِى وَالْجَمَاعَةَ كَالَّذِى لَزِمَ الرِّحَالَةَ أَنْ تَمِيلَ مَمِيلاَ

إلا عند ناس من العرب ؛ ينصبونه على تأويل ما كنت أنت وعبد الله ؟ وكيف تكون أنت وقصعة من ثريد ؛ قال سيبويه : لأن كنت وتكون يقعان ههنا كثيرا ، وقال :

* فَمَا أَنَا وَالسَّيْرَ فِى مَتْلَفٍ *

وهذا الباب قياس عند بعضهم ، وعند آخرين مقصور على السماع » اه .

وقال ابن مالك فى كتابه الكافية الشافية :

وَإِنْ خَلاَ عَنْ فِعْلٍ أَوْ مَعْنَاهُ فَاُجْتَنِبْ النَّصْبَ ؛ وَقَدْ تَرَاهُ
مِنْ بَعْدِ مَا اُسْتِفْهَامٍ أَوْ كَيْفَ لِأَنَّ إِضْمَارَ فِعْلِ الْكَوْنِ أَوْ بَعْدَ زَمَنْ
مِنْ ذَاكَ « وَالْجَمَاعَةَ » الَّذِى يَلِى « أَزْمَانَ قَوْمِى » وَهْوَ شَاهِدٌ جَلِى

وقال فى شرح هذا الكلام : « قد تقدّم التنبيه على أن من شرط نصب المفعول معه ثبوت فعل أو ما يشبه الفعل قبل الواو ، وأن ذكر ذلك احتراز من نحو : كل رجل وضيعته ، وقد روى عن بعض العرب النصب بعد كيف وما الاستفهامية ، على إضمار كان ، نحو : ما أنت والكلام فى ما لايعنيك ؟ وكيف أنت وقصعة من ثريد ؟ ومنه قول أسامة الهذلى :

* وما أنا والسير فى متلف * وأنشد سيبويه للراعى : * أزمان قومى ... البيت الآتى » اه كلامه .

٤٣٨ — هذا البيت من شواهد سيبويه (١ — ١٥٤) وقال قبل إنشاده : « وزعموا أن الراعى كان ينشد هذا البيت نصبا » وهذه العبارة لاتدل ّ بتة على أن البيت من كلام الراعى ، وإنما مدلوله أن الراعى كان ينشده بالنصب ، وليس يمتنع أن الشاعر ينشد شعر غيره ، وقال الأعلم الشنتمرى فى شرح شواهده : « وأنشد فى الباب للراعى ويروى للأعشى » اه ، لكنى بحثت فوجدت البيت من قصيدة للراعى ، وهو عبيد بن حصين النميرى ، يخاطب بهذه القصيدة عبدالملك ابن مروان ، ويذكر فيها التزام قومه الطاعة وعدم اشتراكهم فى فتنة عثمان ، ومن هذه القصيدة قوله :

... ...

أَوَلِيَّ أَمْرِ اللهِ ؛ إِنَّا مَعْشَرٌ حُنَفَاءُ نَسْجُدُ بُكْرَةً وَأَصِيلاَ
عَرَبٌ نَرَى لِلهِ فِى أَمْوَالِنَا حَقَّ الزَّكَاةِ مُنَزَّلاً تَنْزِيلاَ
قَوْمٌ عَلَى الإِسْلَامِ لَمَّا يَمْنَعُوا مَاعُونَهُمْ وَيُضَيِّعُوا التَّهْلِيلاَ
فَادْفَعْ مَظَالِمَ عَيَّلَتْ أَبْنَاءَنَا عَنَّا وَأَنْقِذْ شِلْوَنَا المَأْكُولاَ
فَنَرَى عَطِيَّةَ ذَاكَ إِنْ أَعْطَيْتَهُ مِنْ رَبِّنَا فَضْلاً وَمِنْكَ جَزِيلاَ
أَنْتَ الخَلِيفَةُ حِلْمُهُ وَفَعَالُهُ وَإِذَا أَرَدْتَ لِظَالِمٍ تَنْكِيلاَ
وَأَبُوكَ ضَارَبَ بِالْمَدِينَةِ وَحْدَهُ قَوْمًا هُمُ جَعَلُوا الجَمِيعَ شُكُولاَ
قَتَلُوا ابْنَ عَفَّانَ الخَلِيفَةَ مُحْرِمًا وَدَعَا فَلَمْ أَرَ مِثْلَهُ مَخْذُولاَ
فَتَصَدَّعَتْ مِنْ بَعْدِ ذَاكَ عَصَاهُمُ شُقَقًا وَأَصْبَحَ سَيْفُهُمْ مَسْلُولاَ
حَتَّى إِذَا قَرَّتْ عَجَاجَةُ فِتْنَةٍ عَمْيَاءَ كَانَ كِتَابُهَا مَفْعُولاَ
وَزَنَتْ أُمَيَّةُ أَمْرَهَا فَدَعَتْ لَهُ مَنْ لَمْ يَكُنْ غَمْرًا وَلاَ مَجْهُولاَ
مَرْوَانَ أَحْزَمَهَا إِذَا نَزَلَتْ بِهِ حُدَبُ الأُمُورِ وَخَيْرَهَا مَسْئُولاَ
أَزْمَانَ رَفَّعَ بِالْمَدِينَةِ ذَيْلَهُ وَلَقَدْ رَأَى زَرْعًا بِهَا وَنَخِيلاَ
إِنِّى حَلَفْتُ عَلَى يَمِينٍ بَرَّةٍ لاَ أَكْذِبُ اليَوْمَ الخَلِيفَةَ قِيلاَ
مَازُرْتُ آلَ أَبِى خُبَيْبٍ وَافِدًا يَوْمًا أُرِيدُ لِبَيْعَتِى تَبْدِيلاَ
مِنْ نِعْمَةِ الرَّحْمٰنِ لاَ مِنْ حِيلَتِى إِنِّى أَعُدُّ لَهُ عَلَىَّ فُضُولاَ
أَزْمَانَ قَوْمِى وَالجَمَاعَةَ كَالَّذِى لَزِمَ الرِّحَالَةَ أَنْ تَمِيلَ مَمِيلاَ

اللغة : قوله « قوم على الإسلام لما يمنعوا ماعونهم » ذكر الزمخشري فى الكشاف أن الماعون هو الزكاة ، وأنشد هذا البيت شاهدا لذلك ، والتهليل : مصدر هلل الرجل ؛ إذا قال لا إله إلا الله ، مثل كبر إذا قال الله أكبر وسبح إذا قال سبحان الله ، وقوله « فادفع مظالم

... ...

عيلت ـ إلخ » التعييل : سوء الغذاء ، وقالوا من ذلك : عيل الرجل فرسه تعييلا ؛ إذا تركه في المفازة ولم يقم عليه ، والإنقاذ : التخليص ، والشلو ـ بكسر الشين وسكون اللام ـ العضو ؛ وقوله « وأبوك ضارب بالمدينة وحده ـ إلخ » الشكول : جمع شكل ـ بكسر الشين أو فتحها ـ وهو الشبه والمثل ، يريد أنهم جعلوا الناس أشكالا متعددة وأمثلة مختلفة بعد أن كانوا شكلا واحدا وقوله « قتلوا ابن عفان الخليفة محرما ـ إلخ » ابن عفان : ذو النورين أمير المؤمنين الجواد الكريم عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه وأرضاه ، والمحرم : اسم فاعل من أحرم الرجل ؛ إذا تمسك بحرمة وذمام لاينقض ؛ ويقال : اجتمع الأصمعي والكسائي عند هرون الرشيد ؛ فقال الأصمعي للكسائي : مامعنى قول الراعي : * قتلوا ابن عفان الخليفة محرما * ؟ فقال الكسائي : كان محرما بالحج ؛ فقال الأصمعي : فقول عدي بن زيد :

قَتَلُوا كِسْرَى بِلَيْلٍ مُحْرِمًا فَتَوَلَّى لَمْ يُمَتَّعْ بِكَفَنْ

هل كان محرما بالحج ؟ ! فقال الرشيد للكسائي : ياعلي ، إذا جاءك الشعر فإياك والأصمعي ؛ ثم قال الأصمعي : محرم أي لم يأت ماتستحل به عقوبته ، ومن ثم قيل : مسلم محرم ؛ أي لم يحل من نفسه شيئا يوجب القتل ، وقوله « قتلوا كسرى محرما » يعني حرمة العهد الذي كان له في أعناق أصحابه ؛ وقول الراعي « مروان أحزمها إذا نزلت به ـ إلخ » حدب الأمور : أي الأمور المشكلة ، والحدب ـ بضم فسكون ـ جمع أحدب أوحدباء ؛ وقوله «مازرت آل أبي خبيب ـ إلخ » أبو خبيب : هو عبد الله بن الزبير بن العوام ، وكان قد ادعى الخلافة يومئذ ببلاد الحجاز ، وفيه يقول الشاعر :

أَرَى الْحَاجَاتِ عِنْدَ أَبِي خُبَيْبٍ نَكِدْنَ ، وَلاَ أُمَيَّةَ بِالْبِلاَدِ

وانظر الشاهد رقم (٦٣) في (ص ١١١ من الجزء الأول) ثم انظر الشاهد رقم (٢٩٢) في (ص ١٠ من هذا الجزء) ؛ وقوله « إني أعدله على فضولا » الفضول : جمع فضل ؛ وهو الإحسان والإنعام ، و « أزمان » ظرف زمان يعمل فيه قوله « أعد » في هذه العبارة ، والأزمان : جمع زمن ، مثل سبب وأسباب وجبل وأجبال وجمل وأجمال ، والرحالة ـ بكسر الراء المهملة ، بزنة كتابة ـ سرج كان يعمل من جلود الشاء بأصوافها كان يتخذ للجري الشديد ، ويقال : الرحالة شبه السرج ولا قربوس لها ولا مؤخرة وربما كانت من لبود ، والمميل : مفعل من الميلان ، وهو الانحراف

الإعراب : « أزمان » يروى مرفوعا ويروى منصوبا ؛ فمن رواه مرفوعا فهو عنده خبر لمبتدإ محذوف ، والتقدير : هي أزمان ، أو هذه أزمان ، ومن رواه منصوبا فهو ظرف زمان منصوب بأعد في البيت السابق على بيت الشاهد « قومي » هو اسم لكان الناقصة المحذوفة ، أو

... ...

فاعل لكان التامة المحذوفة ، وتقدير الكلام : أزمان كان قومى ، وياء المتكلم فى محل جرّ بالإضافة إلى قوم « والجماعة » الواو حرف دالّ على المعية ، مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، الجماعة : مفعول معه ، منصوب بالفتحة الظاهرة «كالذى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لكان الناقصة المحذوفة ، أوحال من قومى إذا قدّرت كان المحذوفة تامة «لزم» فعل ماض مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الذى « الرحالة » مفعول به للزم ، وجملة لزم وفاعله ومفعوله لامحل لها من الإعراب صلة الموصول المجرور محلا بالكاف « أن » حرف مصدرى ونصب « تميل » فعل مضارع منصوب بأن ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر جوازا تقديره هى يعود إلى الرحالة « ميلا » مفعول مطلق عامله تميل ، وتقدير الكلام : لزم الرحالة مخافة من أن تميل ميلا

الشاهد فيه : قوله « والجماعة » فإن الواو فيه واو المعية ، والاسم بعدها منصوب على أنه مفعول معه ، ولم يتقدمه فى اللفظ فعل يعمل فيه ، فالفعل العامل فيه مقدّر ، وقد قدّره سيبويه رحمه الله : أزمان كان قومى مع الجماعة ؛ قال : « وزعموا أن الراعى كان ينشد هذا البيت نصبا ﴿ أزمان قومى والجماعة . . . . البيت ﴾ كأنه قال : أزمان كان قومى والجماعة ؛ فحملوه على كان لأن كان تقع فى هذا الموضع كثيرا ولا تنقض ماأرادوا من المعنى حين يحملون الكلام على مايرفع ؛ فكأنه إذا قال : أزمان قومى ؛ كان معناه أزمان كان قومى » اهـ كلامه

وقال الأعلم : « الشاهد فيه نصب الجماعة على إضمار الفعل ، فكأنه قال : أزمان كان قومى مع الجماعة على مابينه سيبويه » اهـ

وقال ابن عصفور : « وإنما حمل على إضمار كان ، ولم يحمل على تقدير حذف مضاف إلى قومى فيكون التقدير : أزمان كون قومى والجماعة ؛ لأن المصدر المقدّر بأن والفعل من قبيل الموصولات ، وحذف الموصول وإبقاء شىء من صلته لايجوز » اهـ

فإن قلت : فهل فى هذا الكلام مايقتضى تقدير الفعل المحذوف سوى المفعول معه الذى لابدّ له من فعل أو مايشبه الفعل ليعمل فيه ؟

قلت : نعم ، هذا الظرف الزمانى الذى هو قوله « أزمان » سواء أجعلته مرفوعا أم منصوبا يقتضى تقدير فعل ؛ لأن ظرف الزمان لايضاف إلا إلى جملة فعلية أو مصدر يقوم مقامها ، نحو قوله تعالى : (هَٰذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ) ونحو قولك : أزورك يوم يحضر إبراهيم ،

فالْجَمَاعَةَ : نصب على المعية بفعل كون مضمر ، والتقدير : أزمان كان قومى والجماعة ، كذا قدره سيبويه .

الثانى : فى قوله «بَعْضُ الْعَرَبْ» إشارة إلى أن الأرجح فى مثل ماذكره الرفع بالعطف .

(وَالْعَطْفُ إنْ يُمْكِنْ بِلاَ ضَعْفٍ) من جهة المعنى أو من جهة اللفظ (أَحَقّ) وأرجح من النصب على المعية ، كما فى نحو : جَاءَ زَيْدٌ وعَمْرٌو ، وجِئْتُ أَنَا وَزَيْدٌ « اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ » برفع ما بعد الواو على العطف ؛ لأنه الأصل ، وقد أمكن بلا ضعف ، ويجوز النصب على المعية فى مثله (وَالنَّصْبُ) على المعية (مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسَقْ) : إما من جهة المعنى ، كما فى نحو قولهم : لَوْ تَرَكْتَ النَّاقَةَ وَفَصِيلَهَا لَرَضَعَهَا ، فإن العطف فيه ممكن على تقدير : لو تركت الناقة تَرْأَمُ فصيلها وترك فَصيلهاَ يرضعها لَرَضَعَهَا ؛ لكن فيه تكلف وتكثير عبارة ؛ فهو ضعيف ؛ فالوجه النصب على معنى لو تركت الناقة مع فصيلها ؛ ونحو قوله :

٤٣٩ — إِذَا أَعْجَبَتْكَ الدَّهْرَ حَالٌ مِنَ امْرِئٍ فَدَعْهُ وَوَاكِلْ أَمْرَهُ وَاللَّيَالِيَا

وأرضى عنك حين تعرف واجبك وتؤدّيه ، ونحو قولك : هذا يوم ظهور النوايا ، وهذا حين البشارة ؛ فأما قولهم : يوم بدر ، ويوم الجمل ، ويوم صفين ، وقولهم فى مثل : مايوم حليمة بسر ، وقول الأعشى :

شَتَّانَ مَا يَوْمِى عَلَى كُورِهَا وَيَوْمُ حَيَّانَ أَخِى جَابِرِ

من كل ظرف زمان أضيف إلى غير واحد من الفعل والمصدر ؛ فهو على تقدير مضاف ، نحو يوم حرب الجمل ؛ فلما كان ظرف الزمان يقتضى واحدا منهما وكان المصدر مما لايجوز تقديره فى البيت لما ذكره ابن عصفور ؛ كان تقدير الفعل أمرا لازما وإن لم يكن المفعول معه .

٤٣٩ — هذا البيت يروى فى قصيدة لزهير بن أبى سلمى المزنى وأولها قوله :

أَلاَ لَيْتَ شِعْرِى هَلْ يَرَى النَّاسُ مَا أَرَى مِنَ الْأَمْرِ أَوْ يَبْدُو لَهُمْ مَا بَدَا لِيَا

وهذا البيت ساقط من هذه القصيدة فى رواية الأعلم الشنتمرى لديوان زهير ، وقال العينى : « أقول : احتجت به طائفة من النحاة ، ولم أر أحدا عزاه إلى قائله ، و بعده بيت آخر ، وهو :

... ...

يَجِئْنَ عَلَى مَا كَانَ مِنْ صَالِحٍ بِهِ ... وَإِنْ كَانَ فِيمَا لاَ يَرَى النَّاسُ آلِيَا

وهما من الطويل » اه كلامه . وقد روى البغدادى فى الخزانة هـذه القصيدة وفيها هذا البيت (ج ٣ ص ٥٨٨) ، و بعد البيت الذى ذكرنا أنه مطلع القصيدة قوله :

بَدَا لِيَ أَنَّ النَّاسَ تَفْنَى نُفُوسُهُمْ ... وَأَمْوَالُهُمْ وَلاَ أَرَى الدَّهْرَ فَانِيَا

وَأَنِّي مَتَى أَهْبِطْ مِنَ الأَرْضِ تَلْعَةً ... أَجِدْ أَثَراً قَبْلِي جَدِيداً وَعَافِيَا

أُرَانِي إِذَا مَابِتُّ بِتُّ عَلَى هَوًى ... فَثَمَّ إِذَا أَصْبَحْتُ أَصْبَحْتُ غَادِيَا

إِلَى حُفْرَةٍ أُهْوِى إِلَيْهَا مُقِيمَةٍ ... يَحُثُّ إِلَيْهَا سَائِقٌ مِنْ وَرَائِيَا

وقبل البيت المستشهد به قوله :

أَلاَ لاَ أَرَى عَلَى الْحَوَادِثِ بَاقِيَا ... وَلاَ خَالِداً إِلاَّ الْجِبَالَ الرَّوَاسِيَا

وَإِلاَّ السَّمَاءَ وَالْبِلاَدَ وَرَبَّنَا ... وَأَيَّامَنَا مَعْدُودَةً وَاللَّيَالِيَا

أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ أَهْلَكَ تُبَّعاً ... وَأَهْلَكَ لُقْمَانَ بْنَ عَادٍ وَعَادِيَا

وَأَهْلَكَ ذَا الْقَرْنَيْنِ مِنْ قَبْلِ مَا تَرَى ... وَفِرْعَوْنَ أَرْدَى كَيْدُهُ وَالنَّجَاشِيَا

إِذَا أَعْجَبَتْكَ الدَّهْرَ حَالٌ مِنَ امْرِئٍ ... فَدَعْهُ ... ... البيت ، وبعده :

أَلاَ لاَ أَرَى ذَا إِمَّةٍ أَصْبَحَتْ بِهِ ... فَتَتْرُكُهُ الأَيَّامُ وَهْيَ كَمَا هِيَا

وقال الأصمعى : ليست هـذه القصيدة لزهير ، ويقال : هى لصرمة الأنصارى ، ولايشبه ذلك كلام زهير

اللغة : « ولا أرى الدهر فانيا » زعم بعض شراح ديوان زهير أن المراد بالدهر هنا الله تعالى لما ورد « لاتسبوا الدهر فإنّ الدهر هو الله » ولا دليل فى ذلك فإنه إنما نهى عن سبّ الدهر لأن الذى يحدثه الدهر بزعمهم هو من تقدير الله تعالى فلا ينبغى أن يسبّ الدهر لأنه يرجع إلى سبّ قدره سبحانه فقد ينجر ذلك إلى سبّ الله « وأنى متى أهبط من الأرض تلعة » التلعة ــ بفتح فسكون ــ مجرى الماء إلى الروضة ، وتكون فيما علا عن السيل وفيما سفل عنه ، والعافى :

... ...

الدارس الذى ذهبت آثاره ومعالمه ، يقول : حيثما سار الإنسان من الأرض فإنه يجد أثرا قديما أو حديثا ؛ وقوله « أرانى إذا مابتّ ـ إلخ » معنى قوله « بتّ على هوى » بتّ على أمر أوحاجة أعتزم فعلها ، ويقال : المراد أنه مدّة حياته لايخلو من حاجة يريدها ، نظير قول لبيد :

إِذَا المَرْءُ أَسْرَى لَيْلَةً خَالَ أَنَّهُ قَضَى عَمَلاً ؛ وَالمَرْءُ مَا دَامَ عَامِلُ

وقوله « فثم إذا أصبحت» هذه الفاء زائدة عند ابن جنى ، وتبعه عليه ابن هشام فى مغنى اللبيب ، ومثلها فى ذلك قول الشاعر :

يَمُوتُ أُنَاسٌ أَوْ يَشُبُّ فَتَاهُمُ وَيَحْدُثُ نَاسٌ وَالصَّغِيرُ فَيَكْبَرُ

يريد والصغير يكبر ، ومثله قول أبى كبير الهذلى :

وَرَأَيْتُ مَا فِيهِ فَثُمَّ رُزِئْتُهُ فَلَبِثْتُ بَعْدَكَ غَيْرَ رَاضٍ مَعْشَرِى

يريد ثم رزئته ، ومثله قول الأسود بن يعفر :

فَلَنَهْشَلٍ قَوْمِى وَلِى فِى نَهْشَلٍ نَشَبٌ لَعَمْرُ أَبِيكَ غَيْرُ غِلاَبِ

زاد الفاء فى قوله « فلنهشل » لأن هذا البيت أوّل قصيدة له ، هذا كله على رواية « فثم » بضم الثاء المثلثة على أنها حرف عطف ، ومن العلماء من يروى « فثم » بفتح المثلثة على أنه ظرف مكان بمعنى هناك مثله فى قوله تعالى : (وَأَزْلَفْنَا ثَمَّ الآخَرِينَ) وهذه رواية السيرافى على ماذكر السيوطى فى شرح شواهد المغنى ؛ وقوله « ألم تر أن الله أهلك تبعا ـ إلخ » تبع : ملك اليمن ، ولقمان بن عاد : هو المذكور فى القرآن الكريم ، وعاديا : هو أبو السموءل بن عادياء اليهودى ، وكان له حصن بتيماء ، وهى بليدة فى أطراف الشام بين الشام ووادى القرى على طريق حاج الشام ، ويسمى حصن عادياء الأبلق الفرد ، وقد جرى ذكر عادياء وحصنه كثيرا فى شعر العرب ؛ فمن ذلك قول الأعشى :

وَلاَ عَادِيَا لَمْ يَمْنَعِ المَوْتَ مَالُهُ وَوِرْدٌ بِتَيْمَاءَ اليَهُودِىِّ أَبْلَقُ

وذو القرنين : يقال هو الإسكندر المقدونى ، ويقال : إنه غير الإسكندر ، وقد حكى فيه السهيلى فى كتابه الروض الأنف (١ ـ ١٩٥) خلافا طويلا ، وفرعون : هو ملك مصر ، والنجاشى :

... ...

ملك الحبشة ، والإمة ـ بكسر الهمزة وتشديد الميم ـ النعمة والحالة الحسنة ، يقول : من كان ذا نعمة فالأيام لاتتركه ونعمته

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه ، مبنى على السكون فى محل نصب « أعجبتك » أعجب فعل ماض مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، والتاء علامة التأنيث ، والكاف ضمير المخاطب مفعول به ، مبنى على الفتح فى محل نصب « حال » فاعل أعجب ، مرفوع بالضمة الظاهرة « من امرئ » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لحال ، وجملة الفعل الذى هو أعجب وفاعله ومفعوله فى محل جر بإضافة إذا إليها « فدعه » الفاء واقعة فى جواب إذا ، دع : فعل أمر ، مبنى على السكون لامحل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء ضمير الغائب مفعول به لدع مبنى على الضم فى محل نصب ، والجملة لامحل لها من الإعراب جواب إذا « وواكل » الواو حرف عطف ، واكل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « أمره » أمر : مفعول به لواكل منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « والليااليا » الواو حرف دالّ على المعية مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، والليااليا : مفعول معه منصوب بالفتحة الظاهرة

الشاهد فيه : قوله « والليااليا » فإنه منصوب على أنه مفعول معه ، وليست الواو قبله عاطفة وهو معطوف على أمره ؛ لأنه لوكان معطوفا على ماقبله لصار المعنى اترك أمره لليالى واترك الليالى لأمره ؛ وفى هذا من ضعف المعنى ماليس يخفى

فإن قلت : فما المعنى على جعل مابعد الواو مفعولا معه ؟

قلت : المعنى المقصود من هذا البيت كله إذا رأيت امرأ على حالة تعجبك وتسرّك فلا تغترر بهذا الذى تراه واتركه مع الليالى تتصرّف فيه ؛ فإنك سترى هذه الحالة قد تبدّلت وانقلبت ، والمقصود تسلية نفسه عن انقلاب مسراته أحزانا بأن الناس كلهم صائرون إلى مثل ذلك

فإن قلت : فما الذى دعاك إلى أن تزعم أن المعنى على العطف اترك أمره لليالى واترك الليالى لأمره ؟

قلت : واكل فعل أمر من المواكلة التى تقتضى المفاعلة ؛ فيجب أن يكون كلّ واحد من المعطوف والمعطوف عليه فاعلا مع الآخر مثل مايفعله ذلك الآخر معه

فإن قلت : فاذا كان المعنى على العطف يشتمل على ما ذكرت من التعسف وارتكاب الشطط فلماذا لاتوجبون أن يكون مابعد الواو مفعولا معه حتى يخلص المعنى من هذه الركاكة ؟

قلت : قد ذهب أبو البقاء إلى وجوب جعل مابعد الواو مفعولا معه إذا لزم على جعله معطوفا

وقوله :

٤٤٠ — فكونوا أنتمُ وبنِى أبيكمْ   مكانَ الكُلْيتينِ منَ الطِّحالِ

ركاكة فى المعنى ، وهومذهب سديد ؛ ولكن الشارح لم يجعل مثل هذا مما يجب فيه جعل مابعد الواو مفعولا معه لأن المعنى لم يفسد بتة ولم يلزم عليه إخلال بالأحكام اللفظية

فإن قلت : فقد يقصد المتكلم الدلالة على المعية فكيف تجوّزون العطف فى مثل هذا الحال مع أن جعل الواو عاطفة يضيع على المتكلم مقصوده ؟

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : إن تجويز الأمرين مع رجحان جعل الواو للمعية إنما هو مع قطع النظرعن مقصود المتكلم ؛ ولكنه بالنظر إلى إمكان تصحيح المعنيين ولو مع ضعف فى أحدهما أما إذا نظرنا إلى مقصود المتكلم فانه لاينبغى القول بجواز الأمرين ، بل يتعين الطريق الذى يوصل إلى الدلالة على مقصوده . وفى هذا يقول الحفيد : «اعلم أن رجحان النصب على المفعول معه على العطف إنما هو مع قطع النظر عن مراد المتكلم لأن معنى النصب والرفع مختلف ؛ لأن النصب لايحتمل غير المعية ، بخلاف الرفع (يريد العطف) فإنه يحتمل أمورا ثلاثة (يريد سبق المعطوف أوتأخره أو معيته للمعطوف عليه) بل المحقق أننا إذا لاحظنا مراد المتكلم لاتتحقق هذه الصورة ، لأنه إما أن يقصد التنصيص على المعية أو لايقصد ؛ فإن كان الأوّل نصب قطعا ، وإلا رفع جزما ؛ فأين جواز الأمرين مع رجحان المفعول معه ؛ فالحق ماذكرنا من أن ذلك مع قطع النظرعن مراد المتكلم » اهـ كلامه

٤٤٠ — هذا البيت من شواهد سيبويه (١ — ١٥٠) ومن شواهد جار الله فى المفصل (١ — ١٦٣) ، ولم ينسبه سيبويه ولا الأعلم فى شرح شواهده ولا أحد ممن عثرت على كلامه من شراح المفصل ، وعجز هذا البيت يروى فى أبيات منسوبة للأقرع القشيرى ، وهى قوله :

فَلاَ تفْعَلْ فَإنَّ أخاكَ جَلْدٌ   عَلَى الْعَزَّاءِ فِيهَا ذُو احْتِيَالِ
وَإنَّا سَوْفَ نَجْعَلُ مَوْلَيَيْنَا   مَكَانَ الْكُلْيَتَيْنِ مِنَ الطِّحَالِ
وَنَغْنَى فِى الْحَوَادِثِ عَنْ أخِينَا   كَمَا تَغْنَى الْيَمِينُ عَنِ الشِّمَالِ

اللغة : « جلد » بفتح الجيم وسكون اللام — صفة مشبهة من الجلادة ، وهى الاصطبار على الشدائد وعلى اقتحام المكاره « العزاء » المراد به الأمور التى يشق احتمالها ، وهى فعلاء من قولهم : عزّ فلان فلانا يعزه ؛ إذا غلبه ، ومنه قولهم : من عزّ بزّ ، وقالوا : مَنْ حَسُنَ مِنْهُ الْعَزَّاءُ هَانَتْ عَلَيْهِ الْعَزَّاءُ ، « موليينا » مثنى مولى ، وللمولى معان كثيرة : منها ابن العم ،

... ...

ومنها الناصر والمعين ، وكان للعرب ولاء اسمه ولاء الحلف ، كانت القبيلة تحالف القبيلة على أن تكون معها على أعدائها ، وكان لهم ولاء آخر وذلك أن يكون للواحد عبيد فهؤلاء العبيد مواليه و يبقى ولاؤهم له و إن أعتقهم ؛ ومعنى هذه الأبيات يشير إلى قول الأضبط بن قريع السعدى :

وَصِلْ حِبَالَ الْبَعِيدِ إِنْ وَصَلَ الْـــحَبْلَ وَأَقْصِ الْقَرِيبَ إِنْ قَطَعَه

الإعراب : « كونوا » فعل أمر ناقص يرفع الاسم و ينصب الخبر ، وواو الجماعة اسمه ، مبنى على السكون فى محل رفع « أنتم » ضمير منفصل مؤكد للضمير المتصل « و بنى » الواو واو المعية ، مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، بنى : مفعول معه ، منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم ، وهو مضاف ، و « أبيكم » مضاف إليـه مجرور بالياء نيابة عن الـكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه « مكان » ظرف مكان منصوب على الظرفية المـكانية متعلق بمحذوف خبر الفعل الناقص ، وهو مضاف ، و «الـكليتين» مضاف إليه ، مجرور بالياء نيابة عن الـكسرة لأنه مثنى « من الطحال » جار ومجرور متعلق بمكان لأن فيه رائحة الفعل .

الشاهد فيه : قوله « و بنى » فإنه منصوب على أنه مفعول معه ، والواو التى قبله واو المعية ، وكان العطف جائزا من حيث الصناعة لأن الضمير المتصل المرفوع قد أكد بالضمير المنفصل فكان العطف عليـه سائغا بلا ضعف ، ولو أنه أراد العطف لقال : فـكونوا أنتم و بنو أبيكم ؛ و إنما عدل عن العطف للنصب على أنه مفعول معه لما يلزم على العطف من ضعف المعنى ؛ إذ كان يصير حاصـل المعنى أن المخاطبين مأمورون بأن يكونوا فى مكان الـكليتين وكذلك بنو أبيهم مأمورون بأن يكونوا فى مكان الـكليتين من الطحال ؛ ولا شك أن المتـكلم لم يقصـد إلى أمر بنى أبيهم كما أمرهم ، و إنما أراد أن يأمرهم بأن يداخلوا أبناء أبيهم و يتصلوا بهم و يتحدوا معهم حتى يكونوا معهم بمنزلة الـكليتين من الطحال .

قال سيبويه : « هذا باب مايظهر فيه الفعل و ينتصب فيه الاسم لأنه مفعول معه ومفعول به ، كما انتصب نفسـه فى قولك : امرأ ونفسه ، وذلك قولك : ماصنعت وأباك، ولو تركت الناقة وفصيلها لرضعها ؛ إنما أردت ماصنعت مع أبيك ، ولو تركت الناقة مع فصيلها ؛ فالفصيل مفعول معه ، والأب كذلك ، والواو لم تغير المعنى ؛ ولـكنها تعمل فى الاسم ماقبلها ، ومثال ذلك : مازلت وزيدا حتى فعل : أى مازلت بزيد حتى فعل ؛ فهو مفعول به ؛ وما زلت أسير والنيل ، أى مع النيل ، واستوى الماء والخشبة ، أى بالخشبة ؛ وجاء البرد والطيالسة ؛ أى مع الطيالسة ؛ قال :

* فـكونوا أنتم و بنى أبيكم * البيت ؛ و يدلك على أن الاسم ليس على الفعل أنك لو قلت :

... ...

اقعد وأخوك ؛ كان قبيحا ، حتى تقول : أنت ؛ لأنه قبيح أن تعطف على المرفوع المضمر ؛ فإذا قلت : ماصنعت أنت ، ولو تركت هى ؛ فأنت بالخيار : إن شئت حملت الآخر على ماحملت عليه الأوّل ، وإن شئت حملته على المعنى الأوّل » اه . فهذا صريح كلام سيبويه رحمه الله ينادى بأن مدار جواز الأمرين على ألا يمنع مانع صناعى من العطف ، وهذا البيت ليس فيه مانع صناعى من العطف ، فكان أصله أن يجوز فيه الأمران : إن شئت عطفت مابعد الواو على ماقبلها فتكون قد حملت الآخر على الأوّل ، وإن شئت جعلت الواو بمعنى مع وجعلت مابعدها مفعولا معه ؛ ولولا أن الشاعر قد قال « أنتم » فأكد به الضمير المتصل الذى هو الواو فى قوله « فكونوا » لولا ذلك لوجب أن يكون نصب مابعد الواو على أنه مفعول معه واجبا ، ومن هنا تعلم أن قول كعب بن جعيل :

فَكُنْتُ وَإِيَّاهَا كَحَرَّانَ لَمْ يُفِقْ عَنِ المَاءِ إِذْ لاَقَاهُ حَتَّى تَقَدَّدَا

مما يجب فيه النصب على أنه مفعول معه ؛ لأنه لم يؤكد الضمير المتصل الذى هو التاء فى قوله : « فكنت » بالضمير المنفصل ، ولو أنه قال : « فكنت أنا » لجاز له العطف ؛ فكان يقول : فكنت أنا وهى إلخ ؛ ثم إنه مع جواز الأمرين فى بيت الشاهد يترجح النصب على أن مابعد الواو مفعول معه على العطف ، وذلك لما بينا من أن العطف يستدعى ركاكة وضعفا فى المعنى . وبيان ذلك بمثال يوضح لك الأمر غاية الوضوح أنا لوقلنا لك : كن أنت وأخوك على وفاق وصفاء لكان حاصل المعنى أنا نأمرك بأن تكون موافقا لأخيك مصافيا له ونأمر أخاك بأن يكون موافقا لك مصافيا ؛ فكل واحد منكما مأمور على انفراده بأن يكون مع الآخر على وفاق وصفاء ؛ فإذا قلنا : كن أنت وأخاك على وفاق وصفاء ، ونصبنا على أن يكون مابعد الواو مفعولا معه ؛ كان حاصل المعنى أنا نأمرك بأن تعمل من جهتك على أن تكون الحال بينك وبين أخيك على وفاق وصفاء وليس أخوك حينئذ مأمورا بمثل ما أنت مأمور به ؛ فإذا تحققت ذلك وعلمته فاعلم أن هذا الشاعر لو رفع فقال : كونوا أنتم وبنو أبيكم ــ إلخ ؛ لكان المعنى أن بنى أبيهم مأمورون بمثل ما أمر به المخاطبين ، ولو نصب لم يكن المأمور سوى المخاطبين ، ومراده هو الثانى ، فلما كان مراده هو الثانى كان النصب أولى وأجدى لأنه الدالّ على المعنى الذى يريده المتكلم .وقد عرفت فى شرح الشاهد السابق أنا إذا نظرنا إلى الكلام فى حدّ ذاته مع قطع النظر عن مراد المتكلم والغرض الذى بنى كلامه عليه جوّزنا الوجهين وإن كان أرجحهما النصب ، وإذا نظرنا إلى مقصد المتكلم وكان قصده المعية لم يكن لنا إلا النصب على المفعول معه ؛ لأن العطف لايدل على المراد

لأن فى العطف تعسُّفا فى الأول وتَوْهِيناً للمعنى فى الثانى ، وفى النصب على المعية سلامة منهما ، فكان أولى .

وَإِمَّا من جهة اللفظ ، كما فى نحو : جِئْتُ وَزَيْداً ، وَاذْهَبْ وَعَمْراً ؛ لأن العطف على ضمير الرفع المتصل لايحسن ولا يقوى إلا مع الفَصْل ، ولا فَصْلَ ؛ فالوجه النصب ؛ لأن فيه سلامة من ارتكاب وجه ضعيف عنه مندوحة .

(وَالنَّصْبُ) على المعية (إنْ لَمْ يَجُزِ الْعَطْفُ) لمانع معنوى أو لفظى (يَجِبْ) فالمانع المعنوى كما فى سِرْتُ وَالنِّيلَ ، ومَشَيْتُ وَالْحَائِطَ ، ومَاتَ زَيْدٌ وَطُلُوعَ الشَّمْسِ ؛ مما لايصح مشاركة ما بعد الواو منه لما قبلها فى حكمه ، والمانع اللفظى كما فى نحو مَالَكَ وَزَيْداً ، وما شَأْنُكَ وَعَمْراً ؛ لأن العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار ممتنع عند الجمهور ؛ فيتعين النصب على المعية . هذا حيث أمكن النصب على المعية كما رأيت ، فأما إذا امتنع مع امتناع العطف ، وهو رابع الأقسام ، وذلك كما فى نحو قوله :

٤٤١ — عَلَفْتُهَا تِبْناً وَمَاءً بَارِداً

---

٤٤١ — هذا المصراع يجعله بعض العلماء صدرا ويجعل عجزه :

* حَتَّى شَتَتْ هَمَّالَةً عَيْنَاهَا *

ويجعله بعضهم عجزا ويجعل صدره :

* لَمَّا حَطَطْتُ الرَّحْلَ عَنْهَا وَارِدًا *

ولم أقف لهذا ولا لذاك على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت لأحدها على سابق أو لاحق

اللغة : « علفتها » تقول : علفت الدابة أعلفها علفا — مثل ضربت أضرب ضربا — إذا أطعمتها ، وتقول : أعلفتها ، أيضا « تبنا » التبن — بكسر فسكون — قصب الزرع بعد أن يداس « ماء » أصله موه — بفتح الميم والواو وآخره هاء — تحركت الواو وانفتح ماقبلها قلبت ألفا ، فلما اجتمعت الألف والهاء وكلاهما خفى قلبوا الهاء همزة ؛ ويدلك على أن أصل الماء موه جمعه على أمواه ومياه وتصغيره على مويه ، وأصل ياء المياه واو ولكنها قلبت ياء لانكسار ماقبلها فى جمع أعلت فى مفرده كما قالوا : دار وديار وقيمة وقيم ، ومثله قولهم : سوط وسياط وحوض وحياض وثور وثيرة

... ...

الإعراب : « علفتها » فعل ماض مبنى على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره السكون العارض لدفع كراهة توالى أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة ، وتاء المتكلم فاعل مبنى على الضم فى محل رفع ، وضمير الغائبة مفعول به أول مبنى على السكون فى محل جر «تبنا» مفعول ثان لعلف ، منصوب بالفتحة الظاهرة « وماء » هذه الواو عاطفة ، حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، ويجوز أن تكون عاطفة لجملة على جملة ، وأن تكون عاطفة لمفرد على مفرد ؛ فأما الأول فيقتضى أن يكون « ماء » مفعولا لفعل محذوف وتقديره حينئذ : سقيتها ماء ، وأما الثانى فيكون «ماء» معطوفا على «تبنا» لأن المقصود بقوله علفتها معنىً عام يصح أن يتسلط على التبن والماء ، وكأنه قال : أنلتها ، أوقدمت لها ، أو ما أشبه ذلك (وانظر شرح الشاهد رقم ٤٣٦ فى ص ٤٠٦ وما بعدها من هذا الجزء) «باردا » نعت لماء ، ونعت المنصوب منصوب .

الشاهد فيه : قوله « علفتها تبنا وماء » فإن هذا الكلام على ظاهره لا يجوز فيه جعل الواو فى قوله « وماء » عاطفة ، ولا يصح فيه أيضا جعلها واو المعية ، أما امتناع العطف فلأن الواو العاطفة تقتضى تشريك مابعدها لما قبلها فى حكم العامل وفى معناه ، والمعلوم أنه لا يصح أن يقال : علفت دابتى ماء ؛ لأن العلف خاص باعطائها الطعام ؛ وأما امتناع جعل الواو للمعية فلأن واو المعية تقتضى أن يكون ما بعدها مصاحبا لما قبلها فى انصباب العامل عليهما ، ومعنى ذلك أن وقت انصباب العامل على ما قبل الواو ومابعدها واحد ، ولاشك أن ذلك منتف ههنا ؛ لأن وقت إعطاء الناقة العلف غير وقت إنالتها الماء ؛ ومن أجل أنه لا يصح جعل هذه الواو عاطفة ولا جعلها واو المعية مع بقاء العامل المتقدم على ظاهره ؛ التمس العلماء له تخريجا ؛ فذهب قوم إلى أن هذه الواو عاطفة ، ولكنها لم تعطف مفردا على مفرد حتى يكون الماء داخلا تحت حكم علفتها ، بل هى عاطفة لجملة على جملة ؛ أما الجملة المعطوف عليها فهى « علفتها تبنا » وأما المعطوفة فقوله « ماء » مع عامل له محذوف ، وتقدير الكلام : علفتها تبنا وسقيتها ماء ؛ واختار هذا التخريج ابن مالك ؛ وذهب قوم إلى أن العامل المتقدم ليس مقصودا به أصل معناه الوضعى ؛ بل يقصد به معنىً عام يصح تسليطه على ماقبل الواو وما بعدها جميعا ؛ فعلفتها فى هذا الشاهد مضمن معنى أنلتها ، أو قدمت لها ، أو أعطيتها ، أو ما أشبه ذلك ، والواو على هذا الوجه عاطفة ، وقد عطفت مفردا على مفرد .

ومثل هذا الشاهد والذى بعده قوله سبحانه وتعالى : ﴿أَنْ أَفِيضُوا عَلَيْنَا مِنَ الْمَاءِ أَوْ مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ﴾ فقد ذكر جار الله فى الكشاف فى هذه الآية التخريجين المذكورين ؛ فإما أن يكون قد ضمن «أفيضوا» معنى ألقوا ، وإما أن يكون العامل فى قوله سبحانه « مما رزقكم الله » محذوفا والعاطف قد عطف جملة على جملة .

... ...

ومثل ذلك أيضا قول طرفة بن العبد البكرى إلا أن الحاجة إلى التأويل مما قبل الواو :

أَعَمْرَو بْنَ هِنْدٍ مَا تَرَى رَأْىَ صِرْمَةٍ لَهَا شَنَبٌ تَرْعَى بِهِ المَـاءَ وَالشَّجَرْ

والشنب : حدة الأنياب ؛ فإما أن يكون ترعى قد تضمن معنى فعـل يصح تسليطه على الماء والشجر ، وإما أن يكون العامل فى الماء محذوفا والواو عطفت جملة على جملة .

قال ابن هشام فى الـكلام على حذف الفعل وحده أو مع مضمر مرفوع أو منصوب أو معهما : « يطرد حذفه مفسرا ، نحو : (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ) (إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ) (قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ) والأصـل : لو تملـكون ، فلما حذف الفعل انفصل الضمير ، قاله الزمخشرى وأبو البقاء وأهل البيان ، وعن البصريين أنه لا يجوز : لو زيد قام ؛ إلا فى الشعر أو الندور ، نحو : لَوْ ذَاتُ سِوَارٍ لَطَمَتْنِى ؛ وقيل : الأصل لو كنتم ؛ فحذف كان دون اسمها ، وقيل : الأصـل لو كنتم أنتم ؛ فحذفا ، مثـل : التمس ولو خاتما من حديد ؛ ويكثر فى جواب الاستفهام ، نحو : (لَيَقُولُنَّ اللهُ) أى : ليقولن خلقهن الله ، (وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا) ، وأكثر من ذلك كله حذف القول ، نحو : (وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ) حتى قال أبو على : حذف القول من حديث البحر قل ولا حرج ؛ ويأتى حذف الفعل فى غير ذلك ، نحو : (انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ) أى : وأتوا خيرا ، وقال الـكسائى : يكن الانتهاء خيرا ، وقال الفراء : الـكلام جملة واحدة ، و « خيرا » نعت لمصدر محذوف : أى انتهاء خيرا لـكم ، ومنه : (وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ) أى : واعتقدوا الإيمان من قبل هجرتهم ، وقال : * عَلَفْتُهَا تِبْنًا وَمَاءً بَارِدًا *

فقيل : التقدير : وسقيتها ، وقيل : لا حذف ، بل ضمن علفتها معنى أنلتها وأعطيتها ، وألزموا صحة نحو علفتها ماء وتبنا ، فالتزموه محتجين بقول طرفة : * لَهَا شَنَبٌ تَرْعَى بِهِ الْمَاءَ وَالشَّجَرْ *

وقالوا : الحمد لله أهل الحمد ؛ باضمار أمدح ، وفى التنزيل : (وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ) باضمار أذم ، ونظائره كثيرة ، وقالوا : أما أنت منطلقا انطلقت ، أى : لأن كنت منطلقا انطلقت ، وقالوا : لَا أُكَلِّمُهُ مَا أَنَّ حِرَاءَ مَكَانَهُ ، وَمَا أَنَّ فِي السَّمَاءِ نَجْمًا ، أى : ما ثبت ، ويروى « نجم » بالرفع ، فأنّ فعل ماض بمعنى عرض ، وأصله عنّ » اهـ .

وقوله :

٤٤٢ — إِذَا مَا الْغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْمًا وَزَجَّجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعُيُونَا

والذين ذهبوا إلى أن الفعل المذكور مضمن معنى فعل أعم منه يصح تسليطه على ماقبل الواو وما بعدها جماعة من متقدمى علماء العربيــة منهم الأصمعى وأبو العباس المبرد . والذين ذهبوا إلى تقدير عامل يتسلط على مالايصح أن يتسلط عليه العامل المذكور جماعة منهم الفراء وأبو على الفارسى ، ومنهم من متأخرى النحاة ابن مالك رحمه الله .

٤٤٢ — هذا البيت من قصيدة للراعى عبيد بن حصين النميرى ، ومطلعها قوله :

أَبَتْ آيَاتُ حُبِّي أَنْ تَبِينَا لَنَا خَبَراً وَأَبْكَيْنَ الْحَزِينَا

و بعد البيت المستشهد به قوله :

أَنَخْنَ جِمَالَهُنَّ بِذَاتِ غِسْلٍ سَرَاةَ الْيَوْمِ يَمْهَدْنَ الْكُدُونَا

وأنشد ياقوت قبل هذا البيت قوله :

وَأَظْعَانٍ طَلَبْتُ بِذَاتِ لَوْثٍ يَزِيدُ رَسِيمُهَا سرعًا وَلِينَا

اللغة : « آيات حبى » الآيات : جمع آية ، وهى العلامة ، وأراد علامات دار الحبيب ، وما بقى من آثاره فيها ، ومن عادتهم أن يستنطقوا الرسوم و يستخبروا الأطلال و يسائلوا الديار ؛ إظهارا لشدة جزعهم على ارتحال أحبائهم ، و يقول الأعشى :

أَلَمْ تَسْأَلِ الربْعَ الْقَوَاءَ فَيَنْطِقُ وَهَلْ تُخْبِرَنْكَ الْيَوْمَ بَيْدَاءُ سَمْلَقُ

وقال النابغة الذبيانى :

يَا دَارَ مَيَّــةَ بِالْعَلْيَاءِ فَالسَّنَدِ أَقْوَتْ وَطَالَ عَلَيْهَا سَالِفُ الْأَمَدِ

وَقَفْتُ فِيهَا طَوِيلاً كَيْ أُسَائِلَهَا عَيَّتْ جَوَابًا ، وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدِ

« الغانيات » جمع غانية ، وهى المرأة التى غنيت بجمالها عن الحلى والزينــة ، ويقال : هى التى غنيت بزوجها « برزن » ظهرن « زججن » دققن ، والزجج — بفتح الزاى والجيم — دقة فى الحاجبين وطول ، والرجل أزجّ ، والمرأة زجاء « أنخن » تقول : أنخت الجمل فاستناخ ، تريد أبركته فبرك « ذات غسل » قال ياقوت : ذات غسل (بكسر فسكون) بين اليمامة والنباج بينها و بين النباج منزلان ، كانت لبنى كليب بن يربوع ثم صارت لبنى نمــير ، وقال العمرانى :

... ...

ذو غسل قرية لبني امرئ القيس في شعر ذي الرمة ، وقال الراعي : وأظعان طلبت بذات لوث ... البيتين ، وقال أبو عبيد الله السكوني : من أراد اليمامة من النباج فمن أشى إلى ذات غسل ، وكانت لبني كليب بن يربوع رهط جرير ، وهي اليوم لنمير ، ومن ذات غسل إلى أمرة ، اهـ كلام ياقوت .

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه ، مبني على السكون في محل نصب « ما » زائدة ، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « الغانيات » فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، وتقدير الكلام : إذا مابرز الغانيات ، وجملة الفعل المحذوف وفاعله في محل جرّ باضافة إذا إليها « برزن » فعل ماض مبني على فتح مقدّر على آخره لامحل له من الإعراب ، ونون النسوة فاعل مبني على الفتح في محل رفع ، والجملة من الفعل والفاعل لامحل لها من الإعراب مفسرة «يوما» ظرف زمان متعلق ببرزن «وزججن» الواو حرف عطف ، مبني على الفتح لامحل له من الإعراب ، زججن : فعل ماض مبني على فتح مقدّر على آخره لا محل له من الإعراب ، ونون النسوة فاعله مبني على الفتح في محل رفع ، وجملة الفعل وفاعله في محل جرّ معطوفة على جملة برزن « الحواجب » مفعول به لزججن منصوب بالفتحة الظاهرة « والعيونا » الواو حرف عطف ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، العيونا : مفعول به لفعل محذوف ، والتقدير : وكحلن العيونا ، وجملة الفعل المحذوف وفاعله ومفعوله في محل جرّ معطوفة بالواو على جملة زججن الحواجب ، وجواب إذا في بيت بعد هذا البيت .

الشاهد فيه : قوله « زججن الحواجب والعيونا » فان الفعل المذكور في هذه العبارة على ظاهر معناه لايصح أن يسلط على ما بعد الواو ؛ ألا ترى أنه لايصح لك أن تقول : زججت الفتاة عيونها ؛ من قبل أن التزجيج خاص بالحواجب الذي هو المعطوف عليه ؛ لأن التزجيج عبارة عن تدقيق الحواجب وتطويلها ؛ فلما كان الأمر كذلك ذهب جماعة من العلماء إلى أن الفعل المذكور مضمن معنى فعل آخر أعم من الفعل المذكور يصح أن يتسلط على ماقبل الواو وما بعدها ؛ فكأن الشاعر قد قال : وحسنّ الحواجب والعيونا ، أو وجملن الحواجب والعيونا ؛ ولا شك أن التحسين والتجميل وما أشبههما يصح أن يقعا على الحواجب وعلى العيون ، وعلى هذا تكون الواو قد عطفت مفردا على مفرد ، وذهب آخرون إلى أن العامل في الاسم الواقع بعد الواو محذوف على ما بيناه في إعراب البيت ؛ وتكون الواو على هذا الوجه قد عطفت جملة على جملة ، ومثل هذا يجري في قول الشاعر :

يَا لَيْتَ بَعْلَكِ قَدْ غَدَا مُتَقَلِّداً سَيْفاً وَرُمْحاً

فإن العطف ممتنع ؛ لانتفاء المشاركة ، والنصب على المعية ممتنع ؛ لانتفاء المصاحبة فى الأول وانتفاء فائدة الإعلام بها فى الثانى ؛ فأوِّلِ العامل المذكور بعامل يصح انصبابه عليهما ، فأوِّل عَلَفْتُهَا بأَنَلْتُهَا ، وزَجَّجْنَ بزَيَّنَّ ، كما ذهب إليه الجرمى والمازنى والمبرد وأبو عبيدة والأصمعى واليزيدى . (أوِ اعْتَقِدْ إِضْمَارَ عَامِلٍ) مُلَائِم لما بعد الواو ناصب له (تصب) أى : وسَقَيْتُهَا ماءً ، وكَحَّلْنَ الْعُيُونَ ، وإلى هذا ذهب الفراء والفارسىُّ ومن تبعهما .

(تنبيه) : بقى من الأقسام قسمٌ خامس ، وهو تعين العطف وامتناع النصب على المعية ، نحو : كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُهُ ، واشْتَرَكَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو ، وجَاءَ زَيْدٌ وعَمْرٌو قَبْلَهُ ، أو بَعْدَهُ ، انتهى.

(خاتمة) : ذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن هذا الباب سماعىٌّ[1] ، وذهب غيره إلى أنه مقيس فى كل اسم استكمل الشروط السابقة . وهو ما اقتضاه إيراد الناظم ، وهو الصحيح . والله تعالى أعلم .

---

(١) قال ابن مالك فى كتابه الكافية الشافية :

وَبَعْضُ أَهْلِ النَّحْوِ لاَ يَقِيسُ فِى ذَا الْبَابِ ؛ فَهْوَ بِالسَّمَاعِ يَكْتَفِى

الاستثناء

الاستثناء هو : الإخراج بإلاَّ أو إحدى أخواتها لِمَا كان داخلا أو مُنَزَّلاً مَنْزِلَةَ الداخل .

فالإخراج : جنس .

و بإلا إلى آخره يُخْرِجُ التَّخْصِيصَ ونحوه .

و « ما كان داخلا » يشمل الداخلَ حقيقةً والداخلَ تقديرًا ؛ وهو المفرغ .

وَالْقَيْدُ الأخير لإدخال المنقطع ، على ما ستراه .

(مَا اُسْتَثْنَتِ اْلاَّ مَعْ) كلام (تَمَامٍ) أى : غيرِ مُفَرَّغٍ : موجَباً كان أو غير موجب (يَنْتَصِبْ) إلاَّ أنَّ الانتصاب مع الموجَب متحتِّم اتفاقاً : سواء كان المستثنى مُتَّصِلا ، وهو ما كان بعضاً من المستثنى منه ، أو منقطعاً وهو ما لم يكن كذلك ، وسـواء كان متقدما على المستثنى منه ، أو متأخرًا عنه ؛ تقول : قَامَ الْقَوْمُ إلاَّ زَيْداً ، وخَرَجَ الْقَوْمُ إلاَّ بَعِيراً ، وقَامَ إلاَّ زَيْداً الْقَوْمُ ، وخَرَجَ إلاَّ بَعِيراً الْقَوْمُ . وهكذا تقول مع عامل النصب والجر .

(تنبيه) : ناصبُ المستثنى هو إلاّ ، لا ما قبلها بواسطتها ولا مُسْتَقِلاًّ ، ولا « أستثنى » مضمَرًا ، خلافاً لزاعمى ذلك ، على ما أشعر به كلامه ، وصرح باختياره فى غير هذا الـكتاب ، وقال : إنه مذهب سيبويه والمبرد والجُرْجَانى ، ومشى عليـه ولده[1] ؛ لأنه حرف مختص

(١) قد أخذ الشارح الأشمونى رحمه الله هـذا البحث كله بذكر أقواله وتعليلاته عن ابن الناظم فى شرحه على الألفية ، وترك شيئا يجمل بك أن تعرفه ، ونحن نسوق لك الـكلام بنصه ، قال (ص ١٥٤ بيروت) : « والناصب لهذا المستثنى هو إلاّ ، لاماقبلها بتعديتها ، ولا به مستقلا ، ولا بأستثنى مضمرا ، خلافا لزاعمى ذلك ؛ و يدل على أنّ الناصب هو إلا أنها حرف مختص بالأسماء غير منزل منها منزلة الجزء ، وما كان كذلك فهو عامل ؛ فيجب فى إلا أن تكون عاملة مالم تتوسط بين عامل مفرغ ومعمول فتلغى: وجوبا إن كان التفريغ محققا ، نحو: ماقام إلا زيد ، وجوازا إن كان مقدرا نحو: ماقام أحد إلا زيد ؛ فإنه فى تقدير ماقام إلازيد ؛ لأن أحدا مبدل منه ، والمبدل منه فى حكم المطروح .

فإن قيل : لانسلم أن إلاّ مختصة بالأسماء ؛ لأن دخولها على الفعل ثابت ، كقولهم : نشدتك

... ...

الله إلا فعلت ، وما تأتينى إلا قلت خيرا ، وما تكلم زيدا إلا ضحك ، ولئن سلمنا أنها مختصة بالأسماء لم نسلم ما ذكرتموه ؛ لأنه معارض بأن إلا لو كانت عاملة لاتصل بها الضمير ، ولعملت الجرّ قياسا على نظائرها .

فالجواب أن إلا إنما تدخل على الفعل إذا كان فى تأويل الاسم ؛ فمعنى « نشدتك الله إلا فعلت » ما أسألك إلا فعلك ، ومعنى « ماتأتينى إلا قلت خيرا » و « ماتكلم زيدا إلا ضحك » ماتأتينى إلا قائلا خيرا ، وما تكلم زيدا إلا ضاحكا ؛ ودخول إلا على الفعل المؤول بالاسم لايقدح فى اختصاصها بالأسماء ، كما لم يقدح فى اختصاص الإضافة بالأسماء الإضافة إلى الأفعال لتأولها بالمصدر فى نحو يوم قام زيد .

وقولكم : « لو كانت إلا عاملة لاتصل بها الضمير » قلنا : القياس فى كل عامل إذا دخل على الضمير أن يتصل به ، ولكن منع من اتصال الضمير بإلا أن الانفصال ملتزم فى التفريغ المحقق والمقدّر ، فالتزم مع عدم التفريغ ليجرى الباب على سنن واحد .

وأما قولكم : « لو كانت إلا عاملة لعملت الجرّ » فممنوع ؛ لأن عمل الجرّ إنما هو للحروف التى تضيف معانى الأفعال إلى الأسماء وتنسبها إليها ، وإلا ليست كذلك ؛ فإنها لاتنسب إلى الاسم الذى بعدها شيئا ، بل تخرجه من النسبة فقط ، فلما خالفت الحروف الجارّة لم تعمل عملها وعملت النصب .

وذهب السيرافى إلى أن الناصب هو ماقبل إلا من فعل أو غيره بتعدية إلاّ .

ويبطل هذا المذهب صحة تكرير الاستثناء ، نحو قبضت عشرة إلا أربعة إلا اثنين ؛ إذ لافعل فى المثال المذكور إلا قبضت ، فلو جعل متعديا بإلا لزم تعديته إلى الأربعة بمعنى الحط وإلى الاثنين بمعنى الجبر ، وذلك حكم بما لانظير له ، أعنى استعمال فعل واحد معدّى بحرف واحد لمعنيين متضادّين .

وذهب ابن خروف إلى أن الناصب ماقبل إلا على سبيل الاستقلال .

ويبطله أنه حكم بما لانظير له ؛ فإن المنصوب على الاستثناء بعد إلا لامقتضى له غيرها ؛ لأنها لو حذفت لم يكن لذكره معنى ؛ فلو لم تكن عاملة فيه ولا موصلة عمل ماقبلها إليه مع اقتضائها إياه لزم عدم النظير ؛ فوجب اجتنابه .

وذهب الزجاج إلى أن الناصب أستثنى مضمرا

وهو مردود بمخالفة النظائر ؛ إذ لايجمع بين فعل وحرف يدلّ على معناه ، لابإظهار ولا بإضمار ، ولو جاز ذلك للزم نصب ماولى ليت وكأنّ بأتمنى وأشبه ، وفى الإجماع على امتناع ذلك دلالة على فساد إضمار أستثنى

... ...

و إذا بطلت هذه المذاهب تعين القول بأن الناصب للمستثنى هو إلا ، لاغير » اه كلامه

وقال ابن الأنبارى (أسرار العربية : ٨١ ليدن) : « فان قيل : فما العامل فى المستثنى من الموجب النصب ؟

قيل : اختلف النحويون فى ذلك ؛

فذهب البصريون إلى أن العامل هو الفعل بتوسط « إلا » ؛ وذلك لأن هـذا الفعل و إن كان لازما فى الأصل إلا أنه قد قوى بإلا ؛ فتعدى إلى المستثنى كما تعدى الفعل بالحروف المعدّية ، ونظيره نصبهم الاسم فى باب المفعول معه ، نحو : استوى المـاء والخشبة ؛ فان الاسم منصوب بالفعل المتقدم بتقوية الواو ، فـكذلك ههنا .

وذهب بعض النحويين إلى أن العامل هو إلا بمعنى أستثنى ، وهو قول الزجاج من البصريين .

وذهب الفراء من الـكوفيين إلى أن إلاّ مركبة من إنّ ولا ، ثم خففت إنّ وأدغمت فى لا ؛ فهى تنصب فى الإيجاب اعتبارا بانّ ، وترفع فى النفى اعتبارا بلا .

والصحيح ماذهب إليه البصريون .

وأما قول بعض النحويين والزجاج : إن العامل هو إلا بمعنى أستثنى ؛ ففاسد من خمسة أوجه :

الوجه الأوّل : أنه لو كان الأمر كما زعموا لوجب ألا يجوز فى المستثنى إلا النصب ، ولا خلاف فى جواز الرفع والجر فى النفى على البدل ، فى قولك : ما جاءنى أحد إلا زيد ؛ وما مررت بأحد إلا زيد .

والوجه الثانى : أن هذا يؤدى إلى إعمال معانى الحروف ، و إعمال معانى الحروف لايجوز ، ألا ترى أنك تقول : مازيد قائمـا ؛ ولو قلت مازيدا قائما بمعنى نفيت زيدا قائمـا لم يجز ذلك ، فـكذلك ههنا .

والوجه الثالث : أنه يبطل بقولهم : قام القوم غير زيد ؛ فإن غير منصوب ، ولا يخلو : إما أن يكون منصوبا بتقدير إلا ، و إما أن يكون منصوبا بنفسه ، و إما أن يكون منصوبا بالفعل الذى قبله ؛ و باطل أن يقال : إنه منصوب بتقدير إلا ؛ لأنا لو قدّرنا إلا لفسد المعنى ؛ لأنه يصير التقدير فيه : قام القوم إلا غير زيد ، وهذا فاسد ؛ و بطل أيضا أن يقال : إنه يعمل فى نفسه ؛ لأن الشىء لايعمل فى نفسه ؛ فوجب أن يكون العامل فيه هو الفعل المتقدّم ؛ و إنمـا جاز أن يعمل فيه و إن كان لازما لأن غير موضوعة على الإبهام المفرط ، ألا ترى أنك تقول : مررت برجل غيرك ؛ فيكون كل من عدا المخاطب داخلا تحت غير ، فلمـا كان فيه هـذا الإبهام المفرط أشبه

بالأسماء غير مُنَزَّلٍ منها منزلة الجزء ، وما كان كذلك فهو عامل ، فيجب فى « إلا » أن تكون عاملة ،مالم تتوسط بين عامل مفرغ ومعموله ؛ فتلغى : وجوبا إن كان التفريغ محققا ، نحو: مَاقَامَ إلاَّ زَيْدٌ ، وجوازًا إن كان مقدرًا ، نحو : مَا قَامَ أَحَدٌ إلاَّ زَيْدٌ ؛ فإنه فى تقدير ما قام إلا زيد ؛ لأن أحدا مُبْدَل منه ، والمبدل منـــه فى حكم الطَّرْحِ ، وإنما لم تعمل الجر لأن عَمَلَ الجر بحروفٍ تُضِيفُ معانى الأفعال إلى الأسماء ، وتنسبها إليها ؛ و « إلاّ » ليست كذلك ؛ فإنها لا تنسب إلى الاسم الذى بعدها شيئا ، بل تخرجه من النسبة ، فلما خالفت الحروفَ الجارة لم تعمل عملها ، و إنما لم يجز اتصال الضمير بها لأن الانفصال مُلْتَزَمٌ فى التفريغ المحقق والمقدر ، فالتزم مع عدم التفريغ ؛ ليجرىَ البابُ على سَنَن واحد اهـ .

(وَبَعْدَ نَفْيٍ) ولو معنى دون لفظ (أَوْ كَنَفْيٍ) وهو النهىُ والاستفهامُ المؤوَّل بالنفى وهو الإنكارى (انْتُخِبْ) أى : اختير (إتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ) لما قبل إلاّ فى إعرابه ؛ فمثاله

الظروف المبهمة ، نحو خلف وأمام وقدام وما أشبه ذلك ، وكما أن الفعل يتعدّى إلى هذه الظروف من غير واسطة فكذلك ههنا .

والوجه الرابع : أنا نقول : لماذا قدّرتم أستثنى زيدا ؛ ولم تقدروا : امتنع زيد ؛ كما حكى عن أبى علىّ الفارسى أنه كان مع عضد الدولة فى الميدان ، فسأله عضد الدولة عن المستثنى : بماذا انتصب ؟ فقال له أبو علىّ الفارسى : لأن التقدير أستثنى زيدا ؛ فقال له عضد الدولة : وهلا قدرت امتنع فرفعته ؟ فقال له أبو علىّ : هذا الجواب الذى ذكرته لك جواب ميدانىّ ، وإذا رجعنا ذكرت لك الجواب الصحيح إن شاء الله .

والوجه الخامس : أنا إذا أعملنا معنى إلاّ كان الكلام جملتين ، وإذا أعملنا الفعل بتقوية إلاّ كان الكلام جملة واحدة ؛ والكلام متى كان جملة واحدة كان أولى من تقدير جملتين .

وأما قول الفراء : إن إلاّ مركبة من إنّ ولا ؛ فدعوى تفتقر إلى دليل ، ولو قدرنا ذلك فنقول : الحرف إذا ركب مع حرف آخر تغير عما كان عليه فى الأصل قبل التركيب ؛ ألا ترى أن لو حرف يمتنع به الشىء لامتناع غيره ؛ فإذا ركب مع ما تغير ذلك المعنى ، وصارت بمعنى هلا ، وكذلك أيضا إذا ركبت مع لا ، كقوله :

[تَعُدُّونَ عَقْرَ النِّيبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ بَنِى ضَوْطَرَى] لَوْلاَ الْكَمِىَّ الْمُقَنَّعَا

وما أشبه ذلك ؛ فكذلك ههنا » اهـ .

بعد النفى لفظا ومعنى : مَا قَامَ أَحَدٌ إلاَّ زَيْدٌ ، وَمَا رَأَيْتُ أَحَداً إلاَّ زَيْداً ، وَمَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إلاَّ زَيْدٍ ، ومثاله بعد النفى معنًى دونَ لفظٍ قولُه :

٤٤٣ — وَبِالصَّرِيمَةِ مِنْهُمْ مَنْزِلٌ خَلَقٌ عَافٍ تَغَيَّرَ إلاَّ النُّؤْىُ وَالْوَتِدُ

---

٤٤٣ — استشهد بهذا البيت جماعة من النحاة منهم ابن الناظم ، ونسبه جماعة منهم العينى إلى الأخطل التغلبى ، وقد بحثت شعر الأخطل الذى بين يدىّ فلم أجده فيه

اللغة : «الصريمة» بفتح الصاد المهملة ــ قال ياقوت : هو موضع فى قول جابر بن حنى التغلبى :

فَيَا دَارَ سَلْمَى بِالصَّرِيمَةِ فَاللِّوَى ... إلَى مَدْفَعِ الْقِيقَاءِ فَالْمُتَثَلَّمِ
أَقَامَتْ بِهَا بِالصَّيْفِ ثُمَّ تَذَكَّرَتْ ... مَصَائِرَهَا بَيْنَ الْجِوَاءِ فَعَيْهَمِ

وقال غيره :

مَا ظَبْيَةٌ مِنْ وَحْشِ ذِى بَقَرٍ ... تَغْذُو بِسِقْطِ صَرِيمَةٍ طِفْلاً
بِأَلَذَّ مِنْهَا إذْ تَقُولُ لَنَا ... وَأَرَدْتُ كَشْفَ قِنَاعِهَا : مَهْلاً

« خلق » بفتح الخاء واللام ــ هو فى الأصل وصف للثوب وما أشبهه ، يقال : ثوب خلق ، وملحفة خلق : أى بال « عاف » اسم فاعل من قولك : عفا المنزل يعفو عفاء ، إذا امحت آثاره وذهبت معالمه « النؤى » بضم النون وسكون الهمزة ــ نهير صغير يحفر حول الخيمة ليمنع تسرّب الماء إليها ، قال النابغة :

يَا دَارَمَيَّةَ بِالْعَلْيَاءِ فالسَّنَدِ ... أَقْوَتْ وَطَالَ عَلَيْهَا سَالِفُ الْأَمَدِ
وَقَفْتُ فِيهَا أُصَيْلاَناً أُسَائِلُهَا ... عَيَّتْ جَوَاباً وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدِ
إلاَّ الْأَوَارِىَّ لأْياً مَا أُبَيِّنُهَا ... وَالنُّؤْىُ كَالْحَوْضِ بِالْمَظْلُومَةِ الْجَلَدِ

« والوتد » هو فى لغة أهل الحجاز بفتح الواو وكسر التاء ، ومن العرب من يفتح التاء ، وأهل نجد يقولونه بإسكان التاء ثم يقلبونها دالا ويدغمونها فى الدال .

الإعراب : « بالصريمة » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدّم « منهم » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من منزل الآتى ، وكان أصله نعتا له فلما قدّم صار حالا ؛ لأن الصفة لا تتقدّم على الموصوف « منزل » مبتدأ مؤخر « خلق » نعت لمنزل ، ونعت المرفوع مرفوع « عاف » صفة أخرى لمنزل ، مرفوعة بضمة مقدّرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين « تغير »

فإنَّ « تَغَيَّرَ » بمعنى « لم يَبْقَ » على حاله . ومثال شبه النفي : لا يَقُمْ أحَدٌ إلا زَيْدٌ ؛ وهَلْ قَامَ أحد إلا زيد « وَمَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إلاَّ اللهُ » .

(تنبيهات) : الأول المستثنى عند البصريين — والحالةُ هٰذِهِ — بَدَلُ بعضٍ من المستثنى

فعل ماض ، مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى منزل « إلا » أداة استثناء ، حرف مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « النؤى » بدل من الضمير المستتر فى تغير ، و بدل المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « والوتد » الواو حرف عطف ، الوتد : معطوف على النؤى والمعطوف على المرفوع مرفوع

الشاهد فيه : قوله « تغير إلا النؤى » ؛ فإن ظاهره أن الكلام تام موجب ، أما تمامه فلأن المستثنى منه مذكور ، وهو الضمير المستتر فى تغير ، وأما كونه موجبا فلأنه لم يتقدم فيه نفى ولا نهى ولا استفهام إنكارى ؛ فكان حق الكلام على هذا أن ينتصب ما بعد إلا ، على أنه مستثنى ؛ ولكن الشاعر قد جاء به مرفوعا على أنه بدل من الضمير المستتر فى تغير الذى هو المستثنى منه ، فدل ذلك على أن هذا الظاهر ليس مراعى ، وأن الكلام — و إن كان إيجابا فى الظاهر — نفى عند التحقيق ؛ لأن معنى « تغير » لم يبق على حاله ، وأنت خبير بأن الشاعر لو قال : لم يبق على حاله إلا النؤى والوتد ؛ لجاز له النصب على الاستثناء والرفع على البدلية ، فما هو بمعنى ذلك أخذ حكمه ، ومثل هذا البيت تماما قول الشاعر :

لِدَمٍ ضَائِعٍ تَغَيَّبَ عَنْهُ أَقْرَبُوهُ إلاَّ الصَّبَا وَالْدَّبُورُ

فإن الكلام هنا تام لذكر المستثنى منه ، وهو قوله أقربوه ، وهو موجب لعدم تقدم نفى ولا شبهه ؛ فكان النصب على الاستثناء واجبا ؛ ولكن لما كان « تغيب » بمعنى لم يحضر ، حمل عليه فجاز فيه مايجوز فى لم يحضر من الإبدال ؛ هذا بعد التوسع فى الصبا والدبور حتى تجعلهما من جنس ماقبلهما .

ومما يدلك على أن النفى بالمعنى مثل النفى لفظا قوله تعالى : (وَيَأْبَى اللهُ إلاَّ أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ) وقول الشاعر :

وَلَمَّا أَبَى إلاَّ جِمَـاحًا فُؤَادُهُ وَلَمْ يَسْلُ عَنْ لَيْلَى بِمَالٍ وَلاَ أَهْلِ

ألا ترى أنه استعمل فى الآية الكريمة وفى البيت الاستثناء المفرغ ، وأنت خبير أن الاستثناء المفرغ لا يكون إلا بعد نفى أو شبهه ، لكن لما كان « أبى » فى معنى لم يقبل ساغ أن يأخذ حكمه ويقع بعده الاستثناء المفرغ .

منه ؛ وعند الكوفيين عطفُ نَسَقٍ[١] . قال أبو العباس ثعلب : كيف يكون بدلاً وهو مُوجَبٌ ومتبوعه مَنْفِيٌّ ؟ وأجاب السيرافي بأنه بدلٌ منه في عمل العامل فيه ؛ وتَخَالُفُهُمَا في النفي والإيجاب لايمنع البدلية ؛ لأنِ سبيلَ البدلِ أن يُجْعَلَ الأول كأنه لم يذكر والثاني في موضعه ؛ وقد يتخالف الموصوف والصفة نفيا و إثباتا ، نحو : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ لاَ كَرِيمٍ وَلاَ لَبِيبٍ .

الثاني : إذا تَعَذَّر البدلُ على اللفظ أبدل على الموضع[٢] ، نحو : مَا جَاءَنِي مِنْ أحَدٍ إلاَّ

---

(١) قال في جمع الجوامع : « وهو بدل عند البصريين بدل بعض من كل ؛ لأنه على نية تكرار العامل ، وعطف عند الكوفيين ، وإلاّ عندهم حرف عطف ؛ لأنه مخالف للأوّل ، والمخالفة لاتكون في البدل وتكون في العطف ببل ولا ولكن ؛ وأجيب بأن المخالفة واقعة في بدل البعض ؛ لأن الثاني فيه مخالف للأوّل في المعنى ، وقد قالوا : مررت برجل لازيد ولاعمرو ؛ وهو بدل لاعطف ؛ لأن من شرط لا العاطفة ألاتتكرر ؛ وقال ابن الضائع : لوقيل إن البدل في الاستثناء قسم على حدته ليس من تلك الأبدال التي عينت في باب البدل لكان وجها ، وهو الحق ؛ وحقيقة البدل ههنا أنه يقع موقع الأوّل و يبدل مكانه ؛ وزعم بعض النحويين أن الإتباع يختصّ بما يكون فيه المستثنى منه مفردا ، وهو مردود بقوله تعالى : (وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إلاَّ أَنْفُسُهُمْ) فشهداء : جمع ، وقد أبدل منه ؛ وشرط بعض القدماء لجواز الاتباع عدم صلاحية المستثنى منه للإيجاب كأحد ونحوه ؛ وهومردود بالسماع ؛ فقد قال الله تعالى: (مَافَعَلُوهُ إلاَّقَلِيلٌ مِنْهُمْ) » اه .

(٢) اعلم أوّلا أن محل هذا فيما إذا كان الكلام السابق على إلا منفيا ، وأنت خبير أن مابعد إلا في هذه الحال يكون مثبتا ؛ لأن إلا تعطي لما بعدها نقيض ماأخذه ماقبلها من الحكم ؛ ونقيض النفي الإثبات ؛ ثم اعلم ثانيا أن من الكلمات كلمات لاتقع إلا بعد النفي وشبهه وذلك مثل كلمة أحد ، وكلمة عريب ، وكلمة ديار ، قال الله تعالى : (وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ) وقال جلّ شأنه : (رَبِّ لاتَذَرْ عَلَى الْأَرْضِ مِنَ الْكَافِرِينَ دَيَّارًا) وقال عبيد بن الأبرص :

أَقْفَرَ مِنْ أَهْلِهِ مَلْحُوبُ   فَالْقُطَّبِيَّاتُ فَالذَّنُوبُ
فَرَاكِسٌ فَثُعَيْلِبَاتٌ   فَذَاتُ فِرْقَيْنِ فَالْقَلِيبُ
فَعَرْدَةٌ فَقَفَا حِبِرٍّ   لَيْسَ بِهَا مِنْهُمُ عَرِيبُ

وكذلك الباء الزائدة في الخبر في نحو : (أَلَيْسَ اللهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ) وكذلك من الزائدة في نحو :

زَيْدٌ ، وَلاَ أَحَدَ فِيهَا إلاَّ زَيْدٌ ، وَمَا زَيْدٌ شَيْئاً إلاَّ شَيْءٌ لاَ يُعْبَأُ به ، برفع ما بعد « إلا » فيهن ، ونحو : لَيْسَ زَيْدٌ بِشَيْءٍ إلاَّ شَيْئاً ، بنصبه ؛ لأن مِنْ والباء لا يُزَادَان فى الإيجاب ، وما ولا لا يقدران عاملتين بعده ، كما تقدم فى موضعه .

(مَاجَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ) ونحو : (هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللهِ يَرْزُقُكُمْ) ؛ واعلم أيضا أن من العوامل مالايجوز أن يدخل على معرفة ، بل لابدّ أن يكون معموله نكرة ، وذلك مثل لاالنافية للجنس ، ومثل من الزائدة على أرجح الأقوال . فإذا علمت كلّ ذلك فاعلم أن كلّ مايترتب عليه مخالفة شيء من هذه الأصول لم يجز لك أن تحمله على لفظ المبدل منه ؛ والسرّ فى ذلك أن البدل على نية تكرار العامل ؛ فالاسم المعرفة لايبدل من اسم لاعلى لفظه ولا يبدل من مجرور من الزائدة على لفظه ، ومابعد إلا لايبدل من خبر ليس وما النافية إذا كانت الباء مزيدة فى هذا الخبر ؛ لأن الباء لاتزاد إلا فى النفى وما بعد إلا مثبت .

قال سيبويه(١) : «هذا باب ماحمل على موضع العامل فى الاسم والاسم ، لاعلى ماعمل فى الاسم ولكن الاسم وماعمل فيه فى موضع اسم مرفوع أو منصوب . وذلك قولك : ما أتانى من أحد إلا زيد وما رأيت من أحد إلا زيدا ، وإنما منعك أن تجعل الكلام على من أنه خلف أن تقول : ما أتانى إلا من زيد ، فلما كان كذلك حملته على الموضع فجعلته بدلا منه ، كأنه قيل : ما أتانى أحد إلا فلان ؛ لأن معنى ما أتانى أحد وما أتانى من أحد ، واحد ، ولكن من دخلت هنا للتوكيد كما تدخل الباء فى قولك : كفى بالشيب والإسلام زاجرا ، وفى قولك : ما أنت بفاعل ، وقولك : لست بفاعل ؛ ومثل ذلك : ما أنت بشىء إلا شىء لايعبأ به ، من قبل أن بشىء فى موضع رفع فى لغة بنى تميم ، فلما قبح أن تحمله على الباء صار كأنه بدل من اسم مرفوع ، و بشىء فى لغة أهل الحجاز فى موضع منصوب ، ولكنك إذا قلت : ما أنت بشىء إلا شىء لايعبأ به ، استوت اللغتان (يريد رحمه الله أن من شرط إعمال ماعمل ليس ألا ينتقض نفى خبرها بإلا ، فإذا جعلت مابعد إلا مبدلا من الخبر على تقدير أنها عاملة عمل ليس لم يجز إلا الرفع أيضا إذ البدل منتقض النفى بإلا) فصارت على أقيس الوجهين ؛ لأنك إذا قلت : ما أنت بشىء إلا شىء لايعبأ به ؛ فكأنك قلت : ما أنت إلا شىء لايعبأ به ؛ وتقول : لست بشىء إلا شيئا لايعبأ به ، كأنك قلت : لست إلا شيئا لايعبأ به ؛ والباء ههنا بمنزلتها فيما قال الشاعر :

يَابْنَيْ لُبَيْنَى لَسْتُمُ بِيَدٍ إلاَّ يَدًا لَيْسَتْ لَهَا عَضُدُ

---

(١) انظر الكتاب (١ — ٣٦١) .

الثالث : أفهم قوله « انْتُخِبْ » أن النصب جائز[1] ، وقد قرئ في السبع « مَا فَعَلُوهُ

ومما أجرى على الموضع لاعلى ماعمل فى الاسم قولك : لا أحد فيها إلا عبد الله ؛ فلا أحد فى موضع اسم مبتدأ ، وهى ههنا بمنزلة من أحد فى : ما أتانى من أحد ؛ ألا ترى أنك تقول : ما أتانى من أحد لاعبد الله ولا زيد (بالرفع فى عبد الله وزيد) من قبل أنه خلف أن تحمل المعرفة على من فى هذا الموضع ، كما تقول : لا أحد فيها لازيد ولا عمرو ؛ لأن المعرفة لا تحمل على لا ، وذلك أن هذا الكلام جواب لقوله : هل من أحد ؟ أو هل أتاك من أحد » اهـ

وقال جار الله[1] الزمخشرى : « وتقول : ماجاءنى من أحد إلا عبد الله ، وما رأيت من أحد إلا زيدا ولا أحد فيها إلا عمرو ؛ فتحمل البدل على محل الجار والمجرور ، لاعلى اللفظ ، وتقول : ليس زيد بشىء إلا شيئا لايعبأ به ، قال طرفة :

أَبَنِى لُبَيْنَى لَسْتُمُ بِيَدٍ   إِلاَّ يَدًا لَيْسَتْ لَهَا عَضُدُ

وما زيد بشىء إلا شىء لايعبأ به ؛ بالرفع لاغير » اهـ

ونحن نوضح لك العلة فى كل مثال من أمثلة جار الله ؛ لأنها هى بنفسها أمثلة سيبويه ، وهى تتضمن ماجاء به الشارح الأشمونى ؛ أما المثالان الأوّل والثانى فإنك لوجعلت البدل على لفظ المبدل منه للزم منه دخول من الزائدة على المعرفة ، ودخولها فى الإثبات ، وكلاهما ممتنع عند البصريين ؛ فمن عندهم لاتدخل إلا على نكرة ، ولا تستعمل إلا بعد نفى أو شبهه ، وأما المثال الثالث فلو أبدلت على اللفظ للزم إعمال لاالنافية للجنس فى المعرفة وقد علمت أنها لاتعمل إلا فى النكرات ، وأما المثال الرابع – وهو ليس زيد بشىء إلا شيئا – فلو أبدلت على اللفظ للزم أن تدخل الباء الزائدة فى الإثبات ، وقد علمت فى باب كان وأخواتها أنها لاتدخل إلا على الخبر المنفى ؛ وأما المثال الخامس – وهوما زيد بشىء إلاشىء – فلو أبدلت على لفظ شىء المجرور بالباء للزم دخول الباء على الخبر المثبت أيضا ، وقد علمت أنه لايجوز أيضا الإبدال بالنصب لما بينا من العلة فى أثناء عبارة سيبويه

(١) يريد أن يبين لك أن النصب على الاستثناء فى هذا الموضع – وهو ما إذا كان الكلام تاما منفيا – جائز ، ولكن البدل أرجح وأولى .

فإن قلت : فلماذا كان البدل أولى الطريقين وأرجحهما ؟

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : إن البدل يتوافق فيه لفظ البدل والمبدل منه ، وأما النصب على الاستثناء فسيختلف فيه لفظ المستثنى عن لفظ المستثنى منه ، غالبا ؛ نريد فى نحو قولك : ماجاءنى أحد إلا زيدا ، وما مررت بأحد إلا زيدا ؛ والبدل والمبدل منه كالشىء الواحد فى المعنى ،

---

(١) انظر المفصل (١ – ٢٠٣)

إلاَّ قَلِيلاً مِنْهُمْ » « وَلاَ يَلْتَفِتْ مِنْـكُمْ أَحَدٌ إِلاَّ امْرَأَتَكَ » بالنصب اهـ .

(وَانْصِبْ) والحالةُ هذه ـ أعنى وقوع المستثنى بعد نفى أو شبهه ـ (مَا انْقَطَعْ) تقول : مَا قَامَ أَحَدٌ إلاَّ حِمَاراً ، وَمَا مَرَرْتُ بأَحَدٍ إلاَّ حِمَاراً ؛ هذه لغة جميع العرب سوى تميم ، وعليها قراءة السبعة « مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إلاَّ اتِّبَاعَ الظَّنِّ » (وَعَنْ تَمِيمٍ فِيهِ إِبْدَالٌ وَقَعْ) كالمتَّصل؛ فَيُجيزون : ما قام أحد إلا حِمَارٌ ، وما مررتُ بأحَدٍ إلا حِمَارٍ ، ومنه قوله :

٤٤٤ — وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيسُ   إِلاَّ الْيَعَافِيرُ وَإِلاَّ الْعِيسُ

ومتى كان المعنى فيهما واحدا أو كالواحد فالأولى أن يكون لفظهما متفقا ؛ لأن اختلاف اللفظ يشعر باختلاف المعنى ، وشيء آخر ، وهو أن البدل يجرى فى تعلق العامل به مجرى المبدل منه ، فـكأن البدل دال للعامل ، أما النصب على الاستثناء فليس بهذه المثابة ، بل هو إما معمول لمحذوف وإما معمول لإلا وإما معمول للعامل السابق بتقوية إلا ، على ما سبق إيضاحه ، فلما كان البدل أقوى فى حكم العامل كان أرجح من النصب على الاستثناء .

٤٤٤ — هذا البيت من شواهد سيبويه : استشهد به مرتين أولاهما فى باب ما يضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف (١ — ١٣٣) على أن رب مضمرة بعد الواو فى قوله « وبلدة » ، والثانية فى باب مايختار فيه النصب لأن الآخر ليس من نوع الأوّل (١ — ٣٦٥) على أن الشاعر قد رفع اليعافير والعيس على البـدل مجازا واتساعا ، وهو الذى جاء الشارح الأشمونى بالبيت من أجله ، ولم ينسبه فى الموضعين ، ولا نسبه الأعلم الشنتمرى فى شرح شواهده ، وقد راجعت كثيرا فوجدت بيت الشاهد يروى فى رجز لجران العود ، وهو قوله :

قَدْ نَدَعُ الْمَنْزِلَ يَا لَمِيسُ   يَعْتَسُّ فِيهِ السَّبُعُ الْجَرُوسُ
أَلذِّئْبُ أَوْ ذُو لِبَدٍ هَمُوسُ   وَبَـلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيسُ
إِلاَّ الْيَعَافِيرُ وَإِلاَّ الْعِيسُ   وَبَقَرٌ مُلَمَّعٌ كُنُوسُ
☆ كَأَنَّمَا هُنَّ الْجَوَارِى الْمِيسُ ☆

وانظر ديوان جران العود (ص ٥٢ دار الـكتب) .

اللغة : «لميس» أصل اللميس المرأة اللينة اللمس ، وقد سموا به ، وفى مثل من أمثالهم : عَادَتْ لِعِتْرِهَا لَمِيسُ ، يضرب لمن يرجع إلى عادة سوء كان قد تركها ، والعتر : الأصـل (انظر مجمع الأمثال للميدانى ١ — ٣٩٥ بولاق) « يعتس » يطلب ما يأكل « الجروس » بزنة صبور —

... ...

هو الشديد الصوت ، مأخوذ من الجرس ، وهو الصوت « الذئب » هو بدل من السبع الجروس « ذو لبد » يعنى به الأسد ، واللبد – بكسر اللام وفتح الباء الموحدة – جمع لبـدة ، وهى ما بين كتفى الأسد من الوبر « هموس » هو الخفيف الوطء « و بلدة ليس بهـا أنيس » أراد ليس بها إنسان ، مثل قول عمرو بن مضاض الجرهمى :

كَأَنْ لَمْ يَـكُنْ بَيْنَ الحَجُونِ إِلَى الصَّفَا أَنِيسٌ وَلَمْ يَسْمُرْ بِمَـكَّةَ سَامِرُ

وروى « بسابسا ليس بها أنيس » والبسابس : جمع بسبس – بزنة جعفر – وهو القفر « اليعافير » جمع يعفور – بفتح يائه وضمها – وهو الظبى الذى لونه لون التراب « العيس » جمع أعيس أو عيساء ، وهى البيضاء التى يخالط بياضها شىء من الشقرة ، وهى من كرائم الإبل « ملمع » فيها لمع بياض وسواد « كنوس » داخلة فى كنسها ، والـكنس – بضم الـكاف والنون – جمع كناس ، مثل كتاب وكتب ، وأصله بيت الظبى فى الشجر « الجوارى » جمع جارية « الميس » بكسر الميم – جمع ميساء ، وهى المتبخترة ، وتقول : ماست الجارية تميس ميسا ، مثل باع يبيع بيعا ، وميسانا – بالتحريك مثل خفقان ، إذا تبخترت .

الإعراب : « و بلدة » الواو واو رب ، حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، بلدة : مبتدأ ، مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « ليس » فعل ماض ناقص ، يرفع الاسم وينصب الخبر ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « بها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليس مقدم « أنيس » اسم ليس مؤخر ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، والجملة من ليس واسمها وخبرها فى محل رفع أو جرّ صفة لبلدة تبعا للفظ أو للمحل ، وخبر المبتدأ محذوف ، وتقدير الـكلام : و بلدة خالية من السكان تركتها ، أو سكنتها ، أو ما أشبه ذلك « إلا » أداة استثناء حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « اليعافير » بدل من الأنيس ، و بدل المرفوع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « و إلا » الواو حرف عطف ، إلا : حرف استثناء « العيس » معطوف على اليعافير ، مرفوع بالضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « ليس بها أنيس إلا اليعافير » حيث رفع ما بعد إلا على البدل مما قبلها مع أنه ليس من جنس المستثنى منه ، على لغة لبنى تميم ، ولغة أهل الحجاز توجب النصب فى مثل هذا قال سيبويه رحمه الله[1] : « هذا باب يختار فيه النصب لأن الآخر ليس من نوع الأوّل ،

---

(١) انظر الـكتاب (١ – ٣٦٣)

... ...

وهو لغة أهل الحجاز ، وذلك قولك : ما فيها أحد إلا حمارا ، جاءوا به على معنى ولكن حمارا ، وكرهوا أن يبدلوا الآخر من الأوّل ، فيصير كأنه من نوعه ، فحمل على معنى ولكن ، وعمل فيه ماقبله كعمل العشرين فى الدرهم ؛ وأما بنو تميم فيقولون لا أحد فيها إلا حمار ، أرادوا ليس فيها إلا حمار ، ولكنه ذكر أحد توكيدا ؛ لأن يعلم أن ليس فيها آدمى ثم أبدل ، فكأنه قال : ليس فيها إلا حمار ، وإن شئت جعلتها إنسانها ، قال الشاعر ، وهو أبو ذؤيب الهذلى :

فَإِنْ تُمْسِ فِى قَبْرٍ بِرَهْوَةَ ثَاوِيًا ... أَنِيسُكَ أَصْدَاءُ الْقُبُورِ تَصِيحُ

فجعلهم أنيسه ، ومثل ذلك قول بعضهم : مالى عتاب إلا السيف ، جعله عتابه ، كما أنك تقول : ما أنت إلا سير ، إذا جعلته هو السير ، وعلى هذا أنشدت بنو تميم قول النابغة الذبيانى :

يَا دَارَمَيَّةَ بِالْعَلْيَاءِ فَالسَّنَدِ ... أَقْوَتْ وَطَالَ عَلَيْهَا سَالِفُ الْأَمَدِ

وَقَفْتُ فِيهَا أُصَيْلاَنًا أُسَائِلُهَا ... عَيَّتْ جَوَابًا وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدِ

إِلاَّ الْأَوَارِيُّ لَأْيًا مَا أُبَيِّنُهَا ... وَالنُّؤْىُ كَالحَوْضِ بِالْمَظْلُومَةِ الجَلَدِ

وأهل الحجاز ينصبون ؛ ومثل ذلك قوله :

وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيسُ ... إِلاَّ الْيَعَافِيرُ وَإِلاَّ الْعِيسُ

جعلها أنيسها ، وإن شئت كان على الوجه الذى فسرته فى الحمار أول مرة ، وهو على كلا المعنيين إذا لم تنصب بدل » اهـ .

وخلاصة هذا أن رفع مابعد إلاّ عند بنى تميم على البدل ، ومن جهة المعنى إما أن يكون المبدل منه كأنه غير مذكور فى الكلام ، وإنما ذكره توكيد ووصلة لذكر البدل ، وإما أن يتوسع فى البدل حتى يجعل من جنس المبدل منه .

وقال أبو سعيد السيرافى : « رفع المستثنى عند بنى تميم فى هذا على تأويلين ذكرها سيبويه ، وقال المازنى : إن فيه وجها ثالثا ، وهو أنه خلط ما يعقل بما لايعقل فعبر عن جماعة ذلك بأحد ثم أبدل حمارا من لفظ مشتمل عليه وعلى غيره ، ونظيره قوله تعالى : (وَاللهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِى عَلَى بَطْنِهِ ـ الآية) لما خلط ما يعقل وهم بنو آدم بما لا يعقل وهو الحية والبهائم أخبر عنها كلها بلفظ مايعقل ، وهو ومنهم ومن ، ولو كان ما لايعقل لقال : فمنها مايمشى » اهـ .

والفرق بين هذا الوجه الذى ذكره أبو سعيد السيرافى عن المازنى و بين الوجه الثانى فى كلام

وقوله :

٤٤٥ — عَشِيَّةَ لاَ تُغْنِي الرِّمَاحُ مَكَانَهَا وَلاَ النَّبْلُ إِلاَّ الْمَشْرَفِيُّ الْمُصَمِّمُ

سيبويه أن التوسع الذى فى كلام سيبويه فى البدل ، تجوز المتكلم فيه حتى جعله من جنس المبدل منه ؛ لمعنى فيه ، والمبدل منه باق على معناه الأول ، وأما التوسع الذى فى كلام المازنى ففى المبدل منه ؛ فإنه جعله بمعنى أعم من معناه الأول حتى صار يشمل البدل ؛ فصار الكلام استثناء متصلا .

والحاصل أن لرفع البدل فى الاستثناء المنقطع عند بنى تميم ثلاثة توجيهات :

أوّلها : اعتبار المستثنى منه كأنه غير موجود ، وكأن الكلام استثناء مفرغ .

والثانى : أن يتوسع فى المستثنى حتى يجعل كأنه من نوع المستثنى منه .

وهذان الوجهان هما اللذان ذكرهما سيبويه .

والثالث : وهو مازاده أبو عثمان المازنى — أن يتوسع فى المستثنى منه حتى يجعل شاملا للمستثنى .

وعلى هذا الوجه والوجه الثانى يعتبر الكلام كأنه استثناء متصل .

٤٤٥ — يروى هذا البيت مرفوعا على ماروا الشارح وجماعة من النحاة منهم سيبويه (١ — ٣٦٦) ومنهم المحقق الرضى ، فى قصيدة لضرار بن الأزور الأسدى الصحابى ، رضى الله تعالى عنه ! وكان خالد بن الوليد رضى الله عنه قد بعثه على البعوضة أرض لبنى تميم فقتل عليها مالك بن نويرة فارس بنى يربوع ، فقاتل يومئذ ضرار بن الأزور قتالا شديدا ، فقال فى ذلك و بلغه أن قومه من بنى أسد قد ارتدوا :

بَنِي أَسَدٍ قَدْ سَاءَنِي مَا صَنَعْتُمُ وَلَيْسَ لِقَوْمٍ حَارَبُوا اللهَ مَحْرَمُ
وَأَعْلَمُ حَقًّا أَنكُمُ قَدْ غَوِيتُمُ بَنِي أَسَدٍ فَاسْتَأْخِرُوا أَوْ تَقَدَّمُوا
نَهَيْتُكُمُ أَنْ تُنْهِبُوا صَدَقَاتِكُمْ وَقُلْتُ لَكُمْ يا آلَ ثَعْلَبَةَ اعْلَمُوا
عَصَيْتُمْ ذَوِي أَحْلاَمِكُمْ وَأَطَعْتُمُ ضَجِيًّا وَأَمْرُ ابْنِ اللَّقِيطَةِ أَشْأَمُ
وَقَدْ بَعَثُوا وَفْداً إِلَى أَهْلِ دُومَةٍ فَقُبِّحَ مِنْ وَفْدٍ وَمَنْ يَتَيَمَّمُ
وَلَوْ سَأَلَتْ عَنَّا جَنُوبُ لَخُبِّرَتْ عَشِيَّةَ سَالَتْ عَقْرَبَاءُ وَمَلْهَمُ
عَشِيَّةَ لاَ تُغْنِي الرِّمَاحُ مَكَانَهَا ولا النبل .... البيت ، و بعده
فَإِنْ تَبْتَغِي الْكُفَّارَ غَيْرَ مُنِيبَةٍ جَنُوبُ فَإِنِّي تَابِعُ الدِّينِ فَاعْلَمُوا
أُقَاتِلُ إِذْ كَانَ الْقِتَالُ غَنِيمَةً وَلِلَّهُ بِالْعَبْدِ الْمُجَاهِدِ أَعْلَمُ

... ...

ويروى بيت الشاهد منصوبا فى قصيدة للحصين بن الحمام المرى ، أحد بنى مرّة بن عوف بن ذبيان وهى من مختار المفضل الضبى فى المفضليات ، وأوّلها قوله :

جَزَى ٱللهُ أَفْنَاءَ ٱلْعَشِيرَةِ كُلِّهَا ... بِدَارَةِ مَوْضُوعٍ عُقُوقاً وَمَأْثَمَا

بَنِي عَمِّنَا ٱلْأَدْنَيْنَ مِنْهُمْ وَرَهْطَنَا ... فَزَارَةَ إِذْ رَامَتْ مِنَ ٱلْأَمْرِ مُعْظَمَا

وقبل البيت الشاهد قوله :

نُطَارِدُهُمْ نَسْتَنْقِذُ ٱلجُرْدَ بِٱلْقَنَا ... وَيَسْتَنْقِذُونَ السَّمْهَرِيَّ الْمُقَوَّمَا

عَشِيَّةَ لاَ تُغْنِي الرِّمَاحُ مَكَانَهَا ... وَلاَ النَّبْلُ ... البيت ، وبعده :

لَدُنْ غُدْوَةً حَتَّى أَتَي ٱللَّيْلُ مَا تَرَى ... مِنَ ٱلْخَيْلِ إِلاَّ خَارِجِيًّا مُسَوَّمَا

اللغة : « يا آل ثعلبة » أراد ثعلبة بن دودان بن أسد « أحلامكم » الأحلام : العقول « ضجيا » هو طلحة بن خويلد الأسدى ، وكانت أمّه حميرية أخيذة « ابن اللقيطة » هو عيينة ابن حصن الفزارى «يتيمم» يقصد « عشية سالت » أراد لخبرت عن حال عشية سالت ، فحذف المضاف ، والعشية : واحدة العشىّ ، وهو ما بين الزوال إلى الغروب ، ومنه قيل لصلاتى الظهر والعصر: صلاتا العشىّ ، وأما العشاء فهو الوقت ما بين المغرب إلى العتمة «عقرباء» أرض باليمامة، وملهم ـ بزنة جعفر ـ قرية هناك « عشية لاتغنى » هذه بدل من عشية التى سلفت ، وتقول : أغنيت عنك مغنى فلان ، إذا قمت مقامه وأجزأت عنه ، وتقول : ما أغنى فلان شيئا ، تريد أنه لم ينفع فى مهمّ ولم يكف مؤنة « النبل » السهام العربية ، وهى مؤنثة ولا واحد لها من لفظها وإنما واحدها سهم « المشرفى » هو بفتح الميم وسكون الشين بعدها راء مهملة مفتوحة ـ السيف ، منسوب إلى مشارف ، وهى قرى من قرى العرب تدنو من الريف واحدها مشرف ويقال : بل السيوف المشرفية منسوبة إلى رجل من ثقيف اسمه مشرف ، والأوّل أشهر وأعرف « المصمم » اسم فاعل من صمم ـ بتشديد الميم الأولى ـ وتقول : صمم السيف ، إذا مضى فى العظم وقطعه ، فاذا أصاب المفصل قيل: طبق ـ بالتشديد أيضا ـ وانظر إلى قول الشاعر :

* يُصَمِّمُ أَحْيَاناً وَحِيناً يُطَبِّقُ *

وانظر إلى قول الكميت يمدح رجلا ويشبهه بالسيف :

فَأَرَاكَ حِينَ تُهَزُّ عِنْدَ ضَرِيبَةٍ ... فِي النَّائِبَاتِ مُصَمِّماً كَمُطَبِّقِ

... ...

وإنما كانت الرماح والنبل لاتغنى لأن الحرب إذا كانت بالليل لم تغن إلا السيوف لاختلاط القوم ومواجهة بعضهم بعضا ، هذا إذا فسرت العشى بالليل ، فأما إذا فسرته بما ذكرنا أوّلا وهو المعروف المشهور فمعنى عدم إغناء الرماح والنبل أن الحرب قد اشتدّت فاستقل المحاربون عمل الرماح والنبل فنازلوا بالسيوف ، وذلك أن أوّل الحرب يكون مناضلة بالسهام ، فإذا تقاربوا تراشقوا بالرماح ، فإذا التقوا تجالدوا بالسيوف ؛ فهذا الشاعر يصف شدّة المحاربة بالتقاء الفريقين وهى الحال التى لاينفع فيها إلا التضارب بالسيوف . وقول الحصين بن الحمام المرى « أفناء العشيرة » هم أوباشها ، وتقول : فلان من أفناء الناس ، تريد أنه لايعلم ممن هو « دارة موضوع » اسم مكان بعينه « نطاردهم نستنقذ الجرد» الجرد : جمع أجرد ، وهو من الخيل القصير الشعر ، وذلك مما يتمدحون به فى خيلهم ، والسمهرى : القنا ، والمقوم : المعدل المثقف ، يقول : نحن نستنقذ الخيل الجرد منهم ، وهم يستنقذون الرماح منا بأن نطعنهم بها ونتركها فيهم ، والخارجى من الخيل : الجواد فى غير نسب تقدّم له ، والمسوم : المعلم

الإعراب : « عشية » بدل كل من كل من قوله عشية فى البيت السابق « لا » نافية ، حرف مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « تغنى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدّرة على الياء منع من ظهورها الثقل « الرماح » فاعل تغنى ، مرفوع بالضمة الظاهرة « مكانها » مكان : ظرف مكان متعلق بتغنى ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائبة الذى يعود إلى الحرب مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر ، وجملة تغنى الرماح من الفعل وفاعله فى محل جر بإضافة عشية إليها « ولا » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، لا : زائدة لتأكيد النفى « النبل » معطوف على الرماح ، والمعطوف على المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « إلا » أداة استثناء ، حرف مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « المشرفى » بدل من الرماح وما عطف عليه ، مرفوع بالضمة الظاهرة « المصمم » نعت للمشرفى ونعت المرفوع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة

الشاهد فيه : قوله « إلا المشرفى المصمم » حيث أبدله مما قبله مع أنه ليس من نوعه ، وذلك على لغة لبنى تميم ، فإنه يجوز عندهم فى المستثنى إذا لم يكن من جنس المستثنى منه النصب على الاستثناء والإبدال ، وأهل الحجاز يوجبون فى ذلك النصب على الاستثناء ، وقد بينا لك فى شرح الشاهد السابق الأوجه التى يتخرّج الإبدال عليها عند بنى تميم .

قال سيبويه : « ومثل ذلك قوله عزّ وجل : (مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إلاَّ اتِّبَاعَ الظَّنِّ) ومثله : (وَإِنْ نَشَأْ نُغْرِقْهُمْ فَلاَ صَرِيخَ لَهُمْ وَلاَ هُمْ يُنْقَذُونَ إلاَّ رَحْمَةً مِنَّا) ومثل ذلك قول النابغة [الذبيانى] :

وقوله :

٤٤٦ — وَبِنْتِ كِرَامٍ قَدْ نَكَحْنَا وَلَمْ يَكُنْ لَنَا خَاطِبٌ إلاَّ السِّنَانُ وَعَامِلُهْ

حَلَفْتُ يَمِيناً غَيْرَ ذِى مَثْنَوِيَّةٍ وَلاَ عِلْمَ إلاَّ حُسْنَ ظَنٍّ بِصَاحِبِ

وأما بنو تميم فيرفعون هذا كله ، يجعلون اتباع الظن علمهم ، وحسن الظن علمه ؛ وهم ينشدون بيت ابن الأيهم [التغلبى] رفعا :

لَيْسَ بَيْنِى وَبَيْنَ قَيْسٍ عِتَابٌ غَيْرُ طَعْنِ الْكُلَى وَضَرْبِ الرِّقَابِ

جعلوا ذلك العتاب ، وأهل الحجاز ينصبون ، على التفسير الذى ذكرنا ؛ وزعم الخليل أن الرفع فى هذا على قوله :

وَخَيْلٍ قَدْ دَلَفْتُ لَهَا بِخَيْلٍ تَحِيَّةُ بَيْنِهِمْ ضَرْبٌ وَجِيعُ

جعل الضرب تحيتهم ، كما جعلوا اتباع الظن علمهم ، و إن شئت كانت على ما فسرت لك فى الحمار إذا لم تجعله أنيس ذلك المكان (انظر شرح الشاهد السابق) ؛ وقال الحارث بن عباد :

وَالْحَرْبُ لاَ يَبْقَى لِجَا حِمِهَا التَّخَيُّلُ وَالْمِرَاحُ
إلاَّ الْفَتَى الصَّبَّارُ فِى الْـنَّجَدَاتِ وَالْفَرَسُ الْوَقَاحُ

وقال :

لَمْ يَغْذُهَا الرِّسْلُ وَلاَ أَيْسَارُهَا إلاَّ طَرِىُّ اللَّحْمِ وَاسْتِجْزَارُهَا

(الرسل ـ بكسر فسكون ـ اللبن ، والأيسار : جمع يسر ـ بفتحتين ـ وهو الذى يضرب بقداح الميسر ، وصف امرأة منعمة تغتذى طرى اللحم مما تستجزره لنفسها من مالها ، ونفى عنها التغذى بالرسل الذى هو اللبن لأنه غذاء المحتاجين الذين لايقدرون على اللحم ، ونفى عنها أيضا التغذى بلحم الجزور المتخذة للميسر ؛ لأنهم يطعمونه ضعفاء الحى ومساكين الجيران) ، وقال :

عَشِيَّةَ لاَ تُغْنِى الرِّمَاحُ مَكَانَهَا وَلاَ النَّبْلُ إلا الْمَشْرَفِىُّ الْمُصَمِّمُ

وهذا يقوى ما أتانى زيد إلا عمرو ، وما أعانه إخوانكم إلا إخوانه ؛ لأنها معارف ليست الأسماء الآخرة بها ولا منها » اه كلامه .

٤٤٦ — هذا البيت للفرزدق ، همام بن غالب ، من قصيدة له طويلة يهجو فيها جريرا ، وأولها قوله :

... ...

سَمَوْنَا لِنَجْرَانَ الْيَمَانِى وَأَهْلِهِ ... وَنَجْرَانُ أَرْضٌ لَمْ تُدَيَّثْ مَقَاوِلُهْ
بِمُخْتَلِفِ الْأَصْوَاتِ تَسْمَعُ وَسْطَهُ ... كَرِزِّ الْقَطَا لَا يَفْقَهُ الصَّوْتَ قَائِلُهْ
لَنَا أَمْرُهُ لَا تُعْرَفُ الْبُلْقُ وَسْطَهُ ... كَثِيرُ الْوَغَا مِنْ كُلِّ حَيٍّ قَبَائِلُهْ
كَأَنَّ بَنَاتِ الْحَارِثِيِّينَ وَسْطَهُمْ ... ظِبَاءُ صَرِيمٍ لَمْ تُفَرَّجْ غَيَاطِلُهْ

وقبل البيت المستشهد به قوله :

فَإِنْ كُنْتَ تَرْجُوأَنْ تُوَازِنَ دَارِمًا ... فَرُمْ حَضَنًا فَانْظُرْ مَتَى أَنْتَ نَاقِلُهْ
وَأَرْسَلَ يَرْجُو ابْنُ الْمَرَاغَةِ صُلْحَنَا ... فَرُدَّ وَلَمْ تَرْجِعْ بِنُجْحٍ رَسَائِلُهْ
وَلَاقَى شَدِيدَ الدَّرْءِ مُسْتَحْصِدَ الْقَنَا ... تَفَرَّقُ بِالْعِصْيَانِ عَنْهُ عَوَاذِلُهْ
إِلَى كُلِّ حَيٍّ قَدْ خَطَبْنَا بَنَاتِهِمْ ... بِأَرْعَنَ مِثْلِ الطَّوْدِ جَمٍّ صَوَاهِلُهْ
إِذَا مَا الْتَقَيْنَا أَنْكَحَتْنَا رِمَاحُنَا ... مِنَ الْحَيِّ أَبْكَارًا كِرَامًا عَقَائِلُهْ
وَبِنْتِ كِرَامٍ قَدْ نَكَحْنَا وَلَمْ يَكُنْ ... لَهَا خَاطِبٌ ... البيت ، وبعده :
وَأَنْتُمْ عَضَارِيطُ الْخَمِيسِ عَتَادُكُمْ ... إِذَا مَا غَدَا أَرْبَاقُهُ وَحَمَائِلُهْ
وَإِنَّا لَمَنَّاعُونَ تَحْتَ لِوَائِنَا ... حِمَانَا إِذَا مَا عَاذَ بِالسَّيْفِ حَامِلُهْ
وَقَالَتْ كُلَيْبٌ قَمِّشُوا لِأَخِيكُمُ ... فَفِرُّوا بِهِ إِنَّ الْفَرَزْدَقَ آكِلُهْ
فَهَلْ أَحَدٌ يَابْنَ الْمَرَاغَةِ هَارِبٌ ... مِنَ الْمَوْتِ إِنَّ الْمَوْتَ لَا بُدَّ نَائِلُهْ
فَإِنِّى أَنَا الْمَوْتُ الَّذِى هُوَ ذَاهِبٌ ... بِنَفْسِكَ فَانْظُرْ كَيْفَ أَنْتَ مُحَاوِلُهْ
أَتَحْسِبُ قَلْبِى خَارِجًا مِنْ حِجَابِهِ ... إِذَا دُفُّ عَبَّادٍ أَرَنَّتْ جَلَاجِلُهْ

اللغة : « نجران » أرض بين مكة واليمن « تديث » توطأ وتذلل « مقاوله » المقاول : الملوك ، واحدهم قيل ، بسكون الياء ، وأصله قيل ـ بالتشديد ـ وهوفيعل من القول ، ثم خفف ، كما يفعلون ذلك بميت وهين ولين ، وقال :

هَيْنُونَ لَيْنُونَ أَيْسَارٌ ذَوُو كَرَمٍ

... ...

ويقال : القيل بلغة اليمن من كان دون الملك الأعلى « بمختلف الأصوات » أراد به جيشا كثيفا ، تسمع فيه صهيل الخيل ورغاء الإبل وهدير الفرسان ومن فوق رءوسهم أصوات الطيور التى ترتقب قتلاهم ، على نحو ماقال النابغة :

إِذَا مَا غَزَوْا بِالْجَيْشِ حَلَّقَ فَوْقَهُمْ عَصَائِبُ طَيْرٍ تَهْتَدِى بِعَصَائِبِ

« كرز القطا » الرز ـ بكسر الراء ـ الصوت تسمعه من بعيد ، أو الصوت بوجه عام ، وهو أيضا صوت الرعد ، وهدير الفحل ، وقد استعاره هنا لصوت القطا « لايفقه الصوت قائله » أشار بهذا إلى شدّة اختلاط الأصوات حتى إن من يرسل الصوت ويقوله لا يعلمه « البلق » بضم الباء وسكون اللام ـ جمع أبلق ، وهو من الخيل ذو اللون الظاهر الواضح « الوغا » الأصوات « من كل حى قبائله » يريد أنه اجتمع من الأحياء كلها « ظباء صريم » الصريم ـ بفتح الصاد المهملة ـ القطعة من معظم الرمل « تفرج » بالبناء للمجهول ـ ويروى فى مكانه « تفرق » و « غياطله » جمع غيطل ، وهو ذات اللبن من الظباء والبقر ، ويطلق الغيطل على الشجر الكثير الملتف وعلى جماعة الطرفاء وعلى الناس أيضا « حضنا » بفتح الحاء المهملة والضاد المعجمة ـ جبل بأعلى نجد ، وهو أوّل حدود نجد ، وفى أمثالهم : أَنْجَدَ مَنْ رَأَى حَضَناً ؛ يريد أن من شاهد هذا الجبل فقد صار فى بلاد نجد « الدرء » الدفع « مستحصد القوى » محكم « بأرعن » الأرعن ههنا : الجيش الكثير العدد والسلاح « جم » كثير « صواهله » الصواهل : جمع صاهل ، وهو الفرس « وبنت كرام » رواية النقائض « وبنت كريم » وقوله « وعامله » عامل الرمح: قدر الثلث من أوله ، ويقال: عاملة الرمح ـ بالتاء ـ والسنان ـ بزنة كتاب ـ الحديدة الحادة التى بها يقع الطعن « عضاريط الخميس » العضاريط : جمع عضروط ـ بزنة عصفور ـ وهو الخادم على طعام بطنه ، وهو الأجير أيضا ، وأراد ههنا بالعضاريط الأتباع الذين لا رأى لهم وإنما يؤمرون فيطيعون ، والخميس : الجيش ، سمى بذلك لأنه يتألف من خمسة فصائل «عتادكم» العتاد ـ بزنة سحاب ـ العدّة ، بضم العين « أرباقه » الأرباق : جمع ربقة ـ بكسر فسكون ـ وهى عروة من حبل تشدّ فيه البهم « وحمائله » الحمائل : جمع حمالة السيف ، يريد أن قبيلة جرير أتباع وخدم يكون عتادهم فى الجيش أرباق الجيش التى تربط فيها البهم وحمائل السيوف ، وليسوا من المقاتلة « قمشوا لأخيكم » يريد اجمعوا له قماش الناس ، وهم رذال الناس ، ليدافعوا عنه « دف عباد أرنت جلاجله» الدف ـ بضم الدال ـ فى الأصل : أداة من أدوات اللهو ، وأرنت : صوتت ، والجلاجل : جمع جلجل ـ بضم الجيمين بينهما لام ساكنة ـ وهو فى الأصل

(تنبيه) : شرط جواز الإبدال عندهم — والحالة هذه — أن يكون العامل يُمكن تسلُّطه على المستثنى، كما فى الأمثلة والشواهد، فإن لم يمكن تسلطه وجب النصب اتفاقا، نحو: مَازَادَ هٰذَا المَالُ إلاَّ مَا نَقَصَ، وما نفع زيدٌ إلاَّ مَاضَرَّ؛ إذ لايقال: زاد النقص، ولا نفع الضرر؛ وحيث وجد شرط جواز الإبدال فالأرجح عندهم النصب اهـ.

(وَغَيْرُ نَصْبِ) مستثنًى (سَابِقٍ) على المستثنى منه (فِي النَّفْيِ قَدْ * يَأْتِي) على قلة: بأن يُفرَّغ العاملُ له ويجعل المستثنى منه تابعاله، كقوله :

٤٤٧ — لأَنَّهُمْ يَرْجُونَ مِنْهُ شَفَاعَةً إِذَا لَمْ يَكُنْ إلاَّ النَّبِيُّونَ شَافِعُ

الجرس الصغير، وعباد هنا اسم فرس، أو فارس، وأراد إذا سمع صوت الجرس المعلق فى عنق هذا الفرس، أو فى عنق فرس هذا الفارس.

الإعراب : «وبنت» الواو واو رب، حرف مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب، بنت: مفعول مقدّم لقوله نكحنا، منصوب بفتحة مقدّرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجرّ الزائد، وبنت مضاف، و «كرام» مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة «قد» حرف تحقيق، مبنى على السكون لامحل له من الإعراب «خطبنا» فعل ماض مبنى على الفتح المقدّر، وضمير المتكلم ومعه غيره فاعل «ولم» الواو واو الحال، حرف مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب، لم: حرف نفى وجزم وقلب، مبنى على السكون لامحل له من الإعراب «يكن» فعل مضارع ناقص مجزوم بلم، وعلامة جزمه السكون «لنا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر يكن مقدّم على اسمه «خاطب» اسم يكن تأخر عن خبره «إلا» أداة استثناء ملغاة، حرف مبنى على السكون لامحل له من الإعراب «السنان» بدل من خاطب، وبدل المرفوع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة «وعامله» الواو حرف عطف، عامل: معطوف على السنان، والضمير مضاف إليه.

الشاهد فيه : قوله «إلا السنان» حيث أبدل السنان من خاطب، مع أن ما بعد إلا — الذى هو السنان — ليس من جنس ماقبلها، وهذا على لغة لبنى تميم الذين يجيزون ذلك، وأما الحجازيون فلا يجوز عندهم فيما كان من هذا القبيل إلا النصب على الاستثناء، وقد بينا ذلك تفصيلا فى شرح الشاهدين السابقين، ونقلنا لك عن سيبويه توجيه لغة بنى تميم، فارجع إليه.

٤٤٧ — هذا بيت من قصيدة طويلة لحسان بن ثابت الأنصارى رضى الله تعالى عنه يقولها فى يوم بدر، وأوّل هذه القصيدة قوله :

... ...

أَلاَ يَا لَقَوْمِى هَلْ لِمَا حُمَّ دَافِعُ ... وَهَلْ مَامَضَى مِنْ صَالِحِ الْعَيْشِ رَاجِعُ
تَذَكَّرْتُ عَصْرًا قَدْ مَضَى فَتَهَافَتَتْ ... بَنَاتُ الحَشَا وَانْهَلَّ مِنِّى المَدَامِعُ
صَبَابَةُ وَجْدٍ ذَكَّرَتْنِى أَحِبَّةً ... وَقَتْلَى مَضَوْا فِيهِمْ نُفَيْعٌ وَرَافِعُ
وَسَعْدٌ، فَأَضْحَوْا فى الْجِنَانِ وَأَوْحَشَتْ ... مَنَازِلُهُمْ وَالْأَرْضُ مِنْهُمْ بَلاَقِعُ
وَفَوْا يَوْمَ بَدْرٍ لِلرَّسُولِ وَفَوْقَهُمْ ... ظِلاَلُ المَنَايَا وَالسُّيُوفُ اللَّوَامِعُ
دَعَا فَأَجَابُوهُ بِحَقٍّ وَكُلُّهُمْ ... مُطِيعٌ لَهُ فى كُلِّ أَمْرٍ وَسَامِعُ
فَمَا بَدَّلُوا حَتَّى تَوَافَوْا جَمَاعَةً ... وَلاَ يَقْطَعُ الآجَالَ إِلاَّ المَصَارِعُ
لِأَنَّهُمُ يَرْجُونَ مِنْهُ شَفَاعَةً ... إِذَا لَمْ يَكُن ... البيت، وبعده :
وَذٰلِكَ يَا خَيْرَ الْعِبَادِ بَلاَؤُنَا ... وَمَشْهَدُنَا فى اللّٰهِ وَالمَوْتُ نَاقِعُ
لَنَا الْقَدَمُ الْأُولَى إِلَيْكَ ؛ وَخَلْفُنَا ... لِأَوَّلِنَا فى طَاعَةِ اللّٰهِ تَابِعُ
وَنَعْلَمُ أَنَّ الْمُلْكَ لِلّٰهِ وَحْدَهُ ... وَأَنَّ قَضَاءَ اللّٰهِ لاَ بُدَّ وَاقِعُ

اللغة : قوله « ألا يالقومى ـ إلخ » تقول : حم الأمر ـ بالبناء للمجهول ـ ومعناه قدّر ، وتقول : حمه الله تعالى ، وأحمه ، أى قدّره (انظر لغة الشاهد رقم ١٩١ فى ص ٣٦١ ج ١ من هذا الكتاب) وقوله « تذكرت عصرا قد مضى فتهافتت ـ إلخ » تهافتت : أراد به تتابعت وتوالت ، وبنات الحشا : أراد بها الأحزان والآلام والهموم ، ويقولون للهموم : بنات الصدر ، وبنات الحشا ، وانهلّ : انصب وسال متتابعا ، وقد علمت فى باب الفاعل أن جمع التكسير يجوز معه تذكير الفعل وتأنيثه ؛ لأنه لم يسلم فيه بناء الواحد (انظر ص ١٧٥ من هذا الجزء) ، وقوله « لأنهم يرجون منه شفاعة ـ إلخ » يرجون : يترقبون ويأملون ، والمراد بالشفاعة شفاعته صلى الله عليه وسلم يوم القيامة ، وهى المقام المحمود الذى ذكره الله تعالى فى قوله : (عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا) ، وقوله « وذلك ياخير العباد بلاؤنا ـ إلخ » الناقع ههنا : الدائم ، وليس بمعناه فى قول النابغة :

فَبِتُّ كَأَنِّى سَاوَرَتْنِى ضَئِيلَةٌ ... مِنَ الرُّقْشِ فى أَنْيَابِهَا السَّمُّ نَاقِعُ

... ...

فإن ذلك معناه بالغ الغاية فى إزهاق النفس ، وقوله « لنا القدم الأولى ـ إلخ » الخلف ههنا ، بإسكان اللام ـ معناه الذى يجىء بعد الأوّل

الإعراب : « لأنهم » اللام حرف جرّ ، مبنى على الكسر لامحل له من الإعراب ، أن : حرف توكيد ونصب ، مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، وضمير الغائبين اسم أن ، مبنى على الضم فى محل نصب ، والميم حرف عماد « يرجون » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وواو الجماعة فاعل ضمير مبنى على السكون فى محل رفع ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر أن « منك » جار ومجرور متعلق بيرجون « شفاعة » مفعول به ليرجون منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وأن معمادخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور باللام ، والجار والمجرور متعلق بقوله فما بدّلوا فىالبيت السابق : أى لم يبدّلوا لكونهم يرجون منك شفاعة « إذا » ظرف متعلق بيرجون ، مبنى على السكون فى محل نصب « لم » حرف نفى وجزم وقلب « يكن » فعل مضارع تام مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون « إلا » أداة استثناء ملغاة ، حرف مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « النبيون » فاعل يكن التامة ، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم والنون عوض عن التنوين فى الاسم المفرد « شافع » بدل من النبيون ، وبدل المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة

الشاهد فيه : قوله « لم يكن إلا النبيون شافع » وأصل هذه العبارة إذا لم يكن شافع إلا النبيون ، وعلى الأصل يكون قوله النبيون بدلا من شافع ؛ لأن الكلام تام منفى ، والكلام إذا كان تاما منفيا والمستثنى من جنس المستثنى منه كما هنا يجوز فيه أمران : أولهما النصب على الاستثناء ، وثانيهما الإبدال ، ثم قدم الشاعر فى هذا البيت المستثنى على المستثنى منه ؛ ومن حق المستثنى إذا تقدّم على المستثنى منه أن يكون منصوبا ، ولكنه ههنا قدم المستثنى وأبقاه مرفوعا ، كما كان يجوزله قبل التقديم؛ وقد خرجه النحاة على أن يكون من غيرهذا النوع ؛ الذى هو تقديم المستثنىعلى المستثنى منه ؛ فجعلوا المقدم معمولا لما قبل إلا ، فيكون استثناء مفرغا ، وجعلوا ما بعد إلا بدلا مما قبلها ويكون الأمر على عكس الترتيب الأصلى ؛ فالذى كان بدلا قد صار مبدلا منه ، والذى قد كان مبدلا منه قد صار بدلا ، وقد نظر الشارح الأشمونى لذلك .

فان قلت : فإن هذا البدل قد كان بدل بعض من كل على ماذكرت من مذهب البصريين ، ومقتضى هذا أن البدل جزء من المبدل منه ، فإذا صيرت الأمر على العكس صار البدل بدل كل من بعض ؛ فكيف ترى فى ذلك : أتلتزم أن يكون هذا بدل كل من بعض ، وتجيز هذا النوع من البدل مع أن جمهرة النحاة على إنكاره ، أم ترى لك مخلصا من ذلك ؟

قال سيبويه : وحدثنى يونس أن قوما يوثق بعربيتهم يقولون : مالى إلاَّ أَبُوكَ نَاصِرُ .

(تنبيه) : المستثنى منه حينئذ بدلُ كلٍّ من المستثنى ، وقد كان المستثنى بدل بعض منه ؛ ونظيره فى أن المتبوع أخر فصار تابعا : ما مَرَرْتُ بِمِثْلِكَ أَحَدٍ اه .

(وَلٰكِن نَصْبَهُ) على الاستثناء (اخْتَرْ إنْ وَرَدْ) ؛ لأنه الفصيح الشائع ، ومنه قوله :

٤٤٨ — وَمَالِيَ إلاَّ آلَ أَحْمَدَ شِيعَةٌ وَمَالِيَ إلاَّ مَذْهَبَ الْحَقِّ مَذْهَبُ

فالجواب عن هذا أن نقول لك : أما الذين أثبتوا بدل الكل من البعض فلا عليهم من أن يلتزموا ذلك ، ويرون أن مثاله مثل قول الشاعر :

رَحِمَ اللهُ أَعْظُماً دَفَنُوهَا بِسِجِسْتَانَ طَلْحَةَ الطَّلَحَاتِ

وأما جمهرة النحاة الذين ينكرون هذا النوع من البدل فإنهم يتخلصون من ذلك بأن الاسم الذى كان مبدلا منه فى الأصل لم يبق على عمومه ، بل المراد به خاص — وهو مايطابق الاسم الذى صار مبدلا منه — فيكون من العام الذى أريد به خاص ، ويكون البدل والمبدل منه متساويين فى المعنى ؛ فيكون البدل بدل كل من كل ، بعد أن كان بدل بعض من كل .

٤٤٨ — هذا البيت للكميت بن زيد الأسدى ، من قصيدة طويلة يمدح فيها آل بيت النبيّ صلى الله عليه وسلم ، وأولها قوله :

طَرِبْتُ وَمَا شَوْقاً إلَى الْبِيضِ أَطْرَبُ وَلاَ لَعِباً مِنِّى وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ
وَلَمْ يُلْهِنِى دَارٌ وَلاَ رَسْمُ مَنْزِلٍ وَلَمْ يَتَطَرَّبْنِى بَنَانٌ مُخَضَّبُ

والبيت المستشهد به يقع سادس عشر بيتا فيها ، وقبله قوله :

فَقُلْ لِلَّذِى فِى ظِلِّ عَمْيَاءَ جَوْنَةٍ يَرَى الجَوْرَ عَدْلاً : أَيْنَ ؟ لاَ أَيْنَ ، تَذْهَبُ
بِأَىِّ كِتَابٍ أَمْ بِأَيَّةِ سُنَّةٍ تَرَى حُبَّهُمْ عَاراً عَلَىَّ وَتَحْسِبُ
أَأَسْلَمُ مَا تَأْتِى بِهِ مِنْ عَدَاوَةٍ وَبُغْضٍ لَهُمْ ؟ لاَ ، جَيْرِ ، بَلْ هُوَ أَشْجَبُ
سَتَقْرَعُ مِنْهَا سِنَّ خَزْيَانَ نَادِمٍ إذَا الْيَوْمُ ضَمَّ النَّاكِثِينَ الْعَصَبْصَبُ
فَمَا لِىَ إلاَّ آلَ أَحْمَدَ شِيعَةٌ وَمَالِىَ ... ... البيت ، وبعده :
وَمَنْ غَيْرَهُمْ أَرْضَى لِنَفْسِىَ شِيعَةً وَمَنْ بَعْدَهُمْ ؟ لاَ ، مَنْ أُجِلُّ وَأَرْجَبُ

... ...

أُرِيبُ رِجَالاً مِنْهُمُ وَتُرِيبُنِي   خَلاَئِقُ مِمَّا أَحْدَثُواهُنَّ أَرْيَبُ

اللغة : « طربت وما شوقا إلى البيض ــ إلخ » الطرب : استخفاف القلب من حزن أو لهو ، والبيض : جمع بيضاء ، وهى المرأة النقية اللون ، وهذا البيت قد استشهد به ابن هشام فى مغنى اللبيب على جواز حذف همزة الاستفهام والتقدير عنده : أو ذو الشيب يلعب ؟ ومما يدل على صحة ماذهب إليه أنه روى فى مكان هذه العبارة « أذو الشيب يلعب ؟ » وقوله « ولم يلهنى دار ولا رسم منزل ــ إلخ » اللهو : أن تدع الشىء وترفضه ، وتقول : لهيت عن الشىء ألهى ــ مثل رضيت أرضى ــ وتقول أيضا : لهيت ، ولهوت ، مثل رميت وعزوت ، وتقول : تلهيت عن الشىء ــ مثل تزكيت ــ وفى الكتاب الكريم : (فَأَنْتَ عَنْهُ تَلَهَّى) ، وتقول : ألهانى فلان عن فلان يلهينى إلهاء ــ مثل أكرمنى يكرمنى إكراما ــ وقوله : « فقل للذى فى ظل عمياء جونة ــ إلخ » العمياء : الجهالة والعمى ، والجونة ــ بفتح الجيم وسكون الواو ــ السوداء المظلمة التى لايهتدى معها إلى الرشد ، ويقال: المراد بالعمياء ههنا الفتنة ، وأراد : أين تذهب ، لا أين لك ، وأين الثانية مراد لفظها فهى اسم يقع فى جميع مواقع الإعراب ، كما أن لو وليت وغيرهما اذا قصد لفظها كانت أسماء ، ولم تختص من مواقع الإعراب بموقع دون موقع ، انظر إلى قول الشاعر :

أُلاَمُ عَلَى لَوٍّ ، وَلَوْ كُنْتُ عَالِمًا   بِأَذْنَابِ لَوٍّ لَمْ تَفُتْنِي أَوَائِلُهْ

وانظر إلى قول الآخر :

لَيْتَ شِعْرِى ، وَأَيْنَ مِنِّىَ لَيْتٌ   إِنَّ لَيْتاً وَإِنَّ لَوًّا عَنَاءُ

وقوله « بأى كتاب أم بأية سنة ــ إلخ » هذا البيت هو الشاهد رقم (٣٤٠) وقد تقدم شرحه مع شرح مابعده فى (ص ١٠٥ من هذا الجزء) ، وقوله « فمالى إلا آل أحمد ــ إلخ » مذهب الحق : طريقه الذى يأخذ فيه الذاهب إليه ، وروى فى مكانه « مشعب الحق » وهو كمذهب الحق وزنا ومعنى ، وتقول : شعب فلان ؛ إذا ذهب ، وتقول : أشعب فلان ؛ إذا هلك ، يقول : إنى لا أتولى سواهم ، وقوله « ومن غيرهم أرضى ــ إلخ » أرجب : أهاب ، وتقول : رجبت فلانا ؛ إذا هبته وعظمته ، ومن هذا سمى رجب لأنهم كانوا يعظمونه ويتركون الغزو فيه ، وسموه أيضا منصل الإلّ ، قال الأعشى :

تَدَارَكَهُ فِي مُنْصِلِ الْإِلِّ بَعْدَ مَا   مَضَى عَنْهُ دَأْدَاءٌ وَقَدْ كَادَ يَذْهَبُ

وقال كثير عزة :

... ...

فَيَاعَزَّ إِنْ وَاشٍ وَشَى بِيَ عِنْدَكُمْ فَلَا تَرْجَبِيهِ أَنْ تَقُولِي لَهُ : مَهْلَا

وقول الكميت : « أريب رجالا منهم — إلخ » تقول : أراب الرجل يريب إرابة ، إذا أتى بريبة ، وتقول : راب الرجل يريب ريبا — مثل باع يبيع بيعا — وريبة أيضا — بكسر الراء — إذا رأيت منه منكرا ، وتقول : قد رابني من فلان أمر ، وقد أرابني ؛ أيضا ، وفي الحديث : « دَعْ مَا يَرِيبُكَ إِلَى مَالاَ يَرِيبُكَ » .

الإعراب : « ما » نافية ، حرف مبني على السكون لامحل له من الإعراب « لي » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدّم « إلا » أداة استثناء حرف مبني على السكون لامحل له من الإعراب « آل » مستثنى تقدم على المستثنى منه ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « أحمد » مضاف إليه ، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لاينصرف للعلمية ووزن الفعل « شيعة » مبتدأ مؤخر ، مرفوع بالضمة الظاهرة « وما » الواو عاطفة ، حرف مبني على الفتح لامحل له من الإعراب ، ما : نافية « لي » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدّم « إلا » أداة استثناء ، حرف مبني على السكون لامحل له من الإعراب « مذهب » مستثنى تقدم على المستثنى منه ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف ، و «الحق» مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « مذهب » مبتدأ مؤخر ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة

الشاهد فيه : قوله « إلا آل أحمد شيعة » وقوله « إلا مذهب الحق مذهب » حيث نصب المستثنى بإلا في هاتين العبارتين لأن المستثنى قد تقدّم على المستثنى منه ، والمستثنى في العبارة الأولى هو قوله « آل أحمد » وفي العبارة الثانية هو « مذهب الحق » والمستثنى منه في العبارة الأولى هو قوله «شيعة» وفي الثانية هو قوله «مذهب» الذي في آخر البيت ، وأصل نظام الكلام أن يقول : مالي شيعة إلا آل أحمد ، ومالي مذهب إلا مذهب الحق ؛ ولو أنه جاء بالكلام على ما كان يقتضيه أصل نظامه لكان يجوز له أن ينصب المستثنى على الاستثناء ، وأن يرفعه على البدل من المستثنى منه ، ولكنه لما قدّم المستثنى لم يبق له إلا وجه واحد — وهو نصب المستثنى — فلا يجوز في مثل هذه الحال أن ترفع آل أحمد ومذهب الحق ؛ لأن بيت حسان الذي سبق كان ضرورة ، وقد خرجناه على بعض الوجوه فليس لنا أن نتمادى في القياس عليه ؛ لما علمت مرارا

قال جار الله : « المستثنى في إعرابه على خمسة أوجه (أحدها) منصوب أبدا ، وهو على ثلاثة أوجه: ما استثنى بإلا من كلام موجب ، وذلك جاءني القوم إلا زيدا ، و بعدا وخلا بعد كل كلام ، و بعضهم يجرّ بخلا ، وقيل : بهما ؛ ولم يورد هذا سيبويه ولا المبرّد ؛ فأما ماعدا وماخلا فالنصب ليس إلا ، وكذلك ليس ولا يكون ، وذلك نحو : جاءني القوم — أو ماجاءني القوم — عدا

بنصب آل ومَذْهَب الأول .

واحترز بقوله « فى النفى » عن الإيجاب ؛ فإنه يتعين النصب ، كما تقدم .

(تنبيه) : إذا تقدم المستثنى على صفة المستثنى منه ففيه مذهبان[1] :

زيدا ، وخلا زيدا ، وماعدا زيدا ، وماخلا زيدا ، قال لبيد :

أَلاَ كُلُّ شَىْءٍ مَا خَلاَ اللهَ بَاطِلُ   وَكُلُّ نَعِيمٍ لاَ مَحَالَةَ زَائِلُ

وليس زيدا ، ولا يكون زيدا ، وهـذه أفعال مضمر فاعلوها . وما قدّم من المستثنى كقولك : ماجاءنى إلا أخاك أحد ؛ قال الكميت : * ومالى إلا آل أحمد شيعة ... البيت ؛ وما كان استثناؤه منقطعا ، كقولك : ماجاءنى أحد إلا حمارا ، وهى اللغة الحجازية ، ومنه قوله عزّ وجل : (لاَ عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللهِ إِلاَّ مَنْ رَحِمَ) وقولهم : مازاد إلا مانقص ؛ ومانفع إلا ماضر » اه كلامه

(١) ذكر الشارح تقديم المستثنى على المستثنى منه ، وعلى صفة المستثنى منه ، و بقى حكم تقديمه فى أول الكلام ، وحكم تقديمه على العامل فى المستثنى منه ، ونحن نذكرهما هنا تكميلا للفائدة

أما تقديم المستثنى فى أول الكلام فذهب جمهرة النحاة إلى أنه لايجوز ؛ لأن إلا الاستثنائية تشبه واو العطف ، وواو العطف لاتقع فى أوّل الكلام (انظر شرح الشاهد رقم ٤٣٦) ، وذهب الكسائى إلى أنه يجوز تقديم المستثنى أوّل الكلام ، واستدل على ذلك بالسماع و بالقياس ؛ أما السماع فقول الشاعر :

خَلاَ أللهَ لاَ أَرْجُو سِوَاكَ ، وَإِنَّمَا   أَعُدُّ عِيَالِى شُعْبَةً مِنْ عِيَالِكَا

وأما القياس فإنه زعم أن المستثنى فضلة كسائر الفضلات ، وكثير من الفضلات يجوز تقديمه أوّل الكلام ؛ كالمفعول به فى قوله : (فَرِيقاً كَذَّبُوا وَفَرِيقاً يَقْتُلُونَ) وقوله سبحانه : (فَرِيقاً هَدَى وَفَرِيقاً حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلاَلَةُ)

وأما تقديم المستثنى على العامل فى المستثنى منه فقد اختلف النحاة فيه على ثلاثة مذاهب :

الأوّل : قيل يجوز مطلقا ، يعنى أنه لافرق بين أن يكون العامل فى المستثنى منه متصرفا وأن يكون جامدا

والثانى : قيل لايجوز مطلقا

والثالث : قيل إذا كان العامل فى المستثنى منه متصرفا جاز ، و إذا كان جامدا لم يجز ، فمثال المتصرف إخوتك إلا زيدا قاموا ، ومثال الجامد إخوتك إلا زيدا عسى أن يفلحوا

أحدهما : لا يكترث بالصفة ، بل يكون البدل مختاراً ، كما يكون إذا لم تذكر الصفة ، وذلك كما فى نحو : مَا فِيهَا أَحَدٌ إِلاَّ أَبُوكَ صَالِحٌ ، كأنك لم تذكر صالحًا ، وهذا رأى سيبويه.

والثانى : ألاَّ يُكْتَرَثَ بتقديم الموصوف ، بل يُقَدَّر المستثنى مقدما بالكلية على المستثنى منه ، فيكون نصبه راجحاً ، وهو اختيار المبرد والمازنى .

قال فى الكافية وشرحها : وعندى أن النصب والبدل مستويان ؛ لأن لكل مُرَجِّحًا فتكافَئا اه .

(وَإِنْ يُفرَّغْ سَابِقٌ إِلاَّ) مِنْ ذِكْرِ المستثنى منه (لِمَا * بَعْدُ) أى : لما بعد إلا ، وهو الاستثناء من غير التمام ، قسيمُ قوله أولا « مَا اسْتَثْنَتِ الاَّ مَعْ تَمَامٍ » (يَكُنْ كما لَوِ الاَّ عُدِمَا) فَأَجْرِ ما بعدها على حسب ما يقتضيه حال ما قبلها من إعراب ؛ ولا يكون هذا الاستثناء المفرغ إلا بعد نفى أو شبهه : فالنفى نحو « وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ » « وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلاَّ الْبَلاَغُ الْمُبِينُ » وشبه النفى نحو « وَلاَ تَقُولُوا عَلَى اللهِ إِلاَّ الْحَقَّ » « وَلاَ تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلاَّ بِالَّتِى هِىَ أَحْسَنُ » « فَهَلْ يُهْلَكُ إِلاَّ الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ » .

ولا يقع ذلك فى إيجاب ؛ فلا يجوز : قامَ إِلاَّ زَيْدٌ ، وأما « وَيَأْبَى اللهُ إِلاَّ أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ » فمحمول على المعنى : أى لا يُرِيدُ .

(تنبيهات) : الأول : الضمير فى « يكن » يجوز أن يكون عائداً على «سابق» : أى يكون السابق فى طلبه لما بعد إلاّ كما لو عُدِم إلاّ ، وأن يعود على « ما » من قوله « لما بعد » : أى يكون ما بعد إلا فى تَسَلُّط ما قبل إلاّ عليه كما لو عدم إلاّ .

الثانى : يصح التفريغ لجميع المعمولات ؛ إلا المصدر المؤكد ، فلا يجوز : ما ضَرَبْتُ إلاّ ضَرْبًا ، وأما « إِنْ نَظُنُّ إِلاَّ ظَنًّا » فمتأول[1] .

---

(١) اعلم أوّلا أن التفريغ لم يجز فى المصدر المؤكد لأنه يستلزم التناقض فى الكلام ، ألا ترى أن الفعل المتقدّم يدلّ على الحدث و يدلّ النفى قبله على انتفاء هذا الحدث ؛ فإذا جئت بالمصدر المؤكد بعد إلا دلّ ذلك على إثبات هذا الحدث على وجه التوكيد ؛ ولامعنى للتناقض أكثر من هذا ؛

فإن قلت : فهل المصدر المبين للنوع أو للعدد بهذه المثابة ؟

الثالث : قوله « سابق » أحسن من قوله فى التسهيل « عامل » ، لأن السابق يكون عاملا وغير عامل ، كما فى الأمثلة اهـ .

(وَأَلْغِ إِلاَّ ذَاتَ تَوْكِيدٍ) ـ وهى التى يصح طرحها والاستغناء عنها ؛ لكون مابعدها تابعا لما بعد إلا قبلها : بدلا منه ، وذلك إن توافقا فى المعنى ؛ ومعطوفا عليه إن اختلفا فيه ــ فالأول (كَلاَ * تَمْرُرْ بِهِمْ إِلاَّ الْفَتَى إِلاَّ الْعَلاَ) فالْعَلاَ : بدل كل من الْفَتَى ، وإلا الثانية زائدة لمجرد التأكيد ، والتقدير إلا الفتى العلا ، والثانى نحو : قَامَ الْقَوْمُ إِلاَّ زَيْدًا وَإِلاَّ عَمْرًا ، فعمرًا : عطف على زيد ، وإلا الثانية لغو؛ والتقدير : قام القوم إلا زيداً وعمراً.

ومن هذا قوله :

٤٤٩ ــ وَمَا الدَّهْرُ إِلاَّ لَيْلَةٌ وَنَهَارُهَا وَإِلاَّ طُلُوعُ الشَّمْسِ ثُمَّ غِيَارُهَا

قلت : لا ، لأن الفعل بعد حرف النفى يدل على نفى الحدث المطلق كما علمت ، فاذا جاء المصدر المبين للنوع دل على إثبات نوع منه ؛ فكان النفى السابق لشىء والإثبات اللاحق لشىء آخر ، وإذا اختلف المثبت والمنفى لم يتحقق التناقض ؛ فاذا اتضح لك هذا فاعلم ثانيا أن الآية الكريمة ــ وهى قوله سبحانه : (إِنْ نَظُنُّ إِلاَّ ظَنًّا) ليست من المصدر المؤكد فى شىء ، فلا يستدل بها مستدل على صحة التفريغ فيه ، وإنما هى من المصدر المبين للنوع ، وحاصل المعنى ليس عندنا شىء يصدق عليه أنه ظن مطلق عن التقييد ، ولكن عندنا شىء يطلق عليه الظن الضعيف . ثم اعلم ثالثا أن الحال المؤكد بمثابة المصدر المؤكد ؛ فلا يجوز أن يفرغ العامل له ، وكما لا يجوز التفريغ فى هذين لا يجوز فى المفعول معه ؛ فلا تقول : ماسرت إلا والنيل ، هذا حكم المعمولات ؛ فأما حكم التوابع فلا يجوز التفريغ فى شىء منها إلا فى البدل ، عند الجمهور ، وذهب أبو البقاء ، وجار الله الزمخشرى ، والمحقق الرضى ؛ إلى أنه يجوز التفريغ فى النعت

٤٤٩ ــ هذا البيت مطلع قصيدة لأبى ذؤيب الهذلى ، واسمه خويلد بن خالد ، وهو الذى يقول :

رَفَوْنِى وَقَالُوا : يَا خُوَيْلِدُ لاَ تُرَعْ فَقُلْتُ وَأَنْكَرْتُ الْوُجُوهَ : هُمُ هُمُ

وبعد البيت المستشهد به قوله :

أَبَى الْقَلْبُ إِلاَّ أُمَّ عَمْرٍو وَأَصْبَحَتْ تُحَرَّقُ نَارِى بِالشَّكَاةِ وَنَارُهَا

وَعَيَّرَهَا الْوَاشُونَ أَنِّى أُحِبُّهَا وَتِلْكَ شَكَاةٌ ظَاهِرٌ عَنْكَ عَارُهَا

... ...

فَلاَ يَهْنَأِ الْوَاشِينَ أَنْ قَدْ هَجَرْتُهَا وَأَظْلَمَ دُونِى لَيْلُهَا وَنَهَارُهَا

فَإِنْ أَعْتَذِرْ مِنْهَا فَإِنِّى مُكَذَّبٌ وَإِنْ تَعْتَذِرْ يُرْدَدْ عَلَيْهَا اعْتِذَارُهَا

فَمَا أُمُّ خِشْفٍ بِالْعَلاَيَةِ فَارِدٌ تَنُوشُ الْبَرِيرَ حَيْثُ نَالَ اهْتِصَارُهَا

اللغة : « الدهر» هو الزمان « غيارها » بكسر الغين المعجمة ، بزنة كتاب ــ مصدر بمعنى الغياب ، تقول : غارت الشمس تغور غئورا وغيارا ، تريد غابت « تحرق » هو بالبناء للمجهول بمعنى توقد وتشعل « بالشكاة » أراد بالشكاة ما يكون من كلام الواشين من النمائم التى يقصد بها إفساد ذات بينهم ، ويدل لذلك البيت الذى بعد هذا « وعيرها الواشون أنى أحبها » يريد نسبوها إلى العار الذى يستوجب الذم وجعلوا هذا العار هو محبتى لها ، والعلاية ــ بفتح العين المهملة ، بزنة سحابة ــ اسم موضع ذكره ياقوت ولم يعينه ، وأنشد هذا البيت لأبى ذؤيب ، وذكر بعده :

فَسَوَّدَ مَاءُ الْمَرْدِ فَاهَا فَأَصْبَحَتْ كَلَوْنِ النُّئُورِ وَهْىَ أَدْمَاءُ سَارُهَا

بِأَحْسَنَ مِنْهَا حِينَ قَامَتْ فَأَعْرَضَتْ تُوَارِى الدُّمُوعَ حِينَ جَدَّ انْحِدَارُهَا

« فارد » منقطعة عن القطيع ، وهو مرفوع لأنه نعت لأم خشف ، وخبره فى قوله « بأجود منها » الذى ذكرناه فى البيتين اللذين أنشدهما ياقوت ، والخشف ــ بكسر فسكون ــ ولد الظبية ، ويروى « فما أمّ خشف بالعلاية شادن » فشادن : اسم فاعل من قولهم : شدن الظبى ، إذا قوى ، وهو وصف لخشف « تنوش » أى تتناول ، تقول : ناشه ينوشه نوشا ــ مثل قال يقول قولا ــ إذا تناول « البرير » بفتح الباء الموحدة بعدها راء مهملة مكسورة ــ وهو الأوّل من ثمر الأراك ، والمرد ــ بفتح فسكون ــ هو الغض من ثمر الأراك ، والكباث ــ بفتح الكاف ، بزنة سحاب ــ النضيج من ثمر الأراك « اهتصارها » مصدر فعله اهتصر ، وتقول : اهتصر فلان الغصن إذا مدّه وكسره

الإعراب : « ما » حرف نفى ، مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « الدهر » مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « إلا » أداة استثناء ملغاة ، حرف مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « ليلة » خبر المبتدإ ، مرفوع بالضمة الظاهرة « ونهارها » الواو حرف عطف ، مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، نهار : معطوف على ليلة ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى ليلة مضاف إليه « وإلا » الواو حرف عطف ، مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، إلا : حرف زائد لمجرد التأكيد ، مبنى على السكون

أى : وطلوعُ الشمس .

وقد اجتمع البدل والعطف فى قوله :

٤٥٠ — مَالَكَ مِنْ شَيْخِكَ إِلاَّ عَمَلُهْ   إِلاَّ رَسِيمُهُ وَإِلاَّ رَمَلُهْ

لامحل له من الإعراب « طلوع » معطوف على ليلة ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « الشمس » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « ثم » حرف عطف ، مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب « غيارها » غيار : معطوف على ليلة ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى الشمس مضاف إليه

الشاهد فيه : قوله « إلا ليلة و إلا طلوع الشمس » حيث كرر إلا الاستثنائية ، وأوقع واو العطف قبل الثانية منهما ، وهذه الواو تعطف مابعد إلا الثانية على مابعد الأولى ، ولا معنى لإلا الثانية ، ولايقصد بها إلا تأكيد أن هذا الذى بعدها معطوف على مابعد إلا الأولى ، ونظير زيادة إلا هذه زيادة لافى نحو قولك : مررت برجل لا كريم ولاشجاع ؛ فالواو عاطفة لما بعد لا الثانية على مابعد لا الأولى ، ولا الثانية مزيدة لتأكيد أن العطف على مدخول لا الأولى

٤٥٠ — هذا البيت قد استشهد به سيبويه (١ — ٣٧٤) وكثير من النحاة ، ولم نقف على نسبته إلى قائل معين .

اللغة : «شيخك» هو فى رواية سيبويه والأعلم بالشين المعجمة بعدها ياء مثناة ثم خاء معجمة — وهو الرجل المسنّ ، وعلى هذا يفسر الرسيم كما قال الأعلم بالسعى بين الصفا والمروة ويفسر الرمل بالسعى فى الطواف ، وكأنه قال : لامنتفع فىّ ولاعمل عندى أفوت به غيرى إلا هذا ، وقد زعم بعض الكاتبين أن الرواية « مالك من شنجك » بالشين والنون بعدها جيم ، والشنج : الجمل ، وأصله بفتح الشين والنون ، فسكنت النون لإقامة وزن البيت . والكلام على هذا يؤدّى معنى مستقيما ، ولكن الرواية التى رواها الأثبات من العلماء الذين تلقوا اللغة والشعر عن الأوائل لم ترد بذلك ، ومن رجع إلى كتاب سيبويه وشروحه ثبت له أن الرواية الصحيحة هى التى قدّمنا ذكرها وقد فسرها الأعلم بما ذكره ، ومن هنا تعلم ما فى كلام الشيخ يس الذى كتبه على حواشى التصريح من الخطأ إذ يقول : « المراد بالشيخ الجمل كما فى شرح الشواهد ، فقول بعض مشايخنا الظاهر أن المراد به القدوة اغترار بتفسير الشارح الرسيم ظنا أن المراد السعى فى الحج فقط » اه ، فالذى أنكره على بعض مشايخه من التفسير هو الذى صرح به الأوائل من العلماء ، وليس منشؤه الاغترار بقول الشيخ خالد «والرسيم فى السعى الركض ، والرمل فى الطواف الإسراع » بل منشؤه الوقوف على قول الأعلم « والرسيم والرمل ضربان من السير بدل من العمل وتبيين له ، و إلا مؤكدة مكررة ، وأراد بالرسيم السعى بين الصفا والمروة ، و بالرمل السعى فى الطواف» اه كلامه

أى : إلا عَمَلُه رَسِيمُهُ وَرَمَله ، فرسيمه : بدل ، ورمله : معطوف ، و إلا المقرونة بكل منهما مؤكدة .

(وَإِنْ تُـكَرَّرْ لاَ لِتَوْكِيدٍ) بل لقصد استثناء بعد استثناء ؛ فلا يخلو : إما أن يكون ذلك مع تفريغ ، أولا[1] .

الإعراب : « ما » حرف نفى ، مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « لك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدّم «من» حرف جر مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « شيخك » شيخ : مجرور بمن ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وهو مضاف وكاف المخاطب مضاف إليه مبنى على الفتح فى محل جر ، والجار والمجرورمتعلق بما تعلق به الخبر « إلا » أداة استثناء ملغاة ، حرف مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « عمله » عمل : مبتدأ مؤخر ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى الشيخ مضاف إليه « إلا » حرف زائد مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « رسيمه » رسيم : بدل من عمل ، و بدل المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى شيخك مضاف إليه « و إلا » الواوحرف عطف ، مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ؛ إلا : حرف زائد ، مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « رمله » رمل : معطوف على رسيمه ، والمعطوف على المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وهو مضاف والضمير العائد إلى الشيخ مضاف إليه

الشاهد فيه : قوله « إلا عمله إلا رسيمه و إلا رمله » فقد كرر إلا ههنا مرتين الأولى فى قوله « إلا رسيمه » والرسيم بدل من العمل على ما بان لك فى الإعراب ، والثانية فى قوله « و إلا رمله » والواو عاطفة وما بعد إلا معطوف على ماقبلها ، على نحو ماذكرنا فى شرح البيت السابق ، فقد اجتمع فى هذا البيت نوعا زيادة إلا ، كما هو ظاهر .

(١) قال سيبويه[1] رحمه الله : « هـذا باب تثنية المستثنى (يريد تكراره) ، وذلك قولك : ما أتانى إلا زيد إلا عمرا ، ولا يجوز الرفع فى عمرو ، من قبل أن المستثنى لا يكون بدلا من المستثنى ، وذلك أنك لا تريد أن تخرج الأوّل من شىء تدخل فيه الآخر ، و إن شئت قلت : ما أتانى إلا زيدا إلا عمرو ، فتجعل الإتيان لعمرو ، ويكون زيد منتصبا من حيث انتصب عمرو (يريد فى المثال أوّلا) فأنت فى ذا بالخيار : إن شئت نصبت الأوّل ورفعت الآخر ، و إن شئت نصبت الآخر ورفعت الأوّل ، وتقول : ما أتانى إلا عمرا إلا بشرا أحد ، كأنك قلت : ما أتانى إلا عمرا أحد ، فجعلت بشرا بدلا من أحد ثم قدمت بشرا فصار كقولك : مالى إلا بشرا أحد ؛

---

(١) انظر الكتاب (١ — ٣٧٢)

(فَعْ * تفْرِيغ التَّأْثِيرَ بِالْعَامِلِ) المفرّغ (دَعْ) أى : اتركه باقيا (فِي وَاحِدٍ مِمَّا بِإِلاَّ اسْتُثْنِي * وَلَيْسَ عَنْ نَصْبِ سِوَاهُ) أى : سوى ذلك الواحد الذى أشغلت به العامل (مُغْــنِي) فتقول : مَا قَامَ إِلاَّ زَيْدٌ إِلاَّ عَمْراً إِلاَّ بَكْراً ، ومَا ضَرَبْتُ إِلاَّ زَيْداً إِلاَّ عَمْراً إِلاَّ بَكْراً ، وما مررت إلا بزيد إلا عمرا إلا بكرا ؛ ولا يتعين لإشغال العامل واحد بعينه ، بل أيها أشغلته به جاز . والأول أولى .

(وَدُونَ تَفْرِيغٍ مَعَ التَّقَدُّمِ) على المستثنى منه (نَصْبُ الْجَمِيعِ) على الاستثناء (احْكُمْ بِهِ وَالْتَزِمِ) نحو : قَامَ إِلاَّ زَيْدا إِلاَّ عَمْراً إِلاَّ بَكْراً الْقَوْمُ ، وَمَا قَامَ إِلاَّ زَيْداً إِلاَّ عَمْراً إلا بَكْراً أحدٌ . (وَانْصِبْ لِتَأْخِيرٍ) عنه ؛ أما فى الإيجاب فمطلقا ، نحو : قَامَ الْقَوْمُ

لأنك إذا قلت مالى إلا عمرا أحد إلا بشر ، فكأنك قلت : مالى أحد إلا بشر ، والدليل على ذلك قول الشاعر ، وهو الكميت :

فَمَالِيَ إِلاَّ اللهُ لاَ رَبَّ غَيْرُهُ   وَمَالِيَ إِلاَّ اللهَ غَيْرَكَ نَاصِرُ

فغيرك بمنزلة إلا زيدا ، وأما قوله وهو حارثة بن بدر الغدانى :

يَا كَعْبُ صَبْرًا عَلَى مَا كَانَ مِنْ حَدَثٍ   يَا كَعْبُ لَمْ يَبْقَ مِنَّا غَيْرُ أَجْسَادِ

إِلاَّ بَقِيَّاتُ أَنْفَاسٍ نُحَشْرِجُهَا   كَرَاحِلٍ رَائِحٍ أَوْ بَاكِرٍ غادِي

فإن غير ههنا بمنزلة مثل ، كأنك قلت : لم يبق منا مثل أجساد إلا بقيات أنفاس ، وعلى ذا أنشد بعض الناس هذا البيت رفعا للفرزدق :

مَا بِالْمَدِينَةِ دَارٌ غَيْرُ وَاحِدَةٍ   دَارُ الْخَلِيفَةِ إِلاَّ دَارُ مَرْوَانَا

جعلوا غير صفة بمنزلة مثل ، ومن جعله استثناء لم يكن له بدّ من أن ينصب أحدهما ، وهو قول ابن أبى اسحاق ، وأما إلا زيد فإنه لايكون بمنزلة مثل إلا صفة . ولو قلت : ما أتانى إلا زيد إلا أبو عبد الله ؛ كان جيدا إذا كان أبو عبد الله زيدا ، ولم يكن غيره ؛ لأن هذا يكرر توكيدا ، كقولك : رأيت زيدا زيدا ، وقد يجوز أن يكون غير زيد على الغلط والنسيان ، كما يجوز أن تقول : رأيت زيدا عمرا ؛ لأنه إنما أراد زيدا فنسى فتدارك ، ومثل ما أتانى إلا زيد إلا أبو عبد الله – إذا أراد أن يبين ويوضح قوله :

مَالَكَ مِنْ شَيْخِكَ إِلاَّ عَمَلُهْ   ... ... البيت »

اهـ كلامه بحروفه .

إِلاَّ زَيْداً إِلاَّ عَمْراً إِلاَّ بَكْراً ؛ وأما فى غير الإيجاب فكذلك (وَ) لكن (جِئْ بِوَاحِدٍ * مِنْهَا) معربا بما يقتضيه الحال (كَمَا لَوْ كَانَ دُونَ زَائِدٍ) عليه ؛ ففى الاتصال تبدل واحداً على الراجح وتنصب ما سواه (كَلَمْ يَفُوا إِلاَّ امْرَأً إِلاَّ على) إلا بَكْراً ، فعلىٌّ : بدل من الواو ؛ فإنه لا يتعين للإبدال واحد ؛ لكن الأول أولى ، ويجوز أن يكون امرؤ هو البدل ، وعلى منصوب ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة ؛ وفى الانقطاع ينصب الجميع على اللغة الفصحى ، نحو : مَا قَامَ أحدٌ إِلاَّ حِمَاراً إِلاَّ فَرَساً إِلاَّ جَمَلاً ، ويجوز الإبدال على لغة تميم .

(وَحُكْمُهَا) أى : حكم هذه المستثنيات سوى الأول (فِى الْقَصْدِ حُكْمُ الْأَوَّلِ) فإن كان مُخْرَجًا لوروده على موجب فهى مخرجة ، وإن كان مُدْخَلاً لوروده على غير موجب فهى أيضا مدخلة .

(تنبيه) : محل ما ذكر إذا لم يمكن استثناء بعض المستثنيات من بعض كما رأيت ، أما إذا أمكن ذلك ، كما فى نحو : لَهُ عَلَىَّ عَشَرَةٌ إِلاَّ أَرْبَعَةً إِلاَّ اثْنَيْنِ إِلاَّ وَاحِدا ، فقيل : الحكم كذلك وأن الجميع مستثنى من أصل العدد ، والصحيح أن كل عدد مستثنى من مَتْلُوِّه ، فعلى الأول يكون مُقِرًّا بثلاثة ، وعلى الثانى بسبعة ، وعليه فطريق معرفة ذلك أن تجمع الأعداد الواقعة فى المراتب الوترية ، وتخرج منها مجموع الأعداد الواقعة فى المراتب الشفعية ، أو تسقط آخر الأعداد مما قبله ، ثم ما بقى مما قبله ، وهكذا ؛ فما بقى فهو المراد اهـ .

(وَاسْتَثْنِ مَجْرُوراً بِغَيْرِ مُعْرَبَا * بِمَا لِمُسْتَثْنًى بِإِلاَّ نُسِبَا) مجروراً : مفعول باستثن ، وبغير : متعلق باستثن ، ومعربا : حال من غير ، وبما : متعلق بمعربا ، وما : موصول صلته نُسِب ، ولمستثنى : متعلق بنسب ، وبإلا : متعلق بمستثنى .

والمعنى أن غيرا يستثنى بها مجرورٌ بإضافتها إليه(١) ، وتكون هى معربةً بما نسب

(١) قال سيبويه(١): « هذا باب غير ؛ اعلم أن غيرا أبدا سوى المضاف إليه ، ولكنه يكون

(١) انظر الكتاب (١ — ٣٧٤)

للمستثنى بإلا من الإعراب فيما تقدم ؛ فيجب نصبها فى نحو : قامَ القَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ ، وَمَا نَفَعَ هٰذَا المَالُ غَيْرَ الضَّرَرِ ، عند الجميع ، وفى نحو : ماقامَ أَحَدٌ غَيْرَ حِمَارٍ ، عند غير تميم ، وفى نحو: ما قامَ غَيْرَ زَيْدٍ أَحَدٌ ، عند الأكثر ، ويترجّح فى هذا المثال عند قوم ، وفى نحو : ما قامَ أَحَدٌ غَيْرَ حِمَارٍ ، عند تميم ، ويضعف فى نحو: ماقامَ أَحَدٌ غَيْرُ زَيْدٍ ، ويمتنع فى نحو : ماقامَ غَيْرُ زَيْدٍ.

فيه معنى إلا فيجرى مجرى الاسم الواقع بعد إلا ، وهو الاسم الذى يكون داخلا فيما يخرج منه غيره ، وخارجا مما يدخل فيه غيره ، فأما دخوله فيما يخرج منه غيره فأتانى القوم غير زيد ، فغيرهم الذين جاءوا ، ولـكن فيه معنى إلا فصار بمنزلة الاسم الذى بعد إلا ، وأما خروجه مما يدخل فيه غيره فما أتانى غير زيد ؛ وقد يكون بمنزلة مثل ليس فيـــه معنى إلا ، وكل موضع جاز فيه الاستثناء بإلا جاز بغير ، وجرى مجرى الاسم الذى بعد إلا ؛ لأنه اسم بمنزلته وفيه معنى إلا ، ولو جاز أن تقول : أتانى القوم زيدا ، تريد الاستثناء ولا تذكر إلا ؛ لما كان إلا نصبا . ولا يجوز أن يكون غير بمنزلة الاسم الذى يبتدأ بعد إلا ، وذلك أنهم لم يجعلوا فيه معنى إلا مبتدأ ، وإنما أدخلوا فيه معنى الاستثناء فى كل موضع يكون فيه بمنزلة مثل ويجزئ من الاستثناء ، ألا ترى أنه لو قال : أتانى غير عمرو ؛ كان قد أخبر أنه لم يأته ، وإن كان قد يستقيم أن يكون قد أتاه ، فقد يستغنى به فى مواضع من الاستثناء ، ولو قال ما أتانى غير زيد ؛ يريد بها منزلة مثل ؛ لـكان مجزئا من الاستثناء ، كأنه قال : ما أتانى الذى هو غير زيد ؛ فهذا يجزئ من قولك : ما أتانى إلا زيد » اهـ .

وقال أبو سعيد السيرافى فى شرح قوله : « ألا ترى أنه لو قال أتانى غير عمرو » إلخ : « بين سيبويه أن غيرا تجزئ من الاستثناء وإن لم تكن للاستثناء ليقوى الاستثناء بها فى الموضع الذى جعلت فيه بمنزلة إلا ، وذلك قولك : أتانى غير عمرو ؛ وغير فاعل أتانى ، ولا يكون بمعنى إلا ؛ لأنك لاتقول : أتانى إلا عمرو ؛ وقد أغنى عن الاستثناء ؛ لأن الذى يفهم به أن عمرا ما أتاك ، فخرج عمرو عن الإتيان لخروجه بالاستثناء ، وقد يستقيم فى حقيقة اللفظ ، أن يكون عمرو أتاه ؛ لأن قوله أتانى غير عمرو ، ظاهر اللفظ أن غير عمرو أتاه ، وليس فى إتيان غير عمرو نفى لإتيان عمرو ؛ كما لو قال : أتانى عدو زيد ، لم يكن فيه دلالة على أن زيدا لم يأته » اهـ .

فإن قلت : فلم أعربت غير إعراب الاسم الواقع بعد إلا ؟

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : إن غير لما أقيمت فى هذا الباب مقام إلا ، وكان الاسم الواقع بعدها مجرورا بالإضافة ، وكان لابدّ لها فى نفسها من إعراب ؛ أعربت إعراب الاسم الواقع بعد إلا ليـدلّ بذلك على ما كان يستحق الاسم الذى بعد إلاّ من الإعراب ، ويبقى الاستثناء .

(تنبيهات) : الأول : أصل غير أن يوصف بها إمَّا نكرةٌ نحو « صَالِحًا غَيْرَ الَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ » أو شبهها ، نحو : « غَيْرِ المَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ » فإن «الَّذِينَ» جنس ، لا قوم بأعيانهم ، وأيضاً فهى إذا وقعت بين ضــــدين ضعف إبهامها ؛ فلما ضُمِّنت معنى إلاَّ حُملت عليها فى الاستثناء ، وقد تحمل إلاّ عليها فيُوصَفُ بها ، بشرط أن يكون الموصوف جمعا أو شبهه[1] ، وأن يكون نكرة أو شبهها[2] ، فالجمع نحو « لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إلاَّ اللهُ لَفَسَدَتَا[3] » ، وَشِبْهُ

---

(١) المراد بشبه الجمع ما كان مفردا فى اللفظ ولـكنه دال على متعدّد فى المعنى ، كغيرى فى المثال الذى أنشده .

(٢) المراد بشــبه النكرة ما أريد به الجنس ، وذلك كالمعرف بأل الجنسية ؛ فإنه نـكرة من حيث المعنى ، وإن كان لفظه معرفة .

فإن قلت : فلماذا اشترطوا فى إلا إذا حملت على غير أن يكون الموصوف بها جمعا أو شبهه ؟

قلت : لاحظوا أصل معناها ، وهو الاستثناء ، والذى يتقدمها فى حالة الاستثناء عام كما تعلم .

فإن قلت : فلماذا اشترطوا أن يكون الموصوف نـكرة ؟

قلت : لاحظوا معنى غير الذى شبهت إلا بها ، وغير كما تعلم متناهية فى الإبهام والذى يوصف بها النـكرات وما أشبهها كما سمعت فى عبارة الشارح .

فإن قلت : فهل الوصف هو إلا وحدها أو هى وما بعدها ؟

قلت : هذا ينبنى على معرفة شىء آخر ، وهو أن إلا فى نحو قوله تعالى : (لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إلاَّ اللهُ لَفَسَدَتَا) أهى اسم نظرا إلى ماعرض لها من مشابهة غير أم حرف نظرا إلى أوّل أمرها ؟ فإن قلنا : هى حرف ؛ فالوصف مجموع الحرف والاسم الواقع بعده ، وإن قلنا : هى اسم ، فالوصف هو إلا وحدها ، وإنما يلزم ذكر الاسم الذى بعدها لبيان ما تعلقت به المغايرة ، وعلى كونها اسما تعرب هكـذا : إلا اسم بمعنى غير صفة لآلهة ظهر إعرابه على مابعده بطريق العارية لـكونه على صورة الحرف ، وهو مضاف والاسم الـكريم مضاف إليه مجرور بكسرة مقدّرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة إعراب إلاّ التى ظهرت فيه .

(٣) قال ابن هشام فى مبحث إلا من مغنى اللبيب « ولا يجوز فى إلا هــذه فى هذه الآية أن تـكون للاستثناء ؛ لامن جهة اللفظ ولامن جهة المعنى ؛ أمامن جهة المعنى فلأنها لو كانت للاستثناء لـكان التقدير حينئذ لو كان فيهما آلهة ليس فيهم الله لفسدتا ، وذلك معنى فاسد ؛ لأنه يقتضى بمفهومه أنه لو كان فيهما آلهة فيهم الله لم تفسدا ، وكل شىء أدّى إلى المعنى الفاســد فهو فاسد ؛ وأما من جهة اللفظ فلأن آلهة جمع منكر واقع فى سياق الإثبات ، والجمع المنـكر الواقع فى الإثبات

الجمع كقوله :

٤٥١ — لَوْ كَانَ غَيْرِى سُلَيْمَى الدَّهْرَ غَيَّرَهُ وَقْعُ الْحَوَادِثِ إلاَّ الصَّارِمُ الذَّكَرُ

لايعم، ومتى لم يعم لم يصح الاستثناء منه ، ألاترى أنك لوقلت : قام رجال إلازيدا ، لم يصح اتفاقا، وزعم المبرد أن إلا فى هذه الآية للاستثناء ، وزعم أن مابعدها بدل ، محتجا بأن لوتدل على الامتناع وامتناع الشىء انتفاؤه ، وزعم أن التفريغ بعد لو جائز ، وأن نحو لو كان إلا زيد أجود كلام ، ويرده أنهم لايقولون : لو جاءنى ديار لأكرمته ، ولايقولون : لوجاءنى من أحد أكرمته ، ولو كانت بمنزلة النافى لجاز ذلك ، كما يجوز : مافيها ديار ، وما جاءنى من أحد ، ولما لم يجز ذلك دل على أن الصواب قول سيبويه إنّ إلا ومابعدها صفة ، قال الشلوبين وابن الضائع : ولايصح المعنى حتى تكون إلا بمعنى غير التى يراد بها البدل والعوض ، قالا : وهذا هو المعنى فى المثال الذى ذكره سيبويه توطئة للمسألة ، وهو لوكان معنا رجل إلا زيد لغلبنا : أى رجل مكان زيد أو عوضا من زيد اه ، قلت : وليس كما قالا ، بل الوصف فى المثال وفى الآية مختلف ؛ فهو فى المثال مخصص مثله فى قولك : جاء رجل موصوف بأنه غير زيد ؛ وفى الآية مؤكد ، مثله فى قولك : متعدد موصوف بأنه غير الواحد ، وهكذا الحكم أبدا : إن طابق مابعد إلا موصوفها فالوصف مخصص له ، وإن خالفه بإفراد وغيره فالوصف مؤكد ، ولم أر من أفصح عن هذا ، لكن النحويين قالوا: إذا قيل: عندى له عشرة إلا درهما ؛ فقد أقر له بتسعة ، فان قال : إلا درهم ؛ فقد أقر له بعشرة ، وسره أن المعنى حينئذ عشرة موصوفة بأنها غير درهم ، وكل عشرة فهى موصوفة بذلك ، فالصفة ههنا مؤكدة صالحة للإسقاط مثلها فى (نَعْجَةٌ وَاحِدَةٌ) وتتخرج الآية على ذلك ؛ إذ المعنى حينئذ : لو كان فيهما آلهة لفسدتا : أى أن الفساد يترتب على تقدير تعدد الآلهة ، وهذا هو المعنى المراد » اه كلام ابن هشام بايضاح

٤٥١ — هذا البيت من شواهد سيبويه (١ — ٣٧٠) ، وقد نسبه إلى لبيد بن ربيعة العامرى ؛ ولم يتعرض الأعلم لنسبته بشىء ، وقد رووا قبل بيت الشاهد بيتين آخرين له ، وهما قوله :

قَالَتْ غَدَاةَ انْتَحَيْنَا عِنْدَ جَارَتِهَا أَنْتَ الَّذِى كُنْتَ لَوْلاَ الشَّيْبُ وَالْكِبَرُ
فَقُلْتُ لَيْسَ بَيَاضُ الرَّأْسِ عَنْ كِبَرٍ لَوْ تَعْلَمِينَ ، وَعِنْدَ الْعَالِمِ الْخَبَرُ

وديوان لبيد الذى بين يدى والمطبوع فى ليدن عام ١٨٩٢ ليس فيه هذا

اللغة : « انتحينا » هو بالحاء المهملة بمعنى أخذنا ناحية ، ويروى انتجينا — بالجيم — بمعنى

... ...

تناجينا ، يريد تحدثنا سرّا « سلمى » بفتح فسكون ـ اسم امرأة « غيره » ماض من التغيير ، وهوتبديل الحالة الموجودة بحالة أخرى « وقع الحوادث» الحوادث: جمع حادثة ، والمراد بها النائبة من نوائب الدهر والكارثة من كوارثه ، ووقعها : نزولها و إصابتها من تحل به « الصارم » السيف القاطع ، وأصله اسم فاعل من صرم يصرم ـ مثل ضرب يضرب ـ إذا قطع « الذكر » بفتح الذال والكاف ـ من أسماء السيف ، و يقال له : المذكر ، أيضا ، وأصل معناه المتخذ من الحديد الذكر ، والحديد على ضربين : أحدهما صلب شديد اليبوسة ، وهو الذكر ، والآخر لين رخو ، وهو الأنيث

الإعراب : « لو » حرف يدلّ على امتناع الجواب لامتناع الشرط ، مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « كان» فعل ماض ناقص ، مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب « غيرى » غير : اسم كان ، مرفوع بضمة مقدّرة على ماقبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، و ياء المتكلم مضاف إليــه مبنى على السكون فى محل جر «سليمى» منادى بحرف نداء محذوف ، والأصل ياسليمى ، مبنى على ضم مقدّر على آخره منع من ظهوره التعذّر فى محل نصب « الدهر» خبر كان ، منصوب بالفتحة الظاهرة « غيره» غير : فعل ماض مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، وضمير الغائب مفعول به تقدّم على الفاعل مبنى على الضم فى محل نصب « وقع » فاعل غير ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهومضاف ، و «الحوادث» مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « إلا » اسم بمعنى غير نعت لغيرى ظهر إعرابه على مابعده بطريق العارية ، وهو مضاف و « الصارم » مضاف إليه ، مجرور بكسرة مقدّرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة إلا التى على صورة الحرف « الذكر » نعت للصارم على لفظه ، ونعت المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة

الشاهد فيه : قوله « إلا الصارم » فإن إلا فى هذه العبارة صفة بمعنى غير ، وقد وصف بها قوله غيرى ، وقد استوفت إلا شرطى الوصف بها ؛ فموصوفها فى معنى الجمع ـ وهو قوله « غيرى » على مابينا ؛ وذلك لأنه ـ و إن كان مفردا فى اللفظ ـ مبهم غاية فى الإبهام ، وهو بسبب هذا الإبهام صالح لإطلاقه على كثيرين ، بل هو صالح لإطلاقه على كل ماعدا المتكلم من إنسان وحيوان وجماد ، وموصوفها أيضا نـكرة ؛ لأن غيرا لاتتعرف بالإضافة(١)، بسبب ذلك الإبهام القوى فيها ؛

(١) ويقال : إذا وقعت غير بين ضدين مثل قوله تعالى فى فاتحة الـكتاب (صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم) تعرفت ؛ ولهذا وصف بها المعرفة فى هذه الآية الـكريمة ، وهى الاسم الموصول ؛ والذين يذهبون إلى أنها لاتتعرف أبدا يقولون : إنها فى مثل هذه الحال تتخصص والاسم الموصول ليس معرفة تامة ، وما فيه من الابهام يجوز وصفه بالنكرة المخصصة ، وبخاصة إذا كانت صورتها صورة المعرفة .

... ...

فإن قلت : فهل يجوز أن تكون « إلا » فى هذا البيت حرف استثناء ؟

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : إن الصناعة تأبى كل الإباء أن تكون إلا فى هـذا البيت استثنائية وذلك لأنها لوكانت استثنائية لكان الاستثناء مفرّغا ؛ إذلم يتقدّم فى الكلام مستثنى منه والكلام موجب ؛ إذ لم يسبقه نفى ولا شبهه ، وقد عرفت أن الاستثناء المفرّغ لا يكون فى الكلام الموجب ، وستعرف فى كلام أبى سعيد السيرافى الذى ننقله لك بعد هذا مايؤيد ذلك الذى ذكرناه

قال سيبويه : هذا باب ما يكون فيه إلا وما بعده وصفا بمنزلة مثل وغير ، وذلك قولك : لو كان معنا رجل إلا زيد لغلبنا ؛ والدليل على أنه وصف أنك لو قلت : لو كان معنا إلا زيد لهلكنا ، وأنت تريد الاستثناء ؛ لكنت قد أحلت ؛ ونظير ذلك قوله عزّ وجلّ : (لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللهُ لَفَسَدَتَا) ونظير ذلك من الشعر قوله ، وهو ذو الرمة :

أُنِيخَتْ فَأَلْقَتْ بَلْدَةً فَوْقَ بَلْدَةٍ قَلِيلٌ بِهَا الْأَصْوَاتُ إِلاَّ بُغَامُهَا

كأنه قال : قليل بها الأصوات غير بغامها ، إذا كانت غير غير استثناء ، ومثل ذلك قوله تعالى : (لاَيَسْتَوِى الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِى الضَّرَرِ) وقوله عزّ وجلّ : (صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ) ، ومثل ذلك فى الشعر للبيد بن ربيعة :

وَإِذَا أُقْرِضْتَ قَرْضاً فَاُجْـــزِهِ إِنَّمَا يَجْزِى الْفَتَى غَـــيْرُ الْجَمَلْ

وقال أيضا :

لَوْ كَانَ غَيْرِى سُلَيْمَى الدَّهْرَ غَيَّرَهُ البيت ... ...

كأنه قال : لو كان غيرى غير الصارم الذكر لغيره وقع الحوادث ، إذا جعلت غيرا الآخرة صفة للأولى ، والمعنى أنه أراد أن يخبر أن الصارم الذكر لايغيره شىء » اهـ

وقال الأعلم : « الشاهد فيه جرى إلا ومابعدها على غيرى نعتا لها ، والتقدير لوكان غيرى غير الصارم الذكر لغيره وقع الحوادث ، والمعنى أن وقع الدهر لايغيره كما لايغير الصارم الذكر » اهـ .

وقد بين العلامة أبوسعيد السيرافى فى بيان أن الكلام بعد لو يجرى مجرى الموجب ، ولا يعتبر نفيا ، وهو مايؤكد لك ماذكرنا أوّلا فى بيان الاستشهاد بالبيت من أن إلا فى هذا البيت لاتكون من حيث الصناعة استثنائية ، قال : « لا يكون فى لو بعد إلا بدل ؛ لأنها فى حكم اللفظ تجرى مجرى الموجب ، وذلك أنها شرط بمنزلة إن ، ولو قلت : إن أتانى رجل إلا زيد خرجت ؛ لم يجز ؛

فالصارمُ : صفة لغيرى[1] ، ومثالُ شِبْهِ النكرة قوله :

٤٥٢ — أُنيخَتْ فَأَلْقَتْ بَلْدَةً فَوْقَ بَلْدَةٍ قَلِيلٌ بِهَا الْأَصْوَاتُ إِلَّا بُغَامُهَا

لأنه يصير فى التقدير إن أتانى إلا زيد خرجت ، كما لا يجوز أتانى إلا زيد ، فهذا وجه من الفساد فيه ؛ وفيه وجه آخر بينه سيبويه فى قولك : لو كان معنا رجل إلا زيد لغلبنا ، وذلك لأنه يصير فى المعنى لو كان معنا زيد لهلكنا ؛ لأن البدل بعد إلا فى الاستثناء موجب ، وكذلك لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا ، لو كان على البدل لكان التقدير : لو كان فيهما الله لفسدتا ، وهذا فاسد» اه

(١) فى العبارة تسامح ؛ إذ الوصف هو إلا وحدها أو مع الصارم على ماسبق بيانه

٤٥٢ — هذا البيت من شواهد سيبويه (١ — ٣٧٠) وهو من قصيدة طويلة لذى الرمة غيلان بن عقبة ، وأولها قوله :

مَرَرْنَا عَلَى دَارٍ لِمَيَّةَ مَرَّةً وَجَارَاتِهَا قَدْ كَادَ يعْفُو مَقَامُهَا

فَلَمْ يَدْرِ إِلَّا اللهُ مَا هَيَّجَتْ لَنَا أَهِلَّةُ آنَاءَ الدِّيَارِ وَشَامُهَا

وَقَدْ زَوَّدَتْ مَيٌّ عَلَى النَّأْيِ قَلْبَهُ عَلَاقَاتِ حَاجَاتٍ طَوِيلٍ سَقَامُهَا

فَأَصْبَحْتُ كَالْهَيْمَاءِ لَا الْمَاءُ مُبْرِئٌ صَدَاهَا وَلَا يَقْضِي عَلَيْهَا هُيَامُهَا

وقبل البيت المستشهد به قوله :

أَلَا خَيَّلَتْ مَيٌّ وَقَدْ نَامَ صُحْبَتِي فَمَا نَفَّرَ التَّهْوِيمَ إِلَّا سَلَامُهَا

طُرُوقاً وَجُلْبُ الرَّحْلِ مَشْدُودَةٌ بِهِ سَفِينَةُ بَرٍّ تَحْتَ خَدِّى زِمَامُهَا

أُنِيخَتْ فَأَلْقَتْ بَلْدَةً فَوْقَ بَلْدَةٍ قَلِيلٍ بِهَا الْأَصْوَاتُ... البيت ، وبعده :

يَمَانِيَةٌ فِي وَثْبِهَا عَجْرَفِيَّةٌ إِذَا انْضَمَّ إِطْلَاهَا وَأَوْدَى سَنَامُهَا

اللغة : « يعفو » يدرس وتذهب معالمه « مقامها » المكان الذى كنا نقوم فيه منها « أهلة » جمع هلال « شامها » اسم جنس جمعى واحدته شامة ، وهى العلامة « سقامها » مرضها ، يريد المرض الناشىء عنها « الهيماء » الشديدة العطش من النوق ، والهيام — بزنة غراب — أشد العطش ، وقالوا : كثيب أهيم ورملة هيماء وكثبان هيم ، إذا كانت لا يرويها ماء السماء ، وقالوا : ناقة هيمى وجمل هيمان مثل عطشى وعطشان ، وإبل هيم ، وفى التنزيل : (فَشَارِبُونَ شُرْبَ الْهِيمِ) ، وقوله « ألا خيلت مىّ — إلخ » خيلت : أرتنا خيالها ، يريد

... ...

جاءنا طيفها فى المنام ، ومى : اسم محبو بته ، وجملة « وقد نام صحبتى » حالية ، والتهويم : مصدر هوّم الرجل ؛ إذا حرك رأسه من النعاس ، يقول : نفر نومنا حين سلم علينا الخيال ؛ وقوله « طروقا وجلب الرحل ــ الخ » الطروق : الإتيان ليلا ، تقول : طرق المسافر أهله يطرقهم طروقا ــ مثل قعد يقعد قعودا ــ إذا أتاهم ليلا ، وطروقا : منصوب على أنه مفعول مطلق مؤكد لقوله خيلت : أى خيلت طروقا ، أو هو حال من الضمير المستتر فى خيلت بتأويله بالمشتق ، وجلب الرحل ــ بضم الجيم وكسرها ــ عيدانه وخشبه ، وهو مبتدأ خبره مشدودة ، ونائب فاعل مشدودة هو قوله « سفينة بر » وسفينة البر : الناقة ، والضمير المجرور بالباء فى قوله « به » يعود إلى جلب الرحل ، وقوله « تحت خدى زمامها » جملة من مبتدأ وخبر مقدّم عليه ، وهذه الجملة صفة لقوله سفينة بر ، أراد أنه كان قد نزل فى آخر الليل عن ناقته وجعل زمامها تحت خده ونام ، وقوله « أنيخت فألقت بلدة ــ إلخ » تقول : أنخت الجمل فاستناخ ، تريد أبركته فبرك ، والبلدة الأولى : الصدر ، والبلدة الثانية : الأرض ، يريد أبركتها فألقت صدرها على الأرض ، والبغام ــ بضم الباء الموحدة بعدها غين معجمة ــ الصوت الذى لاتفصح به ، ويقال : بغام الظبية وبغام الناقة ، وفعله بغمت تبغم ــ مثل ضرب يضرب ؛ وقوله « يمانية فى وثبها عجرفية ــ إلخ » اليمانية ــ بزنة ثمانية ــ المنسوبة إلى اليمن ، والوثب : مصدر وثب يثب ــ مثل وعد يعد ــ إذا طفر ، والوثوب : مثل الوثب ، والعجرفية : الجفاء وركوب الرأس ، وذلك أن تسير سيرا مختلطا لايردها زمام ولا يثنيها ، وإطلاها ــ بكسر الهمزة وسكون الطاء المهملة ــ مثنى إطل ، وهو الخاصرة ، وأودى : ذهب وهلك ، يريد أنها مع ضمرها شديدة جافية فكيف هى لو لم يكلها السير ولم يضنها قطع المفاوز ؟ !

الإعراب : « أنيخت » فعل ماض مبنى للمجهول ، مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، والتاء علامة التأنيث ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه تقديره هى يعود إلى سفينة بر « فألقت » الفاء حرف عطف ، مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، ألقى : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر جوازا تقديره هى يعود إلى سفينة بر أيضا « بلدة » مفعول به ، منصوب بالفتحة الظاهرة « فوق » ظرف مكان متعلق بمحذوف صفة لبلدة ، وهو مضاف ، و « بلدة » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « قليل » نعت لبلدة ونعت المجرور مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة « بها » جار ومجرور متعلق بقليل « الأصوات » فاعل بقليل ، مرفوع بالضمة الظاهرة « إلا » اسم بمعنى غير صفة للأصوات ظهر إعرابه على مابعده بطريق العارية لكونه على صورة الحرف ، وهو مضاف ، و بغام من قوله « بغامها » مضاف إليه مجرور

فالأصوات : شبيه بالنكرة ؛ لأن تعريفه بأل الجنسية .

لكن تفارق « إلا » هذه غيرا من وجهين :

أحدهما : أنه لا يجوز حذف موصوفها ، فلا يقال : جَاءَنِي إِلاَّ زَيْدٌ ، ويقال : جاءنى غَيْرُ زَيْدٍ ، ونظيرها فى ذلك الْجُمَلُ والظروفُ ؛ فإنها تقع صفاتٍ ولا يجوز أن تنوب عن موصوفاتها.

ثانيهما : أنه لا يوصف بها إلا حيث يصح الاستثناء ؛ فيجوز : عِنْدِي دِرْهَمٌ إِلاَّ دَانِقٌ لأنه يجوز إلا دانقاً ، ويمتنع إلا جَيِّد ؛ لأنه يمتنع إلا جيداً ، ويجوز عندى درهم غير جيد .

هكذا قال جماعات . وقد يقال : إنه مخالف لقولهم فى (لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللهُ

بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المنقولة إليه من إلا ، وهو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى سفينة بر مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر .

الشاهد فيه : قوله « إلا بغامها » حيث وقعت فيه إلا اسما بمعنى غير صفة لما قبلها ، وقد استوفى الموصوف شرطى الوصف بإلا ؛ فهو جمع كما هو ظاهر ، وهو شبيه بالنكرة لكونه مقرونا بأل الجنسية ، والمقرون بأل الجنسية على ماعرفت نكرة فى صورة المعرفة .

قال الأعلم الشنتمرى : « الشاهد فى وصف الأصوات بقوله إلا بغامها ، على تأويل غير ، والمعنى قليل بها الأصوات غير بغامها : أى الأصوات التى هى غير صوت الناقة . . . ويجوز أن يكون البغام بدلا من الأصوات ، على أن يكون قليل بمعنى النفى ، فكأنه قال : ليس بها صوت إلا بغامها » اهـ .

وقال المحقق الرضى : « ويجوز فى البيت أن تكون إلا للاستثناء وما بعدها بدلا من الأصوات ؛ لأن فى قليل معنى النفى ، والمعنى على هذا : ما فى تلك البلدة من جنس الأصوات إلا بغامها ، بخلاف المعنى الأول ، فإنه يقتضى أن يكون فيها صوت غير البغام لكنه قليل بالنسبة إلى البغام » اهـ .

وقد سبق بذكر هذين الوجهين جميعا أبو سعيد السيرافى فى شرحه على كتاب سيبويه ؛ فإنه بعد أن ذكر عبارة سيبويه التى خرج فيها البيت على أن إلا صفة بمعنى غير قال : « فى هذا البيت وجهان : أحدهما ماقاله سيبويه ، وإذا كان على ماقاله فقد أثبت بها أصواتا قليلة وجعل إلا بغامها نعتا للأصوات ، والوجه الثانى : أن يكون قليل بمعنى النفى ، فيكون بمعنى ما بها أصوات إلا بغامها ، وهو استثناء وبدل ، كما تقول : أقل رجل يقول ذلك إلا زيد » اهـ .

لَفَسَدَتَا » ومن أمثلة سيبويه : لَوْ كَانَ مَعَنَا رَجُلٌ إلاَّ زَيْدٌ لَغُلِبْنَا(١) .

وشرط ابن الحاجب فى وقوع « إلا » صفةً تعذُّر الاستثناء ، وجعل من الشاذ قوله :

٤٥٣ — وَكُلُّ أَخٍ يُفَارِقُه أَخُوهُ   لَعَمْرُ أَبِيكَ إلاَّ الفَرْقَدَانِ

---

(١) انظر كتاب سيبويه (١ — ٣٧٠) وانظر شرح الشاهد رقم (٤٥١) فقد ذكرنا لك فيه عبارة سيبويه التى ذكر فيها هذا المثال .

٤٥٣ — هذا البيت من شواهد سيبويه (١ — ٣٧١) وقد نسبه لعمرو بن معديكرب الزبيدى ، وكذلك نسبه الأعلم الشنتمرى فى شرح شواهده ، وكذلك نسبه المبرد فى الكامل ، والجاحظ فى البيان والتبيين . وقد ورد هذا البيت فى شعر لحضرمى بن عامر شاعر بنى أسد ، وأورده له الآمدى فى كتابه المؤتلف والمختلف (ص ٨٤) ، وهذا الشعر قوله :

أَلاَ عَجِبَتْ عُمَيْرَةُ أَمْسِ لَمَّا   رَأَتْ شَيْبَ الذُّؤَابَةِ قَدْ عَلاَنِى
تَقُولُ أَرَى أَبِى قَدْ شَابَ بَعْدِى   وَأَقْصَرَ عَنْ مُطَالَبَةِ الْغَوَانِى

و بعد ذلك بأبيات قوله :

وَذِى فَخْمٍ عَزَفْتُ النَّفْسَ عَنْهُ   حِذَارَ الشَّامِتِينَ وَقَدْ شَجَانِى
قَطَعْتُ قَرِينَتِى عَنْــهُ فَأَغْنَى   غَنَاهُ فَلَنْ أَرَاهُ وَلَنْ يَرَانِى
وَكُلُّ قَرِينَةٍ قُرِنَتْ بِأُخْرَى   وَلَوْ ضَنَّتْ بِهَا سَــتَفَرَّقَانِ
وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ   لَعَمْرُ أَبِيكَ ... البيت ، و بعده :
وَكَلُّ إجَابَتِى إيَّاهُ أَنِّى   عَطَفْتُ عَلَيْهِ خَوَّارَ الْجَنَانِ

اللغة : « عميرة » اسم ابنته « الذؤابة » بضم الذال المعجمة ـ الخصلة من الشعر « أقصر » كف « الغوانى » جمع غانية ، وهى التى غنيت بجمالها عن الزينة « وذى فخم » الواو واو رب ، والفخم ـ بفتح الفاء وسكون الخاء المعجمة ـ التعظم والاستعلاء ، ومثله الفخيمة ـ بزنة التصغير ـ « عزفت » صرفت وكففت « حذار الشامتين » مفعول لأجله « شجانى » أحزننى ، وجملته حال ، « قطعت قرينتى عنه » هـذا خبر المبتدأ المجرور بعد واو رب « ضنت » بخلت « كل إجابتى » يروى فى مكانه « وكان إجابتى » وكل : فعل ماض من الـكلال ، وهو الإعياء .

الإعراب : « كل » مبتدأ ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « أخ » مضاف إليه ، مجرور بالـكسرة الظاهرة « مفارقه » مفارق : خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو

... ...

مضاف وضمير الغائب مضاف إليه ، مبنى على الضم فى محل جر « أخوه » أخو : فاعل بمفارق ، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الخمسة ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى كل أخ مضاف إليه مبنى على الضم فى محل جر « لعمر » اللام لام الابتداء ، عمر : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « أبيك » مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه ، مبنى على الفتح فى محل جر ، وخبر المبتدأ الذى هو عمر محذوف وجوبا ، والتقدير لعمرك قسمى ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب معترضة بين الموصوف وصفته « إلا » اسم بمعنى غير صفة لكل أخ ظهر إعرابه على مابعده بطريق العارية ، وهو مضاف ، و « الفرقدان » مضاف إليه مجرور بالياء المقدرة نيابة عن الكسرة منع من ظهورها اشتغال المحل بالألف المأتى بها نيابة عن الضمة التى يقتضيها العامل فى إلا .

الشاهد فيه : قوله « إلا الفرقدان » فإن إلا فيه صفة لما قبلها ، وهى بمعنى غير ، وقد استوفت إلا فى هذا البيت الشرطين اللذين شرطهما جمهرة النحاة ــ وهما كون الموصوف بها نكرة أو فى حكم النكرة ، وكونه جمعا أو فى حكم الجمع ــ ولكن ابن الحاجب اشترط شرطا آخر غير هذين الشرطين وهو أن يكون الاستثناء غير ممكن كما فى قوله تعالى : (لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللهُ لَفَسَدَتَا) ، فإن كان الاستثناء ممكنا لم يجز جعلها صفة ، والاستثناء ممكن فى هذا البيت ، فعلى ماذهب إليه ابن الحاجب يكون جعل إلا فيه صفة بمعنى غير شاذا ؛ هذا بيان كلام الشارح الأشمونى رحمه الله .

وإليك عبارة ابن الحاجب نفسه فى كتابه الكافية ، قال : « وغير صفة حملت على إلاّ فى الاستثناء ، كما حملت إلا عليها فى الصفة إذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور لتعذر الاستثناء ، نحو : (لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللهُ لَفَسَدَتَا) » اهـ ، وقال فى شرح هذه العبارة : « لما حملوا غيرا على إلا فى الاستثناء حملوا إلا عليها فى الصفة فى الموضع الذى يتعذر فيه الاستثناء ، هذا مذهب المحققين ، كقولك : جاءنى رجال إلا زيد ؛ لأنك لو جعلت زيدا مستثنى من رجال لم يستقم ؛ لأن شرط الاستثناء أن يدخل المستثنى لو سكت عنه فى المستثنى منه ، وههنا لا يدخل فيه زيد فى قولك : جاءنى رجال ؛ إذ لا دلالة له عليه ، ومثله قوله تعالى : (لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللهُ لَفَسَدَتَا) ؛ وقد زعم قوم أنها يصح حملها على الصفة مع صحة الاستثناء ، ومتمسكهم قوله :

وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلاَّ الفَرْقَدَانِ

... ...

وهو شاذ عند الأوّلين » اهـ كلامه .

ومذهب سيبويه أنه يجوز الوصف بإلا مع صحة الاستثناء ؛ فإنه قال : « وإذا قال : ما آتانى أحد إلا زيد ؛ فأنت بالخيار : إن شئت جعلت إلا زيد بدلا ، وإن شئت جعلته صفة ، ولا يجوز أن تقول : ما أتانى إلا زيد ، وأنت تريد أن تجعل الكلام بمنزلة مثل ، إنما يجوز ذلك صفة (يريد أنّ إلاّ لا تكون صفة إلا إذا كان قبلها اسم موصوف مذكور) ونظير ذلك من كلام العرب أجمعون ؛ لايجرى فى الكلام إلا على اسم ، ولا يعمل فيه ناصب ولا رافع ولا جار ، وقال عمرو بن معديكرب :

وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلاَّ الفَرْقَدَانِ

كأنه قال : وكل أخ غير الفرقدين مفارقه أخوه إذا وصفت به كلا » اهـ كلامه بحروفه .

وقال العلامة الرضى فى شرح الكافية : « ومذهب سيبويه جواز وقوع إلا صفة مع صحة الاستثناء ، قال : يجوز فى قولك : ما أتانى أحد إلا زيد ؛ أن يكون إلا زيد بدلا وصفة ، وعليه أكثر المتأخرين ؛ تمسكا بقوله :

وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلاَّ الْفَرْقَدَانِ

وقوله عليه الصلاة والسلام : النَّاسُ كُلُّهُمْ هَالِكُونَ إِلاَّ الْعَالِمُونَ ، وَالْعَالِمونَ كُلُّهُمْ هَالِكُونَ إِلاَّ الْعَامِلُونَ ، وَالْعَامِلُونَ كُلُّهُمْ هَالِكُونَ إِلاَّ الْمُخْلِصُونَ ، وَالْمُخْلِصُونَ عَلَى خَطَرٍ عَظِيمٍ ، وقال الكسائى : تقدير البيت إلا أن يكون الفرقدان (يريد أنه فاعل لفعل محذوف) ، وهو مردود ؛ لأن الحرف الموصول لايحذف إلا بعد الحروف التى تذكر فى نواصب المضارع ؛ وقال المصنف : فى البيت شذوذان : وصف كل دون المضاف إليه ، والمشهور وصف المضاف إليه ؛ إذ هو المقصود ، وكل لإفادة الشمول فقط ، قال : وهذا الوصف ضرورة للشاعر ؛ لأنه لو جاز له وصف المضاف إليه — وهو أن يقول الفرقدين — لم يجعل إلا صفة ، بل كان يجعله استثناء ؛ والشذوذ الثانى الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف ، وهو قليل ، وقوله تعالى : (لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللهُ لَفَسَدَتَا) قال سيبويه : لايجوز ههنا إلا الوصف ؛ لأنك لو قلت : لو كان فيهما إلا الله لفسدتا ؛ لم يجز ؛ يعنى أن البدل لايجوز إلا فى غير الموجب ، وليس الشرط — وإن لم يكن موجبا صرفا — من غير الموجب الذى يجوز معه الإبدال » اهـ كلامه .

وقد ذهب الكوفيون إلى أن إلا هنا عاطفة بمعنى الواو وعليه يكون قوله «الفرقدان» معطوفا

... ...

على قوله «كل أخ» وكأنه قال : وكل أخ مفارقه أخوه والفرقدان ، وزعموا أن إلاّ تأتى بمعنى الواو كثيرا ، قالوا : وقوله تعالى : (لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا) إلا فيه بمعنى الواو ، وكأنه قيل : لئلا يكون للناس عليكم حجة والذين ظلموا ، فالذين فى محل جر عطف على الناس ، وكذلك قوله تعالى : (لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظُلِمَ) قالوا : المعنى فيه لايحب الله الجهر بالسوء من القول ومن ظلم : أى لايحب الجهر بالسوء منه ؛ وكذلك قوله جل شأنه : (خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ) قالو : المعنى خالدين فيها مادامت السموات والأرض وما شاء ربك . وإلا عند البصريين فى هذه الآيات كلها للاستثناء المنقطع .

وزعم قوم أن إلا فى البيت المستشهد به بمعنى حتى العاطفة ، والمعنى كل أخ مفارقه أخوه حتى الفرقدان مع طول اجتماعهما ، ونظيره قولنا : مات الناس حتى الأنبياء ، وسلمت على الناس حتى الأمراء

وذهب البغدادى إلى أن إلا فى البيت استثنائية ، والفرقدان بعدها مستثنى مما قبله ، والكلام تام موجب ؛ فالمستثنى واجب النصب ، ويكون — على هذا — نصب الفرقدين بفتحة مقدّرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وذلك على لغة من يلزم المثنى الألف ، وهى — كما عرفت فى إعراب المثنى أوّل الكتاب — لغة بنى الحارث بن كعب وجماعة من العرب

والحاصل أن العلماء اختلفوا فى تخريج هذا البيت ، وأن لهم فى ذلك ستة تخريجات :

الأوّل — وهو تخريج سيبويه — وملخصه أن «إلا الفرقدان» صفة لكل أخ ، وأن مثل هذا جائز فى سعة الكلام ؛ إذ لايشترط عنده فى صحة الوصف بإلا سوى شرطين ، وهما كون الموصوف نكرة وكونه جمعا أو شبهه ، على ماعرفت

والثانى — وهو تخريج ابن الحاجب تبعا لمن سماهم المحققين — وهو مثل تخريج سيبويه ، نعنى أن إلا عنده صفة لكل أخ ، ولكنه يفارق سيبويه فى أنه لايجوز القياس على هذا ولايحتمل إلا فى الضرورة ؛ لأنه اشترط فى صحة الوصف بإلا — زيادة على ماذكره سيبويه — عدم صحة الاستثناء

الثالث — وهو تخريج الكسائى — وملخصه أن إلا فى هذا البيت استثنائية ، والفرقدان : فاعل لفعل محذوف منصوب بأن المصدرية المحذوفة أيضا ، والتقدير : إلا أن يكون الفرقدان ، وأن المصدرية مع مادخلت عليه فى تأويل مصدر منصوب على الاستثناء

وهذا التخريج مردود من أنصار سيبويه بما أشار إليه المحقق الرضى فى العبارة التى ذكرناها لك ، وبما قاله أبو على الفارسى : « لايجوز أن يكون قوله إلا الفرقدان على تقدير إلا أن يكون

الثانى : انتصاب « غير » فى الاستثناء كانتصاب الاسم بعد إلا عند المغاربة ، واختاره ابن عصفور ، وعلى الحال عند الفارسى ، واختاره الناظم ، وعلى التشبيه بظرف المكان عند جماعة ، واختاره ابن الباذش .

الفرقدان ؛ وإنما لم يجز هذا لأنك لاتحذف الموصول وتدع الصلة ، لأن الصلة تذكر للتخصيص والإيضاح للموصول ، فإذا حذفت الموصول لم يجز حذفه وذكرك ما يكون إيضاحا له ؛ ونظير ذلك أجمعون فى التوكيد ، لايجوز أن تذكره وتحذف المؤكد ؛ فإن قلت : لم لا يكون كالصفة والموصوف فى جواز حذف الموصوف وذكر الصفة ؟ قلت : لم يكن فى هذا كالوصف إذا كان مفردا ألا ترى أن الوصف إذا كان مفردا كان كالموصوف فى الإفراد ، وإذا كان مثله جاز وقوعه مواقع الموصوف ، من حيث كان مفردا مثله ، مع استقباح لذلك ؛ فأما الصلة فلا تقع مواقع المفرد ، من حيث كانت جملا ، كما لم يجز أن تبدل الجمل من المفرد ، من حيث كان البدل فى تقدير تكرير العامل ، والعامل فى المفرد لايعمل فى لفظ الجملة ؛ فكذلك لايجوز أن تحذف الموصول وتقيم الصلة مقامه ؛ فإن قلت : فهلا جاز حذف الموصول وإبقاء الصلة كما جاز حذف الصلة وإبقاء الموصول فى نحو قول العجاج :

بَعْدَ اللَّتَيَّا وَاللَّتَيَّا وَالَّتِي إِذَا رَأَتْهَا أَنفُسٌ تَرَدَّتِ

قلت : إبقاء الموصول بعد حذف الصلة أشبه وأقرب إلى القبول من عكس ذلك ؛ لأن الموصول مفرد وليس كالصلة التى هى جملة ؛ فلذلك جاء فى الشعر حذف الصلة وإبقاء الموصول ، ولم يمتنع ؛ كما أنه يجوز لك أن تذكر المؤكد ولاتذكر له توكيدا ، ولو حاولت أن تذكر أجمعون ونحوه من غير أن تذكر المؤكد لم يجز ذلك لك » اهـ

الرابع ــ وهو تخريج الكوفيين ــ وملخصه أن إلا حرف عطف بمعنى الواو ، وذلك مردود عليهم بأنا لانسلم أن إلا تأتى بمعنى الواو ، وما ذكروه من الشواهد مخرج على غير ماذكروه ؛ أما الآيات فإلا فيها للاستثناء المنقطع ، وأما هذا البيت فإلا فيه إن لم تكن صفة ، وهو موضع النزاع ، فهى للاستثناء المتصل كما فى التخريج الأخير أو المنقطع كما فى الآيات

الخامس ــ أن إلا فى البيت عاطفة كما قال الكوفيون ، لكن ليست بمعنى الواو ، بل بمعنى حتى التى يكون المعطوف بها غاية فى نهاية معنوية ؛ والردّ على هذا التخريج هو الردّ على تخريج الكوفيين

السادس ــ وهو تخريج ذكره البغدادى وذكر أنه لم يسبقه إليه أحد ــ وملخصه أن إلا فى البيت للاستثناء ، وما بعدها منصوب لأن الكلام تامّ موجب ، ولكن نصبه على لغة لبعض العرب ؛ وهذا تخريج وجيه ، ولكنه على لغة قديمة مهجورة ، وقد أمكن غيره ؛ فلا داعى إلى الميل إليه

الثالث : يجوز فى تابع المستثنى بها مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى ، تقول : قَامَ الْقَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ وعَمْرٍو ، وعَمْراً ، فالجر على اللفظ ، والنصب على المعنى ؛ لأن معنى غَيْرَ زَيْدٍ إلاَّ زَيْدًا ، وتقول : مَا قامَ أَحَدٌ غَيْرُ زَيْدٍ وَعَمْرٍو ، بالجر وبالرفع ؛ لأنه على معنى إلاَّ زَيْدٌ . وظاهر كلام سيبويه أنه من العطف على المحل ، وذهب الشلوبين إلى أنه من باب التوهم .

(وَلِسِوَى) بالكسر و (سُوَى) بالضم مقصورتين و (سَوَاءٍ) بالفتح والمد (اجْعَلاَ * عَلَى الْأَصَحِّ مَا لِغَيْرٍ جُعِلاَ) من الأحكام فيما سبق ؛ لأنها مثلها ؛ لأمرين : أحدهما : إجماع أهل اللغة على أن معنى قول القائل قَامُوا سِوَاكَ وقَامُوا غَيْرَكَ واحدٌ ، وأنه لا أحد منهم يقول إن سوى عبارة عن مكان أو زمان ؛ والثانى : أن من حكم بظرفيتها حكم بلزوم ذلك وأنها لا تتصرف ، والواقع فى كلام العرب نثرًا ونظماً خلاف ذلك ؛ فمن وقوعها مجرورةً بالحرف قوله عليه الصلاة والسلام : « دَعَوْتُ رَبِّى أَلاَّ يُسَلِّطَ عَلَى أُمَّتِى عَدُوًّا مِنْ سِوَى أَنْفُسِهَا » ، وقوله صلى الله عليه وسلم : « مَا أَنْتُمْ فى سِوَاكُمْ إلاَّ كَالشَّعْرَةِ الْبَيْضَاءِ فى الثَّوْرِ الْأَسْوَدِ » وقول الشاعر :

٤٥٤ — وَلاَ يَنْطِقُ الْفَحْشَاءَ مَنْ كَانَ مِنْهُمُ ... إِذَا جَلَسُوا مِنَّا وَلاَ مِنْ سِوَائِنَا

---

٤٥٤ — هذا البيت للمرار بن سلامة أحد بنى ربيعة بن مالك بن ربيعة بن عجل ، وهو شاعر مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام ، وهو الذى يقول فى يوم ذى قار وقد قتل رجل من قومه يقال له يزيد المكسر بن حنظلة بن ثعلبة بن سيار العجلى رجلا من فزارة يقال له الأضجم :

كَسَوْنَا الْأَضْجَمَ الضَّبِّىَّ لَمَّا ... أَتَانَا حَدَّ مَصْقُولٍ رَقِيقِ

وَفَرَّتْ ضَبَّةُ الْجَعْرَاءِ لَمَّا ... أَجَدَّ بِهِنَّ إِتْعَابُ الْوَسِيقِ

أَسَرْنَا مِنْهُمُ تِسْعِينَ كَهْلاً ... نَقُودُهُمُ عَلَى وَضَحِ الطَّرِيقِ

وَجَالُوا كَالنَّعَامِ فَأَسْلَمُونَا ... إِلَى خَيْلٍ مُسَوَّمَةٍ دَفُوقِ

والبيت المستشهد به من شواهد سيبويه ، وقد أنشده فى كتابه مرتين : إحداهما فى باب مايحتمل الشعر (١ — ١٣) ونسبه للمرار بن سلامة العجلى ، والثانية فى باب ماينتصب من الأماكن والوقت (١ — ٢٠٣) ونسبه لرجل من الأنصار ، ولم يعينه

... ...

اللغة : « الفحشاء » هو الكلام القبيح ؛ وتقول : أفحش فلان فى كلامه ، وفحش تفحيشا ، وتفحش ، وهو رجل فحاش ، إذا أردت أنه يتكلم بقبيح الكلام ؛ وقالوا : فلان فاحش ؛ يريدون أنه بخيل ، وذلك لأن البخل قبيح فى الصفات كما أن الفحش القبيح من الكلام . والفحش — بضم فسكون — مثل الفحشاء « إذا جلسوا » كذا وقع فى رواية سيبويه فى باب مايحتمل الشعر ، ووقع فى باب ماينتصب من الأماكن والأوقات « إذا قعدوا » والمعنى واحد

الإعراب : « لا » حرف نفى ، مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « ينطق » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة « الفحشاء » يجوز أن يكون مفعولا به لينطق ، على أنه ضمن معنى يقول ؛ والفحشاء وإن كان مفردا بمعنى الجملة ، ويجوز أن يكون الفحشاء منصوبا على نزع الخافض وأصل الكلام : ولا ينطق بالفحشاء ؛ فهو — على هذا الوجه — مثل قول الشاعر :

لَدْنٌ بِهَزِّ الْكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ ... فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ

(انظر شرح الشاهد رقم ٤٠٠ فى ص ٢٦٨ من هذا الجزء) ؛ ويجوز أن يكون الفحشاء منصوبا على أنه مفعول مطلق ، مثل : سرت القهقرى ، « من » اسم موصول فاعل ينطق ، مبنى على السكون فى محل رفع « كان » فعل ماض ناقص ، مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو «منهم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان الناقصة ، والجملة من كان واسمه وخبره لامحل لها من الإعراب صلة الموصول « إذا » ظرفية تضمنت معنى الشرط ، مبنى على السكون فى محل نصب « جلسوا » فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله مبنى على السكون فى محل رفع ، والجملة من الفعل وفاعله فى محل جر باضافة إذا إليها ؛ وجواب إذا محذوف يدل عليه سابق الكلام « منا » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الاسم الموصول الذى هو فاعل ينطق « ولا » الواو حرف عطف ، مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، لا : حرف زائد لتأكيد النفى « من » حرف جر ، مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « سوائنا » سواء : مجرور بمن ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير المتكلم ومعه غيره مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر ؛ والجار والمجرور معطوف على الجار والمجرور السابق

الشاهد فيه : قوله « من سوائنا » حيث وقعت فيه كلمة سواء مجرورة بمن ؛ وذلك يدل على أن هذه الكلمة تخرج عن النصب على الظرفية

واعلم أن النحاة قد اختلفوا فى خروج سوى بجميع لغاتها عن النصب على الظرفية إلى الوقوع فى مواقع الإعراب على ثلاثة مذاهب ، فذهب سيبويه والخليل إلى أنها لاتخرج عن النصب على الظرفية إلا فى ضرورة الشعر ، وذهب الكوفيون — وتبعهم ابن مالك — إلى أنها تكون اسما وتكون ظرفا ، من غير ضرورة ولا قلة ؛ وذهب الرمانى وأبو البقاء العكبرى إلى أن هذه الكلمة

... ...

تستعمل ظرفا منصوبا على الظرفية وتستعمل غير ظرف ؛ إلا أن استعمالها ظرفا أكثر من استعمالها غير ظرف ، وارتضى ابن هشام هذا المذهب ، وقال : « وإلى مذهبهما أذهب » اهـ

قال سيبويه : « وجعلوا مالايجرى فى الكلام إلا ظرفا بمنزلة غيره من الأسماء ، وذلك قول المرار بن سلامة العجلى :

وَلاَ يَنْطِقُ الْفَحْشَاءَ مَنْ كَانَ مِنْهُمُ ... ... البيت ،

وقال الأعشى :

* وَمَا قَصَدَتْ مِنْ أَهْلِهَا لِسِوَائِكَا *

وقال خطام المجاشعى :

* وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤَثْفَيْنْ *

فعلوا ذلك لأن معنى سواء معنى غير ، ومعنى الكاف معنى مثل ، وليس شىء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجها » اهـ

وقال فى موضع آخر : « ومما ينتصب أيضا : هذا سواءك ، وهذا رجل سواءك ، فهذا بمنزلة مكانك إذا جعلته فى معنى بدلك ، ولا يكون اسما إلا فى الشعر ، قال بعض العرب لما اضطر فى الشعر جعله بمنزلة غير ، قال الشاعر ، وهو رجل من الأنصار :

وَلاَ يَنْطِقُ الْفَحْشَاءَ مَنْ كَانَ مِنْهُمُ ... ... البيت ،

وقال الآخر وهو الأعشى :

تَجَانَفُ عَنْ جَوِّ الْيَمَامَةِ نَاقَتِي وَمَا عَدَلَتْ عَنْ أَهْلِهَا لِسِوَائِكَا

وقال الأعلم الشنتمرى فى شرح شواهده : «أراد غيرنا ، فوضع سواء موضع غير ضرورة ، وكان ينبغى ألا يدخل من عليها ؛ لأنها لاتستعمل فى الكلام إلا ظرفا ، ولكنه جعلها بمنزلة غير فى دخول من عليها ؛ لأن معناها كمعناها» اهـ

وقال ابن مالك فى كتابه الكافية الشافية :

سِوَى كَغَيْرٍ فِي جَمِيعِ مَا ذُكِرْ وَعَدُّهُ مِنَ الظُّرُوفِ مُشْتَهِرْ
وَمَانِعٌ تَصْرِيفَهُ مَنْ عَدَّهُ ظَرْفا ، وَذَا الْقَوْلُ الدَّلِيلُ رَدَّهُ
فَإِنَّ إِسْنَادًا إِلَيْهَا كَثُرَا وَجَرُّهَا نَثْرًا وَنَظْمًا شُهِرَا

... ...

وقال فى شرح هذا الكلام : «سوى المشار إليه اسم يستثنى به ، ويجر مايستثنى به للاضافة إليه ، ويعرب هو تقديرا بما يعرب به غير لفظا ؛ خلافا لأكثر البصريين فى ادّعاء لزومها النصب على الظرفية وعدم التصرف ، وإنما اخترت خلاف ماذهبوا إليه لأمرين : أحدهما : إجماع أهل اللغة على أن معنى قول القائل : قاموا سواك ، وقاموا غيرك ؛ واحد ؛ وأنه لاأحد منهم يقول إن سوى عبارة عن مكان أو زمان ، ومالايدل على مكان أو زمان فبمعزل عن الظرفية ؛ والثانى : أن من حكم بظرفيتها حكم بلزوم ذلك وأنها لاتتصرف ، والواقع فى كلام العرب نثرا ونظما خلاف ذلك ؛ فإنها قد أضيف إليها ، وابتدىء بها ، وعمل فيها نواسخ الابتداء وغيرها من العوامل اللفظية . . . ثم ذكر الشواهد الكثيرة لما ادّعاه من وقوعها فى مواقع الإعراب » اه

وقال ابن هشام : « سواء تكون بمعنى مستو ، ويوصف به المكان ، بمعنى أنه نصف بين مكانين ، والأفصح فيه حينئذ أن يكسر أوّله مع القصر ؛ نحو قوله تعالى : (مَكَانًا سِوى) وهو أحد الصفات التى جاءت على فعل ، كقولهم: ماء روى ، وقوم عدى ؛ وقد تمدّ مع الفتح ، نحو مررت برجل سواء والعدم ؛ وبمعنى الوسط وبمعنى التام فتمدّ فيهما مع الفتح ، نحو قوله تعالى : (فَاطَّلَعَ فَرَآهُ فِي سَوَاءِ الْجَحِيمِ) ، ونحو : هذا درهم سواء ؛ وبمعنى القصد فتقصر مع الكسر ؛ وهو أغرب معانيها ، نحو قول الشاعر :

فَلَأَصْرِفَنَّ سِوَى حُذَيْفَةَ مِدْحَتِي ... لِفَتَى الْعَشِيِّ وَفَارِسِ الْأَحْزَابِ

ذكره ابن الشجرى ، وبمعنى مكان أو غير ــ على خلاف فى ذلك ــ فتمدّ مع الفتح وتقصر مع الضم ويجوز الوجهان مع الكسر ، وتقع هذه صفة واستثناء ، كما تقع غير ، وهو عند الزجاجى وابن مالك كغير فى المعنى والتصرف ؛ فتقول : جاءنى سواك ، بالرفع على الفاعلية ، ورأيت سواك ، بالنصب على المفعولية ، وما جاءنى أحد سواك ، بالنصب والرفع ، وهو الأرجح ، وعند سيبويه والجمهور أنها ظرف مكان ملازم للنصب لايخرج عن ذلك إلا فى ضرورة الشعر ، وعند الكوفيين وجماعة أنها ترد بالوجهين ، وردّ على من نفى ظرفيتها بوقوعها صلة ، قالوا : جاء الذى سواك ، وأجيب بأنه على تقدير سوى خبرا لمبتدإ محذوف : أى جاء الذى هو سواك ، أو حالا من فاعل فعل محذوف : أى جاء الذى ثبت حال كونه سواك ؛ كما قالوا : لا أفعله ما أنّ حراء مكانه ، فإن التقدير ماثبت كون حراء فى مكانه ؛ ولا يمنع الخبرية قولهم : جاء الذى سواءك ــ بالفتح والمد ــ لجواز أن يقال : إنها فى هذا المثال مبنية لإضافتها إلى المبنى ، كما تبنى غير إذا أضيفت إلى المبنى ، كما فى قول الشاعر :

وقوله :

٤٥٥ — وَكُلُّ مَنْ ظَنَّ أَنَّ الْمَوْتَ مُخْطِئُهُ مُعَلَّلٌ بِسَوَاءِ الْحَقِّ مَكْذُوبُ

لُذْ بِقَيْسٍ حَيْثُ يَأْبَى غَيْرَهُ تُلْفِهِ بَحْراً مُفِيضًا خَيْرَهُ

أفلا ترى أنه فتح غير مع كونه فاعلا ، وليس ذلك إلا لكونه قد أضافه إلى مبنى — وهو ضمير الغائب — فبناه على الفتح » اهـ بايضاح ، وانظر فى تحقيق آخر الكلام شرح الشاهد رقم (١٧٩) .

٤٥٥ — نسب قوم هذا البيت لأبى دواد الإيادى : واسمه جارية بن الحجاج ، ويقال : جويرية بن الحجاج ، وهو الذى يقول :

لاَ أَعُدُّ الْإِقْتَارَ عُدْمًا وَلَكِنْ فَقْدُ مَنْ قَدْ فَقَدْتُهُ الْإِعْدَامُ

ولم أقف على قصيدته التى منها بيت الشاهد .

اللغة : « مخطئه » اسم فاعل من أخطأك الأمر الفلانى ، بمعنى فاتك ولم يصبك ، وفى الحديث : « مَا أَخْطَأَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَكَ وَمَا أَصَابَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَكَ » وقوله « معلل » هو اسم مفعول من قولك : عللت فلانا بكذا ؛ إذا لهيته به وشغلته « بسواء الحق » يريد بغير الحق « مكذوب » اسم مفعول من قولك : كذبت فلانا — بالتخفيف ، من باب ضرب — إذا حدثته كذبا ولم تصدقه .

الإعراب : « كل » مبتدأ ، مرفوع بالضمة الظاهرة « من » اسم موصول بمعنى الذى مبنى على السكون فى محل جرّ بإضافة كل إليه « ظن » فعل ماض ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول « أن » حرف توكيد ونصب مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « الموت » اسم أن ، منصوب بالفتحة الظاهرة « مخطئه » مخطىء : خبر أن ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه ، مبنى على الضم فى محل جرّ ، وأن مع مادخلت عليه سدّت مسد مفعولى ظن ، والجملة من ظن وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « معلل » خبر المبتدأ الذى هو كل ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفيه ضمير مستتر تقديره هو نائب فاعل « بسواء » جار ومجرور متعلق بمعلل ، وسواء مضاف ، و « الحق » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « مكذوب » خبر ثان ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، أو صفة لمعلل ، وصفة المرفوع مرفوعة .

الشاهد فيه : قوله « بسواء الحق » حيث ورد فيه سواء مجرورا بالباء ومضافا إلى الحق ،

.. ..

وهذا مما يقطع بالرد على من جزم بأن سوى بجميع لغاتها لاتكون إلا ظرفا ، ولا تخرج عن النصب على الظرفية .

وقد ذكرنا لك مذاهب العلماء فى هذه المسألة فى شرح الشاهد السابق ، ونقلنا لك عباراتهم الناطقة بتحرير هذه المذاهب ؛ فلا حاجة بنا إلى إعادة شىء من ذلك ، ولكنا نذكر لك كلام أبى البركات ابن الأنبارى فى هذه المسألة ، قال :

ذهب الكوفيون إلى أن سوى تكون اسما وتكون ظرفا ؛ وذهب البصريون إلى أنها لا تكون إلا ظرفا .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنها تكون اسما بمنزلة غير ولا تلزم الظرفية أنهم يدخلون عليها حرف الخفض ، قال الشاعر :

وَلاَ يَنْطِقُ الْمَكْرُوهَ مَنْ كَانَ مِنْهُمُ إذَا جَلَسُوا مِنَّا وَلاَ مِنْ سِوَائِنَا

فأدخل عليها حرف الخفض ، وقال الآخر :

تَجَانَفُ عَنْ جَوِّ الْيَمَامَةِ نَاقَتِى وَمَا قَصَدَتْ مِنْ أَهْلِهَا لِسِوَائِكَا

فأدخل عليها لام الخفض ؛ فدلّ على أنها لاتلزم الظرفية ؛ وقال أبو دواد :

وَكُلُّ مَنْ ظَنَّ أَنَّ الْمَوْتَ مُخْطِئُهُ مُعَلَّلٌ بِسَوَاءِ الْحَقِّ مَكْذُوبُ

وقال الآخر :

أَكُرُّ عَلَى الْكَتِيبَةِ لاَ أُبَالِى أَفِيهَا كَانَ حَتْفِى أَمْ سِوَاهَا

فسواها فى موضع خفض بالعطف على الضمير المخفوض فى فيها ، والتقدير أم فى سواها ؛ والذى يدلّ على ذلك أنه روى عن بعض العرب أنه قال : أَتَانِى سِوَاؤُكَ ؛ فدلّ على صحة ماذهبنا إليه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأنهم ما استعملوه فى اختيار الكلام إلا ظرفا ، نحو قولهم : مررت بالذى سواك ؛ فوقوعها هنا يدلّ على ظرفيتها ، بخلاف غير ، ونحو قولهم : مررت برجل سواك ؛ أى مررت برجل مكانك : أى يغنى غناءك ويسدّ مسدّك ، وقال لبيد بن ربيعة :

وَابْذُلْ سَوَامَ الْمَالِ إنَّ سِوَاءَهَا دُهْمًا وَجُونَا

وبالإضافة قوله :

٤٥٦ — فَإِنَّنِي وَالَّذِي يَحُجُّ لَهُ النَّاسُ بِجَدْوَى سِوَاكَ لَمْ أَثِقِ

فنصب سواءها على الظرف ، ونصب دهما بإن ، كقولك : إن عندنا رجلا ؛ قال الله تعالى : (إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالاً) والجون ههنا البيض ، وهو جمع جون ، وهو من الأضداد يقع على الأبيض والأسود ، ولو كانت مما تستعمل اسما لكثر ذلك فى استعمالهم ، وفى عدم ذلك دليل على أنها لاتستعمل إلا ظرفا .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين :

أما ما أنشدوه من قول الشاعر :

* إِذَا جَلَسُوا مِنَّا وَلاَ مِنْ سِوَائِنَا *

وقول الآخر :

* وَمَا قَصَدَتْ مِنْ أَهْلِهَا لِسِوَائِكَا *

فإنما جاز ذلك لضرورة الشعر ، وعندنا أنه يجوز أن تخرج عن الظرفية فى ضرورة الشعر ، ولم يقع الخلاف فى حال الضرورة ؛ لأنها فى معنى غير ، وليس شىء يضطرون إليه إلا ويحاولون به وجها .

وأما قول الآخر :

* أَفِيهَا كَانَ حَتْفِي أَمْ سِوَاهَا *

فليس سواها فى موضع جرّ بالعطف على الضمير المخفوض فى فيها ، وإنما هو منصوب على الظرف ؛ لأن العطف على الضمير المجرور لايجوز ، وإنما هذا شىء تبنونه على أصولكم فى جواز العطف على الضمير المخفوض .

وأما ماروُوه عن بعض العرب أنه قال : أتانى سواؤك ؛ فرواية تفرد بها الفراء عن أبى ثروان ، وهى رواية شاذة غريبة ؛ فلا يكون فيها حجة ، والله أعلم » اه .

٤٥٦ — لم أقف لهذا البيت على سابق أو لاحق ، ولا عثرت له على نسبة إلى قائل معين

اللغة : « يحج » مضارع من الحج ، وهو فى اللغة القصد مطلقا ، ثم خصّ فى عرف الشرع بالقصد إلى بيت الله الحرام لأداء النسك «بجدوى» الجدوى ــ بفتح الجيم وسكون الدال مقصور ــ العطية ، والفائدة ، والغناء ؛ تقول : جدا فلان فلانا ، واجتداه ، واستجداه ؛ تريد طلب منه عطية ، وتقول: أجدى فلان فلانا ، تريد أعطاه ومنحه ، وتقول : هذا الأمر لايجدى عنك شيئا ،

ومن وقوعها مرفوعة بالابتداء قوله :

٤٥٧ — وَإِذَا تُبَاعُ كَرِيمَةٌ أَوْ تُشْتَرَى فَسِوَاكَ بَائِعُهَا وَأَنْتَ الْمُشْتَرِى

تعنى أنه لايغنى « أثق » مضارع وثق — مثل ورث — وهو أحد الأفعال التى جاءت على فعل يفعل — بكسر العين فى الماضى والمضارع —

الإعراب : « إننى » إن : حرف توكيد ونصب ، مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم اسم إن ، مبنى على السكون فى محل نصب « والذى » الواو حرف قسم وجرّ مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، الذى : مقسم به ، مبنى على السكون فى محل جر ، والجار والمجرور متعلق بفعل من مادّة القسم محذوف وجوبا « يحج » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة « له » جار ومجرورمتعلق بيحج « الناس » فاعل يحج ، مرفوع بالضمة الظاهرة وجملة يحج له الناس من الفعل وفاعله لامحل لها من الإعراب صلة الموصول « بجدوى » جار ومجرور متعلق بأثق الذى فى آخر البيت ، وجدوى مضاف ، و « سواك » مضاف إليه ، مجرور بكسرة مقدّرة على الألف منع من ظهورها التعذّر ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه ، مبنى على الفتح فى محل جر « لم » حرف نفى وجزم وقلب « أثق » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر لأجل الروى ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وجملة الفعل وفاعله فى محل رفع خبر إن التى فى أوّل البيت ، وأصل الترتيب : فاننى لم أثق بجدوى سواك والذى يحج له الناس

الشاهد فيه : قوله « بجدوى سواك » حيث استعمل كلمة سوى غير ظرف ، فأضاف إليها قوله جدوى ؛ فهى مجرورة تقديرا ، وهذا يدل لما ذهب إليه الكوفيون وابن مالك وأبو البقاء العكبرى والرمانى من أن هذه الكلمة تستعمل اسما غير ظرف وتقع فى جميع مواقع الإعراب

٤٥٧ — هذا البيت لمحمد بن عبد الله بن مسلمة المدنى ، المعروف بابن المولى ؛ من كلمة يمدح فيها يزيد بن حاتم بن قبيصة بن المهلب ، وقد رواها أبو تمام فى ديوان الحماسة (١) ، والبيت الشاهد أول الكلمة فى رواية أبى تمام ، و بعده قوله :

وَإِذَا تَوَعَّرَتِ الْمَسَالِكُ لَمْ يَكُنْ مِنْهَا السَّبِيلُ إِلَى نَدَاكَ بِأَوْعَرِ
وَإِذَا صَنَعْتَ صَنِيعَةً أَتْمَمْتَهَا بِيَدَيْنِ لَيْسَ نَدَاهُمَا بِمُكَدَّرِ
وَإِذَا هَمَمْتَ لِمُعْتَفِيكَ بِنَائِلٍ قَالَ النَّدَى فَأَطَعْتَهُ لَكَ أَكْثِرِ

---

(١) انظر شرح التبريزى على الحماسة (٤ — ٢٧٤) .

... ...

يَا وَاحِدَ الْعَرَبِ الَّذِى مَا إِنْ لَهُمْ   مِنْ مَذْهَبٍ عَنْهُ وَلاَ مِنْ مَقْصَرِ

اللغة : « وإذا تباع كريمة أو تشترى » أراد بالبيع ههنا الزهد عن الشيء والانصراف عنه وذهاب الرغبة فى تحصيله ، وبالشراء الحرص على الشيء والكلف به وشدة الرغبة فى الحصول عليه ، والكريمة : الخصلة من خصال المجد والكرم ، وأو ههنا بمعنى الواو ، وذلك كما يكتبون فى العقود : وكل حق داخل أو خارج ، يريدون وكل حق داخل وكل حق خارج ، وسواك : بمعنى غيرك ، يريد إذا رغب قوم فى اصطناع المكارم وتأثيل المجد وانصرف آخرون عن ذلك فأنت الراغب المحصل للمكارم وغيرك هو المنصرف الزاهد فيه ؛ وقوله « وإذا توعرت المسالك ـ إلخ » يريد أنه إذا اشتد الزمان فانسدت الطرق إلى من يبتدىء بالمعروف كان الوصول إلى هباتك وعطاياك سهلا لامشقة فيه على سالكه لأنك رجل سمح ، وتوعرت : مأخوذ من قولهم : طريق وعر ، يريدون أنه غليظ ، وقد قالوا : وعر الطريق يعر ـ مثل وعد يعد ـ وقالوا : وعر الطريق يوعر ـ مثل وجل يوجل ، وقالوا : طريق أوعر ، وهذه من اللغة الثانية ، وقالوا : طريق وعر ، وهذه من اللغة الأولى « بمعتفيك » المعتفون : جمع معتف ، مثل مجتد وزنا ومعنى ، وهو الطالب المعروف ، وقوله « ياواحد العرب الذى ما إن له ـ إلخ » المذهب : الطريق ، وهو اسم مكان من ذهب يذهب ، والمقصر : الغاية والنهاية ، وقيل : هو الملجأ والحيلة ، وهو بكسر الصاد سماعا ، وقياسه الفتح ؛ لأن فعله قصر يقصر ـ مثل خرج يخرج ـ

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه ، مبنى على السكون فى محل نصب « تباع » فعل مضارع مبنى للمجهول مرفوع بالضمة الظاهرة « كريمة » نائب فاعل لتباع ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، والجملة من الفعل المضارع ونائب فاعله فى محل جر باضافة إذا إليها ، وهذه الجملة هى شرط إذا «أو» حرف عطف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، «تشترى» فعل مضارع مبنى للمجهول ، مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى كريمة ، والجملة من الفعل ونائب فاعله فى محل جر معطوفة على شرط إذا « فسواك » الفاء واقعة فى جواب إذا ، حرف مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، سوى : مبتدأ ، مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه ، مبنى على الفتح فى محل جر «بائعها» بائع : خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى كريمة مضاف إليه ، وجملة المبتدأ وخبره لامحل لها من الإعراب جواب إذا لأنها أداة شرط غير جازمة «وأنت» الواو حرف عطف أنت ضمير منفصل مبتدأ « المشترى » خبر المبتدأ . وجملة المبتدأ وخبره لامحل لها من الإعراب معطوفة على السابقة .

ومرفوعة بالناسخ قوله :

٤٥٨ — أَأَتْرُكُ لَيْلَى لَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَهَا سِوَى لَيْلَةٍ ؟! إِنِّي إِذًا لَصَبُورُ

الشاهد فيه : قوله «فسواك بائعها » حيث وقعت كلمة سوى فى هذه العبارة مبتدأ ؛ فهى مرفوعة بضمة مقدرة على الألف ؛ وذلك يدل على صحة ما ذهب إليه ابن مالك تبعا للكوفيين والرمانى والعكبرى من أن هذه الكلمة تكون اسما وتقع فى جميع مواقع الإعراب ، كما بيناه فى الشواهد السابقة بيانا لا تحتاج معه إلى إعادة شىء .

ومثل هذا البيت قول عنترة :

سِوَاى يَهَابُ الْمَوْتَ أَوْ يَرْهَبُ الرَّدَى وَغَيْرِى يَهْوَى أَنْ يَعِيشَ مُخَلَّدَا

٤٥٨ — هذا البيت لأبى دهبل الجمحى ، واسمه وهب بن زمعة بن أسيد بن أحيحة ابن خلف بن وهب بن حذافة بن جمح ؛ من كلمة له رواها أبو تمام حبيب بن أوس الطائى فى ديوان الحماسة(١) ، والبيت المستشهد به أول مارواه أبو تمام ، و بعده قوله :

هَبُونِي امْرَأً مِنْكُمْ أَضَلَّ بَعِيرَهُ لَهُ ذِمَّةٌ ؛ إِنَّ الذِّمَامَ كَبِيرُ

وَلَلصَّاحِبُ الْمَتْرُوكُ أَعْظَمُ حُرْمَةً عَلَى صَاحِبٍ مِنْ أَنْ يَضِلَّ بَعِيرُ

عَفَا اللهُ عَنْ لَيْلَى الْغَدَاةَ فَإِنَّهَا إِذَا وَلِيَتْ حُكْمًا عَلَيَّ تَجُورُ

اللغة : « أأترك ليلى » هذا الاستفهام إنكارى بمعنى النفى ، كأن قائلا كان يقول له : لا تزر ليلى ؛ فقال منكرا عليه : أأترك زيارتها وليس بينى و بين الوصول إليها سوى سير ليلة ، يريد ماينبغى ذلك ؛ وصبور: شديد الصبر ، وهو فعول بمعنى فاعل ، و يستوى فيه المذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والجمع « هبونى » معناه عدونى واجعلونى ، مثل قول الشاعر :

فَقُلْتُ أَجِرْنِي أَبَا خَالِدٍ وَإِلاَّ فَهَبْنِي امْرَأً هَالِكَا

وقول عقيبة الأسدى :

فَهَبْهَا أُمَّةً هَلَكَتْ ضَيَاعًا يَزِيدُ يَسُوسُهَا وَأَبُو يَزِيدُ

« أضل بعيره » فى موضع الصفة لامرأ ، وكذلك قوله «له ذمة » و يقال فى الشىء الزائل عن مكانه إذا فقد : أضللته ؛ فاذا كان فى مكانه ولكنك لم تهتد إليه قلت : ضللته ، ومعنى قوله « منكم » من خاصتكم ، والمعنى : أجرونى مجرى رجل منكم ندله بعير وله ذمام الصحبة ؛ إن الذمام حقه كبير ، و إن الرفيق لأعظم حرمة فى صاحبه من ضلال بعيد

(١) انظر شرح التبريزى (٣ — ٢٧٢) .

وبالفاعلية قوله :

٤٥٩ — وَلَمْ يَبْقَ سِوَى الْعُــــدْوَا نِ دِنَّاهُمْ كَمَا دَانُوا

الإعراب : « أأترك » الهمزة للاستفهام ، حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، أترك : فعل مضارع ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « ليلى » مفعول به ، منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « ليس » فعل ماض ناقص مبنى على الفتح لا محل له من الاعراب « بينى » بين : ظرف منصوب بفتحة مقدرة على ماقبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، متعلق بمحذوف خبر ليس تقدم على اسمها وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « وبينها » الواو حرف عطف ، مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، بين : ظرف معطوف على الظرف السابق ، منصوب بالفتحة الظاهرة وهو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى ليلى مضاف إليه « سوى » اسم ليس مؤخر عن خبرها ، مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهو مضاف ، و « ليلة » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، والجملة من ليس واسمها وخبرها فى محل نصب حال من ليلى « إنى » إن : حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسمه ، مبنى على السكون فى محل نصب « إذا » ظرف متعلق بصبور الآتى ، والتنوين نائب عن الجملة التى تضاف إذا إليها ، وأصل الكلام إنى لصبور إذا كان ذلك « لصبور » اللام لام الابتدا وهى المزحلقة ، حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، صبور : خبر إن ، مرفوع بالضمة الظاهرة

الشاهد فيه : قوله « ليس بينى وبينها سوى ليلة » حيث وقعت فى هذه العبارة كلمة سوى اسما لليس ؛ فدل ذلك على أن كلمة سوى ليست ملازمة للظرفية لا تخرج عنها أصلا كما ذهب إليه جمهور البصريين ، بل هو قد تكون اسما فتقع فى جميع مواقع الاعراب على مابيناه فى شرح هذه المسألة مع شرح الشاهدين رقم ٤٥٤ ، ٤٥٥ بما لا تحتاج بعده إلى زيادة

٤٥٩ — هذا البيت للفند الزمّانى ، واسمه شهل بن شيبان بن ربيعة بن زمّان بن مالك ابن صعب بن على بن بكر بن وائل ؛ من كلمة أوردها أبو تمام حبيب بن أوس الطائى فى أول باب الحماسة من كتاب الحماسة[1] ، وقبل بيت الشاهد قوله :

صَفَحْنَا عَنْ بَنِى ذُهْلٍ وَقُلْنَا الْقَوْمُ إِخْوَانُ
عَسَى الْأَيَّامُ أَنْ يَرْجِعْــنَ قَوْمًا كَالَّذِى كَانُوا
فَلَمَّا صَرَّحَ الشَّرُّ فَأَمْسَى وَهْوَ عُرْيَانُ

---

(١) انظر شرح التبريزى (١ — ١٩) .

... ...

وَلَمْ يَبْقَ سِوَى الْعُدْوَا نِ ... البيت ، و بعده :

مَشَيْنَا مِشْيَةَ اللَّيْثِ غَدَا وَاللَّيْثُ غَضْبَانُ

بِضَرْبٍ فِيهِ تَوْهِينٌ وَتَخْضِيعٌ وَإِقْرَانُ

وَطَعْنٍ كَفَمِ الزِّقِّ غَذَا وَالزِّقُّ مَلْآنُ

وَبَعْضُ الْحِلْمِ عِنْدَ الْجَهْلِ لِلذِّلَّةِ إِذْعَانُ

وَفِي الشَّرِّ نَجَاةٌ حِينَ لاَ يُنْجِيكَ إِحْسَانُ

اللغة : « صفحنا » عفونا ، والصفح : العفو ، وأصله من قولهم : أعرضت عن هذا الأمر صفحا ؛ إذا تركته ووليته جانبك ، وتقول : أصفحت عنه ، كما تقول : أضربت عنه ، ويروى « صفحنا عن بنى هند » وهى هند بنت مر بن أد أخت تميم ، وهى أم بكر وتغلب ابنى وائل ، يقول : أعرضنا عنهم وولیناهم صفحة أعناقنا ووجوهنا فلم نؤاخذهم بما كان منهم « عسى الأيام أن يرجعن قوما ــ إلخ » نكر قوما لأن الفائدة المرجوة من المعرفة لم تضع بالتنكير ؛ فإنه لافرق بين أن تقول : عفوت عن زيد فلعل الأيام ترد رجلا مثل الذى كان ، وأن تقول : فلعل الأيام تردّ الرجل كالذى كان ، والمعنى فعلنا ذلك رجاء أن تردّهم الأيام إلى ما كانوا عليه من قبل ، ومعنى يرجعن يرددن ، وقوما : مفعوله ، ورجع يأتى لازما ومتعديا ، تقول : رجع فلان يرجع رجوعا ، ورجعته رجعا ، وفى القرآن الكريم : (فَإِنْ رَجَعَكَ اللَّهُ) ، وقوله « فلما صرح الشر ــ إلخ » صرح الشر : انكشف وتبين ، وفعل يأتى بمعنى تفعل كثيرا ، مثل قولك : بين الشىء ، ووجه على ، وقدّم ، ونبه ، ونكب ، وتأتى كل هذه الكلمات متعدية أيضا ، وقوله : فأمسى وهو عريان : روى فى مكانه : فأضحى وهو عريان ، وقوله « ولم يبق سوى العدوان ــ إلخ » العدوان ــ بضم العين وسكون الدال ــ الظلم ، تقول : عدا يعدو ، واعتدى يعتدى ، إذا جاوز الحد فجار وظلم ، ودناهم : جازيناهم وفعلنا بهم مثل مافعلوا بنا ، وهو جواب لما فى البيت السابق ، وقوله « مشينا مشية الليث ــ إلخ » يروى فى مكانه : شددنا شدة الليث ، وكان مقتضى الظاهر أن يقول : غدا وهو غضبان ، ولكنه وضع الظاهر موضع المضمر لأنه قصد إلى إدخال الروع فى نفس السامع وتربية المهابة منهم عنده ، وهم يفعلون ذلك فى أسماء الأجناس وفى الأعلام أيضا ، ومثله قول عدى ابن زيد :

لاَ أَرَى الْمَوْتَ يَسْبِقُ الْمَوْتَ شَىْءٌ نَغَّصَ الْمَوْتُ ذَا الْغِنَى وَالْفَقِيرَا

... ...

والمعنى مشينا إليهم مشية الليث ابتكر وهو جائع ، وكنى عن الجوع بالغضب لأنه يصحبه عادة ، وقوله «بضرب فيه توهين ــ إلخ» التوهين : التضعيف وهو تفعيل من الوهن ، ومعناه الضعف . والتخضيع : الإذلال والإخضاع ، وهو تفعيل أيضا من الخضوع ، وهو الذل ، وأصله التطامن وتقول : خضع الرجل وأخضع؛ إذا لين كلامه للنساء ، والإقران : اللين والاسترخاء ، ويقال: الإقران الغلبة ، ويقال : المواصلة التى لافتور معها ، ويروى :

بِضَرْبٍ فِيهِ تَفْجِيعٌ وَتَأْيِيمٌ وَإِرْنَانُ

أى يفجع الأخ بالأخ ، والوالد بالولد ، والولد بالوالد ، ويئيم النساء : أى يتركهن بغير أزواج ، وتعلو معه الصيحات ؛ وقوله « وطعن كفم الزق ــ الخ » أراد بالزق القربة ، وغذا : سال، وهو بالغين والذال المعجمتين ، وصف الطعن بأنه نافذ واسع يسيل منه الدم كما يسيل الماء من فم القربة ، وقوله «وبعض الحلم عند الجهل ــ الخ» الإذعان : الانقياد ، تقول : أذعن فلان لفلان ؛ إذا انقاد له ، وتقول : أذعن فلان بكذا ، إذا أقر به وصدق ، والمعنى أنك إذا حلمت على من يجهل عليك تمادى فى جهله فلحقتك بذلك مذلة ، وأوضح منه قول الشاعر :

تَرَفَّعْتُ عَنْ شَتْمِ الْعَشِيرَةِ إِنَّنِى رَأَيْتُ أَبِى قَدْ كَفَّ عَنْ شَتْمِهِمْ قَبْلِى

حَلِيمٌ إِذَا مَا الْحِلْمُ كَانَ جَلاَلَةً وَأَجْهَلُ أَحْيَانًا إِذَا الْتَمَسُوا جَهْلِى

الإعراب : « ولم » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ؛ لم : حرف نفى وجزم وقلب ، مبنى على السكون لامحل له من الإعراب «يبق» فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها « سوى » فاعل يبق ، مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهو مضاف ، و « العدوان » مضاف إليه ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله معطوفة على جملة صرح الشر التى هى شرط لما فى البيت السابق « دناهم » فعل ماض مبنى على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره السكون العارض لدفع كراهة توالى أربع متحركات فى مثله من الصحيح ، ونا : فاعله ، مبنى على السكون فى محل رفع ، وهم : مفعول به ضمير مبنى على الضم فى محل نصب ، والميم حرف عماد « كما » الكاف اسم بمعنى مثل يقع صفة لموصوف محذوف يكون مفعولا مطلقا ، وأصل الكلام : دناهم دينا مثل دينهم ، وما : المصدرية حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « دانوا » فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله ، وما المصدرية مع مادخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور باضافة الكاف إليه

الشاهد فيه : قوله « لم يبق سوى العدوان » حيث وقعت كلمة سوى فى هذه العبارة فاعلا

وحكى الفراء : أَتَانى سِوَاكَ ، ومنصوبة بإِنَّ قوله :

٤٦٠ — لَدَيْكَ كَفِيلٌ بِالْمُنَى لِمُؤَمِّلٍ   وَإِنَّ سِوَاكَ مَنْ يُؤَمِّلُهُ يَشْقَى

هذا تقريرُ ما ذهب إليه الناظم ، وحاصلُ ما استدل به فى شرح الكافية وغيره .

ومذهب الخليل وسيبويه وجمهور البصريين أن سوى من الظروف اللازمة ؛ لأنها يوصَلُ بها الموصولُ نحو : جَاءَ ٱلذِى سِوَاكَ ؛ قالوا : ولا تخرج عن الظرفية إلا فى الشعر ، وقال

ليبق ، وهو يدل على أن هذه الكلمة تكون اسما وتقع فى جميع مواقع الإعراب ، على نحو مابيناه فى شرح الشواهد السابقة .

٤٦٠ — لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سابق أولاحق .

اللغة : «لديك» معناها عندك «كفيل» الكفيل : الضامن ، وهو مأخوذ من الكفالة ، وهى الضمان ، تقول : كفل فلان بكذا يكفل — مثل قعد يقعد — كفالة ، وتقول : كفل فلان عن فلان بالمال لغريمه ، وتقول : أكفل فلان فلانا المال ، إذا ضمنه إياه «بالمنى» المنى — بضم الميم وفتح النون — جمع منية — بضم فسكون ؛ وهى مايتمناه المرء «لمؤمل» المؤمل: اسم فاعل من أمل فلان تأميلا ؛ إذا رجا «يشقى» مضارع من الشقاء ، وهو العناء والشدة .

الإعراب : «لديك» لدى : ظرف مكان منصوب على الظرفية المكانية وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهو متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه مبنى على الفتح فى محل جر «كفيل» مبتدأ مؤخر ، مرفوع بالضمة الظاهرة «بالمنى» جار ومجرور متعلق بكفيل «لمؤمل» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من المنى ، أو صفة لكفيل «و إن» الواو حرف عطف ، مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، إن : حرف توكيد ونصب مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب «سواك» سوى : اسم إن ، منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه ، مبنى على الفتح فى محل جر «من» اسم موصول مبتدأ ، مبنى على السكون فى محل رفع «يؤمله» يؤمل : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والضمير البارز المتصل مفعول به مبنى على الضم فى محل نصب ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «يشقى» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والجملة من الفعل وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو الاسم الموصول ، والجملة من المبتدأ وخبره فى محل رفع خبر إن

الشاهد فيه : قوله «و إن سواك» حيث وقعت كلمة سوى فى هذه العبارة اسما لإن، فدل ذلك على أن هذه الكلمة تكون اسما غير ظرف وتقع فى جميع مواقع الإعراب

الرمانى والعكبرى : تستعمل ظرفا غالباً ، وكغير قليلا ، وهذا أعدل . ولا ينهض ما استدلّ به الناظم حجةً ؛ لأن كثيراً من ذلك أو بَعْضَه لايُخْرِجُ الظرفَ عن اللزوم ، وهو الجر ، وبعضه قابل للتأويل اه .

﴿تنبيهات﴾ الأول : حكى الفاسىُّ فى شرح الشاطبية فى سِوَى لغةً رابعةً ، وهى المد مع الكسر .

الثانى : أفهم كلامه أنه يجوز فى المعطوف على المستثنى بها اعتبار المعنى ، كما جاز فى غير ، ويساعده قوله فى التسهيل : تساويها مطلقاً سوى ، بعد ذكره جواز اعتبار المعنى فى العطف على مجرورَ غير .

الثالث : تفارق سوى غيراً فى أمرين :

أحدهما : أن المستثنى بغير قد يحذف إذا فهم المعنى ، نحو لَيْسَ غَيْرُ ، بالضم ، وبالفتح ، وبالتنوين ، بخلاف سوى .

ثانيهما : أن سوى تقع صلة الموصول فى فصيح الكلام ، كما سلف ، بخلاف غير .

الرابع : تأتى سَوَاء بمعنى وسط ، وبمعنى تام ، فتمد فيهما مع الفتح ، نحو « فِي سَوَاءِ الْجَحِيمِ » وَهٰذَا دِرْهَمٌ سَوَاءٌ ، وتأتى بمعنى مُسْتَوٍ ؛ فتقصر مع الكسر ، نحو : « مَكَاناً سِوًى » وتمد مع الفتح ، نحو : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ سَوَاءٍ وَالْعَدَمُ ، ويخبر بها حينئذ عن الواحد فما فوقه ، نحو « لَيْسُوا سَوَاءً » لأنها فى الأصل مصدر بمعنى الاستواء اه .

(وَاسْتَثْنِ نَاصِباً) للمستثنى (بِلَيْسَ وَخَلاَ ٭ وَبِعَدَا وَبِيَكُونُ بَعْدَ لاَ) النافيةِ ، نحو : قَامُوا لَيْسَ زَيْدًا ، وَخَلاَ عَمْراً ، وعَدَا بَكْراً ، وَلاَ يَكُونُ خَالِدًا .

أما ليس ولا يكون فالمستثنى بهما واجبُ النصب ؛ لأنه خبرهما ، واسمهما ضمير مستتر وجوبا يعود على البعض المدلول عليه بكلّه السابق ، فتقدير قاموا ليس زيداً : ليس هو أى بَعْضُهُمْ ، فهو نظير « فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً » بعد « يُوصِيكُمُ اللهُ فِي أَوْلَادِكُمْ » وقيل : عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق ، والتقدير ليس هو : أى القائم ، وقيل : عائد على الفعل المفهوم من الكلام السابق ، والتقدير ليس هو : أى ليس فِعْلُهم فعلَ زيدٍ ، فحذف المضاف ،

ويضعف هذين عدم الاطراد ؛ لأنه قد لا يكون هناك فعل ، كما فى نحو : الْقَوْمُ إِخْوَتُكَ لَيْسَ زَيْدًا .

وأما خلا وعدا ففعلان غير متصرفين ؛ لوقوعهما موقع إلا ، وانتصاب المستثنى بهما على المفعولية ، وفاعلهما ضمير مستتر ، وفى مَرْجِعِه الخلافُ المذكور .

(تنبيهان) : الأول ، قيل : موضع جملة الاستثناء من هذه الأربع نصب على الحال ، وقيل : مستأنفة لا موضع لها ، وصححه ابن عصفور .

الثانى : لا تستعمل « يكون » فى الاستثناء مع غير « لا » من أدوات النفى اه .

(وَاُجْرُرْ بِسَابِقَيْ يَكُونُ) وهما خَلاَ وَعَدَا (إِنْ تُرِدْ) الجر فإنه جائز و إن كان قليلا ، فمن الجر بخَلاَ قوله :

٤٦١ — خَلاَ اللهِ لاَ أَرْجُو سِوَاكَ وَإِنَّمَا أَعُدُّ عِيَالِي شُعْبَةً مِنْ عِيَالِكَا

---

٤٦١ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سابق أو لاحق .

اللغة : « أرجو » مضارع من الرجاء ، وهو ضد اليأس ، تقول : رجا فلان الخير يرجوه رجاء ، إذا أمله وانتظر حصوله « سواك » غيرك ، وهو دليل على استعمال هذه الكلمة اسما غير ظرف ، لأنه مفعول به « عيالى » العيال : جمع عيل — بتشديد الياء مكسورة — وهو فيعل من العيلة التى هى الفقر والحاجة ، وسمى أهل بيت الرجل عيالا لأنهم سبب فى حاجته وافتقاره ، أو هو فيعل من قولهم : عال فلان فلانا ، إذا مانه ، سموا بذلك لأنه يمونهم و يقوم بحاجاتهم « شعبة » الشعبة — بضم الشين وسكون العين — الطائفة من الشىء ، أراد أن يقول : إن الممدوح لا يألو جهدا فى إعطائه والتفضل عليه لأنه يعتبر عياله طائفة من عياله .

الإعراب : « خلا » حرف استثناء وجر ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « الله » مجرور بخلا ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة « لا » حرف نفى ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « أرجو » فعل مضارع ، مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « سواك » مفعول به ، منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه مبنى على الفتح فى محل جر « وإنما » الواو حرف عطف ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، إنما : أداة حصر ، وأصلها مركبة من إن المؤكدة وما الزائدة الكافة لإن عن عمل النصب والرفع والاختصاص بالأسماء « أعد » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « عيالى » مفعول

... ...

أول لأعد منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وياء المتكلم مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر « شعبة » مفعول ثان لأعد ، منصوب بالفتحة الظاهرة « من عيالكا » الجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لشعبة ، والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه ، مبنى على الفتح فى محل جر، والألف للاطلاق .

الشاهد فيه : فى هذا البيت ثلاثة شواهد لباب الاستثناء :

الأول : فى قوله « خلا الله » حيث روى بجر لفظ الجلالة ؛ فدلّ ذلك على أن خلا تستعمل حرف جر ، وقد ذكر قوم أن سيبويه لم يحفظ الجر بخلا ، وهو نقل فاسد كما قال الشارح الأشمونى ؛ لأن سيبويه قد ذكر الجر بها فى كتابه ، قال (١ - ٣٧٧) : « وأما حاشا فليس باسم ، ولكنه حرف يجر ما بعده كما تجر حتى ما بعدها ، وفيه معنى الاستثناء ، وبعض العرب يقول : ما أتانى القوم خلا عبد الله (بالجر) فجعلوا خلا بمنزلة حاشا ، فإذا قلت ما خلا فليس فيه إلا النصب ، لأن ما اسم ، ولا تكون صلتها إلا الفعل هنا ، وهى ما التى فى قولك : تفعل ما فعلت ، ألا ترى أنك لو قلت : أتونى ما حاشا زيدا ؛ لم يكن كلاما » اه ، وبعد تسليم أن الجر بها جائز ، وإن كان قليلا، اختلفوا فى متعلقها ؛ فقيل : تتعلق بما ذكر قبلها من فعل أو شبهه ، ولو تقديرا ، يعنى أن الفعل وما فى معناه لو تأخر عنها فهو فى حكم المتقدم ؛ فعلى هذا القول تتعلق بأرجو فى بيت الشاهد ؟ وقيل : لا تتعلق بشىء أصلا ، وهى مع مجرورها فى محل نصب عن تمام الكلام ، واختار هذا المذهب ابن هشام فى مغنى اللبيب واستدل عليه بما نقله الشارح الأشمونى فى التنبيه الثانى .

الشاهد الثانى : فى قوله « سواك » حيث استعمل هذه الكلمة مفعولا به ، فدلّ هذا على أن هذه الكلمة تكون اسما غير ظرف وتقع فى جميع مواقع الإعراب ، وقد تقدم بحث هذه المسألة بحثا وافيا وبيان آراء النحاة واستدلالاتهم .

الشاهد الثالث : فى قوله « خلا الله » حيث قدم أول الكلام ، وقد قدمنا فى هذه المسألة كلمة موجزة (فى ص ٤٥٥ من هذا الجزء) ونحن نفصل لك هنا فيها بعض التفصيل ؛ فنقول :

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز تقديم حرف الاستثناء فى أول الكلام ، نحو قولك : إلا طعامك ما أكل زيد ، نص عليه الكسائى ، وإليه ذهب أبو إسحاق الزجاج فى بعض المواضع .

وذهب البصريون إلى أن ذلك لا يجوز .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على جواز تقديمه أن العرب قد استعملته مقدما ، قال الشاعر :

خَلاَ أَنَّ الْعِتَاقَ مِنَ الْمَطَايَا حَسِينَ بِهِ فَهُنَّ إِلَيْهِ شُوسُ

... ...

وقال الآخر :

وَبَــلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا طُورِيٌّ وَلاَ خَــلاَ الْجِنَّ بِهَا إِنْسِيٌّ

قالوا : ولا يجوز أن يقال : إن الاستثناء يضارع البدل ؛ بدليل قولهم : ما قام أحد إلا زيدا وإلا زيد ، والمعنى واحد ، فلما جاز البدل لم يجز تقديمه كما لا يجوز تقديم البدل على المبدل منه ، لأنا نقول : لو كان الأمر كما زعمتم لكان ينبغى ألا يجوز تقديمه على المستثنى منه كما لا يجوز تقديم البدل على المبدل منه ، وقد جاء ذلك كثيرا فى كلامهم ، قال الكميت :

فَمَالِيَ إِلاَّ آلَ أَحْمَدَ شِيعَةٌ وَمَالِيَ إِلاَّ مَذْهَبَ الْحَقِّ مَذْهَبُ

فقدم المستثنى على المستثنى منه ، وقال الآخر :

النَّاسُ أَلْبٌ عَلَيْنَا فِيكَ لَيْسَ لَنَا إِلاَّ السُّيُوفَ وَأَطْرَافَ الْقَنَا وَزَرُ

فقدّم المستثنى على المستثنى منه ، وهذا كثير فى كلامهم .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأنه يؤدى إلى أن يعمل ما بعدها فيما قبلها وذلك لا يجوز ، لأنها حرف نفى يليها الاسم والفعل كحرف الاستفهام ، وكما أنه لا يجوز أن يعمل ما بعد حرف الاستفهام فيما قبله فكذلك لا يجوز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها .

ومنهم من تمسك بأن قال : إنما قلنا ذلك لأن الاستثناء يضارع البدل ، ألا ترى أنك تقول: ما جاءنى أحد إلا زيد ، وإلا زيدا ، والمعنى واحد ، فلما جارى الاستثناء البدل امتنع تقديمه كما يمتنع تقديم البدل على المبدل منه ، وما ذكروه من هذا فسنذكر فساده فى الجواب عن كلامهم ، إن شاء الله .

أما الجواب عن كلمات الكوفيين : فأما احتجاجهم بقول الشاعر :

* خَلاَ أَنَّ الْعِتَاقَ مِنَ الْمَطَايَا *

فنقول : لا نسلم ههنا أن الاستثناء وقع فى أول الكلام ، فان هذا الشعر لأبى زبيد الطائى ، وقبل هذا البيت قوله :

إِلَى أَنْ عَرَّسُوا وَأَغَبَّ مِنْهُمْ قَرِيباً مَا يُحَسُّ لَهُ حَسِيسُ

خَلاَ أَنَّ الْعِتَاقَ مِنَ الْمَطَايَا حَسِينَ بِهِ فَهُنَّ إِلَيْهِ شُوسُ

وأما قول الآخر :

وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا طُورِيٌّ وَلاَ خَلاَ الْجِنَّ بِهَا إِنْسِيٌّ

ومن الجر بعدَا قوله :

٤٦٢ ــ أَبَحْنَا حَيَّهُمْ قَتْلاً وَأَسْراً عَدَا الشَّمْطَاءِ وَالطِّفْلِ الصَّغِيرِ

فتقديره: و بلدة ليس بها طورى ولا إنسى خلا الجن، فحذف إنسيا ، فأضمر المستثنى منه ، وما أظهره تفسير لما أضمره ، وقيل : تقديره ولا بها إنسى خلا الجن ؛ فبها مقدرة بعد لا ، وتقديم الاستثناء فيه للضرورة ؛ فلا يكون فيه حجة .

والذى يدل على صحة ماذهبنا إليه من أنه قد ضارع البدل : قولهم « لو كان الأمر كما ذهبتم إليه لوجب ألا يجوز تقديمه على المستثنى منه كما لا يجوز تقديم البدل على المبدل منه» قلنا : هذا فاسد ؛ لأن المستثنى لما تجاذبه شبهان أحدهما كونه مفعولا والآخر كونه بدلا جعلت له منزلة متوسطة ؛ فجاز تقديمه على المستثنى منه ولم يجز تقديمه على الفعل الذى ينصبه ، عملا بكلا الشبهين، على أن من العرب من يجوز البدل مع التقديم ؛ فيقول : ماجاءنى إلا زيد أحد ، فيرفع على البدل مع تقديمه على المبدل منه ، و إن كانت اللغة الفصيحة العالية النصب ، وقد مضى بيت حسان بن ثابت الأنصارى رضى الله عنه وهو الشاهد رقم (٤٤٧) فارجع إليه .

٤٦٢ ــ لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، وقد عثرت له على بيت سابق عليه ، وهو قوله :

تَرَكْنَا فِي الحَضِيضِ بَنَاتِ عُوجٍ عَوَاكِفَ قَدْ خَضَعْنَ إِلَى النُّسُورِ

اللغة : « بنات عوج » يريد أفراسا كريمات الأصل ، منسوبا آباؤهن إلى أعوج ، وأعوج : علم على فرس لم يكن فى خيل العرب فحل أشهر منه ولا أكثر نسلا ، قال الأصمعى : كان لبنى آكل المرار ثم صار لبنى هلال بن عامر ، وقال أبو عبيدة : كان لبنى كندة فأخذته بنو سليم فى بعض أيامهم فصار إلى بنى هلال ، وقال ابن سيده : أعوج فرس سابق ركب صغيرا فاعوجت قوائمه ، والخيل الأعوجية منسوبة إليه ، ويقال : خيل أعوجية ، وأعوجيات ، وبنات أعوج ، وقال الشاعر :

نَجَوْتَ وَلَمْ تَمْنُنْ عَلَيْكَ طَلَاقَةٌ سِوَى جَيِّدِ التَّقْرِيبِ مِنْ آلِ أَعْوَجِ

والحضيض : القرار من الأرض عند منقطع الجبل ، وفى الحديث : أنه أهدى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم هدية فلم يجد شيئا يضعها عليه فقال «ضعه بالحضيض فإنما أنا عبد آكل كما يأكل العبد» يعنى ضعه بالأرض«عواكف» جمع عاكفة ، وهى اسم فاعل من عكف على الشىء يعكف عكوفا ــ مثل قعد يقعد قعودا ،ومثل جلس يجلس جلوسا ــ « خضعن » ذللن وخشعن « النسور » جمع نسر « أبحنا » يريد أهلكنا واستأصلنا « حيهم » الحى : القبيلة « أسرا »

(تنبيهان) : الأول : لم يحفظ سيبويه الجر بعدا ، قيل : ولا بخلا ، وليس كذلك ، بل ذكر الجر بخلا .

الثاني: قيل يَتَعَلَّقَان حينئذ بما قبلهما من فعل أو شبهه على قاعدة حروف الجر ، وقيل: موضعهما نصب عن تمام الكلام ، وهو الصواب ؛ لعدم اطراد الأول ، ولأنهما لا يُعَدِّيَان الأفعالَ إلى الأسماء : أي لايوصلان معناها إليها ، بل يزيلان معناها عنها ، فأشبها فى عدم التعدية الحروفَ الزائدةَ ، ولأنهما بمنزلة إلاّ ، وهى غير متعلقة اه

(وَبَعْدَ مَا) المصدرية (انْصِبْ) حتما ؛ لأنهما تَعَيَّنَا بها للفعلية ، كقوله :

الأسر : أن يؤخذ الرجل فى الحرب ، والرجل أسير ، والجمع أسارى وأسرى « الشمطاء » هى المرأة التى خالط البياض سواد شعرها ، و يقال لها ذلك إذا شاخت وكبرت ، والرجل أشمط ، وقال النابغة الذبيانى :

لَوْ أَنَّهَا عَرَضَتْ لِأَشْمَطَ رَاهِبٍ عَبَدَ الْإِلٰهَ صَرُورَةٍ مُتَعَبِّدِ
لَرَنَا لِبَهْجَتِهَا وَحُسْنِ حَدِيثِهَا وَلَخَالَهُ رَشَدًا وَإِنْ لَمْ يَرْشُدِ

والطفل : الصبى الذى لايزال فى حدود زمن الرضاع ، ثم هو فطيم .

الإعراب : « أبحنا » فعل ماض وفاعله « حيهم » مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة ، والضمير مضاف إليه «قتلا» تمييز ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، أومفعول مطلق مبين لنوع العامل ، مثل رجعت القهقرى « وأسرا » الواو حرف عطف ، أسرا : معطوف على قتلا ، منصوب بالفتحة الظاهرة «عدا» حرف استثناء وجر ، مبنى على السكون لامحل له من الإعراب «الشمطاء» مجرور بعدا ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة « والطفل » الواو حرف عطف ، الطفل : معطوف على الشمطاء ، مجرور بالكسرة الظاهرة « الصغير » نعت للطفل ، مجرور بالكسرة الظاهرة

الشاهد فيه : قوله « عدا الشمطاء » حيث روى بجر الشمطاء ، فدل ذلك على أن من العرب من يجر بعدا ، وسيبويه رحمه الله لم يحفظ الجرّ بهذه الكلمة ولم يروه ، وقد رواه ونقله غيره من حملة اللغة ورواتها ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ ، قال جارالله الزمخشرى فى المفصل (١ - ١٩٣) : « المستثنى فى إعرابه على خمسة أضرب : أحدها : منصوب أبدا ، وهو على ثلاثة أوجه : ماستثنى بإلامن كلام موجب ، وذلك جاءنى القوم إلا زيدا ، و بعدا وخلا بعد كل كلام ، و بعضهم يجرّ بخلا ، وقيل : بهما ، ولم يورد سيبويه هذا القول ولا المبرّد »

* أَلاَ كُلُّ شَىْءٍ مَا خَلاَ اللهَ بَاطِلُ(١) *

وقوله :

٤٦٣ — تَمَلُّ النَّدَامَى مَا عَدَانِى فَإِنَّنِى ... بِكُلِّ ٱلَّذِى يَهْوَى نَدِيمِى مُولَعُ

(١) هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

* وَكُلُّ نَعِيمٍ لاَ مَحَالَةَ زَائِلُ *

وهذا البيت للبيد بن ربيعة العامرىّ ، وهو الشاهد رقم (٣) وقد مضى مشروحا فى (ص ١١ من الجزء الأول) وقد ذكرنا من قصيدة هـذا الشاهد عدّة أبيات مع الشاهـد رقم (١٠٣) فى (ص ١٧٩ من الجزء الأوّل أيضا) ثم ذكرنا عدّة أبيات مع الشاهد رقم (٣٩٣) فى (ص ٢٤١ من الجزء الثانى) والاستشهاد بالبيت فى هـذا الموضع بقوله « ماخلا الله » حيث نصب الاسم الـكريم بعد « ماخلا » قال جار الله الزمخشرى : « فأما ماعدا وماخلا فالنصب ليس إلا » اهـ ، وهذا مبنى على أن «ما» مصدرية ظرفية ؛ من قبل أن « ما » هذه لاتدخل إلا على الأفعال ، فأما إن اعتبرت « ما » زائدة فان النصب لايتعين ، بل يجوز ما كان يجوز قبل دخول ما ، قال ابن هشام : « وتدخل على عدا وخلا ما المصدرية فيتعين النصب لتعين الفعلية حينئذ ، كقوله :

* أَلاَ كُلُّ شَىْءٍ مَا خَلاَ ٱللهَ بَاطِلُ *

وقوله :

* تَمَلُّ النَّدَامَى مَا عَدَانِى فَإِنَّنِى *

ولهذا دخلت نون الوقاية ، وموضع الموصول وصلته نصب : إما على الظرفية على حذف مضاف ، أو على الحالية على التأويل باسم الفاعل ؛ فمعنى قاموا ماعدا زيدا : قاموا وقت مجاوزتهم زيدا ، أو مجاوزين زيدا ؛ وقد يجران على تقدير مازائدة » اهـ ، ولم يذكرسيبويه إلا أن «ما» قبل خلا وعدا اسم ، يريد أنها تؤول مع مابعدها باسم ، ولهذا لم يذكر إلا النصب ، قال : «وتقول : أتانى القوم ماعدا زيدا ، وأتونى ماخلا زيدا ، فما هنا اسم ، وخلا وعدا صلة له ، كأنه قال : أتونى ماجاوز بعضهم زيدا ، وماهم فيها ماعدا زيدا ، كأنه قال: ماجاوز بعضهم زيدا ، وكأنه قال : إذا مثلت ماخلا وماعدا فجعلته اسما غير موصول قلت: أتونى مجاوزتهم زيدا ، مثلته بمصدر ماهو فى معناه » اهـ

٤٦٣ — لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سابق أو لاحق

اللغة : « تمل » مضارع مبنى للمجهول من الملل ، وهو السأم ، وتقول : مللت الشىء ، ومللت منه ، أمله ، وأمل منه ، مللا — بفتح الميم واللام — وملة وملالة ، وهذا رجل مل — بفتح

... ...

فسكون- وملول ، وملولة ، وذوملة ، وتقول : أمله ، وأمل عليه ، بمعنى أسأمه ؛ وقالوا :أدلّ فأملّ « الندامى » جمع ندمان ، مثل سكران وسكارى ، والندمان والنديم : الذى يجالسك على الشراب « مولع » وصف من قولك : أولع فلان بكذا ؛ إذا أغرى به وأحبه ، وهو ملازم للبناء لما لم يسم فاعله .

الإعراب : « تمل » فعل مضارع مبنى للمجهول ، مرفوع بالضمة الظاهرة « الندامى » نائب فاعل ، مرفوع بضمة مقدّرة على الألف منع من ظهورها التعذر « ما » موصول حرفى ، مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « عدانى » عدا : فعل ماض دال على الاستثناء مبنى على فتح مقدّر على الألف منع من ظهوره التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره هو ، والنون للوقاية ؛ وياء المتكلم مفعول به ، مبنى على السكون فى محل نصب ، وهى المستثنى ، ومامع مادخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالإضافة إلى ظرف محذوف ، وتقدير الكلام : تمل الندامى وقت مجاوزتهم إياى ، وعن السيرافى أن المصدر المؤول فى تقدير اسم مشتق يقع حالا من نائب الفاعل ، وتقدير الكلام عنده : تمل الندامى حال كونهم مجاوز ينى «فانى» الفاء حرف دال على التعليل ، مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، إن : حرف توكيد ونصب مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم اسم إن ، مبنى على السكون فى محل نصب « بكل » جار ومجرور متعلق بمولع الآتى فى آخر البيت ، وكل مضاف ، و « الذى » اسم موصول مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر « يهوى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدّرة على الألف منع من ظهورها التعذر « نديمى » فاعل يهوى ، مرفوع بضمة مقدرة على ماقبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على الفتح فى محل جرّ ، وجملة الفعل وفاعله لامحل لهامن الإعراب صلة الاسم الموصول ، والعائد ضمير منصوب بيهوى محذوف ، والتقدير : بكل الذى يهواه نديمى «مولع» خبر إن ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

الشاهد فيه : قوله « ماعدانى » فان عدا فى هذه العبارة فعل ماض دالّ على الاستثناء ، والدليل على أنه فعل أمران : الأوّل تقدم ما المصدرية الظرفية عليه ؛ فإن « ما » هذه لاتدخل إلا على الأفعال ؛ والثانى لحاق نون الوقاية قبل ياء المتكلم ، وقد عرفت أن نون الوقاية تدخل على الفعل لتقيه الجر إذا اتصل بياء المتكلم

فان قلت : فهل يجوز أن تجعل ماهذه زائدة ، وتجعل عدا على هذا حرف جرّ ، ويكون موضع ياء المتكلم جرا ، ودخول النون لايتعين معه أن تكون الكلمة فعلا ؛ لأنها تلحق بعض الحروف ، نحو منى وعنى ؟

وموضع الموصول وصلته نصب بالاتفاق ، فقال السيرافى : على الحال ، وهذا مُشْكل ؛ لتصريحهم فى غير هذا الموضع بأن المصدر المؤول لا يقع حالا ، كما يقع المصدر الصريح فى نحو : أَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ ، وقيل : على الظرف ، و « ما » وَقْتِيَّةٌ نابت هى وصلتها عن الوقت ، فالمعنى على الأول : قاموا مُجَاوِزِين زيداً ، وعلى الثانى : قاموا وَقْتَ مُجَاوَزَتِهِم زيداً ، وقال ابن خروف : على الاستثناء كانتصاب غير فى : قاموا غير زيد .

(وَانْجِرَارٌ) بهما حينئذ (قَدْ يَرِدْ) أجاز ذلك الْجَرْمِىُّ وَالرَّبَعِىُّ والكسائى والفارسى ، لكن على تقدير « ما » زائدةً لامصدرية ؛ فإن قالوه بالقياس ففاسد ؛ لأن « ما » لاتزاد قبل الجار ، بل بعده ، نحو «عَمَّا قَلِيلٍ» « فَبِمَا رَحْمَةٍ » ، و إن قالوه بالسماع فهو من الشذوذ بحيث لايحتج به .

(وَحَيْثُ جَرَّا فَهُمَا حَرْفَانِ) بالاتفاق (كَمَا هُمَا إِنْ نَصَبَا فِعْلَانِ) بالاتفاق ، وسواء فى الحالين اقترنا بما أو تجردا عنها .

(وَكَخَلَا) فى جواز جر المستثنى بها ونصبه (حَاشَا) تقول : قَامَ القومُ حاشَا زَيْدٍ ، وَحَاشَا زَيْدًا ؛ فإذا جرت كانت حرف جر ، وفيما تتعلق به ماسبق فى خلا ، و إذا نصبت كانت فعلاً ، والخلاف فى فاعلها وفى محل الجملة كما فى خلا .

﴿تنبيهان﴾ الأول : الجر بحاشا هو الكثير الراجح ، ولذلك التزم سيبويه وأكثر البصريين حرفيتها ولم يجيزوا النصب ، لكن الصحيح جوازه ؛ فقد ثبت بنقل أبى زيد وأبى عمرو الشَّيْبَانى والأخفش وابن خروف ، وأجازه المازنى والمبرد والزجاج ، ومنه قوله :

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : إن دعوى الزيادة مخالفة للأصل ؛ لأن الأصل أن يؤتى بالكلمة للدلالة على معناها الذى وضعت له ، وأن القول بزيادة «ما» فى هذا الموضع محل خلاف بين العلماء ، و إنما قال به قوم منهم الجرمى والربعى والكسائى والفارسى وابن جنى ، وردّه بقية النحاة وعلل ابن هشام فى مغنى اللبيب ردّه بقوله : « فان قالوا بالزيادة قياسا ففاسد ؛ لأن ما لاتزاد قبل الجار والمجرور ، بل بعده ، نحو عما قليل ، و إن قالوا ذلك سماعا فهو من الشذوذ بحيث لايقاس عليه» اهـ ، وهذه هى عبارة الشارح الأشمونى أخذها منه ، و إذا علمت هذا تبين لك أنه لايجوز أن تجعل ما زائدة وعدا حرفا و ياء المتكلم فى محل جرّ به ؛ لأن ذلك مخالف للأصل ، و إجراء للكلام على المختلف فيه مع إمكان الجادّة

٤٦٤ — حَاشَا قُرَيْشًا فَإِنَّ اللهَ فَضَّلَهُمْ عَلَى الْبَرِيَّةِ بِالْإِسْلَامِ وَالدِّينِ

٤٦٤ — هذا البيت للفرزدق همام بن غالب

الإعراب : «حاشا» فعل استثناء يدل على أن ما بعده خارج من حكم ما قبله مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره هو يعود إلى مصدر فعل فى كلام سابق ، أو إلى اسم فاعل ذلك الفعل ، على ما عرفت فيما سبق « قريشا » مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « فان » الفاء حرف دال على التعليل ، مبنى على الفتح لا محل من الإعراب ، إن : حرف توكيد ونصب مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « الله» اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة « فضلهم » فضل : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى لفظ الجلالة ، وضمير الغائبين العائد إلى قريش مفعول به ، وجملة الفعل وفاعله ومفعوله فى محل رفع خبر إن «على» حرف جر « البرية » مجرور بعلى وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بفضل « بالإسلام » جار ومجرور متعلق بفضل أيضا « والدين » الواو حرف عطف ، الدين : معطوف على الاسلام ، والمعطوف على المجرور مجرور ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة

الشاهد فيه : قوله « حاشا قريشا » حيث نصب ما بعد حاشا بها ، فدل ذلك على أن حاشا تستعمل فعلا بدون « ما » المصدرية الظرفية كما تستعمل عدا وخلا ، وهذا مذهب المبرد والمازنى وجماعة من النحاة ، وذهب سيبويه والزمخشرى إلى أن حاشا لا تكون إلا حرفا فتجر ما بعدها

قال جار الله فى المفصل (١ — ١٩٧) : « والثالث من أنواع المستثنى مجرور أبدا ، وهو ما استثنى بغير وحاشا وسوى وسواء ، والمبرد يجيز النصب بحاشا» اه

وقال أبو البقاء بن يعيش : « وأما حاشا فهو حرف جر عند سيبويه ، يجر ما بعده ، وفيه معنى الانتهاء ، تقول : أتانى القوم حاشا زيد ، وما أتانى القوم حاشا زيد ، والمعنى سوى زيد ، قال الشاعر :

حَاشَا أَبِي ثَوْبَانَ إِنَّ بِهِ ضِنًّا عَنِ الْمَلْحَاةِ وَالشَّتْمِ

وزعم الفراء أن حاشا فعل ولا فاعل له ، وأن الأصل فى قولك : حاشا زيد ؛ حاشا لزيد ؛ فحذفت اللام لكثرة الاستعمال ، وخفضوا بها ، وهذا فاسد ؛ لأن الفعل لا يخلو من فاعل .

وذهب أبو العباس المبرد إلى أنها تكون حرف جر كما ذكر سيبويه وتكون فعلا ينصب ما بعده ، واحتج لذلك بأشياء : منها أنه يتصرف ؛ فتقول : حاشيت أحاشى ، قال النابغة :

وَلَا أَرَى فَاعِلًا فِي النَّاسِ يُشْبِهُهُ وَلَا أُحَاشِي مِنَ الْأَقْوَامِ مِنْ أَحَدِ

والتصرف من خصائص الأفعال ؛ ومنها أنه يدخل على لام الجر ؛ فتقول : حاشا لزيد ، قال

وقوله : أَللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَلِمَنْ يَسْمَعُ حَاشَا الشَّيْطَانَ وَأَبَا الْأَصْبَغ ؛ وقوله :

٤٦٥ — حَاشَا أَبَا ثَوْبَانَ إِنَّ أَبَا ثَوْبَانَ لَيْسَ بِبُكْمَةٍ فَدْمِ

الله تعالى : (حاشَ لِلهِ) ، ولوكان حاشا حرف جر لم يدخل على مثله ، ومنها أنه يدخله الحذف ، نحو: حاش لزيد ، وقد قرأت القراء إلا أبا عمرو (حاشَ لِلهِ) وليس القياس فى الحروف الحذف، إنما ذلك فى الأسماء ، نحو أخ ويد ، وفى الأفعال ، نحو لم يك ولا أدر ، وهوقول متين ، و يؤيده أيضا ما حكاه أبو عمرو الشيبانى أن العرب تخفض بها وتنصب ؛ وحكى أبو عثمان المازنى قال : سمعت أعرابيا يقول : اللهم اغفر لى ولمن يسمع حاشا الشيطان وابن الأصبغ ، فنصب بحاشا ، فاذا يكون حالها كحال خلا » إه

قال أبو رجاء غفر الله له : وحاصل هـذه المسألة أن النحاة قد اختلفوا فى كلة حاشا على ثلاثة أقوال :

الأوّل — وهو قول سيبو يه وأتباعه كالزمخشرى — أنها لا تكون إلا حرف جر، وأن مابعدها لا يكون إلا مجرورا ، وعذره فى ذلك أنه لم يحفظ النصب بها فى كلام العرب .

الثانى — وهو قول الفراء — أنها لا تكون إلا فعلا ، سواء أكان مابعدها مجرورا أم منصوبا، فإن كان منصوبا فهو من النصب بعد نزع الخافض و إنما نصب للحمل على إلا،و إن كان مجرورا فهو من باب حذف حرف الجر و إبقاء عمله ، وأصل حاشا زيد — بالجر — وحاشا زيدا — بالنصب — : حاشا لزيد ، فالجار والمجرور متعلق بحاشا ، فلما حذف حرف الجر انتصب الاسم الذى كان مجرورا، وقد يبقى على حاله التى كان عليها قبل حذف الجار ، وهذا المذهب فاسد ، لأن فيـه حملا على ضعيف فى كلتا الحالتين ؛ فإنك تعلم أن النصب على نزع الخافض مما يقتصر فيه على المسموع ، وأن حذف حرف الجر و إبقاء عمله ضعيف لا يجوز ارتكابه

والثالث — وهو مذهب المبرد والمازنى — أن حاشا تكون فعلا فتنصب مابعدها على أنه مفعول به ، وتكون حرفا فتجر مابعدها ، ومثلها فى ذلك مثل عدا وخلا ، وهـذا مذهب حسن يؤيده السماع ، ولكنا لانوافق ابن يعيش فى الاحتجاج لهـذا المذهب بما ذكر من وجوه الاحتجاج ، إلا ما ذكره أخيرا من السماع فانا نراه هو الحجة ، فأما ما قبل ذلك فهو احتجاج بشى على شيء آخر سواه فإن (حاش لله) ليست هى حاشا الاستثنائية على ما رأيت فما ذكره الشارح الأشمونى .

٤٦٥ — نسب السيد المرتضى فى شرح القاموس هذا البيت إلى سبرة بن عمرو الأسدى ، والصواب أنه للجميح ، واسمه منقذ بن الطماح الأسـدى ، من قصيدة له مذكورة فى المفضليات ، وأولها قوله :

يَا جَارَ نَضْلَةَ قَدْ أَنَى لكَ أَنْ تَسْعَى لِجَارِكَ فِي بَنِي هِدْمِ

... ...

مُتَنَظِّمِينَ جِوَارَ نَضْلَةَ يَا ... شَاهَ الْوُجُوهُ لِذَلِكَ النَّظْمِ
وَبَنُو رَوَاحَةَ يَنْظُرُونَ إِذَا ... نَظَرَ النَّدِيُّ بِآنُفٍ خُثْمِ
حَاشَا أَبِي ثَوْبَانَ إِنَّ أَبَا ... ثَوْبَانَ ... البيت ، وبعده :
عَمْرُو بْنُ عَبْدِ اللهِ إِنَّ بِهِ ... ضَنًّا عَنِ المَلْحَاةِ وَالشَّتْمِ
لاَ تَسْتَقِي إِنْ لَمْ أُزِرْ سَحَرًا ... غَطَفَانَ مَوْكِبَ جَحْفَلٍ دَهْمِ
لَجِبٍ إِذَا ابْتَدَءُوا قَنَابِلَهُ ... كَنَشَاصِ يَوْمِ المِرْزَمِ السَّجْمِ

اللغة : « ياشاه الوجوه » يجوز أن يكون قوله « شاه الوجوه » منادى بمعنى : ياذوى الوجوه المشوهة فيكون على هذا جمع أشوه على غير قياس ، وهذا بعيد ، وأحسن منه أن يكون قوله : «شاه الوجوه » جملة من فعل وفاعل خبرية لفظا دعائية معنى ، والمنادى محذوف ، ونظيره قولهم : يالعنة الله على فلان ، يريدون ياقومى لعنة الله على فلان ، وأنشد سيبويه :

يَا لَعْنَةُ اللهِ وَالأَقْوَامِ كُلِّهِمِ ... وَالصَّالِحِينَ عَلَى سِمْعَانَ مِنْ جَارِ

وقوله : « و بنو رواحة ينظرون ـ إلخ » الندى ومثله النادى : يراد به القوم الذين يجتمعون للتشاور و إعمال الرأى ، وأصله اسم للمكان الذين يجتمعون فيه ، ثم سمى به الحلول ، ونظيره قوله تعالى : « فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ » والآنف ـ بمد الهمزة وضم النون ـ جمع أنف ، والخثم ـ بضم فسكون ـ جمع أخثم ، وهو العظيم ، ومن العيوب عندهم كبر الأنف ، وقوله : « حاشا أبا ثوبان ـ إلخ » أبو ثوبان : كنية رجل معين ، وأصل ثوبان وصف من ثاب يثوب إذا رجع ، والبكمة ـ بضم الباء وسكون الكاف ـ الأبكم ، والفدم ـ بفتح الفاء وسكون الدال ـ الغبى العيى ، وقوله : « عمرو ابن عبد الله ـ إلخ » عمرو بن عبد الله هو أبو ثوبان ، و يجوز فيه الرفع على أنه خبر مبتدإ محذوف ، والنصب على أنه تابع لأبا ثوبان إن روى بالألف ، أو على أنه مفعول لفعل محذوف ؛ كما يجوز الجر على أنه تابع إن روى أبو ثوبان بالجر ، والضن : البخل ، والملحاة : التلاحى والتشاتم ، يقول : إن هذا الرجل يبخل بنفسه أن تقع فى مواقع الرذيلة فيتلاحى مع الناس و يسابهم ، والجحفل الدهم : الجيش الكثير العدد

الإعراب : « حاشا » فعل يدل على الاستثناء وأن مابعده خارج من حكم ماقبله ، مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره هو يعود إلى

... ...

مصدر ينظرون المذكور فى البيت المتقدم ، أو إلى اسم فاعل هذا الفعل ، وكأنه قال : كلهم ينظرون حاشا هو أى النظر أو الناظر أبا ثوبان — إلخ ، وعند الفراء لافاعل لهذا الفعل أصلا « أبا » مفعول به لحاشا عند المبرد ؛ منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الخمسة ، وهو مضاف ، و «ثوبان» مضاف إليه ، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة ؛ لأنه اسم لاينصرف للعلمية وزيادة الألف والنون « إن » حرف توكيد ونصب « أبا » اسم إن ، منصوب بالألف نيابة عن الفتحة ، وهو مضاف ، و «ثوبان» مضاف إليه « ليس » فعل ماض ناقص ، مبنى على الفتح لامحل له من الاعراب ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى أبى ثوبان « ببكمة » الباء حرف جر زائد ، بكمة : خبر ليس ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، وجملة ليس واسمها وخبرها فى محل رفع خبر إن « فدم » نعت لبكمة ، ونعت المجرور مجرور ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة

الشاهد فيه : قوله « حاشا أبا ثوبان » فى رواية من رواه بالألف ؛ فانه يدل على أن حاشا فعل ينصب مابعده — على نحو مابينا فى شرح الشاهد السابق — وهو يؤيد مذهب المبرد فى هذه المسألة ، ومن رواه «حاشا أبى ثوبان» بالياء لم يكن فيه دليل ؛ ويكون حاشا حينئذ حرفا جارا ، وهو مما يوافق فيه المبرد سيبويه

فان قلت : فرواية الألف لاتدل أيضا لمذهب المبرد ؛ لأن الأسماء الخمسة تأتى فى لغة بعض العرب بالألف فى جميع أحوالها ، كقول القائل :

إنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَغَا فِى المجْدِ غَايَتَاهَا

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : إن هذه لغة ضعيفة وليس يصح لك أن تخرج الشواهد على اللغات الضعيفة ما أمكن حملها على محمل آخر لاضعف فيه ولا شذوذ

فان قلت : فانى أسلم أن هذه لغة ضعيفة ، ولكنى أقول : إن النصب بحاشا عند سيبويه ممتنع لم يسمع من العرب ؛ فالأمر دائر بين أن أحمل البيت على اللغة الضعيفة وأن أحمله على ما لانظير له فى كلام العرب ، ولا شك أن حمله على اللغة الضعيفة أولى حينئذ

فالجواب أن نقول لك : لو لم يكن لمذهب المبرد دليل إلا هذا البيت لكنا بصدد أن نقرك على ماذكرت ، ولكنا نؤيد مذهب المبرد بشواهد أخرى غير هذا الشاهد كالبيت السابق ، ومتى ثبت بهذه الشواهد لم يكن لك أن تحمله على اللغة الضعيفة التى ذكرتها

قال المرزوقى : فى رواية الضبى « حاشا أبا ثوبان » ، بالنصب .

الثانى : الذى ذهب إليه الفراء أنها فعل لكن لافاعل له ، والنصب بعده إنما هو بالحمل على إلاّ ، ولم ينقل عنه ذلك فى خلا وعدا ، على أنه يمكن أن يقول فيهما مثل ذلك اه

(وَلاَ تَصْحَبُ مَا) فلا يجوز : قَامَ الْقَوْمُ مَا حَاشَا زَيْدًا ، وأما قوله :

٤٦٦ — رَأَيْتُ النَّاسَ مَاحَاشَا قُرَيْشًا فَإِنَّا نَحْنُ أَفْضَلُهُمْ فَعَالاً

---

٤٦٦ — نسب العينى والسيوطى هذا البيت للأخطل التغلبى ، وقال البغدادى : « وهذا البيت ، قال العينى — وتبعه السيوطى — : إنه للأخطل ، من قصيدة ، وقد راجعت ديوانه مرتين ولم أجده فيه ، ورأيت فيه أبياتا على هذا الوزن يهجو فيها جريرا ، ويفتخر بقومه فيها ، وليس فيها هذا البيت ، وأول تلك الأبيات قوله :

لَقَدْ جَارَيْتَ يَابْنَ أَبِي جَرِيرٍ عَذُومًا لَيْسَ يُنْظِرُكَ الْطَالاَ

والله أعلم بحقيقة الحال » اه كلام البغدادى ، قال أبو رجاء : وقد راجعت ديوان الأخطل فوجدت الأبيات التى أشار إليها البغدادى وليس فيها البيت الشاهد ، كما قال ، وبعد البيت الذى أنشده قوله :

نَصَبْتَ إِلَيَّ نَبْلَكَ مِنْ بَعِيدٍ فَلَيْسَ أَوَانَ تَدَّخِرُ النِّبَالاَ
فَلاَ وَأَبِيكَ مَا يَسْطِيعُ قَوْمٌ إِذَا لَمْ يَأْخُذُوا مِنَّا حِبَالاَ
عَدَاوَتَنَا ، وَإِنْ كَثُرُوا وَعَزُّوا وَلاَ يَثْنُونَ أَيْدِينَا الطِّوَالاَ
وَمَا الْيَرْبُوعُ مُحْتَضِنًا يَدَيْهِ بِمُغْنٍ عَنْ بَنِي الْخَطَفَى قِبَالاَ
تَسُدُّ الْقَاصِعَاءَ عَلَيْهِ حَتَّى تُنَفِّقَ أَو يَمُوتَ بِهَا هُزَالاَ
فَلاَ تَدْخُلْ بُيُوتَ بَنِي كُلَيْبٍ وَلاَ تَقْرَبْ لَهُمْ أَبَدًا رِحَالاَ
تَرَى مِنْهَا لَوَامِعَ مُبْرِقَاتٍ يَكَدْنَ يَكِدْنَ بِالْحَدَقِ الرِّجَالاَ
قَصِيرَاتِ الْخُطَا عَنْ كُلِّ خَيْرٍ إِلَى السَّوْءَاتِ مُسْمِحَةً رِعَالاَ

فان كان بيت الشاهد من هذه القطعة فأنسب موضع له أن يكون قبل قوله :

* وما اليربوع محتضنا يديه — إلخ *

اللغة : قوله «لقد جاريت — إلخ» العذوم — بالذال المعجمة — اللوام ، وأصله من العض ،

... ...

والعذم : العض بالأسـنان ، والأزم : العض أيضا ، والضغم والعضّ : بالفم كله ، وروى صاحب الخزانة « عزوما » بالزاى ، وهو من العزم ، فعول بمعنى فاعل ، والمراد به الذى يستمر على عزمه إلى أن يبلغ ما يريده ، ومعنى : « ليس ينظرك المطالا » أنه لايسوّفك الهجاء ولا يؤخره ، بل يعاجلك به ، وتقول : أنظره ينظره ، بمعنى أخره يؤخره ، قال عمرو بن كلثوم :

أَبَا هِنْدٍ فَلاَ تَعْجَلْ عَلَيْنَا وَأَنْظِرْنَا نُخَبِّرْكَ الْيَقِينَا

وقوله « نصبت إلى نبلك من بعيد — إلخ » يقول : إنك قد توعدتنى بالهجاء وتهددتنى أن ترمينى بقوارع الكلام ، فارمنى إن كنت صادق الوعيد بنبال الهجاء فليس هذا الوقت وقت ادخار النبال وصيانتها «عداوتنا» هو مفعول يستطيع فى البيت السابق ، ورأيت : قال العينى : من الرأى ، مثل قولهم : رأى أبو حنيفة حرمة كذا ، وهو يتعدى إلى مفعول واحد ، وليس الذى ذهب إليه بسديد بل رأى ههنا علمية تحتاج إلى مفعولين ، فاما أن يكون المفعول الثانى محذوفا ، وتقدير الكلام : رأيت الناس ماحاشا قريشا دوننا ، أو أقل منا فى المنزلة ، أو نحو ذلك ، وإما أن يكون المفعول الثانى هو جملة « إنا نحن أكثرهم فعالا » والفاء زائدة فى المفعول الثانى زيادتها فى خبر المبتدأ فى نحو الذى يزورنى فله درهم ؛ والفعال — بفتح الفاء — الكرم ، وبكسر الفاء : جمع فعل ؛ ويروى صدر هذا البيت

* فَأَمَّا النَّاسُ مَاحَاشَا قُرَيْشًا *

وقوله « فما اليربوع — إلخ » اليربوع : حيوان يشبه الفأر يداه فى نهاية القصر ورجلاه تزيدان على يديه خمسة أوستة أضعاف طولا وله ذنب طويل أجرد كذنب الجرذ وفى طرف ذنبه وبر كثيف وإذا انتصب اليربوع واقفا على رجليه مستعينا بذنبه واحتضن يديه خيل إلى الناظر أنه لايدين له وإذا خف للهرب قفز على رجليه قفزات بعيدة ، والقبال — بزنة كتاب — زمام النعل ، والشسع أيضا ، والقاصعاء : جحر من جحرة اليربوع ، ومن عادته أن يحفر أولا حفرة فهذه تسمى القاصعاء ثم يحفر فى أقصى هذه الحفرة حفرا شديدا حتى إذا كاد ينفذ خـلاه فهذه هى النافقاء ، فاذا أخذ عليه القاصعاء ذهب إلى النافقاء فضربها برأسه ومرق منها ، وهو يحفر فى جانبى حفيرته جحرين ملتويين ليسا بمستقيمين وكل واحـد منهما يسمى اللغز — بضم ففتح — ثم يخرج تراب القاصعاء فيسد به فم الحفيرة ، وهـذا التراب يسمى الدامّاء ، وتنفق : تخرجه من نافقائه ، ورواه صاحب اللسان تنفق على أنه فعـل ماض مطاوع لنفق بمعنى أخرجه نخرج ، وقوله « فلا تدخـل بيوت بنى كليب — إلخ » يروى « فلا تقرب بيوت » ويروى «ولا تلمم بدار بنى كليب» والرحال :

... ...

جمع رحل ، وهو ههنا المأوى والمنزل ، وقوله « ترى منها لوامع مبرقات » المبرقات : جمع مبرقة ، وهى المرأة المتحسنة المتزينة ، وقال الشاعر :

عَنْ مُبْرِقَاتٍ بِالْبُرِينَ وَتَبْـــدُو بِالْأَكُفِّ اللَّامِعَاتِ سُوُرْ

والحدق : جمع حدقة العين ، يريد أن هذه النساء تستبى الرجال بنواظرهن ، وقوله « قصيرات الخطا عن كل خير - إلخ » المسمحة : المسرعة

الإعراب : « رأيت » فعل وفاعل « الناس » مفعول به « ما » مصدرية ظرفية حرف مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « حاشا » فعل ماض دال على الاستثناء وأن مابعده ليس داخلا فى حكم ماقبله ، مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره هو يعود إلى البعض المفهوم من الناس - إلى آخر ما أنبأتك من قبل «قريشا» مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة « فانا » الفاء حرف زائد ، إن حرف توكيد ونصب ، وضمير المتكلم ومعه غيره اسمه « نحن » ضمير فصل على الأصح مبنى على الضم لامحل له من الإعراب «أفضلهم» أفضل : خبر إن مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « فعالا » تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجملة إن واسمها وخبرها فى محل نصب مفعول ثان لرأى فى أول البيت ، ويجوز أن يكون المفعول الثانى محذوفا على مابينا فى لغة الشاهد ، وتكون الفاء فى قوله « فانا » للتعليل ، وقد مضى بيان ذلك مفصلا

الشاهد فيه : قوله «ماحاشا قريشا» حيث دخلت ما المصدرية الظرفية على حاشا الاستثنائية كما تدخل على عدا وخلا فى قولهم : قاموا ماعدا زيدا ، وذهبوا ماخلا بكرا ؛ وقد اختلفت كلمة ابن مالك فى هذا ؛ فذهب هنا إلى أنه لاتدخل ما المصدرية على حاشا الاستثنائية إلا شذوذا ، وذهب فى غير هذا الكتاب إلى أن دخولها قليل لاشاذ ، ولهذا قال ابن هشام « حاشا على ثلاثة أوجه : أحدها أن تكون فعلا متعديا متصرفا ، تقول : حاشيته ، بمعنى استثنيته ، ومنه الحديث أنه عليه الصلاة والسلام قال : أسامة أحب الناس إلى ماحاشا فاطمة ، ما : نافية ، والمعنى أنه عليه الصلاة والسلام لم يستثن فاطمة ، وتوهم ابن مالك أنها ما المصدرية ، وحاشا الاستثنائية ، بناء على أنه من كلام النبى عليه الصلاة والسلام ، فاستدل به على أنه قد يقال : قام القوم ماحاشا زيدا ، كما قال :

رَأَيْتُ النَّاسَ مَا حَاشَا قُرَيْشاً فَإِنَّا نَحْنُ أَفْضَـــلُهُمْ فَعَالَا

ويرده أن فى معجم الطبرانى ماحاشا فاطمة ولا غيرها » اه كلامه . وملخصه أن ابن مالك قد ذهب فى بعض كتبه إلى أن حاشا قد تدخل عليها ما المصدرية ، وأنه استدل لذلك بالحديث

فشاذ . (وَقِيلَ) فى حاشا (حَاشَ وَحَشَا فَاحْفَظْهُمَا) وهل هاتان اُللغتان فى حاشا الاستثنائية أو التنزيهية ؟ الأول ظاهر كلامه هنا وفى الكافية وشرحها ، والثانى ظاهر كلامه فى التسهيل ، وهو الأقرب .

﴿تنبيه﴾ : حاشا على ثلاثة أوجه :

الأول : تكون استثنائية ، وقد تقدم الكلام عليها .

والثانى : تكون تنزيهية ، نحو: حَاشَ لِلّهِ ، وليست حرفا ؛ قال فى التسهيل : بلاخلاف ، بل هى عند المبرد وابن جنى والكوفيين فعل ، قالوا : لتصرفهم فيها بالحذف ، ولإدخالهم إياها على الحرف ؛ وهذان الدليلان ينفيان الحرفية ولايثبتان الفعلية ، قالوا : والمعنى فى الآية جَانَبَ يُوسُفُ المعصيةَ لأجل اُللهِ ، ولا يتأتى مثل هذا التأويل فى « حَاشَ لِلّهِ مَا هٰذَا بَشَراً » والصحيح أنها اُسم مُرَادِف للتنزيه منصوب انتصابَ المصدر الواقع بدلاً من اُللفظ بالفعل ؛ بدليل قراءة ابن مسعود « حَاشَ اُللهِ » بالإضافة ، كَمَعَاذَ اُللهِ ، وسُبْحَانَ اُللهِ ، وقراءة أبى السمال « حَاشاً لِلّهِ » بالتنوين ، أى : تنزيهاً لله ، كما يقال : رَعْياً لزيد ، والوجه فى قراءة من ترك التنوين أن تكون مبنية لشبهها بحاشا الحرفية لفظاً ومعنى .

الثالث : أنها تكون فعلا متعديا متصرفا ، تقول : حاشيته ؛ بمعنى استثنيته ، ومنه الحديث أنه عليه الصلاة والسلام قال : «أُسَامَةُ أَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ مَاحَاشَى فَاطِمَةَ» ما : نافية ، والمعنى أنه

وبهذا البيت ، وأن الاستدلال بالحديث إنما يتم لو كان قوله « ماحاشا فاطمة » من كلام النبىّ ، ولكنه ليس من كلام النبىّ ، بل هومدرج من الراوى ، والدليل على أن هذه العبارة مدرجة من كلام الراوى فى آخر الحديث أنه روى فى معجم الطبرانى بزيادة « ولا غيرها » وهذه الكلمة ليست من كلام النبىّ صلى الله عليه وسلم ؛ فما قبلها مما هو أساس لها ليس من كلامه أيضا ؛ ومن العلماء قوم ذكروا أنه لايمتنع أن يكون قوله « ولا غيرها » من كلامه صلوات الله وسلامه عليه ، وكأنه قال : أستثنى فاطمة ولا أستثنى غيرها ، فلا : نافية ، وغيرها : مفعول لفعل محذوف يدلّ عليه سابق الكلام ، وإذا كان الأمر كذلك صح أن تكون ما المصدرية وحاشا استثنائية ، وصح القول إن دخول ما على حاشا واقع لكنه قليل .

صلى الله عليه وسلم لم يستثن فاطمة ، وتوهم الشارح أنها المصدرية وحاشى الاستثنائية ، بناء على أنه من كلامه صلى الله عليه وسلم ، فاستدلّ به على أنه قد يقال : قام القوم مَاحَاشَا زيداً ، و يرده أن فى معجم الطبراني « ماحاشى فاطمة ولا غيرها » ودليل تصرفه قوله :

٤٦٧ — وَلاَ أَرَى فَاعِلاً فِي النَّاسِ يُشْبِهُهُ ... وَلاَ أُحَاشِي مِنَ الْأَقْوَامِ مِنَ أَحَدِ

---

٤٦٧ — هـذا البيت للنابغة الذبياني ، من قصيدة له يستعطف فيها النعمان بن المنذر ، وأولها قوله :

يَا دَارَ مَيَّةَ بِالْعَلْيَاءِ فَالسَّنَدِ ... أَقْوَتْ وَطَالَ عَلَيْهَا سَالِفُ الْأَمَدِ
وَقَفْتُ فِيهَا طَوِيلاً كَيْ أُسَائِلَهَا ... عَيَّتْ جَوَابًا وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدِ
إِلاَّ الْأَوَارِيَّ لأْيًا مَا أُبَيِّنُهَا ... وَالنُّؤْيُ كَالْحَوْضِ بِالْمَظْلُومَةِ الْجَلَدِ
رَدَّتْ عَلَيْهِ أَقَاصِيهِ وَلَبَّدَهُ ... ضَرْبُ الْوَلِيدَةِ بِالْمِسْحَاةِ فِي الثَّأَدِ

وقبل البيت المستشهد به قوله :

فَتِلْكَ تُبْلِغُنِي النُّعْمَانَ ؛ إِنَّ لَهُ ... فَضْلاً عَلَى النَّاسِ فِي الْأَدْنَى وَفِي الْبَعَدِ
وَلاَ أَرَى فَاعِلاً فِي النَّاسِ يُشْبِهُهُ ... وَلاَ أُحَاشِي ... البيت ، و بعده :
إِلا سُلَيْمَانَ إِذ قَالَ الْإِلٰهُ لَهُ ... قُمْ فِي الْبَرِيَّةِ فَاحْدُدْهَا عَنِ الْفَنَدِ
وَخَيِّسِ الْجِنَّ إِنِّي قَدْ أَذِنْتُ لَهُمْ ... يَبْنُونَ تَدْمُرَ بِالصُّفَّاحِ وَالْعُمُدِ
فَمَنْ أَطَاعَ فَأَعْقِبْهُ بِطَاعَتِهِ ... كَمَا أَطَاعَكَ وَادْلُلْهُ عَلَى الرَّشَدِ

وانظر شرح الشاهد رقم (٢١) فى (ج ١ ص ١٤٢) وشرح الشاهد رقم (١٨٠) فى (ج ١ ص ٣٤٣) وشرح الشاهد رقم (٢٧١) فى (ج ١ ص ٤٩٥) ثم انظر (ص ٣٣٥ و ٤٤٢ من الجزء الثانى)

اللغة : « فتلك » أراد ناقته التى شبهها بالثور فى أبيات سابقة « البعد » بفتح الباء والعين جميعا — قيل : إنه مصدر يستوى فيه لفظ الواحد والاثنين والجمع والمذكر والمؤنث ، وقيل : إنه جمع باعد ، كما يقال : خادم وخدم ، ومعنى « فى الأدنى وفى البعد » كمعنى فى القريب والبعيد ، و بعضهم يرويه بضم الباء والعين فهو على هذه الرواية جمع بعيد ؛ وقوله « ولا أرى

... ...

فاعلا فى الناس يشبهه ــ إلخ » المعنى ولا أرى فاعلا يفعل الخير يشبهه ، ومعنى « ولا أحاشى » ولا أستثنى ، تقول : حاشى فلانا ؛ وإن شئت قلت : حاشا فلان ، بالجر ، قال التبريزى « إلا أن النصب أجود ؛ لأنه قد اشتق منه فعل ، وحذف منه كما يحذف من الفعل ، قال الله عزّ وجل : (قُلْنَ حَاشَ لِلهِ) » اه ، وقوله « إلا سليمان إذ قال الإله له ــ إلخ » قال التبريزى : « إلا سليمان فى موضع نصب على البدل من موضع أحد ، وإن شئت على الاستثناء ، ويروى: إذ قال المليك له ؛ ويروى : فازجرها عن الفند ، والحد : المنع ، والفنــد : الخطأ » وقوله « وخيس الجن إنى قد أذنت لهم » خيس : ذلل ، والصفاح : جمع صفاحة ، وهى حجارة رقاق عراض .

الإعراب : « ولا » الواو حرف عطف ، مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، لا : حرف نفى ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « أرى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدّرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « فاعلا » مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة « فى النـاس » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لفاعلا « يشبهه » يشبه : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وضمير الغائب مفعول به ، وجملة الفعل وفاعله ومفعوله فى محل نصب حال من مفعول أرى أو مفعول ثان لأرى إن جعلتها علمية «ولا» الواو للاستئناف ، لا : حرف نفى مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « أحاشى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدّرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والجملة من الفعل وفاعله لامحل لها من الإعراب « من الأقوام » جار ومجرور متعلق بأحاشى « من » حرف جرّ زائد ، مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « أحد » مفعول به لأحاشى ، منصوب بفتحة مقدّرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجرّ الزائد .

الشاهد فيه : قوله « ولا أحاشى » حيث استعمل فيه المضارع من حاشى ؛ فدلّ ذلك على أن حاشا تكون فعلا متصرفا .

واعلم أن هــذا الفعل ــ وإن كان معناه أستثنى ــ غير الـكلمة المستعملة فى الاستثناء ؛ وبين الـكلمتين فرق ؛ وهو أن المستعمل فى الاستثناء فى نحو قولك : قام القوم حاشا زيد ، أو حاشا زيدا ؛ إما حرف مثل إلا فى المعنى ، وإما فعل جامد غير متصرف ؛ وأما هــذا المضارع فهو افعل ماض متصرف . ومن هنا تعلم أن ادعاء المبرد أن هذا مضارع حاشا الاستثنائية كلام غير مبنى على التحقيق .

وتوهَّمَ المبرد أن هذا مُضَارع حاشى الاستثنائية ، و إعمـالك حرف أو فعل جامد لتضمنه معنى الحرف ، كما مر . اهـ

﴿خاتمة﴾ : جرت عادة النحويين أن يذكروا « لاسِيَّمَا » مع أدوات الاستثناء ؛ مع أن الذى بعدها مُنَبَّهٌ على أَوْلَوِيَّتِهِ بمـا نسب لمـا قبلها .

ويجوز فى الاسم ألذى بعدها الجر والرفع مطلقاً ، والنصب ـ أيضا ـ إذا كان نكرة ، وقد روى بهنَّ قوله :

٤٦٨ ــ وَلاَسِيَّمَا يَوْمٌ بِدَارَةِ جُلْجُلِ

---

٤٦٨ ــ هذا عجز بيت ، وصدره قوله :

* أَلاَ رُبَّ يَوْمٍ صَالِحٍ لَكَ مِنْهُمَا *

وهذا بيت من معلقة امرىء القيس التى أوّلهـا قوله :

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ ... بِسِقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

وقبل البيت المستشهد به ههنا قوله :

كَدَأْبِكَ مِنْ أُمِّ الحُوَيْرِثِ قَبْلَهَا ... وَجَارَتِهَا أُمِّ الرَّبَابِ بِمَأْسَلِ

إِذَا قَامَتَا تَضَوَّعَ الْمِسْكُ مِنْهُمَا ... نَسِيمَ الصَّبَا جَاءَتْ بِرَيَّا الْقَرَنْفُلِ

فَفَاضَتْ دُمُوعُ الْعَيْنِ مِنِّى صَبَابَةً ... عَلَى النَّحْرِ حَتَّى بَلَّ دَمْعِىَ مِحْمَلِى

أَلاَ رُبَّ يَوْمٍ صَالِحٍ لَكَ مِنْهُمَا ... وَلاَ سِيَّمَا يَوْمٌ ... البيت ، و بعده :

وَيَوْمَ عَقَرْتُ لِلْعَذَارَى مَطِيَّتِى ... فَيَا عَجَبًا مِنْ كُورِهَا الْمُتَحَمَّلِ

فَظَلَّ الْعَذَارَى يَرْتَمِينَ بِلَحْمِهَا ... وَشَحْمٍ كَهُدَّابِ الدِّمَقْسِ الْمُفَتَّلِ

وانظر شرح الشاهد رقم (٤٢٧) فى (ج ٢ ص ٣٧٨)

اللغة : « كدأبك » يريد كعادتك ، والدأب : العادة ، وروى أبو عبيدة « كدينك » والدين : العادة أيضا ، وأم الحويرث : هى هر ، وهى أم الحارث بن حصين بن ضمضم الـكلبى ، ويقال : هى هر بنت سلامة ، وهى التى يقول فيها :

... ...

فَلَا وَأَبِيكِ ابْنَةَ الْعَامِرِىِّ لَا يَدَّعِى الْقَوْمُ أَنِّى أَفِرّْ

وأم الرباب : من كلب أيضا ، ومأسل : اسم موضع ؛ وقوله « إذا قامتا تضوّع المسك منهما ــ إلخ » المسك يذكر ويؤنث ، وكذلك العنبر ، وقيل : من أنث المسك فإنما ذهب به إلى معنى الريح ، وعلى تأنيثه يروى :

✡ إِذَا قَامَتَا تَضَوَّعُ الْمِسْكُ مِنْهُمَا ✡

وأصله تتضوّع فحذف إحدى التاءين ، وانتصب « نسيم الصبا » لأنه قام مقام نعت لمصدر محذوف ، والأصل تضوّع المسك منهما تضوّعا مثل تضوّع نسيم الصبا ، ويقال : هو اسم مصدر ، وكأنه قال: يتنسم تنسم الصبا ، وريا القرنفل : رائحته ، ولا يكون الريا إلا ريحا طيبة ؛ وقوله « ففاضت دموع العين منى صبابة ــ إلخ » فاضت : سالت ، والصبابة : رقة الشوق ، والنحر : أعلى الصدر ، والمحمل : السير الذى يحمل به السيف ، وقد جمعوه على محامل ، وعلى حمائل مثل محاسن ومشابه فى جمع حسن وشبه على غير قياس ، ويقال : الحمائل جمع حمالة ؛ فهو قياس ، وقوله « ألا ربّ يوم صالح ــ إلخ » السى : المثل ، ودارة جلجل : موضع ، ويروى « ألا ربّ يوم لك منهن صالح » والعذارى : جمع عذراء ، وهى البكر ، والمطية : أراد بها ههنا جمله الذى كان يركبه .

الإعراب : « ألا » حرف استفتاح مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « ربّ » حرف تقليل وجرّ شبيه بالزائد مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب « يوم » مبتدأ ، مرفوع بضمة مقدّرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجرّ الشبيه بالزائد «صالح» صفة ليوم مجرور بالكسرة الظاهرة « لك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « منهما » جار ومجرور متعلق بما تعلق به الجار والمجرور قبله « ولا » الواو اعتراضية حرف مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، لا : نافية للجنس ، حرف مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « سيما » سىّ : اسم لا ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، ما : يجوز أن تكون زائدة فيكون «يوم» مجرورا بالإضافة إلى سى ، ويجوز أن تكون ما موصولة فى محل جرّ بالإضافة إلى سى وعليه يكون « يوم » مرفوعا على أنه خبر لمبتدإ محذوف ؛ وتقدير الكلام : ولا مثل الذى هو يوم ، والجملة من المبتدإ وخبره لامحل لها من الإعراب صلة الموصول ، ويجوز أن تكون ما نكرة تامة فى محل جرّ بالإضافة إلى سى أيضا ، وعليه يكون « يوم » منصوبا على التمييز ، وقد روى بالأوجه الثلاثة الرفع والنصب والجر ، وتخريجها على النحو الذى ذكرناه « بدارة » جار ومجرور متعلق بمحذوف

والجر أرجحها ، وهو على الإضافة ، و « ما » زائدة بينهما ، مثلها فى « أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ » والرفع على أنه خبر لمضمر محذوف ، و « ما » موصولة ، أو نـكرة موصوفة بالجملة ؛ والتقدير : ولا مِثْلَ الذى هو يَوْمٌ ؛ أو ولا مثلَ شَيْءٍ هو يوم ؛ ويضعفه فى نحو «ولا سيما زيد» حذفُ العائد المرفوع مع عدم الطُّولِ ؛ وإطلاق « ما » على من يعقل ؛ وعلى الوجهين ففتحة «سىّ» إعراب لأنه مضاف ؛ والنصب على التمييز كما يقع التمييز بعد مثل فى نحو : « وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا » ، و « ما » كافة عن الإضافة ، والفتحة بناء مثلها فى : لَا رَجُلَ .

وأما انتصاب المعرفة نحو « ولا سيما زيد » فمنعه الجمهور .

وتشديد يائها ، ودخول « لا » عليها ، ودخول الواو على «لا» ــ واجبٌ . قال ثعلب : من استعمله على خلاف ما جاء فى قوله « ولا سيما يوم » فهو مخطئٌ ؛ وذكر غيره أنها قد تخفف ؛ وقد تحذف الواو ؛ كقوله :

٤٦٩ ــ فِهْ بِالْعُقُودِ وَبِالْأَيْمَانِ لَاسِيَمَا ... عَقْدٍ وَفَاءٌ بِهِ مِنْ أَعْظَمِ الْقُرَبِ

وهى عند الفارسى نصب على الحال ؛ وعند غيره اسم للاالتبرئة ، وهو المختار ؛ والله أعلم .

صفة ليوم ، ودارة مضاف ، و « جلجل » مضاف إليه مجرور بالـكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « ولا سيما يوم » حيث روى الاسم الذى بعد لاسيما بأوجه الإعراب الثلاثة : الرفع ، والنصب ، والجرّ ، وهو نـكرة كما هو ظاهر ؛ وتخريج هذه الوجوه على مابيناه فى إعراب البيت ، فلا داعى لتـكراره .

٤٦٩ ــ لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سابق أو لاحق .

اللغة : « فه » هو بكسر الفاء ــ أمر من وفى يفى ، وكان قياسه أن يقال : ف بالعقود ؛ فلا يلحق به هاء السكت ؛ لأن هذه الهاء إنما يحتاج إليها عند الوقف ، وهى واجبة عند الوقف على مابقى على حرف واحد مثل : فه ، وعه ، وقه ، وره ، وشه ، وما أشبه ذلك ، وجائزة فيما بقى على حرفين ، مثل : لم يعه ، ولم يقه ، ولم يشه ؛ ولـكن الشاعر عامل الـكلمة فى الوصل معاملتها فى الوقف « بالعقود » العقود : جمع عقد ، وهو كل ما التزم الإنسان أداءه : سواء أكان التزامه من جهة ربه أم من جهة النـاس ، فهى كلـمة جامعة تتحمل كل الواجبات الدينية والاجتماعية « الأيمـان » جمع يمين ، وهو القسم « القرب » بضم القاف وفتح الراء المهملة ــ جمع قربة ، بضم فسكون ، وهى مايتقرّب به إلى الله .

... ...

الإعراب : « فه » ف : فعل أمر مبنى على حذف الياء ، والكسرة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء هاء السكت ، جىء بها إجراء للوصل مجرى الوقف « بالعقود » جار ومجرور متعلق بف « وبالأيمان » الواو حرف عطف ، مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، بالأيمان : جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق «لاسيما» لا : نافية للجنس ، حرف مبنى على السكون لامحل له من الإعراب ، سى : اسم لا ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وما : يجوز أن تكون زائدة حرفا مبنيا على السكون لامحل له من الإعراب ؛ فيكون «عقد» مجرورا بالإضافة إلى اسم لا ، ويجوز أن تكون ما اسما موصولا فى محل جرّ بالإضافة إلى اسم لا ؛ فيكون «عقد» مرفوعا على أنه خبر لمبتدإ محذوف ، والتقدير : ولامثل الذى هو عقد ، وجملة المبتدأ وخبره لامحل لها من الإعراب صلة الموصول ، ويجوز أن تكون ما نكرة ناقصة اسما فى محل جرّ باضافة اسم لا ، و « عقد » مرفوعا على أنه خبر مبتدإ محذوف ، وتقدير الكلام : ولامثل شىء هوعقد ، والجملة من المبتدأ والخبر فى محل جرّ صفة لما ، ويجوز أن تكون ما نكرة تامة غير محتاجة إلى صفة ، وهى اسم فى محل جرّ باضافة اسم لا أيضا ، ويكون « عقدا » منصوبا على أنه تمييز ، وتقدير الكلام : ولا مثل الشىء عقدا « وفاء » مبتدأ ، مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وسوغ الابتداء بهذه النكرة عملها فيما بعدها « به » جار ومجرور متعلق بوفاء « من أعظم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وأعظم مضاف ، و « القرب » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « لاسيما عقد » ؛ وفى هذه العبارة شاهدان :

الأوّل : مجىء « لاسيما » غير مقترنة بالواو ، وهذا الذى جاء عليه هذا البيت شاذ عند أبى العباس أحمد بن يحيى ثعلب ، وعند غيره من النحاة جائز لاضرورة فيه ولا شذوذ .

الثانى : تخفيف الياء ، ومجيئها مفتوحة غير مشدّدة ، وحكم ذلك مثل حكم الأمر الأوّل عند ثعلب وغيره .

قال المحقق الرضى : « وأما لاسيما فليس من كلمات الاستثناء حقيقة ، بل المذكور بعده منبه على أولويته بالحكم المتقدم ، وإنما عدّ من كلماته لأن مابعده مخرج عما قبله من حيث أولويته بالحكم ؛ فان جرّ مابعده فباضافة سىّ إليه وما زائدة ، ويحتمل أن يكون نكرة غير موصوفة والاسم بعدها بدل منها ، وإن رفع ــ وهو أقل من الجرّ ــ فخبر مبتدإ محذوف ، وما بمعنى الذى أونكرة موصوفة بجملة اسمية ، وإنما كان أقل لأن حذف إحدى جزءى الجملة الاسمية التى هى صلة كقراءة من قرأ : (تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِى أَحْسَنُ) أوصفة ، قليل ؛ وليس نصب الاسم بعدلاسيما

... ...

بقياس ، لكنه روى بيت امرىء القيس * ولاسيما يوما بدارة جلجل * بنصب يوما أيضا فتكلفوا لنصبه وجوها ؛ قال بعضهم : ما نكرة غير موصوفة ونصب يوما باضمار فعل : أي أعنى يوما ، وقيل : على التمييز ؛ قال الأندلسي : لاينتصب بعد لاسيما إلا النكرة ، ولا وجه لنصب المعرفة ، وهذا القول منه مؤذن بجواز نصبه قياسا على أنه تمييز ؛ لأن ما بتقدير التنوين ، كما فى : كم رجلا ؛ إذ لو كان باضمار فعل لاستوى المعرفة والنكرة .

قال الأخفش فى قولهم : إن فلانا كريم لاسيما إن أتيته قاعدا : ما ههنا زائدة عوضا من المضاف إليه : أى ولا مثله إن أتيته قاعدا .

واعلم أن الواو التى تدخل على لاسيما فى بعض المواضع كقوله * ولا سيما يوما بدارة جلجل * اعتراضية كما فى قوله :

* فَأَنْتِ طَلَاقٌ وَالطَّلَاقُ أَلِيَّةٌ *

إذ هى مع ما بعده بتقدير جملة مستقلة ، والسىّ : بمعنى المثل ، فمعنى جاءنى القوم ولاسيما زيد ، أى ولا مثل زيد بين القوم الذين جاءونى : أى هو كان أخص بى وأشدّ إخلاصا فى المجىء ، وخبر لا محذوف

وتصرف فى هذه الكلمة تصرفات كثيرة لكثرة استعمالها ؛ فقيل : سيما ، بحذف لا ، ولاسيما ، بتخفيف الياء مع وجود لا وحذفها ، وقد يحذف ما بعد لاسيما بمعنى خصوصا فيكون منصوب المحل على أنه مفعول مطلق ، كما أن نحو أيها الرجل نقل من باب النداء إلى باب الاختصاص لجامع بينهما معنوى ، فصار فى نحو أنا أفعل كذا أيها الرجل منصوب المحل على الحال ، مع بقاء ظاهره على الحالة التى كان عليها فى النداء من ضم أى ورفع الرجل ، كذلك لاسيما ههنا يكون باقيا على نصبه الذى كان له فى الأصل حين كان اسم لا التبرئة ، مع كونه منصوب المحل على المصدر لقيامه مقام خصوصا ؛ فاذا قلت : أحب زيدا ولاسيما راكبا ، أوعلى الفرس ، فهو بمعنى وخصوصا راكبا ؛ فراكبا : حال من مفعول الفعل المقدّر : أى وأخصه بزيادة المحبة خصوصا راكبا ، وكذا فى نحو : أحبه ولاسيما وهو راكب ، وكذا قولك : أحبه ولا سيما إن ركب ، أى : وخصوصا إن ركب ؛ فجواب الشرط مدلول خصوصا : أى إن ركب أخصه بزيادة المحبة ، ويجوز أن يجعل بمنزلة المصدر اللازم : أى اختصاصا ؛ فيكون معنى وخصوصا راكبا أى ويختص بفضل محبتى راكبا ، وعلى هذا ينبغى أن يؤول ما ذكره الأخفش — أعنى قوله : إن فلانا لكريم لاسيما إن أتيته قاعدا — أى يختص بزيادة الكرم اختصاصا فى حال قعوده .

ويجوز مجىء الواو قبل لاسيما إذا جعلته بمعنى المصدر وعدم مجيئها ؛ إلا أن مجيئها أكثر ، وهى اعتراضية كما ذكرنا ، ويجوز أن يكون عطفا ، والأوّل أولى وأعذب ، وقد يقال : لاسواء ، مقام لاسيما » اهـ كلامه ، وهو نفيس فاحرص عليه ، والله سبحانه المسئول أن ينفعك به ، وأن ينفعنا جميعا ببركة العلم وأهله ؛ آمين .

بحمد الله تعالى وتوفيقه تم الجزء الثانى من كتاب « شرح الأشمونى » المسمى « منهج السالك إلى ألفية ابن مالك » مع حواشينا عليه التى أوضحنا بها إشاراته وفصلنا فيها آراء العلماء واحتجاجاتهم وشرحنا شواهد الكتاب شرحا وافيا ؛ ويليه ـ إن شاء الله تعالى ـ الجزء الثالث مفتتحا بباب « الحال »

وقد وافق الفراغ من كتابة هذه التعليقات ومراجعتها فى يوم الأربعاء الموافق سلخ ذى القعدة الحرام من عام ١٣٥٨ من الهجرة ، ٩ من يناير ١٩٤٠ من الميلاد

وأنا أسأل الذى بيده ملكوت كل شىء أن يوفقنى ويهدينى ؛ إنه لا موفق سواه ، ولا هادى غيره ، ولا معين إلا هو

رَبِّ وَفِّقْنِي فَلَا أَعْدِلَ عَنْ سَنَنِ السَّاعِينَ فِي خَيْرِ سَنَنْ

آمين ؟

فهرس

الجزء الثانى من كتاب

شرح الأشمونى

« ا » الموضوعات « ب » أبيات الشواهد

الفهرس الثانى

للشواهد الواردة فى الجزء الثانى من شرح الأشمونى

حرف الهمزة

حرف الباء

(١) انظره أيضاً فى (ص ٢٩٠)

(١) انظره فى الجزء الأول (ص ٨١)

حرف الراء

---

(١) انظره فى حرف الهاء أيضاً

ص	رقم الشاهد	بحره	الشاهد	
١٥٢	٣٦٠	الطويل	رَأَيْنَ الغَوَانِي الشَّيبَ لاَحَ بِنَاظِرِي	فَأَعْرَضْنَ عَنِّي بِالخُدُودِ النَّوَاضِرِ
١٦٥	٣٦٥	البسيط	إِنَّ أَمْرَأً غَرَّهُ مِنْكُنَّ وَاحِدَةٌ	بَعْدِي وَبَعْدَكِ فِي الدُّنْيَا لَمَغرُورُ
١٨٧	٣٧٥	«	جَاءَ الْخِلاَفَةَ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدَرًا	كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرِ
١٩٠	٣٧٧	الطويل	وَمَا نَفَعَتْ أَعْمَالُهُ الْمَرْءَ رَاجِياً	جَزَاءً عَلَيْهَا مِنْ سِوَى مَنْ لَهُ الأَمْرُ
١٩٣	٣٧٨	البسيط	جَزَى بَنُوهُ أَبَا الغِيلاَنِ عَنْ كِبَرٍ	وَحُسْنِ فِعْلٍ كَمَا يُجْزَى سِنِمَّارُ
٢٣١	٣٩١	«	مِثْلُ الْقَنَافِذِ هَدَّاجُونَ قَدْ بَلَغَتْ	نَجْرَانَ أَوْ بَلَغَتْ سَوْآتِهِمْ هَجَرُ
٣١٤	٤١٢	الطويل	كَسَاكَ وَلَمْ تَسْتَكْسِهِ فَاشْكُرَنْ لَهُ	أَخٌ لَكَ يُعْطِيكَ الجَزِيلَ وَنَاصِرُ
٣٦٤	٤٢٤	البسيط	تَرْتَعُ مَا رَتَعَتْ حَتَّى إِذَا ادَّكَرَتْ	فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارُ
٣٨٠	٤٢٨	الطويل	وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرَاكِ هِزَّةٌ	[كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بَلَّلَهُ القَطْرُ]
٣٨٤	٤٢٩	الرجز	مَنْ أُمِّكُمْ لِرَغْبَةٍ فِيكُمْ جُبِرْ	[وَمَنْ تَكُونُوا نَاصِرِيهِ يَنْتَصِرْ]
٤٥٧	٤٤٩	الطويل	وَمَا الدَّهْرُ إِلاَّ لَيْلَةٌ وَنَهَارُهَا	وَإِلاَّ طُلُوعُ الشَّمْسِ ثُمَّ غِيَارُهَا
٤٦٥	٤٥١	البسيط	لَوْ كَانَ غَيْرِي سُلَيْمَى الدَّهْرَ غَيَّرَهُ	وَقْعُ الحَوَادِثِ إِلاَّ الصَّارِمُ الذَّكَرُ
٤٨٣	٤٥٧	الكامل	وَإِذَا تُبَاعُ كَرِيمَةٌ أَوْ تُشْتَرَى	فَسِوَاكَ بَائِعُهَا وَأَنْتَ الْمُشْتَرِي
٤٨٥	٤٥٨	الطويل	أَأَتْرُكُ لَيْلَى لَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَهَا	سِوَى لَيْلَةٍ إِنِّي إِذًا لَصَبُورُ
٤٩٤	٤٦٢	الوافر	أَبَحْنَا حَيَّهُمْ قَتْلاً وَأَسْرًا	عَدَا الشَّمْطَاءِ وَالطِّفْلِ الصَّغِيرِ

حرف الزاى

ص	رقم الشاهد	بحره	الشاهد	
١٤٧	٣٥٧	الخفيف	نُسِيَا حَاتِمٌ وَأَوْسٌ لَدُنْ فَا	ضَتْ عَطَايَاكَ يَا ابْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ

حرف السين

ص	رقم الشاهد	بحره	الشاهد	
٢٦٥	٣٩٩	البسيط	آلَيْتَ حَبَّ العِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُهُ	وَالْحَبُّ يَأْكُلُهُ فِي الْقَرْيَةِ السُّوسُ

(١) انظره أيضا فى حرف القاف

(١) انظره فى حرف العين أيضاً

ص	رقم الشاهد	بحره	الشاهد	
٦١	٣٢٦	«	فَقُلْتُ تَعَلَّمْ أَنَّ لِلصَّيْدِ غِرَّةً	وَإِلاَّ تُضَيِّعْهَا فَإِنَّكَ قَاتِلُهْ
٦٦	٣٢٨	السريع	[وَلَعِبَتْ طَيْرٌ بِهِمْ أَبَابِيلْ]	فَصُيِّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولْ
٨٣	٣٣٤	البسيط	أَرْجُو وَآمُلُ أَنْ تَدْنُو مَوَدَّتُهَا	وَمَا إِخَالُ لَدَيْنَا مِنْكِ تَنْوِيلُ
			أَبُوحَنَشٍ يُؤَرِّقُنِي وَطَلْقٌ	وَعَمَّارٌ وَآوِنَةً أُثَالاَ
١٠٢	٣٣٩	الوافر	أَرَاهُمْ رِفْقَتِي حَتَّى إِذَا مَا	تَجَافَى اللَّيْلُ وَانْخَزَلَ انْخِزَالاَ
			إِذَا أَنَا كَالَّذِي يَجْرِي لِوِرْدٍ	إِلَى آلٍ فَلَمْ يُدْرِكْ بِلاَلاَ
١٤٩	٣٥٨	الكامل	نَصَرُوكَ قَوْمِي فَاعْتَزَزْتَ بِنَصْرِهِمْ	وَلَوَ انَّهُمْ خَذَلُوكَ كُنْتَ ذَلِيلاَ
١٥٠	٣٥٩	المتقارب	يَلُومُونَنِي فِي اشْتِرَاءِ النَّخِيـ	ـلِ أَهْلِي فَكُلُّهُمُ يَعْذِلُ
١٧٢	٣٦٩	«	فَلاَ مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهَا	وَلاَ أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا
١٨٢	٣٧٢	البسيط	مَا عَابَ إِلاَّ لَئِيمٌ فِعْلَ ذِي كَرَمٍ	وَلاَ جَفَا قَطُّ إِلاَّ جُبَّأٌ بَطَلاَ
١٨٥	٣٧٤	الطويل	وَلَمَّا أَبَى إِلاَّ جِمَاحًا فُؤَادُهُ	وَلَمْ يَسْلُ عَنْ لَيْلَى بِمَالٍ وَلاَ أَهْلِ
١٩٦	٣٨٠	«	جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ	جَزَاءَ الْكِلاَبِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلْ
٢٠٢	٣٨١	«	جَفَوْنِي وَلَمْ أَجْفُ الأَخِلاَّءَ إِنَّنِي	لِغَيْرِ جَمِيلٍ مِنْ خَلِيلِيَ مُهْمِلُ(١)
٢١٧	٣٨٦	الطويل	فَيَالَكَ مِنْ ذِي حَاجَةٍ حِيلَ دُونَهَا	وَمَا كُلُّ مَا يَهْوَى امْرُؤٌ هُوَ نَائِلُهْ
٢٤١	٣٩٣	«	فَإِنْ أَنْتَ لَمْ يَنْفَعْكَ عِلْمُكَ فَانْتَسِبْ	لَعَلَّكَ تَهْدِيكَ الْقُرُونُ الأَوَائِلُ
٢٥٤	٣٩٦	الرمل	فَارِسًا مَا غَادَرُوهُ مُلْحَمًا	غَيْرَ زُمَّيْلٍ وَلاَ نِكْسٍ وَكِلْ
٢٨٦	٤٠٥	البسيط	أَسْتَغْفِرُ اللهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُحْصِيَهُ	رَبَّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ
٢٩٣	٤٠٧	الطويل	وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ	كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ
٢٩٨	٤٠٨	«	عُهِدْتَ مُغِيثًا مُغْنِيًا مَنْ أَجَرْتَهُ	فَلَمْ أَتَّخِذْ إِلاَّ فِنَاءَكَ مَوْئِلاَ
٣٢٢	٤١٥	البسيط	هَوِينَنِي وَهَوِيتُ الْغَانِيَاتِ إِلَى	أَنْ شِبْتُ فَانْصَرَفَتْ عَنْهُنَّ آمَالِي

(١) انظره أيضاً في (ص ٣٢٢)

ص	رقم الشاهد	بحره	الشاهد	
٣٣١	٤١٨	الطويل	إِذَا هِيَ لَمْ تَسْتَكْ بِعُودِ أَرَاكَةٍ	تُنُخِّلُ فاسْتَاكَتْ بِهِ عُودُ إِسْحِلِ
٣٦٨	٣٢٥	الكامل	مَا إِنْ يَمَسُّ الْأَرْضَ إِلَّا مَنْكِبٌ	مِنْهُ وَحَرْفُ السَّاقِ طَيَّ الْمَحْمِلِ
٣٨٧	٤٢٧	الطويل	فَجِئْتُ وَقَدْ نَضَّتْ لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا	لَدَى السِّتْرِ إِلَّا لِبْسَةَ الْمُتَفَضِّلِ
٣٩٦	٤٣١	الوافر	فَمَا لَكَ وَالتَّلَدُّدَ حَوْلَ نَجْدٍ	[وَقَدْ غَصَّتْ تِهَامَةُ بِالرِّجَالِ]
٤٠١	٤٣٣	البسيط	لَا تَحْسَبَنَّكَ أَثْوَابِي فَقَدْ جُمِعَتْ	هٰذَا رِدَائِي مَطْوِيًّا وَسِرْبَالَا
٤١٤	٤٣٨	الكامل	أَزْمَانَ قَوْمِي وَالْجَمَاعَةَ كَالَّذِي	لَزِمَ الرِّحَالَةَ أَنْ تَمِيلَ مَمِيلَا
٤٢٣	٤٤٠	الوافر	فَكُونُوا أَنْتُمُ وَبَنِي أَبِيكُمْ	مَكَانَ الْكُلْيَتَيْنِ مِنَ الطِّحَالِ
٤٤٦	٤٤٦	الطويل	وَبِنْتِ كِرَامٍ قَدْ نَكَحْنَا وَلَمْ يَكُنْ	لَنَا خَاطِبٌ إِلَّا السِّنَانُ وَعَامِلُهْ
٤٥٩	٤٥٠	الرجز	مَالَكَ مِنْ شَيْخِكَ إِلَّا عَمَلُهْ	إِلَّا رَسِيمُهُ وَإِلَّا رَمَلُهْ
٥٠٣	٤٦٦	الوافر	رَأَيْتُ النَّاسَ مَا حَاشَا قُرَيْشًا	فَإِنَّا نَحْنُ أَفْضَلُهُمْ فَعَالَا
٥٠٩	٤٦٨	الطويل	[أَلَا رُبَّ يَوْمٍ صَالِحٍ لَكَ مِنْهُمَا]	وَلَا سِيَّمَا يَوْمٌ بِدَارَةِ جُلْجُلِ

حرف الميم

ص	رقم الشاهد	بحره	الشاهد	
٢٣	٣٠١	الوافر	فَلَا لَغْوٌ وَلَا تَأْثِيمَ فِيهَا	وَمَا فَاهُوا بِهِ أَبَدًا مُقِيمُ
٢٩	٣٠٤	البسيط	أَلَا ارْعِوَاءَ لِمَنْ وَلَّتْ شَبِيبَتُهُ	وَآذَنَتْ بِمَشِيبٍ بَعْدَهُ هَرَمُ
٥٥	٣٢١	الطويل	فَلَا تَعْدُدِ الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْغِنَى	وَلٰكِنَّمَا الْمَوْلَى شَرِيكُكَ فِي الْعُدْمِ
٨٠	٣٣٣	الخفيف	آتِ الْمَوْتُ تَعْلَمُونَ فَلَا يُرْ	هِبْكُمُ مِنْ لَظَى الْحُرُوبِ اضْطِرَامُ
٩٠	٣٣٦	الكامل	وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي	إِنَّ الْمَنَايَا لَا تَطِيشُ سِهَامُهَا
١٠٩	٣٤١	«	وَلَقَدْ نَزَلْتِ فَلَا تَظُنِّي غَيْرَهُ	مِنِّي بِمَنْزِلَةِ الْمُحَبِّ الْمُكْرَمِ
١١٥	٣٤٣	الرجز	مَتَى تَقُولُ الْقُلُصَ الرَّوَاسِمَا	يُدْنِينَ أُمَّ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا
١١٧	٣٤٤	البسيط	أَبَعْدَ بُعْدٍ تَقُولُ الدَّارَ جَامِعَةً	شَمْلِي بِهِمْ أَمْ تَقُولُ الْبُعْدَ مَحْتُومَا
١٤٥	٣٥٦	الطويل	تَوَلَّى قِتَالَ الْمَارِقِينَ بِنَفْسِهِ	وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيمُ

حرف النون

التصوير : أبو الفرج المنصوري التنسيق والفهرسة : د. الشـــويحي



على ألفية ابن مالك

المسمى « منهج السالك إلى ألفية ابن مالك »

حققه، وشرح شواهده

محمد محيي الدين عبد الحميد

الأستاذ فى قسم التخصص بكلية اللغة العربية

بالجامع الأزهر

الجزء الثالث

الطبعة الثانية

مزيدة ومنقحة

مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر

١٣٦٣ هـ / ١٩٤٤ م / ٨٥٠

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وكفى ، وسلام على عباده الذين اصطفى

الحـــال

(الحَالُ) يُذَكَّر ويؤنث ، ومن التأنيث قوله :

إِذَا أَعْجَبَتْكَ الدَّهْرَ حَالٌ مِنَ امْرِئٍ فَدَعْهُ وَوَاكِلْ أَمْرَهُ واللَّيَالِيَا[1]

وسيأتى الاستعمالان فى النظم .

---

(١) قد سبق استشهاد المؤلف بهذا البيت فى باب المفعول معه ، وهو الشاهد (رقم ٤٣٩) وشرحناه فى موضعه من هذا الكتاب شرحا لا تحتاج معه إلى إعادة شىء منه ، فارجع إلى ذلك فى الجزء الثانى (ص ٤١٨) .

وإنما نبين لك فى هذا المقام مكان الاستشهاد به لما هنا ؛ إذ كان موضع الاستشهاد فى باب المفعول معه غير موضعه ههنا ؛ فنقول : اعلم أن لفظ الحال يذكر فيقال: «حال» ويؤنث فيقال: « حالة » بالتاء ، وأن معناه قد يذكر : فيعود الضمير عليه مذكرا ، ويسند إليه الفعل بغير تاء ، ويشار إليه باسم الإشارة الموضوع للمذكر ، وغير ذلك مما لا يعسر عليك استقصاؤه ، وهذا البيت دليل على تذكير لفظه : أى الإتيان به مجردا من التاء ، وهو ظاهر . ومثله قول امرىء القيس :

سَمَوْتُ إِلَيْهَا بَعْدَ مَا نَامَ أَهْلُهَا سُمُوَّ حَبَابِ الْمَاءِ حَالاً عَلَى حَالِ

لكنه قد بقى لك أن تسأل فتقول : إذا كان لفظ الحال مذكرا أفيجوز — مع ذلك — تذكير ضميره وتذكير وصفه ونحوها وتأنيثهما أم أنه يتعين فى معناه أن يكون مذكرا طبقا للفظه ، وكذا إذا كان لفظه مؤنثا أفأنا فى سعة من أن أذكر معناه أو أؤنثه أم أنه يتعين على تأنيثه ؟

والجواب على ذلك أن نقول لك : أما إذا كان لفظ الحال مذكرا فأنت فى سعة من أن تذكر معناه أو تؤنثه ، تقول : هذا حال ، وهذه حال ، وتقول : حال حسن ، وحال حسنة ، وتقول : الحال الذى أنا فيه طيب ، والحال التى أنا فيها طيبة ، وتقول : كان حالنا يوم كذا جميلا ، وكانت حالنا يوم كذا جميلة . والدليل على صحة ذلك قول الشاعر فى بيت الشاهد الذى نحن بصدده : « أعجبتك حال » فأنت تراه قد أنث الفعل مع تذكير لفظ الحال ، وهو الذى أنشده الشارح من أجله ؛ وقد ذكر أبو الطيب المتنبى الفعل مع تذكير لفظ الحال فى قوله :

لاَخَيْلَ عِنْدَكَ تُهْدِيهَا وَلاَ مَالُ فَلْيُسْعِدِ النُّطْقُ إِنْ لَمْ يُسْعِدِ الْحَالُ

فأما إذا كان لفظ الحال مؤنثا فليس لك معدى عن تأنيث فعلها والإشارة إليها وضميرها

وهو فى اصطلاح النحاة :

(وَصْفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبٌ[1] مُفْهِمُ فِي حَالِ كَفَرْدًا أَذْهَبُ)

فالوصف : جنس يشمل الحال وغيره ، ويخرج نحو اَلْقَهْقَرَى فى قولك : رَجَعْتُ الْقَهْقَرَى[2] ؛ فإنه ليس بوصف ؛ إذ المراد بالوصف : مَا صِيغَ مِنَ الْمَصْدَرِ ؛ لِيَدُلَّ عَلَى مُتَّصِفٍ ، وذلك : اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وأمثلة المبالغة، وأفعل التفضيل .

وفَضْلَةٌ : يخرج العمدةَ ، كالمبتدإ فى نحو : أَقَائِمٌ الزَّيْدَانِ ، والخبرِ فى نحو : زَيْدٌ قَائِمٌ .

ومُنْتَصِب : يخرج النعت ؛ لأنه ليس بلازم النصب .

ومفهم فى حال كذا : يخرج التمييز فى نحو : لِلّٰهِ دَرُّهُ فَارِسًا .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : المراد بالفضلة ما يُسْتَغْنَى عنه من حيث هو هو ، وقد يجب ذكره لعارض كَوْنِهِ سادًّا مَسَدَّ عمدةٍ : كَضَرْبِي الْعَبْدَ مُسِيئاً ، أو لتوقُّفِ المعنى عليه ، كقوله :

٤٧٠ — إِنَّمَا الْمَيْتُ مَنْ يَعِيشُ كَئِيباً كَاسِفاً بَالُهُ قَلِيلَ الرَّجَاءِ

ووصفها وغيرها ، تقول : طابت حالتنا ، وهذه حالة طيبة ، وحالتنا كانت طيبة ، بالتأنيث فى جميع ذلك .

ومن شواهد تأنيث لفظ الحال قول الشاعر :

عَلَى حَالَةٍ لَوْ أَنَّ فى الْقَوْمِ حَاتِماً عَلَى جُودِهِ ضَنَّتْ بِهِ نَفْسُ حَاتِمِ

(١) اختلفوا فى نصب الحال من أى باب هو ، ولهم فى ذلك ثلاثة أقوال : أولها أنه من باب المفعول به ، وثانيها أنه من باب المشبه بالمفعول به ، وثالثها أنه من باب المفعول فيه ، وهو من نوع ظرف الزمان ، من قبل أن الحدث وما أشبهه واقع فى زمان الحال ، ألا ترى أن المجىء الذى فى قولك : « جاء زيد راكبا » واقع فى حال هو الركوب ، وذلك مردود ببيان الفرق بين الحال وظرف الزمان ، فان الظرف غير المظروف فيه ، أما الحال فهو نفس صاحبه ؛ فلا يكون مظروفا فيه ولا بعض المظروف فيه .

(٢) القهقرى — بفتح القافين بينهما هاء ساكنة مقصورا — ومثله القهقرة : الرجوع إلى خلف ، ولم يذكر المجد فى القاموس ثانيهما ، وتقول : تقهقر فلان ، وقهقر ، ورجع القهقرى . وتثنية القهقرى القهقران ، بحذف الألف والقياس يقضى بقلبها ياء .

٤٧٠ — هذا البيت من كلمة طويلة لعدى بن الرعلاء . والرعلاء ـ بفتح الراء وسكون العين المهملتين ـ أم الشاعر، وقد اشتهر بها، وهو أحد شعراء الجاهلية ، من غسان . وأول الكلمة قوله :

... ...

كَمْ تَرَكْنَا بِالْعَيْنِ عَيْنِ أُبَاغٍ ... مِنْ مُلُوكٍ وَسَاقَةٍ أَلْقَاءِ
فَرَّقَتْ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ نَعِيمٍ ... ضَرْبَةٌ مِنْ صَفِيحَةٍ جَلْوَاءِ
رُبَّمَا ضَرْبَةٍ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ ... بَيْنَ بُصْرَى وطَعْنَةٍ نَجْلَاءِ
وَغَمُوسٍ تَضِلُّ فِيهَا يَدُ الآ ... سِي وَيَعْيَا طَبِيبُهَا بِالدَّوَاءِ
رَفَعُوا رَايَةَ الضِّرَابِ وَأَعْلَوْا ... لاَ يَذُودُونَ سَامِرَ الْمَلْحَاءِ
فَصَبَرْنَا النُّفُوسَ لِلطَّعْنِ حَتَّى ... جَرَتِ الْخَيْلُ بَيْنَنَا فِي الدِّمَاءِ
لَيْسَ مَنْ مَاتَ فَاسْتَرَاحَ بِمَيْتٍ ... إِنَّمَا الْمَيْتُ مَيِّتُ الْأَحْيَاءِ
إنما الميت من يعيش كئيبا ... البيت ...

و بعده قوله :

فَأُنَاسٌ يُمَصَّصُونَ عِشَارًا ... وأناسٌ حُلُوقُهُمْ فِي الْمَاءِ

اللغة : « أباغ » بضم الهمزة وفتحها بعدها باء موحدة وآخره غين — موضع بطرف الشام ، وفيه وقعت موقعة عظيمة بين الغساسنة ملوك الشام الخاضعين لقيصر الروم وعلى رأسهم الحارث الغسانى والمناذرة ملوك الحيرة الخاضعين لكسرى فارس ، وفيه قتل المنذر بن المنذر ملك الحيرة ، قتله رجل من بنى حنيفة اسمه شمر بن عمرو «وساقة» الساقة فى الأصل : مؤخرة الجيش ، ولكنه أراد به هنا معنى السوقة ، وهى الرعية ، ليصح مقابلتها بالملوك «ألقاء» : جمع لقى — بفتح اللام والقاف ، بزنة فتى — واللقى : الشىء المطروح فى الأرض « صفيحة » أراد بها السيف « جلواء » أراد بها مجلوّة ، ولا يوجد فى كتب اللغة التى بين يدى الجلواء بمعنى المجلوة ، والذى بها : جلى الشعر — بزنة رضى — أى انحسر عن مقدم الرأس ، والوصف أجلى ومؤنثه جلواء ، وقد روى البغدادى فى الخزانة (٤ — ١٨٨ بولاق) فى مكان هذه الكلمة « نجلاء » والنجلاء : الواسعة ، ولا يصح وصف السيف بالسعة « ربما ضربة بسيف صقيل ــ إلخ » أنشده الرضى فى شرح الكافية دليلا على أن «ما» التى تتصل برب قد تكون زائدة فلا تكف رب عن العمل فيما بعدها بدلية أن الرواية بخفض « ضربة » والصقيل : فعيل بمعنى مفعول ، من صقلت السيف أصقله صقلا ؛ إذا جلوته . و بصرى — بضم الباء الموحدة وسكون الصاد المهملة مقصورا — بلد قرب الشام هى كرسى حوران ، وكان يقوم فيها سوق فى الجاهلية . والمراد بين أماكن بصرى ؛ وذلك لأن « بين » لا تضاف إلا لمتعدد لفظا ومعنى نحو جلست بين محمد وإبراهيم ، أو متعدد معنى فقط نحو جلست بين الصديقين ، ومن ثمة لا يعطف على ما تضاف إليه إلا بالواو

... ...

متى كان مفردا ، ومن هنا أخذوا على امرئ القيس قوله فى مطلع معلقته * بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْملِ * وأجيب عن هذا المأخذ بمثل ما وجهنا به قول عدى « بَيْنَ بُصْرَى » بأن المراد بين أماكن الدخول فأماكن حومل ، ومن الناس من يفر من هذا المأخذ فيروى العبارة هكذا :

رُبَّمَا ضَرْبَةٍ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ دُونَ بُصْرَى وطَعْنَةٍ نَجْلاَءِ

والطعنة النجلاء : الواسعة « وغموس » معطوف على طعنة نجلاء ، والغموس — بفتح الغين المعجمة — النافذة ، وقد وصفها بقوله « تضل فيها يد الآسى » والآسى : المداوى ، اسم فاعل : من أسا الجرح يأسوه ؛ إذا داواه « ويعيا طبيبها بالدواء » أى يعجز عن معرفة الدواء الناجع ولا يهتدى فيها لوجه العلاج المفيد « رفعوا راية الضراب — إلخ » الراية : علم الجيش ، والضراب — بكسر الضاد — مصدر ضارب ، وأراد به الحرب ، وأعلوا : معطوف على رفعوا ، وله مفعول محذوف يدل عليه المفعول السابق ، والتقدير : رفعوا راية الضراب وأعلوها ، وإنما فعلوا ذلك تأكيدا لإرادتهم الحرب وتقوية لعزمهم عليه ، ويذودون : يطردون ويمنعون ، تقول : ذاده يذوده ذودا وذيادا ؛ إذا منعته وطردته ، ومنه قول أبى نواس :

لاَ أَذُودُ الطَّيْرَ عَنْ شَجَرٍ قَدْ بَلَوْتُ الْمُرَّ مِنْ ثَمَرِهْ

والسامر : القوم الذين يتحدثون ليلا ، ومثله السمار فى قول امرئ القيس :

سَمَوْتُ إِلَيْهَا بَعْدَ مَا نَامَ أَهْلُهَا سُمُوَّ حَبَابِ الْمَاءِ حَالاً عَلَى حَالِ

فَقَالَتْ : سَبَاكَ اللهُ ! إِنَّكَ فَاضِحِى أَلَسْتَ تَرَى السُّمَّارَ وَالنَّاسَ أَحْوَالِى

والملحاء — بفتح الميم وسكون اللام بعدها حاء مهملة — اسم مكان يدفع فيه وادى ذى الحليفة « فصبرنا النفوس » يريد حبسناها على ذلك وألزمناها هذه الخطة ، ومثله قوله تعالى : (وَاصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ) « جرت الخيل بيننا فى الدماء » كناية عن كثرة القتلى « ليس من مات فاستراح بميت — الخ » اختلف العلماء فى الميت — بسكون الياء — أهو بمعنى الميت — بتشديدها — أم هو بمعنى آخر ؟ فذهب قوم إلى [illegible]نى واحد ، وأن ساكن الياء مخفف من مشددها ، وأنه يقال : مَيْتٌ ومَيِّتٌ ، كما يقال : هَيْن وهَيِّن ولَيْن ولَيِّن ، بدون تفرقة ، وذهب بعضهم إلى التفرقة بينهما حتى قال الخليل : أنشدنى أبو عمرو :

... ...

أَيَا سَائِلِى تَفْسِيرَ مَيْتٍ وَمَيِّتٍ فَدُونَكَ قَدْ فَسَّرْتُ إِنْ كُنْتَ تَعْقِلُ

فَمَنْ كَانَ ذا رُوحٍ فَذَلِكَ مَيِّتٌ وَمَا الْمَيْتُ إِلاَّ مَنْ إِلى الْقَــبْرِ يُحْمَلُ

وحاصله أن المخفف يطلق على من فارق الحياة والمثقل يطلق على من يعيش عيشة الذلة والبؤس ، والذين ذهبوا إلى التفرقة إنما استندوا إلى شيء يشبه كلام عدى بن الرعلاء الذى معنا ، وإن كان ظاهر كلام عدى عكس تفسير أبى عمرو الذى أنشده الخليل ، وقلنا ظاهر كلام عدى لأنا لا نظن أن شعراء الجاهلية قد قصدوا إلى تصنيف متون فى اللغة وقواعد العربية ولا يظن ذلك أحد أصلا ، وعندنا أنهما بمعنى واحد ، وقد أنشد أول هذين البيتين الجاحظ فى البيان والتبيين (ج ١ ص ١١٢)

الإعراب : « ليس » فعل ماض ناقص « من » اسم موصول اسم ليس « مات » فعل ماض فيه ضمير مستتر فاعله ، والجملة صلة « فاستراح » الفاء عاطفة ، استراح : معطوف على مات « بميت » الباء زائدة ، ميت : خبر ليس ، منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « إنما » أداة حصر لا محل لها « الميت » مبتدأ « ميت » خبره « الأحياء » مضاف إليه « إنما » أداة حصر « الميت » مبتدأ « من » اسم موصول خبر المبتدأ « يعيش » فعل مضارع مرفوع بالضمة ، وفيه ضمير مستتر فاعله ، والجملة لا محل لها صلة « كئيبا » حال من الضمير المستتر فى يعيش « كاسفا » حال ثانية أو صفة للأولى « باله » بال : فاعل بكاسف ؛ لأنه اسم فاعل يعمل عمل الفعل المبنى للمعلوم ، والضمير مضاف إليه « قليل » حال ثالثة أو صفة ثانية للأولى « الرجاء » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « إنما الميت من يعيش كئيبا » فإن كئيبا حال من الضمير المستتر فى يعيش على ما بينا فى الإعراب ، ولا يمكن أن يستغنى الكلام عن هذه الحال ؛ لأنك لو استغنيت عنها فاقتصرت على قولك « إنما الميت من يعيش » لتناقض الكلام وفسد ؛ إذ تكون قد أخبرت عن الشيء بضده ، ومن حق المبتدأ أن يكون خبره عينه لا ضده ، وهذا يستدعى أن تكون كلمة « فضلة » المأخوذة فى تعريف الحال ليست بمعنى ما يستغنى عنه الكلام ؛ إذ لو كانت بهذا المعنى لانتقض التعريف بإيراد مثل هذا الشاهد ومثل قوله تعالى : (وما خلقنا السموات والأرض وما بينهما لاعبين) فإن الكلام لا يستغنى عن قول الشاعر « كئيبا » وما بعده ولا يستغنى عن قوله تعالى (لاعبين) وكل منهما حال . بل يكون معنى قولهم « فضلة » فى تعريف الحال : ما يجيء بعد تمام الكلام ، نعنى بعد استيفاء أركان الجملة ، وليس ثمة حال يجيء إلا بعد كلام تام ، وهذا مساو لما ذكره الشارح من تعريف الفضلة بما يستغنى عنه من

الثانى : الْأَوْلَى أن يكون قوله « كَفَرْدًا أَذْهَبُ » تتميا للتعريف ؛ لأن فيه خللين : الأول أن فى قوله « منتصب » تعريفا للشيء بحكمه ، والثانى أنه لم يقيد منتصب باللزوم ، وإن كان مرادَهُ ؛ ليخرج النعت المنصوب : كرأيت رجلاً راكبًا ؛ فإنه يُفْهِم فى حال ركوبه ، وإن كان ذلك بطريق اللزوم لا بطريق القصد ؛ فإن القصد إنما هو تقييد المنعوت .

(وَكَوْنُهُ) أى : الحال (مُنْتَقِلاً) عن صاحبه غير ملازم له (مُشْتَقًّا) من المصدر ليدل على متصف (يَغْلِبُ ، لَكِنْ لَيْسَ) ذلك (مُسْتَحَقًّا) له .

فقد جاء غيرَ منتقل ؛ كما فى الحال المؤكدة ، نحو : زَيْدٌ أَبُوكَ عَطُوفًا ، و « يَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا » والمشعر عاملُها بتجدُّد صاحبها ، نحو « وخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا » وقولهم : خَلَقَ اللهُ الزَّرَافَةَ يَدَيْهَا أَطْوَلَ مِنْ رِجْلَيْهَا ، وقوله :

٤٧١ — وَجَاءَتْ بِهِ سَبْطَ الْعِظَامِ كَأَنَّمَا عِمَامَتُهُ بَيْنَ الرِّجَالِ لِوَاءُ

وغيرهما ، نحو : دَعَوْتُ اللهَ سَمِيعًا ، « قَائِمًا بِالْقِسْطِ » .

حيث هو ؛ لأن الذى يستغنى عنه الكلام من حيث هو إنما هو ما ليس ركنا من أركان الكلام وما يجيء بعد تمام الكلام هو كذلك . ومرادنا بأنه بعد تمام الكلام أنه بعده حقيقة أو حكما.

٤٧١ — هذا البيت لرجل من بنى جناب من بلقين ، وكان يتزوج ابنة عمه ، وكان له منها ولد اسمه سيار ، وكان له — مع ذلك — ولد آخر أمه جارية واسمه حندج ، وكان يبر حندجا ويلطف به ، فكانت ابنة عمه تعذله على ذلك وتلومه وتغاضبه ، فقال فى ذلك :

لَا تَعْذُلِي فِي حُنْدُجٍ ؛ إِنَّ حُنْدُجًا وَلَيْثَ عِفِرِّينٍ لَدَيَّ سَوَاءُ
حَمِيْتُ عَلَى العُهَّارِ أَطْهَارَ أُمِّهِ وَبَعْضُ الرِّجَالِ الْمُدَّعِينَ غُثَاءُ
وَجَاءَتْ بِهِ سَبْطَ الْعِظَامِ كَأَنَّمَا ...... البيت ......

اللغة : « لا تعذلى » لا تلومى ، وتقول : عذله يعذله عذلا — من بابى ضرب وقتل — إذا لامه ، فاعتذل هو : أى لام نفسه ورجع ، ومفعول لا تعذلى محذوف للعلم به ، وأصل الكلام لا تعذلينى « عفرين » بكسر العين والفاء وبتشديد الراء بعدها — اسم موضع مشهور بعظام الآساد « العهار » بضم العين المهملة وتشديد الهاء — جمع عاهر ، وهو اسم فاعل من عهر عهرا — بوزان تعب تعبا — ويقال أيضا : عهر عهورا — بوزان قعد قعودا — إذا فجر وزنى ، وفى الحديث عن النبى صلى الله عليه وسلم : « الولد للفراش وللعاهر الحجر » يريد : أن النسب

... ...

إنما يثبت بين المولود وصاحب الفراش الذى ولد هذا المولود عليه ، وللزانى إقامة الحد عليه وقذفه بالحجر ، ويقال : بل معناه أن للزانى الخيبة ولا يثبت له نسب ، وذلك كما يقال : لفلان التراب ، وبفيه الثرى ، يريدون أن سعيه خاسر وأنه قد خاب فيه ، وذلك للرد على من كان يثبت النسب بالزنى من العرب ؛ فالحديث إبطال لذلك « أطهار » جمع طهر — بضم الطاء — وهو النقاء من الحيض ، وإنما خص الأطهار بالذكر مع أنه يحمى أمه فى جميع الحالات لأن وقت الطهر هو مظنة أن يأتيها العهار، أما وقت الحيض فهو وقت اعتزال فى ذاته ، وكنى بذلك عن أن حندجا صحيح النسب إليه « غثاء » بضم الغين المعجمة ، بزنة غراب — أصله ما يعلو وجه الماء من القش ونحوه ، ويراد به ما لا نفع فيه ولا غناء عنده « سبط العظام » سبط ههنا هو بفتح السين وسكون الباء ، وتقول : سبط الشعر سبطا فهو سبط — بوزان تعب تعبا فهو تعب — وسبط سبوطة فهو سبط — مثل سهل سهولة فهو سهل — وربما قالوا : شعر سبط — بفتح السين والباء — على أنه وصف بالمصدر من اللغة الأولى قاله الفيومى فى المصباح . وقال ابن منظور : « والسبط (بالسكون) الشعر الذى لا جعودة فيه ، وشعر سبط وسبط (بالسكون وبالكسر) مسترسل غير جعد ، ورجل سبط الشعر وسبطه ، وقد سبط شعره يسبط سبطا (مثل تعب يتعب تعبا) وفى الحديث فى صفة شعره : ليس بالسبط ولا بالجعد القطط ؛ السبط من الشعر : المنبسط المسترسل ، والقطط : الشديد الجعودة : أى كان شعره وسطا بينهما . ورجل سبط الجسم وسبطه (بالكسر وبالسكون) طويل الألواح مستويها ، بين السباطة ، مثل فخذ وفخذ ، من قوم سباط ؛ إذا كان حسن القد والاستواء . قال الشاعر : * فجاءت به سبط العظام . . . البيت * ورجل سبط بالمعروف (بالسكون) سهل ، وقد سبط سباطة وسبط سبطا ، الأول كجزل جزالة والثانى كتعب تعبا) ولغة أهل الحجاز : رجل سبط الشعر ؛ وامرأة سبطة (بالكسر) ورجل سبط اليدين (بالسكون) بين السبوطة : سخىّ سمح الكفين » اه . وأراد بكونه سبط العظام أنه تام الجسم مكتمل النمو حسن القد والاستواء ، وهذا مما يتمدح به العرب ؛ إذ كانت حياتهم كلها إنما تدور حول الشجاعة وقوة الجسم « عمامته » العمامة — بكسر العين المهملة — ما يلف على الرأس ، وجمعه عمائم ، ومنه قول الشاعر :

وَنَطْعُنُهُمْ تَحْتَ الْحُبَا بَعْدَ ضَرْبِهِمْ ... بِبِيضِ الْمَوَاضِى حَيْثُ لَىِّ الْعَمَائِمِ

« لواء » هو بكسر اللام علم الجيش يرفع فوق رأس رئيس الجيش ، وهو دون الراية .

الإعراب : « جاءت » فعل ماض ، فاعله ضمير مستتر يعود إلى أمه المذكورة فى البيت السابق ، والتاء للتأنيث « به » جار ومجرور متعلق بجاء « سبط » حال من المجرور بالباء ، وهو مضاف ، و « العظام » مضاف إليه « كأنما » كأن : حرف تشبيه ونصب ، وما : كافة لها

وجاء جامدا (وَيَكْثُرُ الْجُمُودُ فِى) الحال الدالّة على (سِعْرٍ) أو مُفاعلة ، أو تشبيه ، أو تَرْتيب (وَفِى) كل (مُبْدِى تَأَوُّلٍ بِلاَ تَكَلُّفِ * كَبِعْهُ) البرّ (مُدًّا بِكَذَا) أى : مُسعَّرًا ، وبعه (يَدًا بِيَدْ) أى مُقابضة (وَكَرَّ زَيْدٌ أَسَدًا : أَىْ كَأَسَدْ) أى : مُشْبِهاً لأسدٍ[1] ، وادخلوا رَجُلاً رَجُلاً : أى مترتبين .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : قد ظهر أن قوله « وفى مبدى تأول بلا تكلف » من عطف العام على الخاص ؛ إذ ما قبله من ذلك ، خلافا لما فى التوضيح .

عن العمل « عمامته » عمامة : مبتدأ ، والضمير مضاف إليه « بين » ظرف متعلق بمحذوف حال من لواء ، وهو مضاف ، و « الرجال » مضاف إليه « لواء » خبر المبتدأ .

الشاهد فيه : قوله « سبط العظام » فإنه حال من ضمير حندج ، وهذه الحال لا تفارق صاحبها فى وقت من الأوقات ، بل هى ملازمة له فى كل حال ، فإن كونه تام الجسم مستكمل القوة لا يفارقه وقتا ما كما يفارقه القيام والركوب ونحوها ؛ فدل ذلك على أن الحال لا يجب فيها أن تكون من الصفات المفارقة لصاحبها أحيانا ، بل إنها تكون كذلك ، كما فى قولك : جاء محمد راكبا ، ولقيت عبد الله ضاحكا ، وقد تكون ملازمة غير مفارقة ، كما فى بيت الشاهد وكما فى الأمثلة التى ذكرها الشارح ، نعم إن أكثر ما جاء عن العرب فى كلامهم من الأحوال إنما هو من الصفات المفارقة ؛ فكون الحال وصفا مفارقا أمر غالب كثير ، وليس بواجب ولا لازم .

(١) مما ورد من هذا النوع قول هند بنت عتبة بن أبى لهب :

* أَفِى السِّلْمِ أَعْيَاراً جَفَاءً وَغِلْظَةً *

وقول رجل من أصحاب على بن أبى طالب كرم الله وجهه فى يوم صفين :

فَمَا بَالُنَا أَمْسِ أُسْدَ الْعَرِينِ ... وَمَا بَالُنَا الْيَوْمَ شَاءَ النَّجَفْ

وقول جرير يهجو الأخطل :

مَشَقَ الْهَوَاجِرُ لَحْمَهُنَّ مَعَ السُّرَى ... حَتَّى ذَهَبْنَ كَلاَ كِلاً وَصُدُورَا

وقول أبى الطيب المتنبى وإن كان لا يحتج بمثله :

بَدَتْ قَمَراً وَمَالَتْ خُوطَ بَانٍ ... وَفَاحَتْ عَنْبَراً وَرَنَتْ غَزَالاَ

وفى تأويل مثله وجهان : أحدهما أن يقدر مضاف قبل الاسم الجامد ، فتقدر فما بالنا أمس مثل أسد العرين ، ومابالنا اليوم مثل شاء النجف ، وبدت مثل قمر ومالت مثل خوط بان وفاحت مثل عنبر ورنت مثل غزال ، وثانيهما : أن يؤول المنصوب نفسه بما يصح أن يكون هيئة الاسم

الثانى : تقع الحال جامدةً غير مؤولة بالمشتق فى ست مسائل ؛ وهى :

أن تكون موصوفة ، نحو « قُرْآنًا عَرَبِيًّا » « فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا » وتسمى حالا مُوَطِّئَةً(١) .

أو دَالَّةً على عدد ، نحو « فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً » .

أو طَوْرٍ واقعٍ فيه تفضيل(٢) ، نحو : هٰذَا بُسْرًا أَطْيَبُ مِنْهُ رُطَبًا .

أو تكون نوعا لصاحبها ، نحو : هٰذَا مَالُكَ ذَهَبًا .

أو فَرْعًا له ، نحو : هٰذَا حَدِيدُكَ خَاتَمًا ، « وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا » .

الذى تقدمه ، فتقدير ما بالنا أمس شجعانا واليوم ضعافا ، و بدت منيرة ، وهلم جرا ؛ وذلك من قبل أن الاسم الذى يشتهر بصفة من الصفات قد يقام مقام هذه الصفة ، ولو كان علم شخص ، مثل حاتم ومادر و إياس ؛ فحاتم يقوم حينئذ مقام جواد ، ومادر يقوم مقام بخيل ، و إياس يقوم مقام فطن ، وقد قالوا : لِكُلِّ فِرْعَوْنٍ مُوسًى ، فنونوهما لأنهما قائمان مقام قولك : لكل جَبَّارٍ قهَّار ، والتأويل الذى ذكره الشارح أقرب إلى الوجه الثانى .

(١) الحال الموطئة : هى الاسم الجامد الموصوف بصفة هى الحال فى الحقيقة ؛ فكأن الاسم الجامد وَطأ الطريق ومهده لما هو حال على التحقيق ، بسبب مجيئه قبله ، وقد ذكر الشارح شواهدها من الكتاب العزيز ، ولك أن تقيس عليه ، نحو قولك : جاءنى زيد رجلا بهيا ، ولقيت عليا رجلا كريما .

(٢) ضابط هذا النوع : أن يفضل الشىء على نفسه أو غيره باعتبار طورين : أى حالين ، نحو قولهم : هذا بسرا أطيب منه رطبا ، وهذا نا كلا أشجع من فلان مقدما ، وقد اختلفوا فى عامل الحال الأول من الحالين المذكورين فى كل مثال منهما : فذهب أبو على الفارسى وأصحابه إلى أن العامل فيه معنى الفعل الذى تضمنه اسم الإشارة ، ولا يجوز عند هؤلاء أن يكون العامل فى أول الحالين أفعل التفضيل ؛ لأنه من الضعف بحيث لا يقوى على العمل فى المتقدم عليه ، وذهب المحقق الرضى إلى أن العامل فى أول الحالين هو أفعل التفضيل ، مع اعترافه بضعفه ، واستشكل ما ذهب إليه أبو على بأن مثل هذا التركيب قد يخلو من اسم الاشارة ومن كل ما فيه معنى الفعل ، ولكنه لا يخلو من أفعل التفضيل ، وذلك نحو قولك : زيد راجلا أحسن منه راكبا ، ونحو قولك : تمر نخلتى بسرا أطيب منه رطبا ، والأشراسى بسرا أطيب منه رطبا ، وما أشبه ذلك من كل تركيب خلا فيه المبتدأ من معنى الفعل ؛ وقال : « والعامل فى مثل هذه الصور أفعل بلاخلاف »ونحن نؤيد هذا ، ونقول: ومتى اتفق أبو على معنا على أن أفعل التفضيل

أو أصلا له ، نحو : هٰذَا خَاتَمُكَ حَدِيدًا ، و « أَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا » .

وجعل الشارح هذا كله من المؤول بالمشتق ، وهو ظاهر كلام والده فى شرح الكافية ، وفيه تكلف ، اهـ .

(وَالْحَالُ إِنْ عُرِّفَ لَفْظًا فَاعْتَقِدْ تَنْكِيرَهُ مَعْنًى ، كَوَحْدَكَ اجْتَهِدْ[1])

هو العامل فى الحال المتقدم فى بعض أمثلة هذه الصورة وجب عليه أن يصير إلى أنه العامل فى جميع أمثلتها ؛ لأن الضعف الذى نسبه إليه لم يمنعه من العمل فى المتقدم فى تلك الصورة المتفق على أنه العامل فيها ، وإنما أوجبنا عليه أن يصير إلى موافقتنا على إعماله فى جميع أمثلة هذا النوع ليكون تخريج الأسلوب كله جاريا على منهج واحد .

(١) مثل المثال الذى ذكره الناظم والأمثلة التى ذكرها الشارح قولهم : افْعَلْ هٰذَا جَهْدَكَ ، وَطَاقَتَكَ ، وقولهم : رَجَعَ عَوْدَهُ عَلَى بَدْئِهِ .

وسنتكلم على كل تركيب من هذه التراكيب كلمة موجزة ينكشف لك بها أمره ، وتعرف ما فيه من اللغات والتخريجات :

أما قولهم : « افعل هذا جهدك » فالجهد بضم الجيم وفتحها بمعنى الاجتهاد ، وقال الفراء : هو بفتح الجيم بمعنى المشقة وبضمها بمعنى الطاقة . والرواية عن العرب فيه بالنصب ، وخرجها سيبويه على أن « جهدك » مصدر مراد منه اسم الفاعل ، وانتصابه على الحال ، وكأنه قيل : افعل هذا مجتهدا ، وقال أبو على الفارسى : إنه مصدر باق على مصدريته ، وانتصابه على أنه مفعول مطلق ، والعامل فيه اسم مشتق محذوف يقع حالا ، وكأنه قيل : افعل هذا مجتهدا اجتهادك .

وأما قولهم : « افعل هذا طاقتك » فالطاقة : اسم وضع فى موضع الاطاقة ، فهو فى معنى المصدر ، والرواية فيه بالنصب ، والخلاف فى تخريجه مثل الخلاف فى تخريج قولهم : افعله جهدك .

وأما قولهم : « رجع عوده على بدئه » فالعود : مصدر عاد إلى الشىء يعود عودا ، والبدء : مصدر بدأ يبدأ ، ومعناه الابتداء . وقد روى فيه رفع « عوده » ونصبه ؛ فأما رواية الرفع فلا إشكال فيها ولا خلاف ، وعوده : مبتدأ ومضاف إليه ، والجار والمجرور خبره ، والجملة حال من الضمير المستتر فى « رجع » ، وأما رواية النصب فهى محل الكلام ؛ وقد اختلف العلماء فى تخريجها : فذهب سيبويه إلى أن «عوده» مصدر فى تأويل المشتق حال من فاعل رجع ، وقولهم « على بدئه » إما أن يكون متعلقا بالمصدر المؤول بالمشتق ، وكأنه قد قيل : رجع عائدا على ما ابتدأه؛ فالحال مؤكدة لعاملها ، والبدء مصدر بمعنى اسم المفعول ، وذهب الرضى إلى أن «عوده» مفعول مطلق عامله رجع ، وعلى بدئه : متعلق برجع ، وكأنه قد قيل : رجع على بدئه عوده

وَكَلَّمْتُهُ فَاهُ إلى فِيَّ(١) ،

المعهود ؛ فالإضافة فى « بدئه » فى معنى أل العهدية ، ويقال هذا الكلام فى حق إنسان عهد منه عدم الاستقرار على ما ينتقل إليه ، بل يرجع إلى ما كان عليه ، ومذهب أبى على الفارسى أن عوده مفعول مطلق عامله محذوف هو الواقع حالا ، وكأنه قد قيل : رجع عائدا عوده .

وأما قولهم : « ذهب محمد وحده » فإن « وحده » اسم يدل على التوحد والانفراد ، وقد ورد منصوبا فى كل تركيب وقع فيه ، إلا فى عبارات قليلة جاء فيها مجرورا بالإضافة ، وهى قولهم فى المدح : فلان قَرِيعُ وَحْدِهِ ، ونَسِيجُ وَحْدِهِ ، وقولهم فى المعجب برأيه : فلان رُجَيْلُ وَحْدِهِ ، وقولهم فى الذم : فُلَانٌ عُيَيْرُ وَحْدِهِ ، وَجُحَيْشُ وَحْدِهِ . وقالوا : جاء فلان على وحده ، وهم يريدون جاء على انفراده . هذه هى العبارات التى جاءت فيها هذه الكلمة مجرورة ، وهى فيما عداها منصوبة . وقد اختلف العلماء فى تخريجها فى حالة النصب : فذهب سيبويه والخليل بن أحمد إلى أنه اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع مشتق منصوب على الحال ؛ وكأنه قد قيل : جاء زيد إيحادا ، بمعنى جاء زيد متوحدا : أى منفردا ، وذهب يونس وهشام والكوفيون إلى أنه منصوب على الظرفية ، قال المحقق الرضى : « ومذهب الكوفيين أن انتصاب وحده على الظرفية : أى لا مع غيره ، فهو فى المعنى ضد معا فى قولك : جاءوا معا ؛ وكما أن فى معا خلافا : هل هو منتصب على الحال أى مجتمعين ، أو على الظرف أى فى مكان واحد ، فكذا اختلف فى وحده فى نحو جاء وحده : أهو حال أى منفردا أو ظرف أى لا مع غيره » اه كلامه . ونقول : لا يبعد أن يقال فى « جاء وحده » إنه منصوب على أنه مفعول مطلق لفعل محذوف تقع جملته حالا ، وكأنه قد قيل : جاء زيد يتوحد توحدا : أى ينفرد عن الأصحاب انفرادا ، أو يقال : هو مفعول مطلق عامله اسم مشتق يقع حالا من فاعل جاء ، وكأنه قد قيل : جاء زيد منفردا انفرادا ، كما قال أبو على الفارسى فى الكلمات التى ذكرنا توجيهات العلماء فيها من قبل .

(١) قد وردت هذه العبارة بروايتين : الأولى « كلمته فوه إلى فىّ » وهذه الرواية لا إشكال فيها ولا خلاف ، وفوه : مبتدأ مرفوع بالواو ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر ، والجملة فى محل نصب حال . والرواية الثانية « كلمته فاه إلى فىّ » وهذه الرواية هى التى ثارت حولها عجاجة الكلام وكثر فيها التخريج ، ونحن نوجز لك فيها كلمة لعلها تدنيك من معرفة ما دار فيها من مباحث العلماء . وقبل أن نأخذ فى بسط الكلام نريد أن ننفى عنك وهما قد يخطر ببالك فتزل ، وذلك أنه لا يجوز لك أن تتصور أن قولهم « فاه » مبتدأ جىء به على لغة من يلزم الأسماء الخمسة الألف فى الأحوال كلها كما قال قائلهم :

إنَّ أبَاهَا وَأبَا أبَاهَا قَدْ بَلَغَا فِى الْمَجْــدِ غَايَتَاهَا

وَأَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ(١) ،

نقول : إنه لا يجوز لك أن تتوهم ذلك وتدعى أنك قد ظفرت بما غاب عمن سبقك من فحول هذا الشأن ، وأن مؤدى الروايتين وتخريجهما واحد ، غاية ما فى الأمر أن رواية الواو نطق بها جمهرة العرب ورواية الألف نطق بها قوم هذا الراجز أو نحوهم، لا ينبغى لك أن تفهم هذا لأنا وجدنا شعراء العربية العارفين بلغات القوم وبوجوه كلامهم قد جاءوا بهذه العبارة منصوبة بحيث لا تحتمل هذا الاحتمال . انظر إلى قول أبى الطيب المتنبى :

قَبَّلْتُهَا وَدُمُوعِى مَزْجُ أَدْمُعِهَا وَقَبَّلَتْنِى عَلَى خَوْفٍ فَمًا لِفَمِ

فانك لاتستطيع فى هذا ونحوه إلا أن تعترف بأن الكلمة قد وردت منصوبة ،والأولى كما عرفت مرارا أن نحمل ما يردنا من كلامهم على ما هو لغة الجمهرة ما لم يمنع من ذلك مانع . ثم نقول : ذهب سيبويه وجمهرة البصريين إلى أن « فاه » حال لأنه فى تأويل اسم مشتق ، ولم يبين متعلق الجار والمجرور بعده ؛ فقال البدر الدمامينى : الجار والمجرور بيان مثل « لك » فى قولك : سقيا لك ، ورعيا لك ، وقال العلامة الصبان : « الأظهر عندى أن إلى فىّ صفة لفاه ، أى الكائن إلى فى : أى الموجه إلى فى » اه . وذهب جمهور الكوفيين إلى أن « فاه » مفعول به لاسم فاعل محذوف يقع حالا ، وكأنه قد قيل : كلمته جاعلا فاه إلى فى ، وإنما سوغ حذفه اعتماد المتكلم على انفهام المعنى وانسياق المقصود من العبارة إلى ذهن السامع ؛ وذهب الأخفش إلى أن « فاه » منصوب على نزع الخافض ، وأصل الكلام عنده : كلمته من فيه .

وقد اختلفوا فى جواز القياس على هذه العبارة : فالجمهور على أنه لا ينقاس عليها ، وذهب هشام إلى أنه يجوز أن يقاس عليها فيقال : جَاوَرْتَهُ مَنْزِلَهُ إِلَى مَنْزِلِى ، وَنَاضَلْتُهُ قَوْسَهُ عَنْ قَوْسِى ، ونحو ذلك .

(١) قد وردت هذه الجملة فى بيت للبيد بن ربيعة العامرى ، وهو قوله :

فَأَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ وَلَمْ يَذُدْهَا وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَغَصِ الدِّخَالِ

يصف لبيد فى هذا البيت حمارا وأتنه ، والضمير المستتر فى « أرسلها » يعود إلى الحمار الوحشى الموصوف، والضمير المتصل البارز يعود إلى الأتن ، ويذدها : مضارع ذاد يذود بمعنى منع يمنع ، ولم يشفق : لم تأخذه الرأفة والرحمة ، والنغص ـ بفتح النون والغين المعجمة وآخره صاد مهملة ـ مصدر نغص الرجل ينغص ـ من باب طرب ـ إذا لم يستطع إتمام مراده ، والدخال ـ بكسر أوله ـ أن يدخل بعير قد شرب مرة فى الإبل الواردة التى لم تشرب ليشرب معها ، ويقال : هو أن يدخل القوى بين الضعيفين لينغص عليهما الشرب .

هذا معنى البيت ، ومحل الكلام فى هذا الموضع قوله « فأرسلها العراك » فالعراك : مصدر عارك

وَجَاءُوا الْجَمَّاءَ الْغَفِيرَ[1] ؛ فَوَحْدَكَ وفَاهُ والعِرَاكَ والجمَّاء : أحوالٌ ؛ وهى معرفة لفظا ،

يعارك معاركة وعراكا ؛ إذا أورد إبله كلها مرة واحدة يزحم بعضها بعضا ، وتقول : اعترك القوم ؛ إذا ازدحموا فى المعركة . وكأنه قيل : فأوردها الازدحام . وللعلماء فى تخريج هذه الجملة أربعة مذاهب : (الأول) — وهو مذهب سيبويه — أن العراك مصدر فى تأويل المشتق ، وهو حال من الضمير المتصل البارز ، وكأنه قال : فأرسلها معاركة : أى فأرسلها مزدحمة . (والثانى) — وهو مذهب أبى على الفارسى — أن العراك مصدر باق على مصدريته ، وهو مفعول مطلق مؤكد لعامله المحذوف الذى يقع حالا ، وكأنه قال : فأرسلها معتركة العراك : أى فأرسلها مزدحمة الازدحام المعهود . (الثالث) — وهو مذهب ابن الطراوة — أن العراك نعت لمصدر محذوف يقع مفعولا مطلقا مؤكدا لأرسل ، والأصل : فأرسلها الإرسال العراك ، وليس هذا المذهب بشىء ؛ لأنه إن أبقى المصدر على مصدريته فقد تخلص من وقوع المصدر حالا وأوقع نفسه فى وقوع المصدر نعتا ، وليس أحدهما بأولى من الآخر . (المذهب الرابع) — وهو مذهب الكوفيين — أن العراك مفعول ثان لأرسل ، وقد ضمن أرسل معنى أورد ، وكأنه قد قال : أوردها الازدحام .

(١) الجماء : أنثى الأجمّ ، مثل بيضاء وأبيض ، واشتقاق الجماء من الجمّ ، وهو الكثرة . تقول : ماء جمّ ، تريد أنه كثير ، وقال الله تعالى : (وَتُحِبُّونَ الْمَالَ حُبًّا جَمًّا) أى : حبا كثيرا . وقال الراجز :

إنْ تَغْفِرِ اللهمَّ تَغْفِرْ جَمَّا وَأَىُّ عَبْدٍ لَكَ لاَ أَلَمَّا

وتقول : هذه امرأة جماء المرافق : أى كثيرة اللحم على المرافق . والغفير : فعيل بمعنى فاعل من الغفر ، وهو الستر ، تقول : غفر الله تعالى ذنبك : أى ستره عليك ؛ والغفير : صفة للجماء ، وكان من حقه أن يؤنث بالتاء إلا أنهم عاملوه معاملة فعيل بمعنى مفعول كجريح وقتيل ، كما فى قوله تعالى : (إنَّ رَحْمَةَ اللهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ) ، وكأنهم حين قالوا « جاءوا الجماء الغفير » قد قالوا : جاءوا الجماعة الكثيرة الساترة ، ومعنى ذلك أنهم لكثرتهم وعظيم عددهم قد ستروا وجه الأرض وغطوها فلم يظهر منها سوى شخوصهم . وقالوا أيضا : جاءوا جماء غفيرا ، بدون الألف واللام .

وقبل أن نختتم هذه الكلمة نذكر لك أن مما ورد فيه الحال معرفا فى اللفظ قولهم : جَاءُوا قَضَّهُمْ بقَضِيضِهِمْ ، ومنه قول الشماخ بن ضرار الغطفانى وهو من شواهد سيبويه :

أَتَتْنِى سُلَيْمٌ قَضَّهَا بقَضِيضِهَا تُمَسِّحُ حَوْلِى بِالْبَقِيعِ سِبَالَهَا

وهذه الكلمة تروى بروايتين : إحداهما رفع « قضها » وهذه الرواية ليس فيها إشكال

لـكنها مؤولة بنكرة . والتقدير : اجْتَهِدْ منفرداً ، وكلمته مشافهةً ، وأرْسَلَهَا معترِكَةً ، وجاءوا جميعًا .

وإنما الْتُزِمَ تنكيره لئلا يُتَوَهَّم كونُه نعتاً ؛ لأن الغالب كونه مشتقاً وصاحبه معرفة .

وأجاز يونس والبغداديون تعريفَهُ مطلقاً بلا تأويل ؛ فأجازوا : جَاءَ زَيْدٌ الرَّاكِبَ .

وفصَّل الـكوفيون فقالوا : إن تضمنت الحال معنى الشرط صح تعريفها لفظاً ، نحو : عَبْدُ اللهِ الْمُحْسِنَ أفْضَلُ مِنْهُ الْمُسِيءَ ، فالمحسن والمسيء : حالان ، وصح مجيئهما بلفظ المعرفة لتأولهما بالشرط ؛ إذ التقدير : عبد الله إذا أحسن أفضل منه إذا أساء ؛ فإن لم تتضمن الحال معنى الشرط لم يصح مجيئها بلفظ المعرفة ؛ فلا يجوز : جاء زيدٌ الراكِبَ ؛ إذ لا يصح جاء زيد إنْ ركب .

ولا خلاف ، وقضها : مبتدأ ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر ، والجملة حال فى محل نصب ، ويجوز أيضا أن يكون قضها بدلا من سليم فى البيت على هذه الرواية . والرواية الثانية بنصب قضها ، وهذه الرواية هى التى يستشهد بها فى هذا المـكان . والقض فى الأصل : مصدر بمعنى الـكسر وهو فى هذه العبارة فى تأويل اسم الفاعل عند سيبويه ، وموقعه من الإعراب الحالية ، والباء بمعنى مع ، والقضيض : فعيل بمعنى مفعول ، والجار والمجرور متعلق بقض . وكأنه قد قال : جاءوا كاسرهم مع مكسورهم ، يريد جاءوا جميعا مزدحمين ؛ لأن الازدحام والاجتماع الـكثير يكون معهما كاسر ومكسور ألبتة .

قال سيبويه (١ — ١٨٧) : « هذا باب ما جاء منه فى الألف واللام . وذلك قولك : أرسلها العراك ، قال لبيد بن ربيعة : * فأرسلها العراك ولم يذدها ... البيت * كأنه قال : اعتراكا . وليس كل المصادر فى هذا الباب يدخله الألف واللام » اه . وقال أيضا : « هذا باب ما جاء منه مضافا معرفة ، وذلك قولك : طلبته جهدك ، كأنه قال : اجتهادا ، وكذلك طلبته طاقتك . وليس كل مصدر يضاف ، كما أنه ليس كل مصدر يدخله الألف واللام فى هذا الباب . وأما فعلته طاقتى فلا يجعل نـكرة ، كما أن معاذ الله لا يجعل نـكرة ، ومثل ذلك فعله رَأيَ عَيْنِي، وسَمْعَ أُذُنِي قال ذاك . وإذا قلت سمعا جاز إذا لم تختص نفسك ، ولـكنه كقولك : أخذته عنه سماعا » اه كلامه .

وقال الأعلم فى شرح بيت الشماخ : « الشاهد فيه نصب قضها على الحال ، وهو معرفة بالإضافة ؛ لأنه مصدر » اه .

﴿ تنبيه ﴾ : إذا قلت « رأيْتُ زَيْدًا وَحْدَه » فمذهب سيبويه[1] أن « وَحْدَه » حال من الفاعل ، وأجاز المبرد أن يكون حالا من المفعول ، وقال ابن طلحة : يتعين كونه حالا من المفعول ؛ لأنه إذا أراد الفاعل يقول : رأيت زيداً وحدى ، وصحة « مرَرْتُ بِرَجُلٍ وَحْدَهُ » ـ وبه مَثَّل سيبويه ـ تدلُّ على أنه حال من الفاعل[2] ، وأيضاً فهو مصدر أو نائب المصدر ، والمصادر فى الغالب إنما تجىء أحوالاً من الفاعل .

وذهب يونس إلى أنه منتصب على الظرفية ؛ لقول بعض العرب : زَيْدٌ وَحْدَه ، والتقدير زيد مَوْضِعَ التفرُّدِ .

(وَمَصْدَرٌ مُنَكَّرٌ حَالاً يَقَعْ بِكَثْرَةٍ كَبَغْتَةً زَيْدٌ طَلَعْ)

وجَاء زَيْدٌ رَكْضًا ، وقَتَلْتُه صَبْراً ، وهو عند سيبويه[3] والجمهور على التأويل بالوصف : أى بَاغِتاً وراكضًا ومَصْبُوراً : أى محبوسًا .

(١) قد مضى بيان الخلاف فى إعراب « وحده » ، وهذا خلاف آخر فى بيان صاحب الحال بعد اتفاق المختلفين ههنا على أنه حال ؛ فافهم ذلك .

(٢) أى : لأن رجلا فى المثال المذكور نكرة فلا يكون صاحب الحال ، ولم يبق فى المثال مايصلح صاحب حال إلا تاء المتكلم التى هى الفاعل ؛ فافهم ذلك .

(٣) اعلم أن للعلماء فى هذا الموضوع خلافين ذكرهما الشارح : أحدهما فى إعراب نحو قولك: جاء محمد ركضا ، وثانيهما فى قياسية مثل هذا التركيب :

أما عن الخلاف الأول فقد ذكر الشارح ما حاصله أن فيه أقوالا متعددة ، وسنذكر لك هذه الأقوال وما علمناه من أقوال النحاة التى لم يذكرها :

أولها ـ وهو مذهب سيبويه والجمهور من النحاة ـ أن هذا المصدر نفسه حال ، وأنه على التأويل بالوصف المناسب ، وحجتهم فى ذلك من وجهين : الأول ، أن المصدر قد وقع خبرا فى كلام العرب ، مثل قولهم : زيد عدل ، ورضا ، وصوم ، وفطر ، ووقع نعتا كذلك ، والخبر والنعت أخوا الحال ، فما جاز فى أحدها جاز فى سائرها . والثانى : أن المصدر والوصف يتقارضان ؛ فكل منهما يقع موقع صاحبه ، فكما وقع الوصف مفعولا مطلقا نائبا عن المصدر فى قول امرأة من العرب :

قُمْ قَائِمَا قُمْ قَائِمَا صَادَفْتَ عَبْدًا نَائِمَا

* وَعُشَرَاءَ رَائِمَا *

وذهب الأخفش والمبرد إلى أن نحو ذلك منصوب على المصدرية ، والعامل فيه محذوف ، والتقدير : طلع زيدٌ يَبْغَتُ بَغْتَةً ، وجاء يَرْكُضُ رَكْضًا ، وقتلته يَصْبِرُ صَبْرًا ؛ فالحال عندهما الجملةُ لا المصدر .

فإن « قائما » – فى قول كثير من النحويين – مفعول مطلق ، وهو وصف ، وتقديره : قم قياما ، وقائما فى هذا التركيب عند بعض النحاة حال مؤكد فهو باق على وصفيته ، ولا يتم الاستدلال بمثله على هذا الرأى . ومن وقوع الوصف مفعولا مطلقا قولهم : سرت أشدّ السير ، وتأدبت أكمل التأدب ، على ما مر فى باب المفعول المطلق (ج ٢ ص ٣٤٩) .

القول الثانى – وهو مذهب الأخفش والمبرد – أن هذا المصدر ليس هو الحال ، ولكن الحال جملة فعلية فعلها من لفظ هذا المصدر يقع المصدر مفعولا مطلقا له ، وقد حذف الحال وبقى بعض معمولاته ؛ فأصل طلع زيد بغتة : طلع زيد يبغتنا بغتة ، وأصل قتلته صبرا : قتلته يصبر صبرا ، وهلم جرا .

القول الثالث – وهو مذهب أبى على الفارسى ، وكأنه منحول من قول الأخفش والمبرد ، ولم يذكره الشارح – وهو أن هذه المصادر مفعولات مطلقة لوصف محذوف يقع حالا ، وأصل طلع زيد بغتة عنده : طلع زيد باغتا بغتة ، وأصل قتلته صبرا عنده : قتلته صابرا صبرا ، وهلم جرا .

القول الرابع – وهو مذهب الكوفيين – أن هذه المصادر مفعولات مطلقة مبينة لنوع عاملها ، وعاملها هو ما تقدم عليها من الأفعال ، بعد تأويلها بأفعال من لفظ المصادر المذكورة ، ولا حذف فى الكلام ؛ فانتصاب « ركضا » فى قولهم : جاء زيد ركضا ؛ عند هؤلاء – مثل انتصاب « بغضا » فى قولهم : شنئته بغضا ، وما أشبهه من كل ما كان المفعول المطلق فيه من معنى العامل المذكور ، لا من لفظه .

القول الخامس – وهو مشتق من مذهب الكوفيين السابق ، ويظهر لى أن الذين يذهبون إليه هم الذين لا يجوزون نصب المصدر مفعولا مطلقا إلا بفعل من لفظه ، وقد ذكرنا ذلك والخلاف فيه فى باب المفعول المطلق ، فانظر (ج ٢ ص ٣٥٠) – وحاصله أن المصدر المذكور فى الأصل مضاف إليه لمصدر من لفظ الفعل المذكور ؛ فنحو : قتلته صبرا أصله عندهم قتلته قَتْل صبر ، ثم حذف المضاف – وهو المصدر الأول – وأقيم المضاف إليه مقامه ، فانتصب انتصابه .

القول السادس – وهو شبيه بتخريج المصدر الواقع خبرا ، وهو رأى حكاه المحقق الرضى غير منسوب إلى أحد من العلماء ، بل ذكره على أنه احتمال يحتمله الكلام ، ولم يتقبله – وحاصله أن هذا المصدر حال على تقدير مضاف هو وصف ، وأصل قتلته صبرا عند صاحب هذا القول : قتلته ذا صبر ، فذا : اسم بمعنى صاحب يقع حالا من الضمير الواقع مفعولا ، وهو مضاف وصبر مضاف إليه ، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، قال المحقق الرضى [1] : « ولا يمتنع

---

(١) أنظر شرح الكافية (١ – ١٩٣) .

وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب على المصدرية كما ذَهَبَا إليه ، لكن الناصب عندهم الفعل المذكور لتأوُّلِهِ بفعل من لفظ المصدر ؛ فطلع زيد بغتة عندهم فى تأويل : بَغَتَ زَيْدٌ بَغْتَةً ، وجاء ركضا فى تأويل : رَكَضَ رَكْضًا ، وقتلته صبراً فى تأويل : صَبَرْتُه صَبْرًا .

وقيل : هى مصادر على حذف مصادرَ ، والتقدير طلع زيد طُلُوعَ بغتةٍ ، وجاء مجىءَ رَكْضٍ ، وقتلته قَتْلَ صَبْرٍ .

وقيل : هى مصادر على حذف مضاف ، والتقدير : طلع ذا بَغْتَةٍ ، وجاء ذا رَكْضٍ ، وقتلته ذَا صَبْرٍ .

أن يقال : إن جميع ذلك على حذف المضاف : أى أتيته ذا ركض . إلا أنه لا مبالغة فيه » اهـ .

وأما عن الخلاف الثانى المتعلق بقياسية هذا التركيب فانا نذكر لك أولا : أنه قد ورد عن العرب فى ألفاظ كثيرة حتى قال أبو حيان : « وورود المصدر حالا أكثر من وروده نعتا » اهـ . ومنه قوله تعالى : (ثم ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا) ، وقوله : (يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً) وقوله : (ادْعُوهُ خَوْفًا وطَمَعًا) وقوله : (إِنِّى دَعَوْتُهُمْ جِهَارًا) ، ومن كلام العرب : قتلته صبرا ، وأتيته ركضا ، ومشيا ، وعدوا ، ولقيته فجأة ، وكفاحا ، وعيانا ، وكلمته مشافهة ، وطلع علينا فلان بغتة ، وأخذت عن فلان سماعا . ومع هذه الكثرة لم يرض فيه سيبويه بالقياس ، بل ذهب إلى أنه يكتفى بما سمع منه ، وعذره فى ذلك أنه خلاف الأصل ؛ من قبل أن الحال وصف لصاحبها فى المعنى ، وما جاء على خلاف الأصل يكتفى فيه بما سمع منه . واختلف نقل العلماء عن المبرد : فمنهم من نقل عنه أنه يجوز القياس على ما ورد منه مطلقا ، ونعنى بالإطلاق أنه يستوى فى جواز القياس أن يكون المصدر نوعا من الفعل نحو : كلمته مشافهة وجئته سرعة . وألا يكون المصدر نوعا من الفعل نحو جاء على بكاء . ومنهم من نقل عنه أنه يجيز القياس فيما كان نوعا من الفعل دون غيره ، قال المحقق الرضى[1] : « ثم اعلم أنه لا قياس فى شىء من المصادر يقع حالا ، بل يقتصر على ما سمع منها ، نحو قتلته صبرا . . . . والمبرد يستعمل القياس فى المصدر الواقع حالا إذا كان من أنواع ناصبه ، نحو أَتَانَا رَجْلَةً وسُرْعَةً و بُطْئًا ونحو ذلك ؛ وأما ماليس من تقسيماته وأنواعه فلا خلاف أنه ليس بقياسى ؛ فلا يقال : جاء ضحكا و بكاء ونحو ذلك ؛ لعدم السماع » اهـ كلامه .

---

(١) أنظر شرح الكافية (١ — ١٩٢) .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول مع كون المصدر المنكر يقع حالا بكثرة هو عندهم مقصور على السماع . وقاسه المبرد ؛ فقيل : مطلقاً ، وقيل : فيما هو نَوْعٌ من عامله ، نحو : جاء زيد سُرْعَةً ، وهو المشهور عنه .

وقاسه الناظم وابنه[1] فى ثلاثة :

الأول[2] : قولهم « أنْتَ الرَّجُلُ عِلْماً » فيجوز أنت الرجل أَدَباً ونُبْلاً ، والمعنى الكامل فى حالِ علمٍ وأدبٍ ونُبْلٍ ، وفى الارتشاف « يحتمل عندى أن يكون تمييزاً » .

---

(١) اعلم أن العلماء مجمعون على ورود السماع بأمثلة هذه الأنواع الثلاثة التى ذكرها المؤلف ، وقد ذهب كثير منهم إلى أنه يجوز أن يقاس على كل واحد منها ؛ واختلفوا من بعد ذلك فى إعراب المصدر فى كل تركيب من التراكيب الثلاثة على ما سنبينه لك فيما بعد : فالناظم وابنه لم ينفردا بتجويز القياس كما يوهمه ظاهر عبارة الشارح ، ولعله يريد أنهما انفردا بتجويز القياس على كل واحد من هذه التراكيب على أن يكون المصدر فى كل تركيب منها حالا ؛ فإن كان ذلك مراده — وهو بعيد ؛ لترجيحهما غير الحالية فى بعضها — سلم كلامه من الاعتراض .

(٢) ضابط هذا النوع الأول أن يكون المصدر المنصوب واقعا بعد خبر مقترن بأل الدالة على الكمال ، وقد ورد من ذلك قولهم : أنت الرجل علما ، والذين يجوزون لك أن تقيس على ما ورد يبيحون لك أن تقول : أنت الرجل أدبا ، ونبلا ، وحلما ، وفضلا ، ومروءة ، وشجاعة ، وإقداما ، وما أشبه ذلك . وقد اختلف العلماء فى إعراب المصدر فى هذا التركيب : فذهب الخليل ابن أحمد إلى أنه حال من الخبر ، ومعنى قولهم : « أنت الرجل علما » أنت الكامل فى رجوليتك فى حال العلم ، وذهب أحمد بن يحيى ثعلب إلى أن المصدر فى هذا التركيب مفعول مطلق مؤكد للمعنى المستفاد من الرجل ، وكأنه قد قيل : أنت العالم علما ، وذهب المحقق رضى الدين الأستراباذى إلى أن المصدر فى هذا التركيب تمييز محول عن الفاعل ، وذلك من قبل أن المصدر فاعل فى المعنى ، وكأنه قد قيل : أنت الكامل علما ، وكأن أصل الكلام : أنت الكامل علمه ، وأبطل مذهبى الخليل وثعلب بأنه قد ورد انتصاب بعض أسماء الأجناس التى ليست بمصادر فى مثل هذا التركيب ، نحو قولك : أنت قارون كنزا ، وكنزا لا يجوز أن يكون حالا ولا مفعولا مطلقا ، قال ما نصه[1] : « قال المالكى : ومن الأحوال القياسية غير المشتقة المصدر الآتى بعد اسم مراد به الكمال ، نحو أنت الرجل علما : أى أنت الكامل فى الرجولية عالما ، ومثله : هو زهير شعرا ، وكونه حالا رأى الخليل ، وقال أحمد بن يحيى : هو مصدر : أى أنت العالم علما ، والذى أرى أن المصدر فى مثله تمييز ؛ لأنه فاعل فى المعنى : أى أنت الكامل علما : أى علمه ،

---

(١) أنظر شرح الكافية (١ — ١٩٢) .

الثانى[١] : نحو « زيدٌ زُهَيْرٌ شعْراً » ، قال فى الارتشاف : « والأظهر أن يكون تمييزاً » .

الثالث[٢] : نحو « أما عِلْماً فعَالِم » ، تقول ذلك لمن وَصَف عندك شخصاً بعلمٍ وغيرِهِ مُنْكِراً عليه وصفَه بغير العلم ، والناصب لهذه الحال هو فعل الشرط المحذوف ، وصاحب

وهو الكامل شعرا : أى شعره ؛ والدليل عليه أنك تقول : هو قارون كنزا ، والخليل عروضا ، وسيبويه نحوا ، وهذه ليست بأحوال ولا مصادر » اهـ كلامه . ومن الغريب العجيب أن أباحيان رحمه الله قد أخذ مذهب الرضى بعبارته وادعاه لنفسه ، قال الجلال السيوطى[١] : « وقال أبو حيان : وعندى أن النصب فى هذا على التمييز ، كأنه قال : أنت الكامل من حيث العلم ؛ لأن إطلاق الرجل بمعنى الكامل معروف ، والأصل أنت الكامل علمه » اهـ كلامه .

(١) ضابط هذا النوع الثانى أن يقع المصدر المنصوب بعد خبر قصد تشبيه مبتدئه به ، وقد ورد منه قولهم : هو زهير شعرا ، والذين يجوزون القياس على ماورد منه يبيحون لك أن تقول : أنت حاتم جودا ، وعلىّ شجاعة ، وإياس زكانة ، والسموءل وفاء ، وعمر عدلا ، وحنيف إباء ، ويوسف حسنا ، والأحنف حلما ، وما أشبه ذلك . والذى يظهر لى من عبارة المحقق الرضى أن الخلاف فى هذا النوع ، هو بنفسه الخلاف فى النوع الأول ، قال أبو حيان : «والتمييز فيه أظهر أيضا ، وقد نصوا على أنه تمييز فى قولك : زيد القمر حسنا ، وثوبك الساق خضرة » اهـ .

(٢) ضابط هذا النوع الثالث أن يقع المصدر المنصوب بعد أما الشرطية التى تنوب عن أداة الشرط وفعل الشرط جميعا نحو قولهم : أما علما فعالم ، ونريد أن نفصل لك هذا الموضوع تفصيلا شافيا ، ونذكر لك مواضع اتفاق العلماء ومواضع اختلافهم ، ثم نذكر لك فى كل موضع اختلفوا فيه أقاويلهم وتوجيهاتها ، حتى تكون على بينة من الأمر ؛ فنقول :

اعلم أن الاسم الواقع بعد أما فى مثل الأسلوب ، إما مصدر ، وإما اسم جنس غير مصدر ، وعلى كل حال إما أن يكون نكرة ، وإما أن يكون مقترنا بأل ؛ فمثال المصدر المنكر : أما ثراء فثرىّ وأما نزاهة فنزيه ؛ ومثال المصدر المقترن بأل : أما الحلم فحليم ، وأما الشجاعة فشجاع ؛ ومثال الاسم المنكر الذى ليس بمصدر : أما ذهبا فذو ذهب ، وأما عبيدا فصاحب عبيد ، ومثال الاسم المقترن بأل الذى ليس بمصدر : أما العبيد فذو عبيد ، وأما المال فصاحب مال .

فإن كان الاسم الواقع بعد أما مصدرا منكرا فأكثر العرب يوجبون نصبه ولا يجيزون فيه وجها آخر ، وبنو تميم وحدهم يجيزون فيه الرفع مرجوحا والنصب راجحا ؛ فجميع العرب وبنو تميم منهم يقولون : أما علما فعالم ، وأما نبلا فنبيل ، وأما حلما فحليم ، وأما كرما فكريم ، وبنو تميم دون من عداهم يقولون مع هذا : أما علم ، وأما نبل ، وأما حلم ، وأما كرم .

فإن ورد منصوبا أو قلته منصوبا تحاكى لغة جميع العرب ومنهم بنو تميم ؛ فللعلماء فى تخريجه حينئذ ثلاثة مذاهب :

---

(١) أنظر الهمع (١ — ٢٣٨) .

الحال هو المرفوع به ، والتقدير : مهما يُذْكَرْ إنسانٌ فى حالِ علمٍ فالمذكور عالم . ويجوز أن

المذهب الأول – وهو مذهب سيبويه وجمهرة البصريين – أنه منصوب على الحالية بتأويله بمشتق ، والعامل فيه فعل الشرط الذى نابت عنه أما ، ولا يلزم على ذلك تقدير فعل الشرط متعديا ، بل يجوز تقديره لازما ؛ من قبل أن الحال ينصبه اللازم والمتعدى ، وصاحب الحال عنده الاسم المرفوع بفعل الشرط ، وعند أصحاب هذا المذهب أن نحو قولك : « أما علما فعالم » كلام تلقيه إلى شخص وصف إنسانا عندك بصفتين: إحداهما المذكورة بعد أما وهى العلم ؛ فأردت تصديقه فى إثبات صفة العلم للموصوف والإنكار عليه فى إثبات غيرها له ، وكأنك قلت : أما عالما فعالم ، وتحليله : مهما يذكر إنسان فى حال كونه متصفا بالعلم فالذى تذكره الآن عالم .

المذهب الثانى – وهو مذهب جمهور الكوفيين ، واختاره أبو سعيد السيرافى والأستاذ ابن مالك – أن ذلك المصدر المذكور منصوب على أنه مفعول به لفعل الشرط الذى نابت عنه مهما ، ويجب عند هؤلاء تقدير فعل الشرط متعديا غير مستوف معموله حتى يمكن تسليطه على هذا المصدر ؛ من قبل أن المفعول به لا يصل إليه إلا الفعل المتعدى الذى لم يستوف معموله ، وتقدير الكلام على هذا المذهب : مهما تذكر علما فالمذكور عالم .

وإنما رجح السيرافى وابن مالك هذا المذهب لوجهين : أحدهما أنه لا يلزم عليه خروج شىء عما هو الأصل فيه ، كما لزم على مذهب سيبويه خروج المصدر عن أصله بتأويله بالمشتق ، وثانيهما أن مذهب سيبويه إن سلم فى نحو : « أما علما فعالم » من كل تركيب وقع بعد أما فيه مصدر فانه لا يسلم فى نحو قولهم : « أما قريشا فأنا أفضلها » ؛ إذ لا يمكن تأويل قريش بمصدر ، وحاصل هذا الوجه من الترجيح أن هذا المذهب مطرد فى كل ما ورد عن العرب على صورة هذا التركيب ؛ إذ يمكن تقدير : مهما تذكر قريشا فأنا أفضلها ، وأما مذهب سيبويه فانه إنما يمكن تطبيقه على بعض المثل دون بعض ، ولا شك أن المطرد الذى يمكن تطبيقه على جميع المثل أحرى أن يؤخذ به .

المذهب الثالث – وهو مذهب الأخفش – أن المصدر المذكور منصوب على أنه مفعول مطلق مؤكد لعامله ، وعامله هو المشتق المتأخر عن المصدر ، وكأنه قيل : مهما يكن من شىء فالمذكور عالم علما ؛ وإنما وجب تقديم المصدر ليفصل بين أما والفاء ، كما لزم تقديم المفعول به فى نحو قوله تعالى : (فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ) . ونقول : إن هذا المذهب لا يستقيم لوجهين : أولهما أن تقديم المؤكد على المؤكد مما لا يسيغه أحد ، وقول الأخفش « إنه أشبه المفعول فى الآية ونحوها » مردود باثبات الفرق بينهما ، وثانيهما أنه لا يمكن إجراؤه فى نحو قولهم : أما قريشا فأنا أفضلها ؛ فهو غير مطرد ، وقد بينا أن المطرد أولى بأن يؤخذ به . فتلخص من هذا أننا نرجح فى هذه الحالة ما رجحه السيرافى وابن مالك ، وهو مذهب الكوفيين لاطراده ، ولعدم استدعائه خروج شىء عما هو أصل فيه .

يكون ناصبها ما بعد الفاء وصاحبها الضمير المستكنُّ فيه ، وهى على هذا مؤكدة ، والتقدير : مهما يَكُنْ من شىء فالمذكور عالم فى حال علم .

و إن ورد المصدر المنكر مرفوعا أو قلته أنت مرفوعا تحاكى به لغة بنى تميم وحدهم فهو حينئذ مرفوع : إما على أنه نائب فاعل لفعل الشرط المقدر : أى مهما يذكر علم ، و إما على أنه مبتدأ خبره الجملة الواقعة بعد الفاء ؛ ولا نعلم خلافا لأحد من العلماء فى هذا الوجه .

و إن كان الواقع بعد أما مصــدرا مقترنا بأل ، فأهل الحجاز من العرب يجوزون فيه الرفع والنصب جميعا ، و بنو تميم يوجبون رفعه ولا يجيزون فيه النصب .

فإن ورد مرفوعا أو قلته مرفوعا تحاكى به لغة بنى تميم وأحد الوجهين الجائزين فى لغة أهل الحجاز فهو كالمنكر المرفوع : يجوز أن يكون رفعه على أنه نائب فاعل لفعل الشرط المقدر ، وأن يكون رفعه على أنه مبتدأ خبره ما بعد الفاء ، ولا نعلم لأحد من العلماء خلافا فى تخريج هذا الوجه أيضا .

و إن ورد منصوبا أو قلته منصوبا تحاكى به الوجه الثانى فى لغة أهل الحجاز دون غيرهم فللعلماء فى تخريجه ثلاثة مذاهب :

المذهب الأول ــ وهو مذهب سيبويه وجمهور البصريين ــ أن انتصابه على أنه مفعول لأجله؛ و إنما عدل عن جعله حالا كما جعله حين كان منكرا ــ لكونه معرفة ، والحال لا يكون معرفة ، ولم يجعله مفعولا مطلقا ــ كما جعله الأخفش ــ لأنه لو كان مفعولا مطلقا لكان مؤكدا ، والمفعول المطلق المؤكد لا يكون معرفة .

المذهب الثانى ــ وهو مذهب الأخفش ــ أنه منصوب على أنه مفعول مطلق ، مؤكد للعامل فيه الذى هو الوصف الواقع بعد الفاء ، وأجاب عن اعتراض سيبويه بأن أل الداخلة على هذا المصدر زائدة لاتفيد التعريف .

المذهب الثالث ــ وهو مذهب جمهرة الكوفيين ــ أنه منصوب على أنه مفعول به لفعل الشرط المقدر الذى يجب تقديره متعديا على نحو ماذكرناه عنهم فى الكلام على المصدر المنكر

وإن كان الواقع بعد أما اسما غير مصدر فسيبويه يوجب فيه الرفع ، وغيره يجيز رفعه ونصبه ؛ فان كان منصوبا ففيه ثلاثة مذاهب :

الأول ــ وهو مذهب يونس أنه مفعول لأجله كالمصدر المعرف المنصوب عند سيبويه ، وذلك نحو قول العرب : أما العبيد فذو عبيد ، وقد تقدم ذكر ذلك فى الشرح فى أوائل باب المفعول لأجله .

الثانى ــ وهو مذهب الزجاج ــ أنه مفعول لأجله لكن بتقدير مضاف ، وكأنه قيل : مهما تذكر فلانا لأجل تملك العبيد فهو ذو عبيد .

فلو كان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها[١] نحو : أمّا عِلْماً فهو ذُو عِلمٍ ؛ تعيَّنَ الوجه الأول .

فلو كان المصدر التالى لأمّا معرّفا بأل فهو عند سيبويه مفعول له .

وذهب الأخفش إلى أن المنكر والمعرف كِلَيْهِماَ بعد أمّا مفعول مطلق .

وذهب الكوفيون ـ على ما نقله ابن هشام ـ إلى أن القسمين مفعول به بفعل مقدر ، والتقدير : مهما تَذْكُرِ عِلْماً ، أو العلم ، فالذى وُصِفَ عالم .

قال فى شرح التسهيل : « وهــذا القول عندى أولى بالصواب ، وأحق ما اعتمد عليه فى الجواب » .

الثانى[٢] : أشعر كلامه أن وقوعَ المصدر المعرف حالا قليلٌ ، وهو كذلك ، وذلك ضربان : عَلَمٍ جِنْسٍ ، نحو قولهم : جَاءَتِ الخيلُ بَدَادِ ، ومُعَرَّفٌ بأل ، نحو : أَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ ، والصحيح أنه على التأويل بمتبدِّدة ومعتركة ، كما مر .

(وَلَمْ يُنَــكَّرْ غَالِباً ذُو الْحَالِ) ؛ لأنه كالمبتدأ فى المعنى ؛ فحقه أن يكون معرفة . (إنْ * لَمْ يَتَأَخَّرْ) عن الحال ، فإنْ تأخرَ كان ذلك مُسَوِّغا لمجيئه نكرة ، نحو : فيهاَ قَائِمــاً رَجُلٌ ، وقوله :

الثالث ـ وهو مذهب الكوفيين ـ أنه مفعول به لفعل الشرط ، على ما هو مذهبهم فى المصدر منكرا أو معرفا .

وإن كان الاسم غير المصدر مرفوعا ، نحو قولهم : أما العسل فأنا أشربه ، وأما قريش فأنا كهفها ، فهو مبتدأ عند الجميع .

هذه خلاصة وافية لا نظنك تحتاج بعدها لشىء أصلا ، وأرجح الآراء فيها هو رأى الكوفيين الذى يجعل المنصوب بعد أما مفعولا به لفعل الشرط المقدر فى كل حال ، سواء أكان مصدرا أم لم يكن ،وسواء أكان منكرا أم معرفا .

(١) ذكر العلامة ابن قاسم أن علة عدم عمل ما بعد الفاء فيما قبلها فى مثال الشارح أن المضاف جامد ، وهو « ذو » ، والمضاف إليه ـ الذى هو « علم » هنا ـ لا يعمل فيما قبل المضاف ولا يتحمل ضميرا يكون هو صاحب الحال ، ونوزع فى دعوى كون المضاف جامدا ، ببيان أنه فى تأويل المشتق ؛ لأن « ذو » بمعنى صاحب ، والجواب أنه فى نفسه جامد .

(٢) أى : التنبيه الثانى من التنبيهين .

٤٧٢ — * لِمَيَّةَ مُوحِشاً طَلَلُ *

٤٧٢ — يروى هذا الشاهد صدر بيت من مجزوء الوافر ، وعجزه :

* يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَلُ *

ويروى الشاهد قطعة من بيت ، وهو بكماله :

لِمَيَّةَ مُوحِشاً طَلَلٌ قَدِيمُ عَفَاهُ كُلُّ أَسْحَمَ مُسْتَدِيمُ

وأول كل واحد من هذين البيتين يروى بروايتين مختلفتين : فيروى « لمية موحشا » ، ويروى « لعزة موحشا » ، وقد اختلف العلماء فى نسبة كل واحد منهما بناء على اختلافهم فى رواية أوله ؛ فمن روى أولهما « لمية موحشا » نسبهما إلى ذى الرمة ، واسمه غيلان ، وفيه يقال : لذو الرمة ذا الرمة أشهر من غيلان ، يريدون أن اشتهاره بذى الرمة أعرف وأشهر من اشتهاره باسمه الأول وهو غيلان ، ومن روى أولهما « لعزة موحشا » نسبهما إلى كثير ، وذلك أن ذا الرمة كان يشبب بمية ، وكثيرا كان يشبب بعزة ، وبها قيل له : كثير عزة .

اللغة : « مية » اسم امرأة ، وكذلك « عزة » فى الرواية الأخرى « موحشا » اسم فاعل من أوحش المنزل يوحش إيحاشا ، إذا أقفر وخلا من الأنيس وأصبح مسكنا للوحش أو أصبح ذا وحشة وهى الهم والخلوة « طلل » الطلل — بفتح الطاء المهملة واللام — ما شخص من آثار الديار « عفاه » درسه وغيره ومحا ما كان فيه من آيات وعلامات دالة على من كانوا به ، وعفا — بالتخفيف — يأتى متعديا ولازما ، فأما مجيئه متعديا فشاهده هذا البيت الذى معنا ، تقول : عفت الرياح والأمطار المنزل ، إذا غيرته ، وأما مجيئه لازما فمثل قول لبيد بن ربيعة العامرى :

عَفَتِ الدِّيَارُ مَحَلُّهَا فَمُقَامُهَا بِمِنًى تَأَبَّدَ غَوْلُهَا فَرِجَامُهَا

وتقول : عفا المنزل يعفو عفاء ، إذا درس وتغير « أسحم » هو وصف من السحمة — بضم السين — وهى السواد ؛ فالأسحم : الأسود ، والمراد به ههنا السحاب الممتلىء ماء ؛ لأنه إذا كان ممتلئا بالماء يرى أسود « مستديم » هو الذى يمطر الديمة ، والديمة — بكسر الدال المهملة — مطر أقله ثلث النهار أو ثلث الليل ، وأصلها من الدوام ، وياؤها منقلبة عن واو لسكونها إثر كسرة « يلوح » يبدو ويظهر لمن يتأمله « خلل » بكسر الخاء وفتح أولى اللامين : جمع خلة — بكسر الخاء — وهى بطانة يغشى بها جفن السيف وتنقش بالذهب وغيره .

الإعراب : « لمية » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « موحشا » حال من طلل تقدم عليه ، وستعرف ما فى هذا الإعراب عند بيان الاستشهاد بالبيت « طلل » مبتدأ مؤخر « يلوح » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفيه ضمير مستتر تقديره هو فاعل ، وجملة الفعل والفاعل فى محل رفع صفة لطلل « كأنه » كأن : حرف تشبيه ونصب ، والضمير العائد

... ...

إلى الطلل اسمه « خلل » خبر كأن ، وجملة كأن ومعموليها فى محل نصب حال من الضمير المستتر فى يلوح .

الشاهد فيه : قوله « موحشا طلل » فإن الشارح - كغيره من النحاة - استشهد بالبيت على مجيء الحال الذى هو « موحشا » فى هذا الشاهد من النكرة التى هى « طلل » فى البيت ؛ والمسوغ لذلك تقدم الحال على النكرة ، كما ترى ، وإنما كان تقدم الحال على النكرة مسوغا لأن أصل هذه الحال صفة للنكرة ؛ فأصل الكلام « لمية طلل موحش » والصفة لا يجوز أن تتقدم على الموصوف لتبعيتها له ، ولكن الحال يجوز أن يتقدم على صاحبه كالخبر يجوز أن يتقدم على مبتدئه ، بل قد يجب تقدم كل واحد منهما ، فلما تقدمت الصفة وامتنع بقاؤها على الوصفية لما علمت صارت حالا ، وشيء آخر ، وهو أنه إنما امتنع مجيء الحال من النكرة المحضة لخوف التباسها بالصفة فى بعض الأحوال ، وعند تقدمها لا يمكن أن يتطرق إلى الذهن كونها صفة للسبب الذى قدمناه ، فلما أمن الالتباس بالتقدم غاية الأمن سوغنا مجيئها من النكرة

هذا توجيه ما ذكره الشارح تبعا لكثير من النحاة ، ونحن لا نرى أن هذا البيت يصلح للاستشهاد لما ساقه إليه ، وسنبين لك ذلك بيانا شافيا . فنقول :

أنت تعلم أن جمهرة النحاة لا يجوزون مجيء الحال من المبتدأ ، وإنما يجوزون مجيئها من الفاعل والمفعول وأشباههما ، وإنما الذى أجاز مجيء الحال من المبتدأ هو سيبويه ، وأنت تعلم أن وصف النكرة مسوغ لمجيء الحال منها ، تقدمت الحال أو تأخرت ؛ ومتى علمت هذين أمكن أن نرشدك إلى موطن الضعف فى الاستدلال بهذا البيت ؛ فنحن إذا أردنا أن نجرى على رأى الجمهور وجب أن نجعل « موحشا » حالا من الضمير المستتر فى الجار والمجرور الواقع خبرا والذى تقديره هو ، والذى يعود إلى طلل لكونه متقدما فى الحكم إذ هو مبتدأ ، ومتى قلنا ذلك كان صاحب الحال معرفة وهو الضمير . وإذا جرينا على مذهب سيبويه - وهو مذهب مرجوح فى هذه المسألة - وقلنا إن صاحب الحال هو « طلل » النكرة وجدنا أن هذه النكرة قد وصفت بجملة « يلوح » فلا يكون المسوغ هو تقدم الحال على النكرة ، ولكنه وصف النكرة كما عرفت ؛ فالاستشهاد بالبيت لما ذكر ليس صحيحا على مذهب الجمهور ، ولا صحيحا على مذهب سيبويه .

فإن قلت : فإنى أجعل « موحشا » حالا من الضمير المستكن فى الجار والمجرور ، وأجعل هذا الضمير نكرة لأنه عائد على نكرة ومبين بها ، والشيء يتبع ما يعود إليه ويبينه .

فالجواب على هذا أن الذى تذكره من كون الضمير العائد على نكرة يكون نكرة مثلها مذهب كوفى ضعيف ، وقد بينا ضعفه وقبحه فى غير هذا الموضع ، وفوق هذا لا يجوز لك ما ذكرت لأن هذا الضمير متقدم على الحال ، فلو جعلته صاحب الحال وكان عندك نكرة لما تعللت به لزمك المجيء بالحال من النكرة بغير مسوغ البتة .

وقوله :

٤٧٣ — وَبِالْجِسْمِ مِنِّى بَيِّنًا لَوْ عَلِمْتِهِ شُحُوبٌ وَإِنْ تَسْتَشْهِدِى الْعَيْنَ تَشْهَدِ

وبعض ما يرد على هذا البيت يرد على قول شاعر الحماسة :

وَهَلاَّ أَعَدُّونِى لِمِثْلِى ؛ تَفَاقَدُوا وَفِى الْأَرْضِ مَبْثُوثًا شُجَاعٌ وَعَقْرَبُ

فهذا البيت لو أجرى على مذهب سيبويه لكان المسوغ لمجىء الحال من النكرة هو تقدم الحال ليس غير ، ومثله تماما الشاهد الآتى (رقم ٤٧٣) ، ومثل بيت الشاهد الذى نحن بصدده فى كل ما ذكرنا من الوجوه قول ذى الرمة :

وَتَحْتَ الْعَوَالِى فِى الْقَنَا مُسْتَظِلَّةً ظِبَاءٌ أَعَارَتْهَا الْعُيُونَ الْجَآذِرُ

ولا يرد شىء من هذه الاعتراضات على الاستدلال لمجىء الحال من النكرة لتقدمها بقوله تعالى : (وَجَعَلْنَا فِيهَا فِجَاجًا سُبُلاً) ؛ فإن « فجاجا » كان وصفا فلما تقدم على موصوفه صار حالا .

وبعد ؛ فإن سيبويه رحمه الله أنشد هذا الشاهد فى باب ما ينتصب لأنه قبيح أن يوصف بما بعده ويبنى على ما قبله (ج ١ ص ٢٧٦) ، قال : « وذلك قولك : هذا قائما رجل ، وفيها قائما رجل ، لما لم يجز أن توصف الصفة بالاسم ، وقبح أن تقول : فيها قائم . فتضع الصفة موضع الاسم ، كما قبح : مررت بقائم ، وأتانى قائم ــ جعلت القائم حالا ، وكان المبنى على الكلام الأول ما بعده » ثم قال بعد كلام : « وقال كثير : لعزة موحشا طلل ؛ وهذا كلام أكثر ما يكون فى الشعر ، وأقل ما يكون فى الكلام » اهـ . وكلام سيبويه رحمه الله كلام مستقيم لعدة وجوه : أولها أنه لا يتكلم فيما يسوّغ الإتيان بالحال من النكرة كما يتكلم الذين من بعده ، وإنما يتكلم فيما يؤتى به حالا دفعا لأحد أمرين قبيحين : أحدهما جعله صفة لما بعده ، وثانيهما بناؤه على ما قبله ؛ ليكون مابعده بدلا منه ، وثانى الوجوه : أن مذهبه صحة مجىء الحال من المبتدأ بخلاف المتأخرين عنه ، وثالثها : أنه لم يذكر إلا قطعة صغيرة من البيت يستقيم بها استدلاله واستدلال من بعده لو أنهم جروا على مذهبه وقطع النظر عن بقية البيت التى فيها مسوّغ آخر أو مسوغان . وقال جار الله الزمخشرى فى المفصل (ج ١ ص ١٨٢) : « وتنكير ذى الحال قبيح ؛ إلا إذا قدمت عليه كقوله * لِعَزَّةَ مُوحِشًا طَلَلٌ قَدِيمُ * » اهـ . ولم يذكر من مسوّغات تنكير صاحب الحال إلا ذلك ، وسيأتى لنا كلام تتم به وجوه الاعتراض على المتأخرين فى شرح الشاهد الآتى فارتقبه .

٤٧٣ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٢٧٦) .

... ...

اللغة : « بالجسم » الجسم ـ بكسر الجيم وسكون السين المهملة ـ قال أبو زيد : هو الجسد ، وقال ابن دريد : هو كل شخص مدرك ، وقال غيرهما : الجسم مجمع البدن وأعضائه من الناس وغيرهم من كل ما عظم خلقه « بينا » بتشديد الياء ـ وصف من بان الشيء يبين ، إذا ظهر وبدا ووضح أمره « شحوب » بضم الشين وبالحاء المهملة ـ هو تغير اللون من جوع أو هزال أو مشقة سفر ونحوه أو عشق ، والمراد في البيت السبب الأخير ، ونظيره قول الشاعر :

وَلِلْحُبِّ آيَاتٌ تَبَيَّنُ بِالْفَتَى شُحُوبٌ وَتَعْرَى مِنْ يَدَيْهِ الْأَصَابِعُ

وتقول : شحب جسمه يشحب شحوبا ، مثل دخل يدخل دخولا ، وفيه لغة أخرى ، وهي شحب شحوبة ، مثل سهل سهولة « تستشهدي العين » تطلبي شهادتها على ما لم تصدقيه « تشهد » تعترف وتقر وتذعن .

المعنى : قال الأعلم : « يقول : شحوبي وتغير جسمي لما أقاسيه من الوجد بك ظاهر ، فإن نظرت إلى واستشهدت عينك على ما أدعيه عندك تبينت ذلك تبين الحق بالشاهد » اهـ .

الإعراب : « بالجسم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « مني » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الجسم المجرور بالباء « بينا » حال من شحوب الآتي منصوب بالفتحة الظاهرة « لو » حرف شرط غير جازم ، مبني على السكون لا محل له من الإعراب « علمته » علم : فعل ماض ، والتاء ضمير خطاب المؤنث فاعل ، مبني على الكسر في محل رفع ، والهاء ضمير الغائب العائد إلى شحوب مفعول به ، وجواب لو محذوف يفهم من المقام ، وتقدير الكلام : لو علمت شحوبي لرق قلبك لي ، أو لتألمت ، أو نحو ذلك ، وجملة لو وشرطها وجوابها لا محل لها معترضة بين المبتدأ وخبره ، ويجوز أن تكون « لو » حرف تمن فلا تحتاج إلى جواب ، إلا أن الأول أشهر وأعرف في مثل هذا الموضع وإن احتاج الكلام معه إلى تقدير « شحوب » مبتدأ مؤخر « وإن » الواو حرف استئناف ، إن : حرف شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه « تستشهدي » فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بحذف النون وياء المؤنثة المخاطبة فاعل مبني على السكون في محل رفع « العين » مفعول به « تشهد » فعل مضارع جواب الشرط مجزوم وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر لأجل الروي ، وفاعله ضمير مستتر جوازا تقديره هي يعود إلى العين .

الشاهد فيه : قوله « بينا شحوب » حيث جاء الحال ـ وهو قوله « بينا » ـ من النكرة ـ وهي قوله « شحوب » وأصل الكلام : بالجسم مني شحوب بين ، فلما اضطر إلى تقديم الصفة

... ...

لإقامة الوزن نصبها على الحال ، ولم يجز له أن يبقيها على ما كانت عليه من حالة الإعراب - وهى الرفع - لأنه لو فعل ذلك لكان إما أن يجعلها صفة للمتأخر عنها ، والصفة لا تتقدم على الموصوف ، و إما أن يبنيها على التقدم عليها ويجعل الموصوف بدلا منها ، نعنى أن يجعلها مبتدأ مؤخرا خبره الجار والمجرور المقدم ، وذلك لا يستقيم كما قال سيبويه « قبح أن تقول : فيها قائم ، فتضع الصفة موضع الاسم ، كما قبح : مررت بقائم ، وأتانى قائم » اهـ ، و إذ كان لا يسوغ له أن يبقى الصفة - حين يقدمها على الموصوف - على ما كانت عليه من الإعراب لزمه أن ينصبها على الحال . قال الأعلم : « الشاهد فيه تقديم بين على شحوب ونصبه على الحال » اهـ . وقال فى موضع سابق على بيت الشاهد : « والنصب فيها لو تأخرت بعد الموصوف جائز على قبح ، فلما تقدمت صار النصب لازما ؛ لأن الحال تتقدم تقدم المفعول ، والنعت لا يجوز ذلك فيه ؛ لأنه كالصلة من الموصول » اهـ .

هذا ما يتعلق ببيان كلام الشارح وتوجيه استدلاله بهذا البيت ، ونقول بعد ذلك :

إنك تعلم - من غير شك - أن مذهب جمهور النحاة أن العامل فى الحال يجب أن يكون هو العامل فى صاحبها ، وتعلم مع ذلك أنك لو قلت : « عليك دين » فمذهب سيبويه أن الجار والمجرور خبر مقدم ، ودين : مبتدأ مؤخر ، وأن العامل فى الخبر هو المبتدأ والعامل فى المبتدأ هو الابتداء ، وهو أمر معنوى ؛ فمعنا عاملان ومعمولان ، ومذهب الأخفش أن الجار والمجرور قائم مقام فعل الاستقرار ، ودين : مرفوع على الفاعلية ؛ فليس معنا إلا عامل واحد ومعمول واحد ؛ فلو أنك جعلت « بينا » فى بيت الشاهد حالا من « شحوب » كان لنا أن نسألك عن العامل فى الحال والعامل فى صاحبها ، فان اخترت مذهب سيبويه فى إعراب « بالجسم شحوب » وهو الإعراب الذى أعربنا لك البيت عليه فقلت : العامل فى صاحب الحال الذى هو شحوب هو الابتداء وهو أيضا العامل فى الحال نفسه ، قلنا لك : إن الابتداء - وهو العامل فى المبتدأ - من الضعف بحيث لا يقوى على العمل فى شيئين الحال وصاحبها ، ومع ذلك يفسد المعنى ؛ إذ الحال قيد فى عاملها ، ولا شك أنه ليس المراد أن الابتداء بشحوب للإسناد إليه مقيد بكونه بينا ؛ وإن ذكرت - مع اختيار مذهب سيبويه فى الإعراب - أن العامل فى الحال هو الجار والمجرور ، قلنا لك : فقد اختلف العاملان العامل فى الحال والعامل فى صاحبها ؛ فلم يبق على هذا المذهب إلا أن يكون صاحب الحال هو الضمير المستتر فى الجار والمجرور أو ترضى باختلاف العاملين. و إن اخترت مذهب الأخفش فى إعراب مثل هذا التركيب استقام لك الأمر ؛ لأن العامل فى صاحب الحال هو الجار والمجرور وهو نفسه العامل فى الحال ، وهو عامل لفظى يقوى على

(أَوْ يُخَصَّصْ) : إمّا بوصف ، كقراءة بعضهم : « وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللهِ مُصَدِّقًا » ، وقوله :

٤٧٤ — نَجَّيْتَ يَارَبِّ نُوحًا وَاسْتَجَبْتَ لَهُ فِي فُلُكٍ مَاخِرٍ فِي الْيَمِّ مَشْحُونَا

وإما بإضافة ، نحو : « فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلسَّائِلِينَ » ، وإما بمعمول ، نحو : عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبٍ أَخُوكَ شَدِيدًا .

(أَوْ يَبِنْ) أي : يظهر الحال (مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ أَوْ مُضَاهِيهِ) أي : مُشابهه ، وهو النهى والاستفهام ؛ فالنفى نحو : « وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلاَّ وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ » ، وقوله :

العمل فى شيئين وأكثر من شيئين ، ولا يفسد به المعنى . ولكنا لا نظنك تختار مذهب الأخفش وتترك ما أطبق عليه متأخرو علماء العربية من ترجيح مذهب سيبويه وجمهرة البصريين إلا أن تكون ممن عصم الله .

٤٧٤ — هذا بيت استشهد به كثير من النحاة ، وروى بعضهم بعده بيتا آخر ، وهو :

وَعَاشَ يَدْعُو بِآيَاتٍ مُبَيِّنَةٍ فِي قَوْمِهِ أَلْفَ عَامٍ غَيْرَ خَمْسِينَا

ولم أجد أحدا نسبهما إلى قائل معين ، ولا عثرت لهما على سوابق أو لواحق .

اللغة : « نجيت » بتضعيف الجيم ـ أنقذت وخلصت ، وتقول : نجانى الله ـ بالتضعيف ـ وأنجانى ـ بالهمزة ، وكلاهما قد ورد فى القرآن الكريم : قال الله تعالى : (فَالْيَوْمَ نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ لِتَكُونَ لِمَنْ خَلْفَكَ آيَةً) وقال سبحانه : (وَكَذَلِكَ نُنْجِي الْمُؤْمِنِينَ) ومجردهما : نجا ينجو ، لازما ، قال حسان بن ثابت الأنصارى فى الحارث بن هشام وكان قد فر عن أصحابه :

تَرَكَ الأَحِبَّةَ أَنْ يُقَاتِلَ دُونَهُمْ وَنَجَا بِرَأْسِ طِمِرَّةٍ وَلِجَامِ

« نوحا » هو أبو البشر الثانى بعد آدم ، وهو نبى ورسول من أنبياء الله تعالى ورسله إلى خلقه ، وقال بعض العلماء : إن هذا الاسم عربى مشتق من النوح الذى هو البكاء ، وقالوا : إن أسما الأنبياء كلها أعجمية إلا صالحا ونوحا وشعيبا ومحمدا ولوطا وهودا « استجبت له » قبلت دعاءه وأجبته إليه ، وقال الله تعالى : (ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ) « فلك » بضم الفاء واللام جميعا ـ السفينة ، ويقال : فلك ـ بزنة قفل ـ وفلك ـ بزنة عنق ـ ويقال فى الجمع : فلك ـ بزنة حمر ـ فيستوى لفظ الواحد والجمع ويتميز المراد بالقرائن ؛ فقوله تعالى : (فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ) المراد به مفرد لوصفه بالمفرد المذكر ، وقوله سبحانه : (حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ) المراد به الجمع لإعادة ضمير جماعة الإناث عليه « ماخر » اسم فاعل من قولك : مخرت السفينة

٤٧٥ — * مَا حُمَّ مِنْ مَوْتٍ حِمًى وَاقِياً *

عباب الماء ؛ إذا شقته فسمع لذلك خرير الماء ، وقد صرح طرفة بن العبد البكرى بأن السفينة تشق الماء فى قوله :

يَشُقُّ حَبَابَ الْمَاءِ حَيْزُومُهَا بِهَا ... كَمَا قَسَمَ التُّرْبَ الْمُفَايِلُ بِالْيَدِ

ويجمع الماخر على مواخر ، كما فى قوله تعالى : (وَتَرَى الْفُلْكَ مَوَاخِرَ فِيهِ) « اليم » الماء وقال الله تعالى : (أَنِ اقْذِفِيهِ فِي الْيَمِّ ، فَلْيُلْقِهِ الْيَمُّ بِالسَّاحِلِ) « مشحونا » أراد مملوءا ، وفى التنزيل (فى الفلك المشحون) . وقوله : « وعاش يدعو — إلخ » أخذه من قوله جل ذكره : (فَلَبِثَ فِي قَوْمِهِ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا) .

الإعراب : « نجيت » فعل وفاعل « يارب » يا : حرف نداء ، رب : منادى ، يجوز أن يقرأ بالضم فهو مبنى على الضم فى محل نصب ، ويجوز أن يقرأ بالكسر فيكون أصله مضافا إلى ياء المتكلم ثم حذفت الياء اكتفاء بكسر ما قبلها ، وفى التنزيل : (رَبِّ ارْجِعُونِ) فهو منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وهو مضاف وياء المتكلم المحذوفة للتخفيف مضاف إليه « نوحا » مفعول به لنجيت « واستجبت » الواو عاطفة ، استجبت : فعل وفاعل « له » جار ومجرور متعلق باستجاب « فى فلك » جار ومجرور متعلق بنجى «ماخر» صفة لفلك « فى اليم » جار ومجرور متعلق بماخر ، وإنما عداه بفى مع أن فعله — وهو مخر — يتعدى بنفسه لأنه ضمنه معنى جار « مشحونا » حال من فلك ، منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « مشحونا » فإنه حال من النكرة وهى فلك ، وسوغ مجىء الحال من النكرة وصفها بماخر ؛ فإن النكرة إذا وصفت تخصصت فقل شيوعها وإبهامها وقربت من المعرفة .

٤٧٥ — هذا صدر بيت من السريع ، وعجزه قوله :

* وَلَا تَرَى مِنْ أَحَدٍ بَاقِيَا *

ولم أعثر له على نسبة إلى قائل معين ، ولا وجدت له سابقا أو لا حقا .

اللغة : « حم » بالبناء للمجهول — قدر وهيئ وكتب وقضى ، وتقول : حمه الله ، وأحمه — بتشديد الميم مع البناء للمعلوم فيهما — وقد استشهدنا لذلك فى موضع سابق من هذا الكتاب (أنظر شرح الشاهد ١٩١ فى باب كان) « حمى » الحمى — بكسر الحاء مقصورا — الموضع ، أو الشىء ، الذى تحميه وتمنع غيرك أن يصل إليه ، وفى الحديث : « أَلَا وَإِنَّ لِكُلِّ مَلِكٍ حِمًى ، أَلَا وَإِنَّ حِمَى اللهِ مَحَارِمُهُ » وفيه : « يُوشِكُ مَنْ يَرْتَعُ حَوْلَ الْحِمَى أَنْ يَقَعَ فِيهِ » . وقوله « واقيا » هو اسم فاعل من قولك : وقيت الشىء أقيه وقاية — مثل وعد يعد — إذا حفظته ورعيته ، وقريب من هذا البيت فى المعنى قول الشاعر (وهو الشاهد رقم ٢٢٣) :

والنهى (كَلاَ * يَبْغِ أمْرُؤٌ عَلَى أمْرِئٍ مُسْتَسْهِلاَ) . وقوله :

٤٧٦ — لاَ يَرْكَنَنْ أَحَــدٌ إلَى الإِحْجَامِ   يَوْمَ الْوَغَى مُتَخَوِّفاً لِحِمامِ

تَعَزَّ فَلاَ شَيْءٌ عَلَى الأَرْضِ بَاقِياً   وَلاَ وَزَرٌ مِمَّــا قَضَى اللهُ وَاقِيَا

الإعراب : « ما » حرف نفى مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « حم » فعل ماض مبنى للمجهول مبنى على الفتح لا محل له « من موت » جار ومجرور متعلق بقوله « واقيا » الآتى أو بقوله حمى الآتى ؛ لأنه بمعنى اسم المفعول على ما عرفت فى بيان لغة البيت « حمى » نائب فاعل لحم ، مرفوع بضمة مقدرة على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين « واقيا » حال من نائب الفاعل منصوب بالفتحة الظاهرة « ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفى « ترى » فعل مضارع ، مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ويجوز أن تكون «ترى» بصرية فتحتاج لمفعول واحد ، وأن تكون علمية فتحتاج إلى مفعولين « من » حرف جر زائد « أحد » مفعول به لترى ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « باقيا » هو المفعول الثانى لترى إن جعلتها علمية ، وهو حال من قوله « أحد » إن قدرت ترى بصرية .

الشاهد فيه : فى هــذا البيت شاهدان للمسألة التى جىء به للاستشهاد عليها : أحدهما ، قوله « واقيا » فانه حال من النكرة التى هى قوله « حمى » والذى سوغ مجىء الحال من النكرة هو سبقها بحرف النفى الذى هو « ما » ، وإن جعلت الجار والمجرور الذى هو قوله « من موت » متعلقا بحمى كان له مسوغ آخر ، وهو تخصيصه ، وهــذا الشاهد لا يحتمل غير هذا الوجه من الإعراب ، والشاهد الثانى : قوله « باقيا » فانه يحتمل أيضا أن يكون حالا من النكرة التى هى قوله « أحد » بسبب تقدم النفى عليها ، وذلك على تقدير جعل « ترى » بصرية لا تحتاج إلا إلى مفعول واحد ، فان قدرتها بصرية لم يكن فى هذه الكلمة شاهد لهذه المسألة .

ومما يستشهد به على مجىء الحال من النكرة بسبب تقدم حرف النفى عليها قول أبى أكيدر منازل بن زمعة المعروف باللعين المنقرى :

وَمَا حَلَّ سَعْدِيٌّ غَرِيباً بِبَلْدَةٍ   فَيُنْسَبَ إلاَّ الزِّبْرِقَانَ لَهُ أَبُ

(الفاء فى قول اللعين « فينسب » فاء السببية ، والمضارع منصوب بعــدها فى جواب النفى ، و « الزبرقان » منصوب على نزع الخافض : أى إلا إلى الزبرقان ، وجملة « له أب » حال من الزبرقان ، وتقدير الكلام : ما نسب سعدى يحل غريبا فى بلدة إلا إلى الزبرقان لكونه أشهر السعديين حال كونه أبا له) .

٤٧٦ — هذا بيت من الكامل ؛ وهو لقطرى بن الفجاءة المازنى التميمى صاحب الأزارقة ،

... ...

وهى فرقة من الخوارج ، وهو من الفرسان المعدودين فى الإسلام . وكانوا يقولون : ما استحيا شجاع قطّ أن يفرّ من عبد الله بن خازم وقطرى بن الفجاءة ؛ و يدل لذلك قول سوار بن المضرب السعدى (وهو الشاهد رقم ٣٥٤ المتقدم فى باب الفاعل) :

فَإِنْ كَانَ لاَ يُرْضِيكَ حَتَّى تَرُدَّنِى   إِلَى قَطَرِيٍّ لاَ إِخَالُكَ رَاضِياَ

وفيه يقول الجاحظ (البيان : ١-٢٧٠) : «ومن خطباء الخوارج قطرى بن الفجاءة ، له خطبة طويلة مشهورة وكلام كثير محفوظ ، وكانت له كنيتان : كنية فى السلم وهو أبو محمد ، وكنية فى الحرب وهو أبو نعامة » اه

والبيت الشاهد أحد أبيات أربعة رواها أبو على القالى فى أماليه (٢ - ١٩٠ دار الكتب) وأبو تمام حبيب الطائى فى حماسته (انظر شرح التبريزى : ج ١ ص ١٣٠) ، وهى قوله :

لاَ يَرْكَنَنْ أَحَدٌ إِلَى الإِحْجَامِ   يَوْمَ الْوَغَى مُتَخَوِّفاً لِحِمَامِ

فَلَقَدْ أَرَانِي لِلرِّمَاحِ دَرِيئَةً   مِنْ عَنْ يَمِينِي مَرَّةً وَأَمَامِي

حَتَّى خَضَبْتُ بِمَا تَحَدَّرَ مِنْ دَمِي   أَكْنَافَ سَرْجِي أَوْ عِنَانَ لِجَامِي

ثُمَّ انْصَرَفْتُ وَقَدْ أَصَبْتُ وَلَمْ أُصَبْ   جَذَعَ الْبَصِيرَةِ قَارِحَ الإِقْدَامِ

و زاد العينى على ذلك قوله :

مُتَعَرِّضاً لِلْمَوْتِ أَضْرِبُ مُعْلِماً   بُهَمَ الْحُرُوبِ مُشَهَّرَ الأَعْلاَمِ

أَدْعُو الْكُمَاةَ إِلَى النِّزَالِ وَلاَ أَرَى   نَحْرَ الْكَرِيمِ عَلَى الْقَنَا بِحَرَامِ

اللغة : «لايركنن» مضارع مؤكد بالنون الخفيفة ، وتقول : ركن فلان إلى فلان ، أو ركن إلى كذا ، يركُن ركونا - مثل دخل يدخل دخولا - وتقول : ركن يركن - مثل علم يعلم - وهذه لغة القرآن الكريم ، قال الله تعالى : (وَلاَ تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ) وقال جل شأنه : (لَقَدْ كِدْتَ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْئاً قَلِيلاً) . وقد قالوا : ركن يركن - مثل فتح يفتح - وليست لغة أصلية ؛ لأن باب فتح يفتح لا يجىء إلا فيما كان ثانيه أو ثالثه حرف حلق ؛ وإنما هى لغة متداخلة ، نعنى أن الذين قالوا ذلك أخذوا ماضى اللغة الأولى وضموه إلى مضارع اللغة الثانية فتكون منهما لغة ثالثة متفرعة عليهما « الإحجام » بكسر الهمزة وتقديم الحاء المهملة على الجيم - مصدر أحجم الرجل عن الشىء ؛ إذا نكص عنه وتأخر ولم يقدم عليه «يوم الوغى» الوغى فى الأصل : صوت النحل وما أشبهه ، ثم استعمل فى الصوت والجلبة مطلقا ، ثم استعمل فى الحرب لما تشتمل عليه من جلبة وصياح « متخوفا » المتخوف : الخائف ، ويقال : هو الذى

... ...

يخاف شيئا بعد شيء ، يعني يخاف المرة بعد المرة « لحام » الحمام - بكسر الحاء المهملة ، بزنة كتاب - الموت ، وقال الجوهري : هو قدر الموت « دريئة » هـذا اللفظ يهمز فيكون مثل خطيئة ، ولا يهمز فيكون مثل قضية ؛ فان همز فهو من الدرء الذي هو الدفع ، تقول : درأه عن نفسه يدرأه درءا - مثل دفعه يدفعه دفعا في الوزن والمعنى ، وفي الكتاب العزيز : (ادَّارَأْتُمْ فِيهَا) ومعناه تدافعتم : أي دفع بعضكم بعضا ، وأصله تدارأتم ؛ فقلبت التاء دالا ، ثم أدغمت الدال في الدال ، ثم اجتلبت ألف الوصل للتوصل إلى النطق بالساكن ، ومعنى « أراني للرماح دريئة » على هذا أراني غرضا لأصحاب الرماح يدفعون بها إلي ، وإن رويت بغير همز احتمل أن تكون مأخوذة من الدرء أيضا ثم خففت الهمزة بقلبها ياء ثم أدغمت الياء في الياء ، كما قالوا في خطيئة : خطية ، ويحتمل أن تكون مأخوذة من دري الصائد الصيد يدريه دريا - بوزن ضرب يضرب ضربا - إذا ختله وخدعه . قال أبو علي القالي : « الدريئة مهموزة : الحلقة التي يتعلم عليها الطعن ، وهي فعيلة بمعنى مفعولة من درأت أي دفعت . والدرية غير مهموزة : دابة أو جمل يستتر به الصائد فيرمي الصيد ، وهو من دريت أي ختلت ، وقال الشاعر :

فَإِنْ كُنْتُ لاَ أَدْرِي الظِّبَاءَ فَإِنَّنِي دُسُّ لَهَا تَحْتَ التُّرَابِ الدَّوَاهِيَا

وبنوه على مثال خديعة إذ كان في معناها» اهـ ، فان أخذ من المعنى الثاني كان معنى قوله « ولقد أراني للرماح درية » أن أصحابه يستترون به ويتقون به أعداءهم فيكون هو سترة لهم . وقوله «من عن يميني مرة وأمامي» أراد من جانب يميني مرة ومن أمامي مرة أخرى؛ فعن في هذا الموضع اسم ، ويروى « من عن يميني تارة » وقوله « حتى خضبت بما تحدر من دمي - إلخ » أصل الخضب خضب اليد وغيرها بالحناء ، وتقول : خضب يده يخضبها - من باب ضرب - واختضب الرجل ، وتحدر : سال من أعلى إلى أسفل ، و « أو » في قوله «أكناف سرجي أو عنان لجامي» جعلها أبو علي القالي بمعنى الواو ، مثلها في قول الشاعر :

كَانُوا ثَمَانِينَ أَوْ زَادُوا ثَمَانِيَةً لَمْ أُحْصِ عِدَّتَهُمْ إِلاَّ بِعَدَّادِ

قال أبو علي : « قوله أكناف سرجي أو عنان لجامي أراد وعنان لجامي » وأبقاها الخطيب التبريزي على أصل معناها ، قال : « أو ههنا ليست للشك ، وإنما هي التي يراد بها أحد الأمرين ، والمعنى : انتصبت للرماح حتى خضبت بما سال من دمي إما عنان لجامي وإما جوانب سرجي ، على حسب ما اتفق من الطعن ؛ فالعنان لما سال من أعاليه ، وجوانب السرج لما سال من أسافله » اهـ كلامه . وقوله « ثم انصرفت وقد أصبت - إلخ » قوله « جذع البصيرة » المراد به أنه فتي الاستبصار قوي الإدراك ، وأصل الجذع - بفتح الجيم والذال المعجمة - في الخيل وذوات الحافر

والاستفهام كقوله :

٤٧٧ — يَا صَاحِ هَلْ حُمَّ عَيْشٌ بَاقِياً فَتَرَى ... لِنَفْسِكَ الْعُـذْرَ فِي إبْعَادِهَا الأَمَلاَ

كلها : ما بلغ سنتين من عمره ، وذلك أن المهر يركب للرياضة والتذليل إذا بلغ سنة ، فمتى بلغ سنتين كان قد تم رياضة وتذليلا ، ويجعل الجذع مثلا للقوة والاستكمال ، ومنه قول ورقة :

يَا لَيْتَنِي فِيهَا جَـذَعْ ... أَخُبُّ فِيهَا وَأَضَـعْ

والقارح فى الأصل الذى بلغ النهاية من السن ، ولا سن بعد القارح ، ومراده أنه لا يحتاج إلى تهذيب ولا تأديب كما لايحتاج الجذع إلى رياضة وتذليل ، وأن إقدامه قد بلغ النهاية كما أن القارح قد بلغ نهاية السن . ولأبى العلاء تفسير آخر لهذين الوصفين نقله عنه تلميذه الخطيب التبريزى فى شرح الحماسة ، قال : « قال أبو العلاء : معنى هـذا أى قوله جذع البصيرة أنه كان فيما سلف لا يرى رأى الخوارج ، ثم تبصر فى آخر أمره فعلم أنهم على الحق فاتبعهم ؛ فبصيرته جذعة : أى محدثة لم تطل عليها الأيام ، وقارح الإقدام : متناه فيه ، أى أن إقدامى وبطولتى قديمان ، وهذا استعارة من قروح الدابة وهو بلوغها الخامسة من عمرها » اهـ كلامه . وانتصاب « جذع » و « قارح » على الحالية من تاء المتكلم فى قوله « ثم انصرفت » قال التبريزى : « جذع البصيرة حال من الفاعل فى انشطرقبله ، وليس مفعولا لأصبت » اهـ . وقوله « ولا أرى نحر الكريم إلخ » أخذه من قول عنترة العبسى :

فَشَكَكْتُ بِالرُّمْحِ الأَصَمِّ ثِيَابَهُ ... لَيْسَ الكَرِيمُ عَلَى القَنَا بِمُحَرَّمِ

الإعراب : « لا يركنن » لا : حرف نهى ، مبنى على السكون لا محل له ، يركن : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة فى محل جزم بلا الناهية ، ونون التوكيد حرف لا محل له « أحد » فاعل يركن مرفوع بالضمة الظاهرة « إلى الإحجام » جار ومجرور متعلق بيركن « يوم » ظرف زمان منصوب بيركن ، وهو مضاف و « الوغى » مضاف إليه « متخوفا » حال من أحد ، منصوب بالفتحة الظاهرة « لحمام » جار ومجرور متعلق بمتخوف .

الشاهد فيه : قوله « متخوفا » حيث جاء حالا من النكرة التى هى قوله « أحد » لكون هذه النكرة معمولة لعامل مسبوق بحرف النهى ، وهذا العامل هو يركن ، وحرف النهى هو لا ، وذلك واضح من إعراب البيت .

٤٧٧ ـــ نسب ابن مالك هذا البيت لرجل من طيئ ولم يعين اسمه ، وقال العينى من بعده : « أقول : قائله رجل من طيئ ، ولم يعلم اسمه » اهـ

اللغة : « ياصاح » أصله ياصاحبى فرخم بحذف آخره واكتفى بالكسرة للدلالة على ياء المتكلم « حم » بالبناء للمجهول ـ معناه قدر وقضى وهيئ ، وانظر شرح الشاهد (رقم ٤٧٥ الذى مضى قريبا) ثم ارجع إلى شرح الشاهد (رقم ١٩١ الذى مضى فى باب كان وأخواتها : ج ١

... ...

ص ٣٦١) « عيش » أراد بالعيش ههنا الحياة « باقيا » أصل الباقى الذى لا يفنى ولا يزول ولا ينفد ، ويطلق على ما يطول أمده وتتمادى مدته ، وأراد ههنا المعنى الأول ، أو أراد المستقر الهادئ الذى لا يشوبه كدر ولا يعتريه تنغيص « فترى » المراد تعلم « العذر » بضم فسكون — مثل المعذرة « الأمل » هو ترقب الشيء وانتظاره . وأراد بإبعاد الأمل شدة حرصه على الدنيا وعمله المتواصل لها دون أن يفكر فى الآخرة .

المعنى : يستفهم استفهاما إنكاريا عما إذا كان قد قضى لأحد من الناس قبل المخاطب أن تدوم له الدنيا أو يعيش فيها عيشة مستقرة لا يشوبها كدر فيكون ذلك عذرا لمخاطبه فى أن يتكالب على حطام هذه الدنيا الفانية .

الإعراب : « يا » حرف نداء مبنى على السكون لا محل له « صاح » منادى مرخم ، وأصله صاحب ؛ فإن قدرته منقطعا عن الإضافة فهو مبنى على ضم الحرف المحذوف لأجل الترخيم فى محل نصب « هل » حرف استفهام إنكارى مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « حم » فعل ماض مبنى للمجهول مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « عيش » نائب فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة « باقيا » حال من عيش ، منصوب بالفتحة الظاهرة « فترى » الفاء حرف دال على السببية مبنى على الفتح لا محل له ، ترى : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد فاء السببية وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «لنفسك» الجار والمجرور متعلق بترى ، ونفس مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « العذر » مفعول به لترى « فى إبعادها » الجار والمجرور متعلق بالعذر ، و إبعاد مضاف وضمير الغائبة العائد إلى النفس مضاف إليه ،وهو من إضافة المصدر إلى فاعله «الأملا» مفعول به للمصدر ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، والألف حرف دال على الإطلاق .

الشاهد فيه : قوله « باقيا » حيث ورد حالا من النكرة التى هى قوله عيش ، وإنما ساغ مجيء الحال من النكرة ههنا لوقوعها فى سياق الاستفهام الإنكارىّ الذى بمعنى النفى ، وإنما كان وقوع النكرة فى سياق الاستفهام الإنكارى الذى بمعنى النفى مسوغا الابتداء بها ولمجيء الحال منها؛ لأنها حينئذ تعم جميع أفرادها فيصبح المحكوم عليه كل ما يطلق عليه اسم النكرة ، وذلك سائغ مقبول ، ألا ترى أنك لو قلت : كل رجل يستطيع أن يفعل كذا ؛ لكان كلاما صحيحا لا غبار عليه ، وإنما كان المانع من مجيء النكرة المحضة مبتدأ ومجيء الحال منها أنها فى أصل وضعها دالة على واحد غير معروف من الأفراد التى يصح إطلاقها عليها ، والمبتدأ وصاحب الحال محكوم عليهما ، والمحكوم عليه ينبغى أن يكون معلوما بنوع من ضروب العلم .

قال المحقق الرضى فى شرح الكافية (١ — ١٨٦) : «اعلم أنه يسوغ تنكير ذى الحال إذا اختص

واحترز بقوله « غالباً » مما ورد فيه صاحب الحال نكرة من غير مُسَوِّغ ، من ذلك قولهم : مَرَرْتُ بِمَاءٍ قِعْدَةَ رَجُلٍ ، وقولهم : عَلَيْهِ مِائَةٌ بِيضا . وأجاز سيبويه : فيها رَجُلٌ قَائِمًا . وفى الحديث « وَصَلَّى وَرَاءَهُ رِجَالٌ قِيَامًا » ؛ وذلك قليل .

﴿ تنبيه ﴾ : زاد فى التسهيل من المسوّغات ثلاثة :

أحدها : أن تكون الحال جملة مقرونة بالواو ، نحو « أَوْ كَالَّذِى مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا » ؛ لأن الواو ترفع توَهُّم النعتية .

ثانيها : أن يكون الوصف بها على خلاف الأصل ، نحو : هٰذا خاتمٌ حديدًا .

ثالثها : أن تشترك النكرة مع معرفة فى الحال ، نحو : هٰؤلاء ناسٌ وَعَبْدُ اللهِ مُنْطَلِقِينَ

(وَسَبْقَ حَالِ مَا بِحَرْفٍ جُرَّ قَدْ * أَبَوْا) سَبْقَ : مفعول مقدم لأبَوْا ، وهو مصدر مضاف إلى فاعله ، والموصول فى موضع النصب على المفعولية .

أى : منع أكثر النحويين تقدمَ الحال على صاحبها المجرور بالحرف[1] ؛ فلا يُجِيزُون فى نحو مررت بهندٍ جالسةً : مررت جالسةً بهندٍ .

بوصف ، كما جاء فى الحديث : « سَابَقَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم بَيْنَ الْخَيْلِ فَأَتَي فَرَسٌ لَهُ سَابِقاً » وكذا تقول : مررت برجل ظريف قائماً (يريد أنه يسوغ لك القياس على ما سمع منه) أو بالإضافة ، نحو : نظرت إلى جارية رجل مختالة ، أو سبقه نفى أو شبهه ، نحو قوله :

* فَمَا حَلَّ سَعْدِيٌّ غَرِيباً بِبَلْدَةٍ *

وقلما جاءنى رجل راكبا ، أو نهى أو استفهام ، وذلك لأنه يصير المنكر مع سبق هذه الأشياء (يريد النفى وشبه النفى والنهى والاستفهام) مستغرقا ؛ فلا يبقى فيه إبهام » اهـ كلامه .

(١) اعلم أن صاحب الحال إما أن يكون مرفوعا وإما أن يكون منصوبا وإما أن يكون مجرورا ، وعلى أية هذه الأحوال الثلاث إما أن يجيء الحال متأخرا عن صاحبه وعن عامله جميعا ، كما تقول : جاء زيد راكبا ، ورأيت هندا سافرة ، ومررت بزينب مختالة ، وإما أن يتقدم الحال على صاحبه دون عامله فيكون متوسطا بينهما ، كما تقول : جاء راكبا زيد ، ورأيت سافرة هندا ، ومررت مختالة بزينب ، وإما أن يتقدم الحال على صاحبه وعامله جميعا ، وذلك كما تقول : راكبا جاء زيد ، وسافرة رأيت هندا ، ومختالة مررت بزينب ؛ فهذه تسعة أمثلة ، وفى بعضها تفصيل ككون الحال مفردا أو جملة فعلية أو جملة اسمية أو ظرفا . وككون صاحبه على أية حالاته ظاهرا أو مضمرا ، وسنبين لك مواطن اتفاق العلماء ومواطن اختلافهم فى كل ذلك بيانا يتضح لك منه الأمر غاية الوضوح ؛ فنقول :

... ...

أما تأخر الحال عن صاحبه وعامله جميعا فليس محلا للخلاف في جميع صوره ، نعني سواء أكان الحال مفردا أم جملة أم شبه جملة ، وسواء أكان صاحبه مرفوعا أم منصوبا أم مجرورا بحرف أو بإضافة ، وسواء أكان صاحب الحال اسما ظاهرا أم ضميرا .

وأما مسائل التقديم على العامل وصاحب الحال جميعا فأجازها البصريون إن كان العامل متصرفا أو صفة تشبه الفعل المتصرف ، وكان صاحب الحال غير مجرور بحرف جر ؛ ومنعها الكوفيون ، على تفصيل في كلام الفريقين سيأتي بيانه قريبا .

وأما مسائل توسط الحال بين صاحبه وعامله؛ فهذه هي التي سنعنى الآن بتفصيل الخلاف فيها:

ذهب الكوفيون إلى أن صاحب الحال إذا كان اسما ظاهرا لم يجز تقديم الحال عليه بحيث يقع وسطا بينه و بين عامله إلا في مسألة واحدة ، وهي أن يكون صاحب الحال مرفوعا ، نحو قولك : جاء راكبا زيد ، ومثله قول الشاعر :

فَسَقَى دِيَارَكِ غَيْرَ مُفْسِدِهَا صَوْبُ الرَّبِيعِ وَدِيمَةٌ تَهْمِي

فقوله « غير مفسدها » حال من « صوب الربيع » وقد تقدم هذا الحال على صاحبه كما ترى ، وصاحب الحال مرفوع لأنه فاعل بسقى .

ومنهم من استثنى من المنع مسألة أخرى ، وهي أن يكون صاحب الحال منصوبا والحال جملة فعلية ، وذلك مثل قولك : رأيت وقد سفرت هندا ، أما إذا كان صاحب الحال مجرورا أو كان منصوبا والحال مفرد لا جملة أو جملة اسمية فلم يجوزوه .

وإذا كان صاحب الحال ضميرا فإنهم يجيزون تقديم حاله عليه مطلقا ، سواء أكان صاحب الحال مرفوعا أم كان منصوبا أم مجرورا .

ولك أن تتساءل ما وجه التفرقة بين صاحب الحال إذا كان اسما ظاهرا وإذا كان ضميرا حتى جعلوا الحال يتقدم على صاحبه الضمير مطلقا ولم يجيزوا أن يتقدم على صاحبه الظاهر إلا في مسألة واحدة أو مسألتين .

والجواب عن ذلك أنهم قالوا : إنا نظرنا فوجدنا الحال يغلب فيه أن يكون مشتقا ، والوصف المشتق متحمل لضمير الموصوف ؛ فالحال مشتمل على ضمير يعود إلى صاحبه البتة ؛ فإذا قلت : رأيت مسفرة هندا ؛ كان في « مسفرة » ضمير يعود إلى هند ؛ فيكون الضمير قد عاد إلى متأخر عنه ، وذلك غير جائز ، وأما في حالة ما إذا كان صاحب الحال ضميرا فإنا نعلم أن الضمير المستكن في الحال والضمير الذي هو صاحب الحال يعودان بلا شك على مفسر لهما يكون متقدما عليهما جميعا ، ألا ترى أنك لو قلت : على ضربت مكتوفا إياه ؛ فأياه مفعول لضربت وهو صاحب الحال ، وفي « مكتوفا » ضمير يعود إليه ، ولكن مفسر الضميرين جميعا هو المبتدأ المتقدم ؛ فساغ ذلك لأنه لم يلزم عليه الإضمار قبل الذكر .

وعللوا مَنْعَ ذلك بأنّ تعلق العامل بالحال ثانٍ لتعلقه بصاحبه ؛ فحقه إذا تعدى لصاحبه بواسطةٍ أن يتعدى إليه بتلك الواسطة ، لكن منع من ذلك أن الفعل لا يتعدى بحرف الجر إلى شيئين ؛ فجعلوا عوضاً من الاشتراك فى الواسطة التزام التأخير .

قال الناظم : (ولاَ أَمْنَعُهُ) أى : بل أجيزه ، وِفَاقاً لأبى على وابن كَيْسَانَ وابن بَرْهَانَ ؛ لأن المجرور بالحرف مفعول به فى المعنى ؛ فلا يمتنع تقديم حاله عليه، كما لا يمتنع تقديم حال المفعول به . وأيضاً (فَقَدْ ورَد) السماع به . من ذلك قوله تعالى : (وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إلاَّ كَافَّةً لِلنَّاسِ[1])

فإن سألت بعد ذلك عما سوغ لهم أن يجيزوا تقديم الحال على صاحبها المظهر المرفوع مع أن فيه الإضمار قبل الذكر أيضا ، وطالبتهم ببيان وجه هذا التجويز .

فالجواب من قبلهم أن نحو قولك : جاء راكبا زيد ؛ كان بعرضة ألا يجوز عندنا أيضا لما يشتمل عليه من علة المنع ، ولكنا نعلم أن شدة طلب الفعل للفاعل داعية إليه فكأن الفاعل ـ لهذا الطلب الحثيث ـ بجانب الفعل ، فكأن الضمير المستكن فى الحال عائد على متقدم ، هذا فوق أن النصوص العربية شاهدة على تجويزه .

وذهب البصريون إلى جواز تقديم الحال على صاحبها المرفوع أو المنصوب ظاهرا كان صاحب الحال أو مضمرا ،مفردا كان الحال أو جملة ،قالوا : لأن النية فى الحال أن يكون مؤخرا عن الفاعل والمفعول جميعا ؛ ومتى كانت النية فيه ذلك فلو تقدم عليهما كان تقدمه فى اللفظ لا فى الرتبة وكان تأخرها عنه فى اللفظ لا فى الرتبة أيضا ، ونحن نعلم أن الضمير إذا عاد على متأخر فى اللفظ ورتبته التقدم لم يمتنع ، ومنعوا تقديم الحال على صاحبها المجرور بالإضافة إجماعا ، واختلفوا فى تقديمه على صاحبها المجرور بحرف الجر ، وبيان أدلة هذا الخلاف مذكور فى الشرح وسنتعرض له عند الكلام على شواهده .

وليس لك بعد هذا كله إلا أن تسأل عن وجه تفرقة أبى علىّ الفارسى وابن برهان وابن كيسان بين المجرور بالإضافة والمجرور بحرف الجر حيث أجازوا تقديم الحال على الثانى دون الأول .

والجواب عن ذلك أنه لما كان حرف الجر معديا الفعل إلى المفعول كالهمزة فى أكرم والتضعيف فى قتل كان حرف الجر كأنه من تمام الفعل وحرف من حروفه ؛ فأنت حين تقول : ذهبت راكبة بهند ، كأنك قلت : أذهبت راكبة هندا ، وأحسبك مقتنعا بذلك فإن فيه الكفاية وفوقها .

(١) اختلف العلماء فى إعراب هذه الآية ؛ فذهب أبو على الفارسى وابن برهان وابن ملكون وابن كيسان وابن مالك إلى أن « كافة » حال من « الناس » المجرور باللام ، واستدلوا بها على جواز تقديم الحال على صاحبه المجرور بحرف الجر ، كما هو مذهبهم الذى قررناه فى الكلمة السابقة ، و « للناس » جار ومجرور متعلق بأرسلنا .

... ...

فإن قيل : فقد لزم على هذا الإعراب محذوران : أحدهما أن يتعدى أرسل باللام مع أن الأكثر فى تعديه أن يكون بإلى ، كما فى قوله تعالى : ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ﴾ وكقوله : ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ﴾ ، وكما فى قول الشاعر :

وَنُبِّئْتُ لَيْلَى أَرْسَلَتْ بِشَفَاعَةٍ إِلَىَّ ، فَهَلَّا نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا

وثانيهما أن يتقدم الحال المحصور على صاحبه ، وسيأتى فى كلام الشارح منعه .

فالجواب عن هذين الاعتراضين سهل ميسور : أما عن الأول فإنا لا نسلم ما ذكرتم ، بل كما يتعدى أرسل بإلى يتعدى باللام ، وكلاهما وارد فى فصيح الكلام ؛ فأما تعديه بإلى فكما تلوتم من الآيتين الكريمتين ، وأما تعديه باللام فكقوله تعالى : ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾ ، وأما عن الاعتراض الثانى فإنا لا نسلم لكم ما تدعون من عدم جواز تقديم الحال المحصور على صاحبه مطلقا ، بل نقول : إن كان الحصر بإنما امتنع تقديمه لأن المعنى ينقلب فيصير المقصور مقصورا عليه والمقصور عليه مقصورا ، وكذلك إذا كان الحصر بإلا وتقدم الحال وحده : أى دون إلا للعلة نفسها ، وأما إذا تقدمت إلا والحال جميعا فلا مانع من التقديم ، نظير ما أوضحناه إيضاحا لا يحتاج إلى مزيد فى باب الفاعل عند الكلام على تقديم الفاعل المحصور على المفعول وتقديم المفعول المحصور على الفاعل ، وهل شأن الحال إلا كشأن المفعول ؟ .

وذهب جمهرة البصريين ومن وافقهم إلى أن « كافة » ليس حالا من الناس المجرور باللام ، ثم اختلفوا : فذهب جار الله الزمخشرى إلى أن كافة مفعول مطلق عامله أرسل ، وأصله نعت لمنعوت هو مصدر محذوف ، وأصل الكلام : وما أرسلناك إلا إرسالة كافة : أى مانعة وزاجرة ، والإسناد مجازى ، وللناس : جار ومجرور متعلق بكافة ، واللام لام التقوية التى تدخل على المفعول إذا كان العامل فرعا ، وذهب غيره إلى أن كافة حال من ضمير المخاطب فى « أرسلناك » و« للناس » جار ومجرور متعلق بكافة ، والمعنى وما أرسلناك إلا مانعا وزاجرا للناس أن يرتكبوا الآثام ؛ فالإسناد الذى فى « كافة » حقيقى ، والفرق بين هذا وما ذهب إليه الزمخشرى أن التاء فى « كافة » فى كلام جار الله للتأنيث على أصلها لأن الموصوف بها مؤنث وهى الإرسالة ، وهى فى كلام الجماعة ليست للتأنيث ، ولكنها للمبالغة مثلها فى علامة ونسابة وراوية .

وعلى كل واحد من إعرابى جمهور البصريين والزمخشرى اعتراض وجيه ، فوق أنه خلاف الظاهر ، أما على إعراب الجمهرة فيقال : إن مجىء التاء للمبالغة قليل مقصور فيه على السماع ، وفوق ذلك نجد ما سمع عنهم من الكلمات التى أدخلوا عليها تاء المبالغة كلها من صيغ المبالغة كعلامة إلا ما ندر من قولهم : فلان راوية ، وإذا كان الأمر كذلك لا يجوز تخريج كلام وارد فى أفصح كلام عربى عليه . وأما إعراب جار الله فيقال : إن حذف الموصوف وإقامة الصفة

وقول الشاعر :

٤٧٨ — تَسَلَّيْتُ طُرًّا عَنْكُمُ بَعْدَ بَيْنِكُمْ بِذِكْرَاكُمُ حَتَّى كَأَنَّكُمُ عِنْدِى

مقامه إنما يسوغ إذا كان ذلك الموصوف قد كثر اقترانه بهذه الصفة حتى يكون الذهن ملتفتا إليه عند حذفه وذكر صفته لشدة ما عهدهما معا ، انظر إلى قوله جل ذكره : (أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ) فإنك واجد أن فيه حذف الموصوف — وهو الدروع — وإقامة الصفة مقامه ، وذلك لأنه قد كثر فى كلام العرب وصف الدروع بالسبوغ ؛ فعند ذكر السبوغ وحده يلتفت السامع إلى الدروع التى طالما سمعها مقترنة به ، وفرق بين هذا وما معنا .

ومثل هذه الآية فى الاستدلال لما ذهب إليه ابن مالك ومن معه من تجويز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجر — قوله جل ذكره : (وَجَاءُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ) فإن أبا البقاء رحمه الله جعل قوله سبحانه : (عَلَى قَمِيصِهِ) جارا ومجرورا متعلقا بمحذوف حال من المجرور بالباء فى قوله (بِدَمٍ) . والمعنى وجاءوا بدم كذب فى حال كونه على قميصه ، وتمحل الزمخشرى فجعل (عَلَى قَمِيصِهِ) متعلقا بجاءوا فرارا من تجويز تقديم حال المجرور عليه .

٤٧٨ — لم أجد أحدا نسب هذا البيت إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سابق ولا لاحق .

اللغة : « تسليت » تصبرت ، وتكلفت العزاء والجلد والسلوان ، وكذلك صيغة « تفعل » تدل على أن الفاعل يتكلف الفعل ليصبح من عاداته وسجاياه ، وانظر إلى قول الشاعر :

تَحَلَّمْ عَنِ الأَدْنَيْنَ واسْتَبْقِ وُدَّهُمْ وَلَنْ تَسْتَطِيعَ الْحِلْمَ حَتَّى تَحَلَّمَا

وقول الآخر :

تَجَلَّدْتُ حَتَّى قِيلَ لَمْ يَعْرُ قَلْبَهُ مِنَ الْوَجْدِ شَىْءٌ قُلْتُ بَلْ أَعْظَمُ الْوَجْدِ

تدرك ذلك المعنى ، وتقول : سلا فلان فلانا أو الشىء الفلانى يسلوه سلوًّا — مثل سمو — وسلوانا . وكذلك سلا عنه يسلو «طرا» بضم الطاء المهملة وتشديد الراء — معناه جميعا ، والأصل فى هذه الكلمة ألا تستعمل إلا حالا ، كما تقول : جاء القوم طرا ، تريد أنهم جاءوا جميعا . قال ابن منظور فى اللسان (مادة ط ر ر) : «وقولهم :جاءوا طرا ، أى جميعا. وفى حديث قس : ومراد المحشر الخلق طرا ، أى جميعا. وهو منصوب على المصدر أو الحال . قال سيبويه : وقالوا : مررت بهم طرا ، أى جميعا ، ولا تستعمل إلا حالا . واستعملها خصيب النصرانى المتطبب فى غير الحال وقيل له : كيف أنت ؟ فقال : أحمد الله إلى طر خلقه . قال ابن سيده : أنبأنى بذلك أبو العلاء . وفى نوادر الأعراب : رأيت بنى فلان بطر ، إذا رأيتهم بأجمعهم . قال يونس : الطر : الجماعة ، وقولهم : جاءنى القوم طرا ، منصوب على الحال ، ويقال : طررت القوم ، أى مررت بهم جميعا » اهـ كلامه بحروفه . وقوله فى أول هذا الكلام بعد ذكر حديث قس « وهو منصوب على المصدر أو

... ...

الحال » هو كلام ابن الأثير فى النهاية ، وليس بشىء ، وذلك لأن الذى ينصب على المصدر إنما هو « طرا » بفتح الطاء ــ وهو مصدر : طر الرجل القوم بالسيف يطرهم طرا ، أوطر الرجل الهميان يطره طرا ، إذا قطعه وشقه ، والذى ينصب على الحال هو « طرا » بالضم ، فلم يصح التخيير بين وجهى النصب ؛ لأن لكل وجه موضعا غير موضع الآخر . وقوله فى حديث قس « ومراد المحشر » ضبطه ابن الأثير فى النهاية (مادة : رود) بفتح الميم على أنه اسم موضع من راد يرود ، ومعناه طلب ، وجوز فيه ضم الميم أيضا ، و يكون اسم مفعول من أراد يريد بمعنى طلب أيضا « بينكم » البين : أصله الانفصال والبعد والفراق . تقول : بان الشىء عن الشىء يبين بينونة ، إذا انفصل عنه بعد اتصال « بذكراكم » الذكرى ــ بكسر فسكون ــ التذكر .

الإعراب : « تسليت » فعل وفاعل « طرا » حال من ضمير المخاطب المجرور بعن فى قوله « عنكم » الآتى ، منصوب بالفتحة الظاهرة « عنكم » الجار والمجرور متعلق بتسليت « بعد » ظرف زمان منصوب بتسليت . وهو مضاف ، و « بينكم » مضاف إليه ، وضمير المخاطب مضاف إليه « بذكراكم » الجار والمجرور متعلق بتسليت ، وضمير المخاطبين مضاف إليه « حتى » حرف ابتداء لا محل له من الإعراب « كأنكم » كأن : حرف تشبيه ونصب ، وضمير المخاطبين اسمه « عندى » ظرف متعلق بمحذوف خبر كأن ، وياء المتكلم مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر . وجملة كأن واسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب لأنها ابتدائية .

الشاهد فيه : قوله « طرا » فإنه حال من الضمير المجرور بعن ، وقد جاء به الشاعر متقدما على ذلك الضمير ؛ فدل هذا على أن صاحب الحال إذا كان مجرورا بحرف جر لم يمتنع أن يتقدم حاله عليه ، بل يجوز التقديم .

وقد اختلف العلماء فى هذه المسألة : فذهب ابن مالك فى سائر كتبه وابن ملكون وأبو على الفارسى وابن برهان إلى جواز التقديم ، مستندين إلى النص والقياس ، أما النص فمثل هذا الشاهد وما سيأتى بعده من الشواهد وما تقدمه من آيات الكتاب العزيز ، وأما القياس فلأن المجرور بالحرف مفعول فى المعنى وهم يصرحون بهذا فى كثير من عباراتهم ، كقولهم : « الفعل اللازم هو الذى لا ينصب المفعول إلا بواسطة حرف الجر » وقد جوزنا ــ نحن البصريين ــ بالإجماع تقديم الحال على صاحبه المنصوب .

وذهب علماء البصرة ومن جرى مجراهم إلى عدم تجويز التقديم ، وردوا استدلال الفريق الأول : أما آيات الكتاب العزيز فردوا استدلالهم بها بادعاء أنها تحتمل وجوها أخرى من الإعراب غير الوجه الذى استدلوا به ، وقد ذكرنا لك فى الكلمة السابقة ما ذكروه من الوجوه المحتملة ، ومتى تطرق الاحتمال إلى الدليل لم يصلح بعد ذلك للاستدلال به ، وأما الأبيات التى استدلوا بها والتى منها هذا البيت فردوا الاستدلال بها بادعاء أن ما وقع فيها من التقديم إنما وقع

وقوله :

٤٧٩ — لَئِنْ كَانَ بَرْدُ الْمَاءِ هَيْمَانَ صَادِياً إِلَيَّ حَبِيباً إِنَّهَا لَحَبِيبُ

لضرورة شعرية ؛ فلا يصح أن يجعل محل قياس . وأما قياسهم المجرور على المنصوب وإعطاؤهم حكم المقيس عليه للمقيس فردوه بادعاء الفارق بين المنصوب والمجرور ، ومتى ثبت الفرق بينهما امتنع القياس ، وقد أثبتوا الفرق بما حاصله أن الفعل المتعدى بحرف الجر ضعيف بآية أنه لم يقو على نصب المفعول به بنفسه والعامل إذا كان ضعيفا لم يصح أن تغاير بين معمولاته فى الترتيب ، ولا شك أن الحال بالنسبة للفعل ثان بالنظر إلى صاحبه كما قاله الشارح ، فمن أجل ذلك افترق الحكمان .

٤٧٩ ـ نسب أبو العباس المبرد فى الكامل هذا الشاهد إلى قيس بن ذريح ، وأنشد قبله بيتا ، وهو :

حَلَفْتُ لَهَا بِالْمَشْعَرَيْنِ وَزَمْزَمٍ وَذُو الْعَرْشِ فَوْقَ الْمُقْسِمِينَ رَقِيبُ

ونسبه العينى لكثير عزة ، وأنشد قبله بيتين ، وهما :

أَبَى الْقَلْبُ إِلاَّ أُمَّ عَمْرٍو وَبُغِّضَتْ إِلَيَّ نِسَاءٌ مَا لَهُنَّ ذُنُوبُ

حَلَفْتُ لَهَا بِالْمَأْزِمَيْنِ وَزَمْزَمٍ وَلِلَّهُ فَوْقَ الْحَالِفِينَ رَقِيبُ

والصواب أن هذا البيت من قصيدة لعروة بن حزام العذرى ، وأولها قوله :

وَإِنِّى لَتَعْرُونِى لِذِكْرَاكِ رَوْعَةٌ لَهَا بَيْنَ جِلْدِى وَالْعِظَامِ دَبِيبُ
وَمَا هُوَ إِلاَّ أَنْ أَرَاهَا فُجَاءَةً فَأُبْهَتَ حَتَّى مَا أَكَادُ أُجِيبُ
وَأُصْرَفَ عَنْ رَأْيِي الَّذِى كُنْتُ أَرْتَئِى وَأَنْسَى الَّذِى أَعْدَدْتُ حِينَ تَغِيبُ
وَيُضْمِرُ قَلْبِي عُذْرَهَا وَيُعِينُهَا عَلَيْهِ فَمَالِي فِي الْفُؤَادِ نَصِيبُ
وَقَدْ عَلِمَتْ نَفْسِي مَكَانَ شِفَائِهَا قَرِيباً ، وَهَلْ مَالاَ يُنَالُ قَرِيبُ ؟
حَلَفْتُ بِرَبِّ الرَّاكِعِينَ لِرَبِّهِمْ خُشُوعاً وَفَوْقَ الرَّاكِعِينَ رَقِيبُ
لَئِنْ كَانَ بَرْدُ الْمَاءِ هَيْمَانَ صَادِياً إِلَيَّ حَبِيباً . . . البيت . . . وبعده :
وَقُلْتُ لِعَرَّافِ الْيَمَامَةِ : دَاوِنِى فَإِنَّكَ إِنْ أَبْرَأْتَنِى لَطَبِيبُ
فَمَا بِيَ مِنْ سُقْمٍ وَلاَ طَيْفِ جِنَّةٍ وَلَكِنَّ عَمِّى الْحِمْيَرِيَّ كَذُوبُ
عَشِيَّةَ لاَ عَفْرَاءُ دَانٍ مَزَارُهَا فَتُرْجَى ، وَلاَ عَفْرَاءُ مِنْكَ قَرِيبُ

... ...

فَلَسْتُ بِرَائِي الشَّمْسِ إلاَّ ذَكَرْتُهَا وَلاَ الْبَدْرِ إلَّا قُلْتُ : سَوْفَ تَئُوبُ

اللغة : «تعرونى» تنزل بى ، وتقول : عراه الخوف ونحوه يعروه ، إذا نزل به ، ومثل هذا قول أبى صخر :

وإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرَاكِ هِزَّةٌ كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بَلَّلَهُ الْقَطْرُ

« لذكراك » لتذكرى إياك « روعة » بفتح الراء المهملة وسكون الواو ـ المرة من الروع ، وهو الفزع ، وتقول : راعنى يروعنى روعا ، إذا أفزعك وأخافك ، قال أبو صخر الهذلى :

لَقَدْ تَرَكَتْنِي أَحْسُدُ الْوَحْشَ أَنْ أَرَى أَلِيفَيْنِ مِنْهَا لاَ يَرُوعُهُمَا النَّفْرُ

وتقول روّعه ـ بالتضعيف ـ أيضا ، قال الشاعر :

رُوِّعْتُ بِالْبَيْنِ حَتَّى مَا أُرَاعُ بِهِ وَبِالْمَصَائِبِ فِي أَهْلِي وَخِلَّانِي

« دبيب » أراد الخوف يسرى فى عروقه ، والدبيب : السير اللين ، تقول : دب الصبى يدب ـ مثل ضرب يضرب ـ دبيبا ، ودب الجيش دبيبا ، وكل سير على الهينة دبيب ، وقال الشاعر ، وهو أبو أمية الحنفى :

زَعَمَتْنِي شَيْخًا ، وَلَسْتُ بِشَيْخٍ إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدِبُّ دَبِيبًا

« فجاءة » بضم الفاء ـ مصدر قولك : فجأه الأمر يفجؤه فجئا ـ مثل منع يمنع منعا ، وفيه لغة مثل سمع يسمع سمعا ـ وفجاءة ؛ إذا هجم عليه « أبهت » مضارع مبنى للمجهول معناه أتحير ، وفعله المجرد كعلم وكنصر وكـرم وكزهى ، وهو مبهوت « أصرف » مضارع مبنى للمجهول من صرفه عن الأمر يصرفه ـ من باب ضرب ـ إذا لفته عنه وحوّله «أعددت» هيأت ، يريد أنه حين يراها يغيب عنه وعيه ويضيع إدراكه ، ومثل هذا البيت فى المعنى قول أبى صخر الهذلى من رائيته المشهورة :

لَقَدْ كُنْتُ آتِيهَا وفى النَّفْسِ هَجْرُهَا بَتَاتًا لِأُخْرَى الدَّهْرِ مَا طَلَعَ الْفَجْرُ

فَمَا هُوَ إلاَّ أَنْ أَرَاهَا فُجَاءَةً فَأُبْهَتَ لاَ عُرْفٌ لَدَيَّ وَلاَ نُكْرُ

« ويضمر قلبى عذرها » يريد أن قلبه يلتمس لها المعاذير على ما تحدثه من الهجران والقطيعة « وقد علمت نفسى مكان شفائها قريبا ـ إلخ » يريد أن نفسى تعلم أن شفاءها فى ترك هواها والبعد عنها ، ولكنى لا أستطيع السبيل إلى ذلك لأنى لا أناله ولا أقدر عليه « هيمان » عطشان « صاديا » اسم فاعل من صدى يصدى صدى ـ مثل تعب يتعب تعبا ـ إذا عطش ، وهو صَدٍ وصادٍ وصَدْيان ، وامرأة صَدِية وصادية وصَدْيا « وقلت لعراف اليمامة » يكرر عروة ذلك المعنى فى شعره ، ومن ذلك قوله فى النونية :

... ...

جَعَلْتُ لِعَرَّافِ الْيَمَامَةِ حُكْمَهُ وَعَرَّافِ نَجْدٍ إِنْ هُمَا شَفَيَانِي

فَقَالاَ : نَعَمْ نَشْفِي مِنَ الدَّاءِ كُلِّهِ وَرَاحَا مَعَ الْعُوَّادِ يَبْتَدِرَانِ

فَمَا تَرَكَا مِنْ رُقْيَةٍ يَعْلَمَانِهَا وَلاَ سَلْوَةٍ إِلَّا وَقَدْ سَقَيَانِي

وَمَا شَفَيَا الدَّاءَ الَّذِي بِيَ كُلَّهُ وَلاَ ذَخَرَا نُصْحًا وَلاَ أَلَوَانِي

فَقَالاَ : شَفَاكَ اللهُ ، وَاللهِ مَالَنَا بِمَا ضُمِّنَتْ مِنْكَ الضُّلُوعُ يَدَانِ

وقوله « ولكن عمى الحميرى كذوب » عمه هو الذى يقول فيه فى النونية :

يُكَلِّفُنِي عَمِّي ثَمَانِينَ نَاقَةً وَمَالِيَ وَالرَّحْمٰنِ غَيْرُ ثَمَانِ

ويقول فيه مرة أخرى :

فَيَاعَمِّ لاَ أُسْقِيتَ مِنْ ذِي قَرَابَةٍ بِلاَلاً فَقَدْ زَلَّتْ بِكَ الْقَدَمَانِ

وَمَنَّيْتَنِي عَفْرَاءَ حَتَّى رَجَوْتُهَا وَشَاعَ الَّذِي مَنَّيْتَ كُلَّ مَكَانِ

بُنَيَّةُ عَمِّي حِيلَ بَيْنِي وَبَيْنَهَا وَصَاحَ لِوَشْكِ الْفُرْقَةِ الصُّرَدَانِ

الإعراب : « لئن » اللام موطئة للقسم ، حرف مبنى على الفتح لا محل له ، إن : حرف شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثانى جوابه وجزاؤه ، مبنى على السكون لا محل له « كان » فعل ماض ناقص فعل الشرط مبنى على الفتح فى محل جزم « برد » اسم كان مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « الماء » مضاف إليه « هيمان » حال من ضمير المتكلم المجرور بإلى الآتى ،منصوب بالفتحة الظاهرة « صاديا » يجوز أن يكون حالا من ضمير المتكلم المجرور بإلى كالذى قبله فيكون من قبيل الحال المترادفة ، ويجوز أن يكون حالا من الضمير المستتر فى هيمان المرفوع به فيكون من قبيل الحال المتداخلة « إلىّ » جار ومجرور متعلق بقوله « حبيبا » الآتى « حبيبا » خبر كان الناقصة «إنها» إن : حرف توكيد ونصب ، وضمير المحبوبة اسمه «لحبيب» اللام هى اللام المزحلقة ، وحبيب : خبر إن المؤكدة مرفوع بالضمة الظاهرة، والجملة من إن واسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب جواب القسم الذى وطأت له اللام فى أول البيت ، وجملة جواب الشرط محذوفة لدلالة جواب القسم عليها .

الشاهد فيه : قوله « هيمان صاديا » فإنهما حالان من ياء المتكلم المجرورة بإلى ، وقد تقدما عليها ؛ فيكون فى البيت دليل لابن مالك وابن ملكون وابن الطراوة وأبى على الفارسى على أنه يجوز أن يتقدم حال المجرور عليه ، وإذا جعلت « صاديا » حالا من الضمير المستتر فى « هيمان » كان الاستدلال لهم بقوله « هيمان » وحده .

... ...

هذا بيان كلام الشارح وشرح البيت وبيان الاستشهاد به للذى أتى به من أجله .

وقد رد جمهرة النحاة هذا الكلام بوجهين :

أولهما : أن هذا البيت شاذ جاء على خلاف المعروف من لغة العرب وخلاف ما يقتضيه القياس؛ فلا يعبأ به ولا يجوز أن تثبت به قاعدة .

وثانيهما : وهو وجه ذكره أبو الفتح بن جنى ، وحاصله أن « هيمان صاديا » ليسا بحالين من ضمير المتكلم المجرور بإلى كما ادعاه أبو على الفارسى ، ولكنهما حالان من « برد الماء » ونسبة الصدى والهيام إلى الماء نسبة مجازية لقصد المبالغة ، قال فى إعراب الحماسة : « وقد يجوز فى هذا عندي وجه آخر لطيف المعنى ، وهو أن يكون حران صاديا حالا من الماء ، أى كان برد الماء فى حال حرته وصداه حبيبا إلىّ ، وصف الماء بذلك مبالغة فى الوصف ، وجاء بذلك شاعرنا (يريد أبا الطيب المتنبى) فقال :

* وَجُبْتُ هَجِيراً يَتْرُكُ الْمَاءَ صَادِيَا *

وإذا صدى فحسبك به عطشا ؛ فان أمكن هذا كان حمله عليه جائزا حسنا . ورأيت أبا على يستسهل تقديم حال المجرور فى نحو هذا عليه ، ويقول : هو قريب من حال المنصوب » اه .

ولئن كان المعنى الذى ذكره وخرج البيت عليه واستشهد له بكلام أبى الطيب معنى لطيفا ، وكان حمل الكلام عليه جائزا حسنا ؛ فان المعنى الذى حمل أبو على الفارسى والذين رأوا رأيه البيت عليه هو المعنى الذى اعتوره الشعراء وتداولوه وجرى طلبهم له ؛ انظر إلى قول عمر ابن أبى ربيعة :

قَالَ لِي صَاحِبِي وَأَبْصَرَ مَابِي : أَتُحِبُّ الْقَتُولَ أُخْتَ الرَّبَابِ ؟
قُلْتُ : وَجْدِى بِهَا كَوَجْدِكَ بِالْعَذْ بِ إِذَا مَا مُنِعْتَ بَرْدَ الشَّرَابِ

ثم انظر إلى قول القطامى :

فَهُنَّ يَنْبِذْنَ مِنْ قَوْلٍ يُصِبْنَ بِهِ مَوَاقِعَ الْمَاءِ مِنْ ذِى الْغُلَّةِ الصَّادِى

ثم انظر إلى قول على بن أبى طالب كرم الله وجهه — وقد سأله رجل عن مقدار حبهم لرسول الله صلوات الله وسلامه عليه — : «كان والله أَحَبَّ إِلَيْنَا مِنْ أَمْوَالِنَا وَأَوْلاَدِنَا وَآبَائِنَا وَأُمَّهَاتِنَا وَمِنَ الْمَاءِ الْبَارِدِ عَلَى الظَّمأ » تدرك أن هذا هو المعنى الذى دندن حوله الشعراء ، وأن حمل الكلام عليه أولى وأعرف .

ومن التمحلات الغريبة التى حمل البيت عليها بعض أنصار الجمهور جعل بعضهم إضافة « برد » إلى « الماء » من إضافة المصدر المتعدى إلى فاعله وجعل « هيمان » منصوبا على أنه مفعول ذلك

وقوله :

٤٨٠ – غَافِلاً تَعْرِضُ الْمَنِيَّةُ لِلْمَرْ ءِ فَيُدْعَى وَلاَتَ حِينَ إِبَاءِ

المصدر ، وعليه يكون « صاديا » إما نعتا لهيمان وإما معطوفا عليه بحرف عطف محذوف ، وهو من التعسف والبعد عن الجادة بحيث لايقره منصف .

٤٨٠ – لم أقف لهذا البيت – بعد طويل البحث – على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سابق أو لاحق ، وممن استشهد به من شراح الألفية ابن الناظم .

اللغة : « غافلا » وصف من الغفلة عن الشيء وهي الذهول عنه ونسيانه ، قال الفيومى : « الغفلة : غيبة الشيء عن بال الإنسان وعدم تذكره له ، وقد استعمل فيمن تركه إهمالا وإعراضا ، كما فى قوله تعالى : (وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ مُعْرِضُونَ) يقال منه : غفلت عن الشيء غفولا – من باب قعد – وله ثلاثة مصادر : غفول (مثل قعود) وهو أعمها ، وغفلة – وزان تمرة – وغفل – وزان سبب ، قال الشاعر :

إِذْ نَحْنُ فِي غَفَلٍ ، وَأَكْثَرُ هَمِّنَا صَرْفُ النَّوَى وفِرَاقُنَا الجِيرَانَا

وسمى بالثالث مؤنثا بالهاء فقيل غَفَلَة ، ومنه سُوَيْدُ بْنُ غَفَلَةَ » اهـ « تعرض » مضارع عرض الشيء – من باب ضرب – إذا نزل « المنية » الموت وأصلها فعيلة بمعنى مفعولة من منى الله الشيء يمنيه – مثل رمى يرمى – إذا قدره ، ودخلته الهاء لما طرأ عليه من التسمية «إباء» بكسر أوله – مصدر أبى يأبى – بزنة فتح يفتح ، وهو أحد حروف محفوظة جاء ماضيها ومضارعها بفتح العين من غير أن يكون ثانى الكلمة أو ثالثها حرف حلق – بمعنى امتنع ، ومعنى « ولات حين إباء » وليس الوقت وقت امتناع عن إجابة داعى المنون ؛ فانه متى جاء أجله لم يستطع التأخر ولا التقدم .

الإعراب : « غافلا » حال من المرء المجرور باللام تقدم عليه ، منصوب بالفتحة الظاهرة « تعرض» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة « المنية» فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة « للمرء » جار ومجرور متعلق بتعرض « فيدعى » الفاء حرف عطف ، يدعى : فعل مضارع مبنى للمجهول ، وهو معطوف على تعرض ، مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو « ولات » الواو واو الحال ، لات : حرف نفى يعمل عمل ليس : يرفع الاسم وينصب الخبر ، واسمه محذوف ، و « حين » خبره منصوب بالفتحة الظاهرة ، ويجوز أن يكون المذكور اسمه مرفوعا به والمحذوف هو المنصوب ، وعلى كل حال حين مضاف و « إباء » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « غافلا » فانه حال من المرء المجرور باللام فى قوله « المرء » وقد تقدم

وقوله :

٤٨١ — فَإِنْ تَكُ أَذْوَادٌ أُصِبْنَ وَنِسْوَةٌ فَلَنْ يَذْهَبُوا فِرْغًا بِقَتْلِ حِبَالِ

الحال عليه ، فذلك دليل على أنه يجوز أن يتقدم الحال على صاحبه مع كونه مجرورا بحرف جر ، وهو ما ذهب إليه جماعة منهم ابن مالك صاحب الألفية ، وقد قررنا ذلك غير مرة .

٤٨١ ـ أنشد ابن منظور هذا البيت فى لسان العرب (مادة : ف ر غ) بدون عزو ، والبيت أحد أبيات خمسة لطليحة بن خويلد الأسدى قاتل عُكَّاشَةَ بن مِحْصن بن حُرْثان الأسدى حليف بنى عبد شمس بن عبد مناف ، وكان مقتل عكاشة فى حروب الردة ، وقد أنشد هذه الأبيات ابن إسحاق فى السيرة (انظر سيرة ابن هشام : ١ ـ ٢٩٠ طبع مطبعة الحلبى) وها كها بروايته :

فَمَا ظَنُّكُمْ بِالْقَوْمِ إِذْ تَقْتُلُونَهُمْ أَلَيْسُوا ـ وَإِنْ لَمْ يُسْلِمُوا ـ بِرِجَالِ
فَإِنْ تَكُ أَذْوَادٌ أُصِبْنَ وَنِسْوَةٌ فلن يذهبوا . . . . البيت
نَصَبْتُ لَهُمْ صَدْرَ الْحِمَالَةِ ؛ إِنَّهَا مُعَاوَدَةٌ قِيلَ الْكُمَاةِ : نَزَالِ
فَيَوْمًا تَرَاهَا فِي الْجِلَالِ مَصُونَةً وَيَوْمًا تَرَاهَا غَيْرَ ذَاتِ جِلَالِ
عَشِيَّةَ غَادَرْتُ ابْنَ أَقْرَمَ ثَاوِيًا وَعُكَّاشَةَ الْغَنْمِيَّ عِنْدَ مَجَالِ

اللغة : « أذواد » جمع ذود ، والذود ـ بفتح الذال المعجمة وسكون الواو ـ الثلاثة من الإبل إلى العشرة ، ويقال: الذود لا يكون إلا إناثا ، ومن كلامهم : الذَّوْدُ إِلَى الذَّوْدِ إِبِلٌ ، يريدون أن القليل إذا انضم إلى القليل اجتمع منه الكثير « نسوة » اسم جمع لا واحد له من لفظه ، وله واحد من معناه ، وهو امرأة « فرغا » قال ابن منظور فى اللسان : « يقال : ذهب دمه فرغا (بفتح فسكون) وفرغا (بكسر فسكون) : أى باطلا هدرا لم يطلب به» اهـ «حبال» بكسر الحاء المهملة ، بزنة كتاب ـ قال ابن هشام فى تعليقاته على سيرة ابن إسحاق : « حبال : ابن طليحة بن خويلد الأسدى» اهـ ، ومثله للميدانى فى مجمع الأمثال عند شرح المثل «لا تقسط على أبى حبال» وقال قوم — منهم العينى — إن حبالا هو حبال بن سلمة بن خويلد الأسدى ، ابن أخى طليحة بن خويلد ، وليس بابنه ، قالوا : والذى قتل عكاشة بن محصن هو سلمة هذا ، وذلك أنه اعتنق عكاشة حتى مكن طليحة من أن يضربه ، وأيا كانت الرواية التاريخية فالذى أجمعوا عليه أن طليحة بن خويلد الأسدى كان قد تنبأ على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلما كانت حروب الردة فى عهد أبى بكر رضى الله عنه خرج خالد بن الوليد لقتال المرتدين من العرب ، فبعث خالد إلى طليحة ومن معه من بنى أسد طليعة ثابت بن الأقرم وعكاشة بن محصن ليأتياه بخبرهم ، فلقيا فى طريقهما حبالا هذا فقتلاه ، ثم نذر بهم طليحة بن خويلد فخرج فى أثرهما

وقوله :

٤٨٢ — مَشْغُوفَةً بِكِ قَدْ شُغِفْتُ وَإِنَّمَا حُمَّ الْفِرَاقُ فَمَا إِلَيْكِ سَبِيلُ

حتى أدركهما فقتلا « الحالة » — بزنة كتابة — اسم فرس له « ابن أقرم » هو ثابت بن أقرم الأنصارى رضى الله عنه « ثاويا » مقيما ، وصف من ثوى بالمكان يثوى ثواء ، إذا أقام ، قال الحارث بن حلزة اليشكرى :

آذَنَتْنَا بِبَيْنِهَا أَسْمَاءُ رُبَّ ثَاوٍ يُمَلُّ مِنْهُ الثَّوَاءُ

« مجال » أراد به حومة الحرب .

الإعراب : « إن » حرف شرط جازم « تك » فعل مضارع ناقص ، فعل الشرط ، مجزوم بسكون النون المحذوفة للتخفيف « أذواد » اسم تك « أصبن » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونون الإناث فاعل ، والجملة فى محل نصب خبرتك « ونسوة » معطوف على أذواد « فلن » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، لن : حرف نفى ونصب واستقبال « يذهبوا » فعل مضارع منصوب بلن ، وعلامة نصبه حذف النون ، وواو الجماعة فاعله ، مبنى على السكون فى محل رفع « فرغا » حال من قتل المجرور بالباء مقدم عليه « بقتل » جار ومجرور متعلق بيذهبوا ، وقتل مضاف و « حبال » مضاف إليه ، وجملة « لن يذهبوا — إلخ » فى محل جزم جواب الشرط .

الشاهد فيه : قوله « فرغا » فانه حال صاحبه هو قتل المجرور بالباء ، وقد تقدم هذا الحال على صاحبه المجرور ؛ فدل ذلك على جواز تقدم الحال على صاحبه المجرور بحرف الجر كما هو اختيار ابن مالك والذين ذكرنا من النحاة

هذا شرح البيت وإعرابه على ما يوافق كلام الشارح والغرض الذى ساق البيت من أجله ، وفى النفس من هذا الإعراب شىء ليس بالقليل .

٤٨٢ — لم يتيسر لى العثور على نسبة هذا البيت إلى قائل معين ، ولا معرفة شىء من سوابقه أو لواحقه .

اللغة : « شغوفة » وصف من الشغف ، والشغف — بفتح الشين والغين المعجمتين — أن يبلغ الحب شغاف القلب ، وشغاف القلب — بفتح الشين ، بزنة سحاب — هو غشاء القلب ، وتقول : شغف الحب فلانا يشغفه شغفا — مثل نفع ينفع نفعا — والشغف — بفتحتين — الاسم منه ، وفى التنزيل فى قصة يوسف : (قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا) ، وتقول : قد شغفه المال ، إذا زين له فأحبه حبا ملك عليه نفسه ، وتقول : شغف فلان يشغف — بزنة طرب يطرب — وشغف يشغف — مثل زهى يزهى ، بالبناء للمجهول — فهو مشغوف « حم الفراق » قدر وقضى (وانظر شرح الشاهد ١٩١ الذى سبق فى باب كان وأخواتها) « سبيل » طريق .

الإعراب : « مشغوفة » حال من كاف المخاطبة المجرورة محلا بالباء فى قوله « بك » الآتى ،

وقوله :

٤٨٣ — إِذَا الْمَرْءُ أَعْيَتْهُ الْمُرُوءَةُ نَاشِئاً فَمَطْلَبُهَا كَهْلاً عَلَيْهِ شَدِيدُ

منصوب بالفتحة الظاهرة « بك » جار ومجرور متعلق بقوله « شغفت » الآتى « قد » حرف تحقيق مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « شغفت » يحتمل أن يكون شغف بالبناء للمجهول وأن تكون بالبناء للمعلوم من باب طرب على ما بينا فى لغة البيت ؛ فعلى الأول تكون تاء المتكلم نائبا عن الفاعل ، وعلى الثانى تكون فاعلا « وإنما » الواو عاطفة ، إن : حرف توكيد ونصب ، وما : كافة لها عن العمل وعن الاختصاص بالجمل الاسمية « حم » فعل ماض مبنى للمجهول « الفراق » نائب فاعل « فما » الفاء حرف عطف ، ما : نافية مهملة وجوبا لتقدم الخبر « إليك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « سبيل » مبتدأ مؤخر ، مرفوع بالضمة الظاهرة .

وتقدير البيت هكذا : قد شغفت بك حال كونك مشغوفة بى ، وإنما حم الفراق — إلخ ، يريد أن حبه لها حاصل فى حال حصول حبها إياه وأن كليهما قد شغف بالآخر ، ولكن الله قد قضى عليهما أن يفترقا . ولو أنك جعلت تقديره قد شغفت بك حال كونك مشغوفة بغيرى ليكون مثل قول أبى بصير الأعشى ميمون بن قيس :

عُلِّقْتُهَا عَرَضاً وَعُلِّقَتْ رَجُلاً غَيْرِى وَعُلِّقَ أُخْرَى ذَلِكَ الرَّجُلُ

لكان مما يأباه قوله « وإنما حم الفراق فما إليك سبيل » .

الشاهد فيه : قوله « مشغوفة » فإنه حال من ضمير المخاطبة المجرور محلا بالباء فى قوله « بك » وقد تقدم هذا الحال على صاحبه كما ترى ، فكان ذلك دليلا على جواز أن يتقدم الحال على صاحبه المجرور كما ذهب إليه ابن مالك ومن عددنا معه من النحاة فى شرح الشواهد السابقة .

٤٨٣ — ورد هذا البيت ثالث أربعة أبيات فى ديوان الحماسة منسوبة لرجل من بنى قريع ، ولم يعين ، وقد عينه ابن جنى فى إعراب الحماسة فقال : هو المعلوط القريعى ، ونقل ابن منظور (مادة : ح ظ ظ) عن الجوهرى عن ابن دريد نسبة البيتين الأول والثانى من هذه الأبيات الأربعة لسويد بن حذاق العبدى ، وقال : « وتروى للعلوط بن بدل القريعى » وهاك الأبيات الأربعة :

مَتَى مَا يَرَى النَّاسُ الْفَقِيرَ ، وَجَارُهُ غَنِىٌّ ؛ يَقُولُوا : عَاجِزٌ وَجَلِيدُ

وَلَيْسَ الْغِنَى وَالْفَقْرُ مِنْ حِيلَةِ الْفَتَى وَلَكِنْ أَحَاظٍ قُسِّمَتْ وَجُدُودُ

إِذَا الْمَرْءُ أَعْيَتْهُ المروءة ناشئا فمطلبها كهلا ... البيت ... وبعده :

وَكَائِنْ رَأَيْنَا مِنْ غَنِيٍّ مُذَمَّمٍ وَصُعْلُوكِ قَوْمٍ مَاتَ وَهْوَ حَمِيدُ

... ...

وقد روى البغدادى قطعة للمخبل السعدى فيها بيت الشاهد والبيتان الثانى والرابع، ولكن مع اختلاف فى ترتيبها، وهاك هذه القطعة:

أَلاَ يَا لَقَوْمِى لِلرُّسُومِ تَبِيدُ وَعَهْدُكَ مِمَّنْ حَلَّهُنَّ جَدِيدُ
وَلِلدَّارِ بَعْدَ الْحَيِّ يُبْكِيكَ رَسْمُهَا وَمَا الدَّارُ إِلاَّ دِمْنَةٌ وَصَعِيدُ
لَقَدْ زَادَ نَفْسِي يَابْنَ وَرْدٍ كَرَامَةً عَلَيَّ رِجَالٌ فِي الرِّجَالِ عَبِيدُ
يَسُوقُونَ أَمْوَالاً وَمَا سَعِدُوا بِهَا وَهُمْ عِنْدَ مَثْنَاةِ الْقِيَامِ قُعُودُ
وَلاَ سَوَّدَ الْمَالُ اللَّئِيمَ وَلاَ دَنَا كَذَاكَ وَلَكِنَّ الْكَرِيمَ يَسُودُ
وَكَائِنْ رَأَيْنَا مِنْ غَنِيٍّ مُذَمَّمٍ وَصُعْلُوكِ قَوْمٍ مَاتَ وَهْوَ حَمِيدُ
وَلَيْسَ الْغِنَى وَالْفَقْرُ مِنْ حِيلَةِ الْفَتَى وَلَكِنْ أَحَاظٍ قُسِّمَتْ وَجُدُودُ
وَمَا يَكْسِبُ الْمَالَ الْفَتَى بِجَلاَدَةٍ لَدَيْهِ وَلَكِنْ خَائِبٌ وَسَعِيدُ
إِذَا الْمَرْءُ أَعْيَتْهُ الْمُرُوءَةُ نَاشِئاً فَمَطْلَبُهَا كَهْلاً عَلَيْهِ شَدِيدُ

اللغة: «متى ما يرى الناس - إلخ» الجليد: وصف من الجلادة، وهى الصلابة، والمراد بها القدرة التامة والقوة الكاملة على السعى فى مناكب الأرض وتحصيل الرزق، والعجز ضده، وجملة «وجاره فقير» حالية، و«عاجز وجليد» خبرا مبتدإ محذوف: أى هذان عاجز وجليد، وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب مقول القول. «وليس الغنى والفقر - إلخ» الحيلة: الحذق فى تدبير الأمور وتقليب الفكر حتى يهتدى المرء إلى وجه الصواب. وأصلها من الحول - بفتح فسكون - وهو التحول فى الأمر والقدرة عليه، قلبت واو الحيلة ياء لسكونها إثر كسرة. وأحاظ: جمع أحظ الذى هو جمع حظ، وذلك كما جمعوا رهطا على أرهط ثم جمعوا الأرهط على الأراهط، كذا قيل، وعليه يكون أصل أحظ أحظظا فقلبت الظاء الثانية ياء ثم قلبت ضمة الأولى كسرة وعومل معاملة قاض، وأحسن من هذا أن يكون الأحظى جمع حظوة - بكسر الحاء أو ضمها - بمعنى الحظ، كما جمع الدلو على الأدلى، أو جمع حظى - بكسر الحاء، بزنة إلى - بمعنى الحظ أيضا، قال ابن الأنبارى: «الحظى (بكسر الحاء، بزنة إلى) الحظوة، وجمعُ الحِظَى أحظٍ ثم أحاظٍ، ورجل له حُظْوة وحِظْوة وحِظَة: أى حظ من الرزق» اهـ عن اللسان. والحظ: النصيب والبخت. والجدود: جمع جد، والجد - بفتح الجيم - بمعنى الحظ، يريد أن الغنى والفقر ليسا من الأشياء التى تنال بالدأب والاجتهاد ولكنهما من الأمور التى تأتى الإنسان بمساعدة المقادير، ونظيره قول الشاعر:

كَمْ عَالِمٍ عَالِمٍ أَعْيَتْ مَذَاهِبُهُ وَجَاهِلٍ جَاهِلٍ تَلْقَاهُ مَرْزُوقَا

... ...

هٰـذَا الَّذِي تَرَكَ الْأَوْهَامَ حَائِرَةً وَصَيَّرَ الْعَالِمَ النِّحْرِيرَ زِنْدِيقـًا

« إذا المرء أعيته المروءة ـ إلخ » أعيته : أتعبته وأعجزته ، وتقول عيى بالأمر يعيا ـ مثل تعب يتعب ـ وعىّ به ـ بالإدغام ـ ومن اللغة الأولى قوله تعالى : (أَفَعَيِينَا بِالْخَلْقِ الْأَوَّلِ) ومن اللغة الثانية قول الشاعر :

عَيُّوا بِأَمْرِهِمُ كَمَا عَيَّتْ بِبَيْضَتِهَا النَّعَـامَهْ

والمروءة : أدب نفسى تحمل مراعاته الإنسان على الوقوف عند أحاسن الأخلاق وجميل العادات ، والفعل مرؤ الإنسان فهو مرىء ، بوزان قرب فهو قريب ، ويروى « إذا المرء أعيته السيادة » والناشىء : الحدث الذى قد جاوز حد الصغر ، ويقال للجارية ناشىء أيضا ، والمطلب : مصدر ميمى بمعنى الطلب ، والكهل : الرجل الذى جاوز الثلاثين ، ويقال : هو الذى بلغ الأربعين ، والأنثى كهلة « وكائن رأينا من غنى مذمم ـ إلخ » كائن : اسم بمعنى كم الخبرية الدالة على التكثير ، ومثله قول زهير :

وَكَائِنْ تَرَى مِنْ صَامِتٍ لَكَ مُعْجِبٍ زِيَادَتُهُ أَوْ نَقْصُهُ فِي التَّكَلُّمِ

والمذمم : الذى يذمه الناس كثيرا ، والصعلوك ـ بضم الصاد ـ الفقير ، يقول : كثير من الأغنياء الذين يعيشون فى هذه الحياة يتناولهم الناس بالذم الكثير؛ لأنهم لايعودون بشىء من مالهم على الفقراء والمحاويج ، وكثير من الفقراء ماتوا والناس ألسن تلهج بمدحهم لأنهم كانوا ينفقون مما يجدون على قلته وضعفه .

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه « المرء » يجوز روايته بالرفع وبالنصب : فأما الرفع فعلى أنه فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده بمعناه ، وتقديره : إذا عيى المرء أعيته المروءة ، وأما النصب فعلى أنه مفعول لفعل محذوف من لفظ مابعده ، وتقديره : إذا أعيت المروءة المرء أعيته ، وليس رفعه على الابتداء كما يدعيه الكوفيون (وارجع إلى شرح الشاهد رقم ٣٩٢ فى باب الاشتغال) والجملة من الفعل المحذوف ومعموله المذكور فى محل جر بإضافة إذا إليها « أعيته » فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، وضمير الغائب العائد إلى المرء مفعول به « المروءة » فاعل أعيت ، وجملة الفعل وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب لأنها مفسرة « ناشئا » حال من الضمير البارز المنصوب محلا فى أعيته « فمطلبها » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، مطلب : مبتدأ ، وضمير الغائبة العائد إلى المروءة مضاف إليه « كهلا » حال من الضمير العائد إلى المرء المجرور بعلى فى قوله « عليه » الآتى ، منصوب بالفتحة الظاهرة « عليه » جار ومجرور متعلق بقوله شديد الآتى « شديد » خبر المبتدأ الذى هو مطلب ، وتقدير

والحق[١] أن جواز ذلك مخصوص بالشعر ، وحمل الآية على أن « كَافَّة » حال من الكاف ، والتاء للمبالغة لا للتأنيث ؛ وقد ذكر ابن الأنبارى الإجماع على المنع .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول[٢] : فَصَّل الكوفيون فقالوا : إن كان المجرور ضميراً نحو : مَرَرْتُ ضَاحِكَةً بِها ، أو كانت الحال فِعْلاً ، نحو : تَضْحَكُ مَرَرْتُ بِهِنْدٍ ـ جاز ، وإلا امتنع .

الثانى : محل الخلاف إذا كان الحرف غير زائد[٣] ؛ فإن كان زائداً جاز التقديم اتفاقا ، نحو : ما جاء رَاكِباً مِنْ رَجُلٍ .

الكلا : فطلبها شديد عليه فى حال كهولته ، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب جواب الشرط الذى هو إذا ؛ لأنه شرط غير جازم .

الشاهد فيه : قوله « كهلا » فإنه حال من ضمير الغائب المجرور محلا بعلى فى قوله « عليه » وقد تقدم هذا الحال على صاحبه ، فهذا يدل لابن مالك والذين ذكرنا معه من النحاة على أنه يجوز تقديم الحال على صاحبه المجرور بحرف الجر .

(١) لو أن هذا التقديم الذى ذهب إليه ابن مالك ومن معه من فحول العلماء لم يكن عليه شاهد من كلام العرب إلا بيت واحد لكان لكلام الشارح وجه وجيه ، ولو أن شواهد المسألة مجهولة النسبة إلى قائليها لكان له متجه ومستندما ، ولكن هذه الأبيات الكثيرة مع معرفة أصحاب أكثرها ، وقبلها آيتان من كتاب الله تعالى ظاهرهما يشهد لابن مالك ، وقوة القياس الذى عضدنا به مذهبه ـ كل أولئك لا يجعل عندنا مجالا للتردد فى ترجيح ما ذهب إليه ، وردّ ما ادعى الشارح أنه الحق ، ونقول : بل الحق أنه يجوز تقديم الحال من المجرور بحرف الجر على صاحبه ويجوز القياس على ما سمع من ذلك ، ويكفى وروده فى أفصح كلام ، وما تمحل به الجماعة من الوجوه التى خرجوا عليها الآيتين مما لايسوغ الأخذ به ، وما أوردوه على وجوه استدلال ابن مالك كلام لا يعول عليه منصف ، وارجع إلى كلامنا على الآية الكريمة والأبيات .

(٢) قد صدرنا هذه المسألة ببحث واف بينا فيه هذا الكلام ، وذكرنا وجه تفرقة بعض الكوفيين بين الضمير والاسم الظاهر ؛ فارجع إلى هذه الكلمة ودعك من التعليل الذى ذكره العلامة الصبان نقلا عن شيخه والبعض .

(٣) يستثنى من الحرف الزائد: الحرف الذى تجب زيادته ولا يجوز حذفه ، مثل الباء الداخلة على فاعل أفعل فى التعجب ، نحو أكرم بأبى بكر ، وكذلك الحرف الذى تغلب زيادته ويقل حذفه ، مثل الباء التى تزاد فى فاعل كفى ، نحو كفى بمحمد شاهدا ؛ فإن الحرف فى هذين النوعين يجرى مجرى الحرف الأصلى؛ فمن جوز التقديم مع الأصلى جوز فيهما ، ومن منع التقديم مع الأصلى منع فيهما .

الثالث : بقي من الأسباب[1] الموجبة لتأخير الحال عن صاحبها أمران :

الأول : أن يكون مجروراً بالإضافة ، نحو : عَرَفْتُ قيامَ زَيْدٍ مُسْرِعًا ، وأعجبني وَجْهُ هندٍ مُسْفِرَةً ؛ فلا يجوز بإجماع تقديم هذه الحال : واقعةً بعد المضاف ؛ لئلا يلزم الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، ولا قبله ؛ لأن المضاف إليه مع المضاف كالصلة مع الموصول ، فكما لا يتقدم ما يتعلق بالصلة على الموصول كذلك لا يتقدم ما يتعلق بالمضاف إليه على المضاف[2] .

---

(١) الأسباب التي تمنع تقدم الحال على صاحبها تسعة : ذكر الناظم منها واحدا ، و بين فيه خلافا ، واختار أنه لا يمتنع التقديم ، وذلك أن يكون صاحب الحال مجرورا بحرف جر ، و بين الشارح اثنين من هذه الأسباب : أولهما أن يكون صاحب الحال مجرورا باضافة غيره إليه إضافة محضة عند الناظم ومطلقا عند ابن الناظم وابن هشام ، وثانيهما أن تكون الحال محصورا فيها بإنما أو بالا وتتقدم الحال دون إلا ، على ما هو أرجح الآراء ، فان تقدمت الحال مع إلا فالذى نرجحه جواز التقديم لظهور المعنى ،كما قررناه فى بيان قوله تعالى : (وَمَآأَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ كَافَّةً لِلنَّاسِ) و بقي من الأسباب ستة لم يتعرض لها أحدها ، ونحن نذكرها لك بإيجاز :

أولها : أن يكون العامل فى صاحب الحال كأنّ ، نحو : كأن زيدا أسد غاضبا ، لايجوز أن تقول : كأن غاضبا زيدا أسد .

ثانيها : أن يكون العامل فى صاحب الحال لعلّ ، نحو : لعل محمدا مقبل علينا راضيا ، لايجوز أن تقول : لعل راضيا محمدا مقبل علينا .

الثالث : أن يكون العامل فى صاحب الحال ليت ، نحو : ليت الأستاذ راض عنا مشفقا ، لا يجوز أن تقول : ليت مشفقا الأستاذ راض عنا .

الرابع : أن يكون العامل فى صاحب الحال فعل تعجب ، نحو : ما أحسن هندا مسفرة ، لا يجوز لك أن تقول : ما أحسن مسفرة هندا .

الخامس : أن يكون صاحب الحال ضميرا متصلا بصلة أل ، نحو : القاصدك معطيا زيد ، فمعطيا : حال من ضمير الخطاب ، ولا يسوغ لك أن تقول : معطيا القاصدك زيد .

السادس : أن يكون صاحب الحال معمولا لصلة حرف مصدرى ، نحو : أعجبنى أن ضربت إبراهيم مؤدبا ، فمؤدبا : حال من ضمير المخاطب الذى وقع فاعلا لضرب المعمول لأن المصدرية ، ولا يسوغ لك أن تقول : مؤدبا أعجبنى أن ضربت إبراهيم ، ولا أن تقول : أعجبنى مؤدبا أن ضربت إبراهيم ، أما المثال الأول مما لا يسوغ لك أن تقوله فى هذا الموضع فليس من بابة كلامنا الآن ، وسيأتى فى كلام الناظم والشارح قريبا ، وأما المثال الثانى منهما فهو محل بحثنا الآن .

(٢) يستثنى من ذلك ما إذا كان المضاف جزءا من المضاف إليه نحو: تتحرك يد زيد ماشيا؛

وهذا فى الإضافة المحضة، كما رأيت. أما غير المحضة ـ نحو: هٰذَا شَارِبُ السَّوِيقِ مَلْتُوتاً الآن أو غدا ـ فيجوز، قاله فى شرح التسهيل؛ لكن فى كلام ولده ـ وتابعه عليه صاحب التوضيح ـ ما يقتضى التسوية فى المنع.

الأمر الثانى: أن تكون الحال محصورة، نحو «وَمَا نُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إلا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ[(١)]».

الرابع: كما يعرض للحال وجوب التأخير عن صاحبها، كما رأيت، كذلك يعرض لها وجوب التقديم[(٢)] عليه، وذلك كما إذا كان محصوراً، نحو: مَا جَاءَ رَاكِباً إلاَّ زَيْدٌ.

فانه يجوز حينئذ تقديم الحال على المضاف فتقول: تتحرك ماشيا يد زيد، وسيأتى ذلك منصوصا فى كلام الرضى قريبا.

(١) قد علمت أن أداة القصر إما أن تكون «إنما» وإما أن تكون النفى وإلا، وعلمت أنه إن كانت الأداة إنما فقد انعقد الإجماع على امتناع تقديم المحصور فيه من الحال أو صاحبه على المحصور، وذلك لأن غرض المتكلم ينعكس، وإن كانت الأداة إلا بعد النفى فالتقديم حينئذ على وجهين؛ لأنك إما أن تقدم المحصور فيه على المحصور مبقيا إلا فى موطنها الأصلى، وإما أن تقدم المحصور فيه مع إلا؛ فان قدمت المحصور فيه ولم تقدم إلا معه فالإجماع منعقد على عدم تجويز ذلك التقديم، للعلة التى ذكرناها فى إنما، وإن قدمت المحصور فيه وقدمت معه إلا فقد اختلف العلماء: فذهب جماعة منهم الكسائى إلى جواز التقديم حينئذ؛ لظهور المعنى، وذهب جماعة إلى منع التقديم طردا للمسألة، وتبعهم الناظم، والذى نرجحه هو تجويز التقديم حينئذ، اعتمادا على وضوح الغرض وانسياق المقصود إلى ذهن السامع، تبعا للكسائى فى ذلك. وإذا علمت هذا تبين لك أن الآية التى ذكرها الشارح لا يجوز فيها تقديم الحال الذى هو «مبشرين ومنذرين» على صاحبها الذى هو «المرسلين» إجماعا إن قدمت الحال دون إلا، وإن قدمت الحال مع إلا لم يجز أيضا على ما ذهب إليه الناظم فى باب الفاعل (وارجع إلى حديثنا عن ذلك: ج ٢ ص ١٨١ وما بعدها) فى شرح الشاهد (٣٧١ وما بعده).

(٢) ذكر الشارح مسألة واحدة يجب فيها تقديم الحال على صاحبها، وهى أن يكون صاحب الحال محصورا فيه، والتفصيل الذى ذكرناه فيما إذا كان الحال محصورا فيه يجرى ههنا بحذافيره؛ فنحو إنما جاء راكبا زيد، يجب فيه تأخير صاحب الحال إجماعا، ونحو ما جاء راكبا إلا زيد، يمتنع فيه أن تقول: ما جاء زيد إلا راكبا، إجماعا، واختلفوا فى جواز أن تقول فيه: ما جاء إلا زيد راكبا، والراجح عندنا جوازه، على ما قدمنا.

وبقى موضع آخر يجب فيه تقديم الحال على صاحبها، وهو أن يكون صاحب الحال مضافا إلى

(وَلاَ تُجِزْ حالاً مِنَ الْمُضَافِ لَهُ)؛ لوجوب كون العامل فى الحال هو العامل فى صاحبها[1] وذلك يأباه (إلاّ إذَا اقْتَضَى الْمُضَافُ عَمَلَهُ) أى: عملَ الحالِ، وهو نصبه، نحو «إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً»، وقوله:

ضمير ما يلابس الحال، نحو قولك: جاء زائر دعد أبوها؛ فإنك لو قدمت صاحب الحال عليه حينئذ فقلت: جاء أبوها زائر دعد، لكان الضمير عائدا إلى متأخر لفظا ومعنى وحكما، وهو غير جائز؛ فاعرف ذلك.

(١) فى هذا الموضع أمران تجب معرفتهما: الأول أن العلماء لم يتفقوا على وجوب كون العامل فى الحال هو العامل فى صاحبها، بل اختلفوا فى ذلك: فذهب الجمهور إلى وجوب هذا، وذهب قوم إلى أنه لا يجب، بل يجوز أن يكون العامل فى الحال غير العامل فى صاحبه، وقالوا: إن العامل فى «قائما» من نحو قولك: ليتك قائما فى الدار، هو الجار والمجرور الواقعان خبرا لليت، وليس العامل فى الحال فى مثل هذا التركيب هو ليت الذى عمل فى صاحب الحال وهو ضمير المخاطب، ومال المحقق الرضى إلى هذا الرأى. قال فى شرح الكافية (١ - ١٨٣): «وأما حرفا التمنى والترجى نحو ليتك قائما فى الدار ولعلك جالسا عندنا فالظاهر أنهما ليسا بعاملين؛ لأن التمنى والترجى ليسا بقيدين بالحالين، بل العامل هو الخبر المؤخر، على ما هو مذهب الأخفش؛ لكون مضمونه هو المقيد» اهـ فقول الشارح «لوجوب كون العامل فى الحال هو العامل فى صاحبها» إنما يجرى على مذهب الجمهور الذى بيناه. والأمر الثانى أنك إذا قلت: أعجبنى ضربك مؤدّبا زيدا، ونحوه من كل مثال وقع الحال فيه عن مضاف إليه والمضاف مما يعمل عمل الفعل - صح أن يقال على المذهبين جميعا: إن العامل فى الحال هو العامل فى صاحبها، وهو المضاف، ولكنك إذا قلت: اتبعت فكرة محمد عظيما، ونحوه من كل مثال وقع فيه الحال عن مضاف إليه والمضاف مما لا يعمل عمل الفعل - كان لنا أن نتساءل عن العامل فى الحال حينئذ؛ وقد أجاب المحقق الرضى عن هذا التساؤل بقوله فى شرح الكافية (١ - ١٨٩) «وأما العامل فى الحال فى نحو مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً - أعنى إذا كان الحال عن مجرور بمضاف غير عامل فى الحال كما عمل فى ضَرْبِ زيدٍ راكبا؛ فعند من جوز اختلاف العامل فى الحال وفى صاحبها لا إشكال فيه (يريد أنه يكون العامل فى صاحب الحال حينئذ هو الاسم المضاف، ويكون العامل فى الحال هو الفعل المتقدم العامل فى المضاف، مثل اتَّبِعْ فى الآية الكريمة) وأما من منعه (يريد من منع جواز كون العامل فى الحال غير العامل فى صاحبها) فقال بعضهم: العامل فيه معنى الإضافة؛ لأن الإضافة بمعنى حرف الجر المتعلق بمعنى الفعل؛ لأن المعنى ملة ثبتت لإبراهيم حنيفا، وهو ضعيف؛ لأن معنى الفعل قد انطمس فى مثله، وقال بعضهم: لما كان لايضاف مما ليس بعامل فى الحال إلى

٤٨٤ – تَقُولُ ٱبْنَتِي إِنَّ ٱنْطِلَاقَكَ وَاحِدًا إِلَى الرَّوْعِ يَوْمًا تَارِكِي لَا أَبَالِيَا

ذى الحال إلا جزؤه نحو انظر إلى يد زيد ماشيا ، أو ما يقوم المضاف إليه مقامه لو حذف كقوله تعالى : (مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً) ؛ جاز أن يعمل عامل المضاف فى الحال مع أنه لم يعمل فى المضاف إليه ، لأن المضاف إليه فى التقديرين المذكورين (هما أن يكون المضاف جزء المضاف إليه ، وأن يكون المضاف مما يصح طرحه والاستغناء بالمضاف إليه عنه) كأنه المضاف ، ولكون حال المضاف إليه كحال المضاف إذا كان المضاف جزء المضاف إليه جاز على قلة تقديم حال المضاف إليه على المضاف ، نحو : تَتَحَرَّكُ مَاشِياً يَدُ زيدٍ » اه كلامه ، والرأى الثانى من رأيى الذين أوجبوا كون العامل فى الحال هو العامل فى صاحبها هو ما ذكره الشارح فى هذه المسألة ، وهو عينه – بالنظر إلى عامل الحال – رأى الذين أجازوا كون العامل فى الحال غير العامل فى صاحبها ، إلا أن النظر قد اختلف ، فالذين أجازوا التخالف نظروا إلى حقيقة الواقع وأن العامل فى الحال فى الآية الكريمة هو اتبع والعامل فى صاحب الحال هو المضاف ، وهما مختلفان بادى الرأى ، والذين منعوا التخالف ذهبوا إلى أن العامل فى الآية الكريمة فى الحال وفى صاحبها جميعا هو اتبع ، وتمحلوا لذلك بتقدير سقوط المضاف لكونه مما يصح سقوطه فى الحالتين المذكورتين ، و بقى أن يسأل عن العامل فى الحال وفى صاحبه عند أبى على الفارسى الذى أجاز مجىء الحال من المضاف إليه فى غير هذين الضابطين نحو ضربت غلام هند جالسة ؛ إذ لا يصح ما ادعاه القوم من جعل الفعل المتقدم عاملا فى الحال وفى صاحبها بتقدير سقوط المضاف ؛ إذ المضاف ههنا بحيث لا يمكن سقوطه و إلا لفسد المعنى فتصبح هندا مضروبة . ولعل الفارسى رحمه الله ممن يجوزون أن يكون العامل فى الحال غير العامل فى صاحبها . هذا ما عنّ لى فى هذه المسألة .

٤٨٤ – اشتهرت رواية هذا البيت فى كتب النحاة كما رواه الشارح ، ولكن الأدباء ورواة الشعر يروونه على غير هذا الوجه ؛ فهم يروونه هكذا :

تَقُولُ ٱبْنَتِي لَمَّا رَأَتْ طُولَ رِحْلَتِي سِفَارُكَ هَـٰذَا تَارِكِي لَا أَبَالِيَا

وهذا بيت من قصيدة مستجادة لمالك بن الريب المازنى التميمى رواها أبو على القالى فى ذيل أماليه (ص ١٣٥ دار الكتب) وقال قبل إنشادها : « وقرأت قصيدة مالك بن الريب التى أولها : ✲ ألا ليت شعرى هل أبيتن ليلة ✲ على أبى بكر بن دريد ، ولها خبر أنا ذاكره ، قال : قال أبو عبيدة : لما ولى أمير المؤمنين معاوية بن أبى سفيان سعيد بن عثمان بن عفان ، رضى الله تعالى عنهم ، خراسان – سار فيمن معه فأخذ طريق فارس ، فلقيه بها مالكُ بن الرَّيْبِ ابن حُوط بن قُرْط بن حِسْل بن ربيعة بن كَابِيَةَ بن حُرْقوص بن مازن بن مالك بن عمرو بن تميم ، وأمه شَهْلَةُ بنت سَنِيح بن الْحُرّ بن ربيعة بن كابية بن حرقوص بن مازن ، قال : وكان

... ...

مالك بن الريب – فيما ذكر – من أجمل العرب جمالا وأبينهم بيانا ، فلما رآه سعيد أعجبه . وقال أبو الحسن المدائني : بل مرّ به سعيد بالبادية وهو منحدر من المدينـة يريد البصرة حين ولاه معاوية خراسان ، ومالك فى نفر من أصحابه ، فقال له : ويحك يا مالك ! ما الذى يدعوك إلى ما يبلغنى عنك من العداء وقطع الطريق ؟ قال : أصلح الله الأمير ! العجز عن مكافأة الإخوان ، قال : فان أنا أغنيتك واستصحبتك أتـكف عما تفعل وتتبعنى ؟ قال : نعم ، أصلح الله الأمير ! أكفّ كأحسن ما كفّ أحد ، فاستصحبه وأجرى عليه خمسمائة دينار فى كل شهر ، وكان معه حتى قتل بخراسان ، قال : ومكث مالك بخراسان فمات هناك ، فقال يذكر مرضه وغربته . وقال بعضهم : بل مات فى غزو سعيد ، طعن فسقط وهو بآخر رمق . وقال آخرون : بل مات فى خان فرثته الجان لما رأت من غربته ووحدته ، ووضعت الجن الصحيفة التى فيها القصيدة تحت رأسه ، والله أعلم أى ذلك كان» اهـ كلامه. فأما حديث الجان الذى ذكره عن بعضهم فنحن إنما نذكره أمانة فى النقل و بيانا لما كان بعض الناس فى ذلك العصر يراه ، وسنروى لك من صدر هـذه القصيدة أبياتا إلى أن نبلغ بك بيت الشاهد ، قال :

أَلاَ لَيْتَ شِعْرِى هَلْ أَبِيتَنَّ لَيْلَةً ... بِجَنْبِ الْغَضَى أُزْجِى الْقِلَاصَ النَّوَاجِيَا
فَلَيْتَ الْغَضَى لَمْ يَقْطَعِ الرَّكْبُ عَرْضَهُ ... وَلَيْتَ الْغَضَى مَاشَى الرِّكَابَ لَيَالِيَا
لَقَدْ كَانَ فِي أَهْلِ الْغَضَى لَوْدَنَا الْغَضَى ... مَزَارٌ وَلـكِنَّ الْغَضَى لَيْسَ دَانِيَا
أَلَمْ تَرَنِي بِعْتُ الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى ... وَأَصْبَحْتُ فِى جَيْشِ ابْنِ عَفَّانَ غَازِيَا
وَأَصْبَحْتُ فِي أَرْضِ الْأَعَادِيِّ بَعْدَ مَا ... أَرَانِيَ عَنْ أَرْضِ الْأَعَادِيِّ قَاصِيَا
دَعَانِي الْهَوَى مِنْ أَهْلِ أُودَ وَصُحْبَتِي ... بِذِى الطَّبَسَيْنِ فَالْتَفَتُّ وَرَائِيَا
أَجَبْتُ الْهَوَى لَمَّا دَعَانِي بِزَفْرَةٍ ... تَقَنَّعْتُ مِنْهَا ، أَنْ أُلَامَ ، رِدَائِيَا
أَقُولُ – وَقَدْ حَالَتْ قُرَى الْكُرْدِ بَيْنَنَا – ... جَزَى اللهُ عَمْراً خَيْرَ مَا كَانَ جَازِيَا
إِنِ اللهُ يَرْجِعْنِى مِنَ الْغَزْوِ لَا أُرَى ... وَإِنْ قَلَّ مَالِى طَالِباً مَا وَرَائِيَا
تَقُولُ ابْنَتِى لَمَّا رَأَتْ طُولَ رِحْلَتِي ... سِفَارُكَ هٰذَا ...... البيت ، و بعده :
لَعَمْرِى لَئِنْ غَالَتْ خُرَاسَانُ هَامَتِي ... لَقَدْ كُنْتُ عَنْ بَابَىْ خُرَاسَانَ نَائِيَا

اللغة : « ألا ليت شعرى – البيت » الغضى : شجر ينبت فى الرمل ، ولا يكون غضى إلا فى الرمل . وأزجى : أسوق ، تقول : أزجيت الدابة أزجيها إزجاء وزجيتها أزجيها تزجية ، تريد سقتها ، والقلاص : جمع قلوص ، وهو الفتىّ من الإبل ، والنواجى : جمع ناجية ، وهى السريعة

... ...

« فليت الغضى ـ البيتين » يقول : ليته طال عليهم الاسترواح إليه وليته طاولهم ، ولو أن أهل الغضى يدنون منا لقدرنا على أن نزورهم ، ولكن الغضى ليس يدنو ، وإنما يذكر ذلك تلهفا وشوقا إلى ساكنى الغضى « ألم ترنى بعت الضلالة بالهدى ـ الخ » يريد بابن عفان سعيد بن عثمان ابن عفان . يقول : لقد تركت الذى كنت فيه من الفتك وقطع الطريق ، وذلك ما عناه بالضلالة ، وصرت فى جيش سعيد أغزو العدو «دعانى الهوى إلخ» أود : موضع، قال ياقوت : « أود ـ بالضم ثم السكون والدال مهملة ـ موضع فى ديار بنى تميم ، ثم لبنى يربوع منهم ، بنجد فى أرض الحزن ، قال بعضهم :

وَأَعْرَضَ عَنِّى قَعْنَبٌ فَكَأَنَّمَا يَرَى أَهْلَ أُودَ مِنْ صُداء وسلهمَا

وقال ابن مقبل :

لِلْمَازِنِيَّةِ مُصْطَافٌ وَمُرْتَبَعُ مِمَّا رَأَتْ أُودُ فَالْمِقْرَاتُ فَالْجَرَعُ

رأت : أى قابلت ، وقال آخر :

كَأَنَّها ظَبْيَةٌ بِكْرٌ أَطَاعَ لَهَا مِنْ حَوْمَلٍ تَلَعَاتُ الجَوِّ أَوْ أُودَا

كذا روى فى هذه الأبيات بالضم ، وقيل : هو واد كان فيه يوم من أيام العرب » اهـ والطبسان : موضع قريب من خراسان ، يقول : دعانى هواى وتشوقى من ذلك الموضع وأصحابى يقيمون بموضع آخر « أجبت الهوى ـ إلخ » كنى بقوله « تقنعت منها ردائى» عن أنه استحيا ، وذلك لأن من عادة من يستحى أن يخفى وجهه لكيلا يراه الناس ، وتقنع الشىء : جعله بمنزلة القناع يغطى به وجهه . يقول : لما ذكرت ذلك المكان الذى يقيم فيه أحبتى استعبرت وهطلت عيناى فأخذنى الحياء من ذلك فسترت وجهى كيلا يرانى الناس فيلومونى ، ونظيره قول الشاعر :

فَكَائِنْ تَرَى فِى الْقَوْمِ مِنْ مُتَقَنِّعٍ عَلَى عَبْرَةٍ كَادَتْ بِهَا الْعَيْنُ تَسْفَحُ

« تقول ابنتى ـ إلخ » الانطلاق : الذهاب ، واحدا : أراد به منفردا عن الأهل والأحبة ، والروع : أصله الخوف والفزع ، وأراد به ههنا الحرب ، من باب إطلاق اسم المسبب وإرادة السبب ، وقوله « لا أباليا » العرب تقول : لا أب لك ، فيبنون اسم لا على الفتح لانقطاعه عن الإضافة ، ويقولون : لا أباك ، فينصبون اسم لا بالألف لأنه من الأسماء الخمسة ولأنه مضاف ، ويقولون : لا أبالك ـ بتنوين الأب منصوبا وبغير تنوين ، وبهما يروى فى هذا البيت كما قال أبو على القالى ـ فالذين لم ينونوا قصدوا الإضافة إلى ضمير الخطاب ، واللام على هذا زائدة ، والذين نونوا نصبوه بالفتحة الظاهرة ، وجعلوا الجار والمجرور نعتا ، وخبر لا على الحالين محذوف من بيت الشاهد ، وقد ذكرنا شواهد هذه المسألة وتخريجها فى شرح الشاهد (رقم ٤٢٣ ج ٢ ص ٣٥٩)

ونحو : هٰذَا شَارِبُ السَّوِيقِ مَلْتُوتًا ، وهذا اتفاق كما ذكره فى شرحى التسهيل والكافية

(أَوْ كَانَ) المضاف (جُزْءَ مَالَهُ أُضِيفَا) نحو : « وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ إِخْوَانًا » ، « أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا » .

(أَوْ مِثْلَ جُزْئِهِ فَلَا تَحِيفَا) والمراد بمثل جزئه : ما يصح الاستغناء به عنه ، نحو : « ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا » .

وإنما جاز مجىء الحال من المضاف إليه فى هذه المسائل الثلاث ونحوها لوجود الشرط المذكور ؛ أما فى الأولى فواضح ، وأما فى الأخيرتين فلأن العامل فى الحال عامل فى صاحبها حكما ؛ إذ المضاف — والحالة هذه — فى قوة الساقط ؛ لصحة الاستغناء عنه بصاحب الحال ، وهو المضاف إليه .

﴿ تنبيه ﴾ : ادّعى المصنف فى شرح التسهيل الاتفاقَ على منع مجىء الحال من المضاف إليه فيما عدا المسائل الثلاث المستثناة ، نحو : ضَرَبْتُ غُلَامَ هِنْدٍ جَالِسَةً ، وتابعه على ذلك ولده فى شرحه ، وفيما ادعياه نظر ؛ فإن مذهب الفارسىّ الجواز ، وممن نقله عنه الشريف أبو السعادات ابن الشَّجَرِىّ فى أماليه(١) .

الإعراب : « تقول » فعل مضارع « ابنق » فاعل ، وياء المتكلم مضاف إليه « إن » حرف توكيد ونصب « انطلاقك » اسم إن ، وضمير المخاطب مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله « واحدا » حال من ضمير المخاطب المجرور محلا بإضافة انطلاق إليه « إلى الروع » جار ومجرور متعلق بانطلاق « يوما » ظرف زمان متعلق بتارك الآتى « تاركى » تارك : خبر إن المؤكدة ، مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وياء المتكلم مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر « لا » نافية للجنس « أبا » اسم لا ، منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الخمسة « ليا » اللام زائدة لتأكيد الإضافة ، وأبا مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، والألف للاطلاق . وخبر لا محذوف ، والتقدير : لا أباى موجود .

الشاهد فيه : قوله « واحدا » فانه حال من ضمير المخاطب فى قوله « انطلاقك » وضمير المخاطب هذا مضاف إليه ، والعامل فى الحال هو الانطلاق لكونه مصدرا ، والمصدر يعمل عمل فعله ، وهذا العامل فى الحال هو الذى عمل فى صاحبه الجر ، وهذا واضح بعد الكلمة التى ذكرناها لك قبل التعرض لشرح هذا الشاهد .

(١) قال البغدادى (٣ — ١٥٦ بولاق) « قال أبو على فى المسائل الشيرازيات : قد جاء الحال من المضاف إليه فى نحو ما أنشده أبو زيد ، وهو لزيد الفوارس :

(وَالْحَالُ) مع عامله على ثلاثة أوجه : واجِبِ التقديم عليه ، وواجِبِ التأخير عنه ، وجائزهما ، كما هو كذلك مع صاحبه على ما مر .

فالحال (إِنْ يُنْصَبْ بِفِعْلٍ صُرِّفَا * أَوْ صِفَةٍ أَشْبَهَتِ) الفعلَ (الْمُصَرَّفَا) وهى : ما تضمَّن معنى الفعل وحروفه وقَبِلَ علامات الفرعية ، وذلك : اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة (فَجَائِزٌ تَقْدِيمُهُ) على ذلك الناصب له ، وهذا هو الأصل ، فالصفة (كَمُسْرِعَا * ذَا رَاحِلٌ) وَمُجَرَّدًا زَيْدٌ مَضْرُوبٌ ، وَ * هٰذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ[(١)] * ، فتحملين : فى موضع نصب على الحال ، وعاملها طَلِيقُ ، وهو صفة مشبهة (وَ) الفعل نحو : (مُخْلِصًا زَيْدٌ دَعَا) و « خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ » وقولهم : شَتَّى تَؤُوبُ الْحَلَبَةُ[(٢)] .

عَوْذٌ وَبُهْثَةُ حَاشِدُونَ عَلَيْهِمُ حَلَقُ الْحَدِيدِ مُضَاعَفًا يتلهَّبُ

ومضاعفا : حال من الحديد . اهـ » اهـ . ومثل البيت الذى أنشده أبو زيد قول تأبط شرا :

سَلَبْتَ سِلَاحِي بَائِساً وَشَتَمْتَنِي فَيَا خَيْرَ مَسْلُوبٍ وَيَا شَرَّ سَالِبِ

فبائسا : حال وليس لك أن تدعى أن « سلاحى » مثل « ملة إبراهيم » مما المضاف كجزء المضاف إليه ؛ لأنك لو حذفت المضاف لفسد المعنى ولـكان لا دليل على خصوص هذا المحذوف .

(١) هذه قطعة من بيت ليزيد بن ربيعة بن مفرغ الحميرى ، وهو بتمامه :

عَدَسْ مَا لِعَبَّادٍ عَلَيْكِ إِمَارَةٌ نَجَوْتِ وَهٰـذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ

وهذا البيت هو الشاهد (رقم ١٠٤) وقد مضى شرحه وقصته وإعرابه وبيان الاستشهاد به فى باب الموصول (ج ١ ص ١٨٢) فارجع إليه هناك .

(٢) هذا مثل من أمثال العرب، يقولونه فى اختلاف الناس وتفرقهم فى الأخلاق مع أن أصلهم واحد . وأصله أن أهل الإبل والبقر وسائر النعم عند ما يريدون الاستقاء يردون الماء جميعا . وعند ما يريدون حلب ماشيتهم يحلب كل واحد منهم ماشيته على حدة . و « شتى » جمع شتيت – مثل مرضى فى جمع مريض وغرقى فى جمع غريق – وشتيت : فعيل بمعنى فاعل من شت يشت – بوزان خف يخف – إذا تفرق. و« تؤوب» فعل مضارع ماضيه آب بمعنى رجع. والحلبة – بوزن الفجرة والفسقة والـكفرة – جمع حالب ، مثل فاجر وفجرة وفاسق وفسقة وكافر وكفرة وخائن وخونة . والحالب : اسم فاعل من حلب ناقته يحلبها – من بابى نصر وضرب – إذا استدرّ لبنها . وإعراب هذا المثل هكذا : «شتى» حال تقدم على صاحبه وهو الحلبة الواقع فاعلا ، وعلى عامله أيضا وهو تؤوب ، منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر «تؤوب» فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « الحلبة » فاعل بتؤوب مرفوع

والاحتراز بقوله « صرفا » و « أشبهت المصرفا » مما كان العامل فيه فعلا جامدا ، نحو : ما أَحْسَنَهُ مُقْبِلاً ، أو صفة تشبه الجامد ، وهو : اسم التفضيل ، نحو : هُوَ أَفْصَحُ النَّاسِ خَطِيباً ، أو اسمَ فِعْل ، نحو : نَزَالِ مُسْرِعًا ، أو عاملا معنويا ، وهو : ما تضمَّن معنى الفعل دون حروفه كما أشار إليه بقوله : (وَعَامِلٌ ضُمِّنَ مَعْنَى الْفِعْلِ لاَ * حُرُوفَهُ مُؤَخَّرًا لَنْ يَعْمَلا * كَتِلْكَ) و (لَيْتَ وَكَأَنَّ) والظرفِ والمجرورِ المخبر بهما ؛ تقول : تِلْكَ هِنْدٌ مُجَرَّدَةً ، ولَيْتَ زَيْدًا أَمِيرًا أَخُوكَ ، وكَأَن زَيْدًا رَاكِبًا أَسَدٌ ، وزَيْدٌ عِنْدَكَ أَوْ فِي الدَّارِ جَالِساً ، وهكذا جميع ما تضمن معنى الفعل دون حروفه ، كحرف التنبيه والترجى والاستفهامِ المقصودِ به التعظيمُ ، نحو :

٤٨٥ — يَا جَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَهْ

و « أمَّا » ، نحو : أَمَّا عِلْمًا فَعَالِمٌ ؛ فلا يجوز تقديم الحال على عاملها فى شىء من ذلك . وهذا هو القسم الثانى .

بالضمة الظاهرة . والاستشهاد به فى قولهم « شتى » فانه حال متقدم على عامله الذى هو تؤوب وإنما ساغ ذلك لكون هذا العامل فعلا متصرفا فهو من القوة بحيث يعمل متقدما ومتأخرا على السواء . وانظر فى شرح هذا المثل مجمع الأمثال للميدانى (أول حرف الشين: ج١ ص٢٤٢ طبع الخيرية)

٤٨٥ — هذا عجز بيت للأعشى ميمون بن قيس . وصدره قوله :

* بَانَتْ لِتَحْزُنَنَا عَفَارَهْ *

وهذا البيت مطلع قصيدة له . وبعده قوله :

تُرْضِيكَ مِنْ دَلٍّ وَمِنْ ... حُسْنٍ يُخَالِطُهُ غَرَارَهْ
بَيْضَاء ضَحْوَتَهَا وَصَفْ ... رَاء العَشِيَّة كَالعَرَارَهْ
وَسَبَتْكَ حِينَ تَبَسَّمَتْ ... بَيْنَ الأَرَاكَةِ وَالسِّتَارَهْ

اللغة : « بانت » بعدت وفارقت « لتحزننا » لتورثنا الحزن . ويروى « بانت لطيتها » والطية — بكسر الطاء المهملة — النية « عفارة » اسم امرأة « يا جارتا ما أنت جاره » هذه رواية النحويين . ورواية الديوان التى حملها أبو العباس ثعلب « يا جارتا ما كنت جاره » و« جارتا » أصله « جارتى » فقلب ياء المتكلم ألفا فانقلبت الكسرة التى قبلها فتحة . ويجوز أن تكون هذه

... ...

ألف الندبة ، كأنه لما فقدها ندبها . والجارة : الزوجة ، ويجوز أن تكون عفارة هى الجارة وألا تكونها : فان كانتها فى البيت التفات ، وذلك لأنه كان يتحدث عنها على طريق الغيبة ثم انتقل من الغيبة إلى الخطاب « دل » الدل - بفتح الدال - مثل الدلال - بزنة سحاب - وهو أن تظهر المرأة التمنع « غراره » بفتح الغين المعجمة - الغرة والغفلة ، وذلك مما يوصف به النساء على معنى السذاجة وعدم الخبرة بالأمور ؛ لأن ذلك من شأن المنعمات اللاتى كفاهن أهلهن شؤون الحياة كما يوصفن بالتأخر فى الهبوب « بيضاء ضحوتها » يريد أنها نقية الوجه صافية البشرة فهى لهذا النقاء وهذا الصفاء تتلون بلون النهار ، فاذا كان الضحى والنهار مشرق كانت بيضاء ، وإذا جاء العشى وقد اصفرت الشمس ومالت للغروب أخذت ذلك اللون « كالعراره » العراره - بالعين المهملة ، وبزنة سحابة - شجرة ذات نبت أصفر قدر شبر « الأراكة » السرير المنجد . ويقال له : أريكة ، أيضا .

الإعراب : « يا » حرف نداء مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « جارتا » منادى منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المنقلبة ألفا ، منع من ظهور هذه الفتحة اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وهو مضاف وياء المتكلم المنقلبة ألفا مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر ؛ فان كانت الألف ألف الندبة فجارة منادى مبنى على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة أيضا . والألف حرف دال على الندبة « ما » اسم استفهام دال على التعظيم ، يجوز أن يكون مبتدأ خبره قوله « أنت » ويجوز أن يكون « ما » خبر مقدما ، و « أنت » مبتدأ مؤخرا ، أى ذلك أردت لم يكن به بأس ، والأول مذهب سيبويه ، والثانى مذهب الأخفش . وفى « ما » وجوه أخر سنذكرها لك فيما بعد « جاره » حال من أنت . منصوب بالفتحة الظاهرة . وإنما سكن لأجل الوقف .

الشاهد فيه : قوله « جاره » فانه حال من الضمير الذى هو « أنت » والعامل فى هذا الحال هو ما فى « ما » من معنى الاستفهام الدال على التعظيم ، ولا يجوز فى هذا الحال أن يتقدم على هذا العامل ؛ لأنه ليس فعلا ولا اسما يتضمن معنى الفعل ويشتمل على حروفه ويقبل علامات الفرع .

هذا بيان كلام الشارح ، وهو إنما يتم على مذهب سيبويه فى إعراب « ما أنت » وعلى إعراب « جارة » حالا ، فان لم نقل بهذين لم يتم استشهاده بالبيت على ما ذكر :

أما الأول فلأن « ما » إنما تكون عاملة فى « جارة » التى هى حال إذا كانت عاملة فى صاحب الحال الذى هو « أنت » وإنما تكون « ما » عاملة فى « أنت » إذا كانت «ما» مبتدأ و « أنت » خبره ، لأن المبتدأ عامل فى الخبر باتفاق العلماء ، فان جعلت « ما » خبرا مقدما

(وَنَدَرَ) تقديمها على عاملها الظرفِ والمجرورِ الخبر بهما (نَحْوُ سَعِيدٌ مُسْتَقِرًّا) عندك أو (فِي هَجَرْ) فما ورد من ذلك مسموعا يُحفظ ولا يقاس عليه .

و « أنت » مبتدأ مؤخرا ـ لم تكن « ما » عاملة فى أنت ؛ لأن الخبر لا عمل له فى المبتدأ عند سيبويه وجمهرة علماء البصرة ، وإذا لم تكن « ما » عاملة فى « أنت » لم تكن عاملة فى الحال عند الجمهور الذين يوجبون كون العامل فى الحال هو العامل فى صاحبها ، فان رأيت أن تأخذ برأى الكوفيين الذين يرون أن المبتدأ عامل فى الخبر والخبر عامل فى المبتدأ ، أو رأيت أن تأخذ بالرأى الضعيف الذى لا يوجب أن يكون العامل فى الحال هو العامل فى صاحبه ـ إذا أخذت بأحد هذين الرأيين ؛ وما نرى لك أن تأخذ بأحدهما ، صح أن تجعل « ما » عاملة فى الحال على الوجهين جميعا .

وأما الثانى فلأنك مالم تجعل « جارة » حالا لم تكن قد جاريت الشارح فى أساس ما ذهب إليه ، فلست بحاجة إلى أن تبين العامل والمعمول .

فان قلت : فهل يجوز فى « جارة » وجه آخر غير كونه حالا ؟ وما ذلك الوجه ؟

فالجواب عن ذلك أنه يجوز أن يكون « جارة » تمييزا ، بل كونه تمييزا أشهر وأعرف عند النحاة ، وممن جوز الوجهين جميعا فى هذه الكلمة أبو على الفارسى وابن برى :

أما أبو على الفارسى فقد نقل عنه الشاطبى تجويز التمييز بقوله : أجاز الفارسى أن يكون جارة فى هذا البيت تمييزا ؛ لجواز دخول من عليها ؛ لأن ما استفهام على معنى التعجب ، فجارة يجوز أن يقال فيها : ما أنت من جارة ، كما قال الآخر :

يَا سَيِّداً مَا أَنْتَ مِنْ سَيِّدٍ مُوَطَّإِ الأَكْنَافِ رَحْبِ الذِّرَاعْ اهـ

وأنشد أبو على الفارسى فى كتابه الإيضاح الشعرى قول الشاعر :

* وَأَنْتَ مَا أَنْتَ فِي غَبْرَاءَ مُظْلِمَةٍ *

وقال فى التعليق عليه : « الظرف (يريد الجار والمجرور الذى هو قوله : فى غبراء) حال ، والعامل ما فى قوله ما أنت من معنى المدح والتعظيم ، كأنه قال:عظمت حالا فى غبراء ، وليس فى الكلام ما يصح أن يكون عاملا فى الظرف غير ما ذكرنا ، وإذا صح معنى الفعل ـ وذلك من حيث ذكرنا ـ كان قول الأعشى جارة فى موضع نصب بما فى ما أنت ، كما ذكرنا » اهـ

وأما ابن برى فقد قال فى شرح الإيضاح : « ويجوز أن تكون ما فى موضع رفع بأنها خبر أنت ، وجارة : فى موضع نصب على التمييز : أى ما أنت من جارة ، ويجوز أن تكون حالا . والعامل فيها معنى الكلام : أى كرمت جارة ، أو نبلت جارة» اهـ كلامه . وسيأتى للشارح فى باب التمييز الاستشهاد بهذا البيت على أن « جارة » تمييز ؛ فهو مجوز لهما .

هذا هو مذهب البصريين . وأجاز ذلك الفراء والأخفش مطلقا ، وأجازه الكوفيون فيما كانت الحال فيه من مضمر ، نحو : أَنْتَ قَائِمًا فى الدَّارِ . وقيل : يجوز بقوة إن كان الحال ظرفا أو حرف جر ، ويَضْعُفُ إن كان غيرهما ، وهو مذهبه فى التسهيل .

واستدل المجيز بقراءة من قرأ « والسَّمٰوَاتُ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِ » « مَا فِى بُطُونِ هٰذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةً لِذُكُورِنَا » بنصب مطويات وخالصة ، وبقوله :

٤٨٦ — رَهْطُ ابْنِ كُوزٍ مُحْقِبِي أَدْرَاعِهِمْ فِيهِمْ وَرَهْطُ رَبِيعَةَ بْنِ حُذَارِ

---

٤٨٦ – هذا البيت من كلمة للنابغة الذبيانى يهجو فيها زرعة بن عمرو بن خويلد . ومطلعها فى بعض الروايات قوله :

طَالَ الثَّوَاءُ عَلَى رُسُومِ دِيَارِ قَفْرٍ أُسَائِلُهَا ، وَمَا اسْتِخْبَارِى

وقد روينا فى شرح الشاهد (رقم ٧٥ فى باب العلم ج ١ ص ١٣٢) أبياتا من هذه القصيدة ، وذكرنا السبب فيها . ونذكر لك ههنا بقية هذه الكلمة . وذلك قوله بعد البيت الشاهد (٧٥) السابق مباشرة :

فَلَتَأْتِيَنْكَ قَصَائِدٌ وَلَيَدْفَعَنْ جَيْشٌ إِلَيْكَ قَوَادِمَ الْأَكْوَارِ

رَهْطُ ابْنِ كُوزٍ مُحْقِبِي أَدْرَاعِهِمْ فِيهِمْ . . . . البيت ، وبعده :

وَلِرَهْطِ حَرَّابٍ وَقَدٍّ سَوْرَةٌ فِي الْمَجْدِ لَيْسَ غُرَابُهَا بِمُطَارِ

وَبَنُو قُعَيْنٍ ، لَا مَحَالَةَ ، إِنَّهُمْ آتُوكَ غَيْرَ مُقَلَّمِي الْأَظْفَارِ

اللغة : « فلتأتينك قصائد ــ إلخ » يريد أنه سينظم فيه قصائد الهجاء ردا على كلمته التى هجاه بها فتصله هذه القصائد حاملة ما يليق به من صفات النقص ، وسيزوره جيش مؤلف من أشراف قبائل العرب يأخذون له منه بتأديبه وتأديب قومه الذين أطاعوه . والقوادم : جمع قادمة ، وهى من الرحل بمنزلة القربوس من السرج ــ القطعة العالية التى تكون أمام الراكب . والأكوار : جمع كور ، وهو الرحل بأداته ، قال الشاعر :

وَقَدْ جَعَلَتْ قَلُوصُ بَنِى زِيَادٍ مِنَ الْأَكْوَارِ مَرْتَعُهَا قَرِيبُ

يريد أن هؤلاء الذين يتألف جيشه منهم يركبون الإبل « رهط ابن كوز ــ إلخ » كوز : رجل من ضبة ، وفيه يقول الشاعر (وهو شمعلة بن الأخضر) :

وَضَعْنَا عَلَى الْمِيزَانِ كُوزًا وَهَاجِرًا ٭ فَمَالَتْ بَنُو كُوزٍ بِأَبْنَاءِ هَاجِرِ

... ...

قال ابن برى : « كوز وهاجر : قبيلتان من ضبة بن أد ، فهذا الشاعر يقول : وزنا إحداهما بالأخرى فمالت كوز بهاجر : أى كانت أثقل منها ، يصف كوزا برجاحة العقول وهاجرا بخفتها» اه وابن كوز المراد فى هذا البيت يزيد بن حذيفة بن كوز « محقبى أدراعهم » محقبى : جمع مذكر سالم واحده محقب ، ومحقب : اسم فاعل من أحقب الرجل متاعه إذا جعله خلفه فى مؤخر رحله ، والأدراع : جمع درع ، وابن حذار : ضبطه فى اللسان بكسر الحاء و بضمها بضبط القلم ، واقتصر العينى على التنصيص على الضم وقال فى القاموس : « وابن حذار كغراب جواد معروف » اه . وهو أحد بنى سعد بنَ ثعلبة بن دودان ، وفيه يقول الأعشى :

وَإِذَا طَلَبْتَ الْمَجْدَ أَيْنَ مَحَلُّهُ فَاعْمِدْ لِبَيْتِ رَبِيعَةَ بْنِ حُذَارِ

وقال الأزهرى : « وحذار اسم أبى ربيعة بن حذار قاضى العرب فى الجاهلية ، وهو من بنى أسد بن خزيمة » اه « ولرهط حراب وقدّ سورة ــ الخ » حراب ــ بتشديد الراء ــ رجل من بنى أسد ، وقدّ ــ بقاف ودال مهملة مشددة ــ رجل من بنى أسد أيضا ، وقال ابن السكيت : « هما من بنى والبة » اه ، والسورة ــ بفتح السين المهملة وسكون الواو ــ المنزلة الرفيعة ، قال النابغة فى النعمان بن المنذر :

أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ أَعْطَاكَ سَوْرَةً تَرَى كُلَّ مَلْكٍ دُونَهَا يَتَذَبْذَبُ

وقوله : « ليس غرابها بمطار » كناية عن ثبوتها و بقائها وأنها ليست بعرض الزوال ، وكانوا إذا أرادوا أن يصفوا مكانا بدوام الخصب قالوا : لا يطير غرابه ، يريدون أنه متى نزل الغراب وجد مايشبعه ، ولم ينقطع ذلك عنه ، فهو لايحتاج من أجل ذلك إلى أن يتحول عنه و يطير إلى مكان غيره « و بنو قعين ــ إلخ » بنو قعين : حى من أسد ، وأراد بأنهم غير مقلمى الأظفار أنهم كاملو العدة والسلاح على تمام الأهبة للحرب وأنهم غير مسالمين ، وضرب الأظفار مثلا للسلاح لأن أكثر السباع وجوارح الطير إنما تصيد بمخالبها وهى أظفارها وتمتنع من عدوها بها. وقد ذكرنا هذه القطعة إلى آخر الشاهد الذى نحن بصدده الآن فى شرح الشاهد (رقم ٣٤٩ فى باب أعلم وأرى : ج ٢ ص ١٢٧) فارجع إليها هناك أيضا .

الإعراب : «رهط» مبتدأ،وهو مضاف و«ابن» مضاف إليه ، وهو مضاف و «كوز» مضاف إليه « محقبى » حال من الضمير المستكن فى الجار والمجرور الواقع خبرا ، وهو قوله «فيهم» الآتى ، منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم ، وهو مضاف وأدراع من قوله « أدراعهم » مضاف إليه ، وضمير الغيبة العائد على رهط ابن كوز مضاف إليه « فيهم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « ورهط » الواو حرف عطف ، رهط : معطوف على المبتدأ ، وهو مضاف

... ...

و « ربيعة » مضاف إليه ، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة « ابن » نعت لربيعة مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو مضاف و « حذار » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « محقبى أدراعهم » فانه حال صاحبه الضمير المستكنّ فى الجار والمجرور الواقع خبرا ، وهذا الضمير فاعل بالجار والمجرور ؛ لأن الجار والمجرور نائب مناب اسم فاعل أو فعل ماض ، مأخوذ من مادة الاستقرار ، ولما حذف اسم الفاعل أو الفعل وأنيب عنه الجار والمجرور انتقل الضمير الذى كان مستكنا فى أحدهما إلى الجار والمجرور ، على ما تقدم إيضاحه والاستشهاد له وتفصيل القول فيه فى باب المبتدأ والخبر (١ – ٢٦٣ ش ١٤٤) وإذا كان الضمير الذى هو صاحب الحال فاعلا بالجار والمجرور ، على ما اتضح لك ، كان العامل فى صاحب الحال هو الجار والمجرور ، فهذا البيت يدل على أنه إذا كان العامل فى صاحب الحال جارا ومجرورا جاز أن يتقدم الحال على هذا العامل ؛ لكون هذا العامل فى معنى الفعل ، وبهذا البيت ونحوه استدلّ الفراء والأخفش على جواز التقديم ، ولم يرتض جمهور البصريين ذلك ، وقالوا : لا يجوز أن يتقدم الحال على العامل إذا كان العامل جارا ومجرورا ؛ لأنه – وإن كان بمعنى الفعل ونائب منابه أو مناب الاسم المشتق – ليس متضمنا حروف الفعل ، فكانت درجته أضعف من أن تقوى على العمل فى المتقدم عليه ، وسيأتى بيان تأويلهم لهذا البيت وشبهه .

فان قلت : فهل يجوز لى أن أجعل « محقبى أدراعهم » حالا من « رهط ابن كوز » لأتخلص من هذا الخلاف ؟ .

قلت : أما على رأى سيبويه الذى يجيز مجىء الحال من المبتدأ ، ولا يبالى بضعف الابتداء لكونه عاملا معنويا ؛ فنعم يجوز لك ذلك ، ولكنك مع هذا لا تخلص من خلاف إلا لتقع فى خلاف آخر ؛ فان عامة النحاة يأبون مجىء الحال من المبتدأ ، ويجعلون صاحب الحال هو الضمير المستكن فى الخبر العائد إلى المبتدأ .

فان قلت : فقد رأيت وجها يخلصنى من هذين الخلافين جميعا ، وذلك أن أجعل « محقبى أدراعهم » حالا من الضمير البارز المجرور بفى فى قوله « فيهم » فهل ترى ذلك سائغا ؟ .

فالجواب عن ذلك أن أقول : إن هذا الوجه الذى ذهبت إليه يأباه النحاة أيضا لوجهين : أولهما أن هذا الضمير البارز راجع إلى جماعة من القبائل شتى من بينهم رهط ابن كوز ، فلو جعلت الحال منه للزم أن يكون وصفا لجميع القبائل ضرورة أن الحال وصف لصاحبه ، ولعل غرضه وصف رهط ابن كوز بذلك دون من عداهم ، والوجه الثانى أنه يلزم على هذا الوجه أيضا تقديم الحال على صاحبه المجرور بحرف الجر ، وهو محل خلاف بين العلماء ، فأما إن أردت أن ندلك على ما تختاره غير متقيدين بما رجحه العلماء فانا نوصيك أن تجعل الحال من الضمير المجرور بفى ،

وقوله :

٤٨٧ — بِنَا عَاذَ عَوْفٌ وَهْوَ بَادِيَ ذِلَّةٍ لَدَيْـكُمْ فَلَمْ يَعْدَمْ وَلاءً ولا نَصْرَا

ولا تبالى بما يلزم عليه من تقديم الحال على صاحبه المجرور بحرف الجر ؛ فانا قد رجحنا لك جواز ذلك ، كما لاتبالي أن يصير المعنى أن جميع الجيش موصوف بهذا الحال ؛ لأن هذا المعنى أقوى من المعنى الذى يدل عليه جعل الحال من الضمير المستكن فى الخبر ، ونحن لم نختر لك إلا بعد الروية والفكر فاحفظه والله المسئول أن يوفقك .

٤٨٧ ــ لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا وجدت له سابقا أو لاحقا .

اللغة : « عاذ » لجأ واعتصم ، وتقول : عاذ فلان بفلان يعوذ به مَعَاذًا وعِيَاذًا ، واستعاذ به أيضا ،وفى التنزيل : « قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ » و« قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ » وفيه : « وَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ » ،وفى الحديث : « عُذْتِ بِمَعَاذٍ » وفى أمثالهم : ذَلِيلٌ عَاذَ بِقَرْمَلَةٍ ، والقرملة شجرة ضعيفة ، ومعنى المثل أن هذا الذليل قد لجأ إلى غير ملجأ واعتصم بما لايعصم؛ فهو ضد الحديث الذى رويناه «عوف» اسم رجل «بادى» اسم فاعل من بدا الشىء يبدو بدوا ــ مثل سما يسمو سموا ــ إذا ظهر « ذلة » بكسر الذال المعجمة وتشديد اللام ــ هى المهانة والضعف « يعدم » مضارع عدم الشىء ــ من باب تعب ــ إذا فقده « ولاء » بفتح الواو ــ النصرة .

الإعراب : « بنا » جار ومجرور متعلق بعاذ الآتى تقـدم عليه ليفيد تخصيص المعاذ به « عاذ » فعل ماض « عوف » فاعله « وهو » الواو للحال ، هو : ضمير منفصل مبتدأ « بادى » حال من الضمير المستـكن فى الظرف الآتى الذى هو قوله لديكم ، وهو مضاف ، و « ذلة » مضاف إليه مجرور بالـكسرة الظاهرة « لديكم » لدى : ظرف متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وهو مضاف وضمير الخطاب مضاف إليـه « فلم » الفاء حرف عطف ، لم : حرف نفى وجزم وقلب « يعدم » مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر يعود إلى عوف « ولاء » مفعول به ليعدم منصوب بالفتحة الظاهرة « ولا » الواو حرف عطف ، لا : حرف زائد لتأكيد النفى المستفاد من لم « نصرا » معطوف على ولاء ، والمعطوف على المنصوب منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « بادى ذلة » فانه حال صاحبه هو الضمير المستـكن فى الظرف الواقع خبرا عن المبتدأ ، وذلك الظرف هو قوله « لديكم » ، وإنما استقر فيه ضمير لأنه نائب مناب فعل ماض أو اسم فاعل من مادة الاستقرار ، وكان هـذا الضمير مستقرا فى الفعل أو المشتق ، فلما حذف الفعل أو المشتق وأنيب عنه الظرف انتقل الضمير إليه ، على أنه فاعل به كما كان مع الفعل

وتأوّل ذلك المانع (١)

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : محلُّ الخلاف فى جواز تقديم الحال على عاملها الظرف إذا توسّط كما رأيت ، فإن تقدَّم على الجملة ــ نحو : قَائِماً زَيْدٌ فِى الدَّارِ ــ امتنعت المسألة إجماعا ، قاله

أو المشتق ، وقد سبق بيان هذا فى شرح الشاهد (رقم ١٤٤) ، ولا شك أن هذا الظرف عامل فى الضمير المستكن فيه عمل الفعل أو ما فى معناه فى فاعله ، وقد تقدم الحال على العامل فى صاحبه ، كما هو ظاهر ، وبهذا البيت استشهد قوم من النحاة منهم الفراء والأخفش على أنه إذا كان العامل فى الحال وفى صاحبه ظرف ، كما فى هذا البيت ، جاز أن يتقدم الحال عليه ، وقال الجمهور : لا يجوز ذلك ، وما ورد من الشعر مما ظاهره جواز ذلك فهو مؤول على غير هذا الظاهر .

وحاصل هذه المسألة أنه إذا وجد مبتدأ مخبر عنه بظرف أو جار ومجرور وله حال ؛ فإما أن يتأخر الحال عن المبتدأ والخبر جميعا فيقال : إبراهيم فى دارك ضيفا ، وخالد عندك مكرما ، وهذه الصورة جائزة باجماع النحاة بصريهم وكوفيهم ، وإما أن يتقدم الحال على المبتدأ والخبر جميعا ولهذه الحال صورتان : إحداهما أن يليه المبتدأ فيقال : ضيفا إبراهيم فى دارك ومكرما خالد عندك ، وهذه الصورة ممنوعة إجماعا أيضا لأن الحال قد تقدم على صاحبه وعلى ما هو نائب مناب صاحبه مع ضعف العامل فيه ، والصورة الثانية أن يلى الخبر الحال ويتأخر المبتدأ عنهما جميعا ، فيقال : ضيفا فى دارك إبراهيم ، ومكرما عندك خالد ، وفى هذه الصورة خلاف الأخفش الذى ذكره الشارح فى التنبيه الأول ، والجمهور على عدم جوازها ، وهو المفهوم من إطلاق كلامهم . وإما أن يتوسط الحال بين المبتدأ والخبر وهذه الحالة على صورتين أيضا : إحداهما : أن يكون السابق على الحال هو الخبر كما فى بيت كثير عزة الذى سبق شرحه فى هذا الباب (ش ٤٧٢) وهو :

لِمَيَّةَ مُوحِشًا طَلَلُ يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَلُ

وهذه الصورة جائزة إجماعا لتأخر الحال عن صاحبه وعامله جميعا على ما هو رأى الجمهور ، والصورة الثانية أن يكون المتقدم على الحال هو المبتدأ فيقال : إبراهيم ضيفا فى دارك ، وخالد مكرما عندك ، وهذه محل الاختلاف الذى نحن الآن بصدد بيانه : أما الأخفش والفراء فأجازوا هذه الصورة ؛ لأن العامل يتضمن معنى الفعل وقد عهد كثيرا فى العربية أن يقع فى مواقع الفعل كمجيئه صلة للموصول وخبرا عن المبتدأ ، وأيضا لأن الحال ــ وإن تقدم على صاحبه ــ قد تقدمه ما ينوب عن صاحبه وهو المبتدأ فانه مرجع الضمير الذى نقول إنه صاحب الحال ، والجمهور لا يقبلون ذلك ، ويعدون هذا العامل ضعيفا عن أن يعمل متأخرا لكونه لم يتضمن حروف الفعل

(١) لم يجد الجمهور تأويلا يمنعون به دلالة البيتين على جواز ما ذهب إليه الأخفش والفراء فقالوا : التقديم فيهما ضرورة اضطر الشاعر إليها فلا يجوز أن تجعل موضعا للقياس ، لكنا ذكرنا

فى شرح الكافية ، لكن أجاز الأخفش فى قولهم : فِدَاءٌ لَكَ أبى وأمّى(١) ؛ أن يكون « فِداءٌ » حالا ، والعامل فيه « لكَ » ، وهو يقتضى جواز التقديم على الجملة عنده إذا تقدم الخبر ، وأجازه ابن بَرْهَانَ فيما إذا كانت الحال ظرفا ، نحو « هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلّٰهِ الْحَقّ » فهنالك : ظرف فى موضع الحال ، والولاية : مبتدأ ، ولله : الخبر .

الثانى : أفهم كلامُهُ جوازَ نحو « فِى الدَّارِ قَائِماً زَيْدٌ » وهو اتفاق .

لك فى بيت النابغة الذبيانى السابق وجها آخر غير الوجه الذى يتم به الاستدلال للفراء والأخفش ، وذلك بأن تجعل « محقبى أدراعهم » حالا من الضمير المجرور بفى ، لا حالا من الضمير المستكن فى الجار والمجرور ، وهو ـ وإن كان وجها غير متفق على صحته ـ يطرق الاحتمال إلى البيت ، وأما البيت الثانى فيبقى بيتا مفردا غير معروف النسبة إلى صاحبه ، وأقل ما يبعثه ذلك فى النفس أن يحمل على الضرورة كما قال الجمهور ، بقيت الآيتان الكريمتان على القراءة التى ذكرها الشارح : فأما قوله تعالى : (وَالْأَرْضُ جَمِيعاً قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ والسَّمٰوَاتُ مَطْوِيَاتٍ بِيَمِينِهِ) فانا لانسلم هذا الإعراب الذى أعرب به الأخفش والفراء ، وهو أن تكون «السموات» مبتدأ ، و « بيمينه » جارا ومجرورا متعلقا بمحذوف خبره ، و « مطويات » حالا من الضمير المستكن فى الجار والمجرور ، بل نقول : الواو عاطفة ، السموات : معطوفة على الضمير المستتر فى قبضته بمعنى اسم المفعول ففيه ضمير مستتر نائب فاعل ، ومطويات : حال ، صاحبه السموات المتقدم والعامل فيه قبضة المتقدم أيضا ، وبيمينه جار ومجرور متعلق بمطويات ، والمعنى على ذلك : والأرض مقبوضة له يوم القيامة هى والسموات حال كونها مطويات بيمينه ، وأما قوله جل ذكره : (مَا فِى بُطُونِ هٰذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةً لِذُكُورِنَا) فليست خالصة حالا من الضمير المستكن فى لذكورنا الواقع خبرا عن ما الموصولة ، بل خالصة حال من الضمير المستكن فى قوله « فى بطون هذه الأنعام » الواقع صلة لما الموصولة ، والمعنى عليه : ما استقر فى بطون هذه الأنعام حال كونه خالصة فهو لذكورنا ، وتأنيث خالصة بالنظر إلى معنى « ما » الموصولة التى يعود الضمير من الصلة إليها لأنها عبارة عن الأنعام .

(١) اعلم أن العرب تقول : فدى لك أبى ـ بفتح الفاء أو كسرها مع القصر ـ ويقولون : فداء لك أبى ـ بكسر الفاء مع المد ـ وقد جاء الممدود بالجر وبالرفع وبالنصب ، ومنه قول النابغة الذبيانى :

مَهْلاً فِدَاءٌ لَكَ الْأَقْوَامُ كُلُّهُمُ ... وَمَا أُثَمِّرُ مِنْ مَالٍ وَمِنْ وَلَدِ

ومنه ما أنشده أبو زيد فى نوادره :

... ...

مَهْلاً فِدَاءٌ لَكَ يَا فَضَالَهْ أَجِرَّهُ الرُّمْحَ وَلاَ تَهَالَهْ

ومنه ما ذكره ابن الأثير من قول الشاعر :

* فَاغفِرْ فِدَاءً لَكَ مَا أَقْتَنَيْنَا *

وقال بعد إنشاده : « إطلاق هذا اللفظ مع الله تعالى محمول على المجاز والاستعارة ؛ لأنه إنما يفدى من المكاره من تلحقه ، فيكون المراد من الفداء التعظيم والإكبار ؛ لأن الإنسان لايفدى إلا من يعظمه فيبذل نفسه له . ويروى فداء : بالرفع على الابتداء ، والنصب على المصدر » اه .

ومن المقصور ما أنشده الأصمعي :

فِدًى لَكَ وَالِدِي وَفَدَتْكَ نَفْسِي وَمَالِي ؛ إِنَّه مِنكُمْ أَتَانِي

وما أنشده ابن برى من قول الشاعر :

* فِدًى لَكَ عَمِّي إِنْ زَلِجْتَ وَخَالِي *

ومن المقصور أيضا قول متلمس العائذى ، وهو من شواهد سيبويه (١ - ٢١) :

فِدًى لِبَنِي ذُهْلِ بْنِ شَيْبَانَ نَاقَتِي إِذَا كَانَ يَوْمٌ ذُو كَوَاكِبَ أَشْهَبُ

وستكلم على الممدود ؛ إذ هو الذى ذكره الشارح ، وإذ كان المقصور غير ظاهر الإعراب ، ويحمل فى التقدير على الممدود ؛ فنقول :

إذا ورد الممدود مجرور الآخر فهو اسم قائم مقام فعل مقترن بلام الأمر مبنى على الكسر ، وتنوينه هو تنوين التنكير الذى تجده فى صه ومه وإيه ونحوهن ، والاسم المرفوع بعده فاعل به ، وكأنه قيل : ليفدك الأقوام ، قال أبو على الفارسى بعد أن أنشد بيت النابغة الذبيانى مكسورا : « بنى على الكسر لأنه قد تضمن معنى الحرف وهو لام الأمر ؛ لأن التقدير ليفدك الأقوام كلهم ، فلما كان بمعناه بنى ، وبنى على الكسر لأنه وقع الأمر ، والأمر إذا حرك تحرك إلى الكسر ، ونونوه لأنه نكرة » اه . وقال جار الله الزمخشرى فى المفصل فى باب أسماء الأفعال : « وهذه الأسماء على ثلاثة أضرب : ما يستعمل معرفة ونكرة ، وعلامة التنكير لحاق التنوين ، كقولك : إيهِ وإيهٍ ، وصَهِ وصَهٍ ، ومَهِ ومَهٍ ، وغَاقِ وغَاقٍ ، وأفِّ وأفٍّ ، وما لايستعمل إلا معرفة ، نحو بَلْهَ وآمينَ ؛ وما التزم فيه التنكير ، كايها ، فى الكف ، وويها ، فى الإغراء ، وواها ، فى التعجب ، يقال : واها له ما أطيبه ! ومنه فِدَاءٍ لهُ فُلاَنٌ - بالكسر والتنوين : أى ليفدك ، قال :

* مَهْلاً فِدَاءٍ لَكَ الأَقْوَامُ كُلُّهُمُ * اه

الثالث : قد يعرض للعامل المتصرف ما يمنع تقديم الحال عليه ، كـكونه مَصْدَرًا مقدَّرًا بالحرف المصدرى ، نحو : سَرَّنِى ذَهَابُكَ غَازِيًا ، أو فِعْلاً مقرونًا بلام ابتداء أو قسم ، نحو : لَأَصْبِرُ مُحْتَسِبًا ، ولَأَقُومَنَّ طَائِعًا ، أو صلةً لأل أو لحرفٍ مصدرىٍّ ، نحو : أَنْتَ الْمُصَلِّى فَذًّا ، ولكَ أنْ تَتَنَفَّلَ قَاعِدًا ، قال الناظم وولده : أو نعتًا ، نحو : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ذَاهِبَةٍ فَرَسُهُ مَكْسُورًا سَرْجُهَا ؛ قال فى المغنى : وهو وهم منهما ؛ فإنه يجوز أن يتقدم عليه فاصلا بين النعت ومنعوته ، فتقول : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَكْسُورًا سَرْجُها ذَاهِبَةٍ فَرَسُهُ .

الرابع : لم يتعرض هنا للقسم الثالث ، وهى الحال الواجبة التقديم ، وذلك نحو : كَيْفَ جَاءَ زَيْدٌ ؟

(وَنَحْوُ زَيْدٌ مُفْرَدًا أَنْفَعُ مِنْ * عَمْرٍو مُعَانًا) وبَكْرٌ قَائِمًا أَحْسَنُ مِنْهُ قَاعِدًا ــ مما وقع فيه اسم التفضيل متوسّطا بين حالين من اسمين مختلفى المعنى أو مُتَّحديه مُفَضَّلٍ أحدُهما فى حالةٍ على الآخر فى أخرى ــ (مُسْتَجَازٌ لَنْ يَهِنْ) على أنّ اسم التفضيل عاملٌ فى الحالين[1] ،

وإذا ورد الممدود مرفوع الآخر فهو مصدر : إما خبر مقدم والاسم المرفوع بعده مبتدأ مؤخر ، وإما على العكس من ذلك ، ومسوغ الابتداء به مع كونه نـكرة أنه دال على معنى الفعل ، نظير ما قلناه فى نحو قول الشاعر :

عَجَبٌ لِتِلْكَ قَضِيَّةً وَإِقَامَتِى ... فِيكُمْ عَلَى تِلْكَ الْقَضِيَّةِ أَعْجَبُ

وهو الشاهد رقم (١٤٦) السابق شرحه فى باب المبتدأ والخبر (ج ١ ص ٢٦٩) ولا فرق بين هذا الشاهد وما نتـكلم فيه إلا من جهة أن الخبر فى الشاهد المذكور هو الجار والمجرور إن جعلت المصدر مبتدأ والمبتدأ محذوف إن جعلت المصـدر خبرا ، أما فيما نحن فيه فالجار والمجرور متعلق بالمصدر على كل حال والمبتدأ والخبر هما المصدر والاسم المرفوع بعده .

وإذا ورد الممدود منصوبا فجمهرة النحاة يجعلونه مفعولا مطلقا لفعل محذوف واجب الحذف والجار والمجرور يتعلق به ، والأقوام : فاعل به . وقد حكى الشارح عن الأخفش أنه يجيز فيه وجها آخر ، وهو أن يكون « فداء » حالا إما بتأويله بمشتق وإما بواسطة جعله مفعولا مطلقا لفعل محذوف تـكون جملته حالا ، والظاهر عندى أنه جعله حالا على الوجه الثانى ، ولم أطلع على نص فيه ، ولك ــ على هـذا الوجه ــ خبر مقدم ، والأقوام : مبتدأ مؤخر ، والمعنى على هـذا الوجه : الأقوام كلهم ملك يمينك حال كونهم يفدونك بكل عزيز لديهم .

(١) انظر البحث الذى حررناه عن هذه المسألة فى (ص ١٢ هـ ٢) من هذا الجزء .

فيكون ذلك مستثنًى مما تقدم من أنه لا يعمل فى الحال المتقدمة عليه ، وإنما جاز ذلك هنا لأن اسم التفضيل – وإن انحطَّ درجةً عن اسم الفاعل والصفة المشبهة بعدم قبوله علاماتِ الفرعية – فله مَزِيَّةٌ على العامل الجامد ؛ لأن فيه ما فى الجامد من معنى الفعل ، ويَفُوقه بتضمُّن حروف الفعل ووزنه ، فجعل موافقا للعامل الجامد فى امتناع تقديم الحال عليه إذا لم يتوسط بين حالين ، نحو : هُوَ أَكْفَؤُهُمْ نَاصِرًا ، وجُعل موافقاً لاسم الفاعل فى جواز التقديم عليه إذا توسط بين حالين .

واعلم أن ما ذكره الناظم هو مذهب سيبويه والجمهور ، وزعم السيرافى أن المنصوبين فى ذلك ونحوه خَبَرَانِ لـكَانَ مضمرةً مع إذْ فى المضىّ وإذا فى الاستقبال . وفيه تكلف إضمار ستة أشياء ، وبَعْدَ تسليمه يلزم إعمال أفعل فى إذ وإذا فيكون واقعاً فى مثل ما فرَّ منه

﴿ تنبيه ﴾ : لا يجوز تقديم هذين الحالين على أفعل ، ولا تأخيرهما عنه ؛ فلا تقول : زَيْدٌ قَائِمًا قَاعِدًا أَحْسَنُ مِنه ، ولا زَيْدٌ أَحْسَنُ مِنْهُ قَائِمًا قَاعِدًا .

(وَالْحَالُ) لشبهها بالخبر والنعت (قَدْ يَجِيء ذَا تَعَدُّدِ * لِمُفْرَدٍ فَاعْلَمْ وَغَيْرِ مُفْرَدٍ) .

فالأولى نحو : جاء زَيْدٌ رَاكِباً ضَاحِكاً ، وقوله :

٤٨٨ — عَلَيَّ إذَا مَاجِئْتُ لَيْلَى بِخُفْيَةٍ زِيَارَةُ بَيْتِ اللهِ رَجْلاَنَ حَافِيَا

---

٤٨٨ – لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، وقد أنشده ابن الأعرابى مع بيت آخر يقع بعده ، وهو قوله :

شُكُوراً لِرَبِّى حِينَ أَبْصَرْتُ وَجْهَهَا وَرُؤْيَتُهَا قَدْ تَشْفِى السُّمّ صَافِيَا

اللغة : « خفية » بضم الخاء المعجمة أو كسرها – أحد مصادر خفى الشىء يخفى – مثل رضى يرضى – خفاء – بفتح الخاء ممدودا – وخفية وخفية ، ومعناه استتر ، وقد يطلق على معنى ظهر ، فهو من الأضداد . ومن العلماء من يجعل الفارق بين المعنيين حرف الصلة ؛ فيقولون : خفى عليه ، إذ أرادوا معنى استتر ، ويقولون : خفى له ، إذا أرادوا معنى ظهر ؛ فيجعلون تعدية الأول كتعدية استتر ، وتعدية الثانى كتعدية ظهر ، وتقول : خفيت الشىء أخفيه – مثل رميته أرميه – فيتعدى بنقله من باب علم إلى باب ضرب يضرب ، وتقول أيضا : أخفيته أخفيه ، فتعديه بالهمزة ، وبهما قرىء فى قوله تعالى : (أَكَادُ أُخْفِيهَا) « زيارة بيت الله » أراد الحج إلى مكة ، وبيت الله :

... ...

الكعبة ، أضافه الله إلى نفسه فقال: (أَنْ طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ) تشريفا له وتعظيما لقدره « رجلان » بفتح الراء وسكون الجيم – ضد الراكب ، ومثله الراجل أيضا ، وأصله قولهم : رجل المرء رجلا – مثل تعب تعبا – إذا كان ذا قدرة وقوة على المشى ، والاسم منه الرجلة – بضم الراء وسكون الجيم – بمعنى القدرة والقوة على المشى « حافيا » يريد غير منتعل ، وتقول : حفى الرجل يحفى – مثل رضى يرضى – حفاء – بفتح المهملة ممدودا – إذا مشى بغير نعل ولا خف ؛ فهو حاف من قوم حفاة ، وفى الحديث : « أَنْ تَجِدَ الْحُفَاةَ الْعُرَاةَ رِعَاءَ الشَّاءِ يَتَطَاوَلُونَ فِي الْبُنْيَانِ » ومن أمثال العرب : كُلُّ الْحِذَاءِ يَحْتَذِى الْحَافِي الْوَقِعُ .

الإعراب : « على » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه فى محل نصب بجوابه « ما » زائدة « زرت » فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله ، والجملة من الفعل وفاعله فى محل جر باضافة إذا إليها « ليلى » مفعول به لزرت « بخفية » جار ومجرور متعلق بزار « زيارة » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « بيت » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة وهو مضاف ، و « الله » مضاف إليه « رجلان » حال من تاء المتكلم الواقعة فاعلا لزار ، منصوب بالفتحة الظاهرة « حافيا » حال ثانية من تاء المتكلم ، وستعرف ما فيه ، وجواب « إذا » محذوف يدل عليه سياق الكلام ، والتقدير : إذا زرت ليلى بخفية فعلى زيارة بيت الله رجلان حافيا ، وجملة إذا وشرطها وجوابها لا محل لها من الإعراب لأنها جملة معترضة بين المبتدأ وخبره .

الشاهد فيه : قوله « رجلان حافيا » فإنهما حالان من اسم واحد هو تاء المتكلم ، ولا تعدد فى صاحب الحال لا فى المعنى وحده ولا فيه وفى اللفظ جميعا ؛ فدل ذلك على أنه يجوز فى العربية أن يكون للشىء الواحد حالان ؛ وليس هذا عجيبا من جهة العقل ؛ لأن الحال ليس إلا وصفا لصاحبه ، والشىء الواحد يكون له وصفان فأكثر .

وهذا الذى يدل عليه هذا الشاهد والذى تؤيده بديهة العقل هو مذهب الكثيرين من النحاة – وتبعهم ابن مالك – وذهب جماعة من النحاة ، منهم أبو على الفارسى وابن عصفور ، إلى أنه لا يجوز أن ينصب العامل الواحد أكثر من حال واحد لصاحب واحد ، وأما إذا تعدد صاحب الحال فيجوز أن يكون لكل واحد منها حال ، ونسب أبو حيان هذا القول إلى كثير من المحققين ، وعندهم أن كل شاهد جاء عن العرب وظاهره أن فيه حالين لصاحب واحد ليس كما يفيده ظاهره ، بل الثانى من الحالين إما وصف للحال الأول ؛ فيكون « حافيا » فى بيت

ومَنَع ابن عصفور هذا النوع ما لم يكن العامل فيه أفْعَلَ التفضيل ، نحو : هذا بُسْراً أطْيَبُ مِنْهُ رُطَباً ، ونقل المنع عن الفارسى وجماعةٍ ؛ فالثانى عندهم نعت الأول ، أو حال من الضمير فيه .

والثانية قد يكون بجمع نحو « وسَخَّرَ لَـكُمُ الشَّمْسَ والْقَمَرَ دَائِبَـيْنِ » ونحو « وسَخرَ لَـكُمُ اللَّيْل والنَّهَارَ وَالشَّمْسَ والْقَمَرَ والنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ » . وقد يكون بتفريق ، نحو : لَقِيتُ هِنْداً مُصْعِداً مُنْحَدِرَةً ، وقوله :

٤٨٩ — لَقِيَ ابْنِى أَخَوَيْهِ خَائِفاً مُنْجِدَيْهِ فَأَصَابُوا مَغْنَماَ

الشاهد الذى معنا نعتا لرجلان المتقدم عليه ، وإما أن يكون الثانى من الحالين حالا من الضمير المستتر فى الحال الأول ؛ فيكون قوله « حافيا » فى الشاهد الذى نحن بصدده حالا من الضمير المستكن فى « رجلان » لأنه صفة مشبهة باسم الفاعل مثل غرثان وظمآن وعطشان .

وقد يجب تعدد الحال لصاحب واحد ، وذلك فى مسألتين :

أولاهما : أن تقع بعد « إما » وفى هذه المسألة يجب ذكر « إما » مع الحال الثانية أو « أو » فمثال ما ذكرت فيه إما مع الحال الثانية قوله تعالى : (إِنَّاهَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِراً وَإِمَّا كَفُوراً) ومثال ما ذكرت فيه « أو » مع الحال الثانية قول الشاعر :

وَقَدْ شَفَّنِى أَلاَّ يَزَالَ يَرُوعُنِى خَيَالُكِ إِمَّا طَارِقاً أَوْ مُغَادِيَا

والمسألة الثانية : أن تقع الحال بعد «لا» نحو قولك : زرنى لاراغبا ولا راهبا ، وندر مجىء الحال غير متعددة بعد « لا » كقول الشاعر (وهو الشاهد ٣١١) :

قَهَرْتُ الْعِدَى لاَ مُسْتَعِيناً بِعُصْبَةٍ وَلَـكِنْ بِأَنْوَاعِ الْخَدَائِعِ وَالْمَـكْرِ

٤٨٩ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سابق أو لاحق .

اللغة : « منجديه » المنجد — بضم الميم — اسم فاعل من أنجد الرجل أخاه ، إذا أعانه وأنقذه ، وتقول : نجدته أنجده — من باب قتل — واستنجدته فأنجدنى ، بمعنى استعنت به فأعانني واستنقذته فأنقذنى ؛ فالسين والتاء للطلب ، وتقول : استنجد فلان ، إذا كان قد قوى بعد ضعف واشتد بعد خور ، وعلى هذا تكون السين والتاء للصيرورة مثلهما فى قولك : استحجر الطين ، وتقول : استنجد فلان على فلان ، إذا كان قد اجترأ عليه من بعد هيبة . والأصل فى كل هذه الاستعمالات : النجدة — بفتح النون وسكون الجيم — وهى الشجاعة والشدة ، وجمعها نجدات ، مثل سجدة وسجدات وركعة وركعات وتمرة وتمرات . وقد نجد الرجل فهو نجيد — بوزن قرب

... ...

فهو قريب ـ إذا كان ذا شدة و بأس « فأصابوا » الضمير راجع إلى «ابنى» و « أخويه » جميعا « مغنما » هو الغنيمة . وتقول : غنم الرجل يغنم ـ بوزان علم يعلم ـ غنما ـ بضم فسكون ـ ومغنما ، والغنيمة والمغنم أيضا : اسم ما غنمته ، وجمع المغنم مغانم ، وجمع الغنيمة الغنائم .

الإعراب : « لقى » فعل ماض « ابنى » فاعل مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها المناسبة ، وياء المتكلم مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر « أخويه » مفعول به للقى ، منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه مثنى ، وضمير الغائب العائد إلى الابن مضاف إليه « خائفا » حال من الابن منصوب بالفتحة الظاهرة « منجديه » حال من الأخوين منصوب بالياء لأنه مثنى ، وضمير الغائب مضاف إليه «فأصابوا» الفاء حرف عطف ، أصاب : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعل « مغنما » مفعول به .

الشاهد فيه : قوله «خائفا منجديه» فإنهما حالان لصاحبين وصاحباهما « ابنى » و «أخويه» وقد عاد أول الحالين ذكرا على أول الصاحبين ذكرا وثانى الحالين ذكرا لثانى الصاحبين ذكرا ؛ فإن خائفا حال من ابنى ومنجديه حال من أخويه ، وهما بالمثابة التى ذكرنا ، وصح ذلك لأن القرينة اللفظية مرشدة ومبينة فهى تعيد كل حال إلى صاحبها ، وهذه القرينة هى كون أحد الحالين وأحد الصاحبين مفردين وكون ثانى الحالين وثانى الصاحبين مثنيين ؛ وليس من المعقول أن يجعل الحال المثنى للصاحب المفرد ؛ لوجوب مطابقة الحال لصاحبه إفرادا وتثنية وجمعا ، ومثل هذا البيت قول امرىء القيس بن حجر الكندى :

خَرَجْتُ بِهَا أَمْشِي تَجُرُّ وَرَاءنَا عَلَى أَثَرَيْنَا ذَيْلَ مِرْطٍ مُرَحَّلِ

فجملة « أمشى » حال من تاء المتكلم فى « خرجت » وجملة « تجر وراءنا ـ إلخ » حال من الضمير المجرور بالباء فى قوله « بها » والقرينةالتى ترد كل واحد من الحالين إلى صاحبه موجودة ؛ فإن « أمشى » المبدوء بهمزة دالة على المتكلم ينبغى أن يعود إلى تاء المتكلم ، و « تجر » المبدوء بتاء دالة على الغائبة المؤنثة ينبغى أن يعود إلى ضمير الغيبة فى « بها » .

فإذا لم توجد القرينة التى تعيد كل حال إلى صاحبه : فمذهب جمهور النحاة أنه يتعين أن يكون الحال الأول ذكرا للصاحب الآخر ذكرا ؛ نحو لقيت محمدا مصعدا منحدرا ؛ يجب أن يكون « مصعدا » حالا من « محمد » وأن يكون « منحدرا » حالا من تاء المتكلم ؛ لأن الحال الأول يلى الصاحب الآخر ؛ فيلزم على ما ذهبوا إليه أن يتصل أحد الحالين بصاحبه وأن يعود الضمير من أول الحالين إلى أقرب مذكور قبله ، واغتفر انفصال الحال الثانى من صاحبه وعود الضمير منه إلى أبعد مذكور قبله ؛ لأنه لا يستطاع سوى هذا ، أو ما هو أعظم تفريقا منه ؛ ولم يشذ عن

... ...

ذلك سوى صاحب التمهيد فانه قال : « العرب تجعل ما تقدم من الحالين للفاعل الذى هو متقدم ، وما تأخر للمفعول . ولو جعلت الأخير للأول لجاز ... » اه . وهذا عكس ما عليه الجمهور ، ولا دليل له عليه ، بل العرب لا تجعل أول الحالين للفاعل وثانيهما للمفعول إلا مع القرينة التى تبين حال كل واحد منهما كما فى بيت امرىء القيس ؛ ومن أجل ذلك قال أبو حيان : « هذا الذى ذكره صاحب التمهيد مخالف لما قرره غيره » اه .

قال المحقق الرضى : « ثم اعلم أن الحال قد يكون عن الفاعل وحده ، كجاء زيد راكبا وعن المفعول وحده ، نحو ضربت زيدا مجردا عن ثيابه ، فاذا قلت : لقيت زيدا راكبا (يريد كل كلام يؤتى فيه بحال واحدة وفى الكلام اسمان يصلح الحال لكل منهما) فان كان هناك قرينة حالية أو مقالية تبين صاحب الحال جاز أن تجعلها لما قامت له من الفاعل أو المفعول (يريد أنه يجوز أن تضعها من الكلام حيث شئت: إما بجوار صاحبها، وإما متأخرة عن الاسمين، وإلا فجعلها حالا ممن قامت القرينة على أنها له واجب لا جائز ، ويدل على ذلك مقابل هذا فى كلامه الآتى) ، وإن لم تكن وكان الحال عن الفاعل وجب تقديمه إلى جنب صاحبه لإزالة اللبس ، نحو لقيت راكبا زيدا ، فان لم تقدمه فهو عن المفعول . وأما إذا جاء حالان عن الفاعل والمفعول معا : فان كانا متفقين فالأولى الجمع بينهما ؛ فانه أخصر ، نحو لقيت زيدا راكبين ، ولا منع من التفريق ، نحو لقيت راكبا زيدا راكبا ، ولقيت زيدا راكبا راكبا . وإن كانا مختلفين : فان كان هناك قرينة يعرف بها صاحب كل واحد منهما جاز وقوعهما كيفما كانا ، نحو لقيت هندا مصعدا منحدرة ، وإن لم تكن فالأولى جعل كل حال بجنب صاحبه ، نحو لقيت منحدرا زيدا مصعدا ، ويجوز على ضعف جعل حال المفعول بجنبه وتأخير حال الفاعل (والضعف فى هذه الحالة بالنظر إلى جعل كل حال بجنب صاحبها) ، نحو لقيت زيدا مصعدا منحدرا ، والمصعد زيد ؛ وذلك لأنه لما كان مرتبة المفعول أقدم من مرتبة الحال أخرت الحالين . وقدمت حال المفعول على حال الفاعل إذ لا أقل من كون أحد الحالين بجنب صاحبه لما لم يكن كل واحد بجنب صاحبه . ويجوز عطف أحد حالى الفاعل والمفعول على الآخر ، كقولك : لقيت زيدا راكبا وماشيا ، قال (عمرو بن كلثوم) :

وَأَنَّا سَوْفَ تُدْرِكُنَا الْمَنَايَا مُقَدَّرَةً لَنَا وَمُقَدَّرِينَا

وجوز الجمهور — وهو الحق — أن يجىء الشىء واحد أحوال متخالفة : متضادة كان نحو اشتريت الرمان حلوا حامضا ، أو غير متضادة كقوله تعالى : (اُخْرُجْ مِنْهَا مَذْءُومًا مَدْحُوراً) كما يجيئان فى خبر المبتدأ ، ومنع بعضهم ذلك فى الحال : متضادة كانت أولا ؛ قياسا

فعند ظهور المعنى يُرَدُّ كلُّ حالٍ إلى ما يليق به ، كما فى المثال والبيت ، وعند عدم الظهور يُجْعَل أولُ الحالين لثانى الاسمين ، وثانيهما للأول ، نحو : لَقِيتُ زَيْداً مُصْعِداً مُنْحَدِراً ، فمصعدا : حال من زيد ، ومنحدرا : حال من التاء .

﴿ تنبيه ﴾ : الظاهر أن قَدْ فى قوله « قد يجىء » للتحقيق ، لا للتَّقْليل .

(وَعَامِلُ الْحَالِ بِهَا قَدْ أُكِّدَا) أى : الحال على ضربين :

مؤسِّسَة ، وتسمى مُبَيِّنة ، وهى التى لا يُسْتَفَاد معناها بدونها ، كجَاءَ زَيْدٌ رَاكِباً ، ومؤكِّدة ، وهى التى يستفاد معناها بدونها ، وهى على ثلاثة أضرب :

مؤكدة لعاملها ، وهى : كلُّ وصفٍ وافَقَ عامله : إما معنى دون لفظ ، كما (فِي نَحْوِ لاَ تَعْثَ فِي ٱلْأَرْضِ مُفْسِدَا) « ثُمَّ وَلَّيْتُمْ مُدْبِرِينَ » أو معنى ولفظا ، نحو : « وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً » ، وقوله :

٤٩٠ — أَصِخْ مُصِيخاً لِمَنْ أَبْدَى نَصِيحَتَهُ

على الزمان والمكان ؛ فجعل نحو مدحورا حالا من ضمير مذءوما ، واستنكر مثله فى المتضادة فمنعها مطلقا . ولا وجه للقياس ، وذلك لأن وقوع الفعل الواحد فى زمانين أو مكانين مختلفين محال ، نحو جلست خلفك أمامك ، وضربت اليوم أمس . بلى لو عطفت أحدهما على الآخر جاز ؛ لدلالته على تكرار الفعل نحو جلست خلفك وأمامك . وكذا يجوز إن لم يتباين المكانان أو الزمانان ، نحو جلست خلفك أمس وقت الظهر ، وأمامك وسط الدار ، وأما تقييد الحدث بقيدين مختلفين كما فى قوله تعالى (مَذْءُومًا مَدْحُوراً) أو بمتضادين فى محلين غير ممتزجين كما فى اشتريته أبيض أسود ، أو ممتزجين كما فى اشتريته حلوا حامضا ـ فلا بأس به » اه كلامه ، وهو فى غاية التفصيل ودقة التعليل فلا تحتاج إلى إثارة شىء منه أو تعليله .

٤٩٠ ـ هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

* وَالْزَمْ تَوَقِّيَ خَلْطِ الْجِدِّ بِاللَّعِبِ *

ولم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سابق أو لاحق .

اللغة : « أصخ » أمر من الإصاخة ، وهى إرعاء السمع والإنصات والاستماع . تقول : أصاخ فلان يصيخ إصاخة ، تريد استمع يستمع استماعا ، قال الشاعر :

يُصِيخُ لِلنَّبْأَةِ أَسْمَاعَهُ إِصَاخَةَ النَّاشِدِ لِلْمُنْشِدِ

... ...

« مصيخا » اسم فاعل من أصاخ السابق « أبدى » أظهر « نصيحته » النصيحة : الإرشاد إلى الخير ، وتقول : نصحته ونصحت له ، والثانى أكثر وهو الذى استعمله القرآن الكريم ، قال تعالى : (وَلَا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ) ، وفى قصيدة بشر بن عوانة :

نَصَحْتُكَ فَالْتَمِسْ يَالَيْثُ غَيْرِى   طَعَامًا إِنَّ لَحْمِيَ كَانَ مُرًّا

« توقى » مصدر توقى الرجل الأمر يتوقاه ، إذا حفظ نفسه أن يقع فيه ، وتحرز عن إتيانه ، وأصله الوقاية وهى الحفظ « خلط » مصدر خاط الأمر يخاطه - من باب ضرب يضرب - إذا جعل بعضه فى بعض « الجد » الاجتهاد ، والجد أيضا : ضد الهزل ، وهو بكسر الجيم فيهما ، وقال الشاعر :

الْجَدُّ فِي الْجِدِّ وَالْحِرْمَانُ فِي الْكَسَلِ   فَانْصَبْ تُصِبْ عَنْ قَرِيبٍ غَايَةَ الْأَمَلِ

الأول بفتح الجيم بمعنى الحظ والبخت ، والثانى بكسرها بمعنى الاجتهاد « اللعب » بفتح اللام وكسر العين المهملة - اللهو والاشتغال بما لا يفيد ، وفعله لعب يلعب ، مثل طرب يطرب .

الإعراب : « أصخ » فعل أمر ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « مصيخا » حال من الضمير المستتر فى أصخ ، والعامل فيه هو العامل فى صاحبه وهو فعل الأمر « لمن » اللام حرف جر ، من : اسم موصول مبنى على السكون فى محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بفعل الأمر أو باسم الفاعل السابق ، تنازعاه فأعمل فيه أيهما شئت « أبدى » فعل ماض ، مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول « نصيحته » نصيحة : مفعول به لأبدى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه مبنى على الضم فى محل جر ، وجملة الفعل وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الاسم الموصول المجرور باللام «والزم» الواو حرف عطف ، الزم : فعل أمر ، فاعله ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت . « توقى » مفعول به ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « خلط » مضاف إليه ، من إضافة المصدر لمفعوله ، وهو مضاف ، و « الجد » مضاف إليه ، من إضافة المصدر إلى مفعوله أيضا « باللعب » جار ومجرور متعلق بخلط .

الشاهد فيه : قوله « مصيخا » فإنه حال من الضمير المستتر فى أصخ ، وعامله هو هذا الفعل ، والمعنى الذى يدل عليه الحال كان العامل قبل ذكر الحال دالا عليه ، فهذه الحال مؤكدة لعاملها

قال ابن هشام : « والمؤكدة لعاملها كقولك : جاء زيد آتيا ، وعاث عمرو مفسدا ، وقوله تعالى : (وَأُزْلِفَتِ الْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ) وذلك لأن الإزلاف هو التقريب ؛ فكل

ومؤكدة لصاحبها ، نحو : « لَآمَنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعاً(١) » .

ومؤكدة لمضمون جملة ، وقد أشار إليها بقوله : (وإِنْ تُؤَكِّدْ جُمْلَةً فَمُضْمَرُ * عَامِلُهَا)

أى : عامل الحال ، وجوبا (وَلَفْظُهَا يُؤَخَّرُ) عن الجملة ، وجوبا أيضا ، ويشترط فى الجملة : أن تكون معقودة من اسمين ، معرفتين ، جامدين ، نحو : زَيْدٌ أَخُوكَ عَطُوفاً ، وقوله :

٤٩١ — أَنَا ابْنُ دَارَةَ مَعْرُوفاً بِهَا نَسَبِي   وَهَلْ بِدَارَةَ يَا لَلنَّاسِ مِنْ عَارِ

والتقدير : أَحُقُّه عَطُوفاً ، وأُحَقُّ مَعْرُوفاً .

مزلف قريب ، وكل قريب غير بعيد ، وقوله تعالى : (وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً) وقوله : (فَتَبَسَّمَ ضَاحِكاً) وقوله : (وَلَّى مُدْبِراً) وقوله : (وَلاَ تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ) فانه يقال : عثى — بالكسر — يعثى — بالفتح — إذا أفسد » اه كلامه .

(١) قال ابن هشام : « والمؤكدة لصاحبها كقوله تعالى : (لَآمَنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعاً) وقولك : جاء الناس قاطبة ، أو كافة ، أو طرا ، وهذا القسم أغفل التنبيه عليه جميع النحويين ، ومثل ابن مالك بالآية للحال المؤكدة لعاملها ، وهو سهو » اه .

٤٩١ — هذا البيت لسالم بن دارة أحد الشعراء المخضرمين الذين أدركوا عصر الجاهلية وعصر الإسلام . وهو سالم بن مسافع بن عقبة بن يربوع بن كعب بن عدى بن جشم بن عوف ابن بهثة بن عبد الله بن غطفان . وقد اختلف العلماء فى دارة التى أضيف إليها : فقال جماعة : هى أمه ، واسمها سيقاء من بنى أسد ، وكانت أخيذة أصابها زيد الخيل من بعض غطفان — وهى حبلى — فوهبها زيد الخيل لزهير بن أبى سلمى ، فربما نسب سالم إلى زيد الخيل ، وهؤلاء يعدون سالما فيمن نسب إلى أمه من الشعراء ، ويستظهرون على ذلك بقول سالم فى بيت الشاهد : « معروفا بها نسبى » بضمير المؤنثة . وقال الخطيب التبريزى فى شرح ديوان الحماسة « ودارة هو يربوع ، وإنما سمى دارة لأن رجلا من بنى الصارد بن مرة بن عوف بن سعد بن ذبيان يقال له كعب قتل ابن عم ليربوع بن كعب يقال له درص ، فقتل يربوع كعبا بابن عمه ، وأخذ ابنة كعب ، ثم أرسلها ، فأتت قومها فنعت أباها كعبا ، فقالوا : من قتله ؟ قالت : غلام كأن وجهه دارة القمر من بنى جشم بن عوف بن بهثة ، فسمى بذلك ، ونسب إليه سالم » اه كلامه وذكر أبو الفرج الإصفهانى فى كتابه الأغانى مثل ذلك . وأصحاب هذا الرأى يردون استدلال أصحاب الرأى الأول بأن رواية البيت ليست على ما ذكروا ، وإنما الصحيح من الرواية « معروفا له نسبى » بضمير المذكر ، قالوا : ولئن سلمنا الرواية التى جاءت بضمير المؤنث فانها لا تدل لما

... ...

ذكرتم ، بل المراد بدارة عليها أيضا هو يربوع بن كعب أحد أجداد سالم ، وإنما أنث الضمير العائد إليه باعتبار أنه قبيلة . ونحن نرجح هذا الرأى بالنظر فى القصيدة التى منها بيت الشاهد ؛ وذلك لأنا نجد سالما تمدح أول الأمر بآبائه ، وذكر البيت الذى يتنازع فى روايته الفريقان أثناء ذلك ، ثم تمدح بأخواله من بنى أسد وذكر مادحهم . وإليك شيئا من هـذه القصيدة لتشاركنا الرأى فيما عرضناه عليك ، فأولها قوله :

يَا صَاحِبَيَّ أَلِمَّا بِي عَلَى الدَّارِ ... بَيْنَ الْهَشُومِ وَشَطَّىْ ذَاتِ أَمَّارِ

تَعْتَادُهَا مِنْ رِيَاحِ الصَّيْفِ مُعْصِفَةٌ ... تَعْتَادُهَا بَيْنَ أَرْحَابٍ وَأَصْدَارِ

وقبل بيت الشاهد قوله :

بَلِّغْ فَزَارَةَ أَنِّى لَنْ أُسَالِمَهَا ... حَتَّى يَنِيكَ زُمَيْلٌ أُمَّ دِينَارِ

لَا تَأْمَنَنَّ فَزَارِيًّا خَلَوْتَ بِهِ ... بَعْدَ الَّذِى امْتَلَّ أَيْرَ الْعَيْرِ فِى النَّارِ

وَإِنْ خَلَوْتَ بِهِ فِى الْأَرْضِ وحْدَ كُمَا ... فَاحْفَظْ قَلُوصَكَ وَاكْتُبْهَا بِأَسْيَارِ

إِنِّى أَخَافُ عَلَيْهَا أَنْ يُبَيِّتَهَا ... عَارِى الْأَشَاجِعِ يَغْشَاهَا بِقُسْبَارِ

أَنَا ابْنُ دَارَةَ مَعْرُوفًا بِهَا نَسَبِى ... وَهَلْ بِدَارَةَ ... البيت ، و بعده

جُرْثُومَةٌ نَبَتَتْ فِى الْعِزِّ وَاعْتَدَلَتْ ... تَبْغِى الْجَرَاثِيمَ مِنْ عُرْفٍ وَإِنْكَارِ

مِنْ جِذْمِ قَيْسٍ ، وَأَخْوَالِى بَنُو أَسَدٍ ... مِنْ أَكْرَمِ النَّاسِ ، زَنْدِى فِيهِمُ وَارِى

اللغة : « ألما » أمر من الإلمام لصاحبيه ، وتقول : ألم فلان بفلان إلماما ، إذا نزل به ، يريد ميلا بى على هـذه الدار نتذكر ما كان لنا فى مغانيها من الأنس بالأحبة ، ومن عادتهم فى أشعارهم أن يطلبوا ذلك إلى رفاقهم ، فيقولوا : عوجوا بنا على الدار ، وميلوا بنا إلى الدار ، وألموا بنا على الدار ، ونحو ذلك ، قال النابغة :

عُوجُوا فَحَيُّوا لِنُعْمٍ دِمْنَةَ الدَّارِ ... مَاذَا تُحَيُّونَ مِنْ نُؤْىٍ وَأَحْجَارِ

وقال ذو الرمة :

خَلِيلَيَّ عُوجَا مِنْ صُدُورِ الرَّوَاحِلِ ... بِجُمْهُورِ حُزْوَى فَابْكِيَا فِى الْمَنَازِلِ

لَعَلَّ انْحِدَارَ الدَّمْعِ يُعْقِبُ رَاحَةً ... مِنَ الْهَمِّ أَوْ يَشْفِى نَجِىَّ الْبَلَابِلِ

وقال الشاعر :

مِيلُوا إِلَى الدارِ مِنْ لَيْلَى نُحَيِّيهَا ... نَعَمْ ، وَنَسْأَلُهَا عَنْ بَعْضِ أَهْلِيهَا

... ...

« المشوم » و « ذات أمار » مكانان بعينهما ، وقد بحثت عنهما طويلا فلم أعثر على تعيين موقعهما «زميل» بضم الزاى وفتح الميم ، على زنة التصغير ـ هو زميل بن أبير ، أحد بنى عبد الله ابن مناف الفزارى « أم دينار » هى أم زميل المذكور . ويقال : إن زميلا حين أتاه هذا الهجاء وعلم أن قائله سالم بن دارة حلف ألا يأكل لحما ولا يغسل رأسه ولا يأتى امرأة حتى يقتل ابن دارة . ثم أمكنته فيه الفرصة فاهتبلها فحذفه بالسيف فجرحه جرحا بالغا مات بسببه بعد علاج طويل ، فلما مات قال زميل :

أَنَا زُمَيْلٌ قَاتِلُ ابْنِ دَارَهْ وَغَاسِلُ الْمَخْزَاةِ عَنْ فَزَارَهْ
* ثُمَّ جَعَلْتُ عَقْلَهُ الْبِكَارَهْ *

وفى قتل زميل سالم بن دارة يقول الكميت الأكبر :

أَبَتْ أُمُّ دِينَارٍ فَأَصْبَحَ فَرْجُهَا حَصَانًا ، وَقَلَّدْتُمْ قَلَائِدَ قَوْزَعَا
خُذُوا الْعَقْلَ إِنْ أَعْطَاكُمُ الْعَقْلَ قَوْمُكُمْ وَكُونُوا كَمَنْ سِيمَ الْهَوَانَ فَأَرْتَعَا
وَلَا تُكْثِرُوا فِيهِ الضِّجَاجَ فَإِنَّهُ مَحَا السَّيْفُ مَا قَالَ ابْنُ دَارَةَ أَجْمَعَا

وقول سالم « لا تأمنن فزاريا ـ البيت» امتلّ : أى شوى فى الملة وهى الرماد الحار ، والعير ـ بفتح العين المهملة وسكون الياء المثناة ـ الحمار . وبنو فزارة يعيرون بأكل أير الحمار مشويا . ولذلك حديث ، وهو أن رجلا من بنى فزارة ، سماه ابن دريد حذفا ـ بفتح الحاء المهملة والذال المعجمة ـ كان فى نفر من العرب ، فعدل الفزارى عن طريقهم لبعض شأنه ، وصاد القوم عيرا ، فأكلوه وأبقوا جردانه للفزارى ، فلما لحق بهم قالوا : قد خبأنا لك من صيدنا خبيئا وأقفيناك منه بقفىّ ، فجعل يأكله ولا يكاد يسيغه ويقول : أكلّ لحم الحمار جوفان ؟ ثم رأى تغامز القوم عليه فاخترط سيفه وقال : والله لتأكلنه أو لأقتلنكم ، فأمسكوا عن أكله ، فضرب رجلا منهم اسمه مرقمة فأطنّ رأسه ، فقال أحدهم :

* طَاحَ لَعَمْرِى مَرْقَمَهْ *

فقال الفزارى :

* وَأَنْتَ إِنْ لَمْ تَلْقَمَهْ *

فأكلوا ، وبذلك عيرت فزارة أكل جردان الحمار ، ومن ذلك قول الشاعر :

أَتَفْخَرُ يَا فَزَارُ وَأَنْتَ شَيْخٌ إِذَا فُوخِرْتَ تُخْطِئُ فِى الْفَخَارِ
أَصَيْحَانِيَّةٌ أُدِمَتْ بِزَيْتٍ أَحَبُّ إِلَيْكَ أَمْ أَيْرُ الْحِمَارِ ؟

... ...

بَلَى ، أَيْرُ الحِمَارِ وَخُصْيَتَاهُ أَحَبُّ إِلَى فَزَارَةَ مِنْ فَزَارِ

وقول سالم فى أبيات الشاهد «وإن خلوت به فى الأرض وحدكما ـ البيت» القلوص ـ بفتح القاف وضم اللام ـ الناقة الشابة الفتية . واكتبها : أمر من كتب الناقة يكتبها ؛ إذا ختم حياءها أو خزمها بسير أو حلقة لئلا ينزى عليها ، وبنو فزارة يرمون باتيان النوق وغشيان الإبل قال الراجز :

إن بَنِي فَزَارَةَ بْنِ ذُبْيَانْ قَدْ طَرَّقَتْ نَاقَتُهُمْ بِإِنْسَانْ

وقال الفرزدق يهجو عمر بن هبيرة الفزارى ويشكوه إلى الخليفة وكان واليا لبنى مروان على العراق :

أَأَطْعَمْتَ الْعِرَاقَ وَرَافِدَيْهِ فَزَارِيًّا أَحَذَّ يَدِ الْقَمِيصِ

وَلَمْ يَكُ قَبْلَهَا رَاعِي مَخَاضٍ لِيَأْمَنَهُ عَلَى وَرِكَيْ قَلُوصِ

ويروى أن رجلا من بنى نمير ، سماه البغدادى (٣ ـ ١٤٤) شريك بن عبد الله ، كان يساير عمر بن هبيرة هذا ، والنميرى على بغلة ، فقال عمر للنميرى : غض من بغلتك ! فأجاب النميرى : إنها مكتوبة أيها الأمير ، لحن عمر بن هبيرة للنميرى بقول جرير بن عطية فى هجاء بنى نمير :

فَغُضَّ الطَّرْفَ إِنَّكَ مِنْ نُمَيْرٍ فَلَا كَعْبًا بَلَغْتَ وَلَا كِلَابَا

ولحن النميرى لعمر بقول سالم بن دارة :

لَا تَأْمَنَنَّ فَزَارِيًّا خَلَوْتَ بِهِ ... ... البيتين

وقول سالم « جرثومة نبتت ـ إلخ » جرثومة الشىء ـ بضم الجيم وسكون الراء ـ أصله . وتبغى الجرائيم : تستطيل عليها . والعرف ـ بضم العين المهملة وسكون الراء ـ المعروف ، وأراد بالانكار المنكر «من جذم قيس» الجذم ـ بكسر الجيم أو فتحها وسكون الذال المعجمة ـ الأصل «زندى فيهم وارى» تقول : ورى الزند يرى ـ مثل وعد يعد ـ إذا أخرج ناره ، ويقولون : ورت بك زنادى ، يريدون لقيت منك النصرة والمعونة.

الإعراب : « أنا » ضمير منفصل مبتدأ « ابن » خبره ، وهو مضاف ، و« دارة » مضاف إليه ، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعلمية والتأنيث «معروفا» حال منصوب بالفتحة الظاهرة «بها» جار ومجرور متعلق بمعروف «نسبى» نائب فاعل لمعروف مرفوع بضمة مقدرة على ماقبل ياء المتكلم ، وياء المتكلم مضاف إليه «وهل» الواو حرف استئناف ، وهل حرف استفهام « بدارة » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « يا » حرف نداء واستغاثة « للناس » اللام حرف جار للمستغاث به مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، الناس مجرور باللام وعلامة جره

... ...

الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق إما بالفعل الذى نابت عنه يا ، و إما بنفس يا لأنها دالة على معنى الفعل وقائمة مقامه . وقد ذكرنا ذلك مرارا فى إعراب الشواهد السابقة « من » حرف جر زائد « عار » مبتدأ مؤخر ، مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، وجملة الاستغاثة لا محل لها من الإعراب لأنها معترضة بين الخبر المقدم ومبتدئه المؤخر .

الشاهد فيه : قوله « معروفا بها نسبي » فإن معروفا حال مؤكدة لمضمون الجملة السابقة عليه ، وهي قوله «أنا ابن دارة» ، والعامل فى هذه الحال فعل محذوف وجوبا . والتقدير : أحق معروفا بها نسبي .

وههنا أمران : أولهما يتعلق ببيان مضمون الجملة المؤكدة بهذه الحال وما أشبهها ؛ والثانى يتعلق ببيان العامل فى هذه الحال :

أما عن الأمر الأول فإنا نقول لك : ذكر العلامة الصبان أن مضمون الجملة هو مصدر الخبر مضافا إلى المبتدأ إذا كان الخبر مشتقا ، وهو الكون العام مضافا إلى المبتدأ ومخبرا عنه بالخبر إذا كان الخبر جامدا ، ثم قال : « وهذا (يريد النوع الثانى) هو الممكن هنا لما سيذكر من اشتراط جمود جزأى الجملة ، ككون زيد أخا فى قولك : زيد أخوك عطوفا ؛ والتأكيد فى الحقيقة للازم الكون أخا ، كما قاله الشنوانى ، وهو العطف والحنو » اه كلامه . وهذا الذى ذكره هو الذى يفهم عند التحقيق من عبارة جار الله الزمخشرى فى مفصله حيث يقول : « والحال المؤكدة هى التى تجىء على أثر جملة عقدها من اسمين لا عمل لهما ؛ لتوكيد خبرها وتقرير مؤداه ونفى الشك عنه ، وذلك قولك : زيد أبوك عطوفا ، وهو زيد معروفا ، وهو الحق بينا ؛ ألا ترى كيف حققت بالعطوف الأبوة ، وبالمعروف والبين أن الرجل زيد وأن الأمر حق . وفى التنزيل (وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ) وكذلك : أنا عبد الله آكلا كما يأكل العبيد ؛ فيه تقرير للعبودية وتحقيق لها . وتقول : أنا فلان بطلا شجاعا وكريما جوادا ؛ فتحقق ما أنت متسم به وما هو ثابت لك فى نفسك » اه كلامه . وذهب المحقق الرضى إلى أن مضمون الجملة المؤكد بهذه الحال ليس هو ذلك الذى ذكره الصبان وجار الله ، بل مضمون الجملة هو مقصود المتكلم من ذكر هذه الجملة الخبرية المقصود الثانوى لا المقصود الأول الذى هو إثبات الخبر للمبتدأ ، قال : « وتجىء (يريد الحال المؤكدة) إما لتقرير مضمون الخبر وتأكيده ، وإما للاستدلال على مضمونه . ومضمون الخبر إما فخر كقوله : أنا ابن دارة البيت وكقولك : أنا حاتم جوادا ، وأنا عمرو شجاعا ؛ إذ لا يقول مثله إلا من اشتهر بالخصلة التى دلت عليها الحال ، كاشتهار حاتم بالجود وعمرو بالشجاعة ، فصار الخبر متضمنا لتلك الخصلة ، وإما تعظيم لغيرك نحو : أنت الرجل كاملا ،

... ...

أو تصاغر لنفسك نحو : أنا عبد الله آكلا كما يأكل العبيد ، أو تصغير للغير نحو : هو المسكين مرحوما ، أو تهديد نحو : أنا الحجاج سفاك الدماء ، أو غير ذلك نحو : زيد أبوك عطوفا ، و (هَٰذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةً) وَهُوَ الْحَقُّ بيناً ، فقولك آكلا ومرحوما ومصدقا للاستدلال على مضمون الخبر ، وقوله : مشهورا بها نسبي ، وقولك كاملا وسفاك الدماء وآية ومعروفا وبينا لتقرير مضمون الجملة وتأكيده ، وقولك عطوفا لكليهما ، وإنما سمى الكل حالا مؤكدة وإن لم يكن للقسم الأول — أى الذى للاستدلال على مضمون الخبر — مؤكدا إذ ليس فى كونه حقا معنى التصديق حتى يؤكد بمصدقا وكذلك ليس فى كونهم مساكين معنى كونهم مظلومين لأن مضمون الحال لازم فى الأغلب لمضمون الجملة لأن التصديق لازم حقيقة القرآن فصار كأنه هو ، وكذا المرحومية لازمة فى الأغلب للمسكنة » اه كلامه .

وأما عن الأمر الثانى فانا نقول لك : اختلف العلماء فى العامل فى الحال المؤكدة لمضمون الجملة ؛ فذهب جماعة منهم سيبويه والذين لخصوا كلامه مثل الزمخشرى وتبعهم الشارح وغيره من المتأخرين إلى أن العامل فعل محذوف وجوبا ، تقديره : أحق ، أو ثبت ، قال جار الله : « والعامل فيها أحق أو أثبت مضمرا » اه ، وقال أبو سعيد السيرافى : « اعلم أن النصب فى : هذا زيد منطلقا ، على غير وجه النصب فى قولنا : هو زيد معروفا ، ويبين ذلك أنك لا تقول : هو زيد منطلقا ، فأما النصب فى هو زيد معروفا فعلى جهة التوكيد لما ذكرته وخبرت به ، وذلك أنك إذا قلت : هو زيد ، فقد خبرت بخبر يحتمل أن يكون حقا وأن يكون باطلا ، وظاهر الإخبار يوجب أن المخبر يحقق ما خبر به ، فاذا قال : هو زيد معروفا ؛ فكأنه قال : لا شك فيه ، وكأنه قال : أحق ذلك ، والعامل فيه أحق » اه ، وانظر مع ذلك كله كتاب سيبويه (١ – ٢٥٦ وما بعدها) . وذهب الزجاج إلى أن العامل فى هذه الحال هو الخبر الواقع فى الجملة المؤكد مضمونها ، وزعم أن هذا الخبر – وإن كنا نشترط فيه الجمود – مؤول بمشتق ، قال : إن قول القائل : أنا حاتم سخيا ، وأنا ابن دارة معروفا ، مؤول بقوله : أنا المسمى حاتما سخيا ؛ وأنا المسمى ابن دارة معروفا . وهذا باطل من ثلاثة أوجه : أولها أنه إن ظهر فى الجمل التى يكون الخبر فيها علما كهذين المثالين فليس بظاهر فى غيرها نحو قوله تعالى : (هَٰذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةً) وقوله : (وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا) ، والوجه الثانى : أنه يلزم عليه ألا يكون سخيا أو معروفا إلا فى حال التسمية بذلك الاسم ؛ ضرورة أن الحال قيد لعاملها ، وهذا غير صحيح ، والوجه الثالث : أن المتكلم لا يقصد هذا المعنى الذى تدل العبارة عليه على هذا التأويل . وذهب ابن خروف إلى أن العامل فى هذه الحال هو المبتدأ ؛ لأن المبتدأ لا يخلو عن معنى التنبيه ؛ إذ هو فى هذه الجمل

﴿ تنبيه ﴾ : قد يؤخذ من كلامه ما ذكر من الشروط ؛ فتعريفُ جزأى الجملة من تسميتها مؤكّدة ؛ لأنه لا يؤكّد إلا ما قد عُرف ، وجمودُهما من كون الحال مؤكدة للجملة ؛ لأنه إذا كان احد الجزأين مشتقا أو فى حكمه كان عاملا فى الحال ؛ فكانت مؤكدة لعاملها لا للجملة ، ولذلك جعل فى شرح التسهيل قولهم : زيدٌ أبُوكَ عَطُوفاً ، وهُوَ الْحَقُّ بَيِّناً ، من قبيل المؤكدة لعاملها ، وهى موافقه له معنى دون لفظ ؛ لأن الأب والحقّ صالحان للعمل ، ووجوبُ تأخير الحال من كونها تأكيداً ، ووجوبُ إضمار عاملها من جزمه بالإضمار .

(وَمَوْضِعَ الْحَالِ تَجِيء جُمْلَهْ) ، كما تجىء موضع الخبر والنعت ، وإن كان الأصل فيها الإفراد ، ولذلك ثلاثة شروط :

أحدها : أن تكون خبرية ، وغلط مَنْ قال فى قوله :

٤٩٢ — أُطْلُبْ وَلاَ تَضْجَرَ مِنْ مَطْلَبِ

إنما يكون اسم إشارة أو ضميرا غالبا . وهذا مذهب ضعيف ؛ ولا يسلم له أن المبتدأ يكون اسم إشارة أو ضميرا دائما ، بل قد يكون اسم إشارة نحو مافى الآية الكريمة (هذه ناقة الله لكم آية) وقد يكون ضميرا كما فى قوله سبحانه : (وهو الحق مصدقا) وكما فى قول الشاعر فى بيت الشاهد الذى نحن بصدده * أنا ابن دارة معروفا ... البيت * وقد يكون علما كما مثل له الشارح بقوله : زيد أبوك عطوفا ؛ وعمل الضمير والعلم فى غيره مما لم يعهد له نظير فى العربية . وذهب ابن مالك — وارتضاه المحقق الرضى فى شرح الكافية (١ — ١٩٧) إلى أن العامل فى هذه الحال معنى الجملة . قال الرضى : « والأولى عندى ما ذهب إليه ابن مالك ، وهو أن العامل معنى الجملة ، كما قلنا فى المصدر المؤكد لنفسه أو لغيره ، كأنه قال : يعطف عليك أبوك عطوفا ، ويرحم مرحوما ، وحق ذلك مصدقا ، وذلك لأن الجملة وإن كان جزءاها جامدين جمودا محضا فلاشك أنه يحصل من إسناد أحد جزأيها إلى الآخر معنى من معانى الفعل ؛ ألا ترى أن معنى أنا زيد أنا كائن زيدا ؛ فعلى هذا لا تتقدم المؤكدة على جزأى الجملة ولا على أحدهما لضعفها (يريد الجملة) فى العمل ، وذلك لخفاء معنى الفعل فيها » اه كلامه .

٤٩٢ — هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

* فَآفَةُ الطَّالِبِ أَنْ يَضْجَرَا *

وهذا أول بيتين ذكرهما النحاة ولم ينسبوهما لمعين ، وثانيهما هو :

أَمَا تَرَى الْحَبْلَ بِتَكْرَارِهِ فى الصَّخْرَةِ الصَّمَّاء قَدْ أَثَّرَا

ويقال : إن البيتين لبعض المحدثين ، ولكنا لم نعثر على تسميته

... ...

اللغة : « لا تضجر » تقول : ضجر من الشيء ضجرا فهو ضجر — بوزان تعب يتعب تعبا فهو تعب — إذا اغتم منه وقلق مع إبدائه كلاما فيه ، وتقول أيضا : تضجر من الشيء ، وأضجرته أنا من الشيء فضجر ، وهو ضجور — بزنة صبور — وقالوا للناقة التى تكثر الرغاء عند الحلب : ضجور — بوزن رسول — « آفة » الآفة عرض يفسد مايصيبه ، وهى العاهة ، وجمعه آفات . وتقول : إيف الشيء — بالبناء للمجهول — يؤاف ؛ فهو مئوف ؛ إذا أصابته الآفة

الإعراب : « اطلب » فعل أمر ، فاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « ولا » الواو حرف عطف وهى واو المعية ، لا : نافية « تضجر » فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد واو المعية فى جواب الأمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « من مطلب » جار ومجرور متعلق بتضجر « فآفة » الفاء حرف دال على التعليل ، آفة . مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « الطالب » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « أن » حرف مصدرى ونصب مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يضجرا » فعل مضارع منصوب بأن ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الطالب ، والألف للاطلاق ، وأن المصدرية مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مرفوع خبر المبتدأ ، وتقدير الكلام . فآفة الطالب الضجر

الشاهد فيه : ذهب بعض العلماء — وهو الأمين المحلى كما ذكر ابن هشام فى مغنى اللبيب — إلى أن « لا » فى قول الشاعر « ولا تضجر » ناهية ، والواو التى قبلها واو الحال ، وتضجر : فعل مضارع مجزوم محلا بلا الناهية ، وأصله « ولا تَضْجَرًا » بنون التوكيد الخفيفة ، فحذفت نون التوكيد الخفيفة و بقيت الفتحة التى كانت قبلها لتدل عليها ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل نصب حال ؛ وهذا الذى ذهب إليه الأمين المحلى مخالف لما أجمع النحاة عليه من أنه يشترط فى جملة الحال أن تكون خبرية ولا يجوز أن تكون طلبية أصلا ، قال ابن هشام مانصه[1] : « النوع الثامن : اشتراطهم فى بعض الجمل الخبرية ، وفى بعضها الإنشائية ؛ فالأول كثير كالصلة والصفة والحال والجملة الواقعة خبرا لكان أو خبرا لإن أو لضمير الشأن ، قيل : أو خبرا للمبتدأ أو جوابا للقسم غير الاستعطافى » اه . ثم ذكر بعد ذلك بعض أخطاء المعربين فى هذا النوع إلى أن قال : « ومن ذلك قول الأمين المحلى — فيما رأيت بخطه — : إن الجملة التى بعد الواو من قوله : * اطلب ولا تضجر من مطلب * حالية ، وإن لا ناهية ، والصواب أن الواو للعطف ، ثم الأصح أن الفتحة إعراب ، مثلها فى : لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، وليست الفتحة فتحة بناء لأجل

(١) انظر النوع الثامن من الجهة السادسة من الباب الخامس فى ذكر الجهات التى يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها .

إن « لا » ناهية والواو للحال ، والصواب أنها عاطفة مثل : « وَاعْبُدُوا اللهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا » .

الثانى: أن تكون غير مُصَدَّرة بِعَلَمِ استقبال ، وغلط من أعرب «سَيَهْدِين» من قوله تعالى: « إِنِّي ذَاهِبٌ إِلى رَبِّى سَيَهْدِين » حالا .

الثالث : أن تكون مرتبطة بصاحبها على ما سيأتى (كَجَاءَ زَيْدٌ وَهْوَ نَاوٍ رِحْلَةً) مثال لما استكملت الشروط .

نون توكيد خفيفة محذوفة » اهـ كلامه . وقال فى موضع آخر عند البحث فى الفروق بين الجملة الحالية والجملة الاعتراضية ما نصه : « مسألة · كثيرا ما تشتبه المعترضة بالحاليـة ، ويميزها منها أمور : أحدها أنها (أى المعترضة) تكون غير خبرية ، كالأمرية فى (وَلَا تُؤْمِنُوا إِلَّا لِمَنْ تَبِعَ دِينَكُمْ قُلْ إِنَّ الْهُدَى هُدَى اللهِ أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ مِثْلَ مَا أُوتِيتُمْ) كذا مثل ابن مالك وغيره » اهـ ثم قال بعد كلام وحوار فى هذا الموضوع : « وقد فهم — ممـا أوردته من أن المعترضة تقع طلبية — أن الحالية لا تقع إلا خبرية ، وذلك بالإجمـاع ، وأما قول بعضهم فى قول القائل * اطلب ولا تضجر من مطلب * إن الواو للحال ، وإن لا ناهية ؛ فخطأ ، وإنما هى (يريد الواو) عاطفة ؛ والمعطوف إما مصدر يسبك من أن والفعل ، وعلى هذا يكون المعطوف عليه مصدرا يتصيد من الأمر السابق : أى ليكن منك طلب وعدم ضجر ، وإما أن يكون المعطوف جمـلة وعليه يكون المعطوف عليه جملة ، وعلى الوجه الأول الفتحة فى تضجر إعراب ، ولا نافية ، والعطف مثله فى قولك : ائتنى ولا أجفوك — بالنصب — وقوله :

فَقُلْتُ أُدْعِي وأَدْعُوَ إِنَّ أَنْدَى لِصَوْتٍ أَنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ

وعلى الثانى فالفتحة فى تضجر للتركيب ، والأصل ولا تضجرن — بنون التوكيد الخفيفة — فحذفت للضرورة ، ولا ناهية ، والعطف مثله فى قوله تعالى : (وَاعْبُدُوا اللهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا) » اهـ ويتلخص هذا الكلام فى أن الأمين المحلى ادعى ثلاثة أمور فى هذه العبارة : أولهـا أن الواو للحال وثانيها أن لا ناهيـة ، وثالثها أن الفتحة فتحة بناء ، وأن الرد عليه بعدم تسليم أن الواو للحال أصلا ، بل هى عندنا للعطف ، ثم لا نسلم أن لا ناهية بل هى نافية وعليه لا نسلم أيضا أن الفتحة بناء بل هى فتحة إعراب ومقتضيها مضمر وهو أن ، ولئن سلمنا أن لا ناهية والفتحة فتحة بناء فذلك لا يفيدك لأن الواو للعطف أيضا ، والكلام من عطف جملة نهى طلبية على جمـلة أمر طلبية أخرى كما فى الآية التى ذكرها ابن هشام . وهذا الوجه الأخير هو الذى ذكره الشارح .

(وَذَاتُ بَدْءٍ بِمُضَارِعٍ ثَبَتْ * حَوَتْ ضَمِيرا) يربطها (وَمِنَ الْوَاوِ خَلَتْ) وجوبا؛ لشدة شبهه باسم الفاعل ، تقول : جاء زيد يضحك ، وقدم الأمير تُقَادُ الْجَنَائِبُ بَيْنَ يَدَيْه ، ولا يجوز جاء ويضحك ، ولا قدم وتقاد

(وَذَاتُ وَاوٍ بَعْدَهَا أَنْوِ مُبْتَدَا   لَهُ الْمُضَارِعَ اجْعَلَنَّ مُسْنَدَا)

أى : إذا جاء من كلامهم ما ظاهره أن جملة الحال المصدَّرة بمضارع مُثْبَتٍ تلت الواو حمل على أن المضارع خبر مبتدإ محذوف ، من ذلك قولهم : قُمْتُ وَأَصُكُّ عَيْنَه ، أى : وأنا أصك ، وقوله :

٤٩٣ — فَلَمَّا خَشِيتُ أَظَافِيرَهُمْ   نَجَوْتُ وَأَرْهَنُهُمْ مَالِكَا

---

٤٩٣ — هذا البيت من كلام عبد الله بن همام بن نبيشة بن رياح بن مالك السلولىّ ، قال ابن قتيبة فى كتاب الشعراء : « هو من بنى مرة بن صعصعة من قيس عيلان ، و بنو مرة يعرفون بنى سلول ، وهى أمهم ، وهى بنت ذهل بن شيبان بن ثعلبة ، وهم رهط أبى مريم السلولى وكانت له صحبة ، وعبد الله بن همام هو القائل فى عريفهم :

فَلَمَّا خَشِيتُ أَظَافِيرَهُ   نَجَوْتُ وَأَرْهَنْتُهُ مَالِكَا

عَرِيفاً مُقِيماً بِدَارِ الْهَوَا   نِ ، أَهْوِنْ عَلَيَّ بِهِ هَالِكَا

وهو القائل فى الفلافس :

أَقِلِّى عَلَيَّ اللَّوْمَ يَابْنَةَ مَالِكٍ   وَذُمِّى زَمَانًا سَادَ فِيهِ الْفَلَافِسُ

وَسَاعٍ مِنَ السُّلْطَانِ لَيْسَ بِنَاصِحٍ   وَمُحْتَرِسٍ مِنْ مِثْلِهِ وَهْوَ حَارِسُ

وكان الفلافس هذا على شرطة الكوفة من قبل الحارث بن عبد الله بن أبى ربيعة المخزومى أخى عمر بن أبى ربيعة ، وخرج الفلافس مع ابن الأشعث ، فقتله الحجاج » اه . ولما مات معاوية بن أبى سفيان واستخلف يزيد بن معاوية دخل الناس عليه فلم يعرفوا ما يقولون له حتى دخل عبدالله ابن همام فقال :

اِصْبِرْ يَزِيدُ فَقَدْ فَارَقْتَ ذَا ثِقَةٍ   وَاشْكُرْ حِبَاءَ الَّذِى بِالْمُلْكِ رَدَّاكَا

لَا رُزْءَ أَعْظَمُ بِالْأَقْوَامِ قَدْ عَلِمُوا   مِمَّا رُزِئْتَ وَلَا عُقْبَى كَعُقْبَاكَا

أَصْبَحْتَ رَاعِيَ أَهْلِ الدِّينِ كُلِّهِمُ   فَأَنْتَ تَرْعَاهُمُ وَاللهُ يَرْعَاكَا

وَفِى مُعَاوِيَةَ الْبَاقِى لَنَا خَلَفٌ   إِذَا نُعِيتَ وَلَا نَسْمَعْ بِمَنْعَاكَا

... ...

وكان عبيد الله بن زياد بن أبي سفيان قد توعد عبد الله بن همام السلولي هذا ، فخافه على نفسه ، فهرب حتى أتى دمشق فاستجار بيزيد بن معاوية الخليفة ، فأجاره ، وكتب إلى عبيد الله بن زياد يأمره بأن يصفح عنه ، و بيت الشاهد والذي بعده ، وهما فيما حكيناه عن ابن قتيبة ، يقولهما في هذا الشأن .

اللغة : « خشيت » خفت ، تقول : خشيه يخشاه — مثل علمه يعلمه — خشية ؛ إذا خافه ، وكثير من اللغويين لا يفرقون بين الخشية والخوف ويرونهما بمعنى واحد ، ومنهم من يرى بينهما فرقا ؛ فيذكر أن الخشية لا تكون إلا مع تعظيم للمخوف منه ، كما في قوله تعالى : (إِنَّمَا يَخْشَى اللهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ) « أظافيرهم » هو عند جمهرة اللغويين جمع أظفور — بضمتين بينهما سكون — وهو لغة في الظفر ، والمراد به ههنا السلاح ، وأنشد الزمخشري في الأساس وابن منظور في اللسان قول الشاعر :

مَا بَيْنَ لُقْمَتِهَا الْأُولَى إِذَا ازْدَرَدَتْ ... وَبَيْنَ أُخْرَى تَلِيهَا قِيدُ أُظْفُورِ

وقال الليث : « الظفر ظفر الإنسان وظفر الطائر ، والجميع الأظفار ، وجماعة الأظفار أظافير ؛ لأن أظفارا بوزن إعصار ؛ تقول : أظافير وأعاصير ، وإن جاء ذلك في الأشعار جاز ، ولا يتكلم به بالقياس » اهـ ، يريد أن الأظافير جمع الجمع ، وليس ثمة مفردا يجمع على ذلك ، وجمع الجمع ليس بقياس ، ولكنه يقبل ما ورد السماع به . ويروى « أظافرهم » بغير ياء ، على أنه حذف الياء للخفة كما حذفت في مفاتح جمع مفتاح في قوله تعالى : (وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ) ومن سنن العرب أن تحذف هذه الياء من الجمع مع وجود حرف العلة في المفرد ؛ طلبا للتخفيف ، كما أن من سننهم أن يزيدوها في الجمع وليس في المفرد حرف علة ؛ لإشباع الكسرة التي قبل الآخر ، كما جمعوا صيرفا على صياريف ، وكما جمعوا خاتما على خواتيم ، قال الشاعر :

تَنْفِي يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ ... نَفْيَ الدَّرَاهِمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ

ومن العلماء من ينكر ذلك فيذهب يتلمس لما فيه الياء مفردا ذا لين قبل الآخر ، فيزعم أن الخواتيم جمع خاتام مثلا ، ويتلمس لما لا ياء فيه مفردا ليس ذا لين فيزعم أن المفاتح جمع مفتح ، وهذا تمحل لا ضرورة له ، ثم هو لا يطرد ، والتخفيف في هذا وأشباهه كثير في العربية كما أن إشباع الحركة حتى يتولد عنها حرف كثير في العربية « أرهنهم مالكا » أجعله عندهم رهينة . ومالك هو عريف الذي ذكره في البيت الثاني ، وهو شاعر معروف .

الإعراب : « لما » ظرفية حينية ، مبني على السكون في محل نصب عامله نجوت « خشيت » فعل ماض وفاعله ، والجملة في محل جر بإضافة لما الحينية إليها « أظافيرهم » مفعول به لخشيت ،

... ...

وضمير الغائبين مضاف إليه « نجوت » فعل وفاعل « وأرهنهم » الواو للحال ، أرهن : فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وضمير الغائبين مفعول أول « مالـكا » مفعول ثان ، وجملة المضارع وفاعله ومفعوليه فى محل رفع خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير وأنا أرهنهم ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله « وأرهنهم » فان الظاهر أن جملة الحال هى الفعـل المضارع المثبت ، وأنها اقترنت بواو الحال ، والعلماء ينكرون أن تجىء جملة الحال على هذه الصورة ، ويوجبون فى جملة المضارع المثبت الواقعة حالا أن ترتبط بصاحب الحال بالضمير وتخلو من الواو إلا أن تقترن بقد فيقال : جاء على يضحك ، كما فى قوله تعالى : (وَجَاءُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ) وكما فى قوله جل ذكره : (وَنَذَرُهُمْ فِى طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ) أو يقال : يخالفنى إبراهيم وقد يعلم أننى له ناصح، كما فى قوله سبحانه : (لِمَ تُؤْذُونَنِى وَقَدْ تَعْلَمُونَ أَنِّى رَسُولُ اللهِ إِلَيْكُمْ)

فلما رأى العلماء أن ظاهر هذا البيت يخالف ما أوجبوه كما بيناه لك التمسوا لهذا البيت وجها ، فمنهم من أنـكر هـذه الرواية ، وزعم أن الرواية الصحيحة : « نجوت وأرهنتهم مالـكا » فالواو ليست واو الحال ، ولـكنها واو العطف ، وهذا غير الوجه الذى ذكره الشارح ؛ والمعطوف جملة فعلية ماضوية والمعطوف عليه كذلك ، ومن هؤلاء ابن قتيبة على ما سمعت من كلامه فى نسبة بيت الشاهد ؛ ومنهم من ذكر أن الواو للحال والفعل مضارع ، ولـكنه أبى أن تـكون جملة الحال هى جملة الفعل المضارع على ما هو ظاهر البيت ، وزعم أن جملة المضارع خـبر لمبتدأ محذوف ، وجملة الحال هى جملة المبتدأ المحذوف وخبره ، والتقدير عندهؤلاء وأنا أرهنهم ، وهذا التوجيه أحد توجيهات لإمام أهل البلاغة الشيخ عبد القاهر الجرجانى ، وتبعه عليه الـكثيرون ومنهم ابن مالك كما هو ظاهر من عبارته فى الألفية . ومن العلماء من جعل هذا الظاهر على حاله واعترف بأن جملة الحال هى جملة المضارع المثبت ، ولـكنه قضى بأن ذلك نادر لا يجوز إلا أن يوقف فيه عنـد السماع ، قال صاحب جمع الجوامع : « ويتعين الضمير رابطا فى الجملة المصـدرة بمضارع مثبت عار من قد ، أو منفى بلا ، أو ماض بعد إلا ، أو ماض بعده أو ؛ ولا تغنى عن هذا الضمير الواو ، ولا تجامعه ، غالبا . وقد ورد دخولها معه فى · قمت وأصك عينه ، وقوله :

* نَجَوْتُ وَأَرْهَنُهُمْ مَالِـكا * » اه فجعل عدم اقتران جملة المضارع المثبت الذى لم تسبقه قد غالبا لا واجبا ؛ وجعل هذا البيت من غير الغالب كما هو واضح من كلامه .

قال الشيخ عبد القاهر الجرجانى : « وإن كانت الجملة من فعل وفاعل والفعل مضارع مثبت غير منفى — لم يكد يجىء بالواو ، بل ترى الـكلام على مجيئها عارية من الواو (يريد أن أسلوب

وقوله :

٤٩٤ — عُلِّقْتُهَا عَرَضاً وأَقْتُلُ قَوْمَهَا *

أى : وأنا أرهنهم مالكا ، وأنا أقتل قومه .

العرب المتلثب عندهم على هذا الوجه) كقولك : جاءنى زيد يسعى غلامه بين يديه ، وكقوله :

وَقَدْ عَلَوْتُ قُتُودَ الرَّحْلِ يَسْفَعُنِى يَوْمٌ قُدَيْدِيمَةَ الْجَوْزَاءِ مَسْمُومُ

وقوله :

ولَقَدْ أَغْتَدِى يُدَافِعُ رُكْنِى أَحْوَزِىٌّ ذُو مَيْعَةٍ إِضْرِيجُ

وكذلك قولك : جاءنى زيد يسرع ؛ لا فصل بين أن يكون الفعل لذى الحال و بين أن يكون لمن هو بسببه ، فان ذلك كله يستمر على الغنى عن الواو ، وعليه التنزيل والكلام ، ومثاله فى التنزيل قوله عزوجل : (وَلاَ تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ) وقوله تعالى : (وَسَيُجَنَّبُهَا الأَتْقَى الَّذِى يُؤْتِى مَالَهُ يَتزكى) وقوله عزّ اسمه : (ونَذَرُهُمْ فِى طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ) ، فأما قول ابن همام السلولى :

فلمَّا خشِيتُ أَظَافِيرهُمْ نَجَوْتُ وأَرْهَنُهُمْ مَالِكَا

فى رواية من روى : وأرهنهم ، وما شبهوه به من قولهم : قمت وأصك وجهه — فليست الواو فيها للحال ، وليس المعنى : نجوت راهنا مالكا وقمت صاكا وجهه ، ولكن أرهن وأصك حكاية حال — إلخ » اهـ .

٤٩٤ — هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

* زَعْماً لَعَمْرُ أَبِيكَ لَيْسَ بِمَزْعَمِ *

وهذا البيت لعنترة بن شداد العبسى من معلقته التى أولها قوله :

هَلْ غَادَرَ الشُّعَرَاءُ مِنْ مُتَرَدَّمِ أَمْ هَلْ عَرَفْتَ الدَّارَ بَعْدَ تَوَهُّمِ

وقد مضى فى باب ظن وأخواتها (ش ٣٤١) ذكر جملة صالحة من أبيات هذه القصيدة ، و بعد البيت المستشهد به ههنا قوله :

وَلَقَدْ نَزَلْتِ فَلاَ تَظُنِّى غَيْرَهُ مِنِّى بِمَنْزِلَةِ الْمُحَبِّ الْمُكْرَمِ
كَيْفَ الْمَزَارُ وَقَدْ تَرَبَّعَ أَهْلُهَا بِعُنَيْزَتَيْنِ وَأَهْلُنَا بِالْغَيْلَمِ
إِنْ كُنْتِ أَزْمَعْتِ الْفِرَاقَ فَإِنَّمَا زُمَّتْ رِكَابُكُمُ بِلَيْلٍ مُظْلِمِ

... ...

مَا رَاعَنِي إِلاَّ حَمُولَةُ أَهْلِهَا وَسْطَ الدِّيَارِ تَسَفُّ حَبَّ الْخِمْخِمِ

اللغة: « علقتها » بالبناء للمجهول مع تضعيف اللام - يريد تعشقتها ، وتقول : علق فلان بفلانة يعلق - مثل علم علم - إذا كلف بها « عرضا » فجاءة ومن غير قصد « زعما » طمعا ، والمزعم : المطمع ، يقول : إننى شغفت بهذه الفتاة وتعشقتها مفاجأة وبدون قصد منى مع ما بينى وبين قومها من القتال ، ثم قال : إننى أطمع فى حبها طمعا لا موضع له ؛ لأن الظفر بها غير ميسور لى « ولقد نزلت - إلخ » مضى شرحه فى الموضع الذى ذكرناه (ج ٢ ص ١٠٩) « كيف المزار - إلخ » المزار : الزيارة ، مصدر ميمى « بعنيزتين » قال ياقوت : «عنيزة - بضم أوله وفتح ثانيه وبعد الياء زاى - وهو موضع بين البصرة ومكة ... وقال ابن الأعرابى : عنيزة على ما أخبرنى به الفزارى تنهية للأودية ينتهى ماؤها إليها وهى على ميل من القريتين ببطن الرمة ، وهى لبنى عامر بن كريز . وقال ابن الفقيه : عنيزة من أودية اليمامة قرب سواج ، وقرى عنيزة بالبحرين » اهـ ثم قال : « عنيزتين : تثنية الذى قبله بمعناه ، قال العمرانى : هو موضع آخر ، والذى أظنه أنه موضع واحد ، كما قالوا فى عماية عمايتان وفى رامة رامتان ، وأمثالها كثيرة » اهـ « الغيلم » يروى بالغين المعجمة وبالعين المهملة ، ويروى فى مكانه « بالديلم » وهو اسم مكان على كل وجه ، قال ياقوت : « الغيلم اسم موضع فى قول عنترة ... ثم أنشد البيت ولم يعين الموضع » « أزمعت الفراق » قصدته ووطنت نفسك عليه واعتزمت فعله « راعنى » أفزعنى « حمولة أهلها » الحمولة - بفتح الحاء المهملة - الإبل التى تطيق أن يحمل عليها «الخمخم» نبت تعلفه الإبل ، وسفه واستفافه بمعنى .

الإعراب : « علقتها » علق : فعل ماض مبنى للمجهول ، وتاء المتكلم نائب فاعل ، وضمير الغائبة مفعول به « عرضا » قيل : منصوب على الحال : أى معترضة ، وقيل : تمييز ، وعندى أنه مثل قتلته ضربا مفعول مطلق « وأقتل » الواو واو الحال ، أقتل : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر لمبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام : وأنا أقتل ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب حال « قومها» مفعول به لأقتل ، وضمير الغائبة مضاف إليه « زعما » يروى بالنصب على أنه مفعول مطلق لفعل محذوف : أى تطمع طمعا ، ولو روى بالرفع لكان له وجه وجيه « لعمر » اللام لام الابتداء ، عمر : مبتدأ ، وهو مضاف ، و « أبيك » مضاف إليه ، وكاف المخاطب مضاف إليه ، وخبر المبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام : لعمر أبيك قسمى « ليس » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو « بمزعم » الباء حرف جر زائد ، مزعم : خبر ليس ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد .

وقيل : الواو عاطفة ، لا حالية ، والفعل بعدها مُؤَوَّل بالماضى

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : تمتنع الواو فى سبع مسائل :

الأولى : ما سبق (١) .

الثانية : الواقعة بعد عاطف ، نحو : « فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ »

الثالثة : المؤكدة لمضمون الجملة ، نحو: هو الحق لاشك فيه «ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ»

الرابعة : الماضى التالى إلاّ ، نحو : ما تكلم زيد إلا قال خيرا ، ومنه « إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ »

الخامسة : الماضى المتلو بأو ، نحو : لأضربنه ذهب أو مكث ، ومنه قوله :

٤٩٥ — كُنْ لِلْخَلِيلِ نَصِيرا جَارَ أَوْ عَدَلَا   وَلَا تَشِحَّ عَلَيْهِ جَادَ أَوْ بَخِلَا

الشاهد فيه : قوله « وأقتل قومها » فإن ظاهره أن جملة الحال فعلية فعلها مضارع غير منفى ولا مقترن بقد ، وأنها اقترنت بواو الحال دون الضمير ، وهذا الظاهر مما لا يجيزه جمهور النحاة ، ولذلك تمحلوا له وجها يكون به مطابقا لما يرتضونه ، ولهم فيه وجهان : أحدهما أن تكون الجملة الفعلية المضارعية فى محل رفع خبر لمبتدأ محذوف ، وجملة الحال هى جملة المبتدأ وخبره ، ولا مانع فى جملة الحال إذا كانت من مبتدأ وخبر أن تقترن بالواو وتخلو من الضمير ، كما تقول : جاء محمد والشمس طالعة ، أو تقترن بالواو وتشتمل على ضمير ذى الحال كما تقول : زارنا إبراهيم ومعه أبوه . والوجه الثانى أن ندعى أن المضارع ههنا ليس على وضعه الأصلى ، بل المراد به الماضى والواو قبله للعطف ، وقد سبق إيضاح ذلك .

(١) أى المضارع المثبت غير المقترن بقد

٤٩٥ — لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سابق أو لاحق ، وقد قال العينى فى كلامه عليه : « والظاهر أنه من كلام المحدثين » .

اللغة : « للخليل » الخليل : الصديق الذى تداخله و يداخلك فى أموركما الخاصة ، أو هو الذى يصفيك مودته و يصح لك إخلاصه ، و يجمع على أخلاء ، كما فى قوله تعالى : (الْأَخِلَّاءُ يَوْمَئِذٍ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ) وقد قصر الشاعر الأخلاء حين اضطر لذلك ، وذلك قوله :

أَخِلَّاىَ لَوْ غَيْرُ الْحِمَامِ أَصَابَكُمْ   عَتَبْتُ ، وَلَكِنْ مَا عَلَى الْمَوْتِ مَعْتَبُ

و يجمع الخليل أيضا على خلان — بضم الخاء —

السادسة : المضارع المنفى بلا ، نحو : « وَمَا لَنَا لاَ نُؤْمِنُ بِاللَّه » ، « مَا لِيَ لاَ أَرَى الْهُدْهُدَ » وقوله :

٤٩٦ — وَلَوْ أَنَّ قَوْمًا لِارْتِفَاعِ قَبِيلَةٍ دَخَلُوا السَّمَاءَ دَخَلْتُهَا لاَ أُحْجَبُ

« نصيرا » النصير : فعيل من النصرة بمعنى فاعل « جار » ظلم ومال عن الأخذ بيدك « عدلا » العدل : وضع الشىء فى موضعه « ولا تشح عليه » الشح : البخل ، وهو بضم الشين المعجمة ، ومنه قوله تعالى : (وَمَنْ يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ) « جاد » فعل ماض من الجود ، وهو البذل والإعطاء « بخلا » منع رفده وحبس عطاءه ، وفى قوله « جار أو عدلا » وقوله « جاد أو بخلا » مقابلة تامة بين فعلين كالتى فى قوله سبحانه : (وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا)

الإعراب : « كن » فعل أمر ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « للخليل » جار ومجرور متعلق بنصير « نصيرا » خبر كان منصوب بالفتحة الظاهرة « جار » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الخليل ، والجملة من الفعل وفاعله فى محل نصب حال من الخليل « أو » حرف عطف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « عدلا » فعل ماض فاعله ضمير مستتر جواز تقديره هو يعود أيضا إلى الخليل ، والألف للإطلاق ، وجملة الفعل وفاعله فى محل نصب عطف على جملة الحال السابقة « ولا » الواو عاطفة ، لا : حرف نهى مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « تشح » فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه السكون ، وحرك للتخلص من السكونين ، وكانت حركته الفتحة طلبا للخفة ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « عليه » جار ومجرور متعلق بتشح « جاد » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه تقديره هو يعود إلى المجرور بعلى الذى هو ضمير الخليل ، والجملة من الفعل وفاعله فى محل نصب حال من الضمير المجرور بعلى « أو » حرف عطف مبنى على السكون لا محل له « بخلا » فعل ماض فاعله ضمير مستتر تقديره هو يرجع إلى ضمير الخليل ، والألف للإطلاق ، والجملة من الفعل وفاعله فى محل نصب معطوفة على جملة الحال .

الشاهد فيه : قوله « جار أو عدلا » وقوله « جاد أو بخلا » حيث جاءت جملة الحال فى كل واحدة من العبارتين غير مقترنة بواو الحال ؛ لكونها فى الموضعين جملة فعلية فعلها ماض تقع بعدها أو العاطفة ، وجملة الحال فى العبارة الأولى هى قوله « جار » وفى العبارة الثانية هى قوله « جاد » واقتران جملة الحال إذا كانت بهذه المنزلة بالواو غير جائز لكونها فى معنى الشرط ، ألا ترى أن المعنى يساوى قولك : كن نصيرا لخليلك إذا جار وإذا عدل — إلخ ، ولما كانت الجملة الشرطية لا تقترن بالواو كانت جملة الحال إذا ساوقتها بمنزلتها

٤٩٦ — لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سابق أو لاحق

اللغة : « قوما » القوم : جماعة الرجال ليس فيهم امرأة ، ويقابله النساء ، قال الله تعالى :

... ...

(لاَيَسْخَرْ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونوا خَيْراً مِنْهُمْ ، وَلاَ نِسَاءٌ مِنْ نِسَاءٍ عَسَى أَنْ يَكُنَّ خَيْراً مِنْهُنَّ) وقال زهير بن أبي سلمى المزني :

وَمَا أَدْرِي ، وَسَوْفَ إِخَالُ أَدْرِي ، أَقَوْمٌ آلُ حِصْنٍ أَمْ نِسَاءُ

والقوم : اسم جمع لا واحد له من لفظه وواحده من معناه رجل ، والنساء كذلك ، وواحدتهن امرأة « لارتفاع قبيلة » الارتفاع : علو المنزلة وسمو الرتبة ، وأراد هنا منازل الشرف والمجد ، والقبيلة : الجماعة من الناس يرجعون في النسب إلى أب واحد « لا أحجب » لا أمنع ولا أصد عن الدخول ، يريد أنه من أرفع الناس شرف قبيلة ومن أسماهم منزلة قوم ، فلو كانت درجات الناس ومنازلهم تنال بشرف الآباء ومجد النسب لكان خليقا بأن يبلغ أرفع المنازل ويدرك أسمى المراتب دون أن يقف في طريقه أحد ، وذلك كناية عن علو منزلة آبائه .

الإعراب : « لو » حرف امتناع لامتناع مبني على السكون لا محل له من الإعراب « أن » حرف توكيد ونصب « قوما » اسم أن منصوب بالفتحة الظاهرة « لارتفاع » جار ومجرور متعلق بدخلوا الآتي ، وارتفاع مضاف و « قبيلة » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « دخلوا » فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله « السماء » مفعول به على التوسع لدخلوا ، والجملة من الفعل وفاعله في محل رفع خبر أن المؤكدة ، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع فاعل لفعل محذوف ، والتقدير : لو ثبت دخول قوم السماء لارتفاع قبيلة ، وهذا الفعل المحذوف هو شرط لو « دخلتها » فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله ، وضمير الغيبة العائد إلى السماء مفعول به على التوسع أيضا ، وجملة الفعل وفاعله ومفعوله لامحل لها من الإعراب جواب لو ؛ لأنها حرف شرط غير جازم « لا » حرف نفي « أحجب » فعل مضارع مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وجملة الفعل ونائب فاعله في محل نصب حال من تاء المتكلم الواقعة فاعلا في قوله دخلتها .

الشاهد فيه : قوله « دخلتها لا أحجب » حيث وقعت جملة المضارع المنفي بلا — وهي جملة لا أحجب — حالا ، واكتفى فيها بالربط بالضمير العائد على صاحب الحال ، والضمير الرابط هو ذلك الضمير المستتر الواقع نائب فاعل ، وصاحب الحال هو تاء المتكلم الواقعة فاعلا في قوله دخلتها ، على ما ظهر لك في الإعراب ، ولم يؤت مع الضمير الرابط بواو الحال . والجملة المضارعية المنفية إذا وقعت حالا وجب أن يكتفى في ربطها بصاحب الحال بالضمير الراجع منها إليه ، ولم يجز أن يؤتى معها بواو الحال ؛ وذلك لأن جملة المضارع المنفي بمثابة اسم فاعل أضيف إليه « غير » ؛ فكأنه قال : دخلتها غير محجوب . واسم الفاعل الذي بهذه المنزلة لا تقترن به واو الحال ؛ فكذلك ما أشبهه . والمضارع هنا في قوة اسم المفعول ؛ لأنه مبني للمجهول .

فإن ورد بالواو أُوِّلَ على إضمار مبتدإ ، على الأصح[١] ، كقراءة ابن ذكوان « فَاسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَانِ » وقوله :

٤٩٧ — وكُنْتُ وَلاَ يُنَهْنِهُنِي ٱلْوَعِيدُ

(١) فى المسألة ثلاثة أقوال : أحدها تقدير مبتدأ بعد الواو ، وهو الذى ذكر الشارح أنه الأصح ؛ والثانى عدم تقدير شىء مع بقاء الواو للحال والحكم بشذوذ ذلك ، وهو رأى ابن عصفور ؛ والثالث جعل الواو حرف عطف ، و ينسب إلى الجرجانى . وسنذكر ذلك كله مفصلا مع شرح شواهد المسألة .

٤٩٧ — هذا الشاهد عجز بيت ، وصدره قوله : * أَقَادُوا مِنْ دَمِي وَتَوَعَّدُونِي *
وقد نسب العينى (٣ — ١٩٣) هذا البيت لمالك بن رقبة ، وأنشد قبله بيتا وهو قوله :

بَغَانِي مُصْعَبٌ وَبَنُو أَبِيهِ فَأَيْنَ أَحِيدُ عَنْهُمْ ؟ لَا أَحِيدُ

وقال أبو على القالى فى ذيل أماليه (ص ١٢٧) ما نصه : « وأنشدنا الزبير بن بكار لمالك ابن أخى رفيع الأسدى ، قال : أنشدنيها محمد بن أنس الأسدى ، وكان صعلوكا فطلبه مصعب بن الزبير فهرب منه ، وقال :

بَغَانِي مُصْعَبٌ وَبَنُو أَبِيهِ فَأَيْنَ أَحِيدُ عَنْهُمْ ؟ لا أَحِيدُ
أُسُودٌ بِالْحِجَازِ عَلَى أُسُودٍ خَوَادِرَ مَا تُنَهْنِهُهَا الْأُسُودُ
أَقَادُوا مِنْ دَمِي وَتَوَعَّدُونِي وكُنْتُ .... البيت ، و بعده :
شَقِيتُ بِهِمْ عَلَى طُولِ التَّنَائِي كَمَا شَقِيَتْ بِأَحْمَرِهَا ثَمُودُ
عَسَى ابْنُ الْكَاهِلِيَّةِ فِي نَدَاهُ يَعُودُ بِحِلْمِهِ فِيمَا يَعُودُ
فَيَأْمَنَ خَائِفٌ بِهِمُ طَرِيدٌ وَيَأْتِيَ أَهْلَهُ النَّائِي الْبَعِيدُ

والذى وقع فى العينى فى رواية البيت السابق على بيت الشاهد :

* تفانَى مُصْعَبٌ وَبَنُو أَبِيهِ *

وصوبناه عن الأمالى .

اللغة : « بغانى » بالغين المعجمة كما هو فى ذيل الأمالى ، وهو الموافق لما بعده ، ومعناه طلبنى ، وتقول : بغاه يبغيه ، تريد طلبه يطلبه ، وفى التنزيل الكريم : (ذَٰلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِي) « مصعب » هو مصعب بن الزبير بن العوام الذى يقول فيه الشاعر :

إِنَّمَا مُصْعَبٌ شِهَابٌ مِنَ اللَّهِ تَجَلَّتْ عَنْ وَجْهِهِ الظَّلْمَاءُ

وهو أخو عبد الله بن الزبير الذى خرج على الأمويين واستقل بالحجاز مدة حتى حاربه الحجاج

... ...

وضرب الكعبة بالمجانيق وقتل عبد الله وصلبه « و بنو أبيه » لم يرد إخوته ، وإنما أراد أنصاره ، والأصل فى أنصار الرجل أن يكونوا من عشيرته الذين يجمعهم و إياه النسب « أحيد » مضارع حاد الرجل عن الشيء حيدا وحيودا وحيدودة ، إذا مال وعدل عنه ، يريد ليس لى مكان أعدل إليه من طلبهم ؛ لأن سلطانهم مبسوط على كل مكان «أسود بالحجاز ـ البيت» شبه مصعبا وأنصاره بالأسود فى الشجاعة والإقدام على المكاره ، وشبه أفراسهم التى يمتطون صهواتها بالأسود أيضا ؛ ليكون ذلك أبعث على الخوف منهم ، والخوادر : جمع خادر ، وهو وصف من خدر الأسد إذا كان فى خدره ـ بكسر فسكون ـ وهو أجمته ، والأسد أشد ما يكون صولة إذا دخل عليه فى عرينه ، وما تنهنها الأسود : أى ما تزجرها وتكفها عما تريده ، وتقول : نهنهت الرجل عن الشيء فتنهنه : أى زجرته عنه وكففته عن فعله فازدجر وكف « أقادوا من دمى ـ البيت » القود ـ بفتح القاف والواو ـ القصاص وأخذ المجرم بجرمه ، وتقول : أقاد السلطان فلانا بفلان ؛ إذا قتله به ، وكأنه يريد أعطوا الذين عدوت عليهم القود من دمى فأهدروه لهم ، وتوعدونى : تهددونى « عمى ابن الكاهلية ـ البيت » أراد بابن الكاهلية عبد الله بن الزبير أو مصعبا أخاه وليست الكاهلية أمهم التى ولدتهم ، ولكنها إحدى أمهاتهم من أعلى النسب ، وقد نسبه إليها عبد الله بن الزبير (بفتح الزاى) الأسدى ، وقال له : إن بينى و بينك نسبا من قبل فلانة الكاهلية ؛ فإنها عمتى فى عمود النسب وقد ولدتكم ، فلم ينفعه ذلك عنده ولم يعطه ، فقال فيه :

أَرَى الْحَاجَاتِ عِنْدَ أَبِى خُبَيْبٍ ... نَكِدْنَ ولاَ أُمَيَّةَ بِالْبِلَادِ
مِنَ الْأَعْيَاصِ أَوْ مِنْ آلِ حَرْبٍ ... أَغَرَّ كَغُرَّةِ الْفَرَسِ الْجَوَادِ
وَمَالِىَ حِينَ أَقْطَعُ ذَاتَ عِرْقٍ ... إِلَى ابْنِ الْكَاهِلِيَّةِ مِنْ مَعَادِ
وَقُلْتُ لِصُحْبَتِى : أَدْنُوا رِكَابِى ... أُفَارِقْ بَطْنَ مَكَّةَ عَنْ سَوَادِ

وانظر شرح الشاهد رقم (٢٩٢) فى (ج ٢ ص ١٠) .

الإعراب : « أقادوا » فعل وفاعل ، وواو الجماعة عائد على مصعب و بنى أبيه ، ولهذا الفعل مفعول محذوف لقصد العموم كأنه قال : أقادوا جميع الناس ، لكثرة جرائره وتعدد جناياته « من دمى » جار ومجرور متعلق بأقادوا ، و ياء المتكلم مضاف إليه « وتوعدونى » الواو حرف عطف ، توعدونى : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله ، والنون للوقاية ، و ياء المتكلم مفعول به « وكنت » الواو عاطفة ، كان : يجوز أن تكون تامة فتاء المتكلم فاعلها ، ويجوز أن تكون ناقصة فتاء المتكلم اسمها وخبرها محذوف : أى كنت قبل توعدهم إياى ، « ولا » الواو للحال ،

... ...

لا : حرف نفى « ينهنهنى » ينهنه : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به « الوعيد » فاعل ينهنه ، وجملة الفعل المضارع المنفى بلا مع فاعله ومفعوله فى محل نصب حال من تاء الفاعل فى « كنت » الواقع فاعلا أو اسما لكان ؛ وستعرف ما فى هذا الإعراب فى بيان الشاهد فى البيت ، وستعرف فيه وجوها أخرى من وجوه الإعراب .

الشاهد فيه : قوله « ولا ينهنهنى الوعيد » حيث وقعت الجملة المضارعية المنفية بلا حالا ، ولم يكتف الشاعر بأن يربط جملة الحال بصاحبها بالضمير العائد منها إليه ، بل جاء مع الضمير الذى هو ياء المتكلم فى « ينهنهنى » بالواو ، وكان عليه ألا يجىء بهذه الواو؛ لما بينا فى شرح الشاهد السابق من أن مثل المضارع المنفى بلا مثل الوصف المضاف إليه لفظ « غير » وهو لو جاء بوصف مضاف إليه لفظ « غير » فقال : وكنت غير منهنه بالوعيد ، لما كان يجوز له أن يجىء معه بالواو فيقول : وكنت وغير منهنه بالوعيد .

ومن أجل ذلك تلمس النحاة لهذا البيت ونحوه كالشاهد الآتى وجها يخرجونه عليه ، ولهم فى ذلك ثلاثة وجوه ، ونحن نذكرها إليك منسوبة إلى القائلين بها :

الوجه الأول ـ وهو أضعفها وأقلها تحقيقا وإن كان أقربها إلى الظاهر ـ وحاصله أن اقتران جملة الحال التى بهذه المثابة بالواو ليس ممتنعا كما ذكرتم حتى يلزم التأويل أو الحكم بالشذوذ على ما جاء من كلام العرب من هذا النوع مقترنا بالواو ، بل اقتران هذه الجملة بالواو جائز مستعمل إلا أنه أقل من تجردها عن الواو ، وهذا رأى قال به ابن الناظم وذكره فى شرحه على الألفية .

الوجه الثانى : أن جملة الحال فى هذا البيت ونحوه ليست فعلية كما ذكرتم فى الإعراب ، ولكن جملة الحال جملة اسمية ، والجملة المضارعية المنفية بلا فى محل رفع خبر لمبتدإ محذوف ، وأصل الكلام : وكنت وأنا لا ينهنهنى الوعيد ، فالواو مقترنة بجملة اسمية ، غاية ما فى الباب أن صدر هذه الجملة الاسمية ـ وهو المبتدأ ـ محذوف كما قلنا فى « نجوت وأرهنهم مالكا » وهذا تخريج الشيخ عبد القاهر وتبعه عليه ابن مالك فى تسهيله وشرحه .

الوجه الثالث : أن الواو ليست واو الحال ، ولكنها زائدة ، والجملة التى بعدها خبر لكان وهى ناقصة وليس خبرها محذوفا ، وهذا ليس عجيبا فإن الأخفش يرى جواز اقتران أخبار « كان » وأخواتها إذا كانت جملة بالواو وتبعه على ذلك ابن مالك فى التسهيل ، قال صاحب الهمع (١ ـ ١١٦) : «وقد تدخل الواو على أخبار هذا الباب (يريد كان وأخواتها) إذا كانت جملة ، تشبيها بالجملة الحالية ، كقوله :

وَكَانُوا أُنَاسًا يَنْفَحُونَ ، فَأَصْبَحُوا وَأَكْثَرُ مَا يُعْطُونَهُ النَّظَرُ الشَّزْرُ

وقوله :

٤٩٨ — أَكْسَبَتْهُ الْوَرِقُ الْبِيضُ أَبًا وَلَقَدْ كَانَ وَلَا يُدْعَى لِأَبْ

نصَّ على ذلك فى التسهيل ، وفى كلام ولده خلافُه .

وقوله :

فَظَلُّوا وَمِنْهُمْ سَابِقٌ دَمْعُهُ لَهُ وَآخَرُ يَثْنِي دَمْعَةَ الْعَيْنِ ...

هذا مذهب الأخفش ، وتابعه ابن مالك ، والجمهور أنكروا ذلك ، وتأولوا الجملة على الحال والفعل على التمام » اهـ .

ومن العلماء من لم يرتض شيئا من هذه الوجوه كلها ، فحكم بالشذوذ على كل ما خالف القاعدة الأصلية ، وهى أن الجملة المضارعية المنفية بلا إن وقعت حالا وجب أن تكتفى بالضمير رابطا .

٤٩٨ — هذا البيت من كلام مسكين الدارمى ، واسمه ربيعة بن عامر بن أنيف بن شريح ابن عمرو بن عدس بن زيد بن عبد الله بن دارم بن مالك بن حنظلة بن مالك بن زيد مناة بن تميم ، من كلمة له جاء فيها قوله :

اِصْحَبِ الْأَخْيَارَ وَارْغَبْ فِيهِمُ رُبَّ مَنْ صُحْبَتُهُ مِثْلُ الْجَرَبْ

وَاصْدُقِ النَّاسَ إِذَا حَدَّثْتَهُمْ وَدَعِ الْكِذْبَ لِمَنْ شَاءَ كَذَبْ

رُبَّ مَهْزُولٍ سَمِينٌ عِرْضُهُ وَسَمِينِ الْجِسْمِ مَهْزُولُ الْحَسَبْ

اللغة : « أكسبته » جلبت له ومنحته « الورق » بفتح الواو وراؤه مكسورة أو مفتوحة ـ الدراهم المضروبة من الفضة ، وفى الكتاب الكريم : (فَابْعَثُوا أَحَدَكُمْ بِوَرِقِكُمْ هَٰذِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ) ويقال فيها أيضا : رقة ـ بكسر الراء وفتح القاف مخففة ـ والهاء فيها عوض من الواو ، والحذف مع التعويض فى هذه الكلمة شاذ ، والأصل أن التعويض يكون فى المصادر الواوية الفاء التى تحذف فاؤها فى مضارعاتها ، نحو وعد يعد عدة ووصف يصف صفة وما أشبه ذلك « ولا يدعى » بالبناء للمجهول ـ يريد لا ينسب ، وفى القرآن الكريم : (ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ) . يريد أنه كان مجهول النسب لا يعرف له أب ينسبه الناس إليه فلما صار ذا مال ظهر له نسب واشتهر له أب يدعى إليه .

الإعراب : « أكسبته » فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث ، والهاء ضمير الغائب مفعول أول « الورق » فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة « البيض » نعت للورق ، ونعت المرفوع مرفوع ،

السابعة : المضارع المنفى بما ، كقوله :

٤٩٩ — عَهِدْتُكَ مَا تَصْبُو وفِيكَ شَبِيبَةٌ فَمَا لَكَ بَعْدَ الشَّيْبِ صَبًّا مُتَيَّمًا

وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « أبا » مفعول ثان لأكسب « ولقد » الواو حرف عطف ، اللام موطئة للقسم ، قد : حرف تحقيق « كان » فعل ماض تام ، وفاعله ضمير مستتر تقديره هو ، ويجوز أن يكون فعلا ناقصا ، واسمه الضمير المستتر ، وخبره محذوفا « ولا » الواو للحال ، لا : حرف نفى مبنى على السكون لا محل له « يدعى » فعل مضارع مبنى للمجهول ، مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو « لأب » اللام حرف جر ، أب : مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف ، والجار المجرور متعلق بيدعى ، والجملة من الفعل المضارع المبنى للمجهول ونائب فاعله فى محل نصب حال ، ويقال : الواو فى قوله «ولا يدعى لأب» للحال أيضا ، وجملة «لايدعى لأب» فى محل رفع خبر لمبتدإ محذوف ، والتقدير : ولقد كان وهو لا يدعى لأب ، وجملة المبتدإ وخبره فى محل نصب حال ، ويقال : «كان» فى قوله «ولقد كان ولا يدعى لأب» ناقصة تحتاج إلى اسم وخبر ، واسمها ضمير مستتر فيها ، والواو فى «ولايدعى» زائدة فى خبر الفعل الناسخ تشبيها لخبره بالحال ، نظير زيادة الفاء فى خبر المبتدأ فى نحو الذى يتق ربه فله خير الجزاء ، وعليه تكون جملة « لا يدعى لأب » فى محل نصب خبر لكان الناقصة .

الشاهد فيه : قوله « كان ولايدعى لأب » حيث كان ظاهر أمر هذه العبارة أن جملة المضارع المنفية بلا حال من الضمير المستتر فى « كان » سواء أجعلتها تامة أم جعلتها ناقصة ، وقد ربط الشاعر هذه الجملة الحالية بصاحبها بالضمير المستتر فى « يدعى » وجاء مع ذلك بواو الحال ، والكثير المشهور فى اللسان العربى ألا يؤتى مع الجملة الحالية إذا كانت فعلية فعلها مضارع منفى بلا برابط غير الضمير ؛ لما ذكرنا فى شرح الشاهد السابق والذى قبله ، وقد تمحل العلماء له وجوها يخرجونه بها عن ظاهره ليخرجوا عن مخالفة القواعد المشهورة ، وقد ذكرنا هذه الوجوه فى شرح الشاهد السابق فلا نرى مدعاة لإعادتها ، وبخاصة إذا لاحظت أننا أشرنا إليها فى إعراب هذا البيت نفسه ، وقولنا « المضارع المنفى بلا » احتراز عن المضارع المنفى بما أو لم ، وسيأتى بيان حكمهما فى الشواهد الآتية قريبا إن شاء الله .

٤٩٩ — لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سابق أو لاحق ، وهو من شواهد التسهيل

اللغة : « عهدتك » يريد عرفتك وعلمتك على هذه الحالة « تصبو » تميل إلى الصبوة ، وهى نزوات الشباب وثورة الفتوة وطغيان النفس فى وقت ميعة السن « شبيبة » الشبيبة :

... ...

الوقت الذي يكون الإنسان فيه موفور القوة البدنية جم النشاط الجسمانى ولا تكون قواه العقلية قدتم نضجها وا كتمل ، وإنما تكتمل القوة العقلية إذا كبر وهرم ، ولهذا يقال :

أَوَّاهُ لَوْ عَرَفَ الشَّبَا بُ وَآهٍ لَوْ قَدَرَ الْمَشِيبُ

وفى حكم العرب « رأى الشيخ خير من مشهد الغلام » يريدون أن الهرم يرى الرأى للوفق ولا يقدر على العمل به لضعف منته وتهدّم قواه أن الشاب المكتمل الفتوة يقدر على العمل ولكنه لا يستطيع أن يرى الرأى السديد ليعمل به « صبا » هو وصف من الصبابة ، وهى رقة الهوى والعشق « متيما » اسم مفعول من تيمه العشق والحب - بالتضعيف - إذا استعبده وأذله وأخضعه ، ومن هذه المادة أخذ العرب اسم « تيم اللات » يريدون عبد اللات ، كما قالوا عبد مناف وعبد شمس ، وكما قالوا : عبد الله ، ونحو ذلك .

الإعراب : « عهدتك » فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله ، وكاف المخاطب مفعوله « ما » حرف نفى ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « تصبو » فعل مضارع ، مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وجملة الفعل وفاعله فى محل نصب حال من ضمير المخاطب فى عهدتك « وفيك » الواو واو الحال ، فيك : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « شيبة » مبتدأ مؤخر ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة المبتدإ وخبره فى محل نصب حال من الضمير المستتر المرفوع فى تصبو « فما » الفاء حرف عطف ، ما : اسم استفهام مبتدأ ، مبنى على السكون فى محل رفع « لك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « بعد » ظرف زمان منصوب على الظرفية الزمانية ، وعامله هو قوله صبا الآتى ، وهو مضاف ، و « الشيب » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « صبا » حال من ضمير المخاطب المجرور محلا باللام فى قوله لك « متيما » نعت لقوله صبا ، ونعت المنصوب منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : فى هذا البيت شاهدان من شواهد باب الحال ، وأحدهما مقصود المؤلف بالإتيان بهذا البيت ، وثانيهما غير مقصود له باتيانه بالبيت فى هذا الوضع : أما الشاهد غير المقصود له فى هذا الموضع ففى قول الشاعر « وفيك شيبة » فإن هذه جملة اسمية من مبتدإ وخبر وقعت حالا ، وقد ربطها الشاعر بالواو مع أن فيها ضمير المخطاب الذى هو ضمير صاحب الحال ، والإتيان بالواو فى هذا النوع من الجمل الحالية سائغ لا امتناع منه ، بل هو الكثير الشائع فى لغة العرب ، سواء أكان فى الجملة ضمير ذى الحال كما هنا أم لم يكن كما فى قولنا : جاء على والشمس طالعة ، وأما الشاهد المقصود للشارح بالإتيان بالبيت فى هـذا الموضع فى قول الشاعر « ما تصبو » فإن هذه جملة فعلية فعلها مضارع منفى بما ، وقد وقعت هـذه الجملة حالا من ضمير المخاطب المنصوب

الثانى : تلزم الواو مع المضارع المثبت إذا اقترن بقد ، نحو : « وَقَدْ تَعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللهِ إِلَيْكُمْ » ، ذكره فى التسهيل .

(وَجُمْلَةُ الْحَالِ سِوَى مَا قُدِّمَا) يجوز رَبْطُهَا (بِوَاوٍ) وتسمى هذه الواو واو الحال ، وواو الابتداء ، وقدرها سيبويه والأقدمون بإذ ، ولا يريدون أنها بمعناها ؛ إذ لا يرادف الحرفُ الاسمَ ، بل أنها وما بعدها قيدٌ للعامل السابق . (أَوْ بِمُضْمَرٍ) يرجع إلى صاحب الحال . (أَوْ بِهِمَا) معا ؛ وسوى ما قدم هو : الجملة الاسمية ، وجملة الماضى ، مُثْبَتَتَيْنِ كانتا أو منفيتين ، وجملة المضارع المنفى ، ويستثنى من ذلك ما تقدم التنبيه عليه ، وهو : الاسمية الواقعة بعد عاطف ، والمؤكدة ، وجملة الماضى التالى إلاّ ، والمتلو بأو ، والمضارع المنفى بلا ، أو بما ، على ما مر ، فلم يبق من أنواع المضارع المنفى سوى المنفى بلم ، أو لَمَّا ، وأما المنفى بلن فلا يمكن هنا ، وأمثلة ذلك مع الجملة الأسمية غير ماتقدم : جَاءَ زَيْدٌ وَالشَّمْسُ طَالِعَةٌ ، ومنه : « لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ » جَاءَ زَيْدٌ يَدُهُ عَلَى رَأْسِهِ ، ومنه : « قُلْنَا اهْبِطُوا مِنْهَا جَمِيعاً بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ » : أَىْ مُتَعَادِينَ ، وقوله :

٥٠٠ — ثُمَّ رَاحُوا عَبَقُ الْمِسْكِ بِهِمْ

محلا فى قوله عهدتك ، على ما تبين لك من إعراب البيت ، وقد ربط الشاعر هذه الجملة الحالية بالضمير المستتر فى تصبو الذى هو ضمير صاحب الحال ، ولم يأت معه بالواو ، وترك الواو مع هذا النوع من الجمل الحالية واجب لا يجوز العدول عنه إلى ذكرها ، وقد بحثت طويلا لعلى أعثر على بيت من الشعر الذى يحتج به قد جاءت فيه جملة المضارع المنفى بما حالا واقترنت بالواو شذوذا كما جاء ذلك فى المنفى بلا كما فى البيتين السابقين على هذا الشاهد ؛ فلم أعثر على شىء من ذلك ؛ فعلمت أن اقتران جملة المضارع المنفى بما إذا وقعت حالا بالواو منكر فى لسان العرب لا يقدمون عليه ، ولا فى الندرة ، ولا شذوذا .

٥٠٠ — هذا الشاهد صدر بيت من قصيدة رائية لطرفة بن العبد البكرى ، ومطلعها قوله :

أَصَحَوْتَ الْيَوْمَ أَمْ شَاقَتْكَ هِرّْ وَمِنَ الْحُبِّ جُنُونٌ مُسْتَعِرّْ

لاَ يَكُنْ حُبُّكِ دَاءً قَاتِلاً لَيْسَ هٰذَا مِنْكِ مَاوِيَّ بِحُرّْ

كَيْفَ أَرْجُو حُبَّهَا مِنْ بَعْدِ مَا عَلِقَ الْقَلْبُ بِنُصْبٍ مُسْتَسِرّْ

... ...

وقبل بيت الشاهد قوله :

فَإِذَا مَا شَرِبُوهَا وَانْتَشَوْا وَهَبُوا كُلَّ أَمُونٍ وَطِمِرّْ
ثُمَّ رَاحُوا عَبَقُ الْمِسْكِ بِهِمْ يُلْحِفُونَ الأَرْضَ هُدَّابَ الأُزُرْ

اللغة : « أصحوت اليوم أم شاقتك هر » هر : اسم امرأة ، وهو من أسماء نساء العرب ، وقد ورد فى قول امرئ القيس بن حجر الكندى :

* وَهِرٌّ تَصِيدُ قُلُوبَ الرِّجَالِ *

وكان من حق طرفة أن يقول : أصحوت اليوم أم لم تصح ، حتى تتم له المقابلة ، لكنه لما كان معنى قوله : « شاقتك هر » هو معنى لم تصح حسن ما قاله ووقع موقع ما ذكرنا « مستعر » أصله بمعنى ملتهب ، من قولك : سعرت النار وأسعرتها ، إذا أوقدتها وألهبتها ، وأراد ههنا ومن الحب جنون شديد بالغ الغاية « ماوىّ » مرخم ماوية ، وهو اسم امرأة ، ومنه قول الراجز :

مَاوِىَّ ، يَارُبَّتَمَا غَارَةٍ شَعْوَاءَ كَاللَّذْعَةِ بِالْمِيسَمِ

وأصله نسبة إلى الماء ، وكأنهم أرادوا بتسمية نسائهم بذلك وصفهن بالنقاء والصفاء « بحر » الباء حرف جر زائد داخل على خبر ليس ، والحر : أصله ضد العبد ، وأراد ليس هجرك لى بشىء حسن يصح لك أن تدومى عليه وتتمسكى به « كيف أرجو حبها — إلخ » تحتمل هذه العبارة معنيين : أحدهما أن يكون أراد كيف أخشى حبها ؟ فاستعمل الرجاء فى معنى الخشية والخوف ، واستعمال الرجاء بمعنى الخشية والخوف واقع فى العربية لا غبار عليه ، وبه فسر بعض العلماء قوله سبحانه وتعالى : (مَالَكُمْ لاَ تَرْجُونَ لِلّٰهِ وَقَاراً) ويكون معنى البيت على هذا الوجه : كيف أخشى حبها وهو قد تغلغل فى قلبى وحلّ منه محل الشغاف ونزل به من شدته وبلائه ما لا زيادة معه لمستزيد ، فما من درجة من درجات الحب إلا والذى عندى أعظم منها . والمعنى الثانى أن يكون قد أراد كيف أرجو زوال حبها وآمل ذهابه وهو قد تمكن من قلبى وبرح به ؟ فيكون الكلام على حذف المضاف ، وحذف المضاف مع إقامة المضاف إليه مقامه واقع فى العربية ، ومنه قوله تعالى : (وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِى كُنَّا فِيهَا) والمدار على القرينة التى ترشد إلى هذا المضاف المحذوف ، والقرينة ههنا موجودة ، وهى افتقار صحة المعنى مع بقاء الرجاء على معناه المشهور إلى تقديره ، والنصب — بضم النون وسكون الصاد — العذاب والشدة ، ومنه قوله جل ذكره : (أَنِّى مَسَّنِىَ الشَّيْطَانُ بِنُصْبٍ وَعَذَابٍ) والمحتضر : المكتتم الداخل فى القلب .

... ...

« وإذا ما شربوها وانتشوا ـ الخ » شربوها : الضمير يعود إلى الخمر ، وانتشوا : أخذتهم النشوة ، وهى أول السكر ، والأمون ـ بفتح الهمزة وضم الميم مخففة ـ الموثقة الخلق التى يؤمن عليها العثار من الإبل والخيل جميعا ، والطمر ـ بكسر الطاء المهملة والميم وتشديد الراء المهملة ـ الفرس الطويل المشرف ، ومثل هذا البيت فى المعنى قول عنترة بن شداد العبسى :

وَإِذَا شَرِبْتُ فَإِنَّنِي مُسْتَهْلِكٌ مَالِي ، وَعِرْضِي وَافِرٌ لَمْ يُكْلَمِ

وَإِذَا صَحَوْتُ فَمَا أُقَصِّرُ عَنْ نَدًى وَكَمَا عَلِمْتِ شَمَائِلِي وَتَكَرُّمِي

« ثم راحوا عبق المسك بهم ـ الخ » العبق ـ بفتح العين المهملة والباء الموحدة ـ الرائحة ، وأصله مصدر عبق الطيب به ـ من باب فرح ـ إذا لزق به وانتشرت رائحته عنه ، ومعنى قوله : « يلحفون الأرض هداب الأزر » أنهم من خيلائهم وكبريائهم يجرون أزرهم على الأرض ويغطون الأرض بها ، والأزر : جمع إزار ، مثل كتاب وكتب وجدار وجدر .

الإعراب : « ثم » حرف عطف دال على الترتيب والتراخى ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « راحوا » فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله « عبق » مبتدأ ، مرفوع بالضمة الظاهرة وهو مضاف ، و « المسك » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « بهم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وجملة المبتدإ وخبره فى محل نصب حال من واو الجماعة الواقعة فاعلا فى قوله « راحوا » و « يلحفون » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وواو الجماعة فاعله « الأرض » مفعول أول « هداب » مفعول ثان ، وهو مضاف ، و « الأزر » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، وسكن للوقف ، وجملة الفعل المضارع الذى هو يلحفون وفاعله ومفعوليه فى محل نصب حال من واو الجماعة فى « راحوا » أيضا .

الشاهد فيه : فى هذا البيت شاهدان لباب الحال ، بل لمسألة مجىء الحال جملة ، وأحدهما غير مقصود للشارح بل ليس فى الشطر الذى أنشده من البيت ، وثانيهما هو المقصود له وهو الموجود فى نصف البيت الذى أنشده ؛ فأما الشاهد الذى لم يقصده ففى قوله « يلحفون الأرض هداب الأزر » فإن هذه جملة فعلية فعلها مضارع مثبت ، وقد وقعت هذه الجملة حالا من واو الجماعة فى « راحوا » على ما ظهر لك من الإعراب ، واكتفى الشاعر فى ربط جملة الحال هذه بصاحبها بالضمير الذى هو واو الجماعة الواقعة فاعلا فى « يلحفون » ولم يأت معها بالواو كما هو الواجب عربية على ما سبق بيانه فى الكلام على الشاهدين (رقم ٤٩٣ و ٤٩٤) . وأما الشاهد المقصود للشارح ففى قول الشاعر «عبق المسك بهم» فإن هذه جملة اسمية من مبتدإ وخبر ، وقد وقعت هذه الجملة حالا من واو الجماعة الواقعة فاعلا فى قوله : « راحوا » فى صدر البيت ، وقد

... ...

ربط الشاعر هـذه الجملة بصاحبها بالضمير المجرور محلا بالباء فى قوله « بهم » ، ولم يذكر الواو معها . وقد اختلفت كلمة العلماء فى الحكم على مثل ذلك ؛ فذهب جار الله الزمخشرى فى كتابه المفصل ، تبعا للفراء ، إلى أن هذا شاذ لا يجوز القياس عليه ، وعنده أنه لا بد فى ربط الجملة الاسمية إذا وقعت حالا من الواو إما وحدها وإما مع الضمير ، ولا يجوز أن يكون الرابط هو الضمير وحده ، قال (١ – ١٨٥) : « والجملة تقع حالا ، ولا تخلو من أن تكون اسمية أو فعلية فإن كانت اسمية فالواو ، إلا ما شذ من قولهم : كلمته فوه إلى فىّ ، وما عسى أن يعثر عليه فى الندرة ، وأما : لقيته عليه جبة وشى ؛ فمعناه مستقرة عليه جبة وشى[1] » اهـ . والظاهر من عبارة ابن مالك فى الألفية أنه يرى ربط الجملة الاسمية بالضمير مثل ربطها بالواو ؛ فإنه خير بين الوجوه الثلاثة : ربطها بالواو وحدها ، وربطها بالضمير وحده ، وربطها بالواو والضمير جميعا ، ووضع ربطها بالضمير وحده فى الوسط فلم يظهر فى كلامه ما يدل على ضعفه أو قلته ، وقد ذكر الشارح الأشمونى فى التنبيهات الآتية أن هذا الظاهر غير مراد ، وأن الوجوه الثلاثة ليست فى درجة واحدة بالنسبة إلى الجملة الاسمية ، بل أعلاها ارتباط الجملة الاسمية بالواو والضمير معا ، ويليه ارتباطها بالواو وحدها ، ويليه ارتباطها بالضمير وحده .

وقد ذهب المحقق الرضى — تبعا للأندلسى — مذهبا جيدا فى هذه المسألة ، ونحن نؤيده ونختاره ونراه أوفق الآراء وأقربها إلى الجادة وقد طال نظرنا فيه وبحثنا عن شواهـده حتى تحصل لنا بتيسير الله الشيء الكثير منها ، ونحن نذكر لك هذا الرأى بغاية الإيضاح والتفصيل ، مع الاستشهاد لك على كل فرع من فروع هذه المسألة بشواهد تقر لها عينك غير متقيدين بعبارته ولا واقفين عند شواهده وأدلته ، فنقول :

الجملة الاسمية التى تقع حالا لا يخلو أمرها من أحد أمور أربعة ؛ لأنها إما أن تكون مشتملة على ضمير يعود إلى صاحب الحال وإما ألا تكون مشتملة على هذا الضمير ، فإن كانت مشتملة على ضمير يعود إلى صاحب الحال فهذا الضمير إما أن يكون مبتدأ فى جملة الحال وإما لا يكون كذلك فإن لم يكن الضمير العائد من جملة الحال إلى صاحب الحال مبتدأ فى هذه الجملة فهو إما أن يكون

---

(١) يريد أنه لا يجوز لك أن تجعل « عليه » جارا ومجرورا متعلقا بمحذوف خبر مقدم ، و « جبة » مبتدأ مؤخر ، والجملة فى محل نصب حال ؛ لأنه يلزم على هذا الإعراب التخريج على الشاذ ، وإنما يجب أن تجعل « عليه » جارا ومجرورا متعلقا بمحذوف حال من هاء الغائب فى لقيته ، ويكون على هذا « جبة » فاعلا لهذا الجار والمجرور ، وقد اعتمد على ذى الحال ، واعتماد الوصف وما فى معناه يسوغ رفعه الفاعل كاعتماده على النفى والاستفهام ونحوهما ، وهذا الإعراب الذى ألجأنا إليه فاسد من وجهين : الأول أنهم قد يقولون : لقيته وعليه جبة وشى ؛ فوجود الواو يعين كون هذه العبارة جملة من مبتدإ وخبر فى محل نصب حال ، ومن شواهد ذلك بيت الأعشى وبيت امرىء القيس الموجودان فى بحثنا هذا .

... ...

متصلا بالجزء المقدم فى الجملة وإما أن يكون متصلا بالجزء المؤخر فيها ؛ فهذه أربعة أحوال لاتكون الجملة الاسمية الواقعة حالا خالية منها البتة : جملة اسمية لا ضمير معها يعود إلى صاحب الحال ، جملة اسمية فيها ضمير يعود إلى صاحب الحال وهو مبتدؤها ، جملة اسمية فيها ضمير يعود إلى صاحب الحال وليس هذا الضمير مبتدأ ولكنه متصل بالجزء المقدم منها ، جملة اسمية فيها ضمير يعود إلى صاحب الحال وليس مبتدأ ولكنه متصل بالجزء المؤخر منها .

فان كانت جملة الحال الاسمية خالية من الضمير العائد إلى صاحب الحال وجب اقترانها بالواو ، نحو قولهم : جاء إبراهيم والشمس طالعة ، ونحو قوله جل ذكره :(لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ) ، ونحو قول امرئ القيس بن حجر الكندى :

وَقَدْ أَغْتَدِى وَالطَّيْرُ فِى وُكُنَاتِهَا ... بِمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الْأَوَابِدِ هَيْكَلِ

ونحو قول أبى ذؤيب الهذلى :

أَمِنَ الْمَنُونِ وَرَيْبِهِ تَتَوَجَّعُ ... وَالدَّهْرُ لَيْسَ بِمُعْتِبٍ مَنْ يَجْزَعُ

ونحو قول امرئ القيس أيضا :

تَنَوَّرْتُهَا مِنْ أَذْرِعَاتٍ ، وَأَهْلُهَا ... بِيَثْرِبَ ، أَدْنَى دَارِهَا نَظَرٌ عَالِ

والاستشهاد هنا بقوله « وأهلها بيثرب » إذا قدرت هذه الجملة حالا من تاء التكلم فى « تنورتها » فان قدرتها حالا من هاء الغائبة فى « تنورتها » خرج البيت عن أن يكون من هذا النوع ؛ ومن شواهد ذلك قول القطامى يصف عجوزا بخيلة (انظر أمالى القالى : ٢ — ١٥٩ والتنبيه للبكرى ١٢٨)

فَسَلَّمْتُ ، وَالتَّسْلِيمُ لَيْسَ يَسُرُّهَا ، ... وَلَكِنَّهُ حَتْمٌ عَلَى كُلِّ جَانِبِ

فَرَدَّتْ سَلَامًا كَارِهًا ثُمَّ أَعْرَضَتْ ... كَمَا انْحَازَتِ الْأَفْعَى مَخَافَةَ ضَارِبِ

الاستشهاد فى قوله « والتسليم ليس يسرها » فهى جملة اسمية وقعت حالا من تاء التكلم فى « فسلمت » وليس فيها ضمير يربطها بها فوجبت الواو . ولا تجىء الجملة حينئذ خالية من الواو إلا شذوذا ، نحو قول الأعشى ميمون بن قيس يصف غواصا :

نَصَفَ النَّهَارُ الْمَاءُ غَامِرُهُ ... وَرَفِيقُهُ بِالْغَيْبِ مَا يَدْرِى

والاستشهاد ههنا بقوله « الماء غامره » فى رواية من روى « نصف النهار » برفع النهار على أنه فاعل نصف ، وهى رواية حكاها كثير من العلماء منهم ابن جنى ومنهم ابن هشام فى مغنى اللبيب ، وسيأتى شرح هذا البيت شرحا وافيا وبيان ما فيه من الروايات والتخريجات عند الكلام عليه

... ...

باستقلاله فانه من شواهد هذا الكتاب فى هذا الباب : أى انتصف النهار والماء غامره .

وإن كانت جملة الحال الاسمية مشتملة على ضمير صاحب الحال وكان هذا الضمير مبتدأ فى هذه الجملة وجبت الواو أيضا ، ومنه قول ابن مالك «جاء زيد وهو ناو رحلة» ومن شواهده قوله عز وجل : (أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا آمَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ) وقوله تعالى : (أَفَتَتَّخِذُونَهُ وَذُرِّيَّتَهُ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِي وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ) وقول شاعر الحماسة وهو الفند الزمانى :

صَفَحْنَا عَنْ بَنِى ذُهْلٍ ... وَقُلْنَا الْقَوْمُ إِخْوَانُ
عَسَى الْأَيَّامُ أَنْ يَرْجِعْـ ... ـنَ قَوْمًا كَالَّذِى كَانُوا
فَلَمَّا صَرَّحَ الشَّرُّ ... وَأَمْسَى وَهْوَ عُرْيَانُ

الاستشهاد بقوله «وأمسى وهو عريان» إذا قدرت «أمسى» تامة بمعنى دخل فى المساء ، فان قدرتها ناقصة كانت الواو زائدة فى خبر الفعل الناسخ على ما بيناه فى شرح الشاهد (رقم ٤٩٧) الذى مضى قريبا ، ومن شواهد ذلك قول الشاعر (وهو الشاهد رقم ١٦٠) :

خَيْرُ اقْتِرَابِى مِنَ الْمَوْلَى حَلِيفَ رِضًا ... وَشَرُّ بُعْدِىَ عَنْهُ وَهْوَ غَضْبَانُ

فقد علمت أن «حليف رضا» وأن «وهو غضبان» حالان من فاعل كان التامة المحذوفة : أى إذا كان حليف رضا وإذا كان وهو غضبان ، وفاعل كان ضمير مستتر تقديره هو يعود إلى المولى ، والضمير البارز فى «وهو غضبان» يعود إليه . ومن شواهد ذلك أيضا قول الأسود بن يعفر (وقد مضى ذكره عند شرح الشاهد ٧٣ ج ١ ص ١٢٨) :

فَلُومِى إِنْ بَدَا لَكِ أَوْ أَفِيقِى ... فَقَبْلِى قَدْ مَضَى وَهْوَ الْحَمِيدُ
أَبُو الْعَوْرَاءِ لَمْ أَكْمَدْ عَلَيْهِ ... وَقَيْسٌ فَاتَنِى وَأَبُو يَزِيدُ

ومن شواهده أيضا قول عروة بن الورد العبسى :

إِنْ تَأْخُذُوا أَسْمَاءَ مَوْقِفَ سَاعَةٍ ... فَمَأْخَذُ لَيْلَى، وَهْىَ عَذْرَاءُ، أَعْجَبُ

وإن كانت جملة الحال الاسمية مشتملة على ضمير صاحب الحال ، ولم يكن هذا الضمير مبتدأ فى هذه الجملة ، وكان متصلا بالجزء المقدم من الجملة ـ لم تجب الواو حينئذ ، ولم يكن تركها ضعيفا ولا شاذا ، بل ولا قليلا ، سواء أكان الجزء المقدم من الجملة الذى اتصل به الضمير العائد إلى صاحب الحال هو المبتدأ أم كان هو الخبر ، ومن هذا النوع قولهم : كلمته فوه إلى فىّ ، وقول

... ...

الله تبارك وتعالى : (قُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ) وقول الشنفرى :

وَتَشْرَبُ أَسْآرَ الْقَطَا الْكُدْرِ بَعْدَمَا سَرَتْ قَرَبًا أَحْنَاؤهَا تَتَصَلْصَلُ

وقول بشار بن برد :

إِذَا أَنْكَرَتْنِي بَلْدَةٌ أَوْ نَكِرْتُهَا خَرَجْتُ مَعَ الْبَازِي عَلَيَّ سَوَادُ

وقول الشاعر (وهو الشاهد رقم ٥٠١ الآتى) :

وَلَوْلاَ جَنَانُ اللَّيْلِ مَا آبَ عَامِرٌ إِلَى جَعْفَرٍ سِرْبَالُهُ لَمْ يُمَزَّقِ

ومن ذلك قول عنترة وهو من شعر ديوان الحماسة (انظر شرح التبريزى : ج ١ ص ٣٩٦) :

تَرَكْتُ بَنِي الْهُجَيْمِ لَهُمْ دُوَارٌ إِذَا تَمْضِي جَمَاعَتُهُمْ تَعُودُ

تَرَكْتُ جُرَيَّةَ الْعَمْرِيَّ فِيهِ شَدِيدُ الْعَيْرِ مُعْتَدِلٌ شَدِيدِ

وفى كل واحد من هذين البيتين شاهد لما نريد ؛ أما البيت الأول فمحل الاستشهاد به قوله « لهم دوار » فان هذه جملة اسمية وقعت حالا من « بنى الهجيم » والرابط فيها هو الضمير المجرور محلا باللام فى قوله « لهم » قال الخطيب التبريزى فى شرحه : « وموضع لهم دوار نصب على الحال » اهـ وأما البيت الثانى فمحل الاستشهاد به قوله « فيه شديد العير » فان هذه جملة اسمية وقعت حالا من « جرية العمرى » والرابط بينهما هو الضمير المجرور محلا بفى فى قوله « فيه » وأراد تركت هجيمة العمرى وفيه سهم شديد العير ، قال التبريزى : « وقوله فيه شديد العير نصب على الحال ، والعير : الناتىء فى وسط النصل ، وقد أقيم الصفة مقام الموصوف ؛ لأن المراد به سهم شديد العير ، ولولا ما حصل من الاختصاص باضافة الشديد إلى العير لما جاز ذلك فيه ؛ لأن الصفة لا تقوم مقام الموصوف حتى تدل عليه دلالة قوية ، فأما إذا كانت عامة فى أجناس فلا يجوز ذلك فيه ، لو قلت : مررت بطويل ، وأنت تريد رجلا ؛ لم يحسن ؛ لأن الطويل يكون فى غير الرجال كما يكون فى الرجال ، ولو قلت : مررت بكاتب ؛ لحسن ؛ إذ كانت الكتابة مختصة » اهـ . وقد تقترن الجملة حينئذ بالواو ، ومنه قول امرىء القيس :

فَأَلْحَقَهُ بِالْهَادِيَاتِ وَدُونَهُ جَوَاحِرُهَا فِي صَرَّةٍ لَمْ تَزَيَّلِ

ومنه قول الأعشى ميمون بن قيس :

وَإِنَّ امْرَأً أَسْرَى إِلَيْكِ وَدُونَهُ مِنَ الْأَرْضِ مَوْمَاةٌ وَبَيْدَاءُ سَمْلَقُ

لَمَحْقُوقَةٌ أَنْ تَسْتَجِيبِي لِصَوْتِهِ وَأَنْ تَعْلَمِي أَنَّ الْمُعَانَ مُوَفَّقُ

. . . .

ومنه قول امرىء القيس السابق :

تَنَوَّرْتُهَا مِنْ أَذْرِعَاتٍ ، وَأَهْلُهَا بِيَثْرِبَ ، أَدْنَى دَارِهَا نَظَرٌ عَالِ

إذا جعلت جملة « وأهلها بيثرب » حالا من هاء الغائبة فى قوله « تنورتها » لأن الضمير المتصل بالمبتدإ فى قوله « وأهلها » يعود إلى صاحب الحال حينئذ ، ومنه أيضا قول امرىء القيس :

قَعَدْتُ لَهُ وَصُحْبَتِي بَيْنَ ضَارِجٍ وَبَيْنَ الْعُذَيْبِ ، بُعْدَ مَا مُتَأَمَّلِي

ومنه قول الأعشى ميمون بن قيس :

نَصَفَ النَّهَارَ الْمَــاءُ غَامِرُهُ وَرَفِيقُهُ بِالْغَيْبِ مَا يَدْرِي

الاستشهاد ههنا بقوله « ورفيقه بالغيب ما يدرى » فان هذه جملة من مبتدإ وخبر وقعت حالا وفيها ضمير يعود إلى صاحب الحال الذى هو الضمير المستتر فى « نصف » وهذا الضمير العائد إلى ذى الحال هو الضمير المجرور باضافة المبتدإ فى قوله « ورفيقه » وقد اقترنت هـذه الجملة بالواو مع وجود هذا الضمير .

وإن كانت جملة الحال الاسمية مشتملة على ضمير صاحب الحال ، ولم يكن هذا الضمير مبتدأ وكان متصلا بالجزء المؤخر من الجملة فالأولى والأكثر استعمالا فى العربية اقتران الجملة حينئذ بالواو ، نحو قول الشاعر الحماسى :

نَصَحْتُ لِعَارِضٍ وَأَصْحَابِ عَارِضٍ وَرَهْطِ بَنِي السَّوْدَاءِ وَالْقَوْمُ شُهَّدِي

الاستشهاد بقوله « والقوم شهدى » فان هذه جملة من مبتدإ وخبر فى محل نصب حال من تاء المتكلم الواقعة فاعلا فى قوله « نصحت » ، وفى الجملة الحالية ضمير يعود إلى صاحب الحال هو ياء المتكلم التى أضيف الخبر إليها فى قوله « شهدى » وقد اقترنت الجملة مع ذلك بالواو ، وربمـا جاءت الجملة حينئذ غير مقترنة بالواو ، ومنه بيت الشاهد الذى نحن بصدد الـكلام عليـه ؛ فان قوله : « عبق المسك بهم » جملة من مبتدأ وخبر وقعت حالا من واو الجماعة فى « راحوا » على ما عرفت من قبل ، وفى هذه الجملة الحالية ضمير يعود إلى صاحب الحال ، وهو الضمير المجرور محلا بالباء فى قوله « بهم » وهو واقع فى الجزء المؤخر من الجملة كما هو ظاهر ، ومثله قول الأعشى السابق :

نَصَفَ النَّهَارَ الْمَــاءُ غَامِرُهُ وَرَفِيقُهُ بِالْغَيْبِ مَا يَدْرِي

الاستشهاد ههنا بقوله « الماء غامره » فى رواية نصب « النهار » على أنه مفعول به لنصف ، يريد أن هذا الغواص بلغ نصف النهار والماء غامره ، تقول : نصفت الشىء أنصفه — من باب قتل — إذا بلغت نصفه ؛ فعلى هذه الرواية يكون فى « نصف » ضمير مستتر هو فاعله وهو صاحب الحال ، وجملة « الماء غامره » فى محل نصب حال من ذلك الضمير المستتر ، وفى جملة الحال ضمير يعود إلى

وقوله :

٥٠١ — وَلَوْلاَ جَنَانُ اللَّيْلِ مَا آبَ عَامِرٌ إِلَى جَعْفَرٍ سِرْبَالُهُ لَمْ يُمَزَّقِ

صاحب الحال هو الضمير المجرور محلا باضافة الخبر إليه فى قوله « غامره » ؛ فهذا البيت يستشهد به فى هذه المسألة فى ثلاثة مواضع منها كما رأيت ، وسنبينه فيما يأتى بيانا شافيا ، إن شاء الله .

٥٠١ — نسب ابن برى هذا البيت إلى سلامة بن جندل ، وقد ذكرنا نسب سلامة بن جندل هذا فى مطلع شرح الشاهد (رقم ٢٩٦ فى باب لا النافيـة للجنس : ج ٢ ص ١٦) ، ونزيدك ههنا أنه شاعر جاهلى قديم ، وهو من فرسان تميم المعروفين وأبطالها المعـدودين ؛ وكان أخوه الأحمر بن جندل شاعرا فارسا أيضا ، وسلامة أحد الذين وصفوا الخيـل فأجادوا وصفها ، ومن أجود شعره قصيدته التى منها بيت الشاهد الذى أشرنا إليه (٢٩٦) ، وما ذكره ابن برى من نسبة هذا البيت إلى سلامة بن جندل رواه ابن منظور فى اللسان (مادة : ج ن ن) والعينى فى شرح شواهده (٣ — ٢١٠ بهامش الخزانة) ولم يزيدا عن ذكر البيت ، والبيت ـ كما قال من ذكرنا ـ من قصيدة لسلامة بن جندل مذكورة فى ديوانه المطبوع فى بيروت (ص ١٥) برواية الأصمعى . ونحن نذكر لك أبياتا من هـذه القصيدة يتضح لك منها معنى البيت المستشهد به ، وهى :

لِمَنْ طَلَلٌ مِثْلُ الْكِتَابِ الْمُنَمَّقِ خَلاَ عَهْدُهُ بَيْنَ الصُّلَيْبِ وَمُطْرِقِ
أَكَبَّ عَلَيْهِ كَاتِبٌ بِدَوَاتِهِ وَجِدَّتُهُ فِي الْعَيْنِ جِدَّةُ مُهْرَقِ

ثم قال بعد ذلك بستة أبيات :

أَلاَ هَلْ أَتَى أَنْبَاؤُنَا أَهْلَ مَأْرِبٍ كَمَا قَدْ أَتَتْ أَهْلَ النَّقَا فَالْخَوَرْنَقِ
بِأَنَّا حَبَسْنَا بِالْفَرُوقِ نِسَاءَنَا وَنَحْنُ قَتَلْنَا مَنْ أَتَانَا بِمُلْزَقِ
وَلَوْلاَ سَوَادُ اللَّيْلِ مَا آبَ عَامِرٌ إِلَى جَعْفَرٍ . . . . البيتَ ، وبعده :
بِضَرْبٍ تَظَلُّ الطَّيْرُ فِيهِ جَوَانِحاً وَطَعْنٍ كَأَفْوَاهِ الْمَزَادِ الْمُخَرَّقِ
صَمَمْنَا عَلَيْهِمْ جَانِبَيْهِمْ بِصَادِقٍ مِنَ الطَّعْنِ حَتَّى أَزْمَعُوا بِالتَّفَرُّقِ
فَأَلْقَوْا لَنَا أَرْسَانَ كُلِّ نَجِيبَةٍ وَسَابِغَةٍ كَأَنَّهَا مَتْنُ خِرْنِقِ
وَمَجْدُ مَعَدٍّ كَانَ فَوْقَ عَلاَيَةٍ سَبَقْنَا بِهِ إِذْ يَرْتَقُونَ وَنَرْتَقِي

اللغة : « لمن طلل ـ البيت » الطلل : ما شخص من آثار الديار ، والكتاب : أصله مصدر كتب يكتب كتابا وكتابة ، ويطلق على المكتوب من باب استعمال المصدر فى معنى المفعول ، والمنمق : المحسن والمزين ، اسم مفعول من نمقت الشىء تنميقا ، إذا حسنته وزينته وتكلفت فى ذلك ، والصليب ومطرق : موضعان « أكب عليه ـ البيت » أكب عليه : أقبل على العمل

... ...

فيه ولزمه ، والمهرق - بضم الميم وسكون الهاء وفتح الراء - الصحيفة ، وجمعه مهارق ، وهو فارسي معرب ، ومثل هذين البيتين في المعنى قول أبي ذؤيب الهذلي (انظر ش ٧٢ ج ١ ص ١٢٥) :

عَرَفْتُ الدِّيَارَ كَرَقْمِ الدُّوِيِّ ... يُزَبِّرُهُ الْكَاتِبُ الْحِمْيَرِيُّ

« ألا هل أتى - البيتين » مأرب ، والنقا والخورنق والفروق وملزق : أسماء مواضع « ولولا سواد الليل - البيت » هكذا روي في هذا البيت ، ويروى « ولولا جنان الليل » وهي رواية الشارح ، ورواية ابن بري والعيني ، قال ابن منظور (مادة : ج ن ن) : « وقال دريد بن الصمة ، وقيل : هو لخفاف بن ندبة :

وَلَوْلاَ جَنَانُ اللَّيْلِ أَدْرَكَ خَيْلُنَا ... بِذِي الرِّمْثِ وَالأَرْطَى عِيَاضَ بْنَ نَاشِبِ

فَتَلْنَا بِعَبْدِ اللهِ خَيْرَ لِدَاتِهِ ... ذِئَابَ بْنَ أَسْمَاءَ بْنِ بَدْرِ بْنِ قَارِبِ

ويروى : ولولا جنون الليل : أي ما ستر من ظلمته ، وعياض بن ناشب : من بني ثعلبة ابن سعد ، وقال المبرد : عياض بن ناشب : فزاري ، ويروى : أدرك ركضنا ، قال ابن بري : ومثله لسلامة بن جندل :

وَلَوْلاَ جَنَانُ اللَّيْلِ ما آبَ عَامِرٌ ... إِلَى جَعْفَرٍ سِرْبَالُهُ لَمْ يُمَزَّقِ

وحكى عن ثعلب : الجنان الليل ، الزجاج في قوله عز وجل : (فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَى كَوْكَبًا) يقال : جن عليه الليل ، وأجنه الليل ، إذا أظلم حتى يستره بظلمته » اهـ كلامه بحروفه.

آب : معناه رجع ، تقول : آب يؤوب أَوْبًا وأَوْبَةً ومَآبًا وإيابًا وأَيْبَةً وإِيبَةً ، إذا رجع . ويروى في مكانه « ما آل » وهو بمعناه ، والسربال - بكسر السين وسكون الراء المهملة - القميص وما أشبهه مما يكون شاملا للبدن إذا لبس ، لم يمزق : يروى في مكانه « لم يخرق » وهما بمعنى « بضرب تظل الطير فيه جوانحا » الظاهر أن « في » من قوله « فيه » سببية ، يريد أن الطير عند ما ترى هذا الضرب تعلم أن القوم منتصرون لا محالة فتنتظر قتلاهم لتهوي إليهم « وطعن كأفواه المزاد المخرق » هذا مثل قول شاعر الحماسة الفند الزماني :

مَشَيْنَا مِشْيَةَ اللَّيْثِ ... غَدَا وَاللَّيْثُ غَضْبَانُ

بِضَرْبٍ فِيهِ تَوْهِينٌ ... وَتَخْضِيعٌ وَإِقْرَانُ

وَطَعْنٍ كَفَمِ الزِّقِّ ... غَذَا وَالزِّقُّ مَلآنُ

« أزمعوا بالتفرق » أي اعتزموا التفرق وصحت نيتهم له ، والأصل أن يتعدى « أزمع » إلى

وَجَاء زَيْدٌ وَيَدُهُ عَلَى رَأْسِهِ ، ومنه : « فَلاَ تَجْعَلُوا لِلّهِ أَنْدَاداً وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ » وهكذا النفى . وأمثلته مع جملة الماضى غير ما تقدم : جَاءَ زَيْدٌ وَقَدْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ ، ومنه قوله :

٥٠٢ — نَجَوْتَ وَقَدْ بَلَّ الْمُرَادِيُّ سَيْفَهُ

المفعول بنفسه ؛ فيقال : أزمع محمد الفراق ، ولكنه عداه ههنا بالباء لأنه ضمنه معنى فعل يتعدى بها « فألقوا لنا أرسان — إلخ » الأرسان : جمع رسن — بفتح الراء والسين المهملتين — وهو الحبل الذى تربط به الدابة ، والنجيبة : السريعة التى تنجى راكبها ، ويروى فى مكانه « نجيبة » وهى السريعة ، والسابغة : الدرع ، وخرنق : الفتى من الأرانب ، أو هو ولد الأرنب ، وهو بكسر الخاء والنون بينهما راء مهملة ساكنة ، يريد أن هذه الدرع ملساء ناعمة كظهر الأرنب .

الإعراب : « لولا » حرف يدل على امتناع الجواب لوجود الشرط ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « جنان » مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « الليل » مضاف إليه ، وخبر هذا المبتدأ محذوف وجوبا ، والتقدير : لولا جنان الليل موجود « ما » حرف نفى مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « آب » فعل ماض « عامر » فاعل « إلى جعفر » جار ومجرور متعلق بقوله آب الماضى « سرباله » مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وضمير الغائب العائد إلى عامر مضاف إليه « لم » حرف نفى وجزم وقلب « يمزق » فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر لأجل الروى ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى السربال ، وجملة الفعل المبنى للمجهول ونائب فاعله فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب حال من عامر الواقع فاعلا فى قوله : « ما آب عامر » ، وجملة « ما آب عامر » لا محل لها من الإعراب جواب لولا .

الشاهد فيه : قوله « سرباله لم يخرق » فإن هذه جملة اسمية من مبتدأ وخبر ، وقد وقعت حالا من عامر الذى هو الفاعل على ما بينا فى الإعراب ، وقد ربط الشاعر جملة الحال الاسمية بالضمير العائد إلى صاحب الحال ، وهو الضمير المجرور محلا بالإضافة فى « سرباله » ، ولم يأت الشاعر بالواو ؛ فدل ذلك على أن الواو غير واجبة فى مثل هذا ، خلافا للزمخشرى والفراء ، وقد علمت مما ذكرناه فى شرح الشاهد السابق من تفصيل المحقق الرضى ، وهو المذهب الذى اخترناه : أن عدم الإتيان بالواو فى هذا وأشباهه ليس ضعيفا ولا قليلا ؛ لأن الضمير الرابط لجملة الحال بصاحبها متصل بالجزء المتقدم فى الجملة ، وهو المبتدأ ، وذلك القدر كاف بعد الذى قلناه فى شرح الشاهد السابق فارجع إليه إن شئت .

٥٠٢ — هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

* مِنَ ابْنِ أَبِى شَيْخِ الْأَبَاطِحِ طَالِبِ *

... ...

وقد نسبوا هذا البيت إلى معاوية بن أبي سفيان يقوله بعد مقتل أمير المؤمنين على بن أبي طالب، ونظن أن للتشيع وكراهية معاوية مدخلا فى إلصاق هذا البيت به ، وإن يكن معناه لا يدل على الشماتة ولا السرور بمقتل الإمام .

اللغة : «المرادى» المنسوب إلى مراد ـ بضم الميم بزنة غراب، كما نص عليه المجد فى القاموس، ووهم الصبان فى ضبطه بفتح الميم مرتين فى حاشيته على الأشمونى ـ ومراد : قبيلة منها اللعين عبد الرحمن بن ملجم قاتل أمير المؤمنين على بن أبي طالب رضى الله عنه ، وكان عبد الرحمن هذا خطب امرأة من الخوارج اسمها قطام ، فطلبت إليه أن يمهرها ثلاثة آلاف درهم وعبدا وقينة و يقتل عليا كرم الله وجهه ، فقبل ذلك كله واتفق مع رجلين آخرين أن يذهب أحدهما إلى مصر ليقتل عمرو بن العاص واليها من قبل معاوية ، ويذهب الآخر إلى دمشق ليقتل معاوية ، فأما الذى ذهب إلى مصر فصادف فى الليلة التى اتفقوا على تنفيذ خطتهم فيها : أن عمرا اشتكى فلم يخرج لصلاة الفجر وأناب عنه خارجة ، فقتله الخارجى وهو يظنه عمرا ، ولما علم بأن القتيل غير عمرو قال : أردت عمرا وأراد الله خارجة ، ويقال : بل قال ذلك عمرو نفسه ، وأما الذى ذهب إلى دمشق فأدرك معاوية ولكنه لم يتمكن من قتله ، بل ضربه فى فخذه ، وأما ابن ملجم لعنه الله فأدرك بغيته وتمكن من قتل الأمير ، وقال فى ذلك وفى وعده لقطام :

ثَلاَثَةُ آلاَفٍ وَعَبْدٌ وَقَيْنَةٌ ... وَقَتْلُ عَلِيٍّ بِالْحُسَامِ الْمُصَمِّمِ

فَلاَ مَهْرَ أَغْلَى مِنْ عَلِيٍّ وَإِنْ عَلاَ ... وَلاَفَتْكَ إِلاَّ دُونَ فَتْكِ ابْنِ مُلْجَمِ

وقوله فى بيت الشاهد : « من ابن أبي شيخ الأباطح طالب » أصل نظامه هكذا : من ابن أبي طالب شيخ الأباطح ، ففصل بين المضاف الذى هو قوله « أبي » والمضاف إليه الذى هو قوله « طالب » بالوصف الذى هو قوله « شيخ الأباطح » وسيأتى بيان ذلك فى أواخر باب الإضافة .

الإعراب : « نجوت » فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله ، مبنى على الضم فى محل رفع « وقد » الواو واو الحال ، حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، قد : حرف تحقيق ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « بلّ » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له « المرادى » فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة « سيفه » مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة ، وضمير الغائب العائد إلى المرادى مضاف إليه مبنى على الضم فى محل جر ، وجملة الفعل الماضى وفاعله ومفعوله فى محل نصب حال من تاء المتكلم « من » حرف جر « ابن » مجرور بمن ، والجار والمجرور متعلق ببل ، وابن مضاف ، و « أبي » مضاف إليه ، مجرور بالياء نيابة عن الكسرة ؛ لأنه من الأسماء الخمسة ، وأبي مضاف ، و « طالب » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « شيخ » نعت لأبي طالب مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « الأباطح » مضاف إليه .

... ...

الشاهد فيه : قوله « وقد بل المرادى سيفه » فإن هذه جملة فعلية فعلها ماض مثبت مقترن بقد ، وقد وقعت هذه الجملة حالا من تاء المتكلم الواقعة فاعلا فى قوله « نجوت » ، وهذه الجملة خالية من الضمير العائد إلى صاحب الحال ، ووقع ربطها بصاحب الحال بالواو .

واعلم أن ههنا أمرين لابد من التنبيه عليهما وتمييز كل واحد منهما عن صاحبه : فأما الأمر الأول ففى ربط الجملة الفعلية التى فعلها ماض مثبت إذا وقعت حالا بصاحب الحال : أله وجه معين لايجوز العدول عنه ؟ أم له عدة أوجه أنت بالخيار فى أن تسلك أيها شئت ؟ . والثانى فى اقتران الفعل الماضى بقد : ألازم هو أم جائز؟

فأما عن الوجه الأول فانا نقول لك : إنه لا خلاف بين النحاة فى أن ربط الجملة الفعلية التى فعلها ماض مثبت إذا وقعت حالا بصاحب الحال يجوز أن يكون بالضمير وحده ، ويجوز أن يكون بالواو وحدها ، ويجوز أن يكون بالضمير والواو جميعا .

فمن شواهد ربط هذه الجملة بالضمير وحده قوله جل ذكره : ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ فإن جملة : « حصرت صدورهم » حال من واو الجماعة فى « جاءوكم » والرابط بينهما الضمير المجرور محلا بالإضافة فى « صدورهم » ، ومن شواهده قوله تعالى : ﴿وجاءوا أباهم عشاء يبكون قالوا﴾ فإن جملة « قالوا » حال من واو الجماعة فى « يبكون » . ومنه قول أبى صخر الهذلى :

وَإِنِّى لَتَعْرُونِى لِذِكْرَاكِ هِزَّةٌ ... كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بَلَّلَهُ الْقَطْرُ

فإن جملة « بلله القطر » حال من العصفور ، والرابط بينهما الضمير المنصوب محلا فى « بلله » . ومن شواهده قول النابغة الذبيانى وهو الشاهد الآتى :

وَقَفْتُ بِرَبْعِ الدَّارِ قَدْ غَيَّرَ الْبِلَى ... مَعَارِفَهَا وَالسَّارِيَاتُ الْهَوَاطِلُ

فان جملة « قد غير البلى معارفها » حال من « ربع الدار » والرابط بينهما الضمير المجرور محلا بالإضافة فى « معارفها » وأنثه مع عوده إلى الربع لأن المضاف قد يكتسب التأنيث من المضاف إليه ، وأنت ترى أن الرابط فى كل هذه الشواهد الضمير وحده ، وترى أن الماضى قد اقترن فى بعضها بقد كما فى بيت النابغة ، وقد جاء فى بعضها بدون « قد » كما فى بيت أبى صخر والآيتين الكريمتين .

ومن شواهد ربط الجملة الفعلية التى فعلها ماض مثبت إذا وقعت حالا بصاحب الحال بالواو وحدها قول امرىء القيس :

تَقُولُ وَقَدْ مَالَ الْغَبِيطُ بِنَا مَعاً ... عَقَرْتَ بَعِيرِى يَاامْرَأَ الْقَيْسِ فَانْزِلِ

... ...

فان جملة « وقد مال الغبيط بنا معا » حال من الضمير المستتر فى « تقول » والرابط بينهما الواو وحدها ، ومن شواهده قول امرىء القيس أيضا :

فَجِئْتُ وَقَدْ نَضَتْ لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا لَدَى السِّتْرِ إلاَّ لِبْسَةَ الْمُتَفَضِّلِ

فان جملة « وقد نضت لنوم ثيابها »حال من تاء المتكلم فى «جئت» والرابط بينهما الواو وحدها ، ومثل هذين قوله فى بيت الشاهد الذى نحن بصدده

* نَجَوْتُ وَقَدْ بَلَّ الْمُرَادِيُّ سَيْفَهُ *

فان جملة «وقد بل المرادى سيفه» حال من تاء المتكلم فى « نجوت » والرابط بينهما الواو وحدها فأنت ترى أنه لا رابط فى هذه الشواهد إلا الواو ، وأنت ترى أن جميع هذه الشواهد قد اقترن فيها الفعل الماضى الواقع حالا بقد .

ومن شواهد ربط الجملة الفعلية التى فعلها ماض مثبت إذا وقعت حالا بصاحب الحال بالواو والضمير جميعا قول الله تبارك وتعالى : (كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ) فان جملة « وكنتم أمواتا » حال من واو الجماعة فى « تكفرون » والرابط بينهما الواو والضمير المرفوع محلا فى « كنتم » ، وكذلك قوله جل ذكره : (الَّذِينَ قَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ وَقَعَدُوا) فان جملة « وقعدوا » حال من واو الجماعة فى « قالوا » والرابط بينهما الواو وواو الجماعة الواقعة فاعلا فى « وقعدوا » ، ومنه قول الشاعر الحماسى ، وهو هذلول بن كعب العنبرى ، ويقال البيت لأبى محلم السعدىّ :

تَقُولُ وَصَكَّتْ وَجْهَهَا بِيَمِينِهَا : أَبَعْلِيَ هٰذَا بِالرَّحَا الْمُتَقَاعِسُ

فان جملة « وصكت وجهها » حال من الضمير المستتر فى « تقول » والرابط بينهما الواو والضمير المستتر فى « صكت » ، ومنه قول لبيد بن ربيعة العامرى فى معلقته المشهورة :

عَرِيَتْ وَكَانَ بِهَا الْجَمِيعُ فَأَبْكَرُوا مِنْهَا ، وَغُودِرَ نُؤْيُهَا وَثُمَامُهَا

فان جملة « وكان بها الجميع » حال من الضمير المستتر فى « عريت » أى خلت ، والرابط بينهما الواو والضمير المجرور محلا بالباء فى « بها » ، ومنه قول الراعى ، وقد مر فى أثناء هذا الكتاب (١ — ١٢٨) :

طَافَ الْخَيَالُ بِأَصْحَابِي وَقَدْ هَجَدُوا مِنْ أُمِّ عُلْوَانَ لاَ نَحْوٌ وَلاَ صَدَدُ

فان جملة « وقد هجدوا » حال من « أصحابى » المجرور بالباء والرابط بينهما الواو وواو الجماعة الواقعة فاعلا فى « هجدوا » ، ومنه قول عروة بن الورد العبسى المعروف بعروة الصعاليك :

... ...

تَحِنُّ إلَى سَلْمَى بِحُرِّ بِلَادِهَا وَأَنْتَ عَلَيْهَا بِالْمَلَا كُنْتَ أَقْدَرَا
وَكَيْفَ تُرَجِّيهَا وَقَدْ حِيلَ دُونَهَا وَقَدْ جَاوَرَتْ حَيًّا بِتَيْمَنَ مُنْكَرَا؟

فان جملة « وقد حيل دونها » حال من هاء الغائبة الواقعة مفعولا فى « ترجيها » والرابط بينهما الواو والضمير المجرور محلا بالإضافة فى قوله « دونها » ؛ فان جعلت الجملة حالا من الضمير المستتر الواقع فاعلا فى قوله « ترجيها » خلت جملة الحال من ضمير صاحب الحال ، وكان الرابط الواو وحدها ، ومنه قوله سبحانه: (وَمَا لَنَا أَلاَّ نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا) فان جملة « وقد أخرجنا » حال من الضمير المستتر فى نقاتل والرابط الواو و «نا» ؛ فأنت ترى الشواهد فى هذا النوع كلها قد اشتملت جملة الحال فيها على ضمير يعود منها إلى صاحب الحال ومع ذلك جاءت معه واو الحال ، وأنت ترى بعض الأفعال الماضوية فى هذه الشواهد قد اقترن بقد كما فى بيت الراعى و بيت عروة بن الورد وكما فى الآية الكريمة التى ذكرناها بعدهما ، و بعض الأفعال الماضوية لم يقترن بقد كما فى الآيتين الكريمتين المذكورتين فى صدر الاستشهاد لهذا النوع وكما فى بيت الحماسى و بيت لبيد .

وأما عن اقتران الجملة الفعلية التى فعلها ماض مثبت إذا وقعت حالا بقد فانا نقول :

ذهب جمهور نحاة الكوفة والأخفش من نحاة البصرة إلى أنه يجوز أن يقترن الفعل الماضى المثبت إذا قع حالا ــ ومعه ضمير يعود إلى صاحب الحال ــ بقد ، ويجوز ألا يقترن بها لا فى اللفظ ولا فى التقدير ، فان لم يكن معه ضمير يعود إلى صاحب الحال بأن كان الرابط هو الواو وحدها وجبت «قد» ونسب ابن أصبغ هذا المذهب إلى الجمهور، والمعروف نسبته إلى من ذكرنا، واختار هذا الرأى من المتأخرين ابن مالك فى التسهيل وأبو حيان فى شرحه ، قال أبو حيان : « والصحيح جواز وقوع الماضى حالا بدون قد ، ولا يحتاج إلى تقديرها ؛ لكثرة ورود ذلك ، وتأويل الكثير ضعيف جدا ؛ لأنا إنما نبنى المقاييس العربية على وجود الكثيرة » اه .

وذهب جمهور البصريين إلى أنه لا يجوز مجىء الماضى المثبت حالا إلا مع قد ، سواء أكان الرابط هو الواو وحدها أم الضمير وحده أم هما معا ، فان وجدت فى اللفظ فبها ، وإن لم توجد وجب تقديرها ، ووافقهم على ذلك أبو العباس المبرد وأبو على الفارسى ، واختاره ممن بعدهم ابن عصفور والجزولى والأبدى ، ثم اختاره السيوطى صاحب همع الهوامع ، ونحن لا نوافق هؤلاء ، ونختار مذهب الكوفيين ، وحاصله أنه إذا كان الرابط بين جملة الحال وصاحبه هو الواو وحده وجبت « قد » مع الماضى المثبت المتصرف ، وإذا كان الرابط هو الضمير وحده أو الضمير والواو معا جاز الوجهان : الاقتران بقد ، والخلو منها لفظا وتقديرا ، ونحن نحيلك على الشواهد التى قدمنا إليك ذكرها فانك ستجد هذا المذهب على التفصيل مؤيدا منصورا ، ولا داعى ــ كما قال

جاء زيد قَدْ عَلَتْهُ سَكِينَةٌ ، ومنه : « أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ » ، « وَجَاءُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ قَالُوا » أى : قائلين ، وقوله :

٥٠٣ — وَقَفْتُ بِرَبْعِ الدَّارِ قَدْ غَيَّرَ الْبِلَى مَعَارِفَهَا وَالسَّارِيَاتُ الْهَوَاطِلُ

جَاءَ زَيْدٌ وَقَدْ عَلَتْهُ سَكِينَةٌ ، ومنه : « وَمَا لَنَا أَنْ لَا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا » « الَّذِينَ قَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ وَقَعَدُوا » .

أبو حيان — إلى تأويل الشواهد الكثيرة التى وردت عن العرب وليس معها « قد » بادعاء أن « قد » مقدرة ؛ لأن التقدير خلاف الأصل ، وعدم وجود « قد » فى كثير من كلامهم يدل على أنهم لا يلتزمونها فلا يسوغ لنا أن نرى لهم مالا يرونه لأنفسهم ؛ فنحو قول طرفة بن العبد البكرى فى معلقته :

يَقُولُ وَقَدْ تَرَّ الْوَظِيفُ وَسَاقُهَا : أَلَسْتَ تَرَى أَنْ قَدْ أَتَيْتَ بِمُؤْيِدِ

تجب معه « قد » لأن جملة الحال وهى « وقد تر الوظيف وساقها » خالية من الضمير الراجع إلى صاحب الحال ، وأما نحو قول عمر بن أبى ربيعة :

فَقَالَتْ وَعَضَّتْ بِالْبَنَانِ : فَضَحْتَنِي وَأَنْتَ امْرُؤٌ مَيْسُورُ أَمْرِكَ أَعْسَرُ

لا تجب معه « قد » لأن جملة الحال وهى قوله « وعضت بالبنان » تشتمل على ضمير يعود إلى صاحب الحال . وحسبك هذا فقد أطلنا عليك .

٥٠٣ — هذا البيت للنابغة الذبيانى ، من قصيدة له مطلعها قوله :

دَعَاكَ الْهَوَى وَاسْتَجْهَلَتْكَ الْمَنَازِلُ وَكَيْفَ تَصَابِي الْمَرْءِ وَالشَّيْبُ شَامِلُ

أُسَائِلُ عَنْ سُعْدَى وَقَدْ مَرَّ قَبْلَنَا عَلَى عَرَصَاتِ الدارِ سَبْعٌ كَوَامِلُ

فَسَلَّيْتُ مَا عِنْدِي بِرَوحة عرمس تَخُبُّ بِرَحْلِي تَارَةً وتنـاقل

اللغة : « دعاك الهوى — البيت » يقول : لما رأيت منازل أحبابك تحركت أشجانك وثار حزنك وتذكرت بعض ما كنت قد نسيت فحملك ذلك كله على الجهل والصبا « وكيف تصابى المرء » التصابى : من الصبوة ، وهى الفتوة والميل إلى اللهو ، وتقول : صَبَا يَصْبُو صَبْوَةً وَصُبُوًّا ، وتصابى تصابيا : تكلف الصبوة « وقفت بربع الدار — البيت » الربع : الدار بعينها حيث كانت ، ويجمع على رباع وربوع وأرباع وأربع ، والبلى — بكسر الباء الموحدة مقصورا — مصدر بلى الثوب يبلى ، مثل رضى يرضى ، معارفها : يروى فى مكانه « معالمها » وهما بمعنى واحد ، وهو ما كان معروفا معلوما من أماكنها ، الساريات : جمع سارية ، وهى السحابة التى تأتى ليلا ، الهواطل : جمع هاطلة وهى اسم فاعل من هطل المطر يهطل ، إذا سال وتتابع « أسائل عن

... ...

سعدى — البيت » عرصات الدار : جمع عرصة ، وهى كل فجوة ليس فيها بناء ، وسبع كوامل : أراد سبع سنين كاملة ليس فيها نقص « فسليت ما عندى — البيت » يريد سلوت وتركت ما عندى من البكاء على الديار وساءلتها عن أهلها ، والعرمس : فى الأصل الصخرة ، شبهوا بها الناقة إذا كانت صلبة شديدة ، وتخب : من الخبب — بفتح الخاء والباء — وهو ضرب من السير السريع ، وتناقل : من المناقلة ، وهى أن تناقل يديها ورجليها ، وذلك بأن تضع رجليها فى مواضع يديها ، وهذا كناية عن سعة باعها وقوة سيرها

الإعراب : « وقفت » فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله ، مبنى على الضم فى محل رفع « بربع » الباء حرف جر ، ربع : مجرور بالباء ، والجار والمجرور متعلق بوقفت ، وربع مضاف ، و « الدار » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « قد » حرف تحقيق « غير » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « البلى » فاعل مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « معارفها » معارف : مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة ، وضمير الغائبة العائد إلى ربع الدار مضاف إليه ، وإنما جاء بهذا الضمير مؤنثا لأن المضاف اكتسب التأنيث من المضاف إليه « والساريات » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، الساريات : معطوف على البلى « الهواطل » نعت للساريات ، ونعت المرفوع مرفوع ، وجملة « قد غير البلى معارفها » من الفعل وفاعله ومفعوله فى محل نصب حال من ربع الدار ، والرابط هو الضمير المؤنث الذى أضيف إليه المفعول

الشاهد فيه : قوله « قد غير البلى معارفها » فان هذه جملة فعلية فعلها ماض مثبت ، وقد وقعت هذه الجملة حالا من « ربع الدار » المجرور بالباء ، والرابط لجملة الحال المذكورة بصاحب الحال هو الضمير المجرور محلا باضافة معارف إليه ، على ما عرفت فى إعراب البيت ، وقد جاء الشاعر مع الفعل الماضى الواقع حالا بقد ، فظاهر هذا البيت صحيح على ماهو مذهب الكوفيين والبصريين جميعا ، من جهة أنهم لا يختلفون فى جواز ترك الواو ما دام فى جملة الحال ضمير يربطها بصاحب الحال ، وإنما يختلفون فى جواز ترك « قد » فالكوفيون يجوزون تركها والبصريون لا يجوزون ذلك ، على ما تقدم مشروحا مفصلا فى الكلام على الشاهد السابق ، وقد جاء الشاعر بها ؛ والفرق بين هذا البيت والذى قبله من جهتين : الأولى أن الشاعر جاء فى البيت السابق بالواو فقال « وقد بل المرادى سيفه » ولم يأت النابغة بها فى بيتنا هذا فقال : « قد غير البلى معارفها » ، والوجه الثانى : أن صاحب البيت السابق ما كان يستطيع أن يترك هذه الواو كما تركها النابغة هنا ؛ لأنه ليس فى جملة الحال الواقعة فى بيته ضمير يعود إلى صاحب الحال ، أما فى هذا البيت فقد كان للنابغة متسع فى أن يترك الواو بسبب أن الجملة الحالية فى بيته مشتملة على ضمير عائد منها إلى صاحب الحال على ما بينا من قبل ، وحسبك هذا القدر من

وهكذا النفى . وأمثلته مع المضارع المنفى بلم أو لما : جَاءَ زَيْدٌ وَلَمْ يَقُمْ عَمْرٌو ، ومنه قوله :

٥٠٤ — وَلَقَدْ خَشِيتُ بِأَنْ أَمُوتَ وَلَمْ يَكُنْ لِلْحَرْبِ دَائِرَةٌ عَلَى ابْنَيْ ضَمْضَمِ

الكلام بعد البيان الوافى الذى ذكرناه لك فى شرح الشاهد السابق فارجع إليه كلما شئت تزدد بصيرة وهداية

٥٠٤ — هذا البيت من كلام عنترة بن شداد العبسى ، من معلقته المشهورة التى أولها قوله :

هَلْ غَادَرَ الشُّعَرَاءُ مِنْ مُتَرَدَّمِ أَمْ هَلْ عَرَفْتَ الدَّارَ بَعْدَ تَوَهُّمِ ؟

وقد سبق بعض أبيات من مطلع هذه القصيدة عند شرح الشاهد (رقم ٣٤١ ج ٢ ص١٠٩) كما سبق ذكر أبيات منها عند شرح الشاهد (رقم ٤٩٤ ج ٣ ص ٩٣ فى هذا الباب) ، والبيت الذى نحن بصدده يقع قبل آخر هذه المعلقة ببيتين ، ونحن نذكر لك من قبله أبياتا وهى قوله :

وَلَقَدْ شَفَى نَفْسِي وَأَذْهَبَ سُقْمَهَا قِيلُ الْفَوَارِسِ : وَيْكَ عَنْتَرَ أَقْدِمِ

وَالْخَيْلُ تَقْتَحِمُ الْخَبَارَ عَوَابِساً مِنْ بَيْنِ شَيْظَمَةٍ وَآخَرَ شَيْظَمِ

ذُلُلٌ رِكَابِي حَيْثُ شِئْتُ ، مُشَايِعِي قَلْبِي ، وَأَحْفِزُهُ بِأَمْرٍ مُبْرَمِ

وَلَقَدْ خَشِيتُ بِأَنْ أَمُوتَ وَلَمْ تَكُنْ لِلْحَرْبِ ... ... البيت ، وبعده :

الشَّاتِمَيْ عِرْضِي وَلَمْ أَشْتُمْهُمَا وَالنَّاذِرَيْنِ إِذَا لَمَ اَلْقَهُمَا دَمِي

إِنْ يَفْعَلَا فَلَقَدْ تَرَكْتُ أَبَاهُمَا جَزَرَ السِّبَاعِ وَكُلِّ نَسْرٍ قَشْعَمِ

اللغة : « ولقد شفى نفسى — البيت » يريد أن تعويل أصحابه عليه والتجاءهم إليه ومناداتهم إياه واستصراخهم به ليكشف عنهم بأس العدو ، هذا هو الذى نفى عن نفسه الهم ، وأذهب ما عرض لها من الألم « والخيل تقتحم الخبار — البيت » الخبار — بزنة السحاب — الأرض اللينة ، عوابسا : جمع عابس ، وصرفه مع أنه على صيغة منتهى الجموع لأنه اضطر لذلك ، والشيظم — بزنة جعفر — الطويل من الخيل ، والشيظمة : أنثاه ، يقول : الخيل تسير وتجرى فى الأرض اللينة التى من شأنها أن تسوخ فيها قوائمها فتجد شدة وصعوبة وقد عبست وجوهها لما نالها من الإعياء « ذلل ركابى — البيت » ذلل : جمع ذلول ، مثل صبور وصبر وغفور وغفر ، وهو المنقاد السهل ، والركاب : الإبل ، وجمهور العلماء على أنه ليس لها واحد من لفظها ، وواحدها من معناها جمل أو ناقة ، وزعم الفراء أن الركاب جمع على الحقيقة وأن واحده ركوب ، مثل قلوص وقلاص ولقوح ولقاح ، والمشايع : اسم فاعل من المشايعة ، وهى المناصرة والمعاونة ،

... ...

وأحفزه : أدفعه ، وبابه ضرب ، والأمر المبرم : المحكم ، يقول : إن إبلى تذل لى وتنقاد ؛ لحيث أوجهها تتجه ، وإن عقلى ليعاوننى على جميع أعمالى « ولقد خشيت بأن أموت — البيت » الدائرة : اسم للحادثة من الحوادث ، سميت بذلك لأنها تدور على الناس بالخير أو الشر ، ثم اختصت فى الاستعمال بالمكروه من الحوادث ، وابنا ضمضم : هما حصين وهرم ، ويروى : « ولقد خشيت بأن أموت ولم تدر — الخ » والذى رواه الشارح هو ما رواه الزوزنى « الشاتمى عرضى — البيت » الناذران : اللذان أوجبا على أنفسهما ، يريد أنهما يتوعدانه حين يكون غائبا عنهما ، فأما عند وجوده فلا جراءة لهما على ذلك « إن يفعلا — البيت » النسر القشعم : الكبير المسن ، يقول : إنه لا يستغرب منهما أن يشتمانى وأن ينالا عرضى بالوقوع فيه فانى قتلت أباهما وتركته مطعما للسباع وللمسان من النسور ؛ فلهم عندى ترة وثأر ، وليس فى قدرتهما أن ينالا ثأرهما منى ، فلينفسا عن أنفسهما بهذا الشتم الذى لا يضرنى ولا ينال منى

الإعراب : «ولقد» الواو عاطفة ، واللام موطئة للقسم ، قد : حرف تحقيق « خشيت » فعل وفاعل ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب جواب القسم المقدر « بأن » الباء حرف جر ، أن : حرف مصدرى ونصب « أموتَ » فعل مضارع منصوب بأن المصدرية ، وأن مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالباء ، والجار والمجرور متعلق بخشى ، وذلك على تضمين خشى ، ويقال : الباء حرف جر زائد ، والمصدر المنسبك من أن والمضارع مفعول به لخشى « ولم » الواو واو الحال حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، لم : حرف نفى وجزم وقلب « تكن » فعل مضارع ناقص ، مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون « للحرب » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من دائرة الآتى بعده ، وكان أصله صفة لكنه لما تقدم على موصوفه أعرب حالا « دائرة » اسم تكن ، مرفوع بالضمة الظاهرة « على » حرف جر « ابنى » مجرور بعلى ، وعلامة جره الياء المفتوح ماقبلها تحقيقا المكسور مابعدها تقديرا نيابة عن الفتحة لأنه مثنى ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر تكن الناقصة ، وابنى مضاف ، و « ضمضم » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة

الشاهد فيه : قوله « ولم تكن للحرب دائرة على ابنى ضمضم » فإن هذه جملة فعلية فعلها مضارع — وهو « تكن » — منفى بلم الجازمة ، وقد وقعت هذه الجملة الفعلية المضارعية المنفية بلم حالا من تاء المتكلم فى قوله « خشيت » والرابط لهذه الجملة الحالية هو الواو وحدها ؛ إذ ليس فيها ضمير يعود إلى صاحب الحال ؛ لأن اسم « تكن » الناقصة هو قوله « دائرة » وخبرها هو الجار والمجرور الواقع بعد الاسم على ما اتضح لك من إعراب البيت ؛ فدل ذلك على أنه يجوز أن يكون رابط الجملة الحالية التى من هذا النوع الواو وحدها ، وهذا أحد ثلاثة أوجه من الربط

... ...

تجوز فى هـذا النوع من الجملة الحالية ، والنوع الثانى أن يكون رابط الجملة بصاحب الحال هو الضمير العائد منها إليه وحده ، والنوع الثالث أن يكون رابط الجملة الحالية بصاحب الحال هو الضمير الراجع منها إليه مع الواو ، ونحن نستشهد لك على كل وجه من هـذه الأوجه الثلاثة ، فنقول :

أما ارتباط الجملة الحالية الفعلية التى فعلها مضارع منفى بلم ــ بالضمير والواو جميعا فمنه قوله جل ذكره : (وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِباً أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ)، فإن جملة « لم يوح إليه شىء » فعليـة فعلها مضارع مجزوم بلم النافية ، وهى حال من الضمير المستتر فى « قال » ، وقد وقع ربط هذه الجملة الحالية بصاحب الحال بالضمير المجرور محلا بإلى فى « إليه » وبالواو ، وذلك فى غاية الظهور ، ومنه قوله جل ذكره : (وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ) فان جملة « ولم يكن لهم شهداء » جملة فعلية فعلها مضارع منفى بلم ، وقد وقعت هذه الجملة حالا من واو الجماعة الواقعة فاعلا فى « يرمون » وقد وقع ربط هـذه الجملة الحالية بصاحب الحال بالضمير الراجع منها إليه ، وهو الضمير المجرور محلا باللام فى «لهم» وبالواو جميعا ، وذلك ظاهر ، ومنه قول النابغة الذبيانى، وهو الشاهد الآتى (رقم ٥٠٦) :

سَقَطَ النَّصِيفُ وَلَمْ تُرِدْ إِسْقَاطَهُ ... فَتَنَاوَلَتْهُ وَاتَّقَتْنَا بِالْيَــــدِ

فان جملة « ولم ترد إسقاطه » فعليـة فعلها مضارع منفى بلم ، وقد وقعت هـذه الجملة حالا من « النصيف » الواقع فاعلا ، وربط الشاعر الجملة الحالية بصاحب الحال بالضمير الراجع منها إليه ، وهو الضمير المجرور محلا بالإضافة فى قوله « إسقاطه » وبالواو أيضا ، ومن ذلك قول عنترة ابن شداد العبسى فى معلقته أيضا :

الشَّاتِمَيْ عِرْضِي وَلَمْ أَشْتُمْهُمَا ... وَالنَّاذِرَيْنِ إِذَا لَمَ الْقَهُمَا دَمِي

وأما ارتباط الجملة الحالية الفعلية التى فعلها مضارع منفى بلم ــ بالضمير وحده ؛ فمنه قول زهير ابن أبى سلمى المزنى فى معلقته المشهورة :

أَثَافِيَّ سُفْعاً فِي مُعَرَّسِ مِرْجَلٍ ... وَنُؤْياً كَجِذْمِ الْحَوْضِ لَمْ يَتَثَلَّمِ

فان جملة «لم يتثلم» فعلية فعلها مضارع منفى بلم ، وقد وقعت هذه الجملة حالا من «جذم الحوض» ــ وهو أصل الحوض ــ وقد ربط الشاعر هذه الجملة الحالية بصاحب الحال بالضمير المستتر المرفوع فى « يتثلم » ، وهو عائد إلى جذم الحوض ، ولم يأت معها بالواو ، ومن هذا النوع قول مزاحم العقيلى ، وهو من شواهد سيبويه (١ ــ ١٨٤) :

... ...

وَجْدِي بِهَا وَجْدُ الْمُضِلِّ بَعِيرَهُ بِنَخْلَةَ لَمْ تَعْطِفْ عَلَيْهِ الْعَوَاطِفُ

فان جملة « لم تعطف عليه العواطف » حال من « المضل بعيره » وهى جملة فعلية فعلها مضارع منفى بلم والرابط بينها و بينه الضمير المجرور محلا بعلى فى قوله «عليه» ولم تذكر الواو، ومن هذه البابة قول زهير بن أبى سلمى المزنى أيضا من معلقته، وهذا هو الشاهد الآتى بعد هذا الشاهد، وسيأتى مشروحا من بعد :

كَأَنَّ فُتَاتَ الْعِهْنِ فِي كُلِّ مَنْزِلٍ نَزَلْنَ بِهِ حَبُّ الْفَنَا لَمْ يُحَطَّمِ

فان جملة « لم يحطم » فعلية فعلها مضارع منفى بلم، وقد وقعت هذه الجملة حالا من « حب الفنا » الواقع خبرا لكأن، وقد ربط الشاعر هذه الجملة الحالية بصاحب الحال بالضمير المستتر المرفوع الواقع نائب فاعل فى قوله «يحطم» ولم يأت بالواو معها، ومنه قوله جل ذكره : (فَانْقَلَبُوا بِنِعْمَةٍ مِنَ اللهِ وَفَضْلٍ لَمْ يَمْسَسْهُمْ سُوءٌ)

وأما ارتباط الجملة الحالية الفعلية التى فعلها مضارع منفى بلم - بالواو وحدها؛ فمنه البيت الذى نحن بصدد شرحه.

فان قلت : فانى أريد أن أعلم أىّ هذه الوجوه الثلاثة أرجح، فان لم يكن بعضها أرجح من بعض فاذكر لى ذلك حتى أكون على ثقة من الأمر.

فالجواب أن نخبرك أن العينى رحمه الله زعم أن أكثر هذه الوجوه استعمالا ربط الجملة الحالية التى من هذا النوع بالضمير الراجع منها إلى صاحب الحال وحده، ويليه ربطها بالواو وحدها، ويليه الجمع فى ربطها بين الضمير والواو؛ قال فى شرح بيت زهير * كأن فتات العهن فى كل منزل - إلخ * : «لم يحطم : جملة وقعت حالا مجردة عن الواو، وذلك أن المضارع المنفى بلم إذا وقع حالا فالأكثر إفراد الضمير، والاستغناء عنه بالواو والجمع بينهما» اه، ونحن لانسلم له ذلك، بل الأكثر الجمع فى الربط بين الواو والضمير؛ لأنه أكثر شواهد فى العربية، ولأنه المستعمل فى القرآن الكريم فى غير موضع، ثم من بعده ربطها بالضمير وحده، ثم من بعده ربطها بالواو وحدها، قال فى الهمع : « وزعم ابن خروف أن المضارع المنفى بلم لابد فيه من الواو، كان ضمير أو لم يكن، ورد بالسماع كقوله تعالى : فَانْقَلَبُوا بِنِعْمَةٍ مِنَ اللهِ وَفَضْلٍ لَمْ يَمْسَسْهُمْ سُوءٌ » اه كلامه، وعلى ماذهب إليه ابن خروف لا يكون الربط فى جملة الحال المضارعية المنفية بلم إلا على وجهين أعلاهما الجمع بين الواو والضمير ويليه إفراد الواو، ولا يجوز أن يكون الرابط هو الضمير وحده، وهو فاسد لما ذكره صاحب الهمع فى عبارته التى سمعتها.

جاء زَيْدٌ لَمْ يَضْحَكْ ، ومنه قوله :

٥٠٥ — كَأَنَّ فُتَاتَ العِهْنِ فى كُلِّ مَنْزِلٍ ... نَزَلْنَ بِهِ حَبُّ الفَنَا لَمْ يُحَطَّمِ

٥٠٥ — هذا البيت لزهير بن أبى سلمى المزنى ، من معلقته المعروفة ، والبيت الشاهد هو الثانى عشر من أبياتها ، ونحن نذكر لك من أولها حتى نصل إليه ، وذلك قوله :

أَمِنْ أُمِّ أَوْفَى دِمْنَةٌ لَمْ تَكَلَّمِ ... بِحَوْمَانَةِ الدَّرَّاجِ فَالمُتَثَلَّمِ
وَدَارٌ لَهَا بِالرَّقْمَتَيْنِ كَأَنَّهَا ... مَرَاجِعُ وَشْمٍ فِى نَوَاشِرِ مِعْصَمِ
بِهَا العِينُ وَالآرَامُ يَمْشِينَ خِلْفَةً ... وَأَطْلَاؤُهَا يَنْهَضْنَ مِنْ كُلِّ مَجْثَمِ
وَقَفْتُ بِهَا مِنْ بَعْدِ عِشْرِينَ حِجَّةً ... فَلأْيًا عَرَفْتُ الدَّارَ بَعْدَ تَوَهُّمِ
أَثَافِىَّ سُفْعًا فِى مُعَرَّسِ مِرْجَلٍ ... وَنُؤْيًا كَجِذْمِ الحَوْضِ لَمْ يَتَثَلَّمِ
فَلَمَّا عَرَفْتُ الدَّارَ قُلْتُ لِرَبْعِهَا : ... أَلَا أَنْعِمْ صَبَاحًا أَيُّهَا الرَّبْعُ وَاسْلَمِ
تَبَصَّرْ خَلِيلِى هَلْ تَرَى مِنْ ظَعَائِنٍ ... تَحَمَّلْنَ بِالعَلْيَاءِ مِنْ فَوْقِ جُرْثُمِ
عَلَوْنَ بِأَنْمَاطٍ عِتَاقٍ وَكِلَّةٍ ... وِرَادٍ حَوَاشِيهَا مُشَاكِهَةُ الدَّمِ
وَوَرَّكْنَ فِى السُّوبَانِ يَعْلُونَ مَتْنَهُ ... عَلَيْهِنَّ دَلُّ النَّاعِمِ المُتَنَعِّمِ
بَكَرْنَ بُكُورًا وَاسْتَحَرْنَ بِسُحْرَةٍ ... فَهُنَّ لِوَادِى الرَّسِّ كَالْيَدِ لِلْفَمِ
وَفِيهِنَّ مَلْهًى لِلَّطِيفِ وَمَنْظَرٌ ... أَنِيقٌ لِعَيْنِ النَّاظِرِ المُتَوَسِّمِ
كَأَنَّ فُتَاتَ العِهْنِ فِى كُلِّ مَنْزِلٍ ... نَزَلْنَ بِهِ حَبُّ الفَنَا لَمْ يُحَطَّمِ

اللغة : « أم أوفى » كنية امرأة « دمنة » هى ما اسود من آثار الديار بالرماد المحروق والبعر ونحوهما « بحومانة الدراج فالمتثلم » الحومانة — بفتح الحاء المهملة وسكون الواو — الأرض الغليظة ، والدراج والمتثلم : موضعان ، وجملة « لم تكلم » والجار والمجرور فى قوله « بحومانة الدراج فالمتثلم » كلاهما نعت لدمنة ، وإنما جعل الدمنة فى الأرض الغليظة لأنهم كانوا يقصدون إلى النزول فى حزون الأرضين وغلاظها ليكونوا بمعزل عن السيل وليسهل عليهم حفر النؤى وضرب أوتاد الخيام « بالرقمتين » الرقمتان : قريتان إحداهما قريبة من البصرة والأخرى قريبة من المدينة ، وأراد دارين لها إحداهما بهذه الرقمة والأخرى بتلك ؛ لأنه محال أن تكون الدار الواحدة بهذين المكانين المتباعدين « مراجع وشم » أراد به ما كرر وجدد من الوشم « نواشر معصم » النواشر : عروق باطن الذراع ، واحدها ناشرة . والمعصم : موضع السوار من اليد « بها العين والآرام — إلخ » العين — بكسر العين — بقر الوحش ، والآرام : الظباء ، واحدها

... ...

رئم « يمشين خلفه » يخالف بعضها بعضا فتجيء هذه وتذهب هذه ، والأطلاء : جمع الطلا ، وهو ولد ذوات الظلف ، والمجثم : المربض « وقفت بها من بعد عشرين – إلخ » الحجة : السنة ، واللأى – بفتح فسكون – الجهد والمشقة « أثافىّ سفعا – إلخ » الأثافىّ : جمع أثفية – بضم الهمزة وسكون الثاء وكسر الفاء بعدها ياء مشددة – وهى الحجر التى يوضع عليها القدر ، والسفع : جمع أسفع أو سفعاء ، وهو الأسود والسوداء ، والمعرس : موضع التعريس ، وهو النزول ليلا ، وأراد به الموضع الذى يوضع فيه القدر ، والنؤى – بضم فسكون – حفيرة تحفر حول الخباء لينزل المطر فيها فلا يدخل الخباء ، وجذم الحوض – بكسر الجيم وسكون الدال المعجمة – أصله ، ولم يتثلم : لم يتهدم « ألا انعم صباحا » يدعو له بالنعمة وقت الصباح ، وخص وقت الصباح لأنه الوقت الذى تكثر فيه غارة الأعداء ، ويقال فيه بفتح العين من « انعم » وبكسرها ، كما يقال فيه « عم صباحا » بكسر العين وفتحها أيضا « تبصر خليلى – البيت » التبصر : النظر أو إدمانه وتكلفه ، والظعائن : جمع ظعينة ، وهى المرأة مطلقا ، وقيل : خاص بمن كانت فى الهودج ، والعلياء : الأرض المرتفعة ، وجرثم : ماء بعينه لبنى أسد « علون بأنماط – البيت » الأنماط : جمع نمط – بفتح النون والميم – وهو ضرب من البسط ، والعتاق : الكرام ، واحدها عتيق ، والكلة – بكسر الكاف وتشديد اللام – الستر الرقيق ، والوراد : جمع ورد ، وهو الأحمر ، والحواشى : الجوانب ، ومشاكهة : اسم فاعل من شاكه الشيء الشيء ، إذا أشبهه « ووركن فى السوبان – البيت » تقول : ورك فلان على الدابة ؛ إذا ثنى رجله ووضع إحدى وركيه فى السرج ، والسوبان : اسم واد ، والدل : الهيئة ، والمتنعم : المتكلف إظهار النعمة « بكرن بكورا – البيت » بكرن : خرجن فى وقت البكرة ، واستحرن : خرجن فى وقت السحر ، والرس : اسم واد ، وقوله « وهن كاليد للفم » يريد أنهن لا يخطئن مقصدهن كما أن اليد القاصدة إلى الفم لا تخطئه « وفيهن ملهى للطيف – البيت » الملهى – بفتح الميم وسكون اللام – اللهو أو موضعه ، واللطيف : المتأنق الحسن المنظر ، والأنيق : المعجب ، والمتوسم : الذى يتتبع آثار الشيء ليعرف ما فيه من المحاسن وغيرها « كأن فتات العهن – البيت » العهن – بكسر العين وسكون الهاء – الصوف المصبوغ الأحمر الذى تزين به الهوادج ، وفتاته – بضم الفاء بزنة الغراب – ما تناثر منه ، والفنا – بزنة العصا – شجر يسمى عنب الثعلب ، وله حب أكثره أحمر شديد الحمرة ، ولم يحطم : لم يكسر ولم يتفتت ، شبه الصوف الأحمر الذى زينت به الهوادج بحب الفنا قبل تحطمه لأنه إذا تحطم ظهر داخله غير الأحمر فزال اللون الأحمر الذى هو المقصود فى التشبيه .

الإعراب : « كأن » حرف تشبيه ونصب ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « فتات » اسم كأن ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « العهن » مضاف إليه ،

جاء زَيْدٌ وَلَمْ يَضْحَكْ ، ومنه : « أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ » وقوله :

٥٠٦ — * سَقَطَ النَّصِيفُ وَلَمْ تُرِدْ إِسْقَاطَهُ *

مجرور بالكسرة الظاهرة « فى » حرف جر « كل » مجرور بفى ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من فتات العهن ، وكل مضاف ، و « منزل » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « نزلن » فعل ماض ، ونون الإناث فاعله « به » جار ومجرور متعلق بنزل ، وجملة الفعل وفاعله فى محل جر صفة لمنزل « حب » خبر كأن ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « الفنا » مضاف إليه ، مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « لم » حرف نفى وجزم وقلب « يحطم » فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر لأجل الروى ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه تقديره هو يعود إلى حب الفنا ، وجملة الفعل وفاعله فى محل نصب حال من حب الفنا .

الشاهد فيه : قوله « لم يحطم » فإن هذه جملة فعلية فعلها مضارع منفى بلم ، وقد وقعت هذه الجملة حالا من حب الفنا ، على ما بينا فى إعراب البيت ، وقد ربط الشاعر هذه الجملة الحالية بصاحب الحال بالضمير المستتر فى يحطم الذى هو نائب فاعله العائد إلى صاحب الحال الذى هو حب الفنا ، ولم يأت بالواو كما جاء بها النابغة فى قوله « ولم ترد إسقاطه » وكما جاء بها القرآن الكريم فى قوله سبحانه : (وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ) ، فدل هذا على أنه يجوز إذا كان فى جملة المضارع المنفى بلم ضمير يعود إلى صاحب الحال ترك الواو كما يجوز الإتيان بها ، ونظنك لا تحتاج إلى شيء بعد الذى فصلناه من القول وجئنا به من الشواهد فى شرح الشاهد السابق (٥٠٤) .

٥٠٦ — هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

* فَتَنَاوَلَتْهُ وَاتَّقَتْنَا بِالْيَدِ *

وهذا البيت من كلمة جيدة للنابغة الذبيانى يعدها بعض العلماء فى المعلقات ، وأولها قوله :

مِنْ آلِ مَيَّةَ رَائِحٌ أَوْ مُغْتَدِ ... عَجْلاَنَ ذَا زَادٍ وَغَيْرَ مُزَوَّدِ
أَفِدَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا ... لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنْ قَدِ
زَعَمَ الْغُرَابُ بِأَنَّ رِحْلَتَنَا غَداً ... وَبِذَاكَ تَنْعَابُ الْغُرَابِ الأَسْوَدِ
لاَ مَرْحَباً بِغَدٍ وَلاَ أَهْلاً بِهِ ... إِنْ كَانَ تَفْرِيقُ الأَحِبَّةِ فِي غَدِ

وقبل البيت المستشهد بصدره ههنا قوله :

مَحْطُوطَةُ الْمَتْنَيْنِ غَيْرُ مُفَاضَةٍ ... رَيَّا الرَّوَادِفِ بَضَّةُ الْمُتَجَرَّدِ

... ...

قَامَتْ تَرَاءَى بَيْنَ سَجْفَيْ كِلَّةٍ   كَالشَّمْسِ يَوْمَ طُلُوعِهَا بِالْأَسْعُدِ
أَوْ دُرَّةٍ صَدَفِيَّةٍ غَوَّاصُهَا   بَهِجٌ مَتَى يَرَهَا يُهِلَّ وَيَسْجُدِ
أَوْ دُمْيَةٍ مِنْ مَرْمَرٍ مَرْفُوعَةٍ   بُنِيَتْ بِآجُرٍّ يُشَادُ وَقَرْمَدِ
سَقَطَ النَّصِيفُ وَلَمْ تُرِدْ إِسْقَاطَهُ   فَتناولتْهُ . . . البيت ، و بعده :
بِمُخَضَّبٍ رَخْصٍ كَأَنَّ بَنَانَهُ   عَنَمٌ يَكَادُ مِنَ اللَّطَافَةِ يُعْقَدُ
نَظَرَتْ إِلَيْكَ بِحَاجَةٍ لَمْ تَقْضِهَا   نَظَرَ السَّقِيمِ إِلَى وُجُوهِ الْعُوَّدِ
تَجْلُو بِقَادِمَتَيْ حَمَامَةِ أَيْكَةٍ   بَرَدًا أُسِفَّ لِثَاتُهُ بِالْإِثْمِدِ

اللغة : « من آل مية رائح ــ البيت والذي بعده » قد سبق شرح مفردات هذين البيتين عند الكلام على الشاهد (رقم ٥ ج ١ ص ١٣) « زعم الغراب ــ البيت » ذكروا أن النابغة كان قد قال هذا البيت على صورة غير هذه الصورة ، وهي قوله :

زَعَمَ الْغُرَابُ بِأَنَّ رِحْلَتَنَا غَدًا   وَبِذَاكَ خَبَّرَنَا الْغُدَافُ الْأَسْوَدُ

فرأى الناس فيه الإقواء ــ وهو اختلاف حركات روى الأبيات ــ وعابوه عليه فدسوا له من يغنيه الأبيات ، فلما سمعها فطن لما أرادوه فغيره إلى ما ذكرنا ، والتنعاب : هو النعيب ، وهو بفتح التاء مصدر نعب الغراب إذا صوت ، وفي قوله « عنم يكاد من اللطافة يعقد » الإقواء أيضا ، وهو ظاهر « النصيف » هو الخمار الذي تغطي به المرأة وجهها ، وسقوطه : وقوعه عن وجهها « واتقتنا باليد » يريد وضعت يدها على وجهها لتستره عنا .

الإعراب : « سقط » فعل ماض « النصيف » فاعله « ولم » الواو للحال ، لم : حرف نفي وجزم وقلب « ترد » فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي « إسقاطه » مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة ، وضمير الغائب العائد إلى النصيف مضاف إليه ، مبني على الضم في محل جر ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله ومفعوله في محل نصب حال « فتناولته » الفاء حرف عطف ، تناول : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له ، وفاعله ضمير مستتر تقديره هي ، والتاء للتأنيث ، وضمير الغائب العائد إلى النصيف أيضا مفعول به « واتقتنا » الواو عاطفة ، اتقي : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر تقديره هي ، والتاء للتأنيث ، ونا : مفعول به « باليد » جار ومجرور متعلق باتقت .

الشاهد فيه : قوله « ولم ترد إسقاطه » فإن هذه جملة فعلية فعلها مضارع منفي بلم ، وقد وقعت هذه الجملة الفعلية حالا من النصيف ، وفي الجملة ضمير يعود منها إلى صاحب الحال ، وهو الضمير المجرور محلا بإضافة المفعول به إليه ، وقد جاء الشاعر مع ذلك بواو الحال ؛ فيكون

وهكذا النفى بلمّا ؛ ومنه : « أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ » .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : مذهب البصريين ــ إلا الأخفش ــ لزومُ « قد » مع الماضى المثبت مطلقا ظاهرة أو مقدرة ، والمختار ــ وفاقا للكوفيين والأخفش ــ لزومها مع المرتبط بالواو فقط ، وجواز إثباتها وحذفها فى المرتبط بالضمير وحده أو بهما معا ، تمسكا بظاهر ما سبق ؛ إذ الأصل عدمُ التقدير ، لا سيما مع الكثرة ، نعم فى ذلك أربع صور مرتبة فى الكثرة هى : جاء زيد وقد قام أبوه ، ثم جاء زيد قد قام أبوه ، ثم جاء زيد وقام أبوه ، ثم جاء زيد قام أبوه ، وجعل الشارح الثالثة أقلَّ من الرابعة ، وهو خلاف ما فى التسهيل .

الثانى : تمتنع « قد » مع الماضى الممتنع ربطه بالواو ، وهو : تالى إلاَّ ، والمتلو بأو ، وندر قوله :

٥٠٧ ــ مَتَى يَأْتِ هٰذَا الْمَوْتُ لَمْ يُلْفِ حَاجَةً ... لِنَفْسِىَ إلاَّ قَدْ قَضَيْتُ قَضَاءَهَا

الرابط فى هذا البيت لجملة الحال بصاحب الحال شيئين : واو الحال ، والضمير الراجع من جملة الحال إلى صاحب الحال . وقد بينا فى شرح الشاهد (رقم ٥٠٤) السابق أن هذا أحد ثلاثة أوجه فى ربط الجملة المضارعية المنفية بلم إذا وقعت حالا بصاحب الحال ، فارجع إليه إن شئت .

٥٠٧ ــ هذا البيت لقيس بن الخطيم ، من كلمة له رواها أبو تمام فى ديوان الحماسة (انظر شرح التبريزى : ج ١ ص ١٧٨) وروى أبو الفرج فى الأغانى (٢ ــ ١٦٠ بولاق) بعضها ، وهاك مارواه أبو تمام :

طَعَنْتُ ابنَ عَبْدِ الْقَيْسِ طَعْنَةَ ثَائِرٍ ... لَهَا نَفَذٌ لَوْلاَ الشُّعَاعُ أَضَاءَهَا
مَلَكْتُ بِهَا كَفِّى فَأَنْهَرْتُ فَتْقَهَا ... يَرَى قَائِمٌ مِنْ دُونِهَا مَا وَرَاءَهَا
يَهُونُ عَلَىَّ أَنْ تَرُدَّ جِرَاحُهَا ... عُيُونَ الأَوَاسِى إِذْ حَمِدْتُ بَلاَءَهَا
وَسَاعَدَنِى فِيهَا ابنُ عَمْرِو بْنِ عَامِرٍ ... خِدَاشٌ فَأَدَّى نِعْمَةً وَأَفَاءَهَا
وَكُنْتُ امْرَأً لاَ أَسْمَعُ الدَّهْرَ سُبَّةً ... أُسَبُّ بِهَا إِلاَّ كَشَفْتُ غِطَاءَهَا
فَإِنِّى فِى الْحَرْبِ الضَّرُوسِ مُوَكَّلٌ ... بِإِقْدَامِ نَفْسٍ مَا أُرِيدُ بَقَاءَهَا
إِذَا مَا اصْطَبَحْتُ أَرْبَعًا خَطَّ مِئْزَرِى ... وَأَتْبَعْتُ دَلْوِى فِى السَّمَاحِ رِشَاءَهَا
مَتَى يَأْتِ هٰذَا الْمَوْتُ لَمْ يُلْفِ حَاجَةً ... لِنَفْسِىَ ... ... البيت ، وبعده :
ثَأَرْتُ عَدِيًّا وَالْخَطِيمَ فَلَمْ أُضِعْ ... وِلاَيَةَ أَشْيَاخٍ جُعِلْتُ إِزَاءَهَا

... ...

اللغة : « طعنت ابن عبد القيس » روى هذا البيت أبو على القالى فى أماليه (٢ - ٢٥٩ دار الكتب) وقال قبل إنشاده : « الشعاع : المتفرق المنتشر » وابن عبد القيس : رجل كان يسكن هجر ، وكان قدقتل جدّ قيس بن الخطيم ، فى قصة ذكرها شارح الحماسة ، والثائر : الآخذ بثأره الطالب له ، والنفذ - بفتح النون والفاء - الخرق ، وأراد أنها طعنة نافذة ، ويجمع النفذ على أنفاذ ، مثل بطل وأبطال ، قال الشاعر :

وَعَاوٍ عَوَى مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ رَمَيْتُهُ   بِقَافِيَةٍ أَنْفَاذُهَا تَقْطُرُ الدَّمَا

ويروى « لها نفث » بالثاء المثلثة - وهو الدم الذى تنفثه الطعنة ، والشعاع : يروى بفتح الشين وبضمها ؛ فأما من رواه بالفتح فإنما عنى المتفرق والمنتشر كما قال أبو على ، وأما من رواه بالضم فإنما أراد ضوء الشمس ، قال التبريزى : «والأولى أحسن» اهـ . يقول : طعنته طعنة من يطلب بثأره ويريد أن يشفى حرارة قلبه فلم أبق غاية إلا أدركتها فلولا الدم المنتشر المتفرق على جوانب هـذه الطعنة لأضاء نفاذها من الناحية الأخرى ، و «أضاءها» هو جواب لولا ، وكان من حقه اللام « ملكت بها كفى - البيت » ملكت بها كفى : أى تمكنت من فعلها فأطلقت تصريف كفى فى إيقاعها على ما أردت واشتهيت ، وأنهرت فتقها : وسعت هذا الخرق بالطعنة حتى جعلته كالنهر فى السعة ، و « يرى قائم من دونها ما وراءها » يعنى به أن من يقف أمامها يبصر ما كان وراء المطعون ، كل هذا كناية عن سعتها « يهون علىّ أن ترد جراحها - البيت » الأواسى : جمع آسية ، وهى اسم فاعل مؤنث من أسوت الجرح آسوه ، إذا عالجتـه وداويته ، والرجل آس ، وجمعه آسون وأساة ، يقول : إذا نظرت النساء المعالجات إلى هذه الطعنة ارتدت عيونهن عنها من قبحها وشدتها ومن علمهن بالعجز عن علاجها « وساعدنى فيها ابن عمرو بن عامر - البيت » أراد خداش بن زهير ، وكان بين خداش والخطيم أبى قيس الشاعر صحبة ، وكانت للخطيم عنده يد ، فذهب إليه قيس حين أراد الأخذ بثأر أبيـه وجده فعاونه فى ذلك ، يقول : ساعدنى فى هـذه الطعنة خداش فأدى بهذه المساعدة صنيعة كانت لى عنده وكان بهذا العمل قد رجع الصنيعة إلى مكانها « وكنت امرأ لا أسمع الدهر سبة - البيت » يروى « لا أسمع » بالبناء للمجهول : أى لا يسمعنى أحد سبة ، حكى الروايتين التبريزى فى شرح الحماسة ، وكشفت غطاءها : لم أتركها ملتبسة ، وهو بهـذا يشير إلى سبب قيامه بالأخذ بثأر أبيه وجده ؛ فقد رووا أنهما قتلا وهو صغير ، فخافت أمه ، وأخفت عنه مقتلهما ، إلى أن نازعه فتى من قومه يوما ، فقال له الفتى : لو ألقيت شدتك على قاتل أبيـك وجدك كان أولى بك ، فغاظه ذلك وذهب إلى أمه فقال لها : إن أخبرتنى بخبر أبى وجدى ، وإلا قتلتك أو قتلت نفسى ، فأخبرته ، فخرج ثائرا بهما « فانى فى الحرب الضروس - البيت » الضروس : الشديدة ، وأصل اشتقاق هـذه الكلمة

... ...

من ضرس البئر ، وهو طيها بالحجارة ، وذلك أقوى لها وأشد ، ويروى فى مكانه « العوان » وهى بفتح العين والواو ، بزنة سحاب ـ التى قوتل فيها مرة بعد مرة « إذا ما اصطبحت أربعا ـ البيت » اصطبحت : شربت الصبوح ، وهو شرب أول النهار ، خط مئزرى ـ بالخاء المعجمة مبنيا للمعلوم ـ يريد أنه أطال مئزره حتى يجر على الأرض فيؤثر فيها خطوطا ، ويروى « حط مئزرى » بالحاء المهملة مبنيا للمجهول ـ يعنى وضع على الأرض ، والمراد واحد ، ومما يتمدحون به جر الذيول خيلاء وكبرا إذا شربوا ، وقد تقدم قريبا فى هذا المعنى قول طرفة :

وَإِذَا مَا شَرِبُوهَا وَانْتَشَوْا ... وَهَبُوا كُلَّ أَمُونٍ وَطِمِرّْ

ثُمَّ رَاحُوا عَبَقُ الْمِسْكِ بِهِمْ ... يُلْحِفُونَ الْأَرْضَ هُدَّابَ الْأُزُرْ

ومثله قول زهير :

يَجُرُّونَ الْبُرُودَ وَقَدْ تَمَشَّتْ ... حُمَيَّا الْكَأْسِ فِيهِمْ وَالْغِنَاءُ

وقول قيس بن الخطيم « وأتبعت دلوى فى السماح رشاءها » الرشاء ـ بزنة كتاب ـ الحبل الذى يستقى به ، يريد أنه يجود بكل ما عنده ، وهم يقولون : أتبع الفرس لجامها ، وأتبع الدلو رشاءها ، يريدون لا تضن بالقليل بعد أن أعطيت الكثير ، وهذا المعنى الذى أراده قيس كقول عنترة :

و إذا شَرِبْتُ فإنني مُسْتَهْلِكٌ ... مَالِي وَعِرْضِي وَافِرٌ لَمْ يُكْلَمِ

« متى يأت هذا الموت لا يلف حاجة ـ البيت » إنما قال « هذا الموت » باسم الإشارة الذى يدل على حضور المشار إليه فى أصل الوضع لأنه تصوره حاضرا لأنه يعلم أنه مدركه لا محالة ، وقوله « لا يلف حاجة » هو مضارع ألفى بمعنى وجد ، والضمير فيه للموت ، ويروى فى مكانه « لا تلف حاجة » ببناء الفعل للمجهول و إسناده إلى حاجة ، وقوله « قد قضيت قضاءها » معناه فرغت منها وقضيتها مثل قضائى لأمثالها « ثأرت عديا والخطيم ـ البيت » عدى : هو جده ، والخطيم : أبوه ؛ لأنه قيس بن الخطيم بن عدى بن عمرو بن سواد بن ظفر ، الأوسىّ .

الإعراب : « متى » اسم شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثانى جوابه وجزاؤه ، وهو ظرف زمان مبنى على السكون فى محل نصب بقوله « لا يلف » الآتى « يأت » فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بحذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها « هذا » اسم الإشارة فاعل يأت مبنى على السكون فى محل رفع « الموت » بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان عليه أو نعت له مرفوع بالضمة الظاهرة « لا » حرف نفى ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يلف » فعل مضارع مبنى للمعلوم جواب الشرط ، مجزوم بحذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، وفيه ضمير مستتر جوازا تقديره هو يعود إلى الموت فاعل ، وعلى ذلك يكون قوله «حاجة» منصوبا على

... ...

أنه مفعول يلف ، ويروى « تلف » بالبناء للمجهول فهو فعل مضارع مبنى للمجهول جواب الشرط أيضا مجزوم بحذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها وليس فيه ضمير مستتر وعليه يكون قوله « حاجة » مرفوعا على أنه نائب فاعل لتلف « لنفسى » اللام حرف جر ، والنفس مجرور باللام وعلامة جره كسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وياء المتكلم مضاف إليه ، مبنى على الفتح فى محل جر ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لحاجة ، ولا يجوز أن يتعلق الجار والمجرور بيلف لأن حاجة صاحب حال على ما سيأتى وهو نكرة فيجب أن يتخصص بالوصف « إلا » أداة استثناء ملغاة « قد » حرف تحقيق مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « قضيت » فعل وفاعل « قضاءها » مفعول به ، وضمير الغائبة العائد إلى الحاجة مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر . وجملة الفعل وفاعله ومفعوله فى محل نصب حال من حاجة .

الشاهد فيه : قوله « إلا قد قضيت قضاءها » فإن الجملة الواقعة بعد إلا جملة فعلية فعلها ماض مثبت ، وقد وقعت هذه الجملة حالا من « حاجة » لأن حاجة وإن كان نكرة قد تخصص بوصفه بالجار والمجرور ، وتخصيص النكرة مصحح لمجىء الحال منها ولوقوعها مبتدأ على ما علمت ورابط هذه الجملة الحالية بصاحب الحال هو الضمير فى قوله « قضاءها » ولا يصح ربطها بصاحب الحال بالواو لوقوعها بعد إلا على الأرجح من مذاهب العلماء ، ورأى بعضهم أنه يصح ربط الجملة الحالية الماضوية الواقعة بعد إلا بصاحب الحال بالواو كما يصح ربطها بالضمير وبالاثنين جميعا ، مستندا إلى قول زهير بن أبى سلمى يمدح هرم بن سنان :

نِعْمَ امْرَأً هَرِمٌ لَمْ تَعْرُ نَائِبَةٌ ... إِلاَّ وَكَانَ لِمُرْتَاعٍ بِهَا وَزَرَا

والجمهور على أن ذلك شاذ لا يجوز القياس عليه ، وعندهم أن مجىء « قد » مع الماضى الذى تمتنع معه الواو شاذ أيضا ، فكان ينبغى على مذهبهم أن يقول الشاعر « إلا قضيت قضاءها » كما قال عبد الله بن الدمينة وهو من شعر الحماسة :

أَحَقًّا عِبَادَ اللهِ أَنْ لَسْتُ صَادِرًا ... وَلاَ وَارِداً إِلاَّ عَلَىَّ رَقِيبُ

وَلاَ سَائِراً وَحْدِى وَلاَ فِى جَمَاعَةٍ ... مِنَ النَّاسِ إِلاَّ قِيلَ أَنْتَ مُرِيبُ

وكما قال مؤرج :

فُزِّعْتُ بِالْبَيْنِ حَتَّى مَا يُفَزِّعُنِى ... وَبِالْمَصَائِبِ فِى أَهْلِى وَجِيرَانِى

لَمْ يَتْرُكِ الدَّهْرُ لِى عِلْقاً أَضَنُّ بِهِ ... إِلاَّ اصْطَفَاهُ بِنَأْىٍ أَوْ بِهِجْرَانِ

الثالث : قد يُحْذَف الرابط لفظًا فيُنْوَى ، نحو : مَرَرْتُ بِالْبرِ قَفِيزٌ بِدِرْهَمٍ (١) : أي منه ، وقوله :

٥٠٨ — * نَصَفَ النَّهَارُ الْمَاءُ غَامِرُهُ *

أي : والماء غامره .

---

(١) ارجع إلى ما ذكرناه عن حذف الضمير الذي يربط جملة الخبر بمبتدئه (ج١ ص٢٥٥) ثم اسمع ما يقول المحقق الرضي في شرح الكافية : « وقد تخلو الاسمية من الرابطين [يريد الواو والضمير] عند ظهور الملابسة ، نحو قولك : خرجت زيد على الباب ، وهو قليل » اه .

٥٠٨ — هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

* وَرَفِيقُهُ بِالْغَيْبِ مَا يَدْرِي *

وهذا البيت من كلام الأعشى ميمون بن قيس في وصف غواص ، وهو من كلمة طويلة له في مدح قيس بن معديكرب الكندي : افتتحها بالغزل كعادتهم ، واستمر في غزله حتى شبه المتغزل بها بالدُّرَّة ، واستطرد كلامه في وصف هذه الدرة ، وبيان كيفية استخراجها من البحر ، وذلك قوله :

كَجُمَانَةِ الْبَحْرِيِّ جَاءَ بِهَا ... غَوَّاصُهَا مِنْ لُجَّةِ الْبَحْرِ
صُلْبُ الْفُؤَادِ رَئِيسُ أَرْبَعَةٍ ... مُتَخَالِفِي الْأَلْوَانِ وَالنَّجْرِ
فَتَنَازَعُوا حَتَّى إِذَا اجْتَمَعُوا ... أَلْقَوْا إِلَيْهِ مَقَالِدَ الْأَمْرِ
وَعَلَتْ بِهِمْ سَجْحَاءُ خَادِمَةٌ ... تَهْوِي بِهِمْ فِي لُجَّةِ الْبَحْرِ
حَتَّى إِذَا مَا سَاءَ ظَنُّهُمُ ... وَمَضَى بِهِمْ شَهْرٌ إِلَى شَهْرِ
أَلْقَى مَرَاسِيَهُ بِتَهْلُكَةٍ ... ثَبَتَتْ مَرَاسِيهَا فَمَا تَجْرِي
فَانْصَبَّ أَسْقَفَ رَأْسُهُ لَبِدٌ ... نُزِعَتْ رَبَاعِيَتَاهُ لِلصَّبْرِ
أَشْفَى يَمُجُّ الزَّيْتَ مُلْتَمِسٌ ... ظَمْآنُ مُلْتَهِبٌ مِنَ الْفَقْرِ
قَتَلَتْ أَبَاهُ فَقَالَ أَتْبَعُهُ ... أَوْ أَسْتَفِيدَ رَغِيبَةَ الدَّهْرِ
نَصَفَ النَّهَارُ الْمَاءُ غَامِرُهُ ... وَشَرِيكُهُ ... البيت وبعده :
فَأَصَابَ مُنْيَتَهُ فَجَاءَ بِهَا ... صَدَفِيَّةً كَمُضِيئَةِ الْجَمْرِ
يُعْطَى بِهَا ثَمَنًا وَيَمْنَعُهَا ... وَيَقُولُ صَاحِبُهُ : أَلَا تَشْرِي

... ...

اللغة « كجمانة البحرى ـ البيت » الجمانة ـ بضم الجيم وفتح الميم مخففة ـ حبة تعمل من فضة على هيئة الدرة ، وجمعها جمان ، بزنة دخان ، والجار والمجرور خبر مبتدإ محذوف : أى هى كجمانة البحرى ـ إلخ ، وهذا الضمير يرجع إلى المحبوبة المتغزل بها ، يريد أنها تشبه جمانة البحرى فى صفاء لونها ، والغواص : صيغة المبالغة لغائص ، وفعله غاص يغوص « صلب الفؤاد ـ البيت » صلب ـ بضم فسكون ـ أى شديد الفؤاد قويه ، وهو صفة للغواص ، ومتخالق الألوان : صفة لأربعة ، والنجر ـ بفتح النون وسكون الجيم ـ الأصل ، يريد أن هؤلاء الأربعة ألوانهم مختلفة وأصولهم مختلفة أيضا « فتنازعوا حتى إذا اجتمعوا ـ البيت » المقالد : جمع مقلاد ، وهو مثل مفتاح فى وزنه ومعناه ، وكان حقه أن يقول مقاليد ، كما يقال مفاتيح ، وكما قال أبو عطاء السندى واسمه أفلح بن يسار (انظر ج ١ ص ٢٩٩) :

لَوْلاَ أَبُوكَ وَلَوْلاَ قَبْلَهُ عُمَرٌ ... أَلْقَتْ إِلَيْكَ مَعَدٌّ بِالْمَقَالِيدِ

ولكنه حذف الياء للتخفيف ، كما حذفت كذلك فى جمع مفتاح فقيل مفاتح ، ومنه قول الله تبارك وتعالى (وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ) ، ومن العلماء من يأبى ذلك التخريج ، ويزعم أن المقاليد جمع مقلاد ، والمفاتيح جمع مفتاح ، والمقالد جمع مقلد كمنبر ، والمفاتح جمع مفتح ، ولا يعترف بحذف الياء للتخفيف ، ونحن لا نقر ذلك التمحل ، بل نقول : إنهم قد يحذفون الياء للتخفيف كما هنا ، وقد يزيدونها للاشباع كما يقولون فى جمع خاتم : خواتيم ، وكما جمع الفرزدق صيرفا على صياريف ودرهما على دراهيم فى قوله :

تَنْفِى يَدَاهَا الْحَصَى فِى كُلِّ هَاجِرَةٍ ... نَفْىَ الدَّرَاهِيمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ

وكما جمع القعدد وهو الجبان على قعاديد فى قول أم معدان الأنصارية :

كَانَتْ لَهُمْ هِمَمٌ فَرَّقْنَ بَيْنَهُمُ ... إِذَا الْقَعَادِيدُ عَنْ أَمْثَالِهَا قَعَدُوا

ولا داعى لتمحل أنه ورد خاتام بمعنى خاتم وهو الذى جمع على خواتيم ، ومعنى أنهم ألقوا لهذا الغواص مقالد الأمر أنهم سلموه زمام أمرهم وجعلوه المتصرف فى شؤونهم « وعلت بهم سجحاء ـ البيت » السجحاء ـ بسين مهملة بعدها جيم ساكنة ـ أصلها الظهر ، وأراد بها هنا السفينة ، وتهوى بهم : أراد به أنها تسرع بهم « ألقى مراسيه ـ البيت » المراسى : جمع مرساة ، بكسر الميم وسكون الراء المهملة ـ وهى آلة ترسى بها السفينة على البر ، والمهلكة : المفازة التى يهلك السائر فيها « قتلت أباه ـ البيت » يريد أن أبا ذلك الغواص قد مات من قبل فى سبيل تحصيل هذه الدرة ، فقال الغواص : إما أن أتبع أبى فى الهلاك بسببها وإما أن أستفيدها وأنجو ، والرغيبة : العطاء الكثير ، وقد يكون معناه المرغوبة ، فهى فعيلة بمعنى مفعولة ، وكان حقها أن تجىء بغير

... ...

تاء ولكنهم أجروه مجرى الأسماء كما قيل ذبيحة ونطيحة وأكيلة السبع ، وإضافة الرغيبة إلى الدهر من إضافة الشيء إلى زمانه ، يريد أنها التي يرغب فيها على مدى الدهور والآباد « نصف النهار » روى برفع النهار ونصبه ؛ فمن رواه بالرفع فمعناه انتصف النهار ، قال صاحب المفتاح : « إن بلغ الشيء نصف نفسه ففيه لغات : نصف ينصف — من باب قتل — وأنصف ينصف — بالألف — وتنصف ، وانتصف » اه . وانتصاف النهار : أن تبلغ الشمس وسط السماء ، وذلك وقت الزوال . ومن رواه بالنصب فمعناه بلغ ذلك الغواص نصف النهار ، قال صاحب المفتاح أيضا : « نصفت الشيء نصفا — من باب قتل — بلغت نصفه » اه . وقوله « ورفيقه » يروى فى مكانه « وشريكه » وهما قريبان فى المعنى المراد « فأصاب منيته — البيت » المنية — بضم الميم وسكون النون — هى ما يتمناه الإنسان ، ومثلها الأمنية — بضم الهمزة — وصدفية : منسوبة إلى الصدف ، وهو غطاء الدر ، وهو منصوب على الحال من الضمير المجرور فى « بها » وقوله : « يعطى بها ثمنا — البيت » معناه أن الناس يساومون هذا الغواص لشراء هذه الدرة فيعرضون عليه ثمنا غاليا وهو يضن بها ويمنعها ، وتشرى : معناه هنا تبيع ، ومنه قول الشاعر :

وَشَرَيْتُ بُرْداً لَيْتَنِي ... مِنْ بَعْدِ بُرْدٍ كُنْتُ هَامَهْ

وعليه قوله تعالى فى قصة يوسف عليه السلام : (وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَاتٍ)

الإعراب : « نصف » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « النهار » فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة ، هذا على رواية الرفع ، أما على رواية النصب ففى نصف ضمير مستتر جوازا تقديره هو يعود إلى الغواص المذكور فى قوله « كجمانة البحرى جاء بها غواصها » وهذا الضمير هو الفاعل ، والنهار : مفعول به ، ومراد الشارح هنا رواية الرفع على ما سيظهر لك عند الكلام على الاستشهاد بالبيت « الماء » مبتدأ ، مرفوع بالضمة الظاهرة « غامره » خبر المبتدإ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وضمير الغائب العائد إلى الغواص مضاف إليه ، والجملة فى محل نصب حال ، وسنذكر لك صاحب هذه الحال فى الكلام على بيان الشاهد « ورفيقه » الواو واو الحال ، رفيق : مبتدأ ، وضمير الغائب العائد إلى الغواص مضاف إليه « بالغيب » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « ما » نافية « يدرى » فعل مضارع ، فيه ضمير مستتر تقديره هو يعود إلى رفيق ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله فى محل رفع خبر ثان ، ويجوز أن تكون هذه الجملة هى الخبر والجار والمجرور متعلقا بيدرى ، وجملة المبتدإ والخبر فى محل نصب حال صاحبه هو صاحب الحال الأولى .

الشاهد فيه : فى هذا البيت شاهدان لمسألة مجيء الحال جملة اسمية : أحدهما غير مقصود للشارح فى الإتيان بالبيت هنا ، والثانى مقصود له بذكره :

... ...

أما الشاهد غير المقصود للشارح ففى قوله « ورفيقه بالغيب ما يدرى » فإن هذه جملة اسمية وقعت حالا ، وفيها رابط يربطها بصاحب الحال : أما إذا رويت « نصف النهار » برفع النهار على أنه فاعل نصف فهذه الجملة حال من النهار والرابط بينها و بينه هو الواو وحدها إجماعا ، والواو حينئذ واجبة الذكر إجماعا أيضا ، وأما إذا رويت « نصف النهار » بنصب النهار على أنه مفعول به لنصف ، وفى نصف ضمير يعود إلى الغواص ؛ فهذه الجملة حال من الضمير المستتر فى نصف والرابط بينها و بينه هو الواو والضمير المجرور محلا بالإضافة فى ورفيقه ، والواو حينئذ غير واجبة ولا ممتنعة عند الجمهور ، على ما ذكرنا لك من التفصيل فى شرح الشاهد (رقم ٥٠٠)

وأما الشاهد المقصود للشارح بالإتيان بهذا البيت ففى جملة « الماء غامره » فإن هذه جملة اسمية وقعت حالا ، وقد اختلف العلماء فى اشتمال هذه الجملة على رابط يربطها بصاحب الحال بناء على اختلافهم فى رواية البيت ؛ فمن روى « نصف النهار » برفع النهار على أنه فاعل نصف قال : إن الجملة حال من النهار ، وإنها ليست مشتملة على رابط يربطها به ؛ لأنه لا واو معها ؛ ولأن الضمير المجرور محلا بالإضافة فى « غامره » لا يعود على النهار الذى هو صاحب الحال ، وإنما يعود على الغواص ، وعلى ذلك يجب تقدير الواو إجماعا ، والأصل عندهم نصف النهار والماء غامره ، وهذه رواية ذكرها الجوهرى فى كتابه الصحاح ، وذكرها من المتأخرين العلامة ابن هشام فى مغنى اللبيب وسنذكر لك عبارته فيما بعد ، وهذه هى الرواية المقصودة للشارح ، وهذا التخريج هو الذى تم عليه كلامه . ومن روى « نصف النهار » بنصب النهار على أنه مفعول لنصف وعلى أن فى نصف ضميرا مستترا يعود إلى الغواص فجملة « الماء غامره » حال من ذلك الضمير المستتر وهذه الجملة مشتملة على رابط يربطها بصاحب الحال ، وهو الضمير المجرور محلا بالإضافة فى « غامره » فإنه يعود على الغواص الذى عاد عليه ضمير نصف ، وهذا الربط عند الزمخشرى والفراء شاذ لأنهما يوجبان فى الجملة الاسمية التى تقع حالا الربط بالواو سواء أذكر فيها ضمير صاحب الحال أم لم يذكر ، وهو عند الرضى قليل لا شاذ . وقد شرحنا هذا الموضوع فيما تقدم بما يغنى عن إعادة شىء منه .

ومن هنا تعلم أن جملة « الماء غامره » حال من فاعل نصف على الروايتين جميعا ، غير أنه على رواية الرفع تخلو من الرابط فى اللفظ فيجب تقدير الواو بالإجماع ، وعلى رواية النصب لا تخلو من الرابط فى اللفظ بل هى مشتملة على ضمير صاحب الحال ، ومع اشتمالها على ضمير صاحب الحال حينئذ يختلف العلماء فى وجوب تقدير الواو : فعند الفراء والزمخشرى يجب ، ولا يجب عند غيرهما .

قال المحقق الرضى وهو ممن روى بنصب النهار (١ - ١٩٤) : « وإن لم يكن المبتدأ (يريد

... ...

فى الجملة الاسمية الواقعة حالا) ضمير صاحب الحال نظر : فإن كان الضمير ذا صدر به الجملة ، سواء كان مبتدأ نحو جاءنى زيد يده على رأسه وكلمته فوه إلى فى ، أو خبرا نحو * خرجت مع البازى علىّ سواد * فلا يحكم بضعفه مجردا عن الواو ، وذلك لكون الرابط فى أول الجملة ، وإن لم يكن مصدرا ، بل نقول : هو أقل من اجتماع الواو والضمير وانفراد الواو ؛ وإن كان الضمير فى آخر الجملة كقوله * نصف النهار الماء غامره * فلا شك فى ضعفه وقلته » اهـ كلامه .

وقال ابن هشام فى مغنى اللبيب عند ذكر الأشياء التى تحتاج إلى رابط ما نصه : « الرابع : [الجملة] الواقعة حالا ، ورابطها إما الواو والضمير ، نحو : (لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى) أو الواو فقط ، نحو : (لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ) ونحو : جاء زيد والشمس طالعة ، أو الضمير فقط ، نحو : (تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللهِ وُجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ) ، وزعم أبو الفتح فى الصورة الثانية [هى التى ذكر أن الرابط فيها الواو وحدها] أنه لا بد من تقدير الضمير ، أى : [والشمس] طالعة وقت مجيئه ، وزعم الزمخشرى [تبعا للفراء] فى الثالثة [هى التى ذكر أن الرابط فيها الضمير وحده] أنها شاذة نادرة ، وليس كذلك ؛ لورودها فى مواضع من التنزيل نحو (اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ) (فَنَبَذُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ كَأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ[1]) (وَاللهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ) (وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ) (وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللهِ وُجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ) . وقد تخلو منهما لفظا فيقدر الضمير ، نحو : مررت بالبر قفيز بدرهم ، أو الواو ، كقوله يصف غائصا لطلب اللؤلؤ انتصف النهار وهو غائص وصاحبه لا يدرى ما حاله :

نَصَفَ النَّهَارُ الْمَاءُ غَامِرُهُ وَرَفِيقُهُ بِالْغَيْبِ لَا يَدْرِى » اهـ

وآخر عبارة ابن هشام هذه هو الذى ذكره الشارح ههنا بحروفه .

وممن ذكر الروايتين من العلماء السيد الشريف الجرجانى فى شرحه على مفتاح العلوم للسكاكى ، والعسكرى فى كتاب التصحيف ، وقد نقل كلاميهما البغدادى فى الخزانة ، قال (١ - ٥٤٢ بولاق) : أما العسكرى فهذا كلامه : قال الرياشى : الذى يروى نصف النهار بالرفع يريد معنى الواو : أى انتصف النهار والماء غامره ، وهو تحت الماء ، يعنى الغواص ، وشريكه بالغيب : أى بحيث يغيب عنه ولا يدرى ما حاله ، وإنما يغوص بحبل معه طرفه وطرفه الآخر مع

---

(١) ليست التلاوة فى القرآن هكذا كما وقع فى المغنى ، ولكنها فى سورة البقرة (الآية ١٠١) : (نبذ فريق من الذين أوتوا الكتاب كتاب الله وراء ظهورهم كأنهم لا يعلمون)

الرابع : الأكثر فى الاسمية الجائزِ فيها الأوجه الثلاثة الربطُ بالواو والضميرِ معا ، ثم الواوِ وحدها ، ثم الضمير وحده ، وليس انفراد الضمير - مع قلته - بنادر[1] ، خلافا للفراء والزمخشرى ؛ لما تقدم ، ومثل هذه الاسمية فى ذلك - على ما يظهر - جملةُ المضارعِ المنفىِّ الجائزِ فيها الأوجهُ الثلاثة .

الخامس : كما يقع الحال جملةً يقع أيضا ظرفا ، نحو : رأيت الهلالَ بَيْنَ السَّحَاب ، وجارا ومجرورا ، نحو : « فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ » ويتعلّقان باستقرار محذوف وجوبا . وأما « فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ[2] » فليس « مستقرا » فيه هو المتعلق لأنه كون خاص ؛ إذ معناه عدم التحرك ، وذلك مطلق الوجود :

(وَالْحَالُ قَدْ يُحْذَفُ مَا فِيهَا عَمِلْ   وَبَعْضُ مَا يُحْذَفُ ذِكْرُهُ حُظِلْ)

أى : مُنِعَ .

صاحبه ، قال الرياشى : الحال إذا لم يرجع إلى الأول [يريد صاحب الحال] منها شىء فهو قبيح فى العربية ، قال : وإذا صيرته [يريد النهار] ظرفا فهو جيد فى العربية ، وقال المازنى : الجيد نصب النهار على الظرف » اه ، ولا يعنى الرياشى ولا المازنى أن النهار فى هذا البيت منصوب على أنه ظرف زمان كقولك : سرت نهارا ، وإنما يعنون أن أصله ظرف ولكنه هنا منصوب على أنه مفعول به ، وقد فطن لهذا البغدادى فقال : « وكون النصب على الظرف تجوز ، والصواب على المفعولية » اه ، ووجه التجوز الذى أشار إليه هو ما ذكرنا . وتتمم لك البحث بنقل كلام السيد الشريف الجرجانى عن البغدادى أيضا ؛ إذ كانت نسخة شرحه على المفتاح ليست فى متناول يدنا الآن ونحن نكتب هذا الفصل ، قال : « وأما السيد فقد قال : النهار منصوب ، من نصفت الشىء : بلغت نصفه ، والمراد طول مكثه تحت الماء ، وفى الصحاح برفع النهار ، من نصف الشىء ، بمعنى انتصف ؛ فالجملة الحالية حينئذ خالية عن الضمير أيضا ، فاحتاج إلى أن قدر الواو محذوفة : أى والماء غامره : أى ساتره » اه ، وتحسب أنك لا تريد بعد ذلك كله شيئا ، ولكننا نشير عليك أن ترجع إلى ما ذكرناه فى شرح الشاهد (رقم ٥٠٠) .

(١) وأيضا ليس انفراد الواو وحدها ممتنعا ولا هو على تقدير الضمير ، خلافا لأبى الفتح ابن جنى .

(٢) انظر الكلام على الإخبار عن المبتدأ بالظرف أو الجار والمجرور فى (ج ١ ص ٢٦٣ - ٢٦٦) وفى آخره بيان الموضع الذى يجب فيه حذف متعلقهما .

يعني أنه قد يحذف عامل الحال : جوازا ؛ لدليل حاليّ ، نحو : رَاشِداً ، للقاصد سفرا ، ومَأْجُورًا ، للقادم من حج ، أو مقاليّ ، نحو : « بَلَى قَادِرِينَ » ، « فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالاً أَوْ رُكْبَانًا » أي : تسافر . ورَجَعْتَ ، ونجمعها ، وصلّوا .

ووجوبا : قياسا في أربع صور ؛ نحو : ضَرْبِي زَيْداً قَائِمًا ، ونحو : زَيْدٌ أَبُوكَ عَطُوفًا ، وقد مَضَتَا[1] ، والتي بُيِّن فيها ازدياد أو نَقْص بتدريج ، نحو : تَصَدَّقْ بِدِرْهَمٍ فَصَاعِداً ، وَاشْتَرِ بِدِينَارٍ فَسَافِلاً ، وما ذكر لتوبيخ ، نحو : أَقَائِمًا وَقَدْ قَعَدَ النَّاسُ ، وَأَتَمِيمِيًّا مَرَّةً وَقَيْسِيًّا أُخْرَى[2] : أي أتوجد ، وأتتحول ، وسماعا في غير ذلك .

---

(١) مضت الأولى في باب المبتدأ والخبر عند الكلام على المواضع التي يحذف فيها الخبر وجوبا (انظر ج ١ ص ٣٠٣ وما بعدها) ومضت الثانية في منتصف باب الحال عند تقسيم الحال إلى مؤسسة ومؤكدة (ج ٣ ص ٨١)

(٢) ومن ذلك قول هند بنت عتبة بن ربيعة زوج أبي سفيان وأم أمير المؤمنين معاوية ابن أبي سفيان ؛ تقوله لمن انهزم من قريش في يوم بدر ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ١٧٢) :

أَفِي السِّلْمِ أَعْيَاراً جَفَاءً وَغِلْظَةً وَفِي الْحَرْبِ أَمْثَالَ النِّسَاءِ الْعَوَارِكِ

وقول الآخر ، وهو من شواهد سيبويه والرضى :

أَفِي الْوَلَائِمِ أَوْلَاداً لِوَاحِدَةٍ وَفِي الْعِيَادَةِ أَوْلَاداً لِعَلَّاتِ

ويجب أن نبين لك ههنا أن هذا الذي ذكره الشارح — من أن هذه الأسماء المنصوبة المقصود بها توبيخ المخاطب منصوبة على الحال — مختلف فيه بين العلماء ، ولبيان هذا الاختلاف يجمل بنا أن نبين أنواع هذه الأسماء ، ثم نبين الخلاف الواقع في كل نوع منها ؛ فإن الخلاف فيها ليس مطردا ، بل من العلماء من منع أن نصب الجميع على الحال ، ومنهم من جعل نصب بعضها على الحال ونصب بعضها الآخر على وجه آخر ؛ فنقول :

اعلم أن هذه الأسماء على ثلاثة أنواع : النوع الأول : صفات بحسب وضعها منصوبة لغرض توبيخ المخاطب ، نحو : « أقائما وقد قعد الناس » ونحو : « أقاعدا وقد سار الركب » ، النوع الثاني : أسماء ليست بصفات في أصل وضعها ولكنها في تأويل الصفات ، نحو : « أتميميا مرة وقيسيا أخرى » ، فإن تميميا وقيسيا في قوة المنسوب إلى تميم وإلى قيس كما هو معروف ، النوع الثالث : أسماء ليست بصفات ولا في تأويل الصفات بحسب ذاتها ، نحو : «أفي السلم أعيارا» ونحو « أفي الولائم أولادا لواحدة » ؛

... ...

إذا عرفت هذا؛ فاعلم أن انتصاب هذه الأنواع الثلاثة عند سيبويه رحمه الله بتقدير فعل محذوف ، فما كان منها صفة أو في قوة الصفة فهومفعول مطلق عامله فعل: من لفظه إن كان له فعل ومن معناه إن لم يكن له فعل ، وقد اشتمل هذا الرأى على إقامة الوصف مقام المصدر ، وما كان اسما غير صفة ولا فى تأويل الصفة يقدر له فعل مناسب ينصبه (وانظر لذلك كتابه : ج ١ ص ١٧١ و ١٧٢) ، وذهب أبو سعيد السيرافى إلى أن جميع هذه الأنواع منصوبة على الحالية ، وذهب جار الله الزمخشرى إلى أن الأسماء الصفات بحسب الوضع منصوبة على المفعولية المطلقة كمذهب سيبويه ، والأسماء غير الصفات بحسب الوضع سواء أكانت فى تأويل الصفات أم لم تكن منصوبة على الحالية كمذهب السيرافى ، وذهب أبو العباس المبرد مذهب السيرافى فى الصفات . قال جار الله فى المفصل فى باب المفعول المطلق : « المصادر المنصوبة بأفعال مضمرة ثلاثة أنواع : ما يستعمل إظهار فعله و إضماره ، ومالا يستعمل إظهار فعله ، وما لا فعل له أصلا ، وثلاثتها تكون دعاء وغير دعاء » ثم قال بعد كلام : « وقد تجرى أسماء غير مصادر ذلك المجرى ، وهى على ضربين : جواهر [يريد أسماء من أسماء الأعيان] نحو قولهم : تربا وجندلا ، وفاها لفيك ، وصفات ، نحو قولهم : هنيئا مريئا ، وعائذا بك ، وأقائما وقد قعد الناس ، وأقاعدا وقد سار الركب » اه ، وقال فى باب الحال : « ومن انتصاب الحال بعامل مضمر قولهم للمرتحل : راشدا مهديا ، ومصاحبا معانا ؛ بإضمار اذهب ، وللقادم [من حج] : مأجورا مبرورا ، أى رجعت ، و إن أنشدت شعرا أو حدثت حديثا قلت : صادقا ، بإضمار قال ، و إذا رأيت من يتعرض لأمر قلت : متعرضا لعنن لم يعنه : أى دنا منه متعرضا ؛ ومنه: أخذته بدرهم فصاعدا ، أو بدرهم فزائدا : أى فذهب الثمن صاعدا أو زائدا ، ومنه : أتميميا مرة وقيسيا أخرى ، كأنك قلت : أتتحول ، ومنه قوله تعالى : (بلى قادرين) أى نجمعها قادرين» اه كلامه . ويوضح لك ما ذكرناه أجمل توضيح قول المحقق الرضى فى شرح الكافية (١ — ١٩٦) بعد أن مثل لحذف عامل الحال ببيت هند ابنة عتبة و بالبيت الذى أنشدناه بعده و بقولهم : أتميميا مرة . إلخ ، ما نصه : « هذا الذى ذكرنا مذهب السيرافى والزمخشرى ، أعنى كون هذه الأسماء منصوبة على الحال ، ومذهب سيبويه — وهو الحق — انتصابها على المصدرية ، قال المصنف [يريد ابن الحاجب فى شرحه على كافيته] : لأنه ليس المراد أنك تتحول فى حال كونك تميميا ، وأنكم تتنقلون فى حال كونكم أعيارا ، بل المعنى تتحول هذا التحول المخصوص ، ومنها [يريد من الأسماء المنصوبة على الحال بعامل محذوف] عند السيرافى صفات تضمنت توبيخا على مالا ينبغى فى الحال ، مع الهمزة و بدونها ، نحو قولهم : أقائما وقد قعد الناس ، وأقاعدا وقد سار الركب ؟ وقائما قد علم الله وقد قعد الناس ، تقديره : أتقوم قائما ؟ فهو عند السيرافى حال مؤكدة ، وأما عند سيبويه والمبرد

نحو : هَنِيئاً لَكَ[1] : أى ثبت لك الخير هنيئا ، أو هَنَأَكَ هَنِيئاً[2] .

والزمخشرى فالصفة قائمة مقام المصدر : أى أتقوم قياما ، ويجوز رفع هذين القسمين على أنهما خبران لمبتدأ ؛ فتقول : أتميمى مرة ، وأقائم قد علم الله : أى أنت تميمى ، وهو قائم قد علم الله ؛ والعلة فى وجوب حذف العامل فى جميع ما ذكرناه مما هو حال كثرة استعماله » اهـ كلامه

(١) من هذا قول كثير عزة :

هَنِيئاً مَرِيئاً غَيْرَ دَاءٍ مُخَامِرٍ ... لِعَزَّةَ مِنْ أَعْرَاضِنَا مَا اسْتَحَلَّتِ

وقول الآخر :

هَنِيئاً لأَرْبَابِ النَّعِيمِ نَعِيمُهُمْ ... وَلِلْعَاشِقِ الْمِسْكِينِ مَا يَتَجَرَّعُ

وقول الآخر :

هَنِيئاً لأَرْبَابِ الْبُيُوتِ بُيُوتُهُمْ ... وَلِلْعَزَبِ الْمِسْكِينِ مَا يَتَلَمَّسُ

وقد تقدم ذكر هذه الشواهد الثلاثة فى تعليقاتنا على هذا الشرح فى باب المفعول المطلق (ج ٢ ص ٣٥٩) وستعرف عما قريب السر فى تكرارها .

(٢) يشير الشارح بذكر هذين التخريجين إلى أنه يجوز فى نحو قولك «هنيئا لك» وجهان من وجوه الإعراب : أحدهما : أن يكون « هنيئا » مفعولا مطلقا عامله فعل محذوف من لفظه ، وتقدير الكلام : هنأك الأمر هنيئا ، وثانيهما أن يكون « هنيئا» حالا من فاعل فعل محذوف ، وتقدير الكلام على هذا : ثبت لك ذلك الأمر هنيئا ، وهنىء صفة وليس بمصدر ، فعلى الوجه الأول يكون من نيابة الصفة عن المصدر ، وعلى الوجه الثانى يبقى بدون تأويل ، والوجه الأول من هذين الوجهين هو مذهب سيبويه رحمه الله وتبعه فيه جار الله الزمخشرى فى المفصل ، وفى عبارته التى نقلناها لك فى البحث السابق ما يدل على ذلك ، وهذا الوجه هو الذى خرجنا عليه الشواهد الثلاثة فى باب المفعول المطلق ، والوجه الثانى هو ما ذهب إليه أبو سعيد السيرافى رحمه الله ، قال سيبويه (١ - ١٥٩) : « هذا باب ما أجرى مجرى المصادر المدعو بها من الصفات ، وذلك قولك : هنيئا مريئا ، كأنك قلت : ثبت لك هنيئا مريئا وهنأه ذلك هنيئا ، وإنما نصبه لأنه ذكر لك خير أصابه رجل فقلت : هنيئا مريئا ، كأنك قلت : ثبت ذلك له هنيئا مريئا ، فاختزل الفعل لأنه صار بدلا من اللفظ بقولك : هنأك ، ويدلك على أنه على إضمار هنأك قول الأخطل :

إِلَى إِمَامٍ تُغَادِينَا فَوَاضِلُهُ ... أَظْفَرَهُ اللهُ فَلْيَهْنِئْ لَهُ الظَّفَرُ

كأنه إذا قال هنيئا له الظفر فقد قال : ليهنئ له الظفر ، وإذا قال ليهنئ له الظفر فقد قال : هنيئا له الظفر ؛ فكل واحد منهما بدل من صاحبه ؛ فلذلك اختزلوا الفعل هنا كما اختزلوه فى قولهم : الحذر ؛ فالظفر والهنء قد عمل فيهما الفعل ، والظفر بمنزلة الاسم فى قوله هنأ ذلك ، حين مثل ، وكذلك قول الشاعر : * هنيئا لأرباب البيوت بيوتهم * البيت » اهـ كلامه .

﴿ تنبيه ﴾ : قد تحذف الحال للقرينة ، وأكثر ما يكون ذلك إذا كانت قولا أغنى عنه المقول ، نحو : « وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ » أي : قائلين ذلك ، «وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا » أي : قائلَيْن ذلك .

﴿ خاتمة ﴾ : تنقسم الحال باعتبارات :

الأول ، باعتبار انتقالها عن صاحبها ولزومها له ، إلى المنتقلة ــ وهو الغالب ــ واللازمة .

والثاني ، باعتبار قصدها لذاتها وعدمه ، إلى المقصودة ــ وهو الغالب ــ والموطِّئة ، وهي الجامدة الموصوفة .

والثالث ، باعتبار التبيين والتوكيد ، إلى المُبَيِّنة ــ وهو الغالب ؛ وتسمى المؤسِّسة ــ والمؤكدة ، وهي التي يستفاد معناها بدونها . وقد تقدمت هذه الأقسام .

والرابع ، باعتبار جَرَيَانها على مَنْ هِيَ له وغيره ، إلى الحقيقية ــ وهو الغالب ــ والسببية، نحو : مَرَرْتُ بالدار قائماً سكانها .

والخامس ، باعتبار الزمان ، إلى مُقَارِنة لعاملها ــ وهو الغالب ــ ومُقَدَّرة ، وهي المستقبلة ، نحو : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَعَهُ صَقْرٌ صائداً بِهِ غَداً ، أي: مقدرا ذلك ، ومنه: «ادْخُلُوهَا خَالِدِينَ» « لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللهُ آمِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ » أي : ناوين ذلك ، قيل : وماضِيَة ، ومثل لها في المغني بجاء زيدٌ أمسِ رَاكِباً ، وسماها مَحْكِيَّة ، وفيه نظر(١) .

وبعد تقرير الكلام على هذا الوجه يمكنك أن تدرك أن الصبان رحمه الله لم يتفطن لهذه الإشارة الخفية ؛ إذ جعل التقديرين جميعا من باب الحال وأحدهما على أن الحال مؤكدة والآخر على أنها مؤسسة .

(١) وجه النظر في هذا القسم أن المدار في مقارنة الحال وعدم مقارنتها إنما هو على مقارنتها لعاملها ، كما ذكر الشارح في صدر هذا التقسيم ، ولا شك أن التي سماها ابن هشام ماضية هي عند التحقيق مقارنة لعاملها في زمانه ، والظاهر أن ابن هشام فهم أن الغرض مقارنتها لزمان التكلم ، ولو كان كما ظنه لتحقق وجود هذا القسم ؛ لكن الأمر ليس كما ظن ، بل هو على ما قدمنا ؛ لاجرم لم يكن لهذا القسم وجود . فإن قلت : فالوصف الذي وقع حالا قد أريد به الزمن الماضي . قلت : لا ضرر في ذلك ؛ لأن أقصى ما فيه أن يكون استعمالا مجازيا ؛ ولا حجر فيه .

التمـــييز

يقال: تمييز ومُمَيِّز، وتبيين ومُبَيِّن، وتفسير ومُفَسِّر.

وهو فى الاصطلاح (أسْمٌ بِمَعْنَى مِنْ مُبِينٌ نَكِرَهْ).

فاسم: جنس، وبمعنى من: مُخْرِجٌ لما ليس بمعنى من؛ كالحال فإنه بمعنى فى، ومُبِين: مخرج لاسم «لا» التبرئة، ونحوِ «ذَنباً» من قوله:

* أَسْتَغْفِرُ اللهَ ذَنباً لَسْتُ مُحْصِيَهُ(١) *

ونكرة: مخرج لنحو الحُسَنِ وَجْهَه،

ثم ما استكمل هذه القيودَ (يُنْصَبُ تَمْيِيزاً بِمَا قَدْ فَسَّرَهْ) من المبهمات،

والمبهَمُ المفتقر للتمييز نوعان: جملة، ومفردٌ دالٌّ على مِقْدَار،

فتمييز الجملة: رَفْعُ إبهام ما تضمنته من نسبة عامل — فعلا كان أو ما جرى مجراه من مصدر أو وصف أو اسم فعل — إلى معموله من فاعل أو مفعول، نحو: طَابَ زَيْدٌ نَفْساً، «وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً»، والتمييز فى مثله مُحَوَّل عن الفاعل، والأصل: طابت نفسُ زيدٍ، واشتعل شيبُ الرأسِ، ونحو: غَرَسْتُ الأَرْضَ شَجَرًا «وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا» والتمييز فيه مُحَوَّل عن المفعول، والأصل: غرستُ شجرَ الأرضِ، وفجرنا عيونَ الأرضِ، وتقول: عَجِبْتُ من طِيبِ زيدٍ نَفْساً، وزَيْدٌ طيِّبٌ نَفْساً، وسَرْعَانَ ذَا إهَالَةً(٢)،

---

(١) هذا صدر بيت، وعجزه:

* رَبَّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ *

وقد سبق شرحه بما لا مزيد عليه (ج ٣ ص ٢٨٦).

(٢) هذا مثل من أمثال العرب يضربونه لمن يخبر بحصول شيء من الأشياء قبل الوقت المعهود حصوله فيه. وأصله — كما قال الميدانى (١ — ٢٢٧ الخيرية) — أن أعرابيا كانت له نعجة عجفاء،

وناصب التمييز فى هذا النوع ، عند سيبويه والمبرد والمازنى ومن وافقهم ، هو العامل الذى تضمنته الجملة ، لا نفس الجملة ، وهو الذى يقتضيه كلام الناظم فى آخر الباب ، ونصّ عليه فى غير هذا الكتاب . وذهب قوم إلى أن الناصب له نفس الجملة ، واختاره ابن عصفور ونسبه للمحققين . ويصح تخريج كلامه هنا على المذهبين ؛ فلا اعتراض ؛ لأنه يصح أن يقال : إنه فَسَّر العامل ؛ لأنه رفع إبهام نسبته إلى معموله ، و إنه فسر الجملة ؛ لأنه رفع إبهام ما تضمنته من النسبة .

وأما تمييز المفرد فإنه : رَفْعُ إبهام ما دلّ عليه من مقدار مِسَاحِيٍّ أو كَيْلِيٍّ أو وَزْنِيٍّ .

وكان رعامها يسيل من منخريها لهزالها ؛ فقيل له : ما هذا الذى يسيل من أنف نعجتك ؟ فقال : ودكها ، فقال له السائل : سرعان ذا إهالة . والرعام ـ بالعين المهملة بزنة غراب ـ هو مخاط الأنف ، والودك ـ بفتح الواو بعدها دال مهملة مفتوحة ـ هو الشحم ، والإهالة ـ بكسر الهمزة وفتح الهاء مخففة ـ الشحم ، أو ما ذاب منه خاصة . وقد ذكر صاحب القاموس هذا المثل مرتين : إحداهما فى مادة (س ر ع) وقال : « وأما سرعان ذا إهالة فأصله أن رجلا كانت له نعجة عجفاء ورعامها يسيل من منخريها لهزالها ، فقيل له : ما هذا ؟ فقال : ودكها ! فقال السائل ذلك . ونصب إهالة على الحال : أى سرع هذا الرعام حال كونه إهالة ، أو تمييز على تقدير نقل الفعل ، كقولهم : تصبب زيد عرقا ، والتقدير : سرعان إهالة هذه ، يضرب لمن يخبر بكينونة الشيء قبل وقته » اهـ كلامه . وثانيتهما فى مادة (أ هـ ل) وقال : « واستأهل فلان : أخذ الإهالة ، للشحم ، أو ما أذيب منه ، أو الزيت وكل ما ائتدم به » اهـ . و « سرعان » اسم فعل ماض بمعنى سرع ، وسينه المهملة بالحركات الثلاث ، قال المجد : « وسرعان مثلثة السين : أى سرع ... وسرعان يستعمل خبرا محضا ، وخبرا فيه معنى التعجب ، ومنه لسرعان ما صنعت : أى ما أسرع » اهـ ، و « ذا » فى المثل اسم إشارة فاعل باسم الفعل ، و « إهالة » تمييز ، وقد سمعت فى كلام القاموس أنه قيل إنه حال . وقد قالوا : سُرْعَانَ ذَاخُرُوجًا ، وهومثله فى الاستشهاد هنا . و إذا تحققت مما نقلناه لك عن أهل اللغة ورأيت ما ذكره العلامة الصبان والشمس الإنبابى فى شرح هذا المثل أخذك العجب العاجب مما دوناه مع اطلاع العلامة الصبان على القاموس ونقله عنه ما نقلناه ، ومع علمه بأن مادة الإهالة بمعنى الشحم (أ هـ ل) و بمعنى الإخافة (هـ و ل)

(كَشِبْرٍ أَرْضاً وَقَفِيزٍ بُرًّا   وَمَنَوَيْنِ عَسَلاً وَتَمْرًا)

وناصب التمييز فى هذا النوع مميزه بلا خلاف .

(وَبَعْدَ ذِى) المقدراتِ الثلاث (وَنَحْوِهَا) ممـا أجْرَتْه العرب مُجْراها فى الافتقار إلى مميز ، وهى الأوعية المراد بها المقدار : كذَنُوبٍ مَاءً ، وحُبٍّ عَسَلاً ، وَنِحْىٍ سَمْناً ، ورَاقُودٍ خَلاًّ ، وما حمل على ذلك من نحو : لَنَا مِثْلُهَا إبِلاً ، وَغَيْرُهَا شَاءً ، وما كان فرعاً للتمييز ، نحو : خَاتَمٌ حَدِيداً ، وبَابٌ سَاجا ، وجُبَّة خَزًّا (أَجْرُرْهُ إذَا * أَضَفْتَهَا) إليه (كَمُدُّ حِنْطَةٍ غِذَا) وشبرُ أرضٍ ، وَمَنَوَا تَمْرٍ ، وذَنُوبُ ماءٍ ، وحُبُّ عَسَلٍ ، وخَاتَم حديدٍ ، وبابُ ساجٍ .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : النصبُ فى نحو «ذَنُوب ماءً» و « حُبّ عسلاً » أولى من الجر ؛ لأن النصب يدل على أن المتكلم أراد أن عنده ما يملأ الوعاء المذكور من الجنس المذكور ، وأما الجر فيحتمل أن يكون مراده ذلك وأن يكون مراده بيان أن عنده الوعاء الصالح لذلك .

الثانى : إنما لم يذكر تمييزَ العدد مع تمييز هذه المقدرات ؛ لأن له بابا يذكره فيه ، ولانفراد تمييزها بأحكام : منها جواز الوجهين المذكورين ، وتمييزُ العدد إما واجب النصب كعشرينَ درهماً ، أو واجب الجر بالإضافة كمائَتَىْ درهمٍ ؛ ومنها جواز الجر بمن كما سيأتى ؛ ومنها أنه يميز تمييز العدد إذا وقعت هذه المقدرات تمييزا له ، نحو : عشرين مُدًّا بُرًّا ، وثلاثين رِطْلاً عَسَلاً ، وأربعين شِبْراً أرْضاً .

(وَالنَّصْبُ) للتمييز (بَعْدَ مَا أُضِيفَ) من هذه المقدرات لغير التمييز (وَجَبَا * إنْ كَانَ) المضاف لا يصح إغناؤه عن المضاف إليه (مِثْلَ) « فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ (مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا) » مافى السماء قَدْرُ راحةٍ سَحَابا ؛ إذ لا يصح ملء ذهب ، ولا قدر سحاب ، فإن صح إغناء المضاف عن المضاف إليه جاز نصب التمييز ، وجاز جره بالإضافة بعد حذف المضاف إليه، نحو : هو أشجع الناسِ رَجُلاً ، وهو أشجعُ رَجُلٍ .

﴿تنبيه﴾ : محلُّ ماذكره من وجوب نصب هذا التمييز ، هو إذا لم يرد جره بمن كما يذكره بعد ، وقد أعطى ذلك أيضاً بالمثال اهـ

(وَالْفَاعِلَ الْمَعْنَى انْصِبَنْ) على التمييز (بِأَفْعَلاَ * مُفَضِّلاً) له على غيره ، والفاعل فى المعنى هو السَّبَبِىُّ ، وعلامته : أن يصلح للفاعلية عند جعل أفْعَل فِعْلاً (كَأَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلاَ)

وأ كْثَرُ مَالاً ؛ إذ يصحُّ أن يقال : أنت عَلاَ مَنْزِلُكَ وكَثُرَ مَالُكَ ، أما ما ليس فاعلا فى المعنى — وهو ما أفعَلُ التفضيلِ بَعْضُهُ ، وعلامته : أن يصح أن يوضع مَوْضِعَ أفعَلَ بعضٌ ويضاف إلى جَمْع قائم مقامه ، نحو : زَيْدٌ أفْضَلُ فَقِيهٍ ؛ فإنه يصح فيه أن يقال : زَيْدٌ بعضُ الفقهاء — فهذا النوع يجب جره بالإضافة ، إلا أن يكون أفعل التفضيل مضافا إلى غيره ؛ فينصب ، نحو : زَيْدٌ أكرمُ النَّاسِ رَجُلاً .

(وَبَعْدَ كُلِّ مَا اُقْتَضَى تَعَجُّبَا * مَيِّزْ كأَكْرِمْ بأَبِي بَكْرٍ) رضى الله تعالى عنه (أَبَا) ومَا أ كْرَمَهُ أبَاً ، وللهِ دَرُّهُ فَارِساً(١) ، وحَسْبُكَ بِهِ كافِلاً ، وَكَفَى بِاللهِ عَالِمَـا ،

---

(١) فى هذا المثال وما أشبهه أمران يجب أن ننبهك إليهما :

الأمر الأول : أن العلماء مختلفون فى « فارسا » من قولهم : لله دره فارسا ، فمنهم من ذهب إلى أنه حال ، بحجة أنه مشتق ، والأصل فى الحال الاشتقاق وفى التمييز الجمود ، ومنهم من ذهب إلى أنه تمييز ، بحجة أن المعنى ليس التعجب من المحدث عنه فى حال دون حال ، وإنما المعنى على التعجب منه لأنه فارس ، والتمييز هو الذى يفيد المعنى المراد لا الحال . ونحن نرجح قول الذين ذهبوا إلى كونه تمييزا لثلاثة أسباب : الأول : أنا لا نسلم ما ادعوه من لزوم التمييز للجمود ، بل قد يكون مشتقا ، وممن نص على هذا ابن هشام ، والثانى : أنا رأينا العرب تستعمل فى هذا الموضع أسماء جامدة كثيرا وهى بالتمييز أحرى لما ذكرتم ، والثالث : أنا رأيناهم يستعملون فى هذا الموضع أسماء يدخلون عليها « من » كقول الشاعر ، وهو من شواهد الرضى فى شرح الكافية :

للهِ دَرُّ أنُو شِرْوَانَ مِنْ رَجُلٍ ... مَا كَانَ أعْرَفَهُ بِالدُّونِ وَالسَّفَلِ

وقد علمنا أن الذى على معنى « من » هو التمييز لا الحال ؛ حيث صرح بها فى موضع من المواضع نعلم أن الاسم الذى لم يصرح بها معه فى هذا الموضع يكون تمييزا ؛ لأننا نعلم أن جر التمييز بمن جائز فى بعض المواضع . ويؤكد لك هذا الكلام على التفصيل الذى ذكرناه أن تقرأ ما يقول المحقق الرضى ، قال (١ — ٢٠٤) : « لله درك ، أو در زيد ، فارسا ، وكفى زيد شجاعا ، قال الأكثرون : الصفة تمييز ، وقال بعضهم : هى حال ، أى ما أعجبه فى حال فروسيته ورجح المصنف [يريد ابن الحاجب فى شرحه على كافيته] الأول ، قال : لأن المعنى مدحه مطلقا بالفروسية ؛ فإذا جعل حالا اختص المدح وتقيد بحال فروسيته ، وأنا لا أرى بينهما فرقا ؛ لأن معنى التمييز عنده : ما أحسن فروسيته ، فلا يمدحه فى غير حال الفروسية إلا بها ، وهذا المعنى هو المستفاد من ما أحسنه فى حال فروسيته ، وتصريحهم بمن فى : لله درك من فارس ، دليل

... ...

على أنه تمييز » اه كلامه . ونحن لا نوافقه أصلا فيما رد به على ابن الحاجب من ادعاء أنه لا فرق في المعنى بين جعله حالا وجعله تمييزا ، وشتان ما بين أن أثبت لإنسان صفة لا تفارقه فأمدحه بهذه الصفة ، وأن أصفه بوصف طارئ عليه وأقول إنه ممدوح في حال حصول هذا الوصف له ، فإن المدح في الأول مستمر لا يفارقه ، وهو في الثاني زائل بمفارقة هذا الوصف ، فافهم ذلك وتثبت منه ، وانظر بعد ذلك مغنى اللبيب (ج ٢ ص ٩٠) .

والأمر الثاني : إذا اعتبرنا « فارسا » تمييزا كما هو الحق ، أفيكون من تمييز النسبة أم يكون من تمييز المفرد ؟ والحق في هذه المسألة أنه متردد بين أن يكون من تمييز النسبة وأن يكون من تمييز المفرد ، فليس هو من أحدهما دائما ، وقبل أن نذكر لك موضع كل واحد منهما في هـذا المثال نلفت ذهنك إلى أن المقصود من التمييز رفع إبهام حاصل قبله ؛ إما في مفرد كأن يكون ضميرا لم يذكر مرجعه وكأن يكون قدرا صالحا للتفسير بأحد مقدرات كثيرة ، وإما في جملة على ما هو معروف لك ، إذا علمت هذا ونظرت إليه نظرة صحيحة فاعلم أن الضمير المجرور محلا بالإضافة في « دره » وما أشبهه إما أن يكون قبل التمييز مبينا معروف المرجع كأن يذكر قبله الاسم الذي يعود إليه نحو أن تقول : زرت إبراهيم فلله دره رجلا ، أو يكون ضمير خطاب لحاضر نحو أن تقول : لقد أديت واجبك فلله درك رجلا ، وإما أن يكون الضمير غير مبين ؛ فإن كان الضمير مبينا قبل التمييز كان التمييز تمييز نسبة ؛ لأن مفردات الكلام بينة المعاني فلا حاجة بأحدها إلى البيان ، وإن كان الضمير غير مبين قبل التمييز كان هذا التمييز تمييز مفرد ، والأمر أوضح من أن يدل عليه ، ولكننا نسمعك مع ذلك عبارة شيخ المحققين رضي الدين الإستراباذي في هذه المسألة لتعلم علم هذه المسألة ولتعرف نظائر هذا المثال ، قال (١ – ٢٠٠) : « وقد يكون الاسم في نفسه تاما ، لا بشيء آخر ، أعني مما لا يجوز إضافته ، فينتصب عنه التمييز وذلك في شيئين : أحدهما الضمير ، وهو الأكثر ، وذلك في الأغلب فيما فيه معنى المبالغة والتفخيم كمواضع التعجب نحو : يَالَهُ رَجُلًا ، وَيَالَهَا قِصَّةً ، وَيَالَكَ لَيْلًا ، وَوَيْلُمِّهَا خُطَّةً ، وَمَا أَحْسَنَهَا مُقْلَةً ، وَلِلَّهِ دَرُّهُ رَجُلًا جاءني ، وَوَيْحَهُ رجُلًا لقيته ، وكذا وَيْلَهُ ، وكذا نِعْمَ رَجُلًا ، وبِئْسَ عَبْدًا ، وَسَاءَ مَثَلًا ، ومن هذا الباب — أي الذي فيه التفخيم — رُبَّهُ رَجُلًا لقيته ، إذ هو جواب في التقدير لمن قال : مالقيت رجلا ؟ فكأنه قيل : لقيت رجلا أي رجل ، ردا عليه ؛ ولا ريب في أن التمييز في نعم وما بعده عن المفرد ، وهو الضمير ، وأما فيما قبله — أعني من وَيْلُهُ إلى يَالَهُ — فينظر : فإن كان الضمير فيها مبهما لا يعرف المقصود منه فالتمييز عن المفرد أيضا : كقوله كرم الله وجهه في نهج البلاغة : يَالَهُ مَرَامًا مَا أَبْعَدَهُ ، وقول امرئ القيس :

وَ * يَا جَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَهْ[1] *

(وأَجْرُرْ بِمِنْ) لفظا كلَّ تمييزٍ صالح لمباشرتها ، (إنْ شِئْتَ) ؛ لأنها فيه معنًى ؛ كما أن كُلَّ ظرف فيه معنى فى ، و بعضه صالح لمباشرتها ، وكلُّ تمييز فإنه صالح لمباشرة من (غَيْرَ ذِى الْعَدَدْ * والْفَاعِلِ) فى (الْمَعْنَى) المحوّل عن الفاعل فى الصناعة : (كَطِبْ نَفساً تفد) إذ أصله لتطِبْ نَفْسُكَ ، فهذان لا يصلحان لمباشرتها ، فلا يقال : عندى عشرون من عبدٍ ، ولا طاب زيدٌ من نفسٍ ، ومنه نحو : أَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلاً ؛ ويجوز فيما سواهما ، نحو : عِنْدِى قَفِيزٌ مِنْ بُرٍّ ، وَشِبْرٌ مِنْ أرْضٍ ، وَمَنَوَانِ مِنْ عَسَلٍ ، وَمَا أَحسَنَهُ مِنْ رَجُلٍ .

﴿تنبيهات﴾ : الأول : كان ينبغى أن يستثنى ــ مع مااستثناه ــ التمييزَ المحوّل عن المفعول : نحو : غرَسْتُ الْأَرْضَ شَجَرا ، و « فَجَّرْنا الْأَرْضَ عُيُونًا » ، وما أَحْسَنَ زَيْداً أَدباً ؛ فإنه يمتنع فيه الجر بمن .

فَيَالَكَ مِنْ لَيْلٍ كَأَنَّ نُجُومَهُ   بِكُلِّ مُغَارِ الْفَتْلِ شُدَّتْ بِيَذْبلِ

وقول ذى الرمة :

وَيْلُمِّهَا رَوْحَةً وَالرِّيحُ مُعْصِفَةٌ   وَالْغَيْثُ مُرْتَجِزٌ وَاللَّيْلُ مُقْتَرِبُ

و إن عرف المقصود من الضمير : برجوعه إلى سابق معين ، كقولك : جاءنى زيد فياله رجلا ، و ويلمه فارسا ، وياويحه رجلا ، ولقيت زيدا فلله دره رجلا . أو بالخطاب لشخص معين ، نحو : قلت لزيد : يالك من شجاع ، ولله درك من رجل ، ونحو ذلك ــ فليس التمييز عن المفرد ؛ لأنه لا إبهام إذا فى الضمير ، بل عن النسبة الحاصلة بالإضافة كما يكون كذلك إذا كان المضاف إليه فيها ظاهرا ، نحو : يالزيد رجلا ، وكقول الشاعر :

وَيْلُمِّ أَيَّامِ الشَّبَابِ مَعِيشَةً   مَعَ الْكُثْرِ يُعْطَاهُ الْفَتَى الْمُتْلِفُ النَّدِى

ولله در زيد رجلا » اهـ كلامه .

(١) هذا عجز بيت للأعشى ميمون بن قيس ، وصدره قوله :

* بَانَتْ لِتَحْزُنَنَا عَفَارَهْ *

وقد تقدم شرح هذا البيت بما لا مزيد عليه فى شواهد باب الحال ، و بينا هناك أن كثيرا من العلماء يرون أن « جاره » تمييز ، وفى كلامنا هناك ما يؤيد هذا الوجه من الإعراب و يرجحه على الحالية ، فارجع إلى ذلك إن شئت (ج ٣ ص ٦٣)

الثانى : تقييد الفاعل فى المعنى بكونه محوّلا عن الفاعل فى الصناعة لإخراج نحو : لِلّهِ دَرُّهُ فَارِساً

٥٠٩ — ... ... وأَبْرَحْتَ جَارَا

---

٥٠٩ — هذه قطعة صغيرة من بيت ، والنحويون يروونه تبعا لشراح كتاب سيبويه هكذا :

تَقُولُ ٱبْنَتِي حِينَ جَدَّ الرَّحِيـ ... لُ : أَبْرَحْتَ رَبًّا وَأَبْرَحْتَ جَارَا

وليس كما رووه ، وإنما الرواية الصحيحة فيه هكذا :

أَقُولُ لَهَا حِينَ جَدَّ الرَّحِيـ ... لُ : أَبْرَحْتِ رَبًّا وَأَبْرَحْتِ جَارَا

وستأتى رواية ثالثة فى أثناء شرح مفردات الكلمة ، وهذا بيت للأعشى ميمون بن قيس ، من قصيدة له يمدح فيها قيس بن معديكرب الكندى ، ومطلع هذه القصيدة قوله :

أَأَزْمَعْتَ مِنْ آلِ لَيْلَى ابْتِكَارَا ... وَشَطَّتْ عَلَى ذِى هَوًى أَنْ تُزَارَا

وقبل البيت المستشهد به ههنا قوله :

وَشَوْقٍ عَلُوقٍ تَنَاسَيْتُهُ ... بِزَيَّافَةٍ تَسْتَخِفُّ الضِّفَارَا
بَقِيَّةِ خَمْسٍ مِنَ الرَّاسِمَا ... تِ بِيضٍ تُشَبِّهُهُنَّ الصُّوَارَا
دُفِعْنَ إِلَى ٱثْنَيْنِ عِنْدَ الْخُصُوصِ ... وَقَدْ حَبَسَا بَيْنَهُنَّ الإِصَارَا
فَهَذَا يُعِدُّ لَهُنَّ الْخَلَا ... وَيَنْقُلُ ذَا بَيْنَهُنَّ الْحِضَارَا
فَكَانَتْ بَقِيَّتُهُنَّ الَّتِى ... تَرُوقُ الْعُيُونَ وَتَقْضِى السِّفَارَا
فَأَبْقَى رَوَاحِى وَسَيْرُ الْغُدُوِّ ... مِنْهَا ذُؤَابَ جداء صغارا
أَقُولُ لَهَا حِينَ جَدَّ الرَّحِيـ ... لُ : أَبْرَحْتِ رَبًّا وَأَبْرَحْتِ جَارَا
إِلَى الْمَرْءِ قَيْسٍ نُطِيلُ السُّرَى ... وَنَطْوِى مِنَ الْأَرْضِ تِيهاً قِفَارَا
فَلَا تَشْتَكِنَّ إِلَىَّ السِّفَارَ ... وَطُولَ الْعَنَا وَٱجْعَلِيهِ اصْطِبَارَا
رَوَاحُ الْعَشِيِّ وَسَيْرُ الْغُدُوِّ ... يَدَ الدَّهْرِ حَتَّى تُلَاقِى الْخِيَارَا

اللغة : « أزمعت » عزمت وانتويت وقصدت « ابتكارا » هو فى الأصل الخروج فى وقت البكرة ، وأراد به الارتحال « شطت » بعدت ، قال عمر بن أبى ربيعة المخزومى :

تَشُطُّ غَداً دَارُ جِيرَانِنَا ... وَلَلدَّارُ بَعْدَ غَدٍ أَبْعَدُ

... ...

«وشوق علوق ـ البيت» الواو هى واو رب ، والعلوق ـ بفتح العين المهملة ـ الناقة التى تعطف على غير ولدها فلا ترأمه وإنما تشمه بأنفها وتمنع عنه درها ، قال الشاعر :

وَكَيْفَ يَنْفَعُ مَاتُعْطِى الْعَلُوقَ بِهِ … رِئْمَانُ أَنْفٍ إِذَا مَاضُنَّ بِاللَّبَنِ

والعلوق أيضا : الناقة التى لا تألف الفحل ولا ترأم الولد ، والعلوق أيضا : المرأة لا تحب غير زوجها ، والزيافة ـ بفتح الزاى وتشديد الياء المثناة ـ الناقة المسرعة ، أو المتبخترة فى مشيها ، والضفار : جمع ضفرة أو ضفيرة ، وهى حزام القتب الذى يجعل تحت بطن البعير ، ويسمى البطان ـ بزنة كتاب ـ أيضا « بقية خمس ـ البيت » بقية بالجر صفة لزيافة ، يريد أن هذه الزيافة بقية نوق خمس كن عنده ، والراسمات : جمع راسمة ، وهو اسم فاعل من الرسيم الذى هو ضرب من سير الإبل السريع ، والبيض : جمع بيضاء ، وأراد بها الناقة الكريمة ، والصوار ـ بضم الصاد بزنة غراب أو بكسرها بزنة كتاب ـ قطيع بقر الوحش ، وجمعه صيران « دفعن إلى اثنين » دفعن : فعل ماض مبنى للمجهول تقع جملته صفة لخمس ، يريد أن هذه النوق الخمس التى بقيت منهن الزيافة قد دفعن إلى رجلين عند الخصوص ، والخصوص : موضع قرب الكوفة ، والإصار ـ بكسر الهمزة بزنة كتاب ـ حبل قصير يشد به فى أسفل الخباء إلى وتد ، وهو أيضا كل حبس يحبس به شىء ما أو يشد به شىء ما « فهذا يعد لهن ـ البيت » هذا : يريد به أحد الرجلين اللذين دفع النوق إليهما ، ويعدّ : يهيىء ، والخلا ـ بفتح الخاء المعجمة بزنة العصا ـ الحشيش الرطب ، وينقل ذا : أراد به الرجل الآخر ، والحضار ـ بفتح الحاء المهملة بزنة سحاب أو بكسرها بزنة كتاب ـ هو الكرائم من الإبل ، الواحد والجمع فيه سواء ، مثل هجان « فكانت بقيتهن ـ البيت » فى كان ضمير مستتر يعود إلى الزيافة ، وبقيتهن : خبر كان ، والسفار ـ بكسر السين المهملة ـ السفر وقطع المسافة « فأبقى رواحى ـ البيت » الرواح : مصدر راح الرجل يروح ، وهو نقيض غدا يغدو غدوا ، والذوائب : جمع ذؤابة ، وهى الجلدة التى تعلق على آخرة الرحل ، والجداء : جمع جدية ، وهى شىء يحشى ويوضع تحت دفتى السرج والرحل لئلا تتألم الدابة ، يريد أنه أنحلها وأهزلها بكثرة سفره عليها حتى لم يبق من ظهرها شىء «أقول لها حين جد الرحيل ـ البيت» الضمير فى لها يعود إلى الزيافة ، وجدّ : اشتد ، وأبرحت : اختلف العلماء فى تفسيره ، ويترتب على اختلافهم الاختلاف فى إعراب مابعده ، ففسره بعضهم بعظمت ، والربّ هو الملك الذى يقصده بسفره ، ويكون نصبه حينئذ على التمييز ، كأنه قال : عظمت ملكا : أى ما أعظم الملك الذى تقصدينه ، وقيل : أبرحت معناه أعجبت ، والرب ـ على هذا هو مالك الناقة وصاحبها ، يريد نفسه ، قال صاحب الصحاح : « أبرحه : أعجبه » والفعل على

... ...

هذا متعد فنصب « ربا » على أنه مفعول به ، كأنه قال : أعجبت صاحبك ، وروى صاحب العباب البيت هكذا :

تَقُولُ لَهُ حِينَ حَانَ الرَّحِيلُ أَبْرَحْتَ رَبًّا وَأَبْرَحْتَ جَارَا

وضمير « تقول » المستتر يعود إلى الناقة ، وأبرحت ـ بتاء خطاب المذكر ـ معناه أعظمت وأكرمت ، قال ابن حبيب : « يريد أن ناقته تقول له أعظمت وأكرمت : أي اخترت ربا كريما وجارا عظيم القدر يبرح بمن طلب شأوه » اه ، والظاهر من عبارته فى حل معنى العبارة أنه يرى جعل « ربا » مفعولا به لأبرحت ، حيث فسره بقوله « أى اخترت ربا » .

الإعراب : « أقول » فعل مضارع ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « لما » جار ومجرور متعلق بأقول « حين » ظرف زمان منصوب على الظرفية الزمانية بأقول « جد » فعل ماض « الرحيل » فاعله ، وجملة الفعل وفاعله فى محل جر بإضافة حين إليها « أبرحت » فعل ماض ، وتاء المخاطبة فاعله مبنى على الكسر فى محل ضم « ربا » تمييز ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، والجملة من الفعل وفاعله فى محل نصب مقول القول «وأبرحت» الواو حرف عطف ، أبرحت : فعل وفاعل ، على نحو سابقه « جارا » تمييز ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجملة الفعل وفاعله فى محل نصب معطوفة على جملة مقول القول .

الشاهد فيه : قوله « أبرحت ربا » وقوله «أبرحت جارا» فإن « ربا » و «جارا» تمييزان ، وهما فاعلان فى المعنى ، ومع كونهما فاعلين فى المعنى لا يمتنع جر كل منهما بمن ، بحيث تقول : أبرحت من رب ، وأبرحت من جار ؛ وإنما لم يمتنع جر كل منهما بمن ـ مع أن كلا منهما فاعل فى المعنى ـ لأن كلا منهما ليس محولا عن الفاعل فى الصناعة ؛ إذ ليس أصلهما برح ربك وبرح جارك .

واعلم أن كونهما غير محولين عن الفاعل فى الصناعة مبنى على أن الرب هو نفس المخاطب والجار كذلك هو نفس المخاطب ؛ وغرض المتكلم على ذلك أن يمدح المخاطب بالعظم من حيث كونه ربا ومن حيث كونه جارا ، وليس غرضه أن يمدح المخاطب بعظم ربه وبعظم جاره ، فان كان غرضه أن يمدح مخاطبه بأنه عظيم الرب وعظيم الجار كان التمييز حينئذ من المحول عن الفاعل فى الصناعة ولم يكن محتاجا إلى الإخراج ، بل هو مما يمتنع جره بمن ، ونظير البيت فى جميع ما ذكرنا قولهم : كرم زيد ضيفا ، وذلك أنه يحتمل أن يكون الضيف هو نفس زيد ويكون غرض المتكلم أن يمدح زيدا من جهة كونه ضيفا ، فيكون « ضيفا » فاعلا فى المعنى وليس محولا عن الفاعل صناعة وحينئذ يجوز جره بمن ، بل استظهر ابن هشام أن الأحسن جره بمن ؛ لاحتمال المثال للحالية وجره بمن ينفيها ، ويحتمل أن يكون الضيف شخصا غير زيد ويكون المتكلم أراد أن يمدح زيدا من جهة كرم ضيفه وعلى هذا يكون « ضيفا» فاعلا فى المعنى

فإنهما وإن كانا فاعلين معنًى — إذ المعنى عَظُمَتْ فَارِسًا وعَظُمَتْ جَارًا — إلاَّ أنهما غير محوَّلين؛ فيجوز دخول مِنْ عليهما، ومن ذلك: نِعْمَ رَجُلاً زيد، يجوز فيه: نعم مِنْ رجل، ومنه قوله:

٥١٠ — فنِعْمَ المَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تَهَامِي

ومحولا عن الفاعل صناعة، وأصل الكلام: كرم ضيف زيد، وحينئذ يمتنع جره بمن. قال ابن هشام فى مغنى اللبيب فى قولهم كرم زيد ضيفا: « إن قدر الضيف غير زيد فهو تمييز محول عن الفاعل يمتنع أن تدخل عليه من، وإن قدر نفسه احتمل الحال والتمييز، وعند قصد التمييز فالأحسن إدخال من » اهـ. وقال الدماميني فى توجيه هذه العبارة وفى استحسانه إدخال من ما نصه: «أى للتنصيص على المقصود، والتمييز على التقدير الثانى من تمييز الجملة غير المحول» اهـ

واعلم أيضا أن هذين التوجيهين يجريان فى قولهم «أبرحت ربا» وفى قولهم «أبرحت جارا» فى غير بيت الأعشى الذى شرحناه؛ فأما فى بيت الأعشى فالأمر محتاج إلى البيان، ونقول: أما رواية سيبويه والنحاة * تقول ابنتى ... إلخ * فظاهرها أنه يريد أن يحكى عن ابنته أنها تمدحه بعظم الملك المقصود له والجار الذى سيلقى رحله فى ذراه، فالرب والجار غير المخاطب، فالتمييز محول عن الفاعل فى الصناعة، فهو مما يمتنع جره بمن، وأما الرواية التى صححناها فى صدر الكلام وهى * أقول لها حين جد الرحيل ... إلخ * فالظاهر أنه يريد أن يمدحها بأنها جارة معجبة، لا بأن جارها معجب، فالجار هو نفس المخاطب فالتمييز فاعل فى المعنى لا فى الصناعة؛ فهو مما يجوز جره بمن، فاحفظ ذلك وكن على ثبت منه. ومثله قول عباس بن مرداس:

وَمُرَّةُ يَحْمِيهِمْ إِذَا مَا تَبَدَّدُوا ... وَيَطْعَنُهُمْ شَزْرًا فَأَبْرَحْتَ فَارِسَا

٥١٠ — هذا عجز بيت؛ وصدره:

* تَخَيَّرَهُ فَلَمْ يَعْدِلْ سِوَاهُ *

ويروى صدره:

* تَمَدَّهُ وَلَمْ يَظْلِمْ عَلَيْهِ *

وقد اختلف الرواة فى نسبة هذا البيت؛ فنسبه ابن دريد فى كتاب الاشتقاق عن أبى حاتم عن أبى عبيدة إلى بجير بن عبد الله بن سلمة الخير بن قشير، من أبيات يرثى فيها بجير هشام بن المغيرة، وهى قوله:

فَدَعْنِي أَصْطَبِحْ يَا بَكْرُ؛ إِنِّي ... رَأَيْتُ الْمَوْتَ نَقَّبَ عَنْ هِشَامِ

تَمَدَّهُ وَلَمْ يَظْلِمْ عَلَيْهِ ... وَنِعْمَ الْمَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تَهَامِ

... ...

فَوَدَّ بَنُو الْمُغِيرَةِ لَوْ فَدَوْهُ ... بِأَلْفِ مُقَاتِلٍ وَبِأَلْفِ رَامِ

وَوَدَّ بَنُو الْمُغِيرَةِ لَوْ فَدَوْهُ ... بِأَلْفٍ مِنْ رِجَالٍ أَوْ سَوَامِ

فَبَكِّيهِ ضُبَاعَ وَلاَ تَمَلِّى ... هِشَامًا ؛ إِنَّهُ غَيْثُ الْأَنَامِ

وذكر العينى هذا الذى حكيناه عن ابن دريد ، وقال : « أقول قائله هو أبو بكر بن الأسود المعروف بابن شعوب الليثى ، وشعوب : أم الأسود هذا ، وصدره :

* تَخيرَه ولم يَعْدِلْ سِوَاهُ *

وقبله :

فَذَرْنِى أَصْطَبِحْ يَا بَكْرُ ؛ إِنِّى ... رَأَيْتُ الْمَوْتَ نَقَّبَ عَنْ هِشَامِ » اه

اللغة : «فدعنى» روى فى مكانه «فذرنى» وهما بمعنى«أصطبح» أشرب الصبوح ، ويروى:

* ذَرِينِى أَصْطَبِحْ يَا بَكْرُ ؛ إِنِّى *

و بكر على هذه الرواية قبيلة « نقب » أراد أنه هجم عليه وقطع آثاره ، وأصل التنقيب الذهاب فى الأرض أوالبحث عن الأخبار ، ومن الأول قوله تعالى . (فنقَّبُوا فِى الْبِلَادِ هَلْ مِنْ مَحِيصٍ) وقوله « تعمده » معناه قصده « ولم يعظم عليه » معناه أنه لم يشق على الموت أن يقصده وينزل به ، ويروى « ولم يعدل سواه » وفى هذه الرواية حذف ؛ فاما أن يكون أراد ولم يعدل إلى سواه : أى لم يمل ويتوجه إلى غيره ، وإما أن يكون أراد ولم يعدل به سواه : أى أن الموت لم يسوّ بين هشام وغيره ، ومن مجىء عدل بمعنى سوّى قوله جل ذكره : (ثم الذين كفروا بربهم يعدلون) إذا جعلت « بربهم » متعلقا بقوله « يعدلون » أى يسوّون الأصنام وسائر معبوداتهم بربهم ، فان جعلت « بربهم » متعلقا بقوله « كفروا » كان معنى يعدلون يميلون: أى أن الكافرين يميلون وينحرفون عن إفراد الله تعالى بالوحدانية « تهام » بفتح التاء ـ يقال : هو المنسوب إلى تهامة ، بكسر التاء ـ وكان حقه أن يكون « تهامى » بكسر التاء وتشديد ياء النسبة ، كما تقول : عراقى وحجازى ، فى النسبة إلى العراق والحجاز ، ولكنهم حذفوا إحدى ياءى النسب فصار الاسم كالمنقوص ، وفتحوا أوله إيذانا بالمخالفة وتعويضا عما حذفوه ، ويقال : هو المنسوب إلى التهم ـ بفتح التاء والهاء ـ وكان حقه أن يكون « تهمى » بتشديد الياء أيضا ، إلا أنهم حذفوا إحدى ياءى النسبة وعوضوا منها ألفا بعد عين الكلمة ، كما قالوا فى النسبة إلى اليمن والشأم : يمان وشآم ، فالألف فى « تهام » على الوجه الأول هى الألف التى فى المنسوب إليه وليست زائدة للعوض ، وعلى الوجه الثانى هى ألف زائدة فى المنسوب للعوض كما بينا ، وسيأتى لهذا الكلام مزيد بسط وإيضاح فى باب النسب ، إن شاء الله .

... ...

الإعراب : « تخيره » تخير : فعل ماض ، وفاعله ضمير يعود إلى الموت مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وضمير الغائب البارز العائد إلى هشام مفعول به ، مبنى على الضم فى محل نصب « فلم » الفاء عاطفة ، لم : حرف نفى وجزم وقلب « يعدل » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الموت « سواه » سوى : مفعول به ، منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وضمير الغائب مضاف إليه « فنعم » الفاء حرف عطف ، نعم : فعل ماض معناه إنشاء المدح مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « المرء » فاعل نعم ، مرفوع بالضمة الظاهرة « من » هى حرف جر زائد على الوجه الذى أباه الشارح ، وهو عندنا خير مما رجحه تبعا لغيره ، وسنبين ذلك فى الشاهد الآتى « رجل » تمييز ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « تهام » صفة لرجل مجرور بكسرة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل .

الشاهد فيه : فى الشطر الذى رواه الشارح شاهدان : أحدهما لباب التمييز ، وذلك فى قوله « من رجل » حيث جر التمييز بمن ؛ لأنه ـ وإن كان فاعلا فى المعنى ؛ إذ معنى الكلام نعم الرجل التهامى ـ ليس محولا عن الفاعل فى الصناعة ، نظير ما ذكرناه فى « أبرحت جارا » فى الشاهد السابق ، وثانى الشاهدين اللذين فى الشطر الذى رواه الشارح لباب نعم وبئس ، وذلك حيث جمع الشاعر بين الفاعل الظاهر لنعم و بين التمييز ؛ فقال : نعم المرء من رجل ، وفى هذه المسألة خلاف بين العلماء ؛ فذهب سيبويه والسيرافى إلى أنه لا يجوز أن يجمع فى كلام واحد بين فاعل نعم إذا كان اسما ظاهرا و بين التمييز ، من قبل أن التمييز إنما يؤتى به لتفسير المضمر ، والظاهر لاحاجة به إلى التفسير ، ونسب هذا المذهب ابن يعيش فى شرح المفصل إلى ابن السراج أيضا ، وذهب المبرد وأبو على الفارسى إلى أنه يجوز أن يجمع فى كلام واحد بين الفاعل الظاهر لنعم و بئس و بين التمييز ، استنادا إلى ورود ذلك فى كثير من الشواهد العربية ، ونسب المرادى فى شرح التسهيل ذلك المذهب إلى ابن السراج أيضا ، وقال فريق ثالث : إن أفاد التمييز معنى زائدا على مايفيده الفاعل الظاهر جاز الجمع بينهما كما فى هذا البيت ؛ فإن التمييز لكونه موصوفا بتهام قد أفاد ما لم يفده الفاعل ، و إن كان التمييز لا يفيد معنى زائدا على ما يفيده الفاعل الظاهر لم يجز الجمع بينهما فى كلام واحد ؛ فذكر التمييز فى بيت الشاهد الذى معنا جائز على مذهبين من مذاهب العلماء فى هذه المسألة ، وهو شاذ عند سيبويه وأتباعه ، وسيأتى مزيد بحث وتحقيق لهذه المسألة فى أخريات هذا الباب ، ثم فى باب « نعم و بئس وما جرى مجراهما » إن شاء الله تعالى.

الثالث : أشار بقوله « إن شئت » إلى أن ذلك جائز ، لا واجب

الرابع : اختلف فى معنى « مِنْ » هذه ؛ فقيل : للتبعيض ، وقال الشلوبين : يجوز أن تكون بعد المقادير وما أشبهها زائدةً عند سيبويه ، كما زيدت فى نحو « ما جاءنى من رجلٍ » ، قال : إلا أن المشهور من مذاهب النحاة ـ ماعدا الأخفش ـ أنها لا تزاد إلا فى غير الإيجاب؛ قال فى الارتشاف : ويدل لذلك — يعنى الزيادة — العطفُ بالنصب على موضعها ؛ قال الحطيئة :

٥١١ — طَافَتْ أُمَامَةُ بِالرُّكْبَانِ آوِنَةً يَا حُسْنَهُ مِنْ قَوَامٍ مَا وَمُنْتَقَبَا

بنصب « منتقبا » على محل «قوام» .

---

٥١١ — هـذا بيت للحطيئة ، وهو مطلع قصيدة له يمدح بها بغيض بن عامر بن لأى بن شماس بن أنف الناقة ، و بعد هذا المطلع قوله :

إِذْ تَسْتَبِيكَ بِمَصْقُولٍ عَوَارِضُهُ حَمْشِ اللِّثَاتِ ، تَرَى فِي غَرْبِهِ شَنَبَا
قَدْ أَخْلَقَتْ عَهْدَهَا مِنْ بَعْدِ جِدَّتِهِ وَكَذَبَتْ حُبَّ مَلْهُوفٍ وَمَا كَذَبَا

ومنها قوله :

إِنَّ امرأً رَهْطُهُ بِالشَّامِ مَـنْزِلُهُ بِرَمْلِ يَبْرِينَ جَاراً شَدَّ مَا اغْتَرَبَا
بِحَيْثُ يَنْسَى زِمَامَ الْعَنْسِ رَاكِبُهَا وَيُصْبِحُ الْمَرْءُ فِيهَا نَاعِساً وَصِبَا

ومنها قوله :

سِيرِي أُمَامَ فَإِنَّ الْأَكْثَرِينَ حَصًى وَالْأَكْرَمِينَ إِذَا مَا يُنْسَبُونَ أَبَا
قَوْمٌ هُمُ الْأَنْفُ وَالْأَذْنَابُ غيرهم وَمَنْ يُسَوِّى بِأَنْفِ النَّاقَةِ الذَّنَبَا
قَوْمٌ إِذَا عَقَدُوا عَـقْداً لِجَارِهِمُ شَدُّوا الْعِنَاجَ وَشَدُّوا فَوْقَهُ الْكَرَبَا

اللغة : « أمامة » بضم الهمزة ـ اسم امرأة «الركبان» بضم الراء المهملة وسكون الكاف ـ ركاب الإبل من دون سائر الدواب « آونة » جمع أوان ، مثل زمان وأزمنة ، وتقول : فلان يفعل الأمر الفلانى آونة ، إذا كان يفعله مرات و يتركه مرات أخرى « قوام » بفتح القاف ، ووهم العينى فزعم أنه بكسرها ـ هو القامة ، وتقول : هـذه امرأة حسنة القوام ، تريد حسن قامتها واعتدالها ، وقوله « ياحسنه من قوام » فى الظاهر نداء ، وفى المعنى تعجب ، و « يا » فيه للنداء ، ووهم البغدادى فزعم أنها للتنبيه ، ولو كانت للتنبيه لم يكن فى الكلام ما ينصب «حسنه»

... ...

وقوله « منتقبا » بفتح القاف ــ هو المكان الذى تضع المرأة النقاب عليه من وجهها ، وتقول : انتقبت الجارية ، وتنقبت ، تريد لبست النقاب « إذ تستبيك ــ البيت » إذ : ظرف بمعنى حين يتعلق بما تدل عليه « يا » فى البيت السابق من التعجب ، وتستبيك : تأسرك وتستولى على قلبك ، و بمصقول : أى بفم مصقول ، يريد أن أسنانها ذات بريق ولمعان كأنما صقلت ، وحمش اللثات : أى ضامرها ، وتقول : هــذه لثة حمشة ــ بفتح الحاء وكسر الميم ــ تريد أنها قليلة اللحم ، والغرب ــ بفتح فسكون ــ حدة الأســنان ، والشنب ــ بفتحتين ــ رقتها وكثرة مائها وصفاؤه ، وقوله « إن امرأ رهطه بالشام ــ البيت » أراد أن أهله وقومه الذين ينتسب إليهــم يقيمون بناحية الشام ، وإنما عنى نفسه ، وذلك أنه عبسى ومنازل بنى عبس فى أسافل عدنة ، ورمل يبرين : قرية كثيرة النخل والعيون بالبحرين بحــذاء الأحساء لبنى أنف الناقة ، وجملة « منزله برمل يبرين » فى محل نصب عطف على جملة « رهطه بالشام » الواقعة صفة لاسم إن ، والعاطف محذوف ، قاله ابن هشام فى أواخر الباب الخامس من مغنى اللبيب ، والأصل : إن امرأ رهطه بالشام ومنزله برمل يبرين ، ويجوز أن تكون جملة « منزله برمل يبرين » صفة لامرأ أيضا ولا حاجة إلى تقدير عاطف لا يحذف إلا للضرورة ، نعنى أن تقدير الجملة صفة ثانية لا يحوج إلى تقدير ، وجعلها معطوفة يحتاج إلى تقــدير عاطف ، وحذف حرف العطف مما سبيله الشعر ، وقوله « جارا » حال من الضمير المستتر فى الجار والمجرور الذى هو « برمل يبرين » أى : ونزوله كائن برمل يبرين حال كونه جارا ، وقوله « شد ما اغتربا » معناه ما أشد اغترابه ، وهذه الجملة هى خبر إن «العنس» بفتح العين المهملة وسكون النون ــ الناقة الصلبة ، وقوله « سيرى أمام ــ البيت » أمام : منادى مرخم ، وأصله يا أمامة ، والأكثرين حصى : أراد به كثرة عددهم ، كما قال الأعشى :

وَلَسْتَ بِالأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصًى ... وَإِنَّمَا الْعِــــــزَّةُ لِلْكَاثِرِ

وإنما أطلقت العرب الحصى على العدد لأنهم أميون لا يعرفون الحساب فكانوا يعــدون الناس بالحصى ، واشتقوا من ذلك فعلا فقالوا : أحصيت ؛ بمعنى عددت ، والأكرمين أبا : كان الظاهر أن يقول : والأكرمين آباء ، ولكنه وحد الأب لأنهم جميعا أبناء رجل واحد ، وخبر إن فى قوله « فان الأكثرين حصى » هو قوم فى قوله « قوم هم الأنف ــ البيت » وهــذا بيت ارتفع به بنو أنف الناقة بعد ضعة ، وانظر باب من رفعه الشعر من كتاب العمدة لابن رشيق ، وقوله « قوم إذا عقدوا عقدا ــ البيت » العناج ــ بزنة كتاب ــ حبل يشد به أسفل الدلو العظيمة إذا كانت ثقيلة ، وتقول : عنجت الدلو أعنجها عنجا ــ من باب نصر ــ إذا شددتها بالعناج ، ويقولون :

... ...

هذا قول لاعناج له ، يريدون أنه مرسل على غير روية فلا فكر فيه ، والكرب - بفتح الكاف والراء - الحبل الذى يشد فى وسط العراقى ثم يثنى ثم يثلث ليكون هو الذى يلى الماء فلا يعفن الحبل الكبير ، وأراد الحطيئة أنهم إذا عقدوا عقدا لجارهم أحكموا أمره ووثقوا شأنه ، وجعل شد العناج وشد الكرب مثلا لذلك .

الإعراب : « طافت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث « أمامة » فاعل طاف ، مرفوع بالضمة الظاهرة « بالركبان » جار ومجرور متعلق بطاف « آونة » ظرف زمان منصوب بطاف ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « يا » حرف نداء ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « حسنه » حسن : منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه مبنى على الضم فى محل جر « من » حرف جر زائد « قوام » تمييز ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « ومنتقبا » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، منتقبا : معطوف على قوام المنصوب بفتحة مقدرة ، والمعطوف على المنصوب منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « ومنتقبا » فانه منصوب مع كونه معطوفا على التمييز المجرور لفظا بمن ؛ فدل نصب المعطوف على أن المعطوف عليه منصوب مثله ؛ ضرورة أنه يجب توافق المتعاطفين فى وجه الإعراب ، ولما كان لفظ المعطوف عليه مجرورا بمن وجب أن نعتبر من هذه زائدة حتى يكون المعطوف عليه منصوبا فى التقدير .

هذا إيضاح كلام الشارح الذى نقله عن أبى حيان فى كتابه الارتشاف ، وقد اعترضه قوم بما ملخصه أن نصب المعطوف لا يوجب كون « من » حرفا زائدا ؛ لأن الحرف الأصلى لا يمنع نصب المعطوف على مجروره إذا كان النصب يظهر فى هذا المجرور فى تعبير آخر من غير ضرورة ، ونصب التمييز المجرور فى هـذا المثال يظهر فى كثير من الأمثلة بلا ضرورة ، بل نصبه هو الأصل ، فأنت لو قلت : يا حسنه قواما ومنتقبا ؛ لم يحل بينك و بين ذلك حائل من قواعد العربيـة ، فلما كان نصب المعطوف لا يستلزم كون الجار للمعطوف عليه زائدا ، بل كان يجوز على تقـدير أن الحرف أصلى ، لم يصلح هذا البيت ولا غيره مما هو على غراره الاستدلال على زيادة الجار .

وهذا كلام نحسبك بحاجة إلى إيضاحه ؛ فنقول : أنت تعرف أن المجرور بحرف جر أصلى مفعول به فى المعنى ، ولـكن بعض الأفعال ضعف عن أن يصل إليـه بنفسه فجاءوا بحرف الجر ليقووا به هـذا النوع من الأفعال ليتمكن من الوصول إلى المفعول به بواسطة ذلك الحرف . وأنت تعرف - مع ذلك - أن الأفعال التى تتعدى بحروف الجر تنقسم إلى قسمين : قسم لايتعدى

... ...

إلا بحرف الجر، نحو: مررت بزيد، ونحو: قضيت على فلان بكذا، وهـذا النوع لا يصل إلى المفعول به بنفسه إلا شذوذا، نحو قول جرير بن عطية:

تَمُرُّونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا   كَلَامُكُمُ عَلَيَّ إِذًا حَرَامُ

ونحو قول الآخر:

* وَأُخْفِي الَّذِي لَوْلَا الْأَسَى لَقَضَانِي *

أراد جرير تمرون بالديار، وأراد الآخر لقضى عليّ، فحذف كل منهما حرف الجر وأوصل الفعل إلى المجرور بنفسه، وذلك شاذ. والقسم الثاني أفعال تتعدى أحيانا بحرف الجر وأحيانا أخرى بنفسها، نحو نصحته ونصحت له وشكرته وشكرت له وسميت ابني محمدا وسميته بمحمد، فلو أنك عطفت على مجرور النوع الأول من الأفعال لم يكن لك في المعطوف إلا الجر؛ لأن نصب هـذا المجرور لا يظهر في الفصيح، ولو أنك عطفت على مجرور النوع الثاني من الأفعال كان لك في المعطوف الجر تبعا للفظ المعطوف عليه والنصب تبعا لمحل المعطوف عليه الذي يظهر في استعمال آخر من غير شذوذ ولا ضرورة؛ فإذا قلت: «مررت بمحمد وعلى»، لم يجز لك في على إلا الجر، لأنك لا تقول في الفصيح المستعمل على منهاج العرب: مررت محمدا، ولو قلت «سميت ابني بمحمد وعلى» جاز لك في على المعطوف الجر، وهو ظاهر، وجاز لك فيه أيضا النصب؛ لأنك تقول إن شئت: سميت ابني محمدا وعليا، وعلى هـذا يقال: إن التمييز المجرور بمن يجوز في المعطوف عليـه الجر تبعا للفظه والنصب تبعا لمحله، لو اعتبرنا «من» حرفا أصليا؛ أما الجر فأمره ظاهر، وأما النصب فلأنك تقول في الفصيح: يا حسنه قوادا ومنتقبا، بل هو الأصل في التمييز. هذا تفسير كلامهم بغاية الإيضاح.

وبعد فإنا لا نوافق على أن «من» الجارة للتمييز حرف أصلي، وإن بطل استدلال أبي حيان صاحب الارتشاف على زيادته بما ذكروا من الكلام، وإن جاءوا مع هذا المطعن بما لا يحصى من وجوه النقـد والتزييف، وإن قالوا: قد يكون دخول «من» على التمييز في كلام موجب ومن شرط زيادة «من» أن تكون في كلام منفي، وذلك لأننا نريد أن يبقى مدخول «من» تمييزا بعد دخولها عليه كما كان قبل ذلك، كما حافظنا على أن يكون خبر «ليس» وخبر «ما» النافية خبرا بعد دخول الباء كما كان خبرا قبل دخولها، ونحن لو اعتبرنا «من» حرفا أصليا لم يكن لنا بد من أن نعلقها بشيء من فعل أو ما يشبه الفعل؛ فإن كان هـذا المتعلق مذكورا في الكلام فقـد خرج المجرور عن أن يكون تمييزا، وكان مفعولا به، كما فهمت من صدر هـذه الكلمة، وإن كان المتعلق محذوفا: فإن جعلناه حالا على ما هو المعروف في متعلق «من» التي

الخامس : إذا قلت : عندى عشرون من الرجال ؛ لا يكون ذلك من جر تمييز العدد بمن ، بل هو تركيب آخر ؛ لأن تمييز العدد شرطه الإفراد ، وأيضا فهو مُعَرَّفٌ اهـ .

(وَعَامِلَ التَّمْيِيزِ قَدِّمْ مُطْلَقَا) : أى ولو فعلاً متصرفا ، وفاقا لسيبويه والفراء وأكثر البصريين والكوفيين ؛ لأن الغالب فى التمييز المنصوب بفعل متصرف كونُهُ فاعلا فى الأصل وقد حُوِّل الإسناد عنه إلى غيره لقصد المبالغة ؛ فلا يُغَيَّر عما كان يستحقه من وجوب التأخير ؛ لما فيه من الإخلال بالأصل ، أما غير المتصرف فبالإجماع ، وأما قوله :

لبيان الجنس فقد خرجنا عن باب التمييز ، ولسنا نستطيع البتة أن نجعل هذا المتعلق المحذوف تمييزا لأنه يلزم على جعله كذلك أمران كل واحد منهما مما لاسبيل إليه : الأول : أن يكون التمييز مشتقا ؛ لأن الأصل فى متعلق الجار والمجرور أن يكون مشتقا ؛ فتكون لنا مواضع قياسية يكون التمييز فيها مشتقا ، مع أنهم يصرحون بأن مجىء التمييز مشتقا نادر أو مقصور على السماع ؛ والثانى : أن يقع التمييز جارا ومجرورا ، وهذا أمر يصرحون بنفيه ؛ فتراهم يقولون : من الفروق بين الحال والتمييز أن الحال يكون ظرفا أو جارا ومجرورا والتمييز لا يكون واحدا منهما .

هذا ، وبقى فى هذا الموضوع أن نبين لك مذاهب العلماء فى هذه المسألة ؛ فنقول : ذهب قوم إلى أن « من » التى تدخل على التمييز حرف زائد لا يدل إلا على التأكيد ولا يتعلق بشىء ، ورجح هذا المذهب أبو حيان صاحب الارتشاف ، واستدل له بما نقل الشارح عنه ، وهو المذهب الذى نرجحه ونختاره ، وذهب قوم إلى أن « من » هذه حرف أصلى ، وهؤلاء افترقوا فرقتين : فرقة منهم قالت : إن معنى « من » هذه التبعيض ، وقد رجح هذا الرأى ابن عصفور ، وفرقة قالت : إن معنى « من » هذه بيان الجنس ، قال العلامة الصبان : « صرح به الشاطبى فى باب حروف الجر ، ونقله المصرح (وهو الشيخ خالد الأزهرى صاحب كتاب التصريح ، وهو أحد شيوخ الأشمونى شارحنا) عن الموضح فى الحواشى ، وقال : هو ظاهر » اهـ . وأقول : إن كون « من » الجارة للتمييز لبيان الجنس — إذا قلنا بأصالتها — أولى من كونها للتبعيض ؛ بل لا يظهر كونها دالة على التبعيض إلا فى المقادير وما أشبهها ، نحو : اشتريت رطلا من عسل ؛ فإن الرطل المشترى بعض العسل ، فأما ظهور كونها لبيان الجنس ففى كل موضع ، فإن الرطل من جنس العسل فى هذا المثال أيضا ، وكذا نحو قولهم : لله دره من رجل ، ونحو قولهم : ويحه من فارس ! ونحو قولهم : يالك من ليل ، وما أشبه ذلك . وقد مثل ابن هشام فى مغنى اللبيب لمن التى لبيان الجنس بأمثلة كثيرة لو تأملتها لوجدتها من بابة التمييز . وحسبك هذا فقد أطلنا عليك .

٥١٢ — وَنَارُنَا لَمْ يُرَ نَارًا مِثْلُهَا

فضرورة ، وقيل : الرؤية قلبية ، ونارا : مفعول ثان

---

٥١٢ — هذا بيت من الرجز المشطور ، و بعده قوله :

* قَدْ عَلِمَتْ ذَاكَ مَعَدٌّ كُلُّهَا *

ولم أعثر لهذا على سابق أو لاحق غير ما ذكرت ، ولم أقف له على نسبة إلى قائل معين .

اللغة : « ير » هو مضارع مبنى للمجهول ماضيه المبنى للمعلوم رأى البصرية ، وستعرف فى بيان الاستشهاد أنه يجوز كونه مضارع رأى العلمية « معد » هو أبو العرب العدنانية ، وهو معد بن عدنان ، وكان سيبويه رحمه الله يزعم أن الميم فى معد أصلية ، ويزعم أن أصله معدد بزنة جعفر فنقلت حركة الدال الأولى إلى الساكن قبلها ثم أدغم الدالان ، ويستدل على أصالة الميم بأنهم قالوا « تمعدد الرجل » إذا أشبه المعديين أو اتصل بهم بحلف أو جوار أو غيرهما ، ووجه استدلاله على أصالة الميم فى معد بقولهم تمعدد الرجل أنا لو قلنا إنها زائدة للزم أن يكون تمعدد على وزان تمفعل ، وهذا وزن نادر فى العربية ، ولا ينبغى أن يحمل اللفظ الكثير الاستعمال على النادر الشاذ ، فوزان تمعدد عنده تفعلل كتدحرج ؛ ولا حجة له فيما ذهب إليه لوجوه : الأول أن الميم فى معد لو كانت أصلية لكانت إحدى الدالين زائدة البتة للإلحاق ، ولو كانت إحدى الدالين زائدة للإلحاق لوجب ألا يدغم أحدهما فى الآخر محافظة على الوزن الذى زيدت إحداهما لإلحاق اللفظ به ، كما فعلوا فى مهدد وقردد وسودد ونحوهن ، ألا ترى إلى قول الأعشى ميمون بن قيس :

* تَنَاسَيْتُ قَبْلَ الْيَوْمِ خُلَّةَ مَهْدَدَا *

والوجه الثانى : أنه ورد عنهم تمسكن وتمدرع وتمندل ، من المسكين والمدرعة والمنديل ، وميماتهن زائدة ، فوزانها عند التحقيق تمفعل ، فيكون تمعدد مثلهن ، والوجه الثالث : أن لنا أن ندعى أن تمعدد على وزان تفعلل مع قولنا إن الميم فى معد زائدة ، وذلك بأن نقول : إنه لما كثر استعمال معدّ ومسكين ومدرعة ومنديل توهموا أن ميماتهن أصلية فاشتقوا منهن فعلا على مثال تدحرج ؛ فالاشتقاق على شىء من التوهم بسبب كثرة الاستعمال ، ولا نكون بذلك قد خالفنا ما هو من الأصول المقررة ، وهو عدم جواز الإدغام فى الملحقات ؛ لأن الغرض من زيادة الإلحاق هو أن تلتحق الكلمة بعد الزيادة بوزان معين لتجرى على مثال هذا الوزان فى جميع تصرفاتها ؛ فاذا أدغموا علمنا أن الوزن ليس للالحاق كما فى مردّ ومفرّ .

الإعراب : « نارنا » نار : مبتدأ ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير المتكلم المعظم نفسه أو معه غيره مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر « لم » حرف نفى وجزم وقلب

(وَالْفِعْلُ ذُو التَّصْرِيفِ نَزْرًا سُبِقَا) هو مبنى للمفعول ، ونَزْرًا : حال من الضمير المستتر فيه النائب عن الفاعل ، أي : مجيء عامل التمييز الذى هو فعل متصرف مسبوقا بالتمييز نزر : أي قليل ؛ من ذلك قوله :

٥١٣ — أَنفْسًا تَطِيبُ بِنَيْلِ الْمُنَى وَدَاعِي المَنُونِ يُنَادِي جِهَارَا

مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « ير » فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها « نارا » تمييز لمثلها الآتى منصوب بالفتحة الظاهرة « مثلها » مثل : نائب فاعل ير ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، والضمير الذى للغائبة مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « قد » حرف تحقيق مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « علمت » علم : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « ذاك » ذا : اسم إشارة مفعول به لعلم ، مبنى على السكون فى محل نصب ، وعلم هنا بمعنى عرف فلا تحتاج إلا إلى مفعول واحد ، والكاف حرف خطاب ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « معد » فاعل علم ، مرفوع بالضمة الظاهرة « كلها » كل : توكيد لمعدّ ، وضمير الغائبة مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « نارا » فانه تمييز لمثلها ، على ما علمت فى الإعراب ، ومثلها : مفرد من النوع الذى هو شبه المقدار ، وقد علمت أن العامل فى تمييز المفرد — على ما أجمع عليه النحاة — هو نفس ذلك المفرد المميز ، ومثلها : اسم جامد ، وقد تقدم التمييز عليه ، فظاهر البيت أن التمييز يتقدم على عامله إذا كان العامل فيه جامدا ، وهذا الظاهر مما لا يجيزه أحد من العلماء ، فقد أجمعوا على أنه إذا كان العامل فى التمييز اسما ، نحو قولهم : على التمرة مثلها زبدا ، لم يجز أن يتقدم التمييز عليه ، فلما كان ظاهر هذا الشاهد مما لا يجيزه أحد من علماء العربية التمسوا له وجها غير هذا الظاهر يخرج به عما أجمعوا على فساده : فمن العلماء من ذهب إلى أن « ير » فى قوله « لم ير نارا مثلها » ليست بصرية تحتاج إلى مفعول واحد ، بل هى علمية تحتاج إلى مفعولين ، وأعرب « نارا » مفعولا ثانيا تقدم على المفعول الأول ، و « مثلها » النائب عن الفاعل هو المفعول الأول ، فليس فى البيت تمييز تقدم على عامله ، والمعنى على هذا الوجه : نارنا لا يعلم العرب مثلها نارا فى جلبها للضيفان واجتماعهم عليها و إنالتهم ما يحتاجونه من الطعام ، ومن العلماء من سلم أن « ير » بصرية وسلم أن « نارا » تمييز تقدم على عامله ، وحكم بأن هذا البيت شاذ لا يصح أن تؤخذ منه قاعدة .

٥١٣ — نسبوا هذا البيت إلى رجل من طيىء ، ولم أقف على تعريف صاحبه بأكثر من هذا ، كما لم أقف له على سابق أو لاحق .

اللغة : « تطيب » بمعنى تطمئن « نيل » بفتح فسكون — مصدر قولك : نال الشىء يناله

... ...

نيلا ومنالا إذا حصل عليه « المنى » بضم الميم - جمع منية ، والمنية - بضم الميم وسكون النون - اسم لما يتمناه الإنسان و يرغبه ، ومنه قول الشاعر :

تَمَنَّى مَزْيَدٌ زَيْداً فَلاَقَى أَخَا ثِقَةٍ إِذَا اخْتَلَفَ الْعَوَالِي

كَمُنْيَةِ جَابِرٍ إِذْ قَالَ لَيْتِي أُصَادِفُهُ وَأَفْقِدُ جُلَّ مَالِي

« المنون » بفتح الميم ، بزنة رسول - اسم الموت ، وهو فعول بمعنى فاعل من المن بمعنى القطع ؛ لأنها تقطع الآمال وتجذ الآجال ، قالوا : المنون تقطع المدد ، وتنقص العدد . وقال الفراء : المنون مؤنثة وتكون واحدة وجمعا اهـ. قال أبو رجاء عفا الله عنه : بل المنون مما يستوى فيه المذكر والمؤنث ؛ والسر فى ذلك ما ذكرناه من أن هذا اللفظ فعول بمعنى فاعل كصبور ، وهو مما يستوى فيه المذكر والمؤنث والواحد والجمع ، وممن ذكره أبو ذؤيب الهذلى ، وذلك فى قوله :

أَمِنَ الْمَنُونِ وَرَيْبِهِ تَتَوَجَّعُ وَالدَّهْرُ لَيْسَ بِمُعْتِبٍ مَنْ يَجْزَعُ

« جهارا » علانية وجهرا ، نقيض السر

الإعراب : « أنفسا » الهمزة للاستفهام التوبيخى ، حرف مبنى على السكون لا محل له ، ونفسا : تمييز تقدم على عامله الذى هو قوله تطيب الآتى ، منصوب بالفتحة الظاهرة « تطيب » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بنيل » جار ومجرور متعلق بتطيب ، ونيل مضاف و « المنى » مضاف إليه ، مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « وداعى » الواو واو الحال ، حرف مبنى على الفتح لا محل له ، داعى : مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وداعى مضاف و «المنون» مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « ينادى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى داعى المنون ، وجملة الفعل المضارع وفاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو داعى المنون ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب حال « جهارا » مفعول مطلق عامله قوله ينادى ، وأصله نعت لمصدر محذوف : أى ينادى نداء جهارا ؛ فحذف المنعوت وأقيم النعت مقامه

الشاهد فيه : قوله « أنفسا تطيب » فان « نفسا » تمييز ، والعامل فيه قوله « تطيب » وهو فعل متصرف ، وقد تقدم هذا التمييز على عامله ، وأصل الكلام : أتطيب نفسا بنيل المنى ، فدل على أنه إذا كان العامل فى التمييز فعلا متصرفا جاز أن يتقدم التمييز عليه ، وقد اختلفت كلمة النحاة فى ذلك التقديم حينئذ : فذهب سيبويه وجمهرة نحاة البصرة إلى أنه غير جائز ، بل يجب أن يتأخر التمييز على عامله مطلقا ، نعنى سواء أكان عامله فعلا متصرفا أم وصفا يشبه الفعل المتصرف ،

... ...

أم وصفا لايشبه الفعل المتصرف ، وذلك اسم التفضيل ، أم لم يكن فعلا ولا وصفا كالاسم الجامد ، وذهب الكوفيون وتبعهم المازنى والمبرد والجرمى والكسائى إلى أنه إن كان العامل فى التمييز فعلا متصرفا جاز تقديم التمييز عليه ، كما فى هذا البيت وما بعده ، واضطربت عبارة ابن مالك ؛ فقال فى شرح العمدة : « وبقول الكوفيين والمازنى والكسائى والجرمىّ والمبرد أقول ؛ قياسا على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف » اهـ ، وقد ذكر الشارح ذلك وإن لم يوضحه توضيحنا ، وأنت تراه يقول فى الألفية * والفعل ذو التصريف نزرا سبقا * أى : أنه قد ورد قليلا فى كلامهم تقديم التمييز على العامل إذا كان فعلا متصرفا ، مما يدل على أنه لا يرى لك أن تقيس عليه

فان قلت : فما يقول العلماء فى تقديم التمييز على عامله إذا كان اسما يشبه الفعل المتصرف : أفتراهم أجمعوا فيه على كلمة أم أنهم اختلفوا فيه ؟

فالجواب على ذلك أنا لم نقف على نص صريح فى ذلك ، ولكن قياس أقوالهم يدل على أنهم مختلفون فيه اختلافهم فى التقديم على العامل إذا كان فعلا متصرفا .

فان قلت : فما وجه منع سيبويه والجمهور من جواز تقديم التمييز على عامله المتصرف ؟

قلت : قد وجه العلماء هذا القول بتوجيهين : أما أحدهما فتلخيصه أن الغالب فى التمييز المنصوب بفعل متصرف أن يكون محولا عن الفاعل ؛ أفلست ترى أن أصل الكلام فى نحو قولك : طبت نفسا «طابت نفسك» فحذف المضاف الذى هو نفس ، وأقيم المضاف إليه الذى هو ضمير المخاطب مقامه ، وحوّل الإسناد إليه ثم انتصب الاسم الذى كان فاعلا على التمييز فصار : طبت نفسا ، ومثله تفقأ زيد شحما ، وتدفق محمد علما ، وإذا كان أصل التمييز المنصوب بفعل متصرف فاعلا لهذا الفعل ، وكان الفاعل لا يتقدم على فعله العامل فيه ــ وجب أن يبقى على ما كان عليه فلا يجوز تقديمه ؛ إذ لو أجزنا تقديمه لأخللنا بأصله الذى كان مستحقا له . وأما التوجيه الثانى فتلخيصه أن التمييز يشبه النعت فى أن كلا منهما يؤتى به لإيضاح غيره ، ولما كان النعت لايجوز أن يتقدم على العامل فيه وجب أن يكون كذلك ما أشبهه

فان قلت : فماذا يوجه سيبويه والجمهور هذا الشاهد ؟

فالجواب عن ذلك أن لأنصار مذهب سيبويه والجمهور رأيين فى هذا الشاهد ونحوه ؛ أما أحد الرأيين فأن يوجهوا الشاهد توجيها يخرجه عن الاستشهاد به ، ومما وجهوا به هذا الشاهد أنهم جعلوا «نفسا» تمييزا حذف عامله ، وأصل الكلام على هذا : أتطيب نفسا تطيب بنيل المنى ؟ وأما الرأى الثانى فأن يحكموا بشذوذ ما ورد مما ظاهره ذلك

وقوله :

٥١٤ — وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ

---

٥١٤ — هذا عجز بيت ، وصدره قوله :

* أَتَهْجُرُ لَيْلَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا *

وقد اختلف العلماء فى نسبة هذا البيت إلى قائله ؛ فمنهم من نسبه إلى المخبل السعدى ، ومنهم من نسبه إلى أعشى همدان ، ونسبه ابن سيده لقيس بن معاذ ــ أو الملوح ــ العامرى ، المعروف بمجنون ليلى ؛ ويروى بعده قوله :

إِذَا قِيلَ مِنْ مَاءِ الْفُرَاتِ وَطِيبِهِ ... تَعَرَّضَ لِي مِنْهَا أَغَنُّ غَضُوبُ

وَأَهْلَكَنِي شَيْبَانُ فِي كُلِّ شَتْوَةٍ ... لِقَلْبِي مِنْ خَوْفِ الْفِرَاقِ وَجِيبُ

أَشَيْبَانُ مَا أَدْرَاكَ أَنْ رُبَّ لَيْلَةٍ ... غَبَقْتُكَ فِيهَا وَالْغَبُوقُ حَبِيبُ

اللغة : « أغن » وصف من الغنة ، وهى أن يتكلم المرء من قبل خياشيمه ، ويقولون : ظبى أغن ، وهم يتمدحون ذلك فى النساء ، وفى لامية كعب :

وَمَا سُعَادُ غَدَاةَ الْبَيْنِ إِذْ رَحَلُوا ... إِلَّا أَغَنُّ غَضِيضُ الطَّرْفِ مَكْحُولُ

« غضوب » وصف من الغضب ، فعول بمعنى اسم الفاعل ، وأراد أنه عبوس الوجه ؛ لأن ذلك من لوازم الغضب عادة «شيبان» قال العينى : « بفتح الشين المعجمة وكسرها وسكون الياء آخر الحروف وفتح الباء الموحدة ، قال الجوهرى : شيبان وملحان : شهرا قماح ، وهما أشد الشتاء بردا ، سميا بذلك لبياض الأرض بما عليها من الثلج والصقيع ، وفى العباب شهرا قماح ــ بالكسر وبالضم ، والضم عن ابن الأعرابى ــ وهما الكانونان ، وأصله من قامحت إبلك ؛ إذا وردت الماء ولم تشرب ورفعت رءوسها من داء يكون بها أو برد ، وهى إبل مقامحة ، وبعير مقامح ، وناقة مقامح ، أيضا ، والجمع قماح بالكسر » اهـ ، وقوله «شتوة» هى بفتح الشين المعجمة وسكون التاء ــ اسم لوقت البرد ، ويجمع على شتاء ، مثل ركوة وركاء « وجيب » هو مصدر قولك : وجب قلب فلان يجب وجيبا ؛ إذا خفق واضطرب من خوف أو جبن « غبقتك » سقيتك الغبوق وهو بفتح الغين المعجمة شرب الليل .

الإعراب : « أتهجر » الهمزة للاستفهام حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، تهجر : فعل مضارع مرفوع بضمة ظاهرة « ليلى » فاعل مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر «بالفراق» جار ومجرور متعلق بتهجر «حبيبها» حبيب : مفعول به لتهجر منصوب بالفتحة الظاهرة ، وضمير الغائبة العائد إلى ليلى مضاف إليه « وما » الواو للحال ، حرف مبنى

... ...

على الفتح لا محل له من الإعراب ، ما : حرف نفى مبنى على السكون لا محل له من الإعراب «كان» ذكر العلامة الصبان أنها زائدة ؛ فلا اسم لها ولا خبر ، وفى كلام ابن الأنبارى فى الإنصاف مايفيد أنها شأنية ، وستسمعك كلامه ، وصرح به العلامة العينى ؛ فاسمها على هذا ضمير شأن محذوف تقديره هو : أى وما كان الحال والشأن تطيب ليلى نفسا بالفراق «نفسا» تمييز تقدم على العامل فيه ، وهو قوله تطيب الآتى ، منصوب بالفتحة الظاهرة «بالفراق» جار ومجرور متعلق بقوله تطيب الآتى «تطيب» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى ليلى المذكورة فى أول البيت ، وجملة الفعل المضارع وفاعله المستتر فيه فى محل نصب خبر كان إذا جعلتها شأنية ، وجملة كان واسمها وخبرها فى محل نصب حال ؛ فان جعلت كان زائدة كما ذكره الصبان فجملة المضارع وفاعله فى محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله «نفسا ... تطيب» فان نفسا تمييز ، والعامل فيه قوله تطيب ، وهو فعل متصرف ، وقد تقدم هذا التمييز على هذا العامل ، وذلك يدل على أنه يجوز تقديم التمييز على عامله إذا كان هذا العامل فعلا متصرفا كما هو كذلك فى هذا الشاهد ، وهو مذهب الكوفيين ومن تابعه من البصريين ، وأيدهم فى ذلك ابن مالك فى شرح العمدة على ما قد بيناه فى شرح الشاهد ... . فأما سيبويه وجمهرة البصريين فقالوا : إنه لا يجوز ، وإن تقديم التمييز فى هذا البيت ضرورة التجأ إليها الشاعر ... البيت ، وذهب أبو إسحاق الزجاج إلى تخطئة الرواة فى رواية بيت الشاهد ، وزعم أن ... هكذا :

أتهجر ليلى بالفراق حبيبها وما ... نفسى ... تطيب

وعلى ذلك يخلو البيت من الشاهد ؛ لأن «نفسى» اسم كان ... ضمير شأن ونفسى مبتدأ ، وجملة «تطيب» من الفعل المضارع وفاعله الضمير المستتر ... النفس فى محل نصب خبر كان على الأول وفى محل رفع خبر المبتدأ على الثانى . ونقل أبو الحسن أن صحة الرواية الثابتة فى ديوان الأعشى هكذا :

أتؤذن سلمى بالفراق حبيبها ولم تك نفسى بالفراق تطيب

ولا شاهد فيه على هذه الرواية أيضا .

ونحب أن نحدثك حديث هذه المسألة عن ابن الأنبارى فى كتابه الإنصاف ، وسيأتى فيه ذكر هذا البيت ورد البصريين عليه ، قال (ص ٣٥١) مانصه : «اختلف الكوفيون فى جواز تقديم التمييز إذا كان العامل فيه فعلا متصرفا ، نحو : تصبب زيد عرقا ، وتفقأ الكبش شحما ، فذهب بعضهم إلى جوازه ، ووافقهم على ذلك أبو عثمان المازنى وأبو العباس المبرد من البصريين ، وذهب أكثر البصريين إلى أنه لا يجوز .

... ...

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على جواز التقديم : النقل ، والقياس ؛ أما النقل فقد جاء ذلك فى كلامهم ؛ قال الشاعر :

أَتَهْجُرُ سَلْمَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا وَمَا كَانَ نَفْساً بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ

وجه الدليل أنه نصب نفسا على التمييز وقدمه على العامل فيه وهو تطيب ؛ لأن التقدير فيه : وما كان الشأن والحديث تطيب سلمى نفسا ، فدل على جوازه . وأما القياس فلأن هذا العامل فعل متصرف ، فجاز تقديم معموله عليه ، كسائر الأفعال المتصرفة ، ألا ترى أن الفعل لما كان متصرفا — نحو قولك : ضرب زيد عمرا — جاز تقديم معموله عليه نحو عمرا ضرب زيد . وقد ذهبتم إلى أنه يجوز تقديم الحال على العامل فيها إذا كان فعلا متصرفا — نحو : راكبا جاء زيد — قالوا : ولا يجوز أن يقال : تقديم الحال على العامل فيها لا يجوز عندكم ولا تقولون به ، فلا يجوز لكم الاستدلال بما لا يجوز عندكم ولا تقولون به (يريد أن الكوفيين منعوا من تقديم الحال على عامله إذا كان فعلا متصرفا ، وقد احتجوا على البصريين فى هذه المسألة بأن العامل المتصرف من شأنه أن يجوز تقديم معمولاته عليه ، ولهذا الشأن جوز البصريون تقديم الحال على العامل فيه إذا كان فعلا متصرفا ، ولما كان ظاهر هذا أنه يلزم الكوفيين فى مسألة الحال بمذهب البصريين أراد أن يبين أن الكوفيين — مع أنهم يسلمون أن شأن الفعل المتصرف تجويز تقديم معمولاته عليه — يفرقون بين الحال والتمييز ، ولا يلزمهم ما ذهب البصريون إليه فى مسألة التمييز) لأنا نقول : كان القياس يقتضى أن يجوز تقديم الحال على العامل فيها إذا كان فعلا متصرفا ، إلا أنه لم يجز لدليل دلّ عليه ، وذلك لما يؤدّى إليه من تقديم المضمر على المظهر ، فبقينا فيما عداه على الأصل ، وجاز لنا أن نستدلّ به عليكم وإن كنا لا نقول به لأنكم تقولون به ، فصح أن يكون إلزاما عليكم .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز تقديمه (يريد التمييز) على العامل فيه لأنه هو الفاعل فى المعنى ، ألا ترى أنك إذا قلت : تصبب زيد عرقا ، وتفقأ الكبش شحما ، أن المتصبب هو العرق ، والمتفقئ هو الشحم ، وكذلك لو قلت : حسن زيد غلاما ودابة ، لم يكن له حظ فى الفعل من جهة المعنى ، بل العامل فى المعنى هو الغلام والدابة ، فلما كان هو الفاعل فى المعنى لم يجز تقديمه كما لو كان فاعلا لفظا ، قالوا : ولا يلزم على كلامنا الحال حيث يجوز تقديمها على العامل فيها نحو راكبا جاء زيد ، فان راكبا فاعل فى المعنى ومع هذا يجوز تقديمه ، لأنا نقول : الفرق بينهما ظاهر ، وذلك لأنك إذا قلت : جاء زيد راكبا ، فزيد هو الفاعل لفظا ومعنى ، وإذا استوفى الفعل فاعله من جهة اللفظ والمعنى صار راكبا بمنزلة المفعول المحتص ، لاستيفاء الفعل فاعله من كل وجه ، فجاز تقديمه كالمفعول نحو عمرا ضرب زيد ، بخلاف التمييز ،

... ...

فانك لو قلت : تصبب زيد عرقا ، وتفقأ الكبش شحما ، وحسن زيد غلاما ، لم يكن زيد هو الفاعل فى المعنى ، بل الفاعل فى المعنى هو العرق والشحم [والغلام] فلم يكن عرقا وشحما وغلاما بمنزلة المفعول من هذا الوجه ؛ لأن الفعل استوفى فاعله لفظا لا معنى ، فلم يجز تقديمه كما جاز تقديم الفاعل . وكذلك قولهم : امتلأ الإناء ماء ، فانه — وإن لم يكن مثل تصبب زيد عرقا ؛ لأنه لا يمكن أن تقول : امتلأ ماء الإناء ، كما يمكن أن تقول : تصبب عرق زيد — إلا أنه لما كان الماء يملأ الإناء كان فاعلا على الحقيقة .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما ما استدلوا به من قول الشاعر :

أَتَهْجُرُ سَلْمَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا وَمَا كَانَ نَفْساً بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ

فان الرواية الصحيحة :

* وَمَا كَانَ نَفْسِي بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ *

وذلك لا حجة فيه ، ولئن سلمنا صحة ما رويتموه فنقول : نصب « نفسا » بفعل مقدر ، كأنه قال أعنى نفسا ، لا على التمييز ؛ ولو قدرنا ما ذكرتموه فانما جاء فى الشعر قليلا على طريق الشذوذ ، فلا يكون فيه حجة ، وأما قولهم : إنه فعل متصرف فجاز تقديم معموله عليه كسائر الأفعال المتصرفة إلى آخر ما قرروه ، قلنا : الفرق بينهما ظاهر ، وذلك لأن المنصوب فى ضرب زيد عمرا منصوب لفظا ومعنى ، وأما المنصوب فى نحو تصبب زيد عرقا فانه وإن لم يكن فاعلا لفظا فانه فاعل معنى ، وأما احتجاجهم بتقديم الحال على العامل فيها فلا حجة لهم فيه لأنهم لا يقولون به ولا يعتقدون صحته ، فكيف يجوز أن يستدلوا على الخصم بما لا يعتقدون صحته ، وأما قولهم : كان القياس يقتضى أن يجوز تقديم الحال على العامل فيها إلا أنه لم يجز عندنا لدليل دل عليه ، وهو ما يؤدى إليه من تقديم المضمر على المظهر ، فانا نقول : ولذلك نقول ههنا ، كان القياس يقتضى أنه يجوز تقديم التمييز على العامل فيه ، إلا أنه لم يجز عندنا لدليل دل عليه ، وهو أن التمييز فى المعنى هو الفاعل ، والفاعل لا يجوز تقديمه على الفعل ، وإذا جاز لكم أن تتركوا جواز التقديم هناك لدليل جاز لنا أن نتركه ههنا لدليل ، على أنا قد بينا فساد ما ذهبتم إليه وصحة ما ذهبنا إليه ، والله أعلم » اهـ .

قال أبو رجاء عفا الله عنه : وتلخيص الموضوعين أن ههنا أصلين : أحدهما أن الشأن فى الفعل المتصرف أن يجوز تقديم معمولاته عليه ، ولا يخالف فى هذا الأصل أحد من الكوفيين والبصريين فكلهم آخذ به وقائل بما يدل عليه وملتزم ما يستلزمه ، غير أن المازنى والكسائى والمبرد والجرمى وابن مالك يطردون القول به طردا ولا يستثنون منه مفعولا ولا حالا ولا تمييزا ، وجمهور البصريين يستثنون منه كل معمول يكون فاعلا فى المعنى لذلك الفعل المتصرف ؛

وقوله :

٥١٥ — ضَيَّعْتُ حَزْمِيَ فِي إِبْعَادِيَ الْأَمَلاَ   وَمَا أرْعَوَيْتُ وَشَيْباً رَأْسِيَ اشْتَعَلاَ

وأجاز الكسائى والمازنى والمبرد والجرمى القياسَ عليه ، محتجين بما ذكر ، وقياسا على غيره من الفضلات المنصوبة بفعل متصرف ، ووافقهم الناظم فى غير هذا الكتاب .

فلا يجيزون أن يتقدم هذا المعمول عليه لأنهم لا يجيزون أن يتقدم الفاعل على فعله ، وجمهور الكوفيين يستثنون من هذا الأصل كل معمول يترتب على تقديمه تقديم الضمير على مرجعه الظاهر بسبب كون هذا المعمول مشتقا ، أو الأصل فيه الاشتقاق ، فهو متحمل لضمير عائد على اسم ظاهر متأخر عن الفعل ؛ فلهذا لا يجيزون أن يتقدم الحال على العامل فيه ولو كان فعلا متصرفا ؛ والأصل الثانى أن الشأن فى الضمير الموضوع للغائب أن يكون له مرجع متقدم عليه ، ولا يخالف فى هذا الأصل على وجه التعميم أحد من الكوفيين والبصريين فكلهم يأخذ به ويجرى معه ويلتزم مقتضاه ، غير أن جمهور الكوفيين يوجبون أن يكون المرجع الذى يعود إليه ضمير الغائب متقدما عليه فى اللفظ ويأبون ما عداه ؛ فمن ثم منعوا تقديم الحال على عامله ولو كان فعلا متصرفا من قبل أن الغالب فى الحال أن يكون مشتقا متحملا لضمير غائب ومرجع هذا الضمير — حين يتقدم الحال — متأخر عن الفعل فيكون الضمير المستكن فى الحال راجعا إلى متأخر عنه ؛ وجمهور البصريين يجيزون أن يكون مرجع ضمير الغائب متقدما فى المعنى وأن يكون متقدما فى الحكم والرتبة كما يجيزون أن يكون متقدما فى اللفظ ؛ ولهذا أجازوا تقدم الحال على عامله المتصرف ؛ لأن مرتبة الحال التأخر عن الفاعل ؛ فهو — وإن تقدم لفظا — بمنزلة المتأخر عن مرجعه . ولك فى هذا الكلام على هذا الوجه من البسط المقنع والغناء .

٥١٥ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين . ولا عثرت له على سوابق أو لواحق .

اللغة : « حزمى » الحزم — بفتح فسكون — ضبط الرجل أمره وأخذه بالثقة فيه « إبعادى الأمل » يريد تطويله فى آماد البقاء وتحليقه فى سماوات الخيال وتركه حبال التدبير « ارعويت » كففت نفسى وزجرتها عن كل ما لا يليق بخطة الحازم البصير بعواقب الأمور « اشتعل » انتشر فيه الشيب وفشا بياض الشعر بين سواده ، وقال ابن دريد فى مقصورته :

إِمَّا تَرَىْ رَأْسِيَ حَاكَى لَوْنُهُ   طُرَّةَ صُبْحٍ تَحْتَ أَذْيَالِ الدُّجَى

وَاشْتَعَلَ الْمُبْيَضُّ فِي مُسْوَدِّهِ   مِثْلَ اشْتِعَالِ النَّارِ فِي جَزْلِ الْغَضَى

المعنى : إنى قد فرطت فى أمر نفسى ، ولم آخذ بما كان يجب من الحزم وضبط الأمور ؛ ولم أكف نفسى عما لا ينبغى لمثلى ، فى حين أن الشيب قد انتشر فى شعرى ، وحلت الأيام التى لا يجوز فيها التضييع والتفريط .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : مما استدل به الناظم على الجواز قوله :

٥١٦ — رَدَدْتُ بِمِثْلِ السِّيدِ نَهْدٍ مُقَلِّصٍ كَمِيشٍ إذَا عِطْفَاهُ مَاءً تَحَلَّبَا

الإعراب : « ضيعت » فعل وفاعل « حزمى » حزم : مفعول به ، وياء المتكلم مضاف إليه « فى » حرف جر « إبعادى » إبعاد : مجرور بفى ، وعلامة جره كسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، والجار والمجرور متعلق بضيع ، وإبعاد مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، من إضافة المصدر إلى فاعله « الأملا » مفعول به للمصدر ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، والألف للإطلاق « وما » الواو حرف عطف ، ما : حرف نفى « ارعويت » فعل وفاعل « وشيبا » الواو للحال ، شيبا : تمييز تقدم على عامله ، وهو قوله اشتعل الآتى ، منصوب بالفتحة الظاهرة « رأسى » مبتدأ ، وياء المتكلم مضاف إليه « اشتعلا » فعل ماض ، فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى رأسى ، والألف للإطلاق ، وجملة الفعل وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله « شيبا رأسى اشتعلا » فإن شيبا تمييز ، والعامل فيه قوله اشتعل ، وهذا العامل فعل ماض متصرف ، وقد تقدم التمييز فى هذه العبارة على هذا العامل ؛ فذلك يدل على أنه يجوز تقديم التمييز على عامله إذا كان هذا العامل فعلا متصرفا ، وهو مذهب الكوفيين والكسائى والمازنى والمبرد والجرمى وابن مالك على ما تقدم بيانه .

٥١٦ — هذا البيت من قصيدة طويلة لربيعة بن مقروم الضبى ، وهى من قصائد المفضليات والأصمعيات ، وهو ربيعة بن مقروم بن قيس بن جابر بن خالد بن عوف بن عرط بن السيد ابن مالك بن بكر بن سعد بن ضبة بن أدّ . وأول هذه القصيدة قوله :

تَذَكَّرْتَ وَالذِّكْرَى تَهِيجُكَ زَيْنَبَا وَأَصْبَحَ بَاقِي وَصْلِهَا قَدْ تَقَضَّبَا
وَحَلَّ بِفَلْجٍ وَالأَبَاتِرِ أَهْلُنَا وَشَطَّتْ وَحَلَّتْ غَمْرَةً فَمُثَقَّبَا
وَطَاوَعْتُ أَمْرَ الْعَاذِلاَتِ وَقَدْ أَرَى عَلَيْهِنَّ أَبْآءَ الْقَرِينَةِ مِشْغَبَا
فَيَارُبَّ خَصْمٍ قَدْ كَفَيْتُ دِفَاعَهُ وَقَوَّمْتُ مِنْهُ دَرْأَهُ فَتَنَكَّبَا
وَمَوْلًى عَلَى ضَنْكِ الْمُقَامِ نَصَرْتُهُ إِذَا النِّكْسُ أَكْبَى زَنْدَهُ وَتَذَبْذَبَا
وَأَضْيَافِ لَيْلٍ فِي شَمَالٍ عَرِيَّةٍ قَرَيْتُ مِنَ الْكُومِ السَّدِيفَ الْمُرَعَّبَا
وَوَارِدَةٍ كَأَنَّهَا عُصَبُ الْقَطَا تُثِيرُ عَجَاجًا بِالسَّنَابِكِ أَصْهَبَا
رَدَدْتُ بِمِثْلِ السِّيدِ نَهْدٍ مُقَلِّصٍ كَمِيشٍ ... البيت ... وبعده :

... ...

وأسمَرَ خَطِّيٍّ كَأَنَّ سِنَانَهُ شِهَابُ غَضًى شَيَّعْتَهُ فَتَلَهَّبَا

فتيانِ صِدْقٍ قَدْ صَبَحْتُ سُلَافَةً إذَا الدِّيكُ فِي جَوْشٍ مِنَ اللَّيْلِ طَرَّبَا

اللغة : « تذكرت » هو بفتح التاء ، على أن الشاعر يخاطب نفسه ، وتلك من عادة الشعراء يجردون من أنفسهم أشخاصا يخاطبونهم « تهيجك » تثير أشجانك وتبعث ما كمن من لواعجك . وزينب مفعول به لتذكرت ، والجملة بينهما اعتراضية « تقضب » تقطع « وحلت بفلج ــ إلخ » فلج ــ بفتح فسكون ــ والأباتر ــ بهمزة فباء موحدة وبعد الألف مثناة فوقية ، وذكر العينى أنها مثلثة ــ وغمرة ــ بفتح الغين المعجمة وسكون الميم ــ ومثقب ــ بضم الميم وفتح الثاء المثلثة وتشديد القاف مكسورة أو مفتوحة ــ كلهن أسماء مواضع ، وشطت : بعدت ، ومن عادة الشعراء ــ إذا أرادوا أن يصفوا بعد الشقة بينهم وبين محبوبيهم ــ أن يذكروا حلول أحبائهم بأماكن بعيدة عن الأماكن التى يقيم فيها أهلوهم ، واسمع إلى قول عنترة :

كَيْفَ الْمَزَارُ وَقَدْ تَرَبَّعَ أَهْلُهَا بِعُنَيْزَتَيْنِ وَأَهْلُنَا بِالْغَيْلَمِ

ثم اسمع إلى قول الحارث بن ظالم أحد بنى مرة بن عوف :

وَحَلَّ النَّعْفَ مِنْ قَنَوَيْنِ أَهْلِي وَحَلَّتْ رَوْضَ بِيشَةَ فَالرِّبَابَا

وقول ربيعة فى أبيات الشاهد « وطاوعت أمر العاذلات ــ إلخ » أباء : صيغة مبالغة من الإباء ، وهو الامتناع ، والقرينة : أراد بها نفسه ، وقد يقال : قرين، وقرون، وقرونة ، والمشغب ــ بكسر الميم وسكون الشين وفتح الغين ــ الشديد الشغب ، يقول : إنى أطعت أمر اللاتى يعذلننى فى حبها وأصخت لأقوالهن بعد أن كنت شديد الإباء عليهن لا أستمع لهن ولا أطيعهن ، كنى بذلك عن كبره وشيخوخته ؛ لأن الفتاء والشباب وقت الصبوة والسير فى سبيل اللهو « فيارب خصم قد كفيت ــ إلخ » كفيت دفاعه : يريد أنه قام منه مقام الكفاية فلم يحتج لمعونة ، ووقع محرفا فى شواهد العينى « كننت دفاعه » بنونين ، ودرأه : ميله ، وتنكب : عدل عما كان فيه من المدافعة « ومولى على ضنك المقام ــ إلخ » أراد بالمولى فى هذا المقام : الولى ، وضنك المقام : ضيقه ، والنكس ــ بكسر النون وسكون الكاف ــ الردىء من الرجال ، وأكبى زنده : كناية عن أنه لم يأت بما يغنى ، وقعد عن نصرة وليه ، وأصله من قولهم : كبا الزند يكبو ؛ إذا لم يجئ بنار عند قدحه ، وتذبذب : أى لم يثبت على حال ؛ فهو تارة إلى هنا وتارة إلى ههنا « وأضياف ليل ــ إلخ » الشمال : ريح معروفة ، وعرية ــ بفتح العين المهملة وكسر الراء بعدها ياء مشددة ــ الباردة ، ووقع فى شواهد العينى « فى نهار شملة » وقال فى شرحه : « الشملة : الباردة » والكوم ــ بضم الكاف ــ جمع كوماء أو أكوم ، والكوماء ــ بفتح الكاف وسكون الواو ــ الناقة

... ...

العظيمة السنام . والسديف ـ بفتح السين ـ السنام ، والمرعب ـ بضم الميم وفتح الراء وتشديد العين المهملة مفتوحة ـ اسم مفعول من الترعيب ، وهو التقطيع «وواردة كأنها عصب القطا ـ إلخ» أراد بالواردة القطيع من الخيل ، والعصب ـ بضم العين وفتح الصاد ـ جمع عصبة ، وشبه الجماعة من الخيل بالجماعة من القطا فى السرعة ، والعجاج : الغبار ، والسنابك : جمع سنبك ، والسنبك ـ بضم السين وسكون النون وضم الباء ـ طرف مقدم الحافر ، والأصهب : الذى لونه الصهبة «رددت بمثل السيد ـ إلخ» رواية المفضليات «وزعت بمثل السيد» ووزعت : معناه كففت ، والسيد ـ بكسر السين ـ الذئب ، وأراد بمثل السيد فرسه ، شبه فرسه بالذئب فى السرعة، والنهد ـ بفتح فسكون ـ الضخم ، والمقلص ـ بضم الميم وفتح القاف وتشديد اللام ـ الطويل القوائم من غير ترهل ، والكميش ـ بفتح الكاف ـ الجادّ فى عدوه المنكمش المسرع ، ويروى فى مكانه «جهيز» وهو الشديد الجرى ، وعطفاه : جانباه ، وتحلبا : سالا «وأسمر خطىّ ـ إلخ» أراد بالأسمر الرمح ، والخطى : المنسوب إلى الخط ، وهو موضع بالبحرين ، والشهاب ـ بزنة كتاب ـ النار فى رأس العود ، والغضى : شجر كثير النار حسن التوقد ، وشيعته : أراد أعنته بالحطب ليستعر ويتوقد ، وتلهب : توقد ، واستعرت جذوته ، ومثله قول الشاعر :

وَأَسْمَرَ خَطِّيٍّ كَأَنَّ سِنَانَهُ سَنَا لَهَبٍ لَمْ يَتَّصِلْ بِدُخَانِ

وقول ربيعة «وفتيان صدق ـ إلخ» صبحت : سقيتهم الصبوح ، وهو بفتح الصاد وضم الباء مخففة ـ شرب الغداة ، والسلافة ـ بضم السين ـ ومثله السلاف : ماسال من الخمر قبل أن تعصر، أو هو خالص الشراب ، وجوش من الليل : قطعة من آخره ، وطرّب : صاح

الإعراب : «رددت» فعل وفاعل ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ المجرور لفظا بواو ربّ فى قوله «وواردة» فى البيت السابق «بمثل» جار ومجرور متعلق بردّ ، ومثل مضاف و «السيد» مضاف إليه «نهد» نعت لمثل السيد «مقلص» صفة أخرى لمثل السيد «كميش» صفة ثالثة «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه «عطفاه» فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، والتقدير : إذا تحلب عطفاه . هذا إعراب جمهور البصريين ، وستعرف فيه وجها آخر لبعض الكوفيين عند بيان الشاهد ، وضمير الغائب العائد إلى مثل السيد مضاف إليه ، وجملة الفعل المحذوف وفاعله المذكور فى محل جر بإضافة إذا إليها «ماء» تمييز ، وقد ذكر ابن مالك أنه قد تقدم على عامله ، وهو قوله تحلبا فى آخر البيت ، وستعرف ما فيه «تحلبا» فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له ، والألف ضمير التثنية فاعله ، والجملة لا محل لها من الإعراب مفسرة ، وجواب إذا محذوف يدل عليه سياق الكلام ، والتقدير : إذا تحلب عطفاه ماء ركبته فرددت المغيرين ، مثلا .

....

الشاهد فيه : استدل ابن مالك بهذا البيت على جواز تقديم التمييز على عامله إذا كان فعلا متصرفا ، وكأنه اعتبر قوله « تحلب » فى آخر البيت عاملا فى التمييز الذى هو قوله « ماء » المتقدم فى العبارة عليه . والشارح يرى أن ذلك سهو من ابن مالك ؛ لأنه يرى أن العامل فى التمييز ليس هو ذلك الفعل المتأخر ، وإنما العامل فعل آخر محذوف وموقعه من الكلام بعد « إذا » الشرطية ، وليس هذا الفعل المذكور فى البيت إلا تفسيرا لذلك الفعل المحذوف ، ومتى كان الأمر كذلك لم يكن فى هذا البيت دليل على تقديم التمييز على العامل فيه . وهذا الذى ذهب إليه الشارح مبنى على كلام البصريين الذين يوجبون أن يكون ما بعد « إذا » و « إن » جملة فعلية كسائر أدوات الشرط ، فإن وقع بعد أحدهما اسم مرفوع فهو مرفوع بفعل محذوف ، فأما على ما ذهب الكوفيون من جواز وقوع الجملة الاسمية الابتدائية بعد « إذا » و « إن » والذين يرون أن « عطفاه » فى بيت الشاهد مبتدأ ، وجملة « تحلبا » فى موضع رفع خبره ؛ فإن حكم الشارح على ابن مالك بأنه سها هو السهو ؛ إذ يكون قوله « ماء » فى البيت تمييزا ويكون العامل فيه قوله « تحلب » فى آخر البيت ، ويكون فى البيت دليل على جواز تقديم التمييز على عامله إذا كان فعلا متصرفا ، غاية مافى الأمر أن الاستدلال بالبيت على هذا لا يتم إلا على مذهب مرجوح فى نظر الشارح ومن لف لفه ممن ينتصرون لمذهب البصريين

فإن قلت : فما مذهب ابن مالك فى مسألة الجملة الواقعة بعد إذا : أيوجب أن تكون فعلية كالبصريين فتلزمه تخطئة الشارح إياه ، أم يجيز أن تكون ابتدائية كما تكون فعلية كالكوفيين فيكون الشارح مخطئا فى نسبته إلى السهو ؟

فالجواب عن ذلك أن لابن مالك فى هذه المسألة كلامين وافق فى أحدهما البصريين ومال فى الثانى إلى رأى الكوفيين ؛ فأما الأول الذى وافق فيه البصريين فقوله فى الخلاصة (الألفية) :

وَأَلْزَمُوا إِذَا إِضَافَةً إِلَى جُمَلِ الْأَفْعَالِ كَهُنْ إِذَا اعْتَلَى

وأما الآخر الذى مال فيه إلى رأى الكوفيين فقوله فى التسهيل : « وقد تغنى ابتدائية اسم بعد إذا عن تقدير فعل » اهـ

فإن قلت : فإن الشارح قد نسبه إلى السهو بناء على كلامه فى الألفية التى هو بصدد شرحها

فالجواب عن ذلك أنه برغم أن هذا هو وجه كلام الشارح الذى لا وجه له سواه ، ما كان يسوغ له أن يتهجم عليه فينسبه إلى السهو ، ولو أنه حين أراد أن يبطل الاستشهاد بهذا البيت على جواز تقديم التمييز على العامل فيه قال : إن البيت محتمل لوجهين يتم الاستدلال بالنظر إلى أحدهما ويبطل بالنظر إلى الآخر ، والدليل متى تطرق إليه الاحتمال لم يصلح لأن يكون مستندا للاستدلال ، نقول : لو أنه أبطل الاستدلال بالبيت على هذا الوجه من الإبطال لكفاه ، والعصمة لله وحده .

وقوله :

٥١٧ — إِذَا الْمَرْءُ عَيْناً قَرَّ بِالْعَيْشِ مُثْرِيَا ... وَلَمْ يُعْنَ بِالْإِحْسَانِ كَانَ مُذَمَّمَا

وهو سهو منه ؛ لأن « عِطْفَاهُ » و « الْمَرْءُ » مرفوعان بمحذوف يفسره المذكور ، والناصب للتمييز هو المحذوف .

الثاني : أجمعوا على منع التقديم فى نحو « كَفَى بِزَيْدٍ رَجُلاً » ؛ لأن كفى وإن كان فعلا متصرفا إلا أنه فى معنى غير المتصرف ، وهو فعل التعجب ، لأن معناه مَا أَكْفَاهُ رَجُلاً .

---

٥١٧ — لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سابق أو لاحق .

اللغة : «عيناقر» معناه بردت عينه ، ويكنون بذلك عن السرور؛ لأن عبرة السرور باردة ، فلو استعبر المسرور لجرت عبراته فى عينه فانها تبرد ، وبضد ذلك قالوا فى الحزن : سخنت عينه؛ لأن عبرة الحزن حارة ، فاذا ما جالت فى العين سخنت ، فاذا أرادوا الدعاء لإنسان بالسرور قالوا : أبرد الله عينه ، وإذا أرادوا الدعاء عليه بالحزن قالوا : أسخن الله عينه « مثريا » ذا ثراء ومال ، وهو اسم فاعل من أثرى الرجل يثرى ، إذا أشبه ماله الثرى كثرة « لم يعن » بالبناء للمجهول — بمعنى لم يولع به ولم يجعله أكبر همه « مذمما » اسم مفعوله من ذممته — بالتضعيف — أى أكثرت ذمه . ونظير هذا البيت فى المعنى قول زهير بن أبى سلمى المزنى :

وَمَنْ يَكُ ذَا فَضْلٍ فَيَبْخَلْ بِفَضْلِهِ ... عَلَى قَوْمِهِ يُسْتَغْنَ عَنْـهُ وَيُذْمَمِ

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه « المرء » فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، والتقدير : إذا قر المرء عينا — إلخ ، وجملة الفعل المحذوف وفاعله المذكور فى محل جر بإضافة إذا إليها « عينا » تمييز ، ذكر ابن مالك أنه تقدم على العامل فيه الذى هو قوله قر الآتى ، وستعرف ما فيه ، منصوب بالفتحة الظاهرة « قر » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المرء ، والجملة من الفعل وفاعله لا محل لها من الإعراب لأنها مفسرة ، هذا إعراب البصريين ؛ والكوفيون يقولون : لمرء مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وعينا : تمييز عامله قر الآتى ، وقر : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى المرء ، وجملة الفعل وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ « بالعيش » جار ومجرور متعلق بقر « مثريا » حال صاحبه الضمير المستتر فى قر « ولم » الواو عاطفة ، لم : حرف نفى وجزم وقلب « يعن » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المرء « بالإحسان » جار ومجرور متعلق بيعن « كان » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المرء « مذمما » خبر كان ، والجملة من كان واسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب جواب إذا .

﴿ خاتمة ﴾ يتفق الحال والتمييز فى خمسة أمور ، ويفترقان فى سبعة أمور :

فأما أمور الاتفاق فإنهما : اسمان ، نكرتان ، فَضْلَتَانِ ، منصوبتان ، رافعتان للإبهام .

وأما أمور الافتراق فالأول : أن الحال تجىء جملة وظرفا ومجرورا ، كما مر ، والتمييز لا يكون إلا اسما . الثانى : أن الحال قد يتوقَّف معنى الكلام عليها ، كما عرفت فى أول باب الحال ، ولا كذلك التمييز . الثالث : أن الحال مبيِّنة للهيآت والتمييز للذوات . الرابع :

الشاهد فيه : قوله « عينا » فان ابن مالك رحمه الله قد استدل به على أنه يجوز تقديم التمييز على عامله إذا كان هذا العامل فعلا متصرفا ، وهذا الاستدلال لايتم إلا أن يكون العامل فى التمييز هو قوله « قر » المتأخر فى اللفظ ، والشارح المحقق يرى أن العامل ليس هو هذا الفعل المتأخر ، ولكنه فعل محذوف يقع بعد إذا ، وعلى هذا يكون استدلال ابن مالك بهذا البيت سهوا . وقد بينا لك فى شرح الشاهد السابق أن لكل من ابن مالك والشارح وجهة نظر تخالف وجهة نظر الآخر ، وأن كلام ابن مالك إنما يتم على ما اشتهر عن الكوفيين من أن الاسم المرفوع بعد « إذا » مبتدأ ، وأن كلام الشارح إنما هو بالنظر إلى مذهب البصريين . ولامحل لإعادة تفصيل الكلام هنا ؛ إذ كان الكلام على هذا الشاهد هو بعينه ما قلناه فى شرح الشاهد السابق

ومن شواهد هذه المسألة قول الشاعر :

وَلَسْتُ إذَا ذَرْعًا أَضِيقُ ، بِضَارِعٍ وَلاَ يَائِسٍ عِنْدَ التَّعَسُّرِ مِنْ يُسْرِ

فقد استشهد به ابن الناظم على جواز تقديم التمييز على عامله ، وذلك لأن « ذرعا » تمييز عامله قوله «أضيق» المذكور بعده . ومن العجيب أن يجرى قوم فى هذا البيت نفس الاعتراض الذى اعترض به الشارح على الاستدلال بالبيتين السابقين ، حتى قال العينى : « ذرعا : تميز ؛ فقال الناظم وابنه من أضيق ، وقد تقدم على عامله ، وجوزا تقديم التمييز على عامله ، وقال غيرهما : تمييز من الفعل المحذوف ، تقديره : إذا أضيق ذرعًا أضيق ، والمذكور هو الذى يفسره ، فيكون الناصب للتمييز هو المحذوف ــ إلخ » اهـ . وهذا كلام بعيد عن التحقيق بعد الأرض عن السماء ؛ لأننا ــ إذا جرينا على مذهب البصريين ــ إنما نقدر فعلا بعد إذا حين يكون الاسم المذكور بعد إذا مرفوعا ؛ فلكى نفر من كونه مبتدأ فتكون الجملة الواقعة بعد إذا ابتدائية نقدر فعلا ليكون الاسم المرفوع فاعلا له فتقع الجملة الفعلية بعد إذا ؛ فأما إن كان الاسم الواقع بعد إذا منصوبا وله عامل متأخر وهذا العامل فعل فلسنا بحاجة إلى التقدير ؛ إذ لو جعلنا هذا الاسم المنصوب معمولا للفعل المتأخر لكان الواقع بعد إذا والحالة هذه جملة فعلية ؛ فما الداعى لتقدير محذوف ؟

أن الحال تتعدّد ، كما عرفت ، بخلاف التمييز[١] . الخامس : أن الحال تتقدم على عاملها إذا كان فعلا متصرفاً أو وَصْفاً يشبهه ، ولا يجوز ذلك فى التمييز على الصحيح[٢] . السادس : أن حقّ الحال الاشتقاقُ وحقّ التمييز الجمودُ ، وقد يتعاكسان ؛ فتأتى الحال جامدة « كهذا مَالُكَ ذَهَباً » ، ويأتى التمييز مشتقا نحو « لله دره فارساً » ، وقد مر . السابع : الحال تأتى مؤكدة لعاملها ، بخلاف التمييز ، فأما قوله تعالى : « إنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا » فشهرا : مؤكد لما فهم من إن عدة الشهور ، وأما بالنسبة إلى عامله — وهو اثنا عشر — فمبين ، وأما إجازة المبرد ومن وافقه نِعْمَ الرجُلُ رَجُلاً زَيْدٌ ؛ فردودة ، وأما قوله :

٥١٨ — تَزَوَّدْ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا فَنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادَا

---

(١) يريد أن الحال تأتى متعددة وصاحبها واحد ولا يجب عطف ثانى الحالين على أولهما ، فأما التمييز فانه — وإن جاز فيه أن يتعدد لمميز واحد — لا يجوز فيه التعدد إلا مع عطف ثانى التمييزين على أولهما ، كما تقول : علىّ أكثر الناس أدبا ومالا .

(٢) قد عرفت مما قدمناه أن فى هذه المسألة ثلاثة أقوال : أولها — وهو الذى يشير الشارح له بأنه الصحيح — مذهب جمهور البصريين ، وحاصله أنه يجوز تقديم الحال على عامله إذا كان العامل فعلا متصرفا أو اسما يشبهه ، ولا يجوز تقديم التمييز على العامل فيه مطلقا . وثانيهما مذهب جمهور الكوفيين ، وهو عكس المذهب الأول : يجوز تقديم التمييز على عامله إذا كان العامل فيه فعلا متصرفا ، ولا يجوز تقديم الحال على عامله مطلقا ، ويتحقق الاختلاف بين الحال والتمييز على هذين المذهبين . والمذهب الثالث — وهو المذهب الذى اختاره ابن مالك فى غير الخلاصة — أنه يجوز فى كل واحد من الحال والتمييز أن يتقدم على عامله إذا كان فعلا متصرفا . وعلى هذا الرأى تكون هذه المسألة من القبيل الأول الذى يتفق فيه الحال والتمييز

٥١٨ — هذا بيت من قصيدة لجرير بن عطية بن الخطفى ، يمدح فيها الإمام العادل عمر بن عبد العزيز بن مروان ، ومطلع هذه القصيدة قوله :

أَبَتْ عَيْنَاكَ بِالْحَسَنِ الرُّقَادَا وَأَنْكَرْتَ الْأَصَادِقَ وَالْبِلَادَا

وقبل البيت المستشهد به قوله :

وَمِنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ لَقِيتَ بَحْراً إذا نَقَصَ الْبُحُورَ الْمَدُّ زَادَا
فَسُدْتَ النَّاسَ قَبْلَ سِنِينَ عَشْرٍ كَذَاكَ أَبُوكَ قَبْلَ الْعَشْرِ سَادَا

... ...

وَثَبَّتَ الفُرُوعَ فَهُنَّ خُضْرٌ   وَلَوْ لَمْ تَحْمِ أَصْلَهُمُ لَبَادَا
تَزَوَّدْ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا   ... ... البيت ، وبعده :
فَمَا كَعْبُ بْنُ مَامَةَ وَابْنُ سُعْدَى   بِأَجْوَدَ مِنْكَ يَا عُمَرُ الجَوَادَا
وَتَبْنِي الْمَجْدَ يَا عُمَرُ بْنَ لَيْلَى   وَتَكْفِي الْمُمْحِلَ السَّنَةَ الجَمَادَا
يَعُودُ الحِلْمُ مِنْكَ عَلَى قُرَيْشٍ   وَتَفْرِجُ عَنْهُمُ الكُرَبَ الشِّدَادَا
وَتَدْعُو اللهَ مُجْتَهِداً لِيَرْضَى   وَتَذْكُرُ فِي رَعِيَّتِكَ الْمَعَادَا .

اللغة : « الحسن » اسم موضع فى بلاد ضبة ، ويقال : إنه إنما سمى بذلك الاسم لحسن شجره « الرقاد » بضم الراء — النوم « باد » هلك « تزود » فعل أمر من قولهم : تزود الرجل اسفره ونحوه ، إذا حمل معه زاده « فما كعب بن مامة — إلخ » كعب بن مامة : رجل إيادى ، وهو أحد أجواد العرب ، يحكون أنه خرج فى القيظ فى ركب ، وفيهم رجل من النمر بن قاسط ، فضلوا الطريق فتصافنوا الماء بالمقلة (والتصافن : أن يطرحوا فى الإناء حجرا ثم يصبوا فيه من الماء مقدار ما يغمر ذلك الحجر ؛ فيكون هذا المقدار حظ واحد منهم ، يفعلون ذلك لئلا يتغابنوا . والمقلة : اسم ذلك الحجر) فلما دار القعب بينهم وجاءت نوبة كعب أبصر النمرى يطيل النظر إليه فآثره كعب بمائه وقال للساقى : اسق أخاك النمرى يصطبح[1] ، فذهبت مثلا ، فشرب النمرى نصيب كعب ذلك اليوم ؛ ثم نزلوا من الغد منزلا آخر فتصافنوا بقية مائهم ، فنظر النمرى إلى كعب كنظره بالأمس ، ففعل كعب فعلته بالأمس ، وارتحل القوم ، وقالوا : يا كعب ارتحل ، فلم يكن به قوة على النهوض ، وكانوا قد قربوا من الماء فقيل : رِدْ كَعْبُ إِنَّكَ وَرَّادٌ ، فعجز ، فلما يئسوا منه خيلوا عليه بثوب يمنعه من السباع وتركوه فمات ، وفيه يقول أبوه :

مَا كَانَ مِنْ سُوقَةٍ أَسْقَى عَلَى ظَمَإٍ   خَمْراً بِمَاءٍ إِذَا نَاجُودُهَا بَرَدَا
مِنَ ابْنِ مَامَةَ كَعْبٍ حِينَ عَيَّ بِهِ   زَوُّ الْمَنِيَّةِ إِلَّا حِرَّةً وَقَدَى
أَوْفَى عَلَى الْمَاءِ كَعْبٌ ثُمَّ قِيلَ لَهُ   رِدْ كَعْبُ إِنَّكَ وَرَّادٌ فَمَا وَرَدَا

وفيه يقول طرفة بن العبد البكرى :

إِنِّي كَفَانِيَ مِنْ أَمْرٍ هَمَمْتُ بِهِ   جَارٌ كَجَارِ الْحُذَاقِيِّ الَّذِي انْتَصَفَا

(١) انظره فى مجمع الأمثال للميدانى (ج ١ ص ٢٢٤ طبعة الخيرية ، ثم انظر القصة كلها فيه : ١ ص ١٢٣) .

... ...

قال الميدانى[1] : « الحذاقى : هو أبو دواد ، وحذاق : بطن من إياد ، واتصف : صار وصفا فى الجود ، يعنى كعبا » اهـ

وكعب بن مامة : هو جار أبى دواد الإيادىّ الذى يقول فيه قيس بن زهير :

سَأَفْعَلُ مَا بَدَا لِيَ ثُمَّ آوِى إلى جَارٍ كَجَارِ أَبِى دُوَادِ

وكان من شأن كعب أنه إذا مات له جار أدى ديته إلى أهله ، وإن هلك لجاره بعير أو شاة أخلفها عليه ، فجاوره أبو دواد ، فعامله بذلك ، فكانت العرب إذا حمدت مستجارا بهحسن جواره قالت : هو كجار أبى دواد . وأما ابن سعدى فهو أوس بن حارثة بن لام الطائى ، وكان سيدا مقداما ، يقال : وفد هو وحاتم بن عبد الله الطائى على عمرو بن هند ، فدعا عمرو أوسا فقال له : أنت أفضل أم حاتم ؟ فقال أوس : أبيت اللعن ! لو ملكنى حاتم وولدى ولحمتى لوهبنا فى غداة واحدة ؛ ثم دعا حاتما فقال له : أنت أفضل أم أوس ؟ فقال حاتم : أبيت اللعن ! إنما ذكرت بأوس ، ولأحد ولده أفضل منى . ووفد أوس مرة على النعمان بن المنذر وعنده وفود العرب من كل حى ، فدعا النعمان بحلة ، وقال للقوم : احضروا غدا فانى ملبس هذه الحلة أكرمكم ، فحضر القوم جميعا إلا أوسا ، فقيل له : لم تتخلف ؟ فقال : إن كان المراد غيرى فأجمل الأشياء ألا أكون حاضرا ، وإن كنت المراد فسيعرف مكانى ، فلما جلس لهم النعمان لم ير أوسا ، فقال : اذهبوا إلى أوس فقولوا له : احضر آمنا مما خفت ، فحضر فألبسه الحلة ، فحسده قوم من أهله فقالوا للحطيئة : اهجه ولك ثلثمائة ناقة ، فقال الحطيئة : كيف أهجو رجلا لا أرى فى بيتى أثاثا ولا مالا إلا من عنده ؟ ثم قال :

كَيْفَ الْهِجَاءُ وَمَا تَنْفَكُّ صَالِحَةٌ مِنْ آلِ لَأْمٍ بظهر الغيب تأتينى

فقال لهم بشر بن أبى خازم أحد بنى أسد بن خزيمة : أنا أهجوه لكم ، فأخذ الإبل وفعل ، فأغار أوس عليها فاكتسحها ، فجعل بشر لا يستجير حيا من العرب إلا قالوا له : قد أجرناك إلا من أوس ، وكان بشر قد ذكر فى هجائه أم أوس ، فدخل أوس على أمه فقال : قد أتينا ببشر الهاجى لك ولى ، قالت : أوتطيعنى ؟ قال : نعم ، قالت : أرى أن ترد عليه ماله وتعفو عنه وتحبوه ، فانه لا يغسل هجاءه إلا مدحه ، فخرج أوس فقال لبشر : إن أمى سعدى التى كنت تهجوها قد أمرت فيك بكذا وكذا ، فقال بشر : لا جرم والله لا مدحت حتى أموت أحدا غيرك ، وفيه يقول :

إلى بِشْرِ بْنِ حَارِثَةَ بْنِ لأْمٍ لِيَقْضِىَ حَاجَتِى فِيمَنْ قَضَاهَا

(١) مجمع الأمثال (١ — ١٠٩ الخيرية)

... ...

فَمَا وَطِئَ الثَّرَى مِثْلُ ابْنِ سُعْدَى ✧ وَلاَ لَبِسَ النِّعَالَ وَلاَ احْتَذَاهَا

الإعراب : « تزود » فعل أمر مبنى على السكون لا محل له ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « مثل » مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة ، وستعرف بيان ما فيه عند الكلام على الاستشهاد بالبيت ، وهو مضاف و« زاد » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو مضاف وأبى من « أبيك » مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وضمير المخاطب مضاف إليه مبنى على الفتح فى محل جر « فينا » جار ومجرور متعلق بتزود « نعم » فعل ماض دال على إنشاء المدح ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « الزاد » فاعل لنعم مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة الفعل وفاعله فى محل رفع خبر مقدم « زاد » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وأبى من « أبيك » مضاف إليه ، وضمير المخاطب مضاف إليه « زادا » تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « زادا » فى آخر البيت ؛ فإن أبا العباس المبرد وأبا على الفارسى وابن السراج ذكروا أنه تمييز لفاعل نعم المذكور قبله ، بناء على مذهبهما من جواز الجمع فى كلام واحد بين فاعل نعم الظاهر والتمييز ، فيجيزون لك أن تقول : نعم الرجل رجلا زيد ، وما أشبه ذلك ، وعلى هذا يكون التمييز فى مثل هذه العبارة للتأكيد ؛ من قبل أن معناه مستفاد من قبله بالفاعل ، فإذا تم ذلك بطل قول النحاة : « إن الحال قد يكون مؤكدا لعامله أو لصاحبه أو لمضمون جملة سابقة و إن التمييز لا يكون مؤكدا لعامله أصلا » . والشارح المحقق رحمه الله لما كان يجارى النحاة فى التفرقة بين الحال والتمييز من هذا الوجه استشعر الاعتراض عليه بمثل هذا التعبير على تخريج المبرد والفارسى وابن السراج فأراد أن يبين هنا أنه لا يرى رأيهم ، وأنه على مذهب سيبويه والسيرافى وغيرهما من جمهرة العلماء الذين لا يجيزون أن يجمع فى كلام واحد بين فاعل نعم الظاهر والتمييز ، وعلى هذا يتم له أن التمييز لا يكون مؤكدا لعامله أصلا .

وخلاصة أقوال النحاة فى ذلك أنهم اختلفوا فى جواز الجمع فى كلام واحد بين فاعل نعم الظاهر والتمييز ، وأن لهم ثلاثة أقوال : أولها — وهو مذهب سيبويه والجمهور — أنه لا يجوز مطلقا ، نعنى سواء أفاد التمييز معنى زائدا عن معنى الفاعل أم لم يفد ، وما ورد من كلام العرب مما ظاهره ذلك فمؤول وله وجوه من الإعراب تخرجه عن الظاهر الذى يستدل به المجيز ، وثانيها — وهو مذهب المبرد والفارسى وابن السراج — أنه يجوز مطلقا ، والثالث — وهو مذهب جماعة من النحاة وصححه ابن عصفور — أنه إن أفاد التمييز معنى زائدا على ما يفيده فاعل نعم جاز أن يجمع بينهما فى كلام واحد ، كقول أبى بكر بن الأسود المعروف بابن شعوب :

تَخَيَّرَهُ فَلَمْ يَعْدِلْ سِوَاهُ ✧ فَنِعْمَ الْمَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تِهَامِى

و إن لم يفد التمييز إلا المعنى الذى يستفاد من الفاعل لم يجز أن يجمع بينهما فى كلام واحد .

... ...

فان قلت : فهذا البيت الذى أنشده الشارح يردّ ظاهره على مذهب سيبويه والجمهور، ويرد كذلك على المذهب الذى صححه ابن عصفور ، فماذا يخرجه هؤلاء ؟ فالجواب عن ذلك أن للعلماء فى تخريج هذا البيت أربعة تخريجات كل واحد منها يخرجه عن ظاهره :

الأول : أن يعربوا « زادا » فى آخر البيت مفعولا به لتزود ، و «مثل زاد أبيك» حالا منه، وأصل الكلام : تزود زادا مثل زاد أبيك ، فلما تقدمت الصفة على الموصوف جعلت حالا .

الثانى : أن يعربوا «زادا» فى آخر البيت مفعولا مطلقا لتزود مؤكدا له ، وهو مصدر حذفت منه زوائده ، و « مثل زاد أبيك » حالا منه أيضا ، وأصل الكلام على هذا : تزود تزودا مثل زاد أبيك ؛ فحذفت زوائد المصدر وقدمت الصفة على الموصوف .

الثالث : أن يعربوا «زادا» فى آخر البيت تمييزا لمثل زاد أبيك ، على حد قولك : ما رأيت مثله رجلا .

الرابع : أن يعربوا « زادا » فى آخر البيت حالا مؤكدة لصاحبها الذى هو فاعل نعم المتقدم عليه ، وهذا وجه ذكره العلامة الصبان قياسا على ماذكره الشارح فى البيت الذى بعده .

ومن العلماء من يحكم بشذوذ كل ما ورد مما ظاهره ذلك .

قال أبو رجاء عفا الله تعالى عنه : هذا تلخيص الكلام على هذا البيت ، وبيان وجه الاستشهاد به والرد عليه ، وفى هذا الكلام نظر من وجهين : الوجه الأول أن الجمع بين فاعل نعم الظاهر والتمييز قد ورد فى كلام العرب الموثوق بهم فى غير الشعر ؛ من ذلك قول الحارث فارس النعامة وقد قتل ابنه فى حرب البسوس : نِعْمَ الْقَتِيلُ قَتِيلاً أَصْلَحَ بَيْنَ بَكْرٍ وتَغْلِبَ ، ولا يتأتى فى هذا الكلام شىء صحيح من التخريجات التى ذكرناها عن الجمهور فى البيت المستشهد به ، فأما الأبيات الشعرية فهى أكثر من أن نحصيها ، وسيأتى جزء صالح منها فى باب نعم وبئس . والوجه الثانى : أن مجىء التمييز مؤكدا فى غير باب نعم ثابت فى الكلام الموثوق بعربيته : فمن ذلك قوله تعالى : (وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً) فان رجلا تمييز لسبعين وهو العامل فيه ، ووجه التوكيد أن السبعين من القوم وهم لا يكونون إلا رجالا (وانظر شرح الشاهد رقم ٤٩٦ ص ٩٦ وما بعدها من هذا الجزء) ومن ذلك قوله تعالى : (فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً) بعد قوله جل شأنه : (وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وأَتْمَمْنَاهَا بِعَشْرٍ) ومن ذلك قوله جل شأنه : (ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً) وقد صرح كثير من العلماء منهم المحقق الرضى وابن مالك بصحة قولك : لفلان عندى من الدراهم عشرون درهما ، وقد قال الشاعر (وهو الشاهد رقم ١٦٦ الذى سبق ذكره فى الجزء الأول ص ٣١٧ من هذا الكتاب) :

فالصحيح أن « زاداً » معمول لتزوّدْ : إما مفعول مطلق إن أريد به التزوُّد ، أو مفعول به إن أريد به الشىء الذى يُتزَوَّد به من أفعال البرّ ، وعليهما فثل نعت له تقدم فصار حالا ، وأما قوله :

٥١٩ — نِعْمَ الْفَتَاةُ فَتَاةً هِنْدُ لَوْ بَذَلَتْ رَدَّ التَّحِيَّةِ نُطْقًا أَوْ بِإِيمَاءِ

ففتاة : حال مؤكدة . والله أعلم .

يَدَاكَ يَدٌ خَيْرُهَا يُرْتَجَى وَأُخْرَى لِأَعْدَائِهَا غَائِظَهْ

فَأَمَّا الَّتِي خَيْرُهَا يُرْتَجَى فَأَجْوَدُ جُودًا مِنَ اللَّافِظَهْ

وإذا كان مجىء التمييز مؤكدا لعامله فى باب نعم بالمنزلة التى ذكرنا ، وكان واردا فى غير هذا الباب فى فصيح الكلام ، على نحو ما رأيت ؛ فلا نرى لك أن تجارى النحاة فى قولهم « إن التمييز لا يكون مؤكدا لعامله أصلا » وإن نسب ذلك إلى الجمهور .

٥١٩ — لم أقف على نسبة هذا البيت إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق .

اللغة : « الفتاة » المرأة الشابة ، وهى مؤنث الفتى ، قال الشاعر :

وَلَقَدْ دَخَلْتُ عَلَى الْفَتَا ةِ الْخِدْرَ فِي الْيَوْمِ الْمَطِيرِ

وقال الآخر :

وَقَائِلَةٍ نِعْمَ الْفَتَى أَنْتَ مِنْ فَتًى إِذَا الْمُرْضِعُ الْعَوْجَاءُ جَالَ بَرِيمُهَا

« هند » اسم امرأة « بذلت » أعطت ومنحت « بإيماء » أراد بإشارة من يدها أو طرفها ، كما قال الشاعر :

أَشَارَتْ بِطَرْفِ الْعَيْنِ خِيفَةَ أَهْلِهَا إِشَارَةَ مَحْزُونٍ وَلَمْ تَتَكَلَّمِ

فَأَيْقَنْتُ أَنَّ الطَّرْفَ قَدْ قَالَ مَرْحَبًا وَأَهْلًا وَسَهْلًا بِالْحَبِيبِ الْمُتَيَّمِ

الإعراب : « نعم » فعل ماض دال على إنشاء المدح ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « الفتاة » فاعل لنعم مرفوع بالضمة الظاهرة « فتاة » يعربه المبرد والفارسى وابن السراج وجماعة من المتأخرين تمييزا لفاعل نعم ؛ فيكون تمييزا مؤكدا لعامله ، ويعربه أنصار سيبويه والجمهور حالا مؤكدة لصاحبها الذى هو فاعل نعم ، وجملة الفعل وفاعله فى محل رفع خبر مقدم « هند » مبتدأ مؤخر « لو » يجوز أن يكون حرفا دالا على التمنى فلا جواب له ، ويجوز أن يكون حرف شرط غير جازم « بذلت » فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر جوازا تقديره هى يعود إلى هند « رد » مفعول به لبذل ، وهو مضاف و « التحية »

... ...

مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « نطقا » منصوب على نزع الخافض ، بدليل تصريحه بذلك الخافض فى مقابله ، وذكر العينى أنه منصوب على التمييز « أو » حرف عطف « بإعاء » جار ومجرور معطوف على ما قبله ، وجواب لو ـ إن جعلتها شرطية ـ محذوف ، وتقدير الكلام على هذا : لو بذلت رد التحية بنطق أو بإيماء لشفت نفسى ، أو لو بذلت ذلك فنعم الفتاة هى ، مثلا

الشاهد فيه : قوله « فتاة » فان المبرد و بعض النحاة يجعلونه تمييزا لفاعل نعم ، والتمييز ـ كما تعلم ـ منصوب بالمميز ، فاذا تم هذا الإعراب كان هذا التمييز مؤكدا للعامل فيه ؛ فيبطل ما ذكره النحاة من أن التمييز لا يكون مؤكدا للعامل فيه أصلا ، على مثال ما ذكرنا فى شرح الشاهد السابق . وللمحافظة على ما ذكر النحاة لم يرتض الشارح المحقق ـ تبعا لقوم ـ هذا الإعراب ، وجعل « فتاة » حالا من « الفتاة » الواقع فاعلا لنعم ؛ فيكون حالا مؤكدا لصاحبه . وقد ذكرنا هذه المسألة بما يليق بها من بحث فى شرح الشاهد السابق ، فارجع إليه .

حروف الجـــــر

(هَاكَ حُرُوفَ الجرِّ وَهْيَ) عشرون حرفًا : (مِنْ) و (إلى) و (حَتَّى) و (خَلاَ) و (حَاشَا) و (عَدَا) و (فِي) و (عَنْ) و (عَلَى) و (مُذْ) و (مُنْذُ) و (رُبَّ) و (اللاَّمُ) و (كَيْ) و (وَاوٌ وَتَا * والْـكَافُ وَالْبَا وَلَعَلَّ وَمَتَى) كلّها مشتركة فى جرِّ الاسم على التفصيل الآتى :

وقد تقدم الـكلام على خَلاَ وحَاشَا وعَدَا فى الاستثناء .

وقَلَّ مَنْ ذكر « كى » و « لعل » و « متى » فى حروف الجر ؛ لغرابة الجر بهن .

أما « كى » فتجرُّ ثلاثة أشياء : الأول « ما » الاستفهامية المستفهَمُ بها عن عِلَّة الشىء ، نحو : كَيْمَهْ ، بمعنى لِمَهْ ، والثانى « ما » المصدرية مع صلتها ، كقوله :

٥٢٠ — يُرَادُ الْفَتَى كَيْمَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ

---

٥٢٠ — هذا عجز بيت ، وصدره قوله :

* إذا أنتَ لمْ تَنْفَعْ فضُرَّ فإنَّمَا *

وقد اختلف العلماء فى نسبة هذا البيت ؛ فنهم من نسبه إلى النابغة الذبيانى ، ومنهم من نسبه إلى النابغة الجعدىّ ، وقال العينى بعد أن ذكر هذين : « والأصح أن قائله قيس بن الخطيم كذا ذكره البحترى فى حماسته » اهـ . وقال البغدادى (٣ — ٥٩١ بولاق) : « رأيت فى طبقات النحاة لأبى بكر محمد الشهير بالتاريخى عند ترجمة يونس بن حبيب ، قال : كان عبد الأعلى ابن عبد الله بن عامر فصيحا ، وهو الذى يقول ... وأنشد البيت » .

المعنى : يريد أنه لا بد للانسان من أحد وصفين يتصف به فاما أن يكون نافعا يعود الفضل منه على إخوانه وعارفيه أو على أهل جلدته جميعا ، وإما أن يكون ضارا بهم يقع عليهم شره وتنالهم معرته ؛ فان لم يكن الإنسان متصفا بأحد هذين الوصفين فليس بانسان على الحقيقة ؛ لأن الإنسان لا يمتاز عن غيره من الحيوانات إلا بأنه ينفع أو يضر .

الإعراب : «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه «أنت» فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، وتقدير الـكلام : إذا لم تنفع (أنت) لم تنفع ، وجملة الفعل

... ...

المحذوف وفاعله فى محل حر ... وا إذا « لم » حرف نفى وجزم وقلب «تنفع» فعل مضارع مجزوم ... كون ... مستترفيه وجوبا تقديره أنت ، وجملة الفعل وفاعله لا محل لها من الإعراب مفسرة ... » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، ضر : فعل أمر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وحرك للادغام ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وجملة الأمر وفاعله لا محل لها من الإعراب جواب إذا « فإنما » الفاء حرف دال على التعليل ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، إنما : أداة حصر « يراد » فعل مضارع مبنى للمجهول مرفوع بالضمة الظاهرة « الفتى » نائب فاعل مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر «كيما» كى : حرف جر دال على التعليل مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وما : حرف مصدرى « يضر » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الفتى ، وما المصدرية مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بكى التعليلية ، وتقدير الكلام : إنما يراد الفتى للضر – إلخ « وينفع » الواو عاطفة ، ينفع : فعل مضارع معطوف على المضارع المتقدم ، وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى الفتى .

الشاهد فيه : قوله « كيما يضر وينفع » واعلم أولا أن هذا البيت يروى على وجهين : أولهما بنصب يضر وينفع ، وتخريج هذه الرواية — عند الجمهور من النحاة — على أن « كى » حرف مصدرى ونصب ، و « ما » حرف زائد لا أثر له ، و « يضر » فعل مضارع منصوب بكى المصدرية ، و « ينفعا » معطوف عليه ، ولام التعليل مقدرة قبل كى ، وهى جارة للمصدر المنسبك من « كى » وما دخلت عليه . والوجه الثانى : كما رواه الشارح هنا برفع « تضر » و « تنفع » وللعلماء فى هذه الرواية تخريجان : أحدهما : أن « كى » حرف تعليل وجر بمنزلة اللام ، ولا عمل له فى لفظ المضارع ، و « ما » حرف مصدرى ينسبك مع ما بعده بمصدر ، وهذا المصدر المنسبك من « ما » والمضارع مجرور بكى ، وهذا هو الذى أعربنا البيت عليه ، وهو وجه قاله الأخفش ، ومن أجله أتى الشارح بهذا البيت هنا ؛ والسر فى ذهاب الأخفش إلى هذا أنه لا يرى أن « كى » تكون ناصبة للمضارع أصلا ، وأنه إذا جاء بعدها مضارع منصوب فناصبه « أن » المصدرية محذوفة ، وقد جاء فى البد... ...ارع مرفوعا بعدها ، ولو كانت « كى » مصدرية لنصبته . والتخريج الثانى لرواية الرفع ... ...ية على المعروف فيها ، وهى حرف مصدرى ونصب ، ولام التعليل الجارة للمصد... مقد... ... و « ما » حرف كاف ، وهو الذى حال بين « كى » ونصب المضارع كما حال بين « أن » المشددة ونصب الاسم ورفع الخبر فى نحو قوله تعالى : (قُلْ إِنَّمَا يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ) وكما تكف « رب » عن جر مدخولها فى نحو قول الشاعر (وهو أبو دواد الإيادى) :

رُبَّمَا الْجَامِلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ وَعَنَاجِيجُ بَيْنَهُنَّ الْمِهَارُ

أى : للضرِّ والنفع ، قاله الأخفش . وقيل : ما كافَّة . الثالث « أن » المصدرية وصلتها ، نحو : جئتُ كَيْ أُكْرِمَ زَيْدًا ، إذا قدرت « أنْ » بعدها ، فأنْ والفعلُ فى تأويل مصدرٍ مجرور بها ، ويدلُّ على أنَّ أنْ تُضْمَر بعدها ظهورُهَا فى الضرورة ، كقوله :

٥٢١ — فقَالَتْ أَكُلَّ النَّاسِ أَصْبَحْتَ مَانِحاً ... لِسَانَكَ كَيْمَا أَنْ تَغُرَّ وَتَخْدَعَا

وجىء « ما » كافة للحروف العاملة عن عملها كثير فى العربية ؛ فهو أحرى بأن يخرج عليه ؛ فافهم ذلك .

٥٢١ — نسب ابن عصفور فى كتابه « الضرائر » هذا البيت لحسان بن ثابت الأنصارى ، والصحيح أن البيت من قصيدة لجميل بن معمر العذرى ، المعروف بجميل بثينة ، ومطلع هذه القصيدة قوله :

عَرَفْتُ مَصِيفَ الْحَيِّ وَالْمُتَرَبَّعَا ... كَمَا خَطَّتِ الْكَفُّ الْكِتَابَ الْمُرَجَّعَا
مَعَارِفُ أَطْلَالٍ لِبَثْنَةَ أَصْبَحَتْ ... مَعَارِفُهَا قَفْراً مِنَ الْحَىِّ بَلْقَعَا
مَعَارِفُ لِلْخَوْدِ الَّتِي قُلْتُ أَجْمِلِي ... إِلَيْنَا فَقَدْ أُصْفِيتِ بِالْوُدِّ أَجْمَعَا
فَقَالَتْ أَفِقْ ماعِنْدَنَا لَكَ حَاجَةٌ ... وَقَدْ كُنْتَ عَنَّا ذَا عَزَاءٍ مُشَيَّعَا
فَقُلْتُ لَهَا لَوْ كُنْتُ أُعْطِيتُ عَنْكُمُ ... عَزَاءً لَأَقْلَلْتُ الْغَدَاةَ التَّضَرُّعَا
فَقَالَتْ أَكُلَّ النَّاسِ أَصْبَحْتَ مَانِحاً ... لِسَانَكَ ... البيت ......

اللغة : « عرفت مصيف الحى — الخ » المصيف : مكان نزول القوم فى الصيف ، والمتربع : مكان نزولهم وقت الربيع ، وقوله « كما خطت الكف الكتاب المرجع » حال منهما ، يريد أن آثار نزول القوم فى الصيف وآثار نزولهم فى الربيع قد امحت كالخط القديم الذى روجع للقراءة فيه مرات « معارف أطلال — إلخ » المعارف : الأماكن المعروفة ، والقفر : الموحشة ، والبلقع : الخالى من الأنيس « معارف للخود — إلخ » الخود — بفتح الخاء وسكون الواو — الجارية الناعمة وتجمع على خود — بضم الخاء — وأجملى : أمر لها من الإجمال ، وهو المعاملة بما يجمل أثره وتحسن مغبته ، وأصفيت : ماض مبنى للمجهول من قولك : أصفيت فلانا مودتى ، إذا أخلصتها له ولم تجعل له فيها شريكا « فقالت أفق — إلخ » العزاء : الصبر والجلادة على احتمال مايشق احتماله ، والمشيع فى الأصل : ذوالشيعة والأنصار ، ويراد منه الجلد القوىّ « فقالت أكل الناس — إلخ » مانحا : اسم فاعل من المنح وهو الإعطاء ، وهو يتعدى إلى مفعولين : تقول : منحت المسكين درهما ، وتغر : مضارع غررته تغره — من باب قعد — إذا خدعته وزينت له ما ليس بحسن ، وتخدع : عطف تفسير لتغر ؛ فمعناهما واحد .

... ...

الإعراب : « فقالت » قال : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى « أ كل » الهمزة للاستفهام حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، كل : مفعول ثان لقوله ما نحا الآتى ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « الناس » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « أصبحت » أصبح : فعل ماض ناقص ، وتاء المخاطب اسمه مبنى على الفتح فى محل رفع « مانحا » خبر أصبح ، منصوب بالفتحة الظاهرة « لسانك » لسان : مفعول أول لمانح ، وكاف المخاطب مضاف إليه « كيما » كى : حرف تعليل وجر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وما : حرف زائد ، وذكر العينى أنه حرف كاف أو حرف مصدرى ، ولا وجه لما ذكره « أن » حرف مصدرى ونصب ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « تغر » فعل مضارع منصوب بأن المصدرية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وأن المصدرية مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بكى التعليلية ، والجار والمجرور متعلق بمانح « وتخدعا » الواو عاطفة ، تخدع : معطوف على تغر ، والمعطوف على المنصوب منصوب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والألف للاطلاق .

الشاهد فيه : قوله « كيما أن تغر » فان ظهور أن المصدرية الناصبة للفعل المضارع بعد كى ، فى هذه العبارة ، يدل على أنّ « أن » هذه تكون مضمرة بعد كى إذا لم يصرح بها فى الكلام نحو : جئت كي أتعلم ؛ فيكون تقدير ذلك : جئت كى أن أتعلم . وقد حكم الشارح ــ تبعا لكثير من النحاة ، منهم الزمخشرى فى بعض حواشيه وابن عصفور فى ضرائره وابن يعيش وابن هشام ــ بأن ظهور « أن » فى هذا البيت ضرورة اقتضاها قصد الشاعر إلى إقامة وزن البيت . ومثل هذا البيت فى ظهور « أن » بعد « كى » قول الشاعر وأنشده ابن الأنبارى وابن عصفور وغيرهما ولم أقف له على نسبة :

أَرَدْتَ لِكَيْمَا أَنْ تَطِيرَ بِقِرْبَتِي فَتَتْرُكَهَا شَنًّا بِبَيْدَاءَ بَلْقَعِ

ومثله قول الآخر ، وأنشده أبو ثروان :

أَرَدْتَ لِكَيْمَا أَنْ تَرَى لِيَ عَثْرَةً وَمَنْ ذَا الَّذِي يُعْطَى الْكَمَالَ فَيَكْمُلُ

وهاهنا ثلاثة أمور لا نرى بدا من أن ننبهك إليها :

الأمر الأول : أن بيت الشاهد يروى بروايتين : إحداهما التى رواه بها الشارح كغيره من النحاة ، وهى التى شرحناها وبينا وجه الاستشهاد بها ، والثانية رواية ذكرها ابن يعيش فى شرح المفصل وابن المستوفى والسيوطى ، وهى ــ مع ذلك ــ رواية ذكرها الأدباء وحملة ديوان جميل من رواة الشعر العربى ، وهى هكذا :

فَقَالَتْ أَكُلَّ النَّاسِ أَصْبَحْتَ مَانِحًا لِسَانَكَ هٰذَا كَيْ تَغُرَّ وَتَخْدَعَا

ولا شاهد فى البيت على هذه الرواية .

... ...

الأمر الثانى : إن سألت فقلت : فاذا كنتم تعترفون بأن هذا البيت ضرورة التجأ إليها الشاعر ليقيم وزن البيت فكيف تستدلون به على أن الناصب بعد كى هو « أن » المصدرية ؟ وهل يستدل بالضرورات ؟ فالجواب عن هذا أن نبين لك أنه لم يستدل من استدل بهذا البيت ونحوه على ما ذكرنا إلا لأن الضرورة ـ عند التحقيق ـ هى معاودة الشاعر للأصول التى كانت مستعملة ثم هجروها .

الأمر الثالث : اعلم أنه لا خلاف بين أحد من النحاة فى أن الفعل المضارع قد جاء فى فصيح الكلام من غير شذوذ ولا ندرة منصوبا بعد كى غير المسبوقة باللام ولا المتبعة بأن ، وذلك نحو قوله تعالى : (كَيْ لاَ يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ) ونحو قول النابغة الذبيانى :

يَا دَارَ مَيَّةَ بِالْعَلْيَاءِ فَالسَّنَدِ أَقْوَتْ وَطَالَ عَلَيْهَا سَالِفُ الْأَمَدِ
وَقَفْتُ فِيهَا طَوِيلاً كَيْ أُسَائِلَهَا عَيَّتْ جَوَابًا وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدِ

كما أنه لا خلاف بين أحد من النحاة فى أن الفعل المضارع قد جاء فى فصيح الكلام من غير شذوذ ولا ندرة منصوبا بعد كى التى سبقتها لام التعليل ، وذلك نحو قوله تعالى : (لِكَيْلاَ تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ) ونحو قول الشاعر :

إِذَا جِئْتَ فَامْنَحْ طَرْفَ عَيْنِكَ غَيْرَنَا لِكَيْ يَعْلَمُوا أَنَّ الْهَوَى حَيْثُ تَنْظُرُ

وأنه قد ورد قليلا مجىء المضارع منصوبا بعد كى وقد توسطت بينهما « أن » المصدرية ، وذلك كما فى البيت المستشهد به والبيتين اللذين قدمناهما لك . كما ورد قليلا مجىء المضارع منصوبا بعد كى وقد توسطت بينهما لام التعليل ، كما فى قول عبد الله بن قيس الرقيات :

كَيْ لِتَقْضِينِي رُقَيَّةُ مَا وَعَدَتْنِي غَيْرَ مُخْتَلَسِ

والعلماء يختلفون فى الناصب للمضارع فى هذه الأوجه : فذهب الأخفش إلى أن الناصب للمضارع فى جميع هذه الاستعمالات هو « أن » المصدرية ، فان كانت موجودة فى الكلام فالأمر ظاهر ، وإن لم تكن موجودة فى الكلام فهى مقدرة ؛ بدليل ظهورها فى ضرورة الشعر ، كما فى البيت المستشهد به ، والسر فى هذا أن الأخفش يرى أن « كى » لا تكون إلا حرف جر دال على التعليل ؛ فان ذكرت اللام قبلها نحو (لكيلا تأسوا) ونحو * لكى يعلموا .. * كانت اللام للتعليل و « كى » بدلا منها ، و « أن » مضمرة بعدها ، وإن ذكرت اللام بعدها نحو * كى لتقضينى ... * كانت اللام بدلا من كى ، و « أن » مقدرة بعدهما . وذهب الخليل بن أحمد إلى أن الناصب للمضارع فى كل ذلك هو « أن » المصدرية ، فان كانت موجودة فى الكلام فالأمر

... ...

ظاهر ، وإن لم تكن موجودة فهى مقدرة ؛ والسر فى ذلك أن الخليل لا يرى أن للمضارع ناصبا غير « أن » المصدرية مظهرة أو مضمرة . وذهب جمهور الكوفيين إلى أن الناصب للمضارع فى جميع هذه الاستعمالات هو « كى » نفسها ، والسر فى هذا أنهم لا يرون أن « كى » قد تكون حرف جر دالا على التعليل ، بل هى لا تكون عندهم إلا حرفا مصدريا ناصبا للمضارع مذكورا أو مقدرا ؛ فإن ذكرت « أن » بعد « كى » كما فى البيت المستشهد به كانت « أن » مصدرية بدلا من « كى » أو زائدة ، وإن ذكرت اللام بعد « كى » كانت هذه اللام زائدة . وقالوا فى قول العرب « كيمه » : إن ثمة فعلا مضارعا محذوفا وهو منصوب كى ، و « مه » هى عبارة عن « ما » الاستفهامية وموقعها من الإعراب نصب على المفعولية لذلك الفعل المقدر ، والهاء هى هاء السكت زيدت للوقف ، وكأن قائلا قد قال : جئتك ، فقلت له : كى تفعل ماذا ؟ وفى هذا التقدير عدة أمور كل منها يخالف أصلا مقررا بين النحاة : أولها : أن فيه حذف صلة الحرف المصدرى مع بقاء معمولها ، وهو لا يجوز ، وثانيها : أن فيه نصب اسم الاستفهام بعامل متقدم عليه فى اللفظ مع أن لأسماء الاستفهام الصدارة ، وثالثها : أن فيه حذف ألف « ما » الاستفهامية فى غير حالة الجر ، وهو لا يجوز ، ورابعها : أن فيه حذف المنصوب الذى هو المضارع مع بقاء عامل النصب ، ولم يثبت له نظير . وذهب جمهرة علماء البصرة إلى أن « كى » تكون حرف جر دالا على التعليل ، وتكون حرفا مصدريا ناصبا للمضارع ؛ فلم يلتزموا الوجه الأول كما التزمه الأخفش ؛ ولم يلتزموا الوجه الثانى كما التزمه الكوفيون ، وعندهم أن « كى » تكون حرفا مصدريا ناصبا للمضارع بنفسه ولا يحتمل غير ذلك فى حالة واحدة ، وهى أن تذكر اللام قبلها ولا تذكر « أن » بعدها ، كما فى قوله تعالى : (لِكَيْلَا تَأْسَوْا) وقول الشاعر * لِكَيْ يَعْلَمُوا ... * وتكون « كى » حرف تعليل وجر ولا تحتمل غير ذلك فى حالتين : الأولى أن تذكر اللام بعدها ، كما فى قول ابن قيس الرقيات * كَيْ لِتَقْضِيَنِي رُقَيَّةُ ... * فكى حرف تعليل وجر ، واللام تأكيد لها ، والناصب أن مقدرة ، لا كى للفصل باللام ؛ والثانية أن تذكر بعدها « أن » المصدرية ولا تذكر اللام قبلها ، كما ورد فى البيت المستشهد به * كَيْمَا أَنْ تَغُرَّ ... * فكى ههنا حرف جر وتعليل ، وأن حرف مصدرى ، والمضارع منصوب بأن . وتكون « كى » محتملة للوجهين جميعا عندهم فى حالتين : أولاهما : ألا تتقدم عليها اللام ولا تتأخر عنها « أن » كما فى قوله تعالى : (كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً) وقول النابغة : * . . . كَيْ أُسَائِلَهَا * فإنه يجوز أن تكون « كى » حرف تعليل وجر ، وتكون « أن » مقدرة بعدها ، كما يجوز أن تكون « كى » حرفا مصدريا ولام التعليل مقدرة قبلها ، والحالة الثانية أن تقع « كى » بين اللام وأن المصدرية كما فى قول الشاعر .

والأَوْلى أن تقدر « كى » مَصدرية ، فتقدَّر اللامُ قبلها ؛ بدليل كثرة ظهورها معها ، نحو : « لِكَيْلَا تَأْسَوْا » .

وأما « لعلّ » فالجر بها لغة عُقَيل ثابِتة الأولِ ومحذوفتَه ، مفتوحة الآخِرِ ومكسورَته . ومنه قوله :

٥٢٢ — لَعَلَّ اللهِ فضَّلَكُمْ عَلَيْنَا بِشَىْءٍ إن أُمَّكُمُ شَرِيمُ

---

* ... لِكَيْمَا أَنْ تَطِيرَ ... * وكما فى قول الآخر * ... لِكَيْمَا أَنْ تَرَى ... * فان « كى » فى هذين البيتين ونحوهما يجوز أن تكون مصدرية بسبب تقدم اللام عليها ، ويجوز أن تكون حرف جر دالا على التعليل بسبب تأخر « أن » المصدرية عليها : فان جعلت « كى » مصدرية كانت «أن» مؤكدة لها ، وإن جعلت « كى» تعليلية كانت مؤكدة للام التى قبلها ، واعتبارها تعليلية مؤكدة لمعنى اللام أولى من اعتبارها مصدرية واعتبار « أن » توكيدا لها من قبل أن تأكيد الجار بجار آخر يوافقه فى المعنى أسهل وأعرف من تأكيد الحرف المصدرى بحرف مصدرى آخر ، وحسبك هذا فقد أطلت عليك .

٥٢٢ — لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سابق أو لاحق .

اللغة : « لعل » أصل معنى هذا الحرف الترجى ، وقال الدنوشرى فى هذا البيت : « هى باقية على الترجى ، ولا تتعلق بشىء ، ولكن الظاهر أنها فى هذا البيت معناها الإشفاق ، مثل قوله تعالى : (فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسَكَ) » اهـ «إن» يجوز فى همزة هذا الحرف الفتح والكسر : أما الفتح فعلى أن المصدر المنسبك منها بدل من المجرور قبلها ، وأما الكسر فعلى الابتداء « شريم » بفتح الشين ، بزنة فعيل بمعنى مفعول — وهى المرأة المفضاة : أى التى اتحد مسلكاها ، ويقال فيها : شرماء ، وشروم ، أيضا

الإعراب : « لعل » حرف ترج وجر شبيه بالزائد ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « الله » مبتدأ ، مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد « فضلكم » فضل : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم الجلالة ، وضمير المخاطبين مفعول به ، وجملة الفعل وفاعله ومفعوله فى محل رفع خبر المبتدأ « علينا » جار ومجرور متعلق بفضل « بشىء » جار ومجرور متعلق بفضل أيضا « أن » حرف توكيد ونصب « أمكم » أم : اسم أن منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه « شريم » خبر أن ، مرفوع بالضمة الظاهرة . ثم إن قرأت إن بكسر الهمزة فجملة إن واسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب لأنها

... ...

تعليلية ، وإن قرأتها بفتح الهمزة فأن واسمها وخبرها فى تأويل مصدر مجرور يقع بدلا من شىء المجرور بالباء .

الشاهد فيه : قوله « لعل الله » حيث وردت الرواية فيه بجر لفظ الجلالة ؛ فدل ذلك على أن من العرب قوما يجرون الاسم بلعل، كما يجر عامتهم بسائر حروف الجر ، وقد نص العلماء على أن الذين يجرون بهذا الحرف هم عقيل — بزنة التصغير — وهو عقيل بن كعب بن ربيعة بن صعصعة بن معاوية بن بكر بن هوازن بن منصور بن عكرمة بن خصفة بن قيس عيلان . ولهم فى لامها الأولى لغتان : إحداهما الإثبات ، كما فى بيت الشاهد ، والأخرى الحذف ، كما فى قول الآخر :

عَلَّ صُرُوفِ الدَّهْرِ أَوْ دُولاَتِهَا تُدِلْنَنَا أَللَّمَّةَ مِنْ لَمَّاتِهَا

ولهم فى لامها الأخيرة لغتان أيضا : إحداهما الكسر ، والأخرى الفتح ، وبهما يروى قول الشاعر وهو خالد بن جعفر :

لَعَلَّ اللهِ يُمْكِنُنِى عَلَيْهَا جِهَارًا مِنْ زُهَيْرٍ أَوْ أَسِيدِ

هذا ، ومن العجيب أن العليمى قد استظهر أن هذه اللغات الأربعة خاصة بلعل الجارة ، ونقد صاحب التصريح إذ لم ينبه على ذلك . والذى صح عندى أن هذه اللغات لا تختص بلغة من يجر بلعل ، ويدل لذلك شيآن : أولهما أن اللغة المشهورة عند عامة العرب والتى ورد بها القرآن الكريم «لعل» باثبات اللام الأولى وفتح اللام الأخيرة ، وهم ينصبون بها الاسم ويرفعون الخبر ، وهذه إحدى اللغات الأربعة التى زعم أنها خاصة بلعل الجارة . وثانيهما أنه قد ورد فى لغة عامة العرب حذف اللام الأولى : من ذلك قول الأضبط بن قريع السعدى :

لاَ تُهِينَ الْفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ تَرْكَعَ يَوْمًا وَالدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهْ

وقول نافع بن سعد الطائى :

وَلَسْتُ بِلَوَّامٍ عَلَى الْأَمْرِ بَعْدَ مَا يَفُوتُ وَلَكِنْ عَلَّ أَنْ أَتَقَدَّمَا

وقول العجير السلولى :

لَكَ الْخَيْرُ عَلِّلْنَا بِهَا عَلَّ سَاعَةً تَمُرُّ ، وَسَهْوَاءٌ مِنَ اللَّيْلِ يَذْهَبُ

وقول أم النحيف ، وهو سعد بن قرط :

تَرَبَّصْ بِهَا الْأَيَّامَ عَلَّ صُرُوفَهَا سَتَرْمِى بِهَا فِى جَاحِمٍ مُتَسَعِّرِ

وقول رؤبة بن العجاج (وهو الشاهد رقم ٣٥٢ المتقدم فى الجزء الأول) :

تَقُولُ بِنْتِى قَدْ أَنَى أَنَاكَا يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَا

وقوله :

لَعَلَّ أَبِي الْمِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ(١)

وأما « متى » فالجر بها لغة هُذَيْلٍ ، وهى بمعنى مِن الابتدائية ، سُمع من كلامهم : أخرَجَها مَتَى كُمِّه ، أى : مِنْ كمه ، وقولُه :

٥٢٣ — شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ

وأما الأربعَةَ عَشَرَ الباقيةُ فسيأتى الكلام عليها

(١) قد تقدم شرح هذا الشاهد شرحا وافيا ، وهو الشاهد (رقم ٦٠) الذى مضى فى الجزء الأول (ص ١٠٨) فارجع إليه هناك إن شئت ، والاستشهاد به هنا كالاستشهاد به فيما سبق على أن من العرب من يجر الاسم بلعل كما يجر عامتهم بسائر الحروف . وعلى هذا تكون « لعل » موضوعة فى اللغة العربية بوضعين ؛ فهى موضوعة عند قوم لعمل النصب والرفع معا ، وموضوعة عند قوم آخرين لعمل الجر ، مع أنها فى الوضعين جميعا دالة على معنى واحد وهو الترجى ، ومع أنها فى الوضعين جميعا حرف ؛ ولذلك نظائر فى العربية ؛ أفلا ترى أن « خلا » و « عدا » و « حاشا » تكون تارة فعلا فترفع فاعلا وتنصب مفعولا ، وتكون تارة أخرى حرف جر فتجر ما بعدها ، مع أنهن فى الحالين بمعنى واحد ؟ ثم ألا ترى أن « لات » تكون أحيانا حرف نفى فتعمل عمل ليس ، وتكون أحيانا أخرى حرف جر فتجر ما بعدها ، وهى فى الحالين جميعا حرف ؟ !

٥٢٣ — هذا بيت لأبى ذؤيب الهذلى ، من قصيدة مطلعها قوله :

صَبَا صَبْوَةً بَلْ لَجَّ وَهْوَ لَجُوجُ وَزَالَتْ لَهُ بِالأَنْعَمَيْنِ حُدُوجُ

وقبل البيت المستشهد به قوله :

سَقَى أُمَّ عَمْرٍو كُلَّ آخِرِ لَيْلَةٍ حَنَاتِمُ سُودٌ مَاؤُهُنَّ ثَجِيجُ

إِذَاهَمَّ بِالْإِقْلَاعِ هَبَّتْ لَهُ الصَّبَا فَأَعْقَبَ نَشْءٌ بَعْدَهَا وَخُرُوجُ

شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ مَتَى ... ... البيت

اللغة : « صبا » مال إلى الصبوة ، وهى اللهو ومرح الشباب « لج » تمادى واسترسل فيما أخذ فيه « الأنعمين » اسم موضع « حدوج » بضم الحاء — جمع حدج ، وهو مركب من مراكب النساء ، قال طرفة بن العبد :

كَأَنَّ حُدُوجَ الْمَالِكِيَّةِ غُدْوَةً خَلَايَا سَفِينٍ بِالنَّوَاصِفِ مِنْ دَدِ

... ...

« حناتم » جمع حنتمة ، وهى الجرة الخضراء ، وأراد بالحناتم ههنا السحاب ، شبهها بالجرار وجردها من جزء معناها « سود » جمع سوداء ، أراد أنها حافلة بالماء ممتلئة «نجيج» مأخوذة من الثج ، وهو السيلان ، وفى التنزيل : (وَأَنزَلْنَا مِنَ الْمُعْصِرَاتِ مَاءً ثَجَّاجًا) « نشء » بفتح النون وسكون الشين المعجمة ـ هو أول ما ينشأ من السحاب « خروج » جمع خرج ، وهو السحاب أول ما ينشأ « شربن » أراد به أن السحاب حملت الماء من البحر « ترفعت » معناه ارتفعت ، وقال العينى فى شرحه : توسعت « لجج » بضم اللام وفتح أولى الجيمين ـ جمع لجة ، وهى فى الأصل معظم الماء ، وأراد لجج البحر « نئيج » مأ[illegible] تنأج نئيجا ، إذا مرت مرا سريعا وسمع لها مع ذلك صوت

الإعراب : « شربن » فعل ماض ، ونون النسوة العائد إلى السحب فاعله « بماء » جار ومجرور متعلق بشرب ، وماء مضاف و « البحر » مضاف إليه « ثم » حرف عطف ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « ترفعت » فعل ماض ، مبنى على الفتح لا محل له ، والتاء للتأنيث ، وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى السحب التى عادت إليها نون النسوة فى الفعل السابق ، وجملة الفعل وفاعله معطوفة على الجملة السابقة « متى » حرف جر بمعنى من الابتدائية « لجج » مجرور بمتى « خضر » نعت للجج ، ونعت المجرور مجرور ، والجار والمجرور متعلق بترفع ، وقال قوم : هو بدل من الجار والمجرور السابق المتعلق بشرب ، ولا موجب لذلك «لهن» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « نئيج » مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل جر صفة ثانية للجج ، ويجوز أن تكون هذه الجملة فى محل نصب حال من لجج لأنه اختص بالوصف الأول .

الشاهد فيه : قوله « متى لجج » فأن متى فيه حرف جر بمعنى من الابتدائية ، وقد جرت الاسم الذى بعدها ، ومجىء متى على هذا الوجه لغة هذيل دون سائر العرب ، وصاحب البيت المستشهد به منهم . وقد ذهب ابن ولاد إلى أن «متى» فى لغة هذيل اسم بمعنى وسط ؛ فهم يقولون : جعلها متى كمه ، وهم يريدون جعلها وسط كمه . وهى على هذا ظرف ، ثم إن أراد أنها لا تكون فى لغة هذيل إلا بهذا المعنى كانت معربة بحركات مقدرة على الألف ؛ إذ لا مقتضى لبنائها حينئذ . وإن أراد أنها تكون بهذا المعنى كما تكون حرف جر بمعنى من الابتدائية كانت الظرفية حينئذ مبنية لشبهها بالحرف كما بنيت حاشا التنزيهية لمشابهتها حاشا الاستثنائية . وأنت لو تدبرت لوجدت الاحتمال الثانى أقرب اتجاها ؛ لأن قولهم « أخرجها متى كمه » وهو كلام حكاه عنهم يعقوب بن السكيت ، وقول الشاعر فى البيت المستشهد به « ترفعت متى لجج » لا يظهر فى أحدهما أن متى بمعنى وسط ؛ فلم يكن بد لتصحيح كلامه من أن نقول : إن هذا بعض ما يستعملون فيه هذا اللفظ . وعلى هذا يكون لمتى فى لغة هذيل ثلاث استعمالات : الأول أنها تكون اسم استفهام عن

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : إنما بدأ بمِنْ لأنها أقوى حروف الجر ، ولذلك دخلت على ما لم يدخل عليه غيرها ، نحو : مِنْ عِنْدِكَ .

الثانى : عَدَّ بعضُهم من حروف الجر « ها » التنبيهِ ، وهمزةَ الاستفهام ، إذا جعلت عِوَضاً من حرف الجر فى القسم ؛ قال فى التسهيل : وليس الجر فى التعويض بالعوض ، خلافا للأخفش ومَنْ وافقه ؛ وذهب الزجاج والرُّمَّانى إلى أن « أيمن » فى القسم حرفُ جر ، وشذَّا فى ذلك ؛ وعَدَّ بعضُهم منها الميم مثلثة فى القسم نحو « مُ اللهِ » ، وجعله فى التسهيل بَقِيَّةَ أَيْمُن ؛ قال : وليست بدلا من الواو ، ولا أصلها مِنْ ، خلافا لمن زعم ذلك . وذكر الفراء أن « لات » قد تجر الزمان ، وقرىء : « وَلاَتَ حِينِ مَنَاصٍ » . وزعم الأخفش أن « بَلْهَ » حرفُ جر بمعنى مِنْ ، والصحيح أنها اسم . وذهب سيبويه إلى أن « لولا » حرف جر إذا وليها ضمير متصل ، نحو : لَوْلاَىَ ، ولَوْلاَكَ ، ولَوْلاَهُ ؛ فالضمائر مجرورة بها عند سيبويه ، وزعم الأخفش أنها فى موضع رفع بالابتداء ووُضِع ضمير الجر موضعَ ضمير الرفع ، ولا عمل للولا فيها ، كما لا تعمل لولا فى الظاهر ، وزعم المبرد أن هذا التركيب فاسد لم يَرِدْ من لسان العرب ، وهو محجوج بثبوت ذلك عنهم ، كقوله :

٥٢٤ — أَتُطْمِعُ فِينَا مَنْ أَرَاقَ دِمَاءَنَا وَلَوْلاَكَ لَمْ يَعْرِضْ لِاحْسَابِنَا حَسَنْ

الزمان ، كما هى كذلك فى لغة عامة العرب ، والثانى : أنها تكون ظرفا بمعنى وسط ، والثالث : أنها تكون حرف جر بمعنى من الابتدائية ، وهى بالمعنيين الثانى والثالث خاصة بهم .

٥٢٤ — هذا بيت من كلمة تنسب إلى عمرو بن العاص ، يقولها لمعاوية بن أبى سفيان ، فى شأن الحسن بن على ، رضى الله تعالى عنهم ! وقد روى البيت جماعة منهم ابن الأنبارى (الإنصاف ص ٢٨٨) وأول هذه الكلمة قوله :

مُعَاوِىَ إِنِّى لَمْ أُبَايِعْكَ فَلْتَةً وَمَا زَالَ مَا أَسْرَرْتُ مِنِّى كَمَا عَلَنْ

أَتُطْمِعُ فِينَا مَنْ أَرَاقَ دِمَاءَنَا وَلَوْلاَكَ ... البيت ، وبعده :

عَلَى أَنَّهُ أَجْرَا لُؤَىِّ بْنِ غَالِبٍ عَلَى شَتْمِهَا جَهْداً وَأَحْيَاهُ لِلْفِتَنْ

وَقَوْلُهُمُ وَالنَّاسُ يَمْشُونَ حَوْلَهُمْ أَنَا ابْنُ رَسُولِ اللهِ مُعْتَقَدِ الْمِنَنْ

فَأَعْظِمْ بِهَا مِنْ فِتْنَةٍ هَاشِمِيَّةٍ يَدِبُّ بِهَا أَهْلُ الْعِرَاقِ إِلَى الْيَمَنْ

... ...

فَأُقْسِمُ بِالْبَيْتِ الذِى نَسَكَتْ لَهُ قُرَيْشٌ لَئِنْ طَوَّلْتَ لِلْحَسَنِ الرَّسَنْ
لَيَجْتَلِبَنْ يَوْمًا عَلَيْكَ عَصَبْصَبًا يَشِينُ الْعَذَارَى أَوْ يُغِصُّكَ اللَّبَنْ

اللغة : « تطمع » بضم تاء المضارعة وكسر ما قبل آخره — مضارع أطمعت الرجل فى كذا ؛ إذا صيرته طامعا فى نيله والحصول عليه ، بأن تهون عليه شأنه وتسهل له طرق الوصول إليه ، ويقال : طمع الرجل يطمع طمعا — مثل طرب يطرب طربا — وطماعية — بزنة الكراهية — إذا صار طامعا فى نيل الشيء « أراق » أسال ، وتقول : أراق فلان الماء يريقه إراقة ، مثل أساله يسيله إسالة ، فى الوزن والمعنى « يعرض لأحسابنا » يريد يتعرض لها بالذم والقدح و إظهار الناس على ما فيها من عيوب . والأحساب — بفتح الهمزة — جمع حسب — بفتح الحاء والسين — وهو كل ما يعده المرء من مناقب آبائه وأجداده مما هو من خصال المجد والرفعة « حسن » قد عرفت أن المراد به الحسن بن على بن أبى طالب بن عبد المطلب بن هاشم ، سبط الرسول صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله .

الإعراب : « أتطمع » الهمزة للاستفهام ، حرف مبنى على الفتح لا محل له ، تطمع : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « فينا » جار ومجرور متعلق بتطمع « من » اسم موصول مفعول به لتطمع ، مبنى على السكون فى محل نصب « أراق » فعل ماض ، مبنى على الفتح لا محل له ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول « دماءنا » دماء : مفعول به لأراق ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف والضمير مضاف إليه ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الاسم الموصول « ولولاك » الواو حالية ، لولا : هى حرف دال على امتناع الجواب لوجود الشرط ، وهو هنا حرف جر شبيه بالزائد ، وضمير المخاطب له محلان : أحدهما جر بلولا ، والآخر رفع بالابتداء ، ولا متعلق للجار والمجرور ههنا ؛ لأن الجار الزائد والشبيه به لا متعلق لهما ، وخبر المبتدأ محذوف وجوبا ، وتقدير الكلام : لولاك موجود « لم » حرف نفى وجزم وقلب « يعرض » فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون « لأحسابنا » اللام حرف جر ، وأحساب : مجرور باللام ، والجار والمجرور متعلق بيعرض ، وأحساب مضاف والضمير مضاف إليه « حسن » فاعل يعرض ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف ، وجملة الفعل المضارع وفاعله لا محل لها من الإعراب جواب لولا ، وجملة الشرط وجوابه فى محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله « لولاك » ولبيان وجه الاستشهاد بهذه الكلمة نرى لزاما علينا أن نقدم لك كلمة فى استعمال هذا اللفظ وفى تخريجات العلماء لكل استعمال منها ، فنقول :

... ...

اعلم أولا أن العرب تستعمل بعد « لولا » الاسم الظاهر الصريح المرفوع ، نحو قول عمر رضي الله عنه : لولا علي لهلك عمر ، وفي أمثالهم : تَاللهِ لَوْلاَ عِتْقُهُ لَقَدْ بَلِيَ ، ونحو قول الراجز:

وَاللهِ لَوْلاَ اللهُ مَا اهْتَدَيْنَا وَلاَ تَصَدَّقْنَا وَلاَ صَلَّيْنَا

ونحو قول الشاعر ، وهو المنذر بن حسان :

فَلَوْلاَ اللهُ وَالْمُهْرُ الْمُفَدَّى لَأُبْتَ وَأَنْتَ غِرْبَالُ الْإِهَابِ

ونحو قول سلامة بن جندل (وهو الشاهد رقم ١٠٥ السابق) :

وَلَوْلاَ جَنَانُ اللَّيْلِ مَا آبَ عَامِرٌ إِلَى جَعْفَرٍ سِرْبَالُهُ لَمْ يُمَزَّقِ

ونحو قول أفلح بن يسار أبي عطاء السندي :

لَوْلاَ أَبُوكَ وَلَوْلاَ قَبْلَهُ عُمَرٌ أَلْقَتْ إِلَيْكَ مَعَدٌّ بِالْمَقَالِيدِ

وعلى هذا قول أبي الطيب المتنبي :

لَوْلاَ الْعُقُولُ لَكَانَ أَدْنَى ضَيْغَمٍ أَدْنَى إِلَى شَرَفٍ مِنَ الْإِنْسَانِ

كما يستعملون الاسم المؤول بالصريح بعد « لولا » ، كما في قول نصيب :

وَلَوْلاَ أَنْ يُقَالَ صَبَا نُصَيْبٌ لَقُلْتُ بِنَفْسِيَ النَّشَأُ الصِّغَارُ

ومنه قوله جلت كلمته : (وَلَوْلاَ أَنْ يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَٰنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا مِنْ فِضَّةٍ) وقوله سبحانه : (لَوْلاَ أَنْ تُفَنِّدُونِ) كما يستعملون الضمير المنفصل الموضوع لاستعماله في موضع الرفع بعدها نحو قول الله تعالى : (لَوْلاَ أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ) ولا يختلف أحد من النحاة وحملة اللغة في صحة هذه الأنواع الثلاثة ، وفي أن كل واحد منها وارد في فصيح الكلام من غير ضرورة ولا شذوذ ، وقد وقع — بعد لولا ، في بعض الشعر — الضمير المتصل الذي وضع ليستعمل في موضعي الجر والنصب ، كما في بيت الشاهد الذي نحن بصدد شرحه والبيت الذي يليه ، وكما في قول الآخر :

* لَوْلاَكَ فِي ذَا الْعَامِ لَمْ أَحْجُجِ *

وقد اختلف العلماء في صحة نحو هذا الكلام ؛ فحكي عن أبي العباس المبرد أنه كان يقول : إنه تركيب فاسد لم يرد على لسان العرب ، وممن حكى عنه امتناع ذلك ابن الأنباري في الإنصاف (ص ٢٨٥) وأنشد الشارح هذا البيت ردا على إنكاره .

... ...

فأما ورود الاسم الصريح المرفوع بعد لولا ، والاسم المؤول به ، والضمير المنفصل المرفوع ؛ فقد اختلف العلماء في تخريجها : فذهب الكوفيون إلى أن هذا الاسم المرفوع قد ارتفع بلولا نفسها ؛ لأنها نائبة عن الفعل الذي لو ظهر لرفع هذا الاسم ، ألا ترى أنك إذا قلت لولا زيد لأكرمتك — كان التقدير : لو لم يمنعني زيد من إكرامك لأكرمتك ، فأصل الكلام هو هذا ، ثم حذفوا الفعل تخفيفا ، وزادوا « لا » على « لو » ؛ فصارا بمنزلة حرف واحد ، ونظيره في العربية « أما » في نحو قولك : أما أنت منطلقا انطلقت ، وأصل الكلام فيه : أن كنت منطلقا انطلقت ، ثم حذفوا منه الفعل الذي هو كان ، وزادوا « ما » عوضا عنه . وذهب البصريون إلى أن الاسم المرفوع بعد لولا قد ارتفع بالابتداء ، وليس الرافع له لولا ؛ لأن الحرف لا يعمل إلا إذا كان مختصا ، و «لولا» غير مختصة بقبيل من الأسماء والأفعال ، بل هي تدخل على النوعين جميعا : فمن دخولها على الأسماء ما ذكرنا من الشواهد ، ومن دخولها على الأفعال قول الشاعر :

قَالَتْ أُمَامَةُ لَمَّا جِئْتُ زَائِرَهَا هَلَّا رَمَيْتَ بِبَعْضِ الْأَسْهُمِ السُّودِ

لَا دَرَّ دَرُّكِ إِنِّي قَدْ رَمَيْتُهُمُ لَوْلَا حُدِدْتُ، وَلَا عُذْرَى لِمَحْدُودِ

ولما كانت « لولا » بهذه المثابة ولا تختص بنوع دون نوع وجب إهمالها وألا تعمل شيئا ، وإذا لم تكن عاملة كان الاسم المرفوع بعدها مرفوعا بالابتداء . وقد صحح ابن الأنباري مذهب الكوفيين ، على خلاف عادته ، كما صححه قوم من متقدمي النحاة . وردوا دليل البصريين بما خلاصته : أنا لانسلم لكم أن « لولا » حرف غير مختص ، بل ندعي أنه حرف مختص بالأسماء ، فأما ما ذكرتم من قول الشاعر * .. لولا حددت ... * فانا لا نوافقكم على أن ما وقع في البيت هو لولا التي في نحو قول عمر : لولا علي لهلك عمر ، بل الذي وقع في البيت هو « لو » التي هي حرف شرط يدل على امتناع الجواب لامتناع الشرط ومعه «لا» النافية ، ومعنى ذلك أن «لولا» في قوله تعالى : (لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ) كلمة واحدة الآن وأصلها كلمتان فتركبتا ، وأما التي في قول الشاعر * ... لولا حددت ... * فكلمتان الآن ومن قبل ، وكأن الشاعر قد قال : لو لم أحدّ ، فان قلت : لو كانت « لا » في البيت نافية كما يقولون لكان ينبغي له أن يكرر «لا» على ما هو الأغلب الأشهر في كلام العرب من أن « لا » النافية إذا دخلت على الماضي تكررت كما في قوله تعالى : (فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّى) ، فالجواب : أن ذلك غير واجب ، وقد ورد شيء صالح من كلام العرب دخلت فيه « لا » النافية على الفعل الماضي ولم يتكرر ، كقوله تعالى : (فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ) وكقول الراجز :

إِنْ تَغْفِرِ اللَّهُمَّ تَغْفِرْ جَمَّا وَأَيُّ عَبْدٍ لَكَ لَا أَلَمَّا

... ...

وقول الآخر :

* وَأَىُّ أَمْرٍ سَيِّءٍ لاَ فَعَلَهْ *

وأما ورود الضمير الذى وضع ليستعمل فى موضع الجر بعد لولا فقد اختلف العلماء القائلون بصحته فى تخريجه — مع تسليمهم أنه قليل فى العربية وليس شائعا كشيوع وقوع الاسم الظاهر والضمير المنفصل — فذهب الكوفيون وأبو الحسن الأخفش من البصريين إلى أن الياء فى « لولاى » والكاف فى « لولاك » فى موضع رفع ؛ لأن الاسم الظاهر الذى قامت الياء والكاف مقامه مرفوع ، ولو أن المتكلم جاء باسم ظاهر بدل هذه الياء أو هذه الكاف لما وجد بدا من أن يأتى به مرفوعا ، ولو أتى به على غير هذا الوجه لكان مخطئا غير جار على ما يتكلم به العرب ، ونحن والبصريون لا نختلف فى وجوب رفع الاسم الذى بعد لولا ، وإن اختلفنا فى العامل الرافع له . وإذا كان الاسم الظاهر بهذه المنزلة وكانت الياء فى لولاى والكاف فى لولاك قائمتين مقام الاسم الظاهر فقد وجب أن يكون حكمها حكمه . وذهب البصريون إلى أن الياء فى «لولاى» والكاف فى «لولاك» فى محل جر بلولا ، من قبل أن الياء والكاف لايقعان فى كلام العرب موقع المرفوع ؛ فلو أنا حكمنا بأنهما مرفوعتان لكنا قد صرنا إلى مالا نظير له فى كلامهم ، وذلك لا يجوز . وغاية مافى الباب أن تكون « لولا » على ضربين : أحدهما حرف يقع بعده المبتدأ مرفوعا بالابتداء ، وثانيهما حرف جر زائد لا يتعلق بشىء ويقع بعده المبتدأ مجرورا به ، وله محل آخر هو الرفع على أنه مبتدأ كارتفاع الأسماء المعمولة فى اللفظ للحروف الزائدة وشبهها فى نحو : بحسبك درهم ، ولعل الله فضلكم ، وهل من خالق غير الله يرزقكم ، وما من أحد عندنا . وقد صحح ابن الأنبارى فى هذه المسألة على خلاف عادته أيضا مذهب الكوفيين ، قال ما نصه : « والصحيح ما ذهب إليه الكوفيون ؛ وأما الجواب عن كلمات البصريين : أما قولهم إن الياء والكاف لا تكونان علامة مرفوع ، قلنا : لا نسلم ؛ فانه قد يجوز أن تدخل علامة الرفع على الخفض ، ألا ترى أنه يجوز أن يقال : ما أنا كأنت ، وأنت من علامات المرفوع ، وهو ههنا فى موضع خفض ، فكذلك ههنا الياء والكاف من علامات المخفوض وهما فى لولاى ولولاك من علامات المرفوع ، والذى يدل على أن لولا ليس بحرف خفض أنه لو كان حرف خفض لكان يجب أن يتعلق بفعل أو معنى فعل ، وليس له ههنا ما يتعلق به . وقولهم : قد يكون الحرف فى موضع مبتدأ لا يتعلق بشىء ، قلنا : الأصل فى حروف الخفض ألا يجوز الابتداء بها وألا تقع فى موضع مبتدأ ، وإنما جاز ذلك نادرا فى حرف زائد دخوله كخروجه كقولهم : بحسبك زيد ، وما جاءنى من أحد ؛ لأن الحرف فى نية الاطراح إذ لا فائدة له ، ألا ترى أن قولك : بحسبك زيد ، وقولك : حسبك زيد ، بمعنى واحد ؟ وكذلك قولك : ما جاءنى من أحد ، وقولك :

... ...

ما جاءنى أحد ؛ فى المعنى واحد ، فأما الحرف إذا جاء لمعنى ولم يكن زائدا فلا بد أن يتعلق بفعل أو معنى فعل ، ولولا حرف جاء لمعنى وليس بزائد ؛ لأنه ليس دخوله كخروجه ، ألا ترى أنك لو حذفتها لبطل ذلك المعنى الذى دخلت من أجله ؟ بخلاف الباء فى : بحسبك زيد ، ومن فى قولك : ما جاءنى من أحد ، فبان الفرق بينهما[1] » اهـ كلامه . قال أبو رجاء عفا الله عنه : وخلاصة هذا أن الكوفيين ذهبوا إلى أن الياء فى « لولاى » والكاف فى « لولاك » فى موضع رفع فاعل بلولا كقولهم فى نحو قول عمر : لولا علىٌّ لهلك عمر ، وعندهم أن ضمير الخفض قد وضع موضع ضمير الرفع ؛ لأن الضمائر قد تتقارض فيقعُ بعضها موقع بعض ، وذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين إلى أن الياء والكاف فى موضع رفع بالابتداء ، وليس لهما موضع آخر غير موضع الرفع ، وذهب جمهور البصريين إلى أن للياء والكاف موضعين : أحدهما موضع جر بلولا ، وثانيهما موضع رفع بالابتداء ، ولولا عندهم فى هذا الموضع حرف جر ، والإتيان بضمير الجر ليس لإنابة ضمير عن ضمير ، ولكنه مقتضى عمل لولا ، فلما توجه عليهم الاعتراض بأن حروف الجر لابد لها من متعلق ولا متعلق للولا فى الكلام ، أجابوا عن ذلك بأن هذا ليس شأن جميع حروف الجر ، بل هو خاص بحروف الجر الأصلية ، ولولا ليست حرف جر أصلى ، فلا تحتاج إلى متعلق ، وخلاصة مايشير إليه ابن الأنبارى من الرد على هذا أن حرف الجر لا يخلو أمره من أن يكون أصليا أو زائدا : فان كان أصليا كان له معنى وكان دخوله ليس كخروجه ولكنه يحتاج البتة إلى متعلق ، وإن كان زائدا لم يحتج إلى متعلق ولكنه لا يدل على معنى ودخوله فى الكلام كخروجه منه ، ونحن نجد « لولا » فى قولك : لولاى لآذاك على ، حرفا دالا على معنى ، وليس دخوله فى الكلام مثل خروجه منه ، ولا نجد له متعلقا ، فلو كان أصليا لكان له متعلق ، ولو كان زائدا لما كان له معنى ، وإذا بطل أن يكون أصليا وبطل أن يكون زائدا فقد بطل أن يكون حرف جر بتة ، والرد على هذا أن نبين لك أن حصره حرف الجر فى النوعين ليس بسديد ، بل حرف الجر على ثلاثة أنواع : أصلى ، وزائد ، وشبيه بالزائد ، فأما الأصلى فكما ذكر : ما دل على معنى واحتاج إلى متعلق ، وأما الزائد فكما ذكر أيضا : ما لا يدل على معنى سوى التوكيد ولم يحتج إلى متعلق ، وأما الشبيه بالزائد فقد أخذ طرفا من هذا وطرفا من ذاك : فهو يدل على معنى غير التوكيد كما يدل عليه الحرف الأصلى ، وهو غير محتاج إلى متعلق كما لم يحتج إليه الزائد ، ومثل ذلك « لعل » فى قول الشاعر * لعل الله فضلكم ... * فانه دال على الترجى كما ذكرنا فى شرحه ولا متعلق له ، فكذا « لولا » ههنا .

(١) انظر كتاب الانصاف (ص ٢٨٧)

وقوله :

٥٢٥ — وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طِحْتَ كَمَا هَوَى بِأَجْرَامِهِ مِنْ قُنَّةِ النِّيقِ مُنْهَوِى

انتهى

---

٥٢٥ — هذا بيت من كلمة ليزيد بن الحكم بن أبي العاص الثقفي ، وقد روينا لك — عن أمالي أبي علي وعن أغاني أبي الفرج — جملة من أبياتها في شرح شواهد المفعول معه (ج ٢ ص ٤٠٣ ش ٤٣٥) من هذا الكتاب ، و بعد أربعة الأبيات الأولى التي أنشدناها هناك قوله :

أَرَاكَ إِذَا لَمْ أَهْوَ أَمْرًا هَوِيتَهُ وَلَسْتَ لِمَا أَهْوَى مِنَ الْأَمْرِ بِالْهَوِى
أَرَاكَ اجْتَوَيْتَ الْخَيْرَ مِنِّي وَأَجْتَوِى أَذَاكَ فَكُلٌّ يَجْتَوِى قُرْبَ مُجْتَوِى
وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طِحْتَ كَمَا هَوَى بِأَجْرَامِهِ ... البيت ، وبعده :
إِذَا مَا ابْتَنَى الْمَجْدَ ابْنُ عَمِّكَ لَمْ تُعِنْ وَقُلْتَ : أَلَا يَا لَيْتَ بُنْيَانَهُ خَوِى
فَإِنَّكَ إِنْ قِيلَ ابْنُ عَمِّكَ غَانِمٌ شَجٍ أَوْ عَمِيدٌ أَوْ أَخُو مَغْلَةٍ لَوِى
تَمَلَّأْتَ مِنْ غَيْظٍ عَلَيَّ فَلَمْ يَزَلْ بِكَ الْغَيْظُ حَتَّى أَنْتَ بِالْغَيْظِ تَنْشَوِى

اللغة : «موطن» بكسر الطاء — أصله اسم مكان بمعنى موضع التوطن والإقامة ، وأراد به ههنا المشهد من مشاهد الحرب ، وقد استشهد بالبيت جار الله الزمخشري في تفسيره عند الكلام على قوله جل شأنه : (لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ) على أن المراد بالمواطن مواقف الحرب والقتال «طحت» يجوز في هذه الكلمة كسر الطاء وضمها ؛ لأن هذا الفعل قد ورد من بابين : طاح يطوح فيكون بضم الطاء كقلت وصمت ، وطاح يطيح فيكون بكسر الطاء كبعت ، ومعنى طاح سقط وهلك «هوى» سقط من أعلى إلى أسفل ، تقول : هوى يهوى — بزنة رمى يرمى — هويا ؛ إذا خر من حالق ؛ فأما في العشق فتقول : هوى يهوى — مثل رضى يرضى «بأجرامه» الأجرام : جمع جرم ، وجرم كل شيء — بكسر الجيم وسكون الراء — جثته «قنة» بضم القاف وتشديد النون — هي ما استدق من رأس أعلى الجبل ، وتجمع على قنان ، مثل برمة وبرام ، وعلى قنن ، مثل قلة وقلل ، وهي بمعنى القنة ، وعلى قنات «النيق» بكسر النون — أرفع موضع في الجبل ، ويجمع على نياق «منهوى» المنهوى — ومثله الهاوى — هو الساقط .

الإعراب : «كم» خبرية بمعنى كثير : اسم مبني على السكون ، ويجوز هنا أن يكون محله رفعا على أنه مبتدأ خبره جملة لولاي طحت بتقدير رابط ، ويجوز أن يكون محله نصبا على أنه مفعول فيه عامله قوله طحت «موطن» هو تمييز كم الخبرية مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة

... ...

«لولاى» لولا : حرف امتناع لوجود مبنى على السكون لامحل له عند النحاة جميعا ، ثم هى – مع ذلك – عند سيبويه وجمهور البصريين حرف جر شبيه بالزائد ، وعليه تكون ياء المتكلم ذات محلين : أولهما الجر بلولا ، وثانيهما الرفع بالابتداء ، وعندالأخفش ليس للياء إلامحل واحد هوالرفع بالابتداء ، والخبر على المذهبين محذوف وجوبا ، وتقدير الكلام : لولاى موجود ، ولولا عند جمهور الكوفيين نائبة عن فعل تقع ياء المتكلم فاعلا له « طحت » فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها جواب لولا ، فان جعلت «كم» الخبرية مبتدأ كانت الجملة من لولا وشرطها وجوابها فى محل رفع خبر المبتدأ ، وكان الرابط بين المبتدأ وجملة الخبر محذوفا ، وتقدير الكلام : وكم موطن لولاى طحت فيه « كما » الكاف حرف جر ، وما : مصدرية حرف مبنى على السكون لا محل له « هوى » فعل ماض فاعله « منهوى » الواقع فى آخر البيت ، وما المصدرية مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لمصدر محذوف ، وأصل الكلام : هويت هويا مماثلا لهوى منهو « بأجرامه » الباء حرف جر ، وأجرام : مجرور به ، والجار والمجرور متعلق بهوى ، وأجرام مضاف وضمير الغائب العائد إلى منهو فى آخر البيت مضاف إليه «من قنة» جار ومجرور متعلق بهوى أيضا ، وقنة مضاف و « النيق » مضاف إليه «منهو» فاعل هوى ، كما تقدمت الإشارة إليه ، مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل ، وهذه الياء التى تراها هى ياء الإشباع وليست لام الكلمة

الشاهد فيه : قوله « لولاى » فان أبا العباس المبرد زعم أنه لا يصح عربية أن يقع بعد لولا ضمير متصل ، وهذا البيت والذى قبله رد عليه بأن ذلك قد جاء عن العرب الموثوق بعربيتهم برواية الثقات من العلماء ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ ، وليس لنا أن نأبى شيئا جرى به لسان العرب فنزعم أنه ليس من لغة العرب . وقد عرفت فى شرح الشاهد السابق وجه تخريج هذا الأسلوب واختلاف العلماء فيه . قال العينى فى شرح شواهده (٣ – ٢٦٣ بهامش الخزانة) : « الأصل أن يلى لولا ضمير رفع نحو لولا أنتم لكنا مؤمنين ، وأما لولاى ولولاك ولولاه فقليل ؛ ثم مذهب سيبويه والجمهور هى جارة للضمير مختصة به كما اختصت حتى والكاف بالظاهر ، ولا يتعلق لولا بشىء ، وموضع المجرور بها رفع بالابتداء ، والخبر محذوف . وقال الأخفش : الضمير مبتدأ ، ولولا غير جارة ، ولكنهم أنابوا الضمير المخفوض عن المرفوع ، كما عكسوا إذ قالوا : ما أنا كأنت ولا أنت كأنا . وقال النحاس : لولاى ولولاك إذا أضمر فيه الاسم جر وإن أظهر رفع ، قال سيبويه : وهذا قول الخليل ويونس ، ومعنى هذا أنك تقول : لولا زيد لكان كذا ، فترفع بالابتداء ، وتقول : لولاك ؛ فيكون الكاف فى موضع خفض ، وهذا عند أبى العباس المبرد خطأ ؛ لأن الضمير عقيب المظهر ، فلا يجوز أن يكون المظهر مرفوعا والمضمر مجرورا ، قال أبو العباس : وحدثت أن أبا عمرو اجتهد فى طلب لولاك ولولاى بيتا يصدقه أو كلاما مأثورا عن

(بِالظَّاهِرِ اُخْصُصْ مُنْذُ) و (مُذْ وَحَتَّى * وَالْـكَافَ وَالْوَاوَ وَرُبَّ وَالتَّا) وكَىْ ولَعَلَّ ومَتَى ، وقد سبق الـكلام على هذه الثلاثة ، وما عدا ذلك فيجر الظاهر والمضمر ، على ما سيأتى بيانه .

(وَاخْصُصْ بِمُذْ وَمُنْذُ وَقْتاً) وأما قولهم : ما رأيته مُنْذُ أنَّ اللهَ خَلَقَه ، فتقديره : منذ زَمَنِ أن الله خلقه ، أى : منذ زمن خَلْقِ الله إياه .

﴿ تنبيه ﴾ : يشترط فى مجرورهما — مع كونه وقتا — أن يكون مُعَيَّنا ، لا مُبْهَما ، ماضياً أوحاضراً ، لا مستقبلا ، تقول : ما رأيته مذ يَوْمِ الجمعة ، أو مُذْ يومِنَا ، ولا تقول : مذ يَوْمٍ ، ولا أراه مُذْ غَدٍ ، وكذا فى منذ . اه

(وَ) اخصص (بِرُبْ * مُنكرًا) نحو : ربَّ رَجُلٍ ، ولا يجوز رب الرجل (وَالتَّاء لِلهِ وَرَبْ) مضافا للـكعبة أو لياء المتكلم ، نحو : « وَتَاللهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ » وتَرَبِّ الْـكَعْبَةِ ، وتَرَبِّى لأفعلَنَّ ، وندر: تَالرَّحْمٰنِ ، وتَحَيَاتِكَ (وَمَا رَوَوْا مِنْ نَحْوِ رُبَّهُ فَتَى) وقوله :

٥٢٦ — وَرُبَّهُ عَطِباً أنْقَذْتُ مِنْ عَطَبِهْ

(نَزْرٌ) أى : قليلٌ

العرب فلم يجده ، وقال أبو العباس : هو مدفوع لم يأت عن ثقة ويزيد بن الحـكم (هو صاحب البيت المستشهد به) ليس بالفصيح » اه كلامه .

٥٢٦ — هذا عجز بيت ، وصدره قوله :

* وَاهٍ رَأَبْتُ وَشِيكاً صَدْعَ أَعْظُمِهِ *

ولم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سابق أو لاحق ، وممن أنشده من النحاة ثعلب وابن الناظم .

اللغة : « واه » اسم فاعل من قولك : وهى الحائط ونحوه يهى ، إذا تصدع وضعف وَهَمَّ أن يسقط «رأبت» بالباء الموحدة — من قولهم : رأبت الصدع ، ورأبت الإناء ونحوه ، إذا أصلحته « وشيكا » أى سريعا وقريبا « صدع » الصدع : الشق « عطبا » بفتح العين وكسر الطاء المهملتين — وصف بمعنى المشرف على الهلاك « عطبه » بفتح العين والطاء جميعا — مصدر ذلك الوصف ، وتقول : عطب فلان يعطب عطبا — بوزان فرح يفرح فرحا — إذا أشفى ودنا من الهلاك .

... ...

الإعراب : « ربه » رب : حرف جر شبيه بالزائد لا يتعلق بشيء ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والهاء ضمير الغائب مجرور محلا برب ، وله محل آخر : إما رفع على أنه مبتدأ ، و إما نصب على أنه مفعول به مقدم على عامله وهو قوله أنقذت الآتى ، والثانى أولى ؛ لأن الفعل لم يستوف مفعوله ، وتقدير الضمير مبتدأ يحتاج إلى تقدير رابط يربط جملة الخبر به ، وقد علمت أن ما لا يحتاج إلى تقدير أولى أن يؤخذ به « عطبا » تمييز للضمير المجرور محلا برب وتفسير له ، وقد عرفت فيما مضى (ج ٢ ص ٢٠٥) أن هذا أحد المواضع التى يعود فيها الضمير على متأخر عنه لفظا ورتبة « أنقذت » فعل وفاعل ، وجملتهما فى محل رفع خبر للمبتدأ إن قدرت الضمير مبتدأ ، والرابط محذوف ، وتقدير الكلام حينئذ : ورب عطبا أنقذته — إلخ «من عطبه» الجار والمجرور متعلق بأنقذ ، وعطب مضاف وضمير الغائب العائد إلى العطب السابق مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « ربه » فان رب فيه قد جرت الضمير ، مع أنها مختصة بالدخول على النكرات . ولهذا اختلف العلماء فى هذا الضمير : أمعرفة هو أم نكرة ؟ فذهب الجمهور إلى أنه معرفة على أصله ، ومعنى اختصاص رب بالنكرات عندهم أن القياس يقتضى ذلك ؛ فان ورد ما يخالفه كهذا البيت فهو شاذ من جهة القياس ، وذهب ابن عصفور وجار الله الزمخشرى إلى أن هذا الضمير نكرة ؛ لأنه واقع موقع واجب التنكير ، ولأن مرجعه — وهو التمييز — واجب التنكير أيضا ، وذهب الفارسى وجماعة إلى أنه معرفة جارية مجرى النكرة . و إنما أوجب القياس فى مجرور رب أن يكون نكرة لأنها لما كانت تدل على التقليل ، وكان التقليل إنما يقع على ما هو كثير ، وكانت النكرة هى التى تدل على الكثير لأن المعارف إنما تدل على معين بالشخص أو بالجنس — وجب أن يقتصر دخولها على النكرة التى تدل على الكثير ليصلح فيها معنى التقليل

واعلم أن رب تخالف حروف الجر من أربعة أوجه : أولها — ما ذكرنا من أنها مختصة بالنكرات ، وثانيها — أن مجرورها النكرة يجب وصفه مع أن سائر حروف الجر تعمل فى النكرات الموصوفة وغير الموصوفة على السواء ، وثالثها — أنها لا تحتاج إلى متعلق مع أنها تدل على معنى ، وقد عرفت سر ذلك فى الكلام على الشاهد السابق ، ورابعها — أنها لا تقع إلا فى أول الكلام ، وحروف الجر تقع فى أثناء الكلام ؛ لأن أصل وضعها على أن تعدى معنى الفعل إلى الاسم ، ولكل هذه الوجوه من الخلاف بينها و بين سائر حروف الجر ذهب الكوفيون إلى أن رب اسم لا حرف ، ولا حجة لهم فى ذلك ، ولكنهم غفلوا عن أسرار كل واحد من هذه الفروق : فأما السر فى أنها لا تدخل إلا على نكرة فقد عرفته ، وأما السر فى أنها لا تدخل إلا على نكرة موصوفة فهو أن يكون وصف النكرة بمنزلة العوض عن المتعلق الذى لا بد لحرف الجر منه ، وأما السر فى أنه لا متعلق لها فقد بيناه فى شرح الشاهد السابق ؛ وأما السر فى أنها لا تقع إلا فى

﴿ تنبيه ﴾ : يلزم هذا الضميرُ المجرورُ بها : الإفرادَ ، والتذكيرَ ، والتفسيرَ بتمييزٍ بعده مطابقٍ للمعنى ، فيقال : رُبَّهُ رَجُلاً ، ورُبَّهُ امرأةً . قال الشاعر :

رُبَّهُ فِتْيَةً دَعَوْتُ إِلَى مَا يُورِثُ الْمَجْدَ دَائِباً فَأَجَابُوا(١)

وقد سبق التنبيه عليه في آخر باب الفاعل .

(كَذَا كَهَا وَنَحْوُهُ أَتَى) أي : قد جرَّت الكافُ ضميرَ الغيبة قليلاً ، كقوله :

٥٢٧ — وَأُمَّ أَوْعَالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا

ابتداء الكلام فلأنها دالة على التقليل ، وتقليل الشيء بمنزلة نفيه ، وحرف النفي يقع في أول الكلام ؛ فكذلك ما أشبهه .

(١) قد مضى شرح هذا البيت شرحا وافيا في الجزء الثاني من هذا الكتاب (ص ٢٠٦) وهو الشاهد رقم (٣٨٢) فارجع إليه هناك إن شئت ، مع إعلامنا إياك أن موضع الاستشهاد به هنا هو عينه موضع الاستشهاد به هناك .

٥٢٧ — هذا بيت من مشطور الرجز ، وهو من شواهد سيبويه والرضي وغيرهما ، وهو من أرجوزة للعجاج مطلعها :

مَا هَاجَ دَمْعاً سَاكِباً مُسْتَسْكِبَا مِنْ أَنْ رَأَيْتَ صَاحِبَيْكَ أَكْأَبَا

وهو يقول البيت المستشهد به في وصف حمار وحشي وأتنه بأنه أراد أن يرد الماء ليشرب ؛ فرأى الصياد فهرب بأتنه ، وقبل بيت الشاهد قوله :

نَحَّى الذِّنَابَاتِ شِمَالاً كَثَبَا وَأُمَّ أَوْعَالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا

* ذَاتَ الْيَمِينِ غَيْرَ مَا إِنْ يَنْكُبَا *

اللغة : « أكأبا » صارا إلى الكآبة ودخلا فيها ، والكآبة : الحزن « نحى » تقول : نحى فلان فلانا تنحية ؛ إذا أبعده عنه وجعله في ناحية منه ، ويروى في مكانه « خلى » والضمير المستتر في الفعل على الروايتين جميعا يعود إلى حمار الوحش الذي يصفه « الذنابات » بالذال المعجمة بعدها نون — اسم موضع بعينه ، وضبطها العيني بفتح الذال ، وقال الأندلسي شارح المفصل : « هي جمع ذنابة — بكسر الذال — وهي آخر الوادي ينتهي إليه السيل ، وكذلك آخر النهر ، ووجدتها في موضع آخر الذنابات — بالموحدتين — وهي الجبال الصغار » اهـ . وقوله « شمالا » يريد ناحية الشمال ، فإن كانت الرواية « خلى الذنابات شمالا » فشمالا : مفعول ثان لخلى ، وإن كانت الرواية « نحى الذنابات شمالا » فشمالا ظرف مكان « كثبا » بفتح الكاف والثاء — أي قريبا «أم أوعال» هضبة في ديار بني تميم ، ويقال لها : ذات أوعال ، وقال ياقوت : هي هضبة معروفة قرب برقة

... ...

أنقد ، وهى أكمة بعينها ، وقال ابن السكيت : ويقال لكل هضبة فيها أوعال : أم أوعال ، والأوعال : كباش الجبل « كها » يريد مثل الذنابات فى البعد « ينكبا » قال الأصمعى : نكب ينكب نكبا — مثل نصر ينصر نصرا — ونكوبا أيضا ؛ إذا تحرف عن الطريق .

الإعراب : « نحى » فعل ماض ، مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى حمار الوحش الموصوف « الذنابات » مفعول به لنحى ، منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة « شمالا » ظرف مكان ناصبه نحى « كثبا » صفة لشمالا منصوب بالفتحة الظاهرة « وأم » الواو عاطفة ، أم : يروى مرفوعا ويروى منصوبا ؛ فمن رواه مرفوعا جعله مبتدأ مرفوعا بالابتداء وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، ومن رواه منصوبا جعله معطوفا على الذنابات منصوبا بالفتحة الظاهرة ، وأم مضاف و « أوعال » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « كها » أما من روى « أم » بالرفع فهذا عنده جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وأما من روى « أم » بالنصب فهذا عنده جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من أم أوعال ، على رواية نحى الذنابات ، ويجوز أن يكون معطوفا على شمالا بالواو فهو مثله مفعول ثان وذلك على رواية خلى الذنابات « أو » حرف عطف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « أقرب » إن جعلت الجار والمجرور متعلقا بمحذوف خبر المبتدأ فأقرب معطوف بأو على الضمير المجرور محلا بالكاف ، والمعطوف على المجرور مجرور ، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة ، وكذا إن جعلته حالا . وإن جعلت الجار والمجرور مفعولا ثانيا فأقرب معطوف على محل الجار والمجرور ، ومحلهما النصب ، والمعطوف على المنصوب منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « كها » حيث جرت الكاف الضمير المتصل ، ومن شأن الكاف ألا تجر إلا الاسم الظاهر اتفاقا ، أو الضمير المنفصل عند جماعة سند كرهم ، والذى وقع فى هذا البيت ضرورة من ضرورات الشعر لا يجوز للمتكلم أن يرتكبها . قال سيبويه (١ — ٣٩٢ بولاق) : «هذا باب مالايجوز فيه الإضمار من حروف الجر . وذلك الكاف فى : أنت كزيد ، وحتى ، ومذ ، وذلك لأنهم استغنوا بقولهم : مثلى ، وشبهى ، عنه فأسقطوه ، واستغنوا عن الإضمار فى حتى بقولهم : رأيتهم حتى ذاك ، وبقولهم : دعه حتى يوم كذا وكذا ، وبقولهم : دعه حتى ذاك ؛ وبالإضمار فى إلى إذا قال : دعه إليه ؛ لأن المعنى واحد ، كما استغنوا بمثلى ومثله عن كى وكه ، واستغنوا عن الإضمار فى مذ بقولهم : مذ ذاك ؛ لأن ذاك اسم مبهم ، وإنما يذكر حين يظن أنه قد عرف ما يعنى . إلا أن الشاعر إذا اضطر أضمر فى الكاف ، فيجرونها على القياس ، قال الشاعر العجاج * وأم أوعال كها أو أقربا * وقال العجاج :

فَلَا تَرَى بَعْلاً وَلاَ حَلاَئِلاَ كَهُ وَلاَ كَهُنَّ إِلاَّ حَاظِلاَ

وقوله :

٥٢٨ — وَلاَ تَرَى بَعْلًا وَلاَ حَلاَئِلاَ كَهُ وَلاَ كَهُنَّ إلاَّ حَاظِلاَ

وهذا مختص بالضرورة .

شبهوه بقوله : له ولهن ، ولو اضطر شاعر فأضاف الكاف إلى نفسه قال ما أنت كى وكى خطأ ، من قبل أنه ليس من حرف يفتح قبل ياء الإضافة » اه . وقال الأعلم فى بيت الشاهد الذى نحن بصدده : « الشاهد فيه إدخال الكاف على المضمر ، تشبيها لها بمثل ؛ لأنها فى معناها واستعمل ذلك عند الضرورة » اه . وقال النحاس : « هذا عند سيبويه قبيح ، والعلة له أن الإضمار يرد الشئ إلى أصله ، فالكاف فى موضع مثل ، فاذا أضمرت ما بعدها وجب أن تأتى بمثل ، وأبو العباس — فيما حكى لنا على بن سليمان — يجيز الإضمار فى هذا على القياس ؛ لأن المضمر عقيب المظهر ، وقد نطقت به العرب . وقد أجاز بعض النحويين : أنا كأنت ، وأنا كإياك ، ورد أبو العباس ذلك » اه .

هذا ، ومن دخول الكاف على الضمير ـ سوى ما أنشده الشارح ـ قول أبى محمد اليزيدى اللغوى النحوى معلم المأمون بن الرشيد (وانظر العقد الفريد : ج ٢ ص ٢٩٩ اللجنة) :

شَكَوْتُمْ إِلَيْنَا مَجَانِينَكُمْ وَنَشْكُو إِلَيْكُمْ مَجَانِينَنَا

فَلَوْلاَ الْمُعَافَاةُ كُنَّا كَهُمْ وَلَوْلاَ الْبَلاَءُ لَكَانُوا كَنَا

وقول الآخر :

لاَ تَلُمْنِي فَإِنَّنِي كَكَ فِيهَا إِنَّنَا فِي الْمَلاَمِ مُشْتَرِكَانِ

٥٢٨ — وهذا البيت مثل سابقه للعجاج ، وهو من شواهد سيبويه والرضى وابن هشام وغيرهم ، وهو من أرجوزة أولها قوله :

عَرَفْتُ بِالنَّصْرِيَّةِ الْمَنَازِلاَ قَفْرًا وَكَانَتْ مِنْهُمْ مَآهِلاَ

والبيت المستشهد به من أبيات يصف فيها حمار وحش وأتنه ، وقبله قوله :

حَتَّى إِذَا مَا اجْتَابَ لَيْلاً لاَئِلاَ هَيَّجَهَا وَلَمْ تَخَلْهُ فَاعِلاَ

يَعْلُو بِهَا الْقُرْيَانَ وَالْمَسَايِلاَ وَكُلَّ صَمْدٍ يُنْبِتُ الْقُلاَقِلاَ

تَحْسَبُهُ إذا اسْتَتَبَّ دَائِلاَ كَأَنَّمَا يُنْحِي هِجَارًا مَائِلاَ

فَلاَ تَرَى بَعْلاً وَلاَ حَلاَئِلاَ كَهُ وَلاَ كَهُنَّ إلاَّ حَاظِلاَ

... ...

اللغة : « المنازل » جمع منزل ، وهو فى الأصل مكان النزول من قولك : نزل بمكان كذا ينزل نزولا ، وأراد منه ههنا ديار أحبائه التى كانوا يقيمون فيها « قفرا » خالية ليس بها أحد « مآهل » جمع مأهل ، وهو فى الأصل اسم مكان من قولهم : أهل المكان يأهل أهولا ؛ إذا عمر وصار به أهله « اجتاب » قطع « ليلا لائلا » يريد شديد الظلمة ، ويقولون : ليل أليلُ ، وليلة ليلاء ، وليل لائل ، وهم يريدون ذلك المعنى « هيجها » أثارها من مكامنها ، وتقول : هاجه يهيجه ، وأهاجه ، وهيجه — بالتضعيف — إذا حركه وأثاره « ولم تخله فاعلا » الضمير المستتر فى تخله يعود إلى الأتن ، والمراد أنها ما كانت تحسب أنه سيفعل ذلك : أى ما كانت تظن أن الحمار يهيجها « القريان » بضم القاف وسكون الراء بعدها ياء مثناة — هى مجارى الماء ، واحدها قرىّ « صمد » — بفتح الصاد وسكون الميم — هو المكان السهل « القلاقل » نبت ، واحده قلقل ، بزنة زبرج « استتب » جدّ فى العدو « دائلا » اسم فاعل من الدألان — بالتحريك — وهو السير الخفيف « ينحى » يعتمد « هجارا » الهجار — بزنة الكتاب — حبل يشد به وظيف البعير ، وقيل : هو حبل يشد به رسغ رجل البعير ثم يشد إلى حقوه إن كان عريا وإن كان ذا رحل يشد فى الحقب ، قاله العينى فى شرح شواهده . يريد أن العير يعدو مائلا إلى جنب كأنما هو مشدود بالهجار « بعلا » هو فى الأصل : الزوج ، والمراد به الحمار الوحشى الذى يصفه « حلائل » جمع حليلة ، وهى فى الأصل : الزوجة ، وأراد منهن الأتن الوحشية التى تصحب هذا العير «حاظلا» اسم فاعل من : حظل الرجل المرأة ، إذا منعها من التزوج ، ومثله العاضل — بالعين المهملة والضاد المعجمة — وقال النحاس : سألت أبا الحسن عنه فقال : الحظلان مشية فيها تثاقل .

الإعراب : « لا » حرف نفى مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « ترى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بعلا » مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة « ولا » الواو حرف عطف ، لا : حرف زائد لتأكيد النفى « حلائلا » معطوف على المفعول به ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، والألف للاطلاق « كه » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لبعل « ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفى « كهن » جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق ، وأصل العبارة : فلا ترى بعلا كه ولا حلائل كهن « إلا » حرف إيجاب مبنى على السكون لا محل له « حاظلا » إن جعلت ترى علمية كان مفعولا ثانيا لها ، وإن جعلتها بصرية فهو حال من « بعلا » الموصوف بالجار والمجرور منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « كه » وقوله « كهن » حيث جر الضمير فى العبارتين بالكاف التى تختص بالدخول على الظاهر ، أو الضمير المنفصل عند قوم سيأتى ذكرهم ، وإنما فعل ذلك حين

﴿ تنبيه ﴾ : قوله « ونحوه » يحتمل ثلاثة أوجه : الأول : أن يكون إشارة إلى بقية ضمائر الغيبة المتصلة كما فى قوله كه ولا كهن ؛ الثانى : أن يكون إشارة إلى بقية الضمائر مطلقا ،

اضطر ، ولولا الضرورة ما كان يسوغ له ذلك . وهو حين اضطر رجع إلى القياس الذى كان يقتضيه حرف الجر . قال ابن عصفور : « ومن الضرورة أن يستعمل الشاعر الحرف استعمالا لا يجوز مثله فى الكلام ، نحو قول العجاج * وأم أوعال كها أو أقربا * فجر بالكاف الضمير المتصل ، وحكمها فى سعة الكلام ألا تجر إلا الظاهر والضمير المنفصل لجريانه مجرى الظاهر ؛ فيقال : ما أنا كأنت ولا أنت كأنا ، حكى الكسائى عن بعض العرب أنه قيل له : من تعدّون الصعلوك فيكم ؟ فقال : هو الغداة كأنا . لكنه لما اضطر (يريد العجاج) أبدلها من حكمها حكم ما هى فى معناه ، وهو مثل ، فجعلها تجر الضمير المتصل كما تجر الضمير المنفصل ، كما يجره مثل ، ومن ذلك قوله :

وَإِذَا الْحَرْبُ شَمَّرَتْ لَمْ تَكُنْ كِيْ حِينَ تَدْعُو الْكُمَاةُ فِيهَا نَزَالِ

أنشده الفراء وقال : أنشدنيه بعض أصحابنا ولم أسمعه أنا من العرب . قال الفراء : وحكى عن الحسن البصرى : أنا كك ، وأنت كى . واستعمال هذا فى حال السعة شذوذ لا يلتفت إليه » اهـ

والخلاصة التى نريد أن تحرص عليها ، وأن ننبهك إلى أخطاء العلماء فى نقل بعض أحكامها عن المتقدمين ؛ أن نقول لك : إن مجرور الكاف لا يخلو من أن يكون اسما ظاهرا أو ضميرا منفصلا أو ضميرا متصلا ؛ فأما جرها الاسم الظاهر فلا غبار عليه ، وهو صحيح سائغ فى النثر وفى الشعر جميعا ، وقد ورد فى فصيح الكلام . وأما جرها للضمير المنفصل فقد سمعت فى عبارة ابن عصفور أنه يراه سائغا فى الكلام ، وسمعت أن الكسائى نقل ذلك عن العرب ، وقد سمعت فى عبارة النحاس التى أثرناها لك فى شرح الشاهد السابق أن أبا العباس المبرد أبى أن تقول : ما أنت كأنا ولا أنا كأنت . وحكى جوازه عن الفراء وعن الكوفيين ، وممن حكاه عنهم أبو حيان ، واختار جواز ذلك فى السعة المحقق الرضى فإنه قال : « وقد تدخل الكاف فى السعة على المرفوع نحو أنا كأنت لورود السماع به » اهـ . وأما جرها للضمير المتصل فإن كان الكاف أو الهاء فقد سمعت فى عبارة النحاس فى شرح الشاهد السابق أن أبا العباس المبرد أجازه فى السعة مع أنه لا يجيز جرها للضمير المنفصل ، وقد سمعت فى عبارة سيبويه أنه يرى ذلك خاصا بضرورة الشعر ، ومن العجيب أن أبا حيان نقل عن سيبويه أنه يرى جواز ذلك مطلقا حيث قال : « أجاز سيبويه وأصحابه أنت كى وأنا كك ، وضعفه الكسائى والفراء وهشام » اهـ . وقال مرة أخرى : « واختلفوا فى دخول الكاف على الياء والكاف ؛ فأجاز سيبويه وأصحابه أنت كى وأنا كك ، وضعف هذا الكسائى والفراء وهشام ، واحتجوا بأنه قليل فى كلام العرب » اهـ . وإن كان الضمير المتصل هو ياء المتكلم فسيأتى بيان حكمه فى شرح الشاهد الآتى بعقب هذا .

وقد شذ دخول الكاف على ضمير المتكلم والمخاطب، كقوله :

٥٢٩ — وَإِذَا الْحَرْبُ شَمَّرَتْ لَمْ تَكُنْ كِيْ

٥٢٩ — هذا صدر بيت، وعجزه قوله :

* حِينَ تَدْعُو الْكُمَاةُ فِيهَا نَزَالِ *

وهذا بيت أنشده الفراء، وقال بعقيب إنشاده : « أنشدنيه بعض أصحابنا، ولم أسمعه أنا من العرب » اهـ . وقال هشام : « ماقالت العرب أنا كك وأنت كى . والبيت الذى ينشد فى كى مؤلف من قول بشار لا يلتفت إليه » اهـ .

اللغة : « شمرت » أصل التشمير أن يحسر الإنسان عن ذراعه أو ساقه ليستعد لأمر شاق، ويقال : شمرت الحرب، بمعنى اشتدت وشق أمرها، قال الراجز :

* قَدْ شَمَّرَتْ عَنْ سَاقِهَا فَشُدُّوا *

« لم تكن كى » يريد لم تكن مثلى فى مقارعة الأبطال والبلاء الحسن فى النزال « الكماة » جمع كمىّ، وهو البطل المتكمى فى أداة الحرب : أى المستتر فيها « نزال » اسم فعل بمعنى انزل، يريد حين ينادى كل بطل قرنه أن ينازله ويصاوله .

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه « الحرب » فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور بعده، وتقدير الكلام : إذا شمرت الحرب شمرت، والجملة من الفعل المحذوف وفاعله المذكور فى محل جر باضافة إذا إليها « شمرت » شمر : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب، والتاء حرف دال على تأنيث الفاعل، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى الحرب، وجملة الفعل وفاعله لامحل لها من الإعراب مفسرة « لم » حرف نفى وجزم وقلب « تكن » فعل مضارع ناقص مجزوم بلم، وعلامة جزمه السكون، واسمه ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت « كى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر تكن، وجملة تكن واسمه وخبره لا محل لها من الإعراب جواب إذا « حين » ظرف زمان متعلق بتكن، منصوب بالفتحة الظاهرة « تدعو » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل « الكماة » فاعل بتدعو، مرفوع بالضمة الظاهرة، وجملة الفعل المضارع وفاعله فى محل جر باضافة حين إليها « فيها » جار ومجرور متعلق بتدعو، وضمير الغائبة عائد إلى الحرب « نزال » اسم فعل أمر بمعنى انزل، مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب .

الشاهد فيه : قوله « كى » حيث جر بالكاف الضمير المتصل، وهو ياء المتكلم، وأصل الكاف ألا تجر إلا الاسم الظاهر اتفاقا، وإلا الاسم الظاهر والضمير المنفصل عند بعض النحاة، وهم من ذكرنا فى شرح الشاهد السابق . ودخولها فى هذا البيت على ياء المتكلم ضرورة ألجأ

وكقول الحسن : أنا كَكَ وأنتَ كَيَ . وأما دخولها على ضمير الرفع — نحو : ما أنا كهو ، وما أنا كأَنْتَ ، وما أنت كأنا — وعلى ضمير النصب — نحو ما أنا كإِيَّاكَ ، وما أنت كإِيَّاى — فجعله فى التسهيل أقلَّ من دخولها على ضمير الغيبة المتصل . قال المرادى : وفيه نظر ، بل إن لم يكن أكثر فهو مساوٍ[1] ، والثالث : أن يكون إشارة إلى بقية ما يختص

إليها الشاعر، ولا يجوز للمتكلم أن يذهب إليها . وقد سمعت فى عبارة سيبويه التى أثرناها فى شرح الشاهد (رقم ٥٢٧) أن هذا غير جائز ولا فى ضرورة الشعر ، ألا ترى إلى قوله : « ولو اضطر شاعر فأضاف الكاف إلى نفسه فقال كى وكى خطأ ، من قبل أنه ليس من حرف يفتح قبل ياء الإضافة » اهـ فحكم على هذا بأنه خطأ مع أنه فى ضرورة الشعر ، ووجه ذلك أن ماقبل ياء الإضافة التى هى ياء المتكلم يجب أن يكسر لمناسبة هذه الياء ، والكاف الجارة فى أصل وضعها مفتوحة ، فلو أبقيتها على أصل وضعها لكنت قد خالفت ماوجب من كسر ما قبل ياء المتكلم ، ولو كسرتها لمناسبة الياء لخرجت بها عن أصل وضعها ، وأنت تعلم أنهم يزيدون النون قبل ياء المتكلم محافظة على أصل المبنيات من الأفعال والحروف فيقولون : ضربنى واضربنى وليتنى ولعلنى ومنى وعنى ، ومن هنا تعلم أن بين دخول الكاف الجارة على الكاف أو الهاء و بين دخولها على ياء المتكلم فرقا مع استواء الثلاثة — وهن الكاف والهاء وياء المتكلم — فى أنهن ضمائر جر متصلة ، وذلك الفرق هو أنه يجوز للشاعر إذا اضطر أن يدخل الكاف الجارة على كاف الضمير أو هائه ، ولا يجوزله ولو مع الضرورة أن يدخل الكاف الجارة على ياء المتكلم . والسر فى هذا ماقدمنا الإشارة إليه ، وهو أن دخول الكاف الجارة على كاف الضمير أو هائه لن يغير شيئا مما يجب فى نفس الكاف الجارة أو فيما يكون قبل الضمير ، ألا ترى أن أصل وضع الكاف الجارة على أن تكون مفتوحة وأن كاف الضمير وهاءه لا يجب فيما قبلهما شىء معين من الحركات ، فلو أنك قلت « هوكك » أو قلت « أنت كه » لبقيت الكاف الجارة على ما هو أصل وضعها ، وهو الفتح ، ولم يكن فى ذلك شىء مخالف فى الضمير نفسه أو فيما قبله ، فأما دخول الكاف الجارة على ياء المتكلم فإنه يقتضى أحد أمرين ، وكلاهما مخالف ، أما أحدهما فأن تكسر الكاف الجارة لمناسبة الياء فتخرج بها عما وضعت عليه ، وأما ثانيهما فأن تبقى الكاف الجارة مفتوحة كأصل وضعها فتكون قد فتحت ما قبل ياء المتكلم وهى موضوعة على أن يكسر ما قبلها . وهذا واضح إن شاء الله .

(١) مما قدمناه لك فى شرح الشواهد الثلاثة الماضية تعلم أن نظر المرادى مبنى على مذهب من عدا أبى العباس المبرد من النحاة الذين أجازوا دخول الكاف على الضمائر المنفصلة دون المتصلة. و يندفع نظر المرادى بأحد وجهين : الأول — أن يكون ابن مالك رحمه الله قد رأى مارآه أبو العباس المبرد من جواز دخول الكاف الجارة على الضمائر المتصلة دون المنفصلة ، كما حكيناه عنه عن ابن عصفور ، والثانى — وهو ما دفع به العلامة الصبان هذا النظر — أن يكون مراد ابن مالك

بالظاهر ، أى : أن بقية ما يختص بالظاهر دخوله على الضمير قليل ، كقوله :

٥٣٠ — فَلَا وَاللهِ لَا يَلْقَى أُنَاسٌ فَتًى حَتَّاكَ يَا بْنَ أَبِي زِيَادِ

أن اتصال الكاف بالضمائر المنفصلة أقل فى القياس من اتصالها بالضمائر المتصلة ، وإن كان الاستعمال قد جرى على عكس ذلك ، وبيانه أن فى اتصال الكاف الجارة بالضمير المنفصل خروجا عن القياس من وجهين : أحدهما كون مدخول الكاف ضميرا مع أن الأصل فيها أنها مختصة بالظاهر ، وثانيهما كون ذلك الضمير فى الأصل ضمير رفع فى نحو ما أنا كأنت أو ضمير نصب فى ما أنا كاياك . أما اتصال الكاف الجارة بكاف الضمير أو هائه ففيه خروج عن القياس من ناحية واحدة وهى اتصالها بالضمير مع أنها فى الأصل مختصة بالظاهر ، وهى الناحية الأولى من ناحيتى الشذوذ فى اتصالها بالضمير المنفصل ، ولا شك أن ما فيه ناحيتا شذوذ أقل من جهة القياس مما فيه ناحية شذوذ واحدة .

٥٣٠ — لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سابق أو لاحق . بل قال البغدادى (ج ٤ ص ١٤١ بولاق) نقلا عن أبى حيان فى شرح التسهيل : « وانتهاء الغاية فى حتاك لا أفهمه ، ولا أدرى ما عنى بحتاك ؛ فلعل هذا البيت مصنوع » اه .

اللغة والرواية : «لايلقى أناس» يروى يلقى : مضارع ألفى بمعنى وجد ، ويروى « ... لا يلقاه ناس » مضارع من اللقى ، ويروى أيضا « ... لا يلقى أناس » وهو مثل الرواية الثانية مضارع من اللقى « حتاك » قد سمعت فى عبارة أبى حيان أنه استشكل معنى الغاية ههنا ، ولم يدر ما عنى الشاعر بقوله حتاك ، وأنه حكم على البيت بالصنعة من أجل ذلك . والذى يتجه للعاجز الضعيف أن الشاعر أراد أن يقول : إن الناس لا يجدون فتى يرجونه لقضاء مطالبهم حتى يبلغوا الممدوح فاذا بلغوه فقد وجدوا ذلك الفتى « يابن أبى زياد » يروى فى مكانه « يابن أبى يزيد » .

الإعراب : «لا» إما أن تكون نافية لما يفهم من المقام وكأنه قد قال : ليس الأمر على مايظن الناس ، وإما أن تكون حرفا زائدا لتأكيد القسم ، وهى على الحالين حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « والله » الواو حرف قسم وجر ، ولفظ الجلالة مقسم به مجرور بالواو ، والجار والمجرور متعلق بفعل قسم محذوف : أى أقسم بالله « لا » حرف نفى مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يلقى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « أناس » فاعل يلقى ، مرفوع بالضمة الظاهرة « فتى » مفعول به ليلقى منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، فان كان الفعل بالقاف من اللقى فقد استوفى مفعوله الذى يقتضيه ، وإن كان بالفاء من الإلفاء بمعنى الوجدان فمفعوله الثانى محذوف ، والتقدير : لا يلقى أناس فتى مقصودا لآمالهم ، كما حذف ثانى مفعولى ظن فى قول عنترة :

وَلَقَدْ نَزَلْتِ فَلَا تَظُنِّى غَيْرَهُ مِنِّى بِمَنْزِلَةِ الْمُحَبِّ الْمُكْرَمِ

... ...

أى : فلا نظنى غيره واقعا « حتاك » حتى : حرف جر ، وضمير المخاطب فى محل جر بحتى ، والجار والمجرور متعلق بياقى « يا » حرف نداء مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « ابن » منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « أبى » مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وأبى مضاف و « زياد » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « حتاك » حيث جرت حتى الضمير ، وهى فى الأصل مختصة بالظاهر ، وجرها الضمير فى هذا البيت وما أشبهه ضرورة اضطر إليها الشاعر ؛ وههنا أمران نحب أن ننبهك إليهما : الأمر الأول أن هذا مذهب جمهور البصريين وهو الذى اختاره جمهرة المتأخرين من النحاة . وذهب الكوفيون وأبو العباس المبرد إلى أنه يجوز أن تجر حتى الضمير ، مستدلين بهذا البيت والذى يأتى بعده ، ولا حجة لهم فيهما ؛ لأن البيت والبيتين لا تثبت بهما قاعدة ويحملان على الضرورة . قال ابن هشام فى مغنى اللبيب : « وتستعمل حتى على ثلاثة أوجه : أحدها : أن تكون حرفا جارا بمنزلة إلى فى المعنى والعمل (أما المعنى فهو الدلالة على انتهاء الغاية ، وأما العمل فهو الجر) ولكن حتى تخالف إلى فى ثلاثة أمور : أحدها : أن المخفوض بحتى على شرطين أحدهما عام وهو أن يكون ظاهرا لا مضمرا ، خلافا للكوفيين والمبرد ، فأما قوله * أتت حتاك تقصد كل فج * فضرورة . والشرط الثانى خاص بالمسبوق بذى أجزاء ، وهو أن يكون المجرور آخرا ، نحو : أكلت السمكة حتى رأسها - بالجر . أو ملاقيا لآخر جزء ، نحو : سلام هى حتى مطلع الفجر ؛ ولا يجوز سرت البارحة حتى ثلثيها أو نصفها ، كذا قال المغاربة وغيرهم . . . . الثانى : أن حتى إذا لم يكن معها قرينة تقتضى دخول ما بعدها فى ما قبلها كما فى قوله :

أَلْــقَى الصَّحِيفَةَ كَىْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ ... وَالزَّادَ حَــتَّى نَعْلَه أَلْقَاهَا

أو تقتضى عدم دخوله كما فى قوله :

سَقَى الْحَيَا الْأَرْضَ حَتَّى أَمْكُنٍ عُزِيَتْ ... لَهُمْ فَلَا زَالَ عَنْهَا الْخَــيْرُ مَجْدُودَا

حمل على عدم الدخول لما بعد حتى ، وحكم فى مثل ذلك (يريد حين لا تكون قرينة أصلا) لما بعد إلى بالدخول ، حملا على الغالب فى البابين ... الثالث : أن كلا من حتى وإلى قد ينفرد بمحل لا يصلح له الآخر » اه . والأمر الثانى : أن المختص بالاسم الظاهر هو حتى الجارة ، وأما العاطفة فلا تختص به ، قال المحقق الرضى (٢ / ٣٠٣) : « إذا كانت حتى عاطفة جاز دخولها على المضمر ، نحو : جاءنى القوم حتى أنت ، ورأيت القوم حتى إياك ؛ وأما الجارة فلا تدخل على المضمر ، اجتزاء بإلى ؛ لكون إلى أشد تمكنا وأوسع تصرفا ؛ فلهذا تدخل على آخر الأجزاء وأوسطها وتقوم مقام الفاعل ، نحو : قيم إلى زيد ، ولا يقال قيم حتى عمرو . وخالف فى هذا المبرد ، وشبهته قوله :

وَأَكْفِيهِ مَا يَخْشَى ، وَأُعْطِيهِ سُؤْلَهُ ... وَأُلْحِقُــــهُ بِالْقَوْمِ حَتَّاهُ لَاحِقُ

وقوله :

٥٣١ — أَتَتْ حَتَّاكَ تَقْصِدُ كُلَّ فَجٍّ ... تُرَجِّي مِنْكَ أَنَّهَا لا تَخِيبُ

انتهى

والجواب أن أصله : حتى هو لاحق ، مبتدأ وخبر ، فخفف للشعر ، وليس مافى البيت بحتى الجارة ، و إلا لم يكن لرفع لاحق وجه ، بل هى ابتدائية » اهـ . وقوله فى هذا البيت الذى استشهد به المبرد « والجواب أن أصله حتى هو لا حق ، مبتدأ وخبر ، فخفف للشعر » معناه أن الشاعر أراد أن يقول حتى هو لاحق فلم يستقم له وزن البيت فحذف الواو من هو وأبقى الهاء ؛ فليست هذه الهاء ضمير الجر ، وإنما هى بقية من ضمير الرفع ، فان قلت : فلماذا اضطررتم إلى أن تقولوا إن الهاء فى هذا البيت بقية ضمير الرفع مع أن حذف جزء الضمير مما لا يسوغ فى السعة ولم تقولوا إنه جر الضمير بحتى وإن لم يكن سائغا إلا فى الشعر ؟ فالجواب على هذا من وجهين : أولهما ما أشار إليه الرضى بقوله « و إلا لم يكن لرفع لاحق وجه » وذلك ظاهر ، والثانى أن حذف جزء الكلمة من غير ترخيم قد ورد فى الشعر ، ومن حذف جزء الضمير بخصوصه قول الراجز :

هَلْ تَعْرِفُ الدَّارَ عَلَى تِبْرَاكَا ... دَارٌ لِسُعْدَى إِذْهِ مِنْ هَوَاكَا

الشاهد فيه : قوله « إذه » وأصله : إذ هى ، فحذف الياء وأبقى الهاء مكسورة لتدل عليها . ومثله قول الشاعر ، وهو العجير السلولى :

فَبَيْنَاهُ يَشْرِى رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ : ... لِمَنْ جَمَلٌ رَثُّ الْمَتَاعِ نَجِيبُ

ومثله قول الآخر :

بَيْنَاهُ فِي دَارِ صِدْقٍ قَدْ أَقَامَ بِهَا ... حِيناً يُعَلِّلُنَا وَمَا نُعَلِّلُهُ

الشاهد فى البيتين جميعا فى قولهما «بيناه» فان أصله : بينا هو ، فحذف الواو من هو وأبقى الهاء ، وإذا كانوا يفعلون ذلك فى الضمائر إذا اضطروا فأولى أن نحمل البيت المختلف فيه على وجه نؤمن جميعا بأنه وارد فى كلامهم ؛ وبخاصة إذا عضد ذلك كون ما ذهب إليه الخصم يستلزم محظورا آخر .

٥٣١ — لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سابق أو لاحق ، وهو من شواهد مغنى اللبيب فى مباحث « حتى » .

اللغة : « أتت » معناه جاءت ، والضمير المستتر فيه يعود إلى ناقته ، ولعلها مذكورة فى أبيات سابقة على بيت الشاهد « فج » الفج — بفتح الفاء وتشديد الجيم — هو الطريق الواسع بين جبلين ، وفى التنزيل : (يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ) وجمعه فجاج — بكسر الفاء — وفى التنزيل :

... ...

(لِتَسْلُكُوا مِنْهَا سُبُلاً فِجَاجًا) « ترجى » - بضم تاء المضارعة وتشديد الجيم - مضارع رجيته أرجيه ، ومنه قول الشاعر ، وهو المعلوط القريعى (وهو الشاهد رقم ١٨٦ الذى مضى شرحه فى ج ١ ص ٣٥٢) :

وَرَجِّ الْفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ   عَلَى السِّنِّ خَيْراً لاَ يَزَالُ يَزِيدُ

« تخيب » هو مضارع خاب الرجل فى سعيه يخيب - مثل باع يبيع - خيبة ؛ إذا أخفق فيه ولم يوفق لنوال بغيته منه .

الإعراب : « أنت » أتى : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى « حتاك » جار ومجرور متعلق بأتى « تقصد » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله فى محل نصب حال صاحبه الضمير المستتر فى أتت « كل » مفعول به لتقصد منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « فج » مضاف إليه « ترجى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى فاعل أتت ، والجملة من الفعل وفاعله فى محل نصب حال ثانية صاحبها الضمير المستتر فى أتت « منك » جار ومجرور متعلق بترجى « أنها » أن : حرف توكيد ونصب مخفف من المثقل ، والضمير اسمه « لا » حرف نفى مبنى على السكون لا محل له « تخيب » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى اسم أن ، والجملة من الفعل وفاعله فى محل رفع خبر أن المخففة ، وأن المخففة مع اسمها وخبرها فى تأويل مصدر منصوب يقع مفعولا به لترجى : أى ترجى عدم خيبتها .

الشاهد فيه : فى هذا البيت شاهدان من شواهد النحاة ، أحدهما غير مقصود للشارح فى هذا المقام ، وثانيهما هو المقصود له فى هذا الموطن : أما الشاهد غير المقصود له ففى قول الشاعر « أنها لا تخيب » حيث خفف أن المؤكدة وأتى باسمها ضمير غيبة مذكورا ، وفيه شذوذان : أحدهما أنه أتى باسم أن المخففة ضمير غيبة ، ولم يجعل اسمها ضمير شأن ، والثانى أنه ذكر الاسم ، ولا يكاد العرب يستعملون أن المخففة إلا واسمها ضمير شأن محذوف . وقد مر شرح هذه المسألة وذكر شواهدها وآراء العلماء فيها (ارجع إلى الجزء الأول ص ٥١١ وما بعدها) . وأما الشاهد المقصود للشارح هنا ففى قول الشاعر « حتاكْ » حيث استعمل حتى الجارة ، وجر بها الضمير ، وأصلها أنه لا يجر بها إلا الاسم الظاهر ، كما هو رأى جمهرة علماء البصرة . و بهذا البيت يتمسك الكوفيون والمبرد حيث جوزوا دخول حتى الجارة على الضمير ، وهو عند البصريين ضرورة لا يجوز ارتكابها . وقد سمعت فى كلام ابن هشام الذى أثرناه فى شرح الشاهد السابق النص على

... ...

أن ذلك ضرورة . وقال المحقق الرضى (٢ – ٣٠٣) : « وتمسك المبرد أيضا بقوله * . . . فتى حتاك يابن أبي يزيد * وهو شاذ » اهـ .

فإن قلت : فإذا كان دخول حتى على الضمير قد ورد فى شعر العرب فلماذا أبى البصريون قبوله وحكموا بأن اتصالها به فى هذه الشواهد ضرورة التجأ إليها الشاعر ؟

فالجواب على ذلك أن نقول لك : إن اتصال حتى بالضمير – مع أنه لم يرد إلا فى الشعر – ليس مما يجرى على الألسنة مطردا حتى يكون مما يسوغ لنا أن ننسج على منواله ، بل جاء فى بيت أو بيتين وقد قررنا لك مرارا أن البيت والبيتين مما لا تنبنى عليه القواعد . ثم إن لإباء البصريين أن يجعلوا ذلك قاعدة علة تقتضى ما ذهبوا إليه . ولكنهم يختلفون فى هذه العلة ، ونحن نذكر لك أقاويلهم فيها ، ونبين لك ما يطرد منها وما لا يطرد ، فمنهم من قال : العلة فى أنه لا يجوز أن تتصل حتى الجارة بالضمير هى أن مجرورها لا يكون إلا بعضا مما قبلها أو كبعض منه ، فلو كان مجرورها ضميرا فقد يكون ضمير غيبة فيكون عائدا إلى ما قبلها ، ولا يمكن أن يتحقق شرط المجرور بحتى ؛ إذ لا يمكن عود ضمير البعض على الكل . وهذه العلة غير مستقيمة لثلاثة أشياء : أولها أنها تقتضى – على فرض تسليمها – امتناع أن يكون مجرور حتى ضمير غيبة ، وهم قد منعوا اتصال حتى بكل ضمير ، وثانيها أنه يجوز أن يكون مجرورها ضمير غيبة و يتحقق شرط مجرورها ، وذلك بأن يعود الضمير على شىء مما تقدم سوى كل مجرورها ، نحو أن تقول : زيد ضربت القوم حتاه ، فمجرور حتى فى هذا المثال ضمير غيبة وقد تحقق فيه الشرط لأنه بعض ما قبل حتى لأن زيدا الذى عاد إليه الضمير بعض القوم ، وقد عاد الضمير الدال على البعض على غير الكل ، فقولهم « لا يمكن أن يتحقق شرط حتى » كلام غير مستقيم ، وثالثها أنه يجوز عود ضمير البعض على ما يندرج تحت كل متقدم كما عاد ذلك فى قوله تعالى : (وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ) فإن الضمير المؤنث هنا يعود على النساء اللاتى يصح للأزواج ردهن بعد الطلاق ، وهن الرجعيات ، والمتقدم إنما هو المطلقات أعم من أن يكن رجعيات أو غير رجعيات . ومن العلماء من ذكر أن العلة التى تقتضى امتناع اتصال حتى بالضمير هى خوف التباس الجارة بالعاطفة ، وهذه علة غير مستقيمة أيضا ، وذلك لأن الشأن فى دخول حتى العاطفة على الضمير غير الشأن فى دخول الجارة عليه ، و بيان ذلك أن حتى العاطفة حين تدخل على ضمير إنما يؤتى معها بضمير منفصل ؛ فيقال : أساءنى الأصدقاء حتى أنت ، وأكرمت الأصدقاء حتى إياك . فأما حتى الجارة فلو أجزنا دخولها على الضمير لوجب أن يؤتى معها بالضمير المتصل فيقال حتاك وحتاه ، لأن الضمير لا يؤتى به متصلا إلا مع عامل ، وحرف العطف غير عامل ، وحروف الجر عامل ، وإذا كان الأمر على هذا الحال فإنه لاالتباس بينهما على فرض جواز دخول

وهذا شروع فى ذكر معانى هذه الحروف :

(بَعِّضْ وَبَيِّنْ وَابْتَدِئْ فِي الأمْكِنَهْ بِمِنْ) أى : تأتى مِنْ لمعانٍ ، وجملتها عشرة ، اقتصر منها هنا على الخمسة الأولى :

الأول : التبعيض ، نحو : « حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ » وعلامتها : أن يصح أن يخلفها بعض ، ولهذا قرىء « بَعْضَ مَا تحِبُّونَ » .

الثانى : بيان الجنس ، نحو : « فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ » وعلامتها : أن يصح أن يخلفها اسم موصول .

الثالث : ابتداء الغاية فى الأمكنة ، باتفاق ، نحو : « مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى » . (وَقَدْ تَأْتِي لِبَدْءِ) الغاية فى (الْأَزْمِنَهْ) أيضا ، خلافا لأكثر البصريين ، نحو : « لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ » ، وقوله :

٥٣٢ — تُخُيِّرْنَ مِنْ أَزْمَانِ يَوْمِ حَلِيمَةٍ إِلَى الْيَوْمِ قَدْ جُرِّبْنَ كُلَّ التَّجَارِبِ

حتى الجارة على الضمير ، وقد ذكر المحققون أن العلة التى اقتضت امتناع دخول حتى الجارة على الضمير هى أنه لو صح دخولها عليه لكانوا بصدد أن يبقوا ألفها على حالها أو يقلبوها ياء كما قلبوا فى نظائرها ، ولو أبقوها فقالوا حتاك كما فى بيت الشاهد ، للزم على هذا ثبوت ألف حتى مع أنهم غيروا ألفات كل حرف وكل اسم غير متمكن حين وصلوها بالضمائر ، فقلبوا ألفاتها ياء ، فقالوا : عليه و إليه ولديه ، ولو قلبوا ألفها ياء كما قلبوا فى نظائرها لخالفوا قاعدة مطردة عندهم ، وهى أن المضمر لا يغير الكلمة من غير حاجة ، وليست بهم حاجة فى هذه الكلمة لاستغنائهم عنها بنحو إليك و إليه .

٥٣٢ — هذا البيت من كلمة للنابغة الذبيانى ، ومطلعها قوله :

كِلِينِي لِهَمٍّ يَا أُمَيْمَةَ نَاصِبِ وَلَيْلٍ أُقَاسِيهِ بَطِيءِ الْكَوَاكِبِ
تَقَاعَسَ حَتَّى قُلْتُ : لَيْسَ بِمُنْقَضٍ وَلَيْسَ الَّذِى يَرْعَى النُّجُومَ بِآئِبِ
وَصَدْرٍ أَرَاحَ اللَّيْلُ عَازِبَ هَمِّهِ تَضَاعَفَ فِيهِ الْحُزْنُ مِنْ كُلِّ جَانِبِ
عَلَيَّ لِعَمْرٍو نِعْمَةٌ بَعْدَ نِعْمَةٍ لِوَالِدِهِ لَيْسَتْ بِذَاتِ عَقَارِبِ
حَلَفْتُ يَمِينًا غَيْرَ ذِى مَثْنَوِيَّةٍ وَلَا عِلْمَ إِلَّا حُسْنُ ظَنٍّ بِصَاحِبِ

... ...

لَئِنْ كَانَ لِلْقَبْرَيْنِ قَبْرٌ بِجِلَّقٍ وَقَبْرٌ بِصَيْدَاءَ الَّتِى عِنْدَ حَارِبِ
وَلِلْحَارِثِ الْجَفْنِىِّ سَيِّدِ قَوْمِهِ لَيَلْتَمِسَنْ بِالْجَمْعِ أَرْضَ الْمُحَارِبِ
لَهُمْ شِيمَةٌ لَمْ يُعْطِهَا اللّهُ غَيْرَهُمْ مِنَ النَّاسِ وَالْأَحْلَامُ غَيْرُ عَوَازِبِ

وقبل البيت المستشهد به قوله :

فَهُمْ يَتَسَاقَوْنَ الْمَنِيَّةَ بَيْنَهُمْ بِأَيْدِيهِمُ بِيضٌ رِقَاقُ الْمَضَارِبِ
وَلَا عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنَّ سُيُوفَهُمْ بِهِنَّ فُلُولٌ مِنْ قِرَاعِ الْكَتَائِبِ
تُخُيِّرْنَ مِنْ أَزْمَانِ يَوْمِ حَلِيمَةٍ إِلَى الْيَوْمِ . . . البيت ، وبعده :
رِقَاقُ النِّعَالِ طَيِّبٌ حُجُزَاتُهُمْ يُحَيَّوْنَ بِالرَّيْحَانِ يَوْمَ السَّبَاسِبِ

اللغة : « كلينى » بكسر الكاف ـ اتركينى ودعينى وما أنا فيه من الهم ، يقال : وكله يكله ـ مثل وعده يعده ـ إذا تركه « ناصب » أراد ذا نصب ، والنصب ـ بفتح النون والصاد ـ التعب « بطىء الكواكب » كناية عن طول الليل حتى كأن كواكبه لا تسير نحو المغيب ، وانقضاء الليل وانتهاؤه لا يكون إلا بسير الكواكب الطالعة نحو مغاربها « تقاعس » معناه تأخر ، ويروى فى مكانه « تطاول » وقوله « حلفت يمينا ـ البيت » غير ذى مثنوية : أى لا أستثنى فيها قصد ألا أحنث « لئن كان للقبرين ـ البيتين » يريد لئن كان هذا الممدوح الذى أقسمت على أنه سيفعل ما تحسن الأحدوثة به عن حسن ظن به منسوبا لصاحبى القبرين ليمضين لأمره وليلتمسن دار أعدائه . وجلق وصيداء وحارب : أسماء مدن ، ويقال : حارب اسم رجل « لهم شيمة ـ البيت » الشيمة ـ بكسر الشين المعجمة ـ الطبيعة والخلق ، والأحلام : العقول ، وغير عوازب : غير بعيدة عنهم . يريد أن عقولهم حاضرة « فهم يتساقون المنية ـ البيت » كنى بهذا عن شجاعتهم وإقحامهم أنفسهم فى غمرات الموت ، والبيض : السيوف ، والمضارب : جمع مضرب ، وهو المكان الذى يضرب منه بالسيف ، يريد أن هذه السيوف ماضية فى ضريبتها لأنها رقيقة دقيقة « تخيرن من أزمان يوم حليمة ـ البيت » يوم حليمة : هو اليوم الذى سار فيه المنذر ابن المنذر ملك الحيرة بعرب العراق إلى الحارث الغسانى ، وهو يوم من أيام العرب المشهورة ، وفيه ورد المثل المعروف : ما يوم حليمة بسر « رقاق النعال ـ البيت » فى هذا البيت ثلاث كنايات : أما الأولى فى قوله « رقاق النعال » وهى كناية عن يسارهم وأنهم من ذوى النعمة ، وذلك أن معنى رقة نعالهم أنها مدبوغة غير مخصوفة لأنها لو خصفت لغلظت ، والذين لا يخصفون النعال هم أهل اليسار والنعمة ، وأما الثانية فى قوله « طيب حجزاتهم » وهى كناية عن عفتهم وطهارة

... ...

أعراضهم ، والحجزات : جمع حجزة ، وهى الوسط ، يريد أنهم يشدون مآزرهم على طهارة وعفاف ، وأما الثالثة ففى قوله « يحيون بالريحان يوم السباسب » وهى كناية عن كونهم ملوكا ، و يوم السباسب : عيد للنصارى ، وهو المعروف بعيد السعانين — بالسين المهملة — وقد صحفه نصارى مصر و بعض البلاد الشرقية فسموه عيد الشعانين — بشين معجمة — وقد ذكر النابغة هذا العيد لأن الغسانيين الذين مدحهم بهذه القصيدة كانوا نصارى .

الإعراب : «تخيرن» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونون النسوة العائدة إلى السيوف المذكورة فى البيت السابق نائب فاعله « من » حرف جر يدل على ابتداء الغاية الزمانية « أزمان » مجرور بمن ، والجار والمجرور متعلق بتخير ، وأزمان مضاف و « يوم » مضاف إليه ، ويوم مضاف و « حليمة » مضاف إليه « إلى اليوم » جار ومجرور متعلق بتخير أيضا « قد » حرف تحقيق « جربن » جرب : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونون النسوة العائدة إلى السيوف نائب فاعل « كل » مفعول مطلق منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « التجارب » مضاف إليه ، وجملة الفعل الماضى المبنى للمجهول وهو جرب ونائب فاعله فى محل نصب حال من نون الإناث العائدة إلى السيوف فى تخيرن .

الشاهد فيه : قوله « من أزمان » فان من فى هذه العبارة دالة على ابتداء الغاية فى الزمان ، فيكون استعمال النابغة لها فى ذلك المعنى دليلا على أن « من » كما تجىء لابتداء الغاية فى المكان نحو قوله تعالى: (سُبْحَانَ الَّذِى أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلاً مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى) تجىء لابتداء الغاية فى الزمان . واعلم أنه لا خلاف بين أحد من علماء المصرين الكوفة والبصرة فى أن « من » تأتى لابتداء الغاية فى المكان كالآية الكريمة ، والأحداث ، والأشخاص كقوله عليه الصلاة والسلام : « من محمد رسول الله إلى هرقل عظيم الروم » ، وقد اختلفوا فى مجيئها لابتداء الغاية فى الزمان : فذهب الكوفيون وأبو العباس المبرد والأخفش وابن درستويه من البصريين إلى أنها قد تجىء لابتداء الغاية فى الزمان ، ومال إليه المحقق الرضى ، وهو الذى درج عليه ابن مالك وابن هشام ، وذهب جمهور البصريين إلى أنها لا تجىء لذلك ؛ فأما الكوفيون فقد استدلوا على ما ذهبوا إليه بورود ذلك فى نصوص كثيرة : منها قوله تعالى : (لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ) ولا شك أن (أول يوم) زمان ، ومنها ماورد فى حديث أنس فى الاستسقاء « فَمُطِرْنَا مِنَ الْجُمُعَةِ إِلَى الْجُمُعَةِ » ، وهو حديث رواه البخارى من حديث شريك بن عبد الله بن أبى نمر عن أنس ، ومنها قول بعض العرب : من الآن إلى الغد ، ومنها بيت الشاهد الذى نحن بصدده ، ومنها قول زهير ، و يقال : بل وضعه عليه حماد الراوية :

الرابع : التنصيص على العموم أو تأكيد التنصيص عليه ، وهى الزائدة ، ولها شرطان : أن يسبقها نفى أو شبهه وهو النهى والاستفهام ، وأن يكون مجرورها نكرة ، وإلى ذلك الإشارة بقوله :(وَزِيدَ فِى نَفْىٍ وَشِبْهِهِ فَجَرّْ * نَكِرَةً) ولا تكون هذه النكرة إلا مبتدأ[1]

لِمَنِ الدِّيَارُ بِقُنَّةِ الْحِجْرِ أَقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ وَمِنْ دَهْرِ

وتمحل البصريون لهذه الشواهد فزعموا أن الكلام فيها على حذف مضاف ؛ فلا تكون « من » فيها لبدء الغاية الزمانية ؛ أما الآية الكريمة فقالوا : أصل الكلام فيها على تقدير : من تأسيس أول يوم ، وعلى هذا تكون « من » لبدء الغاية فى الأحداث ؛ إذ التأسيس حدث ، ونحن لا نخالف فى أنها ترد لذلك ، وهو كلام فاسد من وجهين : أولهما أن تقدير المضاف غير الأصل ، فلا يصار إليه إلا لحاجة ، ولا حاجة بنا إلى المصير إليه ؛ وثانيهما أن التأسيس ليس حدثا ممتدا ولا أصلا لمعنى الحدث الممتد حتى تكون « من » لابتدائه ، ولا شك أنه لا معنى لكون من ابتدائية إلا أن يكون الحدث الذى يتعدى بها شيئا ممتدا كالسير والمشى ونحوهما ويكون المجرور بمن هو الشىء الذى منه ابتداء ذلك الفعل ، انظر إلى قولهم : سرت من البصرة إلى الكوفة ، فانك ستجد الحدث الذى تعدى بمن وهو السير حدثا ممتدا يبتدىء عند البصرة وينتهى عند الكوفة ، ومجرور من هو مبدأ ذلك الحدث ، وليس كذلك ما ذكروه فى الآية . وإذا بطل ما تمحلوه لتخريج هذه النصوص ثبت ما ذهب إليه الكوفيون والمبرد والأخفش وابن درستويه وارتضاه المحققون من متأخرى النحاة كالرضى وابن مالك وابن هشام ، وهو أن «من» تأتى لبدء الغاية فى الزمان كما تأتى لبدء الغاية فى المكان وفى الحدث وفى الأشخاص . نعم قد رد بعض من ذكرنا من المحققين الاستدلال ببعض هذه الشواهد ، كما رد المحقق الرضى الاستدلال ببيت زهير؛ إذ رأى أن «من» فيه تعليلية ؛ لأن المعنى الذى ذهب إليه زهير أن الديار قد أقوت وخلت من السكان بسبب توالى السنين عليها ، وليس المراد أنها خلت خلوا مبتدأ من سنين كما هو مقتضى رأى الكوفيين ومن وافقهم ، وليس المعنى أنها خلت خلوا مبتدأ من مرور سنين كما يقتضيه رد جمهور البصريين . ولكن هذا لم يمنعهم من اختيار مذهب الكوفيين ؛ لأن بطلان دليل معين لا يدل على بطلان المدلول به عليه ، فان الأدلة الناهضة على صحة هذا المدلول كثيرة ، وبعضها لا يحتمل الإبطال .

(١) المواضع التى تزاد فيها « من » على وجه التفصيل تسعة مواضع :

الأول — تزاد قبل الفاعل ، نحو قوله تعالى : (مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحْدَثٍ) فذكر : فاعل يأتى ، وقد زيدت قبله من بعد ما النافية .

الثانى — تزاد قبل النائب عن الفاعل ، نحو قولك : ما اتهم من أحد بهذه التهمة .

(كَمَا لِبَاغٍ مِنْ مَفَرْ) أو فاعلا ، نحو : لَا يَقُمْ مِنْ أَحَدٍ ، أو مفعولا به ، نحو : « هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ » ؟ والتى لتنصيص العموم هى التى مع نكرة لا تختص بالنفى(١) ، والتى

الثالث — تزاد قبل المبتدأ ، نحو قوله تعالى : (هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ) فخالق : مبتدأ ، وقد زيدت قبله من بعد هل الاستفهامية .

الرابع — تزاد قبل اسم كان الناقصة ، نحو قوله تعالى : (مَا كَانَ عَلَى النَّبِيِّ مِنْ حَرَجٍ) فحرج : اسم كان ، وقد زيدت قبله من بعد ما النافية .

الخامس — تزاد قبل المفعول به ، نحو قوله تعالى : (هَلْ تُحِسُّ مِنْهُمْ مِنْ أَحَدٍ) فأحد : مفعول به لتحس ، وقد زيدت قبله من بعد هل الاستفهامية .

السادس — تزاد قبل المفعول الأول لظننت وأخواتها ، نحو قولك : ما حسبت من أحد يقول ذلك .

السابع — تزاد قبل المفعول الأول لأعلمت وأخواتها ، نحو قولك : ما أعلمت من أحد أنك مسافر .

الثامن — تزاد قبل المفعول الأول لأعطيت وأخواتها ، نحو قولك : ما أعطيت من أحد دينارا .

التاسع — تزاد قبل المفعول الثانى لأعطيت وأخواتها ، نحو قولك : ما أعطيت أحدا من دينار .

(١) مثال ذلك قولك : مَا جَاءَنِي مِنْ رَجُلٍ ، وقولك : ما لقيت من رجل ؛ وآية أن « من » فى هذين المثالين ونحوهما للتنصيص على عموم النفى ، أنك لو قلت : ما جاءنى رجل ؛ لاحتمل الكلام أن يكون المنفى هو الواحد من الرجال وأن يكون المنفى كل ما يصدق عليه لفظ الرجل من الواحد والأكثر ، بدليل أنه يجوز لك عربية أن تقول : ماجاءنى رجل بل رجلان ؛ فأما بعد دخول « من » فى الكلام فان الكلام يصير غير محتمل إلا لمعنى واحد ، وهو المعنى الثانى من المعنيين اللذين كان يحتملهما قبل دخول « من » ؛ بدليل أنه لا يجوز لك عربية أن تقول : ما جاءنى من رجل بل رجلان ، فكانت « من » فى هذا الكلام دالة على أن الكلام صار نصا فى عموم النفى بعد أن كان محتملا له ولغيره .

فان قلت : فاذا أفادت « من » التنصيص على أحد معنيين يحتملهما الكلام فما معنى زيادتها ؟

فالجواب عن ذلك أن معنى زيادتها حينئذ كونها قد جاءت فى موضع يطلبه العامل بدونها ؛ فتصير مقحمة بين العامل والمعمول وإن كان سقوطها مخلا .

لتأكيده هى التى مع نكرة تختص به كأَحَدٍ ودَيَّارٍ[(١)] . وذهب الكوفيون إلى عدم اشتراط النفى وشبهه ، وجعلوها زائدةً فى نحو قولهم : قدْ كَانَ مِنْ مَطَرٍ[(٢)] . وذهب الأخفش إلى عدم اشتراط الشرطين معا ؛ فأجاز زيادتها فى الإيجاب جارةً لمعرفة ، وجعل من ذلك قولَه تعالى : « يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ »[(٣)] .

---

(١) مثال ذلك قولك : ماجاءنى من أحد ، وما لقيت فى الدار من عريب ؛ وآية أن « من » فى هذين المثالين ونحوهما للدلالة على تأكيد عموم النفى ، أنك لو قلت : ما جاءنى أحد ، وما لقيت فى الدار عريبا ؛ بدون « من » فيهما — لما كان الكلام دالا إلا على معنى واحد — وهو عموم نفى كل من يصدق عليه اللفظ — وانظر إلى قوله تعالى : (وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ) فانه دال على عموم نفى كل أحد يكافئه سبحانه ، وإذا كان الكلام من غير « من » لا يدل إلا على معنى واحد هو الذى يدل الكلام عليه بعد دخولها لم تكن « من » دالة إلا على التأكيد للمعنى المستفاد بدونها .

(٢) ذهب الكوفيون إلى أنه لا يشترط فى مجرور « من » الزائدة إلا شرط واحد — وهو أن يكون فاعلا أو مفعولا أومبتدأ — ولا يشترط تقدم النفى أو شبهه عليها واستدلوا ، على ذلك بورودها زائدة فى الموجب فى كلام العرب ؛ من ذلك قولهم : قدكان من مطر ، وقولهم : قد كان من حديث فَخَلِّ عنى . ووجه الدلالة فى العبارتين أن « كان » فيهما تامة ، فهى محتاجة إلى الفاعل ، و « من » فيهما زائدة ، و « مطر » فاعل فى الأولى ، و « حديث » فاعل فى الثانية ، وكل منهما مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد . وقد أجاب الدنوشرى عن الاستدلال بهذين الكلامين بقوله : « ولا دليل فيهما ؛ لاحتمال أن يكون الفاعل فى الموضعين ضميرا يعود على اسم الفاعل : أى قد كان هو : أى الكائن ، من مطر . ويحتمل أن يكون ذلك على الحكاية ، كأن قائلا قد قال : هل كان من مطر ؟ وهل كان من حديث ؟ فقيل له فى الجواب على سبيل الحكاية : قد كان من مطر ، وقد كان من حديث » اه .

(٣) ذهب الأخفش والكسائى وهشام إلى أنه يجوز زيادة « من » بغير شرط ؛ فيجوز أن تزاد بعد الإيجاب و بعد النفى ، ويجوز أن يكون مدخولها معرفة وأن يكون نكرة ، ويجوز فيه أن يكون فى أحد مواقع الإعراب التى بينا تفصيلها وأن يكون فى غيرها . واستدلوا على ذلك بأنها قد جاءت زائدة ومجرورها معرفة ولم يسبقها نفى أو شبهه فى قوله تعالى : (يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ) فجعلوا « من » فى هذه الآية الكريمة زائدة ، و « ذنوبكم » مفعولا به ليغفر ، قالوا : وإنما

الخامس : أن تكون بمعنى بدل ، نحو : « أَرَضِيتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الآخِرَةِ » ؟ وقوله :

٥٣٣ — أَخَذُوا الْمَخَاضَ مِنَ الْفَصِيلِ غُلُبَّةً ظُلْمًا ، وَيُكْتَبُ لِلأَمِيرِ أَفِيلاَ

صار هؤلاء العلماء فى هذه الآية إلى القول بزيادة من لتتطابق مع قوله تعالى : (إِنَّ اللهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً) . و « من » فى الآية عند سيبويه وجمهور البصريين ليست زائدة ، بل هى أصلية ومعناها التبعيض ؛ فانه يصح أن تقول : يغفر لكم بعض ذنوبكم ؛ وحديث مطابقة هذه الآية للآية الأخرى يجاب عنه بأن المدار على عدم مناقضة إحدى الآيتين للأخرى ، ولا تناقض بينهما على ما ذهب إليه سيبويه ؛ لأن غفران بعض الذنوب لا يناقض غفران الذنوب جميعا ، بل الذى يناقض غفران كل الذنوب هو عدم غفران شىء منها ، وقد يكون شىء من عمل البر مكفرا لجميع الذنوب وشىء آخر منه مكفرا لبعضها . ومما استدل به الأخفش ومن معه قوله تعالى : (إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِىَ ، وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيُكَفِّرْ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ) فقد قالوا : من زائدة ، وسيئاتكم : مفعول به ليكفر ، وهى معرفة غير مسبوقة بنفى ولاشبهه . والجواب أنها ليست زائدة ، بل هى أصلية ومعناها التبعيض ، فانه يصح أن تقول : ويكفر عنكم بعض سيئاتكم ؛ بل ذلك أولى ؛ لأن عمل البر لايستلزم تكفير كل سيئة أزلفها المكلف

٥٣٣ — هذا البيت من كلمة للراعى — وهو عبيد بن حصين — يمدح فيها عبد الملك بن مروان ويستغيث به ليدفع عنه وعن قومه جور السعاة — وهم الجباة — وقد ذكرنا جملة صالحة من أبيات هذه القصيدة فى شرح شواهد باب المفعول معه من هذا الكتاب (ارجع إلى الشاهد رقم ٤٣٨ فى الجزء الثانى ص ٤١٤) ونحن نذكر لك هنا شيئا مما لم نذكره فى الموضع المتقدم مما يتصل بالبيت المستشهد به هنا :

إِنَّ السُّعَاةَ عَصَوْكَ حِينَ بَعَثْتَهُمْ وَأَتَوْا دَوَاهِىَ لَوْ عَلِمْتَ وَغُولاَ
إِنَّ الَّذِينَ أَمَرْتَهُمْ أَنْ يَعْدِلُوا لَمْ يَفْعَلُوا مِمَّا أَمَرْتَ فَتِيلاَ
أَخَذُوا الْمَخَاضَ مِنَ الْفَصِيلِ غُلُبَّةً ظُلْماً ويكتب ... البيت ، وبعده :
أَخَذُوا الْعَرِيفَ فَقَطَّعُوا حَيْزُومَهُ بِالأَصْبَحِيَّةِ قَائِماً مَغْلُولاَ
أَخَذُوا حَمُولَتَهُ فَأَصْبَحَ قَاعِداً مَا يَسْتَطِيعُ مِنَ الدِّيَارِ حَوِيلاَ
يَدْعُو أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ وَدُونَهُ خَرْقٌ تَجُرُّ بِهِ الرِّيَاحُ ذُيُولاَ

... ...

اللغة : « المخاض » الحوامل من النوق ، وواحدها خلفة ، من غير لفظها « الفصيل » ولد الناقة إذا فصل عنها « غلبة » هو هنا بضم الغين المعجمة واللام بعدها باء موحدة مشددة ـ وهي القهر والتسلط والتغلب « أفيلا » الأفيل : هو صغير الإبل : بنت المخاض ونحوها .

المعنى : وصف جور السعاة وجباة الصدقات بأنهم يظلمون الرعية ويختانون ولى الأمر ، وذلك بأن يأخذوا من الرعية النوق الحوامل بدل الفصلان التى تجب عليهم بمقتضى نظام الزكاة الشرعى ، ومع ذلك لا يؤدون ما أخذوه إلى الحاكم لينفق أثمانه العالية فى مصالح الرعية ، بل يكتبون فى سجل ما جمعوه من الصدقات أن ما أخذوه أفيل ، فهم يظلمون الرعية لصالح أنفسهم لا للصالح العام ، وهم يخونون الولاة و يخفون عنهم ظلمهم لئلا يأخذوهم به .

الإعراب : « أخذوا » أخذ : فعل ماض ، وواو الجماعة التى تعود إلى السعاة فاعله « المخاض » مفعول به لأخذوا « من » حرف جر معناه البدل « الفصيل » مجرور بمن ، والجار والمجرور متعلق بأخذوا « غلبة » يجوز أن يكون مفعولا مطلقا مبينا لنوع عامله الذى هو أخذوا : أى أخذوا ذلك أخذ غلبة وقهر ، ويجوز أن يكون مفعولا لأجله : أى تمكنوا من ذلك لأجل سطوتهم ، ويجوز أن يكون حالا على التأويل بالمشتق : أى أخذوا ذلك قاهرين لنا « ظلما » تجوز فيه الوجوه الثلاثة فى المصدر قبله « ويكتب » الواو تحتمل أن تكون عاطفة ، وأن تكون حالية ، يكتب : يروى بالبناء للمجهول ؛ فهو فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المخاض ؛ ويروى بالبناء للمعلوم ؛ فهو فعل مضارع مبنى للمعلوم ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى جابى الزكاة ، والرواية الأولى أشهر وأعرف « للأمير » جار ومجرور متعلق بيكتب « أفيلا » مفعول لفعل محذوف ، وتقدير الكلام : ويكتب للأمير أخذنا من فلان أفيلا ، مثلا . قال ابن هشام : « وانتصاب أفيلا على الحكاية ؛ لأنهم يكتبون أدّى فلان أفيلا » اهـ . وقال الدمامينى : « هذا إنما يتم على تقدير الاطلاع على أن كاتب الصدقة كتب هذه العبارة ، والوقوف على ذلك بعيد ، ولعله يكتب : المأخوذ من فلان أفيل ، أو غير ذلك مما يكون فيه أفيل مرفوعا لا منصوبا ، ووجهه بدون اعتبار الحكاية أن يكون مفعولا بيكتب ، وفى هذا الفعل ضمير مستتر نائب عن الفاعل يرجع إلى المأخوذ : أى ويكتب المأخوذ أفيلا ، بمعنى أنه يصير بالكتابة أفيلا ، على التضمين » اهـ . وقال الشمنى فى الرد على الدمامينى : « أقول : لا يخفى على المنصف بعد هذا ، وقرب ما ذكره ابن هشام ... وأيضا لا يشترط الاطلاع على تلك الكتابة ، بل يكفى ظنها » اهـ .

الشاهد فيه : قوله « من الفصيل » فإن « من » فى هذا الكلام بمعنى البدل : أى أخذوا المخاض بدل الفصيل ، ونظيره قوله تعالى : (أَرَضِيتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ)

السادس : الظرفية ، نحو : « مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ » « إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ » . السابع : التعليل ، نحو : « مِمَّا خَطَايَاهُمْ أُغْرِقُوا » وقوله :

* يُغْضِي حَيَاءً وَيُغْضَى مِنْ مَهَابَتِهِ[1] *

الثامن : موافقة عَنْ ، نحو : «يَاوَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِنْ هٰذَا». التاسع : موافقة الباء[2]، نحو : « يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ » . العاشر : موافقة عَلَى ، نحو : «وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ[3] الَّذِينَ كَذَّبُوا»[4] .

أى أرضيتم بالحياة الدنيا بدل الآخرة . و « من » التى بمعنى بدل تدخل على المتروك و يذكر قبلها المأخوذ ، كما ترى فى البيت المستشهد به وفى الآية الكريمة التى تلونا ؛ فان جباة الصدقة قد تركوا الفصيل الذى كان يجب عليهم أن يأخذوه ، وأخذوا المخاض التى ما كان ينبغى لهم أن يأخذوها ، والمخاطبين بالآية قد تركوا الآخرة وهى التى ينبغى للعاقل ألا يفرط فيها وأخذوا بأسباب الحياة الدنيا التى لا يجوز للعاقل أن يجعلها هم نفسه . وأنكر قوم مجىء « من » للبدل ، وقالوا : هى فى الآية الكريمة والبيت المستشهد به ههنا للابتداء ولها متعلق محذوف ، والتقدير : أرضيتم من الحياة الدنيا بدلا من الآخرة ، وأخذوا المخاض بدلا من الفصيل ؛ فالدالّ على البدلية هو ذلك المتعلق المحذوف ، وليس هو « من » ، ذكر ذلك ابن هشام فى المغنى .

(١) هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

* فَلَا يُكَلَّمُ إِلَّا حِينَ يَبْتَسِمُ *

وهو من قصيدة مستجادة للفرزدق يمدح فيها زين العابدين بن الحسين بن على بن أبى طالب ، رضى الله عنهم ! وقد قدمنا شرحه وشرح أبيات من هذه القصيدة فى باب النائب عن الفاعل (ارجع إلى شرح الشاهد رقم ٣٨٧ فى الجزء الثانى ص ٢٢٠) ومحل الاستشهاد بالبيت ههنا قوله « من مهابته » فان من هذه دالة على التعليل : أى و يغضى الناس لأجل مهابته ، وهو نفسه الذى جىء بالبيت من أجله هناك ؛ فلا داعى لإعادة شىء منه .

(٢) نسب ذلك إلى بعض الكوفيين ، ومنهم من نسبه إلى بعض البصريين ، ونقله الأخفش عن يونس .

(٣) أى نصرناه عليهم ، ذكره الأخفش والكوفيون ، وخرجها قوم منعوا مجيئها لهذا المعنى على التضمين : أى منعناه من القوم بالنصر عليهم ؛ فضمن نصرنا معنى منعنا .

(٤) بقيت «لمن» معان لم يذكرها الشارح : منها الانتهاء ، نحو قولك : قربت منه ؛ فانه مساو لقولك : قربت إليه ، قاله ابن مالك . ومنها الفصل ــ بالصاد المهملة ــ وهى التى تقع بين شيئين

(لِلاْنتِهَا حَتَّى وَلاَمٌ وَإِلَى) أى : تكون هذه الثلاثة لانتهاء الغاية فى الزمان والمكان ، و « إلى » أمكَنُ فى ذلك من حَتَّى ؛ لأنك تقول : سِرْتُ البارحةَ إلى نِصْفِهَا ، ولا يجوز حتى نصفها ؛ لأن مجرور « حتى » يلزم أن يكون آخراً أو متصلا بالآخر ، نحو : أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسِهَا ، ونحو : « سَلاَمٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ » ، واستعمالُ اللام للانتهاء قليل ، نحو : « كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُسَمًّى » . وسيأتى الكلام على بقية معانيها فى هذا الباب ، وعلى بقية أحكام « حتى » فى باب إعراب الفعل .

وأما « إلى » فلها ثمانية معان : الأول : انتهاء الغاية مطلقا ، كما تقدم ، الثانى : المصاحبة ، نحو : « وَلاَ تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ » . الثالث : التبيين ، وهى المبيِّنَةُ لفاعلية مجرورها بعد ما يفيد حُبًّا أو بُغْضًا : من فعل تعجب ، أو اسم تفضيل ، نحو : « رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ » . الرابع : موافقة اللام ، نحو : « وَالْأَمْرُ إِلَيْكِ » وقيل : لانتهاء الغاية ، أى : مُنْتَهٍ إِلَيْكِ . الخامس : موافقة فى ، نحو : « لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ » وقوله :

٥٣٤ — فَلاَ تَتْرُكَنِّي بِالْوَعِيدِ كَأَنَّنِي إِلَى النَّاسِ مَطْلِيٌّ بِهِ الْقَارُ أَجْرَبُ

متضادين ، نحو قوله تعالى : (وَاللهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ) وقوله سبحانه : (حَتَّى يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ) ونحو قولك : إنك لا تعرف قبيلا من دبير . ومنها موافقة عند ، نحو قوله تعالى : (لَنْ تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلاَ أَوْلاَدُهُمْ مِنَ اللهِ شَيْئاً) أى : عند الله ، قاله أبو عبيدة . ومنها موافقة ربما ، كقول الشاعر :

* وَإِنَّا لَمِمَّا نَضْرِبُ الْكَبْشَ ضَرْبَةً *

أى : ربما ضربنا ، قاله السيرافى والأعلم وابن طاهر وابن خروف .

٥٣٤ — هذا بيت للنابغة الذبيانى ، من كلمة له جيدة ، وهى إحدى اعتذاراته إلى النعمان ابن المنذر ملك الحيرة ، وأول هذه الكلمة قوله :

أَتَانِي أَبَيْتَ اللَّعْنَ أَنَّكَ لُمْتَنِي وَتِلْكَ الَّتِي أَهْتَمُّ مِنْهَا وَأَنْصَبُ

وقبل البيت المستشهد به قوله :

حَلَفْتُ فَلَمْ أَتْرُكْ لِنَفْسِكَ رِيبَةً وَلَيْسَ وَرَاءَ اللهِ لِلْمَرْءِ مَطْلَبُ

... ...

لَئِنْ كُنْتَ قَدْ بُلِّغْتَ عَنِّى جِنَايَةً ... لَمُبْلِغُكَ الْوَاشِى أَغَشُّ وَأَكْذَبُ
وَلَـكِنَّنِى كُنْتُ امْرَأً لِىَ جَانِبٌ ... مِنَ الْأَرْضِ فِيهِ مُسْتَرَادٌ وَمَذْهَبُ
مُلُوكٌ وَإِخْوَانٌ إِذَا مَا أَتَيْتُهُمْ ... أُحَكَّمُ فِى أَمْوَالِهِمْ وَأُقَرَّبُ
كَفِعْلِكَ فِى قَوْمٍ أَرَاكَ اصْطَنَعْتَهُمْ ... فَلَمْ تَرَهُمْ فِى شُكْرِهِمْ لَكَ أَذْنَبُوا
فَلَا تَتْرُكَنِّى بِالْوَعِيدِ كَأَنَّنِى ... إِلَى النَّاسِ ... البيت ، وبعده :
أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ أَعْطَاكَ سُورَةً ... تَرَى كُلَّ مَلْكٍ دُونَهَا يَتَذَبْذَبُ
فَإِنَّكَ شَمْسٌ وَالْمُلُوكُ كَوَاكِبٌ ... إِذَا طَلَعَتْ لَمْ يَبْدُ مِنْهُنَّ كَوْكَبُ
وَلَسْتَ بِمُسْتَبْقٍ أَخًا لَا تَلُمُّهُ ... عَلَى شَعَثٍ . أَىُّ الرِّجَالِ الْمُهَذَّبُ ؟
فَإِنْ أَكُ مَظْلُومًا فَعَبْدٌ ظَلَمْتَهُ ... وَإِنْ تَكُ غَضْبَانًا فَمِثْلُكَ يُعْتِبُ

اللغة : « أبيت اللعن » هى تحية الملوك من لخم وجذام الذين كانت مسا كنهم الحيرة ، فأما تحية ملوك غسان فهى قولهم : يا خير الفتيان ، قاله ابن الأنبارى ، ومعناها أبيت أن تأتى شيئا تلعن بسببه ، وهى جملة دعائية اعترض بها بين الفعل الذى هو أتانى وفاعله الذى هو المصدر المؤول من أن ومعموليها « وتلك » هو اسم إشارة يشير به إلى الملامة التى تفهم من قوله « لمتنى » إذ معنى الكلام : أتتنى ملامتك إياى « أهتم » أصبر ذا هم « وأنصب » هو مضارع نصب نصبا — بوزان فرح فرحا — إذا تعب وأصابه الإعياء « حلفت فلم أترك — البيت » الريبة — بكسر الراء — الشك ، وجملة « وليس وراء الله للمرء مذهب » مؤكدة لمضمون ما قبلها ، وهذا البيت وما بعده إلى ... قوله « ملوك وإخوان » من شواهد علماء البديع على النوع الذى يسمونه المذهب الكلامى ، وهو : إيراد حجة للمطلوب على طريقة أهل الكلام . ومثله قول الفرزدق :

لِكُلِّ امْرِئٍ نَفْسَانِ نَفْسٌ كَرِيمَةٌ ... وَأُخْرَى يُعَاصِيهَا الْهَوَى فَيُطِيعُهَا
وَنَفْسُكَ مِنْ نَفْسَيْكَ تَشْفَعُ لِلنَّدَى ... إِذَا قَلَّ مِنْ أَحْرَارِهِنَّ شَفِيعُهَا

وقول قابوس :

يَا ذَا الَّذِى بِصُرُوفِ الدَّهْرِ عَيَّرَنَا ... هَلْ عَانَدَ الدَّهْرُ إِلَّا مَنْ لَهُ خَطَرُ ؟
أَمَا تَرَى الْبَحْرَ تَطْفُو فَوْقَهُ جِيَفٌ ... وَتَسْتَقِرُّ بِأَقْصَى قَعْرِهِ الدُّرَرُ ؟
وَفِى السَّمَاءِ نُجُومٌ لَا عِدَادَ لَهَا ... وَلَيْسَ يُكْسَفُ إِلَّا الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ !

... ...

وانظر معاهد التنصيص للعباسي (ص ٣٥٦ وما بعدها ، بولاق) وقول النابغة فى أبيات الشاهد « لئن كنت قد بلغت ــ البيت » الجناية : الذنب ، والواشى : النمام ، أغش : أبعد عن إخلاص النصيحة « ولكننى كنت امرأ ــ البيت » أراد بالجانب أرض الشام ، والمستراد : الموضع يتردد فيه لطلب الرزق ، وجملة « لى جانب من الأرض » صفة لامرأ ، وقد ربط هذه الجملة بالموصوف بضمير المتكلم فى « لى » والكثير فى الكلام أن يكون الرابط ضمير غيبة ، وقد بينا ذلك بيانا شافيا فى باب الموصول (ج ١ ص ١٨٨) عند الكلام على رابط الصلة «ملوك و إخوان ــ البيت» ارتفع ملوك على أنه خبر مبتدإ محذوف ، وكأنه قد قال : المكان الذى أتردد فيه مكان ملوك و إخوان ، فحذف المبتدأ ، وحذف المضاف ، وأقام المضاف إليه مقامه ، و يجوز أن يكون ملوك مبتدأ حذف خبره ، وكأنه قد قال : فى هذا المستراد ملوك ، ويجوز أن يكون ارتفاعه على أنه بدل من قوله مستراد ومذهب ، ومعنى قوله « أحكم فى أموالهم » أنهم أباحوا له أن يتصرف فى أموالهم كيف شاء ، وقوله « كفعلك فى قوم ــ إلخ » قال الأصمعى : يريد كما فعلت أنت بقوم من الشعراء قربتهم وأكرمتهم فتركوا من عداك من الملوك ولزموك فلم تر ذلك ذنبا عليهم . وقوله « فى شكرهم لك » يروى فى مكانه « فى مثل ذلك » وأراد به زيارته والوفادة عليه ، ويروى « فى شكر ذلك » وقوله « فلا تتركنى بالوعيد ــ إلخ » تتركنى : معناه تصيرنى ، والوعيد : التهديد ، ومطلى : اسم مفعول من قولهم : طليت البعير بالقار أطليه ؛ إذا دهنته به ، والقار : هو هنا القطران ، والأجرب : الذى أصابه الجرب ، وهو داء معروف يصيب الإبل ، و إنما شبه نفسه بالبعير الأجرب المطلى بالقطران ؛ لأن الناس يطردونه إذا أراد الدخول بين إبلهم لئلا يعديها بدائه « ألم تر أن الله ــ البيت » سورة ــ بضم السين ــ المنزلة الرفيعة من منازل الشرف ، وملك : هو هنا بفتح الميم وسكون اللام ، وهو تخفيف ملك بفتح فكسر ، ويتذبذب : يضطرب ، وقوله « فانك شمس ــ البيت » قال المبرد : هذا من أعجب التشبيه ، وأراد بهذا البيت والذى قبله تسلية النعمان عما حصل عنده بسبب مدح النابغة لآل جفنة ، وقوله «ولست بمستبق ــ إلخ» يقول : أى الرجال يكون مبرأ من العيوب ، فان قطعت إخوانك بذنب لم يكن لك أخ ، يعتذر له عن زلته ، وتلمه : تصلحه وترأب ما تصدع من أمره . وقوله « فان أك مظلوما ــ إلخ » مظلوما : أى باستمرار غضبك علىّ ، وجعل غضبه عليه ظلما منه له ؛ لأنه عن غير موجب يقتضيه ، يقول : إن ظلمتنى باستمرار غضبك الذى لاموجب له فانما ظلمت عبدا من عبيدك وليس لأحد اعتراض عليك « و إن تك غضبانا » يروى فى مكانه « و إن تك ذا عتبى » وهو من قولهم : لك العتبى حتى ترضى ؛ ومعناه لك أن يرجع من أخطأ فى حقك إلى ما تحبه وترضاه ، ويروى قوله « يعتب » بالبناء للمجهول ، ومعناه يرجع له إلى ما يحبه ، ويروى بالبناء للفاعل ، ومعناه يعطى الرضا و يتألف الإخوان ، ويقال : أعتب فلان فلانا ؛ إذا أعطاه الرضا ، وهو العتبى .

... ...

الإعراب : « لا تتركنى » لا : حرف نهى مبنى على السكون لا محل له ، تترك : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد فى محل جزم بلا الناهية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ونون التوكيد حرف لامحل له من الإعراب ، ونون الوقاية حرف مبنى على الكسر لا محل له ، وياء المتكلم مفعول به أول لتترك مبنى على السكون فى محل نصب « بالوعيد » جار ومجرور متعلق بتترك « كأنى » كأن : حرف تشبيه ونصب ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم اسم كأن « إلى الناس » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال صاحبه ياء المتكلم الواقعة اسما لكأن « مطلى » خبر كأن مرفوع بالضمة الظاهرة « به » جار ومجرور متعلق بمطلى « القار » نائب فاعل بمطلى ؛ لأن مطليا اسم مفعول يعمل عمل الفعل المبنى للمجهول «أجرب» صفة لمطلى ، أو خبر ثان لكأن ، والجملة من كأن واسمها وخبرها فى محل نصب مفعول ثان لتترك .

الشاهد فيه : قوله « إلى الناس » فان إلى فى هذه العبارة بمعنى فى الدالة على الظرفية ؛ إذ المعنى لاتتركنى حال كونى فى الناس كأنى جمل أجرب قد طلى بالقار ، فهم يتجافون عنى و يتباعدون منى . وهذا الذى ذكره الشارح فى « إلى » قد ذكره من قبله جماعة من النحاة منهم المحقق الرضى فى شرح الكافية نقلا عن غيره وإن لم يرتضه حيث يقول (٢ — ٣٠١) : « وقيل : يجىء إلى بمعنى فى ، كما فى قوله * فلا تتركنى بالوعيد ... البيت * أى : فى الناس ، والوجه أنها بمعناها ؛ لأن معنى مطلى به القار أجرب : مكره مبغض ، والتكريه يعدّى بالى ، قال تعالى : (وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ) حملا على التحبيب المضمن معنى الإمالة ، قال تعالى : (وَحَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ) كما قيل : بعت منه ، حملا على : اشتريت منه ، وكما قيل : رضيت عليه ، حملا على : سخطت عليه » اه . والتخريج الذى ارتضاه الرضى وضرب له الأمثال والنظائر هو ما ذكره ابن عصفور فى كتاب الضرائر حيث يقول : «هو على تضمين مطلى معنى مبغض ، ولوصح مجىء إلى بمعنى فى لجاز : زيد إلى الكوفة » اه . قلت : وعلى هذا التخريج يكون قوله « إلى الناس » جارا ومجرورا متعلقا بمطلى على تضمينه معنى مكره ، كأنه قال : مبغض إلى الناس . ومن الناس من ذهب إلى أن « إلى » فى البيت باقية على معناها وفى الكلام حذف ما يتعلق به إلى ، قال : « إلى متعلقة بمحذوف : أى مطلى بالقار مضافا إلى الناس ، فحذف وقلب الكلام » اه حكى ذلك البغدادى (الخزانة ٤ — ١٣٧ بولاق) وقال بعد حكايته : « ولا تخفى سماجته » اه

ومثل هذا البيت — فى أن قوما من النحاة استشهدوا به على مجىء «إلى» بمعنى فى ، ورد ذلك الاستشهاد قوم آخرون وأبقوا فيه إلى على أصل معناها — قول طرفة بن العبد البكرى فى داليته المعلقة :

وَإِنْ يَلْتَقِ الْحَيُّ الْجَمِيعُ تُلَاقِنِي إِلَى ذِرْوَةِ الْبَيْتِ الْكَرِيمِ الْمُصَمَّدِ

السادس : موافقة مِنْ ، كقوله :

٥٣٥ — تَقُولُ وَقَدْ عَالَيْتُ بِالْكُورِ فَوْقَهَا   أَيُسْقَى فَلَا يَرْوَى إِلَيَّ ابْنُ أَحْمَرَا

فقد حكى ابن السراج أن ناسا قالوا : إن « إلى » فى قول طرفة « إلى ذروة البيت » بمعنى فى ، وكأنه قد قال : تلاقنى فى ذروة البيت الكريم . وأنكر المحقق الرضى ذلك ، وجعل « إلى » مع مجرورها متعلقة بمحذوف حال من الياء فى « تلاقنى » وتقدير الكلام على هذا : تلاقنى منتسبا إلى ذروة البيت الكريم . قال (٢ — ٣٠٢) : « وقيل : إن إلى فى نحو : أنت إلى حبيب ، أو بغيض ، وجلست إليه ؛ بمعنى عند ، والأولى بقاؤها على أصلها كما ذكرنا ، وكذا هى فى قوله : * وإن يلتق الحى ... البيت * بمعنى منتسب إلى ذروة ، لا بمعنى فى ، كما قيل » اه . والذى ارتضاه المحقق الرضى فى بيت طرفة هذا هو ما أشار إليه الزوزنى شارح المعلقات حيث قال فى بيان معنى هذا البيت : « يقول : إن اجتمع الحى للافتخار تلاقنى أنتهى إلى ذروة البيت الشريف : أى إلى أعلى الشرف ، يريد أنه أوفاهم حظا من الحسب ، وأعلاهم سهما من النسب » اه وذكر الخطيب التبريزى تبعا لأبى جعفر النحاس أن معنى « إلى » فى بيت طرفة هو معنى مع ، قال : « يريد : وإن يلتق الحى للمفاخرة وذكر المعالى تجدنى معهم ، قال أبو الحسن : معنى إلى ذروة مع ذروة ، وهو تمثيل ، وإنما يريد بالبيت ههنا الأشراف الذين يقصدون ، فشبههم ههنا بالبيت الرفيع » اه .

٥٣٥ — هذا بيت لابن أحمر ، واسمه عمرو ، وهو شاعر جاهلى إسلامى فصيح ، كان يتقدم أهل زمانه ، ذكره الجواليقى فى شرح أدب الكاتب والآمدى فى المؤتلف وابن حجر فى الإصابة ، وهو من أبيات يصف فيها ناقته ، وقبل البيت المستشهد به قوله :

فَزِعْتُ إِلَى الْقَصْوَاءِ وَهْيَ مُعَدَّةٌ   لِأَمْثَالِهِ عِنْدِي إِذَا كُنْتُ أَوْجَرَا

كَثَوْرِ الْعَدَابِ الْفَرْدِ يَضْرِبُهُ النَّدَى   تَعَلَّى النَّدَى فِي مَتْنِهِ وَتَحَدَّرَا

اللغة : « تقول » الحديث عن الناقة ، فالقول ليس على حقيقته ، بل المراد أن حالها معه كحال من يقول هذا القول « عاليت » أراد به علوت « بالكور » الكور — بضم الكاف — هو الرحل بأداته « يسقى » أصله من السقى ، وهو أن يعطى ما يشربه من ماء ونحوه « يروى » أصله من الرى ، وهو إزالة العطش وحرارة الجوف ، وكنى بالسقى عن الركوب ، وبالرى عن السآمة منه والملال ، قال البطليوسى : « وصف أنه يتعب ناقته بطول السفر حتى إنها لو كانت ممن يتكلم لقالت هذه المقالة ، وضرب التسقية والرى مثلين لما يناله بها من المآرب » اه .

الإعراب : « تقول » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفيه ضمير مستتر جوازا تقديره هى يعود إلى الناقة ، فاعل « وقد » الواو واو الحال حرف مبنى على الفتح لا محل له ،

السابع : موافقة عِنْدَ ، كقوله :

٥٣٦ — أَمْ لاَ سَبِيلَ إلَى الشَّبَابِ وذِكْرُهُ أَشْهَى إلَيَّ مِنَ الرَّحِيقِ السَّلْسَلِ

قد : حرف تحقيق مبنى على السكون لا محل له « عاليت » فعل ماض وفاعل « بالكور » جار ومجرور متعلق بعاليت ، والباء بمعنى على « فوقها » فوق : ظرف مكان متعلق بمحذوف حال من الكور ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، أى : تقول وقد علوت على الكور حال كونه فوقها ، وفوق مضاف وضمير الغائبة العائد إلى الناقة مضاف إليه ، وجملة الفعل الماضى وفاعله فى محل نصب حال صاحبه الضمير المستتر فى تقول « أيسقى » الهمزة للاستفهام الإنكارى ، يسقى : فعل مضارع مبنى للمجهول ، مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « فلا » الفاء عاطفة ، ولا : نافية « يروى » فعل مضارع مبنى للمعلوم مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « إلىّ » جار ومجرور متعلق بيسقى أو بيروى « ابن » تنازع فيه كل من يسقى ويروى والأول يطلبه على أنه نائب فاعل له والثانى يطلبه فاعلا ؛ فان أعملت أيهما فيه وجب أن تضمر فى الآخر ضميره ، وابن مضاف و « أحمرا » مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف ، والمانع له من الصرف العلمية ووزن الفعل ، والألف للاطلاق .

الشاهد فيه : قوله « إلىّ » فإن إلى الجارة لياء المتكلم فى هذه الكلمة بمعنى من ، وكأنه قد قال : أيسقى منى ابن أحمر فلا يروى ، على معنى أينال منى ما شاء من أغراض فلا يقنع بما يناله ؟ أو كأنه قد قال : أيسقى ابن أحمر فلا يروى منى ؟ على معنى أينال ابن أحمر ما أراد من أغراض فلا يقنع منى بما يدركه ؟ .

٥٣٦ — هذا بيت من قصيدة لأبى كبير الهذلى ، وقبله — وهو مطلع القصيدة — قوله :

أَزُهَيْرُ هَلْ عَنْ شَيْبَةٍ مِنْ مَعْدَلِ أَمْ لاَ سَبِيلَ إلَى الشَّبَابِ الْأَوَّلِ
أَمْ لاَ سَبِيلَ إلَى الشَّبَابِ وَذِكْرُهُ أَشْهَى إلَيَّ ... البيت ، وبعده :
ذَهَبَ الشَّبَابُ وَفَاتَ مِنِّى مَامَضَى وَنَضَى زُهَيْرُ كَرِيهَتِى وَتَبَطُّلِى
وَصَحَوْتُ عَنْ ذِكْرِ الْغَوَانِى وَانْتَهَى عُمْرِى وَأَنْكَرْتُ الْغَدَاةَ تَقَتُّلِى
أَزُهَيْرُ إنْ يَشِبِ الْقَذَالُ فَإنَّهُ رُبَّ هَيْضَلٍ لَجِبٍ لَفَفْتُ بِهَيْضَلِ
فَلَفَفْتُ بَيْنَهُمُ لِغَيْرِ هَوَادَةٍ إلاّ لِسَفْكٍ لِلدِّمَاءِ مُحَلَّلِ
وَلَقَدْ سَرَيْتُ عَلَى الظَّلاَمِ بِمِغْشَمٍ جَلْدٍ مِنَ الْفِتْيَانِ غَيْرِ مُثَقَّلِ

... ...

وقد روينا لك ما بعد هذه الأبيات مع شرح الشاهد (رقم ٤٢٥) فى باب المفعول المطلق ، فارجع إليها إن شئت (ج ٢ ص ٣٦٨) .

اللغة : « أزهير هل عن شيبة ـ إلخ » زهير : اسم ابن أبى كبير ، وقيل : بل اسم امرأة ، والصواب الأول ، والدليل على ما ذكرنا قوله فى قصيدة أخرى مطلعها كمطلع هذه :

أَزُهَيْرُ هَلْ عَنْ شَيْبَةٍ مِنْ مُقْصَرِ أَمْ لاَ سَبِيلَ إِلَى الشَّبَابِ الْمُدْبِرِ
فَقَدَ الشَّبَابَ أَبُوكَ إِلاَّ ذِكْرَهُ فَاعْجَبْ لِذَٰلِكَ فِعْلَ دَهْرٍ وَاُهْكَرِ

والمعدل : مصدر ميمى بمعنى العدول « أم لا سبيل إلى الشباب وذكره ـ إلخ » الرحيق : الخمر ، والسلسل : العذب السائغ فى الحلق «ذهب الشباب ـ إلخ » نضى ـ بالنون والضاد ـ معناه انسلخ ومضى ، وأراد من كريهته تصبره وشدته على الكريهة واقتحام الحروب ، وأراد بتبطله أخذه فى اللهو ودواعى البطالة « وصحوت عن ذكر الغوانى ـ إلخ » الغوانى : جمع غانية ، وهى المرأة التى غنيت بحسنها عن الزينة ، والتقتل ـ بالقاف المثناة بين التاءين ـ التلين والتكسر والتثنى «أزهير إن يشب القذال ـ إلخ » القذال ـ بفتح القاف ، بزنة السحاب ـ هو مابين النقرة وأعلى الأذن ، وهو أبطأ موضع فى الرأس شيبا ، ورب ههنا مفتوحة الباء مخففة من ربّ المشددة ، ومنهم من يرويه بتسكين الباء ، والهيضل ـ بفتح فسكون ـ الجماعة ، ولففت بهيضل : جمعت بينهم فى القتال ، واللجب ـ بفتح فكسر ـ أصله من اللجب بفتح اللام والجيم وهو الصوت والجلبة ، وأراد رب جيش عرمرم ذى صوت وجلبة ، ويروى « رب هيضل مرس لففت » والمرس ـ بفتح الميم وكسر الراء ـ الشديد .

الإعراب : « أم » حرف عطف بمعنى بل ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « لا » نافية للجنس ، حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « سبيل » اسم لا ، مبنى على الفتح فى محل نصب « إلى الشباب » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا النافية « وذكره » الواو للحال ، ذكر : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى الشباب مضاف إليه « أشهى » خبر المبتدأ « إلى » جار ومجرور متعلق بأشهى « من الرحيق » جار ومجرور متعلق بأشهى أيضا « السلسل » نعت للرحيق ، والجملة من المبتدأ وخبره فى محل نصب حال صاحبه الشباب .

الشاهد فيه : قوله « إلى » فان إلى الجارة لياء المتكلم فى هذه الكلمة بمعنى عند ، وكأنه قد قال : وذكر الشباب أشهى عندى من الرحيق السلسل . ومثله ـ فيما قال بعض النحاة ـ قولهم : أنت حبيب إلى ، وقولهم : أنت بغيض إلىّ ، وقولهم : جلس فلان إلى فلان ؛ فإن المعنى عند

الثامن : التوكيد ، وهى الزائدة ، أثبت ذلك الفراء مستدلا بقراءة بعضهم : « أَفْئِدَةً مِنَ النَّاسِ تَهْوَى إِلَيْهِمْ » بفتح الواو ، وخُرِّجَتْ على تضمين تَهْوَى معنى تميل

﴿ تنبيه ﴾ : إن دَلَّتْ قرينةٌ على دخول ما بعد إلى وحتى ، نحو : قرأتُ القرآن مِنْ أولِهِ إلى آخره ، ونحو قوله :

هؤلاء : أنت حبيب عندى ، وأنت بغيض عندى ، وجلس فلان عند فلان . على ما نقلناه لك عن الرضى فى شرح الشاهد السابق . وقد استشهد ابن هشام فى مغنى اللبيب بهـذا البيت لورود « إلى » بمعنى عند فاعترض عليه الشارح الدماميني بقوله : « وهنا سؤالان : أحدهما : أن معنى أشهى إلى أحبّ إلى ، وقد عرف أن إلى المتعلقة بما يفهم حبا أو بغضا من فعل تعجب أو اسم تفضيل ، معناها التبيين ، فعلى هذا هى فى البيت على بابها مبينة لفاعلية مجرورها ، وليست قسما آخر ، ولا يحضرنى جوابه . والثانى : أن جعل إلى بمعنى عند يفضى إلى كونها اسما ، وجوابه أن هذا الإطلاق مجازى ، وذلك لأن بين عنـد وإلى ـ إذا أريد بها معنى الحضور ـ تعلقا باعتبار الدلالة على أصل المعنى ، لـكن دلالة عند عليه باعتبار نفسه ، ودلالة إلى عليه بالنظر إلى غيرها ، وهو المجرور بها ، فلما كان بينهما هذا التعلق قيل : إن إلى بمعنى عند ، على طريق التجوز ، وقد قال صاحب المفتاح : المراد بمتعلقات معانى الحروف ما يعبر به عنها عند تفسير معانيها ، مثل قولنا : من معناها ابتداء الغاية ، وفى معناها الظرفية ، وكى معناها الغرض . وهذه ليست معانى الحروف ، وإلا لما كانت حروفا ، بل أسماء ؛ لأن الاسمية والحرفية إنما هى باعتبار المعنى . وإنما هى متعلقات معانيها : أى إذا أفادت هذه الحروف معانى رجعت تلك المعانى إلى هذه المتعلقات بنوع استلزام » اه . وقد رد الشمنى كون إلى لتبيين كون مجرورها فاعلا بقوله : « وقد بينا أن إلى التى للتبيين متعلقة بفعل تعجب أو اسم تفضيل من نفس الحب أو البغض أو من لفظ موضوع لمعنى أحـدهما ، وإلى فى البيت ليست كذلك ، بل هى متعلقة باسم تفضيل من الشهوة » اه . وخلاصة هذا الـكلام أنهم اختلفوا فى إلى التى لتبيين فاعلية مجرورها : هل يجب أن يكون متعلقها فعل تعجب أو اسم تفضيل من مادة الحب أو مادة أخرى ترادفها كقولك : ما أحبك إلى ، وما أبغضك إلى ، وأنت أحب إلى من فلان ، وأنت أبغض إلى من فلان ، وأنت أومق إلى من فلان ، وأنت أقلى إلى من فلان ، وما أشبه ذلك ؟ أم يكفى أن يكون المراد من متعلقها معنى الحب أو البغض وإن لم يكن موضوعا فى اللغـة للدلالة على أحدهما ؟ فمن عمم فى متعلق إلى التى للتبيين وأجاز فيـه أن يكون المراد به معنى الحب أو البغض وإن لم يوضع لذلك رأى أن « إلى » فى هذا البيت للتبيين ، ومن اشترط أن يكون متعلقها دالا بالوضع على الحب أو البغض رأى أنها فى البيت بمعنى عند .

٥٣٧ — أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ   وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلِهُ أَلْقَاهَا

٥٣٧ — هـذا البيت لمروان بن سعيد بن عياد بن حبيب بن المهلب بن أبي صفرة ، وهو المعروف بمروان النحوى ، أحد تلامذة الخليل بن أحمد المتقدمين فى العربية المبرزين فى النحو ، يقوله فى قصة المتلمس وصحيفته ، و بعده قوله :

وَمَضَى يَظُنُّ بَرِيدَ عَمْرٍو خَلْفَهُ   خَوْفًا ، وَفَارَقَ أَرْضَهُ وَقَلَاهَا

ووقع هذا البيت فى كتاب سيبويه (١ — ٥٠) ونسبه شراح الكتاب لابن مروان النحوى ، وكذلك وقع فى التصريح (٢ — ١٧٨ بولاق) ، وقال العينى (٤ — ١٣٤ بهامش الخزانة) : «هذا البيت نسبه الناس إلى المتلمس ، ولم يقع فى ديوان شعره ، و إنما هو لأبى مروان النحوى ، قاله فى قصة المتلمس حين فر من عمرو بن هند ، حكى ذلك الأخفش عن عيسى بن عمر فيما ذكره أبو على الفارسى . وكان قد هجا عمرو بن هند ، وهجاه أيضا طرفة بن العبد البكرى ؛ فقتل طرفة ، وفر المتلمس » اهـ . ويؤيد ما ذكره عن الأخفش عن عيسى بن عمر قول الأعلم الشنتمرى فى شرح شواهد سيبويه فى آخر الكلام على هـذا البيت : « وكأن البيت عنى به المتلمس حين رمى صحيفته وفر إلى ملوك الشأم » اهـ .. والبيت من شـواهد مغنى اللبيب فى مباحث حتى .

اللغة : «ألقى الصحيفة» إلقاء الشيء : يراد به رميه إلى الأرض ، والصحيفة : القطعة المكتوب عليها من قرطاس ونحوه ، والمراد هنا صحيفة المتلمس التى ضرب بها المثل فيمن يحمل شيئا فيه هلاكه ، وقد ذكر الميدانى فى مجمع الأمثال (١ — ٢٧ الخيرية) حديثها ، وتلخيصه أن طرفة ابن العبد البكرى كان قد هجا عمرو بن المنذر ، المعروف بعمرو بن هنـد ، وأخاه قابوس بن هند ، بشعر يقول فيه :

فَلَيْتَ لَنَا مَكَانَ الْمَلْكِ عَمْرٍو   رَغُوثًا حَـوْلَ قُبَّتِنَا تَخُورُ
لَعَمْرُكَ إِنَّ قَابُوسَ بْنَ هِـنْدٍ   لَيَخْلِطُ مُلْكَهُ نوكٌ كَثِيرٌ

وهجاه المتلمس أيضا ؛ ثم إنهما وفدا عليه وطال مقامهما عنده ؛ فدعاهما عمرو بن هند فقال : لعلكما قد اشتقتما إلى أهلكما وسركما أن تنصرفا ، قالا : نعم ، فكتب لهما إلى أبى كرب عامله على هجر أن يقتلهما ، وأخبرهما أنه قد كتب لهما بحباء ومعروف ، وأعطى كل واحـد منهما شيئا ، فخرجا ، فمرا بنهر الحيرة على غلمان يلعبون ، فقال المتلمس لطرفة : هل لك فى كتابينا فان كان فيهما خير مضينا له ، و إن كان شرا اتقيناه ؟ فأبى طرفة عليه ، فأعطى المتلمس كتابه بعض الغلمان فقرأه عليه فاذا فيـه السوءة ، فألقى كتابه فى المـاء ، ولحق بملوك بنى جفنة بالشام ؛ وأما طرفة فذهب بكتابه إلى العامل فقتله ؛ وقال المتلمس فى ذلك :

... ...

مَنْ مُبْلِغُ الشُّعَرَاءِ عَنْ أَخَوَيْهِمُ نَبَأً فَتَصْدُقَهُمْ بِذَاكَ الأَنْفُسُ
أَوْدَى الَّذِى عَلِقَ الصَّحِيفَةَ مِنْهُمَا وَنَجَا حِذَارَ حِبَائِهِ الْمُتَلَمِّسُ
أَلْقَى صَحِيفَتَهُ وَنَجَّتْ كُورَهُ وَجْنَاءُ مُحْمَرَةُ الْمَنَاسِمِ عِرْمِسُ
عَيْرَانَةٌ طَبَخَ الْهَوَاجِرُ لَحْمَهَا فَكَأَنَّ نُقْبَتَهَا أَدِيمٌ أَمْلَسُ
أَلْقِ الصَّحِيفَةَ لاَ أَبَالَكَ إِنَّهُ يُخْشَى عَلَيْكَ مِنَ الْحِبَاءِ النِّقْرِسُ

و يروى أنه قال حين ألقى الصحيفة فى النهر :

وَأَلْقَيْتُهَا بِالثِّنْىِ مِنْ جَنْبِ كَافِرٍ كَذَلِكَ أُقْنُو كُلَّ قِطٍّ مُضَلِّلِ
رَضِيتُ لَهَا بِالْمَاءِ لَمَّا رَأَيْتُهَا يَجُولُ بِهَا التَّيَّارُ فِى كُلِّ جَدْوَلِ

وقوله فى البيت المستشهد به « رحله » الرحل ههنا بمعنى الأثاث والمتاع ، وأنكر الحريرى فى درة الغواص مجىء الرحل بهذا المعنى ، ولكن ابن برى رد عليه بأنه ثابت ، وقال الجوهرى : « الرحل : منزل الرجل ، وما يستصلحه من الأثاث » اه . وستعرف فى بيان الاستشهاد بالبيت أنهم فسروا ذلك بما هو أعم « والزاد » ما يستصحبه المسافر معه ليبلغه محله « والنعل » لباس الرجل .

الإعراب : « ألقى » فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المحدث عنه وهو المتلمس « الصحيفة » مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة « كى » حرف مصدرى ونصب « يخفف » فعل مضارع منصوب بكى ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، ولا شك أن هذا إنما يأتى على تقدير لام التعليل قبل كى ، ويجوز أن تكون « كى » حرف تعليل ، والمضارع منصوب بعدها بأن المصدرية ، وفاعل المضارع ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما عاد إليه ضمير ألقى ، و « كى » المصدرية وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بلام التعليل المقدرة ، أو أن المصدرية المقدرة وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بكى التعليلية ، والجار والمجرور متعلق بألقى « رحله » رحل : مفعول به ليخفف ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى المحدث عنه مضاف إليه « والزاد » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، الزاد : معطوف على رحل منصوب بالفتحة الظاهرة « حتى » حرف غاية وجر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وستعرف فيه وجوها أخرى « نعله » نعل : مجرور بحتى ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بألقى السابقة ، ونعل مضاف وضمير الغائب مضاف

... ...

إليه « ألقاها » ألقى : فعل ماض ، مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وضمير الغائبة العائد إلى النعل أو إلى الصحيفة مفعول به .

الشاهد فيه : قوله « حتى نعله » واعلم أولا أن كلمة « نعله » تروى بثلاث روايات : الأولى بالرفع ، والثانية بالجر ، والثالثة بالنصب ؛ فأما رواية الرفع فتخريجها على أن « حتى » ابتدائية ، ونعل : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة وضمير الغائب مضاف إليه ، وجملة « ألقاها » من الفعل وفاعله المستتر فيه ومفعوله فى محل رفع خبر المبتدأ ، وضمير الغائبة البارز على هذا الوجه عائد إلى النعل . وأما رواية الجر فتخريجها على أن « حتى » حرف جر ، ونعل مجرور به ، وجملة « ألقاها » على هذا الوجه مؤكدة لجملة « ألقى الصحيفة - إلخ » والأحسن فى هذا الوجه أن يكون ضمير الغائبة عائدا إلى كل شىء مما ذكره قبل ذلك ، نعنى الصحيفة والزاد والنعل جميعا . وأما رواية النصب فلها تخريجان : أحدهما أن يكون حتى حرف عطف ، ونعله معطوفا على الصحيفة كأنه قد قال : ألقى الصحيفة والزاد ونعله ، وعلى هذا الوجه تكون جملة « ألقاها » توكيدا ، ويكون الضمير المؤنث عائدا إلى جميع ما تقدم ذكره ؛ والوجه الثانى أن يكون حتى حرف عطف ، ونعل منصوب بفعل محذوف يفسره ما بعده ، وكأنه قد قال : ألقى الصحيفة والزاد وألقى نعله ألقاها ، وعلى هذا الوجه تكون جملة « ألقاها » مفسرة لذلك المحذوف ، ويكون ضمير الغائبة عائدا إلى النعل . واعلم ثانيا أن مجىء « حتى » حرف عطف مختلف فيه بين النحاة ؛ فأثبته سيبويه والبصريون ، مع اعترافهم بأن ذلك قليل فيها ، ونفاه الكوفيون بتة ، وقالوا : هى فى كل موضع ذكر البصريون أنها فيه عاطفة حرف ابتداء ، والاسم الذى بعدها معمول لعامل محذوف ، قال ابن هشام فى المغنى : «العطف بحتى قليل ، وأهل الكوفة ينكرونه البتة ، ويحملون نحو : جاء القوم حتى أبوك ، ورأيتهم حتى أباك ، ومررت بهم حتى أبيك ؛ على أن حتى فيه ابتدائية وأن ما بعدها على إضمار عامل » اه ؛ فالتقدير عندهم فى المثال الأول الذى ذكره : جاء القوم حتى جاء أبوك ، وفى المثال الثانى : رأيت القوم حتى رأيت أباك ، وفى المثال الثالث : مررت بالقوم حتى مررت بأبيك ؛ إذ معنى كون حتى ابتدائية أن الجمل بعدها مبتدأة ، وليس معناه أنه يقع بعدها المبتدأ وخبره وحدهما . وقد لزم على قول الكوفيين فى المثال الثالث حذف حرف الجر الذى هو الباء مع بقاء عمله ، وذلك ضعيف . قال سيبويه (١ - ٤٩) : « ومما يختار فيه النصب لنصب الأول ، ويكون الحرف الذى بين الأول والآخر بمنزلة الواو والفاء وثم ، قولك : لقيت القوم كلهم حتى عبد الله لقيته ، وضربت القوم حتى زيدا ضربت أباه ، وأتيت القوم أجمعين حتى زيدا مررت به ، ومررت بالقوم حتى زيدا مررت به ؛ فحتى تجرى مجرى الواو

... ...

وثم ... وتقول : رأيت القوم حتى عبد الله ، وتسكت ، فانما معناه أنك قد رأيت عبد الله مع القوم ، كما كان : رأيت القوم وعبد الله ، على ذلك . وكذلك ضربت القوم حتى زيدا أنا ضاربه ، وتقول : هذا ضارب القوم حتى زيدا يضربه ، إذا أردت معنى التنوين ؛ فهى كالواو إلا أنك تجر بها إذا كانت غاية ، والمجرور مفعول ، كما أنك قد تجر فى قولك : هذا ضارب زيد غدا ، وتكف النون ، وهو بمنزلته منصوبا منونا ما قبله . ولو قلت : هلك القوم حتى زيدا أهلكته ؛ اختير النصب ليبنى على الفعل ، إلى أن قال : وقد يحسن الجر فى هذا كله ، وهو عربى ، وذلك قولك : لقيت القوم حتى عبد الله لقيته ، فانما جاء بلقيته توكيدا بعد أن جعله غاية ، كما تقول : مررت بزيد وعبد الله مررت به ، قال الشاعر ، وهو ابن مروان النحوى * ألقى الصحيفة كى يخفف ... البيت * والرفع جائز كما جاز فى الواو وثم ، وذلك قولك : لقيت القوم حتى عبد الله لقيته ، جعلت عبد الله مبتدأ ، وجعلت لقيته مبنيا عليه ، كما جاز فى الابتداء » اه ؛ فأنت ترى أن سيبويه أجاز فى مثل التركيب الذى فى بيت الشاهد ثلاثة الأوجه التى ذكرنا أن البيت يروى بها ، وأنه أجاز فى النصب أن يكون ما بعد حتى معطوفا على المنصوب قبله وأن يكون على تقدير الفعل وتكون الجملة التى بعده توكيدا . وقال الأعلم فى شرح البيت : « استشهد به لما يجوز بعد حتى فى عطف عمل الفعل بعضه على بعض ، فى الرفع والنصب والجر ، كقولك : ضربت القوم حتى زيدا ضربته ، وحتى زيد ، بالجر والنصب ؛ لأن حتى من حروف العطف فكأنه قال : وزيدا ضربته ، والرفع على القطع وجعل حتى بمنزلة واو الابتداء كأنه قال : وزيد مضروب ، والخفض بحتى لأنها غاية بمنزلة إلى فكأنه قال : وأنهيت الضرب إلى زيد ، ويكون ضربته توكيدا مستغنى عنه ، وكذلك تفسير الفعل بعد حتى » . واعلم بعد هذا كله أن من شرط العطف بحتى عند البصريين الذين أجازوا ذلك فيها أن يكون المعطوف بها بعضا من المعطوف عليه إما تحقيقا وإما تأويلا ، أو يكون شبيها ببعضه فى شدة اتصاله به ؛ فأما ما كان المعطوف بها بعضا من المعطوف عليه تحقيقا فاما أن يكون المعطوف جزءا والمعطوف عليه كلا له ، نحو قولهم : أكلت السمكة حتى رأسها ، وإما أن يكون فردا من جمع نحو قولهم : قدم الحجاج حتى المشاة ، وإما أن يكون نوعا من جنس نحو قولهم : أعجبنى التمر حتى البرنىّ . وأما ما كان المعطوف بها بعضا من المعطوف عليه تأويلا فمثل هذا الشاهد الذى نحن بصدد شرحه ، ألا ترى أن النعل بالنظر إلى ما قبل حتى ليست بعضا على وجه من الوجوه السابقة ، لكن لما كان قوله « ألقى الصحيفة والزاد » فى التأويل بمنزلة قوله : ألقى كل ما يثقله — كان قوله « حتى نعله » بعضا منه ؛ لأن النعل بعض ما يثقله ويعوقه عن الهرب إن أراد . وأما ما كان المعطوف بها شبيها ببعض المعطوف عليه فكقولهم : أعجبتنى الجارية حتى كلامها ؛ فان الكلام لشدة اتصاله بالجارية

أو على عدم دخوله ، نحو : « ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ » ونحو قوله :

٥٣٨ — سَقَى الْحَيَا الْأَرْضَ حَتَّى أَمْكُنٍ عُزِيَتْ لَهُمْ فَلَا زَالَ عَنْهَا الْخَيْرُ مَجْدُودَا

صار كجزئها ؛ فعلى هذا لا يجوز أن تقول : أعجبتني الجارية حتى ولدها ؛ لأن ولدها ليس جزءا منها لا على الحقيقة ولا على التشبيه ؛ إذ هو ليس شديد الاتصال بها . فافهم ذلك كله .

واستشهاد الشارح ههنا بالبيت على أن فيه قرينة دالة على دخول ما بعد « حتى » فى حكم ما قبلها ، وهذه القرينة هى قوله « ألقاها » فى آخر البيت ؛ فانه يدل على أن النعل ملقاة كما أن ما قبلها ملق .

٥٣٨ — لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سابق أو لاحق . وهو كسابقه من شواهد مغنى اللبيب فى مباحث حتى .

اللغة : « الحيا » مقصورا بزنة العصا والفتى ـ هو المطر « أمكن » جمع مكان ، كأزمن فى جمع زمان « عزيت » بالعين المهملة بعدها زاى مبنيا للمجهول ـ معناه نسبت ، تقول : عزوت فلانا إلى أبيه ، وعزوته إلى مكان كذا ، وعزوت كذا إليه ، أعزوه عزوا ، تريد فى جميع ذلك أنك نسبته إليه « مجدودا » اشتهرت رواية هذه الكلمة فى كتب النحاة بالجيم ودالين مهملتين ، وهو المقطوع ، اسم مفعول من قولهم : جددت الشىء ؛ إذا قطعته . وذكر الشمنى فى هذا اللفظ ثلاث احتمالات ، قال : « والجذوذ ـ بجيم وذالين معجمتين ـ المقطوع والمكسور ، يقال : جذذت الشىء ، قطعته وكسرته ، والجذاذ والجذاذ : ما كسر منه ، وضمه أفصح من كسره . والمجدود ـ بجيم ومهملتين ـ المقطوع أيضا من جددت الشىء أجده قطعته ، ومنه ثوب جديد فى معنى مجدود ، يراد به حين جده الحائك : أى قطعه . والمحدود ـ بحاء مهملة ودالين مهملتين ـ الممنوع » اه . وقال الدمامينى : « ومجدودا ـ بجيم ودالين مهملتين أو معجمتين ـ أى مقطوعا ، ولا أعلم الرواية فى البيت : هل هى بالإهمال أو بالإعجام » اه .

المعنى : دعا هذا الشاعر للأرضين بالسقيا ونزول الغيث عليها لتروى وتخصب ، وأخرج من الأرض المدعو لها بذلك الأماكن المنسوبة لهؤلاء القوم فدعا عليها بأن يستمر فيها القحط والجدب وامتناع الخير عنها .

الإعراب : « سقى » فعل ماض مبنى على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره التعذر « الحيا » فاعل مرفوع بضمة مقدرة على الألف « الأرض » مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة « حتى » حرف غاية وجر « أمكن » مجرور بحتى وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بسقى « عزيت » عزى : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى الأمكن ، والتاء للتأنيث « لهم » جار ومجرور متعلق بعزى ، وجملة عزى ونائب فاعله المستتر فيه فى محل جر صفة لأمكن « فلا » الفاء واقعة فى جواب شرط مقدر ، ولا : حرف

عُمل بها ، وإلا فالصحيح فى « حتى » الدخولُ ، وفى « إلى » عدمُه مطلقا حملا على الغالب فيها عند القرينة . وزعم الشيخ شهاب الدين القرافى أنه لا خلاف فى وجوب دخول ما بعد « حتى »[1] ، وليس كما ذَكَر ، بل الخلاف مشهور[2] ، وإنما الاتفاق فى « حتى » العاطفة

دعاء مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « زال » فعل ماض ناقص مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « عنها » جار ومجرور متعلق بقوله محدودا الآتى « الخير » اسم زال مرفوع بالضمة الظاهرة « محدودا » خبر زال منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجملة زال واسمها وخبرها جواب الشرط المقدر ، وكأنه قد قال : أما هذه الأماكن المنسوبة إلى هؤلاء فلا زال الخير عنها محدودا .

الشاهد فيه : قوله « حتى أمكن » فان حتى فى هذه الكلمة حرف غاية وجر ، وقد قامت قرينة لفظية على أن ما بعدها ـ وهو أمكن عزيت إليهم ـ غير داخل فى حكم ما قبلها ـ وهو الدعاء بالسقيا والخصب ـ وهذه القرينة اللفظية التى دلت على ماذكرنا هى قوله بعد ذلك «فلازال عنها الخير محدودا » قال الدمامينى : «وقرينة دعائه على أمكنتهم بدوام قطع الخير عنها تقتضى عدم دخولها فى الأرض المدعو لها بالسقيا » اهـ . وقال الشمنى : « هـذا البيت مثال لما قامت به قرينة على عدم دخول ما بعد حتى فى حكم ما قبلها ... والقرينة هى دعاء الشاعر على ما بعد حتى بانقطاع الخير عنه » اهـ .

(١) شهاب الدين القرافى : هو أبو العباس أحمد بن أبى يعلى إدريس بن عبد الرحمن الصنهاجى البهنسى المصرى أصلا ومولدا وسكنا ، أخذ عن الشيخ عز الدين بن عبد السلام ، وتخرج به جماعة من الفضلاء ، وانتهت إليه رياسة فقه المالكية فى عصره ، حتى قيل : أفضل ذلك العصر بالديار المصرية ثلاثة : القرافى بمصر القديمة ، والشيخ ناصر الدين بالاسكندرية ، والشيخ تقى الدين بن دقيق العيد بالقاهرة المعزية . قال أبو عبد الله بن رشد : ذكر لى بعض تلامذته أن سبب شهرته بالقَرافى أن الكاتب لما أراد أن يكتب اسمه فى ثبت الدرس كان غائبا فلم يعرف اسمه ـــ وكان إذا جاء للدرس يقبل من جهة القرافة ـــ فكتب : القرافى ، فجرت عليه هذه النسبة . وذكر بعضهم أن أصله من البهنسا . وتوفى بدير الطين فى جمادى الآخرة من عام أربعة وأربعين وستمائة (٦٤٤) من الهجرة .

(٢) قال الشمنى : « ومن الناس من يقول : إن مذهب أكثر النحاة أن ما بعد حتى ليس بداخل فيما قبلها ، كما نقله صاحب الكشف من الحنفية وذكر أنه قول ابن جنى ، وإليه كان يميل أبو النصر الصفار والبزدوى (يريد أن أكثر النحاة على الرأى المقابل لما زعم القرافى أنه مجمع عليه ؛ فهذا مبالغة فى إبطال زعمه ؛ إذ كيف يكون العلماء متفقين على وجوب دخول ما بعد حتى فى حكم ما قبلها مع أن أكثرهم يرى أن ما بعد حتى لا يدخل فيما قبلها مطلقا) ولكنه

لا الخافضة ، والفرق أن العاطفة بمنزلة الواو(١) . انتهى

(وَمِنْ وَبَاءٌ يُفْهِمَانِ بَدَلاَ) أى : تأتى مِنْ والباء بمعنى بَدَل ؛ أما « مِن » فقد سبق بيان ذلك فيها ، وأما الباء فسيأتى الكلام عليها قريبا ، إن شاء الله تعالى

(وَاللاَّمُ لِلْمِلْكِ وَشِبْهِهِ وَفِى تَعْدِيَةٍ أَيْضًا وَتَعْلِيلٍ قُفِى

وَزِيدَ) أى : تأتى اللام الجارة لمعان جملتها أحد وعشرون معنًى : الأول : انتهاء الغاية ، وقد مر . الثانى : الملك ، نحو : الْمَالُ لِزَيْدٍ . الثالث : شِبْهُ الملك ، نحو : الْجُلُّ لِلدَّابَّةِ ، ويعبَّر عنها بلام الاستحقاق أيضاً ، لكنه غاير بينهما فى التسهيل وجعلها فى شرحه الواقعةَ بين معنًى وذاتٍ ، نحو : الحمدُ للهِ ، وَ « وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ » وقد يعبَّر عن الثلاث بلام الاختصاص . الرابع : التعدية ، ومثل له فى شرح الكافية بقوله تعالى : « فَهَبْ لِى مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا » لكنه قال فى شرح التسهيل : إن هذه اللام لشبه التمليك ، قال فى المغنى : والأولى عندى أن يمثَّل للتعدية بما أَضْرَبَ زيداً لِعَمْرٍو ، وما أَحَبَّهُ لبكر . الخامس : التعليل، نحو : « لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ » وقوله :

وإنِّى لَتَعْرُونِى لِذِكْرَاكِ هِزَّةٌ(٢)

لا يستقيم على الإطلاق ؛ بل إن كان ما بعد حتى بعضا لما قبلها دخل ، نحو : رآنى أشراف البلد حتى الأمير ، وإلا فلا ، نحو : قرأت الليلة حتى الصباح » اهـ . فتلخص لك أن للعلماء ثلاثة أقوال فى دخول ما بعد حتى فى حكم ما قبلها : الأول : أنه داخل مطلقا ، وهذا هو ما زعم القرافى أنه مجمع عليه ، وهو القول المقابل لقول أكثر النحويين فى عبارة الشمنى ، والثانى : أنه ليس بداخل مطلقا ، وهذا هو ما نسب فى كلام الشمنى لابن جنى ولأكثر النحويين ، والثالث : التفصيل ، فإن كان ما بعدها بعض ماقبلها دخل فى حكمه ، وإن لم يكن بعضه لم يدخل فى حكمه .

(١) يريد أنه لما كانت «حتى» العاطفة بمنزلة الواو التى هى حرف يقتضى تشريك مابعدها فى حكم ما قبلها لم يكن من المعقول أن يذهب أحد فيها إلى عدم دخول ما بعدها فى حكم ماقبلها ؛ فكان الإجماع الذى ذكره القرافى ليس على ماتقتضيه حتى الجارة بل هو مختص بحتى العاطفة ، وكأنه يريد الاعتذار عنه بأنه أراد ذلك .

(٢) هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

* كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بَلَّلَهُ الْقَطْرُ *

السادس : الزائدة ، وهى إما لمجرد التوكيد كقوله :

٥٣٩ — وَمَلَـكْتَ مَا بَيْنَ الْعِرَاقِ وَيَثْرِبٍ مُلْـكاً أَجَارَ لِمُسْلِمٍ وَمُعَاهَدِ

وهذا بيت من كلة لأبى صخر الهذلى ، وهو الشاهد (رقم ٤٢٨) الذى تقدم شرحه فى باب المفعول له (ج ٢ ص ٣٨٠ وما بعدها) وشرح الـكلمة التى منها البيت ، و بيان الاستشهاد به هناك ؛ فارجع إليه فى الموضع الذى أحلناك عليه إن شئت .

٥٣٩ — هذا بيت لابن ميادة — واسمه الرماح بن أبرد ، وميادة : أمه — من قصيدة يمدح فيها عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك بن مروان ، وكان عبد الواحد أمير المدينة . وقد روى أبو الفرج فى الأغانى (٢ / ١١٥ بولاق) بيت الشاهد فى ضمن أبيات لابن ميادة قالها فى عبد الواحد هذا . وأول هذه الأبيات قوله :

مَنْ كَانَ أَخْطَأَهُ الرَّبِيعُ فَإِنَّمَا نُصِرَ الْحِجَازُ بِغَيْثِ عَبْدِ الْوَاحِدِ
إِنَّ الْمَدِينَةَ أَصْبَحَتْ مَعْمُورَةً بِمُتَوَّجٍ حُـلْوِ الشَّمَائِلِ مَاجِدِ
وَلَقَدْ بَلَغْتَ بِغَيْرِ أَمْرِ تَـكَلُّفٍ أَعْلَى الْحُظُوظِ بِرَغْمِ أَنْفِ الْحَاسِدِ
[وَمَلَـكْتَ غَيْرَ مُعَنَّفٍ فِى مُلْـكِهِ مَا دُونَ مَـكَّةَ مِنْ حَصًى وَمَسَاجِدِ]
وَمَلَـكْتَ مَا بَيْنَ الْعِرَاقِ وَيَثْرِبٍ مُلْـكاً ... البيت ، وبعده :
مَا لَيْهِمَا وَدَمَيْهِمَا مِنْ بَعْدِ مَا غَشِىَ الضَّعِيفَ شُعَاعُ سَيْفِ الْمَارِدِ
[وَلَقَدْ رَمَتْ قَيْسٌ وَرَاءَكَ بِالْحَصَى مَنْ رَامَ ظُلْمَكَ مِنْ عَدُوٍّ حَاسِدِ]

اللغة : « ملـكت » أراد بالملك ههنا السلطة والولاية « يثرب » هى طيبة مدينة الرسول صلوات الله عليه ، سميت باسم بانيها ، وهو رجل من العمالقة «أجار» بالراء المهملة — حفظ وحمى . وذكر العينى أنه بمعنى عدّى فهو بالزاى « معاهد » هو بضم الميم وفتح الهاء أو كسرها — من يدخل بلاد الإسلام بعهد من إمام المسلمين .

المعنى : يقول : لقد امتدت سلطتك أيها الأمير على رقعة فسيحة من هذا الـكون تشمل ما بين العراق و يثرب ، و إن سلطانك لعادل قوىّ ؛ فلقد رعى حقوق الناس وضمن مصالحهم وتـكفل لهم بالطمأنينة والرغد ، من غير تفرقة بين المسلمين الذين هم أهل البلاد وغيرهم ممن يدخل هذه البلاد بعهد من أهلها وأمان من حكامها.

الإعراب : « ملـكت » فعل وفاعل « ما » اسم موصول مفعول به مبنى على السكون فى محل نصب « بين » ظرف مكان متعلق بمحذوف يقع صلة الموصول ، وهو مضاف و « العراق » مضاف إليه « و يثرب » الواو حرف عطف ، يثرب : معطوف على العراق « ملـكا » مفعول

وإما لتقوية عامل ضَعُفَ : بالتأخير، أو بكونه فرعا عن غيره ، نحو : « لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ » «إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ» ونحو : « مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ » « فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ » هذا ما ذكره الناظم فى هذا الكتاب . السابع : التمليك ، نحو : وَهَبْتُ لِزَيْدٍ دِينَارًا . الثامن : شبه التمليك ، نحو : «جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا» . التاسع : النسب ، نحو :

مطلق عامله ملكت « أجار » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ملك ، والجملة من الفعل وفاعله فى محل نصب صفة لملك « لمسلم » اللام حرف جر زائد لا يدل إلا على مجرد التوكيد ، ومسلم : مفعول به لأجار ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « ومعاهد » الواو عاطفة معاهد : معطوف على لفظ مسلم .

الشاهد فيه : ذكر النحاة هذا البيت شاهدا على مجىء اللام زائدة غير دالة إلا على التأكيد ، ومحل الاستشهاد عندهم قوله « لمسلم » ووجهه أنهم جعلوا أجار بمعنى حفظ ، وعليه يكون قوله « مسلم » مفعولا به لأجار ، وأجار — على هذا الوجه — يتعدى بنفسه ، لا بحرف الجر ، وقد ذكر الدماميني — وتبعه الشمنى والشيخ خالد — أنه يجوز أن تكون اللام غير زائدة ، وذلك على أن يكون « أجار » بمعنى فعل الإجارة واللام صلة له . قال أبو رجاء غفر الله له : والظاهر أن هؤلاء العلماء الأعلام جميعا نظروا فى بيت الشاهد على أنه بيت مفرد ، ولم يطلعوا على ما بعده . والذى يظهر لى أن اللام صلة لأجار ، حتى مع بقاء هذا الفعل على أصل معناه — وأن مفعوله هو قوله فى البيت التالى « ماليهما » وما عطف عليه ، وذلك كما تقول : أجزت لك مالك ، وحفظت لك متاعك ، وضمنت لك حقوقك . وما أشبه ذلك .

هذا ، وقد مثل أبو العباس المبرد فى الكامل (٣ — ٨٢٣ طبع مطبعة الحلبى) لزيادة اللام بقوله تعالى : (قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ) وبقول كثير :

أُرِيدُ لِأَنْسَى ذِكْرَهَا فَكَأَنَّمَا ... تَمَثَّلُ لِى لَيْلَى بِكُلِّ سَبِيلِ

وذكر جار الله الزمخشرى فى قوله تعالى : (يُرِيدُ اللهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ) : أن اللام زائدة والمعنى يريد الله أن يبين لكم ما خفى عنكم من مصالحكم وأفاضل أعمالكم . وتعقبهما جماعة من النحاة — منهم ابن هشام فى مغنى اللبيب — فجوزوا فى الآية الأولى أن يكون « ردف » قد ضمن معنى اقترب فتعدى باللام كما فى قوله تعالى : (اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ) ، وجوزوا فى قول كثير « أريد لأنسى » وفى الآية الأخرى أن تكون اللام للتعليل ، والمفعول به محذوف ، وكأن كثيرا أراد أن يقول : أريد التلهى عنها لأنسى ذكرها ، والتقدير فى الآية يريد الله تكليف عباده ما كلفهم لأجل التبيين لهم ؛ فمتعلق الإرادة غير المذكور بعد اللام .

لِزَيْدٍ أبٌ ، ولعَمْرٍو عمٌّ . العاشر : القَسَم والتعجب معا ، كقوله :

٥٤٠ — للهِ يَبْقَى عَلَى الْأَيَّامِ ذُو حِيَدٍ .

---

٥٤٠ — هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

* بِمُشْمَخِرٍّ بِهِ الظَّيَّانُ وَالْآسُ *

وهذا البيت من قصيدة اختلف الرواة فى نسبتها إلى قائلها ، فنسبها أبو سعيد السكرى فى أشعار الهذليين إلى أبى ذؤيب الهذلى ، وعزاها الحلوانى إلى مالك بن خالد الخناعى أحد بنى سعد بن هذيل ، ونسبها غيرهما إلى أمية بن أبى عائذ الهذلى . وكذلك اضطربت نسبة بعض أبياتها فى كتاب سيبويه على ما سنذكر لك ، وأول هذه القصيدة قوله :

يَامَىُّ إنْ تَفْقِدِى قَوْمًا وَلَدْتِهِمُ أَوْ تُخْلَسِيهِمْ فَإِنَّ الدَّهْرَ خَلَّاسُ
عَمْرٌو وَعَبْدُ مَنَافٍ وَالَّذِى عَهِدَتْ بِبَطْنِ عَرْعَرَ آبِى الضَّيْمِ عَبَّاسُ
يَامَىُّ إنَّ سِبَاعَ الْأَرْضِ هَالِكَةٌ وَالْعُفْرُ وَالْأُدْمُ وَالْآرَامُ وَالنَّاسُ
تَاللهِ لَا يُعْجِزُ الْأَيَّامَ مُبْتَرِكٌ فِى حَوْمَةِ الْمَوْتِ رَزَّامٌ وَفَرَّاسُ
يَحْمِى الصَّرِيمَةَ ، أُحْدَانُ الرِّجَالِ له صَيْدٌ ، وَمُسْتَمِعٌ بِاللَّيْلِ هَجَّاسُ
لِلهِ يَبْقَى عَلَى الْأَيَّامِ ذُو حِيَدٍ بِمُشْمَخِرٍّ بِهِ الظَّيَّانُ وَالْآسُ

اللغة : « يامى إن تفقدى قوما — البيتين » استشهد سيبويه بهذين البيتين (ج ١ ص ٢٢٥) على جواز قطع البدل عن المبدل منه إلى الرفع على الابتداء قال : «هذا باب إبدال المعرفة من النكرة والمعرفة من المعرفة وقطع المعرفة من المعرفة مبتدأة ؛ أما بدل المعرفة من النكرة فقولك : مررت برجل عبد الله ، كأنه قيل له : بمن مررت ؟ أو ظن أنه يقال له ذلك ، فأبدل مكانه ما هو أعرف منه ، ومثل ذلك قوله عز وجل : (وَإِنَّكَ لَتَهْدِى إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللهِ) وإن شئت قلت : مررت برجل عبد الله (برفع عبد الله) كأنه قيل لك : من هو ؟ أو ظننت ذلك . ومن البدل أيضا : مررت بقوم عبد الله وزيد ، والرفع جيد ، قال الشاعر ، وهو بعض الهذليين ، وهو صخر الغى : * يامى إن تفقدى ... البيتين * » اهـ ونسب الأعلم البيتين إلى مالك بن خويلد الخناعى الهذلى ، وقال : « الشاهد فى قطع عمرو وما بعده مما قبله وحمله على الابتداء ، ولو نصب على البدل من القوم لجاز » اهـ . ومىّ : اسم امرأة ، وتخلسيهم — بالبناء للمجهول — تسلبيهم ، من الخلس ، وهو أخذ الشىء بسرعة : أى إن أفقدك الدهر إياهم فذلك شأنه ، وعمرو : هو عمرو بن عبد مناف بن قصى ، وهو هاشم بن عبد مناف ، سمى هاشما لهشمه

. . . .

الثريد لقومه فى مجاعة أصابتهم ، وهو الذى قيل فيه :

عَمْرُو الَّذِى هَشَمَ الثَّرِيدَ لِقَوْمِهِ ... ورِجَالُ مَكَّةَ مُسْنِتُونَ عِجَافُ

والعباس : هو العباس بن عبد المطلب ، وإنما نسب ولادتهم إلى امرأة من قومه هذيل لما بين هذيل وقريش من القرابة فى النسب والدار ؛ لأنهم جميعا من أبناء مدركة بن إلياس بن مضر ، ومحل هذيل بعرفة وما يتصل بها . وعرعر — بزنة جعفر — موضع ، ويروى « ببطن مكة » فى مكان « ببطن عرعر » . وآبى : اسم فاعل من الإباء وهو الامتناع ، والضيم : الظلم ، ومعنى « آبى الضيم » أنه لا يرضى أن يظلمه أحد أو ينتقص حقه ، وهذا كناية عن منعته بنفسه و بقومه . وقوله «يامى إن سباع الأرض هالكة — إلخ » العفر — بضم فسكون — جمع عفراء أو أعفر ، والعفر : الظباء التى يعلو بياضها حمرة أو هى البيض ، وصحح البغدادى فى الخزانة أن الرواية « الغفر » بالغين المعجمة ، وفسره بأنه ولد الوعل ، والأدم — بضم فسكون أيضا — جمع أدماء أو آدم — وهو الذى لونه الأدمة ، وهى السمرة ، وأراد السمر من الظباء ، والآرام : جمع رئم ، وهو ولد الظبية . وقوله « تالله لا يعجز الأيام مبترك — البيتين » استشهد سيبويه بهذين البيتين (١ — ٢٥١) وروى صدر الأول منهما * يامى لا يعجز الأيام ذو حيد * ونسبهما إلى مالك بن خويلد الخناعى . والبيتان فى وصف أسد ، وقال الأعلم : «ووقع فى إنشاد البيت الأول غلط ، وهو قوله ذو حيد ، والصواب مبترك (أى : فيكون صدر البيت الأول * يامى لايعجز الأيام مبترك *) وهو الأسد البارك ، وأما ذو حيد فهو من وصف الوعل » اه . والأيام : أراد بها هنا الموت ، وحومة الموت : الموضع الذى يدور فيه الموت لا يبرح منه ، كحومة القتال . والرزام : الشديد الصوت ، يقولون : رزم الأسد يرزم — من بابى جلس وقعد — وإذا برك الأسد على فريسته رزم . وقال الأعلم « والرزام : الصراع ، يقال : رزم به ؛ إذا صرعه » اه والفراس : الذى يدق ما يصيبه . والصريمة فى الأصل : الرملة المنقطعة عن معظم الرمل ، وأراد ههنا الموضع الذى يكون فيه الأسد ، و « أحدان الرجال » بضم الهمزة وسكون الحاء المهملة — قال الأعلم : « وأحدان : جمع أحد ، وأحد فى معنى واحد : أى يصيد الرجال واحدا بعد واحد » اه وقال السكرى : « وأحدان الرجال : الذين يقول أحدهم : أنا الذى لا نظير له فى الشجاعة والبأس ، يقول : هذا الأسد يصيد هؤلاء الذين يدلون بالشجاعة ، وهو مع ذلك لا ينجو من الموت» . وقوله « ومجترئ » روى فى مكانه «ومستمع» والهماس : صيغة المبالغة من الهمس ، وهو صوت المشى الخفى ، وبذلك يوصف الأسد . وقوله « لله يبقى على الأيام ذو حيد — البيت » هكذا رواه سيبويه فى باب حروف الإضافة إلى المحلوف به وسقوطها (ج ٢ ص ١٤٤)

... ...

ونسبه إلى أمية بن أبى عائذ الهذلى ، ووافقه على هذه النسبة الأعلم فى شرحه . والبيت فى وصف وعل ، وهو تيس الجبل . وحيد : يرويه ثعلب والسكرى بكسر الحاء وفتح الياء ، ويرويه المبرد بفتحهما جميعا ؛ فأما من رواه بكسر الحاء فعلى أنه جمع حيدة — بفتح فسكون — وهى العقدة فى قرن الوعل ، قال الأعلم : « وهو جمع غريب كضيعة وضيع وحيضة وحيض » اه . وأما من رواه بفتح الحاء والياء جميعا فعلى أحد وجهين : أولهما أنه مصدر حيد الوعل حيدا — مثل فرح فرحا — فهو أحيد ؛ إذا اعوج قرنه ، قال الأعلم : « وتروى بفتح الحاء ، وهو مصدر الأحيد » اه . والوجه الثانى : أنه مصدر حاد يحيد حيدا — مثل باع يبيع بيعا — إذا راغ ، وأصله على هذا الوجه ساكن الياء فحركها للضرورة . ويروى فى مكانه «ذو جيد» بالجيم مفتوحة مكان الحاء ، والجيد : الجناح المائل من الجبل ، ويروى أيضا « ذو خدم » بالخاء المعجمة بعدها دال مهملة — والخدم : جمع خدمة ، وهى البياض المستدير فى قوائم الثور . والمشمخر : الجبل الشامخ العالى ، والباء فيه بمعنى فى . والظيان — بفتح الظاء وتشديد الياء — هو الياسمين البرى ، والآس : الريحان ، ومنابت الظيان والآس الجبال وحزون الأرض . وإنما ذكرهما إشارة إلى أن هذا الوعل فى خصب فليس يحتاج إلى النزول إلى السهل فيصاد .

الإعراب : « لله » اللام حرف قسم دال على التعجب مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب ، ولفظ الجلالة مقسم به مجرور باللام وعلامة جره الكسرة الظاهرة « يبقى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر «على» حرف جر بمعنى مع مبنى على السكون لا محل له « الأيام » مجرور بعلى وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بيبقى « ذو » فاعل يبقى مرفوع بالواو نيابة عن الضمة ، وهو مضاف و « حيد » مضاف إليه . وجملة يبقى وفاعله لا محل لها من الإعراب جواب القسم ، وقد حذف حرف النفى قبل جملة الجواب ، وأصل الكلام : لله لا يبقى ذو حيد « بمشمخر » الباء حرف جر بمعنى فى ، مشمخر : مجرور بالباء ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لذو حيد « به » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «الظيان» مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل جر صفة لمشمخر « والآس » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له ، الآس : معطوف على الظيان مرفوع بالضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : فى هذا البيت شاهدان من شواهد النحاة : أما الأول ففى قوله « لله » وهو الذى أتى به الشارح من أجله ههنا ، وهو الذى استشهد سيبويه بالبيت من أجله ، واستشهد به من النحاة جار الله الزمخشرى لمثل ما استشهد به سيبويه ، وكذلك استشهد به ابن هشام فى مغنى اللبيب فى مباحث اللام لأجله . ووجه الاستشهاد أن اللام فى هذه الكلمة للقسم والتعجب معا .

... ...

قال سيبويه « وللقسم والمقسم به أدوات فى حروف الجر ، وأكثرها الواو ، ثم الباء ، يدخلان على كل محلوف به ، ثم التاء ، ولاتدخل إلا فى واحد . وذلك قولك : والله لأفعلن ، و بالله لأفعلن وَتَاللهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ . وقال الخليل : إنما تجىء بهذه الحروف لأنك تضيف حلفك إلى المحلوف به كما تضيف مررت به بالباء ؛ إلا أن الفعل يجىء مضمرا فى هـذا الباب ، والحلف توكيد . وقد تقول تالله وفيها معنى التعجب . و بعض العرب يقول فى هـذا المعنى : لله ؛ فيجىء باللام ، ولا تجىء إلا أن يكون فيـه معنى التعجب . قال أمية بن أبى عائذ : * لله يبقى على الأيام ذو حيد ... البيت * » اهـ . وقال الأعلم : « الشاهد فيه دخول اللام على اسم الله تعالى فى القسم بمعنى التعجب » اهـ . وأما الشاهد الثانى ففى قوله « يبقى » حيث حذف حرف النفى من المضارع الواقع جوابا للقسم . وقد استشهد به المحقق الرضى لذلك ، ولـكنه رواه هكذا :

تَاللهِ يَبْـقَى عَلَى الْأَيَّامِ ذُو حِيَدٍ ... بِمُشْمَخِرٍّ بِهِ الظَّيَّانُ وَالْآسُ

وكذلك رواه الزجاجى فى الجمل ، وعلى هـذه الرواية يسقط الاستشهاد به على ماذكرناه أولا . قال الرضى (٢ — ٣١٦) : « ويجوز حذف النافى من المضارع الذى هو جواب القسم ، ولا يجوز من الماضى والاسمية ، سواء كان المضارع لايزال وأخواته أو غيرها ، قال [امرؤ القيس] :

فَقُلْتُ يَمِينُ اللهِ أَبْرَحُ قَاعِداً ... وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِى لَدَيْكِ وَأَوْصَالِى

وقال [الهذلى] :

تَاللهِ يَبْـقَى عَلَى الْأَيَّامِ ذُو حِيَدٍ ... بِمُشْمَخِرٍّ بِهِ الظَّيَّانُ وَالْآسُ

وإنما لم يحـذف من الاسمية لأنها أقل استعمالا فى جواب القسم من الفعلية ، والحذف لأجل التخفيف ، وحذف من المضارع دون الماضى لـكونه فى القسم أكثر استعمالا منه مع أن لفظ المضارع أثقل ، ومن ثم جاز حذف النفى فى غير القسم من لايزال وأخواته ، قال [خليفة بن براز] :

تَنْفَكُّ تَسْـمَعُ مَاحَيِـ ... ـتَ بِهَالِكٍ حَتَّى تَكُونَهْ

وإنما جاز فيها خاصة للزوم النفى إياها فلا يلتبس بالإيجاب ، وأما قوله :

فَلَا وَأَبِى دَهْمَاءَ زَالَتْ عَزِيزَةً ... [عَلَى قَوْمِهَا مَافَتَّلَ الزَّنْدَ قَادِحُ]

فلم يحذف النافى ، بل فصل بينه و بين الفعل [أى : والأصل فوأبى دهماء لا زالت عزيزة الخ] » اهـ كلامه . والذى ذهب إليه من عدم جواز حذف حرف النفى من جملة الجواب إذا كانت ماضوية أواسمية مطلقا قد خالفه فيه ابن مالك ؛ ورأيه أنه إن تقدم على القسم حرف نفى جاز أن يحذف النافى من جملة الجواب إن كانت اسمية أو ماضوية و إن لم يتقدم على القسم حرف نفى كان

... ...

الحذف من جملة الجواب إذا كانت اسمية أو ماضوية شاذا ؛ فأما حذف حرف النفى من الجواب الماضى لتقدم النافى على القسم فكقول الشاعر :

* فَلَا وَاللهِ نَادَى الْحَيُّ ضَيْفِي *

والأصل : فلا والله لا نادى الحى ضيفى ؛ وأما حذف حرف النفى من الجواب الماضى من غير أن يتقدم النافى على القسم فكقول أمية بن أبى عائذ الهذلى :

فَإِنْ شِئْتِ آلَيْتُ بَيْنَ الْمَقَا ... مِ وَالرُّكْنِ وَالْحَجَرِ الْأَسْوَدِ
نَسِيتُكِ مَا دَامَ عَقْلِي مَعِي ... أُمُدُّ بِهِ أَمَدَ السَّرْمَدِ

والأصل : آليت لا نسيتك ؛ وأما حذف حرف النفى من جملة الجواب الاسمية من غير أن يتقدم النافى على القسم فكقول عبد الله بن رواحة :

فَوَاللهِ مَا نِلْتُمْ وَمَانِيلَ مِنْكُمُ ... بِمُعْتَدِلٍ وَفْقٍ وَلَا مُتَقَارِبِ

وأصل الكلام : فوالله ما ما نلتم بمعتدل إلخ ، الأولى « ما » النافية ، والثانية « ما » الموصولة وهى مبتدأ أو اسم ما الأولى ، وخبره قوله « بمعتدل » فحذف « ما » الأولى النافية . ولا يجوز أن تقدر الباقية هى الموصولة لأن حذف الموصول و إبقاء صلته لا يجوز عند البصريين .

ومثل بيت امرىء القيس الذى أنشده شاهدا على جواز حذف حرف النفى من لا تزال وأخواته إذا وقع فى جواب القسم قول امرأة سالم بن قحفان له :

حَلَفْتُ يَمِيناً يَابْنَ قُحْفَانَ بِالَّذِي ... تَكَفَّلَ بِالْأَرْزَاقِ فِي السَّهْلِ وَالْجَبَلْ
تَزَالُ حِبَالٌ مُبْرَمَاتٌ أُعِدُّهَا ... لَهَا مَامَشَى يَوْمًا عَلَى خُفِّهِ جَمَلْ
فَأَعْطِ وَلَا تَبْخَلْ إِذَا جَاءَ سَائِلٌ ... فَعِنْدِي لَهَا عُقْلٌ وَقَدْ زَاحَتِ الْعِلَلْ

الشاهد فى قولها « تزال حبال مبرمات » والأصل لا تزال حبال مبرمات ، وهو واقع فى جواب القسم كما ترى. ومثل بيت خليفة بن براز الذى أنشده شاهدا على أنه قد يحذف حرف النفى من لا يزال وأخواته من غير أن يكون ذلك فى جواب القسم قول خداش بن زهير (وهو الشاهد رقم ١٧١ المتقدم فى الجزء الأول ص ٢٣١) :

وَأَبْرَحُ مَا أَدَامَ اللهُ قَوْمِي ... بِحَمْدِ اللهِ مُنْتَطِقاً مُجِيدَا

والأصل : لا أبرح ما أدام الله قومى إلخ . وأما إنكاره أن يحذف حرف النفى قبل الفعل الذى

ونحو : للهِ لاَ يُؤَخَّرُ الأَجَلُ ، وتختص باسم الله تعالى . الحادى عشر : التعجُّب المجرد عن القسم ، ويستعمل فى النداء كقولهم : يَا لَلْمَاءِ وَالْعُشْبِ ، إذا تعجبوا من كثرتهما ، وقوله :

٥٤١ — فيَالَكَ مِنْ لَيْلٍ كَأَنَّ نُجُومَهُ ... بِكُلِّ مُغَارِ الْفَتْلِ شُدَّتْ بِيَذْبُلِ

ليس من أخوات زال — ولو كان مضارعا — إذا لم يكن جوابا لقسم فمسلم ولو أنه قد ورد منه قول النمر بن تولب :

لَعَمْرِى لَقَدْ أَنْكَرْتُ نَفْسِى وَرَابَنِى ... مَعَ الشَّيْبِ أَبْدَالِى الَّتِى أَتَبَدَّلُ

وَقَوْلِى إذَا مَا أَطْلَقُوا عَنْ بَعِيرِهِمْ : ... تُلاَقُونَهُ حَتَّى يَؤُوبَ الْمُنَخَّلُ

الشاهد فيه قوله « تلاقونه » والأصل : لا تلاقونه حتى يؤوب المنخل ، وخرجه ابن مالك على تقدير قسم ليكون من الحذف القياسى ، وكأنه قد قال : والله لا تلاقونه (وانظر شرح الشاهد ١٧٠ ج ١ ص ٢٢٩ وما بعدها) .

٥٤١ — هذا بيت لامرىء القيس بن حجر الكندى ، من معلقته التى أولها :

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ ... بِسِقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

وقد ذكرنا منها عدة أبيات مع شرح الشاهد (رقم ٤٢٧ فى الجزء الثانى ص ٣٧٨) كما ذكرنا منها عدة أبيات أخرى مع شرح الشاهد (رقم ٤٦٨ فى الجزء الثانى ص ٥٠٩) والبيت المستشهد به ههنا من أبيات له فى هذه القصيدة يصف فيها الليل وطوله ويظهر فيها ملله وسآمته من طول الليل ، وأول هذه الأبيات قوله :

وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ ... عَلَىَّ بِأَنْوَاعِ الْهُمُومِ لِيَبْتَلِى

فَقُلْتُ لَهُ لَمَّا تَمَطَّى بِصُلْبِهِ ... وَأَرْدَفَ أَعْجَازاً وَنَاءَ بِكَلْكَلِ

أَلاَ أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلاَ انْجَلِى ... بِصُبْحٍ وَمَا الْإِصْبَاحُ مِنْكَ بِأَمْثَلِ

فَيَالَكَ مِنْ لَيْلٍ كَأَنَّ نُجُومَهُ ... بِكُلِّ مُغَارِ الْفَتْلِ شُدَّتْ بِيَذْبُلِ

اللغة : « وليل كموج البحر — البيت » هو من شواهد النحويين على أن رب تجر محذوفة إذا ذكرت الواو وسيأتى قريبا . وموج البحر : اضطرابه وهيجانه ، شبه ظلام الليل فى هوله وصعوبته ونكارة أمره بموج البحر فى كثافته وشدة هوله وظلمته ، وأرخى : أسدل وأسبل ، والسدول : جمع سدل — بكسر السين أو ضمها — وهو الستر ، جعل لليل أستارا على المجاز ، والهموم : جمع هم ، وهو الحزن ، ليبتلى : أى ليختبر ما عندى من الصبر أو الجزع ، والباء فى قوله « بأنواع الهموم » بمعنى مع « فقلت له لما تمطى — البيت » يقال : تمطى الليل وغيره ؛ إذا امتد وطال ،

... ...

والصلب ــ بضم الصاد وسكون اللام ــ هو فى الأصل عظم يبتدئ من الكاهل إلى عجب الذنب ، وقد استعاره لليل . والأعجاز : جمع عجز ، وهو مما يذكر و يؤنث ، وهو من كل شىء مؤخره ومعنى قوله « أردف أعجازا » أنه قد تراكبت مآخيره وتتابعت ، من قولك : أردفت فلانا ، إذا أركبته على الدابة خلفك ، وناء : نهض بجهد ومشقة . والكلكل : الصدر . جعل الكلكل أوائل الليل والأعجاز مآخيره على التجوز ، وكأنه شبه الليل بجمل وضرب ذلك مثلا لطوله وامتداده ، وطول الليل كناية عن مقاساة الأحزان ؛ فان الليل لايطول على الحقيقة ، انظر إلى قول بشار :

لَمْ يَطُلْ لَيْلِي وَلَكِنْ لَمْ أَنَمْ ... وَنَفَى عَنِّي الْكَرَى طَيْفٌ أَلَمْ

وقوله « ألا أيها الليل الطويل ــ البيت » انجل : انكشف ، بأمثل : مأخوذ من المثالة ، وهى الفضل ، تقول : مثل يمثل ــ بوزان كرم يكرم ــ فهو أمثل ، وهى مثلى ــ بوزان فضلى ــ يقول : أيها الليل تنح عنى وانكشف بضياء صبح مسفر ، وكأنه حسب أول الأمر أن الصبح سيخفف عنه بعض ما يلاقيه من هم وحزن ، فتمنى من أجل ذلك زواله ، ثم رجع إلى نفسه فعلم أن الليل والنهار سواء فقال : وليس الإصباح عندى خيرا منك لأنى معذب فى كل حين « فيالك من ليل ــ البيت » هو تعجب من طول الليل ، ومغار الفتل : أراد به حبلا مفتولا فتلا شديدا ، و يذبل : اسم جبل . يقول : عجبا لك أيهذا الليل الطويل ، كأنما النجوم قد شدت بحبال مبرمة من كتان إلى ذلك الجبل فهى من أجل ذلك لاتبرح مكانها ولا تزايله .

الإعراب : «فيالك» الفاء زائدة ، يا : حرف نداء واستغاثة ، واللام حرف دال على التعجب ، والكاف ضمير خطاب لليل وهو مستغاث به أو منه مبنى على الفتح فى محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بالفعل الذى نابت عنه يا ، أو بنفس يا ، على الخلاف المعروف بين النحاة « من » حرف جر زائد ، على ما رجحناه لك فى باب التمييز (عند شرح الشاهد رقم ٥١١) « ليل » تمييز منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « كأن » حرف تشبيه ونصب « نجومه » اسم كأن منصوب بالفتحة الظاهرة ، وضمير الغائب العائد إلى الليل مضاف إليه « بكل » جار ومجرور متعلق بقوله شدت الآتى ، وكل مضاف و « مغار » مضاف إليه ، وهو مضاف و « الفتل » مضاف إليه « شدت » فعل ماض مبنى للمجهول ، والتاء للتأنيث ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى النجوم ، وجملة الفعل ونائب الفاعل فى محل رفع خبر كأن « بيذبل » جار ومجرور متعلق بشدت .

الشاهد فيه : يستشهد بهذا البيت فى موضعين : الأول على مجىء اللام دالة على التعجب مجردا عن القسم ، وذلك فى قولك « فيالك » وهو مما يستعمل فى النداء ، وهذا هو الذى جاء

وفى غيره ، كقولهم : لِلّهِ دَرُّهُ فَارِسًا ، ولِلّهِ أَنْتَ ، وقوله :

٥٤٢ — شَبَابٌ وَشَيْبٌ وَافْتِقَارٌ وَثَرْوَةٌ فَلِلّهِ هٰذَا الدَّهْرُ كَيْفَ تَرَدَّدَا

الشارح هنا بهذا البيت من أجله ، وقد استشهد عليه به ابن هشام فى مغنى اللبيب فى مباحث اللام أيضا . الثانى فى قوله « من ليل » وهو دليل على أن التمييز على معنى من لظهورها فى هذا التركيب ، فاذا جاء فى مثله اسم نكرة غير مسبوق بمن كان تمييزا على معناها ، ومثاله قول أبى الطيب المتنبى :

فَيَا لَكَ لَيْلًا عَلَى أَعْكُشٍ أَحَمَّ الْبِلَادِ خَفِيِّ الصُّوَى

ومثل بيت الشاهد فى الاستشهاد به على هذين الأمرين قول امرىء القيس (وهو الشاهد رقم ١٧٦ الذى سبق شرحه فى الجزء الأول من هذا الكتاب ص ٣٣٥) :

وبُدِّلْتُ قَرْحًا دَامِيًا بَعْدَ صِحَّةٍ فَيَالَكِ مِنْ نُعْمَى تَحَوَّلْنَ أَبْؤُسَا

٥٤٢ — هذا بيت للأعشى ميمون بن قيس ، من قصيدة له يقولها فى مدح النبى صلى الله عليه وسلم ، ومطلعها قوله :

أَلَمْ تَغْتَمِضْ عَيْنَاكَ لَيْلَةَ أَرْمَدَا وَبِتَّ كَمَا بَاتَ السَّلِيمُ مُسَهَّدَا

وقد سبق الاستشهاد بهذا المطلع ، وشرحناه شرحا وافيا ، وذكرنا معه جملة صالحة من أبيات هذه القصيدة وفيها البيت المستشهد به ههنا فارجع إلى ذلك فى شرح الشاهد (رقم ٤٢١) فى الجزء الثانى من هذا الكتاب (ص ٣٥١) .

اللغة : « شباب » هو الوقت الذى تتوقد فيه مادة الحياة فى الإنسان ، وهو ماقبل الأربعين من العمر « وشيب » هو الوقت الذى تضعف فيه القوة وتنحل ، وهو أيضا بياض الشعر « وافتقار » الافتقار : الاحتياج « وثروة » : هى كثرة المال « الدهر » الزمان « تردد » تقلب من حال إلى حال .

المعنى : يصف تقلب الدهر من حال إلى حال ، وانتقاله بالإنسان من طور إلى طور آخر ، وأنه لا تدوم معه حالة ؛ فالإنسان يتنقل فيه من شباب وقوة وفتاء إلى شيب وضعف وانحلال ، ومن فقر وحاجة إلى غنى وثروة ، ومن ثروة واستغناء عما عند الناس إلى فقر واحتياج ؛ فهذا منه أمر عجب يستحق أن يعجب منه الإنسان .

الإعراب : «شباب» خبر مبتدإ محذوف يدل عليه سياق الكلام ، وكأنه قد قال : الشأن فى هذا الدهر شباب — إلخ « وشيب » الواو حرف عطف ، شيب : معطوف على شباب ، والمعطوف على المرفوع مرفوع « وافتقار وثروة » معطوفان أيضا على شباب « فلله » الفاء حرف

الثاني عشر : الصيرورة ، نحو : « فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا » وتسمى لام العاقبة ولام المآل . الثالث عشر : التبليغ ، وهى الجارة لاسم السامع ، نحو : قُلْتُ لَهُ كَذَا ، وجعله الشارح مثالا للام التعدية . الرابع عشر : التبيين ، على ما سبق فى إلى . الخامس عشر : موافقة على فى الاستعلاء الحقيقى ، نحو : « وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ » وقوله :

٥٤٣ — فخرَّ صريعًا لليدينِ وللفمِ

دال على التفريع مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، واللام حرف تعجب وجر مبنى على الكسر لا محل له ، واسم الجلالة مجرور باللام ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «هذا» ها : حرف تنبيه مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، واسم الإشارة مبتدأ مؤخر مبنى على السكون فى محل رفع «الدهر» بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان عليه « كيف» اسم استفهام مبنى على السكون فى محل نصب حال من فاعل تردد المستتر فيه « ترددا » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الدهر ، والألف للإطلاق

الشاهد فيه : قوله « فلله » فان هذه اللام دالة على التعجب ؛ لأنه يتعجب من الدهر كيف يختلف ويتقلب ، وقد وقعت اللام الدالة على التعجب هنا فى غير النداء ؛ واعلم أن ههنا أمرين لا بد أن ننبهك إليهما : أولهما أن اللام إذا دلت على القسم والتعجب جميعا اختصت بالدخول على لفظ الجلالة كما فى الشاهد (رقم ٥٤٠) الذى مضى شرحه ، و إذا دلت على التعجب وحده لم تختص به ، بل قد تدخل عليه كما فى هذا الشاهد الذى نحن بصدد شرحه الآن ، وقد تدخل على غيره كما فى الشاهد (رقم ٥٤١) السابق ، وإذا دلت على التعجب وحده لم تختص بباب النداء ، بل قد تجىء فى باب النداء كما فى الشاهد السابق ، وقد تجىء فى غير باب النداء كما فى الشاهد الذى نشرحه . وثانيهما أن من العلماء من أنكر دلالة اللام على التعجب ، وادعى فى هذه الشواهد الثلاثة (٥٤٠ ــ ٥٤٢) أن الذى دل على التعجب هو الكلام برمته ، لا اللام وحدها ، كما تعجبوا بقولهم : سبحان الله ، فى نحو قوله صلى الله عليه وسلم : « سبحان الله ! المؤمن لا ينجس حيا ولا ميتا » وكما أفاد التعجب قوله تعالى : (كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللهِ ــ الآية) فأما اللام عند هؤلاء فهى دالة فى الشاهد الأول من هذه الشواهد الثلاثة على القسم وحده ، وفى الشاهد الثانى على الاختصاص ، وفى الشاهد الثالث على الملك .

٥٤٣ — وقع هذا المصراع عجز بيت فى عدة قصائد ؛ فمن ذلك قصيدة لجابر بن حنى بن حارثة بن عمرو التغلبى ، أحد بنى تغلب بن وائل ؛ يقولها فى يوم الكلاب الأول (بضم الكاف بزنة غراب) وأول هذه القصيدة قوله :

... ...

أَلاَ يَا لَقَوْمِى لِلْجَدِيدِ الْمُصَرَّمِ ... وَلِلْحِلْمِ بَعْدَ الزَّلَّةِ الْمُتَوَهَّمِ
وَلِلْمَرْءِ يَعْتَادُ الصَّبَابَةَ بَعْدَ مَا ... أَتَى دُونَهَا مَا فَرْطُ حَوْلٍ مُجَرَّمِ
فَيَا دَارَ سَلْمَى بِالصَّرِيمَةِ فَاللِّوَى ... إِلَى مَدْفَعِ الْقِيقَاءِ فَالْمُتَثَلَّمِ
ظَلِلْتُ عَلَى عِرْفَانِهَا ضَيْفَ قَفْرَةٍ ... لِأَقْضِىَ مِنْهَا حَاجَةَ الْمُتَلَوِّمِ

ويقول فيها بعد ذلك بستة عشر بيتا :

وَكَائِنْ أَزَرْنَا الْمَوْتَ مِنْ ذِى تَحِيَّةٍ ... إِذَا مَا ازْدَرَانَا أَوْ أَسَفَّ لِمَأْثَمِ
وَقَدْ زَعَمَتْ بَهْرَاءُ أَنَّ رِمَاحَنَا ... رِمَاحُ نَصَارَى لاَ تَخُوضُ إِلَى الدَّمِ
فَيَوْمَ الْكُلاَبِ قَدْ أَزَالَتْ رِمَاحُنَا ... شُرَحْبِيلَ إِذْ آلَى أَلِيَّةَ مُقْسِمِ
لَيَنْتَزِعَنْ أَرْمَاحَنَا فَأَزَالَهُ ... أَبُو حَنَشٍ عَنْ ظَهْرِ شَقَّاءَ صِلْدِمِ
تَنَاوَلَهُ بِالرُّمْحِ ثُمَّ أَنْثَنَى لَهُ ... فَخَرَّ صَرِيعًا لِلْيَدَيْنِ وَلِلْفَمِ
وَكَانَ مُعَادِينَا تَهِرُّ كِلاَبُهُ ... مَخَافَةَ جَيْشٍ ذِى زُهَاءٍ عَرَمْرَمِ
وَعَمْرَو بْنَ هَمَّامٍ صَقَعْنَا جَبِينَهُ ... بِشَنْعَاءَ تَشْفِى صَوْرَةَ الْمُتَظَلِّمِ
يَرَى النَّاسُ مِنَّا جِلْدَ أَسْوَدَ سَالِخٍ ... وَفَرْوَةَ ضِرْغَامٍ مِنَ الْأُسْدِ ضَيْغَمِ

ومن ذلك قصيدة قالها قاتل محمد بن طلحة بن عبيد الله ، وكان هوى ابن طلحة مع على بن أبى طالب رضى الله تعالى عنه ، ولكنه كان فى صفوف أعدائه ، وقد قتل يوم الجمل ؛ وأول هذه القصيدة قوله :

أَلاَ لَيْتَ شِعْرِى هَلْ أَشُنَّنَّ غَارَةً ... عَلَى ابْنِ كِدَامٍ أَوْ سُوَيْدِ بْنِ أَصْرَمِ
فَيَعْتَرِفَا الْيَحْمُومَ يَعْدُو بِفَارِسٍ ... أَخِى ثِقَةٍ يَغْشَى الْمَتَالِفَ مُعْلِمِ
وَأَشْعَثَ قَوَّامٍ بِآيَاتِ رَبِّهِ ... قَلِيلِ الْأَذَى فِيمَا تَرَى الْعَيْنُ مُسْلِمِ
هَتَكْتُ لَهُ بِالرُّمْحِ جَيْبَ قَمِيصِهِ ... فَخَرَّ صَرِيعًا لِلْيَدَيْنِ وَلِلْفَمِ
عَلَى غَيْرِ شَىْءٍ غَيْرَ أَنْ لَيْسَ تَابِعاً ... عَلِيًّا ، وَمَنْ لاَ يَتْبَعِ الْحَقَّ يَنْدَمِ
يُذَكِّرُنِى حَامِيمَ وَالرُّمْحُ دُونَهُ ... فَهَلاَّ تَلاَ حَامِيمَ قَبْلَ التَّقَدُّمِ

... ...

اللغة : « ألا يالقوى للجديد المصرم — البيت » أراد بالجديد ههنا الشباب ، والمصرم : الذاهب ، وهو فى الأصل اسم مفعول من قولك : صرمته تصريما ، إذا قطعته ، والزلة : الخطيئة . والتوهم : صفة للحلم ؛ قال ثعلب : يتعجب من تصرم الشباب ، ويتعجب من حلمه المتوهم بعد الزلة . يقول : كان ينبغى للحلم أن يكون قبل الزلة . كأنه بعد الزلة ليس بحلم « والمرء يعتاد الصبابة — البيت » يعتادها : يتعاهدها ويراجعها ، و «ما» فى قوله «ما فرط حول» زائدة ، والفرط — بفتح فسكون — الحين ، والجرم : التام الكامل . يتعجب من رجوعه إلى الصبابة ومعاودته شؤون الحداثة بعد أن انقضى على تركه إياها حول كامل « فيادار سلمى بالصريمة — البيت » الصريمة ، واللوى ، والقيقاء ، والمتثلم : أسماء مواضع ، والمدفع : المجرى الذى يندفع فيه الماء «ظللت على عرفانها — البيت» العرفان — بكسر أوله — أحد مصادر عرف ، وقال الأنبارى : « العرفان ما عرف منها » وقفرة : خالية من الأهل والسكان ، وقال الأنبارى : « يقول : وقف على ما عرف من آثار الديار والدار قفر من أهلها ؛ فكأنه بوقوفه عليها ضيف لها » والمتلوم بكسر الواو مشددة — المقيم على حاجته «وكائن أزرنا الموت — البيت » كائن معناه كثير ، وذى تحية : أراد به الملك الذى يحييه الناس ، وازدرانا : تنقصنا ، وأسف للأثم : دنا منه « وقد زعمت بهراء — البيت» بهراء — بفتح فسكون — قبيلة أبوها بهراء بن عمرو بن الحاف بن قضاعة . وقوله «رماح نصارى» هو على التشبيه ، يريد أنهم زعموا أن رماحهم تشبه رماح النصارى فى ضعفها وخور حامليها « فيوم الكلاب قد أزالت — البيت » للعرب فى الكلاب يومان : الكلاب الأول ، والكلاب الثانى ، والمراد هنا الكلاب الأول وفيه قتل شرحبيل بن الحارث بن عمرو بن حجر آكل المرار ، وشرحبيل بن الحارث : عم امرىء القيس بن حجر بن الحارث الشاعر الجاهلى المعروف ، وآلى : حلف ، والألية : القسم ، وأصلها فعيلة بمعنى مفعولة « لينتزعن أرماحنا — البيت » اللام : هى اللام الداخلة فى جواب القسم ، وأبو حنش : هو عصم بن النعمان بن مالك ابن عتاب بن سعد بن زهير بن جشم . والشقاء : الطويلة من الخيل ، والصلدم — بكسر الصاد والدال المهملتين ، بزنة زبرج — الصلبة القوية « تناوله بالرمح — البيت » اثنى — بتشديد الثاء المثلثة — أصله اثتنى الذى هو مطاوع ثناه يثنيه ، فقلب النون ثاء مثلثة ثم أدغم الثاء فى الثاء ، وخر : سقط ، وصريعا : مصروعا ، فعيل بمعنى مفعول ، ولليدين وللفم : أى عليهما « وكان معادينا — البيت » تهر : مضارع من الهرير ، وهو صوت دون النباح ، وزهاء : أى قدر ، وأراد كثرة العدد ، والعرمرم — بزنة سفرجل — الكثير « وعمرو بن همام — البيت» صقعنا : ضربنا ، والشنعاء : أراد بها ضربة مقطعة ، وصورة — بفتح فسكون — هى شبه الحكة يجدها الإنسان فى رأسه ، والمتظلم : الظالم ، اسم فاعل من قولهم : تظلم فلان فلانا ؛ إذا نقصه حقه ، وقال :

والمجازىّ ، نحو : « وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا » واشْتَرِطِي لَهُمُ الوَلاَءَ ، وأنكره النحاس .
السادس عشر : موافقة بعد ، نحو : « أَقِمِ الصَّلاَةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ » . السابع عشر : موافقة عند ، نحو : كَتَبْتُهُ لِخَمْسٍ خَلَوْنَ ، وجَعَلَ منه ابنُ جنّى قراءةَ الجَحْدَرِيّ : « بَلْ كَذَّبُوا بِالْحَقِّ لِمَا جَاءَهُمْ » بكسر اللام وتخفيف الميم . الثامن عشر : موافقة فى ، نحو : « وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ » ، « لاَ يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَا إِلاَّ هُوَ » ، وقولهم : مَضَى لِسَبِيلِهِ ؛
التاسع عشر : موافقة مِنْ ، كقوله :

٥٤٤ — لَنَا الْفَضْلُ فِي الدُّنْيَا وَأَنْفُكَ رَاغِمٌ وَنَحْنُ لَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَفْضَلُ

تَظَلَّمَ حَقِّى بَاطِلاً وَلَوَى يَدِى لَوَى يَدَهُ اللهُ الَّذِى هُوَ غَالِبُهُ

ويروى « تمنط حتى باطلا » « يرى الناس منا — البيت » الأسود : العظيم من الحيات ، وإنما قيل له سالخ لأنه يسلخ جلده فى كل عام ، والضرغام — بكسر أوله — والضيغم : من أسماء الأسد ، يريد أن هيبة الناس لهم ومخافتهم إياهم كهيبتهم من الحيات والآساد . وقوله فى القصيدة الأخرى : « ألا ليت شعرى هل أشنن غارة — البيت » الغارة : الحرب ، وهى الاسم من الإغارة على العدو ، وشن الغارة : فرقها على عدوه ، وأراد أنه جاءه من كل أقطاره « فيعترفا اليحموم — البيت » اليحموم : اسم فرس ، ويعدو : يجرى ، والمتالف : الأماكن التى فيها الهلاك والتلف ، ومعلم — بزنة اسم المفعول — الذى له علامة تميزه عن غيره من المحاربين « يذكرنى حاميم — البيت » أراد بحاميم قول الله تعالى : (قُلْ لاَ أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً إِلاَّ الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى)

الإعراب : « فخر » الفاء حرف عطف ، مبنى على الفتح لا محل له ، وخر : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو « صريعا » حال من الضمير المستتر فى خر « لليدين » جار ومجرور متعلق بصريع « وللفم » الواو حرف عطف ، للفم : جار ومجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور السابق .

الشاهد فيه : قوله « لليدين وللفم » فإن اللام فى كل منهما بمعنى على التى هى للاستعلاء ، والاستعلاء فى هذا الموضع حقيقى ؛ لأن القتيل يسقط على يديه وفمه ، ونظيره قوله تعالى : (وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ يَبْكُونَ) أى : يسقطون على أذقانهم باكين ، وقوله سبحانه : (فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ) أى : صرعه عليه ، كما تقول : كبته على وجهه .

٥٤٤ — هذا بيت لجرير بن عطية بن الخطفى ، من قصيدة له يهجو فيها الأخطل التغلبى ، ومطلعها قوله :

... ...

أَجِدَّكَ لاَ يَصْحُو الْفُؤَادُ الْمُعَلَّلُ وَقَدْ لاَحَ مِنْ شَيْبٍ عِذَارٌ وَمِسْحَلُ
أَلاَ لَيْتَ أَنَّ الظَّاعِنِينَ بِذِى الْغَضَى أَقَامُوا ، وَبَعْضَ الْقَاطِنِينَ تَرَحَّلُوا
فَيَوْمًا يُجَارِينَ الْهَوَى غَيْرَ مَاضِيٍ وَيَوْمًا تَرَى مِنْهُنَّ غُولاً تَغَوَّلُ

وفيها يقول بعد أبيات :

بَكَى دَوْبَلٌ لاَيُرْقِئُ اللهُ دَمْعَهُ أَلاَ إِنَّمَا يَبْكِى مِنَ الذُّلِّ دَوْبَلُ
جَزِعْتَ ابْنَ ذَاتِ الْقَلْسِ لَمَّا تَدَارَكَتْ مِنَ الْحَرْبِ أَنْيَابٌ عَلَيْكَ وَكَلْكَلُ

ثم يقول بعد ذلك بستة أبيات :

تَقُولُ لَكَ الثَّكْلَى الْمُصَابُ حَلِيلُهَا : أَبَا مَالِكٍ ، مَافِى الظَّعَائِنِ مَعْزَلُ
حَضَضْتَ عَنِ الْقَوْمِ الَّذِينَ تَرَكْتَهُمْ تُعَلُّ الرُّدَيْنِيَّاتُ فِيهِمْ وَتُنْهَلُ
عُقَابُ الْمَنَايَا تَسْتَدِيرُ عَلَيْهِمُ وَشُعْثُ النَّوَاصِى لُجْمُهُنَّ يُصَلْصِلُ
بِدِجْلَةَ إِذْ كَرُّوا وَقَيْسٌ وَرَاءَهُمْ صُفُوفًا ، وَإِنْ رَامُوا الْمَخَاضَةَ أَوْحَلُوا
فَمَا زَالَتِ الْقَتْلَى تَمُجُّ دِمَاءَهَا بِدِجْلَةَ حَتَّى مَاءُ دِجْلَةَ أَشْكَلُ
فَإِنْ لاَ تَعَلَّقْ مِنْ قُرَيْشٍ بِذِمَّةٍ فَلَيْسَ عَلَى أَسْيَافِ قَيْسٍ مُعَوَّلُ
لَنَا الْفَضْلُ فِى الدُّنْيَا وَأَنْفُكَ رَاغِمٌ وَنَحْنُ لَكُمْ ... البيت ، و بعده :
وَقَدْ شَقَّقَتْ يَوْمَ الْحُرُوبِ سُيُوفُنَا عَوَاتِقَ لَمْ يَثْبُتْ عَلَيْهِنَّ مِحْمَلُ
أَجَارَ بَنُو مَرْوَانَ مِنْهُمْ دِمَاءَكُمْ فَمَنْ مِنْ بَنِى مَرْوَانَ أَعْلَى وَأَفْضَلُ ؟

اللغة : « أجدك لا يصحو ـ الأبيات الثلاثة » قد سبق ذكر هذه الأبيات الثلاثة وشرح مفرداتها مع الشاهد (رقم ٣٧) فارجع إليها إن شئت فى الجزء الأول (ص ٧٣) وقوله : « بكى دو بل ـ البيت » دو بل : هو الأخطل ، وكان الأخطل يلقب بذلك وهو صغير ، و بكاؤه الذى ذكره هو قوله ـ وكان الجحاف بن حكيم السلمى قد قتل مقتلة عظيمة من بنى جشم ابن بكر رهط الأخطل ، وأسرف فى القتل ، وشق البطون عن الأجنة ـ :

لَقَدْ أَوْقَعَ الْجَحَّافُ بِالْبِشْرِ وَقْعَةً إلى اللهِ مِنْهَا الْمُشْتَكَى وَالْمُعَوَّلُ

... ...

« جزعت ابن ذات القلس ـ البيت » ابن : منادى ، والقلس ـ بفتح القاف وسكون اللام ـ أصله حبل ضخم من ليف أو خوص ، وأراد به زنار النصارى الذى يشدونه إلى أوساطهم « تقول لك الشكلى ـ البيت » الشكلى ـ بفتح فسكون ـ المرأة التى فقدت ولدها أو نحوه ، والحليل : الزوج ، وأبو مالك : كنية الأخطل ، والظعائن : جمع ظعينة ، وهى الهودج ، ومغزل ـ بزنة مقعد ـ اسم مكان من الغزل وهو محادثة النساء واللعب معهن ، وإنما أراد السخرية منه والهزء به ، يقول : إن هؤلاء الشكالى يعرفن أنه لا شغل له إلا اللهو والتغزل « حضضت عن القوم ـ البيت » الردينيات : الرماح . والنهل ـ بفتحتين ـ الشرب الأول ، والعلل ـ بفتحتين أيضا ـ الشرب الثانى « عقاب المنايا تستدير ـ البيت » أراد بعقاب المنايا راية الحرب ، شبهها بالعقاب ، واللجم : جمع لجام ، وأصله بضم اللام والجيم جميعا مثل كتاب وكتب ، ثم سكن الجيم ههنا للتخفيف ، وتصلصل : تصوت « بدجلة اذكروا ـ البيت » أوحلوا ـ بالبناء للمعلوم ـ وقعوا فى الوحل « فما زالت القتلى تمج ـ البيت » تمج دماءها : ترميه ، والمج : رمى الشراب ونحوه من الفم ، ودجلة ـ بفتح الدال المهملة وكسرها ـ نهر بغداد ، والأشكل : الذى فيه بياض وحمرة مختلطان « فإلا تعلق من قريش ـ البيت » هو استهزاء به جاء على صورة النصيحة : أى إن لم تتعلق بذمة قريش فلا طاقة لكم بسيوف قيس « لنا الفضل فى الدنيا ـ البيت » أنفك راغم : لاصق بالرغام ، وهو التراب ، وذلك كناية عن الذلة والصغار « وقد شققت ـ البيت » شققت : قطعت ، والعواتق : جمع عاتق ، وهو ما بين المنكب والعنق ، والمحمل ـ بزنة منبر ـ السير الذى يعلق فيه السيف « أجار بنو مروان ـ البيت » قد قدم فى هذا البيت معمول أفعل التفضيل عليه ، وتقديره : فمن أعلى وأفضل من بنى مروان .

الإعراب : « لنا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « الفضل » مبتدأ مؤخر ، مرفوع بالضمة الظاهرة « فى الدنيا » جار ومجرور متعلق بالفضل « وأنفك » الواو واو الحال مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، أنف : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه مبنى على الفتح فى محل جر « راغم » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب حال « ونحن » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، نحن : ضمير منفصل مبتدأ مبنى على الضم فى محل رفع « لكم » اللام حرف جر بمعنى من ، وضمير المخاطبين مجرور به محلا ، والجار والمجرور متعلق بأفضل الآتى آخر البيت « يوم » ظرف زمان متعلق بأفضل الآتى ، وهو مضاف و « القيامة » مضاف إليه « أفضل » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة المبتدأ وخبره معطوفة بالواو على الجملة الابتدائية السابقة .

الشاهد فيه : فى هذا البيت شاهدان من شواهد النحو : أما الشاهد الأول فهو المقصود للشارح من الإتيان بالبيت ههنا ، وهو فى قوله « لكم » حيث استعمل الشاعر اللام الجارة بمعنى

المتمم عشرين : موافقة عَنْ ، نحو : « قَالَتْ أُخْرَاهُمْ لِأُولَاهُمْ رَبَّنَا هٰؤُلَاءِ أَضَلُّونَا » ، وقوله :

٥٤٥ — كَضَرَائِرِ الْحَسْنَاءِ قُلْنَ لِوَجْهِهَا حَسَدًا وَبُغْضًا : إِنَّهُ لَدَمِيمُ

«من» ؛ إذ المعنى : ونحن أفضل منكم يوم القيامة . وأما الشاهد الثانى فى قوله : « لكم يوم القيامة أفضل » حيث قدم الجار ومجروره الذى هو المفضل عليه على أفعل التفضيل ، فى غير الاستفهام ، وهذا التقديم مما لا يقع فى غير ضرورة الشعر عند جمهرة النحاة ، ويرى ابن مالك أنه قليل نادر ، والسر فى أن معمول أفعل التفضيل لايتقدم عليه ، أن أفعل التفضيل فى نفسه عامل غير متصرف ، وإذا كان هو فى نفسه بهذه الثابة لم يكن من حقه أن يتصرف فى معمولاته بتقديمها عليه ، وشأنه فى ذلك شأن غيره من العوامل غير المتصرفة . وقد نبهناك فى بيان لغة هذا الشاهد إلى شاهد آخر وقع فيه هذا التقديم ، ونظيرهما فى ذلك قول جرير أيضا :

إِذَا سَايَرَتْ أَسْمَاءُ يَوْمًا ظَعِينَةً فَأَسْمَاءُ مِنْ تِلْكَ الظَّعِينَةِ أَمْلَحُ

والأصل : فأسماء أملح من تلك الظعينة ؛ فقدم من ومجرورها على أملح الذى هو أفعل تفضيل من الملاحة . وسيأتى شرح ذلك فى بابه

٥٤٥ — ينسب هذا البيت إلى أبى الأسود الدؤلى المنسوب إليه وضع علم النحو ، وقبله قوله :

حَسَدُوا الْفَتَى إِذْ لَمْ يَنَالُوا سَعْيَهُ فَالْكُلُّ أَعْدَاءٌ لَهُ وَخُصُومُ

كَضَرَائِرِ الْحَسْنَاءِ قُلْنَ لِوَجْهِهَا حَسَداً ... البيت ، وبعده :

وَالْوَجْهُ يُشْرِقُ فِي الظَّلَامِ كَأَنَّهُ بَدْرٌ مُنِيرٌ وَالنِّسَاءُ نُجُومُ

ومن هذه القصيدة قوله :

وَتَرَى اللَّبِيبَ مُحَسَّداً لَمْ يَجْتَرِمْ شَتْمَ الرِّجَالِ وَعِرْضُهُ مَشْتُومُ

فَاتْرُكْ مُجَارَاةَ السَّفِيهِ فَإِنَّهَا نَدَمٌ وَغِبٌّ بَعْدَ ذَاكَ وَخِيمُ

وَإِذَا جَرَيْتَ مَعَ السَّفِيهِ كَمَا جَرَى فَكِلَاكُمَا فِي جَرْيِهِ مَذْمُومُ

لَا تَكْلِمَنْ عِرْضَ ابْنِ عَمِّكَ ظَالِمًا فَإِذَا فَعَلْتَ فَعِرْضُكَ الْمَكْلُومُ

وَتَرَى الْخَلِيَّ قَرِيرَ عَيْنٍ لَاهِياً وَعَلَى الشَّجِيِّ كَآبَةٌ وَهُمُومُ

وَإِذَا طَلَبْتَ إِلَى كَرِيمٍ حَاجَةً فَلِقَاؤُهُ يَكْفِيكَ وَالتَّسْلِيمُ

فَإِذَا رَآكَ مُسَلِّمًا ذَكَرَ الَّذِي حَمَّلْتَهُ فَكَأَنَّهُ مَحْتُومُ

الحادى والعشرون : موافقة مَعَ ، كقوله :

٥٤٦ — فَلَمَّا تفرَّقْنا كأنِّى وَمَالِكاً لِطُولِ اجْتِمَاعٍ لَمْ نَبِتْ لَيْلَةً مَعَا

وَإِذَا طَلَبْتَ إِلَى لَئِيمٍ حَاجَةً فَأَلِحَّ فِي رِفْقٍ وَأَنْتَ مُدِيمُ
وَالْزَمْ قُبَالَةَ بَيْتِهِ وَفِنَاءَهُ بِأَشَدِّ مَالَزِمَ الْغَرِيمَ غَرِيمُ
وَعَجِبْتُ لِلدُّنْيَا وَرَغْبَةِ أَهْلِهَا وَالرِّزْقُ فِيمَا بَيْنَهُمْ مَقْسُومُ
وَالْأَحْمَقُ الْمَرْزُوقُ أَعْجَبُ مَنْ أَرَى مِنْ أَهْلِهَا وَالْعَاقِلُ الْمَحْرُومُ
ثُمَّ انْقَضَى عَجَبِى لِعِلْمِى أَنَّهُ قَدَرٌ مُوَافٍ وَقْتَهُ مَعْلُومُ

اللغة : « كضرائر » الضرائر : جمع ضرة ، وهو جمع غريب ، وكأنهم ذهبوا إلى أن الضرة فى معنى الضريرة فجمعوا الضرة على ما تجمع عليه الضريرة ، قالوا : ولا يكاد يوجد له نظير إلا كنة وكنائن ، والشحناء بين الضرائر لا تكاد تذهب ، ومن ثم ضربوا بعداوتهن المثل فيما يرسخ من العداوة ولا يزول فقالوا : « بينهم داء الضرائر » (انظر مجمع الأمثال للميدانى ج ١ ص ٦١ الخيرية) « لدميم » هو بالدال المهملة ، ومعناه قبيح المنظر ، أو مطلى بالدمام — بزنة كتاب — وهو ما تزين به النساء وجوهن ، ويقال : هو ذميم — بالذال المعجمة — بمعنى مذموم .

الإعراب : « كضرائر » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدإ محذوف ، وكأنه قد قال : هم معه كضرائر الحسناء ، والكاف ههنا لتشبيه حالة الفتى مع خصومه الذين لا ينالون مثل ما ناله بسعيه واجتهاده بحالة الحسناء مع ضراتها ، وضرائر مضاف و « الحسناء » مضاف إليه « قلن » فعل ماض ونون النسوة العائدة إلى الضرائر فاعله « لوجهها » اللام حرف جر بمعنى عن ، وجه : مجرور باللام ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بقال ، ووجه مضاف وضمير الغائبة العائد إلى الحسناء مضاف إليه « حسدا » مفعول لأجله وعامله قال ، منصوب بالفتحة الظاهرة « وبغضا » الواو حرف عطف ، بغضا : معطوف على حسدا « إنه » إن : حرف توكيد ونصب ، وضمير الغائب العائد إلى الوجه اسم إن مبنى على الضم فى محل نصب « لدميم » اللام هى اللام المزحلقة ، ودميم : خبر إن مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة إن واسمها وخبرها فى محل نصب مقول القول .

الشاهد فيه : قوله «لوجهها» حيث استعمل الشاعر فى هذه الكلمة اللام الجارة بمعنى عن ، ألا ترى أن المعنى قلن عن وجهها إنه لدميم .

٥٤٦ — هذا البيت من كلمة لمتمم بن نويرة اليربوعى يرثى فيها أخاه مالكا ، وكان خالد بن الوليد رضى الله تعالى عنه قد قتله فى حروب الردة أيام الصديق أبى بكر رضى الله عنه ،

... ...

وهذه المرثية تسمى « أم المراثى » وقد رواها كلها أو بعضها أكثر حملة الشعر العربى ، منهم المفضل الضبى فى كتابه « المفضليات » (٢ — ٦٣ المعارف) ومنهم أبو عمر أحمد بن محمد ابن عبد ربه الأندلسى فى كتابه « العقد الفريد » (ج ٣ ص ٢٦٣ اللجنة) وأبو زيد محمد بن أبى الخطاب القرشى فى كتابه « جمهرة أشعار العرب » (ص ٢٤١ بولاق) ومطلع هذه القصيدة قوله :

لَعَمْرِى وَمَا دَهْرِى بِتَأْبِينِ مَالِكٍ وَلاَ جَزَعٍ مِمَّا أَصَابَ فَأَوْجَعَا
لَقَدْ كَفَّنَ الْمِنْهَالُ تَحْتَ رِدَائِهِ فَتًى غَيْرَ مِبْطَانِ الْعَشِيَّاتِ أَرْوَعَا
وَلاَ بَرَمًا تُهْدِى النِّسَاءُ لِعِرْسِهِ إذَا الْقَشْعُ مِنْ حَسِّ الشِّتَاءِ تَقَعْقَعَا
لَبِيبٌ أَعَانَ اللُّبَّ مِنْهُ سَمَاحَةٌ خَصِيبٌ إذَا مَا رَاكِبُ الْجَدْبِ أَوْضَعَا

وقبل البيت المستشهد به قوله :

أَبَى الصَّبْرَ آيَاتٌ أَرَاهَا وَأَنَّنِى أَرَى كُلَّ حَبْلٍ غَيْرَ حَبْلِكَ أَقْطَعَا
وَأَنِّي مَتَى مَا أَدْعُ بِاسْمِكَ لاَ تُجِبْ وَكُنْتَ جَدِيراً أَنْ تُجِيبَ وَتَسْمَعَا
وَعِشْنَا بِخَيْرٍ فِى الْحَيَاةِ وَقَبْلَنَا أَصَابَ الْمَنَايَا رَهْطَ كِسْرَى وَتُبَّعَا
فَلَمَّا تَفَرَّقْنَا كَأَنِّى وَمَالِكاً لِطُولِ اجْتِمَاعٍ .... البيت ، و بعده:
وَكُنَّا كَنَدْمَانَيْ جَذِيمَةَ حِقْبَةً مِنَ الدَّهْرِ حَتَّى قِيلَ لَنْ يَتَصَدَّعَا
فَإِنْ تَكُنِ الْأَيَّامُ فَرَّقْنَ بَيْنَنَا فَقَدْ بَانَ مَحْمُوداً أَخِى حِينَ وَدَّعَا
أَقُولُ وَقَدْ طَارَ السَّنَا فِى رَبَابِهِ وَجَوْنٌ يَسُحُّ الْمَاءَ حَتَّى تَرَيَّعَا
سَقَى اللهُ أَرْضاً حَلَّهَا قَبْرُ مَالِكٍ ذِهَابَ الْغَوَادِى الْمُدْجِنَاتِ فَأَمْرَعَا

اللغة : « لعمرى وما دهرى ـ البيت » يقول العرب : ما لقاؤك دهرى ، وما دهرى بلقائك وهم يريدون ما لقاؤك همى ، وما همى و إرادتى وعادتى بلقائك ، والتأبين : أن تذكر مادح الرجل بعد موته ، و « ما » هى النافية التميمية ، وخبرها المجرور بالباء الزائدة ؛ وجزع معطوف على الخبر فيجوز فيه الجر على اللفظ ، والنصب على الموضع ، كما قال الشاعر :

مُعَاوِىَ ، إنَّنَا بَشَرٌ فَأَسْجِحْ فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلاَ الْحَدِيدَا

وبالجر والنصب يروى « ولا جزع » وقوله « لقد كفن المنهال ـ البيت » هو جواب القسم فى البيت قبله ، والمنهال ـ بكسر الميم وسكون النون ـ هو ابن عصمة الرياحى ، وكان قد أقبل بعد وقعة البطاح فى ناس من بنى رياح يدفنون قتلى بنى ثعلبة و بنى غدانة ، ومع المنهال بُردان

... ...

من يمنة ، فكانوا كلما مروا على رجل يعرفونه قالوا له : كفن هذا يا منهال فى برديك ، فيقول : لا ، حتى أكفن فيهما الجفول مالكا (والجفول : الكثير الشعر ، وبذلك كان يلقب مالك) ثم رفعت الريح شعر مالك من أقصى القوم ، فعرفه المنهال ، فأقبل عليه وكفنه . وغير مبطان العشيات : معناه أنه لا يعجل بعشائه ، ولكن ينتظر الضيفان ، كناية عن كرمه . والأروع : الذى إذا رأيته راعك حسنه وجماله « ولا برما تهدى النساء ـ البيت » البرم ـ بفتح الباء والراء جميعا ـ الذى لا يدخل مع القوم فى الميسر ، وتهدى النساء لعرسه : معناه أنه لقلة ما عنده من الطعام تعطى جاراته لعرسه اللحم عند اشتداد الشتاء ، والقشع ـ بفتح القاف وسكون الشين ـ بيت من جلد ، وتقعقع : تحرك واضطرب فسمع له صوت « لبيب أعان اللب ـ البيت » اللبيب : العاقل ، والسماحة : البذل وطيب النفس بالعطاء ، والخصيب : الرخى السهل الرحب الفناء ، وأوضع : أسرع ، يريد أنه إذا ما أسرع مجدب إلى قصده وجده خصيبا مربعا . وقوله « أبى الصبر آيات ـ البيت » يقول : لقد منعنى من الصبر علامات كلما مررت بها ذكرتك ، وصفات كريمة كنت متحليا بها وكانت مما يحببك إلى ولست أجدها فى غيرك « فلما تفرقنا ـ البيت » يقول : قد طالت عشرتنا وامتدت بنا الحياة فحين انقطع حبل الألفة وافترق ما كان مجتمعا من شملنا صرنا كأن لم يكن بيننا اجتماع « وكنا كندمانى جذيمة ـ البيت » الندمان ـ بفتح النون وسكون الدال ، بزنة عطشان ـ وصف من المنادمة على الشراب ، وجذيمة : هو جذيمة الأبرش ملك الحيرة ، وكان عمرو بن عدى بن نصر ابن أخته رقاش قد غاب عنه فرده عليه رجلان من بلقين هما مالك وعقيل ابنا فارج بن كعب ، فحكمهما فى الجزاء ، فاختارا منادمته ، فنادمهما حقبة طويلة ، ثم قتلهما . وبهما يضرب المثل فى التواخى (انظر مجمع الأمثال للميدانى ج ٢ ص ٥٦) ولن يتصدعا : لن يتفرقا ، وفيهما يقول أبو خراش الهذلى :

أَلَمْ تَعْلَمِي أَنْ قَدْ تَفَرَّقَ قَبْلَنَا خَلِيلاَ صَفَاءٍ مَالِكٌ وَعَقِيلُ

« أقول وقد طار السنا فى ربابه ـ البيت » السنا : البرق ، الرباب : السحاب يرى دون سحاب ، والجون : هو ههنا الأسود ، وتريع : تردد ، وإنما يكون ذلك إذا كان كثيرا ؛ لأنه إذا كثر يرى حائرا مترددا .

الإعراب : « فلما » لما : ظرفية بمعنى حين ، مبنى على السكون فى محل نصب « تفرقنا » فعل وفاعل ، والجملة فى محل جر باضافة لما الحينية إليها « كأنى » كأن : حرف تشبيه ونصب ، وياء المتكلم اسمه « ومالكا » الواو عاطفة ، ومالكا : معطوف على ياء المتكلم الواقعة اسما لكأن « لطول » اللام حرف جر بمعنى مع ، وطول : مجرور باللام ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بما تضمنته كأن من معنى التشبيه ، وطول مضاف و « اجتماع » مضاف

(... وَالظَّرْفِيَّةَ اسْتَبِنْ بِبَا وَفِى ، وَقَدْ يُبَيِّنَانِ السَّبَبَا)

(بِالْبَا اسْتَعِنْ وَعَدِّ عَوِّضْ أَلْصِقِ وَمِثْلَ مَعْ وَمِنْ وَعَنْ بِهَا انْطِقِ)

أى : تأتى كلٌّ واحدةٍ من الباء وفى لمعان ، أما « فى » فلها عشرة معان ذكر منها هنا معنيين : الأول : الظرفية حقيقةً ومجازاً ، نحو : زَيْدٌ فِى الْمَسْجِدِ ، ونحو : « وَلَكُمْ فِى الْقِصَاصِ حَيَاةٌ » . الثانى : السببية ، نحو : « لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ » وفى الحديث : دَخَلَتِ امْرَأَةٌ النَّارَ فِى هِرَّةٍ حَبَسَتْهَا ، وتسمى التعليلية أيضاً . الثالث : المصاحبة ، نحو : «قَالَ ادْخُلُوا فِى أُمَمٍ » . الرابع : الاستعلاء ، نحو : « لَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِى جُذُوعِ النَّخْلِ » ، وقوله :

٥٤٧ — بَطَلٌ كَأَنَّ ثِيَابَهُ فِى سَرْحَةٍ

إليه « لم » حرف نفى وجزم وقلب « نبت » فعل مضارع مجزوم بلم ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ، والجملة من الفعل وفاعله فى محل رفع خبر كأن « ليلة » ظرف زمان عامله نبت منصوب بالفتحة الظاهرة « معا » ظرف متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر فى نبت الذى هو فاعله .

الشاهد فيه : قوله « لطول » فإن اللام الجارة فيه بمعنى مع ، ألا ترى أن المعنى كأنى ومالكا مع طول اجتماعنا لم نبت ليلة معا . وقد جعل ابن هشام اللام فى هذه الكلمة بمعنى بعد ، قال فى تعداده معانى اللام : « الثانى عشر : موافقة بعد ، نحو : أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ ، وفى الحديث : صُومُوا لِرُؤْيَتِهِ ، وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيَتِهِ ، وقال : فَلَمَّا تَفَرَّقْنَا ... البيت » اهـ .

٥٤٧ — هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

* يُحْذَى نِعَالَ السِّبْتِ لَيْسَ بِتَوْءَمِ *

وهذا بيت لعنترة بن شداد العبسى ، من معلقته التى أولها قوله :

هَلْ غَادَرَ الشُّعَرَاءُ مِنْ مُتَرَدَّمِ ؟ أَمْ هَلْ عَرَفْتَ الدَّارَ بَعْدَ تَوَهُّمِ

وقد روينا منها جملة أبيات مع شرح الشاهد (٣٤١) وجملة أخرى مع شرح الشاهد (٤٩٤) وجملة أخرى مع شرح الشاهد (٥٠٤) فارجع إلى هذا فى مواضعه . وقبل البيت المستشهد به ههنا قوله :

وَمِشَكِّ سَابِغَةٍ هَتَكْتُ فُرُوجَهَا بِالسَّيْفِ عَنْ حَامِى الْحَقِيقَةِ مُعْلِمِ

... ...

رَبِذٍ يَدَاهُ بِالْقِدَاحِ إِذَا شَتَا هَتَّاكِ غَايَاتِ التِّجَارِ مُلَوَّمِ
لَمَّا رَآنِي قَدْ نَزَلْتُ أُرِيدُهُ أَبْدَى نَوَاجِذَهُ لِغَيْرِ تَبَسُّمِ
فَطَعَنْتُهُ بِالرُّمْحِ ثُمَّ عَلَوْتُهُ بِمُهَنَّدٍ صَافِي الْحَدِيدَةِ مِخْذَمِ
عَهْدِي بِهِ مَدَّ النَّهَارِ كَأَنَّمَا خُضِبَ الْبَنَانُ وَرَأْسُهُ بِالْعِظْلِمِ
بَطَلٌ كَأَنَّ ثِيَابَهُ فِي سَرْحَةٍ يُحْذَى ... البيت ، وبعده :
يَا شَاةَ مَا قَنَصٍ لِمَنْ حَلَّتْ لَهُ حَرُمَتْ عَلَيَّ وَلَيْتَهَا لَمْ تَحْرُمِ

اللغة : « ومشك سابغة ــ البيت» المشك : جعله بعضهم اسم مكان الشك ، وهو الانتظام ؛ فهو على هذا بفتح الميم والشين جميعا ، وجعله بعضهم بكسر الميم وفتح الشين ــ وفسروه بمسامير الدرع ، والسابغة : أراد بها الدرع الكاملة ، وهتكت فروجها : أى شققتها وخرقتها ، والفروج : جمع واحده فرج ، وأراد بفروجها جيبها وكميها ، وحامى الحقيقة : الذى يحفظ ما يجب حفظه ، والمعلم : جعله بعضهم بكسر اللام اسم فاعل من أعلم نفسه بعلامة ، وكان البطل المغوار منهم يشهر نفسه بعلامة إدلالا بشجاعته و إعلاما بمكانه ، وجعله بعضهم بفتح اللام اسم مفعول ومعناه الذى يشار إليه ويدلّ عليه بأنه فارس الكتيبة . يقول : رب موضع لانتظام درع سابغة شققت أوساطه بالسيف عن رجل حام لما يجب عليه حفظه شاهر نفسه فى حومة الحرب أو مشار إليه فيها «ربذ يداه بالقداح ــ البيت » ربذ : بالجر صفة لحامى الحقيقة ، ويداه : فاعله ، وكان حقه أن يقول : ربذة يداه ؛ لأن اليد مؤنثة ؛ وقد اختلفوا فى تخريجه : فقال الفراء : إنه يجوز فى الشعر تذكير المؤنث الذى ليست فيه علامة التأنيث ، وقال أبو جعفر النحاس والتبريزى : إن ربذا نعت حقيقى لحامى الحقيقة ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله ، و « يداه » بدل من الضمير المستتر ، والربذ : الخفيف ، والقداح ــ بكسر القاف ــ جمع قدح ، وأراد قداح الميسر ، والمعنى أنه حاذق بالقمار والميسر خفيف اليد فى ضرب القداح ، وكان هذا مدحا عندهم ، وقوله «إذاشتا» أراد إذا اشتد الزمان ونزل القحط بالناس ، وكان الشتاء عندهم أشد الزمان عسرا وكان لا ييسر فيه إلا الأجواد الكرماء . وهتاك غايات التجار : معناه أنه يهتك رايات تجار الخمر ؛ لأنه لايترك شيئا من الخمر عندهم إلا اشتراه ، وكان لتجار الخمر علامات ورايات يرفعونها إذا فنى ما عندهم ، والغايات : العلامات ، والتجار ــ بكسر التاء وتخفيف الجيم ــ جمع تجر الذى هو جمع لتاجر كشرب وشارب وسفر وسافر ، ويقال : هو اسم جمع . وملوم : اسم مفعول ، ومعناه الذى يكثر الناس لومه لتبذير ماله « لما رآنى قد نزلت ــ البيت » النواجذ : جمع ناجذ ، وهو آخر ما ينبت من الأسنان « عهدى به مد النهار ــ البيت » مد النهار ، ومثله شد النهار : هو وقت ارتفاع النهار ،

... ...

والعظلم : نبت أحمر « بطل كأن ثيابه ـ البيت » السرحة : الشجرة من عظام الشجر ، يريد أنه طويل القامة كامل الجسم فكأن ثيابه على شجرة عالية ، والعرب تتمدح بالطول وتذم بالقصر ، اسمع إلى قول أثال بن عبدة بن الطبيب :

وَلَمَّا الْتَقَى الصَّفَّانِ وَاخْتَلَفَ الْقَنَا ... نِهَالاً وَأَسْبَابُ الْمَنَايَا نِهَالُهَا

تَبَيَّنَ لِي أَنَّ الْقَمَاءَةَ ذِلَّةٌ ... وَأَنَّ أَعِزَّاءَ الرِّجَالِ طِيَالُهَا

ثم انظر إلى قول الآخر :

أَشَمّ طَوِيلِ السَّاعِدَيْنِ كَأَنَّمَا ... تُنَاطُ إِلَى جِذْعٍ طَوِيلٍ حَمَائِلُهُ

ثم انظر إلى قول العنبرى :

فَجَاءَتْ بِهِ عَبْلَ الْعِظَامِ كَأَنَّمَا ... عِمَامَتُهُ بَيْنَ الرِّجَالِ لِوَاءُ

ثم انظر إلى قول سلم الخاسر :

يَقُومُ مَعَ الرُّمْحِ الرُّدَيْنِيِّ قَائِمًا ... وَيَقْصُرُ عَنْهُ طُولُ كُلِّ نِجَادِ

وقول عنترة « يحذى » هو بالبناء للمجهول ، ومعناه تجعل له نعال السبت حذاء . والسبت ـ بكسر السين وسكون الباء ـ الجلد المدبوغ بالقرظ ولم ينجرد من شعره ، وقال أبو زيد : السبت جلود البقر خاصة مدبوغة ، فأما ما كان من جلود الضأن خاصة فهو السلف ، وأراد عنترة بأنه يحذى نعال السبت أنه من الملوك الذين يلبسون النعال السبتية الرقيقة الطيبة الريح ، وهم يتمدحون بجودة النعال كما يتمدحون بجودة الملابس ، انظر إلى قول نابغة بنى ذبيان :

رِقَاقُ النِّعَالِ طَيِّبٌ حُجُزَاتُهُمْ ... يُحَيَّوْنَ بِالرَّيْحَانِ يَوْمَ السَّبَاسِبِ

ثم انظر إلى قول كثير عزة وقد ذكر نعلا :

إِذَا طُرِحَتْ لاَ يَطَّبِي الْكَلْبَ رِيحُهَا ... وَإِنْ طُرِحَتْ فِي مَجْلِسِ الْقَوْمِ شُمَّتِ

يريد أن هذه النعل طيبة الريح لا يقربها الكلب لأنه إنما يأكل من النعال ما لم يدبغ جلده ، كما قال النجاشى :

* لاَ يَأْكُلُ الْكَلْبُ السَّرُوقُ نِعَالَنَا *

وقول عنترة فى بيت الشاهد « ليس بتوءم » يريد به أنه لم يزاحمه أخ فى بطن أمه فيكون ضعيف الخلقة . وصفه بتمام الخلق وكمال الشدة والقوة . يقول : هو بطل مديد القامة كأن ثيابه قد ألبست

... ...

شجرة عظيمة من طول قامته واستواء خلقه وهو يتخذ النعال من جلود البقر المدبوغة ولم تحمله أمه مع غيره « ياشاة ما قنص » كنى بالشاة عن امرأة .

الإعراب : « بطل » يجوز فى هذه الكلمة الجر والرفع ؛ فأما الجر فعلى أنه نعت لحامى الحقيقة المجرور بعن فى الأبيات السابقة ؛ وأما الرفع فعلى أنه خبر لمبتدإ محذوف : أى هو بطل « كأن » حرف تشبيه ونصب « ثيابه » ثياب : اسم كأن ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى البطل مضاف إليه « فى » حرف جر بمعنى على « سرحة » مجرور بفى ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر كأن ، وجملة كأن واسمه وخبره فى محل رفع أو جر صفة لبطل « يحذى » فعل مضارع مبنى للمجهول ، مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى بطل ، وهو المفعول الأول ليحذى « نعال » مفعول ثان ليحذى ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « السبت » مضاف إليه ، وجملة المضارع ومفعوليه فى محل رفع أو جر صفة ثانية لبطل « ليس » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى بطل « بتوأم » الباء حرف جر زائد ، توأم : خبر ليس ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، وجملة ليس واسمها وخبرها فى محل رفع أو جر صفة ثالثة لبطل .

الشاهد فيه : قوله « فى سرحة » حيث ورد فى هذه العبارة الحرف « فى » بمعنى على الدالة على الاستعلاء ، ألا ترى أن المعنى : كأن ثيابه على شجرة عظيمة ، وليس المعنى على أن الثياب فى جوف هذه الشجرة . ونظيره قوله تعالى : (لَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ) أفلا ترى أن المعنى لأصلبنكم على جذوع النخل . وكذلك قول الآخر ، وهو سويد بن أبى كاهل اليشكرى :

هُمُ صَلَبُوا الْعَبْدِيَّ فِي جِذْعِ نَخْلَةٍ فَلَا عَطَسَتْ شَيْبَانُ إِلَّا بِأَجْدَعَا

هكذا ذكر الشارح تبعا لجماعة من النحاة منهم ابن هشام فى المغنى ، وهو مذهب الكوفيين . وقال المحقق رضى الدين (٢ – ٣٠٤) : « وقوله تعالى : لَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ ، قيل : إن فى فيه وفى قوله :

* بَطَلٌ كَأَنَّ ثِيَابَهُ فِي سَرْحَةٍ *

بمعنى على ، والأولى أنها بمعناها ؛ لتمكن المصلوب فى الجذع تمكن المظروف فى الظرف » اهـ . قال البغدادى (٤ – ١٤٥ بولاق) : « لأن ثيابه إذا كانت على السرحة فقد صارت السرحة موضعا لها » اهـ . وقال فى التصريح (٢ – ١٧ بولاق) : « الرابع من معانى فى الاستعلاء عند الكوفيين والقتبى – وهى التى يحسن موضعها على – نحو : لَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ ،

الخامس : المقايسة ، نحو : « فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ » السادس : موافقة إلى ، نحو : « فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ » . السابع : موافقة مِنْ ، كقوله :

٥٤٨ — أَلَا عِمْ صَبَاحًا أَيُّهَا الطَّلَلُ الْبَالِي ... وَهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كَانَ فِي الْعُصُرِ الْخَالِي

وَهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كَانَ أَحْدَثُ عَهْدِهِ ... ثَلَاثِينَ شَهْرًا فِي ثَلَاثَةِ أَحْوَالِ

أى : عليها ، وقيل : إن « فى » هنا ليست بمعنى على ، ولكن شبه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحالّ فى الشيء كالقبر للمقبور » اهـ . وتلخيص هذا أن الفريقين متفقان على أن هذه الآية الكريمة تشتمل على تجوز ؛ فأما الكوفيون والقتبى وابن مالك وابن هشام فذهبوا إلى أن التجوز فى لفظ « فى » وأن المراد بها ههنا معنى على ، وأما الرضى فذهب إلى أن التجوز ليس فى لفظ « فى » ولكنه فى كلمة « أصلبنكم » حيث شبه المصلوب بالمظروف بجامع أن كلا منهما متمكن مما يلابسه فالمصلوب متمكن من المصلوب عليه والمظروف متمكن من الظرف .

٥٤٨ — هذان البيتان هما البيت الأول والثالث من قصيدة لامرئ القيس بن حجر الكندى ، والأول منهما هو الشاهد (رقم ٩٠) الذى سبق ذكره فى باب الموصول (انظر الجزء الأول من هذا الكتاب ص ١٥٧) وقد ذكرناه أيضا مع الشاهد (رقم ٣٣) الذى سبق فى باب المعرب والمبنى (الجزء الأول ص ٦٦) وشرحناه فى هذا الموضع ، كما شرحنا البيت الثانى منهما فى الموضع الذى أشرنا إليه أولا . و بين البيتين قوله :

وَهَلْ يَنْعَمَنْ إِلَّا سَعِيدٌ مُخَلَّدٌ ... قَلِيلُ الْهُمُومِ مَا يَبِيتُ بِأَوْجَالِ

وقد ذكرنا جملة أبيات من هذه القصيدة مع شرح الشاهد (رقم ١٧٠) فى باب كان وأخواتها (ج ١ ص ٣٢٩) كما ذكرنا جملة أخرى مع شرح الشاهد (رقم ٤٠٧) فى باب التنازع فى العمل (ج ٢ ص ٢٩٣) . و بعد هذه الأبيات الثلاثة قوله :

دِيَارٌ لِسَلْمَى عَافِيَاتٌ بِذِي الْخَالِ ... أَلَحَّ عَلَيْهَا كُلُّ أَسْحَمَ هَطَّالِ

وَتَحْسَبُ سَلْمَى لَا تَزَالُ كَعَهْدِنَا ... بِوَادِي الْخُزَامَى أَوْ عَلَى رَأْسِ أَوْعَالِ

وَتَحْسَبُ سَلْمَى لَا تَزَالُ تَرَى طَلًّا ... مِنَ الْوَحْشِ أَوْ بَيْضًا بِمَيْثَاءَ مِحْلَالِ

اللغة : « عم صباحا » هى إحدى تحياتهم فى الجاهلية ، ويروى أن أبا ذر لما أتى النبى صلى الله عليه وسلم قال له : انعم صباحا ، فقال له صلوات الله وسلامه عليه : إن الله قد أبدلنى منها ما هو خير منها ! فقال أبو ذر : ما هى ؟ قال : السلام عليكم . وقد اختلف فى أصلها ؛ فقال قوم : هى أمر ماضيه وعم ومضارعه يعم — مثل وعد يعد — وعلى هذا فعينه مكسورة ، ويؤيد

... ...

هذا قوله « وهل يعمن » بكسر العين فى البيتين بعده . وقال آخرون : هو مقتطع من انعم ؛ قال الفراء : عم وانعم واحد ، قال التبريزى : يذهب إلى أن النون حذفت منه كما حذفت فاء الفعل من قولك : خذ ، وكل . وقال السيوطى : أصله انعم حذف منه الألف والنون تخفيفا ؛ فعلى هذا تـكون العين مفتوحة « الطلل » هو ما شخص من آثار الديار وارتفع « البالى » الداثر الذى ذهبت معالمه « العصر » هو بضم العين والصاد جميعا ـ لغة فى العصر بفتح فسكون ومعناه الزمان « الخالى » الماضى « أحدث عهده » يريد أقرب زمانه « أحوال » ذهب الأصمعى وابن السكيت والعسكرى إلى أنه جمع واحده حول ، مثل ثوب وأثواب ، والحول ـ بفتح الحاء المهملة وسكون الواو ـ السنة والعام . ومنه قول لبيد بن ربيعة :

إِلَى الْحَوْلِ ثُمَّ اسْمُ السَّلَامِ عَلَيْكُمَا ... وَمَنْ يَبْكِ حَوْلاً كَامِلاً فَقَدِ اعْتَذَرْ

وذهب جماعة غير هؤلاء إلى أنه جمع واحده حال ، وهو ما عليه الإنسان من خير أو شر ، وستعرف تفصيل ذلك فى بيان الاستشهاد بالبيت .

الإعراب : نكتفى هنا بإعراب البيت الثانى ؛ إذ كان إعراب الأول قد مضى فى شرح شواهد باب الموصول ـ « هل » حرف استفهام مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يعمن » يعم : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، ونون التوكيد الخفيفة حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « من » اسم موصول : فاعل يعم ، مبنى على السكون فى محل رفع « كان » فعل ماض ناقص « أحدث » اسم كان ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وعهد من « عهده » مضاف إليه مجرور بالـكسرة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى الاسم الموصول مضاف إليه ، مبنى على الـكسر فى محل جر « ثلاثين » خبر كان منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه ملحق بجمع المذكر السالم « شهرا » تمييز ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، والجملة من كان واسمه وخبره لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « فى ثلاثة » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لثلاثين شهرا ، وثلاثة مضاف و« أحوال » مضاف إليه مجرور بالـكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « فى ثلاثة أحوال » فان كلمة « فى » من هذه العبارة بمعنى من التبعيضية ، ألا ترى أن الثلاثين شهرا بعض ثلاثة الأحوال ؟ .

وهنا شيئان لا بد من تنبيهك إليهما : الأول أن كون « فى » فى هذه العبارة بمعنى من التبعيضية هو كلام جماعة من النحاة ، وهو مبنى على أن الأحوال جمع حول بمعنى العام . وقد ذهب آخرون إلى أن « فى » فى هذه العبارة ليست بمعنى من التبعيضية ، بل هى بمعنى « مع » وكأنه قد قال : أحدث عهد هذا الطلل ثلاثون شهرا مع ثلاث سنين : أى خمس سنين ونصف

أى : من ثلاثة أحوال . الثامن : موافقة الباء ، كقوله :

٥٤٩ — وَيَرْكَبُ يَوْمَ الرَّوْعِ مِنَّا فَوَارِسٌ بَصِيرُونَ فِي طَعْنِ الأَبَاهِرِ وَالْكُلَا

سنة ، وقال قوم : فى فى هذه العبارة بمعنى من الابتدائية ، وكأنه قد قال : أحدث عهد هذا الطلل ثلاثون شهرا مبتدأة من ثلاثة أحوال ، يريد أن الثلاثين شهرا تقع بعد ثلاثة الأحوال ؛ فيكون مجموع المدة خمس سنين ونصف سنة ، وهذا حاصل المعنى على الوجه الذى قبله ، وقد رجح هذا الوجه الدماميني فيما كتبه على المغنى إذ قال : « لا معنى لقوله ثلاثين شهرا فى ثلاثة أحوال متى أريدت البعضية ؛ إذ كما يكون الثلاثون شهرا بعض ثلاثة أحوال يكون بعض أربعة فأكثر ؛ فلا يظهر لتخصيص الثلاثة بالذكر معنى طائل ، وإن كانت هى أول المراتب التى يوجد فيها الثلاثون شهرا . نعم يمكن أن تكون من لابتداء الغاية : أى ثلاثين شهرا ابتدأت من ثلاثة أحوال : أى من انقضائها ؛ فيكون المراد خمسة أحوال ونصفا ، وهو المعنى الذى ادعى فيه أن فى بمعنى مع لكن بطريق أخرى غير تلك » اه . وذهب ابن جنى إلى أن الكلام على حذف مضاف ، وأصل الكلام : كان أحدث عهده ثلاثين شهرا فى عقب ثلاثة أحوال ؛ وذهب قوم إلى أن فى باقية على معناها ، والأحوال جمع حال أو حالة بمعنى ما يطرأ على الانسان وغيره من خير أو شر وكأنه قد قال : أحدث عهد هذا الطلل ثلاثون شهرا فى ثلاث حالات : نزول المطر ، وتعاقب الرياح ، ومرور الدهور ؛ فتلخص لك أن للعلماء فى كلمة « فى » فى هذه العبارة أقوال : الأول : أنها بمعنى من التبعيضية ، والثانى : أنها بمعنى من التى لابتداء الغاية الزمانية ، والثالث : أنها بمعنى مع ، والرابع : أنها على أصل وضعها . قال ابن هشام فى مباحث فى من مغنى اللبيب : « السابع من معانى فى : مرادفة من ، كقوله * ألا عم صباحا ... البيتين * وقال ابن جنى : التقدير فى عقب ثلاثة أحوال ، ولا دليل على هذا المضاف ، وهذا نظير إجازته جلست زيدا ، بتقدير : جلست جلوس زيد ، مع احتماله لأن يكون أصله : جلست إلى زيد . وقيل : الأحوال جمع حال ، لاحول ، أى : فى ثلاث حالات : نزول المطر ، وتعاقب الرياح ، ومرور الدهور ، وقيل : يريد أن أحدث عهده خمس سنين ونصف ؛ ففى بمعنى مع » اه . والشيء الثانى : أن من العلماء من روى البيت هكذا :

وَهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كَانَ أَحْدَثُ عَهْدِهِ ثَلاَثِينَ حَوْلاً أَوْ ثَلاَثَةَ أَحْوَالِ

وعلى هذا يسقط الاستدلال بهذا البيت على مجيء « فى » بمعنى من ، وتبطل هذه الخلافات الطويلة الذيول .

٥٤٩ — البيت لزيد الخيل الذى سماه النبى صلى الله عليه وسلم زيد الخير ؛ من كلمة له رواها أبو على القالى فى ذيل الأمالى (ص ٢٥ بولاق) وأول هذه الكلمة قوله :

... ...

أَفِي كُلِّ عَامٍ مَأْتَمٌ تَجْمَعُونَهُ عَلَى مِحْمَرٍ عَوْدٍ أُثِيبَ وَمَا رُضَى
تُجِدُّونَ خَمْشاً بَعْدَ خَمْشٍ كَأَنَّمَا عَلَى سَيِّدٍ مِنْ خَيْرِ قَوْمِكُمُ نُعَى
يُحَضِّضُ جَبَّاراً عَلَيَّ وَرَهْطَهُ وَمَا صِرْمَتِي مِنْهُمْ لِأَوَّلِ مَنْ سَعَى
تَرَعَّى بِأَذْنَابِ الشِّعَابِ وَدُونَهَا رِجَالٌ يَصُدُّونَ الظَّلُومَ عَنِ الْهَوَى
وَيَرْكَبُ يَوْمَ الرَّوْعِ مِنَّا فَوَارِسٌ بَصِيرُونَ ... ... البيت ، وبعده :
تَقُولُ أَرَى زَيْداً وَقَدْ كَانَ مُصْرِمًا أَرَاهُ لَعَمْرِي قَدْ تَمَوَّلَ وَاقْتَنَى
وَذَاكَ عَطَاءُ اللهِ فِي كُلِّ غَارَةٍ مُشَمِّرَةٍ يَوْماً إِذَا قَلَصَ الْخُصَى
فَلَوْلَا زُهَيْرٌ أَنْ أُكَدِّرَ نِعْمَةً لَقَاذَعْتُ كَعْباً مَا بَقِيتُ وَمَا بَقَى

اللغة : « أفى كل عام مأتم ــ البيت » الاستفهام ههنا توبيخى ، والمأتم : الجماعة من النساء يجتمعن لحزن أو لفرح ، والمراد هنا اجتماعهن للحزن ، وتبعثونه : تهيجونه وتحركونه ، ويروى فى مكانه « تجمعونه » والمحمر ــ بزنة منبر ــ هو الفرس الذى يشبه الحمار ، ويراد أنه فرس هجين وهو أيضا اللئيم من الرجال ، والعود ــ بفتح فسكون ــ المسنّ ، وأثيب ــ بالبناء للمجهول ــ جعل لنا ثوابا وجزاء ، ويروى « على محمر ثوبتموه » ورضى ــ بضم الراء وفتح الضاد ــ هو رضى مبنيا للمجهول ، وهذه لغة طيء ، يكرهون مجيء الياء المتحركة بعد الكسرة ، فيفتحون ما قبلها لتنقلب هى ألفا قصدا إلى التخفيف ، فيقولون فى بَقِيَ : بَقَى ، وفى نُعِيَ نُعَى ، وفى رُضِيَ : رُضَى ، وفى رَضِيَ : رَضَى . يقول : إنكم تجمعون النساء ليبكين على فقد هذا الفرس الذى جعلتموه لنا ثوابا ومكافأة على حسن صنيعنا بكم مع أننا لم نرض بهذا الفرس الهجين . « تجدون خمشا بعد خمش ــ البيت » يقال : أجدّ فلان الشيء واستجدّه ؛ إذا أحدثه ، والخمش : مصدر خمشت المرأة وجهها بظفرها ــ من باب ضرب ــ إذا جرحت ظاهر بشرته ، ونعى ــ بضم النون وفتح العين ــ هو ماض مبنى للمجهول ، وجاء به على لغته الطائية التى حدثناك عنها ، وتقول : نعيت الميت أنعاه نعيا ــ من باب نفع ــ إذا أخبرت بموته . يقول : إنكم تخمشون أوجهكم مرة بعد مرة على هذا الفرس الهجين كأنكم قد فقدتم رجلا من سادتكم وأشرافكم « يحضض جبارا ــ البيت » هذا حديث عن كعب بن زهير بن سلمى المزنى ، ويروى « تحضض جبارا » على الخطاب ، وتقول : حضضت الرجل ــ بالتضعيف ــ إذا حثثته على الخير أو على الشر ، وجبار : اسم رجل من فزارة ، والصرمة ــ بكسر فسكون ــ ما بين الثلاثين والأربعين من

... ...

الإبل . يقول : يغرى كعب هذا الرجل وقومه ليغير على إبلى وليست إبلى نهبا لأول جماعة تغير ؛ لأنى أدافع عنها « ترعى بأذناب الشعاب ــ البيت » ترعى : أصله تترعى ــ بزنة تتزكى ــ والأذناب : الأطراف ، والشعاب : جمع شعب ، مثل قدح وأقداح ، والشعب : الموضع المنفرج بين جبلين . يقول : إن إبلى لترعى فى أطراف الشعاب وقد قام دونها رجال يردون من أراد أن يعتدى عليها ولا يمكنونه من إدراك بغيته « ويركب يوم الروع منا فوارس ــ البيت » الروع ــ بفتح فسكون ــ هو الخوف والفزع ، والفوارس : جمع فارس ، وهو أحد كلمات ذكرناها فى شرح الشاهد (١٣٢) قد جمعت هـذا الجمع والقياس يأباه ، والأباهر : جمع أبهر ، وهو عرق مستبطن الصلب ، والكلى : جمع كلية ــ بضم الكاف فيهما ، مثل مدية ومدى ــ ولكل إنسان أو حيوان كليتان وهما لحمتان لازقتان بعظم الصلب ، يصف قومه بالحذق فى الطعن فهم يتعمدون المقاتل « تقول أرى زيدا ــ البيت » خطاب لكعب بن زهير أيضا ، مصرما : ذا صرمة ، وقد بينا لك معناها ، ويروى فى مكانه « مقترا » وهو اسم فاعل من قولهم : أقتر الرجل ؛ إذا افتقر ، وتمول : صار ذا مال ، والمال خاص عند العرب بالإبل ، واقتنى : من قولهم : قنيت الشىء ، إذا اتخذته لنفسك ، ويروى فى مكانه « افتلى » أى صار ذا فلو ، وهو المهر « فلولا زهير ــ البيت » زهير : هو ابن أبى سلمى المزنى أبو كعب ، وقاذعت : من القذع ، وهو الفحش والخنى ، وأن أكدر : بدل من زهير ، يقول : لولا مخافتى تكدير نعمة زهير التى أنعمها على لشتمت كعبا وأفحشت فى شتمه ما بقى على قيد الحياة .

الإعراب : « ويركب » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة « يوم » ظرف زمان متعلق بيركب ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « الروع » مضاف إليه « منا » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من فوارس الآتى « فوارس » فاعل يركب مرفوع بالضمة الظاهرة ، وقد نون للضرورة « بصيرون » صفة لفوارس ، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم « فى » حرف جر بمعنى الباء « طعن » مجرور بفى ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بقوله بصيرون ، وطعن مضاف و « الأباهر » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « والكلى » الواو حرف عطف ، الكلى : معطوف على الأباهر ، مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر .

الشاهد فيه : قوله « فى طعن الأباهر والكلى » فان « فى » فى هذه العبارة بمعنى الباء الدالة على الإلصاق ؛ ألا ترى أن بصيرا إنما يتعدى بالباء ؟ فتقول : فلان بصير بالحروب ، وفلان بصير بعلم الكلام ، وما أشبه ذلك . وهـذا الذى ذكره الشارح هو ما ذكره جماعة من النحاة منهم ابن هشام فى مغنى اللبيب ، وهو رأى الكوفيين . وقال المحقق الرضى : « والأولى أنها فى هذا البيت بمعناها : أى لهم بصارة فى هذا الشأن » اهـ . وذهب ابن عصفور إلى أن الشاعر قد ضمن

التاسع : التعويض ، وهي الزائدة عِوَضاً من أخرى محذوفةٍ ، كقولك : ضَرَبْتُ فِيمَنْ رَغِبْتَ ، تريد ضربت مَنْ رغبتَ فيه . أجاز ذلك الناظم قياسا على قوله :

٥٥٠ — وَلاَ يُؤَاتِيكَ فِيمَا نَابَ مِنْ حَدَثٍ ... إلاَّ أَخُو ثِقَةٍ فَانْظُرْ بِمَنْ تَثِقُ

قوله « بصيرون » معنى حكماء ، فعداه تعديته ، قال في كتابه الضرائر : « إنما عدى بصير بفي لأن قولك : هو بصير بكذا ، يرجع إلى معنى قولك : هو حكيم فيه متصرف في وجوهه » اه .

٥٥٠ — هذا بيت نسبه الآمدى في كتابه المؤتلف والمختلف لسالم بن وابصة الأسدى ، وهو أحد شعراء الدولة الأموية ، من أبيات ، وها كها بروايته :

يَأَيُّهَا الْمُتَحَلِّي غَيْرَ شِيمَتِهِ ... وَمِنْ خَلِيقَتِهِ الْإِفْرَاطُ وَالْمَلَقُ

عَلَيْكَ بِالْقَصْدِ فِيمَا أَنْتَ قَائِلُهُ ... إنَّ التَّخَلُّقَ يَأْتِي دُونَهُ الْخُلُقُ

وَلاَ يُؤَاتِيكَ فِيمَا نَابَ مِنْ حَدَثٍ ... إلاَّ أَخُو ... البيت ، وبعده :

يَاجُمْلُ ، إنْ يَبْلَ سِرْبَالُ الشَّبَابِ فَمَا ... يَبْقَى جَدِيدٌ عَلَى الدُّنْيَا وَلاَ خَلَقُ

وَإِنَّمَا النَّاسُ فِي الدُّنْيَا عَلَى سَفَرٍ ... فَنَاظِرٌ أَجَلاً مِنْهُمْ وَمُنْطَلِقُ

وقد روى أبو العباس المبرد في الكامل (١ — ١٧ طبعة الحلبي) ثلاثة الأبيات الأولى من هذه الأبيات عن أبي زيد ، ونسبها أبو الحسن الأخفش في تعليقاته عليه إلى سالم بن وابصة ، ولكنه روى أولهما وثانيهما هكذا :

يَأَيُّهَا الْمُتَحَلِّي غَيْرَ شِيمَتِهِ ... وَمِنْ سَجِيَّتِهِ الْإِدْغَالُ وَالْمَلَقُ

دَعِ التَّخَلُّقَ يَبْعُدْ عَنْكَ أَوَّلُهُ ... إنَّ التَّخَلُّقَ يَأْتِي دُونَهُ الْخُلُقُ

وقد روى ابن عبد ربه في العقد الفريد (٣ — ٣ اللجنة) البيتين الأولين من هذه الأبيات ، ونسبهما إلى العرجي ، ورواهما بشيء من التبديل ، وهما عنده هكذا :

يَأَيُّهَا الْمُتَحَلِّي غَيْرَ شِيمَتِهِ ... وَمِنْ شَمَائِلِهِ التَّبْدِيلُ وَالْمَلَقُ

ارْجِعْ إلَى خِيمِكَ الْمَعْرُوفِ دَيْدَنُهُ ... إنَّ التَّخَلُّقَ يَأْتِي دُونَهُ الْخُلُقُ

ووقع البيت الثاني من هذه الأبيات في عيون الأخبار لابن قتيبة (٢ — ٥ دار الكتب) منسوبا إلى كثير عزة .

اللغة : « يأيها المتحلي غير شيمته — البيتين » التخلق : أن يتكلف الإنسان في خلقه فيظهر للناس خلاف ما هو عليه ، ومثله تجمل : أي أظهر جمالا ، وتصنع . ومثل هذين البيتين

... ...

فى المعنى ما أنشدته أم الهيثم الكلابية :

وَمَنْ يَتَّخِذْ خِيماً سِوَى خِيمِ نَفْسِهِ   يَدَعْهُ وَيَغْلِبْهُ عَلَى النَّفْسِ خِيمُهَا

وقول ذى الأصبع العدوانى :

كُلُّ امْرِئٍ صَائِرٌ يَوْماً لِشِيمَتِهِ   وَإِنْ تَخَلَّقَ أَخْلَاقاً إِلَى حِينِ

وقول أبى الأسد التيمى يمدح الفيض بن أبى صالح (انظر الجهشيارى ١٦٤) :

وَلَائِمَةٍ لَامَتْكَ يَا فَيْضُ فِي النَّدَى   فَقُلْتُ لَهَا هَلْ يَقْدَحُ اللَّوْمُ فِي الْبَحْرِ

أَرَادَتْ لِتَثْنِي الْفَيْضَ عَنْ عَادَةِ النَّدى   وَمَنْ ذَا الَّذِى يَثْنِى السَّحَابَ عَنِ الْقَطْرِ ؟

وقول أبى تمام حبيب بن أوس الطائى :

تَعَوَّدَ بَسْطَ الْكَفِّ حَتَّى لَوَ انَّهُ   ثَنَاهَا لِقَبْضٍ لَمْ تُطِعْهُ أَنَامِلُهْ

« ولا يؤاتيك فيما ناب ــ البيت » يؤاتيك : يوافقك ويعاملك بما ترضاه ، وناب : نزل ، ولا يكاد العرب يستعملون هذا اللفظ إلا فى نزول المكاره ، انظر إلى قول الشاعر :

يَا أَسْمُ صَبْراً عَلَى مَا نَابَ مِنْ حَدَثٍ   إِنَّ الْحَوَادِثَ مَلْقِيٌّ وَمُنْتَظَرُ

والحدث : النازلة من نوازل الدهر وصروفه ، وأخو ثقة ــ بالإضافة ــ أى صاحب ثقة يعتمد عليه فى المهمات ويلجأ إليه عند الملمات ويوثق بأنه فاعل ما أملت فيه .

الإعراب : «لا» حرف نفى مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يؤاتيك » يؤاتى : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، والكاف ضمير المخاطب مفعول به مبنى على الفتح فى محل نصب «فيما» جار ومجرور متعلق بيؤاتى ، ومايجوز أن تكون موصولة وأن تكون موصوفة «ناب» فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما المجرورة محلا بفى ، فان جعلت ماموصولة فالجملة من الفعل وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة ، وإن جعلت ما موصوفة فالجملة من الفعل وفاعله فى محل جر صفة لها « من حدث » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ما وهو بيان لها « إلا » أداة استثناء ملغاة « أخو » فاعل يؤاتى مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف و « ثقة » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « فانظر » الفاء فاء الفصيحة ، وانظر : فعل أمر مبنى على السكون لا محل له ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بمن » الباء حرف جر زائد ، ومن : اسم موصول : مفعول به لا نظر مبنى على السكون فى محل نصب على المفعولية « تثق » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة وفاعله ضمير مستتر فيه

... ...

وجوبا تقديره أنت ، وجملة الفعل المضارع وفاعله المستتر فيه لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، والعائد محذوف ، والتقدير : من تثق به ، وستعرف ما فى هذا الإعراب .

الشاهد فيه : قوله «فانظر بمن تثق» فان جماعة من النحاة منهم ابن جنى ، وتبعهم ابن مالك، جعلوا الباء الداخلة على «من» زائدة معوضا بها عن باء أخرى محذوفة ، وزعموا أن أصل الكلام: فانظر من تثق به ، فحذفت الباء الجارة للضمير العائد إلى الاسم الموصول ، وعوض عنها بباء أخرى زائدة أدخلت على الاسم الموصول الواقع مفعولا به ، ولم يقف ابن مالك عند هذا ، بل قاس عليه جواز زيادة « فى » معوضا بها عن « فى » أخرى محذوفة ، ومثل ذلك بقولك : ضربت فيمن رغبت ؛ وأصل الكلام : ضربت من رغبت فيه ، فحذفت « فى » الجارة للضمير العائد إلى الاسم الموصول وعوض عنها بفى أخرى زائدة أدخلت على الاسم الموصول ، وليس لابن مالك سلف فى هذا القياس . ولا شك أن المقيس إنما يصح إذا صح المقيس عليه ، فمتى لم يصح المقيس عليه فان بناء القياس يتداعى من أساسه . وفساد هذا القياس من وجهين : أولهما : أنا لا نسلم له الوجه الذى ذكره فى إعراب المقيس عليه ، بل نقول : إن الباء فى قول الشاعر «فانظر بمن تثق» أصلية ، ومدخولها ليس اسما موصولا ، بل هو اسم استفهام مجرور محلا بالباء ، والجار والمجرور متعلق بقوله « تثق » المتأخر عنه ، وقد علق قوله « فانظر » عن العمل فى لفظ ما بعدها ، كما علق فى قوله تعالى : (فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا ؟) . والوجه الثانى : أنا إذا سلمنا أن الباء زائدة فى قوله « فانظر بمن تثق » لم نسلم أنه يصح القياس عليها ؛ لأن من شرط صحة القياس ألا يكون المقيس عليه آتيا على جهة الشذوذ والندرة ، ونحن ندعى أن زيادة الباء إن سلمت نادرة شاذة ؛ فلا يصح أن يقاس عليها غيرها . قال ابن هشام فى مباحث فى من مغنى اللبيب : « التاسع من معانى فى التعويض ، وهى زائدة عوضا من أخرى محذوفة ، كقولك : ضربت فيمن رغبت ، أصله ضربت من رغبت فيه ، أجازه ابن مالك وحده ، بالقياس على نحو قوله : * . . . فانظر بمن تثق * على حمله على ظاهره ، وفيه نظر » اه . وعبارته هذه هى التى عنها صدرت عبارة الشارح الأشمونى . وقال المحقق الأمير فى بيان النظر : « لأنا لا نسلم المقيس عليه لجواز استئناف بمن تثق . ولو سلم فهو سماعى لا يقاس عليه » اه . وشرح هذا الكلام على وجه التفصيل هو ما قدمنا ذكره . وقال ابن هشام فى مباحث على من المغنى : « وقيل فى قوله * ولا يؤاتيك . . . البيت * : إن الأصل فانظر لنفسك ، ثم استأنف الاستفهام ، وابن جنى يقول فى ذلك أيضا : إن الأصل فانظر من تثق به ، فحذف الباء ومجرورها وزاد الباء عوضا . وقيل : بل تم الكلام عند قوله فانظر ، ثم ابتدأ مستفهما فقال : بمن تثق » اه .

أي : فانظر من تثق به . العاشر : التوكيد ، وهي الزائدة لغير تَعْوِيضٍ ، أجاز ذلك الفارسي في الضرورة ، كقوله :

٥٥١ — أَنَا أَبُو سَعْدٍ إِذَا اللَّيْلُ دَجَا يُخَالُ فِي سَوَادِهِ يَرَنْدَجَا

وأجازه بعضهم في قوله تعالى : « وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا بِسْمِ اللَّهِ »

٥٥١ — نسب هذا الشاهد إلى سويد بن أبي كاهل اليشكري ، وممن نسبه إليه أبو الفرج الأصبهاني في كتابه الأغاني ، غير أنه روى بيت الشاهد على وجه آخر لا يتم به الاستشهاد ، وروايته هكذا :

أَنَا أَبُو سَعْدٍ إِذَا اللَّيْلُ دَجَا دَخَلْتُ فِي سِرْبَالِهِ ثُمَّ النَّجَا

وسويد بن أبي كاهل شاعر مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام .

اللغة : « أبو سعد » هذه كنية سويد الشاعر « دجا » مأخوذ من الدجية ، وهي الظلمة ؛ فمعناه أظلم « يخال » يظن « يرندج » بزنة سفرجل ـ هو الجلد الأسود ، ويقال فيه : أرندج ـ بالهمزة مكان الياء المثناة ، وبزنة سفرجل أيضا . قال الشماخ بن ضرار :

وَدَوِّيَّةٍ قَفْرٍ تَمَشَّى نَعَامُهَا كَمَشْيِ النَّصَارَى فِي خِفَافِ الْيَرَنْدَجِ

الدوية : الصحراء ، وخص النصارى لأنهم المعروفون بلبس الخفاف السود .

الإعراب : « أنا » ضمير منفصل مبتدأ « أبو » خبر المبتدأ مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف و « سعد » مضاف إليه « إذا » ظرف يتعلق بما دل عليه قوله أنا أبو سعد من معنى المشتق ، كأنه قد قال : أنا المعروف بهذه الكنية في هذا الوقت ، أي أنا الذي تغني شهرته عن ذكر صفاته « الليل » فاعل بفعل محذوف يفسره ما بعده ، وأصل الكلام : إذا دجا الليل دجا ، والجملة من الفعل المحذوف والفاعل المذكور في محل جر بإضافة إذا إليها « دجا » فعل ماض ، مبني على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الليل ، والجملة من الفعل وفاعله لا محل لها من الإعراب مفسرة « يخال » فعل مضارع بمعنى يظن مبني للمجهول مرفوع بالضمة الظاهرة ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الليل ، وهو المفعول الأول « في » حرف جر « سواده » سواد : مجرور بفي وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بيخال ، وسواد مضاف وضمير الغائب العائد إلى الليل مضاف إليه « يرندجا » مفعول ثان ليخال ، وجملة يخال ومفعوليه في محل نصب حال من ضمير الليل المستتر في « دجا » . وقيل : « في » حرف جر زائد ، و « سواد » نائب فاعل يخال مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، و « يرندجا » مفعول ثان ليخال . وهذا هو الذي يتم عليه الاستشهاد .

وأما الباء فلها خمسة عشر معنى ذكر منها عشرة : الأول : البَدَل ، نحو مَا يَسُرُّنى بِهاَ حُمْرُ النَّعَمِ ، وقوله :

٥٥٢ — فَلَيْتَ لِي بِهِمُ قَوْمًا إذَا رَكِبُوا شَنُّوا الْإِغَارَةَ فُرْسَانًا وَرُكْبَانَا

الشاهد فيه : قوله «يخال فى سواده يرندجا» فان أبا على الفارسى زعم أن «فى» تأتى فى الضرورة حرفا زائدا لا يتعلق بشىء ولا يقصد به التعويض من شىء غير مذكور ، واستدل على هذا بهذا البيت ، وذلك يقتضى أن يكون « سواده » نائب فاعل يخال ، وهو الوجه الثانى الذى ذكرناه فى إعراب البيت ، ومما استدل به بعض النحاة على ذلك قوله تعالى: (وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهاَ) إذ المقصود اركبوها . وهذا ليس بلازم فى البيت والآية الكريمة جميعا ، بل يجوز أن تكون « فى » فيهما باقية على أصالتها ويكون معناها السببية : أى يخال الليل بسبب سواده يرندجا . وعليه يكون إعراب البيت كما ذكرناه لك أولا ، ومتى كان هذا محتملا فيهما لم يتم الاستدلال بواحد منهما . قال ابن هشام فى مباحث فى من مغنى اللبيب : « العاشر من معانى فى : التوكيد ، وهى الزائدة لغير التعويض ، أجازه الفارسى فى الضرورة ، وأنشد * أنا أبو سعد ... البيت * وأجازه بعضهم فى قوله تعالى : (وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهاَ) » اه .

٥٥٢ — هذا بيت من كلمة لقريط بن أنيف العنبرى أوردها أبو تمام فى مطلع حماسته كما أنشدها ابن عبد ربه فى العقد الفريد (٣ — ١٦ اللجنة) وكان بنو شيبان قد أغاروا على إبل قريط هذا فاستاقوها ، فاستنجد قومه فلم ينجدوه ، فقال فيهم :

لَوْ كُنْتُ مِنْ مَازِنٍ لَمْ تَسْتَبِحْ إبِلِي بَنُو اللَّقِيطَةِ مِنْ ذُهْلِ بْنِ شَيْبَانَا
إذًا لَقَامَ بِنَصْرِى مَعْشَرٌ خُشُنٌ عِنْدَ الْحَفِيظَةِ إنْ ذُو لُوثَةٍ لاَنَا
قَوْمٌ إذَا الشَّرُّ أبْدَى نَاجِذَيْهِ لَهُمْ طَارُوا إلَيْهِ زَرَافَاتٍ وَوُحْدَانَا
لاَ يَسْأَلُونَ أخَاهُمْ حِينَ يَنْدُبُهُمْ فِي النَّائِبَاتِ عَلَى مَا قَالَ بُرْهَانَا
لكِنَّ قَوْمِي وَإنْ كَانُوا ذَوِى عَدَدٍ لَيْسُوا مِنَ الشَّرِّ فِي شَيْءٍ وَإنْ هَانَا
يَجْزُونَ مِنْ ظُلْمِ أهْلِ الظُّلْمِ مَغْفِرَةً وَمِنْ إسَاءَةِ أهْلِ السُّوءِ إحْسَانَا
كَأَنَّ رَبَّكَ لَمْ يَخْلُقْ لِخَشْيَتِهِ سِوَاهُمُ مِنْ جَمِيعِ النَّاسِ إنْسَانَا
فَلَيْتَ لِي بِهِمُ قَوْمًا إذَا رَكِبُوا شَنُّوا الإغَارَةَ فُرْسَانًا وَرُكْبَانَا

اللغة : « شنوا الإغارة » أصل معناه صبوها من كل وجه ، مأخوذ من قولهم : شن الماء ؛ إذا صبه متفرقا ، ويروى فى مكانه « شدوا الإغارة » بالدال مهملة — ومعناه حملوا على أعدائهم

الثانى : الظرفية ، نحو : « وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللهُ بِبَدْرٍ » و « نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ »[1] . الثالث :

للاغارة عليهم ، والإغارة : الهجوم على العدو . قال التبريزى فى شرح الحماسة : « وشد هذه غير متعدية . . وإذا أريد تعديتها وصلت بعلى ، كقوله :

أَشُــدُّ عَلَى الْكَتِيبَةِ لاَ أُبَالِي أَحَتْفِي كَانَ فِيهَا أَمْ سِوَاهَا » اه

وقوله فى بيت الشاهد « فرسانا وركبانا » الفرسان : جمع فارس ، وهم أصحاب الخيل ، والركبان : جمع راكب ، وهم أصحاب الإبل خاصة .

الإعراب : « ليت » حرف تمن ونصب ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « لى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليت مقدم على اسمه « بهم » الباء حرف جر بمعنى بدل ، والضمير مجرور محلا بالباء ، والجار والمجرور متعلق بما تعلق به الجار والمجرور السابق « قوما » اسم ليت مؤخر « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه الذى هو هنا قوله « شدوا » الآتى ، وهو مبنى على السكون فى محل نصب « ركبوا » فعل ماض وواو الجماعة فاعله، وجملة الفعل وفاعله فى محل جر باضافة إذا إليها « شنوا » فعل ماض وفاعله ، والجملة لا محل لها جواب إذا الشرطية ، وجملة الشرط وجوابه فى محل نصب صفة لقوما الماضى « الإغارة » مفعول لأجله منصوب بالفتحة الظاهرة ، ويجوز أن يكون مفعولا به لشنوا ، وعلى الأول لشنوا مفعول محذوف : أى شنوا أنفسهم لأجل الغارة ، فان رويت « شدوا الإغارة » فالإغارة مفعول لأجله لاغير ، إلا أن تخرج «شدوا» عن أصلها « فرسانا » حال من واو الجماعة فى شنوا « وركبانا » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، ركبانا : معطوف على فرسانا ، والمعطوف على المنصوب منصوب .

الشاهد فيه : فى هــذا البيت شاهدان للنحاة : أولهما فى قوله « الإغارة » وهو غير مقصود للشارح من الإتيان بالبيت ههنا ، وتلخيصه أنه قد ورد فيه المفعول لأجله مصــدرا مقترنا بأل ، وهو يرد على الجرمىّ الذى ذهب إلى أن المصدر المعرف بأل أو بالإضافة لاينتصب على أنه مفعول لأجله وإنما ينتصب على ذلك المصدر المنكر ، وقد مضى شرح مذهبه وتوجيه مثل ذلك الشاهد عنده مع شرح الشاهد (رقم ٤٣٠) فى باب المفعول لأجله (ج ٢ ص ٣٨٦ وما بعدها) ولاشك أنك قد علمت أن هذا الاستشهاد لا يتم إلا على رواية « شدوا الإغارة » فأما على رواية « شنوا الإغارة» فهو محتمل لهذا ولغيره ، وجعل الدمامينى فى شرحه على المغنى البيت محتملا على الروايتين للنصب على المفعول به وعلى المفعول لأجله على تضمين شدوا معنى قوّوا . وثانيهما فى قوله «بهم» وهو المقصود للشارح من الإتيان هنا بهذا البيت ، وتلخيصه أن الباء فيه بمعنى بدل ، ألا ترى أنه يصح أن تقول : فليت لى بدلهم قوما موصوفين بأنهم إذا ركبوا شنوا الإغارة ـ إلخ .

(١) استشهد الرضى وغيره من النحاة على ورود الباء للظرفية بقول الأعشى ميمون بن قيس :

مَا بُكَاءُ الْكَبِيرِ بِالْأَطْلَالِ وَسُــؤَالِي وَمَا يَرُدُّ سُؤَالِي

السببية ، نحو : « فَكُلاًّ أَخَذْنَا بِذَنْبِهِ »(١) . الرابع : التعليل ، نحو : « فَبِظُلْمٍ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ » . الخامس : الاستعانة ، نحو : كَتَبْتُ بِالْقَلَمِ . السادس : التعدية ، وتسمى باء النقل ، وهى المعاقِبَةُ للهمزة فى تصيير الفاعل مفعولا ، وأكثر ما تُعَدِّى الفعلَ القاصرَ ، نحو : ذَهَبْتُ بِزَيْدٍ ، بمعنى أذهبته ، ومنه : « ذَهَبَ اللهُ بِنُورِهِمْ » وقرىء : « أَذْهَبَ اللهُ نورَهم » . السابع : التعويض ، نحو : بِعْتُ هٰذَا بِأَلْفٍ ، وتسمى باء المقابلة أيضا . الثامن : الإلصاق حقيقةً ومجازاً ، نحو : أمسكتُ بزيدٍ ، ونحو : مَرَرْتُ به ، وهذا المعنى لا يفارقها ؛ ولهذا اقتصر عليه سيبويه . التاسع : المصاحَبَةُ ، نحو : « اهْبِطْ بِسَلَامٍ » أى : مَعَه . العاشر : التبعيض ، نحو : « عَيْناً يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللهِ » وقوله :

شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ(٢)

فان المعنى ما بكاء الكبير فى الأطلال ، وجعل منه تاج الدين السبكى قولهم : لقيت بزيد الأسد ، أى : لقيت فيه الأسد ، وسيأتى عن ابن هشام وجه آخر فى هذا المثال .

(١) استشهد ابن هشام وغيره من النحاة على ورود الباء للسببية بقول الراجز :

قَدْ سُقِيَتْ آبَالُهُمْ بِالنَّارِ وَالنَّارُ قَدْ تَشْفِى مِنَ الْأُوَارِ

أى : أن الإبل بسبب ما وسمت به من سمات أصحابها يخلى بينها و بين الماء ، وجعل ابن هشام منه قولهم : لقيت بزيد الأسد ، أى : بسبب لقائى إياه .

(٢) هذا بيت لأبى ذؤيب الهذلى ، وهو الشاهد (رقم ٥٢٣) . وقد تقدم شرحه مستوفى فى أوائل هذا الباب (باب حروف الجر) فارجع إليه إن شئت (فى ص ١٩٠ من هذا الجزء) ومحل الاستشهاد به فى هذا الموضع قوله (بماء البحر) فان الباء فى هذه العبارة للتبعيض ، كما ذكر الشارح تبعا لابن هشام فى مغنى اللبيب ، ألا ترى أن المعنى شربن بعض ماء البحر ؟ . ومجىء الباء للتبعيض أثبته الكوفيون والأصمعى والفارسى والقتبى وابن مالك ، مستدلين بهذا البيت و بقول عمر بن أبى ربيعة (وينسب لجميل بن معمر) :

فَلَثِمْتُ فَاهَا آخِذاً بِقُرُونِهَا شُرْبَ النَّزِيفِ بِبَرْدِ مَاءِ الْحَشْرَجِ

وحملوا عليه الآية التى تلاها الشارح . وأنكر ذلك قوم آخرون ، وجعلوا الباء فى البيت المستشهد به ههنا للسببية على تضمين « شربن » معنى روين ، و يصح هذا التأويل فى الآية الكريمة أيضا وفى بيت ابن أبى ربيعة ، وجعل الزمخشرى الباء فى الآية للمصاحبة وجعل ليشرب مفعولا محذوفا ، وكأنه قد قيل : يشرب عباد الله الخمر مصاحبة لماء هذه العين .

الحادى عشر : المجاوزة كعَنْ ، نحو : « فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا » بدليل « يَسْأَلُونَ عَنْ أَنْبَائِكُمْ » و إلى هذه الثلاثة الإشارةُ بقوله * وَمِثْلَ مَعْ وَمِنْ وَعَنْ بِهَا أُنْطِق * هذا ما ذكره فى هذا الكتاب . الثانى عشر : موافقة على ، نحو : « مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِقِنْطَارٍ » بدليل « هَلْ آمَنُكُمْ عَلَيْهِ إِلاَّ كَمَا أَمِنْتُكُمْ عَلَى أَخِيهِ مِنْ قَبْلُ » . الثالث عشر : القَسَم ، وهى أصل حروفه ؛ ولذلك خُصَّتْ بذكر الفعل معها ، نحو : أُقْسِمُ بِاللهِ ، والدخولِ على الضمير ، نحو : بِكَ لَأَفْعَلَنَّ . الرابع عشر : موافقة إلى ، نحو : « وَقَدْ أَحْسَنَ بِي » أى : إلىَّ ، وقيل : ضمّن أحسن معنى لَطَفَ . الخامس عشر : التوكيد ، وهى الزائدة ، نحو : « كَفَى بِاللهِ شَهِيداً » « وَلاَ تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ » بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ ، لَيْسَ زَيْدٌ بِقَائِمٍ (١) .

---

(١) لزيادة الباء مواضع تقع فيها ، وهى ستة :

الموضع الأول : الفاعل ، وزيادتها فى الفاعل على ثلاثة أنواع : الأول : زيادة واجبة ، والثانى : زيادة جائزة مطردة لاشذوذ فيها ، والثالث : زيادة شاذة ؛ أما الزيادة الشاذة فنى فاعل أَفْعِلْ فى التعجب ، نحو : أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ، وأما الزيادة المطردة فنى فاعل كفى ، نحو : كَفَى بِاللهِ شَهِيداً ، وأما الزيادة الشاذة فنى نحو قول الشاعر :

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لاَقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ

إذا جعلت « مالاقت » فاعل يأتى ، وقد تقدم بيان ذلك (ارجع إلى الجزء الأول من هذا الكتاب ص ٨١ فى شرح الشاهد ٤٣) .

والموضع الثانى مما تزاد فيه الباء : المفعول به ، وزيادتها فيه على ضربين : الأول زيادة كثيرة ، ومنها قول الله تعالى : (وَلاَ تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ) وقوله جلت كلمته : (وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ) وقوله : (فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ) ، والثانى زيادة قليلة ، وهى فى مفعول ما يتعدى إلى اثنين نحو قول حسان بن ثابت :

تَبَلَتْ فُؤَادَكَ فِي الْمَنَامِ خَرِيدَةٌ تَسْقِي الضَّجِيعَ بِبَارِدٍ بَسَّامِ

والموضع الثالث : المبتدأ ، نحو قولهم : بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ ، وقد قدمنا شرح هذا الموضع شرحا وافيا فى باب المبتدأ والخبر (الجزء الأول ص ٢٣٧) .

والموضع الرابع : الخبر ، وزيادتها فيه على ضربين : الأول زيادة مطردة ، وهذا فى الخبر غير الموجب ، نحو قول الله تعالى : (أَلَيْسَ اللهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ) ونحو قوله جلت كلمته : (وَمَا اللهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ) ، ونحو قولهم : لاَ خَيْرَ بِخَيْرٍ بَعْدَهُ النَّارُ ، والثانى : زيادة قليلة يقتصر

(عَلَى لِلاسْتِعْلا وَمَعْنَى فِي وَعَنْ) أى : تجىء عَلَى الحرفيةُ لمعانٍ عشرة ذكر منها ثلاثة : الأول : الاستعلاء ، وهو الأصل فيها ، ويكون حقيقةً ومجازا ، نحو: « وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ » ونحو : «فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ». والثانى : الظرفية كفى ، نحو : «عَلَى حِينِ غَفْلَةٍ » . الثالث : المجاوزة كعن ، كقوله :

٥٥٣ — إذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ

فيها على السماع ، وموضعها الخبر الموجب نحو قول شاعر الحماسة وهو رجل من تميم سأله أحد الملوك فرسا ؛ فأباها عليه ، وقال :

فَلاَ تَطْمَعْ أَبَيْتَ اللَّعْنَ فِيهَا وَمَنْعُكَهَا بِشَيْءٍ يُسْتَطَاعُ

وقد ذكرنا ذلك فى شرح هذا البيت وهو الشاهد (رقم ٥٠) فارجع إليه إن شئت (الجزء الأول ص٩٥) .

والموضع الخامس مما تزاد فيه الباء : الحال ، بشرط أن يكون عاملها منفيا ، ذكر ذلك ابن مالك ، ومثل له بقول الشاعر وهو القحيف العقيلى :

فَمَا رَجَعَتْ بِخَائِبَةٍ رِكَابٌ حَكِيمُ بْنُ الْمُسَيَّبِ مُنْتَهَاهَا

وبقول الآخر :

كَائِنْ دُعِيتُ إلَى بَأْسَاءَ دَاهِمَةٍ فَمَا انْبَعَثْتُ بِمَزْءُودٍ وَلاَ وَكِلِ

أراد الأول : ما رجعت ركاب موصوفة بأن منتهى سيرها إلى حكيم بن المسيب خائبة ، وأراد الثانى : لم أنبعث مزءودا ولا وكلا ، والمزءود : الخائف ، والوكل : العاجز .

والموضع السادس مما تزاد فيه الباء : التوكيد بالنفس أو العين ، ذكره قوم ومثلوا له بقول الشاعر :

هٰذَا لَعَمْرُكُمُ الصَّغَارُ بِعَيْنِهِ لاَ أُمَّ لِي إنْ كَانَ ذَاكَ وَلاَ أَبُ

وقد ذكرنا هذا مع شرح الشاهد (رقم ١٤٦) فانظره فى الجزء الأول (ص ٢٦٩)

٥٥٣ — هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

* لَعَمْرُ اللهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا *

وهذا بيت للقحيف العقيلى ، وهو شاعر مقل من شعراء الإسلام ، شبب بخرقاء التى كان يشبب بها ذو الرمة ، والبيت من قصيدة له يمدح فيها حكيم بن المسيب ، وبعده قوله :

وَلاَ تَنْبُو سُيُوفُ بَنِي قُشَيْرٍ وَلاَ تَمْضِى الْأَسِنَّةُ فِي صَفَاهَا

... ...

ومن هذه القصيدة قوله يذكر ممدوحه :

تَنَضَّيْتُ الْقِلَاصَ إلى حَكِيمٍ خَوَارِجَ مِنْ تَبَالَةَ أَوْ مِنَاهَا

فَمَا رَجَعَتْ بِخَائِبَةٍ رِكَابٌ حَكِيمُ بْنُ الْمُسَيَّبِ مُنْتَهَاهَا

اللغة : « إذا رضيت على — البيت » قشير : هو ابن كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة . ومعنى البيت : إذا رضيت عنى بنو قشير سرنى ذلك لأنه يعود على بعظيم الجدوى « ولا تنبو سيوف بنى قشير — البيت » تقول : نبا السيف عن ضريبته ينبو نبوا — مثل سما يسمو سموا — إذا كلّ ولم يقطع ، ولا تمضى : أى لا تنفذ ، والأسنة : جمع سنان ، وهو حديدة الرمح التى يطعن بها . والصفا : واحده صفاة — بالتاء — وهى الصخرة الملساء الصماء ، يريد أن سيوفهم تؤثر فى أعدائهم لأنها فى أيدى أبطال فأما أسنة أعدائهم فلا تؤثر فيهم « تنضيت القلاص — البيت » تنضيتها : جعلتها أنضاء ، والأنضاء : جمع نضو ، وهو الهزيل الذى أكله السفر وأعياه ، وتقول : أنضيت البعير ، وتنضيته : أى أهزلته . والقلاص — بكسر القاف — جمع قلوص ، وهى الناقة الشابة ، وخوارج : جمع خارجة ، وتبالة — بفتح أوله — بلدة صغيرة من بلاد اليمن . ومنى — بكسر الميم — موضع آخر من بلاد بنى عامر ، ولا يريد به هنا منى مكة « فما رجعت بخائبة ركاب — البيت » خائبة : وصف من الخيبة ، وهى حرمان المطلوب ، وجملة « حكيم بن المسيب منتهاها » من المبتدأ والخبر فى محل رفع صفة لركاب . يريد أن الركاب التى سارت سيرا انتهى عند حكيم بن المسيب لم ترجع خائبة ، بل أدركت مقصودها ونالت بغيتها .

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه وهو هنا قوله أعجبنى رضاها الآتى « رضيت » رضى : فعل ماض ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء للتأنيث « علىّ » جار ومجرور متعلق برضى « بنو » فاعل برضى مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم ، وهو مضاف و « قشير » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «لعمر» اللام لام الابتداء حرف مبنى على الفتح لا محل له . عمر : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف و « الله » مضاف إليه ، وخبر المبتدأ محذوف وجوبا ، والتقدير : لعمر الله قسمى « أعجبنى » أعجب : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به مبنى على السكون فى محل نصب « رضاها » فاعل مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وضمير الغائبة العائد إلى بنى قشير مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر .

الشاهد فيه : قوله « إذا رضيت علىّ » فان على الجارة لياء المتكلم فى هذه العبارة بمعنى عن ، وذلك لأن « رضى» إنما تتعدى بعن ، كما فى قوله تعالى : (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ)

... ...

وكما فى قول الشاعر :

إِذَا رَضِيَتْ عَنِّى كِرَامُ عَشِيرَتِى فَلَا زَالَ غَضْبَانًا عَلَىَّ لِئَامُهَا

وهذا تخريج جماعة من النحاة الكوفيين ، وتبعهم ابن هشام فى مغنى اللبيب .

ومنهم من قال : ضمن الشاعر « رضى » معنى أقبل فعداه تعديته ، وهذا تخريج أبى الفتح ابن جنى ، ومنهم من قال : حمل رضى على ضده الذى هو سخط فعداه تعديته ، وهذا التخريج الأخير للكسائى وتبعه عليه المحقق الرضى فى شرح الكافية .

قال ابن هشام فى مباحث « على » من مغنى اللبيب : « الثالث من معانى على المجاوزة كعن ، كقوله :

إِذَا رَضِيَتْ عَلَىَّ بَنُو قُشَيْرٍ لَعَمْرُ اللهِ أَعْجَبَنِى رِضَاهَا

أى : عنى ، ويحتمل أن رضى ضمن معنى عطف ، وقال الكسائى : حمل على نقيضه — وهو سخط — وقال الشاعر (هو عدى بن زيد ، ويقال : البيت لأحيحة بن الجلاح ، ويقال : هو لبعض الأنصار) :

فِى لَيْلَةٍ لَا نَرَى بِهَا أَحَدًا يَحْكِى عَلَيْنَا إِلَّا كَوَاكِبُهَا

أى : عنا ، وقد يقال : ضمن يحكى معنى ينم » اهـ . فتراه ذكر فى بيت الشاهد ثلاثة التخريجات التى بيناها لك ، وذكر فى البيت الآخر تخريجين .

وقال ابن جنى فى كتابه الخصائص : « ومما جاء من الحروف فى موضع غيره على نحو مما ذكرنا قوله :

إذا رَضِيَتْ عَلَىَّ بَنُو قُشَيْرٍ لَعَمْرُ اللهِ أَعْجَبَنِى رِضَاهَا

أراد عنى ، ووجه ذلك أنها إذا رضيت عنه أحبته وأقبلت عليه ؛ ولذلك استعمل على بمعنى عن ، وكان أبو على يستحسن قول الكسائى فى هذا ؛ لأنه لما كان رضيت ضد سخطت عدى رضيت بعلى ؛ حملا للشىء على نقيضه كما يحمل على نظيره ، وقد سلك سيبويه هذه الطريق فى المصادر كثيرا ؛ فقال : قالوا كذا كما قالوا كذا ، وأحدهما ضد الآخر ، ونحو منه قول الآخر :

إِذَا مَا امْرُؤٌ وَلَّى عَلَىَّ بِوُدِّهِ وَأَدْبَرَ لَمْ يَصْدُرْ بِإِدْبَارِهِ وُدِّى

أى : ولى عنى ، ووجهه أنه إذا ولى عنه بوده فقد ضنّ عليه به وبخل ؛ فأجرى التولى بالود مجرى الضنانة والبخل أو مجرى السخط ؛ لأن توليه عنه بوده لا يكون إلا عن سخط عليه » اهـ . قال أبو رجاء : ويجرى فى البيت الثانى الذى ورد فى كلام ابن جنى التخريجات الثلاثة التى ذكرناها فى بيت الشاهد ؛ فيمكن أن يقال فيه : استعمل على بمعنى عن ؛ لأن ولى إنما يعدى بعن ،

الرابع : التعليل كاللام ، نحو : « وَلِتُكَبِّرُوا اللهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ » ، وقوله :

عَلَامَ تَقُولُ الرُّمْحُ يُثْقِلُ عَاتِقِى(١)

الخامس : المصاحبة كمع ، نحو : «وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ» « وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ » . السادس : موافقة من ، نحو : « إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ » . السابع : موافقة الباء ، نحو : « حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لَا أَقُولَ » وقد قرأ أبىٌّ بالباء .

ويمكن أن يقال : ضمن ولى معنى سخط فعداه تعديته ، وهذا هو الذى ذكره أبوالفتح ، ويمكن أن يقال : حمل ولى ، الذى هو بمعنى أدبر وأعرض ، على أقبل الذى هو ضده فعداه تعديته ؛ فكما يقال : أقبلت عليك راضيا ، قال : ولى علىّ بوده . واعلم أنه — وإن كان لوضع حرف الجر موضع حرف آخر وجه يسوّغه ويجعله مقبولا فى كلامهم — ليس لنا أن نقيس على ذلك فى كلامنا ، وإنما نقيس على المشهور . وقال ابن السيد البطليوسى فى شرح أدب الكاتب فى الكلام عن وضع حرف الجر موضع غيره : « هذا الباب أجازه أكثر الكوفيين ، ومنع منه أكثر البصريين ، وفى القولين جميعا نظر ؛ لأن من أجازه دون شرط لزمه أن يجيز قولك : سرت إلى زيد ، وأنت تريد سرت مع زيد ، ومن منع من ذلك على الإطلاق لزمه أن يتعسف فى التأويل لكثير مما ورد فى هذا الباب ؛ لأن فى هذا الباب أشياء كثيرة يتعذر تأويلها على غير وجه البدل . ولا يمكن للمنكرين لهذا أن يقولوا : إن هذا من ضرورة الشعر ؛ لأن هذا النوع قد كثر وشاع ولم يخص الشعر دون الكلام ، فاذا لم يصح إنكارهم له ، وكان المجيزون لا يجيزونه فى كل موضع — ثبت بهذا أنه موقوف على السماع ، غير جائز القياس عليه ، ووجب أن يطلب له وجه من التأويل يزيل الشناعة عنه ، ويعرف كيف المأخذ فيما يراد منه . ولم أر فيه للبصريين تأويلا أحسن من قول ذكره ابن جنى فى كتاب الخصائص . ثم ذكر كلام ابن جنى » اه

(١) هذا صدر بيت لعمرو بن معديكرب الزبيدى ، وعجزه :

* إِذَا أَنَا لَمْ أَطْعَنْ إِذَا الْخَيْلُ كَرَّتِ *

وهذا هو الشاهد (رقم ٣٤٢) وقد تقدم شرحه فى باب ظن وأخواتها ؛ فارجع إلى ذلك إن شئت فى الجزء الثانى (ص ١١٢) من هذا الكتاب . والاستشهاد به ههنا فى قوله « علام » فان على الجارة لاسم الاستفهام فى هذه العبارة بمعنى اللام الدالة على التعليل ، وكأنه قد قال : لأى شىء نظن الرمح يثقل عاتقى إذا كنت لا أقاتل الأقران فى وقت احتدام الحرب وشبوب نارها ؟ أى : بأى حجة أحمل السلاح إذا لم أقاتل العدو عند كر الخيل ؟ يريد أنه إنما يتحمل مؤنة حمل السلاح ليطعن به أقرانه .

الثامن : الزيادة للتعويض من أخرى محذوفة ، كقوله :

٥٥٤ — إِنَّ الْكَرِيمَ وَأَبِيكَ يَعْتَمِلْ   إِنْ لَمْ يَجِدْ يَوْمًا عَلَى مَنْ يَتَّكِلْ

٥٥٤ — نسبوا هذا البيت لبعض الأعراب ، ولم يعينوه ، ولم أقف له على تعريف بأكثر من هذا ، وهو من شواهد كتاب سيبويه (١ — ٤٤٣ بولاق) ومغنى اللبيب لابن هشام ، فى مباحث علي . وقد ذكروا قبله بيتا آخر ، وهو قوله :

إِنِّي لَسَاقِيهَا وَإِنِّي لَكَسِلْ   وَشَارِبٌ مِنْ مَائِهَا وَمُغْتَسِلْ

اللغة : « الكريم » يطلق الكريم ويراد به مقابل اللئيم ، وهو المراد ههنا « يعتمل » يتكلف العمل ويتخذ لنفسه حرفة تقوم بعيشه « يتكل » يعتمد ويسند أموره .

المعنى : يقول : إن كريم النفس من الناس من إذا حزبته الظروف القاسية اتخذ لنفسه حرفة تقوم بحياته إذا لم يجد الذى يعتمد عليه ويكل أموره إليه .

الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب « الكريم » اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة « وأبيك » الواو حرف قسم وجر مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، أبى : مقسم به مجرور بالواو ، وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وضمير المخاطب مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بفعل قسم محذوف : أى أقسم بأبيك ، والجملة القسمية لا محل لها من الإعراب معترضة بين اسم إن وخبرها « يعتمل » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على الكريم ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر إن « إن » حرف شرط جازم « لم » حرف نفى وجزم وقلب « يجد » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، وهو فعل الشرط . وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الكريم « يوما » ظرف زمان متعلق بيجد منصوب بالفتحة الظاهرة « على » حرف جر زائد « من » اسم موصول مفعول به ليجد مبنى على السكون فى محل نصب « يتكل » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الكريم ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله المستتر فيه لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، والعائد من الصلة إلى الموصول محذوف ، وتقدير الكلام : إن لم يجد يوما الذى يتكل عليه . هكذا أعرب جماعة من النحاة هذا البيت . وقال قوم : مفعول يجد محذوف ، وعلى : حرف جر غير زائد ، ومن : اسم استفهام مبنى على السكون فى محل جر بعلى ، والجار والمجرور متعلق بيتكل ، ويتكل : فعل مضارع فيه ضمير مستتر هو فاعله ، والجملة لا محل لها استئنافية . وأصل الكلام : إن لم يجد يوما شيئا فعلى أى شخص يتكل ؟

الشاهد فيه : قوله « إن لم يجد يوما على من يتكل » فإن قوما من النحاة منهم أبو الفتح ابن جنى قد ذهبوا إلى أن على فى هذه العبارة زائدة قصد بزيادتها التعويض بها عن أخرى

... ...

محذوفة ، وزعموا أن « من » التى دخلت على الزائدة عليها موصولة ، وأصل الكلام عند هؤلاء : إن لم يجد يوما الذى يتكل عليه ؛ فحذف على الجارة للعائد إلى الاسم الموصول فتبعها حذف الضمير المتصل بها ، ثم زاد « على » قبل الموصول تعويضا عن هذه المحذوفة ، فصار : إن لم يجد يوما على الذى يتكل .

والمعروف عن سيبويه رحمه الله أنه جعله من باب حذف العائد المجرور ، ونسب هذا إلى شيخه الخليل بن أحمد . قال (ج ١ ص ٤٤٣ بولاق) : « وقد يجوز أن تقول : بمن تمر أمر ، وعلى من تنزل أنزل ، إذا أردت معنى عليه و به ، وليس بحد الكلام ، وفيه ضعف . ومثل ذلك قول الشاعر * إن الكريم وأبيك ... البيت * يريد يتكل عليه ، ولكنه حذف . وهذا قول الخليل » اه . وقال الأعلم فى شرح هذا البيت : « الشاهد فيه حذف العائد على من ، فى مذهبه ، والتقدير : على من يتكل عليه » اه . وفسر المازنى هذا الكلام بأن سيبويه أراد أن من موصولة مجرورة بعلى ، وليس على حرفا زائدا ، والجار والمجرور يتعلق بيجد ، و إن كان يجد فى أصل وضعه يتعدى بنفسه . قال : « تقدير سيبويه صحيح جيد ؛ لأن الفعل المتعدى قد يجوز ألا يعدى ، فكأنه قصد ذلك ثم بدا له فعداه بعلى ، كما قال الله تعالى : (عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ) و إنما جاز أن يحذف عليه لذكرها فى أول الكلام » وأنكر أبو العباس المبرد هذا كل الإنكار ، وجعل « من » اسم استفهام ، لا اسما موصولا كما ذهب إليه سيبويه ، ثم له فى تخريج هذا الشاهد وجهان : أحدهما أن يكون « يجد » فعلا مضارعا من الوجدان ومفعوله محذوفا ، وعلى : حرف جر أصلى ، ومن : اسم استفهام مجرور المحل بعلى ، والجار والمجرور يتعلق بيتكل ، وكأنه قد قال : إن لم يجد يوما شيئا ، ثم استأنف فقال : على من يتكل ؟ والوجه الثانى : أن يكون « يجد » فعلا مضارعا بمعنى يعلم ، وقد علق عن العمل فيما بعده بسبب الاستفهام ، وكأنه قد قال : إن لم يعلم يوما أيلجأ إلى هذا فيتكل عليه ، وتحليله : إن لم يعلم يوما جواب هذا الاستفهام . قال الأعلم فى شرح البيت بعد أن ذكر مذهب سيبويه فى العبارة التى أثرناها لك : « ورد هذا المبرد ؛ لدخول على قبل من ، وحمله على وجهين : أحدهما أن يكون من استفهاما ، ويحذف مفعول يجد ، فكأنه قال : إن لم يجد شيئا فعلى من يتكل ، أى : على أى الناس ، والوجه الآخر أن يكون يجد فى معنى يعلم ، أى : يعتمل إن لم يعلم أعلى هذا يعينه أم على هذا . وتقريب سيبويه أقرب وأبين ، ويكون تقديم على توكيدا ، كما تقول : سأعلم على من تنزل ، وسأرى بمن تمر ، تريد سأعلم من تنزل عليه ، وسأرى من تمر به ؛ فتحذف الآخر ، وتقدم حرف الجر توكيدا وعوضا ، ويجوز أن يكون التقدير : يعتمل على من يتكل عليه من عياله ، أى : يسعى لهم و إن لم يكن ذا جدة » اه . وأنت ترى أنه قد فسر فى هذه العبارة كلام سيبويه

... ...

بما يتفق مع مذهب ابن جني الذى صدرنا به هذا البحث ، وهو خلاف ما بينه به المازنى وما أشار هو إليه أول الأمر . وهذا الذى جوزه فى آخر كلامه وجه آخر غير ما ذكره سيبويه والمبرد ، وحاصله أنه جعل « على » حرفا أصليا دالا على التعليل ، و « من » اسما موصولا مجرور المحل به ، والجار والمجرور متعلقا بيعتمل ، والعائد إلى الموصول محذوف ، وهو مجرور بعلى أخرى محذوفة ، وأصل الكلام : يعتمل على الذى يتكل عليه ، أى : يعتمل لأجل الذى يتكل عليه . ولكنك تعلم أن من شرط صحة حذف العائد المجرور أن يكون متعلق الجار للموصول مثل متعلق الجار للعائد فى المعنى والمادة ، وأن يكون الجار للعائد مثل الجار للعائد فى اللفظ والمعنى ، وليس الأمر ههنا كذلك . وقال ابن هشام فى المغنى : « الثامن من معانى على : أن تكون زائدة ، للتعويض أو غيره ، فالأول كقوله * إن الكريم وأبيك . . . البيت * أى : من يتكل عليه ، فحذف عليه ، وزاد على قبل الموصول تعويضا له ، قاله ابن جنى . وقيل : المراد إن لم يجد يوما شيئا ، ثم ابتدأ مستفهما ، فقال : على من يتكل » اه . وقد عرفت أن ما نسبه لابن جنى هو كذلك قول سيبويه والخليل بن أحمد فى تفسير الأعلم له ، كما علمت أن القول الآخر الذى لم ينسبه هو أحد قولين للمبرد . والعجيب أن المحقق الرضى قد خرجه تخريجا لا تجد أشد تعسفا منه ؛ فانه قد ذهب إلى أن « على » حرف جر أصلى ، وأن أصل موضعها بعد الفعل المضارع جارة للعائد إلى الموصول ، ثم قدم حرف الجر بدون مجروره على الاسم الموصول ، ثم حذف الضمير الذى كان مجرورا به ، وكأنه يعرب « من » مفعولا به ليجد ، و « على » حرف جر ، ومجروره محذوف ، والجار والمجرور متعلق بيتكل ، وهو من التعسف بحيث ترى ، فانا لم نعهد تقديم الجار وحده على العامل ، وإنما المعهود فى العربية تقديم الجار والمجرور جميعا . وهو فى هذا التخريج لأبى السعادات ابن الشجرى فى أماليه ، حيث يقول فى قوله تعالى : (يَدْعُو لَمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ) : « إن الأصل يدعو من لضره أقرب ؛ فقدمت لام التوكيد ، كما قدمت على فى قول الراجز * إن الكريم وأبيك ... البيت * مع أنها عاملة ، وأراد من يتكل عليه . وهذا قبيح سوغته الضرورة » اه .

قال أبو رجاء غفر الله له : فتلخص لك مما ذكرناه ، أن للعلماء فى هذا الشاهد ستة تخريجات : أحدها — وهو الذى ذكره الشارح هنا — أن « على » حرف جر زائد قصد به التعويض من « على » أخرى محذوفة ، و « من » اسم موصول مفعول به للفعل المتقدم ، وهذا تخريج ابن جنى ، وبه فسر الأعلم كلام سيبويه عن الخليل بن أحمد ؛ والثانى والثالث — وهما تخريجان للمبرد — وملخصهما أن « على » حرف جر أصلى ، و « من » اسم استفهام مجرور المحل به ؛ والرابع — وهو تخريج للأعلم نفسه — وتلخيصه أن « على » حرف جر أصلى معناه التعليل ،

أى : من يتكل عليه . التاسع : الزيادة لغير تعويض ، وهو قليل ، كقوله :

٥٥٥ — أَبَى اللهُ إلاَّ أَنَّ سَرْحَةَ مَالِكٍ عَلَى كُلِّ أَفْنَانِ الْعِضَاهِ تَرُوقُ

و « من » اسم موصول مجرور المحل به ، والجار والمجرور يتعلق بيعتمل ؛ والخامس — وهو تخريج لسيبويه فى تفسير المازنى — وتلخيصه أن « على » حرف جر أصلى يتعلق بيجد ، و « من » اسم موصول مجرور المحل به ، وحذف العائد المجرور بعلى أخرى محذوفة ؛ والسادس — وهو تخريج الرضى تبعا لابن الشجرى — وتلخيصه أن « على » حرف جر أصلى والمجرور به محذوف مؤخر عن « يتكل » و « من » اسم موصول مفعول به ليجد ، فاحفظ هذا .

٥٥٥ — هذا بيت من قصيدة لحميد بن ثور الهلالى الصحابى ، ومطلعها قوله :

نَأَتْ أُمُّ عَمْرٍو فَالْفُؤَادُ مَشُوقُ يَحِنُّ إِلَيْهَا نَازِعًا وَيَتُوقُ

و بعد البيت المستشهد به ههنا قوله :

فَقَدْ ذَهَبَتْ عَرْضاً ، وَمَا فَوْقَ طُولِهَا مِنَ السَّرْحِ إلاَّ عشة وَسُحُوقُ

وَهَلْ أَنَا إِنْ عَلَّلْتُ نَفْسِى بِسَرْحَةٍ مِنَ السَّرْحِ مَأْخُوذٌ عَلَىَّ طَرِيقُ

اللغة : « نأت » بعدت ، وتقول : نأى فلان ينأى نأيا — من باب فتح — إذا بعد « مشوق » اسم مفعول من شاقه يشوقه ، إذا بعث فيه الشوق إلى محبوب له « نازعا » اسم فاعل من قولهم : نزع فلان إلى كذا ينزع نزوعا — مثل جلس يجلس جلوسا — إذا مال إليه « يتوق » يشتاق . وتقول : تاق فلان إلى فلان ، وتاقت نفسه إليه تتوق ؛ تريد اشتاق إليه وطلبته نفسه « أبى » منع « سرحة » السرحة — بفتح السين وسكون الراء — فى الأصل : الشجرة العظيمة الطويلة الساق . وكان عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه قد تقدم إلى الناس أنه لا يشبب رجل بامرأة إلا جلده ، فكنى حميد عن المرأة ههنا بالسرحة ، ذكره أبو الفرج الإصفهانى فى أغانيه «أفنان» جمع فنن — بفتح الفاء والنون جميعا — وهو فى الأصل : الغصن من أغصان الشجرة ، والمراد بها ههنا النساء ؛ لما بينا أنه كنى بالسرحة عن المرأة التى يتغزل فيها « العضاه » بكسر أوله — كل شجر يعظم وله شوك ، وواحدته عضاهة وعضهة وعضة « تروق » أصل معناه : تعجب . تقول : راقنى الشىء يروقنى ، تريد أعجبنى يعجبنى . وقال ابن هشام : المعنى المراد هنا تعلو وترتفع . وستعرف منشأ هذا التفسير وما يرد عليه .

الإعراب : «أبى» فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر « الله » فاعل ، مرفوع بالضمة الظاهرة « إلا » أداة استثناء ملغاة لا عمل لها ، حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « أن » حرف توكيد ونصب ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « سرحة » اسم أن منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « مالك » مضاف إليه مجرور

... ...

بالكسرة الظاهرة «على» حرف جر زائد لا يتعلق بشيء، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب «كل» مفعول به لتروق الآتى مقدم عليه، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، وكل مضاف و «أفنان» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، وأفنان مضاف و «العضاه» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «تروق» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة. وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى سرحة مالك، والجملة من الفعل المضارع وفاعله فى محل رفع خبر أن المؤكدة. وأن مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر منصوب مفعول به لأبى.

الشاهد فيه: قوله «على كل أفنان العضاه تروق» فان ابن مالك رحمه الله تعالى قد ذهب إلى أن «على» فى هذه العبارة حرف زائد لغير تعويض: أى أن الشاعر لم يقصد بعلى ههنا التعويض من أخرى محذوفة كما قصد ذلك صاحب الشاهد السابق فى بعض تخريجاته — والسر فيما ذهب إليه ابن مالك أن «تروق» فعل يتعدى بنفسه فلا يحتاج إلى حرف يصل إلى المفعول به بواسطته. تقول: راقنى يروقنى. وكذلك ماهو بمعناه — وهو أعجب — تقول: أعجبنى يعجبنى. وقد أنكر عليه ذلك أبو حيان حيث يقول: «نص سيبويه على أن عن وعلى لايزادان. وقال ابن مالك: تزاد على، وأنشد * أبى الله إلا أن ... البيت * قال: زاد على؛ لأن راق متعدية ... ولم يكف ابن مالك أن استدل بشىء محتمل مخالف لنص سيبويه حتى قال: ويجوز عندى أن يعامل بهذه المعاملة: من، واللام، وإلى، وفى؛ قياسا على: عن، وعلى، والباء؛ فيقال: عرفت ممن عجبت، ولمن قلت، وإلى من أديت، وفيمن رغبت. والأصل عرفت من عجبت منه، ومن قلت له، ومن أديت إليه، ومن رغبت فيه، فحذف ما بعد من وزيد قبلها عوضا. وما أجازه ليس بصحيح، ولو استدل بشىء لا يحتمل التأويل — لكان من القلة بحيث لا يقاس عليه» اهـ. وكذلك ابن هشام لم يرتض ما ذهب إليه ابن مالك بوجه عام، ولم يرتض ماذهب إليه فى هذا البيت بخصوصه، ورأى أن «تروق» ليس باقيا على معناه، بل المراد به معنى تعلو وترتفع، وعلى هذا يكون «على» حرف جر أصليا، ومعناه الاستعلاء، والجار والمجرور يتعلق بتروق. قال فى مباحث على: «وأما زيادة على لغير التعويض فكقول حميد بن ثور * أبى الله ... البيت * قاله ابن مالك، وفيه نظر؛ لأن راقه الشىء بمعنى أعجبه، ولا معنى له هنا، وإنما المراد تعلو وترتفع» اهـ، وهذا الكلام هو الذى استقى منه الشارح هنا عبارته.

قال أبو رجاء عفا الله تعالى عنه: والسر فيما ذهب إليه ابن هشام أنه أبقى السرحة على أصل معناها كما أبقى الأفنان على أصل معناها، ولهذا رأى أنه لا معنى لكون السرحة تروق وتعجب الأفنان. ولو أنه قد فطن إلى أن السرحة فى هذا البيت كناية عن امرأة يتغزل فيها الشاعر وأن

وفيه نظر . العاشر : الاستدراك والإضراب ، كقوله :

٥٥٦ — بكُلٍّ تَدَاوَيْنَا فَلَمْ يُشْفَ مَا بِنَا ... عَلَى أَنَّ قُرْبَ الدَّارِ خَيْرٌ مِنَ الْبُعْدِ
عَلَى أَنَّ قُرْبَ الدارِ لَيْسَ بِنَافِعٍ ... إذَا كَانَ مَنْ تَهْوَاهُ ليس بذى وُدّ

الأفنان كناية عن النساء لما استبعد ذلك ؛ لأن المرأة قد تروق وتعجب النساء ، بل التعبير عن حسنها وجمالها بأنها تعجب كل النساء وتروقهن من أبلغ ما يدل على ذلك المعنى ؛ لأن من شأن النساء الغيرة من الحسناء وعدم الاعتراف لها بالجمال ، فاذا أقررن لها به كان ذلك دليلا على أنهن لم يجدن فيها من عيب يتخذنه ذريعة لإنكار محاسنها . نعم يبقى بعد ذلك أن يقال : إن هذا التخريج الذى ذكره ابن مالك — وإن يكن تخريجا صحيحًا لاغبار عليه — ليس متعينا فى البيت، بل البيت يحتمله ويحتمل غيره ، مع بقاء معنى السرحة والأفنان على ما أراده ابن مالك ، وذلك بأن يضمن « يروق » معنى فعل يتعدى بعلى كتفضل أو تزيد ، وإذا كان الكلام محتملا لهذين الوجهين لم يصلح لأن يستدل به على أحدهما ، ولعل هذا هو ماعناه أبو حيان فى نقده لابن مالك بأنه استدل بشىء محتمل .

٥٥٦ — يروى هذان البيتان فى قصيدة طويلة لعبد الله بن الدمينة ، أحد بنى عامر ابن تيم الله ، وهو أحد شعراء الحماسة ، ومطلع قصيدة ابن الدمينة قوله :

أَلاَ يَاصَبَا نَجْدٍ مَتَى هِجْتِ مِنْ نَجْدٍ ؟ ... لَقَدْ زَادَنِى مَسْرَاكِ وَجْدًا عَلَى وَجْدِ

وقبل البيتين المستشهد بهما هنا قوله :

أَأَنْ هَتَفَتْ وَرْقَاءُ فِى رَوْنَقِ الضُّحَى ... عَلَى فَنَنٍ غَضِّ النَّبَاتِ مِنَ الرَّنْدِ
بَكَيْتَ كَمَا يَبْكِى الْوَلِيدُ وَلَمْ تَكُنْ ... جَزُوعًا، وَأَبْدَيْتَ الَّذِى لَمْ تَكُنْ تُبْدِى
وَقَدْ زَعَمُوا أَنَّ الْمُحِبَّ إذَا دَنَا ... يَمَلُّ ، وَأَنَّ النَّأْىَ يَشْفِى مِنَ الْوَجْدِ

وانظر معاهد التنصيص للعباسى (ص ٧٨ بولاق) وقد وقعت بعض الأبيات التى تروى لابن الدمينة فى قصيدة أخرى من رويها رواها أبو على القالى فى ذيل أماليه (ص ١٠٥ بولاق) ونسبها ليزيد بن الطثرية ، وأول هذه القصيدة قوله :

أَلاَ يَا صَبَا نَجْدٍ لَقَدْ هِجْتِ مِنْ نَجْدِ ... فَهَيَّجَ لِى مَسْرَاكِ وَجْدًا عَلَى وَجْدِ
أَلاَ هَلْ مِنَ الْبَيْنِ الْمُفَرِّقِ مِنْ بُدِّ ... وَهَلْ لِلَيَالٍ قَدْ تَسَلَّفْنَ مِنْ رَدِّ
وَهَلْ مِثْلُ أَيَّامِى بِنَعْفِ سُوَيْقَةٍ ... رَوَاجِعُ أَيَّامٍ كَمَا كُنَّ بِالسَّعْدِ

ووقع فى هذه القصيدة البيت الأول من البيتين المستشهد بهما والبيت المتقدم عليه ، وبعدهما قوله :

هَوَاىَ بِهٰذَا الْغَوْرِ غَوْرِ تِهَامَةٍ ... وَلَيْسَ بِهٰذَا الْجَلْسِ مِنْ مُسْتَوَى نَجْدِ

... ...

اللغة : « بكل تداوينا » اتخذناه دواء ، والدواء : العلاج « يشف » مضارع مبنى للمجهول من الشفاء ، وهو زوال العلة وانقطاع السقم ، وقد أراد هنا بيشفى معنى يزول ، ألا ترى أنه أسنده إلى « مابنا » وما به هو مرض العشق ، والذى يشفى على الحقيقة هو العاشق نفسه لا مرضه ؟ « تهواه » تعشقه وتحبه « ود » بتثليث الواو — هو المحبة .

المعنى : إننى عالجت قلبى بالأمرين جميعا : بالقرب من الحبيب ، وبالبعد عنه ، فلم يزدنى القرب إلا تدلها ، ولم يفدنى البعد إلا تولها ، ولم يذهب عنى ما نزل بى من الشغف به ، ولم أبرأ من الهيام ، ثم تدارك ما فرط منه فذكر أن القرب مع أنه يشارك البعد فى إذكاء لهب الغرام خير من البعد ، ثم اســتدرك على نفسه بأنه لا فائدة من القرب مالم يبادله الحبيب ودا بود ومحبة بمحبة .

الإعراب : « بكل » جار ومجرور متعلق بتداوينا الآتى « تداوينا » فعل ماض وفاعله « فلم » الفاء حرف عطف ، لم : حرف نفى وجزم وقلب « يشف » فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها « ما » اسم موصول نائب فاعل يشف مبنى على السكون فى محل رفع « بنا » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الاسم الموصول « على » حرف جر معناه الاستدراك مبنى على السكون لا محل له « أن » حرف توكيد ونصب « قرب » اسم أن منصوب بالفتحة الظاهرة وهو مضاف و « الدار » مضاف إليه « خير » خبر أن مرفوع بالضمة الظاهرة ، وأن مع مادخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بعلى « من البعد » جار ومجرور متعلق بخير « على » حرف جر دال على الاستدراك كالسابق « أن » حرف توكيد ونصب « قرب » اسم أن منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « الدار » مضاف إليه « ليس » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى قرب الدار « بنافع » الباء حرف جر زائد ، نافع : خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، والجملة خبر أن « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه « كان » فعل ماض ناقص « من » اسم موصول مبنى على السكون فى محل رفع اسم كان « تهواه » تهوى : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وضمير الغائب العائد إلى الاسم الموصول مفعول به مبنى على الضم فى محل نصب ، وجملة الفعل المضارع وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول ، والعائد هو الضمير الواقع مفعولا « ليس » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من تهواه « بذى » الباء حرف جر زائد ، ذى : خبر ليس ، وهو مضاف و « ود » مضاف إليه ، والجملة من ليس واسمه وخبره فى محل نصب خبر كان ،

(بِعَنْ تجاوُزاً عَنى مَنْ قَدْ فطِن . وَقَدْ تجِى) عن (مَوْضِـعَ بَعْدُ وَ) موضع (عَلَى * كما عَلَى مَوْضِـعَ عَنْ قَدْ جُعِلاَ) كما رأيت .

وجملة معانى عن عشرة أيضا ، اقتصر منها الناظم على هذه الثلاثة . الأول : المُجَاوزة ، وهى الأصل فيها ، ولم يذكر البصريون سواه ، نحو : سافَرْتُ عَنِ الْبَلَدِ ، ورَغِبْتُ عَنْ كَذَا . الثانى : الْبعْدِية ـ وهو المشار إليه بقوله : وَقَدْ تجِى مَوْضِـعَ بَعْد ـ نحو : «عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ» «لَتَرْكَبُنَّ طَبَقاً عَنْ طَبَقٍ» أى : حالا بعد حال . الثالث : الاستعلاء كعلى ، نحو : «فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَنْ نَفْسِهِ» وقوله :

٥٥٧ ـ لاَهِ ابْنُ عَمِّكَ لاَ أَفْضَلْتَ فِى حَسَبٍ عَنِّى وَلاَ أَنْتَ دَيَّانِى فَتَخْزُوْنِى

وجملة كان واسمه وخبره فى محل جر باضافة إذا إليها ، وجواب إذا محذوف يدل عليه سياق الكلام، وتقدير الكلام : إذا كان من تهواه ليس بذى ود فليس قرب الدار نافعا .

الشاهد فيه : قوله « على أن قرب الدار خير من البعد » وقوله « على أن قرب الدار ليس بنافع » فان على فى هاتين العبارتين حرف جر دال على الاستدراك ؛ والاستدراك هو إتباع كلام سابق بنفى ما يتوهم ثبوته أو بإثبات ما يتوهم نفيه ، والشاعر لما قال : بكل من القرب والبعد تداوينا فلم يشف مابنا ؛ توهم أن ليس فى القرب شفاء ، فنفى ذلك بقوله : على أن قرب الدار خير من البعد ، يريد أن فيه بعض الشفاء لنفسه . ثم توهم أن فى قوله « أن قرب الدار خير من البعد» ما يدل على أن القرب خير من البعد بكل حال فاستدرك عليه بقوله « على أن قرب الدار ليس بنافع ـ إلخ » يريد أن القرب إنما يكون خيرا من البعد حين يجازيك الحبيب على مودتك .

ومثل هذا الشاهد فيما ذكر من دلالة على الجارة على الاستدرك والاضراب قول أبى خراش الهذلى :

فَوَاللهِ لاَ أَنْسَى قَتِيلاً رُزِئْتُهُ بِجَانِبِ قَوْسَى مَابَقِيتُ عَلَى الْأَرْضِ
عَلَى أَنَّهَا تَعفُو الْكُلُومُ ، وَإِنَّمَا يُوَكَّلُ بِالْأَدْنَى وَإِنْ جَلَّ مَا يَمْضِى

فانه لما قال أولا «لاأنسى قتيلا رزئته بجانب قوسى» أوهم أن ذلك شأنه الذى لايفارقه، فاستدرك على ذلك بقوله « على أنها تعفو الكلوم » أى : ولكن العادة جارية بأن ينسى الإنسان مصائبه التى يطول عليها العهد . ومثل ذلك قولك : فلان لا يدخل الجنة لسوء صنيعه على أنه لا ييأس من رحمة الله .

٥٥٧ ـ هذا بيت من قصيدة طويلة لذى الأصبع العدوانى يقولها فى عتاب ابن عم له ،

... ...

وقد رواها غير واحد من حملة الأدب ورواته ، ومنهم أبو على القالى فى أماليه (ج١ ص٢٥٩ بولاق) وأول هذه القصيدة فى رواية القالى عن ابن الأنبارى قوله :

يَا مَنْ لِقَلْبٍ طَوِيلِ الْبَثِّ مَحْزُونِ ... أَمْسَى تَذَكَّرَ رَيَّا أُمَّ هُرُونِ
أَمْسَى تَذَكَّرَهَا مِنْ بَعْدِمَا شَحَطَتْ ... وَالدَّهْرُ ذُو غِلْظَةٍ حِيناً وَذُو لِينِ
فَإِنْ يَكُنْ حُبُّهَا أَمْسَى لَنَا شَجَناً ... وَأَصْبَحَ الْوَأْىُ مِنْهَا لاَ يُوَاتِينِي
فَقَدْ غَنِينَا وَشَمْلُ الدَّارِ يَجْمَعُنَا ... أُطِيعُ رَيَّا وَرَيَّا لاَ تُعَاصِينِي
نَرْمِي الْوُشَاةَ فَلاَ نُخْطِي مَقَاتِلَهُمْ ... بِصَادِقٍ مِنْ صَفَاءِ الْوُدِّ مَكْنُونِ
وَلِيَ ابْنُ عَمٍّ عَلَى مَا كَانَ مِنْ خُلُقٍ ... مُخْتَلِفَانِ فَأَقْلِيهِ وِيَقْلِينِي
أَزْرَى بِنَا أَنَّنَا شَالَتْ نَعَامَتُنَا ... فَخَالَنِي دُونَهُ بَلْ خِلْتُهُ دُونِي
لاَهِ ابْنُ عَمِّكَ لاَ أَفْضَلْتَ فِي حَسَبٍ ... عَنِّي وَلاَ أَنْتَ دَيَّانِي فَتَخْزُونِي
وَلاَ تَقُوتُ عِيَالِي يَوْمَ مَسْغَبَةٍ ... وَلاَ بِنَفْسِكَ فِي الْعَزَّاءِ تَكْفِينِي
فَإِنْ تُرِدْ عَرَضَ الدُّنْيَا بِمَنْقَصَتِي ... فَإِنَّ ذَلِكَ مِمَّا لَيْسَ يُشْجِينِي

وقال أبو على قبل إنشاده هذه القصيدة : « وقرأت على أبى بكر بن دريد قصيدة ذى الأصبع العدوانى – واسمه حرثان بن محرث – وأملاها علينا الأخفش ، وأولها فى الروايتين :

* ولى ابن عم على ما كان من خلق * وقرأنا على أبى بكر بن الأنبارى فزادنا عن أبيه عن أحمد بن عبيد قبل هذا البيت الأول أبياتا أولها ... ثم ساق القصيدة » اه ، وقد رواها المفضل الضبى فى المفضليات كما رواها ابن دريد والأخفش ، وقد رواها الأنبارى فى شرح المفضليات كرواية ابن الأنبارى ، وهى نفسها التى رويت لأبى على .

اللغة : « لاه ابن عمك » اعلم أن الأصل أنهم يقولون : لله أنت ، ولله أبوك ، ولله ابن عمك – بثلاث لامات : الأولى لام الجر ، والثانية لام التعريف ، والثالثة لام هى فاء الكلمة باعتبار اشتقاق هذا الاسم من « ل ى ه » – وقد يقولون : لاه أبوك ، ولاه ابن عمك – بلام واحدة – وقد اختلف العلماء فى الساقط من اللامات حينئذ والباقى منها : فذهب سيبويه رحمه الله إلى أن المحذوف لام الجر ولام التعريف جميعا والباقية هى فاء الكلمة ؛ ودليله على ذلك أن اللام الباقية مفتوحة والتى كانت كذلك قبل الحذف هى الفاء ، وذهب أبو العباس المبرد إلى أن المحذوف لام التعريف واللام التى هى فاء الكلمة والباقية هى لام الجر ؛ واعتذر عن فتحها مع أن الأصل

... ...

فى لام الجر أنها مكسورة بأنها إنما فتحت لئلا تعود الألف التى هى عين الكلمة ياء ، واحتج لما ذهب إليه بأن الجر فى آخر الكلمة لابد أن يكون له عامل اقتضاه ، ونحن نعلم أن حرف الجر لا يحذف و يبقى عمله . ورد ابن الشجرى فى أماليه ما ذهب إليه أبو العباس المبرد بقوله : « ولا يجوز أن تكون اللام فى لاه لام الجر وفتحت لمجاورتها للألف ، كما زعم بعض النحويين ؛ لأنهم قالوا : لهى أبوك ، بمعنى لله أبوك ، ففتحوا اللام ولا مانع لها من الكسر فى لهى أبوك ، لو كانت لام الجر ، وإنما يفتحون لام الجر مع المضمر فى نحو لك ولنا ، وفتحوها فى الاستغاثة إذا دخلت على الاسم المستغاث به لأنه أشبه الضمير من حيث كان منادى ، والمنادى يحل محل الكاف من نحو أدعوك . فان قيل : فكيف يتصل الاسم بالاسم فى قوله لاه ابن عمك بغير واسطة ، وإنما يتصل الاسم بالاسم فى نحو لله زيد ولأخيك ثوب بواسطة اللام ؟ فالجواب أن اللام أوصلت الاسم بالاسم وهى مقدرة كما تحملت الجر وهى مقدرة » اهـ . وقوله فى بيت الشاهد « لا أفضلت فى حسب عنى » يقال : أفضلت على فلان ؛ إذا أوليته فضلا وأنعمت عليه به ، ويقال : أعطى فلان وأفضل على كذا ؛ يعنى زاد عليه فضلة ، ويقال : أفضل فلان ؛ أى صار ذا فضل فى نفسه . وأفضل فى المعنيين الأول والثانى يتعدى بعلى كما ترى ، وفى المعنى الثالث من أفعال السجايا لا يتعدى بشىء . وقد كان مقتضى الظاهر أن يقول : لاه ابن عمك لا أفضلت فى حسب عنه ، لكنه لما كان يريد بابن العم نفسه التفت من الغيبة التى هى مقتضى الظاهر إلى التكلم . والحسب : ما يعده الإنسان من مآثر نفسه . والديان : فعال من الدين بمعنى الجزاء ، ويراد بالديان القيم بالأمر المجازى به ، وتخزونى : مضارع خزاه يخزوه خزوا ، ومعناه ساسه وقهره وغلب عليه ، وأما الفعل الدال على الهون من هذه المادة فخزى يخزى بوزان رضى يرضى ، وهو لازم .

المعنى : لله ابن عمك الذى ساواك فى الحسب وماثلك فى الشرف فليس لك فضل عليه فتفتخر به ولا أنت مالك أمره فتسوسه وتصرفه على إرادتك وحكمك .

الإعراب : « لاه » مجرور بحرف جر مقدر ، والأصل : لله ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « ابن » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وعم من « عمك » مضاف إليه ، وعم مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « لا » حرف نفى مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « أفضلت » فعل ماض وفاعله « فى حسب » جار ومجرور متعلق بأفضل « عنى » جار ومجرور متعلق بأفضل أيضا ، وسنذكر لك وجها آخر من وجوه إعراب هذه العبارة فى بيان الاستشهاد بالبيت « ولا » الواو حرف عطف ، لا : حرف نفى « أنت » ضمير منفصل مبتدأ « ديانى » ديان : خبر المبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على ماقبل ياء المتكلم منع من ظهورها حركة المناسبة ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « فتخزونى » الفاء حرف عطف ، تخزو : فعل

... ...

مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به ، وجملة المضارع وفاعله ومفعوله فى محل رفع خبر مبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام : ولا أنت ديانى فأنت تخزونى ، وسنذكر لك وجها آخر من الإعراب فى بيان الاستشهاد بالبيت .

الشاهد فيه : فى هذا البيت ثلاثة شواهد من شواهد النحو :

أما الشاهد الأول ففى قوله « لاه ابن عمك » حيث حذف حرف الجر وأبقى عمله ، والذى سوغ ذلك فى هذه الكلمة كثرة الاستعمال ، والأصل : لله ابن عمك . ولا يتم الاستشهاد بهذه العبارة على هذا إلا بعد تسليم شيئين : أولهما أن يكون قوله « ابن عمك » مرفوعا ؛ فيكون الجار المقدر ومجروره خبرا مقدما ، والاسم المرفوع بعده مبتدأ مؤخرا ؛ وثانيهما أن يكون تقدير الكلام على ما ذهب إليه سيبويه من أن المحذوف هو لام الجر ولام التعريف ، فأما إن رجحنا ما ذهب إليه أبو العباس المبرد من أن المحذوف هو لام التعريف وفاء الكلمة فان الاستشهاد بهذه العبارة يسقط . وقد بينا لك القولين فى لغة الشاهد بيانا لا تحسبك تحتاج بعده إلى شىء ، ورجحنا لك مذهب سيبويه وذكرنا وجوه ترجيحه . وهـــذا الوجه هو الذى أعربنا البيت على مقتضاه ، وليس الاستشهاد بهذه الكلمة مقصودا للشارح ههنا . ومن النحاة من قال : الرواية بجر « ابن عمك » والمحذوف حرف القسم و « لاه » مقسم به مجرور ، وهو مضاف و « ابن » بالجر مضاف إليه ، وجملة « لا أفضلت فى حسب » لا محل لها جواب القسم ، وكأنه قد قال : وإله ابن عمك لا أفضلت إلخ . ذكر ذلك الأنبارى فى شرح المفضليات .

وأما الشاهد الثانى ففى قوله « لا أفضلت فى حسب عنى » فان الشارح رحمه الله قد ذكر أن « عن » فى هذه العبارة للاستعلاء بمنزلة على ، وهو فى هذا تابع لابن هشام فى مغنى اللبيب حيث يقول فى مباحث عن : « الثالث من معانى عن الاستعلاء ، نحو (فإنما يبخل عن نفسه) وقول ذى الأصبع * لاه ابن عمك ... البيت * أى : لله ابن عمك لا أفضلت فى حسب علىّ ولا أنت مالكى فتسوسنى ؛ لأن المعروف أن يقال : أفضلت عليه » اهـ . وقد سبقهما إلى ذلك ابن السكيت فى إصلاح المنطق وابن قتيبة فى أدب الكاتب . وجوز المحقق الرضى هذا الوجه ووجها آخر ، وهو أن يكون «عن» باقيا على أصل معناه ، ويكون الشاعر قد ضمن « أفضلت» معنى تجاوزت قال (٢ — ٣١٨) : «وقوله : * لاه ابن عمك ... البيت * يجوز أن يكون أفضلت مضمنا معنى تجاوزت فى الفضل ، وأن يجعل عن بمعنى على » اهـ ، وقد سبقه إلى ذلك ابن السيد فى شرح أدب الكاتب حيث يقول : « وقد يجوز أن يكون من قولهم : أفضل الرجل ؛ إذا صار ذا فضل فى نفسه ؛ فيكون معناه : ليس لك فضل تنفرد به عنى وتحوزه دونى ؛

الرابع: التعليل ، نحو: « وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِي آلِهَتِنَا عَنْ قَوْلِكَ » « وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلاَّ عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ » . الخامس : الظرفية ، كقوله :

٥٥٨ — وَآسِ سَرَاةَ الْحَيِّ حَيْثُ لَقِيتَهُمْ ... وَلاَتَكُ عَنْ حَمْلِ الرِّبَاعَةِ وَانِيَا

فتكون عن هنا واقعة موقعها غير مبدلة من على » اه . وقد روى هذه العبارة صاحب الأغانى « لا أفضلت فى حسب شيئا » وعلى هذه الرواية لا شاهد فى البيت .

وأما الشاهد الثالث فى قوله « ولا أنت ديانى فتخزونى » فانه يجوز فى الفعل المضارع الواقع بعد الفاء فى هذه العبارة الرفع على أن تكون جملته خبرا لمبتدأ محذوف ، وتكون جملة المبتدأ وخبره معطوفة على الجملة السابقة ، كما يجوز فى هذا المضارع النصب بأن المضمرة بعد الفاء فى جواب النفى ، ويكون نصبه بفتحة مقدرة على الواو إجراء للمنصوب مجرى المرفوع كما فى قوله :

* أَبَى اللهُ أَنْ أَسْمُو بِأُمٍّ وَلاَ أَبِ *

وقد مضى شرحه فى باب المعرب والمبنى فى أوائل الكتاب (انظر الجزء الأول ص ٧٧) قال الدمامينى : « يحتمل الرفع والنصب فى فتخزونى كما يحتملهما نحو ما تأتينا فتحدثنا : أى ولا أنت مالكى فأنت تسوسنى ، أو ليس ملك فسياسة ، وعلى تقدير النصب فالفتحة مقدرة كما فى قوله :

* أبى الله أن أسمو بأم ولا أب * وليس بضرورة ، وقد قرىء فى الشواذ : (إِلاَّ أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوْ الَّذِى بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ) باسكان الواو من (يَعْفُوْ الَّذِى) » اه .

٥٥٨ — هذا بيت من قصيدة تنسب إلى الأعشى ميمون بن قيس ، وأولها قوله :

ذَرِينِي لَكِ الْوَيْلاَتُ آتِي الْغَوَانِيَا ... مَتَى كُنْتُ زَرَّاعًا أَسُوقُ السَّوَانِيَا

سَأُوصِي بَصِيرًا إِنْ دَنَوْتُ مِنَ الْبِلَى ... وَكُلُّ امْرِىءٍ يَوْمًا سَيُصْبِحُ فَانِيَا

بِأَنْ لاَ تُدَانِ الْوُدَّ مِنْ مُتَبَاعِدٍ ... وَلاَ تَنْأَ إِنْ أَمْسَى بِقُرْبِكَ رَاضِيَا

وَإِنْ بَشَرٌ يَوْمًا أَحَالَ بِوَجْهِهِ ... عَلَيْكَ فَحُلْ عَنْهُ وَإِنْ كُنْتَ دَانِيَا

وَآسِ سَرَاةَ الْحَيِّ حَيْثُ لَقِيتَهُمْ ... وَلاَتَكُ ... البيت ، وبعده :

وَرَبَّكَ لاَتُشْرِكْ بِهِ إِنَّ شِرْكَهُ ... يَحُطُّ مِنَ الْخَيْرَاتِ تِلْكَ الْبَوَاقِيَا

وَإِيَّاكَ وَالْمَيْتَاتِ لاَ تَقْرَبَنَّهَا ... كَفَى بِكَلاَمِ اللهِ عَنْ ذَاكَ نَاهِيَا

وَلاَ تَعِدَنَّ النَّاسَ مَا لَسْتَ مُنْجِزًا ... وَلاَ تَشْتُمَنْ جَارًا لَطِيفًا مُصَافِيَا

وَلاَ تَزْهَدَنْ فِي وَصْلِ أَهْلِ قَرَابَةٍ ... وَلاَتَكُ سَبْعًا فِي الْعَشِيرَةِ عَادِيَا

... ...

وَلاَ تَحْسُدَا الْمَوْلَى وَإِنْ كَانَ ذَاغِنًى ... وَلاَ تَجْفُهُ إِنْ كُنْتَ فِي الْمَالِ غَانِيَا

وَجَارَةَ جَنْبِ الْبَيْتِ لاَتَبْغِ سِرَّهَا ... فَإِنَّكَ لاَ تَخْفَى مِنَ اللهِ خَافِيَا

اللغة: « آس » يقال : آساه بماله مواساة ؛ إذا جعله أسوة لنفسه فيه ، والمراد أعطهم من مالك ، واجعل لهم فيه حقا كما لك فيه حق «سراة» بفتح السين والراء المهملتين ـ جمع سرى ، وهو الرئيس ، قال الفيومى فى المصباح : « وهو جمع عزيز لا يكاد يوجد له نظير ؛ لأنه لا يجمع فعيل على فعلة » اه يريد أن الذى يجمع على فعلة من الأوصاف التى بمعنى اسم الفاعل هو فاعل الصحيح اللام نحو كافر وكفرة وفاجر وفجرة وفاسق وفسقة وكاتب وكتبة . وقد جعل صاحب القاموس السراة اسم جمع لذلك « الحى » القبيلة « الرباعة » بكسر الراء ، بزنة الكتابة ـ قيل : هو رهط الرجل ، وقيل : هو نجوم الحمالة . قال السيوطى : « رباعة الرجل: شأنه التى هو منها » يقول : إذا حملوا دية أو غرموا مغرما فاحمل معهم ولا تقصر ؛ فاذا جعلت الرباعة بمعنى رهط الرجل كانت إضافة حمل إلى الرباعة من إضافة المصدر إلى فاعله : أى لا تكن وانيا عما يتحمله قومك من المغارم ، و إذا جعلت الرباعة بمعنى نجوم الحمالة كانت إضافة حمل إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله : أى لا تكن وانيا عن أن تتحمل المال الذى يتحمله قومك « وانيا » اسم فاعل من قولهم : ونى الرجل فى الأمر ينى ـ من باب وعد يعد ـ إذا فتر وضعف عن احتماله .

الإعراب : « آس » فعل أمر ، مبنى على حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « سراة » مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « الحى » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « حيث » ظرف مكان متعلق بآس مبنى على الضم فى محل نصب « لقيتهم » فعل ماض وفاعله ومفعوله ، والجملة فى محل جر باضافة حيث إليها « ولا » الواو حرف عطف ، لا : ناهية « تك » فعل مضارع ناقص مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « عن » حرف جر بمعنى فى « حمل » مجرور به ، والجار والمجرور متعلق بقوله وانيا الآتى ، وهو مضاف و « الرباعة » مضاف إليه « وانيا » خبر تكن ، والجملة من تكن الناقصة واسمها وخبرها معطوفة على جملة آس سراة الحى .

الشاهد فيه : قوله « عن حمل الرباعة وانيا » فان « عن » الجارة فى هذا الموضع بمعنى فى الدالة على الظرفية ، والسر فى هذا أن ونى ينى إنما يتعدى إلى المفعول به بفى ، ألا ترى إلى قوله تعالى : (وَلاَ تَنِيَا فِي ذِكْرِي) ؟ هذا بيان كلام الشارح . والذى ذهب إليه من أن « عن » فى هذا البيت بمعنى « فى » مبنى على أن « وانيا » الذى تعلق به الجار والمجرور مأخوذ من مصدر قولهم : ونى الرجل فى الأمر ينى ؛ إذا دخل فيه وفترت همته عن المضى فيه وإتمامه ، وهو أحد

السادس : موافقة مِنْ ، نحو : « وَهُوَ ٱلَّذِي يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ » « أُولَٰئِكَ ٱلَّذِينَ يُتَقَبَّلُ عَنْهُمْ أَحْسَنُ مَا عَمِلُوا » . السابع : موافقة الباء ، نحو : « وَمَا يَنْطِقُ عَنِ ٱلْهَوَى » ، والظاهر أنها على حقيقتها ، وأن المعنى وما يصدر قوله عن الهوى . الثامن : الاستعانة ، قاله الناظم ، ومثل له بنحو : رَمَيْتُ عَنِ الْقَوْسِ ؛ لأنهم يقولون : رَمَيْتُ بِالْقَوْسِ ، وفيه ردّ على الحريرى فى إنكاره أن يقال ذلك إلا إذا كانت القوس هى المرمية . التاسع : البدل ، نحو : « وَٱتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا » ، وفى الحديث : صُومِي عَنْ أُمِّكِ . العاشر : الزيادة للتعويض من أخرى محذوفة ، كقوله :

٥٥٩ — أَتَجْزَعُ إِنْ نَفْسٌ أَتَاهَا حِمَامُهَا فَهَلَّا الَّتِى عَنْ بَيْنِ جَنْبَيْكَ تَدْفَعُ

معنيين يحتملهما اللفظ ، والآخر أن يكون « وانيا » مشتقا من مصدر قولهم : ونى الرجل عن كذا ينى ؛ إذا تجاوزه ولم يدخل فيه بتة . وقد ذهب الدمامينى ـ وتبعه العلامة الصبان ـ إلى أن المراد من قول الشاعر « ولا تك عن حمل الرباعة وانيا » هو المعنى الثانى ؛ فيكون الاستشهاد بالبيت على هذا فاسدا ، قال الدمامينى : « قيل : وعن فى البيت بمعنى فى أى ولا تك وانيا فى حمل الرباعة ؛ بدليل قوله تعالى : (وَلَا تَنِيَا فِي ذِكْرِي) فعدّى فعل الونى بفى فيحمل ما فى البيت عليه ، والظاهر الفرق بين التعديتين ؛ فلا يتأتى الحمل ، وذلك أن معنى ونى عن كذا : جاوزه ولم يدخل فيه ؛ فيكون معنى مافى البيت : لا تك متجاوزا عن الحمل غير داخل فيه ، ومعنى ونى فى الأمر : دخل فيه وفتر ، وليس هذا المراد من البيت بأن يكون خطابا لمن تحمل وفتر فى الإعطاء ، وإنما هو تكليف لمن لم يتحمل أن يتحمل ؛ فالمعنيان متغايران؛ فكيف يحمل أحدهما على الآخر » اه بحروفه . وذكر شمس الدين الإنبابى أنه لامانع من حمل البيت على معنى الدخول مع الفتور ويكون المعنى الآخر ـ وهو النهى عن عدم الدخول أصلا ـ منهيا عنه بالالتزام ؛ قال أبو رجاء عفا الله تعالى عنه : وبعد تسليم ما ذكره شمس الدين الإنبابى من صحة حمل البيت على المعنى الذى يجوز جعل « عن » بمعنى « فى » لا نرى أن نحمله عليه ، ووجه ذلك أن الأصل فى كل كلمة أن تدل على معناها ولا تحمل على المجاز إلا بقرينة مانعة من إرادة أصل المعنى ، ثم يبقى أن البيت لا يصلح للاستدلال به على ما ذكر لاحتماله وجها آخر احتمالا أقرب مما يراد حمله عليه .

٥٥٩ — هذا ثالث ثلاثة أبيات رواها أبو على القالى فى ذيل الأمالى (ص ١٠٦ بولاق) ونسبها إلى رجل من محارب يعزى ابن عمه فى ولد له مات . وهاك هذه الأبيات :

وَإِنَّ أَخَاكَ الْسَّكَارِهَ الْوِرْدِ وَارِدٌ وَإِنَّكَ مَرْأًى مِنْ أَخِيكَ وَمَسْمَعُ

... ...

وَإِنَّكَ لَا تَدْرِى بِأَيَّةِ بَلْدَةٍ ... صَدَاكَ وَلَا عَنْ أَىِّ جَنْبَيْكَ تُصْرَعُ

أَتَجْزَعُ إِنْ نَفْسٌ أَتَاهَا حِمَامُهَا ... فَهَلَّا الَّتِى عَنْ بَيْنِ جَنْبَيْكَ تَدْفَعُ

وقد رويت خمسة أبيات لزيد بن رزين بن الملوح أخى بنى مر بن بكر – وهو شاعر فارس – وفيها هذه الأبيات التى رواها أبو على ومنها البيت المستشهد به ، وهاك هذه الأبيات :

وَإِنَّ أَخَاكَ الْكَارِهَ الْوِرْدِ وَارِدٌ ... وَإِنَّكَ مَرْأًى مِنْ أَخِيكَ وَمَسْمَعُ

وَإِنَّكَ لَا تَدْرِى أَبِالْمُكْثِ تَبْتَغِى ... نَجَاحَ الَّذِى حَاوَلْتَ أَمْ تَتَسَرَّعُ

وَإِنَّكَ لَا تَدْرِى أَشَىْءٌ تُحِبُّهُ ... أَمْ آخَرُ مِمَّا تَكْرَهُ النَّفْسُ أَنْفَعُ

وَإِنَّكَ لَا تَدْرِى بِأَيَّةِ بَلْدَةٍ ... صَدَاكَ وَلَا عَنْ أَىِّ جَنْبَيْكَ تُصْرَعُ

أَتَجْزَعُ إِنْ نَفْسٌ أَتَاهَا حِمَامُهَا ... فَهَلَّا الَّتِى عَنْ بَيْنِ جَنْبَيْكَ تَدْفَعُ

اللغة : « أتجزع » تقول : جزع فلان يجزع جزعا – بوزان فرح يفرح فرحا – إذا اشتد حزنه وظهرت عليه آثاره « حمامها » الحمام – بكسر الحاء ، بزنة كتاب – الموت .

المعنى : يقول : أيشتد حزنك وتظهر عليك آثار الأسف والأسى إذا وقع الموت بنفس آن أجلها وانقضت مدتها ؟ وهل أنت قادر على أن تدفع الموت عن نفسك التى بين جنبيك ؟ ينكر عليه ما وقع فيه من الجزع مع عجزه عن رد المقدور .

الإعراب : « أتجزع » الهمزة حرف دال على الاستفهام الإنكارى مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، تجزع : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « إن » بكسر الهمزة – حرف شرط جازم مبنى على السكون لا محل له « نفس » فاعل بفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير : أتجزع إن هلكت نفس أتاها حمامها ؟ فالتفسير من معنى المذكور ؛ هذا إعراب البصريين ، والفعل المحذوف هو فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف « أتاها » أتى : فعل ماض ، وضمير الغائبة العائد إلى النفس مفعول به «حمامها» حمام : فاعل أتى مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه ، وجملة الفعل الماضى وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب مفسرة «فهلا» الفاء حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له ، هلا : أداة تحضيض حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « التى » اسم موصول منصوب المحل بنزع الخافض « عن » حرف جر زائد مبنى على السكون لا محل له « بين » ظرف مكان متعلق بمحذوف صلة الاسم الموصول منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، و بين مضاف و «جنبيك» مضاف إليه مجرور بالياء نيابة

(شَبِّهْ بكافٍ وَبِهَا ٱلتَّعْلِيلُ قَدْ يُعْنَى وَزَائِدًا لِتَوْكِيدٍ وَرَدْ)

أى : تجىء الكاف لمعانٍ ، وجملتها أربعة ، اقتصر منها فى النظم على ثلاثة : الأول : التشبيه ، وهو الأصل فيها ، نحو : زَيْدٌ كالأَسَدِ . الثانى : التعليل ، نحو : « وَاذْكُرُوهُ

عن الكسرة لأنه مثنى ، وضمير المخاطب مضاف إليه مبنى على الفتح فى محل جر « تدفع » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت . ويجوز فى « أن » التى فى صدر البيت أن تكون مفتوحة الهمزة فهى مخففة من الثقيلة واسمها ضمير شأن محذوف ، ونفس : مبتدأ ، وجملة « أتاها حمامها » فى محل رفع خبر المبتدأ ، وأن المخففة من الثقيلة مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بلام التعليل المقدرة قبلها ، والجار والمجرور متعلق بتجزع ، وكأنه قد قال : أتجزع لأنه أى الحال والشأن نفس أتاها أجلها .

الشاهد فيه : قوله « التى عن بين جنبيك » فان « عن » الجارة المذكورة فى هذه العبارة زائدة للتعويض بها عن أخرى مثلها محذوفة ، وأصل الكلام : فهلا تدفع عن التى بين جنبيك ؛ فحذفت « عن » التى كانت جارة لمحل الاسم الموصول ، وزيدت « عن » أخرى بعد الموصول تعويضا عن المحذوفة ، فصار : فهلا التى عن بين جنبيك . هذا بيان كلام الشارح ، وهو تابع فيه لابن هشام فى مغنى اللبيب نقلا عن أبى الفتح بن جنى . قال ابن هشام : « العاشر من معانى عن أن تكون زائدة للتعويض من أخرى محذوفة ، كقوله * أتجزع إن نفس ... البيت * قال ابن جنى : أراد فهلا تدفع عن التى بين جنبيك ؛ فحذفت عن من أول الموصول وزيدت بعده » اهـ

وقد علمت من مجموع ما تقدم من الشواهد التى زعم بعض النحاة فى كل واحد منها أن فيه حرفا زائدا للعوض من آخر محذوف أن هذه الحروف التى ورد فيها ذلك ثلاثة ، وهى عن ، كهذا البيت الذى نحن بصدد شرحه ، وعلى ، كالشاهد (رقم ٤٥٤) الذى سبق شرحه ، والباء ، كالشاهد (رقم ٥٥٠) الذى سبق شرحه أيضا . وقد قاس ابن مالك رحمه الله على هذه الثلاثة أربعة أحرف أخرى ، وهى : من ، فجوز أن تقول : عرفت ممن عجبت ، وأنت تريد : عرفت من عجبت منه ، واللام ، فجوز لك أن تقول : عرفت لمن قلت ، وأنت تريد : عرفت من قلت له ، وإلى ، فجوز أن تقول : عرفت إلى من أويت ، وأنت تريد : عرفت من أويت إليه ، وفى ، فجوز لك أن تقول : عرفت فيمن رغبت ، وأنت تريد : عرفت من رغبت فيه . ومن المجرورة بالحروف الزائدة فى هذه الأمثلة كلها موصولة ، وليست استفهامية . وقد عرفت أن الشواهد التى تمسكوا بها تحتمل وجوها أخرى غير التى خرجها عليها القائل بالزيادة والتعويض ؛ فلا تبقى صالحة للاستدلال بها على ما ذهبوا إليه . على أنه لو لم يكن لكل منها تخريج غير الذى ذكروه وتمسكوا به لكانت أبياتا مفردة لا تثبت بها قاعدة فى موضوعها فلا تحتمل أن يقاس عليها غيرها .

كَمَا هَدَاكُمْ » أى : لهدايتكم ، وعبارته هنا وفى التسهيل تقتضى أن ذلك قليل ، ولـكنه قال فى شرح الكافية : ودلالتها على التعليل كثيرة . الثالث : التوكيد ، وهى الزائدة ، نحو : « لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ » أى : ليس شىء مثله ، وقوله :

٥٦٠ — لَوَاحِقُ الْأَقْرَابِ فِيهَا كَالْمَقَقْ

---

٥٦٠ — هذا بيت من الرجز المشطور ، من أرجوزة طويلة لرؤبة بن العجاج ، والبيت من أبيات منها وصف فيها حمار الوحش وأتنه التى شبه ناقته بها فى الجلادة وسرعة العدو ، وليست فى وصف الخيل ، كما زعم العينى ، وقبل بيت الشاهد قوله :

أَحْقَبَ كَالْمِحْلَجِ مِنْ طُولِ الْقَلَقْ ... كَأَنَّهُ إِذْ رَاحَ مَسْلُوسُ الشَّمَقْ
نُشِّرَ عَنْهُ ، أَوْ أَسِيرٌ قَدْ عَتَقْ ... مُنْسَرِحًا إِلاَّ ذَعَالِيبَ الْخِرَقْ
مُنْتَحِياً مِنْ قَصْدِهِ عَلَى وَفَقْ ... صَاحِبَ عَادَاتٍ مِنَ الْوِرْدِ الْغَفَقْ
تَرْمِى ذِرَاعَيْهِ بِجَثْجَاثِ السُّوَقْ ... ضَرْحًا وَقَدْ أَنْجَدْنَ مِنْ ذَاتِ الطُّوَقْ
صَوَادِقُ الْعَقْبِ مَهَاذِيبُ الْوَلَقْ ... مُسْتَوِيَاتُ الْقَدِّ كَالْجَنْبِ النَّسَقْ
تَحِيدُ عَنْ أَظْلاَلِهَا مِنَ الْفَرَقْ ... مِنْ غَائِلاَتِ اللَّيْلِ وَالْهَوْلِ الزَّعَقْ
قُبٌّ مِنَ التَّعْدَاءِ حُقْبٌ فِى سَوَقْ ... لَوَاحِقُ الْأَقْرَابِ فِيهَا كَالْمَقَقْ

اللغة : « أحقب » الأحقب : حمار الوحش ، سمى بذلك لبياض فى حقويه ، والأنثى حقباء ، على مثال أبيض وبيضاء « كالمحلج » المحلج ـ بزنة المنبر ـ الخشبة التى يحلج عليها القطن ليخلص من البذر ، شبه الحمار به لصلابته ولـكثرة حركته واضطرابه « من طول القلق » هو الوجه الذى شبه الحمار بالمحلج من جهته . والقلق : الاضطراب « كأنه إذ راح » راح : نقيض غدا ، تقول : سرحت الماشية بالغداة ، وراحت بالعشى ، وأنت تريد براحت رجعت ، يصف رجوعه إلى مأواه « مسلوس » على زنة اسم مفعول ، هو الوصف من السلاس ـ بالضم بزنة غراب ـ وهو ذهاب العقل ، وفعله سلس بالبناء للمجهول ، ونظيره وزنا ومعنى جن فهو مجنون « الشمق » بفتح الشين والميم جميعا ـ مصدر شمق يشمق ـ بزنة فرح يفرح فرحا ـ إذا اشتد فرحه ، وقال الليث : الشمق مرح الجنون « نشر عنه » نشر ـ بالبناء للمجهول مخفف الوسط أو مشدده ـ مأخوذ من النشرة ـ بضم فسكون ـ وهى رقية يعالج بها المجنون والمريض ، وجملة « نشر عنه » فى محل نصب حال من الضمير المستتر فى « مسلوس الوهق » والمعنى : كأن هذا الحمار الأحقب قد أخذه الإعياء والـكلال من كثرة الحركة ، فحين أراد الرجوع إلى مأواه نشط شوقا إليه فـكأنه مجنون نشاط قد زال

... ...

جنونه ومريض شوق قد ذهب داؤه «أو أسير قد عتق» تقول: عتق العبد ـ من باب ضرب ـ وعتاقا وعتاقة، ككتاب وكتابة، إذا صار حرا، والاسم العتق ـ بكسر فسكون ـ وأسير: معطوف على مساوس، وهذا تشبيه آخر للحمار «منسرحا» هو حال من الضمير فى راح، ومعناه الخارج من ثيابه. والدعاليب: جمع دعلوب كعصفور، وهى أطراف الثياب، وأراد أنه قد انجرد عنه الشعر «منتحيا» تقول: انتحى، وأنحى، إذا أخذ فى ناحية وجانب. والقصد: طلب شيء بعينه، أو هو استقامة الطريق، والوفق ـ بفتح الواو والفاء ـ مصدر قولك: وفق فلان فى أمره؛ إذا صادفه موافقا «صاحب عادات» حال آخر من الضمير فى راح، والورد ـ بكسر فسكون ـ الاسم من قولك: وردت الإبل الماء ورودا. والغفق ـ بفتح الغين والفاء ـ هو أن ترد الإبل الماء كل ساعة، وهو وصف للورد بتأويله بالمتكرر «ترمى ذراعيه ـ إلخ» فاعل ترمى هو قوله «صوادق العقب» الآتى بعد. والجثجاث: نبت له زهرة صفراء على هيئة العصفر ومنابته القيعان. وقيل: هو شبيه بالقيصوم ومنابته فى الرياض. والسوق ـ بضم ففتح ـ اسم موضع ولم أقف على تعيينه. يريد أن الأحقب يسوق أتنه فهى تسير أمامه سيرا شديدا حتى إنها لتحطم هذا النبات المعروف بالجثجاث فتتطاير كسره فتصيب ذراعيه «ضرجا» مصدر ضرجت الشيء بمعنى شققته، وهو حال من الجثجاث بتأويله بمشتق، فكأنه قال: ترمى الأتن ذراعى الحمار بجثجاث هذا المكان حال كونه مكسورا. وأنجدن: سرن إلى النجد، وهو ما ارتفع من الأرض. وذات الطوق ـ بضم الطاء وفتح الواو ـ اسم مكان أيضا «صوادق العقب» صوادق: جمع صادقة، والعقب ـ بفتح فسكون ـ الجرى يجيء بعد جرى. والمهاذيب: جمع مهذابة، وهى مبالغة هاذبة بمعنى مسرعة. تقول: هذب وأهذب وهاذب وهذّب، إذا أسرع فى طيرانه أو عدوه أو كلامه. والولق: مصدر ولق يلق ـ من مثال وعد يعد ـ إذا أسرع، وأضاف مهاذيب إلى الولق وكأنه يريد أنهن سريعات العدو «مستويات القد» القد ـ بكسر القاف ـ الطريقة «كالجنب النسق» الجنب: ماتحت الإبط إلى الكشح، والنسق: المنتظم، فعل بمعنى مفعول، يريد أن هذه الأتن كأنهن فى قرب بعضهن لبعض أضلاع الجنب لاتتأخر إحداهن عن صاحبتها «تحيد عن أظلالها من الفرق» حاد عن الشيء: تنحى عنه وابتعد منه، والأظلال: جمع ظل، والفرق ـ بفتحتين ـ الخوف، وفعله فرق يفرق كفرح يفرح. وغائلات الليل: الأسد والصياد وما أشبههما. والهول: مصدرها له الأمر يهوله، إذا أفزعه. والزعق: مصدر زعق ـ كفرح ـ إذا خاف فى الليل «قب» جمع قباء أو أقب، وصف من القبب ـ بفتح القاف والباء ـ وهو دقة الخصر، يريد أنهن ضامرات البطون. والتعداء ـ بفتح فسكون ـ أحد مصادر عدا يعدو. والحقب: جمع حقباء أو أحقب. والسوق ـ بفتح السين والواو ـ طول

... ...

الساق ، أو غلظها ، أو حسنها . ويقال فى الوصف منه : أسوق وسوقاء «لواحق الأقراب - إلخ» اللواحق : جمع لاحقة ، وهي الهزيلة الضامرة ، تقول : لحق يلحق - كسمع يسمع - إذا هزل وضمر ، والأقراب : جمع قرب - بزنة قفل أو عنق - وهو البطن ، يريد أنهن خميصات البطون . والمقق : الطول ، وقال الليث : هو الطول الفاحش فى دقة .

الإعراب : « لواحق » خبر مبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام : هن لواحق ، وهو مضاف و « الأقراب » مضاف إليه « فيها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « كالمقق » الكاف حرف جر زائد ، والمقق : مبتدأ مؤخر مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، والجملة من المبتدأ وخبره فى محل نصب حال من الأقراب : أى هن ضامرات البطون حال كون بطونها طويلات .

الشاهد فيه : قوله « كالمقق » فإن الكاف فى هذه الكلمة حرف جر زائد لا يدل على معنى التشبيه . ألا ترى أن المقق هو الطول ، وأنه يقال : فى فلان طول ، ولا يقال : فى فلان كالطول ، وأنت تريد معنى تشبيه ما فيه بالطول ؟ وهذا التخريج الذى ذكره الشارح ههنا هو تخريج كثير من النحاة وأهل اللغة : منهم المحقق الرضى فى شرح الكافية ، وابن عصفور وإن كان قد خص زيادة الكاف بضرورة الشعر ، ومنهم أبو الفتح بن جنى فى سر الصناعة ، ومنهم أبو على الفارسى فى البغداديات ، ومنهم ابن السراج فى الأصول ، ومنهم أبو حيان ، ومنهم الأصمعى . قال أبو على الفارسى : « وأما مجىء الكاف حرفا زائدا لغير معنى التشبيه ، فكقولهم - فيما حدثناه عن أبى العباس - فلان كذى الهيئة ، يريدون : فلان ذو الهيئة ؛ فموضع المجرور رفع ، ومنه :

* لَوَاحِقُ الأَقْرَابِ فِيهَا كَالْمَقَقْ * أى : فيها مقق ؛ لأنه يصف الأضلاع بأن فيها طولا ، وليس يريد أن شيئا مثل الطول نفسه ، ومنه : (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ) ، ومنه أيضا : (أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ) تقديره أرأيت الذى حاج إبراهيم فى ربه أو الذى مر على قرية » اهـ . وقال أبو حيان : « وحكى الفراء أنه قيل لبعض العرب : كيف تصنعون الأقط ؟ قال : كهين ، يريد هينا ؛ ومن زيادتها قول بعضهم : كمذ أخذت فى حديثك ، جوابا لمن قال له : منذ كم لم تر فلانا يريد مذ أخذت » اهـ . ومن هذه الأمثلة التى ضربها أبو على وأبو حيان لزيادة الكاف تعلم أنه لا وجه مطلقا لتخصيص ابن عصفور زيادتها بضرورة الشعر ، ألا ترى أن أبا على حمل آيتين من الكتاب الكريم على زيادة الكاف ، كما مثل هو وأبو حيان لزيادتها بكلام وارد عن العرب فى محاوراتهم بغير ضرورة ولا تكلف ؟ نعم يمكن أن يقال : إنه ليس بكثير فى كلامهم وإن يكن فصيحا ؛ وقد جعل الرضى لزيادة الكاف ضوابط : منها ألا تلتبس بالأصلية الدالة على التشبيه ، وذلك بأن تقوم قرينة على أنه ليس المراد بها التشبيه ولا غيره من معانى الكاف الأصلية كما

أى : فيها المَقَقُ ، أى : الطول . الرابع : الاستعلاء ، قيل لبعضهم : كيف أصبحت ؟ قال : كَخَيْرٍ ، أى : على خير ، وهو قليل ، أشار إلى ذلك فى التسهيل بقوله : وقد توافق على .

(وَأُسْتُعمِلَ) الكاف (اسْماً) بمعنى مثل ، كما فى قوله :

٥٦١ — بَضْحَكْنَ عَنْ كَالْبَرَدِ الْمُنْهَمِّ

فى بيت الشاهد ، ومنها أن يسبقها « مثل » أو يتأخر عنها ، قال (ج ٢ ص ٣١٩) : « وتكون أيضا زائدة إذا لم تلتبس بالأصلية ، كما فى قوله * لَوَاحِقُ الْأَقْرَابِ فِيهَا كَالْمَقَقْ * أى : فيها المقق ، وهو الطول ، ويحكم بزيادتها عند دخولها على مثل ، فى نحو (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَىْءٌ) أو دخول مثل عليه ، كقوله * فَأَصْبَحُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولْ * إذ الفرض أنه لايشبه بالمشبه ، فلابد من زيادة إحدى أداتى التشبيه ، وزيادة ما هو على حرف أولى ، ولا سيما إذا كان من قسم الحروف ؛ لأن الأسماء تقل زيادتها دون الحروف فى الأغلب » اهـ . وقال ابن هشام فى مباحث الكاف من المغنى : « الخامس من معانى الكاف الحرفية : التوكيد ، وهى الزائدة ، نحو : (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَىْءٌ) قال الأكثرون : التقدير ليس شىء مثله ؛ إذ لو لم تقدر زائدة صار المعنى ليس شىء مثل مثله ؛ فيلزم المحال — وهو إثبات المثل — (وذلك من قبل أن النفى بحسب المتبادر من الكلام إنما ينصبّ على الحكم ويفيد ثبوت متعلقه ؛ فالمتبادر من قولنا : ليس مثل ابن زيد أحد ، أن لزيد ابنا لايشبهه أحد ، وإن كان يحتمل أن نفى المثل عنه بسبب عدم وجوده) وإنما زيدت فى الآية لتوكيد نفى المثل ؛ لأن زيادة الحرف بمنزلة إعادة الجملة ثانية ، قاله ابن جنى ؛ ولأنهم إذا بالغوا فى نفى الفعل عن أحد قالوا : مثلك لا يفعل كذا ، ومرادهم إنما هو النفى عن ذاته ، ولكنهم إذا نفوه عمن هو على أخص أوصافه فقد نفوه عنه . وقيل : الكاف فى الآية غير زائدة ؛ ثم اختلف ؛ فقيل : الزائد مثل كما زيدت فى (فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ) ، قالوا : وإنما زيدت هنا (فى كمثله) لتفصل الكاف من الضمير ، والقول بزيادة الحرف أولى من القول بزيادة الاسم ، بل زيادة الاسم لم تثبت ، وأما (بمثل ما آمنتم به) فقد يشهد للقائل بزيادة مثل قراءة ابن عباس (بما آمنتم به) وقد تؤولت قراءة الجماعة على زيادة الباء فى المفعول المطلق : أى إيمانا مثل إيمانكم به : أى بالله سبحانه ، أو بمحمد عليه الصلاة والسلام ، أو بالقرآن ، وقيل : مثل للقرآن ، وما للتوراة : أى فان آمنوا بكتابكم كما آمنتم بكتابهم » اهـ .

٥٦١ — هذا بيت من الرجز المشطور للعجاج ، وقبله قوله :

وَلاَ تَلُمْنِي الْيَوْمَ يَابْنَ عَمِّي   عِنْدَ أَبِي الصَّهْبَاءِ ، أَقْصَى هَمِّي

... ...

بِيضٌ ثَلاثٌ كَنِعَاجٍ جُمٍّ يَضْحَكْنَ عَنْ كَالْبَرَدِ الْمُنْهَمِّ

* تَحْتَ عَرَانِينِ أُنُوفٍ شُمٍّ *

اللغة : « عند أبي الصهباء » يحتمل أن يكون أبو الصهباء كنية رجل معين ، ويحتمل أن يكون أراد به الخمار ، والصهباء : الخمر ، وكناه بأبي الصهباء لأنه مالكها « أقصى همي » الهم - بفتح الهاء - العزم والإرادة ، وقال ابن فارس : الهم ما هممت به إذا أردته ولم تفعله ، وأقصى الشيء : غايته ومنتهاه ، وأراد غاية ما أتمناه ومنتهى ما آمله « بيض ثلاث » البيض : جمع بيضاء ، وأراد بهن النساء الحسان ، وقد أكثر النحاة من القول في إعراب هذه الكلمة ، وعندي أن خير ما تعرب عليه أن تكون خبرا عن قوله « أقصى همي » وكأنه قد قال : نهاية ما تصبو إليه النفس هؤلاء البيض « كنعاج » النعاج - بكسر النون - جمع نعجة ، مثل قصعة وقصاع وجفنة وجفان ، وأصل النعجة : الأنثى من الضأن ، والعرب تكنى عن المرأة بالنعجة . ونقل عن أبي عبيدة أن النعاج بقر الوحش ، ولا يقال لغيرهن نعاج ، والعرب تشبه النساء ببقر الوحش في سعة العيون « جم » بضم الجيم - جمع جماء ، وهي التي لا قرن لها . ويقال : جمت الشاة تجم جما - من باب تعب - إذا لم يكن لها قرن ، وفائدة الوصف بالجم نفي ما يكسبهن السماجة « يضحكن عن كالبرد » البرد - بفتح الباء والراء جميعا - حب الغمام ، وهو ما ينزل من السحاب شبه الحصى ، ويسمى حب المزن أيضا « المنهم » الذائب ، قال الجوهري : انهم البرد والشحم : ذاب . شبه ثغر النساء بالبرد الذائب في الجلاء واللطافة « تحت عرانين أنوف شم » العرانين : جمع عرنين ، وهو ماتحت مجتمع الحاجبين من الأنف ، والشم : جمع أشم ، وهو وصف من الشمم ، والشمم - بفتح الشين والميم - ارتفاع قصبة الأنف مع استواء أعلاه ، فان كان ثمة احديداب فهو القنا .

الإعراب : « يضحكن » فعل مضارع مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة ، ونون النسوة فاعله مبنى على الفتح في محل رفع ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله في محل رفع صفة ثانية لبيض ثلاث ، والصفة الأولى هي متعلق قوله « كنعاج جم » وقوله « عن » حرف جر دال على المجاوزة مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « كالبرد » الكاف اسم بمعنى مثل مبنى على الفتح في محل جر بعن ، والجار والمجرور متعلق بيضحك ، والكاف الاسمية مضاف والبرد مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « المنهم » صفة للبرد ، مجرورة بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « عن كالبرد » فان الكاف في هذه العبارة اسم بمعنى مثل ، بدليل دخول حرف الجر الذي هو عن عليها ، وقد علمنا أن حرف الجر لايدخل إلا على الاسم . وههنا أمران لابد أن نشير إليهما . الأمر الأول : أنهم اختلفوا في : هل تكون الكاف اسما بمعنى مثل ، فان

... ...

كانت فهل يختص مجيء الكاف اسما بمعنى مثل بضرورة الشعر أو لا يختص بها ؟ أما عن الأول فلم يخالف فيه أحد ، وأما الثانى فذهب الأخفش والفارسى وابن مالك إلى أن مجيء الكاف اسما بمعنى مثل لا يختص بضرورة الشعر ، وذهب غير هؤلاء إلى أنه يختص بضرورة الشعر ، قال المحقق الرضى (ج ٢ ص ٣١٩) : « وتتعين اسمية الكاف إذا انجرت كما فى قوله * يضحكن عن كالبرد المنهم * و إذا ارتفعت [على الفاعلية] كما فى قوله :

أَتَنْتَهُونَ وَلَنْ يَنْهَى ذَوِى شَطَطٍ ... كَالطَّعْنِ يَهْلِكُ فِيهِ الزَّيْتُ وَالْفُتُلُ

أو على الابتداء ، نحو : كذا عندى درهما ، على ما قال بعضهم . . . وسيبويه لا يحكم باسميتها إلا عند الضرورة » اه . وقال ابن هشام فى المغنى : « وأما الكاف الاسمية الجارة فمرادفة لمثل ، ولا تقع كذلك عند سيبويه والمحققين إلا فى الضرورة ، كقوله * يضحكن عن كالبرد المنهم * وقال كثير منهم الأخفش والفارسى : يجوز فى الاختيار ؛ فجوزوا فى نحو زيد كالأسد أن تكون الكاف فى موضع رفع والأسد مخفوضا بالإضافة . . . . ولو كان كما زعموا لسمع فى الكلام مثل مررت بكالأسد » اه . والأمر الثانى : قد وقع فى الشعر العربى كثيرا جر الكاف بأحد ثلاثة أحرف : عن ، وعلى ، والباء . كما وقع كثيرا فيه مجيء الكاف مبتدأ ، وفاعلا ، ومفعولا به ، ومضافا إليه : فأما وقوعها مجرورة بعن فمثل البيت الشاهد الذى نحن بصدد شرحه ، وأما وقوعها مجرورة بعلى فكقول ذى الرمة :

أَبِيتُ عَلَى مَيٍّ كَئِيباً وَبَعْلُهَا ... عَلَى كَالنَّقَا مِنْ عَالِجٍ يَتَبَطَّحُ

وأما وقوعها مجرورة بالباء فكالبيت الآتى (٥٦٢) وكقول امرئ القيس يصف فرسا :

وَرُحْنَا بِكَابْنِ الْمَاءِ يُجْنَبُ وَسْطَنَا ... تَصَوَّبُ فِيهِ الْعَيْنُ طَوْراً وَتَرْتَقِى

يريد : رحنا بفرس مثل ابن الماء ـ وهو الغرنيق ـ فى سرعته وسهولة مشيه . وأما مجيئها مبتدأ فكقول الكميت :

عَلَيْنَا كَالنِّهَاءِ مُضَاعَفَاتٌ ... مِنَ الْمَاذِيِّ لَمْ تُوزِ الْمُتُونَا

أراد : مثل النهاء علينا . وأما مجيئها فاعلا فكقول الأعشى :

أَتَنْتَهُونَ وَلَنْ يَنْهَى ذَوِى شَطَطٍ ... كَالطَّعْنِ يَهْلِكُ فِيهِ الزَّيْتُ وَالْفُتُلُ

أراد : لا ينهى ذوى الشطط مثل الطعن . وخرجوا على هذا قول امرئ القيس :

وَإِنَّكَ لَمْ يَفْخَرْ عَلَيْكَ كَفَاخِرٍ ... ضَعِيفٍ وَلَمْ يَغْلِبْكَ مِثْلُ مُغَلَّبِ

أراد : لم يفخر عليك مثل فاخر ضعيف . وأما وقوع الكاف مفعولا به فكقول النابغة :

أى : عَنْ مِثْلِ الْبَرَدِ ، وقوله :

٥٦٢ — بِكَاللَّقْوَةِ الشَّغْوَاءِ جُلْتُ فَلَمْ أَكُنْ ... لِأُولَعَ إِلاَّ بِالْكَمِيِّ الْمُقَنَّعِ

لاَ يَبْرَمُونَ إِذَا مَا الْأُفْقُ جَلَّلَهُ ... بَرْدُ الشِّتَاءِ مِنَ الْإِمْحَالِ كَالْأَدَمِ

فالكاف فى قوله « كالأدم » مفعول به ثان لقوله « جلله » يريد : جلل برد الشتاء الأفق مثل الأدم . وأما وقوع الكاف مضافا إليه فكقول الشاعر :

تَيَّمَ الْقَلْبَ حُبٌّ كَالْبَدْرِ ، لاَ ، بَلْ ... فَاقَ حُسْنًا مَنْ تَيَّمَ الْقَلْبَ حُبًّا

٥٦٢ — لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، كما لم أقف له على سوابق أو لواحق .

اللغة : « بكا للقوة » اللقوة — بفتح اللام أو كسرها — العقاب الخفيف السريع ، وعن أبى عبيدة أنها سميت لقوة لسعة أشداقها « الشغواء » بفتح الشين المعجمة وسكون الغين ، بزنة الحمراء — المعوجة المنقار ، وإنما يعوج منقارها حين تشتد قوتها « جلت » يقال : جال الفارس فى الحرب يجول ؛ إذا طاف فى مجال المعركة ، وإنما يفعل ذلك إذا كان لا يبالى أحدا « لأولع » مضارع مبنى للمجهول ماضيه قولهم : أولع فلان بكذا ؛ إذا شغف به وعنى « الكمى » الشجاع المتكمى فى سلاحه : أى المستتر فيه « المقنع » الذى يلبس القناع ، والقناع — بزنة الكتاب — يطلق على ما يستر الوجه ، وعلى السلاح . وكان من عادة بعض أبطالهم أن يستروا وجوههم لكثرة ما قتلوا فهم يخافون أن يؤخذوا بثارات قبلهم .

الإعراب : « بكا للقوة » الباء حرف جر ، والكاف اسم بمعنى مثل مبنى على الفتح فى محل جر بالباء ، والجار والمجرور متعلق بقوله «جلت» الآتى ، والكاف الاسمية مضاف واللقوة مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « الشغواء » صفة للقوة « جلت » فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله مبنى على الضم فى محل جر « فلم » الفاء حرف عطف ، ولم : حرف نفى وجزم وقلب « أكن » فعل مضارع ناقص مجزوم بلم ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « لأولع » اللام لام الجحود أولع : فعل مضارع مبنى للمجهول منصوب بأن المضمرة وجوبا بعد لام الجحود ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وجملة المضارع ونائب فاعله فى محل نصب خبر أكن « إلا » أداة استثناء ملغاة لا عمل لها « بالكمى » جار ومجرور متعلق بقوله أولع «المقنع» صفة للكمى .

الشاهد فيه : قوله « بكا للقوة » فان الكاف فى هذه الكلمة اسم بمعنى مثل ، بدليل انجرارها بالباء ، وقد عرفت أن حروف الجر تختص بأن تتصل بالأسماء . وهل دخول الباء على الكاف مختص بالضرورة ؟ اختلف العلماء فيه ، وقد شرحنا ذلك فى الشاهد السابق .

فان قلت : فلماذا تكلف العلماء فيما ذكر الشارح وذكرت من الشواهد أن يجعلوا الكاف اسما بمعنى مثل ، وهلا جعلوا الكاف حرف جر وجعلوها هى ومجرورها صفة لموصوف محذوف ؛

وهو مخصوص عند سيبويه والمحققين بالضرورة ، وأجازه كثيرون ـ منهم الفارسى والناظم ـ فى الاختيار .

(وَ كَذَا عَنْ وَعَلَى) استعملا اسمين : الأول بمعنى جَانِب ، والثانى بمعنى فَوْق (مِنْ أَجْلِ ذَا عَلَيْهِمَا مِنْ دَخَلَا) فى قوله :

فيكون تقدير قول الأعشى : ولن ينهى ذوى شطط شىء كالطعن ، ويكون تقدير قول امرىء القيس : ورحنا بفرس كابن الماء ، ويكون تقدير هذا الشاهد الذى نحن بصدد شرحه : جلت بفرس كاللقوة الشغواء ، ويكون تقدير البيت الآخر لامرىء القيس : وإنك لم يفخر عليك أحد كفاخر ضعيف ، ويكون تقدير بيت الكميت : علينا دروع كالنهاء ، ويكون تقدير بيت النابغة : جلل برد الشتاء الأفق بردا كالأدم ، مثلا ؛ ويكون تقدير البيت الآخر : تيم القلب حب فتاة كالبدر ، ويكون تقدير قول العجاج الذى هو الشاهد السابق : يضحكن عن مبسم كالبرد ، وهكذا .

فالجواب عن ذلك أن حذف الموصوف وإقامة الوصف مقامه ، وهو ما تريد أن تحمل عليه هذه الشواهد كلها ، ليس حسنا فى كل موضع ، بل قد يكون قبيحا فى مواطن ، وقد يشتد قبحه فى مواطن أخرى . أفلست ترى أنه قد لزمك على هذا التخريج الذى تريده أن تجعل الفاعل فى بيت الأعشى وفى أحد بيتى امرىء القيس محذوفا ، وقد علمت أن الفاعل لا يجوز حذفه بتة ؟ وإذا كان هذا التخريج لا يخلو من القبح لزمك ألا تصير إليه وفى الكلام مندوحة عنه

فان قلت : فان ما أردت من التخريج لم يحذف فيـــه الفاعل إلا وقد قام مقامه وصفه ، والقبيح إنمـا هو حذف الفاعل دون أن يقام شىء مقامه .

قلت : الجواب عن هذا أيسر ممـا تظن ، أرأيت كيف ذهبت مذهبا أقبح من القبيح وأنت تحسب أنه شىء لا غبار عليه ؟ فقد لزمك على ما تريد أن تذهب إليه أن توقع الجار والمجرور فاعلا ، وقد عرفت أن الفاعل لا يكون إلا اسما صريحا أو مؤولا بالصريح بواسطة أدوات المصدر ، فأما أن يكون الجار غير الزائد ومجروره فاعلا فذلك مالا نظير له فى العربية وهو مالا يجوز لك أن تذهب إليه ولا إلى ما يقتضيه . وإذا لم يمكن اعتبار الفاعل محذوفا وهو ملحوظ ، ولا اعتباره محذوفا وهو غير ملحوظ لقيام غيره مقامه ، وكان الكاف صالحا لأن يكون فاعلا ـ فقد وجب المصير إلى هذا ، وإذا وجب المصير إليه ثبت أن الكاف قد تكون اسما بمعنى مثل ، كما قد تكون حرف جر دالا على التشبيه ، وإذا ثبت ذلك فى الكاف لم ينكر بعد ذلك أن تقع فى مواقع الإعراب التى لا تقع فيها إلا الأسماء .

٥٦٣ — وَلَقَدْ أَرَانِي لِلرِّمَاحِ دَرِيئَةً مِنْ عَنْ يَمِينِي تَارَةً وَأَمَامِي

٥٦٣ — هذا بيت من أبيات لقطرىّ بن الفجاءة المازنى التميمى ، وقد سبق ذكر هذه الأبيات وشرحها مع شرح الشاهد (رقم ٤٧٦) الذى سبق فى باب الحال (انظر هذا الجزء ص ٣٣) .

الإعراب : « ولقد » الواو حرف عطف ، أو حرف قسم وجر ، والمقسم به محذوف : أى والله . واللام واقعة فى جواب القسم المقدر ، وقد : حرف تحقيق « أرانى » أرى : فعل مضارع مبنى للمجهول أو للمعلوم ، ونائب فاعله على الأول وفاعله على الثانى ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به أول لأرى إن بنيته للفاعل « للرماح » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من دريئة الآتى « دريئة » مفعول ثان لأرى إن بنيته للفاعل ، وهو حال من ياء المتكلم إن بنيته للمجهول « من » حرف جر « عن » اسم بمعنى جانب مبنى على السكون فى محل جر بمن ، والجار والمجرور متعلق بفعل دل عليه قوله « أرانى للرماح دريئة » وكأنه قد قال : تجيئنى من جهة يمينى تارة ومن جهة أمامى تارة أخرى ، وعن مضاف ويمين من « يمينى » مضاف إليه ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « تارة » ظرف متعلق بذلك الفعل المدلول عليه بما تقدم « وأمامى » الواو حرف عطف ، أمام : معطوف على يمينى ، وياء المتكلم مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « من عن يمينى » فإن عن فى هذه العبارة اسم بمعنى جانب أو جهة ؛ بدليل دخول حرف الجر وهو « من » عليها ، وقد علم أن حرف الجر لا يتصل إلا بالأسماء ، ومثل هذا البيت فى دخول من على عن البيت الآتى . وقد تدخل عليها على ، وذلك مثل قول الشاعر :

عَلَى عَنْ يَمِينِي مَرَّتِ الطَّيْرُ سُنَّحًا وَكَيْفَ سُنُوحٌ وَالْيَمِينُ قَطِيعُ

فإن قلت : فما فائدة دخول « من » على عن فى البيت المستشهد به والبيت الذى بعده ؟

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : ذكر ابن هشام فى المغنى أن قول القائل : قعدت عن يمين فلان ، معناه قعدت فى ناحية يمينه ، وهذا يحتمل أن مكانه من جهة يمين فلان ملاصق لمكان فلان كما يحتمل أنه بعيد منه غير ملاصق له ، فإذا قالوا : قعدت من عن يمين فلان ، تعين أن يكون مقصود المتكلم أن مكانه من جهة يمين فلان ملاصق لمكان فلان هذا وأنه جالس فى مبدأ جهة يمينه .

فإن قلت : فإن « عن » الحرفية دالة على المجاوزة ، وعن الاسمية بمعنى جانب أو جهة ، والمعنيان مختلفان ، بخلاف الكاف فإنها دالة على التشبيه سواء أكانت اسمية أم حرفية ، فما تقول فى هذا : أتجد معنى عن واحدا أم تجد لاختلافهما سرا ؟

وكقوله :

٥٦٤ — غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَاتَمَّ ظِمْؤُها تَصِلُّ وَعَنْ قَيْضٍ بِزِيزَاءَ مَجْهَلِ

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : قد ذكر جار الله الزمخشرى فى المفصل أن معنى قول القائل : جلس فلان عن يمين فلان ، أنه جلس متراخيا عن بدن فلان فى المكان الذى بحيال يمينه فكأنه قد قال : جلس فلان من جانب يمين فلان وفى موضع متجاوز عن بدنه، وعلى هذا يتحقق اتحاد المعنيين ، ويكون شأن « عن » فى اسميتها وحرفيتها كشأن الكاف فيهما ، غير أنه يجب أن يكون مرادهم من قولهم إن عن الاسمية بمعنى الجهة أو الجانب هو الجهة المجاوزة لمدخولها لا مجرد الجهة ؛ فافهم ذلك وكن على ثبت منه .

٥٦٤ — هذا بيت من قصيدة طويلة لمزاحم العقيلى ، وأول هذه القصيدة قوله :

خَلِيلَيَّ عُوجَا بِي عَلَى الرَّبْعِ نَسْأَلِ مَتَى عَهْدُهُ بِالظَّاعِنِ الْمُتَحَمِّلِ

وقبل بيت الشاهد قوله :

قَطَعْتُ بِشَوْشَاةٍ كَأَنَّ قُتُودَهَا عَلَى خَاضِبٍ يَعْلُو الْأَمَاعِزَ مُجْفِلِ

أَذَلِكَ أَمْ كُدْرِيَّةٌ ظَلَّ فَرْخُهَا لَقًى بِشَرَوْرَى كَالْيَتِيمِ الْمُعَيَّلِ

غدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظِمْؤُها تَصِلُّ وَعَنْ ... البيت ، و بعده :

غُدُوًّا طَوَى يَوْمَيْنِ عَنْهُ انْطِلَاقَهَا كَمِيلَيْنِ مِنْ سَيْرِ الْقَطَا غَيْرَ مُؤْتَلِ

اللغة : « بشوشاة » — بفتح الشين — الناقة الخفيفة « قتودها » القتود — بضم القاف والتاء — جمع قتد ، وهو خشب الرحل « خاضب » هو ذكر النعام الذى أكل الربيع فاحمر ساقاه « الأماعز » جمع أمعز ، وهو المكان الكثير الحصى « مجفل » اسم فاعل من قولهم : أجفل الظليم ونحوه ، إذا نفر ، والظليم يضرب به المثل فى سرعة العدو ، فاذا كان نافرا فهو أشد سرعة « أذلك أم كدرية » الإشارة راجعة إلى الخاضب ، والكدرية — بضم الكاف وسكون الدال — القطاة الغبراء اللون الرقشاء الظهر والبطن الصفراء الحلق ، واسم الإشارة خبر مبتدأ محذوف ، وكأنه قد قال : أناقتى ذلك الخاضب أم كدرية ؟ فهو تشبيه بليغ قصد به تشبيه ناقته فى الخفة والسرعة بأحد الاثنين على طريق الاستفهام التجاهلى . وقوله « ظل فرخها لقى » جملة تقع صفة لكدرية ، واللقى — بزنة الفق — المطروح الملقى الذى لا يلتفت إليه «شرورى» بزنة سفرجل — جبل بطريق مكة إلى الكوفة بين مساكن بنى أسد ومساكن بنى عامر « المعيل » بزنة اسم المفعول — الفقير أو المهمل . وقوله « غدت من عليه — البيت » الضمير المستتر فى غدت راجع إلى الكدرية ، والضمير البارز فى عليه راجع إلى فرخها ، يريد أن هذه القطاة

... ...

قد انصرفت عن فرخها . وظمء : هو فاعل تم ، والظم ـ بكسر الظاء وسكون الميم ـ أراد به ههنا مدة صبر القطاة على الماء «تصل» أراد تصوّت أحشاؤها من اليبس ؛ فأسند الفعل إليها ، و يقال : جاءت الإبل تصل عطشا ، والصليـل : صوت الشيء اليابس « وعن قيض » القيض ــ بفتح فسكون ــ قشر البيضة ، وأراد البيض، أوالبيض الذى فسد فلم يخرج منه فرخ «بزيزاء» الزيزاء ـ بكسر الزاى الأولى أو فتحها ـ ماارتفع من الأرض وغلظ ، و يقال : الزيزاء هى الأرض الغليظة المستوية التى لاشجر فيها ، ويقال : المفازة التى لا أعلام فيها ، وروى « ببيداء مجهل » والمجهل ـ بزنة مقعد ـ التى لا يهتدى فيها . وإنما جعل للكدرية فرخا و بيضا لتكون أشد شوقا إلى العودة فتكون أسرع طيرانا .

الإعراب : « غدت » غدا : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى الكدرية المذكورة فى بيت سابق ، والتاء علامة التأنيث « من » حرف جر « عليه » على : اسم بمعنى فوق مبنى على السكون فى محل جر بمن ، والجار والمجرور متعلق بغدت ، وعلى مضاف وضمير الغائب العائد إلى الفرخ مضاف إليه مبنى على الكسر فى محل جر « بعد » ظرف متعلق بغدت منصوب بالفتحة الظاهرة « ما » مصدرية حرف مبنى على السكون لا محل له « تم » فعل ماض « ظمؤها » ظمء : فاعل بتم مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى الكدرية مضاف إليه ، وما المصدرية مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور باضافة بعد إليه ، وتقدير الكلام : بعد تمام ظمئها « تصل » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى الكدرية ، والجملة من الفعل وفاعله فى محل نصب حال صاحبه فاعل غدت وهو الضمير العائد إلى الكدرية « وعن قيض » الواو حرف عطف ، وعن قيض : جار ومجرور معطوف بالواو على قوله « من عليه » فهو متعلق أيضا بغدت ، وذهب ابن هشام اللخمى إلى أن « عن قيض » معطوف بالواو على قوله «عليه» وحده ؛ فيكون «عن» ههنا أيضا مجرورا بمن ، وعليه فعن مضاف وقيض مضاف إليه « بزيزاء » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لقيض « مجهل » نعت لزيزاء ، ونعت المجرور مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « من عليه » فان على فى هذه العبارة اسم بمعنى فوق، ولهذا دخلت من عليه ؛ لأن حروف الجر لا تدخل على غير الأسماء . وقد اختلف العلماء فى اسمية «على» : أتختص بضرورة الشعر أم لا تختص بذلك ؛ فصريح كلام سيبويه أن اسميتها عند دخول من عليها غير مختصة بضرورة الشعر . وذهب ابن عصفور إلى أن على فى هذا البيت وغيره استعملت اسما للضرورة إجراء لها مجرى ماهى بمعناه وهو فوق. وذهب الفراء و بعض الكوفيين إلى أن «عن»

(وَمُذْ وَمُنْذُ) يستعملان أيضا اسمين وحرفين : فهما (اسْمَانِ حَيْثُ رَفَعَا) اسماً مفرداً، (أَوْ أُولِيَا) جملةً ، كما إذا أوليا (الْفِعْلَ) مع فاعله ، وهو الغالب ، ولهذا اقتصر على ذكره ، أو المبتدأ مع خبره .

فالأول نحو : مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمَانِ ، أو مُنْذُ يَوْمُ الْجُمُعَةِ ، وهما حينئذ مبتدآن وما بعدهما خبر ، والتقدير : أمَدُ انقطاعِ الرؤية يومان ، وأوّلُ انقطاع الرؤية يومُ الجمعة . وقد أشعر بذلك قوله : حَيْثُ رَفَعَا ، وقيل بالعكس ، والمعنى بينى و بين الرؤية يومان ، وقيل : ظرفان ، وما بعدهما فاعل بفعل محذوف ، أى : مذ كان ـ أو مذ مضى ـ يومان ، و إليه ذهب أكثر الكوفيين ، واختاره السهيلى والناظم فى التسهيل .

والثانى (كَجِئْتُ مُذْ دَعَا) ، وقوله :

* مَا زَالَ مُذْ عَقَدَتْ يَدَاهُ إِزَارَهُ(١) *

وقوله :

٥٦٥ — وَمَا زِلْتُ أَبْغِي الْخَيْرَ مُذْ أَنَا يَافِعٌ

و « على » لا يكونان اسما ولو دخل عليهما حرف الجر ، وحروف الجر عند هؤلاء يجوز دخول «من» عليها كلها إلا أربعة ، وهى : مذ ، واللام ، والباء ، وفى . وذهب ابن الطراوة وابن طاهر وابن خروف وأبو على فى أحد قوليه إلى أن « على » اسم بمعنى فوق دائما ، ولا تكون حرف جر أصلا ؛ فهذه أربعة أقوال .

(١) هذا صدر بيت ، وعجزه :

* فَسَمَا فَأَدْرَكَ خَمْسَةَ الْأَشْبَارِ *

وهذا بيت من قصيدة للفرزدق يمدح فيها آل المهلب . وقد تقدم ذكر هذا البيت فى باب المعرف بأداة التعريف ، وهو الشاهد (رقم ١٣٢) ، وذكرنا معه جملة أبيات من القصيدة وشرحناها بما لا نرى معه إعادة شىء منه (انظر الجزء الأول ص ٢٣٠) والاستشهاد بالبيت هنا فى قوله : « مذ عقدت يداه إزاره » حيث دخلت مذ على الجملة الفعلية ، ومذ حينئذ ظرف زمان مضاف إلى الجملة بعده ، وسيأتى شرح ذلك مستوفى مع شرح الشاهد الآتى عقب هذا .

٥٦٥ — هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

* وَلِيدًا وَكَهْلاً حِينَ شِبْتُ وَأَمْرَدَا *

والمشهور أنهما حينئذ ظرفان مضافان إلى الجملة ، وقيل : إلى زمن مضاف إلى الجملة ، وقيل : مبتدآن ؛ فيجب تقدير زمن مضاف إلى الجملة يكون هو الخبر .

وهذا بيت من قصيدة الأعشى ميمون بن قيس التى أولها :

أَلَمْ تَغْتَمِضْ عَيْنَاكَ لَيْلَةَ أَرْمَدَا وَبِتَّ كَمَا بَاتَ السَّلِيمُ مُسَهَّدَا

وقد ذكرنا منها عدة أبيات فى باب المفعول المطلق عند شرح الشاهد (رقم ٤٢١) فارجع إلى ذلك فى الموضع الذى أشرنا إليه (ج ٢ ص ٣٥١) ثم انظر شرح الشاهد (رقم ٥٤٢) فى هذا الجزء (ص ٢٤٧) .

اللغة : « أبغى » أطلب « الخير » قد روى فى مكانه « المال » وهو أشهر « مذ أنا يافع » اليافع : الغلام الذى قارب الحلم ، وهو اسم الفاعل لقولهم : أيفع الغلام ، إذا دنا من الحلم ، وكان القياس يقتضى أن يكون اسم الفاعل موفعا كالمصلح من أصلح والمفسد من أفسد ، أو يكون له فعل ثلاثى ، ولكن المستعمل من فعل هذه المادة هو أيفع ، والذى جاء من اسم الفاعل هو يافع ، وكأنهم قد استعملوا فعلا ثلاثيا ثم جاءوا باسم الفاعل له ثم أماتوا ذلك الفعل وأبقوا اسم فاعله . ولذلك نظائر ؛ قالوا : أعشب المكان فهو عاشب ، إذا كثر فيه العشب . وقالوا : أمحل المكان فهو ماحل ، إذا أجدب ، وقالوا : أورس المكان فهو وارس ، إذا كثر فيه نبات الورس .

الإعراب : « ما » حرف نفى مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « زلت » زال : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه مبنى على الضم فى محل رفع « أبغى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والجملة من الفعل وفاعله فى محل نصب خبر زال الناقصة « الخير » مفعول به لأبغى ، منصوب بالفتحة الظاهرة « مذ » ظرف زمان متعلق بأبغى مبنى على السكون فى محل نصب « أنا » ضمير منفصل مبتدأ « يافع » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل جر بإضافة مذ إليها .

الشاهد فيه : قوله « مذ أنا يافع » حيث وقعت الجملة الاسمية بعد «مذ» . وللعلماء فى مذ حينئذ ثلاثة أقوال : أولها أن « مذ » ظرف مضاف إلى الجملة التالية له ، وكأن الشاعر قد قال : مازلت أبغى الخير وقت أنا يافع ، وهذا القول هو الذى جرينا عليه فى إعراب البيت . والثانى : أن « مذ » مضاف إلى ظرف محذوف ، وهذا الظرف هو المضاف إلى الجملة الواقعة بعد مذ ، وإذا لاحظت أن « مذ » ظرف زمان لم يكن هناك داع لتقدير زمان يضاف إلى الجملة ؛ إذ التقدير حينئذ : مازلت أبغى الخير وقت زمان أنا يافع ، فأحد الظرفين لايفيد شيئا . والثالث : أن «مذ» ليس ظرف زمان ، ولكنه مبتدأ حذف خبره ، وهذا الخبر المحذوف هو الذى يضاف إلى الجملة ، وكأن الشاعر قد قال : أول أمد بغائى الخير وقت أنا يافع .

(وَأَنْ يَجُرَّا) فهما حَرْفَا جَرٍّ ، ثم إن كان ذلك (فِي مُضِيٍّ فَكَمِنْ * هُمَا) فى المعنى ، نحو : مارأيته مُذْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ، ومُنْذُ يَوْمِ الجمعة ، أى : من يوم الجمعة (وَفِى الْحُضُورِ مَعْنَى فِى أَسْتَبِنْ) بهما ، نحو : ما رأيته مذ يَوْمِنَا ، أو منذ يَوْمنا : أى فى يومنا . هذا مع المعرفة كما رأيت ، فإن كان المجرور بهما نكرة كانا بمعنى مِنْ و إلى معاً كما فى المعدود ، نحو : ما رأيته مذ ـ أو منذ ـ يومين ، و كونهما إذا جرَّا حرفَىْ جَرّ هو ما ذهب إليه الأكثرون ، وقيل : هما ظرفان منصوبان بالفعل قبلهما .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : أكثر العرب على وجوب جرهما للحاضر ، وعلى ترجيح جر منذ الماضى على رفعه ، كقوله :

٥٦٦ — وَرَبْعٍ عَفَتْ آثَارُهُ مُنْذُ أَزْمَانِ

---

٥٦٦ — هذا عجز بيت هو مطلع قصيدة طويلة لامرىء القيس بن حجر الكندى ، وصدره قوله :

* قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَعِرْفَانِ *

و بعد هذا المطلع قوله :

أَتَتْ حِجَجٌ بَعْدِى عَلَيْهَا فَأَصْبَحَتْ كَخَطِّ زَبُورٍ فِي مَصَاحِفِ رُهْبَانِ
ذَكَرْتُ بِهَا الْحَيَّ الْجَمِيعَ فَهَيَّجَتْ عَقَابِيلَ سُقْمٍ مِنْ ضَمِيرٍ وَأَشْجَانِ
فَسَحَّتْ دُمُوعِي فِي الرِّدَاءِ كَأَنَّهَا كُلًى مِنْ شَعِيبٍ ذَاتِ سَحٍّ وَتَهْتَانِ

اللغة : « قفا نبك ـ البيت » قد جاء صدر هذا المطلع فى طويلته اللامية :

* قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ *

وقوله ههنا : « وربع عفت آثاره » قد روى فى مكانه « ورسم عفت آثاره » والربع ـ بفتح فسكون ـ المنزل والدار . والرسم ـ بوزنه ـ مابقى من آثار الديار . وعفت آثاره : ذهبت وانمحت معالمه ، والآثار : جمع أثر ـ بفتحتين ـ ويروى فى مكانه « آياته » والآيات : جمع آية ، وهى العلامة التى يستدل بها عليه ومنها يعرف ، وكل شىء استدل به على شىء آخر فهو علامته وآيته ، ومن ذلك آيات النبوة ، والأزمان : جمع زمن ـ بفتحتين ـ كسبب وأسباب ، و بطل وأبطال .

الإعراب : « قفا » فعل أمر ، وألف الاثنين فاعله « نبك » فعل مضارع مجزوم فى جواب الأمر ، وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا

وعلى ترجيح رفع مذ للماضي على جره ؛ فمن القليل فيها قوله :

٥٦٧ — لِمَنِ الدِّيَارُ بِقُنَّةِ الْحِجْرِ أَقْوَيْنَ مُذْ حِجَجٍ وَمُذْ دَهْرِ

تقديره نحن «من ذكرى» جار ومجرور متعلق بنبكى ، وذكرى مضاف و «حبيب» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « وعرفان » الواو حرف عطف ، عرفان : معطوف على ذكرى حبيب « وربع » الواو عاطفة ، ربع : معطوف على ذكرى حبيب أيضا « عفت » عفا : فعل ماض ، والتاء حرف دال على تأنيث الفاعل ، «آياته» آيات : فاعل عفت مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف ، وضمير الغائب العائد إلى الربع مضاف إليه ، والجملة من الفعل الماضي وفاعله في محل جر صفة لربع « منذ » حرف جر مبنى على الضم لا محل له من الإعراب « أزمان » مجرور بمنذ ، والجار والمجرور متعلق بعفت .

الشاهد فيه : قوله «منذ أزمان» حيث وردت منذ في هذه الكلمة داخلة على الزمان الماضي، على حد الكثير فيها ، وأكثر العلماء على أن « منذ » حينئذ حرف جر ، وعلى أن معناها في هذه العبارة هو معنى « من » ؛ لأن الفعل العامل فيها ماض ، كما يعلم من كلام الشارح .

٥٦٧ — هذا مطلع قصيدة لزهير بن أبي سلمى المزني يمدح فيها هرم بن سنان ، وبعده قوله :

لَعِبَ الزَّمَانُ بِهَا وَغَيَّرَهَا بَعْدِي سَوَافِي الْمُورِ وَالْقَطْرِ
قَفْرًا بِمُنْدَفَعِ النَّحَائِتِ مِنْ صَفْوَى أُولاَتَ الضَّالِ وَالسِّدْرِ
دَعْ ذَا وَعَدِّ الْقَوْلَ فِي هَرِمٍ خَيْرِ الْبُدَاةِ وَسَيِّدِ الْحَضْرِ
تَاللهِ قَدْ عَلِمَتْ سَرَاةُ بَنِي ذُبْيَانَ عَامَ الْحَبْسِ وَالْأَصْرِ
أَنْ نِعْمَ مُعْتَرَكُ الْجِيَاعِ إِذَا خَبَّ السَّفِيرُ وَسَابِئُ الْخَمْرِ
وَلَنِعْمَ حَشْوُ الدِّرْعِ أَنْتَ إِذَا دُعِيَتْ نَزَالِ وَلُجَّ فِي الذُّعْرِ
حَامِي الذِّمَارِ عَلَى مُحَافَظَةِ الْ جُلَّى أَمِينُ مُغَيَّبِ الصَّدْرِ

وقد نسب نقاد الشعر ثلاثة الأبيات الأولى إلى حماد الراوية ، وذكروا أن أول كلام زهير هو قوله : «دع ذا — إلخ» . قالوا : اجتمع قوم من حملة الشعر في دار أمير المؤمنين المهدى بعيساباذ ، فخرج رجل فدعا بالمفضل الضبي الراوية ، فدخل ، فمكث مليا ، ثم خرج ذلك الرجل ؛ فدعا بحماد الراوية ، ثم خرج ومعه حماد والمفضل جميعا ، وقد بان الانكسار والغم في وجه حماد ، وظهر السرور والنشاط في وجه المفضل . ثم خرج الخادم فقال : يامعشر من حضر من أهل العلم ، إن أمير المؤمنين

... ...

يعلمكم أنه وصل حمادا الشاعر بعشرين ألف درهم لجودة شعره ، وأبطل روايته لزيادته فى أشعار الناس ما ليس منها ، ووصل المفضل بخمسين ألف درهم لصدقه وصحة روايته : فمن أراد أن يسمع شعرا جيدا محدثا فليسمع من حماد ، ومن أراد رواية صحيحة فليأخذها عن المفضل ، فسألنا عن السبب ، فأخبرنا أن المهدى قال للمفضل لما دعا به وحده : إنى رأيت زهير بن أبى سلمى افتتح قصيدته بأن قال : * دع ذا وعد القول فى هرم * ولم يتقدم قبل ذلك قول ، فما الذى أمر نفسه بتركه ؟ فقال له المفضل : ما سمعت فى هذا شيئا ، إلا أنى توهمته كان فى قول يقوله أو يروى فى أن يقول شعرا ، فقال : عد إلى مدح هرم ، دع ذا . ثم دعا بحماد فسأله عن مثل ما سأل عنه المفضل ، فقال : ليس هكذا قال زهير يا أمير المؤمنين ، قال : فكيف قال ؟ قال : فأنشده ثلاثة الأبيات قبل هذا البيت ؛ فأطرق المهدى ساعة ، ثم أقبل على حماد ، فقال : قد بلغ أمير المؤمنين عنك خبر لابد من استحلافك عليه ، ثم استحلفه بأيمان البيعة ليصدقنه عما يسأله عنه ، فحلف له ، فلما توثق منه قال له : اصدقنى عن حال هذه الأبيات ومن أضافها إلى زهير . فأقر له حينئذ أنه قالها ، فأمر فيه وفى المفضل بما أمر به من كشف أمرهما وشهر حالهما .

اللغة : « لمن الديار بقنة الحجر – البيت » الاستفهام ههنا للتعجب من شدة خراب هذه الديار حتى كأنها لا تعرف ولا يعرف سكانها وأصحابها ، والقنة – بضم القاف وتشديد النون – أعلى الجبل ، ومثله القلة وزنا ومعنى . والحجر – بكسر الحاء وسكون الجيم – هى منازل ثمود بناحية الشام عند وادى القرى ، ولكن المعروف أن هذه « حجر » بغير أداة التعريف ، ولهذا قالوا : إن « أل » فى هذا اللفظ زائدة ، وهم يزيدون « ال » فى الأعلام كما قال الشاعر :

رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكًا ... شَدِيدًا بِأَعْبَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلُهْ

وكما قال الآخر :

* يَالَيْتَ أُمَّ الْعَمْرِو كَانَتْ صَاحِبِي *

والباء فى « بقنة الحجر » بمعنى فى . وأقوين : أقفرن . وتقول : أقوت الدار ، إذا أقفرت وخلت من السكان . والحجج – بكسر الحاء وفتح الجيم – جمع حجة ، وهى السنة . والدهر : الأبد الممدود « لعب الرياح بها وغيرها – البيت » السوافى : جمع ساف ، وهو اسم فاعل من قولهم : سفت الريح التراب تسفيه ، إذا ذرته . والمور – بضم الميم – الغبار . والقطر : المطر « قفر بمندفع النحائت – البيت » أى : هذه الديار قفر ، والنحائت : موضع فيه آبار ، ويقال : هى آبار ، ويقال : هى أودية ، ومندفعها : مندفع مياهها . والصفوان : الجانبان ، واحدهما صفا مثل قفا ، وأولات الضال والسدر : ذوات ذلك ، والضال : السدر البرى « دع ذا – البيت » أى : اترك

الثانى : أصل مذ منذ ، بدليل رجوعهم إلى ضم الذال من مُذْ عند ملاقاة الساكن ، نحو مُذُ الْيَوم ، ولولا أن الأصل الضم لكسروا ، ولأن بعضهم يقول : مُذُ زَمَنٍ طَوِيلٍ ، فيضم مع عدم الساكن ؛ وقال ابن ملكون : هما أصلان ؛ لأنه لا يُتَصَرَّف فى الحرف وشبهه ،

ما أنت فيه واصرف القول إلى هرم . والبداة : جمع باد ، وهو ساكن البادية ، والحضر : جمع حاضر ، كصحب فى جمع صاحب ، وتجر فى جمع تاجر ، وشرب فى جمع شارب ، والحاضر : خلاف البادى ، أو هو الحى العظيم .

الإعراب : « لمن » اللام حرف جر ، ومن : اسم استفهام مبنى على السكون فى محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وقد حركت « من » بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين « الديار » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة « بقنة » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن فى الخبر العائد إلى المبتدأ ، وقنة مضاف و « الحجر » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « أقوين » فعل ماض ونون النسوة العائدة إلى الديار فاعل ، وجملة الفعل وفاعله فى محل نصب حال ثانية صاحبها الضمير المستتر فى الخبر أيضا « مذ » حرف جر مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « حجج » مجرور بمذ وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بأقفر « ومذ » الواو حرف عطف ، مذ : حرف جر « دهر » مجرور بمذ ، والجار والمجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور السابق فهو مثله متعلق بأقفر .

الشاهد فيه : قوله « أقوين مذ حجج ومذ دهر » واعلم أولا أن هذه الكلمة تروى بروايتين الأولى رواية الكوفيين * أقوين من حجج ومن دهر * وقد احتجوا بهذه الرواية على أنه يجوز استعمال « من » لابتداء الغاية الزمانية كما تستعمل لبدء الغاية المكانية . وقد تقدم ذكر هذه المسألة وروينا البيت فى أثنائها (انظر هذا الجزء ص ٢١٧ فى أثناء شرح الشاهد رقم ٥٣٢) وقال ابن الأنبارى فى الرد على تمسك الكوفيين بهذا البيت (الإنصاف ١٦٥) : « وأما قول زهير * أقوين من حجج ومن دهر * فالرواية الصحيحة * أقوين مذ حجج ومذ دهر * ولئن سلمنا ما رويتموه * من حجج ومن دهر * فالتقدير فيه أيضا : من مرّ حجج ومن مرّ دهر ، كما تقول : مرت عليه السنون ، ومرت عليه الدهور ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه » اهـ وقد عرفت فيما مر ما يرد على هذا التقدير ، كما عرفت القول الراجح فى هذه المسألة . وأما الرواية الثانية فهى التى أنشد الشارح البيت عليها ، وقد سمعت فى كلام ابن الأنبارى أنها رواية البصريين التى يصححونها ، وهم يستشهدون بهذه الرواية على أن « مذ » يجوز جرها للزمن الماضى ، وإن كان الأكثر فيها أن تجر الزمن الحاضر وأنها إذا دخلت على الزمن الماضى ارتفع .

ويرده تخفيفهم أنّ وكأنّ ولكنّ وربَّ ، وقال المالقى : إذا كانت مذ اسما فأصلها منذ ، أو حرفا فهى أصل[1] .

---

(١) اعلم أولا أن النحاة قد اختلفوا فى « مذ » و « منذ » : أبسيطتان هما أم مركبتان ؟ ولهم فى ذلك ثلاثة أقوال : القول الأول – وهو قول أكثر الكوفيين – وتلخيصه أن «منذ» و « مذ » مركبتان من كلمتين : إحداهما « من » التى هى حرف جر ، وثانيتهما « إذ » التى هى ظرف للزمان الماضى ، وأصلهما على ذلك « من إذ » فحذفت عند التركيب همزة « إذ » ووصلت من بالذال ، وحركت الدال للتخلص من التقاء الساكنين ، وضمت الميم من « من » للفرق بين حالة الإفراد وحالة التركيب ، ثم ضمت الذال إتباعا لضم الميم ، ثم قد تحذف النون للتخفيف ، والذى يدل على أن أصلها ذلك أن من العرب – وهم بنو سليم – من يقول : منذ – بكسر الميم – فذلك رجوع بها إلى الأصل ؛ فدل على أنها مركبة . ثم قد يرجح جانب صدرها فيجر الاسم بعدها ، وقد يرجح جانب العجز فيرتفع الاسم بعدها ؛ فاذا خفض الاسم بعدها فهو مخفوض بهما ، وإذا ارتفع الاسم بعدهما فهو فاعل لفعل محذوف ؛ فاذا قلت : ما رأيته منذ يوم الجمعة ، فتقديره : ما رأيته من إذ مضى يوم الجمعة ، أى : من وقت مضى يوم الجمعة ، وإذا قلت : ما رأيته منذ يومان ، فتقديره : ما رأيته من إذ ابتدأ يومان ، والمعنى ما رأيته من وقت ابتدأ اليومان اللذان قبل وقتنا هذا بدخولهما فى الوجود . وتغليب الصدر فى «منذ» أكثر ؛ لوجود « من » فيها برمتها ، وتغليب العجز فى « مذ » أكثر ؛ لضعف الصدر بسقوط النون . والقول الثانى – وهو قول أبى زكريا يحيى بن زياد الفراء – وتلخيصه أن « منذ » و « مذ » مركبتان من « من » التى هى حرف جر و « ذو » التى هى اسم موصول فى لغة طيئ بمعنى الذى وأخواته . ولعله اغتر أيضا بلغة سليم التى بينا شأنها ، ثم قد يرجح جانب الصدر فيجر الاسم بعدها ، وقد يرجح جانب العجز فيرتفع ؛ فاذا ارتفع الاسم بعدها فهو خبر لمبتدإ محذوف ؛ فاذا قلت : ما رأيته منذ يوم الجمعة ، فتقديره : ما رأيته من الذى هو يوم الجمعة ، أى : من الوقت الذى هو يوم الجمعة ، ففيه حذف الموصوف الذى هو الوقت ، وإقامة الوصف الذى هو الاسم الموصول مقامه ، وفيه حذف صدر الصلة ، وإذا قلت : ما رأيته منذ يومان ، فتقديره : ما رأيته من الذى هو يومان ، وأصله : ما رأيته من ابتداء الوقت الذى هو يومان ؛ ففيه حذف المضاف الذى هو ابتداء ، وحذف الموصوف الذى هو الوقت ، وفيه حذف صدر الصلة أيضا . والقول الثالث – وهو قول جمهرة البصريين – وتلخيصه أن الكلمتين بسيطتان لا تركيب فيهما ؛ وذلك لأنه لا دليل فيهما على التركيب ، ولا يمكن المصير إليه إلا بوحى أو تنزيل ، وليس إلى واحد منهما سبيل ؛ فأما قول بنى سليم : منذ – بكسر الميم – فغاية ما يدل عليه أن فى الكلمة لغتين : إحداهما بضم أولها ، وهى اللغة الفاشية الكثيرة الاستعمال ، والأخرى بكسر أولها وهى اللغة الضعيفة

... ...

القليلة الاستعمال ، ولا يدل ذلك على التركيب . وأما قول الكوفيين والفراء إن جر الاسم بعدها فذلك تغليب لصدر الكلمة ، وإن ارتفع بعدها فذلك تغليب لعجز الكلمة ؛ فهو كلام لا يقضى العجب منه ، وذلك لأن المعهود فى الحرفين إذا ركبا أن يبطل عمل كل واحد منهما الذى استقر له حالة الإفراد ويحدث للمركب حكم آخر ، فأما أن يبقى لكل واحد من أجزاء المركب حكمه الذى كان له قبل التركيب فذلك مالا يعهد فى العربية . ويبطل مذهب الفراء خاصة أن العرب كلهم أجمعين يقولون مثل : ما رأيته مذ يومان ، وذو الموصولة لايستعملها إلا طيئ وحدهم ، فكيف استعملت العرب قاطبة ذو بمعنى الذى مع من على ما زعم دون سائر المواضع .

واعلم ثانيا أن النحاة يختلفون فى « منذ » و «مذ» : أهما كلمتان كل واحدة منهما قد وضعت بمفردها أم هما فى الأصل كلمة واحدة اقتطعت الثانية منها ؛ ولهم فى ذلك ثلاثة أقوال : القول الأول ــ وهو قول الجمهور ــ أنهما كلمة واحدة ، والأصل منذ ، ومذ فرع عنها بحذف النون تخفيفا ، واستدلوا على ذلك بثلاثة أدلة : أولها أنك لو سميت بمذ ثم أردت تصغيره أو جمعه جمع تكسير لصغرته على منيذ وجمعته على أمناذ ، وثانيها : أن العرب تقول : مذ اليوم ، بضم الذال تخلصا من التقاء الساكنين ، وقد علم أن الأصل فى التخلص من التقاء الساكنين كسر أولهما ؛ فلولا أنهم حين ضموا اللبم قدروا أن أصلها الضم فرجعوا بها إليه لكسروها على ماهو الأصل فى التقاء الساكنين ، وثالثها : أن العرب تقول : مذ يوم الجمعة ، بضم الذال مع أنه لا موجب لتحريكها . وهذه الأدلة لا تنهض حجة على ما ذكروه ؛ أما الأول فان العرب لم تقل منيذ ولا أمناذ ، وإنما هو شيء اخترعه هؤلاء النحاة بناء على ما قدروه ؛ فلا يكون شيء منه حجة ، وأما ضم الذال للتخلص من التقاء الساكنين فلا دليل عليه أيضا ؛ لأنه يحتمل أن يكون سببه رغبتهم فى إتباع الذال للميم ، وهو أمر جائز ، كما يحتمل أن الضم هو الأصل فى مذ والسكون عارض لقصد التخفيف ، وقد نقل العلماء الأثبات أن ضم ذال مذ لغة غنوية . والقول الثانى ــ وهو قول ابن ملكون ــ أن كل واحد منهما أصل برأسه ، ويؤيد هذا المذهب ما نقله الأخفش من أن منذ لغة أهل الحجاز ، ومذ لغة بنى تميم وغيرهم . والقول الثالث ــ وهو قول المالقى ــ التفرقة بين مذ ومنذ الاسمين ومذ ومنذ الحرفين ، فأما الاسمان فهما فى الأصل كلة واحدة ، والأصل منذ ، ومذ فرع عنها بحذف النون ، وأما الحرفان فكل واحدة منهما أصل برأسه ، ووجهه أن الأصل فى الأسماء أن تكون على ثلاثة أحرف ولا تنقص عنها إلا لعارض الحذف . ولا يخفاك أن هذا الكلام إنما يقال فى الأسماء المعربة ، فأما الأسماء المبنية فلا ينكر فيها أن توضع على حرفين . وأيضا فلو سلمت هذه الشبهة لوجب أن تكون منذ الحرفية فرعا على مذ لأن الأصل فى وضع الحروف أن تكون على حرف هجائى واحد أو حرفين . والذى يترجح عندنا هو قول ابن ملكون ، وهو أن كل واحد منهما أصل برأسه ، وإن كان الذى رجحه العلماء غيره .

الثالث : بقى من الحروف رُبَّ ، وهى للتكثير كثيراً ، وللتقليل قليلا : فالأول كقوله صلى الله عليه وسلم : « يَارُبَّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » وقول بعض العرب عند انقضاء رمضان : يَارُبَّ صَائِمِهِ لَنْ يَصُومَهُ وَقَائِمِهِ لَنْ يَقُومَهُ ، والثانى كقوله :

٥٦٨ — أَلاَ رُبَّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ   وَذِى وَلَدٍ لَمْ يَلْدَهُ أَبَوَانِ

⁂

٥٦٨ع — نسب العلماء هذا البيت إلى رجل من أزد السراة ، ولم يعينوه ، ونقل عن أبى على الفارسى أنه قال : هذا البيت لعمرو الجنبى ، وقد لقى امرأ القيس فى بعض المفاوز فسأله على طريق المعاياة والإلغاز ، فذكر له هذا البيت ، و بعده قوله :

وَذِى شَامَةٍ غَرَّاءَ فِي حُرِّ وَجْهِهِ   مُجَلَّلَةٍ لاَ تَنْقَضِى لِأَوَانِ

وَيَكْمُلُ فِي خَمْسٍ وَتِسْعٍ شَبَابُهُ   وَيَهْرَمُ فِي سَبْعٍ مَعاً وَثَمَانِ

اللغة : «ألا رب مولود — إلخ» أراد بالمولود الذى ليس له أب عيسى بن مريم عليهما السلام، و يروى « عجبت لمولود وليس له أب » وأراد بذى الولد الذى ليس له أبوان آدم عليه الصلاة والسلام ؛ فانه خلق من تراب ولم يخلق من أبوين ، وقيل : أراد به القوس ؛ لأنها تؤخذ من شجرة معينة واحدة ، وقيل: أراد البيضة ، وقوله « لم يلده » هو بفتح ياء المضارعة وسكون اللام بعدها، وأصل حركة اللام الكسر ، تقول : ولد يلد ، مثل وصف يصف ، وقال الله تعالى : (لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ) فلما حذف كسرة اللام صارت ساكنة ؛ فحرك الدال للتخلص من التقاء الساكنين . والعرب تحذف الكسرة والضمة من ثانى الاسم والفعل قصدا إلى التخفيف ، فهم يقولون فى عَلِمَ : عَلْمَ ، وفى شَهِد : شَهْدَ ، وفى عُصِرَ : عُصْرَ ، وفى إِبِلٍ : إِبْل ، وفى كَرُمَ : كَرْمَ ، وفى عُنُق : عُنْق . وعلى هذا ورد قول الراجز :

* لَوْ عُصْرَ مِنْهَا الْبَانُ وَالْمِسْكُ انْعَصَرْ *

« وذى شامة غراء فى حر وجهه — إلخ » أراد بذى الشامة القمر ، وأراد بكمال شبابه فى خمس وتسع — وذلك أربع عشرة ليلة — صيرورته بدرا ؛ لأنه فى ذلك الوقت فى غاية النهاية من النور والبهاء كما أن الشاب فى غاية القوة وحسن المنظر وعنفوان الشباب ، وأراد بهرمه ذهاب نوره ونقصان ذاته ليلة التاسع والعشرين . والغراء : أنثى الأغر ، وهى البيضاء وهو الأبيض ، وحر الوجه — بضم الحاء — مابدا من الوجنة ، والمجللة : المغطاة ، اسم مفعول من التجليل وهو التغطية، ومعنى قوله « لا تنقضى لأوان » لا تذهب فى وقت من الأوقات .

... ...

الإعراب : « ألا » حرف دال على التنبيه مبنى على السكون لا محل له من الإعراب «رب» حرف جر شبيه بالزائد دال على التقليل مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب «مولود» مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد «وليس» الواو زائدة لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف ، ليس : فعل ماض ناقص مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « له » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليس تقدم على اسمها « أب » اسم ليس مؤخر عن خبرها ، والجملة من ليس واسمها وخبرها فى محل رفع أو جر صفة لمولود بحسب لفظه أو محله ، وخبر المبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام : رب مولود موصوف بأنه لا أب له موجود « وذى » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، ذى : معطوف على مولود ، مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف و « ولد » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « لم » حرف نفى وجزم وقلب « يلده » يلد : فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه سكون مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالحركة المأتى بها للتخلص من التقاء الساكنين العارض بسبب قصد التخفيف ، وضمير الغائب العائد على ذى الولد مفعول به مبنى على الضم فى محل نصب « أبوان » فاعل يلد ، مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، والنون عوض عن التنوين فى الاسم المفرد ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله فى محل جر صفة لذى ولد .

الشاهد فيه : قوله « رب مولود ليس له أب » فإن « رب » ههنا حرف جر دال على التقليل فأما أنه حرف جر فآيته انجرار ما بعده به ، وأما أنه دال على التقليل فآيته أن المجرور به لم يوجد منه إلا فرد واحد وهو عيسى بن مريم رسول الله وكلمته

ومجيء « رب » دالا على التقليل قليل جدا ، والأكثر فيه ان يكون دالا على التكثير كما فى الحديث الذى رواه الشارح « يا رب كاسية فى الدنيا عارية يوم القيامة » .

وكون « رب » حرف جر هو مذهب البصريين وجمهرة النحاة ، وذهب الكوفيون إلى أنه اسم ، واستدلوا على ذلك بأنه قد أخبر عنه فى قول الشاعر وهو ثابت قطنة :

إنْ يَقْتُلُوكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ ... عَاراً عَلَيْكَ ، وَرُبَّ قَتْلٍ عَارُ

زعموا أن « رب » اسم بمعنى بعض مبتدأ ، و « قتل » مضاف إليه ، و « عار » خبر المبتدأ ، وكأنه قيل : و بعض القتل عار . والرد عليهم من وجهين : أحدهما أن الرواية ليست كما ذكروا ، بل قال ابن السيد : قال أبو العباس المبرد : هكذا أنشده النحويون « رب قتل عار » وأنشدنيه المازنى «و بعض قتل عار» وهو الوجه . اه . والوجه الثانى أنا نسلم صحة هذه الرواية التى رواها النحاة ، ولكنا لا نسلم تخريج الكوفيين إياها ، بل « رب » حرف جر ، و « قتل » مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة ، و « عار » إما خبر ذلك المبتدأ ، و إما خبر لمبتدإ محذوف ، وذلك أولى ،

(وَبَعْدَ مِنْ وَعَنْ وَبَاءِ زِيدَ مَا فَلَمْ يَعُقْ عَنْ عَمَلٍ قَدْ عُلِمَا)

لعدم إزالتها الاختصاص ، نحو : « مِمَّا خَطَايَاهُمْ أُغْرِقُوا » « عَمَّا قَلِيلٍ » « فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ »

(وَزِيدَ بَعْدَ رُبَّ وَالْكَافِ فَكَفّ) عن الجر غالبا ، وحينئذ يدخلان على الجمل، كقوله:

٥٦٩ — رُبَّمَا الْجَامِلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ وَعَنَاجِيجُ بَيْنَهُنَّ الْمِهَارُ

والتقدير : هو عار ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل رفع أو جر صفة للمبتدأ المجرور لفظا برب ، وخبر المبتدأ محذوف ، والتقدير : ورب قتل موصوف بأنه عار واقع ، مثلا .

واختار المحقق الرضي مذهبا فى « رب » قريبا من مذهب الكوفيين ؛ فزعم أنها اسم يقع مبتدأ ولا خبر له ، قال : « . . . ويقوى عندى مذهب الأخفش والكوفيين ، أعنى كونها اسما ؛ فرب مضاف إلى النكرة ؛ فمعنى رب رجل فى أصل الوضع : قليل من هذا الجنس ، كما أن معنى كم رجل : كثير من هذا الجنس ، و إعرابه رفع أبدا ، على أنه مبتدأ لا خبر له » اه . ثم قال بعد ذلك بكلام : « واستشهد الأخفش على اسمية رب بقوله

* إن يقتلوك فإن قتلك ... البيت * وقال : رب مبتدأ ، وعار خبره ، والأولى أن يكون عار خبر مبتدإ محذوف ، والجملة نعت مجرور رب ، كقوله: * يارب هيجا هى خير من دعه *» اه كلامه . ولا تظن أنه يقصد بتعبيره بمجرور رب أن رب حرف جر ، وإنما عنى أنه انجر بإضافة ربّ إليه على ما هو اختياره ، والجملة بعده صفة للمضاف إليه ، والخبر محذوف .

٥٦٩ — هذا بيت من قصيدة لأبى دواد الإيادى ، وأولها قوله :

أَوْحَشَتْ مِنْ سُرُوبِ قَوْمِى تِعَارُ فَأُرُومٌ فَشَابَةٌ فَالسِّتَارُ
بَعْدَ مَا كَانَ سَرْبُ قَوْمِى حِيناً لَهُمُ النَّخِيلُ كُلُّهَا وَالْبِحَارُ
فَإِلَى الدُّورِ فَالْمَرَوْرَاةُ مِنْهُمْ فَحَفِيرٌ فَنَاعِمٌ فَالدِّيَارُ
فَقَدَ أَمْسَتْ دِيَارُهُمْ بَطْنَ فَلْجٍ وَمَصِيرٌ لِصَيْفِهِمْ تِعْشَارُ
رُبَّمَا الْجَامِلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ وَعَنَاجِيجُ ... البيت ، وبعده :
وَرِجَالٌ مِنَ الْأَقَارِبِ بَانُوا مِنْ حُذَاقٍ هُمُ الرُّءُوسُ الْخِيَارُ
ذَاكَ دَهْرِى مَضَى فَهَلْ لِدُهُورٍ كُنَّ فِى سَالِفِ الزَّمَانِ انْكِرَارُ

اللغة : « أوحشت من سروب قومى — البيت » أوحشت : خلت وأقفرت وصارت موحشة لا أنيس بها ، والسروب : جمع سرب ، والسرب — بفتح فسكون — المال السارح من إبل و بقر

... ...

وغنم وخيل ، وتعار - بكسر التاء ، بزنة كتاب - وأروم - بفتح الهمزة ، بزنة صبور - وشابة بفتح الشين بزنة غابة - والستار - بكسر السين بزنة كتاب - كلهن أسماء مواضع « بعد ما كان سرب قومى - إلخ » البحار ، ومثله البحور ، أراد به الريف « فالى الدور فالمروراة - إلخ » المروراة - بفتح الميم والراء وسكون الواو - وجفير - بفتح الجيم بزنة أمير - وناعم - بالنون والعين المهملة - كلهن أسماء مواضع « فقد أمست ديارهم بطن فلج - إلخ » فتح الدال وألقى الهمزة من « فقد أمست » للضرورة . وفلج - بفتح الفاء وسكون اللام - اسم موضع ، وتعشار بكسر التاء وسكون العين - اسم موضع أيضا . والمعنى أنهم سيصيرون فى زمان الصيف إلى تعشار « ربما الجامل - إلخ » الجامل : الجماعة من الإبل ، والمؤبل - بزنة اسم المفعول من الضعف - هو المعد للقنية ، والعناجيج : جمع عنجوج - بزنة عصفور - وهو من الخيل الطويل العنق - والمهار - بكسر الميم - جمع مهر - بضم فسكون - وهو ولد الفرس ، والأنثى مهرة « ورجال من الأقارب - إلخ » بانوا : بعدوا ، وحذاق - بزنة غراب - يقال: أصله حذاقة فحذف تاءه فى غير النداء للضرورة ، وحذاقة : بطن من إياد (انظر شرح الشاهد رقم ٥١٨ فى ص ١٧٥ من هذا الجزء)

الإعراب : « ربما » رب : حرف تقليل وجر شبيه بالزائد ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وما : حرف زائد يكف رب عن العمل مبنى على السكون لا محل له « الجامل » مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة « المؤبل » صفة للجامل مرفوع بالضمة الظاهرة « فيهم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «وعناجيج» الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب عناجيج : معطوف على الجامل مرفوع بالضمة الظاهرة « بينهن » بين : ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وضمير الغيبة العائد إلى العناجيج مضاف إليه مبنى على الفتح فى محل جر « المهار » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة ، والجملة من المبتدأ وخبره فى محل رفع صفة لعناجيج .

الشاهد فيه : قوله « ربما الجامل المؤبل فيهم » فان « ما » قد دخلت على « رب » فكفتها عن العمل الذى تقتضيه - وهو جر ما بعدها - وهيأتها للدخول على الجملة ، وهذه الجملة التى دخلت عليها رب المكفوفة بما فى هذا الشاهد جملة اسمية من مبتدأ وخبر ، وهى قوله « الجامل المؤبل فيهم » . فأما أن « ما » إذا دخلت على « رب » كفتها عن العمل الذى تقتضيه فهو الأكثر الغالب فيها ، وأما أنها إذا كفتها دخلت على الجملة الاسمية كما فى البيت فذلك أقل شىء فيها ، بل إن كثيرا من العلماء أنكر جواز دخول رب المكفوفة بما على الجملة الاسمية .

فان قلت : فهذا الذى أنكر دخول « رب » المكفوفة بما على الجملة الاسمية ، مايقول فى هذا البيت ؟ أيسلم الرواية فيه ويخرجه تخريجا آخر أم ينكر روايته ؟

وكقوله :

٥٧٠ — كَمَا الْحَبِطَاتُ شَرُّ بَنِي تَمِيمِ

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : إنه يسلم رواية هذا البيت ، ولكنه يذهب إلى أن « ما » الداخلة على « رب » نكرة ناقصة بمعنى شىء ، وهى فى محل جر برب ، ولها محل آخر وهو الرفع بالابتداء ، وعلى هذا يكون قوله « الجامل » خبر مبتدأ محذوف تقديره هو ، وقوله « فيهم » جار ومجرور يتعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن فى المؤبل ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل رفع أو جر صفة للنكرة ، وخبر المبتدأ الذى هو النكرة الموصوفة محذوف ، وتقدير الكلام برمته على هذا الوجه : رب شىء هو الجامل المؤبل حال كونه فيهم موجود . وهذا تخريج ذكره أبو على الفارسى فى البيت .

فان قلت : فمن من النحاة أجاز دخول رب المكفوفة بما على الجملة الاسمية ؟ ومن منهم أنكر ذلك ؟

قلت : للعلماء فى هذا ثلاثة أقوال : الأول ـ وهو قول المبرد والزمخشرى والجزولى ، واختاره ابن مالك وأبو حيان ـ وحاصله أن دخول رب المكفوفة بما على الجمل الاسمية صحيح فصيح . والثانى — وهو قول سيبويه — أن ذلك قليل نادر ، وهو الذى جرى عليه الشارح ههنا تبعا لابن هشام . والثالث — وهو قول ابن السراج وأبى على الفارسى ، وذكره ابن هشام فى المغنى بغير نسبة إلى قائله ـ وحاصله أنه لا يجوز أصلا أن تدخل رب المكفوفة بما على الجملة الاسمية .

فان قلت : فاذا صح أن تدخل رب المكفوفة بما على الجمل اسمية كانت أو فعلية ، فما يكون معنى « ربما » حينئذ ؟ وما الذى تفيده الجملة بعدها معها ؟

فالجواب على ذلك أن نقول لك : لقد بين هذا أبو حيان بوضوح ، وذلك فى قوله : «وعلى هذا تكون رب من حروف الابتداء ؛ فتدخل على الجمل — فعلية كانت أو اسمية — للقصد إلى تقليل النسبة المفهومة من الجملة ؛ فاذا قلت : ربما قام زيد ، فكأنك قللت النسبة المفهومة من قيام زيد ، وإذا قلت : ربما زيد شاعر ، فقد قللت نسبة شعر زيد» اه .

وسنشرح هذا الموضوع شرحا وافيا مع شرح الشاهد (رقم ٥٧٣) الآتى .

٥٧٠ — هذا عجز بيت ، وصدره قوله :

* فَإِنَّ الْحُمْرَ مِنْ شَرِّ الْمَطَايَا *

وهذا ثالث ثلاثة أبيات لزياد الأعجم ، وقبله :

وَأَعْلَمُ أَنَّنِي وَأَبَا حُمَيْدٍ   كَمَا النَّشْوَانُ وَالرَّجُلُ الْحَلِيمُ

أُرِيدُ حِبَاءَهُ وَيُرِيدُ قَتْلِي   وَأَعْلَمُ أَنَّهُ الرَّجُلُ اللَّئِيمُ

... ...

وفى هـذه الأبيات إقواء ؛ إما فى البيت الثالث الذى هو بيت الشاهد إن رويت الأول بالرفع ، و إما فى البيت الثانى إن رويت الأول بالجر . والإقواء : اختلاف حركة الروى فى أبيات القصيدة

اللغة : « وأعلم أنى وأبا حميد ـ البيت » يروى فى مكان هذه الجملة «لعمرك إننى وأبا حميد» والنشوان : السكران ، من النشوة وهى السكر ، والحليم : المتأنى فى أموره . يقول : إن أبا حميد ليعبث بى و يسفه على وأنا أتحمل منه ، وشأننا كشأن سكران ورجل حليم . وقد استدل ابن هشام فى المغنى و بعض شراح الألفية بهـذا البيت على أن « ما » كافة وقد كفت الكاف عن عمل الجر ، وعلى هذا تكون الرواية برفع النشوان ومابعده على أنهما خبر أن وماعطف عليه . و يروى بجر النشوان على أن « ما » زائدة غير كافة فالجار والمجرور خبر أن ، و يروى « لـكالنشوان والرجل الحليم » فاللام هى اللام المزحلقة واقعة فى خبر إن ، والجار والمجرور بعدها خبر إن « أريد حباءه و يريد قتلى ـ البيت » الحباء ـ بكسر الحاء المهملة ـ العطاء ، وقد وقع هذا المصراع صدر بيت لعمرو بن معديكرب الزبيدى يقوله فى ابن أخته قيس بن مكشوح المرادى ، وهو :

أُرِيدُ حِباءَهُ وَيُرِيدُ قَتْلِي عَذِيرَكَ مِنْ خَلِيلِكَ مِنْ مُرَادِ

وقد روى أن على بن أبى طالب رضى الله عنه كان كلما رأى عبد الرحمن بن ملجم ينشد بيت عمرو بن معديكرب هذا ، وقوله « فان الحمر من شر المطايا ـ البيت » الحمر ـ بضم الحاء وسكون الميم هنا ـ جمع حمار ، وأصله بضم الحاء والميم جميعا ، مثل كتاب وكتب ، ولـكنه سكن الميم تخفيفا : والمطايا : جمع مطية ، قد تكون فعيلة بمعنى فاعلة لأنها تمطو فى سيرها ، أى : تسرع وتجد فيه ، وهذا ما يقتضيه صنيع صاحب القاموس فى تفسير المطية ، وقد تكون فعيلة بمعنى مفعولة لأنه يركب مطاها وهوظهرها ، ذكره الفيومى فى المصباح . والحبطات ــ بفتح الحاء وكسر الباء ــ هم بنو الحارث بن عمرو بن تميم ، و إنما قيل لأبيهم الحارث ذلك لأنه كان فى سفر فأكل أكلا انتفخ بطنه منه فمات ، وكان أبناؤه يعيرون بذلك . وانظر إلى قول الفرزدق ــ وقد بلغه أن رجلا من الحبطات بن عمرو بن تميم خطب امرأة من بنى دارم بن مالك بن حنظلة بن مالك بن زيد مناة بن تميم ـ :

بَنُو دَارِمٍ أَكْفَاؤُهُمْ آلُ مِسْمَعٍ وَتَنْكِحُ فِى أَكْفَائِهَا الْحَبِطَاتُ

و يروى فى صدر البيت « فان النيب من شر المطايا » والنيب ـ بكسر النون ـ جمع ناب ، وهو الناقة المسنة .

الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب « الحمر » اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة « من

... ...

شر» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر إن ، وشر مضاف ، و «المطايا» مضاف إليه «كما» الكاف حرف جر ، وما : كافة للكاف عما تقتضيه وهو جر ما تدخل عليه « الحبطات » مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة « شر » خبر المبتدأ ، وهو مضاف و « بنى » مضاف إليه ، و بنى مضاف و«تميم» مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « كما الحبطات » حيث دخلت « ما » الكافة على الكاف الجارة فكفتها عن العمل فيما بعدها وهيأتها للدخول على الجملة ، ألا ترى أن ما بعد الكاف وما جملة من مبتدأ وخبر ، والكاف ـ مع كونها غير عاملة حينئذ ـ لا تزال دالة على معنى التشبيه ، والمقصود بها هنا تشبيه مضمون الجملة التى قبلها بمضمون الجملة التى بعدها ؛ ومضمون الجملة المتقدمة كون الحمر من شر المطايا ، ومضمون الجملة التى بعدها كون الحبطات شر بنى تميم . وهذا توجيه جماعة من العلماء منهم ابن الخباز والرضى ، وذكره ابن هشام فى مغنى اللبيب فى جملة توجيهات ، وجعل البيت الأول من أبيات هذا الشاهد دليلا .

قال ابن الخباز : « قد كفوا الكاف بما ، كما كفوا رب ؛ فتليها الجملة الاسمية والفعلية ؛ تقول : زيد قائم كما عمرو قاعد ، شبهت جملة بجملة بكونهما حاصلين فى الوجود ، وتقول : زيد قاعد كما أن عمرا قائم ، والمعنى : قعود زيد لا محالة وقيام عمرو لا محالة » اهـ

وقال الرضى (٢ — ٣١٩) : « وتجىء ما الكافة بعد الكاف فيكون لكما ثلاثة معان : أحدها تشبيه مضمون جملة بمضمون أخرى كما كانت قبل الكف لتشبيه المفرد بالمفرد ، قال الله تعالى : (اجْعَلْ لَنَا إِلٰهاً كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ) وقال :

فَإِنَّ الْحُمْرَ مِنْ شَرِّ الْمَطَايَا كَمَا الْحَبِطَاتُ شَرُّ بَنِي تَمِيمِ

فلا يقتضى الكاف ما يتعلق به ؛ لأن الجار إنما يطلب ذلك لكون المجرور مفعولا ، وذلك لأن حروف الجر موضوعة — كما ذكرنا — لأن تفضى بالفعل القاصر عن المفعول به إليه ، والمفعول به لابد له من فعل أو معناه ، فإذا لم تجر الكاف فلا مفعول هناك حتى تطلب فعلا . ومعنى كن كما أنت : كن فى المستقبل كما أنت كائن الآن ، فأنت : مبتدأ محذوف الخبر؛ فأنت تشبه الكون المطلوب منه بالكون الحاصل له الآن ، ومنه قوله عليه الصلاة والسلام : كَمَا تَكُونُونَ يُوَلَّى عَلَيْكُمْ ، شبه التولية عليهم المكروهة بكونهم المكروه : أى بحالتهم المكروهة . وثانيها : أن يكون كما بمعنى لعل ، حكى سيبويه عن العرب : انتظرنى كما آتيك ، أى : لعلما آتيك .

وقال رؤبة :

* لا تَشْتُمِ النَّاسَ كَمَا لَا تُشْتَمُ *

(وَقَدْ تَلِيهِمَا وَجَرٌّ لَمْ يُكَفّ) ، كقوله :

٥٧١ — رُبَّمَا ضَرْبَةٍ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ   بَيْنَ بُصْرَى وَطَعْنَةٍ نَجْلَاءِ

فيكون قد تغير معنى الكلمة بالتركيب ، وذلك كما يجىء مما بمعنى ربما ، قال :

وَإِنِّي لَمِمَّا أَضْرِبُ الْكَبْشَ ضَرْبَةً   عَلَى رَأْسِهِ تُلْقِي اللِّسَانَ مِنَ الْفَمِ

أى : ربما ، وتقول : إنى لمما أفعل ، أى : ربما . وقال بعضهم : إن بما يجىء أيضا بمعنى ربما ، نحو : إنى بما أفعل ، أى : ربما . وثالثها : أن يكون بمعنى قران الفعلين فى الوجود ، نحو قولك : ادخل كما يسلم الإمام ، وكما قام زيد قعد عمرو » اه .

وقد خرج أبو على الفارسى ، تبعا للأخفش ، بيت الشاهد تخريجا آخر ؛ فزعم أن « ما » موصولة ، والاسم المرفوع بعدها خبر مبتدأ محذوف ، والجملة صلة . قال الأخفش فى بيت الشاهد: « معناه كالذين هم الحبطات » اه . قلت : ويكون قول الشاعر « شر بنى تميم » بالرفع أيضا : إما على أنه صفة للحبطات ، وإما على أنه خبر مبتدأ محذوف .

وجوز الأخفش فى البيت وجها ثالثا ، وهو أن تكون « ما » زائدة غير كافة ، وأن يكون « الحبطات » مجرورا بالكاف . قال بعد ما ذكرنا عنه : « وإن شئت جعلت ما زائدة وجررت الحبطات بالكاف » اه .

وبعض النحاة ومنهم صاحب المستوفى يرى أن « ما » لا تكف الكاف أصلا ، ويلزم على هذا أن تكون « ما » فى قوله « كما الحبطات » ونحوه إما موصولا اسميا كما قال الأخفش فى تخريج البيت ، وإما موصولا حرفيا بشرط أن نسلم له صحة وصل «ما» المصدرية بالجملة الاسمية ، وهو شىء مختلف فيه (وانظر مع النقول التى حكيناها لك مغنى اللبيب لابن هشام فى مباحث الكاف المفردة وفى مباحث ما تزدد يقينا) .

٥٧١ — هذا بيت من كلمة لعدى بن الرعلاء ، وقد ذكرناه فى جملة أبيات من هذه القصيدة مع شرح الشاهد (رقم ٤٧٠) فى أوائل باب الحال . (انظر ص ٥ من هذا الجزء) .

اللغة : نشرح ههنا بيت الشاهد إذ كنا قد ذكرنا الكلمة مشروحة فى المكان الذى أشرنا إليه — «صقيل» أى : مجلو ، فعيل بمعنى مفعول ، وتقول : صقلت السيف أصقله صقلا فهو صقيل ومصقول ، وبابه ضرب « بصرى » بضم فسكون ، بزنة حبلى — بلد بالشام ، وكان يقوم بها فى الجاهلية سوق ، وقد دخلها سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم حين خرج مع عمه أبى طالب فى تجارة قريش ، ورآه فيها كاهن من كهان النصارى اسمه بحيرا وحذر عمه وأمره أن يعود به ، وقد أضاف « بين » إلى « بصرى » ولم يعطف على المضاف إليه ، وهذا مما لا يجوز عربية ؛ إذ يجب أن يكون ما تضاف « بين » إليه متعددا ، وقد أجاب العلماء عن هذا بجوابين : أحدهما أنه أراد « بين أماكن بصرى » والأماكن متعدد فى المعنى ، وثانيهما أن

وكقوله :

٥٧٢ — وَنَنْصُرُ مَوْلَانَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمُ

هذه ليست الرواية الصحيحة ، والرواية الصحيحة « دون بصرى » أى قريبا من بصرى ، أو قبلها ، أو خلفها ، أو عندها « وطعنة نجلاء » النجلاء : الواسعة البينة الاتساع ، مأخوذ من قولهم : عين نجلاء ، ومعناه واسعة .

الإعراب : « رب » حرف تكثير وجر شبيه بالزائد مبنى على الفتح لامحل له ، وما : زائدة غير كافة « ضربة » مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد «بسيف» جار ومجرور متعلق بضربة أو بمحذوف صفة لضربة «صقيل» صفة لسيف « بين » ظرف مكان منصوب على الظرفية ، وهو متعلق بضربة أو بمحذوف صفة لضربة ، وهو مضاف و « بصرى » مضاف إليه « وطعنة » الواو حرف عطف ، طعنة : معطوف على ضربة « نجلاء » صفة لطعنة ، وجره بالكسرة للضرورة ، وحقه الجر بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف لألف التأنيث الممدودة . وخبر المبتدأ المجرور لفظا برب محذوف .

الشاهد فيه : قوله « ربما ضربة » فان « ما » الداخلة على « رب » فى هذه الكلمة زائدة، ولم تكف «رب» عن عمل الجر فى ما بعدها ، والأكثر أن تكفها ، كما بيناه فى شرح الشاهد (رقم ٥٦٩) السابق ، وكما نبينه تفصيلا فى شرح الشاهد (رقم ٥٧٣) الآتى .

٥٧٢ — هذا البيت ختام كلمة لعمرو بن براقة الهمدانى ، وكان رجل من مراد يقال له حريم قد أغار على إبل عمرو فاستاقها ، فأغار عمرو على حريم فاستاق كل شىء له ، فأتى حريم بعد ذلك يطلب إلى عمرو أن يعطيه بعض ما أخذه منه ، فأبى عليه عمرو ، فرجع حريم ، وفى ذلك يقول عمرو :

تَقُولُ سُلَيْمَى : لَاتَعَرَّضْ لِتَلْفَةٍ وَلَيْلُكَ عَنْ لَيْلِ الصَّعَالِيكِ نَائِمُ
وَكَيْفَ يَنَامُ اللَّيْلَ مَنْ جُلُّ مَالِهِ حُسَامٌ كَلَوْنِ الْمِلْحِ أَبْيَضُ صَارِمُ

وقبل البيت المستشهد به قوله :

مَتَى تَجْمَعِ الْقَلْبَ الذَّكِيَّ وَصَارِمًا وَأَنْفًا حَمِيًّا تَجْتَنِبْكَ الْمَظَالِمُ
مَتَى تَطْلُبِ الْمَالَ الْمُمَنَّعَ بِالْقَنَا تَعِشْ مَاجِدًا أَوْ تَخْتَرِمْكَ الْمَخَارِمُ
وَكُنْتُ إِذَا قَوْمٌ غَزَوْنِي غَزَوْتُهُمْ فَهَلْ أَنَا فِي ذَا يَالَهَمْدَانَ ظَالِمُ
فَلَا صُلْحَ حَتَّى تُقْدَعَ الْخَيْلُ بِالْقَنَا وَتُضْرَبَ بِالْبِيضِ الْخِفَافِ الْجَمَاجِمُ

﴿ تنبيه ﴾ : الغالب على رُبَّ المكفوفة بما أن تدخل على فعل ماضٍ ، كقوله :

٥٧٣ — رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عَلَمٍ

وَلاَ أَمْنَ حَتَّى تَغْشِمَ الْحَرْبُ جَهْرَةً عبيدَةَ يَوْمًا وَالْحُرُوبُ غَوَاشِمُ
أَمُسْتَبْطِئٌ عَمْرُو بْنُ نُعْمَانَ غَارَتِي وَمَا يُشْبِهُ الْيَقْظَانَ مَنْ هُوَ نَائِمُ
إِذَا جَرَّ مَوْلاَنَا عَلَيْنَا جَرِيرَةً صَبَرْنَا لَهَا ؛ إِنَّا كِرَامٌ دَعَائِمُ
وَنَنْصُرُ مَوْلاَنَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمُ

(وانظر أمالي أبي على القالي : ج ٢ ص ١٢٣ بولاق) .

اللغة : « ننصر » نعين ونوازر « مولانا » للمولى عدة معان ، ويراد منه ههنا الحليف أو ابن العم « مجروم عليه » أى : واقع عليه الجرم والإثم والتعدى والظلم من الناس ، فهو بمعنى مظلوم منتقص الحق مهضوم الجانب « جارم » ظالم متعد .

المعنى : يقول : إن من شأننا أن نوازر حليفنا على من عاداه ونكون يدا على من ناوأه ، لأننا على ثقة من أن شأنه كشأن الناس جميعا ، فهو مرة مظلوم ، ومرة أخرى ظالم .

الإعراب : « ننصر » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن « مولانا » مولى : مفعول به ، منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهو مضاف وضمير المتكلم المعظم نفسه أو معه غيره مضاف إليه « ونعلم » الواو حرف عطف ، نعلم : فعل مضارع معطوف على ننصر مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن « أنه » أن : حرف توكيد ونصب ، وضمير الغائب العائد إلى المولى اسم أن ، مبنى على الضم فى محل نصب « كما » الكاف حرف جر ، ما : حرف زائد « الناس » مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر أن ، وأن مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر سدّ مسد مفعولى نعلم « مجروم » خبر ثان لأن ، مرفوع بالضمة الظاهرة « عليه » جار ومجرور متعلق بمجروم على أنه نائب فاعل له « وجارم » الواو حرف عطف ، جارم : معطوف على مجروم عليه ، مرفوع بالضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « كما الناس » فإن « ما » فى هذه الكلمة حرف زائد غير كاف للكاف عن العمل الذى تقتضيه ، بآية أن الاسم بعدها قد وقع مجرورا . والكثير أن تكون «ما» التى تتصل بالكاف كافة لها عن عمل الجر ؛ فما فى هذا البيت من القليل .

٥٧٣ — هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

* تَرْفَعَنْ ثَوْبِي شَمَالاَتُ *

... ...

وهذا بيت لجذيمة الأبرش ـ وهو جذيمة بن مالك بن فهم الأزدى ، ملك شاطئ الفرات وما والاه حقبة طويلة ـ من أبيات يرثى فيها جماعة من قومه كان قد خرج بهم لغزو طسم وجديس فأوقع بهم حسان بن تبع ، و بعد البيت الذى رويناه قوله :

فِى فُتُوٍّ أَنَا رَابِئُهُمْ فى بَلاَيَا عَوْرَةٍ بَاتُوا
ثُمَّ أُبْنَا غَانِمِينَ مَعاً وَأُنَاسٌ بَعْدَنَا مَاتُوا
لَيْتَ شِعْرِى مَا أَمَاتَهُمُ نَحْنُ أَدْلَجْنَا وَهُمْ بَاتُوا

اللغة : « ربما أوفيت ــ البيت » أوفيت : نزلت ، وتقول : أوفى فلان على الشئ ؛ إذا أشرف عليه ، وقال أبو كعب بن مامة الإيادى يرثيه :

أَوْفَى عَلَى الْمَاءِ كَعْبٌ ثُمَّ قِيلَ لَهُ : رِدْ كَعْبُ إِنَّكَ وَرَّادٌ ، فَمَا وَرَدَا

والعلم : الجبل ، وشمالات ــ بفتح الشين ــ جمع شمال ، وهى ريح تهب من ناحية القطب « فى فتو أنا رابئهم ــ البيت » الفتو ــ بضم الفاء والتاء وتشديد الواو ــ جمع فتى ، ويروى فى مكانه « فى شباب » ورابئهم : أى رقيبهم ، مأخوذ من قولك : ربأت القوم ، وارتبأتهم : أى كنت رقيبا لهم وقد صعدت على شرف ، أنظر ما يأتيهم من المخافة ، ويروى « أنا كالئهم » اسم فاعل من قولك : كلأ الرجل الرجل ، إذا حرسه ، وقوله « فى بلايا عورة باتوا » يروى فى مكانه « فى كلال غزوة ماتوا » وقوله « ثم أبنا غانمين معا ـ البيت » أبنا : رجعنا ، تقول : آب يؤوب أوبة و إيابا ومآبا ؛ إذا رجع . وغانمين : محرزين الغنائم من الأعداء ، ويروى البيت كله هكذا :

ثُمَّ أُبْنَا غَانِمِينَ ، وَكَمْ مِنْ أُنَاسٍ قَبْلَنَا فَاتُوا

و يروى هذا البيت ثالث الأبيات . وقوله « ليت شعرى ما أماتهم ـ البيت » أدلجنا : سرنا ليلا ، وهم باتوا : يريد أنهم ظلوا فى أماكنهم لأنهم هلكوا فلم يستطيعوا مشاركتنا فى الإدلاج .

الإعراب : « ربما » رب : حرف تقليل وجر شبيه بالزائد مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وما : كافة له عن العمل الذى يقتضيه ، وهو الجر ، ومهيئة له للدخول على الجمل ، حرف مبنى على السكون لا محل له « أوفيت » فعل وفاعل « فى علم » جار ومجرور متعلق بأوفى « ترفعن » ترفع : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، ونون التوكيد حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « ثوبى » ثوب : مفعول به لترفع ، منصوب بفتحة مقدرة على ماقبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وثوب مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « شمالات » فاعل ترفع ، مرفوع بالضمة الظاهرة .

. . . .

الشاهد فيه : قوله « ربما أوفيت » حيث دخلت « ما » على « رب » فى هذه الكلمة فكفتها عن العمل الذى تقتضيه وهو الجر وهيأتها للدخول على الجملة الفعلية ، وهذه الجملة الفعلية ماضوية لفظا ومعنى . وهـذا أكثر الأحوال فيما إذا دخلت « ما » على « ربّ » . نعنى أن « ما » إذا دخلت على « رب » فقد تكون ما زائدة غير كافة لرب عن عمل الجر ، كما فى الشاهد (رقم ٥٧١) وقد تكون ما كافة لرب عن عمل الجر ، وأكثر الحالين هو الثانى . ثم إذا كفت « ما » رب عن العمل فإنها تهيئها للدخول على الجمل ، وهذه الجمل قد تكون فعلية وقد تكون اسمية ، والجمل الفعلية قد تكون ماضوية لفظا ومعنى وقد تكون مضارعية فى اللفظ ، فهذه ثلاثة أنواع ، وأكثر هذه الأنواع الثلاثة استعمالا الجمـل الفعلية التى فعلها ماض فى اللفظ والمعنى كهذا البيت ، ويليه دخولها على الفعلية التى فعلها مضارع ، ومنعه أبو على الفارسى فى الإيضاح وابن السراج ، ويليه دخولها على الاسمية ، وقد عرفت أقوال العلماء فيه . ومن دخولهـا على الجمل الفعلية التى فعلها مضارع قوله تعالى : (رُبَمَـا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا) ، وقول أمية بن أبى الصلت :

رُبَّمَا تَـكْرَهُ النُّفُوسُ مِنَ الْأَمْـ ... ـرِ لَهُ فَرْجَةٌ كَحَلِّ الْعِقَالِ

إذا لم تجعل ما نكرة موصوفة . ومنه قول الآخر :

فَتَلْنَا وَنَالَ الْقَتْلُ مِنَّا وَرُبَّمَـا ... يَـكُونُ عَلَى الْقَوْمِ الْـكِرَامِ لَنَا الظَّفَرْ

ومن دخولها على الجمل الاسمية قول عدى بن الرعلاء (وهو الشاهد رقم ٥٦٩) :

رُبَّمَـا الْجَامِلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ ... وَعَنَاجِيجُ بَيْنَهُنَّ الْمِهَارُ

قال المحقق الرضى (٢ — ٣٠٩) : « إذا دخلها (يريد إذا دخل ما على رب) ، فالأكثر كونها كافة ، ورب المكفوفة لا محل لها من الإعراب وإن كان اسما على ما اخترنا لكونها بمعنى قلما ، وكونها كحرف النفى الداخلة على الجملة ، وقد جاءت ما بعد رب زائدة ، قال * ربما ضربة بسيف صقيل .. البيت * وقال :

مَاوِىَّ يَارُبَّتَمَا غَارَةٍ ... شَعْوَاءَ كَاللَّذْعَةِ بِالْمِيسَمِ

ومثلها ما التى تدخل على كاف التشبيه : الأولى أن تكون كافة ، نحو : كن كما أنت ، أى : كما أنت كائن ، ونحو : [زيد صديق كما عمرو أخى ، وشذ إعمال الكاف مع ما . وما لا تكف عن ، نحو : (عَمَّا قَلِيلٍ) وأما إذا وليت الباء ومن فالأولى زيادتها وإعمال الجارين ، نحو : (فَبِمَا رَحْمَةٍ) و (مِمَّـا خَطِيئَاتِهِمْ) وقد تكفهما كما يجىء . ورب المكفوفة لا تدخل إلا على الفعل كما قال

... ...

سيبويه ، وقوله * ربما الجامل المؤبل فيهم . . . البيت * شاذ عنده ، ومثله قياس عند الجزولى ، فيجيز ربما زيد قائم . والتزم ابن السراج وأبو على فى الإيضاح كون الفعل ماضيا ؛ لأن وضع رب للتقليل فى الماضى . والعذر عندهما فى نحو قوله تعالى : (رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ) ـ أن مثل هذا المستقبل : أى الأمور الأخروية غالب عليها فى القرآن ذكرها بلفظ الماضى ، نحو : (وَسِيقَ الَّذِينَ) و (وَنَادَى أَصْحَابُ الْجَنَّةِ) وقال الربعى : أصله ربما كان يود ؛ فحذف كان لكثرة استعماله بعد ربما ، والأول أحسن ، والمشهور جواز دخول ربما على المضارع بلا تأويل ، كما ذكره أبو على فى غير الإيضاح » اه وقال ابن هشام فى مباحث رب من مغنى اللبيب : « وإذا زيدت ما بعدها فالغالب أن تكفها عن العمل ، وأن تهيئها للدخول على الجمل الفعلية ، وأن يكون الفعل ماضيا لفظا ومعنى ، كقوله * ربما أوفيت فى علم . . . البيت * ومن إعمالها قوله * ربما ضربة . . . البيت * ومن دخولها على الاسمية قول أبى دواد * ربما الجامل المؤبل . . . البيت * وقيل : لا تدخل المكفوفة على الاسمية أصلا ، وإن ما فى البيت نكرة موصوفة ، والجامل : خبر لهو محذوفا ، والجملة صفة لما . ومن دخولها على الفعل المستقبل قوله تعالى : (رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا) وقيل : هو مؤول بالماضى ، على حد قوله تعالى : (وَنُفِخَ فِي الصُّورِ) وفيه تكلف ؛ لاقتضائه أن الفعل المستقبل عبر به عن ماض متجوز به عن المستقبل ، والدليل على صحة استقبال ما بعدها قوله :

فَإِنْ أَهْلِكْ فَرُبَّ فَتًى سَيَبْكِى ... عَلَىَّ مُهَذَّبٍ رَخْصِ الْبَنَانِ

وقوله :

يَا رُبَّ قَائِلَةٍ غَداً ... يَا لَهْفَ أُمِّ مُعَاوِيَهْ » اه

وقال فى مباحث « ما » من المغنى : « والثالث من أنواع ما : الكافة عن عمل الجر ، وتتصل بأحرف وظروف ؛ فالأحرف أحدها رب ، وأكثر ما تدخل حينئذ على الماضى ، كقوله * ربما أوفيت فى علم * لأن التكثير والتقليل إنما يكونان فيما عرف حده ، والمستقبل مجهول ؛ ومن ثم قال الرمانى فى (رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا) : إنما جاز لأن المستقبل معلوم عند الله تعالى كالماضى ، وقيل : هو على حكاية حال ماضية مجازا مثل (وَنُفِخَ فِى الصُّورِ) ، وقيل : التقدير ربما كان يود ، وتكون كان هذه شانية ، وليس حذف كان بدون إن ولو الشرطيتين سهلا ، ثم الخبر حينئذ ـ وهو يود ـ مخرج على حكاية الحال الماضية فلا حاجة إلى تقدير كان . ولا يمتنع دخولها على الاسمية ، خلافا للفارسى ، ولهذا قال فى قول أبى دواد * ربما الجامل المؤبل فيهم * ما : نكرة موصوفة بجملة حذف مبتدؤها : أى رب شىء هو الجامل » اه

وقد تدخل على مضارع نُزِّل منزلته لتحقق وقوعه ، نحو : « رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا » ونذر دخولها على الجملة الاسمية ، كقوله :

رُبَّمَا الْجَامِلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ (١)

حتى قال الفارسي : يجب أن تقدر « ما » اسما مجرورا بمعنى شيء ، والجامل : خبرا لضمير محذوف ، والجملة صفة ما ، أي : رب شيء هو الجامل المؤبل .

(وَحُذِفَتْ رُبَّ) لفظا (فَجَرَّتْ) منوية (بَعْدَ بَلْ * وَالْفَا) ، لكن على قلة ، كقوله :

٥٧٤ — بَلْ بَلَدٍ مِلْءُ الْفِجَاجِ قَتَمُهْ لاَ يُشْتَرَى كَتَّانُهُ وَجَهْرَمُهْ

---

(١) هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

وَعَنَاجِيجُ بَيْنَهُنَّ الْمِهَارُ

وهذا هو البيت المستشهد به (رقم ٥٦٩) وقد مضى شرحه قريبا فارجع إليه ، ثم انظر شرح الشاهد (رقم ٥٧٣) .

٥٧٤ — هذان بيتان من الرجز المشطور ، وهما من أرجوزة طويلة جدا لرؤبة بن العجاج يمدح فيها أبا العباس السفاح أول خلفاء بني العباس ، ومطلع هذه الأرجوزة قوله :

قُلْتُ لِزِيرٍ لَمْ تَصِلْهُ مَرْيَمُهْ ضِلِّيلُ أَهْوَاءِ الصِّبَا يُنَدِّمُهْ
هَلْ تَعْرِفُ الرَّبْعَ الْمُحِيلَ أَرْسُمُهْ عَفَتْ عَوَافِيهِ وَطَالَ قِدَمُهْ

وبعد ذلك بتسعة وعشرين بيتا قال :

بَلْ بَلَدٍ مِلْءُ الْفِجَاجِ قَتَمُهْ لاَ يُشْتَرَى كَتَّانُهُ وَجَهْرَمُهْ
يَجْتَابُ ضَحْضَاحَ السَّرَابِ أَكَمُهْ خَارِجَةً أَعْنَاقُهُ وَلِمَمُهْ
بَعْدَ انْتِزَارٍ فِيهِ أَوْ تَعَمُّمُهْ يَهْفُو بِإِنْسَانِ الْبَصِيرِ طُسَّمُهْ
إِذَا ارْتَمَتْ أَصْحَانُهُ وَلُجُمُهْ بِالرَّكْبِ طَارَتْ عَنْ ذُرَاهُ كِمَمُهْ

وبعد ذلك بأربعة وعشرين بيتا يصف فيها ذلك البلد ثم يصف ناقته ، يقول :

قَطَعْتُ أَمًّا قَاصِداً تَيَمُّمُهْ

إِلَى ابْنِ مَجْدٍ لَمْ يُخَرَّقْ أَدَمُهْ إِلَى الأَمِينِ الْمُسْتَجَارِ ذِمَمُهْ
إِلَى مُعِمٍّ عَائِطٍ تَحَشُّمُهْ يَبْذُلُ حِلاً لاَ تُنَالُ حُرَمُهْ

... ...

اللغة : « لزير » الزير — بكسر الزاى — من يكثر زيارة النساء ، ويقال : فلان زير نساء ، وخلم نساء ، وقال المهلهل :

فَلَوْ نُبِشَ الْمَقَابِرُ عَنْ كُلَيْبٍ فَيُخْبَرَ بِالذَّنَائِبِ أَيُّ زِيرِ

ومريم : من أسماء النساء ، ويراد بها المرأة التى تحب الاستماع إلى أحاديث الرجال من غير فجور « وضليل أهواء الصبا » أراد ضلال أهواء الصبا . يقول : إن ضلال أهواء الصبا يوقعه فيما يندم عليه « الربع المحيل أرسمه » قد يكون المحيل بمعنى الذى أتى عليه حول ، وقد يكون بمعنى الذى تغيرت به الأحوال . وقال امرؤ القيس :

عُوجَا عَلَى الرَّبْعِ الْمُحِيلِ لَعَلَّنَا نَبْكِى الدِّيَارَ كَمَا بَكَى ابنُ خِذَامِ

« عفت عوافيه » يريد درس منه ما درس وامحى ما امحى « بل بلد ملء الفجاج قتمه » الفجاج — بكسر الفاء — جمع فج ، وهو الطريق الواسع بين جبلين. والقتم — بفتح القاف والتاء جميعا — الغبار ، ويقال فيه : قتام كسحاب ، وقتم كفلس « لا يشترى كتانه وجهرمه » الكتان : معروف ، والجهرم : البساط من الشعر ، يقول : إن لهذا البلد سبائب من السراب تشبه الكتان والجهرم ولكنها لاتشترى ولا تباع . والضحضاح : مارق من السراب ، يقول : إن الأكم كأنها تسير فى السراب فتقطعه « يهفو بانسان البصير — الخ » يهفو : يخف ، والطسم : جمع طاسم ، وهو الطامس ، والأصحان : جمع صحن ، وهو المتسع من الأرض ، واللجم : النواحى ، وذراه : أعاليه ، وكمه : ما يغطيه . وقوله « قطعت أما قاصدا — الخ » يقول : قطعت هذا البلد الذى تقدم ذكره قطعا مستقيما على الوجه المقصود غير جائر « إلى ابن مجد لم يخرق أدمه » أى : لم يمزق جلده ، يريد أنه لم يقدح فى عرضه ولم يعب شىء من فعله ، والأدم : جمع أديم ، وهو الجلد ، و « المستجار ذممه » الذى يستجير الناس بذمته ، و « معم » أى الذى يعم الناس بخيره ومعروفه ، و « حائط » اسم الفاعل من حاط فلان فلانا يحوطه ؛ إذا حفظه ورعاه وجعل له وقاية وحفظا .

الإعراب : « بل » حرف دال على الإضراب عن كلام سابق والانتقال إلى كلام آخر ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « بلد » مجرور لفظا برب المحذوفة بعد بل ، وهو مفعول به لقوله قطعت فى الأبيات التالية لبيت الشاهد منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد « ملء » خبر مقدم مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « الفجاج » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « قتمه » قتم : مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى بلد مضاف إليه . وجملة المبتدأ

وقوله :

٥٧٥ — بَلْ بَلَدٍ ذِى صُعُدٍ وَأَصْبَابْ

وخبره المقدم عليه فى محل جر أو نصب صفة لبلد « لا » حرف نفى مبنى على السكون لا محل له « يشترى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « كتانه » كتان : نائب فاعل يشترى مرفوع بالضمة الظاهرة ، وضمير الغائب العائد إلى بلد مضاف إليه ، «وجهرمه» الواو حرف عطف ، جهرم : معطوف على كتان ، وضمير الغائب العائد إلى بلد مضاف إليه ، وجملة الفعل المضارع المبنى للمجهول ونائب فاعله فى محل جر أو نصب صفة ثانية لبلد .

الشاهد فيه : قوله « بل بلد » حيث حذفت « رب » بعد «بل» وعملت الجر وهى محذوفة ، وذلك قليل فى نفسه حتى خصه المحقق الرضى بالشعر ؛ ومثل هذا الشاهد قول رؤبة أو العجاج :

* بَلْ مَهْمَهٍ قَطَعْتُ بَعْدَ مَهْمَهِ *

ومثلهما البيت الآتى عقيب هذا .

٥٧٥ — هذا البيت من الرجز المشطور لرؤبة بن العجاج، من أرجوزة طويلة مطلعها قوله :

قَدْ بَكَرَتْ بِاللَّوْمِ أُمُّ عَتَّابْ   تَلُومُ ثِلْباً وَهْىَ فِى جِلْدِ النَّابْ

أَنْ نَالَ مِنْ كِدْنَةِ جِلْدٍ جِلْحَابْ   نَحْتُ اللَّيَالِى كَانْتِجَابِ النَّجَّابْ

و بعد ذلك بستة وثلاثين بيتا بيت الشاهد ، وبعده قوله :

تُخْشَى مَرَادِيهِ وَهَجْرٍ دَوَّابْ   أَشْهَبَ ذِى سُرَادِقٍ وَجِلْبَابْ

يَشُلُّهُ ذِئْبُ السَّرَابِ الْخَبَّابْ   مُنْجَرِدِ الْفَيْفَا عَمِيقِ الأَقْرَابْ

نَاءٍ مِنَ النَّخْلِ بَعِيدِ الْأَشْرَابْ   يَغْمِسُ فِى هَبْوَةِ مُغْبَرٍّ هَابْ

أَجَّجَهُ شَهْبَةُ قَيْظٍ شَهَّابْ   إِذَا حَبَا مِنْهُ إلى الرَّمْلِ الْحَابْ

مُحْزَوْزِمِ الْجُوْزِ حُدَابِ الْأَحْدَابْ   قَطَعْتُ أَخْشَاهُ بِعَسْفٍ جَوَّابْ

اللغة : « بكرت » أسرعت ، أو فعلت ذلك بكرة « أم عتاب » كنية امرأة « ثلبا » بكسر فسكون — هو الشيخ الكبير السن « الناب » الناقة المسنة . يقول : تلوم شيخا وهى عجوز « أن نال » أى : تلومه لأن نال إلخ . و « كدنة جلد جلحاب » أى : لحم جلد ضخم « نحت الليالى » فاعل نال ، والانتجاب : قشر لحاء الشجر ، واسم هذا اللحاء النجب ، والنجاب — بصيغة اللبان — النحات « بل بلد ذى صعد » الصعد — بضمتين — جمع صعود — بفتح أوله —

وقوله :

٥٧٦ — فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ

وهو المرتفع من الأرض ، خلاف الهبوط ، والأصباب : جمع صبب ـ بفتحتين ، وصاده مهملة ، وأعجمها الصبان ـ وهوما انحدرمن الأرض ، ومراديه : مهالكه ، جمع مردى ، وهوالمصدرالميمى بمعنى الردى وهو الهلاك . والهجر : شدة الهاجرة والحر . والأشهب : الشديد البياض ، وهومن لون السراب ، وقوله «ذى سرادق وجلباب» يريد كأن عليه سرادقا وجلبابا «يشله» يطرده شبه السراب فى اطراده بعسلان الذئب إذا هوعدا ، والخباب : الكثير الخبب ، وهوسير سريع «منجردالفيفا ـ إلخ» المنجرد : البعيد ، والفيفا : المفازة والصحراء ، وأصله الفيفاء ـ بالمد ـ والأقراب : النواحى ، وعميقها : بعيدها ، وأراد بالأشراب : المياه ، ويغمس : يغيب ، والهبوة : الغبار ، وأراد بالمغبر الهابى بلدا كثير الغبار « أججه شهبة قيظ ـ إلخ » أججه : ألهبه ، وشهبة القيظ : وقدته وشدته ، وإذا حبا : أى إذا دنا ، والحابى : الدانى بعضه من بعض . يقول : إذا انتهت هذه المفازة إلى الرمل اشتد حرها « محزوزم الجوز ـ إلخ » المحزوزم : الغليظ من الأرض ، وهو مفعوعل من الحزم ، والحداب : الطوال ، والأحداب : جمع حدبة « قطعت أخشاه بعسف جواب » العسف : الركوب على غير هدى ، والجواب : صيغة المبالغة من قولك : جبت الأرض ؛ إذا جزتها وقطعتها ، وأخشاه : أراد به أكثر نواحيه خشية وأشدها مخافة ، وهو مفعول به لقطعت .

الإعراب : « بل » حرف دال على الإضراب عن كلام سابق والانتقال إلى كلام بعده ، مبنى على السكون لا محل من الإعراب « بلد » مجرور لفظا برب المحذوفة بعد بل ، وهو إما منصوب محلا على الاشتغال بعامل محذوف يفسره قوله فيما بعد « قطعت أخشاه » على حد قولك : زيدا ضربت غلامه ، وإما مرفوع محلا على أنه مبتدأ ؛ فهو منصوب بفتحة مقدرة على آخره ، أو مرفوع بضمة مقدرة على آخره ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « ذى » صفة لبلد على لفظه ، مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف و « صعد » مضاف إليه « وأصباب » الواو حرف عطف ، أصباب : معطوف على صعد ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف .

الشاهد فيه : قوله « بل بلد » حيث حذف « رب » بعد « بل » وأبقى عملها الذى هو الجر فيما يليها ، وهذا على ما ذكرنا فى الشاهد السابق قليل فى نفسه ، حتى خصه المحقق الرضى بالشعر . وسنذكر خلاف العلماء فى هذه المسألة مع شرح الشاهد (رقم ٥٧٨) الآتى .

٥٧٦ — هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

* فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِى تَمَائِمَ مُحْوِلِ *

... ...

وهذا بيت من معلقة امرئ القيس بن حجر الكندى التى مطلعها :

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ ... بِسِقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

وقد تقدم ذكر أبيات كثيرة منها فى مواضع متفرقة من هذا الكتاب (انظر شرح الشاهد رقم ٤٢٧ والشاهد رقم ٤٦٨ فى الجزء الثانى . ثم انظر شرح الشاهد رقم ٥٤١ و ٥٧٨ فى هذا الجزء) وقبل البيت المستشهد به هنا ـ مما لم نذكره فى أحد المواضع التى أشرنا إليها ـ قوله :

وَيَوْمَ دَخَلْتُ الْخِدْرَ خِدْرَ عُنَيْزَةٍ ... فَقَالَتْ لَكَ الْوَيْلَاتُ إِنَّكَ مُرْجِلِي

تَقُولُ وَقَدْ مَالَ الْغَبِيطُ بِنَا مَعاً : ... عَقَرْتَ بَعِيرِى يَا امْرَأَ الْقَيْسِ فَانْزِلِ

فَقُلْتُ لَهَا سِيرِى وَأَرْخِى زِمَامَهُ ... وَلَا تُبْعِدِينِى عَنْ جَنَاكِ الْمُعَلَّلِ

فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ ... فَأَلْهَيْتُهَا ... البيت ، وبعده :

إِذَا مَا بَكَى مِنْ خَلْفِهَا انْصَرَفَتْ لَهُ ... بِشِقٍّ وَتَحْتِى شِقُّهَا لَمْ يُحَوَّلِ

اللغة : « ويوم دخلت الخدر ـ البيت » الخدر ـ بكسر فسكون ـ أراد به ههنا الهودج ، وأصل الخدر البيت ، وقد يستعار للستر والحجلة ونحوهما ، وعنيزة : ذكر الرواة أنه لقب فاطمة ابنة عمه التى يقول فيها فى هذه اللامية :

أَفَاطِمَ مَهْلاً بَعْضَ هٰذَا التَّدَلُّلِ ... وَإِنْ كُنْتِ قَدْ أَزْمَعْتِ صَرْمِى فَأَجْمِلِى

« الويلات » جمع ويلة ، وأراد بها ههنا الفضيحة « مرجلى » اسم فاعل من قولك : أرجلته إذا صيرته راجلا يمشى على قدميه بعد أن كان راكبا « تقول وقد مال الغبيط ـ البيت » أراد بالغبيط الهودج أيضا ، وعقرت بعيرى : جرحت ظهره . يقول : مما لا أزال أذكره بالغبطة والسرور ذلك اليوم الذى دخلت فيه خدر عنيزة وهى تداعبنى تارة بالدعاء وطورا بالتخوف من عقر البعير « فقلت لها سيرى ـ البيت » أرخى زمامه : يريد به أطيلى مقود البعير ، والجنى ـ بفتح الجيم ـ ما تجنيه من الثمر ، والمعلل : إن قرأته بتشديد اللام مكسورة فهو اسم فاعل من قولك : علات الصبى بالحلوى ونحوها ، إذا ألهيته بها « فمثلك حبلى قد طرقت ـ البيت » طرقت : زرتها ليلا ، والطروق : الإتيان فى الليل ، والمرضع : التى لها طفل ترضعه ، والتمائم : جمع تميمة ، وهى المعاذة كانوا يعلقونها على جبهة الصبى يزعمون أنها تحميه العين ، والمحول : اسم فاعل من أحول الصبى إذا أتى عليه حول « إذا ما بكى ـ البيت » شق الشىء : نصفه ، ولم يحول : أراد لم يتحول عن موضعه .

وقوله :

٥٧٧ — فَحُورٍ قَدْ لَهَوْتُ بِهِنَّ عِينِ

الإعراب : « فمثلك » الفاء حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، مثل : مفعول به لطرقت الآتى ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة التى اقتضتها رب المحذوفة ، وهو مضاف وضمير المخاطبة مضاف إليه مبنى على الكسر فى محل جر « حبلى » بدل من مثل ، منصوب بفتحة مقدرة على الألف إن راعيت محل مثل ، ومجرور بكسرة مقدرة إن راعيت لفظ مثل « قد » حرف تحقيق مبنى على السكون لا محل له «طرقت» فعل وفاعل « ومرضع » الواو حرف عطف ، مرضع : معطوف على حبلى ؛ فيجوز فيه النصب والجر اللذان جازا فى المعطوف عليه ، وبهما يروى «فألهيتها» الفاء حرف عطف ، ألهيتها : فعل وفاعل ومفعول به «عن» حرف جر «ذى» مجرور بعن ، وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، والجار والمجرور متعلق بألهى ، وذى مضاف و « تمائم » مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف لصيغة منتهى الجموع « محول » نعت لذى تمائم ، ونعت المجرور مجرور ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « فمثلك » حيث جر « مثل » برب المحذوفة بعد الفاء . وهذا قليل بالنسبة إلى جرها محذوفة بعد الواو وسنذكر لك خلاف الكوفيين والبصريين مع شرح الشاهد (رقم ٥٧٨) الآتى .

٥٧٧ — هذا صدر بيت وعجزه قوله :

* نَوَاعِمَ فِى الْمُرُوطِ وَفِى الرِّيَاطِ *

وهذا بيت للمتنخل الهذلى ، واسمه مالك بن عويمر . من قصيدة له رواها أبو زيد محمد بن أبى الخطاب القرشى فى كتابه « جمهرة أشعار العرب » وهى ثابتة أيضا فى ديوان شعر الهذليين ومطلع هذه القصيدة قوله :

عَرَفْتُ بِأَجْدُثٍ فَنِعَافِ عِرْقٍ ... عَلَامَاتٍ كَتَحْبِيرِ النِّمَاطِ
كَوَشْمِ الْمِعْصَمِ الْمُغْتَالِ عُلَّتْ ... رَوَاهِشُهُ بِوَشْمٍ مُسْتَشَاطِ
وَمَا أَنْتَ الْغَدَاةَ وَذِكْرُ سَلْمَى ... وَأَضْحَى الرَّأْسُ مِنْكَ إِلَى اشْمِطَاطِ
كَأَنَّ عَلَى مَفَارِقِهِ نَسِيلاً ... مِنَ الْكَتَّانِ تُنْزَعُ بِالْمِشَاطِ
فَإِمَّا تُعْرِضِنَّ أُمَيْمَ عَنِّى ... وَتَنْزِعْكِ الْوُشَاةُ أُولُو النِّبَاطِ

... ...

فَحُورٍ قَدْ لَهَوْتُ بِهِنَّ حِيناً نَوَاعِمَ ... البيت ، و بعده :

لَهَوْتُ بِهِنَّ إذْ مَلْقِي مَلِيحٌ وَإِذْ أَنَا فِي الْمَخِيلَةِ وَالنَّشَاطِ

يُقَالُ لَهُنَّ مِنْ كَرَمٍ وَعِتْقٍ ظِبَاءُ تَبَالَةَ الْأُدْمُ الْعَوَاطِي

اللغة : « عرفت بأجدث فنعاف ـ البيت » أجدث ، ونعاف ، وعرق : أسماء أماكن . والتحبير : النقش ، والنماط : جمع نمط ، مثل جبل وجبال ، والنمط : ثوب منقوش « كوشم المعصم المغتال ـ البيت » الوشم : معروف ، وهو أن تغرز الإبر فى الجلد ثم يذر عليها صبغ أخضر والمعصم ـ بزنة منبر ـ والمغتال : الذى أثر فيه الوشم ، وعلت : رد عليها مرة بعد أخرى ، والرواهش : عروق ظاهر الكف ، والمستشاط : الذى أحرق بالنار « وما أنت الغداة وذكر سلمى ـ البيت» الاشمطاط : اختلاط بياض وسواد ، يريد أن الشيب قد شاع فى رأسه ، ينكر على نفسه ذكر الغوانى بعد ما شاب رأسه « فحور قد لهوت بهن ـ البيت » الحور : جمع حوراء وهى التى اشتد بياض بياض عينها ، واشتد مع ذلك سواد سوادها « عين » جمع عيناء ، وهى الواسعة العين ، وقد رأيت أنه يروى فى مكان هذه الكلمة « حينا » والنواعم : جمع ناعمة ، وهى التى ترفل فى النعيم ، والمروط : جمع مرط ، وهو الثوب من الخز ، والرياط : جمع ريط ـ بفتح فسكون ـ وهوضرب من الثياب « يقال لهن من كرم ـ البيت» الأدم ـ بضم فسكون ـ جمع أدماء ، وهى التى لونها الأدمة ، وهى السمرة . والعواطى : جمع عاطية ، وهو اسم فاعل من عطت الظبيـة تعطو ؛ إذا مدت عنقها ، وأراد أنهن طويلات الأعناق ؛ لأن الظبية تمد عنقها لطوله .

الإعراب : « فحور » الفاء واقعة فى جواب الشرط الذى هو قوله « فاما تعرضن سليم عنى » فى الأبيات السابقة على الشاهد ، حرف مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، حور : مبتدأ ، مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة الذى اقتضاها رب المحذوف « قد » حرف تحقيق « لهوت » فعل وفاعل « بهن » جار ومجرور متعلق بلهوت ، وجملة الفعل وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل جزم جواب الشرط « عـين » صفة لحور ، يجوز فيه الجر تبعا للفظ المنعوت ، ويجوز فيه الرفع تبعا لمحله « نواعم » صفة ثانية لحور « فى المروط » جار ومجرور متعلق بنواعم أو بمحذوف صفة لحور « وفى الرياط » الواو عاطفة ، فى الرياط : جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق .

الشاهد فيه قوله « فحور » حيث جر الشاعر لفظ « حور » برب المحذوفة بعد الفاء ، وذلك قليل بالنظر إلى الجر برب بعد الواو ، وليس قليلا فى نفسه ، والكثير الجر برب المحذوفة بعد الواو .

(وَبَعْدَ الْوَاوِ شَاعَ ذَا الْعَمَلْ) ، بكثرة ، كقوله :

٥٧٨ — وَلَيلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ

فان قلت : فهذه الفاء واقعة فى جواب الشرط كما ذكرت ، فكيف نابت عن رب ؟

فالجواب عن ذلك أنا لا نقول إنها نائبة عن رب بل هذا قول ينسب للكوفيين ، وسنذكر بطلانه فى شرح الشاهد الآتى ، بل نقول : إن « رب » هى العاملة بنفسها مع كونها محذوفة ، وهى مقدرة بعد هذه الفاء ، وهذا موضع قياسى يعمل فيه حرف الجر وهو محذوف ، وستعرف بقية هذه المواضع قريبا . ولا فرق فى تقدير رب بعد الفاء بين أن تكون الفاء عاطفة كما فى بيت امرئ القيس السابق ، وأن تكون فاء جواب الشرط كما فى هذا البيت ، وكما فى قول ربيعة بن مقروم الضبى (وهو من شواهد ابن هشام فى مغنى اللبيب لهذه المسألة نفسها وذكره فى مباحث الفاء) .

فَإِنْ أَهْلِكْ فَذِى حَنَقٍ لَظَاهُ عَلَىَّ تَكَادُ تَلْتَهِبُ الْتِهَابَا

قال فى الموضع الذى أشرنا إليه : « الثانى من أوجه الفاء أن تكون رابطة للجواب ، وذلك حيث لا يصلح لأن يكون شرطا ، وهو منحصر فى ست مسائل . . . . ثم قال : المسألة السادسة : أن تقترن الفاء بحرف له الصدر ، كقوله * فان أهلك . . . البيت * لما عرفت من أن رب مقدرة وأنها لها الصدر » .

٥٧٨ — هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

* عَلَىَّ بِأَنْوَاعِ الْهُمُومِ لِيَبْتَلِى *

وهذا بيت لامرئ القيس بن حجر الكندى وقد مضى مشروحا مع شرح الشاهد (رقم ٥٤١) فى هذا الباب ، فلا نرى أن نعيد شيئا من ذلك ؛ فارجع إلى ذلك فى الموضع الذى أشرنا إليه .

الإعراب : « وليل » الواو واو رب حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، ليل : مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة التى اقتضتها رب التى حذفت و بقى عملها « كموج » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لليل ، وموج مضاف و « البحر » مضاف إليه « أرخى » فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الليل « سدوله » مفعول به لأرخى ، وضمير الغائب العائد إلى الليل مضاف إليه ، وجملة الفعل الماضى وفاعله ومفعوله فى محل رفع خبر المبتدأ المجرور لفظا برب المحذوفة « على » جار ومجرور متعلق بأرخى « بأنواع » جار ومجرور متعلق بأرخى أيضا ، وأنواع مضاف و « الهموم » مضاف إليه « ليبتلى » اللام لام التعليل ، يبتلى : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد لام التعليل ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الياء

... ...

منع من ظهورها معاملة المنصوب كمعاملة المرفوع ، وذلك كما فى قول الآخر * أبى الله أن أسمو . . . * وأن مع مادخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بلام التعليل ، والتقدير : للابتلاء ، والجار والمجرور متعلق أيضا بأرخى السابق .

الشاهد فيه : قوله « وليل » حيث حذف الشاعر « رب » التى تعمل الجر فيما بعدها وأبقى عملها ، بعد الواو ، وهذا كثير فى كلام العرب ، ودونه فى الكثرة إبقاء عمل رب مع حذفها بعد الفاء ، ودونهما جميعا إبقاء عمل رب مع حذفها بعد بل ، ودون ذلك كله إبقاء عمل رب مع حذفها من غير أن يكون ثمة حرف آخر ، كما فى الشاهد الآتى عقب هذا ؛ فهذه أربع مراتب لعمل هذا الحرف محذوفا .

وهذا الذى قررناه من أن العامل الذى عمل الجر هو « رب » مقدرا هو مذهب جمهور البصريين . وذهب جمهرة الكوفيين ، ووافقهم أبو العباس المبرد ، إلى أن الواو هى التى تعمل الجر بنفسها بعد حذف « رب » .

فأما أن الجر بعد الواو كثير فى العربية فآيته كثرة الشواهد عليه ، حتى إن فى قصيدة امرىء القيس اللامية التى منها بيت الشاهد الذى نحن بصدد شرحه أربعة أبيات من هذه البابة أولها قوله :

وَبَيْضَةِ خِدْرٍ لاَ يُرَامُ خِبَاؤُهَا تَمَتَّعْتُ مِنْ لَهْوٍ بِهَا غَيْرَ مُعْجَلِ

وثانيها قوله :

وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ عَلَىَّ بِأَنْوَاعِ الْهُمُومِ لِيَبْتَلِى

وهو بيت الشاهد الذى معنا ، وثالثها ورابعها قوله :

وَقِرْبَةِ أَقْوَامٍ جَعَلْتُ عِصَامَهَا عَلَى كَاهِلٍ مِنِّى ذَلُولٍ مُرَحَّلِ

وَوَادٍ كَجَوْفِ الْعَيْرِ قَفْرٍ قَطَعْتُهُ بِهِ الذِّئْبُ يَعْوِى كَالْخَلِيعِ الْمُعَيَّلِ

ومن ذلك قول الشنفرى فى لاميته المعروفة بلامية العرب :

وَلَيْلَةِ نَحْسٍ يَصْطَلِى الْقَوْسَ رَبُّهَا وَأَقْطُعَهُ اللاَّتِى بِهَا يَتَنَبَّلُ

أى : يصطلى النار بالقوس صاحب القوس وبأقطعه التى يرمى بها ، وإذا اصطلى الأعرابى بقوسه وسهامه من شدة البرد فليس وراء ذلك فى الشدة شىء .

ومن ذلك قول جران العود ، وهو من شواهد سيبويه :

وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيسُ إلاَّ الْيَعَافِيرُ وَإلاَّ الْعِيسُ

... ...

ومن ذلك قول حاتم الطائى :

وَلَيْلٍ بَهِيمٍ قَدْ تَسَرْبَلْتُ هَوْلَهُ إذَا اللَّيْلُ بِالنِّكْسِ الضَّعِيفِ تَجَهَّمَا

وأما أن إعمالها محذوفة على المراتب الأربعة التى بيناها فقد ذكره الشارح نقلا عن ابن مالك فى تسهيله ، وقد ذكره ابن هشام فى المغنى على نفس هذا الترتيب ، ولكن الشارح هنا كما ترى قد حول الكثرة فى الفاء إلى الكثرة النسبية . قال ابن هشام فى مباحث رب : «وتنفرد رب بوجوب تصديرها ، ووجوب تنكير مجرورها ونعته إن كان ظاهرا ، وإفراده وتذكيره وتمييزه بما يطابق المعنى إن كان ضميرا ، وغلبة حذف معداها ومضيه ، وإعمالها محذوفة : بعد الفاء كثيرا ، وبعد الواو أكثر ، وبعد بل قليلا ، وبدونهن أقل ، وبأنها زائدة فى الإعراب دون المعنى : فمحل مجرورها فى نحو رب رجل صالح عندى رفع على الابتداء ، وفى نحو رب رجل صالح لقيت نصب على المفعولية ، وفى نحو رب رجل صالح لقيته رفع أو نصب » اهـ

وأما الخلاف بين الكوفيين والبصريين فى هذه المسألة فان جمهرة النحاة من المتقدمين، كابن الأنبارى فى الإنصاف وابن جنى فى شرح الحماسة وابن عصفور ، يقصرون الخلاف بين الفريقين على الواو ، بل فى كلام هؤلاء التصريح بأن الفريقين متفقون على أن الجر برب محذوفة فى المواضع الثلاثة الباقية ، ولم أعثر على نص للمتقدمين يشبه النص الذى حكاه الشارح عن أبى حيان فى الارتشاف ؛ فلعل هذا الخلاف قد نشأ بعد طبقة ابن الأنبارى وابن جنى وابن عصفور تأييدا لمذهب الكوفيين فى الواو ، ودفعا لاعتراضات المتقدمين عليهم .

قال ابن جنى فى شرح الحماسة عند الكلام على قول ربيعة بن مقروم الضبى :

فَإِنْ أَهْلِكْ فَذِى حَنَقٍ لَظَاهُ عَلَيَّ تَكَادُ تَلْتَهِبُ الْتِهَابَا

ما نصه : « ذى مجرورة برب : أى فرب ذى حنق ، وحذفها للعلم بموضعها ، كقول الآخر :

وَرَسْمِ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهْ كِدْتُ أَقْضِي الْحَيَاةَ مِنْ جَلَلِهْ

أى : ورب رسم دار ، وهذا (يريد قول ربيعة فذى حنق) يدفع قول أبى العباس إن الواو فى نحو قوله :

* وَبَلَدٍ يَحْسِبُهُ مَكْسُومَا *

هى التى جرت بلدا لما خلفت رب فكانت عوضا ، ألا ترى أنه قال : فذى حنق ، أى : فرب ذى حنق ، ولا يقول أحد إن الفاء عوض من رب ، وقول الآخر :

* بَلْ بَلَدٍ مِلْءُ الْفِجَاجِ قَتَمُهْ *

... ...

ولا يدعى أحد أن بل عوض من رب ؛ فاذا صح هذا ، وثبت فى الفاء و بل ـ كانت الواو محمولة على حكمه » اهـ .

وقال ابن الأنبارى فى الإنصاف (ص ١٦٥) : « ذهب الكوفيون إلى أن واو رب تعمل فى النكرة الخفض بنفسها ، وإليه ذهب أبو العباس المبرد من البصريين ، وذهب البصريون إلى أن واو رب لا تعمل ، و إنما العمل لرب مقدرة .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن الواو هى العاملة لأنها نابت عن رب ، فلما نابت عن رب ـ وهى تعمل الخفض ـ عملت عملها لنيابتها عنها ، وصارت كواو القسم ؛ فانها لما نابت عن الباء عملت الخفض كالباء ؛ فكذلك الواو هنا : لما نابت عن رب عملت الخفض كما تعمل رب . والذى يدل على أنها ليست عاطفة أن حرف العطف لا يجوز الابتداء به ، ونحن نرى الشاعر يبتدئ بالواو فى أول القصيدة ، كقوله :

* وَبَلَدٍ عَامِيَةٍ أَعْمَاؤُهُ *

وكقول الآخر :

* وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيسُ *

وما أشبه ذلك ؛ فدل على أنها ليست عاطفة ، فبان بهذا صحة ما ذهبنا إليه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن الواو ليست عاملة و إن العمل لرب مقدرة ؛ لأن الواو حرف عطف ، وحرف العطف لا يعمل شيئا ؛ لأن الحرف إنما يعمل إذا كان مختصا ، وحرف العطف غير مختص ، فوجب ألا يكون عاملا ، و إذا لم يكن عاملا وجب أن يكون العامل رب مقدرة ، والذى يدل على أنها واو العطف وأن رب مضمرة بعدها أنه يجوز ظهورها معها ، نحو : ورب بلد .

أما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنها لما نابت عن رب عملت عملها كواو القسم » قلنا : هذا فاسد ؛ لأنه قد جاء عنهم الجر باضمار رب من غير عوض منها ، وذلك نحو قوله :

رَسْمِ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهْ   كِدْتُ أَقْضِي الْحَيَاةَ مِنْ جَلَلِهْ

وقال الآخر :

مِثْلِكِ أَوْ خَيْرٍ تَرَكْتُ رَذِيَّةً   تُقَلِّبُ عَيْنَيْهَا إِذَا طَارَ طَائِرُ

والذى يدل على فساده ما ذهبوا إليه أيضا أنها تضمر بعد بل ، قال الشاعر :

* بَلْ جَوْزِ تَيْهَاءَ كَظَهْرِ الْحَجَفَتْ *

... ...

أراد بل رب جوز ، ولا يقول أحد إن بل تجر ، وكذلك تضمر بعد الفاء ، قال الشاعر :

* فَحُورٍ قَدْ لَهَوْتُ بِهِنَّ عِينٍ *

وليست [الفاء] نائبة عنها ولا عوضا منها . والذى اعتمد عليه فى الدليل على أن هذه الأحرف - التى هى الواو والفاء و بل - ليست نائبة عن رب ولا عوضا عنها : أنه يحسن ظهورها معها ؛ فيقال : ورب بلد ، و بل رب بلد ، وفرب حور . ولو كانت عوضا عنها لما جاز ظهورها معها ؛ لأنه لا يجوز أن يجمع بين العوض والمعوض . ألا ترى أن واو القسم لما كانت عوضا عن الباء لم يجز أن يجمع بينهما فلا يقال وبالله لأفعلن وتجعلهما حرفى قسم ، وكذلك أيضا التاء : لما كانت عوضا من الواو كما كانت الواو عوضا من الباء لم يجز أن يجمع بينهما فلا يقال وتالله وتجعلهما حرفى قسم ؛ لأنه لا يجوز أن يجمع بين العوض والمعوض . فأما قوله تعالى : (وَتَاللهِ لَا كِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ) فالواو فيه واو العطف وليست واو قسم فلم يمتنع أن يجمع بينها و بين تاء القسم ، فلما جاز الجمع بين الواو ورب دل على أنها ليست عوضا عنها ، بخلاف واو القسم ، وأنها واو عطف .

وقولهم : « إن حرف العطف لا يجوز الابتداء به ، ونحن نرى الشاعر يبتدىء بالواو فى أول القصيدة » فنقول : إن هذه الواو واو عطف ، و إن وقعت فى أول القصيدة ؛ لأنها فى التقدير عاطفة على كلام مقدر ، كأنه قال : رب قفر طامس أعلامه سلكته و بلد عامية أعماؤه قطعته ، يصف نفسه بركوب الأخطار وقطع المفاوز والقفار ، إشعارا بشهامته وشجاعته . وإذ قد ثبت بما ذكرناه أنها حرف عطف فينبغى ألا تكون عاملة ؛ فدل على أن النكرة مجرورة بتقدير رب على ما بينا ، والله أعلم » اهـ .

قال أبو رجاء غفر الله له : فأنت ترى قدامى العلماء يحتجون على الكوفيين وأبى العباس المبرد لإثبات أن الواو ليست عاملة بأن الفاء و بل ليستا عاملتين ، و إنما العمل معهما لرب المقدرة ، فلو كان واحد منهم يقول إن العمل للفاء و بل كما قالوا إن العمل للواو لما صح الاحتجاج عليه بذلك . بل أنت ترى المتقدمين يصرحون بأنه لا أحد من النحاة يقول إن العمل للفاء و بل ، فذلك أقوى ما نستمسك به على أنه لم يكن معروفا فى هذا العصر أن أحدا يقول هذا ، ثم نبتت نابتة رأت أن التفرقة بين الواو والفاء و بل مما لا وجه له ، ورأت - مع ذلك - أن حجة البصريين ناهضة على الكوفيين ما داموا يفرقون بين المتجانسات فى الحكم ، فطردوا القول بنيابة هذه الحروف جميعها عن رب ، وأن كل واحد منها هو الذى عمل الجر عند حذف رب لكونه عوضا منه . و بقى عليهم أن رب قد عملت محذوفة من غير أن ينوب عنها أحد هذه

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : قد يجر بها محذوفة بدون هذه الأحرف ، كقوله :

٥٧٩ — رَسْمِ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهْ كِدْتُ أَقْضِي الْحَيَاةَ مِنْ جَلَلِهْ

الحروف ؛ فاذا عملت محذوفة من غير أن يحل محلها حرف فلأن تعمل محذوفة — وقد حل محلها حرف — أولى . فان حاول منهم محاول أن ينكر ذلك دفعه الشاهد كبيت جميل الذى هو الشاهد الآتى ، وكالبيت الذى رواه ابن الأنبارى فى أثناء حديثه . فان استمسك أحدهم فى بيت جميل برواية ابن جنى — وهى التى زيدت فيها الواو — فالجواب أن أكثر العلماء على رواية هذا البيت بغير الواو ، على أن هذه الواو زائدة على الوزن ، وزيادتها على الوزن مع استقامة الكلام بدونها مما يبعث الشك إليها ، فوق أنه يبقى البيت الذى رواه ابن الأنبارى وإن كان يخيل إلى العاجز الضعيف أن الشأن فى هذا البيت على العكس من بيت جميل ، نعنى أنه كان فى الأصل بالواو أو بالفاء فحذف هذا الحرف ، كما أن أصل بيت جميل بدون الواو فزيدت فى الرواية التى وقعت لابن جنى ، وآية ذلك أن البيت الذى رواه ابن الأنبارى ينقص حرفا تتم به التفعيلة الأولى، وأحسب أنك لا تحتاج بعد هذا إلى المزيد .

٥٧٩ — هذا بيت لجميل بن معمر العذرى ، وهو مطلع قصيدة ، وبعده قوله :

مُوحِشاً مَا تَرَى بِهِ أَحَداً تَنْسِجُ الرِّيحُ تُرْبَ مُعْتَدِلِهِ

اللغة : « رسم دار — البيت » الرسم : ما كان لاصقا بالأرض من آثار الديار كالرماد ونحوه ، والطلل : ما شخص وارتفع من آثارها كالوتد والأثافى ، وإضافته إلى ضمير الرسم بتقدير مضاف : أى طلل داره ، أو الإضافة لأدنى ملابسة كما يقولون ، وقوله : « كدت أقضى الحياة من جلله » معناه كدت أموت من عظم هذا الرسم فى نفسى ، أو كدت أموت من أجل هذا الرسم ، فانه يقال : فعلت الشىء الفلانى لجللك وجلالك ، والمعنى فعلته لعظمتك فى نفسى ، ويقال : فعلت ذلك من أجلك وجلك وجلالك ، والمعنى فعلته لأجلك ، ويروى « كدت أقضى الغداة من جلله » والغداة : ما بين الفجر وطلوع الشمس « موحشا ما ترى به أحدا — البيت » الموحش : اسم الفاعل من قولهم : أوحش المكان ؛ إذا صار قفرا لا أنيس به فكأنه قد سكنه الوحش . وتنسج الريح : تهب من جهات شتى فتثير التراب فتغطى المعالم حتى لا تعرف ، والترب — بضم فسكون — لغة فى التراب كغراب .

الإعراب : « رسم » مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة التى تقتضيها رب المحذوفة ، وهو مضاف و « دار » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « وقفت » فعل وفاعل « فى » حرف جر « طلله » طلل : مجرور بفى ، والجار والمجرور متعلق بوقف ، وطلل مضاف وضمير الغائب العائد إلى الرسم مضاف إليه ، وجملة الفعل الماضى

وهو نادر . وقال فى التسهيل : تجر ربَّ محذوفةً : بعد الفاء كثيرا ، و بعد الواو أكثر ، و بعد بل قليلا ، ومع التجرد أقلّ . ومراده بالكثرة مع الفاء الكثرة النسبية ، أى : كثير بالنسبة إلى بل .

الثانى : قال في التسهيل : وليس الجر بالفاء و بل ، باتفاق ، وحكى ابن عصفور أيضا الاتفاق ، لكن فى الارتشاف : وزعم بعضُ النحويين أن الجر هو بالفاء و بل ؛ لنيابتهما مَنَابَ رُبَّ ، وأما الواو فذهب الكوفيون والمبرد إلى أن الجر بها ، والصحيح أن الجر برب المضمرة ، وهو مذهب البصريين .

(وَقَدْ يُجَرُّ بِسِوَى رُبَّ) من الحروف (لَدَى * حَذْفٍ) وهذا بعضُه يُرَى غير مطرد يقْتَصَر فيه على السماع ، وذلك كقول رؤبة ـ وقد قيل له : كيف أصبحت ؟ ـ قال : خَيْرٍ عَافَاكَ اللهُ ، التقدير : على خير ، وقوله :

أَشَارَتْ كُلَيْبٍ بِالْأَكُفِّ الْأَصَابِعُ(١)

وفاعله فى محل جر أو رفع صفة لرسم دار « كدت » كاد : فعل ماض دال على مقاربة اسمها لخبرها ، وتاء المتكلم اسمه « أقضى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « الحياة » مفعول به لأقضى ، وجملة الفعل المضارع وفاعله ومفعوله فى محل نصب خبر كاد ، والجملة من كاد واسمه وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ المجرور لفظا برب المحذوفة « من » حرف جر « جلله » جلل : مجرور بمن ، والجار والمجرور متعلق بأقضى ، وجلل مضاف وضمير الغائب العائد إلى رسم دار مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « رسم دار » فان الرواية فيه بالجر ، على أن «رب» قد حذفت وبقى عملها بدون أن يسبقها واو أو فاء أو بل ، وهذه هى المرتبة الرابعة ، وهى أقل المراتب استعمالا ، على ما بيناه فى شرح الشاهد السابق . وقد عرفت مما مضى أن ابن جنى روى هذا البيت « ورسم دار ـ إلخ » بالواو زيادة على الوزن ؛ فيكون من المرتبة الأولى التى هى أكثر المراتب استعمالا ، وقد ذكرنا لك أنا نشك فى هذه الرواية .

(١) هذا عجز بيت ، وصدره قوله :

* إِذَا قِيلَ أَىُّ النَّاسِ شَرٌّ قَبِيلَةٍ ؟ *

وهذا بيت من قصيدة طويلة للفرزدق همام بن غالب ، يهجو فيها جرير بن عطية بن الخطفى ، وهذا البيت هو الشاهد (رقم ٣٩٨) الذى تقدم مشروحا فى باب تعدى الفعل ولزومه (الجزء

وقوله :

٥٨٠ — حَتَّى تَبَذَّخَ فَارْتَقَى الْأَعْلَامِ

أى : إلى كايب ، وإلى الأعلام .

الثانى ص ٢٦٢) من هذا الكتاب ، وموضع الاستشهاد ههنا هو موضع الاستشهاد به هناك ، فارجع إلى ذلك فى الموضع الذى أشرنا إليه .

٥٨٠ — هذا عجز بيت ، وصدره قوله :

* وَكَرِيمَةٍ مِنْ آلِ قَيْسَ أَلِفْتُهُ *

ولم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سابق أو لاحق .

اللغة : « كريمة » أراد رجلا كريما ، فزاد التاء للمبالغة كما زيدت فى علامة وفهامة ونسابة ، وشبهها ، والدليل على أنه أراد ذلك قوله بعد هذا : ألفته ، وتبذخ ، وارتقى ، بضمير المذكر «ألفته» ذكر العلماء فى تفسير هذا اللفظ معنيين : أحدهما أن يكون أراد به أعطيته ألفا من الدنانير أو الجمال أو غيرها ، وثانيهما أن يكون أراد به صرت له أليفا ، من الألفة التى هى المودة والصداقة «تبذخ» شرف وعظم شأنه وارتفع قدره وكبر «ارتقى» ماض من الارتقاء الذى هو الصعود إلى أعلى «الأعلام» جمع علم ، وهو الجبل ، وأراد أنه تسنم غوارب المجد ورقى ذرى السودد .

الإعراب : « وكريمة » الواو واو رب ، كريمة : مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد « من » حرف جر « آل » مجرور بمن ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لكريمة ، وآل مضاف و « قيس » مضاف إليه ، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف . وستعرف ما فى هذا عند بيان الشاهد « ألفته » فعل ماض وفاعله ومفعوله ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ « حتى » حرف غاية وجر « تبذخ » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى كريمة ، وأن المصدرية مقدرة قبل هذا الماضى ، وهى ومدخولها فى تأويل مصدر مجرور بحتى ، والجار والمجرور متعلق بألف « فارتقى » الفاء حرف عطف ، ارتقى : فعل ماض معطوف على تبذخ ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى كريمة « الأعلام » بالجر ، مجرور بحرف جر محذوف ، وتقدير الكلام : فارتقى إلى الأعلام ، والجار والمجرور متعلق بارتقى .

الشاهد فيه : فى هذا البيت أربعة شواهد للنحاة .

أما الأول والثانى ففى قوله « وكريمة » حيث جره بعد الواو ؛ وحيث ألحق التاء الدالة على المبالغة لصيغة فعيل . وهذا مما لا يكاد يوجد فى كلامهم ، والكثير أن تلحق هذه التاء إحدى ثلاث صيغ من صيغ المبالغة : أولاها فعال ، وذلك كنسابة وعلامة وفهامة ، وثانيتها فعول ، وذلك كفروقة ، وثالثتها مفعال ، وذلك كمهذارة .

(وَبَعْضُهُ يُرَى مُطَّرِدًا) وذلك في ثلاثة عشر موضعا :

الأول : لفظ الجلالة فى القسم دون عوض ، نحو : أَللهِ لأَفْعَلَنَّ .

وأما الشاهد الثالث فى قوله « قيس » حيث منعه من الصرف وجره بالفتحة نيابة عن الكسرة ، مع أنه علم مذكر ، وقد اختلف العلماء فى جواز ترك صرف الاسم المنصرف لضرورة الشعر ؛ فذهب الكوفيون وأبو الحسن الأخفش وأبو على الفارسى وابن برهان إلى أنه يجوز للشاعر إذا ألجأته الضرورة أن يمنع الاسم المصروف من الصرف فيجره بالفتحة نيابة عن الكسرة ، واستدلوا على ذلك بمثل هذا البيت من نحو قول الأخطل التغلبى :

طَلَبَ الْأَزَارِقَ بِالْكَتَائِبِ إِذْهَوَتْ ... بِشَبِيبَ غَائِلَةُ الثُّغُورِ غَدُورُ

وقول حسان بن ثابت الأنصارى :

نَصَرُوا نَبِيَّهُمُ وَشَدُّوا أَزْرَهُ ... بِحُنَيْنَ يَوْمَ تَوَاكُلِ الابْطَالِ

وقول الفرزدق :

إِذَا قَالَ غَاوٍ مِنْ تَنُوخَ قَصِيدَةً ... بِهَا جَرَبٌ عُدَّتْ عَلَيَّ بِزَوْبَرَا

وقول الآخر :

إِلَى ابْنِ أُمِّ أُنَاسَ أَرْحَلُ نَاقَتِي ... عَمْرٍو فَتُبْلِغُ حَاجَتِي أَوْ تُزْحِفُ

وقول الآخر :

قَالَتْ أُمَيْمَةُ مَالِثَابِتَ شَاخِصاً ... عَارِي الْأَشَاجِعِ نَاحِلاً كَالْمُنْصُلِ

ألا ترى أن الأخطل قد منع صرف « شبيب » وهو اسم مصروف ، وأن حسان قد منع صرف « حنين » وهو اسم مصروف بدليل قوله تعالى : (وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ) وأن الفرزدق قد منع صرف « زوبر » وهو اسم جنس معناه الكذب والزور ، وأن صاحب البيت الرابع قد منع صرف « أناس » وهو اسم مصروف . وأم أناس : بنت ذهل إحدى بنى شيبان ، وعمرو هو عمرو بن حجر الكندى ، وأن صاحب البيت الذى يليه قد منع صرف « ثابت » وهو اسم مصروف ، وذهب البصريون إلى أنه لايجوز منع الاسم المنصرف من الصرف ولو لضرورة الشعر . وسيأتى بيان ذلك تفصيلا فى باب « مالا ينصرف » إن شاء الله .

وأما الشاهد الرابع فى قوله « الأعلام » فان الرواية فيه بجر هذه الكلمة على أنه حذف حرف الجر وأبقى عمله ، والأصل : فارتقى إلى الأعلام . وهذا هو الذى أتى الشارح هنا بالبيت من أجله . وحذف حرف الجر - سوى رب وما ذكره الشارح من المواضع - مع بقاء عمله مما لا يقع إلا فى ضروة الشعر .

الثانى : بعد كم الاستفهامية إذا دخل عليها حرف جر ، نحو : بِكَمْ دِرْهَمٍ اشتريت ، أى : من درهم ، خلافا للزجاج فى تقديره الجر بالإضافة كما يأتى فى بابها .

الثالث : فى جواب ما تضمن مثل المحذوف ، نحو : زَيْدٍ ، فى جواب : بِمَنْ مَرَرْتَ .

الرابع : فى المعطوف على ما تضمن مثل المحذوف بحرف متصل ، نحو : « وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٌ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ » أى : وفى اختلاف الليل ، وقوله :

٥٨١ — أَخْلِقْ بِذِي الصَّبْرِ أَنْ يَحْظَى بِحَاجَتِهِ ... وَمُدْمِنِ الْقَرْعِ لِلْأَبْوَابِ أَنْ يَلِجَا

أى : وبمُدْمِنٍ .

---

٥٨١ — هذا بيت من أبيات رواها أبو تمام فى حماسته (انظر شرح التبريزى على الحماسة ج ٣ ص ١٦٦) ونسبها لمحمد بن بشير الخارجى أحد بنى خارجة بن عدوان ، وهو شاعر حجازى فصيح من شعراء عصر بنى أمية ، وأول هذه الكلمة برواية الحماسة قوله :

مَاذَا يُكَلِّفُكَ الرَّوْحَاتِ وَالدُّلَجَا ... أَلْبَرَّ طَوْراً ، وَطَوْراً تَرْكَبُ اللُّجَجَا

كَمْ مِنْ فَتًى قَصُرَتْ فِي الرِّزْقِ خُطْوَتُهُ ... أَلْفَيْتَهُ بِسِهَامِ الرِّزْقِ قَدْ فَلَجَا

إِنَّ الْأُمُورَ إِذَا انْسَدَّتْ مَسَالِكُهَا ... فَالصَّبْرُ يَفْتُقُ مِنْهَا كُلَّ مَا ارْتَتَجَا

لَا تَيْأَسَنَّ وَإِنْ طَالَتْ مُطَالَبَةٌ ... إِذَا اسْتَعَنْتَ بِصَبْرٍ أَنْ تَرَى فَرَجَا

أَخْلِقْ بِذِي الصَّبْرِ أَنْ يَحْظَى بِحَاجَتِهِ ... وَمُدْمِنِ ... البيت ، وبعده :

قَدِّرْ لِرِجْلِكَ قَبْلَ الْخَطْوِ مَوْضِعَهَا ... فَمَنْ عَلَا زَلَقاً عَنْ غِرَّةٍ زَلَجَا

وَلَا يَغُرَّنْكَ صَفْوٌ أَنْتَ شَارِبُهُ ... فَرُبَّمَا كَانَ بِالتَّكْدِيرِ مُمْتَزِجَا

اللغة : « أخلق » بفتح الهمزة مقطوعة وسكون الخاء ـ هو عند البصريين فعل ماض دال على التعجب جىء به على صورة الأمر ، وهو مأخوذ من مصدر قولك : هو خليق بكذا ، تعنى أنه جدير به وحقيق به « الصبر » هو ضبط النفس وحبسها عند الشدة وثباتها فى الأزمات « يحظى » هو مضارع من قولهم : حظى فلان عند الأمير يحظى حظوة ـ بضم فسكون أو بكسر فسكون ـ إذا نال عنده مكانة وحظا من الرزق ، وقال جار الله فى الأساس : « وتقول : حظى بالمال ، وتقول : ما حلى بطائل ، ولا حظى بنائل » فعداه فى المثالين بالباء كما وقع فى البيت المستشهد به ،

... ...

ومن هنا تفهم أنه لا طائل تحت قول الصبان : « لم أجد فى القاموس ولا فى غيره حظى متعديا بالباء ، فلعله على تضمين ظفر أو تنعم ، مثلا » اه « ومدمن » هو اسم الفاعل من قولهم : أدمن فلان فعل كذا ، وعليه ؛ إذا واظب عليه وثابر ولازمه وجعله وكده وهمه « القرع » تقول : قرعت الباب أقرعه قرعا ــ من باب فتح ــ إذا نقرت عليه وطرقته « يلجا » يدخل ، وتقول : ولج فلان البيت يلج ولوجا ، إذا دخل .

الإعراب : « أخلق » فعل ماض جيء به على صورة الأمر ، مبنى على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالسكون العارض لتحويل الصيغة إلى صورة الأمر لقصد الدلالة على معنى التعجب « بذى » الباء حرف جر ، وذى : مجرور به وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، والجار والمجرور متعلق بأخلق ، وذى مضاف و « الصبر » مضاف إليه « أن » حرف مصدرى ونصب « يحظى » فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ذى الصبر « بحاجته » الباء حرف جر ، وحاجة : مجرور بالباء ، والجار والمجرور متعلق بيحظى ــ وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى ذى الصبر مضاف إليه ، وأن مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر فاعل بأخلق « ومدمن » الواو حرف عطف ، مدمن : معطوف مع عامله بالواو على بذى الصبر ، فهو مجرور بباء محذوفة وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، ومدمن مضاف و « القرع » مضاف إليه « للأبواب » جار ومجرور متعلق بالقرع « أن » حرف مصدرى ونصب « يلجا » فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى مدمن القرع ، والألف للاطلاق ، وأن مع مادخلت عليه فى تأويل مصدر معطوف على المصدر المنسبك من قوله « أن يحظى » فهو أيضا فاعل فى المعنى لأخلق .

الشاهد فيه : فى هذا البيت ثلاثة شواهد للنحاة اثنان منها لباب التعجب ، والثالث لباب حروف الجر .

أما الشاهد الأول فى قوله « أخلق بذى الصبر أن يحظى » حيث فصل الشاعر بين فعل التعجب الذى هو أخلق وفاعله الذى هو قوله أن يحظى بالجار والمجرور الذى هو قوله « بذى الصبر » . وهذا الفصل مما نص على عدم جوازه أبو الحسن الأخفش وأبو العباس المبرد ، وقد أجاز ذلك الجرمى وجماعة من العلماء محتجين بهذا البيت وما أشبهه من قول العباس بن مرداس السلمى :

وَقَالَ نَبِيُّ الْمُسْلِمِينَ تَقَدَّمُوا   وَأَحْبِبْ إِلَيْنَا أَنْ يَكُونَ الْمُقَدَّمَا

وقول أوس بن حجر :

أُقِيمُ بِدَارِ الْحَزْمِ مَا دَامَ حَزْمُهَا   وَأَحْرِ إِذَا حَالَتْ بِأَنْ أَتَحَوَّلَا

... ...

وقول الآخر :

خَلِيلَيَّ مَا أَحْرَى بِذِي اللُّبِّ أَنْ يُرَى صَبُوراً وَلَـٰكِنْ لَا سَبِيلَ إِلَى الصَّبْرِ

وأنت ترى أن الجار والمجرور فى بيت الشاهد وفى بيت العباس بن مرداس ، وفى البيت الأخير من الأبيات التى أنشدناها يتعلق بنفس فعل التعجب ، وأن الظرف فى بيت أوس يتعلق بالمضارع الواقع صلة لأن ، وسيأتى بحث ذلك فى بابه إن شاء الله .

وأما الشاهد الثانى ففى هذه العبارة نفسها ، وذلك حيث حذف الشاعر الباء التى تجب زيادتها فى فاعل أفعل به فى التعجب إصلاحا للفظ ، وذلك لئلا يلزم أن يرفع الفعل الذى على صورة الأمر الفاعل الظاهر ، وبيان ذلك أن فعل الأمر — نحو اضرب واكتب وتجرد من الهوى — يجب أن يكون فاعله ضميرا مستترا ، وأفعل به فى التعجب عند الجمهور فعل ماض محول الصيغة إلى صورة الأمر ، فهو بحسب حقيقته يرفع الاسم الظاهر ، وهو بحسب ظاهره لا يرفعه ، فنظروا إلى الجهتين جميعا ؛ فأظهروا فاعله نظرا إلى حقيقته ، وأدخلوا عليه الباء ليكون غير مرفوع فى اللفظ نظرا إلى الصورة . وقد كان من حق العبارة أن يقول الشاعر : أخلق بذى الصبر بأن يحظى ، ولكنه حذف الباء لأن مدخولها أن المصدرية ، وحرف الجر يطرد حذفه قبل أن وأنّ المصدريتين ، ومثل بيت الشاهد فى ذلك بيت العباس بن مرداس الذى أنشدناه لك من قبل .

وأما الشاهد الثالث — وهو المقصود للشارح من الإتيان بالبيت هنا — ففى قوله « ومدمن » فان هذه الكلمة مجرورة بحرف جر محذوف ، وتقدير الكلام : و بمدمن القرع ، وحذف حرف الجر فى مثل هذا الموضع مطرد مقيس ؛ من قبل أن المحذوف منه معطوف على ما تضمن مثل الحرف المحذوف ، ألا ترى أن الجار المحذوف مع مجروره المذكور معطوفان على جار ومجرور مذكورين وهما قوله « بذى الصبر » ؟

فان قلت : فلماذا أتكلف تقدير حرف جر وأجعل الجار والمجرور معطوفين على جار ومجرور ؟ ولم لا أجعل المجرور الذى هو قوله « مدمن » معطوفا على المجرور السابق الذى هو قوله : « ذى الصبر » ؟

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : لقد كان هذا جائزا لك سائغا لولا أنه منع منه مانع ، وهذا المانع هو أنه يلزم على ما ذهبت إليه أن تعطف الواو شيئين على معمولين لعاملين مختلفين ، وهذا غير جائز عند جمهرة العلماء . فلما كان يلزم على ما رغبت فيه هذا المحظور اضطررنا إلى تقدير حرف الجر لنتخلص منه . و بيان ذلك أنه ورد بعد الواو شيآن : أولهما قوله «مدمن» ، وثانيهما قوله « أن يلجا » ، وتقدم على هذه الواو معمولان أولهما قوله « ذى الصبر » وثانيهما قوله « أن يحظى » ، وعامل المعمول الأول هو الباء الجارة ، وعامل المعمول الثانى هو قوله أخلق

... ...

فلو عطفنا « مدمن » على « ذى الصبر » وعطفنا « أن يلجا » على « أن يحظى » للزم أن يعطف حرف عطف واحد شيئين على معمولين لعاملين مختلفين ، وقد ذكرنا لك أن هذا مما يأباه جمهرة العلماء .

فان قلت : فهل زال هذا المحظور بتقدير باء جارة لمدمن ؟

فالجواب عن هذا أن نقول لك : نعم قد زال هذا المحظور بتقدير الباء الجارة ، فأصبح حرف العطف عاطفا شيئين على معمولين لعامل واحد ، وهذا مما لا خلاف فى جوازه ، وبيان ذلك أنك حين قدرت الباء صار الجار والمجرور الذى هو قوله « بمدمن » معطوفا على الجار والمجرور السابق الذى هو قوله « بذى الصبر » وقوله « أن يلجا » معطوفا على قوله « أن يحظى » ، والجار والمجرور المعطوف عليه معمول لأخلق كما أن « أن يحظى » المعطوف عليه معمول لأخلق ؛ فلما اتحد العامل فى المعطوف عليهما صح أن تعطف الواو عليهما شيئين .

فان قلت : فانى أجعل المصدر المنسبك من قوله « أن يحظى » بدل اشتمال من قوله « ذى الصبر » فيزول هذا المحظور ، ولا أتكلف ما ذكرت من تقدير حرف الجر .

فالجواب عن هذا أن نقول لك : ولو أنك جعلت المصدر المنسبك من « أن يحظى » بدل اشتمال من « ذى الصبر » لوجب عليك أن تقدر حرف الجر الذى فررت من تقديره ؛ لأن المحظور لم يزل كما وقع فى وهمك ، لأن العامل فى البدل ليس هو نفس العامل فى المبدل منه ، بل عامل آخر مقدر مماثل للعامل فى المبدل منه ، فيكون العامل فى المبدل منه هنا هو الباء المذكورة . والعامل فى البدل باء أخرى مقدرة ، فيبقى العاملان مختلفين ، ألا تراهم يقولون : إن البدل على نية تكرار العامل ؟ ومثل هذا البيت — فى تقدير حرف الجر بعد العاطف غير المفصول بلا أو لو — قول قيس بن ذريح مجنون ليلى، وينسب إلى البعيث (انظر الجزء الأول ص٣٦٢):

أَلَا يَالقَوْمِى كُلُّ مَا حُمَّ وَاقِعُ وَلِلطَّيْرِ مَجْرًى وَالْجُنُوبِ مَصَارِعُ

ومحل الاستشهاد فيه قوله « والجنوب » فانه مجرور بلام محذوفة لدلالة اللام قبله عليها ، وتقدير الكلام : وللطير مجرى وللجنوب مصارع ، والجار المقدر ومجروره يتعلقان بمحذوف خبر مقدم ، ومصارع : مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ وخبره معطوفة بالواو على جملة المبتدأ والخبر السابقة ، ولا يجوز أن تجعل « الجنوب » عطفا على « الطير » المجرور باللام ، و « مصارع » عطفا على « مجرى » لما يلزم عليه من العطف على معمولى عاملين مختلفين . وكذلك لا يجوز لك بعد تقدير العاطف أن تجعل « للجنوب » عطفا على « للطير » و « مصارع » عطفا على « مجرى » لأن المحذور باق ، على ما سنبينه تفصيلا فى البيت الآتى (رقم ٥٨٢) ، فبقى تقدير حرف الجر وجعل الواو لعطف جملة على جملة . ولك فى هذا المقنع والكفاية

الخامس : فى المعطوف عليه بحرف منفصل بلا ، كقوله :

٥٨٢ — مَا لِمُحِبٍّ جَلَدٌ أَنْ يُهْجَرَا وَلاَ حَبِيبٍ رَأْفَةٌ فَيَجْبُرَا

٥٨٢ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سابق أو لاحق

اللغة : « لمحب » المحب : اسم فاعل من أحب الرجل إذا عشق « جلد » بفتح الجيم واللام جميعا — هو القوة على احتمال ما يشق احتماله ، تقول : جلد الرجل — ككرم — فهو جليد ككريم وجلد كشهم ، بين الجلد كالكرم ، والجلادة كالمناعة ، والجلودة كالسبوطة ، إذا كان صلبا قوى الاحتمال « أن يهجرا » هو مضارع مبنى للمجهول من الهجر ، وهو ضد الوصل « رأفة » شفقة ورحمة ، تقول : رؤف الرجل بالرجل يرؤف فهو رءوف ، إذا أشفق عليه ورحمه « فيجبرا » أصل الجبر أن تغنى من فقر أو تصلح العظم من كسر ، ويطلق على كل ما يعوض به عن زائل

الإعراب : « ما » حرف نفى مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « لمحب » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ما النافية مقدما « جلد » اسم ما النافية مؤخرا « أن » حرف مصدري ونصب ، مبنى على السكون لا محل له « يهجرا » فعل مضارع مبنى للمجهول منصوب بأن ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المحب ، وأن مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف ، والجار والمجرور متعلق بجلد ، وتقدير الكلام : ما لمحب جلد على الهجران ، مثلا « ولا » الواو حرف عطف ، لا : حرف زائد لتأكيد النفى « حبيب » مجرور بحرف جر محذوف ، والتقدير : ولا لحبيب ، والجار والمجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور السابق الذى هو قوله لمحب « رأفة » معطوف بالواو أيضا على اسم ما النافية المتقدم « فيجبرا » الفاء حرف عطف ، وهى فاء السببية ، يجبر : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد فاء السببية ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى حبيب ، والألف للاطلاق .

الشاهد فيه : قوله « ولا حبيب » حيث حذف الشاعر حرف الجر الذى هو اللام وأبقى عمله وهو الجر ، لأن المجرور الذى حذف جاره معطوف بواو منفصلة بلا على ماتضمن مثل المحذوف ، ألا ترى أن حبيبا معطوف على محب بالواو التى فصل بينها و بين المعطوف بها حرف لا ، وأن المعطوف عليه الذى هو محب مجرور بلام مماثلة اللام المحذوفة ؟ والذى يلجىء إلى تقدير حرف الجر هو الفرار من العطف على معمولى عاملين مختلفين كما فى البيت السابق .

فان قلت : فهل يجوز لى فى هذا البيت أن أجعل « ما » النافية تميمية مهملة وأجعل ما بعدها مبتدأ وخبرا ، وألتزم لك تقدير الجار فى المعطوف .

فالجواب عن هذا أن نقول لك : أما على مذهب الجمهور الذين يجعلون العامل فى المبتدأ هو الابتداء والعامل فى الخبر هو المبتدأ ، والذين لا يجيزون العطف على معمولى عاملين مختلفين ؟

السادس : فى المعطوف عليه بحرف منفصل بلو ، كقوله :

٥٨٣ — مَتَى عُذْتُمُ بِنَا وَلَوْ فِئَةٍ مِنَّا كُفِيتُمْ وَلَمْ تَخْشَوْا هَوَانًا وَلَا وَهْنَا

فلا يجوز جعل ما فى هذا البيت تميمية مهملة ، سواء أقدرت اللام الجارة للمعطوف أم لم تقدر : أما على التزامك تقدير اللام الجارة فلأن الجار والمجرور المعطوف بالواو المنفصلة بلا سيكون معطوفا على جار ومجرور يتعلق بمحذوف خبر المبتدأ فهو معمول للمبتدأ و « رأفة » سيكون معطوفا على قوله « جلد » الواقع مبتدأ والمعمول للابتداء فتكون الواو قد عطفت « لحبيب » على « لمحب » وعطفت « رأفة » على « جلد » وهما معمولان لعاملين مختلفين . وأما على عدم تقدير اللام الجارة فيكون « حبيب » معطوفا بالواو على « محب » المعمول للام ، و « رأفة » معطوفا على « جلد » المعمول للابتداء ، وظاهر أن المعطوف عليهما معمولان لعاملين مختلفين .

فان قلت : فبين لى كيف أنك حين تجعل « ما » نافية حجازية ولا تقدر اللام الجارة يلزم هذا المحذور ؟

فالجواب أن نقول لك : إنه على هذا الوجه سيكون « حبيب » معطوفا بالواو على « محب » المعمول للام ، و « رأفة » معطوفا على « جلد » المعمول لما الحجازية لأنه اسمها ؛ فيكون المعطوف عليهما معمولين لعاملين مختلفين .

فان قلت : فقد بقى الوجه الرابع الذى أجزته ولم تجز غيره ، وهو أن يكون « ما » حرفا نافيا عاملا ، وحرف الجر مقدرا بعد الواو المنفصلة بلا ، وأنا أريد أن أتبين كيف أنه لا يلزم عليه هذا المحذور .

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : سيكون على هذا الوجه قوله « حبيب » مع الجار المقدر معطوفا على الجار والمجرور السابق وهو معمول لما النافية الحجازية لأنه خبرها ، و « رأفة » معطوفا على « جلد » وهو أيضا معمول لما النافية الحجازية لأنه اسمها ؛ فيكون المعطوف عليهما معمولين لعامل واحد ، وهذا ظاهر كل الظهور فكن على ثبت منه .

٥٨٣ — لم أقف لهذا الشاهد أيضا على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق .

اللغة : « عذتم بنا » التجأتم إلينا واعتصمتم بنا وتمسكتم بحبالنا ، وتقول : عاذ فلان بفلان يعوذ عوذا ومعاذا ــ كقال يقول قولا ومقالا ــ واستعاذ به ؛ إذا لجأ إليه ، وفلان عياذ فلان : أى ملجؤه الذى يتحصن به « فئة » الفئة : الجماعة قلت أو كثرت ، وفى القرآن الكريم : (كَمْ مِنْ فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً) ولا واحد للفئة من لفظه « كفيتم » بضم الكاف مبنيا للمجهول ــ لم تحتاجوا إلى الدفاع عن أنفسكم ، وتقول : كفانى فلان غائلة فلان ، تريد

السابع : فى المقرون بالهمزة بعد ما تضمن مثل المحذوف ، نحو : أَزَيْدِ ابْنِ عَمْرٍو ؟ استفهاما لمن قال : مَرَرْتُ بزيدٍ .

الثامن : فى المقرون بهلّا بعده ، نحو : هَلاَّ دينارٍ ، لمن قال : جِئْتُ بِدِرْهَمٍ .

التاسع : فى المقرون بإنْ بعده ، نحو : أُمْرُرْ بِأَيِّهِمْ أَفْضَل إنْ زَيْدٍ وإن عَمْرٍو ، وجعل سيبويه إضمار هذه الباء بعد إنْ أسهلَ من إضمار رُبَّ بعد الواو ، فعلم بذلك اطراده .

العاشر : فى المقرون بفاء الجزاء بعده ، حكى يونس : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ إلاَّ صَالِحٍ فَطَالِحٍ ، أى : إلاَّ أَمْرُرْ بصالح فقد مررت بطالح ، والذى حكاه سيبويه إلاَّ صَالِحًا فَطَالِحٌ ، وإلا صَالِحًا فَطَالِحًا ، وقدَّره : إلاَّ يكُنْ صالحًا فهو طالح ، وإلاَّ يكُنْ صالحًا يكن طالحًا .

أنك لم تحتج إلى أن تدفع عن نفسك هذه الغائلة لأنه أنجاك ودفعه عنك « هوانا » بفتح الهاء بزنة سحاب ــ هو الذل والحقارة « وهنا » بفتح فسكون ــ هو الضعف ، وتقول : وهن فلان يهن وهنا ــ بفتح عين الماضى أو كسرها وكسر عين المضارع لا غير ــ إذا ضعف ، وتقول : وهنه غيره يهنه وهنا ــ من باب وعد ــ إذا أضعفه ، يتعدى و يلزم .

الإعراب : «متى» اسم شرط جازم يجزم فعلين : الأول فعل الشرط والثانى جوابه وجزاؤه ، وهو ظرف زمان مبنى على السكون فى محل نصب « عذتم » عاذ : فعل ماض فعل الشرط مبنى على الفتح المقدر فى محل جزم بمتى ، وتاء المخاطبين فاعله ، والميم علامة الجمع « بنا » جار ومجرور متعلق بعاذ « ولو » الواو حرف عطف ، لو : حرف شرط غير جازم مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وشرطه مقدر « فئة » مجرور بحرف جر محذوف ، وأصل الكلام : ولو عذتم بفئة « منا » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لفئة « كفيتم » كفى : فعل ماض مبنى للمجهول جواب الشرط مبنى على فتح مقدر فى محل جزم ، وتاء المخاطبين نائب فاعله ، والميم علامة الجمع « ولم » الواو عاطفة ، لم : حرف نفى وجزم وقلب « تخشوا » فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف النون ، وواو الجماعة فاعله « هوانا » مفعول به لتخشوا منصوب بالفتحة الظاهرة « ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفى « وهنا » معطوف على قوله « هوانا » الماضى . وجواب لو محذوف لدلالة جواب متى عليه .

الشاهد فيه : قوله « فئة » حيث حذف حرف الجر الذى هو الباء وأبقى عمله وهو الجر لأن المجرور معطوف بالواو المنفصلة بلو على ما تضمن مثل المحذوف . ألا ترى أن « بفئة » المعطوف . والمعطوف عليه هو قوله « بنا » وهذا المعطوف عليه مشتمل على باء جر مماثلة للباء المحذوفة ؟

الحادى عشر : لام التعليل إذا جرت كَىْ وصلتها ، ولهذا تسمع النحويين يجيزون فى نحو : جِئْتُ كَىْ تُكْرِمَنِى ، أن تكون كى تعليلية وأنْ مضمرةً بعدها ، وأن تكون مصدرية واللام مقدرة قبلها .

الثانى عشر : مع أنّ وأنْ ، نحو : عَجِبْتُ أنَّكَ قائم ، وأنْ قُمْتَ ، على ما ذهب إليه الخليل والكسائى ، وقد سبق فى باب تعدى الفعل ولزومه .

الثالث عشر : المعطوف على خبر ليس وما الصالح لدخول الجار ، أجاز سيبويه فى قوله :

٥٨٤ — بَدَالِيَ أَنِّى لَسْتُ مُدْرِكَ مَامَضَى وَلاَ سَابِقٍ شَيْئاً إِذَا كَانَ جَائِياَ

---

٥٨٤ — هذا البيت من شواهد سيبويه ، والرضى ، وقد رواه سيبويه فى كتابه أربع مرات ، غير أنه نسبه فى إحدى هذه المرات إلى صرمة الأنصارى (انظر ج ١ ص ١٥٤) ونسبه فى ثلاث المرات الباقية إلى زهير بن أبى سلمى المزنى (انظر ج ١ ص ٨٣ و ٤١٨ و ٤٥٢) وقد تعقبه الأعلم فى المرة التى نسبه فيها إلى صرمة فقال : « وأنشد تقوية للحمل على المعنى قول صرمة الأنصارى ، ويروى لزهير » اه . والبيت يروى فى نسخة ديوان زهير بشرح الأعلم الشنتمرى ، كما يروى فى نسخة ديوانه المطبوع ضمن « العقد الثمين ، فى دواوين الشعراء الثلاثة الجاهليين » ويختلف الديوانان فى مطلع القصيدة التى منها بيت الشاهد . وقد ذكرنا لك من هذه القصيدة جملة أبيات مع شرح الشاهد (رقم ٤٣٩) الذى سبق فى باب المفعول معه (ج ٢ ص ٤١٨) ونحن نذكر لك ههنا جملة أبيات تتصل ببيت الشاهد من مطلع القصيدة ، وذلك قوله :

أَلاَ لَيْتَ شِعْرِى هَلْ يَرَى النَّاسُ مَا أَرَى مِنَ الْأَمْرِ أَوْ يَبْدُو لَهُمْ مَا بَدَالِيَا
بَدَا لِيَ أَنَّ النَّاسَ تَفْنَى نُفُوسُهُمْ وَأَمْوَالُهُمْ وَلاَ أَرَى الدَّهْرَ فَانِيَا
وَأَنِّى مَتَى أَهْبِطْ مِنَ الْأَرْضِ تَلْعَةً أَجِدْ أَثَراً قَبْلِى جَدِيداً وَعَافِيَا
أَرَانِى إِذَا مَا بِتُّ بِتُّ عَلَى هَوًى وَأَنِّى إِذَا أَصْبَحْتُ أَصْبَحْتُ غَادِيَا
إِلَى حُفْرَةٍ أَهْوِى إِلَيْهَا مُقِيمَةٍ يَحُثُّ إِلَيْهَا سَائِقٌ مِنْ وَرَائِيَا
كَأَنِّى وَقَدْ خَلَّفْتُ تِسْعِينَ حِجَّةً خَلَعْتُ بِهَا عَنْ مَنْكِبَىَّ رِدَائِيَا
بَدَالِيَ أَنِّى لَسْتُ مُدْرِكَ مَامَضَى وَلاَ سَابِقٍ شَيْئاً ... البيت ، وبعده :
أَرَانِى إِذَا مَا شِئْتُ لاَقَيْتُ آيَةً تُذَكِّرُنِى بَعْضَ الَّذِى كُنْتُ نَاسِيَا

... ...

وقد ذكرنا لك فى الموضع السابق الذى أشرنا إليه أن الأصمعى كان يقول : ليست هذه القصيدة لزهير ، ويقال : هى لصرمة الأنصارى ، ولا يشبه كلام زهير .

اللغة : « ألا ليت شعرى ـ البيت » روى سيبويه هذا البيت ونسب فى صدر كتابه (١ — ٤٨٦) إلى زهير ، ورواه الأعلم مع البيت التالى ووافق على نسبته إلى زهير من غير تردد ، ومكان الاستشهاد فيه عنده قوله «أو يبدو ـ إلخ» قال الأعلم : «الشاهد فيه دخول أو عاطفة بعد حرف الاستفهام ، على حد قولك : هل تقوم أو تقعد ؟ ولو جاء بأم وجعلها استفهاما منقطعا لجاز ، كما تقول : هل تجلس أم تسير ؟ على معنى بل هل تسير ، استفهاما منقطعا بعد استفهام » اه . قلت : ومثل بيت زهير فى ذلك قول مالك بن الريب :

أَلاَ لَيْتَ شِعْرِى هَلْ تَغَيَّرَتِ الرَّحَا رَحَا الْحَزْنِ أَوْأَضْحَتْ بِفَلْجٍ كَمَاهِيَا

ومن العطف بأم بعد هل ـ مع تكرار هل بعدها ـ قول الجحاف بن حكيم السلمى :

أَبَا مَالِكٍ هَلْ لُمْتَنِى مُذْ حَضَضْتَنِى عَلَى الْقَتْلِ أَمْ هَلْ لاَمَنِى لَكَ لاَئِمُ

ومن العطف بأم بعد هل من غير إعادة هل قول علقمة بن عبدة :

هَلْ مَا عَلِمْتَ وَمَا اسْتُودِعْتَ مَكْتُومُ أَمْ حَبْلُهَا إِذْ نَأَتْكَ الْيَوْمَ مَصْرُومُ

« وأنى متى أهبط من الأرض تلعة ـ البيت » التلعة ـ بفتح فسكون ـ مجرى الماء إلى الروضة ، وتكون فيما علا عن السيل ، وفيما سفل عنه . والعافى : الدارس الذاهب الأثر . يقول : حيثما صار الإنسان من الأرض فلا يخلو من أن يجد فيه أثرا قديما أو حديثا « أرانى إذا ما بت بت ـ البيت » يقول : إن حاجاتى لا تنتهى ورغباتى وآمالى لا تنقضى أبدا ؛ لأن الإنسان ما دام حيا فلابد من أن يهوى شيئا ويحتاج إليه . وروى الأعلم فى شرحه عجز هذا البيت « فثم إذا أصبحت أصبحت غاديا » وبه استشهد الرضى فى شرح الكافية على أن الحرف قد يبدل من مثله الموافق له فى المعنى ، وعنده أن « ثم » بدل من الفاء ، وجعل ابن هشام ـ تبعا لابن جنى وابن عصفور ـ الفاء زائدة « إلى حفرة أهوى إليها مقيمة ـ البيت » أراد بالحفرة القبر ، ووصفها بكونها مقيمة إما على ما كان يعتقد أهل الجاهلية من أنه لا فناء للعالم ولا بعث ، ويؤيد هذا المعنى قوله : « ولا أرى الدهر فانيا » وإما على أنه أراد أنها تبقى أمدا طويلا . وأراد بالسائق الذى يحث على العدو إلى تلك الحفرة الزمان « كأنى وقد خلفت تسعين حجة ـ البيت » خلفت تسعين حجة : قضيت هذه المدة ، وجعلتها خلفى « بدا لى أنى لست » بدا : ظهر ، ويروى بجر سابق ونصبه ورفعه ، وسنذكر وجه كل رواية منها فى بيان الاستشهاد بالبيت . يقول : لقد ظهر لى أنى لا أستطيع أن أحصل شيئا مما مضى وفات ، وأنى لا أستطيع أن أفر وأسبق شيئا مما قدر أن يقع لى .

... ...

الإعراب : « بدا » فعل ماض « لى » جار ومجرور متعلق به « أنى » أن : حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسمه « لست » ليس : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه « مدرك » خبر ليس منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « ما » اسم موصول مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « مضى » فعل ماض مبنى على الفتح المقدر لا محل له ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة من الفعل وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، والجملة من ليس واسمه وخبره فى محل رفع خبر أن المصدرية المؤكدة ، وأن مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مرفوع يقع فاعلا لبدا ، والتقدير : بدا لى كونى غير مدرك لما مضى « ولا » الواو حرف عطف ، لا : حرف زائد لتأكيد النفى « سابق » بالجر ، معطوف على مدرك ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة التوهم ، وفى سابق ضمير مستتر هو فاعله « شيئا » مفعول به لسابق ؛ لأنه اسم فاعل يعمل عمل فعله المبنى للمعلوم « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه « كان » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى قوله « شيئا » السابق « آتيا » خبر كان الناقصة ، والجملة من كان واسمه وخبره فى محل جر بإضافة إذا إليها ، وجواب إذا محذوف يدل عليه سياق الكلام : أى إذا كان آتيا فلست سابقا له .

الشاهد فيه : فى هذا البيت ثلاثة شواهد من شواهد النحو :

أما الأول — وهو غير مراد للشارح ههنا — فى قوله « لست مدرك ما مضى » حيث أضاف اسم الفاعل المعمل الذى هو قوله « مدرك » إلى مفعوله وهو الاسم الموصول .

وأما الشاهد الثانى — وهوغير مراد للشارح أيضا — فى قوله «ولاسابق شيئا» حيث نصب بسابق — الذى هواسم فاعل منون وفعله متعد — المفعول به — وهوقوله «شيئا» — وقد استشهد به سيبويه على ذلك فى باب من أبواب اسم الفاعل يعمل عمل فعله ، ولكنه رواه فى هذا الموضع بنصب سابق (ج ١ ص ٨٣) ونظير بيت الشاهد فى هذا قول امرئ القيس (وينسب إلى النمر بن تولب) .

إِنِّى بِحَبْلِكِ وَاصِلٌ حَبْلِي وَبِرِيشِ نَبْلِكِ رَائِشٌ نَبْلِي

والاستشهاد منه فى قوله « واصل حبلى » وقوله « رائش نبلى » حيث نصب باسم الفاعل المنون فى الموضعين المفعول به ، وكذلك قول عمر بن أبى ربيعة :

وَكَمْ مَالِئٍ عَيْنَيْهِ مِنْ شَيْءٍ غَيْرِهِ إِذَا رَاحَ نَحْوَ الْجَمْرَةِ الْبِيضُ كَالدُّمَى

والاستشهاد به فى قوله « مالئ عينيه » فإن مالئا اسم فاعل منون فعله الذى هو ملأ يتعدى إلى المفعول به ، وقد نصب به المفعول وهو قوله عينيه ، ومثله قول الأحوص الرياحى :

مَشَائِيمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلاَ نَاعِباً إِلاَّ بِبَيْنٍ غُرَابُهَا

... ...

والاستشهاد به فى قوله «مصلحين عشيرة» فان مصلحين جمع مصلح ، وهو اسم فاعل ، وفعله الذى هو أصلح ينصب المفعول به ، وقد نصب المفعول به وهو قوله عشيرة .

وأما الشاهد الثالث - وهو المقصود للشارح ههنا من الإتيان بهذا البيت - فى قوله « ولا سابق » حيث جر « سابق » على توهم دخول الباء على المعطوف عليه الذى هو « مدرك » الواقع خبرا لليس ؛ لكثرة ماتدخل الباء فى خبر ليس نحو قوله تعالى : (أَلَيْسَ اللهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ) والنحاة يسمون هذا الجر بالجر على المعنى ، و بالجر على التوهم .

وههنا أمران لابد من تنبيهك إليهما : أما الأمر الأول فهو أن هذا البيت يروى على ثلاثة أوجه : بنصب سابق ، و برفعه ، و بجره ؛ أما رواية النصب فهى فى غاية الظهور ؛ لأن «سابقا» معطوف على « مدرك » المنصوب بليس ، والمعطوف على المنصوب منصوب ؛ وأما رواية الرفع فتخريجها على أن « سابق » خبر لمبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام : بدا لى أنى لست مدرك ما مضى ولا أنا سابق - إلخ ؛ وأما رواية الجر فهى موضع حديثنا الآن ، وقد رواه سيبويه بالجر مرتين كما قلنا لك فى صدر الكلام على هذا الشاهد ، وتخريجه عنده هو ما ذكرنا فى مطلع بيان الاستشهاد . قال سيبويه بعد أن أنشد البيت (١ - ١٥٤) : « فجعلوا الكلام على شىء يقع هنا كثيرا ، ومثله قول الأحوص ☆ مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ولاناعب ... البيت ☆ حملوه على ليسوا بمصلحين ولست بمدرك » اهـ . وقال فى موضع آخر (ج ١ ص ٤١٨) بعد أن أنشد بيت الشاهد و بيت الأحوص منسو با إلى الفرزدق : « لما كان الأول تستعمل فيه الباء ولا تغير المعنى ، وكانت مما يلزم الأول ، نووها فى الحرف الآخر حتى كأنهم قد تكلموا بها فى الأول » اهـ . وقال فى موضع آخر (ج ١ ص ٤٥٢) . « وسألت الخليل عن قوله عز وجل : (فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ) فقال : هذا كقول زهير :

☆ بدالى أنى لست مدرك ... البيت ☆ فإنما جروا هذا لأن الأول قد يدخله الباء ، فجاءوا بالثانى وكأنهم قد أثبتوا فى الأول الباء ، فكذلك هذا ، لما كان الفعل الذى قبله قد يكون جزما ولا فاء فيه تكلموا بالثانى وكأنهم قد جزموا قبله ؛ فعلى هذا توهموا هذا » اهـ . وأما الأمر الثانى فحاصله أن العلماء قد اختلفوا فى جواز هذا ، فأجازه سيبويه على ضعف ، وخالف فى هذا أبو العباس المبرد والمازنى ، وأنكر أبو العباس على سيبويه رواية الجر ، والرواية عنده على وجهين : أحدهما « ولا سابقا شيئا » بالنصب وهى ظاهرة ، وثانيهما « ولا سابقى شىء » باضافة سابق إلى ياء المتكلم ، من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله ، و برفع شىء على أنه فاعل باسم الفاعل . قال الأعلم : «وقد رد هذا على سيبويه ، ولم يجز الراد فيه إلا النصب ؛ لأن حرف الجر

الخفضَ فى « سابقٍ » على توهم وجود الباء فى « مُدْرِكَ » ، ولم يجزه جماعةٌ من النحاة .
ومنه قوله :

٥٨٥ — أَحَقًّا عِبَادَ ٱللهِ أَنْ لَسْتُ صَاعِداً ... وَلاَ هَابِطًا إلاَّ عَلَيَّ رَقِيبُ
وَلاَ سَالِكٍ وَحْدِي وَلاَ فِي جَمَاعَةٍ ... مِنَ النَّاسِ إلاَّ قِيلَ أَنْتَ مُرِيبُ

لا يضمر ، وقد بين سيبويه ضعفه وبعده ، مع أخذه لذلك عن العرب سماعا ، فلا معنى لرد ذلك عليه» اه . يريد أن سيبويه مع سماعه إنما جوز ذلك على ضعف وبعد، ولم يجعله قاعدة مطردة حتى ينكر عليه .

٥٨٥ — هذان البيتان لعبد الله بن الدمينة ، وقد رواهما مع يسير تغيير أبو على القالى فى أماليه (ج ١ ص ٢٠٦ بولاق) ضمن ستة أبيات ، وها كها بروايته :

أَلاَ لاَ أَرَى وَادِي ٱلْمِيَاهِ يُثِيبُ ... وَلاَ النَّفْسَ عَنْ وَادِي ٱلْمِيَاهِ تَطِيبُ
أُحِبُّ هُبُوطَ ٱلْوَادِيَيْنِ وَإِنَّنِي ... لَمُشْتَهَرٌ بِٱلْوَادِيَيْنِ غَرِيبُ
أَحَقًّا عِبَادَ ٱللهِ أَنْ لَسْتُ وَارِداً ... وَلاَ صَادِراً إلاَّ عَلَيَّ رَقِيبُ
وَلاَ زَائِرًا وَحْدِي وَلاَ فِي جَمَاعَةٍ ... مِنَ النَّاسِ إلاَّ قِيلَ أَنْتَ مُرِيبُ
وَهَلْ رِيبَةٌ فِي أَنْ تَحِنَّ نَجِيبَةٌ ... إلَى إِلْفِهَا أَوْ أَنْ يَحِنَّ نَجِيبُ
وَإِنَّ ٱلْكَثِيبَ ٱلْفَرْدَ مِنْ جَانِبِ ٱلْحِمَى ... إلَيَّ — وَإِنْ لَمْ آتِهِ — لَحَبِيبُ

اللغة : « واردا » اسم فاعل من قولك : ورد الماء يرده ورودا ؛ إذا جاءه ليشرب أو ليسقى نعمه ، ووقع فى رواية الشارح « صاعدا » وهو اسم فاعل من قولك : صعد يصعد — مثل فرح يفرح — صعودا ، بالضم ، إذا ذهب فى الصعود — بالفتح — وهو ما ارتفع من الأرض « صادرا » اسم فاعل من قولك : صدر عن الماء ، إذا رجع بعد ما شرب أو استقى ، وفى رواية الشارح « هابطا » وهو اسم فاعل من قولك : هبط يهبط هبوطا — بوزان جلس يجلس جلوسا — إذا ذهب فى الهبوط — بفتح الهاء — وهو ما انحدر من الأرض ، والرقيب : الذى يرقب أحواله وينظر مأتاه ومرجعه ومسيره « سالك » اسم فاعل من سلك يسلك سلوكا — من باب قعد — وأراد سائرا ، وفى رواية الأمالى « زائرا» كما رأيت « وحدى » وقع فى بعض الروايات مكان هذه الكلمة « فردا » ومعناه منفرد « مريب » ذو ريبة ، تلوح عليه علامات وآيات تبعث الشك والريب فى نفس من يراه .

الإعراب : « أحقا » الهمزة حرف دال على الاستفهام ، مبنى على الفتح لا محل له من

.. ..

الإعراب ، حقا : منصوب على الظرفية بتقدير : أفى حق ، وقد مضى بيان ذلك فى باب المعرف بأداة التعريف (انظر الجزء الأول ص ٢٢٦ فى شرح الشاهد ١٢٩) « عباد » منادى بحرف نداء محذوف ، وهو مضاف و « الله » مضاف إليه « أن » مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير شأن محذوف « لست » فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه « صاعدا » خبر ليس ، وفيه ضمير مستتر مرفوع على أنه فاعل ، والجملة من ليس واسمه وخبره فى محل رفع خبر أن المخففة من الثقيلة « ولا » الواو حرف عطف ، لا : حرف زائد لتأكيد النفى « هابطا » معطوف على قوله « صاعدا » السابق « إلا » أداة استثناء ملغاة « علىّ » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « رقيب » مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب حال صاحبه الضمير المستتر فى قوله « صاعدا » السابق « ولا » الواو حرف عطف ، لا : حرف زائد لتأكيد النفى « سالك » معطوف على « صاعدا » السابق ، وهو منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة التوهم « وحدى » حال من الضمير المستتر فى سالك ، وياء المتكلم مضاف إليه « ولا » الواو حرف عطف ، لا : حرف زائد لتأكيد النفى « فى جماعة » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال معطوفة بالواو على الحال السابق « من الناس » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لجماعة « إلا » أداة استثناء ملغاة « قيل » فعل ماض مبنى للمجهول « أنت » مبتدأ « مريب » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل رفع نائب فاعل قيل .

الشاهد فيه : قوله « ولا سالك » حيث جره مع كونه معطوفا على المنصوب الذى هو خبر ليس ، لأن خبر ليس يكثر دخول الباء عليه ؛ فهو مظنة دخولها ، فيتوهم المتكلم بعد أن ينطق بجملة ليس واسمه وخبره أنه أدخل الباء على الخبر كما هو غالب وكثير فيه فيجيء بالمعطوف عليه مجرورا على هـــذا التوهم ، وقد أشرنا إلى أقوال العلماء فى هـــذه المسألة فى شرح الشاهد السابق .

وقد بقى شىء لابد من تنبيهك إليه ، وذلك أن الشارح ذكر أن الجر على التوهم يجرى فى العطف على خبر ليس و « ما » الحجازية الصالح لدخول الباء الزائدة عليه ، وقد استشهد للعطف على خبر ليس ، ولم يستشهد للعطف على خبر « ما » مع أنه تبرع لجاء بشاهد حمله على غير ما رجحه سابقا ليكون من باب العطف على التوهم فى غير البابين ، ومن شواهد الجر على التوهم فى العطف على خبر « ما » ما أنشده ابن هشام فى مغنى اللبيب من قول الشاعر :

مَا الْحَازِمُ الشَّهْمُ مِقْدَامًا وَلاَ بَطَلٍ ... إنْ لَمْ يَكُنْ لِلْهَوَى بِالْحَقِّ غَلاَّبَا

والشاهد فيه قوله « ولا بطل » حيث جره مع كونه معطوفا على « مقداما » المنصوب لكونه خبر « ما » الحجازية ، والسر فيه أنه كثر دخول الباء الزائدة على خبر « ما » النافية .

وقوله :

٥٨٦ — مَشَائِيمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلاَ نَاعِبٍ إلاَّ بِبَيْنٍ غُرَابُهَا

وربما جر بعض الشعراء المعطوف على خبر «كان» المنفية المنصوب؛ لأن الباء الزائدة تدخل عليه أيضا، وذلك نحو قول الشاعر :

وَمَا كُنْتُ ذَا نَيْرَبٍ فِيهِمُ وَلاَ مُنْمِشٍ فِيهِمُ مُنْمِلِ(١)

والشاهد فى قوله « ولا منمش » حيث جره مع كونه معطوفا على المنصوب الذى هو «ذا نيرب» والذى هو خبر «كان» المنفية بما ، وذلك لأن الباء الزائدة تدخل فى هذا الخبر. ولما كان دخول الباء الزائدة على خبر ليس و « ما » الحجازية قد كثر فى كلامهم كثرة يتخيل معها توهم المتكلم دخولها ، وكان دخول الباء الزائدة على خبر « كان » المنفية لم يكثر فى كلامهم هذه الكثرة — كان الجر على التوهم فى باب « كان » أقل منه فى بابى « ليس » و « ما » .

٥٨٦ — ورد هذا البيت ثلاث مرات فى كتاب سيبويه (ج ١ ص ٨٣ و ١٥٤ و ٤١٨) ونسبه فى المرتين الأولى والثانية إلى الأحوص الرياحى ، ووافق الأعلم على نسبته إليه ، ونسبه سيبويه فى المرة الثالثة إلى الفرزدق ، ولم يتعرض له الأعلم . وقد وردت فى البيان والتبيين خمسة أبيات فيها بيت الشاهد ، وها كها :

وَلَيْسَ بِيَرْبُوعٍ إِلَى الْعَقْلِ حَاجَةٌ وَلاَ دَنَسٍ تَسْوَدُّ مِنْهُ ثِيَابُهَا
فَكَيْفَ بَنُو كَى مَالِكٍ إِنْ غَفَرْتُمُ لَهُمْ هٰذِهِ أَمْ كَيْفَ بَعْدُ خِطَابُهَا ؟
مَشَائِيمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلاَ نَاعِبٍ ... البيت ، وبعده :
فَإِنْ أَنْتُمُ لَمْ تَعْقِلُوا بِأَخِيكُمُ فَكُونُوا بَغَايَا بِالْأَكُفِّ عِيَابُهَا
سَيُخْبِرُ مَا أَحْدَثْتُمُ بِأَخِيكُمُ رِفَاقٌ مِنَ الْآفَاقِ شَتَّى إِيَابُهَا

اللغة : « مشائيم » جمع مشئوم ، وهو الذى فيه الشؤم « عشيرة » هى القبيلة « ناعب » تقول : نعب الغراب ينعب — مثل فتح يفتح — نعيبا ، إذا صوت وصاح ، ومن عادتهم أن يتشاءموا بصياح الغراب ويجعلوه نذيرا بالفرقة « ببين » البين : الفراق . قال الأعلم : « والنعيب صوت الغراب ومد عنقه عند ذلك ، ومنه : ناقة نعوب ، ومنعب ؛ إذا مدت عنقها فى السير » اهـ.

المعنى : قال الأعلم : « يهجو قوما وينسبهم إلى الشؤم وقلة الصلاح والخير ؛ فيقول : لا يصلحون أمر العشيرة إذا فسد ما بينهم ، ولا يأتمرون بخير ؛ فغرابهم لا ينعب إلا بالتشتيت والفراق ، وهذا مثل للتطير منهم والتشؤم بهم » اهـ .

(١) النيرب : النميمة ، والمنمش : الرجل تكثر منه النميمة ، والمنمل : الذى يفسد ذات البين .

وقوله :

وَمَا زُرْتُ لَيْلَى أَنْ تَكُونَ حَبِيبَةً   إِلَيَّ وَلاَ دَيْنٍ بِهَا أَنَا طَالِبُهْ (١)

الإعراب : « مشائيم » خبر مبتدإ محذوف ، والتقدير : هم مشائيم «ليسوا» ليس فعل ماض ناقص ، وواو الجماعة اسمه « مصلحين » خبر ليس منصوب بالياء نيابة عن الكسرة لأنه جمع مذكر سالم « عشيرة » مفعول به لمصلحين لأنه جمع مصلح الذى هو اسم فاعل ، وقد ذكرت معه النون التى تقوم مقام التنوين فى الاسم المفرد ، وتدل على تمام الاسم «ولا» الواو حرف عطف ، لا : حرف زائد لتأكيد النفى « ناعب » معطوف على مصلحين ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة التوهم « إلا » أداة استثناء ملغاة « ببين » جار ومجرور متعلق بناعب «غرابها» غراب : فاعل بناعب الذى هو اسم فاعل من اللازم ، والضمير مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « ولا ناعب » حيث جره مع كونه معطوفا على المنصوب الذى هو خبر ليس ، والذى هو قوله « مصلحين » . والذى سوغ له الجر فى المعطوف على المنصوب ـ مع أن المعطوف يجب أن يشارك المعطوف عليه فى وجه إعرابه ـ أن هذا المنصوب فى موضع يكثر فيه الجر بالباء الزائدة ؛ فهو واقع موقعا إذا ذكر خطرت الباء الجارة الزائدة بالبال لكثرة ماترى فيه ولما كان ذلك كذلك كان مظنة لأن يتوهم المتكلم بعد الفراغ من جملة ليس واسمه وخبره أنه أدخل الباء فى الخبر ، فاذا توهم ذلك جر المعطوف على توهم أن المعطوف عليه مجرور . قال المحقق الرضى (ج ١ ص ٢٤٨) : « وإذا عطفت على خبر ما أوليس المجرور بالباء منفيا نحو ما زيد بقائم ولا قاعد ، جاز فى المعطوف : الجر حملا على اللفظ ، والنصب حملا على المحل ، قال :

مُعَاوِيَ إِنَّنَا بَشَرٌ فَأَسْجِحْ   فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلاَ الْحَدِيدَا

ويجوز الرفع على أن يكون من باب عطف الجملة على الجملة والمبتدأ محذوف : أى ولا هو قاعد . وقد يجر المعطوف على خبرهما المنصوب أيضا مع الرفع والنصب ، نحو : ما زيد قائما ولا قاعد ، ولا قاعدا ، ولا قاعد . وذلك بتوهم الباء فيه ؛ لكثرة دخولها على خبرهما ، وذلك كما فى قول الشاعر * مشائيم ليسوا مصلحين . . . البيت * » اه كلامه بحروفه .

(١) هذا بيت للفرزدق همام بن غالب ، من قصيدة له يمدح فيها المطلب بن عبد الله المخزومى ، وهو الشاهد (رقم ٤٠١) . وقد تقدم شرحه وذكر أبيات من قصيدته ، وذلك فى باب تعدى الفعل ولزومه (انظر الجزء الثانى من هذا الكتاب ص ٢٧٦) . والاستشهاد ههنا بقوله « ولا دين » حيث عطفه بالجر على توهم أن المعطوف عليه ـ وهو المصدر المنسبك من أن المصدرية ومعمولها ـ قد دخل عليه حرف الجر ؛ لأن الأصل ذكر هذا الحرف فى هذا الموضع من الكلام ، أفلا ترى

﴿ تنبيه ﴾ : لا يجوز الفصلُ بَيْنَ حرف الجر ومجروره فى الاختيار ، وقد يفصل بينهما فى الاضطرار : بظرف ، أو مجرور ، كقوله :

٥٨٧ — إِنَّ عَمْرًا لاَ خَيْرَ فِي الْيَوْمَ عَمْرٍو

أن من حق الكلام أن يقول : ما زرت ليلى لأن تكون حبيبة ولا دين ؟ إلا أنه يكثر حذف حرف الجر قبل أن المصدرية وقبل أن المؤكدة ؛ فلما كان الأصل ذكره توهم بعد انقضاء الجملة أنه قد جاء به على ما هو الأصل فجر المعطوف . ولا شك أن هذا الكلام إنما يجرى على قول من قال : إن المصدر المنسبك من الحرف المصدرى وصلته يكون بعد حذف حرف الجر فى موضع نصب ، وهو أحد رأيين فى الموضوع ، ذهب إليه الفراء ، ونسبه قوم إلى الخليل بن أحمد ، ونسبه قوم إلى سيبويه . والقول الآخر أن المصدر المنسبك من الحرف المصدرى وصلته يكون بعد حذف حرف الجر كما كان قبل حذفه ، فى موضع الجر ، وعلى هذا لا يكون جر المعطوف على التوهم ، بل هو على موضع المعطوف عليه الذى هو له حقيقة . وقد اختار الشارح فى باب تعدى الفعل ولزومه الرأى الأخير ، وهو ههنا يذكر هذا البيت شاهدا على صحة الجر على التوهم ، فيكون قد اختار فيه ههنا الرأى الذى ضعفه هناك لغرض الرد على من ينكر الجر على التوهم ، كأبى العباس المبرد والمازنى . فاعرف ذلك .

٥٨٧ — هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

* إِنَّ عمْرًا مُكَثِّرُ الأَحْزَانِ *

ولم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق .

المعنى : يقول : إن هذا الرجل المسمى عمرا رجل بعيد كل البعد عن الخير ، فلا يرتجى أن يجىء الخير من قبله ، وإن هذا الرجل لسبب فى كثرة الأحزان وتوالى الآلام .

الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب « عمرا » اسمه « لا » نافية للجنس حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « خير » اسم لا مبنى على الفتح فى محل نصب « فى » حرف جر « اليوم » ظرف زمان منصوب على الظرفية الزمانية متعلق بمحذوف خبر لا « عمرو » مجرور بفى ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة والجار والمجرور متعلق بذلك المحذوف الذى هو خبر لا ، وقد وضع الظاهر موضع المضمر ، وكان من حقه أن يقول : إن عمرا لا خير فيه اليوم ، والجملة من لا واسمها وخبرها فى محل رفع خبر إن المؤكدة « إن » حرف توكيد ونصب « عمرا » اسم إن « مكثر » خبر إن ، وهو مضاف و « الأحزان » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « فى اليوم عمرو » حيث فصل بالظرف الذى هو قوله « اليوم » بين حرف الجر الذى هو قوله « فى » ومجروره الذى هو قوله عمرو ، وأصل الكلام : لاخير فى عمرو اليوم ،

وقوله

٥٨٨ — وَلَيْسَ إِلَى مِنْهَا النُّزُولِ سَبِيلُ

وندر الفصل بينهما فى النثر بالقسم ، نحو : اشْتَرَيْتُهُ بِوَاللهِ دِرْهَمٍ .

﴿ خاتمة ﴾ : يجب أن يكون للجار والظرف متعلَّق ، وهو : فعلٌ ، أو ما يشبهه ، أو مُؤَوَّل بما يشبهه ، أو ما يشير إلى معناه ، نحو : « أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ » « وَهُوَ اللهُ فِي السَّمٰوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ » أى : وهو المسمّى بهذا الاسم « مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ » أى : انتفى ذلك بنعمة ربك(١) .

وهـذا الفصل مما لا يجوز إلا فى ضرورة الشعر . وقد مر فى باب كان أنه قد يفصل بها بين الجار والمجرور ، فاحفظ ذلك أيضا .

٥٨٨ — هذا شطر بيت من الطويل ، وقد بحثت طويلا فلم يتيسر لى العثور على تكملته ولا نسبته ، ولا عرفت عنه أكثر مما أثبته الشارح .

الإعراب : « ليس » فعل ماض ناقص مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « إلى » حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « منها » جار ومجرور متعلق بقوله «النزول» الآتى « النزول » مجرور بإلى وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وإلى الجارة ومجرورها الذى هو قوله « النزول » تتعلق بمحذوف خبر ليس تقدم على اسمه « سبيل » اسم ليس مؤخرا ، مرفوع بالضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « إلى منها النزول » حيث فصل بين حرف الجر الذى هو « إلى » ومجروره الذى هو « النزول » بجار ومجرور ــ وهو قوله « منها » ــ وأصل نظام البيت الذى يقتضيه الترتيب الطبيعى : وليس سبيل إلى النزول منها ؛ فقدم خبر ليس الذى هو « إلى النزول » على اسمها الذى هو « سبيل » ثم لم يكتف بذلك الأمر الجائز عند جمهرة النحاة والذى وردت له نظائر فى العربية ، بل زاد عليه أن فصل بين الجار والمجرور الواقع خبرا بذلك الجار والمجرور الآخر ، وهذا الفصل مما لا يجوز إلا فى ضرورة الشعر ، وليس لأحد أن يقيس عليه ، والسر فى أنه لا يجوز الفصل بين الجار ومجروره يرجع إلى أمرين : أولهما أن الجار مع مجروره كالكلمة الواحدة ؛ فالفصل بينهما كالفصل بين أجزاء الكلمة الواحدة ، وذلك من القبح بحيث لا يقدم عليه متكلم ، وثانيهما أن حرف الجر عامل ضعيف لا يقوى على العمل إلا أن يذكر فى الكلام سابقا على مجروره متصلا به ؛ فلو حذف لم يعمل ــ على ما علمت تفصيله ــ وكذا لا يجوز تأخيره عن مجروره ، ولا الفصل بينهما . وهذا واضح إن شاء الله .

(١) مثل الشارح بأربعة أمثلة للأنواع الأربعة التى يتعلق الظرف والجار والمجرور بكل

... ...

واحد منها : المثال الأول لتعلق الجار والمجرور بالفعل ، والمثال الثانى لتعلقه بما يشبه الفعل ، وهو الاسم المشتق ، وقد اجتمعا فى قوله تعالى من سورة فاتحة الكتاب : (صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ) ففى هذه الآية جار ومجرور يتعلق بفعل ، وجار ومجرور آخر يتعلق باسم المفعول ؛ والمثال الثالث لتعلق الجار والمجرور باسم غير مشتق ، ولكنه فى تأويل اسم مشتق ، فيكون فى تأويل ما يشبه الفعل ، وذلك فى قوله تعالى من سورة الأنعام : (وَهُوَ اللهُ فِي السَّمٰوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ) فقد تعلق الجار والمجرور فى هذه الآية الكريمة باسم الله تعالى ، وهو علم ، ولكنه على التأويل بالمعبود أو على التأويل بالمسمى بهذا الاسم ، وكل منهما اسم مشتق . وهذا أحد أربعة أوجه للعلماء فى تعليق الجار والجرور فى هذه الآية ، وثانيها أن الجار والمجرور فيها يتعلق بسركم وجهركم ، وثالثها أن الجار والمجرور فيها يتعلق بيعلم ، ورابعها أن الجار والمجرور فيها يتعلق بمحذوف خبر لمبتدإ محذوف : أى وهو الله هو عالم فى السموات وفى الأرض ، بدليل قوله تعالى فيما بعد (يعلم سركم وجهركم) والمثال الرابع لتعلق الجار والمجرور بما يشير إلى معنى الفعل ، والذى يشير إلى معنى الفعل قد يكون حرفا وقد يكون اسما ، فالحرف الذى يشير إلى معنى الفعل كما فى الآية الكريمة التى تلاها (مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ) فان الجار والمجرور الذى هو « بنعمة » يتعلق بما يدل عليه « ما » من معنى الفعل ، وهو انتفى ، والباء على هذا سببية ، والمعنى : انتفى عنك الجنون بسبب نعمة ربك عليك ، والاسم الذى يدل على معنى الفعل نحو قولك : فلان حاتم فى قومه ، فان الجار والمجرور فى هذا المثال يتعلق بحاتم لا لأنه مؤول باسم يشبه الفعل كالمسمى مثلا ، ولكن لكونه يدل على معنى الجواد ، ومثله قول الراجز :

* أَنَا أَبُو الْمِنْهَالِ بَعْضَ الْأَحْيَانْ *

فان « بعض الأحيان » ظرف لأنك تعلم أن « بعض » تأخذ حكم ما تضاف إليه ، وهى هنا مضافة إلى الظرف ، وهذا الظرف متعلق بأبى المنهال ، وهو علم ، وليس تعلقه به لكونه مؤولا باسم يشبه الفعل وهو المسمى بهذا الاسم مثلا ، ولكن تعلقه به لما يدل عليه من معنى الشجاع وشبهه . وقد بقى موضع خامس مختلف فيه بين العلماء ، وهو حروف المعانى ، والمشهور عن جمهرة العلماء أنه لا يجوز أن يتعلق الظرف أو الجار والمجرور بحروف المعانى أصلا ، وذهب جماعة إلى جواز ذلك مطلقا ، وذهب أبو على الفارسى وأبو الفتح بن جنى إلى التفصيل ، على معنى أنه إن كان الحرف نائبا عن فعل جاز تعلق الجار والمجرور والظرف به ، وإن لم يكن الحرف نائبا عن فعل لم يجز تعلقهما به ، ومن أمثلة الحرف النائب عن الفعل « يا » التى هى حرف نداء ، فاذا

فإن لم يكن شيء من هذه الأربعة موجودا فى اللفظ قُدِّر الكَوْنُ المطلق متعلَّقًا ، كما تقدم فى الخبر والصلة(١) .

قلت : يا لزيد لعمرو ، فالجار والمجرور متعلق بيا عندهما لأن « يا » نائبة عن الفعل الذى هو أدعو .

فإن قلت : أفليس هذا الموضع هو الموضع الرابع ؟ أفلم تقل إن الجار والمجرور فى قوله تعالى : (ما أنت بنعمة ربك بمجنون) متعلق بالفعل الذى دلت عليه « ما » فإن كان هذا هو ذلك الموضع فكيف جعلته خامسا ، وإن لم يكن إياه فبين لى فرق ما بينهما ؛ فانى أحتاج إلى التمييز .

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : إن هذا الموضع غير الموضع الرابع ، وشتان بين أن أقول لك : إن الجار والمجرور يتعلق بأدعو الذى دلت عليه « يا » وأن أقول لك : إن الجار والمجرور يتعلق بيا نفسها لأنها نائبة عن أدعو ، فهذا فرق ما بين الموضعين ؛ فالجمهور يجعلون الظرف والجار والمجرور متعلقين بالفعل الذى دل عليه الحرف ، والآخرون يجعلونهما متعلقين بالحرف نفسه ، ويوضح لك الفرق بين الموضعين أن نقول لك : إن ابن الحاجب - وهو ممن أجاز تعلق الجار والمجرور بحروف المعانى مطلقا - قال : « إذا قلت : ما ضربت ابنى للتأديب ؛ فان قصدت نفى ضرب معلل بالتأديب فاللام متعلقة بالفعل ، والمنفى ضرب مخصوص ، وللتأديب تعليل للضرب المخصوص المنفى ، وإن قصدت نفى الضرب على كل حال فاللام متعلقة بالنفى ، والتعليل له : أى انتفاء الضرب كان لأجل التأديب ؛ لأنه قد يؤدب بعض الناس بترك الضرب . ومثله فى التعلق بحرف النفى : ما أكرمتَ المسىء لتأديبه ، وما أهنت المحسن لمكافأته ؛ إذ لو علق هذا بالفعل فسد المعنى المراد ، ومن ذلك قوله تعالى : (مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ) الباء متعلقة بالنفى ، إذ لو علقت بمجنون لأفاد نفى جنون خاص ، وهو الجنون الذى يكون من نعمة الله ، وليس فى الوجود جنون هو نعمة ، ولا المراد نفى جنون خاص » اه كلامه . وقد ذكر ابن هشام كلام ابن الحاجب هذا فى المغنى ثم عقب عليه بقوله : « وهو كلام بديع ، إلا أن جمهور النحويين لا يوافقون على صحة التعلق بالحرف ؛ فينبغى على قولهم أن يقدر أن التعلق بفعل دل عليه النافى : أى انتفى ذلك بنعمة ربك » اه .

(١) قصر الشارح فى النقل ، ولزم على هذا التقصير أن يبقى نوع لم يدخل تحت كلامه ؛ وبيان ذلك أنه إذا لم يوجد واحد من الأنواع الأربعة التى بيناها فقد يجب عند الجمهور تقدير الكون العام ، كما فى الخبر والصلة والصفة والحال ، وقد يجب تقدير فعل من كون خاص يتصيد من المقام تصيدا ، وهذا الأخير لم يجر له حديث فى كلامه، وهو مذكور فى كلام ابن هشام فى مغنى اللبيب وهو الذى نقل عنه الشارح هذه الخاتمة . ومن أمثلته قوله تعالى : (وَإِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا) فانه بتقدير : وأرسلنا إلى ثمود أخاهم صالحا ، ولم يتقدم ذكر الإرسال ، ولكن ذكر

ويستثنى من ذلك خمسة أحرف :

الأولُ : الزائد ، كالباء ومِنْ ، فى نحو : « كَفَى بِاللهِ شَهِيداً » و « هَلْ مِنْ خالِقٍ غَيْرُ اللهِ »(١) .

الثانى : لَعَلَّ فى لغة عقيل ؛ لأنها بمنزلة الزائد ، ألاترى أن مجرورها فى موضع رفع بالابتداء ، بدليل ارتفاع ما بعدها على الخبرية .

الثالث : لَوْلاَ فيمن قال : لَوْلاَىَ وَلَوْلاَكَ ولَوْلاَهُ ، على قول سيبويه إنّ « لولا » جارة ، فإنها أيضا بمنزلة لعل فى أن ما بعدها مرفوع المحل بالابتداء .

الرابع : رُبَّ فى نحو : رُبَّ رَجُلٍ صَالِحٍ لَقِيتُ أوْ لَقِيتُهُ ؛ لأن مجرورها مفعول فى الأول ومبتدأ فى الثانى أو مفعول أيضاً على حد زَيْدا ضَرَبْتُهُ ، ويُقَدَّرُ الناصب بعد المجرور ، لا قبل الجار ؛ لأن رب لها الصدر من بين حروف الجر ، وإنما دخلت فى المثالين لإفادة

صالح النبى المرسل وذكر ثمود وهم القوم الذين أرسل هو إليهم ، كل هذا يدل على « أرسلنا » الذى قدرناه ، ومن أمثلته أيضا قوله تعالى :(فِي تِسْعِ آيَاتٍ إلى فِرْعَوْنَ) فالجاران والمجروران فى هذه الآية الكريمة يتعلقان باذهب محذوفا ، ولم يتقدم للذهاب ذكر ، ومن أمثلة ذلك البسملة ؛ فانك تقدر ما جعلت التسمية مقدمة بين يديه ، فتقدر : أؤلف ، أو آكل ، أو أشرب ، بحسب الحال ، وهذا واضح .

(١) علل ابن هشام عدم حاجة الحرف الزائد إلى متعلق بأن معنى التعلق الارتباط المعنوى بين المتعلق والمتعلق ، وأصله أن أفعالا قصرت عن الوصول إلى الأسماء بأنفسها فأعينت على ذلك بحروف الجر ، والحرف الزائد إنما دخل الكلام تقوية له وتوكيدا ، ولم يدخل ليربط بين فعل واسم . فان قلت : أفليست اللام حرف يؤتى به لتقوية العامل إذا ضعف بكونه فرعا أو بتأخره عن معموله كما فى قوله تعالى : (فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ)وكما فى قوله سبحانه:(إنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ) ومع ذلك تقولون : إنها متعلقة بالفعل أو بالمشتق ؟ فهذا حرف لم يدخل ليربط عاملا قصر عن الوصول إلى معموله بنفسه ، وإنما دخل الكلام تقوية ، فكيف علقتموه ولم تعلقوا الحرف الزائد مع أن شأنهما واحد ؟ فالجواب عن ذلك أن نقول لك : إن اللام المقوية ليست زائدة محضة ولا معدية محضة ، ولكنهم لما تخيلوا فى العامل الضعف بسبب فرعيته أو تأخره نزلوه منزلة القاصر ، وهم — مع ذلك — يجيزون فى كل موضع دخلته هذه اللام أن يصل العامل إلى معموله بنفسه نظرا إلى حقيقة الأمر ، فكانت لهذه اللام منزلة بين المنزلتين .

التكثير أو التقليل ، لا لتعدية عامل . هذا قول الرمانى وابن طاهر ، وقال الجمهور : هى فيهما حرف جر مُعَدّ ، فان قالوا إنها عَدَّت الفعل المذكور فخطأ ؛ لأنه يتعدى بنفسه ، ولاستيفائه مفعوله فى المثال الثانى ، وإن قالوا عَدَّتْ محذوفا تقديره حصل أو نحوه ففيه تقدير مالا حاجة إليه ، ولم يلفظ به فى وقت .

الخامس : حرف الاستثناء(١) ، وهو خَلاَ وعَدَا وَحَاشَا ، إذا خَفَضْنَ ؛ لما سبق فى باب الاستثناء ، والله تعالى أعلم .

(١) علل ابن هشام عدم حاجة أحرف الاستثناء إلى متعلق بأن وضع هذه الأحرف للدلالة على تنحية معنى العامل المتقدم عما دخلن عليه ؛ فانك إذا قلت : قام القوم خلا زيد ، تريد أن زيدا لم يثبت له القيام ، وهذا هو المراد بتنحية معنى العامل عما دخلن عليه ، وذلك عكس معنى التعدية الذى هو إيصال معنى العامل إلى المعمول ، فلما خالفت سائر حروف الجر فى المعنى الذى من أجله احتاجت إلى التعلق لم يكن شأنها كشأنها فى ذلك ، والله تعالى أعلى وأعلم.

الإضـــافة

(نُوناً تَلِي الإعْرَابَ) وهى نون المثنى والمجموع على حدِّه وما أُلحِقَ بهما (أوْ تَنْوِيناً) ظاهراً أو مقدَّراً (مِمَّا تُضِيفُ احْذِفْ) كـ « تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ » ، و.

٥٨٩ — ... ... فِيهِ ثِنْتَا حَنْظَلِ

---

٥٨٩ — هذه قطعة من بيت من الرجز المشطور ، وهو بتمامه مع بيت قبله :

كَأَنَّ خُصْيَيْهِ مِنَ التَّدَلْدُلِ ظَرْفُ عَجُوزٍ فِيهِ ثِنْتَا حَنْظَلِ

وقد نسبهما العينى إلى جندل بن المثنى (٤ — ٤٨٥ بهامش الخزانة) وتبعه صاحب التصريح (٢ — ٣٣٩) وهذان البيتان من شواهد سيبويه (٢ — ١٧٧ بولاق) ولم ينسب فى صدر الكتاب ، ولا نسبه الأعلم ، ورواه مرة أخرى (٢ — ٢٠٢) ونسبه إلى بعض السعديين ، وهو كذلك من شواهد الرضي ، ونسبه البغدادى فى أبيات (٣ — ٣٦٩ بولاق) نقلا عن السيرافى للشماء الهذلية ، واستبعد ذلك ، ونسبه هو فى موضع آخر (٣ — ٣١٥ بولاق) إلى خطام المجاشعى فى أرجوزة يصف فيها امرأة ضاقت ذرعا بعشرة زوجها وتبرمت منه ، وأول هذه الأرجوزة قوله :

يَا رُبَّ بَيْضَاءَ بِوَعْسِ الأَرْمُلِ شَبِيهَةُ الْعَيْنِ بِعَيْنَيْ مُغْزِلِ
فِيهَا طِمَاحٌ عَنْ حَلِيلٍ حَنْكَلِ وَهْيَ تُدَارِي ذَاكَ بِالتَّجَمُّلِ
قَدْ شُغِفَتْ بِنَاشِيءٍ هَبَرْكَلِ يَنْفُضُ عِطْفَيْ خَضِلٍ مُرَجَّلِ
يُحْسَبُ مُخْتَالاً وَإِنْ لَمْ يَخْتَلِ دَسَّ إِلَيْهَا بِرَسُولٍ مُجْمِلِ
عَنْ كَيْفَ بِالْوَصْلِ لَكُمْ أَوْ كَيْفَ لِي فَلَمْ تَزُلْ عَنْ زَوْجِهَا الْمُخْتَشِلِ
ابْعَثْ وَكُنْ فِي الرَّائِحِينَ أَوْ كُلِ وكل ما أكلت فى مُحَلَّلِ
وَأَوْقِرَنَّ يَا هُدِيتَ جَمَلِي حَتَّى إِذَا دَبَّ الرِّضَا فِي الْمَفْصِلِ
وَكَانَ فِي الْقَلْبِ بُحَيْثَ الْمَسْعَلِ ثُمَّ غَدَا الشَّيْخُ لَهَا بِأَزْفَلِ
مِنَ الرِّضَا جَنْعَدَلَ التَّكَتُّلِ كَأَنَّ خُصْيَيْهِ مِنَ التَّدَلْدُلِ
ظَرْفُ عَجُوزٍ فِيهِ ثِنْتَا حَنْظَلِ لَمَّا غَدَا تَبَهْلَتْ لاَ تَأْتَلِي

... ...

عَنْ رَبِّ يَا رَبَّ عَلَيْهِ عَجِّلِ بِرَهْصَةٍ تَقْتُلُهُ أَوْ دُمَّلِ

* أَوْ حَيَّةٍ تَعَضُّ تَحْتَ الْمَفصلِ *

اللغة : « يارب بيضاء ـ إلخ » البيضاء : أراد بها امرأة حسناء ، والوعس ـ بفتح فسكون ـ الأرض اللينة ذات الرمل ، والمغزل ـ بضم الميم وسكون الغين وكسر الزاى ـ الظبية إذا كان لها غزال « فيها طماح عن حليل ـ إلخ » الطماح ـ بزنة الكتاب ـ أراد به النفور والجماح ، وتقول : طمح فلان ببصره إلى الشىء يطمح طموحا ـ بزنة خضع يخضع خضوعا ـ وطماحا ؛ إذا رفع بصره إليه . وطمح عنه : انصرف عنه إلى غيره . والحنكل ـ بزنة جعفر ـ الجافى الغليظ ، وهو أيضا القصير « وهى تدارى ذاك ـ إلخ » تدارى : تداجى وتلاين مخافة أن يظهر ما تكتمه ، والتجمل : التصبر ، وهو تكلف فعل الجميل « قد شغفت بناشىء ـ إلخ » شغفت ـ بالبناء للمجهول ـ من قولهم : شغف الحب فلانا يشغفه شغفا ـ بفتح الغين المعجمة فى الماضى والمضارع وفى المصدر أيضا ـ إذا بلغ شغاف قلبه ، والشغاف ـ بزنة كتاب ـ جلدة رقيقة كالحجاب دون القلب ، وفى التنزيل : (قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا) . والناشىء : الشاب الذى لا يزال فى مقتبل عمره ، والهبركل ـ بزنة السفرجل ـ الناعم الجسم ، وينفض : يحرك ، والعطفان : تثنية العطف ـ بكسر العين وسكون الطاء ـ وهو الجانب ، والخصل ـ بزنة الكتف ـ الرطب الناعم ، والمرجل ـ بزنة المعظم ـ هو المحسن المزين « يحسب مختالا ـ إلخ » يحسب ـ بالبناء للمجهول ـ أى : يظنه من يراه ، والمختال : الذى يمشى مشية الخيلاء ، وهى مشية تدل على الكبر والعجب « دس إليها برسول ـ إلخ » دس إليها : أرسل لها فى خفاء ، والرسول المجمل : الذى يحسن أداء الرسالة ويؤديها على الوجه الذى يحبه من أرسله ، وعن كيف بالوصل لكم : أى ما جواب هذا ، والمختشل : الذليل الضعيف « وأوقرن يا هديت ـ إلخ » أوقر : فعل الأمر من أوقر كأكرم ، وتقول : أوقر فلان بعيره ، إذا حمله وقرا . وهديت ـ بالبناء للمجهول ـ دعاء له ، وحذف المنادى قبله ، والمقصل ـ بزنة المنبر ـ اللسان ، وهو بزنة المجلس واحد مفاصل الأعضاء ، ويحتملهما الكلام ، إلا أنه فى الأول حقيقة وفى الثانى مجاز « وكان فى القلب تحيت ـ إلخ » تحيت ـ بضم التاء ـ تصغير تحت ـ والمسعل ـ بزنة المفتح ـ مكان السعال من الصدر ، والأزفل ـ بفتح الهمزة والفاء ـ الحدة والغضب « من الرضا ـ إلخ » من : ابتدائية ، والجنعدل ـ بزنة سفرجل وبضم أوله أيضا ـ الصلب الشديد ، والتكتل : الاكتناز وتماسك أجزاء اللحم « كأن خصييه ـ إلخ » قال أبو محمد الأعرابى : هذا أذم ذم يكون فى الشيخ ؛ وذلك أنهما يتدليان من الكبر ، والخصيان : مثنى ، وقد اختلف أهل اللغة فى مفرده ؛ فمنهم من ذهب إلى أنه مثنى خصية ،

... ...

وذكروا أن المفرد لم يرد إلا بالتاء، وقد حذفت التاء عنـد التثنية، ومن هؤلاء سيبويه وابن خالويه وأبو عثمان المازنى وأبو على القالى وأبو الفتح بن جنى، ومنهم من ذهب إلى أن مفرده خصى ـ بغير تاء ـ فلا غبار على تثنيته لأنه كتثنية ظبى على ظبيين، ومن هؤلاء أبو العباس المبرد وأبو القاسم على بن حمزة البصرى وأبو الحسن اللحيانى وأبو عمرو الشيبانى، وهؤلاء قد أثبتوا المفرد خصية وخصيا بغير تاء فمن قال خصيتان فهو عندهم تثنية ذى التاء، ومن قال خصيان فهو عندهم تثنية المجرد منها، ثم اختلفوا؟ فمنهم من قال: الخصية والخصى بمعنى وهما لغتان، ومن هؤلاء اللحيانى، ومنهم من قال: الخصيتان هما البيضتان، والخصيان هما الجلدتان اللتان فيهما البيضتان، ومن هؤلاء أبو عمرو الشيبانى. والتدلدل: تحرك الشىء المعلق واضطرابه، وظرف العجوز: الجراب الذى تجعل فيـه خبزها وما تحتاج إليه، والعادة فيه أن يكون خلقة متقبضا فيه تشنج لقدمه، شبه خصييه فى استرخاء صفتهما حين شاخ بظرف عجوز فيه حنظلتان، وخص العجوز لأنها لا تستعمل الطيب ولا تتزين للرجال «لما غدت تبهلت ـ إلخ» تبهلت: تضرعت ودعت الله تعالى، ولا تأتلى: لا تقصر ولا تترك جهدا «عن رب يارب ـ إلخ» عن: لغة فى أن التفسيرية، ورب: منادى، والرهصة ـ بفتح فسكون ـ أصله أن يتلف باطن حافر الدابة بسبب حجر يطؤه.

الإعراب: «كأن» حرف تشبيه ونصب مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب «خصييه» اسم كأن، منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه مثنى، وضمير الغائب العائد إلى الشيخ المحدث عنه مضاف إليه «من التدلدل» جار ومجرور متعلق بما تضمنته كأن من معنى التشبيه، ومن: للتعليل «ظرف» خبر كأن، مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف و «عجوز» مضاف إليه «فيه» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «ثنتا» مبتدأ مؤخر، مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه ملحق بالمثنى، وهو مضاف و «حنظل» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، والجملة من المبتدأ وخبره فى محل رفع صفة لظرف عجوز.

الشاهد فيه: النحاة يستشهدون بهذين البيتين على عدة أشياء.

الأول: فى قوله «خصييه» حيث حذف تاء التأنيث التى كانت فى المفرد، عند التثنية، وكان من حقه أن يقول خصيتيه، كما تقول فى تثنية الكرة: كرتان، وفى تثنية فاطمة: فاطمتان، كما قال الكميت بن ثعلبة:

بَلَى أَيْرُ الْحِمَارِ وَخُصْيَتَاهُ أَحَبُّ إِلَى فَزَارَةَ مِنَ فَزَارِ

وحذف التاء حينئذ شاذ، وأنت خبير بأن الاستشهاد على هـذا الوجه إنما يجرى عند من زعم

... ...

من أهل اللغــة أنه لم يرد المفرد إلا بالتاء ، كسيبويه وابن خالويه ومن ذكرنا معهما ، فأما من أثبت المفرد بغير تاء كأبى العباس المبرد فان التثنية عنده صحيحة جارية على سنن العربية القويم ونهجها الفصيح ، قال البغدادى : « قال سيبويه : من قال خصيان لم يثنه على الواحد المستعمل فى الـكلام » اه .

الثانى : فى قوله « ثنتا حنظل » حيث ذكر اسم العدد والمعدود جميعا فى التثنية ، ومن حق الـكلام أن يقول : فيه حنظلتان ، والسر فى ذلك أنه ينبغى عند ذكر العدة من شىء أن تذكر ما يدل على جنس المعدود وعلى العـدة التى تريدها من هذا الجنس ، ولما كان الاسم المفرد كرجل وامرأة يدل على الواحد من جنسه فانك لا تحتاج حين تريد المفرد إلا إلى ذكر اسم الجنس ، ولما كان المثنى يدل بالوضع النوعى على اثنين من جنس ما لحقته علامة التثنية فانك لست بحاجة — حين تريد الاثنين من الجنس — إلا إلى إلحاق علامة التثنية بالجنس . لـكن لما كان الجمع كرجال لا يدل على عدة معينة فانك مضطر حين تريد عـددا معينا من الجنس أن تذكر اسم هذا العدد كثلاثة رجال وأربع نساء وخمسة صبيان وما أشبه ذلك ، وقد عامل الراجز فى هذا الشاهد المثنى معاملة الجمع ؛

قال ابن هشام : « والـكلام على ألفاظ العدد فى موضعين : أحـدهما فى حكمها فى التذكير والتأنيث ، والثانى : فى حكمها بالنسبة إلى التمييز . . . . ثم قال : وأما الثانى — وهو التمييز — فانها فيه على خمسة أقسام : أحدها : ما لا يحتاج إلى تمييز أصلا ، وهو الواحد والاثنان ، لا تقول : واحد رجل ، ولا اثنا رجلين ، وأما قوله * . . . ثنتا حنظل * فضرورة » اه .

وقال المحقق الرضى (٢ — ١٤٥) : « إنمـا لم يميز واحد واثنان لأن ألفاظ العدد قصـد بها الدلالة على نصوصية العدد لما لم يكن الجمع يفيد ذلك ؛ فلو قالوا رجال لم يعـلم عددهم ، ولو قالوا ثلاثة — واقتصروا — لم يعلم ما هى ، فلما كان نحو رجل ورجلان يفيد المعنيين معا استغنى عن ذكر العدد معه ؛ فلم يقولوا : واحد رجل ، ولا واحد رجلين ، ولا واحـد رجال ؛ لأن لفظة رجل وحدها تفيد الوحدة والمعدود ، ولم يقولوا : اثنا رجل ، ولا اثنا رجال ؛ لأن لفظة رجلين تفيد الاثنينية ، وقوله * كأن خصييه من التدلدل . . . البيت * ضرورة » اه .

الثالث : فى قوله « ثنتا حنظل » أيضا — وهو الذى أراده الشارح هنا — وذلك حيث حذف نون التثنية من قوله « ثنتان » لأنه أضيف إلى « حنظل » وثنتان من الملحق بالمثنى ، وقد مثل الشارح المحقق لحذف النون للإضافة بأربعة أمثلة : أولها للمثنى الحقيقى وهو قوله تعالى : (تَبَّتْ يَدَا أَبِى لَهَبٍ) وثانيها للملحق بالمثنى ، وهو القطعة من البيت الذى نشرحه ، وثالثها لجمع المذكر الحقيقى ، وهو

وكالْمُقيمِى الصلاةِ ، وهٰذِهِ عِشْرُو زَيْدٍ ، و (كَطُورِ سِينا) « وَمَفَاتِحُ الْغَيْبِ » ، أما النون التى تليها علامةُ الإعرابِ فإنها لاتحذف ، نحو : بَسَاتِين زَيْدٍ ، و « شَيَاطِينَ الْإِنْسِ » .

﴿ تنبيه ﴾ : قد تحذف تاء التأنيث للإضافة عند أمْنِ اللَّبْسِ ، كقوله :

٥٩٠ — وَأَخْلَفُوكَ عِدَ الْأَمْرِ الَّذِى وَعَدُوا

قوله تعالى : (الْمُقِيمِى الصَّلَاةِ) ؛ ورابعها : للملحق به وهوقوله : هذه عشرو زيد ، فبين أن النون تحذف عند الإضافة من هذه الأنواع الأربعة .

٥٩٠ — هذا عجز بيت ، وصدره :

* إنَّ الْخَلِيطَ أَجَدُّوا الْبَيْنَ فَانْجَرَدُوا *

وقد نسبوا هذا البيت إلى الفضل بن العباس بن عتبة بن أبى لهب .

اللغة : «الخليط» هوالمخالط لك ، كالجليس بمعنى المجالس والنديم بمعنى المنادم ، و يطلق الخليط على الواحد والجمع ، وهو فى بيت الشاهد قد أطلق على الجمع بدليل «أجدوا» و«انجردوا» و«أخلفوك» وقد يجمع الخليط على الخلطاء ، وفى التنزيل : (وَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْخُلَطَاءِ لَيَبْغِى بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ) « أجدوا البين » أحدثوه وجددوه ، والبين : الفراق والبعد « فانجردوا » يريد تجردوا للبين واجتهدوا فيه « وأخلفوك » تقول : أخلف فلان وعده ، إذا لم يتمه « عد الأمر » بكسر العين — أى : عدته ، وأصل العدة الوعد ، بكسر الواو ، فحذفت الواو بعد نقل حركتها إلى العين .

المعنى : يظهر الأسف والألم الذى خاص نفسه بفراق أحبائه ، ويحدث أن الذين كان يخالطهم و يعاشرهم قد اعتزموا الفراق وشمروا له واجتهدوا فيه ، وقد كانوا على موعدة معه أن يدوم اجتماعهم وتطول ألفتهم فأخلفوا ذلك ولم يفوا به :

الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب « الخليط » اسم إن « أجدوا » فعل وفاعل « البين » مفعول به ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله فى محل رفع خبر إن « فانجردوا » الفاء عاطفة ، انجرد : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله ، والجملة معطوفة على جملة أجدوا البين «وأخلفوك» الواو حرف عطف ، أخلف : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله ، والكاف ضمير المخاطب ، مفعول به أول « عد » مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « الأمر » مضاف إليه « الذى » اسم موصول نعت للأمر مبنى على السكون فى محل جر « وعدوا » فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، والعائد محذوف : أى الذى وعدوه

أى : عِدَةَ الأمر ، وقراءة بعضهم : (لأعَدُّوا لَهُ عِدَةً) أى عِدَتَهُ ، وجعل الفراء منه : « وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ » « وَإِقَامِ الصَّلاَةِ » بناء على أنه لا يقال دون إضافة فى الإقامة : إقام ، ولا فى الغلبة : غَلَب ، انتهى .

(وَالثَّانِيَ) من المتضايفين ـ وهو المضاف إليه ـ (أجْرُرْ) بالمضافِ وفاقا لسيبويه ، لا بالحرف المنوىّ خلافاً للزجاج (وَانْوِ) معنى (مِنْ أوْ) معنى (فِى إذَا * لَمْ يَصْلُحِ) ثَمَّ (إلاَّ ذَاكَ) المعنى : فانو معنى « مِنْ » فيما إذا كان المضافُ بَعْضاً من المضاف إليه مع صحة إطلاق اسمه عليه ، كثَوْب خزٍ ، وخَاتَم فِضَّةٍ ، التقدير : ثوبٌ من خز ، وخاتم من فضة . ألا ترى أن الثوب بعض الخز ، والخاتم بعض الفضة ، وأنه يقال : هذا الثوب خز ، وهذا الخاتم فضة . وانو معنى « فى » إذا كان المضاف إليه ظرفا للمضاف ، نحو : « مَكْرُ اللَّيْلِ » أى : فى الليل (واللاَّمَ خُذَا * لِمَا سِوَى ذَيْنِكَ) ؛ إذ هى الأصل ، نحو : ثَوْب زَيْدٍ ، وحَصِير الْمَسْجِدِ ، وَيَوْم الخميس ، ويَد زَيْدٍ .

الشاهد فيه : قوله « عد الأمر » فإن الشارح ذهب ـ تبعا لكثير من النحاة ـ إلى أن الشاعر حذف التاء التى للتأنيث للاضافة ، وأصل الكلام عند هؤلاء : عدة الأمر ، فحذفت التاء للاضافة كما يحذف التنوين ونون المثنى والجمع على حده ، إلا أن حذف التنوين والنون للاضافة واجب لامحيد لك عنه ، وحذف هذه التاء جائز غير واجب . وهل هومختص بالضرورة ؟ الجواب أنه إن أمن اللبس جاز لغير ضرورة ؛ لوروده فى الفصيح ، نحوقوله تعالى : (وَإِقَامِ الصَّلاَةِ) أصله : إقامة الصلاة ، فحذفت التاء كما هنا ، فإن خيف اللبس لم يجز الحذف ، نحو قولك : رأيت شجر زيد ، وأنت تريد : رأيت شجرة زيد ، ألا ترى أن « شجر زيد » يحتمل ـ إذا جوزنا الحذف ـ احتمالا قريبا أن يكون المراد جمع الشجرة فلا حذف ، ويحتمل على بعد أن يكون أصله شجرة فحذفت التاء ، فلهذا لم يجز الحذف فى هذا وأمثاله

ومن العلماء من ذهب فى قول الشاعر فى بيت الشاهد « عد الأمر » إلى أن حقيقته « عدا الأمر » على أنه جمع عدوة ـ بضم العين أوكسرها ـ بمعنى جانب الشىء وناحيته وجهته ، وكأنه قد قال : وأخلفوك نواحى الأمر الذى وعدوا ، وعلى هذا التخريج لا يكون فى البيت شاهد لما ذكر الشارح

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : ذهب بعضهم إلى أن الإضافة ليست على تقدير حرف مما ذكر ولا نِيَّته . وذهب بعضهم إلى أن الإضافة بمعنى اللام على كل حال . وذهب سيبويه والجمهور إلى أن الإضافة لاتعْدُو أن تكون بمعنى اللام أو مِنْ ، ومُوهِم الإضافة بمعنى « فى » محمولٌ على أنها فيه بمعنى اللام توسُّعا .

الثانى : اخْتُلف فى إضافة الأعداد إلى المعدودات ؛ فذهب الفارسىّ أنها بمعنى اللام ، ومذهب ابن السَّرَّاج أنها بمعنى مِنْ ، واختاره فى شرحى التسهيل والكافية ، فقال — بعد ذكر ما المضاف فيه بعضُ المضاف إليه مع صحة إطلاق اسمه عليه — : ومن هذا النوع إضافة الأعداد إلى المعدودات والمقادير إلى المقدَّرات ، وقد اتفقا — فيما إذا أضيف عددٌ إلى عدد نحو ثلثمائة — على أنها بمعنى من . انتهى .

(وَاُخْصُصْ أَوَّلاَ) من المتضايفين (أَوْ أَعْطِهِ التَّعْرِيفَ بِالَّذِى تَلاَ) يعنى أن المضاف يتخصَّص بالثانى إن كان نكرةً ، نحو : غُلاَم رَجُلٍ ، ويتعرَّفُ به إن كان معرفة ، نحو : غُلاَم زَيْدٍ .

(وَإِنْ يُشَابِهِ الْمُضَافُ يَفْعَلُ) أى : الفعلَ المضارع ، بأن يكون (وَصْفاً) بمعنى الحال أو الاستقبال : اسمَ فاعل ، أو اسْمَ مفعول ، أو صفةً مشبهةً (فَعَنْ تَنْكِيرِه لاَ يُعْزَلُ) بالإضافة ؛ لأنه فى قوة المنفصل (كَرُبَّ رَاجِيناَ عَظِيمُ الْأَمَلِ * مُرَوَّعُ الْقَلْبِ قليلُ الحِيَلِ) فراجي : اسم فاعل ، ومروَّع : اسم مفعول ، وعظيم وقليل : صفتان مشبهتان ، وكل منها مضاف إلى معرفة ، ومع ذلك فهو باقٍ على تنكيره ؛ بدليل دخول رُبَّ ، ومثله قوله :

٥٩١ — يَارُبَّ غَابِطِنَا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمْ لاَقَى مُبَاعَدَةً مِنْكُمْ وَحِرْمَانَا

---

٥٩١ — هذا البيت من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٢١٢ بولاق) وهو بيت من قصيدة لجرير بن عطية بن الخطفى يهجو فيها الأخطل التغلبى ، وأول هذه القصيدة قوله :

بَانَ الْخَلِيطُ وَلَوْ طُوِّعْتَ مَابَانَا وَقطَّعُوا مِنْ حِبَالِ الْوَصْلِ أَقْرَانَا

حَيِّ الْمَنَازِلَ إِذْ لاَ نَبْتَغِى بَدَلاً بِالدَّارِ دَاراً وَلاَ الْجِيرَانِ جِيرَانَا

... ...

وقبل البيت المستشهد به قوله :

إِنَّ الْعُيُونَ الَّتِي فِي طَرْفِهَا حَوَرٌ   قَتَلْنَنَا ثُمَّ لَمْ يُحْيِينَ قَتْلَانَا
يَصْرَعْنَ ذَا اللُّبِّ حَتَّى لَا حِرَاكَ بِهِ   وَهُنَّ أَضْعَفُ خَلْقِ اللهِ أَرْكَانَا
يَا رُبَّ غَابِطِنَا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمْ   لَاقَى ... البيت ، وبعده :
أَرَيْنَهُ الْمَوْتَ حَتَّى لَا حَيَاةَ بِهِ   قَدْ كُنَّ دِنَّكَ قَبْلَ الْمَوْتِ أَدْيَانَا
ظَنِّي بِكُمْ حَسَنٌ مِنْ خِبْرَةٍ بِكُمُ   فَلَا تَكُونُوا كَمَنْ قَدْ كَانَ أَلْوَانَا

اللغة : «غابطنا» الغابط : اسم فاعل من الغبطة ــ بكسر فسكون ــ وهي أن يتمنى الإنسان مثل ما عند غيره من النعمة من غير أن يتمنى زوال ماعند غيره عنه ، وقال الأعلم : هو من الغبطة وهي السرور ، أي رب شخص يسرنا بطلب معروفنا ولو طلب ماعندكم لبوعد وحرم ، وليس ذلك بشيء « مباعدة » أراد بعدا عنه منكم « وحرمانا » بكسر الحاء ــ مصدر قولك : حرمت فلانا كذا أحرمه ــ من بابي ضرب وعلم ــ إذا منعته

المعنى : يقول لأحبائه : كثير من الناس يغبطونني على محبتي لكم وولوعي بكم ، ويتمنون أن لو كانوا في مكاني ، لظنهم أن سينالون منكم جزاء هيامهم وكفاء غرامهم ، وهم يحسبون أني أنال منكم شيئا من ذلك ، ولو أنهم وصلوا حبالهم بحبالكم وعرفوا حقيقة ما يناله محبكم لما غبطوني ولما تمنوا هذه الأماني ؛ لإنهم لن يحصلوا من ودادكم إلا على الهجر والتباعد والحرمان

الإعراب : « يا » حرف يقصد به التنبيه ، مبني على السكون لامحل له ، أو هو حرف نداء والمنادى به محذوف : أي ياهؤلاء ، مثلا « رب » حرف جر شبيه بالزائد مبني على الفتح لامحل له « غابطنا » غابط : مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد ، وضمير المتكلم المعظم نفسه أو معه غيره مضاف إليه ، من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله ، مبني على السكون في محل جر « لو » حرف شرط غير جازم « كان » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه « يطلبكم » فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه ، وضمير المخاطب مفعول به ، وجملة الفعل المضارع وفاعله ومفعوله في محل نصب خبر كان « لاقى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه « مباعدة » مفعول به للاقى « منكم » جار ومجرور متعلق بلاقى أو متعلق بمحذوف صفة لمباعدة « وحرمانا » الواو عاطفة ، حرمانا : معطوف على مباعدة ، وجملة « كان » هي شرط لو ، وجملة «لاقى» جوابها ، وجملة الشرط والجواب جميعا في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو مجرور برب لفظا

ومن أدلة بقاء هذا المضاف على تنكيره نعتُ النكرة به ، نحو : « هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ » وانتصابه على الحال ، نحو : « ثَانِيَ عِطْفِهِ » وقوله :

٥٩٢ — فَأَتَتْ بِهِ حُوشَ الْفُؤَادِ مُبَطَّنًا سُهُدًا إِذَا مَا نَامَ لَيْلُ الْهَوْجَلِ

الشاهد فيه : قوله « رب غابطنا » فإن « غابط » أضيف إلى « نا » الذى هو ضمير المتكلم ومعه غيره ؛ ولم يكتسب من هذه الإضافة التعريف ؛ لكونه اسم فاعل ، والذى يدل على أنه لم يكتسب التعريف من هذه الإضافة دخول « رب » عليه ؛ فإنك قد عرفت فى باب حروف الجر أن « رب » لا تجر إلا النكرات

٥٩٢ — هذا بيت من قصيدة لأبى كبير الهذلى يقولها فى تأبط شرا الشاعر العداء المعروف وقد تقدمت نقلا عن الحماسة وشرحها هذه الكلمة — وفيها هذا البيت المستشهد به ههنا — فى باب المفعول المطلق ، فارجع إليها فى شرح الشاهد (رقم ٤٢٥)

اللغة : « أتت به » الضمير البارز المجرور بالباء يعود إلى تأبط شرا ، والضمير المستتر فى أتت يعود إلى أمه ، والمراد أنها ولدته « حوش الفؤاد » بضم الحاء المهملة : أى حديد القلب ، قال التبريزى : « حوش الفؤاد ، وحوشيّ الفؤاد : وحشيه ؛ لحدته وتوقده » اهـ وقوله « مبطنا » معناه ضامر البطن خميصه « سهدا » بضم السين والهاء جميعا — قليل النوم مأخوذ من السهد — بضم فسكون — وهو السهر والأرق « الهوجل » بزنة جعفر — هو الثقيل الكسلان ، ويقال هو الأحمق

المعنى : يقول : إن هذا الفتى — الذى هو تأبط شرا — قد ولدته أمه ذكى القلب حديده ضامر البطن خميصه لا ينام الليل إذا نام الكسلان

الإعراب : « فأتت » الفاء حرف عطف ، أتى فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى ، والمعطوف عليه « حملت » فى قوله قبل هذا البيت :

حَمَلَتْ بِهِ فِي لَيْلَةٍ مَزْءُودَةٍ كَرْهًا وَعَقْدُ نِطَاقِهَا لَمْ يُحْلَلِ

« به » جار ومجرور متعلق بأتى « حوش » حال من الضمير المجرور محلا بالباء فى به ، وهو مضاف و« الفؤاد » مضاف إليه « مبطنا » حال ثانية من الضمير المجرور محلا بالباء « سهدا » حال ثالثة « إذا » ظرف زمان متعلق بسهد ، مبنى على السكون فى محل نصب « ما » حرف زائد « نام » فعل ماض « ليل » فاعل ، وهو مضاف و « الهوجل » مضاف إليه ، جملة الفعل الماضى وفاعله فى محل جر بإضافة إذا الظرفية إليها ، ولا تحتاج إذا ههنا إلى جواب لأنها لم تتضمن معنى الشرط

الشاهد فيه : قوله « حوش الفؤاد » فإن « حوش » صفة مشبهة ، وقد أضيفت إلى فاعلها ، وهذا الفاعل اسم محلى بالألف واللام كما ترى ، ولم تستفد الصفة المشبهة من هذه الإضافة التعريف؛

... ...

وآية أنها لم تستفد التعريف وقوعها فى هذا البيت حالا من الضمير المجرور محلا بالباء كما قلنا فى الإعراب ، وإنما كان وقوعها حالا دليلا على أنها لم تستفد التعريف لأن الأصل فى الحال - كما عرفت فى بابه - ألا يكون إلا نكرة .

ومما استشهدوا به على أن إضافة الصفات إلى معمولاتها لا تفيد تعريفا قول امرىء القيس :

بِمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الْأَوَابِدِ لَاحَهُ طِرَادُ الْهَوَادِى كُلَّ شَأْوٍ مُغَرِّبِ

وقوله فى اللامية المعلقة :

وَقَدْ أَغْتَدِى وَالطَّيْرُ فِى وُكُنَاتِهَا بِمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الْأَوَابِدِ هَيْكَلِ

والاستشهاد فيهما بقوله « قيد الأوابد » فانه نعت لمنجرد ، ومنجرد نكرة ، ولا يكون نعت النكرة إلا نكرة ، فدل ذلك على أن «قيد الأوابد» نكرة وإن كان مضافا إلى ذى الألف واللام ، ومثله قول جرير بن عطية :

ظَلِلْنَا بِمُسْتَنِّ الْحَرُورِ كَأَنَّنَا لَدَى فَرَسٍ مُسْتَقْبِلِ الرِّيحِ صَائِمِ

والشاهد فيه قوله «مستقبل الريح» فانه نكرة مع كونه مضافا إلى ذى الألف واللام؛ بدليل وقوعه نعتا للنكرة - وهى قوله « فرس » - ومثله قول المرار الأسدى :

سَلِّ الْهُمُومَ بِكُلِّ مُعْطِى رَأْسِهِ نَاجٍ مُخَالِطِ صُهْبَةٍ مُتَعَيِّسِ

مُغْتَالِ أَحْبُلِهِ مَتِينٍ عُنْقُهُ فِى مَنْكِبٍ زَبَنَ الْمَطِىَّ عَرَنْدَسِ

والاستشهاد على ما ذكرنا من هذين البيتين فى موضعين : أولهما قوله « بكل معطى رأسه » فان «معطى» مضاف إلى الاسم المضاف إلى الضمير ، وهو مع ذلك نكرة بدليل وصفه بناج وبمخالط صهبة ومتعيس وكلهن نكرات ، وقد علم أن النكرة لا تكون نعتا إلا للنكرة ، وثانيهما قوله « مغتال أحبله » فانه أيضا نكرة مع كونه مضافا إلى الاسم المضاف إلى الضمير ، وآية كونه نكرة أنه وقع نعتا للنكرة . ومثله قول ذى الرمة غيلان بن عقبة يصف خيالا طرقه بليل :

سَرَتْ تَخْبِطُ الظَّلْمَاءَ مِنْ جَانِبَىْ قَسًا وَحُبَّ بِهَا مِنْ خَابِطِ اللَّيْلِ زَائِرِ

والشاهد فيه قوله « خابط الليل » فانه نكرة مع كونه مضافا إلى ذى الألف واللام؛ بدليل وصفه بالنكرة التى هى قوله « زائر » لما عرفت . قال سيبويه (١ - ٢١١) : « ومما يكون مضافا إلى المعرفة ويكون نعتا للنكرة : الأسماء التى أخذت من الأفعال وأريد بها معنى التنوين ، من ذلك : مررت برجل ضاربك ؛ فهو نعت على أنه سيضربه ، كأنك قلت : مررت برجل ضارب زيدا ، ولكن حذف التنوين استخفافا » اهـ وقال أبو سعيد السيرافى : « يريد أن الأسماء

والدليل على أنها لا تفيد تخصيصا أن أصل قولك ضَارِبُ زَيْدٍ ضَارِبٌ زَيْداً ؛ فالاختصاص موجود قبل الإضافة ، وإنما تفيد هذه الإضافةُ التخفيفَ أو رفعَ القبح : أما التخفيف فبحذف التنوين الظاهر كما فى ضَارِبُ زَيْدٍ ، وضَارِبُ عَمْرٍو ، وحَسَنُ الْوَجْهِ ، أو المقدر كما فى ضَوَارِبُ زَيْدٍ ، وحَوَاجُّ بَيْتِ اللهِ ، أو نونِ التثنية كما فى ضَارِبَا زَيْدٍ ، والجمعِ كما فى ضَارِبُو زَيْدٍ ، وأما رفعُ القبحِ فى حَسَن الوجه فإنّ فى رفع الوجه قُبْحَ خلو الصفة عن ضمير الموصوف ، وفى نصبه قُبْحَ إجراء وصف القاصر مُجْرَى وَصْفِ المتعدى ؛ وفى الجر تَخَلُّصٌ منهما ، ومن ثم امتنع الْحَسَنُ وَجْهِهِ : أى بالجر ؛ لانتفاء قبح الرفع : أى على الفاعل ؛ لوجود الضمير ، ونحو : الْحَسَنُ وَجْهٍ : أى بالجر أيضاً ؛ لانتفاء قبح النصب ؛ لأن النكرة تنصب على التميز .

(وَذِى الْإِضَافَةُ اسْمُهَا لَفْظِيَّهْ) ، وغَيْرُ مَحْضَةٍ ، ومَجَازِيَّةٌ ؛ لأن فائدتها راجعةٌ إلى اللفظ فقط : بتخفيف ، أو تحسين ، وهى فى تقدير الانفصال (وَتِلْكَ) الإضافة الأولى اسمها (مَحْضَهْ ، وَمَعْنَوِيَّهْ) وحقيقية ؛ لأنها خالصة من تقدير الانفصال ، وفائدتها راجعة إلى المعنى ، كما رأيت ، وذلك هو الغرض الأصلى من الإضافة .

المأخوذة من الفعل إذا أضيفت بمعنى سيفعل أو يفعل (يريد الحال أو الاستقبال) فاضافتها تخفيف وهى بمعناها نكرة غير مضافة » اهـ .

قال أبو رجاء عفا الله تعالى عنه : واعلم أن اسم الفاعل واسم المفعول المضافين قد يضاف كل منهما إلى نكرة وقد يضاف إلى معرفة ، وعلى كلتا الحالتين قد يراد به الزمن الماضى ، وقد يراد به الحال ، وقد يراد به الاستقبال ، وقد يراد به الاستمرار الذى يشمل جميع الأزمنة ؛ فان كان مضافا إلى نكرة فهو نكرة مهما يكن المراد به من الزمان ، وذلك ظاهر ، وإن كان مضافا إلى معرفة فان أريد به الحال أو الاستقبال فلا خلاف فى أنه حينئذ نكرة ؛ لأنه حينئذ تام المشابهة بالفعل المضارع ، والفعل المضارع فى قوة النكرة كما هو معلوم ، وإن أريد به الماضى فالجمهور على أنه حينئذ معرفة ، وخالف الكسائى فيه ولا وجه له ، لأنه ليس تام المشابهة للفعل المضارع ، وإن كان المراد به الاستمرار فقد ذكر المحقق الرضى أنه حينئذ معرفة ، والتحقيق أنه يجوز فيه الوجهان : اعتباره معرفة نظرا إلى الزمن الماضى ، واعتباره نكرة نظرا إلى الزمنين الحاضر والمستقبل ؛ فان اعتبرت الزمن الماضى لم تجعله عاملا فى المضاف إليه ، ووصفت به المعرفة ، ووصفته بالمعرفة ، ولم تجره برب ؛ وإن اعتبرت الزمنين الحاضر والمستقبل جعلته عاملا فى المضاف إليه ، ووصفته بالنكرة ، ووصفت النكرة به ، وجررته برب ، وأوقعته حالا .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : ذهب ابن بَرْهَان وابن الطَّراوة إلى أن إضافة المصدر إلى مرفوعه أو منصوبه غَيْرُ مَحْضَةٍ ، والصحيح أنها محضة ؛ لورود السماع بنعته بالمعرفة ، كقوله :

٥٩٣ — إنَّ وَجْدِي بِكَ الشَّدِيدَ أَرَانِي   عَاذِراً فِيكَ مَنْ عَهِدْتُ عَذُولاَ

---

٥٩٣ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق .

اللغة : « وجدى » الوجد : الحب الذى يبرح بصاحبه ، وتقول : وجد به وجدا « عاذرا » اسم الفاعل من قولك : عذرت فلانا أعذره — من باب ضرب — إذا عرفت عذره « عهدت » عرفت « عذولا » من العذل — بفتح فسكون — وهو اللوم ، وتقول : عذله يعذله — من باب نصر — عذلا — بفتح العين والذال — إذا لامه .

المعنى : يقول : إن غرامى الشديد بك قد جعل من كنت أعرفهم لائمين لى يعذروننى ؛ لأن ما يرونه من تباريح الوجد ولواعج الهيام قد عطف على قلوبهم وملأها رحمة .

الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب « وجدى » اسم إن ، وياء المتكلم مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله « بك » جار ومجرور متعلق بوجد « الشديد » نعت لوجد ، منصوب بالفتحة الظاهرة « أرانى » أرى : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الوجد ، والنون للوقاية ، والياء مفعول أول « عاذرا » يجوز أن يكون مفعول أرى الثالث تقدم على ثانى مفعوليه ، وهذا إن اعتبرت أرى علمية ، ويجوز أن يكون حالا من مفعول أرى الثانى تقدم عليه أيضا ، وهذا إن اعتبرت أرى بصرية « فيك » جار ومجرور متعلق بعاذر « من » اسم موصول : مفعول ثان لأرى مبنى على السكون فى محل نصب « عهدت » فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها صلة ، والعائد إلى الموصول ضمير منصوب المحل بعهدت محذوف ، وتقدير الكلام : من عهدته « عذولا » حال من مفعول عهدت المحذوف ، وجملة أرانى ومتعلقاته فى محل رفع خبر إن ، وتقدير البيت : إن وجدى الشديد بك أرانى من عهدته عذولا عاذرا فيك .

الشاهد فيه : قوله « وجدى بك الشديد » فان « وجد » مصدر مضاف إلى ضمير المتكلم ، وقد اكتسب التعريف من المضاف إليه ، والدليل على أنه قد اكتسب التعريف من المضاف إليه أنه قد وصف بالمعرفة ، وهى قوله « الشديد » فانه صفة مشبهة مقترنة بالألف واللام . والاستدلال بهذا البيت لا يتم إلا بعد تسليم أن « الشديد » نعت لوجدى ، وتسليم أن « ال » فى « الشديد » ليست جنسية ؛ وفى كل منهما مقال ، قال الشيخ يس فى حواشيه على التصريح : « هذا لا ينهض

وذهب ابن السراج والفارسىّ[1] إلى أن إضافة أفعل التفضيل غَيْرُ مَحْضَةٍ ، والصحيح أنها محضة ، نصّ عليه سيبويه ؛ لأنه يُنْعَتُ بالمعرفة .

الثانى : ظاهر كلامه انحصار الإضافة فى هذين النوعين ، وهو امعروف ، لكنه زاد فى التسهيل نوعا ثالثا ، وهى المُشَبَّهَةُ بالمحضة ، وحَصَر ذلك فى سبع إضافات[2] :

دليلا ؛ لاحتمال أن يكون الشديد بدلا من وجدى لا نعتا ، ولئن سلم فيحتمل أن يكون أل فى الشديد للجنس ، ومصحوبها فى حكم النكرة » اه . قلت : وكل واحد من الاحتمالين خلاف الأصل : أما أن جعل « الشديد » بدلا من « وجدى » خلاف الأصل فلأن مجىء البدل مشتقا قليل ، والكثير فيه أن يكون جامدا ، و « الشديد » مشتق لكونه صفة مشبهة ، وأما أن جعل « ال » فى « الشديد » جنسية فيكون مدخولها بمنزلة النكرة خلاف الأصل فلأن الأصل فى أل أنها تفيد التعريف . ومتى تم الاستدلال بالبيت على ما ذكر من أن إضافة المصدر إلى المعرفة تفيده التعريف كان ردا على ابن برهان وابن طاهر وابن الطراوة الذين ذهبوا إلى أن إضافة المصدر إلى المعرفة لا تفيده التعريف .

(١) نسبه صاحب التصريح (ج ٢ ص ٣٤ بولاق) إلى ابن السراج والفارسى وأبى البقاء والكوفيين وجماعة من المتأخرين كالجزولى وابن أبى الربيع وابن عصفور ، قال : « ونسبه ابن عصفور إلى سيبويه وقال : إنه الصحيح ؛ بدليل قولهم : مررت برجل أفضل القوم ، ولو كانت إضافته محضة لزم وصف النكرة بالمعرفة ، وقال : إن خرج المخالف ذلك على البدل فيكون من بدل المعرفة من النكرة قلنا : ذلك باطل ؛ لأن البدل بالمشتق قليل. اه كلام ابن عصفور فى شرح الجمل . وهذا الذى حكاه عن سيبويه واختاره إنما حكاه ابن مالك عن الفارسى ، واختار خلافه ، وزعم أن ذلك قول سيبويه » اه كلامه .

(٢) اعلم أولا أن الغرض من الإضافة المحضة أحد شيئين : أولهما تعريف المضاف بالمضاف إليه ، وذلك فيما إذا كان المضاف إليه معرفة ، نحو : غلام زيد ، وثانيهما : تخصيص المضاف بالمضاف إليه ، وذلك فيما إذا كان المضاف إليه نكرة ، نحو : غلام رجل . وأن الغرض من الإضافة غير المحضة أحد شيئين أيضا : أولهما التخفيف ، وذلك إما بحذف التنوين الظاهر فى إضافة الوصف المفرد أو ما يشبهه إلى معموله نحو ضارب زيد غلامانه ، وإما بحذف التنوين المقدر وذلك فى إضافة الوصف المجموع على صيغة منتهى الجموع إلى معموله نحو ضوارب زيد ، وإما بحذف النون وذلك فى إضافة الوصف المثنى أو المجموع على حده إلى معموله نحو : ضاربا زيد وضاربو زيد ، وثانيهما : رفع القبح ، وذلك فى إضافة الصفة المشبهة الخالية من أل إلى معمولها المقترن بها نحو حسن الوجه . ومن هنا نعلم أن الإضافة غير المحضة منحصرة فى إضافة الوصف إلى معموله ، وأن الإضافة المحضة غير منحصرة فى نوع من الأنواع .

... ...

ثم اعلم ثانيا أن الغرض من الإضافة المحضة لا يمكن أن يتحقق إذا كان المضاف والمضاف إليه متحدين فى المعنى ؛ لأن الشىء لا يتعرف بنفسه ولا يتخصص بها . ولكنه قد ورد عن العرب إضافة الاسم إلى مرادفه نحو قولهم : هذا سعيد كرز ، و إضافة الموصوف إلى صفته نحو قولهم : حبة الحمقاء ، وصلاة الأولى ، ومسجد الجامع ، و إضافة الصفة إلى موصوفها نحو قولهم : جرد قطيفة ، وسحق عمامة . وقد اختلف النحاة فى جواز القياس على ذلك : فذهب الكوفيون إلى أنه جائز متى اختلف لفظ المضاف والمضاف إليه ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ، وأن كل شىء ورد عن العرب مما ظاهره ذلك فمؤول ، أما الكوفيون فاحتجوا بأن مثل ذلك قد جاء فى كتاب الله تعالى وكلام العرب كثيرا ؛ فقد قال تعالى : (إِنَّ هٰذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ) واليقين فى المعنى نعت للحق ؛ لأن الأصل فيه الحق اليقين ، والنعت فى المعنى هو المنعوت ؛ فأضاف المنعوت إلى النعت وهما بمعنى واحد . وقال تعالى : (وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ) والآخرة فى المعنى نعت الدار ، والأصل فيه وللدار الآخرة خير كما قال تعالى فى موضع آخر : (وَلَلدَّارُ الْآخِرَةُ خَيْرٌ) فأضاف فى الآية الأولى دارا إلى الآخرة وهما بمعنى واحد . وقال تعالى : (جَنَّاتٍ وَحَبَّ الْحَصِيدِ) والحب فى المعنى هو الحصيد وقد أضيف إليه . وقال تعالى : (وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ) والجانب فى المعنى هو الغربى . وقال الراعى :

وَقَرَّبَ جَانِبَ الْغَرْبِيِّ يَأْدُو ... مَدَبَّ السَّيْلِ وَاجْتَنَبَ الشِّعَارَا

ومن ذلك قولهم : صلاة الأولى ، ومسجد الجامع ، و بقلة الحمقاء . وقال البصريون : إنما ذهبنا إلى أن ذلك لا يجوز تمسكا بالأصل وارتكانا على الغرض المقصود من الإضافة ، فان الإضافة إنما يراد بها التعريف أو التخصيص ، والشىء لا يتعرف بنفسه ؛ إذ لو كان فيه تعريف لكان مستغنيا عن الإضافة ، ولو لم يكن فيه تعريف كان بأن يضاف إلى نفسه أبعد من التعريف . وأجابوا عن الكلمات التى احتج بها الكوفيون بأنها محمولة على حذف المضاف إليه الموصوف و إقامة وصفه مقامه : فأما قوله تعالى : (إِنَّ هٰذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ) فأصله : إن هـذا لهو حق الأمر اليقين ، وذلك كقوله سبحانه : (وَذٰلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ) أصله : وذلك دين الملة القيمة ، وأما قوله سبحانه : (وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ) فأصله : ولدار الساعة الآخرة خير ، وأما قوله جلت كلمته : (جَنَّاتٍ وَحَبَّ الْحَصِيدِ) فأصله : جنات وحب الزرع الحصيد ؛ بدليل أنك لا تقول : حصدت الحب ، و إنما تقول : حصدت الزرع . وأما قوله سبحانه : (وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ)

الأولى : إضافة الاسم إلى الصفة ، نحو : مَسْجِدُ الْجَامِعِ ، ومذهب الفارسى أنها غير محضة ، وعند غيره أنها محضة .

الثانية : إضافة المسمى إلى الاسم ، نحو « شَهْرُ رَمَضَان » .

الثالثة : إضافة الصفة إلى الموصوف ، نحو : سَحْقُ عِمَامَةٍ .

الرابعة : إضافة الموصوف إلى القائم مقام الصفة ، كقوله :

* عَلاَ زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَا رَأْسَ زَيْدِكُمْ (١) *

أى : عَلاَ زيدٌ صاحبُنا رأسَ زيدٍ صاحِبِكم ، فحذف الصفتين وجعل الموصوف خلفا عنهما فى الإضافة .

فأصله : وما كنت بجانب المكان الغربى . وأما قولهم مسجد الجامع فأصله : مسجد الموضع الجامع. وأما قولهم بقلة الحمقاء فأصله : بقلة الحبة الحمقاء ؛ فاذا كان جميع ما تمسك به الكوفيون مؤولا على حذف المضاف إليه الموصوف و إقامة صفته مقامه فانه لا يكون من إضافة الشىء إلى نفسه ، ولا تكون لهم فيه حجة .

ولما رأى المتأخرون أن فى هذا التخريج تكلفا قد لا يكون مقبولا فى بعض المواضع ، وقد لا يكون ممكنا فى بعضها الآخر ـ استقرأوا ما ورد عن العرب من الإضافات التى ليست من إضافة الوصف إلى معموله ، وليست ـ مع ذلك ـ مما يتعرف فيه المضاف بالمضاف إليه أو يتخصص به ، فوجدوا هذه الأنواع السبعة التى سيذكرها الشارح واحدا فواحدا ، ورأوا أنه ينبغى ألا تكون الإضافة فى كل واحد منها إضافة محضة ؛ لأنه لم يتعرف فيها المضاف بالمضاف إليه ولم يتخصص ، كما ينبغى ألا تكون من الإضافة غير المحضة ؛ لأن المضاف ليس وصفا والمضاف إليه معمول له ؛ ورأوا أن يخصوها باسم « الإضافة الشبيهة بالمحضة » فاعرف ذلك واحرص عليه .

(١) هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

* بِأَبْيَضَ مِنْ مَاءِ الْحَدِيدِ يَمَانِ *

وهذا هو الشاهد (رقم ١٣٠) الذى سبق فى باب المعرف بأداة التعريف (الجزء الأول ص ٢٢٧) وقد أعاده ههنا شاهدا على أن إضافة العلم فى قوله « زيدنا » وقوله « زيدكم » من إضافة الموصوف إلى القائم مقام الصفة ، وأصل الكلام على هذا : علا زيد صاحبنا رأس زيد صاحبكم ، فحذف المضاف الذى هو الوصف وأقيم المضاف إليه الذى هو الضمير مقامه فى الموضعين ؛ فلزم أن يضاف العلم إلى الضمير لأنه لم يبق ما يتصل به . هذا تأويل كلام ابن مالك الذى نقله

الخامسة : إضافة المؤكَّد إلى المؤكِّد ، وأكثر ما يكون ذلك فى أسماء الزمان ، نحو : يَوْمَئِذٍ وحِينَئِذٍ وعَامَئِذٍ ، وقد يكون فى غيرها ، كقوله :

٥٩٤ — فَقُلْتُ انْجُوَا عَنْهَا نَجَا الْجِلْدِ إِنَّهُ   سَيُرْضِيكُمَا مِنْهَا سَنَامٌ وَغَارِبُهْ

عنه الشارح . والأوفق ـ كما قال الدماميني والصبان ـ أن يكون ما فى البيت من إضافة الشئ إلى ما يلابسه ، وأن يكون إنما أضاف العلم بعد اعتقاد تنكيره بسبب ما عرض له من الاشتراك ؛ فتكون الإضافة إضافة محضة من غير تأويل بما ذكر .

٥٩٤ — نسب ابن برى هذا البيت إلى عبد الرحمن بن حسان بن ثابت الأنصارى ، وقال العينى : « قائله هو أبو الجراح ، قاله أبو على البغدادى فى كتاب المقصور والممدود ، وقال الصاغانى فى العباب : هو أبو الغمر الكلابى ، وقد نزل عنده ضيفان فنحر لهما ناقة فقالا : إنها مهزولة ، فقال معتذرا لهما فقلت : انجوا عنها ـ البيت » اهـ . وذكر قبله بيتين وهما قوله :

وَرَدْتُ وَأَهْلِي بَيْنَ قَوٍّ وَفَرْدَةٍ   عَلَى مَجْزِرٍ تَأْوِى إِلَيْهِ ثَعَالِبُهْ
فَصَادَفْتُ خَيْرَىْ كَاهِلٍ فَاجَتَنَا بِهَا   يُشِفَّانِ لَحْماً بَانَ مِنْهُ أَطَايِبُهْ

اللغة : « قو » بفتح القاف وتشديد الواو ـ اسم موضع «فردة» بفتح الفاء وسكون الراء ـ اسم موضع أيضا « مجزر » اسم موضع الجزارة ، وتقول : جزر الجزور ـ من باب نصر ـ إذا نحرها ، واجتزرها أيضا ، والمجزر ـ بزنة المجلس ـ موضع جزرها ، وجمعه المجازر ، وفى الحديث عن عمر رضى الله تعالى عنه « إياكم وهذه المجازر فان لها ضراوة كضراوة الخمر » نهاهم عن المداومة على شراء اللحمان وأكلها لأن لها عادة كعادة الخمر فى إفساد المال والإسراف فيه ، قاله الأزهرى « فاجتنا بها » آتيا جفاءة . وتقول : جأت القوم أجؤهم وجئتهم أجؤهم ـ مثل فتح وعلم ـ جاءة « يشفان لحما » أى يقولان عنه إنه هزيل ، وتقول : شف الهم فلانا ـ من باب رد ـ إذا هزله « انجوا » هو أمر للاثنين ، وتقول : نجوت جلد البعير ، وأنجيته ؛ إذا كشطته وسلخته « نجا الجلد » النجا ـ بزنة العصا ـ الجلد ، وسيأتى فى بيان الاستشهاد القول فى إضافته إلى الجلد الذى هو بمعناه « سيرضيكما » يأتى على وفق مرادكما « سنام » السنام ـ بزنة السحاب ـ أعلى ظهر الإبل « غاربه » الغارب : ما بين العنق والسنام من البعير .

الإعراب : « فقلت » الفاء عاطفة ، قلت : فعل ماض وفاعله « انجوا » فعل أمر مبنى على حذف النون ، وألف الاثنين فاعله « نجا » مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهو مضاف و « الجلد » مضاف إليه «إنه» إن : حرف توكيد ونصب ، والضمير الذى للحال والشأن اسمه « سيرضيكما » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وضمير المخاطبين مفعول به « سنام » فاعل « وغاربه » الواو عاطفة ، غارب :

السادسة : إضافة المُلْغَى إلى المعتبر[1] ، كقوله :

٥٩٥ — إِلَى الحَوْلِ ثُمَّ اسْمُ السَّلاَمِ عَلَيْكُمَا

معطوف على سنام ، وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله ومفعوله فى محل رفع خبر إن .

الشاهد فيه : قوله « نجا الجلد » فان ابن مالك ذهب إلى أن إضافة النجا إلى الجلد من إضافة المؤكد إلى المؤكد ، وسمى هذه الإضافة الشبيهة بالمحضة ؛ فاما أن المضاف إليه مؤكد للمضاف فلأنهما بمعنى واحد ، ألا ترى أن النجا ـ مقصورا بزنة العصا ـ هو الجلد ؟ وقد ذكر ابن مالك أن أكثر ما تكون إضافة المؤكد إلى المؤكد فى أسماء الزمان نحو يومئذ وعامئذ وآنئذ ووقتئذ وحينئذ وساعتئذ ولحظتئذ ، ومجيئها فى غير ذلك قليل كما فى بيت الشاهد ، وقال الفراء : العرب تضيف الشيء إلى نفسه إذا اختلف لفظ المضاف والمضاف إليه ، نحو قولهم : حق اليقين ، ودار الآخرة .

(١) معنى كون المضاف ملغى أن المعنى يستقيم بدونه ، ومثله مثل الحرف الزائد ، ومن العلماء من خرج على هذا النوع قوله تعالى : (كَمَنْ مَثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ) وقوله سبحانه : (مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ) قالوا : المراد من الآية الأولى : كمن هو فى الظلمات ، والمراد من الآية الثانية : الجنة التى وعد المتقون فيها أنهار .

٤٩٥ — هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

* وَمَنْ يَبْكِ حَوْلاً كَامِلاً فَقَدِ اعْتَذَرْ *

وهذا بيت للبيد بن ربيعة العامرى ، وقبله قوله :

تَمَنَّى ابْنَتَايَ أَنْ يَعِيشَ أَبُوهُمَا ... وَهَلْ أَنَا إِلاَّ مِنْ رَبِيعَةَ أَوْ مُضَرْ
فَقُومَا وَقُولاَ بِالَّذِي تَعْلَمَانِهِ ... وَلاَ تَخْمُشَا وَجْهاً وَلاَ تَحْلِقَا شَعَرْ
وَقُولاَ هُوَ الْمَرْءُ الَّذِي لاَ صَدِيقَهُ ... أَضَاعَ ، وَلاَ خَانَ الْخَلِيلَ وَلاَ غَدَرْ
إِلَى الْحَوْلِ ثُمَّ اسْمُ السَّلاَمِ عَلَيْكُمَا ... وَمَنْ يَبْكِ حَوْلاً كَامِلاً فَقَدِ اعْتَذَرْ

وانظر العقد الفريد (ج ٣ ص ٥٦ اللجنة) .

اللغة : « تمنى » تحتمل هذه الكلمة أن تكون فعلا ماضيا مثل تقدس وتزكى وتطهر وتقدم وتذكر ، ويحتمل أن تكون فعلا مضارعا وأصله تتمنى فحذفت منه إحدى التاءين كما حذفت فى قوله تعالى : (فَأَنْذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّى) والأصل تتلظى ، ومن قوله جل ذكره :

... ...

(فَأَنْتَ لَهُ تَصَدَّى) والأصل تتصدى ، وأشباه ذلك كثير ، وكل فعل ابتدىء بتاءين زائدتين يجوز لك فيه حذف إحداهما ؛ فإن قدرته فعلا ماضيا كان حذف تاء التأنيث من الفعل ضرورة ؛ لأن الفعل مسند إلى اسم ظاهر مؤنث حقيقى التأنيث بغير فصل بين الفعل وفاعله ، وكان من حقه أن يقول : تمنت ابنتاى ، و إن قدرته فعلا مضارعا ــ وهو الأولى ــ لم يكن فى الكلام ضرورة ولا شذوذ « تخمشا » تخدشا ، وتقول : خدش فلان وجهه وخدشه ــ من بابى ضرب ونصر ــ بمعنى ، وقد كان من عادة أهل الجاهلية أن يوصوا ذوات قرباهم بخمش وجوههن وشق جيوبهن ، انظر إلى قول طرفة بن العبد البكرى :

إِذَا مُتُّ فَابكِيِني بِمَا أَنَا أَهْلُهُ وَشُــقِّى عَلَىَّ الْجَيْبَ يَابْنَةَ مَعْبَدِ
وَلاَ تَجْعَلِينِي كَامْرِىءٍ لَيْسَ هَمُّهُ كَهَمِّى وَلاَيُغْنِي غَنَائِى وَمَشْهَدِى

ثم انظر بعد ذلك إلى قول متمم بن نويرة :

عَلَى مِثْلِ أَصْحَابِ الْبَعُوضَةِ فَاخْمِشِي لَكِ الْوَيْلُ حُرَّ الْوَجْهِ أَوْ يَبْكِ مَنْ بَكَى

ثم أبطل الإسلام ذلك ، ووصاة لبيد هذه أثر من آثار الإسلام . وباقى المفردات ظاهر المعنى .

الإعراب : « إلى الحول » جار ومجرور متعلق بقوله قولا فى البيت السابق « ثم » حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « اسم » مبتدأ ، وهو مضاف و « السلام » مضاف إليه « عليكما » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « ومن » اسم شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثانى جوابه وجزاؤه ، وهو مبنى على السكون فى محل رفع مبتدأ « يبك » فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بمن وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر يعود إلى من « حولا » ظرف زمان منصوب بيبكى « كاملا » صفة لحولا « فقد » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، قد : حرف تحقيق « اعتذر » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وسكن لأجل الوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من ، والجملة من الفعل وفاعله فى محل جزم جواب الشرط ، وجملة الشرط وجوابه فى محل رفع خبر من

الشاهد فيه : قوله « اسم السلام » فإن قوما من النحاة منهم أبو عبيدة ذهبوا إلى أن إضافة « اسم » إلى « السلام » من إضافة الملغى إلى المعتبر ، ومعنى ذلك أن لفظ «اسم» مقحم لا يختل المعنى بسقوطه ؛ فلو قيل : ثم السلام عليكما ، لكان المؤدى واحدا ، وجرى على هذا ابن مالك ، وجعل هذا من النوع الذى سماه الإضافة الشبيهة بالمحضة . وذهب أبو على الفارسى إلى أن الكلام على حذف مضاف ، وأصل العبارة : ثم اسم معنى السلام عليكما ، واسم معنى السلام هو السلام نفسه ، وكأنه قد قال : ثم السلام عليكما ، و إضافة اسم إلى معنى من إضافة الدال إلى المدلول ،

السابعة : إضافة المعتبر إلى الملغى ، نحو : أُضْرِبْ أَيَّهُمْ أساء ، وقوله :

٥٩٦ — أَقَامَ بِبَغْدَادِ الْعِرَاقِ وَشَوْقُهُ لِأَهْلِ دِمَشْقِ الشَّامِ شَوْقٌ مُبَرِّحُ

وإضافة معنى إلى السلام إما إضافة بيانية و إما إضافة المدلول إلى الدال ، قال ابن جنى مشيرا إلى التخريج الأول : « هذا قول أبى عبيدة ، وكذا قال فى بسم الله ، ونحن نحمل الكلام على أن فيه محذوفا ، قال أبو على : وإنما هو على حذف المضاف ، أى : ثم اسم معنى السلام ، واسم معنى السلام هو السلام ، وكأنه قال : ثم السلام عليكما ؛ فالمعنى لعمرى ماقاله أبو عبيدة ، لكنه من غير الطريق التى أتاه هو منها . ألا تراه هو اعتقد زيادة شىء ، واعتقدنا نحن نقصان شىء » اهـ كلامه .

٥٩٦ — نسب العينى هذا البيت لبعض الطائيين ، ولم يزد فى تعريف قائله على ذلك . وقد بحثت فلم أعثر على نسبته لقائل معين ، ولم أقف له على سوابق أو لواحق .

اللغة : « أقام » ماض من الإقامة ، وهى الاستيطان فى المكان والنزول به « ببغداد » بغداد : هى مدينة السلام التى أمر ببنائها أبو جعفر المنصور الخليفة العباسى واتخذها عاصمة الخلافة للدولة العباسية « وشوقه » الشوق — ومثله الاشتياق — نزاع النفس إلى الشىء ، تقول : شاقه الأمر يشوقه شوقا — مثل قال يقول قولا — فالأمر شائق ، وهو مشوق « دمشق » بكسر الدال والميم مكسورة أو مفتوحة و بسكون الشين — هى قصبة بلاد الشام ، فتحها العرب فى عهد الخليفة الثانى أمير المؤمنين أبى حفص عمر الفاروق بن الخطاب ، واتخذها معاوية بن أبى سفيان عاصمة الخلافة للدولة الأموية « مبرح » اسم فاعل من قولك : برح به الشوق تبريحا ؛ إذا جهده وشق عليه احتماله ، وقالوا تباريح الشوق لتوهجه

المعنى : يصف أنه مقيم ببلد وأحباءه مقيمون ببلد آخر ، وأن شوقه ينازعه إليهم ووجده بهم يهفو به نحوهم

الإعراب : « أقام » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو « ببغداد » جار ومجرور متعلق بأقام ، و بغداد مضاف و «العراق» مضاف إليه « وشوقه » الواو للحال ، شوق : مبتدأ ، وضمير الغائب مضاف إليه «لأهل» جار ومجرور متعلق بشوق ، وأهل مضاف و «دمشق» مضاف إليه ، ودمشق مضاف و « الشام » مضاف إليه « شوق » خبر المبتدأ « مبرح » نعت لشوق ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله « بغداد العراق» وقوله «دمشق الشام » فإن إضافة « بغداد » إلى «العراق» وإضافة « دمشق » إلى « الشام » من إضافة المعتبر الذى لايستغنى الكلام عنه إلى الملغى الذى لا يختل الكلام بسقوطه . ألا ترى أنك لو قلت أقام ببغداد وشوقه لأهل دمشق شوق مبرح ؛ لم يتغير المعنى ولم ينقص شيئا ؟

الثالث : أهمل هنا ممـا لا يتعرف بالإضافة شيئين :

أحدهما : ما وقع موقع نكرة لا تقبل التعريف ، نحو : رُبَّ رَجُلٍ وَأَخِيهِ ، وكم نَاقَةٍ وفَصِيلِهاَ ، وفَعَلَ ذٰلِكَ جَهْدَهُ وطَاقَتَهُ ؛ لأن ربَّ وكم لايجران المعارف ، والحال لايكون معرفة.

ثانيهما : مالا يقبل التعريف لشدة إبهامه كمِثْلٍ وغَيْرٍ وشِبْهٍ . قال فى شرح الـكافية : إضافة واحد من هذه وما أشبهها لا تُزيل إبهامه إلا بأمر خارج عن الإضافة ، كوقوع «غير» بين ضِدَّين ، كقول القائل : رأيتُ الصَّعْبَ غَيْرَ الْهَيِّنِ ، ومَرَرْتُ بالـكريم غَيْرِ الْبَخِيل ،

فان قلت : فما فرق مابين هذا النوع والذى قبله ؟

قلت : الفرق بينهما من وجهين : أولهما أن الملغى الذى لايختل الـكلام بسقوطه ولا ينقص شيئا : فى النوع السابق هو المضاف ، وفى هذا النوع هو المضاف إليه . أفلست ترى أنه لو قال فى النوع السابق : ثم السلام عليكما ؛ لـكان كما لو قال فى هذا النوع : أقام ببغداد وشوقه لأهل دمشق ؟ وثانى الوجهين : أن المضاف فى هذا النوع أخص من المضاف إليه ؛ فبغداد أخص من العراق لأنه جزء منه ، ودمشق أخص من الشام لأنه كذلك جزء منه ، فأما فى النوع السابق فالمضاف فى ذاته أعم ، والمضاف إليه فى ذاته أخص ، ألا ترى أن الاسم فى ذاته أعم من أن يكون اسم السلام أو غيره ، فان أبيت أن تنظر إلى المضاف إلا من ناحية كونه متعلقا بالمضاف إليه كان المضاف دالا والمضاف إليه مدلولا عليه . ألا ترى أن اسم السلام دال على السلام ؟

فان قلت : فما الفرق بين « بغداد العراق » و « دمشق الشام » و بين « نجا الجلد » فانى أجد الفرق بينهما غير ظاهر، أفلست ترى أنى لو قلت فى « نجا الجلد » : فقلت انجوا عنها النجا فانه ــ إلخ ؛ لما اختل المعنى ولا نقص شيئا ، كما أنى لو قلت : أقام ببغداد وشوقه لاهل دمشق ؛ لم يختل المعنى ولم ينقص شيئا ؛ فـكان الواجب أن يجعل هذان النوعان من باب إضافة المعتبر إلى الملغى فما وجه التفرقة بينهما ؟

فالجواب أن نقول لك : إن « نجا الجلد » كان من إضافة المؤكد إلى المؤكد لأن النجا هو الجلد نفسه من غير فرق ، والمؤكد هو المؤكد نفسه من غير فرق ، فأما بغداد فليست هى العراق ولا دمشق هى الشام ، بل بغداد ــ على ما بينا ــ أخص من العراق ، ودمشق أخص من الشام ؛ فلما افترق شأن هذين النوعين على هذا النحو لم يكن بد من أن نجعل كل واحد منهما قسما يغاير الآخر ؛ فضابط إضافة المؤكد إلى المؤكد أن يكون المضاف والمضاف إليه متساويين لا اختلاف بين أحدهما والآخر إلا فى اللفظ ، وضابط إضافة المعتبر إلى الملغى أن يكون المضاف أخص فى المعنى من المضاف إليه ، فافهم ذلك .

وكقوله تعالى : « صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ » وكقول أبى طالب :

٥٩٧ — يَارَبِّ إِمَّا تُخْرِجَنَّ طَالِبِي فِي مِقْنَبٍ مِنْ تِلْكُمُ الْمَقَانِبِ
فَلْيَكُنِ الْمَغْلُوبَ غَيْرَ الْغَالِبِ وَلْيَكُنِ الْمَسْلُوبَ غَيْرَ السَّالِبِ

فبوقوع غير بين ضدين يرتفع إبهامه ؛ لأن جهة المغايرة تتعين ، بخلاف خلوها من ذلك ،

---

٥٩٧ — البيتان — كما قال الشارح — ينسبان لأبى طالب بن عبد المطلب بن هاشم .

اللغة : «مقنب» هو بزنة منبر — الفصيلة من الجيش زهاء ثلثمائة ، أو الكتيبة من الخيل من الثلاثين إلى الأربعين ، والمقانب جمعه « المسلوب » الذى يؤخذ سلبه ، والسلب — بفتح السين واللام — ما على المقاتل من أداة حرب ولباس .

المعنى : دعا الله تعالى أن يجعل عدوه الذى خرج طالبا إياه فى جماعات الفرسان أن يكون المسلوب والمغلوب .

الإعراب : « يا » حرف نداء « رب » منادى مضاف إلى ياء المتكلم ، وقد حذفت ياء المتكلم اكتفاء بكسر ما قبلها « إما » مركبة من إن الشرطية وما الزائدة « تخرجن » تخرج : فعل مضارع فعل الشرط مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد فى محل جزم ، ونون التوكيد حرف لا محل له ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « طالبى » مفعول به لتخرج ، وياء المتكلم مضاف إليه « فليكن » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، واللام لام الدعاء حرف لا محل له ، ويكن : فعل مضارع ناقص مجزوم بلام الدعاء وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين ، واسم يكن ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى طالبى « المغلوب » خبر يكن منصوب بالفتحة الظاهرة « غير » نعت للمغلوب منصوب بالفتحة ، وهو مضاف و « الغالب » مضاف إليه ، والجملة من يكن واسمه وخبره فى محل جزم جواب الشرط « وليكن » الواو عاطفة ، واللام لام الدعاء ، ويكن : فعل مضارع ناقص مجزوم بلام الدعاء ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود أيضا إلى طالبى « المسلوب » خبر يكن « غير » نعت له ، وهو مضاف و « السالب » مضاف إليه ، والجملة من يكن واسمه وخبره فى محل جزم معطوفة بالواو على جملة جواب الشرط .

الشاهد فيه : قوله « المغلوب غير الغالب » وقوله « المسلوب غير السالب » فان « غير » فى هاتين العبارتين قد أضيفت إلى معرفة ووقعت بين المتضادين ، ألا ترى أن المغلوب ضد الغالب ، والمسلوب ضد السالب ، فلما وقعت هذا الموقع صارت معرفة ، والدليل على أنها صارت بوقوعها هذا الموقع معرفة أنها قد وقعت نعتا للمعرفة هو المغلوب فى العبارة الأولى والمسلوب فى العبارة الثانية .

كقولك : مررت برجل غَيْرِكَ ، وكذا «مثل» إذا أضيف إلى معرفة دون قرينة تشعر بمماثلة خاصة ، فإن الإضافة لا تعرفه ولا تزيل إبهامه ، فإن أضيف إلى معرفة وقارنه ما يشعر بمماثلة خاصة تعرّف ، هذا كلامه .

وقال أيضا فى شرح التسهيل : وقد يُعْنَى بغَيْر ومِثْل مُغَايرةٌ خاصة ومُماثلةٌ خاصة فيحكم بتعريفهما ، وأكثر مايكون ذلك فى «غير» إذا وقع بين متضادَّيْن ، وهذا الذى قاله فى «غير» هو مذهب ابن السراج والسيرافى ، ويُشْكل عليه نحو : « صَالِحًا غَيْرَ الَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ » فإنها وقعت بين ضدين ولم تتعرف بالإضافة لأنها وصف النكرة . اه

(وَوَصْلُ أَلْ بِذَا الْمُضَافِ) أى : المشابهِ يَفعَل (مُغْتَفَرْ * إِنْ وُصِلَتْ بِالثَّانِ كَالْجَعْدِ الشَّعَرْ) وقولِه :

٥٩٨ — ... ... وَهُنَّ الشَّافِيَاتُ الْحَوَائِمِ

---

٥٩٨ — هذه قطعة من بيت ، وهو بتمامه :

أَبَأْنَا بِهِمْ قَتْلَى ، وَمَا فِي دِمَائِهِمْ شِفَاءٌ ، وَهُنَّ الشَّافِيَاتُ الْحَوَائِمِ

وهذا بيت من قصيدة طويلة للفرزدق ثابتة فى النقائض ، ومطلعها قوله :

تَحِنُّ بِزَوْرَاءِ الْمَدِينَةِ نَاقَتِي حَنِينَ عَجُولٍ تَبْتَغِي الْبَوَّ رَائِمِ

وقبل البيت المستشهد به ههنا قوله :

فِدًى لِسُيُوفٍ مِنْ تَمِيمٍ وَفَى بِهَا رِدَائِي وَجَلَّتْ عَنْ وُجُوهِ الْأَهَاتِمِ
شَفَيْنَ حَزَازَاتِ الصُّدُورِ وَلَمْ تَدَعْ عَلَيْنَا مَقَالًا فِي وَفَاءٍ لِلَائِمِ
أَبَأْنَا بِهِمْ قَتْلَى وَمَا فِي دِمَائِهِمْ وفاء ... البيت ، وبعده :
جَزَى اللهُ قَوْمِي إِذْ أَرَادَ خِفَارَتِي قُتَيْبَةُ سَعْيَ الْأَفْضَلِينَ الْأَكَارِمِ
هُمُ سَمِعُوا يَوْمَ الْمُحَصَّبِ مِنْ مِنًى نِدَائِي إِذِ الْتَفَّتْ رِفَاقُ الْمَوَاسِمِ

(أَوْ بِالَّذِي لَهُ أُضِيفَ الثَّانِي كَزَيْدٌ الضَّارِبُ رَأْسِ الْجَانِي)

وقوله :

٥٩٩ — لَقَدْ ظَفِرَ الزُّوَّارُ أَقْفِيَةِ الْعِدَى

اللغة : « أبأنا بهم قتلى » يريد قتلنا منهم مقتلة عظيمة بمن قتلوا من قومنا . وهم يقولون : باء فلان بفلان ، وفلان بواء لفلان ، إذا قتل به « وما فى دمائهم شفاء » يريد أن هؤلاء الذين قتلوهم لا يبرئون حرارة قلوبهم على من قتل من قومهم ؛ لأنهم ليسوا لهم بأكفاء « الحوائم » جمع حائمة ، وهو فى الأصل : التى تحوم حول الماء لعطشها ، وأراد هنا العطاش ، يريد أن القتل وأخذ الثأر من عادته أن يشفى غيظ الصدور ويذهب لواعج الألم على من قتل.

الإعراب : « أبأنا » فعل وفاعل « بهم » جار ومجرور متعلق بأباء « قتلى » مفعول به لأباء « وما » الواو للحال ، ما : نافية « فى دمائهم » الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، ودماء مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه « شفاء » مبتدأ مؤخر ؛ والجملة من المبتدأ وخبره فى محل نصب حال « وهن » الواو للحال أيضا ، هن : ضمير منفصل مبتدأ ، وهو عائد على الدماء لا بقيد إضافتها إلى الضمير ، أو هو عائد إلى السيوف « الشافيات » خبر المبتدأ ، وهو مضاف و « الحوائم » مضاف إليه ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله « الشافيات الحوائم » حيث أضاف « الشافيات » وهو اسم فاعل مقترن بأل ، إلى « الحوائم » وهو اسم مقترن بأل ؛ فدل ذلك على أنه يجوز أن يكون المضاف مقترنا بأل ، بشرطين : أولهما أن يكون هذا المضاف وصفا كالشافيات ، وثانيهما أن يكون المضاف إليه مقترنا بأل أيضا كالحوائم ، أو مضافا إلى مقترن بها كما فى البيت الآتى عقب هذا ، أو إلى ضمير يرجع إلى اسم مقترن بأل كما فى البيت الذى بعده . ومثل هذا البيت فيما ذكرنا قول أخى بنى محارب :

وَإِنَّ أَخَاكَ الْكَارِهَ الْوِرْدِ وَارِدٌ وَإِنَّكَ مَرْأًى مِنْ أَخِيكَ وَمَسْمَعُ

ومحل الاستشهاد فيه قوله « الكاره الورد » فان الكاره اسم محلى بأل وقد أضيف إلى ما بعده — وهو « الورد » — واغتفر ذلك لكون المضاف وصفا لأنه اسم فاعل والمضاف إليه مقترنا بأل أيضا

٥٩٩ — هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

* بِمَا جَاوَزَ الْآمَالَ مِلْأَسْرِ وَالْقَتْلِ *

ولم أعثر لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا وقفت له على سوابق أو لواحق

اللغة : « ظفر » تقول : ظفر فلان بعدوه — من باب طرب — إذا فاز عليه ، ويقال أيضا : ظفره ، وذلك كما تقول : لحق به ولحقه ، ويقال أيضا : ظفر عليه « الزوار » جمع زائر « أقفية » جمع قفا ، وهو جمع غير قياسى ؛ لأن القياس فى أفعلة أن يكون جمعا للممدود مثل : رداء وأردية

... ...

وكساء وأكسية ، ومراده من زيارة أقفية العدى ضربها بالسيوف « جاز الآمال » زاد عما كانوا يرغبون فيه «ملأمر» أصله : من الأمر ، لحذف النون وألف الوصل ، ونظيره قول المتنبي:

نَحْنُ قَوْمٌ مِلْجِنِّ فِي زِيِّ نَاسٍ فَوْقَ طَيْرٍ لَهَا شُخُوصُ الْجِمَالِ

وقول أبي صخر الهذلي (انظر شرح الشاهد ٤٢٨) :

كَأَنَّهُمَا مِلْآنَ لَمْ يَتَغَيَّرَا وَقَدْ مَرَّ لِلدَّارَيْنِ مِنْ بَعْدِنَا عَصْرُ

وقول عمر بن أبي ربيعة المخزومي :

نَجِيَّيْنِ نَقْضِي اللَّهْوَ فِي غَيْرِ مَأْثَمٍ وَإِنْ رَغِمَتْ مِلْكَاشِحِينَ الْمَعَاطِسُ

وقوله أيضا :

وَمَا أَنْسَ مِلْأَشْيَاءِ لَا أَنْسَ قَوْلَهَا لَنَا مَرَّةً مِنْهَا بِقَرْنِ الْمَنَازِلِ

وقال المغيرة بن حبناء بن ربيعة بن حنظلة (وأنشده أبو علي القالي في أماليه : ٢ - ٢٣٧ بولاق)

إِنِّي امْرُؤٌ حَنْظَلِيٌّ حِينَ تَنْسُبُنِي لَا مِلْعَتِيكِ وَلَا أَخْوَالِيَ الْعَوَقُ

(حنظلي : من بني حنظلة ، وهو أبو جده . والعتيك - بفتح العين المهملة ، بزنة أمير - قبيلة من أبناء كعب بن يشكر بن بكر بن وائل . والعوق - بفتح العين والواو جميعا - من يشكر أيضا) . وقال ذو الإصبع العدواني :

إِنْ تَزْعُمَا أَنَّنِي كَبِرْتُ فَلَمْ أُلْفَ بَخِيلاً نِكْسًا وَلَا وَرَعَا

أَجْعَلُ مَالِي دُونَ الدَّنَا غَرَضاً وَمَا وَهَى مِلْأُمُورِ فَانْصَدَعَا

فقد أراد المتنبي أن يقول : نحن قوم من الجن ، وأراد أبو صخر الهذلي أن يقول : كأنهما من الآن ، وأراد عمر في بيته الأول أن يقول : وإن رغمت من الكاشحين ، وأراد في بيته الثاني أن يقول : وما أنس من الأشياء - إلخ ، وأراد المغيرة أن يقول : لا من العتيك ، وأراد ذو الأصبع أن يقول : وما وهى من الأمور ، وكلهم حذف النون من «من» وحذف ألف الوصل من «ال» كما حذفهما صاحب الشاهد في قوله « ملأمر »

الإعراب : « لقد » اللام واقعة في جواب قسم مقدر ، قد : حرف تحقيق « ظفر » فعل ماض « الزوار » فاعل ، وهو مضاف و « أقفية » مضاف إليه ، وهو مضاف و « العدى » مضاف إليه « بما » الباء حرف جر ، وما : اسم موصول مبني على السكون في محل جر بالباء ، والجار والمجرور متعلق بظفر « جاوز » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو

أو بما أضيف إلى ضميره الثانى ، كقوله :

٦٠٠ - الْوِدُّ أنْتِ الْمُسْتَحِقَّةُ صَفْوِهِ

يعود إلى ما « الآمال » مفعول به لجاوز ، وجملة جاوز وفاعله ومفعوله لا محل لها صلة الموصول « ملأسر » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ما الموصولة « والقتل » الواو عاطفة ، القتل : معطوف على الأسر ، وجملة ظفر وفاعله ومتعلقاته لا محل لها من الإعراب جواب القسم المحذوف

الشاهد فيه : قوله « الزوار أقفية العدى » فان الزوار اسم محلى بأل ، وقد أضيف إلى ما بعده واغتفر ذلك فيه لأمرين : أولهما كونه وصفا ، ألا ترى أنه جمع زائر الذى هو اسم فاعل ، وثانيهما كون المضاف إليه - وهو أقفية - مضافا إلى اسم مقترن بأل وهو « العدى »

٦٠٠ - هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

* مِنِّى ، وَإنْ لَمْ أرْجُ مِنْكِ نَوَالا *

ولم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق

اللغة : « الود » بضم الواو أو فتحها أو كسرها - المحبة ، وتقول : وددت الرجل أودّه - مثل علم يعلم - إذا أحببته « المستحقة » التى تستوجب بما اشتملت عليه من صفات ومادح ، وتقول : حقّ الشىء يحقّ حقا : أى وجب ، وأحقه غيره : أوجبه ، واستحقه : استوجبه « صفوه » صفو الشىء - بفتح الصاد وسكون الفاء - خالصه ولبابه ، ويقال فيه صفوة - مثلث الصاد وآخره تاء « أرج » مضارع رجا الشىء يرجوه رجاء ورجاوة - إذا أمله وطمع فيه « نوالا » النوال - بفتح النون - العطاء ، ومثله النائل

المعنى : إنك أنت دون سائر الناس التى استوجبت خالص محبتى ولباب مودتى بما أودعك الله من محاسن ، وبما شغف بك قلبى ، وإنى لأمنحك هذه المحبة الخالصة وإن كنت على يقين من أنك لا تمنين على بما يكافئ ذلك كله ، فلا مطمع لى فى شىء مما يطمع فيه المحبون

الإعراب : « الود » مبتدأ أول مرفوع بالضمة الظاهرة « أنت » ضمير منفصل مبتدأ ثان مبنى على الفتح فى محل رفع « المستحقة » خبر المبتدأ الثانى مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وصفو من « صفوه » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى الود مضاف إليه مبنى على الكسر فى محل جر ، وجملة المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول ، والرابط هو الضمير فى قوله صفوه « منى » جار ومجرور متعلق بالمستحقة « وإن » الواو عاطفة على محذوف ، إن : شرطية « لم » نافية جازمة « أرج » فعل مضارع فعل الشرط ، وهو مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف الواو والضمة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « منك » جار ومجرور متعلق بأرجو « نوالا » مفعول به لأرجو منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهذه الجملة معطوفة بالواو على جملة محذوفة هى أولى بالحكم من المذكورة ، تقدير

ومنع المبرد هذه .

(وَكَوْنُهَا فِي الْوَصْفِ كَافٍ إنْ وَقَعْ   مُثَنًّى أَوْ جَمْعًا سَبِيلَهُ اتَّبَعْ)

أى : وكون أل ، أى : وجودها ، فى الوصف المضاف كافٍ فى اغتفاره وقوعُه مثنى أو جمعا اتَّبَعَ سبيلَ المثنى ، وهو جمع المذكر السالم ، كقوله :

٦٠١ — إنْ يَغْنَيَا عَنِّيَ الْمُسْتَوْطِنَا عَدَنٍ   فَإنَّنِي لَسْتُ يَوْمًا عَنْهُمَا بِغَنِي

الـكلام : إن رجوت منك نوالا و إن لم أرج منك نوالا ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الـكلام ، والتقدير : إن لم أرج منك نوالا فأنت المستحقة صفو مودتى

الشاهد فيه : قوله « المستحقة صفوه » فإن المستحقة اسم محلى بأل ، وقدأضيف إلى ما بعده كما رأيت فى الإعراب ، واغتفر ذلك فيه لأمرين : أولهما أنه وصف ، ألاترىأنه اسم الفاعل من قولك : استحق فلان كذا ، على ماعلمت فى لغة البيت ، ثانيهماأنه أضيف إلى اسم — وهو « صفو » — وهذا الاسم مضاف إلى ضمير غائب يعودإلى اسم مقترن بأل . وهذا ظاهر . وقد اختلف النحاة فى جواز هذه الصورة — وهى إضافةالوصف المعرب بالحركات إلى الاسم المضافإلى ضمير يعود إلى اسم مقترن بأل — والجمهور على جوازها ، وتبعهم ابن مالك ، وذهب المبرد إلى المنع

٦٠١ — لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولاعثرت له على سوابق أو لواحق .

اللغة : « يغنيا عنى » يستغنيا عنى ولا تكون بهما حاجة إلى معونتى ؛ وتقول : غنى فلان عن فلان ، أو عن كذا ، يغنى — مثل تعب يتعب — إذا استغنى عنه وانقطت حاجته إليه « المستوطنا عدن » اللذان اتخذا عدنا وطنا وموضع إقامة ؛ وتقول : أوطن فلان أرض كذا ، ووطنها ، واستوطنها ، واتطنها : إذا اتخذها وطنا له ، والوطن — بفتح الواو والطاء — محل إقامة الإنسان ، وجمعه أوطان ، وأوطان الغنم: مرابضها ، وعدن — بفتح العين والدال — بلد باليمن ، وفى القاموس أنها جزيرة باليمن « بغنى » الغنى : المستغنى ، وهو الوصف من غنى يغنى ، الذى تقدم ذكره

المعنى : إن يكن هذان الشخصان قد استغنيا عنى ولم تعد بهما حاجة إلى معونتى فاننى دائم الحاجة إليهما ولست مستغنيا عنهما يوما من الأيام

الإعراب : « إن » شرطية « يغنيا » فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بإن ، وعلامة جزمه حذف النون ، وألف الاثنين فاعله ، مبنى على السكون فى محل رفع « عنى » جار ومجرور متعلق بيغنيا « المستوطنا » بدل من ألف الاثنين ، مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، وهو مضاف و « عدن » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « فاننى » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، إن : حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسمه مبنى على السكون فى محل نصب «لست»

وقوله :

٦٠٢ — الشَّاتِمَيْ عِرْضِي وَلَمْ أَشْتِمْهُمَا

ليس : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه مبنى على الضم فى محل رفع « يوما » ظرف زمان متعلق بغنى فى آخر البيت « عنهما » جار ومجرور متعلق بغنى فى آخر البيت أيضا « بغنى » الباء حرف جر زائد ، وغنى : خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المقدرة التى يقتضيها حرف الجر الزائد ، والجملة من ليس واسمها وخبرها فى محل رفع خبر إن ، وجملة إن واسمه وخبره فى محل جزم جواب الشرط

الشاهد فيه : قوله « المستوطنا عدن » فان المستوطنا اسم محلى بأل ، وقد أضيف إلى ما بعده ــ كما علمت فى إعراب البيت ــ والذى سوغ ذلك فيه أنه وصف مثنى ، و إذا كان الوصف مثنى أو مجموعا جمع مذكر سالما جازت إضافته و إن كان مقترنا بأل بغير شرط ، أما إذا كان الوصف معربا بالحركة وهو المفرد وجمع التكسير وجمع المؤنث السالم ، فان كان مقترنا بأل لم تجز إضافته إلا بواحد من شروط ثلاثة : أولها أن يكون المضاف إليه مقترنا بأل أيضا كما فى الشاهد (٥٩٨) ، وثانيها أن يكون المضاف إليه مضافا إلى اسم مقترن بأل كما فى الشاهد (٥٩٩) ، وثالثها أن يكون المضاف إليه ضميرا راجعا إلى اسم مقترن بأل كما فى الشاهد (٦٠٠) ، على خلاف فى هذا الثالث قدمناه ذكره

٦٠٢ — هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

* وَالنَّاذِرَيْنِ إِذَا لَمَ اْلقَهُمَا دَمِي *

وهذا بيت من معلقة عنترة بن شداد العبسى التى مطلعها قوله :

هَلْ غَادَرَ الشُّعَرَاءُ مِنْ مُتَرَدَّمِ ... أَمْ هَلْ عَرَفْتَ الدَّارَ بَعْدَ تَوَهُّمِ

وقد روينا منها جملة أبيات مع شرح الشاهد (رقم ٣٤١) وجملة أخرى مع شرح الشاهد (رقم ٤٩٤) وجملة ثالثة مع شرح الشاهد (رقم ٥٠٤) وجملة رابعة مع شرح الشاهد (رقم ٥٤٧) وقبل البيت المستشهد به ــ مما لم نذكره فى موضع من المواضع السابقة ــ قوله :

وَلَقَدْ خَشِيتُ بِأَنْ أَمُوتَ وَلَمْ تَدُرْ ... لِلْحَرْبِ دَائِرَةٌ عَلَى ابْنَيْ ضَمْضَمِ

الشَّاتِمَيْ عِرْضِي وَلَمْ أَشْتِمْهُمَا ... وَالنَّاذِرَيْنِ ... البيت ، وبعده :

[أَسَدٌ عَلَيَّ وَفِي الْحُرُوبِ أَذِلَّةٌ ... هٰذَا لَعَمْرُكَ فِعْلُ مَوْلَى الأَشْأَمِ]

إِنْ يَفْعَلَا فَلَقَدْ تَرَكْتُ أَبَاهُمَا ... جَزَرَ السِّبَاعِ وَكُلِّ نَسْرٍ قَشْعَمِ

وَلَقَدْ تَرَكْتُ الْمُهْرَ يَدْمَى نَحْرُهُ ... حَتَّى أَتَقَتْنِي الْخَيْلُ بِابْنَيْ حِذْلِمِ

وكقوله :

٦٠٣ — وَالْمُسْتَقِلو كَثِيرَ مَا وَهَبُوا

إِذْ يَتَّقِي عَمْرٌو وَأَذْعَنَ غُــدْوَةً حَذَرَ الْأَسِنَّةِ إِذْ شَرَعْنَ لِدِلْهِمِ
يَحْمِي كَتِيبَتَهُ وَيَسْعَى خَلْفَهَا يَفْرِي عَوَاقِبَهَا كَلَدْغِ الْأَرْقَمِ
وَلَقَدْ كَشَفْتُ الْخِدْرَ عَنْ مَرْبُوبَةٍ وَلَقَدْ رَقَدْتُ عَلَى نَوَاشِرِ مِعْصَمِ
وَلَرُبَّ يَوْمٍ قَدْ لَهَوْتُ وَلَيْلَةٍ بِمُسَوَّرٍ ذِي بَارِقَيْنِ مُسَوَّمِ

وستأتى أبيات أخرى من هذه القصيدة مع شرح الشاهد (رقم ٦٠٥)

اللغة : « ولقد خشيت — البيتين » سبق شرحهما مع شرح الشاهد (رقم ٥٠٤) « أسد علىّ — البيت » قد روى هذا البيت أبو زيد محمد بن أبى الخطاب القرشى صاحب «جمهرة أشعار العرب » والأسد — بضم فسكون — جمع أسد — بفتحتين — والأذلة : جمع ذليل

الإعراب : « الشاتمى » صفة لابنى ضمضم فى البيت السابق ، مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه مثنى ، وهو مضاف وعرض من « عرضى » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على ماقبل ياء المتكلم ، وهو مضاف و ياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « ولم » الواو واو الحال ، حرف مبنى على الفتح لا محل له ، لم : حرف نفى وجزم وقلب « أشتمهما » أشتم : فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وضمير الغيبة العائد إلى ابنى ضمضم مفعول به ، وجملة الفعل المضارع وفاعله ومفعوله فى محل نصب حال « والناذرين » الواو عاطفة ، الناذرين : معطوف على الشاتمى ، مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه مثنى ، والنون عوض عن التنوين فى الاسم المفرد « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان «لم» حرف نفى وجزم وقلب «ألقهما» ألق : فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وضمير الغائب العائد إلى ابنى ضمضم مفعول به ، والجملة من الفعل وفاعله فى محل جر باضافة إذا إليها ، وجواب إذا محذوف : أى إذا لم ألقهما فهما الناذرا دمى « دمى » مفعول به للناذرين منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، و ياء المتكلم مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « الشاتمى عرضى » فان الشاتمى اسم محلى بأل ، وقد أضيف إلى مابعده على ماعلمت فى إعراب البيت ، والذى سوغ ذلك فيه كونه وصفا معربا بالحروف فانه مثنى و إعرابه فى هذا الموضع بالياء نيابة عن الكسرة .

٦٠٣ — هذا عجز بيت ، وصدره قوله :

* الْعَارِفُو الْحَقِّ لِلْمُدِلِّ بِهِ *

... ...

ولم أقف لهذا البيت على نسبة لقائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق ، وقد أنشده الشارح كاملا بعد شاهد واحد

اللغة : « المدل » اسم فاعل من أدل على الأمر بمعنى استدل عليه ، وعلى هـذا تكون الباء فى قوله « به » بمعنى على ، ولا يمتنع عندى أن يكون مأخوذا من قولهم : أدل فأمل ، أو من قولهم : فلان يدل بفلان بمعنى يثق به ، فالباء على أصـل معناها « المستقلو » جمع اسم الفاعل من استقل فلان الشيء ، إذا عده قليلا « وهبوا » أعطوا ومنحوا

المعنى : وصف قوما بأنهم لاينكرون الحق على من جاء به وأنهم يرون مايعطونه و يمنحونه قليلا مع كثرته .

الإعراب : « العارفو » خبر مبتدأ محذوف ، وتقديره : هم العارفو ـــ إلخ ، أوهو وصف لمرفوع ذكر فى كلام سابق لم يتيسر لنا الوقوف عليـه ، وهو مضاف و « الحق » مضاف إليه « للمدل » جار ومجرور متعلق بالعارفو « به » جار ومجرور متعلق بالمدل « والمستقلو » الواو عاطفة ، المستقلو : معطوف على العارفو المتقدم ، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم ، وهو مضاف و « كثير » مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو مضاف و « ما » اسم موصول مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « وهبوا » فعل وفاعل ، والجملة لامحل لها من الإعراب صلة الاسم الموصول ، والعائد محذوف ، وأصل الكلام : ...المستقلو كثير ماوهبوه

الشاهد فيه : أنشده الشارح هنا شاهدا على أن الوصف المجموع جمع مذكر سالما إذا كان مقترنا ...ل يضاف إلى مفعوله ولو كان هـذا المفعول غير مقترن بأل ، وفى الشطر الذى أنشده الشارح شاهد على هذا وهو قوله « المستقلو كثير » كما أن فى الصدر الذى رويناه لك شاهدا على إضافة الوصف المذكور لمفعوله المقترن بأل ، وذلك قوله « العارفو الحق » فدل ذلك على أن الوصف المجموع جمع مذكر سالما يضاف إلى كل معرفة ، سواء فى ذلك المحلى بأل من المعارف وغيره ، فتقول : الضاربا زيد ، والضاربو زيد ، والضاربا هذا الرجل ، والضاربو هذا الرجل ، والضاربا الذى ذكرت لك حديثه والضاربو الذى ذكرت لك حديثه ، والضاربا الرجل ، والضاربو الرجل ، كل ذلك باضافة الوصف المثنى والمجموع إلى مابعده من المعارف ، ومن ذلك قول الفرزدق :

أُسَيِّدُ ذُو خُرَيِّطَةٍ نَهَاراً مِنَ الْمُتَلَقِّطِى قَرَدَ الْقُمَامِ

ومثله قول رجل من ضبة :

* الْفَارِجِى بَابِ الْأَمِيرِ الْمُبْهَمِ *

فإن انتفت الشروط المذكورة امتنع وَصْلُ أل بذا المضاف . وأجاز الفراء ذلك فيه مضافا إلى المعارف مطلقا ، نحو : الضَّارِب زَيْدٍ ، والضَّارِب هٰذَا ، بخلاف : الضَّارِب رَجُلٍ . وقال المبرد والرُّمَّانِيُّ فى « الضاربك » و « ضاربك » : موضع الضمير خفض ، وقال الأخفش وهشام : نصب ، وعند سيبويه الضمير كالظاهر ؛ فهو منصوب فى «الضاربك» مخفوض فى «ضاربك» ، ويجوز فى « الضارباك » و « الضاربوك » الوجهان ؛ لأنه يجوز : الضاربا زيدًا ، والضاربو عمرًا ، وتحذف النون فى النصب كما تحذف فى الإضافة ، ومنه قوله :

٦٠٤ — الْحَافِظُو عَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ لاَ يَأْتِيهِمُ مِنْ وَرَائِهِمْ وَكَفُ

وهذا كله على رواية الجر فى « كثير » على الإضافة ، وفيه رواية أخرى بالنصب على أنه مفعول به للوصف ، وحذف النون من الوصف للتخفيف لا للاضافة ، وسنذكر هذه الرواية فى الشاهد الآتى ونبين تخريجها بيانا واضحا ، وسيأتى للشارح الاستدلال بالبيت مرة أخرى لذلك .

٦٠٤ — هذا البيت من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٩٥) وقد نسبه فى صدر الكتاب إلى « رجل من الأنصار » ولم يبينه ، وقال الأعلم : « وأنشد فى الباب لرجل من الأنصار ، ويقال : هو قيس بن الحطيم » اهـ . وقد نسب العباسى فى « معاهد التنصيص » (ص ٩٠ بولاق) هذا البيت إلى قيس بن الحطيم فى ضمن قصيدة أولها قوله :

رَدَّ الْخَلِيطُ الْجِمَالَ فَانْصَرَفُوا مَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ أَنَّهُمْ وَقَفُوا

وفيها قوله :

أَبْلِغْ بَنِي مَذْحِجٍ وَقَوْمَهُمُ خَطِيمُ أَنَّا وَرَاءَهُمْ أُنُفُ
أَنَّا وَإِنْ قَلَّ نَصْرُنَا لَهُمُ أَكْبَادُنَا مِنْ وَرَائِهِمْ تَجِفُ
وَأَنَّنَا دُونَ مَا يَسُومُهُمُ الْـ أَعْدَاءُ مِنْ ضَيْمِ خُطَّةٍ تَكِفُ
الْحَافِظُو عَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ لاَ يَأْتِيهِمُ ... البيت ، وبعده :
يَا مَالِ ، وَالسَّيِّدُ الْمُعَمَّمُ قَدْ يَطْرَأُ فِي بَعْضِ رَأْيِهِ السَّرَفُ
نَحْنُ الْمَكِيثُونَ حَيْثُ يُحْمَدُ بِالْـ مُكْثِ وَنَحْنُ الْمَصَالِتُ الأُنُفُ

وقد روى أبو زيد محمد بن أبى الخطاب القرشى فى « جمهرة أشعار العرب » (ص ١٢٧ بولاق) قصيدة نسبها إلى عمرو بن امرىء القيس ، وفيها أكثر الأبيات التى رويناها لك من أبيات قيس ابن الحطيم عن العباسى ، وأول القصيدة عند صاحب الجمهرة :

... ...

يَا مَالِ وَالسَّيِّدُ الْمُعَمَّمُ قَدْ يَطْرَأُ فى بَعْضِ رَأْيِهِ السَّرَفُ
خَالَفْتَ فِي الرَّأْيِ كُلَّ ذِي فَخَرٍ وَالْحَقُّ يَا مَالِ غَيْرُ مَا تَصِفُ
لاَ يُرْفَعُ الْعَبْدُ فَوْقَ سُنَّتِهِ وَالْحَقُّ يُوفَى بِهِ وَيُعْتَرَفُ
إِنَّ بُجَيْرًا عَبْدٌ لِغَيْرِكُمُ يَا مَالِ ، وَالْحَقُّ عِنْدَنَا فَقِفُوا
أُوتِيتُ فِيهِ الْوَفَاءَ مُعْتَرِفًا بِالْحَقِّ فِيهِ لَكُمْ فَلاَ تَكِفُوا
نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا ، وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ ، وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفُ
نَحْنُ الْمَكِيثُونَ إِذْ يُحَمَدُ بِالْـ ـمُكْثِ وَنَحْنُ الْمَصَالِتُ الْأُنُفُ
وَالْحَافِظُو عَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ لاَ يَأْتِيهِمُ مِنْ وَرَائِنَا وَكَفُ
وَاللهِ لاَ يَزْدَهِي كَتِيبَتَنَا أُسْدُ عَرِينٍ مَقِيلُهَا غُرُفُ
إِذَا مَشَيْنَا فِي الْفَارِسِيِّ كَمَا تَمْشِي جِمَالٌ مَصَاعِبٌ قُطُفُ
نَمْشِي إِلَى الْمَوْتِ مِنْ حَفَائِظِنَا مَشْياً ذَرِيعاً وَحُكْمُنَا نَصَفُ

اللغة : « عورة العشيرة » العورة — بفتح العين وسكون الواو — ههنا : الموضع تخاف أن يأتيك من جهته ماتكره ، وفى التنزيل : (يَقُولُونَ إِنَّ بُيُوتَنَا عَوْرَةٌ وَمَا هِيَ بِعَوْرَةٍ) والعشيرة : القبيلة « وكف » بفتح الواو والكاف — فسره الأعلم بالعيب ، ويروى فى مكانه « نطف » بفتح النون والطاء — وهو الذنب

المعنى : قال الأعلم : وصف أنهم يحفظون عورة عشيرتهم إذا انهزموا ويحمونها من عدوهم ولا يخذلونهم فيكونون نطفين فى فعلهم

الإعراب : « الحافظو » قد عرفت أنه روى بالواو العاطفة ومن غيرها ، فأما من رواه بغير عاطف فهو خبر مبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام : نحن الحافظو عورة العشيرة ـ إلخ ، وأما من رواه بالواو فالواو حرف عطف ، والحافظو : معطوف على خبر المبتدأ فى قوله قبل ذلك « ونحن المصالت » مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم ، والنون المحذوفة للتخفيف عوض عن التنوين فى الاسم المفرد «عورة » بالنصب مفعول به للوصف منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « العشيرة » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « لا » حرف نفى مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يأتيهم » يأتى : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من

... ...

ظهورها الثقل ، وضمير الغائبين مفعول به « من » حرف جر « ورائهم » وراء : مجرور بمن وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بيأتى ، ووراء مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه « وكف » فاعل يأتى مرفوع بالضمة الظاهرة

الشاهد فيه : قوله « الحافظو عورة العشيرة » فان الرواية عند ثقات العلماء — ومنهم سيبويه — بنصب « عورة » وتخريج هذه الرواية على أن « عورة » مفعول به للوصف قبله ، والنون من جمع المذكر السالم محذوفة للتخفيف ، لا للاضافة ، قال سيبويه (١ — ٩٤) : « فاذا ثنيت أو جمعت فأثبت النون قلت : هذان الضاربان زيدا ، وهم الضاربون الرجل ، لا يكون فيه غير هذا ؛ لأن النون ثابتة ، فمن ذلك قوله عز وجل : (وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ) وقال ابن مقبل :

يَا عَيْنُ بَكِّى حُنَيْفاً رَأْسَ حَيِّهِمُ ... الْكَاسِرِينَ الْقَنَا فِى عَوْرَةِ الدُّبُرِ

فان كففت النون جررت ، وصار الاسم داخلا فى الجار وبدلا من النون ؛ لأن النون لا تعاقب الألف واللام ، ولم تدخل على الاسم بعد أن ثبتت فيه الألف واللام ؛ لأنه لا يكون واحدا معروفا ثم يثنى ، فالتنوين قبل الألف واللام؛ لأن المعرفة بعد النكرة ، فالنون مكفوفة والمعنى معنى ثبات النون ، كما كان ذلك فى الاسم الذى جرى مجرى الفعل المضارع ، وذلك قولك : هما الضاربا زيد ، والضاربو عمرو . وقال الفرزدق :

أَسَيِّدُ ذُو خُرَيِّطَةٍ نَهَاراً ... مِنَ الْمُتَلَقِّطِى قَرَدِ الْقُمَامِ

وقال رجل من بنى ضبة :

* الْفَارِجِى بَابِ الْأَمِيرِ الْمُبْهَمِ *

وقال رجل من الأنصار :

* الْحَافِظُو عَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ *

لم يحذف النون للاضافة ولا ليعاقب الاسم النون ، ولكن حذفوها كما حذفوها من اللذين والذين حين طال الكلام وكان الاسم الأول منتهاه الاسم الآخر ، قال الأخطل :

أَبَنِى كُلَيْبٍ إِنَّ عَمَّىَّ اللَّذَا ... قَتَلَا الْمُلُوكَ وَفَكَّكَا الْأَغْلَالَا

لأن معناه معنى الذين فعلوا ، وهو مع المفعول بمنزلة اسم مفرد لم يعمل فى شىء ، كما أن الذين فعلوا مع صلته بمنزلة اسم» اهـ كلامه . وقال الأعلم فى البيت الذى نحن بصدد شرحه : «الشاهد فيه حذف النون من الحافظين استخفافا ، لطول الاسم ، ونصب ما بعده على نية إثبات النون ، ولو

وقوله :

الْعَارِفُو الْحَقِّ لِلْمُدِلِّ بِهِ وَالْمُسْتَقِلُّو كَثِيرَ مَا وَهَبُوا(١)

خفض على حذف النون للاضافة لجاز » اهـ . قال أبو رجاء غفر الله له : والحاصل أن الوصف المثنى أو المجموع جمع مذكر سالما إذا ذكر مع مفعوله ، فاما أن تثبت معه النون التى هى عوض عن التنوين فى الاسم المفرد والتى هى علامة على تمام الاسم ، وإما ألا تذكر معه النون : فان ذكرت معه النون لم يكن لك إلا نصب المفعول به ، وإن ذكر بغير نون كان لك وجهان : أحدهما نصب المفعول به ، وتقدر حينئذ أن النون قد حذفت للتخفيف بسبب طول الاسم لأن الضاربين فى قوة قولك : اللذين ضربا ، وكما حذفت النون من اللذين تخفيفا حذفت مما هو بمعناه وهو الضاربان، وثانيهما جر المفعول به باضافة الوصف إليه ، وتقدر حينئذ أن النون حذفت للاضافة ، ومن هنا تعلم أن لحذف النون سببين : أولهما التخفيف ، وهو سبب مجوز ، وثانيهما الإضافة ، وهو سبب موجب للحذف ، وقد ذكر ابن هشام الأسباب التى من أجلها تحذف نون المثنى وجمع المذكر السالم ، وذلك فى قوله : «يحذفان للاضافة ، نحو (تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ) و (إِنَّا مُرْسِلُو النَّاقَةِ) ولشبه الإضافة ، نحو : لا غلامى لزيد ، ولا مكرمى لعمرو ، إذا لم تقدر اللام مقحمة ، ولتقصير الصلة ، نحو : الضاربا زيدا ، والضاربو عمرا ، وللام الساكنة ، نحو : (لَذَائِقُو الْعَذَابَ) فيمن قرأه بالنصب ، وللضرورة نحو قوله :

هُمَا خُطَّتَا إِمَّا إِسَارٌ وَمِنَّةٌ وَإِمَّا دَمٌ ، وَالْقَتْلُ بِالْحُرِّ أَجْدَرُ

فيمن رواه برفع إسار ومنة ، وأما من خفض فبالإضافة وفصل بين المتضايفين باما ؛ فلم ينفك البيت عن ضرورة ، واختلف فى قوله :

لاَ يَزَالُونَ ضَارِبِينَ الْقِبَابِ

فقيل : الأصل ضاربين ضاربى القباب ، وقيل : للقباب ، كقوله :

* أَشَارَتْ كُلَيْبٍ بِالأَكُفِّ الأَصَابِعُ *

وقيل : ضاربين معرب إعراب مساكين ؛ فنصبه بالفتحة لا بالياء » اهـ

(١) قد سبق الاستشهاد بهذا البيت قريبا جدا ، وإنما أعاده هنا ليبين أنه يروى بنصب «الحق» ونصب « كثير » على أن كل واحد منهما مفعول به للوصف قبله ، وعلى أن حذف النون من العارفين والمستقلين للتخفيف بسبب طول الاسم ؛ لأن الأول بمعنى الذين يعرفون الحق ، والثانى بمعنى الذين يستقلون كثير ماوهبوا ، وليس حذف النون — على هذه الرواية — للاضافة وقد بينا ذلك فيما مضى بيانا وافيا لاتحتاج معه إلى شىء .

فى رواية من نصب « الحق » و « كثير » . نعم ، الأحسن عند حذف النون الجر بالإضافة ، لأنه المعهود ، والنصب ليس بضعيف ؛ لأن الوصف صلة فهو فى قوة الفعل فطُلب معه التخفيف . واحترز بقوله « سَبِيلَهُ اتُّبِع » عن جمع التكسير وجمع المؤنث السالم .

﴿ تنبيه ﴾ : قوله « أن وقع » هو بفتح « أن » وموضعه رفع على أنه فاعل كافٍ على ماتبين أولا ، وقال الشارح : هو مبتدأ ثان ، وكاف : خبره ، والجملة خبر الأول ، يعنى كونها . وقال المكودى : فى موضع نصب على إسقاط لام التعليل ، والتقدير : وجود أل فى الوصف كاف لوقوعه مثنى أو مجموعا على حده ، ويجوز فى همز « ان » الكسر ، وقد جاء كذلك فى بعض النسخ .

(وَرُبَّمَا أَكْسَبَ ثَانٍ) من المتضايفين ، وهو المضاف إليه ، (أَوَّلاَ) منهما وهو المضاف (تَأْنِيثًا) أو تذكيرا (أَنْ كَانَ) الأول (لِحَذْفٍ مُوهَلاَ) أى : صالحا للحذف والاستغناء عنه بالثانى ؛ فمن الأول « يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ » . وقوله :

٦٠٥ — جَادَتْ عَلَيْهِ كُلُّ عَيْنٍ ثَرَّةٍ

---

٦٠٥ — هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

* فَتَرَكْنَ كُلَّ حَدِيقَةٍ كَالدِّرْهَمِ *

وهذا البيت من معلقة عنترة بن شداد العبسى (انظر شرح الشواهد : ٣٤١ و ٤٩٤ و ٥٠٤ و ٥٤٧ و ٦٠٢) وقبل البيت المستشهد به هنا قوله :

وَكَأَنَّ فَأْرَةَ تَاجِرٍ بِقَسِيمَةٍ سَبَقَتْ عَوَارِضَهَا إِلَيْكَ مِنَ الْفَمِ
أَوْ رَوْضَةً أُنُفًا تَضَمَّنَ نَبْتَهَا غَيْثٌ قَلِيلُ الدِّمْنِ لَيْسَ بِمُعْلَمِ
جَادَتْ عَلَيْهِ كُلُّ عَيْنٍ ثَرَّةٍ فَتَرَكْنَ كُلَّ ... البيت ، وبعده :
سَحًّا وَتَسْكَابًا فَكُلَّ عَشِيَّةٍ يَجْرِى عَلَيْهَا الْمَاءُ لَمْ يَتَصَرَّمِ
وَخَلاَ الذُّبَابُ بِهَا فَلَيْسَ بِبَارِحٍ غَرِداً كَفِعْلِ الشَّارِبِ الْمُتَرَنِّمِ
هَزِجًا يَحُكُّ ذِرَاعَهُ بِذِرَاعِهِ قَدْحَ الْمُكِبِّ عَلَى الزِّنَادِ الْأَجْذَمِ

وقولهم : قُطِعَتْ بَعْضُ أَصَابِعِهِ ، وقراءة بعضهم : « تَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ » . وقوله :

٦٠٦ — طُولُ اللَّيَالِي أَسْرَعَتْ فِي نَقْضِي

اللغة : « جادت » أمطرت « عين » قال الجوهرى : العين سحابة تأتى من ناحية قبلة أهل العراق ، وقال الزوزنى : العين مطر أيام لا يقلع « ثرة » بفتح الثاء المثلثة وتشديد الراء — هى الكثيرة الماء ، ورواية الجمهرة « جادت عليه كل بكر حرة » وقال فى التعليق عليه : « البكر السحابة ، والحرة البيضاء » اهـ والذى فى القاموس : الحرة السحابة الكثيرة المطر .

المعنى : وصف روضة أنفا — أى لم يسبق إلى رعيها أحد — قد تكفل بإنماء نبتها الغيث ، بأنها قد أمطرتها كل سحابة كثيرة الدر ، وذلك بلا ريب أدعى إلى أن يهيج نبتها وتلتف أغصانها .

الإعراب : « جادت » جاد : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث « عليه » جار ومجرور متعلق بجاد « كل » فاعل جادت ، وهو مضاف ، و « عين » مضاف إليه « ثرة » صفة لعين « فتركن » الفاء حرف عطف ، ترك : فعل ماض ، ونون الإناث فاعله « كل » مفعول به ، هو مضاف و « حديقة » مضاف إليه « كالدرهم » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من المفعول الأول ، أو مفعول ثان لترك .

الشاهد فيه : قوله « كل عين ثرة » فان « كل » مضاف و « عين » مضاف إليه ، والمضاف إليه مؤنث ، وإن لم تكن فيه علامة تأنيث ، بدليلين : أحدهما السماع ، وثانيهما وصفه بالمؤنث ذى العلامة وهو « ثرة » كما وصف مثناه بالمؤنث ذى العلامة فى قوله تعالى : (فِيهِمَا عَيْنَانِ نَضَّاخَتَانِ) ، وقد اكتسب المضاف الذى هو « كل » التأنيث من المضاف إليه حتى أنث الفعل الذى أسند إليه وهو قوله « جادت » وقد علمت أن الفعل إنما تلحقه علامة التأنيث إذا كان فاعله مؤنثا حقيقى التأنيث أو مجازيه .

٦٠٦ — هذا بيت من الرجز المشطور ، نسبه أبو الفرج الأصبهانى فى الأغانى إلى الأغلب العجلى ، والأغلب أول من طوّل الأراجيز ، وهو من المعمرين : أدرك الإسلام وأسلم ، وقبل البيت المستشهد به قوله :

أَصْبَحْتُ لاَ يَحْمِلُ بَعْضِي بَعْضِي ... مُنَفَّهَا أَرُوحُ مِثْلَ النَّقْضِ
طُولُ اللَّيَالِي أَسْرَعَتْ فِي نَقْضِي ... طَوَيْنَ طُولِي وَطَوَيْنَ عَرْضِي
ثُمَّ ٱنْتَحَيْنَ عَنْ عِظَامِي نَحْضِي ... أَقْعَدْنَنِي مِنْ بَعْدِ طُولِ نَهْضِي

اللغة : « لا يحمل بعضى بعضى » يريد أنه ضعيف قليل المنة فقدماه مثلا لا تستطيعان حمل

... ...

سائر جسده « منفها » ضعيفا « أروح مثـل النقض » بكسر النون وسكون القاف ـ الشيء المنقوض ، مثل الحل بمعنى المحمول ، يريد أنه يسير متخلخل الأعضاء غير متماسك « أسرعت فى نقضى » أصل الطول ضد القصر ، وأراد بطول الليالى ههنا تكرارها مع كثرتها حتى طال بذلك عمره ، والنقض ـ بفتح فسكون ـ مصدر قولك : نقضت البناء والحبل والعهد ونحوها ، من باب نصر ، ومعناه الهدم فى البناء ، وضد الإبرام فى الحبل والعهد ، ويروى « مر الليالى » ومعناه مرورها ، ويروى « أرى الليالى أسرعت » ، ومن عادة العرب أن ينسبوا ما يجرى عليهم من الحوادث إلى الأيام والليالى والدهر ، ومنه قول أبى النجم الراجز :

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الْخِيَارِ تَدَّعِى عَلَيَّ ذَنْباً كُلُّه لَمْ أَصْـنَعِ
مِنْ أَنْ رَأَتْ رَأْسِي كَرَأْسِ الأَصْلَعِ مَيَّزَ عَنْهُ قُـنْزُعاً عَنْ قُنْزُعِ
* جَذْبُ اللَّيَالِي أَبْطِئِى أَوْ أَسْرِعِى *

وقوله فى أبيات الشاهـد « ثم التحين عن عظامى نحضى » التحين : عرقن وأخذن وجردن ، وتقول : لحوت العود ألحوه لحوا ـ من مثال عدا يعدو عدوا ـ ولحيته ألحاه لحيا ؛ إذا قشرته وأخذت لحاءه ، واللحاء ـ بزنة الكتاب وآخره همزة ـ قشر الشجر ، هـذا أصل هذه العبارة ، والنحض ـ بفتح فسكون ـ اللحم ، يريد أن مرور الأيام وتعاقب الزمان عليه قد ذهب بلحمه فلم يبق له غير جلد على عظم .

الإعراب : « طول » مبتدأ ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « الليالى » مضاف إليه ، مجرور بكسرة مقدرة على الياء « أسرعت » أسرع : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء للتأنيث ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا ، والجملة من الفعل وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ « فى » حرف جر « نقضى » نقض : مجرور بفى وعلامة جره كسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بأسرعت .

الشاهد فيه : قوله « طول الليالى أسرعت » حيث لحقت تاء التأنيث الفعل الذى هو أسرع ، وهى دالة على تأنيث الفاعل ، مع أن الضمير المستتر فى هذا الفعل يرجع إلى مذكر ، وهو قوله « طول » وذلك من قبل أنه المحدث عنه ، وإنما ساغ ذلك لكون هذا الاسم المذكر مضافا إلى مؤنث وهو الليالى فاكتسب التأنيث منه ، ويجرى هذا المجرى قول الشاعر (وهو بديع الزمان الهمذانى) :

وَمَا حُبُّ الدِّيَارِ شَغَفْنَ قَلْبِي وَلَـكِنْ حُبُّ مَنْ سَكَنَ الدِّيَارَا

وقوله :

٦٠٧ — كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنَ الدَّمِ

فأنت تراه قد أعاد الضمير فى « شغفن » مؤنثا مع أنه يرجع إلى مذكر وهو « حب » لكونه مضافا إلى « الديار » وهى مؤنثة . وقد حملوا على هذا قراءة الحسن البصرى (تَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ) وقوله سبحانه : (وَوُفِّيَتْ كُلُّ نفسٍ) وقالوا : جدعت أنف هند ، واجتمعت أهل اليمامة ، وقطعت بعض أصابعه . والمسوغ لذلك كله صحة إسقاط المضاف من الكلام وإبقاء المضاف إليه مع إسناد الفعل أو إعادة الضمير إليه ، ألا ترى أنك لو قلت : الليالى أسرعت فى نقضى ، لكان الكلام صحيحا ، ولأدت العبارة نفس المعنى الذى كانت تؤديه قبل إسقاط المضاف

٦٠٧ — هذا عجز بيت ، وصدره قوله :

* وَتَشْرَقَ بِالْقَوْلِ الَّذِى قَدْ أَذَعْتَهُ *

وهذا بيت من قصيدة للأعشى ميمون بن قيس ، ومطلعها قوله :

أَلاَ قُلْ لِتيَّا قَبْلَ بَيْنَتِهَا أَسْلَمِى ... تَحِيَّةَ مُشْــتَاقٍ إِلَيْهَا مُتَيَّمِ

وقبل البيت المستشهد به قوله :

لَئِنْ كُنْتَ فِى جُبٍّ ثَمَانِينَ قَامَةً ... وَرُقِّيتَ أَسْبَابَ السَّمَاءِ بِسُلَّمِ

لَيَسْتَدْرِجَنْكَ الْقَوْلُ حَتَّى تَهِرَّهُ ... وَتَعْلَمَ أَنِّى عَنكُمُ غَيْرُ مفحمِ

وَتَشْرَقَ بِالْقَوْلِ الَّذِى قد أَذَعْتَهُ ... كَمَا شَرِقَتْ ... البيت ، و بعده :

فَلاَ تُوعِدَنِّى بِالْفَخَارِ فَإِنَّنِى ... بَنَى اللهُ بَيْتِى فِى الدَّخِيسِ الْعَرَمْرَمِ

اللغة : « تشرق » و « شرقت » يقال : شرق فلان بالماء يشرق — من باب علم يعلم — كما يقال : غص بالطعام ، قال الشاعر :

لَوْ بِغَيْرِ الْمَاءِ حَلْقِى شَرِقٌ ... كُنْتُ كَالْغَصَّانِ بِالْمَاءِ اعْتِصَارِ

وقد يوضع أحدهما موضع الآخر ، كما قال الشاعر :

إِلَى الْمَاءِ يَسْعَي مَنْ يَغَصُّ بِرِيقِهِ ... فَقُلْ أَيْنَ يَسْعَى مَنْ يَغَصُّ بِمَاءِ

« صدر القناة » القناة : الرمح ، وصدرها : أعلاها الذى يلى السنان ، وشرقها بالدم : اجتماع الدم فيها وتكاثره ، وذلك أن السنان إذا نفذ فى الطعنة تغيب [illegible] جميعه فيسيل الدم على ما يليه من القناة .

وقوله :

٦٠٨ — أَتِيُّ الفَوَاحِشِ عِنْدَهُمْ مَعْرُوفَةٌ   وَلَدَيْهِمُ تَرْكُ الْجَمِيلِ جَمِيلُ

المعنى : يقول : إنك ستجد عقبى ما أذعته عنى من الكلام وخيمة عليك ، وستغص بذلك كما يغص صدر الرمح ؛ إذ يعود عليك مكروه ما أذعته عنى ونسبته لى من القبيح فلا تجد عنه مخلصا .

الإعراب : « وتشرق » الواو عاطفة ، تشرق : معطوف على « تهر » فى البيت السابق « بالقول » جار ومجرور متعلق بتشرق « الذى » اسم موصول نعت للقول ، مبنى على السكون فى محل جر « قد » حرف تحقيق مبنى على السكون لا محل له « أذعته » فعل ماض ، وتاء المخاطب فاعله ، وضمير الغائب مفعوله ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « كما » الكاف اسم بمعنى مثل ، وهو صفة لموصوف محذوف يقع مفعولا مطلقا ، وتقدير الكلام : وتشرق شرقا مثل شرق صدر القناة بالدم ، وما : حرف مصدرى مبنى على السكون لا محل له « شرقت » شرق : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له ، والتاء علامة التأنيث «صدر» فاعل شرق مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « القناة » مضاف إليه « من الدم » جار ومجرور متعلق بشرق . وما مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بإضافة الكاف الإسمية .

الشاهد فيه : قوله « شرقت صدر القناة » حيث لحقت تاء التأنيث الفعل الذى هو شرق ، وهى دالة على تأنيث الفاعل الذى يسند إليه الفعل ، مع أن فاعل هذا الفعل — وهو قوله « صدر » — مذكر ؛ وإنما ساغ ذلك لكون هذا الفاعل المذكر مضافا إلى اسم مؤنث — وهو « القناة » — فاكتسب التأنيث من المضاف إليه ، والضابط الذى يصحح ذلك متحقق ، أفلست ترى أنه يجوز لك أن تقول : كما شرقت القناة من الدم ، من غير أن يبطل المعنى أو يتغير ؟

٦٠٨ — البيت للفرزدق يهجو الأخطل وقومه

اللغة : «أتى» بفتح الهمزة وسكون التاء — مصدر قولك : أتى فلان الأمر الفلانى، إذا فعله « الفواحش » جمع فاحشة ، وهى كل أمر قبيح « معروفة » متعارفة مألوفة بينهم فلا ينكر أحد منهم على أحد « الجميل » هو الفعل الذى تحسن عاقبته وتجمل الأحدوثة عنه .

المعنى : يصفهم بأنهم قوم قد شاعت الفاحشة بينهم وأنهم ألفوا ارتكابها فلم يعودوا يستنكرونها ، وأن ترك المحاسن وعدم الإتيان بأعمال الحمد غير مستقبح عندهم

الإعراب : « أتى » مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « الفواحش » مضاف إليه « عند » ظرف متعلق بقوله « معروفة » الآتى ، وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « معروفة » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة « ولديهم » الواو حرف عطف ، لدى : ظرف

وقوله :

٦٠٩ — مَشَيْنَ كَمَا اهْتَزَّتْ رِمَاحٌ تَسَفَّهَتْ أَعَالِيَهَا مَرُّ الرِّيَاحِ النَّوَاسِمِ

بمعنى عند منصوب بفتحة مقدرة على الألف وهو متعلق بجميل فى آخر البيت ، وهو مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه « ترك » مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « الجميل » مضاف إليه « جميل » خبر المبتدأ .

الشاهد فيه : قوله « أتى الفواحش معروفة » حيث أخبر بمعروفة وهو اسم مؤنث بالتاء عن أتى وهو اسم مذكر ، وقد علم أن الخبر يجب أن يطابق مبتدأه فى التذكير والتأنيث كما يجب أن يطابقه فى الإفراد والتثنية والجمع ، وإنما سوغ ذلك كون الاسم المذكر الواقع مبتدأ قد أضيف إلى مؤنث وهو الفواحش الذى هو جمع فاحشة ؛ فاكتسب التأنيث من المضاف إليه ، والضابط الذى يصحح ذلك موجود هنا ؛ فانه يصح لك أن تقول : الفواحش عندهم معروفة.

٦٠٩ — هذا بيت من قصيدة لذى الرمة غيلان بن عقبة يمدح فيها اللازم بن حريث الحنفى ، ومطلعها قوله :

خَلِيلَيَّ عُوجَا النَّاعِجَاتِ فَسَلِّمَا عَلَى طَلَلٍ بَيْنَ النَّقَا وَالْأَحَارِمِ

اللغة : « عوجا » ميلا عن قصدكما إلى هذه الدار « الناعجات » جمع ناعجة ، وهى الإبل البيضاء ، والنعج : البياض « النقا » اسم للرمل المستطيل « الأحارم » اسم لطرف الرمال « مشين كما اهتزت إلخ » الضمير يعود إلى نساء يصفهن بحسن المشى ، واهتزت : اضطربت ، والرماح : جمع رمح ، وتسفهت : أمالت واستخفت ، والأعالى : جمع الأعلى ، وهو الطرف العالى ، ومر الرياح : مرورها ، والنواسم : جمع ناسمة ، وهى الخفيفة الهبوب ، وإنما خص النواسم بالذكر لأن الزعازع تحطم ما تمر به وتقصفه .

المعنى : يقول : إذا مشى هؤلاء النساء تثنى قوامهن وانعطف فى رفق ، فكأنهن رماح حركت أعاليها الرياح الخفيفة الهبوب .

الإعراب : « مشين » فعل ماض ، ونون النسوة فاعله مبنى على الفتح فى محل رفع « كما » يجوز أن تكون الكاف اسما بمعنى مثل حال من نون النسوة أو صفة لموصوف محذوف ، أى : مشيا مثل اهتزاز الرماح ، ويجوز أن تكون حرف جر دالا على التشبيه ، وما : مصدرية « اهتزت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث « رماح » فاعل ، وما المصدرية مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالكاف والجار والمجرور متعلق بمشى ، وأصله صفة لموصوف محذوف ، وتقدير الكلام على هذا : مشين مشيا كاهتزاز الرماح « تسفهت » تسفه : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « أعاليها » أعالى : مفعول به لتسفه ، وهو مضاف والضمير العائد إلى الرماح مضاف إليه

ومن الثاني قوله :

٦١٠ — إِنَارَةُ الْعَقْلِ مَكْسُوفٌ بِطَوْعِ هَوًى   وَعَقْلُ عَاصِي الْهَوَى يَزْدَادُ تَنْوِيرا

« مر » فاعل تسفه ، وهو مضاف و « الرياح » مضاف إليه « النواسم » صفة للرياح مجرورة بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « تسفهت مر الرياح » حيث لحقت تاء التأنيث الفعل الذى هو تسفه وهى دالة على تأنيث الفاعل الذى يسند الفعل إليه مع أن فاعله الذى هو « مر » مذكر ؛ والذى سوغ ذلك أن الاسم المذكر الواقع فاعلا قد أضيف إلى مؤنث ـ وهو قوله « الرياح » ـ فاكتسب التأنيث منه فعومل معاملة المؤنث ، والدليل على أن الرياح مؤنثة شيئان : أولهما أنها جمع ريح ، والريح مؤنثة فى لسان العرب بدليل قول الله تعالى : (وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ) وقول الراجز :

* قَالَتْ لَهُ رِيحُ الصَّبَا قَرْقَارِ *

وثانيهما أن الشاعر قد وصفها فى بيت الشاهد بالنواسم ، وهى جمع ناسمة على ما ذكرنا فى لغة البيت ، ومثل هذا البيت قول عنترة بن شداد العبسى من معلقته المعروفة :

جَادَتْ عَلَيْهِ كُلُّ عَيْنٍ ثَرَّةٍ   فَتَرَكْنَ كُلَّ حَدِيقَةٍ كَالدِّرْهَمِ

٦١٠ — لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق ، بل يقال : إنه بيت مصنوع .

اللغة : « إنارة » هو مصدر قولك : أنار القمر ونحوه ؛ إذا أضاء « العقل » هو الغريزة التى بها يدرك الإنسان الأشياء « مكسوف » هو الوصف من قولك : كسفت الشمس ـ بالبناء للمجهول ـ إذا ذهب نورها وتغير حالها وزال ضوءها « بطوع هوى » الطوع ـ بفتح فسكون ـ الطاعة والانقياد ، والهوى ـ مقصورا ـ شهوة النفس وميلها ، يريد بسبب انطلاقه مع شهوات نفسه الموبقة « عاصى الهوى » وصف من العصيان الذى هو ضد الطاعة « تنويرا » استنارة

المعنى : يقول : إن الإنسان إذا جرى مع شهوات نفسه واتبع هواه ضعف عقله الذى به يدرك الأشياء وذهب نوره الربانى الذى تفيضه عليه الطاعة ومخالفة النفس ، وأنه إذا عصى هواه وخالف نفسه التى من طبيعتها أن تدفعه إلى المهلكات أضاء عقله وأنار .

الإعراب : « إنارة » مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « العقل » مضاف إليه « مكسوف » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة « بطوع » جار ومجرور متعلق بمكسوف وطوع مضاف و « هوى » مضاف إليه « وعقل » الواو عاطفة ، عقل : مبتدأ ، وهو مضاف و « عاصى » مضاف إليه ، وهو مضاف و « الهوى » مضاف إليه « يزداد » فعل مضارع ، وفاعله

وقوله :

٦١١ — رُؤْيَةُ ٱلْفِكْرِ مَا يَؤُولُ لَهُ ٱلأَمْـ ـرُ مُعِينٌ عَلَى ٱجْتِنَابِ ٱلتَّوَانِي

ضمير مستتر فيه يعود إلى عقل عاصى الهوى ، وجملة الفعل المضارع وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ وجملة المبتدأ وخبره معطوفة بالواو على الجملة السابقة « تنويرا » تمييز

الشاهد فيه : قوله « إنارة العقل مكسوف » حيث أخبر بمكسوف — وهو وصف مذكر بآية خلوه من علامة التأنيث مع أنه ليس من الأوصاف التى تطلق على المذكر والمؤنث بلفظ واحد — عن « إنارة » الواقع مبتدأ ، وهو اسم مؤنث كما هو ظاهر ، وقد علم أن المبتدأ والخبر يجب أن يتطابقا تذكيرا وتأنيثا بسبب كون الخبر هو عين المبتدأ فى الماصدق . والذى سوغ ذلك فى هذا البيت أن الاسم المؤنث الواقع مبتدأ مضاف إلى اسم مذكر — وهو قوله « العقل » — فاكتسب منه التذكير .

فإن قلت : أفليست الإنارة — وإن كانت مؤنثة — مما يجوز فى ضميره التذكير والتأنيث فى الشعر ، بسبب كون تأنيثها مجازيا لا حقيقيا ؟ فلماذا لم تذهب إلى أن تذكير الخبر بسبب كون المبتدأ مجازى التأنيث ؟ وذهبت إلى أن تذكير الخبر بسبب كون المبتدأ مضافا إلى مذكر ، وما تنكر أن يكون مثل هذا الشاهد هو كمثل قول الشاعر : (هو عامر بن جوين الطائى ، وهو الشاهد رقم ٣٦٩ السابق)

فَلاَ مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهَا وَلاَ أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : لقد علمت أن المؤنث المجازى التأنيث إنما وقع تذكير ضميره فى ضرورة الشعر ، وقد نبهناك مرارا إلى أن تخريج الكلام على وجه الضرورة أو القليل مما لا نبيح لك أن ترتكبه ما وجدت مندوحة عنه ؛ فاذا أنت لم تجد إلا ذلك الوجه كنت مضطرا إلى التخريج عليه ، وههنا لك مندوحة من أن تلجأ إلى وجه الضرورة بأن تخرج البيت على ما ذكرناه أولا .

ومن هذا تعلم أن اكتساب المضاف من المضاف إليه التذكير أو التأنيث أو غيرهما ليس مما يقتصر فيه على الشعر ، والدليل على هذا أمران : أولهما أن العلماء قد خرجوا على ذلك عدة آيات من القرآن الكريم ، ولم ينكر بعضهم على بعض من هذه الناحية ، فلو كان مما لا يلجأ إليه إلا فى الضرورة لم يخرجوا القرآن عليه ، ولو أن أحدا خرج عليه — وهو بهذه المنزلة — لردوا عليه بأنه ضرورة لا يخرج عليها أفصح الكلام ، وثانيهما أنا أنكرنا عليك أن تخرج هذا الشاهد على ما ذكرت من تذكير الضمير الراجع إلى مجازى التأنيث ، تبعا لقوم من جلة العلماء ، فلو كان اكتساب المضاف من المضاف إليه التذكير خاصا بالضرورة أيضا لما كان ذلك الإنكار صحيحا .

٦١١ — ولم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سابق أو لاحق

ويحتمله « إِنَّ رَحْمَةَ اللهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ[1] » ولا يجوز: قامَتْ غلامُ هندٍ، ولا قامَ امْرَأةُ زيدٍ؛ لانتفاء الشرط المذكور.

اللغة: « رؤية » هي ههنا العلم بدليل إضافتها إلى « الفكر » وهو تردد النظر والتدبر في طلب حقيقة ما « يؤول » يرجع ويصير، وهو من المآل الذي هو غاية الأمر وعاقبته « الأمر » واحد الأمور التي هي الشؤون « معين » اسم فاعل من مصدر قولك: أعان فلان فلانا في كذا، إذا ساعده وكان معه في فعله « اجتناب » أراد به الابتعاد والتجنب « التواني » مصدر توانى فلان في الأمر؛ إذا تراخى فيه ولم يجعل همه في قضائه.

المعنى: إن علم الانسان بعاقبة ما يعتزم فعله من الأمور وتدبره في غاياته مساعد له على أن يترك التواني فيه إذا علم أن عواقبه حميدة.

الإعراب: « رؤية » مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف و « الفكر » مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله « ما » اسم موصول مفعول به أول لرؤية مبني على السكون في محل نصب « يؤول » فعل مضارع « له » جار ومجرور متعلق به « الأمر » فاعل يؤول، وجملة الفعل وفاعله لا محل لها صلة « معين » خبر المبتدأ الذي هو رؤية الفكر « على اجتناب » جار ومجرور متعلق بمعين، واجتناب مضاف و « التواني » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الياء.

الشاهد فيه: قوله « رؤية الفكر معين » حيث أخبر بمعين وهو اسم مذكر، عن رؤية — وهي مؤنثة كما هو ظاهر — مع أنه لا يجوز الإخبار عن المؤنث بالمذكر لما أن للمبتدأ يجب أن يكون عين الخبر ما صدقا، ومعنى ذلك أنه يجب أن يكون الفرد الذي يتحقق فيه المبتدأ هو نفس الفرد الذي يتحقق فيه خبره، ولا يمكن أن يكون فرد واحد مذكرا ومؤنثا في آن واحد، والذي سوغ هذا في بيت الشاهد أن الاسم المؤنث الواقع مبتدأ قد أضيف إلى مذكر — وهو « الفكر » — فاكتسب منه التذكير.

(١) للعلماء في تخريج هذه الآية أربعة تخريجات: أولها — وهو تخريج الجوهري — أن تذكير « قريب » لكون الرحمة مؤنثا مجازى التأنيث، وهذا التخريج فاسد؛ لأن موضع جواز التذكير والتأنيث في المجازى التأنيث إنما هو في فعله، فتقول: قربت رحمة الله منا، وقرب رحمة الله منا، فأما الضمير العائد إلى مجازى التأنيث فيجب أن يكون مؤنثا إلا في ضرورة الشعر؛ فتقول: رحمة الله قربت منا، وتقول: الشمس طالعة، لا غير، ولاشك أن القرآن لا ينبغي أن يحمل على الضرورات. وثانيها — وهو تخريج جماعة منهم الزجاج والأخفش — أن تذكير « قريب » بالنظر إلى المعنى المراد من « رحمة الله » فان المراد بها مذكر، ومن أجل ذلك ذكر خبره، ثم اختلفوا في بيان المراد من رحمة الله: فذهب الزجاج إلى أن المراد الغفران أو العفو، وأنت لو وضعت أحدهما موضع رحمة الله لقلت: إن غفران الله قريب، وإن عفو الله قريب؛ وذهب

﴿ تنبيه ﴾ أفهم قوله « وربما » أن ذلك قليل ، ومراده التقليل النِّسْبِىُّ : أى قليل بالنسبة إلى ما ليس كذلك ، لا أنه قليل فى نفسه ؛ فإنه كثير كما صرح به فى شرح الكافية ؛ نعم الثانى قليل .

(وَلاَ يُضَافُ اُسْمٌ لِمَا بِهِ اُتَّحَدْ * مَعْنًى) كالمرادِفِ مع مُرَادفه ، والموصوفِ مع صفته ؛ لأن المضاف يتخصَّص أو يتعرَّف بالمضاف إليه ، فلا بدَّ أن يكون غيرَهُ فى المعنى ؛ فلا يقال : قمْحُ بُرٍّ ، ولا رَجُلُ فَاضِلٍ ، ولافاضلُ رَجُلٍ (وَأَوِّلْ مُوهِماً إذَا وَرَدْ) أى : إذا جاء من كلام العرب مايُوهِم جوازَذلك وجب[1] تأويلُه ؛ فمما أوهم إضافة الشيء إلى مرادفه قولُهم: جَاءَنِى سَعِيدُ كُرْزٍ ، وتأويله أن يراد بالأول المسمَّى و بالثانى الاسم ، أى : جاءنى مُسَمَّى هذا الاسمِ ؛ ومما أوهم إضافة الموصوف إلى صفته قولُهم : حَبَّةُ الْحَمْقَاءِ ، وصَلاَةُ الْأُولَى ، ومَسْجِدُ الْجَامِعِ ، وتأويله أن يقدَّر موصوفٌ ، أى : حبةُ البقلةِ الحمقاء ، وصلاةُ الساعةِ الأولى ، ومسجدُ المكانِ الجامعِ ؛ ومما أوهم إضافة الصفة إلى الموصوف قولُهم:جَرْدُ قَطِيفَةٍ ، وسَحْقُ عِمَامَةٍ ، وتأويله أن يقدر موصوف أيضا وإضافة الصفة إلى جنسها : أى شىءٌ جَرْدٌ من جنسِ القطيفة ، وشىء سَحْقٌ من جنسِ العمامة .

الأخفش إلى أن المراد المطر ؛ وثالث التخريجات : أن لفظ « قريب » مما يستوى فيه المذكر والمؤنث ، كقولهم : ملحفة جديد ، وريح خريق ، ذكر الفراء ذلك وقال : إذا كان الغرض وصف شىء بالقرب فان كان من القرب فى النسب وجب مطابقة الوصف للموصوف ؛ فتقول : هذه فلانة قريبة فلان ، وهذا فلان قريب فلان ، وإن كان من قرب المسافة التى بينهما جاز فى لفظ « قريب » التذكير وإن كان الموصوف به مؤنثا فتقول : رأيت فلانة قريبا من فلان . ورابع التخريجات هو ما أشار الشارح إليه فى هذا الموضع ، وحاصله أن « قريب » المذكر أخبر به عن الرحمة ــ وهى مؤنثة ــ لكونها أضيفت إلى لفظ الجلالة ، وهذا اللفظ مما قد جرى الاستعمال على معاملته معاملة الاسم الذى مدلوله مذكر ، وإن كان مدلوله عند التحقيق لا يجوز أن يوصف بتذكير أو بتأنيث .

(١) قد ذكرنا لك فيما تقدم هذا المبحث وافيا ، وذكرنا لك اختلاف العلماء فيه ، وبينا حجة كل فريق ، فارجع إلى هذا كله فى (ص ٣٧٦) من هذا الجزء .

﴿تنبيه﴾ : أجاز الفراء إضافة الشيء إلى ما بمعناه لاختلاف اللفظين ، ووافقه ابن الطراوة وغيرُه ، ونقله في النهاية عن الكوفيين ، وجعلوا من ذلك نحو : « وَلَدَارُ ٱلْآخِرَةِ » و « حَقُّ ٱلْيَقِينِ » و « حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ » و « حَبَّ ٱلْحَصِيدِ » وظاهر التسهيل وشرحه موافقته .

(وَبَعْضُ ٱلْأَسْمَاء) تمتنعُ إضافته : كالمضمَرات ، والإشارات ، وكغير « أيّ » من الموصولات ومن أسماء الشروط ومن أسماء الاستفهام ، وبعضُها (يُضَافُ أَبَدًا) فلا يستعمل مفرداً بحال (وَبَعْضُ ذَا) الذى يضاف أبدا (قَدْ يَأْتِ لَفْظًا مُفْرَدَا) أى : يأتى مفردا فى اللفظ فقط ، وهو مضاف فى المعنى ، نحو : كُلّ ، وبعض ، وأىّ ، قال الله تعالى : « وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ » « فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ » « أَيًّا مَا تَدْعُوا » .

﴿ تنبيه ﴾ : أشعر قوله « وبعض الأسماء » ، وقوله « وبعض ذا قد يأت لفظا مفردا » أن الأصل والغالبَ فى الأسماء أن تكون صالحةً للإضافة والإفراد ، وأن الأصل فى كل ملازمٍ للإضافة أن لا ينقطعَ عنها فى اللفظ .

واعلم أن اللازم للإضافة على نوعين : ما يختص بالإضافة إلى الجمل ، وسيأتى ، وما يختص بالمفردات ، وهو على ثلاثة أنواع : ما يضاف للظاهر والمضمر ، وذلك نحو : كِلاَ ، وكِلْتَا ، وعِنْدَ ، ولَدَى ، وسِوَى ، وقُصَارَى الشىء ، وحُمَاداه : بمعنى غايته ، وما يختص بالظاهر ، وذلك نحو : أُولِى ، وأُولاَت ، وذِى ، وذَات ، وما يختص بالمضمر ، وإليه الإشارة بقوله : (وَبَعْضُ مَا يُضَافُ حَتْمًا) أى وجوبا (ٱمْتَنَعْ * إِيلاَؤُهُ ٱسْمًا ظَاهِرًا حَيْثُ وَقَعْ) وهذا النوع على قسمين : قسم يضاف إلى جميع الضمائر (كَوَحْدَ) نحو : جِئْتُ وَحْدِى ، وجِئْتَ وَحْدَكَ ، وَجَاءَ وَحْدَهُ ؛ وقسم يختص بضمير المخاطب ، نحو : (لَبَّيْ وَدَوَالَيْ) و (سَعْدَيْ) وَحَنَانَيْ ، وهَذَا ذَيْ ، تقول : لَبَّيْكَ ، بمعنى إقامةً على إجابتك بعد إقامة ، من أَلَبَّ بالمكان إذا أقام به ، ودَوَالَيْكَ ، بمعنى تداوُلاً لك بعد تَدَاول ، وسَعْدَيْكَ ، بمعنى إسعادا لك بعد إسعاد ، ولا يستعمل إلا بعد لَبَّيْكَ ، وحَنَانَيْكَ ، بمعنى تحنُّنًا عليك بعد تحنن ، وهَذَا ذَيْكَ - بذالين معجمتين - بمعنى إسراعًا لك بعد إسراع (وَشَذَّ إِيلاَءُ يَدَيْ لِلَبَّيْ) فى قوله :

٦١٢ — دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِي مِسْوَرًا فَلَبَّى فَلَبَّىْ يَدَىْ مِسْوَرِ

٦١٢ — قال العينى (٣ — ٣٨١ بهامش الخزانة) عن نسبة هــذا البيت إلى قائله : « أقول : قائله هو أعرابى من بنى أسد ، قاله أبو تمام » اه . وقد ذكر العلماء أن هــذا أحد أبيات سيبويه الخمسين التى لم يعلم قائلها . وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ١٧٦ بولاق) .

اللغة : « دعوت » تقول : دعوت فلانا أدعوه دعاء ، إذا طلبته واستعنت به « نابنى » نزل بى وأصابنى « مسور » بكسر فسكون فواو مفتوحة ، بزنة منــبر ــ اسم رجل « لبى » أجاب بقوله : لبيك « فلبى يدى مسور » قال سيبويه : «هذا باب ذكر معنى لبيك وسعديك وما اشتقا منه . وإنمـا ذكر ليبين لك وجه نصبه . حدثنا أبو الخطاب أنه يقال للرجل المداوم على الشىء لا يفارقه ولا يقلع عنه : قد ألبّ فلان على كذا وكذا ، ويقال : قد أسعد فلان فلانا على أمره ، وساعده ، والإلباب والمساعدة دنو ومتابعة ، إذا ألبّ على الشىء فهو لا يفارقه ، وإذا أسعده فقد تابعه ، فكأنه إذا قال الرجل للرجل يا فلان فقال لبيك وسعديك فقد قال : قربا منك ومتابعة لك ؛ فهذا تمثيل ، وإن كان لا يستعمل فى الكلام . . . . وإنمـا حملنا على تفسير لبيك وسعديك لنوضح به وجه نصبهما ؛ لأنهما ليسا بمنزلة سقيا ورعيا وحمــدا وما أشبهه ، ألا ترى أنك تقول للسائل عن تفسير سقيا وحمدا : إنمـا هو سقاك الله سقيا ، وأحمد الله حمدا ، وتقول : حمــدا ، بدل من أحمــد ، وسقيا ، بدل من سقاك الله ، ولا تستطيع أن تقول : ألبك لبا ، وأسعدك سعدا ، بدل من أسعد ، ولا لبا ، بدل من ألب ؛ فلما لم يكن ذلك فيــه التمس له شىء من غير لفظه . . . فالتمست ذلك للبيك وسعديك وللفظ الذى اشتقا منه ؛ إذ لم يكونا فيه بمنزلة الحمــد والسقى فى فعلهما ، ولا يتصرفان تصرفهما ، فمعناها القرب والمتابعــة » اه . وقال أبو سعيد السيرافى : « اعلم أن التثنية فى هــذا الباب (يريد فى لبيك وسعديك وهذاذيك ونحوهن) الغرض منها التكثير ، وأنه يعود مرة بعد أخرى ، ولا يراد بها اثنان فقط من المعنى الذى يذكر ؛ والدليل على ذلك أنك تقول : ادخلوا الأول فالأول ، وإنمـا غرضك أن يدخــل كل ، وجئت بالأول فالأول حتى تعلم أنه شىء بعد شىء ، ولا تحتاج إلى تكريره أكثر من مرة فيعلم له أنه شىء يعود بعد الأول ويكثر ، فتكتفى بذلك اللفظ ، وهذا المثنى كله غير متصرف : أى أنه لا يكون إلا مصدرا منصوبا أو اسما فى موضع الحال ، وإنمـا لم يتمكن لأنه دخله بالتثنية لفظا معنى التكثير ، ودخل هذا اللفظ لهذا المعنى فى موضع المصدر فقط ؛ فلم يتصرفوا فيه ، وبعضه يوحد فيتصرف ، كما قال تعالى : (وَحَنَانًا مِنْ لَدُنَّا) » اه . قلت : والدليل على تصرف حنان لأنه وحــد قول الشاعر :

فَقَالَتْ : حَنَانٌ ! مَا أَتَى بِكَ هٰهُنَا ؟ أَذُو نَسَبٍ أَمْ أَنْتَ بِالْحَىِّ عَارِفُ ؟ -

... ...

الإعراب : « دعوت » فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله « لما » اللام حرف جر ، وما : اسم موصول مبنى على السكون فى محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بدعا « نابنى » ناب : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به لناب ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « مسورا » مفعول به لدعوت «فلبى» الفاء حرف عطف ، لبى : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى مسور ، وجملة الفعل وفاعله معطوفة بالواو على جملة دعوت مسورا « فلبى » الفاء حرف عطف ، لبى : مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف ، وتقدير الكلام : فأجيب إجابة بعد إجابة ، منصوب بالياء المفتوح ما قبلها لأنه مثنى ، وهو مضاف و « يدى » مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه مثنى ، ويدى مضاف و « مسور » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « فلبى يدى مسور » حيث أضيف « لبى » إلى اسم ظاهر — وهو « يدى مسور » — ومن حقه أن يضاف إلى ضمير المخاطب دون غيره ؛ فلا يضاف إلى غير الضمير ، ولا إلى ضمير غير ضمير المخاطب ، وذلك بأن يقال : لبيك ، ولبيكما ، ولبيكم . وإضافة «لبى» فى بيت الشاهد إلى الاسم الظاهر شاذة فى الاستعمال ، وهى — مع شذوذها — ترد على طائفتين من العلماء : الطائفة الأولى ذهبت إلى أن الكاف اللاحقة فى لبيك وأخواته حرف خطاب ، وليست ضميرا ، ومثلها مثل الكاف فى قولهم : ذلك ، وذلكما ، وذلكم ، وذلكن . وقد ذهب إلى ذلك الأعلم الشنتمرى ، قال — فى شرح قول عبد بنى الحسحاس * إذا شق برد . . . البيت * وهو الشاهد (رقم ٦١٥) الآتى — ما نصه : « الشاهد فيه قوله دواليك ، ونصبه على المصدر الموضوع موضع الحال ، وثنى لأن المداولة من اثنين ، والمعنى اعتورنا هذا الفعل متداولين له ، والكاف للخطاب ، ولاحظ لها فى معنى الإضافة ؛ فلذلك لم يتعرف ما قبلها بها ووقع حالا » اه كلامه بحروفه . ووجه الرد على الأعلم ومن يشايعه أن الشاعر قد وضع الاسم الظاهر فى هذا البيت موضع الكاف ، ولابد أن يكون هذا الاسم الظاهر مضافا إليه ، فلما عاقب هذه الكاف الاسم الظاهر علم أن موضع الكاف كموضع الاسم الظاهر ؛ فهى إذن مجرورة المحل بالإضافة ، كما أن الاسم الظاهر مجرور بالإضافة ، ولا يكون ذلك إلا إذا كانت الكاف ضمير المخاطب ، لا حرف خطاب كما زعم . والطائفة الثانية ذهبت إلى أن « لبى » اسم مفرد آخره ألف ، وإنما تصير هذه الألف ياء فى « لبيك » كما تصير ألف « لدى » ياء فى « لديك » . وقد ذهب إلى ذلك يونس بن حبيب شيخ سيبويه ، قال سيبويه فى بيان مذهب يونس (ج ١ ص ١٧٦) ما نصه : « وزعم يونس أن لبيك اسم واحد ولكنه جاء على هذا اللفظ فى الإضافة كقولك : عليك » اه . ووجه الرد من بيت الشاهد على

كما شذت إضافته إلى ضمير الغائب فى قوله :

٦١٣ — لَقُلْتُ لَبَّيْهِ لِمَنْ يَدْعُونِى

هذا القول أنه لو كان لبيك مفردا قلبت ألفه ياء للاضافة كما تقلب ألف لدى للاضافة ياء وكما تقلب ألف على للاتصال بالضمير ياء لـكانت الألف تبقى إذا أضيف إلى اسم ظاهر، نظير المقيس عليه، ألا ترى أنك لو أضفت لدى إلى اسم ظاهر لقلت : لدى زيد ، ولدى الباب ؟ وكذا لو وصلت على باسم ظاهر فقلت : الإثم على زيد ، وعلى ظاهر البيت ، لم تقلب الألف فى ذلك كله ؛ فكان ينبغى ألا تقلب الألف ياء فى « لبى يدى مسور » ، فلما بقيت الياء مع الاسم الظاهر كما كانت مع الضمير علمنا أنها ليست منقلبة عن ألف كما زعم يونس ، وقد ذكر هـذا الرد سيبويه بقوله : « فلو كان بمنزلة على لقال فلبى يدى مسور ؛ لأنك تقول : على زيد ، إذا أظهرت الاسم » اهـ . وقال العينى : « وزعم سيبويه أن لبيك تثنية لب ، وزعم يونس أنه اسم مفرد ، وأصله لبى على وزن فعلى ، ثم قلبت ألفه ياء لاتصاله بالضمير كما فى عليك وإليك ، ورد عليه سيبويه بهذا البيت فانه أضافها إلى الظاهر ولم يأت بالألف ، ولو كان بمنزلة على لقال : فلبى يدى مسور ؛ لأنك تقول : على زيد ، إذا أظهرت الاسم ، وإذا لم تظهر قلت : عليه ، كما قال :

دَعَوْتُ فَتًى أَجَابَ فَتًى دَعَاهُ بِلَبَّيْهِ أَشَمُّ شَمَرْدَلِىٌّ » اهـ

٦١٣ — هذا بيت من الرجز المشطور ، وقبله قوله :

إِنَّكَ لَوْ دَعَوْتَنِى وَدُونِى زَوْرَاءُ ذَاتُ مُتْرَعٍ بَيُونِ

ولم أقف له على نسبة إلى قائل معين .

اللغة : « دعوتنى » طلبتنى لدفع كرب أو إنالة عرف أو نحو ذينـك « زوراء » هى الأرض البعيدة ، وهى أيضا البئر العميقة ، ومنه سموا دجـلة بغداد بالزوراء « مترع » المشهور فى ضبط هذه الـكلمة أنها بميم مضمومة بعدها تاء مثناة ساكنة فراء مهملة مفتوحة ، على أنه اسم مفعول من قولك : أترع فلان الحوض والبئر ونحوهما ، إذا ملأهما ، وأصله قولهم : بئر ترع — بالتحريك — يريدون أنه مملوء ، ذكر ذلك العينى ، ثم ضبطه عن بعضهم بفتح الميم بعدها نون فزاى من قولهم : بئر نزوع ونزيع ، إذا كانت قريبة القعر ينزع منها باليـد ، ثم قال : « والأول أصح وأقرب » اهـ . « بيون » بزنة رسول — هى البـئر البعيدة القعر الواسعة ، وكذلك البائنة ، ويراد منه ههنا مافيه من الوصف ، كما يراد من المترع البئر دون أوصافه ، وبهذا يصح أن يوصف المترع بالبيون ، فافهم ذلك .

المعنى : يقول لمن يخاطبـه : إننى لا أتأخر عن إجابة دعوتك ، ولا تمنعنى العراقيل مهما

﴿تنبيه﴾ : مذهبُ سيبويه أن لبيك وأخواته مصادرُ مثناةٌ لفظاً ومعناها التكثير، وأنها تُنْصَبُ على المصدرية بعواملَ محذوفةٍ من ألفاظها إلا هَذَا ذَيْكَ وَلَبَّيْكَ فمن معناها، وجوَّز سيبويه فى هَذَا ذَيْكَ فى قوله :

٦١٤ — ضَرْباً هَذَاذَيْكَ وَطَعْناً وَخْضاً

عظمت عن تلبيتك، فلو أن بينى و بينك بئرا عميقةالغور ومهامه فسيحة الأرجاء لكنت مسرعا إلى إجابة دعوتك،

الإعراب : « إنك » إن : حرف توكيد ونصب، وضمير المخاطب اسمه « لو » حرف شرط غير جازم « دعوتنى » فعل ماض، وتاء المخاطب فاعله، والنون للوقاية، و ياء المتكلم مفعول به «ودونى» الواو واو الحال، دون : ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم، و ياء المتكلم مضاف إليه « زوراء » مبتدأ مؤخر، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب حال صاحبه ياء المتكلم الواقعة مفعولا به فى دعوتنى « ذات » اسم بمعنى صاحبة نعت لزوراء، مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف و « مترع » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « بيون » صفة لمترع مجرور بالكسرة الظاهرة « لقلت » اللام واقعة فى جواب لو، قلت : فعل وفاعل « لبيه » مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف، وتقدير الكلام : لقلت أجبتك إجابة بعد إجابة، وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « لمن » اللام حرف جر، ومن : اسم موصول مبنى على السكون فى محل جر باللام، والجار والمجرور متعلق بقلت « يدعونى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من الموصولة، والنون للوقاية، و ياء المتكلم مفعول به، وجملة الفعل المضارع وفاعله ومفعوله لامحل لها من الإعراب صلة الموصول ، وجملة لو وشرطها وجوابها فى محل رفع خبر إن .

الشاهد فيه : قوله : «لبيه» حيث أضاف « لبى » إلى ضمير الغائب، وذلك شاذ، وحقه أن يضاف إلى ضمير المخاطب، ومع شذوذه يبطل به مذهب الأعلم فى لبيك من أن الكاف حرف خطاب نظيرها فى قولهم : ذلك، ووجه الرد أن ضمير الغائب قد عاقب هذه الكاف، ولا يقول هو إنها حرف غيبة ؛ فهى ضمير غيبة ؛ فتكون الكاف ضمير خطاب لئلا يختلف الحالان .

٦١٤ — هذا بيت من الرجز المشطور، وهو من أرجوزة للعجاج يمدح فيها الحجاج بن يوسف الثقفى، و يذكر إيقاعه بأصحاب عبد الرحمن بن الأشعث، والبيت من شواهد سيبويه (١ — ١٧٥ بولاق) وقبله قوله :

تَجْزِيهِمُ بِالطَّعْنِ قَرْضاً قَرْضاً   وَتَارَةً يَلْقَوْنَ قَرْضاً قَرْضاً

... ...

حَتَّى تقَضَّى الأَجَلَ الْمُنْقَضَّا ضَرْبًا هَذَاذَيْكَ وَطَعْنًا وَخْضَا

* يُمْضِى إِلَى عَاصِى الْعُرُوقِ النَّحْضَا *

جَاءُوا مُخِلِّينَ فَلَاقَوْا حَمْضَا طَاغِينَ لَا يَزْجُرُ بَعْضٌ بَعْضَا

اللغة : « تجزيهم » هو خطاب للحجاج ، وحديث عن الخوارج الذين هم أصحاب ابن الأشعث « تقضى » هو فعل مضارع مبدوء بتاء الخطاب ، وماضيه قضى مضعف الوسط «الأجل المنقض» المنقض : اسم فاعل فعله انقض الطائر ونحوه إذا وثب على الصيد ، وقد جعل أجلهم كأنه منقض عليهم من عل ؛ لأنه قد بلغ نهايته « هذاذيك » هو واقع موقع قولك : قطعا سريعا بعد قطع سريع ، وأصله من الهذ ، وهو الإسراع فى القطع ، والمراد من هذه التثنية التكثير لا الهذ مرتين لحسب « وطعنا » الطعن : هو الوخز بالرمح « وخضا » قال ابن فارس : الوخض الطعن غير الجائف ، يقال : وخضه بالرمح . وقال ابن يعيش : الوخض الطعن الجائف . وقال الأعلم أيضا : الوخض الطعن الجائف ، أى : يضرب الأعناق ويطعن فى الأجواف . وقال النحاس : الوخض التجريض « يمضى » مضارع أمضى ، والضمير المستتر فيه يعود إلى الطعن « عاصى العروق » قال الجوهرى : العاصى : العرق الذى لا يرقأ ، ويجمع على عواص « النحضا » النحض - بفتح فسكون - هو اللحم المكتنز كلحم الفخذ . وهو مفعول به ليمضى ، وكأن الطعن يمزق أجسامهم فينقل قطعا من لحومهم إلى عروقهم « جاءوا مخلين » المخل : اسم الفاعل من أخل ، إذا طاب الخلة ، والخلة - بضم الخاء - النبات الحلو « لاقوا » وجدوا « الحمضا » الحمض - بفتح فسكون - ما حمض من النبات ، وكنى بذلك عن أنهم أرادوا أن يظفروا بحاجتهم ومأمولهم فلاقوا الحتف فى سبيله ، فالخلة هى الأمر المطلوب والرغبة المرجوة ، والحمض هو الموت ، ونظيره قول الشاعر :

وَإِنَّ لَنَا حَمْضاً مِنَ الْمَوْتِ مُنْقِعًا وَإِنَّكَ مُخْتَلٌّ فَهَلْ أَنْتَ حَامِضُ

الإعراب : « ضربا » يجوز أن يكون مفعولا مطلقا منصوبا بفعل محذوف ، وكأنه قال : اضرب ضربا ، ويجوز أن يكون مفعولا بفعل محذوف ، أى : تجزيهم ضربا ، ويجوز أن يكون منصوبا على نزع الخافض ، وكأنه قد قال : بضرب ، نظير قوله فيما قبل « تجزيهم بالطعن » « هذاذيك » مفعول مطلق لفعل محذوف مقدر من معناه ، وكأنه قد قال : اقطع قطعا ، أو أسرع إسراعا ، منصوب بالياء المفتوح ما قبلها نيابة عن الفتحة لأنه مثنى ، وهو مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه مبنى على الفتح فى محل جر « وطعنا » الواو حرف عطف ، طعنا : معطوف على ضربا « وخضا » نعت لطعن منصوب بالفتحة الظاهرة .

... ...

الشاهد فيه : قوله « هذا ذيك » فان سيبويه رحمه الله قدجوز فيه أن يكون حالا كاجوز فيه أن يكون مفعولا مطلقا كما أعربناه ، قال سيبويه (١ - ١٧٥) : « كأنه أراد بقوله لبيك وسعديك إجابة بعد إجابة ، كأنه يقول : كلما أجبتك فى أمر فأنا فى الأمر الآخر مجيب ، وكأن هذه التثنية أشد توكيدا ، ومثله إلا أنه قد يكون حالا وقع عليه الفعل - قول الشاعر * إذاشق برد ... البيت * أي : مداولتك ، ومداولة لك ، وإن شاء كان حالا ، ومثله أيضا * ضربا هذاذيك وطعنا وخضا * » اه كلامه . وجوز الأعلم الشنتمرى فى « هذاذيك » فى بيت الشاهد الذى معنا ثلاثة أوجه : أحدها أن يكون نعتا لضربا ، وثانيها أن يكون حالا منه ، وثالثها أن يكون بدلا منه ، قال : « والمعنى ضربا يهذ هذا بعدهذ ، على التكثير ، وهو صفة للضرب ، أو بدل منه ، ويجوز أن يكون حالا من نكرة » اه . وقد أنكر المتأخرون على سيبويه تجويزه الحالية وعلى الأعلم تجويزه الوصفية ، وحجتهم فى هذا الإنكار شيئان : أولهما أن « هذاذيك » معرفة بسبب الإضافة إلى ضمير المخاطب ، والمعرفة لاتقع حالا ولاتكون صفة للنكرة ، وثانيهما أن المصدر الموضوع للتكثير لم يثبت فيه غير كونه مفعولا مطلقا ، قال ابن هشام : « وتجويز سيبويه فى هذاذيك فى البيت وفى دواليك من قوله * دواليك حتى كلنا غير لابس * الحالية بتقدير نفعله متداولين وهاذين أى مسرعين - ضعيف ؛ للتعريف ، ولأن المصدر الموضوع للتكثير لم يثبت فيه غير كونه مفعولا مطلقا » اه . وقد نقل الشارح الأشمونى عبارته هذه بنصها . قلت : وهو كلام لا يقضى العجب منه ، وهو فاسد من وجوه : أولها أن الأعلم لايرى أن « هذاذيك » معرفة حتى يرد عليه بذلك ؛ لأن الكاف عنده حرف خطاب لاضمير مخاطب ، على ماعلمت من كلامه الذى أثرناه لك فى شرح الشاهد السابق . وثانيها أن سيبويه لم يجعل هذه المعرفة حالا إلا بعد أن أولها بنكرة مشتقة كما هو تصريحهم فى قولهم « بتقدير نفعله متداولين وهاذين » وقد علم مما تقدم فى باب الحال أن المعرفة قد وردت عنهم فى موضع الحال بتقدير النكرة ، فما يمنع من أن يكون هذا من ذلك . وثالثها أن قولهم « إن المصدر الموضوع للتكثير لم يثبت فيه غير كونه مفعولا مطلقا » كلام عجيب ؛ فان كانوا يقولونه عن قياس وعلة فغير مسلم لهم حتى يذكروا هذه العلة لنرى فيها رأينا ، على أن اللغة لا تثبت بالأقيسة ، وإن كانوا يقولونه عن استقراء فكيف تجاهلوا رأى سيبويه وهو الذى نقل لهم أكثر ما يتعالمون به ، وكيف تجاهلوا مع ذلك قول من بعده ، وهذا أبو سعيد السيرافى يقول فى أثناء العبارة التى أثرناها لك فى شرح الشاهد (رقم ٦١٢) « وهذا المثنى كله غير متصرف : أى أنه لايكون إلا مصدرا منصوبا أو اسما فى موضع الحال » اه . وبعد ؛ فما يمنع أن يكون سيبويه والأعلم قد أرادا أن « هذاذيك » مفعول مطلق لفعل محذوف ، وأن هذا الفعل مع فاعله فى محل نصب صفة أو حال ، بدليل قول الأعلم : « والمعنى

وفى « دَوَالَيْكَ » فى قوله :

٦١٥ — إذَا شُقَّ بُرْدٌ شُقَّ بِالْبُرْدِ مِثْلُهُ   دَوَالَيْكَ حَتَّى كُلُّنَا غَيْرُ لَابِسِ

ضربا بهذ هذا بعد هذ » اهـ. وقال ابن هشام اللخمى : « وقيل : إن هذاذيك منصوب باضمار فعل من لفظه ، وذلك الفعل فى موضع نصب على الصفة لضرب ، والضرب منصوب بفعل من لفظه ، كأنه قال : تضربهم ضربا يهذ اللحم هذا بعد هذ » اهـ.

٦١٥ — هذا بيت لسحيم عبد بنى الحسحاس ، وقبله قوله :

كَأَنَّ الصُّبَيْرِيَّاتِ وَسْطَ بُيُوتِنَا   ظِبَاءٌ تَبَدَّتْ مِنْ خِلَالِ الْمَكَانِسِ
فَكَمْ قَدْ شَقَقْنَا مِنْ رِدَاءٍ مُنَيَّرٍ   عَلَى طَفْلَةٍ مَمْكُورَةٍ غَيْرِ عَانِسِ
وَهُنَّ بَنَاتُ الْقَوْمِ إِنْ يَظْفَرُوا بِنَا   يَكُنْ فِى ثَبَاتِ الْقَوْمِ إِحْدَى الدَّهَارِسِ

اللغة : « الصبيريات » جمع صبيرية ، وهى المنسوبة إلى صبير بن يربوع « المكانس » جمع مكنس ، وهو المكان الذى يكنس فيه الظبى : أى يستتر ، وأصله الكناس — بزنة كتاب — وهو الموضع الذى يكتن فيه ويستتر ، وتقول : كنس الظبى — من باب جلس — وتكنس ، إذا دخل الكناس « منير » أى : ذى أعلام « طفلة » بفتح الطاء المهملة وسكون الفاء — هى المرأة الناعمة « ممكورة » هى المتلئة الساقين « إذا شق برد — إلخ » شق الثوب : تمزيقه ، والبرد — بضم فسكون — الكساء ، وقال أبو حاتم : لا يقال للكساء برد حتى يكون فيه وشى ، ودواليك : من المداولة وهى المناوبة ، وهى تعاور الشىء بينك وبين غيرك . قال الأعلم : « وكان الرجل إذا أراد تأكيد المودة بينه وبين من يحب واستدامة مواصلته شق كل واحد منهما برد صاحبه ، يرى أن ذلك أبقى للمودة » اهـ. وقال الجوهرى : « تزعم النساء أنه إذا شق أحد الزوجين عند البضاع شيئا من ثوب صاحبه دام الود بينهما ، وإلا تهاجرا » اهـ. وقال العينى : « كانت عادة العرب فى الجاهلية أن يلبس كل واحد من الزوجين برد الآخر ، ثم يتداولان على تخريقه حتى لا يبقى فيه لبس ، طلبا لتأكيد المودة » اهـ ويروى * إذا شق برد شق بالبرد برقع * .

الإعراب : « إذا » ظرفية تضمنت معنى الشرط مبنى على السكون فى محل نصب بشق الثانى « شق » فعل ماض مبنى للمجهول « برد » نائب فاعل ، والجملة من الفعل ونائب فاعله فى محل جر باضافة إذا إليها « شق » فعل ماض مبنى للمجهول « بالبرد » جار ومجرور متعلق بشق « مثله » مثل : نائب فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى البرد مضاف إليه « دواليك » مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف ، والتقدير : تتداول ذلك تداولا ، وهو منصوب بالياء المفتوح ما قبلها نيابة عن الفتحة لأنه مثنى ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه مبنى على الفتح فى محل جر « حتى » حرف ابتداء مبنى على السكون لا محل له من الإعراب

الحاليةَ بتقدير نفعَله مُدَاوِلين وهَاذِّين ، أى : مسرعين ، وهو ضعيف ؛ للتعريف ، ولأن

«كلنا» كل : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير المتكلم ومعه غيره مضاف إليه «غير» خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و «لابس» مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله «دواليك» فإنه مصدر مثنى مضاف إلى ضمير المخاطب ، ومعناه التكرار؛ وهو عند النحاة منصوب على أنه مفعول مطلق بفعل محذوف ، ولم يجوز فيه المتأخرون سوى ذلك وقد جوز سيبويه فيه هذا الوجه ووجها آخر ، وهو أن يكون حالا على التأويل بنكرة مشتقة : أى نفعل ذلك متداولين ، قال الأعلم فى شرحه : «الشاهد فيه قوله دواليك ، ونصبه على المصدر الموضوع موضع الحال ، وثنى لأن المداولة من اثنين ، والمعنى : اعتورنا هذا الفعل متداولين له» اهـ .

وههنا شىء طريف ، وهو أن الشيخ يس نقل عن اللقانى قوله «ثم لا يخفى أن فى قوله دواليك فى البيت - على تفسيره بتداولا - حجة للأعلم على أن الكاف حرف لمجرد الخطاب ؛ إذ لم يمكن كونها فاعلا للتداول ولا مفعولا له ؛ إذ فاعله المتكلم وجماعته ، ومفعوله شق البرد ، فتنتفى اسميتها بانتفاء لازمها (يريد أنه إذا لم يصلح أن تكون الكاف فاعلا فتكون إضافة المصدر إلى فاعله ، ولا مفعولا فتكون إضافة المصدر إلى مفعوله - وجب أن تكون حرفا ، لأن الاسمية لا تخلو عن واحد منهما) ولو فسرنا دواليك بإدالة منك بعد إدالة يندفع ذلك ؛ إذ هى فاعل الإدالة ، والتقدير : قائلين يا الله إدالة منك بعد إدالة» اهـ . وكل هذا كلام عار عن التحقيق ، ويوضحه لك أنك لو قلت : داولتك هذا الأمر ، كانت تاء المتكلم فاعلا وكاف المخاطب مفعولا ، وأنه يجوز أن تقول : داولتنى هذا الأمر ، فتكون تاء المخاطب فاعلا وياء المتكلم مفعولا به ، والمعنى فى العبارتين واحد لم يتغير ، لأن معنى المفاعلة أن يكون كل واحد من الفاعل والمفعول به له من الأثر فى صاحبه مثل ما لصاحبه من الأثر فيه ، فيصح أن يكون كل واحد منهما فاعلا فى اللفظ كما يصح أن يكون كل واحد منهما مفعولا فى اللفظ . ثم أنت لو قلت : مداولتى إياك على هذا الأمر ، ومداولتك إياى على هذا الأمر - كان هذا مصدرا مضافا إلى أحد معموليه بغير خلاف ، فلم اختلف الحال حين قلت دواليك مع أن دواليك لا تخرج فى المعنى عن قولك تداولك معى بعد تداولك معى على هذا الأمر ، فقوله إنه لا يصح جعل الكاف فاعلا لأن الفاعل هو المتكلم وجماعته غير مسلم ، بل الفاعل هو المخاطب أيضا ، لأن المتكلم والمخاطب يتداولان الأمر بينهما فكل واحد منهما ذو أثر بصاحبه ، وقوله ولا يصح أن تكون الكاف مفعولا لأن المفعول شق البرد ، غير مسلم أيضا ؛ لأن المخاطب مفعول به للتداول والمتكلم أيضا مفعول به للتداول ، وشق البرد هو المفعول الثانى وهو الذى يتعدى إليه التداول بعلى أو بنفسه ؛ فثبت بهذا التحقيق أن الكاف يصح أن تكون فاعلا فى دواليك ، ويصح أيضا أن تكون مفعولا به ، وإذا ثبت ذلك كانت اسما بغير شك ، فاحفظ هذا ولا تغفل عنه .

المصدر الموضوعَ للتكثير لم يثبُتْ فيه غير كونِه مفعولا مطلقا . وجوز الأعلم فى هَذَا ذَيْكَ فى البيت الوصفيةَ ، وهو مردود بمـا ذكر ، ولأنه معرفة و « ضربا » نكرةٌ ، وذهب يونس إلى أن لَبَّيْكَ اسمٌ مفرد مقصور أصله لَبَّىْ قُلبت ألفُه ياء للاضافة إلى الضمير كما فى عَلَىْ وإلَىْ ولدَى ، وردَّ عليه سيبويه بأنه لو كان كذلك لمـا قلبت مع الظاهر فى قوله :

* فَلَبِّىْ يَدَىْ مِسْوَرِ *

وقول ابن الناظم إن خلاف يونس فى لبيك وأخواته وهم ، وزعم الأعلم أن الكاف حرف خطاب لا موضع له من الإعراب مثلها فى « ذٰلِكَ » . ورد عليه بقولهم : لَبَّيْهِ ، وَلَبِّىْ يَدَىْ مِسْوَرِ ، وبحذفهم النون لأجلها ولم يحذفوها فى ذَانِكَ ، وبأنها لا تلحق الأسماء التى لا تشبه الحرف اه .

النوع الثانى من اللازم للاضافة ـ وهو ما يختص بالجمل ـ على قسمين : مايختص بنوع من الجمل ، وسيأتى ، ومالا يختص ، وإليه الإشارة بقوله : (وَأَلْزَمُوا إضَافَةً إلَى الْجُمَلْ * حَيْثُ وَإذْ) فشمل إطلاقُه الجملَ الجملةَ الاسمية والفعلية ؛ فالاسمية نحو : جَلَسْتُ حَيْثُ زَيْدٌ جَالِسٌ ، « وَاذْكُرُوا إذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ » والفعلية نحو : جَلَسْتُ حيث جَلَسْتَ ، وَأَجْلِسْ حَيْثُ أَجْلِسُ « وَاذْكُرُوا إذْ كُنْتُمْ قَلِيلاً » « وَإذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا » ومعنى هذا المضارع المضى حينئذ ، وأما نحو قوله :

٦١٦ ـ أَمَا تَرَى حَيْثُ سُهَيْلٍ طَالِعاً

---

٦١٦ ـ هذا بيت من الرجز المشطور ، وبعده قوله :

* نَجْماً يُضِيءُ كَالشِّهَابِ سَاطِعاً *

ولم أقف لهذا الرجز على نسبة إلى قائل معين

اللغة : « ترى » هى ههنا بصرية ، بمعنى تنظر وتبصر ، وجوز العينى أن تكون علمية طالبة لمفعولين « حيث » اسم للمكان اتفاقا ، ويندر مجيئها للزمان ، وأكثر العرب يأتى بها مبنية ومنهم ـ وهم بنو فقعس ـ من يعربها ؛ ومنهم ـ وهم بنو طيء ـ من يقول فيها : حوث ، بالواو مكان الياء . ومن بناها من العرب يبنيها على الضم تشبيها لها بالغايات كقبل وبعد ، أو على الكسر على ما هو الأصل فى التخلص من التقاء الساكنين ، أو على الفتح للتخفيف . وقراءة من قرأ :

. . . .

(مِنْ حَيْثُ لاَ يَعْلَمُونَ) تحتمل وجهين : أحدهما أن تكون معربة مجرورة بمن ، والآخر أن تكون مبنية على الكسر . وأغلب أحوالها أن تكون فى محل نصب على الظرفية ، أو فى محل خفض بمن ، وربما جرت بغير من ، كجرها محلا بإضافة لدى إليها ، فى قول زهير بن أبى سلمى المزنى :

نَشَدَّ وَلَمْ يُفْزِعْ بُيُوتًا كَثِيرَةً   لَدَى حَيْثُ أَلْقَتْ رَحْلَهَا أُمُّ قَشْعَمِ

وذهب أبو على الفارسى إلى أنها قد تقع منصوبة المحل على أنها مفعول به ، واستدل على ذلك بقوله تعالى : (اللهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ) فجعل « حيث » اسما للمكان مفعولا به لفعل محذوف يفسره أعلم ، والتقدير : الله أعلم يعلم الموضع الذى يجعل فيه رسالته ، ولم ينصبه بأعلم ؛ لأن أفعل التفضيل لا ينصب المفعول به فى غير المسألة المعروفة بمسألة الكحل ، ولم يجعل حيث ظرفا ؛ لأن المعنى على أن الله تعالى يعلم نفس المكان اللائق لوضع الرسالة فيه ، والظرفية تفيد أنه يعلم شيئا فى ذلك المكان ، وذهب ابن مالك إلى أنه يجوز أن تقع حيث اسما لإن ، وأنشد على ذلك قول الشاعر :

إِنَّ حَيْثُ اسْتَقَرَّ مَنْ أَنْتَ رَاعِيـ   ـهِ حِمًى فِيهِ عِزَّةٌ وَأَمَانُ

يريد إن المكان الذى يستقر فيه من تكون أيها المخاطب راعيا له لمكان محفوف بالعزة والأمان ، وخرجه غيره على أن حيث ظرف متعلق بمحذوف خبر إن تقدم على اسمها ، وحمى اسمها مؤخرا « سهيل » نجم تنضج الفواكه عند طلوعه وينقضى به القيظ والحر « كالشهاب » الشهاب — بزنة الكتاب — شعلة من نار ساطعة : أى مرتفعة « ساطعا » مرتفعا ، فهو مؤكد لما فهم من قوله : كالشهاب .

الإعراب : « أما » أداة استفتاح ، حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « ترى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « حيث » يجوز أن يكون مفعولا به لترى ، فهو مبنى على الضم فى محل نصب ، عند من جوز وقوع « حيث » مفعولا به كأبى على الفارسى البغدادى ، على ما ذكرنا فى لغة البيت ، وهو عند جمهرة النحاة الذين لا يجوزون ذلك ظرف مبنى على الضم فى محل نصب يتعلق بترى « سهيل » يروى بالجر على أن حيث مضاف وهو مضاف إليه ، ويروى بالرفع على أنه مبتدأ خبره محذوف ، وحيث مضافة إلى هذه الجملة « طالعا » من جعل ترى بصرية وروى « سهيل » بالجر فطالعا عنده حال من سهيل المضاف إليه ، ومن جعل ترى علمية جعل حيث مفعولها الأول وطالعا مفعولها الثانى ، ومن روى « سهيل » بالرفع جعل طالعا حالا من الضمير المستكن فى الخبر

وقوله :

٦١٧ — ... ... حَيْثُ لِىَّ الْعَمَائِمِ

العائد إلى سهيل « نجما » منصوب على المدح بفعل محذوف «يضىء» فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى نجم « كالشهاب » جار ومجرور متعلق بيضىء « ساطعا » حال من الشهاب ، فهو مؤكد لصاحبه ، منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : فى هذا البيت شاهدان من شواهد النحو :

أولهما — وهو غير مقصود للشارح من الإتيان به ههنا — فى قوله « طالعا » فانه حال من « سهيل » و « سهيل » مضاف إليه ، ومجىء الحال من المضاف إليه — وإن كان قليلا — قد ورد منه فى الشعر العربى جملة صالحة ؛ فمن ذلك قول تأبط شرا :

سَلَبْتَ سِلَاحِى بَائِساً وَشَتَمْتَنِى فَيَا خَيْرَ مَسْلُوبٍ وَيَا شَرَّ سَالِبِ

فان قوله « بائسا » حال من ياء المتكلم المجرورة محلا بالإضافة فى قوله «سلاحى» ؛ ومن ذلك قول الآخر وأنشده أبو زيد :

عَوْذٌ وَبُهْثَةُ حَاشِدُون عَلَيْهِمُ حَلَقُ الْحَدِيدِ مُضَاعَفاً يَتَلَهَّبُ

فان قوله « مضاعفا » حال من الحديد المجرور باضافة حلق إليه . وقدسبقت هذه المسألة مشروحة فى باب الحال . وأنت خبير أن هذا الاستشهاد إنما يتم إذا رويت « سهيل » بالجر على أنه مضاف إليه وجعلت « ترى » بصرية ، فان رويته بالرفع على أنه مبتدأ خبره محذوف فطالعا حال من الضمير المستكن فى الخبر ، وإن جعلت « ترى » علمية فطالعا مفعول ثان ، ولا شاهد فى البيت لهذه المسألة على هذين الوجهين .

والشاهد الثانى — وهو المقصود للشارح من الإتيان بهذا البيت ههنا — فى قوله « حيث سهيل » بالجر على أن حيث قد أضيفت إلى المفرد ، وذلك نادر ، والكثير فيها أن تكون مضافة إلى جملة خبرية اسمية مثبتة أو فعلية مصدرة بماض مثبت أو منفى بلا أو بمضارع مثبت أو منفى بلم أو لا ، فأما « ما » فى قول الشاعر :

وَأَنَّنِى حَيْثُ مَا يُدْنِى الْهَوَى بَصَرِى مِنْ حَيْثُ مَا سَلَكُو أَدْنُو فَأَنْظُورُ

فهى زائدة والجملة بعدها مثبتة .

وهذا الاستدلال إنما يتم على رواية جر « سهيل » . فان رويته بالرفع فهو مبتدأ خبره محذوف ، والجملة فى محل جر باضافة حيث إليها ، على ماذكرناه فى الإعراب ، وتقدير الكلام حينئذ : أما ترى حيث سهيل موجود طالعا .

٦١٧ — هذه قطعة من بيت ، وقد وردت فى عدة أشعار بعضها معروف النسبة إلى قائله ،

... ...

و بعضها غير معروف النسبة إلى قائله ؛ فمن الأول قول كثير عزة :

وَهَاجِرَةٍ يَا عَزَّ يلطف حَرُّهَا ... لِرُكْبَانِهَا مِنْ حَيْثُ لَيِّ الْعَمَائِمِ

نَصَبْتُ لَهَا وَجْهِي وَعَزَّةُ تَتَّقِي ... بِجِلْبَابِهَا وَالسِّتْرِ لَفْحَ السَّمَائِمِ

ومن ذلك قول الفرزدق :

وَنَطْعَنُهُمْ حَيْثُ الْكُلَى بَعْدَ ضَرْبِهِمْ ... بِبِيضِ الْمَوَاضِي حَيْثُ لَيِّ الْعَمَائِمِ

ومن الثاني قول الآخر :

وَنَحْنُ سَقَيْنَا الْمَوْتَ بِالسَّيْفِ مَعْقِلاً ... وَقَدْ كَانَ مِنْهُمْ حَيْثُ لَيِّ الْعَمَائِمِ

والظاهر أن الشارح لم يأت بالبيت كاملا لاطلاعه على هـذا الشعر كله ؛ فلم يشأ أن يقتصر على أحدها ليكون محتملا لكلها .

الإعراب : سنعرب لك بيت الفرزدق لكونه البيت المشهور فى شروح الألفية ؛ إذ كان إعراب كل ماذكرنا من الأبيات شيئا يطول من غير موجب لذلك . « نطعنهم » نطعن : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ، وضمير الغائبين مفعول به «حيث» ظرف مكان مبنى على الضم فى محل نصب بنطعن ، وهو مضاف و « الكلى » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، و يجوز أن يكون الكلى مبتدأ مرفوعا بضمة مقدرة على الألف ، وخبره محذوف ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل جر باضافة حيث إليها ، والتقدير : ونطعنهم حيث الكلى موجودة «بعد» ظرف منصوب على الظرفية بنطعن ، وهو مضاف وضرب من « ضربهم » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه « ببيض » جار ومجرور متعلق بضرب ، و بيض مضاف و « المواضى » مضاف إليه « حيث » ظرف مكان متعلق بضرب مبنى على الضم فى محل نصب ، وهو مضاف و « لى » مضاف إليه ، ولى مضاف و « العمائم » مضاف إليه .

الشاهد فيه : فى هذا البيت الذى أعربناه شاهدان للمسألة التى نحن بصدد الحديث عنها : أحدهما قوله « حيث الكلى » وثانيهما قوله « حيث لى العمائم » والأول منهما محتمل لأن يكون شاهدا على القليل فى هذه المسألة بتقدير جر الكلى ومحتمل لأن يكون جاريا على الكثير بأن تكون الكلى مرفوعة على أنها مبتدأ حذف خبره ، والثانى منهما لا يحتمل إلا أن يكون جاريا على القليل فى هذه المسألة وهو إضافة حيث إلى المفرد ، فانا لم نجد أحدا من العلماء ذكر أن الرواية جاءت فى هذا الشاهد برفع « لى » كما ذكروا ذلك فى الشاهد السابق .

فشاذ لا يقاس عليه ، خلافا للكسائى .

﴿ تنبيه ﴾ : قولهم « إذ ذاك » ليس من الإضافة إلى المفرد ، بل إلى الجملة الاسمية ، والتقدير : إذ ذاك كذلك ، أو إذ كان ذاك .

(وَإنْ يُنَوَّنْ يُحْتَمَلْ إفْرَادُ إذْ) أى : وإن ينون إذْ يحتمل إفرادها لفظا ، وأكثر ما يكون ذلك مع إضافة اسم الزمان إليها ، كما فى نحو : يَوْمَئِذٍ ، وحِينَئِذٍ ، ويكون التنوين عوضا من لفظ الجملة المضاف إليها ، كما تقدم بيانه فى أول الكتاب ، وأما نحو :

... ... وأنتَ إذٍ صَحِيحُ(١)

فنادر .

وههنا مسألتان نحب أن نذكرها لك ، أما الأولى فقد اختلف النحاة فى حكم إضافة حيث إلى المفرد : فذهب جمهورهم إلى أن ذلك نادر ، و ينسب هذا إلى البصريين ، وذهب الكسائى إلى أنه جائز وأنه مقيس .

قال أبو حيان ما نصه : « مذهب البصريين أنه لا يجوز إضافة حيث إلى المفرد ، وما سمع من ذلك نحو حيث لى العمائم نادر ، وأجاز الكسائى الإضافة إلى المفرد ؛ قياسا على ماسمع إضافتها فيه إلى المفرد » اهـ .

وأما الثانية فقد اختلف العلماء فى « حيث » إذا أضيفت إلى المفرد : أمعربة هى لا غير أم يجوز فيها الإعراب والبناء ؟ فحكى أبو الفتح أن من أضاف حيث إلى المفرد أعربها ، ومعنى ذلك أنه ينصبها على الظرفية ، وذهب من لا يحصيه العد من العلماء ــ ومنهم المحقق الرضى ، وأبو على الفارسى والكسائى ــ إلى أن حيث إذا أضيفت إلى المفرد لم يجب إعرابها ، بل يجوز أن تكون مبنية وأن تكون معربة ، قال البغدادى (٣ ــ ١٥٥) : « قال أبو على فى إيضاح الشعر : هذا البيت (يريد الشاهد السابق رقم ٦١٦) أنشده الكسائى ، وجعل حيث اسما ، ولم يعربه ؛ لأن كونه اسما لايخرجه عن البناء ، كقوله تعالى : (مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ) » اهـ .

(١) هذه قطعة من بيت ، وهو بتمامه :

نَهَيْتُكَ عَنْ طِلَابِكَ أُمَّ عَمْرٍو بِعَاقِبَةٍ وَأَنْتَ إذٍ صَحِيحُ

وهو بيت لأبى ذؤيب الهذلى ، وهو الشاهد (رقم ٩) الذى سبق ذكره وشرحه فى أول هذا الكتاب (انظر الجزء الأول ص ١٧) ووجه الاستشهاد به ههنا أنه قد قطع « إذ » عن الإضافة إلى الجملة لفظا ولم يضف إليها اسم الزمان كيوم وحين ، وذلك نادر جد الندرة .

(وَمَا كَإذْ مَعْنًى) فى كونه ظرفاً مبهما ماضياً ، نحو : حين ، ووقت ، وزمان ، ويوم ، إذا أريد بها الماضى (كَإذْ) فى الإضافة إلى ما تضاف إليه إذ ، لكن (أَضِفْ) هذه (جَوَازاً) لما سبق أن إذ تضاف إليه وجوبا (نَحْوُ حِينَ جَانُبِذْ) وجَاءَ زَيْدٌ يَوْمَ الْحَجَّاجُ أمِيرٌ ، ونحو حين مجيئك نبذ ، وَجَاءَ زَيْدٌ يَوْمَ إمْرَةِ الْحَجَّاجِ ، فتضاف للمفرد ، فان كان الظرف المبهم مستقبَلَ المعنى لم يعامَلْ معاملة إذ ، بل يعامل معاملة إذا ، فلا يضاف إلى الجملة الاسمية ، بل إلى الفعلية كما سيأتى ، وأما « يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ » وقوله :

فَكُنْ لِي شَفِيعاً يَوْمَ لاَذُو شَفَاعَةٍ   بِمُغْنٍ فَتِيلاً عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبِ (١)

فمما نُزِّلَ المستقبلُ فيه منزلَةَ الماضى لتحقق وقوعه . هذا مذهب سيبويه ، وأجاز ذلك الناظم على قلة ؛ تمسكا بظاهر ماسبق . وأما غير المبهم ــ وهو المحدود ــ فلا يضاف إلى جملة ، وذلك نحو شَهْرٍ وحَوْلٍ ، بل لا يضاف إلا إلى المفرد نحو شهر كذا .

(وَابْنِ أَوَ أَعْرِبْ مَا كَإِذْ قَدْ أُجْرِيَا) مما سبق أنه يضاف إلى الجملة جوازا : أما الإعراب فعلى الأصل ، وأما البناء فحملا على إذ (وَاخْتَرْ بِنَا مَتْلُوَّ فِعْلٍ بُنِيَا) أى : أن الأرجح والمختار فيما تلاه فعلٌ مبنيٌّ البناءُ للتناسب كقوله :

---

(١) هذا بيت لسواد بن قارب الدوسى ، وهو الشاهد (رقم ٢١٦) الذى سبق شرحه فى باب الحروف المشبهة بليس (انظر الجزء الأول ص ٤٠٧) والاستشهاد به ههنا فى قوله « يوم لاذو شفاعة بمغن » حيث أجريت « يوم » مجرى « إذ » فأضيفت إلى الجملة بعدها ، وهى جملة لا واسمها وخبرها ، وكان من حق هذه الجملة أن تكون فعلية لأنها مستقبلة فى المعنى ؛ إذ المراد يوم القيامة ، وهو اليوم الذى لايغنى فيه حميم ولا شفيع ، والسر فى ذلك أن ماهو ظرف زمان مبهم إن كان ماضيا ألحق باذ التى هى للزمان الماضى فجازت إضافته إلى الجمل بأنواعها اسمية أو فعلية كما تجوز إضافة إذ إلى كل ذلك ، وإن كان الزمان المبهم مستقبلا ألحق باذا التى هى للزمان المستقبل فلم تجز إضافته إلا إلى الجملة الفعلية كما لاتجوز إضافة إذ إلا إلى الجمل الفعلية . وفى هذا البيت تجد الظرف مستقبلا لما ذكرنا ، وتجده ــ مع ذلك ــ مضافا إلى الجملة الاسمية المنفية بلا العاملة عمل ليس ، وقد اعتذر الشارح عن ذلك بأن هذا الظرف ــ وإن كان مستقبل المعنى ــ قدنزل منزلة الماضي ؛ بسبب كونه محقق الوقوع .

٦١٨ – عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصِّبَا

٦١٨ – هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

* وَقُلْتُ أَلَمَّا أَصْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعُ *

وهذا البيت من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٣٦٩) وهو أيضا من شواهد المحقق الرضى فى باب الظروف من شرح الكافية (انظر الخزانة ٣ – ١٥١ بولاق) ، وهو أيضا من شواهد جار الله الزمخشرى فى الكشاف ، ومن شواهد ابن هشام الأنصارى فى مبحث الأمور التى يكتسبها المضاف من المضاف إليه من مغنى اللبيب ؛ وهو من قصيدة للنابغة الذبيانى مطلعها قوله :

عَفَا ذُو حُسًى مِنْ فرتنى فالْفَوَارِعُ فَجَنْبَا أَرِيكٍ فَالتِّلَاعُ الدَّوَافِعُ
فَمُجْتَمَعُ الْأَشْرَاجِ غَيَّرَ رُسُومَهَا مَصَايِفُ مَرَّتْ بَعْدَنَا وَمَرَابِعُ
تَوَهَّمْتُ آيَاتٍ لَهَا فَعَرَفْتُهَا لِسِتَّةِ أَعْوَامٍ وَذَا الْعَامُ سَابِعُ
رَمَادٌ كَكُحْلِ الْعَيْنِ لَأْيًا أُبِينُهُ وَنُؤْىٌ كَجِذْمِ الْحَوْضِ أَثْلَمُ خَاشِعُ
كَأَنَّ مَجَرَّ الرَّامِسَاتِ ذُيُولَهَا عَلَيْهِ قَضِيمٌ نَمَّقَتْهُ الصَّوَانِعُ
عَلَى ظَهْرِ مِبْنَاةٍ جَدِيدٍ سُيُورُهَا يَطُوفُ بِهَا وَسْطَ اللَّطِيمَةِ صَانِعُ
فَأَسْبَلَ مِنِّى عَبْرَةً فَرَدَدْتُهَا عَلَى النَّحْرِ مِنْهَا مُسْتَهِلٌّ وَدَامِعُ
عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصِّبَا وَقُلْتُ ... البيت ، وبعده :
وَقَدْ حَالَ هَمٌّ دُونَ ذَٰلِكَ دَاخِلٌ مَكَانَ الشِّغَافِ تَبْتَغِيهِ الْأَصَابِعُ

اللغة : « عفا » درس وذهبت معالمه « ذو حسى » بضم الحاء ، بزنة هدى – اسم موضع « من فرتنى » فرتنى : اسم امرأة ، وأراد من منازل فرتنى « الفوارغ » و « أريك » أسماء مواضع « فالتلاع » مجارى المياه ، واحدها تلعة « الدوافع » التى تدفع إلى الوادى « فمجتمع الأشراج » الأشراج : جمع شرج ، وهو شعب يدفع من الحرة « مصايف ومرابع » أزمان الصيف وأزمان الربيع « آيات لها » علامات « لأيا أبينه » يريد أنه لايعرفه إلا بعد جهد ومشقة لتغيره عن حالته التى عهده عليها « كجذم الحوض » جذم كل شىء : أصله « أثلم » هو الذى تهدم وتثلم « خاشع » مطمئن لاصق بالأرض « مجر الرامسات » هى الرياح الشديدة « نمقته » زينته وحسنته « على ظهر مبناة » المبناة – بكسر الميم – النطع ، وكانوا يبسطون نطعا ثم يلقون عليه الحصر ونحوها « اللطيمة » هى سوق فيها بز وطيب « فأسبل منى عبرة » يروى : فكفكفت منى عبرة ، وعلى الرواية الأولى تروى « عبرة » بالنصب على أن فى « أسبل » ضميرا مستترا يعود

... ...

إلى « ذو حسى » ويروى برفع « عبرة » على أنها فاعل أسبل ، وحذفت التاء من الفعل للفصل بينه وبين الفاعل ، ويروى « فأسبل منى دمعة » بالرفع وبالنصب أيضا ، وتقول : أسبل الرجل الماء ، إذا صبه ، والعبرة ـ بفتح العين وسكون الباء ـ الدمعة ، وإنما قال « فرددتها » لأنه استقبح أن يبكى على دار دارسة وهو شيخ قد وخطه الشيب « على النحر » النحر ـ بفتح النون وسكون الحاء ـ موضع القلادة من الصدر ، والدمعة تجرى على الخد أولا ثم تسيل منه على الصدر ، والجار والمجرور يتعلق برددتها ، أو بأسبل فى الرواية الأخرى « مستهل » سائل منصب له وقع ، ومنه قولهم : استهلت السماء بالمطر ، إذا دام مطرها « ودامع » الدامع : القاطر ، وأراد منها مستهل ومنها دامع ؛ لأن الدمعة الواحدة لا تكون مستهلة دامعة ، وجملة « منها مستهل ومنها دامع » فى محل نصب صفة لعبرة « على حين » على ههنا بمعنى فى مثلها فى قوله تعالى : (عَلَى حِينِ غَفْلَةٍ) وقوله « عاتبت المشيب على الصبا » تقول : عاتبت فلانا على كذا ؛ إذا لمته وأنت ساخط على ما كان منه ، والصبا ـ بكسر الصاد مقصورا ـ الميل إلى هوى النفس ، والمشيب : الشيب ، وهو ابيضاض الشعر ، وقد يكون بمعنى الدخول فى حد الشيب « وقلت ألما أصح » الهمزة فى « ألما » للانكار ، ولما : نافية جازمة بمعنى لم ، ولكنها تخالفها فى أن مدخول لما متوقع الحصول ومدخول لم أصله ألا يكون متوقع الحصول ؛ فدل ذلك على أن صحوه ورجوعه عن الاسترسال مع شهوات نفسه أمر متوقع عنده و « أصح » مضارع مبدوء بهمزة التكلم من الصحو ، وهو زوال السكر « وازع » اسم فاعل من وزع يزع ـ مثل وضع يضع ـ بمعنى زجر وكف . وقد روى « ألما تصح » بتاء المضارعة الدالة على الخطاب .

الإعراب : « على » حرف جر « حين » مجرور بعلى ، والجار والمجرور متعلق بكفكفت فى البيت السابق على بيت الشاهد ، أو بأسبل فى الرواية الأخرى ، أو برددتها « عاتبت » فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله ، والجملة من الفعل وفاعله فى محل جر باضافة حين إليها « المشيب » مفعول به لعاتبت « على الصبا » جار ومجرور متعلق بعاتبت « وقلت » الواو عاطفة ، قلت : فعل وفاعل ، والجملة معطوفة بالواو على جملة عاتبت « ألما » الهمزة حرف استفهام مقصود به الإنكار مبنى على الفتح لا محل له ، لما : حرف نفى وجزم وقلب مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « أصح » فعل مضارع مجزوم بلما ، وعلامة جزمه حذف الواو والضمة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « والشيب » الواو واو الحال حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، الشيب : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة « وازع » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب حال صاحبه الضمير المستتر فى قوله « أصح » .

... ...

الشاهد فيه : قوله «على حين عاتبت» حيث أضيفت «حين» إلى الجملة الفعلية التى فعلها ماض – وهى جملة «عاتبت» – وجاز فى «حين» حينئذ وجهان : أولهما البناء على الفتح ، وثانيهما الإعراب بالجر لدخول «على» عليها ، وأول الوجهين فى هذه الحالة أولى ؛ أما بناؤها فلأنها اكتسبت البناء من المضاف إليه ، وأما إعرابها فلأن الموجب لبناء الاسم هو الشبه الافتقارى ، وحاصله أن يكون الاسم مفتقرا افتقارا متأصلا إلى الجملة ، ألا ترى أن الموصول لما كان مفتقرا إلى جملة الصلة بنى وجوبا ، وأن «إذ» و «إذا» لما كانا مفتقرين افتقارا متأصلا إلى جملة يضافان إليها بنيا ، وحين غير مفتقرة إلى الجملة ، بل يجوز أن تضاف إلى الجملة كما هنا ، وأن تضاف إلى المفرد كما فى قوله تعالى : (عَلَى حِينِ غَفْلَةٍ) فلما لم تكن ملازمة للاضافة إلى الجمل لم يكن بناؤها لازما ، وأما أن الأولى فى مثل هذه الحالة – وهى أن تكون الجملة التى أضيفت حين إليها فعلية فعلها مبنى – البناء فللتناسب ، وهو مختار ابن مالك . قال ابن هشام فى مغنى اللبيب عند بيان الأمور التى يكتسبها المضاف من المضاف إليه : «الحادى عشر : البناء ، وذلك فى ثلاثة أبواب : أحدها أن يكون المضاف مبهما ، كغير ومثل ودون . . . والباب الثانى أن يكون المضاف زمانا مبهما والمضاف إليه إذ ، نحو قوله تعالى : (وَمِنْ خِزْيِ يَوْمَئِذٍ) و (مِنْ عَذَابِ يَوْمَئِذٍ) يقرآن بجر يوم وفتحه . الثالث : أن يكون المضاف زمانا مبهما ، والمضاف إليه فعل مبنى : بناء أصليا كان البناء كقوله * على حين عاتبت . . . البيت * أو بناء عارضا كقوله :

لَأَجْتَذِبَنْ مِنْهُنَّ قَلْبِي تَحَلُّمًا عَلَى حِينَ يَسْتَصْبِينَ كُلَّ حَلِيمِ

رويا بالفتح ، وهو أرجح من الإعراب عند ابن مالك ، ومرجوح عند ابن عصفور ؛ فان كان المضاف إليه فعلا معربا أو جملة اسمية فقال البصريون : يجب الإعراب ، والصحيح جواز البناء ، ومنه قراءة نافع : (هٰذَا يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ) بفتح يوم ، ومنه قراءة غير أبى عمرو وابن كثير : (يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئًا) بالفتح ، وقال :

إِذَا قُلْتُ هٰذَا حِينَ أَسْلُو يَهِيجُنِي نَسِيمُ الصَّبَا مِنْ حَيْثُ يَطلعُ الْفَجْرُ

وقال الآخر :

أَلَمْ تَعْلَمِي يَا عَمْرَكِ اللهُ أَنَّنِي كَرِيمٌ عَلَى حِينَ الْكِرَامُ قَلِيلُ

رويا بالفتح» اه كلامه . وقال الأعلم فى شرح هذا البيت المستشهد به ههنا : «الشاهد فى إضافة حين إلى الفعل وبنائها معه على الفتح ، وإعرابها جائز على الأصل» اه . وقال سيبويه فى التعليق على البيت : «كأنه جعل حين وعاتبت اسما واحدا» اه .

وقوله : ٦١٩ — عَلَى حِينَ يَسْتَصْبِينَ كُلَّ حَلِيمِ

٦١٩ — هذا عجز بيت ، وصدره قوله :

* لَأَجْتَذِبَنْ مِنهُنَّ قَلْبِي تَحَلُّمًا *

ولم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق ، وهو من شواهد ابن هشام فى مغنى اللبيب .

اللغة : « لأجتذبن » هو مضارع مؤكد بالنون الخفيفة ، وماضيه اجتذب ، وتقول : جذب الشىء يجذبه — من باب ضرب — واجتذبه ، إذا مده « تحلما » تكلفا للحلم والميل عن الصبوة « يستصبين » فسره العينى والسيوطى بأنه مضارع ماضيه قولهم : استصبيت فلانا ، إذا عددته فى الصبيان ، وليس ذلك بشىء ، ولكنه بمعنى يملن به إلى الصبوة واللهو ، وتقول : أصبت المرأة الرجل ، وتصبته ، واستصبته ، إذا أمالته إلى دواعى الصبوة واللهو « كل حليم » الحليم : العاقل .

المعنى : يقول : إنه سيجتذب قلبه من هؤلاء النساء ، ويتبرأ من محبتهن ، تصنعا للعقل والحكمة ، فى الوقت الذى لهن فيه من المكنة ما يملن به كل عاقل .

الإعراب : « لأجتذبن » اللام واقعة فى جواب قسم مقدر ، أجتذب : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، ونون التوكيد حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « منهن » جار ومجرور متعلق بأجتذب « قلبى » قلب : مفعول به لأجتذب منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « تحلما » مفعول لأجله « على » حرف جر « حين » يروى بالفتح فهو مبنى على الفتح فى محل جر بعلى ، ويروى بالجر فهو مجرور بعلى وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بأجتذب « يستصبين » فعل مضارع مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة ، ونون النسوة فاعله مبنى على الفتح فى محل رفع ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله فى محل جر بإضافة حين إليها « كل » مفعول به ليستصبين منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « حليم » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « على حين يستصبين » فانه يروى بوجهين : أحدهما بفتح « حين » ، ثانيهما بجره ، وهو مضاف إلى جملة فعلية فعلها مبنى ولو أن بناءه عارض ، وذلك لأنه فعل م ا ع والأصل فى الفعل المضارع الإعراب ، إلا أنه هنا مقترن بنون النسوة ، وذلك مما يقتضى . ؛ فدل مجموع الروايتين على أن « حين » إذا أضيفت إلى جملة فعلية فعلها مبنى جاز فى « حين » وجهان : الأول بناؤها على الفتح لأنها حينئذ اكتسبت البناء من المضاف إليه ، وثانيهما بقاؤه على الإعراب ؛ لأنه الأصل فيها . وقد ذكرنا لك خلاف العلماء فى أرجح الوجهين فى شرح الشاهد السابق .

(وَقبلَ فِعلٍ مُعْرَبٍ أوْ مُبْتَدَا * أعْرِبْ) نحو : « هٰذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ » .
وكقوله :

٦٢٠ — أَلَمْ تَعْلَمِي يَا عَمْرَكِ اللهُ أنَّنِي   كَرِيمٌ عَلَى حِينَ الْكِرَامُ قَلِيلُ

---

٦٢٠ — ورد هذا البيت فى كلة رواها أبو على القالى فى أماليه (ج ٢ ص ٤٠ بولاق) وقال قبل إنشادها: « وأنشدنا أبو بكر بن الأنبارى رحمه الله ، عن أبيه ، عن أحمد بن عبيد ، لشاعر قديم » اه . ولم يسمه ، وهاك الكلمة بروايته :

وَعَاذِلَةٍ هَبَّتْ بِلَيْلٍ تَلُومُنِي   وَلَمْ يَغْتَمِرْنِي قَبْلَ ذَاكَ عَذُولُ
تَقُولُ اتَّئِدْ لَا يَدْعُكَ النَّاسُ مُمْلِقًا   وَتُزْرِى بِمَنْ - يَابْنَ الكِرَام - تَعُولُ
فَقُلْتُ أَبَتْ نَفْسٌ عَلَىَّ كَرِيمَةٌ   وَطَارِقُ لَيْلٍ غَيْرَ ذَاكَ يَقُولُ
أَلَمْ تَعْلَمِي يَا عَمْرَكِ اللهُ أَنَّنِي   كَرِيمٌ ... البيت ، وبعده :
وَأَنِّى لَا أَخْزَى إذَا قِيلَ مُمْلِقٌ   سَخِيٌّ ، وَأَخْزَى أنْ يُقَالَ بَخِيلُ
فَلَا تَتْبَعِي الْعَيْنَ الْغَوِيَّةَ وَانْظُرِى   إِلَى عُنْصُرِ الأَحْسَابِ أَيْنَ يَئُولُ
وَلَا تَذْهَبَنْ عَيْنَاكِ فِى كُلِّ شَرْمَحٍ   لَهُ قَصَبٌ جُوفُ الْعِظَامِ أَسِيلُ
عَسَى أنْ تَمَنَّى عِرْسُهُ أَنَّنِى لَهَا   بِهِ حِينَ يَشْتَدُّ الزَّمَانُ بَدِيلُ
إذَا كُنْتُ فِى الْقَوْمِ الطِّوَالِ فَضَلْتُهُمْ   بِعَارِفَةٍ حَتَّى يُقَالَ طَوِيلُ
وَلَا خَيْرَ فِى حُسْنِ الْجُسُومِ وَطُولِهَا   إِذَا لَمْ يَزِنْ حُسْنَ الْجُسُومِ عُقُولُ
وَكَائِنْ رَأَيْنَا مِنْ فُرُوعٍ طَوِيلَةٍ   تَمُوتُ إِذَا لَمْ يُحْيِهِنَّ أُصُولُ
فَإِلَّا يَكُنْ جِسْمِى طَوِيلًا فَإِنَّنِى   لَهُ بِالْفِعَالِ الصَّالِحَاتِ وَصُولُ
وَلَمْ أَرَ كَالْمَعْرُوفِ : أَمَّا مَذَاقُهُ   فَحُلْوٌ ، وَأَمَّا وَجْهُهُ فَجَمِيلُ

وقد روى العينى عدة أبيات من هذه الكلمة على غير هذا الترتيب وقال قبل ذكرها تبيينا النسبة بيت الشاهد : « أقول : قائله هو مويال بن جهم المذحجى ، ويقال : قائله هو مبشر بن الهذيل الفزارى ، وهو من قصيدة من الطويل هو أولها ، وبعده » اه . ثم ذكر الأبيات : الخامس فالثانى عشر ، فالتاسع ، فالعاشر ، فالحادى عشر ، فالثالث عشر .

اللغة : « عمرك الله » أصل كلة عمر مصدر قولهم : عمر فلان يعمر - كعلم يعلم ، عمرا ، بفتح

... ...

العين أوضمها، ومعناه الزمن الطويل ، فاذا قلت : عمر فلان ، فأنت تريد أنه عاش زمانا مديدا ، وقد استعملوا المصدر المفتوح العين في القسم ، ولهم في استعماله طريقتان : إحداهما أن يقرنوا به لام الابتداء و يرفعوه على أنه مبتدأ محذوف الخبر وجو با ، ومن ذلك قوله تعالى : (لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ) وقول الشاعر ، وهو طرفة بن العبد البكرى :

لَعَمْرُكَ إِنَّ قَابُوسَ بْنَ هِنْدٍ ... لَيَخْلِطُ مُلْكَهُ نوكٌ كَثِيرُ

وقول زياد الأعجم :

لَعَمْرُكَ إِنَّنِي وَأَبَا حميدٍ ... لَكَالنَّشْوَانِ وَالرَّجُلِ الْحَلِيمِ

والوجه الآخر أن يقرنوا به حرف القسم أو ينصبوه على تقديره ؛ فمن الأول قول الشاعر ، وهو عمر بن أبي ربيعة :

بِعَمْرِكَ هَلْ رَأَيْتَ لَهَا سَمِيًّا ... فشاقَكَ أَمْ لَقِيتَ لها خَدِينَا

ومن الثاني قول الشاعر :

عَمْرَكِ اللهَ يَا سُعَادُ عِدِينِي ... بَعْضَ مَا أَبْتَغِي وَلاَ تُوئِسِينِي

وقول الآخر :

يَا عَمْرَكِ اللهَ إِلاَّ قُلْتِ صَادِقَةً ... أَصَادِقاً وَصَفَ الْمَجْنُونُ أَمْ كَذَبَا

وقول عمر بن أبي ربيعة :

أَ كَمَا يَنْعَتُنِي تُبْصِرْنَنِي ... عَمْرَكُنَّ اللهَ أَمْ لاَ يَقْتَصِدْ

وقول عمر بن أبي ربيعة أيضا :

أَيُّهَا الْمُنْكِحُ الثُّرَيَّا سُهَيْلاً ... عَمْرَكَ اللهَ كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ

وكلمة « عمر » منصوبة كما ترى أو مجرورة بحرف القسم . والاسم الكريم بعده يجوز أن تقرأه بالرفع و بالنصب ، فأما نصب « عمر » فذهب الأخفش والمبرد وأبو سعيد السيرافي إلى أنه منصوب على حذف حرف القسم ، وأصل الكلام بعمرك الله ، وأصله الأصيل بتعميرك الله : أى باقرارك له بالبقاء والدوام ؛ فتكون الكاف في موضع رفع على أنها فاعل المصدر ، والاسم الكريم منصوب على التعظيم ، وذهب أبو على الفارسي إلى أن انتصاب « عمرك » على أنه مفعول مطلق ، وأصل الكلام : عمرك الله تعميرا ، فأضيف المصدر إلى المفعول وارتفع بعده الاسم الكريم على أنه فاعل والظاهر من كلام سيبويه - على ما قاله أبو حيان - انتصاب « عمر » على أنه مفعول به لفعل محذوف ،

... ...

والتقدير : أسأل تعميرك الله ، وعليه يكون تعمير مفعولا به ، وهو مصدر مضاف إلى مفعوله ، ولفظ الجلالة منصوب بأسأل أيضا ، وكأنه قال : أسأل الله أن يطيل عمرك ، والذى ترجحه أن انتصاب « عمر » على تقدير حرف القسم ، بدليلين : أحدهما أن هذه الكلمة كثر استعمالها في القسم مصاحبة للام كما رأيت ، وثانيهما أنها حين استعملت بغير لام دخلت عليها باء القسم كما فى بيت عمر بن أبى ربيعة الذى رويناه لك ، فذانك يرجحان أنها حين تستعمل بغير لام ولا باء تكون على نية الباء لتطابق وجوه استعمالاتها فى المعنى . ويجوز على هذا فى الاسم الكريم بعده الرفع والنصب ، أما الرفع فعلى أنه فاعل المصدر والكاف مفعوله ، وكأنه قال : بتعمير الله إياك ، والمعنى باطالة الله حياتك ، وأما النصب فعلى أن الكاف هى فاعل المصدر ، وكأنه قد قال بتعميرك الله ، والمعنى باقرارك لله بالبقاء .

الإعراب : «ألم» الهمزة حرف استفهام مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، لم : حرف نفى وجزم وقلب « تعلمى » فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعله « يا » حرف نداء ، والمنادى به محذوف ، والتقدير : ألم تعلمى ياهذه ، ويجوز أن يكون يا حرف تنبيه « عمرك الله » عمر : منصوب على نزع الخافض ، وهو مضاف والكاف مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله ، ولفظ الجلالة مفعول المصدر ، ويجوز العكس بأن تكون إضافة عمر إلى الكاف من إضافة المصدر إلى مفعوله ولفظ الجلالة هو فاعل المصدر « أنى » أن : حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسمه « كريم » خبر أن ، وأن مع مادخلت عليه سدت مسد مفعولى تعلمى « على » حرف جر « حين » يروى بالجر فهو مجرور بعلى ، ويروى بالفتح فهو مبنى على الفتح فى محل جر بعلى ، والجار والمجرور متعلق بكريم «الكرام» مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة «قليل» خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل جر باضافة حين إليها .

الشاهد فيه : قوله « على حين الكرام قليل » فانه يروى بوجهين : الأول جر حين على أنه معرب متأثر لفظا بعلى الجارة ، والثانى بفتح حين على أنه مبنى ، وهذه الرواية حجة للكوفيين وأبى على الفارسى وابن مالك على أن « حين » يجوز إجراؤه مجرى إذ فى البناء ولو أضيف إلى جملة اسمية أو جملة فعلية فعلها مضارع غير مقترن بنون توكيد ولا نون نسوة كقول الشاعر صاحب الشاهد الذى نحن بصدد شرحه :

عَسَى أَنْ تَمَنَّى عِرْسُهُ أَنَّنِي لَهَا ... بِهِ حِينَ يَشْتَدُّ الزَّمَانُ بَدِيلُ

يجوز أن يكون «حين» مبنيا على الفتح فى محل نصب ، ويجوز أن يكون منصوبا على الظرفية . والبصريون يوجبون الإعراب فى بيت الشاهد وفى البيت الذى ذكرناه ، والحجة عليهم أن العلماء

ولم يُجز البصريون حينئذ غيرَ الإعراب ، وأجاز الكوفيون البناء ، وإليه مال الفارسى والناظم ، ولذلك قال : (وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفَنَّدَا) أى : لن يُغَلَّط ، واحتجوا لذلك بقراءة نافع : « هٰذَا يَوْمَ يَنْفَعُ » بالفتح ، وقد روى بهما قوله :

... ... عَلَى حِينَ الْكِرَامُ قَلِيلُ

وقوله :

٦٢١ — تَذَكَّرَ مَا تَذَكَّرَ مِنْ سُلَيْمَى عَلَى حِينَ التَّوَاصُلُ غَيْرُ دَانِ

رووا بيت الشاهد بالفتح ، وأن نافعا قرأ : (هٰذَا يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ) بالفتح أيضا وذلك كله يدل على جواز البناء .

٦٢١ — لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أولواحق

الإعراب : « تذكر » فعل ماض مبنى على الفتح لامحل له ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو « ما » اسم موصول مفعول به لتذكر ، مبنى على السكون فى محل نصب « تذكر » فعل ماض فاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة لامحل لها من الإعراب صلة الموصول ، والعائد محذوف ، وتقدير الكلام : تذكر ماتذكره « من سليمى » جار ومجرورمتعلق بمحذوف حال من ما الموصولة والمعنى تذكر الذى تذكره حال كونه من شؤون سليمى « على » حرف جر مبنى على السكون لامحل له من الإعراب «حين» يروى بالجر فهومجرورلفظا بعلى ، ويروى بالفتح فهومبنى على الفتح فى محل جر بعلى ، والجار والمجرور متعلق بتذكر الأول « التواصل » مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة « غير » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و «دان» مضاف إليه ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل جر باضافة حين إليها

الشاهد فيه : قوله « على حين التواصل غير دان » حيث يروى بوجهين : أحدهما بجرحين على أنه معرب متأثر لفظا بحرف الجر ، وثانيهما بفتح حين على أنه مبنى على الفتح فى محل جر بعلى ، مع أن الجملة التى أضيفت إليها حين فى هذا البيت جملة اسمية من مبتدأ وخبر ، فدل ذلك على أن «حين» يجوز بناؤه على الفتح تشبيها له باذ ، سواء أكان قد أضيف إلى جملة فعلية فعلها مبنى كما فى الشاهدين (٦١٨ و ٦١٩) أم كان قد أضيف إلى جملة اسمية كما فى الشاهدين (٦٢٠ و ٦٢١) أم كان قد أضيف إلى جملة فعلية فعلها معرب كالبيت الذى ذكرناه لك مع شرح الشاهد السابق ، وهذا رأى الكوفيين ، ووافقهم عليه أبو على الفارسى البغدادى ، وتبعه على ذلك ابن مالك ، وذهب جمهرة البصريين إلى أنه لا يجوز بناء حين إلا إذا كان قد أضيف إلى جملة فعلية فعلها مبنى كما فى الشاهدين (٦١٨ و ٦١٩) فان أضيف إلى جملة اسمية أو إلى جملة فعلية فعلها معرب وجب إعرابه ، وهم محجوجون بالسماع ، على ماذكرناه فى شرح الشاهد السابق

(وَأَلْزَمُوا إِذَا) الظرفية (إِضَافَةً إِلَى * جُمَلِ الْأَفْعَالِ) خاصةً ، نظرا إلى ما تضمنته من معنى الشرط غالبا (كَهُنْ إِذَا اعْتَلَى) « إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللهِ » فإذا ظرفٌ فيه معنى الشرط مضاف إلى الجملة بعده ، والعامل فيه جوابه على المشهور . وأما نحو : « إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ » فمثل « وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ » وقوله :

٦٢٢ — إِذَا بَاهِلِيٌّ تَحْتَهُ حَنْظَلِيَّةٌ لَهُ وَلَدٌ مِنْهَا فَذَاكَ الْمُذَرَّعُ

---

٦٢٢ — هذا بيت للفرزدق همام بن غالب .

اللغة : « باهلى » أراد رجلا منسوبا إلى باهلة ، وهى قبيلة من قيس عيلان ، وقد أكثر الشعراء من ذم هذه القبيلة ، فمن ذلك قول الشاعر :

وَلَوْ قِيلَ لِلْكَلْبِ يَا بَاهِلِيُّ عَوَى الْكَلْبُ مِنْ لُؤْمِ هٰذَا النَّسَبْ

ومنه قول آخر يهجو سعيد بن سلم الباهلى :

لِكُلِّ أَخِى مَدْحٍ ثَوَابٌ عَلِمْتُهُ وَلَيْسَ لِمَدْحِ الْبَاهِلِيِّ ثَوَابُ

مَدَحْتُ ابْنَ سَلْمٍ وَالْمَدِيحُ مَهَزَّةٌ فَكَانَ كَصَفْوَانٍ عَلَيْهِ تُرَابُ

ومن ذلك قول الآخر :

فَمَا سَأَلَ اللهَ عَبْدٌ لَهُ فَخَابَ وَلَوْ كَانَ مِنْ بَاهِلَهْ

« حنظلية » أراد امرأة منسوبة إلى حنظلة ، وهى قبيلة من تميم ، وحنظلة أكرم قبائل تميم حتى إنه ليقال لهم : حنظلة الأكرمون « المذرع » بضم الميم وفتح الذال المعجمة وتشديد الراء المهملة مفتوحة — هو الذى تكون أمه أشرف من أبيه

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه ، مبنى على السكون فى محل نصب « باهلى » هو على ما ذكره العلامة الشارح مبتدأ أول مرفوع بالضمة الظاهرة ، و « تحته » ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وضمير الغائب العائد إلى باهلى مضاف إليه ، و « حنظلية » مبتدأ ثان تأخر عن خبره ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل رفع خبر عن المبتدأ الأول ، وجملة المبتدأ الأول وخبره فى محل نصب خبر لكان المحذوفة ، واسمها ضمير شأن محذوف أيضا ، وتقدير الكلام على هذا : إذا كان هو — أى الحال والشأن — باهلى تحته حنظلية — إلخ ، وذكر العلامة الصبان أنّ ذلك ليس بلازم ، بل « باهلى » اسم لكان المحذوفة والأصل : إذا كان باهلى « تحته » تحت : ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى باهلى مضاف إليه « حنظلية » مبتدأ مؤخر . وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب

فعلى إضمار كان الشانية كما أضمرت هى واسمها ضميرُ الشأن في قوله :

٦٢٣ — فَهَلاَّ نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا

خبر كان المحذوفة « له » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « ولد » مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل رفع صفة لباهلى ، أو فى محل نصب حال صاحبه الضمير فى خبر كان العائد إلى باهلى « منها » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لولد « فذاك » الفاء واقعة فى جواب إذا ، وذا : اسم إشارة مبتدأ مبنى على السكون فى محل رفع ، والكاف حرف خطاب « المذرع » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة المبتدأ وخبره لامحل لها من الإعراب جواب إذا

الشاهد فيه : قوله « إذا باهلى تحته حنظلية » واعلم أن العلماء قد اختلفوا فى جواز إيلاء إذا جملة اسمية ؛ فذهب الكوفيون والأخفش إلى أن ذلك جائز ، وذهب جمهرة البصريين إلى أنه لا يجوز ، بل يجب أن تكون الجملة التالية لإذا جملة فعلية ، سواء أكان فعلها ملفوظا به أم كان مقدرا ، وقد تمسك الأخفش والكوفيون بظاهر بعض النصوص ؛ فمنها قوله تعالى : (إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ) ومنها هذا البيت ، وعندهم أن « السماء » فى الآية الكريمة مبتدأ ، وجملة « انفطرت » من الفعل وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ ، ولا تقدير فى الكلام . وعندهم أن « باهلى » فى البيت المستشهد به مبتدأ ؛ وجملة « تحته حنظلية » من المبتدأ وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ ، ولا تقدير فى الكلام . والبصريون يأبون هذا ولا يقرونهم عليه ، وعندهم أن « السماء » فى الآية الكريمة فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، وجملة « انفطرت » من الفعل المذكور وفاعله لا محل لها من الإعراب تفسيرية ، وعندهم أن « باهلى » فى البيت المستشهد به ليس هو التالى لإذا على التحقيق ، بل التالى لها « كان » محذوفة : إما هى واسمها على ما أشار إليه الشارح وعلى الوجه الذى أعربنا عليه البيت أولا ، وإما هى وحدها على ماجوزه الصبان وما ذكرناه لك ثانية فى الإعراب .

٦٢٣ — هذه قطعة من بيت ، وهو بتمامه مع بيت بعده :

وَنُبِّئْتُ لَيْلَى أَرْسَلَتْ بِشَفَاعَةٍ ... إِلَيَّ ، فَهَلاَّ نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا

أَأَكْرَمُ مِنْ لَيْلَى عَلَيَّ فَتَبْتَغِي ... بِهِ الْجَاهَ أَمْ كُنْتُ امْرَأً لاَ أُطِيعُهَا

وقد نسبوا هذين البيتين إلى مجنون بنى عامر قيس بن الملوح ، ونسبوهما إلى عبد الله بن الدمينة ، ونسبوهما إلى الصمة بن عبد الله القشيرى .

اللغة : « نبئت » بالبناء للمجهول ــ أخبرت « أرسلت بشفاعة » الشفاعة : هى التوسل ابتغاء الخير ، والذى يتوسل هو الشفيع ، والشفاعة هى الأمر الذى حمله رسولها ؛ فلذلك تعدى الفعل إليها بالباء كما فى قوله تعالى : (وَإِنِّي مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِمْ بِهَدِيَّةٍ) وقول الشاعر :

... ...

لَقَدْ كَذَبَ الْوَاشونَ مَا فُهْتُ عِنْدَهُمْ بِقَوْلٍ وَلاَ أرْسَلْتُهُمْ بِرَسُولِ

أراد بالرسول الرسالة التى يبعث بها مع الرسول فلذلك عدى الفعل إليها بالباء « الجاه » المنزلة والكرامة .

الإعراب : « نبئت » فعل ماض مبنى للمجهول ، وتاء المتكلم نائب فاعل ، وهو مفعوله الأول « ليلى » مفعول ثان « أرسلت » فعل ماض ، والتاء للدلالة على تأنيث الفاعل ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى ليلى ، والجملة من الفعل وفاعله فى محل نصب مفعول ثالث لنبئ « بشفاعة » جار ومجرور متعلق بأرسلت «إلى» جار ومجرور متعلق بأرسلت أيضا «فهلا» الفاء حرف دال على السببية مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، هلا : حرف تحضيض مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « نفس » يجوز فيه وجهان من الإعراب : أولهما أن يكون مبتدأ ، وهو مضاف و « ليلى » مضاف إليه « شفيعها » شفيع : خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وضمير الغائبة العائد إلى ليلى مضاف إليه ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب خبر لكان المحذوفة مع اسمها الذى هو ضمير الشأن ، والتقدير : فهلا كان هو أى الحال والشأن نفس ليلى شفيع ليلى إلىّ ، والوجه الثانى أن يكون « نفس » فاعلا بفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير : فهلا شفعت نفس ليلى ، ونفس مضاف و « ليلى » مضاف إليه ، وعلى هذا يكون شفيع من « شفيعها » خبرا لمبتدأ محذوف ، وتقديره : هى شفيعها .

الشاهد فيه : قوله « فهلا نفس ليلى شفيعها » فان « هلا » حرف تحضيض ، وهو مختص بالدخول على الجمل الفعلية إجماعا من البصريين والكوفيين ، وقد ورد فى هذا البيت ما ظاهره أنه ولى « هلا » جملة اسمية من مبتدأ وخبر ، وقد اتفق الفريقان على أن هذا الظاهر غير صحيح ، وأنه يجب التأويل فيه وتخريجه على الوجه المتلئب فى العربية ، ولذلك ذهبوا إلى تقدير « كان » مع اسمها وجعلوا الجملة الابتدائية فى محل نصب خبرا لكان المحذوفة ، وعلى هذا يكون الوالى لهلاّ فى الحقيقة جملة فعلية مؤلفة من كان واسمها وخبرها ، أو يجعلون « نفس ليلى » فاعلا لفعل محذوف على ما ذكرنا لك فى الإعراب ، فيكون الوالى لهلا فى الحقيقة جملة فعلية مؤلفة من فعل وفاعل . وقد أراد الشارح رحمه الله أن يجعل تقدير « كان » واسمها فى البيت المتقدم (رقم ٦٢٢) نظير هذا البيت ، وكأنه يقول للكوفيين : إذا كنتم لا ترون بأسا من تقدير كان واسمها حين تكون الأداة أداة تحضيض ، بل أنتم تلتزمون ذلك ، ولا تقولون بمقتضى ظاهر الشاهد فتجوزون أن تقع الجمل الاسمية بعد أداة التحضيض ، فلماذا لم تذهبوا إلى التأويل المذكور بعد أداة الشرط ؟ ولماذا أخذتم بظواهر الأدلة فى أدوات الشرط دون أدوات التحضيض ؟

... ...

وحاصل هذا الكلام أن أداة الشرط قد جاء الفعل بعدها كثيرا ، نحو قوله تعالى : (إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ) ونحو قول الشاعر :

إِذَا لَمْ يَكُنْ عَوْنٌ مِنَ اللهِ لِلْفَتَى ... فَأَوَّلُ مَا يَقْضِي عَلَيْهِ اجْتِهَادُهُ

وقد وقع بعدها الاسم مرفوعا أيضا ، نحو قوله تعالى : (إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ) ونحو قول الشاعر السموءل :

إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَدْنَسْ مِنَ اللُّؤْمِ عِرْضُهُ ... فَكُلُّ رِدَاءٍ يَرْتَدِيهِ جَمِيلُ

ونحو بيت الشاهد المتقدم (رقم ٦٢٢) ، وقد وقع بعدها الاسم منصوبا كقول الشاعر :

إِذَا ابْنَ أَبِي مُوسَى بِلَالًا بَلَغْتِهِ ... فَقَامَ بِفَأْسٍ بَيْنَ وِصْلَيْكِ جَازِرُ

وأن أداة التحضيض قد جاء بعدها الأفعال نحو قولك : هلا فعلت ، ونحو قول الشاعر (وقد تقدم ذكره فى أثناء شرح الشاهد رقم ٥٤٣ فى ص ٢٤٨ من هذا الجزء) :

يُذَكِّرُنِي حَامِيمَ وَالرُّمْحُ دُونَهُ ... فَهَلَّا تَلَا حَامِيمَ قَبْلَ التَّقَدُّمِ

وقد وقع بعدها الاسم منصوبا ، نحو قوله عليه الصلاة والسلام : هَلَّا بِكْرًا تُلَاعِبُهَا وَتُلَاعِبُكَ ، وكقول الشاعر :

أَتَيْتَ بِعَبْدِ اللهِ فِي الْقِدِّ مُوثَقًا ... فَهَلَّا سَعِيدًا ذَا الْخِيَانَةِ وَالْغَدْرِ

وقد جاء بعدها الأسماء مرفوعة أيضا كبيت الشاهد الذى معنا ، وكقول الآخر :

أَلْآنَ بَعْدَ لَجَاجَتِي تَلْحَوْنَنِي ... هَلَّا التَّقَدُّمُ وَالْقُلُوبُ صِحَاحُ

فأما علماء البصرة فقالوا فى البابين جميعا ، نعنى باب الشرط وباب التحضيض ، كلاما واحدا ، وهو أنه إذا ولى أحد هذه الأدوات فعل فالأمر ظاهر ولا تقدير فى الكلام ، وإذا وليها اسم : فان كان منصوبا فهو مفعول به لفعل محذوف يفسره فعل بعده أو يتصيد من معنى الكلام ، وإن كان مرفوعا فان كان بعده فعل يفسر فالاسم المرفوع بعد الأداة فاعل بفعل محذوف يفسره الفعل الواقع بعده ، وإن لم يكن ثمة فعل يفسر كان الاسم المرفوع بعد الأداة اسما لكان محذوفة أومبتدأ خبره ما بعده والجملة خبر لكان المحذوفة هى واسمها ، وأما الكوفيون فاختلفت كلمتهم فى البابين ؛ فذهبوا فى باب التحضيض إلى مثل ما ذهب إليه البصريون ، وذهبوا فى باب الشرط إلى الأخذ بظواهر الشواهد فأجازوا وقوع الجملة الاسمية بعد أداة الشرط كما أجازوا وقوع الجملة الفعلية ؛ وهم فى ذلك مخطئون ؛ لأن صحة النظر توجب واحدا من أمرين لم يقولوا هم بشىء منهما : الأول : أن نجيز ما اقتضاه ظاهر النصوص فى البابين ؛ فنجيز أن تدخل أداة الشرط وأداة التحضيض جميعا على كل من الجملتين الاسمية والفعلية ؛ لأن هذا كله قد ورد فى ظاهر الاستعمال العربى ، والثانى : أن

هذا مذهب سيبويه ، وأجاز الأخفش إضافتها إلى الجمل الاسمية ، تمسكا بظاهر ما سبق ، واختاره فى شرح التسهيل ، والاحترازُ بقولى « غالبا » عن نحو : « وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ » « وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ » فإذا فيهما ظرف لخبر المبتدإ بعدها ، ولا شرطية فيها ، وإلا لكان يجب اقتران الجملة الاسمية بالفاء .

﴿ تنبيه ﴾ : مثل إذا هذه لَمَّا الظرفية ؛ فلا تضاف إلى جملة أسمية ، وتلزم الإضافة إلى الفعلية ، نحو : « وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ » وأما قوله :

٦٢٤ — أَقُولُ لِعَبْدِ اللهِ لَمَّا سِقَاؤُنَا وَنَحْنُ بِوَادِى عَبْدِ شَمْسٍ وَهَاشِمِ

نقتصر فى البابين جميعا على إيلاء الأداة الجملة الفعلية ، ونتأول ما ورد من النصوص مخالفا لهذا ، فأما أن نأخذ بواحد منهما فى باب ونأخذ بالآخر فى الباب الآخر فذلك شىء بعيد كل البعد عن النظر الصحيح والفكر المستقيم .

٦٢٤ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سابق أو لاحق ، والظاهر لى أنه من كلام بعض النحاة ، قاله لقصد الإلغاز ، وهو من شواهد ابن هشام الأنصارى ، فى مباحث « لما » من مغنى اللبيب .

اللغة : « سقاؤنا » السقاء — بزنة الكتاب — جلد السخلة يتخذ للبن والماء « وهى » هو فعل ماض من الوهى ، وتقول : وهى الجلد ونحوه يهى وهيا — من باب رمى يرمى رميا — ومعناه تشقق وتخرق ، وتقول : وهى الحائط ونحوه يهى وهيا ، إذا ضعف وهمّ بالسقوط ، ومن الأول قول الراجز وهو من أمثالهم :

خَلِّ سَبِيلَ مَنْ وَهَى سِقَاؤُهُ وَمَنْ هُرِيقَ بِالْفَلَاةِ مَاؤُهُ

وقد فسر الشارح هنا وهى بسقط ، وهو تابع فى ذلك لابن هشام ، وعندنا أن تفسيره بتخرق وتشقق أولى ؛ لأنه المناسب للسقاء وهو المنصوص عليه فى تفسير أهل اللغة كما رأيت « شم » فعل أمر ماضيه شام ، وتقول : شام فلان البرق يشيمه شيما — من باب باع يبيع بيعا — إذا نظر إلى سحابته أين تمطر ، وكأنه يقول له : انظر السحاب لنعرف أين يمطر لنتجه صوب المطر حتى لا نهلك عطشا .

الإعراب : « أقول » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « لعبد » جار ومجرور متعلق بأقول ، وعبد مضاف و « الله » مضاف إليه « لما » حينية ، ظرف زمان بمعنى إذا على الأرجح مبنى على السكون فى محل نصب « سقاؤنا » سقاء : فاعل بفعل

فمثل « وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ » لأن « وَهَا » فى البيت فعلٌ بمعنى سقط ، وشِمِ أمرٌ من قولك : شِمْتُه ، إذا نظرتَ إليه ، والمعنى لما سقط سقاؤنا قلت لعبد الله شِمْهُ .

محذوف يفسره الفعل الآتى ، وتقدير الكلام : لما وهى سقاؤنا ، وضمير المتكلم ومعه غيره مضاف إليه ، وجملة الفعل الماضى المحذوف وفاعله فى محل جر بإضافة لما إليها « ونحن » الواو واو الحال ، نحن : ضمير منفصل مبتدأ « بوادى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، ووادى مضاف و « عبد » مضاف إليه ، وهو مضاف « وشمس » مضاف إليه « وهى » فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى السقاء ، والجملة من الفعل وفاعله لامحل لها من الإعراب مفسرة « شم » فعل أمر مبنى على السكون لامحل له من الإعراب، وحرك بالكسر لأجل الروى ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت . وأصل نظام البيت هكذا : لما وهى سقاؤنا ونحن بوادى عبد شمس قلت لعبد الله شم .

الشاهد فيه : قوله « لما سقاؤنا ــ إلخ» فان « لما » ظرفية حينية ، وهى بمعنى إذا ، ومن حقها أن تدخل على الجمل الفعلية ، وقد وقع فى هذا البيت ماظاهره أنه قد وقع بعدها الجملة الاسمية ، ولكن هذا الظاهر غير مقصود ، وهى عند التحقيق داخلة على جملة فعلية ، وذلك لأن « سقاؤنا » فاعل بفعل محذوف يفسره الفعل الذى بعده ــ وهو قوله « وهى » ــ نظير قوله تعالى : (إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ) وقوله : (إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ) وقوله : (وَإِذَا النُّجُومُ انْكَدَرَتْ) وقد حدثناك عن هذا الموضوع حديثا طويلا فى شرح الشاهد السابق (٦٢٣) فارجع إليه ، ثم ارجع مرة أخرى إلى شرح الشاهد (رقم ٣٩٢) الذى سبق فى باب الاشتغال

واعلم أن هذا البيت الذى نحن بصدد شرحه من أبيات المعاياة والإلغاز ، قال ابن هشام فى مباحث لما من مغنى اللبيب : « ومن مشكل لما هذه (يريد لما الحينية التى تختص بالماضى ، وتقتضى جملتين وجدت ثانيتهما عند وجود الأولى) قول الشاعر :

أَقُولُ لِعَبْدِ اللهِ لَمَّا سِقَاؤُنَا ... وَنَحْنُ بِوَادِي عَبْدِ شَمْسٍ وَهَاشِمِ

فيقال : أين فعلاها ؟ والجواب أن سقاؤنا فاعل بفعل محذوف يفسره وهى بمعنى سقط ، والجواب محذوف تقديره قلت ، بدليل أقول ، وقوله شم أمر من قولك : شمت البرق ، إذا نظرت إليه. والمعنى : لما سقط سقاؤنا قلت لعبد الله » اه . وقد كتبوا « وهى » بالألف إمعانا فى الإلغاز لتكون مع ما بعدها « وهاشم » بعد قوله « بوادى عبد شمس» حتى يلتبس الأمر على قصار الفهم فيظنوا أن الواو عاطفة لهاشم على عبد شمس ، وهى عند النظر فاء الكلمة على ماعلمت من الإعراب

(لِمُفْهِمِ اثْنَيْنِ مُعَرَّفٍ بِلاَ * تَفَرُّقٍ أُضِيفَ كِلْتَا وَكِلاَ) أى : مما يلزم الإضافة كلا وكلتا ، ولا يضافان إلا لما استكمل ثلاثة شروط : أحدها التعريف ؛ فلا يجوز كلا رجلين ، ولا كلتا امرأتين ، خلافا للكوفيين فى إجازتهم إضافتهما إلى النكرة المختصة ، نحو : كِلاَ رَجُلَيْنِ عِنْدَكَ قَائِمَانِ ، وحكى كِلْتَا جَارِيَتَيْنِ عِنْدَكَ مَقْطُوعَةٌ يَدُهَا : أى تاركة للغزل ، الثانى الدلالة على اثنين : إما بالنص ، نحو : كِلاَهُمَا ، و « كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ » ، أو بالاشتراك ، كقوله :

٦٢٥ — كِلاَنَا غَنِيٌّ عَنْ أَخِيهِ حَيَاتَهُ

---

٦٢٥ — هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

* وَنَحْنُ إِذَا مُتْنَا أَشَدُّ تَغَانِيَا *

وقد نسب صاحب الحماسة البصرية هذا البيت مع أبيات أخرى سابقة عليه إلى عبد الله بن معاوية ابن عبد الله بن جعفر بن أبى طالب ، يقولها للحسين بن عبد الله بن عبيد الله بن العباس بن عبد المطلب ، وهذه الأبيات هى قوله :

أَرَى حُبَّنَا قَدْ كَانَ شَيْئاً مُلَفَّفاً ... فَمَحَّصَهُ التَّكْشِيفُ حَتَّى بَدَالِيَا

وَلَسْتُ بِرَاءٍ عَيْبَ ذِى الْوُدِّ كُلَّهُ ... وَلاَ بَعْضَ مَا فِيهِ إِذَا كُنْتُ رَاضِيَا

فَعَيْنُ الرِّضَا عَنْ كُلِّ عَيْبٍ كَلِيلَةٌ ... كَمَا أَنَّ عَيْنَ السُّخْطِ تُبْدِى الْمَسَاوِيَا

أَأَنْتَ أَخِى مَالَمْ تَكُنْ لِىَ حَاجَةٌ ... فَإِنْ عَرَضَتْ أَيْقَنْتُ أَنْ لاَ أَخَالِيَا

فَلاَ زَادَ مَا بَيْنِى وَبَيْنَكَ بَعْدَ مَا ... بَلَوْتُكَ فِى الْحَالَيْنِ إِلاَّ تَمَادِيَا

كِلاَنَا غَنِيٌّ عَنْ أَخِيهِ حَيَاتَهُ ... وَنَحْنُ إِذَا مُتْنَا أَشَدُّ تَغَانِيَا

وقد روى ابن الأعرابى فى نوادره أبياتا نسبها إلى الأبيرد الرياحى يقولها فى حارثة بن بدر ، وقد جاء فيها بيت الشاهد ، وقبله عنده :

أَحَارِثَ فَالْزَمْ فَضْلَ بُرْدَيْكَ ؛ إِنَّمَا ... أَجَاعَ وَأَعْرَى اللهُ مَنْ كُنْتَ كَاسِيَا

وقد روى أبو على القالى فى ذيل أماليه (ص ٧٤ بولاق) كلمة طويلة لسيار بن هبيرة بن ربيعة يعاتب خالدا وزيادا أخويه ، ويمدح أخاه منخلا ، وأول هذه الكلمة عنده قوله :

تَنَاسَ هَوَى عَصْمَاءَ إِمَّا نَأَيْتَهَا ... وَكَيْفَ تَنَاسِيكَ الَّذِى لَسْتَ نَاسِيَا

... ...

لَعَمْرِى لَئِنْ عَصْمَاءُ شَطَّ مَزَارُهَا لَقَدْ زَوَّدَتْ زَاداً وَإِنْ قَلَّ بَاقِيَا

وَمَا هِىَ مِنْ عَصْمَاءَ إِلاَّ تَحِيَّةٌ تُوَدِّعُنِيهَا إِذْ أَجَمَّ ارْتِحَالِيَا

لَيَالِىَ حَلَّتْ بِالْقَرِيَّيْنِ حَلَّةً وَذِى مَرَخٍ يَا حَبَّذَا لَكَ وَادِيَا

خَلِيلَىَّ ، مِنْ دُونِ الْأَخِلاَّءِ لاَ تَكُنْ حِبَالُكُمَا أُنْشُوطَةً مِنْ حِبَالِيَا

وقبل البيت المستشهد به ههنا قوله :

كَفَى حَزَناً عَنْ لاَ تَحِنَّ جِمَالُكُمْ إِلَىَّ وَقَدْ شَفَّ الْحَنِينُ جِمَالِيَا

وَعَنْ لاَ أَرَى شَوْقاً إِلَىَّ يَصُورُكُمْ وَلاَ حَاجَةً مِنْ تَرْكِ بَيْتِىَ خَالِيَا

وَإِنِّى لَعَفٌّ الْفَقْرِ مُشْتَرِكُ الْغِنَى سَرِيعٌ إِذَا لَمْ أَرْضَ دَارِى احْتِمَالِيَا

كِلاَنَا غَنِىٌّ عَنْ أَخِيهِ حَيَاتَهُ وَنَحْنُ إِذَا ... البيت ، وبعده :

أَخَالِدُ فَامْنَعْ فَضْلَ رِفْدِكَ إِنَّمَا أَجَاعَ وَأَعْرَى اللهُ مَنْ كُنْتَ كَاسِيَا

رَأَيْتُكَ تَقْفِينِى بِكُلِّ عَظِيمَةٍ عَرَتْكَ وَتَقْفِى بِاللَّيَانِ سِوَائِيَا

وَتُؤْثِرُ مَنْ لَوْ أَنَّهُ مُتَّ لَمْ يَجِدْ كَوَجْدِى وَلاَ يُبْلِيكَ مِثْلَ بَلاَئِيَا

وَأَهْوَنَنَا إِنْ مَاتَ فَقْدًا عَلَيْكُمُ وَأَهْوَنَ دَفْعاً عَنْكَ إِنْ كُنْتَ جَانِيَا

وَلَوْ مُتَّ سَالَتْ بَعْضُ نَفْسِىَ حَسْرَةً عَلَيْكَ وَأَمْسَى عَنْكَ فِى الْحَىِّ لاَهِيَا

إِذَا نَحْنُ دَاوَانَا الْمُؤَسُّونَ بِالْأُسَى شَفَوْهُ وَلاَ يَشْفِى الْمُؤَسُّونَ مَابِيَا

جَزَى اللهُ رَبُّ النَّاسِ عَنِّى مُنَخَّلاً وَإِنْ بَانَ عَنِّى خَيْرَ مَا كَانَ جَازِيَا

أَخَاكَ الَّذِى إِنْ زَلَّتِ النَّعْلُ لَمْ يَقُلْ تَعِسْتَ ، وَلَكِنْ عَلَّ نَعْلُكَ عَالِيَا

وإنما أطلنا فى بيان نسبة هذا الشاهد ، وأطلنا فى اختيار الأبيات من قبله ومن بعده ، لنعطيك صورة من اضطراب الرواية ، واختلاف العلماء فى نسبة الشعر إلى أهله ، فهذه أبيات تنسب لثلاثة شعراء ، ولا يقتصر الأمر فيها على بيت واحد يضمه راو فى قصيدة يشبه موضوعها موضوع البيت وتشبه قافيتها ورويها قافيته ورويه ، ثم هى بعد أبيات مستجادة المعنى جيدة السبك رصينة العبارة ، فلا عليك إذا تكبدت قراءتها ودرسها .

... ...

الإعراب : « كلانا » كلا : مبتدأ مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه ملحق بالمثنى ، وهو مضاف وضمير المتكلم ومعه غيره مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « غنى » خبرالمبتدأ ، مرفوع بالضمة الظاهرة « عن » حرف جر مبنى على السكون لامحل له « أخيه » أخى : مجرور بعن ، وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وضمير الغائب العائد إلى كلانا مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بغنى « حياته » حياة : منصوب على الظرفية الزمانية ، متعلق بغنى ، وهو من إنابة المصدر عن ظرف الزمان ، مثل قولهم : آتيك قدوم الحاج ، وأزورك صلاة العصر . وضمير الغائب العائد إلى كلانا مضاف إليه «ونحن» الواو حرف عطف ، نحن : ضمير منفصل مبتدأ « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان مبنى على السكون فى محل نصب « متنا » فعل وفاعل ، والجملة فى محل جر باضافة إذا إليها « أشد » خبر المبتدأ « تغانيا » تمييز ، وجواب إذا محذوف يدل عليه سياق الكلام ، والتقدير : إذا متنا فنحن أشد تغانيا ، وجملة الشرط وجوابه لامحل لها معترضة بين المبتدأ وخبره ، وجملة المبتدأ وخبره معطوفة بالواو على جملة المبتدأ والخبر السابقة.

الشاهد فيه : فى هذا البيت شاهدان من شواهد النحو : أولهما ــ وهو المراد هنا للشارح ــ فى قوله « كلانا » وذلك لأن « كلا » قد أضيف إلى معرفة دالة على متعدد ــ وهى « نا » ــ فأما أن المضاف إليه معرفة فأظهر من أن ندلك عليه ، وأما أنه دال على متعدد فبسبب كونه موضوعا للدلالة على المتكلم ومعه غيره ، ثم قد يكون غير المتكلم واحدا فيكون « نا » دالا على اثنين ، وقد يكون غير المتكلم أكثر من واحد فيكون « نا » دالا على جماعة ؛ فهو من هــذه الناحية مشترك معنوى بين الاثنين والجماعة ؛ فدلالته على الاثنــين من باب دلالة اللفظ على بعض ما يصلح له . وفيه اشتراك لفظى من ناحية أخرى ، و بيانه أنه وضع للدلالة على المتكلم المعظم نفسه مرة ، ووضع للدلالة على المتكلم ومعه غيره مرة أخرى ، فاذا استعمل فى الدلالة على المتعدد كانت دلالته عليه من باب دلالة اللفظ المشترك على أحد معنييه الموضوع لهما . والشاهد الثانى فى قوله « كلانا غنى » حيث أخبر عن « كلا » باسم مفرد ، والسر فى ذلك أن « كلا » لفظ مفرد موضوع للدلالة على الاثنين ؛ فهو نظير زوج وشفع ؛ فيجوز عند الإخبار عنه مراعاة لفظه فيخبر عنه بالمفرد و يعاد الضمير إليه مفردا كما هنا ، وكما فى قوله تعالى : (كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا) ألا ترى أنه قال « أخيه » وقال « حياته » ؟ وقال فى الآية الكريمة « آتت » وقال « أكلها » كما يجوز مراعاة معناه فيخبر عنه بالمثنى كما فى قول الفرزدق :

كِلَاهُمَا حِينَ جَدَّ الْجَرْىُ بَيْنَهُمَا ... قَدْ أَقْلَعَا وَكِلَا أَنْفَيْهِمَا رَابِى

وقد مضى شرح هــذه المسألة فى باب المعرب والمبنى فى أوائل هذا الكتاب (انظر الجزء الأول ص ٤٤ وما بعدها)

فإن كلمة « نا » مشتركة بين الاثنين والجمع ، وإنما صح قوله :

٦٢٦ — إنَّ لِلْخَيْرِ وَلِلشَّرِّ مَدًى وَكِلاَ ذٰلِكَ وَجْهٌ وَقَبَلْ

---

٦٢٦ — هذا بيت من كلمة لعبد الله بن الزبعرى يقولها بعد موقعة أحد المعروفة ، وهو يومئذ فى صفوف المشركين أعداء رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكان من ألسنتهم الناطقة ، وقبله — وهو أول الكلمة — قوله :

يَا غُرَابَ الْبَيْنِ أَسْمَعْتَ فَقُلْ إِنَّمَا تَنْطِقُ شَيْئًا قَدْ فُعِلْ

إنَّ لِلْخَيْرِ وَلِلشَّرِّ مَدًى وَكِلاَ ذٰلِكَ ... البيت ، وبعده :

إنَّ لِلْخَيْرِ وَلِلشَّرِّ مَدًى وَكِلاَ ذَيْنِكَ وَقْتٌ وَأَجَلْ

كُلُّ بُؤْسٍ وَنَعِيمٍ زَائِلٌ وَبَنَاتُ الدَّهْرِ يَلْعَبْنَ بِكُلْ

وَالْعَطِيَّاتُ خِسَاسٌ بَيْنَهُمْ وَسَوَاءٌ قَبْرُ مُثْرٍ وَمُقِلْ

اللغة : « مدى » مدى كل شىء : غايته التى ينتهى إليها ، وفى المقصورة الدريدية :

إنَّ امْرَأَ الْقَيْسِ جَرَى إلَى مَدًى فَاعْتَاقَهُ حِمَامُهُ دُونَ الْمَدَى

« وجه » بفتح الواو وسكون الجيم — هو جهة كل شىء التى يتجه إليها « وقبل » بفتح القاف والباء جميعا — هو مستقبل الشىء الذى ينتظر له .

المعنى : يقول : إن الخير لا يدوم لأهله ، وإن الشر لا يبقى ، وإن لكل واحد منهما غاية يصل إليها وأمدا ينتهى عنده ، ولابد من أن يتجه كل أحد مسوقا إلى هذه الغاية ، كما أنه لا بد من أن يستقبل ما يأتى بعد ما هو فيه ، يسلى قومه المشركين بنصرهم يوم أحد على ما كان من خذلانهم يوم بدر .

الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب « للخير » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر إن تقدم على اسمها « وللشر » الواو عاطفة ، للشر : جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق « مدى » اسم إن تأخر عن خبرها « وكلا » الواو عاطفة ، كلا : مبتدأ مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه ملحق بالمثنى وهو مضاف واسم الإشارة من « ذلك » مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر ، واللام للبعد ، والكاف حرف خطاب « وجه » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة « وقبل » الواو حرف عطف ، قبل : معطوف على وجه ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف .

لأن « ذا » مثناة فى المعنى مثلها فى قوله تعالى : « لَا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَٰلِكَ » أى : وكلا ما ذُكر ، وبَيْنَ ما ذُكر .

الثالث : أن يكون كلمة واحدة كما أشار إليه بقوله « بلا تفرق » ؛ فلا يجوز كلا زيد وعمرو ، وأما قوله :

٦٢٧ — كِلَا أَخِي وَخَلِيلِي وَاجِدِي عَضُداً فِي النَّائِبَاتِ وَإِلْمَامِ الْمُلِمَّاتِ

الشاهد فيه : قوله « وكلا ذلك » فان ظاهر هـذه العبارة موهم أن « كلا » قد أضيف إلى مفرد — وهو اسم الاشارة — فانك تعلم أن « ذا » قد وضع فى العربية ليشار به إلى المفرد المذكر. وهـذا الظاهر مبطل لاشتراطهم أن يكون ما يضاف إليه « كلا » متعددا فى اللفظ والمعنى جميعا أو فى المعنى ، ولـكن هذا الظاهر غير مستقيم ولا صحيح ، بل « كلا » عند التحقيق مستكمل للشرط المذكور مضاف إلى متعدد ، و بيان ذلك أن «ذا» مشار به إلى الخير والشر ، وهما اثنان ، فلما كان ذلك كذلك كان المضاف إليـه متعددا فى المعنى ، و إن كان لفظه مفردا . ونظير ذلك قول الله تعالى : (لَا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَٰلِكَ) فان « بين » قد أضيف إلى اسم الاشارة الموضوع للمفرد المذكر ، ولا تجوز إضافته إلا إلى متعدد ، لـكنه لما كان اسم الاشارة قد أريد به الفارض والبكر جميعا كان المضاف إليه متعددا فى المعنى و إن كان مفردا فى اللفظ .

فان قلت : فـكيف جاز أن يشار بذا إلى اثنين فى بيت الشاهد وفى الآية الـكريمة التى تلوتها مع أنه ما وضع إلا ليشار به إلى الواحد المذكر .

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : إن العرب قد اتسعت فى اسم الإشارة الموضوع للمفرد إذا ألحقت به لام البعد ، فاستعملته فى الموضع الذى يحتاج إلى المثنى كما فى البيت والآية ، واستعملته أيضا فى الموضع الذى يحتاج إلى الجمع ، كما فى قوله تعالى : (وَإِنْ كُلُّ ذَٰلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا)

٦٢٧ — لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق .

اللغة : « وخليلى » الخليل : الصديق الذى يخالك فترضى من خـلاله مثل ما يرضى من خلالك « واجدى » هو اسم فاعل من وجد مضافا إلى ياء المتكلم « عضدا » أصل العضد : الجزء من اليد الواقع بين المرفق والـكتف ، ثم استعمل مجازا فيمن يعتمد عليـه و يلجأ فى الشدائد والمـكاره إليه ، كما أطلق لفظ الساعد على ذلك أيضا ، قالوا : فلان عضد فلان ، وفلان ساعد فلان ، واشتقوا منه فعلا فقالوا : عضدته — بتخفيف الضاد وتشديدها ، واعتضدت به ، ومعناه كنت عونه واتخذته عونا لى « فى النائبات » النائبات : جمع نائبة ، وهى فى الأصل اسم

... ...

الفاعل المؤنث من نابه الأمر ينوبه ، ثم سميت به النازلة من نوازل الدهر لأنها تنوب الانسان « الملمات » جمع ملمة ، وهى فى الأصل اسم الفاعل من ألمّ به إلماما ، ومعناه نزل به ، ثم سميت به النازلة من نوازل الدهر والحادثة من حوادثه .

المعنى : يقول : إن أخى وصديقى ليجدان منى العون الصادق عند ما تنزل بأحدهما نازلة من نوازل الدهر أو تقع عنده حادثة من حوادثه الجسام التى لا مدفع لأحد عنها . يصف نفسه بصدق الإخاء وصحيح الوفاء ؛ لأن الاخوان إنما تعرف عند الشدائد ، وتتبين صحة إخائهم فى أوقات العسرة والضيق .

الإعراب : « كلا » مبتدأ مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه ملحق بالمثنى ، وهو مضاف وأخ من « أخى » مضاف إليه ، مجرور بكسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر «وصديقى» الواو حرف عطف ، صديق : معطوف على الأخ ، وياء المتكلم مضاف إليه « واجدى » واجد : خبر المبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله « عضدا » حال من ياء المتكلم المجرورة محلا باضافة واجد إليها ، وهو على التأويل بمساعد أو معين « فى النائبات » جار ومجرور متعلق بواجد « وإلمام » الواو حرف عطف ، إلمام : معطوف على النائبات مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو مضاف و «الملمات» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : فى هذا البيت أربعة شواهد من شواهد النحو ، ثلاثة منها غير مقصودة للشارح من الإتيان بهذا البيت فى هذا الموضع ، وواحد منها مقصود له .

الشاهد الأول : فى قوله « عضدا » حيث جاء الحال اسم جنس غير مشتق ، وهو على التأويل بالمشتق ؛ فقد عرفت مما ذكرناه فى لغة الشاهد أن العضد فى الأصل اسم لما بين المرفق والكتف من اليد ، ولكنه هنا على التأويل بمعين أو مساعد أو نحوهما مما يستعمل فيه العضد مجازا ، ومثل هذا قول الشاعر :

فَمَا بَالُنَا أَمْسِ أُسْدَ الْعَرِينِ ... وَمَا بَالُنَا الْيَوْمَ شَاءَ النَّجَفْ

فانه فى تأويل : ما بالنا أمس شجعانا وما بالنا اليوم جبناء ، وقد تقدمت هذه المسألة مشروحة فى باب الحال (الجزء الثالث ص ١١) .

الشاهد الثانى : فى قوله « عضدا » أيضا حيث وقع حالا من المضاف إليه الذى هو ياء المتكلم على ما تبين لك فى إعراب الشاهد ، وإنما ساغ مجىء الحال من المضاف إليه هنا لأن المضاف الذى هو واجد عامل فى المضاف إليه ، ألا ترى أن المضاف إليه مفعول به للمضاف بسبب كونه

وقوله :

٦٢٨ — كِلاَ الضَّيْفَنِ الْمَشْنُوءِ وَالضَّيْفِ نَائِلٌ لَدَيَّ الْمُنَى وَالْأَمْنَ فِى الْعُسْرِ وَالْيُسْرِ

اسم فاعل يعمل عمـل الفعل ، ونظيره قولهم : هذا شارب السويق ملتوتا ، وقول مالك بن الريب المازنى :

تَقُولُ ابْنَتِي إِنَّ انْطِلاَقَكَ وَاحِدًا إِلَى الرَّوْعِ يَوْمًا تَارِكِى لاَ أَبَالِيَا

وقد تقدمت هذه المسألة مشروحة فى باب الحال أيضا (الجزء الثالث ص ٥٧ وما بعدها) .

الشاهد الثالث : فى قوله « كلا أخى وخليلى واجدى» حيث أخبر بواجد الذى هو اسم مفرد عن كلا الذى يدل على ما يدل عليه المثنى ، وإنما ساغ ذلك ههنا ــ مع أنه يجب فى المبتدأ وخبره أن يتوافقا فى الإفراد والتثنية والجمع ــ بسبب أن لفظ «كلا» مفرد على ماهو الراجح عند العلماء والمثنى هو معناه ، ولهـذا لم يكن مثنى على الحقيقة ، وإنما كان ملحقا به ؛ إذ من شرط المثنى الحقيقى أن يكون له واحد من لفظه . فلما كان الحال فى « كلا » على ما ذكرنا جازت مراعاة لفظه فتأتى بخبره مفردا وتعيد إليه الضمير مفردا ، كما جازت مراعاة معناه فتأتى بخبره مثنى وتعيد إليه الضمير مثنى ، وقد تقدمت هذه المسألة مشروحة فى أوائل الـكتاب (الجزء الأول ص ٤٣) كما تقدمت الإشارة إليها فى شرح الشاهد (رقم ٦٢٥) الذى مضى قريبا

الشاهد الرابع : وهو المقصود للشارح ههنا ــ فى قوله « كلا أخى وخليلى » حيث أضيف فى هـذه العبارة لفظ « كلا » إلى ما يفهم اثنين ، لـكن مع التفرق ، ألا ترى أن أحد الاثنين معطوف على الآخر بواو العطف ؟ وهـذا عند جمهرة العلماء من نوادر الضرورات . وذهب أبو البركات ابن الأنبارى إلى أنه يجوز إضافة « كلا » إلى الاسم المفرد لـكن بشرط أن يتكرر لفظ « كلا » وذلك كأن تقول : كلا أخى وكلا خليلى واجدا عضد ، وكلاى وكلاك محسنان . فأما إضافتها إلى مفرد مع العطف عليه من غـير تـكرارها فلم يذهب أحد إلى جوازه فى سعة الـكلام واختياره .

٦٢٨ — لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سابق أو لاحق ، وقد قال العينى : « احتج به ابن الأنبارى ولم يعزه إلى قائله » .

اللغة : « الضيفن » بوزن جعفر ، ونونه زائدة للالحاق ؛ فوزنه عند التحقيق فعلن ، والضيفن : هو الذى يتبع الضيفان فيدخل البيوت يتوهمه الضيفان مثلهم ويتوهمه أصحاب الدار أحدهم ، ويقال له : الطفيلى « المشنوء » المكروه المبغض ، اسم مفعول من شنئته أشنؤه ــ على مثال علم يعلم ــ بمعنى أبغضته وكرهته « نائل » اسم فاعل من قولك : نلت الشىء أناله نيلا ونوالا ومنالا ، إذا حصلت عليه « المنى » جمع منية ــ بضم الميم فيهما ــ ومعناها التمنى .

فمن الضرورات النادرة .

(وَلاَ تُضِفْ لِمُفْرَدٍ مُعَرَّفِ * أَيًّا) المفردة ، مطلقاً ؛ لأنها بمعنى بَعْض (وَإِنْ كَرَّرْتَهَا) بالعطفِ (فَأَضِفِ) إليه ، كقوله :

المعنى : يريد أن يصف نفسه بسعة الأخلاق وكرم النفس ووفرة السماحة والبذل ، حتى إن الطفيلي الذى تستثقله النفوس وتمج فعله الطباع ليجد عنده مثل ما يجده الضيف من بلوغ الأمنية والوصول إلى المطلب ، سواء فى ذلك وقت الميسرة ووقت العسرة .

الإعراب : « كلا » مبتدأ مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه ملحق بالمثنى ، وهو مضاف و « الضيفن » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « المشنوء » صفة للضيفن ، مجرور بالكسرة الظاهرة « والضيف » الواو عاطفة ، الضيف : معطوف على الضيفن مجرور بالكسرة الظاهرة « نائل » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله « لدىّ » لدى : ظرف يتعلق بواجد ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « المنى » مفعول به لنائل ، منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « والأمن » الواو حرف عطف ، الأمن : معطوف على المنى منصوب بالفتحة الظاهرة « فى اليسر » جار ومجرور متعلق بنائل ، وجعله العينى متعلقا بمحذوف حال « واليسر » الواو حرف عطف ، اليسر : معطوف على العسر مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : فى هذا البيت شاهدان : أما أحدهما فمقصود للشارح من الإتيان به ههنا ، وذلك فى قوله « كلا الضيفن المشنوء والضيف » وذلك حيث أضاف « كلا » إلى متعدد مع التفريق — وهو المعطوف والمعطوف عليه — وقد ذكرنا فى شرح الشاهد السابق أن العلماء على أن ذلك من أندر الضرورات وأن أحدا لا يجيز مثله فى سعة الكلام واختياره . وأما الشاهد الثانى ففى قوله « كلا أخى وخليلى نائل » حيث أخبر بنائل — وهو اسم مفرد لفظا ومعنى — عن « كلا » الذى هو مثنى فى معناه وإن كان لفظه مفردا عند المحققين من العلماء — وهم البصريون — والذى سوغ ذلك هو أن « كلا » لفظه مفرد ، فأفرد الخبر مراعاة للفظ المبتدأ . وقد بينا أن ذلك جائز فى شرح الشاهد السابق وفى الموضع الذى أحلناك عليه ، وهذا نفسه يدل لما ذهب إليه البصريون من أن لفظ « كلا » مفرد ومعناه مثنى ؛ إذ لو كان مثنى فى اللفظ والمعنى لما كان يجوز أن يخبر عنه إلا بالمثنى ، ولما كان يجوز أن يعود الضمير إليه إلا مثنى ، فلما رأيناهم يعيدون الضمير إليه مفردا ويخبرون عنه بالمفرد ، ورأيناهم — مع ذلك — قد يعيدون الضمير إليه مثنى وقد يخبرون عنه بالمثنى ؛ علمنا أن فيه جهتين : إحداهما تجعله مفردا والأخرى تجعله مثنى ، ولا يمكن أن يكون لفظه مثنى ومعناه مفردا ، فلم يبق إلا أن لفظه مفرد ومعناه مثنى ، وأيد ذلك أنا لم نجد مفردا من لفظه يدل على واحد ما يدل هو عليه .

٦٢٩ — فَلَئِنْ لَقِيتُكَ خَالِيَيْنِ لَتَعْلَمَنْ أَيِّي وَأَيُّكَ فَارِسُ الْأَحْزَابِ

٦٢٩ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق ، وهو من شواهد ابن هشام.

اللغة : « خاليين » يريد ليس معنا أحد ، وتقول : خلا فلان بنفسه و بفلان ، إذا كان فى خلوة من الناس « الأحزاب » جمع حزب — بكسر الحاء وسكون الزاى — وهو الجماعة من الناس والطائفة إذا كان أمرهم واحدا .

المعنى : يتوعد مخاطبه ويؤكد له أنه سيوقع به من البلاء ما يدرك معه أنه شجاع لا يقاس إليه أحد ، وذلك بأن أقسم له أنه إن لقيه فى مكان لا يراهما فيه أحد ليصنعن معه ما يعلم منه أيهما الحقيق بأن يكون الفارس المغوار .

الإعراب : « لئن » اللام موطئة للقسم ، إن : حرف شرط جازم « لقيتك » لقى : فعل ماض فعل الشرط مبنى على فتح مقدر على آخره فى محل جزم ، وتاء المتكلم فاعله ، وضمير المخاطب مفعوله « خاليين » حال من الفاعل والمفعول جميعا منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه مثنى ، والنون عوض عن التنوين فى الاسم المفرد « لتعلمن » اللام واقعة فى جواب القسم ، تعلم : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجملة لا محل لها جواب القسم ، ونون التوكيد حرف لا محل له ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه جواب القسم « أيى » أى : اسم استفهام مبتدأ ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « وأيك » الواو حرف عطف ، أى : معطوف على المبتدأ ، وضمير المخاطب مضاف إليه « فارس » خبر المبتدأ ، وهو مضاف و « الأحزاب » مضاف إليه ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب سدت مسد مفعولى تعلم ، وقد علق تعلم عن العمل فى لفظ الجملة لكونها مصدرة باسم الاستفهام .

الشاهد فيه : قوله « أيى وأيك فارس » حيث أضاف الشاعر لفظ « أى » إلى المفرد المعرف ، بسبب كونه قد تكرر ، وتفصيل هذه المسألة أن « أيا » تضاف إلى واحد من ثلاثة أشياء ، لكنها تضاف إلى اثنين منها بغير شرط ، وتضاف إلى الثالث بأحد شرطين : أما الاثنان اللذان تضاف إليهما بغير شرط فأحدهما النكرة ، وتضاف أى إلى النكرة مفردة كانت النكرة أو مثناة أو مجموعة ، تقول : أى رجل زارك ، وأى رجلين زاراك ، وأى رجال زاروك ؟ وثانيهما المعرفة المثناة أو المجموعة ، نحو قوله تعالى : (فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ) وقوله تعالت كلمته : (أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِ إِيمَانًا ؟) وقوله : (أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ؟) وأما الذى لا تضاف « أى » إليه إلا بواحد من شرطين فهو المعرفة المفردة ، وأحد الشرطين أن تنوى بالمعرفة المفردة الجمع ،

وقوله :

٦٣٠ — أَلاَ تَسْأَلُونَ النَّاسَ أَيِّي وَأَيُّكُمْ غَدَاةَ الْتَقَيْنَا كَانَ خَيْراً وَأَكْرَمَا

وذلك بأن تكون هذه المعرفة المفردة ذات أجزاء وتنوى بها هذه الأجزاء ، وذلك نحو قولك : أىّ الجارية أجمل ؟ فان المعنى أى أجزاء الجارية أجمل أوجهها أم شعرها أم يدها ؟ وعبر ابن هشام عن هذا الشرط بأن يكون بين أى والمعرفة المفردة جمع مقدر ، وهو صحيح ، ألا ترى أنا قدرنا بين أى والمعرفة المفردة الأجزاء وهو جمع جزء ؟ والشرط الثانى أن يعطف على أى المضافة للمعرفة المفردة مثلها بالواو . والسر فى جميع ذلك أن أيا الاستفهامية اسم عام لجميع الأوصاف ؛ وهى لا تخلو عند استعمالها من أن يراد بها تعميم أوصاف جنس من الأجناس أو يراد بها تعميم أوصاف شىء معين بأحد طرق التعيين ؛ فان كان المراد بها تعميم أوصاف جنس من الأجناس أضيفت إلى نكرة ، ولم يشترط فى هذه النكرة شىء ؛ لأن النكرة تصلح لأن تدل على العموم مفردة كانت أو مثناة أو مجموعة ؛ فاذا قلت : أى رجل زارك ، كان المعنى : أى واحد من هذا الجنس زارك ، وإذا قلت : أى رجلين زاراك ، كان المعنى : أى اثنين من هذا الجنس زاراك ، وإذا قلت : أى رجال زاروك ، كان المعنى : أى جماعة من هذا الجنس زاروك ، وأى حينئذ مطابقة فى المعنى لما تضاف إليه ، وهى منه بمنزلة كل . وإن كان المراد بها تعميم أوصاف شىء معين بأحد طرق التعيين أضيفت إلى معرفة ، ولما كانت المعرفة غير صالحة للدلالة على العموم اشترط فيها أن تكون مثناة أو مجموعة أو على تقدير الجمع أو تكرارها بالواو حتى يكون التكرار بمنزلة التثنية ، وأى حينئذ ليست مطابقة لما تضاف إليه فى المعنى ، وهى منزلة منه منزلة بعض من كل ، وآية ذلك أنه يخبر عنها بالمفرد ولو أن المعرفة مثناة أو مجموعة أو بمنزلتهما ، ألا ترى أن الشاعر يقول فى البيت المستشهد به : أيى وأيك فارس الأحزاب ؟ وألا ترى أنك تقول : أى زيد أحسن ، مع أن المعنى أى أجزاء زيد أفضل ؟ فافهم ذلك .

٦٣٠ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سابق أو لاحق .

اللغة : « غداة » أصل الغداة أول النهار ، ولكنه قد يطلق ويراد منه الوقت مطلقا ، وهذا هو المراد ههنا « التقينا » خصه الاستعمال باللقاء للحرب « كان خيرا » يريد كان خيرا من الآخر فى الصبر على النزال وقراع الأبطال « وأكرم » فسروه فى هذا الموضع بالنجدة والمحافظة على كل ما يعاب المرء بالتفريط فيه ، وجائز أن يكون باقيا على أصل معناه وهو الفضل فى الكرم ، ويراد أينا كان أكرم خلقا وأقرب إلى الندى والجود فى معاملة خصومه ، ولا يعاب البطل المغوار إذا عامل أقرانه معاملة الكرم والجود ، بل ذلك يدل على تمام قدرته وأنه مستطيع أن يأخذه متى أراد ، ولا يدل حسن المعاملة على الضعف وخور الطبيعة .

الإعراب : « ألا » أداة استفتاح ، حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب

لأن المعنى حينئذ أينا (أَوْ تَنْوِ) بالمفرد المعرّف الجمعَ : بأن تنوى (الأَجْزَا) نحو : أىُّ زَيْدٍ أحْسَنُ ، يعنى أىّ أجزائه أحْسَنُ (وَاخْصُصَنْ بِالْمَعْرِفَهْ * مَوْصُولَةً أَيًّا) أيًّا : مفعول باُخصص ، و بالمعرفة : متعلق به ، وموصولة : حال من أى متقدم عليها ، أى : تختص أىٌّ الموصولة بأنها لا تضاف إلا إلى معرفة غير ما سبق منعه ، وهو المفرد ، نحو : امْرُرْ بِأَىِّ الرجُلَيْنِ هُوَ أكْرَمُ ، وأىُّ الرِّجال هُوَ أفْضَلُ ، و« أيُّهُمْ أشَدُّ » ، ولا تضاف لنكرة خلافا لابن عصفور (وَبِالْعَكْسِ) من الموصولة (الصِّفَهْ) وهى المنعوت بها ، والواقعة حالا ؛ فلا تضاف إلا إلى نكرة كررت بفارسٍ أىِّ فَارِسٍ ، وبِزَيْدٍ أىَّ فَتًى ، ومنه قوله :

* فَلِلّهِ عَيْنَا حَبْتَرٍ أَيَّمَا فَتَى (١) *

« تسألون » فعل مضارع مرفوع بثبات النون ، وواو الجماعة فاعله مبنى على السكون فى محل رفع « الناس » مفعول به أول منصوب بالفتحة الظاهرة « أبى » أىّ : مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « وأيكم » الواو حرف عطف ، أى : معطوف على المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه « غداة » ظرف زمان منصوب بكان الآتى ، وهو مضاف و « التقينا » جملة فعلية مكونة من فعل ماض وفاعله فى محل جر باضافة غداة إليه « كان » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المبتدأ وما عطف عليه « خيرا » خبر كان منصوب بالفتحة الظاهرة « وأكرما » الواو حرف عطف ، أكرم : معطوف على خيرا .

الشاهد فيه : قوله « أبى وأيكم » حيث أضيف « أى » إلى المعرفة الدالة على المفرد ــ وهى ياء المتكلم ــ والذى أجاز ذلك أنه قد عطف على « أى » مثلها بالواو ، وقد بينا فى شرح الشاهد السابق وجه لزوم إضافة « أى » إلى النكرة أو المعرفة الدالة على المثنى أو الجمع ، وأنها لا تضاف إلى معرفة دالة على المفرد إلا بواحد من شرطين ، كما بينا السر فى لزوم أن يكون العطف بالواو فى مثل مافى بيت الشاهد .

(١) هذا عجز بيت ، وصدره قوله :

* فَأَوْمَيْتُ إِيمَاءً خَفِيًّا لِحَبْتَرٍ *

وهذا بيت للراعى النميرى ، وهو من شواهد سيبويه (١ ــ ٣٠٢) وهو الشاهد (رقم ١١١) الذى سبق شرحه فى باب الموصول (انظر الجزء الأول من هذا الكتاب ص ٢٠٠) والاستشهاد

(وإنْ تَكُنْ) أى (شَرْطًا أوِ اسْتِفهَامَا * فمُطْلقاً كَمِّلْ بِهاَ الْكَلاَمَا) أى : تضاف إلى النكرة والمعرفة مطلقا سوى ما سبق منعه ، وهو المفرد المعرفة ، نحو : أىَّ رَجُلٍ يأتِنِى فله درهم « أيَّمَا الأجَلَيْنِ قَضَيْتَ » « أيكمُ يأتِينِي بعَرْشِهاَ » « فبأىِّ حَدِيثٍ » فظهر أن لأىٍّ ثلاثة أحوال .

﴿ تنبيه ﴾ : إذا كانت أىّ نعتا أو حالا ، وهى المراد بالصفة فى كلامه ، فهى ملازمة للإضافة لفظا ومعنى ، وإن كانت موصولة أو شرطا أو استفهاما فهى ملازمة لها معنى لا لفظا ، وهو ظاهر .

(وَألْزَمُوا إضَافَةً لدُنْ فَجَرْ) ما بعده بالإضافة : لفظا إن كان معربا ، ومحلا إن كان مبنيا أو جملةً ؛ فالأول نحو : « مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ » وقوله :

٦٣١ — تَنْتَهِضُ الرِّعْدَةُ فِي ظُهَيْرِى   مِنْ لَدُنِ الظُّهْرِ إلى العُصَيْرِ

به ههنا وهناك فى قوله « أيما فتى » حيث وقعت « أى » حالا من المعرفة ، وهو قوله « حبتر » والاستشهاد بالبيت على هذا لا يتم إلا على رواية « أى » نصبا ، وهى إحدى روايتين ذكرناها هناك و بينا وجه كل واحدة منهما ،

٦٣١ — نسبوا هذا البيت إلى رجل من طيء ، ولم يعينوه ، ولم أقف له على أكثر تعريفا بقائله من ذلك ، كما لم أقف له على سوابق أو لواحق .

اللغة : « تنتهض » هذه رواية جمهرة النحاة ، ومعناها تحدث بسرعة ، ورواه أبو حيان فى شرح التسهيل « تنتفض » بالفاء فى مكان الهاء « الرعدة » بكسر الراء وسكون العين — أصلها اضطراب البدن ، والمراد بها هنا الارتعاد من الحمى النافض « ظهيرى » بضم الظاء وفتح الهاء — مصغر ظهر بفتح فسكون ، والظهر مقابل للبطن « من لدن الظهر » أى من ابتداء وقت الظهر — بضم الظاء وسكون الهاء — وهو وقت زوال الشمس « العصير » بضم العين وفتح الصاد — مصغر العصر — بفتح فسكون — وهو مابعد وقت الظهر إلى احمرار الشمس .

الإعراب : « تنتهض » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة « الرعدة » فاعله مرفوع بالضمة الظاهرة « فى ظهيرى » الجار والمجرور متعلق بقوله تنتهض ، وظهير مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « من » حرف جر « لدن » مبنى على السكون فى محل جر بمن ، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين ، وهذا بناء على لغة جمهرة العرب ، وهى مجرورة بمن لفظا كما هو لغة قيس الذين يعربونها ، والجار والمجرور متعلق بتنتهض ، ولدن مضاف و « الظهر » مضاف إليه « إلى العصير » جار ومجرور متعلق بتنتهض أيضا .

والثانى نحو : « وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا » « لِيُنْذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِنْ لَدُنْهُ » والثالث كقوله :

٦٣٢ — وَتَذْكُرُ نُعْمَاهُ لَدُنْ أَنْتَ يَافِعٌ

الشاهد فيه : قوله « من لدن الظهر » حيث أضيف « لدن » إلى مابعده ، وحيث جر مابعده — وهو « الظهر » — لفظا لكونه اسما مفردا معربا . فأما إضافة « لدن » فهو أمر ملازم له لا يفارقه ؛ فلا يجوز أن يؤتى به فى كلام مقطوعا عن الإضافة ، وأما أن المضاف إليه يجر لفظا أن كان مفردا معربا ويجر محلا إن كان جملة أو كان مفردا مبنيا فذلك ظاهر معلوم .

واعلم أن « لدن » بمعنى عند ، ومع أنهما بمعنى فان بينهما فرقا من ستة أوجه ، وقد ذكر الشارح المحقق هذه الوجوه فيما يأتى فلا داعى لذكرها .

٦٣٢ — هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

* إِلَى أَنْتَ ذُو فَوْدَيْنِ أَبْيَضُ كَالنَّسْرِ *

ولم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق .

اللغة : « نعماه » النعمى — بضم النون مقصورا — بمعنى النعمة ، وهى الاسم من الإنعام ، فاذا فتحت النون مددت فقلت : نعماء ، ومن المقصور المضموم قول امرىء القيس بن حجر الكندى :

* فَيَالَكِ مِنْ نُعْمَى تَحَوَّلْنَ أَبْؤُسَا *

وقد جاء على الممدود المفتوح قول الآخر :

أَفَادَتْكُمُ النَّعْمَاءَ مِنِّى ثَلَاثَةٌ   يَدِى وَلِسَانِى وَالضَّمِيرَ الْمُحَجَّبَا

« لدن » هى ههنا دالة على ابتداء الغاية الزمانية « يافع » شاب ، وتقول : أيفع الغلام فهو يافع ؛ إذا شب وبلغ الحكم . وهذه إحدى كلمات جاء الوصف من أفعل فيها على فاعل وقياسه مفعل كأكرم فهو مكرم ، وقد ذكرنا ذلك ووجهه فى شرح الشاهد (رقم ٥٦٥) الذى سبق شرحه فى باب حروف الجر (انظر الجزء الثالث من هذا الكتاب ص ٣٠٦ وما بعدها) « فودين » الفود — بفتح الفاء وسكون الواو — معظم شعر الرأس مما يلى الأذن ، وهو أيضا ناحية الرأس .

الإعراب : « تذكر » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « نعماه » نعمى : مفعول به لتذكر منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه مبنى على الضم فى محل جر « لدن » ظرف زمان مبنى على السكون فى محل نصب ، وهو متعلق بتذكر ، ويجوز أن يكون متعلقا

وقوله :

٦٣٣ — صَرِيعُ غَوَانٍ رَاقَهُنَّ وَرُقْنَهُ لَدُنْ شَبَّ حَتَّى شَابَ سُودُ الذَّوَائِبِ

بمحذوف حال من نعماه ، وتقدير الكلام على هذا الوجه : وتذكر نعماه حال كونها مبتدأة من وقت أنت يافع — إلخ « أنت » ضمير منفصل مبتدأ مبنى على الفتح فى محل رفع « يافع » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، والجملة من المبتدأ وخبره فى محل جر باضافة لدن إليها « إلى » حرف جر ، ومجروره محذوف ، وتقديره : إلى زمن أنت ذوفودين — إلخ ، والجار والمجرور متعلق بتذكر « أنت » ضمير منفصل مبتدأ ، مبنى على الفتح فى محل رفع « ذو » خبر المبتدأ ، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف و « فودين » مضاف إليه مجرور بالياء نيابة على الكسرة لأنه مثنى ، والجملة من المبتدأ وخبره فى محل جر باضافة المجرور المحذوف إليها « أبيض » خبر ثان « كالنسر » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ثالث .

الشاهد فيه : قوله « لدن أنت يافع » حيث أضيف « لدن » فى هذه العبارة إلى جملة اسمية هى جملة المبتدأ وخبره — وهى قوله « أنت يافع » — وقد انجرت هذه الجملة محلا باضافة لدن إليها ، وهذا هو النوع الثالث من الأنواع التى ذكر الشارح أن «لدن» تضاف إليها ، وأولها الاسم المفرد المعرب كما فى قوله تعالى : (مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ) وكما فى بيت الشاهد السابق ، وثانيها : الاسم المفرد المبنى ، كما فى قوله تعالى : (وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْماً) ، ويكون المضاف إليه مجرورا لفظا إذا كان من النوع الأول ، ويكون مجرور المحل إذا كان من النوعين الثانى والثالث .

٦٣٣ — هذا بيت من كلمة للقطامى ، وبه لقب بصريع الغوانى ، وهو أول من لقب بذلك ، ثم لقب به مسلم بن الوليد ، لقبه به أمير المؤمنين هارون الرشيد بسبب قوله :

هَلِ الْعَيْشُ إلاَّ أَنْ تَرُوحَ مَعَ الصِّبَا صَرِيعَ حُمَيَّا الْكَأْسِ وَالْأَعْيُنِ النُّجْلِ

والبيت الشاهد من قصيدة أولها قوله :

نَأَتْكَ بِلَيْلَى نِيَّةٌ لَمْ تُقَارِبِ وَمَا حُبُّ لَيْلَى مِنْ فُؤَادِي بِذَاهِبِ
مُنَعَّمَةٌ تَجْلُو بِعُودِ أَرَاكَةٍ ذُرَى بَرَدٍ عَذْبٍ شَتِيتِ الْمَنَاصِبِ
كَأَنَّ نَضِيضاً مِنْ غَرِيضِ غَمَامَةٍ عَلَى ظَمَإٍ جَادَتْ بِهِ أُمُّ غَالِبِ
لِمُسْتَهْلِكٍ قَدْ كَادَ مِنْ شِدَّةِ الْهَوَى يَمُوتُ وَمِنْ طُولِ الْعِدَاتِ الْكَوَاذِبِ
صَرِيعُ غَوَانٍ رَاقَهُنَّ وَرُقْنَهُ لَدُنْ شَبَّ ... البيت ، وبعده :
قُدَيْدِيمَةَ التَّجْرِيبِ وَالْحِلْمِ إِنَّنِي أَرَى غَفَلَاتِ الْعَيْشِ قَبْلَ التَّجَارِبِ

... ...

اللغة : « نأتك بليلى نية ـ إلخ » نأتك : بعدت عنك ، والنية : الوجه الذى ينويه المسافر ، ومثله النوى ، والنية : فاعل نأتك « منعمة تجلو بعود أراكة ـ إلخ » منعمة : يريد أنها عاشت فى النعيم فغذيت غذاء ناعما ، وروى الأصمعى « مناعمة » وتجلو بعود أراكة ـ إلخ أراد بذلك أنها تستاك ، والذرى : الأعالى ، واحدها ذروة ، والبرد ـ بفتح الباء والراء جميعا ـ أصله حب الغمام ، وأراد به أسنانها ، شبه أسنانها فى شدة بياضها بالبرد ، وإنما خص الذرى لأنها صحاح لم تتكسر ، والشتيت : المتفرق ، والمناصب : حيث ركبت الأسنان ، يريد أن فى أسنانها فلجا وتفرقا « كأن فضيضا ـ إلخ » أراد بالفضيض السحابة التى انفض عنها ماؤها ، والغريض : الطرىّ ، شبه عذوبة ريقها بماء سحابة « لمستهلك قد كاد ـ إلخ » المستهلك : الذى يعرض نفسه للهلاك ، وأراد به نفسه ؛ لأنه هالك من حبها ومعرضها للهلاك ، واللام فى قوله « لمستهلك » تتعلق بجاد فى قوله « جادت به أم غالب » وقوله «صريع غوان ـ إلخ » الصريع : المطروح على الأرض ، وهو فعيل بمعنى مفعول ، وأراد أنه قد أصيب من الغرام حتى لاحراك له ، والغوانى : جمع غانية ، وهى المرأة التى استغنت بجمالها عن الزينة ، ويقال : هى التى غنيت بزوجها عن غيره ، ويقال : هى التى غنيت فى بيت أبويها فلم تتزوج ، أى : أنها أقامت فى بيت أبويها . وراقهن : أعجبهن لجماله وشبابه ، ورقنه : أعجبنه لحسنهن وجمالهن ، ولدن شب إلى أن شاب سود الذوائب : معناه من عند وقت شبابه إلى وقت شيبه ، والذوائب : جمع ذؤابة وهى الضفيرة من الشعر « قديديمة التجريب والحلم ـ إلخ » هـــذا البيت من شواهد سيبويه فى الكتاب ، وهو أيضا من شواهد الجمل للزجاجى ، وقد استشهدا به على أنه يقال فى تصغير قدام : قديديمة ـ بزيادة التاء ـ كما يقال فى تصغير وراء : وريئة ، فرقا بين تصغير هاتين الكلمتين وغيرهما من الظروف ، والسر فى هذا أن الأغلب على الظروف التذكير ، فلما جاءت هاتان الكلمتان على غير الغالب فى بابهما ألحقوا بتصغيرهما علامة التأنيث ـ وإن كانت هذه التاء لا تلحق إلا تصغير الاسم الثلاثى المؤنث بغير علامة ـ إشعارا بأنهما خالفتا بابهما فى مجيئهما مؤنثين ، وأراد أمام التجريب والحلم ، وقوله « أرى غفلات العيش قبل التجارب » معناه أن العيش إنما يكون لذيذا أيام الغفلة وفى أيام الشباب قبل التجارب .

الإعراب : «صريع» الرواية فيه بالجر على أنه بدل من مستهلك ، ويجوز فيه الرفع على أن يكون خبر مبتدإ محذوف ، وهو مضاف و « غوان » مضاف إليه « راقهن » راق : فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وضمير الغائبات مفعول به « ورقنه » الواو حرف عطف ، وراق : فعل ماض ، ونون النسوة فاعله ، وضمير الغائب مفعول به « لدن » ظرف زمان مبنى على السكون فى محل نصب ، وقد تنازع فيه راقهن ورقنه ؛ ويجوز أن تعلقه بأيهما

... ...

شئت « شب » فعل ماض ، فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والجملة من الفعل وفاعله في محل جر بإضافة لدن إليه « حتى » حرف غاية وجر « شاب » فعل ماض « سود » فاعل ، وهو مضاف و « الذوائب » مضاف إليه ، وأن المصدرية مقدرة بعد حتى ؛ فهي سابكة مابعدها بمصدر يجر بحتى ، والجار والمجرور متعلق بأحد الفعلين راقهن ورقنه ، والتقدير : راقهن ورقنه لدن شب حتى شيب سود الذوائب .

الشاهد فيه : قوله « لدن شب » حيث أضيف فى هذه العبارة « لدن » إلى الجملة المؤلفة من فعل ماض وفاعل ، وهذه الجملة فى محل جر بإضافة « لدن » إليها .

وههنا أمور لابد أن ننبهك إليها :

الأمر الأول ، أنه لافرق فى بناء «لدن» ـ عند من بناها من العرب ـ بين أن تكون مضافة إلى مفرد معرب ، وأن تكون مضافة إلى مفرد مبنى ، وأن تكون مضافة إلى جملة ، ثم لا فرق عند إضافتها إلى الجملة بين أن تكون الجملة التى أضيف لدن إليها اسمية كما فى الشاهد السابق ، وأن تكون فعلية كما فى هذا الشاهد الذى نحن بصدد شرحه . ولعل هذا هو السر فى أن الشارح قد استشهد لهذه المسأله بشاهد فيه إضافة « لدن » إلى المفرد « من لدن الظهر » ، ثم بشاهد فيه إضافة « لدن » إلى الجملة الاسمية « لدن أنت يافع » ثم بشاهد فيه إضافة « لدن » إلى الجملة الفعلية « لدن شب » .

الأمر الثانى ، أصل « لدن » ملازمة لمبدأ الغايات : زمانية كانت نحو قولك : لدن صباح السبت ، وقول الشاعر : من لدن الظهر ، أو مكانية نحو قوله تعالى : (مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ) وهى حين تضاف إلى المفرد يمكن فيها أن تجيء لأحد هذين الأمرين ، ولكنها إذا أضيفت إلى الجملة تمحضت للزمان ؛ لأن ظروف المكان لا يضاف منها إلى الجمل بالاتفاق سوى « حيث » .

الأمر الثالث ، ذكر صاحب التصريح فى التعقيب على هذا الشاهد نقلا عن ابن الشجرى أنه لا دليل فى هذا البيت على إضافة لدنْ إلى الجملة ؛ لجواز أن يكون الكلام على تقدير أن المصدرية قبل الفعل ؛ فتكون لدن مضافة إلى مفرد هو المصدر المنسبك من أن المصدرية والفعل ، والتقدير : لدن أن شب حتى شاب سود الذوائب : أى لدن شبابه . وقد أجاب عن هذا الاحتمال بما حاصله أن الأصل عدم صحة حذف الموصول الحرفى و إبقاء صلته ؛ فلا يجوز التخريج على ما يؤدى إلى هذا ما وجد سبيل إلى غيره ، وقد ثبتت إضافة « لدن » إلى الجمل التى لا تحتمل هذا الاحتمال كما فى البيت السابق ، فلتكن « لدن » فى هذا البيت مضافة إلى الجملة أيضا ، وليست الجملة الفعلية ببعيدة من ذلك ، بل هى أقرب إلى إضافة الزمان إليها من الجملة الاسمية ، فافهم هذا واحرص عليه .

ولم يُضَفْ من ظروف المكان إلى الجملة إلاّ لَدُنْ وحَيْثُ ، وقال ابن برهان : حَيْثُ فقط، هذا هو الأصل الشائع فى لسان العرب (وَنَصْبُ غُدْوَةً بِهَا عَنْهُمْ نَدَرْ) كما فى قوله :

٦٣٤ — فَمَا زَالَ مُهْرِى مَزْجَرَ الْكَلْبِ مِنْهُمُ   لَدُنْ غُدْوَةً حَتَّى دَنَتْ لِغُرُوبِ

---

٦٣٤ - نسب الجاحظ فى الحيوان (١ - ٣١٨ طبع مطبعة الحلبى) هذا البيت إلى أبى سفيان صخر بن حرب بن أمية ، وذكر قبله بيتا ، وهو قوله :

وَلَوْ شِئْتُ نَجَّتْنِي كُمَيْتٌ طِمِرَّةٌ   وَلَمْ أَحْمِلِ النَّعْمَاءَ لِابْنِ شَعُوبِ

والبيتان على ترتيبهما أول كلة لأبى سفيان بن حرب يقولها بعد موقعة أحد . وكان أبو سفيان قد التقى فى موقعة أحد بحنظلة بن أبى عامر (وهو غسيل الملائكة) ، وكان حنظلة قد تمكن من أبى سفيان ، فرآه شداد بن الأسود (وهو ابن شعوب) فضرب شداد حنظلة فقتله ، وبذلك نجا أبو سفيان ، وبعد البيتين قوله :

أُقَاتِلُهُمْ وَأَدَّعِى يَالَ غَالِبٍ   وَأَدْفَعُهُمْ عَنِّى بِرُكْنٍ صَلِيبِ
فَبَكِّى وَلاَ تَرْعَىْ مَقَالَةَ عَاذِلٍ   وَلاَ تَسْأَمِى مِنْ عَبْرَةٍ وَنَحِيبِ
أَبَاكِ وَإِخْوَاناً لَهُ قَدْ تَتَابَعُوا   وَحُقَّ لَهُمْ مِنْ عَبْرَةٍ بِنَصِيبِ
وَسَلَّى الَّذِى قَدْ كَانَ فِى النَّفْسِ، إِنَّنِى   قَتَلْتُ مِنَ النَّجَّارِ كُلَّ نَجِيبِ
وَمِنْ هَاشِمٍ قَرْماً كَرِيماً وَمُصْعَباً   وَكَانَ لَدَى الْهَيْجَاءِ غَيْرَ هَيُوبِ
وَلَوْ أَنَّنِى لَمْ أَشْفِ نَفْسِىَ مِنْهُمُ   لَكَانَتْ شَجًى فِى الْقَلْبِ ذَاتَ نُدُوبِ
فَآبُوا وَقَدْ أَوْدَى الْجَلاَبِيبُ مِنْهُمُ   بِهِمْ خَدَبٌ مِنْ مُعْبَطٍ وَكَئِيبِ
أَصَابَهُمُ مَنْ لَمْ يَكُنْ لِدِمَائِهِمْ   كِفَاءً وَلاَ فِى خُطَّةٍ بِضَرِيبِ

اللغة : « ولو شئت نجتنى — البيت » الطمرة — بكسرتين وراء مشددة — الفرس السريعة الوثب . يريد أنه لو أراد الهرب لركب فرسه الذى هذه صفته فنجا عليه « وما زال مهرى مزجر الكلب — البيت » مزجر الكلب : يريد أنه فى المكان الذى يزجر الكلب فيه ، وإنما يعنى أنه قريب . والضمير المستتر فى « دنت لغروب » يرجع إلى الشمس ، وإنما أضمرها مع أنه لم يتقدم لها ذكر؛ لأن الغدوة دلت عليها ، وذلك كما قال الله تعالى: (حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ) فان الضمير المستتر فى (توارت) عائد إلى الشمس ولم يتقدم لها ذكر ، وصح ذلك لما كان ذكر العشى فى

... ...

الآية يدل عليها « أقاتلهم وأدعى ـ البيت » يريد أنه ينادى حين يقاتلهم يا آل غالب ، وقوله وركن صليب : معناه شديد قوى . وفى التنزيل : (لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةً أَوْ آوِي إِلَى رُكْنٍ شَدِيدٍ) « فبكى ولا ترعى ـ البيت » لاترعى : يروى بفتح تاء المضارعة ، ومعناه لاتحفظى ، ويروى بضمها ، ومعناه لاتبقى . يقال : ماأرعى فلان على فلان ؟ ومعناه لم يبق عليه . والعبرة بفتح فسكون ـ الدمعة . والنحيب : البكاء مع رفع صوت « ومن هاشم قرما ـ البيت » يريد : وقتلت من هاشم قرما ، والقرم : الفحل الكريم من الإبل . وعنى به ههنا حمزة بن عبد المطلب سيد الشهداء رضى الله عنه ، والمصعب : الفحل من الإبل أيضا . والهيجاء : الحرب . والهيوب : الشديد الخوف « ولو أننى لم أشف نفسى ـ البيت » الشجى : الحزن ، والندوب : جمع ندب ، وهو أثر الجرح « فآبوا وقد أودى الجلابيب ـ البيت » الجلابيب : جمع جلباب ، وأصله الإزار الخشن . وكان كفار مكة يسمون من أسلم مع النبى صلى الله عليه وسلم الجلابيب . وأودى : هلك . والحدب : الطعن النافذ إلى الجوف . والمعبط : الذى يسيل دمه . وفى رواية «معطب» والكثيب : الحزين . وفى رواية « كبيب » وهو المكبوب على وجهه ، فعيل بمعنى مفعول « أصابهم من لم يكن لدمائهم كفاء ـ البيت » الكفاء بزنة الكتاب ـ الكفء . والخطة ـ بضم الخاء ـ الخصلة الرفيعة . والضريب : الشبيه والمثيل والنظير .

المعنى : يقول : إن مهرى فى مكان قريب من هؤلاء الناس من أول النهار إلى أن أوشكت الشمس أن تغيب عن الوجود ، يريد عامة النهار من أوله إلى آخره .

الإعراب : « ما » نافية « زال » فعل ماض ناقص « مهرى » مهر : اسم زال ، مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « مزجر » ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر زال ، وهو مضاف و « الكلب » مضاف إليه «منهم» جار ومجرور متعلق بما تعلق به مزجر « لدن » ظرف زمان يتعلق بخبر زال « غدوة » الرواية فيه بالنصب ، وقد اختلف العلماء فى إعرابه ، فمنهم من ذهب إلى أنه نصب على التشبيه بالتمييز ، ومنهم من ذهب إلى أنه نصب على التشبيه بالمفعول به ، ومنهم من ذهب إلى أنه نصب لكونه خبرا لكان الناقصة محذوفة هى واسمها ، وأصل الكلام على هذا : لدن كانت الساعة غدوة . وسنبين وجه كل واحد من هذه الآراء عند الكلام على الاستشهاد « حتى » حرف غاية وجر « دنت » دنا : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى الشمس « لغروب » جار ومجرور متعلق بدنت .

... ...

الشاهد فيه : قوله « لدن غدوة » حيث ورد لفظ « غدوة » منصوبا بعد « لدن » . وقبل أن نبين لك الوجه الذى انتصب عليه « غدوة » نرى أن نذكر لك معنى « لدن » ووجوه استعمالها فى الكلام العربى ، فنقول : أما معنى «لدن» فانها اسم معناه أول الغاية من زمان أو مكان ، وأما وجوه استعمالها فى الكلام العربى فانه يقع بعدها الجمل والمفردات ، ثم المفردات التى تقع بعدها قد تكون زمانا أو مكانا وقد تكون غير زمان ولا مكان ، ثم المفرد الذى يقع بعدها الدال على الزمان قد يكون لفظ « غدوة » وقد يكون غير هذا اللفظ من الأسماء الدالة على الزمان كسحرة وبكرة وعشية .

فان وقع بعد « لدن » جملة وجب أمران : أمر فى « لدن » وهو أن تكون دالة على مبدإ الغاية الزمانية بسبب أنه لايضاف إلى الجمل إلا أسماء الزمان ولفظ « حيث » من أسماء المكان على ماهو الراجح عند العلماء ، وأمر فى الجملة التالية لها وهو أن تكون فى محل جر باضافة لدن إليها

وإن وقع بعد « لدن » اسم مفرد ليس زمانا ولا مكانا لم يجز فيه أن يكون مجرورا باضافة « لدن » إليه ؛ لأن « لدن » لاتضاف إلا للزمان أو المكان بسبب كونها دالة على مبدإ الغاية من زمان أو مكان ، ووجب حينئذ أن تقدر له عاملا ليصبح التالى للدن جملة فى محل جر باضافة لدن إليها (وانظر شرح الشاهد رقم ٢٠٦ الذى سبق فى باب كان وأخواتها ، الجزء الأول ص ٣٨٦ من هذا الكتاب) .

وإن كان الاسم المفرد التالى للدن زمانا أو مكانا وهو غير لفظ غدوة وجب جره باضافة لدن إليه ، وهذا ظاهر ،

وإن كان التالى للدن لفظ غدوة فقد جرى الاستعمال العربى على جواز وجهين فيه : أولهما جره باضافة لدن إليه ، على ما هو الأصل ، وثانيهما نصبه كما فى هذا الشاهد ، وللعلماء فيه حينئذ ثلاث تخريجات :

التخريج الأول : أن انتصاب « غدوة » بعد « لدن » على التشبيه بالتمييز ، والعامل فى « غدوة » النصب هو نفس « لدن » ووجه ذلك من جهتين : أولاهما أن « لدن » دالة على مبدأ زمان مبهم فكان مجىء « غدوة » بعدها تفسيرا لذلك الإبهام الذى دلت عليه « لدن » وثانيهما أن « لدن » تستعمل على وجوه : أولها ضم الدال مع بقاء النون ساكنة ، وثانيها فتح الدال مع بقاء النون ساكنة أيضا ، وثالثها كسر الدال مع بقاء النون ساكنة أيضا ، ورابعها ضم الدال مع حذف النون ، وخامسها : سكون الدال مع حذف النون (١) ؛ فلما استعملت تارة بالنون الساكنة وتارة أخرى بحذف هذه النون ، ولما استعملت ودالها محركة بالحركات الثلاث

(١) وفيه خمس لغات أخرى لا يعنينا من أمرها شىء ؛ فلذلك لم نذكرها .

... ...

أشبهت نونها — وإن كانت أصلية — التنوين فى وجوده أحيانا وحذفه أحيانا أخرى ، وأشبهت حركات الدال — وإن كانت بناء — حركات الاعراب ؛ فصار قولهم « لدن غدوة » فى اللفظ كقولهم « عندى راقود خلا » فانتصب غدوة بعد لدن كما انتصب خلا بعد راقود .

التخريج الثانى : أن انتصاب « غدوة » بعد « لدن » على التشبيه بالمفعول به ، والعامل فى « غدوة » النصب على هذا هو نفس « لدن » أيضا . ووجه ذلك تشبيه نون « لدن » بالتنوين فى ضارب من قولك : هذا ضارب زيدا ، وتشبيه حركات الدال مع كونها حركات بناء بحركات إعراب ضارب

التخريج الثالث : أن انتصاب « غدوة » على إضمار كان واسمها ، و « غدوة » خبرها . والأصل : لدن كان الوقت غدوة ، والعامل فى « غدوة » النصب على هذا الوجه هو كان المحذوفة واختار هـذا التوجيه ابن مالك ، وقال : إن الذى دل على الوقت هو لفظ « لدن » واستحسن هذا التخريج ، ووجه حسنه أن فيه بقاء « لدن » على ما ثبت لها من الاضافة إلى ما بعدها ، وقال : إن النصب هنا نظير ما لو وقع بعد « لدن » اسم مفرد غير دال على زمان أو مكان ؛ فكما تعين هناك تقدير عامل يصير به هذا المفرد جملة مجرورة المحل باضافة لدن إليه ، كذلك يجب هنا تقدير عامل يصير به « غدوة » جملة فى محل جر باضافة « لدن » إليها ، وقال : إنه اختار أن يكون العامل « كان » قياسا على تقدير سيبويه فى قولهم : من لد شولا فالى إتلائها (الشاهد رقم ٢٠٦)

وقد حكى الكوفيون وحدهم أنه يجوز فى « غدوة » وحدها الرفع بعد « لدن » وخرجوا الرفع على أنه فاعل لكان التامة محذوفة ، وكأن أصل الكلام : من لدن كانت غدوة ، والعامل فى « غدوة » الرفع على هذا هو « كان » المحذوفة كما هو التخريج الثالث من تخريجات النصب وقال ابن جنى : إن ارتفاعه على أنه مشبه بالفاعل ، وكأنه قاسه على تقدير العلماء النصب على التشبيه بالمفعول به ، غاية ما فى الباب أنهم شبهوا « لدن » باسم فاعل متعد منون ، وأنه شبه « لدن » باسم فاعل قاصر منون ؛ فلدن غدوة عند العلماء مشبهة بضارب زيدا ، وعنده مشبهة بقائم زيد ، وعلى هذا فالرافع لغدوة عنده هو لدن نفسها ، وقيل : إن ارتفاعه على أنه خبر لمبتدإ محذوف

ومع كل هذا فالأصل أن تكون « غدوة » مجرورة باضافة « لدن » إليها ، وانتصاب « غدوة » أو رفعه خلاف الأصل ، بل صرح المحقق الرضى بأن انتصاب غدوة بعدها شاذ ، ومراده بالضرورة أنه شاذ فى القياس ؛ لأنه ورد فى الاستعمال العربى الصحيح .

فتلخص لك من هـذا أنه يجوز فى « غدوة » بعد « لدن » ثلاثة أوجه : الجر ، وله تخريج واحد ، وهو الأصل ، والنصب ، وله ثلاثة تخريجات فصلناها لك ، وهو شاذ ، والرفع ، وله ثلاثة تخريجات ذكرناها لك تفصيلا ، وهو شاذ أيضا .

فلَدُنْ حينئذ منقطعةٌ عن الإضافة لفظا ومعنى ، وغدوةً بعدها نَصْبٌ على التمييز ، أو على التشبيه بالمفعول ، لشبه لَدُنْ باسم الفاعل فى ثبوت نونها تارة وحذفها أخرى ، لكن يُضَعِّفه سماعُ النصب بها محذوفةَ النون ، أو خبرًا لكان محذوفة مع اسمها : أى لَدُنْ كانَتِ الساعةُ غُدْوَةً ، ويجوز جر غدوة بالإضافة على الأصل ، فلو عطفت على « غدوة » المنصوبة جاز جر المعطوف مراعاة للأصل ، وجاز نصبه مراعاة للفظ ، ذكر ذلك الأخفش ، واستبعد الناظمُ نصبَ المعطوفِ ، وقال : إنه بعيد عن القياس ، وحكى الكوفيون رفع « غدوة » بعد لدن . فقيل : هو بكان تامة محذوفة . والتقدير : لدن كانَتْ غدوةٌ ، وقيل : خبر لمبتدإ محذوف ، والتقدير : لدن وقتٍ هُوَ غُدْوَةٌ . وقيل : على التشبيه بالفاعل . قال سيبويه ولا ينتصب بعد لدن من الأسماء غير غدوة .

﴿ تنبيه ﴾ : لدن بمعنى عِنْدَ ، إلا أنها تختص بستة أمور :

أحدها : أنها ملازمة لمبدأ الغايات ، ومن ثَمّ يتعاقبان فى نحو : جئت من عنده ، ومن لدنه ، وفى التنزيل : « آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا » بخلاف : جلست عنده ، فلا يجوز : جلست لدنه ؛ لعدم معنى الابتداء هنا .

فان قلت : فما وجه اختصاص « غدوة » بالنصب بعد « لدن » دون ما عداها من الألفاظ الدالة على الزمان كسحرة وبكرة وعشية وصَباح ؟

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : إنما اختص لفظ « غدوة » بجواز نصبه بعد « لدن » لأمرين : أولهما أنه أكثر استعمالا مع « لدن » من غيره ، والشيء إذا كثر استعماله تلاعبت به الألسنة فعدلت به عن وجهه الأصلى . وثانيهما أن « غدوة » فى نفسها أكثر تصرفا من سحرة ونحوها ، فكان نصبها لهذا السبب لأنه ضرب من التصرف

فان قلت : فغير « لدن » من الألفاظ الدالة على مبدإ الغاية من مكان أو زمان ، هل يجوز أن ينصب بعدها « غدوة » ؟ وما وجه ما تذكر من الحكم ؟

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : إنه لا يجوز هذا الحكم فى « غدوة » مع غير « لدن » كما لم يجز فى غير « غدوة » مع « لدن » . ووجه ذلك أن انتصاب « غدوة » بعد « لدن » كان بسبب وجود النون فى « لدن » أحيانا وسقوطها أحيانا أخرى ، وبسبب أن الدال تجرى عليها الحركات الثلاث ، على ما فصلناه فى وجوه تخريج النصب . وهذا شيء لا يوجد فى غيره « لدن » من الألفاظ الدالة على مبدإ الغاية من زمان أو مكان .

ثانيها : أن الغالب استعمالها مجرورة بمن .

ثالثها : أنها مبنية ، إلا فى لغة قيس ، و بلغتهم قرىء « مِنْ لَدْنِهِ » .

رابعها : أنه يجوز إضافتها إلى الجمل ، كما سبق .

خامسها : جواز إفرادها قبل « غدوة » على ما مر .

سادسها : أنها لا تقع إلا فضلةً ، تقول السفر مِنْ عِنْدِ البصرة ، ولا تقول : من لدن البصرة .

وأما « لَدَى » فهى مثل عِنْدَ مطلقا ، إلا أن جَرّها ممتنع ، بخلاف جر عِنْدَ ، وأيضا « عند » أمْكَنُ منها من وجهين : الأول : أنها تكون ظرفا للأعيان والمعانى ، تقول : هذا القول عندى صواب ، وعند فلان عِلْمٌ به ، ويمتنع ذلك فى لَدَى . قاله ابن الشجرى فى أماليه . الثانى : أنك تقول : عِنْدِى مالٌ ، و إن كان غائبا عنك ، ولا تقول : لدىَّ مال ، إلا إذا كان حاضرا ، قاله الحريرى وأبو هلال العسكرى وابن الشجرى . وزعم المعرى أنه لا فرق بين لَدَى وعِنْدَ ، وقولُ غيره أوْلَى .

(وَ) ألزموا إضافة أيضا (مَعَ) وهى اسم لمكان الاصطحاب ، أو وقته ، والمشهورُ فيها فتح العين ، وهو فتح إعراب ، و (مَعْ) بالبناء على السكون (فِيهَا قَلِيلٌ) كقوله :

٦٣٥ — فَرِيشِى مِنْكُمُ وَهَوَاىَ مَعْكُمْ وَإِنْ كَانَتْ زِيَارَتُكُمْ لِمَامَا

---

٦٣٥ — هذا البيت من شواهد سيبويه (٢ — ٤٥) وقد نسب فى صدر الكتاب إلى الراعى النميرى ، وكذلك نسبه الأعلم فى شرح شواهده . وقال العينى (٣ — ٤٣٣ بهامش الخزانة) : « أقول : قائله هو جرير يمدح هشام بن عبدالملك ، وهو من قصيدة ميمية من الوافر ، وأولها هو قوله :

أَلاَ حَيِّ الْمَنَازِلَ وَالْخِيَامَا وَسَكْنًا طَالَ فِيهَا مَا أَقَامَا
أُحَيِّيهَا وَمَا بِي غَيْرُ أَنِّى أُرِيدُ لِأُحْدِثَ الْعَهْدَ الْقُدَامَى
مَنَازِلُ قَدْ خَلَتْ مِنْ سَاكِنِيهَا عَفَتْ إلاَّ الدَّعَائِمَ وَالثُّمَامَا
مَحَتْهَا الرِّيحُ وَالْأَمْطَارُ حَتَّى حَسِبْتُ رُسُومَهَا فِي الْأَرْضِ شَامَا » اه

... ...

اللغة : « فريشى) الريش - بكسر الراء - اللباس الفاخر كالرياش ، وفى التنزيل: (يَا بَنِي آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاساً يُوَارِي سَوْءَاتِكُمْ وَرِيشاً ، وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَٰلِكَ خَيْرٌ)والريش أيضا : المال والخصب والمعاش ، ويطلق من باب المجاز على القوة ، ويجوز أن يراد ذلك ههنا ، وكأنه يقول : إن قوتى بالاعتصام بكم والالتجاء إليكم فاستمدادى لها معكم « وهواى معكم » الهوى : الميل القلبى ، يريد أن ميله إليهم وتعصبه لهم « لماما » يقال : فلان يزورنا لماما ، والمراد أنه يزورنا فى الأحايين : أى وقتا بعد وقت ، وهو زيارة الغب التى ورد فيها : زُرْ غِبًّا تَزْدَدْ حُبًّا .

المعنى : يقول : إن قلبى لمعكم وإن هواى لمنصرف إليكم دون من عداكم ، وإن ما عندى من مال ولباس وما أشعر به من قوة فهو منكم ، وإن تكن زيارتى إياكم فى أوقات متباعدة .

الإعراب : « فريشى » ريش : مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على ماقبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « منكم »جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «وهواى» الواو حرف عطف ، هوى : مبتدأ ، مرفوع بضمةمقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « معكم » مع : ظرف متعلق بمحذوف خبر المبتدإ ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « وإن » الواو حرف عطف والمعطوف عليه محذوف وهو أولى بالحكم من المذكور ، إن : حرف شرط جازم « كانت »كان : فعل ماض فعل الشرط مبنى على الفتح فى محل جزم ، والتاء للتأنيث « زيارتكم » زيارة : اسم كان مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله «لماما» خبر كان ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام . والتقدير: إن لم تكن زيارتكم لماما وإن كانت زيارتكم لماما فريشى منكم وهواى معكم .

الشاهد فيه : قوله « معكم » فان الرواية فيه بسكون العين، ومذهب سيبويه أن تسكين عينها ضرورة التجأ إليها الشاعر ، قال : « وسألت الخليل عن معكم ومع ، لأى شىء نصبتها ؟ فقال : لأنها استعملت غير مضافة ، اسما كجميع ، ووقعت نكرة . وذلك قولك : جاءا معا ، وذهبا معا ، وقد ذهب معه ، ومن معه - صارت ظرفا ، فجعلوها بمنزلة أمام وقدام . قال الشاعر فجعلها كهل حين اضطر (وأنشد بيت الشاهد) » اهـ . فأنت ترى أنه جعل تسكين العين منها والإتيان بها على مثال هل ضرورة . ولم يرتض المتأخرون من النحاة ذلك ، بل عندهم أن تسكين العين لغة من لغات العرب الفصيحة المستعملة فى الكلام ، والدليل على ذلك أمران : الأول : أن الكسائى نقل أن من العرب من يقول : ذهبت مع أخيك ، وجئت مع أبيك ، بتسكين العين ، فلا يكون

وزعم سيبويه أنَّ تسكين العين ضرورة ، وليس كذلك ، بل هى لغة ربيعة وغنم ؛ فإنها مبنية عندهم على السكون ، وزعم بعضهم أن الساكنة العين حَرْفٌ ، وادَّعى النحاسُ الإجماع عليه ، وهو فاسد ، والصحيح أنها باقية على اسميتها كما أشعر به كلام الناظم . هذا حكمها إذا اتصل بها متحرك (وَنُقِلْ) فيها (فَتْحٌ وَكَسْرٌ لِسُكُونٍ يَتَّصِلْ) بها ، نحو : مَعَ الْقَوْمِ ؛ فالفتح طلبا للخفة ، والكسر على الأصل فى التقاء الساكنين .

﴿تنبيه﴾ : تفرد « مع » مردودةَ اللامِ ، فتخرج عن الظرفية وتنصب على الحال بمعنى جميعاً ، نحو : جَاءَ الزَّيْدَانِ مَعاً ، وتستعمل للجمع كما تستعمل للاثنين ، كقوله :

٦٣٦ — وَأَفْنَى رِجَالِى فَبَادُوا مَعاً

التسكين خاصا بالضرورة . والثانى : أن العلماء الأثبات حكوا أن لغة غنم وربيعة تسكين عين مع فى الشعر والنثر جميعا ، ومتى ثبت هذا النقل لم يكن معنى لإنكار سيبويه جواز استعمالها ساكنة العين فى غير الضرورة .

٦٣٦ — هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

* فَغُودِرَ قَلْبِى بِهِمْ مُسْتَفَزَّا *

وهذا البيت من شواهد مغنى اللبيب لابن هشام فى مباحث « مع » وهو من قصيدة للخنساء ترثى أخويها معاوية وصخرا ، وقبله قولها :

تَعَرَّقَنِى الدَّهْرُ نَهْساً وَحَزًّا ... وَأَوْجَعَنِى الدَّهْرُ قَرْعًا وَغَمْزَا

وَأَفْنَى رِجَالِى فَبَادُوا مَعاً ... فَغُودِرَ ... البيت ، وبعده :

لِذِكْرِ الَّذِينَ بِهِمْ فِى الْهِيَا ... جِ لِلْمُسْتَضِيفِ إذَا خَافَ عِزًّا

اللغة : « أفنى رجالى » أهلكهم واستأصلهم ، وتقول : فنى الشىء يفنى — كعلم يعلم — فناء ، إذا هلك وزال ، وأفناه الله يفنيه ، إذا أباده وأهلكه ، قال الشاعر :

أَفْنَى تِلَادِى وَمَا جَمَّعْتُ مِنْ نَشَبٍ ... قَرْعُ الْقَوَاقِيزِ أَفْوَاهُ الْأَبَارِيقِ

وقال الراجز :

* أَفْنَاهُ قِيلُ اللهِ لِلشَّمْسِ اُطْلُعِى *

« فبادوا » تقول : باد الشىء يبيد ، إذا هلك « معا » معناه جميعا ، وقد اختلف العلماء فى هذه

... ...

الألف : فذهب سيبويه والخليل بن أحمد إلى أنها مبدلة من التنويه ، كما تقول : قبلت يدا ، وسأزورك غدا ، ورأيت أخا . وذهب يونس بن حبيب وأبو الخطاب الأخفش إلى أن هذه الألف منقلبة عن ياء هى لام الكلمة ، وأصلها معى فتحركت الياء وانفتح ماقبلها فقلبت ألفا ، فمع ثلاثية الوضع عند يونس والأخفش ثنائية الوضع عند الخليل وسيبويه «فتودر» ترك ، تقول : غادرت المكان أغادره ، إذا تركته ، ومن هذا سمى الغدير غديرا لأنه عبارة عما يتركه السيل من الماء « مستفزا » اسم مفعول من قولك : استفز فلان فلانا ، إذا أثار لواعجه وحركه ، وفى التنزيل : (وَاسْتَفْزِزْ مَنِ اسْتَطَعْتَ مِنْهُمْ بِصَوْتِكَ) وفيه : (وَإِنْ كَادُوا لَيَسْتَفِزُّونَكَ مِنَ الْأَرْضِ) وفيه : (فَأَرَادَ أَنْ يَسْتَفِزَّهُمْ مِنَ الْأَرْضِ فَأَغْرَقْنَاهُ وَمَنْ مَعَهُ جَمِيعاً) تدل هذه الكلمة فى كل هذه العبارات على الإثارة والإقلاق والإزعاج والتحريك .

المعنى : تتأسف على موت رجالها وفنائهم ، وعلى أن الدهر قد أبادهم ، وهم كانوا عصاها التى تلجأ إليه فأصابها القلق وثارت همومها وتحركت أحزانها .

الإعراب : « وأفنى » الواو حرف عطف ، أفنى : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الدهر المذكور فى البيت السابق « رجالى » رجال : مفعول به لأفنى ، منصوب بفتحة مقدرة على ماقبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « فبادوا » الفاء حرف عطف ، باد : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وواو الجماعة فاعله مبنى على السكون فى محل رفع « معا » منصوب على أنه حال صاحبه واو الجماعة ، وستعرف مايعن لنا فيه

الشاهد فيه : قوله « معا » حيث وقعت هذه الكلمة فى هذا الموضع منقطعة عن الإضافة والسر فى ذلك أن « مع » تذكر فى الكلام العربى للدلالة على اصطحاب اثنين أو أكثر فى زمان أو مكان ، ثم إما أن يذكر فى الكلام أحد المصطحبين قبل مع والآخر بعده ، وإما أن يذكر المصطحبان جميعا قبله : فان ذكر قبله أحد المصطحبين فقط وجب أن يضاف « مع » إلى المذكور منهما بعده ، فتقول : ذهبت مع خالد ، ورجعت مع بكر . وانتصاب «مع» حينئذ على الظرفية . وإن ذكر المصطحبان جميعا قبله وجب قطع « مع » عن الإضافة ونصبه باتفاق العلماء فتقول : جاءوا معا ، ورجعوا معا . واختلفوا — فيما بعد ذلك — فى شيئين : أحدهما فى نصبه أظاهر هو أم مقدر ؟ فذهب سيبويه والخليل إلى أن نصب « معا » فى قولك : جاء زيد وعمرو معا ، بفتحة ظاهرة لأن الكلمة وضعت على حرفى هجاء هما الميم والعين ، وذهب يونس والأخفش

... ...

إلى أن نصب « معا » فى هـذا المثال بفتحة مقدرة على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها التعذر ، ونظيره عندها «فتى» من قولك : رأيت فتى . وثانيهما فى موقعه من الإعراب ؟ ولهم فى ذلك ثلاثة مذاهب : المذهب الأول ، يجوز أن يكون منصوبا على الحال كانتصاب « جميعا » فى قولك : جاءوا جميعا ، وأن يكون منصوبا على الظرفية ، ولكن الأرجح أنه منصوب على الحال ، وذهب إلى هذا كثيرون منهم أبو سعيد السيرافى ، قال مانصه : « وإنما وجب إفراد مع فى هـذا الموضع لأنا إذا أضفنا فقلنا ذهب زيد مع عمرو فقد ذكرنا اجتماعه مع عمرو ، وأضفنا مع إلى غير الأول . وإذا قلنا ذهبا معا فليس فى الكلام غيرهما حتى تضيف مع إليـه ، ولا يجوز أن تضيف مع إليهما كما تقول : ذهب زيد مع نفسه . ونصب معا فى قولك ذهبا معا على الحال ، ويجوز أن يكون على الظرف ، كأنه قال : ذهبا فى وقت اجتماعهما » اهـ . والمذهب الثانى : أنه يترجح أن يكون نصبه على الظرفية ، وهو اختيار المحقق الرضى وترجيح أبى حيان ، قال الرضى (٢ — ١١٩) مانصـه : « يلزم إضافة مع إن ذكر قبله أحد المصطحبين نحو كنت مع زيد ، وإن ذكر قبـله المصطحبان لم يبق مايضاف إليـه فينصب منونا على الظرفية نحو جئنا معا : أى فى زمان (واحد) وكنا معا : أى فى مكان (واحد) ، وقيل : انتصابه على الحاليـة ، أى مجتمعين » اهـ بحروفه . والمذهب الثالث : يجب أن يكون نصبه على الحال ، ولا يجوز أن ينصب على الظرفية ؟ وهو قول يؤخـذ من كلام ابن هشام فى مغنى اللبيب ولم ينسب إلى معين ، قال فى مباحث مع مانصه : « وتأتى مع مفردة (يريد منقطعة عن الإضافة كما علمت) فتنون ، وتكون حالا . وقد جاءت ظرفا مخبرا به فى نحو قوله (هو جندل بن عمرو) :

أَفِيقُوا بَنِى حَرْبٍ وَأَهْوَاؤُنَا مَعًا ... (وَأَرْمَاحُنَا مَوْصُولَةٌ لَمْ تُقَضَّبِ)

وقيل : هى حال والخبر محذوف» اهـ بحروفه ؟ فهذا الذى ذهب فى بيت جندل إلى أن « معا » حال وليست ظرفا يتعلق بمحذوف خبر ، لم يتكلف التقدير الذى هو خلاف الأصل إلا لأنه لايجيز نصب « معا » على الظرفية .

والذى يترجح عندنا أن نصب «معا» فى نحو قولك « جاءوا معا » على الظرفية ، وأنها تتعلق بمحذوف حال ، وأن نصبه فى نحو « وأهواؤنا معا » على الظرفية أيضا ، وأنها تتعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وأنه لايجوز فيها إلا النصب على الظرفية ، نعنى أنها ظرف غير متصرف . وفى كلام أبى حيان مايشعر بذلك الاختيار . ومثل بيت جندل قول الصمة بن عبدالله القشيرى :

حَنَنْتَ إِلَى رَيَّا وَنَفْسُكَ يَا عَدَتْ ... مَزَارَكَ مِنْ رَيَّا وَشَعْبَا كُمَا مَعَا

وقوله :

٦٣٧ — إِذَا حَنَّتِ الْأُولَى سَجَعْنَ لَهَا مَعاً

٦٣٧ — هذا عجز بيت ، وصدره قوله :

* يُذَكِّرْنَ ذَا الْبَثِّ الْحَزِينَ بِبَثِّهِ *

وهذا بيت لمتمم بن نويرة اليربوعى ، من قصيدته التى يرثى فيها أخاه مالكا ، وقد ذكرنا لك طرفا من هذه القصيدة فى باب حروف الجر ، عند شرح الشاهد (رقم ٥٤٦ ، فى هذا الجزء ص ٢٥٥ وما بعدها) وقبل البيت المستشهد به ههنا مما لم نذكره هناك قوله :

فَلَوْ أَنَّ مَا أَلْقَى يُصِيبُ مُتَالِعاً ... أَوِ الرُّكْنَ مِنْ سَلْمَى إِذًا لَتَضَعْضَعَا

وَمَا وَجْدُ أَظْآرٍ ثَلَاثٍ رَوَائِمٍ ... أَصَبْنَ مَجَرًّا مِنْ حُوَارٍ وَمَصْرَعَا

يُذَكِّرْنَ ذَا الْبَثِّ الْحَزِينَ بِبَثِّهِ ... إِذَا حَنَّتِ ... البيت ، وبعده :

إِذَا شَارِفٌ مِنْهُنَّ قَامَتْ فَرَجَّعَتْ ... حَنِيناً فَأَبْكَى شَجْوُهَا الْبَرْكَ أَجْمَعَا

بِأَوْجَدَ مِنِّى يَوْمَ قَامَ بِمَالِكٍ ... مُنَادٍ بَصِيرٌ بِالْفِرَاقِ فَأَسْمَعَا

أَلَمْ تَأْتِ أَخْبَارُ الْمُحِلِّ سَرَاتَكُمْ ... فَيَغْضَبَ مِنْكُمْ كُلُّ مَنْ كَانَ مُوجَعَا؟

بِمَشْمَتِهِ إِذْ صَادَفَ الْحَتْفُ مَالِكاً ... وَمَشْهَدِهِ مَا قَدْ رَأَى ثُمَّ ضَيَّعَا

أَآثَرْتَ هِدْمًا بَالِياً وَسَوِيَّةً ... وَجِئْتَ بِهَا تَعْدُو بَرِيداً مُقَزَّعَا ؟

فَلَا تَفْرَحَنْ يَوْمًا بِنَفْسِكَ ؛ إِنَّنِى ... أَرَى الْمَوْتَ وَقَّاعًا عَلَى مَنْ تَشَجَّعَا

لَعَلَّكَ يَوْمًا أَنْ تُلِمَّ مُلِمَّةٌ ... عَلَيْكَ مِنَ اللَّائِى يَدَعْنَكَ أَجْدَعَا

نَعَيْتَ امْرَأً لَوْ كَانَ لَحْمُكَ عِنْدَهُ ... لَآوَاهُ مَجْمُوعًا لَهُ أَوْ مُمَزَّعَا

فَلَا يَهْنِئِ الْوَاشِينَ مَقْتَلُ مَالِكٍ ... فَقَدْ آبَ شَانِيهِ إِيَابًا فَوَدَّعَا

اللغة : « فلو أن ما ألقى ــ البيت » متالع ــ بضم الميم ــ جبل ، وسلمى : أحد جبلى طيء ، وثانيهما أجأ «وما وجد أظآر ــ البيت» الوجد : الحزن . والأظآر : جمع ظئر ــ بكسر فسكون ــ وهى التى تعطف على غير ولدها فترضعه ، من الناس والإبل جميعا . والروائم : جمع رائم ، وهى المحبة التى تعطف على الرضيع . والمجر : مصدر ميمى بمعنى الجر ، والحوار ــ بزنة غراب ــ ولد الناقة ، ويجمع على حيران كغربان . والمصرع : مصدر ميمى بمعنى الصرع « يذكرن ذا البث

.. ..

الحزين ـ البيت » البث : الحزن ، وفى التنزيل : (إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى ٱللهِ) وسجعن ههنا : معناه تقابلت أصواتهن على طريقة واحدة مع التناسب ، والساجع : الناقة المطربة فى حنينها ، وقال ابن أذينة :

وَالْعِيسُ تَسْجَعُ بِالْحَنِينِ كَأَنَّهَا بَيْنَ الْمَنَازِلِ ـ حِينَ تَسْجَعُ ـ مَأْتَمُ

وقد رأيت أن البيت فى وصف نوق ثلاث أظآر روائم رأين حوارهن وقد صرع فهو يجر ؛ فذكر الصبان تبعا للشمنى أن الأولى فى بيت الشاهد حمامة وأن السجع بمعنى الهدير مبنى على عدم الاطلاع على الأبيات التى قبل الشاهد ، وانسياق مع ظاهر كلة سجعن « إذا شارف منهن قامت ـ البيت » الشارف : الناقة المسنة ، وهى أرق من الفتية ؛ فلذلك خصها بالذكر ، ورجعت رددت وكررت ، والبرك ـ بفتح فسكون ـ الجماعة من الإبل ، وخصت بالألف « بأوجد منى يوم قام بمالك ـ البيت » بأوجد . هو خبر « ما » فى قوله « وما وجد أظآر ـ الخ » ومعناه أشد وجدا «ألم تأت أخبار المحل سراتكم ـ البيت » المحل : هو ابن قدامة بن أسود ، أحد بنى يربوع وكان قد مر بمالك بن نويرة وهو مقتول فنعاه إلى الناس كالشامت به ، والموجع : اسم المفعول من أوجعه الحزن ونحوه إذا آلمه واشتد عليه « بشمتة إذ صادف الحتف مالكا ـ الخ » الشمت مصدر ميمى معناه الشماتة ، والحتف : الموت « أآثرت هدما باليا ـ البيت » الخطاب للمحل ، والهدم ـ بكسر فسكون ـ الكساء الخلق ، والسوية : كساء محشو بليف ونحوه ، والمقزع : السريع الخفيف ، يريد أن المحل قد ضن بثيابه على خلوقها و بلائها أن يكفن فيها مالكا وأتى بخبر موته مسرعا كمجىء البريد «لعلك يوما أن تلم ملمة ـ البيت » تلم : تنزل ، والملمة :النازلة من نوازل الدهر ، وأدخل « أن » المصدرية فى خبر لعل تشبيها لها بعسى لأنهما يدلان على الترجى ، والأجدع : أصله المقطوع الأنف أو الأذن ، وأراد هنا الذى بقى وحده من غير آلاف ولا أحباب « نعيت امرأ ـ البيت » النعى : الإخبار بالموت ، والمزع : الممزق أو المفرق « فلا يهنىء الواشين ـ وضع الواشين موضع الشامتين ، والشانىء : المبغض الكاره ، وفى التنزيل : (إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ) وأصله الهمز ، وخفف همزته فقلبها ياء لكسر ماقبلها .

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان مبنى على السكون فى محل نصب ، والعامل فيه قوله سجعن الآتى « حنت » حن : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « الأولى » فاعل حنت مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، والجملة فى محل جر باضافة إذا إليها «سجعن» فعل ماض ، ونون النسوة فاعله ضمير مبنى على الفتح فى محل رفع « لها » جار ومجرور متعلق بسجع « معا » هو على ماذكر الشارح حال من نون النسوة منصوب بالفتحة الظاهرة أو المقدرة

وقد تُرادف « عند » فتجَرُّ بمن ، حكى سيبويه : ذَهَبْتُ مِنْ مَعه ، ومنه قراءة بعضهم : « هٰذَا ذِكْرٌ مِنْ مَعِى » .

(وَاضْمُمْ بِنَاءً غَيْراً أَنْ عدمت مَا * لَهُ أُضِيفَ) لفظا (نَاوِيًا مَا عُدِمَا) معنًى ، أى : منَ الكلمات اللازمة للإضافة غَيْرُ ، وهو اسم دال على مخالفة ما قبله لحقيقة ما بعده ، وإذا وقع بعد « لَيْسَ » وعُلِم المضافُ إليه — كَقَبَضْتُ عَشَرَةً لَيْسَ غَيْرُهَا — جاز حذفه لفظا فيضم «غير» بغير تنوين ، ثم اختلف حينئذ : فقال المبرد ضمةُ بناء ؛ لأنها كقَبْلُ فى الإبهام ، فهى اسمٌ أو خَبَر ، وهذا ما اختاره الناظم ، على ما أفهمه كلامه . وقال الأخفش : إعراب ؛ لأنها اسم ككُلّ و بَعْض ، لا ظرف كقبل و بعد ؛ فهى اسم لا خبر ، وجَوَّزهما ابنُ خروف ، و يجوز قليلا الفتحُ مع تنوينٍ ودونَه ؛ فهى خبر ، والحركة إعراب باتفاق ، كالضم مع التنوين .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : يجوز أيضا على قلة الفتحُ بلا تنوين على نية ثبوت لفظ المضاف إليه . قال فى التوضيح : فهى خبر ، والحركة إعراب باتفاق . وفيما قاله نظر ؛ لأن المضافة لفظا تُضَمُّ وتُفْتَح ، فإن ضُمَّت تعينت للاسمية ، وإن فتحت لا تتعين للخبرية ؛ لاحتمال أن تكون الفتحة بناء لإضافتها إلى المبنى .

الثانى : قالت طائفة كثيرة : لا يجوز الحذف بعد غير « ليس » من ألفاظ الجَحْدِ ؛ فلا يقال قبضت عشرة لاَ غَيْرُ ، وهم محجوجون ، قال فى القاموس : وقولهم « لاَ غَيْرُ لحن » غَيْرُ جيد ؛ لأن لاغير مسموع فى قول الشاعر :

على الألف للتعذر ، وعلى ما اخترناه تبعا لأبى حيان ظرف متعلق بمحذوف حال صاحبه نون النسوة أيضا .

الشاهد فيه : قوله « معا » فإن الشارح المحقق ذهب إلى أنه منصوب على الحالية لكونه مقطوعا عن الإضافة ، وقد أطلق ههنا على الجميع كما هو ظاهر ، ونصبه بفتحة ظاهرة إذا لم تعتبر هذه الألف منقلبة عن ياء كما فى الفتى ، وهو مذهب سيبويه والخليل ، أو بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر إذا اعتبرت هذه الألف منقلبة عن ياء هى لام الكلمة ردت إليها عند القطع عن الاضافة ، وهو مذهب يونس والأخفش على ماحققناه فى شرح الشاهد السابق

٦٣٨ — جَوابًا بِهِ تَنْجُو اعْتَمِدْ فَوَرَبِّنَا   لَعَنْ عَمَلٍ أَسْلَفْتَ لَا غَيْرُ تُسْأَلُ

٦٣٨ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق وقد استشهد به ابن مالك فى شرح التسهيل ، وأثره عنه المجد فى مادة « غ ى ر » من القاموس

اللغة : «جوابا» أراد به الجواب الذى يكون منه عند السؤال بعد الموت « تنجو » مضارع نجا من الخطر ونحوه ، إذا لم يقع فيه ، وأراد تنجو من العذاب « اعتمد » من قولهم : اعتمد الأمر يعتمده ؛ إذا عول عليه وصح عنده الأخذ به « أسلفت » قدمت

الإعراب : « جوابا » مفعول به مقدم لقوله اعتمد الآتى « به » جار ومجرور متعلق بقوله تنجو الآتى « تنجو » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجملة من الفعل وفاعله فى محل نصب صفة لقوله جوابا السابق ، والرابط الضمير المجرور محلا بالباء فى قوله به «اعتمد» فعل أمر مبنى على السكون لامحل له ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «فوربنا» الفاء حرف دال على التعليل ، والواو حرف قسم وجر ، ورب : مقسم به مجرور بالواو ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بفعل قسم محذوف ، ورب مضاف وضمير المتكلم المعظم نفسه مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « لعن » اللام واقعة فى جواب القسم ، وعن : حرف جر « عمل » مجرور بعن ، والجار والمجرور متعلق بقوله تسأل الآتى «أسلفت» فعل ماض ، وتاء المخاطب فاعله والجملة من الفعل وفاعله فى محل جر صفة لعمل ، والرابط ضمير محذوف منصوب المحل بأسلفت ، والتقدير : عن عمل أسلفته « لا » نافية بمعنى ليس « غير » اسم لا ، مبنى على الضم فى محل رفع ، وخبر لا محذوف « تسأل » فعل مضارع مبنى للمجهول مرفوع بالضمة الظاهرة ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجملة من الفعل ونائب فاعله لا محل لها من الإعراب جواب القسم .

الشاهد فيه : فى هذا البيت شاهدان من شواهد النحو :

أولهما — وهو غير مقصود للشارح من الإتيان بالبيت هنا — فى قوله « تسأل » فانه فعل مضارع مثبت واقع فى جواب قسم مصدر باللام ، ولم تدخله مع ذلك نون التوكيد ؛ لأن من شرط وجوب نون التوكيد مع المضارع المثبت الواقع جوابا للقسم — أن يكون هذا المضارع متصلا بلام الجواب كما فى قوله تعالى : (وَتَاللهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ) فان فصل بين اللام والمضارع لم تجب اللام ، كما فى قوله جلت كلمته : (وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى) وكما فى بيت الشاهد ، فانه قد فصل بين اللام والمضارع بفاصل كثير .

وثانيهما — وهو المقصود للشارح ههنا — فى قوله « لا غير » حيث وقعت « غير » المنقطعة عن الإضافة لفظا بعد « لا » النافية ، وللعلماء فى هذا التركيب كلامان : أما أحدهما فحاصله أن هذا

وقد احتج ابن مالك فى باب القَسَم من شرح التسهيل بهـذا البيت ، وكأن قولهم « لحن » مأخوذ من قول السيرافى : الحذف إنما يستعمل إذا كانت غير بعد «ليس» ، ولو كان مكان «ليس» غيرها من ألفاظ الجحد لم يجز الحذف ، ولا يُتَجَاوز بذلك موردُ السماع . اهـ كلامه ، وقد سمع . انتهى كلام صاحب القاموس .

والفتحة فى « لاَ غَيْرَ » فتحة بناء ، كالفتحة فى لاَ رَجُلَ ، نقله فى شرح اللُّباب عن الكوفيين . و بناء : مصدرٌ نَصْبٌ على الحال ، أى : بانيا ، وغَيْرًا : مفعول باضْمُمْ .

(قَبلُ كَغَيْرُ) و (بَعْدُ) و (حَسْبُ) و (أَوَّلُ * وَدُونُ ، وَالْجِهَاتُ) السِّتُّ (أَيْضًا وَعَلُ)

فى أنها ملازمةٌ للاضافة ، وتُقْطع عنها لفظاً دون معنى ؛ فتبنى على الضم ؛ لشبهها حينئذ بحروف الجواب : فى الاستغناء بها عما بعدها ، مع ما فيها من شبه الحرف فى الجمود والافتقار ، نحو : « لِلّٰهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ » فى قراءة الجماعة ، ونحو : قَبَضْتُ عَشَرَةً فَحَسْبُ ، أى : فحسبى ذلك ، وحكى أبو على الفارسى : أَبْدَأُ بِذَا مِنْ أَوَّلُ ، بالضم . ومنه قوله :

٦٣٩ — عَلَى أَيِّنَا تَعْدُو المَنِيَّةُ أَوَّلُ

التركيب لايجوز أن يتكلم به ، ومنشأ هذا الرأى قول أبى سعيد السيرافى الذى أثره الشارح نقلا عن المجد فى القاموس ، وقد أخذ بهذا ابن هشام وصرح به فى أكثر كتبه حيث يقول فى مغنى اللبيب : « غير : اسم ملازم للإضافة فى المعنى ، و يجوز أن يقطع عنها لفظا : إن فهم المعنى ، وتقدمت عليها كلمة ليس ، وقولهم لاغير لحن » اهـ كلامه . والثانى أن هذا التركيب صحيح يجوز أن يتكلم به فى السعة ، وقد حكاه ابن الحاجب ، وأقره عليه محققو كلامه كالرضى ، وأنشد ابن مالك البيت المستشهد به ههنا فى شرح التسهيل فى باب القسم ، وأقره المجد فى القاموس (مادة — غ ى ر)

٦٣٩ — هذا عجز بيت ، وصدره قوله :

* لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِى وَإِنِّي لَأَوْجَلُ *

وهذا البيت مطلع قصيدة لمعن بن أوس أنشدها أبو على القالى فى أماليه وأبو تمام فى حماسته و بعد هذا المطلع قوله :

وَإِنِّي أَخُوكَ الدَّائِمُ الْعَهْدِ لَمْ أَحُلْ إِنَ ابْزَاكَ خَصْمٌ أَوْ نَبَا بِكَ مَنْزِلُ

... ...

أُحَارِبُ مَنْ حَارَبْتَ مِنْ ذِي عَدَاوَةٍ وَأَحْبِسُ مَالِي إِنْ غَرِمْتَ فَأَعْقِلُ
وَإِنْ سُؤْتَنِي يَوْمًا صَفَحْتُ إِلَى غَدٍ لِيَعْقُبَ يَوْمًا مِنْكَ آخَرُ مُقْبِلُ
كَأَنَّكَ تَشْفِي مِنْكَ دَاءَ مَسَاءَتِي وَسُخْطِي وَمَا فِي رَيْثَتِي مَا تُعَجِّلُ
وَإِنِّي عَلَى أَشْيَاءَ مِنْكَ تَرِيبُنِي قَدِيمًا لَذُو صَفْحٍ عَلَى ذَاكَ مُجْمِلُ

اللغة: « لعمرك ما أدرى — البيت » أنظر فى شرح كلة « لعمرك » وأوجه استعمالها شرح الشاهد (رقم ٦٢٠ الذى تقدم فى هذا الباب) وأوجل : يجوز أن يكون وصفا ويجوز أن يكون فعلا مضارعاً مبدوءا بهمزة المتكلم ، وهو من الوجل الذى هو الخوف ، وتعدو : يروى بالعين المهملة مضارع عدا ، وتقول : عدا الأسد على فلان ، إذا اجترأ عليه فوثب عليه وسطا ، ويروى بالغين المعجمة مضارع غدا ، وتقول : غدا فلان ، إذا جاء غدوة ، والرواية الأولى أرجح عندنا لتعديه بعلى . والمنية : الموت ، وهى فعيلة بمعنى مفعولة من قولهم : منى الله الشىء يمنيه ، إذا قدره وهيأ أسبابه ، وأول : معناه سابق . وللعلماء خلاف طويل فى وزنه ؛ فقيل : وزنه فوعل ، وأصله ووأل ، وقيل : أفعل ، وهو من آل الأمر يؤول فأصله أأول ، وقيل : وزنه أفعل وهو من وأل يئل فأصله أوأل . وسيأتى بحث ذلك تفصيلا فى باب الإبدال من قسم الصرف .

الإعراب : « لعمرك » اللام لام الابتداء ، عمر : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وخبره محذوف وجوبا ، وضمير المخاطب مضاف إليه «ما» حرف نفى مبنى على السكون لا محل له «أدرى» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «و إنى» الواو واو الحال ، وإن : حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسمه «لأوجل» اللام للتأكيد ، وهى لام الابتداء ، وأوجل : خبر إن ، والجملة من إن واسمه وخبره فى محل نصب حال « على » حرف جر « أينا » أى : مجرور بعلى ، والجار والمجرور متعلق بتعدو ، وضمير المتكلم ومعه غيره مضاف إليه « تعدو » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل «المنية» فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة « أول » ظرف زمان متعلق بتعدو ، مبنى على الضم فى محل نصب .

الشاهد فيه : قوله « أول » حيث بنى على الضم ؛ لكونه قد قطع عن الإضافة لفظا مع نية المضاف إليه معنى ، وأصل الكلام : على أينا تعدو المنية أول الوقت ، أو نحو ذلك . قال التبريزى فى شرح الحماسة : « بنى أول على الضم ، كما فعل ذلك بقبل و بعد ، وذلك لأنه لما كان أصله أفعل الذى يتم بمنه ، وأضيف من بعد ، وجعل الإضافة بدلا من من ، والمضاف إليه من تمامه ، ثم حذف

وتقول : سِرْتُ مَعَ القَوْمِ وَدُونُ ، أى : ودونهم ، وجاء الْقَوْمُ وزَيْدٌ خَلْفُ — أوأَمَامُ ، أى : خلفهم أو أمامهم . ومنه قوله :

٦٤٠ — لَعَنَ الإِلٰهُ تَعِلَّةَ بْنَ مُسَافِرٍ لَعْناً يُشَنُّ عَلَيْهِ مِنْ قُدَّامُ

المضاف إليه وجعل بنفسه غاية ، وكان معرفة كما كان قبل و بعد كذلك — وجب أن يبنى كما يبنى ؛ وموضعه نصب على الظرف » اهـ كلامه

٦٤٠ — نسبوا هذا البيت لرجل من بنى تميم يقوله فى هجاء رجل ، ولم أعثر على أكثر من ذلك فى التعريف بصاحبه ، ورووا قبل البيت المستشهد به ثلاثة أبيات ، وهى قوله :

أَلْبَانُ إِبْلِ تَعِلَّةَ بْنِ مُسَافِرٍ ـ مَا دَامَ يَمْلِكُهَا ـ عَلَيَّ حَرَامُ
وَطَعَامُ عِمْرَانَ بْنِ أَوْفَى مِثْلُهُ مَا دَامَ يَسْلُكُ فِي الْحُلُوقِ طَعَامُ
إِنَّ الَّذِينَ يَسُوغُ فِي أَعْنَاقِهِمْ زَادٌ يُمَنُّ عَلَيْهِمُ لَلِئَامُ

اللغة : « ألبان إبل تعلة بن مسافر » الألبان : جمع لبن ، والإبل ههنا بكسر الهمزة وسكون الباء مخفف من الإبل بكسرتين ؛ وتعلة — بفتح التاء وكسر العين المهملة وتشديد اللام — اسم رجل ؛ و يروى « تعلة بن مزاحم » ويروى فى مكان هذا المصراع كله « ألبان ثعلبة ابن بنت مسافر » وقوله « لعن الإله — البيت » اللعن : الطرد والإبعاد ، ويشن : من قولهم شن الماء يشنه ؛ إذا صبه متفرقا ، ويروى فى مكانه « يصب » وكلاهما بالبناء للمجهول .

الإعراب : « لعن » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « الإله » فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة « تعلة » مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة « ابن » نعت لتعلة منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « مسافر » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «لعنا» مفعول مطلق مؤكد لعامله أو مبين لنوعه « يشن » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اللعن ، وجملة الفعل ونائب فاعله فى محل نصب صفة للعن « عليه » جار ومجرور متعلق بيشن « من » حرف جر « قدام » ظرف مكان مبنى على الضم فى محل جر بمن ، والجار والمجرور متعلق بيشن أيضا .

الشاهد فيه : قوله « من قدام » حيث بنى فيه «قدام» على الضم ؛ لأنه مقطوع عن الإضافة لفظا ، والمضاف إليه منوى معنى ؛ وأصل الكلام : لعنا يشن عليه من قدامه ، فلما حذف المضاف إليه ونوى معناه بناه على الضم .

فان قلت : مامعنى نية المضاف إليه معنى ؟ وهل ثمة فارق بين نيته لفظا ونيته معنى ؟

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : إن المقصود بنية المضاف إليه معنى أن يكون معنى المضاف

وقوله :

٦٤١ — أَقَبُّ مِنْ تَحْتُ عَرِيضٌ مِنْ عَلِ

إليه ملاحظا ، من غير نظر إلى عبارة معينة تدل عليه ، بل يكون المقصود هو المسمى معبرا عنه بأى لفظ كان ، فخصوص اللفظ غير ملتفت إليه بتة . أما نية لفظ المضاف إليه فمعناه أن يكون اللفظ المعين الدال على مسمى هذا المضاف إليه مقصودا بذاته . وشتان ما بين الإرادتين

فان قلت : فلماذا كانت الإضافة مع إرادة معنى المضاف إليه غير مقتضية للإعراب ، وكانت مع نية لفظ المضاف إليه مقتضية له ؟

فالجواب عن ذلك أن الإضافة مع إرادة معنى المضاف إليه ضعيفة لأنه لم يعين فيها المضاف إليه بلفظ ، فأما الإضافة مع نية اللفظ المعين الدال على مسمى المضاف إليه فقوية ؛ فلما افترق الحالان على ماترى افترق الحكمان ، وهو ظاهر .

فان قلت : فما مقتضى البناء حين حذف المضاف إليه ونية معناه ؟

قلت : قال المحقق الرضى : « إنما بنيت هذه الظروف عند قطعها عن الإضافة لمشابهتها الحرف باحتياجها إلى معنى ذلك المحذوف . فان قلت : فهذا الاحتياج حاصل لها مع وجود المضاف إليه، فهلا بنيت معه كالأسماء الموصولة مع وجود ماتحتاج إليه من صلتها ؟ قلت : لأن ظهور الإضافة فيها يرجح جانب اسميتها ؛ لاختصاص الإضافة بالأسماء . أما حيث وإذا وإذ فانها وإن كانت مضافة إلى الجملة بعدها إلا أن إضافتها ليست بظاهرة ؛ إذ الإضافة فى الحقيقة إلى مصادر هذه الجمل ؛ فكأن المضاف إليه محذوف . ولما أبدل فى كل وبعض التنوين من المضاف إليه لم يبنيا ، إذ المضاف إليه كأنه ثابت بثبوت بدله » اهـ . وأقول : ومثل بيت الشاهد والبيت الذى قبله قول الآخر :

إِذَا أَنَا لَمْ أُومَنْ عَلَيْكَ وَلَمْ يَكُنْ لِقَاؤُكَ إِلاَّ مِنْ وَرَاءُ وَرَاءُ

٦٤١ — هـذا بيت من الرجز المشطور ، وهو من أرجوزة طويلة لأبى النجم العجلي ، وأولها قوله :

الْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الاجْلَلِ الْوَاسِعِ الْفَضْلِ الْوَهُوبِ الْمُجْزِلِ

أَعْطَى فَلَمْ يَبْخَلْ وَلَمْ يُبَخَّلِ كُومَ الذُّرَى مِنْ خَوَلِ الْمُخَوِّلِ

تَبَقَّلَتْ مِنْ أَوَّلِ التَّبَقُّلِ بَيْنَ رِمَاحَيْ مَالِكٍ وَنَهْشَلِ

* يَدْفَعُ عَنْهَا الْعِزُّ جَهْلَ الْجُهَّلِ *

وقبل البيت المستشهد به قوله :

وَقَدْ جَعَلْنَا فِي وَضِينِ الْأَحْبُلِ جَوْزَ خُفَافٍ قَلْبُهُ مُثَقَّلُ

. . . .

أَحْزَمَ لَا قُوقٍ وَلَا حَزَنْبَلِ مُوَثَّقِ الْأَعْلَى أَمِينِ الْأَسْفَلِ
أَقَبَّ مِنْ تَحْتَ عَرِيضٍ مِنْ عَلِ مُعَاوِدٍ كَرَّةَ أَدْبِرْ أَقْبِلِ
يَسْمُو فَيَرْتَدُّ إِذَا لَمْ يُرْقِلِ فِى لَحْمِهِ بِالْغَرْبِ كَالتَّزَيُّلِ
يَنْمَازُ عَنْهُ دُخَّلٌ عَنْ دُخَّلِ كَالْجَنْدَلِ الْمَطْوِيِّ فَوْقَ الْجَنْدَلِ
يَأْوِى إِلَى مُلْطٍ لَهُ وَكَلْكَلِ وَكَاهِلٍ ضَخْمٍ وَعُنْقٍ عَرْطَلِ

اللغة : « كوم الذرى » أراد الإبل العظيمة الأسنمة ، والذرى فى الأصل : جمع ذروة ، وهى أعلى الشىء « خول الخول » الخول : العطية والمنحة ، والخول — بتشديد الواو مكسورة — المعطى والمانح ؛ وهو الله تعالى « تبقلت » رعت البقل ، فأسنمت : أى عظم سنامها « أول التبقل » أراد أول الربيع « بين رماحى ومالك ونهشل » يقول : رعت مواضع كانت حمى ؛ ولكننا لعزنا رعيناها ولا نخاف أن يغير عليها أحد . وقوله « وقد جعلنا فى وضين الأحبل » الوضين : النسعة ، وهى بطان عريض منسوج من سيور أو شعر تشد به أقتاب الإبل ، والجوز : وسط البعير ، وخفاف : أى ضعيف قلبه ؛ ومثقل : أراد به بدنه « أحزم » هو ضخم الوسط « لاقوق » القوق: الطويل « ولا حزنبل » الحزنبل — بزنة سفرجل — الغليظ القصير ، « أمين الأسفل » قويه « أقب من تحت » هو وصف من القبب — بفتح القاف والباء — وهو دقة الخصر وضمور البطن ، والأنثى قباء « عريض من عل » أى : هو عريض الظهر « معاود كرة — إلخ » يريد أنه يقال له أدبر أقبل مرة بعد أخرى « يسمو » يرتفع فى السير ولا يبلغ أن يرقل لثقل الدلو « كالتزيل » التزيل : الانفراج « يأوى » يرجع ويصير « ملط » بضم الميم وسكون اللام — جمع ملاط ، وهو جنبه ؛ يريد أنه يصير إلى جنبه من شدته ، والكاهل : مغرز العنق فى الظهر ؛ والعرطل : التام الضخم .

الإعراب : « أقب » نعت لقوله خفاف فى البيت السابق ، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لاينصرف للوصفية ووزن الفعل « من تحت » جار ومجرور متعلق بأقب ، وتحت : مبنى على الضم فى محل جر بمن « عريض » نعت آخر لخفاف مجرور بالكسرة الظاهرة « من عل » جار ومجرور متعلق بعريض ، ويجوز فى أقب الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف : أى هو أقب ، وعلى هذا يكون عريض مرفوعا أيضا : إما معطوفا بواو عطف محذوفة على أقب ، وإما خبر مبتدأ محذوف : أى هو عريض .

الشاهد فيه : قوله « من تحت » حيث بنى « تحت » فى هذه العبارة على الضم ؛ لأنه قد

أما إذا نُوِىَ ثبوتُ لفظ المضاف إليه فإنها تعرب من غير تنوين ، كما لو تُلُفِّظَ به ، كقوله :

٦٤٢ — وَمِنْ قَبْلِ نَادَى كلُّ مَوْلى قَرَابَة

قطعه عن الإضافة لفظا ونوى المضاف إليه معنى ، فأما قوله « من عل » فالرواية فيه بجر « عل » كما رأيت فى قوافى الأرجوزة كلها ، وذلك على نية لفظ المضاف إليه ، وهذه هى الحالة الثانية التى سيأتى الاستشهاد لها بالبيت (رقم ٦٤٢) التالى لهذا . ومن هذا التقرير وبيان مكان الاستشهاد بهذا البيت تفهم مافى كلام العلامة الصبان من قلة التحرير .

٦٤٢ — هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

* فَمَا عَطَفَتْ مَوْلًى عَلَيْهِ الْعَوَاطِفُ *

ولم أجد من نسب هذا البيت إلى قائل معين ، كما لم أعثر له على سوابق أو لواحق

اللغة : « نادى » معناه طلب إقبال غيره عليه ودعاه بقوله : يافلان ، ونحوه «مولى» للمولى معان كثيرة : منها ابن العم ، ومنها السيد ، ومنها المسود ، ومنها الناصر والمعين ، ومنها القريب وهو المراد هنا « قرابة » بفتح القاف — مصدر قرب فلان لفلان ، وفلان قريب فلان ، والمراد أن نسبهما دان «عطفت » أمالت ورققت « العواطف » جمع عاطفة ، اسم فاعل من عطف المذكور قبل ، والمراد أن الصلات والأواصر التى من شأنها أن تميل بعض الناس إلى بعض لم تكن فى هذا الموضع سببا فى الميل أو الأخذ بناصر الداعى

المعنى : يصف الشاعر شدة نزلت بقوم فاستغاث كل بذوى قرابته فلم يغيثوه ، واستنجدهم لدفع ماعرض له فلم ينجدوه .

الإعراب : « من » حرف جر « قبل » مجرور بمن ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بقوله نادى الآتى ، والمضاف إليه منوى اللفظ « نادى » فعل ماض ، مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر « كل » فاعل بنادى مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « مولى » مضاف إليه ، ويجوز أن يقرأ مولى بدون تنوين فهو مجرور بكسرة مقدرة على الألف الموجودة ، وهو مضاف و « قرابة » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ويكون لنادى مفعول محذوف يدل عليه الكلام ، والتقدير : نادى من يعينه ، ويجوز أيضا أن يقرأ مولى بالتنوين فهو مجرور بكسرة مقدرة على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ، وعلى هذا يكون « قرابة » منصوبا على أنه مفعول به لنادى منصوب بالفتحة الظاهرة « فما » الفاء حرف عطف ، ما : حرف نفى «عطفت» عطف : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث « مولى » حال من الضمير المجرور محلا بالباء فى عليه منصوب بفتحة مقدرة على الألف

أى : ومن قبل ذلك ، وقرىء : « لِلّهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلِ ومنْ بَعْدِ » بالجر من غير تنوين ، أى : من قبل الغلب ومن بعده . وحكى أبو على : ابْدَأْ بِذَا منْ أَوَّلِ ، بالجر من غير تنوين أيضًا .

فإن قطعت عن الإضافة لفظا ومعنى — أى : لم يُنْوَ لفظ المضاف إليه ولا معناه — أُعربت منونةً ونُصبت ، ما لم يدخل عليها جار ، كما أشار إليه بقوله :

(وَأَعْرَبُوا نَصْبًا إِذَا ما نُكِّرَا قَبْلاً وما مِنْ بَعْدِهِ قَدْ ذُكِرَا) كقوله :

٦٤٣ — فَسَاغَ لِيَ الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلاً أَكَادُ أَغَصُّ بِالْمَاءِ الْفُرَاتِ

المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ، والتقدير : فما عطفت العواطف عليه حال كونه قريبا ويجوز أن يكون مفعولا به لعطفت «عليه» جار ومجرور متعلق بعطفت «العواطف» فاعل عطفت

الشاهد فيه : قوله « من قبل » حيث قطع فى هذه العبارة لفظ « قبل » عن الإضافة لفظا ، ولكن لفظ المضاف إليه منوىّ ، ولهذا أعرب بدون تنوين ، فأما إعرابه فلكون الإضافة معارضة لشبه الحرف لكونها من خصائص الأسماء ، وأما عدم تنوينه فلأنه منوى الإضافة إلى لفظ معين : أى ومن قبل هذا الأمر الذى نتحدث فيه

٦٤٣ — هكذا وقع هذا البيت عند الشارح وبعض النحاة ، وصواب إنشاده هكذا :

فَسَاغَ لِيَ الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلاً أَكَادُ أَغَصُّ بِالْمَاءِ الْحَمِيمِ

والبيت على ما أنشدناه خامس خمسة أبيات ليزيد بن الصعق ، وكانت بلاد غطفان مخصبة ، فرعى بنو عامر بن صعصعة ناحية منها ، فأغار الربيع بن زياد على يزيد بن الصعق ، وكان يزيد فى جماعة من قومه ، فلم يستطعه الربيع ، فاستفاء سروح بنى جعفر والوحيد ابنى كلاب ، وقال يزيد فى ذلك :

فَإِذْ أَخْطَأْتُ قَوْمَكَ يَا يَزِيدَا فَأَنْعِي جَعْفَرًا لَكَ وَالْوَحِيدَا

فحرّم يزيد بن الصعق على نفسه الطيب والنساء حتى يغير عليه ، فجمع له جموعا شتى ثم أغار فاستاق نعما لهم ، وأصاب فيما أصاب عصافير النعمان بن المنذر ، وهى إبل يمتلكها الملك النعمان معروفة بهذا الاسم ، وقال يذكر ذلك كله :

أَلاَ أَبْلِغْ لَدَيْكَ أَبَا حُرَيْثٍ وَعَاقِبَةُ الْمَلاَمَةِ لِلْمُلِيمِ

فَكَيْفَ تَرَى مُعَاقَبَتِي وَسَعْيِي بِأَذْوَادِ الْقُصَيْبَةِ وَالْقَصِيمِ

وَمَا بَرِحَتْ قَلُوصِي كُلَّ يَوْمٍ تَكُرُّ عَلَى الْمُخَالِفِ وَالْمُقِيمِ

فَنِمْتُ اللَّيْلَ إِذْ أَوْقَعْتُ فِيكُمْ قَبَائِلَ عَامِرٍ وَبَنِي تَمِيمِ

... ...

وَسَاغَ لِيَ الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلاً أَكَادُ أَغَصُّ ... البيت ... ...

اللغة : « أبا حريث » هى كنية الربيع بن زياد العبسى « لمليم » المليم : اسم فاعل من قولك : ألام فلان ، إذا فعل مايلام عليه « بأذواد » الأذواد : جمع ذود ، وهو الجماعة القليلة من الإبل ، ويقال : الذود إلى الذود إبل « القصيبة » بضم القاف بزنة التصغير ـ اسم موضع و مثله « القصيم » بفتح القاف « الخالف » هو الذى يقيم فى الحى إذا خرج قومه للإغارة « ساغ لى الشراب » معناه حلا ولان وسهل مروره فى الحلق ، وأراد بالشراب جنس مايشرب « أغص » مضارع من الغصص ، وهو فى الأصل انحباس الطعام فى المرىء ، ووقوفه فى الحلق ، واستعمل الغصص هنا فى الماء فى مكان الشرق ، أنظر إلى قول عدى بن زيد :

لَوْ بِغَيْرِ الْمَاءِ حَلْقِي شَرِقٌ كُنْتُ كَالْغَصَّانِ بِالْمَاءِ اعْتِصَارِي

لكنه جرى على نحو ماقال الآخر وإن كان له مساغ ليس لصاحب هذا البيت :

إِلَى الْمَاءِ يَسْعَى من يَغَصُّ بِرِيقِهِ فَقُلْ أَيْنَ يَسْعَى مَنْ يَغَصُّ بِمَاءِ

« الماء الفرات » هو العذب الشديد العذوبة ، وفى التنزيل : (وَمَا يَسْتَوِي الْبَحْرَانِ هَٰذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ سَائِغٌ شَرَابُهُ وَهَٰذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ) وأما الرواية الأخرى التى رجحناها «بالماء الحميم» فالحميم : البارد، وهو الذى تشتهيه النفس. ويطلق الحميم على الحار أيضا؛ فهو من الأضداد ، وليس الثانى مرادا هنا.

الإعراب : « وساغ » الواو حرف عطف ، ساغ : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له « لى » جار ومجرور متعلق بساغ « الشراب » فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة « وكنت » الواو واو الحال، كان : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه مبنى على الضم فى محل رفع « قبلا » ظرف زمان منصوب على الظرفية والعامل فيه كان « أكاد » فعل ماض دال على المقاربة مرفوع بالضمة الظاهرة واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « أغص » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والجملة من الفعل وفاعله فى محل نصب خبر أكاد ، وجملة أكاد واسمه وخبره فى محل نصب خبر كان ؛ وجملة كان واسمه وخبره فى محل نصب حال صاحبه ياء المتكلم المجرورة محلا باللام فى قوله لى « بالماء » جار ومجرور متعلق بقوله أغص « الفرات » أو « الحميم » نعت للماء مجرور بالكسرة الظاهرة

الشاهد فيه : قوله « قبلا » حيث قطع هذا اللفظ عن الإضافة بتة ، فلم ينو لفظ المضاف إليه ولا معناه ، ولذلك أعرب منونا ، وهوهنا منصوب على الظرفية . وهذا التنوين عند جمهور العلماء هو تنوين التمكين اللاحق للأسماء المعربة ، وقبلا عندهم نكرة ، ومعنى قوله « وكنت قبلا » وكنت فى زمان متقدم ، ولاينوى تقدم على شيء بعينه ، ولكن مطلق التقدم من حيث هو ؟

وكقوله :

٦٤٤ — فَمَا شَرِبُوا بَعْدًا عَلَى لَذَّةٍ خَمْرًا

وأما فى حال الإضافة أو نيتها فالقصد التقدم على شىء بعينه . وقد أغرب المحقق الرضى هنا فزعم أن تنوين «قبلا» فى هذا البيت وتنوين «بعدا» فى البيت الآتى هو تنوين العوض ، وعنده أن «قبلا» معرفة ، وكأنه قد قال : وكنت قبل هـذا الوقت ، فحذف المضاف إليه وعوض عنه التنوين ، وهو — على إغرابه — مسبوق بهذا ؛ فقد نقله ابن مالك فى شرح كافيته واستحسنه ، قال : «وذهب بعض العلماء إلى أن قبلا فى قوله وكنت قبلا معرفة بنيـة الإضافة ، إلا أنه أعرب لأنه جعل ما لحقه من التنوين عوضا عن اللفظ بالمضاف إليه ، فعومل قبل مع التنوين — لـكونه عوضا من المضاف إليه — بما يعامل به مع المضاف إليه ، كما فعل بكل حين قطع عن الإضافة لحقه التنوين . وهذا القول عندى حسن» اه . والذى عليه الجمهور هو ماقدمنا ، وهوقول إمام هذه الصناعة سيبويه وشيخه الخليل ، وهو يصرح بأنه سأل العرب عنه فأقروه ، قال : «وسألته — يعنى الخليل — عن قوله من دون ومن فوق ومن تحت ومن قبل ومن بعد ومن دبر ومن خلف ، فقال : أجروا هذا مجرى الأسماء المتمكنة ؛ لأنها تضاف ، وتستعمل غير ظرف . . . وكذلك من أمام ومن قدام ومن وراء ومن قبل ومن دبر . . وزعم الخليل أنهن نكرات ، كقول أبى النجم :

* يَأْتِى لَهَا مِنْ أَيْمُنٍ وَأَشْمُلِ *

وزعم أنهن نـكرات إذا لم يضفن إلى معرفة ، كما يكون أيمن وأشمل نـكرة ، وسألنا العرب فوجدناهم يوافقونه» اه

٦٤٤ — هذا عجز بيت ، وصدره قوله :

* وَنَحْنُ قَتَلْنَا الْأَسْدَ أَسْدَ شَنُوءَةٍ *

وقد نسبوه إلى رجل من عقيل ، ولم يعينوه ، وقبله قوله :

وَمَا مِنْ أُنَاسٍ بَيْنَ مِصْرَ وَعَالِجٍ وَأَبْيَنَ إِلَّا قَدْ تَرَكْنَا لَهُمْ وِتْرَا

اللغة : «عالج» موضع بالبادية كثير الرمل «أبين» قال ياقوت : «بفتح الهمزة ، ويكسر ويقال يبين ؛ وذكره سيبويه فى الأمثلة بكسر الهمزة ، ولا يعرف أهل اليمن غير الفتح ، وهو مخلاف باليمن منه عدن .. وقال عمارة بن الحسن اليمنى : أبين موضع فى جبل عدن» اه . وقوله «إلا قد تركنا لهم وترا» الوتر — بفتح الواو أو كسرها — الجناية التى يجنيها الرجل على غـيره من قتل أو نهب أو سبي «الأسد» بفتح الهمزة — لغة فى الأزد ؛ وهم حى من اليمن ؛ أبوهم الأزد ابن الغوث بن نبت بن مالك بن كهلان بن سـبأ ؛ وهم فرق : ففرقة يقال لها أزد شنوءة ، وفرقة

وكقوله :

٦٤٥ — كَجُلْمُودِ صَخْرٍ حَطَّهُ السَّيْلُ مِنْ عَلِ

يقال لها أزد عمان ؛ وفرقة يقال لها أزد السراة ، ولما كان الأمر على هذا الوجه وكان الأزد اسما يطلق على قبائل شتى بين المراد منه فقال « أسد شنوءة » ومن هـذا البيان نعلم أن رواية العينى « ونحن قتلنا الأسد أسـد خفية » تحريف فى الرواية ، واغترار بأن « خفية » مأسدة عظيمة مشهورة ، ويلزمه تحريف آخر، وهو ضم الهمزة فى « الأسد » وفى « أسد » مع أنه فى الرواية الصحيحة مفتوح ، نعم المشهور فى القبائل « الأزد » بالزاى ، لـكن قد نص العلماء الأثبات على أن الزاى تقلب سينا فى كثير من المواضع ، وقد نص الأثبات أيضا فى هذه الـكلمة بذاتها أنه يقال فيها : الأزد ، والأسد ، بل من العلماء من ذكر أنها بالسين أشهر منها بالزاى .

الإعراب : « نحن » ضمير منفصل مبتدأ مبنى على الضم فى محل رفع « قتلنا » فعل وفاعل والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ « الأسد » مفعول به لقتلنا « أسد » بدل أو عطف بيان ، وهو مضاف و « شنوءة » مضاف إليه « فما » الفاء حرف عطف ، ما : نافية « شربوا » فعل ماض وواو الجماعة فاعله « بعـدا » ظرف زمان منصوب على الظرفية الزمانية والعامل فيه قوله شربوا « على لذة » جار ومجرور متعلق بشربوا « خمرا » مفعول به لشربوا .

الشاهد فيه : قوله « بعدا » حيث قطع هذا اللفظ عن الإضافة بتة ، فلم ينو لفظ المضاف إليه ولا معناه . ولذلك أعرب منونا ، وهو ههنا منصوب على الظرفية كما ذكرنا فى الإعراب . وقد قدمنا لك خلاف العلماء فى أن هذه الـكلمة على حالتها هذه نكرة أو معرفة ، فارجع إلى ذلك إن شئت فى شرح الشاهد السابق .

٦٤٥ — هذا عجز بيت ، وصدره قوله :

* مِكَرٍّ مِفَرٍّ مُقْبِلٍ مُدْبِرٍ مَعاً *

وهذا البيت من معلقة امرىء القيس بن حجر الـكندى ، وقد تكرر فى هـذا الـكتاب الإشارة إليها والاختيار منها لـكثرة ورود شواهد منها فى مواضع مختلفـة (أنظر الشواهد ٤٢٧ و٤٦٨و٥٤١و٥٧٦و٥٧٨) والبيت المستشهد به ههنا فى وصف فرس ، وقبله قوله :

وَقَدْ أَغْتَدِى وَالطَّيْرُ فِى وُكُنَاتِهَا ... بِمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الْأَوَابِدِ هَيْكَلِ

مِكَرٍّ مِفَرٍّ مُقْبِلٍ مُدْبِرٍ مَعاً ... كَجُلْمُودِ صَخْرٍ ... البيت ، وبعده :

كُمَيْتٍ يَزِلُّ اللِّبْدُ عَنْ حَالِ مَتْنِهِ ... كَمَا زَلَّتِ الصَّفْوَاءُ بِالْمُتَنَزِّلِ

عَلَى الذَّبْلِ جَيَّاشٍ كَأَنَّ اهْتِزَامَهُ ... إِذَا جَاشَ فِيهِ حَمْيُهُ غَلْىُ مِرْجَلِ

... ...

مِسَحٍّ إذَا مَا السَّابِحَاتُ عَلَى الْوَنَى أَثَرْنَ الْغُبَارَ بِالْكَدِيدِ الْمُرَكَّلِ
يزِلُّ الْغُلامُ الْخِفُّ عَنْ صَهَوَاتِهِ وَيُلْوِى بِأَثْوَابِ الْعَنِيفِ الْمُثَقَّلِ
دَرِيرٍ كَخُذْرُوفِ الْوَلِيدِ أَمَرَّهُ تَتَابُعُ كَفَّيْهِ بِخَيْطٍ مُوَصَّلِ
لَهُ أَيْطَلَا ظَبْيٍ وَسَاقَا نَعَامَةٍ وَإِرْخَاءُ سِرْحَانٍ وَتَقْرِيبُ تَتْفُلِ
ضَلِيعٍ إذَا اسْتَدْبَرْتَهُ سَدَّ فَرْجَهُ بِضَافٍ فُوَيْقَ الأَرْضِ لَيْسَ بِأَعْزَلِ
كَأَنَّ عَلَى الْمَتْنَيْنِ مِنْهُ إذَا انْتَحَى مَدَاكَ عَرُوسٍ أَوْ صَلَايَةَ حَنْظَلِ
كَأَنَّ دِمَاءَ الْهَادِيَاتِ بِنَحْرِهِ عُصَارَةُ حِنَّاءٍ بِشَيْبٍ مُرَجَّلِ

اللغة : « وقد أغتدى والطير ــ البيت » أغتدى : أراد أخرج فى وقت الغداة ، والوكنات : جمع وكنة ــ بتثليث الواو ــ وهى وكر الطائر وعشه . والمنجرد : الفرس القصير الشعر ، وقيد الأوابد : يريد به أن هذا الفرس لسرعة عدوه وشدة جريه يدرك الوحوش ويلحقها ولا يمكنها من الشراد والنفار فكأنه يقيدها ، والأوابد : الوحوش ؛ واحدها آبد « مكر مفر ــ البيت » المكر بكسر الميم وفتح الكاف ــ أى يكر عليه فارسه ، والمفر ــ بكسر الميم وفتح الفاء ــ أى يفر عليه فارسه من وجوه أعدائه إن أراد ، والجلمود ــ بضم الجيم وسكون اللام ــ الصخرة الصلبة الشديدة والصخر : الحجر ، واحده صخرة ، وحطه السيل : ألقاه من أعلى إلى أسفل « كميت يزل اللبد ــ البيت » الكميت ــ بزنة التصغير ــ الذى بين الأسود والأحمر ، والفرس الكميت من أصلب الخيل جلودا وحوافر ، ويزل : يتنحى ، واللبد ــ بكسر فسكون ــ ما يتلبد من شعر أو صوف ، وحال متنه : وسط ظهره ، ويقال له : الحاذ ، أيضا . والصفواء : الحجر الصلد الضخم الأملس الذى لا يثبت عليه شىء ، والمتنزل : الذى ينزل فى مهلة فكأنه يتكلف النزول . شبه ملاسة ظهره لامتلائه بالشحم واكتنازه بالصفاة الملساء حتى إن اللبد ليزل عن ظهره كما أن الصخرة الملساء يزل عنها من علاها « على الذبل جياش ــ البيت » على ههنا بمعنى مع ، والذبل : الضمور والهزال ، والجياش : الذى إذا حركته بعقبك تزيد فى عدوه ولم ينقطع جريه ، واهتزامه : صوته الشديد وجاش : غلى وهاج واضطرب ، وحميه : حرارته ، والمرجل ، بزنة المنبر ــ القدر ، يقول : إن هذا الفرس على ذبول خلقه وضمور بطنه نشيط فى السير كلما حركته عدا عدوا لا ينقطع « مسح إذا ما السابحات ــ البيت » المسح ــ بكسر الميم وفتح السين ــ العداء الذى كأنه يصب الجرى صبا ، والسابحات : جمع سابح ، وهو من الخيل الذى يمد يديه فى عدوه ويبسطها ، والونى : الضعف

... ...

والفتور ، وأثرن الغبار: هيجنه ، والكديد - بفتح الكاف - الأرض الغليظة ، والمركل - بزنة اسم المفعول - المكان الذى كد بحوافر الدواب « يزل الغلام الخفّ - البيت » يزل : يسقط إلى الأرض ، والخف - بكسر الخاء - الخفيف ، والصهوات : جمع صهوة ، وهى مقعد الفارس من الفرس ، ويلوى : يذهب ويسقط ، والعنيف : الذى لارفق معه ، والمثقل: الثقيل البدن والركوب، يريد أن هذا الفرس إذا ركبه غلام خفيف رمى به وأسقطه على الأرض ، وإذا ركبه الثقيل الشديد رمى بثيابه ولم يستطع من شدة جريه أن يصلح من شأنه «درير كخذروف الوليد - البيت» الدرير : الكثير الجرى ، والخذروف - بزنة العصفور - شىء يدوره الصبى بخيط فى يده فيسمع له دوى وصوت ، وهو سريع الدوران ، وأمره : أداره ، وتتابع كفيه : تواليهما. أراد أنه يديم العدو ويتابع الجرى « له أيطلا ظبى - البيت » الأيطل : الخاصرة ، وخص ساق النعامة لأن النعامة قصيرة الساقين صلبتهما ، والسرحان : الذئب ، وإرخاؤه : عدوه . والتتفل: الثعلب ، وتقريبه : أن يرفع يديه معا ويضعهما معا « ضليع إذا استدبرته - البيت » الضليع : التام الخلق الغليظ الألواح الكثير العصب، واستدبرته: نظرت إلى مؤخره ، وفرجه : أراد به الفضاء بين يديه ورجليه وأراد بالضافى ذنب الفرس ، ومما يستحب فى الخيل أن تكون أذنابها طويلة سابغة ، والأعزل : المعوج العسيب « كأن على المتنين - البيت » المتنان : مثنى متن ، وهو الظهر ، وأراد الناحيتين من يمين الفقار وشماله ، وانتحى مأخوذ من قولهم : انتحى على شقه ، إذا اعتمد عليه ، والمداك: شىء تسحق العروس عليه طيبها ، والصلاية : الحجر الأملس الذى يسحق عليه . وخص مداك العروس لقرب عهده بالطيب ، وذكر صلاية الحنظل لأن دهن الحنظل يخرج بها فتراه ذا بريق « كأن دماء الهاديات - البيت » الهاديات : جمع هادية ، وهى المتقدمة من بقر الوحش وغيره من الصيد ، وعصارة كل شىء : مايسيل منه ، وأراد ماجف من عصارة الحناء على الشعر الأبيض ، وكان من عادة العرب أن يصبغوا شعورهم بالحناء . والمرجل : المسرح ، وإنما خصه بالذكر لأن الشعر إذا كان مرجلا كان اللون فيه أنقى وأصفى وأشد .

الإعراب : « كجلمود » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لقوله منجرد فى البيت السابق ، أو هو متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : هو كجلمود ، وجلمود مضاف و «صخر» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « حطه » حط : فعل ماض ، وضمير الغائب العائد إلى الجلمود : مفعول به مبنى على الضم فى محل نصب « السيل » فاعل بحط مرفوع بالضمة الظاهرة « من » حرف جر « عل » مجرور بمن ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بحط .

وكقراءة بعضهم : « مِنْ قَبْلٍ ومِنْ بَعْدٍ » بالجر والتنوين . وحكى أبو على : ابْدَأْ بِذَا مِنْ أَوَّلَ ، بالنصب ممنوعا من الصرف للوزن والوصف .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : اقتضى كلامُه أن « حَسْبُ » مع الإضافة : أى لفظا ، أو نوى

الشاهد فيه : قوله من عل » حيث قطع « عل » عن الإضافة بتة . فلم ينو لفظ المضاف إليه ولا معناه ؛ ولهذا أعرب ونون ، وهو ههنا مجرور لفظا بمن

فان قلت : فأين هذا التنوين الذى تدعيه ؟

فالجواب أن التنوين قد حذف لما وقع هذا اللفظ فى آخر البيت ، والمقتضى لحذفه هوالوقف على الروى .

فان قلت : فلماذا لاتقول إنه حذف التنوين ههنا لأنه نوى لفظ المضاف إليه ؛ كما قلته فى بيت أبى النجم (وهو الشاهد رقم ٦٤١ السابق) فانى لا أجد فرقا بين العبارتين ؟

قلت فى الجواب على ذلك : لقد توهم العلامة الصبان رحمه الله مثل هذا الذى توهمته فذكر أن هذا البيت لايصلح شاهدا لما ذكره الشارح له ؛ لأن حذف التنوين كما يحتمل أنه لأجل الوقف على الروى يحتمل أنه لنية لفظ المضاف إليه كما فى بيت أبى النجم ، ولكن هذا غفلة عما ذكره العلماء وعن مقصود الشاعر فى كل واحد من البيتين . أنظر أولا فى بيت أبى النجم ، ألست تراه يريد أن يصف بعيره بأنه أقب من تحته عريض من عله ، فهو يريد تحتا مخصوصا هو تحت هذا البعير الذى يصفه وفوقا مخصوصا هو فوق هذا البعير نفسه ؛ ومحال أن يريد تحتا منكرا أى تحت كان ، وفوقا منكرا أى فوق كان ، كما أن محالا أن يكون مراده التحت المعين والفوق المعين ثم تجعل قوله « من تحت » وقوله « من عل » نكرة ، وإنما تجعلهما معرفة — عند جمهرة العلماء — إذا نويت المضاف إليه ، إما لفظه وإما معناه ، وقد بينا لك هناك أنه روى بضم « من تحت » فدل ذلك على إرادة معنى المضاف إليه ، وروى بجر « من عل » فدل على إرادة لفظ المضاف إليه .

ثم انظر إلى بيت امرىء القيس الذى معنا ، فهل ترى أنه شبه فرسه بجلمود صخر حطه السيل من فوق معين ؟ وهل ترى أن هذا شىء له دخل فى التشبيه أو الوصف الذى هو المقصد الأول من الكلام ؟ فاذا تبينت أن المعنى المقصود من الكلام والذى لاينبغى أن يقصد سواه أن هذا الفرس يشبه جلمود صخر حطه السيل من مكان عال أى مكان كان ، سواء أكان أعلى جبل بالهند أو أعلى جبل بالصين ، فالعل ههنا نكرة قطعا بحسب المعنى المقصود ، فاذا انضم إلى ذلك أن العلماء نصوا على أن هذا المعنى هو المراد تأكد ماذكرناه ، وإذا كان العل ههنا نكرة لم يكن ثمة مضاف إليه مقدر ، وإذا لم يكن ثمة مضاف إليه مقدر كان حذف التنوين فى هذا البيت غير محتمل إلا لوجه واحد هو ماذكرنا ؛ وبذلك يتم الاستدلال . هذا ما اتضح للعاجز الضعيف ، والله ولى التوفيق

معناها، أو لفظها — معرفةٌ، ونكرةٌ إذا قطعت عن الإضافة: أى لفظا ومعنى؛ إذ هى[1] بمعنى كافيك اسمَ فاعلٍ مراداً به الحالُ؛ فتستعمل استعمالَ الصفات النكرة؛ فتكون نعتاً لنكرة: كمَرَرْتُ برَجُلٍ حَسْبِكَ مِنْ رَجُلٍ، وحالاً لمعرفة، كهذا عبدُ اللهِ حَسْبَكَ مِنْ رَجُلٍ. وتستعمل[2] استعمال الأسماء الجامدة، نحو: «حَسْبُهُمْ جَهَنَّمُ» «فإنَّ حَسْبَكَ اللهُ» بحَسْبِكَ دِرْهَمٌ، وهذا يردُّ على مَنْ زَعَمَ أنها اسم فعل؛ فإن العوامل اللفظية لاتدخل على أسماء الأفعال. وتقطع عن الإضافة فيتجدَّد لها إشرابُها معنًى دالاً على النفى، ويتجدَّد لها ملازمتُها للوصفية أو الحالية أو الابتداء والبناء على الضم، تقول: رأيْتُ رَجُلاً حَسْبُ، ورأيت زَيْدًا حَسْبُ. قال الجوهرى: كأنك قلت حسبى أو حسبك فأضمرت ذلك ولم تنون. اهـ. وتقول فى الابتداء: قَبَضْتُ عشرةً فحَسْبُ، أى: فحسبى ذلك.

---

(١) هذا الكلام ليس تعليلا لما ذكر قبله، كما يوهمه ظاهر التعليل، بل هو تعليل لكلام محذوف، وأصل العبارة هكذا «اقتضى كلامه أن حسب مع الإضافة لفظا أو نية معناها أو لفظها معرفة، ونكرة اذا قطعت عن الإضافة لفظا ومعنى: فأما كونها نكرة إذا قطعت عن الإضافة لفظا ومعنى فمسلم، وأما كونها معرفة عند الإضافة لفظا أو عند نية المضاف إليه معنى أو لفظا فغير مسلم؟ إذ هى بمعنى كافيك اسم فاعل مرادا به الحال إلخ» وعبارة الشارح على هذا الوجه قلقة غير مفيدة لما يريد، فقد كان يجب عليه التصريح بما أراد أن يعلل له.

(٢) يريد أن يقول: إن لفظ «حسب» جامد، وإن معناه معنى المشتق. وإن له مع الإضافة استعمالين: أحدهما بالنظر إلى لفظه الجامد، وثانيهما بالنظر إلى معناه الذى هو معنى المشتق: فأما بالنظر إلى اللفظ فانه يقع مبتدأ كما فى قولهم: بحسبك درهم، وكما فى قوله تعالى (حَسْبُهُمْ جَهَنَّمُ) فى أحد احتمالات، وتقع كذلك مبتدأ منسوخا نحو قوله سبحانه (فَإِنَّ حَسْبَكَ اللهُ) وتقع خبرا للمبتدأ؛ لأن الخبر كما تعلم لايلزم أن يكون مشتقا. وأما بالنظر إلى المعنى فانه يقع صفة للنكرة، ويقع حالا من المعرفة، ويقع خبر مبتدأ، ويحتمل قوله تعالى (حَسْبُهُمْ جَهَنَّمُ) ثلاثة أوجه: أولها ماقدمناه من أن «حسبهم» مبتدأ، وثانيها أن يكون «حسبهم» خبرا مقدما وهو اسم جامد نظرا إلى لفظه، وثالثها أن «حسبهم» خبر مقدم وهو اسم مشتق نظرا إلى معناه. ولهذه الكلمة استعمال ثالث مع قطعها عن الإضافة، ولها حينئذ ثلاث خصائص: أولاها أنها دالة على معنى النفى؛ فاذا قلت: رأيت رجلا حسب؛ فهو فى معنى رأيت رجلا لاغير. وثانيتها البناء على الضم تشبيها بالغايات؛ فلا تنصب عند قطعها عن الإضافة كما ينصب قبل، وثالثتها أنه يبقى لها جواز

الثانى : اقتضى كلامُه أيضاً أن « عَلِ » تجوز إضافتها ، وأنه يجوز أن تنصب على الظرفية أو الحالية . وتوافق «فَوْق» فى معناها ، وتخالفها فى أمرين : أنها لاتستعمل إلا مجرورة بمن ، وأنها لا تستعمل مضافة ، فلا يقال : أَخَذْتُه مِنْ عَلِ السَّطْحِ ، كما يقال : من عَلْوِهِ ، ومن فَوْقِهِ . وقد وهم فى هذا جماعة منهم الجوهرىُّ وابنُ مالك . وأما قوله :

٦٤٦ — يَا رُبَّ يَوْمٍ لِيَ لاَ أُظَلَّلُهْ أُرْمَضُ مِنْ تَحْتُ وَأُضْحَى مِنْ عَلُهْ

استعمالها استعمال الصفات فتقع صفة وخبرا وحالا وجواز استعمالها استعمال الأسماء فتقع مبتدأ وخبرا أيضا على ماوجهناه أولا .

٦٤٦ — نسبوا هذا البيت لأبى ثروان . ولم يذكروا له سوابق أو لواحق ،

اللغة : « لا أظلله » بضم همزة المضارعة مبنيا للمجهول — ومعناه لا أظلل فيه : أى لاينالنى الظل ، وقد فسر ذلك بقوله « أرمض من تحت » ومعنى أرمض تحرقنى الرمضاء ، ومن تحت : أراد به قدميه يريد أنه يسير حافيا فتحرق رجله الرمضاء ، والرمضاء : هى شدة حرارة التراب « وأضحى من عل » ومعنى أضحى : يصيبنى حر الشمس ، ومن عل : أراد به سائر جسده من فوق قدميه ، وتقول : رمض يومنا يرمض — على مثال فرح يفرح — إذا اشتد حره ، وتقول رمضت قدمى — على مثاله — إذا احترقت من الرمضاء ، وهى الأرض الشديدة الحرارة ، وتقول : رمضت الغنم — على وزانه أيضا — إذا رعت فى شدة الحر فقرحت أكبادها . وتقول: ضحى الرجل يضحى — على مثال رضى يرضى — وضحى يضحى — على مثال سعى يسعى — ضَحْواً وَضُحِيًّا ؛ إذا أصابته الشمس بوهجها ، وفى التنزيل الكريم : (إِنَّ لَكَ أَلاَّ تَجُوعَ فِيهَا وَلاَ تَعْرَى وَأَنَّكَ لا تَظْمَأُ فِيهَا وَلاَ تَضْحَى) وقال عمر بن أبى ربيعة المخزومى :

رَأَتْ رَجُلاً أَمَّا إِذَا الشَّمْسُ عَارَضَتْ فَيَضْحَى وَأَمَّا بِالْعَشِيِّ فَيَخْصَرُ

المعنى : يصف أنه فى كثير من الأيام لايتمتع بالراحة ، ولا ينال من نعيم الحياة شيئا ، وأنه قد يقضى اليوم لايناله فيه الظل ، بل تصيب الرمضاء بتوقد حرها قدميه لأنه يسير حافيا وتصيبه الشمس بوهجها وشدة حرارتها من أعلى جسده .

الإعراب : « يا » حرف نداء ، مبنى على السكون لامحل له من الإعراب . والمنادى محذوف والتقدير : ياهؤلاء رب يوم — إلخ . والأكثر أن تكون « يا » حرف تنبيه « رب » حرف تكثير وجر شبيه بالزائد « يوم » مبتدأ ، مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد «لى» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة ليوم « لا » حرف نفى مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « أظلله » أظلل : فعل مضارع مبنى للمجهول

... ...

مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وضمير الغائب العائد إلى اليوم مبنى على الضم فى محل نصب على نزع الخافض ، والأصل : لاأظلل فيه ، فحذف حرف الجر ، وأوصل الفعل إلى الضمير المجرور محلا فانتصب « أرمض » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « من » حرف جر « تحت » ظرف مكان مبنى على الضم فى محل جر بمن ، والجار والمجرور متعلق بأرمض «وأضحى» الواو حرف عطف مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، أضحى : فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الألف ، وفاعله ضميرمستتر فيه وجوبا تقديره أنا «من» حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « عله » عل : ظرف مكان مبنى على الضم فى محل جر بمن ، والجار والمجرور متعلق بأضحى ، والهاء حرف دال على السكت مبنى على السكون لامحل له من الإعراب .

الشاهد فيه : قوله « من عله » حيث وردت فيه « عل » مبنية على الضم فى محل جر بمن ، على ماقررناه فى إعراب البيت . وقد وهم الجوهرى صاحب الصحاح فزعم أن « عل » ههنا مضافة ، و بنى على هذا أنه يجوز إضافتها كما تجوز إضافة « فوق » التى بمعناها ، وحسب أن هذه الهاء التى فى «عله» هاء الضمير ، وتبعه على ذلك ابن مالك . وليس ماذهبا إليه بصحيح ولا قريب من الصواب ، والدليل على ذلك أمران : أولهما أنها لو كانت ضمير غيبة لما كان له مرجع ؛ لأن أصل الكلام : أرمض من تحتى وأضحى من على ، فحذف ياء المتكلم وبنى على الضم ، وثانيهما أن هذه الهاء لو كانت هاء الضمير الموضوع للغائب وكان « عل » مضافا ــ لوجب إعراب « عل » فإن « قبل وبعد » وما ذكر معهما إذا ذكر المضاف إليه مع أيها كان معربا ، ولكن « عل » فى هذا البيت مبنية على الضم ؛ فوجب أن تكون الهاء غير ضمير الغائب ، وللعلماء فى بيان معناها وجهان : أحدهما أنها هاء السكت التى تلحق أواخر الكلمات لبيان حركات الحروف الأخيرة ، كما فى قوله تعالى (مَا أَغْنَى عَنِّي مَالِيَهْ هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَهْ) وكما فى قول ابن قيس الرقيات :

بَكَرَ الْعَوَاذِلُ فِي الصَّـبُو حِ يَلُمْـنَنِي وَأَلُومُهُنَّهْ
وَيَقُلْنَ شَيْبٌ قَدْ عَلاَ كَ وَقَدْ كَبِرْتَ فَقُلْتُ إِنَّهْ

وقد ذكر العلامة الشارح هذا الوجه . والوجه الثانى أن الهاء فى « عله » بدل من الواو التى هى لام الكلمة ؛ إذ أصل عل علو ، وقد جاءت على أصلها فى قول أعشى باهلة يرثى أخاه المنتشر :

إِنِّى أَتَتْنِي لِسَانٌ لاَ أُسَرُّ بِهَا مِنْ عَلْوُ لاَ عَجَبٌ مِنْهَا وَلاَ سَخَرُ

فالهـاء فيه للسكت ؛ بدليل أنه مبنى ، ولا وَجْهَ لبنائه لو كان مضافاً . انتهى

الثالث : قال فى شرح الكافية : وقد ذهَبَ بعضُ العلماء إلى أن قبـلا — فى قوله « وكُنْتُ قَبْلاً » — معرفةٌ بنية الإضافة ، إلا أنه أُعرب لأنه جعل ما لحقـه من التنوين عوضاً من اللفظ بالمضاف إليه ، فعومل «قبل» مع التنوين ـ لـكونه عوضاً من المضاف إليه ـ بمـا يُعامَلُ به مع المضاف إليه ، كما فعل بكلٍّ حين قطع عن الإضافة لحقه التنوين عوضاً ، وهذا القول عندى حسن

(وَمَا يَلِى الْمُضَافَ) وهو المضاف إليه (يَأْتِى خَلَفَا * عَنهُ فِى الْإِعْرَابِ) غالبا (إِذَا مَاحُذِفَا) لقيام قرينة تدل عليـه ، نحو « وَجَاءَ رَبُّكَ » أى : أمر ربك « وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ » أى : أهلَ القرية

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : كما قام المضاف إليه مَقَامَ المضاف فى الإعراب يقوم مقامه فى التذكير كقوله :

٦٤٧ — يَسْقُونَ مَنْ وَرَدَ الْبَرِيصَ عَلَيْهِمُ   بَرَدَى يُصَفَّقُ بِالرَّحِيقِ السَّلْسَلِ

فحذف الواو هنا وأبدل منها الهاء كما حذفت الواو من سنة وعوضت منها الهاء ، حتى توهموها أصلية فاشتقوا منها على لفظها فقالوا : سانهته وعاملته مسانهة ، وأصل لام سنة الواو بدليل قولهم فى جمعه : سنوات . وهذا وجه ذكره ابن الخشاب ، وعندى أنه وجه بعيد .

٦٤٧ — هذا بيت من قصيدة لحسان بن ثابت الأنصارى يمدح فيها عمرو بن الحارث بن أبى شمر الغسانى وآله من بنى جفنة ملوك الشام ، ومطلعها قوله :

أَسَأَلْتَ رَسْمَ الدَّارِ أَمْ لَمْ تَسْأَلِ   بَيْنَ الْجَوَابِى فَالْبَضِيعِ فَحَوْمَلِ

وقبل البيت المستشهد به ههنا قوله :

لِلّٰهِ دَرُّ عِصَابَةٍ نَادَمْتُهُمْ   يَوْمًا بِجِلَّقَ فِى الزَّمَانِ الْأَوَّلِ

يَسْقُونَ مَنْ وَرَدَ الْبَرِيصَ عَلَيْهِمُ   بَرَدَى يُصَفَّقُ ... البيت ، وبعده :

يُغْشَوْنَ حَتَّى مَا تَهِرُّ كِلَابُهُمْ   لَا يَسْأَلُونَ عَنِ السَّوَادِ الْمُقْبِلِ

أَوْلَادُ جَفْنَةَ حَوْلَ قَبْرِ أَبِيهِمِ   قَبْرِ ابْنِ مَارِيَةَ الْكَرِيمِ الْمُفْضِلِ

اللغة : «ورد» أراد منه ههنا المجىء مطلقا ، وأصله خاص بمجىء الماء للسقيا ، وفى التنزيل :

... ...

(فلمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ) « البريص » يرويه بعضهم بالضاد المعجمة ، على أنه فعيل من البرض الذى هو الماء القليل ، وهى رواية ضعيفة ، والأكثر على أن البريص ههنا بالصاد المهملة ، واختلفوا فى معناه ؛ فقيل : هو اسم موضع بدمشق ، وقال الجواليقى : وليس بالعربى الصحيح ، وقد تكلمت به العرب ، وأحسبه رومى الأصل . وقيل : هو اسم نهر من أنهار دمشق . قال ابن يعيش : البريص ـ بالصاد المهملة ـ نهر يتشعب من بردى ... ولدمشق أنهار أربعة كلها من بردى « يصفق » يمزج ويخلط ، مضارع مبنى للمجهول من التصفيق ، وأصله التحويل من إناء إلى آخر بقصد التصفية « بالرحيق » الخمر البيضاء ، وهى ـ فيما ذكروا ـ أجود أنواع الخمر « السلسل » السائغ شرابه الذى ينحدر فى الحلق فى يسر وسهولة .

المعنى : وصف هؤلاء الممدوحين بأنهم كرام وأنهم يقدمون للوافدين عليهم أطيب أنواع الشراب ممزوجا بأجود الماء .

الإعراب : « يسقون » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وواو الجماعة فاعله مبنى على السكون فى محل رفع « من » اسم موصول مفعول به أول ليسقون ، مبنى على السكون فى محل نصب « ورد » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من الموصولة «البريص» مفعول به لورد منصوب بالفتحة الظاهرة «عليهم» جار ومجرور متعلق بورد ، وجملة ورد وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « بردى » مفعول به ثان ليسقون منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر وهو على تقدير مضاف محذوف ، وأصل الكلام : يسقون ماء بردى « يصفق » فعل مضارع مبنى للمجهول مرفوع بالضمة الظاهرة ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ماء بردى ، وجملة الفعل ونائب فاعله فى محل نصب حال من ماء بردى «بالرحيق» جار ومجرور متعلق بيصفق « السلسل » نعت للرحيق مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « بردى يصفق » واعلم أولا أن «بردى» اسم مؤنث اللفظ ؛ لأنه مختوم بألف التأنيث المقصورة ، ومن حق الاسم المؤنث أن يعود الضمير إليه مؤنثا ، ولكنه هنا أعاد الضمير من الفعل مذكرا إلى هذا الاسم ، ألا ترى أنه قد قال « يصفق » بياء المضارعة الدالة على تذكير الفاعل ونائبه ، ولو أراد التأنيث لقال «بردى تصفق» بالتاء . وإنما استباح الشاعر هذا لأن المراد « يسقون ماء بردى » ولا شك أن الماء مذكر ؛ فحذف المضاف ـ وهو «ماء» ـ وأقام المضاف إليه الذى هو «بردى» مقامه فى أمرين : أولهما فى الإعراب حيث صار «بردى» مفعولا به ليسقون منصوبا بعد أن كان مضافا إليه مجرورا ، وثانيهما فى التذكير حيث أعاد الضمير إليه مذكرا مع أنه فى نفسه مؤنث على ماعلمت .

بَرَدَى : مؤنث ، فكان حقه أن يقول « تُصَفَّقُ » بالتاء ، لكنه أراد ماء بَرَدَى ؛ وفى التأنيث كقوله :

٦٤٨ — مَرَّتْ بنَا فى نِسْوَةٍ خَوْلَةٌ ... وَالمِسْكُ مِنْ أَرْدَانِهَا نَافِحَهْ

واعلم ثانيا أن فى هذا الكلام قلبا ؛ وذلك لأن الخمر هى التى تمزج وتخلط بالماء ، وعبارته تدل على أن ماء بردى هو الذى يمزج بالخمر ، فقد عرفت أن الرحيق هو الخمر البيضاء ، وأنها أجود أنواع الخمر ؛ فلا تلتفت إلى ماقاله العلامة الصبان . ونكتة القلب ههنا أنه أراد أن يشير إلى أن هؤلاء القوم يبالغون فى قتل الخمر بالماء حتى لايصدعوا عنها ولا ينزفوا ، والمراد بذلك أنهم قوم مترفون لايصنعون فى شرابهم مثلما يصنع الهمج .

واعلم ثالثا أن كل هذا الكلام الذى ذكرناه فى المبحثين الأول والثانى إنما يجرى على الرواية التى ذكرها الشارح تبعا لجماعة من النحاة والرواة . وقد روى ابن سلام الجمحى البيت هكذا :

يَسْقُونَ مَنْ وَرَدَ الْبَرِيصَ عَلَيْهِمُ ... خَمْرًا تُصَفَّقُ بالرَّحِيقِ السَّلْسَلِ

وعلى هذه الرواية لايكون فى البيت قلب ولا إقامة مضاف إليه مقام مضاف محذوف (انظر طبقات الشعراء لابن سلام الجمحى ص ٥٣ طبع ليدن ١٩١٣) وفى هذا الكفاية والمقنع .

٦٤٨ — لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق

اللغة : « نسوة » اسم جمع لاواحد له من لفظه ، كالنساء ، وواحده من معناه امرأة « خولة » بفتح الخاء وسكون الواو — اسم امرأة « المسك » نوع من الطيب « أردانها » الأردان : جمع ردن — بضم الراء وسكون الدال المهملتين ، بوزن قفل وأقفال — والردن فى الأصل أصل الكم وأراد ههنا الثياب كلها « نافحة » اسم الفاعل المؤنث من نفحت ريحه — من باب نفع — إذا تضوعت وفاحت .

المعنى : وصف هذه المرأة التى سماها خولة بأنها طيبة الريح عطرة ، فقال : إنها جازت علينا تصحبها نسوة والحال أن ريح المسك تنبعث من ثيابها . وقد كثر هذا المعنى فى الشعر العربى ؛ فمن ذلك قول الشاعر :

تَضَوَّعَ مِسْكًا بَطْنُ نَعْمَانَ أَنْ مَشَتْ ... بِهِ زَيْنَبٌ فِى نِسْوَةٍ عَطِرَاتِ

الإعراب : « مرت » مر : فعل ماض مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، والتاء علامة التأنيث « بنا » جار ومجرور متعلق بمر « فى » حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « نسوة » مجرور بفى ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بمر ، أو بمحذوف حال من خولة تقدم عليه « خولة » فاعل مرت مرفوع بالضمة الظاهرة ، وكان

أى : رائحةُ المسك ؛ وفى حكمه ، نحو : « إنّ هٰذَيْنِ حَرَامٌ عَلَى ذُكُورِ أُمَّتِي » أى : استعمال هذين « وَتِلْكَ الْقُرَى أَهْلَكْنَاهُمْ » أى : أهل القرى ، وفى الحالية ، نحو : تفرّقوا أَيَادِيَ سَبَا : أى مثل أيادى سبا ؛ لأن الحال لا تكون معرفة

الثانى : قد يكون الأول مضافاً إلى مضاف فيحذف الأول والثانى ، ويقام الثالث مقام الأول فى الإعراب ، نحو « وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ » أى : وتجعلون بدلَ شكر رزقكم تكذيبكم « وَتَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَالَّذِي يُغْشَى عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ » أى : كدوران عين الذى يغشى عليه من الموت . ومنه قوله :

٦٤٩ — فَأَدْرَكَ إِرْقَالَ الْعَرَادَةِ ظَلْعُهَا وَقَدْ جَعَلَتْنِي مِنْ حَزِيمَةَ إِصْبَعَا

من حقه المنع من الصرف لأنه علم على مؤنث زائد على الثلاثة ، ولكنه نونه اضطرارا «والمسك» الواو واو الحال حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، المسك : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة « من » حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « أردانها» أردان : مجرور بمن وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بنافحة الآتى ، وأردان مضاف وضمير الغائبة العائد إلى خولة مضاف إليه « نافحة » خبر المبتدإ الذى هو المسك ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب حال صاحبه خولة .

الشاهد فيه : قوله « والمسك نافحة » فان المسك اسم مذكر فى اللفظ والمعنى جميعا ، وقد أخبر عنه بمؤنث ــ وهو قوله « نافحة » ــ وقد علم أنه يجب أن يتطابق المبتدأ وخبره تذكيرا وتأنيثا من قبل أن المبتدأ والخبر شىء واحد فى الماصدق : أى أن الفرد الموجود فى الخارج الذى يطلق عليه المبتدأ هو نفس الفرد الذى يطلق عليه الخبر ؛ ومحال أن يكون الشىء الواحد مذكرا ومؤنثا معا . فاذا نظرت الى هذا الظاهر مراعيا ماذكرناه من حديث التطابق بين المبتدأ وخبره حكمت على هذا التعبير بأنه خطأ ؛ ولكن لما كان هذا الظاهر ليس هو المقصود لم يكن الكلام خطأ ، و بيان ذلك أن أصل الكلام : وريح المسك نافحة ؛ لأن ذات المسك ليست هى التى تفوح وتتضوع وتنتشر فى الجو ، وإنما الذى يكون منه ذلك التضوع والانتشار ريح المسك ، فحذف المضاف ــ الذى هو « ريح » ــ وأقيم المضاف إليه ــ الذى هو « المسك » ــ مقامه ، فأخذ شيئين من المضاف المحذوف حين حل هو محله : أحدهما إعرابه ، ألا ترى أنه صار مرفوعا بالابتداء بعد أن كان مجرورا بالإضافة ، وثانيهما التأنيث الذى كان للمضاف المحذوف فلهذا أخبر عنه بالمؤنث .

٦٤٩ — هذا خامس سبعة أبيات للكلحبة العرنى ، واسمه هبيرة بن عبد مناف بن عمر ابن ثعلبة بن يربوع . وقد رواها جماعة منهم المفضل الضبى فى المفضليات ، وها كها بروايته :

... ...

فَإِنْ تَنْجُ مِنْهَا يَا حَزِيمَ بْنَ طَارِقٍ فَقَدْ تَرَكْتَ مَا خَلْفَ ظَهْرِكَ بَلْقَعَا
وَنَادَى مُنَادِي الْحَيِّ أَنْ قَدْ أُتِيتُمُ وَقَدْ شَرِبَتْ مَاءَ الْمَزَادَةِ أَجْمَعَا
وَقُلْتُ لِكَأْسٍ أَلْجِمِيهَا فَإِنَّمَا نَزَلْنَا الْكَثِيبَ مِنْ زَرُودَ لِنَفْزَعَا
كَأَنَّ بِلِيتَيْهَا وَبَلْدَةِ نَحْرِهَا مِنَ النَّبْلِ كُرَّاثَ الصَّرِيمِ الْمُنَزَّعَا
فَأَدْرَكَ إِبْقَاءَ الْعَرَادَةِ ظَلْعُهَا وَقَدْ جَعَلَتْنِي ... البيت ، وبعده :
أَمَرْتُكُمُ أَمْرِي بِمُنْعَرَجِ اللِّوَى وَلاَ أَمْرَ لِلْمَعْصِيِّ إِلاَّ مُضَيَّعَا
إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَغْشَ الْكَرِيهَةَ أَوْشَكَتْ حِبَالُ الْهُوَيْنَا بِالْفَتَى أَنْ تَقَطَّعَا

اللغة : « فإن تنج منها يا حزيم بن طارق ــ البيت » كان حزيمة بن طارق التغلبي أغار على رهط الكلحبة فاستاق إبلهم ، فأتاهم الصريخ ، فركبوا فى إثره ، فهزم حزيمة ، واستنقذ منه ما كان استولى عليه ، ولكنه نجا من الكلحبة ، وأسره غيره ؛ فى هذا يقول الكلحبة هذه الأبيات ، والضمير المجرور محلا فى «منها» يعود إلى فرس الكلحبة ، وكان اسمها العرادة . وحزيم : مرخم حزيمة . والبلقع : الأجرد الذى لا شىء فيه . يقول : إن نجوت منها فقد ذهبت بكل مالك فلم تبق لك شيئا ، وأنت ترى أنه نسب هذا الفعل إلى الفرس . والعرب كثيرا ما تسند أفعالها إلى الخيل ؛ لأنهم عليها فعلوا وأدركوا ؛ فهو من إسناد الفعل إلى آلته « ونادى منادى الحى ــ البيت » المزادة : إناء كبير من جلد ، سمى بذلك لأنهم يتزودون فيه الماء . يريد أن الصريخ قد جاءهم باغارة حزيمة عليهم بعد أن كانت العرادة فرسه قد شربت كل ماء المزادة ، فعاقها ذلك عن الجرى . وكانوا إذا علموا أنه يغار عليهم لم يسقوا خيلهم البتة أو سقوها قليلا من الماء ، فهذا اعتذار منه عن إفلات حزيمة وأنه لم يدركه بأنه ما كان يقدر أن يغار عليهم « وقلت لكأس ألجميها ــ البيت » كأس : اسم بنته ، ولم يكن العرب يثقون بأحد يتولى شأن خيلهم غير أولادهم ونسائهم ، الكثيب : القطعة من الرمل المستطيلة المحدودبة ، وزرود : اسم موضع ، ونفزع ههنا : معناه نغيث من يطلب غوثنا ، وهو من الأضداد « كأن بليتيها وبلدة نحرها ــ البيت » الليت ــ بكسر اللام ــ صفحة العنق . وبلدة النحر : الثغرة وما كان حولها . والكراث : نبت . والصريم : القطعة من الرمل . والمنزع : المنزوع من الأرض ، شبه السهام بالكراث المنزوع فى الهيئة ، يصف كثرة ما أصاب فرسه من السهام « فأدرك إبقاء العرادة ــ البيت » إبقاء العرادة : هكذا هو فى رواية المفضليات ، وإبقاؤها : ما كانت أبقته وادخرته من الجرى . وهم يقولون :

أى : ذا مسافة أصبع .

(وَرُبَّمَا جَرُّوا الَّذِى أَبْقَوْا) وهو المضاف إليه (كَمَا * قَدْ كَانَ قَبْلَ حَذْفِ مَاتَقَدَّما) وهو المضاف (لٰكِنْ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ مَا حُذِفْ * مُمَاثِلاً لِمَا عَلَيْهِ قَدْ عُطِفْ) سواء اتصل العاطفُ بالمعطوف أو انفصل عنه بلا ، كقوله :

فرس مبقية ، اسم فاعل من ذلك . وروى « إرقال العرادة » وهو مصدر أرقلت إذا أسرعت فى جريها ، والعرادة : بفتح العين المهملة ، وضبطها الصبان بالكسر ، وليس بشىء . والظلع : العرج ، ويقال : ظلع الحيوان ، إذا غمز فى مشيه ، وهى آفة تصيب الحيوان ، وإطلاق الظلع على ذى الحافر كما هنا من باب الاستعارة ، والأكثر أن يستعمل له العرج « أمرتكم أمرى بمنعرج اللوى ــ البيت » اللوى ــ بكسر اللام ــ ما التوى من الرمل ، ومنعرجه : المكان الذى ينعرج فيه « إذا المرء لم يغش الكريهة ــ البيت » يغش الكريهة : معناه يقدم على المكاره ويركب الأهوال . وأوشكت : قاربت . والهوينا : الرفق والدعة .

الإعراب : « فأدرك » الفاء حرف عطف ، أدرك : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الاعراب «إبقاء» مفعول به تقدم على الفاعل منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و «العرادة» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « ظلعها » ظلع : فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى العرادة مضاف إليه « وقد » الواو واو الحال ، قد : حرف تحقيق « جعلتنى » جعل : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى العرادة ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به مبنى على السكون فى محل نصب « من » حرف جر « حزيمة » مجرور بمن ، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف للعلمية والتأنيث اللفظى « إصبعا » مفعول به ثان لجعل منصوب بالفتحة الظاهرة ، والألف للاطلاق ، والكلام على تقدير مضافين ، وأصله : وقد جعلتنى العرادة ذا مسافة إصبع من حزيمة .

الشاهد فيه : قوله «إصبعا» فان هذا الاسم قد وقع فى هذا البيت مفعولا ثانيا لجعل ، ولا شك أن المعنى ليس على أن العرادة جعلت صاحبها إصبعا كما هو مدلول اللفظ للعبارة المستعملة ، ولكن المعنى على أنها جعلت صاحبها قريبا جدا من غريمه الذى هو حزيمة ، والعبارة التى تدل على هذا المعنى أن يقال : وقد جعلتنى ذا مسافة إصبع ؛ فيقدر أن أصل الكلام هو هذا ثم حذف المضاف الذى هو « ذا » ــ وأقيم المضاف إليه الذى هو « مسافة » مقامه فانتصب بعد أن كان مجرورا فصار الكلام : وقد جعلتنى مسافة إصبع ، ثم حذف المضاف الذى هو « مسافة » وأقيم المضاف إليه الذى هو إصبع مقامه فانتصب انتصابه فصار الكلام : وقد جعلتنى إصبعا ؛ فاصبع لفظ كان ثالثا فى الكلام فناب عن لفظ كان أولا فى الكلام ، على الوجه الذى شرحناه .

٦٥٠ — أَكُلَّ امْرِئٍ تَحْسَبِينَ امْرَأً وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارَا

٦٥٠ — هذا البيت لأبى دواد الإيادى (انظر شرح الشاهد رقم ٥١٨) وبعده قوله :

وَدَارٍ يَقُولُ لَهَا الزَّائِرُو نَ وَيْلُ أُمِّ دَارِ الْحُذَاقِيِّ دَارَا

اللغة : « تحسبين » تظنين « توقد » أصله تتوقد — بتاءين زائدتين : أولاهما تاء المضارعة ، والأخرى تاء التفعل — فحذفت إحدى التاءين تخفيفا ، وكذلك كل فعل بدىء بتاءين مزيدتين (انظر شرح الشاهد رقم ٥٩٥) ومعنى « توقد » تشتعل وتتوهج « الحذاق » المنسوب إلى حذاق — كغراب — ويقال : حذاقة ، وهم بطن من إياد ، وهم قوم أبى دواد (انظر ص ١٧٧ من هذا الجزء) .

المعنى : يقول : إنه ما ينبغى لك أن تظنى كل من له صورة الرجال رجلا ، ولا كل نار تشتعل نارا ، وإنما الخليق باسم الرجل من كانت له صفاته النفسية والخلقية ، والخليق باسم النار تلك التى تشتعل للاكرام والضيافة .

الإعراب : « أ كل » الهمزة حرف دال على الاستفهام مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب كل : مفعول أول لتحسبين الآتى تقدم عليه ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « امرىء » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « تحسبين » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعله مبنى على السكون فى محل رفع « امرأ » مفعول ثان لتحسبين منصوب بالفتحة الظاهرة ، والأصل : أتحسبين كل امرىء امرأ « ونار » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الاعراب ، نار : مجرور باضافة اسم محذوف هو المعطوف بالواو على كل امرىء ، وأصل الكلام : وكل نار « توقد » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى نار ، وجملة الفعل وفاعله فى محل جر نعت لنار « بالليل » جار ومجرور متعلق بتوقد « نارا » معطوف على امرأ المنصوب ، والمعطوف على المنصوب منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وأصل الكلام : أتحسبين كل امرىء امرأ وكل نار تتوقد بالليل نارا .

الشاهد فيه : قوله « ونار » حيث وردت الرواية فيه بالجر ، وتخريجها عند العلماء على أنه حذف الاسم المضاف ، وأبقى المضاف إليه على جره الذى كان له حال الإضافة ، ولم ينصبه باقامته مقام المضاف كما فى الشواهد السابقة التى أعطى المضاف إليه فيها بعد حذف المضاف الإعراب الذى كان للمضاف .

فان قلت : فليس لى مفر من أن أسلم لكم أن الرواية فى هذه الكلمة بالجر ؛ لأنكم هكذا نقلتموها عن الرواة الأثبات ، ولكن لم تلتزمون أن تقدروا مضافا يكون عاملا فى هذه الكلمة ؟ وعندكم فيما قبل الواو اسم مجرور يصلح لأن يكون معطوفا عليه ، فهلا جعلتم قوله « نار » معطوفا بالواو على « امرىء » المجرور ؟ فان كان قد جاز ذلك عربية فما ينبغى لكم أن تقدروا

... ...

شيئا لا يحتاج له الكلام ! وإن كان قد منعكم من هذا مانع فبينوه لي فاني أريد أن أعلم وجه هذا التقدير ؟ .

فالجواب عن هذا أن نقول لك : لقد كنا بصدد أن نجعل « نار » المجرور معطوفا بالواو على « امرئ » المجرور ، ونجعل « نارا » المنصوب معطوفا بالواو نفسها على « امرأ » المنصوب . فان فعلنا ذلك لم نحتج إلى تقدير شيء في الكلام ، ولكننا لم نجسر على هذا الذي أردت ؛ لأنه يترتب عليه أمر لا تقره الجمهرة من علماء العربية ، فلم يكن لنا بد لتصح العبارة على مذهبهم من هذا التقدير . فأما هذا الذي يترتب على ما أشرت إليه ولا تقره الجمهرة من علماء العربية فهو أنه يلزم على هذا الوجه العطف بحرف واحد على معمولين لعاملين مختلفين ، وهذا – كما ذكرنا لك في شرح شواهد سابقة – مما لا يجيزه أكثر العلماء ، وبيان ذلك أن « امرئ » المجرور معمول لكل لأنه مجرور باضافته إليه ، و « امرأ » المنصوب معمول لتحسبين لأنه مفعوله الثاني على ما أوضحناه في الاعراب ؛ فلو عطفت « نار » المجرور على « امرئ » المجرور و « نارا » المنصوب على « امرأ » المنصوب كنت قد عطفت شيئين وهما « نار » المجرور و « نارا » المنصوب ، على معمولين وهما « امرئ » المجرور و « امرأ » المنصوب ، لعاملين مختلفين ، لأن العامل في « امرئ » المجرور هو « كل » والعامل في « امرأ » المنصوب هو « تحسبين » . أما إذا قدرت المضاف الذي لا نرى لك بدا من تقديره فانك تخلص من هذا المشكل ، وبيان ذلك أن هذه الواو ستكون عاطفة « كل نار » على « كل امرئ » و « نارا » المنصوب على « امرأ » المنصوب ، والمعطوف عليهما معمولان لعامل واحد هو « تحسبين » لأنهما مفعولان له على ما عرفت في الإعراب ، والعطف على معمولين لعامل واحد مما لا شبهة لأحد في جوازه .

فان قلت : فاذكر لي من قال من العلماء بامتناع العطف على معمولين لعاملين مختلفين ، والعلة التي من أجلها منعوا ذلك . ثم اذكر لي من قال من العلماء بجواز ذلك .

فالجواب عن هذا أن نقول لك : ذهب سيبويه وأبو العباس المبرد وابن السراج وهشام إلى أنه لا يجوز أن يكون عاطف واحد عاطفا لشيئين على معمولين لعاملين مختلفين . ووجه المنع أن العاطف نائب عن العامل ، والعامل الواحد لا يعمل جرا ونصبا ، فما ناب عنه أولى ألا يقوى على ذلك ، وليس لك أن تجعل العاطف الواحد نائبا مناب عاملين لأنه أضعف من أن يقوم هذا المقام . وذهب الأخفش والكسائي والفراء والزجاج إلى أنه لا يمتنع أن يعطف العاطف الواحد شيئين على معمولين لعاملين مختلفين ، ووجهه عند هؤلاء أن الثواني يغتفر فيها مالا يغتفر في الأوائل .

فان قلت : فقد علمت أنه يلزم على عدم تقدير مضاف العطف على معمولين لعاملين مختلفين

أى : وكلّ نار ، وقوله :

٦٥١ — وَلَمْ أَرَ مِثْلَ الْخَيْرِ يَتْرُكُهُ الْفَتَى وَلَا الشَّرِّ يَأْتِيهِ امْرُؤٌ وَهْوَ طَائِعُ

بعاطف واحد ، وأن هذا مختلف فى جوازه ، ولكن معنا أصلا آخر مقررا فى العربية ، وهو أن مالا يحوج إلى تقدير أولى مما يحوج إلى تقدير . أفترى أن اتباع قول الأخفش ومن معه فى هذه المسألة سواء هو واتباع قول سيبويه ومن معه ؟ لأن كل واحد منهما يستلزم شيئا غير الأصل .

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : لا ، ليس اتباع قول سيبويه ومن معه فى هذه المسألة سواء هو واتباع قول الأخفش ومن معه ، بل اتباع قول سيبويه أولى وأخلق بك . و بيان هذا أنك حين تذهب إلى ما ذهب إليه سيبويه ستقدر شيئا محذوفا من الكلام قام الدليل عليه ، وحذف الشيء الذى يدل عليه الدليل لا خلاف بين أحد من العلماء فى جوازه ، فأنت حين تصير إلى ما صار إليه سيبويه ومن معه ستسلك مهيعا مستقيما لا ينازع أحد فى صحة سلوكك إياه . ولكنك حين تذهب إلى ماذهب إليه الأخفش ستسلك طريقا لايراه سيبويه صحيحا، ولاشك أن الحمل على الأمر المتفق عليه أولى من الحمل على الأمر المختلف فيه

٦٥١ — لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أولواحق

المعنى : يقول : أنا لا أعلم شيئا فى هذه الحياة الدنيا يتركه الإنسان وهو نافع له فى حياته وفى عقباه مثل الخير ، كما أنى لا أعلم شيئا فى هذه الحياة الدنيا يفعله الانسان وهو ضار له فى حياته وفى عقباه مثل الشر ، يحرض على فعل الخير لجميل أثره ، وينفر من عمل الشر لقبح جناه .

الإعراب : « ولم » لم : حرف نفى وجزم وقلب « أر » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «مثل» مفعول به أول لأر ، وهو مضاف و « الخير » مضاف إليه « يتركه » يترك : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وضمير الغائب مفعول به « الفتى » فاعل يترك مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وجملة الفعل المضارع وفاعله فى محل نصب مفعول ثان لأرى « ولا » الواو حرف عطف ، لا : حرف زائد لتأكيد النفى « الشر » مضاف إليه لاسم محذوف معطوف بالواو على مثل السابق ، وتقدير الكلام : ولا مثل الشر « يأتيه » يأتى : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء ، وضمير الغائب مفعول به ليأتى « امرؤ » فاعل بيأتى مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة الفعل المضارع وفاعله فى محل نصب معطوفة بالواو على جملة الفعل المضارع السابق « وهو » الواو واو الحال ، هو : ضمير منفصل مبتدأ « طائع » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب حال صاحبه « امرؤ » الواقع فاعلا ليأتى .

الشاهد فيه : قوله « ولا الشر » حيث وردت الرواية فى هذه الكلمة بجر «الشر» وتخريجها عند العلماء على أنه حذف الاسم المضاف وأبقى المضاف إليه على جره الذى كان له حال الإضافة ،

... ...

وأصل الكلام : ولم أر مثل الخير يتركه الفتى ولا مثل الشر يأتيه امرؤ . ولا يجوز أن تجعل « الشر » بالجر معطوفا بالواو على « الخير » المجرور باضافة « مثل » إليه ، لما يلزم عليه من العطف على معمولين لعاملين مختلفين بعاطف واحد ، وبيان ذلك أن في هذا الكلام معطوفين ، وهما على هذا « الشر » وجملة « يأتيه امرؤ » ومعطوفين عليهما ، وهما عليه « الخير » وجملة « يتركه الفتى » وعاطفا واحدا ، وهو الواو . وأول المعطوف عليهما ـ وهو الخير ـ معمول لمثل لأنه مجرور باضافة مثل إليه ، وثانيهما ـ وهو جملة « يتركه الفتى » ـ معمول لأرى لأنها في محل نصب مفعول ثان ؛ فلو عطفت « الشر » على الخير ؛ وجملة « يأتيه امرؤ » على جملة « يتركه الفتى » كنت قد عطفت بالواو شيئين هما المعطوفان على معمولين هما المعطوف عليهما لعاملين مختلفين هما مثل وأرى ، ولكنك حين تقدر المضاف ستعطف شيئين هما « مثل الشر » وجملة « يأتيه امرؤ » على معمولين هما « مثل الخير » وجملة « يتركه الفتى » لعامل واحد وهو أرى ؛ فانك قد عرفت أن « مثل الخير » مفعوله الأول ، وجملة « يتركه الفتى » في محل نصب مفعوله الثاني . والعطف على معمولين لعامل واحد مما لا خلاف في جوازه . وقد عرفت في شرح الشاهد السابق وجه ترجيح المصير إلى تقدير المضاف على العطف بحسب الظاهر .

* * *

واعلم أن حذف المضاف ينقسم إلى تقسيمات متعددة ؛ فهو من ناحية ينقسم إلى سماعي وقياسي ، ومن ناحية أخرى ينقسم إلى محذوف ملتفت إليه ومحذوف غير ملتفت إليه ، ومن ناحية ثالثة ينقسم إلى محذوف أقيم المضاف إليه مقامه ومحذوف مع بقاء المضاف إليه على ما كان قبل الحذف . ونحن نرى أن نذكر لك هذا في إيجاز مبينين المواضع التي يقع فيها كل نوع من الأنواع .

التقسيم الأول : يحذف المضاف بشرطين : أولهما أن يقوم دليل على المحذوف ، خلافا لأبي الفتح . وثانيهما ألا يكون المضاف إليه جملة ، فاذا حذف المضاف فقد يقام المضاف إليه مقامه فيعرب باعرابه ويأخذ ما كان له من تذكير أو تأنيث ، وقد يبقى المضاف إليه على ما كان عليه قبل حذفُ المضاف . وقد تكفل الشارح ببيان هذا بيانا شافيا ، والغالب عند حذف المضاف، أن يقام المضاف إليه مقامه ، وبقاء المضاف إليه على ما كان من الجر قليل .

التقسيم الثاني : قد يكون حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه قياسيا ، وقد يكون حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه سماعيا ؛ فأما حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه سماعا فضابطه أن يكون المضاف إليه صالحا في نفسه لأن ينسب إليه العامل الذي نسب إلى المضاف ومما ورد من ذلك قول عمر بن أبي ربيعة المخزومي :

لاَ تَلُمْنِي عَتِيقُ ، حَسْبِي الَّذِي بِي إنَّ بِي يَا عَتِيقُ مَا قَدْ كَفَانِي

... ...

فانه أراد لا تلحق يا ابن أبي عتيق ، فجعل المنادى هو عتيق ، وهو صالح للنداء ؛ فلا يجوز لك أن تقول : جاءنى زيد ، وأنت تريد أباه أو أخاه أو ابنه أو غلامه . وأما حذف المضاف و إقامة المضاف إليه مقامه قياسا فضابطه العام أن يكون المضاف إليه غير صالح فى نفسه لأن ينسب إليه العامل الذى نسب إلى المضاف ، و يقع هذا فى كثير من مواقع الإعراب .

أولها : أن يكون المضاف قبل حذفه فاعلا ، ومنه قوله تعالى : (وَجَاءَ رَبُّكَ) : أى أمره .

وثانيها : أن يكون المضاف قبل حذفه مبتدأ ، ومنه قوله تعالى : (وَلَـكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ) : أى ولكن أهل البر من آمن ، ومنه قوله جل ذكره : (الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ) : أى زمن الحج أشهر معلومات ، فى أحد احتمالين فى الآيتين .

وثالثها : أن يكون المضاف قبل حذفه خبر مبتدأ . ومنه قول الشاعر :

* وَشَرُّ الْمَنَايَا مَيِّتٌ بَيْنَ أَهْلِهِ *

تقديره : وشر المنايا منية ميت بين أهله ، ويحتمله الآيتان فيكون التقدير فى الأولى : ولكن البر بر من آمن ، وفى الثانية الحج حج أشهر معلومات .

ورابعها : أن يكون المضاف مفعولا به قبل حذفه ، ومنه قوله تعالى : (وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ) : أى وأشربوا فى قلوبهم حب العجل .

وخامسها : أن يكون المضاف قبل حذفه مفعولا مطلقا ، ومنه قول الأعشى :

أَلَمْ تَغْتَمِضْ عَيْنَاكَ لَيْلَةَ أَرْمَدَا وَبِتَّ كَمَا بَاتَ السَّلِيمُ مُسَهَّدَا

تقديره : ألم تغتمض عيناك اغتماض ليلة أرمد .

وسادسها : أن يكون المضاف قبل حذفه مفعولا فيه ، ومنه قولهم : زارنا طلوع الشمس ، وكان ذلك إمارة الحجاج . التقدير : زارنا وقت طلوع الشمس ، وكان ذلك وقت إمارة الحجاج .

وسابعها : أن يكون المضاف قبل حذفه مفعولا لأجله ، ومنه قولك : زرنا زيدا فضله ، تريد زرنا زيدا ابتغاء فضله . ذكر هذا ابن الخباز .

وثامنها : أن يكون المضاف قبل حذفه مفعولا معه ، نحو قولك : جاء زيد والشمس ، تريد جاء زيد وطلوع الشمس .

وتاسعها : أن يكون المضاف قبل حذفه حالا ، ومنه قولهم فى المثل : تفرقوا أيادى سبا ، يريدون تفرقوا مثل أيادى سبا .

أي : ولا مثل الشر ؛ لئلا يلزم العطف على معمولى عاملين مختلفين : بأن تجعل قوله « نارٍ » بالجرِّ معطوفا على « امرىء » والعاملُ فيه « كلّ » ، و « نارا » الثانى معطوفا على « امرأً » والعاملُ فيه « تحسَبِينَ » .

﴿ تنبيه ﴾ : الجرُّ والحالة هذه مَقِيسٌ ، وليس ذلك مشروطا بتقدم نفى أو استفهام كما ظن بعضهم ، والجر فيما خلا من الشروط محفوظٌ لا يقاس عليه ، كالجر بدون عطف فى قوله :

وعاشرها : أن يكون المضاف قبل حذفه مجرورا بحرف جر ، ومنه قوله تعالى : (تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَالَّذِي يُغْشَى عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ) : أى تدور أعينهم كدوران عين الذى يغشى عليه من الموت .

والحادى عشر : أن يكون المضاف قبل حذفه مجرورا باضافة شىء إليه ، ومنه قول :

* وَلاَ يَحُولُ عَطَاءُ الْيَوْمِ دُونَ غَدِ *

تقديره : ولا يحول عطاء اليوم دون عطاء غد .

التقسيم الثالث : قد يحذف المضاف ويقام المضاف إليه مقامه ثم لا يكون فى الكلام التفات إلى المحذوف ، بل يقطع النظر عنه تماما ، وقد يحذف المضاف ويقام المضاف إليه مقامه ومع ذلك يكون فى الكلام التفات إلى المحذوف ، وقد يجمع فى كلام واحد بين النظر إلى المحذوف وإلى قطع النظر عنه وجعل الحديث عن المضاف إليه المقام مقامه . وقد وردت هذه الأنواع الثلاثة فى القرآن الكريم ؛ إلا أن الأغلب الأكثر أن يقطع النظر عن المضاف المحذوف ؛ فمثال ما قطع النظر فيه عن المضاف المحذوف قوله تعالى : (وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا) أصل النظم : واسأل أهل القرية ، فحذف الأهل وأقيم المضاف إليه مقامه ، ولما أعيد الضمير فى قوله (فيها) لم ينظر إلى المحذوف ، بل أعيد إلى القرية . ومثال ما نظر فيه إلى المضاف المحذوف قوله جل ذكره : (أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُجِّيٍّ يَغْشَاهُ مَوْجٌ) أصل الكلام : أو كذى ظلمات ، فحذف المضاف وهو « ذى » وأقام المضاف إليه وهو ظلمات مقامه ، ولكنه لما أعيد الضمير نظر إلى المحذوف ، وآية ذلك قوله « يغشاه موج » بضمير الواحد المذكر الذى يطابق ذا الظلمات ولو قطع النظر عنه لقيل يغشاها موج أو يغشاهن موج . ومثال ما اجتمع فيه النظر إلى المضاف المحذوف وقطع النظر عنه قوله تعالى : (وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ) أصل الكلام : وكم من أهل قرية ، فحذف الأهل وأقيم القرية مقامه ، فلما أريد إعادة الضمائر نظر فى بعضها إلى ذلك المحذوف فقيل « أو هم قائلون » وهو الذى يطابق الأهل المحذوف وقطع النظر فى بعضها عن ذلك المحذوف فقيل « فجاءها بأسنا » وهو الذى يطابق القرية

رأيتُ التَّيْمِيَّ تَيْمَ عَدِيٍّ ، أى : أحدَ تيم عدى ، ومع العاطف المفصول بغير لا ، كقراءة ابن جماز « تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللهُ يُرِيدُ الآخِرَةِ » أى : عرَض الآخرة ، كذا قدره الناظم وجماعة . وقيل : التقدير ثوابَ الآخرة ، أو عمل الآخرة ، وبه قدره ابن أبى الربيع فى شرحه للإيضاح ، وعلى هذا فالمحذوف ليس مماثلا لما عليه قد عطف ، بل مقابلا له . اهـ

(وَيُحْذَفُ الثَّانِي) وهو المضاف إليه ويُنْوَى ثبوتُ لفظه (فَيَبْقَى الْأَوَّلُ) وهو المضاف (كَحَالِهِ إِذَا بِهِ يَتَّصِلُ) فلا يُنَوَّن ، ولا تُرَدُّ إليه النون إن كان مثنى أو مجموعا ، لكن لا يكون ذلك فى الغالب إلا (بِشَرْطِ عَطْفٍ وَإِضَافَةٍ إِلَى * مِثْلِ الَّذِى لَهُ أَضَفْتَ الْأَوَّلَا) ؛ لأن بذلك يصير المحذوف فى قوة المنطوق به ، وذلك كقولهم : قَطَعَ اللهُ يَدَ وَرِجْلَ مَنْ قَالَهَا ، الأصل : قطع الله يدَ مَنْ قالها ورجلَ مَنْ قالها ، فحذف ما أضيف إليه « يد » وهو « مَنْ قالها » ؛ لدلالة ما أضيف إليه « رِجْل » عليه . وكقوله :

٦٥٢ — يَا مَنْ رَأَى عَارِضاً أُسَرُّ بِهِ . بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجَبْهَةِ الْأَسَدِ

---

٦٥٢ — هذا البيت من كلام الفرزدق همام بن غالب ، وقد أنشده سيبويه (١ — ٩٢) منسوبا إليه .

اللغة : « عارضا » أراد به السحاب ، وفى الكتاب العزيز : (هَـٰذَا عَارِضٌ مُمْطِرُنَا) وقوله « أسرّ به » هو فعل مضارع مبنى للمجهول من السرور ، ومعناه أفرح به ، ويروى فى مكانه « أكفكفه » وهو مضارع مبنى للمعلوم ماضيه كفكف ، وتقول : كفكف دمعه يكفكفه ؛ إذا مسحه مرة بعد أخرى ليرده ، ويروى فى مكانه أيضا « أرقت له » وهو ماض من الأرق ، وهو السهر ، وتقول : أرق فلان ليله يأرق أرقا — على مثال فرح يفرح فرحا — إذا سهره ولم ينم فيه ، وقال امرؤ القيس بن حجر الكندى :

أَرِقْتُ لِبَرْقٍ بِلَيْلٍ أَهَلْ . يُضِيءُ سَنَاهُ بِأَعْلَى الْجَبَلْ

« بين ذراعى وجبهة الأسد » أراد بين ذراعى الأسد وجبهته ، على ما سيأتى بيانه فى الاستشهاد ، وذراعا الأسد : كوكبان ، قال ابن منظور : « والذراع : نجم من نجوم الجوزاء على شكل الذراع قال غيلان الربعى :

غَيَّرَهَا بَعْدِيَ مَرُّ الْأَنْوَاءْ . نَوْءُ الذِّرَاعِ أَوْ ذِرَاعِ الْجَوْزَاءْ

وقيل : الذراع ذراع الأسد ، وهما كوكبان نيران ينزلهما القمر » اهـ . وقال العينى : « وذراعا

... ...

الأسد ، وجبهة الأسد : منزلان من منازل القمر ، والذراع والجبهة : من أنواء الأسد» اه .
وتحقيق هذا أن الذراعين منزلة من منازل القمر ، وأنهما أربعة كواكب ، كل كوكبين ذراع ، وهما ذراعان : ذراع مقبوضة ، وذراع مبسوطة ، قال الزجاج : الذراع المقبوضة كوكبان نيران بينهما كواكب صغار يقال لها الأظفار ، كأنها في مكان المخالب من الأسد . والجبهة : منزلة من منازل القمر أيضا ، وهي أربعة كواكب أيضا بين كل كوكبين - فيما يرى الناظر - قيد ذراع أو أكثر وسميت جبهة لأن موقعها من برج الأسد موقع جبهته ، وهي من الأنواء المحمودة عند العرب ، ولذلك يقولون : لولا طلوع الجبهة ما كان للعرب رفهة . والأسد : أحد البروج الفلكية الاثنى عشر .

الإعراب : « يا » حرف نداء مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « من » اسم موصول منادى مبنى على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره سكون البناء الأصلي « رأى » فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو « عارضا » مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة « أسر » فعل مضارع مبنى للمجهول ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « به » جار ومجرور متعلق بأسر ، وجملة الفعل المضارع ونائب فاعله في محل نصب صفة لعارض « بين » ظرف متعلق بمحذوف صفة أخرى لعارض ، وهو مضاف و « ذراعى » مضاف إليه ، مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه مثنى « وجبهة » الواو حرف عطف ، جبهة : معطوف على ذراعى ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو مضاف و « الأسد » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « ذراعى وجبهة الأسد » فإن جماعة من النحويين منهم أبو العباس المبرد قدروا أن هذه العبارة على حذف المضاف إليه وبقاء المضاف على حاله الذي استقر له حال الإضافة ، وبيان ذلك أن أصل الكلام عند هؤلاء : بين ذراعى الأسد وجبهة الأسد ، فحذف المضاف إليه الأول - وهو الأسد - وهو منوى الثبوت ؛ ولذلك بقى المضاف الذي هو قوله ذراعى على حاله الذي كان له في الإضافة ، بآية أن النون لم تعد إليه ، ولو أنه حذف المضاف إليه ولم يعتد به لرجعت نون التثنية التي تحذف لأجل الاضافة وتبقى عند قطع المثنى عن الإضافة . وإنما ساغ ذلك - عند هؤلاء - لأن المضاف قد عطف عليه اسم آخر - وهو قوله « وجبهة » - وهذا الاسم الآخر مضاف إلى اسم مماثل للمضاف إليه المحذوف . وهذا التخريج أحد ثلاثة آراء في هذه المسألة ، وثانيها ما ذهب إليه سيبويه رحمه الله ؛ وحاصله أنه يرى أن الاسم الأول الذي هو قوله ذراعى مضاف إلى الاسم الاخير الذي هو قوله الأسد ، وأما الاسم الذي بينهما والمسبوق بحرف العطف فهو مقحم بين المضاف والمضاف إليه . قال الأعلم الشنتمرى في الكلام على بيت الشاهد :

أي : بين ذراعى الأسد وجبهةِ الأسد . وقوله :

٦٥٣ — سَقَى الْأَرَضِينَ الْغَيْثُ سَهْلَ وَحَزْنَهَا

« الشاهد فيه إضافة الذراعين إلى الأسد مع الفصل بالجبهة » اهـ . وسيأتى لهذا الكلام مزيد إيضاح فى شرح الشواهد الآتية إن شاء الله . وثالثها مذهب الفراء ، وحاصله أن الذراعين والجبهة جميعا مضافان إلى الأسد .

٦٥٣ — هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

* فَنِيطَتْ عُرَى الآمَالِ بِالزَّرْعِ وَالضَّرْعِ *

ولم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ولا عثرت له على سوابق أو لواحق .

اللغة : « الأرضين » بفتح الهمزة والراء جميعا : جمع أرض ـ بفتح الهمزة وسكون الراء ـ وهو على ما علمت ملحق بجمع المذكر السالم ، وليس جمع مذكر سالما ، وذلك لاختلال شروط هذا الجمع فى هذا اللفظ من جهات : أولاها أن جمع المذكر السالم لا يكون إلا فى العلم أو الصفة وهذا اللفظ ليس علما ولا صفة ، وإنما هو اسم جنس . وثانيتها : أن جمع المذكر السالم لا يكون إلا فى لفظ دال على عاقل ، وهذا اللفظ ليس بهذه المنزلة . وثالثتها : أن جمع المذكر السالم لا يكون إلا فى لفظ يراد به مذكر ، وهذا اللفظ يراد به مؤنث مجازى التأنيث . ورابعتها : أن من شرط جمع المذكر السالم أن تسلم فيه بنية المفرد ، ولم تسلم بنية المفرد فى هذا الجمع لفتح الراء « سهل » السهل ـ بفتح السين وسكون الهاء ـ ما انبسط ولان من الأرض « وحزنها » الحزن ـ بفتح الحاء وسكون الزاى ما غلظ وصلب من الأرض « نيطت » بالبناء للمجهول ـ علقت ، وتقول : ناط فلان بفلان كذا ، إذا وكله إليه وعلقه عليه وجعل قضاءه له « عرى » بضم العين وفتح الراء ـ جمع عروة ، وأضافها إلى الآمال مجازا « والضرع » أصله مدر اللبن لذوات الخف أو للشاء والبقر ، وأراد به هنا اللبن .

الإعراب : « سقى » فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر « الأرضين » مفعول به لسقى منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه ملحق بجمع المذكر السالم « الغيث » فاعل سقى ، مرفوع بالضمة الظاهرة « سهل » بدل من الأرضين ، منصوب بالفتحة الظاهرة « وحزنها » الواو حرف عطف ، حزن : معطوف على سهل منصوب بالفتحة ، وهو مضاف وضمير الغيبة العائد إلى الأرضين مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « فنيطت » الفاء حرف عطف ، نيط : فعل ماض مبنى للمجهول ، والتاء علامة التأنيث « عرى » نائب فاعل وهو مضاف و « الآمال » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « بالزرع » جار ومجرور متعلق بنيط « والضرع » الواو عاطفة ، الضرع : معطوف على الزرع .

... ...

الشاهد فيه : قوله « سهل وحزنها » فإن جماعة من النحاة منهم أبو العباس المبرد ــ وتبعهم الشارح ــ ذهبوا فيه إلى أنه على حذف المضاف إليه و بقاء المضاف على حاله الذى استقر له فى حال الإضافة ، بدليل عطف اسم مضاف إلى اسم مماثل للمضاف إليه المحذوف . و بيان ذلك أن أصل الكلام عند هؤلاء : سقى الأرضين الغيث سهلها وحزنها ؛ فحذف المضاف إليه الأول ــ وهو ضمير الغيبة العائد إلى الأرضين فى قوله « سهلها » ــ وهو ينوى ثبوته ؛ بدليل أنه لم ينون المضاف الذى هو قوله « سهل » ــ إذ لو لم يقدر المضاف إليه لوجب أن ينون المضاف ، وآية ذلك أنه اسم منصرف : ينون عند قطعه عن الإضافة ، و يحذف تنوينه عند الإضافة ، والذى سوغ هذا الحذف على هذا الوجه أن الاسم المضاف قد عطف عليه اسم آخر ــ وهو هنا قوله « حزن » ــ مضاف إلى اسم مماثل للمضاف إليه المحذوف ــ وهو ضمير الغيبة فى قوله «حزنها» ــ وهذا أحد ثلاثة آراء فى هذه المسألة ، وسيبويه رحمه الله يرى أن الاسم الأول فى مثل هذه العبارة مضاف إلى الاسم الأخير ، وما بينهما مقحم على ما بينت لك فى شرح الشاهد السابق . وكأن المتأخرين من النحاة قد تعمدوا ذكر هذا البيت فى شواهدهم دليلا على بطلان تخريج سيبويه ، وذلك لأن الأصل فى الضمير أن يتصل بالعامل فيه ؛ فلو كان الأمر على ما ذهب إليه سيبويه لوجب على الشاعر أن يقول : سقى الأرضين الغيث سهلها وحزنا ، إن كان لا يريد إلا أن يذكر ضميرا واحدا . أفلا ترى أن الفاعل والمفعول إذا كان أحدهما ضميرا وجب أن يتصل بالفعل و يتأخر عنه الآخر ، فتقول : ضربت زيدا ، ولا يجوز أن تقول : ضرب زيدا أنا ، وتقول : ضربنى زيد ، ولا يجوز أن تقول : ضرب زيد إياى ؟ هذا ما جال بخاطر العاجز الضعيف ، والله ولى التوفيق .

قال سيبويه (١ ــ ٩١) : ومما جاء مفصولا بينه و بين المجرور قول الأعشى :

وَلَا نقَاتِلُ بِالْعِصِيِّ وَلَا نُرَامِي بِالْحِجَارَهْ
إِلَّا عُلَالَةَ أَوْ بُدَا هَةَ قَارِحٍ نَهْدِ الْجُزَارَهْ

وقال ذو الرمة :

كَأَنَّ أَصْوَاتَ مِنْ إِيغَالِهِنَّ بِنَا أَوَاخِرِ الْمَيْسِ أَصْوَاتُ الْفَرَارِيجِ

فهذا قبيح ، ويجوز فى الشعر على هذا : مررتُ بخيرِ وأفضلَ مَنْ ثَمَّ ، وقالت دُرْنَا بنت عَبْعَبَةَ من بنى قيس بن ثعلبة :

هُمَا أَخَوَا فِي الْحَرْبِ مَنْ لَا أَخَا لَهُ إِذَا خَافَ يَوْمًا نَبْوَةً فَدَعَاهُمَا

وقال الفرزدق : يا من رأى عارضا أسر به .. وأنشد الشاهد السابق » اهـ كلامه

أى : سَهْلَهَا وحَزْنَها ، وقد يكون ذلك بدون الشرط المذكور ، كما مر من نحو قوله :

وَمِنْ قَبْلُ نَادَى كُلُّ مَوْلَى قَرَابَة(١)

وقد قرىء شذوذا « فَلَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ » أى فلا خوف شىء عليهم .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : ما ذكره الناظم هو مذهب المبرد ، وذهب سيبويه إلى أن الأصل فى قَطَع اللهُ يَدَ ورِجْلَ مَنْ قَالَهَا : قَطَعَ اللهُ يَدَ مَنْ قَالَهَا ورِجْلَ مَنْ قالها ، فحذف ما أضيف إليه «رِجْل» فصار : قَطَع اللهُ يَدَ مَنْ قَالَهَا وَرِجْلَ ، ثم أقحم «رجل» بين المضاف الذى هو « يد » والمضاف إليه الذى هو « مَنْ قَالها(٢) » . قال بعض شراح الكتاب : وعند الفراء الاسمان مضافان إلى « مَنْ قَالَهَا » ولا حَذْفَ فى الكلام .

وقال الأعلم فى شرح بيت الأعشى : « الشاهد فيه إضافة العلالة إلى القارح مع الفصل بالبداهة ضرورة ، وسوغ ذلك أنهما يقتضيان الإضافة إلى القارح اقتضاء واحدا ، فأنزلتا منزلة اسم واحد مضاف إلى القارح ، كما قالوا : يا تيم تيم عدى ... وتقدير هذا قبل الفصل : إلا علالة قارح أو بداهته ، فلما اضطر إلى الاختصار والتقديم حذف الضمير وقدم البداهة وضمها إلى العلالة ، فأثبت القارح وأضيفت إليه فاتصلت به ، وقد كانت العلالة مضافة إلى القارح قبل تقديم البداهة ، فبقيت على إضافتها . وهذا تقدير سيبويه ، وقد خولف فيه ، والصحيح إعماله » اهـ كلامه بحروفه

(١) هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

* فَمَا عَطَفَتْ مَوْلًى عَلَيْهِ الْعَوَاطِفُ *

وقد تقدم شرح هذا الشاهد و بيان ما فيه ، وهو الشاهد (رقم ٦٤٢) وأعاده الشارح ههنا لبيان أنه قد يحذف المضاف إليه وهو منوىّ الثبوت من غير أن يعطف على المضاف اسم آخر مضاف إلى اسم مماثل للمضاف إليه المحذوف ، ألا ترى أن أصل الكلام فى هذا البيت : ومن قبل ذلك نادى ـ إلخ ، فحذف المضاف إليه الذى هو اسم الإشارة مثلا ، وهو ينوى ثبوته؟ بدليل عدم تنوين المضاف مع أنه اسم منصرف ، والحال أنه لم يعطف على «قبل» اسم آخر مضاف إلى اسم إشارة مثل اسم الإشارة المحذوف ؟

(٢) قال فى التوضيح وشرحه : « وتارة يحذف المضاف إليه ، و يبقى إعراب المضاف ، و يترك تنوينه كما كان فى الإضافة . وشرط ذلك فى الغالب أن يعطف على المضاف اسم عامل فى مثل المضاف إليه المحذوف . وهذا العامل : إما مضاف كقولهم : خذ ربع ونصف ما حصل ، والأصل: خذ ربع ما حصل ونصف ما حصل ؛ فحذفوا ما حصل الأول المضاف إليه ربع ؛ لدلالة ما حصل

الثانى : قد يُفعل ماذكر من الحذف مع مضاف معطوف على مضاف إلى مثل المحذوف ، وهو عكس الأول ، كقول أبى بَرْزَةَ الأسلمى رضى الله تعالى عنه : « غزَوْنا مَعَ رَسُول الله

الثانى المضاف إليه نصف ، وأبقوا المضاف الأول ـ وهو ربع ـ على حاله فلم ينون ؛ لأن المضاف إليه منوى لفظه ، وعطف عليه نصف ، وهو اسم مضاف عامل فى ما حصل الجر بالإضافة إليه ، وما حصل المذكور مثل ما حصل المحذوف لفظا ومعنى . وهذه المسألة لها شبه بباب التنازع ؛ فان ربع ونصف يتنازعان ماحصل ؛ فأعمل الثانى لقربه ، وحذف معمول الأول ؛ لأنه فضلة . وذهب سيبويه إلى أنها من باب الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، والأصل عنده : خذ ربع ما حصل ونصفه ، ثم أقحم ونصفه بين المضاف والمضاف إليه ، فصار : خذ ربع ونصفه ما حصل ، ثم حذفت الهاء إصلاحا للفظ ، فصار : خذ ربع ونصف ما حصل . ومثل هذا ـ عند سيبويه والجمهور ـ لا يجوز إلا فى الشعر ، واختار الناظم أنه من باب الحذف من الأول لدلالة الثانى عليه ؛ فلا فصل ؛ فهى عند الناظم جائزة قياسا وسماعا . وقد يكون العامل غير مضاف وهو عامل فى مثل المضاف إليه المحذوف ، كقول الشاعر :

عَلَّقْتُ آمَالِي فَعَمَّتِ النِّعَمْ ... بِمِثْلِ أَوْ أَنْفَعَ مِنْ وَبْلِ الدِّيَمْ

فمثل مضاف إلى محذوف دل عليه المذكور ، والأصل : بمثل وبل الديم أو أنفع من وبل الديم ؛ فحذف وبل الديم من الأول لدلالة الثانى عليه ، والعامل أنفع ، وهو غير مضاف إلى مثل المحذوف ، بل عامل فى مثل المحذوف ؛ إذ الجار والمجرور متعلق به ، والمجرور وحده مثل المحذوف ، وأنفع مجرور بالعطف على مثل المجرور بالباء المتعلقة بعلقت . ومن غير الغالب قد يحذف المضاف إليه من غير أن يعطف على المضاف اسم عامل فى مثل المضاف إليه المحذوف ، وذلك كقولهم ـ فيما حكاه أبو على الفارسى ـ : ابدأ بذا من أول ؛ بخفض أول من غير تنوين على نية لفظ المضاف إليه ، وأصل الكلام : ابدأ بذا من أول الأمر ؛ فحذف المضاف إليه الذى هو الأمر وهو منوى الثبوت ، ولذا بقى المضاف ـ وهو أول ـ مجرورا بالكسرة بغير تنوين ، ومنه قراءة ابن محيصن : (فَلاَ خَوْفُ عَلَيْهِمْ) بالرفع من غير تنوين على أن لا مهملة ، وخوف : مبتدأ ، وهو مضاف إلى محذوف ، وأصل الكلام : فلا خوف شىء عليهم ، فلما حذف المضاف إليه وهو منوى الثبوت بقى المضاف على إعرابه ولم ينون ، وقد قرأ يعقوب فى الآية : (فَلاَ خَوْفَ عَلَيْهِمْ) بالفتح من غير تنوين ، ولا على هذه القراءة عاملة عمل إن ، وليس فى الكلام حذف ، والمراد نفى جنس الخوف مطلقا . وقرأ الجماعة : (فَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ) بالرفع مع التنوين ، ولا على هذه القراءة يجوز أن تكون مهملة وما بعدها مبتدأ ، كما يجوز أن تكون عاملة عمل ليس ، والتنوين دليل على أنه لا قصد إلى الإضافة ، فلا تقدير » اهـ كلامه بإيضاح .

صلى الله عليه وسلم سَبْعَ غَزَوَاتٍ وثَمَانِيَ » - بفتح الياء دون تنوين - والأصل : [و] ثمانى غزوات ، هكذا ضبطه الحافظ فى صحيح البخارى .

(فَصْلَ مُضَافٍ شِبْهِ فِعْلٍ مَانَصَبْ * مَفْعُولاً أَوْ ظَرْفًا أَجِزْ) فَصْلَ : مفعولٌ بأجز مقدم ، وهو مصدر مضاف إلى مفعوله . وشِبْهِ فِعْلٍ : نعتٌ لمضافٍ ، ومَا نَصَب : موصولٌ وصلته ، فى موضع رفع بالفاعلية ، وعائد الموصول محذوف : أى نَصَبَهُ ، ومفعولاً أو ظرفا : حالان من « ما » أو من الضمير المحذوف ، وتقدير البيت : أجز أن يفصلَ المضافَ منصوبُه حالَ كونه مفعولا أو ظرفا .

والإشارة بذلك إلى أن مِنَ الفصل بين المتضايفين ما هو جائز فى السعة ، خلافا للبصريين فى تخصيصهم ذلك بالشعر مطلقا[1] ؛

---

(١) هذه العبارة التى نسبها الشارح- تبعا للكثيرين من النحاة- إلى البصريين هى مايستفاد من كلام سيبويه وغيره ، من أنه لا يجوز فى سعة الكلام أن يفصل بين المضاف والمضاف إليه بفاصل ما ، سواء أكان المضاف من الأوصاف التى تشبه الفعل كاسم الفاعل وصيغة المبالغة أم لم يكن من هذا النوع ، وسواء أكان الفاصل ظرفا أو جارا ومجرورا أم لم يكن . وإنما يسوغ الفصل بالظرف والجار والمجرور فى ضرورة الشعر إذا لم يكن المضاف اسما عاملا . وفى كلام ابن الأنبارى فى الإنصاف التصريح بأن البصريين أجازوا الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف وبالجار والمجرور فى الشعر وحده ، قال سيبويه (١ - ٩٠) : «ومما جاء فى الشعر قد فصل بينه وبين المجرور قول عمرو بن قميئة :

لَمَّا رَأَتْ سَاتِيدَمَا اسْتَعْبَرَتْ لِلَّهِ دَرُّ الْيَوْمَ مَنْ لَامَهَا

وقال أبو حية النميرى :

كَمَا خُطَّ الْكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا يَهُودِيٍّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ

وهذا لا يكون فيه إلا هذا (يريد أنه لا تتيسر فيه الإضافة إلى الظرف ونصب ما بعده على أنه مفعول به للمضاف ، كما أمكن ذلك فى قول الشماخ :

رُبَّ ابْنِ عَمٍّ لِسُلَيْمَى مُشْمَعِلٍّ طَبَّاخِ سَاعَاتِ الْكَرَى زَادَ الْكَسِلْ

فلما لم يمكن فيه ذلك اغتفر الفصل للضرورة) لأنه ليس فى معنى فعل ولا اسم الفاعل الذى جرى مجرى الفعل » اهـ كلامه . وقال الأعلم فى شرح بيت عمرو بن قميئة مانصه : « الشاهد فيه إضافة

... ...

الدر إلى من ، مع جواز الفصل بالظرف ضرورة ؛ إذ لم يمكنه إضافة الدر إليه ونصب من به ؛ لأنه ليس باسم فاعل ولا اسم فعل فيعمل عمل الفعل » اهـ . وقال ابن الأنبارى (الإنصاف ١٧٨) : « ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الخفض لضرورة الشعر ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك بغير الظرف وحرف الجر .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن العرب قد استعملته كثيرا فى أشعارها ، قال الشاعر :

فَزَجَجْتُهَا بِمَزَجَّةٍ زَجَّ الْقَلُوصَ أَبِى مَزَادَهْ

والتقدير : زج أبى مزادة القلوص ؛ ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالقلوص ، وهو مفعول وليس بظرف ولا حرف خفض . وقال الآخر :

تَمُرُّ عَلَى مَا تَسْتَمِرُّ ، وَقَدْ شَفَتْ غَلَائِلَ عَبْدُ الْقَيْسِ مِنْهَا صُدُورِهَا

والتقدير : شفت غلائل صدورها عبد القيس منها ؛ ففصل بين المضاف والمضاف إليه . وقال الآخر :

يَطُفْنَ بِحُوزِىِّ الْمَرَاتِعِ لَمْ تُرَعْ بِوَادِيهِ مِنْ قَرْعِ الْقِسِىَّ الْكَنَائِنِ

والتقدير : من قرع الكنائن القسى . وقال الآخر :

فَأَصْبَحَتْ بَعْدَ خَطَّ بَهْجَتِهَا كَأَنَّ قَفْراً رُسُومَهَا قَلَمَا

والتقدير: بعد بهجتها ؛ ففصل بين المضاف الذى هو بعد والمضاف إليه الذى هو بهجتها بالفعل الذى هو خط . وتقدير البيت : فأصبحت قفرا بعد بهجتها كأن قلما خط رسومها. وقد حكى الكسائى عن العرب : هذا غلام والله زيد ، وحكى أبو عبيدة قال : سمعت بعض العرب يقول : إن الشاة لتجتر فتسمع صوت والله ربها ، ففصل بين المضاف والمضاف إليه بقوله والله ، وإذا جاء هذا فى الكلام فنى الشعر أولى . وقد قرأ ابن عامر أحد القراء السبعة : (وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ) بنصب أولادهم وجر شركائهم ؛ ففصل بين المضاف والمضاف إليه بقوله أولادهم ، والتقدير : قتل شركائهم أولادهم ، ولهذا كان منصوبا فى هذه القراءة ، وإذا جاء هذا فى القرآن فنى الشعر أولى .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز ذلك لأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة شىء واحد ؛ فلا يجوز أن يفصل بينهما ، وإنما جاز الفصل بينهما بالظرف وحرف الجر كما قال عمرو بن قميئة .

... ...

لَمَّا رَأَتْ سَاتِيدَمَا اسْتَعْبَرَتْ لِلّٰهِ دَرُّ الْيَوْمَ مَنْ لَامَهَا

ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف ؛ لأن التقدير : لله در من لامها اليوم . وكما قال أبو حية النميرى :

كَمَا خُطَّ الْكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا يَهُودِيٍّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ

ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف ؛ لأن تقديره : بكف يهودى يوما . وقال ذو الرمة :

كَأَنَّ أَصْوَاتَ مِنْ إِيغَالِهِنَّ بِنَا أَوَاخِرِ الْمَيْسِ أَصْوَاتُ الْفَرَارِيجِ

وقالت امرأة من العرب درنا بنت عبعبة الجحدرية ، وقيل : عمرة الجشمية :

هُمَا أَخَوَا فِي الْحَرْبِ مَنْ لَا أَخَا لَهُ إِذَا خَافَ يَوْمًا نَبْوَةً فَدَعَاهُمَا

ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالجار والمجرور ، لأن تقديره : هما أخوا من لا أخا له فى الحرب ، لأن الظرف وحرف الجر يتسع فيهما مالا يتسع فى غيرهما ، فبقينا فيما سواهما على الأصل .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما ما أنشدوه فهو ــ مع قلته ــ لا يعرف قائله ؛ فلا يجوز الاحتجاج به . وأما ما حكى الكسائى من قولهم : هــذا غلام والله زيد ، وما حكاه أبو عبيدة عن بعض العرب من قوله : فتسمع صوت والله ربها ، فنقول : إنما جاء ذلك فى اليمين لأنها تدخل على أخبارهم للتوكيد فكأنهم لما جازوا بها موضعها استدركوا ذلك بوضع اليمين حيث أدركوا من الكلام ، ولهذا يسمونها فى مثل هــذا النحو لغوا ، لزيادتها فى الكلام فى وقوعها غير موقعها ، والذى يدل على صحة هذا أنا أجمعنا و إياكم على أنه لم يجئ عنهم الفصل بين المضاف والمضاف اليه بغير اليمين فى اختيار الكلام . وأما قراءة من قرأ من القراء : (وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ) فلا يسوغ لكم الاحتجاج بها ؛ لأنكم لاتقولون بموجبها ؛ لأن الإجماع واقع على امتناع الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول فى غير ضرورة الشعر ، والقرآن ليس فيه ضرورة ، و إذا وقع الإجماع على امتناع الفصل بينهما فى حال الاختيار سقط الاحتجاج بها على حالة الاضطرار ، فبان أنها إذا لم يجز أن تجعل حجة لم يجز أن تجعل حجة فى النقيض ، والبصريون يذهبون إلى وهى هذه القراءة ووهم القارىء ، إذ لو كانت صحيحة لكان ذلك من أفصح الكلام ، وفى وقوع الإجماع على خلافه دليل على وهى القراءة . و إنما دعا ابن عامر إلى هذه القراءة أنه رأى فى مصاحف أهل الشأم (شركائهم) مكتوبا بالياء ، ومصاحف أهل الحجاز والعراق شركاوهم بالواو ؛ فدل على صحة ما ذهبنا إليه ، والله أعلم » اهـ كلامه .

... ...

وههنا أمور لابد من تنبيهك إليها :

الأمر الأول : أن الخلاف بين النحاة الأولين إنما كان فى تجويز الفصل بين المضاف والمضاف إليه فى ضرورة الشعر ؛ فالكوفيون يجيزون ذلك الفصل بين المضاف والمضاف إليه بكل شيء ، والبصريون يجيزون ذلك الفصل بالظرف وحرف الجر وحدهما دون ما عداهما ، وكلهم مجمعون على أن الفصل بينهما فى سعة الكلام لا يجوز لا بالظرف والجار والمجرور ولا بغيرهما ، وأوضح شيء يدلك على هذا كلام ابن الأنبارى فى رد استدلال الكوفيين بقراءة ابن عامر ، وحاصله أنا لو صححنا هذه القراءة لوجب أن نجيز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول فى سعة الكلام ؛ لأن القرآن ليس محل ضرورة . ولما كنا مجمعين على أن ذلك غير صحيح وجب أن تكون هذه القراءة مبنية على وهم من القارىء أو نحو ذلك . وقد نظر المتأخرون فى هذه المسألة نظرة غير التى نظرها المتقدمون ، فجعلوا الفصل بين المضاف والمضاف إليه على ضربين : ضرب يجوز فى سعة الكلام . وذلك فى المسائل الثلاث التى ذكرها الشارح ، والضرب الثانى لا يجوز إلا فى ضرورة الشعر ، وذلك فيما عدا هذه المسائل ، وقد نسبوا هذا التفصيل إلى الكوفيين ، ولعله قول متأخريهم . والسر فى هذا أنهم نظروا فى أدلة الفصل بين المضاف والمضاف إليه فوجدوا بعضها كلاما لا ضرورة فيه كقراءات القرآن وكما ورد فى الحديث وكما روى من كلام العرب غير الشعر ؛ فكل نوع من الفصل ورد فى الكلام غير الشعر جعلوه صحيحا سائغا فى سعة الكلام يجوز لنا الاحتذاء على مثله ، وكل نوع من الفصل لم يرد إلا فى الشعر لم يجيزوه فى السعة ، وهذا مذهب مستقيم ينبغى ألا يؤخذ فى كل مسألة إلا به .

والأمر الثانى : أن تجويز المتقدمين من البصريين الفصل بالظرف والجار والمجرور دون غيرهما تحكم ، لأن الدليل الصحيح على مخالفة القياس فى هذه المسألة هو وروده فى الشعر ، وقد ورد فى الشعر الفصل بالظرف والجار والمجرور و بغيرهما ، فأى ميزة للظرف والجار والمجرور على غيرهما . فان قالوا : الظرف والجار والمجرور يتوسع فيهما لكثرة دورانهما فى الكلام ، قلنا : فالنداء والقسم مما يكثر دورانهما فى الكلام ، وقد اغتفر الفصل بهما بين العامل والمعمول فى مثل قول الشاعر :

إِذَنْ وَاللهِ نَرْمِيَهُمْ بِحَرْبٍ ... يُشِيبُ الطِّفْلَ مِنْ قَبْلِ الْمَشِيبِ

وقد سمع الفصل بالقسم فيما نقله الكسائى وأبو عبيدة ، فلماذا لم يجعلوا الفصل بأحدهما كالفصل بالجار والمجرور ، و بخاصة أنهم لم يطالبوا بالقول بجواز ذلك فى غير ضرورة الشعر .

والأمر الثالث : أن ما ذكره ابن الأنبارى فى رد قراءة ابن عامر كلام غير مستقيم ولامطابق لما عليه جمهرة العلماء ، فان كلامه يقتضى أن القراءة ناشئة عن رسم المصحف من غير أن

فالجائز فى السعة ثلاث مسائل :

الأولى : أن يكون المضاف مَصْدَرًا والمضاف إليه فاعله ، والفاصل : إما مفعوله ، كقراءة ابن عامر « قَتلُ أَوْلادَهُمْ شُرَكائِهِمْ » ، وقول الشاعر :

٦٥٤ — فَسُقْنَاهُمُ سَوْقَ الْـبُغَاثَ الأَجَادِلِ

يكون بالتلقى عن الأثبات إلى أن ينتهى إلى الرسول صلى الله عليه وسلم ، مع أن الذى اعتمده العلماء أن القراءة سنة متبعة ، وأنها متلقاة بالرواية وأن السبع قدصحت رواياتها وقويت أسانيدها ولكنه أراد أن يؤيد مذهب البصريين — وهو فى هذه المسألة واه ضعيف لا يقوم إلا على القياس ، والقياس ليس هو الدليل الأول لإثبات اللغة وقواعدها ، ولكنه إنما يستأنس به — فحمله التعصب على أن رمى بهذا الكلام والله حسيبه .

٦٥٤ — هذا عجز بيت ، وصدره قوله :

* عَتَوْا إذْ أَجَبْنَاهُمْ إلَى السِّلْمِ رَأْفَةً *

ولم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، و بعده قوله :

وَمَنْ يَلْغِ أَعْقَابَ الْأُمُورِ فَإِنَّهُ جَدِيرٌ بِهُلْكٍ آجِلٍ أَوْ مُعَاجِلِ

اللغة : « عتوا » ماض من العتو ، وهو مجاوزة الحد ، تقول : عتا يعتو عتوا ــ مثل سما يسمو سموا ــ وعتيا أيضا ، قال أبو عبيدة : كل مبالغ من كبر أو فساد أو كفر فقد عتا يعتو عتيا وعتوا وعسا يعسو عسيا وعسوا « السلم » بفتح السين أو كسرها ــ الصلح « البغاث » بفتح الباء أو ضمها أو كسرها ــ طائر ضعيف يصاد ولا يصيد « الأجادل » جمع أجدل ، وهو الصقر ، قال الشاعر :

كأَنَّ الْعُقَيْلِيِّينَ يَوْمَ لَقِيتُهُمْ فِرَاخُ الْقَطَا لاقَيْنَ أَجْدَلَ بَازِيَا

« يلغ » يهمل « أعقاب الأمور » أواخرها وما تؤول هى إليه « جدير » حقيق ولائق « بهلك » بضم الهاء وسكون اللام ــ هو الهلاك « آجل » متأخر « معاجل » سريع ، يريد هو لائق بهلاك سريع أو بطىء .

المعنى : وصف أنهم حاربوا قوما وكانوا قادرين عليهم مستطيعين أن يوقعوا بهم ، ولكنهم طلبوا إليهم أن يسالموهم ، ففعلوا ذلك رأفة بهم ، ولكنهم لما رأوهم قد سالموهم أخذهم الطغيان ومجاوزة الحد ، فلم يكن لهم إلا أن ينزلوا بهم الهلاك فساقوهم أمامهم كما يسوق الأجدل ــ وهو الكاسر من الطير ــ طيورا ضعيفة تولى أمامه خوفا ورعبا

... ...

الإعراب : « عتوا » فعل ماض وفاعله « إذ » ظرف زمان متعلق بعتوا ، مبنى على السكون فى محل نصب « أجبناهم » فعل ماض وفاعله ومفعوله ، والجملة فى محل جر باضافة إذ إليها « إلى السلم » جار ومجرور متعلق بأجاب « رأفة » مفعول لأجله منصـــوب بالفتحة الظاهرة « فسقناهم » الفاء حرف عطف ، وسقناهم : فعل ماض وفاعله ومفعوله ، والجملة معطوفة بالفاء على جملة عتوا ، وهو من عطف المسبب على السبب « سوق » مفعول مطلق مبين للنوع منصوب بساق ، وهو مضاف و « الأجادل » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو من إضافة المصدر إلى فاعله ، و « البغاث » مفعول به للمصدر ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وقد فصل به بين المضاف والمضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « سوق البغاث الأجادل » حيث فصل بين المضاف الذى هو سوق والمضاف إليه الذى هو الأجادل بمفعول المضاف وهو البغاث ؛ فانك قد علمت أن « سوق » مصدر فعل متعد ؛ فهو يعمل عمل الفعل المتعدى ، فيرفع فاعلا وينصب مفعولا ؛ وقد أضيف إلى فاعله ، وانتصب مفعوله ، ووقع هذا المفعول بين العامل المضاف ومعموله المضاف إليه . وهذا الفصل غير جائز عند جمهور البصريين لا فى السعة ولا فى ضرورة الشعر ، والمنقول عن متقدمى الكوفيين أنه جائز فى ضرورة الشعر ، دون سعة الكلام . ولكن متأخرى النحاة نسبوا إلى الكوفيين أن هذا الضرب من الفصل بين المضاف والمضاف إليه جائز فى سعة الكلام ، وقد استظهرنا لك فى شرح الشاهد السابق أنه قول لمتأخرى الكوفيين ؛ فان عبارة ابن الأنبارى صريحة غاية الصراحة فى أن الإجماع من الكوفيين والبصريين منعقد على أن ذلك غير جائز فى سعة الكلام . وقد استدل الذين أجازوا هذا الفصل فى سعة الكلام بقراءة ابن عامر : (وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ) فان « قتل » مصدر يقع نائب فاعل لزين ، وهو مضاف إلى « شركائهم » من إضافة المصدر إلى فاعله ، وقد فصل بين هذا المصدر المضاف وفاعله المضاف إليه بمفعوله الذى هو « أولادهم » وتقدير الكلام : زين لكثير من المشركين أن يقتل شركاؤهم أولادهم . قال فى التوضيح وشرحه (٢ - ٧١ بولاق) « زعم كثير من النحويين أنه لا يفصل بين المتضايفين إلا فى الشعر خاصة ؛ لأن المضاف إليه منزل من المضاف منزلة جزئه ؛ لأنه واقع موقع تنوينه ، فكما لا يفصل بين أجزاء الاسم لا يفصل بينه وبين ما نزل منزلة الجزء منه . وهو قول البصريين . والحق عند الكوفيين أن مسائل الفصل سبع : منها ثلاث جائزة فى السعة — وهى النثر — وضابطها : أن يكون المضاف إما اسما يشبه الفعل وأن يكون الفاصل بينهما معمولا للمضاف وأن يكون منصوبا ، أو اسما لا يشبه الفعل والفاصل القسم : إحداها : أن يكون المضاف مصدرا والمضاف إليه فاعله ، والفاصل إما مفعوله كقراءة ابن عامر

وقوله :

٦٥٥ — فَدَاسَهُمْ دَوْسَ الْحَصِيدَ الدَّائِسِ

(وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ) برفع « قتل » على النيابة عن الفاعل بزين المبنى للمفعول ، ونصب « أولادهم » وجر « شركائهم » فقتل : مصدر مضاف و « شركائهم » مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله ، و « أولادهم » مفعوله ، وفصل به بين المضاف والمضاف إليه ، وحسن ذلك ثلاثة أمور : كون الفاصل فضلة ؛ فان ذلك مسوغ لعدم الاعتداد به ، وكونه غير أجنبى لتعلقه بالمضاف ، وكونه مقدر التأخير من أجل أن المضاف إليه مقدر التقديم بمقتضى الفاعلية المعنوية ، فسقط بذلك قول الزمخشرى فى الكشاف : وأما قراءة ابن عامر فشىء لو كان فى مكان الضرورات — وهو الشعر — كان سمجا مردودا ، فكيف به فى الكلام المنثور ؟ فكيف به فى القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته اه » اه كلامه .

والذى نحب أن نلخصه لك من كلام العلماء بحيث لا يعارض كلام أحدهم كلام الآخر ، أن فى جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه ثلاثة أقوال :

القول الأول : وهو قول جمهور البصريين ، وبه تنطق عبارة سيبويه التى أثرناها لك — أنه لا يجوز فى سعة الكلام أن يفصل بين المضاف والمضاف إليه بفاصل أى فاصل كان ، وأنه يجوز فى ضرورة الشعر أن يفصل بين المضاف غير المشبه للفعل بالظرف أو بالجار والمجرور دون غيرهما .

والقول الثانى : وهو قول جمهرة المتقدمين من علماء الكوفة ، وبه تنطق عبارة ابن الأنبارى فى عدة مواضع منها — وهو أنه لا يجوز فى سعة الكلام أن يفصل بين المضاف والمضاف إليه بفاصل أى فاصل كان ، ويجوز فى ضرورة الشعر أن يفصل بين المضاف والمضاف إليه : أيا كان نوع المضاف ، وأيا كان نوع الفاصل ؛ وهذا هو الذى نسبه المتأخرون كصاحب التوضيح وشارحه إلى البصريين

والقول الثالث — وهو قول المتأخرين ، ونسبوه إلى الكوفيين ، وقد ترجح عندنا أنه قول المتأخرين من الكوفيين جمعا بين الأقوال — وهو أنه يجوز فى سعة الكلام أن يفصل بين المضاف والمضاف إليه فى ثلاث مسائل ، ويختص الجواز بضرورة الشعر فيما عداها . ولك فى هذا المقنع والكفاية .

٦٥٥ — هذا بيت من الرجز المشطور ، وقد نسبه العينى (٣ — ٤٦١ بهامش الخزانة) إلى عمرو بن كلثوم التغلبى ، وروى قبله قوله :

* وَحَلَقَ الْمَاذِىِّ كَالْقَوَانِسِ *

وقد بحثت ديوان عمرو بن كلثوم الذى نشره المستشرق فريتس كرنكو فى مطبعة الآباء

... ...

اليسوعيين عام ١٩٢٢ فلم أجد هذا البيت فى شعر عمرو ، ووجدت فى زيادات الناشرين على الديوان هذا البيت منقولا عن العينى نفسه ، وهذا البيت من شواهد ابن الناظم فى شرحه على الألفية .

اللغة : « الماذى » بالذال المعجمة و بعدها ياء مثناة مشددة ــ البيضاء من الدروع ، والعسل الماذى : الخالص الصافى ، شبهت الدروع الصافية الخالصة من خبث الحديد به . ويقال : بل الماذى نسبة إلى رجل اسمه ماذى ، وهو ماذى بن يافث بن نوح عليه السلام « القوانس » جمع قونس ــ بزنة جعفر ــ وهو أعلى البيضة من الحديد « فداسهم » فعل ماض من الدوس تقول : داس فلان الشىء برجله يدوسه دوسا ودياسا ، إذا وطئه ، وتقول : داس فلان الطعام يدوسه دياسا ، إذا دقه ليخرج الحب منه ، والدوائس : البقر العوامل فى الدوس ويقولون : الخيل تدوس القتلى بحوافرها ، إذا وطئتهم ، ومن كلامهم تشبيه ما يفعله الغالبون فى الحرب بدوس الحصيد كما فى بيت الشاهد ، وما فى قول الآخر :

* فَدَاسُوهُمُ دَوْسَ الْحَصِيدِ فأُهْمِدُوا *

« الدائس » هو اسم الفاعل من الفعل السابق .

المعنى : يصف قوما كان لهم الظفر والغلبة فى الحرب على قوم آخرين ، فنالوا منهم منالا عظيما وقهروهم أعظم القهر ، وشبه قهرهم إياهم بما جلبه على المغلوبين من المهانة والذلة والضعف بدوس من يدوس الطعام ليخرج الحب من سنابله ؛ فانه يبالغ فى تفتيته وتكسيره

الإعراب : « فداسهم » الفاء عاطفة ، داس : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على الجيش مثلا ، إذ لم يتيسر لنا معرفة سابق الكلام ، وضمير الغائبين البارز مفعول به مبنى على السكون فى محل نصب « دوس » مفعول مطلق مبين للنوع عامله داس ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « الدائس » مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله مجرور بالكسرة الظاهرة ، وقد فصل بين المضاف والمضاف إليه بقوله « الحصيد » وهو مفعول به لدوس ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله «دوس الحصيد الدائس» حيث فصل بين المضاف الذى هو قوله «دوس» والمضاف إليه الذى هو قوله « الدائس » بمفعول المضاف ــ وهو قوله « الحصيد » ــ و بيان ذلك أن « دوس » على ما علمت مصدر فعل متعد إلى المفعول به بدليل ما فى بيت الشاهد وما فى الشاهد الذى أنشدناه لك فى لغة البيت ، ومصدر الفعل المتعدى يرفع الفاعل و ينصب المفعول به كفعله تماما ، و يجوز أن يضاف إلى أيهما شئت ثم يؤتى بالآخر على ما يقتضيه إعرابه .

وأصل الكلام : دوس الدائس الحصيد ــ بجر الدائس باضافة دوس إليه ، ونصب الحصيد لأنه مفعول به ، فقدم « الحصيد » ولم يشأ أن يجره باضافة المصدر إليه ؛ بل أبقى إضافة المصدر

وقوله :

٦٥٦ — فَزَجَجْتُهَا بِمَزَجَّـةٍ زَجَّ القَلُوصَ أَبِي مَزَادَهْ

إلى الفاعل كما كان الكلام قبل التقديم ، فلم يكن بد من بقاء المفعول به منصوبا ؛ إذ لا يمكن إضافة المصدر إلى مفعوله وفاعله جميعا . وقد علمت أن هذا النوع من الفصل جائز في سعة الكلام عند متأخرى النحاة رجوعا إلى الأدلة الواردة من الكلام الذى يصح الاستدلال به ، وأن هذا — مع ذلك — هو مذهب المتأخرين عن عصر ابن الأنبارى من نحاة الكوفة ومن جرى مجراهم .

ولم يكتف ابن هشام رحمه الله بالقول بجواز الفصل فى سعة الكلام بين المضاف والمضاف إليه فى المسائل الثلاث ، بل قال — فيما حكى عنه العليمى — إن المضاف إذا كان مصدرا والمضاف إليه فاعل ذلك المصدر كان الفصل بينهما حسنا ، وإن كان المضاف وصفا — وهى المسألة الثانية الآتية — كان الفصل بينهما أقل من ذلك . فتراه وصف الفصل بين المصدر المضاف وفاعله المضاف إليه بالحسن ، وهذا مبالغة منه فى الإنكار على من قال : لا يجوز الفصل بين المتضايفين مطلقا إلا فى ضرورة الشعر ؛ فتدبر ذلك جيدا وافهمه ، والله ينفعك به .

٦٥٦ — لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق ، وقد أنشده ابن الأنبارى فى أدلة الكوفيين لجواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه فى ضرورة الشعر ، كما رأيت فيما أثرناه لك عنه (أنظر ص ٥٠١ من هذا الجزء) ، ووجدت أبا سعيد السيرافى يقول : « لم يثبت هذا البيت أحد من أهل الرواية ، وهو من زيادات أبى الحسن الأخفش فى حواشى كتاب سيبويه ، فأدخله بعض النساخ » كما وجدت جار الله الزمخشرى يقول فى المفصل : « وما يقع فى بعض نسخ الكتاب من قوله :

فَزَجَجْتُهَا بِمَزَجَّـةٍ زَجَّ القَلُوصَ أَبِي مَزَادَهْ

فسيبويه برىء من عهدته » وليس هذا البيت — على أية حال — فى نسخة كتاب سيبويه التى بين أيدينا ، ولا هو مما يتفق مع ما أصله سيبويه من القاعدة فى هذا الموضوع .

اللغة : « زججتها » طعنتها بالزج ، أو رميتها من يدى . تقول : زجه يزجه زجا — على مثال شده يشده شدا — إذا طعنه بالزج ورماه به ، وهو مزجوج ، وتقول : زججت بالشىء أزج زجا ، إذا رميت به . والزج — بضم الزاى — الحديدة التى تركب فى أسفل الرمح ، فأما الحديدة التى تركب فى عاليته فهى السنان ، ومن عادتهم أن يركزوا الرمح فى الأرض بالزج ، وأن يطعنوا بالسنان . ويروى « فزخختها بمزخة » والزخ : الدفع فى وهدة ، وقال ابن دريد : كل دفع زخ ، وفى حديث أبى هريرة : « اتَّبِعُوا القُرْآنَ ، وَلاَ يَتَّبِعَنَّكُمُ القُرْآنُ ؛ فَإِنَّهُ مَنْ يَتَّبِعِ القُرْآنَ يَهْبِطْ بِهِ عَلَى رِيَاضِ الجَنَّةِ ، وَمَنْ يَتَّبِعْهُ القُرْآنُ يَزُخُّ فِي قَفَاهُ حَتَّى يَقْذِفَ

وإما ظَرْفُه ، كقول بعضهم : تَرْكُ يَوْمًا نَفْسِكَ وَهَوَاهَا سَعْيٌ لَهَا فِي رَدَاهَا .

الثانية : أن يكون المضافُ وَصْفًا والمضاف إليه : إما مفعوله الأول والفاصلُ مفعوله الثاني ، كقراءة بعضهم : « فَلَا تَحْسَبَنَّ اللهَ مُخْلِفَ وَعْدَهُ رُسُلِهِ » وقول الشاعر :

٦٥٧ — وَسِوَاكَ مَانِعُ فَضْلَهُ الْمُحْتَاجِ

بِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ » وفسروا « يزخ فى قفاه » بقولهم : أى يدفعه ، والمزخة : اسم الآلة من الزخ والمزجة — بالجيم على الرواية الأولى — مؤنث المزج ، وهو الرمح القصير كالمزراق « القلوص » بفتح القاف — الناقة الشابة « أبى مزاده » هى كنية رجل

الإعراب : « زججتها » فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله ، وضمير الغائبة مفعوله « بمزجة » جار ومجرور متعلق بزج « زج » مفعول مطلق منصوب بزج ، وهو مضاف و « أبى » مضاف إليه ، مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الخمسة ، وأبى مضاف و « مزادة » مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف للعلمية والتأنيث ، وسكن لأجل الوقف وإضافة زج إلى أبى مزادة من إضافة المصدر إلى فاعله ، وقد فصل بينهما بالقلوص ، وهو مفعول به لزج المصدر

الشاهد فيه : قوله « زج القلوص أبى مزاده » حيث فصل بين المضاف الذى هو قوله — « زج » والمضاف إليه الذى هو قوله « أبى مزاده » بمفعول المضاف وهو قوله « القلوص » وبيان ذلك أن « زج » مصدر فعل يتعدى إلى المفعول به بنفسه فهو يعمل عمل الفعل المتعدى فيرفع فاعلا وينصب مفعولا ، ويجوز إضافته [illegible] أيهما [illegible] ، وقد أضافه ههنا إلى الفاعل — وهو قوله « أبى مزاده » — وفصل بينهما بالمفعول [illegible] » — وأصل الكلام قبل هذا الفصل : زج أبى مزادة القلوص ؛ وهذا الفص[illegible] الكلام عند متأخرى النحويين ، على ما بينته لك فى شرح الشواهد السابقة ، وهو غير جائز فى سعة الكلام عند متقدمى الكوفيين ويجوز عندهم فى ضرورة الشعر ، وهو غير جائز أصلا لا فى الضرورة ولا فى غيرها عند جمهرة البصريين . ومما يؤيد جواز هذا الفصل أن الشاعر كان متمكنا من أن يقول « زج القلوص أبو مزاده » فيضيف المصدر إلى المفعول به ، ثم يأتى بالفاعل بعد ذلك ، من غير أن يغير أسلوبه ولا ترتيب كلامه ، فلما لم يفعل ذلك — مع تمكنه منه بغاية اليسر — علمنا أنه لا يرى به بأسا ، وأنه يعتقد جوازه من غير ضرورة ولا شذوذ .

٦٥٧ — هذا عجز بيت ، وصدره قوله :

* مَا زَالَ يُوقِنُ مَنْ يَؤُمُّكَ بِالْغِنَى *

... ...

ولم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق .

اللغة : « يوقن » مضارع أيقن بالأمر ، إذا كان منه على ثبت « يؤمك » يقصدك «المحتاج» اسم الفاعل من احتاج إلى الأمر ، إذا كانت به حاجة إليه .

الإعراب : « ما » حرف نفى « زال » فعل ماض ناقص « يوقن » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من الموصولة الآتية ، والجملة من الفعل وفاعله فى محل نصب خبر زال تقدم على اسمه « من » اسم موصول اسم زال مبنى على السكون فى محل رفع « يؤمك » يؤم : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من الموصولة ، وضمير المخاطب مفعول به مبنى على الفتح فى محل نصب ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله ومفعوله لامحل لها من الإعراب صلة الموصول « بالغنى » جار ومجرور متعلق بيوقن ، وأصل نظام الكلام : مازال من يؤمك يوقن بالغنى «وسواك» الواو حرف عطف ، سوى : مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وضمير المخاطب مضاف إليه مبنى على الفتح فى محل جر « مانع » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « المحتاج » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله الأول ، وقد فصل بينهما بقوله « فضله » وهو مفعول ثان لمانع منصوب بالفتحة الظاهرة ، وضمير الغائب مضاف إليه مبنى على الضم فى محل جر .

الشاهد فيه : « قوله مانع فضله المحتاج » حيث فصل بين المضاف الذى هو قوله « مانع » والمضاف إليه الذى هو قوله « المحتاج » بمفعول ثان للمضاف وهو قوله « فضله » و بيان ذلك أن «مانع» اسم فاعل فعله يتعدى إلى مفعولين ، تقول : منعت زيدا حقه ، ومنعت المسكين رفدى ، فهو يعمل عمل فعله فينصب المفعولين أيضا ، وتجوز إضافته إلى أيهما شئت ثم يؤتى بثانيهما ؛ فتقول : أنا مانع زيد حقه ، وأنا مانع المسكين رفدى ، وتقول أيضا : أنا مانع حق زيد إياه ، وأنا مانع رفدى المسكين ، وقد أضاف الشاعر ــ فى هــذا البيت ــ اسم الفاعل إلى مفعوله الأول ، وفصل بينهما بمفعوله الثانى ، على ما علمت . وأصل نظام الكلام : وسواك مانع المحتاج فضله ، وهذا الفصل جائز فى سعة الكلام عند متأخرى النحاة ، وذلك لوروده فى النثر عمن يوثق بعربيتهم ، بل قرئ به فى القرآن الكريم فى قوله تعالى : (وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدَهُ رُسُلِهِ) بإضافة مخلف الذى هو اسم الفاعل من أخلف الذى يتعدى إلى المفعولين ــ إلى « رسله » الذى هو المفعول الأول ، والفصل بينهما بقوله « وعده » الذى هو المفعول الثانى . وأصل نظام الكلام على هذا : مخلف رسله وعده ؛ فقدم المفعول الثانى وفصل به بين العامل المضاف ومفعوله الأول

أو ظرفه ، كقوله عليه الصلاة والسلام : « هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو لِيَ صَاحِبِي » ، وقوله :

٦٥٨ — كَنَاحِتِ يَوْمًا صَخْرَةٍ بِعَسِيلِ

وقد شمل كلامُه فى البيت جميع ذلك .

المضاف إليه ، وقراءة الجماعة : (مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ) باضافة اسم الفاعل إلى مفعوله الثانى ونصب المفعول الأول بعد ذلك . وذهب المتقدمون من الكوفيين إلى أن هذا الفصل لايجوز فى غير ضرورة الشعر ، وذهب جمهور البصريين إلى أنه لا يجوز أصلا . والقولان مردودان بما ذكرنا .

٦٥٨ — هذا عجز بيت ، وصدره قوله :

* فَرِشْنِي بِخَيْرٍ لاَ أَكُونَنْ وَمِدْحَتِي *

ولم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سابق أو لاحق .

اللغة : « فرشني » فعل أمر من راش يريش ، وأصله قولهم : راش فلان سهمه يريشه ، وسهم مريش ، وذلك أن يضع فيه ريشا ليقوى ، وقالوا : راش فلان فلانا يريشه ، إذا قواه بالإحسان إليه ، فتريش ، وارتاش ، وقال الشاعر :

فَرِشْنِي بِخَيْرٍ طَالَ مَاقَدْ بَرَيْتَنِي ... فَخَيْرُ الْمَوَالِي مَنْ يَرِيشُ وَلاَ يَبْرِي

وقال الآخر :

إِذَا كُنْتَ مُخْتَارَ الرِّجَالِ لِنَفْعِهِمْ ... فَرِشْ وَاصْطَنِعْ عِنْدَ الَّذِينَ بِهِمْ تَرْمِي

وقال النابغة :

كَمْ قَدْ أَحَلَّ بِدَارِ الْفَقْرِ بَعْدَ غِنًى ... قَوْمًا ، وَكَمْ رَاشَ قَوْمًا بَعْدَ إِقْتَارِ

يَرِيشُ قَوْمًا وَيَبْرِي آخَرِينَ بِهِمْ ... لِلّهِ مِنْ رَائِشٍ عَمْرٍو وَمِنْ بَارِ

« كناحت » اسم فاعل من النحت ، وهو عندهم خرط الخشب بآلة الحديد ، وهو أيضا نقر الجبال واتخاذ البيوت بها « بعسيل » العسيل — بفتح العين المهملة — المكنسة التى يجمع بها العطار عطره ، وتتخذ من الريش عادة ، وليت شعرك ماذا يكون من الأثر لمن يحاول أن ينحت الصخر بهذه المكنسة ؟ !

المعنى : يقول لمخاطبه الذى يستجديه ويطلب عطاءه : أجزنى خيرا على مديحى إياك ، ولا تجعل سعيي إليك غير مجد علي فأكون كمن ينحت الصخر بمكنسة متخذة من الريش

الإعراب : « فرشني » رش : فعل أمر ، مبنى على السكون لا محل له ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به مبنى على السكون فى محل نصب

الثالثة : أن يكون الفاصل القَسَم ، وقد أشار إليه بقوله : (وَلَمْ يُعَبْ فَصْلُ يَمِينٍ) نحو : هٰذَا غُلامُ وَاللهِ زَيْدٍ ، حكى ذلك الكسائى ، وحكى أبو عبيدة : إن الشَّاةَ لَتَجْتَرُّ فَتَسْمَعُ صَوْتَ وَاللهِ رَبِّهَا .

﴿ تنبيه ﴾ زاد فى الكافية الفصلَ بإمَّا ، كقوله :

« بخير » جار ومجرور متعلق برش « لا » حرف نفى مبنى على السكون لا محل له ، أكون : فعل مضارع ناقص مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، ونون التوكيد حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « ومدحتى » الواو واو المعية ، مدحة : مفعول معه ، منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها حركة المناسبة ، وياء المتكلم مضاف إليه « كناحت » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر الفعل الناقص وناحت مضاف و « صخرة » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وقد فصل بينهما بقوله « يوما » وهو ظرف زمان متعلق بناحت منصوب بالفتحة الظاهرة « بعسيل » جار ومجرور متعلق بناحت

الشاهد فيه : قوله « كناحت يوما صخرة » حيث فصل بين المضاف الذى هو قوله «ناحت» والمضاف إليه الذى هو قوله « صخرة » بالظرف المتعلق بالمضاف الذى هو قوله « يوما » وهذا المضاف اسم فاعل فعله يتعدى إلى مفعول واحد ، وقد أضيف إلى مفعوله الذى يقتضيه ، ألا ترى أنك تقول : نحت فلان الصخرة ، ونحت الخشبة ، وقد عرفت أن (بيوتا) فى قوله تعالى : (أتنحتون الجبال بيوتا) ليس مفعولا ثانيا وإنما هو حال (أنظر ص ١٢ من هذا الجزء) . وهذا النوع من الفصل جائز فى سعة الكلام عند متأخرى النحاة ، على ما أوضحناه لك فى شرح الشواهد السابقة ، لوروده فى النثر عمن يوثق بعربيتهم ، بل قد ورد فى كلام أفصح بنى آدم لسانا ، وذلك قوله عليه الصلاة والسلام : « هل أنتم تاركو لى صاحبي » فقد أضاف قوله « تاركو » إلى قوله « صاحبي » مع الفصل بينهما بالجار والمجرور الذى هو قوله « لى » بدليل أنه حذف من المضاف النون ، ولا شك أنه لو لم يرد الإضافة لقال : هل أنتم تاركون لى صاحبي ، كما أنه لو لم يكن الفصل من كلام العرب لقال : هل أنتم تاركو صاحبي لى .

فان قلت : فلم لا يكون حذف النون ههنا للتخفيف لا للاضافة ؟

فالجواب عن ذلك أن حذف النون لغير الإضافة خلاف الأصل ؟ فان أردت أن نقدم على تخريج الحديث عليه كنت كمن يستجير من الرمضاء بالنار ، على فرض أن الفصل غير جائز فى سعة الكلام • وقد ورد من النثر قول بعضهم : ترك يوما نفسك وهواها ، وقد رواه الشارح ؛ فلا موجب لإنكار كل هذا من الدلائل أو توهينه لمجرد كون البصريين يأبونه .

٦٥٩ — هُمَا خُطَّتَا إِمَّا إِسَارٍ وَمِنَّةٍ وَإِمَّا دَمٍ وَالْقَتْلُ بِالْحُرِّ أَجْدَرُ . اهـ

---

٦٥٩ — هذا بيت من كلمة لتأبط شرا — وهو ثابت بن جابر بن سفيان — وقد رواها أبو تمام في حماسته (انظر شرح التبريزي : ١ — ٧٥) وأول هذه الكلمة قوله :

إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَحْتَلْ وَقَدْ جَدَّ جِدُّهُ أَضَاعَ وَقَاسَى أَمْرَهُ وَهْوَ مُدْبِرُ
وَلَكِنْ أَخُو الْحَزْمِ الَّذِي لَيْسَ نَازِلاً بِهِ الْخَطْبُ إِلاَّ وَهْوَ لِلْقَصْدِ مُبْصِرُ
فَذَاكَ قَرِيعُ الدَّهْرِ مَا عَاشَ حُوَّلٌ إِذَا سُدَّ مِنْهُ مَنْخِرٌ جَاشَ مَنْخِرُ
أَقُولُ لِلِحْيَانٍ وَقَدْ صَفِرَتْ لَهُمْ وِطَابِي وَيَوْمِي ضَيِّقُ الْجُحْرِ مُعْوِرُ
هُمَا خُطَّتَا إِمَّا إِسَارٌ وَمِنَّةٌ وَإِمَّا دَمٌ ... البيت ، وبعده :
وَأُخْرَى أُصَادِي النَّفْسَ عَنْهَا وَإِنَّهَا لَمَوْرِدُ حَزْمٍ إِنْ فَعَلْتُ وَمَصْدَرُ
فَرَشْتُ لَهَا صَدْرِي فَزَلَّ عَنِ الصَّفَا بِهِ جُؤْجُؤٌ عَبْلٌ وَمَتْنٌ مُخَصَّرُ
فَخَالَطَ سَهْلَ الْأَرْضِ لَمْ يَكْدَحِ الصَّفَا بِهِ كَدْحَةً وَالْمَوْتُ خَزْيَانُ يَنْظُرُ
فَأُبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَلَمْ أَكُ آيِباً وَكَمْ مِثْلِهَا فَارَقْتُهَا وَهْيَ تَصْفِرُ

وانظر شرح الشاهد (رقم ٢٣١) في الجزء الأول (ص ٤٣٣) من هذا الكتاب .

اللغة : قد سبق شرح البيت الأول من هذه القطعة في الموضع الذي أحلناك عليه « ولكن أخو الحزم — الخ » الحزم : الشدة والضبط ، والخطب : الأمر ، ومعنى قوله « إلا وهو للقصد مبصر » إلا وهو مستعد لذلك الخطب قبل نزوله ، كما قالوا : قبل الرماء تملأ الكنائن « فذاك قريع الدهر — الخ » اسم الإشارة يرجع إلى أخي الحزم في البيت السابق ، وقريع الدهر : يحتمل وجهين : أولهما أن يكون معناه الذي اختاره الدهر واصطفاه ، وأصل اشتقاقه — على هذا الوجه — من قولهم : قرعته ؛ إذا اخترته بواسطة القرعة . وثانيهما أن يكون معناه الذي قرعه الدهر بخطوبه حتى صار ذا خبرة وتجربة ، من قولهم : فلان قريع فلان وقريعته ، وما عاش : معناه مدة عيشه ، فهو ظرف زمان ، والحول — بزنة سكر هنا — الذي يتحول من حال إلى حال ، ويقال : رجل حوّل — كسكر — وحولة — كهمزة — وحول — ككتف — وحواليّ ، ومن الأخير قول ابن أحمر ، ويقال : قائله المرار بن منقذ :

أَوْ يَنْسَأَنْ يَوْمِي إِلَى غَيْرِهِ أَنِّي حَوَالِيٌّ وَأَنِّي حَذِرْ

... ...

وقوله فى أبيات الشاهد « إذا سد منه منخر جاش منخر » هو مثل للمكروب الضيق عليه ، والمقصود أنه لافتنانه فى الحيل لا يؤخذ عليه طريق إلا نفذ فى آخر « أقول للحيان وقد صفرت ـ إلخ » لحيان : بطن من هذيل ، وكانوا يطلبون غفلة تأبط شرا لوتر لهم عنده ، فاتفق أن صعد جبلا يشتار عسلا ولم تكن له إلا طريق واحدة ، فجاءوا وأخذوا عليه ذلك الطريق ، فلما رآهم ذهب إلى ناحية وعرة من الجبل وألقى العسل ثم انزلق عليه إلى الأرض ، و « صفرت لهم وطابى » يحتمل أن يكون معناه قد خلا قلبى من ودهم ، ويجوز أن يكون معناه أشرفت نفسى على الهلاك بسببهم ، كما قال امرؤ القيس بن حجر الكندى :

وَأَفْلَتَهُنَّ عِلْبَاءٌ جَرِيضاً وَلَوْ أَدْرَكْنَهُ صَفِرَ الْوِطَابُ

ويجوز أن يكون أشار إلى ظرف العسل الذي صب منه ؛ و « ضيق الجحر » مثل ضربه لضيق منفذه وتخوف ظفر الأعداء به ، ومن عادة الخائف أن يرى الدنيا ضيقة فى وجهه وإن كان فى فضاء عريض ، وانظر إلى قول الشاعر :

كَأَنَّ فِجَاجَ الْأَرْضِ وَهْىَ عَرِيضَةٌ عَلَى الْخَائِفِ الْمَحْزُونِ كِفَّةُ حَابِلِ

وقوله « معور » معناه ظهرت عورته وبدت ، والعورة : موضع المخافة ، وفى التنزيل الكريم حكاية عن المنافقين : (إِنَّ بُيُوتَنَا عَوْرَةٌ) يريدون أنها واهية يجب تحصينها بالرجال « هما خطتا إما إسار ـ إلخ » الخطة ـ بضم الخاء ـ الخصلة ، وهى تجرى مجرى القصة ، ويروى فى البيت برفع « إسار ومنة » وبجرهما ، وستعرف وجه كل واحدة من الروايتين « وأخرى أصادى النفس عنها ـ إلخ » المصاداة : إدارة الرأى فى تدبير الشىء والإتيان به ، يقول : وههنا خصلة أخرى أداور نفسى فيها ، وإنما هى الموضع الذى يرده الحزم ويصدر عنه إن فعلت « فرشت لها صدرى ـ إلخ » الفرش : البسط ، ثم توسعوا فيه ، فقالوا : فرشته أمرى ، وافترش لسانه فتكلم كيف شاء ، والضمير فى « لها » يعود إلى الخطة التى عبر عنها بقوله « وأخرى » أى : فرشت من أجل هذه الخطة صدرى على الصفا « فخالط سهل الأرض ـ إلخ » الخلط فى الأصل : تداخل أجزاء الشىء فى الشىء ، وقد توسع فيه حتى قيل : رجل خلط ؛ إذا كان يختلط بالناس كثيرا ، يقول : بلغت السهل ولم يؤثر الصفا فى صدرى أثرا ولا خدشا ، وقد كان الموت طمع فى فلما رآنى ناجيا وقد تخلصت منهم بقى مستحييا ينظر ويتحير . وقد شرحنا البيت الأخير من هذه القطعة فى الموضع الذى أحلناك عليه فى الجزء الأول .

الإعراب : « هما » ضمير منفصل مبتدأ ، « خطتا » خبر المبتدأ مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، وهو مضاف و « إسار » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وقد فصل

وما سوى ذلك فمختص بالشعر . وقد أشار إلى ثلاث مسائل من ذلك بقوله :

(وَاضْطِرَاراً وُجِدَا) أى : الفصل ، والألف للاطلاق (بِأَجْنَبِيٍّ أَوْ بِنَعْتٍ أَوْ نِدَا)

أى : الأولى من هذه الثلاث الفصل بأجنبي ، والمراد به معمول غير المضاف : فاعلا كان كقوله :

٦٦٠ — أَنْجَبَ أَيَّامَ وَالِدَاهُ بِهِ إِذْ نَجَلَاهُ فَنِعْمَ مَا نَجَلَا

بين المتضايفين باما التى هى حرف تفصيل «ومنة» الواو حرف عطف ، منة : معطوف على إسار ، مجرور بالكسرة الظاهرة « و إما » الواو عاطفة ، إما : حرف تفصيل « دم » معطوف على إسار ومنة «والقتل» الواو للاستئناف ، القتل : مبتدأ « بالحر » جار ومجرور متعلق بأجدر « أجدر» خبر المبتدأ ، مرفوع بالضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « خطتا إما إسار » واعلم أولا أن هذا البيت يروى بروايتين : إحداهما برفع « إسار ومنة ودم » وثانيتهما بجرهن ، ثم اعلم أن الاستشهاد بهذا البيت على ما نحن بصدده إنما يتم على رواية الجر ، وعلى هذا يكون قد فصل بين المضاف الذى هو قوله «خطتا» والمضاف إليه الذى هو قوله « إسار » باما ، و يكون حذف نون المثنى للاضافة . وهذه هى الرواية التى اعتمدها ابن مالك واستشهد بها على جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه باما . وتخريج الرواية الأخرى على أن «إسار ومنة» بالرفع بدل من «خطتا» و يكون حذف النون من المثنى على هذه الرواية لمجرد التخفيف . قال الخطيب التبريزى فى شرح الحماسة ما نصه : « وحذف النون من خطتا — إذا رفعت إما إسار — استطالة للاسم ، كأنه استطال خطتا ببدله ، وهو قوله إما إسار ، كما استطال الآخر الموصول بصلته فقال :

أَبَنِي كُلَيْبٍ إِنَّ عَمَّيَّ اللَّذَا قَتَلَا الْمُلُوكَ وَفَكَّكَا الْأَغْلَالَا

فحذف النون من « اللذان » ، وقال الآخر :

لَنَا أَعْنُزٌ لُبْنٌ ثَلَاثٌ فَبَعْضُهَا لِأَوْلَادِهَا ثِنْتَا وَمَا بَيْنَنَا عَنْزُ

ويجوز أن يكون الحذف على وجه الحكاية ، كأنه قال : هما خطتا قولكم إما إسار وإما كذا ، فلما نوى ذلك حذف النون للاضافة ، وإذا جررت إما إسار يكون الحذف للاضافة ، والتقدير خطتا إسار » ا هـ ؛ فقد ذكر لرواية الجر تخريجا واحدا هو ما خرجه عليه من بعده ابن مالك ، وذكر للرفع تخريجين : أحدهما ماذكرناه من حذف النون للتخفيف ، وثانيهما أنه حذف النون للاضافة والمضاف إليه محذوف .

٦٦٠ — هذا بيت للأعشى ميمون بن قيس ، من كلمة له يمدح فيها سلامة ذا فائش ،

... ...

وأول هذه القصيدة قوله :

إِنَّ مَحَلًّا وَإِنَّ مُرْتَحَلَا وَإِنَّ فِي السَّفْرِ إِذْ مَضَى مَهَلَا

أَسْتَأْثَرَ اللهُ بِالْوَفَاءِ وَبِالْـ ـعَدْلِ وَوَلَّى الْمَلَامَةَ الرَّجُلَا

وقبل البيت المستشهد به ههنا قوله :

قَلَّدْتُكَ الشِّعْرَ يَا سَلَامَةُ ذَا التَّـ ـفْضَالِ ، وَالشَّيْءُ حَيْثُ مَا جُعِلَا

وَالشِّعْرُ يَسْتَنْزِلُ الْكَرِيمَ كَمَا اسْـ ـتَنْزَلَ رَعْدُ السَّحَابَةِ السَّبَلَا

لَوْ كُنْتَ مَاءً عِدًّا جَمَمْتَ إِذَا مَا وَرَدَ الْقَوْمُ لَمْ تَكُنْ وَشَلَا

أَنْجَبَ أَيَّامَ وَالِدَاهُ بِهِ إِذْ نَجَلَاهُ ... البيت ، وبعده :

قَدْ عَلِمَتْ فَارِسٌ وَحِمْيَرُ وَالْـ أَعْرَابُ بِالدَّشْتِ أَيُّهُمْ نَزَلَا

وانظر شرح ديوان الأعشى المسمى « الصبح المنير فى شعر أبى بصير » ص ١٥٥ .

اللغة : « إن محلا وإن مرتحلا - إلخ » أضمر الخبر لتكرار إن واسمها ، وأراد إن لنا محلا وإن لنا مرتحلا ، قال أبو عمرو : « يقول : إن فى الدنيا محلا ومرتحلا إلى الآخرة » ومهلا : سبقا ، وقيل : ذهابا لا يرجعون ، وقوله « استأثر الله بالوفاء - الخ » قال يحيى بن مق - وهو راوية الأعشى ، وكان نصرانيا وكان من المعمرين - : « قد كان الأعشى قدريا ، وكان لبيد مثبتا . فأما لبيد فقال :

مَنْ هَدَاهُ سُبُلَ الْخَيْرِ اهْتَدَى نَاعِمَ الْبَالِ وَمَنْ شَاءَ أَضَلّْ

وأما الأعشى فقال :

اسْتَأْثَرَ اللهُ بِالْوَفَاءِ وَبِالْـ ـعَدْلِ وَوَلَّى الْمَلَامَةَ الرَّجُلَا

وأخذ الأعشى مذهبه هذا من قبل العباديين نصارى الحيرة : كان يأتيهم يشترى منهم الخمر فلقنوه ذلك » « قلدتك الشعر ياسلامة - إلخ » يروى « ياسلامة ذا التقصار » والتقصارة : القلادة وتجمع بحذف التاء ، يريد أنه حلاه شعرا يزينه فوق زينته ، ويروى « والشعر حيث ماجعلا » ويستنزل الكريم : يستحلب ماعنده من المال ، ويروى « كما ينزل رعد السحابة السبلا » بفتح السين والباء - المطر بين السحاب والأرض « لو كنت ماء عدا - إلخ » العد : الماء الذى له مادة ، وجممت من قولهم : جم الماء يجم جموما - من باب جلس - إذا اجتمع ، ويروى « إذا ما أورد القوم » والوشل : الماء القليل « أنجب أيام والداه به - إلخ » تقول : أنجب الرجل ؛ إذا ولد ولدا نجيبا . ونجل : ولد .

أى : أنجبَ والداه به أيام إذ نَجلَاه ، أو مفعولا ، كقوله :

٦٦١ — تَسْقِي امْتِيَاحًا نَدَى الْمِسْوَاكِ رِيقَتِهَا

الإعراب : « أنجب » فعل ماض مبنى على الفتح لامحل له « أيام » ظرف زمان متعلق بأنجب ، منصوب بالفتحة الظاهرة « والداه » فاعل أنجب ، مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، وضمير الغائب مضاف إليه «به» جار ومجرور متعلق بأنجب ، وأيام مُضاف ، و «إذ» ظرف زمان مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر « نجلاه » فعل ماض ، وألف الاثنين فاعله ، وضمير الغائب مفعول به ، والجملة من الفعل الماضى وفاعله ومفعوله فى محل جر باضافة إذ إليها « فنعم » نعم : فعل ماض دال على إنشاء المدح مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « ما » يجوز أن تكون موصولة فهى فاعل نعم مبنى على السكون فى محل رفع ، وجملة « نجلا » من الفعل وفاعله لامحل لها من الإعراب صلة الموصول ، والعائد ضمير منصوب محذوف ، وتقدير الكلام : فنعم الذى نجلاه ، ويجوز أن تكون ما نكرة فهى حينئذ تمييز لفاعل نعم الذى هو ضمير مستتر وجوبا تقديره هو ، وجملة « نجلا » من الفعل وفاعله فى محل نصب صفة لما ، والرابط محذوف ، وتقدير الكلام : فنعم هو مولودا نجلاه .

الشاهد فيه : قوله « أيام والداه به إذ نجلاه » حيث فصل بين المضاف الذى هو قوله «أيام» والمضاف إليه الذى هو قوله « إذ » بفاعل غير المضاف ــ وهو قوله « والداه » الذى هو فاعل « أنجب » وبالجار والمجرور الذى هو قوله «به» . وأصل نظام الكلام : أنجب والداه به أيام إذ نجلاه ، وهذا الفصل لايجوز فى سعة الكلام باجماع العلماء متقدميهم ومتأخريهم بصريهم وكوفيهم ، وهو جائز فى ضرورة الشعر عند الكوفيين ، وغير جائز فيها عند البصريين

٦٦١ — هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

* كَمَا تَضَمَّنَ مَاءَ الْمُزْنَةِ الرَّصَفُ *

وهذا بيت من قصيدة طويلة لجرير بن عطية يمدح فيها يزيد بن عبد الملك ، ويهجو فيها آل المهلب ، ومطلع هذه القصيدة قوله :

أُنْظُرْ خَلِيلِيَ أَعْلَى تَرْمَدَاءَ ضُحًى ... وَالْعِيسُ جَائِلَةٌ أَغْرَاضُهَا ، خُنُفُ

أَسْتَقْبَلَ الْحَيُّ بَطْنَ السِّرِّ أَمْ عَسَفُوا ... فَالْقَلْبُ فِيهِمْ رَهِينٌ أَيْنَمَا انْصَرَفُوا

وقبل البيت المستشهد بصدره قوله :

مَا اسْتَوْصَفَ النَّاسُ عَنْ شَيْءٍ يَرُوقُهُمُ ... إلاَّ أَرَى أُمَّ عَمْرٍو فَوْقَ مَا وَصَفُوا

كَأَنَّهَا مُزْنَةٌ غَرَّاءُ وَاضِحَةٌ ... أَوْ دُرَّةٌ لاَ يُوَارِي ضَوْءَهَا الصَّدَفُ

... ...

مَكْسُوَّةُ الْبَدْنِ فِي لُبٍّ يُزَيِّنُهَا وَفِي الْمَنَاصِبِ مِنْ أَنْيَابِهَا عَجَفُ

اللغة : « انظر خليلى – البيت » ثرمداء : اسم موضع ، والعيس – بكسر العين – الإبل البيض يخالط بياضها شىء من الشقرة ، واحدها أعيس ، وأنثاه عيساء ، والخنف – بضم الخاء المعجمة والنون جميعا ، وحرفه العينى بحاء مهملة ، وفسره بما لا يتفق مع المقصود – هى التى تلعب برءوسها من النشاط «ما استوصف الناس – البيت » يقول : ماطلب أحد من الناس وصف شىء فوصف لهم بالجمال والحسن وبالغ الواصف فيه ، وأعجب الموصوف لهم بصفاته ، إلا كانت صفات جمال أم عمرو وحسنها فوق ما ذكره الواصفون ، يريد أنها أجمل من كل ذى جمال ، وأحسن من كل ذى حسن . و « يروقهم » مضارع راقنى الأمر يروقنى ، ومعناه أعجبنى يعجبنى « كأنها مزنة غراء واضحة – البيت » المزنة – بضم الميم وسكون الزاى – القطعة من المزن ، والمزن : السحاب مطلقا ، ومنه قالوا للبدر : ابن مزنة ؛ لأنه يخرج من بين السحاب ، أو المزن الأبيض من السحاب خاصة ، أو السحاب ذو الماء ، ومنه قالوا : عيناه من الحزن كوا كف المزن . والمزنة أيضا : المطرة ، وقالوا : أنا لا أشبه يدك إلا بالمزنة ووجهك إلا بابن مزنة ، يريدون تشبيه يده بالمطر ووجهه بالبدر ، يعنون أنه جواد جميل . والغراء : أنثى الأغر ، وأراد أنها واضحة الجبين بيضاء الوجه ، والدرة – بضم الدال وتشديد الراء – اللؤلؤة العظيمة . والضوء ، ومثله الضياء ، هو والنور فى اللغة واحد ، وفرق بعض الناس بينهما ؛ فذهبوا إلى أن الضوء والضياء يطلقان على ما كان من ذات المضىء ، والنور يطلق على ما كان عارضا للمنير ليس منبعثا عن ذاته ، ومثلوا لذلك بضوء الشمس وبنور القمر ، قالوا : لما كان نور الشمس منبعثا عن ذاتها قيل له ضوء وضياء ، ولما كان نور القمر عارضاله من الشمس بسبب مقابلتها له وانطباع ضوئها فيه لشدة صقالته قيل له نور ، ويمكن أن يشهد لهذه التفرقة قوله تعالى : (هُوَ الَّذِى جَعَلَ الشَّمْسَ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُوراً) . والصدف – بفتح الصاد والدال جميعا – ما يحيط بالدر ، ويجمع على أصداف « مكسوة البدن فى لب – البيت » البدن – هنا بفتح الباء وسكون الدال ، وأصله بفتحهما – الجسم ، يريد أنها ممتلئة بالشحم ، واللب – بضم اللام وتشديد الباء – العقل . ومناصب الأسنان : منابتها ، يريد أنها عجفاء اللثة ، وليست لثتها بضخمة من الورم ، وذلك مما يمدح . والعجف – بفتح العين المهملة والجيم – الهزال وذهاب السمن ، وفعله عجف يعجف عجفا فهو عجف ، كفرح يفرح فرحا وهو فرح ، وعجف يعجف ككرم يكرم فهو أعجف « تسقى امتياحا – البيت » الامتياح ههنا : الاستياك ، وأصل الامتياح غرف الماء ، والندى : البلل ، والمسواك : العود الذى يستاك به ، والريق : الرضاب ، وهو ماء الأسنان ، ويؤنثون الريق بالتاء عند استحسانه ، قال ابن منظور : « الليث : الريق ماء الفم غدوة قبل الأكل ، ويؤنث فى

أى : تسقى ندى ريقتها المسواك ، أو ظرفا ، كقوله :

٦٦٢ — كَمَا خُطَّ الْكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا يَهُودِيٍّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ

الشعر فيقال ريقتها ، غيره : الريق الرضاب ، والريقة أخص منه ، وريقة الفم وريقه : لعابه ، وجمع الريق أرياق ورياق . قال القطامى :

وَكَأَنَّ طَعْمَ مُدَامَةٍ عَانِيَّةٍ شَمِلَ الرِّيَاقَ وَخَالَطَ الْأَسْنَانَا » اهـ .

والرصف : الحجارة المرصوف بعضها إلى بعض فى مسيل الماء ، واحدته رصفة ، وماء الرصف : هو الذى ينحدر من الجبال على الصخر ، وهو أصفى ما يعرفون من المياه .

الإعراب : « تسقى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى أم عمرو « امتياحا » يجوز أن يكون حالا بتقديره بمشتق ، وكأنه قال : تسقى هـذه المرأة حال كونها ممتاحة ، أى مستاكة ، ويجوز أن يكون هذا المصدر نائبا عن ظرف الزمان كقولهم : أزورك قدوم الحاج ، وكأنه قد قال : تسقى وقت استيا كها « ندى » مفعول ثان لتسقى تقـدم على مفعوله الأول ، منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهو مضاف وريقة من « ريقتها » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وضمير الغائبة العائد إلى أم عمرو مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « المسواك » مفعول أول لتسقى منصوب بالفتحة الظاهرة « كما » الكاف حرف جر ، وما : مصدرية « تضمن » فعل ماض « ماء » مفعول به لتضمن منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « المزنة » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « الرصف » فاعل تضمن مرفوع بالضمة الظاهرة ، وما مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالكاف . والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لمصدر محذوف يقع مفعولا مطلقا لتسقى ، وتقـدير الكلام : تسقى المسواك ندى ريقتها سقيا كتضمن الرصف ماء المزنة .

الشاهد فيه : قوله « ندى المسواك ريقتها » فان « ندى » مضاف و « ريقتها » مضاف إليه ، وقد فصل الشاعر بينهما بقوله « المسواك » والمسواك أجنبى من ندى لأنه ليس معمولا له ، وإن كان عاملهما واحدا وهو تسقى ، وأصل الكلام : تسقى حين استيا كها المسواك ندى ريقتها ، فعبر عن الظرف بقوله « امتياحا » وقدم المفعول الثانى ــ وهو ندى ريقتها ــ على المفعول الأول ــ وهو المسواك ــ ثم فصل بالمفعول الأول بين جزءى المفعول الثانى ، وهو ظاهر .

٦٦٢ — هذا البيت من كلام أبى حية النميرى ، واسم أبى حية الهيثم بن الربيع بن زرارة ابن كثير بن جناب بن مالك بن عامر بن نمير ، وهو شاعر مشهور ، ومن شعره قوله :

أَلاَ حَيِّ مِنْ أَجْلِ الْحَبِيبِ الْمَغَانِيَا لَبِسْنَ الْبِلَى لَمَّا لَبِسْنَ اللَّيَالِيَا
إِذَا مَا تَقَاضَى الْمَرْءَ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ تَقَاضَاهُ شَيْءٌ لاَ يَمَلُّ التَّقَاضِيَا

.. ..

والبيت المستشهد به من قوله فى وصف الديار ، و بعده قوله :

عَلَى أَنَّ الْبَصِـيرَ بِهَا إِذَا مَا أَعَادَ الطَّرْفَ يَعْجُمُ أَوْ يَفِيلُ

اللغة : « كما خط الكتاب ـ البيت » يروى صدر هذا البيت * كتحبير الكتاب بكف يوما * وخط ـ بالبناء للمجهول ـ كتب ، وتحبير الكتاب : تنميقه وكتابته و إنما خص اليهودى بالذكر لأنهم هم أهل الكتاب فيما يعرف العرب ، و يقارب : أى يجعل بعض كتابته قريبا من بعض ، و يزيل ـ بضم ياء المضارعة ـ مضارع أزال الرجل الشىء عن الشىء ؛ إذا ميز أحدهما عن الآخر ، و يجوز فيه فتح حرف المضارعة ، فانه يقال : زال الشىء عن الشىء يزيله ، إذا أماز بعضه من بعض ، ويقال : زلت الشىء عن الشىء أزيله وأزلته أزيله ، فالثلاثى يكون متعديا و يكون لازما ، وأراد أنه يفرق بعض كتابته عن بعض ، وهم يشبهون آثار الديار بالكتابة كثيرا ، انظر إلى قول الشاعر :

عَرَفْتُ الدِّيَارَ كَرَقْمِ الدَّوَا ةِ يَزْبُرُهُ الْكَاتِبُ الْحِمْيَرِيُّ

« يعجم » يعرف أو يشك . تقول : رأيت فلانا فجعلت عينى تعجمه ، تريد أنها حاولت معرفته فنظرت إليه نظر من يعرفه ولكنه لا يمضى على معرفته لتردده . قال ابن منظور : « و يقال : « ما عجمتك عينى مذ كذا ، أى : ما أخذتك . و يقول الرجل للرجل : طال عهدى بك وما عجمتك عينى ، ورأيت فلانا فجعلت عينى تعجمه : أى كأنها لا تعرفه ولا تمضى فى معرفته كأنها لا تثبته ، عن اللحيانى ، وأنشد لأبى حية النميرى (وذكر البيتين) أى : يعرف أو يشك . قال أبو داود السنجى : رآنى أعرابى فقال لى : تعجمك عينى ، أى يخيل إلى أنى رأيتك ، قال : ونظرت فى الكتاب فعجمت ، أى : لم أقف على حروفه » اه . و يفيل : يخطىء و يضعف عن تمييزها . تقول : فال رأيه يفيل فيلولة ، ويقال : ما كنت أحب أن يرى فى رأيك فيالة ، و يقال : هذا رجل فيل الرأى ـ بكسر الفاء ـ أى : ضعيف الرأى ، وقال الكميت :

بَنِى رَبِّ الْجَوَادِ فَلَا تَفِيلُوا فَمَا أَنْـتُمْ فَنَعْذِرَكُمْ لِفِيلِ

وقال جرير يهجو الأخطل :

رَأَيْتُكَ يَا أُخَيْطِلُ إِذْ جَرَيْنَا وَجُرِّبَتِ الْفِرَاسَةُ كُنْتَ فَالَا

الإعراب : « كما » الكاف حرف جر ، وما : مصدرية « خط » فعل ماض مبنى للمجهول « الكتاب » نائب فاعل « بكف » جار ومجرور متعلق بخط ، وكف مضاف و « يهودى » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وقد فصل بين المضاف والمضاف إليه بقوله « يوما » وهو ظرف زمان متعلق بخط « يقارب » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر

الثانية : الفصل بنعت المضاف، كقوله :

٦٦٣ — وَلَئِنْ حَلَفْتُ عَلَى يَدَيْكَ لَأَحْلِفَنْ بِيَمِينِ أَصْدَقَ مِنْ يَمِينِكَ مُقْسِمِ

فيه جوازا تقديره هو يعود إلى يهودى ، وجملة الفعل المضارع وفاعله فى محل جر صفة ليهودى « أو » حرف عطف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يزيل » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة فى محل جر معطوفة على الجملة قبلها .

الشاهد فيه : قوله « بكف يوما يهودى » حيث فصل بين المضاف الذى هو قوله « كف » والمضاف إليه الذى هو قوله « يهودى » بالظرف الذى هو قوله « يوما » مع أن هـذا الظرف أجنبى من المضاف ؛ إذ لا عمل له فيه ؛ فإن « يوما » معمول لخط على ما عرفت فى الإعراب .

٦٦٣ — نسبوا هذا البيت للفرزدق .

اللغة : « على يديك » أراد على فعل يديك ، فحذف المضاف ــ وهو فعل ــ وأقام المضاف إليه مقامه وأعطاه إعرابه . وتقول : حلفت بالله على كذا ، فتعدى فعل القسم إلى المحلوف به بالباء ، وتعديه إلى ما تريد إثباته بالقسم بعلى ، و « مقسم » اسم فاعل من أقسم الرجل ، إذا حلف .

المعنى : يريد أن يبين أنه متأكد كل التأكد من فعل المخاطب للمكارم وأنه لا يعتريه شك ولا تردد فى أن مخاطبه إذا وعد أو اعتزم لم يخلف ولم يرجع ، فيقول : أنا إن حلفت على فعل يمينك شيئا ما فسيكون هذا الحلف الذى أحلفه أصدق من حلفك أنت لشدة تأكدى من فعلك ما أحلف عليه .

الإعراب : « ولئن » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له ، واللام موطئة للقسم حرف مبنى على الفتح لا محل له ، وإن : حرف شرط جازم يجزم فعلين أولهما فعل الشرط وثانيهما جوابه وجزاؤه « حلفت » فعل ماض فعل الشرط مبنى على فتح مقدر فى محل جزم ، وتاء المتكلم فاعله مبنى على الضم فى محل رفع « على » حرف جر مبنى على السكون لا محل له « يديك » يدى : مجرور بعلى ، وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه مثنى ، والجار والمجرور متعلق بحلف ، ويدى مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه مبنى على الفتح فى محل جر « لأحلفن » اللام واقعة فى جواب القسم حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، أحلف : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله لا محل لها من الإعراب جواب القسم ، وجواب الشرط محذوف لدلالة جواب القسم عليه « بيمين » جار ومجرور متعلق بأحلف «أصدق» نعت ليمين ، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف للوصفية ووزن الفعل « من » حرف جر « يمينك » يمين : مجرور بمن ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بأصدق ، ويمين

أى : بيمينِ مُقْسِمٍ أصْدَقَ من يمينك ، وقوله :

مِنَ ابْنِ أَبِى شَيْخِ الْأَبَاطِحِ طَالِبِ (١)

أى : من ابن أبى طالب شيخ الأباطح .

مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه مبنى على الفتح فى محل جر ، ويمين الأول مضاف و «مقسم» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « بيمين أصدق من يمينك مقسم » حيث فصل بين المضاف الذى هو يمين المجرور بالباء والمضاف إليه الذى هو قوله مقسم ، بنعت المضاف الذى هو قوله « أصدق من يمينك » وهذا النعت الذى فصل به بين المضاف والمضاف إليه أجنبى من المضاف ؛ إذ لا عمل للمضاف المنعوت فيه ، فإنك تعلم أن العامل فى النعت هو العامل فى المنعوت ، فيكون العامل فى «أصدق» هو أحلف العامل فى يمين المجرور بالباء .

وههنا أمور نحب أن ننبهك إليها :

أولها : أن معنى كون الشىء أجنبيا من الشىء أنه لا عمل له فيه حتى ولو كان الآخر عاملا فيه ، فالخبر أجنبى من المبتدأ ؛ إذ لا عمل للخبر — على أرجح الآراء — فى المبتدأ ، والفاعل أجنبى من الفعل ؛ إذ لا عمل للفاعل عند أحد من العلماء فى الفعل ، والنعت أجنبى من المنعوت إذ لا عمل للنعت فى المنعوت ، ومعلوم أن المبتدأ عامل فى الخبر وأن الفعل عامل فى الفاعل ، وأنه لا عمل للمنعوت فى النعت كما أنه لا عمل للنعت فى المنعوت . ومعنى كون الشىء قريبا من الشىء أى غير أجنبى منه أن له عملا فيه ؛ فالمبتدأ ليس أجنبيا من الخبر لأن المبتدأ عامل فيه ، والفعل ليس أجنبيا من الفاعل لأن الفعل عامل فى الفاعل ، ولهذا كان الفصل فى المسائل السابقة بغير أجنبى ؛ لأن للمضاف عملا فى الفاصل بين المضاف والمضاف إليه . وكان الفصل فى هذه المسائل الأخيرة بأجنبى ؛ إذ لا عمل للمضاف فى الفاصل بينه و بين المضاف إليه .

الثانى : ذكر العينى أن الشاعر فى هذا البيت فصل بين المضاف والمضاف إليه بجملة وهى أصدق من يمينك ، وهو كلام غير مبنى على تحرير ، والصواب ما ذكرناه ، وأن الفاصل هنا مفرد وإن كان معه متعلق وهو الجار والمجرور .

الثالث : الدليل على أن « يمين » مضاف إلى « مقسم » أنه قد حذف تنوينه مع أنه اسم مصروف ، فلولا الإضافة لنونه .

(١) هذا عجز بيت ، وصدره قوله :

* نَجَوْتُ وَقَدْ بَلَّ الْمُرَادِىُّ سَيْفَهُ *

وهذا البيت هو الشاهد (رقم ٥٠٢) الذى تقدم ذكره وشرحه (انظر ص ١١٤ من هذا الجزء) وقد أنشده الشارح ههنا للاشارة إلى أنه من بابة البيت السابق ، والاستشهاد فى الموضع السابق

الثالثة : الفصل بالنداء ، كقوله :

٦٦٤ – كَأَنَّ بِرْذَوْنَ أَبَا عِصَامِ   زَيْدٍ حِمَارٌ دُقَّ بِاللِّجَامِ

بصدر البيت ، وهنا بعجزه ، كما هو ظاهر ولهذا لم ينشد الشارح فى كل موضع إلا موضع الاستشهاد وأنت ترى هنا أن الشاعر قد فصل بين المضاف الذى هو قوله « أبى » والمضاف إليه الذى هو قوله «طالب» بنعت المضاف الذى هو قوله « شيخ الأباطح » وهذا الفاصل أجنبى إذ لا عمل للمضاف المنعوت فيه ، على ما قدمنا بيانه فى شرح الشاهد السابق (رقم ٦٦٣) وأصل الكلام : من ابن أبى طالب شيخ الأباطح .

٦٦٤ – لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق .

اللغة : « برذون » البرذون – بكسر الباء و بسكون الراء وفتح الذال ، بزنة جردحل – نوع من الخيل ، وهو ما كان أبواه أعجميين ، وهو عندهم غير ممدوح ؛ إذ ليس له ضمور الخيل العربية ولطافة أعضائها وليس له إحضارها وسرعتها « أبا عصام » كنية رجل « زيد » اسم رجل لا يتم الاستشهاد بالبيت إلا على فرض أنه غير أبى عصام ، وستسمع فى بيان الاستشهاد عن ابن هشام أنه هو فلا شاهد فى البيت « حمار » هو حيوان معروف « دق » الرواية المعروفة فى هذه الكلمة بيناء هذا الفعل للمجهول ، ومعناه زين وجمل ، مأخوذ فى الأصل من الدقة – بضم الدال – وهى ضرب من الحلى يتخذه أهل مكة ، ذكره السيد المرتضى فى التاج ثم استعمل منه فعل ، بمعنى حسن وزين وجمل « باللجام » اللجام – بزنة الكتاب – سير تقاد به الخيل ، وله حديدة تجعل فى فم الحصان

المعنى : يصف برذون رجل اسمه زيد بأنه غير جيد ولا ممدوح ، وأنه لولا اللجام لكان حمارا ، وذلك لصغره فى عين الناظر وضعفه .

الإعراب : « كأن » حرف تشبيه ونصب مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب «برذون» اسم كأن منصوب بالفتحة الظاهرة « أبا » منادى بحرف نداء محذوف ، منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف و «عصام» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة وأصل الكلام : ياأبا عصام ، وبرذون مضاف و « زيد » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « حمار » خبر كأن مرفوع بالضمة الظاهرة « دق » فعل ماض مبنى للمجهول مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى حمار « باللجام » جار ومجرور متعلق بدق ، وجملة الفعل ونائب فاعله فى محل رفع صفة لحمار .

الشاهد فيه : قوله « برذون أبا عصام زيد » حيث فصل بين المضاف الذى هو قوله «برذون» والمضاف إليه الذى هو قوله « زيد » بجملة النداء ، وهى قوله « أبا عصام » مع حرف النداء المقدر ، وأصل الكلام : كأن برذون زيد يا أبا عصام ؛ فقدم النداء على المضاف إليه وفصل به بين المضاف والمضاف إليه ، ثم حذف حرف النداء لأنه لا حظر فى حذفه .

أي : كأن برذون زيدٍ يا أبا عصام . وقوله :

٦٦٥ — وِفَاقُ كَعْبُ بُجَيْرٍ مُنْقِذٌ لَكَ مِنْ تَعْجِيلِ تَهْلُكَةٍ وَالْخُلْدِ فِي سَقَرَا

أي : وفاقُ بجيرٍ يا كعبُ .

وهذا الاستدلال إنما يتم إذا جعلت « أبا عصام » كنية لرجل غير الذى سماه زيدا فيما بعد ، وهو الظاهر الجارى على فصيح لغة العرب ، فان جعلت « أبا عصام » كنية الرجل الذى سماه زيدا ، ولم نبال بأن تخرج البيت على لغة من لغات العرب غير المشهورة — لم يتم الاستدلال بالبيت ، بل لم يكن فى البيت فصل بين المضاف والمضاف إليه بشيء ما ، و بيان ذلك أنك تجعل « برذون » مضافا و « أبا » مضافا إليه مجرورا بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، على لغة من قال * إن أباها وأبا أباها * وألزم الأسماء الستة الألف فى أحوالها كلها ، وأبا مضاف و «عصام» مضافا إليه مجرورا بالكسرة الظاهرة ، و «زيد» بدلا أوعطف بيان على «أباعصام» مجرورا بالكسرة الظاهرة ، ذكر هذا الوجه ابن هشام ، ونقله عنه الشيخ يس العليمى فى حواشيه على التصريح ، وهذا الوجه — وإن أخرجنا عن شذوذ الفصل — غير الظاهر .

٦٦٥ — هذا البيت لبجير بن زهير بن أبى سلمى المزنى ، يقوله لأخيه كعب بن زهير بن أبى سلمى ، وكان كعب و بجير قد سمعا بمبعث النبى صلى الله عليه وسلم وأنه يدعو الناس إلى الله والدار الآخرة ، وكان أبوهما قد أوصاهما إن سمعا به أن يتبعاه ، فخرجا يقصدانه ، حتى إذا كانا فى أبرق العراف قال كعب لبجير : الحق الرجل ، وأنا مقيم ههنا ، فانظر ما يقول لك ، فقدم بجير على الرسول فسمع منه وأسلم ، و بلغ ذلك كعبا فقال :

مَنْ مُبْلِغٌ عَنِّي بُجَيْرًا رِسَالَةً فَهَلْ لَكَ فِيمَا قُلْتُ بِالْخَيْفِ هَلْ لَكَا
شَرِبْتَ مَعَ الْمَأْمُونِ كَأْسًا رَوِيَّةً فَأَنْهَلَكَ الْمَأْمُونُ مِنْهَا وَعَلَّكَا
وَخَالَفْتَ أَسْبَابَ الْهُدَى وَاتَّبَعْتَهُ عَلَى أَيِّ شَيْءٍ وَيْبَ غَيْرِكَ دَلَّكَا
عَلَى خُلُقٍ لَمْ تُلْفِ أُمًّا وَلاَ أَبًا عَلَيْهِ وَلَمْ تُدْرِكْ عَلَيْهِ أَخًا لَكَا
فَإِنْ أَنْتَ لَمْ تَفْعَلْ فَلَسْتُ بِآسِفٍ وَلاَ قَائِلٍ إِمَّا عَثَرْتَ : لَعًا لَكَا

و بعث بها إلى بجير ، فكره بجير أن يكتمها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأنشده إياها ، ثم أرسل بجير إلى كعب يقول :

مَنْ مُبْلِغٌ كَعْبًا ، فَهَلْ لَكَ فِي الَّتِي تَلُومُ عَلَيْهَا بَاطِلاً وَهْيَ أَحْزَمُ
إِلَى اللهِ ، لاَ الْعُزَّى وَلاَ اللاَّتِ ، وَحْدَهُ فَتَنْجُو ، إِذَا كَانَ النَّجَاةُ ، وَتَسْلَمُ
لَدَى يَوْمِ لاَ يَنْجُو وَلَيْسَ بِمُفْلِتٍ مِنَ النَّاسِ إِلاَّ طَاهِرُ الْقَلْبِ مُسْلِمُ

﴿ تنبيه ﴾ : من المختص بالضرورة أيضا الفصلُ بفاعل المضاف ، كقوله :

٦٦٦ — نَرَى أَسْهُمًا لِلْمَوْتِ تُصْمِي وَلاَ تُنْمِي
وَلاَ نَرْعَوِي عَنْ نَقْضِ أَهْوَاؤُنَا الْعَزْمِ

فَدِينُ زُهَيْرٍ وَهْوَ لاَ شَيْءَ دِينُهُ وَدِينُ أَبِي سُلْمَى عَلَيَّ مُحَرَّمُ

وقصة إسلام كعب بن زهير و إنشاده بين يدى رسول الله قصيدته التى أولها :

بَانَتْ سُعَادُ فَقَلْبِي الْيَوْمَ مَتْبُولُ مُتَيَّمٌ إِثْرَهَا لَمْ يُفْدَ مَكْبُولُ

قصة مشهورة شداها المبتدئون .

اللغة : « وفاق » مصدر قولك : وافقت فلانا ؛ إذا تلبس كل منكما بمثل ما تلبس به الآخر، والمقصود هنا اتفاقهما فى الإيمان برسول الله على ما عرفت مما ذكرناه « كعب » قد عرفت أنه ابن زهير بن أبى سلمى ، وأنه أخو الشاعر « بجير » بزنة التصغير ـ قد عرفت أنه أيضا ابن زهير ابن أبى سلمى ، وأنه أخو المخاطب ، وأنه هو القائل ذلك « منقذ » اسم فاعل من أنقذه ينقذه ، إذا خلصه ونجاه « تهلكة » هى الهلاك ، وأراد القتل ؛ لأن الرسول صلوات الله وسلامه عليه كان قد أهدر دم كعب « سقر » اسم من أسماء نار الآخرة التى أعدها الله لعقاب الكفار والعصاة .

الإعراب : « وفاق » مبتدأ ، مرفوع بالضمة الظاهرة « كعب » منادى بحرف نداء محذوف ، والأصل : يا كعب ، مبنى على الضم فى محل نصب . ووفاق مضاف و « بجير » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « منقذ » خبر المبتدأ « لك » جار ومجرور متعلق بمنقذ « من تعجيل » جار ومجرور متعلق أيضا بمنقذ ، وتعجيل مضاف و « تهلكة » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « والخلد » الواو حرف عطف ، الخلد : معطوف على تعجيل تهلكة « فى سقرا » جار ومجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة ، لأنه لا ينصرف للعلمية والتأنيث ، متعلق بالخلد .

الشاهد فيه : قوله « وفاق كعب بجير » حيث فصل بين المضاف الذى هو قوله « وفاق » والمضاف إليه الذى هو قوله « بجير » بجملة النداء التى هى قوله « كعب » مع حرف النداء المحذوف ، وأصل الكلام : وفاق بجير يا كعب منقذ لك . إلخ .

٦٦٦ — لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق ، وقد نسبوا روايته إلى ثعلب أحمد بن يحيى .

اللغة : « أسهما » الأسهم : جمع سهم، بفتح فسكون ، وهو النبل الذى يرمى به عن القوس

... ...

« تصمى » بضم تاء المضارعة ـ مضارع أصميت الصيد ، إذا قتلته فى مكانه فلم يجاوزه ولم ينتقل عنه بعد إصابته « تنمى » بضم تاء المضارعة أيضا ـ مضارع أنميت الصيد ، إذا رميته فأصبت منه غير مقتل فجاوز مكانه وانتقل عنه إلى غيره ، وفى الحديث : « كل ما أصميت ودع ما أنميت » يريد كل ما رميته فأصبت منه مقتلا فمات فى مكانه ، وذلك لأنك تعلم يقينا أنه قدمات من رميتك ، ولا تأكل ما رميته فلم تصب منه مقتلا ففر منك ثم وجدته بعد ذلك ميتا ، لأنك لا تعلم أمات من رميتك أم عدا عليه حيوان آخر . وقال امرؤ القيس يصف راميا من بنى ثعل ـ وهم أرمى العرب ـ :

رُبَّ رَامٍ مِنْ بَنِي ثُعَلٍ مُخْرِجٍ كَفَّيْهِ مِنْ سُتَرِهْ

فَهْوَ لاَ يُنْمِي رَمِيَّتَهُ مَالَهُ لاَ عُدَّ مِنْ نَفَرِهْ

قالوا : معنى قوله « لا ينمى رميته » أنه لا يتركها ترتفع من مكانها الذى أصابها فيه السهم ، وذلك لحذقه فى الرمى وجودة إصابته . وقول الشاعر فى البيت الشاهد « ولا نرعوى » معناه لا نزدجر ولا نكف عما نحن عليه من الضلالة والسير مع الأهواء ورغبات النفس « نقض أهوائنا العزم » النقض : مصدر نقضت الشىء ، وأصل استعمال هذه الكلمة قولهم : نقض الغزل والحبل ينقضه ، إذا حله وفك طاقاته ، ويقولون فى ضده : أبرم الحبل ونحوه ، والأهواء : جمع هوى ، وهو ميل النفس ورغبتها ، وذلك فى الغالب لا يكون إلا فى ضد ما يأمر به العقل وتقتضيه الحكمة . والعزم : عقد القلب على فعل من الأفعال .

الإعراب : « نرى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن « أسهما » مفعول به لنرى منصوب بالفتحة الظاهرة « للموت » جار ومجرور متعلق بنرى ، أو متعلق بمحذوف صفة لأسهم « تصمى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى الأسهم ، وجملة الفعل المضارع وفاعله فى محل نصب إما صفة الأسهم و إما مفعول ثان لنرى إن قدرتها علمية « ولا » الواو حرف عطف ، لا : حرف زائد لتأكيد النفى « تنمى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى الأسهم ، وجملة الفعل وفاعله فى محل نصب معطوفة على الجملة الفعلية السابقة « ولا » الواو حرف عطف ، لا : حرف نفى « نرعوى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ، والجملة لا محل لها من الإعراب معطوفة على جملة نرى أسهما « عن نقض » جار ومجرور متعلق

وقوله :

٦٦٧ — مَا إنْ وَجَدْنَا لِلْهَوَى مِنْ طِبٍّ وَلاَ عَدِمْنَا قَهْرَ وَجْدٌ صَبٍّ

بنرعوى ، ونقض مضاف و « العزم » مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله ، مجرور بالكسرة الظاهرة « أهواؤنا » أهواء : فاعل بالمصدر مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير المتكلم ومعه غيره مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر .

الشاهد فيه : قوله « نقض أهواؤنا العزم » حيث فصل بين المضاف الذى هو قوله « نقض » وهو مصدر والمضاف إليه الذى هو قوله « العزم » وهو مفعول المصدر ، بالفاعل وهو قوله « أهواؤنا » وأصل الكلام : ولا نرعوى عن نقض العزم أهواؤنا ، وتقديره : ولا نرعوى عن أن تنقض عزائمنا أهواؤنا . والفصل بين المصدر المضاف ومفعوله المضاف إليه بفاعله مما يختص بالضرورة .

٦٦٧ — لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولاعثرت له على سوابق أولواحق . وأجد أثر الصنعة باديا عليه .

اللغة : « للهوى » الهوى ـ بفتح الهاء والواو جميعا ـ العشق ، وهو أيضا محبة الإنسان للشيء وغلبته على قلبه ، ومنه قوله تعالى : (وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَى) معناه ـ فيما قيل ـ نهاها عن شهواتها وما تدعو إليه من معاصى الله . وتقول : هوى يهوى هوى ـ من باب فرح يفرح فرحا ـ وهو هوٍ ، وهى هوية ، وقد جاء الهوى بمعنى العشق ممدودا فى الشعر ، ومنه قول الشاعر :

وَهَانَ عَلَى أَسْمَاء إنْ شَطَّتِ النَّوَى نَحِنُّ إلَيْهَا وَالْهَوَاءُ يَتُوقُ

« طب » الطب ـ بفتح الطاء أو كسرها أو ضمها ـ علاج الجسم والنفس ، وقد طبَّ يطُبُّ وَيَطِبُّ ، وَتَطَبَّبَ ، ورجل طَبٌّ وطبيب : أى عالم بالطب ، ويقولون : إن كنت ذا طب فطب لنفسك ، يريدون ابدأ أول الأمر باصلاح نفسك « عدمنا » فقدنا « قهر » غلبة « وجد » الوجد ـ بفتح فسكون ـ شدة الحب « صب » الوصف من الصبابة ، وهى الشوق ، وقيل : الصبابة رقة الشوق وحرارته ، وقيل : هى رقة الهوى . تقول : صبيت إلى فلان ـ بكسر الباء ـ صبابة فأنا صب : أى عاشق مشتاق ، والأنثى صبة .

المعنى : يريد أنه لم يجد علاجا ينفع من برح به العشق فيشفى آلام قلبه ويعيد السكينة إلى نفسه ، وأنه كثيرا ما يغلب الحب على العاشق فيأخذ بقلبه ونفسه .

الإعراب : « ما » نافية مهملة ، حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « إن » زائدة « وجدنا » فعل ماض وفاعله « للهوى » جار ومجرور متعلق بمحذوف يقع مفعولا ثانيا لوجد تقدم على مفعوله الأول « من » حرف جر زائد « طب » مفعول أول لوجد منصوب

والأمر فى هذا أسهل منه فى الفاعل الأجنبى ، كما فى قوله :

* أَنْجَبَ أَيَّامَ وَالِدَاهُ بِهِ ... البيت[1] *

ويحتمل أن يكون منه وأن يكون من الفَصْلِ بالمفعول قولُهُ :

٦٦٨ — فَإِنَّ نِكَاحَهَا مَطَرٌ حَرَامُ

بدليل أنه يروى أيضا بنصب مطر ورفعه ، والتقدير : فإن نكاحَ مطر إيَّاها ، أو هى .

بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « ولا » الواو حرف عطف ، لا : زائدة لتأكيد النفى « عدمنا » فعل وفاعل « قهر » مفعول به لعدم منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « صب » مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، و « وجد » فاعل المصدر ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وقد فصل به بين المضاف والمضاف إليه على ما ستعرفه فى الاستشهاد .

الشاهد فيه : قوله « قهر وجد صب » حيث فصل بين المضاف الذى هو قوله « قهر » وهو مصدر ، والمضاف إليه الذى هو قوله « صب » وهو مفعول ذلك المصدر ، بفاعل المصدر وهو قوله « وجد » . وأصل الكلام : ولا عدمنا قهر صب وجد ، يريد : لم نعدم أن يقهر الوجد الصب .

(١) هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

* إِذْ نَجَلَاهُ فَنِعْمَ مَا نَجَلَا *

وهذا هو الشاهد (رقم ٦٦٠) الذى تقدم شرحه قريبا (انظر ص ٥١٥ من هذا الجزء) وقد أعاده الشارح ههنا ليذكر أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه بفاعل يتنوع إلى نوعين ؛ لأن هذا الفاعل إما أن يكون فاعلا بالمضاف كما فى قول الشاعر * ولا عدمنا قهر وجد صب * وقد يكون فاعلا بغير المضاف كما فى قوله * أنجب أيام والداه به * ألا ترى أن قوله « وجد » فاعل بالمصدر الذى قوله « قهر » وهو المضاف ، وأن قوله « والداه » فاعل بأنجب وليس هو المضاف بل المضاف هو قوله « أيام » وقد قرر الشارح أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه بفاعل المضاف كما فى قوله « قهر وجد صب » أخف وأيسر من الفصل بين المضاف والمضاف إليه بفاعل غير المضاف كما فى قوله « أنجب أيام والداه به » وإن اشتركا جميعا فى أنهما لايقعان إلا فى ضرورة الشعر ، وإنما كان الفصل بفاعل المضاف أهون وأيسر وأقرب محتملا من الفصل بفاعل غير المضاف لوجود الصلة بين المضاف والفاصل بينه وبين المضاف إليه ؛ لأنه فاعله .

٦٦٨ — هذا عجز بيت ، وصدره قوله :

* فَإِنْ يَكُنِ النِّكَاحُ أَحَلَّ شَيْءٍ *

... ...

وهذا بيت للأحوص ، وهو محمد الأحوص بن عبد الله بن عاصم بن ثابت بن أبى الأقلح ، أحد بنى ضبيعة بن زيد ثم من الأوس . وكان قد عشق امرأة ونسب بها ، ثم زوجها أهلها رجلا اسمه مطر ، فقال الأحوص فى ذلك قصيدة منها بيت الشاهد ، وقبله قوله :

أَأَنْ نَادَى هَدِيلاً يَوْمَ فَلْجٍ ... مَعَ الْإِشْرَاقِ فِي فَنَنٍ حَمَامُ

ظَلِلْتَ كَأَنَّ دَمْعَكَ دُرُّ سِلْكٍ ... وَهَى خَيْطًا وَأَسْلَمَهُ النِّظَامُ

تَمُوتُ تَشَوُّقًا طَوْراً وَتَحْيَا ... وَأَنْتَ جَدِيرٌ أَنَّكَ مُسْتَهَامُ

كَأَنَّكَ مِنْ تَذَكُّرِ أُمِّ عَمْرٍو ... وَحَبْلُ وِصَالِهَا خَلَقٌ رِمَامُ

صَرِيعُ مُدَامَةٍ غَلَبَتْ عَلَيْهِ ... تَمُوتُ لَهَا الْمَفَاصِلُ وَالْعِظَامُ

وَأَنَّى مِنْ بِلَادِكَ أُمُّ عَمْرٍو ... سَقَى دَاراً تَحُلُّ بِهَا الْغَمَامُ

سَلَامُ اللهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا ... وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ

فَإِنْ يَكُنِ النِّكَاحُ أَحَلَّ شَيْءٌ ... فَإِنَّ نِكَاحَهَا ... البيت، وبعده :

فَلَا غَفَرَ الْإِلَٰهُ لِمُنْكِحِيهَا ... ذُنُوبَهُمُ وَإِنْ صَلُّوا وَصَامُوا

فَطَلِّقْهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكُفْءٍ ... وَإِلَّا يَعْلُ مَفْرِقَكَ الْحُسَامُ

كَأَنَّ الْمَالِكِينَ نِكَاحَ سَلْمَى ... غَدَاةَ نِكَاحِهَا مَطَرٌ نِيَامُ

وَلَوْ لَمْ يُنْكِحُوا إِلَّا كَفِيًّا ... لَكَانَ كَفِيَّهَا الْمَلِكُ الْهُمَامُ

اللغة : « هديلا » الهديل ــ بفتح الهاء ، بزنة القتيل ــ فرخ الحمام ، وقيل : الذكر من الحمام ، والأعراب تزعم أن الهديل كان فرخا على عهد نوح عليه السلام فمات ضيعة وعطشا . ويقال : صاده جارح من جوارح الطير ، ويقولون : إنه ما من حمامة إلا وهى تبكى عليه ، قال نصيب :

فَقُلْتُ : أَتَبْكِي ذَاتُ طَوْقٍ تَذَكَّرَتْ ... هَدِيلاً وَقَدْ أَوْدَى وَمَا كَانَ تُبَّعُ

وقال الكميت الأسدى :

وَمَا مَنْ تَهْتِفِينَ بِهِ لِنَصْرٍ ... بِأَسْرَعَ جَابَةً لَكِ مِنْ هَدِيلِ

. . . . : . . . .

« الإشراق » مصدر أشرقت الشمس ، وقد سموا الشمس من ذلك شارقا ، ومنه قالوا : لا أكلمك ما ذر شارق ، يريدون ما طلعت الشمس « فنن » الفـنن ـ بفتح الفاء والنون جميعا ـ الغصن « رهى خيطا » يريد ضعف خيطه وانقطع « مستهام » شديد العشق فى وله « وحبل وصالها خلق رمام » الخلق ـ بفتح الخاء واللام جميعا ـ البالى ، ويقال للمذكر والمؤنث بلفظ واحد ، تقول : ثوب خلق ، وجبة خلق ، كما يقولون : ثوب جديد ، وجبة جـديد ، حملوا الضد على ضده ، ويجمع الخلق على أخلاق وخلقان . والرمام ـ بكسر الراء ـ جمع رمة ـ بكسر الراء أو ضمها ـ وهى القطعة من الحبل ، وقد قالوا : حبل رمام ، وحبل رم ، كما قالوا : قميص أخلاق ، فوصفوا الواحد بالجمع « صريع مدامة غلبت عليه » الصريع : المصروع ، والمدامة : الخمر ، و«صريع مدامة » خبر كأن فى البيت السابق ، والفاصل : جمع مفصل ـ بزنة المجلس ـ وهو كل ملتقى عظمين من الجسد ، يريد أنه منهد القوى خائر العزم كمن صرعته الخمر « فطلقها فلست لهـا بكفء ـ البيت » الـكفء ـ بضم الـكاف وسكون الفاء ، ومثله الـكفىء والـكفاء ـ : المماثل فى الشرف وعلو المنزلة ، يقال : فلان كفء فلان وكفيئه ، إذا كان مماثلا له . والمفرق ـ بزنة المقعد أو المجلس ـ وسط الرأس ، وهو الذى يفرق فيه الشعر ، والحسام ـ بزنة الغراب ـ السيف .

الإعراب : « إن » حرف شرط جازم مبنى على السكون لا محل له « يكن » فعل مضارع ناقص فعل الشرط مجزوم بإن وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالـكسر للتخلص من التقاء الساكنين « النـكاح » اسم يكن مرفوع بالضمة الظاهرة « أحل » خبر يكن منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « شىء » مضاف إليه مجرور بالـكسرة الظاهرة « فان » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، إن : حرف توكيد ونصب « نكاحها » نكاح : اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة وهو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى أم عمرو مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله أو مفعوله ، مبنى على السكون فى محل جر بالإضافة ، وله محل رفع أو نصب بالاعتبارين «مطر» بالرفع ـ فاعل للمصدر وذلك على اعتبار أن المصدر مضاف إلى مفعوله ، وبالنصب مفعول المصدر ، بناء على أن الضمير المضاف إليه فاعله ، وهذان الوجهان لا يأتى عليهما الاستشهاد المسألة التى نحن بصددها ، وثمة رواية ثالثة ، وهى بجر « مطر » على أن « نكاح » مضاف و « مطر » مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله أو إلى مفعوله و « ها » المتصلة بالمصدر فاصل بين المضاف والمضاف إليـه ، وقد أنيب الضمير المتصل عن الضمير المنفصل ، ويمكن اعتبار هذا الضمير مفعولا للمصدر ، وكأنه أراد أن يقول : فان نـكاح إياها مطر ، فلما لم يتيسر له أناب « ها » مناب « إياها » كما يمكن اعتباره فاعلا للمصدر ، وكأنه أراد أن يقول : فان نكاح هى مطر ، فلما لم يتيسر له أناب « ها » مناب

... ...

هى « حرام » خبر إن مرفوع بالضمة الظاهرة ، والجملة من إن واسمها وخبرها فى محل جزم جواب الشرط .

الشاهد فيه : قوله « نكاحها مطر » وقبل أن نبين لك مراد الشارح نذكر لك أن هذه الكلمة تروى على ثلاثة أوجه : أولها رفع « مطر » ، وثانيها نصبه ، وثالثها جره ، وأن الاستشهاد بهذا البيت على الفصل بين المضاف والمضاف إليه إنما يتم على رواية جر « مطر » وسنبين لك وجه كل رواية من هذه الروايات الثلاث بإيضاح .

أما رواية الرفع فحاصلها أن « نكاح » أضيف إلى ضمير الغائبة إضافة المصدر إلى مفعوله ، ثم ذكر فاعل المصدر بعقيب ذلك ، كما أضيف المصدر إلى مفعوله وذكر بعد ذلك فاعله فى قول الشاعر :

أَفْنَى تِلاَدِي وَمَا جَمَّعْتُ مِنْ نَشَبٍ قَرْعُ الْقَوَاقِيزِ أَفْوَاهُ الأَبَارِيقِ

وليس فى هذه الرواية شذوذ من جهة ما ، كما أنه ليس فيها إنابة شىء عن شىء .

وأما رواية النصب فحاصلها أن « نكاح » أضيف إلى ضمير الغائبة إضافة المصدر إلى فاعله ، ثم ذكر بعد ذلك مفعول المصدر منصوبا ، كما أضيف المصدر إلى فاعله ، ثم ذكر مفعوله منصوبا فى قوله تعالى : ﴿ وَلَوْلاَ دَفْعُ اللهِ النَّاسَ ﴾ وفى قول الشاعر :

أَظَلُومُ إِنَّ مُصَابَكُمْ رَجُلاً أَهْدَى السَّلاَمَ تَحِيَّةً ظُلْمُ

وليس فى هذه الرواية شذوذ من ناحية ما ، كما أنه ليس فيها إقامة شىء مقام شىء .

وأما رواية الجر فتحتمل وجهين : الأول : أن يكون قد أضيف المصدر إلى مفعوله وفصل بينهما بالفاعل ، والثانى : أن يكون قد أضيف المصدر إلى فاعله وفصل بينهما بالمفعول ، ويشترك الوجهان جميعا فى أمور : أولها أن فى كل واحد منهما إضافة المصدر إلى معموله ، وثانيها أن فى كل واحد منهما الفصل بين المضاف والمضاف إليه بمعمول آخر للمضاف ، وثالثها أن فى كل واحد منهما إنابة الضمير المتصل الذى هو « ها » مناب الضمير المنفصل الذى هو « هى » إن جعلت إضافة « نكاح » إلى « مطر » من إضافة المصدر إلى مفعوله ، أو هو « إياها » إن جعلت إضافة « نكاح » إلى « مطر » من إضافة المصدر إلى فاعله . وفى هذا الوجه على كل واحد من الاعتبارين مخالفة الأصل من ناحيتين : أولاهما الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، وثانيتهما إنابة ضمير مناب ضمير والأصل خلافه وأن يكون كل ضمير فى موضعه الذى له .

فإن قلت : فكيف جاز أن يكون « مطر » فاعلا وأن يكون مفعولا ؟ مع أن الفاعل هو من أوجد الفعل والمفعول هو من وقع عليه الفعل ، فهما مختلفان .

ومنه الفصلُ بالفعل الْمُلْغَى ، كقوله :

٦٦٩ — بِأَيِّ تَرَاهُمُ الأَرَضِينَ حَلُّوا

فالجواب عن ذلك أن الحدث الذى نسب إليه لا يتحقق إلا من اثنين ؛ لأن معناه الضم ، ولا يكون الضم إلا من إثنين ينضم أحدهما إلى الآخر ، وكل واحد من الاثنين يجوز أن يكون فاعلا و يجوز أن يكون مفعولا ؛ لأن أثر كل واحد منهما فى صاحبه مثل أثر الآخر فيـه ؛ فمن أجل ذلك صح أن يكون « مطر » فاعلا بالمصدر والضمير مفعولا ، كما صح أن يكون « مطر » مفعولا للمصدر والضمير فاعلا ، و يقوى هذين الاحتمالين روايتا الرفع والنصب ؛ فإن كل واحدة منهما تقوى احتمالا .

فإن قلت : فلماذا قلت : إن فى هذا الوجه الثالث على كل واحد من الاعتبارين إنابة الضمير المتصل مناب الضمير المنفصل ؟

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : لما وردت الرواية بجر « مطر » علمنا أن المصدر مضاف إلى ذلك الاسم ، و إذا كان المصدر مضافا إلى ذلك الاسم فلن يجوز لنا أن نجعله مضافا إلى الضمير ؛ لأن الاسم الواحد لا يضاف إلى اسمين بغير توسط عاطف بينهما على ما هو معلوم ، وإذا لم يكن المصدر مضافا إلى الضمير لكونه مضافا إلى ما بعده لم يكن الضمير متصلا به ؛ لأن اتصال المصدر بمعموله لا وسيلة له إلا الإضافة وهى ممتنعة ههنا ، و إذا لم يكن الضمير متصلا بالمصدر فهو منفصل عنه ، و « ها » لم يوضع فى العربية ليستعمل فى مكان الانفصال ، وإنما وضع لذلك « هى » للرفع و « إياها » للنصب ؛ فثبت بهذا أن الضمير المتصل — على هذا الوجه باعتباريه — مستعمل فى المكان الذى يجب أن يستعمل فيه الضمير المنفصل ، فافهم هذا واحرص عليه .

٦٦٩ — هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

* أَأَلدَّبَرَانَ أَمْ عَسَفُوا الْكِفَارَا *

ولم أقف على نسبة هذا البيت إلى قائل معين ، وقد أنشدوا قبله بيتا ، وهو قوله :

أَلاَ يَا صَاحِبَيَّ قِفَا الْمَهَارَى نُسَائِلْ حُبَّ بَثْنَةَ أَيْنَ سَارَا

اللغة : « المهارى » بفتح الميم ، وراؤه مفتوحة أو مكسورة ، كسكارى وعذارى وصحارى ، وهو جمع مهرية ، وهى الإبل المنسوبة إلى مهرة ، ومهرة : بلد من بلاد اليمن ، أو قوم أبوهم مهرة بن حيدان ، و بلاد مهرة ليس بها نخيل ولا زروع ، و إنما أموال أهلها الإبل ، وينسب إليها النجائب المفضلة « بثنة » بفتح الباء وسكون الثاء — اسم امرأة « أألدبران » يريد : أقطعوا الدبران أو : أحلوا الدبران ، والدبران — بفتح الدال والباء — اسم مكان « عسفوا » العسف : ركوب المفازة وقطعها بغير قصد ولا هداية ولا توخى صوب معين ولا طريق مسلوك . وتقول :

... ...

عسف الطريق – من باب ضرب – واعتسفه، وتعسفه، قال ذو الرمة :

قَدْ أَعْسِفُ النَّازِحَ الْمَجْهُولَ مَعْسِفُهُ فِي ظِلِّ أَخْضَرَ يَدْعُو هَامَهُ الْبُومُ

وقال الراجز يمدح إبلا :

* وَعَسَفَتْ مَعَاطِناً لَمْ تَدْثُرِ *

« الكفارا » الكفار – بكسر الكاف، بزنة الكتاب – اسم موضع أيضا .

الإعراب : « بأى » جار ومجرور متعلق بقوله « حلوا » الآتى « تراهم » ترى : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الألف، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت، وضمير الغائبين مفعول به أول، وأى مضاف و « الأرضين » مضاف إليه، مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه ملحق بجمع المذكر السالم « حلوا » فعل ماض، وواو الجماعة فاعله، والجملة من الفعل وفاعله فى محل نصب مفعول ثان لترى « أألدبران » الهمزة للاستفهام حرف مبنى على الفتح لا محل له، الدبران : مفعول به لفعل محذوف، والتقدير: أحلوا الدبران، أو أقطعوا الدبران، منصوب بالفتحة الظاهرة « أم » حرف عطف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « عسفوا » فعل وفاعل « الكفارا » مفعول به لعسفوا، منصوب بالفتحة الظاهرة، والألف للاطلاق، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله معطوفة بأم على جملة الفعل وفاعله ومفعوله السابقة وهى « أحلوا الدبران » .

الشاهد فيه : قوله « بأى تراهم الأرضين » حيث فصل بين المضاف الذى هو قوله « أى » والمضاف إليه الذى هو قوله « الأرضين » بالفعل وفاعله ومفعوله – وذلك قوله « تراهم » – وهذا الفصل خاص بضرورة الشعر، فلا يجوز أن يكون فى كلام، بل ولا يجوز لنا أن نوقعه فى شعرنا اعتمادا على أنه يقع فى ضرورات الشعر، وذلك لأن هذه الضرورات التى يذكرها النحاة ويبينون أنها خارجة عن القياس والمستعمل من الكلام؛ فإنها مقصورة على العرب أنفسهم، والسر فى هذا أننا إنما نقول الشعر بالتدبر والإمعان والروية، وبالحذو على كلام العرب والسير على مألوف طريقها، ويمكن أن نتجنب ذلك ونترك مالم يجر عليه سنن العربية، فأما العرب فكانوا يقولون على السليقة لا يفكرون ولا يروون، وقد يرتجلون الشعر ارتجالا، فلهذا اغتفر لهم الخروج على المألوف مع الاعتقاد بأنه لا يجوز أن يقاس عليه .

هذا، وقد سمى الشارح هذا الفعل – الذى هو قوله « ترى » – ملغى، وهو فى ذلك تابع لأستاذه الشيخ خالد الأزهرى فى شرح التصريح، وشيخه من قبله تابع فى هذا التعبير، ونصيب هذا التعبير من التحقيق يسير؛ وبيان ذلك أن الفعل الفاصل بين المضاف والمضاف إليه، وهو « ترى » ليس ملغى هنا، بل هو عامل فى مفعولين : أولهما ضمير الغائبين المتصل به، وثانيهما

أى : بأى الأرضين ، زاده فى التسهيل ؛ وزاد غيرُه الفصلَ بالمفعول لأجله ، كقوله :

٦٧٠ — مُعَاوِدُ جُرْأَةً وقتِ الْهَوَادِي أَشَمُّ كأَنَّهُ رَجُـــلٌ عَبُوسُ

أراد معاود وقتِ الْهَوَادِي جُرْأَةً . وحكى ابن الأنبارى : هٰذَا غُلَامُ إنْ شَاءَ اللَّهُ أَخِيكَ ، ففصل بإن شاء الله . اهـ

جملة ، « حلوا » من الفعل وفاعله ، على ما عرفت فى إعراب البيت ، وغاية الأمر أن متعلق ذلك الفعل ـ وهو قوله « بأى » قد تقدم عليه ، و يمكن أن يقال : إن هذا الفعل من شأنه الإلغاء لتقدم شيء عليه كما عرفت فى مباحث أفعال القلوب ، ولم يلغ ههنا لأن الإلغاء ليس واجبا ، بل هو جائز على ماعرفت أيضا .

٦٧٠ — لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سابق أو لاحق .

اللغة : « معاود » اسم الفاعل فعله عاود ، وتقول : عاود فلان الأمر يعاوده ، وذلك إذا رجع إليه مرة بعد أخرى ، و يقال المعاود للمواظب على الشيء المرن عليه ، قالوا : وأراد بالمعاود ههنا الأسد « جرأة » الجرأة ـ بضم الجيم وسكون الراء ـ ومثلها الجراءة ـ بفتح الجيم والمد ـ الإقدام على الشيء من غير توقف ولا تردد « وقت الهوادى » هكذا وقع فى نسخ الشرح وكتب النحاة بالتاء المثناة فى « وقت » ومعناه زمن ، والهوادى : جمع هادية ، وأصلها هادئة اسم الفاعل من هدأ يهدأ ، إذا سكن ، والمراد بوقت الهوادى الوقت الذى يهدأ الناس فيه ، كوقت الهاجرة أو وقت الظلام ، كما قالوا : ليل نائم ونهار صائم ، يريدون ينام فيه و يصام فيه . ووقع فى كثير من المراجع « وقف الهوادى » بالفاء ، وهو مصدر وقف الأمر يقفه إذا منعه أن ينفذ ، وكأن هذا الأسد يمنع الناس أن يطمئنوا فى الوقت الذى اعتادوا الهدوء فيه ؛ فهو دائما يعكر عليهم صفو هدوئهم « أشم » صفة من الشمم ، وأصله ارتفاع قصبة الأنف « عبوس » وصف معناه الذى يقطب ما بين عينيه . وقد قالوا : رجل عابس ، و يوم عبوس . وضبطه العينى « نبوس » بالنون ، و يقال : رجل أنبس الوجه ، بمعنى عابسه .

الإعراب : « معاود » خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : هو معاود « جرأة » مفعول لأجله منصوب بالفتحة الظاهرة ، ومعاود مضاف و « وقف » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، ووقف مضاف و « الهوادى » مضاف إليه « أشم » صفة لمعاود ، أو خبر مبتدأ محذوف ، وعلى الثانى تكون جملة المبتدأ والخبر معطوفة بعاطف محذوف على جملة المبتدأ والخبر السابقة « كأنه » كأن : حرف تشبيه ونصب ، وضمير الغائب اسمه مبنى على الضم فى محل نصب « رجل » خبر كأن مرفوع بالضمة الظاهرة « عبوس » صفة لرجل ، والجملة من كأن واسمه وخبره فى محل رفع صفة لأشم .

الشاهد فيه : قوله « معاود جرأة وقف » حيث فصل بين المضاف الذى هو قوله « معاود »

﴿ خاتمة ﴾ قال فى شرح الكافية : المضاف إلى الشيء يتكمّلُ بما أضيف إليه تكمّلَ الموصولِ بصلتِهِ ، والصلةُ لا تعملُ فى الموصول ، ولا فيما قبْله ، وكذا المضاف إليه لا يعملُ فى المضاف ، ولا فيما قبله ؛ فلا يجوز فى نحو « أنَا مِثْلُ ضاربٍ زيْداً » أنْ يتقدّمَ « زَيداً » على «مثل» ، وإنْ كان المضاف غيْراً وقصد بها النفى جاز أن يتقدم عليها معمولُ ما أضيفت إليه ، كما يتقدم معمول المنفىّ بلا ، فأجازوا « أنا زيداً غيْرُ ضارِبٍ » كما يقال : أنا زَيْداً لا أضْرِبُ ، ومنه قوله :

٦٧١ — إنّ امْرَأً خَصّنِي عَمْداً مَوَدّتَهُ عَلَى التّنَائِى لَعِنْدِى غَيْرُ مَكْفُورِ

والمضاف إليه الذى هو قوله « وقف » بالمفعول لأجله وهو قوله « جرأة » وأصل الكلام : معاود وقف الهوادى جرأة ، أى : أنه قد مرن على وقف الهوادى فهو لا يترك ذلك ؛ من أجل جراءته وإقدامه وعدم تفكيره فى العواقب .

٦٧١ — أنشد سيبويه هذا البيت (ج ١ ص ٢٨١) ونسبه إلى أبى زبيد الطائى ، وأنشده ابن الأنبارى فى الإنصاف (ص ١٧٦) غير منسوب ، واسم أبى زبيد حرملة بن المنذر ، وكان نصرانيا ، وعلى دينه مات ، وهو ممن أدرك الجاهلية والإسلام ، فعد فى المخضرمين ، وألحقه ابن سلام بالطبقة الخامسة من الاسلاميين وهم : هو ، والعجير السلولى بن عبدالله السلولى ، وعبد الله بن همام السلولى ، ونافع بن لقيط الأسدى (انظر طبقات الشعراء لابن سلام الجمحى ص ١٣٢ وما بعدها طبع ليدن ١٩١٣ م) وكان أبو زبيد الطائى نديما لأبى وهب الوليد بن عقبة أيام ولايته على الكوفة ، والبيت المستشهد به من قصيدة يمدحه فيها ، ومن أبيات هذه القصيدة قوله :

يَا لَيْتَ شِعْرِى بِأنْبَاءٍ أُنَبّؤُهَا قَدْ كَانَ يَعْيَا بِهَا صَدْرِى وَتَقْدِيرِى

من امْرِئٍ مَا يَزِدْهُ اللهُ مِنْ شَرَفٍ أفْرَحْ بِهِ وَمُرِئٌ غَيْرُ مَسْرُورِ

ومن أبياتها قوله :

إنّ الْوَلِيدَ لَهُ عِنْدِى ، وَحُقّ لَهُ ، وُدُّ الْخَلِيلِ وَنُصْحٌ غَيْرُ مَذْخُورِ

لَقَدْ رَعَانِي وَأدْنَانِي وَأظْهَرَنِي عَلَى الأعَادِى بِنَصْرٍ غَيْرِ تَقْدِيرِ

فَشَذّبَ الْقَوْمَ عَنّى غَيْرَ مُكْتَرِثٍ حَتّى تَنَاهَوْا عَلَى رَغْمٍ وَتَصْغِيرِ

نَفْسِى فِدَاءُ أبِى وَهْبٍ وَقَلّ لَهُ يَا أُمّ عَمْرٍو فَحَلّى الْيَوْمَ أوْ سِيرِى

فقدم « عندي » وهو معمول « مكفور » مع إضافة « غير » إليه ؛ لأنها دالة على نفي ، فكأنه قال : لَعِنْدِي لاَ يُكْفَرَ ، ومنه قوله تعالى : « عَلَى الْكَافِرِينَ غَيْرُ يَسِيرٍ » فإن لم يُقْصَد بغير نفيٌ لم يتقدَّم عليها معمولُ ما أضيفت إليه ؛ فلا يجوز في قولك « قَامُوا غَيْرَ ضَارِبٍ زَيْداً » قاموا زيداً غيرَ ضَارِبٍ ؛ لِعَدم قصدِ النفي بغير . هذا كلامه . والله أعلم

اللغة : « خصني » تقول : خصصت فلانا بكذا أخصه ـ من باب نصر ـ خصا وخصوصا وخصوصة وخصوصية ـ بتشديد الياء أو تخفيفها ، وفتح الخاء في الأخيرة أيضا أفصح من ضمها ـ إذا أفردته به وفضلته على من عداه . قال الأعلم : « وأراد خصني بمودته ، فحذف ، وأوصل الفعل فنصب » اهـ « عمدا » ، تقول : عمدت للشيء ، وعمدت إليه أعمد ـ من باب ضرب ـ عمدا ، إذا قصدته « مودته » المودة : الحب ، والمودة : أحد مصادر وددت فلانا أوده ـ من باب علم ـ ودا ووِدادا بتثليث الواو فيهما ـ ووِدادة ـ بفتح الواو ـ ومودة ، وموددة « التنائي » البعد ، وتقول : نأى فلانا ، ونأى عنه ينأى ـ من باب قطع ـ نأيا ، وتناءى عنه تنائيا ، وانتأى عنه انتئاء ؛ إذا بعد « مكفور » تقول : كفر فلان النعمة يكفرها ـ من باب نصر ـ كفرا ـ بفتح الكاف و بضمها ـ وكفورا وكفرانا ؛ إذا جحدها وسترها ، وذلك ضد الشكر ، وفي دعاء القنوت « ولا نكفرك » أصله : ولا نكفر نعمتك ، وقال الأعلم : « والمكفور هنا من كفر النعمة وجحودها » اهـ .

المعنى : قال الأعلم : « مدح الوليد بن عقبة ، ووصف نعمة أنعمها عليه مع بعده وتنائيه عنه » اهـ .

الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب « امرأ » اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة « خصني » خص : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى امرأ ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول أول « عمدا » يصح أن يكون حالا من فاعل خص بتأويله بمشتق : أي خصني عامدا ، ويجوز أن يكون مفعولا مطلقا بتأويل خصني خصوص عمد ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه « مودته » مودة : مفعول ثان لخص ، وأصله مجرور بالباء لما علمت في لغة البيت من أن هذا الفعل يتعدى في الأصل إلى مفعولين ينصب أحدهما بنفسه والآخر بواسطة الباء ، فلما حذف الباء أوصل الفعل إلى الثاني بنفسه فانتصب ، ويسمى هذا باب الحذف والإيصال ، أي : حذف الحرف الذي كان الفعل يتعدى به وإيصال الفعل إلى الاسم الذي كان مجرورا بذلك الحرف بغير واسطة ، ومودة مضاف وضمير الغائب مضاف إليه مبني على الضم في محل جر « على التنائي » جار ومجرور متعلق بخص « لعندي » اللام هي اللام المزحلقة التي تدخل على خبر إن المكسورة وعلى معمول خبرها ، وعند : ظرف متعلق بمكفور الآتي آخر

... ...

البيت ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « غير » خبر إن الواقعة فى أول البيت ، وهو مضاف و « مكفور » مضاف إليه مجرور بالكسرة .

الشاهد فيه : فى هذا البيت شاهدان من شواهد النحاة .

أما الشاهد الأول ففى قوله « لعندى » حيث دخلت لام الابتداء على معمول خبر إن . قال سيبويه (ج ١ ص ٢٨١) : « وتقول : إن زيدا لفيها قائما (ووجهه أن تدخل اللام على خبر إن ، ويكون الجار والمجرور هو خبر إن ، وقائما : حالا من الضمير المستكن فى الخبر العائد إلى المبتدأ) وإن شئت ألغيت لفيها كأنك قلت : إن زيدا لقائم فيها . ويدلك على أن لفيها تلغى أنك تقول : إن زيدا لبك مأخوذ (يريد بالغاء الجار والمجرور ألا يكون هو الخبر ويكون متعلقا بالخبر ، وتفسيره على الاصطلاح النحوى تصييره لغوا بعد أن كان مستقرا) قال الشاعر * إن امرأ خصنى عمدا مودته ــ البيت * فلما دخلت فيما لا يكون إلا لغوا عرفنا أنه يجوز فى فيها ويكون لغوا لأن فيها قد تكون لغوا » اهـ . فأنت ترى أن سيبويه قد استدل بهذا البيت على أنه يجوز دخول اللام على معمول خبر إن مع إخلاء الخبر من هذه اللام .

وبهذا البيت استدل البصريون على أن اللام فى قولك « لزيد قائم » هى لام الابتداء قد دخلت على المبتدأ .

فأما الكوفيون فيذهبون إلى أن هذه اللام لام جواب القسم ، والأصل عندهم فى قولك لزيد قائم : والله لزيد قائم ، فحذف القسم اكتفاء بدلالة اللام عليه ، قالوا : لأنها لو كانت لام الابتداء لم يجز أن تدخل إلا على المبتدأ ، لكنا رأيناها تدخل على المفعول به فى نحو قولك : لزيدا عمرو ضارب ، والمفعول لا يكون إلا منصوبا ، فلو كانت هذه اللام لام الابتداء لكان يجب أن يكون ما بعدها مرفوعا ، ولما كان يجوز أن يليها المفعول الذى يجب أن يكون منصوبا .

قال ابن الأنبارى فى الرد على هذه الحجة : «قلنا: الأصل فى اللام ههنا أن تدخل على زيد الذى هو المبتدأ ، وإنما دخلت على المفعول الذى هو معمول الخبر لأنه لما قدم فى صدر الكلام وقع موقع المبتدأ؛ فجاز دخول اللام عليه ؛ لأن الأصل فى هذه اللام أن تدخل على المبتدأ ، فاذا وقع المفعول موقعه جاز أن تدخل هذه اللام عليه كما تدخل على المبتدأ ، وإذا جاز دخول هذه اللام على معمول الخبر إذا وقع موقعه كقولك : إن زيدا لطعامك آكل ، وكقول الشاعر * إن امرأ خصنى عمدا مودته ــ البيت * وإن كان الأصل فيها أن تدخل بعد نقلها عن الاسم على الخبر لا على معموله لوقوعه موقعه ؛ فكذلك يجوز دخول هذه اللام على المفعول إذا وقع موقع المبتدأ ، وإن كان الأصل فيها أن تدخل على المبتدأ ؛ لوقوعه موقعه » اهـ كلامه بحروفه .

وأما الشاهد الثانى ــ وهو المقصود للشارح من الإتيان بهذا البيت هنا ــ ففى قوله «لعندى»

... ...

أيضا حيث تقدم معمول المضاف إليه الذى هو قوله مكفور على المضاف الذى هو قوله غير ، والأصل أن ذلك لا يجوز ـ على ما بينه الشارح ـ إلا أنه لما كان المضاف والمضاف إليه ههنا بمنزلة عامل منفى بلا جاز أن يتقدم معمول المضاف إليه على المضاف ، أفلست ترى أنه يجوز لك أن تقول : أنا زيدا لا أضرب ، فتقدم « زيدا » على عامله الذى هو « أضرب » مع الفصل بينهما بلا النافية ؟ فلما كانت « غير » إذا كان المراد بها النفى بمنزلة لا ، وكان ما أضيفت إليه بمنزلة أضرب ، وكان تقديم معمول أضرب غير محظور ؛ كان تقديم معمول ما أضيفت غير الدالة على النفى جائزا غير ممنوع منه . وقد رأيت فى باب المبتدأ والخبر أنهم جعلوا مرفوع ما أضيفت إليه «غير الواقعة» مبتدأ سادا مسد خبر غير نفسها فى نحو قول الشاعر :

غَيْرُ لاهٍ عِدَاكَ فَاطَّرِحِ اللَّهْـ ... ـوَ وَلاَ تَغْتَرِرْ بِعَارِضِ سِلْمِ

وقول أبى نواس :

غَيْرُ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنٍ ... يَنْقَضِى بِالْهَمِّ وَالْحَزَنِ

وذلك لتنزيلهم «غير» منزلة حرف النفى وكأن ما معنا حرف نفى داخل على وصف يكتفى بمرفوع ، فكأنه قد قيل : ما لاه عداك ، وما مأسوف على زمن ، فكذلك ههنا كأنه قد قيل : لعندى لا يكفر ، فافهم ذلك .

المضاف إلى ياء المتكلم

إنما أفرده بالذكر لأن فيه أحكامًا ليست فى الباب الذى قبله ، أشار إلى ذلك بقوله :

(آخِرَ مَا أُضِيفَ لِلْيَا اُكْسِرْ) أى : وجوبًا (إذَا * لَمْ يَكُ مُعْتَلاًّ) : منقوصًا ، أو مقصورا (كَرَامٍ وَقَذَى * أوْ يَكُ) مثنًّى أو مجموعا على حدّه (كَابْنَيْنِ وزَيْدِينَ ؛ فَذِى) الأربعةُ (جَمِيعُهَا) آخرُها واجبُ السكون ، و (الْيَا بَعْدُ) أى : بَعْدَهَا (فَتْحُهَا احْتُذِى) أى اتُّبع . (وَتُدْغَمُ الْيَا) من المنقوص والمثنى والمجموع على حدّه فى حالتى جرهما ونصبهما (فِيهِ) أى : فى الياء المذكورة ، يعنى ياء المتكلم (وَ) كذا (الْوَاوُ) من المجموع حال رفعه : فتقول : هٰذَا رامِىَّ ، ورأيت رَامِىَّ ، ومررت بِرَامِىَّ ، ورأيت ابْنَىَّ وزَيْدِىَّ ، ومَرَرْتُ بابْنَىَّ وزَيْدِىَّ ، وهٰؤُلاَء زَيْدِىَّ . والأصل فى المثنى والمجموع المنصوبين أو المجرورين : ابْنَيْنِ لى ، وزَيْدِينَ لى ، فحذفت النون واللام للإضافة ، ثم أدغمت الياء فى الياء . والأصل فى الجمع المرفوع : زَيْدُونَ ، فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقُلِبَت الواو ياء ، ثم قلبت الضمة كسرة لتصح اليآء ، ومنه قوله عليه الصلاة والسلام « أَوَ مُخْرِجِىَّ هُمْ » وقول الشاعر :

٦٧٢ — أَوْدَى بَنِىَّ وأَعْقَبُونِى حَسْرَةً عِنْدَ الرُّقَادِ وعَبْرَةً لاَ تُقْلِعُ

---

٦٧٢ — هذا بيت من قصيدة لأبى ذؤيب الهذلى ، واسمه خويلد بن خالد بن محرث بن زبيد بن مخزوم بن صاهلة بن كاهل بن الحرث بن تميم بن سعد بن هذيل . وكان شاعرا فحلا ، لا غميزة فيه ولا وهن ، وهو أحد المخضرمين ممن أدرك الجاهلية والإسلام ، فأسلم وحسن إسلامه وكان له خمسة بنين ، وكانوا قد هاجروا إلى مصر وهم رجال ذوو بأس ونجدة فأصابهم الطاعون فهلكوا جميعا فى عام واحد ، وفيهم يقول أبو ذؤيب قصيدته هذه ، و يعدها العلماء فى الذروة العليا من الشعر ، وأولها قوله :

أَمِنَ الْمَنُونِ وَرَيْبِهَا تَتَوَجَّعُ وَالدَّهْرُ لَيْسَ بِمُعْتِبٍ مَنْ يَجْزَعُ
قَالَتْ أُمَيْمَةُ : مَا لِجِسْمِكَ شَاحِبًا مُنْذُ ابْتُذِلْتَ وَمِثْلُ مَالِكَ يَنْفَعُ

... ...

أمْ مَا لِجنبِكَ لاَ يُلاَئمُ مَضْجعاً إلاَّ أقضَّ عليكَ ذاكَ الْمَضْجعُ

فأجبْتُهَا أمَّا لِجسْمِي أنّهُ أوْدَى بَنِيَّ مِنَ الْبلادِ فَوَدَّعُوا

أوْدَى بَنِيَّ وأعْقبُونِي حَسْرَةً بَعْدَ الرُّقادِ ... البيت ، وبعده :

سَبقُوا هَوَىَّ وأعْنقُوا لِهَوَاهُمُ فتُخُرِّمُوا ولِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ

فَغَبَرْتُ بَعْدَهُمُ بِعَيْشٍ نَاصِبٍ وإِخَالُ أنِّي لاَحِقٌ مُسْتَتْبَعُ

اللغة : « المنون » الموت ، فعول بمعنى فاعل من المنّ ، وهو القطع ، وذلك لأن الموت يمن كل شىء : يضعفه وينقصه ويقطعه ، وهو يذكر ويؤنث ، فأما من ذكره فقد حمله على الموت ، وأما من أنثه فقد حمله على المنية ، وبيت أبى ذؤيب هذا يروى فيه « وريبه » بالتذكير ، ويروى فيه «وريبها» بالتأنيث . والتأنيث أكثر ، ومن شواهده ما أنشده عبد الرحمن بن أخى الأصمعى عن عمه :

غُلاَمُ وَغًى تَقَحَّمَهَا فَأبْلَى فَخَانَ بلاَءَهُ الدَّهْرُ الْخَؤُونُ

فَإنَّ عَلَى الْفَتَى الإِقْدَامَ فِيهَا وَلَيْسَ عَلَيْهِ مَاجَنَتِ الْمَنُونُ

وقول النابغة :

وَكُلُّ فَتًى وَإنْ أمْشَى وَأثْرَى سَتَخْلِجُهُ عَنِ الدُّنْيَا الْمَنُونُ

وقول عمرو بن حسان :

تَمَخَّضَتِ الْمَنُونُ لَهُ بِيَوْمٍ أَنَى وَلِكُلِّ حَامِلَةٍ تَمَامُ

وقول أبى طالب :

أيُّ شَيْءٍ دَهَاكَ أوْغَالَ مَرْعَا كَ ؟ وَهَلْ أقْدَمَتْ عَلَيْكَ الْمَنُونُ؟

وجعله عدى بن زيد جمعا ، وذلك فى قوله :

مَنْ رَأيْتَ الْمَنُونَ خَلَّدْنَ أمْ مَنْ ذَا عَلَيْهِ مِنْ أنْ يُضَامَ خَفِيرُ ؟

وقول أبى ذؤيب فى أبيات الشاهد « وريبها » ريب الدهر : حوادثه ، وريب المنون : أسبابها ، وفى التنزيل الكريم : (نَتَرَبَّصُ بِهِ رَيْبَ الْمَنُونِ) ويقال : المنون فى الآية الدهر ، وريبه أحداثه ، وبه فسروا بيت أبى ذؤيب ، وقول الأعشى ميمون بن قيس :

أأنْ رَأتْ رَجُلاً أعْشَى أضَرَّ بِهِ رَيْبُ الْمَنُونِ وَدَهْرٌ مُتْبِلٌ خَبِلُ

... ...

« تتوجع » تشكى وتتفجع ، والمراد تظهر وجيعتك باعلان الشكوى منها « بمعتب » المعتب — بضم الميم — اسم الفاعل من قولك : أعتب فلان فلانا ، إذا أعطاه العتبى وأرضاه وترك ما كان يغضب عليه من أجله ورجع إلى ما يرضيه عنه بعد إسخاطه إياه عليه ، وحقيقته : أزال عتبه وسخطه ؛ فالهمزة فيه همزة السلب ، كما فى أشكاه بمعنى أزال شكايته « يجزع » تقول : جزع فلان من كذا يجزع — من باب فرح — جزعا وجزوعا ، إذا لم يصبر عليه فأظهر الحزن ، « قالت أميمة — البيت » أميمة : اسم امرأته ، والشاحب : المتغير ، وتقول : شحب لونه يشحب — من أبواب قطع ونصر وكرم — شحوبا وشحوبة — بضم الشين فيهما ؛ إذا تغير من هزال أو جوع أو سفر ، وتقول : شحب جسمه أيضا ، إذا تغير ، حكاه فى الصحاح . وابتذلت — بالبناء للمجهول — يريد منذ ابتذلت نفسك بعد أن مات من كان يكفيك ضيعتك من بنيك ، وقوله « ومثل مالك ينفع » يريد به أن لديه من المال ما يتمكن معه من أن يشترى العبيد أو يؤجر العسفاء الذين يقومون له بما يريد « أم ما لجنبك لا يلائم مضجعا — البيت » لا يلائم : لا يوافق ، والمضجع — بفتح الميم والجيم جميعا — اسم المكان من قولك : ضجع الرجل يضجع — من باب قطع — ضجعا وضجوعا ، إذا وضع جنبه على الأرض ؛ فهو ضاجع ، وأقض عليك : صار تحت جنبك مثل قضيض الحجارة ، وهى صغار الحجارة « فأجبتها أما لجسمى — البيت » أما : مركبة من أن المفسرة وما الموصولة ، وما : مبتدأ خبره المصدر المنسبك من أن وما بعدها ، وكأنه قد قال : فأجبتها قائلا لها : الذى لجسمى هو هلاك بنى ، وأودى : هلك ، وتقول : أودى يودى إيداء فهو مود « أودى بنى وأعقبونى غصة — البيت » أعقبونى : خلفوا لى وأورثونى ، والغصة — بضم الغين — الشجا وما اعترض فى الحلق فأشرق ، وتقول : غص فلان بالطعام يغص غصصا — من باب فرح يفرح فرحا — إذا اعترض فى حلقه شىء فمنعه التنفس ، وقالوا : غص فلان بالحزن وبالغيظ ، على التشبيه . والرقاد : النوم ، وإنما خص ظهور الغصة بوقت الرقاد لأن الرقاد إنما يكون فى الليل ، والليل عندهم مثار الهموم والأشجان ، ألا ترى ذلك الذى يقول :

نَهَارِى نَهَارُ النَّاسِ حَتَّى إِذَا بَدَا لِىَ اللَّيْلُ هَزَّتْنِى إِلَيْكِ الْمَضَاجِعُ

والعبرة — بفتح العين المهملة وسكون الباء — الدمعة ، ولا تقلع : لا تكف ولا تفارقنى ، وتقول : أقلع فلان عن كذا ، إذا كف عنه وتركه ، وتقول أيضا : قد أقلعت الحمى عن فلان ، إذا غادرته « سبقوا هوى » هذا هو الشاهد الآتى (رقم ٦٧٣) وسنشرحه هناك شرحا وافيا «فغبرت بعدهم — البيت » غبرت : بقيت ، وتقول : غبر فلان يغبر غبورا — مثل قعد يقعد قعودا — إذا بقى ومكث ، وإذا ذهب ومضى ، فهو من الأضداد ، وناصب : ذو نصب وهو التعب كلابن وتامر ،

... ...

على النسب ، ويقال : هو فاعل بمعنى مفعل ، وكأنه قد قال : بقيت فى عيش منصب . ويقال : هو فاعل بمعنى مفعول فيه : أى عيش يتعب فيه صاحبه ، كيوم عاصف : أى تعصف فيه الريح ، وإخال : أظن ، ولاحق : ذاهب فى أثرهم .

الإعراب : « أودى » فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر « بنى » فاعل مرفوع بالواو المنقلبة ياء نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم ، وهو مضاف وياء المتكلم المدغمة فى الياء المنقلبة عن الواو مضاف إليه مبنى على الفتح فى محل جر « وأعقبونى » الواو حرف عطف ، وأعقب : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وواو الجماعة فاعله مبنى على السكون فى محل رفع ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول أول مبنى على السكون فى محل نصب « حسرة » مفعول ثان منصوب بالفتحة الظاهرة « عند » ظرف متعلق بأعقب ، أو بمحذوف صفة لحسرة ، وهو مضاف و « الرقاد » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « وعبرة » الواو حرف عطف ، عبرة : معطوف على حسرة منصوب بالفتحة الظاهرة « لا تقلع » لا : حرف نفى مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، تقلع : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى عبرة ، وجملة الفعل المضارع وفاعله المستتر فيه فى محل نصب صفة لعبرة .

الشاهد فيه : قوله « بنى » فان أصله « بنون لى » فحذفت النون للاضافة ؛ إذ لا تجامع الإضافة التنوين ولا ما ناب عنه من نون المثنى وجمع المذكر السالم ، وحذفت اللام للتخفيف ؛ فصار « بنوى » فاجتمع واو وياء وإحداها سابقة بالسكون ؛ فقلبت الواو ياء ، ثم أدغمت الياء فى الياء لاجتماع مثلين أولهما ساكن ، فصار « بَنُيَّ » ثم قلبت الضمة كسرة لمناسبة الياء، فصار « بَنِيَّ »

وههنا أمور لابد أن ننبهك إليها :

أولها : أن ما قبل ياء المتكلم فى مثل هذا لا يجوز كسره كما هو الأصل فيما قبل ياء المتكلم ، بل لابد من تسكينه ، والسر فى هذا — فى هذا المثال — أن الحرف الذى قبل ياء المتكلم واجب الإدغام لما عرفت ، والحرف المدغم ليس قابلا للتحريك بتة ، وهذا مما لا اختلاف فيه فى لغة جميع العرب ؛ لأن الاختلاف فيه بأن يسكنه قوم ويحركه آخرون غير ممكن .

وثانيها : أن ياء المتكلم نفسها واجبة الفتح فى لغة جمهرة العرب ، ووجهه عندهم قصد التخفيف ؛ فان اجتماع ياءين وكسر ثانيتهما على ما هو الأصل فى التخلص من التقاء الساكنين ثقيل ، وبنو يربوع وحدهم يجيزون فى ياء المتكلم فى هذا الوضع الكسر ، وهو مطرد عندهم فى ياء المتكلم التى أضيف إليها جمع مذكر سالم ، وعليه قراءة حمزة والأعمش ويحيى بن وثاب : (مَا أَنَا بِمُصْرِخِكُمْ وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِيِّ) ووجه ذلك عندهم أن الأصل الأصيل فى ياء

هذا إذا كان ما قبل الواو مضموما كما رأيت ، وإليه أشار بقوله : (وَإِنْ * مَا قَبْلَ وَاوٍ ضُمّ فَاكْسِرْهُ يَهُنْ) فإن لم ينضمّ بل انفتح بقي على فتحه ، نحو مُصْطَفَوْنَ فتقول : جاء مُصْطَفَيّ (وَأَلِفاً سلِّمْ) من الانقلاب ، سواء كانت للتثنية نحو يَدَايَ ، أو للمحمول على التثنية نحو ثِنْتَايَ ، بالاتفاق ، أو آخر المقصور نحو عصَايَ ، على المشهور (وَفِي الْمَقْصُورِ عَنْ * هُذَيْلٍ انْقِلاَبُهَا يَاءً حَسَنْ) نحو عَصَيّ ، ومنه قوله :

المتكلم السكون لأنه الأصل في كل مبني ، والياء التي قبلها ساكنة للادغام ، والأصل في التخلص من التقاء الساكنين الكسر . وقد حكى هذه اللغة عن بني يربوع الفراء وقطرب ، وأجازها أبو عمرو بن العلاء ، ووجه إجازته ما ذكرنا .

وثالثها : أنكر أبو العلاء المعري قراءة حمزة ومن ذكرنا معه ، فقال : «أجمع أصحاب العربية على كراهة قراءة حمزة في (وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِيِّ) بالكسر» ، وقد سبقه إلى هذا الإنكار جماعة من النحاة ، قال الكسائي : « كان نصير النحوي يحمل قراءة حمزة على اللحن ، وكان أهل النحو يحسبونه من حمزة غلطا » اهـ .

وقد شنع ابن هشام على أبي العلاء المعري بسبب إنكاره قراءة حمزة ، فقال : « والمعري له قصد في الطعن على علماء الإسلام ، ولعل الذين كسروا لغتهم إسكان ياء الإضافة ، فالتقى معهم ساكنان ، ونظيره الكسر في شد ، وفي مع القوم ، وإن كان الكسر في الياء أثقل » اهـ . وقال المرادي في شرحه على التسهيل : « وزعم القاسم بن معين أن قراءة حمزة صواب ، وكان ثقة بصيرا ، ولا التفات إلى من طعن في قراءة حمزة هذه . ومن حفظ حجة على من لم يحفظ» اهـ وقول المرادي « ومن حفظ حجة على من لم يحفظ » إشارة منه إلى أن مرجع القراءات في القرآن ليس هو الرأي والقياس على وجوه العربية المعروفة ، وإنما مرجعه إلى الرواية والسماع المتصل سنده برسول الله صلى الله عليه وسلم ، فمن روى قراءة منها وهو ثقة عدل في روايته ضابط لم يكن لنا أن ننكر عليه مستندين إلى أنا لا نعرف لهذه القراءة وجها في العربية ، فكم من وجوه العربية التي جهلناها ، والقراءة نفسها تثبت وجه العربية إن لم يكن معروفا لنا ؛ لأنها متلقاة عن أفصح العرب قاطبة ، فهو لا ينطق إلا بما يسوغ في العربية ، ولا يقبل من أحد أن يقرأ أمامه في كتاب الله إلا بما يصح عربية ، فيكون ذكر واحد من القراء وجها غير معروف لنا بمنزلة أن يحفظ أحد علماء العربية شاهدا لا يحفظه غيره ؛ فإذا ثبت — من جهة أخرى كما ثبت في تخريج هذه القراءة — أن هذه لغة قوم من العرب بأعيانهم كان ذلك من أقوى الدلائل على صحة هذه القراءة ، ولم يكن لأحد أن ينكرها .

٦٧٣ — سَبَقُوا هَوَىَّ وَأَعْنَقُوا لِهَوَاهُمُ ... فَتُخُرِّمُوا وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ

وحكى هذه اللغة عيسى بنُ عُمر عن قُرَيش ، وقرأ الحسن « يا بُشْرَىَّ » .

---

٦٧٣ — هذا البيت من مرثية أبي ذؤيب الهذلي التي سبق التعريف بها في شرح الشاهد السابق (رقم ٦٧٢) وقد ذكرنا مع شرح الشاهد السابق جملة من أبياتها منها هذا البيت ، و بعد ما أنشدناه هناك مباشرة قوله :

وَلَقَدْ حَرَصْتُ بِأَنْ أُدَافِعَ عَنْهُمُ ... فَإِذَا الْمَنِيَّةُ أَقْبَلَتْ لَا تُدْفَعُ
وَإِذَا الْمَنِيَّةُ أَنْشَبَتْ أَظْفَارَهَا ... أَلْفَيْتَ كُلَّ تَمِيمَةٍ لَا تَنْفَعُ
فَالْعَيْنُ بَعْدَهُمُ كَأَنَّ حِدَاقَهَا ... سُمِلَتْ بِشَوْكٍ فَهْيَ عُورٌ تَدْمَعُ
حَتَّى كَأَنِّي لِلْحَوَادِثِ مَرْوَةٌ ... بِصَفَا الْمُشَرَّقِ كُلَّ يَوْمٍ تُقْرَعُ
وَتَجَلُّدِي لِلشَّامِتِينَ أُرِيهِمُ ... أَنِّي لِرَيْبِ الدَّهْرِ لَا أَتَضَعْضَعُ
وَالنَّفْسُ رَاغِبَةٌ إِذَا رَغَّبْتَهَا ... وَإِذَا تُرَدُّ إِلَى قَلِيلٍ تَقْنَعُ
وَلَئِنْ بِهِمْ فَجَعَ الزَّمَانُ وَرَيْبُهُ ... إِنِّي بِأَهْلِ مَوَدَّتِي لَمُفَجَّعُ
كَمْ مِنْ جَمِيعِ الشَّمْلِ مُلْتَئِمِ الْقُوَى ... كَانُوا بِعَيْشٍ قَبْلَنَا فَتَصَدَّعُوا
وَالدَّهْرُ لَا يَبْقَى عَلَى حَدَثَانِهِ ... جَوْنُ السَّرَاةِ لَهُ جَدَائِدُ أَرْبَعُ
صَخِبُ الشَّوَارِبِ لَا يَزَالُ كَأَنَّهُ ... عَبْدٌ لِآلِ أَبِي رَبِيعَةَ مُسْبَعُ
أَكَلَ الْجَمِيمَ وَطَاوَعَتْهُ سَمْحَجٌ ... مِثْلُ الْقَنَاةِ وَأَزْعَلَتْهُ الْأَمْرُعُ
بِقَرَارِ قِيعَانٍ سَقَاهَا وَابِلٌ ... وَاهٍ ، فَأَثْجَمَ بُرْهَةً لَا يُقْلِعُ
فَلَبِثْنَ حِيناً يَعْتَلِجْنَ بِرَوْضِهِ ... فَيَجِدُّ حِيناً فِي الْعِلَاجِ وَيَشْمَعُ
حَتَّى إِذَا جَزَرَتْ مِيَاهُ رُزُونِهِ ... وَبِأَيِّ حِينِ مِلَاوَةٍ تَتَقَطَّعُ
ذَكَرَ الْوُرُودَ بِهَا وَشَاقَى أَمْرَهُ ... شُؤْمٌ وَأَقْبَلَ حَيْنُهُ يَتَتَبَّعُ
فَافْتَنَّهُنَّ مِنَ السَّوَاءِ ، وَمَاؤُهُ ... بَثْرٌ ، وَعَانَدَهُ طَرِيقٌ مَهْيَعُ
فَكَأَنَّهَا بِالْجِزْعِ بَيْنَ نُبَايِعٍ ... وَأُولَاتِ ذِي الْعَرْجَاءِ نَهْبٌ مُجْمَعُ

... ...

اللغة : « سبقوا هوىّ ـ البيت » معنى هذه العبارة أنهم ماتوا قبلى وكنت أحب أن أموت قبلهم ، أى : سبقوا وتقدموا ما كنت أشتهيه وأهواه ، وهوىّ ـ بتشديد الياء ـ هواى ، بلغة هذيل ، وستعرفه فى بيان الاستشهاد . وأعنقوا : أسرعوا ، وحرفيته ساروا العنق ، والعنق ـ بفتح العين والنون جميعا ـ ضرب من السير السريع ، قال الشاعر :

يَا نَاقُ سِيرِى عَنَقاً فَسِيحاً إِلَى سُلَيْمَانَ فَنَسْتَرِيحَا

وقد جعل ذهابهم إلى الموت مما اشتهاه أبناؤه ورغبوا فيه ، ولاشك أنهم لم يهووا ذلك ولم يرغبوه ولكنه ضرب به مثلا ؛ لشدة سرعتهم إلى الموت، كما أن من يشتهى شيئا ويحرص عليه يكون شديد السرعة إليه . وتخرموا ـ بالبناء للمجهول ـ انتقصوا ، وأراد أنهم ذهبوا واحدا بعد واحد فكلما ذهب واحد فقد انتقص جمعهم ، والمصرع : الموضع الذى يصرع فيه « فالعين بعدهم كأن حداقها ـ البيت » الحداق ـ بكسر الحاء ـ جمع حدقة ، وللعين حدقة واحدة ، ولكنه جعل كل جزء مما حولها حدقة ثم جمعها ، وسملت ـ بالبناء للمجهول ـ فقئت « حتى كأنى للحوادث مروة ـ البيت » المروة : واحدة المرو ، وهى حجارة بيض يقدح منها النار ، يقول : أنا من كثرة ما نزل بى من الكوارث ونابنى من الأحداث كمروة يقرعها مرور الناس بها ، وخص المشرق ـ وهو المصلى ـ لأنه أكثر مكان يمر به الناس « والدهر لا يبقى على حدثانه ـ البيت » أراد بجون السراة حمارا ، والجون ههنا : الأسود إلى حمرة ، والسراة ـ بفتح السين ـ أعلى الظهر ، والجدائد : جمع جدود ، وهى الأتان التى خف لبنها « صخب الشوارب ـ البيت » الشوارب : جمع شارب ، وهو مجرى الماء فى الحلق ، ومعنى كونه صخب الشوارب أنه كثير النهيق ، واختلف فى أبى ربيعة ، فقيل : هو أبو ربيعة بن المغيرة أحد بنى مخزوم ، وهو جد الشاعر المعروف عمر ابن أبى ربيعة ، وكان أبو ربيعة هذا كثير الخدم والعبيد ، وقيل : هو أبو ربيعة بن ذهل بن شيبان ، وقيل : هو أحد بنى عامر بن ليث بن بكر ، وقيل غير هذا كله ، والمسبع ـ بضم الميم وفتح الباء ـ الذى ترك للسباع ، أو هو الذى وقع السباع فى غنمه ؛ فما يزال يصيح « أكل الجميم ـ البيت » الجميم : النبت الذى يكثر ويلتف حتى يصير كأنه جمة ، وطاوعته : انقادت له وذلت ، والسمحج : هى الطويلة على وجه الأرض ، وأراد أتانا ، وأزعلته : نشطته ، والزعل : النشاط والمرح ، والأمرع : جمع مرع ـ بفتح الميم وراؤه ساكنة أو مفتوحة ـ وهو الخصب « بقرار قيعان ـ البيت » القرار : جمع قرارة ، وهى المكان الذى يستقر فيه الماء ، ويكون فى منخفض الأودية ، والقيعان : جمع قاع ، والواهى : المنكسر ، فكأن المطر لكثرته وشدة تدفقه قد انكسر وأثجم : ثبت وأقام ، والبرهة ـ بضم الباء وسكون الراء ـ القطعة من الزمان ، ولايقلع : لا يكف « فلبثن حينا ـ البيت » عنى الحمير ، ويعتلجن : يعض بعضهن بعضا ويرمحه ويعارضه ، وذلك

... ...

إنما يحدث من فرط النشاط ، ويشمع : يلعب ويمزح ، أراد يجد حينا ويمزح حينا آخر « حتى إذا جزرت ـ البيت » جزرت : نقصت وغارت ، والرزون : أما كن فى الجبل يكون فيها الماء ، والملاوة ـ بتثليث الميم ـ الزمن « ذكر الورود بها ـ البيت » يعنى الحمار ، يريد أنه حين انقطعت عنه مياه السماء احتاج إلى العيون التى كان قد اعتاد ورودها من قبل ، وشاقى أمره شؤم : هو فاعل من الشقاء ، والحين : الهلاك والموت ، ويجوز أن يكون الحين فاعل أقبل ، وأن يكون مفعول يتتبع ، ويروى مرفوعا ومنصوبا « فافتنهن من السواء ـ البيت » افتنهن : فرقهن يطردهن فنونا من الطرد ، والسواء : رأس الحرة ، وهى الأرض ذات الحجارة السود ، والبثر : الكثير ، وعانده : عارضه ، والمهيع : الطريق الواضح « فكأنها بالجزع ـ البيت » الجزع : منقطع الوادى ، ونبايع : موضع ، والعرجاء : أكمة أو هضبة « وأولات ذى العرجاء » أما كن حولها ، والنهب : المنهوب ، ومجمع : قد جمع بعضه إلى بعض .

الإعراب : « سبقوا » سبق : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وواو الجماعة فاعله مبنى على السكون فى محل رفع « هوى » مفعول به ، منصوب بفتحة مقدرة على الألف المنقلبة ياء منع من ظهورها التعذر ، وياء المتكلم مضاف إليه « وأعنقوا » الواو حرف عطف ، أعنقوا : فعل وفاعل ، والجملة معطوفة بالواو على جملة سبقوا هوى « لهواهم » اللام حرف جر ، وهوى : مجرور به ، والجار والمجرور متعلق بأعنقوا ، وهوى مضاف وضمير جماعة الغائبين مضاف إليه مبنى على الضم فى محل جر « فتخرموا » الفاء حرف عطف ، تخرم : فعل ماض مبنى للمجهول مبنى على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وواو جماعة الذكور نائب فاعل مبنى على السكون فى محل رفع « ولكل » الواو واو الحال ، لكل : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وكل مضاف و « جنب » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « مصرع » مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله « هوى » فانه اسم مقصور مضاف إلى ياء المتكلم ، وقد انقلبت ألف المقصور ياء ثم أدغمت فى ياء المتكلم ، وهذه لغة هذيل ، وهم حى من مضر ، وأبوهم هذيل بن مدركة بن إلياس بن مضر ؛ فهذيل أخو خزيمة بن مدركة ، وأمهما هند بنت وبرة .

وههنا أمور لابد أن ننبهك إليها :

أولها : أن الشارح ـ تبعا لابن هشام فى أوضحه وغيره ـ نسب هذه اللغة إلى هذيل ، وقد اقتصر على ذلك ابن هشام ، وزاد الشارح نسبتها إلى قريش حكاية عن عيسى بن عمر ، والأثبات

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : يستثنى مما تقدم ألف لَدَى وعَلَى الاسمية ، فان الجميع اتفقوا على قلبها ياء(١) ، ولا يختص بياء المتكلم ، بل هو عام فى كل ضمير ، نحو لَدَيْهِ وعَلَيْهِ ، ولَدَيْنَا وعَلَيْنَا .

المحققون من العلماء لا يجعلون قلب ألف المقصور المضاف إلى ياء المتكلم ياء قاصرا على لغة هذيل وقريش ، بل حكاها الواحدى فى البسيط عن طيئ . وقد قرأ أبو عاصم الجحدرى وابن إسحاق وعيسى بن عمر (فَمَن اتَّبَعَ هُدَيَّ) وقرأوا : (هِيَ عَصَيَّ) وقد عرفت فى شرح الشاهد السابق أن القراءة رواية متصلة السند بالرسول صلى الله عليه وسلم .

وثانيها : أن أمر هذه اللغة العربية عجيب كل العجب ؛ فبيناهم يقلبون الياء الساكنة ألفا لانفتاح ما قبلها ، فيقولون فى طيئى — عند النسب إليه — : طائى ، و يقولون فى ييجل : ياجل و يقولون فى عليه : علاه ، ويقول راجزهم :

طَارُوا عَلاَهُنَّ فَطِرْ عَلاَهَا وَاشْدُدْ بِمَثْنَى حقب حِقْوَاهَا

نقول : بيناهم يقلبون الياء الساكنة المفتوح ما قبلها ألفا فى هذا وأشباه له كثيرة طلبا إلى الخفة وجريا وراءها بقدر الممكن ؛ تراهم يقلبون الألف ياء حتى تكون ياء ساكنة مفتوحا ماقبلها، فى مثل عصيّ وهديّ وهويّ ، و إذا ثبتت هذه اللغة عن طيئ كان الأمر أعجب وأغرب ؛ فانهم هم الذين يحكى عنهم قلب الياء الساكنة المفتوح ما قبلها ألفا ، فيكون من لغتهم فى هدى وعصى وهوى الوقوع فيما يفرون منه فى طائى و ياجل وعلاهن وأشباهه .

وثالثها : أن هذه اللغة العربية لا تقتصر على قلب الألف ياء عند الإضافة إلى ياء المتكلم كما يفهم من كلام الشارح وغيره ، بل هم يقلبون الألف ياء مع الضمير مطلقا ، ومن هذا قول الراجز :

يَا بْنَ الزُّبَيْرِ طَالَمَا عَصَيْكَا وَطَالَمَا عَنَّيْتَنَا إلَيْكَا

* لَنَضْرِبَنْ بِكَفِّنَا قَفَيْكَا *

أراد « يا ابن الزبير طالما عصيتا » فقلب تاء المخاطب كافا ، وأراد « لنضربن بكفنا قفاكا » فقلب الألف ياء مع أن الكلمة مضافة إلى كاف المخاطب .

وكل هذه لغات نادرة قليلة الاستعمال ، ولعل للضرورة الشعرية مدخلا فى هذه الشواهد .

(١) قد عرفت — مما ذكرناه فى الأمر الثانى من الأمور التى نبهناك إليها فى شرح الشاهد السابق — أن دعوى اتفاق جميع العرب على قلب ألف « على » و « لدى » ياء عند الاتصال بالضمير ليس صحيحا ، وأن من العرب من يبقى ألفهما بحالها ، وقد أنشدنا على ذلك شاهدا ،

الثاني : يجوز إسكان الياء وفتحها مع المضافِ الواجبِ كسرُ آخِرِه ، وهو ماسوى الأربع المستثنيات ، وذلك أربعة أشياء : المفرد الصحيح ، نحو غُلَامِي وفَرَسِي ، والمعلّ الجارى مجراه نحو ظَبْيِي ودَلْوِي ، وجمع التكسير نحو رِجَالِي وهُنُودِي ، وجمع السلامة لمؤنث نحو مُسْلِمَاتِي . واختلف فى الأصل منهما : فقيل الإسكان ، وقيل : الفتح . وجمع بينهما بأن الإسكان أصل أوّلُ ؛ إذ هو الأصل فى كل مبنى ، والفتح أصل ثان ؛ إذ هوالأصل فيما هو على حرف واحد . وقد تحذف هذه الياء وتبقى الكسرة دليلا عليها ، وقد يفتح ما وليته فتقلب ألفا ، وربما حذفت الألف و بقيت الفتحة دليلا عليها : فالأول كقوله :

٦٧٤ — خَلِيلِ أَمْلَكُ مِنِّي لِلَّذِي كَسَبَتْ يَدِي وَمَا لِيَ فِيمَا يَقْتَنِي طَمَعُ

والمؤلف فى هذا الكلام تابع لابن هشام فى أوضحه وغيره وهو تابع لابن مالك ، وقد قال المرادى فى شرح التسهيل « وفى دعواه الاتفاق نظر ، فان بعض العرب لايقلب ؛ فيقول : لداى ، وعلاى » اهـ . والذى يصح أن يحمل عليه كلام ابن مالك وكلام ابن هشام تبعا له وبه يصح كلام الشارح هنا أن يقال : إن العرب على فريقين : ففريق منهم يلتزم فى « على » و « لدى » عند اتصالها بالضمير قلب يائهما ؛ فيقولون : عليك ولديك ، وعليه ولديه ، وعلىّ ولدىّ ، ولا يجيزون غير هذا ، وفريق يجيز هذا الوجه ، و يجيز أيضا بقاء الألف بحالها ؛ فيقولون : عليك ولديك وعلاك ولداك ، وعليه ولديه وعلاه ولداه ، وعلىّ ولدىّ وعلاى ولداى ؛ فيكون قلب الألف ياء فى « على » و « لدى » عند اتصالها بالضمير مجمعا عليه فى لغة العرب كلهم ، غير أن بعضهم يلتزمه و بعضهم يجيز معه وجها آخر ؛ ونظيره ما سبق فى انقلاب ألف المقصور ياء عند إضافته للياء ، فان جمهرة العرب يمتنعون منه ، وهذيلا وحدها تجيزه وتستحسنه مع أنها توافق بقية العرب فى جواز بقاء الألف بحالها ، و يدل على هذا قول الناظم « وفى المقصور عن هذيل انقلابها ياء حسن » ولم يقل « واجب » أو « ملتزم » أو نحوهما .

٦٧٤ — لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق .

اللغة : « خليل » الخليل : الصديق الذى تختص به ، من الخلة — بضم الخاء وتشديد اللام — وهى المحبة والصداقة لا خلل فيها « أملك » أفعل التفضيل من الملك — بكسر الميم أو فتحها أو ضمها — وتقول : ملك فلان الشىء يملكه — من باب ضرب — ملكا وملكة — بضم اللام فى الثانى ، وقيل : يجوز فى لامه الحركات الثلاث — ومعناه احتوى ذلك الشىء قادرا على الاستبداد به « كسبت يدى » جمعته ، تقول : كسبت الشىء أكسبه — من باب ضرب — كسبا وكسبا — بفتح الكاف وكسرها — إذا جمعته وحويته « يقتنى » يملك ، و يقع فى بعض النسخ يقتضى ،

والثانى كقوله :

٦٧٥ – أُطَوِّفُ مَا أُطَوِّفُ ثُمَّ آوِى إلى أُمَّا وَيُرْوِينِى النَّقِيعُ

ومعناه يطلب ، تقول : اقتضى فلان حقه من فلان اقتضاء ؛ إذا طلبه وأخذه ، وتقول : افعل ما تقتضيه مكارم الأخلاق ، تريد افعل ما تطالبك به ، والأول أحسن كثيرا ، ولعل الثانى تحريف « طمع » الطمع – بفتح الطاء والميم جميعا – هو الحرص على الشىء ، وتقول : طمع فلان فى الأمر يطمع – من باب فرح – طمعا وطماعا وطماعية – بفتح الطاء والميم فى الثلاثة .

المعنى : يريد أنه إذا ملك شيئا من المال ونحوه لم يكن له وحده حق الاستبداد به والتصرف فيه ، ولكنه يجعل لصديقه من الحق فيه أكثر مما يجعله لنفسه . فأما إذا ملك صديقه شيئا فانه لا يطمع فيه ولا تتوجه نفسه إليه ، يريد أنه كريم قنوع .

الإعراب : « خليل » مبتدأ ، مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة اكتفاء بكسر ما قبلها منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وهو مضاف وياء المتكلم المحذوفة مضاف إليه « أملك » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة « منى » جار ومجرور متعلق بأملك « للذى » جار ومجرور متعلق بأملك أيضا « كسبت » كسب : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء علامة على تأنيث الفاعل « يدى » فاعل مرفوع بضمة مقدرة على ماقبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر ، وجملة الفعل وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « وما » الواو حرف عطف ما : حرف نفى « لى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « فيما » فى : حرف جر ، ما : اسم موصول مبنى على السكون فى محل جر بفى ، والجار والمجرور متعلق بطمع الآتى « يقتنى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى خليلى ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله المستتر فيه لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، والعائد ضمير منصوب بالفعل المضارع محذوف ، وأصل الكلام : ومالى فى الذى يقتنيه خليلى « طمع » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « خليل » حيث حذف ياء المتكلم مكتفيا بكسر ما قبلها ، كما تحذف ياء العلة للعامل بدلالة كسر ما قبلها عليها نحو لم يقض ولم يرم ، وأصله خليلى – إلخ ، فلما لم يتيسر له إثبات الياء حذفها وأبقى الكسرة لتدل عليها . وإنما كانت الياء مقدرة فى هذه الكلمة لأمرين : أولهما أن الرواية فيها بكسر آخرها مع أن العامل الذى أثر فيها – وهو الابتداء – يقتضى الرفع ، وليست الكلمة مبنية ، وثانيهما أن الكلمة مبتدأ ، والمبتدأ لا يكون نكرة محضة ، فتقدير إضافتها للياء يجعلها معرفة فيصح الابتداء .

٦٧٥ – أنشد ابن منظور فى اللسان (ن ق ع) هذا البيت ولم ينسبه ، وقد بحثت عنه

... ...

طويلا حتى وجدته منسوبا إلى شاعر اسمه النقيع بن جرموز العبشمى . وممن نسبه إليه صاحب الوساطة أبو الحسن على بن عبد العزيز الجرجانى (ص ١٤) وصاحب المؤتلف والمختلف أبو القاسم الحسن بن بشر الآمدى (ص ١٩٥) قال الآمدى : «أظنه من عبد شمس بن ربيعة ابن زيد مناة بن تميم ، ذكره ابن الأعرابى فى نوادره ، وأنشد * أطوف ما أطوف ... البيت * قال : أراد أمى ، فقال : أما ، وأراه سمى النقيع بهذا البيت » اه .

اللغة : « أطوف » أكثر الطواف والجولان فى البلاد ، وهو كقول الحطيئة :

أُطَوِّفُ مَا أُطَوِّفُ ثُمَّ آوِى إِلَى بَيْتٍ قَعِيدَتُهُ لَكَاعِ

وقال عروة بن الورد ، وهو عروة الصعاليك :

تَقُولُ سُلَيْمَى: لَوْ أَقَمْتَ بِأَرْضِنَا وَلَمْ تَدْرِ أَنِّى لِلْمُقَامِ أُطَوِّفُ

«النقيع» المحض من اللبن يبرد ، ومثله النقيعة أيضا ، وروى فى اللسان وحده «ويكفينى النقيع»

الإعراب : « أطوف » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «ما» يجوز أن تكون موصولا حرفيا و « أطوف » مضارع وفاعله مستتر فيه ، وما مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر يقع مفعولا مطلقا لأطوف مؤكدا له ، وكأنه قد قال : أطوف تطوافى ، ويجوز أن تكون ما موصولا اسميا مفعولا به لأطوف ، أو نعتا لمصدر محذوف يقع مفعولا مطلقا ، ويكون على كل منهما مبنيا على السكون فى محل نصب و « أطوف » فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والجملة لا محل لها صلة ، والعائد محذوف ، وكأنه قد قال : أطوف الذى أطوفه ، أو أطوف التطواف الذى أطوفه « ثم » حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « آوى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « إلى » حرف جر « أما » مجرور بإلى ، وعلامة جره كسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المنقلبة ألفا منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وأم مضاف وياء المتكلم المنقلبة ألفا مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر ، والجار والمجرور متعلق بقوله آوى « ويروينى » الواو حرف عطف ، يروى : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به مبنى على السكون فى محل نصب « النقيع » فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « أما » فان أصله « أُمِّىَ » فقلب الكسرة التى قبل ياء المتكلم فتحة فصارت الياء متحركة مفتوحا ما قبلها ، فانقلبت هذه الياء ألفا . قال الدنوشرى : « والألف المنقلبة ، هل هى مضاف إليه أولا ؟ محل تأمل » اه وقد أجاب عن هذا الاستفهام الشهاب القاسمى

أراد إلى أمى ، والثالث كقوله :

٦٧٦ — وَلَسْتُ بِمُدْرِكٍ مَا فَاتَ مِنِّى بِلَهْفَ وَلاَ بِلَيْتَ وَلاَ لَوَ انِّى

وأما ياء المتكلم المدغم فيها فالفصيح الشائع فيها الفتح ، كما مر ، وكسرها لغة قليلة حكاها أبو عمرو بن العلاء والفراء وقطرب ، وبها قرأ حمزة « مَا أَنَا بِمُصْرِخِكُمْ وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِيِّ » . وكسر ياء « عَصَاىَ » الحسنُ وأبو عمرو فى شاذه وهو أضعف من الكسر مع التشديد .

فقال : « الظاهر أن الألف اسم ؛ لأنها منقلبة عن اسم . وينبغى أن يحكم عليها بأنها مضاف إليه ، وأنها فى محل جر ، ويظهر أثره فى التابع ، بل قد يدعى أن هذه الألف ياء المتكلم غاية ما فى الأمر أنه تغيرت صفتها » اه كلامه . وأقول : هذا الذى ذكره الشهاب القاسمى هو الذى نختاره ، وهو الذى أعربنا عليه هذا الشاهد ، وتغير صفتها لا يمنع من اعتبار حقيقتها ، فانها إنما انقلبت ألفا لعلة صرفية ، غاية ما فى الأمر أن من قال ذلك اعتبر الفتحة العارضة كالفتحة الأصلية ، واعتبر تحرك الياء وانفتاح ما قبلها فى كلمتين كوجود ذلك فى الكلمة الواحدة ، لما رأى أن المضاف والمضاف إليه كالكلمة الواحدة ، وخاصة لما كان المضاف إليه على حرف واحد وكان متصلا بالمضاف . وهذا ظاهر إن شاء الله .

٦٧٦ — ولم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سابق أو لاحق ، وقد أنشده فى اللسان (ل هـ ف) عن الأخفش وابن الأعرابى ، ولم ينسبه .

اللغة : « ولست براجع » تقول : رجعت الشىء أرجعه — من باب ضرب — رجعا — كالضرب — ومرجعا — بفتح الجيم وكسرها — وفى التنزيل (فَإِنْ رَجَعَكَ اللهُ) ومعناه رده إلى موضعه الأصلى « فات » تقول : فات الأمر يفوت — من باب قعد — فوتا وفواتا ؛ إذا مضى وذهب وقت فعله « بلهف » أصل اللهف — بسكون الهاء وفتحها — الأسى والحزن والغيظ ، وقيل : هو خاص بالأسى على شىء يفوتك بعد ما تشرف عليه ، والمراد ههنا هذا اللفظ ، قال فى اللسان : « وأما قوله — أنشده الأخفش وابن الأعرابى وغيرهما * فلست بمدرك مافات منى ... (البيت) فإنما أراد بأن أقول والهفا ، فحذف الألف » اه وستعرف غرضه من هذا الكلام فى بيان الاستشهاد ، وكذلك قوله « بليت » أراد به هذا اللفظ ، وقوله « لوانى » مثله أيضا .

الإعراب : « لست » ليس : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه مبنى على الضم فى محل رفع « براجع » الباء حرف جر زائد ، راجع : خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله لأنه اسم فاعل يعمل عمل فعله « ما » اسم موصول مفعول به لراجع مبنى على السكون فى محل نصب « فات »

﴿ خاتمة ﴾ فى المضاف إلى ياء المتكلم أربعة مذاهب :

أحدها : أنه معرب بحركات مقدرة فى الأحوال الثلاثة ، وهو مذهب الجمهور .

والثانى : أنه معرب فى الرفع والنصب بحركة مقدرة ، وفى الجر بكسرة ظاهرة ، واختاره فى التسهيل .

فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة من الفعل وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « منى » جار ومجرور متعلق بفات « بلهف » الباء حرف جر ، ولهف : مجرور بالباء وعلامة جره كسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم التى انقلبت ألفا ثم حذفت منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، والجار والمجرور متعلق براجع . وستعرف كلاما فى هذا الإعراب عند بيان الاستشهاد « ولا » الواو حرف عطف ، لا : حرف زائد لتأكيد النفى « بليت » الباء حرف جر ، ليت قصد لفظه أيضا : مجرور بالباء وعلامة جره كسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة البناء الأصلى ، والجار والمجرور معطوف على الجار والمجرور السابق « ولا » الواو حرف عطف ، لا : حرف زائد لتأكيد النفى « لو أنى » معطوف بالواو على ليت مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون البناء الأصلى وكأنه قد قال : ولا بلو أنى .

الشاهد فيه : قوله « بلهف » فإن ظاهر عبارة الشارح أن الباء داخلة على اسم كان مضافا لياء المتكلم ، ثم انفتح ما قبل الياء فانقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ثم حذفت الألف المنقلبة عن الياء و بقيت الفتحة دليلا عليها ، وأن الشاعر قد قصد هذا اللفظ فأعمل الباء فيه ، وأكثر النحاة يجعلون الباء داخلة على قول محذوف ، و « لهف » منادى بحرف نداء محذوف وأصل الكلام : بقولى يا لهفى ، ثم انفتح ما قبل الياء ، ثم قلبت الياء ألفا ، ثم حذفت الألف ، وكذلك « بليت » أصله بقولى ليت الأمر كان كذا ، وكذلك « لو أنى » أصله بقولى لو أنى فعلت كذا ، مثلا . قال الشيخ خالد فى التصريح : « فالباء فى بلهف متعلقة براجع ، ومجرورها قول محذوف ، أصله بقولى ، ولهف منادى سقط منه حرف النداء ، والأصل يا لهفا ، فحذفت الألف المنقلبة عن ياء المتكلم اجتزاء بالفتحة ، والمعنى : ولست راجعا ما فات منى بقولى يالهفى ، ولا بقولى ليتنى فعلته ، ولا بقولى لو أنى فعلته » اﻫ كلامه . ولم نعرب البيت على هذا الوجه — وإن كان هو الأشهر فى كلام النحاة — لوجهين : أولهما أن هذا الحكم سيأتى فى فصل عقده الناظم لحكم المنادى المضاف لياء المتكلم فيكون تخريج كلامه هنا عليه تكرارا ، وثانيهما أن ذلك لا يتأتى فى الشاهدين السابقين (رقم ٦٧٤ و ٦٧٥) إذ لا يمكن أن تزعم أن « خليل » منادى بحرف نداء محذوف ؛ فإنك لو قلت ذلك لبقى « أملك » بغير عامل يعمل فيه ، فلو زدت فى تمحلك بأن

والثالث : أنه مبنى ، وإليه ذهب الجُرْجانى وابن الخشاب .

والرابع : أنه لا معرب ولا مبنى ، وإليه ذهب ابنُ جنى .

وكلا هذين المذهبين بَيِّنُ الضعف . والله أعلم .

قلت : أصل الكلام : يا خليلى أنت أملك ، كان فى الكلام اضطراب أى اضطراب ، لأنه يقول بعد ذلك « ومالى فيما يقتنى طمع » كما أنه ليس من اليسير على من له أدنى مسكة من عقل أن يقول فى الشاهد الآخر : إن أصل الكلام : ثم آوى إلى قولى ياأما . فلما لم يمكن ذلك فى الشاهدين السابقين ترجح عندنا أن نجرى هذا الشاهد على غرارهما ، حتى يكون الكلام ههنا فى المضاف لياء المتكلم إذا لم يكن منادى ، والكلام الآتى فى باب النداء خاصا بالمضاف لياء المتكلم إذا كان منادى . ويلزم على هذا أن يكون الشارح قد أراد هنا أن يقرر أن هذه اللغات ليست خاصة بباب النداء ، ولكنها تجرى فى غير النداء كما تجرى فيه ، ثم يلزم شىء آخر ، وهو أن الشارح فى هذا الباب قد ذكر هذا البيت على أحد تخريجين يحتملهما ، وليس فى ذلك شىء ، ولا هو بمنكر من صنيعه ، فقد ذكرنا لك فى مواضع سابقة أنه يستشهد فى باب ببيت على تخريج من تخريجات العلماء فيه ، ثم يستشهد بالبيت نفسه فى باب آخر على تخريج آخر من تخريجات العلماء . وفى هذا القدر الكفاية والمقنع إن شاء الله

* * *

رب إنى أرفع إليك أكفَّ الضراعة أن توفقنى إلى ما فيه مرضاتك ، وأن تهيئ لى سبل الخير والفلاح ، وأن تختم لى بخير ماختمت به حياة أوليائك وأصفيائك ، وأن تجعل الآخرة أحب إلى ، وأن تتجاوز لى عما أسلفت ، وأن لا تكلنى إلى نفسى طرفة عين ، ولا أقل من ذلك . يا نعم المعين .

قد تم ـ بحمد الله تعالى وحسن توفيقه ـ طبع الجزء الثالث من شرح الأشمونى مع حواشينا عليه المشتملة على نادر التحقيقات ، ويليه ـ إن شاء الله تعالى ـ الجزء الرابع مفتتحا بباب إعمال المصدر ، نسأله تعالى التوفيق إلى إكماله ؛ إنه لا يوفق إلى الخير سواه .

فهرس

الجزء الثالث من كتاب

شرح الأشمونى

« أ » الموضوعات   « ب » أبيات الشواهد

فهرس الموضوعات الواردة فى الجزء الثالث

من شرح الأشمونى

وفى حواشينا عليه(1)

(1) وضعنا حرف (هـ) بجانب رقم الصحيفة إذا كان البحث قد ورد فى حواشينا عليه وحدها ، أو كان قد أشير إليه فى الشرح ثم استوفينا بحثه فى الحواشي ، وذلك كثير كما ترى .

تمت فهرس الموضوعات الواردة فى الجزء الثالث
من شرح الأشمونى وحواشينا عليه

فهرس الشواهد

مرتبة على حروف الهجاء بحسب قوافيها

حرف الهمزة

ص	رقم الشاهد	الشاهد	
٥	٤٧٠	إنَّمَا الْمَيْتُ مَنْ يَعِيشُ كَئِيباً	كَاسِفاً بالُهُ قَلِيلَ الرجاء
٩	٤٧١	وَجَاءَتْ بِهِ سَبْطَ العِظَامِ كَأَنَّمَا	عِمَامَتُهُ بَيْنَ الرِّجَالِ لِوَاءُ
٤٨	٤٨٠	غَافِلاً تَعْرِضُ الْمَنِيَّةُ لِلْمَرْ	ءِ فَيُدْعَى وَلَاتَ حِينَ إِبَاءِ
١٢٩	٥٠٧	مَتَى يَأْتِ هٰذَا الْمَوْتُ لَمْ يُلْفِ حَاجَةً	لِنَفْسِيَ إِلَّا قَدْ قَضَيْتُ قَضَاءَهَا
١٨٠	٥١٩	نِعْمَ الْفَتَاةُ فَتَاةُ هِنْدُ لَوْ بَذَلَتْ	رَدَّ التَّحِيَّةِ نُطْقاً أَوْ بِإِيمَاءِ
٣٢١	٥٧١	رُبَّمَا ضَرْبَةٍ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ	بَيْنَ بُصْرَى وَطَعْنَةٍ نَجْلَاءَ

حرف الباء الموحدة

ص	رقم الشاهد	الشاهد	
٤٤	٤٧٩	لَئِنْ كَانَ بَرْدُ الْمَاءِ هَيْمَانَ صَادِيًا	إِلَيَّ حَبِيباً إِنَّهَا لَحَبِيبُ
٧٩	٤٩٠	أَصِخْ مُصِيخاً لِمَنْ أَبْدَى نَصِيحَتَهُ	[وَالْزَمْ تَوَقِّيَ خَلْطِ الْجِدِّ بِاللَّعِبِ]
٩٦	٤٩٦	وَلَوْ أَنَّ قَوْمًا لِارْتِفَاعِ قَبِيلَةٍ	دَخَلُوا السَّمَاءَ دَخَلْتُهَا لَا أُحْجَبُ
١٠١	٤٩٨	أَكْسَبَتْهُ الْوَرِقُ الْبِيضُ أَبًا	وَلَقَدْ كَانَ وَلَا يُدْعَى لِأَبْ
١١٤	٥٠٢	نَجَوْتُ وَقَدْ بَلَّ الْمُرَادِيُّ سَيْفَهُ	[مِنَ ابْنِ أَبِي شَيْخِ الْأَبَاطِحِ طَالِبِ[1]]
١٥٥	٥١١	طَافَتْ أُمَامَةُ بِالرُّكْبَانِ آوِنَةً	يَا حُسْنَهُ مِنْ قَوَامٍ مَا وَمُنْتَقَبَا
١٦٤	٥١٤	[أَتَهْجُرُ لَيْلَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا]	وَمَا كَانَ نَفْساً بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ ؟

(١) وانظره أيضا فى (ص ٥٢٢ من هذا الجزء) .

ص	رقم الشاهد	الشاهد
١٦٩	٥١٦	رَدَدْتُ بِمِثْلِ السِّيدِ نَهْدٍ مُقَلِّصٍ كَمِيشٍ إِذَا عِطْفَاهُ ماءً تَحَلَّبَا
١٩٠	(١)	[فَقُلْتُ: ادْعُ أُخْرَى وارفع الصوت جَهْرَةً] لَعَلَّ أَبِي الْمِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ
٢٠٠	٥٢٦	[وَاهٍ رَأَبْتُ وَشِيكاً صَدْعَ أَعْظُمِه] ورُبَّهُ عَطِباً أَنْقَذْتُ مِنْ عَطَبِهْ
٢٠١	—	رُبَّهُ فِتْيَةً دَعَوْتُ إِلَى مَا يُورِثُ الْمَجْدَ دَائِباً فَأَجَابُوا
٢٠٢	٥٢٧	نَحَّى الذَّنَابَاتِ شِمَالاً كَثَبَا وأُمَّ أَوْعَالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا
٢١١	٥٣١	أَتَتْ حَتَّاكَ تقصد كلَّ فجٍّ تُرَجِّى مِنْكَ أَنْهَا لاَ تَخِيبُ
٢١٤	٥٣٢	تُخُيِّرْنَ مِنْ أَزْمَانِ يَوْمِ حَلِيمَةٍ إِلَى الْيَوْمِ قَدْ جُرِّبْنَ كُلَّ التجاربِ
٢٢٣	٥٣٤	فلا تتركَنِّي بالوعيد كأنَّنِي إِلَى النَّاسِ مَطْلِيٌّ بِهِ الْقَارُ أَجْرَبُ
٣٢٩	٥٧٥	بَلْ بَلَدٍ ذِي صُعُدٍ وَأَصْبَابْ [تُخْشَى مَرَادِيهِ وَهَجْرٍ دَوَّابْ]
٣٥٤	٥٨٥	أَحَقًّا عِبَادَ اللهِ أَنْ لَسْتُ صَاعِداً وَلاَ هَابِطًا إِلاَّ عَلَيَّ رَقِيبُ وَلاَ سَائِلٍ وَحْدِي وَلاَ فِي جَمَاعَةٍ مِنَ النَّاسِ إِلاَّ قِيلَ: أَنْتَ مُرِيبُ
٣٥٦	٥٨٦	مَشَائِيمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلاَ نَاعِبٍ إِلاَّ بِبَيْنٍ غُرَابُهَا
٣٥٧	—	وَمَا زُرْتُ لَيْلَى أَنْ تَكُونَ حَبِيبَةً إِلَيَّ وَلاَ دَيْنٍ بِهَا أَنَا طَالِبُهْ
٣٧٩	٥٩٤	فَقُلْتُ انْجُوَا عَنْهَا نَجَا الْجِلْدِ؛ إِنَّهُ سَيُرْضِيكُمَا مِنْهَا سَنَامٌ وَغَارِبُهْ
٣٨٤	٥٩٧	يَا رَبِّ إِمَّا تُخْرِجَنَّ طَالِبِي فِي مِقْنَبٍ مِنْ تِلْكُمُ الْمَقَانِبِ فَلْيَكُنِ الْمَغْلُوبَ غَيْرَ الْغَالِبِ وَلْيَكُنِ الْمَسْلُوبَ غَيْرَ السَّالِبِ
٣٩١	٦٠٣	[الْعَارِفُو الْحَقَّ لِلْمُدِلِّ بِهِ] وَالْمُسْتَقِلُّو كَثِيرَ ما وَهَبُوا (٢)

(١) كل شاهد لم تذكر رقمه فى هذا الفهرس فقد ورد فى هذا الجزء ولكنه قد سبق ذكره فى أحد الجزءين السابقين وشرح فى الموضع الذى ذكر فيه، ولم نتعرض عند ذكره فى الجزء الثالث إلا لبيان الاستشهاد به مع تحديد الموضع الذى سبق ذكره فيه.

(٢) وانظره أيضا فى (ص ٣٩٦).

ص	رقم الشاهد	الشاهد	
٤٢١	—	فَكُنْ لِي شَفِيعاً يَوْمَ لَاذُو شَفَاعَةٍ	بِمُغْنٍ فَتِيلاً عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبِ
٤٤٤	٦٢٩	فَلَئِنْ لقيتُكَ خاليَيْنِ لَتَعْلَمَنْ	أَنِّي وَأَيُّكَ فارسُ الأحزابِ
٤٤٩	٦٣٣	صَرِيعُ غَوَانٍ رَاقَهُنَّ ورُقْنَهُ	لَدُنْ شبَّ حتى شاب سودُ الذوائبِ
٤٥٢	٦٣٤	فما زال مُهْرِى مَزْجَرَ الكلابِ منهم	لَدُنْ غُدْوَةً حتى دَنَتْ لِغُرُوبِ
٥٢٧	٦٦٧	ما إنْ وَجَدْنا لِلْهَوَى مِنْ طِبِّ	ولا عَدِمْنَا قَهْرَ وَجْدٍ صَبٍّ

حرف التاء المثناة

ص	رقم الشاهد	الشاهد	
٣٢٣	٥٧٣	رُبَّما أوفيتُ فى عَلَمٍ	[تَرْفَعَنْ ثوبى شَمَالاتُ]
٤٤٠	٦٢٧	كلا أخِى وخليلي واجِدِى عَضُداً	فى النائبات وإلمام المُلِمَّاتِ
٤٧٢	٦٤٣	فساغ لىَ الشرابُ وكنتُ قبلاً	أكادُ أغصّ بالماءِ الفراتِ(١)

حرف الجيم

ص	رقم الشاهد	الشاهد	
١٩٠	٥٢٣	شرِبْنَ بماء البحر ثم تَرَفَّعَتْ	متى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ(٢)
٢٧٠	٥٥١	أنا أبو سَعْدٍ إذَا الليلُ دَجَا	يُخَالُ فى سَوَادِهِ يَرَنْدَجَا
٣٤٣	٥٨١	أَخْلِقْ بذِى الصبرِ أن يَحْظَى بحاجته	ومُدْمِنِ القَرْعِ للأبوابِ أنْ يَلِجَا
٥٠٩	٦٥٨	[ما زال يوقِنُ مَنْ يَؤُمُّكَ بالغِنَى]	وسِوَاكَ مانِعُ فَضْلَهُ المحتاجِ

حرف الحاء المهملة

ص	رقم الشاهد	الشاهد	
٣٨٢	٥٩٦	أقامَ بِبَغْدَادِ العراقِ وشَوْقُهُ	لأهْلِ دِمَشْقِ الشَّامِ شَوْقٌ مُبَرِّحُ
٤٢٠	—	[نهيتك عن طِلابكَ أمَّ عمرو	بعاقِبَةٍ] وأنتَ إذٍ صَحِيحُ
٤٨٤	٦٤٨	مَرَّتْ بنا فى نِسْوَةٍ خَوْلَةٌ	والمِسْكُ من أرْدَانِها نافِحَهْ

(١) وانظره أيضا فى حرف الميم من هذه الفهرس .

(٢) وانظره أيضا فى (ص ٢٧٣) .

حرف الدال المهملة

ص	رقم الشاهد	الشاهد	
٢٨	٤٧٣	وبالجسمِ منّى بيّنًا لو عَلِمْتِـــهِ	شحوبٌ ، وإن تستشهدى العينَ تَشْهَدِ
٤٢	٤٧٨	تَسَلَّيْتُ طـــرًّا عنكمُ بعد بينكم	بذكراكمُ حتى كأنكمُ عندى
٥١	٤٨٣	إذا المرء أعْيَتْهُ المروءة ناشـــئًا	فمَطْلَبُهَا كَهْلاً عليه شَـــدِيدُ
٩٨	٤٩٧	[أقادُوا مِنْ دَمى وتوعَّـــدونى]	وكنتُ ولا يُنَهْنِهُنِى الوَعِيدُ
١٢٧	٥٠٦	سَقَطَ النَّصِيفُ ولم تُرِدْ إسقاطَه	[فتَنَاوَلَتْهُ واتَّقَتْنَا باليـــدِ]
١٧٥	٥١٨	تزَوَّد مثـــلَ زاد أبيك فينا	فنعم الزاد زاد أبيـــكَ زادَا
٢٠٩	٥٣٠	فلا واللهِ لا يَلْـــقى أناسٌ	فتًى حَتَّاكَ يابْنَ أبى زيادِ
٢٣٥	٥٣٨	سقى الحَيا الأرضَ حتى أمْكُنٍ عُزِيَتْ	لهم فلا زال عنها الخـــير محدودا
٢٣٨	٥٣٩	وملـكتَ ما بين العراق ويَثْرِبٍ	مُلـكًا أجار لمسلِمٍ ومُعَاهَدِ
٢٤٧	٥٤٢	شـــبابٌ وشَيْبٌ وافتقارٌ وثروة	فلِلَّهِ هـــذا الدهر كيف تردَّدا
٢٨٤	٥٥٦	بكلٍّ تداوينا فــلَمْ يُشْفَ ما بنا	على أنّ قُرْبَ الدار خيرٌ من البعد
		على أنّ قربَ الدار ليس بنافع	إذا كان مَنْ تهواه ليس بذى وُدِّ
٣٠٦	٥٦٥	وما زلتُ أبغى المـالَ مذ أنا يافعٌ	وليداً وكهلاً حين شِبْتُ وأمْرَدَا
٣٦٨	٥٩٠	[إن الخليط أجدُّوا البين فانجردوا]	وأخْلَفُوكَ عِدَ الأمر الذى وَعَدُوا
٤٩٤	٦٥٢	يا من رأى عارضاً أُسَرُّ به	بَيْنَ ذراعَىْ وجَبْهَةِ الأسَدِ
٥٠٨	٦٥٦	فزجَجْتُـــهَا بمزَجَّـــةٍ	زجَّ القَلوصَ أبى مَزَادَهْ

حرف الراء المهملة

ص	رقم الشاهد	الشاهد	
٦٣	٤٨٥	[بانت لتحزننا عَفَارَهْ]	يا جارَتَا ما أنتِ جارَهْ

ص	رقم الشاهد	الشاهد	
٦٦	٤٨٦	رَهْطُ ابنِ كوزٍ مُحْقِبي أدراعِهِمْ	فيهم ورهطُ ربيعة بن حُذارِ
٦٩	٤٨٧	بنا عاذَ عَوْفٌ وهْوَ بادِئَ ذِلّةٍ	لديكم فلم يعدَم ولاء ولا نَصْرا
٨١	٤٩١	أنا ابنُ دارَةَ معروفًا بها نسَبي	وهل بدارَةَ يا لَلنّاسِ مِنْ عارِ
٨٧	٤٩٢	أطلُبْ ولا تَضْجَرَ من مطلبٍ	[فآفَةُ الطالِبِ أن يَضْجَرا]
١٠٤	٥٠٠	ثمّ راحُوا عَبَقُ المسكِ بهم	[يُلْحِفُونَ الأرضَ هُدّابَ الأُزُرْ]
١٣٣	٥٠٨	نَصَفَ النّهارُ الماء غامِرُهُ	[ورَفيقُه بالغَيبِ ما يَدْري]
١٤٩	٥٠٩	[أقولُ لها حين جَدَّ الرَّحيـ	ـلُ:أبْرَحْتِ رَبًّا] وَأَبْرَحْتِ جارا
١٦١	٥١٣	أنفسًا تطيبُ بنيل المُنَى	وَداعِي المَنُونِ ينادي جِهارًا
٢٢٧	٥٣٥	تقول وقد عالَيْتُ بالكُور فوقَها :	أيُسْقَى فلا يَرْوَى إلَيّ ابنُ أحمَرا
٢٣٧	—	وإنى لتعروني لذكراك هزة	[كما انتفض العصفور بَلّلَهُ القَطْرُ]
٣٠٦	—	ما زال مذ عقدت يَداهُ إزارَه	[فَسَما فأدرك خمسَةَ الأشبار]
٣٠٩	٥٦٧	لِمَنِ الدّيارُ بقُنّةِ الحِجْرِ	أقْوَيْنَ مذ حجج ومُذْ دَهْرِ
٣١٦	٥٦٩	ربّما الجامِلُ المؤبَّلُ فيهمْ	وعَناجِيجُ بينهنّ المِهارُ(١)
٣٤٧	٥٨٩	ما لمحِبٍّ جلَدٌ أن يُهْجَرا	ولا حبيبٍ رأفةٌ فيَجْبُرا
٣٨٠	٥٩٥	إلى الحول ثم اسمُ السلام عليكما	[ومن يَبْكِ حولاً كاملا فقد اعتذرْ]
٤٠٣	٦١٠	إنارةُ العقل مكسوفٌ بطَوْعِ هوًى	وعَقْلُ عاصي الهوى يزدادُ تَنْويرا
٤٠٨	٦١٢	دعَوْتُ لما نابني مِسْوَرًا	فلبّى فَلَبَّيْ يَدَيْ مِسْوَرِ(٢)
٤٤٢	٦٢٨	كلا الضّيْفَنِ المشنوءِ والضّيفِ نائلٌ	لدَيّ المُنَى والأمْنَ في العُسْرِ واليُسْرِ
٤٤٧	٦٣١	تَنْتَهِضُ الرِّعدةُ في ظُهَيْري	من لَدُنِ الظُّهرِ إلى العُصَيْرِ

(١) وانظره أيضا فى (ص ٣٢٧).

(٢) وانظره أيضا فى (ص ٤١٦) .

حرف الزاى

حرف السين المهملة

حرف الضاد المعجمة

حرف الطاء المهملة

حرف العين المهملة

ص	رقم الشاهد	الشاهد	
٥٢٠	١٨٢	[إذا أنت لم تنفع فضُرَّ فإنَّمَا]	يُراد الْفتَى كَيْماَ يضُرُّ ويَنفَعُ
٥٢١	١٨٤	فقالت: أكلَّ الناس أصْبحْتَ مانحاً	لسانَكَ كيما أنْ تغرَّ وتخدعا
٥٤٦	٢٥٥	فلمَّا تفرَّقْنَا كأنِّى ومالكا	لِطُول اجتماع لم نَبِتْ ليلةً معا
٥٥٩	٢٩٢	أتجزعُ إن نَفْس أتاها حِمامُها	فهلاَّ التى عَنْ بَيْنِ جَنْبَيْكَ تَدْفَعُ
٥٦٢	٣٠١	بِكاَ للقوْةِ الشَّغْواءِ جُلْتُ فلم أكُنْ	لِأُولَعَ إلا بالكَمِىِّ الْمُقَنَّعِ
٦١٦	٤١٦	أمَا تَرَى حَيْثُ سُهيْلٍ طالعاَ	نجْماً يُضِىء كالشِّهاب ساطِعاَ
٦١٨	٤٢٢	على حينَ عاتَبْتُ المشيبَ على الصِّباَ	[وقُلْتُ ألمَّا أصْحُ والشيبُ وازِعُ]
٦٢٢	٤٣٠	إذا باهِلىٌّ تحتَهُ حَنظَلِيَّةٌ	لَهُ وَلَدٌ مِنهَا فَذَاكَ الْمُذَرَّعُ
٦٢٣	٤٣١	[ونُبِّئْتُ لَيْلَىٰ أرسَلَتْ بِشفاعَةٍ	إلىَّ] فهَلاَّ نَفْسُ ليلى شفيعُهَا
٦٣٧	٤٦٢	[يذكِّرن ذا البثِّ الحزينَ ببثّه]	إذا حنَّتِ الأُولىٰ سَجَعْنَ لَها مَعاَ
٦٤٩	٤٨٥	فأدرك إرقالَ الْعرَادَةِ ظَلْعُهَا	وقد جَعَلتْنِي من حَزِيمَةَ إصْبَعاَ
٦٥١	٤٩٠	ولم أرَ مثلَ الخير يتركُهُ الْفتَى	ولا الشَّرَّ يأتيه امرؤ وَهْوَ طائعُ
٦٥٣	٤٩٦	سقى الأرَضِينَ الغَيْثُ سَهْلَ وحَزْنَهاَ	
			[فَنِيطَتْ عُرَى الآمال بالزرع والضَّرْعِ]
٦٧٢	٥٣٩	أوْدَى بَنِىَّ وأعْقبُونِى حسرةً	عندَ الرُّقادِ وعَبْرَةً لا تُقْلِعُ
٦٧٣	٥٤٤	سَبَقوا هوَىَّ وأعْنَقوا لِهوَاهُمُ	فتُخُرِّمُوا ولكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ
٦٧٤	٥٤٨	خَليلِ أملكُ مِنِّى لِلَّذِى كَسَبَتْ	يَدِى وَمَالىَ فيماَ يَقْتَنِى طَمَعُ
٦٧٥	٥٤٩	أطوِّفُ ما أطوفُ ثمَّ آوِى	إلى أمَّا ويُرْوِينِى النَّقِيعُ

حرف الفاء

ص	رقم الشاهد	الشاهد	
٣٩٣	٦٠٤	الحافظو عَوْرَةَ العشــــيرة لا	يأتيهمُ من وَرَائِهِمْ وَكَفُ
٤٧١	٦٤٢	ومن قبلُ نادى كلُّ مَوْلىً قرابة	[فما عطفت مَوْلًى عليه العواطِفُ][(1)]
٥١٧	٦٦١	تَشْقِى امتياحًا نَدَى المسواكَ ريقَتِها	[كما تَضَمَّنَ ماء الْمُزْنَةِ الرَّصَفُ]

حرف القاف

ص	رقم الشاهد	الشاهد	
١١٢	٥٠١	ولولا جَنَانُ الليــــلِ ما آبَ عامرٌ	إلى جَعْفَرٍ سِرْبَالُه لم يُمَزَّقِ
٢٦٧	٥٥٠	ولا يُؤَاتيك فيما ناب مِنْ حَدَثٍ	إلا أَخُو ثقةٍ فانظر بِمَنْ تَثِقُ
٢٨٢	٥٥٥	أبى اللهُ إلا أنَّ سَرْحَــةَ مالكٍ	على كلِّ أفنَانِ العِضَاه تَرُوقُ
٢٩٥	٥٦٠	[قُبٌّ مِنَ التَّعْدَاءِ حُقْبٌ فِى سَوَقْ]	لَوَاحِقُ الأَقْرَاب فيها كَالْمَقَقْ

حرف الكاف

ص	رقم الشاهد	الشاهد	
٩٠	٤٩٣	فلمّــا خَشيتُ أظافِيرهُمْ	نَجَوْتُ وأرْهَنُهُمْ مَالِــكَا

حرف اللام

ص	رقم الشاهد	الشاهد	
٢٦	٤٧٢	لمَيَّـــــةَ مُوحِشًا طللُ	[يَلُوحُ كأنّهُ خِلَلُ]
٣٦	٤٧٧	يا صاح هل حُمَّ عيشٌ باقياً فترى	لنفْسِكَ العُذْر فى إبعادها الأَمَلَا
٤٩	٤٨١	فإن تكُ أذْوادٌ أصِــبْنَ ونسوةٌ	فلَنْ يذهَبُوا فِرْغًا بِقَتْلِ حِبَالِ
٥٠	٤٨٢	مشغوفَةً بِكِ قد شُغِفْتُ وإِنَّمَــا	حُمَّ الفراقُ فَمَــا إليكِ سبيلُ

---

(١) وانظره أيضا فى (ص ٤٩٨) .

ص	رقم الشاهد	الشاهد	
٩٥	٤٩٥	كُنْ للخليلِ نصيراً جار أو عَدَلاَ	ولا تَشِحّ عليه جادَ أوْ بَخِلاَ
١١٩	٥٠٣	وَقفتُ بِرَبْعِ الدَّارِ قَدْ غيَّرَ البِلَى	مَعَارِفَهَا والسارياتُ الْهَوَاطِلُ
١٤٣	—	أستغفر اللهَ ذَنْباً لستُ محصِيَهُ	[رَبَّ العباد إليه الوَجْهُ والعملُ]
١٦٠	٥١٢	ونَارُنَا لم يُرَ نَاراً مِثْلُهَا	[قَدْ عَلِمَتْ ذَاكَ مَعَدٌّ كُلُّهَا]
١٦٨	٥١٥	ضَيَّعْتُ حزمِىَ فى إبعادِىَ الأَمَلاَ	وما ارعَوَيْتُ وشَيْباً رأسِىَ اشْتَعَلاَ
٢٠٤	٥٢٨	ولا تَرَى بَعْلاً ولا حــــلائلاَ	كَهُ ولا كَهُنَّ إلا حاظِلا
٢٠٧	٥٢٩	وإذا الحرب شَمَّرَتْ لم تكن كى	حين تَدْعُو الـكُماةُ فيها نزالِ
٢٢٠	٥٣٣	أخذوا المَخاضَ من الفصيل غُلُبَّةً	ظلما ويكتب للأمير أفيلاَ
٢٢٨	٥٣٦	أم لا سبيلَ إلى الشباب وذِكْرُهُ	أشهَى إلىَّ من الرحيق السَّلْسَلِ
٢٤٥	٥٤١	فيالَكَ من ليل كأنَّ نجومَه	بكلِّ مُغار الْفتْل شُدَّت بيذبلِ
٢٥١	٥٤٤	لنا الفضلُ فى الدنيا وأنفك راغم	ونحن لـكم يوم القيامة أفضلُ
٢٦٢	٥٤٨	ألا عِمْ صباحا أيها الطلل البالى وهل يعمن من كان أحدث عهده	وهل يَعِمَنْ مَنْ كان فى العُصُرِ الخالى ثلاثين شهرًا فى ثلاثة أحوال
٢٧٩	٥٥٤	إن الـكريم وأبيكَ يَعْتَمِلْ	إنْ لم يَجِدْ يومًا على مَنْ يَتَّكِلْ
٣٠٢	٥٦٤	غدَت مِنْ عليه بعْدَ ما تمّ ظِمْؤُها	تصِلُّ وعن قَيْضٍ بِزِيزَاء مَجْهَلِ
٣٣٠	٥٧٦	فمثلِكِ حُبْلَى قد طرقتُ ومُرْضِعٍ	[فألهيتها عن ذى تمائم مُحْوِلِ]
٣٣٤	٥٧٨	وليلٍ كَمَوْجِ البحر أرْخَى سُدُولَه	[علىَّ بأنواع الهموم ليبتلى]
٣٣٩	٥٧٩	رَسْمِ دارٍ وقَفْتُ فى طَلَلِهْ	كِدْتُ أقضِى الحياةَ مِنْ جَلَلِهْ
٣٥٩	٥٨٨	... ...	وليس إلى منها النزولِ سبيلُ
٣٦٤	٥٨٩	[كأنَّ خُصْيَيْهِ من التَّدَلْدُلِ	ظَرْفُ عجوزٍ] فيهِ ثِنْتَا حَنْظَلِ
٣٧٢	٥٩٢	فأتَتْ بِهِ حُوشَ الفؤادِ مُبَطَّنًا	سُهُدًا إذا ما نام ليلُ الْهَوْجَلِ

حرف الميم

(١) وانظره أيضا فى (ص ٤٢٩) .

(٢) وانظره أيضا فى (ص ٥٢٨) .

ص	رقم الشاهد	الشاهد	
٤٠٢	٦٠٩	مَشَيْنَ كما اهتزَّت رِماحٌ تسفَّهَتْ	أعاليَهَا مرُّ الرياح النواسِمِ
٤١٨	٦١٧	[ونطعنهم حَيْثُ الْكُلَى بعد ضربهم	ببيضِ الْمَوَاضِي] حيثُ لَيِّ العمائمِ
٤٢٥	٦١٩	[لأَجْتذِبَنْ مِنْهُنَّ قلبِي تحلُّمًا]	على حينَ يَسْتَصْبِينَ كُلَّ حَلِيمِ
٤٣٤	٦٢٤	أقولُ لعبد الله لَمَّا سقاؤُنَا	ونحنُ بوادِي عَبْدِ شَمْسٍ وَهَاشِمِ
٤٤٥	٦٣٠	ألا تسألُونَ الناسَ أَيِّي وأَيُّكُمْ	غَدَاةَ الْتَقَيْنَا كان خيرًا وأَكْرَمَا
٤٥٧	٦٣٥	فرِيشِي منكُمُ وهَوَايَ مَعْكُم	وإن كانت زيارتكم لِمَامَا
٤٦٨	٦٤٠	لَعَنَ الإلٰهُ تَعِلَّةَ بْنَ مُسافرِ	لَعْنًا يُشَنُّ عليه مِنْ قُدَّامُ
٤٧٢	٦٤٣	فساغ لي الشرابُ وكنتُ قبلاً	أكادُ أغَصُّ بالماءِ الحَمِيمِ (١)
٥٢١	٦٦٣	ولئن حلفْتُ على يدَيْكَ لأَحْلفَنْ	بيمينِ أصْدَقَ مِنْ يَمِينِكَ مُقْسِمِ
٥٢٣	٦٦٤	كأنَّ بِرْذَوْنَ أبا عِصَامِ	زَيْدٍ حِمَارٌ دُقَّ بِاللِّجَامِ
٥٢٥	٦٦٦	نَرَى أَسْهُمًا للموت تُصْمِي ولا تُنْمِي	
		ولا تَرْعَوِي عن نَقْضِ أهْوَاؤُنَا الْعَزْمِ	
٥٢٨	٦٦٨	[فإنْ يكن النكاحُ أَحَلَّ شَيْءٍ]	
		فإنَّ نكاحَهَا مَطَرٌ حَرَامُ	

حرف النون

ص	رقم الشاهد	الشاهد	
٣١	٤٧٤	نجَّيْتَ يا ربِّ نوحًا واستجبْتَ له	في فلكٍ ماخرٍ في اليمِّ مَشْحُونَا
١٩٢	٥٢٤	أَتُطمِعُ فينا مَنْ أَرَاقَ دِمَاءَنَا	ولولاكَ لم يَعْرِضْ لأَحْسَابنا حَسَنْ
٢٧١	٥٥٢	فليت لي بِهِمُ قَوْمًا إذَا رَكِبوا	شَنُّوا الإغارة فرسانًا ورُكْبانَا

(١) انظره أيضا في حرف التاء المثناة من هذا الفهرس .

حرف الهاء

حرف الواو

حرف الياء

حرف الألف اللينة

انتهت فهرس الشواهد الواردة فى الجزء الثالث
من شرح الأشمونى ، والحمد لله رب العالمين



على ألفية ابن مالك

المسمى « منهج السالك إلى ألفية ابن مالك »

حققه ، وشرح شواهده ، وأتمّ مباحثه

محمد محيي الدين عبد الحميد

مفتش العلوم العربية والدينية بالجامع الأزهر

والمعاهد الدينية

الجزء الرابع

الطبعة الثانيـــة

مزيدة ومنقحة

شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر

١٣٦٥ هـ / ١٩٤٦ م / ٨٥٠

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وكفى ، وسلام على عباده الذين اصطفى

إعمال المصدر(١)

(بِفِعْلِهِ الْمَصْدَرَ أَلْحِقْ فِي الْعَمَلْ) تعدِّيا ولزومًا ، فإن كان فعلُه المشتقُّ منه لازمًا فم لازم ، وإن كان متعديا فهو متعدٍّ إلى ما يتعدَّى إليه : بنفسه ، أو بحرف جر(٢) .

﴿ تنبيه ﴾ : يُخالف المصدرُ فعلَه فى أمرين : الأول : أنَّ فى رفعِهِ النائبَ عن الفاعل خلافاً ، ومذهبُ البصريين جوازُه ، وإليه ذهب فى التسهيل(٣) . الثانى : أنَّ فاعلَ المصدر يجوز حذفُه بخلاف فاعل الفعل ، وإذا حُذف لا يتحمَّل ضميرَهُ ، خلافا لبعضهم .

---

(١) تقدم للشارح العلامة تعريف المصدر ، فى باب المفعول المطلق ، وتقدم لنا — فى هذا الموضوع — بحث مستفيض فيه لبيان اختلاف النحويين فى أصل الاشتقاق أهو المصدر أم هو الفعل ، فارجع إلى ذلك كله فى (ج ٢ ص ٣٤١ من كتابنا هذا) .

(٢) يؤخذ من عبارة الشارح أنه يقسم الفعل أولا إلى لازم ومتعد ، وأنه يقسم المتعدى إلى متعد بنفسه ومتعد بحرف جر. وعلى هذا الكلام مؤاخذة من وجهين : الأول : أنه يلزمه أن يكون لنا فعل لازم لزوما مطلقا ، فلا هو متعد بنفسه ولا هو متعد بحرف الجر ، وذلك غير موجود ، وما قيل من أنه موجود ، مع التمثيل له بحدث وعرض كما فعل ابن الناظم ، أو التمثيل له بظرف وشرف كما فعل بعض أرباب الحواشى ، لم يصح ؛ لأنه يقال : حدث لفلان كذا ، وعرض لفلان كذا ، كما يقال : ظرف فلان فى معاملته ، وشرف فلان فى خلقه ، ونحو ذلك . ووجه ورود هذه المؤاخذة أنه ينبغى فى التقسيم أن يكون كل قسم مباينا تمام المباينة لما عداه من الأقسام . والوجه الثانى أنه يلزم — على ما يفهم من كلام الشارح — أن يطلق على الفعل المتعدى بحرف الجر أنه متعد ، بالإطلاق ، نعنى من غير تقييد بقولنا بحرف الجر ، وذلك مما لا يرتضيه الأثبات من العلماء ، بل عندهم أن كلمة « المتعدى » عند إطلاقها من غير قيد إنما تصدق على الفعل المتعدى بنفسه ، ووجه ورود هذه المؤاخذة أنه يجب فى مثل هذا النوع من التقسيم أن يصح إطلاق لفظ المقسم على كل واحد من الأقسام وحمله على كل واحد منها أيضا ، والمقسم هنا هو «المتعدى» وأقسامه « المتعدى بنفسه » و « المتعدى بحرف الجر » ألا ترى أنك إذا قسمت « الكلمة » إلى « الاسم » و « الفعل » و « الحرف » يصح أن تقول : الاسم كلمة ، والفعل كلمة ، والحرف كلمة ، ويصح أن تقول «هذه كلمة» وأنت تعنى اسما أو فعلا أو حرفا ، فكان مقتضى ذلك أنه يجوز لك أن تقول « المتعدى بحرف الجر متعد » وأن تقول « هذا فعل متعد » وأنت تقصد ظرف مثلا ، وهذا لا يجوز .

(٣) فى هذه المسألة أربعة أقوال : الأول ، لا يجوز مطلقا ، نعنى سواء أكان فعل هذا المصدر

واعلم أنه لا فَرْق فى إعمال المصدر عَمَلَ فعله بين كونه (مُضَافًا أَوْ مُجَرَّداً أَوْ مَعَ أَلْ) لٰكن إعمالُ الأول أكثر ، نحو « وَلَوْلاَ دَفْعُ اللهِ النَّاسَ » والثانى أقْيَسُ ، نحو «أَوْ إِطْعَامٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ يَتِيماً » وقوله :

٦٧٧ — * بِضَرْبٍ بِالسُّيُوفِ رُؤُوسَ قَوْمٍ *

مما لزم البناء للمجهول مثل جن وزكم أم كان يبنى للمعلوم تارة ويبنى للمجهول تارة أخرى كأكثر الأفعال ، وسواء أمن اللبس أم لم يؤمن ، وهذا رأى الأخفش والشلوبين وغيرهما ، ووجهه فيما زعموا أن الغالب أن لا يؤمن اللبس ، ألا ترى أنك لوقلت « عجبت من ضرب زيد » تبادر إلى ذهن السامع أن الضرب مصدر الفعل المبنى للفاعل وأن زيداً ضارب ، وليس مضروبا . والثانى — وهو رأى جمهور البصريين ، واختاره ابن مالك فى التسهيل — يجوز مطلقا . والثالث — وهو رأى ذكره أبو حيان — يجوز فى مصدر الفعل الملازم للبناء للمجهول ، نحو أن تقول « ضايقنى زكام خالد » و « آلمنى جنون بكر » . والرابع — وهو رأى حكاه الدمامينى عن ابن خروف ، واستظهر عليه بالنقل عن سيبويه — يجوز بشرط أن يؤمن اللبس ، فإذا لم يؤمن اللبس لم يجز . وأنت إذا تدبرت فى هذه الآراء يتبين لك أن جمهور البصريين لم يبالوا باللبس فى هذه المسألة ، وأن من عداهم قصد إلى التحرز عن اللبس : فأما الأخفش ومن معه فقد رأوا أن اللبس واقع فى أغلب المثل فطردوا الرأى طردا ، إعطاء للجميع حكم الغالب الكثير ، وأما ماحكاه الدمامينى عن ابن خروف فقد نظر إلى العلة التى اقتضت المنع فقضى بأنه حيث وجدت هذه العلة وجب أن يوجد الحكم ، ولم يحدد موضعا معينا توجد فيه العلة ، وأما ماحكيناه عن أبى حيان فقد نظر فيه هذه النظرة التى علمنا بها ماحكاه الدمامينى عن ابن خروف ، ولكنه زاد عن ذلك تحديد موضع اللبس ، ومع ما اشتمل عليه من التحديد لانرى لك أن تقتصر عليه ؛ لأن موطن اللبس غيرمقصور على ماذكر .

٦٧٧ — هذا صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

* أَزَلْنَا هَامَهُنَّ عَنِ الْمَقِيلِ *

وهذا البيت من شواهد سيبويه (١ / ٩٧) ولم ينسب فى صلب الكتاب ، ولا نسبه الأعلم الشنتمرى فى شرح شواهده . وهومن كلام المرار — بفتح الميم وتشديد الراء — ابن منقذ التميمى .

اللغة : « بالسيوف » السيوف : جمع سيف ، والباء الداخلة عليه هى الباء التى تدخل على آلة الفعل كقولك : قطعت بالسكين « رؤوس » جمع رأس « هامهن » الهام : جمع هامة ، ويقال : هى الرأس كلها ، وقال ابن منظور : « الهام : جمع هامة ، وهى أعلى الرأس » اهـ . والضمير المتصل به يعود إلى الرؤوس ، قال العلامة الصبان : « والهام : جمع هامة ، وهى الرأس ، فإضافته إلى

... ...

ضمير الرؤوس للتأكيد ، وتطلق الهامة على جمجمة الدماغ ، والإضافة عليه من إضافة الجزء إلى الكل » اه . وقال الأعلم : « وأضاف الهام إلى الرؤوس — والهام هي الرؤوس — اتساعا ومجازاً وسوغ ذلك اختلاف اللفظين ، وربما وقع مثل هذا فى كلامهم ، كقولهم : مسجد الجامع ، ودار الآخرة — والجامع هو المسجد ، والآخرة هى الدار — » اه . وقوله فى بيت الشاهد « المقيل » فالمقيل فى الأصل : موضع النوم فى القائلة — وهى نصف النهار — فنقل من هذا المعنى إلى الموضع المستقر فيه الرأس تشبيها له بمعناه الأصلى . قال الصبان : « وأراد بالمقيل العنق ، لأنها مقيل الرأس أى مستقره » اه . وقال الأعلم : « وأراد بالمقيل الأعناق لأنها مقيل الرؤوس وموضع مستقرها » اه . وقال ابن منظور : « وفى شعر ابن رواحة :

الْيَوْمَ نَضْرِبْكُمْ عَلَى تَنْزِيلِهِ ضَرْبًا يُزِيلُ الْهَامَ عَنْ مَقِيلِهِ

الهام : جمع هامة ، وهى أعلى الرأس ، ومقيله : موضعه ، مستعار من موضع القائلة . وسكون الباء من نضربكم من جائزات الشعر ، وموضعها الرفع » اه .

المعنى : يصف قومه بالقوة والجلادة ، وبأنهم يقهرون أعاديهم وينتصرون عليهم ، فيقول : أزلنا هام هؤلاء الأعداء عن مواضع استقرارها بضربنا بسيوفنا رؤوسهم .

الإعراب : « بضرب » جار ومجرور متعلق بقوله أزلنا الآتى « بالسيوف » جار ومجرور متعلق بضرب أو بمحذوف صفة له « رؤوس » مفعول به لضرب ، وهو مضاف و « قوم » مضاف إليه « أزلنا » فعل وفاعل « هامهن »هام : مفعول به لأزلنا ، والضمير مضاف إليه «عن المقيل» جار ومجرور متعلق بقوله أزلنا .

الشاهد فيه : قوله « بضرب ... رؤوس » حيث نصب المفعول به — وهوقوله « رؤوس » — بالمصدر المنون وهو قوله « ضرب » كما ينصبه بالفعل ، وهذا المصدر مستكمل لشرط العمل ، فإنه حال محل الفعل المسبوق بأن المصدرية ، ألا ترى أن قوله « بضرب بالسيوف رؤوس قوم » موضوع موضع قولك : بأن ضربنا بالسيوف رؤوس قوم . ونظيره قول الشاعر :

فَلَوْلاَ رَجَاءُ النَّصْرِ مِنْكَ وَرَهْبَةٌ عِقَابَكَ قَدْ صَارُوا لَنَا كَالْمَوَارِدِ

وقول الآخر :

أَخَذْتُ بِسَجْلِهِمْ فَنَفَحْتُ فِيهِ مُحَافَظَةً لَهُنَّ إِخَا الذِّمَامِ

الشاهد فى أول هذين البيتين قوله « ورهبة عقابك » حيث نصب المفعول به — وهو قوله « عقابك » — بالمصدر المنون الذى هو قوله « ورهبة » . والشاهد فى ثانيهما قوله « محافظة إخا

وإعمالُ الثالث قليلٌ ، كقوله :

٦٧٨ — * ضَعِيفُ النِّكَايَةِ أعْدَاءَهُ *

الدمام » حيث نصب المفعول به — وهو قوله « إخا الدمام » — بالمصدر المنون الذى هو قوله « محافظة » بعد أن ضمنه معنى مراعاة أو تقدير أو نحوهما .

واعلم أن تجويز إعمال المصدر المنكور هو مذهب جمهور البصريين وأكثر النحاة ، وذهب الكوفيون إلى أنه لايجوز إعماله ، وقالوا : إن وقع بعده مرفوع أو منصوب فالعامل فعل يفسره هذا المصدر ، فتقدير البيت عندهم : نضرب رؤوس .

٦٧٨ — هذا صدر بيت من المتقارب ، وعجزه قوله :

* يَخَالُ الْفِرَارَ يُرَاخِى الْأَجَلْ *

وهذا البيت من شواهد سيبويه (١/٩٩) ولم ينسب فى صدر الكتاب ، ولا نسبه الأعلم الشنتمرى فى شرح شواهده .

اللغة : « النكاية » بكسر النون — مصدر قولك : نكى العدو — مثل رمى — إذا أصاب منه . قال الجوهرى : « نكيت فى العدو نكاية ، إذا قتلت فيهم وجرحت ، قال أبو النجم :

نَحْنُ مَنَعْنَا وَادِيَىْ لِصَافَا   نَنْكِى الْعِدَا وَنُكْرِمُ الْأَضْيَافَا » اهـ

وفى الحديث « أو ينكى لك عدوا » وقال ابن الأثير فى بيان معناه : « يقال : نكيت فى العدو أنكى — مثل رميت أرمى — إذا أكثرت فيهم الجراح والقتل فوهنوا لذلك » اهـ . وبالتأمل فى هذه العبارات تجد الجوهرى وابن الأثير يجعلون هذا الفعل متعديا بفى ، ولكن عبارة الأعلم التى ستسمعها فى بيان معنى البيت ، وبيت أبى النجم الذى أنشده الجوهرى ، والحديث الذى أثرناه وشرحه ابن الأثير ، وبيت الشاهد الذى نحن بصدد شرحه ، كل أولئك يدل على أن هذا الفعل يتعدى بنفسه ، والذهاب إلى أن هذه النصوص كلها من باب الحذف والإيصال مما يقطع الثقة بدلالة النصوص على ماتتعدى به الأفعال « يخال » يظن « الفرار » بكسر الفاء — النكول ، والتولى عن اقتحام الأهوال ، والهرب من منازلة الأقران « يراخى » يؤخر ويؤجل ، والأصل فى هذه المادة إرخاء عنان الفرس ، وهو توسيعه وعدم تضييقه ليكون له وسعة فى التصرف ، قال ابن منظور : « قال أبو منصور : ويقال : راخ له من خناقه ، أى رفه عنه . وأرخ له قيده ، أى وسعه ولا تضيقه . ويقال : أرخ له الحبل ، أى وسع عليه الأمر فى تصرفه حتى يذهب حيث شاء » اهـ .

المعنى : قال الأعلم الشنتمرى : « يهجو رجلا فيقول : هو ضعيف عن أن ينكى أعداءه ، وجبان عن أن يثبت لقرنه ، ولكنه يلجأ إلى الفرار ، ويخاله مؤخراً لأجله » اهـ .

الإعراب : «ضعيف» خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : هو ضعيف ، وهو مضاف و«النكاية»

... ...

مضاف إليه «أعداءه» أعداء: مفعول به عامله هو المصدر المذكور، ويقال عامله مصدر منكور يدل عليه هذا المصدر المذكور ، وستعرفه في بيان الاستشهاد بالبيت ، وأعداء مضاف وضمير الغائب العائد إلى المحدث عنه مضاف إليه «يخال» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو «الفرار» مفعول أول ليخال «يراخى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الفرار «الأجل» مفعول به ليراخى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف ، وجملة يراخى وفاعله ومفعوله في محل نصب مفعول ثان ليخال ، وجملة يخال وفاعله ومفعوليه في محل رفع خبر ثان للمبتدأ المحذوف ، أو معطوفة بحرف عطف محذوف على جملة الخبر.

الشاهد فيه: قوله «النكاية أعداءه» حيث نصب المفعول به — وهو قوله «أعداءه» — بالمصدر المقترن بأل الذي هو قوله «النكاية».

وقد اختلف النحاة في جواز إعمال المصدر المقرون بأل ، ولهم في ذلك أربعة أقوال : الأول يجوز من غير قبح ، وهو مانسبه العلماء إلى سيبويه ، والثاني : لا يجوز مطلقا ، وهو مذهب البغداديين وجماعة من البصريين ، ووجهه عندهم أن المصدر إنما عمل بالحمل على الفعل ، وأل تبعد شبهه بالفعل لكونها من خصائص الأسماء ، وعندهم أنه إذا وجد ماظاهره ذلك كان مؤولا على أن العامل فعل أو مصدر منكور محذوف يدل عليه المصدر المذكور ، والثالث : يجوز مع القبح ، وهو رأى أبي على الفارسي ، والرابع : يجوز إذا كانت أل فيه معاقبة للتنوين كما في بيت الشاهد ، وهو رأى ابن طلحة ، ووافقه على هذا أبو حيان ، ويمكن أن يكون هذا رأى سيبويه والأعلم على مايفهم من عبارتهما التي ستسمعها . والرأى الأول أرجح دليلا ، وذلك لثلاثة أمور : أولها وروده في الكلام العربي المنقول إلينا عن الأثبات من العلماء كما في هذا البيت والبيتين بعده ، وكما في قول الآخر :

عَجِبْتُ مِنَ الرِّزْقِ الْمُسِيءِ إِلٰهُهُ وَلِلتَّرْكِ بَعْضَ الصَّالِحِينَ فَقِيرَا

وثانيها : أن ترك مايصلح للعمل ولو مع ضعف — مع ذكره في الكلام — والبحث عن عامل غير مذكور خلاف الأصل ورفع للثقة بدلالة النصوص ، وثالثها : أن التنوين يبعد شبه المصدر بالفعل كما أن أل فيما تزعمون تبعد شبهه بالفعل ، لأن أل والتنوين جميعاً من خصائص الأسماء فلماذا جوزتم إعمال المنون ولم تجوزوا إعمال المقرون بأل ؟ ، وهذا إنما يصلح دليلا في مواجهة من يجيز عمل المصدر المنكور .

قال سيبويه : «وتقول : عجبت من الضرب زيداً ، كما قلت : عجبت من الضارب زيداً ، تكون الألف واللام بمنزلة التنوين ، وقال الشاعر : * ضعيف النكاية أعداءه *

وقال المرار الأسدى * لقد علمت أولى المغيرة ..... * » اهـ .

وقوله :

لَقَدْ عَلِمَتْ أُولَى الْمُغِيرَةِ أَنَّنِي كَرَرْتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعَا (١)

وقوله :

٦٧٩ — فَإِنَّكَ وَالتَّأْبِينَ عُرْوَةَ بَعْدَ مَا دَعَاكَ وَأَيْدِينَا إِلَيْهِ شَوَارِعُ

وقد أشار إلى ذلك فى النظم بالترتيب .

وقال الأعلم : « الشاهد فى نصب الأعداء بالنكاية ، لمنع الألف واللام من الإضافة ، ومعاقبتها للتنوين الموجب للنصب . ومن النحويين من ينكر عمل المصدر وفيه الألف واللام لخروجه عن شبه الفعل ، فينصب ما بعده بإضمار مصدر منكور ، فتقديره ضعيف النكاية نكاية أعداءه ، وهذا يلزمه مع تنوين المصدر ؛ لأن الفعل لا ينون ، فقد خرج المصدر عن شبه الفعل بالتنوين ، فينبغى على مذهبه ألا يعمل عمله » اه‍ .

(١) هذا هو الشاهد رقم (٤٠٩) وقد تقدم مشروحا فى باب التنازع فى العمل (ج ٢ ص ٣٠٠ وما بعدها من هذا الكتاب) والذى ذكره الشارح هنا إحدى روايتين فى البيت ذكرناها هناك وبينا وجه الاستشهاد بالبيت على كل واحدة منهما . والذى نريد أن ننبهك إليه هنا هو أن هذه الرواية التى ذكرها الشارح فى هذا الباب هى التى قلنا عند شرح البيت فى باب التنازع إنه يتعين عليها تقدير نصب « مسمعا » بالمصدر المقرون بأل وهو قوله « الضرب » .

٦٧٩ — هذا بيت من الطويل ، ولم أقف له على نسبة إلى قائل معين ، وقد أنشده ابن منظور فى لسان العرب (و ق ع) مهملا ، وأنشد معه بيتا تاليا له وهو قوله :

لَكَالرَّجُلِ الْحَادِى وَقَدْ تَلَعَ الضُّحَى وَطَيْرُ الْمَنَايَا فَوْقَهُنَّ أَوَاقِعُ

اللغة : « التأبين » هو الثناء على الإنسان وتعداد مناقبه والإشادة بمحاسنه بعد موته ، فأما فى حياته فمدح أو ثناء ، وذكر الصبان أنه يروى « التأنيب » ومعناه التوبيخ والتقريع ، والبيتان لا يدلان عليه « عروة » بضم فسكون — اسم رجل « دعاك » استصرخك واستغاث بك وناداك لتنصره وتأخذ بيده « وأيدينا إليه شوارع » جملة حالية ، وشوارع : جمع شارعة ، أى ممتدة بالرماح — مثلا — مصوبة إليه لتنفذ فيه ، وتقول : شرع فلان رمحه أو سيفه نحو عدوه وأشرعه نحوه أيضا — إذا أقبلهما إياه وسددهما له ، وتقول : شرع الرمح أو السيف ، إذا امتد قبالة العدو ، فالثلاثى لازم ومتعد ، ومن تعديه قول الشاعر :

أَفَاءُوا مِنْ رِمَاحِ الْخَطِّ لَمَّا رَأَوْنَا قَدْ شَرَعْنَاهَا نِهَالاَ

ومن لزومه قول الآخر :

... ...

غَدَاةَ تَعَاوَرَتْهُ ثَمَّ بِيضٌ شَرَعْنَ إِلَيْهِ فِي الرَّهْجِ الْمُكِنِّ

« الحادى » السائق ، تقول : حدا إبله يحدوها ، إذا ساقها ، والحداء ـ بالضم ـ ضرب من الغناء كانوا يسوقون به الإبل تنشيطا لها ، « تلع الضحى » انبسط ضوء النهار وارتفع ، وتقول : تلع النهار ، وأتلع ، وتلعت الضحى ، وأتلعت ، وقال الشاعر :

أَأَنْ غَرَّدَتْ فِي بَطْنِ وَادٍ حَمَامَةٌ بَكَيْتَ وَلَمْ يَعْذِرْكَ بِالْجَهْلِ عَاذِرُ

تَعَالَيْنَ فِي عُبْرِيَّةٍ تَلَعَ الضُّحَى عَلَى فَنَنٍ قَدْ نَعَّمَتْهُ السَّرَائِرُ

و « المنايا » جمع منية وهى الموت ، وأصلها فعيلة من منى اللّٰه الشيء يمنيه ـ مثل رماه يرميه ـ إذا قدره وهيأ أسبابه لأنها مقدرة « أواقع » جمع واقع ، وهو اسم فاعل فعله وقع ، والأصل وواقع فأبدلوا الواو الأولى همزة كما قالوا « أواق » فى جمع واقية وأصله وواقى ، وكما قالوا « أواصل » فى جمع واصلة وأصله وواصل ، قال المهلهل :

ضَرَبَتْ صَدْرَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَتْكَ الْأَوَاقِي

وتقول : وقع الطائر يقع وقوعا فهو واقع ، إذا نزل عن طيرانه .

المعنى : يندد برجل كان له صديق خاض معركة القتال فلما رأى أن لاقبل له بعدوه استغاث به لينقذه فلم يغثه ، فلما مات وقف يبكيه ويعدد مآثره بعد أن فاتت الفرصة ، ويقول : إنك فى تأبينك عروة صديقك وتعدادك لمحاسنه وجميل صفاته بعد مامات وقد كان دعاك لتغيثه فى حال حياته وحين كانت شفقتك به وعطفك عليه مجديا فلم تستجب له ـ تشبه رجلا يحدو بإبله وهى ميتة فهو لا يأتى بثمرة ولا يحصل من عمله على نتيجة .

الإعراب : « إنك » إن : حرف توكيد ونصب ، وضمير المخاطب اسمه « والتأبين » الواو يجوز أن تكون عاطفة فالتأبين معطوف على اسم إن ، ويجوز أن تكون واو المعية فالتأبين مفعول معه « عروة » مفعول به للتأبين منصوب بالفتحة الظاهرة « بعد ما » بعد : ظرف زمان متعلق بالتأبين ، وما : مصدرية « دعاك » دعا : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عروة ، وضمير المخاطب مفعول به ، وما المصدرية مع الفعل وفاعله فى تأويل مصدر مجرور بإضافة بعد إليه « وأيدينا » الواو واو الحال ، أيدى : مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الياء ، والضمير مضاف إليه « إليه » جار ومجرور متعلق بقوله شوارع الآتى « شوارع » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب حال ، وخبر إن فى البيت التالى الذى أنشدناه فى صدر الكلام على هذا البيت وهو متعلق قوله « كالرجل » .

الشاهد فيه : قوله « التأبين عروة » حيث نصب المفعول به ـ وهو قوله « عروة » ـ بالمصدر

﴿ تنبيه ﴾ : لا خلاف فى إعمال المضاف ، وفى كلام بعضهم ما يُشعر بالخلاف[1] ،

المقترن بأل الذى هو قوله « التأبين » . وفيه خلاف النحاة الذين ذكرناهم وذكرنا مقالاتهم ووجه كل واحدة منها فى شرح الشاهد المتقدم (رقم ٦٧٨) .

(١) قال صاحب التصريح (٢/٧٩ بولاق) : « وعمل المصدر مضافا أكثر من عمله غير مضاف ، وهو متفق عليه ، ويضاف إلى الفاعل تارة وإلى المفعول أخرى ، فالأول نحو (ولولا دفع الله الناس) والثانى كقوله :

أَلَا إِنَّ ظُلْمَ نَفْسِهِ الْمَرْءُ بَيِّنٌ ... إِذَا لَمْ يَصُنْهَا عَنْ هَوًى يَغْلِبُ الْعَقْلَا » اهـ

وقال سيبويه (١/٩٧) : « وإن شئت حذفت التنوين كما حذفت فى الفاعل ، ويكون المعنى على حاله ، إلا أنك تجر الذى يلى المصدر ، فاعلا كان أو مفعولا ؛ لأنه اسم قد كففت منه النون ، كما فعلت ذلك بفاعل ، ويصير المجرور بدلا من التنوين معاقبا له ، وذلك قولك : عجبت من ضربه زيدا ، إن كان فاعلا، ومن ضربه زيد ، إن كان المضمر مفعولا ، وتقول : عجبت من كسوة زيد أبوه ، وعجبت من كسوة زيد أباه ، إذا حذفت التنوين ، ومما جاء لا ينون قول لبيد :

عَهْدِى بِهَا الْحَىَّ الْجَمِيعَ وَفِيهِمُ ... قَبْلَ التَّفَرُّقِ مَيْسِرٌ وَنِدَامُ

ومنه قولهم : سمع أذنى زيداً يقول ذلك ، قال رؤبة .

وَرَأْىُ عَيْنَىَّ الْفَتَى أَبَاكَا ... يُعْطِى الْجَزِيلَ فَعَلَيْكَ ذَاكَا

وتقول : عجبت من ضرب زيد وعمرو ، إذا أشركت بينهما . ومن قال : هذا ضارب زيد وعمرا ، قال : عجبت من ضرب زيد وعمراً » اهـ ، ونرى أن نحيلك فى فهم بيتى لبيد ورؤبة اللذين وردا فى عبارة سيبويه إلى ماذكرناه بتوسع فى مباحث حذف الخبر وجوبا من باب المبتدأ والخبر (١/٣٠٣) . وقال صاحب الهمع (٢/٩٣) : « وإعماله مضافا أكثر من إعماله منونا ، استقراء ، وعلله ابن مالك بأن الإضافة تجعل المضاف إليه كجزء من المضاف كما يجعل الإسناد الفاعل كجزء من الفعل وتجعل المضاف كالفعل فى عدم قبوله أل والتنوين ، فقويت بها مناسبة المصدر للفعل ، ثم إعماله منونا أكثر من إعماله معرفا بأل ، لأن فيه شبها بالفعل المؤكد بالنون الخفيفة ، وأنكر الكوفية إعماله منونا ، وقالوا : إن وقع بعده مرفوع أو منصوب فباضمار فعل يفسره المصدر من لفظه ، كقوله تعالى : (أو إطعام فى يوم ذى مسغبة يتيما) التقدير : يطعم يتيما . ورد بأن الأصل عدمه . ثم يليه إعماله معرفا بأل كقوله ٭ ضعيف النكاية أعداءه ٭ وقوله ٭ فلم أنكل عن الضرب مسمعا ٭ وأنكره كثيرون والبغداديون وقوم من البصريين وقدروا له عاملا » اهـ كلامه ، وقال بعد ذلك « وقال الزجاج إعمال المنون أقوى من إعمال المضاف ، لأن ما شبه به ـ يريد الفعل ـ نكرة فكذا ينبغى أن يكون ـ يريد المشبه الذى هو المصدر ـ نكرة . ورد بأن إعماله ليس للشبه ، بل بالنيابة

والثانى أجازه البصريون ومنعه الكوفيون ، فإن وقع بعده مرفوعٌ أو منصوبٌ فهو بفعلٍ مضمر . وأما الثالث فأجازه سيبويه ومَنْ وافقه ، ومنعه الكوفيون و بعضُ البصريين.

(إنْ كَانَ فِعْلٌ مَعَ « أنْ » أوْ « مَا » يَحُلّْ * مَحَلَّهُ) أى : المصدرُ إنما يعملُ فى موضعين : الأول : أن يكون بدلاً من اللفظ بفعله ، نحو « ضَرْبًا زَيْدًا » وقوله :

* فَنَدْلاً زُرَيْقُ الْمَالَ نَدْلَ الثَّعَالِبِ(١) *

وقوله :

٦٨٠ — يَاقَابِلَ التَّوْبِ غُفْرَانًا مَآثِمَ قَدْ أَسْلَفْتُهَا أَنَا مِنْهَا خَائِفٌ وَجِلُ

عن حرف مصدرى والفعل ، والمنوب عنه فى رتبة المضمر . وقال ابن عصفور : إعمال المعرف أقوى من إعمال المضاف فى القياس ، وقيل . المضاف والمنون فى الإعمال سواء . قال أبو حيان : وترك إعمال المضاف وذى أل عندى هو القياس ؛ لأنه قد دخله خاصة من خواص الاسم ؛ فكان قياسه ألا يعمل ، فكذلك المنون لأن الأصل فى الأسماء ألا تعمل فاذا تعلق اسم باسم فالأصل الجر بالإضافة » اهـ .

(١) هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* عَلَى حِينَ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ *

وهذا هو الشاهد رقم (١٤) وقد تقدم مشروحا بما لا حاجة معه إلى إعادة شىء منه ، فارجع إلى ذلك فى (ج ١ ص ٢٦ من هذا الكتاب) ثم انظر (ج ٢ ص ٣٥٧ من هذا الكتاب) .

٦٨٠ — هذا بيت من البسيط ، ولم أعثر له على نسبة إلى قائل معين ، ولا وقفت له على سوابق أو لواحق تتصل به ، والظاهر أنه من صنع بعض المؤلفين .

اللغة : « التوب » بفتح التاء وسكون الواو — أحد مصادر تاب . وتقول : تاب فلان من ذنبه يتوب توبا وتوبة ومتابا ، إذا رجع إلى ربه « غفرانا » بضم فسكون — أحد مصادر غفر . وتقول : غفر الله ذنب فلان يغفره غفرا — مثل ضرب يضرب ضربا — ومغفرة وغفرانا ، إذا صفح عنه ، وأصل الغفران التغطية والستر فكأن الله تعالى بتجاوزه عما يستحقه عبده من العقوبة على ما أزلف من ذنب قد غطاه له وستره عليه « مآثم » جمع مأثم ، وهو والإثم — بكسر فسكون — بمعنى الذنب . وتقول : أثم فلان يأثم إثما — مثل علم يعلم علما — ومأثما ، فهو آثم وأثيم وأثوم ، إذا وقع فى الإثم . وتقول : أثمه الله يأثمه — مثل ضربه يضربه — إثما وأثاما فالعبد مأثوم ، وذلك إذا جازاه الله جزاء الإثم ، قال نصيب بن رباح الأسود الحبكى مولى بنى الحبيك بن عبد مناة ... ، وهو غير نصيب الأسود المروانى :

فزيداً والمالَ ومآثمَ : نصبٌ بالمصدر لابالفعل المحذوف على الأصح . والثانى : أن يصحَّ تقديرُه بالفعل مع الحرف المصدرى : بأن يكون مُقَدَّراً بأنْ والفعل ، أو بما والفعلِ ، وهو المراد هنا ، فيقدَّر بأنْ إذا أريد المضىُّ أو الاستقبال، نحو : عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ زَيْداً ــ أمْسِ ، أو غَدًا ، والتقدير : مِنْ أنْ ضَرَبْتَ زيداً أمسِ ، أو من أن تضربه غداً ، ويُقدَّر بما إذا أريدَ الحالُ ، نحو : عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ زَيْدًا الآنَ ، أى مما تَضْرِبه(١) .

وَهَلْ يأْثَمَنِّى اللهُ فِى أَنْ ذَكَرْتُهَا وَعَلَّلْتُ أَصْحَابِى بِهَا لَيْلَةَ النَّفْرِ

« أسلفتها » قدمتها ، والسلف ــ بفتحتين ــ كل عمل قدمه العبد « وجل » بفتح الواو وكسر الجيم ــ صفة مشبهة معناها شديد الخوف ، وتقول : وجل يوجل وجلا فهو وجل ــ بزنة فرح يفرح فرحا فهو فرح .

المعنى : هذا البيت يقوله قائله دعاء لله تعالى ، واستغفاراً عما قدم من الذنوب ، يقول : ياربنا ، يامن يقبل التوبة من عباده ، اغفر لى ذنوبا كثيرة قد جنتها يدى فيما مضى ، وأنا من عقوبتك عليها خائف شديد الخوف .

الإعراب : « يا » حرف نداء « قابل » منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « التوب » مضاف إليه « غفرانا » مفعول مطلق لفعل محذوف وجوبا ، والتقدير : اغفر غفرانا « مآثم » مفعول به لغفران منصوب بالفتحة الظاهرة « قد » حرف تحقيق « أسلفتها » فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله ، وضمير الغائبة العائد إلى المآثم مفعول به ، والجملة من الفعل الماضى وفاعله ومفعوله فى محل نصب صفة لقوله « مآثم » السابق « أنا » ضمير منفصل مبتدأ « منها » جار ومجرور متعلق بخائف الآتى « خائف » خبر المبتدأ « وجل » خبر ثان ، وجملة المبتدأ وخبره يجوز أن تكون فى محل نصب صفة ثانية لقوله « مآثم » ويجوز أن تكون استئنافية يقصد منها التعليل لطلب الغفران فلا محل لها من الإعراب .

الشاهد فيه : قوله « غفرانا مآثم » حيث نصب المفعول به ــ وهو قوله « مآثم » ــ بالمصدر الآتى بدلا من اللفظ بفعله الذى هو قوله « غفرانا » فإن هذا المصدر نائب مناب فعل الدعاء وهو قولك « اغفر » . وهذا يدل على أن المصدر الآتى بدلا من التلفظ بفعله ينصب المفعول به ، ونظيره البيت المذكور قبل هذا وهو الذى أحلناك فى شرحه على مكان سابق من هذا الكتاب .

(١) اقتصر الشارح تبعاً للناظم فى التسهيل على أن تقدير المصدر بأن المصدرية والفعل يكون عند إرادة المضى أو الاستقبال ، وتقديره بما المصدرية والفعل يكون عند إرادة الحال ، وظاهره أنه لاتقدر « ما » مع الفعل عند إرادة الماضى ولا عند إرادة المستقبل ، وقد وجه العلامة الصبان

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : ذكر فى التسهيل مع هذين الحرفين « أن » المخففة نحو : عَلِمْتُ ضَرْبَكَ زَيْداً ، فالتقدير : علمت أنْ قَدْ ضربت زيدا ، فأنْ مخففة لأنها واقعة بعد علْم ، والموضع غير صالحٍ للمصدرية .

الثانى : ظاهِرُ قوله « إنْ كان » أنَّ ذلك شرطٌ لازم ، وقد جعله فى التسهيل غالبا . وقال فى شرحه : وليس تقديره بأحد الثلاثة شرطًا فى عمله ، ولكن الغالب أن يكون كذلك ، ومِنْ وُقوعِهِ غيرَ مقدَّر بأحدها قولُ العرب : « سَمْعُ أُذُنى أَخاكَ يَقُولُ ذلِكَ[1] » .

ذلك بأنه إيثار للأدل على المراد ، وبيان ذلك أن « أن » المصدرية إذا دخلت على فعل ماض كان معها دالا على المضى أيضاً ، وإذا دخلت على فعل مضارع كان معها دالا على الاستقبال ليس غير ، وأن « ما » المصدرية إذا دخلت على فعل ماض كان معها دالا على المضى ، وإذا دخلت على فعل مضارع بقى معها صالحا للحال وللاستقبال كما هو شأنه قبلها ، فاذا أردنا تقدير المصدر بفعل وحرف مصدرى نظرنا فإن كان المراد — مع ذلك — الدلالة على الزمن الماضى جئنا بأن المصدرية مع فعل ماض فيتعين المراد ، وإن أردنا الدلالة على الزمن المستقبل جئنا بأن المصدرية مع فعل مضارع فيتعين المراد أيضا ، وإذا أردنا الدلالة على الزمن الحاضر جئنا بما المصدرية مع فعل مضارع ، وإذا كنا لا نستعمل « ما » إلا فى هذا الموضع للدلالة على ذلك فإنه يتعين المراد ، لا من جهة الوضع وصلاحية اللفظ فإن « ما » على ما علمت صالحة للاستعمال مع الدلالة على جميع الأزمنة ، ولكن من جهة الاستعمال . وقد أجاز صاحب همع الهوامع تقدير المصدر بما والفعل عند إرادة الماضى أيضاً ، قال : « ويقدر بأن غير المخففة للماضى كقوله :

* أَمِنْ بَعْدِ رَمْىِ الْغَانِيَاتِ فُؤادَهُ *

والمستقبل كقوله :

فَرُمْ بِيَدَيْكَ هَلْ تَسْطِيعُ نَقْلاً جِبَالاً مِنْ تِهَامَةَ رَاسِيَاتِ

و « ما » للماضى والحال ، كقوله تعالى : (كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ) وقوله : (تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ) وأن المخففة للثلاثة . . . » اهـ .

(١) « سمع » مبتدأ خبره محذوف وجوبا ، وجملة : « يقول ذلك » فى محل نصب حال من « أخاك » وهو من باب قولهم « ضربى العبد مسيئا » الذى سبق شرحه فى باب المبتدأ والخبر ، وقد مضت هذه العبارة فى كلام سيبويه الذى أثرناه لك آنفاً (انظر الحاشية رقم ١ فى ص ١١) ومثلها البيتان الواردان فى كلامه هناك ، ومثل ذلك كله قول أعرابى : اللَّهُمَّ إنَّ اسْتِغْفَارِى إِيَّاكَ مَعَ كَثْرَةِ ذُنُوبِى لَلُؤْمٌ ، وَإِنَّ تَرْكِى الاسْتِغْفَارَ مَعَ عِلْمِى بِسَعَةِ عَفْوِكَ لَعِىٌّ . وقد حدد

... ...

العلماء المواضع التى لايقدر فيها المصدر العامل بحرف مصدرى وفعل ؛ فالأول : أن يكون المصدر قد وقع مبتدأ حذف خبره وجوبا لسد حال لاتصلح للإخبار بها مسده كالمثال الذى ذكره الشارح والبيتين الواردين فى كلام سيبويه ، ووجه عدم صحة تقدير المصدر فى هذا الموضع - على ماذهب إليه جمهور البصريين - أن العرب قد التزموا فيه وقوع المصدر الصريح أو أفعل التفضيل المضاف إليه أو إلى المصدر المؤول ، ولم يرد عنهم وقوع المصدر المؤول مبتدأ بهذه الصفة ، فالكلام به كلام عما لم ينطق به العرب . والموضع الثانى : أن يكون المصدر اسما لإن المؤكدة متصلا بها كقول الأعرابى « إن استغفارى إياك - الخ » ووجهه أن العرب لايوقعون « أن » وصلتها بعد إن إلا أن يفصلوا بينها وبين المصدر بالخبر كما فى قوله تعالى : (إِنَّ لَكَ أَلاَّ تَجُوعَ فِيهاَ وَلاَ تَعْرَى) وكما فى قول الشاعر :

إِنَّ عَلَيَّ اللهَ أَنْ تُبَايِعَا تأتِيَ كَرْهاً أَوْ تَجِيء طَائِعَا

والموضع الثالث : أن يكون المصدر اسما لكان ، كما تقول : كان ضربك زيداً أليما ، وكان توقيرك أستاذك حسنا ، وكانت يقظتك إلى مادبر لك منجاة ، ووجهه ماذكرناه فى إن . والموضع الرابع : أن يكون المصدر اسما للا النافية للجنس غير التكررة نحو أن تقول : لا إعراض عن أحد ، أو تقول لا التفات إلى مالايفيد ، ووجهه أن العرب لم تستعمل المصدر المؤول بعد لا إلا أن يجيئوا بها مكررة والموضع الخامس : أن يكون المراد بالمصدر اسم العين ، كأن تقول «قول أخيك مستقيم» وأنت تريد بالقول الكلام الذى نطق به ، ووجه ذلك فى هذا الموضع أنك لو قدرت المصدر بالفعل لفات عليك ماقصدت إليه من الدلالة بالمصدر على المفعول لأن الفعل إنما يدل على الحدث . والموضع السادس : أن يكون المصدر غير مراد به الحدوث نحو قولهم « مررت بزيد فإذا له صوت صوت حمار » ألا ترى أن المعنى أنك مررت به وهو فى حال تصويت لاأنه أحدث تصويتا حين مررت به ، ووجه ذلك فى هذا الموضع مفهوم من تعليل الموضع الذى قبله . الموضع السابع : أن يكون المصدر مؤكدا لعامله ، ووجه ذلك فى هذا الموضع أن تأويل المصدر بالفعل وحرف المصدر يجعله مبينا للنوع وذلك بسبب إسناد الفعل إلى فاعله مع أن القصد من الإتيان بهذا المصدر هو مجرد التأكيد. الموضع الثامن: أن يكون المصدر مبينا للعدد ، ووجه ذلك فى هذا الموضع أنك لو أولت المصدر بالفعل والحرف المصدرى لم يبق فى الكلام مايدل على العدد فيفوت الغرض من استعمال المصدر . وبعد ، فقد اختلفت كلمة العلماء فى أنه هل يشترط لإعمال المصدر غير النائب عن فعله صحة إحلال الفعل مع حرف المصدر محله : فذهب ابن مالك فى التسهيل إلى أن ذلك ليس بشرط ، ولكن الغالب أنه حين يعمل يصح إحلال الفعل محله ، وهذا هو المفهوم من كلام سيبويه فى عدة مواضع من كتابه. وقد نص رضى الدين الاستراباذى فى شرح الكافية على أن ظاهر كلام سيبويه أن المصدر الثانى

الثالث : لإعمال المصدر شروطٌ ذكَرَهَا في غير هذا الكتاب : أحدها : أن يكون مُظْهَرًا ، فلو أُضمر لم يعمل خلافا للكوفيين ، وأجاز ابنُ جِنِّي في الخصائص والرُّمَّاني إعماله في المجرور وقياسه في الظرف . ثانيها : أن يكون مُكَبَّرًا ، فلو صُغِّر لم يعمل . ثالثها : أن يكون غَيْرَ محدودٍ ، فلو حُدَّ بالتاء لم يعمل ، وأما قولُه :

٦٨١ — يُحَايِي بِهِ الجَلْدُ الَّذِي هُوَ حَازِمٌ بِضَرْبَةِ كَفَّيْهِ المَلَا نَفْسَ رَاكِبِ

المنصوب في قولهم « مررت به فإذا له صوت صوت حمار » منصوب بالمصدر الأول الذي هو صوت لا بفعل مقدر ، وذلك حيث يقول بعد ذكر هذا المثال : « وإنما انتصب لأنك مررت به في حال تصويت ومعالجة » . وهذا هو الذي تؤيده النصوص الواردة عنهم كالعبارة التي ذكرها الشارح والعبارة الأخرى التي أثرناها في صدر هذا البحث والبيتين الواردين في عبارة سيبويه التي أشرنا لها من قبل وذهب أبو حيان — تبعاً للجمهور من النحاة — إلى أن هذا شرط لازم فمتى لم يصح إحلال الفعل مع الحرف المصدري محل المصدر لم يجز أن يعمل ، وهذا هو مقتضى ظاهر عبارة الناظم في الألفية على ماذكر الشارح ، ويلزمهم أن يقدروا ناصبا للأخ في قولهم « سمع أذني أخاك يقول ذلك » وما أشبهه ، وهو تكلف لاداعي له ، مع أنهم لم يقولوا بموجبه في الموضع الأول ، وهو المصدر الواقع مبتدأ وخبره محذوف ، بل عبارتهم تنادي بأن هذا المصدر عامل ، ألا ترى أن العلماء قد ذكروا أن ضابط حذف الخبر وجوبا هو « أن يكون مصدراً عاملا في اسم ظاهر مفسر لضمير ذي حال بعده لاتصلح لأن تكون خبراً عن ذلك المبتدأ » فقولهم « عاملا في اسم ظاهر » صريح الدلالة على أن هذا المصدر عامل، معأنا قررنا أنه لايحل محله الفعل، فاحفظ هذا البحث فإنه من بديع التحقيق ، والله يسددك ويرشدك .

٦٨١ — هذا بيت من الطويل ، ولم أعثر له على نسبة إلى قائل معين ، والعلماء يروونه ثاني بيتين ، وأولهما — وبه يظهر المعنى — هو قوله :

وَدَاوِيَةٍ قَفْرٍ يَحَارُ بِهَا القَطَا أَدِلَّةُ رَكْبِيهَا بَنَاتُ النَّجَائِبِ

اللغة : « داوية » يجوز أن يكون بتشديد الياء وأن يكون بتخفيفها ، والدو ، والدوية ، والداوية ، كل ذلك بمعنى ، وهو الفلاة الواسعة ، وقيل : إذا كانت بعيدة الأطراف مستوية واسعة ، والداوية إنما سميت بذلك لدوي الصوت الذي يسمع فيها ، وقيل : لأنها تدوي بمن صار فيها، أي تذهب بهم ، مأخوذ من قولهم « قد دوي في الأرض » أي ذهب . وقيل : في بلاد العرب أرض اسمها الدو مسيرتها أربع ليال خاوية يسار فيها بالنجوم ويخاف فيها الضلال وهي على طريق البصرة متياسرة إذا أصعدت إلى مكة شرفها الله ، وسميت الدو لأن الفرس كانوا يسلكونها بلطائمهم فإذا كانوا فيها

... ...

تحاضوا على الجد فى السير وقالوا بالفارسية : دو ، دو ، ومعناه أسرع أسرع . والدوية منسوبة إلى الدو ، والداوية ـ بالتخفيف ـ فاعلة منه ، والداوية بالتشديد ـ المنسوب إلى فاعل منه بحذف لامه « يحاربها القطا » القطا : طائر يضرب به المثل فى الاهتداء ، يقال : فلان أهدى من القطا ، وقال الشاعر :

تَمِيمٌ بِطُرْقِ اللُّؤْمِ أَهْدَى مِنَ الْقَطَا ... وَلَوْ سَلَكَتْ سُبْلَ الْمَكَارِمِ ضَلَّتِ

« أدلة » جمع دليل ، وهو الذى يسير أمام القوم ليرشدهم إلى السبيل « ركبيها » هكذا يروى بالتثنية ، وواحده ركب ، وهو اسم جمع ، ويقال لركاب الإبل خاصة « النجائب » جمع نجيبة ، والنجائب : عتاق الإبل التى يسابق عليها « يحايى » قال الصبان تبعا للعينى إن معناه يحيى ، وهو تفسير لابأس به لوساعدته اللغة ، ولكن الموجود فى كتب اللغة التى بأيدينا أن المحاياة هى غذاء الصبى بما به حياته ، وفى اللسان عن المحكم « المحاياة : الغذاء للصبى لأن حياته به » اهـ . يقولون : حايا الصبى ، إذا غذاه ، وحايا النار بالنفخ ، إذا أشعلها وأحياها ، وحايا زيدا ، إذا كلفه الحياء ، والمتجه عندنا أن يكون المراد هنا بيحايى أنه يعطى قليلا قليلا كل مايمسك عليه رمقه ويحفظ حياته من ماء وطعام ، وذلك مأخوذ من قولهم «حايا الصبى» على مابيناه «به» هكذا وقع فى روايات النحويين ، وفسره الصبان بقوله « أى بالماء » ولم يتقدم للماء ذكر ، والرواية الصحيحة « بها » والضمير للداوية ، والباء ظرفية بمعنى فى ، أى فيها « الجلد » بفتح الجيم وسكون اللام ـ هو القوى الاحتمال للمشاق ، وأصله الجلد ـ بفتحتين ـ وهو القوة والشدة « حازم » هو الذى يأخذ أموره بالثقة والضبط « الملا » فسره الصبان تبعاً للعينى بقوله «والملا ـ مقصور ـ هو التراب» وفى كتب اللغة أن الملا يطلق على الأرض الواسعة «نفس راكب» هو عندنا من وضع الظاهر موضع المضمر وأصل العبارة على مارجحنا « يحايى بها الجلد الذى هو حازم نفسه بضربة كفيه الملا » فوضع « نفس راكب » موضع « نفسه » .

المعنى : قال الصبان تبعا للعينى : « يصف الشاعر مسافراً معه ماء فتيمم وأحيا بالماء نفس راكب كاد يموت عطشا » اهـ . وبعد أن ذكرنا لك البيت السابق على بيت الشاهد ، وذكرنا معانى مفردات البيتين ، وبينا أن صحة الرواية « بها » فى مكان ماذكروه ، وأن هذا الضمير يعود إلى الداوية لا إلى الماء الذى لم يتقدم له ذكر ـ بعد كل هذا لايعسر عليك أن تدرك أن الشاعر يصف فلاة واسعة الأرجاء لاتدرك العين مداها وأنها مما يضل فيها الهداة ، ويصف أنه اجتاز هذه الصحراء مع رفقة له وليس لهم دليل إلا نجائب إبلهم وأن الجلد الصبور القوى على احتمال المشقات والذى كان يأخذ بالحزم منهم كان يقتصد فى الطعام والشراب ، ولم يكن ليتناول إلا الشىء بعد الشىء يعالل به نفسه ، ولهذا عدل عن الوضوء إلى التيمم ليبقى على الماء الذى معه خوفا على نفسه من الهلاك .

فشاذ . رابعها : أن يكون غَيْرَ منعوت قبلَ تمـام عمله ، فلا يجوز أعْجَبَنِي ضَرْبُكَ المُبرِّحُ زَيْدًا ؛ لأن معمول المصدر بمنزلة الصلة من الموصول فلا يُفصَلُ بينهما . فإن ورد مايُوهِم ذلك قُدِّرَ فعلٌ بعد النعت يتعلق به المعمول المتأخر ، فلو نعت بعد تمـامه لم يمنع ، والأولى أن يُقَال « غير متبوع » بدَلَ « غير منعوتٍ » ؛ لأن حُكْمَ سائر التوابع حُكْمُ النعتِ فى ذلك . خامسها : أن يكون مُفْرَدًا . وأما قوله :

٦٨٢ ــ قَدْ جَرَّبُوهُ فَمَا زَادَتْ تَجَارِبُهُمْ أَبَا قُدَامَــةَ إِلاَّ المَجْدَ وَالْفَنَعَا

فشاذ .

الإعراب : « يحابى » فعل مضارع مرفوع بضمه مقدرة على الياء « بها » جار ومجرور متعلق بيحابى « الجلد » فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة « الذى » نعت للجلد ، مبنى على السكون فى محل رفع « هو » ضمير منفصل مبتدأ « حازم » خبر المبتدأ مرفوع بالضـمة الظاهرة ، والجملة من المبتدأ وخبره لامحل لها من الإعراب صلة الموصول « بضربة » جار ومجرور متعلق بيحابى أيضا وضربة مضاف وكفى من « كفيه » مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله مجرور بالياء نيابة عن الـكسرة لأنه مثنى ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى الجلد مضاف إليه « الملا » مفعول به لضربة « نفس » مفعول به ليحابى ، وهو مضاف و « راكب » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله «ضربة كفيه الملا» حيث نصب المفعول به ــ وهو قوله «الملا» ــ بالمصدر المحدود الذى هو قوله « ضربة» بعد أن أضاف هذا المصدر إلى فاعله على ماتبين لك من إعراب البيت . وإعمال المصدر فى هذه الحال شاذ ؛ لأن صيغته المقترنة بالتاء ليست هى الصيغة التى هى أصل الفعل ، والمصدر المحدود هو الدال على المرة بواسطة اقترانه بتاء الوحدة . وهـذا يدل على أنه لو كانت التاء فى بناء المصدر من أول الأمر كرغبة ورحمة ورهبـة لم يكن إعماله شاذاً ؛ لأنه حينئذ غير دال على الوحدة فلا يكون محدوداً ، فاعرف ذلك .

٦٨٢ ــ هذا بيت من البسيط ، وهو البيت الثالث والخمسون من قصيدة للأعشى ميمون ابن قيس يمدح فيها هوذة بن على الحنفى ، وأولها قوله :

بَانَتْ سُعَادُ وَأَمْسَى حَبْلُهَا انْقَطَعَا وَاحْتَلَّتِ الْغَمْرَ فَالْجُدَّيْنِ فَالْفَرَعَا

وَأَنْكَرَتْنِي وَمَا كَانَ الَّذِي نَكِرَتْ مِنَ الْحَوَادِثِ إِلاَّ الشَّيْبَ وَالصَّلَعَا

وقبل البيت المستشهد به قوله :

يَا هَوْذَ إِنَّكَ مِنْ قَوْمٍ ذَوِي حَسَبٍ لاَ يَفْشَلُونَ إِذَا مَا آنَسُوا فَزَعَا

هُمُ الْخَضَارِمُ إِنْ غَابُوا وَإِنْ شَهِدُوا وَلاَ يَرَوْنَ إِلَى جَارَاتِهِمْ خُنُعَا

... ...

قَوْمٌ بُيُوتُهُمُ أَمْنٌ لِجَارِهِمِ ... يَوْمًا إِذَا ضَمَّتِ الْمَحْضُورَةُ الْفَزِعَا
وَهُمْ إِذَا الْحَرْبُ أَبْدَتْ عَنْ نَوَاجِذِهَا ... مِثْلُ اللُّيُوثِ وَسُمٌّ عَاتِقٌ نَقِعَا
غَيْثُ الْأَرَامِلِ وَالْأَيْتَامِ كُلِّهِمِ ... لَمْ تَطْلُعِ الشَّمْسُ إِلَّا ضَرَّ أَوْ نَفَعَا
مَنْ يَلْقَ هَوْذَةَ يَسْجُدْ غَيْرَ مُتَّئِبٍ ... إِذَا تَعَصَّبَ فَوْقَ التَّاجِ أَوْ وَضَعَا
لَهُ أَكَالِيلُ بِالْيَاقُوتِ زَيَّنَهَا ... صُوَّاغُهَا لَا تَرَى عَيْبًا وَلَا طَبَعَا
وَكُلُّ زَوْجٍ مِنَ الدِّيبَاجِ يَلْبَسُهُ ... أَبُو قُدَامَةَ مَحْبُوًّا بِذَاكَ مَعَا
لَمْ يَنْقُصِ الشَّيْبُ مِنْهُ مَا يُقَالُ لَهُ ... وَقَدْ تَجَاوَزَ عَنْهُ الْجَهْلُ فَانْقَشَعَا
أَغَرُّ أَبْلَجُ يُسْتَسْقَى الْغَمَامُ بِهِ ... لَوْ صَارَعَ النَّاسُ عَنْ أَحْلَامِهِمْ صَرَعَا
قَدْ حَمَّلُوهُ فَتِيَّ السِّنِّ مَا حَمَلَتْ ... سَادَاتُهُمْ فَأَطَاقَ الْحِمْلَ وَاضْطَلَعَا
وَجَرَّبُوهُ فَمَا زَادَتْ تَجَارِبُهُمْ ... أَبَا قُدَامَةَ ... البيت ، وبعده :
مَنْ يَرَ هَوْذَةَ أَوْ يَحْلُلْ بِسَاحَتِهِ ... يَكُنْ لِهَوْذَةَ فِيمَا نَالَهُ تَبَعَا
تَلْقَى لَهُ سَادَةَ الْأَقْوَامِ تَابِعَةً ... كُلٌّ سَيَرْضَى بِأَنْ يُرْعَى لَهُ تَبَعَا

اللغة : « قدجربوه » قد رأيت أن رواية الديوان « وجربوه » ويرويه ابن منظور فى اللسان (ج ر ب) « كم جربوه » ورواه كرواية الديوان فى (ف ن ع) وتقول : جرب الرجل يجربه تجربة ــ مثل قدمه يقدمه تقدمه ــ إذا اختبره ، ورجل مجرب ــ على زنة اسم المفعول ــ قد اختبر ماعنده ، ورجل مجرب ــ على زنة اسم الفاعل ــ قد عرف الأمور وجربها ، ومثل المجرب ــ بفتح الراء ــ المضرس والمجرس والمنجذ ، كل هذا يقال للذى أحكمته الأمور وقواه الابتلاء ، والتجارب جمع التجربة ، وهو أحد المصادر التى جمعت ، والقياس ألا تجمع ، وذلك لأن المصدر دال على جنس الحدث وهو صادق بالقليل والكثير بلفظ واحد ، ولهذا إذا أريد بالمصدر النوع وكان ثمة أنواع جاز أن يجمع « أبا قدامة » هذه كنية هوذة الممدوح بهذه القصيدة « المجد » هو اسم جامع لخصال المروءة والسخاء والشرف ، وقيل : المجد كرم الآباء خاصة ، وقيل : المجد أن تأخذ من خصال الشرف والسودد مايكفى ، وقدمجد يمجد مجداً فهوماجد ــ مثل نصر ينصر نصراً فهو ناصر ــ ومجد يمجد ــ مثل كرم يكرم ــ مجادة فهو مجيد « والفنع » بفتح الفاء والنون جميعاً ــ الكرم والعطاء والجود الواسع والفضل الكثير .

الإعراب : « قد » حرف تحقيق « جربوه » فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله ، وضمير الغائب

... ...

العائد إلى الممدوح مفعول به « فما » الفاء حرف عطف . ما : حرف نفى « زادت » زاد : فعل ماض ، والتاء علامة على تأنيث الفاعل « تجاربهم » فاعل زادت ، وضمير الغائبين مضاف إليه « أبا » مفعول به لتجارب لأنه مصدر الفعل المتعدى ، وستعرف لنا رأيا فى هذا الإعراب ، وهو مضاف و « قدامة » مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعلمية والتأنيث « إلا » أداة استثناء ملغاة لاعمل لها « المجد » مفعول به لزادت منصوب بالفتحة الظاهرة « والفنعا » الواو حرف عطف ، الفنع : معطوف على المجد ، والألف فى آخره للاطلاق .

الشاهد فيه : اعلم أنه قد اجتمع فى هذا البيت عاملان أحدهما فعل ــ وهو قوله « زادت » ــ وثانيهما اسم هو مصدر ــ وهو قوله «تجاربهم» ــ وتأخر عنهما معمولان أحدهما يصح فى الظاهر أن يكون مطلوبا لكل منهما وهو قوله «أبا قدامة» ــ وثانيهما ليس مطلوبا إلا لواحد من العاملين ــ وهو قوله « المجد والفنعا » المطلوب من حيث المعنى لزادت دون غيره ــ فلما كان قوله « أبا قدامة » من حيث الظاهر يصح أن يكون مطلوبا لكل واحد من العاملين اللذين هما قوله زادت وقوله تجاربهم على أنه مفعول به لأيهما ــ اعتبره العلماء من باب التنازع فى لفظ المعمول ، واعتبروه من إعمال العامل الثانى فى لفظ المعمول مع حذف ما يقتضيه العامل الأول لكونه فضلة . ولم يجوزوا أن يكون من إعمال العامل الأول لأنه لو أعمل الأول لكان يجب أن يعمل العامل الثانى فى ضمير المعمول ولا يحذفه كما هى قاعدة باب الاشتغال ، فكان يقول : قد جربوه فما زادت تجاربهم أبا قدامة إياه ، والأصل فما زادت أبا قدامة تجاربهم إياه ، فلما لم يقل ذلك تبين لنا أنه قد أعمل العامل الثانى . وعلى هذا جرى العلماء من قدامى النحاة ومتأخريهم ، وأقدم من وقفنا له على تخريج فى هذا البيت هو ابن الأعرابى ، قال ابن منظور فى اللسان عنه (ج ر ب) « والتجربة من المصادر المجموعة ، قال النابغة * إلى اليوم قد جربن كل التجارب * وقال الأعشى * كم جربوه فما زادت تجاربهم . . . البيت * فإنه مصدر مجموع معمل فى المفعول به وهو غريب » اهـ . وقد بين أبو الفتح بن جنى ماذكرناه لك فى قوله «وقد يجوز أن يكون أبا قدامة منصوبا بزادت : أى فما زادت أبا قدامة تجاربهم إياه إلا المجد ، قال : والوجه أن تنصبه بتجاربهم ؛ لأنها العامل الأقرب ، ولأنه لو أراد إعمال الأول لكان حرى أن يعمل الثانى أيضا فيقول : فما زادت تجاربهم إياه أبا قدامة إلا كذا ، كما تقول : ضربت فأوجعته زيداً ، ويضعف أن تقول : ضربت فأوجعت زيداً ــ على إعمال الأول ــ وذلك أنك إذا كنت تعمل الأول على بعده وجب إعمال الثانى أيضا لقربه ؛ لأنه لا يكون الأبعد أقوى حالا من الأقرب . فإن قلت : أكتفى بمفعول العامل الأول من مفعول الثانى . قيل لك : فإذا كنت مكتفيا مختصراً فاكتفاؤك بإعمال الثانى الأقرب أولى من اكتفائك بإعمال الأول الأبعد، وليس لك فى هذا مالك فى الفاعل لأنك تقول : لا أضمر على غير تقدم ذكر إلا مستكرها ، فتعمل الأول فتقول: قام وقعدا أخواك ، فأما المفعول فمنه بد ، فلا ينبغى أن يتباعد بالعمل إليه ويترك ماهو أقرب إلى المعمول

وليس من الشروط كونُه بمعنى الحال أو الاستقبال ؛ لأنه يعمل لا لشبهه بالفعل بل لأنه أصلُ الفعلِ ، بخلاف اسم الفاعل فإنه يعمل لشبهه بالمضارع ، فاشتُرِط كونُه حالاً أو مستقبلا ؛ لأنهما مدلولا المضارع .

* * *

(وَلِاسْمِ مَصْدَرٍ عَمَلْ) واسمُ المصدر هو : ماساوَى المصدرَ في الدلالة على معناه وخَالَفَهُ بخُلُوِّهِ — لفظاً وتقديرًا دون عِوَضٍ — مِنْ بعض مافي فعله ، كذا عَرَّفَه في التسهيل .

فيه منه » اه كلامه بحروفه. وعلى هذا الذى ذكره ابن جنى تضافرت كلمة متأخرى النحاة . قال أبو رجاء غفر الله له ولوالديه : والذى يظهر لى أن هؤلاء العلماء اعتبروا «زاد» فعلا متعديا إلى مفعول واحد ، واعتبروا مع ذلك « تجاربهم » مصدراً لفعل متعد إلى واحد متوجهاً وطالباً لذلك المفعول الذى يقتضيه ، فلزم على هذين الاعتبارين أن يكون البيت من باب التنازع ولزم أن يعتبر من باب إعمال الثانى من العاملين فى لفظ المعمول المتأخر وحذف مايقتضيه العامل الأول لكونه فضلة ، لأن عكس ذلك — وهو إعمال أول العاملين فى لفظ المعمول مع حذف مايقتضيه العامل الثانى — من الضرورات الشعرية ، وحمل الكلام على ماهو سائغ جائز من غير ضرورة أولى من حمله على ما لا يجوز إلا فى ضرورة الشعر ، على ماذكرناه غير مرة . وعندى أن « زاد » فى هذا البيت فعل متعد إلى مفعولين ، مثله فى قوله تعالى (وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا) وقوله سبحانه (وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ) ، وأن « تجاربهم » مصدر الفعل المتعدى بحسب أصله ، ولكنه هنا منزل منزلة اللازم فهو غير طالب لمفعول ولا متوجه إليه ، وعلى ذلك يكون قوله « أبا قدامة » مفعولا أول لزادت ، وقوله « المجد » مفعولا ثانيا له . وبهذا التخريج يسقط الاستشهاد بالبيت على إعمال المصدر المجموع ، ولا يكون البيت من باب التنازع أصلا ؛ وذلك لأن من شرط التنازع أن يكون كل واحد من العاملين بحيث لو سلط على المعمول لأثر فيه ، والعامل الثانى — على ماذكرنا — لا ينصب المفعول به لأنه منزل منزلة اللازم ، وهذا الوجه يجعل للكلام رونقا وبهاء ويدنيه من البلاغة . وللبيت تخريج آخر سنح للخاطر وبه يخرج عن الاستشهاد به ، وذلك أن يكون قوله « أبا قدامة » منادى بحرف نداء محذوف ، وكأنه قال فما زادت تجاربهم ياأبا قدامة إلا المجد والفنعا ولكن هذا التخريج ليس فى منزلة ماذكرناه من قبل .

هذا ، ومن إعمال المجموع من المصدر أو اسم المصدر قول الشاعر الأشجعى :

وَعَدْتَ وَكَانَ الْخُلْفُ مِنْكَ سَجِيَّةً مَوَاعِيدَ عُرْقُوبٍ أَخَاهُ بِيَثْرِبِ

فان « مواعيد » جمع موعد ، وهو مصدر ميمى أضيف إلى فاعله . ثم نصب قوله « أخاه » على أنه مفعول به ، والنحاة يسمون المصدر الميمى اسم مصدر على ما ستعرف .

تخرج نحوُ « قِتَالٍ » فإنه خلاَ من ألف قَاتَلَ لفظا لا تقديرا ، ولذلك نُطق بها فى بعض المواضع نحو : قاتل قِيتَالاً ، وضَارَبَ ضِيرَاباً ، لـكنها انقلبت ياء لانـكسار ما قبلها ، ونحوُ « عِدَةٍ » فإنه خلا من واو وَعَدَ لفظا وتقديراً ، ولـكن عُوِّض منها التاء ؛ فهما مصدران لا اسما مصدر ، بخلاف الوُضُوء والـكلاَم من قولك تَوَضَّأَ وُضُوءا وتَـكَلَّمَ كلامًا فإنهما اسما مصدرٍ ، لامصدران ، لخلوهما لفظا وتقديراً من بعض مافى فعلهما ، وحَقُّ المصدر أن يتضمَّنَ حروفَ فعله بمساواةٍ نحو تَوَضَّأَ تَوَضُّؤًا ، و بزيادةٍ نحو أَعْلَمَ إِعْلاَمًا .

ثم اعلم أن اسم المصدر على ثلاثة أنواع : عَلَمٍ نحو يَسَارِ وفَجَارِ وَبَرَّة ، وهذا لا يعمل اتفاقا . وذى مِيمٍ مَزِيدةٍ لغير مُفَاعلة كالمَضْرِبِ والمَحْمَدَة ، وهذا كالمصدر اتفاقا . ومنه قولُه :

٦٨٣ — أَظَلُومُ إِنَّ مُصَابَكُمْ رَجُـلاً أَهْدَى السَّلاَمَ تَحِيَّةً ظُـلْمُ

٦٨٣ — هذا بيت من الـكامل، وقد نسبه أبو محمد القاسم بن على الحريرى فى كتابه « درة الغواص » رواية عن أبى العباس محمد بن يزيد المبرد إلى العرجى — وهو عبد الله بن عمر بن عمرو ابن عثمان بن عفان بن أبى العاص بن أمية، وقيل له العرجى لأنه كان يسكن عرج الطائف ، وكان من شعراء قريش ، وممن اشتهر بالغزل منهم ، ونحا نحو عمر بن أبى ربيعة فى ذلك وتشبه به فأجاد — ونسبه غير الحريرى إلى الحرث بن خالد بن العاص بن هشام بن المغيرة المخزومى ، أحد بنى مخزوم ابن يقظة بن مرة ، وهو أحد شعراء قريش المعدودين الغزلين ، وكان أيضا يذهب مذهب عمر بن أبى ربيعة لايتجاوز الغزل إلى المديح ولا الهجاء ، وكان يهوى عائشة بنت طلحة بن عبيد الله ويشبب بها ، وقد ولاه عبد الملك بن مروان مكة ، وكان ذا قدر وخطر ومنظر فى قريش ، وقد ذكر صاحب اللسان (ص و ب) نقلا عن ابن برى مايؤيد صحة هذا ، قال : «قال ابن برى : هذا البيت ليس للعرجى كما ظنه الحريرى فقال فى درة الغواص هو للعرجى ، وصوابه أظليم ، وظليم : ترخيم ظليمة ، وظليمة : تصغير ظلوم تصغير الترخيم ، وظليم : هى أم عمران زوجة عبد الله بن مطيع ، وكان الحرث ينسب بها ، ولما مات زوجها تزوجها » اهـ كلامه ، وقد رأيت بيت الشاهد ثامن تسعة أبيات يقولها الحارث فى التغزل ، وقال أبو الفرج : إنه يتغزل فيها بأمة المالك بنت عبد الله بن خالد ابن أسيد ، وقبله قوله :

أَقْوَى مِنَ آلِ ظُلَيْمَةَ الحَزْمُ فَالغَمْرَتَانِ فَأَوْحَشَ الخَطْمُ
فَجَنُوبُ أَثْبِرَةٍ فلمحدها فالسِّدْرَتَانِ فَمَا حَوَى رَتْمُ
وَبِمَا أَرَى شَخْصاً بِهِ حَسَناً فِى القَوْمِ إِذْ حَيَّتْكُمُ نُعْمُ
إِذْ وُدُّهَا صَافٍ وَرُؤْيَتُهَا أُمْنِيَّةٌ ، وَكَلاَمُهَا غُنْمُ

... ...

هَيْفَاءُ مَمْلُوءٌ مُخَلْخَلُهَا عَجْزَاءُ لَيْسَ لِعَظْمِهَا حَجْمُ
خُمْصَانَةٌ قَلِقٌ مُوَشَّحُهَا رُودُ الشَّبَابِ عِلاَ بِهَا عَظْمُ
وَكَأَنَّ غَالِيَةً تُبَاشِرُهَا تَحْتَ الثِّيَابِ إِذَا صَفَا النَّجْمُ
أَظُلَيْمُ إِنَّ مُصَابَكُمْ رَجُلاً ... ... البيت ، و بعده :
أَقْصَيْتِهِ وَأَرَادَ سِلْمَكُمُ فَلْيَهْنِهِ إِذْ جَاءَكِ السِّلْمُ

اللغة : « أظلوم » هكذا وقع فى عامة كتب النحاة وفى رواية الحريرى فى الدرة عن المبرد وفى كثير من كتب الأدب ، وقد رأيت فى الأبيات التى أثرناها لك وفى كلام ابن برى أنه يروى « أظليم » وصرح بأنه خير ، وقد ذكروا ـ أيضا ـ أن اسم التى كان يتغزل فيها ظلمة ، وعلى هذا يكون « ظليمة » تصغير اسمها ، وأما « ظلوم » فالأحسن فيه عندنا أنه وصف للمبالغة من الظلم ، ومن الناس من يقول إنه من تغيير الأعلام ، وليس بشىء فيما نرى وفى اللسان « أسليم » «مصابكم» مصاب : مصدر ميمى بمعنى الإصابة، وتقول : أصاب فلان فلانا بكذا، إذا ضره به «أهدى السلام» أراد ألقاه عليها ، وإنما جعله هدية تلطفا معها لأن مقام النسيب يقتضى ذلك « تحية » التحية : مصدر حياه ـ بتضعيف الياء ـ وأصل معناه دعا له بالحياة ، ثم عم فى كل كلام يلقيه بعض الناس على بعض بقصد الدعاء كقولهم : أبيت اللعن ، ثم خصته الشريعة الإسلامية بكلام معين وهو قول القائل « السلام عليكم » .

الإعراب : « أظلوم » الهمزة حرف لنداء القريب أو ماهو بمنزلته ، ظلوم : منادى مبنى على الضم فى محل نصب « إن » حرف توكيد ونصب « مصابكم » مصاب : اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه من إضافة اسم المصدر إلى فاعله « رجلا » مفعول به لاسم المصدر « أهدى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على رجل « السلام » مفعول به لأهدى ، وجملة الفعل وفاعله ومفعوله فى محل نصب صفة لرجل « تحية » مفعول لأجله عامله أهدى منصوب بالفتحة الظاهرة « ظلم » خبر إن مرفوع بالضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « مصابكم رجلا » حيث نصب المفعول به ـ وهو قوله « رجلا » ـ بما سماه الشارح تبعا لابن الناظم باسم المصدر الذى هو المصدر الميمى المضاف إلى فاعله وهو « مصابكم » وكان بعض النحاة يروى هذا البيت برفع « رجل » ويجعل « مصابكم » اسم مفعول من الإصابة مضافا إلى مرفوعه ، ويجعله اسم إن ، و « رجل » خبرها ، ويكون « ظلم » فى آخر البيت خبراً لمبتدإ محذوف . وتقدير البيت على هذا الوجه : إن الذى أصبتموه بهجركم له وتجنيكم عليه رجل

والاحتراز بغير مفاعلة من نحو مُضَارَبة من قولك ضَارَبَ مُضَارَبةً فإنها مصدر . وغَيْرُ هذين ــ وهو مراد الناظم ــ فيه خلاف ، فمنعه البصريون ، وأجازه الكوفيون والبغداديون ، ومنه قوله :

٦٨٤ ــ أَكُفْرًا بَعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَنِّي وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْمِائَةَ الرِّتَاعَا

موصوف بأنه أهدى السلام لأجل التحية ، وهذا ظلم . قال الحريرى : « روى أبو العباس المبرد أن بعض أهل الذمة سأل أبا عثمان المازنى أن يقرئه كتاب سيبويه ، وبذل له فى ذلك مائة دينار ، فامتنع أبو عثمان من ذلك ، فقال له المبرد : جعلت فداك ! أترد هذه النفقة مع فاقتك واحتياجك إليها ؟ فقال أبو عثمان : هذا الكتاب يشتمل على ثلثمائة وكذا آية من كتاب الله ، ولست أرى أن أمكن منها ذميا ، غيرة على كتاب الله تعالى وحمية له . قال : واتفق أن غنت جارية بحضرة الواثق من شعر العرجى * أظلوم إن مصابكم رجلا * فاختلف من بالحضرة فى إعراب « رجلا » فمنهم من نصبه وجعله اسم إن ، ومنهم من رفعه على أنه خبرها ، والجارية مصرة على أن شيخها أبا عثمان المازنى لقنها إياه بالنصب ، فأمر الواثق بإشخاصه ، قال أبو عثمان : فلما مثلت بين يديه قال : ممن الرجل ؟ قلت : من مازن يا أمير المؤمنين ، قال : أى الموازن ؟ قلت : من مازن ربيعة ، فكلمنى بكلام قومى وقال : با اسمك ؟ ــ لأنهم يقلبون الميم باء والباء ميما إذا كانت فى أول الأسماء ــ فكرهت أن أجيبه على لغة قومى لئلا أواجهه بالمكر ، فقلت : بكر يا أمير المؤمنين ، ففطن لما قصدته ، وأعجبه منى ذلك . ثم قال ماتقول فى قول الشاعر * أظلوم إن مصابكم رجلا * أترفع رجلا أم تنصبه ؟ فقلت : الوجه النصب يا أمير المؤمنين ، قال : ولم ذلك ؟ قلت : إن « مصابكم » مصدر بمعنى إصابتكم ، فأخذ اليزيدى[1] فى معارضتى ، فقلت : هو بمنزلة قولك : إن ضربك زيدا ظلم ، فالرجل مفعول مصابكم ومنصوب به ، والدليل عليه أن الكلام متعلق إلى أن تقول ظلم فيتم فاستحسنه الواثق ، وأمر له بألف دينار . قال أبو العباس المبرد : فلما عاد أبو عثمان إلى البصرة قال لى : كيف رأيت ؟ رددنا مائة فعوضنا ألفا » اه .

٦٨٤ ــ هذا بيت من الوافر ، وهو من قصيدة طويلة للقطامى ، واسمه عمير بن شييم ، يمدح فيها زفر بن الحارث الكلابى ، وأولها قوله :

قِفِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يَا ضُبَاعَا وَلاَيَكُ مَوْقِفٌ مِنْكِ الْوَدَاعَا
قِفِي فَادِى أَسِيرَكِ إِنَّ قَوْمِي وَقَوْمَكِ لاَأَرَى لَهُمُ اجْتِمَاعَا
وَكَيْفَ تَجَامُعٌ مَعَ مَا اسْتَحَلاَّ مِنَ الْحُرَمِ الْعِظَامِ وَمَا أَضَاعَا
أَلَمْ يَحْزُنْكِ أَنَّ حِبَالَ قَيْسٍ وَتَغْلِبَ قَدْ تَبَايَنَتِ انْقِطَاعَا

(١) يروى أن الذى كان يعارض أبا عثمان المازنى فى ذلك هو يعقوب بن السكيت . واليزيدى : أحد أبناء أبى محمد اليزيدى مؤدب المأمون .

... ...

يُطِيعُونَ الْغُوَاةَ ، وَكَانَ شَرًّا لِمُؤْتَمِرِ الْغَوَايَةِ أَنْ يُطَاعَا

أَلَمْ يَحْزُنْكِ أَنَّ ابْنَيْ نِزَارٍ أَسَالاَ مِنْ دِمَائِهِمَا التِّلاَعَا

والبيت المستشهد به ههنا هو البيت الثامن والثلاثون فى هذه القصيدة ، وقبله قوله :

وَمَنْ يَكُنِ اسْتَلاَمَ إِلَى ثَوِيٍّ فَقَدْ أَكْرَمْتَ يا زُفَرُ الْمَتَاعَا

أَكُفْرًا بَعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَنِّي وَبَعْدَ ... ... البيت ، وبعده :

فَلَوْ بِيَدَيْ سِوَاكَ غَدَاةَ زَلَّتْ بِيَ الْقَدَمَانِ لَمْ أَرْجُ اطِّلاَعَا

إِذًا لَهَلَكْتُ لَوْ كَانَتْ صِغَارٌ مِنَ الْأَخْلاَقِ تُبْتَدَعُ ابْتِدَاعَا

اللغة : « قفى قبل التفرق ــ البيت » ضباع : ترخيم ضباعة ، قالوا : هى ابنة زفر بن الحارث، ونحن نستبعد أن يتغزل بابنة ممدوحه . يريد لا يكون ذلك منك وداعا : أى آخر مايكون منك من اللقاء « قفى فادى أسيرك ــ البيت » قومى وقومك أراد بهم قيسا قومها وتغلب قومه ، وكانت بينهم حروب طاحنة « يطيعون الغواة ــ البيت » مؤتمر الغواية : هو الذى يحدث نفسه بالشر أو يأمر به . يريد أنهم يطيعون جهالهم ، وأن شر مايفعله الإنسان طاعته الجاهل فيما يأمره به « ألم يحزنك أن ابنى نزار ــ البيت » أراد بابنى نزار مضر وربيعة ، والتلاع ــ بكسر التاء ــ جمع تلعة ــ بفتح فسكون ، مثل جفنة وجفان وقصعة وقصاع ــ وهى مسيل من مكان مشرف إلى الوادى « ومن يكن استلام إلى ثوى ــ البيت » استلام : فعل مايلام عليه ، والثوى : الضيف المقيم ، والمتاع : الزاد، يريد أنه زود وأحسن « أكفرا بعد رد الموت عنى ــ البيت » الكفر : جحد النعمة التى أسديت إليك وإنكارها على مسديها ، إما بالقول وإما بالعمل على غير مايوجبه الشكر ، وكان القطامى قد أسر فى هذه الحروب التى يشير إليها فأطلقه زفر بن الحارث ووهب له مائة من الإبل ففى ذلك يقول هذه القصيدة ، والرتاع ــ بكسر الراء ــ التى تستام وترتع وترعى ولا من يردها ، وذلك مما يورثها سمنا ، ويروى فى مكان هذه الكلمة « الرباعا » وهى التى تنتج فى زمن الربيع .

المعنى : يقول : أأجزيك جحداً لنعمتك ونكرانا لجميلك وأنت الذى مننت على بالحياة ووهبتنى العمر بعد ما كاد ينقضى ، ولم تكتف بذلك ، وإنما زدت تفضلا وأربيت فى المنة على ، وذلك غاية ما يرجى من الكريم .

الإعراب : « أكفرا » الهمزة للاستفهام الإنكارى ، كفراً : مفعول مطلق لفعل محذوف والتقدير : أأكفر كفرا « بعد » ظرف زمان منصوب بالفعل المحذوف العامل فى المصدر ، وهو

... ...

مضاف و « رد » مضاف إليـه ، ورد مضاف و « الموت » مضاف إليه « عنى » جار ومجرور متعلق برد « وبعد » الواو حرف عطف ، بعد : معطوف على بعد السابق ، وهو مضاف وعطاء من « عطائك » مضاف إليه مجرور بالـكسرة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه ، من إضافة اسم المصدر إلى فاعله ، مبنى على الفتح فى محل جر بالإضافة وله محل آخر هو الرفع بالفاعلية « المـائة » مفعول به لاسم المصدر ، منصوب بالفتحة الظاهرة « الرتاعا » نعت للمائة ، ونعت المنصوب منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « عطائك المـائة الرتاعا » حيث نصب المفعول به ــ وهو قوله « المـائة الرتاعا » ــ باسم المصدر المضاف إلى فاعله الذى هو قوله « عطائك » .

واعلم أولا أن اسم المصدر على ثلاثة أنواع ــ كما ذكر الشارح تبعاً للناظم وابنـه ، وموافقة للرضى فى شرح الـكافية وإنلم يذكر النوع الثانى للاتفاق فيه على عدم جواز الإعمال ــ الأول : المبدوء بالميم ، وتسمية هذا النوع اسم مصدر تسمية مجازية ، وهوعند التحقيق مصدر . والثانى : أعلام وضعت للدلالة على معنى المصدر ــ وهو الحدث ــ نحو يسار ، وبرة ، وفجار . والثالث : ألفاظ نـكرات تدل على معنى المصدر وتنقص عن حروف الفعل لفظا وتقديراً من غير تعويض ، نحو أثابه ثوابا ، وكلمه كلاما ، وسلم عليه سلاما ، وأعطاه عطاء ، وتوضأ وضوءا ، واغتسل غسلا ، وتطهر طهراً .

واعلم ثانيا أنه لاخلاف بين أحد من النحاة فى جواز إعمال النوع الأول مما سمى باسم المصدر لأنه ــ كما ذكرنا ــ مصدر فى الحقيقة ، ولا خلاف بين أحد من النحاة فى أنه لايجوز إعمال النوع الثانى ؛ لأنه خالف المصدر مخالفة تامة ، ألا ترى أنه لا يقصد بلفظ منها ما يقصد بالمصدر من الشيوع ، وأن هذا النوع لايضاف كما يضاف المصدر ، ولا يوصف كما يوصف المصدر ، ولا يقع موقع الفعل ، ولا يقبل أل ، ولمـا كان هذا النوع من اسم المصدر مخالفاً للمصدر هذه المخالفة لم يستعملوه فى توكيد الفعل ولا فى بيان نوع الفعل ولا فى بيان مرات الحدث . واختلف النحاة فى جواز إعمال النوع الثالث من اسم المصدر ، ولهم فى ذلك ثلاثة أقوال : الأول ــ وهو قول البصريين ــ لا يجوز إعماله إلا فى ضرورة الشعر ، والثانى ــ وهو قول الـكوفيين والبغداديين ــ يجوز إعماله قياسا مطردا إلحاقا له بالمصدر ، واستدلوا على ذلك بوروده معملا فى كثير من شواهد العربية منها ما ذكره الشارح هنا ، والقول الثالث ــ وهوقول إمام الـكوفيين الـكسائى ــ يجوز إعماله قياسا إلا ثلاثة ألفاظ منه ، وهى : الخبز ، والدهن ، والقوت ، فإنه لايجوز إعمالها ، فلا يقال على مذهبه : عجبت من خـبزك الخبز ، ولا تقول : عجبت من دهنك

وقوله :

٦٨٥ — * بِعِشْرَتِكَ الْكِرَامَ تُعَدُّ مِنْهُمْ *

رأسك ، ولاتقول : عجبت من قوتك عيالك . وخالفه فى ذلك الفراء وبقية الكوفيين ، وحكى الفراء عن العرب مثل أعجبنى دهن زيد لحيته . وقد ادعى أبو حيان فى الشواهد التى استدل بها الكوفيون التأويل ، قال : « والذى أذهب إليه فى المسموع من هذا النوع أن المنصوب فيه بمضمر يفسره ماقبله ، وليس باسم المصدر ، ولا يجرى اسم المصدر مجرى المصدر فى العمل لافى الضرورة ولا فى غيرها » اهـ كلامه وهو تكلف لامقتضى له . وستسمع فى شرح الشواهد الآتية تتمة لهذا الموضوع .

٦٨٥ — هذا صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

* فَلَا تَرَيَنْ لِغَيْرِهِمُ الْوَفَاءَ *

وبعض الناس يروى عجزه هكذا :

* فَلَا تُرَيَنْ لِغَيْرِهِمُ أُلُوفَا *

ولم أعثر لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ولا وقفت له على سوابق أو لواحق تتصل به

اللغة : « بعشرتك » العشرة — بكسر العين وسكون الشين — اسم مصدر بمعنى المعاشرة ، وهى المخالطة . ومنهم من حكى : عشر فلان فلانا ، بمعنى خالطه وصاحبه ، ومن بابه : الخلطة بمعنى المخالطة والجيرة بمعنى المجاورة ، والصحبة بمعنى المصاحبة ، والألفة بمعنى الإلاف « الكرام » جمع كريم « تعد » هو من الأفعال التى تتعدى إلى مفعولين ، كما فى قول الشاعر (وهو الشاهد رقم ٣٢١ الذى مضى شرحه فى باب ظن وأخواتها) :

فَلَا تَعْدُدِ الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِى الْغِنَى وَلَكِنَّمَا الْمَوْلَى شَرِيكُكَ فِى الْعُدْمِ

« ترين » هو فى الرواية الأولى بالبناء للفاعل ، ومعناه لاتعتقد الوفاء واجبا عليك لغير الكرام ، وفى الرواية الأخرى بالبناء للمفعول ، ومعناه لاتقع عين أحد عليك وأنت مخالط لغير الكرام ، و « ألوفا » فى الرواية الثانية وصف من الألفة للدلالة على المبالغة ، والإلف — بكسر فسكون — والآلف — بوزن الفاعل — العشير المؤالف .

الإعراب : « بعشرتك » الباء جارة ، عشرة : مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة والجار والمجرور متعلق بقوله تعد الآتى ، وعشرة مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه من إضافة اسم المصدر إلى فاعله ، مبنى على الفتح فى محل جر بالإضافة ، وله محل آخر هو الرفع بالفاعلية « الكرام » مفعول به لاسم المصدر منصوب بالفتحة الظاهرة « تعد » فعل مضارع مبنى للمجهول مرفوع بالضمة الظاهرة ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وهو مفعوله الأول « منهم » جار ومجرور متعلق بمحذوف مفعول ثان لتعد « فلا » الفاء دالة على التفريع ، لا : حرف نهى

وقوله :

٦٨٦ — قَالُوا : كَلَامُكَ هِنْدًا وَهْيَ مُصْغِيَةٌ يَشْفِيكَ؟ قُلْتُ : صَحِيحٌ ذَاكَ لَوْ كَانَا

«ترين» على الرواية الأولى — فعل مضارع مبنى المعلوم ، مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة فى محل جزم بلا الناهية ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب « لغيرهم » الجار والمجرور متعلق بترى أو بالوفاء الآتى ، وغير مضاف وضمير الغائبين العائد إلى الكرام مضاف إليه « الوفاء » مفعول به لترى .

الشاهد فيه : قوله « بعشرتك الكرام » حيث نصب المفعول به — وهو قوله « الكرام » — باسم المصدر الذى هو قوله « عشرة » بعد أن أضاف اسم المصدر إلى فاعله ، وهو يؤيد ماذهب إليه الكوفيون من جواز إعمال اسم المصدر عمل المصدر إذا كان بمعناه ، وهو ما اختاره العلامة رضى الدين فى شرح الكافية ، واختاره شيخ النحاة ابن مالك وتبعهما على ذلك جمهرة المتأخرين من النحاة ، قال العلامة الرضى : « ويعمل اسم المصدر عمل المصدر ، وهو شيآن : أحدهما مادل على معنى المصدر مزيداً فى أوله ميم كالمقتل والمستخرج ، والثانى اسم العين مستعملا بمعنى المصدر ، كقوله * أكفرا بعد رد الموت عنى . . . البيت السابق * أى إعطائك ، والعطاء فى الأصل اسم لما يعطى » اهـ . ولم يذكر النوع الثالث من اسم المصدر الذى هو الأعلام الدالة على معنى المصدر — على مانبهنا إليه فى شرح الشاهد السابق — لكونه لايعمل بالاتفاق وهو فى صدد بيان مايرى جواز إعماله من اسم المصدر ، فتنبه لذلك .

٦٨٦ — هذا بيت من البسيط ، ولم أعثر له على نسبة إلى قائل معين ، ولا وقفت له على سوابق أو لواحق تتصل به .

اللغة : « كلامك » أراد به ههنا تكليمك ، وستعرف فى بيان الاستشهاد بالبيت أن الكلام يطلق على ثلاثة معان وأنه إنما يعمل عمل فعله الذى هو « تكلم » إذا كان بمعنى الحدث الذى يدل عليه لفظ التكليم « هندا » اسم امرأة « مصغية » اسم فاعل مؤنث فعله أصغى ، وتقول : أصغى فلان إلى حديث فلان ، إذا أنصت له وأرعاه سمعه ، وأصل هذه المادة تدل على الميل . وانظر إلى قوله تعالى : (فقد صغت قلوبكما) وكأنهم لحظوا أن المستمع يميل إلى جهة المتكلم إذ لو انحرف عنه لكان معرضا عن حديثه « يشفيك » يبرئك من سقام الحب وآلامه ، وتقول : شفى الله مريضنا يشفيه شفاء ، إذا أزال عنه وجعه وأبرأه « لوكان » لو ههنا يجوز أن تكون للتمنى وهو الأحسن ، ويجوز أن تكون شرطية .

المعنى : يخبر الشاعر عن نفسه وقد تخيل أن سائلا سأله فقال له : أإذا حدثت هذه المحبوبة فأرعتك سمعها وأنصتت لك تبل من سقم الحب الذى نزل بك ؟ فأجاب عن هذا السؤال بأنه حقيقة يعتقد أن أسقام الحب تزول عنه لو حدث مايقولون .

... ...

الإعراب : « قالوا » فعل وفاعل « كلامك » كلام : مبتدأ ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه من إضافة اسم المصدر إلى فاعله « هندا » مفعول به لكلام منصوب بالفتحة الظاهرة « وهى » الواو واو الحال ، هى : ضمير منفصل مبتدأ « مصغية » خبر مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة المبتدإ وخبره فى محل نصب حال « يشفيك » يشفى : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الكلام ، وضمير المخاطب مفعول به ليشفى مبنى على الفتح فى محل نصب ، وجملة الفعل المضارع وفاعله ومفعوله فى محل رفع خبر المبتدإ ، وجملة المبتدإ وخبره فى محل نصب مقول القول « قلت » فعل وفاعله « صحيح » خبر مقدم « ذاك » اسم الإشارة مبتدأ مؤخر والكاف حرف خطاب ، وجملة المبتدإ وخبره فى محل نصب بقلت « لو » حرف تمن لا جواب له « كانا » فعل ماض تام بمعنى حصل أو ثبت ، وفاعله ضمير مستتر فيه تقديره هو يعود إلى مرجع اسم الإشارة ، والألف للإطلاق ، ويجوز أن تكون لو شرطية فيكون جوابها محذوفا لدلالة ماسبق عليه ، وكأنه قد قال : لو كان لشفانى .

الشاهد فيه : قوله « كلامك هندا » فإن « كلام » اسم مصدر دال على الحدث ، وقد أعمله الشاعر فى المفعول به — وهو قوله « هندا » — فنصبه به بعد أن أضافه إلى فاعله الذى هو ضمير المخاطب فى قوله « كلامك » ؛ فدل هذا على أن اسم المصدر إذا كان بمعنى الحدث الذى يدل عليه المصدر عمل — كما يعمل المصدر — عمل الفعل .

واعلم أولا أن لفظ الكلام فى الاستعمال اللغوى يدل على أحد ثلاثة أمور : أولها : الحدث الذى يدل عليه لفظ التكليم ، فتقول : أعجبنى كلامك زيدا ، تريد تكليمك إياه ، ومنه بيت الشاهد الذى نحن بصدد شرحه . وهو حين يدل على ذلك اسم معنى . وثانيها : مافى النفس من خواطر وهواجس وكل مايعبر عنه باللفظ لإفادة السامع ماقام بنفس المخاطب ، وذلك كأن يقوم بنفسك أنك تريد الانصراف الذى تعبر عنه لتفيد مخاطبك بقولك « أريد الانصراف » فيسمى هذا الذى تخيلته فى نفسك كلاما فى اللغة العربية ، وتأمل فى قول الأخطل التغلبى :

لاَ يُعْجِبَنَّكَ مِنْ خَطِيبٍ خُطْبَةٌ ... حَتَّى يَكُونَ مَعَ الْكَلاَمِ أَصِيلاَ

إِنَّ الْكَلاَمَ لَفِي الْفُؤَادِ ، وَإِنَّمَا ... جُعِلَ اللِّسَانُ عَلَى الْفُؤَادِ دَلِيلاَ

وثالثها: كل ماتحصل به الفائدة ، سواء أكان ماحصلت به الفائدة ، لفظا أو خطا أو إشارة أو دلالة حال ، وانظر إلى قول العرب « القلم أحد اللسانين » وانظر إلى تسمية المسلمين ما بين دفتى المصحف « كلام الله » . ثم انظر إلى قوله تعالى : (وإن أحد من المشركين استجارك فأجره

وقوله :

٦٨٧ — لِأَنَّ ثَوَابَ اللهِ كُلَّ مُوَحِّدٍ جِنَانًا مِنَ الْفِرْدَوْسِ فِيهَا يُخَلَّدُ

وقول عائشة رضى الله عنها : « مِنْ قُبْلَةِ الرَّجُلِ زَوْجَتَهُ الْوُضُوءُ » .

حتى يسمع كلام الله) وإلى قوله جلت كلمته : (آيتك ألا تكلم الناس ثلاثة أيام إلا رمزا) ثم انظر إلى قول ذلك الشاعر الذى نفى الكلام اللفظى عن محبوبته وأثبت لعينيها القول ، وذلك فى قوله :

أَشَارَتْ بِطَرْفِ الْعَيْنِ خِيفَةَ أَهْلِهَا إِشَارَةَ مَحْزُونٍ وَلَمْ تَتَكَلَّمِ
فَأَيْقَنْتُ أَنَّ الطَّرْفَ قَدْ قَالَ مَرْحَبًا وَأَهْلًا وَسَهْلًا بِالْحَبِيبِ الْمُتَيَّمِ

ثم انظر إلى قول نصيب بن رباح :

فَعَاجُوا فَأَثْنَوْا بِالَّذِى أَنْتَ أَهْلُهُ وَلَوْ سَكَتُوا أَثْنَتْ عَلَيْكَ الْحَقَائِبُ

فإنك إذا تأملت فى ذلك كله علمت أن « الكلام » يطلق فى الاستعمال العربى على كل ماذكرنا من كل مايفيد فائدة . وهو فى هذا الاستعمال وفى الاستعمال الذى قبله اسم عين لا اسم معنى .

ثم اعلم ثانيا أن لفظ الكلام حين يستعمل بأحد الاستعمالين الثانى والثالث لايعمل عمل الفعل ، وإنما يعمل عمل الفعل إذا كان مستعملا بالاستعمال الأول ، وذلك من قبل أن اسم المصدر — عند من قال إنه يعمل — إنما عمل بالحمل على المصدر، وإنما يحمل على المصدر إذا دل على المعنى الذى يدل عليه المصدر وهو الحدث ، فأما إذا دل على أحد المعنيين الآخرين فانه يكون كالرجل والفرس وغيرهما من أسماء الذوات ولا عمل لشىء من ذلك .

٦٨٧ — هذا بيت من الطويل ، وهو ثامن ثمانية أبيات لحسان بن ثابت الأنصارى يمدح فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأول هذه الأبيات قوله :

وَشَقَّ لَهُ مِنَ اسْمِهِ كَىْ يُجِلَّهُ فَذُو الْعَرْشِ مَحْمُودٌ وَهٰذَا مُحَمَّدُ
نَبِىٌّ أَتَانَا بَعْدَ يَأْسٍ وَفَتْرَةٍ مِنَ الرُّسْلِ وَالْأَوْثَانُ فِى الْأَرْضِ تُعْبَدُ
فَأَمْسَى سِرَاجًا مُسْتَنِيرًا وَهَادِيًا يَلُوحُ كَمَا لَاحَ الصَّقِيلُ الْمُهَنَّدُ
وَأَنْذَرَنَا نَارًا ، وَبَشَّرَ جَنَّةً وَعَلَّمَنَا الْإِسْلَامَ ، فَاللهَ نَحْمَدُ
وَأَنْتَ إِلٰهَ الْخَلْقِ رَبِّى وَخَالِقِى بِذَلِكَ مَا عُمِّرْتُ فِى الْأَرْضِ أَشْهَدُ

... ...

تَعَالَيْتَ رَبَّ النَّاسِ عَنْ قَوْلِ مَنْ دَعَا ... سِــوَاكَ إِلٰهاً ، أَنْتَ أَعْلَى وَأَمْجَدُ

لَكَ الْخَلْقُ وَالنَّعْمَاءُ وَالْأَمْرُ كُلُّهُ ... فَإِيَّاكَ نَسْتَهْدِى ، وَإِيَّاكَ نَعْبُدُ

لِأَنَّ ثَوَابَ اللهِ كُلَّ مُوَحِّدٍ ... جِنَانٌ ... ... البيتَ

هكذا وقع فى ديوانه المطبوع فى لندن (ص ٦٦) ولم يرد بيت الشاهد فى نسخة ديوانه المطبوعة فى مصر فى عام ١٩٢٩ وورد فيها قبل ماذكرنا من الأبيات بيتان ، وهما قوله :

أَغَرُّ عَلَيْهِ لِلنُّبُوَّةِ خَاتَمٌ ... مِنَ اللهِ مَشْهُودٌ يَلُوحُ وَيُشْهَدُ

وَضَمَّ الْإِلٰهُ اسْمَ النَّبِىِّ إِلَى اسْمِهِ ... إِذَا قَالَ فِى الْخَمْسِ الْمُؤَذِّنُ أَشْهَدُ

اللغة : « وشق له من اسمه — الخ » هذا البيت — وإن ذكر فى نسخ الديوان — ليس من كلام حسان بن ثابت ، ولكنه من شعر أبى طالب عم النبى صلى الله عليه وسلم « نبى أتانا بعد يأس — الخ » الفترة — بفتح فسكون — الزمان الذى ينقضى بين كل رسولين من رسل الله تعالى . والأوثان : جمع وثن . وأصل الوثن عند العرب كل تمثال يتخذ من خشب أو حجر أو ذهب أو فضة أو نحاس أو نحو ذلك ، وكانت العرب تنصبها وتعبدها . وقد سمى الأعشى الصليب وثنا لأنه رأى النصارى يعظمونه تعظيم العرب أوثانها ، قال الأعشى ميمون بن قيس :

تَطُوفُ الْعُفَاةُ بِأَبْوَابِــهِ ... كَطَوْفِ النَّصَارَى بِبَيْتِ الْوَثَنْ

وقوله « فأمسى سراجا مستنيراً — الخ » هذا مأخوذ من قوله تعالى فى وصف النبى صلى الله عليه وسلم : (وداعيا إلى الله بإذنه وسراجا منيراً) أى أنه مثل السراج الذى يستضاء به . والصقيل : السيف « وأنذرنا ناراً وبشر جنة — الخ » صدر هذا البيت مأخوذ من قوله تعالى : (فأنذرتكم نارا تلظى) والإنذار : الإعلام مع التخويف والتحذير مما تسوء عاقبته ، وقوله « فالله نحمد » هو منصوب بالفعل المتأخر ، وقدم ليفيد القصر « لأن ثواب الله كل موحد — الخ » ثواب : اسم مصدر بمعنى الإثابة ، تقول : أثاب الله عبده يثيبه إثابة — مثل أقام يقيم إقامة — إذا جازاه بالخير على فعله ، ونظيره الجواب بمعنى الإجابة ، والموحد — بكسر الحاء المهملة مشددة — الذى يفرد الله تعالى بالعبادة ولا يشرك معه أحداً ، والجنان — بكسر الجيم — جمع جنة — بفتحها — وهى دار النعيم التى وعد المتقون ، ومثل هذا الجمع قصاع وجفان وصحاف فى جمع قصعة وجفنة وصحفة بفتح أوائلهن . والفردوس — بكسر أوله وسكون ثانيه — فى الأصل مأخوذ من الفردسة وهى السعة . قال الزجاج : الفردوس الوادى ينبت ضروبا من النبت . وقال ابن الأنبارى : هو البستان فيه كروم .

الإعراب . « لأن » اللام حرف جر دال على التعليل ، أن : حرف توكيد ونصب « ثواب »

﴿ تنبيه ﴾ إعمالُ اسم المصدر قليلٌ ، وقال الصيمرى : إعمالُهُ شاذ ، وقد أشار الناظم إلى قلته بتنكير « عَمَلْ » .

* * *

وَبَعْدَ جَرِّهِ الَّذِى أُضِيفَ لَهْ كَمِّلْ بِنَصْبٍ أَوْ بِرَفْعٍ عَمَلَهْ

اعلم أن المصدر المضاف خمسةَ أحوالٍ :

الأول : أن يضاف إلى فاعله ثم يأتى مفعوله ، نحو «وَلَوْلاَ دَفْعُ اللهِ النَّاسَ» .

الثانى : عكسُه ، نحو أَعْجَبَنِى شُرْبُ الْعَسَلِ زَيْدٌ .

اسم أن منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « الله » مضاف إليه من إضافة اسم المصدر إلى فاعله « كل » مفعول به لاسم المصدر ، وهو مضاف و « موحد » مضاف إليه « جنانا » رواية الشارح الأشمونى فى هذه اللفظة بالنصب ، وعليها يتم الاستشهاد بالبيت على ماستعرف ، وتخريجها على أن يكون مفعولا ثانيا لثواب كما قاله الصبان ، ومن الناس من يرويه بالرفع على أنه خبر أن ، ـ وهو كذلك فى نسخ الديوان ـ وفيه قصور «من الفردوس» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لجنان « فيها » جار ومجرور متعلق بقوله يخلد الآتى « يخلد » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والجملة من الفعل ونائب فاعله فى محل نصب صفة ثانية لجنان ، وخبر أن محذوف ، وتقدير الكلام : لأن ثواب الله كل موحد جنانا موصوفة بأنها من الفردوس وبأنها مكان تخليده حاصل ، وأن مع مادخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بلام التعليل .

الشاهد فيه : قوله « ثواب الله كل موحد جنانا » حيث نصب باسم المصدر الدال على الحدث وهو قوله « ثواب » مفعولين : أحدهما قوله « كل موحد » وثانيهما قوله «جنانا من الفردوس» بعد أن أضاف اسم المصدر إلى فاعله وهو لفظ الجلالة ، وإنما نصب به مفعولين لأن الفعل الذى يجىء هذا اسم مصدره يتعدى إلى مفعولين ، انظر إلى قوله تعالى: (وَأَثَابَهُمْ فَتْحاً قَرِيباً) وقوله جل شأنه : (فَأَثَابَهُمُ اللهُ بِمَا قَالُوا جَنَّاتٍ تَجْرِى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ) وقوله : (فَأَثَابَكُمْ غَمًّا بِغَمٍّ) وإنما نصب باسم المصدر لكونه دالا على الحدث الذى يدل عليه المصدر وهو الإثابة وهذا إنما يتم على رواية الشارح الأشمونى « جنانا » بالنصب ، فأما على رواية غيره بالرفع فإن الثواب فيها يكون بمعنى الشىء الذى يثاب به فيكون اسم عين لا اسم حدث ، ومن حقه حينئذ ألا يعمل أصلا ـ على ماذكرنا فى شرح الشواهد السابقة ـ لاجرم كانت رواية شارحنا المحقق أدعى إلى القبول وأحق بالاتباع .

ومنه قوله :

٦٨٨ — * قَرْعُ الْقَوَاقِيزِ أَفْوَاهُ الْأَبَارِيقِ *

٦٨٨ — هذا عجز بيت من البسيط ، وصدره قوله :

* أفْنَى تِلَادِي وَمَا جَمَّعْتُ مِنْ نَشَبٍ *

وهذا البيت من قصيدة للمغيرة بن عبد الله بن معرض أحد بنى عمرو بن أسد الملقب بالأقيشر ، الأسدى ، وقبل البيت المستشهد بعجزه قوله :

أَقُولُ وَالْكَأْسُ فِي كَفِّي أُقَبِّلُهَا ... أُخَاطِبُ الصِّيدَ أَبْنَاءَ الْعَمَالِيق

أَنِّي تُذَكِّرُنِي هِنْداً وَجَارَتَهَا ... بِالطَّفِّ صَوْتُ حَمَامَاتٍ عَلَى نِيقِ

أَفْنَى تِلَادِي وَمَاجَمَّعْتُ مِنْ نَشَبٍ ... قَرْعُ الْقَوَاقِيزِ ... البيت ، و بعده :

لَا أَشْرَبَنْ أَبَداً رَاحاً مُسَارَقَةً ... إِلَّا مَعَ الْغُرِّ أَبْنَاءِ الْبَطَارِيق

والأقيشر معروف بوصف الخمر وفيها له شعر كثير .

اللغة : « الصيد » جمع أصيد ، وهو الذى يرفع رأسه كبرا ، وهو أيضا الذى لا يلتفت يمينا أو شمالا لزهوه وخيلائه « العماليق » جمع عملاق ، وهو الرجل الذى يخدعك بظرفه والعماليق : قوم من فلسطين تفرقوا فى البلاد « نيق » النيق — بكسر النون — أرفع موضع فى الجبل ، وجمعه نياق ، وأنياق ، ونيوق « تلادى » التلاد — بكسر التاء ، بزنة كتاب — المال القديم الذى ورثته عن آبائك ، وهو التالد أيضاً ، والتليد — كظريف — والتلد — كفلس — والتلد كقفل — والتلد — كجمل — فأما ما استحدثته من المال فهو طارف وطريف « وما جمعت من نشب » النشب — بفتح النون والشين جميعاً — العقار، أو المال الأصيل من ناطق وصامت، ويقال: لهؤلاء القوم نسب ، وما لهم نشب ، إن هم إلا خشب « قرع القواقيز » القرع — بفتح فسكون — مصدر قولك : قرعت الشيء أقرعه — من باب فتح — إذا ضربته ، ولا يستعمل إلا فى ضرب شيء يابس صلب بآخر مثله ، والقواقيز : جمع قاقوزة — بقافين وزاى — وهى القدح الذى يشرب فيه الخمر ، ويروى « القوارير » جمع قارورة — بقاف واحدة وراءين مهملتين — وهى الزجاجة ، « الأباريق » جمع إبريق ، وهو ما كان له عروة ، فإن لم يكن له عروة فهو كوز « الغر » جمع أغر ، ويعنى به الأبيض ، وأصله من كان فى وجهه غرة « البطاريق » جمع بطريق — بكسر الباء وسكون الطاء — وهو القائد من قواد الروم تحت يده عشرة آلاف رجل ، ويليه الطرخان وهو من كان تحت يده خمسة آلاف رجل ، ويجمع على بطارق وبطارقة ، والكلمة معربة .

الإعراب : « أفنى » فعل ماض « تلادى » مفعول مقدم على الفاعل منصوب بفتحة مقدرة على ماقبل ياء المتكلم ، وياء المتكلم مضاف إليه « وما » الواو حرف عطف ، ما : اسم موصول

... ...

معطوف على التلاد مبنى على السكون فى محل نصب « جمعت » فعل وفاعل ، والجملة لامحل لها من الإعراب صلة الموصول ، والعائد محذوف ، والتقدير : وما جمعته « من نشب » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ما الموصولة « قرع » فاعل أفنى مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « القواقيز » مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله « أفواه » فاعل المصدر مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « الأباريق » مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « قرع القواقيز أفواه » حيث أضاف المصدر الذى هو قوله « قرع » إلى مفعوله وهو قوله « القواقيز » ، ثم جاء بفاعل المصدر بعد ذلك وهو قوله « أفواه الأباريق » والاستشهاد على ذلك لايتم إلا على رواية من روى « أفواه الأباريق » بالرفع ، فأما من روى بنصب « أفواه » فإنه يكون شاهداً على إضافة المصدر إلى فاعله ثم الإتيان بمفعوله بعد ذلك .

واعلم أنه لاخلاف بين أحد من العلماء فى أنه تجوز إضافة المصدر إلى فاعله مطلقا ونعنى هنا بالإطلاق أن يؤتى بالمفعول بعد ذلك وأن يترك المفعول بتة ، وأن ذلك بوجهيه واقع فى كلام العرب شعره ونثره ، ومما ورد فيه إضافة المصدر إلى فاعله ثم يذكر مفعوله بعد الإضافة قول الله تعالى : (كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ) فذكر : مصدر مضاف إلى ضمير المخاطبين وهو فاعله ، وآباءكم : مفعول بالمصدر ، ومما ورد فيه إضافة المصدر إلى فاعله وترك المفعول بتة قوله جلت كلمته (وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ بِنَصْرِ اللهِ) فنصر : مصدر مضاف إلى لفظ الجلالة وهو فاعله ، ولم يذكر مفعول المصدر فى هذه الآية كما ذكر فى الآية السابقة ؛ كما أنه لاخلاف بين أحد من العلماء فى جواز إضافة المصدر إلى مفعوله وترك فاعل المصدر من الكلام بتة ، وأن ذلك واقع فى كلام العرب نثره وشعره ، ومن ذلك قول الله تعالى (لَا يَسْأَمُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ) فدعاء : مصدر مضاف إلى الخير الذى هو مفعول به للمصدر ولم يذكر فى الكلام فاعل هذا المصدر ، وقد اختلفوا فيما وراء ذلك ، فقال البصريون : فاعل المصدر فى هذه الصورة محذوف ، وبهذا فارق المصدر الفعل ، ووجه التفرقة أن الفاعل منزل من الفعل منزلة جزء الكلمة من الكلمة ، ألا ترى أنه يسكن آخر الفعل للفاعل إذا كان ضميراً متصلا كضربت وضربنا ، وأنه يفصل بين الفعل وحرف إعرابه بالفاعل فى نحو يضربان ويضربون ، وحذف جزء الكلمة لايجوز بقياس ، والمصدر مع فاعله ليس بهذه المنزلة فلا يتصل به ضمير رفع ، فمن أجل ذلك جاز حذف فاعله ، وهم يعدون هذا الموضع من المواضع التى يحذف فيها الفاعل قياسا . وذهب الكوفيون إلى أن الفاعل وإن لم يذكر فى الكلام مضمر فى المصدر كما يضمر فى الظروف والصفات . وأمر الكوفيين فى هذه المسألة عجيب كل العجب ؛ فإنهم يجيزون حذف فاعل الفعل مع ما بين الفعل وفاعله من قوة الارتباط على نحو مابينا لك ،

وقوله :

٦٨٩ — * نَفْىَ الدَّرَاهِيمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ *

ثم هم لا يرتضون حذف فاعل المصدر مع ضعف الارتباط بين المصدر وفاعله . واختلف العلماء في : هل تجوز إضافة المصدر إلى مفعوله ثم ذكر فاعله ؟ فالجمهور على أن ذلك يجوز وأنه واقع في كلام العرب نثره ونظمه ، فمن النظم البيت الذى نحن بصدد شرحه ومن النثر قوله تعالى : (ذِكْرُ رَحْمَةِ رَبِّكَ عبْدَهُ زَكَرِيَّا) في قراءة يحيى بن الحارث عن ابن عامر ؛ فذكر : مصدر مضاف إلى رحمة ربك وهو مفعوله ، وعبده : فاعل بالمصدر وهو مذكور ، وقوله صلى الله عليه وسلم « وحجّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً » فحج : مصدر مضاف إلى البيت وهو مفعوله ، ومن استطاع : فاعل بالمصدر وهو مذكور في الكلام . وذهب قوم إلى أن ذلك لا يجوز إلا في ضرورة الشعر ، وهم محجوجون بما تلونا من الآية الكريمة وبالحديث وبهذا البيت ، وبالقياس على جواز إضافته إلى الفاعل ثم ذكر المفعول وهو فضلة مستغنى عنه في هذا وفي غيره

قال الشيخ خالد : « ويكثر أن يضاف المصدر إلى فاعله لشدة اتصاله به ثم يأتى مفعوله منصوبا نحو قوله تعالى : (ولولا دفع الله الناس) فدفع : مصدر مضاف إلى فاعله — وهو الله — والناس : مفعوله ، والمعنى : ولولا أن دفع الله الناس بعضهم ببعض لغلب المفسدون وتعطلت المصالح . ويقل عكسه — وهو أن يضاف المصدر إلى مفعوله ثم يأتى فاعله مرفوعا ، كقول الأقيشر الأسدى * قرع القواقيز أفواه الأباريق * فقرع — بالقاف والعين المهملة — مرفوع على الفاعلية بأفنى ، وهو مصدر مضاف إلى مفعوله — وهو القواقيز — وأفواه : فاعل المصدر . . . وقيل : تختص إضافة المصدر إلى مفعوله — يعنى ثم يذكر الفاعل — بالشعر كهذا البيت ، ورد بالحديث وهو قوله صلى الله عليه وسلم : وحج البيت من استطاع إليه سبيلا ، فحج : مصدر يحل محله أن والفعل ، وهو مضاف إلى مفعوله وهو البيت — ومن الموصولة فاعله : أى وأن يحج البيت المستطيع ، وللمانع أن يجيب بأن الحديث يحتمل أن يكون مرويا بالمعنى فلا دليل فيه ، وأما إضافة المصدر إلى الفاعل ثم لا يذكر المفعول في اللفظ وبالعكس — وهو أن يضاف إلى المفعول ثم لا يذكر الفاعل في اللفظ — فكثير فيهما ؛ فالأول نحو قوله تعالى (رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَائِى) والثانى نحو قوله سبحانه : (لَا يَسْأَمُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ) فدعائى : مصدر مضاف إلى الفاعل وهو ياء المتكلم ، ودعاء الخير : مصدر مضاف إلى المفعول وهو الخير ، وحذف من الأول المفعول ومن الثانى الفاعل ، ولو ذكر لقيل : دعائى إياك ، ومن دعائه الخير ، وهو أحد المواطن التى يطرد فيها حذف الفاعل » اه كلامه بقليل من التصرف .

٦٨٩ — هذا عجز بيت من البسيط ، وصدره قوله :

* تَنْفِى يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ *

... ...

وينسب هذا البيت إلى الفرزدق همام بن غالب ، وقد وجدته مذكوراً فى ديوانه بيتا مفرداً ليس له سوابق ولا لواحق ، وقد أنشده سيبويه فى باب مايحتمل الشعر (١/١٠) ونسب فى الكتاب وفى شرح شواهد الأعلم إلى الفرزدق ، وأنشده الجوهرى وابن منظور (ص ر ف) فأما ابن منظور فنسبه إلى الفرزدق ، وأما فى الصحاح فوقع فى نسخة منه نسبته إلى الفرزدق ووقع فى نسخة أخرى نسبته إلى ذى الرمة .

اللغة : « تنفى » تبعد وتطرد « يداها » أراد يدى الناقة التى يصفها « هاجرة » الهاجرة : نصف النهار عند اشتداد الحر « نفى الدراهم » هو مصدر نفاها ينفيها ــ مثل رمى يرمى ــ إذا أثارها للنقد ونحى زيوفها « تنقاد » بفتح التاء وسكون النون ــ مصدر نقد الدراهم ينقدها ــ من باب نصر ــ إذا ميز رديئها من جيدها « الصياريف » جمع صيرف ــ بوزن جعفر ــ وهو الخبير بالنقد الذى يبادل على بعضه ببعض . وكان من حقه أن يقول « الصيارف » بغير ياء ، أو يقول « الصيارفة » بزيادة التاء فى آخره للدلالة على النسبة كما قالوا « الأشاعرة » و « المهالبة » و « الأزارقة » ولكنه أشبع كسرة الراء فتولدت عنها ياء كما قال امرؤ القيس :

كَأَنِّى بِفَتْخَاءِ الْجَنَاحَيْنِ لِقْوَةٍ عَلَى عَجَلٍ مِنِّى أُطَأْطِئُ شِمَالِى

فإنه أراد شمالى فأشبع كسرة الشين فتولدت عنها ياء ، وكما قال الآخر :

لَمَّا نَزَلْنَا نَصَبْنَا ظِلَّ أَخْبِيَةٍ وَفَارَ لِلْقَوْمِ بِاللَّحْمِ الْمَرَاجِيلُ

أراد المراجل جمع مرجل ــ بزنة منبر ــ فأشبع كسرة الجيم فتولدت عنها ياء .

المعنى : قال الأعلم : « وصف ناقة بسرعة السير فى الهواجر ، فيقول : إن يديها لشدة وقعهما فى الحصى تنفيانه فيقرع بعضه بعضا ويسمع له صليل كصليل الدنانير إذا انتقدها الصيرف فنفى رديئها عن جيدها . وخص الهاجرة لتعذر السير فيها » اهـ .

الإعراب : « تنفى » فعل مضارع « يداها » يدا : فاعل تنفى مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، وهو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى الناقة مضاف إليه « فى كل » جار ومجرور متعلق بتنفى ، وكل مضاف و « هاجرة » مضاف إليه « نفى » مفعول مطلق عامله تنفى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهومضاف و « الدراهيم » مضاف إليه ، من إضافة المصدر إلى مفعوله « تنقاد » فاعل بالمصدر الذى هو قوله نفى ، وهو مضاف و « الصياريف » مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله .

الشاهد فيه : قوله « نفى الدراهيم تنقاد » حيث أضاف المصدر الذى هو قوله نفى إلى مفعوله وهو الدراهيم ثم أتى بعد ذلك بفاعل المصدر وهو قوله « تنقاد الصياريف » على ما اتضح لك من إعراب البيت . وقد بينا فى شرح الشاهد السابق منزلة هذا الأسلوب فى الكلام العربى ، كما بينا

... ...

اختلاف العلماء فى جواز استعمال هذا الضرب من الأسلوب فى سعة الكلام ، فلا حاجة بك إلى إعادة شىء منه .

هذا ، وفى قوله « تنقاد الصياريف» شاهدان للنحاة : أما أولهما فيدخل فى شواهدهذا الباب ــ وهو باب إعمال المصدر ــ وذلك حيث أضاف الشاعر المصدر الذى هوقوله تنقاد إلى فاعله وهوقوله الصياريف ، ولم يأت له بمفعول ــ وإن كان هذا المفعول مفهوما من سابق الكلام ــ ولو أنه أتى بالمفعول لكان سائغا جائزا عندالعلماء كافة ، فكان يقول حينئذ : تنقاد الصياريف إياها ، مثلا . وأما الشاهد الثانى ففى زيادة الياء فى قوله « الصياريف» الذى هو جمع صيرف كجعفر ، وإنما تجىء هذه الياء قياسا لاشذوذ فيه فى أحد موضعين : أولهما أن يكون قبل الحرف الأخير فى المفرد حرف مد : ألف كمصباح ومفتاح وقرطاس ، أو واو كعصفور وينبوع وملمول ، أو ياء كقنديل وصهريج وشمليل ؛ فيقلب هذا المد فى الجمع ياء ــ إن لم يكنها ــ لانكسار ما قبله فى الجمع ، فيقال : مصابيح ومفاتيح وقراطيس، وعصافير وينابيع وملاميل ، والياء فى هذا الموضع واجبة لاتحذف إلا للاضطرار، وثانيهما : أن تكون المحافظة على صيغة الجمع قد اقتضت حذف حرف من حروف المفرد إما الرابع أو الخامس كما فى جمع سفرجل وفرزدق فإنه يجوز لك حينئذ أن تعوض عن ذلك الحرف المحذوف من المفرد ياء قبل ماجعلته آخر حروف الجمع ، فتقول ، سفارج أو سفاريج ، وفرازد أو فرازيد أوفرازق أوفرازيق ، وسيأتى شرح ذلك تفصيلا فى باب جمع التكسير . وقد اختلف العلماء فى تخريج زيادة هذه الياء التى فى نحو الصياريف ، ولهم فى ذلك تخريجان : الأول أن يقدروا مفردا فيه حرف مد قبل الآخر فتكون هذه الياء التى فى الجمع منقلبة عن حرف المد الذى قبل آخر المفرد المتوهم ، وهذا هو الذى قرره سيبويه شيخ النحاة فى جمع خاتم على خواتيم ، قال : « الذين قالوا خواتيم إنما جعلوه تكسير فاعال وإن لم يكن فى كلامهم » اهـ . والتخريج الثانى : أن يدعوا أن الشاعر حين اضطر لإقامة الوزن أشبع الكسرة التى قبل الحرف الآخر فى الجمع ككسرة الراء فى الصيارف فتولدت عنها ياء ، وهذا هو الذى قرره الجوهرى فى جمع صيرف على الصياريف ، قال « فأما قول الفرزدق ✲ تنفى يداها . . . . . تنقاد الصياريف ✲ فعلى الضرورة : لما احتاج إلى تمام الوزن أشبع الحركة ضرورة حتى صارت حرفا » اهـ .

قال أبو رجاء غفر الله له ولوالديه : وأنت إذا تأملت فى هذين التخريجين تبين لك أنهما يرجعان إلى شىء واحد ، وهو إشباع الحركة حتى يتولد عنها حرف ، فأما أهل التخريج الأول فأشبعوا الحركة فى المفرد حتى تولد عنها فيه حرف ثم قدروا أنهم جمعوا هذا المفرد بعد إشباع حركة ما قبل آخره ، وأما أهل التخريج الثانى فاختصروا الطريق وقدروا أن المفرد المعروف جمع على ما يستحقه ثم أشبعت كسرة الحرف الذى قبل الآخر فى الجمع فتولدت عنها ياء ، وإشباع الحركة

... ...

كالاكتفاء بالحركة عما يليها من حرف العلة ، كلاهما وارد فى العربية : فقد أشبعوا الفتحة حتى تولدت منها ألف ، وأشبعوا الضمة حتى تولدت منها واو ، وأشبعوا الكسرة حتى تولدت منها ياء . وقد حذفوا الواو المضموم ما قبلها اجتزاء بالضمة ، وقد حذفوا الياء المكسور ما قبلها اكتفاء بالكسرة ، وقد حذفوا الألف اكتفاء بدلالة الفتحة التى قبلها عليها . ولكل ضرب من هذه الضروب أمثلة ، فمن الأول قول عنترة بن شداد العبسى فى معلقته :

يَنْبَاعُ مِنْ ذِفْرَى أَمُونٍ جَسْرَةٍ   زَيَّافَةٍ مِثْلِ الْفَنِيقِ الْمُكْدَمِ

فإنه أراد « ينبع » مثل يفتح فأشبع فتحة الباء الموحدة فتولدت الألف ، ومثله قول الآخر :

وَأَنْتَ مِنَ الْغَوَائِلِ حِينَ تُرْمَى   وَمِنْ ذَمِّ الرِّجَالِ بِمُنْتَزَاحِ

فإنه أراد « بمنتزح » اسم مكان من الانتزاح وهو الابتعاد فأشبع فتحة الزاى فتولدت منها ألف ، وخرجوا عليه قول الراجز :

إِذَا الْعَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلِّقِ   وَلاَ تَرَضَّاهَا وَلاَ تَمَلَّقِ

أراد « ولا ترضها » لأن لا ناهية توجب حذف لام الكلمة ، ولكنه لما اضطر أشبع فتحة الضاد فتولدت عنها ألف . وهذا أحد وجهين فى تخريج هذا البيت ، وقد ذكرنا ما فيه . ومن النوع الثانى قول الشاعر :

وَأَنَّنِي حَيْثُمَا يَثْنِي الْهَوَى بَصَرِي   مِنْ حَيْثُمَا سَلَكُوا أَدْنُو فَأَنْظُورُ

أراد « فأنظر » إلا أنه لما اضطر أشبع ضمة الظاء فتولدت عنها الواو ، ومن ذلك قول الراجز :

* كَأَنَّ فِي أَنْيَابِهَا الْقَرَنْفُولْ *

أراد « القرنفل » فأشبع ضمة الفاء فتولدت عنها واو ، وخرجوا على ذلك قول الشاعر :

هَجَوْتَ زَبَّانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِرًا   مِنْ هَجْوِ زَبَّانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدَعِ

قالوا : أراد « لم تهج » بحذف الواو لأجل الجازم فلما اضطر أشبع ضمة الجيم فتولدت عنها واو ، وهو نظير « ولا ترضاها » فى الوجهين . ومن النوع الثالث قول الراجز :

لاَ عَهْدَ لِي بِنِيضَالْ   أَصْبَحْتُ كَالشَّنِّ الْبَالْ

فإنه أراد « بنضال » لكنه أشبع كسرة النون فتولدت عنها ياء . وخرجوا عليه قول الشاعر :

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالأَنْبَاءُ تَنْمِي   بِمَا لاَقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ

قالوا : أراد « ألم يأتك » بحذف حرف العلة كما يقتضيه الجازم ، إلا أنه اضطر فأشبع كسرة التاء

... ...

فتولدت عنها ياء ، وهو نظير « ولا ترضاها » أيضا فى الوجهين ، ومن النوع الرابع ما أنشده سيبويه من قول الشماخ (١١/١) يصف حمار وحش :

لَهُ زَجَلٌ كَأَنَّهُ صَوْتُ حَادٍ إِذَا طَلَبَ الْوَسِيقَةَ أَوْ زَمِيرُ

فإنه أراد « كأنهو » فحذف الواو التى يتلفظ بها وإن لم تكتب ، اجتزاء بضم ما قبلها ، ومثله قول حنظلة بن فاتك يصف جبانا :

وَأَيْقَنَ أَنَّ الْخَيْلَ إِنْ تَلْتَبِسْ بِهِ يَكُنْ لِفَسِيلِ النَّخْلِ بَعْدَهُ آبِرُ

أراد « بعدهو » فحذف الواو ، ومثله قول الأعشى يهجو رجلا بلؤم الأصل :

وَمَالَهُ مِنْ مَجْدٍ تَلِيدٍ وَمَالَهُ مِنَ الرِّيحِ حَظٌّ لَا الْجَنُوبِ وَلَا الصَّبَا

أراد « وما لهو من مجد » لكن لما كان وزن البيت لا يستقيم حذف الواو مكتفيا بضم ما قبلها ، ونظيره قول الآخر :

بَيْنَاهُ فِي دَارِ صِدْقٍ قَدْ أَقَامَ بِهَا حِيناً يُعَلِّلُنَا وَمَا نُعَلِّلُهُ

أراد « بينا هو » فحذف الواو حين اضطر لإقامة الوزن مكتفيا بالضمة التى قبلها ، وهذا أقبح فى الضرورة مما قبله لأن الواو متحركة ههنا . ومن النوع الخامس قول الأعشى :

وَأَخُو الْغَوَانِ مَتَى يَشَأْ يَصْرِمْنَهُ وَيَكُنَّ أَعْدَاءً بُعَيْدَ وِدَادِ

أراد « وأخو الغوانى » فحذف الياء اكتفاء بكسر ما قبلها ، ومثله قول خفاف بن ندبة السلمى :

كَنَوَاحِ رِيشِ حَمَامَةٍ نَجْدِيَّةٍ وَمَسَحْتِ بِاللِّثَتَيْنِ عَصْفَ الْإِثْمِدِ

أراد « كنواحى » فحذف الياء اكتفاء بكسر ما قبلها ، ومثله قول الآخر :

فَطِرْتُ بِمُنْصُلِي فِي يَعْمَلَاتٍ دَوَامِي الْأَيْدِ يَخْبِطْنَ السَّرِيحَا

حذف الياء من « الأيدى » مضطرا مجتزئا بكسر ما قبلها ، وفى التنزيل : (ذلك ما كنا نبغ) وقالوا فى النداء ، يا غلام ، ويا أبت ، وهم يريدون يا غلامى ويا أبتى ، مكتفين بالكسرة عن الياء . وقالوا فى مصدر قاتل « قتالا » مكتفين بكسر القاف عن الياء المنقلبة عن ألف قاتل وقد خرجوا عليه قول الشاعر :

مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ أَمْرٍ تَبَالَا

قالوا : أراد تفدى ، فحذف الياء اكتفاء بكسر ما قبلها ، وهذا أحد تخريجين فى هذا البيت . ومن النوع السادس قولهم فى النداء ، يا غلام — بفتح الميم — وهم يريدون يا غلاما ، مكتفين بالفتحة عن الألف ، وورد من هذا قول الشاعر :

وليس مخصوصا بالضرورة ، خلافا لبعضهم ، ففى الحديث « وَحَجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً » أى : وأن يَحُجَّ البيتَ المستطيعُ ، لكنه قليل .

الثالث : أن يُضاف إلى الفاعل ثم لا يذكر المفعول ، نحو «وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ» « رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَائِى » .

الرابع : عكسه ، نحو « لاَ يَسْأَمُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ » .

الخامس : أن يُضَاف إلى الظرف فيَرْفَعَ وينْصِب كالمنوّن ، نحو : أعجبنى انتظارُ يوم الجمعةِ زيدٌ عمرًا .

﴿تنبيه﴾ : قوله « كمل بنصب إلى آخره » يعنى إن أردت ، لما عرفت من أنه غير لازم .

(وَجُرَّ مَا يَتْبَعُ مَاجُرَّ) مراعاةً للفظه وهو الأحسن (وَمَنْ * رَاعَى فِي الْأُتْبَاعِ الْمَحَلَّ فَحَسَنْ) فالمضاف إليه المصدرُ إن كان فاعلا فمحله رفع ، وإن كان مفعولا فمحله نصب إن قدر بأنْ وفعلِ الفاعل ، ورفع إن قدر بأنْ وفعلِ المفعول ، فتقول : عجبتُ من ضربِ زيدٍ الظريفِ ، بالجر ، وإن شئت قلت « الظريفُ » بالرفع ، ومنه قوله :

٦٩٠ — حَتَّى تَهَجَّرَ فِي الرَّوَاحِ وَهَاجَهَا طَلَبَ الْمُعَقِّبِ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ

وَلَسْتُ بِرَاجِعٍ مَافَاتَ مِنِّى بِلَهْفَ وَلاَ بِلَيْتَ وَلاَ لَوَ انِّى

وقد سبق شرحه فى آخر باب الإضافة ، وقلنا إنه أراد « بقولى يالهفا ويااليتا » بقلب ياء المتكلم ألفا بعد قلب كسر ماقبلها فتحة ، ثم حذف هذه الألف اجتزاء بانفتاح ما قبلها . وقد أطلنا عليك فى هذه المسألة رجاء أن تظهر لك أسرار هذه اللغة الشريفة .

٦٩٠ — هذا بيت من الطويل ، وهو من قصيدة للبيد بن ربيعة العامرى ، والبيت المستشهد به قد أنشده الجوهرى فى الصحاح وابن منظور فى اللسان (ع ق ب) وهو فى وصف حمار وحش وأتانه شبه به ناقته ، وهاك أبياتا من قبله يتضح بها المعنى ، قال :

لَوْلاَ تُسَلِّيكَ اللُّبَانَةَ حُرَّةٌ حرجٌ كَأَحْنَاءِ الْعَبِيطِ عَقِيمُ
حَرْفٌ أَضَرَّ بِهَا السِّفَارُ كَأَنَّهَا بَعْدَ الْكَلاَلِ مُسَدَّمٌ مَحْجُومُ
أَوْ مِسْحَلٌ شَنِجٌ عضادة سَمْحَجٍ بِسَرَاتِهِ نَدَبٌ لَهَا وَكُلُومُ

إلى أن قال :

يُوفِى وَيَرْتَقِبُ النِّجَادَ كَأَنَّهُ ذُو إِرْبَةٍ كُلَّ الْمَرَامِ يَرُومُ
حَتَّى تَهَجَّرَ فِي الرَّوَاحِ وَهَاجَهَا طَلَبَ الْمُعَقِّبِ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ

... ...

اللغة : « تهجر » بتشديد الجيم مفتوحة ـ سار فى الهاجرة ، وهى نصف النهار عند اشتداد الحر «الرواح» هو اسم للوقت من زوال الشمس إلى دخول الليل «وهاجها» أثارها وأزعجها ، وتقول : هاجه يهيجه هيجا وهيجانا ، إذا أزعجه وأثاره «المعقب» هو الذى يتردد فى طلب الأمر مرة بعد مرة مجدا فى التماسه ، ويقال : المعقب هو الغريم الماطل ؛ تقول منه : عقبنى فلان حقى ـ بتشديد القاف مفتوحة ـ تريد أنه مطلك به ولواك عن طلبه ولم يؤده إليك ، وستعرف فى بيان الاستشهاد بالبيت ما يترتب على هذا التفسير ، وسيأتى الاستشهاد بالبيت الثالث من هذه الأبيات التى رويناها لك هنا ، قريبا فى باب إعمال أسماء الفاعلين (أمثلة المبالغة) .

المعنى : شبه ناقته التى أطال عليها الرحلة بحمار وحش فى سرعة السير ، ووصف أن هذا الحمار كان يرتاد مع أتانه أخصب الأرضين وأكثرها كلأ حتى إذ ذوى نبات المكان الذى كانا يرعيان فيه ونضب ماؤه سار فى وقت الهاجرة وأثار أتانه لتسير أمامه يطلبان مكانا غير هذا المكان ، فهذا الحمار يسوق أتانه أمامه سوقا عنيفا وهو ملازم لها من خلفها كأنه طالب دين مظلوم بسبب مطل مدينه فهو ما يزال يلح فى الطلب ويفعله المرة بعد المرة .

الإعراب : « حتى » حرف غاية وجر مبنى على السكون لا محل له « تهجر » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى حمار الوحش « فى الرواح » جار ومجرور متعلق بقوله تهجر « وهاجها » الواو حرف عطف ، هاج : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الحمار أيضا ، وضمير المؤنثة الغائبة العائد إلى الأتان مفعول به « طلب » مفعول مطلق منصوب بما دل عليه معنى الكلام ، وكأنه قال : لازمها ملازمة كملازمة المعقب ـ إلخ ، وأجاز ابن الأنبارى أن يكون هذا المصدر منصوبا على أنه مفعول لأجله ، أى هاجها لأجل الطلب ، وطلب مضاف و « المعقب » مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله ، وستعرف فيه وجها آخر عند بيان الاستشهاد بالبيت « حقه » حق : مفعول به للمصدر الذى هو طلب ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى المعقب مضاف إليه ، مبنى على الضم فى محل جر « المظلوم » نعت للمعقب باعتبار محله الذى هو الرفع بالفاعلية ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « المظلوم » فإنه مرفوع كما هو واضح من قوافى هذه القصيدة ، وللعلماء فى تخريج ذلك وجهان يرجعان إلى اختلافهم فى تفسير « المعقب » فأما من فسر المعقب بأنه الذى يجد فى طلب الأمر ويأتيه مرة عقب مرة فقد جعل إضافة « طلب » إلى « المعقب » من إضافة المصدر إلى فاعله ـ على ما ذكرنا فى إعراب البيت ـ وجعل « المظلوم » نعتا للمعقب تابعا له على المحل لأنه من جهة كونه مضافا إليه مجرور، ومن جهة كونه فاعلا مرفوع ، والمعقب على هذا من

فرفع « المظلوم » على الإتباع لمحل المعقِّب .

وقوله :

٦٩١ — السَّالِكُ الثُّغْرَةَ الْيَقْظَانَ سَالِكُهَا مَشْيَ الْهَلُوكِ عَلَيْهَا الْخَيْعَلُ الْفُضُلُ

من أوصاف الدائن الذى ابتلى بمدين شديد المطل والتسويف ، وعلى هذا كلام شراح الألفية جميعا . وأما من فسر المعقب بأنه الذى يمطل الحق ويلويه ولا يؤديه فقد جعل إضافة «طلب» إلى « المعقب » من إضافة المصدر إلى مفعوله ، وجعل « المظلوم » فاعل المصدر ، فيكون البيت — على هذا — من بابة الحديث « حج البيت من استطاع إليه سبيلا » ومن بابة الشاهد (رقم ٦٨٩) الذى سبق شرحه ، وهذا وجه ذكره صاحب اللسان نقلا عن الجوهرى فى صحاحه ، قال : « وهذا البيت استشهد به الجوهرى على قوله عقب فى الأمر إذا تردد فى طلبه مجدا ، وأنشده ، قال : رفع المظلوم — وهو نعت للمعقب — على المعنى ، والمعقب خفض فى اللفظ ومعناه أنه فاعل . ويقال أيضا : المعقب الغريم المماطل ، عقبنى حقى : أى مطلنى ، فيكون المظلوم فاعلا ، والمعقب مفعولا » اهـ .

قال أبو رجاء غفر الله تعالى له ولوالديه : وهـذا الذى قاله الجوهرى ونقله عنه ابن منظور كلام غير مبنى على تحقيق ، وإنما هو كلام ظاهرى قصد منه إخراج البيت عن استمساك النحاة به لتجويز أن يتبع ما أضيف المصدر إليه بالنظر إلى معناه . والذى يدل على خلو هذا الكلام من التحقيق أن « طلب » فعل يتعدى إلى مفعول واحد ، غير أن هذا المفعول يجوز أن يكون هو هو المطلوب منه ويجوز أن يكون هو الشىء المطلوب ، فإن نصبت به المطلوب منـه وأردت أن تذكر المطلوب عديته إليه بالحرف فقلت : طلبت فلانا بحق ، وإن نصبت به الشىء المطلوب وأردت أن تذكر المطلوب منه عديته إليه بالحرف أيضا فقلت : طلبت حق من فلان ، وقد علمت فى أول الباب أن حال المصدر فى التعدى واللزوم كحال فعله ، فإذا جعلت إضافة « طلب » إلى « المعقب » من إضافة المصدر إلى مفعوله لزم على هذا محظوران : أحدهما ألا يكون ثمة ناصب لقوله « حقه » الواقع بعده أو أن يكون نصبه على نزع الخافض والأصل طلب المعقب بحقه ، وفى جواز ذلك مقال ، وثانيهما أن تعود الهاء فى قوله « حقه » على متأخر لفظا وإن كان متقدما فى الرتبة وهو من مواطن الخلاف عند النحاة ، فإن جريت على ماذكر النحاة وبيناه فى صدر هذه العبارة لم يلزم شىء مما ذكر ، ولا شـك أن حمل الكلام على المتفق على جوازه أولى من حمله على المختلف فيه .

٦٩١ — هذا بيت من البسيط ، وهو من قصيدة للمتنخل الهذلى يرثى فيها ابنه أثيلة — بزنة التصغير — واسم المتنخل مالك بن عويمر — وأول هـذه القصيدة — على مافى ديوان المتنخل من مجموع شعر الهذليين — قوله :

... ...

مَا بَالُ عَيْنِكَ أَمْسَتْ دَمْعُهَا خَضِلُ ... كَمَا وَهَى سَرِبُ الْأَخْرَاتِ مُنْبَزِلُ
لاَ تَفْتَأُ الدَّهْرَ مِنْ سَحٍّ بِأَرْبَعَةٍ ... كَأَنَّ إِنْسَانَهَا بِالصَّابِ مُكْتَحِلُ
تَبْكِي عَلَى رَجُلٍ لَمْ تَبْلَ جِدَّتُهُ ... خَلَّى عَلَيْكَ فِجَاجًا بَيْنَهَا سُبُلُ
فَقَدْ عَجِبْتُ وَمَا بِالدَّهْرِ مِنْ عَجَبٍ ... أَنَّى قُتِلْتَ وَأَنْتَ الْحَازِمُ الْبَطَلُ
وَيْلُمِّهِ رَجُلاً تَأْبَى بِهِ غَبَنًا ... إِذَا تَجَرَّدَ لاَ خَالٌ وَلاَ بَخَلُ
السَّالِكُ الثُّغْرَةَ الْيَقْظَانَ كَالِئُهَا ... مَشْيَ الْهَلُوكِ ... البيت ، و بعده :
التَّارِكُ الْقِرْنَ مُصْفَرًّا أَنَامِلُهُ ... كَأَنَّهُ مِنْ عُقَارٍ قَهْوَةٍ ثَمِلُ
مُجَدَّلاً يَتَسَقَّى جِلْدُهُ دَمَهُ ... كَمَا يُقَطَّرُ جِذْعُ النَّخْلَةِ الْقَطِلُ

اللغة : « مابال دمعك ــ البيت » السرب ــ بكسر الراء ــ وصف من قولهم : سرب الماء يسرب سربا ــ مثل فرح يفرح فرحا ــ إذا سال ، فهو سرب ، ومنه قول ذي الرمة :

مَا بَالُ عَيْنِكَ مِنْهَا الدَّمْعُ يَنْسَكِبُ ... كَأَنَّهُ مِنْ كُلَى مَفْرِيَّةٍ سَرِبُ

والأخرات ــ بالتاء المثناة ــ جمع خرت ــ بزنة قفل ــ وهو الثقب ، ويروى « الأخراب » بالباء الموحدة ــ وهي العرى ، واحدته خربة ، يقول : ماشأن عينك مبتلة تبل كل شيء من كثرة دموعها «لاتفتأ الدهر تبكي ــ البيت» الصاب : شجرة إذا ذبحت يخرج منها لبن إذا أصاب شيئا أحرقه ، وإذا أصاب العين انهملت بالدموع ، يريد إنك لاتنفك أبد الدهر تبكي «تبكي على رجل ــ إلخ »لم تبل جدته : أراد أنه مات شابا ولم يستمتع به . وخلى عليك فجاجا : يريد أنه كان يسد عنك كل مسد من المكروه ويدفع في وجه العوادي حذر أن تصيبك ، فلما مات ترك لك فجاجا وطرقا يأتيك الشر منها ولاتستطيع لها مسدا « فقد عجبت وما بالدهر ــ البيت » أنى قتلت : معناه كيف قتلت وأنت شجاع بطل تقدر للأمور مقاديرها فتتجنب مكروهها «ويلمه رجلا» كلمة يتعجب بها ولايراد بها الدعاء عليه «لاخال» الخال ههنا : المخيلة والخيلاء « بخل » بفتح الباء والخاء جميعا ــ لغة في البخل ، يقول : لم يكن فيه كبرياء ولم يكن بخيلا « السالك » اسم فاعل فعله سلكت الطريق أسلكه ــ إذا سرت فيه « الثغرة » بضم الثاء المثلثة وسكون الغين ــ فسره شراح الشواهد بالثنية المخوفة ، وفي القاموس : « الثغرة : الطريق السهلة » وتفسير الجماعة أولى ، لأن الغرض وصفه بالشجاعة وجراءة القلب وأنه يقتحم المخاطر ولايبالي بالشدائد « اليقظان كالئها » هكذا وقع في رواية الديوان ، والكالىء : الراعي والحافظ ، وفي رواية الشارح وغيره « اليقظان سالكها » وما في الديوان أحسن ، ومعناه

... ...

أنه يسالك الطرق المملوءة بالمخاوف والتى امتلأت حرسا أيقاظا يترصدون من يسلكها ليوقعوا به الشر « مشى الهلوك » المرأة المتكسرة لينا « الخيعل » بزنة جعفر ــ الدرع ، وهو قميص تلبسه المرأة قد خيط أحد شقيه وترك الآخر « الفضل » بضم الفاء والضاد جميعاً ــ من يبقى فى ثوب واحد من رجل أو امرأة ليعمل عملا أو لينام ، وقال أبو سعيد فى شرح ديوان المتنخل : « الفضل التى ليس فى درعها إزار » اهـ .

الإعراب : « السالك » خبر مبتدإ محذوف جوازا ، وتقدير الكلام : هو السالك ، وهو مضاف و « الثغرة » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، ويجوز نصب « الثغرة » على أنه مفعول به للسالك « اليقظان » نعت للثغرة يجوز فيه النصب والجر على حسب ماذكرنا من الوجهين فى إعراب المنعوت « كالئها » فاعل لليقظان مرفوع بالضمة الظاهرة ، وضمير الغائبة العائد إلى الثغرة مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « مشى » مفعول مطلق يجوز أن يكون عامله قوله السالك ويجوز أن يكون عامله فعلا من لفظه محذوفا كما تقول فى نحو : أحببته مقة ، وهو مضاف و « الهلوك » مضاف إليه ، من إضافة المصدر إلى فاعله « عليها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « الخيعل » مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدإ وخبره فى محل نصب حال من الهلوك وساغ مجىء الحال من المضاف إليه لأن المضاف عامل فيه « الفضل » نعت للهلوك باعتبار محله لأنه فاعل بالمصدر على ما علمت .

الشاهد فيه : استشهد النحاة بهذا البيت لمثل ماذكرنا عنهم فى شرح الشاهد السابق على أنه يجوز نعت فاعل المصدر الذى أضيف المصدر إليه فجر لفظه ، بالرفع تبعا لمعنى المضاف إليه المنعوت ، فإنه لما كان فاعلا والفاعلية تقتضى الرفع كان مرفوعا فى المعنى حين لم يتيسر رفعه فى اللفظ لاشتغال اللفظ بالحركة التى اقتضتها الإضافة وهى الكسرة . والمصدر ههنا هو قوله « مشى » والفاعل المجرور باضافة المصدر إليه هو قوله « الهلوك » والنعت المرفوع تبعا لمعنى المنعوت لا لفظه هو قوله « الفضل » .

وهذا كله إنما يتم إذا فسرت « الفضل » بما يجعله من أوصاف المرأة التى عبر عنها بقوله « الهلوك » وذلك كأن تجعل « الفضل » بمعنى التى تخلع ثيابها جميعاً إلا قميصاً واحدا هو الذى يسمى « لبسة المتفضل » . وهذا هو مادرج عليه أكثر النحاة وأكثر شراح الشواهد . فأما إذا فسرت «الفضل» بما يجعله وصفا للثوب وذلك كأن تجعل « الفضل » هو الذى ليس تحته شىء من الثياب ، فإنه لايكون فى البيت شاهد لما نحن فيه ، بل يكون قوله «الفضل» نعتا لقوله «الخيعل» المرفوع على أنه مبتدأ مؤخر ، وكأنه قد قال : عليها القميص الذى ليس تحته شىء .

هذا ، وقد أغرب أبو سعيد فى شرح ديوان المتنخل حيث جعل « الفضل » من أوصافه

الْفُضُلُ : اللابسةُ ثوبَ الخلوة ، وهو نعتٌ للهَلوكِ على الموضع لأنها فاعل المَشْيِ ، وتقول : عَجِبتُ من أكلِ الخبزِ واللَّحْمِ واللَّحْمَ ، فالجر على اللفظ والنصب على المحل كقوله :

٦٩٢ — قَدْ كُنْتُ دَايَنْتُ بِهَا حَسَّانَا مَخَافَةَ الإِفْلَاسِ وَاللَّيَّانَا

المرأة ، وجعله نعتا للهلوك ، ولكنه زعم أن رفع النعت لأنه جاور الاسم المرفوع وهو «الخيعل» قال : « والفضل امرأة ، ولكنه على الجوار ، على حد قولهم : هـذا جحر ضب خرب » اه بحروفه . ووجه الإغراب فيما قاله أبو سعيد من ناحيتين : الأولى أن العلماء نصوا على أن الإتباع بالمجاورة شاذ ، وقد علم أن التخريج على الشاذ لا يجوز ماأمكن التخريج على غيره ، وقد ذكرنا لك ذلك مراراً ، والثانية أنهم نصوا أيضا على أن الإتباع بالمجاورة لم يقع — مع شذوذه — إلا فى الجر فى بابى النعت والتوكيد ، أما وقوعه فى باب النعت فكالمثال الذى ذكره أبو سعيد وهو قولهم « هذا جحر ضب خرب » فإنه يروى بجر « خرب » وهو نعت لجحر لا لضب ، وجحر مرفوع ، فكان من حق نعته أن يجىء مرفوعا مثله ، إلا أنه جر لوقوعه مجاورا للمجرور وهو « ضب » وأما وقوعه فى باب التوكيد فكقول الشاعر :

يَاصَاحِ بَلِّغْ ذَوِى الزَّوْجَاتِ كُلِّهِمِ أَنْ لَيْسَ وَصْلٌ إِذَا انْحَلَّتْ عُرَى الذَّنَبِ

فإنه يروى بجر « كلهم » وهو توكيد لذوى المنصوب على المفعولية بالياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم ، وليس توكيدا للزوجات المجرور بإضافة ذوى إليه ؛ إذ لو كان توكيدا للزوجات لوجب أن يقول « كلهن » لما تعلم من أنه يشترط فى التوكيد بكل أن يضاف إلى ضمير يعود إلى المؤكد مطابق له فى إفراده وتذكيره وفروعهما . وإذ قد علمت أنه توكيد لذوى لا للزوجات فقد كان ينبغى أن يأتى به منصوبا لأن التوكيد يتبع المؤكد فى إعرابه ، لكنه أتى به مجرورا — كما صحت الرواية — لوقوعه فى مجاورة المجرور وهو الزوجات ، فافهم ذلك واحرص عليه .

٦٩٢ — هذا بيت من الرجز أو بيتان من مشطوره ، ويروى بعد ماذكره الشارح قوله ، وفيه شاهد لما نحن بسبيله على ماستعرف :

* يُحْسِنُ بَيْعَ الْأَصْلِ وَالْقِيَانَا *

وهذه الأبيات من شواهد سيبويه (١/٩٨) وقد نسبت فى صدر الكتاب إلى رؤبة بن العجاج ، ونسبها العينى فى شرح الشواهد والشيخ خالد فى التصريح لزياد العنبرى .

اللغة : « داينت بها حسانا » قال العلامة الصبان : « الضمير للقينة ، أى أخذتها فى دين لى على حسان » اه . وقال العليمى فى حواشى التصريح : « المراد أنه داين حسان خشية من إفلاس غيره ومطله » اه . فالعلامة الصبان يجعل الإفلاس والمطل من فعل حسان وأن الشاعر خاف ذينك منه فأخذ القينة فى مقابل مادانه به من المال ، أى لتكون القينة رهنا ، والعليمى يجعل الإفلاس

... ...

والمطل من فعل غير حسان من المدينين وأن الشاعر آثر أن يدين حسان دون غيره مخافة إفلاس المدينين ومطلهم ، والذى ذكره الصبان معنى صحيح وارد فى اللغة ، قال فى اللسان : « وداينته فلانا ، إذا أقرضته وأقرضك ، قال رؤبة :

دَايَنْتُ أَرْوَى والدُّيُونُ تُقْضَى فَمَاطَلَتْ بَعْضاً وَأَدَّتْ بَعْضَا

وداينت فلانا : إذا عاملته فأعطيت دينا وأخذت بدين » اه . وهذا هو المعنى الذى قصده الصبان رضى الله عنه ، وأما المعنى الذى ذكره العليمى فيبطل المفاعلة التى تدل عليها الصيغة ويصبح معنى داين هو معنى دان « الإفلاس » مصدر قولهم : أفلس الرجل ، إذا صارت أمواله فلوسا بعد أن كانت دنانير ودراهم ، وذلك هو الفقر « الليان » بفتح أوله أو بكسره ــ مصدر لوى فلان فلانا دينه ، ولواه بدينه ، يلويه ليا وليا وليانا ــ اللام مفتوحة أو مكسورة والياء فى الجميع مشددة ــ قال الأعشى :

يَلْوِينَنِي دَيْـنِي النَّهَارَ وَأَقْتَضِي دَيْنِي إذَا وَقَذَ النُّعَاسُ الرُّقَّدَا

وقال ذو الرمة :

تُطِيلِينَ لَيَّانِي وَأَنْتِ مَلِيئَةٌ وَأُحْسِنُ يَاذَاتَ الْوِشَاحِ التَّقَاضِيَا

قال ابن منظور : « قال أبو الهيثم : لم يجىء من المصادر على فعلان ــ يعنى بفتح فائه وسكون عينه ــ إلا ليان » اه . وقال الأعلم الشنتمرى : « والليان : مصدر لويته بالدين ليا وليانا ، إذا مطلته . وهذا المثال قليل فى المصادر ، لم يسمع إلا فى هـــذا وفى قوله شنئته شنآنا فيمن سكن النون » اه . ولقلة الفعلان ــ بسكون العين ــ فى المصادر وكثرته فى الصفات كاليقظان والظمآن والعطشان حمل الفارسى الليان فى بيت الشاهد على أنه صفة لامصدر ، يقال : رجل ليان ، إذا كان يلوى بما عليــه من الديون ويمطلها ، وعندنا أن حمله على المصدرية أولى لموافقة الإفلاس «الأصل» لم يظهر لنا معنى خاص يريده الشاعر بالأصل ، ويمكن حمله على أنه أراد به أصل الأموال التى يعطى القيان رهنا بها « القيان » جمع قينة ، وهى المرأة مغنية كانت أو غير مغنية .

الإعراب : « قد » حرف تحقيق « كنت » كان : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه « داينت » فعل وفاعل « بها » جار ومجرور متعلق بداين « حسانا » مفعول به لداين ، وجملة الفعل وفاعله ومفعوله فى محل نصب خبر كان « مخافة » مفعول لأجله عامله داين ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « الإفلاس » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهــذه الإضافة من إضافة المصدر إلى مفعوله « والليانا » الواو حرف عطف ، الليان : معطوف على الإفلاس بالنظر إلى معناه ، لأنه من جهة كونه مفعولا به للمصدر منصوب ، والألف للإطلاق .

ولو قلت « واللَّحْمُ » بالرفع جاز على معنى من أن أُكِلَ الخبزُ واللَّحْمُ .

﴿ تنبيه ﴾ : ظاهر كلامه جوازُ الإتباع على المحل فى جميع التوابع ، وهو مذهب الكوفيين وطائفةٍ من البصريين ، وذهب سيبويه ومَنْ وافقه من أهل البصرة إلى أنه لايجوز الإتباع على المحل ، وفَصَّل أبو عمرو فأجاز فى العطف والبدل ومَنَعَ فى التوكيد والنعت ، والظاهِرُ الجواز ؛ لورود السماع ، والتأويلُ خلافُ الظاهر .

﴿ خاتمة ﴾ : قد تقدّمت الإشارة إلى أن المصدر المقدّر بالحرف المصدرى والفعل مع معموله كالموصول مع صلته ، فلا يتقدم مايتعلق به عليه كما لايتقدم شيء من الصلة على الموصول ، ولا يُفْصَل بينهما بأجنبي كما لايفصل بين الموصول وصلته ، وأنه إن وَرَدَ ما يُوهم ذلك أُوِّل ،

الشاهد فيه : قوله « مخافة الإفلاس والليانا » حيث عطف قوله « الليانا » بالنصب ، على قوله « الإفلاس » المجرور بإضافة المصدر إليه ، لأن المعطوف عليه ــ وإن كان مجرورا لفظا ــ منصوب معنى على المفعولية للمصدر . وفى قوله « يحسن بيع الأصل والقيانا » شاهد ثان لهذه المسألة أيضاً ، فقد عطف قوله « والقيانا » بالنصب على قوله « الأصل » المجرور لفظا باضافة المصدر الذى هو قوله « بيع » إليه ، لأنه من جهة المعنى منصوب لكونه مفعولا به للمصدر ، قال الأعلم : «الشاهد فيه نصب الليان والقيان على معنى الأول ، والتقدير : داينت بها من أجل أن خفت الإفلاس والليان ويحسن أن يبيع الأصل والقيان » اهـ كلامه . ونريد أن ننبهك إلى أن سيبويه ــ على رغم أنه استشهد بهذا البيت ــ لايرى أن المنصوب معطوف على المخفوض بالنظر إلى محله ومعناه كما تفيده عبارة الأعلم ، ولكنه يقدر للمنصوب فعلا يعمل فيه ، قال : « ومن قال هذا ضارب زيد وعمرا قال : عجبت من ضرب زيد وعمرا ، كأنه أضمر ويضرب عمرا ، أو وضرب عمرا» اهـ كلامه . وهذا هو الذى رده الشارح بقوله « والتأويل خلاف الظاهر» اهـ ، ويظهر أن جماعة من النحاة قد أبوا إلا الانتصار لمذهب سيبويه فأولوا هذا البيت ولكن على غير ما أوله سيبويه ؛ فمنهم من جعل الواو فى « والليانا » واو المعية والليان مفعولا معه ، ومنهم من جعل الواو عاطفة لكن جعل الليان مفعولا لأجله على تقدير مضاف محذوف ، والأصل : مخافة الإفلاس ومخافة الليان ، فلما حذف المضاف أقام المضاف إليه مقامه فانتصب انتصابه . ولا داعى لهذه التأويلات التى هى خلاف الظاهر ، وقد رجح غير مذهب سيبويه كثير من العلماء ، قال الشيخ خالد: «وجواز مراعاة المحل مذهب الكوفيين وبعض البصريين . وذهب سيبويه والجمهور إلى منع الإتباع على المحل ، وما جاء عنهم مما ظاهره ذلك مؤول . قال المرادى : والظاهر الجواز ؛ لكثرة الشواهد على ذلك ، والتأويل خلاف الظاهر» اهـ .

فمما يوهم التقدم قوله :

٦٩٣ - * وَبَعْضُ الْحِلْمِ عِنْدَ الْجَهْـ لِ لِلذِّلَّةِ إِذْعَانُ *

٦٩٣ — هذا بيت من الهزج ، وهو ثامن تسعة أبيات رواها أبو تمام حبيب بن أوس الطائى فى مطلع الحماسة ، ونسبها إلى الفند الزمانى ، واسمه شهل بن شيبان بن ربيعة بن زمان ابن مالك بن صعب بن على بن بكر بن وائل ، وأول هذه الأبيات قوله :

صَفَحْنَا عَنْ بَنِي ذُهْلٍ وَقُلْنَا الْقَوْمُ إِخْوَانُ
عَسَي الْأَيَّام أَنْ يَرْجِعْـ نَ قَوْمًا كَالَّذِى كَانُوا
فَلَمَّا صَرَّحَ الشَّرُّ وَأَمْسَى وَهْوَ عُرْيَانُ
وَلَمْ يَبْقَ سِوَى الْعُدْوَا نِ دِنَّاهُمْ كَمَا دَانُوا
مَشَيْنَا مِشْيَةَ اللَّيْثِ غَدَا وَاللَّيْثُ غَضْبَانُ
بِضَرْبٍ فِيهِ تَوْهِينٌ وَتَخْضِيعٌ وَإِقْرَانُ
وَطَعْنٍ كَفَمِ الزِّقِّ غَدَا وَالزِّقُّ مَلْآنُ
وَبَعْضُ الْحِلْمِ عِنْدَ الْجَهْـ لِ . . . البيت ، وبعده :
وَفِي الشَّرِّ نَجَاةٌ حِيـ نَ لَا يُنْجِيكَ إِحْسَانُ

وانظر شرح التبريزى على الحماسة (١/٢١ وما بعدها) والفند : بكسر الفاء وسكون النون ، والزمانى : نسبة إلى زمان بن مالك بن صعب ، وهو بكسر الزاى وتشديد الميم . وأصل الفند القطعة العظيمة من الجبل ، ويقال : إنما لقب به شهل بن شيبان لعظم شخصه ، ويقال : لقب به لأنه قال لقومه فى يوم حرب : استندوا إلى فإنى لكم فند .

اللغة : « صفحنا عن بنى ذهل ــ البيت » الصفح : العفو ، وأصله من قولهم : أعرض عن هذا الأمر صفحا ، وقولهم : أصفح عنه ، إذا ولاه صفحة عنقه ووجهه ، وهى جانبه ، وإنما يفعل ذلك من ترك الأمر ولم يعبأ به ، ويروى « صفحنا عن بنى هند » وهى هند بنت مر بن أد أخت تميم وهى أم بكر وتغلب ابنى وائل . يقول : أعرضنا عنهم وولیناهم صفحة أعناقنا ووجوهنا فلم نؤاخذهم بما أزلفوا لنا من إساءة «عسى الأيام أن يرجعن ــ البيت » يرجعن : يرددن ، ونون النسوة تعود إلى الأيام ، ورجع : لازم ومتعد ، تقول : رجع فلان يرجع رجوعا ومرجعا ورجعى ورجعانا ،

... ...

إذا ارتد ، وتقول : رجعته رجعا — مثل ضرب ضربا — وتعديته بالهمزة لغة ضعيفة ، وخبر كان في قوله « كالذى كانوا » محذوف ، وتقدير الكلام : كالذى كانوه ، ونكر « قوما » لأن فائدته هنا مثل فائدة المعارف . ألا ترى أنه لافرق بين أن تقول : عفوت عن زيد فلعل الأيام أن ترد رجلا كالذى كان ، وبين أن تقول : فلعل الأيام أن ترد الرجل كالذى كان ؟ لأنك تريد فى الموضعين بقولك « رجلا » وبقولك « الرجل » شيئا واحدا . والمعنى : فعلنا ذلك رجاء أن تردهم الأيام إلى ما كانوا عليه من قبل من صفاء وود « فلما صرح الشر — البيت » تقول : صرحت الشىء ، إذا كشفته ، وأوضحته، وتقول : صرح الشىء نفسه ، إذا وضح وانكشف ، ونظيره : بينت الشىء وبين الشىء نفسه ، وفعل هنا بمعنى تفعل ، وله نظائر كثيرة فى العربية : منها قدم ، ووجه ، ونبه ، ونكب ، بمعنى تقدم وتوجه وتنبه وتنكب . وأصل مادة « صرح » من قولهم : لبن صريح ، إذا ذهبت رغوته ، وإذا ذهبت الرغوة فاللبن عريان ، أى منكشف لاستر دونه « ولم يبق سوى العدوان — البيت » العدوان — بضم العين وسكون الدال المهملتين — الظلم ومجاوزة الحد . وتقول: عدا يعدو ، واعتدى يعتدى ، إذا جار وظلم وجاوز حده . و « دناهم » جازيناهم وفعلنا بهم مثل فعلهم بنا ، وهو جواب « لما » فى البيت الذى قبله ، وهذا هو الشاهد (رقم ٤٥٩) الذى تقدم فى باب الاستثناء (٢/٤٨٦ من هذا الكتاب) « مشينا مشية الليث — البيت » كرر الليث فى هذا البيت ولم يأت بالضمير ، وكان حق ظاهر الكلام أن يقول : مشينا مشية الليث غدا وهو غضبان ، وإنما دعاه إلى ذلك قصده إلى إدخال الروع فى نفس السامع وتربية المهابة منهم عنده ، وهم يضعون الظاهر فى موضع المضمر كثيراً ، ويجىء ذلك فى أسماء الأجناس وفى الأعلام، ومنه قول عدى بن زيد العبادى ، ويقال : هو لسوادة بن عدى ، ويقال : هو لأمية بن أبى الصلت :

لَا أَرَى الْمَوْتَ يَسْبِقُ الْمَوْتَ شَىْءٌ   نَغَّصَ الْمَوْتُ ذَا الْغِنَى وَالْفَقِيرَا

ومثله قول الفرزدق :

لَعَمْرُكَ مَا مَعْنٌ بِتَارِكِ حَقِّهِ   وَلَا مُنْسِىءٌ مَعْنٌ وَلَا مُتَيَسِّرُ

وقوله « وبعض الحلم — البيت الشاهد » الحلم — بكسر فسكون — الأناة والروية والعقل ، ومقابلة السفه والطيش بالصبر والصفح ، وتقول : حلم الرجل — بضم اللام — يحلم حلماً ، إذا صار حليما ، وقال عبد الله بن قيس الرقيات :

مُجَرَّبُ الْحَزْمِ فِى الْأُمُورِ ، وَإِنْ   خَفَّتْ حُلُومٌ بِأَهْلِهَا حَلُمَا

والحليم فى صفات الله تعالى معناه الصبور ، وقيل : معناه الذى لايستفزه عصيان العصاة ولا يستثيره

... ...

جحود الجاحدين . و « الجهل » أراد به هنا السفه والطيش وهما مقابل الحلم ، وأصل الجهل ضد العلم ، قال شمر : « والمعروف فى كلام العرب جهلت الشىء إذا لم تعرفه » اه . وقد ورد فى حديث ابن عباس أنه قال « من استجهل مؤمنا فعليه إثمه » قال ابن المبارك : « يريد بقوله من استجهل مؤمنا أى حمله على شىء ليس من خلقه فيغضبه فإنما إثمه على من أحوجه إلى ذلك » وفى حديث الإفك « ولكن اجتهلته الحمية » ومعناه حملته الأنفة والغضب على الجهل . والإذعان : الانقياد . وتقول : أذعن فلان لكذا ، تريد أنه انقاد وخضع له ، وتقول : أذعن به ، تريد أقر وسلم به . ومعنى البيت : إذا حلمت عن الجاهل ركبك فلحقتك بذلك مذلة . قال التبريزى : « رصف هذا البيت ردىء ، والجيد فى هذا المعنى قول الآخر :

* إِذَا الْحِلْمُ لَمْ يَنْفَعْكَ فَالْجَهْلُ أَحْزَمُ *

وقول الآخر :

تَرَفَّعْتُ عَنْ شَتْمِ الْعَشِيرَةِ ؛ إِنَّنِي ... رَأَيْتُ أَبِي قَدْ كَفَّ عَنْ شَتْمِهِمْ قَبْلِي

حَلِيمٌ إِذَا مَا الْحِلْمُ كَانَ جَلَالَةً ... وَأَجْهَلُ أَحْيَانًا إِذَا الْتَمَسُوا جَهْلِي » اه

الإعراب : « وبعض » الواو للاستئناف ، بعض : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « الحلم » مضاف إليه « عند » ظرف متعلق بالحلم ، وهو مضاف و « الجهل » مضاف إليه « للذلة » جار ومجرور يتعلق بقوله إذعان الآتى « إذعان » خبر المبتدأ الذى هو بعض الحلم وهذا الإعراب هو الذى يترجح عندنا وإن كان جمهرة النحاة لايقرونه ، وستعرف مافيه من مقال .

الشاهد فيه : أنشد الشارح هذا البيت ليبين أنه إذا ورد فى كلام العرب مايوهم أن معمول المصدر — ولو كان ظرفا أو جارا ومجرورا — قد تقدم عليه ، فالكلام مؤول على غير الظاهر منه ، وبيان ذلك أن فى هذا البيت مصدراً هو قوله « إذعان » وفيه جار ومجرور وهو قوله « للذلة » والظاهر أن هذا الجار والمجرور متعلق بهذا المصدر ؛ فيلزم عليه تقدم معمول المصدر عليه ، والجمهور يأبون جواز ذلك ؛ لأن المصدر بمنزلة الموصول ، ألا ترى أنه مؤول بموصول حرفى وفعل وهذا الفعل هو صلة الحرف ، والمعمول بمنزلة معمول الصلة ، ولما كانت الصلة لاتتقدم هى ولا شىء من معمولاتها على الموصول لزم ألا يتقدم معمول المصدر على المصدر تحقيقا للمشابهة ، وعندهم أن هذا الجار والمجرور متعلق بمصدر محذوف هو الذى يكون خبر المبتدأ ، والمصدر المذكور مفسر ودليل على ذلك المحذوف ، وكأنه قد قال : وبعض الحلم عند الجهل إذعان للذلة إذعان .

قال أبو رجاء غفر الله له ولوالديه : وهذا الذى ذهب إليه الجمهور فى هذه المسألة ليس بسديد ، وذلك لوجوه : الأول : أنه قد وردت جملة صالحة من الكلام الفصيح والشعر ظاهرها يدل على

... ...

الجواز كالبيت المستشهد به ، وكقوله تعالى : (ولا تأخذكم بهما رأفة) وقوله جلت كلمته : (فلما بلغ معه السعى) وترك الظاهر مع وجود العامل ثم البحث عن عامل آخر تكلف لاداعى له ورفع للثقة بدلالة النصوص كما قلنا مراراً ، والوجه الثانى : أن هـذا المعمول جار ومجرور ، وقد تقرر فى غير موضع من النحو أن الظرف والجار والمجرور يتوسع فيهما مالا يتوسع فى غيرهما . والوجه الثالث : أن كون الشىء بمنزلة الشىء لايستلزم أن يأخذ جميع أحكامه ، وإنما يستلزم أن يأخذ أقرب الأحكام وهو مايتناسب مع المشابهة التى بينهما ، وذلك مقرر فى أصول النحو . والوجه الرابع : أنا ـ مع تسليمنا بأن هذا المصدر مقدر بالفعل والحرف المصدرى ، ومع تسليمنا بأنه لايجوز فى الكلام الفصيح تقديم معمول الفعل المسبوق بحرف مصدرى عليه ولا على الحرف المصدرى ـ لا نلتزم أن كون الشىء مقدراً بشىء آخر يستلزم أنه لايصح النطق مع المقدر إلا بما يصح النطق به مع المقدر به .

وبعد فى هـذه المسألة قولان آخران للنحاة غير قول الجمهور : أولهما قول ابن السراج ، وحاصله أنه يجوز تقديم المفعول الصريح على المصدر المؤول بالفعل والحرف المصدرى ، فأجاز أن تقول : يعجبنى عمراً ضَرْبُ زيدٍ ، وثانيهما قول المحقق الرضى ، وحاصله أنه يجوز تقديم معمول المصدر إذا كان ذلك المعمول ظرفا أوجارا ومجرورا ، وهذا هوالذى نرجحه وهوالذى أعربنا البيت عليه كما سبقت الإشارة. قال المحقق الرضى فى شرح الكافية (٢/١٨١) «قالوا:ولا يتقدم معموله ، لأنه عندالعمل مؤول بحرف مصدرى مع الفعل ، والحرف المصدرى موصول، ومعمول المصدر فى الحقيقة معمول الفعل الذى هو صلة الحرف ، ومعمول الصلة لايتقدم على الموصول . . . هذا ماقالوا . وأنا لا أرى منعا من تقدم معموله عليه ، إذا كان ظرفا أو شبهه ، نحو قولك : اللهم ارزقنى من عدوك البراءة وإليك الفرار ، قال تعالى : (ولاتأخذكم بهما رأفة) وقال (بلغ معه السعى) وفى نهج البلاغة : قلت عنكم نبوته . ومثله فى كلامهم كثير ؛ وتقدير الفعل فى مثله تكلف، وليس كل مؤول بشىء حكمه حكم ما أول به ؛ فلا منع من تأويله بالحرف المصدرى من جهة المعنى مع أنه لاتلزمه أحكامه ، بل لايتقدم عليه المفعول الصريح لضعف عمله ، والظرف وأخوه تكفيهما رائحة الفعل حتى إنه يعمل فيهما ماهو فى غاية البعد من العمل كحرف النفى فى قوله تعالى : (ما أنت بنعمة ربك بمجنون) فقوله بنعمة ربك متعلق بمعنى النفى ، أى : انتفى بنعمة ربك وبحمده منك الجنون ، ولا معنى لتعلقه بمجنون . . . . » اهـ .

فليست اللام من قوله « للذلة » متعلِّقة بإذعان المذكور ، بل بمحذوف قبلها يدل عليه المذكور ، والتقدير : و بعض الحلم عند الجهل إذعان للذلة إذعان . وهذا التقدير نظير ما فى نحو «وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ» . ومما يُوهم الفصل بأجنبي قوله تعالى : « إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ » فليس « يوم » منصوبا برَجْعه كما زعم الزمخشرى ، وإلا لَزِم الفَصْلُ بأجنبي بين مصدر ومعموله ، والإخبارُ عن موصولٍ قبل تمام صلته . والوجه الجيد أن يُقَدَّر ليوم ناصبٌ ، والتقدير يَرْجِعهُ يوم تبلى السرائر ، ومنه أيضاً قولُه :

٦٩٤ — المَنُّ لِلذَّمِّ دَاعٍ بِالْعَطَاءِ فَلاَ تَمْنُنْ فَتُلْفَى بِلاَ حَمْدٍ وَلاَ مَالِ

---

٦٩٤ — هذا بيت من البسيط ، ولم أقف له على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق تتصل به .

اللغة : « المن » بفتح الميم وتشديد النون ـ هو تعداد مآثرك على من أنعمت عليه ، وليس من حميد الخصال أن تسدى معروفا إلى إنسان ثم تذكر ذلك ممتنا به عليه ، وقد وصف الله تعالى الصالحين بأنهم لا يتبعون ما أنفقوا منا ولا أذى ، وأوصى نبيه بقوله : (ولا تمنن تستكثر) « الذم » هو إحصاء معايب الشخص وتعداد نقائصه وذكر مافيه من خصال السوء « داع » اسم فاعل فعله دعا ، وهو واوى اللام ، وأصله داعو ، فلما وقعت الواو متطرفة إثر كسرة انقلبت ياء وحذفت الياء لما التقت ساكنة بالتنوين للتخلص من التقاء الساكنين ، والمراد بداع هنا جالب « فتلفى » مضارع مبنى للمجهول وماضيه المبنى للمعلوم ألفى ، ومعناه وجد ، وفى التنزيل : (إنهم ألفوا آباءهم ضالين) « حمد » الحمد ـ بفتح الحاء المهملة وسكون الميم ـ هو الذكر بالجميل .

المعنى : يريد أن تعداد الإنسان مآثره على من أسداها إليه وذكر صنائعه فى مواجهة من صنعها معه يستدعى من الناس ذمه وانتقاصه، وأن من فعل ذلك أصبح بغير مال لأنه بذله فى صنائع المعروف ، وبغير حمد لأنه كدر الصنيعة بالمنة ، فلا هو وفر على نفسه المال ، ولا هو استجلب حمد الناس على البذل ، وينصح الشاعر بألا يكون منك ذلك . وفى الكلم النوابغ : نقل المن من قلل الجبال ، أهون من حمل المن على الرجال ، وفى شواهد النحاة أيضاً :

إِذَا الْجُودُ لَمْ يُرْزَقْ خَلاَصًا مِنَ الْأَذَى فَلاَ الْحَمْدُ مَكْسُوبًا وَلاَ الْمَالُ بَاقِيَا

الإعراب : « المن » مبتدأ ، مرفوع بالضمة الظاهرة « للذم » جار ومجرور متعلق بقوله داع الآتى«داع» خبر المبتدأ الذى هوقوله المن «بالعطاء» جار ومجرور يتعلق عندهم بمحذوف يقع بدلا من المبتدأ ، وتقدير الكلام : المن داع للذم المن بالعطاء « فلا » الفاء فاء الفصيحة ، ولا : حرف نهى مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « تمنن » فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، وفاعله

... ...

ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « فتانى » الفاء فاء السببية ، تلفى : فعل مضارع مبنى للمجهول منصوب بأن المضمرة بعد فاء السببية ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بلا» الباء حرف جر ، ولا : اسم بمعنى غير ظهر إعرابه على ما بعده مبنى على السكون فى محل جر بالباء ، ولا مضاف و«حمد» مضاف إليه والجار والمجرور متعلق بتانى « ولا » الواو عاطفة ، ولا : زائدة لتأكيد النفى ، أو اسم بمعنى غير كالسابق وهو معطوف عليه ، وعليه يكون لا مضافا و «مال» مضافا إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « المن للذم داع بالعطاء » فان ظاهر هذا الكلام يوهم أن الجار والمجرور الذى هو قوله « بالعطاء » متعلق بالمصدر المذكور وهو قوله « المن » فيلزم على ذلك محذوران : أحدهما الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبى ـ وهو قوله « للذم داع » ـ وثانيهما : أن يخبر عما هو بمنزلة الموصول قبل استكمال ما هو بمنزلة الصلة ، وبيان ذلك أن المصدر ـ على ما علمت فى شرح الشاهد السابق ـ بمنزلة حرف مصدرى وصلته ، ومعمول المصدر بمنزلة معمول الصلة ، ومعمولات الصلة من تمام الصلة ، فاذا أخبرت بداع عن المصدر وجعلت قوله « بالعطاء » متعلقاً بالمصدر المذكور كنت قد ذكرت ما أخبرت به عنه قبل أن تذكر معمولاته ، وهذا هو الإخبار عما هو كالموصول قبل استكمال ما هو بمنزلة الصلة ، وجمهور النحاة لا يجيزون ذلك ، فلما لزم هذان المحظوران على جعل الجار والمجرور متعلقاً بالمصدر المذكور فى الكلام ، أراد النحاة أن يتخلصوا منهما جميعاً ، فقدروا للجار والمجرور متعلقاً وهو فعل أو مصدر آخر يأتى قبل الجار والمجرور وبعد الخبر ؛ فلا يكون لهذا المصدر المذكور فى الكلام متعلق ، وحينئذ لا يقال إن خبره قد وقع قبل استيفاء معمولاته . هذا إيضاح كلام الشارح العلامة . وقد أجاز المحقق الرضى أن يفصل بين المصدر ومعموله بأجنبى وجعل قوله تعالى (أياما معدودات) متعلقاً بالصيام فى قوله سبحانه : (كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون أياما معدودات) مع الفصل بينهما بأجنبى متعدد .

فان قلت : فما حد الأجنبى الذى لا يجيز الجمهور أن يفصل به بين المصدر ومعموله ؟

قلت : الأجنبى فى هذا الموضع هو : كل ماليس متعلقاً بالمصدر ولا متمما له ، كالمبتدأ والخبر وفاعل غير المصدر ومفعوله ، وعلى هذا يكون غير الأجنبى : كل ما كان متمماً للمصدر أو متعلقاً به كفاعل المصدر ومفعوله والظرف والجار والمجرور المتعلقين به ، وقد ألحقوا الجملة المعترضة بغير الأجنبى ، فاذا قلت : ضربى زيداً فى الدار يوم الخميس أمام أبيه حسن ، كان كلاماً سائغاً مقبولا ، وإذا قلت : ضربى حسن زيداً فى الدار ، كان كلاماً غير سائغ ولا مرضى ، فاحفظ ذلك ولا تغفل عنه

فليست الباء الجارة للعطاء متعلقة بالمنِّ ليكون التقدير المنُّ بالعطاء داعٍ للذم ـ و إن كان المعنى عليه ـ لفساد الإعراب ، لأنه يستلزم المحذورين المذكورين ، فالمخلّص من ذلك تعلقُ الباء بمحذوف ،كأنه قيل : المنّ للذم داع المن بالعطاء ، فالمن الثانى بدل من المن الأول ، فحذف وأبقى ما يتعلق به دليلا عليه .

أما المصدر الآتى بدلا من اللفظ بفعله فالأصح أنه مُسَاوٍ لاسم الفاعل فى تحمُّل الضمير وجَوَاز تقديم المنصوب به والمجرور بحرف يتعلَّق به عليه ، لأنه ليس بمنزلة موصول ولا معموله بمنزلة صلته ، والله أعلم .

إعمال اسم الفاعل

(كَفِعْلِهِ اسْمُ فَاعِلٍ فِي الْعَمَلِ) واسمُ الفاعل هو : الصفةُ الدالَّةُ على فاعل جارية فى التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها لمعناه أو معنى الماضى ، كذا عرفه فى التسهيل .

فالصفة : جنس ، والدالَّةُ على فاعل : لإخراج اسم المفعول وما بمعناه ، وجارية فى التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها : لإخراج الجاريةِ على الماضى نحو فَرِحٍ ، وغيرِ الجاريةِ نحو كَرِيمٍ ، وفى التذكير والتأنيث : لإخراج نحو أَهْيَف فإنه لايجرى على المضارع إلا فى التذكير ، ولمعناه أو معنى الماضى : لإخراج نحو ضَامِرِ الكَشْحِ من الصفة المشبهة .

ويعمل اسم الفاعل عمل فعله فى التعدى واللزوم (إِنْ كَانَ عَنْ مُضِيِّهِ بِمَعْزِلِ) بأن كان بمعنى الحال أو الاستقبال ؛ لأنه إنما عَمِلَ حَمْلاً على المضارع ، وهو كذلك (وَوَلِيَ) مَا يُقَرِّبُهُ من الفعلية : بأن ولى (اسْتِفْهَامًا) ملفوظا به نحو : أَضَارِبٌ زَيْدٌ عَمْرًا ؟ وقوله :

* أَمُنْجِزٌ أَنْتُمُ وَعْداً وَثِقْتُ بِهِ[(١)] *

أو مُقَدَّرا نحو : مُهِينٌ زَيْدٌ عَمْرًا أَمْ مُكْرِمُه ؟ (أَوْ حَرْفَ نِدَا) نحو : يَاطَالِعاً جبَلاً ، والصواب أن النداء ليس من ذلك ، والمسوِّغ إنما هو الاعتماد على الموصوف المقدر ، والتقدير : يا رَجُلاً طَالِعاً جبَلاً (أَوْ نَفْياً) نحو : مَاضَارِبٌ زَيْدٌ عَمْرًا (أَوْ جَا صِفَةً) إما لمذكورٍ نحو : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَائِدٍ بَعِيرًا ، ومنه الحال نحو : جَاءَ زَيْدٌ رَاكِباً فَرَسًا ؛

---

(١) هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* أَمِ اقْتَفَيْتُمْ جَمِيعًا نَهْجَ عُرْقُوبِ *

وقد تقدم هذا البيت مشروحاً فى باب المبتدأ والخبر ــ وهو الشاهد (رقم ١٣٥) ــ وإنما أعاده الشارح العلامة فى هذا الموضع ليستدل به على أن اسم الفاعل إذا تقدم عليه استفهام ملفوظ به عمل عمل فعله فرفع فاعلا ونصب مفعولا إن كان فعله متعديا ، واسم الفاعل هنا هو قوله «منجز» وفعله أنجز ، وتقول : أنجز فلان وعده ، وفى أمثالهم : أنجز حر ماوعد ، وقد تقدمت على اسم الفاعل همزة الاستفهام ، وقد رفع اسم الفاعل فى هــذا البيت فاعلا أغنى عن الخبر ، وهو قوله « أنتم » ونصب مفعولا وهو قوله « وعدا وثقت به » .

أو محذوفٍ ، وسيأتى (أَوْ مُسْنَدًا) لمبتدإ أو لما أَصْلُه المبتدأ ، نحو : زَيْدٌ مُكْرِمٌ عَمْرًا ، وإِنَّ زَيْدًا مُكْرِمٌ عَمْرًا .

فإنْ تخلَّف شرط من هذين لم يعمل ، بأن كان بمعنى الماضى خلافا للكسائى ، ولا حُجَّة له فى « وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ » فإنه على حكاية الحال ، والمعنى يَبْسُطُ ذراعيه ، بدليل ماقبله وهو « ونُقَلِّبهمْ » ، ولم يقل وقلَّبناهم ، أو لم يعتمد على شىء مما سَبَقَ خلافاً للكوفيين والأخفش ؛ فلا يجوز : ضاربٌ زيداً أمْسِ .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : هذا الخلاف فى عمل الماضى دون أل بالنسبة إلى المفعول به ، وأما رَفْعُه الفاعلَ فذهب بعضُهم إلى أنه لا يرفع الظاهر ، وبه قال ابنُ جنِّى والشلوبينُ ، وذهب قوم إلى أنه يرفعه ، وهو ظاهر كلام سيبويه واختاره ابن عصفور ، وأما المضمر فحكى ابنُ عصفور الاتفاقَ على أنه يرفعه ، وحكى غيره عن ابن طاهر وابن خروف المنعَ ، وهو بعيد .

الثانى : مِنْ شروط إعمال اسم الفاعل المجرَّد أيضاً : أن لا يكون مُصَغَّرًا ، ولا موصوفاً ، خلافا للكسائى فيهما ، لأنهما يختصان بالاسم فيُبْعِدان الوصفَ عن الفِعْلية ، ولا حجة له فى قول بعضهم : أَظُنُّنِى مُرْتَحِلاً وَسُوَيِّرًا فَرْسَخًا ، لأن فرسخاً ظرف يكتفى برائحة الفعل . وقال بعض المتأخرين : إن لم يُحفظ له مُكَبَّر جاز كما فى قوله :

٦٩٥ * تَرَقْرَقُ فِى الْأَيْدِى كُمَيْتٍ عَصِيرُهَا *

---

٦٩٥ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* فَمَا طَعْمُ رَاحٍ فِى الزُّجَاجِ مُدَامَةٍ *

وقد نسبوا هذا البيت إلى مضرس بن ربعى الأسدى ، وبحثت كثيرا لعلى أعثر على ما يتم به معنى البيت فوجدت فى كثير من مجاميع الشعر أبياتا مختارة لمضرس بن ربعى من بحر هذا البيت ورويه ، أذكر من ذلك حماسة البحترى (ص١٧١ بيروت) وحماسة ابن الشجرى (ص ٢١٠ حيدر أباد الهند) ولكنى لم أجد بينها بيت الشاهد .

اللغة : « راح » هى الخمر ، ولعلهم سموها بذلك من الراح الذى هو أحد مصادر راح فلان للأمر يراح رواحا وراحة وراحا ، إذا أخذته له خفة وأريحية ، قال الشاعر :

... ...

إِنَّ الْبَخِيلَ إِذَا سَأَلْتَ بَهَرْتَهُ وَتَرَى الْكَرِيمَ يَرَاحُ كَالمخْتَالِ

« الزجاج » جمع زجاجة ، وأراد بها الأكواب التى تشرب فيها الخمر « مدامة » المدامة ، والمدام ــ بضم الميم فيهما ــ الخمر ، قال فى اللسان : « قال ابن جنى : سميت مدامة لأنه ليس شىء تستطاع إدامة شربه إلا هى ، وقيل : لإدامتها فى الدن زمانا حتى سكنت بعد ما فارت ، وقيل : سميت مدامة إذا كانت لا تنزف من كثرتها ، وقيل : سميت مدامة لعتقها » اهـ « ترقرق » أصله تترقرق ، فحذف إحدى التاءين ، ومعنى « ترقرق فى الأيدى » تمزج بالماء عند الشرب « كميت » هو فى الأصل تصغير أكمت وكمتاء تصغير الترخيم بحذف الزوائد ، وهما وصفان من الكمتة ــ بضم الكاف وسكون الميم ــ وهى لون بين السواد والحمرة ، وقد قالوا : فرس كميت ، وبعير كميت ، وسموا الخمر بالكميت ، ولم يستعملوا المكبر ، قال فى اللسان : « قال سيبويه : وسألت الخليل عن كميت ، فقال : هو بمنزلة جميل ــ يعنى الذى هو البلبل ــ وقال : إنما هى حمرة يخالطها سواد ولم تخلص ، وإنما حقروها لأنها بين السواد والحمرة ولم تخلص لواحد منهما فيقال له أسود أو أحمر فأرادوا بالتصغير أنه منهما قريب ، وإنما هــذا كقولك : هو دوين ذاك » اهـ . وانظر كتاب سيبويه (٢ / ١٣٤) .

المعنى : لم أقف على لواحق لهذا البيت يتم بها معناه ويظهر منها مراد الشاعر ، ولكن هذه العبارة التى صيغ عليها البيت مما اعتاد الشعراء الغزلون أن يذكروه فى وصف رضاب أحبتهم وتفضيله على ماء المزن وعلى رضاب النحل وعلى الخمر ، ونحو ذلك . ومن هــذه البابة قول حرملة بن مقاتل :

وَمَا ضَرَبٌ فِي رَأْسِ نِيقٍ مُمَنَّعٍ بِتَيْهَاءَ قَدْ يَسْتَنْزِلُ الْعُصْمَ نِيقُهَا
بِأَطْيَبَ مِنْ فِيهَا وَمَا ذُقْتُ طَعْمَهُ وَقَدْ طَابَ بَعْدَ النَّوْمِ فِي الْفَمِ رِيقُهَا

ومن ذلك قول ابن الدمينة :

وَمَا نُطْفَةٌ صَهْبَاءُ صَافِيَةُ الْقَذَى بِحَجْلَاءَ تَجْرِى تَحْتَ نِيقٍ حَبَابُهَا
بِأَطْيَبَ مِنْ فِيهَا وَلَا قَرْقَفِيَّةٌ يُشَابُ بِمَاءِ الزَّنْجَبِيلِ رُضَابُهَا

ومن ذلك قول ساعدة بن جؤية :

وَمُنَصَّبٍ كَالْأُقْحُوَانِ مُنَطَّقٍ بِالظَّلْمِ مَصْلُوتِ الْعَوَارِضِ أَشْنَبُ
كَسُلَافَةِ الْعِنَبِ الْعَصِيرِ ، مِزَاجُهُ عُودٌ وَكَافُورٌ وَمِسْكٌ أَصْهَبُ

... ...

خَصِرٌ كَأَنَّ رُضَابَهُ إِذْ ذُقْتَهُ بَعْدَ الهُدُوءِ وَقَدْ تَعَالَى الْكَوْكَبُ

أَرْىُ الجَوَارِسِ فِى ذُؤَابَةِ مُشْرِفٍ فِيهِ النُّسُورُ كَمَا تَحَبَّى المَوْكِبُ

ومن ذلك قول القطامى :

مُنَعَّمَةٌ تَجْلُو بِعُودِ أَرَاكَةٍ ذُرَى بَرَدٍ عَذْبٍ شَنِيبِ المَنَاصِبِ

كَأَنَّ فَضِيضاً مِنْ غَرِيضِ غَمَامَةٍ عَلَى ظَمَإٍ جَادَتْ بِهِ أُمُّ غَالِبِ

وقد لحظ البحترى هذا المعنى فى قوله :

وَأَهْيَفَ مَأْخُوذٌ مِنَ النَّفْسِ شَكْلُهُ تَرَى الْعَيْنُ مَا تَخْتَارُ أَجْمَعَ فِيهِ

وَلَمْ يُنْسِ نَفْسِى مَاسُقِيتُ بِكَفِّهِ مِنَ الرَّاحِ إِلَّا مَاسُقِيتُ بِفِيهِ

الإعراب : « ما » نافية « طعم » مبتدأ ، أو اسم ما إن جعلتها حجازية ، وهو مضاف و « راح » مضاف إليه « فى الزجاج » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لراح « مدامة » صفة ثانية لراح « ترقرق » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى الراح ، وجملة الفعل وفاعله فى محل جر صفة ثالثة لراح « فى الأيدى » جار ومجرور متعلق بترقرق « كميت » بالجر ــ صفة رابعة لراح « عصيرها » عصير : فاعل بكميت مرفوع بالفتحة الظاهرة ، والضمير مضاف إليه ، وخبر المبتدأ أو خبر ما فى كلام بعد هذا البيت يحتمل أنه « بأطيب من فيها » كما ورد فى بعض ما ذكرنا من الأبيات .

الشاهد فيه : قوله « كميت عصيرها » واعلم أولا أن هذه الكلمة تروى بروايتين : الأولى بجر كميت ، وهذه الرواية هى التى يتم عليها استشهاد الشارح بالبيت تبعاً لجماعة من النحاة ، وذلك بأن يكون « كميت » صفة لراح ، ويكون « عصيرها » فاعلا به كما ذكرنا فى إعراب البيت ، ويكون ذلك دليلا على إعمال اسم الفاعل المصغر الذى لم يسمع له مكبر ، فقد بينا لك فى لغة البيت أن « كميت » وصف من الكمتة وأنه مصغر لأكمت أو كمتاء على طريق تصغير الترخيم ، وأنه لم يستعمل مكبره . والرواية الثانية برفع كميت ، وإعرابها على أن يكون « كميت » خبراً مقدما ، و « عصيرها » مبتدأ مؤخراً ومضافا إليه ، والجملة فى محل جر صفة لراح ، وعلى هذه الرواية لا يكون فى البيت شاهد لما نحن فيه .

واعلم ثانيا أن النحاة يختلفون فى جواز إعمال اسم الفاعل المصغر، ولهم فى ذلك ثلاثة أقوال:
القول الأول : لا يجوز إعماله مطلقاً ، سواء أكان قد استعمل مكبره نحو ضويرب وقويتل

حيث رُفع عصيرها بكُمَيْتٍ ، ولا حُجَّة له أيضاً على إعمال الموصوف فى قوله :

٦٩٦ — إِذَا فَاقِدٌ خَطْبَاءُ فَرْخَيْنِ رَجَّعَتْ ذَكَرْتُ سُلَيْمَى فِي الْخَلِيطِ الْمُزَايِلِ

تصغير ضارب وقاتل أم لم يستعمل مكبره نحو كميت ، وهذا رأى جمهرة البصريين ، قالوا : والدليل على ذلك من وجهين : الأول أنه لم يرد عن العرب إعمال اسم الفاعل مصغراً ، والثانى أن وجود ما هو من خواص الاسم — وهو التصغير — يبعد الشبه بينه وبين المضارع فى البنية التى هى عمدة التشابه بينهما .

والقول الثانى : يجوز مطلقاً ، وهذا رأى قد نسبه الشارح إلى الكسائى ، ونسبه غيره إلى الكوفيين إلا الفراء ، ووافقهم على ذلك النحاس ، فأما النحاس فقاس اسم الفاعل المصغر على المجموع جمع تكسير ، وأما الكوفيون فلأن المعتبر عندهم شبه اسم الفاعل للفعل فى المعنى دون البنية ، وقد أيد ابن مالك مذهبهم بأن اسم الفاعل يعمل عند البصريين إذا حولت صيغته للمبالغة ، وذلك يدل على أن المعتبر هو المعنى دون الصورة .

القول الثالث : يعمل المصغر الذى لم يلفظ به مكبرا ، وقد نسبه الشارح إلى بعض المتأخرين .

واعلم ثالثاً أن هذا البيت يستشهد به من أجاز إعمال المصغر مطلقا ومن أجاز إعمال المصغر الذى لم يلفظ به مكبراً ، وهو غير صالح للاستدلال لأحد الفريقين ، لما ذكرنا من أنه يروى برفع « كميت » وقد ذكرنا تخريج هذه الرواية ؛ فالمنكرون للإعمال يتمسكون بهذه الرواية .

٦٩٦ — هذا بيت من الطويل ، وينسبونه إلى بشر بن أبى خازم ، وقد رواه ابن منظور فى لسان العرب (ف ق د) عن الفارسى على وجه آخر ، وهو :

إِذَا فَاقِدٌ خَطْبَاءُ فَرْخَيْنِ رَجَّعَتْ ذَكَرْتُ سُلَيْمَى فِي الْخَلِيطِ الْمُبَايِنِ

ولم ينسبه إلى قائل معين .

اللغة : « فاقد » المراد حمامة فقدت فرخها ، أى عدمته ، يقال : فقد الشىء يفقده فقدا — مثل ضربه يضربه ضربا — وفقدانا وفقوداً ، فالشىء مفقود وفقيد ، إذا عدمه ، والفاقد من النساء : التى يموت زوجها أو ولدها أو حميمها ، وأنشد الليث شاهداً على ذلك قول الشاعر :

كَأَنَّهَا فَاقِدٌ شَمْطَاءُ مُعْوِلَةٌ نَاحَتْ وَجَاوَبَهَا نُكْدٌ مَنَاكِيدُ

وقالوا : ظبية فاقد ، وبقرة فاقد ، وحمامة فاقد . ومن كلامهم : لا تتزوج فاقداً وتزوج مطلقة « خطباء » وصف من الخطبة — بضم فسكون — وهى لون يضرب إلى الكدرة مشرب حمرة فى صفرة ، وقيل : الخطبة غبرة ترهقها خضرة ، وقيل : الخطبة الخضرة يخالطها سواد ، والفعل من ذلك : خطب خطبا — كفرح فرحا — فهو أخطب وهى خطباء « فرخين » مثنى فرخ — بفتح فسكون — وهو ولد الطائر ، وقد يستعمل فى كل صغير من الحيوان والنبات والشجر ، ويجمع فى القلة على

... ...

أفرخ وأفراخ وأفرخة ، وفى الكثرة على فراخ « رجعت » أراد صوتت وكررت صوتها «سليمى» بضم السين وفتح اللام ـ اسم امرأة « الخليط » القوم يكون أمرهم واحداً، ويقال للواحد وللكثير بلفظ واحد « المزايل » المفارق ، تقول : زايل فلان فلانا يزايله ، مثل فارقه يفارقه وزنا ومعنى ، وقد رأيت أنه يروى « المباين » وهو اسم الفاعل من باينهُ يباينه بمعنى فارقه أيضاً .

المعنى : يقول : إنه عند مايسمع صوت حمامة تنوح على فرخين لها قد فقدتهما ، وهى تكرر هذا النواح وتردده المرة بعد المرة ، يتذكر سليمى حبيبته التى فارقته وبعدت عنه فى قوم كانوا له خلطاء . والعرب تذكر هذا المعنى كثيراً فى أشعارها ، ويتأسون فى بكاء أحبتهم ببكاء الحمام ، انظر إلى قول عوف بن محلم وسمع حمامة تنوح :

أَلاَ يَاحَمَامَ الْأَيْكِ إِلْفُكَ حَاضِرٌ ... وَغُصْنُكَ مَيَّادٌ فَفِيـمَ تَنُوحُ ؟
أَفِقْ لاَتَنُحْ مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ فَإِنَّنِي ... بَكَيْتُ زَمَانًا وَالْفُؤَادُ صَحِيحُ
وَلُوعًا فَشَطَّتْ غَرْبَةً دَارُ زَيْنَبٍ ... فَهَا أَنَا أَبْـكِي وَالْفُؤَادُ قَرِيحُ

ثم انظر إلى قول حميد بن ثور الهلالى :

وَمَا هَاجَ هَذَا الشَّوْقَ إِلاَّ حَمَامَةٌ ... دَعَتْ سَاقَ حُرٍّ تَرْحَةً وَتَرَنُّمَا
إِذَا شِئْتُ غَنَّتْنِي بِأَجْزَاعِ بِيشَةٍ ... أَوِ النَّخْلِ مِنْ تَثْلِيثَ أَوْ بِيَلَمْلَمَا
مُطَوَّقَةٌ خَطْبَاء تَسْجَعُ كُلَّمَا ... دَنَا الصَّيْفُ وَانْجَالَ الرَّبِيعُ فَأَنْجَمَا
مُحَلاَّةُ طَوْقٍ لَمْ يَكُنْ بِتَمِيمَةٍ ... وَلاَ ضَرْبِ صَوَّاغٍ بِكَفَّيْهِ دِرْهَمَا
تَغَنَّتْ عَلَى غُصْنٍ عِشَاءً فَلَمْ تَدَعْ ... لِنَائِحَةٍ فِي شَجْوِهَا مُتَلَوَّمَا

ثم انظر إلى قول عدى بن الرقاع :

وَمِمَّا شَجَانِي أَنَّنِي كُنْتُ نَائِمًا ... أُعَلَّلُ مِنْ بَرْدِ الْكَرَى بِالتَّنَسُّمِ
إِلَى أَنْ بَكَتْ وَرْقَاءُ فِي غُصْنِ أَيْكَةٍ ... تُرَدِّدُ مَبْكَاهَا بِحُسْنِ التَّرَنُّمِ
فَلَوْ قَبْلَ مَبْكَاهَا بَكَيْتُ صَبَابَةً ... بِسُعْدَى شَفَيْتُ النَّفْسَ قَبْلَ التَّنَدُّمِ
وَلَـكِنْ بَكَتْ قَبْلِي فَهَيَّجَ لِي الْبُكَى ... بُكَاهَا فَقُلْتُ الْفَضْلُ لِلْمُتَقَدِّمِ

ثم انظر إلى قول قيس بن معاذ :

وَلَوْلَمْ يَشُقْنِي الظَّاعِنُونَ لَشَاقَنِي ... حَمَائِمُ وُرْقٌ فِي الدِّيَارِ وُقُوعُ

... ...

تَجَاوَبْنَ فَاسْتَبْكَيْنَ مَنْ كَانَ ذَا هَوًى   نَوَائِحُ مَا تَجْرِى لَهُنَّ دُمُـــــوعُ

قال أبو رجاء غفر الله له ولوالديه : وإنما أكثرت من الاستشهاد لهذا المعنى – على خلاف ما جرت به العادة – لأبين لك ما فى كلام العلامة الصبان رحمه الله من السهو فى هذا الموضوع فقد جعل الفاقد امرأة ، وفسر الخطباء بالبينة الخطب ، أى الكرب ، وجعل رجعت من الترجيع وهو أن يقال عند المصيبة : إنا لله وإنا إليه راجعون ، وكل هذا بمعزل عن الصواب ، ومما دعا إلى الإكثار من الاستشهاد الرغبة فى أن تقع على أكثر ألفاظ البيت الشاهد فى كلام العرب الوارد فى هذا المعنى لتدرك أن تفسيره – الذى تبع فى أكثره العينى – ليس بصواب . والعرب تذكر فى أشعارها أن المحبين المفارقين يهتاجون لحنين النجائب ، ولنوح الحمائم ، ولالتياح البروق ، فاعرف ذلك .

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان مبنى على السكون فى محل نصب بقوله ذكرت الآتى « فاقد » فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، أى إذا رجعت فاقد خطباء – إلخ ، وفى فاقد ضمير مستتر تقديره هى فاعل « خطباء » نعت لفاقد مرفوع بالضمة الظاهرة « فرخين » مفعول به لفاقد منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه مثنى ، هذا هو الظاهر وستعرف مافيه ، وجملة الفعل المحذوف وفاعله فى محل جر بإضافة إذا إليها «رجعت» رجع : فعل ماض مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، والتاء علامة على تأنيث الفاعل ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى فاقد ، وجملة الفعل وفاعله لا محل لها من الإعراب مفسرة « ذكرت » فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب إذا « سليمى » مفعول به لذكرت « فى الخليط » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من سليمى « المزايل » صفة للخليط ، وصفة المجرور مجرورة .

الشاهد فيه : قوله « فاقد خطباء فرخين » حيث أعمل اسم الفاعل – وهو قوله «فاقد» – فى مفعول به – وهو قوله « فرخين » – مع كون اسم الفاعل موصوفاً بقوله « خطباء » ومع كون هذا الوصف قد وقع فى الكلام قبل معمول اسم الفاعل ، وهذا ظاهر ، وقد تمسك بظاهر هذا البيت جماعة من النحاة منهم الكسائى فاستدلوا به على أن اسم الفاعل ينصب المفعول به ولو كان موصوفاً ، ولو كان الوصف قبل العمل .

واعلم أولا أن فى هذه المسألة ثلاثة مذاهب : أولها ، إذا وصف اسم الفاعل فى كلام ما لايجوز أن ينصب المفعول به مطلقا ، نعنى سواء أقدم المفعول على الوصف وعلى اسم الفاعل جميعاً أم قدم على الوصف وحده أم تأخر عنهما جميعاً ، وهذا مذهب جمهرة النحاة ، وعندهم أن ماورد من كلام العرب مما يخالف ظاهره هذا الرأى كبيت الشاهد الذى معنا فهو مؤول أو شاذ لا يقاس عليه ، فأما تأويله فبأن تجعل المنصوب على أنه مفعول به معمولا لفعل محذوف يفسره اسم الفاعل ،

إذ « فَرْخَيْنِ » نصبٌ بفعل مضمر يفسره فاقد ، والتقدير : فَقَدَت فرخين ؛ لأن فاقد ليس جاريا على فعله فى التأنيث فلا يعمل ، إذ لا يقال : هٰذه امرأة مُرْضِعٌ وَلَدَهَا ، لأنه بمعنى النسب ، قال فى شرح التسهيل : ووافق بعضُ أصحابنا الكسائيَّ فى إعمال الموصوف قبل الصفة ، لأن ضعفه يَحصلُ بعدها لا قَبْلها ، ونقل غيره أن مذهب البصريين والفراء هو هذا التفصيل ، وأن مذهب الكسائى وباقى الكوفيين إجازة ذلك مطلقاً (وَقَدْ يَكُونُ) اسمُ الفاعل (نَعْتَ مَحْذُوفٍ عُرِفْ فَيَسْتَحِقُّ الْعَمَلَ الَّذِى وُصِفْ)

وتقدير الكلام على هذا الرأى فى بيت الشاهد : إذا رجعت فاقد خطباء فقدتْ فرخين — إلخ . والمذهب الثانى : إذا وُصف اسم الفاعل لا يجوز أن ينصب بعد الوصف المفعول به ، فأما قبل أن يتكلم بالوصف فيجوز سواء أقدمت المفعول به عن الوصف وحده أم قدمته عن الوصف واسم الفاعل الموصوف جميعاً ، وأصحاب هذا الرأى يوافقون أصحاب الرأى الأول فى تأويل بيت الشاهد أو الحكم بشذوذه لوقوع المعمول بعد الوصف ، فلو قلت « إذا فاقد فرخين خطباء » جاز عند أصحاب الرأى الثانى دون أصحاب الرأى الأول ، وكذا لو قلت « هذا زيدا ضارب أى ضارب » جاز عند أصحاب الرأى الثانى دون أصحاب الرأى الأول ، وقد اختلف كلام العلماء فى نسبة هذا القول : فنسبه ابن مالك إلى « بعض أصحابنا » ولم يعينه ، ونسبه قوم إلى البصريين والفراء . والمذهب الثالث : إذا وصف اسم الفاعل جاز أن ينصب المفعول به مطلقا ، سواء أتقدم الوصف على المفعول به أم تأخر عنه ، ويتمسك أصحاب هذا الرأى بظاهر البيت المستشهد به ، وينسب هذا الرأى إلى الكسائى وحده ، أوله ولبقية الكوفيين .

واعلم ثانيا أن أعدل هذه المذاهب هو مذهب التفصيل ، فيجوز أن ينصب اسم الفاعل الموصوف المفعول به ، إذا كانت الصفة متأخرة عن المفعول به ، وقد خرج جماعة من النحاة — منهم ابن هشام فى المغنى — على هذا قول الله تعالى : (ولا آمين البيت الحرام يبتغون فضلا) جعلوا « البيت الحرام » مفعولا به لآمين وهو جمع آم الذى هو اسم فاعل فعله أم بمعنى قصد ، وقوله سبحانه « يبتغون فضلا » جملة فى محل نصب صفة لآمين .

واعلم ثالثاً أن ابن منظور نقل فى اللسان عن ابن سيده فى بيت الشاهد قوله « هكذا أنشده سيبويه بتقديم خطباء على فرخين مقويا بذلك أن اسم الفاعل إذا وصف قرب من الاسم وفارق شبه الفعل » اه . وأبادر فأذكر لك أنى بحثت كتاب سيبويه من أوله إلى آخره فلم أجد فيه هذا البيت لا بتقديم خطباء ولا بتأخيره . ثم أقول : إنه يؤخذ من هذا الكلام أن الرواية المعروفة عند العلماء بتقديم فرخين على خطباء فيكون البيت حينئذ دليلا على المذهب الذى اخترناه .

مع المنعوت الملفوظ به ، نحو « مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ » أى صنف مختلف ألوانه ، وقوله :

٦٩٧ — * كَنَاطِحٍ صَخْرَةً يَوْمًا لِيُوهِنَهَا *

---

٦٩٧ — هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* فَلَمْ يَضِرْهَا وَأَوْهَى قَرْنَهُ الْوَعِلُ *

وهذا البيت من قصيدة طويلة للأعشى ميمون ، وبعض الناس يعدها فى المعلقات ، وأولها قوله :

وَدِّعْ هُرَيْرَةَ إِنَّ الرَّكْبَ مُرْتَحِلُ   وَهَلْ تُطِيقُ وَدَاعًا أَيُّهَا الرَّجُلُ

وقبل البيت المستشهد بصدره قوله :

أَبْلِغْ يَزِيدَ بَنِي شَيْبَانَ مَأْلُكَةً   أَبَا ثُبَيْتٍ أَمَا تَنْفَكُّ تَأْتَكِلُ
أَلَسْتَ مُنْتَهِياً عَنْ نَحْتِ أَثْلَتِنَا   وَلَسْتَ ضَائِرَهَا مَا أَطَّتِ الْإِبِلُ
كَنَاطِحٍ صَخْرَةً يَوْمًا لِيُوهِنَهَا   فَلَمْ يَضِرْهَا ... البيت ، وبعده :
تُغْرِى بِنَا رَهْطَ مَسْعُودٍ وَإِخْوَتِهِ   عِنْدَ اللِّقَاءِ فَتُرْدِى ثُمَّ تَعْتَزِلُ
لَأَعْرِفَنَّكَ إِنْ جَدَّتْ عَدَاوَتُنَا   وَالْتُمِسَ النَّصْرُ مِنْكُمْ عَوْضُ تُحْتَمَلُ

اللغة : « أبلغ يزيد بنى شيبان ــ البيت » المألكة : الرسالة ، وتأتكل : تفسد وتسعى بالشر ، وقيل : معناه تحتك من الغيظ ، وفى اللسان : « وتأكل الرجل وائتكل : غضب وهاج وكاد يأكل بعضه بعضاً » وقال أبو نصر : معناه تأكل لحومنا وتغتابنا ، وهو تفتعل من الأكل « ألست منتهيا ــ البيت » أثلتنا : عزنا وأصلنا ومجدنا الرفيع ، ومنه قالوا : مجد مؤثل ، إذا كان له أصل راسخ ، وقالوا : تأثل فلان مالا ، إذا اتخذ أصول أموال ، وأطت الإبل : حنت وأنت وأرزمت « كناطح صخرة يوما ــ البيت » الوعل ــ بفتح فكسر ، وفيه لغة أخرى حكاها الليث بضم الواو وكسر العين ــ تيس الجبل ، وأكثر أهل اللغة على أن أنثاه يقال لها : أروية ، وحكى فى اللسان أنه يقال للأنثى : وعلة ، وجمع الوعل : أوعال ، ووعول ، ووعل ــ بضم فسكون « تغرى بنا رهط مسعود ــ البيت » تغرى : أى تضرب بيننا وبينهم العداوة ، وكأنه قال : تلصق بيننا وبينهم العداوة ، وتردى ــ بضم تاء المضارعة ــ أى تهلك ، وتعتزل : تصير فى عزلة لا تشاركهم فى نتائج ما أثرته من حفائظهم « لا أعرفنك إن جدت ــ البيت » جدت عداوتنا : صارت جداً وقامت قيامتها ، وعوض ــ بفتح العين وسكون الواو ، وآخره بالحركات الثلاث ــ معناه : الأبد ، وهو ظرف للزمان المستقبل ، كما أن قط ظرف للزمان الماضى ، تقول : لا أفارقك عوض ، وتقول : ما فارقتك قط ، ولا تستعمل أحدهما فى مكان الآخر ، وقال الأعشى فى مدحة المحلق :

أى كوَعِلٍ ناطحٍ ، ومنه « ياطالعا جبلا » ، أى يارجُلاً طَالِعاً جَبَلاً .

﴿ تنبيه ﴾ : الاستفهام المقدَّر أيضاً كالملفوظ ، نحو : مُهِينٌ زَيْدٌ عَمْرًا أَمْ مُكْرِمُهُ ؟ أى : أَمُهِينٌ .

(وَإِنْ يَكُنْ) اسم الفاعل (صِلَةَ أَلْ فَفِى الْمُضِى وَغَيْرِهِ إِعْمَالُهُ قَدِ ارْتُضِى)

قال فى شرح الكافية : بلا خلاف ، وتبعه ولده ، لكنه حكى الخلافَ فى التسهيل فقال : وليس نصبُ مابعد المقرون بأل مخصوصاً بالمضىّ خلافا للمازنى ومَنْ وافقه ، ولا على التشبيه

رَضِيعَىْ لِبَانٍ ثَدْىِ أُمٍّ تَحَالَفَا بِأَسْحَمَ دَاجٍ عَوْضُ لَانَتَفَرَّقُ

وتحتمل : أى تذهب وتخلى قومك .

المعنى : يقول فى البيت المستشهد بصدره : إنك تكلف نفسك مالا قبل لك به ، وتجشمها مالا تصل إليه ولا يعود ضرره إلا عليك ، وإنما مثلك فيما تصنع مثل وعل يضرب صخرة بقرنيه يظن أنه يفلقها فلا ينال منها وينكسر قرنه أو يهن .

الإعراب : « كناطح » الكاف حرف جر ، وناطح : مجرور بالكاف ، وأصله صفة لموصوف محذوف ، أى كوعل ناطح ، فلما حذف الموصوف أقام الصفة مقامه ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : أنت كناطح ، وفى ناطح ضمير مستتر تقديره هو ، وهو فاعله ؛ لأنه اسم فاعل يعمل عمل فعله « صخرة » مفعول به لناطح منصوب بالفتحة الظاهرة « يوما » ظرف زمان منصوب بناطح « ليوهنها » اللام لام العليل ، يوهن : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد لام التعليل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ناطح وضمير الغائبة المتصل مفعول به ، وأن المصدرية والفعل المضارع فى تأويل مصدر مجرور بلام التعليل ، والجار والمجرور متعلق بناطح « فلم » الفاء حرف عطف ، لم : حرف نفى وجزم وقلب « يضرها » يضر : فعل مضارع مجزوم بلم ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ناطح ، وضمير الغائبة العائد إلى الصخرة مفعول به « وأوهى » الواو حرف عطف ، أوهى : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف « قرنه » قرن : مفعول به لأوهى تقدم على فاعله منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى الفاعل المتأخر مضاف إليه « الوعل » فاعل بأوهى مرفوع بالضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « كناطح صخرة » حيث أعمل اسم الفاعل الذى هو قوله ناطح فى المفعول به الذى هو قوله « صخرة » لكون اسم الفاعل معتمدا على موصوف محذوف يرشد إليه السياق ، وأصل الكلام « كوعل ناطح صخرة » على ما بيناه فى إعراب البيت .

بالمفعول به خلافاً للأخفش ، ولا بفعل مضمر خلافاً لقوم ، على أن قوله « قد ارتضى » يشعر بذلك . والحاصل أربعةُ مذاهبَ ، المشهورُ أنه يعمل مطلقاً لوقوعه موقعاً يجب تأويله بالفعل .

* * *

(فَعَّالٌ أَوْ مِفْعَالٌ أَوْ فَعُولُ فِي كَثْرَةٍ عَنْ فَاعِلٍ بَدِيلُ)

أى : كثيراً مايُحَوَّلُ اسمُ الفاعل إلى هذه الأمثلة لقصد المبالغة والتكثير (فَيَسْتَحِقُّ مَا) كان (لَهُ مِنْ عَمَلٍ) قبل التحويل ، بالشروط المذكورة ، كقوله :

٦٩٨ — * أَخَا الْحَرْبِ لَبَّاساً إِلَيْهَا جِلاَلَهَا *

---

٦٩٨ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* وَلَيْسَ بِوَلاَّجِ الْخَوَالِفِ أَعْقَلاَ *

وهـذا البيت من كلام القلاخ بن حزن بن جناب المنقرى السعدى ، والقلاخ : بضم القاف وفتح اللام مخففة ، بزنة غراب ، وأصل اشتقاقه : قلخ البعير ، أى هدر ، والقلاخ هو الذى يقول عن نفسه :

أَنَا الْقُلاَخُ بْنُ جَنَابِ بْنِ جَلاَ ... أَخُو خَنَاثِيرَ أَقُودُ الْجَمَلاَ

وقد نسب نفسه إلى جده كما ترى ، فقد علمت أنه القلاخ بن حزن بن جناب .

وقبل البيت المستشهد بصدره قوله :

فَإِنْ تَكُ فَاتَتْكَ السَّمَاءُ فَإِنَّنِي ... بِأَرْفَعِ مَاحَوْلِي مِنَ الْأَرْضِ أَطْوَلاَ

وَأَدْنَى فُرُوعًا لِلسَّمَاءِ أَعَالِيًا ... وَأَمْنَعَهُ وِرْداً إِلَى الْحَوْضِ أَثْعَلاَ

اللغة : « أخا الحرب » أراد صاحبها الذى يلازمها ولا يفر منها ، وذلك كما يقولون : أخو العرب ، وأخو الإحسان ، ونحو ذلك « لباسا » صيغة المبالغة للابس الذى هو اسم الفاعل من لبس فلان ثوبه يلبسه — مثل علم يعلم — « جلالها » الجلال — بكسر الجيم — جمع جل — بضمها أو فتحها — وأصل الجل ما يوضع فوق الدابة لتصان به ، وفى أمثلة النحاة « الجل للفرس » وأراد الشاعر هنا بالجلال ما يلبسه المحارب من درع ونحوه ، وإلى فى قوله « إليها » بمعنى اللام « ولاج » صيغة المبالغة لوالج الذى هو اسم الفاعل من ولج يلج ولوجا بمعنى دخل يدخل دخولا « الخوالف » جمع خالفة ، والخالفة : العمود الذى يكون قدام البيت ، وقيل : الخالفة عمود من أعمدة الخباء ، وقيل : الخالفة زاوية البيت ، ومهما يكن فإنه أراد ههنا بالخالفة البيت كله من باب إطلاق اسم الجزء على الكل ، وكنى بذلك عن طهارته من الفجور وأنه لايدخل على النساء ، أو كنى عن أنه لايفر ولا يختفى « أعقلا » هو وصف من العقل — بفتح العين والقاف جميعا — وهو اصطكاك الركبتين ، وقيل : التواء فى الرجل ، ويكون ذلك عند الفزع ، يريد أنه قوى النفس ثابت القدم عند الزلل ووقت حدوث الذعر .

... ...

المعنى : يقول : إنك لا ترانى إلا متقحما حومات الحروب ، كثير لبس الدروع لكثرة ما أخوض المعارك . ولست بفرار إذا استعرت نار الحرب ولا يعترينى الخوف من لقاء الأقران.

الإعراب : « أخا » حال من ضمير المتكلم الواقع فى البيت الأول من الأبيات التى رويناها ، منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الخمسة ، وهو مضاف و « الحرب » مضاف إليه « لباسا » حال ثانية من ضمير المتكلم الذى أشرنا إليه ، وفى لباس ضمير مستتر هو فاعله « إليها » جار ومجرور متعلق بلباس « جلالها » جلال : مفعول به للباس ، وهو مضاف وضمير الغائبة الذى يعود إلى الحرب مضاف إليه « وليس » الواو حرف عطف ، ليس : فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعو إلى أخى الحرب الذى أراد به نفسه ، ولكنه التفت إلى الغيبة «بولاج» الباء حرف جر زائد ، ولاج : خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، وولاج مضاف و «الخوالف» مضاف إليه «أعقلا» يجوز أن يكون حالا من اسم ليس ، ويجوز أن يكون خبرا ثانيا منصوبا بالفتحة الظاهرة ، ويجوز أن يكون نعتا لولاج أو معطوفا عليه بعاطف مقدر فهو مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للوصفية ووزن الفعل ، أو هو ــ على الأخيرين ــ منصوب بالفتحة الظاهرة لأنك تعلم أن تابع خبر ليس المجرور بالباء الزائدة يجوز نصبه كما فى قوله :

* فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلاَ الْحَدِيدَا *

الشاهد فيه : قوله «لباسا جلالها» حيث أعمل صيغة المبالغة وهى قوله «لباسا» عمل اسم الفاعل ، فرفع بها الفاعل وهو الضمير المستتر ، ونصب بها المفعول به وهو قوله « جلالها » وقد استكملت هــذه الصيغة شرط ذلك الإعمال ، فإنها معتمدة على صاحب حال من قبل أنها ــ على ما علمت ــ حال من ضمير المتكلم .

واعلم أولا أن فى إعمال صيغ المبالغة الخمس عمل الفعل خلافا بين العلماء ، وأن لهم فى ذلك ثلاثة مذاهب :

المذهب الأول : يجوز فى خمستها ، وهذا مذهب سيبويه وأصحابه ، واستدلوا له بالسماع وبالقياس ، فأما السماع فهذه الشواهد التى حكاها الشارح ونحوها ، وأما القياس فلأنها واقعة موقع اسم الفاعل الذى فعله على مثال فعل ــ بتشديد العين ــ ألا ترى أن صيغة فعل ــ بتضعيف العين ــ تدل على التكثير والمبالغة نحو صدق وغلق الأبواب ونحوهما .

والمذهب الثانى : لا يجوز إعمال واحدة من هــذه الصيغ عمل الفعل ، وهذا مذهب جمهور الكوفيين ، وعندهم أنه إذا ورد فى كلام العرب ما ظاهره إعمال صيغة منها كما فى بيت الشاهد

وحكى سيبويه : « أَمَّا الْعَسَلَ فَأَنَا شَرَّابٌ » وكقول بعض العرب : إِنَّهُ لَمِنْحَارٌ بَوَائِكَهَا ، حكاه أيضا سيبويه ، وكقوله :

٦٩٩ — * ضَرُوبٌ بِنَصْلِ السَّيْفِ سُوقَ سِمَانِهَا *

فإنه مؤول ، وتأويله أن يقدر للاسم المنصوب فعل يعمل فيه ، فنحو « لباسا إليها جلالها » يقدر « لباسا إليها ألبس جلالها » ونحوه ، وعندهم أنه لايجوز أن يتقدم المعمول على اسم المبالغة .

وهـذا مذهب ضعيف من وجوه : الأول أنه ورد الإعمال فى جملة صالحة من الكلام العربى الموثوق بصحته ، والتأويل خلاف الأصل ، ولو جوزناه لارتفعت الثقة بدلالة النصوص العربية على وجوه الاستعمال ، والوجه الثانى أن مثال المبالغة كاسم الفاعل على ما بينا فالذى يجيز إعمال اسم الفاعل يجيز إعمال مثال المبالغة ، والوجه الثالث أن بعض ما ورد من كلام العرب لا يتأتى فيه تقدير الفعل ، وذلك كقولهم « أما العسل فأنا شراب » بنصب العسل على أنه مفعول به لشراب ، ولو قدرنا فعلا للزم عليه الفصل بين « أما » والفاء بجملة هى الفعل المقدر وفاعله ، وقد علمنا أنه لايجوز أن يفصل بين أما والفاء إلا بمفرد .

والمذهب الثالث : يجوز الإعمال فى بعض الصيغ دون بعض ، ولهذا المذهب فروع ، فمنها أن بعض البصريين يجيز إعمال فعال ومفعال وفعول ، ويمنع إعمال فعيل وفعل — بكسر العين — ومنها أن أبا عمر الجرمى يجيز إعمال أربع صيغ منها ، ويمنع إعمال فعيل . وسنتحدث إليك عن هـذه الأقوال الفرعية مع الكلام على الشواهد الآتية إن شاء الله تعالى .

واعلم ثانيا أن هذه الصيغ إنما تبنى قياسا من مصدر الفعل الثلاثى المتعدى . وربما بنى فعال ومفعال وفعول وفعيل من مصـدر أفعل ، فمثال فعال دراك فإن فعله أدرك ومثال مفعال معوان ومهوان فإن فعلهما أعان وأهان ، ومثال فعيل نذير فإن فعله أنذر ، ومثال فعول زهوق فإن فعله أزهق لأن زهق لازم .

٦٩٩ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* إِذَا عَدِمُوا زَاداً فَإِنَّكَ عَاقِرُ *

وهـــذا البيت من كلة لأبى طالب بن عبد المطلب عم سيدنا ومولانا رسول الله صلى الله عليه وسلم يرثى بها زوج أخته عاتكة بنت عبد المطلب ، أبا أمية بن المغيرة بن عبد الله بن عمر ابن مخزوم وكان قد خرج فى تجارة إلى الشام فمات بموضع يقال له سروسحيم ، ومطلع هذه القصيدة قوله :

أَلَا إِنَّ زَادَ الرَّكْبِ غَيْرَ مُدَافَعٍ بِسَرْوِ سُحَيْمٍ غَيَّبَتْهُ الْمَقَابِرُ

وبعد البيت المستشهد بصدره قوله :

... ...

وَإلاَّ يَكُنْ لَحْمٌ غَرِيضٌ فَإنَّهُ تُكَبُّ عَلَى أفْوَاهِهِنَّ الْغَرَائِرُ

اللغة: « ضروب » صيغة مبالغة من الضرب ، وأراد به ههنا العرقبة ، وهى ضرب قوائم الناقة . وكان ذلك من عادتهم إذا أرادوا نحر النوق لئلا تزايل مكانها ليتمكنوا من نحرها « بنصل السيف » بفتح النون وسكون الصاد المهملة ــ شفرته ، وقد يطلق النصل على السيف كله ، وليس ذلك مراداً هنا لإضافة النصل إلى السيف وإضافة الشىء إلى ما اتحد به معنى مما لايلجأ إليه إلا عند الاضطرار «سوق» جمع ساق « سمانها» السمان ــ بكسر السين ــ جمع سمينة «عدموا زادا» فقدوه ولم يجدوه ، وأراد إذا اشتدت بالناس المجاعة ونزل بهم الجدب ، أوإذا ضلوا طريقهم فلم تكن لهم وسيلة إلى الزاد ، وخص ذلك الوقت لأنه وقت تضن فيه النفوس بالتافه القليل « عاقر » يريد فإنك تذبح لهم ، والعاقر : الذابح ، والعقير : الذبيح ، وقيل : العقر قطع أحد قوائم البعير عند إرادة ذبحه ، وهذا يتفق مع صدر البيت . قال ابن منظور : « كانوا إذا أرادوا نحر البعير عقروه أى قطعوا أحد قوائمه ، ثم نحروه ، يفعل ذلك به كيلا يشرد عند النحر ، وعقر الناقة يعقرها ويعقرها ــ من بابى ضرب ونصر ــ عقرا ، إذا فعل بها ذلك حتى تسقط فنحرها مستمكنا منها » اهـ . ومن استعمال العقر فى النحر قول امرىء القيس بن حجر الكندى :

وَيَوْمَ عَقَرْتُ لِلْعَذَارَى مَطِيَّتِى فَيَا عَجَباً مِنْ كُورِهَا الْمُتَحَمَّلِ

فظَلَّ الْعذَارَى يَرْتَمِينَ بِلَحْمِهَا وَشَحْمٍ كَهُدَّابِ الدِّمَقْسِ الْمُفَتَّلِ

المعنى : يصف أبا أمية بالكرم والجود فى وقت العسرة الذى تضن فيه النفوس وتمسك الأيدى ، وأنه لا يكتفى بالقليل من الجود ، وإنما يبذل بأوسع معنى البذل .

الإعراب : « ضروب » هو خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : أنت ضروب « بنصل » جار ومجرور متعلق بضروب ، ونصل مضاف و « السيف » مضاف إليه ، وفى ضروب ضمير مستتر تقديره هو ، وهو فاعله « سوق » مفعول به لضروب منصوب بالفتحة الظاهرة ، وسوق مضاف وسمان من « سمانها » مضاف إليه ، وهو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى الإبل مضاف إليه «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان « عدموا » فعل وفاعل « زادا » مفعول به ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله فى محل جر بإضافة إذا إليها « فإنك »الفاء واقعة فى جواب إذا ، إن : حرف توكيد ونصب ، وضمير المخاطب اسم إن مبنى على الفتح فى محل نصب « عاقر » خبر إن مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة إن واسمها وخبرها لامحل لها من الإعراب جواب إذا لأنها أداة شرط غير جازمة

الشاهد فيه : قوله « ضروب سوق سمانها » حيث أعمل صيغة المبالغة التى على زنة فعول ــ وهى قوله « ضروب » ــ عمل اسم الفاعل المتعدى فعله ، فرفع بها فاعلا وهو الضمير المستتر ،

وكقوله :

٧٠٠ — عَشِيَّةَ سُعْدَى لَوْ تَرَاءَتْ لِرَاهِبٍ بِدُومَةَ تَجْرٌ دُونَهُ وَحَجِيجُ
قَلَى دِينَهُ وَاهْتَاجَ لِلشَّوْقِ إِنَّهَا عَلَى الشَّوْقِ إِخْوَانَ الْعَزَاءِ هَيُوجُ

ونصب بها المفعول به — وهو قوله « سوق سمانها » — وهذه الصيغة معتمدة على ما يصحح عملها ، ألا ترى أنها خبر عن مبتدأ محذوف ، وإعمال هذه الصيغة مذهب سيبويه وجمهور البصريين على ما قدمناه وذكره الشارح .

٧٠٠ — هذان بيتان من الطويل ، وقد صحح ابن هشام اللخمى أن قائلهما هو عبيد ابن حصين النميرى المعروف بالراعى ، وقد أنشد سيبويه ثانيهما (٥٧/١) ونسب فى صلب الكتاب إلى أبى ذؤيب الهذلى ، وكذلك نسبه الأعلم الشنتمرى ، وهما غير موجودين فى ديوان أبى ذؤيب.

اللغة : « سعدى » بضم السين وسكون العين — اسم امرأة « تراءت » ظهرت وبدت « لراهب » الراهب : العابد من عباد النصارى ، ومن عادتهم أن ينقطع أحدهم فى صومعة يتخلى للعبادة ، ويحرم على نفسه لذائذ الدنيا ومنها النساء « دومة » بضم الدال أو فتحها على ما قاله ابن الأثير — موضع على سبع مراحل من دمشق وعلى ثلاث عشرة مرحلة من المدينة ، وهى التى تسمى دومة الجندل « تجر » بفتح التاء وسكون الجيم — اسم جمع واحده تاجر ، ونظيره صاحب وصحب ، وراكب وركب ، وشارب وشرب ، وقالوا سفر والواحد المستعمل مسافر ، ويقال : هذه كلها جموع ، والتاجر : الذى يبيع السلع ويشتريها «حجيج» جمع حاج، أواسم جمع له «قلى» كره وأبغض ، ويقال : قلى فلان الشىء يقليه، وقلاه يقلوه «اهتاج» ثار، وتقول : هاج واهتاج، وهاجه واهتاجه ، باللزوم أو التعدى فى الصيغتين « الشوق » هو نزاع النفس صاحبها نحو ما تميل إليه وترغب فيه « إخوان العزاء » العزاء : هو أجمل الصبر ، وإخوانه : أصحابه المتصفون به « هيوج » صيغة مبالغة فعلها هاجه إلى الشىء بمعنى أثاره إليه وأزعجه نحوه وبعثه على فعله .

المعنى : وصف امرأة اسمها سعدى بالحسن واختلاب ألباب الرجال ، فيقول : لو أن سعدى ظهرت لراهب قد انقطع للعبادة وأخلص نفسه لدينه ولم يبق له أرب فى لذائذ هذه الحياة وشهواتها ، ومن حوله قريباً منه التجار والحجاج ، لأبغض ما هو فيه من العبادة وما جرت عليه عادته من تبتل ، وثارت نفسه إليها غير مكترث بمن حوله ، ثم علل ذلك بأن سعدى من جمال الطلعة وحسن المنظر بحيث تثير لواعج أشد الناس صبراً .

الإعراب : « عشية » ظرف زمان منصوب بعامل واقع فى الكلام السابق على البيتين المستشهد بهما « سعدى » مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « لو » شرطية تدل على امتناع الشىء لامتناع غيره « تراءت » فعل ماض ، والتاء دالة على تأنيث فاعله ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى سعدى ، والجملة شرط لو لامحل لها

... ...

« لراهب » جار ومجرور متعلق بتراءت « بدومة » جار ومجرور متعلق بتراءت أو بمحذوف صفة لراهب « تجر » مبتدأ « دونه » دون : ظرف متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وضمير الغائب العائد إلى راهب مضاف إليه « وحجيج » الواو حرف عطف ، حجيج : معطوف على تجر ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل جر صفة لراهب « قلى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى راهب « دينه » دين : مفعول به لقلى ، وضمير الغائب العائد إلى راهب مضاف إليه ، والجملة لا محل لها جواب لو ، وجملة الشرط والجواب فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو سعدى ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل جر بإضافة عشية إليها « واهتاج » الواو حرف عطف ، اهتاج : فعل ماض ، وفاعله مستتر فيه يعود إلى راهب ، والجملة معطوفة بالواو على جملة جواب لو «للشوق» جار ومجرور متعلق باهتاج «إنها» إن : حرف توكيد ونصب ، وضمير الغائبة العائد إلى سعدى اسم إن « على الشوق» جار ومجرور متعلق بهيوج الآتى « إخوان » مفعول به لهيوج الآتى تقدم عليه ، وهو مضاف و « العزاء » مضاف إليه « هيوج » خبر إن مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة إن واسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب تعليلية .

الشاهد فيه : قوله « على الشوق إخوان العزاء هيوج » وفى هذه العبارة دلالة على ثلاثة أمور من قواعد هذا الباب : الأول: أنه يجوز إعمال صيغة المبالغة التى على زنة فعول عمل الفعل كاسم الفاعل ، وقد اتفق على تجويز ذلك سيبويه وجمهور البصريين ، وخالف جمهرة الكوفيين فى ذلك على ما بيناه فى شرح الشاهد (رقم ٦٩٨) السابق . والثانى : أنه يجوز أن يتقدم معمول صيغة المبالغة عليها إذا كان جارا ومجرورا أو ظرفا . الثالث : أنه يجوز أن يتقدم معمول صيغة المبالغة عليها ولو كان مفعولا صريحا ، وكلام سيبويه (١ / ٥٦) والرضى (٢ / ١٨٨) صريح فى تجويز ذلك ، وخالف فى هذه المسألة الكوفيون والفراء . وبيان ذلك أن قوله « هيوج » صيغة مبالغة ، وقوله « على الشوق » معمول لها وهو جار ومجرور ، وقوله « إخوان العزاء » معمول آخر لها وهو مفعول صريح ، وقد تقدم المعمولان على صيغة المبالغة كما تبين من إعراب البيت ، فدل على جميع ما ذكرناه . ومثل هذا البيت فى إعمال صيغة فعول فى المفعول الصريح قول ذى الرمة غيلان بن عقبة ، وهو من شواهد سيبويه :

هَجُومٌ عَلَيْهَا نَفْسَهُ غَـيْرَ أَنَّهُ مَتَى يُرْمَ فى عَيْنَيْهِ بِالشَّبْحِ يَنْهَضِ

قال الأعلم «الشاهد فى نصب النفس بهجوم ؛ لأنه تكثير هاجم وهاجم يعمل عمل يهجم ، فجرى تكثيره مجراه» اهـ . ومثل بيت الشاهد ــ فى تقديم معمول صيغة فعول عليها وهو مفعول صريح ــ قول الآخر :

بَـكَيْتُ أَخَا لَأْوَاء يُحْمَدُ يَوْمُهُ كَرِيمٌ رُءُوسَ الدَّارِعِينَ ضَرُوبُ

... ...

الشاهد فى قوله «رءوس الدارعين ضروب» حيث نصب الرءوس بضروب مع تقدم المفعول ، وفى هذا البيت دليل على أن صيغة المبالغة تعمل النصب ولو كانت ماضية غـــير مقرونة بأل ، فإن قائل هذا البيت يرثى به ميتاً .

واعلم ههنا أن أكثر صيغ المبالغة عملا هى صيغة فعال ، وقد ورد إعمالها نثرا ونظما ؛ فأما النثر فمنه قولهم : « أما العسل فأنا شراب » ومن الشعر البيت الذى تقدم (رقم ٦٩٨) وقول رؤبة بن العجاج وهو من شواهد سيبويه (١ / ٥٨) :

* بِرَأْسِ دَمَّاغٍ رُءُوسَ الْعِزِّ *

وقول شاعر الحماسة :

فَيَا لَرِزَامٍ رَشِّحُوا بِيَ مُقَدَّمًا عَلَى الْحَرْبِ خَوَّاضاً إِلَيْهَا الْكَتَائِبَا

الاستشهاد منه بقوله « خواضا إليها الكتائبا » فإن خواضاً تكثير خائض الذى هو اسم فاعل فعله خاض ، وقد نصب به الكتائب . ويلى هــذه الصيغة فى الكثرة صيغة فعول ، ومن شواهدها بيت أبى طالب المتقدم ذكره (رقم ٦٩٩) والبيت الذى نحن بصدد الكلام عليه ، والشواهد التى ذكرناها قريبا . ويلى ذلك صيغة مفعال ، وقد ورد عملها فى النثر والنظم ؛ فمن النثر قولهم « إنه لمنحار بوائكها » ومن الشعر قول الكميت وهو من شواهد سيبويه (١/٥٩) :

شُمٌّ مَهَاوِينُ أَبْدَانَ الْجَزُورِ مَخَا مِيصُ الْعَشِيَّاتِ لاَ خُورٌ وَلاَ قُزُمُ

الشاهد فى قوله « مهاوين أبدان الجزور » حيث نصب أبدان الجزور بمهاوين ، لأنه جمع مهوان تكثير مهين الذى هو اسم فاعل من مصدر أهان ، فعمل الجمع عمل واحده . ويلى هذه الصيغة صيغة فعيل ، وقد ورد إعمالها فى النثر وفى الشعر جميعا ، أما النثر فمنه قولهم « إن الله سميع دعاء من دعاه » ومن الشعر البيت الآتى عقب هذا وما نذكره معه من الشواهد ، ثم صيغة فعل ولم يرد إعمالها إلا فى الشعر كالشواهد (٧٠٢ — ٧٠٤) ولهذا أنكر أبو عمر الجرمى إعمالها .

واعلم أيضا أن ابن طلحة قد ذهب إلى أن هذه الصيغ تتفاوت فى المبالغة : ففعول لمن كثر منه الفعل ، وفعال لمن صار الفعل له كالصناعة ، ومفعال لمن صار الفعل له كالآلة ، وفعيل لمن صار الفعل له كالطبيعة والسجية ، وفعل لمن صار الفعل له عادة . وقد قال أبو حيان فى صدد ما ذكرناه عن ابن طلحة : « ولم يتعرض لذلك المتقدمون » اهـ .

(وَفِي فَعِيلٍ قَلَّ ذَا وَفَعِلِ)

كقوله :

٧٠١ — فَتَاتَانِ أَمَّا مِنْهُمَا فَشَبِيهَةٌ هِلاَلاً وَأُخْرَى مِنْهُمَا تُشْبِهُ الْبَدْرَا

٧٠١ — هذا بيت من الطويل ، ويذكر شارحو الشواهد أن قائله عبد الله بن قيس الرقيات ، ويروون بعده بيتا آخر وهو قوله :

فَتَاتَانِ بِالنَّجْمِ السَّعِيدِ وُجِدْتُمَا وَلَمْ تَلْقَيَا يَوْمًا هَوَانًا وَلاَ نَزْرَا

وقد وجدت هذين البيتين فى شعر عبد الله بن قيس الرقيات ولكن بروى آخر ، ونحن نذكرهما لك مع بيت قبلهما وبيت بعدهما لتتبين لك حالهما :

لَقَدْ فَتَنَتْ رَيَّا وَسَلاَّمَةُ الْقَسَّا فَلَمْ تَتْرُكَا لِلْقَسِّ عَقْلاً وَلاَ نَفْسَا

فتاَتَانِ أَمَّا مِنْهُمَا فَشَبِيهَةٌ هِلاَلاً وَأُخْرَى مِنْهُمَا تُشْبِهُ الشَّمْسَا

فَتَاتَانِ فِي سَعْدِ السُّعُودِ وُلِدْتُمَا وَلَمْ تَلْقَيَا يَوْمًا هَوَانًا وَلاَ نَحْسَا

تُكِنَّانِ أَبْشَاراً رِقَاقاً وَأَوْجُهاً عِتَاقاً وَأَطْرَافاً مُخَضَّبَةً مُلْسَا

اللغة : « فتاتان » تثنيه فتاة ، وهى الجارية الحدثة السن ، والغلام فتى — كوزن رحى — وتصغر الفتاة على فتية ، ويصغر الفتى على فتى ، وتجمع الفتاة على فتيات ، ويجمع الفتى على فتيان — ومنهم من يقول فتوان — وأصل ذلك كله من فتاء السن ، وهو الشباب ، يقال : قد فتى يفتى — مثل رضى يرضى — فتى فهو فتى السن بين الفتاء — بالفتح والمد — وقال الربيع بن ضبع الفزارى

إِذَا عَاشَ الْفَتَى مِائَتَيْنِ عَامًا فَقَدْ ذَهَبَ اللَّذَاذَةُ وَالْفَتَاءُ

« هلالا » الهلال : اسم للقمر فى ليلتين من أول الشهر أو ثلاث ليال ، سموه بذلك لأن الناس يهلون عند رؤيته ، أى يرفعون أصواتهم بالدعاء « البدر » هو القمر ليلة تمه وكماله .

الإعراب : « فتاتان » هو خبر مبتدإ محذوف ، وتقدير الكلام : هما فتاتان « أما » حرف شرط وتفصيل « منهما » جار ومجرور متعلق بمحذوف يقع صفة لموصوف محذوف ، وهذا الموصوف المحذوف مبتدأ ، والتقدير : أما واحدة كائنة منهما « فشبيهة » الفاء زائدة وجوبا فى خبر المبتدأ ، شبيهة : خبر ذلك المبتدإ المحذوف ، وفيه ضمير مستتر تقديره هو ، وهو فاعله « هلالا » مفعول به لشبيهة «وأخرى» الواو حرف عطف ، أخرى : مبتدأ ، وأصله صفة لموصوف محذوف يقع مبتدأ — وتقدير الكلام : وواحدة أخرى — فلما حذف الموصوف أقام الصفة مقامه كما فى قوله تعالى : (أن اعمل سابغات) أى دروعا سابغات « منهما » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة

... ...

لأخرى أو لموصوفه المحذوف « تشبه » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى الأخرى منهما « البدرا » أو « الشمسا » مفعول به لتشبه منصوب بالفتحة الظاهرة ، والألف للاطلاق ، وجملة الفعل المضارع وفاعله ومفعوله فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره معطوفة بالواو على جملة المبتدأ المحذوف وخبره ، والجملتان المتعاطفتان فى محل رفع صفة لقوله فتاتان أول البيت .

الشاهد فيه : قوله « فشبيهة هلالا » حيث أعمل صيغة المبالغة التى على زنة فعيل - وهى قوله «شبيهة» - عمل اسم الفاعل الذى هو أصلها ، فرفع بها فاعلا هو الضمير المستتر ، ونصب بها مفعولا وهو قوله « هلالا » وذلك لاستيفاء شرط الإعمال الذى هو الاعتماد ؛ فقد عرفت أن «شبيهة» خبر لمبتدأ محذوف .

وهذا البيت يرد به على طائفتين من العلماء : الطائفة الأولى عامة علماء الكوفة الذين أنكروا إعمال جميع صيغ المبالغة ، والطائفة الثانية الكثيرون من علماء البصرة الذين أجازوا إعمال فعال وفعول ومفعال وأنكروا إعمال فعيل وفعل لقلتهما .

ومثل هذا البيت فى الاستدلال قول ساعدة بن جؤية الهذلى :

حَتَّى شَآهَا كَلِيلٌ مَوْهِناً عَمِلٌ ... بَاتَتْ طِرَاباً وَبَاتَ اللَّيْلَ لَمْ يَنَمِ

استشهد سيبويه بهذا البيت على جواز إعمال فعيل ، ووجهه أن الشاعر نصب « موهنا » بكليل لأن كليلا مبالغة لمكل الذى هو اسم الفاعل من أكل بمعنى أعيا وأتعب . والموهن : القطعة من الليل ، ويقال : هو نصف الليل وما قاربه . وقد اعتبر سيبويه « موهنا » مفعولا به ناصبه كليل ، قال الأعلم : « وقد رد هذا التأويل على سيبويه ، وجعل الراد نصب موهن على الظرف ، والمعنى عنده أن البرق ضعيف الهبوب كليل فى نفسه ، وهذا الرد غير صحيح ؛ إذ لو كان كليلا لم يقل عمل - وهو الكثير العمل - ولا وصفه بقوله : وبات الليل لم ينم ، والمعنى على مذهب سيبويه أنه وصف حماراً وأتنا نظرت إلى برق مستطير دال على الغيث يكل الموهن بروقه وتوالى لمعانه ، كما يقال : أتعبت ليلك ، أى سرت فيه سيراً حثيثاً متعبا متواليا . . . وفعيل فى معنى مفعل موجود كثيراً ، يقال بصير فى معنى مبصر ، وعذاب أليم بمعنى مؤلم ، وداع سميع بمعنى مسمع كما قال عمرو بن معد يكرب :

أَمِنْ رَيْحَانَةَ الدَّاعِى السَّمِيعُ ، [يُؤَرِّقُنِى وَأَصْحَابِى هُجُوعُ]

أى المسمع ، وكذلك كليل بمعنى مكل ، وإذا كان بمعناه عمل عمله ؛ لأنه مغير منه للتكثير » اه كلامه . وقال ابن هشام فى الباب الثالث من مغنى اللبيب : « وقد رد على سيبويه فى استدلاله على إعمال فعيل بقوله :

* حَتَّى شَآهَا كَلِيلٌ مَوْهِناً عَمِلٌ *

وكقوله :

٧٠٢ — * أَتَانِي أَنَّهُمْ مَزِقُونَ عِرْضِي *

ووجه الرد أن موهنا ظرف زمان ، والظرف يعمل فيه روائح الفعل ، بخلاف المفعول به فانه لا يكتفى برائحة الفعل ، ألا ترى أن الظرف يعمل فيه الفعل المتعدى واللازم والوصف المتعدى واللازم ، والحرف والاسم الجامد إذا أشبه رائحة الفعل ، والمفعول به لا ينصبه إلا الفعل أو الوصف المتعديان ؟ فما لم يكن قوله موهنا مفعولا به لا يتم الاستدلال على إعمال كليل ، ويوضح كون الموهن ليس مفعولا به أن كليلا من كل ، وهـذا الفعل لا يتعدى إلى المفعول به ، واعتذر عن سيبويه بأنا لا نسلم أن كليلا من كل ، وإنما هو من أكل بمعنى أتعب ، فيكون متعديا ، وكأن البرق يكل الوقت بدوامه فيه ، كما يقال : أتعبت يومك . وثمة جواب آخر ، وحاصله أن سيبويه قد استشهد بهذا البيت على أن فاعلا يحول إلى فعيل للمبالغة ، ولم يستدل به على الإعمال ، وهذا أقرب ؛ فإن فى الجواب الأول حمل الكلام على المجاز مع إمكان حمله على الحقيقة » اه كلامه بتصرف كثير للايضاح، وقال العليمى بعد أن نقل ملخص كلام ابن هشام : « ولا يخفى مافى قوله فان فى الأول إلخ لأن البلغاء أطبقوا على أن المجاز خير من الحقيقة » اه بحروفه .

٧٠٢ — هذا صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

* جِحَاشُ الْكِرْمِلَيْنِ لَهَا فَدِيدُ *

وهذا البيت من كلام زيد الخيل النبهانى الطائى ، وهو الذى سماه النبى صلى الله عليه وسلم زيد الخير ، يروى أنه وفد على الرسول صلوات الله وسلامه عليه ، فلما بصر به النبى رفع صوته بالشهادتين ، ثم قال له : كل رجل وصف لى وجدته دون الصفة إلا أنت فانك فوق ما وصفت . ويروون قبل البيت المستشهد بصدره :

أَلَمْ أُخْبِرْكُمَا خَبَراً أَتَانِي أَبُو الْكَسَاحِ جَدَّ بِهِ الْوَعِيدُ

اللغة : « أتانى » أراد بلغنى « مزقون » بفتح الميم وكسر الزاى — جمع مزق ، وهو صيغة المبالغة لمازق الذى هو اسم الفاعل من المزق — بفتح الميم وسكون الزاى — وأصل المزق شق الثوب ونحوه ، تقول : مزقه يمزقه مزقا — مثل ضربه يضربه ضربا — فانمزق ومزقه تمزيقا فتمزق، إذا شقه وخرقه . ثم استعملوه فى مزق العرض على المجاز « عرضى » العرض — بكسر العين وسكون الراء — كل ما يجب على الرجل أن يصونه ويحامى عنه من نسب وحسب ، وهو محل الذم والمدح من الإنسان « جحاش » بكسر الجيم بعدها حاء مهملة وآخره شين معجمة — جمع جحش ، وهو الصغير من الحمير « الكرملين » مثنى كرمل — بكسر الكاف والميم جميعا بينهما راء مهملة

... ...

ساكنة ، وزنته زبرج ـ اسم ماء فى جبلى طىء ، قال المجد : « كرمل كزبرج ماء بجبلى طىء ، وحصن بساحل بحر الشام ، وبلدة بفلسطين » اهـ ، والأول هو المقصود هنا فان زيداً طائى كما قلنا ، وثناه لأنه على جانبيه فسمى كل جانب كرملا « فديد » الفديد : الصوت الشديد ، وهو أحد مصدرى فد يفد فدا ـ كضرب يضرب ضربا ـ وفديداً ، قال الراجز :

أُنْبِئْتُ أَخْوَالِى بَنِى يَزِيدُ ظُلْمًا عَلَيْنَا لَهُمُ فَدِيدُ

المعنى : يقول عن قوم توعدوه بالشر : بلغنى أنهم يثلبوننى وينالون منى ، ويقطعون عرضى شتما وسبابا ، ثم أخبر عنهم أنهم عنده بمنزلة حمير موضع بعينه سماه الكرملين وأن حديثهم عنه يشبه ما تحدثه هذه الحمر من الصياح والجلبة عند ورود الماء .

الإعراب : « أتانى » أتى : فعل ماض ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به « أنهم » أن : حرف توكيد ونصب ، وضمير جماعة الغائبين اسمه « مزقون » خبر أن مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم « عرضى » مفعول به لقوله مزقون ، وياء المتكلم مضاف إليه ، وأن المؤكدة المفتوحة الهمزة مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر فاعل أتى « جحاش » خبر لمبتدإ محذوف ، والتقدير : هم جحاش ، وهو مضاف و« الكرملين » مضاف إليه «لها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « فديد » مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب حال من جحاش الكرملين .

الشاهد فيه : قوله « مزقون عرضى » حيث نصب المفعول به ـ وهو قوله « عرضى » ـ بقوله « مزقون » الذى هو جمع مزق وهو صيغة مبالغة ، وهذا يدل على ثلاثة أشياء : الأول أن صيغة المبالغة تنصب المفعول به الصريح كما ينصبه الفعل المتعدى واسم الفاعل منه خلافا لجمهرة الكوفيين ، والثانى أن فعلا ـ بفتح فكسر ـ من أمثلة المبالغة التى تعمل هذا العمل خلافا لجماعة من البصريين ولأبى عمر الجرمى ، والثالث أن تثنية هذه الصيغ وجمعها يعملان عمل المفرد منها كما أن تثنية اسم الفاعل وجمعه بمنزلة مفرده ، وهذا صريح كلام سيبويه ، قال : « وأجروا اسم الفاعل إذا أرادوا أن يبالغوا فى الأمر مجراه إذا كان على بناء فاعل ؛ لأنه يريد به ما أراد بفاعل من إيقاع الفعل ، إلا أنه يريد أن يحدث عن المبالغة ؛ فما هو الأصل الذى عليه أكثر هذا المعنى فعول ومفعال وفعال وفعل ، وقد جاء فعيل كرحيم وعليم وقدير وسميع وبصير ، يجوز فيهن ما جاز فى فاعل من التقديم والتأخير والإظهار والإضمار » اهـ كلامه ، وسنحدثك نقلا عن الأعلم عمن خالف سيبويه فى إعمال فعل وعن حجتهم فى ذلك وحجة سيبويه عليهم ، وذلك كله فى شرح الشاهدين (٧٠٣ و ٧٠٤) الآتيين إن شاء الله .

وقوله : ... ...

٧٠٣ — حَذِرٌ أُمُوراً لاَ تَضِيرُ وَآمِنٌ ... مَالَيْسَ مُنْجِيَهُ مِنَ الْأَقْدَارِ

٧٠٣ — هذا بيت من الكامل ، وهو من شواهد سيبويه (١ / ٥٨) ولم ينسب فى صلب الكتاب ، ولا نسبه الأعلم الشنتمرى فى شرح شواهده ، وأنشده عن سيبويه ابن منظور فى اللسان (ح ذ ر) . وقد حكى عن أبى عثمان المازنى أنه قال : « زعم أبو يحيى أبان بن عبد الحميد اللاحقى أن سيبويه سأله : هل تعدى العرب فعلا ؟ قال : فوضعت له هذا البيت ونسبته إلى العرب فاستشهد به وأثبته فى كتابه » اهـ . وأبان اللاحقى هو أبو يحيى أبان بن عبد الحميد بن لاحق مولى بنى رقاش ، وهو شاعر البرامكة وزراء أمير المؤمنين هرون الرشيد العباسى، ولهم صنف كتاب كليلة ودمنة فجعله شعراً ليسهل عليهم حفظه ، وله ترجمة فى الأغانى وفى أوراق الصولى ، ، وسنتحدث عن دينه وخلقه حين التعرض لبيان الاستشهاد بهذا البيت .

اللغة : « حذر » بفتح الحاء المهملة وكسر الذال المعجمة ـ صيغة مبالغة لحاذر الذى هو اسم الفاعل من الحذر ، تقول : حذرت الأمر أحذره ـ مثل علمته أعلمه ـ حذرا ـ بفتح الحاء والذال ـ واحتذرته ، فأنا حاذر وحذر وحاذورة ، إذا كنت متيقظا شديد الفزع متحرزاً متأهباً معداً للخلاص منه « لا تضير » لا تضر ولا يخشى منها «منجيه» المنجى : اسم فاعل فعله أنجى ، وتقول : أنجيت فلانا مما كاد يقع فيه ، إذا خلصته منه « الأقدار » جمع قدر ـ بفتح القاف والدال جميعاً ـ وهو قضاء الله تعالى .

المعنى : يصف ابن آدم بأنه يجهل ما يجب عليه ، وأنه يسير فى هذه الحياة على غير ما توجبه الحكمة ؛ فهو يحذر الأمور الهينة التى لا يأتيه منها ضرر ، ويتحرز من الوقوع فيها ، ولكنه يستنيم إلى ما إن وقع به لم يستطع الفكاك عنه ولا الخلاص منه .

الإعراب : « حذر » خبر لمبتدإ محذوف ، والتقدير : هو حذر ، وفيه ضمير مستتر تقديره هو ، وهو فاعله « أمورا » مفعوله به لحذر منصوب بالفتحة الظاهرة « لا » حرف نفى مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « تضير » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى أمور ، والجملة من الفعل وفاعله فى محل نصب صفة لأمور « وآمن » الواو حرف عطف ، آمن : معطوف على حذر ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله « ما » اسم موصول مفعول به لآمن « ليس » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة « منجيه » خبر ليس منصوب بالفتحة الظاهرة ، وضمير الغائب مضاف إليه ، من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله «من الأقدار» جار ومجرور متعلق بمنج ، والجملة من ليس واسمه وخبره لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، ويجوز أن تكون « ما » نكرة بمعنى شىء وتكون جملة ليس واسمها وخبرها فى محل نصب صفة .

... ...

الشاهد فيه : قوله « حذر أمورا » حيث أعمل صيغة المبالغة التي على زنة فعل ـ بفتح الفاء وكسر العين ـ عمل اسم الفاعل المتعدى ؛ فرفع بها فاعلا وهو الضمير المستتر ، ونصب بها مفعولا وهو قوله « أمورا » .

والقول بجواز إعمال هذه الصيغة هو قول سيبويه ومن وافقه ، وهو الذى احتج له وأثبته بالشواهد من كلام العرب ، وخالفه فى ذلك جماعة من البصريين . ومن مخالفيه فى تجويز إعمال هذه الصيغة أبو عمر الجرمى ؛ فأما حجـة سيبويه على تجويز إعمال هذه الصيغة فهى حجته على تجويز إعمال غيرها من صيغ المبالغة ، وتلخيصها أنه قد ورد فى كلام العرب مقدار صالح للاحتجاج به من الشواهد على إعمال كل واحدة من هذه الصيغ فكانت هـذه الشواهد باعثا على القول بموجبها لأن التأويل خلاف الأصل ، وأيضاً فإن هذه الصيغ كلها تدل على مايدل عليه اسم الفاعل من المعنى إلا أن فيها ـ مع ذلك ـ الدلالة على المبالغة ، فلما أشبهت اسم الفاعل فى الدلالة على المعنى عملت عمله . وأما حجة المخالفين : فأما من خالفه فى الصيغ كلها فيحتج بأنها تخالف اسم الفاعل فى الصيغة والوزن فلما خالفته فى ذلك امتنع عملها ، وأما من يخالفه فى فعل وفعيل وحدهما ـ وهؤلاء المخالفون من البصريين ـ فيزعمون عدم ثبوت الشواهد ، وأن الأصل فى بناء فعيل وفعل أنهما لما لا يتعدى نحو فرح وأشر وبطر ونحو كريم وبخيـــل وشريف ، فلا ينبغى إعمال ما يأتى عليهما .

قال الأعلم فى بيت الشاهد : «الشاهد فى نصب أمورا بحذر ، لأنه تكثير حاذر وحاذر يعمل عمل فعله المضارع ، فجرى حذر عند سيبويه مجراه فى العمل ؛ لأنه عنده مغير من بنائه للتكثير كما كان ضروب وضراب وغيرهما من الأمثلة . وقد خولف سيبويه فى تعدى فعل وفعيل لأنهما بناءان لما لا يتعدى كبطر وأشر وكريم ولئيم ، وسيبويه رحمه الله لا يراعى موافقته بناء ما لا يتعدى إذا كان منقولا من فاعل المتعدى للتكثير ، وهو القياس ، مع إثباته بالشاهد ، وإن كان قد رد عليه استشهاده بالبيت ، وجعل مصنوعا ، ونسب إلى أبى الحسن الأخفش ، وزعم الراد عنه أنه قال : سألنى سيبويه عن تعدى فعل ، فوضعت له حذر أموراً ، وإن كان هذا صحيحاً فلا يضر ذلك سيبويه لأن القياس يعضده » اهـ .

قال أبو رجاء غفر الله له ولوالديه : وقد دعا الخلاف فى هذه المسألة بعض مخالفى سيبويه إلى أن يطعن فيـه وفى كتابه بما زعموه مطعنا من قصة أبان اللاحقى التى أسمعتك روايتها فى صدر الـكلام على هذا الشاهد ، والرد على هذا الـكلام من عدة وجوه :

الوجه الأول : أن سيبويه رحمه الله قد صرح فى كتابه بأن إعمال فعل أقل من القليل ؛

أنشده سيبويه ، والْقَدْحُ فيه من وضع الحاسدين . ومما اسْتَدَلَّ به سيبويه أيضا على إعمال فَعِلٍ قولُ لبيد :

٧٠٤ — أَوْ مِسْحَلٌ شَنِجٌ عِضَادَةَ سَمْحَجٍ بِسَرَاتِهِ نَدَبٌ لَهَا وَكُلُومُ

فقال (١ / ٥٧) : « وقد جاء فى فعل وليس ككثرة ذلك» وقال بعد ذلك بسطر واحد « وفعل أقل من فعيل بكثير » فاذا كان إعمال فعل قليلا وأقل من القليل بكثير فما يضره ألا يحفظ له شاهداً وأن يسأل عنه بعض أهل العلم ، فاذا استدل له المسئول صدقه ؟

الوجه الثانى : أن سيبويه لم يستدل ببيت أبان اللاحق وحده ، وإنما استدل قبله ببيت لبيد (وهو الشاهد رقم ٧٠٤ الآتى) فليس يضره أن يضع فى جوار بيت قد حفظه ورواه عمن تصح روايته وتقع الثقة به بيتا آخر يرويه عمن لا ثقة فيه ، بل لا يضره أن يضع فى كتابه هذا البيت المصنوع وهو يعلم أنه مصنوع ما دام قد أثبت المسألة من قبل ذلك ببيت أو أبيات صحيحة النسبة إلى أهلها . وقد أثبت أصحابه هذه المسألة بأبيات أخرى غير بيت لبيد الذى ثبت عند سيبويه ، ومن هذه الشواهد بيت زيد الخيل السابق قبل هذا .

الوجه الثالث : أن هذه القصة على ماروواها الشنعون على سيبويه تدل على أن أبان اللاحقى كاذب قطعا بشهادة العقل ، فإما أن يكون كذبه فى نسبة البيت إلى العرب وإلقائه إلى سيبويه على أنه من كلام المحتج بشعرهم ، وإما أن يكون فيما زعمه بعد ذلك من أنه اخترع هذا البيت وألقاه إلى سيبويه ، ولا معدى لإنسان عن الجزم بكذبه فى إحدى هاتين ، ورجل يثبت عليه الكذب على وجه الجزم لا يجوز أن يجعل كلامه سبباً للطعن فى إمام جليل كسيبويه .

الوجه الرابع : أن المعروف من دين أبان ومن خلقه وقدحه فى العلماء لا يبيح لعالم يتوخى وجه الحقيقة أن يأخذ بكلامه ، فقد روى أبو الفرج الإصبهانى فى أغانيه قال : جاس أبان ليلة فى قوم ، فثلب أبا عبيدة فقال : يقدح فى الأنساب ولا نسب له ! فبلغ ذلك أبا عبيدة فقال فى مجاسه : لقد أغفل السلطان كل شىء حين أغفل أخذ الجزية من أبان اللاحقى وهو وأهله يهود ، وهذه منازلهم فيها أسفار التوراة ، وليس فيها مصحف ، وأوضح الدلالة على يهوديتهم أن أكثرهم يدعى حفظ التوراة ولا يحفظ من القرآن ما يصلى به ، فبلغ ذلك القول أبان ، فقال :

لَا تَنِمَّنَّ عَنْ صَدِيقٍ حَدِيثاً وَاسْتَعِذْ مِنْ تَشَرُّرِ النَّمَّامِ
وَاخْفِضِ الصَّوْتَ إِنْ نَطَقْتَ بِلَيْلٍ وَالْتَفِتْ بِالنَّهَارِ قَبْلَ الْكَلَامِ

٧٠٤ — هذا بيت من الكامل ، وهو من شواهد سيبويه (١ / ٥٧) وهو من كلمة للبيد ابن ربيعة العامرى وقد ذكرنا أبياتا من بينها بيت الشاهد ، فى باب إعمال المصدر مع الشاهد (رقم ٦٩٠) فارجع إليها هناك .

... ...

اللغة : « مسحل » بكسر الميم وسكون السين وفتح الحاء ، وبزنة منبر ــ هو الحمار الوحشى « شنج » بفتح الشين وكسر النون ــ أصل معناه المنقبض ، وهو الموجود فى كتب اللغة ، ولكن العلماء فسروه بالملازم ، انظر إلى قول الأعلم الشنتمرى فى شرح شواهد سيبويه : « الشاهد فى نصب عضادة بشنج ؛ لأنه تكثير شانج ، وشانج فى معنى ملازم ، وفعله شنجته كلزمته على ما حكاه البصريون ، وذلك غير مشهور فى اللغة » اهـ كلامه «عضادة» بكسر أوله بوزن رسالة ــ هى الجنب والناحية «سمحج» بفتح السين والحاء المهملتين بزنة جعفر ــ هى أتان الوحش الطويلة الممتدة على وجه الأرض « بسراته » السراة ــ بفتح السين بزنة سحاب ــ أعلى الظهر « ندب » ظاهر صنيع القاموس أنه بفتح النون وسكون الدال ، وكذلك ضبطه العلامة الصبان ، ولكن صاحب اللسان قد ضبطه بفتح النون والدال جميعاً ، والندب : اسم جنس جمعى واحده ندبة ، ونظيره شجرة وشجر وبقرة وبقر ، وقال الفرزدق :

وَمُكَبَّلٍ تَرَكَ الْحَدِيدُ بِسَاقِهِ نَدَبًا مِنَ الرَّسَفَانِ فِى الْأَحْجَالِ

واستعاره بعض الشعراء للعرض فقال :

نُبِّئْتُ قَافِيَــةً قِيلَتْ تَنَاشَدَهَا قَوْمٌ سَأَتْرُكُ فِى أَعْرَاضِهِمْ نَدَبَا

وكتب مصحح نسخة اللسان على هامش النسخة ما نصه : « قوله الندبة أثر الجرح ، كذا ضبطت الندبة بهذا المعنى محركة ، بالأصل والتهذيب والصحاح ، وصرح به فى النهاية ، وصوبه شارح القاموس كشيخه ونقل عن الأوقيانوس ندبة وندب كشجرة وشجر ؛ فلا عبرة باطلاق المجد اهـ مصححه » اهـ « كلوم » جمع كلم ــ بفتح الكاف وسكون اللام ــ وهو الجرح .

المعنى : وصف حمار الوحش الذى شبه به ناقته بالنشاط والهياج والحمل على أتانه وملازمته جانبيها فهى ترمحه فتحدث به جراحا .

الإعراب : « أو » حرف عطف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « مسحل » معطوف على « مسدم محجوم » الواقع خبرا لكأن فى البيت السابق على هذا البيت (انظر شرح الشاهد ٦٩٠ فى ص ٤٠ من هذا الجزء) « شنج » نعت لمسحل ونعت المرفوع مرفوع ، وفى شنج ضمير مستتر تقديره هو يعود على المسحل وهو فاعل بشنج « عضادة » مفعول به لشنج منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « سمحج » مضاف إليه مجرور بالكسرة « بسراته » الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وسراة مضاف وضمير الغائب العائد إلى مسحل مضاف إليه « ندب » مبتدأ مؤخر « لها » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لندب « وكلوم » الواو

﴿ تنبيه ﴾ : أفْهَمَ قولُه « عن فاعل بديل » أن هذه الأمثلة لا تُبْنَى من غير الثلاثى ، وهو كذلك إلا ماندَرَ ، وقال فى التسهيل : ورُبَّمَا بنى فَعَّال ومِفْعَالٌ وفَعِيلٌ وفَعُولٌ من أفْعَلَ. يشير إلى قولهم دَرَّاكٌ وسَآر من أدرك وأسأر إذا أبقى فى الكأس بقية ، ومِعْطَاء ومِهْوَان من أعطى وأهان ، وَسَمِيع ونَذِير من أسْمَعَ وأنْذَر ، وزَهُوق من أزهق اه .

* * *

(وَمَا سِوَى الْمُفْرَدِ) وهو المثنى والمجموع (مِثْلَهُ جُعِلْ) أى جُعل مثلَ المفرد (فِى الْحُكْمِ وَالشُّرُوطِ حَيْثُمَا عَمِلْ) فمن إعمال المثنى قولُه :

والشَّاتِمَىْ عِرْضِى وَلَمْ أَشْتُمْهُمَا وَالنَّاذِرَيْنِ إِذَا لَمَ اُلْقَهُمَا دَمِى[1]

حرف عطف ، كلوم : معطوف على ندب الواقع مبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل رفع صفة ثانية لمسحل .

الشاهد فيه : قوله « شنج عضادة سمحج » حيث أعمل شنجا الذى هو صيغة مبالغة على زنة فعل ــ بفتح الفاء وكسر العين ــ عمل اسم الفاعل المتعدى فرفع به فاعلا هو الضمير المستتر فيه ، ونصب به مفعولا هو قوله « عضادة سمحج » على ما تبين من إعراب البيت .

وهذا بيت معروف النسبة إلى قائله ، وهو من شواهد سيبويه فى كتابه وأنشده قبل إنشاده البيت الذى نسب لأبان اللاحقى الذى تقدم شرحه ، وفى ذلك رد صارخ على من حاولوا الانتقاص من سيبويه بافتعال قصة اللاحقى كما أن فيه رداً على من خالفه فى تجويز إعمال هذه الصيغة العمل المذكور . قال الأعلم الشنتمرى : « وقد خولف سيبويه فى هذا ، وجعل المخالف نصب عضادة على الظرف ، والتقدير : شنج فى عضادة سمحج ، وعضادتها ناحيتها ، فكأنه قال : منقبض فى ناحية من الأتان ، وشنج فى معنى منقبض على هذا التأويل ، وهو غير متعد . والصحيح قول سيبويه وعليه معنى الشعر ؛ لأنه وصف المسحل ــ وهو عير الفلاة ــ بالنشاط والهياج والحمل على أتانه فهى ترمحه وتكامه ، وشبه ناقته به فى هذه الحال ، ولو كان المعنى على التفسير الآخر لقصر فى وصف ناقته وتشبيهها به » اه .

(١) هذا بيت من الكامل ، وهو من معلقة عنترة بن شداد العبسى التى سبق التعرض لها وشرح أبيات منها فى عدة مواطن من هذا الكتاب (انظر شرح الشواهد ٣٤١ و ٤٩٤ و ٥٠٤ و ٥٤٧ و ٦٠٢ و ٦٠٥) وهذا البيت المستشهد به هنا ، صدره هو الشاهد رقم (٦٠٢) الذى سبق فى باب الإضافة ، وشرحناه هناك بما لا تحتاج معه إلى إعادة شىء منه ، ومحل الاستشهاد هنا فى قوله « الناذرين دمى » فان دمى مفعول به للناذرين وهو تثنية ناذر الذى هو اسم فاعل فعله نذر ، وذلك يدل على أن تثنية اسم الفاعل تعمل عمل المفرد .

ومن إعمال المجموع قوله :

٧٠٥ — ثُمَّ زَادُوا أَنَّهُمْ فِي قَوْمِهِمْ غُفُرٌ ذَنْبَهُمُ غَيْرُ فُخُرْ

٧٠٥ — هذا بيت من الرمل ، وهو من شواهد سيبويه (١ / ٥٨) وهو من قصيدة لطرفة بن العبد البكرى ثابتة فى ديوانه (ص ٦٣ قازان) وفى مختارات أبى السعادات ابن الشجرى (ص ٣٣ مصر) وأولها قوله :

أَصَحَوْتَ الْيَوْمَ أَمْ شَاقَتْكَ هِرّ وَمِنَ الْحُبِّ جُنُونٌ مُسْتَعِرْ

وقبل البيت المستشهد به ههنا قوله :

وَلِيَ الْأَصْلُ الَّذِي فِي مِثْلِهِ يُصْلِحُ الْآبِرُ زَرْعَ الْمُؤْتَبِرْ
طَيِّبُو الْبَاءَةِ سَهْلٌ وَلَهُمْ سُبُلٌ إِنْ شِئْتَ فِي وَحْشٍ وَعِرْ
وَهُمُ مَا هُمْ إِذَا مَا لَبِسُوا نَسْجَ دَاوُدَ لِبَأْسٍ مُحْتَضِرْ
وَتَسَاقَى الْقَوْمُ سُمًّا نَاقِعاً وَعَلَا الْخَيْلَ دِمَاءٌ كَالشَّقِرْ
لَا تَعِزُّ الْخَمْرُ إِنْ طَافُوا بِهَا بِسِبَاءِ الشَّوْلِ وَالْكُومِ الْبُكُرْ
أُسْدُ غِيلٍ فَإِذَا مَا شَرِبُوا وَهَبُوا كُلَّ أَمُونٍ وَطِمِرْ
ثُمَّ رَاحُوا عَبَقُ الْمِسْكِ بِهِمْ يُلْحِفُونَ الْأَرْضَ هُدَّابَ الْأُزُرْ
وَنَدَامَى حَسَنٌ أَوْجُهُهُمْ غَيْرُ أَنْكَاسٍ وَلَا هُوجٍ هُزُرْ
ثُمَّ زَادُوا أَنَّهُمْ فِي قَوْمِهِمْ غُفُرٌ ... ... البيت ، وبعده :
غُشُمٌ كَالْأُسْدِ فِي غَابَاتِهَا وَلَدَى الْبَأْسِ حُمَاةٌ مَا تَفِرْ

اللغة : « أصحوت اليوم ـ البيت » قد شرحنا هذا البيت مع أبيات أخرى اخترناها من هذه القصيدة فى الكلام على الشاهد (رقم ٥٠٠) « ولى الأصل الذى فى مثله ـ البيت » الآبر : المصلح للشىء القائم عليه ، والمؤتبر : الذى يطلب الإصلاح ويستدعيه ، وأكثر ما يستعمل الإبار فى النخل ثم هو عام فى كل شىء ، وقد ضربه مثلا لإتمام الصنيعة ، يقول : لى الأصل الذى فى مثله يتم

... ...

المعروف واصطناع الخير « طيبو الباءة ـ البيت » الباءة : الساحة والفناء ، والوحش : المتوحش ، وهو هنا كناية عن خشونة الجانب وشدته ، يقول : إن ساحتهم طيبة سهلة لمن أراد معروفهم ، وهى وعرة صعبة لمن أرادهم بسوء « وهم ما هم ـ البيت » هم ما هم : هذا تفخيم وتعجيب كأنه قال : أى رجال هم ، ونسج داود : هو الدروع ، ونسجها : عملها وسردها ، وداود عليه السلام أول من صنع الدروع ولذلك تنسب إليه ، والبأس : الشدة ، والمحتضر ـ بفتح الضاد ـ المحضور المجتمع عليه ، ويروى بكسر الضاد ومعناه الحاضر ، يقول : إذا لبسوا الدروع وتسلحوا وقاتلوا أقرانهم فأى رجال هم « وتساقى القوم كأسامرة ـ البيت » هذا مثل ضربه ، ومعنى « تساقى القوم » سقى بعضهم بعضا ، والكأس : يقال على الإناء فيه الشراب ، وعلى الشراب فى الإناء ، وأراد بالكأس المرة الحرب والطعان ، والشقر : شقائق النعمان ، وقال الأصمعى : هو شجر له ثمر أحمر « لاتعز الخمر إن طافوا ـ إلخ » معنى « لاتعز الخمر » أنه لايحول بينهم وبين شرائها كثرة ثمنها ، و« طافوا بها » تأملوها وساوموا فيها ، والشول : جمع شائلة ، والكوم : جمع كوماء وهى الناقة العظيمة السنام ، والبكر : الحديثات السن ، وسباؤها : شراؤها « ثم زادوا أنهم فى قومهم ـ البيت » لما وصفهم بالإقدام والجراءة والصبر على القتال وغير ذلك من أفعال البر بين فى هذا البيت أن لهم مزيداً على ذلك وهو أنهم يأخذون بالعفو عن الزلات والصفح عن الذنوب وأنهم ـ مع ما لهم من خصال الشرف ـ لا يفخرون ، لأن الفخر إعجاب وخفة ، وغفر ـ بضمتين ـ جمع غفور الذى هو مبالغة غافر ، وفخر ـ بضمتين أيضا ـ جمع فخور ، ويروى « غير فجر » بضم الفاء والجيم ـ من الفجور الذى هو الكذب ، والرواية الأولى أشهر وأعرف ، وإضافة الذنب إلى ضميرهم من الإضافة لأدنى ملابسة ؛ لأنهم يغفرون ذنب من يذنب إليهم « ثم راحوا عبق المسك بهم » هذا هو الشاهد (رقم ٥٠٠) وتقدم مشروحا .

الإعراب : « ثم » حرف عطف مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب « زادوا » فعل وفاعل « أنهم » أن : حرف توكيد ونصب ، وضمير الغائبين اسمه « فى قومهم » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من اسم أن ، وجعل ابن هشام اللخمى فى بمعنى عند والجار والمجرور متعلقا بزادوا « غفر » خبر أن « ذنبهم » ذنب : مفعول به لغفر منصوب بالفتحة الظاهرة ، وضمير الغائبين مضاف إليه « غير » خبر ثان لأن مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « فخر » مضاف إليه مجرور بالكسرة ، وسكن للوقف .

الشاهد فيه : قوله « غفر ذنبهم » حيث أعمل جمع صيغة المبالغة ـ وهو قوله « غفر » الذى هو جمع غفور الذى هو مبالغة غافر ـ عمل المفرد ، فنصب به المفعول به وهو قوله « ذنبهم » فدل ذلك على أنه لا فرق فى الوصف العامل بين أن يكون مفردا أو مثنى أو مجموعا . قال الأعلم :

وقولُه :

٧٠٦ — * أَوَالِفاً مَكَّةَ مِنْ وُرْقِ الْحَمِى *

« الشاهد فى نصب ذنبهم بغفر لأنه جمع غفور ، وغفور تكثير غافر وعامل عمله ، فجرى جمعه على العمل مجراه » اه.

٧٠٦ — هذا بيت من الرجز المشطور ، وهو من شواهد سيبويه (١/٨و٥٦) وهو من أرجوزة طويلة للعجاج بن رؤبة الراجز العليم بلغات العرب ، وأول هذه الأرجوزة قوله :

يَا دَارَ سَلْمَى يَا اسْلَمِي ثُمَّ اسْلَمِي ... بِسَمْسَمٍ أَوْ عَنْ يَمِينِ سَمْسَمِ
وَقُلْ لَهَا عَلَى تَنَائِيهَا عِمِى ... ظَلِلْتُ فِيهَا لَا أُبَالِي لُوَّمِي
وَمَا صِبَايَ فِي سُؤَالِ الْأَرْسُمِ ؟ ... وَمَا سُؤَالُ طَلَلٍ وَحُمَمِ ؟

وقبل البيت المستشهد به قوله :

وَرَبِّ هَذَا الْبَلَدِ الْمُحَرَّمِ ... وَالْقَاطِنَاتِ الْبَيْتَ غَيْرِ الرُّيَّمِ
أَوَالِفاً مَكَّةَ مِنْ وُرْقِ الْحَمِى ... وَرَبِّ هَذَا الْأَثَرِ الْمُقَسَّمِ
مِنْ عَهْدِ إِبْرَاهِيمَ لَمَّا يُطْسَمِ ... بِحَيْثُ أَلْقَى قَدَمًا لَمْ تُذْأَمِ

اللغة : «أوالفا» الرواية بالنصب ووقع فى نسخ الشرح بالرفع خطأ ، وقد عنى به حمام الحرم المكى ، وهو جمع آلفة ، وآلفة اسم فاعل مؤنث فعله ألف المكان يألفه — مثل علم يعلم — إذا أقام فيه وأنس به ، ووقع فى كتاب سيبويه (١/٥٦) على ماهنا وكما هو فى ديوان رجز العجاج ، ووقع فيه (١/٨) « قواطنا » وقواطن : جمع قاطنة ، وقاطنة : اسم فاعل مؤنث فعله قطن « مكة » بلد الله الحرام التى شرفها سبحانه بالبيت العتيق « ورق » بضم الواو وسكون الراء — جمع ورقاء ، وهى الحمامة التى يضرب لونها إلى خضرة ، ويقال : إذا كان لونها لون الرماد ، ويقال : إذا كان فيها بياض وسواد « الحمى » بفتح الحاء المهملة وكسر الميم بعدها ياء — وأصله «الحمام» فحذف بعض الكلمة للضرورة وأبقى بعضها ، ثم بنى هذا الباقى بناء يد ودم ، وجبر الكلمة بالحاق ياء فى اللفظ لوصل القافية ، وفيه وجه آخر ، وحاصله أن يقدر أنه حذف ألف «الحمام» فصارت الكلمة «الحمم» فاجتمع مثلان فقلب ثانيهما ياء كما قالوا : تقضيت ، وتظنيت ، وتمطيت ، وربيت ، فى تقضضت وتظننت وتمططت ورببت ، ثم كسر ما قبل الياء لتسلم من قلبها ألفا ، فصار « الحمى » كما ترى ، وفيه وجه ثالث سيذكره الشارح فى باب الترخيم وينكره ، وحاصله أنه حذف الميم من « الحمام » للترخيم فى غير النداء ضرورة ، ثم قلب الفتحة التى قبل الألف كسرة فانقلبت الألف ياء .

... ...

الإعراب : « أوالفا » حال من القاطنات فى البيت قبله ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، ونونه للضرورة « مكة » مفعول به لأوالف منصوب بالفتحة الظاهرة « من ورق » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال ثانية من القاطنات ، وورق مضاف و « الحمى » مضاف إليه .

الشاهد فيه : يستشهد النحاة بهذا البيت فى ثلاثة مواضع :

الموضع الأول : عند بيان مايجوز للشاعر عند الضرورة مما لايجوز مثله للناثر ، وفى هذا البيت شيآن من الضرورات الشعرية ، أولهما : تنوين الاسم الممنوع من الصرف ، وذلك فى قوله «أوالفا» أو « قواطنا » فإن كلا منهما اسم على صيغة منتهى الجموع وكان من حقه المنع من التنوين ، ولكنه نونه ضرورة احتياجه لإقامة وزن البيت ، وثانيهما : حذف بعض الكلمة لغير علة تقتضى هذا الحذف ، وذلك فى قوله « الحمى » إذ أصله « الحمام » وللعلماء ثلاثة طرق فى توجيه هذا الحذف وقد ذكرناها فى لغة الشاهد ، قال الأعلم الشنتمرى « يريد الحمام فغيرها إلى الحمى ، وفى ذلك أوجه أحسنها عندى وأشبهها بالمستعمل من كلام العرب أن يكون اقتطع بعض الكلمة للضرورة وأبقى بعضها لدلالة المبقى على المحذوف منها ، وبناها بناء يد ودم ، وجبرها بالإضافة ، وألحقها الياء فى اللفظ لوصل القافية فيكون التغيير والحذف مثل قول لبيد : ✲ درس المنا بمتالع فأبان ✲ أراد المنازل فغير كما ترى ، وهذا بين جدا . ووجه آخر أن يكون حذف الألف من زيادتها ، فبقى الحمم ، وأبدل من الميم الثانية ياء استثقالا للتضعيف كما قالوا : تظنيت فى تظننت ، ثم كسر ماقبل الياء لتسلم من الانقلاب إلى الألف . ووجه آخر أن يكون حذف الميم للترخيم فى غير النداء ضرورة ، وأبدل من الألف ياء كما يبدل من الياء ألف فى قولهم مدارى وعذارى وإنما أصله مدار وعذار » اهـ كلامه بحروفه ، والمقصود فى هذا الموضع ما عدا الوجه الثالث فى كلامه ، وإن كان الوجه الثالث داخلا فى مسائل الضرورة أيضا .

الموضع الثانى : وهو المقصود من الإتيان بهذا الشاهد ههنا — فى إعمال المثنى والجمع من أسماء الفاعلين وصيغ المبالغة عمل مفرداتها ، وذلك فى قوله « أوالفا مكة » حيث نصب المفعول به ــ وهو قوله « مكة » ــ بجمع اسم الفاعل ــ وهو قوله « أوالفا » الذى هو جمع آلفة ــ ومن أجل ذلك أنشده سيبويه فى باب ما جرى من أسماء الفاعلين والمفعولين مجرى الفعل (ص ٥٦ ج ١) وقال قبل إنشاده : « ومما تجريه مجرى أسماء الفاعلين فواعل ، أجروه مجرى فاعلة ، حيث كانوا جمعوه وكسروه عليه ، كما فعلوا ذلك بفاعلين وفاعلات ؛ فمن ذلك قولهم : هن حَوَاجُّ بَيْتَ الله ، وقال أبو كبير الهذلى ✲ ممن حملن به . . . البيت الآتى شرحه عقب هذا ✲ وقال العجاج : ✲ أوالفا مكة من ورق الحمى ✲ وقد جعل بعضهم فعالا ــ بضم أوله وتشديد ثانيه ــ بمنزلة فواعل ، فقالوا : قُطَّانٌ مكَّةَ ، وسُكَّانٌ البَلَدَ الحرام ، لأنه جمع كفواعل » اهـ كلامه .

وقوله :

٧٠٧ — مِمَّنْ حَمَلْنَ بِهِ وَهُنَّ عَوَاقِدٌ حُبُكَ النِّطَاقِ فَشَبَّ غَيْرَ مُهَبَّلِ

الموضع الثالث : عند كلامهم على الترخيم فى غير النداء للضرورة ، وذلك فى قوله « الحمى » فان أصله « الحمام » . وتوجيه الحذف فى هذه الكلمة بأنه من باب الترخيم فى غير النداء لداعى الضرورة وجه من وجوه ثلاثة ذكرها العلماء فى هذه الكلمة ، وهو منكر من قبل أن من شرط الاسم الذى يرخم فى غير النداء صلاحيته لأن يكون منادى ، وهذا الاسم لا يصلح لذلك لاشتماله على الألف واللام ، ومن المعلوم أنه لا ينادى المقترن بالألف واللام إلا اسم الله تعالى ومحكى الجمل ، ومهما يكن من شىء فان هذا الموضع داخل فى عموم ما ذكرناه فى الموضع الأول ، ولولا أن الشارح أنشد هذا البيت مرة أخرى فى باب الترخيم لكنا أحرياء ألا نفرد هذا الموضع بالذكر .

٧٠٧ — هذا بيت من الكامل ، وهو من شواهد سيبويه (١/٥٦) ، وهذا البيت من كلمة لأبى كبير الهذلى يقولها فى تأبط شرا ، وكان أبو كبير قد تزوج أم تأبط شرا ، ولهذه القصيدة قصة رويناها مع عدة أبيات منها فى شرح الشاهد (رقم ٤٢٥) فارجع إليها هناك إن شئت .

اللغة : « حملن » النون ترجع إلى النسوة وإن لم يجر لهن ذكر فى الكلام اكتفاء بانسياق المعنى إلى الذهن ، والمراد من الحمل هنا الحمل فى البطن لا الحمل على العاتق ونحوه « عواقد » جمع عاقدة وهو اسم فاعل مؤنث فعله عقدت المرأة نطاقها مثلا إذا شدته على وسطها بعقدة « حبك » بضم الحاء والباء جميعا — يقال : هو جمع حباك — مثل كتاب وكتب — وهو ما يشد به النطاق مثل التكة ، ويقال : هو خيط تشد به المرأة وسطها ، ويقال : هو طرف النطاق . وقال التبريزى : « الرواية حبك الثياب لأن النطاق لا يكون له حبك ، والحبك الطرائق » اه كلامه « النطاق » بكسر النون بزنة كتاب — شقة تلبسها المرأة وتشد وسطها فترسل الأعلى على الأسفل إلى الأرض « شب » كبر وترعرع « غير مهبل » بضم الميم وفتح الهاء وتشديد الباء مفتوحة — أى غير مدعو عليه بالهبل بأن يقال له : هبلتك أمك ، أى ثكلتك وفقدتك ، والهبل — بفتح الهاء والباء جميعا — الثكل والفقد ، قال الشاعر :

وَالنَّاسُ مَنْ يَلْقَ خَيْراً قَائِلُونَ لَهُ مَا يَشْتَهِى ، وَلِأُمِّ الْمُخْطِىءِ الْهَبَلُ

المعنى : يقول : إن هذا الولد الذى هو تأبط شرا من الأولاد الذين حملت أمهاتهم بهم على كراهية منها للحمل والوقاع فجاء شجاعا فاتكا لا يطاق كيده ، وكان العرب يعتقدون أن نجابة الأولاد وقرب شبههم بالآباء فى أن تحمل بهم أمهاتهم وهن غضاب .

الإعراب : « ممن » جار ومجرور يتعلق بمحذوف صفة أخرى لمغشم الواقع فى بيت سابق

ومنه « وَالذَّاكِرِينَ اللهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ » « هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتٌ ضُرَّهُ » .

(وَانْصِبْ بِذِي الْإِعْمَالِ تِلْوًا وَاخْفِضِ) بالإضافة ، وقد قرىء بالوجهين « إِنَّ اللهَ بَالِغُ أَمْرِهِ » « هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ » (وَهْوَ لِنَصْبِ مَا سِوَاهُ) أى ما سوى التلو (مُقْتَضِى) نحو « وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا » على تقدير حكاية الحال « إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً » وهذا مُعْطِى زَيْدٍ دِرْهَمًا ، ومُعْلِمُ بَكْرٍ عَمْرًا قائمًا .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : يتعيَّن فى تِلْوِ غير العامل الجرُّ بالإضافة ، كما أفهمه كلامه ، وأما غير التلو فلابدَّ من نصبه مطلقاً ، نحو هَذَا مُعْطِى زَيْدٍ أَمْسِ دِرْهَمًا ، ومُعْلِمُ بكر أمسِ خالداً قائمًا ، والناصبُ لغير التلو فى هذين المثالين ونحوهما فعلٌ مضمرٌ . وأجاز السيرافى النصبَ باسم الفاعل لأنه اكتسب بالإضافة إلى الأول شَبَهًا بمصحوب الألف واللام

على هذا (انظر شرح الشاهد رقم ٤٢٥ فى ٢/٣٦٨) « حملن» فعل وفاعل « به » جار ومجرور متعلق بحمل ، وجملة الفعل وفاعله لا محل لها صلة من الموصولة المجرورة محلا بمن « وهن » الواو للحال ، هن : ضمير منفصل مبتدأ « عواقد » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب حال « حبك » مفعول به لعواقد ، وحبك مضاف ، و « النطاق » مضاف إليه « فشب » الفاء حرف عطف ، شب : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المغشم الذى يعنى به تأبط شراً « غير » حال صاحبه فاعل قوله شب ، وهو منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « مهبل » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « عواقد حبك النطاق » حيث نصب المفعول به — وهو قوله « حبك النطاق » — بعواقد الذى هو جمع عاقدة ، وذلك يدل على أن جمع اسم الفاعل يعمل عمل مفرده

قال الأعلم الشنتمرى : « الشاهد فى نصب حبك النطاق بعواقد ؛ لأنه جمع عاقدة ، وعاقدة تعمل عمل الفعل المضارع لأنها فى معناه ؛ فجرى جمعها فى العمل مجراها ، ونون عواقد مضطرا » اهـ

وقال المحقق رضى الدين الاستراباذى (٢/١٨٨) : « ويعمل مثنى المبالغة ومجموعها ، صحيحاً كان أو مكسرا ، قال : ✲ ثم زادوا أنهم . . . . البيت ✲ وتقديم منصوب أبنية المبالغة عليها جائز كما فى اسم الفاعل . ومنعه الفراء لضعفها ، وذلك دليل على أن العمل لها عنده . والمثنى والمجموع يعملان عمل اسم الفاعل المفرد ، أما المثنى وجمعا السلامة فظاهرة ؛ لبقاء صيغة الواحد التى بها كان اسم الفاعل يشابه الفعل ، وأما جمع المكسر فيعمل أيضاً لكونه فرع الواحد ، قال ✲ ممن حملن به وهن عواقد . . . البيت ✲ » اهـ .

وبالمنون ، ويُقَوِّى ماذهب إليه قولُهم : هو ظانٌّ زيدٍ أمسِ قائمًا ، فقائمًا يتعين نصبه بظان ، لأن ذلك لو أضمر له ناصب لزم حذف أول مفعوليه وثانى مفعولى ظانّ ، وذلك ممتنع ؛ إذ لا يجوز الاقتصارُ على أحد مفعولى ظن ، وأيضاً فهو مقتضٍ له فلا بد من عمله فيه قياساً على غيره من المقتضيات . ولا يجوز أن يعمل فيه الجر ؛ لأن الإضافة إلى الأول منَعَت الإضافة إلى الثانى فتعين النصب للضرورة .

الثانى : ماذكره من جواز الوجهين هو فى الظاهر ، أما المضمر المتصل فيتعين جره بالإضافة نحو : هذا مُكْرِمُكَ ، وذهب الأخفش وهشام إلى أنه فى محل نصب كالهاء من نحو الدِّرْهَمُ زيدٌ مُعْطِيكَهُ ، وقد سبق بيانه فى باب الإضافة .

الثالث : فُهِم من تقديمه النصبَ أنه أولى ، وهو ظاهر كلام سيبويه لأنه الأصل ، وقال الكسائى : هما سواء ، وقيل : الإضافة أولى للخِفَّة .

* * *

(وَاجْرُرْ أَوِ انْصِبْ تَابِعَ الَّذِى انْخَفَضْ) بإضافة الوصف العامل إليه (كَمُبْتَغِى جَاهٍ وَمَالاً) ومالٍ (مَنْ نَهَضْ) فالجر مراعاة للفظ جاهٍ والنصبُ مراعاة لمحلِّه ، ومنه قولُه :

٧٠٨ — هَلْ أَنْتَ بَاعِثُ دِينَارٍ لِحَاجَتِنَا أَوْ عَبْدَ رَبٍّ أَخَا عَوْنِ بْنِ مِخْرَاقِ

٧٠٨ — هذا بيت من البسيط ، وهو من شواهد سيبويه (١ / ٨٧) ولم ينسب فى صدر الكتاب إلى قائل معين ، ولا نسبه الأعلم الشنتمرى فى شرح شواهده ، وقال شراح الشواهد : «إن هذا البيت أحد أبيات سيبويه الخمسين التى لا يعرف قائلوها» اﻫ ، لكن جار الله الزمخشرى استشهد بهذا البيت فى تفسير سورة الشعراء من الكشاف (٢ / ١٠٨ بولاق ١٢٨١ ﻫ) ونسبه إلى تأبط شراً ، وقال شارح شواهده بعد أن ذكر هذه النسبة : « وقيل إنه لجرير » اﻫ ، وقد استشهد به أبو حيان فى تفسير سورة الشعراء من البحر المحيط (٧ / ١٥) ونسبه إلى تأبط شرا كالزمخشرى ، ولعل عذره أنه يقرر نفس المعنى الذى قرره صاحب الكشاف أخذا منه ويستشهد عليه استشهاده .

اللغة : «باعث» مرسل ، وهو اسم فاعل فعله بعث ، وتقول : بعثت فلانا أبعثه ، وبعثت به ، إذا أرسلته « دينار » قال الأعلم : « ويحتمل دينار هنا وجهين : أحدهما أن يكون أراد واحد الدنانير ، وثانيهما أن يكون أراد رجلا اسمه دينار لأنه من أسمائهم» اﻫ «لحاجتنا» أراد لسد حاجتنا

... ...

الإعراب : «هل» حرف استفهام ، وذكر جار الله فى الكشاف أنه ـ مع ذلك ـ يتضمن استبطاء المخاطب واستحثاثه على الفعل نظير مافى قوله تعالى : (هل أنتم مجتمعون) ويقول الرجل لغلامه : هل أنت منطلق ؟ إذا أراد أن يحركه ويحثه على الانطلاق ، كأنما يخيل إليه أن الناس قد انطلقوا وهو واقف «أنت» ضمير منفصل مبتدأ ، «باعث» خبر المبتدإ ، وهو مضاف و «دينار» مضاف إليه ، من إضافة اسم الفاعل المتعدى إلى مفعوله «لحاجتنا» الجار والمجرور متعلق بباعث ، وحاجة مضاف ونا مضاف إليه «أو» حرف عطف «عبد» معطوف على دينار باعتبار موضعه ؛ فقد عرفت أن إضافة باعث إليه من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله ، والمفعول منصوب ، ولولا الإضافة لنصبه بباعث ، وعبد مضاف و « رب » مضاف إليه « أخا » بدل من عبد رب منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الخمسة ، وجعله شارح شواهد الكشاف منادى بحرف نداء محذوف ، والتقدير : يا أخا عمرو ـ إلخ ، وهذا يتوقف على معرفة أنه المخاطب ببعث دينار وعبد رب ، ولم يتبين ذلك ، وأخا مضاف و « عون » مضاف إليه « ابن » صفة لقوله أخا عون أو لعون ، وهو مضاف ، و « مخراق » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « باعث دينار أو عبد رب » حيث جاء بالمعطوف ـ وهو قوله « عبد رب » ـ منصوبا ، مع أن المعطوف عليه ـ وهو قوله « دينار » مخفوض بإضافة اسم الفاعل ـ الذى هو قوله باعث ـ إليه ، وذلك يدل على أنه يجوز فى تابع معمول اسم الفاعل المخفوض مراعاة محله الذى هو الرفع إن كان فاعلا والنصب إن كان مفعولا .

قال الأعلم الشنتمرى : « الشاهد فيه نصب عبد رب حملا على موضع دينار ؛ لأن المعنى هل أنت باعث دينارا أو عبد رب » اهـ . ومراده أن المعنى على تنوين الوصف العامل فيكون المعمول كأنه منصوب لفظا على أنه مفعول به .

ومثل بيت الشاهد فى ذلك قول رجل من عبد القيس ، وهو من شواهد سيبويه أيضا :

فَبَيْنَا نَحْنُ نَرْقُبُهُ أَتَانَا مُعَلِّقَ وَفْضَةٍ وَزِنَادَ رَاعِى

الشاهد فيه نصب « زناد راعى » حملا على موضع « وفضة » لأن المعنى يعلق وفضة وزناد راعى . والوفضة : الكنانة ، وهى وعاء السهام .

والحمل على المعنى فى كلام العرب كثير مستفيض لا يرى به أحدهم بأسا ، وهو يجرى فى أبواب كثيرة ، انظر إلى قول جرير :

جِئْنِى بِمِثْلِ بَنِى بَدْرٍ لِقَوْمِهِمُ أَوْ مِثْلَ أُسْرَةِ مَنْظُورِ بْنِ سَيَّارِ

فعبدَ : نُصِبَ عَطفاً على محل « دينار » وهو اسم رجل . قال الناظم : ولا حاجة إلى تقدير ناصب غير ناصب المعطوف عليه ، وإن كان التقديرُ قولَ سيبويه ، وعلى قوله : فهل يُقدَّرُ فعلٌ لأنه الأصل فى العمل أو وصفٌ منوّنٌ لأجل المطابقة ؟ قَوْلانِ[1] ، ولو جر « عبد رب » لجاز .

فإن كان الوصف غير عامل تعين إضمار فعل للمنصوب نحو «وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَناً وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَاناً » إذا لم يرد حكاية الحال ، أى وجعل الشمس والقمر حسباناً .

* * *

(وَكُلُّ مَا قُرِّرَ لِاسْمِ فَاعِلِ) من الشروط (يُعْطَى اسْمَ مَفْعُولٍ) وهو : مادل على الحدث ومفعوله (بِلاَ تَفَاضُلِ) فإن كان بأل عمل مطلقاً ، وإلاَّ اشْتُرِطَ الاعتمادُ ، وأن يكون

فان الرواية فيه بنصب « مثل » فى قوله « أو مثل أسرة منظور » حملا له على موضع الباء وما عملت فيه ؛ لأن معنى قوله « جئنى بمثل بنى بدر » هو معنى «هات لى مثل بنى بدر» فكأنه قال ذلك . ثم انظر إلى قول العجاج :

يَذْهَبْنَ فِى نَجْدٍ وَغَوْراً غَائِرَا ... فَوَاسِقاً عَنْ قَصْدِهَا جَوَائِرَا

تجده قد نصب « غوراً » حملا على موضع نجد ؛ لأن معنى قوله « يذهبن فى نجد » هو بعينه معنى « يسلكن نجدا » فكأنه قد قال : يسلكن نجدا وغورا غائرا . ثم انظر إلى قول كعب ابن جعيل التغلبى :

أَعِنِّى بِخَوَّارِ الْعِنَانِ تَخَالُهُ ... إِذَا رَاحَ يَرْدِى بِالْمُدَجَّجِ أَحْرَدَا
وَأَبْيَضَ مَصْقُولَ السِّطَامِ مُهَنَّداً ... وَذَا حَلَقٍ مِنْ نَسْجِ دَاوُدَ مُسْرَدَا

تجده قد عطف قوله « أبيض » بالنصب على قوله « خوار العنان » المجرور لما كان معنى قوله « أعنى بخوار العنان » هو عين معنى قولك أعطنى خوار العنان ، أو ناولنى خوار العنان ، ونحو ذلك

(١) قد ذكر سيبويه رحمه الله الوجهين جميعاً ، وذلك فى قوله (١ / ٨٦) : « وتقول فى هذا الباب : هذا ضارب زيد وعمرو ، إذا أشركت بين الآخر والأول فى الجار ؛ لأنه ليس شىء يعمل فى حرف فيمتنع أن يشرك بينه وبين مثله ، وإن شئت نصبته على المعنى ، وتضمر له ناصباً فتقول : هذا ضارب زيد وعمرا ، كأنه قال : ويضرب عمرا ، أو وضارب عمرا » اه كلامه بحروفه

للحال أو الاستقبال ، فإذا استوفى ذلك (فَهْوَ كَفِعْلٍ صِيغَ لِلْمَفْعُولِ فِي * مَعْنَاهُ) وعمله : فإن كان متعدياً لواحد رفعه بالنيابة ، وإن كان متعديا لاثنين أو ثلاثة رفع واحدا بالنيابة ونصب ماسواه ؛ فالأول نحو: زَيْدٌ مَضْرُوبٌ أَبُوهُ ، فزيد : مبتدأ ، ومضروب : خبره ، وأبوه: رفع بالنيابة . والثانى (كَالْمُعْطَى كَفَافًا يَكْتَفِي) فالمعطى : مبتدأ ، وأل فيه موصول صلته مُعْطَى ، وفيه ضمير يعود إلى أل مرفوع المحل بالنيابة وهو المفعول الأول ، وكفافا : المفعول الثانى ، ويكتفى : خبر المبتدأ . والثالث نحو : زيدٌ مُعْلَمٌ أَبُوهُ عَمْرًا قَائِمًا ، فزيد : مبتدأ ، ومعلَم : خبره ، وأبوه : رفع بالنيابة وهوالمفعول الأول ، وعمرا : المفعول الثانى ، وقائما : الثالث .

(وَقَدْ يُضَافُ ذَا) أى اسمُ المفعول (إِلَى اسْمٍ مُرْتَفِعْ) به (مَعْنًى) بعد تحويل الإسناد عنه إلي ضمير الموصوف ونصبه على التشبيه بالمفعول به (كَمَحْمُودُ الْمَقَاصِدِ الْوَرِعْ) أصله : الورعُ محمودةٌ مقاصدُهُ ، فمقاصده : رفع بمحمودة على النيابة ، فحول إلى الورع محمود المقاصدَ بالنصب على ماذكر ، ثم حُوِّل إلى محمود المقاصدِ بالجر .

﴿ تنبيه ﴾ : اقتضى كلامُه شيئين : الأول : انفرادُ اسم المفعول عن اسم الفاعل بجواز الإضافة إلى مرفوعه ، كما أشار إليه بقوله « وقد يضاف ذا » ، وفى ذلك تفصيل ؛ وهو أنه إذا كان اسمُ الفاعل غيرَ متعدٍّ وقُصد ثبوتُ معناه عُومِلَ مُعَامَلَةَ الصفة المشبهة ، وساغت إضافته إلى مرفوعه ؛ فتقول : زَيْدٌ قائمُ الأبَ ـ برفع الأب ونصبه وجره ـ على حد حَسَنِ الْوَجْهِ ، وإن كان متعدِّيا لواحد فكذلك عند الناظم بشرط أَمْنِ اللَّبْسِ وفاقا للفارسى ، والجمهورُ على المنع ، وفَصَّل قوم فقالوا : إن حذف مفعوله اقتصاراً جاز وإلاَّ فلاَ ؛ وهو اختيار ابن عصفور وابن أبى الربيع ، والسماعُ يوافقه ، كقوله :

٧٠٩ ــ مَا الرَّاحِمُ الْقَلْبِ ظَلاَّمًا وَإِنْ ظُلِمَا وَلاَ الْكَرِيمُ بِمَنَّاعٍ وَإِنْ حُرِمَا

---

٧٠٩ ــ هذا بيت من البسيط ، ولم أقف له على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق تتصل به ، وأحسبه من نظم بعض العلماء .

اللغة : « الراحم » هو اسم فاعل فعله رحم ، وتقول : رحم فلان فلانا يرحمه ـ على وزان علم يعلم ـ رحمة ومرحمة ، إذا أخذته عليه رقة فعطف عليه ورأف به « ظلاما » الأحسن فى هذا

... ...

الموضع أن يكون الظلام صيغة نسبة إلى الظلم الذى هو الجور ووضع الشىء فى غير موضعه والميل عن القصد ، ويقال : ظلم فلان فلانا يظلمه ــ بوزان ضرب يضرب ــ ظلما ، وظلما أيضاً ــ بضم الظاء ــ ومظلمة ــ بكسر اللام ــ « ظلم » هو بالبناء للمجهول « الكريم » السخى الجواد المنفق لماله فى سبل الخير « مناع » مثله مثل ظلام ، وتقول : منع فلان فلانا الأمر ، ومنعه منه ، ومنعه عنه ، يمنعه منعاً ــ بوزان فتح يفتح فتحا ــ إذا كفه عنه ، وإذا حرمه ، ومنه « اللهم من منعته بممنوع » أى من حرمته محروم « حرما » هو أيضاً بالبناء للمجهول .

المعنى : أن من اتصف بالرحمة واستشعر قلبه الرأفة بالناس لا يقسو عليهم وإن قسوا عليه ولا يسيئهم وإن أساءوا إليه ، وأن من اتصف بالكرم وامتلأت نفسه بمحبة البذل لا يمنع عن أحد رفده ولا يحرمه وإن كان الناس لا يعاملونه هذه المعاملة .

الإعراب : « ما » نافية حجازية « الراحم » اسم ما مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « القلب » مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى فاعله « ظلاما » خبر ما الحجازية منصوب بالفتحة الظاهرة « وإن » الواو عاطفة على محذوف ، إن : حرف شرط جازم « ظلما » فعل ماض مبنى للمجهول فعل الشرط مبنى على الفتح فى محل جزم ، والألف للإطلاق ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الراحم القلب ، وتقدير الكلام : ليس الراحم القلب ظلاما لأحد إن لم يظلم وإن ظلم ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام « ولا » الواو حرف عطف ، لا : زائدة لتأكيد النفى «الكريم» معطوف على اسم ما الحجازية العاملة عمل ليس « بمناع » معطوف على خبر ما النافية « وإن » الواو عاطفة على محذوف هو أولى بالحكم من المذكور ، إن : شرطية « حرما » فعل ماض مبنى للمجهول فعل الشرط ، والألف للإطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الكريم ، والألف للإطلاق ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام ، وتقدير الكلام : وليس الكريم بمناع خيره إن لم يحرمه الناس وإن حرموه فليس بمناع خيره .

الشاهد فيه : قوله « الراحم القلب » حيث أضاف اسم الفاعل ــ وهو قوله « الراحم » ــ إلى فاعله الذى هو قوله « القلب » وأصل الكلام : ما الراحم قلبه . واسم الفاعل هنا فى الأصل يتعدى إلى المفعول به لأنه مأخوذ من مصدر فعل متعد ، إلا أنه حذف مفعوله اقتصارا لعدم تعلق غرض المتكلم ببيان من وقعت عليه الرحمة ، فلما لم يتعلق الغرض ببيان المفعول ولم يذكر فى الكلام كان اسم الفاعل بمنزلة ما أخذ من مصدر فعل لازم لا ينصب المفعول به ، فأشبه الصفة المشبهة ، فلما أشبه الصفة المشبهة ــ وهى تضاف إلى فاعلها ــ أخذ حكمها فأضيف إلى فاعله ، ولولا ذلك لم تصح إضافة اسم الفاعل إلى مرفوعه . هذا إيضاح كلام الشارح رحمه الله .

... ...

واعلم أولا أن اسم الفاعل إما أن يكون مأخوذاً من مصدر فعل لازم ، وإما أن يكون مأخوذاً من مصدر فعل متعد إلى أكثر من مفعول ، وإما أن يكون مأخوذاً من مصدر فعل متعد إلى مفعول واحد ، فهذه ثلاثة أقسام : فإن كان اسم الفاعل مأخوذا من مصدر فعل قاصر كقائم ونافذ فانه تصح معاملته معاملة اسم المفعول فيضاف إلى مرفوعه ، بلا خلاف ، تقول : فلان قائم الأب ونافذ الأمر ، وإن كان مأخوذا من مصدر فعل متعد إلى أكثر من مفعول كظان ومعلم ومنبيء فإنه لا تجوز معاملته معاملة الصفة المشبهة واسم المفعول فيضاف إلى مرفوعه . لبعد المشابهة حينئذ بينه وبين الصفة المشبهة لأن منصوبها لا يزيد على واحــد وإن كان نصبه ليس على جهة المفعولية الحقيقية . وقد اختلف العلماء فى نسبة القول بذلك إلى أهله ، فحكى الشارح عن بعضهم أن هذا محل اتفاق وأن جميع النحاة يرون ذلك ، والذى يستفاد من كلام الشاطبى أن فيه خلافا . وإن كان اسم الفاعل مأخوذا من مصدر فعل متعد إلى واحد كضارب وظالم فقد اتفق العلماء على أن فى جواز معاملته حينئذ معاملة الصفة المشبهة واسم المفعول خلافا ، وللنحاة فى هــذا الموضوع ثلاثة أقوال : القول الأول ، لا تجوز معاملته هــذه المعاملة مطلقاً يعنى سواء أحذف مفعوله أم لم يحذف ، وسواء أمن اللبس أم لم يؤمن ، وهذا مذهب جمهرة النحاة . والقول الثانى ، تجوز معاملته هذه المعاملة وهى إضافته إلى مرفوعه بشرط أن يؤمن اللبس ــ بقرينة حالية أو مقالية ــ بين إضافته للفاعل وإضافته للمفعول ، فإذا لم يؤمن الالتباس لم تجز إضافته إلى مرفوعه ، ولا فرق عند أهل هذا القول متى أمن اللبس بين أن يذكر المنصوب به بعد إضافته إلى المرفوع وألا يذكر ؛ فاذا قلت : زيد راحم الأبناء وظالم العبيد ، وقامت قرينة حالية على أن الرحمة صادرة من أبنائه والظلم صادر من عبيده ــ بأن كان المقام مقام مدح لأبنائه وذم لعبيده مثلا ــ صح هذا الكلام عندهم ، وإن لم تقم قرينة لم يصح ؛ لأن الكلام فى ذاته يحتمل أن يكون الأبناء راحمين أو مرحومين وأن يكون العبيد ظالمين أو مظلومين ، ويجوز عنــد هؤلاء أيضا أن تقول : زيد راحم الأبناء الناس ــ بنصب « الناس » ــ فيكون ذكر المفعول قرينة لفظية على أنه أضيف إلى مرفوعه ، وهذا قول أبى على الفارسى ، واختاره ابن مالك رحمه الله . والقول الثالث ، تجوز إضافته إلى مرفوعه بشرط أن يحذف منصوبه اقتصاراً ، فلا تجوز إضافته إلى المرفوع مع ذكر المنصوب بعد ذلك ، فلا يجوز عند هؤلاء أن تقول : زيد راحم الأبناء الناس ــ بإضافة اسم الفاعل إلى ما بعده ونصب الناس ــ ووجهة نظر أصحاب هذا الرأى أنهم يريدون تحقيق المشابهة بينه وبين الصفة المشبهة ، وهذا رأى اختاره ابن عصفور وابن أبى الربيع .

ثم اعلم ثانياً أن هذا الشاهد الذى نحن بصدد شرحه كما يجوز أن يكون دليلا لما ذهب إليه

وإن كان متعدِّيا لأكْثَرَ لم يجز إلحاقه بالصفة المشبهة . قال بعضهم : بلا خلاف .

الثانى : اختصاصُ ذلك باسم المفعول القاصر ، وهو المَصُوغُ من المتعدى لواحد . كما أشار إليه تمثيله وصرح به فى غير هذا الكتاب ، وفى المتعدِّى ماسبق فى اسم الفاعل المتعدى .

﴿ خاتمة ﴾ : إنما يجوز إلحاقُ اسم المفعول بالصفة المشبهة إذا كان على وزنه الأصْلِىِّ ، وهو أن يكون من الثلاثى على وزن مَفْعُول ، ومن غيره على وزن المضارع المبنى للمفعول ، فإن حُوِّلَ عن ذلك إلى فَعِيلٍ ونحوه مما سيأتى بيانه لم يَجُزْ ، فلا يقال : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كَحِيلٍ عَيْنِهِ ، ولا قتيلٍ أبيهِ ، وقد أجازه ابنُ عصفور ، ويحتاج إلى السماع . والله أعلم .

ابن عصفور وابن أبى الربيع يجوز أن يكون دليلا لما ذهب إليه الفارسى واختاره ابن مالك ، فإن الفريقين جميعاً متفقان على صحة صورة ، وهى أن يضاف اسم الفاعل إلى المرفوع مع عدم ذكر المنصوب ، والبيت من هذا القبيل ، والمعنى يأبى أن تكون الإضافة من إضافة اسم الفاعل إلى منصوبه ؛ فكان الالتباس الذى يفر منه الفارسى غير موجود ؛ فتدبر ذلك والله ينفعك به ،

أبنية المصادر

(فَعْلٌ) بفتح الفاء وإسكان العين (قِيَاسُ مَصْدَرِ الْمُعَدَّى * مِنْ ذِى ثَلَاثَةٍ) سواء كان مفتوحَ العين (كَرَدَّ رَدًّا) وأَكلَ أَكْلاً وَضَرَبَ ضَرْبًا ، أو مكسورَها كَفَهِمَ فَهْمًا وأَمِنَ أَمْنًا وَشَرِبَ شَرْبًا وَلَقِمَ لَقْمًا . والمراد بالقياس هنا أنه إذا ورد شىء ولم يُعلم كيف تكلموا بمصدره فإنك تقيسه على هذا ، لا أنك تقيسُ مع وُجُود السَّماع ، قال ذلك سيبويه والأخفش .

﴿ تنبيه ﴾ : اشْتَرَطَ فى التسهيل لكون فَعْلٍ قياسا فى مصدر فَعِلَ المكسورِ العين أن يُفهِمَ عَمَلاً بالفم كالمثالين الأخيرين ، ولم يشترط ذلك سيبويه والأخفش ، بل أطلقا كما هنا .

(وَفَعِلَ) المكسورُ العين (اللَّازِمُ بَابُهُ فَعَلْ) بفتح الفاء والعين — قياساً ، سواء كان صحيحا أو مُعْتَلاً أو مضاعفا (كَفَرَحٍ وَكَجَوًى وَكَشَلَلْ) مصادر فَرِحَ زيدٌ ، وَجَوِىَ عمرٌو ، وشَلَّتْ يدُه والأصل شَلِلَتْ .

ويستثنى من ذلك مادلَّ على لَوْن فإن الغالب على مصدره الْفُعْلَة ، نحو سَمِرَ سُمْرَةً ، وَشَهِبَ شُهْبَةً ، وَكَهِبَ كُهْبَةً ، والكهبة : لونٌ بين الزرقة والحمرة .

واستثنى فى التوضيح مادلَّ على حِرْفَة أو وِلاية قال : فقياسُه الْفِعَالَة ، ومَثَّل للثانى فقال : كَوَلِىَ عليهم وِلايةً ، ولم يمثل للأول ، وفيما قاله نظر ؛ فإن ذلك إنما هو معروف فى فَعَلَ المفتوح العين ، وأمَّا وَلِىَ عليهم وِلايةً فنادرٌ .

(وَفَعَلَ) المفتوح العين (اللَّازِمُ مِثْلَ قَعَدَا * لَهُ فُعُولٌ بِاطِّرَادٍ) معتلا كان (كَغَدَا) غُدُوًّا ، وسما سُمُوًّا ، أو صحيحًا كَقَعَدَ قُعُوداً وجَلَسَ جُلُوسًا (مَالَمْ يَكُنْ مُسْتَوْجِبًا فِعَالاً) بكسر الفاء (أَوْ فَعَلَانًا) بفتح الفاء والعين (فَادْرِ أَوْ فُعَالاَ) بضم الفاء ، أو فَعِيلا .

(فَأَوَّلٌ) من هذه الأربعة — وهو فِعال بكسر الفاء — لِذِى امْتِنَاعٍ : أى مَقيسٌ فيما دلَّ على امتناع (كَأَبَى) إباءً ، وَنَفَرَ نِفَارًا ، وجَمَحَ جِماحًا ، وشَرَدَ شِرادًا ، وأَبَقَ إبَاقًا .

(والثَّانِ) منها ـ وهو فَعَلَانٌ ، بتحريك العين ـ (لِلَّذِى اقْتضَى تَقَلُّبًا) نحو جَالَ جَوَلَانًا ، وَطَافَ طَوَفَانًا ، وَغَلَتِ الْقِدْرُ غَلَيَانًا .

(لِلدَّا فُعَالٌ أَوْ لِصَوْتٍ) أى : يطَّرد الثالث ـ وهو فُعَال ، بضم الفاء ـ فى نوعين : الأول : مادلَّ عَلَى داء أى مرض ، نحو سَعَلَ سُعَالاً ، وزُكِمَ زُكَامًا ، ومَشَى بَطْنُه مُشَاء ، والثانى : مادلَّ عَلَى صوت ، نحو صَرَخَ صُراخًا ، ونَبَحَ نُبَاحًا ، وعَوَى عُوَاء .

(وَشَمِلْ * سَيْرًا وَصَوْتًا) الوزنُ الرابعُ وهو (الْفَعِيل كَصَهَلْ) صَهيلاً ، وَنَهَق نَهِيقًا ، وَرَحَلَ رَحِيلاً ، وذَمَلَ ذَمِيلاً .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : قد يجتمع فَعِيلٌ وفُعَال ، نحو نَعَبَ الْغُرَابُ نَعِيبًا ونُعَابا ، ونَعَقَ الراعِى نَعِيقًا ونُعَاقًا ، وأزَّتِ القِدْرُ أزِيزاً وَأُزَازًا . وقد ينفرد فَعِيلٌ، نحو صَهَلَ الفرسُ صَهِيلاً وصَخَدَ الصُّرد صَخِيداً . وقد ينفرد فُعَال ، نحو بَغَمَ الظبْىُ بُغَامًا ، وضبَحَ الثعلبُ ضُبَاحا ، كما انفرد الأول فى السير والثانى فى الداء .

الثانى : يُسْتثنى أيضا منه مادلَّ على حِرْفة أو وِلاية فإن الغالب فى مصدره فِعَالة ، نحو تَجَرَ تِجَارَةً ، وَخَاطَ خِيَاطَةً ، وسَفَرَ بَيْنَهُمْ سِفَارَةً ، وأَمَرَ إِمَارَةً . وذكر ابنُ عصفور أنه مقيس فى الولايات والصنائع .

(فُعُولَةٌ فَعَالَةٌ لِفَعُلَا) بضم العين قياسا (كَسَهُلَ الْأَمْرُ) سُهُولَةً ، وعَذُبَ الشَّىْء عُذُوبَةً وَمَلُحَ مُلُوحَةً (وَزَيْدٌ جَزُلاَ) جزَالَةً ، وفَصُحَ فَصَاحَةً ، وَظَرُفَ ظَرَافةً .

(وَمَا أَتَى) من أبنية مصادر الثلاثى (مُخَالِفًا لِمَا مَضَى * فَبَابُه النَّقْلُ) لا القياس (كَسُخْطٍ وَرِضًى) بضم السين وكسر الراء ، وحُزْنٍ وَبُخْلٍ ـ بضم أولهما ـ مما قياسُه فَعَلٌ بفتحتين ، وكَجُحُودٍ وشُكُور ورُكوب ـ بضمتين ـ مما قياسُه فَعْل بفتح الفاء وسكون العين ، وكَمَوْتٍ وفوز وَمشْى ـ بفتح الفاء وسكون العين ـ مما قياسُه فُعُول بضمتين ، وكِعِظَمٍ وكِبَرٍ مما قياسه فُعُولة ، وكحُسْن وقُبْح مما قياسه فَعَالة .

﴿ تنبيه ﴾ : ذكر الزَّجَّاج وابنُ عصفور أن الفُعْل كالحُسْنِ قياسٌ فى مصدر فَعُلَ بضم العين كحَسُن ، وهو خلاف ماقاله سيبويه .

(وَغَيْرُ ذِي ثَلاَثَةٍ مَقِيسُ * مَصْدَرِهِ) أى : لا بدَّ لكل فعلٍ غيرِ ثلاثى من مصدر مَقِيسٍ ، فقياسُ فَعَّلَ بالتشديد إذا كان صحيح اللام التَّفْعِيلُ (كَقُدِّسَ التَّقْدِيسُ) وتُحذف ياؤه ويُعَوَّض عنها التاء فيصير وزنه تَفْعِلَة : قليلاً فى نحو جَرَّبَ تجرِبةً ؛ وغالبا فى مالامه همزة نحو جَزَّأَ تَجْزِئَةً ، وَوَطَّأَ تَوْطِئَةً ، وَنَبَّأَ تَنْبِئَةً ، وجاء أيضا على الأصل ، ووجوبا فى المعتل نحو غَطَّى تَغْطِيَةً (وَزَكِّهِ تَزْكِيَةً) وهى تُنَزِّى دَلْوَهَا تَنْزِيَةً . وأما قولُه :

٧١٠ — * بَاتَتْ تُنَزِّى دَلْوَهَا تَنْزِيًّا *

---

٧١٠ — هذا بيت من الرجز المشطور ، وبعده قوله :

* كَمَا تُنَزِّى شَهْلَةٌ صَبِيًّا *

ولم أعثر لهذا الرجز على نسبة إلى قائل معين ، وقد أنشده فى اللسان (ش هـ ل — ن ز ا) ولم ينسبه ، وأنشد الجوهرى بيت الشاهد هكذا :

* بَاتَ يُنَزِّى دَلْوَهُ تَنْزِيًّا *

وحكى البغدادى هذه الرواية عن أبى عبيد فى الغريب المصنف ، ولعل هذه الرواية أظهر وأقرب ، وقد روى أيضاً :

* فَهْوَ يُنَزِّى دَلْوَهُ تَنْزِيًّا *

وهذه الرواية قريبة من رواية الصحاح .

اللغة : « ينزى » بضم حرف المضارعة وتشديد الزاى مكسورة — مضارع نزى — بتضعيف الزاى — والمراد ههنا أنه يحرك دلوه ويرفعه ويخفضه عند الاستقاء « تنزيا » مصدر نزى المذكور، وهو على التفعيل كالتقديس والتطهير والتقديم ، وهو محل الاستشهاد ، وسيأتى بيانه ، وأصل هذه المادة قولهم : نزا الفرس ينزو نزوا — مثل عدا يعدو عدوا — ونزوانا أيضاً ، ومعناه وثب ، ويتعدى بالهمز فيقال : أنزاه ينزيه إنزاء، وبالتضعيف فيقال : نزاه ينزيه تنزية وتنزيا أيضا، وقوله « كما تنزى شهلة صبياً » الشهلة : العجوز ، ويقال لها : شهربة وشهبرة . وقال ابن يعيش : « يقال امرأة شهلة ، إذا كانت نصفاً ، ولا يقال ذلك للرجال » اهـ . ومعنى تنزية الشهلة الصبى ترقيصها إياه ، ويكون ذلك بثقل وضعف لأنها ضعيفة المنة .

المعنى : وصف رجلا — أو امرأة — بأنه يحرك دلوه عند الاستقاء ليمتلىء ، حركة ضعيفة ، فيرفعه ويخفضه ، تحريكا مماثلا لتحريك العجوز صبيها عند ترقيصها إياه .

فضرورة . وأشار بقوله :

(وَأَجْمِلاَ إِجْمَالَ مَنْ تَجَمُّلاً تَجَمَّلاَ)
(وَاسْتَعِذِ اسْتِعَاذَةً ثم أَقِمْ إِقَامَةً وَغَالِباً ذَا التا لَزِمْ)
(وَمَا يَلِى الآخِرُ مُدَّ وَافْتَحَا مَعْ كَسْرِ تِلْوِ الثَّانِ مِمَّا افْتُتِحَا)
(بِهَمْزِ وَصْـــلٍ كَاصْطَفَى)

إلى أن قياس أَفْعَلَ إذا كان صحيح العين الإفعال نحو أَجْمَلَ إِجْمَالاً ، وأَكْرَمَ إِكْرَامًا ، وأَحْسَنَ إِحْسَاناً ، وإن كان معتلّها فكذلك ولكن تنقل حركتها إلى الفاء فتقلب ألفا ثم تحذف الألف الثانية ويعوض عنها التاء ، كما فى أقام إِقَامَةً وأَعَانَ إِعَانَةً وأبان إبانَةً ، والغالبُ لزومُ هذه التاء كما أشار إليه بقوله « وغالبا ذا التا لزم » وقد تحذف نحو « وَإِقَامِ الصَّلَاةَ » ومنه ماحكاه الأخفش من قولهم : أَرَاهُ إِرَاءً ، وأَجَابَ إِجاباً .

وقياسُ ما أوَّله همزةُ وصلٍ أن يُكسر تِلْوُ ثانيه : أى ثالثه ، وأن يُمَدَّ مفتوحًا ما يليه

الإعراب : «بات» فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو « ينزى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو، والجملة من الفعل وفاعله فى محل نصب خبر بات «دلوه» دلو : مفعول به لينزى ، وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « تنزيا » مفعول مطلق مبين لنوع عامله ، والعامل فيه قوله ينزى « كما » الكاف حرف جر ، وما : مصدرية « تنزى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء « شهلة » فاعل « صبيا » مفعول به ، وما المصدرية مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف يقع صفة لقوله « تنزيا » والتقدير : تنزيا مماثلا لتنزية العجوز صبيها .

الشاهد فيه : قوله « تنزيا » فإنه مصدر « نزى » المعتل اللام المضعف الوسط ، وكان قياسه على أمثاله يقتضى أن يأتى على زنة تفعلة ــ بحذف لام التفعيل وتعويضه تاء فى الآخر عنها فيقال تنزية، كما قالوا : تزكية ، وتوفية ، وتولية ، وتورية ، وتضحية ، وتنحية ، وتعدية ، وتفدية ، وتردية ، وتصدية، فى مصادر زكى ، ووفى ، وولى ، وورى ، وضحى ، ونحى ، وعدى، وفدى ، وردى ، وصدى ــ بتضعيف الحشو فى جميع هذه الأفعال ، ولكن الراجز عدل عن المثال المستعمل ورجع إلى الأصل المهجور ، للضرورة ، وليست الضرورة إلا معاودة الأصول المهجورة .

الآخِرُ : أى ماقبل آخره ، كما أشار إليه بقوله « وما يلى الآخر ـ إلخ » أى : وما يليه الآخِر ، نحو اصْطَفَى اصْطِفَاءً ، وانْطَلَقَ انْطِلاَقاً ، وَاسْتَخْرَجَ اسْتِخْرَاجًا .

فإن كان اسْتَفْعَلَ معتلَّ العينِ فُعِل به مافعل بمصدر أفْعَلَ المعتلِّ العينِ ، نحو اسْتَعَاذَ اسْتِعَاذَةً ، وَاسْتَقَامَ اسْتِقَامَةً .

ويُسْتثنى من المبدوء بهمزة الوصل ما كان أصلُه تَفَاعَلَ أو تَفَعَّلَ ، نحو اطَّايَرَ واُطَّيَّرَ أصلهما تَطَايَرَ وتَطَيَّرَ فإن مصدرَهما لا يُكسر ثالثُه ولا يزاد قبل آخره ألف .

وقياسُ ما كان على تَفَعَّلَ التَّفَعُّلُ ، نحو: تجمَّلَ تجمُّلاً ، وتَعَلَّمَ تَعَلُّماً ، وتَكَرَّمَ تَكَرُّماً (وضُمَّ مَا * يَرْبَعُ) أى : يقع رابعاً (فِي أَمْثَالِ قَدْ تَلَمْلَمَا) صحيح اللام مما فى أوله تاء المطاوعة وشبهها ، سواء كان من باب تَفَعَّل كما مر ، أو من باب تَفَاعَلَ نحو تَقَاتَلَ تَقَاتُلاً وتَخَاصَمَ تَخَاصُماً ، أو من باب تفعلل نحو تَلَمْلَمَ تَلَمْلُماً وتَدَحْرَجَ تَدَحْرُجًا ، أو مُلْحَقاً به نحو تَبَيْطَرَ تَبَيْطُرًا وَتَجَلْبَبَ تجلبُباً . فإن لم يكن صحيحَ اللام وجب إبدالُ الضمة كسرة إذا كانت اللام ياء نحو تَدَلَّى تَدَلِّيًا وتَدَانَى تَدَانِياً وَتَسَلْقَى تَسَلْقِيًا .

(فِعْلاَلٌ أَوْ فَعْلَلَةٌ لِفَعْلَلاَ) وما ألحق به نحو دَحْرَجَ دِحْرَاجًا وَدَحْرَجَةً ، وحَوْقَلَ حِيقَالاً وَحَوْقَلَةً ، ومعنى حَوْقَل : كبر وضعُف عن الجماع (وَاجْعَلْ مَقِيسًا) من فِعْلاَلٍ و فَعْلَلَة (ثَانِياً لاَ أَوَّلاَ) وكلاهما عند بعضهم مقيسٌ وهو ظاهر كلام التسهيل .

﴿ تنبيه ﴾ : يجوز فى المضاعَف من فِعْلاَل نحو الزِّلْزَالِ والْقِلْقَالِ فتحُ أولِه وكسرُه ، وليس فى العربية فَعْلاَل بالفتح إلاَّ فى المضاعَفِ والكسرُ هو الأصل ، و إنما فُتح تشبيها بِالتَّفْعَالِ كما جاء فى التَّفْعَالِ التِّبْيَانُ والتِّلْقَاء بالكسر . والتَّفْعَال كُلّه بالفتح إلا هذين ، على أنهما عند سيبويه اسمانِ وُضع كلٌّ منهما موضعَ المصدر . وذهب الكسائى والفراء وصاحب الكشاف إلى أن الزِّلْزَالَ بالكسر المصدرُ و بالفتح الاسم ، وكذلك الْقَعْقَاعُ بالفتح الذى يتقعقع و بالكسر المصدر ، والْوَسْوَاسُ بالفتح اسم لما وَسْوَسَ به الشيطان و بالكسر المصدر ، وأجاز قوم أن يكونا مصدرين .

(لِفَاعَلَ الْفِعَالُ وَالْمُفَاعَلَهْ) نحو خَاصَمَ خِصَامًا ومُخَاصَمَةً ، وعَاقَبَ عِقَابًا وَمُعَاقَبَةً ، لكن يمتنع الفِعَالُ ويتعين المُفَاعَلَة فيما فاؤه ياء ، نحو يَاسَرَ مُيَاسَرَةً وَيَامَنَ مُيَامنة ، وشذ يَاوَمَهُ يِوَامًا لا مُيَاوَمَةً .

(وَغَيْرُ مَامَرَّ السَّمَاعُ عَادَلَهْ) أي كان له عَدِيلاً ، فلا يُقْدَم عليه إلا بسماع ، نحو كَذَّبَ كِذَّابًا ، وهِيَ تُنَزِّي دَلْوَهَا تَنْزِيًّا ، وَأَجَابَ إجَابًا ، وَتَحَمَّلَ تِحِمَّالاً ، واطْمَأَنَّ طُمَأْنِينَة ، وَتَرَامَوْا رِمِّيًّا ، وقَهْقَرَ قَهْقَرَى ، وقَرْفَصَ قُرْفُصَاءَ ، وَقَاتَلَ قِيتَالاً .

﴿ تنبيه ﴾ : يجيء المصدرُ على زنة اسم المفعول : في الثلاثي قليلا ، نحو جَلُدَ جَلَداً وَمَجْلُودًا . وقوله :

٧١١ - لَمْ يَتْرُكُوا لِعِظَامِهِ لَحْماً وَلاَ لِفُؤَادِهِ مَعْقُولاَ

---

٧١١ — هذا بعض بيت من الكامل ، وهو بتمامه :

حَتَّى إِذَا لَمْ يَتْرُكُوا لِعِظَامِهِ لَحْمًا وَلاَ لِفُؤَادِهِ مَعْقُولاَ

وهذا البيت للراعي عبيد بن حصين النميري، من قصيدة رواها غير واحد من حملة الشعر منهم أبو زيد صاحب جمهرة أشعار العرب ، وقد مضى مع شرح الشاهد (رقم ٤٣٨) ذكر طرف من هذه القصيدة وذكر السبب فيها ، وهاك جملة أخرى من أبياتها تتصل ببيت الشاهد :

إِنَّ السُّعَاةَ عَصَوْكَ يَوْمَ أَمَرْتَهُمْ وأَتَوْا دَوَاهِيَ لَوْ عَلِمْتَ وغُولاَ

كَتَبَ الدُّهَيمَ مِنَ الْعَدَاءِ لِمسْرِفٍ عَادٍ يُرِيدُ خِيَانَةً وَغُلُولاَ

ذُخْرَ الخليفَةِ ، لَوْ أَحَطْتَ بِخُبْرِهِ لَتَرَكْتَ مِنْهُ طَابَقًا مَفْصُولاَ

أَخَذُوا الْعَرِيفَ فَقَطَّعُوا حَيْزُومَهُ بِالْأَصْبَحِيَّةِ قَائِمًا مَغْلُولاَ

حَتَّى إذَا لَمْ يَتْرُكُوا لِعِظَامِهِ لَحْماً وَلاَ . . . البيت ، و بعده :

جَاءُوا بِصَكِّهِمُ وَأَحْدَبَ أَسْأَرَتْ مِنْهُ السِّيَاطُ يَرَاعَـــةً إِجْفِيلاَ

نَسِيَ الْأَمَانَةَ مِنْ مَخَافَةِ لُقَّحٍ شُمُسٍ تَرَكْنَ بَضِيعَهُ مَجْدُولاَ

أَخَذُوا حُمُولَتَهُ وَأَصْبَحَ قَاعِداً لاَ يَسْتَطِيعُ عَنِ الدِّيَارِ حَوِيلاَ

يَدْعُو أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ وَدُونَهُ خَرْقٌ تَجُرُّ بِهِ الرِّيَاحُ ذُيُولاَ

... ...

اللغة : « كتب الدهيم ـ البيت » الدهيم ـ بضم الدال وفتح الهاء وسكون الياء ، بصيغة التصغير ـ الداهية ، والأصل فيه أن ناقة يقال لها الدهيم ، وكان قوم من العرب قد غزوا قوما فقتل منهم سبعة إخوة فحملوا على الدهيم ، فصارت مثلا فى كل داهية ، وضربت العرب الدهيم مثلا فى الشر والداهية ، وقالوا : أثقل من حمل الدهيم ، وأشأم من الدهيم ، والعداء ـ بفتح العين المهملة والمد ـ الظلم وتجاوز الحد ، وفى الحديث أنه كتب ليهود تيماء أن لهم الذمة وعليهم الجزية بلا عداء . والمسرف : اسم الفاعل من مصدر أسرف ، وتقول : أسرف فى ماله ، إذا بذره أو أنفقه فى غير طاعة ، وتقول : أسرف فلان فى كذا ، إذا أفرط فيه وجاوز الحد ، وإذا أخطأ ، وإذا جهل ، وإذا غفل ، والخيانة : مصدر من مصادر خان يخون ، ووقع فى اللسان « مخانة » مكان «خيانة» وهما بمعنى ، والغلول ـ بضم الغين المعجمة ـ السرقة ، تقول : غل فلان كذا ، إذا أخذه خفية ودسه فى متاعه « ذخر الخليفة ـ البيت » قال أبو زيد القرشى : «أراد بإذخر الخليفة » اﻫ ، والخبر ـ بضم الخاء وسكون الباء ـ العلم بالشىء ، ويقال : مالى بهذا الأمر خبر ، وقالوا : هذا رجل خبر ـ بضم فسكون ، أو بفتح فكسر ـ إذا كان عالما بالخبر ، والطابق ـ بفتح الباء وبكسرها ـ العضو ، يريد لو علمت منه حاله على حقيقتها لمزقت أعضاءه وفصلت بعضها عن بعض « أخذوا العريف ـ البيت » عريف القوم : من دون رئيسهم ، والقيم بأمرهم ، ونقيبهم . والحيزوم : وسط الصدر ومايضم عليه الحزام ، وجمعوه على حيازيم وحيازم ـ بحذف الياء ـ والأصبحية : السياط ، نسبوها إلى أصبح أحد تبابعة اليمن ، ومغلولا : مقيدا « حتى إذا لم يتركوا لعظامه ـ البيت » معناه أنهم ما زالوا يضربونه ضربا مبرحا يفرى اللحم ويذهبه حتى تركوه عظما لا لحم عليه ، وفؤادا بغير عقل ، وذلك من ظلمهم وجوزهم وقسوة قلوبهم .

الإعراب : « حتى » هى ههنا ابتدائية « إذا » ظرفية تضمنت معنى الشرط « لم » حرف نفى وجزم وقلب « يتركوا » فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف النون ، وواو الجماعة فاعله «لعظامه» الجار والمجرور متعلق بيترك ، وعظام مضاف وضمير الغائب مضاف إليه «لحما» مفعول به ليتركوا «ولا» الواو حرف عطف ، ولا : حرف زائد لتأكيد النفى « لفؤاده » الجار والمجرور معطوف على الجار والمجرور السابق ، وفؤاد مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « معقولا »معطوف بالواو أيضا على قوله « لحما » وليس فيه العطف على معمولى عاملين ، لأن الجار والمجرور وقوله لحما كلاهما معمول ليتركوا .

... ...

الشاهد فيه : قوله « معقولا » فان العلماء يستشهدون بهذه الكلمة على أن المصدر يجىء من الفعل الثلاثى على زنة اسم مفعوله ، لأن المعنى أن السعاة لم يتركوا لعظام من عذبوه بالضرب بالسياط لحما يكسوها ولم يتركوا لفؤاده تعقلا ، بل أفنوا لحمه بالضرب الشديد وأفقدوه تمييزه .

ومثل هذا البيت فى الاستشهاد على مجىء المعقول مصدرا ما أنشده ابن برى :

فَقَدْ أَفَادَتْ لَهُمْ حِلْمًا وَمَوْعِظَةً   لِمَنْ يَكُونُ لَهُ إِرْبٌ وَمَعْقُولُ

أراد لمن يكون له تعقل .

واعلم أن العلماء يختلفون فى هذه المسألة : فسيبويه رحمه الله تعالى ينكر أن مصدر الفعل الثلاثى قد جاء على زنة اسم المفعول منه ، ويؤول ما عسى أن يذكره غيره من الألفاظ التى جاءت على زنة مفعول مما ظاهرها أن المراد بها معنى المصدر وهو الحدث ، وذلك بأن يدعى أن المراد بها المفعول به . وغير سيبويه من العلماء يثبت مجىء مصدر الثلاثى على زنة مفعول ، ويروى عن العرب ألفاظا جاءت على هذه الزنة والمراد بها معنى المصدر ، وينكرون التأويل لأنه خلاف الأصل وفيه من التكلف مالا مدعاة له ، ومن هذه الألفاظ ما استشهد له الشارح بالبيت الذى نحن بصدد شرحه من المعقول ، ومنها المجلود بمعنى الجلد والجلادة ، والميسور بمعنى اليسر ، والمعسور بمعنى العسر ، والمفتون بمعنى الفتنة ، والمحلوف بمعنى الحلف.

فأما المعقول فهو عندهم مصدر من مصادر عقل الأمر يعقله — من باب ضرب — وقد استشهد عليه الشارح وأيدنا استشهاده بالبيت الذى أثرناه عن ابن برى ، قال ابن منظور : « عقل يعقل عقلا ومعقولا ، وهو مصدر ، قال سيبويه : هو صفة ، وكان يقول : إن المصدر لا يأتى على وزن مفعول البتة ، ويتأول المعقول فيقول : كأنه عقل له شىء ، أى حبس عليه عقله وأيد وشدد ، قال : ويستغنى بهذا عن الفعل الذى يكون مصدرا » اه . يريد أنه يستغنى عن مجىء المصدر من الثلاثى على زنة مفعول بالمصدر الميمى .

وأما المجلود فهو عندهم أحد مصادر جلد الرجل وغيره — بضم اللام — فهو جلد وجليد ، بين الجلد — بفتح الجيم واللام جميعا — والجلادة ، والجلودة ، والجلود ، ويستشهدون عليه بقول الشاعر :

* وَاصْبِرْ فَإِنَّ أَخَا الْمَجْلُودِ مَنْ صَبَرَا *

وبقول الآخر يصف ناقة قوية على العمل والسير :

مِنَ اللوَاتِى إِذَا لاَنَتْ عَرِيكَتُهَا   يَبْقَى لَهَا بَعْدَهَا أَلٌّ وَمَجْلُودُ

وفى غيره كثيراً . ومنه قولُه :

٧١٢ * وَعِلْمُ بَيَانِ المَرْءِ عِنْدَ المُجَرَّبِ *

وقال الزمخشرى فى الأساس : « ورجل جلد ــ بفتح فسكون ــ وجليد ، وفيه جلد ــ بفتحتين ــ ومجلود ، وتجلد للشامتين » اه .

وأما الميسور والمعسور فقد قال ابن منظور : « والعرب تضع المعسور موضع العسر ، والميسور موضع اليسر ، وتجعل المفعول فى الحرفين كالمصدر ، قال ابن سيده : والمعسور كالعسر ، وهو أحد ما جاء من المصادر على مثال مفعول » اه . قال أبو رجاء غفر الله له ولوالديه : ويستدل على مجيء الميسور بمعنى اليسر بقول الشاعر :

* فَبَيْنَا الْعُسْرُ إِذْ دَارَتْ مَيَاسِيرُ *

الاستشهاد فى قوله « مياسير » فانه جمع ميسور ، ومقابلته بالعسر تدل على أنه أراد به اليسر ، وفى هذا البيت دليل على جمع المصدر إذا أريد به النوع وكانت له أنواع متعددة .

وأما المفتون فقد جاء مصدراً كالفتون فى قوله تعالى : (وَفَتَنَّاكَ فُتُونًا) وحمل بعض العلماء على ذلك المفتون فى قول الله عز وجل : (بأيكم المفتون) وقد بينا ذلك فى مطلع باب المبتدإ والخبر من هذا الكتاب . قال ابن منظور : « وقوله تعالى : (فستبصر ويبصرون بأيكم المفتون) قال أبو إسحاق : معنى المفتون الذى فتن بالجنون ، قال أبو عبيدة : معنى الباء الطرح ، كأنه قال : أيكم المفتون . قال أبو إسحاق : ولا يجوز أن تكون الباء لغوا ، ولا ذلك جائز فى العربية ، وفيه قولان للنحاة : أحدهما أن المفتون ههنا بمعنى الفتون ، مصدر على المفعول كما قالوا : ماله معقول ، ولا معقود: رأى ، وليس لفلان مجلود ، أى ليس له جلد ، ومثله الميسور والمعسور، كأنه قال بأيكم الفتون وهو الجنون . والقول الثانى فستبصر ويبصرون فى أى الفريقين المجنون ، أى فى فرقة الاسلام أو فى فرقة الكفر ، أقام الباء مقام فى » اه . وفى الصحاح « والمفتون : الفتنة ، وهو مصدر كالمحلوف والمعقول» اه . وقال المازنى فى تخريج الآية : « المفتون رفع بالابتداء ، كقولهم : بمن مرورك ، وعلى أيهم نزولك ؛ لأن الأول فى معنى الظرف» اه. وملخص هذا الكلام ماقاله ابن برى ، وهو « إذا كانت الباء زائدة فالمفتون الإنسان وليس بمصدر ، فان جعلت الباء غير زائدة فالمفتون مصدر بمعنى الفتون »، والقول بزيادة الباء هو قول سيبويه .

٧١٢ ــ هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* وَقَدْ ذُقْتُمُونَا مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ *

وهذا البيت من كلة أوردها أبو تمام حبيب بن أوس الطائى فى ديوان الحماسة (انظر شرح التبريزى بتحقيقنا : ٢/٢٢٤) ولم يعين أبو تمام قائلها ، بل قال « وقال آخر وقد أوقعت مازن بقوم من

... ...

عجل فقتلوا منهم ، فعدت بنو عجل على جار لبنى مازن فقتلوه» اهـ . ولم يتعرض أبو زكريا الخطيب لنسبة الأبيات ، وأول هذه الكلمة :

أَقُولُ وَسَيْفِي فِي مَفَارِقِ أَغْلَبٍ ... وَقَدْ خَرَّ كَالجِذْعِ السَّحُوقِ المُشَذَّبِ
بِكَ الْوَجْبَةُ العُظْمَى أَنَاخَتْ وَلَمْ تُنِخْ ... بِشُعْبَةَ فَابْعَدْ مِنْ صَرِيعٍ مُلَحَّبِ
سَقَاهُ الرَّدَى سَيْفٌ إِذَا سُلَّ أَوْمَضَتْ ... إِلَيْهِ ثَنَايَا المَوْتِ مِنْ كُلِّ مَرْقَبِ
فَيَا عِجْلُ عِجْلَ القَاتِلِينَ بِذَحْلِهِمْ ... غَرِيباً لَدَيْنَا مِنْ قَبَائِلِ يَحْصُبِ
جَنَيْتُمْ وَجُرْتُمْ إِذْ أَخَذْتُمْ بِحَقِّكُمْ ... غَرِيباً زَعَمْتُمْ مُرْمِلاً غَيْرَ مُذْنِبِ
وَمَا قَتْلُ جَارٍ غَائِبٍ عَنْ نَصِيرِهِ ... لِطَالِبِ أَوْتَارٍ بِمَسْلَكِ مَطْلَبِ
فَلَمْ تُدْرِكُوا ذَحْلاً وَلَمْ تَذْهَبُوا بِمَا ... فَعَلْتُمْ بَنِي عِجْلٍ إِلَى وَجْهِ مَذْهَبِ
وَلَكِنَّكُمْ خِفْتُمْ أَسِنَّةَ مَازِنٍ ... فَنَكَّبْتُمُ عَنْهَا إِلَى غَيْرِ مَنْكَبِ
وَقَدْ ذُقْتُمُونَا مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ ... وَعِلْمُ بَيَانِ المَرْءِ عِنْدَ المُجَرِّبِ

اللغة : « أقول وسيفى ــ البيت » المفارق : جمع مفرق ــ بزنة مجلس أو منبر ــ وهو وسط الرأس حيث يفرق الشعر ، والأغلب : الغليظ العنق ، ومؤنثه غلباء ، وخر : سقط ، والجذع ــ بكسر فسكون ــ ساق النخلة ، والسحوق ــ بفتح السين ــ الطويل ، وجعله مشذبا ليكون أظهر لطوله ، والتشذيب : التهذيب « بك الوجبة العظمى ــ البيت » هذا مقول القول ، وأراد بالوجبة ههنا المنية ، وأصل الوجبة السقطة . يريد نزل بك المكروه الأعظم ، لا بشعبة . وكأن هذا الأغلب المصروع كان يتوعد شعبة بالقتل أو يريده له ، وابعد : دعاء عليه ، والصريع : المصروع ، والملحب : يحتمل معنيين ، أحدهما أن يكون أراد المذلل ، وثانيهما أن يكون أراد المجروح المقطع من قولهم : لحبت اللحم ، إذا قطعته طويلا « سقاه الردى سيف ــ إلخ » الردى : الهلاك والموت ، وسل : أخرج من غمده ، وأومضت : لمعت ، من قولهم : أومض البرق ، إذا لمع من بعيد ، والمرقب فى الأصل : المكان العالى . يقول : إذا سل هذا السيف قتل به القوم ؛ وليس ثم إيماض ولا مرقب « فياعجل عجل القاتلين ــ البيت » الأحسن فى الإضافة فى قوله « عجل القاتلين » أن تكون من إضافة البعض إلى الكل ، والتكرير للتوكيد ، وقال أبو هلال : « أضاف عجلا إلى القاتلين وهى هم كما قال الله تعالى : (حبل الوريد) والحبل هو الوريد فأضيف إلى نفسه ، ونحوه

... ...

(حق اليقين) وقيل : حق اليقين مثل قولك: عين اليقين ، ومحض اليقين»اهـ. ولك أن تضم عجل الأول وتنصب الثانى على البدل أو عطف البيان ، وبنو عجل موتورون بما ارتكب منهم بنو مازن فلم يطلبوا ثأرهم من وجهه لكنهم أخذوا غريبا كان يجاور بنى مازن فقتلوه ، فهذا الشاعر يعيرهم ويهزأ بهم « جنيتم وجرتم ــ البيت » مفعولا زعمتم محذوفان كما حذفا فى قوله تعالى : (أين شركائى الذين كنتم تزعمون) وفى قول الكميت بن زيد الأسدى :

بِأَىِّ كِتَابٍ أَمْ بِأَيَّةِ سنةٍ ... تَرَى حُبَّهُمْ عَاراً عَلَىَّ وَتَحْسِبُ

والتقدير فى البيت الذى نشرحه : إذا أخذتم بحقكم رجلا هذه صفته زعمتموه مأخوذا. والمرمل : الفقير « فلم تدركوا ذحلا ــ البيت » يقول : إنكم لم تأخذوا بثأركم من قاتليكم ؛ إذ كنتم قد قتلتم غير الذى نال منكم ولم تذهبوا فى صنيعكم هـذا إلى شىء مما يذهب إليه الناس فى طلب الأوتار « ولكنكم خفتم أسنة مازن ــ البيت » يقال : نكب فلان عن الحق ، بمعنى تنكب عنه ، أى انحرف ومال وعدل ، يقول : هبتم أعداءكم الذين قتلوا منكم واستشعرتم الخوف منهم فحذرتموهم وعدلتم عنهم إلى غير معدل «وقد ذقتمونا مرة بعد مرة ــ البيت» المراد بالبيان ههنا معنى الظهور والانكشاف ، تقول : بان الشىء يبين ، إذا انكشف وظهرت حقيقة حاله ، والمجرب : التجربة والاختبار . ومعنى العبارة أن بالبحث والتجربة والاختبار يوقف على خبء الأمور وتظهر مكنوناتها، وقد فسر العلامة الصبان البيان بالمنطق الفصيح ، وهو أحد معانى هذه الكلمة ، ولكنه لا يتناسب مع سياق القطعة كلها كما ترى .

الإعراب : « وعلم » الواو للاستئناف حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، علم : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « بيان » مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو مضاف و « المرء » مضاف إليه « عند » ظرف متعلق بمحذوف خبر المبتدإ ، وهو مضاف و « المجرب » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « المجرب » فإنه بضم الميم وفتح الجيم وتشديد الراء مفتوحة ــ قد جاء على زنة اسم المفعول من جرب ــ بتضعيف الراء ــ والمراد به التجربة : أى أن المراد به المصدر . وقد حمل بعض العلماء على معنى المصدر كلمة « المجرب » فى قول امرىء القيس بن حجر الكندى (وهو الشاهد رقم ٢٢٠) :

فَإِنْ تَنْأَ عَنْهَا حِقْبَةً لاَ تُلاَقِهَا ... فَإِنَّكَ مِمَّا أَحْدَثَتْ بِالمُجَرَّبِ

والأكثرون على أنه اسم مكان التجربة ، ومنهم من يجعله اسم فاعل ويجعل الباء زائدة فى خبر إن ، وهو الذى مضى الاستشهاد به عليه . وروى أن رجلا سأل امرأة بعد ما جلس بين رجليها : أعذراء أم ثيب ؟ فقالت : أنت على المجرب ، تريد أنت على التجربة ، وليس فى مجىء المصدر على زنة اسم المفعول من غير الثلاثى خلاف نعلمه .

أى عند التَّجْرِبةِ ، وقولُه :

٧١٣ — * أُقَاتِلُ حَتَّى لاَ أرَى لِي مُقَاتَلاً *

٧١٣ — هذا صدر بيت من الطويل ، وقد وقع فى شعرين أحدهما من كلام مالك بن أبى كعب ، وعجزه فيه قوله :

* وَأَنجُو إِذَا غُمَّ الجَبَانُ مِنَ الْكَرْبِ *

وثانيهما من كلام زيد الخيل ، وعجزه فيه قوله :

* وَأَنجُو إِذَا لَمْ يَنْجُ إِلاَّ المُكَيَّسُ *

وقد روى ابن منظور هذين البيتين على ما ذكرناه ونسبهما إلى من ذكرنا (انظر اللسان : ق ت ل) فأما كلمة مالك بن أبى كعب فأولها قوله :

لَعَمْرُ أَبِيهَا لاَ تَقُولُ حَلِيلَتِي ... أَلاَ فَرَّ عَنِّي مَالِكُ بْنُ أَبِي كَعْبِ
أُقَاتِلُ حَتَّى لاَ أرَى لِي مُقَاتَلاً ... وَأَنْجُو إِذَا ... البيت ، وبعده :
أَبَى لِيَ أَنْ أُعْطِيَ الصَّغَارَ ظُلاَمَةً ... جُدُودِي وَآبَائِي الكِرَامُ أُولُو السَّلْبِ
هُمُ يَضْرِبُونَ الكَبْشَ يَبْرُقُ بَيْضُهُ ... تَرَى حَوْلَهُ الأَبْطَالَ فِي حَلَقٍ شُهْبِ
وَهُمْ أَوْرَثُونِي مَجْدَهُمْ وَفَعَالَهُمْ ... فَأُقْسِمُ لاَ يُزْرِي بِهِمْ أَبَداً عَقْبِي
وَأَرْعَى لِجَارِي مَا حَيِيتُ ذِمَامَهُ ... وَأَعْرِفُ مَا حَقُّ الرَّفِيقِ عَلَى الصَّحْبِ

اللغة : « أقاتل » هو مضارع قاتل الرجل الرجل مقاتلة وقتالا ، والقتال : المحاربة ، و « حتى » حرف معناه الغاية ، و « مقاتلا » الرواية فيه بفتح التاء ، وهو بمعنى القتال ، قال ابن منظور : « وقد قاتله قتالا وقيتالا ، وهو من كلام العرب ، وكذلك المقاتل ، قال مالك بن [أبى] كعب . . وأنشد البيت . وقال زيد الخيل . . . وأنشد البيت » اهـ كلامه « المكيس » بضم الميم وفتح الكاف وتشديد الياء مفتوحة — هو الفطن الموصوف بالكيس — بفتح الكاف وسكون الياء — وهو ضد الحمق ، وقال الراجز :

* إِمَّا تَرَانِي كَيِّساً مُكَيَّسَا *

وقول مالك بن أبى كعب فى البيت الآخر « وأنجو إذا غم الجبان » معناه إذا حزن واشتد حزنه ، و « الكرب » الحزن يأخذ بالنفس .

المعنى : وصف كل من الشاعرين نفسه بالحزم ، والأخذ فى أموره بالحكمة ، وأنه لايفوته وجه

... ...

الصواب فى القتال ، فيخوض المعركة ينازل الأقران ويغالبهم ، حتى إذا مارأى أن الفرار أحكم وترك المعركة أحزم نفض يده منها وانفلت غير خوار العزيمة ولا طائش الحلم ، وهذا وقت يأخذ الهول فيه الجبان ويعتريه الدهش فلا يتمكن من الفرار ويقع فى قبضة عدوه . وقد تعرض جماعة من الشعراء لهذا المعنى ، وأحسن من كشفه وأوضحه عمرو بن معد يكرب الزبيدى فى أبيات اختارها له أبو تمام فى حماسته (انظر التبريزى : ١ / ١٧٦) وذكرها ابن قتيبة فى ترجمته له فى كتابه الشعر والشعراء ، وهى قوله :

وَلَقَدْ أَجْمَعُ رِجْلَىَّ بِهَا حَذَرَ المَوْتِ وَإِنِّى لَفَرُورُ
وَلَقَدْ أَعْطِفُهَا كَارِهَةً حِينَ لِلنَّفْسِ مِنَ المَوْتِ هَرِيرُ
كُلُّ مَاذَلِكَ مِنِّى خُلُقٌ وَبِكُلٍّ أَنَا فِى الرَّوْعِ جَدِيرُ

وقد أوضح عن ذلك أيضاً ذلك الشاعر الذى يقول :

شُجَاعٌ إِذَا مَا أَمْكَنَتْنِى فُرْصَةٌ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ لِى فُرْصَةٌ فَجَبَانُ

قال أبو زكريا الخطيب : « وإنما هذا كلام من جمع إلى شجاعته وإقدامه حذرا وحزما » اه .

الإعراب : « أقاتل » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ،وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « حتى » حرف غاية وجر « لا » حرف نفى « أرى » فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد حتى وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وأن المصدرية والفعل المضارع فى تأويل مصدر مجرور بحتى ، والجار والمجرور متعلق بأقاتل ، وتقدير الكلام : أقاتل إلى عدم رؤيتى لنفسى مقاتلا « لى » جار ومجرور متعلق بأرى « مقاتلا » مفعول به لأرى منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله «مقاتلا» بضم الميم وفتح التاء كما وردت الرواية فيه عن الأثبات من العلماء فإنه مصدر معناه القتال وقد جاء على زنة اسم المفعول من قاتل ، وقوله « حتى لاأرى لى مقاتلا » نظير أن يقول « حتى لا أرى لى قتالا » فاعرف ذلك .

وقد استشهد سيبويه بهذا البيت بروايتيه اللتين ذكرناهما فى صدر الكلام على الشاهد ، لمثل ما أنشده الشارح من أجله ، ومن ذلك يتبين أنه لا خلاف بين النحاة فى مجىء المصدر على زنة اسم المفعول من غير الثلاثى . قال سيبويه (٢/٢٥٠) : « هذا باب نظائر ماذكرناه مما جاوز بنات الثلاثة بزيادة أو بغير زيادة ؛ فالمكان والمصدر يبنى من جميع هذا بناء المفعول ، وكان بناء

أى قِتَالاً . وقوله :

أَظَلُومُ إِنْ مُصَابَكُمْ رَجُلاً أَهْدَى السَّلاَمَ تَحِيَّةً ظُلْمُ(١)

المفعول أولى به لأن المصدر مفعول والمكان مفعول فيه ؛ فيضمون أوله كما يضمون المفعول لأنه قد خرج من بنات الثلاثة فيفعل بأوله مايفعل بأول مفعوله ، كما أن ماذكرت لك من بنات الثلاثة كأول مفعوله مفتوح (يريد أن أول الزمان والمكان من بنات الثلاثة مفتوح كأول مفعول) وإنما منعك أن تجعل قبل آخر حرف من مفعوله واوا كواو مضروب أن ذلك ليس من كلامهم ولا مما بنوا عليه . يقولون للمكان : هذا مخرجنا ، ومدخلنا ، ومصبحنا ، وممسانا ، وكذلك إن أردت المصدر ، قال أمية بن أبى الصلت :

اَلْحَمْدُ لِلهِ مُمْسَانَا وَمُصْبَحَنَا بِالْخَيْرِ صَبَّحَنَا رَبِّى وَمَسَّانَا

ويقولون للمكان : هذا متحاملنا ، ويقولون : ما فيه متحامل ، أى مافيه تحامل . ويقولون : مقاتلنا ، وكذلك تقول إذا أردت المقاتلة ، قال مالك بن أبى كعب أبو كعب بن مالك :

أُقَاتِلُ حَتَّى لاَ أَرَى لِى مُقَاتَلاً وَأَنْجُو إِذَا غُمَّ الجَبَانُ مِنَ الْكَرْبِ

وقال زيد الخيل :

أُقَاتِلُ حَتَّى لاَ أَرَى لِى مُقَاتَلاً وَأَنْجُو إِذَا لَمْ يَنْجُ إِلاَّ الْمُكَيَّسُ

وقالوا فى المكان : هذا موقانا ، وقال رؤبة :

* إِنَّ الْمُوَقَّى مِثْلُ مَاوُقِّيتُ *

يريد التوقية ، وكذلك هذه الأشياء . وأما قولهم : دعه إلى ميسوره ، ودع معسوره ، فإنما يجىء هذا على المفعول كأنه قال : دعه إلى أمر يوسر فيه أو يعسر فيه ، وكذلك المرفوع والموضوع ، كأنه يقول : له ما يرفعه وما يضعه ، وكذلك المعقول، كأنه قال عقل له شىء أى حبس له لبه وشدد، ويستغنى بهذا عن المفعل الذى يكون مصدرا لأن فى هذا دليلا عليه » اهـ كلامه . وحاصله أنه يرى أن اسم المفعول من غير الثلاثى واسم الزمان واسم المكان والمصدر الميمى كل أولئك تأتى على زنة واحدة ، وهو يعلل ذلك ويستدل له ، ثم ينكر مجىء المصدر من الثلاثى على زنة اسم المفعول ، ويعلل لذلك ، ويوجه بعض الألفاظ التى يزعم ناس فيها أنها مصادر على زنة المفعول بأن حقيقة أمرها أنها ليست مصادر وإنما هى أسماء مفاعيل .

(١) هذا بيت من الكامل ، وهو الشاهد (رقم ٦٨٣) الذى تقدم ذكره وشرحه فارجع إلى ذلك (فى ص ٢٢ من هذا الجزء) ومما يحسن أن تتنبه إليه أن الشارح جعل « مصابكم »

أى إصابتكم ، وربما جاء فى الثلاثى بلفظ اسم الفاعل نحو فلج فالجا[(١)] ، وقوله :

٧١٤ * كَفَى بِالنَّأْيِ مِنْ أَسْمَاءَ كَافِ *

هنا مصدرا جاء على زنة اسم المفعول من غير الثلاثى ، وكان قد جعله هناك اسم مصدر ، وإذا تدبرت فيما ذكرناه لك هناك علمت أنه لا تناقض بين الكلامين ؛ فإن تسمية الاسم الدال على الحدث المبدوء بالميم الزائدة لغير مفاعلة اسم مصدر إنما هو اصطلاح لبعض النحاة أخذه ابن مالك ثم تبعه عليه الشارح ، وهو عند التحقيق مصدر ، ويسمونه المصدر الميمى . قال ابن هشام : « ما بدىء بميم زائدة لغير مفاعلة يعمل اتفاقا ، كالمضرب والمقتل ، وذلك لأنه مصدر فى الحقيقة ، وإنما سموه أحيانا اسم مصدر تجوزا » اهـ .

(١) ورد فى اللسان : « وقد فلج ــ بالبناء للمجهول ــ فالجا فهو مفلوج » اهـ ، وفيه « قال ابن سيده : وهو أحد ما جاء من المصادر على مثال فاعل » اهـ والفالج : داء يرخى بعض البدن .

٧١٤ ــ هذا صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

* وَلَيْسَ لِحُبِّهَا إِذْ طَالَ شَافِ *

والبيت من شواهد شرح الكافية وشواهد شرح الشافية للرضى . وهذا البيت مطلع قصيدة لبشر بن أبى خازم يمدح فيها أوس بن حارثة ، وكان بشر قد هجا أوسا ، ثم حدث أن وقع بشر أسيرا فى يد بنى نبهان فاشتراه أوس منهم بمائتى بعير وأراد أن يحرقه فمنعت أوسا من ذلك أمه ــ وهى سعدى بنت حصن ، من طيىء ــ وأمرته أن يكسوه ويحمله ويرفده ليغسل هجاءه بمديحه ، ففعل أوس ما أشارت به أمه عليه . قال أبو محمد الأخفش : مدح بشر أوسا وأهل بيته مكان كل قصيدة هجاهم بها قصيدة وكان هجاهم بخمس فمدحهم بخمس ، وبعد البيت المستشهد بصدره قوله :

بَلَى إِنَّ الْعَزَاءَ لَهُ دَوَاءٌ ... وَطُولُ الشَّوْقِ يُنْسِيكَ الْقَوَافِي
فَيَالَكِ حَاجَــةً وَمِطَالَ شَوْقٍ ... وَقَطْعَ قَرِينَةٍ بَعْدَ ائْتِلَافِ
كَأَنَّ الْأَتْحَمِيَّةَ قَامَ فِيهَا ... لِحُسْنِ دَلَالِهَا رَشَأٌ مُوَافِ
مِنَ الْبِيضِ الْخُدُودِ بِذِى سُدَيْرٍ ... يَنُشْنَ الْغَضَّ مِنْ ضَالٍ قِضَافِ
أَوِ الْأُدْمِ الْمُوَشَّحَةِ الْعَوَاطِى ... بِأَيْدِيهِنَّ مِنْ سَــلَمِ النِّعَافِ
وَإِنَّكِ لَوْ رَأَيْتِ غَدَاةَ بِنْتُمْ ... خُشُوعِى لِلتَّفَرُّقِ وَاعْــتِرَافِى
إِذًا لَرَثَيْتِ لِى وَعَلِمْتِ أَنِّى ... بِوُدِّى غَــيْرُ مُطَّرِفِ التَّصَافِى
فَسَــلِّ طِلَابَهَا وَتَعَزَّ عَنْهَا ... بِنَاجِــيَةٍ تَخَيَّلُ بِالرِّدَافِ

... ...

اللغة : « كفى بالنأى » كفى ههنا فعل قاصر غير متعد ومعناه كمعنى حسب ، والنأى : البعد ، تقول نأى ينأى نأيا ــ مثل فتح يفتح فتحاً ــ إذا بعد ، والباء زائدة تفيد التوكيد ، ونظيره قول الله تعالى : (كفى بالله ولياً) وقوله سبحانه : (وكفى بنا حاسبين) وقوله جلت كلمته : (كفى بالله شهيداً) وقوله « أسماء » هو اسم امرأة ، و يجوز أن يكون منقولا من جمع اسم فتكون الهمزة أصلا غير منقلبة ، ويجوز أن يكون منقولا من الوصف وأصله وسماء من الوسامة فقلبت الواو المفتوحة همزة ، ونظيره أناة وأصلها وناة من الونى الذى هو الفتور « وليس لحبها » روى البغدادى فى مكان هذه الكلمة «وليس لنأيها» وما رويناه هو رواية أبى السعادات ابن الشجرى فى مختاراته ، وروى على غير هذين الوجهين .

الإعراب : « كفى » فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف لا محل له من الإعراب «بالنأى» الباء حرف جر زائد ، النأى : فاعل مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « من أسماء » جار ومجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لاينصرف للعلمية والتأنيث متعلق بمحذوف حال من النأى «كاف» مفعول مطلق مؤكد لعامله الذى هو كفى ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها معاملة المنصوب معاملة المرفوع والمخفوض « وليس » فعل ماض ناقص «لنأيها» اللام حرف جر ، ونأى : مجرور باللام ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر ليس تقدم على اسمه وهو قوله شاف فى آخر البيت ، وجعل البغدادى فى شرح شواهد الشافية الجار والمجرور متعلقاً بشاف، وجعل خبر ليس محذوفا ، ولا داعى لذلك ، ونأى مضاف وضمير الغائبة العائد إلى أسماء مضاف إليه « إذ » أداة تعليل ، قيل : هى حرف ، فهى مبنية على السكون لامحل لها من الإعراب ، وقيل : هى ظرف ، فهى مبنية على السكون فى محل نصب والعامل فيها قوله شاف الآتى « طال » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى النأى، والجملة فى محل جر بإضافة إذ التعليلية إليها ، وذلك على القول بظرفيتها وهو الراجح « شاف » اسم ليس ، مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل .

الشاهد فيه : قوله «كاف» واعلم أن فى هذه الكلمة شاهدين للنحاة : الأول فى أنها مصدر جاء على زنة اسم الفاعل من الثلاثى، نظير الطاغية بمعنى الطغيان، والباقية بمعنى البقاء، واللاغية بمعنى اللغو ، والكاذبة بمعنى الكذب ، والعافية بمعنى المعافاة فى قولهم : عافاه الله عافية ، والعاقبة بمعنى العقب كالضرب فى قولهم :عقب مكان أبيه يعقب عقبا وعاقبة ، وحملوا على هذا قول الله تعالى : (فأهلكوا بالطاغية) أى بسبب طغيانهم ، وقوله جلت كلمته : (فهل ترى لهم من باقية) أى بقاء

... ...

وقوله سبحانه : (ليس لوقعتها كاذبة) أى رد ، وقوله سبحانه : (لاتسمع فيها لاغية) أى لغوا ، وعلى هذا يكون قوله « كاف » فى بيت الشاهد مفعولا مطلقاً مؤكدا لعامله الذى هو كفى ، كما قلنا فى الإعراب ، ونظيره قول شاعر الحماسة :

أَعَانَ عَلَىَّ الدَّهْرَ إِذْ حَكَّ بَرْكَهُ   كَفَى الدَّهْرَ لَوْ وَكَّلْتَهُ بِىَ كَافِيَا

قال أبو زكريا الخطيب التبريزى فى شرحه على الحماسة (١ / ٢٨٣ بتحقيقنا) : « أراد كفى الدهر لو وكلته بى كفاية ، واسم الفاعل يقع موقع المصدر كثيرا ، كما يقع المصدر موقع اسم الفاعل ، ومثله قول بشر :

* كفى بالنأى من أسماء كاف *

فقوله كاف فى أحد الوجوه مصدر » اهـ .

وقد خرج سيبويه وأبو العباس المبرد على مجىء المصدر من الثلاثى بزنة فاعل قول الفرزدق :

أَلَمْ تَرَنِى عَاهَدْتُ رَبِّى وَإِنَّنِى   لَبَيْنَ رِتَاجٍ قَائِمًا وَمَقَامِ

عَلَى حَلْفَةٍ لاَ أَشْتُمُ الدَّهْرَ مُسْلِمًا   وَلاَ خَارِجًا مِنْ فِىَّ زُورُ كَلاَمِ

أما أبو العباس المبرد فقال فى الكامل (١/٧١ طبع المطبعة الخيرية ١٣٠٨) : « قوله ولا خارجا إنما وضع اسم الفاعل فى موضع المصدر ، أراد : ولا يخرج خروجا من فىّ زور كلام ؛ لأنه على هذا أقسم ، والمصدر يقع فى موضع أسم الفاعل ، يقال : ماء غور ، أى غائر ، كما قال الله تعالى : (إن أصبح ماؤكم غوراً) ويقال : رجل عدل ، أى عادل ، ويوم غمّ ، أى غامّ ، وهذا كثير جدا ، فعلى هذا جاء المصدر على فاعل كما جاء اسم الفاعل على المصدر ، ويقال : قم قائما ، فيوضع فى موضع قولك : قم قياما . وجاء من المصدر على فاعل حروف منها : فلج فالجا ، وعوفى عافية » اهـ .

وأما سيبويه فقال (١ / ١٧٣) : « وأما قول الفرزدق :

* على حلفة لا أشتم الدهر . . . . البيت *

فإنما أراد ولا يخرج فيما أستقبل ، كأنه قال : ولا يخرج خروجا ، ألا تراه ذكر عاهدت فى البيت الذى قبله فقال :

* ألم ترنى عاهدت ربى . . . . البيت *

ولو حمله على أنه نفى شيئاً هو فيه ولم يرد أن يحمله على عاهدت لجاز ، وإلى هذا الوجه كان يذهب عيسى فيما نرى ؛ لأنه لم يكن يحمله على عاهدت » اهـ .

وفى كلام الأعلم الشنتمرى بيان الوجه الذى اختاره سيبويه ، وبيان للوجه الذى حكاه سيبويه عن عيسى بن عمر ، قال : « الشاهد فيه قوله ولا خارجا ، ونصبه لوقوعه موقع المصدر الموضوع

أى كفاية ، ونحو « فَأُهْلِكُوا بِالطَّاغِيَةِ » أى بالطغيان « فَهَلْ تَرَى لَهُمْ مِنْ بَاقِيَةٍ » أى بقاء .

(وَفَعْلَةٌ) بالفتح (لمرة كَجَلْسَه) ومَشْيَة وضَرْبة (وَفِعْلَةٌ) بالكسر (لِهَيْئَةٍ كَجِلْسَهْ) ومِشْيَةٍ وضِرْبَةٍ .

﴿ تنبيه ﴾ : محلُّ ماذُكر إذا لم يكن المصدرُ العام على فَعْلَة بالفتح نحو رَحْمَة ، أو فِعْلَة بالكسر نحو ذِرْبَة ، فإن كان كذلك فلا يُدَلُّ على المرة أو الهيئة إلا بقرينة أو بوصف ، نحو رَحْمَة واحدة وذِرْبَة عَظِيمَة .

موضع الفعل ، على مذهب سيبويه ، والتقدير : عاهدت ربى . . . لا يخرج من فى زور كلام خروجا ، ويجوز أن يكون قوله ولا خارجا منصوبا على الحال ، والمعنى عاهدت ربى غير شاتم ولا خارج ، أى عاهدته صادقا ، وهذا على مذهب عيسى بن عمر ، وقد ذكره سيبويه عنه » اهـ .

وهذا أحد تخريجين فى هذه الكلمة التى هى «كاف» فى بيت بشر ، والتخريج الثانى أن يكون «كاف» اسم فاعل كما هو ظاهر الأمر ، وعلى ذلك يكون حالا من النأى الذى هو فاعل كفى ، ويكون من قبيل الحال المؤكدة لعاملها ، كما فى قوله تعالى : (فتبسم ضاحكا) وقوله سبحانه : (ولا تعثوا فى الأرض مفسدين) وعلى هذا الوجه استشهد به العلامة رضى الدين الاستراباذى فى شرح الشافية ، ويجوز أن يكون تمييزاً كما جاء التمييز مشتقا فى قولهم : لله دره فارسا (وقد علمت اختلاف العلماء فى هذا التركيب مما ذكرناه فى بابى الحال والتمييز) .

الشاهد الثانى فى هذه الكلمة مجيئها فى حال النصب ــ سواء أقلنا هى مصدر أم قلنا هى اسم فاعل ــ كما تجيء فى حال الرفع والجر ، نعنى بحذف الياء ، وكان ينبغى ــ لو جرى على ما هو المستعمل الكثير فى لسان العرب ــ أن يجيء بها ثابتة الياء، كما جاءت فى بيت الحماسة الذى أنشدناه فى بيان الشاهد الأول ، ونظيره فى ذلك قول مجنون ليلى :

وَلَوْ أَنَّ وَاشٍ بِالْيَمَامَةِ دَارُهُ ... وَدَارِى بِأَعْلَى حَضْرَمَوْتَ اهْتَدَى لِيَا

فقد كان ينبغى أن يقول « ولو أن واشيا » إلا أنه لما اضطر لإقامة الوزن عامل المنصوب معاملة المرفوع والمخفوض . وبعض النحاة يروى بيت المجنون « ولو كان واش » فيكون جاريا على المستعمل الكثير ، قال أبو زكريا الخطيب التبريزى فى بيت بشر : « لكنه لم ينصبه ، وجعله كقول الآخر :

كَأَنَّ أَيْدِيهِنَّ بِالْقَاعِ الْقَرِقْ ... أَيْدِى جَوَارٍ يَتَعَاطَيْنَ الْوَرِقْ

(فِي غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ بِالتَّا المَرَّهْ) نحو انْطَلَقَ انْطِلَاقَةً ، واستخرج استخراجة . فإن كان بناء مصدره العام على التاء دُلَّ على المرة منه بالوصف كإقامة واحدة ، واستقامة واحدة ، (وَشَذَّ فِيهِ هَيْئَةٌ كَالْخِمْرَهْ) من اختَمَر ، والعِمَّة من تَعَمَّم ، والنِّقْبَة من انتَقَبَ .

﴿ خاتمة ﴾ : يُصَاغ من الثلاثى مَفْعل؛ فتفتح عينه مُرَادًا به المصدرُ أو الزمان أو المكان : إن اعتلَّت لامه مطلقاً نحو مَرْمًى ومَغْزًى ومَوْقًى ، أو صحت ولم تُكسر عينُ مضارعه نحو مَقْتَل ومَذْهَب ، فإن كُسرت فتحت فى المرادِ به المصدرُ نحو مَضْرَب ، وكُسِرَت فى المرادِ به الزمانُ أو المكانُ نحو مَضْرِب ، وتكسر مطلقاً عند غير طيِّئٍ فيما صحت لامه وفاؤه واوٌ نحو مَوْرِد ومَوْقِف ومَوْئِل ، وشذَّ من جميع ذلك ألفاظٌ معروفةٌ ذكرها فى التسهيل .

ويُعَامل غير الثلاثى مُعَامَلَةَ الثلاثى فى ذلك ، فَمَنْ أراد ذلك بَنَى منه اسمَ مفعولٍ وجعله بإزاء ما يقصده من المصدر كما مر أو الزمان أو المكان ، ومنه « بِسْمِ اللهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا » « وَمَزَّقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ » وقوله :

٧١٥ — * الحَمْدُ لِلهِ مُمْسَانَا وَمُصْبَحَنَا *

فى ترك إعراب المعتل فى موضع النصب أيضاً ؛ إذ كان من العرب من يستثقل الفتحة فى الياء ، والتقدير : كفى النأى من أسماء كافيا ، أى كفاية . وقد جاء فى المثل : أعط القوس باريها — بسكون الياء فى باريها ، ولم يرو أحد باريها — بفتح الياء — فليس يجوز إلا ما حكى ؛ لأن الأمثال لا تغير » اه كلامه .

٧١٥ — هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* بِالخَيْرِ صَبَّحَنَا رَبِّى وَمَسَّانَا *

وقد أنشده ابن منظور فى لسان العرب (م س ا) وهذا البيت من شواهد سيبويه (٢/٢٥٠) وقد ذكرنا لك عبارته فى شرح الشاهد (رقم ٧١٣) ومنها هذا البيت ، وهذا مطلع قصيدة لأمية بن أبى الصلت الثقفى ، وبعده قوله :

رَبِّ الحَنِيفَةِ لَمْ تَنْفَدْ خَزَائِنُهُ ... مَمْلُوءَة طبقَ الآفَاقِ سُلْطَانَا

أَلَا نَبِيَّ لَنَا مِنَّا فَيُخْبِرَنَا ... مَا بُعْدُ غَايَتِنَا مِنْ رَأْسِ مُجْرَانَا

... ...

بَيْنَا يُرَبِّبُنَا آبَاؤُنَا هَلَكُوا وَبَيْنَمَا نَقْتَنِي الْأَبْنَاءَ أَفْنَانَا
وَقَدْ عَلِمْنَا لَوَانَّ الْعِلْمَ يَنْفَعُنَا أَنْ سَوْفَ تَلْحَقُ أُخْرَانَا بِأُولَانَا
وَقَدْ عَجِبْتُ وَمَا بِالْمَوْتِ مِنْ عَجَبٍ مَا بَالُ أَحْيَائِنَا يَبْكُونَ مَوْتَانَا

ويروى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنشد هذه القصيدة ، فقال : « إن كاد أمية ليسلم » ويروى أنه قال : « آمن شعره ، وكفر قلبه » وانظر أغانى أبى الفرج (٣ / ١٨٦ – ١٩٢) وخزانة البغدادى (١ / ١١٨ – ١٢٢ بلاق) .

اللغة : « ممسانا » بضم الميم الأولى وسكون الثانية ـ أراد به الإمساء ، وهو مصدر أمسى يمسى إذا دخل فى وقت المساء ، وهذا الفعل تام « مصبحنا » أراد به الإصباح الذى هو مصدر أصبح يصبح ، هذا هو الذى يستفاد من عبارة سيبويه ، وقد صرح بذلك الأعلم حيث يقول : « الشاهد فيه قوله ممسانا ومصبحنا ، وهما بمعنى الإمساء والإصباح ، كما تقول مضرب ومشتم فى الضرب والشتم ، فالمفعل من الثلاثى المزيد كالمفعل فيما لا زيادة فيه منه . ونصب الممسى والمصبح فى البيت على الظرف وإن كانا مصدرين ؛ لأنه أراد وقت الصباح ووقت المساء ، فحذف الوقت وأقام المصدر مقامه » اهـ كلامه بحروفه . وكأن العلامة الصبان لما رأى أن المقصود فى البيت الدلالة على الزمان حمل الممسى والمصبح فيه على أنهما اسمان للزمان من أول الأمر ، وأن ذلك خير من أن نحملهما على المصدر ثم ندعى أن المصدر مستعمل فى الزمان كقولك : أزورك قدوم أبيك ، وأنت تريد وقت قدومه . وأقول : إن اللفظ محتمل بغير شك ، وإن الذى ذهب إليه الأعلم تبعاً لعبارة سيبويه يستدعى حمل اللفظ على معنى يحتمله ثم إرادة معنى آخر كان يمكن أن يراد منه أول الأمر ، قال ابن منظور : « والمصبح ـ بفتح الميم ـ موضع الإصباح ، ووقت الإصباح أيضاً ، قال الشاعر :

* بِمَصْبَحِ الْحَمْدِ وَحَيْثُ يُمْسِي *

وهذا مبنى على أصل الفعل قبل أن يزاد فيه . ولو بنى على أصبح لقيل مصبح بضم الميم ، قال الأزهرى : المصبح ـ بضم الميم ـ الموضع الذى يصبح فيه ، والممسى المكان الذى يمسى فيه ، ومنه قوله :

* قَرِيبَةُ الْمُصْبَحِ مِنْ مُمْسَاهَا *

... ...

والمصبح أيضاً الإصباح ، يقال : أصبحنا إصباحاً ومصبحا » اهـ . وقال فى موضع آخر : « والمسى – بضم الميم – كالمصبح ، قال أمية بن أبى الصلت :

☆ الحمد لله ممسانا ومصبحنا ☆

وهما مصدران وموضعان أيضاً ، قال امرؤ القيس يصف جارية :

تُضِيءُ الظَّلَامَ بِالْعِشَاءِ كَأَنَّهَا … مَنَارَةُ مُمْسَى رَاهِبٍ مُتَبَتِّلِ

يريد صومعته حيث يمسى فيها» اهـ . وقول أمية بن أبى الصلت فى البيت المستشهد به ونحن بصدد شرحه « صبحنا ربى ومسانا » هو بتضعيف العين فى الفعلين جميعاً ، وأصل هذه العبارة قولهم : صبح القوم القوم – بالتخفيف أو بالتشديد – إذا أتوهم صباحا ، قال بجير بن زهير بن أبى سلمى المزنى :

صَبَحْنَاهُمْ بِأَلْفٍ مِنْ سُلَيْمٍ … وَأَلْفٍ مِنْ بَنِى عُثْمَانَ وَافِى

وقال الراجز :

نَحْنُ صَبَحْنَا عَامِرًا فِى دَارِهَا … جُرْدًا تَعَادَى طَرَفَىْ نَهَارِهَا

وفى الحديث أنه عليه الصلاة والسلام صَبَّحَ خَيْبَرَ ، أى أتاها صباحا ، وقال عنترة يصف خيلا :

وَغَدَاةَ صَبَّحْنَ الجِفَارَ عَوَابِسًا … يَهْدِى أَوَائِلَهُنَّ شُعْثٌ شُزَّبُ

وقال الراجز وهو فى حديث أبى بكر :

كُلُّ امْرِىءٍ مُصَبَّحٌ فِى أَهْلِهِ … وَالْمَوْتُ أَدْنَى مِنْ شِرَاكِ نَعْلِهِ

يريد أن كل إنسان مأتى بالموت صباحا .

الإعراب : « الحمد » مبتدأ « لله » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « ممسانا » ممسى : ظرف زمان منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، ويجوز أن يكون متعلقاً بالحمد وأن يكون متعلقا بالخبر المحذوف ، وهو مضاف وضمير المتكلمين مضاف إليه « ومصبحنا » الواو حرف عطف ، مصبح : معطوف على ممسى ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، والضمير مضاف إليه « بالخير » جار ومجرور متعلق بصبح الآتى « صبحنا » صبح : فعل ماض ، وضمير المتكلمين مفعول به « ربى » رب : فاعل صبح ، وياء التكلم مضاف إليه « ومسانا » الواو حرف عطف ، مسى : فعل ماض ، وضمير المتكلمين مفعوله ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ربى ، والجملة معطوفة على جملة صبحنا ربى .

... ...

الشاهد فيه: قوله «ممسانا ومصبحنا» فإنهما كلمتان وردتا على وزان اسم المفعول من الفعل الثلاثى المزيد فيه، وهما فى ذاتهما يحتملان أن يراد منهما الحدث فيكونا مصدرين كالإمساء والإصباح، وأن يراد منهما موضع الإصباح وموضع الإمساء، فيكونا اسمين للمكان، وأن يراد منهما زمان الإمساء وزمان الإصباح، فيكونا اسمين للزمان، والمراد منهما فى هذا البيت المعنى الأخير فهما اسمان دالان على زمان الحدث الذى يدل عليه الإمساء والإصباح. وقد عرفت فيما ذكرناه لك فى لغة البيت أن هذا القدر مما لا يختلف فيه أحد، وأن الاختلاف إنما هو فيما وراء ذلك، وحاصله هل أريد بالممسى والمصبح زمان الإمساء والإصباح من أول الأمر أو أريد بهما أولا نفس الإمساء والإصباح ثم استعمل اللفظ فى زمانهما، كما عرفت أننا نرجح الوجه الأول، وعرفت السر فى ترجيحنا إياه.

أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة بها

(كَفَاعِلٍ صُغْ اسْمَ فَاعِلٍ إذَا مِنْ ذِى ثَلَاثَةٍ يَكُونُ) لازمًا (كَغَذَا) الوادى — بمعجمتين مفتوحَ العين — بمعنى سال ، فيقال : غذا الماء فهو غاذٍ ، وذَهَبَ زيدٌ فهو ذاهبٌ ، وسَلِم فهوسالم ، وفَرُهَ الفرسُ فهو فَارِهٌ ، أو متعدِّيا نحو ضَرَبَ فهوضاربٌ ، وركِبَ فهو راكِبٌ.

(وَهْوَ قَلِيلٌ فِى فَعُلْتُ) بضم العين كَطَهُرَ فهو طاهِر ، وَنَعُمَ فهو ناعِم ، وفَرُهَ فهو فارِه (وَ) فى (فَعِلْ) بكسرها (غَيْرَ مُعَدَّى) نحو سَلِم فهو سَالِم (بَلْ قِيَاسُهُ) أى قياس فَعِلَ اللازم المكسورِ العينِ (فَعِلٌ) بفتح الفاء وكسر العين فى الأعراض (وأَفْعَلُ) فى الألوان والخِلَق ، و (فَعْلَانُ) فيما دلَّ على الامتلاء وحَرَارة الباطن ، (نَحْوُ أَشِرٍ) و بَطِرٍ وفَرِحٍ (وَنَحْوُ صَدْيَانَ) وريَّانَ وَعطْشَانَ (وَنَحْوُ الْأَجْهَرِ) والأحمر ، ومما شذ فيه مريضٌ وكَهْلٌ.

(وفَعْلٌ) بفتح الفاء وسكون العين (أَوْلَى وَفَعِيلٌ بِفَعُلْ) مضمومَ العينِ (كالضَّخْمِ) والشَّهْمِ (وَالجَمِيلِ) والظريف (وَالْفِعْلُ) لهذه ضَخُمَ وَشَهُمَ و (جَمُلْ) وظَرُفَ (وَأَفْعَلٌ فِيهِ قَلِيلٌ وَفَعَلْ) بفتحتين ، وَفَعَالٌ بالفتح ، وفُعَالٌ بالضم ، وَفُعُلٌ بضمتين ، وفِعْلٌ بكسر الفاء أو ضمها ، وفُعَّالٌ ، وفَعُول ، وفِعِل بكسرتين : كحَرُشَ فهو أحْرَش[1] ، وخَطُبَ فهو

(١) الأحرش : الخشن ، وجمعه حرش — بضم الحاء المهملة وسكون الراء — وقالوا : دينار أحرش ، يريدون أنه خشن لجدته ، وقالوا : دراهم حرش ودنانير حرش ، وقالوا : ضب أحرش ، يريدون أنه خشن الجلد كأنه محزز ، وقالوا : أفعى حرشاء ، إذا كانت خشنة الجلد ، ولم يحك المجد فى القاموس فعلا لهذا المعنى ، وحكى ابن منظور فى اللسان أنه لم يسمع لهذا الوصف فعل ، قال : « والأحرش من الدنانير ما فيه خشونة لجدته ، قال :

* دَنَانِيرُ حُرْشٌ كُلُّهَا ضَرْبُ وَاحِدٍ *

وفى الحديث أن رجلا أخذ من رجل آخر دنانير حرشا ، جمع أحرش ، وهو كل شىء خشن أراد أنها كانت جديدة فعليها خشونة النقش ، ودراهم حرش : جياد خشن حديثة العهد بالسكة ، والضب أحرش : خشن الجلد كأنه محزز ، وقيل : كل شىء خشن فهو أحرش وحرش — بفتح فكسر — والأخيرة عن أبى حنيفة ، وأراها على النسب لأنى لم أسمع له فعلا ، وأفعى حرشاء : خشنة الجلد » اهـ .

أَخْطَبُ إذا احْمَرَّ إلى الكُدْرة[1] ، ونحو بَطُلَ فهو بَطَل[2] وحَسُن فهو حَسَن ، ونحو جَبُن فهو جَبَانٌ ، وشَجُع فهو شُجَاعٌ ، ونحو جَنُبَ فهو جُنُبٌ . ونحو عَفُرَ فهو عِفْرٌ[3] أي شُجَاع

---

(١) نص الشيخ خالد في التصريح على أن هذا الفعل بالخاء والظاء المعجمتين ، وأنه مضموم العين ، وهاك عبارته مع عبارة أصله : « وقياس الوصف من فعل بالضم فعيل كظريف وشريف ، ودونه — أي دون فعيل — فعل ، بفتح الفاء وسكون العين ، كشهم بالشين المعجمة من الشهامة بمعنى الضخامة ، وضخم ، بالضاد والخاء المعجمتين ، من ضخم الشيء إذا غلظ ، ودونهما — أي دون فعيل وفعل — أفعل ، كأخطب بالخاء والظاء المعجمتين ، يقال : أخطب اللون ، إذا كان أحمر إلى الكدرة » اه المقصود منه بحروفه ، لكني لم أجد هذه المادة فيما بين يدى من معاجم اللغة أصالة ، وقد ذكر الجوهري في الصحاح والمجد في القاموس وابن منظور في اللسان الأخطب بالخاء المعجمة والطاء المهملة ، بهذا المعنى ، وذكر الأخيران أن فعله خطب — بكسر الطاء المهملة — ومصدره الخطبة ، قال المجد : « والخطبة بالضم لون كدر مشرب حمرة في صفرة ، أو غبرة ترهقها خضرة ، خطب كفرح فهو أخطب » اه . وقال ابن منظور : « والخطبة : لون يضرب إلى الكدرة مشرب حمرة في صفرة كلون الحنظلة الخطباء قبل أن تيبس ، وكلون بعض حمر الوحش ، والخطبة : الخضرة ، وقيل : غبرة ترهقها خضرة ، والفعل من كل ذلك خطب خطبا — مثل فرح فرحاً — وهو أخطب ، وقيل : الأخطب الأخضر يخالطه سواد » اه .

(٢) في اللسان : « وقد بطل — بالضم — يبطل ، بطولة وبطالة ، أي صار شجاعا ، وتبطل ، قال أبو كبير الهذلي :

ذَهَبَ الشَّبَابُ وَفَاتَ مِنْهُ مَامَضَى … وَنَضَا زُهَيْرُ كَرِيهَتِي وَتَبَطَّلَا

وجعله أبو عبيد من المصادر التي لا أفعال لها » اه . وفي القاموس : « ورجل بطل — محركة ، وكشداد — بين البطالة والبطولة شجاع تبطل جراحته فلا يكترث لها ، أو تبطل عنده دماء الأقران والجمع أبطال ، وهي بهاء ، وقد بطل ككرم » اه . وفي كتاب الأفعال لابن القطاع : « بطل الرجل بطولة وبطالة : صار شجاعا » اه . وحكى صاحب المصباح أن في هذا الفعل لغة أخرى من باب قتل يقتل . قال : « ورجل بطل أي شجاع ، والجمع أبطال ، مثل سبب وأسباب ، والفعل منه بطل بالضم بوزان حسن فهو حسن ، وفي لغة بطل يبطل من باب قتل يقتل فهو بطل بين البطالة — بالفتح والكسر — سمي بذلك لبطلان الحياة عند ملاقاته ، أو لبطلان العظائم به . قال بعض شارحي الحماسة : يقال رجل بطل ، وامرأة بطلة »

(٣) في اللسان : « ورجل عفر بكسر فسكون — وعفرية ونفرية — بكسر فسكون فكسر — وعفارية — بضم أوله وتخفيف الباء — وعفريت ، بين العفارة — بفتح العين المهملة — خبيث

ماكر ، ونحو غَمُرَ[١] فهو غُمْر : أى لم يُجَرِّب الأمور ، ونحو وَضُؤ فهو وُضَّاء[٢] أى وَضىء ،

منكر داه » اه . وفى القاموس : « والعفر بالضم : الشجاع الجلد ، والغليظ الشديد ، والجمع أعفار » اه . وفيه : « ورجل عفر وعفرية وعفريت بكسرهن وعفر كطمر وعفرى وعفرنية كقذعملة وعفارية بالضم ، بين العفارة بالفتح : خبيث منكر » اه . ولم يحك أحدها فعله كما ترى . وفى كتاب الأفعال لابن القطاع : « وعفر عفارة : شجع وجلد ، فهو عفر (بكسر أوله) » اه .

(١) فى القاموس : « الغمر (بالفتح) : من لم يجرب الأمور ، ويثلث ، ويحرك » يعنى أن فيه أربع لغات : فتح أوله أوضمه أو كسره مع سكون ثانيه ، وفتح أوله وثانيه معا ، وفى اللسان : « وصبى غمر (بضم فسكون ، وبفتح فسكون ، وبفتحتين ، وبفتح فكسر) ومغمر : لم يجرب الأمور ، بين الغمارة ، من قوم أغمار ، وقد غمر بالضم يغمر غمارة وكذلك المغمر من الرجال ، إذا استجهله الناس ، وقد غمر تغميراً » ، وفى حديث ابن عباس أن اليهود قالوا للنبى صلى الله عليه وسلم : لا يغرك أن قتلت نفرا من قريش أغمارا ، الأغمار : جمع غمر بالضم وهو الجاهل الغر الذى لم يجرب الأمور ، قال ابن سيده : ويقتاس من ذلك لكل من لا غناء عنده ولا رأى ؛ ورجل غمر (بالضم) وغمر (بفتح فكسر) لا تجربة له بحرب ولا أمر ولم تحنكه التجارب ، وقد روى بيت الشماخ :

لاَتَحْسَبَنِّى وَإِنْ كُنْتُ امْرَأً غَمِرًا كَحَيَّةِ المَاءِ بَيْنَ الصَّخْرِ وَالشِّيدِ

قال ابن سيده : فلا أدرى أهو إتباع أم لغة » اه . وفى كتاب الأفعال لابن القطاع : «وغمر الرجل غمارة : لم يجرب ، فهو غمر » اه . وضبط الفعل بضم الميم وكسرها ، والوصف بضم الغين وسكون الميم ، ضبط قلم .

(٢) قال فى القاموس : « الوضاءة : الحسن والنظافة ، وقد وضؤ ككرم ، فهو وضىء من أوضياء ووضاء (الأول كأغنياء ، والثانى كرجال) ، وهو وضاء كرمان من وضائين ووضاضىء ، وما هو بواضىء : أى بوضىء » اه وحكى فى اللسان مثل ذلك ، ومن شواهد الوضاء قول أبى صدقة الدبيرى :

وَالمَرْءُ يُلْحِقُهُ بِفِتْيَانِ النَّدَى خُلُقُ الْكَرِيمِ وَلَيْسَ بِالْوُضَّاءِ

ونحو حَصُرَت فهى حَصُور : أى ضاق مَجْرَى لبنها ، ونحو خَشُن فهو خَشِنٌ(١) .

﴿ تنبيه ﴾ : جميعُ هذه الصفات صفاتٌ مشبهة ، إلا فاعلا كضارب وقائم فإنه اسم فاعل إلا إذا أُضيفَ إلى مرفوعه ، وذلك فيما إذا دل على الثبوت كطاهر القلب ، وشاحط الدار : أى بعيدها ، فهو صفة مُشَبَّهَة أيضاً .

(وَبِسِوَى الْفَاعِلِ قَدْ يَغْنَى فَعَلْ) أى وقد يُسْتَغْنَى عن وزن فاعل من فعل بالفتح بغيره : كشَيْخ وأشْيَب وطَيِّب وعَفِيف .

* * *

(وَزِنَةُ الْمُضَارِعِ اسْمُ فَاعِلِ مِنْ غَيْرِ ذِى الثَّلَاثِ كَالْمُوَاصِلِ)
(مَعْ كَسْرِ مَتْلُوِّ الْأَخِيرِ مُطْلَقَا وَضَمِّ مِيمٍ زَائِدٍ قَدْ سَبَقَا)

أى : يأتى اسمُ الفاعل من غير الثلاثى المجرد على زنة مضارعه ، بشرط الإتيان بميم مضمومة مكان حرف المضارعة ، وكسر ماقبل الأخير مطلقاً : أى سواء كان مكسورا فى المضارع كمنطلِق ومستَخرِج ، أو مفتوحا كمتعلِّم ومُتَدَحْرِج .

* * *

(وَ إِنْ فَتَحْتَ مِنْهُ) أى من هذا (مَا كَانَ انْكَسَرْ) وهو ماقبل الأخير (صَارَ اسْمَ مَفْعُولٍ كَمِثْلِ الْمُنْتَظَرْ) والمستَخْرَج .

(وَفِى اسْمِ مَفْعُولِ الثُّلَاثِىِّ اطَّرَدْ زِنَةُ مَفْعُولٍ كَآتٍ مِنْ قَصَدْ)

(١) الذى فى القاموس : « الخشن ككتف والأخشن : الأخرش من كل شىء ، والجمع خشان ككتاب ، وهى خشنة وخشناء ، والفعل خشن ككرم » اهـ . وحكى فى اللسان مثل ذلك ولم يحك أحدهما خشنا بكسر الخاء والشين ، والذى يظهر لى أن هذا من لغات تميم الذين يتبعون أول الكلمة ثانيها فى مثل ذلك فيقولون فى كتف وخشن ونحوها : كتفا وخشنا كإبل .

يقصِد ، فإنه مقصود ، وآتٍ من ضرب مَضْرُوب ، ومن مَرَّ مَمْرُورٌ به ، ومنه مَبِيعٌ ومَقُول ومَرْمِىّ ، إلا أنها غيرت(١) .

﴿ تنبيه ﴾ : مراده بالثلاثىّ المتصرفُ .

(وَنَابَ نَقْلاً عَنْهُ) أى عن مفعول (ذُو فَعِيلِ) مستوياً فيه المذكرُ والمؤنثُ (نَحْوُ فَتَاةٍ أَوْ فَتًى كَحِيلِ) أو جَرِيح أو قَتِيل .

﴿ تنبيه ﴾ : مرادُه أنه ينوب عنه فى الدلالة على معناه فقط . قال فى التسهيل : وينوبُ فى الدلالة لاالعمل عن مَفْعُول بقلة : فِعْلٌ كَذِبْحٍ(٢) ، وفَعَلٌ كقَنَصٍ(٣) ،

---

(١) أصل مرمى مرموى على زنة مفعول ، فاجتمعت الواو والياء فى كلة والأولى منهما ساكنة فقلبت الواو ياء ، ثم أدغمت الياء فى الياء ، ثم قلبت ضمة الميم كسرة لتناسب الياء . وأصل مقول مقوول على زنة مفعول أيضا ، ثم نقلت ضمة الواو الأولى إلى الساكن الصحيح قبلها وهو القاف فاجتمع ساكنان — وهما الواو الزائدة الساكنة من أول الأمر والواو التى هى عين الكلمة التى نقلت حركتها — فحذف أحد الساكنين ، وفى المحذوف منهما خلاف بين العلماء سنشرحه تفصيلا فى قسم الصرف من هذا الكتاب ، ولكنا نذكر لك ههنا أننا نرجح أن المحذوف هو الواو الزائدة وإن كان العلماء قد رجحوا غيره . وأصل مبيع مبيوع بزنة مفعول أيضا ، فنقلت حركة الياء إلى الساكن الصحيح قبلها وهو الباء ، فاجتمع ساكنان — وهما الواو الزائدة التى هى واو مفعول والياء التى هى عين الكلمة والتى كانت مضمومة فنقلت ضمتها — ثم حذفت واو مفعول على ما رجحناه ، ثم قلبت ضمة الباء كسرة لتناسب الياء فصارت مبيعا .

(٢) الذبح — بكسر الذال وسكون الباء — اسم لما ذبح من الحيوان ، أو أعد للذبح ، وفى القرآن الكريم : (وفديناه بذبح عظيم) قال الأزهرى : معناه بكبش يذبح ، وفى الحديث «فدعا بذبح فذبحه» أراد به ما يذبح من الأضاحى ، ومثل الذبح : الطحن بمعنى المطحون ، وفى مثل من أمثالهم : أسمع جعجعة ولا أرى طحنا ، هو بكسر فسكون ومعناه المطحون ، ومثله القطف بكسر القاف وسكون الطاء المهملة — بمعنى المقطوف ، ورعى — بكسر الراء وسكون العين — بمعنى المرعى ، وطرح — بكسر الطاء وسكون الراء المهملتين — بمعنى المطروح .

(٣) القنص — بفتح القاف والنون جميعا — مثل القنيص ، وهو المصيد الذى يقتنص . والذى يظهر للعاجز الضعيف أن أصل القنص مصدر ثم استعمل فى المفعول وأنه يستعمل فى الفاعل أيضا .

وفُعْلة كغرفة[1] ، وبكثرة فَعِيلٌ . انتهى

﴿ خاتمة ﴾ : قال الشارحُ : ومجىء فَعِيلٍ بمعنى مفعول كثيرٌ فى لسان العرب ، وعلى كثرته لم يُقَس عليه بإجماع ، وفى التسهيل : ليس مَقيسًا خلافا لبعضهم ، فنصَّ على الخلاف. وفى شرحه : وجَعَله بعضُهم مَقيساً فيما ليس له فعِيل بمعنى فاعل ، نحو قَدَر ورَحِم ، لقولهم : قَدِير ، ورَحِيم . والله أعلم .

يقال : قنص الصيد يقنصه قنصا ــ مثل ضربه يضربه ضربا ، وقنصا أيضا بفتحتين ، وعلى استعمال القنص بمعنى القانص وبمعنى القنيص قد خرجوا قول عنترة العبسى :

يَا شَاةَ مَا قَنَصٍ لِمَنْ حَلَّتْ لَهُ   حَرُمَتْ عَلَىَّ وَلَيْتَهَا لَمْ تَحْرُمِ

ومثل القنص العدد بمعنى المعدود ، والخبط بمعنى المخبوط ، والنفض بمعنى المنفوض ، والقبض بمعنى المقبوض ، وكل ذلك بفتح أوله وثانيه .

(١) الغرفة ــ بضم الغين المعجمة وسكون الراء المهملة ــ مااغترف باليد ونحوها ، وفى التنزيل : (إلا من اغترف غرفة) هو فى قراءة عثمان بضم الغين ومعناه الذى يغترف ، ومثل الغرفة الحسوة ــ بضم الحاء وسكون السين المهملتين ــ لما يحتسى ، والأكلة ــ بضم الهمزة ــ بمعنى المأكول ، والمضغة ــ بضم الميم ــ بمعنى الممضوغ .

الصفة المشبهة باسم الفاعل

(صِفَةٌ اُسْتُحْسِنَ جَــرُّ فَاعِلِ مَعْنًى بِهَا الْمُشْبِهَةُ اُسْمَ الْفَاعِلِ)

أى : تتميز الصفةُ المشبَّهة عن اسم الفاعل باستحسان جرِّ فاعلها بإضافتها إليه ، فإن اسم الفاعل لا يحسن فيه ذلك ، لأنه إن كان لازما وقُصد ثبوت معناه صار منها ، وانطلق عليه اسمها ، وإن كان متعديا فقد سبق أن الجمهور على منع ذلك فيه ، فلا استحسان .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : إنما قَيَّدَ الفاعل بالمعنى لأنه لا تضاف الصفة إليه إلا بعد تحويل الإسناد عنه إلى ضمير الموصوف ، فلم يبق فاعلا إلا من جهة المعنى .

الثانى : وَجْهُ الشبه بينها و بين اسم الفاعل : أنها تدل على حَدَثٍ وَمَنْ قَامَ به ، وأنها تُؤَنَّث وتثنى وتجمع ، ولذلك حُملت عليه فى العمل .

وعاب الشارحُ التعريفَ المذكور بأن استحسان الإضافة إلى الفاعل لا يصلح لتعريفها وتمييزها عما عداها ، لأن الْعِلْمَ به موقوفٌ على العلم بكونها صفةً مشبَّهة ، وعرفها بقوله «ماصِيغَ لغير تفضيل من فِعْلٍ لازم لقصد نسبة الحدث إلى الموصوف به دون إفادة معنى الحدوث » .

وقد يقال : إن العلم باستحسان الإضافة موقوفٌ على المعنى ، لا على العلم بكونها صفة مشبهة ، فلا دور ، أو أن قوله « المشبهة اسم الفاعل » مبتدأ وقوله «صفة استحسن إلى آخره» خبر ، وقوله (وَصَوْغُهَا مِنْ لاَزِمٍ لِحَاضِرِ) إلي آخره : عَطْفٌ عليه لتمام التعريف : أى ومما تتميز به الصفة المشبهة أيضا عن اسم الفاعل أنها لاتصاغ قياساً إلا من فِعْلٍ لازم كَطاهِرٍ من طَهُرَ ، وجَميل من جَمُل ، وحَسَنٍ من حَسُنَ ، وأما رَحِيم وعَلِيم ونحوُهما فمقصورٌ على السماع ، بخلافه فإنه يصاغ من اللازم كقائم ، ومن المتعدِّى كضارب ، وأنها لاتكون إلا المعنى الحاضر الدائم دون الماضى المنقطع والمستقبل ، بخلافه كما عرفت ، وأنها لاتلزم الجَرْىَ عَلَى المضارع ، بخلافه ، بل قد تكون جارية عليه (كَطَاهِرِ الْقَلْبِ) وضَامِرِ الْبَطْن ، ومُسْتَقِيمِ الحال ، ومُعْتَدِل القامة ، وقد لا تكون ، وهو الغالب فى المبنية من الثلاثى ، كَحَسَن الْوَجْه ، و (جَمِيل الظَّاهِرِ) وسَبْط العظام ، وأسْوَد الشعر .

(وَعَمَلُ اسْمِ فَاعِلِ المُعَدَّى) لواحد (لَهَا) أى ثابتٌ لها (عَلَى الحَدِّ الَّذِى قَدْ حُدَّا) له فى بابه : من وجوب الاعتماد على ماذكر .

﴿ تنبيه ﴾ : ليس كونها بمعنى الحال شرطاً فى عملها ؛ لأن ذلك من ضرورة وضعها لكونها وُضعت للدلالة على الثبوت ، والثبوتُ من ضرورته الحال ، فعبارته هنا أجود من قوله فى الكافية :

وَالاعْتِمَادُ وَاقْتِضَاءُ الحَالِ شَرْطَانِ فِى تَصْحِيحِ ذَا الإِعْمَالِ . اهـ

(وَسَبْقُ مَا تَعْمَلُ فِيهِ مُجْتَنَبْ) بخلاف اسم الفاعل أيضا ، ومن ثَمَّ صحَّ النصبُ فى نحو « زيدا أنا ضاربه » ، وامتنع فى نحو « وجه الأب زيدٌ حَسَنُه » (وَكَوْنُهُ ذَا سَبَبِيَّةٍ وَجَبْ) أى : ويجب فى معمولها أن يكون سببيا ، أى مُتَّصلا بضمير الموصوفِ : لفظا نحو « حَسَن وَجْهه » ، أو معنى نحو « حَسَن الْوَجْه » أى منه . وقيل : أل خَلَفٌ عن المضاف إليه ، ولا يجب ذلك فى معمول اسم الفاعل كما عرفت .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : قولُ الشارح إن جواز نحو « زَيْدٌ بِكَ فَرِحٌ » مُبْطلٌ لعموم قوله « إن المعمول لا يكون إلا سببيا مؤخَّرا » مردودٌ ؛ لأن المراد بالمعمول ماعملُها فيه بحق الشبه ، وعملُها فى الظرف ونحوه إنما هو لما فيها من معنى الفعل .

الثانى : ذَكَرَ فى التسهيل أن معمولَ الصفة المشبهة يكون ضميرا بارزاً متصلا كقوله :

٧١٦ — حَسَنُ الْوَجْهِ طَلْقُهُ أَنْتَ فِى السِّلْـمِ وَفِى الْحَرْبِ كَالِحٌ مُكْفَهِرٌّ

---

٧١٦ — هذا بيت من الخفيف ، ولم أعثر له — مع طويل البحث — على نسبة إلى قائل معين ولا وقفت له على سوابق أو لواحق تتصل به .

اللغة : « طلقه » بفتح الطاء وسكون اللام ، والضمير يعود إلى الوجه — أى سمح الوجه ، يقال : رجل طلق اليدين ، وطليق اليدين ، ورجل طلق الوجه ، وطليق الوجه : أى سمحهما ، ويقال : وجه طلق بالفتح وطلق بالكسر وطلق بالضم ، ووجه طليق، والمراد أنه ضاحك مشرق، وقد طلق الرجل — بضم اللام — طلاقة ، وفى الحديث : « أفضل الايمان أن تكلم أخاك وأنت طليق » أى مستبشر منبسط الوجه « السلم » بفتح السين أو كسرها وسكون اللام فيهما — الصلح ، وضد الحرب « كالح » مكشر فى عبوس ، تقول : كلح وجه فلان يكلح — مثل منع يمنع — كلوحا

فعُلم أن مراده بالسببى ماعدا الأجنبى ؛ فإنها لا تعمل فيه .

الثالث : يتنوَّع السببى إلى اثنى عشر نوعا : فيكون موصولا ، كقوله :

٧١٧ — أَسِيلاَتُ أَبْدَانٍ دِقَاقٌ خُصُورُهَا ... وَثِيرَاتُ مَا الْتَفَّتْ عَلَيْهِ الْمَآزِرُ

وكلاحا — بضم الكاف فى المصدرين ، إذا عبس فأفرط فى تعبسه ، وقيل : الكلوح فى الأصل بدوّ الأسنان عند العبوس « مكفهر » أى عابس ، وأصل هذه المادة قولهم : اكفهر الليل ، إذا تراكم واشتدت ظلمته ، واكفهر السحاب ، إذا غلظ وركب بعضه بعضا .

المعنى : يمدح مخاطبه بأنه فى وقت السلم مشرق الوجه سمح كريم معطاء ، وبأنه فى وقت الحرب وعند مقارعة الأبطال مقطب الوجه عابس .

الإعراب : « حسن » خبر مقدم ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « الوجه » مضاف إليه من إضافة الصفة المشبهة إلى فاعلها « طلقه » طلق : خبر ثان ، أو معطوف بحرف عطف مقدر على الخبر السابق ، وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه من إضافة الصفة المشبهة إلى فاعلها « أنت » مبتدأ مؤخر مبنى على الفتح فى محل رفع « فى السلم » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال صاحبه أنت على مذهب سيبويه الذى يجيز مجىء الحال من المبتدأ ، أو هو حال من الضمير المجرور محلا بالإضافة «وفى» الواو حرف عطف ، فى : حرف جر «الحرب» مجرور بفى ، والجار والمجرور معطوف على الجار والمجرور السابق « كالح » معطوف على الخبر السابق «مكفهر» يجوز أن يكون تأكيدا لفظيا لكالح ، ويجوز أن يكون معطوفا بعاطف مقدر على كالح ، ويجوز أن يكون قوله « كالح » خبر مبتدأ محذوف ، وتكون الواو قد عطفت جملة على جملة ، وتقدير الكلام : وأنت فى الحرب كالح مكفهر ، ولكن ليس ذلك بلازم .

الشاهد فيه : قوله « طلقه » حيث عملت الصفة المشبهة التى هى قوله « طلق » فى الضمير البارز المتصل ؛ فقد عرفت أن إضافة « طلق » إلى الضمير من إضافة الصفة المشبهة إلى فاعلها .

٧١٧ — هذا بيت من الطويل ، وقد نسبه العينى إلى عمر بن أبى ربيعة المخزومى (انظره بهامش الخزانة : ٦٢٩/٣) وقد بحثت جميع ديوان عمر بن أبى ربيعة فلم أجده فيه .

اللغة : « أسيلات أبدان » الأسيلات : جمع أسيلة ، وهى الطويلة ، ويقال لكل طويل مسترسل : أسيل ، وقالوا : رجل أسيل الخد ، يعنون أنه طويل الخد فى ليونة ، وقد أسل خده أسالة ، ومن هذه المادة سموا الرماح أسلا لطولها ، والأبدان : جمع بدن ، وهو ما سوى الرأس من جسد الإنسان « دقاق » بكسر الدال — جمع دقيق ، ومثاله كريم وكرام « خصورها » الخصور — بضم الخاء المعجمة — جمع خصر ، وهو وسط الإنسان وهو المستدق فوق الورك ، ومعنى دقتها نحافتها وخمصها ، والعرب تمتدح ذلك فى النساء « وثيرات » جمع وثيرة ، وأصل الوثير وصف

وموصوفاً يُشْبِهه ، كقوله :

٧١٨ — أَزُورُ امْرَأً جَمًّا نَوَالُ أَعَــدَّهُ لِمَنْ أَمَّهُ مُسْتَكْفِيًا أَزْمَةَ الدَّهْرِ

يعنى الوطىء اللين ، يقولون : فراش وثير ، وهم يعنون أنه ممهد لين موطأ ، وأراد بقوله « ماالتفت عليه المآزر » أردافهن وأعجازهن ، والعرب تتمدح بعبالة هذه المواضع وضخامتها وامتلائها .

الإعراب : « أسيلات » خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : هن أسيلات ، وهو مضاف و « أبدان » مضاف إليه « دقاق » خبر بعد خبر ، أو معطوف على أسيلات بعاطف مقدر ، أو خبر مبتدأ محذوف « خصورها » خصور : فاعل بدقاق مرفوع بضمة ظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائبات مضاف إليه ، ويجوز أن يكون قوله دقاق خبرا مقدما وخصورها مبتدأ مؤخراً والجملة معطوفة بعاطف مقدر على جملة المبتدأ والخبر السابقة « وثيرات » خبر ثالث أو معطوف بعاطف مقدر على الخبر السابق ، وهو مضاف و « ما » اسم موصول مضاف إليه من إضافة الصفة المشبهة إلى فاعلها مبنى على السكون فى محل جر « التفت » فعل ماض ، والتاء علامة على تأنيث الفاعل « عليه » جار ومجرور متعلق بالتفت « المآزر » فاعل بالتف مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة الفعل وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة ، والعائد هو الضمير المجرور محلا بعلى .

الشاهد فيه : قوله « وثيرات ما التفت » حيث عملت الصفة المشبهة التى هى قوله « وثيرات » فى الاسم الموصول الذى هو قوله « ما » فانك قد علمت فى إعراب البيت أن إضافة وثيرات إلى الاسم الموصول من إضافة الصفة المشبهة إلى فاعلها ، وأنت تعلم أن الصفة المشبهة تنفرد من بين سائر الأوصاف باستحسان جر فاعلها باضافتها إليه . وفى هذه العبارة نفسها دليل على أن جمع الصفة المشبهة يعمل عمل المفرد منها نظير ما تقدم فى جمع اسم الفاعل وجمع صيغ المبالغة ، ألست ترى أن وثيرات جمع وثيرة التى هى صفة مشبهة من الوثارة ؟ فاعرف ذلك ولا تغفل عنه ، والله يتولاك بكلاءته .

٧١٨ — هذا بيت من الطويل ، ولم أعثر له على نسبة إلى قائل معين ، ولا وقفت له على سوابق أو لواحق تتصل به .

اللغة : « جم نوال » جم — بفتح الجيم وتشديد الميم — معناه كثير ، والجم ، والجمم — بالتحريك — الكثير من كل شىء ، يقال : مال جم ، وفى التنزيل : ((وتحبون المال حبا جما)) وقال أبو خراش الهذلى :

إِنْ تَغْفِرِ اللَّهُمَّ تَغْفِرْ جَمَّا وَأَىُّ عَبْدٍ لَكَ لَا أَلَمَّا

ويقال : الجم هو الكثير المجتمع . والفعل جم يجم ويجم — بكسر الجيم فى المضارع أو ضمها ، والضم أعلى — جموما . وفى حديث أنس رضى الله عنه « توفى رسول الله صلى الله عليه وسلم والوحى أجم

... ...

ما كان لم يفتر بعد » معناه والوحى أكثر ما كان « نوال » النوال ــ بزنة السحاب ــ اسم لما تعطيه من معروف ، ومثله النائل ، ويقال : النوال والنائل العطاء . وتقول : نلته ، ونلت له ، ونلته به ، أنوله به نولا ، وأنلته به ، وأنلته إياه ، ونولته ــ بتضعيف الواو ــ كل هــذا بمعنى أعطيته ، وقال الشاعر وهو وضاح اليمن :

إِذَا قُلْتُ يَوْمًا نَوِّلِينِي تَبَسَّمَتْ وَقَالَتْ : مَعَاذَ اللهِ مِنْ نَيْلِ مَاحَرُمْ

فَمَا نَوَّلَتْ حَتَّى تَضَرَّعْتُ عِنْدَهَا وَأَنْبَأْتُهَا مَا رَخَّصَ اللهُ فِي اللَّمَمْ

وقال الغنوى :

وَمَنْ لاَ يَنَلْ حَتَّى تسدَّ خِلاَلُهُ يَجِدْ شَهَوَاتِ النَّفْسِ غَيْرَ قَلِيلِ

وقال الآخر :

تَنُولُ بِمَعْرُوفِ الْحَدِيثِ وَإِنْ تُرِدْ سِوَى ذَاكَ تُذْعَرْ مِنْكَ وَهْىَ ذَعُورُ

وقول الشاعر فى بيت الشاهد « أعده » معناه هيأه وكأنه اتخذه عدة للكرم « أمه » قصــده ، وتقول : أممته أؤمه ، وأممته ــ بالتضعيف ــ وتأممته ، ويممته ــ بالتخفيف ــ ويممته ــ بالتضعيف ــ وتيممته ، قال الشاعر :

فَلَمْ أَنْــكُلْ وَلَمْ أَجْبُنْ وَلَــكِنْ يَمَمْتُ بِهَا أَبَا صَخْرِ بْنَ عَمْرِو

وقال رؤبة بن العجاج :

أَزْهَرُ لَمْ يُولَدْ بِنَجْمِ الشُّحِّ مُيَمَّمُ الْبَيْتِ كَرِيمُ السِّنْحِ

وقوله فى البيت الشاهد « مستكفيا » أى طالبا الـكفاية « أزمة الدهر » أصل الأزم العض ، أو هو العض الشديد ، وفى حديث أبى بكر الصديق « نظرت يوم أحد إلى حلقة درع قد نشبت فى جبين رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فانكببت لأنزعها ، فأقسم على أبو عبيدة فأزم بها بثنيتيه فجذبها جذبا رفيقا » أراد عضها وأمسكها بين ثنيتيه ، وسموا الأنياب الأوازم ، ومنه قيل للسنة : أزمة ، وأزوم ، وأزام ــ بزنة حذام ــ وتقول : أزمه ، وأزم عليه ، يأزم ، أزما ــ مثل ضرب يضرب ضربا ــ وأزوما أيضا .

الإعراب : « أزور » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « امرأ » مفعول به لأزور « جما » صفة لامرأ « نوال » فاعــل بجم مرفوع بالضمة الظاهرة « أعده » أعد : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى امرىء ،

والشاهد فى « جَمًّا نَوَالٌ » ، ومُضَافًا إلى أحدهما ، كقوله :

٧١٩ — فَعُجْتُهَا قِبَلَ الْأَخْيَارِ مَنْزِلَةً   وَالطَّيِّبِي كُلِّ مَا الْتَاثَتْ بِهِ الْأُزُرُ

وضمير الغائب العائد إلى نوال مفعول به ، والجملة من الفعل الماضى وفاعله ومفعوله فى محل نصب صفة لنوال « لمن » اللام حرف جر ، ومن : اسم موصول مبنى على السكون فى محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بأعد « أمه » أم : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من الموصولة ، وضمير الغائب العائد إلى امرأ مفعول به ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله لا محل لها صلة الموصول « مستكفيا » حال من الضمير المستتر فى أم ، وفيه ضمير مستتر تقديره هو ، وهو فاعله « أزمة » مفعول به لمستكف ، وهو مضاف و « الدهر » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « جما نوال أعده » حيث جاء فيه معمول الصفة المشبهة التى هى قوله « جما » نكرة موصوفة بجملة ، وهذه النكرة المعمولة للصفة المشبهة هى قوله « نوال » وصفتها هى جملة « أعده » من الفعل الماضى وفاعله المستتر فيه ومفعوله الضمير البارز على ما اتضح من إعراب البيت ، وهذه النكرة تشبه الموصول ، ووجه الشبه أن كلا منهما متصل بجملة خبرية تتمم معناه ، وإن كان بينهما فرق من قبل أن الموصول يفتقر إلى الجملة افتقارا متأصلا على معنى أنه لا يمكن أن يستغنى عنها بتة ولا أن يقع معه فى موقعها مفرد ؛ أما النكرة فيمكن أن تستغنى عن الصفة بتة ، ويمكن أن يقع معها فى موقع هذه الجملة مفرد ، فتفهم ذلك واعرفه .

٧١٩ — هذا بيت من البسيط ، وهو من قصيدة للفرزدق همام بن غالب يمدح فيها أمير المؤمنين الخليفة العادل عمر بن عبد العزيز ، وقد تقدم بيت من هذه القصيدة فى شواهد « ما » العاملة عمل ليس ، وهو الشاهد (رقم ١٧٩) وذكرنا فى شرحه بعض أبيات من هذه القصيدة والبيت المستشهد به ههنا يقع بعد البيتين اللذين ذكرناهما من أول القصيدة مع الشاهد المشار إليه ، وبعده قوله :

إِذَا رَجَا الرَّكْبُ تَعْرِيسًا ذَكَرْتُ لَهُمْ   عَيْشًا يَكُونُ عَلَى الْأَيْدِى لَهُ دِرَرُ
وَكَيْفَ تَرْجُونَ تَغْمِيضاً وَأَهْلُكُمُ   بِحَيْثُ تلحس عَنْ أَوْلَادِهَا الْبَقَرُ
سِيرُوا فَإِنَّ أَبَا لَيْلَى أَمَامَكُمُ   وَبَادِرُوهُ فَإِنَّ الْعُرْفَ يُبْتَدَرُ

اللغة : « فعجتها قبل — البيت » تقول : عجت الناقة أعوجها ، إذا عطفت رأسها بالزمام ، والضمير البارز يرجع إلى ناقته التى يرحلها فى السير إلى ممدوحه ، ويروى « فعج بها » ، وقبل — بكسر القاف وفتح الباء الموحدة — أى جهة وناحية ، والأخيار : جمع خير — بفتح الخاء وسكون

... ...

الياء ـ وأصله خير مشدد الياء ثم خفف كما قالوا قيل وهين ولين بسكون الياء وأصل ثلاثتها تشديد الياء ، والمنزلة ـ بفتح الميم وكسر الزاى بينهما نون ساكنة ـ المراد بها ههنا المرتبة الرفيعة والطيبى : جمع مذكر سالم حذفت نونه للاضافة ، وواحده طيب ، وأراد منه ههنا الطاهر والتائث : التفت واشتملت ، وتقول : لاث الرجل عمامته يلوثها لوثا ـ من باب قال يقول قولا إذا لفها وكورها ، وتقول : لاثت المرأة إزارها على ردفها ، إذا أدارته عليه ولفته فاتزرت به والتاث مطاوع لاث ، والأزر : جمع إزار ـ بزنة كتاب ـ وهو الملحفة التى تشد على الوسط لتستر من السرة إلى أسفل ، وكنى بطيب ما التفت عليه الأزر عن حصانة فروجهم وعفتها « إذا رجا الركب ـ الخ » التعريس : النزول فى آخر الليل للاستراحة من عناء السفر وللنوم ، والدرر ـ بكسر الدال وفتح الراء ـ جمع درة ، وهى كثرة الدر ، وكنى بذلك عما ينالهم من خيره « وكيف ترجون تغميضا » التغميض : النوم ، والواو فى قوله « وأهلكم بحيث » واو الحال ، والمراد كيف ترجون أن تنام أعينكم وذلك لا يكون إلا عن هدوء بال واطمئنان خاطر ، وأنتم قوم ليس لهم ذلك لأن أهلكم الذين تسعون لرزقهم يقيمون فى موضع قفر لا نبات فيه ، وهذا استحثاث لهم على متابعة السير وعدم قطعه للراحة وغيرها « سيروا فإن أبا ليلى » هكذا وقع فى بعض الأصول ، ومنها شرح شواهد العينى ، ووقع فى الخزانة « سيروا فإن ابن ليلى عن أمامكم » وهو الصواب لأن المراد عمر بن عبد العزيز ، وأمه ليلى بنت عاصم بن عمر بن الخطاب ، وبادروه : أسرعوا إليه ، والعرف ـ بضم العين وسكون الراء المهملتين ـ المعروف .

الإعراب : « فعجتها » الفاء حرف عطف ، عاج : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله مبنى على الضم فى محل رفع ، وضمير الغائبة العائد إلى الناقة مفعول به مبنى على السكون فى محل نصب « قبل » ظرف مكان متعلق بعاج منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « الأخيار » مضاف إليه « منزلة » تميز منصوب بالفتحة الظاهرة « والطيبى » الواو حرف عطف ، والطيبى : معطوف على الأخيار مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه جمع مذكر سالم ، وهو مضاف و « كل » مضاف إليه ، وكل مضاف و « ما » اسم موصول مبنى على السكون فى محل جر « التائث » التاث : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث « به » جار ومجرور متعلق بالتاث « الأزر » فاعل التاث ، والجملة من الفعل وفاعله لا محل لها صلة الموصول .

الشاهد فيه : قوله « والطيبى كل ما التاثت به الأزر » حيث جاء معمول الصفة المشبهة التى هى قوله « الطيبى » اسما مضافاً إلى الاسم الموصول .

ونحو « رَأَيْتُ رَجُلاً دَقِيقاً سِنَانُ رُمْحٍ يَطْعَنُ بِهِ » ، ومقرونا بأل نحو « حَسَنَ الْوَجْهُ » ومجردا نحو « حَسَن وَجْهٌ » ، ومضافا إلى أحدهما نحو « حَسَن وَجْهُ الأَبِ » ، و « حَسَن وَجْهُ أبٍ » ، ومضافا إلى ضمير الموصوف نحو « حسَن وَجْهُه » ، ومضافا إلى مضاف إلى ضميره نحو « حَسَن وَجْهُ أبِيهِ » ، ومضافا إلى ضميرِ مضافٍ إلى مضافٍ إلى ضمير الموصوف ، نحو « مَرَرْتُ بِامْرَأَةٍ حَسَنٍ وَجْهُ جَارِيَتِهَا جَمِيلَةٍ أَنْفُهُ » ذكره فى التسهيل ، ومضافا إلى ضمير معمول صفة أخرى نحو « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الْوَجْنَةُ جَمِيلٍ خَالُهَا » ذكره فى شرح التسهيل ، وجعل منه قوله :

٧٢٠ — سَبَتْنِي الْفَتَاةُ الْبَضَّةُ الْمُتَجَرِّدُ الـ ... لَطِيفَةُ كَشْحُهُ ، وَمَا خِلْتُ أَنْ أُسْبَى

* * *

٧٢٠ — هذا بيت من الطويل ، ولم أقف له على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق تتصل به .

اللغة : « سبتنى » الأصل فى هذه المادة قولهم : سبى فلان عدوه يسبيه سبيا — مثل رمى يرمى رميا — والاسم من ذلك السباء ، ثم قالوا : سبت فلانة فلانا ، إذا تملكت قلبه وأخضعته واستولت عليه ، على التشبيه « الفتاة » الشابة ، والمذكر فتى « البضة » بفتح الباء وتشديد الضاد — هو الوصف من قولهم : بضت الجارية تبض — من بابى ضرب وعلم — بضاضة ، وبضوضة ، إذا كانت رقيقة الجلد ناعمة فى سمن ، أدماء كانت أو بيضاء ، والرجل بض ، وهى بضة « المتجرد » جعله العينى بتشديد الراء مفتوحة — بمعنى التجرد والعرية ، وتقول : فلانة حسنة الجردة — بضم فسكون — والمجرد — بزنة معظم — والمتجرد ، وتقول : هى حسنة العرية والمعرى والمتعرى — بأوزان الثلاثة ومعانيها — كل ذلك بمعنى حسن ما استتر من جسمها بحيث لو تعرت لظهرت محاسنها ، وقد يكون المتجرد بكسر الراء مشددة ، والمراد به حينئذ الجسم ، وهذا أحسن ههنا على ما نذكره فى بيان الاستشهاد بالبيت « كشحه » الكشح — بفتح الكاف وسكون الشين — ما بين الخاصرة إلى الضلع الخلف « وما خلت » ما ظننت .

المعنى : يصف أنه وقع فى أسر فتاة بضة الجسم جميلة المتعرى ، وأنها تملكت بمحاسنها قلبه ، واستولت بصفاتها على لبه ، وأنه ما كان يحسب أن يحدث له ذلك لجلادته وقوة أسره .

(فَارْفَعْ بِهَا) أى : بالصفة المشبهة (وَانْصِبْ وَجُرَّ مَعَ أَلْ وَدُونَ أَلْ مَصْحُوبَ أَلْ وَمَا اتَّصَلْ بِهَا) أى : بالصفة المشبهة (مُضَافًا أَوْ مُجَرَّدًا وَلاَ تَجْرُرْ بِهَا مَعْ أَلْ سُماً) أى : اسماً (مِنْ أَلْ خَلاَ ، وَمِنْ إِضَافَةٍ لِتَالِيهَا ، وَمَا لَمْ يَخْلُ فَهْوَ بِالْجَوَازِ وُسِمَا)

أى لمعمول هذه الصفة ثلاثُ حَالاَتٍ : الرفعُ على الفاعلية ، قال الفارسى : أو على الإبدال من ضمير مستتر فى الصفة ، والنصبُ : على التشبيه بالمفعول به إن كان معرفة ، وعلى التمييز إن كان نكرة ، والخفضُ بالإضافة ، والصفةُ مع كل من الثلاثة إما نكرة أو معرفة ، وهذه الستة فى أحوال السببي المذكورة فى التنبيه الثالث ، فتلك اثنتان وسبعون صورةً .

الإعراب : « سبتنى » سبا : فعل ماض ، والتاء علامة على تأنيث الفاعل ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به « الفتاة » فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة « البضة » صفة للفتاة ، وهو مضاف و « المتجرد » مضاف إليه « اللطيفة » صفة ثانية للفتاة ، وهو مضاف وكشح من « كشحه » على رواية الجرمضاف إليه ، وهومضاف وضمير الغائب العائد على المتجرد مضاف إليه ، ويروى برفع كشحه على أنه فاعل باللطيفة « وما » الواو واو الحال ، وما : نافية « خلت » فعل وفاعل « أن » حرف توكيد ونصب مخفف من الثقل ، واسمه ضمير شأن محذوف « أسبى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وجملة الفعل ونائب فاعله فى محل رفع خبر أن ، وأن المؤكدة وما دخلت عليه سدت مسد مفعولى خال . وجملة خال ومعمولاته فى محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله « الفتاة البضة المتجرد اللطيفة كشحه » حيث جاء معمول الصفة المشبهة التى هى قوله « اللطيفة » اسما مضافا إلى ضمير عائد على معمول صفة أخرى . وذلك قوله « كشحه » فانه مضاف إلى ضمير عائد إلى المتجرد الذى هو معمول للبضة التى هى صفة مشبهة أخرى غير المقصودة بالاستشهاد ، ومن ههنا تعلم أن « المتجرد » ينبغى أن يكون بكسر الراء بمعنى الجسم لا بفتح الراء بمعنى التجرد ، لأن الكشح ــ وهو كما قلنا ما بين الخاصرة إلى الضلع الخلف ــ إنما يضاف إلى الجسم على أن يكون من إضافة الجزء إلى الكل لا إلى التجرد الذى هو مصدر بمعنى التعرى . قال العينى فى نهاية شرح هذا الشاهد : « ونظيره مررت برجل حسن الوجنة جميل خالها ؛ فإن المعمول مضاف إلى ضمير معمول صفة أخرى ، وهذا تركيب نادر » اهـ كلامه .

الممتنعُ منها مالزم منه إضافَةُ مافيه أل إلى الخالى منها ومن الإضافة لتاليها أو لضمير تاليها كما صرح بهذا فى التسهيل ، وذلك تسعُ صور وهى : الحسنُ وَجْهٍ ، الحسنُ وجهِ أبٍ ، الحسنُ وجهِهِ ، الحسنُ وجهِ أبيهِ ، الحسنُ ماتحت نِقَابِهِ ، الحسنُ كلِّ ماتحت نقابه ، الحسنُ نوالِ أعدَّه ، الحسنُ سنانِ رمحٍ يطعن به ، الحسن وَجْهِ جاريتها الجميلُ أنفِهِ . وليس منه « الحسنُ الوجنةِ الجميلُ خَالِهَا » بجرّ خالها لإضافته إلى ضمير مافيه أل وهو الوجنة . نعم هو ضعيف ؛ لأن المبرد يمنعه كما عرفت فى باب الإضافة .

وما سوى ذلك فجَائز ، كما أشار إليه بقوله : « وَمَا لَمْ يَخْلُ فَهْوَ بِالْجَوَازِ وُسِمَا » : أى علم . لكنه ينقسم إلى ثلاثة أقسام : قبيحٍ ، وضعيفٍ ، وحَسَنٍ .

فالقبيح : رفْعُ الصفةِ ــ مجرَّدة كانت أو مع أل ــ المجردَ من الضمير والمضاف إلى المجرد منه ، وذلك ثمان صور هى : الحسنُ وَجْهٌ ، الحسَنُ وَجْهُ أبٍ ، حَسَنٌ وَجْهٌ ، حَسَنٌ وَجهُ أبٍ ، الحسَنُ الْوَجْهُ ، الحسَنُ وَجْهُ الْأَبِ ، حَسَنٌ الْوَجْهُ ، حَسَنٌ وَجْهُ الْأَبِ ، وَالأرْبَعُ الأولى أقبحُ من الثانية لما يرى من أن أل خَلَفٌ عن الضمير ، وإنما جاز ذلك ــ على قبحه ــ لقيام السببية فى المعنى مَقَامَ وُجودها فى اللفظ ، لأن معنى « حَسَن وجهٌ » حَسَنٌ وَجْهٌ لَهُ أو منه ؛ ودليلُ الجواز قولُه :

٧٢١ ــ بِبُهْمَةٍ مُنِيتُ شَهْمٍ قَلْبُ مُنَجَّذٍ لاَذِى كَهَامٍ يَنْبُو

---

٧٢١ ــ هذا بيت من الرجز ، ولم أعثر له على نسبة إلى قائل معين ، ولا وقفت له على سوابق أو لواحق تتصل به .

اللغة : « بهمة » بضم الباء وسكون الهاء ــ أصله من انبهام الأمر واستغلاقه ، وقالوا : فلان بهمة ، يريدون أنه فارس لا يستطيع قرنه الوصول إليه ولا يدرى طريق التغلب عليه ، وذلك من شدة بأسه وقوة مراسه ، فكأنما انبهم أمره على أقرانه وأوصدت فى وجوههم أبواب غلبته ، وقالوا للجيش «بهمة» أيضا ، وقالوا : فلان فارس بهمة ــ على الإضافة ــ كما قالوا : ليث غابة . قال متمم ابن نويرة اليربوعى :

... ...

أَعَيْنَىَّ هَلاَّ تَبْكِيَانِ لِمَالِكٍ إِذَا أَذْرَتِ الرِّيحُ الْكَنِيفَ الْمُرَفَّعَا
وَلِلشَّرْبِ فَأَبْكِى مَالِكاً وَلِبُهْمَةٍ شَدِيدٍ نَوَاحِيهَا عَلَى مَنْ تَشَجَّعَا

وقع فى المفضليات « ولبهمة شديد نواحيه » وأراد بالبهمة الشجاع الذى يصعب على أقرانه ، ووقع فى اللسان « ولبهمة شديد نواحيها » على أن يكون أراد بالبهمة جماعة الفرسان « منيت » بضم الميم وكسر النون ـ ابتليت ، ومنه قول الشاعر :

وَلَوْ أَنِّى مُنِيتُ بِهَاشِمِىٍّ خُئُولَتُهُ بَنُو عَبْدِ الْمَدَانِ
لَهَانَ عَلَىَّ مَا أَلْقَى ، وَلَكِنْ تَعَالَوْا فَانْظُرُوا بِمَنِ ابْتَلاَنِى

« شهم » بفتح الشين وسكون الهاء ـ هو الحديد الفؤاد الجرىء الجنان المتوقد الذكاء «منجذ» بضم الميم وفتح النون وتشديد الجيم مفتوحة ـ هو المجرب للأمور الذى أحكمته التجربة وحنكته صروف الدهر وبصرته ، قال سحيم :

أَخُو خَمْسِينَ مُجْتَمِعٌ أَشُدِّى وَنَجَّذَنِى مُدَاوَرَةُ الشُّئُونِ

« كهام » هو بفتح الكاف ، بزنة سحاب ـ النابى عن ضريبته الكليل الذى لا يقطع ، وأراد به السيف « ينبو » أراد أنه يرتفع عن الضريبة وإذا أصاب لا يؤثر .

المعنى : يصف أنه ابتلى بشجاع صنديد ينبهم أمره على قرنه فلا يعرف مأتاه ولا يدرى كيف ينال منه ، وأنه لم يبتل بخوار العزيمة ضعيف القلب صاحب سيف كليل لا ينال من ضريبته . ومن عادة العرب أن يمتدحوا أعداءهم بالشجاعة ليكون ذلك أمدح لهم وأعظم فخرا حين يتغلبون عليهم

الإعراب : « ببهمة » جار ومجرور متعلق بقوله « منيت » الآتى « منيت » فعل ماض مبنى للمجهول ، وتاء المتكلم نائب فاعل مبنى على الضم فى محل رفع « شهم » صفة لبهمة ، مجرور بالكسرة الظاهرة « قلب » فاعل بشهم مرفوع بالضمة الظاهرة « منجذ » صفة ثانية لبهمة مجرور بالكسرة الظاهرة «لا» حرف عطف « ذى » معطوف على بهمة مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الخمسة ، وهو مضاف و « كهام » مضاف إليه « ينبو » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى كهام ، والجملة من الفعل وفاعله فى محل جر صفة لكهام : أى منيت برجل بهمة شهم القلب مجرب لا برجل صاحب سيف ناب .

الشاهد فيه : قوله « شهم قلب » حيث جاء فيه معمول الصفة المشبهة التى هى قوله شهم ، اسما مرفوعا غير سببى ، نعنى أنه لارابط فى اللفظ بينه وبين الصفة ، فلا هو مضاف إلى ضمير ولا

فهو نظير حَسَنٌ وَجْهٌ . والمجوِّز لهذه الصورة مُجَوِّز لنظائرها ، إذ لا فرق .

والضعيفُ : نصبُ الصفة المنكَّرة المعارفَ مطلقاً ، وجرُّها إياها سوى المعرف بأل والمضاف إلى المعرف بها ، وجرُّ المقرونة بأل المضافَ إلى ضمير المقرون بها ، وذلك خَمْسَ عَشْرَةَ صورةً ، هى : حَسَنٌ الْوَجْهَ ، حَسَنٌ وَجهَ الْأَبِ ، حَسَنٌ وَجْهَهُ ، حَسَنٌ وَجهَ أبيهِ ، حَسَنٌ مَاتَحْتَ نِقَابِهِ ، حسن كلَّ ما تحت نقابه ، حسن وَجْهَ جاريتها جميلة أنفَهُ ، حَسَن الوجنة جميل خَالَهَا ، وحَسَنُ وجْهِهِ ، حَسنُ وَجْهِ أبيهِ ، حَسَنُ ماتحت نقابهِ ، حَسَنُ كلِّ ماتحت نقابه ، حسن وجه جاريتها جميلة أنفهِ ، حسن الوجنة جميل خالِهَا ، والحسن الوجنة الجميل خالِهـا . ويدلُّ للجواز فى الأول والثانى قولُه :

٧٢٢ — وَنَأْخُذْ بَعْدَهُ بِذِنَابِ عَيْشٍ ... أَجَبَّ الظهرَ ليس له سنَامُ

هو مقترن بال . وهذا يدل على جواز نحو قولك « محمد حسن وجه » برفع الوجه على الفاعلية مع كونه غير مقترن بأل ولا مضاف . وهذا — مع وروده فى الشعر العربى — من أقبح القبيح ، لما ذكرنا من خلو اللفظ من الرابط بينها وبين الاسم الموصوف بها ، لأن الصفة لما رفعت الاسم الظاهر لم يكن فيها ضمير مستتر .

٧٢٢ — هذا بيت من الوافر ، وهو من كلام النابغة الذبيانى . وكان النابغة قد فر من وجه النعمان بن المنذر حين بلغه غضبه عليه ، ثم علم أنه مريض وأنه يحمل فيما بين الحيرة والغمر على سرير لشدة ما يعانيه ، حتى أشفق عليه خلصانه ، فأتى النابغـة يزوره ، وفى ذلك يقول لعصام حاجب النعمان بن المنذر :

أَلَمْ أُقْسِمْ عَلَيْكَ لَتُخْبِرَنِّى ... أَمَحْمُولٌ عَلَى النَّعْشِ الْهُمَامُ

فَإِنِّى لاَ أُلاَمُ عَلَى دُخُولٍ ... وَلٰكِنْ ، مَا وَرَاءَكَ يَاعِصَامُ

فَإِنْ يَهْلِكْ أَبُو قَابُوسَ يَهْلِكْ ... رَبِيعُ النَّاسِ وَالْبَلَدُ الْحَرَامُ

وَنَأْخُذْ بَعْدَهُ بِذِنَابِ عَيْشٍ ... أَجَبَّ الظَّهْرِ لَيْسَ لَهُ سَنَامُ

اللغة : « ألم أقسم عليك — البيت » أراد بالنعش السرير الذى كان أتباع الملك يحملونه عليه ثم يحملونه على أكتافهم ، ويقال : أراد هل مات الملك فيحمل على النعش ، والهمام — بضم الميم ، وبزنة الشجـاع — السيد الشريف « فإنى لا ألام — البيت » أراد فإنى لا ألام على ترك الدخول عليه لأنه حجبنى ومنعنى الوصول إليـه ولا أقدر على الدخول لأنه حانق علىّ ، وقوله

... ...

« ما وراءك يا عصام » معناه أخبرنى عن حقيقة حاله وكنه أمره ، وقد جرت مجرى الأمثال «فإن يهلك أبو قابوس » يهلك : مضارع من الهلاك وهو الموت ، وأبو قابوس: كنية الملك النعمان ابن المنذر ، وقد ذكرها النابغة فى قوله :

أُنبِئْتُ أَنَّ أَبَا قَابُوسَ أَوْعَدَنِي وَلاَ قَرارَ عَلَى زَأْرٍ مِنَ الْأَسَدِ

« ربيع الناس » شبه الملك بالربيع الذى تتنزل فيه الخيرات لكثرة عطائه وعظيم بره وفضله « والبلد الحرام » وشبهه بالبلد الحرام لأن رحابه موضع الأمن من كل مخافة وفى كنفه يلجأ الخائفون فلا تجسر يد على أن تمتد إليهم ، ويروى « والشهر الحرام » وفيه معنى لطيف ، وذلك أن الشهر الحرام تعقبه شهور تستحل فيها الناس الحرمات فيغير بعضهم على بعض ويبغى بعضهم على بعض وينال بعضهم من بعض ، فموت أبى قابوس كتصرم الشهر الحرام تعقبه المفاسد والشرور « ونأخذ بعده بذناب عيش ــ البيت » يروى « ونمسك بعده » والمراد على كل حال أننا نبقى بعده فى جهد ومشقة وسوء حال ونصير إلى معيشة لا خير فيها . وقد شبه العيش ببعير ثم جعله مقطوع الظهر لا سنام له . وذناب كل شىء ــ بكسر الذال المعجمة ــ عقبه وما يأتى فى أواخره « أجب الظهر» معناه مقطوع الظهر كأن قد جب سنامه وقطع ، ويقال : بعير أجب ، وناقة جباء

الإعراب : « ونأخذ » الواو حرف عطف ، نأخذ : فعل مضارع معطوف على يهلك فى البيت السابق على بيت الشاهد ، وفاعل نأخذ ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن « بعده» بعد : ظرف متعلق بنأخذ منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى أبى قابوس مضاف إليه « بذناب » جار ومجرور متعلق بنأخذ ، وذناب مضاف و « عيش » مضاف إليه «أجب» صفة لعيش مجرورة بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للوصفية ووزن الفعل ، وفيه ضمير مستتر تقديره هو يعود إلى العيش ، وهو فاعله « الظهر» منصوب على التشبيه بالمفعول به ، ويجوز فى الظهر الجر على أن يكون أجب مضافا والظهر مضافا إليه ، ويجوز فيه الرفع على أن يكون أجب خاليا من الضمير ويكون الظهر فاعلا به ، والوجه الأول الذى أعربنا عليه فى بداية الأمر وجه ضعيف لما سنذكر فى بيان الاستشهاد بالبيت « ليس » فعل ماض ناقص « له » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليس تقدم على اسمه « سنام » اسم ليس ، والجملة من ليس واسمه وخبره فى محل جر صفة أخرى لعيش .

الشاهد فيه : قوله « أجب الظهر » . واعلم أولا أن هذه الكلمة تروى بثلاثة أوجه : الأول رفع « الظهر » وتخرّج هذه الرواية على أن الظهر فاعل لأجبّ ، وهذا وجه قبيح ، والوجه

... ...

الثانى نصب « الظهر » وتخرج هذه الرواية على أن فاعل الصفة ضمير مستتر فيها والظهر منصوب على التشبيه بالمفعول به ، وهذا وجه ضعيف . والوجه الثالث جر « الظهر » وتخرج هذه الرواية على أن يكون « أجب » مضافا والظهر مضافا إليه مجرورا بالكسرة من إضافة الصفة المشبهة إلى فاعلها .

واعلم ثانيا أن وجه قبح الوجه الأول ما يتضمنه من خلو الصفة وهى « أجب الظهر » من ضمير يعود على الموصوف وهو « عيش » وقد علم أن كل صفة لابد أن تشتمل على ضمير يعود منها على الموصوف بها . فإن قلت : فقد كان ينبغى أن يمتنع هذا الوجه لما ذكرت من فقدانه ما هو أصل فى الصفة ، فكيف قلتم بجوازه مع ذلك ؟ فالجواب ما أشار إليه الشارح من أن « أل » فى فاعل الصفة خلف عن الضمير ، وقد دل السماع على الجواز فلزم أن نتوسع فى هذا الأصل الذى ذكرناه فى الصفة بأن نقول : إن المراد أنه لابد من اشتمال الصفة على ضمير يعود منها على الموصوف إما مذكور بنفسه أو ببدله وإما مقدر . ووجه ضعف الوجه الثانى ما تضمنه من إجراء الوصف المأخوذ من مصدر الفعل القاصر مجرى الوصف المأخوذ من مصدر الفعل المتعدى ، ألا ترى أن معمول الصفة ههنا مقترن بأل فلم يمكن جعله تمييزا على المذهب الصحيح من مذاهب النحاة ، ولم يمكن جعله مفعولا به حقيقة لأن الصفة المشبهة لا تؤخذ إلا من مصادر الأفعال القاصرة ، والفعل القاصر نفسه لا ينصب المفعول به مع أنه يعمل بنفسه لا بالحمل على عامل آخر ، فلم يبق إلا أن ننصبه على أنه شبيه بالمفعول به فى ما ذكر الشارح أول الباب ، وفى الصفة ــ على هذا الوجه ــ ضمير يعود منها إلى الموصوف وهو فاعل الصفة . فان قلت : فلم لم تجعلوا هذا الوجه قبيحا كما جعلتم الوجه الذى قبله ؟ قلت : الجواب عن هذا أن خلو الصفة من ضمير يعود منها إلى الموصوف ليس من الشروط التى يستهان بها ، بدليل أنا لم نتجاوز عن هذا الضمير بتة ولكنا اعتبرناه موجوداً بوجود بدله ، فأما إجراء القاصر مجرى المتعدى لمشابهة بينهما تقتضى هذا الإجراء فأمره أهون من سابقه ، فلهذا افترق الحكم على الوجهين بافتراق أمر ما اشتمل عليه كل واحد منهما ، ولما كان الوجه الثالث لا يترتب عليه واحد من هذين المحذورين كان وجها سائغا لا قبح فيه ولا ضعف .

واعلم ثالثا أن مراد الشارح رحمه الله تعالى بهذا البيت الاستدلال على أنه يجوز أن تنصب الصفة المشبهة باسم الفاعل المجردة من أل معمولها المقترن بأل أو المضاف إلى اسم مقترن بأل ، فالأول نحو: محمد حسن الوجه ــ بتنوين حسن وبنصب الوجه ــ والثانى: نحو محمد حسن وجه الأب ــ بتنوين حسن وبنصب وجه أيضا ــ وهذا الاستدلال إنما يتم على رواية نصب الظهر فى بيت الشاهد ، وهى إحدى روايات ثلاث قد ذكرناها لك هنا وفى الإعراب ، وهى رواية أبى عبيدة .

فى رواية نصب « الظهر » . وفى بقية المنصوبات قوله :

٧٢٣ — أَنْعَتُهَا إِنِّىَ مِنْ نُعَّاتِهَا كُومَ الذُّرَا وَادِقَةً سُرَّاتِهَا

فإن قلت: فإن الاستدلال بهذه الرواية إنما يتم على أحد شقى هذه المسألة وهو المثال الأول فيما ذكرته، فكيف تستدلون به على المثالين جميعا ؟ قلت : لأنه لا فرق بين المعمول المقرون بأل والمعمول المضاف إلى اسم مقترن بأل ، فإذا وافقت صورة الشاهد صورة منهما فقد دلت على جواز الأخرى بسبب انتفاء الفارق بينهما .

٧٢٣ — هذا بيت من الرجز ملفق من بيتين ، وصواب الإنشاد فيهما — على ما أنشده الفراء عن الكسائى ، ورواه ثعلب ، وذكره أبو على فى المسائل البصرية — هكذا :

أَنْعَتُهَا إِنِّىَ مِنْ نُعَّاتِهَا مُدَارَةَ الْأَخْفَافِ مُجْمَرَاتِهَا
غُلْبَ الذَّفَارَى وَعَفَرْنَيَاتِهَا كُومَ الذُّرَا وَادِقَةً سُرَّاتِهَا

وقال البغدادى فى الخزانة (٣ / ٤٧٩) : « وهذا الرجز لم ينسبه ابن الأعرابى إلى أحد ، وإنما قال هو لبعض الأسديين يصف إبلا ، وقال العينى : قائله عمير بن لحا بالحاء المهملة التيمى . ولم أعرف شاعرا كذا ، وإنما المعروف عمرو بن لجأ التيمى ، وعمرو مكبر لا مصغر ، ولجأ بفتح اللام والجيم مهموز الآخر ، والله أعلم بحقيقة الأمر » اهـ كلامه بحروفه .

اللغة : « أنعتها إنى من نعاتها » الضمير البارز المتصل عائد إلى الإبل ، والأوصاف الآتية كلها من أوصاف الإبل ، وتقول : نعته ينعته نعتا — من باب نفع — إذا وصفه ، والنعات — بضم النون وتشديد العين المهملة — جمع ناعت ، وهو اسم فاعل من مصدر الفعل المذكور « مدارة الأخفاف » الرواية بنصب « مدارة » وتخريجها على أن تكون مفعولا به لفعل محذوف تقديره أعنى ونحوه ، والمقصود من هذه الأوصاف المدح ، والمراد بهذه العبارة أن أخفاف هذه الإبل مدورة ، ومدار — بضم الميم وفتح الدال مخففة — اسم مفعول فعله أدار بمعنى جعله مستديرا « مجمراتها » بضم الميم وسكون الجيم وفتح الميم والراء — جمع مجمر ، وتقول : حافر مجمر ، ومعناه أنه صلب « غلب » بضم الغين المعجمة وسكون اللام — جمع أغلب ، وهو وصف من الغلب — بفتح الغين واللام — وهو غلظ الرقبة « الذفارى » جمع ذفرى — بكسر فسكون — الموضع الذى يعرق من قفا البعير خلف أذنه ، وأراد بالذفرى ههنا الرقبة كلها من باب إطلاق اسم الجزء على الكل « عفرنياتها » جمع عفرناة — بفتحتين بعدهما سكون ، وألفه زائدة للالحاق بسفرجل — وتقول : ناقة عفرناة ، إذا كانت شديدة قوية « كوم الذرا » الكوم : جمع كوماء ، وهى العظيمة السنام ، والذرا — بضم الذال — جمع ذروة — بكسر الذال — وهى أعلى كل شىء ، وأراد

إذ لا فرق . وفى المجرورات سوى الأخير قوله :

٧٢٤ — أَقَامَتْ عَلَى رَبْعَيْهِمَا جَارَتَا صَفًا كُمَيْتَا الْأَعَالِي جَوْنَتَا مُصْطَلَاهُمَا

أعلى السنام « وادقة » أراد سمينة ، وتقول : بعير وديق السرة ، إذا كان سمينها ، ووادقة ههنا صفة مشبهة وإن كانت على زنة اسم الفاعل لأنه لا يراد بها هنا إلا ثبات معناها ودوامه وذلك معنى الصفة المشبهة « سراتها » بضم السين وتشديد الراء — جمع سرة ، وهى الموضع الذى تقطعه القابلة من الولد .

الإعراب : « أنعتها » أنعت : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وضمير الغائبة العائد إلى الإبل مفعول به « إنى » إن : حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسم إن « من نعاتها » الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر إن ، ونعات مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه « كوم » مفعول به لفعل محذوف منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و «الذرا» مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « وادقة » يجوز أن يكون مفعولا به لفعل محذوف ، كما يجوز أن يكون معطوفا على كوم الذرا بعاطف مقدر ، وفيه ضمير مستتر جوازا هو فاعله « سراتها » سرات : منصوب بوادقة على التشبيه بالمفعول به ، وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم ، والضمير مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « وادقة سراتها » حيث ورد فيه معمول الصفة المشبهة المجردة من أل التى هى قوله «وادقة» اسما مضافا إلى الضمير منصوبا بها ، وذلك يدل على أنه يجوز نصب «وجهه» فى قولنا « زيد حسن وجهه » لأنه على صورة المسموع ، ويدل على أنه يجوز نصب « وجه » فى قولنا « زيد حسن وجه أبيه » لانتفاء الفارق بين الاسم المضاف إلى الضمير والاسم المضاف إلى اسم مضاف إلى الضمير على نحو ما قررناه فى شرح الشاهد السابق .

٧٢٤ — هذا بيت من الطويل ، وهو من شواهد سيبويه ، ومن شواهد المحقق الرضى فى شرح الكافية ، وهو من قصيدة للشماخ بن ضرار الغطفانى يمدح فيها يزيد بن مربع الأنصارى ، وقبل البيت — وهو مطلع القصيدة — قوله :

أَمِنْ دِمْنَتَيْنِ عَرَّجَ الرَّكْبُ فِيهِمَا بِحَقْلِ الرُّخَامَى قَدْ أَنَى لِبِلَاهُمَا

أَقَامَتْ عَلَى رَبْعَيْهِمَا جَارَتَا صَفًا كُمَيْتَا الْأَعَالِي ... البيت وبعده :

وَإِرْثُ رَمَادٍ كَالْحَمَامَةِ مَاثِلٌ وَنُؤْيَانِ مِنْ مَظْلُومَتَيْنِ كُدَاهُمَا

أَقَامَا لِلَيْلَى وَالرَّبَابِ وَزَالَتَا بِذَاتِ السَّلَامِ قَدْ عَفَا طَلَلَاهُمَا

... ...

فَفَاضَتْ دُمُوعِي فِي الرِّدَاءِ كَأَنَّهَا عَزَالَى شَعِيبٍ مُخْلِفٍ وَكُلاَهَا
لَيَالِيَ لَيْلَى لَمْ يُشَبْ عَذْبُ مَائِهَا بِمِلْحٍ وَحَبْلاَنَا مَتِينٌ قُوَاهُمَا
وَلُودَيْنِ لِلْبِيضِ الْهِجَانِ وَحَالِكٌ مِنَ اللَّوْنِ غِرْبِيبٌ بَهِيمٌ عِلاَهُمَا

اللغة : «أمن دمنتين ــ إلخ» الاستفهام ههنا تقريرى ، ومتعلق الجاروالمجرور محذوف يقدر بنحو أتجزع ، والحديث مع نفسه ، والدمنة ــ بكسر فسكون ــ الموضع الذى أثر الناس فيه بنزولهم وإقامتهم ، والتعريس : نزول المسافرين فى آخر الليل للاستراحة ثم يرتحلون . والركب : ركاب الإبل خاصة ، واحدهم راكب ، والحقل ــ بفتح فسكون ــ المزرعة التى ليس عليها بناء ولا شجر ، والزخامى ــ بضم أوله وآخره مقصور ــ شجر مثل الضال وهو السدر البرى ، وأنى : فعل ماض معناه حان وقرب ، والبلى ــ بكسر الباء ــ الفناء والذهاب بالمرة ، واللام المتصلة به زائدة « أقامت على ربعيهما ــ البيت » الربع : الدار والمنزل ، والضمير يعود إلى الدمنتين ، وجارتا صفا : هو فاعل أقامت ، وعنى بجارتى الصفا الأثفيتين ، والصفا ــ بفتح الصاد ــ الصخر الأملس واحده صفاة ، وإنما عبر عن الأثفيتين بجارتى صفا لأنهما اقتطعتا منه أو لأنهما توضعان بجانب الجبل لتكون حجارة الجبل ثالثة الأثافى ، وكميتا الأعالى : تثنية كميت ، وهو مأخوذ من الكمتة وهى الحمرة الشديدة المائلة إلى السواد ، يعنى أن أعالى الأثفيتين لم تسود لبعدهما عن النار ، وجونتا : تثنية جونة ، وهى السوداء ، والمصطلى ــ بضم الميم وسكون الصاد ــ اسم مكان من اصطلى أى احترق ، فيكون المصطلى موضع احتراق النار ، يريد أن أسافل الأثفيتين قد اسودت من إيقاد النار بينها « وإرث رماد كالحمامة ــ البيت » إرث رماد : هو معطوف على قوله جارتا صفا ، وإرث كل شىء : أصله ، والحمامة ههنا يراد بها القطاة ، شبه لون التراب بريش القطاة ، وماثل : أى منتصب قائم ، والنؤى ــ بضم النون وسكون الهمزة ــ حفيرة تحفر حول الخباء لتمنع عنه المطر ، والمظلومة : الأرض الغليظة التى يحفر فيها فى موضع غير موضع الحفر ، والكدى : جمع كدية ــ مثل مدية ومدى ــ وهى الأرض الغليظة « أقاما لليلى والرباب ــ البيت » اللام فى قوله « لليلى » بمعنى بعد ، وليلى والرباب : اسمان من أسماء النساء ، وذات السلام : موضع ، وعفا : درس وتغير وذهبت معالمه ، والطلل ــ بفتح الطاء واللام ــ ما بقى من آثار الديار شاخصا كالوتد والأثافى ، فاذا لم يكن شاخصا كملاعب الغلمان وآثار الرماد سمى رسما «ففاضت دموعى فى الرداء ــ البيت» العزالى : جمع عزلاء ــ بفتح فسكون ــ وهو فم القربة ومصب الماء من المزادة ، والشعيب : المزادة والراوية ، والكلى : جمع كلية ، وهى الرقعة تكون فى المزادة ، يريد أن دموعه سالت كما يسيل الماء من القربة البالية التى استقى منها « ليالى ليلى لم يشب ــ البيت » يشب : يخلط ،

... ...

وعذب مائها : هو ضد الملح ، وأراد بالحبلين ما كان بينهما من عهد وذمة ، ومتين : قوى شديد والقوى : جمع قوة. والمعنى أن ودهما إذ ذاك محكم صحيح لم يفسده شيء « ولودين للبيض الهجان ــ الخ » ولودين : هو من صفات جارتى الصفا ، والبيض أراد به الرماد ، والهجان بدل منه ، والحالك : الشديد السواد ، وغربيب وبهيم بمعنى حالك ، وعلاهما : أى صار فوقهما ، والمعنى أن الأثفيتين اجتمع بينهما الرماد وأن أعلاهما مسودّ .

الإعراب : « أقامت » أقام : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث « على ربعيهما » الجار والمجرور متعلق بأقام ، وربعى مضاف وضمير الغائبتين العائد إلى الدمنتين مضاف إليه « جارتا » فاعل أقامت مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، وهو مضاف و « صفا » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها التعذر « كميتا » نعت لقوله جارتا صفا مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى، وهو مضاف و « الأعالى » مضاف إليه من إضافة الصفة المشبهة إلى معمولها « جونتا » نعت ثان لقوله جارتا صفا مرفوع أيضا بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، وهو مضاف ومصطلى من « مصطلاهما » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهو مضاف وضمير الغائبتين العائد إلى جارتى الصفا مضاف إليه، وستعرف فيه كلاما طويلا فى بيان الاستشهاد .

الشاهد فيه : قوله « جونتا مصطلاهما » وفى الاستدلال بهذه العبارة خلاف بين العلماء سنحاول إيجازه وتقريبه إليك : فقد ذهب سيبويه رحمه الله إلى أن ضمير المثنى فى « مصطلاهما » راجع إلى قوله « جارتا صفا » الموصوف بقوله « جونتا » وجعل الصفة مضافة إلى معمولها بدليل حذف النون التى تنوب فى المثنى عن تنوين الاسم المفرد ، وكأنه قد قال : هاتان جارتا صفا جونتا مصطلى الجارتين ، فهو نظير قولنا هند حسنة وجهها ، وزيد حسن وجهه، بإضافة الصفة إلى معمولها، فالصفة المجردة من أل قد أضيفت إلى معمولها المضاف إلى ضمير عائد على الموصوف. ويجب أن تتنبه إلى أن تخريج سيبويه لهذه العبارة يجرى فى كل جزء من أجزائه على المشهور المعروف فى العربية ، فضمير الاثنتين فى « مصطلاهما » عائد على اثنتين وهما « جارتا صفا » والنون قد حذفت من المثنى فى قوله « جونتا » للإضافة كما هو قياس نظائر ذلك ، قال الأعلم الشنتمرى : « الشاهد فى قوله جونتا مصطلاهما ، فجونتا بمنزلة حسنتا ، ومصطلاها بمنزلة وجوههما ، والضمير الذى فى مصطلاهما يعود على قوله جارتا صفا . هذا مذهب سيبويه » اه كلامه ، أى فيكون من إضافة معمول الصفة المشبهة إلى ضمير موصوفها . وذهب قوم من النحاة ــ منهم السيرافى والمبرد ــ إلى أن الضمير المثنى فى « مصطلاهما » عائد إلى الأعالى ــ فكأنه قد قال : كميتا الأعالى جونتا مصطلى الأعالى ، وذلك نظير

....

قولك : مررت بفتاتين حسنتى الغلام جميلتى وجهه ، نعنى أنه من باب إضافة معمول الصفة المشبهة إلى ضمير عائد إلى معمول صفة أخرى ، فإن قلت : فالأعالى جمـع ، والضمير الذى أضيف إليه المصطلى فى قوله « مصطلاهما » مثنى ، فكيف يعود الضمير المثنى على جمع مع أن من شرط ضمير الغيبة موافقة مرجعه ؟ قلت : الجواب عن ذلك ما قاله الزمخشرى من أن الجمع إذا كان المراد به اثنين جاز أن يعود عليه الضمير مثنى بالنظر إلى المعنى المقصود منه ، والأعالى ههنا بهذه المنزلة فهو ــ وإن كان جمعاً فى اللفظ ــ مثنى فى المعنى ، ألست ترى أن المراد به أعلى الأثفيتين ، ولا شك أن لـكل أثفية أعلى واحد ، فيكون للأثفيتين أعليان لا أعالى ، ومن هــذه البابة قول عنترة ابن شداد العبسى:

مَتَى مَاتَلْقَـنِي فرْدَيْنِ تَرْجُفْ رَوَانِفُ أَلْيَتَيْكَ وَتُسْتَطَارَا

على أن الألف فى « تستطارا » ألف الاثنين وحذفت النون لأن الفعل المضارع المبنى للمجهول معطوف على جواب الشرط الذى هو قوله « ترجف روانف ــ إلخ » فأنت ترى أن ألف التثنية قد عادت على الجمع الذى هو قوله « روانف أليتيك » مع أنه فى اللفظ جمع ، وذلك لأنه فى الحقيقة مثنى ، إذ ليس للانسان إلا رانفتان .

وهذا التخريج فى بيت الشاهد هو تخريج جماعة من النحاة منهم على ماذكرنا السيرافى وأبوالعباس المبرد كما ذكره المحقق الرضى فى شرح الـكافة ، وهو ــ على ما قال الرضى ــ تكلف لا داعى له .

قال الأعلم انتصارا لسيبويه : « والصحيح مذهب سيبويه ، وأن الضمير فى مصطلاهما عائد على جارتا صفا ، لأن الشاعر لم يرد أن يقسم الأعالى فيجعل بعضها كميتا وبعضها جونا مسوداً ، و إنما قسم الأثفيتين فجعل أعلاهما كميتاً لبعده عن النار وأسفلهما جونا لمباشرته النار » اه كلامه .

وقال جار الله الزمخشرى فى تأييد مذهب سيبويه أيضاً : « وما قالوه غير مستقيم لأن عود الضمير المثنى إلى التثنية أولى من رده إلى الأعالى التى هى جمع ، وتأولهـا بالتثنية تكلف لا حاجة إليه » اه .

ونقل العلامة البغدادى عن أبى بكر بن ناهض القرطبى فى تفنيد ما ذهب إليه المبرد قوله : «وهذا التأويل حسن فى إعادة الضمير الذى فى مصطلاهما إلى الأعالى ، لولا ما يدخل البيتين من فساد المعنى ، وذلك أنك إذا قلت كميتا الأعالى جونتا مصطلاهما كان معناه اسودت الجارتان (يريد الأثفيتين اللتين عبر عنهما بقوله جارتا صفا) واصطلى أعاليهما ، كما أن معنى قولك الهندان حسنتا

... ...

الوجوه مليحتا خدودهما هو معنى قولك حسنت وجوههما وملحت خدودهما ، فكذلك يجب أن يكون مصطلاهما إذا أعيد الضمير إلى الأعالى - أن يكون قد اصطلت الأعالى ، وإذا اصطلت الأعالى فقد اسودت ، وهو يخبر أنهما لم يسودا لأنهما لا يصل الدخان إليهما . والدليل على ذلك أنه وصف الأعالى بالكمتة ولم يصف بالسواد كما وصف الجارتين ، فلا يشبه هذا قولك : الهندان حسنتا الوجوه مليحتا خدودهما ، لأن كل واحد من هذين الضميرين قد ارتفع بفعله ، فكان يجب أن يرفع ضمير الأعالى بفعله ، فيكون على هذا الأعالى قد اصطلت بالنار ، وهذا خلاف ما أراد الشاعر ، لأنه ذكر أنه لم يصطل منها غير الجارتين ، وأن الأعالى لم يصل إليها الدخان ، فهذا خلاف ما نظره النحويون وقاسوه ، فلا بد فى معنى البيتين مما ذهب إليه سيبويه من أن الضمير فى مصطلاهما يعود على الجارتين » اهـ كلامه ، وفيه نوع قلق وتكرار فى العبارة .

وقال أبو الفتح بن جنى في باب الحمل على المعنى من الخصائص : « اعلم أن العرب إذا حملت على المعنى لم تكد تراجع اللفظ (يريد أنه إذا كان لفظ مفردا ومعناه جمعاً مثلا ، فإن العرب تجيز مراعاة لفظه ومراعاة معناه ، ولكن جرت عادتهم أنهم إذا راعوا المعنى فى أسلوب لم يعودوا فى هذا الكلام إلى مراعاة اللفظ ، والعكس بالعكس) كقولك : شكرت من أحسنوا إلىّ على فعله ، ولو قلت : شكرت من أحسن إلى على فعلهم - جاز ، ولهذا ضعف عندنا أن يكون هما من مصطلاهما فى قوله :

* كُمَيْتَا الْأَعَالِى جَوْنَتَا مُصْطَلَاهُمَا *

عائدا على الأعالى فى المعنى ؛ إذ كانا أعليين اثنين ؛ لأنه موضع قد ترك فيه لفظ التثنية حملا على المعنى ، لأنه جعل كل جهة منهما أعلى ، كقولهم : شابت مفارقه ، وهذا بعير ذو عثانين ، ونحو ذلك ، أو لأن الأعليين شيآن من شيئين ، فإذا كان قد انصرف عن اللفظ إلى غيره ضعفت معاودته إياه ، لأنه انتكاث وتراجع ، فجرى ذلك مجرى إدغام الملحق وتوكيد ما حذف » اهـ .

قال أبو رجاء غفر الله تعالى له ولوالديه : وقد طال القول فى هذه العبارة ، وتعددت وجوه الرد على تخريج المبرد ومن لف لفه ، حتى تشذر ، وأنا أجمع لك هذا كله فى عبارة وجيزة واضحة القصد إن شاء الله ، فأقول :

ذهب سيبويه رحمه الله فى قوله « جونتا مصطلاهما » إلى أن الضمير الموضوع للتثنية عائد إلى مثنى لفظا ومعنى وهو قوله « جارتا صفا » ، وأن هذه العبارة من باب إضافة معمول الصفة المشبهة إلى ضمير موصوفها فهو نظير قولك : هاتان فتاتان كريمتا الأب شريفتا نسبهما ، فشريف :

... ...

صفة مشبهة ومعمولها مضاف إلى ضمير عائد على الموصوف بهـذه الصفة وهو فتاتان . وذهب أبو العباس المبرد إلى أن الضمير فى « مصطلاهما » لا يعود إلى قوله « جارتا صفا » الموصوف ولـكنه يعود إلى معمول آخر لصفة أخرى وهو قوله « الأعالى » فى قوله كميتا الأعالى ، وهذا من باب إضافة معمول الصفة المشبهة إلى ضمير موصوف غير موصوفها، فهو نظير قولك : هاتان فتاتان مليحتا الوجه جميلتا عينيه ، فان الضمير فى « عينيه » لا يعود إلى الفتاتين الموصوفتين بهذه الصفة ، ولـكنه يعود إلى الوجه المعمول لقوله « مليحتا » .

وقد رد العلماء ما ذهب إليه المبرد ومن معه بأنه مستلزم لـكثير من أنواع الفساد : (أولها) أنه يلزم عليه عود الضمير الموضوع للمثنى إلى الجمع ، وقد التمس لهذا الوجه تخريج يجعله سائغاً ، ولـكن جار الله الزمخشرى مع أنه واحد ممن التمس له هذا الوجه عاد فذكر أنه من التكلف بحيث لا يصار إليه (الثانى) أنه يلزم عليه فساد المعنى ، وذلك لأنه يصير معنى الـكلام أن بعض أعلى الأثفيتين كميت كما يدل عليه قوله « كميتا الأعالى » وبعض الأعلى الآخر جون أى أسود كما يدل عليه قوله «جونتا مصطلى الأعالى» مع أن الشاعر لا يريد ذلك ، وإنما يريد أن الأثفيتين أنفسهما قد صار لون أعلاهما الـكمتة ، وقد صار موضع الاصطلاء منهما جونا . وهـذا الوجه هو الذى ذكره الأعلم الشنتمرى. وقد ذكر القرطبى لفساد المعنى وجها آخر غير هذا الوجه ، وحاصله أنه يلزم أن يكون المعنى أن أعالى الأثفيتين قد اسودت وأن مصطلاهما قد اسود أيضا ، وهذا غير ما يريده الشاعر (الثالث) أنه يلزم عليه مخالفة ما جرى عليه أسلوب العرب ، فإن من عادتهم فى كلامهم إذا كان لفظ له معنى يخالف لفظه من جهة الإفراد والتثنية والجمع ـ وذلك مثل « من » الموصولة فإن لفظها مفرد وقد يكون معناها مفرداً أو مثنى أو جمعاً ، ومثل «كلا » فإن لفظها مفرد ومعناها مثنى ، ومثل « كل » فإن لفظها مفرد ومعناها جمع ، ومن هذا الباب « الأعالى » فى قوله « كميتا الأعالى » فإنه جمع فى اللفظ مثنى فى المعنى ـ فإنهم إذا بدأوا الـكلام بمراعاة المعنى لم يرجعوا فى نفس هذا الـكلام إلى مراعاة اللفظ ، وإذا بدأوا كلامهم بمراعاة اللفظ جاز أن يعودوا فى نفس هذا الـكلام إلى مراعاة المعنى ، انظر إلى قوله تعالى : (ومن يقنت منكن لله ورسوله وتعمل صالحا) فقد بدأ بمراعاة لفظ « من » فجاء بالفعل مفرداً مذكراً فقال (يقنت) ثم رجع إلى مراعاة المعنى فقال (وتعمل صالحا) بالتأنيث ، وههنا نجد الشاعر قد بدأ الـكلام بمراعاة المعنى فقال « كميتا الأعالى » فجمع مع أنهما أعليان فقط فإذا جعلت الضمير فى « مصطلاهما » راجعا إلى الأعالى فقد نقضت ما بدأته ، وهـذا الوجه هو الذى ذكره أبو الفتح بن جنى . وبحسبك هذا فقد أطلت عليك .

والجرُّ عند سيبويه فى هذا النوع من الضَّرورات ، ومنعه المبرد مطلقاً ؛ لأنه يشبه إضافة الشىء إلى نفسه ، وأجازه الكوفيون فى السَّعة ، وهو الصحيح ، ففى حديث أم زرع « صِفْرُ وشاحِها » وفى حديث الدجال « أعْوَرَ عَيْنِهِ الْيُمْنَى » وفى صفة النبى صلى الله عليه وسلم « شثْنُ أصَابِعِهِ » ويَدُلُّ للأخير قوله :

* سَبَتْنِي الْفَتَاةُ الْبَضَّةُ[1] ... البيتَ *

فى رواية جر « كشحه » .

وأما الْحَسَنُ فهو ماعدا ذلك . وجملته أربعون صورة ، وهى تنقسم إلى حسن وأحسن ، فما كان فيه ضمير واحد أحسن مما فيه ضميران .

وقد وضعت لذلك جَدْوَلا تتعرَّفُ منه أمثِلَتَهُ وأحكامه على التفصيل المذكور بسهولة ، مشيرا إلى مالبعضها من دليل بإشارة هندية ، وإن كان كثيرا أشرت إلى كثرته بكاف عربية ، جامعاً فى ذلك بين كل متناسبين بإشارة واحدة ، وهو هذا[2] :

---

(١) هو الشاهد رقم ٧٢٠ الذى مضى مشروحا فى ص ١٢٩ وسيأتى ذكره فى شواهد الجدول أيضا .

(٢) الجدول هو المرسوم فى ص ١٤٤

الصفة	السببي	الرفع	النصب	الجر
زيد الحسن	الوجه	قبيح	أحسن (٨)	أحسن
زيد الحسن	وجه الأب			
زيد الحسن	وجهها	قبيح	(٩)	قبيح
زيد الحسن	وجه أب			
زيد الحسن	وجهه	أحسن (١٠)	حسن	
زيد الحسن	وجه أبيه			
زيد الحسن	ما تحت نقابه			
زيد الحسن	كل ما تحت نقابه			
زيد الحسن	نوال أعذه			
زيد الحسن	سنان رمح يطعن به			
زيد الحسن وجه جارية جميل	أنفه			
زيد الحسن الوجنة جميل	خالها			ضعيف (٧)

الصفة	السببي	الرفع	النصب	الجر
حسن	الوجه	قبيح	ضعيف (٢)	أحسن (١)
حسن	وجه الاب			
حسن	وجها	قبيح (٤)	أحسن (٣)	
حسن	وجه أب			
حسن	وجهه	أحسن (٥)	ضعيف	ضعيف
حسن	وجه أبيه			
حسن	ما تحت نقابه			
حسن	كل ما تحت نقابه			
حسن	نوال أعدّه	أحسن (٦)	حسن	حسن
حسن	سنان رمح يطعن به			
حسن وجه جارية جميل	أنفه	أحسن	ضعيف	ضعيف
حسن الوجنة جميل	خالها			

(١) لاَحِـــقِ بَطْنٍ بِقَرًا سَمِينِ لاَ خَطِلِ الرَّجْعِ ولاَ قَرُونِ
(٢) * أجبُّ الظهرَ لَيْسَ لهُ سَنَامُ *
(٣) هَيْفَاء مُقْبِلةً عَجْزَاء مُدْبِرَةً مَخْطُوطَةٌ جُدِلَتْ شَنْبَاء أنيابَا
(٤) * ببُهْمَةٍ مُنِيتُ شَهْمٍ قَلْبُ *
(٥) تُعيِّرُنَا أنَّا قَليـــلٌ عِدَادنَا فَقُلْتُ لهَـا إن الـكِرَامَ قليلُ
(٦) * أزور أمراً جَمًّا نوالٌ أعدَّهُ *
(٧) سَبَتْنِي الفَتَاةُ البَضَّة المتجرد الا لطيفة كشحهِ . . . . . .
(٨) فَمَـا قَومِي بثَعْلبة بنِ سَعْدٍ ولا بفَزَارَةَ الشُّعْرِ الرِّقابا
(٩) * الحَزْنُ بَابًا والعَقُور كَلبَا *
(١٠) * فاقصد يزيد العزيزَ مَنْ قَصَدَهْ *

* * *

وطريقةُ معرفةِ هذا الجدول : أن تضع الورقة التى هو مرسوم فيها بين يديك بحيث تكون أبياتُ الصفة المعرَّفة بأل مما يليك ، ثم ترفع بصرك إلى أبيات الصفة المنكرة ، فإذا فرغت منها تنظر إلى أبيات الصفة المعرفة بأل ، وقد جُعل فى رأس أبيات النوعين خمسُ بيوتٍ مكتوب فى أول بيت منها الجر ، وفى الثانى النصب ، وفى الثالث الرفع ، وفى الرابع السببى ، وفى الخامس الصفة ، ووُصِل كلُّ بيتٍ من هذه الأبيات باثنى عشر مربعاً : فالمربعات الموصولة بالأخيرين منها الصفة ومعمولها السببى المنقسم إلى اثنى عشر قسما كما تقدم ؛ والمربعات الموصولة ببيت الجر مكتوب فيها حكم المعمول السببى الذى فى مربعاته كلها ، وكذلك فى بيت النصب وبيت الرفع ، فما قابله منها « ممتنع » فهو ممتنع ، وما قابله « حسن » فهو حسن ، وهكذا . ثم مايحرس هذه الأحكام إشارة هندية ، فانظر فى الشواهد المكتوبة حول الجدول[1] فما وجدت عليه تلك الإشارة فهو شاهد ذلك الحكم . وقوله « جامعاً بين كل متناسبين » إلخ أى كما جمع بين حسن الوجه وحسن وجه الأب بصورة ستة فى الجر وخمسة فى النصب وأربعة فى الرفع .

(١) قد وضعت الأبيات فى الصفحة المقابلة للجدول ، وهى التى تراها فى أعلى هذه الصحيفة .

* * *(١)

٧٢٥ – لَاحِقُ بَطْنٍ بِقَرًا سَمِينِ لَاخَطِلُ الرَّجْعِ وَلا قَرُونُ

---

(١) هذه الأبيات التى تأتى قد جعلت فى أصل الشرح بجوار الجدول الذى وضعه الشارح لصور الصفة المشبهة مع معمولها ، وقد جاء بها للاشارة إلى أن لبعض هذه الصور شواهد واردة فى كلام العرب ، وقد وضعناها – كما أرادصاحبها – مجتمعة قبالة الجدول ، ثم لم يكن لنا بدٌّ من التعرض لشرحها على ما جرت به عادتنا من شرح الشواهد ، فأعدنا ذكرها ههنا على حسب ترتيبها ثمة ، وسنتكلم على كل بيت منها على وفق ماجرينا عليه من أول الكتاب . والله سبحانه الموفق وبه الاستعانة.

٧٢٥ – هذا بيت من الرجز ، وهو من شواهد كتاب سيبويه (١ / ١٠١) ونسبه إلى حميد الأرقط ، وكذلك نسبه الأعلم الشنتمرى فى شرح شواهده.

اللغة : « لاحق بطن » أراد أنه ضامر البطن ، وتقول : لحق – بكسر الحاء – لحوقا ، إذا ضمر ، وقال الأزهرى : فرس لاحق الأيطل من خيل لحق الأياطل – بضم اللام وسكون الحاء – إذا ضمرت ، وفى قصيدة كعب بن زهير :

تَخْدِى عَلَى يَسَرَاتٍ وَهْىَ لَاحِقَةٌ ذَوَابِلٌ وَقْعُهُنَّ الْأَرْضَ تَحْلِيلُ

وهم يمتدحون فى الخيل أن تكون بطونها ضامرة مرتفعة عن الأرض ليست بمسترخية « قرا » بفتح القاف والراء ، بزنة عصا ورحى وفتى – هو الظهر « سمين » ممتلىء ، ومما يمتدح فى الخيل العربية أن تكون ظهورها سمينة « خطل » بفتح الخاء وكسر الطاء – هو المضطرب « الرجع » بفتح الراء وسكون الجيم – هو الخطو ، يريد أنه ليس مضطرب الخطو ولا سيىء السير «قرون» بفتح القاف – وصف من قولهم : قرن الفرس يقرن – مثل نصر ينصر – إذا كان بحيث تقع حوافر رجليه فى السير موضع حوافر يديه ، وقالوا : ناقة قرون ، أيضاً ، للتى تضع خف رجلها موضع خف يدها .

المعنى : قال الأعلم الشنتمرى : « وصف فرسا بضمر البطن ، ثم نفى أن يكون ضمره من هزال فقال : بقرا سمين » اهـ .

الإعراب : « لاحق » بالجر ، هو وصف لفرس تقدم ذكره فى الكلام ، وهو مضاف و « بطن » مضاف إليه ، من إضافة الصفة المشبهة إلى معمولها « بقرا » الباء حرف جر ، وقرا مجرور بالباء وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ، والجار والمجرور متعلق بلاحق « سمين » نعت لقرا ، مجرور بالكسرة الظاهرة « لا » حرف عطف دال على النفى « خطل » معطوف على لاحق ، وهو مضاف و « الرجع » مضاف إليه « ولا »

٧٢٦ — وَلاَ سَيِّئِى زِىٍّ إِذَا مَاتَلَبَّسُوا إِلى حَاجَةٍ يَوْمًا مُخَيَّسَةً بُزْلاَ

الواو حرف عطف ، لا : زائدة « قرون » معطوف على خطل الرجع . وجعل العلامة الصبان قوله « لاحق » بالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف ، وجعل قوله « خطل الرجع » معطوفا على لاحق بطن ، وقوله «قرون» معطوفا على خطل الرجع أيضا ، ويلزم على ذلك إما تخالف إعرابى البيتين فيكون « سمين » مجرورا و « قرون » مرفوعا ، وإما قطع « سمين » عما قبله إلى الرفع بمبتدأ محذوف ، وقطع النعت فى مثل هذا بعيد .

الشاهد فيه : قوله « لاحق بطن » وقوله « لاخطل الرجع » حيث أضاف فى العبارة الأولى الصفة المشبهة المجردة من أل إلى معمولها المجرد من أل أيضا ، وأضاف فى العبارة الثانية الصفة المشبهة المجردة من أل إلى معمولها المقترن بأل ، وهو مرموز إليه فى الجدول برقم (١) إشارة إلى أنه قد ورد فى الكلام العربى إضافة الصفة المجردة من أل إلى معمولها مجردا منها ومقترنا بها ؛ فيكون ذلك دليلا على أحسنية قولنا : زيد حسن وجه ، وقولنا : زيد حسن وجه أب ، وقولنا : زيد حسن الوجه ، وقولنا : زيد حسن وجه الأب ــ بجر المعمول فى هذه الأمثلة الأربعة على أن الصفة أضيفت إليه ، قال الأعلم فى شرح هذا البيت : « الشاهد فيه إضافة لاحق إلى البطن مع حذف الألف واللام منه للاختصار » اهـ كلامه .

٧٢٦ — ورد هذا البيت فى بعض النسخ فلم نشأ أن نهمله ، وهذا بيت من الطويل ، وهو من شواهد سيبويه أيضاً (١٠١/١) ونسبه إلى عمرو بن شأس ، وروى قبله بيتاً آخر وهو قوله :

أَلِكْنِى إلى قَوْمِى السَّلاَمَ رِسَالَةً بِآيَةِ مَا كَانُوا ضِعَافاً وَلاَ عُزْلاَ

اللغة : « ألكنى » يريد بلغ عنى وكن رسولى ، وأصله الألوكة ــ بفتح الهمزة ــ والمألكة ــ بفتح الميم وسكون الهمزة وضم اللام ــ وهما بمعنى الرسالة ، قال الأعشى ميمون بن قيس :

أَبْلِغْ يَزِيدَ بَنِى شَيْبَانَ مَأْلُكَةً أَبَا ثُبَيْتٍ أَمَا تَنْفَكُّ تَأْتَكِلُ

وقال عدى بن زيد العبادى :

أَبْلِغِ النُّعْمَانَ عَنِّى مَأْلُكاً أَنَّهُ قَدْ طَالَ حَبْسِى وانْتِظَارْ

وتقول : ألك الرجل بين القوم آلكا ــ بفتح فسكون ــ وألوكا ــ بالضم ــ إذا ترسل ، فإن عديته بالهمزة قلت ألكته ، والأصل أألكته ، فقدمت اللام على الهمزة فصارت ألأكته ، ثم خففت الهمزة بنقل حركتها إلى اللام ثم بقلبها ألفا فعومل الفعل معاملة الأجوف من نحو أقام وأجاب ، قال عمر بن أبى ربيعة :

... ...

أَلِكْنِي إِلَيْهَا بِالسَّلَامِ فَإِنَّهُ يُنَكَّرُ إِلْمَامِي بِهَا وَيُشَهَّرُ

وقال الآخر :

أَلِكْنِي إِلى قَوْمِي وَإِنْ كُنْتُ نَائِياً فَإِنِّي قَطِينُ الْبَيْتِ عِنْدَ الْمَشَاعِرِ

وقال الشاعر :

أَلِكْنِي يَا عَتِيقُ إِلَيْكَ قَوْلاً سَتُهْدِيهِ الرُّوَاةُ إِلَيْكَ عَنِّي

« بآية » الآية : العلامة ، وفى التنزيل : (قال آيتك ألا تكلم الناس ثلاث ليال سويا) و « ما » فى قوله « ما كانوا » نافية « ضعافا » جمع ضعيف ، مثل كريم وكرام « عزلا » بضم فسكون ـ جمع أعزل ، وهو الذى لا سلاح معه « سيئى » جمع مذكر سالم واحده سيء ـ بتشديد الوسط ، ومعناه القبيح البشع ، وأصله السوء وهو القبح « زى » هو بكسر الزاى وتشديد الياء ـ الهيئة « تلبسوا » المراد ركبوا ، وأصل ذلك الملابسة ، وهى مخالطة الشىء ، ومخالطة كل شىء بحسبه ، فمخالطة الإبل ركوبها « مخيسة » بضم الميم وفتح الخاء وتشديد الياء ـ اسم مفعول فعله خيسه بمعنى ذلله ووطأه ، وأراد بالمخيسة الإبل المذللة بالركوب « بزلا » بضم فسكون ـ جمع بازل ، وهو من الإبل الذى دخل فى السنة التاسعة ، وهو جمع غريب فإن قياس فعل ـ بضم فسكون ـ أن يكون مفرده أفعل كأحمر أو فعلا كحمراء

المعنى : قال الأعلم: « وصف أنه تغرب عن قومه بنى أسد ، فحمل رجلا إليهم السلام ، وجعل آية كونه منهم ومعرفته بهم ما وصفهم به من القوة على العدو ووفادتهم على الملوك بأحسن الزى » اه كلامه .

الإعراب : « ولا » الواو حرف عطف ، لا : زائدة لتأكيد النفى « سيئى » معطوف على قوله ضعافا فى البيت السابق ، منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم ، وهو مضاف و « زى » مضاف إليه « إذا » ظرف زمان متعلق بسيئى ، و «ما» زائدة « تلبسوا » فعل ماض وواو الجماعة فاعله ، والجملة من الفعل وفاعله فى محل جر بإضافة إذا إليها « إلى حاجة » جار ومجرور متعلق بقوله تلبسوا « يوما » ظرف زمان منصوب بقوله تلبسوا أيضاً « مخيسة » مفعول به لقوله تلبسوا الذى تضمن معنى ركبوا « بزلا » نعت لمخيسة منصوب بالفتحة الظاهرة .

[وَنَأْخُذْ بَعْدَهُ بِذِنَابِ عَيْشٍ] أَجَبَّ الظَّهْرَ لَيْسَ لَهُ سَنَامُ(١)

* * *

٧٢٧ — هَيْفَاءُ مُقْبِلَةً عَجْزَاءُ مُدْبِرَةً مَحْطُوطَةٌ جُدِلَتْ ، شَنْبَاءُ أَنْيَابَا

الشاهد فيه : قوله « سيئ زى » حيث أضاف الصفة المشبهة المجردة من أل — وهو قوله « سيئ » — إلى معمولها المجرد من أل أيضاً ، وهذا يدل أيضا على أن جمع الصفة المشبهة بمنزلة مفردها على ما مر لنا القول فيه . قال الأعلم فى شرح هذا الشاهد : « الشاهد فى إضافة سيئ إلى زى ، وهو نكرة ، على تقدير إثبات الألف واللام وحذفها للاختصار » اه .

(١) قد مضى شرح هذا الشاهد فى أثناء هذا الباب (رقم ٧٢٢) شرحا لا تحتاج معه إلى إعادة شيء من الكلام عليه ، ولكنا نشير إليك هنا إلى أن الاستشهاد به فى هذا الموضع على رواية نصب « الظهر » وعليه يكون قوله « أجب » نعتا لعيش مجروراً بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للوصفية ووزن الفعل . وقد ذكر الشارح هذا البيت بجوار الجدول مشيراً إليه برقم (٢) ليستدل به على أنه دليل سماعى على جواز النصب فى قولك « زيد حسن الوجه » وقولك «زيد حسن وجه الأب» بنصب المعمول فى المثالين ، مع الضعف ؛ لأن فيه إجراء الوصف المأخوذ من مصدر الفعل القاصر مجرى الوصف المأخوذ من مصدر الفعل المتعدى ، على ما تقدم بيانه مبسوطا .

٧٢٧ — هذا بيت من البسيط ، وهو من شواهد سيبويه (١ / ١٠٢) وقد نسبه إلى أبى زبيد الطائى ، وكذلك نسبه الأعلم الشنتمرى فى شرح شواهده .

اللغة : « هيفاء » وصف مؤنث من الهيف — بفتح الهاء والياء جميعا — وهو الضمر ، والرجل أهيف ، والمرأة هيفاء ، وخصرها أهيف «مقبلة» اسم فاعل مؤنث فعله أقبل ، وتقول : أقبل علينا فلان ، ومعناه ولاك وجهه ، ومعنى كونها هيفاء فى حال إقبالها أن بطنها ضامر «عجزاء» أى ضخمة العجيزة «مدبرة» اسم فاعل مؤنث فعله أدبر ، وتقول : أدبر عنا فلان ، تريد أنه ولاك ظهره ، ومعنى كونها عجزاء فى حال إدبارها أنها كبيرة الردف عظيمته « محطوطة » هكذا روى فى كتاب سيبويه ، وفسره الأعلم بقوله « والمحطوطة : الملساء الظهر ، والمحط : خشبة تدلك بها الجلود ، يريد أنها غير متغضنة الجلد من كبر ولا ترهل » اه . وقال الجوهرى فى الصحاح : « وجارية محطوطة المتنين : أى ممدودة مستوية ، قال الشاعر (وهو القطامى) :

بَيْضَاءُ مَحْطُوطَةُ الْمَتْنَيْنِ بَهْكَنَةٌ رَيَّا الرَّوَادِفِ لَمْ تُمْغِلْ بِأَوْلَادِ » اه

... ...

وفسره العينى بقوله « ومحطوطة - بالطاء المهملة - يحتمل أنها موسومة بالمحط - بكسر الميم - الذى يوشم به ، وقيل : المحط : الحديدة التى ينقش بها الأديم » اه . ولكنه وقع فى عبارته « مخطوطة » و « مخط » بالخاء معجمة ، وهو تحريف ، قال الجوهرى : « والمحط - بالكسر - الذى يوشم به ، ويقال : هو الحديدة التى تكون مع الخزازين ينقشون بها الأديم ، قال الشاعر :

كَأَنَّ مِحَطًّا فِي يَدَىْ حَارِثِيَّةٍ صَنَاعٍ عَلَتْ مِنِّى بِهِ الْجِلْدَ مِنْ عَلِ » اه .

ووقع فى نسخ الشرح « ممخوطة » وما أراه إلا تحريفا . وقول أبى زبيد فى البيت المستشهد به « جدلت » هو بالبناء للمجهول ومعناه أحكم خلقها حتى لكأنه الجديل ، وهو حبل من أدم يجدل ثم يستعمل زماما للناقة ونحوها ، وقوله «شنباء» وصف من الشنب - بفتح الشين والنون جميعا - وهو عذوبة الفم وبريقه ولمعانه « أنيابا » جمع ناب ، وهو من الأسنان معروف .

المعنى : قال الأعلم « وصف امرأة بهيف الخصر - وهو ضمره - وعظم العجيزة ، وشنب الثغر - وهو بريقه وبرده - فيقول : إذا أقبلت رأيت لها خصراً أهيف ، وإذا أدبرت نظرت إلى عجيزة مشرفة » اه .

الإعراب : « هيفاء » خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : هى هيفاء «مقبلة» حال من الضمير المستتر فى هيفاء « عجزاء » خبر ثان أو معطوف بعاطف مقدر على هيفاء « مدبرة » حال من الضمير المستتر فى عجزاء «محطوطة» خبر ثالث ، أو معطوف بعاطف مقدر على السابق «جدلت» فعل ماض مبنى للمجهول مبنى على الفتح ، والتاء علامة على تأنيث المسند إليه ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة فى محل رفع خبر رابع أو معطوفة بعاطف مقدر على الخبر السابق « شنباء » خبر بعد الأخبار المتعددة السابقة « أنيابا » منصوب على التمييز .

الشاهد فيه : قوله « شنباء أنيابا » حيث وردت فيه الصفة المشبهة مجردة من أل - وهى قوله شنباء - وورد معها معمولها اسماً مجردا من أل ومن الإضافة ، ونصب هذا المعمول المنكر وانتصابه على التمييز فى هذه الحال مما لا يختلف فى جوازه النحاة ، بخلاف المقترن بأل فإن البصريين لا يجيزون انتصابه على التمييز ، فيكون انتصاب المعمول المنكر حسنا لأنه لايلزم عليه مخالفة الأصول المقررة ، ولهذا رمز الشارح فى جدوله لنحو ما فى هذا البيت من قولك : زيد حسن وجها ، وقولك : زيد حسن وجه أب - بتنوين الصفة ونصب معمولها - بالحسن . قال الأعلم : « الشاهد فيه نصب الأنياب بشنباء لما فيه من نية التنوين » اه . يريد أن امتناع التنوين فى « شنباء » ، ليس بسبب الإضافة ولكنه بسبب أن الكلمة نفسها ممنوعة الصرف لألف التأنيث الممدودة .

ومثل هذا البيت فى وجه الاستشهاد به قول أبى زبيد الطائى يصف أسداً :

بِبُهْمَةٍ مُنِيتُ شَهْمٍ قَلْبُ [مُنَجَّذٍ لاَذِى كَهَامٍ يَنْبُو][1]

***

٧٢٨ — تُعَيِّرُنَا أَنَّا قَلِيلٌ عِدَادُنَا فَقُلْتُ لَهَا : إِنَّ الْكِرَامَ قَلِيلُ

كَأَنَّ أَثْوَابَ نَقَّادٍ قُدِرْنَ لَهُ يَعْلُو بِخَمْلَتِهَا كَهْبَاءَ هُدَّابَا

الشاهد فيه : نصب « هدابا » بقوله « كهباء » والكهباء التي لونها الكهبة ، وهي لون يضرب إلى الغبرة ، والهداب ــ كرمان ــ الهدب .

(١) قد مضى الاستشهاد بهذا البيت (رقم ٧٢١) وتكلمنا في شرحه بما لا مزيد عليه ، ومحل الاستشهاد فيه هناك وهنا قوله « شهم قلب » حيث جاء الاسم المعمول للصفة المشبهة مرفوعا مع أنه غير مضاف إلى ضمير الموصوف ولا مقترن بأل ، فورود هذه العبارة في الشعر العربي يدل على جواز نحو قولك « محمد حسن وجه » ونحو قولك « محمد حسن وجه أب » بتنوين الصفة ورفع معمولها في المثالين ، ولكنه ــ مع جوازه ــ قبيح أقبح القبح ؛ لأنه يشتمل على ما يدعو إلى ذلك ، وهو خلو الصفة لفظا مما يربطها بالموصوف .

٧٢٨ — هذا بيت من الطويل ، وهو من قصيدة مستجادة للسموءل بن عادياء اليهودي ، وقد تقدم في شرح الشاهد (رقم ١٨٤) ذكر مطلعها وذكر عدة أبيات منها ، والبيت المستشهد به ههنا يقع بعد البيتين اللذين أنشدناهما هناك من مبدأ القصيدة ، ثم من بعده قوله :

وَمَا قَلَّ مَنْ كَانَتْ بَقَايَاهُ مِثْلَنَا شَبَابٌ تَسَامَى لِلْعُلَى وَكُهُولُ
وَمَا ضَرَّنَا أَنَّا قَلِيلٌ وَجَارُنَا عَزِيزٌ وَجَارُ الْأَكْثَرِينَ ذَلِيلُ
لَنَا جَبَلٌ يَحْتَلُّهُ مَنْ نُجِيرُهُ مُنِيفٌ يَرُدُّ الطَّرْفَ وَهْوَ كَلِيلُ
رَسَا أَصْلُهُ تَحْتَ الثَّرَى وَسَمَا بِهِ إِلَى النَّجْمِ فَرْعٌ لاَ يُنَالُ طَوِيلُ
هُوَ الْأَبْلَقُ الْفَرْدُ الَّذِى سَارَ ذِكْرُهُ يَعِزُّ عَلَى مَنْ رَامَهُ وَيَطُولُ
وَإِنَّا أُنَاسٌ لاَ نَرَى الْقَتْلَ سُبَّةً إِذَا مَا رَأَتْهُ عَامِرٌ وَسَلُولُ
يُقَرِّبُ حُبُّ الْمَوْتِ آجَالَنَا لَنَا وَتَكْرَهُهُ آجَالُهُمْ فَتَطُولُ
وَمَا مَاتَ مِنَّا سَيِّدٌ فِي فِرَاشِهِ وَلاَ طُلَّ مِنَّا حَيْثُ كَانَ قَتِيلُ

اللغة : « تعيرنا أنا قليل » أي تجعل قلة عددنا عارا علينا وتنتقص قدرنا بذلك . تقول : عيرت فلانا بكذا ، وعيرته كذا ، إذا نسبته بسببه إلى العار ، وقبحته عليه ، ومن شواهد تعديه إلى اثنين بنفسه قول الشاعر :

... ...

* أَعَيَّرْتَنَا أَلْبَانَهَا وَلُحُومَهَا *

ومن شواهد تعديه إلى ثانيهما بالباء الحديث : « لو عير أحدكم أخاه برضاعة كلبة ... » ولا يصلح مافى بيت الشاهد لأن يستدل به على واحد من الاستعمالين بخصوصه ، لأن حرف الجر يحذف قبل « أن » قياساً ، فهو محتمل للوجهين ، وحمله على تعدى الفعل إلى اثنين بنفسه أولى ، لأنه متفق على جوازه ، ولأن الأصل عدم الحذف « قليل عدادنا » هكذا وقع ههنا ، ويروى « قليل عديدنا » والعدد ، والعديد ، والعداد - بزنة كتاب - بمعنى واحد ، تقول : فلان فى عديد الكرام وفى عدادهم « فقلت لها إن الكرام قليل » يريد أن صاحبته ظنت أن كثرة العدد سبب من أسباب الفخار ، فعيرته وقومه بأنهم قليلو العدد ، فأجابها بأن السبب فى قلة عددنا أننا كرام ، والكرام فى الناس دائماً قليل .

الإعراب : « تعيرنا » تعير : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى ، ونا مفعول به أول مبنى على السكون فى محل نصب « أنا » أن : حرف توكيد ونصب ، ونا : اسم أن مبنى على السكون فى محل نصب « قليل » خبر أن مرفوع بالضمة الظاهرة « عدادنا » عداد : فاعل بقليل مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير المتكلم عن نفسه وغيره مضاف إليه ، وأن مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مفعول ثان لتعير « فقلت » الفاء حرف عطف ، قال : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله « إن » حرف توكيد ونصب « الكرام » اسم إن « قليل » خبر إن ، وجملة إن واسمها وخبرها فى محل نصب مقول القول .

الشاهد فيه : قوله « قليل عديدنا » فإن « قليل » صفة مشبهة معتمدة على مخبر عنه هو اسم أن ، و « عديدنا » مرفوع بالفاعلية لهذه الصفة ، وهو اسم مضاف إلى ضمير الموصوف فى المعنى ، ومجيء ذلك فى الشعر العربى يدل على جوازه ، وعدم اشتماله على شيء يقدح فيه كخلو الصفة من ضمير يعود إلى موصوفها وكإجراء الصفة المأخوذة من القاصر مجرى الصفة المأخوذة من المتعدى يدل على أحسنيته ؛ فيكون نظيره حسنا من نحو قولنا « زيد حسن وجهه » وقولنا « زيد حسن وجه أبيه » وقولنا : «زيد حسن ماتحت طرته» ، وقولنا : « زيد حسن كل ماتحت طرته » برفع معمول الصفة فى المثل الأربعة ؛ لاشتمال كل واحد من هذه المثل على ضمير يعود من الصفة إلى الموصوف ، ولأنه ليس فى هذا الاستعمال إجراء القاصر مجرى المتعدى ، فلا جرم جعلها الشارح فى جدوله ذات حكم واحد .

قال أبو رجاء غفر الله له ولوالديه : والاستشهاد بهذا البيت يدل على أن ضمير التكلم مثل ضمير الغيبة فى الربط بين الصفة والموصوف ، وارجع إلى بحث لنا مستفيض ذكرناه عند الكلام على العائد من جملة الصلة على الموصول (١ / ١٨٨) من هذا الكتاب)

أَزُورُ امْرَأً جَمًّا نَوَالُ أعَــــدَّهُ [لِمَنْ أَمَّهُ مُسْتَكْفِياً أَزْمَةَ الدَّهْرِ[١]]

* * *

سَبَتْنِي الْفَتَاةُ الْبَضَّةُ الْمُتَجَرِّدِ الْـ لَطِيفَةُ كَشْحُهُ ، وَمَا خِلْتُ أَنْ أُسْبَى[٢]

* * *

٧٢٩ — فَمَا قَوْمِي بِثَعْلَبَةَ بْنِ سَعْدٍ وَلاَ بِفَزَارَةَ الشُّعْرِ الرِّقَابَا

---

(١) قد تقدم شرح هــذا البيت بما لا تحتاج معه إلى إعادة شيء من الكلام عليه (وهو الشاهد رقم ٧١٨ فى ص ١٢٥ من هذا الجزء) وقد أعاده الشارح مع الجدول ليشير إلى أنه قد ورد فى كلام العرب نحو قولنا « هذا رجل حسن حديث يقوله » ونحو قولنا « هذا رجل جميل سنان رمح يطعن به » وأن مثل ذلك حسن لاشتمال كل واحد منهما على ضمير يربط الصفة بموصوفها ولأنه ليس فيه إجراء الوصف القاصر مجرى المتعدى .

(٢) قد تقدم شرح هــذا البيت بما لا تحتاج معه إلى إعادة شيء من القول عليه (وهو الشاهد رقم ٧٢٠ فى ص ١٢٩ من هذا الجزء) وقد أعاده الشارح مع الجدول ليشير إلى أنه قد ورد فى كلام العرب نحو قولنا « زيد الحسن الوجنة الجميل خالها » وقد أشار فى الجدول إلى أن ذلك ضعيف، والمحكوم عليه بالضعف هو قوله « الجميل خالها » لأن الضمير الذى فى هذه الصفة لا يعود إلى الموصوف ، وهو زيد ، ولكنه يعود إلى معمول صفة أخرى لذلك الموصوف ، فإن الضمير فى « خالها » يعود إلى « الوجنة » وهو معمول صفة أخرى هى قوله « الحسن الوجنة » وهذه صفة لزيد الموصوف بالجميل ، فاعرف ذلك وتنبه له .

٧٢٩ — هذا بيت من الوافر ، وهو من شواهد كتاب سيبويه (١ / ١٠٣) وقد نسب فى صدر الكتاب إلى الحارث بن ظالم المرى ، وكذلك نسبه الأعلم الشنتمرى فى شرح شواهده . والبيت كما قالا من قصيدة للحارث بن ظالم المرى أحد بنى مرة بن عوف بن سعد بن ذبيان بن بغيض ابن ريث بن غطفان . وكان الحارث قد فتك بخالد بن جعفر بن كلاب بن ربيعة وهو فى جوار النعمان بن المنذر ، ثم هرب يستجير القبائل . وأول هذه القصيدة قوله :

نَأَتْ سَلْمَى وأَمْسَتْ فِى عَدُوٍّ تَحُثُّ إلَيْهِمُ الْقُلُصَ الصِّعَابَا

وحَلَّ النَّعْفَ مِنْ قَنَوَيْنِ أَهْلِي وَحَلَّتْ رَوْضَ بِيشَةَ فَالرِّبَابَا

وَقَطَّعَ وَصْلَهَا سَيْفِي وَأَنِّى فَجَعْتُ بِخَالِدٍ عَمْدًا كِلاَبَا

وَأَنَّ الْأَحْوَصَيْنِ تَوَلَّيَاهَا وَقَدْ غَضِبَا عَلَيَّ فَمَا أَصَابَا

... ...

عَلَى عَمْدٍ كَسَوْتُهُمَا قَبُوحًا ... كَمَا أَكْسُو نِساءَهُمَا السِّلاَبَا

وَإِنِّى يَوْمَ غَمْرَةَ غَيْرَ فَخْرٍ ... تَرَكْتُ النَّهْبَ وَالْأَسْرَى الرِّغَابَا

فَلَسْتُ بِشَاتِمٍ أَبَدًا قُرَيْشًا ... مُصِيبًا رَغْمُ ذَلِكَ مَنْ أَصَابَا

فَمَا قَوْمِى بِثَعْلَبَةَ بْنِ سَعْدٍ ... وَلاَ . . . . البيت ، وبعده :

وَقَوْمِى إِنْ سَأَلْتِ بَنُو لُؤَىٍّ ... بِمَكَّةَ عَلَّمُوا النَّاسَ الضِّرَابَا

سَفِهْنَا بِاتِّبَاعِ بَنِى بَغِيضٍ ... وَتَرْكِ الْأَقْرَبِينَ بِنَا انْتِسَابَا

اللغة : « فما قومى بثعلبة بن سعد » هو ثعلبة بن سعد بن ذبيان بن بغيض بن ريث بن غطفان . وفزارة : هو فزارة بن ذبيان أخو سعد بن ذبيان ، وهو فى هذا البيت ينتفى من بنى سعد بن ذبيان وفى البيت بعده ينتسب إلى قريش، وهم بنو لؤى بن غالب بن فهر ، وفى البيت الذى يليه يسفه نفسه وقومه بانتسابهم إلى بنى بغيض بن ريث بن غطفان، وأهل النسب يقولون : إن بنى مرة بن عوف ابن سعد قوم الحارث بن ظالم ، أصلهم من قريش . وإن مرة هو فى الأصل مرة بن عوف بن لؤى ابن غالب بن فهر ، وكان لؤى قد تزوج امرأة من غطفان فولدت له عوف بن لؤى هذا ، فلما ملت لؤى رجعت زوجه الغطفانية بابنها عوف إلى قومها ، فتزوجت سعد بن ذبيان بن بغيض بن ريث ابن غطفان ، فتبنى سعد زوجها الثانى عوفا ابنها من زوجها الأول ثم تزوج عوف هند ابنة فزارة ابن ذبيان فولدت له مرة بن عوف ، فمرة بن عوف ينتسب تارة إلى سعد بن ذبيان متبنى أبيه ، وتارة إلى فزارة بن ذبيان أبى أمه ، والحارث بن ظالم من أبناء مرة هذا ، فهو يقول : إنى لست من بنى سعد بن ذبيان ولا من بنى فزارة ، وإنما أنا من بنى لؤى بن غالب لأن مرة ابن عوف بن لؤى وليس ابن عوف بن سعد كما اشتهر بسبب ذلك التبنى . والشعر ـ بضم الشين وسكون العين المهملة ـ جمع أشعر ، وهو الكثير الشعر ، ويروى « الشعرى رقابا » والشعرى ـ بالألف المقصورة فى آخره أنثى الأشعر ، مثل الكبرى أنثى الأكبر والفضلى أنثى الأفضل والصغرى أنثى الأصغر ، وبالروايتين ورد فى كتاب سيبويه ، والعرب ترى أن من علامة الغباء أن يكون الرجل كثير شعر القفا ، ويسمون ذلك الغمم ، وهو من باب الاستدلال بالملامح على صفات الإنسان ، ولهم فى ذلك معرفة راسخة ، وفى نحو من ذلك يقول الشاعر :

وَلاَ تَنكِحِى إِنْ فَرَّقَ الدَّهْرُ بَيْنَنَا ... أَغَمَّ الْقَفَا ، وَالْوَجْهُ لَيْسَ بِأَنْزَعَا

... ...

المعنى : قال الأعلم الشنتمرى فى شرح شواهد سيبويه : « وصف ما كان من انتقاله عن بنى ذبيان ولحاقه بقريش وانتمائه إليهم حين عدا على بعض سادات العرب ـ وهو خالد بن جعفر ابن كلاب ـ فى جوار بعض ملوك لخم فقتله غيلة ، فى خبر طويل اختصرته ، فيقول منتفيا من قبائل ذبيان ، وفزارة بن ذبيان ، ووصف فزارة بالغمم ـ وهو كثرة شعر القفا ومقدم الرأس ، لأنه عندهم مما يتشاءم به ويذم ، والمحمود عندهم النزع ، وهو انحسار الشعر عن مقدم الرأس » اه مع تصحيح بعض ألفاظ وردت مصحفة .

الإعراب : «فما» حرف نفى تعمل عمل ليس «قومى» قوم : اسم ما مرفوع بضمة مقدرة على ماقبل ياء المتكلم وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « بثعلبة » الباء حرف جر زائد ، ثعلبة : خبر « ما » النافية العاملة عمل ليس منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة التى يقتضيها حرف الجر الزائد « بن » صفة لثعلبة ، وهو مضاف و « قيس » مضاف إليه « ولا » الواو حرف عطف ، لا : زائدة لتأكيد النفى « بفزارة » معطوف بالواو على الجار الزائد ومدخوله السابق « الشعر » نعت لفزارة ، مجرور بالكسرة الظاهرة « الرقابا » منصوب على التشبيه بالمفعول به وعلامة نصبه الفتحة .

الشاهد فيه : قوله « الشعر الرقابا » واعلم أولا أن هذه العبارة تروى بوجهين : الأول « الشعر الرقابا » باقتران الصفة بال واقتران معمولها بأل أيضا ونصب المعمول ، وهذا نظير قولك « زيد الحسن الوجه » وقولك « زيد الحسن وجه الأب » بنصب الوجه فى المثالين ، وانتصابه عند البصريين على التشبيه بالمفعول به ، وعند الكوفيين يكون انتصابه على التميز أو على التشبيه بالمفعول به ، فإن كان انتصابه على التشبيه بالمفعول به ففيه إجراء الوصف المأخوذ من مصدر الفعل القاصر مجرى الوصف المأخوذ من مصدر الفعل المتعدى ، وإن كان انتصابه على التميز فهو وجه مختلف فى جوازه ؛ لأن التميز لا يكون معرفة فى المذهب الراجح وهو مذهب البصريين . والوجه الثانى « الشعرى رقابا » باقتران الصفة بأل وتجرد المعمول منها مع نصبه ، وانتصابه حينئذ على التميز عند الفريقين ؛ لأنه نكرة ، وقد كان النصب فى العبارة الأولى على التشبيه بالمفعول به فراراً من مجىء التميز نكرة ، فهو نظير قولك « زيد الحسن وجها » وقولك « زيد الحسن وجه أب » بنصب الوجه وتنكيره فى المثالين ، ولا شىء فى ذلك ، قال الأعلم الشنتمرى : « الشاهد فيه نصب الرقاب بالشعر على حد قولك الحسن وجها ، ويجوز فيه الشعر الرقابا على ما أنشده بعد ، وهو كقولك الحسن الوجه بالنصب على التشبيه بالمفعول به » اه .

٧٣٠ — * الحَزْنُ بَابًا وَالْعَقُورُ كَلْبًا *

ومثل هذا البيت على الرواية الأولى ـ وهى « الشعر الرقابا » قول الكميت بن زيد الأسدى يمدح بعض بنى أمية ، وربما وقع هذا البيت فى بعض نسخ الشرح ، ولم نذكره فى الأصل لأنه ليس فى الأصول الصحيحة المتلقاة بالقبول :

لَقَدْ عَلِمَ الْأَيْقَاظُ أَخْفِيَةَ الْكَرَى   تَزَجُّجَهَا مِنْ حَالِكٍ واكْتِحَالَهَا

ومثل البيت المستشهد به على الرواية الأخرى وهى « الشعرى رقابا » ـ الشاهد التالى (رقم ٧٣٠) وستقف عليه مشروحاً .

٧٣٠ — هذا بيت من الرجز المشطور ، وهو من شواهد سيبويه (١ / ١٠٣) ونسبه إلى رؤبة بن العجاج ، وكذلك نسبه الأعلم الشنتمرى فى شرح شواهده . وقبله قوله :

* فَذَاكَ وَخْمٌ لاَ يُبَالِى السَّبَّا *

اللغة : « وخم » ثقيل كثيف ، ويقال : وخم بفتح فسكون ، ووخم بفتح فكسر ، ويجمع على أوخام « لايبالى » لا يعبأ ولا يكترث ولا يأبه ، وهذا الفعل لا يستعمل إلا منفيا « السب » الشتم والهجاء والذم ، يقول : ذلك رجل ثقيل لايرتاح لفعل المكارم ، ولا تهش نفسه للجود ولا يبالى بأن يذمه الناس ، ويرى المال أحب إليه من عرضه « الحزن » بفتح الحاء المهملة وسكون الزاى ـ خلاف السهل ، وأصله ما غلظ وارتفع من الأرض ، ثم وصفوا به الجافى الطبع الغليظ الخلق ، ووصفوا به كل مايتعسر ويصعب «العقور» بفتح العين ، بزنة صبور ـ صفة مشبهة من العقر وتقول : عقره يعقره عقرا ـ مثل ضربه يضربه ضربا ـ إذا جرحه ، وجمع العقور عقر بضمتين مثل غفور وغفر ونخور ونخر وصبور وصبر ورسول ورسل .

المعنى : وصف رجلا بشدة الحجاب ومنعه الضيف ؛ فجعل بابه حزنا وثيقا لا يستطاع فتحه ، وكلبه عقورا لمن يحل بفنائه طالبا لمعروفه ، فمن جاءه لقى أشد ما يكره قبل أن يصل إليه من إيذاء الحاجب أو البواب أو نحوهما ومن عقر الكلب ، وذكر ذلك على سبيل الاستعارة تشبيها لما فى الأمصار بما يكون فى البوادى .

والعرب تمدح الرجل بسهولة الوصول إليه ، وبأنه لا حاجب له عن قاصدى بره ، انظر إلى قوله :

لَهُ حَاجِبٌ عَنْ كُلِّ أَمْرٍ يَشِينُهُ   وَلَيْسَ لَهُ عَنْ طَالِبِ الْعُرْفِ حَاجِبُ

وانظر إلى قول الآخر :

لاَ أَشْتَهِى يَا قَوْمُ إِلاَّ كَارِهًا   بَابَ الْأَمِيرِ وَلاَ دِفَاعَ الْحَاجِبِ

٧٣١ — * فَاقْصِدْ يَزِيدَ الْعَزِيزَ مَنْ قَصَدَهْ *

ويجعلون سكوت الكلب عن نباح القادمين كناية عن كرم أصحابه؛ لأنه تعود كثرة الوافدين، انظر إلى قول الشاعر:

فَمَنْ يَكُ سَائِلاً عَنِّى فَإِنِّى جَبَانُ الْكَلْبِ مَهْزُولُ الْفَصِيلِ

وانظر إلى قول حسان بن ثابت:

يُغْشَوْنَ حَتَّى مَاتَهِرُّ كِلاَبُهُمْ لاَ يَسْأَلُونَ عَنِ السَّوَادِ الْمُقْبِلِ

الإعراب: «الحزن» بالرفع ـ خبر مبتدأ محذوف، وتقدير الكلام: هو الحزن «بابا» تمييز «والعقور» الواو حرف عطف، العقور: معطوف على الحزن، مرفوع بالضمة الظاهرة «كلبا» تمييز، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله «الحزن بابا» وقوله «العقور كلبا» ففى كل واحدة من العبارتين صفة مشبهة هى الحزن فى العبارة الأولى والعقور فى العبارة الثانية، وفى كل واحدة من العبارتين معمول للصفة المشبهة منكر منصوب وهو فى العبارة الأولى قوله «بابا» وفى العبارة الثانية قوله «كلبا» والعبارتان نظير قولك «زيد الحسن وجها» وقولك «زيد الحسن وجه أب» باقتران الصفة بأل ونصب المعمول المنكر فى المثالين، وقد ذكرنا لك أنه لايترتب على هذا الوجه شىء: لاخلو الصفة من ضمير الموصوف لفظا وتقديرا، ولا إجراء القاصر مجرى المتعدى؛ لأن انتصاب النكرة على ماعلمت على التمييز، والتمييز يعمل فيه حتى الأسماء الجامدة على ما تقدم فى بابه. قال الأعلم الشنتمرى: «الشاهد فيه نصب باب وكلب على نحو قولك: الحسن وجها» اهـ.

٧٣١ — هذا نصف بيت من المنسرح، ولم يتيسر لى الوقوف على تتمته، ولا على نسبته إلى قائل معين رغم طويل البحث.

اللغة: «اقصد» هو أمر ماضيه قصد، وتقول: قصدت فلانا أقصده قصداً ـ مثل ضربته أضربه ضرباً ـ وقصدت له وقصدت إليه؛ وذلك إذا توجهت نحوه أو اعتمدت عليه فى بعض أمورك «يزيد» اسم الممدوح، وهو من أسماء بعض ملوك بنى أمية، منهم يزيد بن معاوية بن أبى سفيان، ومنهم يزيد بن عبد الملك بن مروان، ومنهم يزيد بن الوليد الملقب بالناقص والذى يقال فيه وفى عمر ابن عبد العزيز: الناقص والأشج أعدلا بنى مروان. وهو أيضاً من أسماء بعض رجالات دولة بنى أمية: منهم يزيد بن أبى مسلم الذى تولى ديوان الرسائل للحجاج، ومنهم يزيد بن عبد الله الذى كتب ليزيد بن عبد الملك. وأشهرهم يزيد بن المهلب الذى قلده سليمان بن عبد الملك خراسان

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : تقدّم أن معمول الصفة يكون ضميرا ، وعملها فيه جرٌّ بالإضافة إن باشرته وخلت من أل ، نحو « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الْوَجْهِ جَمِيلِهِ » ، ونصبٌ إن فُصلت أو قُرنت بأل ، فالأول نحو « هُمْ أَحْسَنُ وُجُوهاً وأنضرُهُمُوهَا » ، والثانى نحو « الحَسَنُ الْوَجْهِ الجَمِيلُه » .

الثانى : إنما تأتى مسائل امتناع الإضافة مع الصفة المفردة كما رأيت ، فإن كانت الصفةُ مُثَنَّاةً أو مجموعةً على حَدِّ المثنى جازت إضافتها مطلقاً كما سبق فى باب الإضافه . اه

﴿ خاتمة ﴾ : قال فى الكافية :

وَضُمِّنَ الْجَامِدُ مَعْنَى الْوَصْفِ وَاسْتَعْمِلَ اسْتِعْمَالَهُ بِضَعْفِ
كَأَنْتَ غِرْبَالُ الْإِهَابِ، وَكَذَا فَرَاشَةُ الْحِلْمِ ، فَرَاعِ الْمَأْخَذَا

أى : مِنْ تَضْمِين الجامد معنى المشتق و إعطائه حكم الصفةِ المشبَّهة قولُه

« العزيز » صفة من العزة ، وتقول : عز الرجل يعز — من باب ضرب — عزا ، وعزة — بكسر أولهما — وعزازة — بفتح أوله — إذا صار ذا قوة .

الإعراب : « اقصد » فعل أمر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « يزيد » مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة « العزيز » نعت ليزيد منصوب بالفتحة الظاهرة « من » اسم موصول فاعل بالعزيز مبنى على السكون فى محل رفع « قصده » قصد : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من الموصولة ، والضمير البارز المتصل العائد إلى يزيد مفعول به ، والجملة من الفعل الماضى وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول .

الشاهد فيه : قوله « العزيز من قصده » فإن قوله « العزيز » صفة مشبهة مقترنة بأل ، ومعمولها هو قوله « من » الذى هو فاعل بالصفة وهو اسم موصول ، فهو نظير قولك « محمد الحسن ما تحت طرته » وذلك يدل على أن معمول الصفة المشبهة المقترنة بأل قد يكون اسما موصولا أو مضافا إلى الاسم الموصول ، فمثال الأول ما قدمناه ، ومثال الثانى قولك « محمد الحسن كل ما يأتى به » .

٧٣٢ — فَرَاشَةُ الحِلْمِ فِرْعَوْنُ الْعَذَابِ وَإِنْ تَطْلُبْ نَدَاهُ فَكَلْبٌ دُونَهُ كَلِبُ

٧٣٢ — هذا بيت من البسيط ، ولم أعثر على نسبته إلى قائل معين ، ولا وقفت له على سوابق أو لواحق تتصل به .

اللغة : « فراشة الحلم » الفراشة — بفتح الفاء — واحدة الفراش ، وهى هوام مثل البعوض تطير وتتهافت فى السراج ، ويضرب به المثل فى الطيش ، يقال : أطيش من فراشة ، ومنه قالوا للرجل الخفيف الشديد الطيش : فراشة . وأنشد الليث :

أَوْدَى بِحِلْمِهِمُ الْفِيَاشُ فَحِلْمُهُمْ حِلْمُ الْفَرَاشِ غَشِينَ نَارَ الْمُصْطَلِي

والحلم — بكسر فسكون — الأناة ، والعقل ، ويقابل بالسفه أحيانا وبالطيش أحيانا أخرى . قال جار الله فى الأساس « ويقال : رأيته فراشة ، وما هو إلا فراشة ، للخفيف الرأس ، يشبه بواحدة الفراش ، وهو مثل فى الخفة والحقارة » اهـ فمعنى قوله فى بيت الشاهد « فراشة الحلم » هو معنى قولنا « خفيف الحلم » أو « قليل الأناة » أو « ضعيف العقل » أو ما يشبه ذلك . « فرعون العذاب » فرعون : لقب لكل من حكم مصر فى العصور الأولى ، كما أن قيصر لقب لكل من ملك بلاد الروم ، وكسرى لقب لكل من ملك بلاد الفرس ، والنجاشى لقب لكل من ملك بلاد الحبشة ، وتبعاً لقب لكل من ملك بلاد اليمن . وقد أطلق العرب اسم فرعون على كل عات متكبر ، وزادوا على ذلك بأن أخذوا منه فعلا فقالوا « قد تفرعن » وقالوا « إنه لذو فرعنة » أى ذو دهاء وتكبر ، وقال الراجز :

* وَقَدْ يَكُونُ مَرَّةً ذَا فَرْعَنَهْ *

واستعملوا بعد ذلك هذا الفعل فى معنى مجازى فقالوا « تفرعن النبات » إذا طال وقوى ، وقوله فى بيت الشاهد « وإن تطلب نداه » يروى «وإن يطلب نداه» بالبناء للمجهول . والندى — بفتح النون والدال مقصوراً بزنة الفتى — العطاء ، والعرب تقول : رجل ند ، إذا كان جوادا ، ومن كلامهم: كم نعشتنى يداك ، وكم أعاشنى نداك ، وإن يده لندية بالمعروف — بزنة فرحة — وما رأيت أندى منك يدا « كلب دونه كلب » الكلب — بفتح فسكون — الحيوان المعروف ، وهو مضرب المثل فى الخسة ، ودونه : يريد يحول بين طلاب نداه وبينه ، والكلب الآخر — بفتح الكاف واللام — داء يعرض للانسان من عض الكلب الكلب فيصيبه شبه الجنون وتعرض له أعراض رديئة ويمتنع من شرب الماء حتى يموت عطشا ، وأطلقوا الكلب — بفتحتين أيضا — على العطش ، وعلى الغضب الشديد ، وأطلقوه على الحرص الشديد ، وقالوا : كلب فلان على كذا كلبا فهو كلب — مثل فرح فرحا فهو فرح — إذا اشتد حرصه عليه ، وقالوا : تكالب على الدنيا ، إذا اشتد حرصه عليها .

... ...

المعنى : هجا رجلا فوصفه بالنزق والحمق والطيش والخفة ، وشبهه فى هذه الصفات بالفراشة التى تتهافت على النار فتقع فيها وهى لا تدرى أنها تحرق نفسها بذلك ، ووصفه بالتجبر والكبرياء والعتو ، وشبهه فى هذه الصفات بفرعون ، ووصفه بالبخل والحرص والشح والضنانة فى خسة ودناءة وأنه إذا طلب أحد جدواه رجع بغير طائل ؛ لأنه دنىء النفس وضيع ، ولأنه يحول بينه وبين العطاء حرص شديد .

الإعراب : «فراشة» خبر مبتدأ محذوف، وتقدير الكلام : هو فراشة ، وفراشة مضاف و«الحلم» مضاف إليه « فرعون » خبر بعد خبر ، أو معطوف بعاطف مقدر على الخبر السابق ، وهو مضاف و « العذاب» مضاف إليه « وإن» الواو حرف عطف ، إن : حرف شرط جازم «يطلب» فعل مضارع مبنى للمجهول فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه السكون «نداه» ندى : نائب فاعل مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه مبنى على الضم فى محل جر « فكلب » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، وكلب : خبر مبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام: فهو كلب ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل جزم جواب الشرط ، وهو من باب إقامة العلة مقام المعلول ؛ لأن حقيقة الحال أن جملة « هو كلب » علة لجواب الشرط ، وأصل الكلام : إن يطلب نداه لا يسمح به ــ أولا يوصل إليه ، أو نحو ذلك ــ لأنه كلب : أى خسيس دنىء النفس « دونه » دون : ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « كلب » مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل جر صفة لكلب .

الشاهد فيه : قوله « فراشة الحلم » وقوله « فرعون العذاب » حيث أجرى الجامد الذى هو « فراشة » و « فرعون » مجرى المشتق لأنه أراد منه معناه ، وبيان ذلك أن هذا الشاعر أراد بالفراشة التى هى فى الأصل اسم دال على الحيوان الطيار الذى يتهافت على النار ــ معنى الطائش أو الأحمق أو الخفيف ، وأراد بفرعون الذى هو فى الأصل علم على رجل معين أو على كل من ولى مصر ــ معنى شديد أو أليم أو نحوهما ، ولما أراد بكل واحد من هذين اللفظين الجامدين بحسب الأصل معنى المشتق أضاف كل واحد منهما إلى فاعله ، فأضاف الفراشة إلى الحلم ، وكأنه قد قال : خفيف الحلم ، أو طائش الحلم ، أو نحو ذلك ، وأضاف فرعون إلى العذاب ، وكأنه قد قال : أليم العذاب ، أو شديد العذاب ، أو نحوهما . ولو أنه رفع بهذين اللفظين ما بعدهما أو نصبه بعد تضمينهما معنى المشتق لجاز .

وقوله :

٧٣٣ — فَلَوْلاَ اللهُ وَالْمُهْرُ الْمُفَدَّى لَأُبْتَ وَأَنْتَ غِرْبَالُ الْإِهَابِ

---

٧٣٣ — هذا بيت من الوافر ، وهو من كلة للمنذر بن حسان ، وقبل هـذا البيت المستشهد به قوله :

وَبَادِيَةِ الْجَوَاعِرِ مِنْ نُمَيْرٍ تُنَادِي وَهِي سَافِرَةُ النِّقَابِ

تُنَادِي بِالْجَزِيرَةِ يَا لَقَيْسٍ وَقَيْسٌ بَيْنَ فِتْيَانِ الضِّرَابِ

قَتَلْنَا مِنْهُمُ مِائَتَيْنِ صَبْرًا وَأَلْفًا بِالتَّلَاعِ وَبِالرَّوَابِي

وَأَفْلَتَنَا هَجِينُ بَنِي سُلَيْمٍ يُفَدَّى الْمُهْرَ مِنْ حُبِّ الْإِيَابِ

فَلَوْلاَ اللهُ وَالْمُهْرُ الْمُفَدَّى لَأُبْتَ وَأَنْتَ غِرْبَالُ الْإِهَابِ

اللغة : « وبادية الجواعر من نمير ــ البيت » بادية : اسم فاعل مؤنث فعله بدا يبدو بمعنى ظهر يظهر ، والجواعر : جمع جاعرة ، وهى حرف الورك ، وإنما هما جاعرتان ، فجمعهما باعتبار نواحيهما ، ونمير ــ بصيغة التصغير ــ اسم قبيلة ، وهى التى يقول جرير لشاعرها :

فَغُضَّ الطَّرْفَ إِنَّكَ مِنْ نُمَيْرٍ فَلاَ كَعْبًا بَلَغْتَ وَلاَ كِلاَبَا

وقوله « تنادى » معناه ترفع صوتها بدعاء من ينقذها ويحول بينها وبين السبى ، وقوله « وهى سافرة النقاب » معناه أنها قد رفعت عن وجهها نقابها الذى كانت تستره به لأنها تريد أن يعرفها من ينظر إليها عند ندائها معرفة سريعة ليأخذ بيدها . يريد أن كثيراً من نساء بنى نمير قد بدت جواعرهن من شدة الفزع وهول ما نزل بهن ، والأدب العالى فى التعبير عن هذا المعنى قول الله تعالى (يوم يكشف عن ساق) وقوله « تنادى بالجزيرة يالقيس ــ البيت » الجزيرة : مكان ، يالقيس : هذه عبارتها التى تنادى بها من ينقذها من الأسر ، والضراب ــ بكسر الضاد المعجمة ــ مصدر ضارب الرجل الرجل ، إذا التحم معه فى معركة الحرب فتضاربا بالسيوف « قتلنا منهم مائتين صبرا ــ البيت » تقول : صبرت فلانا على القتل صبرا ، وتقول : قتلته صبرا ، والمعنى أنك حبسته ورميته حتى مات ، والمصبور : المحبوس على القتل ، قالت قتيلة أخت النضر الذى أمر بقتله رسول الله صلى الله عليه وسلم :

صَبْرًا يُقَادُ إِلَى الْمَنِيَّةِ مُتْعَبًا رَسْفَ الْمُقَيَّدِ وَهْوَ عَانٍ مُوثَقُ

... ...

والتلاع ـ بكسر التاء ـ جمع تلعة ، ونظيره جفنة وجفان وقصعة وقصاع ، والتلعة ـ بفتح فسكون ـ تقال لما علا وارتفع من الأرض ، وليس هو المراد ههنا لئلا يتكرر مع الروابى ، وتقال أيضا لما سفل وانخفض من الأرض وهو المراد ههنا ، فهو من الأضداد ، ومن شواهد المعنى الأول قول الراعى :

كَدُخَانِ مُرْتَجِلٍ بِأَعْلَى تَلْعَةٍ غَرْثَانَ ضَرَّمَ عَرْفَجًا مَبْلُولاَ

ومن شواهد المعنى الثانى قول زهير :

وَأَنِّى مَتَى أَهْبِطْ مِنَ الْأَرْضِ تَلْعَةً أَجِـدْ أَثَرًا قَبْلِى جَدِيدًا وَعَافِيَا

ويقال : التلعة : مسيل ماء من أعلى الوادى إلى أسفله ، فمرة يوصف أعلاها ، ومرة يوصف أسفلها ، وهذا قول من ينكر الأضداد . والروابى : جمع رابية ، وهى : ما ارتفع من الأرض ، وقد يقال : إن قوله «وبالروابى» من عطف المرادف على مرادفه للتفسير فيكون المراد بالتلعة ما ارتفع من الأرض أيضا ، ولكن الأصل فى العطف أن يكون المعطوف مغايرا للمعطوف عليه « وأفلتنا هجين بنى سليم ـ البيت » أفلتنا : أراد أفلت منا ، وتقول : فلت فلان يفلت ـ مثل ضرب يضرب ـ بمعنى انطلق وخلص من الأسر أو نحوه ، وتقول : فلت فلان فلانا يفلته ـ مثل ضربه يضربه ـ إذا أطلقه وخلصه ، وتقول : أفلت فلان فلانا ، وأفلت فلان ، بمعنى الثلاثى فى الوجهين ، فكل من الثلاثى والمزيد فيه يأتى متعديا ويأتى لازما ، وأصل هذه المادة من إفلات الطائر من الصياد وتفلته منه . والهجين ـ بفتح الهاء ـ كل من كان أبوه خيرا من أمه ، ويجمع على هجن ـ بضمتين ـ وهجناء كفقهاء وهجنان كأصلان ومهاجين ومهاجنة . ويفدى المهر : كأنه يقول له فداك أبى وأمى ، أو فداك نفسى ، ونحو ذلك ، والإياب ـ بكسر الهمزة ـ العودة إلى أهله ، وهو مصدر آب يئوب أوبا وإيابا ومآبا « فلولا الله والمهر المفدى ـ البيت » المهر ـ بضم فسكون ـ الحصان الذى كان يركبه والذى فر عليه من المعركة ، والإهاب ـ بكسر الهمزة ـ الجلد ، وجمعه أهب ، ونظيره كتاب وكتب . ومعنى غربال الإهاب : مثقب الجلد ممزقه ، وقد التفت من الغيبة إلى الخطاب .

المعنى : يصف الشاعر رجلا فر من معركة القتال على فرس له بأنه هجين ففيه عرق سوء وبأنه كان حريصا على الهرب والإفلات لعلمه بأنه إن بقى فليس بناج من الموت ، ويقول بعد ذلك : لولا أن الله تعالى قد كتب لك النجاة من الموت وذلك بأن منحك مهرا تطير عليه وهيأ لك طريق الهرب ، ولولا ذلك المهر الذى كنت تفديه بالنفس والأهل والمال لشدة حرصك على الفرار من وجوهنا والتخلص مما كنت بسبيل الوقوع فيه ، لولا هذان لما رجعت إلى قومك حيا ، ولكنت بعرض أن تعود إليهم ممزق الإهاب مثقب الجلد كأنما جلدك الغربال .

... ...

الإعراب : « لولا » حرف يدل على امتناع الجواب لوجود الشرط « الله » مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة « والمهر » الواو حرف عطف ، المهر : معطوف على المبتدأ مرفوع أيضاً بالضمة الظاهرة « المفدى » نعت للمهر ، مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر وخبر المبتدأ وما عطف عليه محذوف وجوبا ، وتقدير الكلام : لولا الله والمهر المفدى موجودان ، وجملة المبتدأ وخبره هى شرط لولا «لأبت» اللام واقعة فى جواب لولا، آب : فعل ماض ، وتاء المخاطب فاعله مبنى على الفتح فى محل رفع ، وهذه الجملة لا محل لها من الإعراب جواب لولا « وأنت » الواو واو الحال ، أنت : ضمير منفصل مبتدأ مبنى على الفتح فى محل رفع « غربال » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « الإهاب» مضاف إليه من إضافة الاسم الجامد الذى هو فى معنى المشتق إلى مرفوعه ، والجملة من المبتدأ وخبره فى محل نصب حال رابطها الواو وصاحبها تاء المخاطب فى أبت .

الشاهد فيه : قوله « غربال الإهاب » فان فيه إجراء الاسم الجامد الذى هو قوله « غربال» مجرى الاسم المشتق ، وتضمينه معناه : ومعاملته ــ بناء على ذلك ــ معامنته: من إضافته إلى معموله ، ألست ترى أن كلة « غربال » فى الأصل اسم جنس جامد ، وأنها فى هذا البيت قد ضمنت معنى « ممزق » أو نحوها ، وممزق اسم مفعول ، وقد أضيف « غربال » إلى « الإهاب » الذى يكون نائب فاعل لو أنك قلت « فلان ممزق الإهاب » فتكون إضافة غربال إلى الإهاب من إضافة الاسم الجامد المنزل منزلة اسم المفعول إلى ما هو بمنزلة المرفوع بالمشتق .

قال أبو رجاء غفر الله تعالى له ولوالديه : واعلم أن إجراء الاسم الجامد مجرى الاسم المشتق يقع فى أبواب كثيرة من النحو أنا ذاكر لك منها ما إن تأملته استدللت به على باقيه وبان لك شرف هذه اللغة واتساعها وأنها لا تقف عند حدود الألفاظ لا تتجاوزها .

فمن ذلك تعليق الجار والمجرور والظرف بالاسم الجامد لأنهم يلحظون فيه معنى المشتق ، وعلى ذلك ورد قول الله تعالى : (وهو الذى فى السماء إله وفى الأرض إله) علق قوله سبحانه « فى السماء » بقوله « إله » وهو اسم جنس جامد لكونه قد لحظ فيه معنى المشتق فكأنه قيل : وهو الذى هو معبود فى السماء ومعبود فى الأرض ، وعلى ذلك جاء قول الشاعر :

أَسَدٌ عَلَيَّ وَفِي الْحُرُوبِ نَعَامَةٌ ... فَتْخَاءُ تَنْفِرُ مِنْ صَفِيرِ الصَّافِرِ

هَلاَّ بَرَزْتَ إِلَى غَزَالَةَ فِي الْوَغَى ... بَلْ كَانَ قَلْبُكَ فِي جَنَاحَيْ طَائِرِ

لما كان قوله « أسد » قد لحظ فيه معنى الشجاع وقوله « نعامة » قد لحظ فيه معنى الجبان ــ وهما فى الأصل من أسماء الأجناس الجامدة ــ علق بهما الجار والمجرور .

ضمِّن « فراشة الحلم » معنى طائش ، و«فرعون» معنى أليم ، و«غربال» معنى مُثَقَّب ، فأجْرِيت مُجْرَاها فى الإضافة إلى ما هو فاعل فى المعنى ، ولو رفع بها أو نصب جاز . والله أعلم.

ومن ذلك وصفهم بالاسم الجامد، وقد علم أنهم لا يصفون إلا بالمشتق ، لكونهم قد لحظوا فى الاسم الجامد معنى اسم مشتق ؛ فمن ذلك قولهم « مررت بقاع عرفج كله » وقولهم « هذه صحيفة طين خاتمها » العرفج : نبت من نبات البادية ، وقد وصف به القاع ورفع به الفاعل ، وكذلك فعل فى طين ، وهما اسمان من أسماء الأجناس فى الأصل لكنهما لما أشبها المشتق ولوحظ فيهما معناه صنعوا معهما مثل ما يصنعون مع المشتق .

ومن ذلك إيقاعهم الاسم الجامد حالا مع أن الحال كالوصف لصاحبه فلا يكون إلا مشتقا ، لكنهم لما لحظوا فى الاسم الجامد معنى اسم مشتق استساغوا ذلك وتكلموا به ، وعلى هذا جاء قولهم « كر زيد أسدا » وقولهم « بدت الجارية قمراً » وقولهم « تثنت غصنا » وعلى هذا جاء قول هند بنت ربيعة أم معاوية بن أبى سفيان :

أفى السِّلْمِ أعْيَاراً جَفَاءً وَغِلْظَةً وَفِى الْحَرْبِ أشْبَاهَ النِّسَاءِ الْعَوَارِكِ

وعليه جاء قول أبى الطيب المتنبى :

بَدَتْ قَمَراً وَمَالَتْ غُصْنَ بَانٍ وَفَاحَتْ عَنْبَراً وَرَنَتْ غَزَالاً

وعلى ذلك جاء قول رجل من الشيعة :

فَمَا بَالُنَا أَمْسِ أُسْدَ الْعَرِينِ وَمَا بَالُنَا الْيَوْمَ شَاءَ النَّجَفْ

وقالوا : « وقع المصطرعان عدلى عير » وهم يريدون أنهما وقعا مصطحبين اصطحاب عدلى الحمار ، وأمثال ذلك لا يحصى من كلامهم ، وحسبك من القلادة ما أحاط بالعنق .

التعجب

(بِأَفْعَلَ أَنْطِقْ بَعْدَ مَا تَعَجُّبَـــا   أَوْ جِئْ بِأَفْعِلْ قَبْلَ مَجْرُورٍ بِبَا)

أى : يُدَلّ على التعجب ـ وهو: استعظامُ فعلِ فاعلٍ ظاهرِ المزية ـ بألفاظ كثيرة نحو « كَيْفَ تَـكْفُرُونَ بِاللهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتاً فَأَحْيَاكُمْ » « سُبْحَانَ اللهِ الْمُؤْمِنُ لاَ يَنْجُسُ » لِلّهِ دَرُّهُ فارِساً ! لِلّهِ أَنْتَ ! .

يَا جَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَهْ(1)

وقوله :

٧٣٤ — * وَاهاً لِسَلْمَى ثُمَّ وَاهاً وَاهاً *

(1) هذا عجز بيت للأعشى ميمون بن قيس ، وصدره قوله :

* بَانَتْ لِتَحْزُنَنَا عَفَارَهْ *

وقد تقدم ذكر هذا الشاهد فى باب الحال (٣/٦٣) ، وهو الشاهد (رقم ٤٨٥) وشرحناه هناك بما لا مزيد عليه ، وإنما أعاد ذكره هنا ليبين أن قوله « ما أنت جاره » يدل على التعجب مع كونه على غير الصيغتين المبوب لهما فى كتب النحو ، وذلك واضح إن شاء الله ، وارجع إلى شرح هذا البيت فى الموضع الذى أحلناك عليه فهناك المقنع والكفاية .

٧٣٤ — قد سبق فى شرح الشاهد رقم ١٦ فى باب المعرب والمبنى (١/٣٨ من هذا الكتاب) ذكر هذا البيت ، وذكرنا ثمة أن من العلماء من نسبه إلى أبى النجم الفضل بن قدامة العجلى ، ومنهم من نسب بعض أبيات من قطعته إلى رؤبة بن العجاج ، ومنهم من نسب بعضها رواية عن أبى الغول الطهوى إلى بعض أهل اليمن . وقال الجوهرى فى صحاح (ووه) : « إذا تعجبت من طيب الشىء قلت : واهاله ما أطيبه ! قال أبو النجم :

وَاهاً لِرَيَّا ثُمَّ وَاهاً وَاهَا   يَا لَيْتَ عَيْنَاهَا لَنَا وَفَاهَا

* بِثَمَنٍ نُرْضِى بِهِ أَبَاهَا * » اهـ

وقال ابن منظور فى اللسان : « وواه : تلهف وتلوذ ، وقيل : استطابة ، وينون فيقال : واهاً لفلان ، قال أبو النجم :

... ...

وَاهاً لِرَيَّا ثُمَّ وَاهاً وَاهــاَ يَا لَيْتَ عَيْنَاها لَنَا وَفَاهَا

بِثَمَنٍ نُرْضِي بِهِ أَبَاهَــا فَاضَتْ دُمُوعُ الْعَيْنِ مِنْ جَرَّاهَا

* هِيَ الْمُنَى لَوْ أَنَّنَا نِلْنَاهَا *

قال ابن جنى : إذا نوّنت فكأنك قلت استطابة ، وإذا لم تنون فكأنك قلت الاستطابة ، فصار التنوين علم التنكير ، وتركه علم التعريف» اه .

اللغة : « واها » هو اسم فعل معناه أعجب ، ويقصد منه الدلالة على التعجب من حسن الشىء واستطابته والتلذذ به ، وربما أريد منه معنى التحسر على الشىء والتلهف على إدراكه ، وذلك واضح مما أثرناه لك عن ابن منظور فى مطلع هذا الكلام ، لكن بقى هنا شىء ، وذلك أن ابن جنى ذكر فيما نقلناه عنه عن ابن منظور أن هذه الكلمة تنون أحيانا فتكون نكرة بمعنى استطابة ويترك تنوينها أحيانا فتكون معرفة بمعنى الاستطابة ، وقد ذكر ابن هشام فى أوضح المسالك أن « واها » من أسماء الأفعال التى لازمت التنكير ، قال : « وما نون من هذه الأسماء فهو نكرة ، وقد التزم ذلك فى واها وويها كما التزم تنكير نحو أحد وعريب وديار ، وما لم ينون منها فهو معرفة وقد التزم ذلك فى نزال وتراك وبابهما كما التزم التعريف فى المضمرات والإشارات والموصولات ، وما استعمل بالوجهين فعلى معنيين ، وقد جاء على ذلك : صه ، ومه ، وإيه ، كما جاء التعريف والتنكير فى نحو كتاب ورجل وفرس » اه كلامه بحروفه ، ولم يتعرض الشيخ خالد فى تصريحه له بشىء ، ولعلهما لم يطلعا على نحو كلام ابن جنى الدال على أنه قد جاء بالوجهين كصه ومه وإيه « لسلمى » هكذا وقع فى نسخ الشرح وفى كثير من كتب النحاة ، وقد رأيت الجوهرى وابن منظور يرويان فى مكانه « لريا » .

الإعراب : « واها » اسم فعل مضارع معناه أعجب مبنى على السكون لا محل له من الإعراب وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « لسلمى » اللام حرف جر ، سلمى : مجرور باللام وعلامة جره الفتحة المقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، نيابة عن الكسرة ، لأنه لا ينصرف لألف التأنيث المقصورة ، والجار والمجرور متعلق بواها « ثم » حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « واها » اسم فعل مضارع معطوف بثم على اسم الفعل السابق « واها » اسم فعل مضارع بمعنى أعجب توكيد لواها المعطوف .

الشاهد فيه : قوله « واها » حيث دل على التعجب ، وهو غير الصيغتين المبوب لهما فى كتب النحاة ، وذلك يدل على أن النحاة لم يقصدوا استيعاب ما يدل من العبارات على التعجب ، وإنما

والمبوَّبُ له فى كتب العربية صيغتان : مَا أَفْعَلَهُ ، وأَفْعِلْ بِهِ ، لاطِّرادهما فيه .

فأما الصيغة الأولى فـ«ما» فيها اسمٌ إجماعا ، لأن فى أَفْعَلَ ضميرًا يعود عليها ، وأجمعوا على أنها مبتدأ ، لأنها مجرّدة للإسناد إليها ، ثم اختلفوا : فقال سيبويه : هى نكرة تامة بمعنى شىء ، وابتُدِىء بها لتضمُّنها معنى التعجب ، وما بعدها خبر فموضعه رفع ، وقال الفراء وابن دُرُسْتُوَيْه : هى استفهامية ، ونقله فى شرح التسهيل عن الكوفيين ، وقال الأخفش : هى معرفة ناقصة بمعنى الذى ، وما بعدها صلة فلا موضع له ، أو نكرة ناقصة ، وما بعدها صفة فمحله رفع ، وعلى هذين فالخبر محذوف وجوبا : أى شىء عظيمٌ . واختلفوا فى « أَفْعَلَ » فقال البصريون والكسائى : فِعْلٌ للزومه مع ياء المتكلم نونَ الوقاية ، نحو ما أَفْقَرَنِى إلى رحمة الله ، ففتحتُه بناء كالفتحة فى زَيْدٌ ضَرَبَ عَمْرًا ، وما بعده مفعول به . وقال بقية الكوفيين : اسمٌ لمجيئه مصغرا فى قوله :

٧٣٥ — * يَامَا أُمَيْلِحَ غِزْلَانًا شَدَنَّ لَنَا *

قصدوا التبويب للصيغ القياسية التى يمكن أن تبنى من كل ما استكمل شروط بنائهما ، وهذا هو ما أشار إليه الشارح المحقق بقوله «لاطرادهما فيه» فهو علة لقوله « والمبوب له فى كتب العربية» والضمير المجرور محلا فى قوله « فيه » يعود إلى التعجب .

هذا معنى كلام الشارح وغيره وهو الذى يؤخذ من عبارة الجوهرى التى أثرناها لك . لكن الذى يفهم من سياق أبيات الشاهد أن مراد قائلها التحسر على فوات ما يحبه من مواصلة سلمى ، وإظهار اللهفة على عدم إدراكه مأموله من ذلك ، ويمكن أن يجمع بين المعنيين فيكون المراد إنشاء التعجب من صدها وتدللها مثلا مع الحسرة على ما يحدثه ذلك من ترك المواصلة والإيلاف بسبب القطيعة والهجر اللذين هما من أخص صفات المحبوبين المتدللين .

٧٣٥ — هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* مِنْ هَؤُلَيَّائِكُنَّ الضَّالِ وَالسَّمُرِ *

وهذا البيت قد أنشده كثير من النحاة منهم ابن الأنبارى فى كتابه الإنصاف (٥٨ ليدن ٨١ مصر بتحقيقنا) كما أنشده كثير من أهل الأدب ، ولم ينسبه واحد منهم ، وقد عثرت فى دمية القصر للباخرزى (ص ٢٩ حلب) على هذا البيت ثانى ثلاثة أبيات منسوبة إلى بدوى يسمى كاملا الثقفى ، وها كها :

إِنْسَانَةُ الْحَيِّ أَمْ أُدْمَانَةُ السَّمُرِ ... بِالنَّهْيِ رَقَّصَهَا لَحْنٌ مِنَ الْوَتَرِ

... ...

يَامَا أُمَيْلِحَ غِزْلاَنًا شَدَنَّ لَنَا ... مِنْ هؤُلَيَّائِكُنَّ الضَّالِ وَالسَّمُرِ
بِاللهِ يَا ظَبَيَاتِ الْقَاعِ قُلْنَ لَنَا ... لَيْلاَىَ مِنكُنَّ أَمْ لَيْلَى مِنَ الْبَشَرِ

والبيت الثالث من هـذه الأبيات هو الشاهد (رقم ١٣١) الذى مضى فى باب المعرف بأداة التعريف (١/٢٢٩ من هـذا الكتاب) وقد أنشده ابن الأنبارى فى الانصاف (١٩٩ ليدن ٢٨١ مصر بتحقيقنا) وكامل الثقفى ـ كما يقول الباخرزى ـ شاعر بدوى من شعراء عصره (المائة الخامسة من الهجرة).

اللغة: «إنسانة» صرح كثير من حملة اللغة أنه يقال إنسان ـ بغير تاء ـ للذكر والأنثى، وأن إنسانة ـ بالتاء ـ للأنثى من كلام العامة، ومنه جاء قول بعض المولدين:

إِنْسَــانَةٌ فَتَّانَةٌ ... بَدْرُ الدُّجَى مِنْهَا خَجِلْ

قال الجوهرى: «ويقال للمرأة أيضا: إنسان، ولا يقال إنسانة، والعامة تقوله» اهـ. «أدمانة السمر» أراد ظبيـة كناسها بين شجر السمر، قال الجوهرى: «قال الأصمعى: والأدم من الظباء بيض تعلوهن جدد فيهن غبرة، تسكن الجبال، قال: وهى على ألوان الجبال، يقال: ظبية أدماء، وقد جاء فى شعر ذى الرمة أدمانة، قال:

أَقُولُ لِلرَّكْبِ لَمَّا أَعْرَضَتْ أُصُلاً ... أَدْمَانَةٌ لَمْ تُرَبِّبْهَا الأَجَالِيدُ

وأنكره الأصمعى» اهـ. والسمر ـ بفتح السين وضم الميم ـ جمع سمرة، وهى شـجرة الطلح «بالنهى» النهى ـ بكسر النون وسكون الهـاء ـ الغـدير من المـاء «رقصها ضرب من الوتر» يحتمل معنيين: أحدهما أن يكون المقصود من الوتر واحد الأوتار التى يضرب عليها للغناء واللهو فيكون الرقص هو ماتفعله الغوانى فى مجامع المجون، والثانى أن يكون المقصود من الوتر وتر القوس الذى يضرب به الصيد فيكون المراد من الرقص الترنح من ألم الضربة وهى حركات الصيد حين يصيبه الرامى، قال الباخرزى فى الدمية بعد أن أنشـد ثلاثة الأبيات: «قلت: الإيهام فى الشعر صنعة لا يتوصل إليها الحضريون إلا بتعريق جبين الخاطر، وبعثرة دفين الضمائر، وقد أخذ هذا البدوى من عفو خاطره نوعا من الإيهام، تنبو عنـه صوارم الأفهام، وذلك قوله ✩ بالنهى رقصها لحن من الوتر ✩ فإن لحن الوتر الذى يضربه اللاهى للأنس مرقص، ولحن الوتر الذى ينزعه الرامى للوحش مقمص، وما أشـبه ذلك الترقيص، بهذا التقميص» اهـ. وقوله «يا ما أميلح غزلانا ـ البيت» أميلح: تصغير أملح، وهو مأخوذ من الملاحة ومعناها الحسن والجمال، والغزلان: جمع غزال، وهو ولد الظبية، وشدن ـ بنونين أولاهما لام الكلمة وثانيتهما نون الإناث ـ أى كبرن

... ...

وقورن ، وتقول : شدن الظبي يشدن شدونا – مثل خرج يخرج خروجا – إذا قوى وطلع قرناه واستغنى عن أمه ، وربما قالوا : شدن المهر ، فاذا قالوا « شادن » ولم يذكروا معه موصوفا ، فلا يريدون غير ولد الظبية ، وتقول : أشدنت الظبية فهى مشدن ، إذا شدن ولدها ، وهؤلياء : هو تصغير هؤلاء شذوذا كما صغروا : ذا ، وتا ، والذى ، والتى ، فقالوا : ذيا ، وتيا ، والذيا ، والتيا وإنما سبيل التصغير أن يكون فى الأسماء المتمكنة ، والضال : السدر البرى ، واحدته ضالة ، وقوله « بالله يا ظبيات القاع – البيت » تقدم شرحه مفصلا (١/٢٢٩) .

الإعراب : « يا » يجوز أن تكون حرف تنبيه فلا محذوف ، ويجوز أن تكون حرف نداء والمنادى محذوف ، وتقدير الكلام على هذا : يا قوم ما أميلح ، أو نحوه « ما » تعجبية مبتدأ ، مبنى على السكون فى محل رفع « أميلح » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره هو يعود إلى ما التعجبية « غزلانا » مفعول به لأميلح منصوب بالفتحة الظاهرة ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو ما التعجبية ، وهذا مبنى على الراجح عند العلماء من أنها نكرة تامة بمعنى شىء عظيم سوغ الابتداء بها ماتضمنته من معنى التعجب فالابتداء بها كالابتداء بعجب فى قول الشاعر ✡ عجب لتلك قضيته . . . البيت (ش ١٤٦) ✡ وقيل : إن ما التعجبية موصولة مبتدأ ، وعلى هذا تكون جملة الفعل وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، ويكون خبر المبتدأ محذوفا ، وكأنه قيل : الذى أملح غزلانا شىء عظيم . وقيل : إن ما التعجبية نكرة ناقصة أى محتاجة للوصف ، وعلى هذا تكون جملة الفعل وفاعله ومفعوله فى محل رفع صفة لما ، ويكون خبر المبتدإ محذوفا أيضا ، وقد ذكر الشارح العلامة هذه الأقوال « شدن » شدن : فعل ماض مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة لا محل له من الإعراب ، ونون النسوة فاعله مبنى على الفتح فى محل رفع ، وجملة الفعل وفاعله فى محل نصب صفة لغزلان « لنا » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة أخرى لغزلان .

الشاهد فيه : قوله « أميلح » فانه أفعل المستعمل فى الدلالة على التعجب ، وقد جاء فى هذا البيت مصغرا ، ولما كان التصغير من خصائص الأسماء المعربة المتمكنة ذهب الكوفيون إلى أن « أفعل » المستعمل فى التعجب اسم معرب مستدلين على ذلك بمجيئه مصغرا فى هذا البيت ونحوه ، وهو على مذهبهم خبر المبتدأ .

فإن قلت : فهم يقولون إن أفعل اسم معرب متمكن ، وإنه فى هذا الأسلوب خبر المبتدأ ، فهنا ثلاثة أسئلة : أولها لماذا لم ينون مع أنه اسم معرب متمكن ؟ وثانيها لماذا لم يرتفع مع أنه خبر المبتدأ وليس مبنيا ؟ وثالثها علام انتصب قوله فى بيت الشاهد « غزلانا » وليس فى الكلام عامل ينصبه على قولهم ؟

... ...

فالجواب عن ذلك : أما عن السؤال الأول فإنه لم ينون لأنه ممنوع من الصرف لما فيه من الوصفية ووزن الفعل ، فهو نظير أفعل الدال على التفضيل فى نحو قولك : محمد أكرم من على . وأما عن السؤال الثانى فلأن مخالفة الخبر للمبتدأ فى المعنى تقتضى عندهم نصب الخبر ، والسر فى ذلك أن الخبر إذا خالف المبتدأ حتى يكون بحالة لا يجوز معها أن يحمل عليه حقيقة ولا حكما فقد صار فى المعنى غيره ؛ لأن الأصل أن الخبر هو المبتدأ ، وإذا خالفه فى المعنى خالفه فى الإعراب ، والناصب له عندهم معنوى — وهو المخالفة التى اتصف بها — وليس هو متعلقا بشىء يكون هو الخبر ، وأملح ونحوه إنما هو فى المعنى وصف للمنصوب بعده ، لا لضمير ما الواقعة مبتدأ ، فلذلك نصب ليكون الاختلاف فى اللفظ مشعرا وموميًا إلى الاختلاف فى المعنى . وأما عن السؤال الثالث فإن غزلانا ونحوه مما ينتصب بعد أفعل الدال على التعجب منصوب على التشبيه بالمفعول به ؛ لأن ناصبه وصف قاصر فأشبه نصب « الوجه » فى قولك « زيد حسن الوجه » إذا نونت حسنا ونصبت الوجه .

فإن قلت : فماذا يرد البصريون على مقالتهم هذه ؟

فالجواب عن ذلك أن للبصريين فى الرد على تصغير أفعل الدال على التعجب وجهين : أولهما أن تصغيره جاء شاذا كما جاء تصغير بعض أسماء الإشارة وبعض الأسماء الموصولة مع اتفاقنا على أن النوعين مبنيان وعلى أن التصغير لا يكون إلا فى المعربات ، فلما لم يكن مجىء بعض هذين مصغراً قادحاً فى بنائه لأن ذلك شاذ لا يكون مجىء أفعل الدال على التعجب مصغراً قادحاً فى فعليته . وثانيهما سلمنا أن تصغير أفعل الدال على التعجب ليس شاذا ولا ضرورة من ضرورات الشعر فإنا نقرر أن هذا الفعل لما خرج عن سمات الأفعال بسبب جموده وبكونه لا مصدر له لم يكن بحيث يلتزم معه كل ما التزم مع الأفعال المتصرفة التى تؤخذ من مصادر ، ولما أشبه أفعل الدال على التفضيل من ثلاث جهات : كونه على زنته ، وكونه دالاً مثله على الزيادة ، وبكونه لا يؤخذ إلا مما استكمل الشروط التى يجب استيفاؤها فيما يؤخذ منه اسم التفضيل — جاز تصغيره كما يصغر اسم التفضيل ؛ لأن الشىء إذا أشبه الشىء ساغ أن يأخذ بعض أحكامه .

على أن قولهم « إن الخبر إذا لم يكن هو المبتدأ فى المعنى كان منصوبا » غير مسلم ؛ فإن العرب يقولون : « زيد أفضل من عمرو أبا » ويرفعون « أفضل » وعليه جاء قول الله تعالى : (أنا أكثر منك مالا وأعز نفرا) مع أن الخبر فى هذا ونحوه ليس هو المبتدأ فى المعنى ، ألا ترى أن الأفضل هو الأب المنصوب على التميز وليس هو زيداً الواقع مبتدأ ؟ وألا ترى أن الأكثر هو المال والأعز هو النفر وليس هو المتكلم الواقع ضميره مبتدأ ؟ فقد رأينا أن الخلاف لم يقتض نصب الخبر .

ويحسن أن نترك ابن الأنبارى يحدثك عن هذا الخلاف ويذكر لك حجج الفريقين ورد أحدهما على الآخر ، قال فى الإنصاف (٥٧ ليدن ٨١ مصر بتحقيقنا) مانصه : « ذهب الكوفيون

... ...

إلى أن أفعل فى التعجب ـ نحو ما أحسن زيداً ـ اسم ، وذهب البصريون إلى أنه فعل ماض ، وإليه ذهب أبو الحسن على بن حمزة الكسائى من الكوفيين .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه اسم أنه جامد لا يتصرف ، ولو كان فعلا لوجب أن يتصرف ؛ لأن التصرف من خصائص الأفعال ، فلما لم يتصرف وكان جامدا وجب أن يلحق بالأسماء . ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أنه اسم أنه يدخله التصغير ، والتصغير من خصائص الأسماء ، قال الشاعر : * يا ما أميلح غزلانا . . البيت * فأميلح : تصغير أملح ، وقد جاء ذلك كثيرا فى الشعر وفى سعة الكلام .

قالوا : ولا يجوز أن يقال : إن فعل التعجب لزم طريقة واحدة وضارع الاسم فلحقه التصغير لأنا نقول : هذا ينتقض بليس وعسى فإنهما لزما طريقة واحدة ومع هذا لا يجوز تصغيرهما . وأبلغ من هذا النقض وأوكد مثال « أفعل به » فى التعجب فإنه لزم طريقة واحدة ومع هذا فانه لا يجوز تصغيره .

ومنهم من قال : الدليل على أنه اسم أنه تصح عينه نحو « ما أقومه » و « ما أبيعه » كما تصح العين فى الاسم نحو « هذا أقوم منك » و « أبيع منك » ولو أنه فعل كما زعمتم لوجب أن تعل عينه بقلبها ألفاً كما قلبت من الفعل فى نحو قام وباع ونحو أقام وأباع فى قولهم « أبعت الشىء » إذا عرضته للبيع . وإذا كان قد أجرى مجرى الأسماء فى التصحيح ـ مع ما دخله من الجمود والتصغير ـ وجب أن يكون اسما . والذى يدل على أنه ليس بفعل وأنه ليس التقدير فيه شىء أحسن زيدا قولهم « ما أعظم الله » ولو كان التقدير فيه ما زعمتم لوجب أن يكون التقدير : شىء أعظم الله ، والله تعالى عظيم لا بجعل جاعل ، وقال الشاعر (هو الشاهد ٤١ من شواهد كتابنا هذا) :

مَا أَقْدَرَ اللهَ أَنْ يُدْنِى عَلَى شَحَطٍ   مَنْ دَارُهُ الْحَزْنُ مِمَّنْ دَارُهُ صُولُ

ولو كان الأمر كما زعمتم لوجب أن يكون التقدير : شىء أقدر الله ، والله تعالى قادر لا بجعل جاعل .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه فعل أنه إذا وصل بياء الضمير دخلت عليه نون الوقاية نحو « ما أحسننى عندك » و « ما أظرفنى فى عينك » و « ما أعلمنى فى ظنك » ونون الوقاية إنما تدخل على الفعل لا على الاسم ، ألا ترى أنك تقول « أرشدنى » و « أسعدنى » و « أبعدنى » ولا تقول فى الاسم مرشدنى ولا مسعدنى ، فأما قوله :

* وَلَيْسَ حَامِلُنِى إلاَّ ابْنَ حَمَّالِ *

فمن الشاذ الذى لا يلتفت إليه ولا يقاس عليه . وإنما دخلت هذه النون على الفعل لتقى آخره من

ففتحتهُ إعراب كالفتحة فى زَيْدٌ عِنْدَكَ ، وذلك لأن مخالَفَةَ الخبر المبتدأ تقتضى عندهم نصبه ، وأحْسَنَ إنمـا هو فى المعنى وصفٌ لزيد لا لضمير ما ، وزيدٌ عندهم مُشَبَّهٌ بالمفعول به .

وأما الصيغة الثانية فأجمعوا على فِعْلِيَّةِ « أفْعِلْ » ، ثم اختلفوا : فقال البصريون : لفظُه لفظُ الأمر ومعناه الخبرُ . وهو فى الأصل ماضٍ على صيغة أفْعَلَ بمعنى صار ذا كذا ، كأغَدَّ البعيرُ إذا صار ذا غُدَّةٍ[1] ، ثم غيرت الصيغة فقَبُحَ إسناد صيغـة الأمر إلى الاسم الظاهر ، فزيدت الباء فى الفاعل ليصير على صورة المفعول به كامْرُرْ بزَيْدٍ ، ولذلك التُزِمت ، بخلافها فى نحو « كفى بالله شهيدا » فيجوز تركها كقوله :

٧٣٦ — * كَفَى الشَّيْبُ وَالْإِسْلَامُ لِلْمَرْءِ نَاهِياً *

الكسر ؛ لأن ياء المتكلم لا يكون ما قبلها إلا مكسوراً ، وإذا كانوا قد منعوه من كسرة الإعراب لثقلها وهى غير لازمة فلأن يمنعوه من كسرة البناء وهى لازمة كان ذلك من طريق الأولى ، فلما منعوه من الكسر أدخلوا هذه النون لتكون الكسرة عليها ، فلو لم يكن أفعل فى التعجب فعلا لما دخلت عليه نون الوقاية كدخولها على سائر الأفعال . ومنهم من قال : الدليل على أن أفعل فى التعجب فعل أنه ينصب المعارف والنكرات ، وأفعل إذا كان اسما لا ينصب إلا النكرات خاصة على التميز نحو قولك « زيد أكبر منك سنا » و « أكثر منك حلما » ولو قلت : زيد أكبرمنك السن ، أو أكثر منك العلم لم يجز ، ولما جاز أن يقال « ما أكبر السن له » و « ما أكثرالعلم له » دل على أنه فعل . ومنهم من قال : الدليل على أنه فعل ماض أنا وجدناه مفتوح الآخر ، ولولا أنه فعل ماض لم يكن لبنائه على الفتح وجه ؛ لأنه لو كان اسما لارتفع لكونه خبرا لما على كلا المذهبين فلما لزم الفتح آخره دل على أنه فعل ماض » اهـ المقصود منه ، والمسألة طويلة وفيها مناقشات وردود يخرج بها الأمر إلى حد الإملال ، فارجع إليها هناك إن شئت الزيادة على هذا القدر .

(١) الغدة ـ بضم الغين المعجمة وتشديد الدال ـ طاعون يصيب البعير فتنشأ عنه ثآليل (خراج) وأغد البعير فهو مغد ، وأغد القوم : أصابت إبلهم الغدة .

٧٣٦ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* عُمَيْرَةَ وَدِّعْ إنْ تَجَهَّزْتَ غَادِيَا *

وهذا مطلع قصيدة لسحيم عبد بنى الحسحاس ، وهى من القصائد المستجادة ، وكان ابن الأعرابى يقول : إنها الخسروانى . وبعد المطلع الذى أنشدناه قوله :

جُنُونًا بِهَا فِيمَا اعْتَرَتْنَا عَلَاقَةٌ   عَلَاقَةُ حُبٍّ مُسْتَسِرًّا وَبَادِيَا

... ...

لَيَالِيَ تَصْطَادُ الرِّجَالَ بِفَاحِمٍ تَرَاهُ أَثِيثاً نَاعِمَ النَّبْتِ عَافِيَا
تُرِيكَ غَدَاةَ الْبَيْنِ كَفًّا وَمِعْصَماً وَوَجْهاً كَدِينَارِ الْهِرَقْلِيِّ صَافِيَا

اللغة : « عميرة » تصغير عمرة ، وقد سموا بالمكبر وبالمصغر ، ومن شواهد تسميتهم بالمكبر قول لقيط الإيادى :

يَا دَارَ عَمْرَةَ مِنْ مُحْتَلِّهَا الْجَرَعَا هَاجَتْ لِيَ الْهَمَّ وَالْأَحْزَانَ وَالْوَجَعَا

« تجهزت » أى اتخذت جهاز سفرك وأعددته وهيأته ، وأصل هذه المادة قولهم : جهزت العروس تجهيزا ، وجهزت الجيش ، وقالوا : جهزت فلانا ، إذا كنت قد هيأت له جهاز سفره ، وقالوا : تجهزت لأمر كذا ، بمعنى تهيأت له وأعددت عدته « غاديا » اسم فاعل فعله غدا ، والأصل فيه الغدوة ــ بضم فسكون ــ والغداة ــ بفتح الغين والدال ــ وهى الوقت ما بين الفجر وطلوع الشمس وسموا السحابة التى تنشأ صباحا غادية ، ومن الناس من يروى فى هذا البيت « غازيا » من الغزو ، وليس بشىء « كفى الشيب والإسلام للمرء ناهيا » يروى أن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه سمعه ينشد هذا البيت فقال : لو قدمت الإسلام على الشيب لأجزتك ، ويروى أنه لما سمع هذا البيت قال له : لو قلت شعرك كله مثل هذا لأعطيتك عليه (انظر أغانى أبى الفرج ٢٠ / ٣ وما بعدها ــ طبع بلاق) .

الإعراب : « كفى » فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر لا محل له من الإعراب « الشيب » فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة « والإسلام » الواو حرف عطف الإسلام : معطوف على الشيب « للمرء » جار ومجرور يتعلق بقوله ناهيا الآتى « ناهيا » حال من الشيب ، ويجوز أن يكون تمييزاً لنسبة الكفاية إليه .

الشاهد فيه : قوله « كفى الشيب » وبيان الاستشهاد بهذه العبارة يستدعى أن نقدم لك مقدمة تتبين بعدها حقيقة الأمر ، فنقول : اعلم أولا أن « كفى » فى اللغة العربية على ثلاثة أوجه : الأول أن تكون بمعنى أجزأ وأغنى ، وهى حينئذ متعدية إلى مفعول واحد ، ومن شواهد ذلك قول الشاعر :

قَلِيلٌ مِنْكَ يَكْفِينِي وَلَكِنْ قَلِيلُكَ لَا يُقَالُ لَهُ قَلِيلُ

والثانى أن تكون بمعنى وقى أو قام بكفايته فى شأن من الشؤون ، وهذه تتعدى إلى مفعولين ، ومن شواهد ذلك قول الله تعالى : (وكفى الله المؤمنين القتال) وقوله جلت كلمته : (فسيكفيكهم الله) والثالث : أن تكون بمعنى حسب ، وهى حينئذ فعل قاصر لا يتعدى بنفسه إلى المفعول به .

وإنما تُحذف مع أنْ وأنّ كقوله ·

٧٣٧ — وَأَحْبِبْ إِلَيْنَا أَنْ تَـكُونَ الْمُقَدَّمَا

واعلم ثانيا أن الباء لا تزاد فى فاعل واحـدة من الأولين ، وتزاد فى فاعل الثالثة ، فمثال زيادتها فيه قول الله تعالى : (وكفى بنا حاسبين) وقوله (كفى بالله شهيدا) وقد أخطأ أبو الطيب المتنبي فزادها فى فاعل « كفى » التى بمعنى أجزأ وذلك فى قوله :

كَفَى ثُعَلاً فَخْرًا بِأَنَّكَ مِنْهُمُ

ولو كانت الرواية برفع فخر لـكانت سليمة من هذا العيب ، ولـكان « فخر » فاعل كفى ، وكانت الباء متعلقة به.

واعلم ثالثاً أن زيادة هذه الباء فى فاعل هذا الفعل غالبة وليست بلازمة ، بل يجوز أن يجىء فاعلها غير مقترن بالباء الزائدة كما فى البيت المستشهد به ، وهذا هو محل الاستشهاد بالبيت حيث جاء فاعل كفى غير مقترن بالباء الزائدة ، فهذا يدل على أن زيادتها فيه غير واجبة .

ثم اعلم أن القول بزيادة الباء فى فاعل كفى التى بمعنى حسب هو قول جمهرة النحاة ، وذهب الزجاج إلى أن كفى فى نحو قوله تعالى : (كفى بالله شهيدا) فعل ماض لفظا أمر معنى ، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والباء أصلية متعلقة به ، وكأنه قد قيـل : اكتف بالله شهيداً ، وذهب ابن السراج إلى أن كفى ماض لفظا ومعنى ، وفيه ضمير مستتر جوازا تقديره هو يعود إلى مصدر هذا الفعل ، والجار والمجرور متعلق بهذا الضمير لأنه بمعنى المصدر ، وفى هذا القول إعمال ضمير المصدر وهو محل خلاف بين العلماء ، فالجمهور من البصريين يمنعون إعماله مطلقا ، والـكوفيون يجيزون إعماله مطلقا ، وفصل الفارسي والرمانى فقالا: يجوز إعمال ضمير المصدر فى الظرف والجار والمجرور، ولا يجوز إعماله فى غيرهما .

٧٣٧ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* وَقَالَ نَبِيُّ الْمُسْلِمِينَ تَقَدَّمُوا *

وهذا البيت من قصيدة للعباس بن مرداس السلمى يقولها فى غزاة حنين ، وقد رواها ابن إسحاق فى السيرة ، وأولها قوله :

مَنْ مُبْلِـغُ الْأَقْوَامِ أَنَّ مُحَمَّدًا ... رَسُولَ الْإِلٰهِ رَاشِـدٌ حَيْثُ يَمَّمَا

دَعَا رَبَّهُ وَاسْتَنْصَرَ اللهَ رَبَّهُ ... فَأَصْبَحَ قَدْ وَفَّى إِلَيْهِ وَأَنْعَمَا

سَرَيْنَا وَوَاعَدْنَا قُدَيْدًا مُحَمَّدًا ... يَؤُمُّ بِنَا أَمْرًا مِنَ اللهِ مُحْـكَمَا

تَمَارَوْا بِنَا فِى الْفَجْرِ حَتَّى تَبَيَّنُوا ... مَعَ الْفَجْرِ فِتْيَانًا وَغَابًا مُقَوَّمَا

... ...

عَلَى الْخَيْلِ مَشْدُودًا عَلَيْنَا دُرُوعُنَا ... وَرَجْلاً كَدُفَّاعِ الْأَتِيِّ عَرَمْرَمَا

فَإِنَّ سَرَاةَ الْحَيِّ إِنْ كُنْتَ سَائِلاً ... سُلَيْمٌ وَفِيهِمْ مِنْهُمُ قَدْ تَسَلَّمَا

وَجُنْدٌ مِنَ الْأَنْصَارِ لاَ يَخْذُلُونَهُ ... أَطَاعُوا فَمَا يَعْصُونَهُ مَا تَكَلَّمَا

فَإِنْ تَكُ قَدْ أَمَّرْتَ فِي الْقَوْمِ خَالِدًا ... وَقَدَّمْتَهُ فَإِنَّهُ قَدْ تَقَدَّمَا

بِجُنْدٍ هَدَاهُ اللهُ أَنْتَ أَمِيرُهُ ... تُصِيبُ بِهِ فِي الْحَقِّ مَنْ كَانَ أَظْلَمَا

حَلَفْتُ يَمِينًا بَرَّةً لِمُحَمَّدٍ ... فَأَكْمَلْتُهَا أَلْفًا مِنَ الْخَيْلِ مُلْجَمَا

وَقَالَ نَبِيُّ الْمُسْلِمِينَ تَقَدَّمُوا ... وَأَحْبِبْ .... البيت، وبعده :

وَبِتْنَا بِنَهْيِ الْمُسْتَدِيرِ وَلَمْ يَكُنْ ... بِنَا الْخَوْفُ إِلاَّ رَغْبَةً وَتَحَزُّمَا

أَطَعْنَاكَ حَتَّى أَسْلَمَ النَّاسُ كُلُّهُمْ ... وَحَتَّى صَبَحْنَا الْجَمْعَ أَهْلَ يَلَمْلَمَا

اللغة : « وقال نبى المسلمين » قد روى بعض الناس فى مكان هذه العبارة « وقال أمير المؤمنين » وروى آخرون « وقال أمير المسلمين » ولئن صحتا فالمراد أمير أمره الرسول صلى الله عليه وسلم عليهم فى تهيئة الجيش وإبلاغ أوامره إليهم ، وقد يصح أن يراد به الرسول نفسه ، ولكن هذا اللقب لم يكن مما يطلق عليه ، ولا يراد به الخليفة بعده صلوات الله وسلامه عليه لأن هذه القصيدة قد قيلت فى غزاة حنين كما ذكرنا فى مطلع الكلام على هذا الشاهد، وقد حدثت فى حياته صلوات الله عليه ؛ « تقدموا » يريد به التقدم فى الصفوف الأولى من المقاتلة ، والهجوم على العدو « وأحبب » تعجب من شدة حبهم وعظيم رغبتهم « أن تكون المقدما » لم يرد بالتقدم ههنا التقدم الذى أراده فى العبارة الأولى مع بقاء الاسناد على ظاهره ؛ لأن الجند يفدون قائدهم بأنفسهم ويؤثرونه على كل محبوب لديهم فلا يرضون أن يعرضوه لسهام الأعداء ، فكيف بالصحابة الذين كانوا يعلمون أن من علامة الإيمان أن يكون الرسول أحب إليهم من والديهم وأولادهم والناس أجمعين ، وعلى هذا يجوز أن يكون أراد بالتقدم فى العبارة الأخيرة النصر والفلج على الأعداء ، وعبر عن ذلك بالتقدم مشاكلة ، ويجوز أن يكون أسند التقدم إليه صلوات الله عليه وسلامه وهو يريد تقدمهم هم أنفسهم لأن تقدمهم سبب فى تقدم الرسول .

المعنى : يذكر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أمرهم بالتقدم إلى أعدائهم ومحاربتهم ، ثم تعجب من شدة محبتهم لانتصار الرسول على أعدائه .

لاطّراد حذفِ الجار معهما كما عُرِف . وقال الفراء والزجاج والزمخشرى وابنا كَيْسَانَ وخروف : لفظُه ومعناه الأمر ، وفيه ضمير ، والباء للتعدية ، ثم قال ابن كيسان : الضميرُ للحُسْن . وقال غيره : المُخَاطب . و إنمـا التزم إفراده لأنه كلامٌ جَرَى مَجْرَى المثل .

(وَتِلْوُ أفعِلِ انْصِبَنَّهُ) أى حتْماً لمـا عرفت (كَمَا أَوْفَى خَلِيلَيْنَا وَأَصْدِقْ بِهِمَا) .

﴿ تنبيه ﴾ : شرطُ المنصوبِ بعد « أَفعَلَ » والمجرورِ بعد « أَفْعِلْ » أن يكون مختصا لتحصُل به الفائدة كما أرشد إليه تمثيله، فلا يجوز « ما أحسن رجلا » ولا « أَحْسِنْ بِرَجُلٍ » . اهـ .

الإعراب : « وقال » الواو للاستئناف ، قال : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « نبى » فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف « والمسلمين » مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الـكسرة لأنه جمع مذكر سالم « تقدموا » فعل أمر مبنى على حذف النون ، وواو الجماعة فاعله مبنى على السكون فى محل رفع « وأحبب » فعل ماض جاء على صورة الأمر دال على التعجب قيل : إنه مبنى على السكون لـكونه على صورة الأمر ، وقيل : بل مبنى على الفتح المقدر نظرا إلى حقيقة أمره « إلينا » إلى : حرف جر ، وضمير المتكلم ومعه غيره مبنى على السكون فى محل جر بإلى ، والجار والمجرور متعلق بأحبب « أن » حرف مصدرى ونصب « تكون » فعل مضارع ناقص منصوب بأن المصدرية ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « المقدما » خبر تكون منصوب بالفتحة الظاهرة ، وأن المصدرية مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بباء زائدة محذوفة وهو فاعل أحبب .

الشاهد فيه : قوله « أحبب أن تكون » حيث حذف الباء الزائدة التى تدخل لزوما على فاعل فعل التعجب المأتى به على صورة الأمر ، وإنمـا كانت الباء لازمة فى فاعل هذا الفعل لأنه كما قلنا على صورة الأمر ، وفعل الأمر إذا كان مسندا للواحد المذكر لم يكن فاعله إلا ضميراً مستترا ، فلما كان هذا الفعل على صورته استقبحوا أن يجيئوا بفاعله اسما ظاهرا ، ولمـا كان معناه ماضيا لم يكن بد من ذكر فاعله ، فجمعوا بين الأمرين بأن ذكروا الفاعل كما تقتضيه حقيقة الحال ، وزادوا فيه الباء ليكون فى الصورة كفضلة من الفضلات التى تذكر مع الفعل الدال على الأمر بغير حرج . وتأمل فى شرف هـذه اللغة حيث أعطت الصورة حكما صوريا وأعطت الحقيقة حكما حقيقيا فكان التناسب تاما . وإنمـا حذفت الباء فى هذا الشاهد لأن الفاعل اسم مؤول بواسطة أن المصدرية ، وحرف الجر يحذف قبل « أن » المصدرية وقبل « أن » المؤكدة المفتوحة الهمزة حذفاً قياسـيا لا حرج فيه ما لم يفض الحذف إلى اللبس ، فإذا تعـين حرف الجر فى مكان ما لم يكن بحذفه بأس قط .

(وَحَذْفَ مَا مِنْهُ تَعَجَّبْتَ اسْتَبِحْ) منصوبا كان أو مجرورا (إِنْ كَانَ عِنْدَ الْحَذْفِ مَعْنَاهُ يَضِحْ) أى : يتَّضِح ، فالأول كقوله :

٧٣٨ — جَزَى اللهُ عَنَّا وَالْجَزَاءُ بِفَضْلِهِ رَبِيعَةَ خَيْرًا ، مَا أَعَفَّ وَأَكْرَمَا !

---

٧٣٨ — هذا بيت من الطويل ، والرواة ينسبونه إلى أمير المؤمنين على بن أبى طالب رضى الله تعالى عنه وكرم الله وجهه ! يقوله ضمن كلمة فى وصف بلاء ربيعة معه فى يوم من أيام صفين . قال ابن أبى الحديد فى شرح نهج البلاغة (١/٤٩٥) رواية عن أشياخ من بنى تيم بن ثعلبة: «كانت راية ربيعة كلها كوفيها وبصريها مع خالد بن المعمر السدوسى من ربيعة البصرة ، ثم نافسه فى الراية شقيق بن ثور من بكر بن وائل من أهل الكوفة ، فاصطلحا على أن يوليا الراية لحضين بن المنذر الرقاشى — وهو من أهل البصرة أيضا — وقالوا : هذا فتى له حسب نعطيه الراية إلى أن نرى رأينا وكان الحضين يومئذ شابا حدث السن ، قال نصر : وحدثنا عمرو بن شمر قال : أقبل الحضين ابن المنذر يومئذ وهو غلام يزحف براية ربيعة — وكانت حمراء — فأعجب عليا عليه السلام زحفه وثباته ، فقال :

لِمَنْ رَايَةٌ حَمْرَاءُ يَخْفِقُ ظِلُّهَا ... إِذَا قِيلَ قَدِّمْهَا حُضَيْنُ تَقَدَّمَا
وَيَدْنُو بِهَا فِي الصَّفِّ حَتَّى يُزِيرَهَا ... حِمَامَ الْمَنَايَا تَقْطُرُ الْمَوْتَ وَالدَّمَا
تَرَاهُ إِذَا مَا كَانَ يَوْمُ عَظِيمَةٍ ... أَبَى فِيهِ إِلَّا عِزَّةً وَتَكَرُّمَا
جَزَى اللهُ قَوْمًا صَابَرُوا فِي لِقَائِهِمْ ... لَدَى الْبَأْسِ خَيْرًا مَا أَعَفَّ وَأَكْرَمَا
وَأَحْزَمَ صَبْرًا يَوْمَ يُدْعَى إِلَى الْوَغَى ... إِذَا كَانَ أَصْوَاتُ الْكُمَاةِ تَغَمْغُمَا
رَبِيعَةَ أَعْنِي إِنَّهُمْ أَهْلُ نَجْدَةٍ ... وَبَأْسٍ إِذَا لَاقَوْا خَمِيسًا عَرَمْرَمَا
وَقَدْ صَبَرَتْ عَكٌّ وَلَخْمٌ وَحِمْيَرٌ ... لِمَذْحِجَ حَتَّى لَمْ يُفَارِقْ دَمٌ دَمَا
وَنَادَتْ جُذَامٌ يَا لَمَذْحِجَ وَيْحَكُمْ ... جَزَى اللهُ شَرًّا أَيُّنَا كَانَ أَظْلَمَا
أَمَا تَتَّقُونَ اللهَ فِي حُرُمَاتِكُمْ ... وَمَا قَرَّبَ الرَّحْمٰنُ فِيهَا وَعَظَّمَا
أَذَقْنَا ابْنَ حَرْبٍ طَعْنَنَا وَضِرَابَنَا ... بِأَسْيَافِنَا حَتَّى تَوَلَّى وَأَحْجَمَا
وَفَرَّ يُنَادِي الزِّبْرِقَانَ وَظَالِمًا ... وَنَادَى كَلَاعًا وَالْكُرَيْبَ وَأَنْعَمَا

... ...

وَعَمْرًا وَسُفْيَانًا وَجَهْمـاً وَمَالِكاً ... وَحَوْشَبَ وَالْغَاوِى شُرَيْحًا وَأَظْلَمَا

وَكُرْزَبْنَ تيهان وَعَمْرَو بْنَ جَحْدَرٍ ... وَصَبَّاحًا الْلَّيْثِيَّ يَدْعُو وَأَسْلَمَا

قلت : هكذا روى نصر بن مزاحم ، وسائر الرواة رووا له عليه السلام الأبيات الستة الأولى ، ورووا باقى الأبيات من قوله : وقد صبرت عك ، للحضين بن المنذر صاحب الراية » اه كلام ابن أبى الحديد . وقد رأيت أن البيت المستشهد به يروى عنده برواية أخرى غير رواية النحاة وإن كانت عبارة الاستشهاد لم تختلف .

اللغة : « جزى » تقول : جزيت فلانا بما صنع أجزيه ــ من باب ضرب يضرب ــ جزاء ، وجازيته مجازاة ، إذا كافأته ، وقد تذكر المجزى به فيتعدى إليه الفعل بنفسه أيضا ، تقول : جزيت فلانا خيرا ، وما فى البيت من هذا القبيل « والجزاء بفضله » الجزاء : المكافأة ، والفضل : الإحسان « ما أعف » تعجب من شدة عفتهم عن الدنيا ، وهو يريد عفتهم عن المغانم والأسلاب ، وهذا مما يتمدح به ، قال عنترة :

يُنْبِئْكِ مَنْ شَهِدَ الْوَقِيعَةَ أَنَّنِى ... أَغْشَى الْوَغَى وَأَعِفُّ عِنْدَ الْمَغْنَمِ

الإعراب : « جزى » فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر « الله » فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة « عنى » جار ومجرور متعلق بجزى « والجزاء » الواو واو الحال ، الجزاء : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة « بفضله » الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وفضل مضاف والضمير الموضوع للغائب مضاف إليه ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب حال « ربيعة » مفعول أول لجزى منصوب بالفتحة الظاهرة « خيرا » مفعول ثان لجزى منصوب بالفتحة الظاهرة « ما » تعجبية مبتدأ ، مبنى على السكون فى محل رفع « أعف » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره هو يعود إلى ما ، ومفعوله محذوف ، وتقدير الكلام : ما أعفهم ، وجملة الفعل الماضى وفاعله ومفعوله المحذوف فى محل رفع خبر المبتدأ « وأكرما » الواو حرف عطف ، أكرما : معطوف على أعف السابق ، والألف ألف الإطلاق .

الشاهد فيه : قوله « ما أعف وأكرما » حيث حذف مفعول فعل التعجب لقيام القرينة التى ترشد إليه وتدل عليه ـــ وهذه القرينة هى ذكر هذا المفعول بلفظه العلم ، وأصل الكلام : ما أعف ربيعة وما أكرمهم ، فلما قدم ذكر ربيعة صار المقام للضمير، والتقدير حينئذ : ما أعفهم وأكرمهم

أى : ما أعفهم وأكرمهم ، والثانى – وشرطه أن يكون أفعِلْ معطوفا على آخر مذكورٍ معه مثلُ ذلك المحذوف ، ذكره فى شرح الكافية – نحوُ « أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ » أى بهم . وأما قولُه :

٧٣٩ – فَذَلِكَ إِنْ يَلْقَ المَنِيَّةَ يَلْقَهَا حَمِيدًا ، وَإِنْ يَسْتَغْنِ يَوْمًا فَأَجْدِرِ

أى به – فشاذ

ثم لما لم يجد على السامع حرجاً فى أن يتلمس هذا المفعول فيجده فى يسر استساغ حذفه ؛ فصار الكلام إلى ما ترى .

٧٣٩ – هذا بيت من الطويل ، وهو البيت الحادى والعشرون من قصيدة مستجادة لعروة ابن الورد العبسى ، وهى ثابتة فى ديوانه برواية ابن السكيت (ص ٦٣ وما بعدها) وفى الأصمعيات (ص ٣٩ برلين) ومنها فى جمهرة أشعار العرب (ص ١١٤ بولاق) تسعة عشر بيتاً ، وفى كامل المبرد (١/٧٨ الخيرية) عشرة أبيات ، وأول هذه القصيدة قوله :

أَقِلِّى عَلَىَّ اللَّوْمَ يَا ابنةَ مُنْذِرِ وَنَامِى وَإِنْ لَمْ تَشْتَهِى النَّوْمَ فَاسْهَرِى

ذَرِينِى وَنَفْسِى أُمَّ حَسَّانَ إِنَّنِى بِهَا قَبْلَ أَلاَّ أَمْلِكَ الْبَيْعَ مُشْتَرِى

أَحَادِيثَ تَبْقَى وَالْفَتَى غَيْرُ خَالِدٍ إِذَا هُوَ أَمْسَى هَامَةً فَوْقَ صَيِّرِ

تُجَاوِبُ أَحْجَارَ الْكِنَاسِ وَتَشْتَكِى إِلَى كُلِّ مَعْرُوفٍ تَرَاهُ وَمُنْكَرِ

ذَرِينِى أُطَوِّفْ فِى الْبِلاَدِ لَعَلَّنِى أُخَلِّيكِ أَوْ أُغْنِيكِ عَنْ سُوءِ مَحْضَرِى

فَإِنْ فَازَ سَهْمٌ لِلْمَنِيَّةِ لَمْ أَكُنْ جَزُوعًا وَهَلْ عَنْ ذَاكَ مِنْ مُتَأَخَّرِ

وَإِنْ فَازَ سَهْمِى كَفَّكُمْ عَنْ مَقَاعِدٍ لَكُمْ خَلْفَ أَدْبَارِ الْبُيُوتِ وَمَنْظَرِ

وقبل البيت المستشهد به بأبيات يتصل معناها به قوله :

لَحَا اللهُ صُعْلُوكًا إِذَا جَنَّ لَيْلُهُ مُصَافِى الْمُشَاشِ آلِفًا كُلَّ مَجْزَرِ

يَعُدُّ الْغِنَى مِنْ دَهْرِهِ كُلَّ لَيْلَةٍ أَصَابَ قِرَاهَا مِنْ صَدِيقٍ مُيَسَّرِ

يَنَامُ عِشَاءً ثُمَّ يُصْبِحُ طَاوِيًا يَحُتُّ الْحَصَى عَنْ جَنْبِهِ الْمُتَعَفِّرِ

قَلِيلُ الْتِمَاسِ الزَّادِ إِلاَّ لِنَفْسِهِ إِذَا هُوَ أَمْسَى كَالْعَرِيشِ الْمُجَوَّرِ

... ...

يُعِـــينُ نِسَاءَ الحَيِّ مَا يَسْتَعِنَّهُ فَيُمْسِي طَلِيحاً كالبَعِيرِ المُحَسَّرِ
وَلَكِنَّ صُعْلُوكاً صَحِيفَةُ وَجْهِهِ كَضَوْءِ شِهَابِ القَابِسِ المُتَنَوِّرِ
مُطِلاًّ عَلَى أَعْدَائِهِ يَزْجُرُونَهُ بِسَاحَتِهِمْ زَجْرَ المَنِيحِ المُشَهَّرِ
فَإِنْ بَعُدُوا لاَ يَأْمَنُونَ اقْتِرَابَهُ تَشَوُّفَ أَهْلِ الغَائِبِ المُتَنَظَّرِ
فَذَلِكَ إِنْ يَلْقَ المَنِيَّةَ يَلْقَهَا حَمِيداً . . . . . البيت ، وبعده :
أَيَهْلِكُ مُعْتَمٌّ وَزَيْدٌ وَلَمْ أَقُمْ عَلَى نَدَبٍ يَوْماً وَلِي نَفْسُ مُخْطِرِ

اللغة : قوله « ولكن صعلوكا صحيفة وجهه ــ البيت » يريد ولكن صعلوكا من صفاته تلك الصفات لا لحاه الله ولا أبعده ، وصحيفة وجهه : عرضه ، والكلام على تقدير مضاف ، والأصل : ضوء عرض وجهه كضوء شهاب ، وهذه الجملة صفة من صفات الصعلوك ، والشهاب: شعلة ساطعة من النار ، والقابس : طالب النار ، والتنور : الذى يطلب النار من بعيد ، وقوله « مطلا على أعدائه ــ البيت » مطلا : اسم فاعل فعله أطل ، ومعناه أشرف من عال ، والمراد أنه يغزو أعداءه أبدا ، ويزجرونه : يصيحون به كما يزجر القدح الذى يضرب به فى الميسر ، والمنيح : قدح من أقداح الميسر ليس له غنم ولا عليه غرم ولكن تستكثر به القداح . وقوله « فان بعدوا لايأمنون اقترابه ــ البيت » يقول : إن بعد أعداؤه وصارت مساكنهم فى أماكن نائية لم يصعب عليه أن يذهب لغزوهم وهم أنفسهم لا يأمنون ذلك منه لما عرفوه من بعد همته فهم ينتظرونه فى كل ساعة كما ينتظر أهل الغائب غائبهم . وقوله « فذلك إن يلق المنية ــ البيت المستشهد به » اسم الإشارة يعود إلى الصعلوك الذى وصفه بصفات المدح التى عنينا ببيانها من بين الأبيات التى أثرناها ، وقد ضبطت كاف الخطاب فيه بالفتح فى عدة مراجع منها كامل المبرد ، وتعقبه أبو الحسن الأخفش فاستصوب كسر الكاف لأن الخطاب مع امرأة . والمنية : الموت ، وحميدا : فعيل من الحمد بمعنى مفعول : أى يحمد له الناس ما كان عليه من صفات ويذكرونه بالخير ، وأجدر : أى ما أجدره وما أحقه ، وأصله فأجدر به فحذف وسنبينه .

المعنى : وصف رجلا فقيرا ولكنه بعيد الهمة ساع فى معالى الأمور لا يكل أمر نفسه إلى غيره ولا يقعد ليسعى له سواه ، ثم بين أن هذا الصعلوك الموصوف بهذه الصفات إن مات فى سبيل مطالبه ولقى الحتف فى الطريق الذى رسمه لنفسه لم يزر به ذلك ولم ينل من سمعته ؛ لأن الناس

... ...

سيذكرونه بالخير ويثنون عليه الثناء الحسن ، وإن عاش فاستغنى بكده وسعيه ونال ما كان يعمل جهده لإدراكه فهو مستحق لذلك مستأهل له .

الإعراب : « فذلك » ذا : اسم إشارة مبتدأ مبنى على السكون فى محل رفع ، واللام حرف دال على البعد ، والكاف حرف دال على الخطاب « إن » حرف شرط جازم مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يلق » فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بحذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الإشارة الواقع مبتدأ « المنية » مفعول به « يلقها » يلق : فعل مضارع جواب الشرط ، وفاعله مستتر فيه ، وضمير الغائبة العائد إلى المنية مفعول به « حميدا » حال من الضمير المستتر فى يلق ، وجملة الشرط وجوابه على ما نرجحه فى محل رفع خبر المبتدأ « وإن » الواو عاطفة ، إن : حرف شرط جازم « يستغن » فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بحذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الإشارة الواقع مبتدأ « يوما » ظرف زمان منصوب بقوله يستغن « فأجدر » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، أجدر : فعل تعجب ، وهو فعل ماض مبنى على السكون لكونه فعل تعجب جاء على صورة الأمر أو مبنى على الفتح المقدر كما قررناه فى إعراب الشاهد السابق ، وقد حذف فاعله والباء الزائدة الجارة له ، وسنشرح ذلك فى بيان الاستشهاد بالبيت ، والجملة من فعل التعجب وفاعله فى محل جزم جواب الشرط ، وجملتا الشرط والجواب فى محل رفع معطوفة بالواو على جملتى الشرط والجواب السابقتين .

الشاهد فيه : قوله « فأجدر » حيث حذف المتعجب منه وهو المجرور بالباء الزائدة بعد فعل التعجب الذى على صورة الأمر الذى هو قوله « أجدر » من غير أن يستوفى شرط الحذف الذى قرره العلماء ــ وهو أن يكون فعل التعجب المحذوف فاعله معطوفا على فعل تعجب آخر مماثل له وقد ذكر معه فاعله المماثل للفاعل المحذوف ، كما فى قوله تعالى (أسمع بهم وأبصر) وكما فى قول الشاعر :

أَعْزِزْ بِنَا وَأَكْفِ إِنْ دُعِينَا يَوْمًا إِلى نُصْرَةِ مَنْ يَلِينَا

فإن التقدير فى الآية الكريمة : أسمع بهم وأبصر بهم ، وفى البيت الذى أثرناه : أعزز بنا وأكف بنا ــ والحذف من غير استيفاء هذا الشرط شاذ ولو كان المحذوف مفهوما من شىء آخر غير فعل التعجب وفاعله المشروطين ، لأن أصل الحذف يقتضى دليلا على المحذوف إذ ما لم يكن المحذوف مدلولا عليه كان الكلام تعمية وإيهاما على السامع لا إفهاما له ، ثم جواز الحذف مرتبة أخرى وراء أصل الحذف ، وهذه المرتبة هى التى اشترط لها كون الدال على المحذوف خصوص فعل تعجب آخر عامل فى مثل المحذوف ، ويشترط لها فى كل باب يدخله الحذف شرط فوق دلالة شىء ما على المحذوف ، فافهم هذا وكن منه على ثبت والله يتولاك .

﴿ تنبيه ﴾ : إنما جاز حذفُ المجرور بعد أَفْعِلْ ـ مع كونه فاعلا ـ لأن لزومه للجر كساه صورةَ الفضلة ، فجاز فيه ما يجوز فيها .

وذهب قوم ـ منهم الفارسى ـ إلى أنه لم يحذف ، وأنه اسْتَتَرَ فى الفعل حين حذفت الباء .

ورُدَّ بوجهين : أحدهما : لزوم إبرازه حينئذ فى التثنية والجمع ، والآخر : أن من الضمائر ما لا يقبل الاستتار كنا من « أَكْرِمْ بِنَا » .

* * *

(وَفِي كِلاَ الْفِعْلَيْنِ)المذكورين (قِدْمًا لَزِمَا مَنْعُ تَصَرُّفٍ بِحُكْمٍ حُتِمَا)ليكون مجيئه على طريقة واحدة أدلَّ على ما يراد به ، فالأول فى الماضى كَتَبَارَكَ وَعَسَى ، والثانى فى الأمر كَتَعَلَّمْ بمعنى اعْلَمْ . وقيل : إن علة جمودهما تضمنُّهُمَا معنى الحرف الذى كان حقه أن يُوضَع للتعجب فلم يوضع .

* * *

(وَصُغْهُمَا مِنْ ذِي ثَلاَثٍ صُرِّفَا قَابِلِ فَضْلٍ تَمَّ غَيْرِ ذِي انْتِفَا)
(وَغَيْرِ ذِي وَصْفٍ يُضَاهِي أَشْهَلاَ وَغَيْرِ سَالِكٍ سَبِيلَ فُعِلاَ)

أى : لا يُبْنى هذان الفعلان إلا مما استكمل ثمانية شروط :

الأول : أن يكون فعلا ؛ فلا يُبنيَانِ من الجِلْفِ والحمار ، فلا يقال : ما أَجْلَفَهُ وما أَحْمَرَهُ ، وشذ « ما أَذْرَعَهَا » أى : ما أَخَفَّ يَدَهَا فى الغَزْل ، بَنَوْه من قولهم : امرأة ذَرَاعٌ . نعم ادعى ابنُ القَطَّاع أنه سُمع : ذَرِعَتِ المرأةُ خفت يدُها فى الغزل ، وعلى هذا يكون الشذوذ من حيث البناء من فعل المفعول .

الثانى : أن يكون ثلاثياً ؛ فلا يُبْنَيَان من دَحْرَجَ وضَارَبَ واسْتَخْرَجَ ، إلا أَفْعَلَ فقيل : يجوز مطلقا ، وقيل : يمتنع مطلقا ، وقيل : يجوز إن كانت الهمزة لغير النقل نحو : ما أَظْلَمَ هٰذَا اللَّيْلَ ، وما أَقْفَرَ هٰذَا المَكَانَ ، وشَذَّ على هذين القولين : ما أَعْطَاهُ لِلدَّراهم ،

وما أَوْلاَهُ لِلْمَعْرُوف ، وعلى الثلاثة : ما أَتْقاهُ ، وما أَمْلأَه لِلْقِرْبَةِ ؛ لأنهما من اتَّقى وامْتلأت، وما أَخْصَرَه ؛ لأنه من اخْتُصِر ، وفيه شذوذ آخر سيأتى .

الثالث : أن يكون مُتَصَرِّفا ؛ فلا يُبْنَيان من نِعْم وبِئْس ، وشذَّ : ما أَعْسَاهُ ، وأَعْسِ بِهِ .

الرابع : أن يكون معناه قابلاً للتفاضل ؛ فلا يُبْنَيان من فَنِيَ ومَاتَ .

الخامس : أن يكون تامًّا ؛ فلا يُبْنَيَان من نحو كانَ وظَلَّ وبَاتَ وصَارَ وكَادَ ، وأما قولهم « ما أَصْبَحَ أَبْرَدَها » ، و « ما أمسى أَدْفَأَها » فإن التعجب فيه داخل على أبرد وأدفأ ، وأصبح وأمسى زائدتان .

السادس : أن يكون مُثْبَتا ؛ فلا يُبنَيان من مَنْفِى ، سواء أكان ملازما للنفى نحو « مَا عَاجَ بالدَّواءِ » أى ما انتفع به ، أم غيرَ ملازمٍ كما قام .

السابع : أن لا يكون اسمُ فاعِلِهِ على أَفْعَلَ فَعْلاء ؛ فلا يُبنيَان من عَرِجَ وشَهِل وخَضِر الزرعُ .

الثامن : أن لا يكون مبنيا المفعول ؛ فلا يُبنيَان من نحو ضُرِب . وشذ « ما أَخْصَرَه » من وجهين ، وبعضهم يستثنى ما كان ملازما لصيغة فُعِلَ نحو عُنِيتُ بحاجتك وزُهِيَ عَلَيْنَا ، فيجيز « ما أَعْنَاه بِحَاجَتِكَ » و «ما أَزْهَاهُ عَلَينَا » . قال فى التسهيل : وقد يُبنيَانِ من فعل المفعول إن أُمِنَ اللَّبسُ .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : بقى شرطٌ تاسعٌ لم يَذْكره هنا ، وهو : أن لا يُسْتَغْنَى عنه بالمصوغ من غيره ، نحو قال من القائلة فإنهم لا يقولون ما أَقْيَلَهُ ، استغناء بما أكثر قائلته . قال فى التسهيل : وقد يُغْنِي فى التعجب فعلٌ عن فعل مستوفٍ للشروط ، كما يُغْنِى فى غيره ، أى نحو تَرَكَ فإنه أغنى عن وَدَعَ ، وعَدَّ فى شرحه من ذلك « سكر » ، و « قَعَدَ » و « جَلَسَ » ضِدَّىْ قام ، و « قالَ » من القائلة ، وزاد غيرُه «قامَ» و « غَضِبَ » و « نامَ » وممن ذكر السبعةَ ابنُ عصفورٍ ، وعدُّ « نام » فيها غيرُ صحيح ؛ لأن سيبويه حكى ما أنومه .

الثانى : عَدَّ بعضُهم من الشروط أن يكون على فَعُلَ بالضم أصلا أو تحويلاً ، أى يُقَدَّر رده إلى ذلك لأنه فعلُ غريزةٍ فيصير لازما ثم تلحقه همزةُ النقل ، وبعضُهم أن يكون واقعا ، وبعضهم أن يكون دائما ، والصحيحُ عدمُ اشتراط ذلك .

* * *

(وَأَشْدِدَ أَوْ أَشَدَّ أَوْ شِبْهُهُمَا   يَخْلُفُ مَا بَعْضَ الشُّرُوطِ عَدِمَا)

من الأفعال (وَمَصْدَرُ) الفعل (الْعَادِمِ) بعضَ الشروطِ صريحًا كان أو مُؤَوَّلاً (بَعْدُ) أى : بعد ما أفعل (يَنْتَصِبْ   وَبَعْدَ أَفْعِلْ جَرُّهُ بِالْبَا يَجِبْ) فتقول فى التعجب من الزائد على ثلاثة ومما الوصف منه على أفعل : مَا أَشَدَّ أَوْ أَعْظَمَ دَحْرَجَتَهُ أو انْطِلاَقَهُ أو حُمْرَتَهُ ، أو أَشْدِدْ أَوْ أَعْظِمْ بِهَا ، وكذا المنفىُّ والمبنىُّ للمفعول ، إلا أن مصدرَهما يكون مُؤَوَّلاً لاصريحا ، نحو : مَا أَكْثَرَ أَنْ لاَ يَقُومَ ، وما أَعْظَمَ مَا ضُرِبَ ، وأَشْدِدْ بِهِمَا . وأما الفعلُ الناقصُ فإن قُلْنا له مصدر فمن النوع الأول ، وإلا فمن الثانى ، تقول : مَا أَشَدَّ كَوْنَهُ جَمِيلاً ، أَوْ مَا أَكْثَرَ مَا كَانَ مُحْسِناً ، أَوْ أَشْدِدْ أَوْ أَكْثِرْ بذلك . وأما الجامدُ والذى لايتفاوت معناه فلا يُتَعَجَّب منهما البتة

(وَبِالنُّدُورِ احْكُمْ لِغَيْرِ مَاذُكِرْ   وَلاَ تَقِسْ عَلَى الَّذِى مِنْهُ أُثِرْ)

أى : حَقُّ ماجاء عن العرب من فِعْلَى التعجب مبنيًا مما لم يستكمل الشروط أن يُحْفظ ولا يُقَاس عليه لندوره : من ذلك قولهم « مَا أَخْصَرَهُ » من اخْتُصِرَ ، وهو خماسى مبنى للمفعول ، وقولهم « مَا أَهْوَجَه » و « ما أَحْمَقَه » و « مَا أَرْعَنَه » ، وهى من فَعِلَ فهو أفعل ، كأنهم حملوها على « مَا أَجْهَلَه » ، وقولُهم «مَا أَعْسَاه » و «أَعْسِ بِهِ» ، وقولهم «أَقْمِنْ به» أى أَحْقِقْ به ، بنوه من قولهم: هو قَمِنٌ بكذا : أى حَقِيق به، ولا فعل له. وقالوا « مَا أَجَنَّه » و « ما أَوْلَعَه » ، من جُنَّ ووُلِع ، وهما مبنيان للمفعول ، وغير ذلك .

* * *

(وَفِعْلُ هٰذَا الْبَابِ لَنْ يُقَدَّمَا * مَعْمُولُهُ) عليه (وَوَصْلَهُ بِهِ الْزَمَا * وَفَصْلُه) منه (بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفِ جَرّْ) متعلقين بفعل التعجب (مُسْتَعْمَلٌ وَالْخُلْفُ فى ذَاكَ اسْتَقَرّْ)

فلا تقول «مازَيْدًا أحْسَنَ» ، ولا « بِزَيْدٍ أحْسِنْ» وإن قيل إن «بزيد» مفعول به ، وكذلك لا تقول : ما أحْسَنَ يَاعَبْدَ اللهِ زَيْدًا ، ولا أحْسِنْ لَوْلاَ بُخْلُهُ بِزَيْدٍ ، واختلفوا فى الفصل بالظرف والمجرور المتعلقين بالفعل ، والصحيحُ الجوازُ ؛ كقولهم : ما أحْسَنَ بِالرَّجُلِ أنْ يَصْدُقَ ، وما أقْبَحَ بِهِ أنْ يَكْذِبَ . وقوله :

٧٤٠ — خَلِيلَيَّ مَا أحْرَى بِذِي اللُّبِّ أنْ يُرَى صَبُورًا وَلَكِنْ لاَ سَبِيلَ إلَى الصَّبْرِ

---

٧٤٠ — هذا بيت من الطويل . ولم أعثر لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ولا وقفت له على سوابق أو لواحق تتصل به ، وقال العينى : « احتج به الجرمى وغيره ، ولم يذكر أحد منهم اسم قائله » اه .

اللغة : « ما أحرى » تقول : ما أحرى فلانا بكذا ، وما أقمنه به ، وما أحجاه ، وما أخلقه ، وأحربه ، وأحج به ، وأقمن به ، وأخلق به ، ومعنى الجميع واحد ، وهو الدلالة على التعجب من أحقيته بالأمر . ويقال : إن فلانا لحرى بكذا — بفتح الحاء والراء جميعاً — وإنه لحر به — بفتح الحاء وكسر الراء — مثل شج وعم — وإنه لحرىّ به — بتشديد الياء ، على فعيـل — فمن قاله بفتح الحاء والراء جميعاً لم يغيره عن لفظه فى كل ما زاد على الواحـد وسوى بين المذكر والمؤنث ، لأنه فى الأصل مصدر ، وعلى هذا جاء قول الشاعر :

فَهُنَّ حَـرًى ألاَّ يُثِبْنَكَ نَقْرَةً وَأنْتَ حَرًى بِالنَّارِ حِينَ تُثِيبُ

ومن قاله بفتح الحاء وكسر الراء أو قاله بتشديد الياء ثنى وجمع وذكر وأنث فقال : هما حريان كشجيان ، وهم حرون كشجون ، وهى حرية كشجية ، وهما حريتان ، وهن حريات ، وكذلك المشدد ، ويجمع المذكر منه جمع التكسير على أحرياء كأغنياء ، والمؤنث على حرايا . ويقال أيضاً : إن فلانا لَمَحْرًى أن يفعل ذلك ، وإنه لَمَحْرَاةٌ أن يفعل ، وإنه لَمَخْلَقَةٌ ، وإنه لَمَقْمَنَةٌ ، وإنه لَمَحْجَاةٌ ولا يثنى شىء من ذلك ولا يجمع « اللب » بضم اللام — هو العقل « صبورا » الوصف من الصبر بمعنى اسم الفاعل ، وهو لا يؤنث ، يقال : رجل صبور ، وامرأة صبور ، بلفظ واحد ، وكذلك كل ما كان على زنة فعول ومعناه معنى فاعل ، فأما قولهم عدوة فإنما ألحقوا بها التاء حمـلا على أصل ضدها وهو صديقة .

الإعراب : « خليلى » منادى بحرف نداء محـذوف ، منصوب بالياء المفتوح ما قبلها تحقيقا المكسور ما بعدها تقديراً لأنه مثنى ، وياء المتكلم مضاف إليه « ما » تعجبية مبتـدأ « أحرى »

... ...

فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره هو يعود على ما « بذى » الباء حرف جر ، وذى : مجرور بالباء وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، والجار والمجرور متعلق بأحرى « أن » حرف مصدرى ونصب « يرى » فعل مضارع مبنى للمجهول منصوب بأن وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ذى اللب ، وهو مفعول يرى الأول « صبورا » مفعول ثان ليرى ، هذا إن جعلت يرى علمية ، فان جعلتها بصرية ــ وهو أحسن ــ كان « صبورا » حالا من الضمير المستتر فيه العائد إلى ذى اللب ، وأن مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مفعول به لفعل التعجب ، وفعل التعجب وفاعله ومفعوله جملة فى محل رفع خبر ما « ولكن » الواو عاطفة ، لكن : حرف استدراك « لا » نافية للجنس « سبيل » اسم لا مبنى على الفتح فى محل نصب « إلى الصبر » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا النافية للجنس .

الشاهد فيه : قوله « ما أحرى بذى اللب أن يرى » حيث اشتملت هذه العبارة على فعل تعجب ومفعوله وجار ومجرور متعلق بذلك الفعل ، وقد تقدم الجار والمجرور على مفعول فعل التعجب فوقع فاصلا بين الفعل ومفعوله ، ومجىء ذلك فى الشعر العربى دليل على أنه يجوز أن يفصل بين فعل التعجب ومعموله بالجار والجرور المتعلق به .

قال أبو رجاء غفر الله له ولوالديه : وههنا ثلاثة أمور أحب أن أذكرها لك :

الأمر الأول : أن الفصل بين فعل التعجب ومعموله بالجار والمجرور المتعلق به ، أمر جائز ــ عند من قال به ــ فى ذاته ، ثم قد يحيط به شىء فيصيره واجبا .

الأمر الثانى : أن الفصل بالجار والمجرور فى هذا البيت من النوع الذى يتحتم ارتكابه ، وبيان ذلك أن فى معمول فعل التعجب ضميرا يعود إلى المجرور ، وذلك هو الضمير المستتر فى يرى العائد إلى ذى اللب كما ظهر فى إعراب البيت ، فلو لم نقدم الجار والمجرور لعاد الضمير إلى متأخر لفظا ورتبة ، وعود الضمير إلى متأخر فى اللفظ والرتبة مما أجمع العلماء على عدم جوازه ، فلهذا وجب أن يتقدم فى هذا البيت الجار والمجرور المتعلق بفعل التعجب على معمول فعل التعجب فيكون فاصلا بين الفعل ومعموله ، وعلى هذا نقسم الفصل بين فعل التعجب ومعموله بالجار والمجرور المتعلق به إلى قسمين جائز وواجب ، وهذا ظاهر إن شاء الله .

الأمر الثالث : أن نظير هذا البيت فى الفصل بين فعل التعجب ومعموله بالجار والمجرور المتعلق به فصلا واجبا ــ قول الشاعر ، وهو محمد بن بشير الخارجى أحد بنى خارجة بن عدوان ، وهو الشاهد رقم ٥٨١ السابق فى باب حروف الجر .

وقوله : ٧٤١ — * وَأَحْرِ إِذَا حَالَتْ بِأَنْ أَتَحَوَّلَا *

أَخْلِقْ بِذِى الصَّبْرِ أَنْ يَحْظَى بِحَاجَتِهِ وَمُدْمِنِ الْقَرْعِ لِلْأَبْوَابِ أَنْ يَلِجَا

وتقدمت الإشارة إلى هذا الوجه من الاستشهاد بهذا البيت عند شرحه (٣٤٣/٣) . ومثله فى الأمرين جميعاً الفصل ووجوبه قول الشاعر ، وأنشده ابن منظور فى اللسان (ح ر ى) ولم ينسبه إلى قائل معين :

فَإِنْ كُنْتَ تُوعِدُنَا بِالهِجَاءِ فَأَحْرِ بِمَنْ رَامَنَا أَنْ يَخِيبَا

ومن الفصل الجائز قول العباس بن مرداس السلمى ، وهو الشاهد رقم (٧٣٧) الذى تقدم شرحه فى هذا الباب :

وَقَالَ نَبِيُّ الْمُسْلِمِينَ تَقَدَّمُــوا وَأَحْبِبْ إِلَيْنَا أَنْ يَكُونَ المُقَدَّمَا

٧٤١ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* أُقِيمُ بِدَارِ الحَزْمِ مادَامَ حَزْمُهَا *

وهذا البيت من كلة لأوس بن حجر بن عتاب أوصف الشعراء للحمر وللسلاح ولا سيما القوس ، وقبل البيت المستشهد به ههنا قوله :

صَحَا قَلْبُهُ عَنْ سُكْرِهِ وَتَأَمَّلَا وَكَانَ بِذِكْرَى أُمِّ عَمْرٍو مُوَكَّلَا
وَكَانَ لَهُ الْحَيْنُ الْمُتَاحُ حَمُولَةً وَكُلُّ امْرِىءٍ رَهْنٌ بِمَا قَدْ تَحَمَّلَا
فَلَا أَعْتِبُ ابْنَ الْعَمِّ إِنْ كَانَ ظَالِمًا وَأَغْفِرُ عَنْهُ الجَهْلَ إِنْ كَانَ أَجْهَلَا
وَإِنْ قَالَ لِي مَاذَا تَرَى يَسْتَشِيرُنِي يَجِدْنِي ابْنَ عَمٍّ مِخْلَطَ الْأَمْرِ مِزْيَلَا

* أُقِيمُ بِدَارِ الحَزْمِ . . البيت *

اللغة : « دار الحزم » أراد المكان الذى تعتبر الإقامة فيه حزما « ما دام حزمها » يريد مدة دوام الحزم فى الإقامة فيها « أحر » تقدم شرح هذه الكلمة شرحا وافياً فى شرح الشاهد السابق « حالت » تغيرت ، تقول : حال الشىء يحول ، إذا تغير « أتحول » أنتقل عنها إلى غيرها .

المعنى : يقول إنه يقيم فى المكان متى كانت الإقامة مما يرغب فيه أولو الحزم ، فاذا تغيرت الحال وصارت النقلة خيراً فى عقباها من الإقامة فانه يتحول وينتقل إلى غير هذا المكان .

الإعراب : « أقيم » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيــه وجوبا تقديره أنا « بدار » جار ومجرور متعلق بأقيم ، ودار

... ...

مضاف و « الحزم » مضاف إليه « ما » ظرفية مصدرية « دام » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « حزمها » حزم : فاعل دام التامة مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى دار الحزم مضاف إليه ، وما المصدرية مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بإضافة اسم زمان ، وتقدير الكلام : مدة بقاء حزمها ، وهذا الظرف المقدر متعلق بقوله أقيم السابق « أحر » فعل ماض جىء به على صورة الأمر « إذا » ظرف زمان متعلق بقوله أحر السابق مبنى على السكون فى محل نصب « حالت » حال : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له ، والتاء حرف دال على تأنيث المسند إليه ، وفاعل هذا الفعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى دار الحزم ، وجملة الفعل وفاعله المستتر فيه فى محل جر بإضافة إذا إليه « بأن » الباء حرف جر زائد ، أن : حرف مصدرى ونصب « أتحولا » فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وأن مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور لفظا بالباء ، وهو فى التقدير مرفوع على أنه فاعل بفعل التعجب الذى هو أحر .

الشاهد فيه : قوله « أحر إذا حالت بأن أتحولا » حيث فصل بين فعل التعجب الذى هو أحر ومعموله الذى هو قوله « بأن أتحولا » فإن المصدر المؤول من أن وما دخلت عليه فاعل فعل التعجب على ما علمت فى إعراب البيت ، والفاصل بينهما ظرف وهو قوله « إذا حالت » ، وهذا الظرف متعلق بفعل التعجب نفسه وهو أحر ، وليس لك أن تجعله متعلقا بالفعل الذى ينسبك بواسطة أن فيكون معمولا لفعل التعجب ، على أن يكون أصل الكلام : وأحر بأن أتحول إذا حالت ، وإنما منعنا ذلك مع أنه يرد على الذهن أولا لأن الشارح رحمه الله قد أنشد هذا الشاهد على أنه مما اختلف العلماء فى جوازه والراجح أنه جائز ، وقد نص الشارح فيما بعد هذا الشاهد على أنه لا يجوز الفصل بغير الظرف والجار والمجرور إجماعا ، ولا بالجار والمجرور والظرف المتعلقين بغير فعل التعجب إجماعا ، ومما يصدق عليه أنه غير فعل التعجب معموله ، ثم إن الشارح مثل لما أجمعوا على امتناعه بقوله « ما أحسن بمعروف آمرا » والجار والمجرور فى هذا المثال متعلق بمعمول فعل التعجب . قال العلامة الصبان : « والشاهد فى إذا حالت فإنه ظرف لأحر فاصل بينه وبين معموله » اهـ .

فإن كان الظرفُ والمجرور غيرَ متعلِّقين بفعلِ التعجب امتنع الفصلُ بهما . قال فى شرح التسهيل : بلا خلاف ، فلا يجوز « ما أحْسَنَ بمعروفٍ آمراً » ولا « ما أحْسَنَ عِنْدَكَ جَالِسًا » ولا « أحْسِنْ فى الدَّارِ عِنْدَكَ بِجَالِسٍ » .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : قال فى شرح الكافية : لا خِلاَفَ فى منع تقديم المتعجَّب منه على فعل التعجُّب ، ولا فى منْع الفصل بينهما بغير ظرف وجار ومجرور ، وتَبِعَه الشارح فى نفى أصل الخلاف عن غير الظرف والمجرور ، قال : كالحال والمُنَادَى ، لكن قد أجاز الجَرْمِيُّ من البصريين وهشامٌ من الكوفيين الفصلَ بالحال نحو « ما أحْسَنَ مجرَّدَةً هِنْدًا » وقد وَرَدَ فى الكلام الفصيح ما يدلُّ على جواز الفصل بالنداء ، وذلك كقول على كرم الله وجهه : « أعْزِزْ علَيَّ أبَا الْيَقْظَانِ أنْ أرَاكَ صَرِيعًا مُجَدَّلاً » . قال فى شرح التسهيل : وهذا مصحِّح للفصل بالنداء ، وأجاز الجرميُّ الفصلَ بالمصدر ، نحو «ما أحْسَنَ إحْسَانًا زَيْدًا» ومنعه الجمهور ؛ لمنعهم أن يكون له مصدر ، وأجاز ابنُ كَيْسَان الفصلَ بلولا ومصحوبها ، نحو « ما أحْسَنَ لَوْلاَ بُخْلُه زَيْدًا » ، ولا حُجَّة له على ذلك .

الثانى : قد سبق فى باب كان أنها تزاد كثيرا بين « ما » وفعل التعجب نحو « ما كَانَ أحْسَنَ زَيْداً » ومنه قوله :

٧٤٢ — مَا كَانَ أسْعَدَ مَنْ أجَابَكَ آخِذاً ... بِهُدَاكَ مُجْتَنِباً هَوًى وَعِنَادَا

---

٧٤٢ — هذا بيت من الكامل ، ينسب إلى عبد الله بن رواحة الصحابى الأنصارى رضى الله تعالى عنه يخاطب به النبى صلى الله عليه وآله وسلم .

اللغة : « أسعد » فعل تعجب أصله من السعادة وهى ضد الشقاوة ، وتقول : سعد فلان يسعد — من باب علم يعلم — إذا نعم باله ، وتقول : شقى يشقى — من باب علم أيضاً — ضد سعد « أجابك » أراد به صدقك فى دعواك وآمن بالذى حكيته عن ربك واتبع طريقك « آخذا بهداك » الهدى — بضم الهاء — ضد الضلال ، وأراد من الأخذ به الاستمساك بعروته « مجتنبا » اسم فاعل فعله اجتنب فلان كذا يجتنبه اجتنابا ، ومعناه تركه وابتعد عنه « هوى » الهوى : ميل النفس واتباع رغباتها والسير معها فيما تشتهيه « وعنادا » العناد : أن تنكر الحق وأنت تعرف أنه الحق ، فإن كنت لا تعرف فهو الجهل ، وإنما يكون العناد عند ظهور شأن الحق ووضوح حاله .

ونظيرُه فى الكثرة وقوعُ « ما كان » بعد فعل التعجب ، نحو « ما أَحْسَنَ مَا كَانَ زَيْد » ، فما : مصدرية ، وكان : تامة رافعة ما بعدها بالفاعلية ، فإن قُصِد الاستقبالُ جِيء بيكون .

الثالث : يُجَرُّ ما تعلَّق بفعلى التعجب ، من غيرِ ماذُكر ، بإلى إن كان فاعلا ، نحو « ما أَحَبَّ زَيْداً إلى عَمْرٍو » وإلا فبالباء إن كانا من مُفْهِمٍ عِلْماً أو جَهْلا نحو « ما أعْرَفَ

الإعراب : « ما » تعجبية مبتدأ « كان » فعل ماض زائد « أسعد » فعل ماض دال على التعجب مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره هو يعود إلى ما التعجبية « من » اسم موصول مفعول به لفعل التعجب الذى هو أسعد مبنى على السكون فى محل نصب « أجابك » أجاب : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من الموصولة ، وضمير المخاطب البارز مفعول به مبنى على الفتح فى محل نصب ، وجملة أجاب وفاعله المستتر فيه ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة من الموصولة ، وجملة أسعد وفاعله المستتر فيه ومفعوله فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو ما التعجبية « آخذا » حال من فاعل أجاب منصوب بالفتحة الظاهرة « بهداك » الباء حرف جر ، وهدى : مجرور بالباء ، وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، والجار والمجرور متعلق بآخذ ، وهدى مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه مبنى على الفتح فى محل جر « مجتنبا » حال ثانية من فاعل أجاب ، أو حال من ضمير مستتر فى آخذا الذى هو الحال الأول ، وفيه ضمير مستتر تقديره هو فاعله « هوى » مفعول به لمجتنب « وعنادا » الواو عاطفة ، عنادا : معطوف على هوى .

الشاهد فيه : قوله « ما كان أسعد » حيث وقعت « كان » زائدة بين ما التعجبية وفعل التعجب ، وهذه الزيادة شائعة كثيرة فى كلام العرب ، وهى مما اختصت به كان من بين سائر أخواتها ، وقد مضى شرح هذا المبحث فى أواخر باب كان وأخواتها (١/٣٧٠ من هذا الكتاب) .

ومثل هذا البيت فى زيادة كان بين ما التعجبية وفعل التعجب قول الشاعر :

لِلّهِ دَرُّ أَنُوشِرْوَانَ مِنْ رَجُلٍ ... مَا كَانَ أَعْلَمَهُ بِالدُّونِ والسَّفِلِ

ومثله قول امرىء القيس بن حجر الكندى فى مطلع قصيدة :

أَرَى أُمَّ عَمْرٍو دَمْعُهَا قَدْ تَحَدَّرَا ... بُكَاءً عَلَى عَمْرٍو ، وما كَانَ أَصْبَرَا

وفى هذا البيت ــ مع ما أنشدناه لأجله ــ حذف مفعول فعل التعجب للعلم به من سابق الكلام ، والأصل أن يقول : وما كان أصبرها ، فحذف الضمير العائد إلى أم عمرو التى تقدم الحديث عنها .

زَيْدًا بِعَمْرٍ » ، و« ما أجْهَلَ خَالِداً بِبَكْرٍ » ، وباللام إن كانا من متعدٍّ غـــيره ، نحو « ما أضْرَبَ زَيْدًا لِعَمْرٍو » وإن كانا من متعد بحرف جر فبما كان يتعدَّى به ، نحو « ما أغْضَبَنِي عَلَى زَيْدٍ » ويقال فى التعجب من كَسَا زَيْدٌ الفقراءَ الثيابَ ، وظَنَّ عَمْرٌو بشراً صديقاً : « مَا أَكْسَى زَيْداً لِلفُقَرَاءِ الثِّيَابَ » ، وَ« مَا أَظَنَّ عمْراً لِبِشْرٍ صَدِيقاً » .
وانتصابُ الآخَرِ بمدلولٍ عليه بأفعل ، لا به ، خلافا للـكوفيين .

﴿ خاتمة ﴾ : همزة أَفْعَلَ فى التعجب لتعدية ماعَدِم التعدى فى الأصل ، نحو « ما أظْرَفَ زَيْداً » أوالحالِ نحو« ماأضْرَبَ زَيْداً » ، وهمزةُ أَفْعِلْ للصيرورة ، ويجب تصحيحُ عينهما إن كانا مُعْتَلَّيْهَا ، نحو « ما أطْوَلَ زَيْداً ، وأطْوِلْ بِهِ » ، ويجب فكُّ أَفْعِلِ المضعَّف ، نحو « أشْدِدْ بِحمْرَةِ زَيْدٍ » ، وشذ تصغيرُ أَفْعَلَ مقصوراً على السماع ، كقوله :

يَامَا أُمَيْلِحَ غِزْلاناً شَدَنَّ لَنَا مِنْ هَؤُلَيَّائِكُنَّ الضَّالِ وَالسَّمُرِ (١)

وطَرَده ابنُ كيسان ، وقَاسَ عليه أفْعِلْ نحو « أُحَيْسِنْ بِزَيْدٍ » . والله أعلم .

---

(١) قد سبق ذكر هذا البيت فى أوائل هذا الباب ، وقد شرحناه هناك شرحا لا تحتاج معه إلى إعادة شيء من القول عليه ، وهو الشاهد (رقم ٧٣٥) فارجع إليه إن شئت .

نعم وبئس وما جرى مجراهما

(فِعْلاَنِ غيرُ مُتَصَرِّفَيْنِ * نِعمَ وَبِئْسَ) عند البصريين والكسائى ، بدليل « فَبِهَا وَنِعْمَتْ » ، واسمانِ عند الكوفيين ، بدليل « ماهِيَ بِنِعْمَ الْوَلَد » و « نِعْمَ السَّيْرُ عَلَى بِئْسَ الْعَيْرِ » ، وقولِهِ :

٧٤٣ — صَبَّحَكَ اللهُ بِخَيْرٍ بَاكِرِ بِنِعْمَ طَيْرٍ وَشَبَابٍ فَاخِرِ

---

٧٤٣ — هذا بيت من الرجز ، ولم أقف له على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق تتصل به رغم طويل البحث ، وقد أنشده ابن منظور عن الكسائى فى مادة (ن ع م) غيرمنسوب إلى قائل معين ، وسنذكر لك رواية الكسائى عند بيان الاستشهاد بالبيت .

اللغة : « صبحك الله بخير باكر » هذا دعاء من المتكلم للمخاطب بأن يجد الخير فى وقت الصباح ، والمراد أن يصادف الخير فى عامة يومه ، لافى خصوص وقت الصباح ، وإنما خصه فى اللفظ بالصباح لأنهم يجعلون ما يكون فى أول النهار دلالة على ما يعقبه وبشارة أو نذارة بما يتلوه ، والباكر : أصله الذى يأتى بكرة ، وهى أول النهار ، وأراد ههنا السريع الذى لا يتأخر ، وهم يقولون : بكر فلان فى حاجتى ، إذا أسرع بها « بنعم طير » الطير : معروف ، وهم يتيامنون بها ويتشاءمون ، ولهم فى زجرها أخبار كثيرة . وقد مر فى باب المبتدأ والخبر قول الشاعر :

خَبِيرٌ بَنُو لِهْبٍ فَلاَ تَكُ مُلْغِياً مَقَالَةَ لِهْبِيٍّ إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتِ

وذكرنا هناك شيئاً عن ذلك « وشباب فاخر » الشباب ومثله الشبيبة : الفتاء وحداثة السن ، ويرد الشباب جمعا لشاب كالشبان — وقيل : هو اسم جمع — ومنه قوله عليه الصلاة والسلام : « يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج » وقول الشاعر :

وَلَقَدْ غَدَوْتُ بِسَابِحٍ مَرِحٍ وَمَعِى شَبَابٌ كُلُّهُمْ أَخْيَلْ

الإعراب : « صبحك » صبح : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وضمير المخاطب مفعول به مبنى على الفتح فى محل نصب « الله » فاعل بصبح مرفوع بالضمة الظاهرة « بخير » جار ومجرور متعلق بصبح « باكر » صفة لخير « بنعم » الباء حرف جر ، ونعم : مجرور بالباء ، وعلامة جره كسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة البناء الأصلى ،

... ...

ونعم مضاف ، و « طير » مضاف إليه ، وستعرف ما فى هذا الكلام عند بيان الاستشهاد بالبيت ، والجار والمجرور بدل من الجار والمجرور السابق ، أو معطوف عليه بعاطف مقدر « وشباب » الواو حرف عطف ، شباب : معطوف على قوله نعم طير « فاخر » صفة لشباب .

الشاهد فيه : قوله « بنعم » فإن الكوفيين إلا الكسائى قد ذهبوا إلى أن « نعم » و « بئس » اسمان بمعنى الممدوح والمذموم ، واستدلوا على اسميتهما بأمور : منها دخول حرف الجر عليهما فى مثل هذا الشاهد ، ومنها إضافتهما إلى ما يليهما فى مثل هذا الشاهد أيضا ، وقد اتفقنا على أن دخول حرف الجر على كلمة ما دليل على اسميتها ، لأن حروف الجر لا تدخل إلا على الأسماء ، كما اتفقنا على أن مجىء كلمة ما مضافة إلى ما بعدها دليل على اسميتها أيضا ، لأن المضاف لا يكون إلا اسما .
ونظير هذا البيت عندهم فى دخول حرف الجر على « نعم » قول حسان بن ثابت الأنصارى :

أَلَسْتَ بِنِعْمَ الْجَارُ يُؤْلِفُ بَيْتَهُ ... أَخَا قِلَّةٍ أَوْ مُعْدِمَ الْمَالِ مُصْرِمَا

وقد أجاب البصريون عن بيت الشاهد بعدة أجوبة :

الجواب الأول : أنا لا نسلم لكم إطلاق ما ذكرتموه من أن حرف الجر لا يدخل إلا على الاسم وذلك من وجهين : الأول : أن ذلك خاص بدخول حرف الجر فى اللفظ والتقدير جميعاً ، فأما فى اللفظ وحده فقد يدخل حرف الجر على ما ليس باسم فيدخل على الفعل المتفق على فعليته مثل دخوله على « نام » فى قول الشاعر ✲ والله ما ليلى بنام صاحبه ✲ وهو الشاهد الآتى ، ويدخل فى اللفظ على الحرف المتفق على حرفيته مثل دخوله على أن فى نحو قولك « عجبت من أن تكاسل عن أداء واجبك » وهو عند التحقيق داخل على اسم ، إذ التقدير : والله ما ليلى بليل مقول فيه نام صاحبه ، وعجبت من تكاسلك ، فيكون مافى بيت الشاهد وبيت حسان من هذا القبيل ، والوجه الثانى : أن ذلك الذى ذكرتموه خاص بدخول حرف الجر على ما هو اسم فى الأصل وفى الحال جميعاً ، فأما ما هو اسم فى الحال وحده فلا ؛ فقد يدخل حرف الجر على ما هو فعل فى الأصل ، وقد يضاف ما هو فعل فى الأصل ، وقد يضاف إلى ما هو فعل فى الأصل ، ألستم ترون أن الأعلام المنقولة من الأفعال قد يدخل عليها حرف الجر وقد يضاف إليها اسم فيظن من لا تدقيق عنده أن حرف الجر داخل على الفعل أو أن الفعل قد وقع مضافا إليه وهو عند التحقيق اسم ؟ فيحمل مافى بيت الشاهد على أن « نعم » قد نقلت من الفعلية إلى الاسمية واستصحب معها الفتح الذى كان لها فى أول أحوالها حكاية ، وذلك الوجه هو الذى أعربنا عليه بيت الشاهد . قال أبو على فى التذكرة : « ومن زعم أن نعم اسم لدخول حرف الجر عليه فى قول حسان ✲ ألست بنعم الجار . . . البيت ✲ فلا حجة له فيه ؛ لأنه يقدر فيه الحكاية ، ويلزمه على هذا أن يكون نام اسما فى قوله ✲ والله ما زيد بنام صاحبه ✲ اهـ كلام أبى على .

وقال الأَوَّلُونَ : هو مثلُ قوله :

٧٤٤ — * عَمْرُكَ مَا لَيْلِي بِنَامَ صَاحِبُهْ *

والجواب الثانى : أنا لانسلم صحة ما أنشدتموه ، بل الصحيح ما رواه الكسائى فى بيت الشاهد وذلك أنه رواه :

صَبَّحَكَ اللهُ بِخَيْرٍ بَاكِرِ بِنُعْمِ عَيْنٍ وَشَبَابٍ فَاخِرِ

بضم النون وسكون العين فى « نعم » ومعناه : صبحك الله بخير باكر بقرة عين ، وتقول : فلان نعم عينى ، تريد أنه قرة عينك .

الجواب الثالث : أنه قد دخل على « نعم » وعلى « بئس » ما هو من خصائص الأفعال : فدخلت عليهما تاء التأنيث الساكنة فى نحو الحديث « من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت » ، ودخلت عليهما ألف الاثنين وواو الجماعة فى نحو ما رواه الكسائى من قول العرب : نعما رجلين ، وقولهم : نعموا رجالا ، وقد علمنا أن تاء التأنيث الساكنة وضمائر الرفع البارزة المتصلة من خصائص الأفعال ، وقد وجدنا لما ذكرتموه من الدليل على اسميتهما مخلصا وحملنا شواهدكم على ما ذكرناه فصار دليلكم منقوضا ، وقد بقى استدلالنا لانقض له ، فوجب المصير إلى كونهما فعلين ، وهو المطلوب .

٧٤٤ — هذا بيت من الرجز المشطور ، ويروى بعده :

* وَلاَ مُخَالِطُ اللَّيَانِ جَانِبُهْ *

ولم أقف له على نسبة إلى قائل معين .

اللغة : « عمرك ما ليلى » قد روى فى مكان ذلك « عمرك ما زيد » وروى أبو على الفارسى وابن سيده « والله ما زيد » وروى المحقق الرضى مكانه « والله ما ليلى » وكذلك رواه ابن الشجرى وابن الأنبارى « نام صاحبه » زعم العينى أن ابن سيده ذكر أن نام صاحبه علم على رجل بعينه فيكون من باب التسمية بالجملة مثل شاب قرناها وبرق نحره وتأبط شرا « الليان » هو بكسر أوله كالملاينة مصدر لاين فلان فلانا ، وبفتح أوله مصدر لان الشىء يلين لينا وليانا ، وتقول : فلان فى ليان من العيش — بالفتح — تريد أنه فى نعيم وخفض ودعة .

الإعراب : « عمرك » عمر : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير المخاطب

وسَبَبُ عدم تصرُّفهما لزومُهما إنشاء المدح والذم على سبيل المبالغة ، وأصلُهما فَعِلَ ، وقد يَرِدَانِ كذلك ، أو بسكون العين وفتح الفاء وكسرها ، أو بكسرهما . وكذلك كل ذى عَيْنٍ حَلْقِيَّةٍ من فَعِلَ ، فِعْلاً كان كشَهِدَ ، أو اسما كفَخِذٍ ، وقد يقال فى بئس بِيسَ (رَافِعَانِ

مضاف إليه مبنى على الفتح فى محل جر ، وخبر المبتدأ محذوف وجوبا ، وتقدير الكلام : عمرك قسمى « ما » حرف نفى مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « ليلى » ليل : اسم ما ، أومبتدأ ، مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « بنام » الباء حرف جر زائد ، ونام : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « صاحبه » صاحب : فاعل نام مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه ، وجملة الفعل وفاعله معمول لقول محذوف يقع صفة لموصوف محذوف يقع خبراً للمبتدأ أو لما النافية مجرورا لفظا بالباء الزائدة ، وتقدير الكلام على هذا الوجه : والله ما ليلى بليل مقول فيه نام صاحبه ، وعلى هذا تكون جملة « نام صاحبه » فى محل رفع نائب فاعل لمقول ، ويجوز اختصار هذه المحذوفات ، فيكون التقدير : والله ما ليلى بمقول فيه نام صاحبه ، فتكون الجملة فى محل رفع أيضا ، أو يكون التقدير : والله ماليلى بليل نام صاحبه ، فتكون جملة « نام صاحبه » فى محل جر صفة للموصوف المحذوف « ولا » الواو حرف عطف ، لا : حرف زائد لتأكيد النفى « مخالط » معطوف على جملة نام صاحبه ، فترفعه إن جعلتها فى محل رفع ، وتجره إن جعلتها فى محل جر ، وهو مضاف و « الليان » مضاف إليه « جانبه » جانب : فاعل بمخالط مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « بنام » فان حرف الجر قد دخل فى اللفظ على ما هو فعل بالإجماع من البصريين والكوفيين ، ولم يقل أحد من النحاة إنه اسم استدلالا بدخول حرف الجر عليه ، وكل النحاة متفقون على أن مدخول حرف الجر محذوف وإن كانوا يختلفون فى تقدير ذلك المحذوف ، فبعضهم يقول : التقدير : بليل مقول فيه نام صاحبه ، وبعضهم يقول : التقدير : بمقول فيه نام صاحبه ، وبعضهم يقول : التقدير فيه : بليل نام صاحبه ، وعلى هذا يكون جميع النحاة متفقين على أن دخول حرف الجر فى اللفظ على كلمة لا يدل على أن هذه الكلمة اسم إلا أن ينضم إلى ذلك أن يكون التقدير على ما يقتضيه ظاهر اللفظ ، وإذا كان الأمر كذلك يكون استدلال الكوفيين على اسمية نعم وبئس بدخول حرف الجر عليهما غير صحيح ، لأننا ندعى أن دخول حرف الجر عليهما نظير دخوله على نام ، نعنى أنه دخول فى اللفظ دون التقدير ، فأما فى التقدير فهو داخل على محذوف على ما بيناه فى شرح الشاهد السابق .

اسْمَيْنِ) على الفاعليـــة (مُقَارِنَىْ أَلْ) نحو « نِعْمَ الْعَبْدُ » وَ « بِئْسَ الشَّرَابُ »
(أَوْ مُضَافَيْنِ لِمَا * قَارَنَهَا كَنِعْمَ عُقْبَى الْكُرَمَا) « وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ »
« فَبِئْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ » أو مضافين لمضاف لما قارنها كقوله :

٧٤٥ * فَنِعْمَ ابْنُ أُخْتِ الْقَوْمِ غَيْرَ مُكَذَّبٍ *

٧٤٥ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* زُهَيْرٌ حُسَامًا مُفْرَدًا مِنْ حَمَائِلِ *

وهذا البيت من قصيدة طويلة لأبى طالب بن عبد المطلب بن هاشم ، عم سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الذى كان ينافح عنه ويوازر دعوته وإن لم يتابعه على دينه ، وهو والد أمير المؤمنين أبى السبطين على بن أبى طالب ، رضى الله تعالى عنه وكرم الله وجهه ! وقد روى هذه القصيدة بطولها ابن إسحاق فى السيرة . وقال قبل إنشادها : « فلما خشى أبو طالب دهماء العرب أن يركبوه مع قومه ، قال قصيدته التى تعوذ فيها بحرم مكة وبمكانه منها ، وتودد فيها أشراف قومه ، وهو على ذلك يخبرهم وغيرهم فى ذلك من شعره أنه غير مسلم رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا تاركه لشىء أبدا حتى يهلك دونه » اه . وأول هذه القصيدة فى رواية ابن إسحاق قوله :

وَلَمَّا رَأَيْتُ الْقَوْمَ لاَ وُدَّ فِيهِمُ ... وَقَدْ قَطَعُوا كُلَّ الْعُرَى وَالْوَسَائِلِ
وَقَدْ صَارَحُونَا بِالْعَدَاوَةِ وَالْأَذَى ... وَقَدْ طَاوَعُوا أَمْرَ الْعَدُوِّ الْمُزَايِلِ
وَقَدْ حَالَفُوا قَوْمًا عَلَيْنَا أَظِنَّةً ... يَعَضُّونَ غَيْظًا خَلْفَنَا بِالْأَنَامِلِ
صَبَرْتُ لَهُمْ نَفْسِى بِسَمْرَاءَ سَمْحَةٍ ... وَأَبْيَضَ عَضْبٍ مِنْ تُرَاثِ الْمَقَاوِلِ
وَأَحْضَرْتُ عِنْدَ الْبَيْتِ رَهْطِى وَإِخْوَتِى ... وَأَمْسَكْتُ مِنْ أَثْوَابِهِ بِالْوَصَائِلِ

ويقع بيت الشاهد بعد ما ذكرناه هنا بخمسة وسبعين بيتاً ، وبعده قوله :

أَشَمُّ مِنَ الشُّمِّ الْبَهَالِيلِ يَنْتَمِى ... إِلَى حَسَبٍ فِى حَوْمَةِ الْمَجْدِ فَاضِلِ
لَعَمْرِى لَقَدْ كَلِفْتُ وَجْدًا بِأَحْمَدٍ ... وَإِخْوَتِهِ ، دَأْبَ الْمُحِبِّ الْمُوَاصِلِ
فَلاَ زَالَ فِى الدُّنْيَا جَمَالاً لِأَهْلِهَا ... وَزَيْنًا لِمَنْ وَالاَهُ رَبُّ الْمُشَاكِلِ

... ...

فَمَنْ مِثْلُهُ فى النَّاسِ أَىُّ مُؤَمَّلٍ إذَا قَاسَهُ الْحُكَّامُ عِنْدَ التَّفَاضُلِ
حَلِيمٌ رَشِيدٌ عَادِلٌ غَيْرُ طَائِشٍ يُوَالِي إلَاهاً لَيْسَ عَنْهُ بِغَافِلِ
فَوَاللهِ لَوْلَا أَنْ أَجِيءَ بِسُبَّةٍ تُجَرُّ عَلَى أَشْيَاخِنَا فى المَحَافِلِ
لَكُنَّا اتَّبَعْنَاهُ عَلَى كُلِّ حَالَةٍ مِنَ الدَّهْرِ جِدًّا غَيْرَ قَوْلِ التَّهَازُلِ
لَقَدْ عَلِمُوا أَنَّ ابْنَنَا لَا مُكَذَّبٌ لَدَيْنَا، وَلَا يُعْنَى بِقَوْلِ الْأَبَاطِلِ
فَأَصْبَحَ فِينَا أَحْمَدٌ فى أَرُومَةٍ تُقَصِّرُ عَنْهُ سَوْرَةُ المُتَطَاوِلِ

اللغة : « غير مكذب » يريد أنه لا ينسبه أحد إلى الكذب ، وإنما يصدقه كل الناس فيما يقوله « زهير » أراد به زهير بن أبى أمية ، وأمه عاتكة بنت عبد المطلب بن هاشم أخت أبى طالب، وزهير أحد خمسة رجال اتفقوا على نقض الصحيفة التى تعاهدت فيها قريش على مقاطعة بنى هاشم وعلقوها فى الكعبة « حساما » الحسام : السيف ، سمى بذلك لأنه يحسم الخلاف وينهى التشاحن « حمائل » جمع حمالة ، وهى علاقة السيف ، وكان الأصمعى يزعم أن حمائل السيف لا واحد لها من لفظها ، وإنما واحدها محمل ، قاله الجوهرى فى الصحاح .

المعنى : مدح ابن أخته زهير بن أبى أمية بأنه صادق المودة لا يشوب وداده بشىء من نفاق ، وبأنه إذا قال لم يجد من يرد عليه قوله بالتكذيب لأن الناس جميعا يعلمون صدقه وبراءة لسانه ، ثم شبهه بالسيف الذى يفرد عن حمائله ، يشير إلى أنه نسيج وحده لا مشارك له فى صفاته .

الإعراب : « نعم » فعل ماض دال على إنشاء المدح ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « ابن » فاعل نعم مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « أخت » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو مضاف و «القوم» مضاف إليه «غير» حال من فاعل نعم منصوب بالفتحة الظاهرة وهو مضاف و « مكذب » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وجملة نعم وفاعله فى محل رفع خبر مقدم و « زهير » مبتدأ مؤخر ، وهو المخصوص بالمدح ، ويجوز أن يكون « زهير » خبر مبتدأ محذوف وجوبا ، وتقدير الكلام : هو زهير ، ويجوز أن يكون مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير عليه : زهير الممدوح « حساما » الرواية الصحيحة فى هذه الكلمة بالنصب ، وهى حال من زهير ، وقد رواها العينى بالرفع وأعربها صفة لزهير ، ولئن صحت الرواية لم يصح الإعراب ، لأن النكرة لا توصف بها المعرفة ، وعلى هذه الرواية يكون «حسام» خبر مبتدأ محذوف «مفردا» صفة لحسام « من حمائل » جار ومجرور متعلق بمفرد .

وإنما لم يُنبِّه على هذا الثالث لكونه بمنزلة الثانى ، وقد نبَّه عليه فى التسهيل .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : اشتراطُ كون الظاهر معرفاً بأل ، أو مضافاً إلى المعرّف بها ، أو إلى المضاف إلى المعرّف بها — هو الغالبُ ، وأجاز بعضُهم أن يكون مضافاً إلى ضمير ما فيه أل كقوله :

٧٤٦ — * فَنِعْمَ أَخُو الهَيْجَا وَنِعْمَ شَبَابُهَا *

الشاهد فيه : قوله « نعم ابن أخت القوم » حيث جاء فاعل نعم اسما مضافا إلى اسم مضاف إلى اسم مقترن بأل ، وهذا واضح بأدنى تأمل .

٧٤٦ — هذا نصف بيت من الطويل ، ولم يتيسر لى رغم طويل البحث الوقوف على نسبته إلى قائل معين ، ولا العثور له على تكملة بله سوابق أو لواحق تتصل به ، وقد رواه المرادى فى شرح التسهيل ، وسنذكر لك عبارته فى شرح الشاهد (رقم ٧٤٧) الآتى .

اللغة : « أخو الهيجا » الهيجا : الحرب ، تمد وتقصر ، فمن مدها قول الشاعر وهو الشاهد (رقم ٤٣٢) :

إِذَا كَانَتِ الهَيْجَاءُ وَانْشَقَّتِ العَصَا فَحَسْبُكَ وَالضَّحَّاكَ سَيْفٌ مُهَنَّدُ

وفى الحديث : « لا ينكل فى الهيجاء » أى لا يحجم ولا يتأخر ، ومن قصرها قول كعب بن زهير فى لاميته :

* مِنْ نَسْجِ دَاوُدَ فى الهَيْجَا سَرَابِيلُ *

وقول لبيد بن ربيعة العامرى فى أخيه أربد :

وَأَرْبَدُ فَارِسُ الهَيجَا إِذَا مَا تَقَعَّرَتِ المَشَاجِرُ بِالفِئَامِ

وقوله أيضا :

* يَارُبَّ هَيْجَا هِىَ خَيْرٌ مِنْ دَعَهْ *

وأخو الهيجا : الذى يلازمها ويجعلها دأبه وشأنه كله ، ويقولون : فلان أخو الهيجاء ، كما يقولون : فلان أخو الكرم ، وأخو الجود ، وأخو البر ، وأخو الصدقات « ونعم شبابها » هكذا وقع فى جميع نسخ الشرح التى تحت يدى ، ووقع فى بعض الروايات « ونعم شهابها » والشهاب : الشعلة

والصحيحُ أنه لا يُقَاس عليه لقلَّته . وأجاز الفراء أن يكون مضافاً إلى نكرة ، كقوله :

٧٤٧ — فَنِعْمَ صَاحِبُ قَوْمٍ لَاسِلَاحَ لَهُمْ وَصَاحِبُ الرَّكْبِ عُثْمَانُ بنُ عَفَّانَا

من النار الساطعة ، وفى التنزيل : (أو آتيكم بشهاب قبس) وفيه (فأتبعه شهاب ثاقب) ويراد بشهاب الحرب موقدها ومثير عجاجها ومؤرث نارها ، والعرب تجعل للحرب نارا وحرا وشهابا ، قال الحارث بن عباد :

لَمْ أَكُنْ مِنْ جُنَاتِهَا عَلِمَ اللهُ وَإِنِّى بِحَرِّهَا الْيَوْمَ صَالِ

وفى التنزيل العزيز (كلما أوقدوا نارا للحرب أطفأها الله) .

الإعراب : « نعم » فعل ماض دال على إنشاء المدح ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « أخو » فاعل نعم مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف و« الهيجا » مضاف إليه « ونعم » الواو حرف عطف ، نعم : فعل ماض دال على إنشاء المدح مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « شبابها » شباب : فاعل نعم مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهومضاف وضمير الغائبة العائد إلى الحرب مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر .

الشاهد فيه : فى كل جملة من هذا الشاهد شاهد لباب نعم وبئس ، ففى قوله « نعم أخوالهيجا » شاهد ولكنه غير مقصود للشارح من الإتيان بهذا الشاهد ، وذلك حيث جاء فى هذه الجملة فاعل نعم اسما مضافا إلى اسم مقترن بأل ، وفى قوله « نعم شبابها » شاهد آخر ، وهو المقصود للشارح ههنا ، وذلك حيث ورد فاعل نعم اسما مضافا إلى ضمير يعود إلى اسم مقترن بأل ، فالفاعل هو شهاب ، وهو مضاف إلى « ها » الذى هو ضمير مؤنث يعود إلى الهيجا الذى هو اسم مقترن بأل . وهذا مما اختلف النحاة فى جواز القياس عليه ، فأجازه بعضهم ، وزعم أنه يصح لك أن تقول : القوم نعم صاحبهم أنت ، والعلم نعم أهله أنت ، قياساً على ما ورد فى هذا الشاهد ، وقال بعضهم : لا يجوز لك أن تقيس عليه ، بل تحفظ هذا الشاهد ونظائره ولا تقيس عليه .

٧٤٧ — اختلف العلماء فى نسبة هذا البيت إلى قائله : فذكر العينى أن ابن السيرافى نسبه فى شرح أبيات الإيضاح إلى كثير بن الغريرة النهشلى ، وهو شاعر مخضرم بقى إلى إمرة الحجاج ، ونسبه أبو حاتم فى كتاب الإصلاح وصاحب الموعب إلى أوس بن مغراء ، ونسبه الذهبى فى تاريخه إلى حسان بن ثابت الأنصارى ، قال البغدادى : « وقد راجعت ديوان حسان فرأيت أبياتا على هذا الوزن وما فيها هذا البيت ، والله أعلم » اه . قال أبو رجاء غفر الله تعالى له ولوالديه : وقد راجعت ديوان حسان بن ثابت ، وراجعت أخبار كثير بن الغريرة وأخبار أوس بن مغراء ، فما وجدت هذا البيت فى شعر واحد منهم ، وقد وجدت فى ديوان حسان الشعر الذى يشير إليه البغدادى ، وهو قصيدة يرثى فيها ذا النورين عثمان بن عفان رضى الله عنه وأولها قوله :

... ...

مَنْ سَرَّهُ المَوْتُ صِرْفًا لاَ مِزَاجَ لَهُ   فَلْيَأْتِ مَأْسَدَةً فِى دَارِ عُثْمَانَا

اللغة : « قوم » أصل القوم فى اللغة يطلق على الرجال فى مقابل النساء ، وعلى ذلك جاء قول زهير بن أبى سلمى :

وَمَا أَدْرِى وَسَوْفَ إِخَالُ أَدْرِى   أَقَوْمٌ آلُ حِصْنٍ أَمْ نِسَاءُ

وعليه جاء قول الله تعالى فى محكم كتابه : (لايسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيراً منهم ، ولا نساء من نساء عسى أن يكن خيراً منهن) وأراد ههنا الذين قاموا حول دار عثمان رضى الله عنه أو فى داخلها يحولون بينه وبين الثوار أن يقتحموا عليه الدار فينالوا منه ، ولذلك وصفهم بقوله « لا سلاح لهم » يريد أنهم عزل لايحملون سلاحا ، لأنهم ـ فيما يظهر ـ لم يكونوا ليتصوروا أن الأمر يحتاج إلى السلاح ، وقوله « وصاحب الركب » فان أصل الركب أن يطلق على ركاب الإبل خاصة ، فى أشهر أقوال أهل اللغة ، ولم يرد به ههنا ركاب الإبل ولا ركاب الخيل ، ولعله أطلق على هذه الجماعة ركبا لأن من عادتهم أن يركبوا الإبل .

الإعراب : « نعم » فعل ماض دال على إنشاء المدح مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « صاحب » فاعل نعم مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « قوم » مضاف إليه « لا » نافية للجنس « سلاح » اسم لا مبنى على الفتح فى محل نصب « لهم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا ، وجملة لا واسمها وخبرها فى محل جر صفة لقوم ، ويجوز أن يكون الجار والمجرور متعلقا بمحذوف صفة لسلاح ، وعلى هذا يكون خبر لا محذوفا « وصاحب» الواوحرف عطف ، صاحب : معطوف على فاعل نعم مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « الركب » مضاف إليه « عثمان » هو المخصوص بالمدح : فيجوز أن يكون مبتدأ خبره جملة نعم وفاعلها ، وأن يكون خبر مبتدأ محذوف وجوبا ، وأن يكون مبتدأ خبره محذوف ، على ما فصلناه فى شرح الشاهد السابق وعلى ما سيأتى بيانه للناظم والشارح .

الشاهد فيه : قوله «نعم صاحب قوم» حيث ورد فيه فاعل نعم اسما منكرا مضافا إلى نكرة ، وقد ذكر الشارح أن الفراء أجاز ذلك فى سعة الكلام ، وأن يقاس عليه ، وأنه نقل الإجازة عن جمهور الكوفيين وابن السراج ، لكن الذى فى شرح المرادى على التسهيل أن الأخفش هو الذى نقل ذلك ، فقد قال ابن مالك رحمه الله فى التسهيل « وقد ينكر فاعل نعم مفردا أو مضافا » اهـ . وقال المرادى فى شرح هذه العبارة : « حكى الأخفش أن ناساً من العرب يرفعون بنعم النكرة

... ...

مفردة ومضافة ، فيقال على هذا : نعم امرؤ زيد ، ونعم صاحب قوم عمرو ، ووافق الأخفش فى كون الفاعل نكرة مضافة ، ونقل إجازة كونه مضافا إلى نكرة عن الكوفيين وابن السراج . ومنع ذلك عامة النحويين إلا فى الضرورة كقوله * فنعم صاحب قوم . . . البيت * وقد كان يمكن تأويل هـذا البيت على جعل صاحب قوم تمييزاً لولا أن الأخفش حكى أن ذلك لغة للعرب ، وزعم صاحب البسيط أنه لم يرد نكرة غـير مضافة ، وليس كما زعم ، بل ورد ، ولـكنه أقل من المضاف ، ومنه قوله * . . . . ونعم نيم * وأجاز بعض النحويين أن يكون فاعل نعم وبئس مضافا إلى ضمير ما فيه الألف واللام . فأجاز : القوم نعم صاحبهم أنت ، وأنشد * فنعم أخو الهيجا ونعم شهابها * قال بعضهم : والصحيح المنع ، وهـذا مما يحفظ ولا يقاس عليه » اهـ كلامه مع بعض إصلاح . وقوله فى هذه العبارة « وقد كان يمكن جعل صاحب قوم تمييزا » قد منعه أبو على الفارسى لأنه قد عطف عليه اسم مرفوع معرفة وهو قوله « وصاحب الركب » قال أبو على : « اعـلم أن العرب تجعل ما أضيف إلى ما ليس فيه الألف واللام بمنزلة ما فيه الألف واللام فترفعـه كما ترفع ذلك ، فتقول : نعم أخو قوم زيد ، قال * فنعم صاحب قوم لا سـلاح لهم * هو بمنزلة صاحب القوم . فإن قلت : لعله ينشد بنصب صاحب قوم . قلت : لا يكون ذلك ؛ لأنك لا تعطف معرفة مرفوعة على نكرة منصوبة ، وهذا ضعيف ، ولو قلت : نعم رجلا فى الدار وزيد ــ لم يجز ؛ لأنه ليس قبل زيد شىء يعطف عليه ؛ لأن فى الدار ليس باسم ، ورجـلا نكرة منصوبة » اهـ كلامه بحروفه . وقد أقر ذلك ابن برى فى شرح أبيات الإيضاح حيث يقول : « زعم الأخفش أن قوما من العرب يرفعون النكرة المضافة إلى ما ليس فيه الألف واللام بنعم ، قال أبو على : ولا يجوز ذلك على مذهب سيبويه ، لأن المرفوع بنعم لا يكون [حينئذ] دالا على الجنس، ولو قلت أهلك الناس شاة وبعير لم يدل على الجنس كما دلت عليه الشاة والبعير، ولا يجوز صاحب قوم بالنصب؛ لقوله وصاحب الركب ولا يعطف مرفوع على منصوب ، ولا يكون معطوفا على مضمر فى نعم لأنه مضمر يحتاج إلى التفسير فكأنه لم يتم فلا يجوز إظهاره ولا تأكيده ولا العطف عليه ، وإذا قبح العطف على المضمر المرفوع بالفعل دون تأكيده فأن لا يجوز هذا أولى ، لما بيناه » اهـ كلامه ، ولابن يعيش فى شرح المفصل كلام بين فيه ما خفف الضرورة فى هذا البيت بعد أن بين وجه امتناع جعل صاحب قوم فى هذا البيت تمييزا ، قال « ولو نصبت صاحب قوم فى غير هذا البيت على التفسير لجاز كما تنصب النكرة المفردة فى نحو نعم رجلا ، لـكنه ضعيف ههنا لعطفك فى قولك وصاحب الركب والمرفوع لا يعطف على المنصوب . وكأن الذى حسن ذلك فى البيت قوله وصاحب الركب ، لأنه لما عطف عليه ما فيه الألف واللام دل على أنها فى المعطوف عليه مرادة لأن المعنى واحد » اهـ .

ونقل إجازَتَه عن الكوفيين وابن السراج ، وخصَّه عامة الناس بالضرورة ، وزعم صاحبُ البسيط أنه لم يَرِدْ نكرةً غيرَ مضافةٍ ، وليس كذلك ، بل ورد لكنه أقلُّ من المضاف نحو « نِعْمَ غُلَامٌ أَنْتَ » و

٧٤٨ — * وَنِعْمَ نِـــــيمُ *

---

٧٤٨ — هذه قطعة من بيت من الوافر ، وإليك هذا البيت بتمامه مع بيت سابق عليه :

وَسَلْمَى أَكْمَلُ الثَّقَلَيْنِ حُسْناً وَفِى أَثْوَابِهَا قَمَرٌ وَرِيمُ

نِيَافُ القُرْطِ غَرَّاءُ الثَّنَايَا وَرِيدٌ لِلنِّسَاءِ ، وَنِعْمَ نِيمُ

ولم ينسبهما أحد ممن استدل بهما إلى قائل معين ، وقد وجدت البيت الثانى منهما فى لسان العرب منسوبا إلى تأبط شرا .

اللغة : « وفى أثوابها قمر وريم » القمر معروف ، والريم : ولد الظبية ، يهمز ولا يهمز ، وأراد أنها جميلة كالقمر والغزال ، فكنى عن ذلك بأن جعل القمر والغزال فى أثوابها ، وهذا نظير قولهم : المجد بين برديه ، والكرم ملء ثيابه ، والجود فى قبة قد ضربت على فلان ، ونحو ذلك « نياف القرط » القرط بضم القاف وسكون الراء — ما يعلق فى شحمة الأذن من الحلى ، وأراد بكونها نياف القرط أنها بعيدة مهواه ، وذلك مما يكنى به عن طول العنق . قال شاعر الحماسة :

أَكَلْتُ دَمًا إِنْ لَمْ أَرُعْكِ بِضَرَّةٍ بَعِيدَةِ مَهْوَى القُرْطِ طَيِّبَةِ النَّشْرِ

« غراء الثنايا » الثنايا : الأسنان التى فى مقدم الفم ، وهن أربع : اثنتان فى أعلى الفم ، واثنتان فى أسفله ، وعليه يجرى قول الراجز :

* لَهَا ثَنَايَا أَرْبَعٌ حِسَانُ *

وأراد بكونها غراء الثنايا أنها براقة الثنايا ، وقوله « رئد للنساء » الرئد — بكسر الراء وسكون ما بعدها ، وقد تهمز وقد لا تهمز — الترب واللدة ومن يكون سنه كسنك ، يقال : فلان رئد لفلان ، وفلانة رئد لفلانة ، والمعنى أنه ترب له وأنها ترب لها ، وقال الراجز فترك الهمز :

* قَالَتْ سُلَيْمَى قَوْلَةً لِرِيدِهَا *

وقال كثير فترك الهمز أيضا :

وَقَدْ دَرَّعُوهَا وَهْىَ ذَاتُ مُؤَصَّدٍ مَجُوبٍ وَلَمَّا يَلْبَسِ الدِّرْعَ رِيدُهَا

وقد جاء ما ظاهِرُه أن الفاعل عَلَم أو مُضافٌ إلى عَلَم ، كقول بعض العَبَادلة : بِئْسَ عَبْدُ اللهِ أَنَا إنْ كانَ كَذَا ، وقوله عليه الصلاة والسلام « نِعْمَ عَبْدُ اللهِ هَذَا » وقوله :

وأراد بكونها ريدا للنساء ـ على هذا المعنى ـ أنها تامة الأنوثة كاملتها فليست صغيرة غرة ، وقد يكون الريد الاسم من الإرادة بمعنى المحبة والعناية وأريد منه ههنا الوصف بمعنى مريدة ومحبة ومعنية ، قال فى اللسان « التهذيب : أراد الشىء أحبه وعنى به ، والاسم الريد »اهـ ، ومعنى كونها ريداً للنساء أنها محبة لهن معنية بما هو من شؤونهن ، ويرجع بأخرة إلى ما ذكرناه فى المعنى الأول ، ووقع فى مكان هذه العبارة فى بيت تأبط شرا « تعرض للشباب » وقوله « ونعم نيم » يقع هذا اللفظ محرفا فى كتب النحاة ومنها نسخ الشرح التى تحت يدى « ونعم تيم » بالتاء مثناة ، والذى يدل على أنه بالتاء المثناة محرف أن المرادى يقول فى شرح التسهيل بعد أن أنشد البيتين « والنيم الضجيع والضجيعة » اهـ . والذى يفسر بهذا التفسير هو النيم بالنون ، وأكمل من هذا دلالة أن صاحب اللسان روى البيت الثانى منسوبا إلى تأبط شرا فى مادة (ن ى م) وقال بعد إنشاده : « قيل عنى بالنيم القطيفة ، وقيل : عنى به الضجيع ، قال ابن سيده : وحكى المفسر أن العرب تقول : هو نيم المرأة ، وهى نيمه » اهـ كلامه .

الإعراب : « نياف » خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : هى نياف ، وهو مضاف و « القرط » مضاف إليه « غراء » معطوف بعاطف مقدر على نياف ، وهو مضاف و « الثنايا » مضاف إليه « وريد » الواو عاطفة ، ريد : معطوف على نياف أيضاً « للنساء » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لريد إن فسرته بالترب ومتعلق بريد إن فسرته بمريدة ومحبة « ونعم » الواو حرف عطف ، نعم : فعل ماض دال على إنشاء المدح « نيم » فاعل نعم مرفوع بالضمة ، والجملة فى محل رفع خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وهى نعم نيم ، وهذه الجملة من المبتدأ والخبر معطوفة على جملة هى نياف القرط .

الشاهد فيه : قوله « ونعم نيم » حيث وقع فاعل نعم اسما منكراً غير مضاف : لا إلى نكرة ، ولا إلى اسم مقترن بأل الجنسية ، وهذا يرد مازعمه صاحب البسيط من أن فاعل نعم لم يرد فى كلام العرب نكرة غير مضافة ، كما ذكره الشارح المحقق وذكره أيضا المرادى فى شرح التسهيل بنفس عبارة الشارح . ومع هذا فجميع النحاة متفقون على أن ذلك ضرورة من ضرورات الشعر لايجوز أن يقاس عليها ، وإنما يحفظ ما ورد منه ، ولم يختلفوا فيه اختلافهم فى النكرة المضافة كما فى نحو « نعم صاحب قوم » الواردة فى الشاهد السابق ، فاعرف هذا ولا تغفل عنه .

٧٤٩ — بِئْسَ قَوْمُ اللهِ قَوْمٌ طُرِقُوا فَقَرَوْا جَارَهُمُ لَحْمًا وَحِرْ

---

٧٤٩ — هذا بيت من الرمل ، ويروى بعده :

وَسَقَوْهُ فِي إِنَاءٍ كَلِعٍ لَبَنًا مِنْ دَرِّ مِخْرَاطٍ فَئِرْ

ولم أعثر لهذين البيتين على نسبة إلى قائل معين ، وأنشد ابن منظور ثانيهما عن ابن برى ولم ينسبه .

اللغة : « طرقوا » فعل ماض مبنى للمجهول مأخوذ من الطروق ، وهو أن تجىء أهلك ليلا ، « فقروا » أطعموا ، وأصله القرى وهو ما يقدم للضيف « جارهم » أراد به اللائذ بهم والمستجير من كلب الدهر وشدته « لحما وحر » بفتح الواو وكسر الحاء — الذى دبت عليه الوحرة ، والوحرة — بفتح الواو والحاء جميعا — وزغة تكون فى الصحراء أصغر من العظاءة ، وهى على شكل سام أبرص ، وهى صغيرة حمراء تعدو فى الجبابين لها ذنب دقيق تمصع به إذا عدت ، وهى أخبث العظاء ، لا تطأ طعاما ولا شرابا إلا سمته ، ولا يأكله بعد ذلك أحد إلا دق بطنه وأخذه قىء وربما هلك آكله ، وقال أعرابى : من أكل الوحرة ، فأمه منتحرة . وتقول : لبن وحر ، ولحم وحر؛ إذا دبت عليه الوحرة ، وتقول : وحر الرجل يوحر وحراً — مثل فرح يفرح فرحا — إذا أكل مادبت عليه الوحرة « كلع » بفتح الكاف وكسر اللام — الوصف من الكلع بفتح الكاف واللام جميعا ، وهو الوسخ . وتقول : إناء كلع ، وسقاء كلع ، وإناء مكلع ، وذلك إذا التبد عليه الوسخ ، ورجل كلع كذلك . وتقول : كلعت رجل الرجل تكلع كلعاً — مثل فرح يفرح فرحا — وكلاعا أيضا ، إذا تشققت واتسخت ، وقال حكيم بن معية الربعى :

يَؤُمُّهَا تِرْعِيَةٌ غَيْرُ وَرِعْ لَيْسَ بِفَانٍ كِبَرًا وَلَا ضَرَعْ

تَرَى بِرِجْلَيْهِ شُقُوقًا فِي كَلَعْ مِنْ بَارِئٍ حِيصَ وَدَامٍ مُنْسَلِعْ

وروى ابن منظور « وسقوه فى إناء مقرف » وقوله « لبنا من در مخراط » هو بكسر الميم وسكون الخاء بعدها راء مهملة — وأصله من الخرط بفتح الخاء والراء جميعا — وهو أن تصيب الضرع عين أو داء ، أو أن تربض الشاة ، أو تبرك الناقة على ندى فيخرج اللبن منعقداً كقطع الأوتار ويخرج معه ماء أصفر ، وقال اللحيانى : هو أن يخرج مع اللبن شعلة قيح . وتقول : أخرطت الشاة ، وهى مخرط ، فاذا كان ذلك عادة لها فهى مخراط وجمعه مخاريط . والخرط — بكسر الخاء وسكون الراء — اللبن الذى يصيبه ذلك « فئر » بفتح الفاء وكسر الهمزة — سقطت فيه الفأرة .

وكأنّ الذى سهّل ذلك كونُه مضافاً فى اللفظ إلى مافيه أل ، وإن لم تكن مُعَرِّفَة ، وأجاز المبردُ والفارسىُّ إسنادَ « نعم » و « بئس » إلى الذى ، نحو « نِعْمَ الَّذِى آمَنَ زَيْدٌ » ، كما يُسندانِ إلى مافيه أل الجنسية . وَمَنَعَ ذلك الكوفيون وجماعة من البصريين وهو القياس ؛ لأن كل ما كان فاعلا لنعم و بئس وكان فيه أل كان مفسِّرا للضمير المستتر فيهما إذا نُزِعَتْ منه ، و « الذى » ليس كذلك . قال فى شرح التسهيل : ولا ينبغى أن يُمْنَعَ ؛ لأن «الذى» جعل بمنزلة الفاعل ، ولذلك اطَّرد الوصف به .

الثانى : ذهب الأكثرون إلى أن « أل » فى فاعل نعم و بئس جِنْسِيَّة ، ثم اختلفوا فقيل : حقيقة ، فإذا قلت « نعم الرجل زيد » فالجنس كلُّه ممدوح ، وزيد مُنْدَرِج تحت الجنس لأنه فَرْدٌ من أفراده ، وهؤلاء فى تقريره قولان : أحدهما : أنه لما كان الغَرَض المبالغةَ فى إثبات المدح للممدوح جُعل المدح للجنس الذى هو منهم ، إذ الأبلغ فى إثبات الشىء جَعْلُه

الإعراب : « بئس » فعل ماض دال على إنشاء الذم مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « قوم » فاعل بئس مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « الله » مضاف إليه « قوم » هو المخصوص بالذم : فيجوز أن يكون مبتدأ خبره الجملة التى قبله ، ويجوز أن يكون مبتدأ خبره محذوف ، ويجوز أن يكون خبر مبتدأ محذوف وجوبا ، على ما بيناه تفصيلا فى شرح الشواهد السابقة ، وسيأتى للناظم والشارح بيانه « طرقوا » فعل ماض مبنى للمجهول ، وواو الجماعة نائب فاعله ، وجملة الفعل ونائب فاعله فى محل رفع صفة لقوم المخصوص بالذم « فقروا » الفاء حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وقرى : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين لا محل له من الإعراب ، وواو الجماعة فاعله مبنى على السكون فى محل رفع «جارهم» جار : مفعول به أول لقروا منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائبين العائد إلى المخصوص بالذم مضاف إليه « لحما » مفعول ثان لقروا منصوب بالفتحة الظاهرة « وحر » صفة للحم منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وسكنه لأجل الوقف ، وذلك على لغة ربيعة التى تعامل المنصوب فى الوقف معاملة المرفوع والمخفوض .

الشاهد فيه : قوله « بئس قوم الله » حيث ورد فيه فاعل بئس الدال على إنشاء الذم اسما مضافا إلى علم ، وهو لفظ الجلالة فانك تعلم أنه علم على الذات الأقدس الواجب الوجود لذاته ، وذلك بحسب حاله ، وإن كان بحسب الأصل اسم جنس مقترنا بأل ، فانه فى الأصل « إلاه » فدخلت عليه أل فصار الإله ، ثم حذفت الهمزة التى هى فاء الكلمة وأدغمت لام أل فى اللام التى هى عين الكلمة ؛ واختص فى الاستعمال بالإطلاق على واجب الوجود ، وأل هذه لا تفيد تعريفاً ، لأنه معرفة بالعلمية .

للجنس حتى لا يُتَوَهَّمُ كونُه طارئا على الخصوص ، والثانى : أنه لما قصدوا المبالغة عَدَّوُا المدحَ إلى الجنس مبالغة ولم يقصدوا غَيْرَ مدح زيد ، فكأنه قيل ممدوحٌ جنسُه لأجله . وقيل : مجازا ، فإذا قلت «نعم الرجل زيد» جعلت زيداً جميعَ الجنسِ مبالغة ، ولم تقصد غير مدحِ زيدٍ ، وذهب قومٌ إلى أنها عَهْدِية ، ثم اختلفوا فقيل : المعهود ذهنى كما إذا قيل «اشْتَرِ اللَّحْمَ» ولا تريد الجنس ولا معهودًا تقدَّم ، وأراد بذلك أن يقع إبهامٌ ثم يأتى التفسيرُ بعده تفخيما للأمر . وقيل : المعهودُ هو الشخص الممدوح ، فإذا قلت «زَيْدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ» فكأنك قلت : زيد نعم هو ، واستدل هؤلاء بتثنيته وجمعه ، ولو كان عبارةً عن الجنس لم يَسُغ فيه ذلك وقد أجيب عن ذلك — على القول بأنها للاستغراق — بأن المعنى أن هذا المخصوص يَفْضُل أفراد هذا الجنس إذا مُيِّزُوا رَجُلَين رَجُلَيْنِ أو رجَالاً رجَالاً ، وعلى القول بأنها للجنس مجازاً بأن كلَّ واحدٍ من الشخصين كأنه على حدته جنس ، فاجتمع جنسان فثنيا .

الثالثِ : لايجوز إتباعُ فاعل نعم وبئس بتوكيد معنوى . قال فى شرح التسهيل : باتفاق ، وأما التوكيد اللفظى فلا يمتنع ، وأما النعت فمنعه الجمهور ، وأجازه أبو الفتح فى قوله :

٧٥٠ — لعَمْرِى وما عَمْرِى عَلَىَّ بِهَيِّنٍ لَبِئْسَ الْفَتَى الْمَدْعُوُّ بِاللَّيْلِ حَاتِمُ

---

٧٥٠ — هذا البيت أول أربعة أبيات رواها أبو تمام فى ديوان الحماسة ونسبها إلى يزيد بن قنافة (انظر شرح التبريزى بتحقيقنا : ٤/٤٠) وبعد البيت المستشهد به قوله :

غَدَاةَ أَتَى كَالثَّوْرِ أُحْرِجَ فَاتَّقَى بِجَبْهَتِهِ أَقْتَالَهُ وَهْوَ قَائِمُ
كَأَنَّ بِصَحْرَاءِ الْمُرَيْطِ نَعَامَةً تُبَادِرُهَا جُنْحَ الظَّلَامِ نَعَائِمُ
أَعَارَتْكَ رِجْلَيْهَا وَهَافِىَ لُبِّهَا وَقَدْ جُرِّدَتْ بِيضُ الْمُتُونِ صَوَارِمُ

وهذه الأبيات يقولها الشاعر فى حاتم بن عبد الله بن سعد بن الحشرج ، وهو حاتم الطائى الجواد المشهور .

اللغة : «لعمرى وما عمرى — البيت» لعمرى : هو قسم بحياته ، وهو فى مثل هذا الاستعمال مفتوح العين لا غير ، ومنه قوله تعالى : (لعمرك إنهم لفى سكرتهم يعمهون) فاذا حذفوا منه لام الابتداء ولم يستعملوه فى القسم فقالوا عمرك فتحوا العين أوضموها ، وقوله «وما عمرى على بهين»

... ...

أراد به تأكيد القسم وبيان أنه ليس حانثاً فيه ، وذلك لأن عمره ليس يهون عليه فيحلف به كاذبا ، ونظيره فى تقوية القسم وتوكيد صحة المحلوف عليه قوله تعالى : (فلا أقسم بمواقع النجوم وإنه لقسم لو تعلمون عظيم) وقوله « المدعو بالليل » الذى تناديه مستغيثا به ، لأنه لا يجيبك حينئذ ولا يأخذ بناصرك « غداة أتى كالثور أحرج ــ البيت » أراد به حاتما ، وقصد إلى الاستهزاء به والسخرية منه ، ومعنى قوله « أحرج » بالبناء للمجهول ضيق عليه ولم يمكن من عادته وأحوج إلى أن يعيث ، والأقتال : جمع قتل ــ بكسر فسكون ، مثل حمل وأحمال وحلس وأحلاس ــ وهو القرن . يقول متهكما به : إنه جاء كالثور الهائج مغضبا ، فلما كان الوقت الذى يجب فيه الدفاع ولى منهزما « أعارتك رجليها وهافى لبها ــ البيت » النعام عند العرب مضرب المثل فى شدة العدو وسرعة الجرى ، وهم يشبهون به الجبان الذى يفر عن الأقران فى وقت القتال ، يقول الشاعر : لما انهزم حاتم كان مثله فى انهزامه مثل نعامة سابقتها إلى أداحيها نعائم أخرى ، فكأن إسراعه فى الهرب وشدة طلبه للنجاء إسراع هذه النعامة ، ولم يكتف بأن شبهه بالنعامة حتى جعلها تسابق نعائم فكل واحدة منهن تبادر الأخريات للوصول إلى مكانها ، و « هافى لبها » أى قلبها الخافق من الخوف .

الإعراب : « لعمرى » اللام لام الابتداء ، عمر : مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، وخبر المبتدأ محذوف وجوبا ، والتقدير : لعمرك قسمى « وما » الواو اعتراضية ، أو هى واو الحال ، ما : حرف نفى « عمرى » عمر : مبتدأ ، أو اسم ما النافية ، مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « على » جار ومجرور متعلق بقوله هين الآتى « بهين » الباء حرف جر زائد ، وهين : خبر المبتدأ أوخبر ما النافية مرفوع على الأول أو منصوب على الثانى بضمة أو بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد «لبئس» اللام واقعة فى جواب القسم ، بئس : فعل ماض دال على إنشاء الذم مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب «الفتى» فاعل بئس مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « المدعو » نعت للفتى مرفوع بالضمة الظاهرة ، وستعرف فيه كلاما فى بيان الاستشهاد بالبيت « بالليل » جار ومجرور متعلق بالمدعو ، وجملة بئس الفتى فى محل رفع خبر مقدم ، و « حاتم » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « بئس الفتى المدعو بالليل » حيث جاء فى هذه العبارة فاعل بئس الذى هو قوله الفتى منعوتا بقوله « المدعو بالليل » وهذا أمر جائز عند الناظم إذا ما كان المراد بالنعت هو المراد بالمنعوت ، ولم يكن المراد بالنعت تخصيص المنعوت بفرد من بين أفراد الجنس التى يحتملها .

واعلم أن هذا الذى ذكرناه من أن قول الشاعر « المدعو بالليل » نعت لفاعل بئس هو

... ...

ما اختاره الشيخ ابن مالك فى شرح التسهيل ، وأصله لأبى الفتح ابن جنى وتبعه المرزوقى شارح الحماسة ، فأما جمهرة النحاة فلا يجوّزون أن ينعت فاعل نعم وبئس مطلقا ، نعنى سواء أريد بالنعت التخصيص أم أريد به نفس المنعوت . قال الخطيب التبريزى فى شرح الحماسة (٤/٤٠) ما نصه : « قال المرزوقى : قوله المدعو بالليل ، كثير من النحويين يذهبون فى مثله إلى أنه بدل ، لا صفة ، لأن نعم وبئس يرفعان من المعارف ما فيه الألف واللام ودل على الجنس ، وما يدل على الجنس لا يتأتى فيه الوصفية . قال : والصواب عندى تجويز كونه وصفاً له ، بدليل أنه يثنى ويجمع ، فيقال : نعم الرجلان الزيدان ، ونعم الرجال الزيدون ، والتثنية والجمع أبعد الأشياء من أسماء الأجناس إلا إذا اختلفت ، فكما يجوز تثنية هذا وجمعه لدخول الاختلاف فيه كذلك يجوز وصفه لمثل هذه العلة ، ولا فصل ، وإذا كان كذلك كان قوله المدعو بالليل صفة للفتى ، كأنه قال : مذموم فى الفتيان المدعوين بالليل حاتم » اهـ كلامه بحروفه . وهاك عبارة ابن جنى التى أخذها وتقيلها المرزوقى فيما نقله عنه الخطيب ، قال : « قال أصحابنا فى قول الشاعر ✡ نعم الفتى المرى أنت . . . ✡ (وهو الشاهد الآتى برقم ٧٥١) : إن المرى بدل من الفتى . قالوا : وذاك أن فاعل نعم وبئس لا يجوز وصفه من حيث كان واقعا على الجنس ، والجنس أبعد شىء عن الوصف لفساد معناه ، فلما كان كذلك عدلوا به عن الوصف إلى البدل ، فقياس ذلك أن يكون المدعو بدلا من الفتى . وأما أنا فأجيزه ، وذلك أن المدح والتفضيل إنما وقع على أن يفضل حاتم على الفتيان المدعوين بالليل ، أى فاق حاتم جميع الفتيان المدعوين بالليل ، ولم يرد أن يفضله على جميع الفتيان عموما ، ولو أراد ذلك لما جازت الصفة ، ولكنه وصف الفتى وفضل حاتما على جميع الفتيان المدعوين بالليل ، وكذلك تقول : نعم الرجل الطويل زيد ، أى فاق زيد فى الرجال الطوال خاصة ، وهذا معنى مع أول تأمل يصح » اهـ كلامه . ونلاحظ فيه أمرين : الأول أنه شرح البيت المستشهد به على أن « الفتى » ممدوح مع أنه مذموم لأنه فاعل بئس ، والخطب فى هذا سهل . والثانى أن كلامه يكاد يكون صريحا فى أن المراد بالنعت تخصيص المنعوت ، وليس كما ذهب إليه ابن مالك فى شرح التسهيل من أن المراد بالنعت نفس المنعوت ، ألا ترى أن ابن جنى يقول « أى فاق زيد فى الرجال الطوال خاصة » وألا ترى المرزوقى يقول « كأنه قال : مذموم فى الفتيان المدعوين بالليل حاتم » فتأمل فى ذلك وانتبه له . وقال المرادى فى شرح التسهيل بعد عبارة ابن مالك التى نقلها الشارح هنا ما نصه : « قيل : أما منع وصفه فهو قول الجمهور ، وقال بعضهم : لا يجوز عند البصريين ، وأجاز أبو الفتح فى بيت الحماسة ✡ لبئس الفتى المدعو بالليل حاتم ✡ أن يكون المدعو وصفا للفتى » اهـ . وسنسمعك عبارة ابن السراج وعبارة أبى على اللتين أبيا فيهما نعت فاعل نعم وبئس مطلقا ، وذلك فى شرح الشاهد الآتى إن شاء الله تعالى .

قال في شرح التسهيل : وأما النعت فلا ينبغي أن يُمْنَعَ على الإطلاق ، بل يُمْنَعُ إذا قُصد به التخصيص مع إقامة الفاعل مُقَام الجنس ، لأن تخصيصه حينئذ منافٍ لذلك القصد . وأما إذا تُؤُوِّل بالجامع لأكمل الفضائل فلا مانع من نعْته حينئذ ؛ لإمكان أن يُرَاد بالنعت ما أريد بالمنعوت ، وعلى هذا يُحْمَل قولُ الشاعر :

٧٥١ — نِعْمَ الْفَتَى الْمُرِّيُّ أَنْتَ إِذَا هُمُ

---

٧٥١ — هذا صدر بيت من الكامل ، وعجزه قوله :

* حَضَرُوا لَدَى الْحُجُرَاتِ نَارَ الْمَوْقِدِ *

وهذا البيت من قصيدة لزهير بن أبي سلمى المزني يمدح فيها سنان بن أبي حارثة المري ، ومطلعها قوله :

لِمَنِ الدِّيَارُ غَشِيتُهَا بِالْفَدْفَدِ كَالْوَحْيِ فِي حَجَرِ الْمَسِيلِ الْمُخْلِدِ
دَارٌ لِسَلْمَى إِذْ هُمُ لَكَ جِيرَةٌ وَإِخَالُ أَنْ قَدْ أَخْلَفَتْنِي مَوْعِدِي
إِذْ تَسْتَبِيكَ بِجِيدِ آدَمَ عَاقِدٍ يَقْرُو طُلُوحَ الْأَنْعَمَيْنِ فَثَهْمَدِ

وقبل البيت المستشهد بصدره قوله :

وَتَيَمَّمَتْ عُرْضَ الْفَلَاةِ كَأَنَّهَا غَرَّاءُ مِنْ قِطَعِ السَّحَابِ الْأَقْهَدِ
وَإِلَى سِنَانٍ سَيْرُهَا وَوَسِيجُهَا حَتَّى تُلَاقِيَهُ بِطَلْقِ الْأَسْعُدِ
نِعْمَ الْفَتَى الْمُرِّيُّ أَنْتَ إِذَا هُمُ حَضَرُوا . . . البيت ، وبعده :
خَلِطٌ أَلُوفٌ لِلْجَمِيعِ بِبَيْتِهِ إِذْ لَا يُحَلُّ بِحَيِّزِ الْمُتَوَحِّدِ
يَسِطُ الْبُيُوتَ لِكَيْ يَكُونَ مَظِنَّةً مِنْ حَيْثُ تُوضَعُ جَفْنَةُ الْمُسْتَرْفِدِ
عَوَّدْتَ قَوْمَكَ أَنَّ كُلَّ مُبَرِّزٍ مَهْمَا يُعَوَّدْ شِيمَةً يَتَعَوَّدِ

اللغة : « لمن الديار غشيتها — البيت » الفدفد : الأرض المستوية ، ويقال : المرتفع من الأرض فيه صلابة وحجارة ، والوحي : أراد به ههنا الكتاب ، وإنما جعله في حجر المسيل لأنه أصلب له ، والمخلد : اسم الفاعل من الإخلاد ومعناه المقيم ، تقول : أخلد فلان بأرض كذا ، وعدن بها ، تريد أقام . « دار لسلمى — البيت » يقال : جار وجيرة ، ونظيره قاع وقيعة « إذ تستبيك بجيد آدم — البيت » تستبيك : تسبي قلبك ، أي تأسره . والآدم من الظباء : الذي ليس بخالص البياض

... ...

وفيه خطتان ، وقال الأصمعى : هو الظبي الأبيض البطن الأسمر الظهر . والعاقد : الذى يعقد عنقه ويلويه ، وأراد بالآدم العاقد ظبيا ، شبه جيد سلمى الذى أسرته به بجيد ظبى يلوى عنقه . يقرو : يتتبع . والطلح : شجر ، وجمعه طلوح ، ومعنى أنه يقرو الطلح أنه يتتبعه ويرعاه ، والأنعمان وثهمد : مكانان . وقوله « وتيممت عرض الفلاة ــ البيت » تيممت : قصدت . ويقال : أممت الشىء ــ بالتخفيف ــ وأممته ، وتيممته ــ بالتثقيل ، وعرض الفلاة : ناحيتها وجانبها ، والغراء ههنا : السحابة البيضاء ، شبه بياضها ببياض السحاب ، أو أراد أنها سريعة العدو ، وذلك لأن السحابة البيضاء أقل السحب حملا للماء فهى أسرعها سيرا ، وأثقل السحائب مشيا أحفلها ، والأقهد : الأبيض ، والبقرة فى خديها وقوائمها سواد وسائرها أبيض . فمن هنا جاء تشبيه البقرة بالسحاب الأبيض ، « وإلى سنان سيرها ــ البيت » الطلق ــ بفتح الطاء وسكون اللام ــ اليوم الطيب لا برد فيه ولا أذى . والوسيج : ضرب من السير ، وهو مشى سريع ، قال الأصمعى : أول السير الدبيب ، ثم العنق ، ثم التزيد ، ثم الذميل ، ثم العسيج والوسيج ، والأسعد : مأخوذ من السعود ، وهو اليمن « نعم الفتى المرى أنت ــ البيت » معنى لدى عند ، والحجرات : جمع حجرة ، وأصل الحجرة حظيرة الإبل ، وأصل اشتقاقها من الحجر وهو المنع ، سميت الحظيرة بذلك لأنها تمنع الإبل الشراد ، وسميت حظيرة من الحظر الذى هو المنع لذلك ، وحجرة الدار من ذلك أيضا لأنها تمنع المال أن تمتد إليه يد ، وجمع الحجرة حجر كغرفة وغرف ، وتجمع على حجرات بضم الحاء والجيم أو بضم الحاء وفتح الجيم ، وأراد بالحجرة ههنا شدة الشتاء وكلبه ، ويقال : أراد بالحجرات السرادقات ، والموقد : الذى لا تخمد ناره للضيف والطارق « خلط ألوف للجميع ــ البيت » خلط ــ بفتح فكسر ــ أى مختلط بالناس ، ألوف للجميع : أى يجعل بيته للجميع فلا ينزل وحده ، فهو يألف الناس ويتألفهم ، والحيز : الناحية والجهة . والمتوحد : الذى ينفرد ويعتزل الناس حتى لا يعرف العفاة أو الأضياف مكانه فلا يضيف ولا يقرى « يسط البيوت لكى يكون مظنة ــ البيت » يسط البيوت : يكون فى وسطها لكى يظن الناس عنده خيرا ، ومظنة الشىء : الموضع الذى يظن ذلك الشىء فيه ، والمسترفد ــ بفتح الفاء ــ الذى يسترفده الناس : أى يطلبون معونته ومعروفه .

الإعراب : « نعم » فعل ماض دال على إنشاء المدح مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب . « الفتى » فاعل مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « المرى » نعت للفتى ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وستعرف فيه كلاما نظير ما عرفته فى الشاهد السابق ، وجملة نعم وفاعله فى محل رفع خبر مقدم « أنت » ضمير منفصل مبتدأ مؤخر « إذا » ظرف زمان مبنى على السكون فى محل نصب بنعم « هم » فاعل بفعل محذوف يفسره الفعل بعده ، وتقدير الكلام : إذا حضروا ،

وَحَمَلَ أبو على وابنُ السَّراج مثلَ هذا على البدل ، وأبَيَا النعت ، ولا حجة لهما اه .
وأما البَدَل والعطفُ فظاهر سكوته فى شرح التسهيل عنهما جوازُهما ، وينبغى أن لا يجوز منهما إلا ما تُباشره نعم

* * *

(وَيَرْفَعَانِ) أيضا على الفاعلية (مُضْمَراً) مبهما (يُفَسِّرُهُ * مُمَيِّزٌ كَنِعْمَ قَوْماً مَعْشَرُهْ) وقوله :

٧٥٢ — نِعْمَ امْرَأً هَرِمٌ لَمْ تَعْرُ نَائِبَةٌ إلاَّ وَكَانَ لِمُرْتَاعٍ بِهَا وَزَرَا

فلما حذف الفعل انفصل الضمير ، وجملة الفعل وفاعله فى محل جر بإضافة إذا إليها « حضروا » فعل ماض وفاعله ، والجملة لا محل لها من الإعراب مفسرة « لدى » ظرف مكان متعلق بحضر منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهو مضاف و « الحجرات » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « نار » مفعول به لحضر منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « الموقد » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « نعم الفتى المرى » حيث أتبع فاعل نعم الذى هو قوله « الفتى » بنعت وهو قوله « المرى » لأنه أريد بالنعت ههنا نفس ما أريد بفاعل نعم من العموم ، ولم يرد بالنعت تخصيص المنعوت بفرد مما يحتمله الجنس ، هكذا قال ابن مالك فى شرح التسهيل وتبعه عليه المتأخرون ، وهو فى ذلك كله تابع للامام الجليل أبى الفتح بن جنى ، وقد نقلنا لك فى شرح الشاهد السابق كلام ابن جنى وكلام المرزوقى الذى احتذى فيه حذو أبى الفتح وكلام المرادي أحد شراح التسهيل ، وكل هؤلاء يؤيد المذهب الذى اختاره ابن مالك . وجمهرة النحاة على خلاف هذا ، وعندهم أنه لا يجوز أن ينعت فاعل نعم وبئس ، وأنه إذا جاء فى كلام العرب ما يفهم من ظاهره أنه نعت لفاعل نعم أو بئس فهو محمول على غير هذا الظاهر ، وهذا الذى يظن أنه نعت هو عند التحقيق بدل من الفاعل ، وقد تولى هذا الرأى ابن السراج وأبو على كما نص عليه الشارح نقلا عن ابن مالك فى شرح التسهيل ، قال أبو بكر ابن السراج فى كتابه الموسوم بالأصول ما نصه : « ولا يجوز توكيد المرفوع بنعم ، قالوا : وقد جاء فى الشعر منعوتا ، وأنشدوا ✲ نعم الفتى المرى أنت ... البيت ✲ وهذا يجوز أن يكون بدلا غير نعت ، فكأنه قال : نعم المرى أنت »اه . وقال أبو على فى كتاب التذكرة : « قرىء على أبى بكر من الأصول ✲ نعم الفتى المرى أنت ... البيت ✲ فقال أبو بكر : حمله قوم على الصفة ، وهو عندنا على البدل ، لأن وصفه قبيح . قل أبو على : لأن فاعل نعم إذا كان ظاهرا فالمقصود به الجنس ، وليس بعد الجنس شىء يلبس فيفصل بينهما »اه وقد عرفت وجه الرد على هذا الكلام فى شرح الشاهد السابق فلا داعى للاطالة .

٧٥٢ — ينسب قوم هذا البيت إلى زهير بن أبى سلمى المزنى ، والسر فى هذا أن البيت فى

وقوله :

٧٥٣ — لَنِعْمَ مَوْئِلاً الْمَوْلَى إذَا حُذِرَتْ ... بَأْسَاءُ ذِى الْبَغْىِ وَاسْتِيلاَءُ ذِى الإِحَنِ

مديح رجل اسمه هرم ، ومدائح زهير كانت فى هرم بن سنان المرى كما رأيت فى شرح الشاهد السابق ، ولكنى راجعت جميع نسخ ديوان زهير المطبوعة فى مصر وفى أوربا فلم أجد هذا البيت فى واحدة منها ، بل لم أجد لزهير شعراً على هذا الروى .

اللغة : « هرم » هو بفتح الهاء وكسر الراء بزنة كتف ونمر ، وهو اسم رجل ، وهو من أسمائهم ، وممدوح زهير بن أبى سلمى المزنى ممن سموا بهذا الاسم « لم تعر » أى لم تنزل ، تقول : عرا الأمر يعرو ، إذا نزل « نائبة » أصلها اسم فاعل مؤنث فعله ناب ينوب ، ومعناه نزل ، ثم أطلقت النائبة على الكارثة من كوارث الدهر ، أراد لم تنزل بأحد كارثة من كوارث الدهر تحتاج إلى النجدة والنصرة والمعونة إلا وجدت هذا الممدوح معينا لمن نزلت به ، ناصرا إياه ، آخذا بيده « لمرتاع » الروع بفتح الراء وسكون الواو ـ الخوف والفزع . وتقول : راعنى الشىء يروعنى ، ورزعنى ـ بتشديد الواو ـ وقد ارتعت له وبه « وزر » الوزر : الملجأ والمعين .

الإعراب : « نعم » فعل ماض دال على إنشاء المدح مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو « امرأ » تمييز ، وجملة الفعل وفاعله فى محل رفع خبر مقدم « هرم » مبتدأ مؤخر « لم » حرف نفى وجزم وقلب « تعر » فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف الواو والضمة قبلها دليل عليها « نائبة » فاعل تعرو مرفوع بالضمة الظاهرة «إلا» أداة استثناء «وكان» الواو واو الحال ، كان : فعل ماض ناقص مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى هرم «لمرتاع» جار ومجرور متعلق بوزر الآتى « بها » جار ومجرور متعلق بمرتاع « وزرا » خبر كان منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجملة كان واسمها وخبرها فى محل نصب حال ، وهذه الحال مستثناة من عموم الأحوال ، والمعنى : لم تعر نائبة أحدا فى حال من الأحوال إلا فى الحال التى يكون هرم ملجأ وحصنا لمن وقعت به .

الشاهد فيه : قوله « نعم امرأ » حيث رفع الفعل الدال على المدح الذى هو نعم ضميرا مستترا مبهما ثم جىء بتمييز بعده يفسره وهو قوله « امرأ » فمفسر الضمير متأخر عنه كما ترى ، ولا مبين له فى الكلام سوى هذا التمييز ، والتمييز بمنزلة متأخرة عن الفاعل بغير شك ؛ فعاد الضمير المستتر فى نعم على متأخر عنه لفظا ورتبة . وهذا الموضع أحد مواضع تقدم ذكرها يجوز فيها عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة .

٧٥٣ — هذا بيت من البسيط، ولم يتيسر لى العثور على نسبته إلى قائل معين ، ولا وجدت له سوابق أو لواحق تتصل به .

اللغة : « موئلا » الموئل : الملجأ ، تقول : وأل فلان إلى فلان يئل ، ومعناه التجأ إليه ليخلصه

وقوله :

٧٥٤ — نِعْمَ امْرَأَيْنِ حَاتِمٌ وَكَعْبُ كِلَاهُمَا غَيْثٌ وَسَيْفٌ عَضْبُ

من شدة « المولى » له أكثر من عشرين معنى ، والأقرب أن المراد منه هنا ابن العم كما فى قول الشاعر :

مَهْلاً بَنِي عَمِّنَا مَهْلاً مَوَالِينَا لَا تَنْبِشُوا بَيْنَنَا مَا كَانَ مَدْفُونَا

« حذرت » بضم الحاء وكسر الذال ـ فعل مبنى للمجهول من الحذر وهو التحرز من الشىء وتحامى وقوعه ، والمراد منه ههنا الخوف « بأساء ذى البغى » البأساء : الشدة والكارثه والداهية والبغى: الظلم ومجاوزة الحد بالقهر والغلبة «واستيلاء ذى الإحن» الإحن ـ بكسر الهمزة وفتح الحاء ـ جمع إحنة ـ بكسر فسكون ـ وهى العداوة والبغضاء وإضمارهما فى النفس مع حقد .

المعنى : ينبه إلى أن ابن العم خير من تلتجىء إليه ، وتعتصم به ، وتطلب نجدته عند ما ينزل بك ما تخافه وتحذره من غلبة أهل العدوان وسطوة ذوى الأحقاد .

الإعراب : « لنعم » نعم : فعل ماض دال على إنشاء المدح مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو « موئلا » تمييز مفسر للضمير المستتر فى نعم ، والجملة من نعم وفاعلها فى محل رفع خبر مقدم « المولى » مبتدأ مؤخر « إذا » ظرف زمان مبنى على السكون فى محل نصب بنعم «حذرت» فعل ماض مبنى للمجهول ، والتاء علامة على تأنيث المسند إليه « بأساء » نائب فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « ذى » مضاف إليه ، وهو مضاف و « البغى » مضاف إليه « واستيلاء » الواو حرف عطف ، استيلاء : معطوف على نائب الفاعل ، وهو مضاف و « ذى » مضاف إليه ، وهو مضاف و « الإحن » مضاف إليه ، وجملة الفعل ونائب الفاعل فى محل جر بإضافة إذا إليها .

الشاهد فيه : قوله « نعم موئلا المولى » حيث رفع الفعل الدال على المدح ـ وهو قوله « نعم » ـ ضميراً مستترا فيه ، ثم فسر هذا الضمير بنكرة وقعت تمييزا وذلك قوله « موئلا » على نحو ما بيناه فى شرح الشاهد السابق .

٧٥٤ — هذا بيت من الرجز ، ولم يتيسر لى العثور على نسبته إلى قائل معين ، ولا وقفت له على سوابق أو لواحق تتصل به .

اللغة : « حاتم » اسم علم من أسماء العرب ، وأشهر من سمى به حاتم بن عبد الله بن الحشرج الطائى المضروب به المثل فى الكرم والسخاء « كعب » هو أيضا من أسمائهم وممن اشتهر من المسمين بهذا الاسم كعب بن مامة الإيادى ، وله قصة فى الكرم ذكرناها فيما مضى (٣/١٧٦) فلا داعى

... ...

لإعادتها هنا ، وقــد ضربه جرير بن عطية مثلا فى الجود ، وذلك فى قوله من مدحة له فى عمر ابن عبد العزيز :

فَمَا كَعْبُ بْنُ مَامَةَ وَابْنُ أَرْوَى بِأَجْوَدَ مِنْكَ يَا عُمَرُ الْجَوَادَا

« كلاهما غيث » أصل الغيث فى العربية المطر ، ويطلق مجازا على الجواد الكريم كما يطلق عليه المطر أيضا ، انظر إلى قول الشاعر :

إِنَّا لَنَرْجُو إِذَا مَا الْغَيْثُ أَخْلَفَنَا مِنَ الْخَلِيفَةِ مَا نَرْجُو مِنَ الْمَطَرِ

تدرك وجه إطلاق الغيث والمطر على المعطاء الكريم « سيف عضب » العضب : القاطع الحادّ النافذ فى ضريبته ، وأراد هنا بالسيف العضب الشجاع الذى يبدد شمل الأعداء ، مجازا ، كالمجاز فى إطلاق الغيث على الكريم .

المعنى : مدح رجلين اسم أحدهما حاتم واسم الآخر كعب ، ثم وصف كلا منهما بأنه شجاع وكريم ، ولا داعى لجعل الكرم وحده راجعا إلى حاتم وحده والشجاعة وحدها راجعة إلى كعب وحده على سبيل اللف والنشر كما زعمه العلامة الصبان ؛ فإن حاتما الطائى ـ إن يكن هو المقصود هنا بالمدح ـ قد عرف بالشجاعة والإقدام كما عرف بالكرم ، وانظر إلى قوله :

فَلَا تَسْأَلِينِى وَاسْأَلِى أَىُّ فَارِسٍ إِذَا بَادَرَ الْقَوْمُ الْكَنِيفَ الْمُتَسَتِّرَا
مَتَى تَرَنِى أَمْشِى بِسَيْفِى وَسْطَهَا تَخَفْنِى وَتُضْمِرْ بَيْنَهَا أَنْ تُجَزَّرَا
وَإِنِّى لَوَهَّابٌ قُطُوعِى وَنَاقَتِى إِذَا مَا انْتَشَيْتُ وَالْكُمَيْتَ الْمُصَدَّرَا
أَخَا الْحَرْبِ إِنْ عَضَّتْ بِهِ الْحَرْبُ عَضَّهَا
وَإِنْ شَمَّرَتْ عَنْ سَاقِهَا الْحَرْبُ شَمَّرَا
وَإِنِّى إِذَا مَا الْمَوْتُ لَمْ يَكُ دُونَهُ قِدَى الشِّبْرِ أَحْمِى الْأَنْفَ أَنْ يَتَأَخَّرَا

فقد وصف نفسه بالكرم والشجاعة ، وهو معروف بهما . وكعب بن مامة ـ إن يكن مرادا ـ معروف بالكرم أيضا ، وفى القصة التى رويناها سابقا وأحلناك عليها أكبر شاهد على هذا .

الإعراب : « نعم » فعل ماض دال على إنشاء المدح مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا « امرأين » تمييز مفسر للضمير المستتر فى نعم منصوب بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها لأنه مثنى ، وجملة نعم وفاعله فى محل رفع خبر مقدم « حاتم » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة « وكعب » الواو حرف عطف ، كعب : معطوف على حاتم مرفوع بالضمة

ونحو « بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلاً » وقوله :

٧٥٥ — تَقُولُ عِرْسِي وَهْيَ لِي فِي عَوْمَرَهْ بِئْسَ امْرَأً وَإِنَّنِي بِئْسَ الْمَرَهْ

الظاهرة « كلاهما » كلا : مبتدأ مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه ملحق بالمثنى ، وهو مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه « غيث » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة « وسيف » الواو حرف عطف ، سيف : معطوف على خبر المبتدأ « عضب » صفة لسيف مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

الشاهد فيه : قوله « نعم امرأين » حيث رفع بنعم ضميرا مستترا ، وجاء بعده بتمييز مطابق لهذا الضمير يفسره به ، على نحو مابيناه لك فى شرح الشاهدين السابقين .

ونحب أن ننبهك هنا إلى أن هـذا الضمير المستتر فى نعم وبئس يخالف جميع ضمائر الفاعلين التى تستتر فى الأفعال . وبيان ذلك أنه لا يستتر فى الفعل إلا ضمير الواحد المفرد غائبا كان أو مخاطبا فإن كان الضمير مثنى أو مجموعا وجب إبرازه ، تقول : زيد ضرب ، وهند ضربت ، وزيد يضرب ، وهند تضرب ، وتضرب يازيد . ثم تقول : الزيدان ضربا ، والزيدون ضربوا ، والهندان ضربتا ، والهندات ضربن ، والزيدان يضربان ، والزيدون يضربون ، والهـــندان تضربان ، والهندات تضربن، وأنتما يازيدان تضربان ، وأنتم يازيدون تضربون ، وأنتمايا هندان تضربان ، وأنتن ياهندات تضربن ، لايجوز غير ذلك . فأما فى باب نعم وبئس فإنه يجب فى الفصيح ألا يبرز الضمير لا فى تثنية ولا فى جمع ، تقـــول : نعم رجلا ، ونعم رجلين ، ونعم رجالا ، ونعم امرأة ، ونعم امرأين ، ونعم نساء . وقد حكى الشارح رحمه الله عن الـكوفيين أنهم يجيزون إبراز الضمير المثنى والمجموع مع نعم وبئس أيضا فيقولون : نعمارجلين ، ونعموا رجالا ، وعلى هذا المذهب أيضا يكون بين باب نعم وبئس وغيرهما من الأفعال فرق من جهة وجوب إبراز ضمير الفاعل المثنى والمجموع مع غيرهما من الأفعال ، أما معهما فالإبراز جائز كالإضمار ، بل الإضمار أرجح ، فتنبه لهذا واحفظه ولا تغفل عنه .

٧٥٥ — هذا بيت من الرجز ، ولم يتيسر لى الوقوف على نسبته إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق تتصل به .

اللغة : « عرسى » عرس الرجل ـ بكسر العين وسكون الراء وآخره سين مهملة ـ زوجته ، ويقال للرجل عرس أيضا ، قال العجاج :

أَزْهَـــرَ لَمْ يُولَدْ بِنَجْمِ نَحْسِ أَنْجَبَ عِرْسٍ جُبِـــلاَ وَعِرْسِ

أى : أنجب بعل وامرأة ، وأراد أنجب عرس وعرس جبلا ، فوسط النعت بين المتعاطفين المنعوتين ، وهذا يدل على أن ما عطف بالواو بمنزلة ما جاء فى لفظ واحد فـكأنه قال : أنجب عرسين جبلا ، ولولا أن ذلك كذلك لم يجز له أن يفعل ما فعل من التقديم ، لأن محالا تقديم الصـــفة على الموصوف . ويجمع العرس على أعراس سواء أردت به الرجل أو المرأة ، وكل ذكر وأنثى فهما عرسان ، قال علقمة الفحل يصف ظليما ، وهو ذكر النعام :

فنى كل من « نعم » و « بئس » ضميرٌ هو الفاعل(١).

ولهذا الضمير أحكام :

الأول : أنه لا يبرز فى تثنية ولا جمع ، استغناء بتثنية تمييزه وجمعه ، وأجاز ذلك قومٌ من الكوفيين ، وحكاه الكسائى عن العرب ، ومنه قول بعضهم : مَرَرْتُ بِقَوْمٍ نِعْمُوا قَوْمًا ، وهذا نادر .

الثانى : أنه لا يُتْبَع ، وأما نحو « نِعْمَ هُمْ قَوْمًا أنتم(٢) » فشاذ .

حَتَّى تَلَافَى وَقَرْنُ الشَّمْسِ مُرْتَفِـعٌ أُدْحِىَّ عِرْسَيْنِ فِيهِ الْبَيْضُ مَرْكُومُ

قال ابن برى : تلافى معناه تدارك ، والأدحى : موضع بيض النعامة ، وأراد بالعرسين الذكر والأنثى ؛ لأن كل واحد منهما عرس لصاحبه ، والمركوم : الذى ركب بعضه بعضا . اهـ كلام ابن برى « عومره » بفتح العين المهملة وسكون الواو وفتح الميم ـ قال ابن فارس : هى الصخب والجلبة . يعنى أنهما فى شجار ترتفع فيه الأصوات وتختلط .

المعنى : وصف أنه حدث بينه وبين امرأته شجار ارتفعت فيه أصواتهما واختلطت ، وصيح كل واحد منهما على صاحبه ، وأن امرأته قالت له فى أثناء هذا الاختلاط : إنك لشر رجل وإننى لشر امرأة .

الإعراب : « تقول » فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « عرسى » فاعل مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « وهى » الواو واو الحال ، هى : ضمير منفصل مبتدأ « لى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدإ ، واللام الجارة فيه بمعنى مع « فى عومرة » جار ومجرور متعلق بما تعلق به الجار والمجرور السابق ، وجملة المبتدإ وخبره فى محل نصب حال من الفاعل « بئس » فعل ماض دال على إنشاء الذم ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو « امرأ » تمييز فسر به الضمير المستتر فى بئس منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وجملة نعم وفاعله المستتر فيه فى محل نصب مقول القول « وإننى » الواو حرف عطف ، إن : حرف توكيد ونصب ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم اسم إن مبنى على السكون فى محل نصب « بئس » فعل ماض دال على إنشاء الذم مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « المره » فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف ، وجملة بئس وفاعله فى محل رفع خبر إن ، ومجىء جملة الخبر إنشائية جائز عند جمهرة النحاة ولم يخالف فيه غير ابن الأنبارى ، وجملة إن واسمها وخبرها فى محل نصب معطوفة على جملة مقول القول .

الشاهد فيه : قوله « بئس امرأ » حيث رفع بئس ضميرا مستترا فيه ثم جىء بعد ذلك بتمييز مفسر لذلك الضمير مطابق له فى تذكيره وإفراده على نحو ما قررناه فى شرح الشواهد الثلاثة السابقة.

(١) يريد أن فى نعم فى الشواهد المتقدمة وبئس فى الآية والشاهد الأخير ضميرا مستترا هو الفاعل

(٢) « هم » هو موضع الكلام ، وهو توكيد للضمير المستتر فى نعم ، وأما « أنتم » فهو المخصوص بالمدح

الثالث : أنه إذا فُسِّر بمؤنَّثٍ لحقته تاء التأنيث ، نحو « نِعْمَتِ امْرَأَةً هِنْدٌ » ، هكذا مَثَّله فى شرح التسهيل . وقال ابن أبى الربيع : لا تلحق ، وإنما يقال « نعم امرأةً هند » استغناء بتأنيث المفسّر ، ونصَّ خطاب على جواز الأمرين ، ويؤيد الأول قوله : «فَبِهَا ونِعْمَتْ».

الرابع : ذهب القائلون بأن فاعلَ « نعم » الظاهِرَ يُرَاد به الشخصُ إلى أن المضمر كذلك ؛ وأما القائلون بأن الظاهر يُرَاد به الجنسُ فذهب أكثرهم إلى أن المضمر كذلك ، وذهب بعضهم إلى أن المضمر للشَّخْص ، قال : لأن المضمر على التفسير لا يكون فى كلام العرب إلا شَخْصاً .

ولمفسّر هذا الضمير شروط :

الأول : أن يكون مؤخَّرا عنه ، فلا يجوز تقديمُه على نعم وبئس .

الثانى : أن يتقدم على المخصوص ، فلا يجوز تأخيره عنه عند جميع البصريين ، وأما قولهم « نِعْمَ زَيْدٌ رَجُلاً » فنادر .

الثالث : أن يكون مطابِقاً للمخصوص فى الإفراد وضِدَّيْه ، والتذكير وضده .

الرابع : أن يكون قابلا لأل ، فلا يفسَّر بمثل وغير وأىّ وأفعل التفضيل ؛ لأنه خَلَفٌ من فاعل مقرون بأل فاشْتُرِط صَلاَحيته لها .

الخامس : أن يكون نكرة عامة ، فلو قلت « نِعْمَ شَمْساً هذه الشمسُ » لم يجز ؛ لأن الشمس مُفْرَد فى الوجود ، فلو قلت « نِعْمَ شَمْساً شَمْسُ هٰذَا الْيَوْم » لجاز ، ذكره ابن عصفور ، وفيه نظر .

السادس : لزومُ ذكره كما نصَّ عليه سيبويه ، وصحح بعضهم أنه لا يجوز حذفه وإن فُهِمَ المعنى ، ونصَّ بعضُ المغاربة على شذوذ « فَبِهَا وَنِعْمَتْ » ، وقال فى التسهيل : لازم غالبا ؛ استظهارا على نحو « فَبِهَا وَنِعْمَتْ » ، وممن أجاز حَذْفَه ابنُ عصفور .

﴿ تنبيه ﴾ : ما ذكر من أن فاعل « نعم » يكون ضميراً مستترا فيها هو مذهب الجمهور ، وذهب الكسائى إلى أن الاسم المرفوعَ بعد النكرة المنصوبة فاعلُ نعم ، والنكرة عنده منصوبة على الحال ، ويجوز عنده أن تتأخر فيقال : « نِعْمَ زَيْدٌ رَجُلاً » ، وذهب الفراء

إلى أن الاسم المرفوع فاعل كقول الكسائى ، إلا أنه جعل النكرة المنصوبة تمييزا منقولا ، والأصل فى قولك « نعم رَجُلاً زيدٌ » نعم الرَّجلُ زيدٌ ، ثم نقل الفعل إلى الاسم الممدوح فقيل : نِعْمَ رَجُلاً زَيْدٌ ، و يقبح عنده تأخيره لأنه وقع مَوْقِعَ الرجل المرفوع وأفاد إفادَتَه . والصحيحُ ما ذهب إليه الجمهورُ لوجهين : أحدهما : قولهم « نِعْمَ رَجُلاً أنْتَ » ، « و بِئْسَ رَجُلاً هُوَ » ، فلو كان فاعلا لاتَّصل بالفعل . الثانى : قولهم « نِعْمَ رَجُلاً كَانَ زَيْداً » فأعملوا فيه الناسخ .

* * *

(وَجَمْعُ تَمْيِيزٍ وَفَاعِلٍ ظَهَرْ * فيهِ خِلَافٌ عَنْهُمُ) أى عن النحاة (قَدِ اشْتَهَرْ) فأجازه المبرّد وابن السَّراج والفارسىُّ والناظم وولَدُه ، وهو الصحيح لوروده نظما ونثرا ، فمن النظم قوله :

نِعْمَ الْفَتَاةُ فَتَاةً هِنْدُ لَوْ بَذَلَتْ رَدَّ التَّحِيَّةِ نُطْقاً أَوْ بِإِيمَاءِ[1]

وقوله :

٧٥٦ — والتَّغْلَبِيُّونَ بِئْسَ الْفَحْلُ فَحْلُهُمُ فَحْلاً وَأُمُّهُمُ زَلَّاءُ مِنْطِيقُ

---

(١) هذا هو الشاهد رقم ٥١٩ ، وقد تقدم شرحه فى باب التمييز بما لا نرى معه أن نعيد شيئا من القول عليه ، فارجع إليه فى الموضع الذى أرشدناك إليه (٣/١٨٠) إن شئت .

٧٥٦ — هذا بيت من البسيط ، وهو من كلمة لجرير بن عطية بن الخطفى يهجو فيها الفرزدق والأخطل ، وهى مروية فى النقائض ، وأولها قوله :

مَا يُنسِينِي الدَّهْرُ لاَ يَبْرَحْ لَنَا شَجَناً يَوْمٌ تَدَارَكَهُ الْأَجْمَالُ وَالنُّوقُ
مَا زَالَ فِي الْقَلْبِ وَجْدٌ يَرْتَقِي صُعُداً حَتَّى أَصَابَ سَوَادَ الْعَيْنِ تَفْرِيقُ
يَا زِيقُ أَنْكَحْتَ قَيْناً بِاسْتِهِ حُمَمٌ يَا زِيقُ، وَيْحَكَ مَنْ أَنْكَحْتَ يَا زِيقُ

وقبل البيت المستشهد ههنا به قوله فى الأخطل التغلبى النصرانى :

قُلْ لِلْأُخَيْطِلِ إِذْ جَدَّ الْجِرَاءُ بِنَا أَقْصِرْ فَإِنَّكَ بِالتَّقْصِيرِ مَحْقُوقُ
لاَ تَطْلُعُ الشَّمْسُ إِلاَّ وَهْوَ فِي تَعَبٍ وَلاَ تَغِيبُ إِلاَّ وَهْوَ مَسْبُوقُ
نَفْسِي الْفِدَاءُ لِقَيْسٍ يَوْمَ تَغْضَبُكُمْ إِذْ لاَ يَبُلُّ لِسَانَ الْأَخْطَلِ الرِّيقُ

بيضٌ بأيديهمُ شُهْبٌ مُجَرَّبَةٌ ... لِلْهَامِ جَـــذٌّ وَلِلأَعْنَاقِ تَطْبِيقُ
وَالتَّغْلَبِيُّونَ بِئْسَ الْفَحْلُ فَحْلُهُمُ ... فَحْلاً ..... البيت وبعده :
مَا ظَنُّكُمْ بِبَنِيهَا حِينَ تَحْضُرُهُمْ ... عِنْدَ الشَّرَابِ وَفَرْجُ الثَّوْبِ مَفْتُوقُ
تَحْتَ الْمَنَاطِقِ أَسْـــتَاهُ مُصَلَّبَةٌ ... مِثْلُ الدِّوَا مَسَّهَا الأَنْقَاسُ وَاللِّيقُ

اللغة : « التغلبيون » جمع تغلبي ، وهو المنسوب إلى تغلب بن وائل ، وهو في النسب بفتح اللام وفي المنسوب إليه بكسرها ، وهذا مما حفظ من تغييرات النسب ، وذهب أبو العباس المبرد إلى أن الاسم الرباعي المكسور ما قبل الآخر كزبرج وتغلب يفتح ما قبل آخره عند النسب إليه قياسا مطردا ، استمساكا بما ورد من نحو تغلبي ، وحملا على نحو نمر ودئل وإبل من الثلاثي المكسور ثانيه إذا نسب إليه فإنه يفتح ثانيه ، وأبى الجمهرة من العلماء القياس على هذا « الفحل » أصل الفحل الذكر من ذي الحافر والخف والظلف يعد للطروقة ، ويراد منه الذكر مطلقا من أي نوع كان ، وأراد به هنا أباهم ، وهو غير قاصر في الاستعمال على موضع الذم ، بل يقال في الذم كما هنا ، ويقال في المدح كما في قول قتيلة تعتب على النبي صلى الله عليه وسلم حين قتل أخاها النضر :

أَمُحَمَّدٌ وَلَدَتْكَ خَـــيْرُ نَجِيبَةٍ ... فِي قَوْمِهَا وَالْفَحْلُ فَحْلٌ مُعْرِقُ

«زلاء» الزلاء ــ بفتح الزاي وتشديد اللام ، بزنة الحمراء ــ الخفيفة الوركين ، يريد أنها ضئيلة الجسم ليس في فخذيها ولا عجيزتها لحم ، وذلك مما تعاب به النساء عند العرب «منطيق» بكسر الميم، بزنة معطير ومسكين ــ هي التي تتخذ حشية شبه إزار كثيف تضعه تحت ثيابها لتظهر لأعين الناظرين أنها ذات عجيزة ضخمة وردف عبل ، وتجمع الزلاء على زل ــ بضم الزاي بزنة حمر جمع حمراء ــ وإذا ثارت الريح كرهتها الزلاء لأنها تفتضح بما يظهر من ضآلة جسمها وبما يتبين لرائيها من تدليسها بوضع الحشايا ، انظر إلى قول ذي الرمة :

تَرَى الزُّلَّ يَكْرَهْنَ الرِّيَاحَ إِذَا جَرَتْ ... وَمَيَّـــةُ إِنْ هَبَّتْ لَهَا الرِّيحُ تَفْرَحُ

يريد أنها سمينة عبلة ممتلئة الساقين والفخذين والعجيزة خلقة لا تعملا ، فليست تهاب هبوب الريح كما تهابها الزلاء ، بل هي تفرح عند هبوب الريح لأنه يظهر أن عبالتها وضخامة جسمها ليس ناشئا عن وضع الحشايا .

الإعراب : « والتغلبيون » مبتدأ مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم « بئس » فعل ماض دال على إنشاء الذم مبني على الفتح لا محـــل له من الإعراب « الفحل » فاعل بئس مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة بئس وفاعله في محل رفع خبر مقدم ، وفحل من « فحلهم » مبتدأ

... ...

مؤخر ، وهو المخصوص بالذم ، والضمير مضاف إليه ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو قوله التغلبيون « فحلا » تمييز لفاعل بئس « وأمهم » الواو حرف عطف ، أم : مبتدأ ، والضمير مضاف إليه « زلاء » خبر المبتدأ « منطيق » خبر ثان ، أو صفة للأول ، أو خبر مبتدأ محذوف ، أو معطوف على الأول بعاطف مقدر .

الشاهد فيه : قوله « بئس الفحل فحلهم فحلا » حيث جمع فى الكلام بين فاعل بئس الظاهر الذى هو قوله الفحل والتمييز الذى هو قوله فحلا ، وقد أجاز الجمع بينهما أبو العباس محمد بن يزيد المبرد وأبو على الفارسى وجماعة من النحاة ؛ ومنع سيبويه أن يجمع بينهما المتكلم فى الكلام ، ووجه ماذهب إليه سيبويه أن القصد من الإتيان بالتمييز إنما هو رفع إبهام وقع فى الكلام الذى يتقدمه ، والاسم الظاهر الذى يقع فاعلا لنعم وبئس لا إبهام فيه فيكون المجىء بالتمييز معه عبثا ؛ إذ التمييز حينئذ لايؤدى الغرض المقصود منه لأنه حاصل من قبله ، ولايقال إنه مؤكد لما استفيد من الفاعل لأن التمييز لا يكون مؤكدا عندنا ، فأما إن كان الفاعل ضميرا مستترا فى نعم وبئس فلا بد من الإتيان بالتمييز لأن الضمير مبهم فاحتاج إلى ما يزيل إبهامه ، ومن هنا تعلم أن ذكر التمييز فى باب نعم وبئس عند سيبويه على ضربين : واجب إذا كان الفاعل ضميرا مستترا ، وممتنع إذا كان الفاعل اسما ظاهرا ، وهو عند المبرد على ضربين : واجب ، وجائز .

فإن قلت : فماذا يقول سيبويه فى هذا الشاهد ونحوه مما ظاهره أنه قد جمع فيه بين الفاعل الظاهر والتمييز ؟ .

فالجواب عن ذلك أنه يرى أن هذا الذى خرجتم البيت عليه من أن « فحلا » تمييز غير صحيح ، بل الصحيح عنده أن « فحلا » حال ، والحال قد يكون مؤكدا لصاحبه أو لعامله على ما سبق بيانه والتمييز لا يكون كذلك .

قال أبو رجاء غفر الله تعالى له ولوالديه: والخلاصة أن هذا الخلاف مبنى على خلاف آخر ، وحاصله: هل يجىء التمييز لتأكيد عامله أولا ؟ ذهب سيبويه والجمهور إلى أنه لا يكون التمييز مؤكدا لعامله ، ولزمه على ذلك ألا يجيز الجمع فى الكلام الواحد بين فاعل بئس ونعم الظاهر والتمييز لأن التمييز حينئذ يكون مؤكدا لعامله ، وذهب المبرد وابن السراج والفارسى إلى أنه يجوز أن يكون التمييز مؤكدا لعامله ، وأجازوا تبعا لذلك أن يجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز فى باب نعم وبئس ، وقد بينا لك فى باب التمييز (فى شرح الشاهد رقم ٥١٨ فى الجزء الثالث ص ١٧٥ — ١٨١ من هذا الكتاب) أن الصحيح فى هذه المسألة هو قول المبرد ومن وافقه؛ لمجىء التمييز مؤكدا لعامله فى باب نعم فى المنثور من كلام العرب ، ولمجىء التمييز مؤكدا لعامله فى غير باب نعم وبئس فى أفصح الكلام

وقوله :

فَنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادَا(١)

ومن النثر ما حكى من كلامهم : نِعْمَ القَتِيلُ قَتِيلاً أَصْلَحَ بَيْنَ بَكْرٍ وَتَغْلِبَ(٢) ، وقد جاء التمييزُ حيث لاَ إِبْهَامَ يرفعه لمجرد التوكيد كقوله :

٧٥٧ — وَلَقَدْ عَلِمْتُ بِأَنَّ دِينَ مُحَمَّدٍ مِنْ خَيْرِ أَدْيَانِ الْبَرِيَّةِ دِينَا

والقول بأن الاسم المنصوب فى هذه الشواهد كلها حال مع كونه اسما جامدا فى أكثرها إبعاد لها عما هو الأصل فى الحال من كونه اسما مشتقا ، فاعرف ذلك وارجع إلى الموضع الذى أحلناك عليه

(١) هذا عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

* تَزَوَّدْ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا *

وهذا هو الشاهد رقم ٥١٨ الذى تقدم شرحه شرحا وافيا فى باب التمييز (ج ٣ ص ١٧٥-١٨٠) والذى أحلناك فى ختام شرح الشاهد السابق عليه ، فارجع إليه هناك إن شئت .

(٢) هذه كلمة قالها الحارث بن عباد فارس النعامة حين بلغه أن ابنه بجيرا قد قتل فى يوم من أيام حرب البسوس ، وقد كان اعتزل هذه الحرب وقال : لا ناقة لى فيها ولا جمل ، فلما قتل المهلهل ابن ربيعة ابنه بجيرا قال هذه العبارة المستشهد بها ظنا منه أن بنى تغلب يعتبرونه بواء لكليب قتيلهم الذى ثارت من أجله الحرب فيكفون عن القتال ، ولكنه قيل له : إن المهلهل حين قتل ابنك قال : بُؤْ بِشِسْعِ نَعْلِ كُلَيْبٍ ، فحينئذ ثار ثائره واقتحم الحرب وقال قصيدته التى يقول فيها :

قَرِّبَا مَرْبِطَ النَّعَامَةِ مِنِّى لَقِحَتْ حَرْبُ وَائِلٍ عَنْ حِيَالِ

قَرِّبَا مَرْبِطَ النَّعَامَةِ مِنِّى إِنَّ قَتْلَ الْكَرِيمِ بِالشِّسْعِ غَالِ

٧٥٧ — هذا بيت من الكامل ، وهو رابع خمسة أبيات لأبى طالب بن عبد المطلب بن هاشم عم سيدنا ومولانا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وسببها على ما ذكره ابن إسحق وغيره أن قريشا جاءت أبا طالب فكلمته فى شأن النبى صلى الله عليه وسلم ، فبعث إليه فقال : يابن أخى إن قومك قد جاءونى فقالوا كذا وكذا فأبق على وعلى نفسك ولا تحملنى من الأمر مالاأطيق أنا ولاأنت ، فاكفف عن قومك ما يكرهون من قولك ، فظن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قد بدا لعمه فيه ، وأنه خاذله ، فقال : ياعم ، لو وضعوا الشمس فى يمينى والقمر فى يسارى ما تركت هذا الأمر حتى يظهره الله أو أهلك دونه ، ثم استعبر رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال له — حين رأى

.. ..

من الأمر – يا ابن أخى امض على أمرك وافعل ما أحببت، فوالله لا أسلمك لشىء أبدا، ثم قال فى ذلك :

وَاللهِ لَنْ يَصِلُوا إِلَيْكَ بِجَمْعِهِمْ حَتَّى أُوَسَّدَ فِى التُّرَابِ دَفِينَا
فاصْدَعْ بِأَمْرِكَ مَا عَلَيْكَ غَضَاضَةٌ وَابْشِرْ بِذَاكَ وَقَرَّ مِنْهُ عُيُونَا
وَدَعَوْتَنِى وَزَعَمْتَ أَنَّكَ نَاصِحٌ وَلَقَدْ صَدَقْتَ وَكُنْتَ ثَمَّ أَمِينَا
وَلَقَدْ عَلِمْتُ بِأَنَّ دِينَ مُحَمَّدٍ مِنْ خَيْرِ ... البيت، و بعده :
لَوْلَا الْمَلَامَةُ أَوْ حِذَارُ مَسَبَّةٍ لَوَجَدْتَنِى سَمْحًا بِذَاكَ مُبِينَا

وقد روى جار الله الزمخشرى هذه الأبيات فى تفسير الكشاف عند قول الله تعالى من سورة الأنعام (وهم ينهون عنه وينأون عنه) على أن هذه الآية نزلت فى شأن قريش وأبى طالب (انظر تفسير الكشاف ١/٢٣٧ طبع بلاق)

اللغة : « والله لن يصلوا إليك – البيت » يصلوا إليك : أراد بذلك معنى ينالون منك مكروها ويؤذونك، وأوسد – بالبناء للمجهول بتشديد السين – من قولهم : وسدته كذا، إذا جعلت تحت رأسه وسادة، ودفينا : فعيل بمعنى مفعول من الدفن ويقع حالا من الضمير المستتر فى أوسد، وقد أنشد ابن هشام هذا البيت فى مغنى اللبيب مستشهدا به على أن جواب القسم قد يصدر بلن، وهو نادر، وقد نازعه الدمامينى فى ذلك فادعى أن لن يصلوا ليست جملة جواب القسم وإنما هى مستأنفة لا محل لها، وجواب القسم محذوف، وتقدير الكلام : والله لا أسلمك أو نحوه ثم استأنف كلاما فقال : لن يصلوا إليك « فاصدع بأمرك ما عليك غضاضة – البيت » يقال : صدع فلان بالحق إذا تكلم به جهرة، وقال المفسرون فى قوله تعالى (فاصدع بما تؤمر) : إن معناه شق جماعتهم بالتوحيد، وقيل : معناه فرق بين الحق والباطل، والسر فى هذا أن معنى الصدع الشق والكسر، تقول : صدعت الإناء ونحوه، إذا شققته وكسرته، فإذا انكسر فقد تفرقت أجزاؤه، فأرادوا أن يكون لا صدع مفعول يقع عليه الكسر والتفرقة وأن يكون له وسيلة وآلة، وليس ذلك بلازم، والعبارة يراد بها معنى الجهر والمباداة، وكأن المتكلم حينئذ يشق أجواز الفضاء ويفرق ما تلاءم منه. والغضاضة – بزنة السحابة – الذلة والمنقصة، واسم الإشارة فى قوله « أبشر بذاك » يراد منه ظهور أمره، أو انتفاء الغضاضة عنه، أو عدم وصول المشركين إليه، أو المذكور فيشمل كل أولئك، ومعنى قوله « وقر منه عيونا » هو معنى سرك الله بذاك، قال الهروى : قولهم أقر الله عينك، معناه لا أبكاك الله فتسخن بالدمع عينك فكأن قائل ذلك قد قال : سرك الله،

... ...

ويجوز أن يكون معناه صادفت مايرضيك لتقر عينك من النظر إليه ، وأما قول بعضهم معناه برد الله دمعتها لأن دمعة السرور باردة ودمعة الحزن حارة فانه خطأ لأن الدمع كله حار « ودعوتنى وزعمت أنك صادق ــ البيت » أراد دعوتنى إلى الإيمان بك ، ومعنى زعمت ههنا قلت ، ويروى فى مكانه « وعلمت » بضم التاء للمتكلم ، وقوله « ثم » هو إشارة إلى المكان ، وأراد مقام القول والنصح ، ويروى فى مكانه « قبل » بضم اللام ، والمعنى قبل هذه الدعوة ما جربنا عليك غير الأمانة والصدق « ولقد علمت بأن دين محمد ــ البيت » هكذا يروى النحاة هذا البيت ، ووقع فى رواية الزمخشرى فى التفسير « وعرضت دينا لامحالة أنه ــ إلخ » ومن فى قوله « من خير أديان » زائدة على رأى من يجيز زيادتها فى الإثبات ، أو هى تبعيضية على معنى أن هذا الدين بعض الأديان الفاضلة « لولا الملامة ــ إلخ » الملامة : اللوم ، وتقول : لام فلان فلانا يلومه لوما وملاما وملامة ، والحذار ــ بكسر الحاء ــ الحذر ، وسمحا : سهلا منقادا ، ومبينا : مظهرا أمرى وأمرك .

الإعراب : « ولقد » الواو واو القسم ، والمقسم به محذوف ، والتقدير : والله لقد علمت ــ إلخ . واللام واقعة فى جواب القسم ، وقد : حرف تحقيق « علمت » فعل ماض قلبى وفاعله « بأن » يجوز أن تكون هذه الباء زائدة ، وأن : حرف توكيد ونصب « دين » اسم أن ، وهو مضاف و « محمد » مضاف إليه « من خير » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أن ، وأن مع مادخلت عليه فى تأويل مصدر سد مسد مفعولى علم ، ويجوز أن تكون الباء أصلية ، والمصدر المنسبك من أن ومعموليها فى موضع جر بالباء ، والجار والمجرور يتعلق بعلم على تضمينها معنى آمن أو صدق أو نحوهما ، وخير مضاف و « أديان » مضاف إليه ، وهو مضاف و « البرية » مضاف إليه « دينا » تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « دينا » فإنه تمييز بحسب الظاهر ، وليس فى الكلام السابق عليه إبهام حتى يقال : قد جىء بهذا التمييز ليرفع الإبهام الواقع فى الكلام قبله ، بل معنى هذا التمييز مستفاد من سابق الكلام ، فيكون مؤكدا ، وهذا يدل لما ذهب إليه المبرد والفارسى وابن السراج من أن التمييز قد يجىء مؤكدا إذا كان معناه مستفادا من الكلام قبله ، وقد يجىء غير مؤكد وهو الغالب إذا كان معناه لا يفهم إلا منه ، وإذا ثبت بهـــذا البيت أن التمييز فى غير باب نعم وبئس لا يقتصر الإتيان به على قصد رفع الإبهام ثبت أنه يجوز أن يجمع بين فاعل نعم وبئس الظاهر والتمييز ويكون التمييز حينئذ مؤكدا . فهذا البيت تقوية لحجة من ذكرنا من العلماء ورد على سيبويه فى أصل الخلاف بينهم ، على ما بيناه فى شرح الشاهد السابق وفى باب التمييز فى الوضع الذى أحلناك عليه ، وحاصل الكلام أن يقال : قولكم إن التمييز لا يكون مؤكدا وإنما يؤتى به لرفع إبهام فى كلام سابق عليه غير مسلم ، بل قد يجىء التمييز فى غير باب نعم وبئس وفى باب نعم وبئس مؤكدا لمعنى استفيد

ومنعه سيبويه والسيرافى مطلقا ، وتأوّلا ما سُمع ، وقيل : إن أفاد معنًى زائداً جاز ، وإلاَّ فلا ، كقوله :

فَنِعْمَ الْمَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تِهَامِي (١)

وقوله :

٧٥٨ — وَقَائِلَةٍ نِعْمَ الْفَتَى أَنْتَ مِنْ فَتًى

من الكلام السابق عليه كما فى هذا البيت وكما فى غير هذا البيت من الشواهد التى ذكرناها من منثور كلام العرب ومنظومه ، وإذا كان التميز يجىء مؤكدا لم يبق محل لإنكار الجمع بين فاعل نعم وبئس والتميز لأن غاية ما يشتمل عليه هذا الجمع ألا يكون التميز لرفع الإبهام ، وهــذا مما لا ضرر فيه . فإن زعمتم أنه حال أو التمستم له عاملا ينصبه على المفعولية كان ذلك خروجا عن الأصل بلا مقتض ، فان الأصل فى الحال أن يكون اسما مشتقا ، والأصل عدم الحذف ، فاحفظ هذا وتدبره وكن منه على ثبت .

(١) هذا عجز بيت من الوافر ، ويروى صدره :

* تَخَيَّرَهُ فَلَمْ يَعْدِلْ سِوَاهُ *

وهذا هو الشاهد رقم ٥١٠ وقد تقدم شرحه شرحا وافيا فى باب التميز (ج٣ ص١٥٢ ومابعدها من هذا الكتاب) فارجع إليه هناك إن شئت .

٧٥٨ ــ هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* إِذَا الْمُرْضِعُ الْعَوْجَاءُ جَالَ بَرِيمُهَا *

وهذا البيت أنشده ابن منظور فى لسان العرب (ب ر م) ونسبه إلى الكروس بن حصن ، ونسبه فى شرح القاموس إلى الكروس بن زيد ، وهما واحد ، والكروس شاعر طائى اختار له أبو تمام فى عدة أبواب من الحماسة ، وهو الكروس بن زيد بن حصن بن مصاد بن مالك بن معقل بن مالك ، هكذا نسبه أبو تمام (انظر شرح التبريزى بتحقيقنا : ج ٢ص ١٩٠و ٤ص ٦٣) وعلى هذا يكون من قال « الكروس بن حصن » قد نسبه إلى جده الأدنى . لكن التبريزى سماه (ج ١ ص ٣٠٦) الكروس بن زيد بن الأخزم بن مصاد بن معقل بن مالك بن عمرو بن ثمامة بن مالك بن جدعاء بن ذهل بن رومان بن جندب بن سعد بن فطرة ، وفطرة ــ بضم الفاء وسكون الطاء المهملة ــ هو جديلة ، والكروس من شعراء دولة بنى أمية ، وله فى الحماسة (٣٠٦/١) على ما ذكر الخطيب ــ شعر يقوله وقد خاصم ابن عم له إلى مروان بن الحكم فحبسه مروان ، وأوله قوله :

... ...

قَضَى بَيْنَنَا مَرْوَانُ أَمْسِ قَضِيَّــةً ... فَمَا زَادَنَا مَرْوَانُ إلاَّ تَنَائِيَا

وقد ورد عجز البيت المستشهد هنا بصدره فى شعر نسبه أبو تمام (٢٣١/٤ من شرح التبريزى بتحقيقنا) إلى الفرزدق ، وصدره فى كلام الفرزدق قوله :

* مُحَضَّرَةٌ لاَ يُجْعَلُ السِّتْرُ دُونَهَا *

اللغة : « المرضع » المرأة لها ولد ترضعه « العوجاء » التى اعوجت هزالا وجوعا ، ووقع فى اللسان « العرجاء » بالراء المهملة ، وهو تحريف « جال » تحرك « بريمها » البريم - بفتح الباء - خيط يفتل على طاقين ، وقال الجوهرى : البريم الحبل المفتول يكون فيه لونان وربما شدته المرأة على وسطها وعضدها وقد يعلق على الصبى تدفع به العين ، وقال أبو عبيد : البريم خيط فيه ألوان تشده المرأة على حقويها ، وقال الليث : البريم خيط ينظم فيه خرز فتشده المرأة على حقويها وإنما يجول البريم ويتحرك فى وسط المرأة إذا أصيبت بالهزال حتى أثر ذلك فيها ، وسبب الهزال القحط والجدب وفقدان المأكل ، فهذه العبارة كناية عن كلب الزمان وشدته ونزول الجدب والقحط بالناس .

المعنى : يمدح نفسه بأنه كريم فى وقت الشدة التى تضن فيها النفوس حتى إن كثيرا من النساء ليمتدحنه .

الإعراب : « وقائلة » الواو واو رب ، قائلة : مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « نعم » فعل ماض دال على إنشاء المدح مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « الفتى » فاعل نعم مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وجملة نعم وفاعله فى محل رفع خبر مقدم ، و « أنت » مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ وخبره المقدم عليه فى محل نصب مقول القول « من » حرف جر زائد « فتى » تمييز لفاعل نعم « إذا » ظرف زمان مبنى على السكون فى محل نصب « المرضع » فاعل بفعل محذوف يدل عليه المذكور بعده ، وتقدير الكلام : إذا هزلت المرضع «العوجاء» نعت للمرضع ، وجملة الفعل المحذوف وفاعله المذكور فى محل جر بإضافة إذا إليها « جال » فعل ماض « بريمها » بريم : فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى المرضع العوجاء مضاف إليه ، وجملة الفعل وفاعله لا محل لها من الإعراب لأنها مفسرة .

الشاهد فيه : قوله « نعم الفتى أنت من فتى » حيث جمع فى الكلام الواحد بين فاعل نعم الظاهر الذى هو قوله « الفتى » والتمييز الذى هو قوله « فتى » وقد أنشده الشارح على أن هذا التمييز أفاد معنى زائدا على المعنى الذى أفاده الفاعل ، فيكون الجمع جائزا عند فريقين من النحاة فريق المبرد والفارسى وابن السراج الذين يجيزونه مطلقا والفريق الذى صحح قوله ابن عصفور وهو

... ، ... ...

الذى يجيز الجمع إن أفاد التمييز معنى زائدا على المعنى الذى يفيده الفاعل ، وهذا المعنى هو الذى ذكره الشارح بعد إنشاد البيت بقوله « أى من متفتّ أى كريم » وقد قال العلامة الصبان فى الكلام على هذا البيت ما نصه « قوله من متفتّ ، قال ابن قاسم : قد يقال هو بهذا المعنى ليس مما نحن فيه بل هو مباين للفاعل . اهـ . وتعقبه البعض فقال : هذا يقتضى المباينة فى كل ما أفاد معنى زائدا كما لا يخفى ، ولا يخفى ما فيه . اهـ . وهو فاسد ؛ لأنه لا يأتى فيما أفاد معنى زائدا بتابعه ، فاعرفه » اهـ كلام الصبان . وحاصله أن ابن القاسم اعترض على كلام الشارح بأننا إذا فسرنا فتى الواقع تمييزا بالمتفتى كان معناه مباينا لمعنى الفاعل ، وكلام النحاة فيما إذا أفاد التمييز معنى الفاعل وزيادة لا فيما أفاد معنى آخر ، فلا يصح الاستشهاد بالبيت لهذا الرأى . وقد أجاب البعض عن ذلك الكلام بأننا إذا اعتبرنا هذا المعنى الذى دل عليه التمييز فى هذا البيت مباينا لمعنى الفاعل لزم أن يكون كل تمييز يفيد معنى زائدا على معنى الفاعل من هـــذا القبيل أى من مفيد المعنى المباين ، وعلى هذا لا يتأتى أن يكون لهذا المذهب شاهد ، وهو كلام فاسد لأن النحاة مثلوا له واستشهدوا عليه ، وقد أبى الصبان قبول كلام البعض بأنه لا يلزم من أن يكون معنى التمييز فى هذا البيت مباينا لمعنى الفاعل أن يكون كل تمييز يفيد معنى زائدا على معنى الفاعل مباينا ، بل هذا يكون خاصا بما إذا أفاد التمييز المعنى الزائد بنفسه ، فأما إذا أفاد التمييز المعنى الزائد بواسطة تابع له فلا يكون معنى التمييز مباينا لمعنى الفاعل. هذا إيضاح الكلام ، وكأن العلامة الصبان يريد أن يقصر هذا المذهب على ما إذا كان للتمييز تابع يفيد التمييز بواسطته معنى زائدا على معنى الفاعل . وقد قال العلامة الإنبابى فى بيان كلام هؤلاء الأعلام ما نصه : « إذا كان التفتى ملحوظا فى فتى ، لا على أنه معناه بل على أنه ملحوظ بواسطة المقام فيكون كالوصف سواء بسواء ، إذ الفرق بين إفادة المعنى بالوصف وإفادته بذاته بواسطة المقام لا يجدى ــ كان إلزام الحفنى لابن قاسم صحيحا ، أما إذا كان التفتى مدلول لفظ الفتى بالوضع فلا ، والظاهر الأول» اهـ كلامه . قال أبو رجاء غفر الله تعالى له ولوالديه : وحاصل هذا الكلام يدل على أنهم ارتضوا أنه إذا كان مع التمييز تابع يدل التمييز بواسطته على معنى زائد على معنى الفاعل ، أو كان المقام يدل على معنى هذا الوصف ، فإنه يكون مما أراده أصحاب هذا المذهب ، أما إذا كان لفظ التمييز يدل على الزيادة بأصل الوضع من غير وساطة تابع ولا مقام فإنه لا يكون مما نحن فيه بل يكون معنى التمييز مباينا لمعنى الفاعل ، وأنت إذا تدبرت فى الأمر ولم تكن من أسرى التقليد ولا ممن يعرفون الحق بالرجال تبين لك أن هذا الكلام من الجعجعة التى ليس وراءها طحن ، وليت شعرى كيف تقول إن التمييز دل بحسب وضعه على معنى مباين للمعنى الذى دل عليـه لفظ الفاعل؟ مع أن لفظ الفاعل هو لفظ التمييز من غير فرق إلا فى أن الفاعل مقترن بأل التى هى شرط فيه والتمييز مجرد منها على ما يقتضيه حكمه من وجوب التنكير. وقد وجدنا جميع الشواهد التى ذكرت

أى من مُتفَتِّق : أى كريم ، وفى الأثر « نِعْمَ الْمَرْءُ مِنْ رَجُلٍ لَمْ يَطَأْ لَنَا فِرَاشاً وَلَمْ يَفْتِشْ لَنَا كَنفاً مُنْذُ أَتَانَا » . وصحّحه ابنُ عصفور .

* * *

(وَمَا) فى موضع النصب (مُمَيِّزٌ ، وَقِيلَ فَاعِلُ) فهى فى موضع رفع ، وقيل : إنها المخصوصُ ، وقيل : كافة (فِي نَحْوِ نِعْمَ مَا يَقُولُ الْفَاضِلُ) « بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ » .

فأما القائلون بأنها فى موضع نصب على التمييز فاختلفوا على ثلاثة أقوال : الأول : أنها نكرة موصوفة بالفعل بعدها ، والمخصوص محذوف ، وهو مذهب الأخفش والزجاجى والفارسى فى أحد قوليه والزمخشرى وكثير من المتأخرين . والثانى : أنها نكرة غير موصوفة والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف : أى شىء . والثالث : أنها تمييز والمخصوص ما أخرى موصولة محذوفة ، والفعل صلة لما الموصولة المحذوفة ، ونُقِل عن الكسائى .

وأما القائلون بأنها الفاعل فاختلفوا على خمسة أقوال : الأول : أنها اسمٌ معرفة تام أى غير مفتقرٍ إلى صلة ، والفعل صفة لمخصوص محذوف ، والتقدير : نعم الشىء شىء فَعَلْتَ ، وقال به قوم منهم ابن خروف ، ونقله فى التسهيل عن سيبويه والكسائى . والثانى : أنها موصولة والفعل صلتها والمخصوص محذوف ، ونُقِل عن الفارسى . والثالث : أنها موصولة والفعل صلتها وهى فاعل يكتفى بها و بصلتها عن المخصوص ، ونقله فى شرح التسهيل عن الفراء والكسائى . والرابع : أنها مَصْدرية ولا حَذْف والتقدير : نعم فِعْلُكَ ، وإن كان لا يحسن فى الكلام نِعْمَ فِعْلُكَ حتى يقال نِعْمَ الْفِعْلُ فِعْلُكَ ، كما تقول : أظن أن تقومَ ولا تقول أظن قيامك . والخامس : أنها نكرة موصوفة فى موضع رفع والمخصوص محذوف .

وأما القائلون بأنها المخصوص فقالوا : إنها موصولة والفاعل مستتر ، وما أخرى محذوفة هى التمييز ، والأصل : نعم مَا مَاصَنَعْتَ ، والتقدير : نعم شَيْئاً الذى صَنَعْتَه ، هذا قول الفراء .

فى هذه المسألة من هذا القبيل: إما أن يكون لفظ التمييز ولفظ الفاعل واحدا على الوجه المذكور، وإما أن يكون أحدهما مرادفا للآخر كما فى البيت الذى قبل هذا وكما فى الأثر الذى رواه الشارح ، والمعنى الزائد يأتى من التابع أو من المقام ولا ثالث لهذين ، وهاهنا مقام الفخر والتمدح بمآثر النفس مع تنكير « فتى » هو الذى دل على الزيادة ، فلا تغفل عن هذا ولا ترتض غيره والله يهديك ويتولاك .

وأما القائلون بأنها كافة فقالوا : إنها كفَّتْ نعم كما كَفَّتْ قَلَّ وطَال فتصير تدخل على الجملة الفعلية .

﴿تنبيهات﴾ : الأول فى « ما » إذا وَلِيها اسمٌ — نحو « فَنِعِمَّا هِيَ » — ثلاثةُ أقوال : أحدها : أنها نكرة تامة فى موضع نصب على التمييز ، والفاعل مضمر ، والمرفوع بعدها هو المخصوص . وثانيها : أنها معرفة تامة وهى الفاعل ، وهو ظاهر مذهب سيبويه ونقل عن المبرد وابن السراج والفارسى ، وهو قول الفراء . وثالثها : أن « ما » مركبة مع الفعل ولا موضع لها من الإعراب ، والمرفوع بعدها هو الفاعل ، وقال به قوم وأجازه الفراء .

الثانى : الظاهر أنه إنما أراد الأولَ من الثلاثة ، والأولَ من الخمسة لاقتصاره عليهما فى شرح الكافية .

الثالث : ظاهر عبارته هنا يشير إلى ترجيح القول الذى بدأ به ، وهو أن « ما » مميز ، وكذا عبارته فى الكافية ، وذهب فى التسهيل إلى أنها معرفة تامة وأنها الفاعل ، ونقله عن سيبويه والكسائى .

* * *

(وَيُذْكَرُ الْمَخْصُوصُ) بالمدح أو الذم (بَعْدُ) أى : بعدَ فاعل نعم و بئس ، نحو : نِعْمَ الرَّجُلُ أَبُو بَكْرٍ ، و بِئْسَ الرَّجُلُ أَبُو لَهَبٍ ، وفى إعرابه حينئذ ثلاثة أوجه : أن يكون (مُبْتَدَا) والجملة قبله خبر (أَوْ) يكون (خَبَرَ اسْمٍ) مبتدإ محذوف (لَيْسَ يَبْدُو أَبَدَا) أو مبتدأ خبره محذوف وجوبا . والأول هو الصحيح ومذهب سيبويه . قال ابن الباذش : لايُجيز سيبويه أن يكون المختصُّ بالمدح أو الذم إلا مبتدأ ، وأجاز الثانىَ جماعةٌ منهم السيرافى وأبو على والصَّيْمرى ، وذكر فى شرح التسهيل أن سيبويه أجازه ، وأجاز الثالث قومٌ منهم ابن عصفور . قال فى شرح التسهيل : وهو غير صحيح ؛ لأن هذا الحذف لازم ، ولم نجد خبراً يلزم حذفُه إلا ومَحَلّه مشغول بشىء يَسُد مَسَدَّه . وذهب ابن كَيْسَان إلى أن المخصوص بدل من الفاعل ، ورد بأنه لازم ، وليس البدل بلازم ، ولأنه لا يصلح لمباشرة نعم .

(وَإِنْ يُقَدَّمْ مُشْعِرٌ بِهِ) أى بالمخصوص (كَفَى) عن ذكره (كَالْعِلْمُ نِعْمَ الْمُقْتَنَى

وَالْمُقْتَفَى) فالعلم : مبتدأ قولاً واحدا ، والجملة بعده خبره ، ويجوز دخول الناسخ عليه نحو « إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِعْمَ الْعَبْدُ » . وقوله :

٧٥٩ – إِنَّ ابْنَ عَبْدِ اللهِ نِـــعْمَ أَخُو النَّدَى وَابْنُ الْعَشِيرَهْ

---

٧٥٩ – هذا بيت من الكامل ، وهو من كلة لأبى دهبل الجمحى يقولها فى مدح المغيرة بن عبد الله ، وقبل البيت المستشهد به قوله :

يَا نَاقَ سِـــيرِى وَاشْرَقِي بِدَمٍ إِذَا جِئْتِ الْمُغِيرَهْ
يَا نَاقَ ثُمَّ عتقتِ مِنْ دَلَجِى وَمِنْ نَصِّ الظَّهِيرَهْ
سَيُثِيبُنِي أُخْرَى سِــوَا كِ وَتِلْكَ لِي مِنْهُ يَسِـيرَهْ

اللغة : « يا ناق » هو مرخم ناقة « واشرقى بدم » الشرق – بفتح الشين والراء – الغصص ، وأراد الدعاء عليها بأن تذبح ، وذلك ليدل على أنه إذا ألقى عصا التسيار بساحة المغيرة لم يكن بحاجة إلى الناقة لأنه لا يؤم غيره ولا يفكر فى انتجاع سواه ، وأصل هذا المعنى من قول الشماخ بن ضرار الغطفانى فى مدحته لعرابة الأوسى يخاطب ناقته أيضا :

إِذَا بَلَّغْتِنِي وَحَمَلْتِ رَحْلِي عَرَابَةَ فَاشْرَقِي بِدَمِ الْوَتِينِ

ويروى أن عرابة الأوسى لما سمع هذا البيت قال له : بئس ما كافأتها به ، ووجهه ما ذكره المبرد فى كامله أنه كان ينبغى أن ينظر إليها مع استغنائه عنها « دلجى » أراد به السير ليلا ، والمستعمل فى هذا المعنى الإدلاج « نص الظهيرة » النص : مصدر نصصت الناقة أنصها ، وذلك إذا استخرجت غاية ما عندها من السير ، والظهيرة : وقت الظهر وهو الوقت الذى يشتد فيه الحر «وتلك لى منه يسيره » اسم الإشارة يرجع إلى الإثابة المدلول عليها بالفعل قبله « أخو الندى » الندى – بفتح النون ، بوزن الفتى – الكرم والجود والسخاء ، وكنى بأخوته له عن ملازمته إياه وأنه لا يفارقه

الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب « ابن » اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « عبد » مضاف إليه ، وعبد مضاف ولفظ الجلالة مضاف إليه « نعم » فعل ماض دال على إنشاء المدح مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « أخو » فاعل نعم مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف و « الندى » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « وابن » الواو حرف عطف ، ابن : معطوف على أخو مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « العشيرة » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة وسكن للوقف ، وجملة نعم وفاعله فى محل رفع خبر إن المؤكدة .

وقوله :

٧٦٠ — إِذَا أَرْسَلُونِي عِنْدَ تَعْذِيرِ حَاجَةٍ أُمَارِسُ فِيهَا كُنْتُ نِعْمَ الْمُمَارِسُ

الشاهد فيه : قوله « إن ابن عبد الله نعم أخو الندى » حيث تقدم على نعم وفاعلها مشعر بالمخصوص بالمدح ــ وهو قوله « إن ابن عبد الله » هنا ــ فاكتفى بذكره ولم يحتج إلى ذكر المخصوص بالمدح . هذا تقرير الكلام على حسب ما يقتضيه ظاهر عبارة ابن مالك في الألفية حيث يقول * وإن يقدم مشعر به كفى * لكن عبارته في التسهيل تدل على أن المقدم هو المخصوص بالمدح نفسه، وذلك قوله «يجوز إدخال النواسخ على المخصوص ، فإذا دخل عليه الناسخ يجوز تقديمه ويجوز إبقاؤه مؤخرا، إلا إن فإنها إذا دخلت عليه يجب تقديمه كقوله * إن ابن عبد الله ... البيت*»

٧٦٠ — هذا بيت من الطويل ، وهو من كلام يزيد بن الطثرية ، وهو أول بيتين رواهما أبو تمام في ديوان الحماسة (انظر شرح التبريزي بتحقيقنا : ٤ / ٢٤٧) وثانيهما قوله :

وَنَفْعِيَ نَفْعُ الْمُوسِرِينَ ، وَإِنَّمَا سَوَامِي سَوَامُ الْمُقْتِرِينَ الْمَفَالِسِ

وقد اختلفت حركة حرف الروي في البيتين فهي في الأول المستشهد به ضمة وفي الثاني الذي أنشدناه كسرة ، وذلك عيب من عيوب القافية .

اللغة : «تعذير حاجة» عسرها وعدم تأتي قضائها ، ووقع في الحماسة « تقدير حاجة » وقوله « أمارس فيها » معناه أعالجها وأحتال لقضائها وأعاني أمرها . قال التبريزي « أمارس : أعاني ، ورجل مرس ، إذا كان شديد المعالجة ، وأمارس فيها : في موضع الجر على أن يكون وصفا لحاجة يصف نفسه بحسن التأني في الأمور يرسل فيها » اهـ كلامه « ونفعي نفع الموسرين ــ البيت » الموسر : ذواليسار والغنى ، والمفالس : جمع مفلس ، وهو الفقير الذى ذهبت أمواله وبقي مامعه فلوسا ، والفلوس : ماضرب من غير الذهب والفضة ، قال التبريزي « إنما قيل للفقير مفلس لأنه من قولهم : أفلس الرجل ، إذا صار صاحب فلوس بعد أن كان صاحب أموال ، وتفليس الحاكم معروف ، وهو من هذا ، كأنه ينسبه إلى ذلك ، فهذا كالتعديل والتفسيق ، يقول : عطائي كثير ومالي قليل لأني غني النفس » اهـ كلامه .

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط مبني على السكون في محل نصب « أرسلوني » فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به ، وجملة الفعل الماضي وفاعله ومفعوله في محل جر باضافة إذا إليها «عند» ظرف متعلق بأرسل ، وهو مضاف و«تعذير» مضاف إليه ، وتعذير مضاف و«حاجة» مضاف إليه «أمارس» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وجملة الفعل المضارع وفاعله المستتر فيه في محل جر صفة لحاجة ، وزعم العيني أن هذه الجملة جواب إذا لامحل لها من الإعراب ،

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : تُوهِم عبارته هنا وفى الكافية أنه لا يجوز تقديمُ المخصوص ، وأن المتقدم ليس هو المخصوص ، بل مُشْعِر به ، وهو خلاف ما صَرَّح به فى التسهيل .

الثانى : حَقُّ المخصوص أمْرَانِ : أن يكون مختصًّا ، وأن يَصْلُح للإخبار به عن الفاعل موصوفا بالمدح بعد نعم وبالذم بعد بئس ، فإن بَايَنَه أُوِّلَ نحو « بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا » أى : مثل الذين كذبوا . اهـ .

* * *

(وَاجْعَلْ كَبِئْسَ) معنًى وحكما (سَاءَ) تقول : ساء الرجلُ أبو جهلٍ ، وساء حَطَبُ النار أبو لهب ، وفى التنزيل « وَسَاءَتْ مُرْتَفَقًا » و « سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ » (وَاجْعَلْ فَعُلاَ) بضم العين (مِنْ ذِى ثَلاَثَةٍ كَنِعْمَ) و بئس (مُسْجَلاَ) أى : مطلقا ، يقال : أسجلت الشىء ، إذا أمكنت من الانتفاع به مطلقا : أى يكون له ما لهما : من عدم التَّصَرُّف ، و إفادة المدح أو الذم ، واقتضاء فاعلٍ كفاعلهما ، فيكون ظاهراً مُصاحِبا لأل ، أو مضافاً إلى مصاحبها ، أو ضميرًا مفسَّراً بتمييز ، وسواء فى ذلك ما هو على فَعُلَ أصالةً نحو ظَرُفَ الرَّجُلُ زَيْدٌ ، وخَبُثَ غُلاَمُ الْقَوْمِ عَمْرٌو ، وما حُوِّل إليه نحو ضَرُبَ رَجُلاً زَيْدٌ ، وفَهُمَ رَجُلاً خَالِدٌ .

وليس بشىء لأن الكلام لا يتم بها ، بل الصواب ماذكرنا وقد ذهب إليه من قبلنا الخطيب التبريزى على مانقلناه عنه فى لغة البيت « فيها » جار ومجرور متعلق بأمارس « كنت » كان : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه « نعم » فعل ماض دال على إنشاء المدح مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب «الممارس» فاعل نعم مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة نعم وفاعله فى محل نصب خبر كان .

الشاهد فيه : قوله « كنت نعم الممارس » حيث تقدم على نعم وفاعلها مشعر بالمخصوص بالمدح — وهو هنا قوله « كنت » — فاكتفى بذكره ولم يحتج إلى ذكر المخصوص بالمدح ، ولو أنه ذكره بعد نعم وفاعلها لقال : كنت نعم الممارس أنا ، مثلا . هـذا تقرير الكلام على مايقتضيه ظاهر عبارة الناظم فى الألفية ، وفيه ماذكرناه فى شرح الشاهد السابق من أن عبارة ابن مالك فى شرح التسهيل تدل على أن المتقدم ليس مشعرا بالمخصوص بالمدح ، بل هو نفس المخصوص بالمدح ، والفرق بين هـذا البيت والذى قبله — على ما تقتضيه عبارة الشيخ فى شرح التسهيل — أن تقديم المخصوص بالمدح فى هذا البيت جائز لا واجب ، فقد كان للشاعر أن يقول : نعم الممارس كنت ، فأما فى البيت المتقدم فتقديم المخصوص بالمدح واجب لا يجوز أن يؤخره بعد نعم وفاعلها ، فاعرف ذلك وارجع إلى نص ابن مالك الذى أثرناه لك فى شرح الشاهد السابق .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : مِنْ هَذَا النوع « سَاء » فإن أصله سَوَأَ بالفتح فحول إلى فَعُلَ بالضم فصار قاصرا ، ثم ضُمِّن معنى بئس ؛ فصار جامدا قاصراً محكوما له بما ذكرناه ، وإنما أفْرَدَه بالذكر لخفاء التحويل فيه .

الثانى : إنما يُصَاغ فَعُلَ من الثلاثى لقصد المدح أو الذم بشرط أن يكون صالحًا للتعجب منه مُضَمَّنا معناه ، نَصَّ على ذلك ابنُ عصفور ، وحكاه عن الأخفش .

الثالث : يجوز فى فاعل فَعُلَ المذكورِ الجرُّ بالباء ، والاستغناء عن أل ، وإضمارُه على على وَفْقِ ما قبله ، نحو :

٧٦١ — حُبَّ بِالزَّوْرِ الَّذِى لاَ يُرَى مِنْهُ إلاَّ صَفْحَـةٌ أَوْ لِمَامْ

---

٧٦١ — هذا بيت من المديد ، وقد نسبوه إلى الطرماح بن حكيم ، ورواه ابن منظور فى اللسان (زور) ولم ينسبه .

اللغة : «حب» يجوز فى حائه الفتح والضم على ماسيأتى فى كلام الشارح وأصله حبب ـ بزنة ظرف ـ فلما اجتمع مثلان متحركان فى موضع العين واللام سكن أولهما وأدغم أحدهما فى الآخر ، فان اكتفيت بهذا القدر كانت الحاء مفتوحة ، وإن نقلت ضمة أول المثلين إلى الفاء ثم أدغمت كانت الحاء مضمومة ، قال الجوهرى فى صحاحه « قال الأصمعى : قولهم حب بفلان معناه ما أحبه إلى ، وقال الفراء معناه حبب بضم الباء ثم أسكنت وأدغمت فى الثانيـة . قال ابن السكيت فى قول ساعدة :

هَجَرَتْ غَضُوبُ وَحُبَّ مَنْ يَتَجَنَّبُ وَعَدَتْ عَوَادٍ دُونَ وَلْيِكَ تَشْعَبُ

أراد حبب فأدغم ونقل الضمة إلى الحاء لأنه مدح » اهـ . وروى ابن منظور بيت ساعدة عن الأزهرى بفتح الحاء ، وذكر بعدها ماذكره صاحب الصحاح « الزور » بفتح الزاى وسكون الواو ـ الزائر ، وأصله مصدر ولهذا يطلق على الواحد وغيره وعلى المذكر والمؤنث بلفظ واحد ، قال ابن منظور « والزور : الذى يزورك ، ورجل زور ، وقوم زور ، وامرأة زور ، ونساء زور ، يكون للواحد والجميع والمذكر والمؤنث بلفظ واحد ، قال: لأنه مصدر ، قال * حب بالزور الذى لا يرى .... البيت * وقال فى نسوة زور :

وَمَشْيُهُنَّ بِالـكَثِيبِ مَـوْرُ كَمَا تَهَادَى الْفَتَيَاتُ الزَّوْرُ » اهـ كلامه

« صفحة » بفتح الصاد وسكون الفاء بعدها حاء مهملة ـ عرض الوجه أو أحد جانبيه ، وفى شعر عاصم بن ثابت :

... ...

* تَزِلُّ عَنْ صَفْحَتَيْ الْمَعَابِلُ *

أراد أحد جانبي وجهه « لمام » جمع لمة ـ بكسر اللام ـ وهى الشعر يجاوز شحمة الأذن ، فإذا طالت اللمة حتى بلغت المنكبين سميت جمة ، وتجمع اللمة أيضا على لمم ككسرة وكسر ، وقال ابن مفرغ فى اللمام :

شَدَخَتْ غُرَّةَ السَّوَابِقِ مِنْهُمْ فِي وُجُوهٍ مَعَ اللِّمَامِ الْجِعَادِ

وقد روى ابن منظور عجز البيت هكذا * منه إلا صفحة عن لمام * فيحتمل أن يكون من قولهم : فلان يزورنا لماما ، يريدون أنه يزورنا فى بعض الأحايين : أى نادرا مايزورنا .

الإعراب : «حب » فعل ماض دال على إنشاء المدح مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب « بالزور » الباء حرف جر زائد ، والزور : فاعل حب مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « الذى » اسم موصول نعت للزور مبنى على السكون فى محل رفع « لا » حرف نفى مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « يرى » فعل مضارع مبنى للمجهول مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر «إلا» أداة حصر لاعمل لها مبنية على السكون لامحل لها من الإعراب «صفحة» نائب فاعل ليرى مرفوع بالضمة الظاهرة « أو » حرف عطف مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « لمام » معطوف على صفحة مرفوع بالضمة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف ، وجملة يرى ونائب فاعله لامحل لها من الإعراب صلة الموصول وهو الذى .

الشاهد فيه : قوله «حب بالزور » حيث استعمل الشاعر حب للدلالة على التعجب مع دلالته على إنشاء المدح لحوله من باب ضرب إلى باب كرم ، ثم زاد الباء الجارة فى فاعله كما تزاد فى فاعل فعل التعجب فى نحو أحبب بعبد الله .

أما أن أصل هذا الفعل من باب ضرب فالدليل عليه مجيئه كذلك ولو أنه قليل، وذلك فى قول الشاعر :

أُحِبُّ أَبَا مَرْوَانَ مِنْ أَجْلِ تَمْرِهِ وَأَعْلَمُ أَنَّ الْجَارَ بِالْجَارِ أَرْفَقُ

وَأُقْسِمُ لَوْلَا تَمْرُهُ مَا حَبَبْتُهُ وَلَا كَانَ أَدْنَى مِنْ عُبَيْدٍ وَمُشْرِقِ

وقد خالف فى هذا الفراء فزعم أن « حب » فى الأصل من باب ظرف وكرم ، واستدل على ذلك بأن الوصف قد جاء منه على فعيل فقالوا : حبيب ، وإنما يكون الوصف على فعيل من فعل بالضم كقولهم : شريف ، وظريف ، وكريم . وليس هذا بشىء ولا الاستدلال صحيح ، والصواب ماقدمناه من أنه فى الأصل من باب ضرب ، وأقوى مايدل على ذلك مجيئه متعديا فى نحو البيت الذى

... ...

أنشدناه ، وفعل المضموم العين لا يكون متعديا أصلا ، وأما دعواه أن حبيا وصف فليست بمحل التسليم بل هو فعيل الذى بمعنى المفعول وهو لايأتى إلا من غير باب كرم كقتيل وجريح .

وأما أنه دال على معنى التعجب فدليله أن من شواهد هذه المسألة مايروى على هذه الصورة و يروى على صورة التعجب ، ومن ذلك قول الأخطل التغلبى النصرانى .

فَقُلْتُ اقْتُلُوهَا عَنْكُمُ بِمِزَاجِهَا وَحُبَّ بِهَا مَقْتُولَةً حِينَ تُقْتَلُ

وهو الشاهد ٧٦٤ الآتى، يرويه النحاة على هذا الوجه ، و يرويه أبوحنيفة الدينورى فى كتاب النبات :

* وَأَحْبِبْ بِهَا مَقْتُولَةً حِينَ تُقْتَلُ *

ورويت فى ديوان الأخطل :

* وَأَطْيِبْ بِهَا مَقْتُولَةً حِينَ تُقْتَلُ *

ومن أقوى الأدلة على أن الكلمة بمعنى الكلمة أن تروى إحداهما فى مكان الأخرى فى تعبير واحد

وأما أن الباء فى قوله «بالزور» زائدة فدليله أمران : الأول : أن الفاعل لا يكون إلا مرفوعا لفظا أومحلا أوتقديرا ، وأن من المرفوع تقديرا المجرور بالحرف الزائد ، والحروف التى تزاد مع الفاعل هى من والباء ، وقد تقدم ذلك مفصلا فى باب الفاعل ، والثانى : أنه قد ورد هذا الاستعمال بالباء أحيانا كما فى هـذا الشاهد وكما فى قول الأخطل الذى أنشدناه ، ومن غير الباء أحيانا كما فى قول ساعدة بن جؤية الذى أنشدناه فى بيان لغة البيت ، والذى سوغ زيادة الباء فى هذا الفاعل كون الفعل بمعنى أفعل الدال على التعجب والذى تزاد معه الباء وجوبا . قال ابن الحاجب فى بيت الأخطل « مقتولة : نصب على الحال من الضمير فى بها ، وبها : فاعل حب زيدت فيه الباء على غير قياس كقوله تعالى : كفى بالله شهيدا » اه . وقال البغدادى فى بيت الأخطل أيضا « أنشده على أن حب فيه للمدح والتعجب ، وأصلها حبب بضم العين للتحويل المذكور ، فإن نقلنا حركة العين إلى الفاء بعد حذف حركتها صار حب بضم الأول ، وإن حذفنا ضمة العين صار حب بفتح الأول ، والإدغام فى الصورتين واجب لاجتماع المثلين والأول منهما ساكن ، وفاعلها الضمير المؤنث المجرور بالباء لأن هذه الصيغة تعجبية لكونها بمعنى أحبب بها » اه . وقال العلامة الصبان « جاز فى فاعل هذا الفعل الجر بالباء حملا على أحسن بزيد ، وجاز معه الاستغناء عن أل حملا على ماأحسن زيدا ، وجاز إضمار فاعله على وفق ما قبله حملا على قولك : الزيدان ماأكرمهما ، والزيدون ماأكرمهم » اه .

وفَهُم زَيْدٌ ، والزَّيْدُونَ كَرُمُوا رِجَالاً ، نظراً لما فيه من معنى التعجب .

الرابع : مَثَّل فى شرح الكافية وشرح التسهيل وتبعه ولده فى شرحه بِعَلُمَ الرَّجُلُ ، وذكر ابنُ عصفور أن العرب شَذَتْ فى ثلاثة ألفاظ فلم تحوّلْها إلى فَعُلَ ، بل استعملتها استعمالَ نعم وبئس من غير تحويل ، وهى : عَلِمَ ، وجَهِلَ ، وسَمِعَ . انتهى .

* * *

(وَمِثْلُ نِعْمَ) فى المعنى حَبَّ من (حَبَّذَا) وتزيد عليها بأنها تُشْعِر بأنَّ الممدوح محبوب وقريبٌ من النفس . قال فى شرح التسهيل : والصحيح أن حَبَّ فعلٌ يُقصَد به المحبة والمدح ، وجُعِل فاعله « ذا » ليدل على الحضور فى القلب ، وقد أشار إلى ذلك بقوله (الْفَاعِلُ ذَا) أى : فاعلُ حَبَّ هو لفظ « ذا » على المختار وظاهرِ مذهب سيبويه . قال ابن خروف — بعد أن مثل بحَبَّذَا زَيْدٌ — حبَّ فِعلٌ وذَا فاعلُها ، وزيد مبتدأ وخبره حبذا ، هذا قول سيبويه ، وأخطأ عليه مَنْ زَعَم غيرَ ذلك .

﴿ تنبيه ﴾ : فى قوله : « الفاعل ذا » تعريض بالرد على القائلين بتركيب حب مع ذا ، ولهم فيه مذهبان : قيل : غُلِّبت الفعلية لتقدم الفعل فصار الجميع فعلا وما بعده فاعل ، وقيل : غُلِّبت الاسميةُ لشرف الاسم فصار الجميع اسما مبتدأ وما بعده خبر ، وهو مذهب المبرد وابن السراج ، ووافقهما ابنُ عصفور ونسبه إلى سيبويه ، وأجاز بعضُهم كونَ « حبذا » خبرا مقدما .

(وَإِنْ تُرِدْ ذَمًّا فَقُلْ لاَ حَبَّذَا) زَيْدٌ ، فهى بمعنى بئس . ومنه قوله :

٧٦٢ — أَلاَ حَبَّذَا أَهْلُ الْمَلاَ غَيْرَ أَنَّهُ إِذَا ذُكِرَتْ مَيٌّ فَلاَ حَبَّذَا هِيَا

---

٧٦٢ — هذا بيت من الطويل ، ومن الناس من ينسبه إلى ذى الرمة يقوله فى حبيبته مية ، وينسبه آخرون إلى امرأة اسمها كنزة تهجو فيه مية معشوقة ذا الرمة ، فأما الذين ينسبونه إلى ذى الرمة فمنهم الخطيب التبريزى فى شرح ديوان الحماسة (٤ / ١٠٩ بتحقيقنا) قال : « قيل : هى لذى الرمة ، وذلك أنه كان يشبب بمية ، وكانت من أجمل الناس ، ولم تره قط ، فجعلت لله عليها أن تنحر بدنة أول ماتراه ، فلما رأته رأت رجلا دميا أسود ، فقالت : واسوأتاه ، فقال ذو الرمة :

... ...

أَلاَ حَبَّذَا أَهْلُ الْمَلاَ غَيْرَ أَنَّهُ إِذَا ذُكِرَتْ مَىٌّ فَلاَ حَبَّذَا هِيَا » اه كلامه

وتتمة الحكاية - على هذا الوجه ، فيما يحكيه أهل الأدب - أن مية حين سمعت هذا البيت غضبت ، ثم كشفت عن وجهها كأنه القمر ، وقالت له : أفى مثل هذا يقال هذا الكلام ؟ فقال :

عَلَى وَجْهِ مَيٍّ مَسْحَةٌ مِنْ مَلاَحَةٍ وَتَحْتَ الثِّيَابِ الْعَارُ لَوْ كَانَ بَادِيَا

فخلعت ثيابها عن جسد حسن ، ثم قالت وهى مغضبة : أشيئا ترى لاأم لك ؟ فقال :

أَلَمْ تَرَ أَنَّ الْمَاءَ يَخْبُثُ طَعْمُهُ وَلَوْ كَانَ لَوْنُ الْمَاءِ أَبْيَضَ صَافِيَا

فقالت : أما ماتحت الثياب فقد رأيته وعلمت أنه لاشين فيه ، وما أردت إلا أن أقول لك : هلم حتى تذوق ماوراءه، والله لاذقت ذلك أبدا . وأما الذين ينسبونه إلى كنزة فمنهم أبو تمام حبيب بن أوس الطائى فى ديوان الحماسة (١٠٩/٤ من شرح التبريزى بتحقيقنا) وقد روى الأبيات الثلاثة التى رويناها فى القصة السابقة على نفس الترتيب ، وزاد عليها أربعة أبيات وهى تؤيد أن الكلام ليس لذى الرمة ، وهاكها بروايته :

إِذَا مَا أَتَاهُ وَارِدٌ مِنْ ضَرُورَةٍ تَوَلَّى ، بِأَضْعَافِ الَّذِى جَاءَ ، ظَامِيَا

كَذَلِكَ مَىٌّ فِى الثِّيَابِ إِذَا بَدَتْ وَأَثْوَابُهَا يُخْفِينَ مِنْهَا الْمَخَازِيَا

فَلَوْ أَنَّ غَيْلاَنَ الشَّقِيَّ بَدَتْ لَهُ مُجَرَّدَةً يَوْمًا لَمَا قَالَ ذَامِيَا

كَقَوْلٍ مَضَى مِنْهُ ،وَلَكِنْ لَرَدَّهُ إِلَى غَيْرِ مَيٍّ ، أَوْ لَأَصْبَحَ سَالِيَا

اللغة : « ألا حبذا أهل الملا - البيت » قال التبريزى « ذا من حبذا أشير به إلى الشىء ، وهو مع حب بمنزلة الرجل من نعم الرجل ، إلا أنه أجرى معه مجرى الأمثال : فلا يغير ، ولا يفصل بينهما - والمعنى : محبوب فى الأشياء أهل الملا غير مى فإنها إذا ذكرت لاتستحق مدحا ولا اختصاصا ، وقوله فلا حبذا هى جعل ألف ذا على انفصالها تأسيسا ؛ لأن الروى من اسم مضمر وهو هى » اه كلامه بحروفه . والملا - بزنة الفتى - الأرض ، ومى : هو اسم معشوقة ذى الرمة ، وأصل اسمها مية - بالتاء - ولكنه يستعمله بغير التاء كثيرا فى النداء وغيره « على وجه مىّ مسحة - البيت » قال التبريزى « يريد أن ظاهرها حسن ، كأن الله مسحها بالجمال ، ويكون أصله من قولهم : مسح الرأس باليد ، ثم استعمل فى الدعاء فقيل للمريض : مسح الله مابك من علة ، وقيل أيضا : هو ممسوح الوجه ، يريدون أنه مستوى الخلقة . وحذف جواب لو : أى لوكان باديا لما رغب فيها أحد ، وحذف الجواب لدلالة الكلام عليه » اه. ويروى «وتحت الثياب الخزى» وباديا : اسم فاعل

... ...

فعله بدا يبدو ، ومعناه ظهر « ألم تر أن الماء يخلف طعمه ــ البيت » قال التبريزى : « يخلف طعمه : أى يتغير ، ويخلف طعمه : أى يجىء بخلاف ماظن به » اه ويروى « ألم تر أن الماء يخبث طعمه » أى يصير خبيثا ، ويراد أن الشارب لايسيغه «إذا ماأتاه وارد من ضرورة ــ البيت» قال التبريزى : « الذى جاء ظاميا : أى جاء عليه ، فحذف الجار ووصل الفعل بنفسه فصار جاءه ، ثم حذف الضمير من الصلة استثقالا واستطالة لكون أربعة أشياء شيئا واحدا : الموصول ، والفعل ، والفاعل ، والمفعول ، ومن جوز حذف الجار والمجرور من الصلة فالأمر عنده أقرب . وشبهها بالماء الصافى اللون الخبيث الطعم إذا أتاه العطشان زاده عطشا لأنه لايتمكن من شربه لزعوقته ، وانتصب ظاميا على الحال » اه . وأراد بما ذكره عن حذف العائد أن جمهور النحاة لايجيزون حذف العائد المجرور بحرف الجر إلا أن يكون الموصول أوالموصوف به مجرورا بحرف مماثل للحرف الذى جر العائد كما فى قوله تعالى : (يشرب مما تشربون) وههنا قد حذف العائد من الصلة ، والظاهر أن هذا العائد كان مجرورا بعلى ، فبين أن الجمهور لايرون أن هذا الضمير حذف وهو مجرور المحل بعلى ، وإنما يرون أن حرف الجر حذف أولا فتعدى الفعل بنفسه إلى الضمير ، ثم حذف الضمير وهو مفعول به ، فاعرف هذا « فلو أن غيلان الشقى ــ البيت » قال التبريزى : « انتصب مجردة على الحال ، وأشار بذا من قوله لما قال ذاليا إلى تجرد مى : أى ماحدث نفسه بأنها له ، ويروى لما قال آليا : أى مقصرا عند نفسه فى دعواه ولصرف نسيبه إلى غيرها أو لتسلى عن النساء رأسا وزهد فيهن ، وانتصب آليا على الحال ، وذكر بعضهم أن معنى آليا حالفا : أى كان لايقسم بها ، وهذا خطأ ؛ لأنه كان يجب أن يكون موليا ، ألا ترى أنه يقال : آليت فى اليمين إيلاء ، وقيل فى معناه : إن آ تأوه وتوجع ، والمعنى لم يقل لما يستجد من الزهد فيها : آ لى ، متأوها ، فعلى هذا يكون آحكاية صوت موضعه رفع بالابتداء ، ولى: خبره ، وهو الأقرب على ماذكره المرزوقى» اه . وجعله آ ــ مع كونه اسم صوت ــ فى محل رفع بالابتداء لايتنافى مع ماقرره النحاة من أن أسماء الأصوات لامحل لها من الإعراب لكونها لاتتأثر بالعوامل كأسماء الأفعال ، ووجه ذلك أنه لم يجعلها فى محل رفع إلا بعد أن قصدبها الحكاية ، فكأنها نقلت من اسم الصوت ، فكأنك قد قلت : هذا اللفظ لى ، وذلك نظير قولهم : من حرف جر ، وضرب فعل ماض « كقول مضى منه ولكن لرده ــ البيت » قال التبريزى « اللام فى لرده جواب يمين مضمر » اه .

الإعراب : «ألا» أداة استفتاح وتنبيه « حبذا » حب : فعل ماض دال على كثرة محبة الشىء ومدحه والإشعار بأنه قريب من النفس ، ذا : فاعل حب مبنى على السكون فى محل رفع ، وجملة الفعل وفاعله فى محل رفع خبر مقدم « أهل » مبتدأ مؤخر ، وهو مضاف و «الملا» مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر «غير» منصوب على الحال «أنه» أن :

(وَأَوْلِ ذَا الْمَخْصُوصَ) أى: اجعل المخصوصَ بالمدح أو الذم تابعا لذا لا يتقدَّم بحال، قال فى شرح التسهيل: أغفلَ كثيرٌ من النحويين التنبيهَ على امتناع تقديم المخصوص فى هذا الباب، قال ابن بابشاذ: وسببُ ذلك توهُّمُ كونِ المراد من «زيد حبذا» زيد حب هذا، قال فى شرح التسهيل: وتوهُّمُ هذا بعيدٌ فلا ينبغى أن يكون المنعُ من أجله، بل المنع من أجل إجراء حبذا مجرى المثل.

حرف توكيد ونصب، وضمير الشأن اسمها «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان تضمنت معنى الشرط «ذكرت» فعل ماض مبنى للمجهول، والتاء حرف دال على تأنيث المسند إليه «مى» نائب فاعل، والجملة من الفعل ونائب فاعله فى محل جر باضافة إذا إليها «فلا» الفاء واقعة فى جواب إذا، ولا: حرف نفى «حبذا» حب: فعل ماض، وذا: اسم إشارة فاعل حب، وجملة الفعل وفاعله فى محل رفع خبر مقدم «هى» مبتدأ مؤخر، وجملة المبتدإ وخبره لا محل لها من الإعراب جواب إذا، وجملة الشرط والجواب فى محل رفع خبر أن، وأن ومادخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بإضافة غير إليه.

الشاهد فيه: فى قوله «حبذا أهل الملا» شاهد لهذه المسألة وإن لم يكن مقصودا للشارح هنا، وفى قوله «لاحبذا هى» شاهد آخر هو المقصود للشارح من الإتيان بهذا البيت؛ فأما الأول فهو دليل على أن المتكلم إذا أراد المدح استعمل «حب» وجاء معها بذا، ونظيره قول جرير ابن عطية بن الخطفى:

يَا حَبَّذَا جَبَلُ الرَّيَّانِ مِنْ جَبَلٍ وَحَبَّذَا سَاكِنُ الرَّيَّانِ مَنْ كَانَا
وَحَبَّذَا نَفَحَاتٌ مِنْ يَمَانِيَةٍ تَأْتِيكَ مِنْ قِبَلِ الرَّيَّانِ أَحْيَانَا

ونظيره أيضا قول الشاعر:

حَبَّذَا رَجْعُهَا إِلَيْكَ يَدَيْهَا فِى يَدَىْ دِرْعِهَا تَحُلُّ الإِزَارَا

ونظيره أيضا قول الشاعر:

وَحَبَّذَا حِينَ تُمْسِى الرِّيحُ بَارِدَةً وَادِى أُشَىٍّ وَفِتْيَانٌ بِهِ هُضُمُ

ونظيره أيضا قول الصمة بن عبد الله القشيرى:

أَلاَ يَا حَبَّذَا نَفَحَاتُ نَجْدٍ وَرَيَّا رَوْضِهِ بَعْدَ الْقِطَارِ

وأما الثانى فيدل على أن المتكلم إذا أراد الذم جاء بحب مسبوقة بحرف النفى ووصل بها ذا أيضا، ونظيره قول الشاعر:

لاَ حَبَّذَا أَنْتِ يَا صَنْعَاءُ مِنْ بَلَدٍ وَلاَ شَعُوبُ هَوًى مِنِّى وَلاَ نُقُمُ

وقد جمع بين العبارتين اللتين جمع بينهما بيت الشاهد ذلك الذى يقول:

أَلاَ حَبَّذَا عَاذِرِى فِى الْهَوَى وَلاَ حَبَّذَا الْجَاهِلُ الْعَاذِلُ

ويجب فى « ذا » أن يكون بلفظ الإفراد والتذكير (أَيًّا كَانَ) المخصوصُ : أى أىّ شىء كان ، مذكرا أو مؤنثا ، مفردا أو مثنى أو مجموعا (لاَ * تَعْدِلْ بِذَا) عن الإفراد والتذكير (فَهْوَ يُضَاهِي الْمَثَلاَ) والأمثالُ لا تغير ، فتقول : حَبَّذَا زَيْدٌ ، وحَبَّذَا الزَّيْدَانِ ، وحَبَّذَا الزَّيْدُونَ ، وحبذا هِنْدٌ ، وحَبَّذَا الْهِنْدَانِ ، وحَبَّذَا الْهِنْدَاتُ ، ولا يجوز حَبَّ ذانِ الزيدان ، ولا حَبَّ هؤلاء الزيدون ، ولا حَبَّ ذِي هندٌ ، ولا حَبَّ تانِ الهندان ، ولا حب أولاء الهندات . قال ابن كيسان : إنما لم يختلف « ذا » لأنه إشارة أبداً إلى مُذَكَّر محذوف والتقدير فى حبذا هند : حبذا حُسْنُ هندٍ ، وكذا باقى الأمثلة ، ورد بأنه دعوى بلا بينة .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : إنما يُحتاج إلى الاعتذار عن عدم المطابقة على قول مَنْ جعل « ذا » فاعلا ، وأما على القول بالتركيب فلا .

الثانى : لم يذكر هنا إعراب المخصوص بعد « حبذا » ، وأجاز فى التسهيل أن يكون مبتدأ والجملة قبله خبره ، وأن يكون خبر مبتدإ واجبِ الحذف ، وإنما لم يذكر ذلك هنا اكتفاء بتقديم الوجهين فى مخصوص نعم ، هذا على القول بأن « ذا » فاعل ، وأما على القول بالتركيب فقد تقدم إعرابه .

الثالث : يُحذَف المخصوص فى هذا الباب للعلم به كما فى باب نعم ، كقوله :

٧٦٣ — أَلاَ حَبَّذَا لَوْلاَ الْحَيَاءُ وَرُبَّمَا   مَنَحْتُ الْهَوَى مَا لَيْسَ بِالْمُتَقَارِبِ

---

٧٦٣ — هذا بيت من الطويل وهو ثالث أربعة أبيات ، وقد روى هذه الأبيات الأربعة العلامة العينى فى شرح الشواهد الكبرى ، ونسبها أول الأمر إلى المرار بن هماس ، ثم قال : «ويقال : مرداس بن هماس » اهـ . وقد رواها من قبله أبو تمام حبيب بن أوس الطائى فى ديوان الحماسة (انظر شرح التبريزى بتحقيقنا : ٣ / ٣٣٩) ونسبها إلى مرداس بن هام الطائى ، ونقل الخطيب التبريزى عن أبى العلاء تفسيرا لاشتقاق الاسم على أن من الرواة من ينسبها إلى المرار بن هماس ، وعلى هذا يكون قول العينى «ويقال : مرداس بن هماس» تحريفا صوابه أن يقال «ويقال مرداس بن همام » فتبين ذلك . وقبل البيت المستشهد به قوله :

هَوِيتُكِ حَتَّى كَادَ يَقْتُلُنِي الْهَوَى   وَزُرْتُكِ حَتَّى لاَمَنِي كُلُّ صَاحِبِ
وَحَتَّى رَأَى مِنِّي أَعَادِيكِ رِقَّةً   عَلَيْكِ ، وَلَوْلاَ أَنْتِ مَالاَنَ جَانِبِي

... ...

أَلاَ حَبَّذَا لَوْلاَ الْحَيَاءُ ، وَرُبَّمَا مَنَحْتُ الْهَوَى ... البيت ، و بعده :

بِأَهْلِي ظِبَاءٌ مِنْ رَبِيعَــةِ عَامِرٍ عِذَابُ الثَّنَايَا مُشْرِفَاتُ الْحَقَائِبِ

اللغة : « هويتك » الهوى : الحب والعشق ، والفعل منه هوى يهوى ــ مثل رضى يرضى ــ ويأتى هذا الفعل مثل رمى يرمى بمعنى سقط من عال ، ومثل عجز هذا البيت عجز قوله أبى صخر الهذلى :

مَلِلْتُكِ حَتَّى قِيلَ لاَيَعْرِفُ الْهَوَى وَزُرْتُكِ حَتَّى قِيلَ لَيْسَ لَهُ صَبْرُ

« وحتى رأى منى ــ البيت » هكذا وقع فى عبارة العينى ، ورواه أبو تمام * وحتى رأوا منى أدانيك رقة * وفيه اتصال الواو الدالة على جمع الذكور بالفعل المسند إلى فاعل ظاهر ، وهى لغة جماعة من العرب يقال إن طيئا منهم فهى لغة الشاعر ، والأعادى : جمع أعدى الذى هو أفعل تفضيل من العداوة ، والأدانى : جمع أدنى الذى هو أفعل تفضيل من الدنو بمعنى القرب ، قال التبريزى فى شرح هذا البيت : « أى لولا هواك مالان جانبى : أى مالنت لهم » اه . ويقال : فلان لين الجانب ، إذا كان سهل الخلق سمحا « ألاحبذا لولا الحياء ــ البيت » قال التبريزى فى شرحه : « ألاحبذا : المحبوب محذوف كما حذف المحمود فى قوله تعالى : (نعم العبد إنه أواب) والمراد حبيب إلى التهتك فى الهوى لولا الحياء ، على أننى ربما منحت هواى مالا مطمع فى دنوه ، ويروى : من ليس بالمتقارب ، أى أحببت من لاينصفنى ولامطمع فيه » اه . وقوله « بأهلى ظباء من ربيعة عامر ــ البيت » قال التبريزى فى شرحه : « أى يفدى بأهلى ظباء ، يعنى نساء عذاب المباسم حسان الثغور مشرفات الأرداف ، وأصل الحقيبة خرج يشــد على عجز البعير أو الفرس فجعل الأعجاز حقائب لسكونها هناك » اه كلامه .

الإعراب : « ألا » حرف استفتاح وتنبيه مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « حبذا » حب : فعل ماض دال على المدح وعلى أن الممدوح محبوب قريب من القلب ، مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، وذا : اسم إشارة فاعل حب مبنى على السكون فى محل رفع ، وجملة الفعل الدال على المدح وفاعله فى محل رفع خبر لمبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام : حبذا تهتكى فى الحب ، أوحبذا ذكر النساء ، أوحبذا ترددى لزيارتك ، أونحو ذلك « لولا » حرف يدل على امتناع جوابه لوجود شرطه مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « الحياء » مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وخبر المبتدأ محذوف وجوبا ، وتقدير الكلام : لولا الحياء موجود ، وجملة المبتدأ وخبره هى شرط لولا ، وجواب لولا ههنا محذوف لدلالة ماقبله من الكلام عليه ، وتقدير الكلام : لولا الحياء لزرتك ، أولذكرتك ، أولأظهرت التهتك فيك ، أونحوه « وربما » الواو استئنافية ، رب : حرف تقليل وجر ، وما : حرف يكف رب عن طلب الدخول على الأسماء

أي : ألا حبذا ذِكْرُ هذه النساء لولا الحياء ، وسأذكر ما يفارق فيه مخصوصُ حبذا مخصوصَ نعم آخِرًا ، اهـ .

(وَمَا سِوَى ذا ارْفعْ بِحَبَّ أو فجُرْ * بِالْبَا) نحو حَبَّ زَيْدٌ رَجُلاً ، وحَبَّ بِهِ رَجُلاً (وَدُونَ ذَا انْضِمَامُ الْحَا) من حبَّ بالنَّقْل من حركةِ العين (كَثُرْ) ويُنْشَدُ بالوجهين قوله :

ويسوغ دخولها على الجمل الفعلية « منحت » منح : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله مبنى على الضم فى محل رفع « الهوى » مفعول ثان لمنح تقدم على المفعول الأول « ما » اسم موصول بمعنى الذى مفعول أول لمنح مبنى على السكون فى محل نصب « ليس » فعل ماض ناقص دال على النفى ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول « بالمتقارب » الباء حرف جر زائد ، المتقارب : خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، وجملة ليس واسمه وخبره لا محل لها من الإعراب صلة ما الموصولة الواقعة أحد مفعولى منح .

الشاهد فيه : قوله « ألاحبذا لولا الحياء » حيث حذف المخصوص بالمدح بعد حب ، ارتكانا على انفهام الكلام، وعلى أن السامع متى سمع سابق الكلام استطاع أن يعرف المخصوص المحذوف ويقدره ، وأصل الكلام : ألاحبذا التهتك فى الهوى لولا الحياء ، مثلا، هذا توضيح كلام الشارح رحمه الله تبعا للنحاة ، وهو مبنى على أن الرواية «لولا الحياء» وأنها حرف امتناع لوجود على ما بيناه فى إعراب البيت، ويقتضى ذلك أن يكون مابعد لولا مبتدأ حذف خبره وجوبا كما هو مقرر فى مواضع حذف الخبر وجوبا فى باب المبتدإ والخبر ، فإن رويت «لوما الحياء» احتمل أن يكون « لوما» هو لولا بابدال اللام ميما إبدالا لغويا لا إبدالا صرفيا ، واحتمل أن يكون «لوما» مصدرا بمعنى اللوم مضافا إلى مابعده ، ويكون هو المخصوص بالمدح ، وهذا وجه ذكره الخطيب التبريزى عن شيخه أبى العلاء المعرى ، قال « وقال — يريد أبا العلاء — فى قوله لوما الحياء : هو فى معنى لولا الحياء : أى حبذا ذكر هؤلاء النساء لولا أنى أستحيى أن أذكرهن، والحياء : مرفوع بالابتداء ، والخبر محذوف والمعنى لولا الحياء يمنعنى ، ولو رويت لوما الحياء فجعلت لوما من اللوم وأضيفت إلى الحياء لحسن ذلك ، والمعنى قريب من الأول ، وأنشد أبو زيد :

أَمَا تَنْفَكُّ تَرْكَبُنِي بِلَوْمَا لَهِجْتَ بِهَا كَمَا لَهِجَ الْفِصَالُ

ويكون المعنى : حبذا لوم الحياء لى ومنعه إياى من أن أظهر ما فى نفسى » اهـ . كلامه بحروفه .

٧٦٤ — * وَحَبَّ بِهَا مَقْتُولَةً حِينَ تُقْتَلُ *

أما مع « ذا » فيجب فتح الحاء .

---

٧٦٤ — هذا عجز بيت من الطويل ، ويروى النحاة صدره هكذا :

* فَقُلْتُ اقْتُلُوهَا عَنْكُمُ بِمِزَاجِهَا *

وهـذا بيت من قصيدة طويلة للأخطل التغلبى ، يمدح فيها خالد بن عبد الله بن أسيد بن أبى العيص بن أمية ، ويذكر وقعة الجحاف بن حكيم السلمى ، وكان خالد أحد أجواد العرب ، وكان من أجود أهل الشام ، ومطلع هذه القصيدة قوله :

عَفَا وَاسِطٌ مِنْ آلِ رَضْوَى فَنَبْتَلُ فَمُجْتَمَعُ الْحُرَّيْنِ فَالصَّبْرُ أَجْمَلُ
فَرَابِيَةُ السَّكْرَانِ قَفْرٌ فَمَا لَهُمْ بِهَا شَبَحٌ إِلاَّ سِلَامٌ وَحَرْمَلُ
صَحَا الْقَلْبُ إِلاَّ مِنْ ظَعَائِنَ فَاتَنِي بِهِنَّ ابْنُ خَلَّاسٍ طُفَيْلٌ وَعَزْهَلُ
كَأَنِّى غَدَاةَ انْصَعْنَ لِلْبَيْنِ مُسْلِمٌ بِضَرْبَةِ عُنْقٍ أَوْ غَوِىٌّ مُعَذَّلُ

وقبل البيت المستشهد به قوله :

وَجَاءوا بِبَيْسَانِيَّةٍ هِىَ بَعْدَمَا يَعُلُّ بِهَا السَّاقِى أَلَذُّ وَأَسْهَلُ
تَمُرُّ بِهَا الْأَيْدِى سَنِيحًا وَبَارِحًا وَتُوضَعُ بِاللَّهُمَّ حَىِّ وَتُحْمَلُ
وَتُوقَفُ أَحْيَانًا فَيَفْصِلُ بَيْنَنَا غِنَاءُ مُغَنٍّ أَوْ شِوَاءٌ مُرَعْبَلُ
فَلَذَّتْ لِمُرْتَاحٍ وَطَابَتْ لِشَارِبٍ وَرَاجَعَنِى مِنْهَا مِرَاحٌ وَأَخْيَلُ
فَمَا لَبِثَتْنَا نَشْوَةٌ لَحِقَتْ بِنَا تَوَابِعُهَا مِمَّا نُعَلُّ وَنُنْهَلُ
تَدِبُّ دَبِيبًا فِى الْعِظَامِ كَأَنَّهُ دَبِيبُ نِمَالٍ فِى نَقًا يَتَهَيَّلُ
فَقُلْتُ اقْتُلُوهَا عَنْكُمُ بِمِزَاجِهَا وَحُبَّ بِهَا ... البيت ، وبعده :
رَبَتْ وَرَبَا فِى حِجْرِهَا ابْنُ مَدِينَةٍ يَظَلُّ عَلَى مِسْحَاتِهِ يَتَرَكَّلُ
إِذَا خَافَ مِنْ نَجْمٍ عَلَيْهَا ظَمَاءَةً أَدَبَّ إِلَيْهَا جَدْوَلاً يَتَسَلْسَلُ

اللغة : « عفا » درس وذهبت معالمه ، ويأتى هذا الفعل بهذا المعنى لازما كما فى هذا البيت ، ويأتى متعديا فيكون معناه أخلقه وأذهب معالمه وآثاره ، ويأتى عفا — أيضا — بمعنى كثر ، فى غير هذا الموضع « واسط » قرية بالخابور قرب قرقيسيا ، قال ياقوت : « وإياها عنى الأخطل فى قوله : * عفا واسط . . . البيت * لأن الجزيرة منازل تغلب » اه « من آل رضوى فنبتل » رضوى

... ...

ونبتل : موضعان بالشام ، وروى « عفا واسط من آل ليلى فنبتل » ولعله خير مما أثبتناه فى رواية الأبيات عن ديوان الأخطل « فمجتمع الحرين » الحران بضم الحاء - تثنية الحر ، وهما واديان بنجد ، وواديان بالجزيرة، أوعلى أرض الشام «فرابية السكران» السكران : موضع بالشام «سلام» إن رويته بكسر السين فهو جمع سلمة ، وإن رويته بفتح السين فهو جمع سلامة ، وهو ضرب من الشجر « ظعائن » جمع ظعينة ، وأصل الظعينة المرأة إذا كانت فى الهودج ، فإن لم تكن فى الهودج فلا يقال لها ظعينة ، وكثر استعمال ذلك عندهم حتى صار يقال للبعير يحمل المرأة ظعينة : إما لأن البعير سبب الظعن : أى الارتحال عن الأوطان ومفارقة الأهل والخلان ، وإما لعلاقة المجاورة كما سموا البعير الذى يحمل الماء راوية ، وأصل الراوية المزادة يكون فيها الماء «ابن خلاس وعزهل» هما ولدا عم من تغلب ، وطفيل : بدل من ابن خلاس ، فهواسمه «انصعن» خضعن وانقدن «البين» الفراق ، ومعنى انقيادهن للبين أنهن مضين وتفرقن ، ويروى فى مكانه « أوضعن » من الإيضاع وهو ضرب من السير «مسلم» مستكين «عنق» هو هنا بتسكين النون للتخفيف ، وكل اسم أوفعل ثلاثى ثانيه مكسور أو مضموم يجوز عند بنى تميم تسكين ثانيه تخفيفا ، بخلاف المفتوح ثانيه ؛ لأن الفتحة خفيفة فلا يعدل عنها ولا إلى الأخف منها وهو السكون « غوى معذل » يكثر الناس لومه وتعنيفه على فعله « بيسانية » نسبها إلى بيسان ، وهى بلدة بناحية الأردن ، وأراد خمرا « يعل بها الساقى » مأخوذ من العلل - بفتح العين واللام جميعا - وهو الشرب الثانى بعد الشرب الأول ، والشرب الأول يقال له نهل بفتح النون والهاء جميعا « ألذ » أراد أن طعمها فى المرة الثانية ألذ منه أول مرة « وأسهل » أراد أن مساغها إلى الحلق أسهل حينئذ « سنيحاً وبارحاً » السنيح فى الأصل : ما جاء من الطير عن يمينك يريد جهة شمالك ، والبارح عكسه ، فهو ما جاء عن شمالك يريد يمينك ، وأكثر العرب يتيامن بالسنيح ويتشاءم بالبارح ، ومن العرب من يتطيرون من السنيح ويتيمنون بالبارح عكس الأولين «وتوضع باللهم حى وتحمل» يريد أنه يسمى عليها بذكر الله فى رفعها إلى فمه وفى وضعها . قبحه الله ! « شواء مرعبل » الشواء : اللحم المشوى ، والمرعبل : اسم مفعول فعله « رعبلت اللحم » أى قطعته قطعا صغارا لتصل إليه النار فتنضجه ، ويروى « أو شوى مرعبل » وشوى : فعيل بمعنى مفعول « فلذت لمرتاح ... إلخ » المرتاح : الأريحى ، وهو الذى يهتز للكرم . والمراح : النشاط ، والأخيل : الخيلاء والكبر « تدب دبيبا فى العظام » شبه دبيبها فى البدن بدبيب النمل فى نقا - وهو ما ارتفع من الرمل - يتهيل : أى ينهار ويتحدر ويتساقط « فقلت اقتلوها » يقال : قتل الخمر يقتلها قتلا ، إذا مزجها بالماء ليكسر حدتها ويذهب سورتها ، وقوله : «وحب بها» هذه رواية النحاة ، ويروى فى مكانها «وأطيب بها» ويروى أيضا « وأكرم بها » ويروى « وأحبب بها » وقد ذكرنا ذلك فى شرح الشاهد رقم ٧٦١ ، وذكرنا

... ...

هنالك بعض ما تدل عليه الروايات المختلفة « ربت وربا فى حجرها ... إلخ » ربت : زكت ونمت وطابت ، ويروى « وربا فى كرمها » والمراد أنه نشأ معها وبنشوئها ، وابن مدينة : هــذه كلمة تقال للرجل العالم بالأمر الفطن ، ويقال : فلان ابن بجدة هذا الأمر ، وابن مدينته ، وابن بلدته، وابن بعثطه ، وابن سرسوره ، فكأنه قال : ربت وربا معها العالم بأمرها ، هذا أحد معانى هذه الكلمة ، ويحتمل أن يكون أراد ماذكره ابن خالويه وأبو عبيدة من أن العبد يقال له مدين ، والأمة يقال لها مدينة ، فابن المدينة هو ابن الأمة ، وكأنه أراد نمت ونما معها القائم على كرمها يسقيه وينفى عنه غرائب الحشائش ، والمسحاة : الفأس التى يقشر بها وجه الأرض ، ويتركل : يدفعها كأنه يركلها برجله « إذا خاف من نجم عليها ظماءة » يعنى أنه إذا خاف عليها العطش من نجوم الصيف وهى الثريا والدبران والجوزاء جاء إليها بالماء من جدول ، والجدول : النهر الصغير ، ويتسلسل : يجرى فى حدور أو صبب .

المعنى : يتعجب من كثرة محبته للخمر إذا مزجت بالماء ، فهو لذلك يأمر أصحابه بأن يشعشعوها له بالماء لتكون على الوجه الذى يحبه ويرغب فيه .

الإعراب : « فقلت » فعل ماض مبنى على الفتح المقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالسكون الأتى به لدفع كراهة توالى أربع متحركات فيما هو كالـكلمة الواحدة ، وتاء المتكلم فاعله ، مبنى على الضم فى محل رفع «اقتلوها» فعل أمر مبنى على حذف النون ، وواو جماعة الذكور فاعله مبنى على السكون فى محل رفع ، وضمير الغائبة العائد إلى الخمر مفعول به مبنى على السكون فى محل نصب ، وجملة الفعل وفاعله ومفعوله فى محل نصب مقول القول «عنكم» جار ومجرور متعلق باقتلوا « بمزاجها » الباء حرف جر ، مزاج : مجرور بالباء ، والجار والمجرور متعلق باقتلوا ، ومزاج مضاف وضمير الغائبة العائد إلى الخمر مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « وحب » الواو استئنافية ، حب : فعل ماض لإنشاء المدح ، مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب « بها» الباء حرف جر زائد ، وضمير الغائبة العائد إلى الخمر فاعل حب « مقتولة » تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة « حين » ظرف زمان متعلق بحب ، منصوب به وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « تقتل » فعل مضارع مبنى للمجهول ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى الخمر ، وجملة الفعل ونائب فاعله فى محل جر بإضافة حين إليها .

الشاهد فيه : قوله « حب بها مقتولة » ومحل الاستشهاد فى هذا الموضع كلمة « حب » فإنها تروى بروايتين : إحداهما بفتح الحاء ، والثانية بضم الحاء ، والباء فى كلتيهما مشددة مفتوحة لأن الفعل ماض مبنى على الفتح ؛ والأصل على كلتا الروايتين « حبب » بفتح الحاء وضم الباء الأولى ـ على مثال كرم وظرف وحسن وأشباههن ـ فأما تخريج رواية فتح الحاء فعلى أنه لما اجتمع المثلان

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : قال فى شرح الكافية : وهـذا التحويل مُطَّرد فى كل فِعْلٍ مقصودٍ به المدحُ . وقال فى التسهيل : وكذا فى كل فعل حلقى الفـاء مراداً به مدحٌ و تعجب .

الثـانى : قوله : « كثر » لايدلّ على أنه أكثر من الفتح . قال الشارح : وأكثر ماتجىء « حَبَّ » مع غير « ذا » مضمومَةَ الحاء ، وقد لاتضم حاؤها ، كقوله :

٧٦٥ — * فَحَبَّذَا رَبًّا وَحَبَّ دِيناَ *

انتهى .

فى موضع يجب فيه إدغام أحدهما فى الآخر سكن أولهما ثم أدغمه ولم يزد على ذلك شيئا ، فهذه الفتحة التى على الحاء هى فتحة البنية التى كانت للحاء فى حال الفك ، وأما تخريج رواية ضم الحاء فعلى أنه لما اجتمع المثلان ، وهما متحركان وأولهما مضموم ، ولا بد لعملية الإدغام من تسكين أول الحرفين المتماثلين ، نقل حركة أول المثلين إلى فاء الكلمة بعد سلب هذه الفاء حركتها ، ليدل بهذا النقل من أول الأمر على أن الفعل كان مضموم العين ، ثم أدغم أحد المثلين فى الآخر ، فصارت إلى ما ترى .

ومن تقرير هذا الكلام يتبين لك أن فتح الحاء يشتمل على عملين : أولهما إسكان عين الفعل والثانى إدغام أحد المثلين فى الآخر ، والمقصود من هاتين الحركتين التخفيف ، فأما ضم الحاء فيشتمل على ثلاثة أعمال أو أربعة إن أردت : سلب حركة الفاء التى هى الحاء ، ونقل حركة العين التى هى الباء الأولى إليها ، وإسكان العين ، والإدغام ، وإن شئت اعتبرت نقل حركة العين إلى الفاء وسكون العين شيئا واحدا ، لأن الحركة إذا زالت عن الحرف صار ساكنا ، فتكون الأعمال ثلاثة كما ذكرنا .

٧٦٥ — قال العلامة الصبان « قوله فحبذا ربا وحب دينا — من كلامه صلى الله عليه وسلم حين نزل فى الخندق » اه ، وظاهره خطأ من وجهين : الأول من جهة الرواية ، فإن الرواة الأثبات رووا هذا البيت وأبياتا معه ، ونسبوها لعبد الله بن رواحة الأنصارى ، رضى الله عنه ا والثانى من جهة الديانة ، فإن الله تعالى يقول عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : (وما علمناه الشعر وما ينبغى له) وقد ثبت أن النبى صلوات الله وسلامه عليه كان لايقيم وزن الشعر ، وكان يمتنع كثيرا من إنشاد ما سمع من الشعر ، فقد رووا أنه أراد أن يروى قول طرفة بن العبد البكرى :

* وَيَأْتِيكَ بِالأَخْبَارِ مَنْ لَمْ تُزَوِّدِ *

... ...

فقال : ويأتيك من لم تزود بالأخبار ، وروى أنه سمع منشدا ينشد :

يأيُّهَا الرَّجُلُ المحوِّلُ رَحْلَهُ هَلاَّ نَزَلْتَ بآلِ عَبْــدِ الدَّارِ

وكان أبو بكر الصديق رضى الله عنه معه ، فالتفت إليه وقال : أهكذا قال الشاعر ؟ فقال أبو بكر : لا ، ولكنه قال :

يأيُّها الرَّجُلُ المحوِّلُ رَحْلَهُ هَلاَّ نَزَلْتَ بآلِ عَبْدِ مَنَافِ

فقال صلى الله عليه وسلم : هكذا كنا نسمعه ، كل ذلك لأن الله تعالى عصمه من أن يقول الشعر ، وبالغ فى عصمته فلم يمكنه من إقامته ، وإن يكن هو صلى الله عليه وسلم من البلاغة بالمنزلة التى لا تدانيها منزلة .

والشاهد بيت من مشطور الرجز يقوله عبد الله بن رواحة فى أبيات وهى :

باسْمِ الإِلٰهِ وَبِهِ بَدِينا وَلَوْ عَبَدْنَا غَيْرَهُ شَقِينَا

* فحبذا رَبًّا وحَبَّ دِيناَ *

وعذر العلامة الصبان تتمده الله تعالى برحمته ورضوانه أنه قد رأى جماعة ممن تقدموه قالوا إن النبى صلى الله عليه وسلم قال ذلك يوم غزوة الخندق فحكى قولهم ، وقد وقفت على مثل كلامه فى كلام المحدث ابن كثير ، ومن بعده فى كلام العلامة القسطلانى فى المواهب، وفى كلام المؤرخ العظيم المقريزى فى كتابه « إمتاع الأسماع بما للرسول من الأبناء والأموال والحفدة والمتاع » (ج ١ ص ٢٢١) إلا أن بيت الشاهد ورد فى هذين الكتابين الأخيرين على وجه لا يتم به الاستشهاد ولا يستقيم معه الوزن ، فقد ورد فيهما * فحبذا ربا وحبذا دينا * حتى نبه شارح المواهب على أن وزنه غير مستقيم ، وعلى أنه لم يره على هذا الوجه فى كلام أحد ، وقد ورد فى البداية والنهاية لابن كثير (ج ٤ ص ٩٧) هكذا :

باسْمِ الإلٰه وبه هُدِيناَ وَلَوْ عَبَدْنَا غَيْرَهُ شَقِيناَ

* فحَبَّذَا رَبًّا وحَبَّ دِيناَ *

وقال بعد روايته « وهذا حديث غريب من هذا الوجه » والغالب أنه لم يجده غريبا إلا من ناحية السند على ما هو اصطلاح علماء أصول الحديث .

اللغة : « بدينا » المراد ابتدأنا ، يعنى أنهم يستفتحون عملهم باسم الإله ، والمستعمل الكثير فى العربية « بدأنا » بفتح الدال وبالهمز ، فإذا سهلت الهمزة قلبت ألفاً ثم تقلب الألف ياء كالألف الأصلية التى أصلها الياء فى نحو قضينا ورمينا ، إلا أن الدال مفتوحة انفتاح عين الكلمة فيما ذكرنا

... ...

من الأمثلة ؛ فإما أن تكون الرواية هكذا بفتح الدال وسكون الياء ، فلا يكون فى الكلمة إلا تسهيل الهمزة على الوجه الذى ذكرناه ، وهو واضح ؛ وإما أن تكون الرواية بكسر الدال كما يفهم من كلام ابن الأثير فى النهاية وكلام الزرقانى على المواهب ، وحينئذ يزيد الأمر عملا وهو قلب فتحة الدال كسرة لتناسب البيتين بعده ، ولا أرى أن تأخذ بذلك لأنه لاوجه لهذا من العربية ، قال ابن الأثير فى النهاية بعد أن أنشد البيتين الأول والثانى مانصه « يقال : بديت بالشىء ــ بكسر الدال ــ أى بدأت به ، فلما خفف الهمزة كسر الدال فانقلبت الهمزة ياء ، وليس هو من بنات الياء » اهـ بحروفه .

الإعراب : « حبذا » حب : فعل ماض لإنشاء المدح ، مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب وذا : اسم إشارة فاعل حب ، مبنى على السكون فى محل رفع «ربا» تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة « وحب » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، حب : فعل ماض ، مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، وفاعله اسم إشارة حذف لدلالة اسم الإشارة السابق عليه ، أو ضمير مستتر يعود إلى اسم الإشارة السابق ، والوجه الثانى أليق بمذهب البصريين الذين لايجيزون حذف الفاعل « دينا » تمييز منصوب .

الشاهد فيه : فى هذا البيت شاهدان لهذا الباب : الأول فى قوله « حبذا ربا » وذلك لأنه أتى بحب لإنشاء المدح وجاء بفاعل هذا الفعل اسم إشارة للمفرد ، وهذا الاستشهاد غير مقصود للشارح فى هذا الموضع ، ولا يجوز فى حاء « حبذا » إلا الفتح على ماعرفت ، والشاهد الثانى فى قوله « حب دينا » حيث جاء بحب فعلا ماضيا لإنشاء المدح ، ولم يصل بها اسم الإشارة الذى كثر وصل هذا الفعل به ، والأصل أنه يجوز لك فى حاء « حب » إذا لم يتصل بها اسم الإشارة وجهان : أحدهما الفتح على ماكانت عليه الحاء قبل نقل الفعل إلى إنشاء المدح أو الذم . والثانى الضم بتقدير نقل حركة الباء الأولى التى هى عين الفعل إلى الحاء التى هى فاء الفعل ، وقد أوضحنا لك هذين الوجهين فى شرح الشاهد السابق ، والأكثر من هذين الوجهين الضم ، والفتح أقل من الضم ، ولكنه فى حد ذاته وارد وكثير ، ومما ورد فيه فتح الحاء من « حب » التى لم يتصل بها اسم الإشارة هذا البيت فى قوله « وحب دينا » والبيت السابق فى قوله « وحب بها مقتولة » .

فإن قلت : فلماذا كان ضم الحاء من « حب » إذا لم يتصل بها اسم الإشارة أكثر من فتحها حينئذ ؟

فالجواب على ذلك أن نقول لك : أنت تعلم أن أصل «نعم» و « بئس » بفتح أولهما وكسر ثانيهما على مثال حسب وعلم وفرح وأشباههن ، وأن أصلهما للدلالة على إخبار المتكلم بحدوث النعمة أو البؤس للمحدث عنه بهما ، فلما أرادوا نقل هذين الفعلين من الإخبار عما ذكرنا إلى إنشاء

... ...

المدح نقلوا حركة عينهما التى هى الكسرة إلى فائهما بعد سلب حركة الفاء فصارا بكسر الفاء وسكون العين ، وكثر ذلك فيهما كثرة تشبه أن يكونوا قد التزموا هذه الحالة فيهما ، فإذا أرادوا أن ينقلوا فعلا آخر غير هذين الفعلين من الإخبار إلى الإنشاء فهم أحرياء بأن يسلكوا فيما ينقلونه لذلك من الأفعال نفس الطريق التى سلكوها فى نعم وبئس بأن ينقلوا حركة عين الفعل المراد نقله إلى فائه ، ليدلوا من أول الأول على شيئين : الأول أن عين هذا الفعل كانت محركة بهذه الحركة التى على الفاء . والثانى أن هذا الفعل محول عن أصله ومنقول من صورة إلى صورة ، ليكون ذلك إعلاما بالانتقال فى معناه أيضا ، فاعرف هذا فإنه بديع .

وبعد كتابة ما تقدم بزمن طويل عثرت على كلام للجوهرى فى الصحاح يؤيده ، فإنه أنشد قول الغنوى :

لاَ يَمْنَعُ النَّاسُ مِنِّى مَا أَرَدْتُ وَلاَ أُعْطِيهِمُ مَا أَرَادُوا حُسْنَ ذَا أَدَبَا

قال قبل إنشاده « وقد حسن الشىء ــ بضم السين ــ وإن شئت خففت الضم فقلت حسن الشىء ــ بسكون السين ــ ولا يجوز أن تنقل الضم إلى الحاء ، لأنه خبر ، وإنما يجوز النقل إذا كان بمعنى المدح أو الذم ، لأنه يشبه فى جواز النقل بنعم وبئس ، وذلك أن الأصل فيهما نعم وبئس ــ بكسر العين ــ فسكن ثانيهما ، ونقلت حركته إلى ما قبله ، وكذلك كل ما كان فى معناهما ، قال الشاعر * لايمنع الناس منى .... البيت * أراد حسن هذا أدبا ، خفف ونقل » اهـ كلامه بحروفه .

قال أبو رجاء غفر الله تعالى له ولوالديه : ويؤخذ من كلام الجوهرى شيئان : أولهما أن نقل حركة العين إلى الفاء خاص بباب المدح والذم وما بمعناهما كالتعجب . وثانيهما أن نقل حركة العين فى نعم وبئس قد جعلت أصلا يقاس عليه غيرهما مما أريد به معناهما أو ما يشبه معناهما ، وكلامنا الأول يدل على هذين الأمرين ، ويزيد أمرا ثالثا ، وهو أن النقل فى غير نعم وبئس أكثر من حذف الحركة من غير نقلها إلى الفاء ، ومستندنا فى هذا أن من سنن العرب إذا شبهوا شيئا بشىء أن يعطوه حكمه ، والنقل فى نعم وبئس هو الكثير الشائع حتى ليكاد الاستعمال يطبق عليه ، فليكن النقل فى غيرها مما حمل عليهما بهذه المنزلة ، ونكاد نرى أن النقل فى حب ونحوها كثير ، وأن إسكان العين من غير نقل حركتها قليل فى ذاته أو نادر ، ليتم القياس ويأخذ الفرع حكم أصله تماما ، لولا أن من النحاة من صرح بأن النقل أكثر من الإسكان من غير نقل ، وهذا يدل على كثرة الثانى لا على ندرته فى ذاته أو قلته .

فإن قلت : فعلى هــــذا لايتم ما ذكرت من القياس لأنه قد بقى شىء من حكم الأصل لم يأخذه الفرع .

فالجواب عن ذلك من وجهين : الأول أنه لايلزم من تشبيه الشىء بالشىء أن يأخذ المشبه كل ما كان للمشبه به . والثانى أن « نعم » و « بئس » لما كثر استعمالهما فى المدح والذم كثرة كادت

﴿ خاتمة ﴾ : يُفَارِقُ مخصوصُ حبذا مخصوصَ نعم من أوجه :

الأول : أن مخصوص حَبَّذَا لايتقدَّم ، بخلاف مخصوص نعم ، وقد سبق بيانه .

الثانى : أنه لاتعمل فيه النواسخ ، بخلاف مخصوص نعم .

الثالث : أن إعرابه خبر مبتدإ محذوف أسهل منه فى باب « نعم » ، لأن ضعفه هناك نشأ من دخول نواسخ الابتداء عليه ، وهى لاتدخل عليه هنا ، قاله فى شرح التسهيل .

الرابع : أنه يجوز ذكر التمييز قبله و بعده ، نحو : حَبَّذَا رَجُلاً زَيْدٌ ، وَحَبَّذَا زَيْدٌ رَجُلا ، قال فى شرح التسهيل : وكلاهما سهل يسير ، واستعماله كثير ، إلا أن تقديم التمييز أولى وأكثر ، وذلك بخلاف المخصوص بنعم ، فإن تأخير التمييز عنه نادر كما سبق . والله أعلم .

تنسى أصلهما كان النقل فيهما بالمنزلة التى ذكرناها ، فأما ماحمل عليهما من الأفعال فلم يكثر استعماله فى إنشاء المدح أو الذم هذه الكثرة ، فلما افترقا من هذه الجهة افترق حكم النقل فيهما على الوجه الذى ذكرناه ، فاعرف هذا والله يتولاك .

أفعل التفضيل

وهو اسم ، لدخول علامات الأسماء عليه ، وهو ممتنع من الصَّرْف ، للزوم الوصفية ووزن الفعل ، ولا ينصرف عن صيغة أَفْعَلَ ، إلا أن الهمزة حذفت فى الأكثر من « خَيْر » « وشَرّ » لكثرة الاستعمال ، وقد يُعامل معامَلَتهما فى ذلك « أَحَبّ » كقوله :

٧٦٦ — * وَحَبُّ شَيْءٍ إِلَى الْإِنْسَانِ مَامُنِعاَ *

---

٧٦٦ — هذا عجز بيت من البسيط ، وصدره قوله :

* وَزَادَنِي كَلَفًا بِالْحُبِّ أَنْ مَنَعَتْ *

ولم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق تتصل به وتحدد ماقيل فيه ، وأنشده ابن منظور فى اللسان (ح ب ب) عن الفراء برواية أخرى غير رواية الشارح تبعا لجماعة من النحاة ، وسنذكرها فى بيان الاستشهاد .

اللغة : « كلفا » هو بفتح الكاف واللام جميعا ، وتقول « كلف فلان بفلانة » — من باب فرح — إذا أحبها حبا شديدا ، وأولع بها ، ولهج بذكرها « منعت » لم تنل وصالها ولم تسمح بالقرب منها ، مثلا ، وحذف المفعول لإرادة العموم ، وباقى البيت ظاهر .

المعنى : لقد زادنى بها غراما وولوعا وألهج لسانى بذكرها أنها منعتنى وصالها ، لأن أحب الأشياء إلى الإنسان ما منعه منه مانع ، بسبب أن طبيعة الإنسان طلعة كلفة بالمعرفة واستطلاع ما غاب عنها ، فكلما منعها أحد شيئا تاقت إلى الحصول عليه لتدرك سره وتعرف مقدار ما فيه من منفعة أو لذة ، مثلا .

الإعراب : « زادنى » زاد : فعل ماض مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به مبنى على السكون فى محل نصب « كلفا » مفعول ثان لزاد ، منصوب بالفتحة الظاهرة « بالحب » جار ومجرور متعلق بكلف « أن » حرف مصدرى ونصب ، مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « منعت » منع : فعل ماض مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، والتاء تاء التأنيث ، حرف مبنى على السكون لامحل له من الإعراب ، وفاعل منع ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى المحبوبة ، وأن مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مرفوع فاعل زاد ، ومفعولا منع محذوفان ، والتقدير : منعتنى وصلها ، مثلا « وحب » الواو للاستئناف ، حرف مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، حب : أفعل تفضيل مبتدأ ، مرفوع

... ...

بالابتداء ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وحب مضاف و« شيء » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « إلى الإنسان » جار ومجرور متعلق بأفعل التفضيل « ما » اسم موصول خبر المبتدإ مبنى على السكون فى محل رفع « منعا » منع : فعل ماض مبنى للمجهول ، مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ، والألف للإطلاق ، وجملة الفعل ونائب فاعله لامحل لها من الإعراب صلة الموصول الواقع خبر المبتدإ .

الشاهد فيه : قوله «حب» فإنه أفعل تفضيل ، وأصله أحبب ـ على زنة أفضل وأعلم ونحوهما ـ فاجتمع مثلان فى مكان العين واللام من الكلمة وأولهما متحرك ، فسكن أولهما ، ثم أدغم أحدهما فى الآخر ، فصار أحب ، مثل أشد وأمد وأظل ونحوهن ، ثم لما كثر استعمال «أحب» فى كلامهم رغبوا إلى تخفيفه حتى يكون أسهل على اللسان ، فحذفوا الهمزة من أوله ، فصار «حبّ» وهذا كله على رواية جماعة من النحاة برفع الباء فى « حبُّ شىءٍ » .

أما الفراء فقد رواه على وجه آخر ، وهو :

وزادَهُ كَلَفًا بالحُبِّ أنْ مَنعَتْ وحَبَّ شَيْئاً إلى الإنسانِ مَامُنِعاَ

وتخريج هذه الرواية على أن « حب » فعل ماض لإنشاء المدح مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، و « شيئا » تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة ، و « إلى الإنسان » جار ومجرور متعلق بحب ، و« ما » اسم موصول فاعل بحب ، مبنى على السكون فى محل رفع ، و« منعا » جملة من فعل مبنى للمجهول ونائب فاعل مستتر فيه لامحل لها من الإعراب صلة الموصول .

قال ابن منظور فى لسان العرب (مادة ح ب ب) : « الأصمعى : حبّ بفلان ، أى ما أحبه إلى ، وقال الفراء : معناه حبب فلان ، بضم الباء ، ثم أسكنت وأدغمت فى الثانية ، وأنشد الفراء * وزاده كلفا بالحب . . . . البيت * قال : وموضع ما رفع ، أراد حبب ـ بضم الباء الأولى ـ فأدغم ، وأنشد شمر :

* وَحَبَّ بالطيفِ المُلِمِّ خَيالاَ *

أى ما أحبه إلى ، أى أحبب به » اه كلامه .

واعلم أن استعمال « حب » أفعل تفضيل على مثال خير وشر قليل لم يكثر فى لسان العرب كثرة خير وشر ، فيكون « خير وشر » شاذين من جهة القياس فصيحين من جهة الاستعمال ، ولهذا وردا فى القرآن الكريم ، قال الله تعالى : (أم أنا خير من هذا الذى هو مهين . ولا يكاد يبين) وقال سبحانه : (أنتم شر مكانا) ولم يرد فيه استعمال « حب » أفعل تفضيل ، ولا فى كلام فصيح غيره ، فتكون « حب » أفعل تفضيل شاذة فى القياس والاستعمال جميعا ، ولعل هذا سر تيان الفراء به على وجه آخر هو الذى بيناه ، فافهم ذلك .

وقد يستعمل خير وشرّ على الأصل كقراءة بعضهم « مَنِ الكَذَّابُ الأَشَرُّ ؟ » . ونحو :

٧٦٧ — * بِلَالُ خَيْرُ النَّاسِ وَابْنُ الْأَخْيَرِ *

٧٦٧ — هذا بيت من مشطور الرجز ، وقد نسبه قوم منهم الشريشى فى شرح مقامات الحريرى إلى رؤبة بن العجاج ، وقد بحثت جميع ديوان رجز رؤبة فلم أجده فيه ، وبحثت ديوان أراجيز العجاج أبيه فلم أجده فيه أيضا ، ومن الناس من يظن أنه لذى الرمة غيلان بن عقبة صاحب مية ، لذكر بلال فيه ، وذو الرمة مدح بلال بن أبى بردة بن أبى موسى الأشعرى كثيرا ، ولم يتيسر لى الآن الوقوف على ديوان ذى الرمة ، وقد وجدت فى ديوان رجز رؤبة بن العجاج بيتا فيه محل الاستشهاد ، وسأذكره عند بيان الاستشهاد بالبيت إن شاء الله تعالى .

اللغة : « بلال » قد سموا بلالا — بكسر الباء وتخفيف اللام مفتوحة — وممن سمى بهذا الاسم بلال بن أبى رباح مؤذن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وبلال بن أبى بردة « خير » أصله أخير — على زنة أعلم وأفضل وأكمل — إلا أن الفرق بين خير وهذه الألفاظ التى ذكرناها أن لما ذكرنا من الألفاظ أفعالا ثلاثية أخذت صيغة التفضيل من مصادرها أو منها على الخلاف المشهور بين نحاة البصرة والكوفة ، أما خير فلا فعل له عند أكثر أهل اللغة ، وعلى هذا يكون شاذا من وجهين: الأول أنه لا فعل له عند بعضهم فيكون مثل قولهم أحمر من فلان وألص من شظاظ ، لأنهما من الحمار واللص ، ولا فعل لهما : أما الأول فبالاتفاق وأما الثانى فعند أكثر العلماء . والوجه الثانى من وجهى الشذوذ أنه لم يأت على زنة أفعل كما جاء نظراؤه، لكنه على هذا الوجه كثير فى الاستعمال، فشذوذه من جهة القياس بالنظر إلى الوجهين المذكورين ، وقوله « وابن الأخير » قد جاء به على الوجه القياسى ، ومع أنه القياس فى نظرائه فهو شاذ من جهة الاستعمال ، فقد اشتمل هذا البيت على نوعين من الشاذ : الأول الشاذ فى القياس الفصيح فى الاستعمال وذلك فى كلمة « خير الناس » الثانى الشاذ فى الاستعمال الفصيح فى القياس ، عكس الأول ، وذلك فى « ابن الأخير » وبقى نوع ثالث ، وهو الشاذ فى القياس والاستعمال جميعا ، وهو شر الثلاثة .

الإعراب : « بلال » مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « خير » خبر المبتدإ مرفوع بالمبتدإ ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وخير مضاف و« الناس » مضاف إليه ، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة « وابن » الواو حرف عطف ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، ابن : معطوف على خير الناس ، والمعطوف على المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وابن مضاف و« الأخير » مضاف إليه ، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : فى هذا البيت شاهدان للمسألة التى نحن بصددها : أما الأول ففى قوله « خير الناس » حيث جاء أفعل التفضيل فى هذه الكلمة على غير الوجه الذى يأتى عليه نظراؤه ، لأن الوجه المقيس الذى يأتى عليه أفعل التفضيل أن يكون على زنة أفعل كأكرم وأحسن وأجمل وأفضل وأنبل

... ...

وما لا يحصى من المثل ، والأصل المقيس أن يقال « أخير الناس » إلا أنه لما كثر استعمالهم لهذه الكلمة خففوها بحذف الهمزة من أولها فقالوا «خير الناس» وقد أخبرناك أن هذا كثير فى استعمال العرب ، فيكون قوله « خير الناس » شاذا فى القياس فصيحا فى الاستعمال ، وهذا الشاهد غير مقصود للشارح فى الإتيان بالبيت هنا ، والشاهد الثانى فى قوله « وابن الأخير » حيث جاء أفعل التفضيل فى هذه الكلمة على الوزن القياسى الذى يأتى عليه نظراؤه ، وإن كان المستعمل الكثير فى الاستعمال بخلافه ، فتكون هذه الكلمة بهذا الوزن شاذا فى الاستعمال وإن كانت قياسية .

ومما جاء على وزنه القياسى فى هذه الكلمة قول رؤبة بن العجاج يمدح القاسم بن محمد بن القاسم الثقفى من أرجوزة طويلة :

يَاقَاسِمَ الْخَيْرَاتِ وَابْنَ الْأَخْيَرِ مَاسَاسَنَا مِثْلُكَ مِنْ مُؤَمَّرِ

قال أبو رجاء غفر الله له ولوالديه : هذا تلخيص وتوجيه ماقاله النحاة فى هذه الكلمة ، والذى عندى أن كلمة « خير » تحتمل وجهين : أولهما أن تكون أفعل تفضيل ، فيكون كلامهم مستقيما ، ويكون أصل خير أخير فحذفت همزته لكثرة الاستعمال طلبا للخفة ، ويكون له حكم أفعل التفضيل الذى سيذكره الناظم والشارح فيما بعد ، من أنه يلزم الإفراد والتذكير فى حالتين ، ويلزم المطابقة فى حالة ، ويجوز فيه الوجهان فى حالة . والوجه الثانى أن يكون « خير » صفة مشبهة ، ويكون أصله خيرا ــ بتشديد الياء ــ فخفف بحذف إحدى الياءين ، كما قالوا : هين ، ولين ، وميت ــ بسكون الياء ــ وأصلها بالتشديد ، والذى يدل على أنه يكون صفة مشبهة مجىء مؤنثه خيرة ــ بالتاء ــ فى قول رجل من بنى عدى تيم تميم جاهلى :

وَلَقَدْ طَعَنْتُ مَجَامِعَ الرَّبَلَاتِ رَبَلَاتِ هِنْدٍ خَيْرَةِ الْمَلَكَاتِ

ومجيئه مجموعا وهو مجرد من أل ومن الإضافة إلى معرفة ، فى قوله تعالى : (فيهن خيرات حسان) فأما تثنية خير فى قول الشاعر :

أَلَا بَكَرَ النَّاعِي بِخَيْرَيْ بَنِي أَسَدْ بِعَمْرِو بْنِ مَسْعُودٍ وَبِالسَّيِّدِ الصَّمَدْ

وفى قول الآخر وهو الفرزدق :

وَقَدْ مَاتَ خَيْرَاهُمْ فَلَمْ يُخْزَ رَهْطُه عَشِيَّةَ بَانَا رَهْطُ كَعْبٍ وَحَاتِمِ

وكذلك جمعه جمع التأنيث فى قوله تعالى : (أولئك لهم الخيرات) فإن شيئا من ذلك لايدل دلالة قاطعة على أنه أفعل تفضيل ، أما الآية الكريمة فلأن (الخيرات) فيها مقترن بالألف واللام وأنت تعلم أن أفعل التفضيل المقترن بأل تجب فيه مطابقته للموصوف به ، فيكون مساويا للصفة

(صُغْ مِنْ) كلٍّ (مَصُوغٍ مِنْهُ لِلتَّعَجُّبِ) اسماً مُوازناً (أَفْعَلَ لِلتَّفْضِيلِ) قياساً مُطرداً، نحو « هو أضربُ ، وأعْلَمُ ، وَأَفْضَلُ » ، كما يقال : ما أَضْرَبَه وأَعْلَمَه وأَفْضَلَه . (وَأْبَ) هنا (اللَّذْأُبِي) هناك ، لكونه لم يَسْتَكمل الشروط المذكورة ثَمَّة .

وشَذَّ بناؤه من وَصْف لافِعْلَ له : كهو أَقْمَنُ به : أى أَحَقُّ ، وأَلَصُّ مِن شِظاظ . هكذا قال الناظم وابن السراج ، لكن حكى ابن القَطَّاع لَصَصَ بالفتح إذا استتر ، ومنه اللِّصُّ ، بتثليث اللام ، وحكى غيره لَصَصَه إذا أخذه بخفية ، ومما زاد على ثلاثة : كهذا الكلامُ أَخْصَرُ من غيره . وفى أَفْعَلَ المذاهبُ الثلاثة ، وسمع هو أَعْطَاهم لِلدَّرَاهم وأَوْلاهم للمعروف ، وهذا المكان أَقْفَرُ من غيره ، ومن فعل المفعول كهو أَزْهَى من دِيكٍ ، وأَشْغَلُ من ذات النِّحْيَيْنِ (١) ، وأَعْنَى بحاجتك ، وفيه ماتقدَّم عن التسهيل فى فعلى التعجب .

الشبهة . وأما البيتان اللذان أنشدناهما فإن « خيرى بنى أسد » و« خيراهم » فى قول الفرزدق كل واحد منهما تجد فيه كلة المثنى مضافة إلى معرفة ، وأفعل التفضيل المضاف إلى المعرفة تجوز فيه المطابقة للموصوف كما يجوز فيه الإفراد والتذكير ، فلا يستدل بشىء من ذلك على أن الكلمة فيه صفة مشبهة بل هى محتملة فى هذه الشواهد لأن تكون أفعل تفضيل ولأن تكون صفة مشبهة ، بخلاف الآية الأولى فإن «خيرات» فيها منكرة فلو كانت أفعل تفضيل للزم أن تجىء مفردة مذكرة ، فلماجاءت مجموعة مؤنثة علمنا أنها صفة مشبهة ، وإنما أطلنا عليك فى تحديد الاستشهاد وتفصيل القول فيه فيما يختص بهذه الأبيات لأنك ستجد فى كلام بعض أهل اللغة كلاما فيه خلط ، وقد نفينا عنك اللبس بهذا الكشف والإيضاح .

(١) هذا مثل من أمثال العرب ، والنحى ــ بكسر النون وسكون الحاء ــ الوعاء يكون فيه السمن ونحوه ، وقد روى الميدانى هذا المثل فى مجمع الأمثال (١/٣٣٢ بولاق) وقال فى تفسيره « هى امرأة من بنى تيم الله بن ثعلبة ، كانت تبيع السمن فى الجاهلية ، فأتاها خوات بن جبير الأنصارى يبتاع منها سمنا ، فلم ير عندها أحدا ، وساومها ، فحلت نحيا ، فنظر إليه ثم قال : أمسكيه حتى أنظر إلى غيره ، فقالت : حل نحيا آخر ، ففعل فنظر إليه فقال : أريد غيره ، فأمسكيه ففعلت ، فلما شغل يديها ساورها فلم تقدر على دفعه حتى قضى ما أراد وهرب ، وقال فى ذلك :

وَذَاتِ عِيَالٍ وَاثِقِينَ بِعَقْلِهَا ... خَلَجْتُ لَهَا جَارَ اسْتِهَا خَلَجَاتِ

شَغَلْتُ يَدَيْهَا إذْ أَرَدْتُ خِلَاطَهَا ... بِنِحْيَيْنِ من سَمْنٍ ذَوَىْ عُجَرَاتِ

(وَمَا بِهِ إلَى تعَجُّبٍ وُصِلَ * لِمَانِعٍ) من أَشَدَّ وما جرى مجراه (بِهِ إلَى التَّفْضِيلِ صِلْ) عند مانِع صَوْغه من الفعل ، لـكن « أشدّ » ونحوه فى التعجب فعلٌ ، وهنا اسمٌ . ويُنْصَب هنا مصدرُ الفعل المتوصَّل إليه تمييزاً ، فتقول : زيدٌ أشدُّ استِخْراجًا منْ عمْرٍو ، وأقوى بَيَاضاً ، وأَفْجعُ مَوْتاً .

(وَأَفْعَلَ التَّفْضِيلِ صِلهُ أَبَدَا   تَقْدِيراً أَوْ لَفظاً بِمِنْ إنْ جُرِّدَا)

من « أل » والإضافة ، جارة للمفضول ، وقد اجتمعا فى « أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالاً وَأَعَزُّ نَفَرا » : أى منك ، أما المضافُ والمقرونُ بأل فيمتنع وصلُهما بمن .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : اخْتُلف فى معنى « مِن » هذه : فذهب المبرد ومَنْ وافقه إلى أنها لابتداء الغاية ، وإليه ذهب سيبويه ، لـكن أشار إلى أنها تُفيد مع ذلك معنَى التبعيض فقال فى « هو أفضل من زيد »: فضَّله على بعض ولم يَعُمَّ ، وذهب فى شرح التسهيل إلى أنها بمعنى المجاوزة ، وكأن القائل : « زيد أفضل من عمرو » قال : جاوزَ زيدٌ عمراً فى الفضْل ، قال : ولو كان الابتداء مقصوداً لجاز أن يقع بعدها « إلى » قال : ويُبْطِل كونَهَا للتبعيض

فأَخْرَجْتُهُ رَيَّانَ يَنْطِفُ رَأْسُهُ   من الرَّامِكِ المدمُومِ بالمقِرَاتِ
فكانَ لَهَا الْوَيْلاَتُ من تَرْكِ سَمْنِهَا   وَرَجْعَتِهَا صِفراً بغَيْرِ بتاتِ
فَشَدَّتْ عَلَى النِّحيين كفاشحِيحَةً   عَلَى سَمْنِهَا ، وَالْفتْكُ مِنْ فعَلاَتِى

ثم أسلم خوات رضى الله عنه ، وشهد بدرا ، ويروى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سأله : كيف شرادك ياخوات ؟ ويروى أنه قال له : كيف شراؤك ياخوات ؟ وتبسم حين سأله صلوات الله وسلامه عليه ، فقال : يارسول الله ، قد رزق الله خيرا ، وأعوذ بالله من الحور بعد الـكور ، وفى رواية حمزة أن النبى صلى الله عليه وسلم قال له : ما فعل بعيرك ؟ أيشرد عليك ؟ فقال : أما منذ أسلمت ــ أو منذ قيده الإسلام ــ فلا ، ويدعى الأنصار أن النبى صلى الله عليه وسلم دعا له أن تسكن غلمته ، فسكنت بدعائه ، وهجا رجل بنى تيم الله فقال :

أُنَاسٌ رَبَّةُ النحيَيْنِ مِنْهُمْ   فعُــدُّوهَا إذا عُدَّ الصَّمِيمُ

وزعموا أن أم الورد العجلانية مرت فى سوق من أسواق العرب ، فإذا رجل يبيع السمن ، ففعلت به كما فعل خوات بذات النحيين من شغل يديها ، ثم كشفت ثيابه وأقبلت تضرب شق استه بيديها وتقول : « يا ثارات ذات النحيين » اه كلام الميدانى .

أمران : أحدهما : عدمُ صلاحية بَعْض موضعَهاَ ، والآخر : كونُ المجرور بها عاما ، نحو « الله أعظم من كل عظيم » .

والظاهر – كما قال المرادى – ماذهب إليه المبرد ، وما رد به الناظم ليس بلازم ، لأن الانتهاء قد يُتْرك الإخبار به ، لـكونه لايعلم ، أو لـكونه لا يُقْصد الإخبار به ، ويكون ذلك أبلغ فى التفضيل ، إذ لايقف السامعُ على محلّ الانتهاء .

الثانى : أكثر ماتحذف « من » ومجرورها إذا كان « أفْعَل » خبرًا كالآية ، ويقلُّ إذا كان حالا ، كقوله :

٧٦٨ – * دَنَوْتِ وَقَدْ خِلْنَاكِ كالْبَدْرِ أَجْمَلاَ *

أى دنوتِ أجْمَلَ من البدر .

---

٧٦٨ – هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* فظَلّ فُؤَادِى فى هَوَاكِ مُضَلَّلاَ *

ولم أقف على اسم قائله ، ولا عثرت له على سابق أو لاحق يتصل به .

اللغة : « دنوت » ماض من الدنو ، تقول : دنا يدنو دنوا – مثل سما يسمو سموا – ومعناه قرب « خلناك » حسبناك وظنناك « أجملا » أكثر جمالاوبهاء ورواء منظر وحسن صورة «ظل» أراد أنه استمر « مضللا » غير مهتد إلى وجه الصواب .

الإعراب : « دنوت » فعل ماض ، وتاء المخاطبة فاعله مبنى على الـكسر فى محل رفع «وقد» الواو واو الحال حرف مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، قد : حرف دال على التقريب ، مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « خلناك » فعل ماض وفاعله ومفعوله الأول « كالبدر » جار ومجرور متعلق بمحذوف مفعول ثان لخال ، « أجملا » حال من فاعل دنا الذى هو تاء المخاطبة « فظل » الفاء حرف عطف ، ظل : فعل ماض مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب «فؤادى» اسم ظل ، مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على ماقبل ياء المتكلم ، وفؤاد مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « فى » حرف جر «هواك» هوى : مجرور بفى ، وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهوى مضاف وضمير المخاطبة مضاف إليه مبنى على الـكسر فى محل جر « مضللا » خبر ظل منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله «أجملا» فإنه أفعل تفضيل حذف بعده « من » الجارة للمفضول ، وأفعل التفضيل هذا من الجهة الإعرابية حال كما عرفت فى إعراب البيت ، وتقدير البيت : دنوت حال كونك أجمل من البدر ، وقد خلناك كالبدر ، وحذف « من » الجارة للمفضول فى مثل هـــذه

أو صفة ، كقوله :

٧٦٩ تَرَوَّحِي أَجْدَرَ أَنْ تَقِيلِي غَدًا بِجَنْبَيْ بَارِدٍ ظَلِيلِ

أى : تروّحى وَأْتِي مكاناً أجدرَ من غيره بأن تقيلى فيه .

الحالة قليل ، وإنما يكثر حذف « من » هذه إذا كان موقع أفعل التفضيل الإعرابى خبرا عن مبتدإ كما فى الآية الكريمة التى تلاها الشارح رحمه الله .

وأنت إذا نظرت فى تقدير هذا البيت وجدت الشاعر قد فصل بين الحال وعاملها بجملة حالية أخرى وهى قوله «وقد خلناك كالبدر» وهذه الجملة الحالية المفصول بها جملة اعتراضية اعترض بها بين العامل ومعموله ، ولا ضير فى أن تكون اعتراضية مع كونها حاليـــة على ما قرره ابن هشام فى مغنى اللبيب فى مبحث الجملة الاعتراضية أثناء مباحث الجمل التى لا محل لها من الإعراب .

٧٦٩ — هذا الشاهد بيتان من الرجز المشطور يقولهما أحيحة بن الجلاح ، وكان مثريا له نخيل فى يثرب مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم ، وكان — مع ذلك — يحث الناس على الادخار والجمع ، ومما اشتهر من كلامه قوله : «التمرة إلى التمرة تمر» يريد أن جمع القليل إلى القليل يصير ذلك القليل كثيرا ، وهو مثل قول العرب « الذود إلى الذود إبل » والرجز الذى منه هذا الشاهد قوله :

تأبَّرِى يَاخَــيْرَةَ الفَسِيلِ تأبَّرِى مِنْ حَنَذٍ فَشُولِي

إذْ ضَنَّ أَهْلُ النَّخْلِ بالفُحُولِ تَرَوَّحِي أَجْدَرَ أَنْ تَقِيلِي

غَدًا بِجَنْبَيْ بَارِدٍ ظَلِيلِ وَمَشْرَبٍ لشربها رَسِيلِ

* لَا آجِنِ الطَّعْمِ وَلَا وَبِيلِ *

وقد روى بعضه ياقوت فى معجم البلدان (ح ن ذ) وصاحب المصباح (ف ح ل) .

اللغة : « تأبرى » أى اقبلى الإبار ، وهو التلقيح ، وتقول « أبرت النخل » بتخفيف الباء من باب ضرب — أبرا ، وبتشديد الباء تأبيرا ، وتأبرت هى ، تريد أنك لقحتها فقبلت اللقاح «خيرة» بفتح الخاء — صفة مشبهة من الخير «الفسيل» بفتح الفاء وكسر السين — جمع فسيلة ، والفسيلة : الودىّ ، وهو صغار النخل ، ويجمع الفسيل على فسلان ، مثل رغيف ورغفان « حنذ » بفتح الحاء والنون وآخره ذال معجمة — قرية لأحيحة بن الجلاح ، وهو أيضا اسم ماء لبنى سليم ومزينة « فشولى » هكذا رواه جماعة منهم العينى بالفاء العاطفة ، وقد رواه ياقوت « وشولى » بواو العطف ، وشولى : فعل أمر مسند لياء المخاطبة ، ومعناه ارتفعى ، تقول : « شال فلان يشول »

... ...

إذا ارتفع « الفحول » هو جمع فحل ، والفحل فى الأصل الذكر من الحيوان ، ويجمع على فحولة وفحال أيضا ، وفى ذكر النخل الذى يلقح حوامل النخل لغتان : الأكثر فحال - بزنة تفاح - وجمعه فحاحيل ، والثانية فحل مثل غيره ، ويجمع على فحول أيضا مثل فلس وفلوس ، وجاء فيه فحولة وفحالة ، قال الشاعر فى فحال كرمان وتفاح :

فَجَاءَتْ بِفُحَّالٍ كَأَنَّ ضَبَابَهُ بُطُونُ المَوَالِي يَوْمَ عِيدٍ تَغَدَّتِ

« تروحى » جعل قوم هـــذا الخطاب للناقة ، وفسروه بأنه أمر لها بالصبر على مشاقّ السير فى وقت الرواح، وهو وقت العشى، وهو من زوال الشمس إلى الليل، وسبب ذلك أنهم لم يقفوا على أول الكلام ، والحق أنه خطاب للفسيل أيضا، ومعنى تروّحى طولى، تقول « تروح النبت » إذا طال « أجدر » معناه أحق وأقمن وأحرى « تقيلى » أصل القيلولة النوم فى وقت القائلة ، وهى وقت اشتداد الحر فى منتصف النهار ، ولكنه أراد كونها فى هذا الوقت متصفة بما بعده « بجنبى بارد ظليل » أراد مكانا لائقا بك يساعد على نموك وطولك « رسيل » بفتح الراء وكسر السين - سهل، وهو وصف لمشرب « آجن » هو المتغير الطعم « وبيل » بفتح الواو - الوخيم ، تقول : وبل المرتع - من باب ظرف - إذا وخم .

المعنى : قال الفيومى صاحب المصباح : « ومعنى الشعر أن أهل حنذ ضنوا بطلعهم على قائل هذا الشعر ، فهبت ريح الصبا وقت التأبير على الذكور ، واحتملت طلعها فألقته على الإناث ، فقام ذلك مقام التأبير ، فاستغنى عنهم ، وذلك معروف عندهم ، أنه إذا كانت الفحاحيل فى ناحية الصبا وهبت الريح منها على الإناث وقت التأبير تأبرت برائحة طلع الفحاحيل وقام مقام التأبير » اهـ .

الإعراب : « تروحى » فعل أمر مبنى على حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعله مبنى على السكون فى محل رفع « أجدر » أفعل تفضيل يقع صفة لموصوف محذوف يقع مفعولا به لفعل محذوف ، وتقدير الكلام : وخذى مكانا أجدر من غيره ، وقد قدره ابن مالك فى شرح الكافية الشافية : وأتى مكانا أجدر ، ولعله إنما قدر ذلك لأنه فهم أن الخطاب للناقة اغترارا بكلمة « تروحى » وكلمة « تقيلى » وقد عرفت فساد هذا فى بيان لغة البيت « أن » حرف مصدرى ونصب مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « تقيلى » فعل مضارع منصوب بأن المصدرية ، وعلامة نصبه حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعله مبنى على السكون فى محل رفع ، وأن مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف ، وهذا الجار والمجرور متعلق بأجدر ، وتقدير الكلام : أجدر بقيلولتك « غدا » ظرف زمان منصوب على الظرفية الزمانية ، والعامل فيه قوله تقيلى « بجنبى » الباء حرف جر ، وجنبى : مجرور بالباء وعلامة جره الياء المفتوح

الثالث : قوله « صِلَه » يقتضى أنه لايُفْصَل بين أفعل و بين مِنْ ، وليس على إطلاقه ، بل يجوز الفَصْلُ بينهما بمعمول أفعلَ ؛ وقد فُصِل بينهما بِلَوْ وما اتصل بها ، كقوله :

٧٧٠ — وَلَفُوكِ أَطْيَبُ لَوْ بَذَلْتِ لَنَا مِنْ مَاءِ مَوْهَبَةٍ عَلَى خَمْرِ

ولا يجوز بغير ذلك .

ما قبلها المكسور ما بعدها تقديرا لأنه مثنى ، والجار والمجرور متعلق بقوله تقيلى أيضا ، وجنى مضاف و« بارد » مضاف إليه « ظليل » نعت لبارد ، ونعت المجرور مجرور ، وعلامة جره كسرة ظاهرة فى آخره ، وقد عرفت أن قوله « بارد » فى الأصل يكون نعتا لمنعوت محذوف ، أى بجنى مكان بارد .

الشاهد فيه : قوله « أجدر » فإنه أفعل تفضيل ، وقد حذفت بعده «من» الجارة للمفضول ومجرورها ، وأفعل التفضيل هذا من الجهة الإعرابية واقع صفة لموصوف محذوف كما علمت من إعراب البيت ، وقد قدر جماعة النحاة الكلام على أنه خطاب لناقة هكذا : تروحى وأتى مكانا أجدر من غيره بأن تقيلى فيه ، وقد عرفت مما قلناه بناء على ما تدل عليه الأبيات المتقدمة على الشاهد أن الكلام ليس فى خطاب ناقة ، ولكنه فى خطاب نخله الذى ذكره فى أول الرجز بقوله « ياخيرة الفسيل » وقد نقلنا لك فى معنى البيت عبارة العلامة الفيومى لتقف على حقيقة المعنى الصحيح للبيت ، وعلى هذا يكون تقدير الشاهد : تروحى (أى طولى وامتدى مرتفعة فى الجو) وخذى لك مكانا أجدر من غيره بأن تترعرعى وتسمقى وترتفعى فيه ، والخطب على كل حال أهون من أن يتغنى به ، فالخلاف فى أنه يقال « وأتى مكانا . . إلخ » وهذا يدل على الانتقال من مكان إلى مكان فلا بد أن يكون المخاطب حيوانا ، أو يقال « وخذى مكانا .. إلخ » وهذا لايستلزم ذلك والمتفق عليه أن « من » التى تجر المفضول وتتعلق بأفعل التفضيل محذوفة فى هذا البيت ، وأفعل التفضيل ليس خبرا لمبتدإ كما كان أفعل التفضيل فى قوله تعالى : (أنا أكثر منك مالا وأعز نفرا) خبرا بواسطة كونه معطوفا على الخبر ، وحذف « من » الجارة للمفضول إذا لم يكن أفعل التفضيل الذى تتعلق به خبرا — قليل ، سواء أوقع أفعل التفضيل حالا كما هو فى البيت السابق أم وقع صفة كما هو فى هذا البيت ، فاعرف ذلك والله سبحانه المسئول أن يتولاك ويرشدك .

٧٧٠ — هذا بيت من الكامل ، ولم أعثر له على نسبة إلى قائل معين ، ولا وقفت له على سوابق أو لواحق تتصل به ، والعلماء يختلفون فى رواية صدره ، فابن منظور فى اللسان يرويه

... ...

* ولفوك أطيب إن بذلت لنا * وهو فى ذلك تابع للمحكم ، والجوهرى والأزهرى يرويانه
* ولفوك أشهى لو يحل لنا * (انظر اللسان مادة و ه ب) .

اللغة : « أطيب » معناه أعذب وألذ ، وأراد ماء فمها ، وهو الرضاب « بذلت » سخيت وطابت نفسك به « موهبة » هو بفتح الميم وسكون الواو ، وفتح الهاء أو كسرها ، واقتصر العينى على الفتح – قال فى اللسان « والموهبة – بفتح الهاء – والموهبة – بكسر الهاء – غدير ماء صغير ، وقيل : نقرة فى الجبل يستنقع فيها الماء ، وفى التهذيب : وأما النقرة فى الصخرة فموهبة بفتح الهاء جاء نادرا ، وأنشد البيت ، ثم قال : أى موضوع على خمر ممزوج بماء » اهـ .

الإعراب : «ولفوك» الواو واو القسم حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والمقسم به محذوف . والتقدير : والله ، وهذا الحرف والمقسم به المحذوف جار ومجرور متعلق بفعل قسم محذوف ، وتقدير الكلام : أقسم والله ، واللام حرف واقع فى جواب القسم ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، فو : مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة وهو مضاف وكاف المخاطبة مضاف إليه مبنى على الكسر فى محل جر « أطيب » خبر المبتدإ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة المبتدإ وخبره لا محل لها من الإعراب جواب القسم «لو» يجوز أن تكون حرف تمنّ ، ويجوز أن تكون شرطية « بذلت » فعل ماض وتاء خطاب المؤنثة فاعله مبنى على الكسر فى محل رفع «لنا» جار ومجرور متعلق ببذل ، فإن جعلت لو شرطية – وهو الأكثر – فإن جواب الشرط محذوف ، والتقدير على هذا : لو بذلت لنا لشفانا من أسقام الحب ، أو لكان جميلا منك ، أو نحو ذلك ، وقول الشارح المحقق « بلو وما اتصل بها » يحتمل الوجهين اللذين ذكرناهما فى لو « من ماء » جار ومجرور متعلق بأطيب ، وماء مضاف و « موهبة » مضاف إليه « على خمر » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لماء موهبة ، أى ماء موهبة كائن على خمر ، وهو الذى قدره التهذيب فى عبارة اللسان التى أثرناها بقوله «أى موضوع على خمر» .

المعنى : يقسم لحبيبته أن ماء فمها أعذب عنده وأشهى إلى نفسه وألذ إلى قلبه من ماء فى نقرة بأعلى الجبل ، وقد مزج هذا الماء بالخمر ، ويحدثها بقوله : لو أنك قد سخيت لنا بذلك لشفى ما نجده من سقام الحب وتباريحه وآلامه .

الشاهد فيه : قوله «أطيب – لو بذلت لنا – من ماء موهبة» فإن قوله «أطيب» أفعل تفضيل وقد ذكرت معه « من » الجارة للمفضول ، وذلك قوله « من ماء موهبة » وفصل الشاعر بين أفعل التفضيل ومن الجارة المفضول بلو وشرطها وجوابها المقدر ، وذلك قوله « لو بذلت لنا » وليس فى عبارة الشارح المحقق ما يدل على أن هذا الفصل ضرورة ، بل الظاهر من عبارته جوازه فى السعة حيث عطف الجملة التى حكى فيها جواز هذا الفصل على الجملة التى قرر فيها جواز الفصل بمعمول أفعل ، ولكن الذى فى عبارة السيوطى – وهو قرين الشارح وزميله فى التلمذة للشيخ خالد الأزهرى صاحب التصريح – تقرير أن هذا الفصل ضرورة .

الرابع : إذا بُنى أفعل التفضيل مما يتعدّى بمن جاز الجمع بينها وبين « من » الداخلة على المفضول ؛ مُقَدَّمَةً أو مؤخَّرَةً ، نحو : زيد أقربُ من عمرو من كل خير ؛ وأقربُ من كل خير من عمرو .

الخامس : قد تقدم أن المضاف والمقرون بأل يمتنع اقترانهما بمن المذكورة ، فأما قوله :

٧٧١ — نَحْنُ بِغَرْسِ الْوَدِيِّ أَعْلَمُنَا مِنَّا بِرَكْضِ الْجِيَادِ فِى السَّدَفِ

٧٧١ — هذا بيت من المنسرح ، قال العلامة العينى : « أقول : قائله هو سعد القرقرة ، قاله الجوهرى ، وقال ابن عصفور : قيس بن الخطيم الأنصارى . والأصح ما قاله الجوهرى ، وذكر البكرى فى شرح الأمثال قال : قال عبيد بن شرية : أتى النعمان بحمار وحش فدعا بسعد القرقرة فقال : احملوه على اليحموم وأعطوه مطردا، وخلوا عن هذا الحمار حتى يطلبه سعد فيصرعه ، فقال سعد : إنى إذا أصرع عن هـذا الفرس ، فمالى ولهذا ؟ فقال النعمان : والله لتحملنه ، فحمل على اليحموم ، ودفع إليه المطرد ، وخلى عن الحمار ، فنظر سعد إلى بعض بنيه قائما فى النظارة ، فقال : بأبى وجوه اليتامى ، فأرسلها مثلا ، وركض الفرس ، فألقى المطرد وتعلق بعرفة الفرس ، فضحك به النعمان . وأدرك فأنزل ، فقال سعد فى ذلك :

نَحْنُ بِغَرْسِ الْوَدِيِّ أَعْلَمُنَا مِنَّا بِرَكْضِ الْجِيَادِ فى السَّدَفِ
يَا لَهْفَ نَفْسِى وَكَيْفَ أَطْعُنُهُ مُسْتَمْسِكاً وَالْيَدَانِ فى الْعُرُفِ
قد كُنْتُ أُدْرِكُهُ فَأَدْرَكَنِى لِلصَّيْدِ عِرْقٌ مِنْ مَعْشَرٍ عُنُفِ

وهى من المنسرح » اهـ كلام العينى بحروفه ، وقد وجدت القصة مفسرة الألفاظ فى مجمع الأمثال للميدانى (١ / ٨١ بولاق) وها كها بروايته « بأبى وجوه اليتامى — ويروى : وا بأبى ، يشير بقوله : وا إلى التوجع على فقدهم ، ثم قال : بأبى أى أفدى بأبى وجوههم، يضرب فى التحنن على الأقارب ، وأصله أن سعد القرقرة — وهو رجل من أهل هجر — كان النعمان بن المنذر يضحك منه ، وكان للنعمان فرس يقال له : اليحموم يردى من ركبه ، فقال يوما لسعد : اركبه واطلب عليه الوحش ، فامتنع سعد ، فقهره النعمان على ذلك ، فلما ركبه نظر إلى بعض ولده وقال هذا القول ، فضحك النعمان وأعفاه من ركوبه ، فقال سعد فى ذلك :

نَحْنُ بِغَرْسِ الْوَدِيِّ أَعْلَمُنَا مِنَّا بِجَرْيِ الْجِيَادِ فى السَّلَفِ
يا لَهْفَ أُمِّى فكيف أَطْعُنُهُ مُسْتَمْسِكاً وَالْيَدَانِ فى الْعُرُفِ

... ...

ويروى : * بجر الجياد فى السُّدَف * ويروى : * فى السَّدَف * فالسَّدَف : الضوء والظلمة أيضا ، والحرف من الأضداد ، والسُّدَف : جمع سُدْفة ، وهى اختلاط الضوء والظلمة ، والسلف : جمع سالف مثل خادم وخدم ، وحارس وحرس ، وهم آباؤه المتقدمون . والسَّلَف : جمع سلفة ، وهى الدبرة من الأرض ، وقوله أعلمنا : أراد أعلم منا ، وهى لغة أهل هجر ، يقولون : نحن أعلمنا بكذا منا ، وأجود هذه الروايات هذه الأخيرة ــ أعنى فى السلف ــ لأن سعدا كان من أهل الحراثة والزراعة ، فهو يقول : نحن بغرس الودى فى الديار والمشارات أعلم منا بجرى الجياد » اهـ وقد أطلنا بنقل عبارته وعبارة العينى ، ولكن تفسير الميدانى للكثير من ألفاظ القصة والبيتين وبيانه اختلاف الرواية واختياره إحداهن يهون علينا من ذلك .

اللغة : سنكتفى بشرح مالم يرد شرحه فى عبارة الميدانى ، إذ كان فى شرحه لما شرحه الغنية والكفاية ــ «الودى» بفتح الواو وكسر الدال وتشديد الياء ــ هو صغار النخل « ركض الجياد» استحثاث الأفراس للعدو ، وركض فرسه يركضه ركضاً ــ من باب نصر ــ حثه ودفعه إلى السير السريع ، وركض فلان يركض ركوضاً ــ من باب خرج ــ أسرع ، يأتى لازما ومتعديا ، والجياد: جمع جواد ، وهو الفرس العتيق .

الإعراب : « نحن » ضمير منفصل مبتدأ ، مبنى على الضم فى محل رفع « بغرس » جار ومجرور متعلق بأعلم الآتى ، وغرس مضاف و « الودى » مضاف إليه ، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة « أعلمنا » أعلم : خبر المبتدإ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف ونا ضمير متصل مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر «منا» جار ومجرور متعلق بأعلم «بركض» جار ومجرور متعلق بأعلم أيضا ، وركض مضاف و «الجياد» مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة « فى السدف » متعلق بركض ، والباء بمعنى فى ، أى ركضها فى وقت اختلاط الظلمة بالنور ، وهو وقت الغارة صباحا ، فإن رويت « فى السلف » فالجار والمجرور متعلق بغرس .

الشاهد فيه : قوله « أعلمنا منا » فإن أعلم أفعل تفضيل ، وقد أضيف إلى ضمير المتكلمين وجاءت بعده من الجارة للمفضول المتعلقة بأفعل التفضيل ، وذلك ممتنع مع أفعل المضاف ، وقد التمس النحاة له وجوها كلها متكلف، وقبل أن نذكرها لك نحب أن تتذكر ما أثرناه لك فى عبارة الميدانى فى قوله: «وقوله : أعلمنا يريد أعلم منا ، وهى لغة أهل هجر ، يقولون : نحن أعلمنا بكذا منا » اهـ . فهو يقرر أن هذه لغة لجماعة من العرب بأعيانهم ، وأنهم لا يعدلون عن هذه اللغة لأن العربى لا يطاوعه لسانه على النطق بغير لغته ، كما هو متعالم معروف .

... ...

واعلم أولا أنّ السر عندنا في وجوب ذكر من الجارة المفضول مع أفعل التفضيل المجرد من أل ومن الإضافة ، وامتناع ذكرها مع أفعل التفضيل المقترن بأل أو المضاف ـ هو أن ذكرها في المجرد إنما وجب ليعلم المفضول ، فإنك إذا قلت : «أنا أفضل منك» علم المخاطب أنك تريد تفضيل نفسك عليه ، فلو لم تذكر « منك » لم يعلم ممن أنت أعلم ، فأما مع المضاف فإن المفضول مذكور صراحة وهو المضاف إليه ، ألا ترى أنك لو قلت : « أنا أعلمكم » كان معنى هذه العبارة أنك تحكم بتفضيل نفسك في العلم على جماعة المخاطبين بهذه الجملة ؟ فليس بأحد حاجة إلى ذكر « من » التي إنما يجر بها المفضول ، بل أنت لو ذكرتها لكنت عابثا ، وانظر إلى قولك : « أنا أعلمكم منكم » تجد أن « منكم » لم تفد معنى كان الكلام قبلها بحاجة إليه فوق أنها صيرت الكلام غثا مكرورا ، وأما مع اسم التفضيل المقترن بأل فإن المفضول عليه ـ وإن لم يكن مذكورا صراحة ـ في قوة المذكور ، لأن أل التي اتصلت بأفعل التفضيل إشارة إلى معين تقدم ذكره لفظا أو حكما ، وكونه بهذه المنزلة يشعر بالمفضول ، فإذا قال قائل : « أنا الأعلم » وجب أن يكون بين هذا المتكلم والمخاطب اختلاف في جماعة هو أحدها أيهم أعلم ، فكأنه قال : أنا أعلم ممن جرى ذكرهم ، أو يكون الحال بهذه المنزلة ، فليس السامع لمثل هذه العبارة بحاجة إلى أن يعلم ممن هو أعلم ، ومن أجل هذا تجدهم يقولون : لا تكون أل المقترنة بأفعل التفضيل إلا للعهد لئلا يعرى الكلام عن ذكر المفضول ، فافهم ذلك واحرص عليه فإنه نفيس دقيق .

وسيأتي في شرح البيت الآتي ذكر تعليل ابن جني لوجوب حذف من الجارة للمفضول مع أفعل التفضيل المقترن بأل ، فارتقبه .

وبعد ، فهذا الكلام إنما هو في « من » الجارة للمفضول ، فأما « من » التي يتعدى بها أفعل والفعل الذي أخذ أفعل من مصدره فلا ضير أن تذكر مع المقترن بأل ومع المضاف ، لأن أل والإضافة لا يدلان على مدخولها بحال ، تقول : أنا أقرب من الخير منك ، وأنا الأقرب من الخير ، وأنا أقربكم من الخير ، وما أشبه ذلك ، وعلى هذا جاء قول الشاعر :

فَهُمُ الْأَقْرَبُونَ مِنْ كُلِّ خَيْرٍ ... وَهُمُ الْأَبْعَدُونَ مِنْ كُلِّ ذَمِّ

ثم اعلم أنهم أوّلوا قول الشاعر في هذا البيت « أعلمنا منا » بثلاثة تأويلات ، وكلها متكلف كما قررت لك أولا :

التأويل الأول : أن المضاف إليه ـ وهو نا ـ ملغى ، فكأنه لم يذكر في الكلام ، وكأن الشاعر قد قال : نحن بغرس الودى أعلم منا بركض الجياد .

التأويل الثاني : أن « منا » ليس متعلقا بأعلم المذكور حتى يلزم الجمع بين الإضافة ومن الجارة المفضول ، بل هي متعلقة بأعلم أخرى مجردة من أل والإضافة ، وكأن الشاعر قد قال : نحن بغرس الودى أعلمنا أعلم منا بركض الجياد ، إلخ .

وقوله :

٧٧٢ — .... * وَلَسْتَ بِالأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصًى * ....

فمؤولان .

التأويل الثالث — وهو لابن جنى — وحاصله أنه جعل « نا » فى قوله : « أعلمنا » ليس مضافا إليه فى محل جر كما ذهب إليه من استشهد بهذا البيت ، وإنما هو ضمير متصل وضع موضع الضمير المنفصل ، وهو مبنى على السكون فى محل رفع توكيد للضمير المستتر فى أعلم الذى هو فاعل أفعل التفضيل ، وغاية ما فى الباب أنه قد كان من حق الكلام أن يقول : نحن بغرس الودى أعلم نحن منا بركض الجياد ، لكنه لما اضطر لإقامة الوزن وضع الضمير المتصل موضع الضمير المنفصل ، كما هو مذهب قوم فى نحو « لولاى » و « لولاك » و « لولاه » وعلى هذا يكون أفعل التفضيل مجردا من أل ومن الإضافة فلا بد معه من ذكر من الجارة للمفضول .

٧٧٢ — هذا صدر بيت من السريع ، وعجزه قوله :

* وإنما العِزَّةُ لِلْكَاثِرِ *

وهذا بيت للأعشى ميمون بن قيس صناجة العرب ، من قصيدة يقولها فى مدح عامر بن الطفيل ويفضله على علقمة بن علاثة ، ومطلع هذه القصيدة قوله :

شَاقَتْكَ مِنْ قَيْلَةَ أطلالُهَا ... بالشَّطِّ فالجِزْعِ إلى حَاجِرِ

لَوْ أَسْنَدَتْ مَيْتاً إلى نَحْرِهَا ... عَاشَ وَلَمْ يُنْقَلْ إلى قَابِرِ

حَتَّى يَقُولَ النَّاسُ مِمَّا رَأَوْا ... يَا عَجَبَا لِلْمَيِّتِ النَّاشِرِ

وقبل البيت المستشهد به ههنا قوله :

ولَسْتَ فى السِّلْمِ بِذِى نَائِلٍ ... ولَسْتَ فى الهَيْجَاءِ بالجَاسِرِ

ولَسْتَ بالأكْثَرِ مِنْهُمْ حَصًى ... وإنما العزة ... البيت ، وبعده :

ولَسْتَ فى الأَثْرَيْنَ مِنْ مَالِكٍ ... وَلَا أَبِى بَكْرٍ أُولِى النَّاصِرِ

هُمْ هَامَةُ الحَىِّ إِذَا مَا دُعُوا ... وَمَالِكٌ فى السُّودَدِ القَاهِرِ

سُدْتَ بَنِى الأَحْوَصِ لَمْ تَعْدُهُمْ ... وعَامِرٌ سَادَ بَنِى عَامِرِ

سَادَ وأَلْفَى قَوْمَهُ سَادَةً ... وكَابِراً سَادُوكَ عَنْ كَابِرِ

فاصْبِرْ عَلَى حَظِّكَ مِمَّا تَرَى ... فإنَّمَا الفَلْجُ مَعَ الصَّابِرِ

... ...

اللغة : « قيلة » بفتح القاف وسكون الياء : اسم امرأة « بالشط » هو جانب النهر ، وهو أيضا اسم موضع بعينه ، وهو المراد هنا ، قال ياقوت « شط : قرية فى حجر اليمامة » اهـ . «ولست فى السلم ــ البيت » السلم بكسر السين ــ خلاف الحرب ، والنائل : العطاء ، والنوال ــ بفتح النون مثله ، والهيجاء ــ بالمد هنا ، وقد تقصر ــ الحرب ، والجاسر ــ بالجيم ــ من الجسارة ، وهى الجراءة والشجاعة « ولست بالأكثر ــ البيت » الحصى : المراد به ههنا عدد الأعوان والأنصار ، وإنما أطلق الحصى على العدد لأن العرب أميون لا يعرفون الحساب بالقلم ، وإنما كانوا يعدون بالحصى ، وبه يحسبون المعدود ، وقد اشتقوا منه فعلا لهذا المعنى فقالوا : أحصيت ، وهم يريدون عددت . والعزة : القوة والغلبة . قال الدماميني : فسر الجوهري العزة بالقوة والغلبة ، ولا مانع من جعلها خلاف الذلة ، وأنت لو تدبرت المعنى الذى جاء به واختاره للعزة فى البيت وجدته لازما من لوازم القوة والغلبة الذى نسبه إلى الجوهرى . والكاثر يجوز أن يكون بمعنى الكثير ، ويجوز أن يكون اسم فاعل من « كثرت بنى فلان أكثرهم » إذ غالبتهم فى الكثرة ، قال المجد فى القاموس : «وكاثروهم فكثروهم : غلبوهم فى الكثرة فغلبوهم» اهـ . وهذا المعنى أحسن أن يحمل عليه اللفظ فى البيت « ولست فى الأثرين ــ البيت » الأثرين : جمع أثرى جمع التصحيح ، ومعنى أثرى ذو ثروة وذو ثراء : أى ذو عدد وكثرة مال ، قال الأصمعى « ثرى القوم يثرون : إذا كثروا ونموا » ومالك : هو جد عامر بن الطفيل ، فإن والد الطفيل هو مالك بن جعفر بن كلاب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة ، وأما أبو بكر فهو عم جده ، واسمه عبيد ــ بالتصغير ــ بن كلاب بن ربيعة المذكور فى نسب الطفيل ، فأبو بكر أخو جعفر بن كلاب « سدت بنى الأحوص ــ البيت » الأحوص : جد أبى علقمة بن علاثة ، فإنه علقمة بن علاثة بن عوف بن الأحوص بن جعفر المذكور من قبل ، فالأحوص ومالك أخوان ، والطفيل وعوف ابنا عم « فاصبر على حظك ــ البيت » الفلج ــ بضم الفاء ــ اسم من قولهم « فلج الرجل على خصمه يفلج فلجا » من باب نصر ــ وهو الظفر والفوز والغلبة ، وقوله « إنما الفلج مع الصابر » من باب التهكم .

الإعراب : « لست » ليس : فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، وتاء المخاطب اسمه مبنى على الفتح فى محل رفع « بالأكثر » الباء حرف جر زائد ، الأكثر : خبر ليس ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « منهم » جار ومجرور متعلق فى الظاهر بالأكثر ، وستعرف ما فيه «حصى» تمييز منصوب بفتحة مقدرة على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها التعذر «إنما» أداة حصر ، حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب «العزة» مبتدأ ، مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة «للكاثر» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدإ .

... ...

الشاهد فيه : قوله « بالأكثر منهم » فإن ظاهر العبارة أن الشاعر قد جمع فى كلامه بين « أل » الداخلة على أفعل التفضيل وبين «من» الجارة للمفضل عليه ، والنحاة يمنعون الجمع بينهما، وإنما يذكر مع الكلام أحدهما ، فإن ذكرت « من » فلا بد أن يكون اسم التفضيل مجردا من «أل» والإضافة ، تقول : « فلان أكثر من فلان مالا » و« فلان أعز من فلان ناصرا » قال الله تعالى : (أنا أكثر منك مالا وأعز نفرا) وتقول : « ليس فلان أكثر من فلان مالا ، ولكن فلانا الأكثر » ولا تقول « الأكثر منه » .

وهذا مذهب جمهرة النحاة ، وقد علل ابن جنى عدم جواز الجمع فى الكلام بين « أل » الداخلة على أفعل التفضيل و« من » الجارة للمفضول بكلام ذكره فى الخصائص فى باب الامتناع من نقض الغرض، وذلك حيث يقول : «ومن ذلك امتناع العرب من إلحاق من بأفعل إذا عرّفته باللام نحو الأحسن منه ، وذلك أن من هذه تكسب مايتصل به من أفعل تخصيصا ما ، ألا تراك لو قلت : دخلت البصرة فرأيت أفضل من ابن سيرين ، لم يسبق الوهم إلى غير الحسن، فأما إذا قلت: الأفضل أو الأعلم ونحو ذلك فقد استوعبت اللام من التعريف أكثر مما تفيده من من التخصيص ، فأنت إذا جئت بالألف واللام كنت قد عرفت أمكن تعريف ، فلو جئت بعدها بمن التى إنما يؤتى بها للدلالة على تخصيص أهون شأنا مما تدل عليه الألف واللام كنت قد تراجعت ونقضت ما قصدت إليه أولا ، وكنت كمن حكم بأنه بالغ فى التعريف ثم أظهر أنه محتاج إلى أيسر تعريف وأضعفه » انتهى كلامه بإيضاح ، وارجع إلى ما ذكرناه من عندنا من التعليل لذلك فى شرح البيت السابق .

وقد ذهب أبو عمرو الجرمى إلى أن الجمع بين أل ومن مع أفعل التفضيل جائز فى الشعر ، قال : « يقال : أنت أكثر منه مالا ، وأنت الأفضل ، إذا لم تأت بمن ، فإذا اضطر الشاعر قال : أنت الأفضل منهم ، ولا يجوز إلا فى اضطرار ، ولو قال : أنت الأكبر من هؤلاء — وهو منهم — لكان معناه أنت أكبر منهم » اهـ كلامه .

وفى كلام شيخ الأدباء أبى عثمان عمرو بن بحر الجاحظ ما يدل على أنه يجوز الجمع بينهما فى الكلام لأنه ينقد النحاة ويعرّض بهم ويستشهد ببيت الأعشى المستشهد به ههنا، وذلك قوله: «قال النحويون : إن أفعل الذى مؤنثه فعلى لاتجتمع فيه الألف واللام ومن، وإنما هو بمن ، أو بالألف واللام ، وقد قال الأعشى : * ولست بالأكثر منهم حصى — البيت » اهـ . وقد ذكر ذلك عنه ابن هشام فى مغنى اللبيب ، ثم وهمه ، وابن هشام تابع فى ذلك النقل والتوهم لأبى الفتح ابن جنى ، فإنه نقل عبارة الجاحظ التى أثرناها ، ثم قال: « ورحم الله أباعثمان ! أما إنه لو علم أن من فى البيت ليست التى تصحب أفعل للمبالغة لأضرب عن هذا القول إلى غيره مما يعلو فيه قوله ، ويعشو لسداده وصحته خصمه » اهـ .

... ...

وللنحاة فى الإجابة عن ظاهر بيت الأعشى ثلاثة أوجه :

الوجه الأول : أنا لا نسلم أن « من » فى هذا البيت تفضيلية ، وأن مدخولها هو المفضول ، وإنما ندعى أن « من » فيه تبعيضية ، ومدخولها أعم من المفضول ؛ لأنه يشمل المفضل والمفضل عليه ، وعلى هذا الوجه يكون الجار والمجرور الذى هو قوله : « منهم » متعلقا بمحذوف حال من التاء التى للمخاطب فى قوله : « لست » وكأنه قد قال : ولست حال كونك بعضهم بالأكثر حصى ، وقد علمت أن الممتنع هو الجمع بين أل ومن الداخلة على المفضل عليه ، ذكر هذا الوجه المحقق الرضى ، وبين إعرابه على ماذكرناه شيخ النحاة ابن جنى ، قال ابن جنى : «ومن إنما هى حال من تاء لست كقولك : لست فيهم بالكثيرمالا ، أى لست من بينهم وفى جملتهم بهذه الصفة ، وكقولك: أنت والله من بين الناس حر ، وزيد من جملة رهطه كريم » اه .

وجوز ابن هشام ــ مع جعل من تبعيضية ــ أن يكون الجار والمجرور متعلقا بليس ، وانتقده قوم بأن ليس لاتدل على الحدث ، فلا تعمل فى الجار والمجرور ، وبأنه يلزم على هذا أن يفصل بين أفعل التفضيل وتمييزه بأجنبى ، والجواب عن الانتقاد الأول أن الجار والمجرور يكتفى برائحة الفعل ، وفى ليس رائحة أنفى ، والجواب عن الانتقاد الثانى بأنه قد جاء الفصل بين التمييز ومميزه فى الشعر فى نحو قول الشاعر :

عَلَى أَنَّنِي بَعْــدَ مَا قَدْ مَضَى ثَلَاثُونَ لِلْهَجْرِ حَوْلاً كَمِيــلاً

فإن « حولا » تمييز لقوله « ثلاثون » وقد فصل بينهما بقوله « للهجر » وهو أجنبى ، و«ليس» أقوى فى العمل من « ثلاثون » .

وذهب أبو حيان إلى أن « من » فى البيت ليست للتفضيل كما ذهب إليه أصحاب هذا الوجه ولكنه قال : إنها فى البيت للبيان لا للتبعيض ، قال : « من فى البيت للبيان ، لا للتفضيل ، والمفضل عليه معلوم من العهد ، وبيان ذلك أنك تقول لمخاطبك : زيد أفضل من عمرو ، ثم تقول له بعد ذلك : زيد الأفضل من تميم ، فمن ههنا للبيان ، أى أن زيدا الذى هو أفضل من عمرو هو من تميم ، ولك أن تجمع بينهما فتقول : زيد أفضل من عمرو من تميم » اه كلامه ، وعلى تقدير أن « من » بيانية كما ذهب إليه أبو حيان يكون الجار والمجرور متعلقا بمحذوف حال من تاء المتكلم فى لست .

الوجه الثانى من وجوه الإجابة عن ظاهر البيت : أنا ندعى أن « أل » فى « الأكثر » ليست معرّفة ، والممتنع هو الجمع بين أل المعرفة ومن الداخلة على المفضول كما تبين لك مما سبق ومن كلام ابن جنى فى تعليل امتناع الجمع ، وندعى أن « أل » زائدة ، وهذا الجواب ذكره أبو زيد شيخ سيبويه الثقة فى نوادره .

(وَإِنْ لِمَنْكُورٍ يُضَفْ) أفعلُ التفضيل (أَوْ جُرِّدَا) من أل والإضافة (أُلْزِمَ تَذْكِيرًا وَأَنْ يُوَحَّدَا) فتقول : زيد أفضلُ رجلٍ ، وأفضلُ من عمرو ، وهندٌ أفضلُ امرأةٍ ، وأفضَلُ من دَعْدٍ ، والزيدان أفضلُ رَجُلَين ، وأفضَلُ من بكر ، والزيدُونَ أفضلُ رِجَالٍ ، وأفضلُ من خالدٍ ، والهندانِ أفضلُ امْرَأَتَيْنِ ، وأفضلُ من دَعْدٍ ، والهنداتُ أفضلُ نِسْوَةٍ ، وأفضلُ من دَعْدٍ ، ولا تجوز المطابقة ، ومن ثَمَّ قيل فى أُخَر : إنه معدول عن آخِر ، وفى قول ابن هانى :

الجواب الثالث : أنا لا نسلم أن « من » فى البيت متعلقة بالأكثر المذكور ، والممتنع إنما هو الجمع بينهما على أن تكون « من » متعلقة بأفعل التفضيل المقترن بالألف واللام ، وندعى أن الجار والمجرور متعلق بأكثر منكرا قد حذف لدلالة المعرف عليه ، وأصل الكلام : ولست بالأكثر أكثر منهم حصى ، و« من » على هذا الوجه والوجه الذى قبله للتفضيل كما هو ظاهر من الكلام ، وقد ذكر هــذا الوجه المحقق رضى الدين الإستراباذى ، ولم أعثر على أصله الذى أخذ هذا الجواب عنه .

هذا ، واعلم أن هذه الأجوبة الثلاثة إنما تتأتى فى البيت على رواية النحاة التى تجدها فى كلام شارحنا ، وفى مغنى ابن هشام ، وفى كتب ابن مالك ، وفى عبارة ابن جنى ، وفى كلام أبى عمرو الجرمى ، وفى كلام الجاحظ . وقد سقنا إليك كلام هؤلاء جميعا ، فأما على ما رواه أبو العباس ثعلب من شعر الأعشى :

* ولست بالأكثر منه حصى *

بضمير المفرد الغائب الذى يعود إلى عامر بن الطفيل وحده ، فليس يتأتى لك — على هــذه الرواية — أن تجيب بالجواب الأول على أى شىء من فروعه ، لأن محصل هذا الجواب أن تجعل مدخول «من» شاملا للمفضل والمفضل عليه جميعا ، سواء أجعلت «من» بيانية كما قال أبو حيان أم جعلتها تبعيضية كما ذهب إليــه الرضى وابن هشام وابن جنى ، ولا سبيل مع ضمير الواحد أن ترى ذلك ، فافهم هذا الكلام ، واحرص عليه ، فإنه غاية فى الدقة والتحقيق ، والله تعالى المسئول أن ينفعك به .

والمنــافرة بين عامر بن الطفيل وعلقمة بن علاثة مما اشتهر أمرها وحكاها كثير من أهل الأدب ، فلا داعى إلى ذكر شىء عنها ، ولــكنا نوجه ذهنك إلى « شرح العيون بشرح الرسالة الهزلية لابن زيدون » وإلى شرح الشريشى على مقامات الحريرى .

٧٧٣ * كَأَنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَقَاقِعِهَا *

إنه لحن .

٧٧٣ — هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* حَصْبَاءُ دُرٍّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ *

وهذا البيت من قصيدة للحسن بن هانى المعروف بأبى نواس ، وأول هذه الكلمة قوله :

ساعٍ بكأسٍ إلى ناشٍ على طَرَبٍ ... كِلاَهُمَا عَجَبٌ فى مَنْظَرٍ عَجَبِ

قامَتْ تُرِيني وَأَمْرُ اللَّيْلِ مُجْتَمِعٌ ... صُبْحًا تَوَلَّدَ بَيْنَ المَاءِ وَالعِنَبِ

كَأَنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَوَاقِعِهَا ... حَصْبَاءُ دُرٍّ ... البيت ، وبعده :

كَأَنَّ تُرْكًا صُفُوفًا فى جَوَانِبِهَا ... تُوَاتِرُ الرَّمْىَ بِالنُّشَّابِ مِنْ كَثَبِ

من كَفِّ ساقيةٍ ناهيكَ ساقيةً ... فِى جِسْمٍ قَدٍّ وَفِى ظَرْفٍ وَفِى أَدَبِ

كانَتْ لِرَبِّ قِيَانٍ ذِى مُغَالَبَةٍ ... بالكشحِ محترفٍ، بالكشحِ مُكْتَسِبِ

لغة بيت الشاهد : « فواقعها » هكذا وردت هذه الكلمة فى رواية أكثر النحاة ، وكذلك وردت فى ديوان أبى نواس فى القطعة السابعة من خمرياته التى طبعت فى أوربة سنة ١٨٦١م (ص٦) وهى على هذه الرواية جمع فاقعة ، ويراد بها النفاخة التى تعلو الخمر عند خلطها بالماء أو عند صبها فى الإناء ، ولا يساعد الاستعمال اللغوى على إثبات هذه اللفظة ، ويروى « من فقاقعها » وهو جمع فقاعة — بضم الفاء وتشديد القاف — وهذا اللفظ هو الذى تثبته معاجم اللغة ، والفقاقع : نفاخات الماء ، وهو ما يرى على وجه الماء شبه حبات صغيرة منه . « حصباء » بفتح الحاء وسكون الصاد المهملتين — أصله دقاق الحصى ، أى الحصى الصغير .

الإعراب : « كأن » حرف تشبيه ونصب، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « صغرى » اسم كأن ، منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « وكبرى » الواو حرف عطف ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، كبرى : معطوف على صغرى ، منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « من » حرف جر ، مبنى على السكون لا محل له من

... ...

الإعراب « فواقعها » فواقع : مجرور بمن ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لصغرى وكبرى، وفواقع مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر « حصباء » خبر كأن ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « در » مضاف إليه ، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة « على أرض » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لحصباء أو حال منه لتخصصه بالإضافة « من الذهب » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لأرض .

الشاهد فيه : قوله : «صغرى وكبرى» فإن أكثر النحاة ذهب إلى أنهما اسما تفضيل لما رأى فيهما من معنى المبالغة والدلالة على أن المقصود أصغر النفاخات وأكبرها ، وهما مجردان من أل ومن الإضافة ، فكان يجب — على هذا الاعتبار — أن يؤتى بهما مفردين مذكرين ، لأن اسم التفضيل المجرد من أل ومن الإضافة لمعرفة يجب فيه الإفراد والتذكير ، لكن الشاعر قد أتى بهما مؤنثين كما ترى ، فخالف بعض ما وجب فى مثلهما ، ولهذا حكموا بأن أبا نواس قد أخطأ الجادة ولم يأت بالكلام على ما يقتضيه الاستعمال العربى .

هذا توجيه كلام الشارح كغيره من النحاة ، إلا أن هذا الذى ذهب إليه النحاة من تخطئة الشاعر بناء على ما ادعوا فهمه من البيت غير مسلم لهم ، فأنت لو تأملت فى الكلام وجدت الشاعر لم يرد معنى التفضيل من « صغرى وكبرى » وإنما معنى الصفة المشبهة ، أى كأن الفقاعة الصغيرة والفقاعة الكبيرة من فقاقع هذه الخمر ، وأنت تعلم أن الصفة المشبهة يجب فيها أن تطابق موصوفها فإن كان الموصوف مذكرا وجب تذكير الصفة المشبهة ، وإن كان مؤنثا وجب تأنيث الصفة المشبهة ، وكذلك فى الإفراد والتثنية والجمع ، والموصوف ههنا مفرد مؤنث وهو الفقاعة على ما عرفت ، فالواجب الذى تقتضيه العربية أن تكون الصفة مفردة مؤنثة ، وهو الذى نطق به الشاعر ، ولو أنه أتى بالصفة مفردة مذكرة كما يقول النحاة فقال : « كأن أكبر وأصغر » لكان مخطئا ، ومثل هذا التخريج يجرى فى قول العروضيين : « فاصلة صغرى » وقولهم : « فاصلة كبرى » فإنهم يريدون فاصلة صغيرة وفاصلة كبيرة ، ولم يريدوا معنى فاصلة أكبر من أخرى ، وفاصلة أصغر من أخرى .

والخلاصة : أن النحاة بنوا كلامهم على أن المعنى المقصود من البيت ومن كلام العروضيين هو معنى التفضيل ، وأن الجواب مبنى على إنكار أن يكون المعنى على التفضيل ، وادعاء أن المعنى على مجرد الوصف بالصغر والكبر ، فافهم ذلك وكن منه على يقين ، والله يرشدك .

﴿ تنبيه ﴾ : يجب فى هذا النوع مطابقةُ المضاف إليه الموصوف ، كما رأيت ، وأما « وَلاَ تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ » فتقديره أولَ فريقٍ كافرٍ به .

(وَتِلْوُ أَلْ طِبْقٌ) لما قبله من مبتدإ أو موصوف ، نحو : زيدٌ الأفضلُ ، وهند الفُضْلَى ، والزيدَانِ الأفْضَلاَنِ ، والزيدُونَ الأفْضَلُونَ ، والهندَانِ الفُضْلَيَانِ ، والهنْدَاتُ الفُضْلَيَاتُ ، أو الفُضَّلُ ، وكذلك مررت بزيد الأفْضَلِ ، وبهندٍ الفُضْلَى ، إلى آخره . ولا يؤتى معه بمن كما سبق .

(ومَا لِمَعْرِفَهْ * أُضِيفَ ذُو وَجْهَيْنِ) منقولين (عَنْ ذِى مَعْرِفَهْ) هما المطابقة وعدمُهَا (هٰذَا إذَا نَوَيْتَ) بأفعلَ (مَعْنَى مِنْ) أى التفضيلَ عَلَى ما أضيف إليه وحده ، فتقول على المطابقة : الزيدانِ أفضَلاَ القَوْمِ ، والزيدُونَ أفضَلُو القَوْمِ وَأَفَاضِلُ القَوْمِ ، وَهِنْدٌ فُضْلَى النساء ، والهندانِ فُضْلَيَا النساء ، والهندَاتُ فُضَّلُ النساء وفُضْلَيَاتُ النِّسَاء . ومنه : « وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِى كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا » وعلى عدم المطابقة : الزيدانِ أفضلُ القومِ ، والزيدون أفضلُ القوم ، وهكذا إلى آخره . ومنه : « وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ » وهذا هو الغالب ، وابنُ السَّرَّاج يوجبه ، فإن قدر « أكابر » مفعولا ثانياً ، و « مجرميها » مفعولا أول لزمه المطابقة فى المجرد ، وقد اجتمع الاستعمالان فى قوله صلى الله عليه وسلم : « أَلاَ أُخْبِرُكُمْ بِأَحَبِّكُمْ إِلَيَّ وَأَقْرَبِكُمْ مِنِّى مَنَازِلَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ؟ أَحَاسِنُكُمْ أَخْلاَقاً » .

(وَإِنْ * لَمْ تَنْوِ) بأفعلَ معنى مِنْ ، بأن لم تَنْوِ به المفاضلة أصلا ، أو تنويها لا على المضاف إليه وحده ، بل عليه وعلى كل ما سواه (فَهْوَ طِبْقُ مَا بِهِ قُرِنْ) وَجهاً واحداً ، كقولهم : « النَاقِصُ وِالأَشَجُّ أَعْدَلاَ بَنِى مَرْوَانَ » أى : عادلاهم ، ونحو « محمد صلى الله عليه وسلم أفْضَلُ قُرَيْش » أى : أفضل الناس من بين قريش .

وإضافة هذين النوعين لمجرد التخصيص ، ولذلك جازت إضافة أفعل فيهما إلى ما ليس هو بعضه ، بخلاف المنوىّ فيه معنى مِنْ ، فإنه لا يكون إلا بعض ما أضيف إليه ، فلذلك يجوز « يوسف أحسن إخوته » إن قُصد الأحسن من بينهم ، أو قصد حَسَنهم ، ويمتنع إن قصد أحسن منهم .

﴿ تنبيه ﴾ يَرِدُ أفعلُ التفضيلِ عارياً عن معنى التفضيل ، نحو : « رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ » « وهو أهونُ عليه » وقوله :

وإن مُدَّتِ الأيدى إلى الزاد لم أكُن بأعجلِهِمْ ، إذْ أجْشَعُ القَوْمِ أعْجَلُ[1]

وقوله :

٧٧٤ — إنَّ الَّذِى سَمَكَ السَّماءَ بَنَى لَنَا بَيْتاً دَعَائِمُهُ أعَزُّ وَأطْوَلُ

---

(١) هذا بيت من الطويل ، وهو من قصيدة الشنفرى المشهورة باسم « لامية العرب » وقد تقدم شرحه مستوفى فى باب « ما ولا ولات وإن المشبهات بليس فى العمل » والاستشهاد به ههنا فى قوله : « بأعجلهم » وذلك أن « أعجل » ههنا ليس مرادا به التفضيل ، إذ لو أريد به التفضيل لكان المعنى فاسدا ، ألا ترى أنه لو كان يريد به التفضيل لصار المعنى لم أكن بأشد الناس استعجالا إلى الطعام ، فيكون الذى نفاه عن نفسه وعده من دلائل الجشع والشره والنهم هو شدة العجلة ، وهذا لا ينفى عنه أنه إذا مدت الأيدى إلى الطعام كان عجلا ، ولا شك أن الشاعر لا يريد ذلك المعنى ، وإنما يريد أن ينفى عن نفسه أصل العجلة ، وهذا بعينه يجرى فى قوله : « أعجل » فى آخر البيت ، وإذا كان المعنى يفسد على إرادة التفضيل وجب أن يصار إلى المعنى الذى تدل عليه الصفة المشبهة ، وهو مجرد ثبوت العجلة له ، فهذا البيت يدل على أن صورة اسم التفضيل كما أنها قد تحمل على معنى المبالغة فى الوصف وأن الموصوف شارك غيره فى أصل الصفة وزاد عليه ، قد تدل على مجرد الاتصاف بالوصف الذى أخذت الصيغة منه ، ولهذا المعنى تجد جار الله الزمخشرى حين شرح هذا البيت قال : « يريد لم أكن عجلا فى وقت مد الأيدى » .

٧٧٤ — هذا بيت من الكامل ، وهو من قصيدة طويلة للفرزدق همام بن غالب بن صعصعة والبيت المستشهد به هنا مطلع قصيدة ذكرها فى النقائض ، وبعده قوله :

بَيْتاً بَنَاهُ لَنَا المليكُ ، وَما بَنى حَكَمُ السَّماءِ فإنه لا يُنْقَلُ
بيتاً زُرارَةُ مُحْتَبٍ بِفِنَائِهِ وَمُجَاشِعٌ وَأَبُو الفَوارِسِ نَهْشَلُ
يَلِجُونَ بَيْتَ مُجَاشِعٍ و إذا احْتَبَوْا بَرَزُوا كأَنَّهُمُ الجِبَالُ المُثَّلُ
لا يَحْتَبِى بِفِنَاءِ بَيْتِكَ مِثْلُهُمْ أبداً ، إذا عُدَّ الفَعالُ الأفْضَلُ

... ...

مِنْ عِزِّهِمْ جَحَرَتْ كُلَيْبٌ بَيْتَهَا زَرْبًا كَأَنَّهُمُ لَدَيْهِ الْقُمَّلُ

وهذه القصيدة يقولها الفرزدق فى الفخر بقومه والاستعلاء بهم على جرير وقومه ، وقد نقضها جرير بن عطية عليه بقصيدة من بحرها ، وإن لم تكن حركة الروى كحركة رويها ، ومن قصيدة جرير قوله :

أَخْزَى الَّذِى سَمَكَ السَّمَاءَ مُجَاشِعاً وَبَنَى بِنَاءَكَ بِالْحَضِيضِ الْأَسْفَلِ

وفى هذه القصيدة يقول جرير :

وَقَضَتْ لَنَا مُضَرٌ عَلَيْكَ بِفَضْلِنَا وَقَضَتْ رَبِيعَةُ بِالقضاء الفَيْصَلِ

إِنَّ الَّذِى سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا عِزًّا عَلَاكَ فَمَا لَهُ مِنْ مَنْقَلِ

اللغة : « إن الذى سمك السماء — البيت » سمك : رفع ، وأراد بالبيت بيت العز والشرف ، وقال الحلخالى : أراد بالبيت الكعبة ، وأطول : فسره ابن يعيش بأنه من الطول — بفتح الطاء وسكون الواو — الذى هو الفضل ، وليس من الطول — بضم الطاء — الذى هو ضد القصر « بيتاً زرارة محتب — البيت » بيتا ههنا بدل من بيت فى البيت السابق الذى هو بيت الشاهد ، وزرارة — بضم الزاى — هو زرارة بن عدس بن زيد بن عبد الله بن دارم ، ومجاشع — بضم الميم — هو ابن دارم ، ونهشل — بزنة جعفر — هو ابن دارم أيضا ، ومحتب : اسم فاعل من الاحتباء ، وهو أن يجلس الرجل ناصبا قدميه وقد شدّ ركبتيه بثوبه أو بحمالة سيفه ، وأراد أنهم متمكنون فى بيت العز كتمكن المحتبى « يلجون بيت مجاشع — البيت » يلجون : مأخوذ من الولوج وهو الدخول ، والمثل — بتشديد الثاء مفتوحة — جمع ماثل ، مثل ركع وخشع ورضع ، فى جمع راكع وخاشع وراضع ، والماثل : هو القائم المنتصب « لا يحتبى بفناء بيتك — البيت » الفعال — بفتح الفاء — الجميل .

الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « الذى » اسم موصول اسم إن ، مبنى على السكون فى محل نصب « سمك » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول « السماء » مفعول به لسمك ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، والجملة من الفعل الماضى وفاعله المستتر فيه ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « بنى » فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر ، لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى

... ...

اسم إن « لنا » جار ومجرور متعلق ببنى « بيتا » مفعول به لبنى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجملة بنى وفاعله المستتر فيه ومفعوله فى محل رفع خبر إن « دعائمه » دعائم : مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، ودعائم مضاف وضمير الغائب العائد إلى بيت مضاف إليه مبنى على الضم فى محل جر « أعز » خبر المبتدإ ، مرفوع بالمبتدإ ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، « وأطول » الواو حرف عطف ، مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، وأطول : معطوف على أعز ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، والجملة من المبتدإ وخبره وما عطف عليه فى محل نصب صفة لقوله بيتا .

الشاهد فيه : يستشهد علماء البلاغة بهذا البيت على أن فيه جعل الإيماء إلى وجه بناء الخبر وسيلة إلى التعريض بالتعظيم لشأنه ، وذلك فى قوله : « إن الذى سمك السماء » فإن فيه إيماء إلى أن الخبر المبنى عليه أمر من جنس الرفعة ، بخلاف ما إذا قيل : « إن الله بنى لنا » ونحوه ، ثم إن فى هذا تعريضا بتعظيم بنائه ، لكونه جعله من فعل الذى رفع السماء التى لا أرفع منها ولا أعظم ، وإدراك مثل ذلك يحتاج إلى لطف طبع وصفاء قريحة .

ويستشهد النحاة بهذا البيت فى قوله : « أعز وأطول » من وجهين :

الوجه الأول — وليس هو الوجه الذى جاء المؤلف بالبيت هنا من أجل الدلالة عليه — أنه قد ذكر أفعل التفضيل المجرد من أل ومن الإضافة ، ولم يذكر معه « من » جارة للمفضول عليه ، وهم يجعلون الكلام على أحد تقديرين : الأول : تقدير «من» هذه ، وكأنه قد قال : دعائمه أعز وأطول من دعائم بيتك ، أو قال : دعائمه أعز وأطول من السماء ، أو قال : دعائمه أعز من كل عزيز وأطول من كل طويل ، وما أشبه ذلك . وقد رووا أن الطرماح بن حكيم قال للفرزدق ، وقد سمع هذا البيت : أعز مم ؟ وأطول مم ؟ يا أبا فراس؟ وصادف حين هذا السؤال أن أذن المؤذن فقال : الله أكبر ، الله أكبر ، فالتفت الفرزدق إلى الطرماح وقال له : يا لكع ، ألم تسمع مايقول المؤذن ؟ أكبر مم ؟ فقال الطرماح : أكبر من كل شيء ! فقال : وأنا أريد أعز من كل عزيز وأطول من كل طويل ! والتقدير الثانى : اعتبار أفعل التفضيل مضافا حذف منه المضاف إليه ، وهو منوى الثبوت ، وكأنه قال : بيتا دعائمه أعز الدعائم وأطولها . وهذا الوجه بتقديريه قد ذكره المحقق الرضى وجماعة من النحاة ، وقد سبق الرضى إلى ذلك القول الكسائى والفراء وهشام ، ووجه ما ذهب إليه هؤلاء ، عندهم ، أن صيغة أفعل لاتخلو قط عن الدلالة على التفضيل ، فإذا كانت الصيغة مجردة من أل والإضافة ، فإما أن تذكر معها «من» الجارة للمفضول عليه ، وإما أن تكون مقدرة كما فى هذا البيت ، وجعلوه نظير قول معن بن أوس :

... ...

وَلاَ بَلَغَ الْمُهْدُونَ نَحْوَكَ مِدْحَةً، وَلَوْ صَدَقُوا، إِلاَّ الَّذِى فِيكَ أَفْضَلُ

فإنه أراد إلا الذى فيك أفضل مما قالوه ووصفوك به ، ونظيرها قول الآخر :

إِذَا مَاسُتُورُ الْبَيْتِ أُرْخِينَ لَمْ يَكُنْ سِرَاجٌ لَنَا إِلاَّ وَوَجْهُكَ أَنْوَرُ

ألا ترى أنه لايريد « ووجهك منير » لأن السراج منير أيضا ، وإنما أراد إلا وجهك أنور من كل سراج ، ونظير ذلك قول مالك بن نويرة حين قتل بنو أسد عتيبة بن الحارث بن شهاب ، وفخر بنو أسد بقتله مع كثرة الذين قتلهم بنو يربوع قوم مالك منهم :

فَخَرَتْ بَنُو أَسَدٍ بِمَقْتَلِ مَالِكٍ صَدَقَتْ بَنُو أَسَدٍ ، عُتَيْبَةُ أَفْضَلُ

فإن معناه — بغير شك — عتيبة أفضل من الذين قتلوهم جميعا ، حتى يكون ذلك فخرا لهم ، وإلا فكيف يفخرون بمقتل واحد وقد قتل فى بوائه العدد العديد ؟ وقد أبان الشاعر نفسه عن هذا المعنى فى البيت الذى بعده ، وذلك حيث يقول :

فَخَرُوا بِمَقْتَلِهِ ، وَلاَ يُوفِى بِهِ مَثْنَى سَرَاتِهِمُ الَّذِينَ نُقَتِّلُ

الوجه الثانى — وهو الوجه الذى ذكر الشارح البيت هنا للدلالة عليه ، وهو تابع فى ذلك لكثير من شراح الألفية منهم : ابن الناظم ، وابن عقيل — وحاصله أن «أعز وأطول» لايقصد بواحد منهما الدلالة على المبالغة ، فليس واحد منهما باسم تفضيل فى المعنى وإن كان على وزنه ، وإنما المراد به الدلالة على الاتصاف بالعزة والطول من غير دلالة على مشاركة غير هذا البيت له فى هذين الوصفين وزيادته على ما شاركه فيهما ، فهما بمعنى عزيز وطويل . ولا يلتزم هؤلاء دلالة هذه الصيغة على التفضيل ، والذى يؤيد هذا أنه لو كان المقصود معنى التفضيل كما ذهب إليه الأولون ممن ذكرنا لكان الشاعر قد أقر لبيت جرير وغيره بالعزة والطول ، غاية ما فى الباب أنه قضى لنفسه بأن بيته أعز دعائم وأطول دعائم من بيت سواه ، ومقام الفخر والاستعلاء ، وذم جرير ، يقتضى ألايقر لبيته بشىء من العزة والطول أصلا ، وذلك بخلاف مالو حملناه على ماذهب إليه شراح الألفية ، حيث يكون المعنى أن بيته وحده هو العزيز الدعائم الطويلها ، وأن بيت من عداه ليست فيه عزة ولا طول مطلقا . ولذلك نظائر كثيرة فى العربية نثرا ونظما ، فمن أبلغ ما ورد على ذلك من النثر الآيتان الكريمتان اللتان تلاهما الشارح ، ألا ترى أنك لوذهبت إلى معنى التفضيل فيهما كنت قد أقررت بأن لغير الله تعالى علما بأحوالنا ، غير أن علم الله أكثر ، وكنت قد أقررت بأن إعادة هذا العالم هين على غير الله تعالى ، ولكن هون ذلك على الله جلت قدرته أقوى وأشد ، أو كنت قد أقررت

... ...

بأن بعض الأمور أكثر هونا على الله من بعضها عليه هو سبحانه ، وذلك مما لايجوز المصير إليه ؟! لاجرم وجب حمل الآيتين الكريمتين على معنى الصفة المجردة عن معنى المشاركة والزيادة ، حتى يصير المراد أن الله وحده هو الذى له العلم ، وأنه وحده هو الذى يسهل أمر إعادة العالم عليه . أو أن الأمور كلها هذا وغيره هينة عليه . ونظير ذلك من الشعر ما أنشده الشارح المحقق من الأبيات الشواهد ، وكذلك قول معن بن أوس :

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِى و إِنِّى لَأَوْجَلُ عَلَى أَيُّنَا تَعـدو المنيةُ أَوَّلُ

وقول الأحوص :

يا دَارَ عاتِكَةَ الَّتِي أَتَعزَّلُ حَذَرَ العِدَا و بِكِ الفُؤادُ مُوَكَّلُ
إِنِّى لَأَمْنَحُكِ الصُّدُودَ و إِنَّنِي قَسَماً إِلَيْكِ، مَعَ الصُّدُودِ، لَأَمْيَلُ

وقول الآخر :

تَمَنَّى أُناسٌ أن أموتَ ، وَ إِن أَمُتْ فتِلكَ سَبِيلٌ لَسْتُ فِيهَا بِأَوْحَـدِ

وقول الآخر :

قُبِّحْـتُمُ يا آلَ زَيْدٍ نفرَا أَلأمَ قَوْمٍ أَصْغرَا وأَكْبَرَا

نعم قد يجىء كلام يجوز فيه الوجهان ، من غير أن يختل المعنى أو يضعف ضعفا يجعله غير مقبول ، على كل واحد من الوجهين ، ومن ذلك قول عنترة بن شداد العبسى ، يخاطب عمارة بن زياد العبسى :

سَـتَعْلَمُ أَيُّنَا لِلْمَوْتِ أَدْنَى إِذَا دانَيْتَ لِي الأَسَلَ الحِرارَا

فإنه يجوز فى قوله : « أدنى » أن يكون أفعل تفضيل باقيا على أصل معناه ، وقد حذفت « من » والمفضول عليه المجرور بها ، والتقدير « أينا أدنى للموت من صاحبه » ويجوز أن يكون قد حذف المضاف إليه وهو ينويه ، والتقدير « أينا أدنانا للموت » كما يجوز أن يكون أفعل ههنا ليس اسم تفضيل ، بل هو على معنى الصفة المشبهة أو اسم الفاعل ، وكأنه — على هذا الوجه — قد قال : أينا قريب إلى الموت . والأسل — بفتح الهمزة والسين جميعا — أطراف الرماح ، والحرار — بكسر الحاء — جمع حرى ، بوزن : عطشى وعطاش ، وظمأى وظماء ، وبمعناه أيضا .

والذى ذهب إليه شراح الألفية قد قرره من قبلهم : أبو العباس المبرد ، وأبو عبيدة ؛ فأما أبو العباس المبرد ، فقال فى الكامل فى تفسير قوله تعالى : (يعلم السرّ وأخفى) ما نصه : « تقديره

وقوله :

٧٧٥ — * فَشَرُّكُمَا لِخَيْرِكُمَا الفِدَاءُ *

فى العربية وأخفى منه ، والعرب تحذف مثل هذا ، فيقول القائل : مررت بالفيل أو أعظم ، وإنه كالبقة أو أصغر ، فأما قوله تعالى : (وهو أهون عليه) ففيه قولان : أحدهما — وهو المرضى عندنا — إنما هو وهو هين عليه ، لأن الله جل وعز لا يكون شىء أهون عليه من شىء آخر ، وقال معن : * لعمرك ما أدرى وإنى لأوجل * أراد وإنى لوجل ، وكذلك يكون مافى الأذان الله أكبر الله أكبر ، لأنه إنما يفاضل بين الشيئين إذا كانا من جنس واحد ، فيقال : هذا أكبر من هذا ، إذا شاكله فى باب ، فأما قولنا : إن الله أجود من فلان ، والله أعلم بذلك منه ، فوجه بين لأنه من طريق العلم والمعرفة والبذل والإعطاء ، وقوم يقولون : الله أكبر من كل شىء ، وليس يقع هذا على محض الروية ، لأن الله تبارك وتعالى ليس كمثله شىء ، وكذلك قول الفرزدق : * بيتا دعائمه أعز وأطول * فجائز أن يكون قال للذى يخاطبه : أعز وأطول من بيتك ، فاستغنى عن ذكر ذلك بما جرى من المخاطبة والمفاخرة ، وجائز أن يكون المعنى دعائمه عزيزة وطويلة » . انتهى المقصود منه ، وقد بينا لك أن مقام الافتخار يأبى المعنى الأول الذى جوزه فى بيت الفرزدق. وأما أبو عبيدة فقد نقل أبو حيان كلامه فقال: « قال أبو عبيدة : قد يكون أفعل بمعنى فعيل وفاعل غير موجب تفضيل شىء على شىء ، كقوله تعالى : (وهو أهون عليه) وكقول الأحوص : * قسما إليك مع الصدود لأميل * وكقول الفرزدق : * بيتا دعائمه أعز وأطول * وكقول الآخر : * فتلك سبيل لست فيها بأوحد * وزرى النحويون عليه هذا القول ، ولم يسلموا له هذا الاختيار ، وقالوا : لا يخلو أفعل من التفضيل ، وعارضوا حججه بالإبطال ، وتأولوا ما استدل به » انتهى .

٧٧٥ — هذا عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

* أَتَهْجُوهُ وَلَسْتَ لَهُ بِكُفْءٍ *

وهذا البيت من قصيدة لحسان بن ثابت الأنصارى ، يقولها فى الذود عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو يرد بها على أبى سفيان بن الحارث بن عبد المطلب ، وكان قد هجا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأول قصيدة حسان التى منها بيت الشاهد قوله :

عَفَتْ ذَاتُ الأَصَابِعِ فَالجِوَاءُ   إِلَى عَذْرَاءَ مَنْزِلُهَا خَلَاءُ

دِيَارٌ مِنْ بَنِى الْحَسْحَاسِ قَفْرٌ   تُعَفِّيهَا الرَّوَامِسُ وَالسَّمَاءُ

... ...

وكانتْ لَا يَزَالُ بِهَا أَنِيسٌ خِلَالَ مُرُوجِهَا نَعَمٌ وَشاء

فَدَعْ هٰذَا ، وَلَكِنْ مَنْ لِطَيْفٍ يُؤَرِّقُنِي إذَا ذَهَبَ العِشَاء

لِشَعْثَاءَ الَّتِي قَدْ تَيَّمَتْهُ فَلَيْسَ لِقَلْبِهِ مِنهَا شِفَاء

وقبل البيت المستشهد به قوله :

أَلا أَبْلِغ أبا سُفْيَانَ عَنِّي فأَنْتَ مُجَوَّفٌ نَخِبٌ هَوَاء

هَجَوْتَ مُحَمَّدًا فَأَجَبْتُ عَنْهُ وعِنْدَ اللهِ فى ذاكَ الجَزَاء

أَتَهْجُوهُ ولَسْتَ لهُ بِكُفْءٍ فشركما ... البيت ، وبعده :

فَمَنْ يَهْجُو رَسُولَ اللهِ مِنْكُمْ وَيَمْدَحُهُ وينْصُرُهُ سَوَاء

فإنَّ أبى ووالِدَهُ وَعِرْضِى لِعِرْضِ محمدٍ مِنْكُمْ وِقَاء

وحِلْفُ الحارِثِ بْنِ أَبِى ضِرَارٍ وحِلْفُ قُرَيْظَةٍ مِنَّا سَوَاء

لِسَانِى صارِمٌ لَا عَيْبَ فِيهِ وَبَحْرِى لا تُكَدِّرُهُ الدِّلَاء

اللغة : «أتهجوه» الهجو — بفتح فسكون — ذكر معايب ومثالب للمهجو ، سواء أكانت فيه حقيقة أم كانت مما ابتدعه خيال الشاعر الهاجى ، ولا شك أن ما ذكره الحارث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس صحيحا ، فإنه عليه الصلاة والسلام أنقى الناس عرضا وأكرمهم خلقا ، وأفضلهم شيمة ، فإن كان قد نسب إليه شيئا غير دعوته إلى الله وتسفيهه أحلام عبدة الأوثان ونحو ذلك ، مما كانوا يذكرونه عنه ، فهو كاذب مفتر ، فأما إن كان قد نسب إليه شيئا مما ذكرنا فهو مما يفتخر به « كفء » الكفء — بضم الكاف وسكون الفاء — هو المساوى والنظير ، وفى التنزيل قوله تعالى : (ولم يكن له كفوا أحد) .

المعنى : يقول حسان لأبى سفيان بن الحارث — وليس هو أبا سفيان صخر بن حرب بن أمية والد معاوية بن أبى سفيان — : كيف اجترأت على أن تهجو الرسول صلوات الله وسلامه عليه ، مع أنك لست مساويا له ؟ ثم قال : إننى أدعو الله سبحانه أن يجعل الذى هو شر منكما فداء للذى هو خير منكما ، وهو يعلم أن الذى هو خير هو النبى ، والذى هو شر هو أبو سفيان ، ولكنه أبهم الأمر إنصافا لمن يخاطبه ، وهذا مما لاينفر منه مخالف ولا موافق ، ونظيره أن تقول

... ...

لمن يجادلك : انتقم الله من المسيء منا ، والذروة فى هـذا الباب قوله تعالى : (وإنا أو إياكم لعلى هدى أو فى ضلال مبين) .

الإعراب : «أتهجوه» الهمزة للاستفهام حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، تهجو : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل ، والفاعل ضمير مستتر فيـه وجوبا تقديره أنت ، وضمير الغائب العائد إلى النبى صلى الله عليـه وسلم مفعول به مبنى على الضم فى محل نصب « ولست » الواو واو الحال ، حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، ليس : فعل ماض ناقص ، وتاء المخاطب اسمه مبنى على الفتح فى محل رفع « له » جار ومجرور متعلق بكفء الآتى « بكفء » الباء حرف جر زائد مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب ، كفء : خبر ليس ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، والجملة من ليس واسمه وخبره فى محل نصب حال « شركما » شر : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه مبنى على الضم فى محل جر ، والميم حرف عماد ، والألف حرف دال على التثنيـة « لخيركما » الجار والمجرور متعلق بفداء ، وخير مضاف وكاف المخاطب مضاف إليه ، والميم حرف عماد ، والألف حرف للدلالة على تثنية المخاطب هنا «الفداء» خبر المبتدإ مرفوع بالمبتدإ ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله : « شركما لخيركما » فإن شرا وخيرا فى هذا البيت لايقصد به الدلالة على معنى اتفاق كل واحد منهما مع الآخر فى الخير ، وزيادة أحدهما فيه على صاحبه ، واتفاق كل واحد منهما مع الآخر فى الشر ، وزيادة أحدهما على صاحبه فيـه ، وكيف يتصور أن حسان بن ثابت العارف بقدر رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنه خير محض ، ولا شر فيه أصلا ـ يقصد هذا المعنى ؟ وإذ كان لا يقصد بهاتين الكلمتين معنى التفضيل لفساده ، فكل لفظ منهما يدل على مجرد ثبوت الوصف لمن يتعلق به ، فيكون المراد : الذى هو شر ، والذى هو خير ، أى الذى ثبت له وصف الشر والذى ثبت له وصف الخير ، وهو معنى الصفة المشبهة .

وقد استدل الشارح بهذا البيت على أن « شركما وخيركما » اسما تفضيل فى اللفظ ، وقد خرج كل واحد منهما من جهة المعنى عن الدلالة على معنى المبالغة إلى الدلالة على مجرد ثبوت أصل الوصف فيكون كالبيتين قبله دليلا لما ذهب إليه جماعة من النحاة منهم المبرد وأبو عبيدة وشراح الألفية ، من أن اسم التفضيل قد يجيء عاريا عن معنى الزيادة ، خلافا للكسائى ، والفراء ، وهشام ، ومن لف لفهم .

هذا بيان ما ذكر الشارح البيت هنا لأجل الدلالة عليه ، ونحن نسلم أن معنى خير وشر فى هذا

وقاسه المبرد[1]، وقال فى التسهيل: والأصح قَصْرُهُ على السماع، وحكى ابن الأنبارىّ[2] عن أبى عُبَيْدَة القولَ بورود أفعل التفضيل مؤوَّلاً بما لا تفضيل فيه، قال: ولم يُسَلِّم له النحويون هذا الاختيار، وقالوا: لايخلو أفعل التفضيل من التفضيل، وتأولوا ما استدل به.

قال فى شرح التسهيل: والذى سُمع منه، فالمشهور فيه التزام الإفراد والتذكير، وقد يُجْمَع إذا كان ما هو له جمعا، كقوله:

٧٧٦ — إذا غابَ عنكمْ أسودُ العين كنتمُ
كراماً، وأنتمْ ما أقامَ ألأئمُ

البيت لايجوز أن يكون معنى التفضيل، وأن المراد به مجرد ثبوت الخيرية والشرية، ولكنا لانسلم أن خيرا وشرا فى هذا البيت أفعل تفضيل لفظا، وأن أصلهما أخير وأشر فحذفت الهمزة تخفيفا لكثرة الاستعمال فى هذين اللفظين، بل يجوز عندنا أن يكون خير وشر على زنة فعل كشهم، ويكون كل منهما صفة مشبهة من أول الأمر، وهذا أولى وأحسن من أن ندعى أن أصلهما بالهمزة ثم حذفت الهمزة، ولو أننا كنا سندعى أن أصلهما بالهمزة لأن المعنى على التفضيل لهان الخطب، فأما أن ندعى أن أصلهما بالهمزة وأن هذه الهمزة قد حذفت، ثم ندعى أن المعنى ليس على ما فيه الهمزة، فشىء يشبه نقض ما نحاول إثباته، فافهم ذلك فإنه دقيق.

(١) الذى نختاره فى هذا الموضع مذهب المبرد، وذلك لكثرة الشواهد الواردة فى هذه المسألة، كثرة لاتجعل مجالا للتردد فى الأخذ بها.

(٢) قد نقلنا لك فى شرح بيت الفرزدق — وهو الشاهد رقم ٧٧٤ — عبارة أبى عبيدة التى حكاها الشارح، عن أبى حيان، ولم نعثر على كلام ابن الأنبارى.

٧٧٦ — هذا أول بيتين من الطويل، أنشدهما أبو على القالى فى أماليه ولم ينسبهما، وثانى البيتين قوله:

يُحَدِّثُ رُكْبَانُ الحَجِيجِ بِلُؤْمِكُمْ وَتَقْرِى بِهِ الضَّيْفَ اللِّقَاحُ العَوَاتِمُ

وقد أنشد بيت الشاهد ابن منظور فى اللسان (ل أم) ولم ينسبه، وأنشده أيضاً ياقوت الحموى فى مادة: (أسود العين) ولم ينسبه، ونسبه العينى فى شرح الشواهد الكبرى إلى الفرزدق، وقد بحثت ديوان الفرزدق من أوله إلى آخره فلم أجده فيه.

اللغة: «أسود العين» قال ابن منظور: «وأسود العين: جبل معروف» وقال ياقوت:

... ...

« أسود العين — بلفظ العين الباصرة — جبل بنجد يشرف على طريق البصرة إلى مكة ، أنشد القالى عن ابن دريد عن أبى عثمان ... وذكر البيت » وقوله : « كراما » هو جمع كريم، وقوله : « ألائم » جمع ألأم ، وهو الشديد اللؤم ، قال ابن منظور : « وقد لؤم الرجل — بالضم — يلؤم ، لؤما ، وملأمة ، ولآمة ، فهو لئيم من قوم لئام ولؤماء ، وملأمان . وقد جاء فى الشعر ألائم ، على غير قياس ، قال ... وذكر البيت » .

هـذا ، ورواية اللسان فى صدر البيت * إذا زال عنكم أسود العين * ورواية ياقوت : * إذا ما فقدتم أسود العين *

المعنى : قال ياقوت : « والجبل لايغيب ، يقول : فأنتم لئام أبدا » اه . يعنى أن الشاعر ذم هؤلاء بأنهم لايكونون كراما إلا أن يزول الجبل عن موضعه أو يفقدوه ، وأنهم لئام مدة إقامة الجبل فى موضعه ، ولما كان الجبل لايزول عن موضعه فكأنه يقول لهم : إنكم لئام أبد الدهر ، وعندى أنه يحتمل هذا المعنى ، ويحتمل معنى آخر ، وحاصله أنهم يكونون كرام الأخلاق إذا ما حلوا فى أرض غير أرضهم يتملقون الناس الذين يحلون بينهم ، فأما إذا كانوا فى بلادهم ولم يكونوا مغتربين ، فإنهم يظهرون على طبيعتهم من اللؤم والوضاعة، وهذا المعنى الثانى أفضل .

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان ، خافض لشرطه منصوب بجوابه ، مبنى على السكون فى محل نصب « غاب » فعل ماض مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب « عنكم » جار ومجرور متعلق بغاب « أسود » فاعل غاب مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف و «العين» مضاف إليه ، وجملة الفعل الماضى الذى هو غاب وفاعله فى محل جر بإضافة إذا الظرفية الشرطية إليها «كنتم» كان : فعل ماض ناقص ، والتاء اسمه مبنى على الضم فى محل رفع « كراما » خبر كان منصوب بالفتحة الظاهرة « وأنتم » الواو حرف عطف ، وضمير المخاطبين مبتدأ « ما » مصدرية ظرفية حرف مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « أقام » فعل ماض مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيـه جوازا تقديره هو ، يعود إلى أسود العين ، وما مع ما دخلت عليه فى تأويل مصـدر يقع مضافا إليه لاسم زمان منصوب بألائم على الظرفيـة ، وتقدير الكلام : وأنتم ألائم مدة إقامته « ألائم » خـبر المبتدإ مرفوع بالمبتدإ ، وعـلامة رفعه الضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله : «ألائم» فإنه جمع ألأم الذى هو اسم تفضيل مجرد من أل ومن الإضافة ، وإنما جاز جمعه لأنه انسلخ عن معنى التفضيل ، ولأنه خبر عن جمع ، فلما انسلخ عن معنى التفضيل صار كاسم الفاعل وكالصفة المشبهة ، وكل منهما يوافق ما يجرى عليه ، على ما بيناه فى شرح بيت

قال : و إذا صَحَّ جمعُه لتجرده من معنى التفضيل جاز أن يؤنث ، فيكون قول ابن هانئ :
* كأن صغرى وكبرى من فقاقعها * صحيحاً ، اه .

(وَإِنْ تَـكُنْ بِتِلْوِ مِنْ) الجارّة (مُسْتَفْهِماً * فَلَهُمَا) أى : لِمنْ ومجرورها المستفهَم به (كُنْ أَبَدًا مُقَدِّما) على أفعل التفضيل ، لا على جملة الكلام كما فعل المصنف ، إذ يلزم على تمثيله الفصلُ بين العامل ومعموله بأجنبي ، ولا قائل به (كَمِثْلِ : مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ ؟) وَمِنْ أَيِّهِمْ أَنْتَ أَفْضَلُ ؟ ومِنْ كَمْ دَرَاهِمُكَ أَكْثَرُ ؟ وَمِن غُلامِ أَيِّهِمْ أَنْتَ أَفضلُ ؟ لأن الاستفهام له الصَّدْرُ .

(وَلَدَى * إِخْبَارِ) أى : وعند عدم الاستفهام (التَّقْدِيمُ نَزْرًا وُجِدَا) كقوله :

٧٧٧ — فقَالَتْ لَنَا : أَهْـــلاً وَسَهْلاً ، وزَوَّدَتْ
جَنَى النَّحْـــلِ ، بَلْ مَا زَوَّدَتْ مِنْهُ أَطْيَبُ

أبى نواس السابق فى هذا الباب — وهو الشاهد رقم ٧٧٣ — قال ابن مالك ، فيما نقله الشارح عنه : « وإذا جاز جمع أفعل المجرد من معنى التفضيل جاز تأنيثه ، فقول أبى نواس :
* كأن صغرى وكبرى من فقاقعها * صحيح ، لا لحن فيه » اه . وهذا هو الذى حملنا قول أبى نواس عليه فيما مضى من الكلام .

ونظير هذا البيت قول أعرابى يمدح عبد الله بن العباس بن عبد المطلب بن هاشم الجواد :

تَوَسَّمْتُهُ لَمَّا رَأَيْتُ مَهَـــابَةً عَلَيْهِ ، وَقُلْتُ : المَرْءُ مِنْ آلِ هَاشِمِ
وَإِلاَّ فَمِنْ آلِ المُرَارِ ، فَإِنَّهُمْ مُلُوكٌ عِظَامٌ مِنْ مُلُوكٍ أَعَاظِـــمِ

٧٧٧ — هذا بيت من الطويل ، وهو ثالث خمسة أبيات للفرزدق همام بن غالب ، وكان قد نزل ضيفا عند هربه من زياد بامرأة من بنى ضبة ، واسمها مية ، فلم تقره ولم تحمله ، ولم تزوده ، فأتى ديار بنى ذهل بن ثعلبة ، فتلقته امرأة منهم اسمها عزيزة ، فقرته وأحسنت ضيافته وحملته ، وأعطته زادا يتبلغ به فى سفره ، فقال فى ذلك :

أَلَمْ تَرَنِي أَسْعَى مَعَ ابْنِي وعِنْدَهَا مُعَـــنًّى حشاوى السَّنَامِ وَمُصْعَبُ
أَتَتْنَا بِتَمْخُوض وَأَفْقَرَنَا ابْنُهَا مَرُوحا بِحَبْلَيْهَا تَجُولُ وتَذْهَبُ

... ...

وَقَالَتْ لَنَا أَهْــلاً وَسَهْلاً وَزَوَّدَتْ جَنَى النَّحْلِ، بَلْ مَازَوَّدَتْ مِنْهُ أَطْيَبُ
لأخْتُ بَنِي ذُهْـــلٍ غَداةَ أَتَيْتُها عُزَيْزَةُ فِينا مِنْــكِ يا مَيُّ أَرْغَبُ
أَبُوها ابْنُ عَمِّ الشَّعْثَمَيْنِ ، وَحَسْبُها إِذا كانَ مِنْ أَبْناءِ ذُهْلٍ لَهـا أَبُ

اللغة : « ألم آتها أسعى — البيت » المعنى : البعير المحبوس ، وحشاوى السنام : ضخمه ، والمصعب — بضم الميم وسكون الصاد وفتح العين — الفحل الكريم على أهله « أتتنا بتعضوض — البيت » التعضوض : ضرب من التمر ، وهو تمر حلو أسود ، وواحدته تعضوضة بهاء ، وأفقرنا : أعارنا دابة نسافر عليها ، والمروح : الناقة للرحة ، يقول : أعطانا ناقة مرحة وحبالا نشد بها متاعنا « وقالت لنا : أهلا وسهلا — البيت » أصل الأهل قوم الرجل وأتباعه ، وأرادت أنه وجد قوما يشبهون أهله فى محبته والعطف عليه ، وسهلا : صفة من السهولة ، وتقع صفة لموصوف محذوف : أى نزلتم مكانا سهلا ، وزودت : أصل معناه أعطت الزاد الذى يتبلغ به المسافر ، وجنى النحل : العسل ، وأراد به حديثها العذب الذى تلطفت معه به ، أو أراد الزاد الذى قدمته أو الذى منحته عند ارتحاله على ماسبق بيانه «أبوها ابن عم الشعثمين — البيت» الشعثمان : هما : شعثم وعبد شمس ابنا معاوية ، ولكنه عند التثنية غلب شعثما ، لأنه مفرد وعبد شمس مركب إضافى .

الإعراب : « قالت » فعل ماض مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، والتاء حرف دال على التأنيث « لنا » جار ومجرور متعلق بقال «أهلا» مفعول به لفعل محذوف ، والتقدير : لقيتم أهلا «وسهلا» الواو حرف عطف ، وسهلا : صفة لموصوف محذوف يقع مفعولا به لفعل محذوف، وتقدير الكلام : وحللتم مكانا سهلا ، والواو قد عطفت هذه الجملة على الجملة السابقة « وزودت » الواو حرف عطف ، زود : فعل ماض ، فاعله ضمير مستترفيه جوازا تقديره هى، والتاء علامة على تأنيث الفاعل « جنى » مفعول به لزودت ، منصوب بفتحة مقدرة على الألف ، منع من ظهورها التعذر ، وهو مضاف و « النحل » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « بل » حرف إضراب مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « ما » اسم موصول مبتدأ ، مبنى على السكون فى محل رفع « زودت » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى ، والتاء حرف دال على تأنيث الفاعل ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، والعائد محذوف ، والتقدير : بل الذى زودته «منه» جار ومجرور متعلق بأطيب الآتى « أطيب » خبر المبتدإ الذى هو الاسم الموصول : أى بل الذى زودته أطيب من جنى النحل .

وقوله :

٧٧٨ — وَلاَ عَيْبَ فِيهَا غَيْرَ أَنَّ سَرِيعَهَا قَطُوفٌ ، وَأَنْ لاَ شَيْءَ مِنْهُنَّ أَكْسَلُ

الشاهد فيه : قوله : «منه أطيب» حيث قدم «من» الجارة للمفضول المتعلقة بأفعل التفضيل ، على أفعل التفضيل الذى تتعلق به «من» ، فى كلام خبرى ، أى ليس استفهاما ، وذلك التقديم قليل عند ابن مالك ، وهو عند الجمهور خاص بضرورة الشعر كما نص عليه ابن هشام والمحقق الرضى ، فإن كان مجرور « من » اسم استفهام كان التقديم كثيرا فى الشعر والنثر جميعا .

ولا يخفاك أن الاستشهاد على هذه المسألة بهذا البيت إنما يتم بمراعاة ثلاثة أمور : الأول : أن تكون « من » جارة للمفضول ، والثانى : أن يكون الضمير المجرور بها محلا عائداً على جنى النحل، والثالث : أن يكون متعلق « من » هو قوله « أطيب » ؛ فإن اختل واحد من هـذه الأمور الثلاثة لم يتم الاستشهاد ، فإن جعلت « من » متعلقة بزودت كان الضمير المجرور محلا بمن عائدا على « ما » الموصولة ، ولم تكن « من » جارة للمفضول ، ويكون التقدير : بل زودتنا منه أطيب من جنى النحل ، فيكون من باب حذف المفضل عليه مع « من » الجارة له ، كما تقدم من الشواهد والمثل فى أثناء شرح بيت الفرزدق ، وهو الشاهد رقم ٧٧٦ .

ومما جاء ، وفيه تقديم « من » الجارة للمفضول على أفعل التفضيل فى غير الاستفهام ، قول ابن دريد فى مقصورته :

وَاسْتَنْزَلَ الزَّبَّاءَ قَسْرًا وَهْيَ مِنْ عُقَابِ لَوحِ الْجَوِّ أَعْلَى مُنْتَمَى

قال ابن هشام اللخمى فى شرح المقصورة : « من عقاب : متعلق بأعلى ، وإنما قدمه ضرورة ، لأن أفعل لا يقوى قوة الفعل فيعمل عمله فيما قبله ، فلا يجوز أن تقول : من زيد أنت أفضل ، فتقدم الجار عليه ، لضعفه ، إلا أنه جاز هنا للضرورة ، وقال الفرزدق :

* وقالت لنا : أهلا وسهلا ... البيت * » اهـ كلامه .

٧٧٨ — هذا بيت من الطويل ، وهو من قصيدة طويلة مستجادة لذى الرمة غيلان بن عقبة، ومطلع هذه القصيدة قوله :

أَلِلرَّبْعِ ظَلَّتْ عَيْنُكَ المَاءَ تَهْمِلُ رَشَاشاً كَمَا اسْتَنَّ الْجُمَانُ الْمُفَصَّلُ

لِعِرْفَانِ أَطْلالٍ كَأَنَّ رُسُومَهَا بِوَهْبِينَ وَشْيٌ أَوْ رِدَاءٌ مُسَلْسَلُ

وقبل البيت المستشهد به ههنا قوله :

... ...

قِصارُ الخُطَا يَمْشِينَ هَـوْنًا كأنَّها ... دَبِيبُ القَطَا بَلْ هُنَّ في الوَعْثِ أَوْحَلُ

إذا نَهَضَتْ أعجــازُهَا حرجَتْ بِهَا ... بِمُبْتَهِراتٍ غَــيْرَ أَلاَّ تَخزَّلُ

وَلا عَيْبَ فيها غَــيْرَ أَنَّ قَطُوفَهَا ... سَرِيــعٌ ... البيت »

اللغة : « ألمربع ظلت عينك — البيت » تهمل : أى تسيل ، والرشاش : ماترشش وتقاطر من الدمع والماء ونحوهما ، واستن : تفرق ، والجمان — بضم الجيم — جمع جمانة ، وهى حبة من فضة كالدرة « لعرفان أطلال — البيت » العرفان — بكسر فسكون — المعرفة ، والأطلال : جمع طلل ، وهو ما شخص وارتفع من آثار الديار ، فأما ما كان لاطئا بالأرض فهو رسم « قصار الخطا — البيت » الوعث — بفتح الواو وسكون العين المهملة — المكان السهل اللين ، جعلهن قصار الخطا لأنهن بدينات من أثر النعمة والرخاء «إذا نهضت أعجازها — البيت» تخزل : تمشى مشية فيها تفكك « ولا عيب فيها — البيت » يطلق العيب على كل صفة تضع من قدر الموصوف بها ، سواء أكانت من الصفات الحسية أم كانت من الصفات المعنوية ، والقطوف — بفتح القاف ، بزنة رسول وصبور وشكور — البطىء المشى المتقارب الخطو ، وأراد نساء متمهلات فى سيرهن ، وأكسل : أفعل تفضيل من الكسل ، وهو التثاقل عن العمل والفتور فيه ، وذلك محمود عند العرب فى النساء ، إذ كن يمدحن بكثرة النوم والكسل وعدم القيام لحاجتهن لأن ذلك عندهم دليل النعمة وعلامة على أنهن مخدومات فلا حاجة بهن إلى العمل ، انظر إلى قول امرىء القيس بن حجر الكندى مثلا :

وَتُضْحِي فَتِيتُ المِسْكِ فَوْقَ فِرَاشِهَا ... نَؤُومُ الضحَى لَمْ تَنْتَطِقْ عَن تَفَضُّلِ

الإعراب : « لا » نافية للجنس تعمل عمل إن ، حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « عيب » اسم لا ، مبنى على الفتح فى محل نصب « فيها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا « غير » منصوب على الاستثناء « أن » حرف توكيد ونصب « سريعها » سريع : اسم أن منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وسريع مضاف ، وضمير الغائبة مضاف إليه « قطوف » خبر أن مرفوع بالضمة الظاهرة ، وأن مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بإضافة غير إليه « وأن » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، أن : حرف توكيد ونصب مخفف من المثقل مبنى على السكون لامحل له من الإعراب ، واسمه ضمير شأن محذوف « لا » حرف دال على نفى الجنس مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « شىء » اسم لا النافية للجنس « منهن » جار ومجرور متعلق بأكسل الآتى « أكسل » خبر لا النافية للجنس مرفوع بالضمة

وقوله :

٧٧٩ — إِذَا سَايَرَتْ أَسْمَاء يَوْماً ظَعِينَةً فَأَسْماء مِنْ تِلْكَ الظَّعِينَةِ أَمْلَحُ

الظاهرة ، وجملة لا واسمها وخبرها فى محل رفع خبر أن المخففة ، وأن المخففة واسمها وخبرها فى تأويل مصدر مجرور معطوف على المصدر المجرور بإضافة غير إليه ، وتقدير الكلام كله : لاعيب فى هؤلاء النساء ، غير كون السريع منهن بطيئا ، وغير كسلهن الزائد عن كل كسل .

وإذ قدعرفت أن العرب تتمدح بوصف النساء بالكسل وبالفتوروبكثرة النوم ، وأن إحداهن لاتقوم لحاجتها ، فإنه يسهل عليك أن تعرف أن هذا البيت يشتمل على النوع المعروف فى البديع بتأكيد المدح بما يشبه الذم نظير قول النابغة الذبيانى :

وَلَا عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنَّ سُيُوفَهُمْ بِهِنَّ فُلُولٌ من قِرَاعِ الكتائب

الشاهد فيه : قوله : « منهن أكسل » حيث قدم « من » الجارة للمفضول المتعلقة بأفعل التفضيل ، على أفعل التفضيل الذى تتعلق به «من» ، مع أن مجرور « من » ليس اسم استفهام ، وهو نظير البيت السابق — وهوالشاهد رقم ٧٧٧ — ونظير بيت ابن دريد الذى أنشدناه هناك ، والكلام فيه كالكلام فيهما .

٧٧٩ — هذا بيت من الطويل ، وهو من قصيدة طويلة مستجادة لجرير بن عطية بن الخطفى وأول هذه القصيدة قوله :

أَجَدَّ رَوَاحُ الْقَوْمِ أَمْ لَا تَرَوُّحُ نَعَمْ كُلُّ مَنْ يُعْنَى بِجُمْلٍ مُتَرَّحُ
إِذَا ابْتَسَمَتْ أَبْدَتْ غُرُوباً كَأَنَّهَا عَوَارِضُ مُزْنٍ تَسْتَهِلُّ وَتَلْمَحُ
لَقَدْ هَاجَ هٰذَا الشَّوْقَ عَيْنٌ مَرِيضَةٌ أَجَالَتْ قَذَى ظَلَّتْ بِهِ الْعَيْنُ تَمْرَحُ
بِمُقْلَةِ أَقْنَى يَنْفُضُ الطَّلَّ بَاكِرٍ تَجَلَّى الدُّجَى عَنْ عَيْنِهِ حِينَ يُصْبِحُ
وَأَعْطَيْتُ عَمْرًا مِنْ أُمَامَةَ حُكْمَهُ وَلَلْمُشْتَرِى مِنْهُ أُمَامَةَ أَرْبَحُ
صَحَا الْقَلْبُ عَنْ سَلْمَى وَقَدْ بَرَّحَتْ بِهِ وَمَا كَانَ يَلْقَى مِنْ تُمَاضِرَ أَبْرَحُ
رَأَيْتُ سُلَيْمَى لَا تُبَالِى الَّذِى بِنَا وَلَا عَرَضاً مِنْ حَاجَةٍ لَا تُسَرِّحُ
إِذَا سَايَرَتْ أَسْمَاءُ يَوْماً ظَعَائِناً فَأَسْماء ... البيت ، وبعده :
ظَلِلْنَ حَوَالَىْ خِدْرِ أَسْمَاءَ ، وَانْتَحَى بِأَسْمَاءَ مَوَّارُ الْمِلَاطَيْنِ أَرْوَحُ

... ...

تَقُولُ سُلَيْمَى : لَيْسَ فِى الصَّرْمِ رَاحَةٌ ... بَلَى إِنَّ بَعْضَ الصَّرْمِ أَشْفَى وأَرْوَحُ

أُحِبُّكِ ، إِن الحُبَّ دَاعِيَةُ الهَوَى ... وَقَدْ كَادَ مَا بَيْنِى وَبَيْنَكِ يَنْزَحُ

أَلا تَزْجُرِينَ القَائِلِينَ لِىَ الخَنَا ... كَمَا أَنَا مَعْنِىٌّ وَرَاءكِ مُنْفِحُ

اللغة : « أجد رواح القوم — البيت » يروى « أجد رواح البين — إلخ » والمترح — بضم الميم وتشديد الراء المفتوحة — اسم مفعول من قولهم : «ترحه الله» بالتضعيف ـ ومعناه أحزنه ، وفى البيت عطفت الجملة الاسمية على الجملة الفعلية « إذا ابتسمت أبدت غروبا — البيت » أبدت : أظهرت ، والغروب : جمع غرب ، وهو الحز يكون فى سن الأحداث ، وأراد أنها إذا ابتسمت ظهرت أسنانها فدلت على أنها لاتزال صغيرة السن ، والعوارض : جمع عارض ، وهو السحاب ، وتستهل : يسمع لها صوت من المطر الذى يصاحبها ، وتلمح : تضىء وتبرق « لقد هاج هـذا الشوق — البيت » هاج الشوق : أثاره وبعثه من مكامنه ، وعين مريضة : أراد أنها متكسرة ، وهذا مما يمدح ليكون أدل على الحياء ، وتمرح : مضارع مرحت العين — من باب فرح — إذا طال بكاؤها وتتابع دمعها « بمقلة أدنى » المقلة : العين ، والأقنى : الذى ارتفع وسط أنفه ، وتجلى : انكشف ، والدجى — بضم الدال مقصورا — ظلمة الليل « صحا القلب عن سلمى — البيت » برحت به : شقت عليه وأجهدته ، وأبرح : أشـد مشقة منه « إذا سايرت أسماء — البيت » سايرت : سارت معهن ، والظعينة — بفتح الظاء المعجمة — المرأة ، وأصلها المرأة فى الهودج ، يريد أنه كلما سارت أسماء مع نساء ظهر حسنها وتفوقها فى الملاحة عمن تسايرهن « ظللن حوالى خدر أسماء — البيت » انتحى بها : قصد ، والموار : الكثير الحركة ، والملاط — بكسر الميم ، بزنة الكتاب — جانب السنام ، ويوصف الجمل النجيب بأنه رخو الملاط ، وموار الملاط ، يراد أنه كثير الحركة ، ونظير ذلك قول الآخر :

فَبَيْنَاهُ يَشْرِى رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ : ... لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ المِلَاطِ نَجِيبُ

والأروح : الواسع مابين القوائم « تقول سليمى ليس فى الصرم راحة — البيت » الصرم : القطيعة والتهاجر ، وقوله « بلى إن بعض الصرم أشفى وأروح » معناه أن بعض القطيعة أشفى من آلام العشق وبرحائه ، وأبعث إلى الروح والراحة «أحبك إن الحب داعية الهوى — البيت» ينزح : يبعد أو ينضب كما ينضب الماء « ألا تزجرين — البيت » تزجرين : تكفين وتمنعين ، والخنا : كل ما لاينبغى أن يقال ، ومنفح : مدافع .

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه مبنى على

(ورَفْعُهُ الظَّاهِرَ نَزْرٌ) أى : أفعلُ التفضيلِ يرفع الضمير المستتر فى كل لغة ، ولا يرفع اسماً ظاهراً ولا ضميراً بارزاً إلا قليلا ، حكى سيبويه : مررتُ برجل أكْرَمَ منه أبوه ، وذلك لأنه ضعيفُ الشبَهِ باسم الفاعل ، من قِبَلِ أنه فى حال تجريده لا يؤنث ولا يُثَنَّى ولا يُجْمَع ، وهذا إذا لم يُعَاقِب فعلاً، أى: لم يَحْسُن أن يقع موقِعَه فعلٌ بمعناه (ومَتَى * عاقَبَ فِعْلاً فَكَثِيراً) رَفْعُهُ الظاهرَ (ثَبتَا) وذلك إذا سبقه نفىٌ ، وكان مرفوعه أجنبياً ، مُفَضَّلاً على نفسه باعتبارين نحو : ما رأيتُ رجلاً أحْسَنَ فى عَيْنِه الـكُحْلُ منـه فى عينِ زيدٍ ، فإنه يجوز أن يقال : ما رأيت رجلا يَحْسُنُ فى عينه الـكحلُ كحسنه فى عين زيد ، لأن أفعل التفضيل إنمـا قَصُرَ عن رَفْع الظاهر لأنه ليس له فعل بمعناه ، وفى هـذا المثال يصحُّ أن يقع موقِعَهُ فعلٌ بمعناه ، كما رأيت ، وأيضاً فلو لم يُجْعَل المرفوع فاعلا لوجب كونه مبتدأ ، فيلزم الفصلُ بين أفعل ومِنْ بأجنبى .

والأصل أن يقع هذا الظاهر بين ضميرين : أولهما للموصوف ، وثانيهما للظاهر ، كما رأيت ، وقد يحذف الضمير الثانى وتدخل مِنْ : إما على الاسم الظاهر ، أو على محله ، أو على ذى المحل ،

السكون فى محل نصب «سايرت» فعل ماض مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، وتاء التأنيث حرف مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « أسماء » فاعلساير مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « يوماً » ظرف زمان متعلق بساير منصوب بالفتحة الظاهرة « ظعينة » مفعول به لساير منصوب بالفتحة الظاهرة «فأسماء» الفاء واقعة فى جواب إذا . أسماء : مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة «من» حرف جر مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « تلك » اسم الإشارة مجرور المحل بمن ، والجار والمجرور متعلق بأملح الآتى ، واللام للبعد ، والكاف حرف خطاب « الظعينة » بدل من اسم الإشارة مجرور بالـكسرة الظاهرة « أملح » خبر المبتدإ والجملة من المبتدإ والخبر لامحل لها جواب إذا .

الشاهد فيه : قوله « من تلك الظعينة أملح » حيث قدم من الجارة للمفضول المتعلقة بأفعل التفضيل ، على أفعل التفضيل الذى تتعلق به ، مع أن مجرور « من » هذه ليس اسم استفهام ، وهو نظير الشاهدين السابقين وما ذكرناه معهما من الأمثال ، وقد عرفت اختلاف العلماء فى أن ذلك قليل لم يصل إلى حد الضرورة أو ضرورة لا يجوز المتكلم أن يتكلم به إلا أن تلجئه ضرورة شعرية إليه ، فلا حاجة إلى إعادة شىء منه .

فتقول : مِنْ كُحْلِ عينِ زيدٍ، أو من عينِ زيدٍ ، أو مِنْ زيدٍ، فتحذف مضافاً أو مضافين ، وقد لا يؤتى بعد المرفوع بشيء ، نحو : مارأيتُ كَعَيْنِ زيدٍ أَحْسَنَ فيها الكحلُ ، وقالوا : ما أحدٌ أحْسَنَ به الجميلُ من زيدٍ ، والأصل ما أحد أحسن به الجميلُ من حسن الجميل بزيد ، ثم أضيف الجميل إلى زيد لملابسته إياه ، ثم حذف المضاف الأول، ثم الثانى ، ومثله قولُه عليه الصلاة والسلام : « مَامِنْ أَيَّامٍ أَحَبَّ إِلَى اللهِ فِيهَا الصَّوْمُ مِنْ أَيَّامِ الْعَشْرِ » والأصل : من محبة الصومِ فى أيام العَشْر ، ثم من محبة صوم أيام العَشر ، ثم من صوم أيام العشر ، ثم من أيام العشر ، وقولُ الناظم :

(كَلَنْ تَرَى فى النَّاسِ مِنْ رَفِيقِ أَوْلَى بِهِ الْفَضْلُ مِنَ الصِّدِّيقِ)

والأصل : مِنْ ولاية الفَضْلِ بالصِّديق ، ففُعِلَ به ماذكر .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : إنما امتنع نحو « رأيت رجلاً أحسنَ فى عينه الكحلُ منه فى عين زيد » ، ونحو « مارأيت رجلاً أحسنَ منه أبوه » ، وإن كان أفعل فيهما يصح وقوع الفعل موقعه لأن المعتَبَرَ فى اطّراد رفع أفعل التفضيل الظاهِرَ جوازُ أن يَقَعَ موقعه الفعلُ الذى بُنى منه مُفيداً فائدتَهُ ، وهو فى هذين المثالين ليس كذلك ، ألا ترى أنك لو قلت : « رأيت رجلا يحسن فى عينه الكحل كحسنه فى عين زيد » ، أو « يحسن فى عينه الكحل كحلا فى عين زيد » بمعنى يفوقه فى الحسن ، فاتتِ الدلالةُ على التفضيل فى الأول وعلى الغريزة فى الثانى ، وكذا القول فى « مارأيت رجلا يحسن أبوه كحسنه » إذا أتيت فى موضع أحسن بمضارع حَسُنَ حيث تفوت الدلالة على التفضيل ، أو قلت : « مارأيت رجلا يحسنه أبوه » ، فأتيت موضع أحسن بمضارع حَسَنَه إذا فاقه فى الحسن حيث تغير الفعل الذى بنى منه أحسن ، ففاتت الدلالة على الغريزة المستفادة من أفعل التفضيل ، ولو رُمْتَ أن توقع الفعل موقع أحسن على غير هذين الوجهين لم تستطع .

الثانى : قال فى شرح التسهيل : لم يَرِدْ هذا الكلامُ المتضمنُ ارتفاعَ الظاهر بأفعلَ إلا

بعد نفى ، ولا بأس باستعماله بعد نهى أو استفهام فيه معنى النفى ، كقوله : لا يكن غَيْرُكَ أَحَبَّ إليه الخيرُ منه إليك ، وهل فى الناس رَجُلٌ أَحَقُّ به الحمدُ منه بمحسن لا يَمُنُّ .

الثالث : قال فى شرح الكافية : أجمعوا على أنه لا ينصب المفعول به ، فإن وُجِد ما يُوهم جوازَ ذلك جُعِل نصبهُ بفعل مقدر يُفَسِّره أفعل ، نحو « اللهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَاتِهِ » فحيث هنا مفعول به لا مفعول فيه ، وهو فى موضع نصب بفعل مُقَدَّرٍ يدل عليه أعلم ، ومنه قوله :

٧٨٠ — * وَأَضْرَبَ مِنَّا بِالسُّيُوفِ الْقَوَانِسَا *

وأجاز بعضُهم أن يكون أفعل هو العامل لتجرده عن معنى التفضيل ، انتهى .

---

٧٨٠ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* أَكَرَّ وَأَحْمَى لِلْحَقِيقَةِ مِنْهُمُ *

وهذا البيت من قصيدة للعباس بن مرداس السلمى ، ومطلع هذه القصيدة قوله :

لِأَسْمَاءَ رَسْمٌ أَصْبَحَ الْيَوْمَ دَارِسَا ... وأقفرَ إلاَّ رَحْرَحَانَ فَرَاكِسَا

وقد اختار أبو تمام فى حماسته أربعة أبيات من هذه الكلمة ، ومن بينها بيت الشاهد ، وهذه الأبيات الأربعة قوله :

فَلَمْ أَرَ مِثْلَ الْحَيِّ حَيًّا مُصَبَّحًا ... ولا مِثْلَنَا يَوْمَ الْتَقَيْنَا فَوَارِسَا

أَكَرَّ وَأَحْمَى لِلْحَقِيقَةِ مِنْهُمُ ... وَأَضْرَبَ مِنَّا ... البيت ، وبعده :

إِذَا مَا حَمَلْنَا حَمْلَةً نَصَبُوا لَنَا ... صُدُورَ الْمَذَاكِى والرِّمَاحَ الْمَدَاعِسَا

إِذَا الْخَيْلُ جَالَتْ عَنْ صَرِيعٍ يَكُرُّهَا ... عَلَيْهِمْ ، فَمَا يَرْجِعْنَ إِلاَّ عَوَابِسَا

قال أبو عبيدة : غزت بنو سليم ، ورئيسهم عباس بن مرداس ، مراداً ، فجمع لهم عمرو بن معديكرب ، فالتقوا بتثليث من أرض اليمن ، بعد تسع وعشرين ليلة ، فاقتتلوا قتالا شديدا ، فقتل من كبار مراد ستة رجال ، وقتل من بنى سليم رجلان ، وصبر الفريقان حتى كره كل واحد منهما صاحبه ، فقال عباس بن مرداس قصيدته التى على السين ، وهى إحدى المنصفات .

وقد ردّ عمرو بن معديكرب الزبيدى على العباس بن مرداس قوله هذا ، واعتذر بأن خيلهم

.. ..

لم تكن سماناً ، وأنه لولا ذلك لم تنالوا الذى نلتم ، ومما جاء فى قصيدة عمرو قوله :

أَعَبَّاسُ ؛ لو كانَتْ شِيَارًا جِيادُنَا   بِتَثْلِيثَ مَانَاصَيْتَ بَعْدِى الْأَحَامِسَا

لَدُسْنَاكُمُ بِالْخَيْلِ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ   كما داسَ طَبَّاخُ الْقُدُورِ الْكَرَادِسَا

اللغة : « فلم أر مثل الحى حياً مصبحاً — البيت » أراد بالحى المصبح بنى زبيد بن مراد ، والحى المصبح : الذى شنت عليه الغارة صباحاً ، قال المرزوقى : معناه لم أر مغارا عليه كالذين صبحناهم ، ولا مغيرا مثلنا يوم لقيناهم ، فقسم الشهادة قسم السواء بين أصحابه وأصحابهم ، وتناول بالمدح كل فريق منهم . اهـ . ومن عادة أبطال العرب أن يثنوا على أعدائهم ويذكروهم بالشجاعة والإقدام ؛ لأن ذلك أعظم فخرا لهم ، ألا ترى أنهم لو غلبوا أعداءهم الموصوفين بالشجاعة الفائقة كان ذلك أدل على شجاعتهم، ولو أن أعداءهم هؤلاء غلبوهم كان ذلك أقبل لعذرهم ، لأنهم لم يغلبهم المغلبون ، وإنما غلبهم من يغلب مثلهم « أكر وأحمى للحقيقة منهم — البيت » قال المرزوقى : المصراع الأول من هذا البيت ينصرف إلى أعدائه وهم بنو زبيد ، والمصراع الثانى ينصرف إلى قومه وعشيرته وأصحابه ، والمراد لم أر أحسن كرا وأبلغ حماية للحقائق منهم ، ولا أضرب للقوانس بالسيوف منا . اهـ . والقوانس : جمع قونس ، وهو أعلى البيضة ، أو هو مابين أذنى الفارس إلى رأسه ، وأكر : أفعل تفضيل من « كر عليه يكر » إذا صال ، وأحمى : أفعل تفضيل أيضاً من الحماية ، وحقيقة الرجل : مايحق عليه حفظه من الأهل والأولاد والجار « إذا ماحملنا حملة نصبوا لنا — البيت » يروى « إذا ماشددنا شدة » وأراد أنهم إذا حملوا عليهم ثبتوا فى وجوههم ونصبوا صدور الخيل القرح والرماح المعدة للدفع . والمذاكى : المسنات من الخيل ، واحدها مذك ، والمذكى من الخيل بمنزلة المخاف من الإبل ، والمداعس : جمع مدعس ، مأخوذ من الدعس ، وهو الدفع ويستعمل فى الطعن وشدة الوطء « إذا الخيل جالت عن صريع يكرها — البيت » قال المرزوقى : معناه إذا جالت الخيل عن صريع منهم كررنا عليهم لنصرع منهم مثل ماصرعوا منا ، ويجوز أن يكون معناه إذا جالت الخيل عن صريع منا لايقنعنا ذلك فيهم، بل نكرها عليهم لمثله ، وإن كرهت الكر لشدة البأس فلم ترجع إلا كوالح ، وجالت : انكشفت ، تقول : « جال القوم جولة » تريد أنهم انكشفوا ثم كروا ، و « ناصيت » فى بيتى عمرو بن معدى كرب من قولهم : « ناصيت الرجل » إذا أخذت بناصيته ، والكرداس : جمع كردوس ، وهو كل ملتقى عظمين كالمنكبين والركبتين والوركين .

الإعراب : « أكر » مفعول ثان لأرى فى البيت السابق ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة

... ...

الظاهرة ، ومفعوله الأول يجوز أن يكون قوله : « حياً مصبحاً » وكأنه قد قال: لم أر حياً مصبحاً أكر وأحمى للحقيقة منهم ، ويكون قوله : « مثل الحى » حالا من المفعول الأول ، وأصله صفة له فلما تقدم عليه صار حالا ، ويجوز أن يكون المفعول الأول هو قوله : « مثل الحى » ويكون قوله : « حياً مصبحاً » إما بدلا منه وإما حالا ، هذا كله إذا اعتبرت «أرى» علمية ، فإن اعتبرتها بصرية كان مفعولها ما ذكر معها فى البيت السابق ، وكان قوله : « أكر » حالا من المفعول الأول « وأحمى » معطوف على أكر منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « للحقيقة » جار ومجرور متعلق بقوله أحمى « منهم » جار ومجرور متعلق بقوله أحمى أيضا « وأضرب » الواو حرف عطف ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، أضرب : معطوف على مفعول أرى منصوب بالفتحة الظاهرة « منا » جار ومجرور متعلق بأضرب « بالسيوف » جار ومجرور متعلق بأضرب «القوانسا» مفعول به لفعل محذوف يدل عليه أفعل التفضيل ، والتقدير : نضرب القوانس ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله : « القوانسا » حيث انتصب بعد أفعل التفضيل ، وهو اسم معرف بالألف واللام ؛ فلا يصلح أن يكون تمييزا عند البصريين كما هو معلوم . وليس فى الكلام عامل يقتضى نصبه ، فكان الظاهر أنه مفعول به لأفعل التفضيل ، غير أن هذا الظاهر غير معمول به عند الجمهرة من النحاة ، فإنهم رأوا أن أفعل التفضيل ضعيف ، ورأوا أن العامل الضعيف لا يقوى على نصب المفعول به ، ولهذا التمسوا للاسم المنصوب الواقع بعده عاملا ، وجعلوه هو دليلا على هذا العامل ، وقدروا هذا العامل فعلا من مادة أفعل التفضيل ليكون قوياً على العمل وهو محذوف ، وهم يقدرون هنا : نضرب القوانس ، أو ضربنا القوانس ، وما أشبه ذلك .

قال ابن جنى فى كتابه « إعراب الحماسة » ما نصه : « القوانس : منصوب عندنا بفعل مضمر يدل عليه أضرب : أى ضربنا ، أو نضرب القوانس ، فلا يجوز أن يتناوله أضرب هذه فى البيت لأن أفعل التى للمبالغة تجرى مجرى فعل التعجب ، وأنت لا تقول : ما أضرب زيدا عمرا ، حتى تقول : لعمرو ، وذلك لضعف هذا الفعل وقلة تصرفه ، فإن تجشمت ما أضرب زيدا عمرا فإنما نصبت عمرا بفعل آخر » اهـ .

وقال المرزوقى فى شرح الحماسة : « وانتصب القوانس بفعل دل عليه قوله : وأضرب منا ، ولا يجوز أن يكون انتصابه عن أضرب ، لأن أفعل الذى يتم بمن لا يعمل إلا فى النكرات كقولك : هو أحسن وجهاً ، وأفعل هذا يجرى مجرى فعل التعجب ، ولذلك تعدى إلى المفعول الثانى باللام فقلت : ما أضرب زيدا لعمرو » اهـ كلامه .

خاتمة فى تَعْدِيَة أفعل التفضيل بحروف الجر

قال فى شرح الكافية : وجملةُ القولِ فى ذلك أن أفعل التفضيل إذا كانَ مِنْ متعدٍّ بنفسه دالٍّ على حُبٍّ أو بُغْضٍ عُدِّى باللام إلى ماهو مفعول فى المعنى، وبإلى إلى ماهو فاعل فى المعنى ،

وقد ذهب بعض شراح المفصل إلى أن القوانس انتصب بأفعل نفسه على تقدير لام الجر ، وأصل الكلام : وأضرب منا بالسيوف للقوانس ، فحذف اللام ، فلما حذفها انتصب الاسم الذى كان مجرورا بها ، قال : « المراد بالبيت أضرب منا بالسيوف للقوانس ، فحذف اللام لضرورة الشعر ، فمن لابتداء الغاية متعلق بأضرب تعلق الظرف ، وبالسيوف متعلق بأضرب أيضا تعلق الآلة ، وللقوانس متعلق بأضرب أيضا تعلق المفعول ، وهذا التقدير أولى من تقدير فعل ينصب القوانس لوجهين : الأول : أن إضمار نضرب يفسد المعنى الذى قصده الشاعر من البيت ؛ إذ مراد الشاعر أن أعداءهم ضاربون وهم أضرب منهم ، فيحصل التفضيل ، ولو قال : نضرب القوانس أو كان الكلام على تقديره لم يكن فيه تفضيل . والوجه الثانى : أن أضرب لاينصب المفعول به ، فكيف يدل عليه ؟ والدال على عامل هو الذى يصلح أن يعمل فى معموله ، وإذا لم يصلح أن يعمل فيه لم يدل على مايعمل فيه ، لأن ما لايعمل لايفسر عاملا » اه بإيضاح يسير .

وقد رد العلامة الجاربردى هذا الكلام ، وأفسد الوجهين اللذين تمسك بهما ، بما حاصله أن كلا الوجهين فاسد ، أما فساد الوجه الأول : فلأن التفضيل الذى قصده الشاعر إنما يفوت إذا قدرنا فعلا ناصباً لهذا الاسم لو قطعنا أفعل التفضيل عنه من حيث المعنى أيضا ، لكن هذا ممنوع ، إذ يجوز أن يكون أضرب متعلقا بالقوانس من حيث المعنى ، مع أن انتصابه بفعل مقدر ، وإذا تعلق به معنى يحصل مراد الشاعر وهو التفضيل ، وقد ذكر النحاة أننا لو قلنا : مررت بزيد قائما، كان العامل فى زيد فى اللفظ هو الباء ، ومررت عامل فيه من حيث المعنى ، والعامل فى قائم من جهة اللفظ هو مررت ومن جهة المعنى هو الباء ، فلا يبعد ههنا أن يكون نضرب عاملا فى القوانس لفظا ، ويكون لأضرب تعلق به من حيث المعنى ، فيتم ماذكرناه . وأما فساد الوجه الثانى : فلأن الدال على عامل مقدر لايلزم فيه ماذكرت من أنه يصلح أن يكون عاملا فى ذلك المعمول ، ألا ترى أنك تقول : زيدا مررت به ، فتنصب زيدا بعامل يدل عليه مررت تقديره : جاوزت زيدا مررت به ، مع أن مررت لاينصب زيدا ، ونظائره كثيرة ، وإذا ثبت فساد الوجهين لم يكن التقدير الذى ذكرت أولى من التقدير الذى ذكره النحاة ، بل الأمر بالعكس ، وتقدير النحاة أولى من ذلك التقدير ، لأنه يتمشى مع ماهو الأكثر فى العربية ، فإن تقدير الفعل أكثر من تقدير حرف الجر » اه بإيضاح .

نحو « المؤمنُ أحبُّ لله من نفسه ، وهو أحب إلى الله من غيره » ، و إن كان من متعدٍّ بنفسه دالٍّ على عِلم عُدِّى بالباء ، نحو «زيد أعرف بى ، وأنا أدْرَى به» ، و إن كان من متعدٍّ بنفسه غير ماتقدم عُدِّىَ باللام ؛ نحو « هو أطْلَبُ للثأر ، وأنفع للجار » ، و إن كان من متعدٍّ بحرف جر عُدِّى به ، لابغيره ، نحو « هو أزهد فى الدنيا ، وأسرع إلى الخير ، وأبعد من الإثم ، وأحرص على الحمد ، وأجْدَرُ بالحلم ، وأحْيَدُ عن الخَنَا » .

ولفعل التعجب من هـذا الاستعمال ما للأفعل ، نحو « ما أحَبَّ المؤمن لله ، وما أحبه إلى الله ، وما أعرفه بنفسه ، وأقطعه للعوائق ، وأغضَّه لطَرْفه ، وأزهَدَه فى الدنيا ، وأسرعَه إلى الخير ، وأحْرَصَه عليه ، وأجْدَرَه به » اه .

وقد سبق بعضُ ذلك فى بابه ، والله تعالى أعلم .

النعت

(يَتْبَعُ فى الْإِعْرَابِ ٱلْأَسْمَاءَ الْأُوَلْ نَعْتٌ وَتَوْكِيدٌ وَعَطْفٌ وَبَدَلْ)

وتسمى لأجل ذلك التوابع .

فالتابع هو : المشارك لما قبله فى إعرابه الحاصلِ والمتجدد غيرَ خبرٍ .

فخرج بالحاصل والمتجدد خبرُ المبتدأ ، والمفعولُ الثانى ، وحالُ المنصوب ، و بغير خبر « حامض » من قولك : « هٰذَا حُلْوٌ حَامِضٌ » .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : سيأتى أن التوكيدَ والبدلَ وعطفَ النَّسَق تتبعُ غيرَ الاسم ، و إنما خص الأسماء بالذكر لكونها الأصلَ فى ذلك .

الثانى : فى قوله : « الأُوَل » إشارة إلى منع تقديم التابع على متبوعه ، وأجاز صاحبُ البديع تقديمَ الصفة على الموصوف إذا كان لاثنين أو جماعةٍ ، وقد تقدم أحدُ الموصوفين ، فتقول : قام زيدٌ العاقلانِ وعَمْرٌو ؛ ومنه قوله :

٧٨١ — وَلَسْتُ مُقِرًّا لِلرِّجَالِ ظُلَامَةً أَبَى ذَاكَ عَمِّى الْأَكْرَمَانِ وَخَالِيَا

---

٧٨١ — هذا بيت من الطويل ، ولم أقف له على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق تتصل به ويتم معناه بذكرها .

اللغة : « مقر » اسم الفاعل من الإقرار ، وهو إثبات الشىء والتسليم به وعدم إنكاره ، تقول : « أقر فلان بدين فلان » تريد أنه أثبت على نفسه الدين وسلم بادعاء الخصم ولم يجحده ، وتقول : « أقر فلان بالذل » تريد أنه خضع له وانقاد إليه ولم يحاول التخلص منه ، وأصله المعنى الأول « ظلامة » الظلامة — بضم الظاء وفتح اللام مخففة — اسم لما يدعيه المظلوم قبل ظالمه « أبى » امتنع « عمى » العم : اسم لأخى الأب « الأكرمان » مثنى أكرم ، وهو أفعل تفضيل من الكرم ، ومعنى الأكرم الجامع لخصال المجد والشرف « خاليا » الخال : أخو الأم .

الإعراب : « لست » ليس فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، مبنى على فتح مقدر لا محل له من الإعراب ، وتاء المتكلم اسمه مبنى على الضم فى محل رفع « مقرا » خبر ليس منصوب بالفتحة الظاهرة « للرجال » جار ومجرور متعلق بمقر « ظلامة » مفعول به لمقر ، منصوب وعلامة

وأجاز الكوفيون تقديمَ المعطوف بشروطٍ تُذْكَر فى موضعها.

الثالث : اختُلِف فى العامل فى التابع(١) ، فذهب الجمهورُ إلى أن العامل فيه هو العامل فى المتبوع ، واختاره الناظم ، وهو ظاهر مذهب سيبويه .

نصبه الفتحة الظاهرة . قال العلامة الصبان : « وقال البعض : ظلامة منصوب بنزع الخافض ، أى لست مقرا بظلامة اه . ولا حاجة إليـه ، بل الظاهر أنه مفعول به حقيقة ، أى : ولست مبقياً ظلامة لأحد ، بل أزيلها » اه . «أبى » فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر « ذاك » اسم الإشارة مفعول به لأبى ، مبنى على السكون فى محل نصب ، والكاف حرف خطاب مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب . قال العلامة الصبان : « قال العينى — وتبعه غيره كشيخنا والبعض — وذاك : إشارة إلى المذكور من الظلامة . اه . والأحسن إرجاع الإشارة إلى إقرار الظلامة المفهوم من مقرا » اه . « عمى » فاعل أبى ، مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر « الأكرمان » نعت لفاعل أبى وما عطف عليه ، ونعت المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، والنون عوض عن التنوين فى الاسم المفرد « وخاليا » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، خال : معطوف على عم ، والمعطوف على المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على الفتح فى محل جر ، والألف للإطلاق .

الشاهد فيه : قوله : « عمى الأكرمان وخاليا » حيث قدم الشاعر النعت الذى هو قوله : «الأكرمان» على بعض المنعوت الذى هو قوله : «خاليا» والذى سوغ له ارتكاب هذا التقديم كون المنعوت شيئين أولهما قوله : «عمى» وثانيهما قوله : «خاليا» وقد تقدم أحدهما — وهو الأول — على النعت ، فلما تقدم أحدهما كان تقدمه وحده بمنزلة تقدم المنعوت برمته ، فهان الأمر ، ولو أنه لم يتقدم شىء من المنعوت لم يستبح تقديم النعت ، من قبل أن النعت تابع ، ورتبة التابع التأخر عن المتبوع ، فتقديمه على المنعوت وضع له فى غير الرتبة التى تقتضيها طبيعته ، وأصل الكلام على النهج الأصلى « أبى ذاك عمى وخالى الأكرمان » فوسط النعت بين المنعوتين فصار الكلام كما وقع فى بيت الشاهد ، وهذا واضح إن شاء الله تعالى .

(١) ظاهر هذا الكلام أن الاختلاف فى العامل فى كل التوابع ومنها البدل ، لأنه لم يفصل ، وليس هذا الظاهر مستقيما ، لأن الجمهور لايقولون فى عامل البدل إنه هو العامل فى المبدل منه ،

الرابع : لم يتعرض هنا لبيان رتبة التابع ، قال فى التسهيل : ويُبْدَأ عند اجتماع التوابع بالنعت ، ثم بعطف البيان ، ثم بالتوكيد ، ثم بالبدل ، ثم بالنَّسَق ، أى فيقال : جاء الرجل الفاضلُ أبو بكر نفسُه أخوك وزَيْدٌ .

الخامس : قدَّمَ فى التسهيل بابَ التوكيد على باب النعت ، وكذا فَعَلَ ابنُ السَّرَّاج وأبو على والزمخشرى ، وهو حسن ، لأن التوكيد بمعنى الأول ، والنعت على خلاف معناه ، لأنه يتضمن حقيقة الأول وحالاً من أحواله ، والتوكيد يتضمن حقيقة الأول فقط ، وقدم فى الكافية النعتَ كما هنا ، وكذا فعل أبو الفَتْح والزَّجَّاجىُّ والْجُزُولى ، نظراً لما سبق فى التنبيه الرابع .

(فالنَّعْتُ) فى عُرْف النحاة (تَابِعٌ مُتِمٌّ مَاسَبَقَ) أى مُكَمِّلُ المتبوع (بِوَسْمِهِ) أى : بوَسْم المتبوع : أى علامته (أَوْ وَسْمِ مَابِهِ اعْتَلَقْ) .

فالتابع : جنس يشمل جميعَ التوابع المذكورة .

ومُتِمٌّ ماسبق : مخرجٌ للبدل والنسق .

وبوَسْمه أو وسم مابه اعتلق : مخرجٌ لعطف البيان والتوكيد ، لأنهما شارَكَا النعت فى إتمام ماسبق ، لأن الثلاثة تُكَمِّلُ دلالته وترفع اشتراكه واحتماله ، إلا أن النعت يُوَصِّلُ إلى ذلك بدلالته على معنى فى المنعوت أو فى متعلقه ، والتوكيد والبيان ليسا كذلك .

بل مذهبهم — على ماصرح به الكثيرون — أن العامل فى البدل محذوف بدليل ظهوره جوازا مع الظاهر ووجوبا مع الضمير فى نحو قولك : مررت بزيد به، فإعادة عامل الجر فى نحوه واجبة ، وغير الجمهور يرون أن العامل فى البدل هو العامل فى المبدل منه ، ولهذا تجدهم يقولون على مذهب الجمهور « إن البدل على نية تكرار العامل » فكان على الشارح أن يبين ذلك ولا يوقع فى اللبس الذى تقتضيه عبارته ، ثم إنه لم يبين المذهب أو المذاهب المقابلة لمذهب الجمهور ، وخلاصتها : أنه قد ذهب قوم إلى أن العامل فى النعت وعطف البيان والتوكيد هو التبعية ، وقيل : العامل فى ثلاثتها مقدر كمذهب الجمهور فى البدل . وأما عطف النسق فذهب قوم إلى أن العامل فيه مقدر كمذهب الجمهور فى البدل ، وذهب قوم إلى أن العامل حرف العطف نيابة عن الفعل وشبهه .

والمراد بالمتم المفيدُ مايطلبه المتبوعُ بحسب المقام : من توضيح نحو « جاءنى زيد التاجر » أو « التاجر أبوه » ، أو تخصيص نحو « جاءنى رجل تاجر » أو « تاجر أبوه » ، أو تعميم نحو « يرزق الله عباده الطائعين والعاصين الساعيةَ أقدامُهم والساكنةَ أجسامُهم » ، أو مدحٍ نحو « الحمدُ لله ربِّ العالمين الجزيلِ عطاؤه » ، أو ذمٍ نحو « أعوذ بالله من الشيطان الرجيم » (رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هٰذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا) أو ترحُّم نحو « اللهم أنا عبدك المسكين المنكسرُ قلبُه » ، أو توكيدٍ نحو « أمسِ الدابرُ المنقضى أمدُهُ لايعود » أو إبهام نحو « تصدقتُ بصدقةٍ كثيرةٍ » أو « قليلة نافعٍ ثوابُهَا أو شائع احتسابُها » أو تفصيلٍ نحو « مررت برجلين عربى وعجمى كريمٍ أبواهُما لئيمٍ أحدهما » .

ويسمى الأوّل من هذه الأمثلة نعتاً حقيقياً ، والثانى سَبَبِيًّا .

(ولْيُعْطَ) النعتُ مطلقاً (فى التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ مَا) أى : الذى (لِمَا تَلاَ) وهو المنعوتُ (كَامْرُرْ بِقَوْمٍ كُرَمَا) وبقومٍ كُرَماء آباؤُهم ، وبالقوم الكرماءِ ، وبالقوم الكرماءِ آباؤُهم .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : ماذكره من وجوب التبعية فى التعريف والتنكير هو مذهب الجمهور ، وأجاز الأخفشُ نعتَ النكرة إذا خُصّصت بالمعرفة ، وجَعل « الْأَوْلَيَانِ » صفة لآخران فى قوله تعالى : (فَآخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوْلَيَانِ) وأجاز بعضُهم وَصْفَ المعرفةِ بالنكرة ، وأجازه ابن الطّراوة بشرط كونِ الوصفِ خاصًّا بذلك الموصوف ، كقوله :

٧٨٢ — أَبِيتُ كَأَنِّى سَاوَرَتْنِى ضَئِيلَةٌ مِنَ الرُّقْشِ فى أَنْيَابِهَا السُّمُّ نَاقِعُ

---

٧٨٢ — هذا بيت من الطويل ، وهو من قصيدة مستجادة للنابغة الذبيانى يقولها فى الاعتذار للملك النعمان بن المنذر ، وأولها قوله :

عَفَا ذُو حُسًا مِنْ فَرْتَنَى فَالْفَوَارِعُ فَجَنْبَا أَرِيكٍ فَالتِّلَاعُ الدَّوَافِعُ
فَمُجْتَمَعُ الأشراجِ غَيَّرَ رَسْمَهَا مَصَايِفُ مَرَّتْ بَعْدَنَا وَمَرَابِعُ

... ...

تَوَهَّمْتُ آيَاتٍ لَهَا فَعَرَفْتُهَا لِسِتَّةِ أَعْوَامٍ ، وَذَا الْعَامُ سَابِعُ

وقبل البيت المستشهد به قوله :

وَعِيدُ أَبِي قَابُوسَ فِي غَيْرِ كُنْهِهِ أَتَانِي وَدُونِي رَاكِسٌ فَالضَّوَاجِعُ

فَبِتُّ كَأَنِّي سَاوَرَتْنِي ضَئِيلَةٌ مِنَ الرُّقْشِ ... البيت ، وبعده :

يُسَهَّدُ مِنْ لَيْلِ التَّمَامِ سَلِيمُهَا لِحَلْيِ النِّسَاءِ فِي يَدَيْهِ قَعَاقِعُ

تَنَاذَرَهَا الرَّاقُونَ مِنْ سُوءِ سَمِّهَا تُطَلِّقُهُ طَوْرًا وَطَوْرًا تُرَاجِعُ

ومن هنا تعلم أن المعروف فى الرواية « فبت » وليس « أبيت » كما ذكره الشارح .

اللغة : « عفا ذو حسا من فرتنى فالفوارع — البيت » عفا : درس ، يقال : « عفت الدار عفاء » ويقال : « عفت الريح الدار » فهو متعدّ ولازم ، وذو حسا : مكان بعينه فى بلاد مرة ، وفرتنى : اسم امرأة ، وأريك : موضع بعينه ، والتلاع : جمع تلعة ، وهى مجرى الماء فى أعلى الوادى ، وهى أيضا ماهبط من الوادى ، والدوافع : جمع دافعة ، وهى التى تدفع إلى الوادى « فمجتمع الأشراج غير رسمها — البيت » الأشراج : جمع شرج — بفتح الشين والراء جميعاً — وهو مسيل الماء من الحرة إلى السهل ، والمصايف : جمع مصيف وهو من الصيف ، والمرابع : جمع مربع وهو من الربيع « توهمت آيات لها فعرفتها — البيت » توهمت : أراد تفرست ، والآيات : جمع آية ، وهى العلامة « وعيد أبى قابوس فى غير كنهه — البيت » فى غير كنهه : أى فى غير موضعه ولا استحقاقه ، قاله أبو عبيدة ، وقال أبو عمرو : أى فى غير قدرته ، وراكس : اسم واد بعينه ، والضواجع : جمع ضاجعة ، وهى منحنى الوادى ، يقول : أتانى وعيده على غير ذنب أذنبته وبلغ منى مبلغاً بتّ من أجله كالملدوغ على بعد المسافة بينى وبينه ، فكيف لو علمت له ذنبا قبلى ؟ « فبت كأنى ساورتنى ضئيلة — البيت » ساورتنى : واثبتنى ، وضئيلة : أى قليلة اللحم ، وأصلها صفة لموصوف محذوف : أى حية ضئيلة ، والرقش : جمع رقشاء ، وهى التى فيها نقط سود وبيض ، والأنياب : جمع ناب ، وهو من أسنان الحية مايكون طريقا إلى إدخال السم فى جسم الإنسان الذى تناله ، وناقع : أى ثابت طويل المكث ، تقول : « نقع نقوعا » إذا ثبت وطال مكثه ، عظم أمر الأفعى فى هذا البيت ليدل على عظم همه وشديد خوفه « يسهد من ليل التمام سليمها — البيت » يسهد — بالبناء للمجهول — يمنع من النوم ، وليل التمام — بكسر التاء — أى الليلة التى تطول على من يقاسيها ولو أنها فى ذاتها قصيرة ، ويقال : هى ليالى الشتاء الطويلة ، وقوله « لحلى النساء فى يديه قعاقع » وجهه أنهم كانوا يجعلون الحلى والخلاخل فى يد السليم ويحركونها

... ...

لئلا ينام فيدب السم فيه ، وقال بعض الأعراب : إذا لدغ الرجل علقنا فيه الحلى سبعة أيام لتتنفذ عنه الحمة ، فقيل له : إنما تعلق عليه لئلا ينام ، فقال : كيف يمنعه ذلك من النوم ؟ وإنما هو حلى النساء الذى ينمن فيه ، والقعاقع : جمع قعقعة ، وهو الصوت الشديد ، وهذا يدل على أن المراد بتعليق الحلى عليه أن يمنعه من النوم ، لأن قعقعته تنفى النوم عنه « تناذرها الراقون من سوء سمعها — البيت » تناذرها الراقون : أنذر بها بعضهم بعضا ، ومن سوء سمعها : يروى فى مكانه « من سوء سمها » يقول : تخرج هذه الحية مرة ومرة لاتخرج ، من سوء سمعها ، يريد أنها من خبثها لاتجيب الراقى ، قال الأصمعى : لم يرد أنها صماء فإنهم يقولون : أسمع من حية ، ورواه ابن الأعرابى « من سوء سمعها » بكسر السين ، وهو ذكر الحيات ، يريد من شهرتها فى الخبث تسامع الرقاة عنها فأنذر بعضهم بعضا ألا يتعرض لها . ومن رواه « من سوء سمها » قال : من شره وسرعة قتله اللديغ تناذرها الرقاة .

الإعراب : « أبيت » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « كأنى » كأن : حرف تشبيه ونصب ، مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، وياء المتكلم اسمه مبنى على السكون فى محل نصب « ساورتنى » ساور : فعل ماض مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، والتاء علامة على تأنيث الفاعل حرف مبنى على السكون لامحل له من الإعراب ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به مبنى على السكون فى محل نصب « ضئيلة » فاعل ساور مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « من الرقش » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لضئيلة ، والجملة من الفعل وفاعله فى محل رفع خبر كأن التشبيهية ، وجملة كأن واسمه وخبره فى محل نصب حال من فاعل بات ، وهذا إذا جعلت بات تامة كما هو الظاهر ، فإن جعلتها ناقصة كانت التاء المتصلة بها فى محل رفع اسمها وجملة كأن فى محل نصب خبرها « فى أنيابها » الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وأنياب مضاف وضمير الغائبة العائد إلى ضئيلة مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « السم » مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدإ وخبره فى محل رفع صفة ثانية لضئيلة « ناقع » هو فى الظاهر صفة للسم ، وصفة المرفوع مرفوعة ، وعلامة رفعها الضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله : « السم ناقع » فإن ظاهر الكلام أن قوله : « ناقع » صفة لقوله : « السم » مع أن السم معرفة بالألف واللام ، وناقع نكرة ، فإذا تم ذلك دل على أنه يجوز أن توصف المعرفة بالنكرة وأنه لايجب أن يتطابق النعت والمنعوت فى التعريف والتنكير كما هو المشهور ، وهذا مقيد عند ابن الطراوة الذى استدل بهذا البيت بكون هذه النكرة لاتقع فى الاستعمال العربى

والصحيح مذهب الجمهور، وما أوهم خلافَ ذلك مؤول .

الثاني : استثنى الشارحُ من المعارف المعرفَ بلام الجنس ، قال : فإنه لقرب مسافته من النكرة يجوز نعتهُ بالنكرة المخصوصة ، ولذلك تسمع النحويين يقولون فى قوله :

وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي فَأَعِفُّ ثُمَّ أَقُولُ لَا يَعْنِينِي (١)

وصفاً لغير الموصوف الذى وقع معرفة فى هذا البيت ، فإنهم يقولون : « سم ناقع » ولا يصفون بناقع غير لفظ « سم » فلكون هذين اللفظين متلازمين على هذا الوجه اغتفر أن يؤتى بالموصوف منهما معرفة مع بقاء الوصف على تنكيره ؛ وهذا ظاهر .

فإن قلت : فإن لفظ « ناقع » قد جاء فى بعض التراكيب وصفاً لغير هذا الموصوف ، فقد سمعنا من كلام العرب : « دم ناقع » و « ماء ناقع » فهذا يدل على أن هذا الشرط الذى قيد ابن الطراوة الجواز به غير مسلم له .

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : إنا لا نريد أن هذا اللفظ الواقع نعتا لم يقع نعتا لغير المنعوت بكل معنى من معانيه ، وإنما نريد أنه بمعناه الذى هو الثابت الطويل المكث ، هنا ، لا يقع نعتا إلا لهذا المنعوت الذى هو لفظ « سم » فأما قولهم : « دم ناقع » فليس معنى ناقع فيه كمعنى ناقع فى قولهم : « سم ناقع » وإنما معنى قولهم : « دم ناقع » طرى ، ومنه قول قسام بن رواحة :

وَمَا زَالَ مِنْ قَتْلَى رِزَاحٍ بِعَالِجٍ دَمٌ نَاقِعٌ أَوْ جَاسِدٌ غَيْرُ مَاصِحِ

يريد بالدم الناقع الطرى لأنه جديد وبالجاسد القديم، وقولهم : « ماء ناقع » معناه بارد مذهب للعطش ، فهذان غير ذاك .

هذا إيضاح البيت على الوجه الذى أتى به الشارح من أجله ، وهو كلام غير مرضى عند جمهرة النحاة ؛ وللبيت توجيه إعرابى غير هذا الذى ذكرناه ، وقد ذكر العلامة الصبان وجها من التأويل وحاصله أن يكون الجار والمجرور الذى فى قوله : « فى أنيابها » خبرا مقدما ، وقوله : « السم » مبتدأ مؤخرا ، وقوله : « ناقع » خبرا ثانيا وليس نعتا كما هو على ماذهب إليه ابن الطراوة ، وفى كلام سيبويه شيخ النحاة ما يفيد أنه اعتبر الجار والمجرور متعلقا بمحذوف حال من الضمير المستتر فى ناقع العائد إلى السم ، وقوله : « السم ناقع » مبتدأ وخبر ، وارجع إلى سيبويه (١ / ٢٦١) .

(١) قد مضى شرح هذا البيت شرحا وافيا فى باب المعرّف بأداة التعريف (الجزء الأول ص ٢٢١) وهو الشاهد رقم ١٢٦ ؛ ومحل الاستشهاد به ههنا قوله : «اللئيم» فإنه معرف بأل

إن « يسبنى » صفة لاحال ، لأن المعنى ولقد أمر على لئيم من اللئام ، ومنه قوله تعالى : (وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ) وقولهم : «ماينبغى للرجل مثلكَ — أو خَيْرٍ منك — أن يفعل كذا » .

الثالث : لايمتنع النعت فى النكرات بالأخص نحو : رَجُلٌ فَصيح ، وغُلامٌ يافِعٌ ، وأما فى المعارف فلا يكون النعت أخصَّ عند البصريين ، بل مساويا ، أو أعم . وقال الشلوبين والفراء : ينعت الأعم بالأخص، قال المصنف : وهو الصحيح . وقال بعض المتأخرين : توصف كلُّ معرفة بكل معرفة ، كما توصف كل نكرة بكل نكرة ، اه .

(وَهْوَ لَدَى التَّوْحِيدِ وَالتَّذْكِيرِ أو * سِوَاهُمَا) وهو التثنية والجمع والتأنيث (كَالْفِعلِ فَقْفُ مَاقَفَوْا) أى : يَجْرى النعتُ فى مطابقة المنعوت وعدمها مَجْرَى الفعل الواقع موقعه ، فإن كان جاريا على الذى هو له رَفَع ضميرَ المنعوت وطابَقَه فى الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث ، تقول : مررتُ برجُلَيْنِ حَسَنَيْنِ ، وامرأةٍ حسنةٍ ، كما تقول : مررت برجلين حَسُنَا وامرأة حَسُنَت . وإن كان جاريا على ماهو لشىء من سَبَبِيِّه فإن لم يرفع السببىَّ فهو كالجارى على ماهو له فى مطابقته للمنعوت ، لأنه مثله فى رَفْعه ضميرَ المنعوت ، نحو : مررت بامرأةٍ حسنةِ الوجهِ أو حسنةٍ وَجْهاً ، وبرجلين كريمَى الأبِ ، أو كريمَيْنِ أبا ، وبرجالٍ حسانِ الوجوهِ أو حسانٍ وجوهاً ، وإن رفع السببىَّ كان بحَسَبه فى التذكير والتأنيث كما هو

الجنسية وحكمه حكم النكرة ، ولذلك جعل أكثر النحاة جملة « يسبنى » صفة له ، ولو أنهم اعتبروه اعتبار المعرفة لجعلوا الجملة حالا ، لما عرف من أن الجمل بعد النكرات المحضة صفات قولا واحدا ، وبعد المعارف المحضة أحوال قولا واحدا ، وبعد ماهو آخذ بشبه من المعارف المحضة وبشبه آخر من النكرات المحضة محتمل الوجهين ، ولما كان المعرف بأل الجنسية من النوع الثالث كانت الجملة بعده مما يجوز جعله صفة ويجوز جعله حالا ، فأكثر النحاة ينظرون إلى المعنى ويرون المعرف بأل الجنسية من حيث المعنى كالنكرة فيجعلون الجملة صفة ، وهذا الوجه فى هذا البيت أولى لسبب راجع إلى المعنى المقصود من الكلام ، لا لشىء عائد إلى المعرف بأل ، ومن النحاة من ينظر إلى اللفظ ويرى المعرف بأل الجنسية معرفة فيجعل الجملة بعده حالا ، وسيأتى للشارح الاستدلال بهذا البيت على أن جملة « يسبنى » نعت للئيم لكونه نكرة فى المعنى ، وهو ظاهر بعد الذى بيناه .

فى الفعل ، فيقال : مررت برجالٍ حسنةٍ وجوهُهُم ، وبامرأةٍ حسنٍ وجْهُها ، كما يقال : حَسُنَتْ وجوهُهُم ، وحَسُنَ وَجْهُها .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : يجوز فى الوصف المسند إلى السببىّ المجموعِ الإفرادُ والتكسير ، فيقال : مررت برجلٍ كريمٍ آباؤه ، وكرامٍ آباؤه .

الثانى : قد يُعامَل الوصفُ الرافع ضميرَ المنعوتِ معامَلَةَ رافع السببى ، إذا كان معناه له ، فيقال : مررتُ برجلٍ حسنةِ العينِ ، كما يقال : حَسُنَتْ عينُه ، حكى ذلك الفراء ، وهو ضعيف ، وذهب كثير منهم الجَرْمى إلى منعه .

الثالث : أفهم قوله « كالفعل » جواز تثنية الوصف الرافع للسببى وجمعه الجمعَ المذكر السالم على لغة « أكلونى البراغيث » ، فيقال : مررت برجلٍ كريمَيْنِ أبَوَاهُ ، وجاءنى رجلٌ حَسَنُونَ غلمانُه .

الرابع : ماذكره من مُطابقة النعت للمنعوت مشروط بأن لايمنع منها مانع ، كما فى صَبُور وجَريح وأفْعَل من ، اهـ .

(وَانْعَتْ بِمُشْتَقٍّ) والمرادُ به : مادلّ على حَدَث وصاحِبه ، وذلك اسمُ الفاعل كضارب وقائم ، واسمُ المفعول كمضروب ومُهَان ، والصفة المشبهة (كَصَعْبٍ وَذَرِبْ) وأفْعَل التفضيل كأقْوَى وأكْرَم ، ولا يَرِدُ اسمُ الزمان والمكان والآلة ؛ لأنها ليست مشتقة بالمعنى المذكور ، وهو اصطلاح .

(وشِبْهِهِ) أى شبه المشتق ، والمراد به : ماأُقيم مُقَام المشتق فى المعنى من الجوامد (كَذَا) وفروعِهِ من أسماء الإشارة غير المكانية (وذِى) بمعنى صاحب ، والموصولة ، وفروعهما (والمُنْتَسِبْ) تقول : مررت بزيدٍ هذا ، وذى المال ، وذُو قَامَ ، والقُرَيْشِىِّ ، فمعناها الحاضر ، وصاحب المال ، والقائم ، والمنسوب إلى قريش .

(ونَعَتُوا بِجُمْلَةٍ) بثلاثة شروط : شرطٍ فى المنعوت ، وهو أن يكون (مُنَكَّرَا) إما لفظا ومعنى ، نحو « واتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللهِ » أو مَعْنًى لالفظا ، وهو المعرَّفُ بأل الجنسية ، كقوله :

* وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِى(١) *

وشرطان فى الجملة : أحدهما : أن تكون مشتملة على ضمير يربطها بالموصوف : إما ملفوظ كما تقدم ، أو مقدرٍ كقوله تعالى : « وَاتَّقُوا يَوْمًا لاَ تَجْزِى نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا » أى : لاتجزى فيه ، أو بدلٍ منه كقوله :

٧٨٣ — كَأَنَّ حَفِيفَ النَّبْلِ مِنْ فَوْقِ عَجْسِهَا عَوازِبُ نَحْلٍ أَخْطَأَ الْغَارَ مُطْنِفُ

(١) قد مضى ذكر هذا البيت قريبا (ص ٣٠١ من هذا الجزء) فارجع إليه هناك .

٧٨٣ — هذا بيت من الطويل ، وهو من كلة للشنفرى الأزدى ثابتة فى ديوانه (نسخة فوتوغرافية محفوظة فى مكتبتنا الخاصة) وأول هذه الكلمة قوله :

وَمَرْقَبَــةٍ عَنْقَاءَ يَقْصُرُ دُونَهَا أَخُو الضِّرْوَةِ الرَّجْلُ الْحَفِىُّ الْمُخَفَّفُ
نَعَبْتُ إِلَى أَدْنَى ذُراهَا ، وَقَدْ دَنَا مِنَ اللَّيْلِ مُلْتَفُّ الحدِيقَةِ أَسْدَفُ

وقبل البيت المستشهد به ههنا قوله :

وَحَمْراءَ مِنْ نَبْعِ أَبِىِّ ظهِـــيرَةٍ تُرِنُّ كإِرْنَانِ الشَّجِىِّ وَتَهْتِفُ
إِذا آلَ فِيهَا النَّزْعُ تأْبَى بِعَجْسِهَا وَتَرْمِى بِذَرْوَيْهَا بِهِنَّ فَتَقْــذِفُ
كَأَنَّ حَفِيفَ النَّبْلِ من فوق عَجْسِهَا عَوَازِبُ نَحْلٍ ... البيت ، وبعده :
نَأَتْ أُمُّ قَيْسٍ الْمَرْبَعَيْنِ كِلَيْهِمَا وَتحــذَرُ أَنْ يَنْأَى بِهَا المُتَصَيَّفُ

اللغة : « ومرقبة عنقاء يقصر دونها — البيت » المرقبة — بفتح الميم والقاف بينهما راء ساكنة — أصله المكان الذى ترقب منه ، وأراد مكانا مرتفعا فى قمة جبل أو نحوه ، وعنقاء : أراد بها طويلة ، وأخو الضروة — بكسر الضاد وسكون الراء — أراد به الصياد الذى يصحب معه كلابا قد ضراها وعودها الاصطياد ، والرجل : هو ههنا بفتح الراء وسكون الجيم ، وأصله بفتح فضم ، إلا أنه سكن الجيم للتخفيف ، وذلك جائز فى كل فعل أو اسم عينهما مضمومة أو مكسورة ، تقول فى عنق — بضم النون — عنق ، وتقول فى كتف — بكسر التاء — كتف وما أشبه ذلك « نعبت إلى أدنى ذراها — البيت » نعبت : أراد رفعت رأسى ، وذراها : يجوز أن يكون بضم الذال جمع ذروة ، وذروة كل شىء أعلاه ، ويجوز أن يكون بفتح الذال ، والذرى : جوانب الشىء وناحيته ، ودنا : قرب ، وأسدف : مظلم « وحمراء من نبع أبى ظهيرة — البيت »

... ...

أراد غصنا قد اتخذه من شجر النبع فصيره قوسا ، والنبع — بفتح النون وسكون الباء — شجر تتخذ منه القسى والسهام ، وترنّ : تصوت ، والشجى : الحزين «إذا آل فيها النزع تأبى — البيت» يروى : «إذا طال فيها النزع» والعجس — بتثليث العين وسكون الجيم — مقبض القوس ، ويروى : «بعجزها» على إبدال السين زايا ، وذرويها : طرف القوس «كأن حفيف النبل من فوق عجسها — البيت» الحفيف — بفتح الحاء المهملة — كل صوت ساذج يسمع من شيء يمر فى الهواء كالسهم وكالنحل والذباب وما أشبه ذلك، والنبل — بفتح النون وسكون الباء — السهام ، وهى اسم جمع لا واحد له من لفظه ، والعجس : مقبض القوس ، وهو مثلث العين ، والجيم ساكنة ، وقد تقدم فى البيت قبله ، والعوازب : جمع عازب ، وهو اسم الفاعل من «عزب عن الشىء» بمعنى بعد ، وأخطأ الغار : ضل عنه ولم يهتد إليه ، وأراد بالغار بيت هذا النحل الذى كان يأوى إليه فى الجبل ونحوه ، وإذا ضلت النحل مكانها ما تزال تدوى وتدور باحثة عنه ، والمطنف : اسم الفاعل من «أطنف» بمعنى علا الطنف — بفتح الطاء والنون جميعا — وهو حرف الجبل ، وأراد بالمطنف هاهنا رئيس النحل الذى يقدمها ليكون رائداً لها ودليلا يهديها إلى بيتها ويدلها عليه .

المعنى : وصف قوسا بأنها محكمة الصنع شديدة الوتر قوية ، فهو يقول : كأن الصوت الذى تسمعه من فوق مقبض هذه القوس من شدة دفع الوتر له دوى نحل قد بعدت عن بيتها، فلما أرادت أن تعود إليه أضاته ، وأخطأ رائدها مكانه ، فصعد بها إلى قنة الجبل يلتمس البيت ، وقد أخبرناك أن النحل إذا أرادت الرجوع فلم تهتد إلى بيتها دوت .

الإعراب : «كأن» حرف تشبيه ونصب مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب «حفيف» اسم كأنْ ، منصوب به ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و «النبل» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «من» حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب «فوق» مجرور بمن وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من اسم كأن الذى هو حفيف ، وجعله العينى متعلقا بمحذوف حال من النبل ، وهو مضاف إليه كما علمت ، والحال لا يجىء من المضاف إليه إلا أن يكون واحدا من ثلاثة أشياء على ماسبق بيانه فى باب الحال ، والمضاف هنا عامل فى المضاف إليه فإن «حفيف» مصدر و «النبل» فاعله ، وفوق مضاف وعجس من «عجسها» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر «عوازب» خبر كأن مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و «نحل» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «أخطأ» فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب «الغار»

أى : أخطأ غارها ، فألْ بدلٌ من الضمير ، و إلى هذا الشرط الإشارة بقوله : (فَأَعْطِيَتْ مَا أَعْطِيَتهُ خَبَرًا) .

والثانى : أن تكون خبرية ، أى محتملةً للصدقِ والكذب ، وإليه الإشارة بقوله : (وَامْنَعْ هُنَا إِيقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ) فلا يجوز: مَرَرْتُ بِرجلٍ اضْرِبْهُ ، أو لاَتُهِنْهُ ، ولا بعَبْدٍ بعتُكَهُ ، قاصداً إنشاء البيع .

(وَإِنْ أَتَتْ) الجملة الطلبية فى كلامهم (فالْقَوْلَ أَضْمِرْ تُصِبِ) كقوله :

٧٨٤ * جاءوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطّ *

مفعول به لأخطأ منصوب بالفتحة الظاهرة « مطنف » فاعل أخطأ ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وجملة أخطأ وفاعله ومفعوله فى محل رفع صفة عوازب ، أو فى محل جر صفة نحل المضاف إليه ، وسنذكر الرابط بين جملة النعت والمنعوت فى الكلام على الاستشهاد بالبيت .

الشاهد فيه : قوله « عوازب نحل أخطأ الغار مطنف » فإن قوله : « أخطأ الغار مطنف » جملة من فعل ماض وفاعله ومفعوله ، وقد وقعت هذه الجملة صفة لنحل أو لعوازب فى قوله : « عوازب نحل » ومن حق جملة الصفة أن تشتمل على رابط يربطها بالموصوف ، كما أن جملة الخبر تشتمل على رابط يربطها بالمبتدإ ، والأصل فى الرابط أن يكون ضميرا مذكورا كما تقول «مررت برجل يضرب أخاه » أو مقدرا كما تقول «اشتريت تمرا الرطل بدرهم» فإن تقدير الكلام : الرطل منه بدرهم ، ومن هذا القبيل الآية الكريمة التى تلاها الشارح رحمه الله ، ولما لم يجد النحاة فى هذا البيت ضميرا مذكورا ، ولم يروا تقديره ذهبوا إلى أن أل فى قوله « الغار » عوض عن الضمير ، وكأن أصل الكلام : عوازب نحل أخطأ غارها دليل ، فحذف الضمير وعوض عنه أل فقال : عوازب نحل أخطأ الغار دليل ، هذا توجيه كلام الشارح .

قال أبو رجاء غفر الله له تعالى:والذى يخطر ببالى أن الرابط بين جملة النعت والمنعوت فى هذا البيت ضمير محذوف كما فى الآية الكريمة التى تلاها الشارح وكما فى الأمثلة التى ذكرناها لك فى بيان الاستشهاد بالبيت ، وأصل الكلام : عوازب نحل أخطأ الغار مطنفها ، أى دليلها وهاديها ، فحذف المضاف إليه مع أنه ينويه ، ولعل هذا أهون وأسهل من تقدير أل عوضا عن الضمير .

٧٨٤ — هذا بيت من الرجز المشطور ، ويروى قبله :

بِتْنَا بِحَسَّانَ ومِعْــزَاهُ تَئِطّ ... تَلْحَسُ أُذْنَيْهِ وحِيناً تَمْتَخِطْ
مَازِلْتُ أَسْعَى بَيْنَهُمْ وَأَلْتَبِطْ ... حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلَامُ وَاخْتَلَطْ

... ...

ومن الناس من ينسب هذا الرجز للعجاج بن رؤبة الراجز المشهور ، ومنهم من يقول : هذا الرجز لرجل نزل بقوم فانتظر قراهم طويلا حتى اشــتد به الجوع ، ثم جاءوه بضيح ، فقال هذا الرجز ، ولم يعين هؤلاء قائله .

اللغة : «حسان» بفتح الحاء وتشديد السين ـــ قيل : موضع بين دير العاقول وواسط ، وجعله البغدادى اسم رجل ، ويشهد له قوله «تلحس أذنيه» فى البيت الثانى « معزاه » المعزى ـــ بكسر الميم وسكون العين المهملة ـــ اسم جنس ، ويطلق على خلاف الضأن من الغنم ، ومثله المعز والمعيز والأمعوز « تئط » تصوت ، وأكثر ما يستعمل الأطيط فى أصوات الإبل ، قال الجوهرى : الأطيط : صوت الرحل والإبل من ثقل أحمالها ، وقوله « حتى إذا كاد الظلام يختلط » يروى فى مكانه « حتى إذا جن الظلام واختلط » وجن الظلام : ستر بظلامه كل شىء « بمذق » المذق ـــ بفتح الميم وسكون الذال المعجمة وآخره قاف ـــ هو اللبن الممزوج بالماء ، واللبن إذا كثر خلطه بالماء قل بياضه فيكون لونه فى الظلام كلون الذئب .

الإعراب : «جاءوا» جاء : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة المأتى بها لأجل واو الجماعة ، وواو الجماعة فاعله مبنى على السكون فى محل رفع « بمذق » الباء حرف جر مبنى على الـكسر لامحل له من الإعراب ، مذق : مجرور بالباء وعلامة جره الـكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بجاء «هل» حرف دال على الاستفهام مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « رأيت » فعل ماض وفاعله « الذئب » مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة « قط » ظرف للزمان الماضى مبنى على الضم فى محل نصب متعلق برأيت ، ومن خصائصه أنه لايستعمل إلا بعد النفى ، والجملة فى محل نصب لقول محذوف يقع نعتا لمذق .

الشاهد فيه : قوله «مذق هل رأيت الذئب قط» فإن جملة «هل رأيت الذئب قط» استفهامية فهى طلبية ، وقد وقعت بعد اسم نـكرة وهو قوله « مذق » ، فيقع فى الوهم أن هذه الجملة نعت لهذه النكرة ، ولـكن ذلك الظاهر غير مراد ، بل هذه الجملة من الفعل وفاعله ومفعوله فى محل نصب مقول لقول محذوف مجرور واقع نعتا لمذق ، وأصل الكلام : جاءوا بمذق مقول فيه عند رؤيته هل رأيت الذئب قط ، فحذف القول الذى هو النعت ، وأبقى معموله ، وحذف القول فى العربية كثير جدا ، وقد قلنا لك : إن هذا الحذف كالبحر حدث عنه ولا حرج .

فإن قلت : فأخبرنى عن الجملة الإنشائية ، لماذا جاز وقوعها خبرا عن المبتدإ فى مذهب جمهور النحاة ؟ ولم يجز وقوعها عندهم نعتا .

قلت : الجواب على ذلك سهل ميسور لو أنك تدبرت فى حقيقة المقصود بالخبر وبالنعت ، ثم

... ...

تدبرت فى مدلول كل من الجملتين الخبرية والإنشائية ، ونحن نذكر لك ذلك ليكون الأمر عندك على ماتحب من اليسر ، فنقول :

لاشك أنك تعلم أن المقصود بالخبر مع مبتدئه هو الحكم بشيء مجهول المخاطب على شيء معلوم له ألبتة ، فلو كان الحكم بشيء معلوم لم يكن الكلام مفيدا أى محدثا وموجدا فائدة لم يكن السامع يعلمها ، ولو كان الحكم بمجهول على مجهول لم يكن مفيدا أيضا؛ لأن الحكم يقتضى أن يكون المحكوم عليه معلوما متصورا قبل الحكم ، فلما كان الأمر فى المبتدإ وخبره على هذا الوجه لزم أن يكون المبتدأ معرفة أو نكرة كالمعرفة ليكون معلوما للمخاطب قبل التكلم ، ولزم أن يكون الخبر نكرة أو معرفة كالنكرة ليكون مجهولا للمخاطب قبل الكلام ، والجملة بنوعيها منزلة منزلة النكرة إلا أن الجملة الخبرية مضمونها واقع قبل الكلام ضرورة كونها حديثا عن شيء ، والإنشائية مضمونها غير واقع لكون مضمونها يطلب وقوعه بنفس الكلام ، وأما النعت مع المنعوت فإن المقصود به توضيح المنعوت أو تخصيصه من بين مايشاركه فى جنسه ، فلزم أن يكون معلوما للمخاطب قبل الكلام، ضرورة أنه لايمكن أن توضح له شيئا مبهما غير معلوم له بشيء مبهم مثله ، ولما كانت الجملة الإنشائية من طبيعتها ألايكون مضمونها معلوما قبل الكلام لم تصلح أن تكون نعتا، أما الجملة الخبرية فلكونها حديثا عن شيء وقع وحدث قبل الكلام يجوز أن تكون معلومة له قبل الكلام ، فلهذا وقعت نعتا ، فافهم ذلك .

ومما يستشهد به على وقوع الجملة الإنشائية خبرا عن المبتدإ قول أعرابى :

وَجَدُّ الْفَرَزْدَقِ أَتْعِسْ بِهِ ... وَدَقَّ خَيَاشِيمَهُ الْجَنْدَلُ

فإن الخبر ههنا قوله « أتعس به » وهى جملة تعجبية ، والعلماء ينصون على أن جملة التعجب يقصد بها إنشاء التعجب ، وقد أعرب قوم من النحاة جملة « فليذوقوه » فى قوله تعالى « هذا فليذوقوه » خبرا عن اسم الإشارة على ماسبق بيانه فى أواخر باب المبتدإ والخبر ، وقد جوز النحاة أن تكون جملة «نعم» وفاعلها فى محل رفع خبرا مقدما عن المخصوص بالمدح، وأنت تعلم أن المقصود بنعم إنشاء المدح ، فجملتها — وإن كانت خبرية لفظا — إنشائية فى المعنى كجملة « بعتكه » فى قوله « زيد بعتكه » إذا كان المقصود بها إنشاء عقد البيع ، ولذلك نظائر لاتحصى كثرة ، فهذا — من صنيع النحاة — يدل على أنهم لايرون شيئا من الحرج فى أن يجعلوا الجملة الإنشائية خبرا عن المبتدإ ولا فى أن يخرجوا على ذلك القرآن الكريم الذى يعترفون بأنه جاء على المنهج العالى من الفصاحة، ولا فى أن يحكموا على باب مطرد مقيس بما يقتضيه ، وهذا كله واضح إن شاء الله ، فاحفظه واعرف علته التى قدمنا لك ، والله المسئول أن يتولاك ويرشدك ويوفقك .

أى جاءوا بلَبَنٍ مخلوطٍ بالماء مَقُولٍ فيه عند رؤيته هذا الكلام .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول: ذَكَرَ فى البديع أن الوصف بالجملة الفعلية أقوى منه بالجملة الاسمية.

الثانى : فُهم من قوله « فأعطيت ماأعطيته خبرا » أنها لاتقترن بالواو ، بخلاف الحالية ، فلذلك لم يقل ماأعطيته حالا .

(ونَعَتُوا بِمَصْدَرٍ كَثِيرًا) وكان حقُّه أن لاينعت به ، لجموده ، ولكنهم نعلوا ذلك قصداً للمبالغة ، أو توسُّعًا بحذف مضاف (فَالْتَزَمُوا الْإِفْرَادَ وَالتَّذْكِيرَا) تنبيهاً على ذلك ، فقالوا : رجُلٌ عَدْلٌ ، ورِضًا ، وزَوْرٌ ، وامرأة عَدْلٌ ورِضًا وزَوْرٌ ، ورَجُلَانِ عَدْلٌ ورِضًا وزَوْرٌ ، وكذا فى الجمع : أى هو نفس العدل، أوذو عدل ، وهو عند الكوفيين على التأويل بالمشتق : أى عادل ومَرْضِىٌّ وزائر[1] .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : وقوعُ المصدر نعتا — وإن كان كثيراً — لايطَّرد ، كما لايطرد وقوعه حالا ، وإن كان أكثر من وقوعه نعتا .

الثانى : أطلق المصدر ، وهو مُقيَّد بأنْ لا يكون فى أوله ميم زائدة كمَزار ومَسِير ، فإنه لايُنْعَت به ، لاباطِّراد ولا بغيره .

(ونَعْتُ غَيْرِ وَاحِدٍ إِذَا اُخْتَلَفْ فَعَاطِفًا فَرِّقْهُ لاَ إِذَا اُئْتَلَفْ)

مثالُ المختلف : « مررت برجلين كريم وبخيل » ، ومثال المؤتلف : « مررت برجلين كريمَيْنِ » أو « بخيلين » .

ويستثنى من الأول اسم الإشارة ، فلا يجوز تفريق نعته ، فلا يقال : « مررت بهذين الطويل والقصير » ، نَصَّ على ذلك سيبويه وغيره : كالزِّيادى والزَّجَّاج والمبرد ، قال الزيادى : وقد يجوز ذلك على البدل أو عطف البيان .

﴿تنبيهات﴾ — الأول — قيل : يندرج فى غير الواحد ماهو مفرد لفظا مجموع معنى، كقوله:

٧٨٥ — فَوَافَيْنَاهُمُ مِنَّــا بِجَمْعٍ كَأُسْدِ الْغَابِ مُرْدَانٍ وَشِيبِ

(١) حاصل ما ذكره أن النعت بالمصدر كالإخبار به على واحد من ثلاث تأويلات : الأول المبالغة فى المنعوت والمخبر عنه حتى كأنه هو نفس الحدث، والثانى : على أن الكلام على حذف مضاف هو وصف أو بمعناه، الثالث:على أن المصدر يراد به الوصف ، وقد بينا فيما مضى هذه الوجوه بيانا شافيا.

٧٨٥ — هذا بيت من الوافر ، وهو من قصيدة لحسان بن ثابت الأنصارى شاعر النبى صلى الله عليه وسلم ، ومطلع هذه القصيدة قوله :

... ...

عَرَفْتُ دِيارَ زَيْنَبَ بالـكَثِيبِ كخَطِّ الْوَحْيِ فى الوَرَقِ القَشِيبِ
تَعَاوَرُهَا الرِّياحُ وَكُلُّ جَوْنٍ مِنَ الْوَسْمِيِّ مُنْهَمِرٍ سَكُوبِ
فَأَمْسَى رَسْمُهَا خَلَقًا وَأَمْسَتْ يَبَابًا بَعْدَ سَاكِنِهَا الْحَبِيبِ
فَدَعْ عَنْكَ التَّذَكُّرَ كُلَّ يَوْمٍ وَرُدَّ حَزَازَةَ الصَّدْرِ الكَئِيبِ
وَخَبِّرْ بِالَّذِى لاَعَيْبَ فِيهِ بِصِدْقٍ غَيْرِ إِخْبَارِ الكَذُوبِ
بِمَا صَنَعَ الْمَلِيكُ غَدَاةَ بَدْرٍ لَنَا فِى الْمُشْرِكِينَ مِنَ النَّصِيبِ
غَدَاةَ كَأَنَّ جَمْعَهُمُ حِرَاءٌ بَدَتْ أَرْكَانُهُ جُنْحَ الغُيُوبِ
فوافيناهمُ منا بجمع كأُسْدِ الغاب ، ... البيت ، و بعده :
أَمَامَ مُحَمَّدٍ قَدْ آزَرُوهُ عَلَى الْأَعْدَاءِ فى لَفْحِ الحُرُوبِ
بِأَيْدِيهِمْ صَوَارِمُ مُرْهَفَاتٌ وَكُلُّ مُجَرَّبٍ خَاظِى الكُعُوبِ

اللغة : «عرفت ديار زينب بالكثيب — البيت» الكثيب : القطعة من الرمل تنقاد محدودبة ، وقيل : الكثيب ما اجتمع من الرمل واحدودب ، ويجمع على أكثبة وكثبان ، وهى تلال الرمل ، والوحى : الكتابة ، والقشيب : الجديد ، شبه آثار الديار بالسطور فى الورق ، وهو معنى يكثر دوره على ألسنة الشعراء ، فمن ذلك قول الهذلى :

عَرَفْتُ الدِّيارَ كَرَقْمِ الدُّوِىِّ يُزَبِّرُهَا الكَاتِبُ الْحِمْيَرِىُّ

وقال لبيد بن ربيعة :

فَمَدَافِعُ الرَّيَّانِ عُرِّىَ رَسْمُهَا خَلَقًا كَمَا ضَمِنَ الْوُحِىَّ سِلاَمُهَا

« تعاورها الرياح وكل جون — البيت » تعاورها : أصله تتعاورها ، فحذف إحدى التاءين تخفيفا ، ومعنى « تعاورها الرياح » تداولت عليها فمرة تهب الجنوب ومرة تهب الشمال ومرة تهب القبول ومرة تهب الدبور ، وهكذا . ونظيره قول ميمون بن قيس الأعشى :

دِمْنَةٌ قَفْرَةٌ تعاوَرَهَا الصَّيْفُ بِرِيحَيْنِ مِنْ صَبًا وَدَبُورُ

والوسمى — بفتح الواو وسكون السين — المطر يأتى فى أول الربيع بعد الخريف ، سمى بذلك لأنه يسم الأرض بالنبات ، والمطر الذى يليه يقال له : الولى ، ثم الذى يليه يقال له الربعى ،

... ...

ولم يرد ههنا مطر وقت دون وقت ، وإنما أراد المطر مطلقا، والجون : السحاب الأسود ، والمنهم : اسم الفاعل من انهم المطر — بزنة اندك وانشق — إذا سال وتتابع ، وأصل الانهمام ذوبان الشيء بعد جمود وصلابة ، وسكوب : أي دائم الهطلان «فأمسى رسمها خلقا — البيت» الرسم — بفتح الراء وسكون السين — ماكان لاصقا بالأرض من آثار الديار ، والطلل — بفتح الطاء واللام جميعا — ماكان بارزا ظاهرا ، والخلق — بفتح الخاء واللام جميعا — البالي ، واليباب — بفتح الياء ، بزنة السحاب — الخراب الذي ليس فيه أحد « فدع عنك التذكر كل يوم — البيت » رد الشيء : صرفه ورجعه ، والحزازة — بفتح الحاء — ماحز في القلب وأوجعه من غيظ ونحوه . يقول : لست مفيدا شيئا بذكر الديار والتوجع عليها ، فاترك هذا واصرف همك إلى ماتفيد منه « وخبر بالذي لاعيب فيه — البيتين » قوله « بما صنع المليك » في أول ثاني هذين البيتين بدل من قوله « بالذي لاعيب فيه» في صدر البيت الأول منهما ، والنصيب : الحظ من كل شيء ، يقول: أذع في الناس ما صنعه الله تعالى لنا من الحظ ضد المشركين يوم بدر « غداة كأن جمعهم حراء — البيت » حراء — بكسر الحاء ، والمد — جبل بمكة معروف ، والغيوب : جمع غيب ، وهو ما اطمأن من الأرض، وجنحها : جانبها وناحيتها وكنفها ، شبه جيش المشركين بجبل حراء ، وقد تكشفت جوانبه عن أرض مطمئنة منخفضة ، ويروى « جنح الغروب » ويراد به حين تضيف الشمس للغروب « فوافيناهم منا بجمع — البيت » وافيناهم : جئناهم وأتيناهم وأقبلنا عليهم ، والغاب : جمع غابة ، وهي مأوى السباع والوحوش ، والمردان : جمع أمرد ، وهو الذي لم يبلغ حد نبات الشعر بوجهه ، وشيب : جمع أشيب ، وهو الذي ابيض شعره ، وأصله بضم الشين مثل مرد وحمر فكسرت الشين لتسلم الياء من قلبها واوا كبيض ونحوه « أمام محمد قد آزروه — البيت » آزروه: عاونوه وشدوا أزره وقوى بهم ساعده ، ولفح الحروب : أصله من قولهم «لفحته النار» و «لفحته ريح السموم» ونحو ذلك : أي أحرقته بحرها ووهجها ، ويروى «ووهج الحروب» وقوله «بأيديهم صوارم مرهفات — البيت » الصوارم : جمع صارم ، وهو السيف القاطع ، وأراد بكل مجرب الرمح الذي تمرس بالحرب ، والكعوب : جمع كعب ، وهو مابين العقدتين من عقد الرمح ، وأراد بخاظي الكعوب أن كعوبه صلبة غليظة ، يريد أنها لاتتكسر .

الإعراب : « وافيناهم » فعل ماض وفاعله ومفعوله « منا » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من جمع ، وأصله صفة له فلما تقدم عليه أعرب حالا ، لأن الصفة من الموصوف بمنزلة التأخر عنه لايجوز أن تتقدم عليه « كأسد » جاء ومجرور متعلق بمحذوف صفة لجمع ، وأسد مضاف و « الغاب » مضاف إليه « مردان » صفة ثانية لجمع مجرور بالكسرة الظاهرة « وشيب » الواو

... ...

حرف عطف ، شيب : معطوف على مردان ، والمعطوف على المجرور مجرور ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « بجمع ... مردان وشيب » فإن قوله «مردان وشيب» وقعا نعتين لجمع ، ولما كان معناهما مختلفا فرق بينهما بحرف العطف ، وعطف ثانيهما على أولهما .

وههنا شىء لابد من بيانه وتوجيه نظرك إلى تورك الشارح على الاستشهاد بهذا البيت ، ثم رد هذا التورك عليه .

أصل القاعدة أن النعت إذا كان متعددا ، وكان المنعوت غير واحد ، فإما أن يكون النعت المتعدد مختلفا ، وإما أن يكون متحدا ، فإن كان متحدا ثنيته أو جمعته فقلت : مررت برجلين كريمين أو مررت برجال كرماء ، وإن كان النعت المتعدد مختلفا جئت به على لفظيه أو ألفاظه ، وجمعت بينها بحرف العطف فقلت : مررت برجلين كريم وبخيل ، أو مررت برجال كريم ، وعالم ، وشجاع ، وهكذا . وقولنا فى العبارة عن المنعوت المتعدد « غير واحد » عبارة مجملة تحتاج إلى البيان ، فما المراد بغير واحد ؟ هل الغرض أنه غير مفرد بل هو مثنى أو مجموع ؟ أو المراد أنه دال على أكثر من واحد ، سواء أكانت دلالته بمادته كلفظ جمع وجماعة أو كانت دلالته على التعدد بصيغته كالمثنى وجمع المذكر السالم وجمع التكسير وجمع المؤنث السالم ؟ الذى فهمه الشارح من قولهم « المنعوت غير واحد » أنه يكون مثنى أو مجموعا ، فلما فسر غير الواحد بهذا التفسير الضيق قال : إن الاستشهاد على هذه القاعدة بهذا البيت فيه نظر لأن المنعوت هنا وهو قوله « جمع » ليس مثنى ولا مجموعا ، ولو أنه توسع فى تفسير غير الواحد كما توسع فيه غيره بحيث يصبح شاملا لكل مادل على متعدد من المثنى والجمع واسم الجمع واسم الجنس والاسمين المتعاطفين أو الأسماء المتعاطفة لما كان لهذا النظر محل .

والحاصل أن الخلاف بين الشارح وغيره فى صحة الاستشهاد بهذا البيت لهذه القاعدة مبنى على الاختلاف فى تفسير « غير الواحد » الذى وصف به المنعوت ، فمن ضيق فى تفسيره حتى جعله قاصرا على المثنى والمجموع لم يصحح الاستشهاد بهذا البيت ، والشارح من هذا الفريق ، ومن توسع فى تعريفه حتى جعله يشمل الأنواع التى ذكرناها كلها صحح الاستشهاد بهذا البيت ، وممن ذهب هذا المذهب العلامة الدمامينى .

فإن قلت : فإذا أنا اقتصرت فى تفسير غير الواحد حتى جعلته لايشمل غير المثنى والمجموع كما ذهب إليه الشارح ، فكيف أعرب هذا البيت ؟ وهل له وجه فى العربية ؟

فالجواب عن ذلك أن له وجها فى العربية صحيحا لاغبار عليه ، بل إنه يجب عليك أن تبحث له عن وجه فى العربية لأنه من كلام من يحتج بكلامه ، ولو أنك لم تجد له وجها فى العربية إلا أن تجعله

وفيه نظر .

الثانى : قال فى الارتشاف : والاختيارُ فى « مررت برجلين كريم وبخيل » القطعُ .

الثالث : قال فى التسهيل : يُغَلَّبُ التذكير والعقل عند الشمول وُجوبا ، وعند التفصيل اختيارا .

(ونَعْتَ مَعْمُولَىْ) عاملين (وَحِيدَىْ مَعْنًى * وعَمَلٍ أَتْبِعْ بغَيْرِ اسْتِثْنَا) أى : أتبع مطلقا ، نحو : « جاء زيدٌ وأتى عمرو العاقلان » ، و « هذا زيد وذاك خالد الكريمان » ، و « رأيت زيداً وأبصرت عمراً الظريفين » . وخَصَّصَ بعضُهُمْ جوازَ الإتباع بكون المتبوعين فاعلى فعلين أو خبرى مبتدأين ، فإن اختلف العاملان فى المعنى والعمل ، أو فى أحدها — وجبَ القطعُ بالرفع على إضمار مبتدإ ، أو بالنصب على إضمار فعل ، نحو : « جاء زيدٌ ورأيت عمراً الفاضلان » أو « الفاضلين » ، ونحو : « جاء زيد ومَضَى بكر الكريمان » أو « الكريمين » ، ونحو : « هذا مؤلم زيدٍ وموجعٌ عمراً الظريفان » أو « الظريفين » ، ولا يجوز الإتباع فى ذلك ، لأن العمل الواحد لايمكن نسبتهُ لعاملين من شأن كل واحد منهما أن يستقلَّ

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : إذا كان عاملُ المعمولين واحداً ففيه ثلاث صور : الأولى : أن يتَّحد العمل والنسبة نحو : « قام زيد وعمرو العاقلان » ، وهذه يجوز فيها الإتباع والقطع

نعتا لوجب عليك أن ترد تفسير الشارح الضيق ، ولو قال به ألف نحوى معه لأن النصوص العربية هى التى تحكم على القواعد ، وليست القواعد هى التى تحكم على النصوص العربية الموثوق بنسبتها إلى قائليها كهذا البيت ، والوجه الذى يستطيع الشارح أن يخرّج عليه هذا البيت هو أن يجعل « مردان وشيب » بدلا من « جمع » وهو الذى يسمونه بدل المفصل من المجمل ، وهذا الوجه نفسه جائز مع المثنى والمجموع كما فى قول الشاعر :

بكيْتُ ومَا بُكا رَجُلٍ حَزِينٍ ... عَلَى رَبْعَيْنِ مَسْلُوبٍ وَبالِ

وهو متعين فى الجوامد نحو قول كثير عزة فى تائيته الطويلة :

وكُنْتُ كَذِى رِجْلَيْنِ رِجْلٍ صَحِيحَةٍ ... ورِجْلٍ رَمَى فِيها الزَّمَانُ فَشَلَّتِ

فاعرف هذا وتدبره ، فإنه جيد مفيد .

فى أما كنه من غير إشكال . الثانية : أن يختلف العمل وتختلف نسبة العامل إلى المعمولين من جهة المعنى ، نحو : « ضرب زيدٌ عمراً الكريمان » ، ويجب فى هذه القطعُ قطعا . الثالثة : أن يختلف العمل وتتّحد النسبة من جهة المعنى ، نحو : « خاصم زيدٌ عمراً الكريمان » ، فالقطع فى هذه واجب عند البصريين ، وأجاز الفراء وابن سَعْدان الإتباعَ ، والنصُّ عن الفراء أنه إذا أتبع غُلِّب المرفوعُ ، فتقول : « خاصم زيد عمراً الكريمان » ، ونص ابن سَعْدان على جواز إتباع أيٍّ شئت لأن كلا منهما مخاصِمٌ ومُخاصَمٌ ، والصحيحُ مذهبُ البصريين ، قيل : بدليل أنه لايجوز « ضارب زيد هنداً العاقلة » برفع العاقلة نعتا لهند ، لكن ذكر الناظم فى باب أبنية الفعل من شرح التسهيل أن الأسمين من نحو : « ضَارَبَ زيدٌ عمرًا » ليس أحدهما أولى من الآخر بالرفع ولا بالنصب ، قال: ولو أتبع منصوبُهما بمرفوع أو مرفوعهما بمنصوب لجاز ، ومنه قول الراجز :

٧٨٦ — قَدْ سَالَمَ الحَيَّاتُ مِنْهُ القَدَمَا ... الأُفْعُوَانَ والشُّجَاعَ الشَّجْعَمَا

٧٨٦ — هذا الشاهد بيتان من الرجز المشطور ، وقد نسبه الأعلم الشنتمرى للعجاج ، ونسبه جماعة منهم اللخمى وابن السيد إلى مساور العبسى ، ونسبه آخرون منهم الحلوانى إلى شاعر جاهلى اسمه ابن جبابة — بضم الجيم ، وبعدها باءان موحدتان بينهما ألف — وهى أمه ، واسمه للفوار ابن الأعنق حيدة بن كعب ، وهو من الشعراء اللصوص ، وأورده البغدادى (الخزانة ٤/٥٦٩ بولاق) ضمن قصيدة رواها عن أبى محمد الأعرابى فى كتابه « ضالة الأديب » وإليكها بروايته :

عَنبسيَّةٌ لَمْ تَرْعَ قفًّا أَدْرَمَا ... ولم تعجّمْ عُرْفُطًا مُعَجَّمَا
كأَنَّ صَوْتَ شَخْبِها إذا هَمَى ... بين أَكُفِّ الْحَالِبِينَ كُلَّمَا
شَدٌّ عَلَيْهِنَّ الْبَنَانَ الْمُحْكَمَا ... سَحِيفُ أفعَى فى خَشِىٍّ أَعْشَمَا
وقد حَلَبْنَ حَيْثُ كانَتْ قُيَّمًا ... مَثْنَى الوِطَابِ والوِطَابَ الزُّمَّمَا
وقِمَعًا يَكْسِي ثُمَالاً قَشْعَمَا ... يَحْسَبُهُ الجَاهِلُ مالَمْ يَعْلَمَا
شَيْخًا عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمَا ... لَوْ أَنَّهُ أَبَانَ أَوْ تَكَلَّمَا
لَكَانَ إيَّاهُ ، ولكِنْ أُعْجِمَا ... أَتْعَبْنَ ذَا ضَبْعِيَّةٍ مُلَوَّمَا

... ...

عِنْدَ كِرَامٍ لَمْ يَكُنْ مُكَرَّمَا ... عَـــذَّبَهُ اللهُ بِهَا وَأَغْرَمَا
وُلَيِّدًا حَتَّى عَسَى وَاعْرَنْزَمَا ... قَدْ سَالَمَ الْحَيَّاتُ مِنْـــهُ الْقَدَمَا
الْأُفْعُوَانَ وَالشُّجَاعَ الشَّــجْعَمَا ... وَذَاتَ قَرْنَيْنِ ضَرُوسًا ضِرْزِمَا
يَبِتْنَ عِنْـــدَ عَقِبَيْهِ جُسَّمَا ... حَتَّى غَدَوْتَ وَغَـــدَا مُسَلَّمَا
يَقْبَعُ مِنْهَا الدُّلَخَـــاتِ الرُّوَّمَا ... يَعْرِفْنَ مِنْـــهُ الرَّزَّ وَالتَّــكَلُّمَا

اللغة : «عبسية لم ترع قفا — البيت» وصف إبلا منسوبة إلى عبس ، وهى قبيلة ، ولم ترع : من الرعى ، والقف — بضم القاف وتشديد الفاء — ما ارتفع وغلظ من الأرض ، ولم يبلغ أن يكون جبلا ، والأدرم : المستوى ، ويقال : هو الذى لانبات فيه ، وتعجم — بتشديد الجيم — أى لم تعض ، وتقول « عجمت العود أعجمه » من باب نصر — إذا عضضته لتعرف صلابته، وأراد أنها لم تمضغ ، والمعجم : اسم المفعول منه ، والعرفط — بزنة قنفذ — شجر من أشجار البادية ، قال أبو حنيفة الدينورى : هو من العضاه ، وهو مفترش على الأرض لايذهب فى السماء ، وله ورقة عريضة وشوكة حجناء ، وهو مايلتحى لحاؤه وتصنع منه الأرشية ويخرج فى برمه غلفة كأنه الباقلى تأكله الإبل والغنم ، وهو خبيث الريح ، وبذلك يخبث ريح راعيته وأنفاسها حتى تتنحى عنها ، وهو من أخبث المراعى . اهـ . وقال الأزهرى : العرفط شجرة قصيرة متدانية الأغصان ذات شوك كثير تنبت فى الجبال . اهـ « كأن صوت شخبها إذا همى — البيت » وصف حلب الناقة وشبه صوت درتها بصوت أفاع فى خشى ، والشخب — بفتح الشين وسكون الخاء — خروج اللبن من الضرع ، وفعله من بابى فتح ونصر ، وهمى يهمى : أى سال «شد عليهن البنان المحكما — البيت» فى شد ضمير مستتر يعود إلى الشخب ، ومعنى شدّ غنى ، والبنان : مفعول بشد على تقدير اللام ، والضمير المجرور محلا بعلى فى قوله «عليهن» يعود إلى الأكف ، يقال : شد فلان شعرا ، والمراد ترنم به ، والسحيف — بالسين والحاء المهملتين بزنة أمير — الصوت ، والأفعى : الحية ، والخشى — بفتح الخاء المعجمة — يابس النبت ، والأعشم : كل شجرة يابسها أكثر من رطبها ، شبه صوت شخب هذه النوق بكشيش الأفعى إذا همت بأن تثب للعض « وقد حلبن حيث قيا — البيت » قيم : جمع قائمة ، والقياس قوم ، ومثنى الوطاب : مفعول حلبن على حذف مضاف ، أى ملء مثنى الوطاب ، والمثنى ههنا : معناه المكرر ، والوطاب : جمع وطب ، وهو سقاء اللبن خاصة والزمم — بضم الزاى وتشديد الميم — جمع زام ، مأخوذ من قولهم « زم فلان القربة » أى ملأها «وقمعا يكسى ثمالا قشعما — البيت» القمع — بكسر القاف وفتح الميم — آلة تجعل فى فم

... ...

السقاء ونحوه يصب فيها اللبن ، وتقول «قمعت الوطب» تريد أنك وضعت القمع فى رأسه ، والثمال — بضم الثاء المثلثة ، بزنة الغراب — الرغوة ، والقشعم — بفتح القاف وسكون الشين — الضخم من كل شىء « يحسبه الجاهل ما لم يعلما — البيت » أى يحسب الرغوة التى عبر عنها بالثمال وما : مصدرية ظرفية ، ويعلم هنا : بمعنى يعرف ، ومفعوله محذوف ، وهو ضمير الثمال ، وشيخا : مفعول ثان ليحسب ، وما بعده صفتان له ، شبه الرغوة التى تعلو القمع بشيخ معمم جالس على كرسى ، وكثير من الناس — ومنهم الأعلم الشنتمرى — يزعم أن هذا البيت فى وصف جبل عمه الخصب وحف به النبات ، وسيأتى هذا البيت فى شواهد باب نونى التوكيد « لو أنه أبان أو تكلما — البيت » الضمير يعود إلى الثمال أيضا ، وأبان : أفصح عما فى ضميره ، وقوله « لكان إياه » يعنى لكان الثمال هو ذلك الشيخ ، والأعجم : الذى لا يقدر على الكلام أصلا ، وقوله «أتعبن ذا ضبعية ملوما » فنون الإناث عائدة إلى الإبل التى يصفها ، وذا ضبعية — بفتح الضاد وسكون الباء — أى ذا قوة ، والملوم : الذى يكثر الناس من لومه لسوء ما يأتى ، وأراد الراعى ، وقوله « عند كرام » يروى فى مكانه « عبد كرام » وقوله «عذبه الله بها» أى عذبه بخدمة هذه الإبل ، وأغرم : جعله ذا غرام ، والوليد : تصغير الوليـــد ، وعسى : معناه هنا اشتد وقوى وصلب ، واعرنزم : اجتمعت أعضاؤه واشتدت « قد سالم الحيات منه القدما — البيت » الأفعوان — بالضم — الذكر من الأفاعى ، والشجاع : ذكر الحيات ، والشجعم : الجرىء ، وقيل : هو الطويل مع عظم جسم ، والميم فيه زائدة « وذات قرنين » ضرب من الحيات له قرون من جلده وليست كقرون الحيوان ، قال اللخمى : ذات قرنين حية لها قرنان وهما لحمتان فى رأسها من عن يمين وشمال ، وقيل : أراد بذات قرنين العقرب ، والضروس — بفتح الضاد الشديدة العض ، ويروى فى مكان هذه الكلمة « ضموز » وهى الحية التى لا تصفر لخبثها ، فإذا عرض لها إنسان ساورته وثبا ، والضرزم — بكسر الضاد وسكون الراء ثم زاى مكسورة — الحية المسنة ، وذلك أخبث لها وأكثر لسنها ، وقيل : هى الشديدة النهش ، وأراد بهذا الكلام وصف الراعى بغلظ القدمين وصلابتهما لطول الحفى فذكر أنه يطأ على الحيات والعقارب فيقتلها « يبتن عند عقبيه — البيت » أى تبيت الحيات عند قدمى هذا الراعى ، ويروى فى مكانه :

هَمَمْنَ فى رِجْلَيهِ حَتَّى هَوَّمَا ثُمَّ اغْتَدَيْنَ وَغَدَا مُسَــلَّمَا

وقوله : « يتبع منها الدلحات الخ — البيت » هذا عود إلى وصف الإبل ، فضمير « منها » يعود إلى الإبل ، والدلح — بضم الدال وتشديد اللام مفتوحة — جمع دالحة ، وهى اسم الفاعل وفعله « دلح الرجل وغيره » إذا سار بحمله غير منبسط الخطا لثقل الحمل عليه ، والروم — بزنة

... ...

الدلح — جمع رائمة . وتقول : « رئمت الناقة ولدها رئمانا » إذا عطفت عليه وأحبته ، والرز — بكسر الراء وتشديد الزاى — الصوت .

الإعراب : « قد » حرف تحقيق مبنى على السكون لامحل له من الإعراب ، « سالم » فعل ماض مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، « الحيات » فاعل سالم مرفوع بالضمة الظاهرة ، « منه » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من القدم « القدما » مفعول به لسالم منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، « الأفعوان » بدل من الحيات منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وستعرف فى بيان الاستشهاد بالبيت وجه مجىء التابع مخالفاً للمتبوع فى إعرابه ، فى ظاهر الحال ، « والشجاع » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، والشجاع : معطوف على الأفعوان منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « الشجعما » نعت للشجاع منصوب بالفتحة .

الشاهد فيه : قوله « سالم الحيات منه القدما الأفعوان » فإن قوله « الأفعوان » المنصوب — بدليل أنه عطف عليه المنصوب وهو قوله « والشجاع الشجعما » — قد وقع بدلا من قوله : « الحيات » وهو مرفوع لكونه فاعلا لسالم ، وقد علم أن الفاعل مرفوع ، فاختلف إعراب البدل عن إعراب المبدل منه ، والقاعدة المعروفة التى لا اختلاف فيها أن كل تابع يجب أن يوافق متبوعه فى إعرابه ، فيكون ظاهر هذا الكلام نقضاً لهذه القاعدة المستمرة المطردة ، هذا . ولكن العلماء المحققين وجدوا لهذا الكلام توجيها جعله يجرى على المهيع المتلئب المعروف من لغة العرب . وبيان ذلك أن قوله « الحيات » فاعل لفعل يقتضى بصيغته أن يكون فاعله متعددا وأن يكون كل واحد من المتعدد قد فعل بصاحبه مثل مافعله صاحبه به ، وهذا الفعل هو سالم ، وصيغته هى المفاعلة ، والمفاعلة تقتضى البتة ذلك الذى قلناه فى شأن فاعلها ، فيكون « الحيات » فاعل المسالمة هو والقدم ، وكل واحد منهما قد فعل المسالمة بصاحبه ، ووقعت عليه المسالمة من صاحبه ، فالمعنى يقتضى أن يكون « الحيات » فاعلا ومفعولا ، وأن يكون « القدم » فاعلا ومفعولا ، إلا أنه نصب أحدهما بعد مارفع الآخر ، وقد كان — من حيث المعنى — يصح أن يجعل الذى جعله فاعلا مفعولا ويجعل الذى جعله مفعولا فاعلا ، من غير أن يتغير المعنى فى قليل ولا كثير ، فلما كان قوله « الحيات » فاعلا لفظا ، وهو فى المعنى مفعول كما أنه فاعل — جاز مراعاة هذا المعنى فيعطف عليه ويبدل منه بالرفع تبعاً للفظ والمعنى ، وبالنصب تبعاً للمعنى فقط .

قال الأعلم : « الشاهد فيه نصب الأفعوان والشجاع وما بعدهما ، وحمله على المعنى ، لأنه لما قال * سالم الحيات منه القدما * علم أن القدم مسالمة للحيات ، لأن ما سالم شيئا فقد سالمه

... ...

الآخر ، فكأنه قال : « سالمت القدم الأفعوان » اه كلامه ، وهو ظاهر بعد الذى بالغنا لك فى توضيحه .

وكل هذا الذى ذكرناه إنما يجرى على رواية رفع « الحيات » ونصب « القدم » . وفى البيت رواية أخرى ذكرها الأثبات الثقات من العلماء ، ومنهم ابن هشام فى مغنى اللبيب فى أبواب الحذف ، وهذه الرواية بنصب « الحيات » مع ذكر « القدما » على ماهى فى الرواية الأولى ، وللعلماء فى هذه الرواية تخريجان :

أحدهما : جعل « الحيات » مع نصبه فاعلا ، وقد علمت فيما ذكرناه فى باب الفاعل أن من العرب من يجيء بالفاعل منصوبا وبالمفعول مرفوعا فيقول : خرق الثوب المسمار ، وكسر الزجاج الحجر ، اعتمادا على انسياق المعنى إلى الذهن وأن العقل سيحدد الفاعل فاعلا وإن كان منصوبا ، والمفعول مفعولا وإن كان مرفوعا ، فهذا الشاعر — على هذا التخريج — قد جاء بالفاعل منصوبا اعتمادا على تفريق العقل بين الفاعل والمفعول ، وأتى بالمفعول منصوبا على ماهو الأصل فيه ، ثم أبدل من الفاعل المنصوب اسما منصوبا وهو قوله « الأفعوان » فالتابع موافق للمتبوع فى إعرابه الذى جاء عليه .

والتخريج الثانى : إعراب « الحيات » مفعولا منصوبا بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم ، ولا غبار فى ذلك ، لا من حيث المعنى ولا من حيث المشهور من لغات العرب ، وإعراب « القدما » فاعلا مرفوعا بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، وكان من حقه أن يقول : « قد سالم الحيات منه القدمان » بالنون التى تلى علامة الإعراب فى المثنى وجمع المذكر السالم ، لكنه حذف هذه النون لقصد التخفيف حين اضطرته القافية إلى حذفها ، ومع أن حذف نون المثنى فى مثل هذا الموضع ضرورة تجد له أمثلة ، وقد خرج عليه العلماء بعض الشواهد ، فمن ذلك قول الشاعر :

كَأَنَّ أُذْنَيْهِ إِذَا تَشَوَّفَا قَادِمَةً أَوْ قَلَمًا مُحَرَّفَا

وقد مضى ذكرها فى باب إن وأخواتها ، وأن من العلماء من ذهب إلى أن أصل الكلام كأن أذنيه قادمتان أو قلمان محرفان ، غير أنه حذف نون المثنى حين اضطر ، ومن ذلك قول الآخر :

الْحَافِظُو عَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ لَا يَأْتِيهُمُ مِنْ وَرَائِهِمْ نَطَفُ

فقد سبق أن ذكر الشارح هذا الشاهد وذكر أنه روى بنصب « عورة » على أنه مفعول به وحذف النون من جمع المذكر السالم من غير إضافة لأنه اضطر إلى ذلك ، وكل هذه التخريجات لا تخلو عن تكلف .

فنصب « الأفعوان » وهو بدل من « الحيات » وهو مرفوع لفظا ، لأن كل شيئين تسالما فهما فاعلان مفعولان ، وهذا التوجيه أسهلُ من أن يكون التقدير قد سالم الحيات منه القدم وسالمت القدم الأفعوان .

الثانى : قوله « أتبع » يوهم وجوبَ الإتباع ، وليس كذلك ، لأن القطع فى ذلك منصوصٌ على جوازه .

(وَإِنْ نُعُوتٌ كَثُرَتْ وَقَدْ تَلَتْ) أى : تبعت منعوتاً (مُفْتَقِرًا لِذِكْرِهِنَّ) بأن كان لايُعْرَف إلا بذكر جميعها (أُتْبِعَتْ) كلُّها لتنزيلها منه حينئذ منزلة الشى الواحد ، وذلك كقولك : « مررت بزيد التاجر الفقيه الكاتب » إذا كان هذا الموصوفُ يشاركه فى اسمه ثلاثةٌ : أحدهم تاجر كاتب ، والآخر تاجر فقيه ، والآخر فقيه كاتب .

(وَاقْطَعْ) الجميع (أَوْأَتْبِعِ) الجميعَ ، أو اقطع البعضَ وأتبع البعض (إنْ يَكُنْ) المنعوت (مُعَيَّنًا * بِدُونِها) كلها ، كما فى قول خِرْنِقَ :

٧٨٧ — لَايَبْعَدَنْ قَوْمِى الَّذِينَ هُمُ ... سُمُّ الْعُدَاةِ وَآفَةُ الْجُزْرِ
النَّازِلُونَ بِكُلِّ مُعْتَرَكٍ ... والطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الْأُزْرِ

---

٧٨٧ — هذان بيتان من الكامل ، وهما من كلام خرنق — بكسر الخاء وسكون الراء المهملة وكسر النون وآخره قاف — بنت بدر بن هفان البكرى اليشكرى، إحدى شواعر الجاهلية وأخت طرفة بن العبد البكرى لأمه ، من كلة لها ترثى فيها زوجها عمرو بن مرثد وابنها علقمة ابن عمرو وأخويه : شرحبيلا وحسان ، وبعد البيتين المستشهد بهما قولها :

إِنْ يَشْرَبُوا يَهَبُوا وَإِنْ يَذَرُوا ... يَتَوَاعَظُوا عَنْ مَنْطِقِ الْهُجْرِ
قَومٌ إِذا رَكِبُوا سَمِعْتَ لَهُمْ ... لَغَطًا مِنَ التَّأْيِيهِ وَالزَّجْرِ
الْخَالِطِينَ نَحِيتَهُمْ بِنُضَارِهِمْ ... وَذَوِى الْغِنَى مِنْهُمْ بِذِى الْفَقْرِ
هٰذَا ثَنَائِى مابَقِيتُ عَلَيْهِمُ ... فَإِذا هلَكْتُ أَجَنَّنِى قَبرِى

وانظر هذه القطعة فى ديوانها (ص ١٠) وفى أمالى القالى (٢ / ١٥٨) وثلاثة أبيات من

... ...

أولها فى التنبيه للبكرى (٧٥) وفى اللآلى (ص ٥٤٨) وذكر تخريجها فى اللآلى ، فانظره إن شئت .

اللغة : «لايبعدن قومى — البيت» لايبعدن : معناه لايهلكن ، وهو دعاء جاء بلفظ النهى ، يقال : « بعد يبعد بعدا » بوزن : فرح يفرح فرحا — إذا هلك ، وقالوا : « بعد يبعد » بضم العين فيهما « بعدا » بضم فسكون — ضدّ قرب ، وقد يستعمل هـذا فى الهلاك أيضا لتقارب معناهما ، كما قال الله تعالى : (ألا بعدا لمدين كما بعدت ثمود) فإن قلت : فكيف تدعو لقومها بألا يهلكوا وهم قد هلكوا ؟ فالجواب : أن العرب قد جرت عادتها باستعمال هذا اللفظ فى الدعاء للميت ، ولهم فى ذلك غرضان : أحدهما : أنهم يريدون به استعظام موت الرجل الجليل القدر ، وكأنهم لايصدقون بموته ، وقد بين هذا المعنى زهير بن أبى سلمى المزنى فى قوله :

يَقُولُونَ حِصْنٌ ثُمَّ تَأْبَى نُفُوسُهُمْ وكَيْفَ بِحِصْنٍ والجِبَالُ جُنُوحُ
ولَمْ تَلْفِظِ المَوْتَى القُبُورُ ، ولَمْ تَزَلْ نُجُومُ السَّمَاءِ ، والأَدِيمُ صَحِيحُ

يريد أنهم يقولون: مات حصن ثم يستعظمون أن ينطقوا بذلك ويقولون : كيف يجوز ذلك الأمر والجبال لاتزال جاثمة فى أماكنها لم تنسف ، والنجوم لم تنكدر ، والقبور لم تخرج موتاها ، ولا يزال جرم العالم صحيحا لم يحدث له حادث ؟ . والغرض الثانى : أنهم يريدون الدعاء له بأن يبقى ذكره ولا يذهب الحديث عنه ، لأن بقاء ذكر الإنسان بعد موته بمنزلة حياة له جديدة ، وقد أفصح الشاعر عن هذا المعنى إذ يقول :

فأَثْنُوا عَلَيْنَا لاأَبَا لأَبِيكُمُ بأَفْعَالِنَا ، إنَّ الثَّنَاءَ هُوَ الخُلْدُ

وقال الآخر يرثى يزيد بن مزيد الشيبانى :

فإنْ تَكُ أَفْنَتْهُ اللَّيالِى فأَوْشَكَتْ فإنَّ لَهُ ذِكْرًا سَيُفْنِى اللَّيالِيَا

وقال المتنبى بعد ذلك وأحسن :

ذِكْرُ الفَتَى عُمْرُهُ الثَّانِى وحاجَتُهُ مَافَاتَهُ ، وفُضُولُ العَيْشِ أَشْغَالُ

وقد بين مالك بن الريب المازنى مافى هذا من الحال فى قصيدته التى يرثى فيها نفسه ، حيث يقول :

يَقُولُونَ لاتَبْعَدْ وهُمْ يَدْفِنُونَنِى وأَيْنَ مَكَانُ البُعْدِ إلاَّ مَكَانِيَا ؟

وقول خرنق : « سم العداة » السم معروف ، وتجوز فى سينه الحركات الثلاثة ، والعداة :

... ...

جمع عاد مثل قاض وقضاة وغاز وغزاة ، وقدحكى أبو زيد قولهم : «أشمت الله عاديك» أى عدوك، ولا يكون العداة جمع عدوّ لأن عدوا فعول ، ولا يجمع فعول على فعلة ، إنما يجمع على فعلة فاعل إذا كان معتل اللام ، والآفة : العلة ، والجزر : جمع جزور — بفتح الجيم ، بزنة صبور — والجزور : الناقة التى تنحر ، فإن كان ماينحر من الغنم فهو جزر — بفتح الجيم والزاى — وصفت قومها بالشجاعة والنجدة وأنهم يقتلون أعداءهم كما يقتلهم السم، ثم وصفتهم بالكرم والجود وأنهم ينحرون الإبل للأضياف فكأنهم آفة للإبل تصيبها فتهلكها ، فإن قلت : كيف قالت : «الذين هم سم العداة ... إلخ؟» وهذه العبارة إنما تقال فى الأحياء الموجودين الذين يفعلون ماتذكره، وكان من حق المعنى أن تقول : «الذين كانوا سم العداة — إلخ» فالجواب عن هذا من وجهين : أحدهما : أن من سنن العرب فى كلامهم أن يضمنوا الكلام معنى كان ، ومن ذلك قوله تعالى : (واتبعوا ما تتلو الشياطين على ملك سليمان) فقد قال الكسائى : أراد سبحانه ما كانت تتلو الشياطين . والوجه الثانى : أنها دعت لهم ببقاء الذكر بعد موتهم فصاروا بمنزلة الموجودين ولما كان ذلك كذلك كانوا موصوفين بما كانوا يفعلونه « النازلون بكل معترك — البيت » المعترك — ومثله المعرك والمعركة — موضع القتال ، وأصل اشتقاقه من قولهم : « عركت الرحى الحب » إذا طحنته ، أرادوا أن الحرب تطحن الأبطال كما تطحن الرحى مايقع فيها ، ولهذا تجدهم يقولون: «دارت رحى الحرب» وقد بين هذا المعنى زهير بن أبى سلمى المزنى فى قوله :

فَتَعْرُكْكُمُ عَرْكَ الرَّحَى بِثِفَالِهَا وَتَلْقَحْ كِشَافاً ثم تُحْمِلْ فَتُتْئِمِ

ومعنى قولها : « النازلون بكل معترك » أنهم ينزلون عن الخيل عند ضيق المعترك فيقاتلون على أقدامهم ، وقال ابن السيد : النزول عن الحرب على نحوين : أحدهما : هذا الذى ذكرناه ، والآخر : مايكون فى أول الحرب ، إذ ينزل المحاربون عن إبلهم ويركبون خيلهم ، وذلك أنهم اعتادوا أن يقودوا خيولهم ولا يركبوها ليريحوها ، فإذا قربوا من عدوهم وأغاروا نزلوا عن الإبل إلى الخيل مخافة أن يتبعوا فيدركوا ، ويقال : إن فى قولها : « النازلون بكل معترك » إشارة إلى أن حالهم فى القتال على الخيل كحالهم فى القتال على الأقدام ، وأنهم لايكفون عن النزول إذ أن أحوال الناس فى ذلك مختلفة ، ولا ينزل فى ذلك الموضع إلا أهل البأس والشدة ، وانظر إلى قول مهلهل بن ربيعة :

لَمْ يُطِيقُوا أَنْ يَنْزِلُوا فَنَزَلْنَا وَأَخُو الْحَرْبِ مَنْ أَطَاقَ النُّزُولاَ

وقولها : « والطيبون معاقد الأزر » تريد أنهم أعفاء ، ومن سنن العرب أن تكنى بالشىء

... ...

عما يحويه ويشتمل عليه ، فإذا وصفوا أحدا بطهارة الكم أرادوا أنه لايسرق ولايخون ، وإذا وصفوه بطهارة الجيب أرادوا أن قلبه لاينطوى على غش ولا مكر لوقوع الجيب على الفؤاد أو قريبا منه ، وكذلك يكنون بطهارة الإزار وطيبه ، وطهارة الذيل ، وبطيب الحجزة ، على ماجاء فى قول النابغة الذبيانى :

* رِقَاقُ النِّعَالِ طَيِّبٌ حُجُزَاتُهُمْ *

والمعاقد — فى قول الخرنق — جمع معقد ، وهو موضع العقد ، والأزر : جمع إزار ، وهو اسم لما يستر النصف الأسفل من الإنسان ، فأما مايستر النصف الأعلى منه فهو رداء « إن يشربوا يهبوا — البيت » الهجر — بضم الهاء وسكون الجيم — الفحش والكلام القبيح ، قالوا : وليس هـذا الكلام بمدح تام ، لأنها جعلت العلة فى كرمهم شرب الخمر ، وهذا مثل قول أخيها طرفة بن العبد البكرى :

فإذا ماشَرِبُوها وَانْتَشَوْا وَهَبُوا كُلَّ أَمُونٍ وَطِمِرْ

ونظيرها قول حسان بن ثابت :

وَنَشْرَبُهَا فَتَتْرُكُنَا مُلُوكاً وَأُسْداً مَايُنَهْنِهُنَا اللِّقَاء

وامرؤ القيس أحسن من هؤلاء جميعاً فى قوله :

سَمَاحَةُ ذَا وَبِرُّ ذَا وَوَفاء ذا وَنَائِلُ ذا إِذَا صَحَا وَإِذا سَكِرْ

فأخبر أنه جواد فى الحالين جميعا : فى حال الصحو ، وفى حال السكر ، وهذا هو المدح التام ، ونظيره قول عنترة بن شداد :

وَإِذَا شَرِبْتُ فإِنَّنِى مُسْتَهْلِكٌ مَالِى ، وعِرْضِى وَافِرٌ لم يُكْلَمِ
وَإِذَا صَحَوْتُ فَمَا أُقَصِّرُ عَنْ نَدًى وكما عَلِمْتِ شَمَائِلِى وتَكَرُّمِى

« قوم إذا ركبوا — البيت » اللغط — بفتح اللام ، والغين مفتوحة أو ساكنة — هو الأصوات المختلطة ، والجلبة ، والتأييه : التصويت والدعاء ، تقول : « أيهت بالرجل تأييها » إذا صحت به ودعوته ، وفى الحديث «أن ملك الموت سئل: كيف تقبض الأرواح ؟ فقال : أؤيه بها كما يؤيه بالخيل فتجىء إلىّ» . وقد قال البغدادى : استدل بعضهم بهذا البيت وما بعده على أن الأبيات الأولى دعاء لمن بقى من قومها ، وردّ ذلك بأنها قالت بعد ذلك :

... ...

لاَقَوْا غَــداةَ قُلاَبَ حَتْفَهُمُ   سَــوْقَ الْعَتِيرِ يُسَاقُ لِلْعَتْرِ

وقولها : « الخالطين نحيتهم بنضارهم — البيت » النحيت : الخامل الساقط الذكر ، والنضار — بضم النون ، بوزن الغراب — الخالص النسب ، العزيز ، الشهير ، تقول : إنهم خلطوا خاملهم برفيعهم وفقيرهم بغنيهم فاكتسبوا الغنى وحميد الخصال ، فليس فيهم خامل ولا فقير ، ومثله قول زهير بن أبى سلمى المزنى :

عَلَى مُكْثِرِيهِمْ رِزْقُ مَنْ يَعْتَرِيهِمُ   وَعِنْدَ الْمُقِلِّينَ السَّمَاحَةُ وَالْبَــذْلُ

ويروى : « الخالطين لجينهم بنضارهم » واللجين — بضم اللام وفتح الجيم وسكون الياء وآخره نون — أصله الفضة ، وأصل النضار الذهب ، ويطلق النضار على من يكون صافى النسب تام الكمال لاتشوبه هجنة ولا منقصة ، ويطلق اللجين والفضة على من يكون أدنى رتبة من هؤلاء ولا يصل إلى منزلتهم ، وانظر قول الشاعر وهو الذى أنشده يعقوب بن السكيت وهو الشاهد رقم (٢١١) الذى مرّ فى باب « ما » العاملة عمل ليس :

بَنِى غُدَانَةَ مَا إِنْ أَنْتُمُ ذَهَبٌ   ولا صَرِيفٌ ولـكِنْ أَنْتُمُ الخَزَفُ

وقولها : « هذا ثنائى — البيت » تقول : أثنى عليهم ماحييت إلى أن أموت ، فإذا أجننى قبرى انقطع ثنائى ، وروى العينى عجز هذا البيت :

* وإذا هلكت وجننى قبرى *

وقال ابن السيد : هذا كلام لافائدة فيه على ظاهره .

الإعراب : « لا » حرف دعاء ، مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « يبعدن » فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة فى محل جزم بلا الدعائية ، ونون التوكيد الخفيفة حرف مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « قومى » قوم : فاعل يبعد مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة لياء المتكلم ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « الذين » نعت لقومى مبنى على السكون فى محل رفع « هم » مبتدأ مبنى على السكون فى محل رفع « سم » خبر المبتدإ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و «العداة» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «وآفة» الواو حرف عطف مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، وآفة : معطوف على الخبر ، والمعطوف على المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « الجزر » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، والجملة من المبتدإ وخبره لامحل لها من الإعراب صلة الموصول « النازلون » نعت ثان لقومى

... ...

مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم ، والنون عوض عن التنوين فى الاسم المفرد « بكل » جار ومجرور متعلق بالنازلين ، وكل مضاف و « معترك » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « والطيبون » الواو عاطفة ، الطيبون : معطوف على قوله النازلون ، وهى صفة مشبهة « معاقد » منصوب على التشبيه بالمفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « الأزر » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قولها : «النازلون» وقولها : « والطيبون » فإن الأول نعت لقولها : «قومى» والثانى معطوف عليه ، ويجوز فيهما الإتباع بإعراب الأول نعتا ، والثانى معطوفا عليه ، كما فعلنا فى إعراب الشاهد ، ويجوز فيهما القطع ، ولك فى القطع وجهان : أحدهما أن تبقيهما مرفوعين ، ورفع أولها حينئذ على أنه خبر مبتدإ محذوف وجوبا ، ورفع ثانيهما بالعطف عليه أو بتقدير مبتدإ. والوجه الثانى أن تنصبهما ، ونصب الأول حينئذ على أنه مفعول به لفعل محذوف وجوبا وتقديره : أعنى ، أو أمدح النازلين بكل معترك ، ونصب الثانى على أنه معطوف على الأول أو بتقدير فعل ، ويجوز لك أن ترفع الأول على الإتباع أو على القطع بتقدير مبتدإ ونصب الثانى على القطع بتقدير فعل ، كما يجوز لك أن تنصب الأول على القطع بتقدير فعل ، وترفع الثانى على القطع بتقدير مبتدإ ، ولا يجوز فى هذه الحال الأخيرة أن ترفع الثانى على الإتباع ، والسر فى ذلك أن القاعدة عندهم أن الإتباع بعد القطع ممتنع ، لأنه يشبه العود إلى الشىء بعد الانصراف عنه ، وهو مما تمجه النفوس السليمة والطباع المستقيمة . وحاصل الأمر أنه يجوز لك فى الأول الإتباع والقطع ، فإذا أتبعت الأول جاز لك فى الثانى الإتباع والقطع ، وإذا قطعت الأول لم يجز لك فى الثانى إلا القطع ، وأن الإتباع هنا يكون بالرفع ليس غير ، والقطع يكون بالرفع ويكون بالنصب ، وأن العامل فى حال القطع محذوف وجوبا لما علمت فى باب المبتدإ والخبر فى مباحث حذف المبتدإ وجوبا، ومنه تعلم أنه يجوز لك فى « النازلون » و « الطيبون » رفعهما ، ونصبهما ، ورفع الأول مع نصب الثانى ، ونصب الأول مع رفع الثانى ، فإن رفعتهما جميعا كان لك فيهما ثلاثة أوجه من الإعراب، وهى : إتباعهما ، وقطعهما بتقدير مبتدإ للأول وعطف الثانى عليه عطف مفرد على مفرد أو بتقدير مبتدإ لكل منهما وعطف جملة الثانى على جملة الأول، ولك إتباع الأول وقطع الثانى بتقدير مبتدإ ، ولا يجوز قطع الأول بتقدير مبتدإ وإتباع الثانى . وإن نصبتهما لم يكن فيهما إلا القطع بتقدير فعل للأول ، وعطف الثانى عليه عطف مفرد على مفرد ، أو بتقدير فعل لكل منهما ، وعطف جملة الثانى على جملة الأول، ولا يجوز لك إتباعهما ولا إتباع أحدهما وقطع الآخر ، وإن رفعت الأول ونصبت الثانى جاز لك فى الأول الإتباع والقطع بتقدير مبتدإ ، ولم يجز لك فى الثانى إلا

فيجوز رفع « النازلين » و « الطيبين » على الإتباع لقومى ، أو على القطع بإضمار هم ، ونصبهما بإضمار أمدح أو أذكر ، ورفع الأول ونصب الثانى على ماذكرنا ، وعكسه على القطع فيهما .

(أَوْ بَعْضَهَا اقْطَعْ مُعْلِنَا) : أى إذا كان المنعوت مفتقرا إلى بعض النعوت دون بعض وجب إتباع المفتقَر إليه ، وجاز فيما سواه القطع والإتباع ، هكذا فى شرح الكافية .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : إذا قُطع بعضُ النعوت دون بعض قُدِّم المُتْبَعُ على المقطوع ، ولا يعكس ، وفيه خلاف . قال ابن أبى الرَّبيع : الصحيح المنع . وقال صاحب البسيط : الصحيح الجواز . ولو فرق بين الحالةِ الثانيةِ — وهى الاستغناء عن الجميع — فيجوز ، والحالةِ الثالثةِ — وهى الافتقار إلى البعض دون البعض — فلا يجوز ؛ لكان مذهباً .

الثانى : إذا كان المنعوت نكرة تعين فى الأول من نعوته الإتباعُ ، وجاز فى الباقى القَطع ، كقوله :

٧٨٨ — وَيَأْوِى إلى نِسْـــوَةٍ عُطَّلٍ ... وشُعْثاً مَرَاضِيعَ مِثْلَ السَّعَالِى

القطع بتقدير فعل ، والواو حينئذ عطفت جملة الثانى على جملة الأول ، وإن نصبت الأول ورفعت الثانى لم يجز لك إلا قطعهما ، لكن الأول بتقدير فعل والثانى بتقدير اسم ، والواو عطفت جملة الثانى على جملة الأول ، وقد أوضحنا لك هذه المسألة إيضاحا لاتحتاج بعده إلى شىء ، فاعرفه والله يرشدك .

٧٨٨ — هذا بيت من المتقارب ، وهو من قصيدة طويلة لأمية بن أبى عائذ الهذلى ، وقد رواها البغدادى فى خزانة الأدب (١/٤١٩ بولاق) وشرحها نقلا عن أبى سعيد السكرى فى شرح شعر الهذليين ، وقد اطلعت على هذه القصيدة فى شعر الهذليين (٢/١٧٢ طبع دار الكتب المصرية) ووجدت بيت الشاهد يروى فيها على وجه آخر ستعرفه ، ومطلع هذه القصيدة قوله :

أَلَا يَا لَقَوْمِ لِطَيْفِ الخَيَالِ ... يُؤَرِّقُ مِنْ نَازِحٍ ذِى دَلَالِ

أَجَازَ إلَيْنَـــا عَلَى بُعْدِهِ ... مَهَاوِىَ خَرْقٍ مَهَابٍ مَهَالِ

صَحَارِىَ تَغْوَلُ جِنَّـــانُهَا ... وَأَحْدَابَ طَوْدٍ رَفِيعِ الجِبَالِ

... ...

خَيَالٌ لِجَعْدَةَ قد هَاجَ لِي نُكاساً مِنَ الحُبِّ بَعْدَ اندمالِ
تَسَدَّى مَعَ النَّوْمِ تِمْثَالُهَا دُنُوَّ الضَّبَابِ بِطَلٍّ زُلالِ

وقبل البيت المستشهد به قوله :

فلمَّا وَرَدْنَ صَدَرْنَ النَّقِيلَ كأَوْبِ مَرَامِى غَوِىٍّ مُغالِ
فأسْلَكَهَا مَرْصَدًا حَافِظًا بِهِ ابْنَ الدُّجَى لاصِقاً كالطِّحَالِ
مُقِيتاً مُعِيدًا لأَكْلِ القَنِيصِ ذَا فَاقَةٍ مُلْحِماً لِلْعِيَالِ
لهُ نِسْوَةٌ عَاطِلاتُ الصُّدُورِ عُوجٌ مَرَاضِيعُ مثلُ السَّعَالِى
تَرَاحُ يَدَاهُ لِمَحْشُورَةٍ خَوَاظِى الْقِدَاحِ عِجَافِ النِّصَالِ

اللغة : « ألا يالقوم لطيف الخيال — البيت » الطيف ههنا مصدر « طاف الخيال يطيف طيفا » ، ويؤرق : يسهد ويبعد النوم ، ومن نازح : أى من حبيب بعيد ، وهذا المطلع من أبيات سيبويه فى مباحث الاستغاثة ، أورده شاهدا على أن اللام الأولى فى « يا لقوم » مفتوحة واللام الثانية فى « لطيف الخيال » مكسورة ، فرقا بين المستغاث به والمستغاث من أجله ، قال سيبويه : معناه « من لطيف الخيال من نازح ذى دلال يؤرقنى ، وذكر النازح لأنه أراد الشخص ، والدلال : الدلالة بحسن ومحبة ونحوها « أجاز إلينا على بعده — البيت » أجاز الخيال : أى قطع إلينا على بعد ، والمهاوى : المواضع يهوى ويسقط فيها ، وهو مفعول أجاز ، والخرق — بفتح فسكون — الفلاة الواسعة تتخرق فيها الرياح ، والمهاب — بفتح الميم — موضع الهبوب والمهال — بفتح الميم أيضا — موضع الهول « صحارى تغول جنانها — البيت » الصحارى : جمع صحراء ، وتغول : تتلون كتلون الغول ، والجنان — بكسر الجيم — جمع جان ، وهو أبو الجن ، والأحداب : منصوب بالعطف على مهاوى ، وهو جمع حدب — بفتح الحاء والدال جميعا — وهو ما ارتفع من الأرض « خيال لجعدة قد هاج لى — البيت » أى ذلك الخيال خيال جعدة ، وجعدة : اسم امرأة ، ويقال : « عرض لى نكس ونكاس » بزنة قفل وغراب — وهو العود إلى المرض بعد الإفاقة منه ، واندمل : برئ بعض البرء وأفاق بعض الإفاقة « تسدّى مع النوم تمثالها — البيت » أى غشينا خيالها كما تغشى الضباب الأرض ، والضباب : الغيم ، والطل : الندى ، والزلال : الصافى « فلما وردن صدرن النقيل — البيت » النقيل : الناقلة فى السير ، وأصله إذا وقع فى حجارة ناقل قوائمه بأن يضعها بين كل حجرين ، والمغالى : المرامى الذى يغالى

... ...

فى الرمى : أى يغالب غيره فيه ليعرف أيهما أبعد مرمى سهم ، يقول : آبت ورجعت كأوب السهام ، وأوبها إذا نزع النازع فى القوس ، فإذا أرسل إليهم فقد آب من حيث نزع « فأسلكها مرصدا حافظا — البيت » أى فأسلكها الفحل — وهو حمار الوحش — مكانا يرصد به الرامى الوحش والضمير فى « به » يعود إلى المرصد ، وابن الدجى : الصياد ، والدجى — بضم الدال — جمع دجية ، وهى هنا بيت الصائد تكون حفيرة يستتر فيها لئلا يراه الوحش فينفر منه ، ولاصقا : أى قد لصق الصياد بأرض حفيرته ليخفى نفسه عن الصيد كما لصق الطحال بجنب الإنسان « مقيتا معيدا لأكل القنيص — البيت » المقيت : المقتدر ، تقول : « أقات فلان على كذا » تريد أنه اقتدر عليه ، والمعيد الذى قد اعتاد الشىء ، يريد أنه قد تعود أكل مايصطاده ، والملحم : اسم الفاعل من « ألحم » أى أطعم اللحم « له نسوة عاطلات الصدور — البيت » هذا هو بيت الشاهد كما ورد فى شعر الهذليين ، ولكنه ورد فى لسان العرب كما رواه النحاة ، وعاطلات الصدور : أى ليس عليهن حلى ، ويروى «عطلات الصدور» بغير ألف بعد العين ، والعوج : المهازيل ، والمراضيع : جمع مرضع بإشباع كسرة الضاد فى الجمع حتى تتولد ياء ، والمراضع : التى لها ولد يرضع ، والسعالى : جمع سعلاة ، وأراد بالسعالى الغيلان ، والضمير فى « يأوى » على رواية اللسان والنحاة يرجع إلى ابن الدجى وهو الصياد « تراح يداه لمحشورة — البيت » تراح يداه : تخف ، تقول : « راحت يداه بكذا » إذا خفت له وأسرعت فيه ، والمحشورة : نبل قد ألطف قذذها ، وذلك أسرع لها وأبعد فى المرمى ، والخواظى : جمع خاظية ، وهى المتينة المكتنزة ، والقداح : جمع قدح — بكسر القاف وسكون الدال — وهو عمود السهم ، ومعنى « عجاف النصال » أنها قد أرهفت وحددت حتى بدت كالهزيلة ، وإضافة خواظى إلى القداح وعجاف إلى النصال من إضافة الصفة إلى الموصوف ، فإنه أراد أن قداح هذا السهم متينة ونصاله مرهفة محددة .

المعنى : أصل الكلام جار فى أنه شبه ناقته بحمار وحش ووصفه بأشياء كثيرة ، ثم وصف أن هذا الحمار أورد أتنه الماء ثم أصدرها فأسلكها مكانا فيه صياد يترصده ويرتقبه ، ثم وصف هذا الصياد بأنه مختف فى حفيرة وأنه حريص على وقوع الوحش فى يده لأنه متعود أن يأكل من لحوم مايصيد ، ولأنه يرجع فى بيته إلى نسوة شديدات الضر والحاجة ، فليس فى أيديهن ولا فى نحورهن حلى ، وهن شعث عليهن غبرة الحاجة والجوع ، مع حاجتهن إلى الطعام لكونهن مراضع ، فهو لذلك شديد الحرص على الصيد .

الإعراب : « يأوى » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى

الثالث : يستثنى من إطلاقه النعتُ المؤكِّدُ نحو : « إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ » والملتزَمُ نحو : « الشِّعْرَي العَبُور » ، والجارى على مُشَارٍ به نحو : « هذا العالم » فلا يجوز القطع فى هذه .

(وَارْفَع أَوِ انْصِبْ إنْ قَطَعْتَ) النعتَ عن التبعية (مُضْمِرَا * مُبْتَدَأً أو نَاصِباً لَنْ يَظْهَرَا) أى لايجوزُ إظهارهما .

وهذا إذا كان النعت لمجرد مدح أو ذم أو ترحم ، نحو : « الحمد لله الحميدُ » بالرفع بإضمار هو ، ونحو : « وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الحَطَبِ » بالنصب بإضمار أذمُّ ، أما إذا كان للتوضيح أو للتخصيص فإنه يجوز إظهارهما ، فتقول : مررت بزيدٍ التاجرِ بالأوجه الثلاثة ، ولك أن تقول : هو التاجر ، وأعنى التاجر .

الصياد المعبر عنه بابن الدجى فى الأبيات السابقة على بيت الشاهد « إلى » حرف جرّ « نسوة » مجرور بإلى وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بقوله : يأوى « عطل » صفة لنسوة مجرورة بالكسرة الظاهرة « وشعثا » الواو حرف عطف ، شعثا : مفعول به لفعل محذوف ، والتقدير أعنى شعثا ، أو أرحم شعثا ، أو نحو ذلك ، منصوب بالفتحة الظاهرة « مراضيع » صفة لشعث « مثل » صفة ثانية لشعث ، ومثل مضاف و « السعالى » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وجملة الفعل المحذوف وفاعله معطوفة بالواو على جملة « ويأوى » مع معمولاته .

الشاهد فيه : قوله : « نسوة عطل وشعثا — إلخ » فقد اجتمع فى هذه الألفاظ منعوت نكرة — وهو قوله « نسوة » — وأكثر من نعت — وذلك قوله « عطل » وقوله « شعث » — وقد رأينا الشاعر أتبع النعت الأول لذلك المنعوت المنكر ، ثم قطع مابعده إلى النصب بتقدير فعل ، فأما إتباع أول نعوت النكرة فهو واجب لايجوز العدول عنه فى الأعرف الأشهر من مذاهب النحويين ، وذهب سيبويه إلى جواز قطعه ، وأما قطع مابعد الأول فهو أمر جائز ، سواء أتعين مسمى النكرة بالأول أم لم يتعين ، وذلك لأن المقصود من نعت النكرة التخصيص ، وقد حدث التخصيص المقصود بإتباع الأول منها ، وإن شئت أتبعت الثانى أيضا ، إلا أنك تحافظ على ماقررناه لك فى شرح الشاهد السابق من أنه لايجوز لك الإتباع بعد القطع . قال ابن خلف فى بيت الشاهد : « الشاهد فيه أنه نصب شعثا كأنه حيث قال إلى نسوة عطل صرن عنده ممن علم أنهن شعث ، ولكنه ذكر ذلك تشنيعا لهن وتشويها ، قال الخليل : كأنه قال : أذكرهن شعثا إلا أن هذا فعل لايستعمل إظهاره ، لأن ماقبله قد دل عليه فأغنى عن ذكره ، على مايجرى عليه الباب فى المدح والذم » اه . وأنشده سيبويه فى كتابه مرارا ؛ فأنشده مرة بنصب شعث على مابينا ، وأنشده فى مواضع بجر شعث على الإتباع ، واستشهد جار الله الزمخشرى بهذا البيت فى الكشاف عند تفسير قوله تعالى : (شهد الله أنه لا إله إلا هو ، والملائكة ، وأولو العلم ، قائما بالقسط) للاستدلال به على أن الاسم المنتصب على المدح كما يكون معرفة يكون نكرة كما فى هذا البيت .

(وَمَا مِنَ الْمَنْعُوتِ والنَّعْتِ عُقِلْ) أى علم (يجوز حَذْفُهُ) ، ويكثر ذلك فى المنعوت (وَفى النَّعْتِ يَقِلّْ) فالأول شرطُه إما كونُ النعتِ صالحاً لمباشرة العامل ، نحو : « أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ » أى دُروعاً سابغاتٍ ، أو كونُ المنعوتِ بعضَ اسمٍ مخفوضٍ بِمِنْ أوفى ، كقولهم : مِنَّا ظَعَنَ ومِنَّا أَقَامَ ، أى منا فريقٌ ظعن ومنا فريقٌ أقام ، وكقوله :

٧٨٩ — لَوْ قُلْتَ مَا فى قَوْمِهَا لَمْ تِيثَمِ يَفْضُلُهَا فى حَسَبٍ ومِيسَمِ

---

٧٨٩ — هذا بيت من الرجز ، أو بيتان من مشطوره ، وبعده قوله :

عَفِيفَةُ الجَيْبِ حَرامُ المحرمِ مِنْ آلِ قَيْسٍ فى النِّصَابِ الأَكْرَمِ

وهذا الرجز لحكيم بن معية الربعى ، أحد بنى ربيعة بن مالك بن زيد مناة بن تميم ، وهو راجز إسلامى كان مع العجاج وحميد الأرقط فى زمن .

اللغة : « لم تيثم » لم تقع فى الإثم ، وهو الذنب ، وأراد لم تكذب ، وأصل تيثم تأثم مضارع أثم إثما مثل علم يعلم علما ، فكسر حرف المضارعة كما يكسرها غير الحجازيين فصار « لم تئثم » فوقعت الهمزة ساكنة إثر كسرة فقلبها ياء كما يقول بعض العرب وهم أهل الحجاز : ذيب ، وبير ، فى ذئب ، وبئر « يفضلها » يزيد عليها « فى حسب » الحسب : مايعده المرء من مفاخره ، وأراد به ههنا شرف النسب ، وهو شرف الآباء « ميسم » — بكسر الميم بعدها ياء مثناة — هو الحسن والجمال « عفيفة الجيب » نسب العفة إلى جيبها والمراد مابداخله ، وقد ذكرنا ذلك فى شرح الشاهد رقم (٧٨٧) قريبا « النصاب » الأصل .

الإعراب : « لو » حرف شرط غير جازم مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « قلت » فعل ماض وتاء المخاطب فاعله « ما » حرف نفى مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « فى » حرف جر « قومها » قوم : مجرور بفى ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وقوم مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « لم » حرف نفى وجزم وقلب « تيثم » مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر لأجل الروى ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجملة من الفعل وفاعله لامحل لها من الإعراب جواب لو « يفضلها » يفضل : فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله

أصله : لو قلت ما فى قومها أحدٌ يفضلها لم تأثم ، فحذف الموصوف وهو أحد ، وكسر حرف المضارعة من تأثم ، وأبدل الهمزة ياء ، وقدّم جواب لو فاصلا بين الخبر المقدم — وهو الجار والمجرور — والمبتدأ المؤخر، وهو «أحد» المحذوف .

فإنْ لم يَصْلُح ، ولم يكن المنعوت بعضَ ما قبله مِنْ مجرورٍ بِمِنْ أو فِى ؛ امْتَنَعَ ذلك : أى إقامةُ الجملة وشِبْهِهَا مُقامه ، إلا فى الضرورة كقوله :

ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وضمير الغائبة مفعول به مبنى على السكون فى محل نصب ، وجملة الفعل المضارع وفاعله ومفعوله فى محل رفع صفة لموصوف محذوف يقع مبتدأ مؤخرا خبره المقدم الجار والمجرور ، وتقدير الكلام : مافى قومها أحد يفضلها « فى حسب » جار ومجرور متعلق بقوله يفضلها « وميسم » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، ميسم : معطوف على حسب ، والمعطوف على المجرور مجرور ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله : « مافى قومها يفضلها » فإن هذا الكلام قد اشتمل على نعت هو جملة « يفضلها » حذف منعوته — وهو « أحد » لأن تقدير الكلام : مافى قومها أحد يفضلها على ماعرفت فى إعراب البيت — وهذا النعت المحذوف هو بعض اسم مجرور بفى ، ألا ترى أن الأحد بعض قومها المجرور بفى ، قال سيبويه : « يريد مافى قومها أحد يفضلها ، كما قالوا : لو أن زيدا ههنا ، وإنما يريدون لكان كذا » اهـ . وقال الفراء : « من كلام العرب أن يضمروا من فى مبتدإ الكلام بمن ، فيقولون : منا يقول ذلك ومنا لايقوله ، وذلك أن من بعض لما هى منه ، فلذلك أدت عن المعنى المتروك ، قال الله تعالى : (وما منا إلا له مقام معلوم) وقال : (وإن منكم إلا واردها) ولا يجوز إضمار من فى شىء من الصفات إلا على هـذا الذى نبأتك به ، وقد قالها الشاعر فى فى ، ولست أشتهيها ، قال : * لو قلت ما فى قومها ... البيت * وإنما جاز ذلك فى فى لأنك تجد معنى من، أنه بعض ما أضيفت إليه ، ألاترى أنك تقول : فينا الصالحون وفينا دون ذلك ، فكأنك قلت : منا ، ولا يجوز أن تقول : فى الدار يقول ذلك ، وأنت تريد فى الدار من يقول ذلك ، إنما يجوز إذا أضيفت فى إلى جنس المتروك » اهـ . والمراد بمن المضمرة فى كلامه من النكرة التى تفسر بإنسان ، وليس المراد به من الموصولة ، وقال السيرافى : « أكثر مايأتى الحذف مع من ، لأن من تدل على التبعيض ، وقد جاء مثله مع فى ، وليس مثل من فى الكثرة » اهـ .

٧٩٠ — * لَكُمْ قِبْصُهُ مِنْ بَيْنِ أَثْرَى وَأَقْتَرَا *

٧٩٠ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* لَكُمْ مَسْجِدَا اللهِ المَزُورَانِ والحَصَى *

وهذا البيت للكميت من قصيدة يمدح فيها بنى أمية ، وقد أنشد البيت الجوهرى فى الصحاح وابن منظور فى اللسان (ق ب ص) واستشهد به من شراح الألفية ابن القاسم لمثل ما استشهد به الشارح .

اللغة : « مسجدا الله » أراد بهما مسجد مكة وهو بيت الله الحرام الذى فيه الكعبة قبلة المسلمين ، ومسجد المدينة الذى يضم جسد رسول الله صلى الله عليه وسلم « المزوران » تثنية مزور — بفتح الميم وضم الزاى — وهو اسم المفعول من « زاره يزوره » وأراد اللذين يزورهما الناس « والحصى » أراد به العدد العديد من الأهل والتبع والأنصار ، وانظر إلى قول الأعشى وهو الشاهد رقم (٧٧٢) .

وَلَسْتَ بِالأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصًى وَإِنَّمَا العِـــزَّةُ لِلْكَاثِرِ

« لكم قبصه » هو بكسر القاف أو فتحها مع سكون الباء — ومعناه العدد الكثير من الناس ، والضمير يعود إلى الحصى ، ومن كلام العرب : « إن بنى فلان لفى قبص الحصى » أى إنهم لكثيرو العدد ، قال ابن منظور فى اللسان : « وقبص النمل (بالكسر) وقبصه (بالفتح) مجتمعه ، الليث : القبص : مجتمع النمل الكبير الكثير ، يقال : إنهم لفى قبص الحصى أى فى كثرتها ، لايستطاع عده من كثرته ، والقبص والقبص : العدد الكثير ، وفى الصحاح : العدد الكثير من الناس ، وفى الحديث : « فتخرج عليهم قوابص » أى طوائف وجماعات ، واحدها : قابصة ، قال الكميت : * لكم مسجدا الله المزوران ... البيت * أى من بين مثر ومقل ، وفى الحديث : « أن عمر رضى الله عنه أتى النبى صلى الله عليه وسلم وعنده قبص من الناس » اهـ كلامه بحروفه ، وقد وقع فى نسخ الشرح « قبصة » بنقط التاء ، ولكنا أصلحناه بحذف النقطتين لما أثرناه لك من كلام ابن منظور « أثرى » كثر ماله وصار فى عدد الثرى وهو التراب « أقتر » افتقر وقل ماله .

المعنى : يمدح بنى أمية — على مايقول العينى — بأن الله تعالى قد جعل لهم الولاية على مسجديه اللذين يزورهما الناس ، وجعل لهم العدد العديد من الأهل والأتباع والأنصار الذين لكثرتهم يوجد بينهم المثرى والفقير .

الإعراب : « لكم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « مسجدا » مبتدأ مؤخر مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، وهو مضاف و « الله » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « المزوران » نعت للمسجدين مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، والنون عوض

... ...

عن التنوين فى الاسم المفرد «والحصى» الواو حرف عطف مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب، الحصى : معطوف على المبتدإ المؤخر مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « لـكم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « قبصه » قبص : مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى الحصى مضاف إليه مبنى على الضم فى محل جر «من» حرف جر مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « بين » مجرور بمن وعلامة جره الـكسرة الظاهرة « أثرى » فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والجملة من الفعل الماضى وفاعله فى محل جر نعت لمنعوت محذوف يقع مضافا إليه ، وتقدير الـكلام : من بين من أثرى « وأقترا » الواو حرف عطف ، أقتر : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والجملة نعت لمنعوت محذوف مجرور بالعطف على المنعوت السابق : أى ومن أقتر .

الشاهد فيه : قوله : « من بين أثرى وأقترا » حيث حذف المنعوت وأبقى النعت ، وتقدير الـكلام : من بين من أثرى ومن أقتر، أي من بين رجل أثرى ورجل أقتر ، ففى العبارة المذكورة — على هذا الذى اخترناه — حذف منعوتين ، وهما : « من » الأولى و « من » الثانية ، وإبقاء نعتين أحدهما: جملة «أثرى» مع فاعله المستترفيه، وثانيهما: جملة « أقتر » مع فاعله المسترفيه أيضا ، وأنت خبير — بعد بيان الشاهد وإعراب البيت — أن الكلام لم يستوف الشرط الذى يجوز معه حذف المنعوت ، وهو أن يكون ذلك المنعوت بعض اسم مجرور بمن أو فى ، لأن المنعوت فى هذا الكلام مجرور بإضافة « بين » إليه ، فيـكون الحذف فى هذا البيت مما سوغته الضرورة .

فإن قلت : « نخبرنى عن « من » المحذوفة فى الموضعين ، أموصولة هى أم نكرة ؟ .

فالجواب عن ذلك أن إعراب البيت وتقدير المحذوف مناديان بأنا اعتبرنا « من » المحذوفة فى الموضعين نـكرة موصوفة ، ولم نعتبرها موصولة ، ولو اعتبرناها موصولة لم تكن الجملة إلا صلة لها ، ولم يكن فى البيت شاهد لحذف المنعوت وبقاء النعت .

فإن قلت : فهذا الذى ذكرته مستقيم ، ولـكن أفلا يجوز أيضا أن تـكون « من » المحذوفة فى الموضعين موصولة ؟ .

فالجواب عن ذلك أنا لا نرى لك قط أن تحمل الكلام على حذف الموصول وإبقاء الصلة ، لأن حذف الموصول وإبقاء صلته لايجوز عند جمهرة العلماء فلا يحمل عليه .

فإن قلت : فالكلام على تقدير حذف المنعوت وبقاء النعت محمول فى هذا البيت على الضرورة لعدم استيفاء الشرط ، فهلا جوزت أن يكون من حذف الموصول وبقاء الصلة ، ويكون ذلك

وقوله :

٧٩١ — * تَرْمِي بِكَفَّيْ كَانَ مِنْ أَرْمَى الْبَشَرْ *

ضرورة أيضا ؟ وأىّ فرق بين الضرورتين حتى جوّزت واحدة منهما ومنعت من الأخرى ؟ .

قلت : إن أصل الموضوع فى حذف النعت وبقاء المنعوت الجواز ، غاية ما فى الأمر أن يكون الشاعر قد أطلق الأمر إطلاقا فلم يتقيد فيه بالشرط الذى التزمه غيره من المتكلمين بلغة العرب ، فأما حذف الموصول وبقاء الصلة فأمر غير جائز ، لا مع التقيد بشرط معين ، ولا مع الإطلاق ، فلما افترق الأمران جوزنا لك الحمل على الجائز منهما مقيدا وجعلنا الضرورة قاصرة على عدم وجود هذا القيد ، ولم نبح لك أن تحمله على هذا الوجه الآخر لأنه مما لايجوز بتة ، نعم قد جوز الكوفيون والأخفش وتبعهم ابن مالك فى بعض كتبه حذف الموصول وإبقاء صلته ، واشترط بعضهم لهذا الجواز أن يكون الموصول المحذوف معطوفا على موصول آخر مذكور ، فإن أبيت إلا مجاراة هؤلاء والأخذ بمذهبهم صح لك أن تجعل « من » المحذوفة موصولة ، ولكن لاينبغى أن يفوتك أن الشرط الذى اشترطه بعضهم غير متحقق فى « من » الأولى ، فيكون الحذف على هذا ضرورة أيضا ، فأما من لم يشترط هذا الشرط منهم فالحذف عنده مستقيم لاشىء فيه .

فإن قلت : فإنى أراك جعلت جملة « أقتر » نعتا لمحذوف معطوف على المنعوت المحذوف ، فهلا جعلت جملة « أقتر » معطوفة على جملة « أثرى » حتى يقل المحذوف ويصير واحدا ؟ .

فالجواب عن ذلك : أنا لانرى لك أن تحمله على هـذا لوجهين : الأول : أن « بين » كما ذكرناه مرارا لاتضاف إلا إلى متعدد . والثانى : أنا لو جعلنا جملة « أقتر » معطوفة على جملة « أثرى » لزم أن يكون المثرى والمقتر شخصا واحدا ، وليس المعنى على ذلك أصلا ، ونظير هذا ماذكرناه فى قول حسان بن ثابت رضى الله عنه ، وهو الشاهد رقم (١٢٣) :

أَمَنْ يَهْجُو رَسُولَ اللهِ مِنْكُمْ وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ سَــــواء ؟

حيث لم نجوز أن تعطف جملة « يمدحه » على جملة « يهجو » لأن المعنى يفسد عليه ، إذ يصير المادح هو الهاجى ، وذلك مما لايستقيم .

٧٩١ — هذا بيت من الرجز المشطور ، وقبله قوله :

مَالَكَ عِنْدِي غَيْرُ سَهْمٍ وَحَجَرْ وَغَيْرُ كَبْدَاءَ شَــــدِيدَةِ الْوَتَرْ

ولم أعثر لهذا الرجز على نسبة إلى قائل معين ، وقال العينى : «أقول : لم أقف على اسم راجزه» اهـ وقال البغدادى : « لم يعرف له قائل » اهـ .

... ...

اللغة : « سهم » السهم — بفتح السين وسكون الهاء — واحد السهام ، وهى النبال ، والسهم أيضا : حجر يوضع فوق باب بيت يبنى ليصاد فيه الأسد ، فإذا دخله وقع الحجر فسدّ الباب عليه « كبداء » الكبداء — بفتح الكاف وسكون الباء بعدها دال مهملة — القوس إذا كانت واسعة المقبض « الوتر » — بفتح الواو والتاء المثناة جميعا — مجرى السهم من القوس العربية « ترمى » الضمير راجع إلى الكبداء التى هى القوس « أرمى البشر » أشد الناس رميا وأكثرهم إصابة للهدف .

الإعراب : « ترمى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى الكبداء التى هى القوس « بكفى » الباء حرف جر مبنى على الكسر لامحل له من الإعراب ، كفى : مجرور بالباء وعلامة جره الياء المفتوح ما قبلها تحقيقا المكسور مابعدها تقديرا لأنه مثنى ، وهو مضاف إلى محذوف يحتاج الكلام إليه ، وتقدير الكلام : بكفى رجل — إلخ « كان » فعل ماض ناقص مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المضاف إليه المحذوف الذى قدرناه رجل « من » حرف جر « أرمى » مجرور بمن ، وهو أفعل تفضيل كما ظهر من بيان معناه فى لغة البيت ، وأرمى مضاف و « البشر » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر كان ، والجملة من كان واسمها وخبرها فى محل جر صفة لذلك المضاف إليه المحذوف، والتقدير : ترمى هذه الكبداء بكفى رجل موصوف بأنه كان من أرمى البشر ، ويجوز عندى أن تكون « كان » زائدة لوقوعها بين شيئين متلازمين ليسا جارا ومجرورا ، وهما النعت ومنعوته ، وعلى هذا يكون الجار والمجرور وهو قوله « من أرمى البشر » متعلقا بمحذوف صفة لذلك المضاف إليه المحذوف ، وتقدير الكلام : ترمى هذه الكبداء بكفى رجل موصوف بأنه من أرمى البشر ، بل هذا الإعراب عندى أحسن مما ذكرناه أولا ، لأن الإعراب الأول سيلزم عليه إخراج « كان » عما وضعت له إلى أن يصير معناها الاستمرار ، لأن المعنى ليس على أنه كان فى الزمن الماضى المقطع من أرمى البشر؛ لأن ذلك لايفيد الوعيد المقصود من الكلام ، وإنما المعنى على أنه كان ولم يزل من أرمى البشر ، ومجىء كان زائدة بين النعت والمنعوت مما نص النحاة على جوازه ؛ ومما ورد منه قول الشاعر ، وهو الشاهد رقم (١٩٦) السابق فى باب « كان » :

فَكَيْفَ إذا مَرَرْتَ بِدَارِ قَوْمٍ وَجِيرانٍ لَنا كانُوا كِرامِ

وقوله :

٧٩٢ — كَأَنَّكَ مِنْ جِمَالِ بَنِي أُقَيْشٍ   يُقَعْقَعُ بَيْنَ رِجْلَيْهِ بِشَنِّ

والثانى : كقوله تعالى : « يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا » أى كل سفينة صالحة .

والضرورة فى هذا البيت فى اتصال « كان » بواو الجماعة ، ولو لم تكن متصلة بالواو لم يكن فيه ضرورة .

الشاهد فيه : قوله : « بكفى كان من أرمى البشر » حيث حذف المنعوت وهو المضاف إليه المقدر ، وأبقى النعت وهو جملة « كان من أرمى البشر » أو الجار والمجرور الذى هو قوله : « من أرمى البشر » على ما اخترناه فى الإعراب ، وليس المنعوت — وهو رجل المقدر — بعض اسم مجرور بمن أو فى كما هو ظاهر ، بل هو مضاف إليه ، والمضاف هو قوله « كفى » كما علم فى إعراب البيت ، والحذف فى هذه الحالة ضرورة من ضرورات الشعر .

٧٩٢ — هذا بيت من الوافر ، وهو من قصيدة للنابغة الذبيانى ، يقولها حين قتلت بنو عبس نضلة الأسدى ، وقتلت بنو أسد منهم رجلين ، وأراد عيينة بن حصن أن يخرج بنى أسد من حلف بنى ذبيان ، وأول القصيدة التى منها بيت الشاهد قوله :

غَشِيتُ مَنَازِلاً بِعُرَيْتِنَاتٍ   فَأَعْلَى الْجِزْعِ لِلْحَىِّ الْمُبِنِّ
تَعَاوَرَهُنَّ صَرْفُ الدَّهْرِ حَتَّى   عَفَوْنَ ، وَكُلُّ مُنْهَمِرٍ مُرِنِّ

وقبل البيت المستشهد به قوله :

أَتَخْذُلُ نَاصِرِى وَتُعِينُ عَبْسًا ؟   أَيَرْبُوعَ بْنَ غَيْظٍ لِلْمِعَنِّ
كَأَنَّكَ مِنْ جِمَالِ بَنِي أُقَيْشٍ   البيت ... ، وبعده :
تَكُونُ نَعَامَةً طَوْرًا ، وطَوْرًا   هُوِىَّ الرِّيحِ تَنْسِجُ كُلَّ فَنِّ
إذا حَاوَلْتَ فى أَسَدٍ فُجُورًا   فَإِنِّى لَسْتُ مِنْكَ وَلَسْتَ مِنِّى
هُمُ دِرْعِى الَّتى اسْتَلْأَمْتُ فِيهَا   إلى يَوْمِ النِّسَارِ ، وهُمْ مِجَنِّى
وهُمْ وَرَدُوا الْجِفَارَ عَلَى تَمِيمٍ   وهُمْ أَصْحَابُ يَوْمَ عُكَاظَ ، إِنِّى
شَهِدْتُ لَهُمْ مَوَاطِنَ صَادِقَاتٍ   أَتَيْتُهُمُ بِنُصْحِ الصَّدْرِ مِنِّى
بِكُلِّ مُجَرَّبٍ كَاللَّيْثِ يَسْمُو   عَلَى أَوْصَالِ ذَيَّالٍ رِفَنِّ

... ...

اللغة : « غشيت منازلا — البيت » غشيت : أراد أنه جاءها ونزل فيها ، ويروى فى مكانه « عرفت » وعريتنات : اسم مكان بعينه ، والجزع : مكان أيضا ، وقوله « للحى » يروى فى مكانه « بالخيف » وقـوله « المبن » اسم الفاعل من قولهم : « أبن فلان بالمكان » إذا أقام به ، وقالوا أيضا : « بن بالمكان » من باب ضرب « تعاورهن صرف الدهر — البيت » يقع فى نسخة «عفاهن» أى غيرهذه الديار وأتى عليها، وصرف الدهر: أحداثه ونوازله، وعفون : تغيرن، وفى هذا البيت استعمل «عفا» متعديا ولازما، وهو مما أتى على الوجهين جميعا «وكل منهمر» أراد به المطر الشديد الانهمال والنزول ، وهو معطوف على صرف الدهر الذى هو فاعل عفاهن والمرن : الذى يسمع له صوت ، تقول : أرن إرنانا ، تريد أنه صوّت « أتخذل ناصرى وتعين عبسا — البيت » هذا خطاب لعيينة بن حصن ، وأراد بناصره بنى أسـد ، ويروى : « وتعز قيسا » وقوله : « أيربوع بن غيظ للمعن » هذا نداء ليربوع بن غيظ بن مرة بن عوف بن سعد ابن ذبيان ، وهم قوم النابغة ، والمعن — بكسر الميم وفتح العين المهملة — المتعرض فى الأمور ، وعنى به عيينة بن حصن ، واللام فى « للمعن » تتعلق بمحذوف ، وكأنه قال : يابنى يربوع تعجبوا لهذا المتعرض «كأنك من جمال بنى أقيش — البيت » هذا أيضا خطاب لعيينة بن حصن ، يقول : إنك لرجل سريع الغضب شديد النفور ، وإنك لتنفر مما لاينفر منه ، وقيل : معناه إنك جبان فى الحروب لاتقدر على الطعن والضرب ، ولـكنك تنفر منها كما ينفر الجمل من صوت الشن وقعقعته ، وأقيش — بضم الهمزة على زنة التصغير — أبو قبيلة من عكل ، ويقعقع : مضارع مبنى للمجهول من القعقعة ، وهى تحريك الشىء اليابس الصلب حتى يسمع منه صوت ، والشن — بفتح الشين وتشديد النون — القربة اليابسة البالية ، وجمعه شنان ، قال أبو عمرو : جمال بنى أقيش ضعاف تنفر من كل شىء تراه ، وقال الأصمعى : جمال بنى أقيش حوشية ليست منتفعا بها فيضرب بنفارها المثل ، ومن أمثالهم : «فلان مايقعقع له بالشنان» أى إنه لايفزع مما لاحقيقة له ، ولا يكترث بضوضاء الغوغاء ، وقد اسـتعمل الحجاج بن يوسف الثقفى هذا المثل فى خطبته التى خطبها مقدمه على الـكوفة حيث يقول : « إنى والله يا أهل العراق مايقعقع لى بالشنان » يريد لا أخوف بمـا لا أصل له ولا تهولنى جلبتـكم ولا يعسر علىّ كبح غوغائـكم « تـكون نعامة طورا — البيت » قال أبو عمرو: تتخيل مرة كذا ومرة كذا ، وقوله : « هوى الريح » تقديره: وتهوى طورا هوى الريح ، والفن : اللون ، وجمعه : فنون ، قال الأصمعى : كأنه يهوى هوى كل فن : أى ضرب من الجرى « هم درعى التى استلأمت فيها — البيت » تقول : استلأم فلان ، تريد أنه لبس اللأمة وتحصن بها ، واللأمة — بفتح اللام وسكون الهمزة — الدرع .

... ...

والمجن — بكسر الميم وفتح الجيم وتشديد النون — الترس، وأراد أنهم وقايته التي يتقي بها الأعداء. وقال عمر بن أبي ربيعة المخزومي في رائيته الطويلة :

فَكَانَ مِجَنِّي دُونَ مَنْ كُنْتُ أَتَّقِي ... ثَلَاثُ شُخُوصٍ كَاعِبَانِ وَمُعْصِرُ

ويوم النسار — بكسر النون بزنة الكتاب — يوم كان لأسد وغطفان على تميم ، والنسار: اسم ماء لبني عامر من تميم حدثت عنده الوقعة « وهم وردوا الجفار على تميم — البيت » الجفار — بكسر أوله — اسم ماء بنجد لبني تميم ، وفي هـذا البيت من العيوب التضمين ، وهو أن يتوقف البيت على البيت الذي بعده ، وذلك لأن الشعر العربي مبناه على وحدة كل بيت واستقلاله عما بعده وما قبله ، ومن أجل هـذا تجد كثيرا من الشعر العربي يروى بتقديم بعض الأبيات وتأخير بعضها « بكل مجرب كالليث — البيت » المجرب : الشجاع الذي جرب الحرب ، أو الذي جربوه في الحرب فوجدوه صادق الإقدام ، فيجوز أن تقرأ هـذه الكلمة بفتح الراء على زنة المفعول وأن تقرأ بكسر الراء على زنة الفاعل ، والرفن — بكسر الراء وفتح الفاء وتشديد النون — فسره أبو عمرو بالسريع ، والذيال : الطويل الذيل ، والأوصال : المفاصل ، واحدها وصل — بكسر فسكون ؛ يريد أنه يرتفع على فرس سابغ الذنب سريع السير .

الإعراب : « كأنك » كأن : حرف تشبيه ونصب مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وضمير المخاطب اسمه مبني على الفتح في محل نصب ، وخبر كأن محذوف ، وتقدير الكلام : كأنك جمل من جمال بني أقيش « من » حرف جر « جمال » مجرور بمن ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وجمال مضاف و « بني » مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة ؛ لأنه جمع مذكر سالم ، وهو مضاف و « أقيش » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لخبر كأن المحذوف «يقعقع» فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بالضمة الظاهرة ، « بين » ظرف مكان منصوب بقوله : يقعقع ، وبين مضاف و « رجليه » مضاف إليه ، وضمير الغائب العائد إلى الجمل المحذوف مضاف إليه ، وهذا الضمير هو الذي أحوج إلى تقدير المحذوف « بشن » جار ومجرور متعلق بقوله : يقعقع .

الشاهد فيه : قوله « كأنك من جمال بني أقيش » حيث حذف المنعوت وأبقى النعت ، وتقدير الكلام : كأنك جمل من جمال بني أقيش ، فجمل هو المنعوت المحذوف ، وهو في التقدير خبر كأن التشبيهية ، وقوله : « من جمال بني أقيش » هو النعت المذكور في الكلام ، هـذا بيان كلام الشارح المحقق رحمه الله ، وأنت ترى أنه قد جعل حذف المنعوت في هذا البيت من قبيل الضرورة كالبيتين السابقين ، لأن المنعوت في تقديره ليس بعض اسم مجرور بمن أو في .

... ...

وفى هذا الكلام نظر ظاهر ، وبيانه أنك لو قدرت الموصوف المحذوف فى هذا البيت قبل قوله « يقعقع » لصار نظم الكلام هكذا : كأنك من جمال بنى أقيش جمل يقعقع بين رجليه بشن ، فيكون الجمل المقدر بعض الجمال المجرور بمن ، وعلى هذا يكون البيت مما حذف فيه المنعوت حذفا مطردا شائع النظير فى كلام العرب ، ويكون قوله « من جمال بنى أقيش » جارا ومجرورا متعلقا بمحذوف حال من الضمير المستتر فى « يقعقع » العائد إلى الجمل المحذوف ، وتكون جملة « يقعقع » مع نائب فاعله فى محل رفع صفة للجمل المحذوف ، ولا شك أن حمل النص على ما لاضرورة فيه متى أمكن ، أولى من حمله على مافيه ضرورة .

هذا ، وقد أورد جار الله الزمخشرى هذا البيت فى المفصل شاهدا لحذف المنعوت إذا ظهر أمره ظهورا يستغنى به عن ذكره ، ولم يجعله من باب الضرورة ، مع أنه جعل المنعوت المحذوف خبرا لكأن التشبيهية كما جعله الشارح ههنا ، فاتفقا فى شىء ، واختلفا فى شىء ، فأما الأمر الذى اتفقا فيه فأنهما جعلا المنعوت المحذوف خبرا لكأن ، وأما الأمر الذى افترقا فيه فهو أن الشارح — تبعا لابن هشام وإمامهما ابن مالك — جعل الحذف فى البيت ضرورة ؛ لكون المحذوف ليس بعض اسم مجرور بمن أو فى ، وأن جار الله — تبعا لسيبويه إمام النحاة — جعل الحذف مطردا مقيسا ؛ لكون المحذوف ظاهرا ظهورا يجعله مستغنى عن ذكره .

قال سيبويه فى باب « حذف المستثنى استخفافا » مانصه : « وذلك قولك : ليس غير ، وليس إلا ، كأنه قال : ليس إلا ذاك ، وليس غير ذاك ، ولكنهم حذفوا ذلك تخفيفا واكتفاء بعلم المخاطب مايعنى ، وسمعنا بعض العرب الموثوق بهم يقول : مامنهما مات حتى رأيته فى حال كذا ، وإنما يريد : مامنهما واحد مات ، ومثل ذلك قوله تعالى جده : (وإن من أهل الكتاب إلا ليؤمنن به قبل موته) ومن ذلك من الشعر * كأنك من جمال بنى أقيش * أى كأنك جمل من جمال بنى أقيش ، ومثل ذلك قوله أيضا : « لو قلت ما فى قومها لم تيثم — البيت » اه .

قال أبو رجاء غفر الله له ولوالديه : وعبارة سيبويه هذه تشتمل على وجهى نظر : فالأمثلة التى ذكرها — إذا استثنيت منها البيت المستشهد به ههنا وهو بيت النابغة الذى نحن بصدد شرحه — كلها قد حذف فيها المنعوت وهو بعض اسم مجرور بمن أو فى ، وكذلك المثال الذى جاء به ، والذى ذكر أنه سمعه من بعض العرب الموثوق بهم ، وكذلك الآية الكريمة التى تلاها ، فهذا هو الذى جعل ابن مالك ومن حذا حذوه يحددون الموضع الذى يجوز فيه حذف المنعوت من غير ضرورة ولا شذوذ ، فأما بيت النابغة فلا يدخل تحت هذا التحديد؛ لأن سيبويه — كما رأيت — جعل المحذوف خبرا لكأن ، ولو أنه لم يذكر ذلك التقدير لأمكن أن نطبق عليه القاعدة المحدودة

... ...

على نحو ماذكرناه فى التنظير الذى بدأنا به بعد شرح عبارة الشارح ، ووجهة النظر الثانية أن سيبويه رحمه الله يقول فى مفتتح كلامه : « ولكنهم حذفوا ذلك تخفيفا واكتفاء بعلم السامع مايعنى » فهذه العبارة تكاد تنادى بأن علة الجواز إنما هى قصد التخفيف مع اكتفاء المتكلم بعلم السامع مايقصده ، وهذا هو الذى أخذ منه جار الله قاعدته ، والذى نستريح إلى الأخذ به هو هذا ، لوجهين : أحدهما : أن سيبويه علل الحذف بالتخفيف وعلم السامع ، فإن قوله : « تخفيفا » مفعول لأجله كما هو ظاهر ، وثانيهما : أن الشواهد التى ذكرها ليست كلها على التحديد الذى أخذ به ابن مالك ، فإن بيت النابغة لايمكن فيه ذلك التحديد بعد أن قدر المحذوف خبرا لكأن، وليس مما يجمل بأهل النظر أن يجعلوا واحدا من الشواهد التى ساقها غير متطابق على قاعدته التى يقعدها استنادا إلى هذه الشواهد ، على أنا لو أسقطنا هذا الشاهد من بين الشواهد التى استند إليها سيبويه لم نجد مساغا لأن نحدد الموضوع بالنظر فى الأمور التى اشتركت فيها الشواهد الأخرى؛ لأن العلة منصوصة فى كلامه على وجه يشعر بأنه اعتبرها علة ، فلزمنا أن نقف عند تعليله ونكتفى بما اكتفى هو به ، بقى أن يقال : لعل ابن مالك رحمه الله فهم عبارة سيبويه على نفس الوجه الذى فهمتم عبارته عليه ، ولكنه خالفه فى الاكتفاء بالتخفيف وعلم السامع بما يعنيه المتكلم . والجواب عن هذا أن هذا عين ماتحاول إثباته ، وهو أن ابن مالك رحمه الله قد خالف سيبويه فى هذا التحديد ، وسيبويه أولى أن يؤخذ برأيه لأنه المشافه للعرب الموثوق بعربيتهم .

وقال جار الله الزمخشرى فى المفصل مانصه : « وحق الصفة أن تصحب الموصوف ، إلا إذا ظهر أمره ظهورا يستغنى معه عن ذكره ، فحينئذ يجوز تركه وإقامة الصفة مقامه ، كقوله :

وَعَلَيْهِمَا مَسْرُودَتَانِ قَضَاهُمَا دَاوُدُ أَوْ صَنَعُ السَّوَابِغِ تُبَّعُ

وقوله :

رَبَّاء شَمَّاء لايَأْوِي لِقُلَّتِهَا إلا السَّحَابُ وَإلا الْأَوْبُ والسَّبَلُ

وقوله عز وجل : (وعندهم قاصرات الطرف عين) وهذا باب واسع ، ومنه قول النابغة : * كأنك من جمال بنى أقيش * أى جمل من جمالهم ، وقال : * لو قلت ما فى قومها لم تيثم * أى : ما فى قومها أحد ، ومنه : * أنا ابن جلا وطلاع الثنايا * أى رجل جلا ، وقوله : * ترمى بكفى كان من أرمى البشر * أى بكفى رجل ، وسمع سيبويه بعض العرب الموثوق بهم يقول : مامنهما مات حتى رأيته فى حال كذا وكذا ، يريد : مامنهما واحد مات ، وقد يبلغ من

وقوله :

٧٩٣ — * فَلَمْ أُعْطَ شَيْئًا وَلَمْ أُمْنَعِ *

أى : شيئاً طائلا

الظهور أنهم يطرحونه رأسا ، كقولهم: الأجرع والأبطح والفارس والصاحب والراكب والأورق والأطلس » اهـ كلامه بحروفه ، ولك فيما قدمناه المقنع والكفاية .

٧٩٣ — هذا عجز بيت من المتقارب ، وصدره قوله :

* وَقَدْ كُنْتُ فِى الْحَرْبِ ذَا تُدْرَإٍ *

وهذا البيت من كلة للعباس بن مرداس السلمى يقولها لسيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكان الرسول — صلوات الله عليه — قد قسم غنائم حنين ، فأعطى منها قوما من المؤلفة قلوبهم ، ومنهم عيينة بن حصن الفزارى والأقرع بن حابس ، عطاء كثيرا يتألفهم به على الإسلام ، ولم يعط العباس مثلهم ، فكره العباس ذلك وقال :

أَتَجْعَلُ نَهْبِى وَنَهْبَ الْعُبَيْـدِ بَيْنَ عُيَيْنَةَ وَالْأَقْرَعِ

وَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلَا حَابِسٌ يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِى مَجْمَعِ

اللغة : « نهبى » النهب — بفتح النون وسكون الهاء — أصله مصدر « نهب الشىء ينهبه نهبا » من باب فتح — إذا غنمه ، وهو هنا بمعنى اسم المفعول : أى المنهوب ، مثل الخلق بمعنى المخلوق فى نحو قوله تعالى : (هـذا خلق الله) « العبيد » — بضم العين المهملة وفتح الباء ، بزنة المصغر — اسم فرس العباس بن مرداس ، وكان العباس يلقب نفسه ويلقبه الناس : « فارس العبيد » وقوله : « عيينة » هو عيينة بن حصن الفزارى « والأقرع » هو الأقرع بن حابس ، على ما ذكرناه فى مطلع الكلام على البيت «حصن» هو أبو عيينة «حابس» أبو الأقرع « يفوقان » يفضلانه ويزيدان عليه « مرداس » هو أبو العباس قائل هذه الأبيات « مجمع » اسم للمكان الذى يجتمع الناس فيه للمفاخرة والمباهاة والمنافرة ونحو ذلك .

المعنى : ذكر الشاعر أنه اغتم لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرق الغنائم فأعطى الأقرع بن حابس وعيينة بن حصن وجماعة آخرين أكثر مما أعطاه ، وهو يدعى أن هذه الغنائم إنما غنمها هو وفرسه ، ولم يكن لأحد فى غنمها كبير فضل ، فإن يكن أحد أولى بالتفضيل فيما يعطاه من هذه الغنائم فقد كان هو الأحق والأولى بالفضل ، وسبب هذا الغضب ما كان من

... ...

معتاد أهل الجاهلية من إيثار الأبطال الصناديد بالحظ الأوفر ، وخاف أن يكون الرسول صلوات الله عليه لم يقدر له بطولته ، واعتقد — مع ذلك — أن من ينزل به رسول الله عن منزلته لم يرتفع بعد ذلك كما صرح به فى بيت من أبيات هذه الكلمة ، فهو يقول : إننى أنا وفرسى العبيد أصحاب هذه الغنائم التى فرقتها بين فلان وفلان ممن لم يكن لهم كبير غناء فى غنمها ، فكيف تصيرنى بهذه المنزلة ، منزلة التى لم يعط شيئا جزيلا ولم يمنع بالمرة .

الإعراب : « وقد » الواو حرف عطف ، قد : حرف تحقيق « كنت » كان : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه مبنى على الضم فى محل رفع « فى الحرب » جار ومجرور متعلق بكان « ذا » خبر كان منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف و « تدرإ » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « فلم » الفاء حرف عطف ، لم : حرف نفى وجزم وقلب « أعط » فعل مضارع مبنى للمجهول ، مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وهو مفعوله الأول « شيئا » مفعول ثان ، وله صفة محذوفة يدل عليها سياق الكلام ، وتقدير الكلام : فلم أعط شيئا جزيلا أوطائلا ، أونحو ذلك « ولم » الواو حرف عطف ، لم : حرف نفى وجزم وقلب « أمنع » فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسرة لأجل الروى ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا .

الشاهد فيه : قوله : « فلم أعط شيئا » حيث ذكر المنعوت — وهو قوله : « شيئا » — وحذف النعت وهو ينويه ، وأصل الكلام : « فلم أعط شيئا عظيما » أو نحو ذلك ، لكنه لما اعتقد أن هذا المعنى ينساق إلى ذهن السامع من العبارة ارتكن على هذا لحذف النعت ، ولا يمكن أن يكون الكلام على ظاهره من غير تقدير ذلك المحذوف ، ويدل لهذا الذى نقوله أمران : الأول : أن الواقع أنه كان قد أعطى شيئا لكنه اعتقد أن هذا الذى أعطيه شىء قليل لايتناسب مع بلائه فى الحرب ، ولو كان يريد ظاهر الكلام لقيل له جوابا على هذا الكلام : لقد كذبت ، لكن الرسول صلى الله عليه وسلم لم يجبه بهذا الجواب ، بل استرضاه وأعطاه مثل ما كان قد أعطى الذين عناهم بكلمته . الثانى : أنه يقول بعد ذلك : « ولم أمنع » فلو كان الكلام الأول الذى هو محل الشاهد على ظاهره لتناقض مع هذه العبارة ، لأن المعنى يصير « لم أعط شيئا بالمرة ، ولم أمنع بالمرة » وهذا ظاهر التناقض ؛ فلدفع هذا التناقض وجب تقدير ذلك المحذوف .

فإن قلت : فقد صح عندى أن قوله : « فلم أعط شيئا » لابد له من نعت يطابق الواقع ويدفع التناقض ، وأن تقديره على ما ذكرت ، لكن أيجوز أن يكون فى قوله : « ولم أمنع » تقدير أيضا ؟ .

وقوله :

٧٩٤ — وَرُبَّ أَسِيلَةِ الْخَدَّيْنِ بِكْرٍ مُهَفْهَفَةٍ لَهَا فَرْعٌ وَجِيدُ

أى : فرعٌ فاحمٌ وجيدٌ طويلٌ .

فالجواب عن ذلك : أنه يجوز أن تجعل المفعول الثانى لأمنع محذوفا مع نعته ، وتقدير الكلام على هذا : فلم أعط شيئا مغنيا ، ولم أمنع الشىء الحقير ، ويجوز ألا تقدر هـذا وأن تجعل الفعل المتعدى إلى مفعولين بمنزلة المتعدى إلى مفعول واحد وتكتفى بالنائب عن الفاعل .

٧٩٤ — هذا بيت من الوافر ، وهو من كلة للمرقش الأكبر ، وهو عمرو بن سعد ابن مالك بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة ، وهو أحد عشاق العرب وفرسانهم ، وأول هذه الكلمة قوله :

سَرَى لَيْلاً خَيَالٌ مِنْ سُلَيْمَى فَأَرَّقَنِى وَأَصْحَابِى هُجُودُ
فَبِتُّ أُدِيرُ أَمْرِى كُلَّ حَالٍ وَأَرْقُبُ أَهْلَهَا وهُمُ بَعِيدُ
عَلَى أَنْ قَدْ سَمَا طَرْفِى لِنَارٍ يُشَبُّ لَهَا بِذِى الْأَرْطَى وَقُودُ
حَوَالَيْهَا مَهاً جُمُّ التَّرَاقِى وَأَرْآمٌ وَغِزْلانٌ رُقُودُ
نَوَاعِمُ لا تُعَالِجُ بُؤْسَ عَيْشٍ أَوَانِسُ لا تُرَاحُ ولا تَرُودُ
يَرُحْنَ مَعاً بِطَاءَ الْمَشْىِ بُدًّا عَلَيْهِنَّ الْجَاسِدُ وَالْبُرُودُ
سَكَنَّ بِبَلْدَةٍ وَسَكَنْتُ أُخْرَى وَقُطِّعَتِ الْمَوَاثِقُ وَالْعُهُودُ
فَمَا بَالِى أَفِى وَيُخَانُ عَهْدِى ؟ وَمَا بَالِى أُصَادُ وَلا أَصِيدُ ؟
وَرُبَّ أَسِيلَةِ الْخَدَّيْنِ بِكْرٍ مُهَفْهَفَةٍ ... البيت ، وبعده :
وَذُو أُشُرٍ شَتِيتُ النَّبْتِ عَذْبٌ نَقِىُّ اللَّوْنِ بَرَّاقٌ بَرُودُ
لَهَوْتُ بِهَا زَمَاناً مِنْ شَبَابِى وَزَادَتْهَا النَّجَائِبُ وَالْقَصِيدُ
أُنَاسٌ كُلَّمَا أَخْلَقْتُ وَصْلاً عَنَانِى مِنْهُمُ وَصْلٌ جَدِيدُ

اللغة : « سرى ليلا خيال من سليمى — البيت » سرى : أصله بمعنى سار ليلا ، والخيال : عنى به طيف المحبوبة ، وأرقنى : أسهرنى وأطار النوم عن جفنى ، وهجود : نيام « فبت أدير أمرى كل حال — البيت » أراد أنه حين زاره الطيف أخذ يفكر فى أمره ويقلبه على جهات

... ...

كثيرة ، وانتصاب « كل حال » على نزع الخافض ، أي: على كل حال « على أن قد سما طرفى لنار — البيت » سما : ارتفع ، طرفى : أراد به عينه ، يشب : يرفع الحطب حول هـذه النار ، والوقود — بفتح الواو — هو الحطب ، والأرطى — بفتح الهمزة وسكون الراء — شجر ينبت فى الرمل ، وذو الأرطى : مكان ينبت فيـه هذا الشجر « حواليها مهاً جمّ التراقى — البيت » حواليها : أى حول هذه النار ، أى يحيط بها ويلتف حولها ، والمها : جمع مهاة ، وهى البقرة من بقر الوحش ، والعرب تشبه النساء بهن فى سـعة عيونهن ، وجمّ التراقى : أراد أنهن قد امتلأن باللحم فلا حجم لعظامهن ، والتراقى: جمع ترقوة ، وهو مقدم الحلق فى أعلى الصدر ، والأرآم : جمع رئم ، وهى الظبية البيضاء « يرحن معا بطاء المشى بدا — البيت » يرحن معا : أراد يذهبن مجتمعات ويعدن مجتمعات لاتنفرد إحداهن ، بطاء المشى : من عادة العرب أن يصفوا المرأة ببطء المشى كناية عن عبالتها وامتلاء بدنها حتى لـكأنها من وفرة اللحم عليها لاتـكاد تقل بدنها ، وانظر إلى قول الأعشى ميمون بن قيس :

غَرَّاءُ فَرْعَاءُ مَصْـــقُولٌ عَوَارِضُهَا ... تَمْشِي الهُوَيْنَا كَمَا يَمْشِي الْوَجِي الْوَحِلُ
كَأَنَّ مِشْيَتَهَا مِنْ بَيْتِ جَارَتِهَا ... مَرُّ السَّـــحَابَةِ لارَيْثٌ وَلا عَجَلُ
تَسْمَعُ لِلْحَلْيِ وَسْوَاساً إِذَا انْصَرَفَتْ ... كَمَا اسْـــتَعَانَ بِرِيحٍ عِشْرِقٌ زَجِلُ
لَيْسَتْ كَمَنْ يَكْرَهُ الْجِيرَانُ طَلْعَتَهَا ... وَلا تَرَاهَا لِسِرِّ الْجَـــارِ تَخْتَتِلُ
يَكَادُ يَصْرَعُهَا لَوْلا تَشَـــدُّدُهَا ... إِذَا تَقُومُ إِلَى جَارَاتِهَا الْكَسَـــلُ

والبد فى بيت المرقش — بضم الباء وتشديد الدال — جمع بداء ، وهى الـكثيرة لحم الفخذين حتى إنهما لتصطكان ، والمجاسد : جمع مجسد — بكسر الميم أو ضمها مع سكون الجيم — وهو الثوب الذى صبغ بالجساد ، والجساد هو الزعفران ، أو الثوب الذى يلى الجسد « سكنّ ببلدة وسكنت أخرى — البيت » المواثق : جمع موثوق ، والعهود : جمع عهد ، وأراد العهود التى كانت بينه وبين عمه عوف فى شأن تزويجه ابنته أسماء « ورب أسيلة الخدين بكر — البيت » أسيلة الخدين : أى ناعمتهما فى استرسال وطول وحسن ، والبكر — بكسر الباء وسكون الكاف — العذراء ، و« المهفهفة » المـكتنزة اللحم التى لم يسترخ بدنها ولم يعظم بطنها ، ويروى فى مكانه « منعمة » أى أنها تعيش فى نعيم أهلها ، يريد أن قومها ذوو يسار لايمتهنونها فى العمل ، والفرع — بفتح الفاء وسكون الراء — الشعر ، والجيد — بكسر الجيم — العنق « وذو أشر شتيت النبت عذب —

... ...

البيت » أراد بذى الأشر الفم ، والأشر — بضم الهمزة والشين جميعا — تحزز فى الأسنان ، وإنما يكون ذلك فى أسنان الأحداث ، والشتيت : المتفرق ، وأراد أن فمها متفرق الأسنان ليست أسنانه متلاصقة ، والبرود — بفتح الباء — البارد « لهوت بها زمانا من شبابى — البيت » هذا خبر قوله « ورب أسيلة الخدين بكر » والنجائب : جمع نجيبة ، وهى الناقة السريعة « أناس كلما أخلقت وصلا — البيت » أخلقت : أبليت ، وعنانى : أورثنى العناء والهم والتعب .

المعنى : وصف هذا الشاعر امرأة بأنها ناعمة الخدين فى استرسال وطول ، وبأنها عذراء خفيفة اللحم مكتنزته ، وبأن لها شعرا سابغا أسود وعنقا طويلا ، وستعرف وجه هذين الوصفين للشعر والجيد فى بيان الاستشهاد .

الإعراب : « رب » حرف تقليل وجر شبيه بالزائد ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « أسيلة » مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد ، وأسيلة مضاف ، و « الخدين » مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه مثنى ، والنون عوض عن التنوين فى الاسم المفرد « بكر » نعت لأسيلة الخدين مجرور بالكسرة الظاهرة « مهفهفة » نعت ثان لأسيلة الخدين مجرور بالكسرة الظاهرة « لها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « فرع » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة ، وله نعت محذوف تقديره : لها فرع فاحم « وجيد » معطوف على فرع ، وله نعت محذوف ، وتقدير الكلام : وجيد طويل .

الشاهد فيه : قوله : « لها فرع وجيد » حيث ذكر منعوتين — وهما قوله : « فرع » وقوله : « جيد » — وحذف نعت كل منهما ، وأصل الكلام : لها فرع فاحم وجيد طويل ، لكنه لما اعتقد أن كل من يسمع هذه العبارة يهتدى إلى معرفة المحذوف ارتكن على ذلك وحذف النعتين .

فإن قلت : فما الذى يدل على أن فى الكلام حذفا ؟ .

فالجواب عن ذلك : أن الكلام فى التمدح بصفات غانية والتغزل بها ، وليس من المعقول أن يكون الشاعر قد أراد فى بيت الشاهد ما هو ظاهره من غير ملاحظة محذوف ، لأنك لا تمدح إنسانا بأن له شعرا وبأن له عنقا ، فإن جميع الناس كذلك ، لكل واحد منهم شعر ولكل واحد منهم عنق ، وليس معنى هذا الظاهر إلا كما تمدح إنسانا فتقول عنه : إنه إنسان ، وإنه آدمى ، فما لم ترد معنى إنسان كامل فى إنسانيته وآدمى عظيم لم يكن لكلامك فى هذا المقام معنى مقبول ، ولكان كلامك هذا مغسولا باردا جافا .

... ...

فإن قلت : فقد صح عندى أن المقام يقتضى محذوفا ما ، لكن ذلك لا يكفى ، بل لابد من أن تقوم قرينة تعين ذلك المحذوف وترشد إليه بذاته، حتى لايتفرق الذهن، وحتى لايذهب كل سامع فى تقدير ذلك المحذوف مذهبا غير الذى يذهب الآخر إليه ، فما الذى يرشد إلى ذلك المحذوف ويعينه من بين الصفات العديدة التى يوصف بها الشعر والصفات العديدة التى يوصف بها العنق ؟ .

فالجواب عن ذلك : أن قرينة المدح والتغزل بصفات هذه المرأة قد دلت على أن المحذوف من جنس الصفات التى يمدح بها ذلك المنعوت المذكور ، واستقراء كلام العرب وتتبع عباراتهم التى يذكرون فيها شعر أحبائهم وجيدهم يرشد إلى أنهم كثيراً ما يصفون الفرع (وهو الشعر) بشدة السواد ، انظر إلى قول امرئ القيس بن حجر الكندى يصف فاطمة بنت عمه :

وفَرْعٍ يزِينُ المَتْنَ أَسْوَدَ فاحِمٍ ... أَثِيثٍ كقِنْوِ النَّخْلَةِ المُتعَثْكِلِ
غدائِرُهُ مُسْتَشزِراتٌ إلى العُلاَ ... تَضِلُّ العِقَاصُ فى مُثَنًّى وَمُرْسَلِ

وانظر إلى قول الآخر :

بَيْضَاءُ تَسْحَبُ مِنْ قِيَامٍ فرْعَهَا ... وَتَغِيبُ فيهِ وَهْوَ جَثْلٌ أَسْحَمُ
وَكَأَنَّهَا فيهِ نَهَارٌ ساطِعٌ ... وَكَأَنَّهُ ليلٌ عليْهَا مُظْلِمُ

وانظر إلى قول الآخر ، وقد أحسن الوصف :

نَشَرَتْ عَلَيَّ ذَوَائبًا مِنْ شَعرِها ... حَذَرَ الكَوَاشِحِ والعَدُوِّ المُحْنَقِ
فكَأَنَّنِى وكأَنَّهَا وكأَنَّهُ ... صُبْحانِ باتَا تحْتَ لَيْلٍ مُطْبِقِ

وربما وصفوا الشعر بالوفرة والطول وفى بيتى امرئ القيس والبيتان بعدهما هذا الوصف أيضا ، وانظر إلى قول الأعشى ميمون :

فأَفْضَيْتُ مِنْهَا إلى جَنَّةٍ ... تَدَلَّتْ عَلَيَّ عنَاقِيدُهَا

فقد شبه الشعر فى هذا البيت بعناقيد الأشجار وأغصانها ، وكان بشار بن برد يعجب من حسن هذا البيت ويقدمه على جميع ماقال الشعراء فى الشعر ، وقد أخذ هذا التشبيه السرى الرفاء وذلك حيث يقول :

مَصْقُولَةٌ بِسَنَا الصَّبَاحِ وُجُوهُهَا ... مَصْبُوغَةٌ بدُجَى الظَّلامِ طِرارُهَا

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : قد يَلِي النعتُ « لا » أو « إما » فيجب تكررها مَقرُونَيْنِ بالواو ، نحو : « مررت برجل لا كريمٍ ولا شُجَاع » ، ونحو : « ائتِنِي برَجُلٍ إمَّا كريمٍ وإما شُجَاعٍ » .

الثانى : يجوز عطفُ بعضِ النُّعُوتِ المختلفة المعانى على بعض ، نحو : « مررت بزيد العالم والشجاع والكريم » .

الثالث : إذا صَلَحَ النعتُ لمباشَرَة العامل جاز تقديمه مُبْدَلاً منه المنعوتُ ، نحو : « إلى صِراطِ العَزِيزِ الحَمِيدِ اللهِ » .

الرابع : إذا نُعِتَ بمفرد وظَرْف وجُمْلة قُدِّم المفرد ، وأخرت الجملة ، غالباً ، نحو : « وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ » وقد تُقَدَّمُ الجملة ، نحو : « وهَٰذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ » « فَسَوْفَ يَأْتِي اللهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ ويُحِبُّونَه أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ — الآية » .

﴿ خاتمة ﴾ : من الأسماء مايُنْعَتُ ويُنْعَتُ به كاسم الإشارة ، نحو : «مررت بزيد هذا» «وبهذا العالم» ، ونَعْتُه مصحوبُ أل خاصَّةً ؛ فإن كان جامداً مَحْضاً ــ نحو : «بهذا الرجل»ــ فهو عطفُ بيانٍ على الأصح ، ومنها ما لايُنْعَتُ ولا ينعت به ، كالمضمر مطلقاً ، خلافاً للكسائى فى نعت ذِى الغيبة تمسكا بما سُمِع من نحو : « صلى الله عليه الرءوف الرحيم » وغيرُه يجعله بَدَلاً ، ومنها مايُنْعَت ولا يُنْعَتُ به ، كالعَلَم ، ومنها ماينعت به ولا ينعت، كأَىّ، نحو : « مررت بفارسٍ أىِّ فارسٍ » ، ولا يقال : جاءنى أىُّ فارس ، والله أعلم .

أَغْصانُ بانٍ أَغْرَبَتْ فى حَمْلِها فغَرائبُ الْوَرْدِ الجَنِىُّ ثِمارُهَا

وقد كثر وصفهم العنق بالطول ، ومن ذلك قول امرىء القيس :

وجِيدٍ كَجِيدِ الرِّئْمِ لَيْسَ بِفَاحِشٍ إذا هِىَ نَصَّتْهُ وَلا بمُعَطَّلِ

وربما كنوا عن طوله ، كما فى قول الحماسى :

أَكَلْتُ دَمًا إنْ لَمْ أَرُعْكِ بضَرَّةٍ بَعِيدَةِ مَهْوَى القُرْطِ طَيِّبَةِ النَّشْرِ

أراد بقوله : « بعيدة مهوى القرط » أن عنقها طويل ، فإذا أتى قول المرقش « لها فرع وجيد » لمن يعرف مايستحسن العرب من صفات الشعر والجيد علم — من غير جهد ولا مشقة — أنه عنى « لها فرع فاحم وجيد طويل » ولك فى هذا الكفاية كل الكفاية .

التوكيد

هو فى الأصل مصدر ، ويُسَمَّى به التابع المخصوص ، ويقال : أَكَّدَ تأكيداً ، وَوَكَّدَ تَوْكِيدًا ، وهو بالواو أكثر .

وهو على نوعين : لفظى وسيأتى ، ومَعْنَوِى ، وهو : التابعُ الرافعُ احتمالَ إرادة غيرِ الظاهر ، وله ألفاظ أشار إليها بقوله :

(بِالنَّفْسِ أَوْ بِالْعَيْنِ الِاسْمُ أُكِّدَا مَعَ ضَمِيرٍ طَابَقَ الْمُؤَكَّدَا)

أى : فى الإفراد والتذكير وفُرُوعِهما ، فتقول : « جاء زيد نفسه ، أو عينه ، أو نفسه عينه » فتجمع بينهما ، والمراد حقيقته ، وتقول : «جاءت هند نفسها أو عينها» وهكذا ، ويجوز جرها بباء زائدة فتقول : جاء زيد بنفسه وهند بعينها .

(واجمعهما) أى النفس والعين (بأَفْعُلٍ إِنْ تَبِعَا * ما لَيْسَ وَاحِداً تَكُنْ مُتَّبِعاً) فتقول : « قامَ الزَّيْدَانِ أَوِ الهِنْدَانِ أَنْفُسُهُمَا أَوْ أَعْيُنُهُمَا ، وقامَ الزَّيْدُونَ أَنْفُسُهُمْ أَوْ أَعْيُنُهُمْ ، والهِنداتُ أَنْفُسُهُنَّ أَوْ أَعْيُنُهُنَّ » ولا يجوز أن يؤكد بهما مجموعين على نُفُوسٍ وعُيُونٍ ، ولا على أعْيانٍ ، فعبارتُه هنا أحسن من قوله فى التسهيل : « جمع قلة » فإن عَيْناً تجمع جمع قلة على أعيان ، ولا يؤكد به .

﴿ تنبيه ﴾ : ما أفهمه كلامُه من منع مجىء النفس والعين مؤكَّداً بهما غيرُ الواحد — وهو المثنى والمجموع — غيرَ مجموعين على أفعُل هو كذلك فى المجموع .

وأما المثنى فقال الشارح — بعد ذكره أنّ الجمعَ فيه هو المختار — : ويجوز فيه أيضاً الإفراد ، والتثنية .

قال أبو حيان : وَوَهِمَ فى ذلك ؛ إذ لم يقل أحد من النحويين به .

وفيما قاله أبو حيان نظر ، فقد قال ابن إياز فى شرح الفصول : ولو قلت : « نفسَاهُما » لجاز ، فصرح بجواز التثنية .

وقد صرّح النحاة بأن كل مثنى فى المعنى مضاف إلى متضمنه يجوز فيه الجمع، والإفراد، والتثنية، والمختار الجمع، نحو: «فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا» ويترجّح الإفراد على التثنية عند الناظم، وعند غيره بالعكس، وكلاهما مسموع كقوله:

٧٩٥ — * حَمَامَةَ بَطْنِ الْوَادِيَيْنِ تَرَنَّمِى *

---

٧٩٥ — هذا صدر بيت من الطويل، وعجزه قوله:

* سَقَاكِ مِنَ الغُرِّ الغَوادِى مَطِيرُهَا *

وقد ذكر العلماء أن هذا البيت وقع فى قصيدة للشماخ بن ضرار الغطفانى، كما وقع فى قصيدة لتوبة بن الحمير صاحب ليلى الأخيلية الذى يقول فيها:

وَلَوْ أَنَّ لَيْلَى الْأَخْيَلِيَّةَ سَلَّمَتْ ... عَلَيَّ وَدُونِى جَنْدَلٌ وصَفائِحُ
لَسَلَّمْتُ تَسْلِيمَ البَشَاشَةِ أَوْ زَقَا ... إِلَيْهَا صَدًى مِنْ جانِبِ القَبْرِ صائِحُ

فأما قصيدة الشماخ بن ضرار فذكر العينى أن أولها هو قوله:

تُغالِبُنِى نَفْسِى عَلَى تَبَعِ الهَوَى ... وقدْ جاءَ نَفْسِى مِنْ هَواها نَذِيرُهَا
وأَمْرٍ تُرَجِّى النَّفْسُ لَيْسَ بِضائِرٍ ... وتَخْشَى علَيْهَا ضَيْرَةً ما تَضِيرُهَا
وقدْ قُلْتُ لِلنَّفْسِ اللَّجُوجِ نَصِيحَةً ... مَقالَ شَفِيقٍ لوْ يَعِيهِ ضَمِيرُهَا
فأَنْبَأْتُها أَنَّ الحَيَاةَ وأَهْلَهَا ... كَعارِيَةٍ أَوْفَى بِهَا مُسْتَعِيرُهَا
إلى أَهْلِها؛ إِنَّ العَوارِىَ حَقُّهَا ... أَداءٌ بِإِحْسانٍ إِلى مَنْ يُعِيرُهَا
قِفَا فاسْأَلاَ يا صاحِبَيَّ حَمَامَةً ... تُخَبِّرُنَا عَنْ أَهلِها أَوْ نُطِيرُهَا
حَمامةَ بَطْنِ الوادِيَيْنِ تَرَنَّمِى ... سقاكِ مِنَ الغُرِّ الغَوادِى مَطِيرُهَا

قال: ويروى «حمامة دار الجارتين» اهـ كلامه (وانظره بهامش خزانة الأدب ٨٦/٤).

وأقول: قد راجعت ديوان الشماخ بن ضرار من أوله إلى آخره فوجدت له قصيدة على هذا الروى مطلعها قوله:

عفَتْ ذِرْوَةٌ مِنْ أَهْلِها فَحَفِيرُهَا ... فَمَرْجُ المَرَوْرَاةِ الدَّوانِى فَدُورُهَا
عَلَى أَنَّ لِلْمَيْلاَءِ أَطْلاَلَ دِمْنَةٍ ... بِأَسْقُفَ تَسْدِيهَا الصَّبَا وتُنِيرُهَا

... ...

وليس له قصيدة أخرى على هذا الروى ، وليس فى هذه القصيدة بيت واحد من هذه الأبيات التى رواها العينى .

وأما قصيدة توبة فقد روى أبو على القالى فى أماليه (١/٨٨ دار الكتب) أبياتا منها أولها البيت المستشهد بصدره ، وبعده قوله :

أَبِينِى لَنا ، لا زالَ رِيشُكِ نَاعِماً ... وَلا زِلْتِ فى خَضراءَ غضٍّ نَضِيرُهَا
وَكُنْتُ إذا مازُرْتُ لَيْلَى تبَرْقَعَتْ ... فقدْ رابَنِى مِنها الغَداةَ سُفُورُهَا
وَقدْ رابَنِى منْها صُـــدُودٌ رأَيْتُه ... وَ إِعْرَاضُها عنْ حاجَتِى و بُسُورُهَا
وَأُشرِفُ بالقُورِ الْيفَاعِ لعَلَّنِى ... أَرَى نارَ لَيْلَى أَوْ يَرانِى بَصِيرُهَا
يقُولُ رِجالٌ : لا يَضِيرُكَ نأْيُها ... بَلَى ، كلُّ ماشَفَّ النُّفُوسَ يَضِيرُهَا
بَلَى قدْ يَضِيرُ العَيْنَ أَنْ تُكْثِرَ البُكى ... وَيُمْنَعَ منها نوْمُها وسُرُورُهَا
وَقدْ زَعَمَتْ لَيْـــلى بأَنِّى فاجِرٌ ... لنَفْسِى تُقاها أوْ علَيْها فُجُورُهَا

ولم يتعرض البكرى فى السمط ولا فى التنبيه لنسبة هــذه الأبيات لتوبة بشىء ، وقد روى صاحب تزيين الأسواق (١/١١٥ بولاق) قصيدة توبة بن الحمير بتمامها منسوبة إليه ، ومطلعها عنده قوله :

نأَتْكَ بلَيْلَى دارُها لا تَزُورُهَا ... وَشطَّتْ نَواهَا وَاسْتَمرَّ مَرِيرُهَا
وَخفَّتْ نَواها مِنْ جَنوبِ عفيرةٍ ... كمَا خَفَّ مِنْ نيْلِ المَرامِى جَفِيرُهَا

وفيها الأبيات التى رواها أبو على القالى ، ولـكنها ليست متصلة ، وبعضها سابق على البيت المستشهد بصدره وبعضها متأخر عنه ، ولولا خوف الإطالة لذكرت لك القصيدة بطولها . وليلى صاحبة توبة هى ليلى بنت عبد الله بن الرحال بن شداد بن كعب بن معاوية — وهو الذى يلقب بالأخيل ، وإليه تنسب — من بنى ربيعة بن عامر بن صعصعة، وفى نسبها اضطراب واختلاف كثير .

اللغة : « تغالبنى نفسى على تبع الهوى — البيت » تبع الهوى : اتباعه والجرى وراءه ، ونذير نفسه الذى جاءه : هو عزم أحبته على الارتحال ، أو نزول الشيب برأسه ، أو نحو ذلك مما يحول بين النفس والاسترسال فى هواها « وأمر ترجى النفس — البيت » حذف الضمير المنصوب العائد على الأمر ، وأصل الكلام : وأمر ترجيه النفس ، وضائر : ضار ، تقول : « ضاره

... ...

يضيره ضيرا » بمعنى ضره يضره ضرا « وقد قلت للنفس اللجوج — البيت » اللجوج : التى لاتكف ولا ترجع ، ويعيه : يحفظه ويعمل به « وأنبأتها أن الحياة — البيت » أنبأتها: أخبرتها والعارية — بتخفيف الياء — ما تأخذه من غيرك لتنتفع به ثم ترده ، وأوفى بها : أراد أداها ، وقول الشماخ : « عفت ذروة — البيت » عفت : درست وذهبت معالمها ، وذروة — بفتح الذال وقد تكسر كما ذكر ياقوت — والحفير : ماءان لغطفان ، والمرج — بالفتح — الفضاء ، وأرض ذات كلأ ترعى فيها الدواب ، والمروراة : أرض خالية لاشىء فيها من النبات أو غيره ، وهو مفرد ، وإنما وصفه بالجمع فى قوله : « الدوانى » لأن من سنن العرب أن يثنوا اسم البلد أو البقعة أو يجمعوه باعتبار جهتيه أو جهاته فيجعلون كل جهة من جهاته كأنها بلدة أو بقعة برأسها ، وهذا منهم إيماء إلى سعة المكان « على أن للميلاء — البيت » الميلاء : اسم امرأة ، والأطلال : جمع طلل ، وهو ما بقى من آثار الديار شاخصا مرتفعا عن الأرض ، والدمنة — بكسر الدال وسكون الميم — آثار الناس ، وأصل معنى تسديها : تنسج سداها ، وتنيرها : تنسج نيرها — بكسر النون — وهو لحمة الثوب ، والصبا — بفتح الصاد — ريح الشمال ، وأراد أنها تختلف عليها ولا تزال تعمل فى آثارها ، ومثله قول عمر بن أبى ربيعة المخزومى :

لِمَنِ الدِّيارُ كأنَّهُنَّ سُطُورُ   تُسْدِى مَعالِمَها الصَّبَا وتُنِيرُ

« حمامة بطن الواديين ترنمى — البيت » ترنمى: أمر من الترنم ، وهو التغنى ومد الصوت وتطريبه ، والغر — بالضم — جمع غراء ، والغوادى : جمع غادية ، وهى التى تجىء فى وقت الغداة « أبينى لنا لازال ريشك ناعما — البيت » هذه رواية أبى على ، وروى صاحب تزيين الأسواق « ولا زلت فى خضراء دان بريرها » والدانى : القريب ، والبرير — بفتح الباء — أول مايظهر من ثمر الأراك « وكنت إذا مازرت ليلى تبرقعت — البيت » يروى « إذا ماجئت ليلى » ورابنى : أوقعنى فى الريبة ، وهى الشك ، والسفور : مصدر سفرت المرأة تسفر — من باب جلس — إذا ألقت الخمار عن وجهها ، ولهذا البيت وما بعده قصة « وقد رابنى منها صدود رأيته — البيت » البسور : مصدر بسر الإنسان — من باب قعد — إذا كلح وجهم وجهه ، فهو باسر ، وفى القرآن الكريم : (وجوه يومئذ باسرة) أى متكرهة مقطبة « وأشرف بالقور اليفاع — البيت » القور — بضم القاف — الجبل ، واليفاع : المرتفع العالى ، وروى « وأشرف بالأرض اليفاع » يريد أنه يصعد فوق المرتفعات من الأرضين ليبصر ليلى وقومها وليتعرف حالهم ، وحديث الشعراء عن الحمام وغنائه ، وسجعه وترنمه ، وأنه يثير الأشجان ويحرك البلابل ، مستفيض كثير .

... ...

الإعراب : « حمامة » منادى بحرف نداء محذوف منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « بطن » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو مضاف و « الواديين » مضاف إليه مجرور بالياء المفتوح ماقبلها المكسور مابعدها نيابة عن الكسرة لأنه مثنى ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد « ترنمى » فعل أمر مبنى على حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل مبنى على السكون فى محل رفع « سقاك » سقى : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر ، وكاف المخاطبة المؤنثة مفعول به مبنى على الكسر فى محل نصب « من » حرف جر مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « الغر » مجرور بمن وعلامة جره الكسرة الظاهرة «الغوادى» نعت للغر مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل «مطيرها» مطير : فاعل سقى مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وهو مضاف وها : مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر ، وجملة « سقاك مطيرها » من الفعل وفاعله ومفعوله لامحل لها من الإعراب لأنها دعائية .

الشاهد فيه : قوله « بطن الواديين » فإن « بطن » مثنى فى المعنى ، وذلك من قبل أنهما واديان ولكل واد منهما بطن البتة ، فلما أراد إضافة البطنين إلى ما تضمنهما — وهو قوله « الواديين » — أفرد الأول الذى هو المضاف وأبقى الثانى الذى هو المضاف إليه على تثنيته ، وأصل الكلام : « حمامة بطنى الواديين » المضاف مثنى والمضاف إليه مثنى أيضا ، لكن لما كان المضاف والمضاف إليه كالكلمة الواحدة استثقلوا التثنيتين فيهما ، لأن ذلك يشبه جعل علامة التثنية فى وسط الكلمة ؛ فتحاشوا ذلك وعدلوا إلى إفراد المضاف ؛ لأنهم يأمنون من اللبس ، ولأن المعنى المقصود مفهوم للسامع .

وههنا أمران : أحدهما : مترتب على الآخر ، فأما الأول فمن استعمالات العرب فى كل مثنى أضيف إلى مثنى مثله ، مثل أن تريد الحكم على قلب زيد بن على وقلب زيد بن عمرو بالطهارة والنقاء مثلا ، فكيف تعبر عن ذلك ؟ والجواب عن هذا أن الأصل أن تقول : « قلبا الزيدين طاهران نقيان » فتجىء بالمضاف مثنى وبالمضاف إليه مثنى ، وقد استعملت العرب ذلك ، وشاهده هو البيت الآتى (رقم ٧٩٦) فقد قال الراجز : « ظهراهما » ولكنهم رأوا هذا الوجه — الذى هو الأصل — ثقيلا لما بينا فعدلوا عنه إلى وجهين آخرين : الوجه الأول : أن يجيئوا بالمضاف مفردا ويبقوا المضاف إليه على حاله كما فى هذا البيت الذى نحن بصدد شرحه ، والوجه الثانى : أن يجمعوا المضاف ويبقوا المضاف إليه على تثنيته ، وشاهد ذلك قوله تعالى : (إن تتوبا إلى الله فقد صغت قلوبكما) فإن أصل الكلام . فقد صغى قلباكما ؛ لأنهما اثنتان كما ينادى به افتتاح

... ...

الآية الكريمة ، ولكل واحدة منهما قلب ، فهذه ثلاثة أوجه فى المسألة : أولها : بقاء كل من المضاف والمضاف إليه على تثنيته ، وهذا الوجه هو الأصل . وثانيها : إفراد المضاف وبقاء المضاف إليه على تثنيته ، ثالثها : أن يجمع المضاف ويبقى المضاف إليه على تثنيته، وبعبارة أخرى ليس لك فى المضاف إليه إلا وجه واحد هو بقاؤه على التثنية ، ولك فى المضاف ثلاثة أوجه : إفراده ، وتثنيته ، وجمعه .

وأما الأمر الثانى : فعن أرجح هذه الأوجه الثلاثة وترتيبها فى الرجحان ، والجواب عن ذلك أن أرجح الوجوه الثلاثة هو أن تجمع المضاف وتبقى المضاف إليه على تثنيته ، وهذه لغة القرآن على ماتلونا لك من الآية الكريمة ، ولا خلاف بين العلماء فى أن هذا الوجه أرجح الوجوه الثلاثة ، وإنما الخلاف بينهم فى أرجح الوجهين بعده ، فذهب ابن مالك إلى أن إفراد المضاف وبقاء المضاف إليه على تثنيته يلى هذا الوجه فى الرجحان ، ثم تثنية كل من المضاف والمضاف إليه. وذهب أبو حيان إلى أن إفراد المضاف مرجوح قليل لاينبغى أن يقاس عليه ، والتثنية أرجح منه لأنها الأصل ، قال فى شرح التسهيل : « ومن العرب من يضع المفرد موضع الاثنين ، ووجه ذلك أنه لما أمن اللبس ، وكره الجمع بين تثنيتين فيما هو كالكلمة الواحدة ؛ صرف لفظ التثنية الأولى إلى لفظ المفرد لأنه أخف من الجمع ، وذلك قليل جداً لاينبغى أن يقاس عليه . ومنه قوله :

* حمامة بطن الواديين ترنمى *

أراد بطنى الواديين ، فأفرد » اهـ كلامه .

فإن قلت : فما اتصال هذه المسألة بباب التوكيد ؟ .

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : إن لفظ « النفس » ولفظ « العين » يؤكد بكل منهما المفرد والمثنى والجمع ، فإذا أكد بهما أو بواحد منهما المفرد جىء بالتأكيد مفرداً ، وإذا أكد بهما أو بواحد منهما جمع جىء بالتأكيد جمعا ، فهل إذا أكد بهما أو بواحد منهما المثنى يجاء بلفظ التأكيد مثنى ؟ ثم إن لفظ التأكيد يضاف إلى ضمير مطابق للمؤكد فى الإفراد والتثنية والجمع ، فإذا كان المؤكد مفردا جىء بلفظ التأكيد مفردا مضافا إلى ضمير المفرد الغائب ، فيقال « نفسه » أو « عينه » وإذا كان المؤكد جمعا جىء بلفظ التوكيد جمعا مضافا إلى ضمير جماعة الغائبين ، فيقال : « أنفسهم » أو « أعينهم » أو « أنفسهن » أو « أعينهن » فهل إذا كان المؤكد مثنى جىء بلفظ التأكيد مثنى مضافا إلى ضمير المثنى الغائب ؟ هذا موضع اتصال هذه المسألة بباب التوكيد ، والجواب : أنه يجب حينئذ أن يضاف لفظ التأكيد إلى ضمير المثنى ، ولكن لايجب الإتيان بلفظ التأكيد مثنى ، بل الأرجح من وجوه ثلاثة أن يؤتى به جمعا فيقال « أنفسهما » أو « أعينهما » ويلى هذا الوجه عند ابن مالك أن يؤتى بلفظ التأكيد مفردا ؛

وكقوله :

٧٩٦ — ومَهْمَهَـــيْنِ قَذَفَيْنِ مَرْتَيْنْ ظَهْرَاهُما مِثْلُ ظهُورِ التُّرْسَيْنْ

فيقال : « نفسهما » أو « عينهما » وبعده أن يؤتى بلفظ التأكيد مثنى كما هو الأصل ، فيقال : « نفساهما » أو « عيناهما » في حالة الرفع ، و «نفسيهما » أو « عينيهما » في حالتي النصب والجر؛ والوجه الثالث أرجح عند أبي حيان من الوجه الثاني ، بل الوجه الثاني ضعيف عنده لايجوز أن يتكلم به في سعة الكلام .

٧٩٦ — هذا بيت من الرجز ، أو بيتان من مشطوره ، أو هو بيت من السريع ، فكثيراً مايأتي السريع على زنة الرجز ، وكثيرا مايغيرون في وزن الرجز بالحذف والزيادة لأنه البحر الذي يحدون به ويرتجلون عليه ، وعلى كل حال هو لخطام المجاشعي من أرجوزة أولها :

حَيِّ دِيارَ الحَيِّ بيْنَ السَّهْبيْنْ وطَلْحـــةِ الدَّوْمِ وقدْ تَعَفَّيْنْ
لَمْ يَبْقَ مِنْ آيٍ بهَا تحلَّيْنْ غيْرُ حُطَـــامٍ ورَمادِ كِنْفَيْنْ
وغَيْرُ نُؤْيٍ وَحِجاجَيْ نُؤْيَيْنْ وغَــيْرِ وُدٍّ جاذِلٍ أوْ وُدَّيْنْ

إلى أن قال :

ومَهْمَهَـــيْنِ قَذَفَيْن مَرْتَيْنْ ظَهْرَاهُمَا مِثْلُ ظُهُورِ التُّرسَيْنْ
جُبْتُهُمَا بالنَّعْتِ لا بالنَّعْتَـيْنْ عَلَى مَطارِ القَلْبِ سامِي العيْنَيْنْ

وقد وقعت نسبة البيت المستشهد به في كتاب سيبويه إلى خطام المجاشعي كما ذكرنا ، وقال أبو علي : وهو لهميان بن قحافة (انظر سيبويه ١/٢٤١) .

اللغة : «حي» أمر من التحية «ديار» جمع دار « الحي » هنا : القبيلة « السهبين » اسم موضع بعينه ، ولم يذكر ياقوت غير « السهب » بالإفراد ، وقال : سبخة بين الحتين والضياعة ، وفيه يقول طفيل الغنوي :

وبالسَّهْبِ مَيْمُونُ الخَلِيقةِ قوْلُهُ لِملتمِسِ المَعْرُوفِ أهلٌ وَمَرْحَبُ

و « طلحة الدوم » موضع بعينه أيضا « تعفين » ضمير النسوة الذي فيه يعود إلى ديار الحي، ومعناه : درسن وتغيرن ؛ تقول : عفا المنزل يعفو عفاء ، تعني درس وتغير ، ويأتي « عفا »

... ...

متعديا تقول : « عفتــه الريح » وقوله : « لم يبق من آى » الآى : جمع آية ، وهى العلامة « تحلين » وصفن بها ، وتقول : حليت فلانا تحلية ، تريد وصفته ؛ يقول : لم يبق من علامات حلولهم فى ديارهم تحليها وتصفها غير ماذكر ، ومن : حرف زائد ، وآى : فاعل يبق ، وغير : منصوب على الاستثناء أومرفوع على البدلية ، وجملة تحلين صفة لآى «حطام» — بضم الحاء المهملة — ماتكسر من الحطب. والمراد به دق الشجر الذى قطعوه وظللوا به الخيام، و«كنفين» — بفتح الكاف وسكون النون هنا — مثنى كنف ، وهو الجانب والناحية ، وأصله بفتح الكاف والنون جميعا ، ويصح أن تجعل « رماد » مضافا إلى « كنفين » ويصح أن تنون « رماد » أى رماد من جانبى الموضع ، ويقال : إن « كنفين » هنا بكسر الكاف وسكون النون ، والكنف — بالكسر — وعاء يجعل الراعى فيه أداته « نؤى » النؤى — بضم النون وسكون الهمزة بعدها — حفيرة يحفرونها حول الخيمة يتحاشون بها أن يدخل ماء المطر الخيمة ، ويؤخذ ترابها ويجعل حاجزا للخيمة ، فجعل ذلك الحاجز كحجاج العين ، والحجاج — بكسر الحاء المهملة أو فتحها ، بزنة الكتاب أو السحاب — العظم الذى ينبت عليه الحاجب « جاذل » منتصب ثابت « ود » الود : الوتد « مهمهين » المهمه — بزنة جعفر — الصحراء المقفرة ، سموها بذلك على تقدير أن سالكها لخوفه منها يقول لمن معه : مه ، مه ، يريد كف عن الكلام « قذفين » — بفتح القاف والذال جميعا ، أو ضمهما جميعا — مثنى قذف ، ويقال : « هذه مفازة قذف » تريد أنها بعيدة الأرجاء مترامية الأطراف، والمراد أنها واسعة جدا ، وذلك أبعث على الهول والخوف منها«مرتين» — بفتح الميم وسكون الراء — مثنى مرت ، وهى الأرض التى لانبات فيها ولا ماء ، ومن هنا قالوا : « رجل مرت » إذا كان ليس له شعر بحاجبيه « ظهراهما » مثنى ظهر ، وظهر الأرض: ما ارتفع منها وظهر « الترسين » مثنى ترس — بضم التاء وسكون الراء — وهو من أداة الحرب ، يتقى به ضربات السيوف ، وهو المجن أيضا ، شبه ظهر الأرض بظهر الترس فى الاحديداب لتأكيد أنها لاتنبت شيئا « جبتهما » قطعتهما وخرقتهما وسرت فيهما « بالنعت » أى الوصف ؛ يقول : اكتفيت فى الدلالة فيهما بأن نعتا لى مرة واحدة . وصف نفسه بالشجاعة والإقدام على المخاوف وبالاهتداء والمعرفة بالسير فى الفلوات الموحشة .

الإعراب : « ومهمهين » الواو واو رب حرف مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، مهمهين : مجرور لفظا بواو رب ، وهو فى المحل مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه الألف المقدرة نيابة عن الضمة وقد منع من ظهور هذه الألف اشتغال المحل بالياء التى اقتضتها واو رب «قذفين»

(وكلا أذْكُرْ في) التوكيد المَسُوق لقصد (الشُّمُولِ) والإحاطة بأبعاض المتبوع ، (وكِلاَ) و (كِلْتَا) و (جميعاً) ، فلا يؤكد بهن إلا ما له أجزاءٌ يصحُّ وقوعُ بعضها موقعه ؛ لرَفْع احتمال تقدير بعضٍ مضافٍ إلى متبوعهن ، نحو : « جاء الجَيْشُ كلُّه ، أوْ جَمِيعُهُ ، والقَبيلةُ كُلُّهَا ، أوْ جَمِيعُهَا ، والرِّجالُ كلُّهُمْ ، أوْ جَمِيعُهُمْ ، والهِنْداتُ كُلُّهُنَّ ، أوْ

نعت لمهمهين ، باعتبار لفظه ، مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه مثنى ، والنون عوض عن التنوين فى الاسم المفرد « مرتين » نعت ثان لمهمهين ، وإعرابه كإعرابه « ظهراهما » ظهرا : مبتدأ مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، وهو مضاف وضمير الغائبين العائد إلى المهمهين مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « مثل » خبر المبتدإ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « ظهور » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « الترسين » مضاف إليه ، مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه مثنى ، والنون عوض عن التنوين فى الاسم المفرد ، وجملة المبتدإ والخبر فى محل جر نعت لمهمهين أيضا ، وخبر المبتدإ المجرور لفظا بواو رب هو قولهما : « جبتهما » الواقع فى البيت التالى لبيت الشاهد .

الشاهد فيه : قوله : « ظهراهما » وقوله : « ظهور الترسين » فإن الأصل أن المضاف مثنى والمضاف إليه مثنى أيضا فى كل واحدة من هاتين العبارتين ، وذلك أن معنا مهمهين ولكل مهمه منهما ظهر ، ومعنا ترسان ولكل واحد منهما ظهر ، وقد أتى الراجز فى العبارة الأولى بالمضاف مثنى وبالمضاف إليه مثنى على ماهو الأصل ، وأتى فى العبارة الثانية بالمضاف جمعا وبالمضاف إليه مثنى ، وقد عرفت أن هذا الثانى أرجح الوجوه الثلاثة التى استعملتها العرب فى مثل ذلك ، قال سيبويه (٢٤١/١) : « وسألت الخليل عن ما أحسن وجوههما ، فقال : لأن الاثنين جميع ، وهذا بمنزلة قول الاثنين : نحن فعلنا ، ولكنهم أرادوا أن يفرقوا بين ما يكون منفردا وبين مايكون شيئا من شىء ، وقد جعلوا أيضا المنفردين جمعا ، قال الله جل ثناؤه : (وهل أتاك نبأ الخصم إذ تسوروا المحراب ، إذ دخلوا على داود ففزع منهم ، قالوا : لاتخف ، خصمان بغى بعضنا على بعض) وقد يثنون مايكون بعضا لشىء ، زعم يونس أن رؤبة كان يقول : ما أحسن رأسيهما ، قال الراجز : * ظهراهما مثل ظهور الترسين * وقالوا : وضعنا رحالهما يريد رحلى راحلتين ، فأجروه مجرى شيئين من شيئين » اهـ . وقال الأعلم فى بيت الشاهد : « الشاهد فيه تثنية الظهرين على الأصل ، والأكثر فى كلامهم إخراج مثل هذا إلى الجمع كراهة لاجتماع تثنيتين فى اسم واحد ، لأن المضاف إليه من تمام المضاف ، مع ما فى التثنية من معنى الجمع ، وأن المعنى لايشكل ، ولذلك قال : مثل ظهور الترسين ، فجمع الظهر » اهـ كلامه .

جميعهنّ ، والزّيدان كلاهما ، والهندان كلتاهما » ؛ لجواز أن يكون الأصل : جاء بعضُ الجيشِ ، أو القبيلةِ ، أو الرجال ، أو الهنداتِ ، أو أحدُ الزيدينِ ، أو إحدى الهندينِ .

ولا يجوز «جاءنى زيدٌ كُلُّهُ» ولا «جميعُهُ» ، وكذا لا يجوز «اختصمَ الزّيدانِ كلاهما» ولا « الهندانِ كلتاهما » لامتناع التقدير المذكور .

وأشار بقوله : (بالضّميرِ مُوصَلاَ) إلى أنه لابدَّ من اتصال ضمير المتبوع بهذه الألفاظ ؛ ليحصل الربط بين التابع ومتبوعه كما رأيت ، ولا يجوز حذفُ الضمير استغناء بنية الإضافة ، خلافاً للفراء والزمخشرى ، ولا حُجّة فى « خَلَقَ لَكُمْ مَا فى الأَرْضِ جميعاً » ولا قراءة بعضهم : « إنّا كُلاًّ فيها » على أن المعنى جميعه وكلنا ، بل « جميعاً » حالٌ « وكُلاًّ » بدل من اسم « إن » أو حال من الضمير المرفوع فى « فيها » .

وذكر فى التسهيل أنه قد يُستغنى عن الإضافة إلى الضمير بالإضافة إلى مثل الظاهر المؤكد بكل ، وجعل منه قول كُثَيِّر :

٧٩٧ — * يا أشبَهَ النّاسِ كلَّ النّاسِ بالقَمَرِ *

---

٧٩٧ — هذا نصف بيت من البسيط ، وقد رواه العينى عجزا لبيت من كلام لكثير عزة ، والبيت بتمامه مع بيت تال له هكذا :

كَمْ قدْ ذَكَرْتُكِ لوْ أُجْزَى بذِكْرِكُمُ ... يا أشبَهَ النّاسِ كلَّ النّاسِ بالقَمَرِ
إنِّى لأَجْذَلُ أنْ أمشِى مُقَابِلَهُ ... حُبًّا لِرُؤيةِ مَنْ أشبَهْتِ فى الصُّوَرِ

وانظره بهامش خزانة الأدب (٤/٨٨) وروى أبو على القالى فى أماليه (١/١٩٥ دار الكتب) أبياتا فيها بيت الشاهد ، والبيت الذى رواه العينى معه ، ونسبها إلى عمر بن أبى ربيعة المخزومى ، وها كها بروايته :

يا لَيْتَنى قدْ أجَزْتُ الحَبْلَ نحوَكُمُ ... حبلَ المُعَرَّفِ ، أوْ جاوَزْتُ ذا عُشَرِ
إنَّ الثّواء بأرْضٍ لا أراكِ بها ... فاستَيْقِنيهِ ثَواءٌ حقٌّ ذِى كَدَرِ
وَما مَلِلْتُ ، ولكنْ زادَ حُبُّكُمُ ... وَلا ذَكَرْتُكِ إلاَّ ظَلْتُ كالسَّدِرِ
أذْرِى الدُّمُوعَ كَذِى سُقْمٍ يُخامِرُهُ ... وَما يُخامِرُنى سُقْمٌ سِوَى الذِّكَرِ

... ...

كَمْ قَدْ ذَكَرْتُكِ لَوْ أُجْزَى بِذِكْرِكُمُ ... يا أشبهَ النَّاسِ كلَّ النَّاسِ بالقمرِ

إنِّى لأجْذَلُ أنْ أُمْسِى مُقابِلَهُ ... حُبًّا لِرُؤْيَةِ مَنْ أشبهتِ فى الصُّورِ

وراجعت ديوان كثير عزة المطبوع فى الجزائر فلم أجد البيتين فى أصله ، ووجدت ناشره قد زادهما فى الشعر المنسوب إلى كثير (٢/١٩٦) نقلا عن العينى وعمن أخذ عنه ، وراجعت ديوان عمر بن أبى ربيعة المخزومى المطبوع فى مدينـــة ليبسك (١٩٠٩) فوجدت فى أصله القطعة التى رواها أبو على القالى ، وهى ثابتة فى الديوان (١/١٤) ببعض تغيير سننبه عليه فى لغة الأبيات .

اللغة : « أجزت» قطعت « الحبل » موضع عند عرفات ، ويقال فيه : « حبل عرفة » وقد سماه « حبل العرف » وفيه يقول أبو ذؤيب الهذلى :

فرَوَّحها عنـــدَ المَجازِ عَشِيَّةً ... تُبادِرُ أُولَى السَّابِقاتِ إلى الحَبْلِ

وقال الحسين بن مطير :

خليلَيَّ مِنْ عَمْرٍو قِفا فتعـــرَّفا ... لِسُهمَةَ دارًا بَيْنَ لِينـــةَ فالحَبْلِ

تحمَّلَ منها أهلُها حـــينَ أجْدَبَتْ ... وكانُوا بِها فى غيرِ جَدْبٍ وَلا مَحْلِ

وقدْ كانَ فى الدَّارِ الَّتى هاجَتِ الهَوَى ... شِفاءُ الجَوَى لوْ كانَ مُجْتَمِـعَ الشَّمْلِ

« جاوزت » أراد تعديت « ذا عشر » — بضم العين وفتح الشين — واد بين البصرة ومكة من ديار تميم ثم لبنى مازن بن مالك بن عمرو من نواحى نجد ، وفيه يقول الشاعر :

قدْ قُلْتُ يوْمَ اللِّوَى مِنْ بطْنِ ذِى عُشَرٍ ... لِصاحِبَىَّ ، وقدْ أسمعتُ مَاقُلـــلاَ :

عُوجاَ عَلَىَّ صُدُورَ العِيسِ وَنَحْـكُماَ ... حتَّى نُحَيِّىَ مِنْ كُلْثُومَةَ الطَّلَلاَ

وقال نصر : عشر واد بالحجاز ، وقيل : شعب لهذيل قرب مكة عند نخلة اليمانية « إن الثواء بأرض لا أراك بها — البيت » الثواء — بفتح الثاء — الإقامة ، وهو أحد مصادر « ثوى بالمكان يثوى » مثل رمى يرمى ، ثويا وثواء ، وقال الحارث بن حلزة :

آذَنَتْنا بِبَيْنِهِـــا أسماءُ ... رُبَّ ثَاوٍ يُمَلُّ منهُ الثَّوَاءُ

وجملة « فاستيقنيه » معترضة بين اسم إن وخبرها ، ومعنى استيقنيه تيقنى به وتأكدى منه

... ...

وليكن منك بمنزلة اليقين الذى لايشوبه شك « ثواء حق ذى كدر » حق : صفة لثواء الواقع خبرا لإن « وما مللت ولكن زاد حبكم — البيت » مل يمل — من باب علم يعلم — سئم ، ومصدره الملل — بالتحريك — والملالة، وقوله «ولا ذكرتك» كذا وقع فى رواية أبىعلى ، ووقع فى ديوان عمر «وما ذكرتك» والسدر ـ بفتح السين المهملة وكسرالدال ـ المتحير ، تقول: سدر الرجل يسدر من باب فرح يفرح ـ سدرا بالتحريك وسدارة، إذا تحير «أذرى الدموع كذى سقم يخامره — البيت » أذرى الدموع : أذرفها ولا أبقى عليها ، تقول : « أذرى فلان دمعه » و « أذرت العين دمعها » إذا صبته وأسقطته ، والسقم — بالضم هنا ، وفيه لغة أخرى بفتح السين والقاف جميعا — المرض ، ويخامره : يخالطه ، وقوله : «وما يخامرنى سقم» هكذا وقع فى رواية أبى على ، ووقع فى ديوان عمر بن أبى ربيعة « وما يخامر من سقم سوى الذكر » والذكر — بكسر الذال المعجمة وفتح الكاف — جمع ذكرة — بالكسر — وهى نقيض النسيان . يقول : إنى لأرخص دمع عينى وأذرفه كمن حل به مرض فهو يتوجع من شدة آلامه ، والحقيقة أنه مابى من مرض ، وإنما مرضى هو ذكرى إياكم «كم قد ذكرتك ؟ لو أجزى بذكركم — البيت » أجزى: مضارع مبنى للمجهول من الجزاء ، وهو المكافأة ، و « لو » فى هذا الوضع يحتمل أن تكون شرطية وجوابها محذوف ، والتقدير : لو أجزى بذكركم لنفعنى ذلك ، وجملة الشرط وجوابه معترضة ، ويحتمل أن تكون « لو » حرفا دالا على التمنى فلا جواب لها « إنى لأجذل أن أمسى مقابله » أجذل : مضارع من الجذل ، وهو الفرح والسرور ، تقول : « جذل فلان يجذل جذلا » مثل فرح يفرح فرحا فى الوزن والمعنى ، وأمسى — بالسين المهملة — أى أكون وقت المساء ، ووقع فى ديوان عمر وفى العينى « أمشى » بالشين المعجمة مضارع من المشى ، ومقابله : ظرف معناه معنى قدامه وفى الجهة المقابلة له ، والضمير المجرور محلا بالإضافة عائد على القمر ، يقول: إن الفرح ليملأ قلبى إذا أمسيت فى مقابلة القمر ؛ لأنى أتمثلك فى هذا القمر الساطع، ولأننى أحب أن أرى أشباهك وأمثالك ، وفى هذا تشبيه ضمنى لها بالقمر .

الإعراب : « كم » خبرية بمعنى كثير ، وهى اسم مبنى على السكون إما فى محل رفع على أنه مبتدأ ، وإما فى محل نصب على أنه مفعول مطلق عامله ذكر الآتى : أى ذكرتك ذكرا كثيرا ، أو فى محل نصب على أنه مفعول فيه لتأوله بالوقت : أى ذكرتك فى أوقات كثيرة « قد » حرف تحقيق مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « ذكرتك » ذكر : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالسكون الأتى به لدفع كراهة توالى أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة ، والتاء ضمير المتكلم مبنى على الضم فى محل رفع فاعل ذكر ، والكاف ضمير المؤنثة المخاطبة مفعول به مبنى على الكسر فى محل نصب ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله فى محل رفع خبر كم الخبرية إن جعلتها فى محل رفع مبتدأ ، فإن جعلتها فى محل نصب فهذه الجملة

... ...

لامحل لها لأنها ابتدائية حينئذ « لو » حرف دالّ على التمنى مبنى على السكون لامحل له من الإعراب ، أو حرف شرط غير جازم مبنى على السكون لامحل له أيضا « أجزى » فعل مضارع مبنى للمجهول مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « بذكركم » الباء حرف جر مبنى على الكسر لامحل له من الإعراب ، ذكر : مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بقوله أجزى ، وذكر مضاف وضمير جماعة المخاطبين مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله ، مبنى على السكون فى محل نصب ، وجواب الشرط — إن قدرت لو شرطية — محذوف ، والتقدير : لو أجزى بذكرى إياكم لاسترحت ، أو لنفعنى ، أو نحو ذلك « يا » حرف نداء مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « أشبه » منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وأشبه مضاف و « الناس » مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة « كل » توكيد للناس وتوكيد المجرور مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وكل مضاف و « الناس » مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة « بالقمر » الباء حرف جر مبنى على الكسر لامحل له من الإعراب ، والقمر : مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بأشبه .

الشاهد فيه : قوله « الناس كل الناس » فإن كلمة « كل » توكيد للناس قبله . وقد كان من حق الكلام أن يضيف لفظ التوكيد إلى ضمير غيبة عائد على المؤكد فيقول : « يا أشبه الناس كلهم » كما قال الله تعالى : (فسجد الملائكة كلهم) ولكنه لما لم يستقم له الوزن بالضمير عدل إلى وضع الاسم الظاهر المماثل للفظ المؤكد موضع الضمير .

هكذا خرج ابن مالك رحمه الله تعالى هذا البيت ، وعلى تخريجه استشهد الشارح به ، وعليه أعربناه ، قال ابن مالك رحمه الله فى شرح الكافية الشافية له :«وقد يخلف الضمير الاسم الظاهر، نحو قوله : * يا أشبه الناس كل الناس بالقمر * » اهـ

وخالف فى هذا أبو حيان ، وزعم أنه لايجوز فى توكيد المعرفة بكل إلا إضافة كل إلى ضمير المؤكد ، وخرّج هذا البيت على أن « كل الناس » نعت للناس قبله ، وجعله نظير قولهم : « أطعمنا شاة كل شاة » فإن كل شاة فى هذا المثال نعت لشاة التى قبلها وليست توكيدا .

ورد ابن هشام — قدس الله روحه ! — قول أبى حيان ، ووجه الرد أن لفظ كل الذى ينعت به يدل على الكمال ، فأما « كل » التى يؤكد بها فهى دالة على عموم الأفراد ، ولا شك أن المراد فى قول الشاعر : « يا أشبه الناس كل الناس » عموم أفراد الناس ، وليس المراد به فردا

(وَاسْتَعْمَلُوا أَيْضًا كَكُلٍّ) فى الدلالة على الشمول اسماً موازناً (فاعِلَةً مِنْ عَمّ فى التَّوْكِيدِ) فقالوا : « جاء الجَيْشُ عامَّتُهُ ، وَالقَبِيلَةُ عامَّتُهَا ، وَالزَّيْدُونَ عامَّتُهُمْ ، وَالهِنْدَاتُ عامَّتُهُنَّ » ، وعُدَّ هذا اللفظ (مِثْلَ النَّافِلَةْ) أى : الزائد على ما ذكره النحويون فى هذا الباب ، فإن أكثرهم أغفله ، لكن ذكره سيبويه ، وهو من أجلّهم ، فلا يكون حينئذ نافِلَةً على ما ذكروه ، فلعله إنما أراد أنّ التاء فيه مثلها فى « النافلة » أى تَصْلُح مع المؤنث والمذكر ، فتقول : « اشْتَرَيْتُ العَبْدَ عامَّتَهُ » كما قال تعالى : « وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً » .

﴿ تنبيه ﴾ : خالف فى « عامة » المبردُ ، وقال : إنما هى بمعنى أكثرهم .

* * *

(وَبَعْدَ كُلٍّ أَكَّدُوا بِأَجْمَعَا جَمْعَاءَ أَجْمَعِينَ ثُمَّ جُمَعَا)

فقالوا : « جاء الجَيْشُ كُلُّهُ أَجْمَعُ ، والقَبِيلَةُ كلُّها جَمْعاء ، والزَّيْدُونَ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ، والهِنداتُ كُلُّهُنَّ جُمَعُ » .

(وَدُونَ كُلٍّ قَدْ يَجِيءُ أَجْمَعُ جَمْعاءُ أَجْمَعُونَ ثُمَّ جُمَعُ)

المذكورات ، نحو : « لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ » « لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ » وهو قليل بالنسبة لما سبق .

وقد يتبع أجمع وأخواته ، بأَكْتَعَ وكَتْعاء وأَكْتَعِينَ وكُتَعَ ، وقد يُتبع أكتعُ وأخواته بأبْصَعَ وبَصْعاء وأبْصَعِينَ وبُصَعَ ، فيقال : « جاء الجَيْشُ كُلُّهُ أجمَعُ أكْتَعُ أبْصَعُ ، والقَبِيلَةُ كُلُّها جَمْعاء كَتْعاء بَصْعاء ، والقومُ كُلُّهُمْ أجمَعُونَ أكْتَعُونَ أبْصَعُونَ ، والهِنداتُ كُلُّهُنَّ جُمَعُ كُتَعُ بُصَعُ » .

وزاد الكوفيون بعد أبصع وأخواته أبْتَعَ وبَتْعاء وأبْتَعِينَ وبُتَعَ .

قال الشارح : ولا يجوز أن يَتَعَدَّى هذا الترتيبُ ، وشذ قولُ بعضهم « أجمَع أبصع » ،

واحدا يدعى له أنه الكامل فى الناسية لأنه جامع لكل أوصافها ، فلما كان المعنى المقصود هو الذى تدل عليه كل التوكيدية وجب المصير إليها ، ولك فى هذا القدر الكفاية والمقنع إن شاء الله تعالى .

وأشذ منه قول الآخر « جُمَع بُتَع » ، وربما أُكِّدَ بأكتع وأكتعين غيرَ مسبوقين بأجمعَ وأجمعين ، ومنه قول الراجز :

٧٩٨ — يا لَيْتَنى كُنْتُ صَبِيًّا مُرْضَعَا تحمِلُنى الذلْفَاء حوْلاً أكْتَعَا
إذَا بَكَيْتُ قَبَّلَتنى أرْبَعَا إذًا ظَلِلْتُ الدَّهْرَ أبكى أجْمَعَا

وفى هذا الرجز أمور : إفراد أكتع عن أجمع ، وتوكيد النكرة المحدودة ، والتوكيد بأجمع غير مسبوق بكل ، والفَصْلُ بين المؤكِّد والمؤكَّد ، ومثله فى التنزيل : « وَلا يَحْزَنَّ وَيَرْضَيْنَ بِمَا آتَيْتَهُنَّ كُلُّهُنَّ » .

---

٧٩٨ — هذا الشاهد بيتان من الرجز ، وقد قال العلامة العينى : « قائله راجز من الرجاز لم أقف على اسمه » اه . وذكر ابن عبد ربه فى العقد الفريد أن هذا الرجل الأعرابى رأى امرأة جميلة تحمل صبيا رضيعا ، وكان الصبي يبكى ، فكلما بكى قبلته ، فيهدأ ويسكن ، فقال ذلك الرجز .

اللغة : « الذلفاء » هو هنا علم على امرأة بعينها ، وأصله وصف المؤنث من الذلف — بفتح الذال المعجمة واللام جميعا — وهو صغر الأنف مع استواء أرنبته ، تقول : رجل أذلف بين الذلف ، وامرأة ذلفاء بينة الذلف ، وقد ذلف يذلف — مثل فرح يفرح — ورجال ذلف — بضم فسكون — ونساء ذلف أيضا ، وقد وقع الذلفاء علما أيضا فى قول الشاعر :

إنَّمَا الذَّلْفَـــاء يَاقُوتَةٌ أُخْرِجَتْ مِنْ كِيسِ دِهْقَانِ

« حولا أكتعا » الحول : العام ، والأكتع : من ألفاظ التوكيد فى الاستعمال العربى ، وأصله قولهم : « حول كتيع » أى تام كامل ، كقولهم : حول مجرم — بزنة اسم المفعول — وإن لم يستعملوا منه توكيدا .

الإعراب : « يا » حرف نداء ، والمنادى به محذوف ، وتقدير الكلام : يا هؤلاء ليتنى إلخ ، أو نحو ذلك ، أو هو حرف تنبيه ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « ليتنى » ليت : حرف تمن ونصب مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والنون حرف يؤتى به لوقاية الأفعال والمبنيات من جر أواخرها مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب ، والياء ضمير المتكلم اسم ليت مبنى على السكون فى محل نصب « كنت » كان : فعل ماض ناقص مبنى على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، والتاء ضمير المتكلم اسم كان مبنى على الضم فى محل رفع « صبيا » خبر كان منصوب بالفتحة الظاهرة « مرضعا » نعت لخبر كان منصوب بالفتحة الظاهرة ، والجملة

... ...

من كان واسمه وخبره فى محل رفع خبر ليت « تحملى » تحمل : فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به مبنى على السكون فى محل نصب «الدلفاء» فاعل تحمل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « حولا » ظرف زمان منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « أكتعا » توكيد لحول منصوب بالفتحة الظاهرة « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان مبنى على السكون فى محل نصب بقبل « بكيت » بكى : فعل ماض مبنى على فتح مقدر لامحل له من الإعراب ، والتاء ضمير المتكلم فاعل بكيت مبنى على الضم فى محل رفع ، والجملة من الفعل وفاعله فى محل جر بإضافة إذا إليها « قبلتنى » قبل : فعل ماض مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، والتاء حرف دال على تأنيث الفاعل مبنى على السكون لامحل له من الإعراب ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به مبنى على السكون فى محل نصب ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله لامحل لها من الإعراب جواب إذا الشرطية غير الجازمة « أربعا » مفعول مطلق لأنه صفة لوصف محذوف ، والتقدير : قبلتنى تقبيلا أربعا « إذن » حرف جواب وجزاء مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « ظللت » ظل : فعل ماض ناقص ، والتاء ضمير المتكلم اسم ظل مبنى على الضم فى محل رفع « الدهر » ظرف زمان منصوب بقوله أبكى الآتى وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « أبكى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وجملة الفعل المضارع وفاعله فى محل نصب خبر ظل « أجمعا » توكيد للدهر ، منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : فى هذه الأبيات عدة شواهد للنحاة فى باب التوكيد ، ونحن ندلك على أربعة منها :

الأول : فى قوله : « حولا أكتعا » فإن كلمة « حولا » نكرة ، وقد أكده بقوله : « أكتعا » ومن شرط المؤكد عند علماء البصرة أن يكون معرفة ليتساوى مع لفظ التوكيد فى التعريف فإن ألفاظ التوكيد كلها معارف ، إما بالإضافة إلى الضمير ، وإما بالعلمية ، كما قرره الشارح العلامة ، والكوفيون يجيزون توكيد النكرة إن كانت محدودة كيوم وشهر وحول ، وكان التوكيد من ألفاظ الشمول والإحاطة ككل وكجميع وتوابعه ، قال ابن مالك فى الكافية الشافية التى اختصر منها الألفية ، مانصه :

وَمَنَعُوا تَوْكِيدَ مَنْكُورٍ ، وَإِنْ يُفِدْ فَإِنَّهُ بِتَجْوِيزٍ قَمِنْ
وَشَاعَ فِى المَحْدُودِ ، فَالْبَصْرِىُّ يَمْنَعُ ، وَالمُجَوِّزُ الكُوفِىُّ

... ...

وَقَدْ رَوَى فى ذاكَ بَعْضُ مَنْ وَعَى   قَدْ صَرَّتِ البَكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعَا

وقال فى شرحه مانصه : « النكر المحدود يوم وليلة وشهر وحول ، ونحوها مما يدل على مدة معلومة المقدار ، وغير المحدود : مايصلح للقليل والكثير كحين وزمان ووقت ومدة ، فلا خلاف فى منع توكيد النكرة غير المحدودة ، إذ لا فائدة فى توكيدها ، وقول الشاعر :

أَلاَكَ بَنُو خَيْرٍ وشَرٍّ كِلَيْهِمَا   جَمِيعاً ، ومَعْرُوفٍ أَلَمَّ ومُنْكَرِ

محمول على نية الألف واللام فى خير وشر ، حكاه الخليل ، ويجوز أن يجعل « كليهما » توكيدا ؛ لأن الذاكر خيرا وشرا قد يظن أنه غالط ، فإذا ذكر « كليهما » أفاد العلم بأنه لم يغلط. وأما المحدودة فاختلف فى توكيدها ، فمنعه البصريون ، وأجازه الكوفيون ، وإجازته أولى بالصواب ؛ لصحة السماع بذلك ، ولأن فى ذلك فائدة ، لأن من قال : « صمت شهرا » قد يريد جميع الشهر ، وقد يريد أكثره ، ففى قوله احتمال ، فإذا قال : « صمت شهرا كله » ارتفع الاحتمال ، وصار قوله نصا على مقصوده ، فلو لم ينقل استعماله عن العرب لكان جديرا بأن يستعمل قياسا ، فكيف به واستعماله ثابت ؟ كقول الراجز :

* قَدْ صَرَّتِ البَكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعَا *

وكقول الآخر :

* تَحْمِلُنِى الذَّلْفَاءُ حَوْلاً أَكْتَعَا *

والثانى : فى قوله « حولا أكتعا » أيضا ، وذلك حيث أكد قوله : « حولا » بقوله : « أكتعا » من غير أن يسبقه التوكيد بأجمع ، والأصل فى التوكيد بأكتع أن يكون مسبوقا بأجمع ، ولو أنه أتى به على الأصل لقال : « حولا أجمع أكتع » قال ابن مالك : « وقد أكد بأكتع وأكتعين غير مسبوقين بأجمع وأجمعين ، ومنه قول الراجز :

يا لَيْتَنِى كُنْتُ صَبِيًّا مُرْضَعَا   تَحْمِلُنِى الذَّلْفَاءُ حَوْلاً أَكْتَعَا

إذا بَكَيْتُ قَبَّلَتْنِى أَرْبَعَا   إذًا ظَلِلْتُ الدَّهْرَ أَبْكِى أَجْمَعَا

والثالث : فى قوله : « ظللت الدهر أبكى أجمعا » حيث أكد الدهر بقوله أجمع ، من غير أن يسبقه التوكيد بكل كما فى قوله تعالى : (فسجد الملائكة كلهم أجمعون) وقد نص على هذا ابن مالك فى الكافية الشافية وفى الخلاصة .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : زعم الفراء أن أجمعين تُفيد اتحادَ الوقت ، والصحيحُ أنها ككل فى إفادة العموم مطلقاً ، بدليل قوله تعالى : « لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ » .

الثانى : إذا تكررت ألفاظ التوكيد فهى للمتبوع ، وليس الثانى تأكيداً للتأكيد .

الثالث : لا يجوز فى ألفاظ التوكيد القطعُ إلى الرفع ، ولا إلى النصب .

الرابع : لا يجوز عطفُ بعضها على بعض ، فلا يقال : « قامَ زَيْدٌ نَفْسُهُ وعينُهُ » ، ولا « جاءَ القومُ كُلُّهُمْ وَأَجْمَعُونَ » وأجازه بعضهم ، وهو قول ابن الطَّراوة .

الخامس : قال فى التسهيل : وأُجرِىَ فى التوكيد مُجْرَى كُلِّ ما أفاد معناه من الضَّرْعِ والزَّرْعِ ، والسَّهْلِ والجبل ، واليد والرجل ، والبطن والظهر ، يُشير إلى قولهم : مُطِرْنا الضَّرْعَ والزَّرْعَ ، ومُطرنا السَّهْلَ وَالجَبَلَ ، وضرَبْتُ زيداً الْيَدَ والرِّجْلَ ، وضرَبْتُهُ البَطْنَ والظَّهرَ (١) .

السادس : ألفاظ التوكيد معارف ، أما ما أُضيف إلى الضمير فظاهر ، وأما أجمع وتوابعه ففى تعريفه قولان : أحدهما : أنه بنية الإضافة ، ونُسب لسيبويه ، والآخر بالعلمية عُلِّق على معنى الإحاطة .

(وإنْ يُفِدْ توْكِيدُ مَنْكُورٍ) بواسطة كونه محدوداً ، وكون التوكيد من ألفاظ الإحاطة (قُبِلْ) وفاقاً للكوفيين والأخفش ؛ تقول : « اعْتَكَفْتُ شَهْراً كُلَّهُ » ، ومنه قوله :

الرابع : فى قوله : « الدهر أبكى أجمعا » أيضا : حيث فصل بين المؤكد الذى هو الدهر ولفظ التوكيد ، والأصل أن يكون التوكيد بجوار المؤكد وإن كان الفصل جائزا ووارداً فى أفصح الكلام .

قال ابن مالك رحمه الله تعالى بعد أن ذكر هذا الرجز ، مانصه : « وفى هذا الرجز إفراد أكتع من أجمع ، وتوكيد نكرة محدودة ، فى قوله حولا أكتعا ، وفيه التوكيد بأجمع غير مسبوق بكل ، وفيه الفصل بأبكى بين التوكيد والمؤكد . ومثله فى الفصل قوله تعالى : (ولا يحزنّ ويرضين بما آتيتهن كلهن) » اهـ كلامه .

(١) وهكذا من كل كلام يذكر فيه متقابلان : إما بالتضاد ، وإما بغيره ، نحو «هذا يقر به الأسود والأحمر » أى الناس كلهم .

٧٩٩ — * يا لَيْتَ عِدَّةَ حوْلٍ كُلِّهِ رَجَبُ *

٧٩٩ — هذا عجز بيت من البسيط ، وصدره قوله :

* لَـكِنَّهُ شاقَهُ أَنْ قِيلَ ذا رَجَبٌ *

قال العيني : « ولم أقف على اسم قائله » قال أبو رجاء غفر الله تعالى له ولوالديه: وقد عثرت — بعد طويل البحث — على قائل هذا البيت ، والأبيات التي معه ، والسبب الذي قيل الشعر من أجله ، ولكن النحاة غيروا رويه ليتفق مع المشهور من لغة العرب على مانبينه، وهاك الأبيات ومنها بيت الشاهد على الأصل في روايته ، ثم نتكلم على مافيه . ذكر ياقوت في معجم البلدان قال: حدث الزبير بن بكار قال : لما ولي الحسن بن زيد المدينة منع عبد الله بن مسلم بن جندب الهذلي أن يؤم بالناس في مسجد الأحزاب ، فقال له : أصلح الله الأمير ! لم منعتني مقامي ومقام آبائي وأجدادي من قبلي ؟ فقال : مامنعك منه إلا يوم الأربعاء ، يريد قوله :

يا لَلرِّجالِ لِيَوْمِ الْأَرْبَعاءِ أَمَا ... يَنْفَكُّ يُحْدِثُ لِي بَعدَ النُّهَى طَرَبَا
إذْ لا يَزالُ غَزالٌ فِيهِ يَفْتِنُنِي ... يأْتِي إلى مَسْجِدِ الْأَحزابِ مُنْتَقِبَا
يُخبِّرُ النَّاسَ أَنَّ الْأَجْرَ هِمَّتُهُ ... وَما أَتَى طالِباً لِلْأَجْرِ مُحْتَسِبَا
لوْ كانَ يَطْلُبُ أَجْرًا ما أَتَى ظُهُرًا ... مُضَمَّخًا بِفَتِيتِ المِسْكِ مُخْتَضِبَا
لَـكِنَّهُ ساقَهُ أَنْ قِيلَ ذا رَجَبٌ ... يا لَيْتَ عِدَّةَ حوْلٍ كُلِّهِ رَجَبَا
فإنَّ فِيـــهِ لِمَنْ يَبْغِي فَوَاضِلَهُ ... فَضْلاً وَلِلطَّالِبِ المُرْتَادِ ما طَلَبَا
كَمْ حُرَّةٍ دُرَّةٍ قدْ كُنْتُ آلَفُها ... تَسُدُّ مِنْ دُونِهَا الْأَبوابَ وَالحُجُبَا
قدْ ساغَ فِيهِ لَهـا مَشْيُ النَّهارِ كَمَا ... ساغَ الشَّرابُ لِعَطْشانٍ إذا شَرِبَا
يُقالُ شَهْرٌ عَظِيمُ الحَقِّ في سَنَةٍ ... يَهْوَى لَهُ كلُّ مَكْرُوبٍ إذا كُرِبَا
فاخْرُجْنَ فِيهِ وَلاتَرْهَبْنَ ذا كَذِبٍ ... قدْ أَبْطَلَ اللهُ فِيهِ قوْلَ مَنْ كَذَبَا

اللغة : « يا للرجال ليوم الأربعاء — البيت » قد أنشد المبرد هـذا البيت في كامله ، وقد تعرض لبيان حركة لام الجر ، قال : هذا باب اللام التي للاستغاثة والتي للإضافة ، إذا استغثت بواحد أو بجماعة فاللام مفتوحة ، تقول : يا للرجال ، ويا للقوم ، ويا لزيد ، إذا كنت تدعوهم ، وإنما فتحتها لتفصل بين المدعو والمدعو له ، ووجب أن تفتحها ، لأن أصل اللام الخافضة إنما كان

... ...

الفتح ، فكسرت مع المظهر ليفصل بينها وبين لام التوكيد ، تقول : إن هذا لزيد ؛ إذا أردت إن هذا زيد(أى اللام للتوكيد) وتقول : إن هذا لزيد، إذا أردت أنه فى ملكه ، ولو فتحت لالتبستا، فإن وقعت اللام على مضمر فتحتها على أصلها فقلت : إن هذا لك ، وإن هذا لأنت ، إذا أردت لام التوكيد لأنه ليس ههنا لبس ، وذاك أن الأسماء المضمرة على غير لفظ المظهرة ، فلهذا أجريتها على الأصل، والاستغاثة تردها إلى أصلها ، من أجل اللبس ، والمدعو له فى بابه فاللام معه مكسورة : تقول : يا للرجال للماء ، ويا للرجال للعجب ؛ ويا لزيد للخطب الجليل ، وقال الشاعر :

* يا للرجال ليوم الأربعاء ... البيت * وقال آخر (وهو قيس بن ذريح) :

تكَنَّفَنى الوُشاةُ فأزْعَجُونى فيَا لَلنَّاسِ لِلْواشِى المُطاعِ

« النهى » جمع نهية — بوزن مدية ومدى — وهى العقل « طربا » الطرب : خفة تعرض الإنسان من فرح أو حزن ؛ يقول : كلما كففت عن الصبوة وتركت الميل إلى رغبات النفس عاودنى مايثير كامن أشجانى ويبعث ما اكتتمته من الحب «إذ لايزال غزال فيه يفتننى — البيت» غزال : أراد به امرأة تشبه الغزال فى سعة العينين وحورها ، وقد ذكر قيس بن الملوح وجوه الشبه بين الغزال والنساء فى قوله :

فَعَيْناكِ عَيْناها وجِيدُكِ جِيدُها سِوَى أنَّ عَظْمَ السَّاقِ مِنْكِ دقيقُ

والضمير المجرور محلا بفى فى قوله : « فيه » يعود إلى يوم الأربعاء « يفتننى » يبعث الفتنة إلى نفسى « منتقبا » لابسا النقاب ، وهو — بزنة الكتاب — ما تستر به المرأة وجهها « يخبر الناس أن الأجر همته — البيت » يجوز فى « الناس » الرفع على أن يكون فاعل يخبر ؛ ويجوز أن يكون منصوبا على أن يكون مفعولا به لقوله يخبر ، وعلى هذا يكون فى قوله « يخبر » ضمير مستتر يعود إلى الغزال هو فاعله ، وهمته : أى مقصده وهمه وما اعتزم عليه ، يقول : إن هذا الغزال يذكر الناس أنه أتى إلى المسجد للعبادة وطلب الأجر والمثوبة على مايؤديه فى المسجد من العبادات ؛ ولكنه غير صادق فى هذا الخبر ، أو إن الناس يظنون به ذلك وليس ظنهم صحيحا « لو كان يطلب أجرا ما أتى ظهرا — البيت » تقول : « ضمخت فلانا بالطيب » تريد أنك لطخته به ونثرت عليه منه ، وفتيت المسك : الذى انتشرت رائحته « لكنه ساقه أن قيل ذا رجب » وقع فى رواية النحاة جميعا « شاقه » — بالشين المعجمة — أى بعث شوقه وأثاره ، ولكنه وقع فى رواية الأدباء بالسين المهملة ، ومعناه دفعه إلى هذا ، ووقع فى رواية النحاة « ياليت عدة حول كله رجب » برفع « رجب » على أنه خبر ليت على المشهور من لغة العرب ، ولعل السر فى رواية النحاة أنهم لم يقفوا من هذه القصيدة إلا على بيت الشاهد فرووه

... ...

على الأشهر الأعرف من لغاة العرب ، ولـكنك قد رأيت الأبيات المتصلة بالبيت من قبله ومن قبلها ، وكلها تنادى بأن الرواية بالنصب ، وليس ذلك عجيبا من لغة العرب ، فقد مرّ بك فى باب « إن وأخواتها » أن من لغات العرب نصب المبتدإ والخبر جميعا بعد « إن وأخواتها » ومن ذلك قول الشاعر :

إذا جَنَّ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلْتأْتِ وَلْتَكُنْ خُطاكَ خِفافًا ؛ إنَّ حُرَّاسَنَا أُسْدَا

وقول العمانى :

كأنَّ أُذْنَيْهِ إذا تَشَوَّفَا قادِمَةً أوْ قلَمًا مُحَرَّفَا

ومنه فى ليت بذاتها قول الراجز :

* يا لَيْتَ أيَّامَ الصِّبَا رَواجِعَا *

الإعراب : « لـكنه » لـكن : حرف استدراك ونصب مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب وضمير الغائب العائد إلى الغزال اسمه مبنى على الضم فى محل نصب « ساقه » ساق : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وضمير الغائب مفعول به مبنى على الضم فى محل نصب « أن » حرف مصدرى مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « قيل » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « ذا » اسم إشارة مبتدأ مبنى على السكون فى محل رفع « رجب » خبر المبتدإ مرفوع بالضمة الظاهرة ، والجملة من المبتدإ والخبر فى محل رفع نائب فاعل قيل ، وأن المصدرية مع مادخلت عليه فى تأويل مصدر فاعل ساق ، والجملة من ساق وفاعله فى محل رفع خبر لـكن ، « ياليت » يا : حرف نداء ، والمنادى به محذوف ، ليت : حرف تمن ونصب مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « عدة » اسم ليت منصوب بليت وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « حول » مضاف إليه مجرور بالـكسرة الظاهرة « كله » كل : توكيد لحول مجرور بالـكسرة الظاهرة ، وهو مضاف والضمير العائد إلى حول مضاف إليه مبنى على الـكسر فى محل جر « رجبا » خبر ليت منصوب به على لغة قوم ينصبون الجزءين بالحروف المشبهة بالفعل فى المعنى وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله : «حول كله» حيث أكد النـكرة التى هى قوله «حول» بقوله «كله» وهذه النـكرة محدودة ، لأنها وضعت لتدل على مدة لها ابتداء وانتهاء ، وهذا التوكيد من ألفاظ الإحاطة والشمول ، وتوكيد النـكرة فى مثل هذه الحالة جائز عند الأخفش والـكوفيين ، وهو الذى اختاره ابن مالك وصححه ، والبصريون يمنعونه مطلقا ، نعنى سواء أكانت النـكرة محدودة

وقوله :

* تَحْمِلُنِى الذَّلْفَاء حَوْلا أَكْتَعَا(١) *

كشهر ويوم وأسبوع وعام وسنة أم لم تكن محدودة كلحظة وزمان ومدة ، وسواء أكان التوكيد من ألفاظ الإحاطة والشمول ككل وجميع وتوابعهما أم لم يكن ، والحجة قائمة على البصريين بورود ذلك فى الشعر العربى المحتج به كما فى هذا البيت والبيت الذى بعده .

وههنا أمران يتعلقان بالبيت المستشهد به نرى لزاما أن ندلك عليهما :

الأول : « رجب » هل هو اسم منصرف أم غير منصرف ؟

والجواب عن هذا أن نقول لك : قال سعد الدين التفتازانى فى حاشيته على الكشاف : إن أريد برجب وصفر معينان فهما غير منصرفين ، وإن أريد بهما غير معينين فهما منصرفان ، وقال ناصر الدين اللقانى : وكأن وجه ذلك أن المعين منهما معدول عن المقرون بأل ، وذلك كما قالوه فى سحر : إن أريد به سحر يوم بعينه كان معدولا عن السحر فيكون ممنوعا من الصرف ، وإن أريد به سحر يوم أى يوم فهو غير معدول فهو منصرف ، وعلى ذلك يكون ما أريد به معين منهما مشتملا على العلمية والعدل فهو ممنوع من الصرف لاجتماع هاتين العلتين ، وقد يقال : إن رجب وصفر مشتملان على العلمية والتأنيث باعتبار المدة فيكونان ممنوعين من الصرف للعلمية والتأنيث .

الثانى : قال ابن هشام الأنصارى : « ومن أنشد كالناظم وابنه :

* ياليت عدة شهر كله رجب *

فقد حرفه وغيره ؛ لأن المعنى يفسد على هذه الرواية ، وذلك لأن الشاعر تمنى أن يكون عدة الحول من أوله إلى آخره رجبا لما رأى فى رجب من الخير ، ولا يتمنى أن تكون عدة الشهر كله رجبا ؛ لأن الشهر الواحد لا يكون بعضه رجبا وبعضه غير رجب حتى يتمنى أن يكون كله رجبا» انتهى ببعض إيضاح .

(١) قد تقدم شرح هذا الشاهد قريبا فارجع إليه (فى ص ٣٦١ من هذا الجزء) والشاهد فيه هنا قوله : « حولا أكتعا » حيث أكد النكرة التى هى قوله « حولا » بقوله « أكتعا » والنكرة من الألفاظ المحدودة لأنها وضعت لتدل على مدة معلومة المقدار ذات أول وآخر معلومين ، والتوكيد من ألفاظ الإحاطة والشمول ، لأن « أكتع » من أخوات « أجمع » الدالة على ذلك ، فاعرفه .

وقوله :

٨٠٠ * قَدْ صَرَّتِ الْبَكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعَا *

٨٠٠ — هذا بيت من الرجز المشطور ، لايعلم قائله ، حتى ذكر كثير من العلماء أنه مصنوع ، وبعضهم يروى بعده :

* حَتَّى الضِّيَاءِ بِالدُّجَى تَقَنَّعَا *

وبعضهم يروى قبله :

* إِنَّا إِذَا خُطَّافُنَا تَقَعْقَعَا *

ولعلك إذا تأملت فيما يذكرونه سابقا على البيت المستشهد به أولاحقا له يستقيم عندك قول من قال : إن البيت مصنوع ؛ فإن الاتصال بينه وبين مايذكر معه غير تام .

اللغة : « خطافنا » الخطاف — بضم الخاء وتشديد الطاء — حديدة معقوفة تكون فى جانبى بكرة البئر « تقعقعا » التقعقع : صوت يحدث من قرع شىء يابس كالحديد بآخر مثله ، وقد ورد فى خطبة الحجاج بن يوسف الثقفى مقدمه العراق « إنى والله ما يقعقع لى بالشنان » أى مايصوت « صرت البكرة » صوتت ، والصرير : الصوت ، وقالوا للكلام الذى لايؤبه له : إنه صرير باب ، أو صوت ذباب ، ويقال : صريصر صريرا ، إذا سمع له صوت شديد ، والبكرة — بفتح فسكون — خشبة مستديرة فى وسطها محز يحبس الحبل يستقى عليها .

الإعراب : « قد » حرف تحقيق مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « صرت » صر : فعل ماض مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، والتاء حرف دالّ على التأنيث مبنى على السكون لامحل له من الإعراب ، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين « البكرة » فاعل صرت مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « يوما » ظرف زمان منصوب بصرت ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « أجمعا » توكيد لقوله « يوما » منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله : « يوما أجمعا » حيث أكد النكرة — وهى قوله : « يوما » — بقوله : « أجمعا » وهذه النكرة محدودة ؛ لأنها وضعت للدلالة على زمن معلوم المدة معلوم المبتدأ والمنتهى ، ولفظ التوكيد من ألفاظ الإحاطة والشمول ، وقد بينا لك فى شرح الشواهد السابقة آراء العلماء فى هذه المسألة .

(وعَنْ نُحاةِ البَصْرَةِ المَنْعُ شَمِلْ) أى عَمَّ المفيدَ وغيرَ المفيد ، ولا يجوز « صُمْتُ زَمَنًا كُلَّهُ » ولا « شَهْرًا نَفْسَهُ » .

(وَاُغْنَ بِكِلْتَا فى مُثَنًّى وَكِلاَ * عَنْ) تثنية (وَزْنِ فَعْلاَءَ وَوَزْنِ أَفْعَلاَ) كما استغنى بتثنية « سِىٍّ » عن تثنية سَوَاء ، فلا يجوز « جاء الزَّيْدَانِ أَجْمَعَانِ » ولا « الهِنْدَانِ جَمْعَاوَانِ » ، وأجاز ذلك الكوفيون والأخفش قياساً معترفين بعدم السماع .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : المشهور أن « كِلاَ » للمذكر « وكِلْتَا » للمؤنث ، قال فى التسهيل: وقد يُسْتَغْنَى بكليهما عن كلتيهما ، أشار بذلك إلى قوله :

٨٠١ — * يَمُتُّ بِقُرْبَى الزَّيْنَبَيْنِ كِلَيْهِمَا *

---

٨٠١ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* إِلَيْكَ ، وقُرْبَى خالِدٍ وحَبِيبِ *

قال العينى (٤ / ١٠٦ بهامش خزانة الأدب) : « أقول قائله هشام بن معاوية » .

اللغة : « يمت » يتقرب ويتوسل ، تقول: « مت فلان إلى فلان يمت » من باب نصر — متا ومتاتا ، تريد أنه توسل إليه ، وكل شىء توسلت به إلى غيرك فهو ماتة ، وجمعه موات ، بتشديد آخره ، وقياس نظائره أن يكون من باب ضرب ؛ لأن المضعف اللازم كثر مجيئه كذلك ؛ إلا أنه خرج عن قياس أمثاله « بقربى » بضم القاف وسكون الراء — أى القرابة « الزينبين » مثنى زينب ، وهو علم امرأة ، و « خالد » و « حبيب » من أعلام الرجال .

الإعراب : « يمت » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو « بقربى » الباء حرف جر مبنى على الكسر لامحل له من الإعراب ، وقربى : مجرور بالباء ، وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، والجار والمجرور متعلق بقوله يمت ، وقربى مضاف و « الزينبين » مضاف إليه ، مجرور بالياء المفتوح ماقبلها المكسور مابعدها لأنه مثنى ، والنون عوض عن التنوين فى الاسم المفرد « كليهما » توكيد للزينبين ، وتوكيد المجرور مجرور ، وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه ملحق بالمثنى ، والضمير مضاف إليه «إليك» جار ومجرور متعلق بقوله «يمت» أيضا « وقربى » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، قربى : معطوف على قربى السابق مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهو مضاف و « خالد » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة

وقال ابن عصفور : هو من تذكير المؤنث حملا على المعنى للضرورة ، كأنه قال : بقُرْبَى الشخصين .

الثانى : ذكر فى التسهيل أيضاً أنه قد يُسْتَغنى عن كليهما وكلتيهما بكُلِّهما ؛ فيقال على هذا : « جاء الزيدان كُلُهُمَا » « والهندان كُلُّهُمَا » .

(وَإِنْ تُؤَكِّدِ الضَّمِيرَ المُتَّصِلْ) مستتراً كان أو بارزاً (بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ فَبَعْدَ) الضمير (المُنْفَصِلْ) حتما (عَنَيْتُ) المتصلَ (ذا الرَّفْعِ) نحو : « قُمْ أَنْتَ نَفْسُكَ ، أو عَيْنُكَ ، وقُومُوا أَنْتُمْ أَنْفُسُكُمْ ، أو أَعْيُنُكُمْ » ؛ فلا يجوز : قم نفسُكَ ، ولا قوموا أعينكم ، بخلاف « قام الزَّيْدُونَ أَنْفُسُهُمْ » فيمتنع الضمير ، وبخلاف « ضربتهم أَنْفُسَهُمْ ، ومررتُ بهم أَعْيُنِهِم » فالضمير جائز، لا واجب .

﴿ تنبيه ﴾ : ما اقتضاه كلامه هنا من وجوب الفصل بالضمير المنفصل هو ما صرَّح به فى شرح الكافية ، ونَصَّ عليه غيرُه ، وعبارة التسهيل تقتضي عدم الوجوب . اهـ .

« وحبيب » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، حبيب : معطوف على خالد ، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « الزينبين كليهما » حيث أكد المثنى المؤنث الذى هو قوله « الزينبين » بالاسم الموضوع للاستعمال فى توكيد مثنى المذكر وهو قوله « كليهما » والذى ذكره الشارح رحمه الله يحتمل وجهين : الأول : أن ابن مالك رحمه الله قد وجه هذا الكلام توجيها وأن ابن عصفور وجهه توجيها آخر ، وعلى هذا يكون حاصل توجيه ابن مالك أن الشاعر استغنى عن « كلتيهما » بذكر « كليهما » لكون المعنى مفهوما ، ويكون حاصل توجيه ابن عصفور أن الشاعر أول « الزينبين » بالشخصين ونحوه مما هو مذكر ؛ فصار الذى يؤكده هو اللفظ الموضوع لتوكيد المذكر ، والوجه الثانى من الوجهين اللذين يحتملهما كلام الشارح أن يكون ذكر كلام ابن عصفور تأييدا وإيضاحا لما نقله عن ابن مالك ، وعلى هذا يكون الوجه الذى نقل عنهما واحدا لكن أحد الكلامين — وهو كلام ابن عصفور — تعليل للكلام الآخر وهو كلام ابن مالك ، وحاصل ذلك أن الشاعر أكد بكليهما استغناء به عن كلتيهما، ووجه الاستغناء بهذا عن ذلك أنه أول الاسم الموضوع للمثنى المؤنث وهو قوله « الزينبين » بما هو مذكر كالشخصين ، فافهم هذا وتدبره .

(وأكَّدُوا بِمَا سِوَاهُمَا) أى بما سوى النفس والعين (والقَيْدُ) المذكور (لَنْ يُلْتَزَمَا) فقالوا : « قوموا كلكم ، وجاءوا كلهم » من غير فَصْل بالضمير المنفصل ، ولو قلت : « قوموا أنتم كلكم ، وجاءوا هم كلهم » لكان حسناً .

(وَمَا مِنَ التَّوْكِيدِ لَفْظِيٌّ يَجِي * مُكَرَّرًا) ما : مبتدأ موصول ، ولفظى : خبر مبتدأ محذوف هو العائد ، والمبتدأ مع خبره صلة « ما » ، وجاز حذف صدر الصلة ــ وهو العائد ــ للطول بالجار والمجرور ، وهو متعلق باستقرار على أنه حال من الضمير المستتر فى الخبر ، إذ هو فى تأويل المشتق ، و « مكرراً » : حال من فاعل « يَجِي » المستتر ، وجملة « يجى » خبر الموصول : أى النوعُ الثانى من نوعى التوكيد ، وهو التوكيد اللفظى ، هو : إعادةُ اللفظِ أو تقويتُه بمُوافِقِهِ مَعْنًى ، كذا عَرَّفَه فى التسهيل ، فالأول يكون فى الاسم ، والفعل ، والحرف ، والمركب غير الجملة ، والجملة ، نحو : « جاء زيد زيد » ، « ونكاحها باطلٌ باطلٌ باطل » ، وقوله :

٨٠٢ ــ فإيَّاكَ إيَّاكَ المِرَاءَ ؛ فإنَّهُ إلى الشرِّ دَعَّاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبُ

٨٠٢ ــ هذا بيت من الطويل ، وقبله قوله :

وَمَنْ ذا الَّذِي يَرْجُو الْأَبَاعِدُ نَفْعَهُ إذا هُوَ لَمْ تَصْلُحْ عَلَيْهِ الْأَقارِبُ

وهذان البيتان من كلام الفضل بن عبد الرحمن القرشى .

اللغة : « المراء » بكسر الميم ، بزنة الكتاب ــ مصدر « مارى فلان فلانا » أى جادله ، أو دافعه عن الحق ولم يذعن له مع ظهوره ووضوح أمره ، ويقال : لا يكون المراء إلا اعتراضا ، أما الجدال فقد يكون ابتداء وقد يكون اعتراضا « دعاء » صيغة مبالغة لداع الذى هو اسم فاعل « دعاه يدعوه » أى طلب حضوره « جالب » اسم فاعل فعله « جلب الأمر يجلبه » من بابى نصر وضرب ــ إذا ساقه من موضع إلى آخر ، والأصل فيه الجلب للتجارة ، وهو أن يجيء بالشيء من بلد إلى بلد آخر ينفق فيه ويروج ، وأراد هنا أن المراء يكون سببا للشر .

الإعراب : « إياك » إيا : مفعول به لفعل محذوف وجوبا ، وأصل الكلام أحذرك ، فلما حذف الفعل انفصل الضمير ، والكاف حرف خطاب « إياك » توكيد للأول « المراء » مفعول ثان لأحذر المحذوف منصوب بالفتحة الظاهرة ، هذا رأى الناظم وابنه ومن ذهب مذهبهما ، وخلاصته

ونحو : « قام قام زيد » ، ونحو : « نَعَمْ نَعَمْ » ، وكقوله :

٨٠٣ — * فَحَتَّامَ حَتَّامَ الْعَنَاءُ الْمُطَوَّلُ ؟ *

أن العامل فى « إياك » فعل ينصب مفعولين مثل احذر ، أو جنب ؛ والجمهور على أن العامل فى « إياك » تقديره باعد ، وهو لاينصب إلا مفعولا واحدا ، وعلى هذا يكون قوله « المراء » منصوبا على نزع الخافض ، وكأنه قال : باعد نفسك من المراء ، وسيأتى بيان هذه المسألة تفصيلا فى باب التحذير « فإنه » الفاء حرف تعليل ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، إن : حرف توكيد ونصب ، وضمير الغائب اسمه مبنى على الضم فى محل نصب « إلى الشر » جار ومجرور متعلق بقوله « دعاء » الآتى « دعاء » خبر إن مرفوع بالضمة الظاهرة « وللشر » الواو حرف عطف ، واللام حرف جر ، والشر : مجرور باللام ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بقوله جالب « جالب » معطوف على قوله دعاء الواقع خبر لإن .

الشاهد فيه : قوله « فإياك إياك » فإنه توكيد لفظى بإعادة المؤكد بلفظه ، والشارح يمثل به لتوكيد المفرد بالمفرد كما يدل عليه سياقه والإتيان به بين أمثلة توكيد المفرد بالمفرد ، فالمؤكد هو المفعول به وحده ، ومن الناس من ذهب إلى أن هذا من توكيد جملة بجملة ؛ ووجه ما ذهب إليه أن الضمير المنصوب لا بد له من عامل يعمل فيه النصب ، وهذا العامل فعل ، ولهذا الفعل فاعل ، فيكون معنا فعل وفاعله ومفعوله ، والضمير المؤكد بهذه المنزلة ، والضمير الواقع تأكيدا مثله ، فيجتمع جملتان تؤكد الثانية منهما أولاها . وليس الذى ذهب إليه بلازم ؛ فإنا نسلم أن الضمير الأول المؤكد يحتاج إلى عامل ينصبه كما قال ، وهذا العامل فعل ، ولهذا الفعل فاعل ، ولكنا لا نسلم أنه يلزم تأكيد هذه الجملة برمتها ، بل قد يكون الغرض تأكيد المفعول به وحده ، ألا ترى أننى قد أقول لك « اضرب خالدا خالدا » إذا كنت أريد تقوية كون المضروب هو خالدا ، مثلا ، وهذا ظاهر إن شاء الله .

٨٠٣ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* فَتِلْكَ وُلَاةُ السُّوءِ قَدْ طَالَ مُكْثُهُمْ *

وهذا البيت من قصيدة للكميت بن زيد الأسدى من قصائده الهاشميات ، ومطلع هذه القصيدة قوله :

أَلَا هَلْ عَمٍ فِى رَأْيِهِ مُتَأَمِّلُ ؟ وَهَلْ مُدْبِرٌ بَعْدَ الإِسَاءَةِ مُقْبِلُ ؟

وقد سبق لنا ذكر هذا المطلع وبعض أبيات تتلوه فى شرح الشاهد (رقم ١٥٤) فى شواهد باب المبتدأ والخبر ، وقبل البيت المستشهد به ههنا قوله :

... ...

أَتَصْلُحُ دُنْيَانَا جَمِيعاً وَدِينُنَا ... عَلَى ما بِهِ ضَاعَ السَّوَامُ الْمُؤَبَّلُ
وَلَوْ وُلِّىَ الهُوجُ الثَّوَائِجُ بِالَّذِى ... وُلِينَا بِهِ مَا دَعْدَعَ الْمُتَرَخِّلُ
بُرِينَا كَبَرْىِ الْقِدْحِ أَوْهَنَ مَتْنَهُ ... مِنَ الْقَوْمِ لاشَارٍ وَلا مُتَنَبِّلُ
وِلايَةَ سِلْغَدٍّ أَلَفَّ كَأَنَّهُ ... مِنَ الرَّهَقِ الْمَخْلُوطِ بِالنُّوكِ أَثْوَلُ
هُوَ الأَضْبَطُ الْهَوَّاسُ فِينَا شَجَاعَةً ... وَفِيمَنْ يُعَادِيهِ الْهِجَفُّ الْمُثَقَّلُ
كَأَنَّ كِتَابَ اللهِ يُعْنَى بِأَمْرِهِ ... وَبِالنَّهْىِ فِيهِ الْكَوْدَنِيُّ الْمُرَكَّلُ
أَلَمْ يَتَدَبَّرْ آيَةً فَتَدُلَّهُ ... عَلَى تَرْكِ مَا يَأْتِى ، أَوِ الْقَلْبُ مُقْفَلُ
فَتِلْكَ وُلاةُ السُّوءِ قَدْ طَالَ مُلْكُهُمْ ... فَحَتَّامَ ... البيت ، وبعده :
رَضُوا بِفِعَالِ السُّوءِ فى أَهْلِ دِينِهِمْ ... فَقَدْ أَيْتَمُوا طَوْرًا عِداءً وَأَثْكَلُوا

اللغة : « أتصلح دنيانا جميعا — البيت » يروى تصلح بفتح حرف المضارعة مضارعا من الثلاثى على أن قوله « دنيانا » فاعل ، ويروى بضم حرف المضارعة على أن ماضيه أصلح ودنيانا مفعوله ، والسوام : مارعى من المال ، تقول : سامت الماشية تسوم سوما ، أى رعت ، والمسيم — بضم الميم — الراعى ، قال الشاعر :

* وَهُلْكُ الْمُسِيمِ هُلْكُ السَّوامِ *

والمؤبل : الكثير . يقول : أتصلح الدنيا والدين على جوركم وفسادكم وعلى ماضاع من السوام الكثير « ولو ولى الهوج الثوائج — البيت » يقول : لو أنه ولى على الغنم بمثل ماولى علينا لم يبق منها شئ ولذهبت كلها ، والثوائج : الضأن ، وهى جمع ثائج أو ثائجة اسم الفاعل من ثأجت الغنم تثأج ثؤاجا : أى صوتت ، وقال الشاعر :

* إِذا ثَأَجُوا كَثُؤاجِ الْغَنَمِ *

ودعدع : زجر ، والمترخل : صاحب الرخال ، والرخال — بضم الراء وفتح الخاء المعجمة — جمع رخل ، ونظيره ظئر وظؤار ، والرخل : الحمل . يقول : لو أن الراعى ولى غنمه بمثل مايلينا هؤلاء الناس لهلكت غنمه وذهبت « برينا كبرى القدح أوهن متنه — البيت » برينا : قطعنا كما يقطع القدح ويبرى ، وأوهن متنه : أضعفه ، والشارى : البائع ، والمتنبل : صاحب النبل ،

... ...

ومتى ولى نحت القداح غير حاذق به أفسده «ولاية سلغد ألف كأنه — البيت» السلغد — بوزن جردحل — أصله الذئب ، وقال الراجز :

وَيْلُ أُمِّ سَعْدٍ سَعْدَا قَدْ وَلَدَتْ سِلْغَدَّا

والألف : الأحمق ، والرهق — بفتح الراء والهاء جميعا — الخبث ، وهو أيضا الفسق ، ويقال « فى فلان رهق » إذا كان يركب ما لا خير فيه ، والنوك : الحمق ، ويقال : رجل أنوك « هو الأضبط الهواس فينا شجاعة — البيت » الأضبط : الشديد ، والهواس : الأسد ، يقول : هو علينا كالأسد ، والهجف — بكسر الهاء وفتح الجيم — الظليم ، ويطلق الأضبط على الذى يعمل بكلتا يديه ، والهواس على الذى يقضى ليله ساهراً يجىء ويذهب ؛ يقول : هو على أهل دولته أسد جائر ، وعلى أعدائه نعامة من ضعفه «كأن كتاب الله يعنى بأمره — البيت» يعنى — بالبناء للمجهول — يهتم ، والمراد بأمره ونهيه ما وقع فى الكتاب الكريم من الأوامر والنواهى ، والكودنى : البليد كأنه كودن : أى برذون ، شبهه فى تثاقله بالبرذون ، والمركل : الذى يضرب به صاحبه وراكبه برجله يستحثه من بطئه « ألم يتدبر آية فتدله — البيت » يروى « ألم يتدبر رأيه » وقوله : « فتلك ولاة السوء قد طال ملكهم — البيت » ولاة السوء : أراد الملوك فى ملكهم وسلطانهم ، وحتام : بمعنى إلى متى ، لحتى غائية ، وما بعدها استفهامية وحذفت ألفها فرقا بين الخبر والاستفهام : أى فرقا بين ما الموصولة والاستفهامية ، والعناء — بفتح العين المهملة — المشقة والتعب ، والمطول : الطويل « رضوا بفعال السوء فى أهل دينهم — البيت » فعال السوء : الظلم ، والعداء : الموالاة بين الشيئين ، ومنه قول امرىء القيس :

فَعَادَى عِدَاءً بَيْنَ ثَوْرٍ وَنَعْجَةٍ دِرَاكاً وَلَمْ يُنْضَحْ بِمَاءٍ فَيُغْسَلِ

أى والى وتابع طعن هذه وهذه ، ويروى « عداء » بفتح العين المهملة ، وهو الظلم ، يريد أيتموا الصبيان وأثكلوا الأمهات بقتل الحسين وزيد بن على ، رضى الله عنهما ! .

الإعراب : « حتام » حتى : حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وما : اسم استفهام مبنى على السكون فى محل جر ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « حتام » جار ومجرور توكيد للجار والمجرور السابق « العناء » مبتدأ مؤخر ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « المطول » نعت للعناء مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « حتام حتام » فإنه توكيد لفظى بإعادة الأول بلفظه ، وهو من نوع توكيد المركب غير الجملة بمركب غير جملة ، فإن الجار والمجرور مركب من كلمتين ، ولكنه مركب غير تام : أى لا يفيد فائدة الجملة ، وهذا كلام لا يحتاج إلى توضيح .

والجملة (كَقَوْلِكَ أُدْرُجِى أُدْرُجِى) وقوله :

٨٠٤ — * لَكَ اللهُ لَكَ اللهُ *

---

٨٠٤ — هذا عجز بيت من مجزوء الوافر ، أو من الهزج ، وهو بتمامه مع بيت سابق عليه هكذا :

أَيَا مَنْ لَسْتُ أَقْلاَهُ وَلا فى البُعْدِ أَنْسَاهُ

لَكَ اللهُ عَلَى ذَاكَ لَكَ اللهُ لَكَ اللهُ

ولم أعثر له على نسبة إلى قائل .

اللغة : « أقلاه » فعل مضارع من القلى ، وهو البغض والكراهية الشديدة ، والمشهور فى هذا الفعل « قلاه يقليه » مثل رماه يرميه ، ويقال « قلاه يقلوه » مثل غزاه يغزوه ، وحكى ابن جنى « قلاه يقلاه » مثل أباه يأباه ، و « قليه يقلاه » مثل رضيه يرضاه ، والفعل المضارع الذى فى بيت الشاهد يحتمل أن يكون من إحدى اللغتين اللتين حكاهما ابن جنى ، قال فى اللسان : « ابن سيدة : قليته قلى وقلاء ومقلية : أبغضته وكرهته غاية الكراهة فتركته ، وحكى سيبويه قلى يقلى — مثل أبى يأبى — وهو نادر ، شبهوا الألف بالهمزة ، وله نظائر قد حكاها كلها أو جلها ، وحكى ابن جنى قلاه وقليه — الأخيرة كرضى — قال : وأرى يقلى إنما هو على قلى — كرضى يرضى — وحكى ابن الأعرابى قليته — كرميته — فى الهجر ، قلى — مكسور ومقصور — وحكى فى البغض قليته — بالكسر — أقلاه على القياس ، وكذلك رواه عنه ثعلب ، وتقلى الشىء — بتشديد اللام — تبغض ، قال ابن هرمة :

فَأَصْبَحْتُ لا أَقْلِى الحَيَاةَ وَطُولَهَا أَخِيرًا ، وَقَدْ كَانَتْ إِلَىَّ تَقَلَّتِ

وقال كثير عزة :

أَسِيئِى بِنَا أَوْ أَحْسِنِى ، لا مَلُومَةً لَدَيْنَا ، وَلا مَقْلِيَّةً إِنْ تَقَلَّتِ

المعنى : يدعو لمخاطبه بأن يكون الله حافظا له وكالئا إياه وراعيا .

الإعراب : «لك» اللام حرف جر مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والكاف ضمير المخاطب مبنى على الفتح فى محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « الله » مبتدأ مؤخر ، مرفوع بالضمة الظاهرة « لك الله » جملة من مبتدأ وخبر مثل السابقة ، وهذه الجملة مؤكدة للجملة الأولى .

الشاهد فيه : قوله « لك الله لك الله » فإن الجملة الثانية تأكيد لفظى للجملة الأولى .

والثانى كقوله :

٨٠٥ — * أنْتَ بِالخَيْرِ حَقِيقٌ قَمِنُ *

٨٠٥ — هذا نصف بيت من الرمل، ولم أعثر له على سابق أو لاحق، ولا نسبة إلى قائل معين .

اللغة : « قمن » هو بفتح القاف وكسر الميم — بمعنى حقيق وجدير وخليق ، يقال : فلان قمن أن يفعل كذا — بفتح القاف والميم جميعاً — وفلان قمن أن يفعل كذا — بفتح القاف وكسر الميم — وفلان قمين أن يفعل كذا، على زنة جدير وحقيق وحرى"، فمن قال: قمن — بفتح القاف والميم جميعاً — أراد المصدر ، فلم يثن ولم يجمع ولم يؤنث ، بل يقول : هما قمن أن يفعلا ذلك ، وهم قمن أن يفعلوا ذلك ، وهن قمن أن يفعلن ذلك ، ومن قال : قمن — بكسر الميم — أراد الوصف فثنى وجمع وأنث ، فقال : هما قمنان ، وهن قمنات ، وهم قمنون ، وكذلك من قال : قمين ، وقال الشاعر ، وهو قيس بن الخطيم :

إذَا جَاوَزَ الْإِثْنَيْنِ سِرٌّ فَإنَّهُ بِنَثٍّ وَتَكْثِيرِ الْوُشَاةِ قَمِينُ

قال ابن كيسان : قمين بمعنى حرى"، مأخوذ من « تقمنت الشيء » إذا أشرفت على أن تأخذه ، وقال غيره : مأخوذ من القمين بمعنى السريع والقريب ، وقال ابن سيدة : هو قمن — بفتح الميم — بكذا ، وقمن منه ، وقمن — بكسر الميم — وقمين : أى حر وخليق وجدير .
وقال ابن برى : شاهد قمن — بالفتح — قول الحارث بن خالد المخزومى :

مَنْ كَانَ يَسْأَلُ عَنَّا أَيْنَ مَنْزِلُنَا فَالْأُقْحُوانَةُ مِنَّا مَنْزِلٌ قَمَنُ

وشاهد قمن — بالكسر — قول الحويدرة :

وَمُنَاخِ غَيْرِ تَئِيَّةٍ عَرَّسْتُهُ قَمِنٍ مِنَ الْحِدْثَانِ نَابِى الْمَضْجَعِ

و « هذا المنزل لك موطن قمن » أى جدير أن تسكنه . ويقال : « أقمن بهذا الأمر أن يكون كذا ؟ » أى أخلق به ، وفى الحديث : « نهيت عن القراءة فى الركوع والسجود ، فأما الركوع فعظموا الرب فيه ، وأما السجود فأكثروا فيه من الدعاء ، فإنه قمن أن يستجاب لكم » .

الإعراب : « أنت » ضمير منفصل مبتدأ مبنى على الفتح فى محل رفع « بالخير » الباء حرف جر ، والخير : مجرور بالباء ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بقوله : حقيق الآتى « حقيق » خبر المبتدأ مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « قمن » توكيد لفظى لقوله حقيق ، وتوكيد المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله : « حقيق قمن » فإنه توكيد لفظى بإعادة الأول بلفظ آخر غير لفظه مرادف له فى المعنى ، فإن « قمن » بمعنى حقيق على ما بيناه فى لغة الشاهد ، ولفظاهما مختلفان .

وقوله :

٨٠٦ — وَقُلْنَ عَلَى الفِرْدَوْسِ أَوَّلُ مَشْرَبٍ أَجَلْ جَيْرِ إِنْ كَانَتْ أُبِيحَتْ دَعَاثِرُهْ

٨٠٦ — هذا بيت من الطويل ، وقائله مضرس بن ربعى ، وقبله قوله :

فَلَمَّا لَحِقْنَاهُمْ قَرَأْنَا عَلَيْهِمُ تَحِيَّةَ مُوسَى رَبَّهُ إِذْ يُحَاوِرُهْ

وَقُلْنَ عَلَى الفِرْدَوْسِ أَوَّلُ مَشْرَبٍ أَجَلْ جَيْرِ البيت ... ، وبعده :

فَأَمَّا الأَصِيلُ الحِلْمِ مِنَّا فَزَاجِرٌ خُفَافًا حَلالاً أَوْ مُشِيرٌ فَذَاعِرُهْ

وَأَمَّا بُغَاةُ اللَّهْوِ مِنَّا وَمِنْهُمُ مَعَ الرَّبْرَبِ البَالِي الحِسَانِ مَحَاجِرُهْ

فَلَمَّا رَأَيْنَا بَعْضَ مَنْ كَانَ مِنْهُمُ أَذَى القَوْلِ مَخْبُوءًا لَنَا وَهْوَ آخِرُهْ

صَرَفْنَا وَلَمْ نَمْلِكْ دُمُوعًا كَأَنَّهَا بَوَادِي جُمَانٍ بَيْنَ أَيْدٍ تُنَاثِرُهْ

فَأَلْقَتْ عَصَا التَّسْيَارِ عَنْهَا وَخَيَّمَتْ بِأَرْجَاءِ عَذْبِ المَاءِ بِيضٍ حَفَائِرُهْ

وقد وقع فى شعر طفيل الغنوى قصيدة لامية فيها بيت الشاهد مع بعض تغيير فى ألفاظه ، وهو هكذا :

وَقُلْنَ : أَلاَ البُرْدِيُّ أَوَّلُ مَشْرَبٍ أَجَلْ جَيْرِ إِنْ كَانَتْ أُبِيحَتْ أَسَافِلُهْ

وانظر لسان العرب (ج ى ر) ومعجم البلدان لياقوت (مادة الفردوس) .

اللغة : « قلن » فعل ماض مسند لنون الإناث من القول « الفردوس » — بكسر الفاء وسكون الراء ، بزنة جردحل — يفسره الصبان بالبستان ، وهو معنى لغوى من معانى هذا اللفظ ولكنه كلام من لم يطلع على بقية الأبيات ، والصواب أن الفردوس هنا اسم لماء فى بلاد بنى يربوع ، وهو أيضاً اسم لروضة بعينها دون اليمامة ، وقال متمم بن نويرة اليربوعى :

وَرَدَّ عَلَيْهِمْ سَرْحَهُمْ حَوْلَ دَارِهِمْ ضِرَابٌ وَلَمْ يَسْتَأْنِفِ المُتَوَحِّدُ

حُلُولٌ بِفِرْدَوْسِ الأَيَادِ ، وَأَقْبَلَتْ سَرَاةُ بَنِي البَرْشَاءِ لَمَّا تَأَبَّدُوا

وقال بعض أهل اللغة : الفردوس اسم ماء بعينه لبنى تميم عن يمين الحاج من الكوفة ، ومن العلماء من يرويه « ألا الفردوس » بحرف الاستفتاح . « أجل » حرف جواب مثل نعم فى الوزن ، يقع فى التصديق وجواباً للمستفهم ، إلا أنهم يستحسنون استعماله فى التصديق كما يستحسنون استعمال نعم فى جواب الاستفهام « جير » — بفتح الجيم وسكون الياء وكسر الراء المهملة —

... ...

على ماهو الأصل فى التخلص من التقاء الساكنين ، وربما فتحوا الراء وجعلوها مثل أين وكيف وقصدوا بذلك التخفيف « إن » هى فى كتب النحاة بكسر الهمزة على أنها شرطية ، وقد ضبطت فى لسان العرب ضبط القلم بفتح الهمزة على أنها مصدرية ولام التعليل مقدرة قبلها «أبيحت» فعل ماض مبنى للمجهول من الإباحة ، ضد المنع والحظر ، أى سوغت للواردين وأبيح لهم أن يستقوا منها ، ويجوز أن يكون من قولهم : «أباح فلان حمى فلان ، واستباحه» إذا انتهك حرمته ، ومنه قول الشاعر ، وهو من شواهد هذا الكتاب فى باب الاستثناء :

أَبَحْنَا حَيَّهُمْ قَتْلاً وَأَسْرًا عَدَا الشَّمْطَاءِ والطِّفْلِ الصَّغِيرِ

« دعاثره » جمع دعثور — بوزن عصفور — وهو الحوض الذى لم يتأنق صانعه فى صنعه وكان من حق قياس الجمع أن يقال : « دعاثير » بياء قبل الراء منقلبة عن الواو التى فى المفرد كما يقال : عصافير فى جمع عصفور ، إلا أنهم كثيرا ما يحذفون هذه الياء تخفيفا ، وقد شرحنا هذا واستشهدنا له فى موضع سابق .

الإعراب : « قلن » قال : فعل ماض مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة ، ونون النسوة فاعل مبنى على الفتح فى محل رفع « على الفردوس » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « أول » مبتدأ مؤخر ، وهو مضاف و « مشرب » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة وأعرب العيني — وتبعه الصبان — الجار والمجرور متعلقا بمحذوف حال من نون النسوة فى قوله : قلن ، وجعل قوله : « أول مشرب » مبتدأ خبره محذوف : أى قلن حال كونهن مقيمات على الفردوس أول مشرب لنا ، ولو جعلت الجار والمجرور متعلقا بمحذوف حال من نون النسوة كما جعلاه ، كان الأولى لك أن تجعل قوله : « أول مشرب » خبرا لمبتدأ محذوف ، ويكون تقدير الكلام : وقلن حال كونهن على الفردوس : هذا أول مشرب ، أى أول مكان نرده للشرب ، وإنما أغفلهما عن ذلك أنهما لم يذكرا أن الفردوس اسم لماء بعينه ، والأحسن من هذا كله هو الإعراب الذى صدرنا به ، وذلك من قبل أنه قد روى « ألا الفردوس أول مشرب » وعلى هذه الرواية يتعين فى ألا أن تكون حرف استفتاح مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، والفردوس : يجوز أن يكون مبتدأ ، وأول : خبر ، ومشرب : مضاف إليه ، ويجوز أن يكون الفردوس خبراً مقدماً ، وأول : مبتدأ مؤخراً ، وهو مضاف ، ومشرب : مضاف إليه . وبالجملة فهذه الرواية تحتم أن يكون « الفردوس أول مشرب » من قولهن ، فلتحمل الرواية الأخرى على هذا بقدر الإمكان « أجل » حرف جواب مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « جير » حرف جواب تأكيد لحرف الجواب الأول مبنى على الكسر لامحل له من الإعراب « إن » — بكسر الهمزة — حرف شرط جازم مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « كانت »

وقوله :

٨٠٧ — * صَمِّي لِمَا فَعَلَتْ يَهُودُ صَمَامِ *

فعل ماض فعل الشرط مبنى على الفتح فى محل جزم « أبيحت » أبيح : فعل ماض مبنى للمجهول مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء حرف دال على التأنيث مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى دعاثره الآتى ، وجملة الفعل ونائب فاعله المستتر فيه فى محل نصب خبر كان تقدم على اسمه « دعاثره » دعاثر : اسم كان تأخر عن خبره ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى الفردوس مضاف إليه ، ويجوز أن يكون اسم كان ضميراً مستتراً فيه جوازاً تقديره هى ، وعلى هذا يكون قوله « دعاثره » نائب فاعل قوله أبيحت ومضاف إليه ، وتكون جملة « أبيحت دعاثره » فى محل نصب خبر كان ، وهذا الإعراب خير من السابق الذى يلزم عليه تقديم الخبر الفعلى .

الشاهد فيه : قوله « أجل جير » حيث أكد قوله « أجل » توكيداً لفظياً بقوله : « جير » وذلك من قبيل إعادة الأول بلفظ مرادف له فى المعنى ، وذلك واقع فى الحروف الجوابية وهذا ظاهر إن شاء الله تعالى .

٨٠٧ — هذا عجز بيت من الكامل ، وصدره قوله :

* فَرَّتْ يَهُودُ وَأَسْلَمَتْ جِيرَانَهَا *

وهو للأسود بن يعفر أحد شعراء العرب فى الجاهلية ، وكان من ندماء النعمان بن المنذر وله ترجمة فى الشعر والشعراء لابن قتيبة (١٣٤ أوربة) وطبقات الجمحى ، والأغانى ، وخزانة الأدب (١/١٩٣) وله قصيدتان فى مفضليات الضبى ، « ويعفر » يقال بفتح الياء وضم الفاء ، وبضمهما معاً .

اللغة : « صمى » هو بفتح الصاد وتشديد الميم ، فعل أمر مسند لياء المؤنثة المخاطبة « صمام » بفتح الصاد وآخره مكسور مثل قطام وحزام ، اسم علم للداهية ، والعرب تقول : « صمى صمام » وحرفيته : اخرسى يا داهية ولا تستمعى لمن يطلب إليك الذهاب والانصراف ، وهم يريدون : زيدى واشتدى ولا تنفرجى ، قال فى اللسان : « الجوهرى : يقال للداهية : صمى صمام — مثل قطام وهى الداهية — أى زيدى ، وأنشد ابن برى للأسود بن يعفر (وذكر البيت المستشهد بعجزه) ويقال : صمى ابنة الجبل ، يعنى الصدى ، يضرب أيضا مثلا للداهية الشديدة ، كأنه قيل : اخرسى يا داهية ، ولذلك قيل للحية التى لا تجيب الراقى : صماء ، لأن الرقى لا تنفعها ، والعرب تقول للحرب إذا اشتدت وسفك فيها الدماء الكثيرة : « صمت حصاة بدم » يريدون أن الدماء لما

... ...

سفكت وكثرت استنقعت فى المعركة ، فلو وقعت حصاة على الأرض لم يسمع لها صوت ؛ لأنها لاتقع إلا فى نجيع (أى دم) وهذا المعنى أراد امرؤ القيس بقوله : * صمى ابنة الجبل * ويقال : بل أراد الصدى ، قال ابن برى : قوله : « حصاة بدم » ينبغى أن يكون « حصاة بدمى » بالياء ، وبيت امرئ القيس بكماله هو :

بُدِّلْتُ مِنْ وَائِلٍ وِكِنْدَةَ عَدْ وَانَ وفَهْماً ، صَمِّى ابْنَةَ الجَبَلِ

قَوْمٌ يُحَاجُونَ بِالْبَهَامِ وِنِسْـوانٍ قِصَارٍ كَهَيْئَةِ الحَجَلِ

المحكم : صمت حصاة بدم : أى أن الدم كثر حتى لو ألقيت فيه الحصاة لم يسمع لها صوت ، وأنشد ابن الأعرابى لسدوس بنت ضباب :

إِنِّى إِلى كلِّ أيْسـارٍ ونَادِيَةٍ أدْعُو حُبَيْشًا كما تُدْعَى ابْنَةُ الجَبَلِ

أى أنوه به كما ينوه بابنة الجبل ، وهى الحية ، وهى الداهية العظيمة ، يقال : صمى صمام ، وصمى ابنة الجبل ، والصماء : الداهية ، وقال :

* صَمَّاءَ لا يُبْرِئُهَا طولُ الصَّمَمْ *

أى داهية عارها باق لا تبرئها الحوادث ، وقال الأصمعى فى كتابه فى الأمثال : صمى ابنة الجبل ، يقال ذلك عند الأمر يستفظع ، ويقال : صم يصم صما — من باب فرح — وقال أبو الهيثم : يزعمون أنهم يريدون بابنة الجبل الصدى ، وقال الكميت :

إذا لَقِىَ السَّفِيرَ بِهَا وقالاَ لهَا صَمِّى ابْنَةَ الجَبَلِ السَّفِيرُ

يقول : إذا لقى السفير السفير ، وقالا لهذه الداهية : صمى ابنة الجبل ، قال : ويقال : إنها صخرة ، قال : ويقال : صمى صمام ، وهذامثل إذا أتى بداهية ، ويقال : صمام صمام ، وذلك يحمل على معنيين ، على معنى تصامموا واسكتوا ، وعلى معنى احملوا على العدو» اه بحروفه ، وقال الميدانى : « صمى صمام ، يقال للداهية والحرب : صمام ، على وزن قطام وحذام ، وصمى ابنة الجبل ، وأصلها الحية فيما يقال ، أنشد ابن الأعرابى لسدوس بن ضباب :

إِنِّى إِلى كلِّ أيْسَارٍ وبَادِيَةٍ أدْعُو حُبَيْشًا كما تُدْعَى ابْنَةُ الجَبَلِ

أى أنوه به كما ينوه بابنة الجبل ، وهى الحية ، وإنما يقولون : صمى صمام ، وصمى ابنة الجبل ، إذا أبى الفريقان الصلح ، ولجوا فى الاختلاف : أى لا تجيبى الراقى ، ودومى على حالك قال ابن الأحمر :

... ...

فَرُدُّوا مَا لَدَيْكُمْ مِنْ رِكَابِى وَلَمَّا تَأْتِكُمْ صَمِّى صَمَامِ

فجعلها عبارة عن الداهية ، وقال الكميت :

إذا لَقِىَ السَّفِيرَ بِهَا وَنَادَى لَهَا صَمِّى ابْنَةَ الجَبَلِ السَّفِيرُ

بها ولها رجعان إلى الحرب » اهـ . وقال قبل ذلك بقليل « صمت حصاة بدم » ، قال الأصمعى : أصله أن يكثر القتل وتسفك الدماء حتى إذا وقعت حصاة من يد راميها لم يسمع لها صوت ؛ لأنها لا تقع إلا فى دم ، فهى صماء ، وليست تقع على الأرض فتصوت ، ومثله فى تجاوز الحد : بلغت الدماء الثنن ، وإنما جعل الصمم فعلا للحصاة وهو — أعنى الصمم — انسداد طريق الصوت على السامع حتى لايدخل أذنه لأنهم جعلوا الدم سادا لما يخرج من صوت الحصاة إلى السامع ، فعدوا عدم الخروج كعدم الدخول ، ويجوز أن يقال : جعل الحصاة صماء لأنها لا تسمع صوت نفسها لكثرة الدم ، ولولا ذلك لصوتت فسمعت ، يضرب فى الإسراف فى القتل وكثرة الدم » اهـ . وقال أيضا : « صمى ابنة الجبل ، مهما يقل تقل ـ ابنة الجبل : الصدى ، وهو الصوت يجيبك من الجبل وغيره ، والداهية يقال لها ابنة الجبل أيضا ، وأصلها الحية فيا يقال ، يقول : اسكتى إنما تتكلمين إذا تكلم ، يضرب مثلا للإمعة الذليل : أى أنت تابع لغيرك ، قاله أبو عبيدة » اهـ . وقد أطلنا لك فى النقل عن علماء اللغة لشرح هذه العبارة لأن كلامهم يخالف ما أراد الشارح تبعا لغيره من الاستشهاد بهذا البيت ، والخلاصة أنه لا يختلف أحد فى أن «صمى» فعل أمر مسند لياء المخاطبة المؤنثة ، ولكنهم يختلفون فى تفسير « صمام » فمن العلماء من ذهب إلى أنه علم على الداهية ، وعلى هذا يكون « صمام » فى بيت الشاهد منادى بحرف نداء محذوف ، وتكون الداهية هى المعنية بياء المخاطبة فى قوله «صمى» ولا يكون على هذا الوجه شاهد لما أنشده الشارح من أجله هنا ، وإنما يكون شاهدا لاستعمال صيغة فعال فى النداء مثل ياخباث ويا فجار ويادفار ، وما أشبه ذلك ، وقيل : إن « صمام » فى البيت اسم فعل أمر بمعنى صمى ، وعلى هذا يكون المعنى بياء المخاطبة هى الأذن ، ويكون كأنه قال : صمى صمى ، ويكون فى البيت شاهد للتأكيد اللفظى بإعادة اللفظ الأول بلفظ يرادفه ، وسنبين ذلك قريبا .

الإعراب : « فرت » فر : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء علامة على تأنيث الفاعل حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يهود » فاعل فر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « وأسلمت » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، أسلم : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى يهود ، والتاء حرف دال على تأنيث الفاعل مبنى على السكون لا محل

... ...

له من الإعراب « جيرانها » جيران : مفعول به لأسلم منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائبة المؤنثة العائد إلى يهود مضاف إليه « صمى » فعل أمر مبنى على حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « لما » اللام حرف جر مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب ، وما : اسم موصول مبنى على السكون فى محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بقوله صمى « فعلت » فعل : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء حرف دال على تأنيث الفاعل « يهود » فاعل لفعل ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وجملة الفعل الماضى وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة ما الموصولة المجرورة محلا باللام ، والعائد ضمير منصوب المحل محذوف ، وتقدير الكلام : للذى فعلته يهود « صمام » المطابق لاستشهاد الشارح بهذا البيت أن يكون اسم فعل أمر مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وتكون هذه الجملة من اسم الفعل وفاعله المستتر فيه توكيدا لفظيا لجملة صمى ، وهذا أحد وجهين فى هذه الكلمة ، والآخر أن يكون « صمام » منادى بحرف نداء محذوف ، وتقديره يا صمام ، مبنى على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة البناء الأصلى فى محل نصب .

الشاهد فيه : قوله « صمى صمام » وقبل أن نبين لك وجه استشهاد الشارح بهذه العبارة فى هذا الموضع نذكر لك أن صيغة فعال — بفتح الفاء والعين والبناء على الكسر — تحتمل وجهين : الأول : أن تكون صيغة اشتقت على هذه الزنة من مصادر الأفعال الثلاثية لتستعمل فى النداء ، نحو خباث ودفار ولكاع وما أشبه ذلك ، وعلى هذا الوجه حمل كل من قرأنا كلامه من أهل اللغة لفظ « صمام » فى بيت الشاهد ، والوجه الثانى الذى تحتمله صيغة فعال أن تكون اسم فعل أمر مأخوذا من مصدر الفعل الثلاثى أيضا ، نحو : سماع ، ونعاء ، وحماد ، وماأشبه ذلك ، وانظر إلى قول ابن مالك رحمه الله تعالى فى الخلاصة (الألفية) :

وَفُلُ بَعْضُ مَا يُخَصُّ بِالنِّدَا لُؤْمَانُ نَوْمَانُ كَذَا ، وَأُطَّرَدَا

فى سَبِّ اُلْأُنْثَى وَزْنُ يَاخَبَاثِ وَهٰكَذَا الْأَمْرُ مِنَ الثُّلَاثِى

وعلى هذا الوجه الثانى حمل الشارح رحمه الله تعالى قول الشاعر فى بيت الشاهد « صمام » وعليه يكون الشاهد فى البيت قوله « صمى صمام » حيث أكد الشاعر جملة « صمى » المؤلفة من فعل الأمر وفاعله ، بجملة « صمام » المؤلفة من اسم فعل الأمر وفاعله المستتر فيه وجوبا ، والثانى بمعنى المؤكد لا بلفظه ، فهو من التوكيد اللفظى بذكر مرادف اللفظ الذى ذكر أولا ، وهذا — مع كونه

ومنه توكيد الضمير المتصل بالمنفصل .

﴿ تنبيه ﴾ : الأكثرُ فى التوكيد اللفظى أن يكون فى الجمل ، وكثيراً ما يَقْترن بعاطف نحو : « كَلاَّ سَيَعْلَمُونَ » الآية ، ونحو : « أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَى » ونحو : « وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ ، ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ » الآية ، ويأتى بدونه ، نحو قوله عليه الصلاة والسلام « وَاللهِ لَأَغْزُوَنَّ قُرَيْشاً » ثلاثَ مَرَّاتٍ ، ويجب الترك عند إيهام التعدد ، نحو : ضَرَبْتُ زَيْدًا ، ضَرَبْتُ زَيْدًا ، ولو قيل : « ثم ضربْتُ زَيْدًا » لتُوُهِّم أن الضرب تكرر منك مرتين تراختْ إحداهما عن الأخرى ، والغرضُ أنه لم يقعْ منك إلا مرة واحدة اهـ .

* * *

(وَلا تُعِدْ لَفْظَ ضَمِيرٍ مُتَّصِلْ   إِلاَّ مَعَ اللَّفْظِ الَّذِى بِهِ وُصِلْ)

فتقول : قُمْتُ قُمْتُ ، وعَجِبْتُ مِنْكَ مِنْكَ ، لأن إعادته مجرَّدًا تخرجه عن الاتصال .

(كَذَا الحُرُوفُ غَيْرَ مَا تَحَصَّلاَ   بِهِ جَوَابٌ كَنَعَمْ وكَبَلَى)

وأَجَلْ ، وجَيْرِ ، وإى ، ولا ؛ لكونها كالجزء من مصحوبها .

فيُعَاد مع المؤكد ما اتصل بالمؤكد إن كان مضمراً ، نحو : « أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مُتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُمْ مُخْرَجُونَ » ويُعَاد هو أو ضميره إن كان ظاهرًا ، نحو : « إنَّ زَيْدًا إنَّ زَيْدًا فاضِلٌ » أو « إنَّ زَيْدًا إنَّهُ فاضِلٌ » وهو الأَوْلى ؛ ولا بُدَّ من الفصل بين الحرفين كما رأيت .

وشذ اتصالهما ، كقوله :

٨٠٨ — إنَّ إنَّ الْكَرِيمَ يَحْلُمُ مَا لَمْ   يَرَيَنْ مَنْ أَجَارَهُ قَدْ ضِيمَا

صحيحا من جهة القياس على ما بينا أمره — ليس بسديد من قبل أن أهل اللغة الذين نقلوا لنا معانى الألفاظ العربية تكاد عباراتهم تجمع على تفسير هذا اللفظ بما يخالفه ، ولا يتم الاستشهاد فى هذا الموضع بهذا البيت على الوجه الذى ارتضوه ، بل يكون قوله « صمام » منادى بحرف نداء محذوف على ما ذكرناه فى إعراب البيت ، فتنبه لهذا واعرفه ، والله تعالى المسئول أن ينفعك به .

٨٠٨ — هذا بيت من الخفيف ، ولم أعثر له على سابق أو لاحق ، ولا عثرت له على نسبة إلى قائل معين .

... ...

اللغة : « الـكريم » هو هنا الرجل الأبى الذى يشتد فى الحفاظ ولا يرضى الدنية « يحلم » هو فعل مضارع من الحلم ، وهو هنا الأناة والروية وعدم التسرع «ما » هى هنا المصدرية الظرفية التى تؤول بالمدة « أجاره » تقول : أجار فلان فلانا ، تريد أنه صيره فى جواره وحماه ومنعه من أن تناله يد أحد ، والعرب مشهورون بحماية الجار والذود عنه وتفديته بالأنفس والأموال ، ولهم فى ذلك أخبار تفوت حد المعقول « ضيما » هو فعل ماض مبنى للمجهول من الضيم — بفتح الضاد وسكون الياء — وهو بخس الحق وإيقاع المذلة ، تقول « ضام فلان فلانا يضيمه ضيما » تريد أنه انتقص حقه وأنزل به مالا ترضى به النفوس الأبية من الذل وتجاوز معه حدود النصفة والعدلة .

المعنى : يتحدث هذا الشاعر عن الرجل الـكريم النفس العالى الهمة ، فيقول : إنه ليحسن منه الصبر والأناة والتروّى فى كل أمر من أموره ، إلا أمراً واحداً فإنه لا يجمل به شيء من ذلك فيه ، وهذا الأمر هو أن يرى الرجل الذى صيره فى حماه وجعله فى كنفه وحاطه برعايته ، قد وقع عليه الضيم من أحد من الناس ؛ وذلك لأن ظلم الجار إذلال المجير .

الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « إن » تأكيد للأول « الـكريم » اسم إن الأولى منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « يحلم » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الـكريم ، والجملة من الفعل وفاعله فى محل رفع خبر إن « ما » مصدرية ظرفية ، حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب «لم» حرف نفى وجزم وقلب مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يرين » فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة فى محل جزم بلم ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الـكريم ، ونون التوكيد الخفيفة حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « من » اسم موصول مفعول به ليرى مبنى على السكون فى محل نصب «أجاره» أجار : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الـكريم ، وضمير الغائب العائد إلى الاسم الموصول مفعول به لأجار مبنى على الضم فى محل نصب ، وجملة أجار وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الاسم الموصول « قد » حرف تحقيق مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « ضيما » فعل ماض مبنى للمجهول مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول ، والألف للإطلاق ، وجملة الفعل الماضى المبنى للمجهول ونائب فاعله فى محل نصب مفعول ثان ليرى إن جعلتها علمية ، فإن جعلتها بصرية فالجملة فى محل نصب حال من الاسم الموصول .

وأسهلُ منه قوله :

٨٠٩ — حَــــتَّى تَرَاهَا وَكَأَنَّ وَكَأَنْ أَعْنَاقَهَا مُشَــــدَّدَاتٌ بِقَرَنْ

الشاهد فيه : قوله : « إن إن الكريم » حيث أكد الشاعر الحرف غير الجوابى ، وهو إن ، توكيداً لفظياً ، بإعادته بلفظه ، من غير أن يفصل بين المؤكد والتوكيد ، وهذا شاذ لا يقاس عليه .

٨٠٩ — هذا بيت من الرجز ، أو بيتان من الرجز المشطور ، وبعضهم ينسبه لخطام المجاشعى ، وبعضهم ينسبه للأغلب العجلى ، والشاهد من قطعة نسوقها إليك بتمامها ، وهى :

إِنَّا عَلَى التَّشْوَاقِ مِنَّا والحَزَنْ مِمَّا نَعُدُّ لِلْمَطِيِّ المُسْــتَفِنْ
نَسُوقُهَا سَنًّا، وبَعْضُ السَّوْقِ سَنْ حَــــتَّى تَرَاهَا وكَأَنَّ وكَأَنْ
أَعْنَاقَهَا مُشَــــدَّدَاتٌ بِقَرَنْ حَتَّى إِذَا قَضَوْا لُبَانَاتِ الشَّجَنْ
وكُلَّ حَاجٍ لِفُلَانٍ أَوْ لِهَنْ قَامُوا فَشَدُّوهَا لِمَا يُشْقِى الأَرِنْ
ورَحَلُوهَا رِحْلَةً فِيهَا رَعَنْ حَتَّى أَنَخْنَــاهَا إِلى مَنٍّ وَمَنْ

وانظر لسان العرب (مادة ر ع ن) .

اللغة : « التشواق » — بفتح التاء — الشوق « المطى » جمع مطية ، وهى الدابة ، سميت بذلك لأنها تمطو فى سيرها : أى تسرع ، أو لأنه يركب مطاها : أى ظهرها « المستفن » أراد وصفها بكثرة الجرى وشدته ، وأنها تأتى منه بفنون بعد فنون ، يقولون : افتن الحمار بأتنه ، وذلك إذا أخذ فى طردها وسوقها يميناً وشمالا وعلى استقامة وغير استقامة ، فهو يفتن فى طردها أفانين الطرد ، وقالوا للحمار الوحشى : « فنان » لأنه يأتى بفنون من العدو ، قال الأعشى :

وإِنْ يَكُ تَقْرِيبٌ مِنَ الشَّدِّ غَالَهَا بِمَيْعَةِ فَنَّانِ الأَجَارِيِّ مُجْذِمِ

« نسوقها سنا » أى سوقا سريعا « قرن » — بفتح القاف والراء جميعا ، بوزن سبب وجبل وجمل — هو حبل تقرن فيه الإبل من أعناقها « لبانات » جمع لبانة — بضم اللام — وهى الحاجة والطلبة « حاج » جمع حاجة « الأرن » — بفتح الهمزة وكسر الراء — النشيط السريع ، قالوا : أرن البعير يأرن أرناً فهو أرن — مثل فرح يفرح فرحا فهو فرح — إذا نشط وأسرع فى سيره « رحلة فيها رعن » فيها خفة وطيش ، وفى فى اللسان : استرخاء لم يحكم

وقوله :

٨١٠ — * لَيْتَ شِعْرِى هَلْ ثُمَّ هَلْ آتِيَنْهُمْ *

شدها من الخوف والعجلة، قالوا: رجل أرعن وامرأة رعناء، بينا الرعونة والرعن ، والرعونة: الحمق والاسترخاء .

الإعراب : « حتى » حرف غاية مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « تراها » فعل مضارع إن جعلته مستقبلا فهو منصوب بأن المضمرة بعد حتى ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وإن جعلت المضارع لحكاية الحال فهو مرفوع بضمة مقدرة على الألف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والضمير العائد إلى المطى مفعول به مبنى على السكون فى محل نصب « وكأن » الواو واو الحال حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، كأن : حرف تشبيه ونصب مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « وكأن » توكيد للحرفين السابقين « أعناقها » أعناق : اسم كأن منصوب بالفتحة الظاهرة ، وضمير الغائبات العائد إلى المطى مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « مشددات » خبر كأن مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « بقرن » الباء حرف جر ، قرن : مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف ، والجار والمجرور متعلق بقوله : مشددات .

الشاهد فيه : قوله : « وكأن وكأن » حيث أكد الشاعر الحرف غير الجوابى ، وهو الواو وقوله «كأن» توكيدا لفظيا، من غير أن يفصل بين التأكيد والمؤكد ، وهذا شاذ ، وهو مع شذوذه أخف مما وقع فى البيت السابق من قول الشاعر : « إن إن الكريم » ووجه خفة هذا عن سابقه أن المؤكد هنا حرفان لا حرف واحد ، والتوكيد كذلك ، فكل حرف لم يقع توكيده هنا بجانبه مباشرة مثل ما وقع فى البيت السابق ، بل فصل بين الواو والواو بكأن ، وفصل بين كأن وكأن بالواو ، فأما فى البيت السابق فقد وقعت إن بجانب إن من غير أن يفصل بينهما شىء أصلا ، وهذا ظاهر إن شاء الله تعالى ، قال ابن هشام : « وشذ اتصال الحرفين كقوله :

* إن إن الكريم يحلم ما لم *

وأسهل منه قوله : * حتى تراها وكأن وكأن *

لأن المؤكد حرفان ، فلم يتصل لفظ بمثله » اهـ . ولو أنه أتى بما هو القياس لقال : « وكأن أعناقها وكأن أعناقها — إلخ » .

٨١٠ — هذا صدر بيت من الخفيف ، وعجزه قوله :

* أَمْ يَحُولَنَّ دُونَ ذَاكَ الْحِمَامُ *

وهذا البيت للكميت بن معروف .

وقوله :

٨١١ — لا يُنْسِكَ الْأَسَى تَأَسِّياً فَمَا ... مَا مِنْ حِمَــــامٍ أَحَدٌ مُعْتَصِمَا

اللغة : « ليت شعرى » المعنى الحرفى لهذه الكلمة ليتنى أعلم ، ويستعمل بعدها الاستفهام دائما ، وللعلماء فيها اختلاف : هل يجعل الاستفهام الواقع بعدها هو خبر المبتدأ أم أن خبر المبتدأ محذوف وجوبا وقد قام الاستفهام مقامه ؟ والثانى هو المختار « آتينهم » أراد أزورهم وأراهم « الحمام » بكسر الحاء ، بزنة الكتاب — الموت .

المعنى : يتلهف على أحبابه الذين فارقهم ، ويتمنى أن يقدر له العلم بأنه سيزورهم ويراهم أو يمنع من التمتع برؤيتهم وقوع الموت عليه أو عليهم .

الإعراب : « ليت » حرف تمن ونصب ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « شعرى » اسم ليت ، منصوب بها ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « هل » حرف استفهام مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « ثم » حرف عطف ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب«هل» توكيد لحرف الاستفهام السابق «آتينهم» فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، ونون التوكيد الخفيفة حرف مبنى على السكون لامحل له من الإعراب ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وضمير الغائبين مفعول به مبنى على السكون فى محل نصب « أم » حرف عطف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يحولن » فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة ، ونون التوكيد الثقيلة حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب «دون» ظرف متعلق بيحول منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهومضاف ، و «ذا» من ذاك : اسم إشارة مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر ، والكاف حرف دال على الخطاب مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « الحمام » فاعل يحول ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله : « هل ثم هل آتينهم » حيث أكد الشاعر الحرف غير الجوابى ، وهو قوله « هل » توكيدا لفظيا ، وفصل بين لفظ المؤكد ولفظ التأكيد بقوله « ثم » ولكنه لم يأت بمدخول المؤكد فاصلا وهو قوله « آتينهم » ، وهذا شاذ ، إلا أنه مع شذوذه أخف مما جاء فى الشاهدين الآخرين لوجود الفاصل . ولو أن الشاعر أراد أن يوافق القياس لقال : « هل آتينهم ثم هل آتينهم ؟ » .

٨١١ — هذا بيت من الرجز ، أو بيتان من مشطوره ، ولم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق تتصل به .

... ...

اللغة : « ينسك » فعل مضارع أصله النسيان ، وتقول : نسى فلان كذا ينساه — مثل رضيه يرضاه — وأنساه فلان كذا ينسيه — بضم ياء المضارعة — أى جعله ينساه ويغفل عنه ، وفى القرآن الكريم : (فإنى نسيت الحوت وما أنسانيه إلا الشيطان أن أذكره) « الأسى » هو الحزن ، تقول : أسى فلان يأسى أسى ، تريد أنه حزن ، وهو أسيان وأسوان : أى حزين « تأسيا » أى تسليا وتصبرا وتجلدا ، وذلك بجعل أحزان الناس أسوة لأحزانك : أى أن تعلم أنه لا بد لمن عاش أن يلاقى بعض صروف الدهر ، وقالت الخنساء فى بعض مراثيها :

وَلَوْلَا كَثْرَةُ الْبَاكِينَ حَوْلِي عَلَى إِخْوَانِهِمْ لَقَتَلْتُ نَفْسِى
وَمَا يَبْكُونَ مِثْلَ أَخِي وَلَكِنْ أُعَزِّى النَّفْسَ عَنْهُ بِالتَّأَسِّى

« حمام » بكسر الحاء وفتح الميم مخففة — الموت « مستعصما » ممتنعا ، ويروى « معتصما » وهو بمعناه .

المعنى : ينهى مخاطبه عن أن يلج فى الحزن ويتمادى فى الأسى على ما لحقه من نوائب الدهر ومصائبه ، ويقول له : لا تنس أن تتجلد وتتصبر وتتعزى بما وقع للناس ، وبأن تعلم أنه ليس لأحد ملجأ يقيه من الموت .

الإعراب : « لا » حرف نهى ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « ينسك » ينس : فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، والكاف ضمير المخاطب مفعول به أول مبنى على الفتح فى محل نصب « الأسى » فاعل مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « تأسيا » مفعول ثان لينسى منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « فما » الفاء حرف دال على التعليل مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وما : حرف نفى يعمل عمل ليس مبنى على السكون لا محل له من الإعراب «من» حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « حمام » مجرور بمن ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بقوله مستعصما الآتى « أحد » اسم ما النافية مرفوع بها وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « مستعصما » خبر ما النافية منصوب بها ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « فما ما من حمام » حيث أكد الشاعر الحرف غير الجوابى ، وهو «ما» النافية الحجازية ، توكيدا لفظيا ، بإعادة لفظ المؤكد بعينه ، من غير أن يفصل بينهما بفاصل ما ، لكن ما فى هذا البيت — مع شذوذه — أخف فى الشذوذ مما ورد فى الشاهد رقم ٨٠٩ من قول الشاعر « إن إن الكريم » ووجه الخفة فى هذا الشاهد أن الشاعر — وإن لم يفصل بين المؤكد والتأكيد بفاصل — قد فصل بينهما بالوقف على المؤكد ، وذلك من قبل أن المؤكد قد

للفصل فى الأوَّلَيْنِ بالعاطف ، وفى الثالث بالوقف .

وأشَذُّ منه قولُه :

٨١٢ — فَلاَ وَاللهِ لا يُلْفَى لِمَا بِي وَلا لِلِمَا بِهِمْ أَبَدًا دَوَاءُ

وقع فى آخر الشطر الأول من البيت أو فى آخر البيت الأول ، ثم وقع التأكيد مبتدأ به فى أول البيت الثانى أوأول النصف الثانى من البيت؛فكأن المؤكد والتأكيد لم يتصلا فلم يثقل النطق بهما ، ولو أن الشاعر أراد أن يأتى بالكلام على مقتضى القياس لقال : ما من حمام أحد معتصما ما من حمام أحد معتصما ، أو لقال : ما أحد ما أحد معتصما من حمام .

٨١٢ — هذا بيت من الوافر، لمسلم بن معبد الوالبى، من قصيدة طويلة ، وكان السبب فى ذلك أن مسلم بن معبد هذا كان غائباً عن ماله ، فأتى المصدق فكتب إبله فى إبل الصدقة ، وكان عمارة ابن عبيد الوالبى عريفاً ، فلما قدم مسلم وعلم بما جرى ظن أن عمارة بن عبيد هو أغرى عامل الصدقات به ، وعمارة ابن عم مسلم ، ففى ذلك يقول :

بَكَتْ إِبِلِي وحُقَّ لَهَا الْبُكَاءُ وفَرَّقَهَا المَظَالِمُ والعَدَاءُ
إذا ذَكَرَتْ عِرَافَةَ آلِ بِشْرٍ وعَيْشًا مَا لِأَوَّلِهِ انْثِنَاءُ
ودَهْرًا قَدْ مَضَى ورِجَالَ صِدْقٍ سَعَوْا قَدْ كَانَ بَعْدَهُمُ الشَّقَاءُ
إذا ذُكِرَ العَرِيفُ لَهَا اقْشَعَرَّتْ ومَسَّ جُلُودَهَا مِنْهُ انْزِوَاءُ
فَظَلَّتْ وَهْيَ ضَامِرَةٌ تَفَادَى مِنَ الجَرَّاتِ جَاهَدَهَا الْبَلاءُ
وكَدْنَ بِذِي الرُّبَا يَدْعُونَ بِاسْمِي وَلا أَرْضٌ لَدَيَّ وَلا سَمَاءُ
تُؤَمِّلُ رَجْعَةً مِنِّي ، وَفِيهَا كِتَابٌ مِثْلُ مَا لَزِقَ الغِرَاءُ

وقبل البيت المستشهد به قوله :

لَدَدْتُهُمُ النَّصِيحَةَ كُلَّ لَدٍّ فَمَجُّوا النُّصْحَ ثُمَّ ثَنَوْا فَقَاءُوا
وكُنْتُ لَهُمْ كَدَاءِ البَطْنِ يُؤْذِي وَرَاءَ صَحِيحِهِ دَاءٌ عَيَاءُ
إذا مَوْلًى رَهِبْتُ اللهَ فِيهِ وأَرْحَامًا لَهَا قِبَلِي رِعَاءُ
رَأَى مَا قَدْ فَعَلْتُ بِهِ مَوَالٍ فَقَدْ غَمِرَتْ صُدُورُهُمُ ودَاءُوا

... ...

فَكَيْفَ بِهِمْ وَإِنْ أَحْسَنْتُ قالُوا : أَسَأْتَ ، وإِنْ غَفَرْتُ لَهُمْ أَساءوا

فَلَا وأَبِيكَ لا يُلْفَى لِمَا بِى وَلا لِمَــــا بِهِمْ أَبَدًا دَوَاء

وقد رأيت أن البيت الشاهد يروى « فلا وأبيك » وسنذكر رواية أخرى فى عجزه عند بيان الاستشهاد بالبيت ، وعليها لا يكون فيه شاهد ، فترقبها .

اللغة : « بكت إبلى — البيت » المظالم : جمع مظلمة — بكسر اللام — وهو ما يأخذه الظالم من المظلوم ، ومثله الظلامة — بضم الظاء — والظليمة ، والعداء — بفتح العين المهملة — الظلم وتجاوز الحد ، وهو مصدر عدا عليه يعدو عدواً وعداء « إذا ذكرت عرافة آل بشر — البيت» إذا: ظرف متعلق بقوله بكت فى البيت السابق ، وفاعل ذكرت ضمير الإبل ، والعرافة : عمل العريف ، وهو أحد القائمين على جباية أموال الصدقات ، والانثناء : الانكفاف والانزجار ، تقول : «ثنا فلان فلانا يثنيه» تريد أنه كفه عما يفعل «ودهراً قد مضي ورجال صدق — البيت» دهراً ، ورجال صدق ، هما بالنصب معطوفان على قوله : « عرافة آل بشر » فى البيت السابق ، وسعوا : كانوا سعاة ، والساعى : أصله عام فى كل من ولى شيئاً على قوم ، ثم خص فى الاستعمال بولاة الصدقات « إذا ذكر العريف لها اقشعرت — البيت » الضمير للإبل ، والانزواء : التقبض « فظلت وهى ضامرة تفادى — البيت » ضامرة : أراد جائعة ، وأصل الضمور النحافة والهزال ، وتفادى : أصله تتفادى ، فحذف إحدى التاءين ، وتقول : « تفادى فلان كذا » إذا تحاماه ولم يقربه وانزوى عنه ، وقوله : « لددتهم النصيحة — البيت » أصل اللدود — بفتح اللام — ما يصب من الأدوية فى أحد شق الفم ، وتقول : « لددت فلانا » إذا صببت اللدود فى فمه ، ومجه : رماه وطرحه ولفظه ، وثنوا : عطفوا ومالوا ، وقاءوا : أخرجوا ما فى بطونهم « وكنت لهم كداء البطن — البيت » داء البطن : هو الإسهال ، ويؤذى : من الأذى والأذية وتسهل همزته فتنقلب واواً لانضمام ما قبلها ، وبه يروى ، والداء العياء — بفتح العين — الذى أعجز الأطباء فلم يعرفوا له علاجا ، يريد أن ما أضمروه من العداوة والبغض لى لابد أن يقتلهم ويأتى عليهم لأنى منهم بمنزلة داء البطن المؤذى نشأ عنه ما أعجز الأطباء « إذا مولى رهبت الله فيه — البيت » رهبت الله : خفت الله فى جانبه ، وغمرت صدورهم : امتلأت بالحقد ، وداءوا : كان بهم الداء ، وهو المرض ، وأراد به العداوة والضغينة « فلا وأبيك — البيت » يلفى : مضارع مبنى للمجهول ماضيه المبنى للمعلوم ألفى ، وتقول : « ألفيت الشىء ألفيه » من مثال أكرم يكرم — إذا وجدته ، وأراد بقوله : « ما بى » ما فى نفسه من الهم والحزن والكدر مما يفعل به قومه ، وأراد بقوله : « ما بهم » ما فى أنفسهم من الحسيكة والغل والحقد والحسد .

الإعراب : « فلا » الفاء للاستئناف ، حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، ولا : حرف زائد غير دال على النفى مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « والله » الواو حرف

... ...

قسم وجر مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، ولفظ الجلالة مقسم به مجرور بالواو وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف : أى أقسم والله « لا » حرف نفى مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يلقى » فعل مضارع مبنى للمجهول مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « لما » اللام حرف جر مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب ، وما : اسم موصول مبنى على السكون فى محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بقوله : يلقى « بى » الباء حرف جر مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب ، وياء المتكلم ضمير مبنى على السكون فى محل جر بالباء ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صلة ما المجرورة محلا باللام « ولا » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، ولا : حرف زائد لتأكيد النفى « للما » اللام الأولى حرف جر مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب ، واللام الثانية مؤكدة للأولى ، وما : اسم موصول مبنى على السكون فى محل جر باللام الأولى ، والجار والمجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور السابق « بهم » الباء حرف جر ، وضمير الغائبين مبنى على السكون فى محل جر بالباء ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول « أبدا » ظرف زمان منصوب على الظرفية بقوله : يلقى « دواء » نائب فاعل يلقى مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « للما » حيث أكد الشاعر الحرف غير الجوابى — وهو اللام الأولى — توكيداً لفظياً ، بإعادته بلفظه ، من غير أن يفصل بين المؤكد والتوكيد ، وهذا فى نفسه شاذ ، أعنى التوكيد اللفظى فى الحروف غير الجوابية من غير أن يفصل بين المؤكد والتوكيد ، وهو — مع شذوذه فى ذاته — بالغ الدرجة فى الخروج عن القياس ، من قبل أن كلا من المؤكد والتوكيد على حرف هجائى واحد ، ولم يفصل بينهما ولا بالوقف على الأول كما فصل الشاعر فى البيت السابق بين المؤكد والتوكيد بالفصل على المؤكد ، على ما بيناه لك هناك .

هذا ، واعلم أن رواية البيت المستشهد به على ما فى الشرح وعلى ما ذكرناه فى أبيات القصيدة التى هو منها — هى رواية النحاة ، فأما رواية الأدباء وحملة الشعر فقد جاءت على وجه آخر لا شذوذ فيه ولا مخالفة لما اطرد مجيئه عن فصحاء العرب ، فقد روى ابن الأعرابى هذا البيت على هذا الوجه :

فَلَا واللهِ لا يُلْفَى لِما بى   وَما بِهِمُ مِنَ الْبَلْوَى دَوَاءُ

ولست أدرى ! أغيره النحاة عن الوجه الأصلى إلى ما ذكروه للاستشهاد به فى هذه المسألة ؟ أم وجده الأدباء خارجا عن القياس المتلئب عن العرب فى أمثال هذا التعبير فأصلحوا من اعوجاجه

لسكون الحرف المؤكد ، وهو اللام ، موضوعاً على حرف واحد .

وأسهل من هذا قوله :

٨١٣ — * فأَصْبَحْنَ لا يَسْأَلْنَهُ عَنْ بِمَا بِهِ *

وأقاموا بناءه ؟ أم أنه روى عن قائله أو عن بعض رواته من العرب المحتج بنطقهم على الروايتين جميعاً فاستشهد النحاة بإحداهما وروى الأدباء روايته الأخرى ؟ ! والله سبحانه أعلم .

٨١٣ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* أَصَعَّدَ فِى عُلْوِ الهَوَى أَمْ تَصَوَّبَا ؟ *

وهذا بيت من قصيدة للأسود بن يعفر ، وأول هذه القصيدة قوله :

صَحَا سَكْرٌ مِنْهُ طَوِيلٌ بِزَيْنَبَا ... تعاقَبَهُ لَمَّا اسْتَبَانَ وَجَرَّبَا

وأَحْكَمَهُ شَيْبُ القَذَالِ عَنِ الصِّبَى ... فَكَيْفَ تَصَابِيهِ وقَدْ صَارَ أَشْيَبَا

وكَانَ لَهُ فِيمَا أَفَادَ حَلَائِلٌ ... عَجِلْنَ إِذَا لَاقَيْنَهُ قُلْنَ مَرْحَبَا

فَأَصْبَحَ لا يَسْأَلْنَهُ عَنْ بِمَا بِهِ ... أَصَعَّدَ فِى عُلْوِ الهَوَى أَمْ تَصَوَّبَا

اللغة : « صحا سكر منه — البيت » تقول : سكر فلان — يسكر — بوزن طرب يطرب — سكراً — بالضم ، وبضمتين — وسكرا — بالفتح وبفتحتين — وسكرانا — بالتحريك — فهو سكر وسكران ، والأنثى سكرة وسكرى وسكرانة ، والسكر ثلاثة : سكر الشباب ، وسكر المال ، وسكر السلطان ، والسكر نقيض الصحو ، وتعاقبه : أراد أنه جاء عقيبه ، والضمير المستتر يعود إلى الصحو المدلول عليه بقوله صحا ، والضمير البارز يعود إلى السكر ، يريد أن الصحو قد حل محل السكر ، ونظير ذلك في عود الضمير على المفهوم مما قبله قول الآخر :

إِذَا زُجِرَ السَّفِيهُ جَرَى إِلَيْهِ ... وخَالَفَ والسَّفِيهُ إِلَى خِلَافِ

فإن الضمير المجرور محلا بإلى من قوله « جرى إليه » يعود إلى السفه المستفاد من قوله السفيه ، وقوله « استبان » معناه اتضح له الأمر وأن عقبى الجرى وراء نزوات الصبا ندامة « وأحكمه شيب القذال — البيت » أحكمه : يحتمل معنيين : الأول : أن يكون أراد به صيره ذا حكمة ومعرفة لحقائق الأمور ، والثانى : أن يكون أراد منعه ، مأخوذ من الحكمة — بفتح الحاء المهملة والكاف جميعاً — وهى ما أحاط بحنك الدابة من اللجام . قال صاحب اللسان : « يقال : أحكمت فلاناً ، أى منعته ، وبه سمى الحاكم لأنه يمنع الظالم ، وقيل : هو من حكمت الفرس

... ...

وأحكمته وحكمته (بالتضعيف) إذا قدعته وكففته ، وحكمت السفيه وأحكمته ، إذا أخذت على يده ، ومنه قول جرير :

* أَبَنِي حَنِيفَةَ أَحْكِمُوا سُفَهَاءَكُمْ *

وحكمة اللجام (بالتحريك) ما أحاط بالحنك وفيها العذاران ، سميت بذلك لأنها تمنعه من الجرى الشديد ، مشتق من ذلك » اهـ كلامه . والقذال — بفتح القاف ، بزنة السحاب — جماع مؤخر الرأس من الإنسان والفرس ، ويجمع على قذل كسحب وأقذلة كأرغفة ، والصبى — بكسر الصاد مقصوراً — الصبوة وميل النفس إلى شهواتها ، يريد أنه يمنعه من الجرى وراء شهوات نفسه شيب شعر رأسه « وكان له فيها أفاد حلائل — البيت » الحلائل : جمع حليلة ، وهى زوج الرجل ، سميت بذلك لأنها تحل له ، وفى التنزيل : (وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم) وقول الأسود : « فأصبحن لا يسألنه — البيت » صعد : ارتفع ، وصوب : انخفض ، وأراد جميع أحواله ، يقول : كان هؤلاء الحلائل أيام ميعة شبابه ، متى رأينه حيينه ، فلما كبر وشاب انصرفن عنه ، وهو مثل قول الآخر :

فَإِنْ تَسْأَلُونِى بِالنِّسَاءِ فَإِنَّنِى خَبِيرٌ بِأَحْوَالِ النِّسَاءِ طَبِيبُ
إِذَا شَابَ رَأْسُ الْمَرْءِ أَوْ قَلَّ مَالُهُ فَلَيْسَ لَهُ مِنْ وُدِّهِنَّ نَصِيبُ

الإعراب : «فأصبحن» الفاء حرف عطف مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، أصبح : فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، ونون النسوة العائد إلى الحلائل اسم أصبح مبنى على الفتح فى محل رفع « لا » حرف نفى مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يسألنه » يسأل : فعل مضارع مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة ونون النسوة فاعله مبنى على الفتح فى محل رفع ، وضمير الغائب مفعول به مبنى على الضم فى محل نصب ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله ومفعوله فى محل نصب خبر أصبح « عن » حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، والباء فى قوله : « بما » حرف جر بمعنى عن توكيد لفظى بمرادف المؤكد ، وما : اسم موصول مبنى على السكون فى محل جر بعن ، والجار والمجرور متعلق بقوله : يسأل « به » الباء حرف جر ، والهاء ضمير الغائب مبنى على الكسر فى محل جر بالباء ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صلة ما .

الشاهد فيه : قوله : « عن بما » حيث أكد الشاعر الحرف غير الجوابى — وهو « عن » الجارة — توكيداً لفظياً بمرادفه أى اللفظ الدال على مثل معناه ، وهو الباء ، من غير أن يفصل بين التوكيد والمؤكد بشىء ما ، وهذا التوكيد شاذ فى نفسه ، ولكنه فى هذا البيت — مع

... ...

شذوذه — أخف من الشذوذ الواقع فى البيت السابق على هذا البيت ، وذلك قول الشاعر : « لما » ووجه خفة ما فى هذا البيت بالنظر إلى ما فى البيت السابق أمران : أحدهما : أن المؤكد فى هذا البيت موضوع على حرفين — وهو « عن » — والمؤكد فى البيت السابق موضوع على حرف هجائى واحد ، وهو لام الجر ، والأمر الثانى : أن لفظ المؤكد ولفظ التأكيد فى هذا البيت مختلفان وإن كان معناهما واحداً ، وفى البيت السابق تجد لفظ المؤكد ولفظ التأكيد واحداً ، فلما اختلف اللفظان ههنا خف الثقل والشذوذ ، ولما اتحد اللفظان فى البيت السابق ، اشتد الشذوذ وقوى .

فإن قلت : فما الدليل على أن الباء فى هذا الموضع بمعنى عن ، حتى يصح أن تكون تأكيداً لها ؟ .

فالجواب أن نقول لك : إن مجىء الباء بمعنى عن فى غير هذا الموضع وارد فى فصيح الكلام ومنه قوله تعالى : (ويوم تشقق السماء بالغمام) وقوله جل ذكره : (يسعى نورهم بين أيديهم وبأيمانهم) قال المفسرون : إن الباء فى هاتين الآيتين بمعنى عن ، وإن أنكر ذلك قوم منهم الزمخشرى فى الآية الأولى فزعم أنها للسببية نظيرها فى قوله سبحانه : (السماء منفطر به)

وأما فى هذا الموضع — وهو ما بعد السؤال وما اشتق منه — فآية أن الباء تكون بمعنى عن ، أنك تجد السؤال يتعدى بعن وبالباء جميعاً ، انظر إلى قوله تعالى : (يسألون عن أنبائكم) وإلى قوله سبحانه : (فاسأل به خبيرا) ، وقوله جلت كلمته : (سأل سائل بعذاب واقع) ، وانظر إلى قول الشاعر :

سَأَلَتْنِى عَنْ أُنَاسٍ هَلَكُوا   شَرِبَ الدَّهْرُ عَلَيْهِمْ وأَكَلْ

وقول أبى ذؤيب الهذلى :

أَسَاءَلْتَ رَسْمَ الدَّارِ أَمْ لَمْ تُسَائِلِ   عَنِ السَّكْنِ أَمْ عَنْ عَهْدِهِ بِالأَصَائِلِ

وقول الشاعر :

فَإِنْ تَسْأَلُونِى بِالنِّسَاءِ فَإِنَّنِى   خَبِيرٌ بِأَدْوَاءِ النِّسَاءِ طَبِيبُ

وغير ذلك من الشواهد العربية الواردة فى شعر من يحتج بشعره ، فإذا تعينت ذلك علمت أن الحرفين يتقارضان فى هذا الموضع ، فيكون معنى أحدهما هو معنى الآخر ، والله سبحانه وتعالى أعلى وأعلم .

لأن المؤكَّد على حرفين ، ولاختلاف اللفظين .

أما الحروف الجوابية فيجوز أن تؤكَّدَ بإعادة اللفظ من غير اتصالها بشيء ، لأنها لصحة الاستغناء بها عن ذكر المُجاب به هى كالمستقلّ بالدلالة على معناه ، فتقول : نَعَمْ نَعَمْ ، وبَلَى بَلَى ، ولاَ لاَ ، ومنه قوله :

٨١٤ — لاَ لاَ أَبُوحُ بِحُبِّ بَثْنَةَ ؛ إِنَّهَا أَخَذَتْ عَلَيَّ مَوَاثِقًا وعُهُودَا

---

٨١٤ — هذا بيت من الكامل ، وهو مما ينسب إلى جميل بن معمر ، المعروف بجميل بثينة ، وقد بحثت ديوان شعره فلم أجده فيه ، لكننى وجدت فى شعر كثير عزة قصيدة على هذا الروى ، وفيها بيت قريب أعظم القرب من بيت الشاهد ، فلعل هذا البيت هو أصل بيت الشاهد وحدث فيه بعض التغيير ليصلح للاستشهاد على ما جيء به من أجله ، وهاك جملة أبيات من قصيدة كثير التى أشرنا إليها :

وَلَقَدْ لَقِيتُ عَلَى الدُّرَيْجَةِ لَيْلَةً كَانَتْ عَلَيْكَ أَيَامِنًا وَسُعُودَا
لا تَغْدِرَنَّ بِوَصْلِ عَزَّةَ بَعْدَمَا أَخَذَتْ عَلَيْكَ مَوَاثِقًا وعُهُودَا
إِنَّ الْمُحِبَّ إِذَا أَحَبَّ حَبِيبَهُ صَدَقَ الصَّفَاءَ وَأَنْجَزَ الْمَوْعُودَا
اللهُ يَعْلَمُ لَوْ أَرَدْتُ زِيَادَةً فى حُبِّ عَزَّةَ مَا وَجَدْتُ مَزِيدَا
رُهْبَانُ مَدْيَنَ وَالَّذِينَ عَهِدْتُهُمْ يَبْكُونَ مِنْ حَذَرِ الْعَذَابِ قُعُودَا
لَوْ يَسْمَعُونَ كَمَا سَمِعْتُ كَلاَمَهَا خَرُّوا لِعَزَّةَ رُكَّعًا وَسُجُودَا

وبعد أن كتبت هذا وجدت صاحب تزيين الأسواق (ج ١ ص ٥٢ بولاق) بعد أن أنشد ستة أبيات من هذه القصيدة منها الخمسة التى تلى الأول مما أنشدناه يقول ما نصه : « وهذا الشعر رواه الحافظ مغلطاى كما هو عن جميل ، وقد رأيته فى النزهة منسوباً إليه ، وبعد ما ذكر بيتاً استشهد به على مجيء التوكيد بالحرف ، قال : وكثيرا ما نقله النحاة هكذا :

* لا لا أبوح بحب بثنة *

قال القالى : هو لكثير ، وذكر بثنة سبق قلم ، والأصل عزة ، أو أن الشعراء كثيرا مايعدلون عن اسم من يريدون إلى ما لا يريدون تورية وغيره » اهـ . بحروفه ، والحمد لله رب العالمين .

اللغة : « ولقد لقيت على الدريجة ليلة — البيت » الدريجة — بضم الدال المهملة وفتح

... ...

الراء المهملة بعدها ياء ساكنة ـ هو هكذا فى ديوان كثير، وفى معجم البلدان لياقوت (٥٧/٤) وهو تصغير درجة بفتح فسكون، ووقع فى معجم ما استعجم للبكرى « الدريحة » وضبطه بضم الدال المعجمة وفتح الراء المهملة، وبفتح أوله وكسر ثانيه، وقال: هو موضع بنجد، وأنشد البيت، ونسبه لكثير، والأيامن: جمع أيمن، وهو خلاف الأيسر، يستعمل على الجمع بمعنى اليمن: أى البركة، وضد الأشائم: أى النحوس، والسعود: جمع سعد وهو اليمن أيضاً، وضده النحس وفى قوله: « كانت عليك » التفات من التكلم إلى الخطاب إن قرأت « لقيت » بتاء التكلم، فإن قرأتها بتاء المخاطب لم يكن فى الكلام التفات إلا على مذهب السكاكى، وأحسبك لا تحتاج إلى إيضاحه هنا «لاتغدرن بوصل عزة ــ البيت» الغدر: الخيانة وترك الوفاء، والمواثق: جمع موثق ــ بفتح الميم وكسر الثاء المثلثة وبينهما واو ساكنة ــ وهو العهد، والعهود: جمع عهد « إن المحب إذا أحب حبيبه ــ البيت » صدق الصفاء: أراد به أخلص له الود، وأنجز الوعودا: أى وفى بما عاهده عليه « رهبان مدين والذين عهدتهم ــ البيت » الرهبان: جمع راهب، وهو العابد من عباد النصارى، ومدين ــ بفتح الميم والياء بينهما دال مهملة ساكنة ــ قرية على بحر القلزم محاذية لتبوك على نحو من ست مراحل، وهى أكبر من تبوك، وهى قرية شعيب عليه الصلاة والسلام، وبها البئر التى استقى منها موسى الكليم صلى الله عليه وسلم لابنتى شعيب، وعهدتهم: أى عرفتهم، وحذر العذاب: أى خوفه، وقعودا: جمع قاعد، وتقول: « قعد فلان للأمر الفلانى » تريد أنه اهتم له « لو يسمعون كما سمعت كلامها ــ البيت » لو: حرف امتناع لامتناع، ويسمعون: شرطها، وهو مصروف بلو من الحال إلى الماضى: أى لو سمعوا، وقوله: « كما سمعت » ما: موصول حرفى، والمصدر المنسبك منها ومن الفعل بعدها مجرور بالكاف، والجار والمجرور يتعلق بمحذوف صفة لمصدر محذوف يقع مفعولا مطلقا: أى لو سمعوا سماعا مثل سماعى، وكلامها: تنازعه فعلا السماع قبله، وخروا: سقطوا على وجوههم، وبابه ضرب، وأتى بالظاهر والموضع للضمير فى قوله: «خروا لعزة» استلذاذا بذكر اسمها، والركع: جمع راكع، والسجود: جمع ساجد. والمعنى: أن رهبان هذه القرية الذين عهدتهم منقطعين للعبادة والتبتل لو سمعوا كلام عزة مثل سماعى إياه لتركوا عبادتهم واستهاموا بها وخروا لها ما بين راكع وساجد، ويروى بيت الرهبان على وجه آخر، وهو:

رُكْبَانُ مَــكَّةَ وَالَّذِينَ أَرَاهُمُ   يُبْلَوْنَ مِنْ حَرِّ الْفُؤَادِ هُمُودَا

ويبلون هنا على البناء للمجهول: أى يمتحنون، والهمود: جمع هامد، وهو البالى المسود المتغير.

... ...

وأبوح — فى رواية الشارح والنحاة — مضارع « باح فلان بسره يبوح به بوحا » إذا أفشاه وأظهره وأعلنه ، ويقال : « أباح » أيضاً ، وبثنة : هى هنا بفتح الباء وسكون الثاء المثلثة بعدها نون ، وأصل اسمها بثينة — على زنة التصغير — إلا أن جميلا نفسه كثيرا ما يغير فى اسمها ، ومما جاء فى شعره على هذه الزنة قوله :

وبُوحاً بِذِكْرِى عِنْدَ بَثْنَةَ وَانْظُرَا ... أَتَرْتَاحُ يَوْماً أَمْ تَهَشُّ إِلى ذِكْرِى ؟

وقوله :

أَمِنْكِ سَرَى يَا بَثْنَ طَيْفٌ تَأَوَّبَا ... هُدُوًّا ، فَهَاجَ القَلْبُ شَوْقاً وأَنْصَبَا

وقوله :

وَقَالُوا : يَا جَمِيــــلُ ؛ أَتَى أَخُوهَا ... فَقُلْتُ : أَتَى الحَبِيبُ أَخُو الحَبِيبِ

أُحِبُّكَ أَنْ نَزَلْتَ جِبَالَ حِسْمَى ... وَأَنْ نَاسَبْتَ بَثْنَةَ مِنْ قَرِيبِ

وقد ذكرها فى بيت واحد على وجهين ، وذلك قوله :

تَذَكَّرَ أُنْسًا مِنْ بُثَيْنَةَ ذا القَلْبُ ... وَبَثْنَةُ ذِكْرَاهَا لِذِى شَجَنٍ نَصْبُ

وكثيرا ما يذكرها على الترخيم كقوله :

أَلا لَيْتَ رَيْعَانَ الشَّبَابِ جَدِيدُ ... وَدَهْــــرًا تَوَلَّى يَا بُثَيْنُ يَعُودُ

الإعراب : « لا » حرف نفى ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « لا » مؤكد لحرف النفى السابق « أبوح » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « بحب » الباء حرف جر مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب ، وحب : مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بقوله : أبوح ، وحب مضاف و « بثنة » مضاف إليه مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف ، والمانع له من الصرف العلمية والتأنيث « إنها » إن : حرف توكيد ونصب مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وضمير الغائبة العائد على بثنة اسم إن مبنى على السكون فى محل نصب « أخذت » أخذ : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء حرف دال على تأنيث الفاعل مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى بثنة « على » جار ومجرور متعلق بقوله : أخذت « مواثقا » مفعول به لأخذ منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وجملة أخذت وفاعله ومفعوله

(ومُضْمَرُ الرَّفْعِ الَّذِى قَدِ انْفَصَلْ أَكِّدْ بِهِ كُلَّ ضَمِيرٍ اتَّصَلْ)

نحو : قُمْ أنْتَ ، ورأيْتُكَ أنت ، ومرَرْتُ بك أنت ، وزيدٌ جاء هو ، ورأيْتُنى أنا .

﴿ تنبيه ﴾ : إذا أتبعت المتصل المنصوب بمنفصل منصوب ، نحو : « رأيتُكَ إيَّاكَ » فمذهب البصريين أنه بَدَل ، ومذهب الكوفيين أنه توكيد . قال المصنف : وقولهم عندى أصحُّ ؛ لأن نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب المتصل كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل فى نحو : « فعَلْتَ أنْتَ » والمرفوع تأكيد بإجماع .

﴿ خاتمة ﴾ : فى مسائل منثورة : الأُولى : لا يُحذف المؤكَّد ويُقام المؤكِّد مقامه ، على الأصح ، وأجاز الخليلُ نحو : « مررت بزيد ، وأتانى أخوهُ أنفسُهُمَا » وقدَّره : هما صاحباى أنفسهما .

الثانية : لا يُفْصل بين المؤكَّد والمؤكِّد بإمَّا ، على الأصح ، وأجاز الفراء : «مررت بالقوم إمَّا أجمعين وإما بَعْضِهِمْ » .

الثالثة : لا يَلِى العاملَ شىءٌ من ألفاظ التوكيد ، وهو على حاله فى التوكيد ، إلا « جميعاً وعامَّةً » مطلقاً ، فتقول : القَوْمُ قامَ جميعُهُمْ وعامَّتُهُمْ ، ورأيت جميعَهُمْ وعامَّتَهُمْ ، ومررت بجميعِهِمْ وعامَّتِهِمْ ، وإلا « كُلًّا ، وَكِلَا ، وَكِلْتَا » : مع الابتداء بكثرة ، ومع غيره بقلة ، فالأول نحو : « القومُ كلُّهم قائم ، والرجلان كِلاهما قائم ، والمرأتان كِلْتَاهما قائمة » ،

فى محل رفع خبر إن ، وجملة إن واسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب تعليلية - « وعهودا » الواو حرف عطف ، عهودا : معطوف على قوله مواثقا ، منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « لا لا » فإن الشاعر قد أكد حرف النفى — وهو لا — توكيدا لفظيا بإعادته بلفظه ، من غير أن يفصل بين الحرفين بفاصل ، وحرف النفى من الحروف الجوابية : أى الحروف التى يجاب بها كلام سابق ، ولا شذوذ فى هذا البيت ؛ لأن حرف الجواب لا يشترط فى توكيده أن يذكر مع كل من المؤكد والتأكيد ما يراد إدخاله عليه فيكون فاصلا بينهما ، وهذا ظاهر إن شاء الله .

والثانى كقوله :

٨١٥ — يَمِيدُ إذا وَالَتْ عَلَيْهِ دِلاؤُهُمْ فَيَصْدُرُ عَنْهُ كُلُّهَا وَهْوَ ناهِلُ

٨١٥ — هذا بيت من الطويل ، ولم أعثر له على نسبة إلى قائل معين ، وقد استشهد به ابن هشام فى مباحث (كل) من مغنى اللبيب .

اللغة : « يميد » فسره العلامة الصبان بقوله يضطرب ، وفسره العلامة الأمير فى حاشيته على المغنى بقوله يتحرك ، وذكرا ما يفهم منه أن الشاعر يصف بئرا طامية الماء كثيرته ويصف أن ماء هذا البئر لا ينفد ، وعندى أن تفسير « ماد يميد » بالتحرك أو الاضطراب كلام من لم يطلع على استعمالات اللغة المتعددة الكثيرة لهذه المادة ، وأن خيرا من هذا التفسير أن يقال : إن « يميد » فى هذا البيت مأخوذ من قولهم « ماد الشئ يميد » إذا زكا وزاد ، وقالوا أيضا « مادهم يميدهم » أى زادهم ، وكأن الشاعر يقول : إن هذه البئر تزيد ماء كلما أخذوا منها بدلائهم ، وهذا أدل على أن مادتها لا تنقطع ، وقوله « والت » أراد توالت وتتابعت ، ويروى فى مكان هذه الكلمة « مادت » ولعلها أحسن ، والدلاء : جمع دلو ، مثل ظبى وظباء ، ويصدر : أى ينصرف عن الماء ، وفى القرآن الكريم (قالتا لا نسقى حتى يصدر الرعاء ، وأبونا شيخ كبير) أى أنهما لا يجرؤان على التقدم لسقى أغنامهما إلا أن ينتهى الرعاء من السقى ويرجعوا عن البئر ، توقيا للزحام وابتعادا عن المشادة ، والصدر — بالتحريك — ضد الورود ، وناهل : اسم الفاعل من قولهم « نهل فلان ينهل نهلا » مثل فرح يفرح فرحا — إذا شرب حتى روى وتضلع من الماء ، ويأتى الناهل بمعنى العطشان ، ومنه قول النابغة :

الطَّاعِنُ الطَّعْنَةَ يَوْمَ الْوَغَى يَنْهَلُ مِنْهَا الْأَسَلُ النَّاهِلُ

ينهل ، هنا : يشرب ، والأسل : الرماح ، والناهل : العطشان ، جعل الرماح كأنها تعطش إلى الدم فإذا شرعت فيه رويت ، ومنه قوله جرير :

وأَخُوهُمَا السَّفَّاحُ ظَمَّأَ خَيْلَهُ حتَّى وَرَدْنَ جَبَا الْكُلَابِ نِهَالَا

ونظيره قول عمرة بن طارق :

فَمَا ذُقْتُ طَعْمَ النَّوْمِ حتَّى رَأَيْتِنِى أُعَارِضُهُمْ وِرْدَ الْخِمَاسِ النَّوَاهِلِ

وليس المراد فى بيت الشاهد هذا المعنى ، ولكن المراد أن جميع من يرد هذه البئر يرجعون عنها رواء بأنفسهم أو بمواشيهم وأنعامهم .

... ...

الإعراب : « يعيد » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ماء البئر الذى يصفه « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان مبنى على السكون فى محل نصب ، وعامله قوله يعيد « والت » فعل ماض ، والتاء حرف دال على التأنيث « عليه » جار ومجرور متعلق بقوله والت « دلاؤهم » دلاء : فاعل والت مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وهومضاف وضمير الغائبين العائد إلى وراد الماء مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر ، وجملة والت وفاعله فى محل جر بإضافة إذا إليها « فيصدر » الفاء حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، ويصدر : فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « عنه » جار ومجرور متعلق بقوله يصدر « كلها » كل : فاعل يصدر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغيبة العائد إلى الجماعة الواردة الماء مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر ، ويروى « فيصدر عنه كلنا » بضمير التكلم ، وهو ظاهر « وهو » الواو واو الحال حرف مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، هو : ضمير منفصل مبتدأ مبنى على الفتح فى محل رفع «ناهل» خبر المبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب حال من فاعل يصدر ، وعامله هو قوله يصدر .

الشاهد فيه : قوله « فيصدر عنه كلها » حيث استعمل لفظ « كل » المضاف إلى الضمير ، والذى أصله أن يستعمل تابعا لما قبله على أنه توكيد ، فى غير التوكيد ، وأولاه العامل ، وجعله فاعلا ، وهذا الاستعمال قليل فى العربية ، وهذا الكلام مجمل يحتاج إلى تفصيل وإيضاح ، ونحن نبين لك هذا الأمر بيانا تظهر منه حقيقة الموضوع وتفصيله ، فنقول : اعلم أن لفظ « كل» إما أن يضاف وإما أن يقطع عن الإضافة ، وإذا أضيف فإما أن يضاف إلى الضمير وإما أن يضاف إلى الاسم الظاهر ، فهذه ثلاث استعمالات لهذا اللفظ : الاستعمال الأول : أن يكون هذا اللفظ مضافا إلى اسم ظاهر ، ولا خلاف بين أحد فى أنه حينئذ يجوز أن يقع فى كل موقع من مواقع الإعراب ؛ فيقع مبتدأ ، ويقع فاعلا ، ويقع مفعولا ، ويقع فى غير هذه المواقع ، كما لا خلاف بين أحد فى أن وقوعه فى كل موقع من مواقع الإعراب كوقعه فى غيره منها،لا يزيد وقوعه فى واحد منها فى الاستعمال عن موقعه فى موضع آخر؛ الاستعمال الثانى : أن يكون هذا اللفظ منقطعا فى الظاهر عن الإضافة ، والنحاة يذكرون أنه حينئذ يقع فى كل مواقع الإعراب كهو فى الاستعمال الأول ، نعنى أنهم يحكون جواز وقوعه مبتدأ وفاعلا ومفعولا وغير ذلك من المواقع . والاستعمال الثالث لهذا اللفظ : أن يكون مضافا إلى الضمير ، وهذا الاستعمال هو موضع كلامنا وكلام الشارح

... ...

المحقق فى هذا الموضع ، وهو فى هذا الاستعمال إما أن يكون تابعا لاسم قبله وإما أن يلى العامل ولا يتبع اسما قبله ، فإن كان تابعا لاسم قبله كان توكيدا ، وإن ولى العامل فالأكثر فى الاستعمال أن يكون هذا العامل هو الابتداء ويكون لفظ « كل » مبتدأ ، ووقوعه حينئذ واليا لعامل آخر غير الابتداء قليل ، فوقوعه وهو مضاف إلى الضمير فاعلا ومفعولا قليل ، وقد وقع لفظ « كلها » فاعلا لقوله يصدر ، فهو من القليل فى الاستعمال العربى ، هذا بيان ما أراد الشارح فى هذا الموضع .

ومما ذكرناه يتضح لك أن وقوع لفظ « كل » مبتدأ على أية حال كثير فى الاستعمال العربى ، نعنى سواء أكان مقطوعا فى اللفظ عن الإضافة ، أم كان مضافا إلى الاسم الظاهر ، أم كان مضافا إلى الضمير ، ونحن نسوق إليك جملة من شواهد ذلك قد أضيف هذا اللفظ فى بعضها إلى الاسم الظاهر ، وقد أضيف فى بعضها إلى الضمير ، وقد قطع فى بعضها عن الإضافة فى الظاهر ، وأول ما نذكر لك من ذلك قول الله تعالى : (إن كل من فى السموات والأرض إلا آتى الرحمن عبدا ، لقد أحصاهم وعدهم عدا ، وكلهم آتيه يوم القيامة فردا) فقد أضيف فى الآية الأولى من هذه الآيات إلى الاسم الظاهر وهو الاسم الموصول ، وأضيف فى الآية الثالثة إلى الضمير ، وهو مبتدأ فى كل منهما ، وقوله سبحانه : (كل له قانتون) وقوله : (كل آمن بالله) وقوله : (كل من عند ربنا) فلفظ « كل » منقطع عن الإضافة لفظا فى هذه الآيات الثلاث ، وهو مبتدأ فى كل واحدة منها ، ثم قوله عليه الصلاة والسلام فيما يحكيه عن ربه : « يا عبادى كلكم جائع إلا من أطعمته » الحديث ، وقوله صلى الله عليه وسلم : « كلكم راع ، وكلكم مسئول عن رعيته » وقوله : « كل الناس يغدو ، فبائع نفسه فمعتقها أو موبقها » وقوله : « أحق ما قال العبد ، وكلنا لك عبد » الحديث ، وقول العرب فى أمثالهم : « كل فتاة بأبيها معجبة » و « كل أداة الخبز عندى ، غيره » و « كل شئ يحب ولده حتى الحبارى » و « كل شاة برجلها معلقة » و « كل نجار إبل نجارها » و « كل شىء أخطأ الأنف جلل » و « كل جدة ستبليها عدة » و « كل مجر فى الخلاء يسر » و « كل امرئ فى بيته صبى » و « كل ذات ذيل تختال » ونظائر ذلك كثير جدا ، وقد جاء فى شعر الفحول من شعراء الجاهلية وصدر الإسلام الذين يستشهد بشعرهم جملة صالحة من هذا الاستعمال ؛ فمن ذلك قول الشاعر ، وهو الشاهد رقم ٦١٥ الذى تقدم مشروحا فى باب الإضافة :

إِذَا شُقَّ بُرْدٌ شُقَّ بِالْبُرْدِ مِثْلُهُ ... دَوَالَيْكَ حَتَّى كُلُّنَا غَيْرُ لَابِسِ

وقول كعب بن زهير بن أبى سلمى المزنى :

كُلُّ ابْنِ أُنْثَى وإِنْ طَالَتْ سَلَامَتُهُ ... يَوْمًا عَلَى آلَةٍ حَدْبَاءَ مَحْمُولُ

... ...

وقول لبيد بن ربيعة العامري ، وهو الشاهد رقم ٣ الذى مضى فى أول هذا الكتاب :

أَلاَ كُلُّ شَيْءٍ ـ ما خَلاَ اللهَ ـ باطِلٌ   وَكُلُّ نَعِيمٍ ـ لا مَحَالَةَ ـ زائِلُ

وقول السموأل بن عادياء اليهودى :

إِذا المَرْءُ لَمْ يَدْنَسْ مِنَ اللُّؤْمِ عِرْضُهُ   فَكُلُّ رِداءٍ يَرْتَدِيهِ جَمِيلُ

وقول الفرزدق :

وكُلُّ رَفِيقَيْ كُلِّ رَحْلٍ ، وَإِنْ هُما   تَعاطَى القَنا قَوْماهُما ، أَخَوانِ

وقول لبيد أيضا :

وكُلُّ أُناسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ   دُوَيْهِيَةٌ تَصْفَرُّ مِنْها الأَنامِلُ

وقول الآخر ، وينسب إلى أبى بكر الصديق رضى الله تعالى عنه :

كُلُّ امْرِئٍ مُصَبَّحٌ فى أَهْلِهِ   وَالمَوْتُ أَدْنَى مِنْ شِراكِ نَعْلِهِ

وقول قيس بن ذريح :

وكُلُّ مُصِيباتِ الزَّمانِ وَجَدْتُها   سِوَى فُرْقَةِ الأَحْبابِ هَيِّنَةَ الخَطْبِ

وقول كثير عزة :

فَقُلْتُ لَها : يا عَزَّ كُلُّ مُصِيبَةٍ   إِذا وُطِّنَتْ يَوْمًا لَها النَّفْسُ ذَلَّتِ

ومما قدمناه تعلم أيضا أن لفظ كل المضاف إلى الاسم الظاهر أو المنقطع عن الإضافة لفظا يقع فى مواقع الإعراب الأخرى بكثرة ، ومن ذلك قول الله تعالى : (قد علم كل أناس مشربهم) وقوله سبحانه : (ثم توفى كل نفس ما كسبت) وقوله تبارك اسمه : (ووفيت كل نفس) وقوله سبحانه : (يوم تجد كل نفس ما عملت من خير محضرا) وقوله : (فكيف إذا جئنا من كل أمة بشهيد) وقوله جل ذكره : (ولكل درجات مما عملوا) وقوله : (ولكل جعلنا موالى مما ترك الوالدان والأقربون) وقوله : (قال لكل ضعف) وقوله : (قلنا احمل فيها من كل زوجين) وقوله : (وإن يتفرقا يغن الله كلا من سعته) وقوله : (وكلا فضلنا على العالمين) وقوله : (يعرفون كلا بسيماهم) وقوله : (فكلا أخذنا بذنبه) ومن ذلك قول عنترة بن شداد العبسى :

جادَتْ عَلَيْهِ كُلُّ عَيْنٍ ثَرَّةٍ   فَتَرَكْنَ كُلَّ حَدِيقَةٍ كالدِّرْهَمِ

فأنت تراه قد استعمل كلمة «كل» فى هذا البيت مرتين ، فاستعملها فاعلا فى صدر البيت ، ومفعولا به فى عجزه ، وهى فى كلتا المرتين مضافة إلى الاسم الظاهر .

وقولهم : كِلَيْهِمَا وتمْرًا[1] ، أى أعطنى كليهما ، وأما قوله :

وتعلم أيضا مما ذكرناه أن لفظ « كل » إن أضيف إلى الضمير فالأكثر أن يكون تابعا لاسم قبله توكيدا لذلك الاسم ، كما ورد فى قوله تعالى : (وعلم آدم الأسماء كلها) وقوله : (ولقد أريناه آياتنا كلها) وقوله : (سبحان الذى خلق الأزواج كلها) وقوله : (وكذبوا بآياتنا كلها) وقوله : (فسجد الملائكة كلهم أجمعون) فإذا لم يتبع لفظ اسم قبله يكون توكيدا له وأولى العامل فأكثر ما يجىء أن يكون مبتدأ كما وقع فى قوله تعالى : (وكلهم آتيه يوم القيامة فردا) وكما فى الأمثلة التى ذكرها الشارح المحقق ، ويقل مجيئه فاعلا أو معمولا لغير الابتداء كما فى الشاهد الذى نحن بصدده ، وكما فى قول أبى النجم العجلى :

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الْخِيَارِ تَدَّعِى عَلَىَّ ذَنْبًا كُلَّهُ لَمْ أَصْنَعِ

فيمن رواه بنصب « كله » على أنه مفعول مقدم لقوله « لم أصنع » .

قال ابن هشام فى مغنى اللبيب فى مباحث كل : « الثالث من أوجه استعمال كل أن تضاف إلى ضمير ملفوظ به ، وحكمها ألا يعمل فيها غالبا إلا الابتداء ، نحو (إن الأمر كله لله) فيمن رفع كلا ، ونحو (وكلهم آتيه) لأن الابتداء عامل معنوى ، ومن القليل قوله :

* يصدر عنها كلها وهو ناهل * ولا يجب أن يكون منه قول علىّ رضى الله تعالى عنه :

* فلما تبينا الهدى كان كلنا * بل الأولى تقدير كان شانية » اهـ كلامه .

(١) هذا مثل من أمثال العرب ، وقبل أن نبين لك شيئا عنه نبادر فنقول : إن هذا المثل يروى بروايتين ؛ فيروى « كلاهما وتمرا » برفع كلا — على ما هو الظاهر — ونصب « تمرا » وهذه رواية الأكثرين من علماء العربية ، وتخرج هذه الرواية على أن « كلاهما » مبتدأ محذوف الخبر ، والتقدير : لك كلاهما ، أو نحو ذلك ، أو خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : مطلوبى كلاهما ، وقوله « تمرا » مفعول لفعل محذوف ، والتقدير : وأطلب تمرا ، أو وأعطيك تمرا ، وعلى هذا تكون الواو قد عطفت جملة فعلية على جملة اسمية ، ويجوز أن يكون « كلاهما » مفعولا به لفعل محذوف ، وقد جاء على لغة من يلزم المثنى الألف فى أحواله كلها ، ويكون « تمرا » معطوفا عليه عطف المفرد على المفرد ، وكأنه قيل : أعطنى كليهما وتمرا ، والرواية الثانية « كليهما وتمرا » بالياء فى « كليهما » وتخريج هذه الرواية لا يحتمل إلا وجها واحدا ، وهو أن يكون « كليهما » مفعولا به لفعل محذوف منصوبا بالياء نيابة عن الفتحة ، على ما هو مشهور لغة العرب ، ويكون « تمرا » معطوفا على « كليهما » عطف المفرد على المفرد ، والاستشهاد بهذا المثل على الرواية الثانية حيث وقع لفظ « كليهما » المضاف إلى الضمير مفعولا به ، والأصل أن يقع إما تابعا لاسم مثنى قبله

... ...

يكون هو توكيدا له ، وإما واليا للعامل المعنوى على أنه مبتدأ ، فأما على الرواية الأولى فإنه يحتمل هذا ويحتمل أن يكون مبتدأ كما هو الكثير فيه ، بل احتمال الابتداء أظهر لأنه هو الجارى على الكثير فى لغة العرب ، وإن لزم عليه عطف الجملة الفعلية على الجملة الاسمية . ثم نقول : قال المفضل ابن سلمة فى « الفاخر » (ص ١٢٠ ليدن) ما نصه : « كلاهما وتمرا — قال ذلك رجل مر بإنسان وبين يديه زبد وسنام وتمر ، فقال الرجل : أنلنى مما بين يديك ، فقال : أيهما أحب إليك زبد أم سنام ؟ فقال الرجل : كلاهما وتمرا ، ويقال : إن الذى قال ذلك عمرو بن حمران الجعدى ، وكان فى إبل لأبيه يرعاها ، فمر به رجل قد جهده العطش والجوع ، وبين يدى عمرو زبد وتمر وقرص ، فقال له الرجل : أطعمنى من زبدك وقرصك ، فقال عمرو : « كلاهما وتمرا ، ثم قراه وسقاه » اهـ . وقال الميدانى فى مجمع الأمثال (٢/٨٢ بولاق) : كلاهما وتمرا — ويروى : كليهما وتمرا ، أول من قال ذلك عمرو بن حمران الجعدى ، وكان حمران رجلا لسنا ماردا ، وإنه خطب صدوف — وهى امرأة كانت تؤيد الكلام وتشجع فى المنطق ، وكانت ذات مال كثير ، وقد أتاهم قوم كثير يخطبونها ، فردتهم ، وكانت تتعنت خطابها فى المسألة ، وتقول : لا أتزوج إلا من يعلم ما أسأله عنه ، ويجيبنى بكلام على حده لا يعدوه ، فلما انتهى إليها حمران قام قائما لا يجلس ، وكان لا يأتيها خاطب إلا جلس قبل إذنها ، فقالت : ما يمنعك من الجلوس ؟ قال : حتى يؤذن لى ، قالت : وهل عليك أمير ؟ قال : رب المنزل أحق بفنائه ، ورب الماء أحق بسقائه ، وكل له ما فى وعائه ، فقالت : اجلس ، فجلس ، قالت له : ما أردت ؟ قال : حاجة ، ولم آتك إلا لحاجة . قالت : تسرّها أم تعلنها ؟ قال : تسر وتعلن ، قالت : فما حاجتك ؟ قال : قضاؤها هين ، وأمرها بين ، وأنت بها أخبر ، وبنجحها أبصر ، قالت : فأخبرنى بها ، قال : قد عرّضت ، وإن شئت بينت ، قالت : من أنت ؟ قال : أنا بشر ، ولدت صغيرا ، ونشأت كبيرا ، ورأيت كثيرا ، قالت : فما اسمك ؟ قال : من شاء أحدث له اسما ، وقال ظلما ، ولم يكن عليه الاسم حتما ، قالت : فمن أبوك ؟ قال : والدى الذى ولدنى ، ووالده جدى ، فلم يعش بعدى ، قالت : فما مالك ؟ قال : بعضه ورثته ، وأكثره اكتسبته ، قالت : فمن أنت ؟ قال : من بشر كثير عدده ، معروف ولده ، قليل صعده ، يفنيه أبده ، قالت : ما ورثك أبوك عن أوليه ؟ قال : حسن الهمم ، قالت : فأين تنزل ؟ قال : على بساط واسع ، فى بلد شاسع ، قريبه بعيد وبعيده قريب ، قالت : فمن قومك ؟ قال : الذين أنتمى إليهم ، وأجنى عليهم ، وولدت لديهم ، قالت : فهل لك امرأة ؟ قال : لو كانت لى لم أطلب غيرها ، ولم أضيع خيرها ، قالت : كأنك ليست لك حاجة ، قال : لو لم تكن لى حاجة لم أنخ ببابك ، ولم أتعرض لجوابك ، وأتعلق بأسبابك ، قالت : إنك لحمران بن الأقرع الجعدى ،

٨١٦ — فلمَّا تبيَّنَّا الهُدَى كانَ كُلنا عَلَى طاعةِ الرَّحمٰنِ والحَقِّ والتُّقى

فاسمُ كان ضمير الشأن لا كلنا .

قال : إن ذلك ليقال ، فزوجته نفسها ، وفوضت إليه أمرها . ثم إنها ولدت له ولدا ، فسماه عمرا ، فنشأ ماردا مفوها ، فلما أدرك جعله أبوه راعيا يرعى له الإبل ، فبينا هو يوما إذ رفع إليه رجل قد أضرّ به العطش والسغوب ، وعمرو قاعد ، وبين يديه زبد وتمر وتامك (والتامك : السنام) فدنا منه الرجل ، فقال : أطعمنى من هذا الزبد والتامك ، فقال عمرو : نعم ، كلاهما وتمرا ، فأطعم الرجل حتى انتهى ، وسقاه لبنا حتى روى ، وأقام عنده أياما ، فذهبت كلمته مثلا ، ورفع كلاهما : أى لك كلاهما ، ونصب تمرا على معنى وأزيدك تمرا ، ومن روى كليهما فإنما نصبه على معنى أطعمك كليهما وتمرا ، وقال قوم : من رفع حكى أن الرجل قال : أنلنى مما بين يديك ، فقال عمرو : أيهما أحب إليك زبد أم سنام ؟ فقال الرجل : كلاهما وتمرا : أى مطلوبى كلاهما وأزيد معهما تمرا ، أو زدنى تمرا » انتهى كلامه ، وعبارة غيره فى تقدير الإعراب : « ورفع كلاهما بتقدير : لك كلاهما ، ونصب تمرا بتقدير: أزيدك، ورواية نصب كليهما بأطعمك مقدرا، وتمرا عطف عليه »اه

والخلاصة : أن هذا المثل يختلف فيه التقدير باختلاف شيئين: أولهما: الرواية، وثانيهما: القائل، فإن كان القائل هو طالب الطعام فإن رفع « كلاهما » كان التقدير : مطلوبى كلاهما وزدنى تمرا ، وإن نصب « كليهما » كان التقدير : أنلنى كليهما وتمرا ، وإن كان القائل هو صاحب الطعام فإن رفع « كلاهما » كان التقدير : لك كلاهما وأزيدك تمرا ، وإن نصب « كليهما » كان التقدير : أنيلك كليهما وتمرا ، أو أعطيك كليهما وتمرا ، أو أطعمك كليهما وتمرا ، وما أشبهه .

٨١٦ — هذا بيت من الطويل ، وهو منسوب إلى أبى الحسنين أمير المؤمنين ، سيدنا علىّ ابن أبى طالب رضى الله تعالى عنه وأرضاه ! وقال العلامة الأمير « فى تاريخ النحاة : ما صح عندنا ولا بلغنا أن على بن أبى طالب — رضى الله عنه ! — قال شعرا إلا هذين البيتين :

تِلْكُمْ قُرَيْشٌ تَمَنَّتْنِى لِتَقْتُلَنِى فَلَا وَرَبِّكَ ما بَرُّوا وَما ظَفِرُوا

فَإِنْ هَلَكْتُ فَرَهْنٌ ذِمَّتِى لَهُمُ بِذَاتِ رَوْقَيْنِ لا يَعْفُو لَهَا أَثَرُ

وفى القاموس : داهية ذات روقين : أى عظيمة » اه كلام العلامة الأمير .

... ...

اللغة : « تبينا » تقول : تبينت الشيء ، تريد عرفته وكأنك قد طلبت بيانه وتكلفت لذلك وبحثت عنه حتى اتضح لك « الهدى » بضم الهاء مقصورا — الرشاد ، وأراد ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم من كل ما فيه خير الناس في حالهم ومستقبلهم « والتقى » أصل هذه التاء واو ، وأصل هذه المادة الوقاية ، فأصل التقى الوقى ، فقلبت الواو المضمومة في أول الكلمة تاء كما قلبت في تجاه وأصلها وجاه بضم الواو من الوجه والمواجهة ، وكما قلبت في تخمة ، وأصلها وخمة — بضم الواو — من الوخامة .

الإعراب : «لما» ظرف بمعنى حين، مبني على السكون في محل نصب ، وهو متعلق بكان من قوله «كان كلنا» الذي هو جوابه «تبينا» فعل ماض مبني على الفتح المقدر لا محل له من الإعراب، ونا : فاعله « الهدى » مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وجملة الفعل وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة لما الحينية إليها « كان » فعل ماض ناقص ، واسمها ضمير شأن محذوف « كلنا » كل : مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وهو مضاف ونا مضاف إليه مبني على السكون في محل جر « على » حرف جر « طاعة » مجرور بعلى وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب خبر كان ، وطاعة مضاف و « الرحمن » مضاف إليه « والحق » معطوف على طاعة مجرور بالكسرة الظاهرة « والتقى » الواو حرف عطف ، التقى : معطوف على طاعة أيضا .

الشاهد فيه : قوله « كان كلنا على طاعة الرحمن » فإن ظاهره أن كلمة « كل » وقعت معمولة لكان على أن تكون اسم كان ، وهذا الظاهر غير لازم ، لأنه يجوز أن يكون اسم كان ضمير شأن محذوف ، وتكون كلمة « كل » مبتدأ خبره الجار والمجرور بعده ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب خبر كان ، ونظير ذلك قول الشاعر وهو الشاهد رقم ١٩٤ الذي سبق شرحه في باب كان وأخواتها (١/٣٦٧) :

إذا مُتُّ كانَ النَّاسُ صِنْفَانِ : شَامِتٌ وَآخَرُ مُثْنٍ بِالَّذِى كُنْتُ أَصْنَعُ

فإن كان في هذا البيت رافعة لضمير شأن محذوف ، و « الناس صنفان » مبتدأ وخبر ، وجملتهما في محل نصب خبر كان ، فإذا كان هذا الإعراب محتملا في بيت الشاهد ، وله نظائر في كلام العرب ، وعليه يكون البيت مما وقع فيه لفظ « كل » مبتدأ كما هو غالب أحوالها إذا

الرابعة : يلزم تابعية « كل » بمعنى كامل ، وإضافته إلى مثل مَتْبُوعِه مطلقاً نعتاً لا توكيداً ، نحو : « رأيْتُ الرجُلَ كلَّ الرجلِ ، وأكلت شاةً كلَّ شاة » .

الخامسة : يلزم اعتبارُ المعنى فى خبر « كل » مضافاً إلى نكرة ، نحو : « كُلُّ نَفْسٍ ذائقةُ المَوْتِ » ، « كُلُّ حِزْبٍ بِمـا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ » ولا يلزم مضافاً إلى معرفة ، فتقول : كُلُّهُمْ ذاهِبٌ ، وذاهبون ، والله أعلم .

خرجت عن التوكيد ؛ لم يجز أن نحمله على ظاهره الذى هو قليل فى الاستعمال العربى ، لأنا حدثناك مرارا أنه متى أمكن حمل العبارة الواردة عن العرب المحتج بعربيتهم على وجه صحيح أو غالب فى الاستعمال لم يكن لنا أن نحملها على وجه شاذ أو قليل فى الاستعمال ، فكن على ثبت من هذا ، والله تعالى المسئول أن يرشدك ويوفقك .

العـــطف

(الْعَطْفُ إِمَّا ذُو بَيَانٍ أَوْ نَسَقْ وَالْغَرَضُ الآنَ بَيَانُ ما سَبَقْ)

وهو عطف البيان .

(فَذُو الْبَيَانِ تَابِعٌ شِبْهُ الصِّفَهْ حَقِيقَةُ الْقَصْدِ بِهِ مُنْكَشِفَهْ)

فتابع : جنس يشمل جميع التوابع ، وشبه الصفة : مخرج لعطف النسق والبدل والتوكيد ، وحقيقة القصد إلى آخره : لإخراج النعت ، أي إنه فارق النَّعْتَ من حيث إنه يكشف المتبوع بنفسه لا بمعنًى فى المتبوع ولا فى سببيِّه (فَأَوْلِيَنْهُ مِنْ وِفاقِ الْأَوَّلِ) وهو المتبوع (ما مِنْ وفاقِ الْأَوَّلِ النَّعْتُ وَلِي) وذلك أربعة من عشرة : أوجُهِ الإعراب الثلاثة والإفراد ، والتذكير ، والتنكير ، وفروعهن . وأما قول الزمخشرى : إن « مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ » عطفُ بيانٍ على « آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ » فمخالفٌ لإجماعهم . وقوله وقول الجرجانى : يشترط كونه أوضحَ من متبوعه فمخالف لقول سيبويه فى « يا هذا ذا الْجُمَّةِ » : إن ذا الجُمَّةِ عطفُ بيانٍ ، مع أن الإشارة أوضحُ من المضاف إلى ذى الأداة .

وإذا كان له مع متبوعه ما للنعت مع منعوته (فَقَدْ يَكُونانِ مُنَكَّرَيْنِ ، كَمَا يَكُونانِ مُعَرَّفَيْنِ) ؛ لأن النكرة تَقْبَلُ التخصيصَ بالجامد ، كما تقبل المعرفةُ التوضيحَ به ، نحو : لبستُ ثوبًا جُبَّةً .

هذا مذهب الكوفيين والفارسى وابن جنى والزمخشرى وابن عصفور ، وجَوَّزوا أن يكون منه : « أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِين » فيمن نَوَّنَ كفارة ، ونحو : « مِنْ ماء صَدِيدٍ » .

وذهب غيرُ هؤلاء إلى المنع ، وأوجبوا فيما سَبَقَ البدلِيَّةَ ، ويخصون عطف البيان بالمعارف .

قال ابن عصفور : وإليه ذهب أكثر النحويين ، وزعم الشَّلَوْبين أنه مذهب البصريين .

قال الناظم : ولم أجد هذا النقل من غير جهته .

وقال الشارح : ليس قولُ مَنْ مَنَعَ بشىء .

وقيل : يختص عطفُ البيان بالعَلَم اسماً أو كنية أو لقباً .

(وَصَالِحًا لِبَدَلِيَّةٍ يُرَى * فِى غَيْرِ) ما يمتنع فيه إحلالُه محل الأول ، كما فى نحو : (يَا غُلامُ يَعْمُرًا) وقوله :

٨١٧ — * أَيَا أَخَوَيْنَا عَبْدَ شَمْسٍ وَنَوْفَلاَ *

---

٨١٧ — هذا نصف بيت من الطويل ، وعجزه فى رواية النحاة قوله :

* أُعِيذُكُمَا بِاللهِ أَنْ تُحْدِثَا حَرْبَا *

وهذا البيت من كلة رواها ابن هشام فى السيرة (١٢/٢ بولاق — ٣٩٦/٢ بتحقيقنا) ونسبها لطالب بن أبى طالب أخى أمير المؤمنين أبى الحسنين على بن أبى طالب ، وابن عم الرسول الأكرم صلى الله عليه وسلم ، يمدح فيها النبى ودينه ويبكى على من قتل يوم بدر من قريش ، وهاك هذه الكلمة كما رواها ابن هشام :

أَلاَ إِنَّ عيْنِى أَنفدتْ دمْعَهَا سَكْبَا ... تُبكِّى عَلَى كَعْبٍ ، وَما إِنْ تَرَى كَعْبَا

أَلاَ إِنَّ كَعْبًا فى الحُرُوبِ تخاذَلُوا ... وَأَرْدَاهُمُ ذا الدَّهْرُ وَاجْتَرَحُوا ذَنْبَا

وَعَامِرُ تَبكِى لِلْمُلِمَّاتِ غُدْوَةً ... فيَالَيْتَ شِعْرِى هَلْ أَرَى لَهُمَا قُرْبَا

هُمَا أَخَوَاىَ لَنْ يُعَدَّا لِغَيَّةٍ ... تُعَدُّ ، ولَنْ يُسْتَامَ جارُهُمَا غَصْبَا

فيَا أَخَوَيْنَا عَبْدَ شَمْسٍ وَنَوْفَلاَ : ... فِدًى لَكُمَا ، لا تَبْعَثُوا بيْنَنَا حَرْبَا

وَلا تُصْبِحُوا مِنْ بَعْدِ وُدٍّ وَأُلْفَةٍ ... أَحادِيثَ فِيهَا كُلُّكُمْ يَشْتَكِى النَّكْبَا

أَلَمْ تَعْلَمُوا ما كَانَ فى حَرْبِ داحِسٍ ... وَجَيْشِ أَبِى يَكْسُومَ إِذْ مَلَأَ الشِّعْبَا

فلَوْلا دِفَاعُ اللهِ لا شَىْءَ غيْرُهُ ... لَأَصْبَحْتُمُ لا تَمْنَعُونَ لَكُمْ سِرْبَا

فما إِنْ جَنَيْنَا فى قُرَيْشٍ عَظِيمَةً ... سِوَى أَنْ حَمَيْنَا خيْرَ مَنْ وَطِئَ التُّرْبَا

أَخا ثِقَةٍ فى النَّائِبَاتِ مُرَزَّأً ... كَرِيمًا ثَنَاهُ ، لا بَخِيلاً ، وَلا ذَرْبَا

يُطِيفُ بِهِ العَافُونَ يَغْشَوْنَ بابَهُ ... يَؤُمُّونَ بَحْرًا لا نَزُورًا وَلا صَرْبَا

فَوَاللهِ لا تَنْفَكُّ نَفْسِى حَزِينَةً ... تَمَلْمَلُ حتَّى تَصْدُقُوا الخَزْرَجَ الضَّرْبَا

... ...

اللغة : « ألا إن عيني أنفدت دمعها سكبا — البيت » أنفدت : أفرغت ، وتقول « نفد الشيء ينفد » من باب علم يعلم — أي فرغ وزال وانتهى ، وتقول « أنفدته أنفده » مثل أكرمته أكرمه ، وفي القرآن الكريم (ما عندكم ينفد وما عند الله باق) وفيه : (ما نفدت كلمات الله) والسكب : أصله مصدر « سكبت الدمع أسكبه سكبا » من باب نصر — إذا أرسلته وصببته ، والمراد هنا الوصف ، وقد أطلقوا السكب على الدمع والمطر وغيرهما مما يسيل ، وكعب : أراد به أبناء كعب بن مالك أحد أجدادهم « ألا إن كعبا في الحروب تخاذلوا — البيت » تخاذلوا : خذل بعضهم بعضاً ولم ينصره ، وأرداهم : أوقعهم في الردى وهو الهلاك ، وتقول : « ردى فلان يردى ردى » من باب طرب — إذا هلك ، وتقول : « أرديته أرديه » أي أهلكته أهلكه ، وذا : اسم إشارة ، واجترحوا : اكتسبوا ، وكأنهم فعلوا الذنب بجوارحهم « هما أخواى لن يعدا لغية — البيت » يعدا : أراد به ههنا معنى لن ينسبا ، وغية — بفتح الغين ، وتشديد الياء — ضد الرشدة ، وقالوا : «فلان ولد غية» إذا كان من زنا أولغير أبيه ، وقالوا في ضده : «فلان ولد رشدة » بكسر الراء وسكون الشين — إذا كان صحيح النسب ، ويستام : أصله قولهم : « سام فلان فلانا الخسف » إذا أوقعه به ، وكأنه جعل الخسف طعامه ، والجار : أراد به من دخل في جواره ولجأ إليه ، والغصب : أخذ الشيء عنوة من صاحبه « فيا أخوينا عبد شمس ونوفلا — البيت » عبد شمس : بطن من قريش منهم بنو حرب بن أمية أبو سفيان وإخوته ، ونوفل : بطن آخر من قريش ، وفدى لكما : أراد أفديكما بنفسي أو نحو ذلك « ولا تصبحوا من بعد ودّ وألفة — البيت » الود — بتثليث الواو — المحبة ، والألفة — بضم فسكون — الائتلاف واتحاد الكلمة ، أحاديث : أي سيرا يتحدث بها الناس ، وكنى بهذه العبارة عن فنائهم وصيرورتهم خبرا بعد عين ، والنكبا : أصله النكباء ممدودا فقصره حين اضطر ، وأراد بالنكباء مصائب الدهر ونوائبه «ألم تعلموا ما كان في حرب داحس — البيت» داحس : اسم فرس قامت بسببه حرب طاحنة اشتهرت باسم حرب داحس والغبراء ، وهي أشهر من أن تذكر ، وأبو يكسوم : كنية ملك من ملوك الحبشة وهم الذين اجترءوا على بيت الله الحرام وجاءوا يهدمونه ، وهو حادث الفيل الذي أنزل الله تعالى فيه (ألم تر كيف فعل ربك بأصحاب الفيل — السورة) والشعب — بكسر الشين وسكون العين — الطريق بين جبلين « فلولا دفاع الله لا شيء غيره — البيت » السرب — بكسر السين المهملة وسكون الراء — القوم والعشيرة ، وهو أيضا النفس ، ومنه الحديث : « من أصبح آمنا في سربه » والسرب أيضا : المال الراعي ، ويصح هنا إرادة كل واحد من هذه المعاني ، وكنى بهذه العبارة عن أنهم كانوا لولا دفاع الله عنهم يهتضمون ويستذلون وتؤخذ أموالهم وأنفسهم

... ...

« فما إن جنينا فى قريش عظيمة — البيت » حمينا : أراد جعلناه فى حمانا ندفع عنه من يريد به السوء ، وعنى بخير من وطئ الترب النبى صلى الله عليه وسلم ، وهو من تأكيد المدح بما يشبه الذم ، يقول : إن كان الدفاع عن خير الناس والقيام فى وجه من يناوئونه ويبغونه الغوائل يعد جريمة فإنا لم نقترف ولم نرتكب غير هذه الجريمة « أخا ثقة فى النائبات مرزأ — البيت » يصح لك أن تقرأ « أخا ثقة » بالإضافة وبالوصف بتنوين أخا وثقة منصوبين ، وثقة : أصله مصدر « وثق فلان بفلان ثقة » إذا اطمأنت نفسه إليه ، والمرزأ : الذى يحمل أرزاء الناس وينهض بما يحملونه من أعباء ، والثنا : هو الثناء بالمدح ، والذرب — بالفتح — الفاسد ، ومنه قالوا : « ذربت معدة فلان » إذا فسدت « يطيف به العافون يغشون بابه — البيت » العافون : جمع عاف ، وهو طالب المعروف والبر والخير ، ويغشون بابه : أراد أنهم يأتونه ويزدحمون عليه ثقة بأنهم ينالون منه ما يريدون ، ويؤمون : يقصدون ، وتقول : « أممت فلانا أؤمه » من باب نصر — إذا قصدته ، وشبهه بالبحر فى كثرة نفعه وعظيم جدواه ، والنزور : القليل ، ومثله النزر — بفتح النون وسكون الزاى ، والصرب — بفتح الصاد وسكون الراء المهملتين — المنقطع ، وهو أيضا القليل من الماء « فوالله لا تنفك نفسى حزينة — البيت » تململ : أصله تتململ ، فحذف إحدى التاءين ، وأصل معنى هذه الكلمة تتقلب على الملة — بفتح الميم وتشديد اللام — وهى التراب المتخلف من الحريق ، وأراد أنها لا تستقر من القلق والاضطراب .

الإعراب : « أيا » حرف نداء مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « أخوينا » منادى منصوب بالياء المفتوح ما قبلها تحقيقا المكسور ما بعدها تقديرا لأنه مثنى ، ونا : مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « عبد » عطف بيان على أخوينا منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و «شمس» مضاف إليه مجرور ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة « ونوفلا » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، نوفلا : معطوف على عبد شمس ، والمعطوف على المنصوب منصوب ، وعلامة نصبه الضمة الظاهرة « أعيذكما » أعيذ : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والكاف ضمير المخاطبين مفعول به مبنى على الضم فى محل نصب ، والميم حرف عماد ، والألف حرف دال على التثنية « بالله » جار ومجرور متعلق بأعيذ « أن » حرف مصدرى ونصب ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « تحدثا » فعل مضارع منصوب بحذف النون ، وألف الاثنين فاعله « حربا » مفعول به لتحدثا منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بحرف جر

(ونحو بِشْرٍ تابِعِ الْبَكْرِيِّ) فى قوله :

٨١٨ — أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشْرٍ عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وُقُوعَا

محذوف ، وتقدير الكلام : أعيذكما بالله من إحداث حرب ، والجار والمجرور متعلق بقوله : أعيذ .

الشاهد فيه : قوله : « أيا أخوينا عبد شمس ونوفلا » فإن قوله : « عبد شمس ونوفلا » يتعين فيهما أن يكون « عبد شمس » عطف بيان على قوله : « أخوينا » وأن يكون « نوفلا » معطوفا بالواو على عبد شمس ، ولا يجوز فى هذا البيت أن تجعل « عبد شمس » بدلا من أخوينا و « نوفلا » معطوفا على البدل ، والسر فى ذلك أن حكم المعطوف بالحرف هو بنفسه حكم المعطوف عليه ، فلو كان المعطوف عليه عطف بيان وجب أن يكون المعطوف بالحرف عطف بيان أيضا ، ولو كان المعطوف عليه بدلا وجب أن يكون المعطوف بالواو ونحوها بدلا أيضا ، وعطف البيان من المنادى المضاف يكون منصوبا تبعاً للفظ المنادى ، سواء أكان عطف البيان مضافا أيضا كالمنادى أم كان مفردا علما ، أما البدل من المنادى فإنه يكون كمنادى مستقل بسبب كون البدل على نية تكرار العامل ، فكأن حرف النداء قد ذكر مع البدل ، ومعنى أنه يكون كمنادى مستقل أنه لو كان مضافا نصب ، ولو كان مفرداً علماً بنى على الضم ، فلو أنك جعلت « عبد شمس» بدلا لصح فى حد ذاته ، لكن يصبح قوله : « ونوفلا » خطأ ، لأنه كان يجب أن يأتى به مضموما لكونه مفرداً علماً ، فلما لزم على جعل « عبد شمس » بدلا أن يصير قوله : « ونوفلا » خطأ ، ولم يلزم على جعل « عبد شمس » عطف بيان شىء من ذلك لزم أن يتعين فى « عبد شمس » أن يكون عطف بيان تصحيحاً للكلام على ما تقتضيه قواعد العربية ، ومعنى هذا أن المانع من جعل «عبد شمس» بدلا عارض خارج عنه وهو عطف الاسم المنصوب — مع أنه مفرد علم — عليه ، فلو أن الشاعر أتى بالمعطوف بالواو مضموما لكان بدلا ، ولو أنه أتى بالمعطوف بالواو مضافا كالمعطوف عليه لجاز الوجهان : البدل ، وعطف البيان ، وهذا واضح غاية الوضوح مما قررناه لك .

٨١٨ — هذا بيت من الوافر للمرار بن سعيد الفقعسى ، وبعده قوله :

عَلاَهُ بِضَرْبَةٍ بَعَثَتْ بِلَيْلٍ نَوَائِحَهُ وَأَرْخَصَتِ الْبُضُوعَا

وَقَادَ الْخَيْلَ عَائِدَةً لِكَلْبٍ تَرَى لِوَجِيفِهَا رَهَجًا سَرِيعَا

عَجِبْتُ لِقَائِلِينَ صَهٍ لِقَوْمٍ عُلاهُمْ يَفْرَعُ الشَّرَفَ الرَّفِيعَا

... ...

وكان خالد بن نضلة الفقعسى — وهو أحد أجداد المرار الفقعسى — قد ساق جيشاً إلى القلاب — بضم القاف ، بزنة الغراب ، وهو جبل فى ديار بنى أسد — وقتل فى هذا اليوم بشر بن عمرو بن مرثد سيد بنى أسد ، وهم من بكر ، وهو زوج الخرنق بنت بدر بن هفان ابن مالك بن ضبيعة ، التى هى أخت طرفة بن العبد البكرى لأمه ، وفى مقتله تقول زوجه الخرنق ترثيه :

لَقَدْ أَقْسَمْتُ آسَى بَعْدَ بِشْرٍ عَلَى حَيٍّ يَمُوتُ وَلا صديقِ
وَبَعْدَ الخَيْرِ عَلْقَمَةَ بْنِ بِشْرٍ كَمَا مَالَ الجُذُوعُ مِنَ الحَرِيقِ
فَكَمْ بِقُلاَبَ مِنْ أَوْصَالِ خِرْقٍ أَخِى ثِقَةٍ وَجُمْجُمَةٍ فَلِيقِ
نَدَامَى لِلْمُلُوكِ إِذَا لَقُوهُمْ حُبُوا وَسُقُوا بِكَأْسِهِمُ الرَّحِيقِ

والمرار يقول كلمته التى منها بيت الشاهد يفخر بأن جده خالد بن نضلة قد قتل بشرا هذا ، وإن كان ليس هو الذى تولى قتله ؛ لكونه هو الذى قاد جموع بنى فقعس فى هذا اليوم .

اللغة : « التارك » اسم فاعل ، فعله « ترك يترك » من باب نصر — ومعناه هنا صير « البكرى » المنسوب إلى بكر بن وائل وهى قبيلة مشهورة « بشر » أراد به بشر بن عمرو بن مرثد « ترقبه » تترقبه وتنتظره ، وأراد أن الطير لما رأت الجيشين يتحاربان علمت من أول الأمر أن الدائرة تكون على بشر وقومه ، فانتظرت موته لتأكله ، وهذا نظير قول النابغة الذبيانى :

تَرَاهُنَّ خَلْفَ الْقَوْمِ خُزْرًا عُيُونُهَا جُلوسَ الشيُوخِ فى ثِيَابِ المرانِبِ
جَوَانِحَ قَدْ أَيْقَنَّ أَنَّ قَبِيلَهُ إذا ما الْتَقَى الجَمْعَانِ أَوَّلُ غالِبِ
لَهُنَّ عليْهِمْ عادَةٌ قَدْ عَرَفْنَهَا إذا عُرِضَ الخَطِّىُّ فَوْقَ الْكَوَاثِبِ

وقد روى بعض الناس فى بيت المرار « عليه الطير تركبه » ويظهر لى أنه لم يعرف المعنى من « ترقبه » فحوله إلى « تركبه » وذلك نظير ما فهمه العينى من هذه الكلمة ، حيث زعم أن الطير رأته جريحا فانتظرت خروج روحه لتقع عليه ، وهو معنى غث سقيم لا يلتئم مع ما تقصده العرب من المعانى « وقوعا » هو جمع واقع ، تقول : « وقع الطائر يقع » تريد أنه نزل ، وجعله قوم منهم الصبان مصدرا « علاه بضربة بعثت بليل — البيت » النوائح : جمع نائحة ، وهى الباكية ، تقول : « ناحت المرأة تنوح نوحا ونواحا » تريد : بكت مع صوت ، والبضوع : يجوز

... ...

فى هذا اللفظ أن يكون جمع بضعة — بفتح فسكون — وهى القطعة من اللحم ، ومعنى العبارة على هذا : أن هذه الضربة جعلت لحم الأبطال رخيصا لا قيمة له ، لأنها جندلتهم وصرعتهم ، ويجوز أن يكون جمع بضع — بضم فسكون — وأصله فرج المرأة ، وأراد به المرأة نفسها ، ومعنى العبارة على هذا : أن هذه الضربة جعلت نساء حيه رخيصات القدر ، لأنها سبتهن وأوقعتهن فى حوزة أعدائهن « وقاد الخيل عائدة لـكلاب — البيت » الوجيف — بفتح الواو — العدو والسير السريع ، والرهج — بفتح الراء والهاء جميعا — الغبار « يفرع الشرف » أى يسمو عليه ويزيد ارتفاعه على ارتفاعه .

الإعراب : « أنا » ضمير منفصل مبتدأ مبنى على السكون فى محل رفع « ابن » خبر المبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « التارك » مضاف إليه مجرور وعلامة جره الـكسرة الظاهرة ، وهو مضاف و « البكرى » مضاف إليه مجرور وعلامة جره الـكسرة الظاهرة « بشر » عطف بيان على البكرى ، مجرور وعلامة جره الـكسرة الظاهرة « عليه » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « الطير » مبتدأ مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب مفعول ثان للتارك ، ومفعوله الأول هو قوله البكرى الذى وقع مضافا إليه ، فإن هذه الإضافة من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله « ترقبه » ترقب : فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى الطير ، وضمير الغائب العائد إلى بشر مفعول به مبنى على الضم فى محل نصب « وقوعا » حال من الضمير المستتر فى ترقب .

الشاهد فيه : قوله : « التارك البكرى بشر » حيث يتعين فى قوله : « بشر » أن يكون عطف بيان على قوله : « البكرى » ولا يجوز أن يجعل بدلا ، والسر فى ذلك أن البدل على نية تكرار العامل ، والعامل فى قوله : « البكرى » هو قوله : « التارك » ؛ لأن التارك مضاف والبكرى مضاف إليه ، ولا يصح أن يكون التارك مضافا إلى بشر عند جمهور النحاة ، من قبل أن الاسم المحلى بأل لا تجوز إضافته إلا إلى المحلى بأل : كالجعد الشعر ، والحسن الوجه ، والضارب اللص ، أو إلى اسم مضاف إلى محلى بأل : كالحسن تقاسيم الوجه ، والضارب رأس الجانى ، فأما إضافة المحلى بأل إلى العلم غير المقرون بأل : كالضارب زيد ، فلا يجوّزها جمهور النحاة ، وجوزها الفراء ، فإن أردت أن تأخذ بمذهبه جاز لك أن تجعل قوله : « بشر » بدلا من البكرى ، ولـكنه مذهب ضعيف ليس له مستند من القياس أو النص ، ولهذا ترى ابن مالك يقول :

* وليس أن يبدل بالمرضى *

فبشرٍ: عطف بيان من البكرى . (ولَيْسَ أنْ يُبْدَل) منه (بِالْمَرْضِىِّ) لامتناع « أنا الضاربُ زيدٍ » نعم الفراء يُجيزه ، فيُجيزُ الإبدال .

﴿ تنبيه ﴾ : يتعين أيضاً العطفُ ، ويمتنع الإبدال فى نحو: «هِنْدٌ ضَرَبْتُ زَيْدًا أخاها» و«زيدٌ جاءَ الرَّجُلُ أَخُوهُ» لأن البدل فى التقدير من جملة أخرى فيفوت الرَّبْطُ من الأولى ، بخلاف العطف .

﴿ خاتمة ﴾ : يفارق عطف البيان البدلَ فى ثمـان مسائل :

الأولى : أن العطف لا يكون مُضْمَرًا ولا تابعاً لمضمر ؛ لأنه فى الجوامد نظيرُ النعتِ فى المشتق ، وأما قول الزمخشرى: إن « أنِ اُعْبُدُوا اللهَ » بيانٌ للهاء فى « إلاَّ ما أَمَرْتَنى بِهِ » فمردود .

الثانيـة : أن البيان لا يخالف متبوعَه فى تعريفه وتنكيره كما مرّ .

الثالثـة : أنه لا يكون جملة ، بخلاف البدل ، فإنه يجوز فيه ذلك ، كما سيأتى .

الرابعـة : أنه لا يكون تابعاً لجملة ، بخلاف البدل .

الخامسة : أنه لا يكون فعلا تابعاً لفعل ، بخلاف البدل .

السادسة : أنه لا يكون بلفظ الأول ، بخلاف البدل ؛ فإنه يجوز فيه ذلك بشرطه الذى ستعرفه فى موضعه ، هكذا قال الناظم وابنه ، وفيه نظر .

السابعة : أنه ليس فى نية إحلاله محلّ الأول ، بخلاف البدل .

الثامنة : أنه ليس فى التقدير من جملة أخرى ، بخلاف البدل .

وقد مرّ قريباً ما يَنْبَنِى على هاتين ، وسيأتى بيان ما يختص بالبدل فى بابه إن شاء الله تعالى ، والله أعلم .

والفيصل فى هذه المسألة أنه كلما صح لك أن تضع التابع فى موضع المتبوع وأمكن الاستغناء عنه فإنه يجوز لك فى إعرابه وجهان : أن تجعله بدلا ، وأن تجعله عطف بيان ، أما إن لم يمكن الاستغناء عنه ، نحو أن تقول : « بكر زارنى عمرو أخوه » فلا يكون لك إلا أن تجعله عطف بيان ، وإنما لم يصح الاستغناء عن قولك : « أخوه » فى المثال ، لأنك لو حذفته فقلت : « بكر زارنى عمرو » لـكنت قد قلت لغوا ؛ إذ لا رابط بين جملة الخبر التى هى قولك : « زارنى عمرو » والمبتدأ ، وكذا لو لم يصح إحلال التابع محل المتبوع كما فى هذا الشاهد والشاهد الذى قبله .

عطف النسق

(تَالٍ بِحَرْفٍ مُتْبِعٍ عطفُ النَّسَقْ) فتالٍ ـ أى تابع ـ جنسٌ يشمل جميع التوابع ، و « بحرف » يُخْرِج ما عدا عطف النسق منها ، و« مُتْبِع » يخرج نحو : «مَرَرْتُ بِغَضَنْفَرٍ أى أسدٍ » ، فإن أسداً تابع بحرف ، وليس معطوفاً عطف نَسَق ، بل بيان ؛ لأن أى ليست بحرف مُتْبِع على الصحيح ، بل حرف تفسير ، وخلصَ التعريفُ للعطف بالحروف الآتى ذكرها (كاخْصُصْ بِوُدٍّ وَثَنَاء مَنْ صَدَقْ) فثناء : تابع لود بالواو ، وهى حرف مُتْبِع .

(فالْعَطْفُ مُطْلَقاً بِوَاوٍ) و (ثُمَّ) و (فا) و (حَتَّى) و (أَمْ) و (أَوْ) فهذه الستة تُشَرِّكُ بين التابع والمتبوع لفظاً ومعنى ، وهذا معنى قوله : مطلقاً (كَفِيكَ صِدْقٌ وَوَفا) وهذا ظاهر فى الأربعة الأوَل ، وأما أم وأو فقال المصنف : أكثرُ النحويين على أنهما يُشَرِّكان فى اللفظ ، لا فى المعنى ، والصحيح أنهما يشرِّكان لفظاً ومعنى، مالم يقتضيا إضراباً؛ لأن القائل « أزَيْدٌ فى الدَّارِ أمْ عَمْرٌو » عالم بأن الذى فى الدار أحد المذكورين ، وغيرُ عالم بتعيينه ، فالذى بعد « أم » مُسَاوٍ للذى قبلها فى الصلاحية لثبوت الاستقرار فى الدار وانتفائه وحصولُ المساواةِ إنما هو بأم ، وكذلك « أو » مُشَرِّكة لما قبلها وما بعدها فيما يُجاء بها لأجله ، من شك أو غيره ، أما إذا اقتضيا إضراباً فإنهما يشرِّكان فى اللفظ فقط ، وإنما لم ينبه عليه لأنه قليل .

(وأَتْبَعَتْ لَفْظًا فحَسْبُ) أى فقط ـ بقيةُ حروفِ العطفِ ، وهى : (بل ولا) و (لَكِنْ ، كَلَمْ يَبْدُ امْرُؤٌ لَكِنْ طَلاَ) و « قام زيد لاعمرو » و « ما جاء زيد بل عمرو » والطَّلاَ : الولد من ذوات الظِّلْفِ .

﴿ تنبيه ﴾ : اختلف فى ثلاثة أحرف مما ذكره هنا ، وهى : حتى ، وأم ، ولكن . أما « حتى » فمذهب الكوفيين أنها ليست بحرف عطف ، وإنما يعربون ما بعدها بإضمار .

وأما « أم » فذكر النحاس فيها خلافاً ، وأن أبا عُبَيْدَةَ ذهب إلى أنها بمعنى الهمزة ، فإذا قلت : « أقائم زيد أم عمرو » فالمعنى : أعمرو قائم ؟ فتصير على مذهبه استفهامية .

وأما « لـكن » فذهب أكثر النحويين إلى أنها من حروف العطف ، ثم اختلفوا على ثلاثة أقوال : أحدها : أنها لاتكون عاطفة إلا إذا لم تدخل عليها الواو ، وهو مذهب الفارسى وأكثرِ النحويين ، والثانى : أنها عاطفة ولا تستعمل إلا بالواو ، والواوُ مع ذلك زائدة ، وصححه ابن عصفور ، قال : وعليه ينبغى أن يحمل مذهب سيبويه والأخفش ؛ لأنهما قالا : إنها عاطفة ، ولما مَثَّلاَ للعطف بها مَثَّلاه بالواو ، والثالث : أن العطف بها ، وأنت مُخير فى الإتيان بالواو ، وهو مذهب ابن كيْسان .

وذهب يونس إلى أنها حرفُ استدراك ، وليست بعاطفة ، والواو قبلها عاطفة لما بعدها على ما قبلها عَطْفَ مفردٍ على مفردٍ .

ووافق الناظم هنا الأكثرين ، ووافق فى التسهيل يونس ، فقال فيه : وليس منها لـكن ، وِفاقاً ليونس اه .

(فاُعْطِفْ بِوَاوٍ لاحِقًا أوْ سابِقَا فى الحُـكمِ أوْ مُصاحِباً مُوافِقَا)

فالأول نحو : « وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْراهِيمَ » والثانى نحو : « كَذٰلِكَ يُوحَى إِلَيْكَ وَإِلى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ » والثالث نحو : « فَأَنْجَيْنَاهُ وَأَصْحَابَ السَّفِينَةِ » وهذا معنى قولهم : الواو لمطلق الجمع .

وذهب بعض الكوفيين إلى أنها ترَتِّبُ ، وحُـكى عن قطْرُب وثعلب والرَّبَعِىِّ ، وبذلك يُعلم أن ما ذكره السيرافى والسهيلى من إجماع النحاة بَصْرِيِّهِمْ وكوفِيِّهِمْ على أن الواو لا تُرَتِّبُ غير صحيح .

﴿ تنبيه ﴾ : قال فى التسهيل : وتنفرد الواو بكون مُتْبَعِها فى الحـكم محتملا للمعية برُجْحان ، وللتأخر بكثرة ، وللتقدم بقلة .

(وَاُخْصُصْ بها) أى بالواو (عَطْفَ الذِى لا يُغْنِى * مَتْبُوعُهُ) أى لا يكتفى الـكلامُ

به (كاصْطَفَّ هٰذا وَابْنِي) و« تخاصمَ زيدٌ وعمرٌو » ، و « جلستُ بينَ زيدٍ وعمرٍو » ، ولا يجوز فيها غير الواو . وأما قوله :

٨١٩ — * بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ *

---

٨١٩ — هذه قطعة من بيت من الطويل ، وهو بتمامه :

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ ... بِسُقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

وهذا البيت مطلع معلقة امرىء القيس بن حجر الكندى ، وقد سبق الاستشهاد بعدة أبيات منها ، وسيأتى الاستشهاد بأبيات أخرى منها ، ومنها بيت يأتى قريبا فى هذا الباب .

اللغة : قال أبو جعفر النحاس فى شرح المعلقات : « السقط : ما تساقط من الرمل ، واللوى : منقطع الرمل حيث يدق ، والدخول وحومل : موضعان ، فهذا ما فيه من الغريب ، وأما ما فيه من النحو فإن أكثر أهل اللغة يقولون : إن قوله قفا إنما يخاطب به واحدا ، كقوله :

أَصَاحِ تَرَى بَرْقاً أُرِيكَ وَمِيضَهُ ... كَلَمْعِ الْيَدَيْنِ فِى حَبِيٍّ مُكَلَّلِ ؟

وحكى عن بعض فصحاء العرب : يا حرسى اضربا عنقه ، وزعموا أن قول الله جل ثناؤه : (ألقيا فى جهنم كل كفار عنيد) مخاطبة للملك ، وهذا شىء ينكره حذاق البصريين ؛ لأنه إذا خاطب الواحد مخاطبة الاثنين وقع الإشكال ، والذى يذهب إليه أبو العباس محمد بن يزيد المبرد أن قوله جل ثناؤه : (ألقيا فى جهنم) تثنية على التوكيد تؤدى عن معنى : ألق ، ألق ، وكذلك تقول فى قفا : إنه يؤدى عن قف قف ، وكان أبو إسحاق الزجاج يخالفه فى هذا ، ويقول فى قوله عز وجل : (ألقيا فى جهنم كل كفار عنيد) إنه مخاطبة للملكين وهما : السائق والشهيد ، وكذلك قفا نبك إنما يخاطب صاحبيه ، وقوله نبك مجزوم لأنه جواب الأمر ، وفيه من النحو أيضا قوله : بين الدخول فحومل ، لأنه لا يجوز أن تقول : المال بين زيد فخالد ، لأن بين إنما يقع معها الواو ؛ لأنك إذا قلت : المال بين زيد وعمرو ؛ فقد احتويا عليه ، فهذا موضع الواو لأنها للاجتماع ، وإن جئت بالفاء وقع التفريق فلم يجز ، وعلى هذا كان الأصمعى يرويه بين الدخول وحومل ؛ فأما الاحتجاج لمن رواه بالفاء فلأن هذا ليس بمنزلة قولك : المال بين زيد فعمرو ؛ لأن الدخول موضع يشتمل على مواضع ، فلو قلت : عبد الله بين الدخول ، تريد مواضع الدخول — تم الكلام ، كما تقول : دربنا بين مصر ، وعلى هذا قوله : بين الدخول ، ثم عطف بالفاء وأراد بين مواضع الدخول وبين مواضع حومل ، ولم يرد موضعا بين الدخول وحومل » اه بحروفه . وقال أبو زكريا التبريزى : « السقط : ما تساقط من الرمل ، وفيه ثلاث لغات : كسر السين ، وفتحها ، وضمها ،

... ...

والوى : حيث يسترق الرمل فيخرج منه إلى الجدد ، وقوله قفا فيه ثلاثة أقوال : أحدها أن يكون خاطب رفيقين له ، والثانى : أن يكون خاطب رفيقا واحدا لأن العرب تخاطب الواحد مخاطبة الاثنين ، قال الله تبارك وتعالى مخاطبا الملك : (ألقيا فى جهنم) وقال الشاعر :

فَإِنْ تَزْجُرانى يا ابْنَ عَفَّانَ أَنْزَجِرْ ، وَإِنْ تَدَعانى أَحْمِ عِرْضاً مُمَنَّعَا

أَبِيتُ عَلَى بابِ القَوَافِي كَأَنَّمَا أُصَادِي بِهَا سِرْباً مِنَ الْوَحْشِ نُزَّعَا

وقال الآخر :

فَقُلْتُ لِصَاحِبِي : لا تَحْبِسَانَا بِنَزْعِ أُصُولِهِ وَاجْتَزَّ شِيحَا

والعلة فى هذا أن أقل أعوان الرجل فى إبله وماله اثنان ، وأقل الرفقة ثلاثة ، فجرى كلام الرجل على ماقد ألف منه خطابه لصاحبه ، قالوا : والدليل على ذلك أنه خاطب الواحد ، والبصريون ينكرون هذا ؛ لأنه إذا خاطب الواحد مخاطبته الاثنين وقع الإشكال ، وذهب المبرد فى قوله تعالى : (ألقيا فى جهنم) إلى أنه ثناه للتوكيد ، معناه : ألق [ألق] وخالفه الزجاج فقال : ألقيا مخاطبة الملكين ، وكذلك قفا إنما هو مخاطبة صاحبيه ، والقول الثالث : أنه أراد قفن — بالنون — فأبدل الألف من النون ، وأجرى الوصل مجرى الوقف ، وأكثر مايكون هذا فى الوقف ، ونبك : مجزوم لأنه جواب الأمر ، والجيد أن يقال : نبك جواب شرط مقدر ، كأن التقدير : قفا فإن تقفا نبك ، لأن الأمر لا جواب له فى الحقيقة ، ألا ترى أنك إذا قلت للرجل : أطع الله يدخلك الجنة ، معناه : أطع الله إن تطعه يدخلك الجنة ؛ لأنه لايدخل الجنة بأمرك ، إنما يدخلها إذا أطاع الله؟ وذكرى والذكر واحد ، وقوله «من ذكرى» من تتعلق بنبك ، والباء من قوله : «بسقط اللوى» يجوز أن تتعلق بقفا وبنبك وبمنزل ، وقوله «بين الدخول فحومل» دخول : موضع ، وحومل : موضع آخر ، وكان الأصمعى يرويه بين الدخول وحومل ، ويقول : لا يقال : المال بين زيد فعمرو ، إنما يقال : بين زيد وعمرو ، ومن رواه فحومل — بالفاء — يقول : إن الدخول موضع يشتمل على مواضع ، وكذلك حومل ، فلو قلت : عبد الله بين الدخول — تريد بين مواضع الدخول — لتم الكلام ، كما تقول : دورنا بين مصر ، تريد بين [دور] أهل مصر ، فعلى هذا عطف بالفاء ، وأراد بين مواضع الدخول وبين مواضع حومل » اهـ .

اللغة : « قفا » فعل أمر مبنى على حذف النون ، وألف الاثنين فاعل مبنى على السكون فى محل رفع ، هذا على أنه يخاطب اثنين ، وهو مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد المنقلبة ألفا إجراء للوصل مجرى الوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ونون التوكيد المنقلبة

... ...

ألفا حرف لا محل له من الإعراب ، على الوجه الآخر «نبك» فعل مضارع مجزوم فى جواب الأمر ، وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن «من ذكرى» جار ومجرور متعلق بقوله : نبك ، وذكرى مضاف و «حبيب» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «ومنزل» الواو حرف عطف ، منزل : معطوف على حبيب «بسقط» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لمنزل ، ويجوز أن يتعلق بقفا وأن يتعلق بنبك ، وسقط مضاف و«اللوى» مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر «بين» ظرف متعلق بمحذوف صفة لمنزل ، وهو مضاف و«الدخول» مضاف إليه «فحومل» الفاء حرف عطف ، وحومل : معطوف على الدخول .

الشاهد فيه : قوله : «بين الدخول فحومل» ووجه الاستشهاد بهذه العبارة يستدعى أن نقرر لك قاعدتين : أما القاعدة الأولى فهى : أن كلمة بين واجبة الإضافة إلى متعدد ، سواء أكان تعدده بسبب التثنية أو الجمع ، أم كان تعدده بسبب العطف ، فمثال الأول قولك : جلست بين الزيدين ، وقولك : جلست بين الأدباء ، ومثال الثانى قولك : جلست بين زيد وبكر . وأما القاعدة الثانية فهى : أن أصل الفاء العاطفة أن تدل على الترتيب بغير مهلة ، ومعنى الترتيب أن العامل قد وقع معناه على المعطوف عليه أولا ، ووقع على المعطوف بعد وقوعه على المعطوف عليه ، وأن أصل وضع الواو العاطفة الدلالة على أن العامل قد وقع أثره على المعطوف والمعطوف عليه دفعة واحدة ، فإذا قلت : جلست بين زيد فعمرو — بالفاء — كان معناه أن الجلوس قد تم وقوعه أولا بين زيد ثم وقع مرة أخرى بين عمرو ، وهذا كلام لا يتحقق فيه ما تقتضيه كلمة بين من الإضافة إلى متعدد ، إلا أن يكون الواحد الذى أضيف بين إليه ذا أجزاء يصح أن يقع العامل بينها كأن تقول : دارنا بين مصر ، فإن مصر — وإن كانت لفظا مفردا — ذات أجزاء يصح أن تقع الدار بينها ، أما إذا قلت : جلست بين زيد وعمرو — فإن معناه أن الجلوس قد تم بين الاثنين دفعة واحدة ، وهذا معنى يليق بما تقتضيه بين مما ذكرنا ، إذا تقرر لك هذا ، فنقول : كان الأصمعى يقول : أخطأ امرؤ القيس ، وكان من حق العربية عليه أن يقول : بين الدخول وحومل ، وذلك نظرا إلى ظاهر الكلام من أن الدخول اسم مفرد لا تعدد فيه ، وقد عنى العلماء من بعده بتصحيح عبارة امرئ القيس ، فذكروا أن كلمة الدخول لا يراد بها فى هذا الموضع جزئى مشخص لا تعدد فيه ، وإنما يراد أجزاء ذلك المكان ، فكأنه قال : بين أماكن — أو بين أجزاء — الدخول ، ثم عطف عليه اسما آخر بالمعنى الذى أراده من الاسم الأول ، فكأنه قال : فأماكن — أو أجزاء — حومل ، وليس يخفى عليك أن هذا التخريج يصحح لك

فالتقدير بين أماكن الدخول فأماكن حومل ، فهو بمثابة : « اختصم الزيدون فالعمرون » .

(وَالْفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ بِاتِّصَالِ) أى بلا مُهلة ، وهو المعبر عنه بالتعقيب ، نحو : « أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ » وكثيراً ما تقتضى أيضاً التسبُّبَ إن كان المعطوفُ جملةً ، نحو : « فَوَكَزَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ » .

وأما نحو : « أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا » ، ونحو : « تَوَضَّأَ فَغَسَلَ وَجْهَهُ ويَدَيْهِ » الحديثَ ؛ فالمعنى : أردنا إهلاكها ، وأراد الوضوء .

القاعدتين جميعاً ، فأنت ترى أن بين قد أضيفت إلى متعدد من النوع الأول الذى ذكرناه فى نوعى التعدد السابقين ، وأنه لامانع حينئذ من العطف بالفاء ، لأن معناها يتحقق بعد هذا التأويل .

قال أبو رجاء غفر الله تعالى له ولوالديه : والذى يدلك على أنهم قد يريدون باسم المكان المفرد أجزاءه ومواضعه أنهم ربما جمعوا اسم المكان ، فمن ذلك قول مطرود بن كعب الخزاعى :

مَيْتٌ بِرَدْمَانَ وَمَيْتٌ بِسَلْمَانَ وَمَيْتٌ عِنْدَ غَزَّاتِ

وَمَيِّتٌ أَوْجَعَنِى فَقْدُهُ مَاتَ بِشَرْقِيِّ الْبُنَيَّاتِ

ردمان : موضع باليمن ، وبه مات المطلب بن عبد مناف ، وسلمان : موضع فى طريق العراق من مكة ، وفيه مات نوفل بن عبد مناف قبل أخيه المطلب ، وكان أخذ حبلا من كسرى لتجار قريش ، وغزات : موضع بديار جذام من مشارف الشام ، وأصله غزة — بالإفراد — ولكنه لما أراد أجزاء البلد ونواحيها جمعه ، وهو موضع الاستشهاد هنا ، وأراد بالميت عند غزات هاشم ابن عبد مناف ، والبنيات : موضع بغربى الحجون ، وأراد بالميت عند شرقى البنيات عبد شمس ابن عبد مناف ، وقبره بالحجون ، ولم يمت بمكة من أبناء عبد مناف غيره ، ومما يدل على أنه أراد بغزات غزة قوله هو نفسه يرثى هاشم بن عبد مناف :

مَاتَ النَّدَى بِالشَّامِ لَمَّا أَنْ ثَوَى فِيهِ بِغَزَّةَ هَاشِمٌ ، لا يَبْعَدِ

لا يَبْعَدَنْ رَبُّ الْفِنَاءِ يَعُودُهُ عَوْدَ السَّقِيمِ يَجُودُ بَيْنَ الْعُوَّدِ

وأما نحو : « فَجَعَلَهُ غُثَاءً » أى جافًّا هشيماً « أَحْوَى » أى أسودَ ، فالتقدير : فمضت مدة فجعله غُثاء ، أو أن الفاء نابت عن ثم ، كما جاء عكسه ، وسيأتى .

(وثُمَّ لِلتَّرْتِيبِ بِانْفِصَالِ) : أى بمُهْلَةٍ وتَرَاخٍ ، نحو: « فأَقْبَرَهُ ثُمَّ إذا شَاءَ أَنْشَرَهُ » وقد توضع موضعَ الفاء كقوله :

٨٢٠ — كَهَزِّ الرُّدَيْنِيِّ تَحْتَ الْعَجَاجِ جَرَى فى الْأَنَابِيبِ ثُمَّ اضْطَرَبْ

---

٨٢٠ — هذا بيت من المتقارب ، وهو من كلام أبى دواد الإيادى — بضم الدال المهملة بعدها واو مفتوحة ، بزنة غراب — واسم أبى دواد جارية بن الحجاج ، وقال الأصمعى : اسمه حنظلة بن الشرقى ، وهذا البيت من كلمة له يصف فيها فرسا ، ومطلعها قوله :

وَقَدْ أَغْتَدِى فى بَيَاضِ الصَّبَاحِ وَأَعْجَازِ لَيْـــلٍ مُوَلِّى الذَّنبْ
بِطِرْفٍ يُنَازِعُنِى مَرْسِـــنًا سَلُوبِ الْمَقَادَةِ مَحْضِ النَّسَبْ

وقبل البيت الشاهد قوله :

وَهَادٍ تَقَدَّمَ لا عَيْبَ فِيـــهِ كَالْجِذْعِ شُذِّبَ عَنْهُ الْكَرَبْ
إِذَا قِيدَ قَحَّمَ مَنْ قَادَهُ وَوَلَّتْ عَـــلابِيُّهُ وَاجْلَعَبْ
كَهَزِّ الرُّدَيْنِيِّ تَحْتَ الْعَجَاجِ جَرَى فى الْأَنَابِيبِ ثُمَّ اضْطَرَبْ
غَدَوْنَا نُرِيدُ بِهِ الْآبِدَاتِ نُؤَبِّبُهُ مِنْ بَيْنِ هَالٍ وَهَبْ

اللغة : « وقد أغتدى فى بياض الصباح — البيت » يصف أنه يخرج إلى الصيد فى أول النهار قبل أن ينتشر الضياء ، وهذا كقول امرىء القيس :

وَقَدْ أَغْتَدِى وَالطَّيْرُ فى وُكُنَاتِهَا بِمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الْأَوَابِدِ هَيْــكَلِ

وقد جعل أبو دواد لليل أعجازاً وذنباً ، كما أن امرأ القيس قد جعل له صلباً وأعجازاً وكلــكلا ، وذلك فى قوله :

وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ عَلَىَّ بِأَنْوَاعِ الْهُمُومِ لِيَبْتَــلِى
فَقُلْتُ لَهُ لَمَّا تَمَطَّى بِصُلْبِهِ وَأَرْدَفَ أَعْجَازًا وَنَاءَ بِكَلْــكَلِ

... ...

« بطرف ينازعنى مرسنا — البيت » الطرف — بكسر الطاء المهملة وسكون الراء — الفرس ، والمرسن — بفتح الميم وكسر السين بينهما راء ساكنة — موضع الرسن ، والرسن — بفتح الراء والسين جميعا — الحبل يقاد به الفرس ، وجمعه أرسان وأرسن ، وربما قالوا : المرسن — بكسر الميم وفتح السين — ومعنى قوله : « ينازعنى مرسنا » أنه شديد النشاط قوى الشكيمة ، وقال الجعدى يصف فرسا :

* سَلِسَ المَرْسِنِ كالسِّيدِ الأزَلْ *

أراد به أنه سهل القياد ليس بصلب الرأس ، وسلوب المقادة : أى طويل القياد ، من قولهم رمح سلب — بزنة كتف — إذا كان طويلا ، ويجمع على سلب بضمتين ، قال الشاعر :

وَمَنْ رَبَطَ الجِحَاشَ فإنَّ فِينَا قَنًا سُلُباً وَأفراساً حِسَانَا

ومحض النسب : خالصه ، يعنى أنه ليس هجينا ولا مقرفا « وهاد تقدم لا عيب فيه — البيت » الجذع — بالكسر — أراد جذع النخلة ، وشذب عنه : نحى وأبعد ، والكرب — بفتح الكاف والراء جميعاً — أصول السعف الغلاظ العراض التى تيبس فتصير مثل الكتف ، شبه هادى الفرس — وهو عنقه — بجذع النخلة وقد نحى عنه كل نتوء فيه « إذا قيد قحم من قاده — البيت » قحم من قاده : ندبه فلم يضبط رأسه ، وربما طوح به فى وهدة ، وأصله القحمة — بالضم — وهى المهلكة ، والعلابى : جمع علباء ، وهو عصب العنق ، واجلعب : تعجل ومضى فى السير ، وربما أطلق الاجلعباب على الاضطجاع ، فهو من الأضداد « كهز الردينى تحت العجاج — البيت » الهز : تحريك الشىء بعنف ، والردينى : المنسوب إلى ردينة — بضم الراء وفتح الدال وسكون الياء — وهى امرأة كانت تجيد صنع الرماح وتقويمها ، ويقال : إن زوجها هو سمهر — بزنة جعفر — الذى تنسب إليه الرماح أيضا ، فيقال : رماح سمهرية ، والعجاج — بفتح العين والجيم بزنة السحاب — هو الغبار الثائر فى المعركة من أثر اضطراب الفرسان وحركتهم ، والأنابيب : جمع أنبوب أو أنبوبة — بضم فسكون — وهو كل ما بين عقدتين من عقد القصب الذى تتخذ منه الرماح ، واضطرب : تحرك بسرعة فى التواء « غدونا نريد به الآبدات — البيت » الآبدات : الوحوش ، واحدها آبدة ، ونؤبيه : أراد نثيره ، وأصله : « أب للسير » أى تهيأ ، وهال وهب : من أسماء الأصوات تستعمل فى الزجر ليهب ويسرع .

الإعراب : « كهز » الكاف حرف جر ، وهز : مجرور بالكاف وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف يقع صفة لمصدر محذوف مأخوذ من قوله « اجلعب »

وأما نحو: « هُوَ الَّذِى خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ، ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا » ، « ذَٰلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا » . وقوله :

٨٢١ — إِنَّ مَنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ ثُمَّ قَدْ سَادَ قَبْلَ ذَٰلِكَ جَدُّهْ

فى البيت السابق على بيت الشاهد ، وكأنه قال : اجلعب اجلعبابا مثل هز الرديني ، وهز مضاف و « الرديني » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « تحت » ظرف متعلق بهز ، وهو مضاف و « العجاج » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « جرى » فعل ماض مبنى على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى هز « فى الأنابيب » جار ومجرور متعلق بجرى « ثم » حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « اضطرب » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وسكن لأجل الوقف وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الرمح ، وجملة اضطرب وفاعله معطوفة بثم على جملة جرى وفاعله .

الشاهد فيه : قوله : « ثم اضطرب » فإن ثم فى هذه العبارة قد خرجت عن أصل وضعها إلى موافقة الفاء فى معناها ؛ ألا ترى أن اضطراب الرمح يقع عقيب اهتزاز أنابيبه من غير مهلة بين الفعلين ؟ ولو بقيت ثم على أصلها لكان المعنى أن الاهتزاز يجرى فى أنابيب الرمح ، ثم تحدث فترة ، ثم يكون اضطراب الرمح بعد هذه الفترة ، وذلك غير مستقيم . هذا توجيه كلام الشارح المحقق ، وهو تابع فيه لابن هشام فى أوضحه ، وفى مغنى اللبيب ، والظاهر أن الأمر ليس على ما ذهبا إليه ، بل الجرى والاضطراب يقعان جميعا فى زمن واحد ، هكذا قال بعض العلماء ، وأجاب عنه الشيخ خالد بأن الترتيب يحصل فى لحظات يسيرة ، وملخص هذا الكلام أن المعترض يرى أن المقام لواو العطف التى تقتضى الجمع مطلقا ، وليس المقام للفاء التى تقتضى أن يحصل الهز أولا فى الأنابيب ، ويعقبه بغير مهلة حصول الاضطراب فى الرمح ، وجواب الشيخ خالد معناه أننا لا نسلم أن المقام لغير الفاء ؛ لأن الترتيب المشروط فى الفاء يحصل فى لحظات يسيرة لا يشعر بها الناظر .

٨٢١ — هذا بيت من الخفيف ، وهو من كلام الحسن بن هانئ، المعروف بأبى نواس ، وأبو نواس ليس من الشعراء الذين يحتج بشعرهم على مفردات اللغة وقواعد النحو والتصريف ، وإنما يحتج بشعرهم فى علوم المعانى والبيان والبديع ، بل يحتج فى بعض مسائل هذه العلوم بشعر

... ...

الأعاجم ، والمؤلف يذكر هذا البيت تبعاً لغيره من النحاة ، ولعلهم لم يعرفوا قائله ، أو ذكروه على سبيل التمثيل به ، لا على سبيل الاحتجاج ، وبعد البيت الذى أنشده الشارح قوله :

وَأَبُو جَدِّهِ فَسَادَ إِلَى أَنْ يَتلاَقَى نِزَارُهُ وَمَعَدُّهْ
ثُمَّ آبَاؤُهُ إِلَى المُبْتَدَا مِنْ آدمٍ ، لا أَبٌ وَأُمٌّ تَعُدُّهْ
يا بْنَ مَجْبُوحَةِ الْبِطاحِ عُبَيْدًا لِلهِ غَوْثًا مِنْ مُسْتَغِيثٍ تَوَدُّهْ
فاقْبَلْ عِنْدِيَ الصَّنِيعَةَ وَاذْخَرْ نِى لِقَوْلٍ أُجِيدُهُ وَأُجِدُّهْ
وَاسْتَزِدْنِى إِلَى مَكَارِمِكَ الْغُرِّ وَفَضْلٍ إِلَيْكَ خَيَّمَ مَجْدُهْ
عَبْدَرِيٌّ إِذَا انْتَمَى أَبْطَحِيٌّ تَالِدٌ نَسْجُهُ عَتِيقٌ فِرِنْدُهْ

وهذه الكلمة مما مدح به أبو نواس العباس بن عبد الله بن أبى جعفر المنصور .

اللغة : « ساد » ماض من السيادة ، وتقول : « ساد الرجل يسود سيادة » إذا صار ذا مجد وسؤدد وشرف ، وقالوا : « السؤدد مع السواد » يريدون أن السيادة مع كثرة العدد ، ويستعمل « ساد » لازما كما فى هذا البيت ، ويستعمل متعديا أيضا ، فتقول « ساد قومه يسودهم » إذا زاد عليهم فى الشرف والرفعة ، ورأسهم ، واحتمل أعباءهم .

الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « من » اسم موصول اسم إن مبنى على السكون فى محل نصب « ساد » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « ثم » حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « ساد » فعل ماض « أبوه » أبو : فاعل مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى الاسم الموصول مضاف إليه مبنى على الضم فى محل جر « ثم » حرف عطف « قد » حرف تحقيق مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « ساد » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « قبل » ظرف زمان متعلق بساد منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف ، واسم الإشارة فى « ذلك » مضاف إليه مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، واللام للبعد ، والكاف حرف خطاب «جده» جد : فاعل ساد الأخير مرفوع بالضمة الظاهرة ، وضمير الغائب مضاف إليه .

... ...

الشاهد فيه : قوله : « ثم ساد أبوه ، ثم قد ساد قبل ذلك جده » فإن « ثم » فى هاتين العبارتين لايمكن أن يكون دالا على معناه الأصلى له ، ألا ترى أنه لو كان هذا الحرف دالا على معناه الأصلى لكان حاصل معنى الكلام أن سيادة الأب قد حصلت بعد سيادة الابن ، وفى زمان متراخ عن زمان حصول سيادة الابن ، وأن سيادة الجد قد حصلت بعد ما حصلت سيادة الأب بزمان متراخ عن زمان حصول سيادة الأب ، وهذا كلام فاسد من وجهين : الوجه الأول أن وجود الجد سابق على وجود الأب ، ووجود الأب سابق على وجود الابن الممدوح ، فكيف تحصل سيادة آخرهم وجودا قبل سيادة أولهم وجودا بمدة يقع فيها سيادة ثالث هو الأب مع التراخى بين حصول كل سيادة وأخرى . والوجه الثانى : أن الشاعر يقول : « ثم قد ساد قبل ذلك جده » فبين أن ظرف سيادة الجد قبل ظرف سيادة الأب والابن .

فلما رأى العلماء أن « ثم » فى هذا البيت لا يمكن أن يكون دالا على معناه الذى وضع له تلمسوا له معنى يصح به الكلام ، وقد أشار الشارح رحمه الله تعالى إلى ثلاثة وجوه كل واحد منها يصحح نظم البيت :

الوجه الأول ــ وهو ما أشار إليه بقوله : « فقيل ثم للترتيب فى الإخبار لالترتيب الحكم » ــ والمراد من هذا أنا لا نسلم خروج « ثم » عن معناه الذى وضع له ــ وهو الدلالة على الترتيب والتراخى ــ ولكنا ندعى أن الترتيب على ضربين : أولهما الترتيب فى الوجود بأن يحصل الثانى الذى هو المعطوف فى الخارج بعد حصول الأول الذى هو المعطوف عليه مع التراخى بين الحصولين ، وهذا النوع من الترتيب هو الذى لا يمكن تحقيقه ههنا ، وثانى ضربى الترتيب : أن يكون الغرض تقديم الأول فى الذكر والحديث عنه قبلا للاهتمام به أو لغير ذلك من الأغراض ، ويؤتى بعد ذلك بالثانى ، وإن كان الثانى قد حصل فى الوجود قبل الأول ، وهذا هو المعنى المقصود من « ثم » فى هذا البيت .

وهذا الوجه هو الذى ذهب إليه الفراء فى تخريج البيت ، وهو الذى حكى المثال الذى ذكره الشارح ، وقد اعترض عليه ابن عصفور ، فقال : وما ذكره الفراء ليس بشىء ؛ لأن ثم تقتضى تأخير الثانى عن الأول بمهلة ، ولا مهلة بين الإخبارين .

الوجه الثانى ــ وهو ما أشار إليه الشارح العلامة بقوله : « وقيل : إن ثم بمعنى الواو » ــ وحاصله أنا نسلم أن « ثم » هنا لا تدل على المعنى الذى وضعت له ، وإنما هى هنا بمعنى واو العطف : أى أنها لمطلق الجمع ؛ فيعطف بها السابق فى الوجود على المتأخر ، كما فى الأمثلة والشواهد التى ذكرها الشارح فى معنى الواو .

فقيل : ثم فيه لترتيب الإخبار ، لا لترتيب الحكم ، وأنه يقال : بلغني ما صَنَعْتَ اليوم ثم ما صنعت أمْسِ أعْجَبُ ، أي : ثم أخبرك أن الذي صنعته أمسِ أعجبُ ، وقيل : إن ثم بمعنى الواو ، وقيل غير ذلك ، وأجاب ابن عصفور عن البيت بأن المراد أن الجد أتاه السُّؤدد من قِبَلِ الأب ، والأب من قِبَلِ الابن .

﴿ تنبيه ﴾ : زعم الأخفش والكوفيون أن « ثم » تقع زائدة ؛ فلا تكون عاطفة البتَّة ، وحملوا على ذلك قوله تعالى : « حَتَّى إذا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ، وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنْفُسُهُمْ ، وَظَنُّوا أَنْ لا مَلْجَأَ مِنَ اللهِ إلاَّ إلَيْهِ ، ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا » .

وهذا الوجه هو جواب الأخفش عن البيت ، قال «ثم هنا بمعنى الواو لمطلق الجمع» ؛ واعترض عليه قوم بأنه لو صح أن ثم تقع موقع الواو لكان يصح أن يقال : اختصم زيد ثم عمرو ، واشترك زيد ثم عمرو ، وما أشبه ذلك مما لا يقع فيه من حروف العطف غير الواو ، وهذا مما أجمع العلماء على أنه لا يجوز أن يقال ، وقد أجيب عن هذا الاعتراض بما حاصله أنا لا ندعى أن ثم إذا صح في هذا البيت وقوعها موقع الواو يصح وقوعها في كل موقع تقع الواو فيه ، ولكن دعوانا أنها تقع موقع الواو في بعض المواطن ، فلا يلزمنا ما ذكرتموه .

والوجه الثالث ــ وهو الذي أشار إليه الشارح بقوله : « وأجاب ابن عصفور عن البيت ــ الخ» ــ قال ابن عصفور في شرح الجمل بعد أن ذكر جواب الفراء ، واعترض عليه بما قدمناه ، وأما قول الشاعر : * إن من ساد ثم ساد أبوه *

فينبغي أن يحمل على ظاهره ، ويكون الجد قد أتاه السؤدد من قبل الأب ، وأتى الأب من قبل الابن ، وذلك مما قد يتمدح به العرب ، وإن كان الأغلب الأعم في كلامهم أن يمدحوا بتوارث السؤدد ، ويكون معنى البيت ــ على هذا الوجه ــ كمعنى قول ابن الرومي يمدح أبا الصقر :

قالوا: أبُو الصَّقْرِ مِنْ شَيْبَانَ، قُلْتُ لَهُمْ: كَلاَّ لَعَمْرِى ، وَلَكِنْ مِنْهُ شَيْبَانُ
فَكَمْ أَبٍ قَدْ عَلاَ بِابْنٍ ذُرَا شَرَفٍ ؟ كَمَا عَلَتْ بِرَسُولِ اللهِ عَدْنَانُ

وأنت لو تدبرت في هذا الجواب وجدته غير صالح ، وعبارة البيت نفسه تنادى بعدم صلاحيته ألا ترى أن الشاعر يقول : « ثم قد ساد قبل ذلك جده » فصرح بأن سيادة الجد حاصلة قبل حصول سيادة الأب ، فكيف تأتيه السيادة من جهة الأب قبل حصول سيادة الأب؟ وللعلامة الصبان جواب عن هذا الاعتراض لا نرى أن نذكره لك لأنا لا نقره ، ولا نظن أحدا يقره عليه .

جعلوا : « تَابَ عَلَيْهِمْ » هو الجواب ، وثم زائدة ، وقول زُهير :

٨٢٢ — أَرَانِى إذا أَصْبَحْتُ أَصْبَحْتُ ذا هَوًى
فَثُمَّ إذا أَمْسَيْتُ أَمْسَيْتُ غَادِيَا

وخُرِّجَتِ الآية على تقدير الجواب ، والبيت على زيادة الفاء .

* * *

---

٨٢٢ — هذا بيت من الطويل، وهو من قصيدة لزهير بن أبى سلمى المزنى ، وبعض الناس ينسبها لصرمة بن أبى أنس (ويقال : صرمة بن أنس) الأنصارى ، وهى ثابتة فى نسخ ديوان زهير التى بين أيدينا على تعددها واختلاف رواتها وشراحها ، وأولها :

أَلاَ لَيْتَ شِعْرِى هلْ يرَى النَّاسُ ماأرَى ... مِنَ الْامْرِ أَوْ يَبْدُو لَهُمْ ما بَدَا لِيَا
بَدَا لِىَ أَنَّ النَّاسَ تَفْنَى نُفُوسُهُمْ ... وَأَمْوالُهُمْ ، وَلا أَرَى الدَّهْرَ فانِيَا
وَإِنِّى مَتَى أَهْبِطْ مِنَ الْأَرْضِ تَلْعَةً ... أَجِدْ أَثراً قَبْلِى جَدِيدًا وَعافِيَا
أَرانِى إذا ما بِتُّ بِتُّ ذا هَوًى ... فَثُمَّ إذا أَصْبَحْتُ أَصْبَحْتُ غَادِيَا
إِلى حُفْرَةٍ أَهْوِى إِلَيْهَا مُقِيمَةٍ ... يَحُثُّ إلَيْهَا سَائِقٌ مِنْ وَرائِيَا
بَدَا لِىَ أَنِّى عِشْتُ تِسْعِينَ حِجَّةً ... تِباعاً وَعَشْراً عِشْتُهَا وَثَمانِيَا
كَأَنِّى وَقَدْ خَلَّفْتُ تِسْعِينَ حِجَّةً ... خَلَعْتُ بِهَا عَنْ مَنْكِبَىَّ رِدائِيَا
بَدَا لِىَ أَنَّ اللهَ حَقٌّ ، فَزادَنِى ... إِلى الْحَقِّ تَقْوَى اللهِ ما قَدْ بَدَا لِيا
بَدَا لِىَ أَنِّى لَسْتُ مُدْرِكَ ما مَضَى ... وَلا سَابِقٍ شَىْءٌ إذا كانَ جائِيَا
وَما إِنْ أَرَى نَفْسِى تَقِيهَا كَرِيمَتِى ... وَما إِنْ تَقِى نَفْسِى كَرِيمَةُ مالِيَا
أَلاَ لا أَرَى عَلَى الْحَوَادِثِ بَاقِيا ... وَلا خالِداً إِلاَّ الْجِبَالَ الرَّوَاسِيَا
وَإِلاَّ السَّماءَ والْبِلادَ ورَبَّنا ... وأَيَّامَنَا مَعْدُودَةً واللَّيالِيَا
أَرَانِى إذا ما شِئْتُ لاقَيْتُ آيَةً ... تُذَكِّرُنِى بَعْضَ الَّذِى كُنْتُ نَاسِيَا

... ...

اللغة : « ألا ليت شعرى هل يرى الناس ماأرى — البيت » معنى هذا البيت : هل يرى الناس من الرشد مثل الذى أراه ، وهل يظهر لهم مثل ما يظهر لى من أن كل حى مصيره إلى الموت ؟ « بدا لى أن الناس تفنى نفوسهم — البيت » هذا بيان لما تمنى أن يظهر للناس مثل ما ظهر له فى البيت الأول ، وبدا : ظهر ، وتفنى نفوسهم : أى أنهم يموتون ، وتقول : فنى يفنى — بزنة رضى يرضى — وربما قال بعض العرب فنى يفنى — مثل أبى يأبى — وربما جاء فنى بمعنى كبر ، ومنه قول لبيد بن ربيعة :

حَبَائِلُهُ مَبْثُوثَةٌ بِسَبِيلِهِ وَيَفْنَى إذا ما أَخْطَأَتْهُ الْحَبَائِلُ

يريد أنه إذا أخطأه الموت كبر ، وقوله : « ولا أرى الدهر فانيا » هذا الكلام إذا فهم على ظاهره كان معناه أنه يرى بقاء الزمن وأنه لا يفنى ؛ فيكون إنكارا للبعث ، لكن المعروف عن زهير أنه كان ممن يرى البعث بعد الموت ، وأنه أوصى بنيه أن يؤمنوا بالنبى إذا هم أدركوه ، فالأولى أن يفسر الدهر فى هذا البيت على أنه أراد به الله تعالى على نحو ما جاء فى الحديث « لا تسبوا الدهر فإن الدهر هو الله » ويكون المعنى : إن كل شىء فى هذه الحياة الدنيا يصير إلى الفناء والذهاب وإن الباقى الذى لا يفنى هو الله « وأنى متى أهبط من الأرض تلعة — البيت » التلعة — بفتح التاء المثناة وسكون اللام — هى مجرى الماء من الجبل إلى الأرض ، والأثر — بالتحريك — ما يبقى فى أماكن نزول القوم وسكناهم مما يدل عليهم ويكون شاخصا : أى بارزا ، والعافى : الدارس البالى « أرانى إذا ما بت بت على هوى — البيت » أراد بقوله « بت على هوى » بت على أمر أريده وأتمناه وأهوى حصوله ، فإذا أصبحت جاء أمر لم يكن فى الحساب غير الذى بت عليه ، والمراد أن له حاجة لا تنقضى ، وقال أبو سعيد السيرافى فى قوله : « فثم إذا أصبحت » : والعربية لا تحتمل ذلك ، لأنه جمع بين حرفى عطف ، والصواب عندى فثم — بفتح الثاء ، على أنه اسم إشارة للمكان — أى فى ذلك المكان ، وقد روى الأعلم هذا البيت على وجه آخر ، وهو :

أَرَانى إذا ما بِتُّ بِتُّ عَلَى هَوًى وأَنِّى إذا أَصْبَحْتُ أَصْبَحْتُ غادِيَا

وقال فى شرحه : « بت على هوى : أى أن لى حاجة لا تنقضى أبداً ؛ لأن الإنسان ما دام حياً فلابد من أن يهوى شيئاً ويحتاج إليه « إلى حفرة أهوى إليها مقيمة — البيت » أهوى : مضارع هوى يهوى — مثل رمى يرمى — أى سقط ، والهاوى : الشىء يسقط من أعلى إلى أسفل ، ووردت هذه الكلمة عند الأعلم « هدى » بالدال مفتوحة على أنه مضارع مبنى للمجهول من الإهداء ،

... ...

وأراد بالسائق الأجل ، أو الذى يحمل جنازته ، ويروى : « يحث إليها سائق » بياء المتكلم «بدالى أنى عشت تسعين حجة — البيت» تباعا — بكسر التاء — أراد أنها متتابعة يتلو بعضها بعضا « بدا لى أنى لست مدرك ما مضى » بدا لى : ظهر لى ، ويكون معناه أيضا علمت ، وقوله : « ولا سابق » هذه رواية ثعلب ، ويرتفع « شىء » على أنه فاعل بسابق ، ومن الناس من يرويه : « ولا فائتى شىء » وهو بمعناه وإعرابه ، ويروى : « ولا سابق شيئاً » بجر سابق على أنه معطوف على « مدرك » الواقع خبراً لليس فى صدر البيت ، على التوهم : أى على أنه توهم دخول الباء الزائدة فى خبر ليس نظير قول الآخر :

مَشَائِيمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً ... وَلا نَاعِبٍ إلاَّ بِبَيْنٍ غُرَابُهَا

وقد أنشدناه فى مبحث زيادة الباء فى خبر ليس ونحوها (ج ١ ص ٤٠٨) وعلى هذه الرواية ينتصب « شيئاً » على أنه مفعول به لسابق « وما إن أرى نفسى تقيها كريمتى — البيت » أراد بكريمتى مالى ، يقول : إن الموت نازل بى لا محالة ، لست أقدر على أن أدفعه عن نفسى بأكرم مالى ، ويروى : * وما إن أرى نفسى تقيها كريهتى *

أى شدتى وجرأتى « ألا لا أرى على الدهر باقياً — البيت » الرواسى الثابتة ، واحدها راس ، اسم فاعل من قولهم : « رسا الشىء يرسو » إذا ثبت فى مكانه ولم يزل « أرانى إذا ما شئت لاقيت آية — البيت » الآية : العلامة ، ومعنى قوله : « تذكرنى بعض الذى كنت ناسيا » أننى إذا غفلت عن حوادث الدهر من موت وغيره ونسيتها رأيت آية وعلامة من بعض ما يحدث لغيرى وينوبه وينزل به فتذكرنى ما كنت قد نسيته وغفلت عنه .

الإعراب : « أرانى » أرى : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به مبنى على السكون فى محل نصب « إذا » ظرفية تضمنت معنى الشرط مبنى على السكون فى محل نصب بأصبحت الثانى « أصبحت » أصبح : فعل ماض مبنى على الفتح المقدر لا محل له من الإعراب ، وتاء المتكلم فاعله مبنى على الضم فى محل رفع ، والجملة من الفعل وفاعله فى محل جر بإضافة إذا إليها وهى شرط إذا على ماهو معروف « أصبحت » فعل وفاعل ، وهذه الجملة جواب إذا ، والفعل هو الناصب لمحل إذا على ما ذكرناه قبل « ذا » حال من تاء المتكلم منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف و « هوى » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع ظهورها التعذر « فثم » الفاء حرف زائد ، وثم : حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « إذا » ظرف تضمن

... ...

معنى الشرط مبنى على السكون فى محل نصب بأمسى الثانى « أمسيت » فعل ماض وفاعله ، والجملة فى محل جر بإضافة إذا إليها « أمسيت » فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها جواب إذا « غاديا » حال من تاء المتكلم فى قوله : أمسيت .

الشاهد فيه : قوله : « فثم » فإن ظاهر البيت أنه قد توالى فيه حرفا عطف ، والمشهور أن معنى كل واحد منهما غير معنى الآخر ، فلا يصلح أن يكون الثانى تابعا للأول ، وقد حاول جماعة من النحاة أن يتلمسوا وجها لتصحيح الكلام : أما الأخفش والكوفيون فزعموا أن « ثم » فى هذا البيت حرف زائد ، وزعموا أن « ثم » تأتى زائدة ، واستدلوا على ذلك بالآية الكريمة التى تلاها الشارح رحمه الله ، قالوا : إن قوله سبحانه (تاب الله) جواب إذا الشرطية ، والجواب لا يقترن بثم إذ لا دلالة لها على التعليل الذى هو قد تفيده الفاء ، فتكون ثم زائدة ، وزعم قوم أن « ثم » فى هذا البيت بمعنى الفاء ، وليست مخالفة لها فى المعنى كما هو المشهور ، فهى بدل منها ، وجعلوا هذا البيت دليلا على صحة الإبدال فى الحروف ، والراجح غير ما ذهب إليه الأخفش والكوفيون وغير ما ذهب إليه هؤلاء ، وحاصله أن الفاء هى الزائدة ، و « ثم » حرف عطف بمعناها المعهود ، وهو الدلالة على الترتيب والتراخى .

فإن قلت : فلماذا كان القول بأن معنى ثم هو معنى الفاء وأن ثم بدل من الفاء مرجوحا ؟ .

قلت : لأن إبدال الحرف من الحرف لم يثبت فى غير هذا البيت فلا يصح أن نحمله عليه ؛ لأنه حمل على ما لا نظير له فى العربية .

فإن قلت : فإذا كان معنى الحرفين واحدا وكان البدل غير جائز لما ذكرت فليكن الثانى توكيدا لفظيا للأول .

قلت : وهذا أيضا لا يصح ؛ لأنك قد عرفت قريبا أن توكيد الحرف غير الجوابى يلزم فيه أن يفصل بين الحرفين بمعمول أولهما ، ولا فاصل هنا بين الحرفين ، وحمله على الشذوذ غير جائز ، لما ذكرنا لك مرارا من أنه لا يصح أن يحمل كلام على وجه شاذ متى وجد محمل سائغ .

فإن قلت : فلماذا كان القول بزيادة الفاء محتملا سائغا راجحا ؟ .

فالجواب عن ذلك أن نقول : إن زيادة الفاء واردة فى كلام العرب فى غير هذا البيت ، وبعضها مطرد مقيس ، وبعضها غير مطرد ولا مقيس ، وننبهك إلى وقوع الفاء زائدة زيادة لازمة بعد « أما » نحو قوله تعالى : (فأما اليتيم فلا تقهر ، وأما السائل فلا تنهر) وإلى زيادة الفاء

(وَاخْصُصْ بِفَاء عَطْفَ ما لَيْسَ) صالحاً لجعله (صِلَهْ) لخُلُوِّهِ من العائد (على الَّذِي اسْتَقَرَّ أَنَّهُ الصِّلَهْ) نحو : « اللذان يقومان فيَغْضَبُ زيدٌ أخواك » وعكسه ، نحو : « الَّذِي يَقُومُ أخَوَاكَ فيغضَبُ هُوَ زيدٌ » ، فكان الأولى أن يقول كما فى التسهيل : وتنفرد الفاء بتسويغ الاكتفاء بضمير واحد فيما تضمن جملتين ، من صلة أو صفة أو خبر ، ليشمل مسألتى الصلة المذكورتين ، والصفة نحو : « مَرَرْتُ بِامْرَأَةٍ تَضْحَكُ فَيَبْكِى زيدٌ » « وبِامْرَأَةٍ يَضْحَكُ زيدٌ فتبكى » ، والخبر نحو : « زيدٌ يقومُ فتقعُدُ هند » « وزيدٌ تقعُدُ هندٌ فيقومُ » ومن هذا قوله :

وَإِنْسَانُ عَيْنِي يَحْسُرُ المَاءُ تَارَةً ... فَيَبْدُو ، وَتَارَاتٍ يَجُمُّ فَيَغْرَقُ(1)

ويشمل أيضاً مسألتى الحال ولم يذكره ، نحو : جاء زيد يضحك فتبكى هند ، وجاء زيد تبكى هند فيضحك ، فهذه ثمانُ مسائل يختص العطف فيها بالفاء دون غيرها ، وذلك لما فيها من معنى السببية .

فى خبر المبتدأ (انظر بحثنا المستفيض فى هذا الموضوع فى آخر باب المبتدأ والخبر فى الجزء الأول من هذا الكتاب) ومما وردت فيه الفاء زائدة غير ما أشرنا إليه قول الشاعر :

يَمُوتُ أُنَاسٌ أَوْ يَشُبُّ فَتَاهُمُ ... وَيَحْدُثُ نَاسٌ والصَّغِيرُ فَيَكْبُرُ

أراد : والصغير يكبر ، فزاد الفاء ، ونظيره قول الأسود بن يعفر :

فَلَنَهْشَلٌ قَوْمِي ، وَلِي فِى نَهْشَلٍ ... نَسَبٌ ، لَعَمْرُ أَبِيكَ غَيْرُ غلابِ

هذا البيت أول القصيدة فالفاء زائدة فى قوله : « فلنهشل » وقد وردت الفاء زائدة مع « ثم » كما ورد فى البيت المستشهد به ، وذلك فى قول أبى كبير الهذلى :

فَرَأَيْتُ ما فِيـهِ فَثُمَّ رُزِئْتُهُ ... فَلَبِثْتُ بَعْدَكَ غَيْرَ رَاضٍ مَعْمَرِى

وليس يخفى عليك أن كل ما ذكرناه إنما يجرى على رواية من روى « فثم » بضم الثاء على أنها حرف عطف فى الأصل ، فأما من رواه بفتح الثاء على أنها اسم إشارة للمكان بمعنى هنا ، أو رواه « وإنى إذا أمسيت أمسيت غاديا » فلا يجرى شيء من هذا الكلام كله فيه .

(1) سبق شرح هذا البيت فى باب المبتدإ والخبر (انظر الشاهد رقم ١٤٢) .

(بَعْضًا بِحَتَّى اُعْطِفْ عَلَى كُلٍّ، وَلا يَكُونُ إلاَّ غَايَةَ الَّذِى تَلاَ)

أى : للعطف بحتى شرطان :

الأول : أن يكون المعطوفُ بعضاً من المعطوف عليه ، أو كبعضه ، كما قاله فى التسهيل ، نحو : أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسَهَا ، وأَعْجَبَتْنِى الجَارِيَةُ حَتَّى حَدِيثُهَا ، ولا يجوز : حتى وَلَدُها ، وأما قوله :

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَىْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا[1]

فعلى تأويل أَلْقَى ما يُثْقِلُه حتى نعلَه .

والثانى : أن يكون غايةً فى زيادة أو نقص ، نحو : ماتَ النَّاسُ حَتَّى الْأَنْبِيَاء ، وقَدِمَ الْحُجَّاجُ حَتَّى الْمُشَاةُ ، وقد اجتمعا فى قوله :

٨٢٣ — قَهَرْنَاكُمُ حَتَّى الْكُمَاةَ فَأَنْتُمُ تَهَابُونَنَا حَتَّى بَنِينَا الْأَصَاغِرَا

---

(١) قد مضى شرح هذا الشاهد شرحا وافيا فى باب حروف الجر ، وهو الشاهد رقم ٥٣٧ فارجع إليه هناك إن شئت ، وقد أنشد الشارح هنا هذا البيت ليبين أن ما بعد حتى فيه — على رواية النصب — بعض ما قبله على التأويل فيه ، وذلك لأن مراد الشاعر أن يقول : ألقى ورمى وطرح كل شىء يثقله حتى نعله ، ولا شك أن النعل بعض ما يثقله ؛ فهو يلقيه ليتخفف ويسرع فى الهرب .

٨٢٣ — هذا بيت من الطويل ، ولم أعثر له على نسبة إلى قائل معين ، وهو مما استشهد به ابن هشام فى مغنى اللبيب فى مباحث حتى .

اللغة : « قهرناكم » فعل ماض مأخوذ من القهر — بالفتح — وهو الغلبة : أى غلبناكم « الكماة » بضم الكاف ، بزنة قضاة وغزاة ورماة وبناة وسعاة — جمع كام مثل قاض وغاز ورام وبان وساع ، والمستعمل من هذه المادة هو الكمى — بفتح الكاف وكسر الميم وتشديد الياء — وهو الشجاع المتكمى فى سلاحه : أى المستتر فيه من كثرة ما يلبس منه ، وكأنهم قدروا تحويل كمى إلى كام ثم جمعوه كما يجمع أمثاله ، قال ابن منظور : « وتكمى فى سلاحه : تغطى بها ، والكمى : الشجاع المتكمى فى سلاحه ، لأنه كمى نفسه — أى سترها — بالدرع والبيضة ، والجمع الكماة ، كأنهم جمعوا كاميا مثل قاض وقضاة » اهـ وقول الشاعر فى بيت الشاهد : « تهابوننا » من الهيبة ، وهى هنا الخوف « الأصاغر » جمع أصغر ، وهو أفعل التفضيل من الصغر .

... ...

المعنى : لقد غلبناكم غلبة فائقة واعتلينا بالنصر والقهر عليكم حتى شجعانكم وأبطالكم؛ فصرتم بسبب ما نالكم منا تحذروننا وتخافوننا وتخشون بأسنا حتى إنكم لتخشون أصغر أبنائنا مخافة أن يرديكم .

الإعراب : « قهرناكم » قهر : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على آخره ، ونا : فاعله مبنى على السكون فى محل رفع ، والكاف ضمير المخاطبين مفعول به مبنى على الضم فى محل نصب ، والميم علامة الجمع « حتى » حرف عطف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « الكماة » معطوف على ضمير المخاطب منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة «فأنتم» الفاء حرف دال على التفريع ، وأنتم : ضمير منفصل مبتدأ « تهابوننا » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وواو جماعة المذكرين فاعله مبنى على السكون فى محل رفع ، ونا : مفعوله مبنى على السكون فى محل نصب ، وجملة الفعل المضارع وفاعله ومفعوله فى محل رفع خبر المبتدأ « حتى » حرف عطف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب «بنينا» بنى : معطوف على نا فى قوله «تهابوننا» منصوب وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم ، ونا : مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر «الأصاغرا» نعت لبنى منصوب بالفتحة الظاهرة ، والألف للإطلاق .

الشاهد فيه : قوله : « قهرناكم حتى الكماة » وقوله : « تهابوننا حتى بنينا » فإن ما بعد حتى فى العبارة الأولى غاية لما قبلها فى القوة والزيادة ، وما بعدها فى العبارة الثانية غاية لما قبلها فى النقص والضعف ، فقد اجتمع فى هذا البيت الغايتان ، قال ابن هشام فى مغنى اللبيب : « الثالث من أوجه حتى أن تكون عاطفة بمنزلة الواو ، إلا أن بينهما فرقا من ثلاثة أوجه : أحدها أن لمعطوف حتى ثلاثة شروط : أحدها : أن يكون ظاهرا ، لا مضمرا ، كما أن ذلك شرط مجرورها ، ذكره ابن هشام الخضراوى ، ولم أقف عليه لغيره ، والثانى : أن يكون إما بعضا من جمع قبلها كقدم الحجاج حتى المشاة ، أو جزءا من كل نحو : أكلت السمكة حتى رأسها ، أو كجزء نحو : أعجبتنى الجارية حتى حديثها ، ويمتنع أن تقول : حتى ولدها ، والذى يضبط لك ذلك أنها تدخل حتى حيث يصح دخول الاستثناء ، وتمتنع حيث يمتنع ، ولهذا لا يجوز : ضربت الرجلين حتى أفضلهما ، وإنما جاز * حتى نعله ألقاها * لأن إلقاء الصحيفة والزاد فى معنى ألقى ما يثقله ، والثالث : أن يكون غاية لما قبلها : إما فى زيادة ، أو نقص ، فالأول نحو : مات الناس حتى الأنبياء ، والثانى نحو : زارك الناس حتى الحجامون ، وقد اجتمعا فى قوله :

قَهَرْنَاكُمُ حَتَّى الْكُمَاةَ فَأَنْتُمُ تَهَابُونَنَا حَتَّى بَنِينَا الأصَاغِرَا

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : بقى شرطان آخران : أحدُهما أن يكون المعطوف ظاهراً ، لا مضمراً ، كما هو شرطٌ فى مجرورها إذا كانت جارة ، فلا يجوز : قامَ النّاسُ حتّى أنا ، ذكره ابنُ هشامٍ الخضراوى ، قال فى المغنى : ولم أقف عليه لغيره .

ثانيهما : أن يكون مفرداً ، لا جُملة ، وهذا يؤخذ من كلامه ، لأنه لابُدَّ أن يكون جُزءاً مما قبلها أو كجزء منه ، كما تقدم ، ولا يتأتّى ذلك إلا فى المفردات ، هذا هو الصحيح . وزعم ابنُ السِّيدِ فى قول امرئ القيس :

الفرق الثانى : أنها لاتعطف الجمل ، وذلك لأن شرط معطوفها أن يكون جزءاً مما قبلها أو كجزء منه ، كما قدمناه ، ولا يتأتى ذلك إلا فى المفردات ، هذا هو الصحيح ، وزعم ابن السيد فى قول امرئ القيس :

سَرَيْتُ بِهِمْ حَتّى تَـكِلُّ مَطِيُّهُمْ وَحَتّى الجِيَادُ ما يُقَدْنَ بِأَرْسَانِ

فيمن رفع تـكل : أن جملة تـكل معطوفة بحتى على سريت ، الثالث : أنها إذا عطفت على مجرور أعيد الخافض ، فرقا بينها وبين الجارة ، تقول : مررت بالقوم حتى بزيد ، ذكر ذلك ابن الخباز ، وأطلقه ، وقيده ابن مالك بألا يتعين كونها للعطف ، نحو : عجبت من القوم حتى بنيهم ، وقوله :

جُودُ يُمْنَاكَ فاضَ فى الخَلْقِ حَتّى بَائِسٍ دانَ بِالإِسَاءَةِ دِيناً

وهو حسن ، ورده أبو حيان ، وقال فى المثال : هى جارة ؛ إذ لا يشترط فى تالى الجارة أن يكون بعضا أو كبعض ، بخلاف العاطفة ، ولهذا منعوا : أعجبتنى الجارية حتى ولدها ، وقال فى البيت : محتملة . وأقول : إن شرط الجارة التالية مايفهم الجمع : أن يكون مجرورها بعضا أو كبعض ، وقد ذكر ذلك ابن مالك فى حروف الجر ، وأقره أبو حيان عليه ، ولا يلزم من امتناع : أعجبتنى الجارية حتى ابنها ، امتناع : عجبت من القوم حتى بنيهم ، لأن اسم القوم يشمل أبناءهم ، واسم الجارية لا يشمل ابنها ، ويظهر لى أن الذى لحظه ابن مالك أن الموضع الذى يصح أن تحل فيه إلى محل حتى العاطفة فهى فيه محتملة للجارة ، فيحتاج حينئذ إلى إعادة الجار عند قصد العطف ، نحو : اعتكفت فى الشهر حتى فى آخره ، بخلاف المثال والبيت السابقين ، وزعم ابن عصفور أن إعادة الجار مع حتى أحسن ، ولم يجعلها واجبة » اه . وهذا الكلام هو الذى صدر المؤلف هنا عنه ، وقد أثبتناه برمته لتعرف أصله ولتقف على الخلاف فى المسألة .

٨٢٤ — سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلَّ مَطِيُّهُمْ
وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يُقَدْنَ بِأَرْسَانِ

٨٢٤ — هذا بيت من الطويل ، وهو من قصيدة لامرئ القيس بن حجر الكندى ، وأولها قوله :

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَعِرْفَانِ ... وَرَبْعٍ عَفَتْ آيَاتُهُ مُنْذُ أَزْمَانِ
أَتَتْ حِجَجٌ بَعْدِى عَلَيْهَا فَأَصْبَحَتْ ... كَخَطِّ زَبُورٍ فِى مَصَاحِفِ رُهْبَانِ
ذَكَرْتُ بِهَا الْحَىَّ الْجَمِيعَ فَهَيَّجَتْ ... عَقَابِيلَ سُقْمٍ مِنْ ضَمِيرٍ وَأَشْجَانِ
فَسَحَّتْ دُمُوعِى فِى الرِّدَاءِ كَأَنَّهَا ... كُلًى مِنْ شَعِيبٍ ذَاتُ سَحٍّ وَتَهْتَانِ
إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَخْزُنْ عَلَيْهِ لِسَانَهُ ... فَلَيْسَ عَلَى شَىْءٍ سِوَاهُ بِخَزَّانِ

وقبل البيت المستشهد به هنا قوله :

وَخَرْقٍ كَجَوْفِ الْعَيْرِ قَفْرٍ مَضَلَّةٍ ... قَطَعْتُ بِسَامٍ سَاهِمِ الْوَجْهِ حُسَّانِ
يُدَافِعُ أَعْطَافَ الْمَطَايَا بِرُكْنِهِ ... كَمَا مَالَ غُصْنٌ نَاعِمٌ بَيْنَ أَغْصَانِ
وَمَجْرٍ كَغُلَّانِ الْأُنَيْعِمِ بَالِغٍ ... دِيَارَ الْعَدُوِّ ذِى زُهَاءٍ وَأَرْكَانِ
سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلَّ مَطِيُّهُمْ ... وَحَتَّى الْجِيَادُ ... البيت ، وبعده :
وَحَتَّى تَرَى الْجَوْنَ الَّذِى كَانَ بَادِنًا ... عَلَيْهِ عَوَافٍ مِنْ نُسُورٍ وَعِقْبَانِ

اللغة : « قفا » قد مضى شرح هذه العبارة من قول امرئ القيس فى شرح الشاهد رقم (٨١٩) « ذكرى » بكسر الذال المعجمة وسكون الكاف وآخره ألف مقصورة — بمعنى التذكر ، وعرفان — بكسر العين وسكون الراء المهملتين — مصدر بمعنى المعرفة ، وربع : يروى فى مكانه « ورسم » والربع — بالفتح — المنزل ، وقد يخصونه بما ينزل فيه القوم وقت الربيع ، والرسم : ما بقى من آثار الديار لاطئا ولاصقا بالأرض ، وعفت : درست وامحت ، وآياته : جمع آية ، وهى العلامة « أتت حجج بعدى عليها فأصبحت — البيت » الحجج — بكسر ففتح — جمع حجة ، وهى السنة أو الحال ، والزبور — بفتح الزاى ، بزنة رسول — الكتاب ، والمصاحف : جمع مصحف ، وهو الكتاب أيضا ، والرهبان : جمع راهب ، وهو العابد من عباد النصارى ، وقد كثر فى شعر العرب تشبيه آثار الديار بالكتابة فى الصحف ، ومنه قوله :

.. ..

عَرَفْتُ الدِّيَارَ كَرَقْمِ الدُّوِيّْ يُزَبِّرُهَا الْكَاتِبُ الْحِمْيَرِيّْ

« ذكرت بها الحى الجميع فهيجت — البيت » الحى : أراد القوم الذين كانوا يحلونها ، والجميع : أراد المجتمعى الشمل . وهيجت : أثارت ، والضمير المستتر يعود إلى الديار أو الآيات ، وعقابيل سقم : أراد بقايا داء دفين ومرض قديم العهد ، والأشجان : جمع شجن ، وهو الحزن « فسحت دموعى فى الرداء كأنها — البيت » سحت : همت وهطلت وانصبت وسالت ، وأراد بقوله : « كأنها كلى من شعيب » أنها تشبه رقعا فى مزادة (قربة) بالية قد تقطعت جوانبها وانشعبت ، والتهتان — بفتح التاء وسكون الهاء — مصدر « هتن المطر » أى دام نزوله وتوالى وتتابع « إذا المرء لم يخزن عليه لسانه — البيت » يخزن لسانه : أراد يمسك لسانه عن الكلام « وخرق كجوف العير قفر مضلة — البيت » الخرق — بفتح الخاء وسكون الراء — الفلاة ، سميت بذلك لأن الرياح تتخرق فيها ، وقوله : « كجوف العير » أراد به أنها خالية لا أنيس بها ، وقفر — بفتح فسكون — موحشة ، ومضلة — بفتح الميم والضاد — يضل السالك فيها ؛ لأنها غير ذات أعلام للهداية ، وقطعت : أراد أنه جاب هذه الفلاة وسار فيها ، وساهم : هو الفرس العالى المشرف ، وساهم الوجه : متغيره ، أو لحمه قليل ، وحسان — بضم الحاء وتشديد السين المهملتين — غاية فى الحسن « يدافع أعطاف المطايا بركنه — البيت » يدافع : أراد يدفع ، والأعطاف : جمع عطف — بالكسر — وهو الجانب والناحية ، وركنه : منكبه ، وأراد أنه يسبق المطايا السائرة فكلما مر بإحداهن دفع فى جانبها بمنكبه لتخلى له الطريق « ومجر كغلان الأنيعم بالغ — البيت » المجر — بفتح الميم وسكون الجيم — الجيش الكثير العدد ، والأنيعم : اسم مكان يقول فيه حضرمى بن عامر الأسدى :

لَقَدْ شَاقَنِى لَوْلا الحَيَاءُ مِنَ الصِّبَا لِمَيَّةَ رَبْعٌ بِالْأُنَيْعِمِ دَارِسُ

والغلان — بضم الغين المعجمة وتشديد اللام — نبت ، واحده غال ، وقال مضرس ابن ربعى الأسدى :

وَلَمْ أَنْسَ مِنْ رَيَّا غَدَاةَ تَعَرَّضَتْ لَنَا دُونَ أَبْوَابِ الطِّرَافِ مِنَ الْأَدَمْ

تَعَرُّضَ حَوْرَاءِ الْمَدَامِعِ تَرْتَعِى تِلَاعاً وَغُلَّاناً سَوَائِلَ مِنْ رَمَمْ

« سريت بهم حتى تكل مطيهم — البيت » سريت : أصله بمعنى سرت ليلا ، وأراد هنا مجرد السير ، ويروى فى مكانه « مطوت بهم » ومعناه سرت بهم سيرا سريعا ، وتكل : تعي

... ...

وتتعب ، والمطى : جمع مطية ، وهى الدابة التى تركب مطلقا ، سميت بذلك لأنها تمطو فى سيرها : أى تسرع ، فهى على هذا فعيلة بمعنى فاعلة ، أو لأن الراكب يقتعد مطاها أى ظهرها ، فهى على هذا فعيل : بمعنى مفعولة ، والتاء للنقل من الوصفية إلى الاسمية ، والجياد : أراد الخيل ، وما : نافية ، ومعنى « مايقدن بأرسان » أنها من شدة الجرى والتعب قد ذللت وانقادت فلا تحتاج إلى أن تقاد « وحتى ترى الجون الذى كان بادنا — البيت » الجون — بفتح الجيم وسكون الواو — الفرس الأشهب ، هنا ، وبادنا : ضخما ، والعوافى : سباع الطير ، واحدها عافية .

الإعراب : « سريت » فعل ماض مبنى على فتح مقدر على آخره ، وتاء المتكلم فاعله ضمير مبنى على الضم فى محل رفع « بهم » الباء حرف جر بمعنى مع مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب ، والضمير العائد على مجر فى البيت السابق ، ومعناه العسكر الكثير العدد ، مبنى على السكون فى محل جر بالباء ، والجار والمجرور متعلق بقوله : سرى « حتى » هى حرف غاية وجر ، إذا رويت « تكل » بالنصب ، و « تكل » فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوبا بعد حتى ، وأن مع مادخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بحتى على تقدير مضاف ، وأصل الكلام على هذا : سريت بهم إلى زمان كلال مطيهم : أى إعيائها ، والجار والمجرور متعلق بقوله «سرى» أيضا ؛ فإن رويت « تكل » بالرفع كانت حتى حرف عطف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، و « تكل » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « مطيهم » فاعل بتكل ، وضمير الجر مضاف إليه ، وجملة الفعل المضارع وفاعله معطوفة بحتى على جملة « سريت بهم » وقوله : « وحتى » الواو حرف عطف ، حتى : حرف ابتداء « الجياد » مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الضمة الظاهرة «ما» حرف نفى مبنى على السكون لامحل له من الإعراب «يقدن» فعل مضارع مبنى للمجهول مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة، ونون النسوة نائب فاعل مبنى على الفتح فى محل رفع « بأرسان » جار ومجرور متعلق بقوله : يقدن ، وجملة يقدن من الفعل المضارع ونائب فاعله فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو قوله : الجياد ، فإن قدرت حتى الأولى حرف غاية وجر ونصبت « تكل » لزم أن تقدر المعطوف بالواو فى قوله : « وحتى الجياد ما يقدن بأرسان » وتقدير الكلام على هذا : سريت بهم حتى كلال مطيهم وسريت بهم حتى الجياد ما يقدن بأرسان . وإنما لزم هذا التقدير على هذا الوجه لئلا تعطف حتى الابتدائية على حتى الغائية ، وهو مما لا يجوز ، أما إن رفعت « تكل » وجعلت جملة « تكل » معطوفة على جملة « سريت بهم » فإن هذا التقدير ليس بلازم ، وتكون جملة « حتى الجياد ما يقدن » معطوفة على الجملة التى قبلها ، لكن فيه عطف الجملة الاسمية على الجملة الفعلية ، وهو خلاف الأصل ، وهذا ظاهر إن شاء الله تعالى .

فيمن رفع « تكلُّ » : إن جملة « تكلُّ مطيُّهم » معطوفةٌ بحتى على « سَرَيْتُ بهم » .

الثانى : حتى بالنسبة إلى الترتيب كالواو ، خلافاً لمن زعم أنها للترتيب كالزمخشرى ، قال الشاعر :

٨٢٥ — رِجَالِيَ حَتَّى الأَقْدَمُونَ تَمَالأُوا
عَلَى كُلِّ أَمْرٍ يُورِثُ المَجْدَ وَالحَمْدَا

الشاهد فيه : قوله : « حتى تكل مطيهم » فإن ابن السيد — بكسر السين المهملة — البطليوسى زعم أن « حتى » فى هذه العبارة حرف عطف إذا رفعت « تكل » وقد عطفت جملة « تكل مطيهم » على جملة « سريت بهم » واستدل بهذا على أنه يجوز أن تأتى حتى لعطف جملة على جملة أخرى، قال العلامة الصبان: «والصحيح أنها (أى حتى) ابتدائية فى الموضعين» اه . يريد بالموضعين قوله : « حتى الجياد مايقدن بأرسان » وهذا لا خلاف فيه ، وقوله : « حتى تكل مطيهم » على رواية الرفع ، وهو الذى خالف فيه ابن السيد البطليوسى، قال ابن الملا فى شرحه على مغنى اللبيب : « ومما يوهى القول بأن حتى ههنا عاطفة أنها لو كانت كذلك لم تقترن فى الجملة الثانية بالواو ؛ لأن العاطف لا يقترن بعاطف آخر ، مع ما فى عطف الاسمية على الفعلية من القبح ، هذا . والمفهوم من كلام الرضى تجويز كونها عاطفة للجمل ، فإنه قال : وكل ما ذكرناه من الأحكام لحتى العاطفة للاسم ، ثم قال : وأما العاطفة للجملة فنحو : نظرت إليه حتى أبصرته ، ويجوز أن يقال : حتى فى هذا المثال ومثله ابتدائية ، وإنها لاتعطف الجمل أبداً » اه كلام ابن الملا الحلبى بحروفه .

٨٢٥ — هذا بيت من الطويل ، وقد بحثت طويلا فلم أعثر له على نسبة إلى قائل معين ، ولا وقفت له على سوابق أو لواحق تتصل به .

اللغة : «الأقدمون» يريد بهم الكبار الطاعنين فى السن «تمالأوا» أى اجتمعوا أو تعاونوا « يورث » يكسب « المجد » هو السيادة والشرف « والحمد » الثناء والذكر الجميل وطيب الأحدوثة .

المعنى : أراد أن قومه الكبار الطاعنين فى السن منهم والأحداث والشبان قد توافقوا على الاتسام بسما السيادة ، والاتصاف بصفات السؤدد ، والتطبع بطباع كرام الناس وذوى المنزلة الرفيعة منهم ، وذلك مما يكسبهم المجد والرفعة ، ويعقبهم السيادة وعلو المنزلة بين الناس ، وهو فوق ذلك يجلب لهم طيب الحديث عنهم وثناء الناس عليهم .

الثالث : إذا عُطِفَ بحتى على مجرور، قال ابن عصفور : الأحسن إعادة الجار ؛ ليقع الفَرْقُ بين العاطفة والجارة ، وقال ابن الخباز : تلزم إعادته للفرق ، وقيده الناظم بأن لا يتعين كونُها للعطف ، نحو : اعْتَكَفْتُ فى الشهْرِ حتى فى آخِرِهِ ، فإن تعين العطفُ لم تلزم الإعادة ، نحو : عَجِبْتُ مِنَ الْقَوْمِ حتى بَنِيهِمْ ، وقوله :

الإعراب : « رجالى » رجال : مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على الفتح فى محل جر « حتى » حرف عطف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « الأقدمون » معطوف على المبتدإ ، مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم ، والنون عوض عن التنوين فى الاسم المفرد « تمالأوا » فعل ماض مبنى على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره حركة المناسبة ، وواو الجماعة فاعله مبنى على السكون فى محل رفع ، وجملة الفعل وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ وما عطف عليه «على» حرف جر «كل» مجرور بعلى ، وهو مضاف و «أمر» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «يورث» فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى أمر ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله فى محل جر صفة لأمر « المجد » مفعول به ليورث منصوب بالفتحة الظاهرة « والحمدا » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، الحمد : معطوف على المجد منصوب بالفتحة الظاهرة ، والألف للإطلاق .

الشاهد فيه : قوله : « حتى الأقدمون » فإن حتى فى هذه العبارة عاطفة على ما ذكرناه فى إعراب البيت ، والمعطوف بها فى هذا البيت يوجد فى خارج الأعيان قبل الأجزاء الأخرى من المعطوف عليه ، فدل ذلك على أن حتى مثل الواو فى عدم إفادة الترتيب الخارجى ، بل يعطف بها المتقدم فى الوجود الخارجى ، والمتأخر فيه ، والمصاحب لما قبله ، فأما الترتيب الذهنى فلا بد منه ، قال العلامة سعد الدين التفتازانى فى شرحه على التلخيص المعروف بالمطول : « التحقيق أن المعتبر فى حتى ترتيب أجزاء ما قبلها ذهنا من الأضعف إلى الأقوى ، أو بالعكس ، ولا يعتبر الترتيب الخارجى ؛ لجواز أن تكون ملابسة الفعل لما بعدها قبل ملابسة الأجزاء الأخرى ، نحو قولك : مات كل أب لى حتى آدم ، أو فى أثناء ملابسته الأجزاء الأخر نحو قولك : مات الناس حتى الأنبياء ، أو فى زمن واحد نحو قولك : جاءنى القوم حتى زيد ، إذا جاءوك معاً وزيد أضعفهم » اهـ .

٨٢٦ — جُودُ يُمْنَاكَ فَاضَ فِى الْخَلْقِ حَتَّى بَائِسٍ دَانَ بِالْإِسَاءَةِ دِينَا

٨٢٦ - هذا بيت من الخفيف ، ولم أعثر له على نسبة إلى قائل معين ، ولا وقفت له على سوابق أو لواحق تتصل به .

اللغة : « جود » الجود — بضم الجيم — البذل والعطاء والسخاء « يمناك » اليمنى — بضم الياء وسكون الميم وبعد النون ألف مقصورة — هى اليمين ، ويقال للأخرى : اليسرى واليسار « فاض » كثر وزاد حتى عم الناس وانتشر فيهم ، وأصله قولهم : « فاض ماء البحر » إذا زاد عن ارتفاع شاطئه حتى سال على ما حوله « البائس » المحتاج المفتقر ، وهو وصف من البؤس — بالضم — وهو سوء الحال « دان بالإساءة » اتخذ الإساءة ديدناً له وعادة له لايتحول عنها ولا يتركها .

الإعراب : « جود » مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف ويمنى من « يمناك » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهو مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه مبنى على الفتح فى محل جر « فاض » فعل ماض ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على جود ، والجملة من الفعل الماضى وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ «فى الخلق» جار ومجرور متعلق بقوله فاض «حتى» حرف عطف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « بائس » معطوف على الخلق ، مجرور بالكسرة الظاهرة « دان » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى بائس ، والجملة فى محل جر صفة لبائس « بالإساءة » جار ومجرور متعلق بقوله : دان « دينا » مفعول مطلق مؤكد لعامله وهو دان منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله : « حتى بائس » حيث وردت حتى فى هذه العبارة عاطفة ، وقد عطفت قوله : « بائس » المجرور على قوله : « الخلق » وأنت ترى أن الشاعر لم يعد مع المعطوف العامل فى المعطوف عليه — وهو فى — ولو أنه أعاده لقال : « فاض فى الخلق حتى فى بائس — إلخ » وإنما لم يقل ذلك لأن « حتى » فى هذا البيت تتعين لأن تكون عاطفة ، ولا يجوز فيها أن تكون جارة ، فدل هذا على أنه لا يلزم إعادة العامل مع المعطوف بحتى إلا أن تكون حتى محتملة لأن تكون عاطفة ، ولأن تكون جارة ، فيعاد العامل معها حينئذ إن أريد بها العطف ، أما إذا كانت متعينة لأن تكون عاطفة ، فلا يلزم إعادة العامل ، وهذا ما ذهب إليه ابن مالك رحمه الله .

الرابع : حيث جاز الجر والعطف فالجر أحسن ، إلا فى باب « ضَرَبْتُ الْقَوْمَ حتى زَيْدًا ضَرَبْتُهُ » فالنصب أحسن على تقدير كونها عاطفة و « ضربته » توكيداً ، أو ابتدائية وضربته تفسير . وقد روى بهما قوله : * حتى نَعْلَه ألقاها * وبالرفع أيضاً على أن حتى ابتدائية و« نعله » مبتدأ و « ألقاها » خبره اهـ .

(وَأَمْ بِهَا اُعْطِفْ إِثْرَ هَمْزِ التَّسْوِيَةِ) وهى الهمزة الداخلة على جملة فى محل المصدر ، وتكون هى والمعطوفة عليها فعليتين ، وهو الأكثر نحو : « سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ » الآية واسميتين كقوله :

٨٢٧ — وَلَسْتُ أُبَالِي بَعْدَ فَقْدِيَ مَالِكاً أَمَوْتِيَ نَاءٍ أَمْ هُوَ الْآنَ وَاقِعُ ؟

---

٨٢٧ — هذا بيت من الطويل ، وقد قال العلامة البغدادى فى شرحه لشواهد مغنى اللبيب «والبيت من شعر لمتمم بن نويرة اليربوعى رثى به أخاه مالك بن نويرة سيد بنى يربوع الذى قتله خالد ابن الوليد ، وكان سبب قتله — فيما يقال — أنه كان قد ارتد فيمن ارتد من العرب بعد موت النبى صلى الله عليه وسلم ، فلما بلغ أبا بكر — رضى الله عنه ! — خبره بعث إليه خالد بن الوليد ، فحاربه ، فقتله ، ورثاه أخوه متمم بأشعار كثيرة » اهـ بتصرف قليل ، وقال ابن الملا الحلبى فى شرحه على المغنى : « البيت من الضرب الثانى من الطويل ، ولا يعرف قائله ، وقال شيخنا : لعل قائله متمم ابن نويرة يرثى أخاه مالكا » اهـ بحروفه . قلت : ولم أعثر على القطعة التى منها هذا البيت .

اللغة : « لست أبالى » قال الجوهرى : « وقولهم : لا أباليه معناه لا أكترث به ، فهو فعل متعدّ بنفسه ، ويقرب من معنى الفعل القلبى ، لأن معنى لا أكترث به لا أفكر فيه ازدراء به » وأقول : إنه يتعدى بنفسه أحيانا ، ويتعدى بالباء أحيانا أخرى ، وقد ورد تعديه بالباء فى غير موضع من الحديث ، فمن أنكر تعديه بالباء فهو محجوج بما فى الصحيحين « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يبالى بتأخير العشاء » وبما فى البخارى عن أبى هريرة أنه صلى الله عليه وسلم قال : « ليأتين على الناس زمان لايبالى المرء بما أخذ المال أمن حرام أم حلال » وقال فى المصباح : « قولهم : لا أباليه ولا أبالى به : أى لا أهتم به ولا أكترث له ، وقالوا : لم أبال ، ولم أبل ، حذفوا الألف من الأخيرة للتخفيف كما حذفوا الياء من مصدره حين قالوا : لا أباليه بالة ، والأصل بالية — مثل عافاه عافية — قالوا : ولا يستعمل إلا مع الجحد (أى حرف النفى) والأصل فيه قولهم : تبالى القوم ، إذا تبادروا إلى الماء القليل فاستقوا ؛ فمعنى لا أبالى لا أبادر إهمالا له ، وقال أبو زيد

... ...

ما باليت به مبالاة ، والاسم البلاء — بزنة الـكتاب — وهو الهم الذى تحدث به نفسك » اهـ كلام الفيومى . قلت : وقوله : « قالوا : ولا يستعمل إلا مع الجحد » هذا هو المشهور المعروف فى كلام العرب ، وقد اعتذروا عن قول زهير بن أبى سلمى المزنى :

لَقَدْ بالَيْتُ مَظْعَنَ أُمِّ أَوْفَى وَلَـكِنْ أُمُّ أَوْفَى لا تُبَالِي

بأنه ترك حرف النفى مع « باليت » لأنه ذكره فى قوله : « لا تبالى » لـكنى عثرت على قول الراجز :

مالِي أَراكَ قائِمًا تُبَالِي وَأَنْتَ قَدْ قُمْتَ مِنَ الْهُزالِ

ورأيت صاحب اللسان يقول : « ويقال : بالى فلان فلانا مبالاة ، إذا فاخره ، وبالاه يباليه ، إذا ناقصه ، وبالى بالشىء يبالى به ، إذا اهتم به ، وقيل : اشتقاق باليت من البال بال النفس ، وهو الاكتراث ، ومنه أيضا : لم يخطر ببالى ذلك الأمر ، أى لم يكرثنى » اهـ . وقال ابن فارس فى المجمل : « اشتبه على اشتقاق أبالى حتى رأيت فى شعر ليلى الأخيلية :

تُبَالِي رَوَاياهُمْ هُبَالَةَ بَعْدَما وَرَدْنَ وحُولُ المَاء بِالجَمِّ يَرْتَمِي

قالوا فى تفسيره : التبالى : المبادرة بالاستقاء ، يقال : تبالى القوم ، إذا تبادروا الماء فاستقوه عند قلة الماء ، وقال بعضهم : تبالى القوم ، إذا قل الماء فاستقى هذا والآخر ينتظر حتى يجرى الماء فيستقى ، فأصل قولهم : لا أبالى به لا أبادر إلى اقتنائه وانتظارى به ، بل أنبذه ولا أعتد به » وقول الشاعر فى بيت الشاهد : « فقدى » هو أحد مصادر فقد ، تقول : فقدته فقدا — من باب ضرب — وفقدانا ، إذا عدمته « ناء » أى بعيد ، تقول : نأى ينأى — من باب فتح — نأيا ، إذا بعد .

المعنى : وصف الشاعر شدة حزنه على فقد أخيه ، وعظيم لوعته لفراقه ، فيقول : إنه لم يعد له أرب فى هذه الحياة ، وإنه لا يجد للحياة مساغا ، وسواء عنده نزل به الموت الآن أم تأخر نزوله به .

الإعراب : « لست » ليس : فعل ماض ناقص مبنى على فتح مقدر على آخره ، والتاء ضمير المتكلم اسم ليس مبنى على الضم فى محل رفع « أبالى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر وجوبا تقديره أنا ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله فى محل نصب خبر ليس « بعد » ظرف متعلق بأبالى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وفقد

... ...

من « فقدى » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على الفتح فى محل جر ، وهذه الإضافة من إضافة المصدر إلى فاعله « مالكا » مفعول به لفقد منصوب بالفتحة الظاهرة «أموتى» الهمزة للاستفهام حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وموت : مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « ناء » خبر المبتدإ مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل « أم » حرف عطف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « هو » ضمير منفصل مبتدأ مبنى على الفتح فى محل رفع « الآن » ظرف زمان متعلق بقوله «واقع» الآتى منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « واقع » خبر المبتدأ الذى هو الضمير المنفصل ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة وجملة « أموتى ناء » من المبتدإ وخبره فى محل نصب بقوله «أبالى» الذى هو من أفعال القلوب على ما بينا فى لغة الشاهد ، وجملة «هو واقع الآن» فى محل نصب بالعطف بأم المتصلة على جملة المبتدأ والخبر قبلها .

الشاهد فيه : قوله : « أموتى ناء أم هو الآن واقع ؟ » حيث وقعت أم بين جملتين اسميتين أولاهما : قوله : « موتى ناء » والثانية : قوله : « هو واقع الآن » ؛ فعطفت الثانية منهما على الأولى ، وأنت خبير — بعد الذى بيناه فى لغة البيت وصرحنا به فى الإعراب — أن كل واحدة من هاتين الجملتين حينئذ فى تأويل مفرد يقع مفعولا به لأبالى ، وتقدير الكلام على هذا : ولست أبالى نأى موتى أم وقوعه الآن ؟ .

قال ابن هشام فى مغنى اللبيب : « أم الواقعة بعد همزة التسوية لا تقع إلا بين جملتين ، ولا تكون الجملتان معها إلا فى تأويل المفردين ، وتكونان فعليتين ، نحو قوله تعالى : (سواء عليهم أستغفرت لهم أم لم تستغفر لهم) وقوله سبحانه : (سواء علينا أجزعنا أم صبرنا) واسميتين كقوله : * ولست أبالى بعد فقدى مالكا ... البيت *

ومختلفتين نحو : (سواء عليهم أدعوتموهم أم أنتم صامتون) وأم الواقعة بعد همزة يطلب بها وبأم التعيين قد تقع بين المفردين ، وذلك هو الغالب فيها ، نحو قوله تعالى : (أأنتم أشد خلقاً أم السماء ؟) وبين جملتين ليستا فى تأويل المفردين ، وتكونان أيضاً فعليتين كقوله :

فَقُمْتُ لِلطَّيْفِ مُرْتَاعاً فَأَرَّقَنِى ... فَقُلْتُ: أَهِىَ سَرَتْ أَمْ عَادَنِى حُلُمُ ؟

... ...

وذلك على الأرجح فى هى من أنها فاعل بمحذوف يفسره سرت ، واسميتين كقوله :

لَعَمْرُكَ ما أَدْرِي ، وَإِنْ كُنْتُ دارِيًا شُعَيْثُ ابْنُ سَهْمٍ أَمْ شُعَيْثُ ابْنُ مِنْقَرِ؟

الأصل : أشعيث — بالهمز فى أوله والتنوين فى آخره — فحذفهما للضرورة ، والمعنى : ما أدرى أى النسبين هو الصحيح » اهـ .

وقال ابن الملا الحلبى : « منع أبو حيان وقوع أم الواقعة بعد همزة التسوية بين جملتين اسميتين قائلا : إن وقوعها بين اسميتين ليس من كلام العرب ، وينبغى أن تكون الاسمية مما يتأتى تأويلها بالمصدر بأن يكون خبرها مشتقاً ، كما تشهد به الشواهد ، وقد نقل أبو على عن الأخفش استهجان وقوع الاسمية بعد نحو سواء ، وذلك مبنى على أن همزة التسوية بمعنى إن الشرطية ، وهو مختار الرضى ، ومما يدل على أن همزة التسوية ليست بمعنى إن الشرطية كما ذهب إليه الرضى دخولها على الاسمية ، واعتذاره عن آية (أدعوتموهم أم أنتم صامتون) بأنه إنما جاز لتقدم الفعلية ساقط ، فإن الهمزة فى هذا البيت باشرت الاسمية ، وهو نص فى جواز ما منعه ، ولا يفيده التعليل بتقدم الفعلية فى الآية ؛ فإن الجملة المعطوفة على جملة الشرط يمتنع كونها اسمية » اهـ كلامه .

وهاك كلام المحقق الرضى الذى رد عليه ابن الملا ، فإنه بحث نفيس ، قال : (٢/٣٤٨) ما نصه : « وأما همزة التسوية وأم التسوية فهما اللتان تليان قولهم : سواء ، وقولهم : لا أبالى ، ومتصرفاته ، نحو قولك : سواء على أقمت أم قعدت ، ولا أبالى أقام زيد أم قعد ، فعند النحاة قولك أقمت أم قعدت جملتان فى تقدير مفردين معطوف أحدهما على الآخر بواو العطف : أى سواء على قيامك وقعودك ، فقيامك : مبتدأ ، وقعودك عطف عليه ، وسواء : خبر مقدم ، وقد أجاز أبو على أيضاً أن يكون سواء مبتدأ ، وأقمت أم قعدت خبره ، لكونهما فى الظاهر فعلين ، قال أبو على : إنما جعل الفعلان مع الحرفين فى تأويل اسمين بينهما واو العطف لأن ما بعد همزة الاستفهام وما بعد عديلتها مستويان فى علم المستفهم ، لأنك إنما تقول : « أقمت أم قعدت » إذا استوى عندك قيام المخاطب وقعوده ، فتطلب بهذا السؤال التعيين ، فلما كان الكلام استفهاماً عن المستويين أقيم همزة الاستفهام وعديلتها مع ما بعدها مقام المستويين ، وهما قيامك وقعودك وهذا كما أقيم لفظ النداء مقام الاختصاص فى « أنا أفعل كذا أيها الرجل » لجامع الاختصاص ، فكل منادى مختص ، ولا ينعكس ، وكل استفهام بأم المتصلة تسوية ، ولا ينعكس ، والذى يظهر لى أن « سواء » فى مثله خبر مبتدأ محذوف ، تقديره : الأمران سواء ، ثم بين الأمرين بقوله : أقمت أم قعدت ، وهذا كما فى قوله تعالى : (اصبروا أو لا تصبروا ، سواء عليكم) أى الأمران

... ...

سواء ، وسواء لا يثنى ولا يجمع ، وكأنه فى الأصل مصدر ، وحكى أبو حاتم تثنيته وجمعه ، وردّه أبو على ، وقولك : « أقمت أم قعدت » فى معنى : إن قمت وإن قعدت ، والجملة الاسمية المتقدمة — أى : الأمران سواء — دالة على جزاء الشرط : أى إن قمت وإن قعدت فالأمران سواء علىّ ولا شك فى تضمن الفعل بعد سواء وما أبالى معنى الشرط ، ولذلك استهجن الأخفش — على ما حكى أبو على عنه فى الحجة — أن تقع بعدها الجملة الابتدائية نحو: سواء علىّ — أو ما أبالى — أدرهم مالك أم دينار ، ألا ترى إلى إفادة الماضى فى مثله معنى المستقبل ؟ وما ذلك إلا لتضمن معنى الشرط ، وأما قوله تعالى : (سواء عليكم أدعوتموهم أم أنتم صامتون) فلتقدم الفعلية ، وإلا لم يجز ، ومن وقوع الاسمية موقع الفعلية قوله تعالى : (هل لكم مما ملكت أيمانكم من شركاء فيما رزقناكم فأنتم فيه سواء) أى فتستووا ؛ لتقدم الاستفهام الدال عليه ، ومن ذلك قوله :

لَوْ بِغَيْرِ المَاءِ حَلْقِى شَرِقٌ كُنْتُ كَالْغَصَّانِ بِالْمَاءِ اعْتِصَارُ

وكذلك استقبح الأخفش وقوع المضارع بعدهما ، نحو : سواء علىّ أتقوم أم تقعد ، وما أبالى أتقوم أم تقعد ، لكون إفادة الماضى معنى الاستقبال أدل على إرادة معنى الشرط فيه ، قال أبو على : ومما يدل على ما قال الأخفش أن ماجاء فى التنزيل من هذا النحو جاء على مثال الماضى قال الله تعالى : (سواء علينا أجزعنا أم صبرنا) وقال سبحانه : (سواء عليهم أستغفرت لهم أم لم تستغفر لهم) وقال : (سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم) وقال الشاعر :

سَوَاءٌ عَلَيْكَ الْيَوْمَ أَنْصَاعَتِ النَّوَى بِخَرْقَاءَ أَمْ أَنْحَى لَكَ السَّيْفَ ذَابِحُ

وقال الآخر :

مَا أُبَالِى أَنَبَّ بِالحَزْنِ تَيْسٌ أَمْ لَحَانِى بِظَهْرِ غَيْبٍ لَئِيمُ

وأما قول الآخر :

فَإِنَّكَ لَا تُبَالِى بَعْدَ حَوْلٍ أَظَبْىٌ كَانَ أُمَّكَ أَمْ حِمَارُ

فإن تقديره : أكان ظبى كان أمك ، نحو قوله تعالى : (وإن أحد من المشركين استجارك) وإنما أفادت الهمزة فائدة إن الشرطية لأن إن تستعمل فى الأمر المفروض وقوعه المجهول فى الأغلب ، فلا يقال : إن غربت الشمس ، وكذا حرف الاستفهام يستعمل فيما لم يتيقن حصوله فجاز قيامها مقامها ، فجردت عن معنى الاستفهام ، وكذا أم جردت عن معنى الاستفهام ، وجعلت بمعنى أو ؛ لأنها مثلها فى إفادة أحد الشيئين ، أو الأشياء ، فمعنى : « سواء علىّ أقمت أم قعدت »

... ...

إن قمت أو قعدت ، وترشدك إلى أن « سواء » سادة مسد جواب الشرط ، لا خبر مقدم ، أن معنى « سواء أقمت أم قعدت » و « لا أبالى أقمت أم قعدت » فى الحقيقة واحد ، ولا أبالى ليس خبرا لمبتدأ ، بل المعنى : إن قمت أو قعدت فلا أبالى بهما ، وقول ابن سينا :

سِيَّانِ عِنْدِيَ إنْ بَرُّوا وإنْ فَجَرُوا ... إذْ لَيْسَ يَجْرِى عَلَى أمْثالِهِمْ قَلَمُ

يقوى ذلك ، وإن لم يكن الاستشهاد به مرضياً ؛ لأن القائل ليس عربياً » اه كلامه .

وقد لخصه العلامة عصام الدين فى شرحه على الكافية حيث قال بعد أن ذكر أم المتصلة : « وتقدير هذا التركيب مع سواء : سواء قيامك وقعودك ، على أن سواء خبر ، والفعل مبتدأ ، وأم بمعنى الواو ، على ما عليه جمهور النحاة ، وعند الرضى أن سواء خبر مبتدأ محذوف : أى الأمران سواء ، والجملة دالة على الجزاء ، وقولك : « أقمت أم قعدت » مستعار لمعنى إن قمت أو قعدت ، لعلاقة أن كلا من حرف الشرط والاستفهام يدخل على مجهول ، وأيده بلزوم الفعل بعد الهمزة ؛ لأن الفعل لازم للشرط ، وبلزوم مضى الفعل الواقع بعد الهمزة وأم ؛ لأن الماضى المنتقل إلى معنى المستقبل أدل على اعتبار إن الشرطية ، والماضى ههنا بمعنى المستقبل أبدا . وبأن توجيههم لا يجرى فى « لا أبالى » بخلاف هذا التوجيه فإنه مطرد ، وفى الأخير نظر ، لأنهم جعلوا الفعلين مفعولين لقولك : لا أبالى : أى لا أبالى قيامك وقعودك » .

قال أبو رجاء غفر الله تعالى له ولوالديه : ونحن لا نريد أن نأخذ بقول المحقق الرضى فى هذه المسألة — وإن أقام عليها ألف حجة — لأنا لا نرى فى هذه المسائل الاحتجاج بغير كلام العرب ، ولا نحب أن نحاول توجيه ما يثبت عندنا من كلامهم توجيها بعيدا ما دام ظاهره صحيحا ، وإنكار الرضى أن يقع بعد الهمزة التى للتسوية جملة اسمية ينبغى ألا يؤخذ به ، لأنه قد ورد فى شعر العرب المحتج بشعرهم ، من ذلك هذا البيت الذى نحن بصدده ، ومنه ما أنشده الفراء :

سَواءٌ — إذا ما أصْلَحَ اللهُ أمْرَهُمْ — ... عَلَيْنَا أدَثْرٌ مالُهُمْ أمْ أصَارِمُ

وقد جاء وقوع الجملة الاسمية بعد أم المسبوقة بهمزة التسوية فى أفصح الكلام ، وذلك قوله تعالى : (سواء عليكم أدعوتموهم أم أنتم صامتون) ولو كانت هذه العبارة على معنى الشرط ، وكان الشىء إذا كان بمعنى الشىء وجب أن يأخذ كل أحكامه ، لم يكن لعطف الجملة الاسمية هنا مساغ ؛ لأن الجملة الاسمية لا تعطف على فعل الشرط كما سمعت فى قول ابن الملا الذى أثرناه لك فى صدر بيان الاستشهاد ببيت ابن نويرة ، ثم نقول : ولو سلمنا أن الكلام على معنى الشرط ،

ومختلفتين نحو: «سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ» الآية . وإذا عادلت بين جملتين في التسوية فقيل: لا يجوز أن يُذكر بعدها إلا الفعلية ، ولا يجوز « سواءٌ عليَّ أَزَيْدٌ قائمٌ أمْ عَمْرٌو مُنْطَلِقٌ » فهذا لا يقوله العرب ، وأجازه الأخفشُ قياساً على الفعلية ، وقد عادلتْ بين مفرد وجملة في قوله :

٨٢٨ — سَوَاءٌ عَلَيْكَ النَّفْرُ أَمْ بِتَّ لَيْلَةً ... بِأَهْلِ الْقِبَابِ مِنْ عُمَيْرِ بْنِ عَامِرِ

لانسلم أنه يجب أن يأخذ كل أحكام الشرط حتى يمتنع الإتيان بالجملة الاسمية بعد الهمزة وبعد أم ، من قبل أن صورة الكلام ليست صورة الشرط ، وللصورة أحكام كما للمعنى ، فهو من حيث المعنى يصح أن يأتي بعد الهمزة بالجملة الفعلية ، وكذا بعد أم ، وليس يضرنا أن يكون ذلك هو الأكثر في كلام العرب ، ومن حيث الصورة واللفظ يصح أن يؤتى بعد الهمزة وبعد أم بالجملة الاسمية ؛ فيكون المتكلم بالجملة الفعلية بعد همزة التسوية أو بعد أم المعادلة لها قد راعى المعنى ، والمتكلم بالجملة الاسمية بعدها قد راعى الصورة واللفظ ، وكم في كلام العرب ما هو آخذ بحظ من المعنى وحظ من اللفظ .

ومن مراعاة المعنى — على ما قاله الجمهور — في هذه المسألة بالذات أنهم ربما استعملوا الاسم الذي في تقدير الجملة الفعلية بعد سواء التي تليها أم ، وذلك نحو قول الشاعر ، وسيأتي مشروحا :

سَوَاءٌ عَلَيْكَ النَّفْرُ أَمْ بِتَّ لَيْلَةً ... بِأَهْلِ الْقِبَابِ مِنْ نُمَيْرِ بْنِ عامِرِ

فإنه قد عطف الجملة الفعلية — وهي قوله : « بت ليلة » — على الاسم المقدر بالجملة الفعلية ؛ ألا ترى أن تقدير الكلام : سواء عليك أنفرت أم بت ليلة — إلخ ؟ فتراه أوقع النفر الذي هو مصدر مكان « أنفرت » إذ كان المعنى على ذلك ، وهو يؤيد ما ذهب إليه الجمهور من أن « سواء » خبر مقدم ، والهمزة والفعل بعدها في تأويل المصدر على أنه مبتدأ مؤخر ، وليس ثمة ما يدعو إلى تقدير مبتدأ يخبر عنه بسواء وجعل « النفر » بدلا من ذلك المبتدأ ، فإن ظاهر الكلام مستقيم لا يحتاج إلى هذا التقدير ! .

٨٢٨ — هذا بيت من الطويل ، وقد أنشده أبو حيان نقلا عن ابن عطية في تفسيره «البحر المحيط» عند بيان معنى قوله تعالى من سورة الأعراف: (سواء عليكم أدعوتموهم أم أنتم صامتون) ولم ينسبه ، ولم أعثر له على نسبة إلى قائل معين ، ولا وقفت له على سوابق أو لواحق تتصل به .

... ...

اللغة : «النفر» بفتح النون وسكون الفاء — أصل معناه التفرق والشراد ، تقول: «نفرت الدابة تنفر نفارا ونفورا » وفعله من بابى جلس وقعد ، وقالوا : « دابة نافر » و « نفور » ولم يقولوا : « دابة نافرة » وكل جازع من شئ فهو نفور ، ومن كلامهم « كل أزب نفور » وقالوا : « نفر القوم ينفرون نفرا ونفيرا » وقالوا : « نفر الحاج من منى نفرا » و « يوم النفر » و«ليلة النفر» بسكون الفاء أو فتحها فيهما — وهواليوم الذى ينفر الناس فيه من منى ، وأنشدوا لنصيب — وهو غير نصيب الأسود المروانى — :

أَمَا والَّذِى حَجَّ الْمُلَبُّونَ بَيْتَهُ وعَلَّمَ أَيَّامَ الذَّبَائِحِ والنَّحْرِ
لَقَدْ زَادَنِى لِلْغَمْرِ حُبًّا وأَهْلِهِ لَيَالٍ أَقَامَتْهُنَّ لَيْلَى عَلَى الْغَمْرِ
وهَلْ يَأْثَمَنِّى اللهُ فى أَنْ ذَكَرْتُهَا وعَلَّلْتُ أَصْحَابِى بِهَا لَيْلَةَ النَّفْرِ
وسَكَّنْتُ مابِى مِنْ كَلَالٍ ومِنْ كَرًى وَما بِالْمَطَايَا مِنْ جُنُوحٍ وَلا فَتْرِ

ووقع فى شواهد العينى «سواء عليك الفقر» بالفاء بعدها قاف ، وأحسبه تحريف «القفر» بالقاف قبل الفاء — وهو الأرض الموحشة الخالية من الأنيس « القباب » جمع قبة — وهى الخيمة من أدم ، وإنما تكون القبة لأهل اليسار والنعمة ، وقد تكون القباب ههنا اسم موضع بعينه ، فقد ذكر ياقوت فى معجم البلدان أربعة مواضع اسم كل واحد منها « القباب » أولها موضع بسمرقند ينسب إليه أحمد بن لقمان بن عبد الله أبو بكر السمرقندى المعروف بالقبابى ، وثانيها محلة بنيسابور على طريق العراق ينسب إليها أبو الحسن علىّ بن محمد بن العلاء القبابى النيسابورى ، وثالثها يسمى « قباب الحسين » محلة كانت خارج بغداد على طريق خراسان أضيفت إلى الحسين ابن سكين الفزارى على ما قاله ابن الكلبى ، وقال غيره : هى مضافة إلى حسين بن قرة الفزارى وكان قرة ممن خرج مع ابن الأشعث فقتله الحجاج ، ورابعها موضع بنجد على طريق حاج البصرة .

المعنى : يقول لمخاطبه : إنه لافرق بين أن تنفر وتأخذ فى طريقك غير ملو على شئ وأن تبيت بهؤلاء القوم الذين عرفوا بمنع الجار وحمايته ، فلن ينجيك مما تحذر شئ .

الإعراب : « سواء » خبر مقدم على مبتدئه مرفوع بالضمة الظاهرة « عليك » جار ومجرور متعلق بسواء « النفر » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة « أم » حرف عطف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « بت » بات : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على آخره ، وتاء المخاطب فاعله مبنى على الفتح فى محل رفع «ليلة» ظرف زمان متعلق بقوله بات منصوب بالفتحة

(أو) بعد (هَمْزَةٍ عَنْ لَفظِ أيِّ مُغْنِيَهْ) وهى الهمزة التى يُطْلَب بها وبأم التعيين، وتقع بين مفردين غالباً، ويتوسط بينهما ما لا يُسأل عنه، نحو: «أأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقاً أَمِ السَّماء بَنَاهَا؟» أو يتأخر عنهما، نحو: «وَإِنْ أَدْرِى أَقَرِيبٌ أَمْ بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ» وبين فعليتين، كقوله:

٨٢٩ — * فَقُمْتُ أَهِيَ سَرَتْ أَمْ عَادَنِي حُلُمُ؟ *

الظاهرة، والمصدر المنسبك من بات وفاعله مرفوع بالعطف على قوله «النفر» أى سواء عليك النفر وبياتك ليلة — إلخ «بأهل» الباء حرف جر مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب، وأهل: مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلق بقوله: بت، وأهل مضاف و «القباب» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «من» حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب «عمير» مجرور بمن، وعلامة جره الكسرة الظاهرة، والجار والمجرور جعله العينى متعلقا بالنفر، وليس بشىء، وإنما هو عندنا متعلق بمحذوف حال من أهل القباب، وعليه بينا معنى البيت «ابن» صفة لعمير مجرور بالكسرة الظاهرة، وهو مضاف و «عامر» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله: «النفر أم بت ليلة» حيث جاء بعد همزة التسوية الواقعة بعد سواء باسم مفرد ثم عادله بجملة فعلية، وقد تقدم فى شرح الشاهد رقم (٨٢٧) أن هذا الاسم المفرد ينبئ عن جملة، وكأنه قد قال: سواء عليك أنفرت أم بت ليلة — إلخ، فلما كان هذا الاسم المفرد منبئا عن الجملة لكونه مصدراً استساغ الشاعر أن يقيمه مقام الجملة، لما قد عرفت من أن همزة التسوية لا يقع بعدها إلا جملتان كل واحدة منهما فى تأويل المفرد.

٨٢٩ — هذا عجز بيت من البسيط، وصدره قوله:

* وقُمْتُ لِلطَّيْفِ مُرْتَاعاً فأَرَّقَنِي *

وهذا البيت من قصيدة لزياد بن حمل — ويقال: زياد بن منقذ — وقد قدمنا صدر القصيدة التى منها هذا البيت عند الكلام على شرح الشاهد رقم ٤٦ فى باب النكرة والمعرفة، فى مباحث الضمير، ويلى ما ذكرناه هناك قوله:

يَا لَيْتَ شِعْرِىَ عَنْ جَنْبَىْ مُكَشَّحَةٍ وَحَيْثُ تُبْنَى مِنَ الْحِنَّاءَةِ الْأُطُمُ
عَنِ الْأَشَاءَةِ هَلْ زَالَتْ مَخَارِمُهَا وَهَلْ تَغَيَّرَ مِنْ آرَامِهَا إِرَمُ؟

... ...

يا لَيْتَ شِعْرِى مَتَى أَغْدُو تُعَارِضُنِى جَــرْداء سَابِحَةٌ أَمْ سَابِحٌ قُدُمُ
نَحْوَ الْأُمَيْلِحِ أَوْ سَمْنَانَ مُبْتَكِرًا فى فِتْيَــةٍ فِيهِمُ المَرَّارُ والحَكَمُ
مِنْ غَيْرِ عُدْمٍ ولَـكِنْ مِنْ تَبَذُّلِهِمْ لِلصَّيْدِ حِينَ يَصِيحُ الصَّائِدُ اللَّحِمُ
فَيَفْزَعُونَ إلى جُرْدٍ مُسَــــوَّمَةٍ أَفْنَى دَوابِرَهُنَّ الرَّكْضُ والْأَكَمُ
يَرْضَخْنَ صُمَّ الحَصَى فى كلِّ هَاجِرَةٍ كَمَا تَطَايَحَ عَنْ مِرْضَاخِهِ الْعَجَمُ

ومما يتصل ببيت الشاهد قوله :

زَارَتْ رُوَيْقَةُ شُعْثًا بَعْدَمَا هَجَعُوا لَدَى نَوَاحِــلَ فى أَرْسَاغِهَا الخَدَمُ
وقُمْتُ لِلطَّيْفِ مُرْتَاعًا فَأَرَّقَـــنِى فقُلْتُ أَهْىَ سَرَتْ ... البيت، و بعده :
وكَانَ عَهْدِى بِهَا والمَشْىُ يَبْهَظُهَا مِنَ الْقَرِيبِ وَمِنْهَا النَّوْمُ وَالسَّأَمُ
وَ بِالتَّكَالِيفِ تَأْتِى بَيْتَ جارَتِهَـــا تَمْشِى الْهُوَيْنَا وَما تَبْدُو لَهَا قَدَمُ
سُـــودٌ ذَوَائِبُهَا بِيضٌ تَرَائِبُهَا دُرْمٌ مَرَافِقُهَـــا فى خَلْقِهَا عَمَمُ
رُوَيْقَ ، إِنِّى وَما حَجَّ الحَجِيجُ لَهُ وَما أَهَـــلَّ بِجَنْبَىْ نَخْلَةَ الْحُرُمُ
لَمْ يُنْسِنِى ذِكْرَكُمْ مُذْ لَمْ أُلاقِكُمُ عَيْشٌ سَلَوْتُ بِهِ عَنْكُمْ وَلا قِدَمُ
وَلَمْ تُشَارِكْكِ عِنْدِى بَعْدُ غَانِيَةٌ لا والَّذِى أَصْبَحَتْ عِنْدِى لَهُ نِعَمُ

اللغة : « أهى » أصل الهاء مكسورة ، ولـكنه سكنها ههنا حين أراد إقامة وزن البيت ، وليس ذلك مع همزة الاستفهام بكثير ، وإنما يكثر مع واو العطف وفائه ولام الابتداء ، قال ابن جنى : « سكن أول هى لاتصال حرف الاستفهام به ، إجراء للهمزة مجرى واو العطف وفائه ولام الابتداء ، غير أن الإسكان مع همزة الاستفهام أضعف منه مع هذه الحروف، من جهة كون الهمزة يجوز فصلها عن المستفهم عنه ، وذلك حين تقول : أزيد قام ؟ وأزيدا ضربت ؟ وليس كذلك واو العطف وفاؤه ولام الابتداء ؛ فإن هذه الحروف لا يجوز أن يفصلن عما اتصل بها » اهـ كلامه ، وقوله فى بيت الشاهد «سرت» هو فعل ماض متصل بتاء التأنيث من السرى — بضم السين مقصورا — وهو السير ليلا ، تقول: « سرى فلان يسرى» — مثل رمى يرمى — تريد أنه سار ليلا ، وتقول : « أسريته » و « أسريت به » « وسريت به » وقوله : « عادنى » هو

... ...

فعل ماض من العيادة ، وأصل العيادة زيارة المريض ، وقد يكون أراد هنا به مجرد الزيارة ، وقد يكون أبقاه على أصله بتنزيل حبه وما يعتريه منه منزلة المرض « حلم » هو بضم الحاء واللام جميعا — ما يراه الإنسان من الخيالات فى النوم .

المعنى : وصف أنه رأى حبيبته فى النوم فقام لطيفها خائفا فزعا قد أخذته الدهشة وتزلت به الحيرة ، فبات مسهد الجفن لا تغمض عينه بنوم ، ثم استفهم استفهاما تعجبيا قائلا : أسارت إلىّ حبيبتى ليلا أم زارنى خيالها ، وهذا من الحديث عن الطيف ، وللشعراء فيه شعر مستجاد ومعان رائقة ، وأشهر المشهورين بالحديث عن الطيف أبو عبادة البحترى .

الإعراب : « قمت » فعل وفاعل « للطيف » جار ومجرور متعلق بقام « مرتاعا » حال من تاء المتكلم فى قوله : قمت « فأرقنى » الفاء حرف عطف ، أرّق : فعل ماض ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الطيف ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به مبنى على السكون فى محل نصب « فقلت » الفاء حرف عطف وقال : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على آخره ، وتاء المتكلم فاعله مبنى على الضم فى محل رفع « أهى » الهمزة حرف دال على الاستفهام التعجبى مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، هى : ضمير رفع منفصل فاعل بفعل محذوف يفسره الفعل بعده ، وأصل الكلام « فقلت أسرت » بضمير مستتر هو فاعل سرت ، فلما حذف الفعل برز الضمير وانفصل ، وقوله : « سرت » المذكور هو فعل ماض مبنى على فتح مقدر لا محل له من الإعراب ، والتاء حرف دال على التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوزا تقديره هى ، والجملة لا محل لها من الإعراب تفسيرية « أم » حرف عطف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « عادنى » عاد : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به مبنى على السكون فى محل نصب « حلم » فاعل عاد مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله : « أهى سرت أم عادنى حلم » حيث وقعت أم المعادلة لهمزة الاستفهام بين جملتين فعليتين : الأولى قوله : « أهى سرت » والثانية قوله : « عادنى حلم » .

فإن قلت : فإنى أرى صدر قوله : « أهى سرت » ضميرا منفصلا ، وهو اسم ، فكيف زعمت أن قوله : « أهى سرت » جملة فعلية ، وقد عرفنا أن الجملة الفعلية ما كان صدرها فعلا ؟ .

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : إن هذا الضمير الذى حسبته صدر الجملة ليس هو صدرها على الحقيقة ، ولكن صدرها فعل محذوف يفسره الفعل الذى ذكر بعد الضمير على ما بيناه

إذ الأرجح أن « هى » فاعلٌ بفعل محذوف ، واسميتين ، كقوله :

٨٣٠ — لَعَمْرُكَ ما أدرِى ، وإنْ كُنْتُ دَارِيًا
شُعَيْثُ ابْنُ سَهْمٍ ، أمْ شُعَيْثُ ابْنُ مِنْقَرِ ؟

فى إعراب البيت ، وهذا أرجح المذهبين فى الاسم الواقع بعد همزة الاستفهام على ما بينه المصنف والشارح فى باب الاشتغال .

فإن قلت : فهل يتحقق الاستشهاد بالبيت لما ذكرت على المذهب الآخر ؟ .

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : المذهب الآخر يجعل « هى » ضميرا منفصلا فى محل رفع بالابتداء ، ويجعل جملة « سرت » من الفعل وفاعله المستتر فيه فى محل رفع على أنها خبر المبتدأ ، وعلى هذا تكون الجملة اسمية ، فلا يتحقق الاستشهاد بالبيت لمثل ما استشهد به على المذهب الأول ، وهذا سر قول الشارح: « إذ الأرجح أن هى فاعل بفعل محذوف » .

٨٣٠ — هذا بيت من الطويل ، وقد نسبه سيبويه (ج ١ ص ٤٨٥) إلى الأسود بن يعفر ، ونسبه أبو العباس المبرد فى الكامل إلى اللعين المنقرى ، وقال ابن الملا الحلبى فى شرح المغنى : « البيت من الضرب الثانى من الطويل ، وقائله أبو نهشل الأسود بن يعفر بفتح الياء وقيل بضمها ، من عبد القيس بن نهشل بن دارم التميمى النهشلى ، جاهلى متقدم ، جعله ابن سلام فى الطبقة الثامنة من شعراء الجاهلية » اهـ كلامه بحروفه . وقال البغدادى فى الخزانة (٤٥١/٤) : « والبيت أنشده سيبويه للأسود بن يعفر ، وأنشده المبرد فى موضعين من الكامل للعين المنقرى ، ونقل أبو الوليد الوقشى عن البيان للجاحظ فيما كتبه على كامل المبرد أنه قال : ذكروا أن شعيث بن سهم بن محرز بن حزن أغير على إبله ، فأتى أوس بن حجر يستنجده ، فقال أوس : أو خير من ذلك ، أحضض لك قيس بن عاصم ، وكان يقال : إن حزن بن الحارث هو حزن بن منقر ، فقال أوس :

سَائِلْ بِهَا مَوْلَاكَ قَيْسَ بْنَ عَاصِمٍ فَمَوْلَاكَ مَوْلَى السُّوءِ إنْ لَمْ يُغَيِّرِ
لَعَمْرُكَ ما أدْرِى أمِنْ حَزْنِ مُحْرِزٍ شُعَيْثُ بْنُ سَهْمٍ أمْ لِحَزْنِ بْنِ مِنْقَرِ ؟

وقال فى شرح شواهد المغنى : والبيت أنشده سيبويه للأسود بن يعفر ، وقال السيرافى : وفى نسخة عتيقة من الكتاب قال أوس بن حجر بدل الأسود بن يعفر ، اهـ ، وأنشده المبرد فى موضعين من الكامل للعين المنقرى ، ثم ذكر كلام الوقشى السابق » اهـ كلام البغدادى .

اللغة : « عمرك » العمر — بفتح العين وسكون الميم — الحياة « ما أدرى » ما أعلم ، وتقول : « درى فلان الشىء يدريه دراية » إذا علمه ، وفعله مثل رمى يرمى « وإن كنت داريا »

... ...

أى وإن كنت من أهل الدراية والعلم عموما ، فلا تنافى بين هذه الجملة وما قبلها « شعيث » بضم أوله بزنة التصغير ، وآخره ثاء مثلثة ، ومن الناس من يرويه شعيب بباء موحدة فى آخره ، وهو تصحيف ، قال الأعلم فى شرح الشواهد والعسكرى فى كتاب التصحيف : وروايته بالباء الموحدة تصحيف « سهم » حى من قيس عيلان « منقر » بكسر أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه ، بزنة منبر — هو منقر بن عبيد — بالتصغير — بن مقاعس بن عمرو بن كعب بن سعد بن زيد مناة بن تميم .

المعنى : يقول : إننى مع علمى التام بالأنساب ودرايتى الكاملة بها لا أدرى أيرجع نسب هذه القبيلة إلى بنى سهم أم إلى بنى منقر ، هجاهم وجعلهم أدعياء فى نسبهم لا يستقرون على أب .

الإعراب : « لعمرك » اللام لام الابتداء حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وعمر : مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وهو مضاف وكاف المخاطب مضاف إليه مبنى على الفتح فى محل جر ، وخبر المبتدأ محذوف وجوبا : أى لعمرك قسمى « ما » حرف نفى ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « أدرى » فعل مضارع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « وإن » الواو عاطفة على محذوف ، إن : حرف شرط « كنت » كان : فعل ماض فعل الشرط مبنى على فتح مقدر على آخره فى محل جزم ، وتاء المتكلم اسم كان مبنى على الضم فى محل رفع « داريا » خبر كان منصوب بالفتحة الظاهرة « شعيث » مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « ابن » خبر المبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « سهم » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهمزة الاستفهام مقدرة قبل المبتدإ ، وأصل الكلام : أشعيث ابن سهم ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب بقوله : أدرى علق عن العمل فى لفظها بسبب الهمزة المقدرة « أم » حرف عطف « شعيث » مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة « ابن » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « منقر » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله : « شعيث ابن سهم أم شعيث ابن منقر » حيث وقعت فى هذه العبارة « أم » المعادلة بين جملتين اسميتين : أولاهما قوله : « شعيث ابن سهم » وهى مؤلفة من مبتدأ وخبر ، وثانيهما : قوله : « شعيث ابن منقر » وهى مؤلفة من مبتدأ وخبر أيضا ، على ما اتضح لك من إعراب البيت ، هذا تقرير كلام الشارح فى هذا الموضع .

... ...

وسينشد الشارح هذا البيت مرة أخرى فى هذا الباب للاستشهاد به على جواز حذف همزة الاستفهام، وللعلماء خلاف فى حذف همزة الاستفهام : أهو ضرورة شعرية أم هو جائز لا ضرورة فيه؟ فالمفهوم من عبارة ابن مالك فى شرح كافيته أنه مطرد حيث فهم المعنى لا شذوذ فيه ولا ضرورة ، وقد صرح المحقق الرضى فى شرح كافية ابن الحاجب بذلك ، وذكر ابن هشام فى مباحث أم من مغنى اللبيب أن حذف همزة الاستفهام ضرورة ، ولكنه ذكر فى مباحث الهمزة المفردة أن حذفها جائز ، قال فى مباحث أم فى التعليق على بيت الشاهد : « الأصل أشعيث بالهمزة فى أوله والتنوين فى آخره ، فحذفهما للضرورة ، والمعنى ما أدرى أى النسبين هو الصحيح » اهـ . وقال فى مباحث الهمزة : « والألف أصل أدوات الاستفهام ولهذا خصت بأحكام أحدها جواز حذفها سواء تقدمت على أم كقول عمر بن أبى ربيعة :

بَدَا لِىَ مِنْهَا مِعْصَمٌ حِينَ جَمَّرَتْ ... وكَفٌّ خَضِيبٌ زُيِّنَتْ بِبَنَانِ

فَوَاللهِ ما أَدْرِى وإِنْ كُنْتُ دارِيًا ... بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الجَمْرَ أَمْ بِثَمَانِ ؟

أراد أبسبع ، أم لم تتقدمها كقول الكميت .

طَرِبْتُ وَما شَوْقًا إِلى البِيضِ أَطْرَبُ ... وَلا لَعِبًا مِنِّى وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ

أراد أو ذو الشيب يلعب ، واختلفوا فى قول عمر بن أبى ربيعة :

ثُمَّ قالُوا : تُحِبُّهَا ؟ قُلْتُ بَهْرًا : ... عَدَدَ الرَّمْلِ والحَصَى والتُّرَابِ

فقيل : أراد أتحبها ، وقيل : إنه خبر ، أى أنت تحبها » اهـ كلامه . والذى ذكره ابن هشام فى مباحث أم ذكر مثله الأعلم فى شرح شواهد سيبويه فى الكلام على هذا البيت، قال «الشاهد فيه حذف ألف الاستفهام ضرورة لدلالة أم عليها ، ولا يكون هذا إلا على تقدير الألف ؛ لأن قوله : ما أدرى يقتضى وقوع الألف وأم مساوية لها ، كما تقول : ما أدرى أزيد فى الدار أم عمرو » اهـ كلامه بحروفه .

وفى هذا البيت فائدة غير ما ذكرنا ، وحاصلها أن قوله : « شعيث ابن سهم » وقوله : « شعيث ابن منقر » يقرأ بالتنوين لولا الضرورة إلى حذفه ، ويكتب بالألف فى ابن ، والسر فى ذلك أن التنوين والألف إنما يحذفان للتخفيف إذا وقعت كلمة ابن بين علمين وكانت صفة للأول منهما ، وهى ههنا خبر عن الأول لا صفة له ، ولهذا قال ابن هشام : « والأصل أشعيث بالهمزة فى أوله والتنوين فى آخره فحذفهما للضرورة » وقال البغدادى : « وإنما اعتبر منونا حذف تنوينه للضرورة لأنه أخبر عنه بابن ، والعلم المنون إنما يحذف تنوينه إذا وصف بابن لا إذا أخبر عنه ، ومن ثم تكتب ألف ابن أيضا وإن كان واقعا بين علمين » اهـ .

الأصل : أشعيثٌ ، فحذفت الهمزةُ والتنوين منهما .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : تسمى « أم » فى هذين الحالين مُتَّصلة ؛ لأن ما قبلها وما بعدها لا يُسْتَغْنَى بأحدهما عن الآخر ، وتسمى أيضاً مُعادلة ؛ لمعادلتها للهمزة فى إفادة التسوية فى النوع الأول ، والاستفهام فى النوع الثانى .

ويفترق النوعان من أربعة أوجه : أولها وثانيها : أنَّ الواقعة بعد همزة التسوية لا تستحق جواباً ؛ لأن المعنى معها ليس على الاستفهام ، وأن الكلام معها قابلٌ للتصديق والتكذيب ؛ لأنه خبر ، وليست تلك كذلك ؛ لأن الاستفهام معها على حقيقته . والثالث والرابع : أن أم الواقعة بعد همزة التسوية لا تقعُ إلا بين جملتين ، ولا تكون الجملتان معها إلا فى تأويل المفردين .

الثانى : قد بان لك أن همزة التسوية لا يلزم أن تكون واقعةً بعد لفظة سواء ، بل كما تقع بعدها تقع بعد : ما أبالى ، وما أدرى ، وليت شعرى ، ونحوهن .

(ورُبَّمَا حُذِفَتِ الْهَمْزَةُ) المذكورة (إنْ * كَانَ خَفَا الْمَعْنَى بِحَذْفِهَا أُمِنْ) كقراءة ابن مُحَيْصِنٍ « سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَنْذَرْتَهُمْ » وكما مرّ من قوله :

* شُعَيْثُ ابْنُ سَهْمٍ أَمْ شُعَيْثُ ابْنُ مِنْقَرِ *

وهو فى الشعر كثير ، ومال فى شرح الكافية إلى كونه مطرداً .

(وَبِانْقِطَاعٍ وبِمَعْنَى بَلْ وَفَتْ) أى : تأتى أم منقطعة بمعنى بل (إنْ تَكُ مِمَّا قُيِّدَتْ بِهِ) وهو : أن تكون مسبوقة بإحدَى الهمزتين لفظاً أو تقديراً (خَلَتْ) ولا يفارقها حينئذ معنى الإضراب ، وكثيراً ماتقتضى مع ذلك استفهامًا : إما حقيقيًّا ، نحو : « إنَّهَا لَإبِلٌ أَمْ شَاءٌ » أى : بل أهى شاء ؟ وإنما قدرنا بعدها مبتدأ محذوفاً لكونها لا تدخل على المفرد ، أو إنكاريًّا ، نحو : « أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ » أى : بل أله البنات ، وقد لا تقتضيه ألبتة ، نحو : « أَمْ هَلْ تَسْتَوِى الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ ؟ » أى : بل هل تستوى ؛ إذ لا يدخل استفهام على استفهام ، ونحو : « لا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ » ، « أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ ؟ » ، وقوله :

٨٣١ — فَلَيْتَ سُلَيْمَى فى المَنَامِ ضَجِيعَتِى   هُنَالِكَ أَمْ فى جَنَّـــةٍ أَمْ جَهَنَّمِ

٨٣١ — هذا بيت من الطويل ، وشراح الشواهد ينسبونه إلى عمر بن أبى ربيعة المخزومى ، ويذكرون قبله بيتين ، وهما :

فَيَا لَيْتَ أَنِّى حِينَ تَدْنُو مَنِيَّتِى   شَمِمْتُ الَّذِى مَا بَيْنَ عَيْنَيْكِ والْفَمِ

ولَيْتَ طَهُورِى كَانَ رِيقَكِ كُلَّهُ   ولَيْتَ حَنُوطِى مِنْ مُشَاشِكِ والدَّمِ

وهذه الأبيات الثلاثة ليست فى أصل ديوان عمر بن أبى ربيعة ، ولكن ناشره فى مدينة ليبسك فى عام ١٣١٨ أثبتها فى زيادة الديوان (القطعة رقم ٤٢٧) ضمن قطع أخرى التقطها من كتب الأدب ، وليس ذلك مما يقطع بنسبة هذه الأبيات إلى عمر .

اللغة : « تدنو » تقرب وتحين ويجىء وقتها « منيتى » المنية بفتح الميم وكسر النون وتشديد الياء — الموت ، وهى فعيلة بمعنى مفعولة من « منى الله تعالى الأمر يمنيه » من باب رمى يرمى — إذا قدره ، وهذه التاء التى فى منية — على هذا — تاء النقل من الوصفية إلى الاسمية ، وليست تاء التأنيث ؛ وذلك أن فعيلا إذا كان بمعنى مفعول استوى فيه المذكر والمؤنث فلم تلحقه علامة تأنيث « ما بين عينيك والفم » أراد خدها « طهورى » هو بفتح الطاء اسم لما يتطهر به من الماء كالوضوء والوقود فإنهما اسم لما يتوضأ به ولما توقد به النار ، وفى القرآن الكريم (وقودها الناس والحجارة) « ريقك » الريق — بكسر الراء — ماء الفم « حنوطى » بفتح الحاء — طيب يخلط فى الماء الذى يغسل به الميت ، ويقال له الحناط — بزنة الكتاب — أيضا ، وفى الحديث «أن ثمود لما استيقنوا بالعذاب تكفنوا بالأنطاع وتحنطوا بالصبر لئلا يجيفوا وينتنوا» وروى عن ابن جريج قال : قلت لعطاء : أى الحناط أحب إليك ؟ قال : الكافور « مشاشك » المشاش — بضم أوله ، بزنة الغراب — كل عظم لا مخ فيه يمكنك تتبعه ، وقال أبو عبيد : المشاش رءوس العظام مثل الركبتين والمرفقين والمنكبين ، وفى صفة النبى صلى الله عليه وسلم «أنه كان جليل المشاش» : أى عظيم رؤوس العظام كالمرفقين والكفين والركبتين ، ومنه الحديث « ملئ عمار إيمانا إلى مشاشه » .

المعنى : يتمنى الشاعر فى هذه الأبيات أن يتاح له حين يقرب أجله ويدنو الموت منه أن يشم خد المحبوبة وهو فى النزع الأخير ، وأنه إذا مات غسلوه بريقها ، وحنطوه بدمها ومخ عظامها ، وأنه إذا انقلب إلى الآخرة ضاجعته هذه الحبيبة على أى حال ، سواء أكان مرجعه إلى دار النعيم أم كان مرده إلى دار الشقاء والعذاب الأليم ! ! .

وسميت منقطعة لوقوعها بين جملتين مستقلتين .

﴿ تنبيه ﴾ : حَصْرُ « أم » فى المتصلة والمنقطعة هو مذهب الجمهور ، وذهب بعضهم إلى أنها تكون زائدة . وقال فى قوله تعالى : « أَفَلَا تُبْصِرُونَ أَمْ أَنَا خَيْرٌ » : إن التقدير : « أفَلَا تُبْصِرُونَ أَنَا خَيْرٌ » والزيادة ظاهرة فى قول ساعدة بن جُؤَيَّة :

٨٣٢ — يَالَيْتَ شِعْرِى وَلَا مَنْجَى مِنَ الْهَرَمِ
أَمْ هَلْ عَلَى الْعَيْشِ بَعْدَ الشَّيْبِ مِنْ نَدَمِ ؟

الإعراب : « ليت » حرف تمن ونصب مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « سليمى » اسم ليت منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « فى المنام » جار ومجرور متعلق بقوله : ضجيعى الآتى « ضجيعى » خبر ليت ، مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « هنالك » هنا : اسم إشارة إلى المكان يقع ظرف مكان متعلقا بضجيعى، مبنى على السكون فى محل نصب ، واللام للبعد ، والكاف حرف خطاب « أم » حرف دال على الإضراب مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « فى » حرف جر « جنة » مجرور بفى وعلامة جره الكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلق بمحذوف يقع خبرا لليت محذوفة أيضا ، والتقدير: بل ليتها ضجيعى فى جنة ، وإنما التزمنا ذلك التقدير نزولا على حكم أم الدالة على الإضراب حيث لا يجوز أن يليها غير جملة « أم » حرف دال على الإضراب أيضا « جهنم » مجرور بحرف جر محذوف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف يقع خبرا لليت محذوفة مع اسمها ، وتقدير هذه المحذوفات : بل ليتها ضجيعى فى جهنم ، والذى أحوج إلى تقدير هذه المحذوفات كلها هو ماسبق تقريره من لزوم وقوع الجمل بعد أم الدالة على الإضراب .

الشاهد فيه : قوله : « أم فى جنة أم جهنم » فإن أم ههنا حرف دال على الإضراب الذى يدل عليه بل ، وليست دالة على معنى الاستفهام ولا مقتضية له البتة ؛ ألا ترى أن المتكلم بهذا الكلام لايستفهم به عن شىء غاب عنه علمه ولا يتطلب إجابة على هذا الكلام من السامع ، وإنما هو متمن هذه الأشياء التى ذكرها ، فدل ذلك على أن أم الدالة على الإضراب ربما جاءت غير دالة على الاستفهام ولا مقتضية إياه .

٨٣٢ — هذا بيت من البسيط ، وهو — كما قال الشارح — لساعدة بن جؤية أخو بنى كعب بن كاهل بن الحارث بن تميم بن سعد بن هذيل بن مدركة أحد شعراء هذيل، وجؤية : بضم الجيم وفتح الهمزة وتشديد الياء المثناة مفتوحة ، والبيت المستشهد به مطلع قصيدة له ثابتة فى ديوان الهذليين (١٩١/١) وبعده قوله :

... ...

والشَّيْبُ داءٌ نَجِيسٌ لا دَوَاء لَهُ ... لِلْمَرْءِ كانَ صَحِيحًا صَائِبَ الْقُحَمِ
وَشَنَانُ لَيْسَ بِقَاضٍ نَوْمَةً أَبدًا ... لَوْلا غَدَاةُ يَسِيرُ النَّاسُ لَمْ يَقُمِ
فى مَنْكِبَيْهِ وَفِى الْأَصْلابِ وَاهِنَةٌ ... وَفِى مَفَاصِلِهِ غَمْزٌ مِنَ الْعَسَمِ
إِنْ تأْتِهِ فى نَهَارِ الصَّيْفِ لا تَرَهُ ... إِلاَّ يُجَمِّعُ ما يَصْلَى مِنَ الْجُحَمِ
حتَّى يُقَالَ وَرَاءَ الْبَيْتِ مُنْتَبِذًا : ... قُمْ لا أَبَا لَكَ سَارَ النَّاسُ فَاحْتَزِمِ
فَقَامَ تُرْعَدُ كَفَّاهُ بِمِحْجَنِهِ ... قَدْ عَادَ رَهْبًا رَذِيًّا طَائِشَ الْقَدَمِ
تَاللهِ يَبْقَى عَلَى الْأَيَّامِ ذُو حِيَدٍ ... أَدْفَى صَلُودٌ مِنَ الْأَوْعَالِ ذُو خَدَمِ
يَأْوِى إِلى مُشْمَخِرَّاتٍ مُصَعَّدَةٍ ... شُمٍّ بِهِنَّ فُرُوعُ الْقَانِ وَالنَّشَمِ
مِنْ فَوْقِهِ شَعَفٌ قَرٌّ وَأَسْفَلَهُ ... جِيٌّ تَنَطَّقَ بِالظَّيَّانِ وَالْعَتَمِ
مُوَكَّلٌ بِشُدُوفِ الصَّوْمِ يَنْظُرُهَا ... مِنَ الْمَغَارِبِ مَخْطُوفُ الْحَشَا زَرِمُ
حتَّى أُتِيحَ لَهُ رَامٍ بِمُحْدَلَةٍ ... جَشْءٍ وَبِيضٍ نَوَاحِيهِنَّ كَالسَّجَمِ
فَظَلَّ يَرْقُبُهُ حتَّى إذا دَمَسَتْ ... ذاتُ الْعِشَاءِ بِأَسْدَافٍ مِنَ الْعَتَمِ
ثُمَّ يَنُوشُ إِذا آدَ النَّهَارُ لَهُ ... بَعْدَ التَّرَقُّبِ مِنْ نِيمٍ وَمِنْ كَتَمِ
دَلَّى يَدَيْهِ لَهُ سَيْرًا فَأَلْزَمَهُ ... نَفَّاحَةً غَيْرُ إِنْبَاءٍ وَلا شَرَمِ
فَرَاغَ مِنْهُ بِجَنْبِ الرَّيْدِ ثُمَّ كَبَا ... عَلَى نَضِيٍّ خِلالَ الصَّدْرِ مُنْحَطِمِ

اللغة : « ياليت شعرى ولا منجى من الهرم — البيت » يروى « ياليت شعرى ألا منجى من الهرم » وهى رواية أبى سعيد فى شرح ديوان الهذليين ، وقد ذكر رواية النحاة أيضا ، والمنجى : اسم مكان من النجاة ، أو هو مصدر بمعنى النجاة ، يريد لا مهرب له ولا مفر منه ، ثم قال : ياليت شعرى هل أندم على ما فات من شبابى إذا جاء الشيب ؟ والهرم لا بد منه « والشيب داء نجيس لا دواء له — البيت » النجيس — بفتح النون — والناجس : هو الذى لا يكاد يبرأ منه من ابتلى به ، ولا دواء له : أى لا شفاء له ، والقحم — بضم ففتح — جمع قحمة ، وهى الأمر يقتحمه الإنسان ، وصائب القحم : أى أنه إذا اقتحم أمرا أصاب وقصد فى اقتحامه ، يقول :

... .

لقد كان شابا غير طياش ولا جبان « وسنان ليس بقاض نومة أبدا — البيت » يقول : أنت لا تراه الآن إلا على هيئة الوسنان ، فتراه كأنه نائم من الضعف مسترخ من ثقل الهموم التي أصابته « في منكبيه وفي الأصلاب واهنة — البيت » يروى « في مرفقيه وفي الأصلاب » والواهنة : أراد به الوجع الذي يأخذ في المنكبين وفي العنق فيوهنها ويضعفها عن الحركة ، والعسم — بالتحريك — اليبس ، يريد أن مفاصله قد يبست وعجزت عن الحركة من الكبر « إن تأته في نهار الصيف لا تره — البيت » يصلى : أي يصطلى به : أي يتدفأ به ، والجحم : جمع جحمة — بالضم — وهي حر النار ، يقول : إنك إن بحثت عن الهرم في أيام القيظ والصيف لم تقع عينك عليه إلا في حال كونه يجمع الوقود الذي يدخره لوقت الشتاء ليستدفئ به ، أراد أنه لا يرتحل ولا يغير ولا يبرح موطنه في التماس ما يلتمسه الأقوياء « حتى يقال وراء البيت منتبذا — البيت » منتبذا : أي متخذا لنفسه مكانا بعيدا عن أماكن الناس ، واحتزم : أي شد وسطك بالحزام : أي تهيأ للارتحال كما تهيأ له الناس ، يقول : إنه ما يزال كذلك حتى يقال له وهو وراء البيت خال بنفسه : قم فقد سار الحي « فقام ترعد كفاه بمحجنه — البيت » المحجن — بزنة المنبر — أراد به العصا التي يتوكأ عليها ، والرهب — بالفتح — الرقيق الضعيف ، والرذي — بفتح فكسر فياء مشددة — المعيي المطروح ، وطائش القدم : أراد أنه إذا أراد السير لم تطاوعه قدماه « تالله يبقى على الأيام ذو حيد — البيت » هذا قسم ، ويبقى منفي بحرف نفي مقدر : أي لا يبقى ، والحيد : الأنابيب تكون في قرن الوعل ، والأدفى : الذي انحنى قرناه إلى ظهره ، والصلود — بفتح الصاد ، بزنة صبور — أصله الزند الذي إذا قدح صوّت ولم يخرج نارا ، وأراد به ههنا الذي يضرب برجله على الصخرة فتسمع لها صوتا ، ويقال : الصلود هو الذي إذا فزع صعد في الجبل ، وذو خدم : أي أنه قد ابيضت أوظفته ، سواء أكانت من رجليه أم كانت من يديه ، والأعصم : الذي ابيضت يداه أو إحداهما « يأوى إلى مشمخرات مصعدة — البيت » يأوى : يسكن ، وأراد بالمشمخرات ههنا أعالي الجبال ، والشم : جمع أشم أو شماء ، وهي المرتفعة الشديدة الارتفاع ، والقان والنشم : ضربان من الشجر الذي ينبت في الجبال ، وقال الأزهري : القان شجر ينبت في جبال تهامة « من فوقه شعف قر وأسفله — البيت » الشعف : رؤوس الجبال ، واحدها شعفة — بالتحريك — والقر — بفتح القاف وتشديد الراء — البارد ، والجي — بكسر الجيم وتشديد الياء — جمع جية ، وهي مناقع الماء ، أو هي بئار غير مطوية تمسك الماء أن يسيل ويتبدد ، والظيان — بفتح الظاء وتشديد الياء — شجر يشبه النسرين ، والعتم — بالتحريك — شجر الزيتون البري « موكل بشدوف الصوم ينظرها — البيت » الشدوف : الشخوص ، والصوم : شجر على شكل

... ...

شخص الإنسان كريه المنظر جدا يقال لثمره : رؤوس الشياطين ، والمراد بالشياطين هنا الحيات ، وليس لهذا الشجر ورق ، وقال أبو حنيفة : للصوم هدب ، ولا تنتشر أفنانه ، ينبت نبات الأثل ولا يطول كطوله ، وقوله : « يرقبه » أى يحذره ويخافه لأنه يخشى أن يكون ناسا يريدون صيده ، ومخطوف الحشا : ضامر البطن ، وإنما صار إلى ذلك من الفزع ، والمغارب : جمع مغرب — بضم الميم وكسر الراء بينهما غين ساكنة — وهو المكان الذى يتوارى فيه ، وزرم — بفتح الزاى وكسر الراء — وصف من قولهم «زرم فلان» إذا انقطع عن بوله أو حاجته قبل إتمامها ، وبابه فرح ، و «أزرمه غيره» أى قطع عليه ، وفى الحديث «أن النبى صلى الله عليه وسلم كان يحمل الحسن بن على فى حجره ، فبال ، فأرادوا أن يحملوه ، فقال النبي صلوات الله وسلامه عليه : « لا تزرموا ابنى » أى لا تقطعوا عليه ودعوه يتم بوله « حتى أتيح له رام بمحدلة — البيت » أتيح له : هيىء له وقدر ، والمحدلة — بضم الميم وسكون الحاء وفتح الدال — أراد القوس ، والجشء : القضيب الخفيف ، وهو وصف للمحدلة ، وأراد بالبيض السهام ، وهو عطف على محدلة ، والسجم — بالتحريك — شجر له ورق كورق الخلاف ، يريد أن نصال هذه السهام كورق هذا الشجر « فظل يرقبه حتى إذا دمست — البيت » يرقبه : يرصده ، والضمير المستتر يعود إلى الرامى المذكور فى البيت السابق ، والضمير البارز المتصل يعود إلى الوعل الذى عبر عنه بقوله : ذو حيد ، ودمست — من باب جلس — التبست ، وذات العشاء : الساعة التى من العشاء ، والأسداف : جمع سدف — بالتحريك — وهو الظلمة ههنا ، وربما أطلقوا السدف على الضوء ، والغسم — بالتحريك — اختلاط الظلمة ، وهو غبس الليل وسواده أيضا « ثم ينوش إذا آد النهار له — البيت » ينوش : يتناول ، وقالوا : « ناشت الناقة النبت » أى تناولته ، وآد النهار : أى مال إلى الزوال ، والترقب : التخوف والنظر ، والنيم — بكسر النون — شجر له شوك لين وورق صغار وله حب كثير متفرق يشبه الحمص حامض ، فإذا أينع اسودّ وحلا ، والكتم — بالتحريك — نبات لا يسمو صعدا ، ينبت فى أصعب الصخر ثم يتدلى خيطانا لطافا ، وهو أخضر ، وورقه كورق الآس أو أصغر « دلى يديه له سيرا فألزمه — البيت » دلى يديه : كأنه رماه من فوقه ، يقول : حط يديه له وهو يمشى ، ونفاحة : تنفح بالدم ، وغير إنباء : أى لم ينب سهمه حين رماه ، ولا شرم : أى لم يصب بعض جلده فيشقه ، ولكنه نفذ فيه حتى خرج من الشق الآخر « فراغ منه بجنب الريد ثم كبا — البيت » يقول : راغ هذا الوعل من الرامى بناحية ريد الجبل روغة ثم عثر والسهم فيه ، والنضى — بزنة علىّ — قدح بغير ريش ولا نصل أدركه طوله

... ...

الزمان ، هذا أصله ، ثم استعملوا النضى فى السهم ، وقوله : « خلال الصدر » أراد أنه دخل بين أطباق الضلوع .

الإعراب : « يا » حرف نداء ، والمنادى به محذوف : أى يا قوم ليت شعرى — إلخ ، أو يا حرف دال على التنبيه «ليت» حرف تمن ونصب مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب «شعرى» اسم ليت منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وياء المتكلم مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر ، وهى من إضافة المصدر إلى فاعله ، وخبر ليت محذوف وجوبا ، والتقدير : ليت شعرى (أى علمى) حاصل « ولا » الواو اعتراضية أو هى واو الحال حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، لا : نافية للجنس ، حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « منجى » اسم لا مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر فى محل نصب بلا « من » حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « الهرم » مجرور بمن ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بمنجى ، وعليه يكون خبر لا محذوفا ، أو الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لا ، والجملة من لا واسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب إن جعلت الواو اعتراضية ، أو فى محل نصب حال إن قدرت الواو حالية « أم » زائدة «هل» حرف دال على الاستفهام التقريرى مبنى على السكون لا محل له من الإعراب «على العيش» جار ومجرور متعلق بقوله ندم الآتى آخر البيت « بعد » ظرف زمان متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وهو مضاف و« الشيب » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « من » حرف جر زائد مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « ندم » مبتدأ مؤخر مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد .

الشاهد فيه : قوله : « أم هل على العيش — إلخ » حيث وقعت « أم » فى هذه العبارة زائدة ، ووجه زيادتها ههنا أن قوله : «ليت شعرى» يتطلب شيئين : أولهما خبر ليت ، وثانيهما مفعول شعرى الذى هو مصدر مضاف إلى فاعله كما ذكرنا فى إعراب البيت ، وقد جرى استعمال العرب على أن يأتوا بمفعول هذا المصدر مقترنا بأداة الاستفهام ، وعلى أن يحذفوا خبر ليت ولا يذكرونه ، ولهذا قلنا لك فى إعراب البيت إن خبر ليت محذوف وجوبا ، فهذه الجملة المقترنة بأداة الاستفهام فى محل نصب بشعرى ، وعلى هذا تفهم السر فى كون « أم » زائدة مقحمة بين العامل الذى هو المصدر المضاف إلى فاعله ومعموله الذى هو جملة الاستفهام .

قال ابن هشام فى مغنى اللبيب فى مباحث أم : « الثالث (من وجوه استعمال أم) أن تقع

... ...

زائدة ، ذكره أبو زيد ، وقال فى قوله تعالى : (أفلا تبصرون أم أنا خير) : إن التقدير : أفلا تبصرون ؟ أنا خير ، والزيادة ظاهرة فى قول ساعدة بن جؤية * يا ليت شعرى ولا منجى من الهرم ... * البيت » اهـ كلامه ، وهو الذى صدر الشارح المحقق عنه ، وعلى ما ذكره أبو زيد من زيادة أم فى الآية الكريمة يكون مفعول تبصرون محذوفا ، أو يكون الفعل منزلا منزلة اللازم فلا يحتاج إلى مفعول ، وتكون جملة (أنا خير) مستأنفة .

وفى « أم » فى الآية الكريمة اختلفت أنظار العلماء ، قال أبو حيان رحمه الله تعالى ما نصه : « الظاهر أن أم هى المنقطعة المقدرة ببل والهمزة ، أى بل أأنا خير ؟ وهو إذا استفهم أهو خير ممن هو ضعيف لا يكاد يفصح عن مقصوده إذا تكلم — وهو الملك المتحكم فيهم — قالوا له بلا شك : أنت خير ؛ وقال السدى وأبو عبيدة : هى بمعنى بل ، فيكون انتقل من ذلك الكلام إلى إخباره بأنه خير ممن ذكر ، كقول الشاعر :

بَدَتْ مِثْلَ قَرْنِ الشَّمْسِ فى رَوْنَقِ الضُّحَى وصُورَتِهَا ، أَمْ أَنْتِ فى العَيْنِ أَمْلَحُ ؟

وقال سيبويه : أم هذه هى المعادلة : أى أم يبصرون الأمر الذى هو حقيق عنده أن يبصر ، وهو أنه خير من موسى ، وهذا القول قاله الزمخشرى حيث قال : أم هذه متصلة ؛ لأن المعنى : أفلا تبصرون أم تبصرون ، إلا أنه وضع قوله : أنا خير ، موضع تبصرون ؛ لأنهم إذا قالوا أنت خير فهم عنده بصراء ، وهذا من إنزال السبب منزلة المسبب . اهـ . وهذا القول متكلف جدا ، إذ المعادل إنما يكون مقابلا للسابق ، وإن كان السابق جملة فعلية كان المعادل جملة فعلية أو جملة اسمية يتقدر منها فعلية ، كقوله تعالى : (أدعوتموهم أم أنتم صامتون) لأن معناه أدعوتموهم أم صمتم ، وهنا لا يتقدر منها جملة فعلية ؛ لأن قوله : أنا خير ، ليس مقابلا لقوله : أفلا تبصرون ، وإن كان السابق اسما كان المعادل اسما أو جملة فعلية يتقدر منها اسم نحو قوله :

* أَمُخْدَجَ الْيَدَيْنِ أَمْ أَتَمَّتْ *

فأتمت معادل للاسم : أى أولدت ولدا مخدج اليدين أم متما ؟

وقيل : حذف المعادل بعد أم لدلالة المعنى عليه ؛ إذ التقدير : أفلا تبصرون أم تبصرون ، فحذف تبصرون ، وهذا لا يجوز إلا إذا كان بعد أم لفظ لا ، نحو أن تقول : أيقوم زيد أم لا ؟ تقديره : أم لا يقوم ، وكما تقول : أزيد عندك أم لا ؟ أى : أم لا هو عندك ، فأما حذفه دون لا فليس من كلامهم ، وقد جاء حذف أم والمعادل ، وهو قليل ، قال الشاعر :

دَعَانِى إِلَيْهَا الْقَلْبُ إِنِّى لِأَمْرِهِ سَمِيعٌ ، فَمَا أَدْرِى أَرُشْدٌ طِلَابُهَا ؟

(خَيِّرْ) و(أَبِحْ) و(قَسِّمْ بِأَوْ وأَبْهِمِ * وَاشْكُكْ) فالتخيير والإباحة يكونان بعد الطلب ملفوظًا أو مقدراً، وماسواهما فبعد الخبر؛ فالتخييرُ نحو: تزوّجْ زينبَ أو أُختَها؛ والإباحة نحو: جالسِ العلماء أو الزُّهّادَ، والفرق بينهما امتناعُ الجمعِ في التخيير، وجوازه في الإباحة؛ والتقسيمُ نحو: الكلمةُ اسمٌ أو فعلٌ أو حرفٌ؛ والإبهام نحو: «أَتَاهَا أَمْرُنَا لَيْلاً أَوْ نَهَاراً» وجعل منه نحو: «وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِى ضَلَالٍ مُبِينٍ» والشك نحو: «لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ» (وَإِضْرَابٌ بِهَا أَيْضًا نُمِى) أى: نسب إلى العرب فى قول الكوفيين وأبى علىّ وابن بَرْهان وابن جنى مطلقاً، تمسكا بقوله:

٨٣٣ — كَانُوا ثَمَانِينَ أَوْ زَادُوا ثَمَانِيَةً لَوْلا رَجَاؤُكَ قَدْ قَتَّلْتُ أَوْلادِى

يريد أرشد طلابها أم غىّ، وحكى الفراء أنه قرئ «(أما أنا خير) دخلت الهمزة على ما النافية فأفادت التقرير» اهـ كلام أبى حيان، ولم يذكر القول بالزيادة، وممن قال بالزيادة أبو الحسن سعيد ابن مسعدة المجاشعى الأخفش، ذكره البغدادى نقلا عن كتاب المعاياة للأخفش.

٨٣٣ — هذا بيت من البسيط، وهو من قصيدة لجرير بن عطية بن الخطفى يمدح فيها معاوية بن هشام بن عبد الملك بن مروان، وأول هذه القصيدة قوله:

قَدْ قَرَّبَ الْحَىُّ إِذْ هَاجُوا لِإِصْعَادِ ... بُزْلاً مُخَيَّسَةً أَرْمَامَ أَقْيَادِ
صُهْبًا كَأَنَّ عَصِيمَ الْوَرْسِ خَالَطَهَا ... مِمَّا تُصَرَّفُ مِنْ خَطْرٍ وَإِلْبَادِ
يَحْدُو بِهِمْ زَجِلٌ لِلْبَيْنِ مُعْتَرِفٌ ... قَدْ كُنْتُ ذَا حَاجَةٍ لَوْ يَرْبَعُ الْحَادِى
أَلَا تَرَى الْعَيْنَ يَوْمَ الْبَيْنِ إِذْ ذَرَفَتْ ... هَاجَتْ عَلَيْكَ ذَوِى ضِغْنٍ وَأَحْقَادِ
حَلَّأْتِنَا عَنْ قَرَاحِ الْمُزْنِ فِى رَصَفٍ ... لَوْ شِئْتِ رَوَّى الْغَلِيلَ الْهَائِمُ الصَّادِى
كَمْ دُونَ بَابِكِ مِنْ قَوْمٍ نُحَاذِرُهُمْ ... يَا أُمَّ عَمْرٍو وَحَدَّادٍ وَحَدَّادِ
هَلْ مِنْ نَوَالٍ لِمَوْعُودٍ بَخِلْتِ بِهِ ... وَلِلرَّهِينِ الَّذِى اسْتَغْلَقْتِ مِنْ فَادِى
لَوْ كُنْتِ كَذَّبْتِ إِذْ لَمْ تُوتَ فَاحِشَةٌ ... قَوْمًا يَلِجُّونَ فِى جَوْرٍ وَأَفْنَادِ
فَقَدْ سَمِعْتُ حَدِيثًا بَعْدَ مَوْقِفِنَا ... مِمَّا ذَكَرْتِ إِلَى زَيْدٍ وَشَدَّادِ

... ...

والبيت المستشهد به يقع آخر القصيدة ، وقبله قوله :

يا رُبَّما أَرْتَادَ كَمْ رَكْبٌ لِرَغْبَتِهِمْ فَأَحْمَدُوا الْغَيْثَ وَأَنْقَادُوا لِرُوَّادِ
سَارُوا عَلَى طُرُقٍ تَهْدِى مَنَاهِجُهَا إلى خَضَارِمَ خُضْرِ اللُّجِّ أَعْدَادِ
سَارُوا مِنَ الْأَدْنَى والدَّامِ مُنْعَلَةً قُودًا سَوَالِفُهَا فى مَوْرِ أَعْضَادِ
سِيرُوا فَإِنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ لَكُمْ غَيْثٌ مُغِيثٌ بِنَبْتٍ غَيْرِ مِجْحَادِ
ماذا تَرَى فى عِيَالٍ قَدْ بَرِمْتُ بِهِمْ لَمْ تُحْصَ عِدَّتُهُمْ إِلاَّ بِعَدَّادِ
كانُوا ثَمَانِينَ أَوْ زَادُوا ثَمَانِيَةً لَوْلا رَجَاؤُكَ قَدْ قَتَّلْتُ أَوْلادى

اللغة : « قد قرب الحى إذ هاجوا لإصعاد — البيت » قرب : أدنى ، والحى : أصله القوم الحلول ، وهاجوا : ثاروا ، والإصعاد : مصدر أصعد القوم أى ساروا وذهبوا فى الأرض ، ومن أهل اللغة من يخص الإصعاد بالسير إلى نجد والحجاز واليمن ، والبزل — بالضم — جمع بازل ، وهو الجمل إذا فطر نابه وانشق ، وبزلا مفعول قرب ، مخيسة : مذللة قد دربت على السير وعودته ، والأرمام : جمع رمة ، بكسر الراء وتشديد الميم ، وأصلها الحبل ، أو البالى منه ، والأقياد : جمع قيد ، يريد أن الحى قد اعتزموا الرحيل فثاروا إلى إبلهم المعودة على السير فقربوها منهم ليرتحلوها « صهبا كأن عصيم الورس خالطها — البيت » الصهب — بالضم — جمع صهباء أو أصهب ، وهو الذى لونه الصهبة — بالضم — وهى الحمرة ، وحمر النعم خيارها ، ومنه الحديث « لأن يهدى الله بك رجلا واحدا خير لك من حمر النعم » والعصيم — بفتح العين المهملة ، بزنة أمير — أثر الشىء وبقيته ، والورس — بفتح فسكون — نبت أصفر يزرع فى اليمن ويصبغ به ، ويقال : هو الزعفران ، والإلباد : مصدر « ألبد البعير » إذا ضرب بذنبه على عجزه وقد ثلط عليه وبال فيصير على عجزه لبدة من ثلطه وبوله « يحدو بهم زجل للبين معترف — البيت » الحداء — بالضم — الغناء ، ولما كان الأصل أن يكون الحداء لتنشيط الإبل على السير أطلقوه على السوق ، ويربع : مضارع قولهم : « ربع الرجل » من باب فتح — إذا وقف وانتظر وتحبس وتمهل ، وجواب لو محذوف : أى لو يتمهل الحادى وينتظر لذكرت هذه الحاجة ، أوهى الدالة على التمنى؛ فلاجواب لها « ألا ترى العين يوم البين إذ ذرفت — البيت » البين — بالفتح — الفراق ومغادرة الحى أماكنهم ، وذرفت العين تذرف — من باب ضرب — إذا ألقت دمعها ، والضغن — بالكسر — الغل والحقد ، والأحقاد : جمع حقد ، وذوى ضغن وأحقادهم الوشاة ، استدلوا على حبه ببكائه فى أثر

... ...

الظاعنين « حلأتنا عن قراح المزن فى رصف — البيت » تقول : حلأ فلان فلانا — بتضعيف اللام — أى منعه ، والرصف — بفتح الراء والصاد المهملة جميعا — جمع رصفة — بالتحريك — وهى الحجارة المرصوف بعضها إلى بعض فى مسيل الماء ، أو هى السد المبنى للماء ، والغليل : حرقة الباطن من العطش ونحوه ، والهائم : الشديد العطش ، والصادى : العطشان أيضا « كم دون بابك من قوم نحاذرهم — البيت » الحداد : البواب ، سمى بذلك لأنه يمنع الناس من الدخول ، والحد : المنع ، ومنه قول النابغة الذبيانى :

إلاَّ سُلَيْمَانَ إذْ قالَ الْإلهُ لَهُ قُمْ فى الْبَرِيَّةِ فاحْدُدْهَا عَنِ الْفَنَدِ

« هل من نوال لموعود بخلت به — البيت » النوال فى الأصل : العطاء ، وأراد به ههنا ما كان يأمله من رد التحية أو التمهل للتوديع أو نحو ذلك ، واستغلقت : مأخوذ من قولهم : « غلق الرهن بيد الراهن » إذا لم يوجد له فداء ، ومنه قول زهير بن أبى سلمى المزنى :

إنَّ الخَلِيطَ أجَدَّ الْبَيْنَ فانْفَرَقَا وعُلِّقَ الْقَلْبُ مِنْ أسْمَاءَ ما عَلِقَا

وخَلَّفَتْكَ بِرَهْنٍ لافِكَاكَ لَهُ يَوْمَ الْوَدَاعِ فأمْسَى الرَّهْنُ قَدْ غَلِقَا

« لو كنت كذبت إذا لم توت فاحشة — البيت » توت : مضارع مبنى للمجهول من الإتيان ، ويلجون : أراد أنهم يكثرون ، والأفناد : جمع فند — بالتحريك — وهو الكذب ، وأراد بالقوم الذين يلجون فى جور وأفناد الوشاة « يا ربما ارتادكم ركب لرغبتهم — البيت » ارتادكم : قصدكم وانتجعكم ، والركب : أصله ركاب الإبل خاصة ، وقد يطلقونه على كل راكبين إبلا كان ما يركبونه أو خيلا أو غيرها ، فأحمدوا الغيث : أى وجدوا ما انتجعوه محمودا ، وأراد بالغيث الممدوحين ، لما عبر عن قصد المؤملين بالارتياد ، وأصل الارتياد طلب الكلأ والعشب ، استساغ أن يعبر عن ممدوحيه بالغيث ، لأنه سبب النبات ، والرواد : جمع رائد ، وهو الذى يتقدم أمام القوم ليرى لهم أماكن الخصب فيدلهم عليها ، وانقادوا لهم : تبعوهم « ساروا على طرق تهدى مناهجها — البيت » المناهج : جمع منهج — بفتح الميم والهاء بينهما هاء ساكنة — وهو الطريق الواضح ، وجمعه مناهج ، والخضارم : جمع خضرم — بكسر الخاء والراء بينهما ضاد ساكنة — وأصله البئر الكثيرة الماء ، ثم أطلقوه على السيد الكثير العطاء ، مجازا ، والأعداد : جمع عد — بكسر العين المهملة وتشديد الدال — وأصله الماء الجارى الذى له مادة لا تنقطع كماء العين وماء الينبوع ، ثم أطلق على العطاء « ساروا من الأدمى والدام منعلة — البيت » الأدمى

... ...

— بفتحات — والدام : من بلاد بنى سعد ، قاله أبو سعيد السكرى ، ويكثر ذكر هذين الموضعين فى كلام جرير ، من ذلك قوله :

يا حَبَّذَا الخَرْجُ بَيْنَ الدَّامِ والأُدْمَى فالرِّمْثُ مِنْ بُرْقَةِ الرَّوْحانِ فالغُرَفُ

والقود — بالضم — جمع الأقود والقوداء ، والأقود من الخيل والإبل الذلول المنقاد ، وهو أيضا الشديد العنق لقلة التفاته ، والسوالف : جمع سالفة ، وهى صفحة العنق ، وقيل : مقدمها ، والمور — بالفتح — الطريق للموطوء المستوى ، والأعضاد : جمع عضد ، وهو ههنا : ناحية الطريق وجانبه « سيروا فإن أمير المؤمنين لكم — البيت » مجحاد : أى قليل النوال « ماذا ترى فى عيال قد برمت بهم — البيت » العيال : جمع عيل — بفتح العين وتشديد الياء مكسورة — وعيال الرجل : أهل بيته الذين يمونهم ويتكفل بهم من أزواج وأولاد وأتباع ، ونظيره جيد وجياد ، ويجمع العيل أيضا على عيايل وعيائيل وعالة — نظير سيد وسادة — وقد يطلق العيل على الجمع وقد يطلق العيال على الواحد ، وبرمت بهم — من باب فرح — أى ضجرت منهم وسئمتهم ، ولم تحص عدتهم : هكذا هو فى الديوان ، وروى « لم أحص عدتهم » وهو المذكور فى كتب النحاة وشراح الشواهد .

الإعراب : « كانوا » كان : فعل ماض ناقص ، وواو الجماعة العائد إلى العيال المذكورين فى البيت السابق اسم كان مبنى على السكون فى محل رفع « ثمانين » خبر كان منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه ملحق بجمع المذكر السالم « أو » حرف عطف دال على الإضراب بمعنى بل ، مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « زادوا » زاد : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله مبنى على السكون فى محل رفع « ثمانية » مفعول به لزاد منصوب بالفتحة الظاهرة « لولا » حرف دال على امتناع الجواب لوجود الشرط « رجاؤك » رجاء : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه من إضافة المصدر لمفعوله : أى لولا رجائى إياك ، وخبر المبتدأ محذوف وجوبا ، والتقدير : لولا رجاؤك موجود « قد » حرف تحقيق مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « قتلت » قتل : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على آخره ، وتاء المتكلم فاعله ، مبنى على الضم فى محل رفع « أولادى » مفعول به لقتل ، منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وياء المتكلم مضاف إليه ، والجملة جواب لولا .

الشاهد فيه : قوله : « أو زادوا ثمانية » حيث وردت فيه « أو » دالة على الإضراب مثل

... ...

بل ، ومجىء أو للإضراب على نحو ما فى هذا البيت — أى من غير أن يتقدم على الكلام نفى أو نهى ، ومن غير أن يعاد مع أو العامل فى المعطوف عليه — هو قول الكوفيين وأبى علىّ الفارسى وتلميذه ابن جنى وابن برهان ، فأما سيبويه فإنه لم ينكر أن تأتى أو للإضراب ، لكنه اشترط فى مجيئها للإضراب شرطين : الأول أن يتقدم على الكلام نفى أو نهى ، والثانى أن يعاد بعد أو العامل فى المعطوف عليه ، ومما يؤيد ذلك أنه قال فى قوله تعالى : (ولا تطع منهم آثما أو كفورا) : « ولو قلت : أو لا تطع منهم كفورا ، انقلب المعنى » يعنى يصير المعنى على الإضراب فيكون النهى عن طاعة الآثم مضروبا عنه والمقصود هو النهى عن طاعة الكفور ، قال ابن هشام فى مباحث أو من مغنى اللبيب ما نصه « السادس (من معانى أو) الإضراب كبل ، فعن سيبويه إجازة ذلك بشرطين : تقدم نفى أو نهى ، وإعادة العامل ، نحو : ما قام زيد أو ما قام عمرو ، ولا يقم زيد أو لا يقم عمرو ، ونقله عنه ابن عصفور ، ويؤيده أنه قال فى (ولا تطع منهم آثما أو كفورا) : ولو قلت أو لا تطع منهم كفورا انقلب المعنى ، يعنى أنه يصير إضرابا عن النهى الأول ونهيا عن الثانى فقط ، وقال الكوفيون وأبو على وأبو الفتح وابن برهان : تأتى للإضراب مطلقا ، احتجاجا بقول جرير :

ماذا تَرَى فى عِيَالٍ قَدْ بَرِمْتُ بِهِمْ لَمْ أُحْصِ عِدَّتَهُمْ إلاَّ بِعَدَّادِ
كانُوا ثَمَانِينَ أَوْ زَادُوا ثَمَانِيَةً لَوْلا رَجَاؤُكَ قَدْ قَتَّلْتُ أَوْلادِى

وقراءة أبى السمال : (أو كلما عاهدوا عهداً نبذه فريق منهم) بسكون واو أو ، واختلف فى : (وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون) . فقال الفراء : بل يزيدون ، هكذا جاء فى التفسير مع صحته فى العربية ، وقال بعض الكوفيين : بمعنى الواو ، وللبصريين فيها أقوال : قيل للإبهام ، وقيل للتخيير : أى إذا رآهم الرائى تخير بين أن يقول : هم مائة ألف ، أو يقول : هم أكثر ، نقله ابن الشجرى عن سيبويه ، وفى ثبوته عنه نظر ، ولا يصح التخيير بين شيئين الواقع أحدهما ، وقيل : هى للشك مصروفا إلى الرائى ، ذكره ابن جنى ، وهذه الأقوال — غير القول بأنها بمعنى الواو — مقولة فى : (وما أمر الساعة إلا كلمح البصر أو هو أقرب) ، (فهى كالحجارة أو أشد قسوة) » اهـ كلامه بحروفه .

وقراءة أبى السَّمَّال « أَوْ كُلَّمَا عاهَدُوا عَهْدًا » بسكون الواو ، ونسبه ابن عصفور لسيبويه ، لكن بشرطين : تقدم نفى أو نهى ، وإعادة العامل ، نحو : ما قامَ زيْدٌ أو ما قام عمرٌو ، ولا يقُمْ زيْدٌ أو لا يقم عمرٌو ، ويؤيده أنه قال فى : « وَلا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا » : ولو قلت : أو لاتطع كفوراً ، انقلب المعنى ، يعنى أنه يصير إضرابًا عن النهى الأول ، ونهياً عن الثانى فقط .

(وَرُبَّمـا عاقَبَتِ) أو (الْوَاوَ) أى : جاءت بمعناها (إذا * لَمْ يُلْفِ ذُو النُّطْقِ لِلَبْسٍ مَنْفَذًا) أى : إذا أمن اللبس ، كقوله :

٨٣٤ — قَوْمٌ إذا سَمِعُوا الصَّرِيخَ رَأَيْتَهُمْ ما بَيْنَ مُلْجِمِ مُهْرِهِ أَوْ سافِعِ

---

٨٣٤ — هذا بيت من الكامل ، وقد نسبه جماعة من شراح الشواهد كالعينى والسيوطى إلى حميد بن ثور الهلالى ، وقال البغدادى فى شرح شواهد المغنى : « قال صاحب الصحاح : سفعت بناصيته أى أخذت ، قال الشاعر * مابين ملجم مهره أو سافع * ومنه قوله تعالى : (لنسفعا بالناصية) اه ورجعت إلى أمالى ابن برى عليه فوجدته قال : صدره : * قوم إذا سمعوا الصريخ رأيتهم * ولم يتعرض لقائله ، وإنما قال : والبيت الذى بعده لحميد بن ثور الهلالى الصحابى ، وكأن العينى وقعت عينه عليه فظن أن بيت الشاهد لحميد بن ثور ، فنسبه إليه ، وقلده السيوطى ، وتبعه ابن اللا وغيره ، واستشهد به صاحب الكشاف وغيره عند تفسير تلك الآية ، فقال شارح أبياته : البيت نسبه أرباب الحواشى لعمرو بن معديكرب ، ونسبه العينى والسيوطى إلى حميد بن ثور ، والصاغانى رحمه الله قد التزم فى العباب أن يذكر قائل الأبيات ويكمل ما اختصره الجوهرى ، فرجعت إلى العباب فوجدته قد أورد البيت كاملا ولم يذكر اسم قائله ، فرجعت إلى تهذيب اللغة للأزهرى فوجدته كالعباب ، وأنشد ابن فارس عجزه فى مجمل اللغة ، ثم فتشت الحماسات فلم أجده فيها ، ثم رجعت إلى ديوان عمرو بن معديكرب وديوان حميد بن ثور فلم أجده فيهما » اه .

اللغة : « الصريخ » صوت المستصرخ وهو الصارخ أيضا ، والمناسب هنا الأول ، لأن السماع يتعلق بالأصوات ، لا بالذوات ، ويروى « قوم إذا نقع الصريخ » ونقع فى هذه الرواية : أى ارتفع ، تقول : « نقع الصوت » و « استنقع » أيضا ، تريد ارتفع ، وما فى قوله : «ما بين ملجم » زائدة ، ومن الناس من يروى « من بين ملجم مهره — إلخ » وقال الدمامينى فى تخريج هذه الرواية : من هذه إما زائدة على رأى الكوفيين والأخفش : أى رأيتهم بين هذين القسمين لايخرجون

... ...

عنهما ، وإما للابتداء متعلقة بفعل الرؤية : أى إن رؤيتك إياهم ابتدأت من هذين القسمين « ملجم » اسم فاعل فعله « ألجم فلان فرسه » أى أدخل اللجام فى فمه ، وإضافة ملجم إلى مهره لفظية أفادت التخفيف « مهره » المهر — بالضم — ولد الخيل ، وأنثاه مهرة ، ويجوز هنا أن يكون « مهره » مذكرا مضافا إلى ضمير الغيبة راجعا إلى موصوف ملجم ، أى بين رجل ملجم مهره أوفريق ملجم مهره ، ويجوز أن يكون «مهرة» بتاء التأنيث«سافع»هو الممسك برأس فرسه ليركبه على وجه السرعة من غير لجام ، وله معمول محذوف ، وتقدير الكلام : أو سافع بناصية فرسه .

المعنى : وصف قوما بسرعة إجابة من يستنجدهم ويستصرخ بهم رجاء نصرتهم إياه فيقول : هم بين هاتين الحالتين المشعرتين بتمام المبادرة لانتهاز الفرصة مع ما فيه من التلويح إلى ما اتصفوا به من كمال الفروسية وقوة الشجاعة حيث لم تتوقف إجابتهم الصارخ على أن يكونوا على تمام الأهبة ، ونظير هذا البيت فى المعنى قول سلامة بن جندل :

إنّا إذا ما أتانَا صَارِخٌ فَزِعٌ كانَ الصُّرَاخَ لَهُ قَرْعُ الظَّنَابِيبُ

الإعراب : « قوم » خبر مبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام : هم قوم ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط مبنى على السكون فى محل نصب بقوله: رأيتهم الآتى « سمعوا » فعل ماض مبنى على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وواو الجماعة فاعله مبنى على السكون فى محل رفع ، والجملة فى محل جر بإضافة إذا إليها « الصريخ » مفعول به لسمعوا منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « رأيتهم » رأى فعل ماض مبنى على فتح مقدر على آخره ، وتاء المخاطب فاعله مبنى على الفتح فى محل رفع ، وضمير الغائبين مفعول به مبنى على السكون فى محل نصب ، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب إذا « ما » زائدة « بين » ظرف متعلق برأى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف « ملجم » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وملجم مضاف ومهر من « مهره » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه مبنى على الكسر فى محل جر « أو » حرف عطف بمعنى الواو مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « سافع » معطوف على ملجم مهره ، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله : « بين ملجم مهره أو سافع » حيث وردت « أو » فى هذه العبارة بمعنى واو العطف ، وأنها دالة على حصول المعطوف والمعطوف عليه معا ، وهذا مبنى على ما قدمنا ذكره فى شرح الشاهد رقم (٨١٩) من أن من حق « بين » أن تضاف إلى متعدد لفظا أو معنى ، ومن أن الواو تدل على الجمع المطلق ، ومن صور الجمع المطلق أن يكون وقوع المعطوف بها والمعطوف عليه فى وقت واحد ، فلو أنك أبقيت « أو » على معناها الأصلى — وهو أنها تدل

وقوله :

٨٣٥ — فَظَلَّ طُهَاةُ اللَّحْمِ مَا بَيْنَ مُنْضِجٍ صَفِيفَ شِوَاءٍ أَوْ قَدِيرٍ مُعَجَّلِ

على أحد الشيئين أو الأشياء — لزم أن تكون بين مضافة إلى شىء لاتعدد فيه ، وهو غير جائز، وقد استشهد بهذا البيت لمثل ما هنا ابن هشام فى مباحث أو من مغنى اللبيب ، وسبقه إلى ذلك ابن مالك فى شرح التسهيل وفى شرح الكافية الشافية .

قال أبو رجاء غفر الله تعالى له ولوالديه : وهذا الكلام إنما يتم إذا اعتبرت قوله : « ملجم مهره » مفردا فى اللفظ والمعنى ، وكذا قوله : « سافع » أما إذا تأولت قوله : « ملجم مهره » بما يدل على المتعدد كأن تجعله بمعنى فريق ملجم مهره وفريق سافع بناصية فرسه ، أو طائفة أو نحو ذلك فإنه يصح حينئذ أن تبقى « أو » على معناها الأصلى ؛ لأن قوله : « بين ملجم مهره » على هذا المعنى كلام تام غير محتاج إلى شىء أصلا ، وهذا نظير ما قالوه فى قول امرىء القيس « بين الدخول فحومل » إن المعنى على بين أماكن الدخول فأماكن حومل ، وبعد كتابة ما تقدم رأيت الدمامينى يقول : « ولقائل أن يقول : لم لايجوز أن يكون المراد بين فريق ملجم مهره أو فريق سافع، وكل واحد من الفريقين ذو تعدد ، فهو كقولك : جلست بين العلماء أو الزهاد ، فأو لأحد الأمرين ، ولا إشكال » اهـ . ثم وجدت ابن الملا قد اعترض عليه بأن المعنى على ما ذكره ينحط عن المعنى الذى تؤديه العبارة على أن «أو» بمعنى الواو؛ لأن غرض الشاعر أن يمدح هؤلاء القوم بسرعة إجابة الصريخ فهم بين هاتين الحالتين الدالتين على المبادرة والمسارعة إلى النجدة ، قال : « ولايفى بهذا الغرض إلاأن يقال : رأيتهم بين كذا وكذا ، دون أن يقال : رأيتهم بين فريق كذا أو فريق كذا » اهـ . ثم رأيت البغدادى يرد على ابن الملا بقوله : « ولا أرى فرقا كما زعم ؛ لأن المعنى رأيتهم إما بين فريق ملجم مهره وإما بين فريق سافع مهره ، والمبادرة المذكورة مفهومة أيضا » اهـ . والحق الذى يدركه أهل الذوق المتمرسون بأساليب العربية أن المعنى ينحط ، وأن فرقا بين أن تقول : القوم يشتملون على الفريقين ، وأن تقول : القوم يدور أمرهم بين أن يكونوا هذا الفريق أو هذا الفريق ، فتفهم ذلك وتذوقه ، والله تعالى المسئول أن يلهمك ويسددك .

٨٣٥ — هذا بيت من الطويل ، وهو من أبيات فى وصف الفرس من معلقة امرىء القيس ابن حجر الكندى ، وقبله قوله :

وَقَدْ أَغْتَدِى وَالطَّيْرُ فِى وُكُنَاتِهَا بِمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الْأَوَابِدِ هَيْكَلِ

مِكَرٍّ مِفَرٍّ مُقْبِلٍ مُدْبِرٍ مَعاً كَجُلْمُودِ صَخْرٍ حَطَّهُ السَّيْلُ مِنْ عَلِ

... ...

كُمَيْتٍ يَزِلُّ اللِّبْدُ عَنْ حالِ مَتْنِهِ ... كما زَلَّتِ الصَّفْوَاء بالمُتَنَزِّلِ
عَلَى الْعَقْبِ جَيَّاشٍ كَأَنَّ اهْتِزَامَهُ ... إذا جاشَ فِيهِ حَمْيُهُ غَلْيُ مِرْجَلِ
مِسَحٍّ إذا ما السَّابِحَاتُ عَلَى الْوَنَى ... أَثَرْنَ الْغُبَارَ بِالْكَدِيدِ الْمُرَكَّلِ
يَزِلُّ الْغُلامُ الْخِفُّ عَنْ صَهَوَاتِهِ ... وَيُلْوِى بِأَثْوَابِ الْعَنِيفِ الْمُثَقَّلِ
دَرِيرٍ كَخُذْرُوفِ الْوَلِيدِ أَمَرَّهُ ... تَقَلُّبُ كَفَّيْهِ بِخَيْطٍ مُوَصَّلِ
لَهُ أَيْطَلَا ظَبْيٍ وَسَاقَا نَعَامَةٍ ... وَإِرْخاء سِرْحانٍ وتَقْرِيبُ تَتْفُلِ
ضَلِيعٌ إذا اسْتَدْبَرْتَهُ سَدَّ فَرْجَهُ ... بِضَافٍ فُوَيْقَ الْأَرْضِ لَيْسَ بِأَعْزَلِ
كَأَنَّ سَرَاتَهُ لَدَى الْبَيْتِ قائمًا ... مَداكُ عَرُوسٍ أَوْ صَلايَةُ حَنْظَلِ
فَعَنَّ لَنَا سِرْبٌ كَأَنَّ نِعاجَهُ ... عَذارَى دَوَارٍ فى مُلاءٍ مُذَيَّلِ
فَأَدْبَرْنَ كالجِزْعِ المُفَصَّلِ بَيْنَهُ ... بِجِيدٍ مُعَمٍّ فى العَشِيرَةِ مُخْوَلِ
فَأَلْحَقَنَا بِالْهَادِياتِ وَدُونَهُ ... جَوَاحِرُهَا فى صَرَّةٍ لَمْ تَزَيَّلِ
فَعَادَى عِدَاءً بَيْنَ ثَوْرٍ وَنَعْجَةٍ ... دِرَاكًا وَلَمْ يُنْضَحْ بِمَاءٍ فَيُغْسَلِ
فَظَلَّ طُهَاةُ اللَّحْمِ ما بَيْنَ مُنْضِجٍ ... صَفِيفَ شِواء ... البيت ، و بعده :
ورُحْنَا وراحَ الطَّرْفُ يَقْصُرُ دُونَهُ ... مَتَى ما تَرَقَّ الْعَيْنُ فِيهِ تَسَهَّلِ

اللغة : « وقد أغتدى والطير فى وكناتها — البيت » أغتدى : أخرج فى وقت الغدوة ، وأراد هنا مجرد الخروج لقوله بعد « والطير فى وكناتها » والوكنات : جمع وكنة ، وهى وكر الطائر وعشه ، والعبارة كناية عن التبكير ، والمنجرد : أراد به الفرس القصير الشعر ، والأوابد : الوحش ، واحده آبد وآبدة ، وقيد الأوابد : كناية عن سرعة سيره لأنه يقيدها عن الحركة والفرار بسرعة سيره وشدة عدوه ، وهيكل : أى طويل متين الخلق « مكر مفر مقبل مدبر معا — البيت » مكر : أى معاود للكر والإقدام ، مفر : معاود للفرار ، مقبل : أى حسن الإقبال ، مدبر : حسن الإدبار ، والجلمود — بزنة العصفور — الصخر الأصم ، من عل : أى من مكان عال « كميت يزل اللبد عن حال متنه — البيت » الكميت : الذى يضرب لونه إلى

... ...

الحمرة فى سواد ، يزل اللبد : لا يكاد يثبت الجل على ظهره لملاسته ، ويروى : « عن حاذ متنه » والحاذ : وسط الظهر ، والصفواء : الصخرة الملساء ، والمتنزل : السيل الجارف « على العقب جياش كأن اهتزامه — البيت » العقب : أراد به الجرى بعد الجرى والعدو يعقب العدو ، وقيل : معناه أنك إذا حركته بعقبك جاش ولم يحوجك إلى استعمال السوط ، والجياش : الذى يزداد عدوا كلما حركته ، واهتزامه : صوت اندفاعه فى سيره ، والمرجل : القدر ، شبه صوت اندفاعه فى عدوه بصوت القدر يغلى فيها الماء « مسح إذا ما السابحات على الونى — البيت » المسح : الذى يصب الجرى صبا ، والسابحات : الخيل التى تجرى وكأنها تسبح لسهولة سيرها ولينه ، والونى : الفتور والإعياء ، أثرن الغبار : هيجنه بأقدامها ، والكديد : ما صلب من الأرض ، والمركل : الذى أكثرت الخيل من ركله بحوافرها . يريد أنه إذا كانت الخيل السوابح وأعيت وأثارت الغبار بأقدامها فإنه يصب الجرى صباً ولا يكون مثلها « يزل الغلام الخف عن صهواته — البيت » يزل : لا يكاد يثبت على ظهره ، الغلام الخف : أراد الشاب الخفيف الحاذق بالركوب ، والصهوات : جمع صهوة ، وهى وسط ظهر الفرس حيث يقعد الفارس ، ويلوى : يذهب ويعيل ، والعنيف : الذى لا يرفق فى قياده « درير كخذروف الوليد أمره — البيت » درير : كثير الانصباب فى السير متتابعه ، والخذروف — بزنة العصفور — لعبة من لعب الصبيان يمرونها بين أيديهم بخيط فيسمع لها صوت ، وأمره : أحكم فتله ، أو أداره بالخيط « له أيطلا ظبى وساقا نعامة — البيت » أيطلا الظبى : خاصرتاه ، شبه أيطليه بأيطلى الظبى فى ضمورهما وعدم انتفاخهما ، وساقا نعامة : شبه ساقيه بساقى النعامة فى صلابتهما وقصرهما ، وذلك أمكن لسيره ، والسرحان — بكسر السين — الذئب ، وإرخاؤه : سرعة سيره ، والتتفل : ولد الذئب والثعلب وتقريبه : جريه « ضليع إذا استدبرته سد فرجه — البيت » ضليع : أى قوى الأضلاع ممتلئها استدبرته : نظرت إليه من خلف ، سد فرجه بضاف : أراد أنك ترى ذنبه الطويل قد سد ما بين فخذيه ، ليس بأعزل : أى ليس مائلا ، وهو من صفة الذيل « كأن سراته لدى البيت قائما — البيت » سراته — بفتح السين المهملة — أعلى ظهره ، والمداك : حجر يسحق عليه الطيب للعروس ، والصلاية : الحجر الذى يدق عليه حب الحنظل « فعن لنا سرب كأن نعاجه — البيت » عن : عرض وظهر ، والسرب — بالكسر — القطيع من بقر الوحش ، والنعاج ، هنا : البقر ، والعذارى : جمع عذراء ، وهى البكر من النساء ، ودوار : أى تدور حول صنم ، والملاء المذيل : الثياب الطويلة الذيل « فأدبرن كالجزع المفصل بينه — البيت » أدبرن : يعنى انصرفن متفرقات ، والضمير يعود إلى النعاج ، والجزع : الخرز ، المفصل : الذى كان بين

... ...

حباته خرزات تخالفها فى اللون ، كالبيض فى وسط السود ، والجيد — بكسر الجيم — العنق ، والمعم : المنسوب إلى كرام الأعمام ، والمخول : المنسوب إلى كرام الأخوال « فألحقنا بالهاديات ودونه — البيت » الهاديات : طلائع الوحوش ، والجواحر : المتخلفات عنها ، فى صرة : أى فى غبرة من شدة جريه وسرعة عدوه لأنه خلف وراءه ذلك الغبار ، ولم تزيل : لم تتفرق «فعادى عداء بين ثور ونعجة — البيت » عادى : والى الجرى وتابعه حتى جمع بين الثور والبقر على ما كان بينهما من بعد ، ودراكا : سريعاً ، ولم ينضح : لم يعرق « فظل طهاة اللحم ما بين منضج — البيت » طهاة : جمع طاه وهو الطباخ ، وصفيف الشواء : شرائح اللحم التى تشوى ، والقدير : القدر يطبخ فيها « ورحنا وراح الطرف يقصر دونه — البيت » الطرف : النظر ، يقصر دونه : لا يبلغ الغاية منه ، متى ما ترق العين : تصعد ناظرة إلى أعلاه ، تسفل : تنزل ناظرة إلى أسفله ، يعنى أنك لا تكاد تنظر إلى أعلاه حتى يبهرك أسفله فتنتقل بنظرك إلى أسفله .

الإعراب : « فظل » الفاء عاطفة ، ظل : فعل ماض ناقص مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « طهاة » اسم ظل مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « اللحم » مضاف إليه من إضافة جمع الوصف إلى مفعوله « ما » حرف زائد مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « بين » ظرف متعلق بمحذوف خبر ظل ، وهو مضاف و « منضج » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وفى منضج ضمير مستتر تقديره هو فاعل لأنه اسم فاعل يعمل عمل الفعل المبنى للمعلوم « صفيف » مفعول به لمنضج منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « شواء » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « أو » حرف عطف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « قدير » معطوف على صفيف على توهم أنه أضاف منضجاً إلى صفيف فلهذا جاء بالمعطوف مجروراً ، وسنبين وجه ذلك تفصيلا فى الكلام على الاستشهاد بالبيت «معجل» نعت لقدير ، ونعت المجرور مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله : « بين منضج صفيف شواء أو قدير » حيث جاء فى هذه العبارة « أو » بمعنى واو العطف ووجهه ما ذكرناه فى شرح الشاهد السابق من أن بين تقتضى الإضافة إلى متعدد لفظاً أو معنى ، ومن أن معناها لايتم بوقوع « أو » التى لأحد الشيئين أو الأشياء بين الاسمين اللذين يضاف إليهما هذا اللفظ .

وفى هذا البيت إشكال ، وذلك فى قوله : « أو قدير » حيث جاء به مجروراً بدليل نعته بالمجرور الذى هو قوله : « معجل » وهو لا يصلح أن يكون معطوفا على « شواء » المجرور

... ...

بإضافة صفيف إليه ؛ إذ لو كان معطوفا على هذا المجرور لكان تقدير الكلام : ما بين منضج صفيف شواء أو صفيف قدير معجل ، ولا يقال لما طبخ فى القدر « صفيف قدير » فتعين أنه معطوف على المنصوب الذى هو « صفيف » والتقدير : ما بين منضج صفيف شواء أو منضج قدير معجل ، فيقال : كيف عطف المجرور على المنصوب ؟.

والجواب عن هذا أن نقول لك : قال أبو جعفر النحاس فى شرحه على المعلقات ما نصه : « وأما خفض قدير ففيه للنحويين أقوال : أحدها أن يكون معطوفا على صفيف ، فلما تباعد ما بينهما ، وكان ماقبله مخفوضا ؛ غلط فخفضه ، وهذا القول ليس بشىء ، والقول الآخر — وهو قول أكثر أهل اللغة ، وقد أجاز مثله سيبويه — أنه كان يجوز أن يقول : من بين منضج صفيف شواء أو قدير معجل (أى بإضافة منضج إلى صفيف ، وإضافة صفيف إلى شواء ، وعطف قدير على صفيف المضاف إليه) فاستساغ أن يعطف قدير بالجر على صفيف المنصوب ، لأنك لو عطفت اسما على اسم وكان يجوز لك فى الاسم الأول إعرابان ، فأعرب الاسم الأول بأحدهما ، ثم اعطف الثانى عليه بما كان يجوز لك أن تعرب الأول به ، فتقول : هذا ضارب زيد وعمرو (بجر كل من زيد وعمرو ؛ لأنك أضفت اسم الفاعل إلى الأول منهما ، وعطفت الثانى بالجر عليه) وإن شئت قلت : هذا ضارب زيد وعمروا (بخفض الاسم الأول بالإضافة ، ونصب الاسم الثانى على المعنى وهو الوجه الذى كان يجوز لك أن تعرب الاسم الأول به) لأنه قد كان يجوز لك أن تقول : هذا ضارب زيدا وعمرا ، وكذلك تقول : هذا ضارب زيدا وعمرو (أى بتنوين اسم الفاعل ، ونصب الاسم الأول ، وخفض الاسم الثانى ، وهو نظير ما فى بيت امرئ القيس الذى نحن بصدد بيانه) لأنه قد كان يجوز لك أن تقول : هذا ضارب زيد وعمرو ، فهذا على مذهب سيبويه ، وأنشد :

مَشَائِيمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً   وَلا نَاعِبٍ إلاَّ بِبَيْنٍ غُرَابُهَا

والمازنى وأبو العباس محمد بن يزيد (المبرد) لا يجيزان هذه الرواية ، والرواية عندهما * ولا ناعبا إلا ببين غرابها * فأما القول فى قدير فإن قديرا معطوف على منضج صفيف شواء ، بلا ضرورة ، والمعنى : من بين منضج صفيف شواء وبين قدير ، والتقدير : من بين منضج قدير ثم حذف المضاف (وهو بين) وأبقى قديرا على حاله » اهـ ببعض تصرف .

والحاصل أن فى هذه الكلمة ثلاثة أقوال : الأول أنه جر « قدير » لمجاورته المجرور الذى هو « شواء » وإن كان فى الحقيقة معطوفا على المنصوب ، وهذا هو المسمى بالعطف على المجاورة نظير النعت على المجاورة فى قولهم : « هذا جحر ضب خرب » حيث جروا خربا مع كونه نعتا

وقول الراجز :

٨٣٦ — إنَّ بِهَا أَكْتَلَ أَوْ رِزَامَا   خُوَيْرِبَيْنِ يَنْقُفَانِ الْهَامَا

لجحر المرفوع بسبب كون هذا النعت مجاورا لاسم مجرور وهو ضب . والقول الثانى : أنه جر المعطوف لأن المعطوف عليه قد كان يجوز جره بإضافة اسم الفاعل إليه ، وهذا هو العطف على المعنى ، وله نظائر منها البيت الذى أنشده أبو جعفر ، ومنها قول الشاعر وهو الشاهد رقم ٧٠٨ الذى مضى مشروحا فى باب إعمال اسم الفاعل :

هَلْ أَنْتَ بَاعِثُ دِينَارٍ لِحَاجَتِنَا   أَوْ عَبْدَ عَمْرٍو أَخَا عَوْنِ بْنِ مِخْرَاقِ ؟

وقد أثرنا لك فى شرح هذا الشاهد عبارة سيبويه وأتينا لك من الشواهد على هذه المسألة بجملة صالحة تطمئن إليها نفسك . والقول الثالث : أنه جاء به مجرورا لأنه مضاف إلى « بين » محذوفا ، كل ما فى الباب أنه حذف المضاف وأبقى المضاف إليه على ما كان عليه قبل الحذف ؛ وله نظائر ذكرت فى باب الإضافة منها قول أبى دواد الإيادى ، وهو الشاهد رقم ٦٥٠ الذى سبق هناك مشروحا :

أَكُلَّ امْرِىءٍ تَحْسَبِينَ امْرَأً   وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارَا

والشرط الذى شرطوه لجواز ذلك — وهو أن يكون المحذوف معطوفا على مثله مذكور فى الكلام — متحقق فى هذا البيت ؛ فإن « بين » المحذوف معطوف على « بين » أخرى مذكورة فى الكلام ، بل نحن لو قلنا : إن الكلام على تقدير ما بين منضج صفيف شواء ومنضج قدير معجل ، لتحقق هذا الشرط أيضا ، ولا داعى لتقدير بين أخرى لأن تكريرها فى مثل هذا الموضع غير جار فى فصيح الكلام ، هذا تقرير الأقوال التى أشار إليها أبو جعفر مع الاستشهاد لها وبيان حقيقتها ، والله سبحانه هو المسئول أن ينفعك به .

٨٣٦ — هذا الشاهد بيتان من الرجز المشطور ، وهما لرجل من بنى أسد ، والذى رواه العلماء من هذا الرجز هو :

إِيتِ الطَّرِيقَ وَاجْتَنِبْ أَرْمَامَا   إِنَّ بِهَا أَكْتَلَ أَوْ رِزَامَا
خُوَيْرِبَيْنِ يَنْقُفَانِ الْهَامَا   لَمْ يَدَعَا لِسَارِحٍ مُقَامَا

وبعض العلماء يروى البيت الأخير من هذا الرجز هكذا :

* لَمْ يَدَعَا لِمُسْلِمٍ طَعَامَا *

... ...

وبعضهم يروى البيت الأول هكذا :

* خَلِّ الطَّرِيقَ وَاجْتَنِبْ أَرْمَامَا *

اللغة : « إيت الطريق » أراد اسلك الطريق أى طريق شئت فإنك آمن أن يصيبك مكروه ، وأتى من الأفعال التى وردت متعدية أحيانا ولازمة أخرى ، فأما مجيئه متعديا فهذا الرجز من شواهده ، وأما مجيئه لازما فنحو قولك : أتى زيد ، ومنه قوله تعالى : (أتى أمر الله فلا تستعجلوه) « واجتنب أرماما » أى لا تسلك طريق أرمام فإنك لا تأمن على نفسك ومالك إذا سلكته لأن بها قطاع طريق ، وأرمام : اسم جبل فى ديار باهلة بن أعصر ، وقيل : أرمام واد فى ديار بنى أسد ، وقيل أرمام : بين الحاجر وفيد ، ويوم أرمام من أيام العرب ، وقال الراعى النميرى :

تَبَصَّرْ خَلِيلِي هَلْ تَرَى مِنْ ظَعَائِنٍ تَجَاوَزْنَ مَلْحُوبًا فَقُلْنَ مُتَالِعَا
جَوَاعِلَ أَرْمَامٍ شَمَالاً وَصَارَةً يَمِيناً فَقَطَّعْنَ الْوِهَادَ الدَّوَافِعَا

وقال أبو عبيد البكرى : « إرمام بكسر أوله ، كأنه مصدر أرم إرماما : موضع فى ديار طيء أو ما يليها ، قال زيد الخيل لما حضرته الوفاة بفردة وهى ماء من مياه جرم :

أَمُطَّلِعٌ صَحْبِي الْمَشَارِقَ غُدْوَةً وَأُتْرَكُ فِى بَيْتٍ بِفَرْدَةَ مُنْجِدِ
سَقَى اللهُ مَا بَيْنَ الْقَفِيلِ فَطَابَةٍ فَبُرْقَةِ إِرْمَامٍ فَمَا حَوْلَ مُنْشِدِ
هُنَالِكَ لَوْ أَنِّى مَرِضْتُ لَعَادَنِى عَوَائِدُ مَنْ لَمْ يُشْفَ مِنْهُنَّ يُجْهَدِ

وقال جرير :

وَلَقَدْ ذَكَرْتُكِ وَالْمَطِيُّ خَوَاضِعٌ مِثْلُ الْجُفُونِ بِبُرْقَتَيْ إِرْمَامِ

وقال النمر بن تولب :

فَبُرْقَةُ إِرْمَامٍ فَجَنْبَا مُتَالِعٍ فَوَادِى الْمِيَاهِ فَالْبَدِيُّ فَأَنْجَلُ

والبدىّ وأنجل : واديان » اهـ . « أكتل » بفتح الهمزة وسكون الكاف وفتح التاء المثناة ، و « رزام » بكسر الراء المهملة ، بزنة الكتاب — هما لصان من لصوص البادية ، وأخطأ الليث فزعم أن أكتل اسم للشديدة من شدائد الدهر وكذلك رزام ، وقول الراجز «خوربين»

... ...

هو تثنية خورب مصغر خارب ، والخارب : اللص ، ويقال : هو سارق الإبل خاصة ، والصحيح أن كل لص خارب بدليل قوله بعد ذلك : * لم يتركا لمسلم طعاماً * وقال الآخر :

وَالخَارِبُ اللِّصُّ يُحِبُّ الخَارِبَا وَتِلْكَ قُرْبَى مِثْلُ أَنْ تُنَاسِبَا

* أَنْ تُشْبِهَ الضَّرَائِبُ الضَّرَائِبَا *

وتقول : « خرب فلان يخرب خرابة » مثل كتب يكتب كتابة — إذا سرق ، وقول الراجز : « ينقفان » هو بضم القاف مضارع نقف — من باب نصر — والنقف : كسر الهامة عن الدماغ أو ضربها أشد الضرب ، والهام : جمع هامة ، وهى الرأس .

الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب « بها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر إن « أكتل » اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة « أو » حرف عطف بمعنى الواو مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « رزاما » معطوف على أكتل منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « خويربين » حال من أكتل ورزام منصوب بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها نيابة عن الفتحة لأنه مثنى « ينقفان » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وألف الاثنين فاعله مبنى على السكون فى محل رفع « الهاما » مفعول به لينقفان منصوب بالفتحة الظاهرة ، والألف للإطلاق والجملة من الفعل المضارع وفاعله ومفعوله فى محل نصب حال ثانية .

الشاهد فيه : قوله : « أكتل أو رزاما خويربين » حيث جاءت فى هذه العبارة « أو » العاطفة بمعنى الواو ، والدليل على ذلك أنه لما أراد أن يجىء بحال من المتعاطفين ثنى الحال ، ولو أن « أو » باقية على أصل معناها لقال « خويربا ينقف الهام » وهذا تخريج الكوفيين لهذا البيت ، وهم الذين ذهبوا إلى أن « أو » تأتى بمعنى الواو من غير شرط على ما ذكره الشارح وما سبق لنا تقريره فى شرح الشواهد السابقة . قال الفراء « أو هنا بمعنى واو العطف ، أراد إن بها أكتل ورزاما وهما خاربان » اهـ كلامه . وقال البغدادى فى شرح شواهد المغنى : « أنشده شاهدا على أن الكوفيين ومن يتبعهم قالوا : أو فيه بمعنى الواو ؛ لأن الشاعر أراد إن بها أكتل ورزاما ، فلذلك قال : خويربين ، ونصبه على الحال منهما ، ولو كانت على بابها لقال : خويربا ، ونصبه على الحال من أحدهما » اهـ كلامه .

وذهب سيبويه والبصريون الذين لايجيزون مجىء أو بمعنى الواو إلا مقيدا بالشرطين إلى أن قوله : « خويربين » فى هذا الرجز منصوب بفعل محذوف ، وتقدير الكلام : إن بها أكتل أو

وقوله :

٨٣٨ — وَقَالُوا لَنَـــــا ثِنْتَانِ لابُدَّ مِنْهُمَا صُدُورُ رِماحٍ أُشْرِعَتْ أَوْ سَلاسِلُ

رزاما أذم خويربين ينقفان الهام ، وإليك عبارة سيبويه ، قال : « وسألت الخليل عن قوله ، وهو لرجل من بنى أسد :

إِنَّ بِهَا أَكْتَلَ أَوْ رِزَامَا خُوَيْرِبَيْنِ يَنْقُفَانِ الْهَامَا

فزعم أن خويربين انتصب على الشتم ، ولو كان على إن لقال : خويربا ، ولكنه انتصب على الشتم ، كما انتصب (حمالة الحطب) عليه » اه كلامه .

وقال الأعلم الشنتمرى فى شرح شواهده : « الشاهد فى نصب خويربين على الذم ، ولا يجوز أن يكون حالا من أكتل أو رزاما لأن الخبر عن أحدهما لاعتراض أو بينهما ، ولو كان حالا لأفرد كما تقول : إن فى الدار زيدا أو عمرا جالسا ، لأنك توجب الجلوس لأحدهما ، فلما لم يمكن فيه الحال لما بينا نصب على الذم » اه وقال أبو جعفر النحاس : « أنت إذا قلت : إن زيدا منطلق أو عمرا ، فقد أوجبت لواحد منهما الانطلاق ، فلا يجوز أن تجمعهما فى النعت ولا الحال ، وقول الراجز بها هو خبر إن » اه . وهذا هو المعنى بقول سيبويه : « ولو كان على إن لقال خويربا » يعنى أن الشاعر لو أراد أن يجعل هذا اللفظ حالا من اسم إن وما عطف عليه لوجب عليه أن يقول خويربا ، بالإفراد .

٨٣٨ — هذا بيت من الطويل ، وهو من أبيات لجعفر بن علبة الحارثى أنشدها أبو تمام فى الباب الأول من كتاب الحماسة ، وأول ما أنشده أبو تمام قوله :

أَلَهْفًا بِقُرَّى سَحْبَلٍ حِينَ أَحْلَبَتْ عَلَيْنَا الْوَلَايَا وَالْعَدُوُّ الْمُبَاسِـــلُ

فَقَالُوا لَنَا : ثِنْتَـــانِ لابُدَّ مِنْهُمَا صُدُورُ رِماحٍ ... البيت ، و بعده :

فَقُلْنَا لَهُمْ : تِلْكُمْ إِذًا بَعْدَ كَرَّةٍ تُغَادِرُ صَرْعَى نَوْؤُهَا مُتَخَاذِلُ

وَلَمْ نَدْرِ إِنْ جِضْنَا مِنَ الْمَوْتِ جَيْضَةً كَمِ الْعُمْرُ بَاقٍ وَالْمَدَى مُتَطَاوِلُ ؟

إِذَا مَا ابْتَدَرْنَا مَأْزِقًا فَرَجَتْ لَنَا بِأَيْمَانِنَا بِيضٌ جَلَتْهَا الصَّيَاقِلُ

لَهُمْ صَدْرُ سَيْفِى يَوْمَ بَطْحَاءِ سَحْبَلٍ وَلِى مِنْهُ مَا ضُمَّتْ عَلَيْهِ الْأَنَامِلُ

... ...

اللغة : « ألهفا بقرى سحبل حين أحلبت — البيت » التلهف : التوجع على الفائت بعد الإشراف عليه ، وألهفا يجوز أن يكون منادى مفردا، ويجوز أن يكون منادى مضافا ، فإذا جعلته مضافا كان أصله ألهفى ، فكأنه فر من الكسرة وبعدها ياء إلى الفتحة ، فانقلبت الياء ألفا ، وكذلك يا غلاما أقبل ، وقول الشاعر :

* وَهَلْ جَزَعٌ إنْ قُلْتُ وَا بِأَبَاهُما ؟ *

وإنما المعنى بأبي هما ، وعلى ذلك قولهم فى عذار : عذارى ، وفى صحار : صحارى ، وفى بقى : بقى ، وفى رضى : رضى ، وإذا كان ألهفا مفردا تكون الألف قد زيدت لامتداد الصوت به ليكون أدل على التحسر ، وقرى : اسم موضع ، وسحبل : اسم واد ، ويقال لكل ما اتسع وامتد : سحبل ، ويقال : ضب سحبل ، إذا كان ضخما طويلا ، ومعنى « أحلبت » أعانت ، وأصله الإعانة فى الحلب خاصة ، ثم عمت فى الإعانات كلها ، والولايا : جمع ولية ، وهى البرذعة ، وهى تكون كناية عن النساء إن شئت ، وعن الضعفاء الذين لا غناء عندهم إن شئت ، وشبهوا الرجل الضعيف الخوار الرخو بالولية لأنها رخوة منتفجة ، وقيل : الولايا هنا العشائر والقبائل ، وكأن ولية تأنيث ولى بمعنى القريب ، ويروى « أجلبت » بالجيم — وأصل الجلبة رفع الأصوات ، والباء فى « بقرى سحبل » تتعلق بنفس ألهفا ، وكذلك حين ، فكأنه قال : أتلهف فى هذا الموضع فى هذا الوقت « فقالوا لنا ثنتان لا بد منهما — البيت » التاء فى ثنتان كالتاء فى بنتان ، إلا أنه لم يستعمل واحد الثنتين بالتاء كما استعمل بنت ، وكذلك التاء فى اثنتان كالتاء فى قولهم : ابنتان ، إلا أنهم لم يقولوا اثنة كما قالوا ابنة ، ومجىء الهمزة فى أوله أحسن؛ لأن اللغة العالية على ذلك ، قال عنترة :

فِيهَا اثْنَتَانِ وَأَرْبَعُونَ حَلُوبَةً سُودًا كَخَافِيَةِ الْغُرَابِ الأَسْحَمِ

واللغة الأخرى جيدة أيضا ، قال الشاعر :

لَقِيتُ ابْنَةَ الضَّمْرِىِّ زَيْنَبَ عَنْ عُفْرِ وَنَحْنُ حَرامٌ مُسْىَ عاشِرَةِ الْعَشْرِ
فَقَبَّلْتُهَا ثِنْتَيْنِ كَالثَّلْجِ مِنْهُمَا وَأُخْرَى عَلَى لَوْحٍ أَحَرَّ مِنَ الجَمْرِ

وأراد بالثنتين خصلتين ، ثم فسرها بقوله : صدور رماح — إلخ ، وخص صدور الرماح لأن المقاتلة تقع به ، ويجوز أن يكون ذكر الصدور وإن كان المراد كلها ، كما قال الآخر :

* الْوَاطِئِينَ عَلَى صُدُورِ نِعَالِهِمْ *

... ...

وقد علم أن الوطء على الصدور والأعجاز ، وكنى بالسلاسل عن الأسر ، والمراد بقوله : « لابد منهما » على سبيل التعاقب ، لا على سبيل الجمع بينهما ، وإلا سقط التخيير الذى أفاده أو من قوله : « أو سلاسل » ألا ترى أنك إذا قلت : « خذ الدينار أو الدرهم » فليس مرادك أن يجمع بينهما ، وإذا كان الأمر على ذلك فمعناه لا بد من أحدهما ، والعرب تذكر الشيئين وتريد أحدهما ، وعلى هذا يفسر قوله تعالى : (يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان) يعنى الماء العذب والملح ، واللؤلؤ لا يكون إلا فى الماء الملح دون العذب ، ويقول الرجل : « سلبت الرجلين ثوبا » ويقول : « أخذت منهما سيفا » يريد من أحدهما ، وقوله : « أشرعت » أى صوبت للطعن « فقلنا لهم تلكم إذا بعد كرة — البيت» يقول : أجبناهم وقلنا لهم : تلكم التخييرة بعد عطفة تترك بيننا قوما مصرعين لايطيقون الحراك « ولم ندر أن جضنا من الموت جيضة — البيت » يقال : «جاض» و«حاض» اذا عدل وانحرف ، وقوله : « كم العمر باق » كم : فى موضع الظرف : أى كم يوما أو وقتا العمر باق ، والعمر : مرتفع بالابتداء ، والواو فى قوله : «والمدى متطاول» واو الحال ، ويجوز أن تكون الواو عاطفة ، وكأنه قال : لم نعلم كم العمر باق وكم المدى متطاول إن جضنا « إذا ما ابتدرنا مأزقا فرجت لنا — البيت » المأزق — بزنة المسجد — مضيق الحرب ، يقول : إذا استبقنا إلى مضيق فى الحرب وسعته لنا سيوف مصقولة بأيماننا ، وجعل الفعل للسيوف على المجاز والسعة ، وقوله « جلتها الصياقل » اضطره إليه إتمام البيت ، ألا ترى أن السيوف لا تجلوها إلا الصياقل ، ولو أنه قال « اجتهد فى صقلها الصياقل » أو نحو ذلك لكان حسنا « لهم صدر سيفى يوم بطحاء سحبل — البيت » البطحاء : تأنيث الأبطح ، وهو مسيل واسع فيه دقاق الحصى ، ومعناه إنى أعمل صدر السيف فيهم لا أزيله عنهم ، فكأنه هو لهم وليس لى منه سوى مقبضه ، ونظير هذا البيت قول الشاعر :

مَنَابِرُهُنَّ بُطُونُ الأَكُفِّ وَأَغْمَادُهُنَّ رُؤُوسُ المُلُوكِ

وانظر شرح التبريزى على الحماسة (١ / ٤٤ بتحقيقنا) .

الإعراب : « فقالوا » الفاء حرف عطف ، قال : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعل مبنى على السكون فى محل رفع « لنا » جار ومجرور متعلق بقال « ثنتان » خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : قالوا لنا : هما ثنتان . ولا يجوز أن تجعل « لنا » من مقول القول وتجعله متعلقا بمحذوف خبر مقدم ، وثنتان مبتدأ مؤخرا ؛ لأنهم إنما يتوعدونهم بهذا الكلام ، ودليل ذلك قوله فى البيت بعده « فقلنا لهم تلكم إذا بعد كرة » فالكلام حوار دائر بينهم وبين أعدائهم ، فتفهم ذلك « لا » نافية للجنس حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « بد » اسم لا مبنى على الفتح فى محل نصب « منهما » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا « صدور » بدل من قوله ثنتان مرفوع وعلامة

... ...

رفعه الضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « رماح » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «أشرعت» أشرع : فعل ماض مبنى للمجهول مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء حرف دالّ على تأنيث المسند إليه ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى « أو » حرف عطف بمعنى الواو على ما ذكره الكوفيون ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « سلاسل » معطوف على صدور رماح ، والمعطوف على المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « صدور رماح أشرعت أو سلاسل » فإن الكوفيين زعموا أن « أو » فى هذه العبارة بمعنى واو العطف ، وإنما تكون « أو » فى هذه العبارة بمعنى الواو إذا قدرت مضافا بين من الجارة ومجرورها وهو الضمير ، على ما ذكرناه عن التبريزى فى بيان معنى مفردات هذا الشعر ؛ والتقدير : لا بد من إحداهما ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه فاتصل بالعامل ، ثم بين بعد ذلك الثنتين اللتين أجملهما من قبل فقال « صدور رماح — إلخ » فأما إذا أبقيت الكلام على ظاهره ولم تقدر مضافا فإن « أو » تكون على أصلها لأحد الشيئين أو الأشياء ، وكأنه قال : لمجموعكم خصلتان ولا بد أن ينال كل واحد منكم إحداها : فإما أن تناله صدور رماحنا فيقتل ، وإما أن يستسلم ويستأسر فقيده فى السلاسل .

وقد ذكر ابن جنى هذين الوجهين فى البيت ، قال : « لك فى منهما وجهان : إن شئت كان على حذف المضاف : أى لا بد من أحدهما ، وإن شئت كان على ظاهره : أى لا بد منهما جميعا ، فصدور الرماح لمن يقتل ، والسلاسل لمن يؤسر : أى يكون بعضنا كذا وبعضنا كذا ، فإن قيل : فهذا يوجب صدور الرماح والسلاسل ، قيل : لما جعلهم صنفين مقتولا ومأسورا كان لكل واحد منهم هذا أو هذا ، فمن هنا دخله معنى أو ، فهو إذن كلام محمول على معناه » اه .

وقال ابن هشام فى مغنى اللبيب فى مباحث أو « السابع من معانى أو التقسيم ، والمراد بالتقسيم بيان أقسام الشىء ، سواء أكان تقسيم كل إلى أجزائه نحو قولك : السكنجبيل خل أو عسل ، أى أنه من هذين الجزءين ، أم كان تقسيم الكلى إلى جزئياته ، نحو قولهم : الكلمة اسم أو فعل أو حرف : أى أن الكلمة لا تخلو عن أن تكون واحدة من هذه الثلاث ، ذكر ذلك ابن مالك فى الألفية وفى شرح الكافية ، ثم عدل عنه فى التسهيل وهو آخر مؤلفاته ، فقال : تأتى أو للتفريق المجرد من الشك والإبهام والتخيير ، والتفريق هو جعل الشىء مفرقا ، أعم من أن يكون تقسيما أو لا يكون ، وأعم من أن يكون التقسيم تقسيم الكل إلى أجزائه أو تقسيم الكلى إلى جزئياته ، وأو التى للشك فيها تفريق وزيادة هى الشك ، وأو التى هى للإبهام فيها تفريق وزيادة هى الإبهام على المخاطب ، وأو التى للتخيير فيها تفريق وزيادة هى طلب المخاطب بأحد الشيئين ، ففى كل واحدة من هذه الثلاث تفريق مصحوب بغيره ، فلما صاحب التفريق شىء آخر نسبوها إلى ذلك الشىء

... ...

الآخر فقالوا : إنها للشك ، وإنها للإبهام ، وإنها للتخيير ، والمراد هنا أنها قد تأتى للتفريق المجرد عن مصاحبة شىء آخر من هذه الأشياء ، ومثل لذلك بقوله تعالى : (إن يكن غنيا أو فقيرا) وقوله سبحانه : (وقالوا كونوا هودا أو نصارى) وبيان المعنى فى الآية الأولى : إن يكن المشهود عليه غنيا فلا تمتنعوا من الشهادة عليه طلبا لرضاه أو إن يكن فقيرا فلا تمتنعوا من الشهادة عليه رحمة له ، فأو هنا لمجرد التفريق : أى ذكر فرق وأقسام للمشهود عليه من غير مشاركة شك أو إبهام أو تخيير لذلك ، قال ابن مالك : وهذا التعبير أولى من التعبير بالتقسيم ؛ لأن استعمال الواو فى التقسيم أجود ، نحو الكلمة اسم وفعل وحرف ، ونحو قوله :

وَنَنْصُرُ مَوْلاَنَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمُ

ومن مجيئه بأو قوله :

وَقَالُوا لَنَا ثِنْتَانِ لاَ بُدَّ مِنْهُمَا صُدُورُ رِماحٍ أُشْرِعَتْ أَوْ سَلاَسِلُ

والفرق بين التقسيم والتفريق أن التقسيم يقتضى أن يتقدم فى الكلام مقسم سواء أكان هذا المقسم كليا كالكلمة فى قولنا : الكلمة اسم وفعل وحرف ، أم كان كلا ، كالناس فى البيت الأول والثنتين فى البيت الثانى ، فأما التفرق فلا يقتضى غير قطع الاتصال بين شيئين ، سواء أتقدم ذكر هذين الشيئين بلفظ يشملهما أم لم يتقدم ، ومن البين أن مجىء الواو فى التقسيم أكثر لا يقتضى ألا تجىء له أو أصلا ، وإنما يقتضى أن يكون مجىء أوله أقل من مجىء الواو ، وابن مالك قد صرح بأن أو جاءت للتقسيم فى البيت الثانى ، على أن البيت المذكور ليس فيه دليل على أن أو فيه للتقسيم ، وذلك لأنه يحتمل أن يكون المعنى لا بد من أحدهما ، فيكون قوله فيما بعد صدور رماح أو سلاسل تفسيرا للأحد ، فلا تكون أو للتقسيم ، وعدل غير ابن مالك عن العبارتين جميعا فعبر بالتفصيل ، ومثله بقوله تعالى : (وقالوا كونوا هودا أو نصارى) وقوله سبحانه (وقالوا ساحر أو مجنون) إذ المعنى فى الأولى : وقالت اليهود كونوا هودا ، وقالت النصارى كونوا نصارى ؛ والمعنى فى الثانية : قال بعضهم ساحر ، وقال بعضهم مجنون ، فأو فيهما لتفصيل الإجمال الذى فى قالوا ، وتعسف ابن الشجرى فقال فى الآية الأولى : إنها حذف منها مضاف وواو وجملتان فعليتان ، وتقديره : وقال بعضهم — يعنى اليهود — كونوا هودا ، وقال بعضهم — يعنى النصارى — كونوا نصارى ، قال : فأقام قوله (أو نصارى) مقام ذلك كله ، وذلك دليل على شرف هذا الحرف ، انتهى » اهـ كلام ابن هشام بإيضاح كثير جدا .

وجعل منه « وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ » أى : ويزيدون ، هذا مذهب الأخفش والجرمى وجماعةٍ من الكوفيين .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول: أفْهَمَ قوله « وربما » أن ذلك قليل مطلقاً ، وذكر فى التسهيل أن أو تعاقبُ الواوَ فى الإباحة كثيراً ، وفى عطف المصاحبة والمؤكد قليلا ، فالإباحة كما تقدم ، والمصاحب نحو قوله عليه الصلاة والسلام : « فإنَّمَا عَلَيْكَ نَبِيٌّ أَوْ صِدِّيقٌ أَوْ شَهِيدٌ » والمؤكد نحو : « وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا » .

الثانى : التحقيقُ أنَّ أو موضوعة لأحد الشيئين أو الأشياء ، وهو الذى يقوله المتقدمون ، وقد تَخْرُجُ إلى معنى بل والواو ، وأما بقية المعانى فمستفادة من غيرها .

الثالث : زعم قوم أن الواو تستعمل بمعنى أو فى ثلاثة مواضع :

أحدها : فى التقسيم ، كقولك : الكلمة اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ . وقوله :

* كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمُ(١) *

وممَّنْ ذكر ذلِكَ النَّاظِم فى التحفة وشرح الكافية . قال فى المغنى : والصَّوَاب أنَّها فى ذلك على معناها الأصلى ؛ إذ الأنواع مجتَمِعَةٌ فى الدخول تحتَ الجنس .

ثانيها : الإباحَة ، قاله الزمخشرى ، وزَعم أنَّهُ يقال « جَالِسِ الْحَسَنَ وَابْنَ سِيرِينَ » أى أحدهما ، وأنه لهذا قيل « تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ » بعد ذكر ثلاثة وسبعة ؛ لئلاَّ يتوهم إرادةُ

---

(١) هذا عجز بيت ، وصدره قوله :

* وَنَنْصُرُ مَوْلاَنَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ *

وهذا بيت من الطويل لعمرو بن براقة الهمدانى ، وهو الشاهد رقم ٥٧٢ الذى مضى شرحه شرحا وافيا فى باب حروف الجر ، وكان الاستشهاد به هناك فى قوله « كما الناس » حيث دخلت ما على حرف الجر ولم تكفه عن العمل فى المجرور ، والاستشهاد به هنا على مجىء الواو فى قوله « مجروم عليه وجارم » للتقسيم ، وقد ذكر ابن مالك فى شرح الكافية أن مجىء الواو للتقسيم أجود من مجىء «أو» له ، وقد سمعت عبارته فيما أثرناه لك من كلام ابن هشام فى شرح الشاهد السابق (رقم ٨٣٨) كما سمعت تعليق ابن هشام عليها .

الإباحَة ، قال فى المغنى أيضاً : والمعروف مِن كلام النحويين أن هٰذَا أمر بمجَالَسَة كُل منهما ، وجعلوا ذلِكَ فَرْقاً بين العطف بالواو والعطف بأو .

ثالثها : التخيير ، قالهُ بعضهُم فى قوله :

٨٣٩ — وَقَالُوا نَأَتْ فَاخْتَرْ لَهَا الصَّبْرَ وَالْبُكَى فَقُلْتُ الْبُكَى أَشْفَى إذًا لِغَلِيلِى

٨٣٩ — هذا بيت من الطويل ، وهو من قصيدة عدتها سبعة وأربعون بيتا ، لكثير عزة ، وقد رويت فى ديوانه بطولها ، ورواها أبو على القالى فى أماليه (٢/٦٥ بولاق) وأول هذه القصيدة — على مافى الديوان — قوله :

أَلاَ حَيِّيَا لَيْلَى أَجَدَّ رَحِيلِى وَآذَنَ أَصْحَابِى غَدًا بِقُفُولِ
تَبَدَّتْ لَهُ لَيْلَى لِتَذْهَبَ عَقْلَهُ وَشَاقَتْكَ أُمُّ الصَّلْتِ بَعْدَ ذُهُولِ
أُرِيدُ لِأَنْسَى ذِكْرَهَا فَكَأَنَّمَا تَمَثَّلُ لِى لَيْلَى بِكُلِّ سَبِيلِ
إِذَا ذُكِرَتْ لَيْلَى تَفَشَّتْكَ عَبْرَةٌ تُعَلُّ بِهَا الْعَيْنَانِ بَعْدَ نُهُولِ
وَكَمْ مِنْ خَلِيلٍ قَالَ لِى :هَلْ سَأَلْتَهَا؟ فَقُلْتُ : نَعَمْ ، لَيْلَى أَضَنُّ خَلِيلِ
وَأَبْعَدُهُ نَيْلاً ، وَأَوْشَكُهُ قِلًى ، وَإِنْ سُئِلَتْ عُرْفًا فَشَرُّ مَسُولِ
حَلَفْتُ بِرَبِّ الرَّاقِصَاتِ إِلَى مِنًى خِلاَلَ الْمَلاَ يَمْدُدْنَ كُلَّ جَدِيلِ
تَرَاهُمْ رِفَاقًا بَيْنَهُنَّ تَفَاوُتٌ وَيَمْدُدْنَ بِالْإِهْلاَلِ كُلَّ أَصِيلِ
تَوَاهَقْنَ بِالْحُجَّاجِ مِنْ بَطْنِ نَخْلَةٍ وَمِنْ عَزْوَرٍ وَالْخَبْتِ خَبْتِ طَفِيلِ

وقبل البيت المستشهد به ههنا قوله :

كَفَى حَزَنًا لِلْعَيْنِ أَنْ رَدَّ طَرْفَهَا لِعَزَّةَ عِيرٌ آذَنَتْ بِرَحِيلِ
وَقَالُوا لَنَا فَاخْتَرْ مِنَ الصَّبْرِ وَالْبُكَى فَقُلْتُ الْبُكَى ... البيت، وبعده قوله:
تَوَلَّيْتُ مَحْزُونًا وَقُلْتُ لِصَاحِبِى : أَقَاتِلَتِى لَيْلَى بِغَيْرِ قَتِيلِ؟
لِعَزَّةَ إِذْ يَحْتَلُّ بِالْخَيْفِ أَهْلُهَا فَأَوْحَشَ مِنْهَا الْخَيْفُ بَعْدَ حُلُولِ
وَبُدِّلَ مِنْهَا بَعْدَ طُولِ إِقَامَةٍ تَبَعُّثَ نَكْبَاءِ الْعَشِىِّ جَفُولِ
لَقَدْ أَكْثَرَ الْوَاشُونَ فِينَا وَفِيكُمُ وَمَالَ بِنَا الْوَاشُونَ كُلَّ مَمِيلِ
وَمَازِلْتُ مِنْ لَيْلَى لَدُنْ طَرَّ شَارِبِى إِلَى الْيَوْمِ كَالْمُقْصَى بِكُلِّ سَبِيلِ

... ...

اللغة : « ألا حييا ليلى أجد رحيلي — البيت » أجد رحيلي : حان وقته ، تقول : أجدّ فلان السير ، إذا انكمش فيه ومضى ؛ وكذلك قالوا : جدّ فلان في أمره ، وآذن : أعلم ، والقفول : مصدر « قفل الرجل » إذا رجع ، يقول : أعلمني أصحابي أنهم عائدون إلى ديارهم غدا « تبدت له ليلى لتذهب عقله — البيت » تبدت : ظهرت ، وكأنها تكلفت ذلك وتصنعته ، وتذهب عقله : أراد ليحبها فيطير من حبها عقله ، وأم الصلت : كنية المرأة التي سماها ليلى ، وقد يكون الصلت اسم رجل ، وقد يكون وصفا من قولهم : فلان صلت الجبين ، إذا كان جبينه واسعا أبيض ، وذلك مما يتمدح به ، وفي صفة النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان صلت الجبين ، وفي حديث آخر أنه عليه الصلاة والسلام كان سهل الخدين صلتهما ، فيكون كقولك : فلانة ذات جبين صلت « إذا ذكرت ليلى تغشتك عبرة — البيت » تغشتك : أحاطت بك ، والعبرة — بفتح العين وسكون الباء — الدمعة ، وتعل — بالبناء للمجهول — أصله أن تشرب الشرب الثاني بعد شرب ، وأراد هنا أنه يبكي بعد بكاء سابق « وكم من خليل قال لي هل سألتها — البيت » سألتها : طلبت منها ما يطلب المحب من حبيبه من نظرة أو زورة أو غير ذلك ، وأضن : أفعل تفضيل فعله ضن يضن — من باب ظل — أي بخل « وأبعده نيلا وأوشكه قلى — البيت » الضمير في « أبعده » يعود إلى الخليل الذي ذكر في البيت السابق ، والنيل : العطاء ، وأوشكه : أقربه ، والقلى : — بكسر القاف — البغض ، ومسول : أصله مسئول مثل مضروب ، فسهل الهمزة بقلبها واوا بعد إلقاء حركتها على السين ثم حذف الواو ، وقد يكون سهل همزة الفعل الذي هو سأل فانقلبت ألفا فصار سال مثل خاف فأخذ منه اسم المفعول كمخوف « حلفت برب الراقصات إلى منى — البيت » أراد الجمال التي تحمل الحجاج إلى منى ، والملا — بفتح الميم مقصورا — الصحراء ، وقال تأبط شرا :

وَلٰكِنَّنِي أُرْوِي مِنَ الْخَمْرِ هَامَتِي ... وَأَنْضُو الْمَلَا بِالشَّاحِبِ الْمُتَشَلْشِلِ

وقال الآخر :

أَلَا غَنِّيَانِي وَارْفَعَا الصَّوْتَ بِالْمَلَا ... فَإِنَّ الْمَلَا عِنْدِي يَزِيدُ الْمَدَى بُعْدَا

والجديل — بفتح الجيم — حبل مفتول من شعر أو أدم يكون في عنق البعير أو الناقة ، ويجمع على جدل ، مثل سرير وسرر ، وربما كان الجديل في هذا البيت بمعنى المجدول : أي المفتول الشديد الفتل ، وعلى هذا يكون المراد بكل جديل أيدي النوق وأرجلها فإنه يقال لكل عظم موفر : جدل — بفتح الجيم وسكون الدال — ويجمع على جدول ، وقالوا من ذلك : جدل ولد الناقة والظبية يجدل جدولا — مثل قعد يقعد قعودا — أي قوي واشتد « تواهقن بالحجاج من بطن

... ...

نخلة — البيت » تواهقن : أراد أسرعن السير ، والضمير يعود إلى النوق ، وبطن نخلة : بستان بنى عامر ، وعزور : ثنية الجحفة ، والخبت : كل مطمئن من الأرض ، ويجمع على خبوت ، وطفيل — بفتح الطاء وكسر الفاء — موضع « وقالوا لنا فاختر من الصبر والبكا — البيت » المروى فى كتب النحاة « وقالوا نأت فاختر » ونأت : بعدت ، والنأى : البعد ، والصبر : حمل النفس على الاستقرار والثبات عند حصول مكروه ، وانظر إلى قول الشاعر :

أَبَتْ لِي هِمَّتِي وَأَبَى بَلاَئِي وَأَخْذِي الْحَمْدَ بِالثَّمَنِ الرَّبِيحِ

وَإِقْحَامِي عَلَى الْمَكْرُوهِ نَفْسِي وَضَرْبِي هَامَةَ الْبَطَلِ الْمَشِيحِ

وَقَوْلِي كُلَّمَا جَشَأَتْ وَجَاشَتْ مَكَانَكِ تُحْمَدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي

تجده قد فسر الصبر تفسيرا جيدا « أشفى » أفعل تفضيل من الشفاء ، ومعناه البرء وزوال العلة « الغليل » بالغين المعجمة — الحرارة الناشئة عن العطش ، وأراد هنا مطلق حرارة الجوف سواء أكانت ناشئة عن الوجد والمحبة أم كانت ناشئة عن غيرها .

المعنى : وصف الشاعر أن قوما حدثوه عن عزة بأنها بعدت عنه ، وأنهم خيروه بين أن يحمل نفسه على الاستقرار والثبات مع حدوث ما يهيجها وهو بعدها عنه وأن يبكى لذلك ويجزع ، فاختار البكاء لأنه يشفى نجى البلابل .

الإعراب : « وقالوا » الواو عاطفة ، قال : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وواو الجماعة فاعله مبنى على السكون فى محل رفع « نأت » نأى : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهوره التعذر ، والتاء حرف دال على تأنيث الفاعل مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى عزة ، والجملة من الفعل وفاعله المستتر فيه فى محل نصب مقول القول « فاختر » الفاء حرف عطف تضمن معنى السببية مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، اختر : فعل أمر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجملة فى محل نصب عطف بالفاء على جملة مقول القول « من الصبر » جار ومجرور متعلق باختر ، وقوله « والبكى » معطوف على الصبر مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وعلى هذه الرواية يكون مفعول اختر محذوفا ، وكأنه قد قال : فاختر من الصبر والبكى أحدهما ، ومن رواه « فاختر لها الصبر والبكى » كان قوله « لها » جارا ومجرورا متعلقا باختر ، وقوله « الصبر » مفعولا به لاختر منصوب بالفتحة الظاهرة ، وقوله « والبكى »

... ...

معطوفا على الصبر ، وهو حينئذ منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « فقلت » الفاء حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، قال : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالسكون العارض لدفع كراهة توالى أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة ، وتاء المتكلم فاعل مبنى على الضم فى محل رفع « البكى » مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « أشفى » خبر المبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « إذن » حرف جواب مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « لغليلى » اللام حرف جر مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب ، غليل : مجرور باللام ، وعلامة جره كسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة لياء المتكلم ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب مقول القول .

الشاهد فيه : قوله « فاختر لها الصبر والبكى » حيث جاءت الواو فيه دالة على معنى « أو » وهو التخيير ، ألا ترى أن الذين أمروه إنما أمروه بأن يتخير ، والتخيير إنما يكون بين شيئين يرضى بأحدهما ويهمل الآخر ، وبقاء الواو على أصل وضعها — وهو الدلالة على مطلق الجمع — يفسد المعنى .

قال أبو رجاء غفر الله تعالى له ولوالديه : وها هنا أمران لابد أن ندلك عليهما : الأول أن الاستشهاد بهذا البيت لا يتم إلا على رواية « فاختر لها الصبر والبكى » فأما على رواية « فاختر من الصبر والبكى » فإنه يتعين أن تكون الواو فيها دالة على مطلق الجمع الذى هو معناها الأصلى ، ومفعول اختر — على هذا — محذوف ، وتقدير الكلام : فاختر من الصبر والبكى أحدهما ، على ما قررناه فى إعراب البيت ، الأمر الثانى : أنه على رواية « فاختر لها الصبر والبكى » يدل على امتناع كون الواو باقية على معناها الأصلى الذى هو مطلق الجمع ثلاثة أمور : الأول : ما أشرنا إليه فى مطلع هذا الكلام من أنهم خيروه ، وأن معنى التخيير أن تعرض أمرين متنافيين ، أو كالمتنافيين، على آخر ، وتكلفه قبول أحدهما وترك الآخر ؛ فلا يمكن أن يقبلهما معا ، ولا أن يرفضهما معا ، وقد سبق للشارح عند بيان الفرق بين التخيير والإباحة أنه ذكر أن التخيير لا يجيز الجمع بين الأمرين ، والإباحة تجوّز الجمع بينهما ، وهذا أمر واضح إن شاء الله تعالى . والثانى أن المراد بالبكى على ما قررناه فى لغة الشاهد هو الجزع والهلع وإظهار التحزن والأسف على نأى عزة محبوبته ، وهذا لا يتفق مع الصبر فلا يمكن الجمع بينهما . والثالث : أن الشاعر نفسه قد فهم ذلك لأنه تخير أحدهما فعلا وامتنع من قبول الآخر حيث قال « البكى أشفى إذا لغليلى » وكأنه قد قال : إن لم يكن من أحدهما بدّ فإنى أختار البكاء لأن فى البكاء راحة المحزون وتنفيسا عن صدر المكروب .

... ...

قال ابن هشام فى مغنى اللبيب فى معانى الواو المفردة : « الثالث من معانيها : أن تكون بمعنى أو فى التخيير ، قاله بعضهم فى قوله * وقالوا : نأت فاختر لها الصبر والبكى * قال : معناه أو البكى ؛ إذ لا يجتمع مع الصبر ، ونقول : يحتمل أن الأصل فاختر من الصبر والبكاء — أى أحدهما — ثم حذف من ، كما فى (واختار موسى قومه سبعين رجلا) ويؤيده أن أبا على القالى رواه بمن » اهـ كلامه .

قال أبو رجاء غفر الله تعالى له ولوالديه : ومراده بقوله « ويحتمل أن الأصل — إلخ » الإشارة إلى سقوط الاستدلال بالبيت على رواية « فاختر لها الصبر والبكى » وبيان ما أشار إليه أنه لا يلزم على هذه الرواية أن يكون قوله « الصبر » مفعولا به لاختر ، بل هو منصوب على نزع الخافض ، ومفعول اختر محذوف كما فى الرواية الأخرى ، واستدل على صحة هذا التخريج بأمرين : الأول أن له نظيرا فى أفصح الكلام وهو قوله تعالى (واختار موسى قومه سبعين رجلا) فقومه فى الآية الكريمة منصوب على نزع الخافض ، أو على التوسع كما يقول بعض النحاة ، وسبعين : هو مفعول اختار ، ويكون الفرق بين الآية الكريمة والبيت أن المفعول الصريح ذكر فى الآية الكريمة وحذف فى البيت ، واستويا فى ذكر المنصوب على التوسع أو نزع الخافض . والأمر الثانى مما استدل به ابن هشام أن أبا على القالى روى البيت « فاختر من الصبر والبكى » فيكون مفعول اختر محذوفا بغير تردد ، فينبغى تخريج الرواية الأخرى على حذف مفعول اختر ونصب الصبر وما عطف عليه على نزع الخافض لتتحد الروايتان .

ومن نقل عبارة ابن هشام بنصها وما ذكرناه فى مطلع الكلام على هذا البيت من أن قصيدة كثير التى منها بيت الشاهد قد رواها أبو على القالى فى أماليه ، تفهم أن فى كلام الشارح انتقال نظر ، حيث ذكر أن الراوى هو أبو على الفارسى ، وعبارة الشارح هى عبارة ابن هشام فى مغنى اللبيب ، وفى عبارة ابن هشام « ويؤيده أن أبا على القالى » فلعل الشارح قرأ هناك « أبا على » فزاد « الفارسى » من عنده ، أو أن نسخته التى نقل عنها تحرفت فوقع فيها « أبا على الفارسى » .

وبعد ، فإن كلام ابن هشام وغرضه من قوله « ويحتمل » ظاهر بعد أن حققنا الموضوع على هذا الوجه ، لكن بقى أن هذا خلاف الأصل ؛ فلا يلجأ إليه إلا عند الاضطرار ، وفرق بين الآية الكريمة والبيت ؛ فإن ذكر المفعول فى الآية يقوم قرينة على أن (قومه) لا ينتصب على المفعولية إلا توسعا ، فأما البيت فلما لم يذكر فيه المفعول مع الفعل المتعدى بنفسه وذكر اسم آخر منصوب يصح أن يكون ناصبه هذا الفعل لم نستجز أن نجعل للمفعول محذوفا والحذف خلاف الأصل ثم نذهب فنتلمس لهذا المنصوب عاملا مع صحة توجه العامل المذكور إليه .

=

أى : أو البكى ؛ إذ لا يجمع بين الصبر والبكى ، ويحتمل أن يكون الأصل « من الصبر والبكى » أى أحدهما ، ثم حذف من ، كما فى قوله تعالى « وَاخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ » ويؤيده أن أبا على الفارسى رواه بمن اه .

* * *

(وَمِثْلُ أَوْ فِي الْقَصْدِ إِمَّا الثَّانِيَهْ * فِي نَحْوِ) تزوج (إِمَّا ذِي وَإِمَّا النَّائِيَهْ) « وَجَاءنِى إِمَّا زَيْدٌ وَإِمَّا عَمْرٌو » .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : ظاهر كلامه أنها تأتى المعانى السبعة المذكورة فى أو ، وليس كذلك ؛ فإنها لا تأتى بمعنى الواو ، ولا بمعنى بل ، والعُذْرُ له أن ورود « أو » لهذين المعنيين قليل ومختلف فيه ، فالإحالة إنما هى على المعانى المتَّفَق عليها ، ولم يذكر الإباحة فى التسهيل ، لكنها بمقتضى القياس جائزة .

الثانى : ظاهرُه أيضا أنها مثل « أو » فى العطف والمعنى ، وهو ما ذَهَبَ إليه أكْثَرُ النحويين ، وقال أبو على وابنا كَيْسَان وبَرهان : هى مِثْلُها فى المعنى فقط ، ووافقهم الناظمُ ، وهو الصحيح . ويؤيده قولهم : إنها مُجامعة للواو لزوما ، والعاطفُ لا يدخل على العاطف ، وأما قوله :

٨٤٠ — يَا لَيْتَمَا أُمُّنَا شَالَتْ نَعَامَتُهَا أَيْمَا إِلَى جَنَّةٍ أَيْمَا إِلَى نَارِ

— ومن التمحلات التى ذكرت فى هذا البيت أن يكون قوله « الصبر » مفعولا لاختر ، وقوله « والبكى » مفعولا لفعل محذوف ، وتقدير الكلام على هذا : فاختر الصبر واترك البكى ، وتكون الواو قد عطفت جملة على جملة . ومنها أيضا أن يكون قوله « الصبر » مفعولا به لاختر ، وقوله « والبكى » معطوفا عليه ، ويقدر لكل منهما ظرف خلاف ظرف الآخر، وتقدير الكلام على هذا الوجه : فاختر الصبر ساعة والبكى ساعة أخرى ، أو فاختر الصبر اليوم والبكى غدا ، وما أشبه ذلك ، وكل ذلك تعسف .

٨٤٠ — نسب قوم هذا البيت إلى الأحوص ، وليس ذلك بسديد ، ورواه صاحب اللسان فى (أما) غير منسوب ، وهو بيت من البسيط من كلمة لسعد القرظ — بقاف مفتوحة فراء مهملة مفتوحة فظاء معجمة — ابن سيار ، يهجو فيها أمه ، وكان سعد هذا شريرا يعق أمه ، وكانت أمه كثيرا ما تعظه فلا يزداد إلا شرا ، وبعد البيت المستشهد به قوله :

... ...

تَلْتَهِمُ الْوَسْقَ مَشْدُودًا أَشِظَّتُهُ   كَأَنَّمَا وَجْهُهَا قَدْ سُفِعَ بِالْقَارِ
لَيْسَتْ بِشَبْعَى وَلَوْ أَوْرَدْتَهَا هَجَرًا   وَلاَ بِرَيَّا وَلَوْ صَافَتْ بِذِى قَارِ
خَرْقَاءُ بِالْخَيْرِ لاَ تُهْدَى لِوِجْهَتِهِ   وَهْىَ صَنَاعُ الْأَذَى لِلْأَهْلِ وَالْجَارِ

اللغة : « شالت » ارتفعت ، والشائل : المرتفع « نعامتها » تطلق النعامة على الحيوان المعروف ، وتطلق على باطن القدم ، وتطلق على الخشبة التى يعلق عليها المصلوب ، وتطلق على النعش الذى يحمل عليه الميت ، وتطلق على جماعة الناس ، ويقول العرب « شالت نعامة فلان » كناية عن أنه مات ، فتكون النعامة فى هذه العبارة بحسب الأصل صالحة لأن تكون باطن القدم ، لأن من مات ارتفعت رجله ، ولأن تكون النعش الذى يحمل عليه الموتى لأن من مات حمل نعشه فارتفع على أعناق الناس ، ويقولون « شالت نعامة فلان المصلوب » فتكون النعامة بمعنى الخشبة التى يعلق عليها المصلوب ، ويقولون « شالت نعامة بنى فلان » يريدون أنهم تفرقوا بعد اجتماع ، ويقولون « جرى فلان كجرى النعامة » فتكون النعامة الحيوان المعروف وهو مضرب المثل فى سرعة الجرى ، والمراد فى البيت الدعاء عليها بالموت « أيما » الرواية فى هذه الكلمة بفتح الهمزة وبعدها ياء ساكنة ، وأصل الكلمة إما — بكسر الهمزة وميم مشددة — ففتح الهمزة وأبدل من الميم الأولى ياء ، قال الفراء : قال الكسائى فى باب أما وإما — بتشديد الميم فيهما — : إذا كنت آمراً أو ناهيا أو مخبرا فهو أما مفتوحة ، وإذا كنت مشترطا أو شاكا أو مخيرا أو مختارا فهى إما بكسر الهمزة ، قال : وتقول من ذلك فى الأول : أما الله فاعبده ، وأما الخمر فلا تشربها ، وأما زيد فقد خرج . قال : وتقول فى النوع الثانى إذا كنت مشترطا : إما تشتمن زيدا فإنه يحلم عنك ، وتقول فى الشك : لا أدرى من قام إما زيد وإما عمرو ، وتقول فى التخيير : تعلم إما الفقه وإما النحو ، وتقول فى المختار : لى دار بالكوفة فأنا خارج إليها، فإما أن أسكنها وإما أن أبيعها . قال الفراء : ومن العرب من يجعل إما بمعنى أما الشرطية ، قال وأنشدنى الكسائى لصاحب هذه اللغة * يا ليتما أمنا شالت نعامتها — البيت * قال الجوهرى : وقولهم أيما وأيما يريدون أما فيبدلون من إحدى الميمين ياء ، وقال المبرد : إذا أتيت بإما وأما فافتح الهمزة مع الأسماء واكسرها مع الأفعال ، وأنشد :

إِمَّا أَقَمْتَ وَأَمَّا أَنْتَ ذَا سَفَرٍ   فَاللهُ يَحْفَظُ مَا تَأْتِى وَمَا تَذَرُ

كسرت « إما أقمت » لأن بعدها فعلا ، وفتحت « وأما أنت » لأن بعدها اسما ، وقال * أبا خراشة أما أنت ذا نفر * المعنى إذا كنت ذا نفر ، وقال الزجاج : إما التى للتخيير شبهت

... ...

بإن التى ضمت إليها ما مثل قوله تعالى : (إما أن تعذب وإما أن تتخذ فيهم حسنا) قال : قال البصريون : إما هى أن المفتوحة ضمت إليها ما عوضا من الفعل ، وهو بمنزلة إذ ، المعنى : إذ كنت قائما فإنى قائم معك ، وينشدون * أبا خراشة أما أنت ذا نفر * قالوا : فإن ولى هذه الفعل كسرت فقيل : إما انطلقتَ انطلقتُ معك ، وأنشد * إما أقمت وأما أنت مرتحلا * فكسر الأولى وفتح الثانية ، فإن ولى هذه المكسورة فعل مستقبل أحدثت فيه النون (يريد أدخلت عليه نون التوكيد) فقلت : إما تذهبنّ فإنى ذاهب معك ، فإن حذفت النون جزمت فقلت : إما يأكلك الذئب فلا أبكيك . وقال الفراء فى قوله : (إنا هديناه السبيل إما شاكرا وإما كفورا) قال : إما ههنا جزاء ، أى إن شكر وإن كفر ، قال : وتكون على إما التى فى قوله عز وجل : (إما يعذبهم وإما يتوب عليهم) فكأنه قال : خلقناه إما شقيا أو سعيدا . وقال الجوهرى : إما بالكسر والتشديد : حرف عطف بمنزلة أو فى جميع أحوالها ، إلا فى وجه واحد ، وهو أنا نبتدئ فى أو على يقين ثم يدركنا الشك ، وإما نبتدئ بها على الشك ، ولا بد من تكريرها ، تقول : جاءنى إما زيد وإما عمرو ، وقال حسان بن ثابت :

إِمَّا تَرَىْ رَأْسِى تَغَيَّرَ لَوْنُهُ ... شَمَطًا فَأَصْبَحَ كَالثَّغَامِ الْمُمْحِلِ

يريد : إن ترى رأسى ، وما : زائدة ، قال : وليس من إما التى تقتضى التكرير فى شئ .

والخلاصة أن إما قد تكون مؤلفة من إن الشرطية المدغمة فى ما الزائدة ، وقد تكون حرف تفصيل ، وقد تكون حرف عطف ، على ما فى الأخير من خلاف ، وأن أما بالفتح قد تكون أن المصدرية مدغمة فى ما للعوض بها عن الفعل ، وقد تكون حرف تفصيل ، وقد تكون لغة فى إما التى تقتضى التكرير .

« تلتهم الوسق مشدودا أشظته — البيت » تلتهم : أراد تأكل أكلا فى نهم وشراهة ، والوسق — بفتح الواو وسكون السين المهملة — الحمل من التمر ونحوه ، والأشظة : جمع شظاظ — بكسر أوله — وهو العود الذى يدخل فى عروة الجوالق ، وقيل : الشظاظ خشبة صغيرة عقفاء محددة الطرف توضع فى الجوالق ، أو بين الأونين يشد بها الوعاء ، يريد أنها تأكل الوسق كله فى شراهة ونهم حتى تأتى على آخره قبل أن يحل عنه ، فكأنه يقول : تأكله بوعائه ، وسفع — بضم السين وسكون الفاء — تخفيف سفع — بكسر الفاء — وهو فعل مبنى للمجهول ، وتخفيف الفعل المكسور العين أو المضمومها كثير فى العربية ، وتقول : سفعت فلانا بالنار ، إذا ضربته بها ، والقار : ذلك الأسود الشديد السواد « هجر » مكان كثير التمر ، وفيه يقال : كمستبضع التمر إلى هجر ، و « ذو قار » موضع كانت فيه موقعة عظيمة بين العرب والفرس انتصر فيها العرب .

... ...

الإعراب : « يا » حرف تنبيه ، أو هو حرف نداء والمنادى به محذوف ، والتقدير : ياهؤلاء ليتما — إلخ « ليتما » ليت : حرف تمن مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وما : زائدة « أمنا » أم : اسم ليت منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف ونا مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « شالت » شال : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء حرف دال على تأنيث الفاعل « نعامتها » نعامة : فاعل شالت مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائبة العائد على أمنا مضاف إليه ، والجملة من الفعل وفاعله فى محل رفع خبر ليت « أيما » حرف دال على التقسيم مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « إلى » حرف جر « جنة » مجرور بإلى ، والجار والمجرور متعلق بشال «أيما» حرف عطف ، وستعرف تفصيل الخلاف فيها « إلى نار » جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق .

الشاهد فيه : قوله « أيما إلى جنة أيما إلى نار » فإن الأصل فى مثل هذا التعبير أن يقال : إما إلى جنة وإما إلى نار — بإثبات الواو العاطفة قبل إما الثانية ، وبكسر همزة إما ، وبتشديد ميمها — وبمثل هذا التعبير يستدل بعض النحاة على أن إما الثانية عاطفة ؛ لأن المعنى على العطف ؛ وحين رد عليهم الجمهور بأنه لو كانت «إما» عاطفة لجاءت — ولو فى بعض الأحيان — من غير الواو ، أما وهى لم تجئ إلا مع الواو فالدال على العطف هو الواو ، ولا دخل لإما فى الدلالة على العطف ، فنقضوا هذا الكلام بأنها قد جاءت دالة على العطف من غير أن تكون مسبوقة بالواو ، وذلك كما فى هذا البيت ، فأجاب الجمهور على التمسك بهذا الاستدلال بما ذكره الشارح نقلا عن ابن هشام فى المغنى بأن هذا البيت نادر لا نظير له فى كلامهم ، فلا يكون مستندا للقاعدة ، هذا توجيه الكلام .

قال ابن هشام فى مغني اللبيب ما نصه : « وإما عاطفة عند أكثر النحويين ، يعنى إما الثانية فى نحو قولك : جاءنى إما زيد وإما عمرو ، وزعم يونس والفارسي وابن كيسان أنها غير عاطفة كالأولى ، ووافقهم ابن مالك ؛ لملازمتها غالبا للواو العاطفة ؛ ومن غير الغالب قوله :

* أيما إلى جنة أيما إلى نار * وفيه شاهد ثان ، وهو فتح الهمزة ، وثالث ، وهو الإبدال ، ونقل ابن عصفور الإجماع على أن إما الثانية غير عاطفة كالأولى ، قال : وإنما ذكروها فى باب العطف لمصاحبتها لحرفه ، وزعم بعضهم أن إما عطفت الاسم على الاسم ، والواو عطفت إما على إما ، وعطف الحرف على الحرف غريب ، ولا خلاف فى أن إما الأولى غير عاطفة؛ لاعتراضها بين العامل والمعمول فى نحو : قام إما زيد وإما عمرو ، وبين العامل ومعموله الآخر فى نحو : رأيت إما زيدا وإما عمرا ، وبين المبدل منه وبدله فى نحو : (حتى إذا رأوا ما يوعدون إما العذاب وإما الساعة) فإن ما بعد إما بدل مما قبلها » اهـ كلامه بحروفه .

فشاذ . وكذلك فتحُ همزتها وإبدال ميمها الأولى ياء ، وفتح همزتها لغة تميم ، وبها روى البيت المذكور .

وقد يقال : إن قوله «فى القصد» إشارة إلى ذلك : أى أنهاَ مثلُها فى القَصد : أى المعنى، لا مطلقا ، سيما أنه لم يَعُدَّهاَ فى الحروف أولَ البَاب .

وقد نقل ابنُ عصفور اتفاقَ النحويين على أنهاَ ليست عاطفة ، و إنما أوردهاَ فى حروف العطف لمصاحبتهاَ لها .

الثالث : مقتضى كلامه أنه لا بد من تَـكْرارها ، وذلك غالب ، لا لازم ، فقد يستغنى عن الثانية بذكر ما يغنى عنهاَ ، نحو « إِمَّا أَنْ تَتَـكَلَّمَ بِخَيْرٍ وَإِلاَّ فَاسْكُتْ » ، وقراءة أُبيٍّ « وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَإِمَّا عَلَى هُدًى أَوْ فِى ضَلَالٍ مُبِينٍ » وقوله :

والحاصل أن النحاة مجمعون على أن إما الأولى فى نحو « اصطفيت إما زيدا وإما عمرا » ليست عاطفة ، وأنه لا خلاف بين المصنفين فى نقل هذا الإجماع ، وأما إما الثانية فاختلف النقل فيها ؛ فابن عصفور نقل الإجماع على أنها غير عاطفة نظير الأولى ، وغيره نقل فيها خلافا ، وهؤلاء الذين نقلوا الخلاف مختلفون فى النقل ؛ فمنهم من ينقل الخلاف على أنه رأيان : منهم من يقول : إما الثانية عاطفة ، وينسب هذا إلى الأكثرين ، ومنهم من قال : إما الثانية ليست عاطفة ، ومن الذين نقلوا الخلاف من جعلوا الآراء ثلاثة : الأول أن إما الثانية عاطفة والواو إما غير عاطفة وإما جزء من الكلمة فالعاطف هو « وإما » برمتها ، والثانى أن الواو هى العاطفة وإما ليست عاطفة ، والثالث أن الواو عاطفة وإما عاطفة أيضا ، وكل منهما كلة برأسها ، فالواو عطفت إما الثانية على إما الأولى ، وإما عطفت ما بعدها على ما بعد إما الأولى . هذا تلخيص كلام ابن هشام .

والذى نختاره فى هذه المسألة أن إما الثانية ليست عاطفة أصالة، والذى يدل على العطف هو الواو التى لا تفارقها إلا نادرا ، ووجه الاستدلال بهذا على ما نذهب إليه أنها لو كانت عاطفة لم تكن الواو ملازمة لها ؛ لأن حرف العطف لا يدخل على مثله ، وأيضا فإنا رأينا لذلك شبها وهو دخول الواو على لا فى نحو قولك : لا زيد ولا عمرو صديق انا ، وقد أجمع النحاة على أن عمرا فى هذا المثال معطوف على زيد، وعلى أن الواو هى العاطفة له ، وعلى أن «لا» مزيدة لتأكيد النفى وليست عاطفة ، فلتكن « إما » الثانية بمنزلة لا الثانية فى المثال الذى ذكرناه .

هذا ، والذى يؤخذ من عبارة ابن هشام أن همزة أما فى هذا البيت مفتوحة ، بل كلامه صريح فى هذا؛ فإنه يقول «وفيه شاهدثان ، وهو فتح الهمزة » لكن عبارة ابن قاسم فى شرح التسهيل أن الهمزة مكسورة فى هذا البيت ، قال ابن مالك فى التسهيل « وقد تبدل ميمها الأولى ياء » قال ابن قاسم «حكى الإبدال مع كسر الهمزة وفتحها، فمثاله مع الكسر * أيما إلى جنة أيما إلى نار * اه ويجمع بين الكلامين بأن فى البيت روايتين ، وعبارة الشارح تشير إلى ذلك . وفى هذا القدر كفاية ومقنع ، والله سبحانه ولى التوفيق والسداد .

٨٤١ — فَإِمَّا أَنْ تَكُونَ أَخِي بِصِدْقٍ فَأَعْرِفَ مِنْكَ غَثِّى مِنْ سَمِينِي
وَإِلاَّ فَاطَّرِحْنِي وَاتَّخِذْنِى عَدُوًّا أَتَّقِيكَ وَتَتَّقِينِى

٨٤١ — هذان بيتان من بحر الوافر ، وقائلهما هو المثقب العبدى ، والمثقب : لقبه ، وهو بتشديد القاف مكسورة ، لا مفتوحة كما يقع ضبطه فى بعض الكتب ، وإنما لقب بالمثقب لقوله فى القصيدة التى منها البيتان المستشهد بهما :

ظَهَرْنَ بِكِلَّةٍ وَسَدَلْنَ أُخْرَى وَثَقَّبْنَ الْوَصَاوِصَ لِلْعُيُونِ

والكلة — بكسر الكاف وتشديد اللام — الستر ، وسدلن أخرى : أرسلنها وأرخينها ، والوصاوص : جمع وصواص ، وهو البرقع الصغير ، واسم المثقب : عائذ — ويقال : عائذ الله — ابن محصن بن ثعلبة بن وائلة بن عدى بن عوف بن دهن بن عذرة ، ينتهى نسبه إلى عبد القيس ابن دعمى بن جديلة بن أسد بن ربيعة بن نزار .

وهذان البيتان من قصيدة له مطلعها :

أَفَاطِمُ قَبْلَ بَيْنِكِ مَتِّعِينِي وَمَنْعُكِ مَا سَأَلْتُ كَأَنْ تَبِينِي
فَلاَ تَعِدِى مَوَاعِدَ كَاذِبَاتٍ تَمُرُّ بِهَا رِيَاحُ الصَّيْفِ دُونِي
فَإِنِّى لَوْ تُخَالِفُنِى شِمَالِى خِلاَفَكِ مَا وَصَلْتُ بِهَا يَمِينِى
إِذًا لَقَطَعْتُهَا وَلَقُلْتُ بِينِى كَذَلِكِ أَجْتَوِى مَنْ يَجْتَوِينِى

وقبل البيتين المستشهد بهما قوله :

إِلَى عَمْرٍو ، وَمِنْ عَمْرٍو أَتَتْنِى أَخِى النَّجَدَاتِ وَالْحِلْمِ الرَّصِينِ
فَإِمَّا أَنْ تَكُونَ أَخِى بِصِدْقٍ فَأَعْرِفَ ... البيتين ، و بعدها :
وَمَا أَدْرِى إِذَا يَمَّمْتُ أَرْضًا أُرِيدُ الْخَيْرَ أَيُّهُمَا يَلِينِى
أَأَلْخَيْرُ الَّذِى أَبْتَغِيهِ أَمِ الشَّرُّ الَّذِى هُوَ يَبْتَغِينِى

اللغة : « أفاطم » يريد يا فاطمة ، فاستعمل حرف النداء الذى للقريب ، فإنها إن لم تكن قريبة المحل فهى دانية المنزلة من قلبه « بينك » البين — بالفتح — الفراق والبعد « متعينى » أراد زودينى بنظرة أو نحوها مما يزود الأحباء أحباءهم قبل افتراقهم « ومنعك ما سألت — إلخ »

... ...

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين .

وبعد : فإلى أول هذه الصفحة ، وقف (أبو رجاء) عن المسير . وقد انتهى فى التصحيح والمراجعة إلى نهاية صفحة ٤٩٦ من هذا الجزء الرابع ، وانتهى فى التعليق إلى نهاية الشاهد :

« فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتُمُنَا فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ »

واستجابة للرغبة — التى أبداها حضرات السادة الأفاضل أصحاب المطبعة العامرة ، أولاد السيد مصطفى البابى الحلبى (تغمده الله برحمته ورضوانه ، وأسكنه فسيح جناته) — فى إكمال الكتاب ، أبدأ مستعينا بالله فى تصحيح الأوراق الباقية من عمل (أبى رجاء) ، وقد اضطررت إلى إضافة زيادات كثيرة هامة ، تشتدّ إليها الحاجة ، ويخل تركها بالكتاب مع التنبيه على أغاليط انحرف فيها (أبو رجاء) عن الجادة، وقد وضعتها كالتعليق على التعليق، والاستدراك على مايسمى بالتحقيق، وفصلت بينها وبين تعليقات (أبى رجاء) بفاصل ذى خطين فى هوامش الصفحات . حتى إذا وصلت إلى قول مسكين الدارمى :

« تُعَلِّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سُيُوفَنَا فَمَا بَيْنَهَا وَالْكَعْبِ غُوطٌ نَفَانِفُ »

حيث وقف (أبو رجاء) سلكت فى هـذا الشرح إن شاء الله ، مسلك أفاضل العلماء ومحققيهم ، فجعلت خدمة النص — للمصنف والشارح رحمهما الله — جلّ قصدى ، وأوردت فيه نصوص العلماء المتقدمين ، ثم أتبعت الشاهد بتفسير الغريب ، وإعراب المشكل ، وأعفيت القارئ من إعراب الواضحات ، إما لأن من بلغ مثل مبلغه من علم النحو والإعراب ، وحصل مثل ماحصل عليه ، لايخفى عليه علمه ، وإما لأن ما تكرر من إعراب الشواهد الكثيرة فى الأجزاء السابقة ، فيه كفاية ومقنع ، وإنما مثل هـذا الإعراب التفصيلى الذى حشده (أبو رجاء) فى صفحات الكتاب ، وضاعف به الحساب ، أليق بالطالب المبتدئ ، وهو للمنتهى تكرار ، نصون عملنا عنه ، ونستعيض عنه بذكر مالاغنى عنه ، وما لابد منه ، مما لا يوجد فى كتاب ، أو لا يوجد فى غير المطولات التى يعجز الكثيرون الحصول عليها .

والله الهادى والمعين ، بيده الخير ، وما توفيقى إلا به ، عليه توكلت وإليه أنيب ؟

عبد الله إسماعيل الصاوى

بإدارة إحياء التراث القديم بوزارة المعارف

... ...

يقول : إن بخلك بما أسألك أن تمنحيه يشبه فراقك تمام الشبه ، كلاهما يمنعني من نيل ما أتمنى « فلا تعدى مواعد كاذبات — البيت » المواعد : جمع موعد ، وهو مصدر ميمي بمعنى البعد ، وإنما خص رياح الصيف ، لأنها رياح ليس من ورائها خير ولا نفع ، إنما تأتي بالغبار ولا تمطر ، ومن ذلك قالوا « سحابة صيف عن قليل تقشع » يريدون أن ما يكون من السحاب في الصيف لا يأتي وراءه مطر ، وقوله « فإني لو تخالفني شمالي — البيت » خلافك : مصدر منصوب على أنه مفعول مطلق يراد به التشبيه : أي لو أن شمالي تخالفني خلافاً يشبه خلافك ، وقوله « ماوصلت بها يميني » معناه لو أن شمالي تخالفني مخالفة مثل مخالفتك لم أجعلها عوناً ليميني في عمل ما أريد ، وفسر ذلك بقوله « إذاً لقطعتها ولقلت بيني — البيت » بيني : أمر من البين وهو الفراق والانفصال ، وأجتوى أكره وأبغض أشد البغض ، ونظير هذا البيت في المعنى قول النابغة في اعتذاره للنعمان بن المنذر :

فَلَوْ كَفِّي الشِّمَالُ بَغَتْكَ خَوْناً لَأَفْرَدْتُ الْيَمِينَ مِنَ الشِّمَالِ

والنابغة هو الآخذ ، والمثقب أقدم جاهلية منه ، فإن المثقب كان في عهد الملك عمرو بن هند ، فأما النابغة فقد كان مع النعمان كما علمت ، وفي عمرو بن هند يقول المثقب « إلى عمرو ، ومن عمرو أتتني — الأبيات » والنجدات : جمع نجدة ، وهي البأس والشدة ونصرة المستنصرين ، وروى « أخو الفعلات » ويراد بها معنى النجدات الذي ذكرناه ، وقوله « فإما أن تكون أخي بصدق — البيت » الغث — بفتح الغين وتشديد الثاء — الرديء ، والسمين : ضده ، وهو الجيد ، وأصل الأول قولهم : غث الحيوان فهو غث وغثيث ، غثاثة ، أي هزل ، وأصل الثاني قولهم : سمن سمناً فهو سمين ، إذا امتلأ ، وقالوا أيضا : أغث اللحم ، يريدون أنه فسد ، وقالوا : فلان يتكلم بالغث وبالسمين ، يريدون أنه يجيء بالرديء في كلامه وبالجيد ، وأراد بقوله « فأعرف منك غثي من سميني (١) »

---

(١) وهذا معنى قول الرسول الأعظم ، صلى الله عليه وسلم « المؤمن مرآة أخيه » فإن الأخ إذا صدقت أخوته بصر أخاه بعيوبه فانصرف عنها ، وأرشده إلى محاسنه فاستكثر منها ، قال الشيخ الصبان رحمه الله « وأصل المعنى : فأعرف بك الرديء والجيد مني اتبيينك لي الرديء وإبعادك لي عنه وإعانتك لي عليه . ويوجد في بعض النسخ بين هذين البيتين :

فَلَوْ أَنَّا عَلَى حَجَرٍ ذُبِحْنَا جَرَى الدَّمَيَانِ بِالْخَبَرِ الْيَقِينِ

وروى مؤخراً عنهما وهو الأولى . وقال شيخنا (يعني شيخ الصبان رحمهما الله) وهو ساقط من خط المؤلف ، وأنشده ابن دريد مع بيتين غير هذين :

لَعَمْرُكَ إِنَّنِي وَأَبَا رَبَاحٍ عَلَى طُولِ التَّجَاوُرِ مُنْذُ حِينِ
لَيُبْغِضُنِي وَأُبْغِضُهُ وَأَيْضًا يَرَانِي دُونَهُ وَأَرَاهُ دُونِي

يريد أنه لشدة عداوتهما لا تختلط دماؤهما ، فلو ذبحا على حجر لافترق الدمان ، والعرب تقول إن دم المتباغضين لا يجتمع .

... ...

فأعرف عيوبي فأجتنبها وأعرف فضائلي فأتمسك بها ، لأنه إذا كان أخاً صادقاً في إخائه بين له حقيقة أمره وكشف عما يأتي وما يدع . وقوله « وإلا فاطرحني واتخذني — البيت » إلا : هي إن الشرطية المدغمة في لا النافية ، وفعل الشرط محذوف ، وأصل الكلام : وإن لا تكن أخي بصدق ، فاطرحني : أراد أبعدني عن نفسك وأبعد نفسك عني وليكن مكانك قصياً من مكاني ، وأتقيك : أحذرك ، وتتقيني : تحذرني وتخاف صولتي ، شأن العدوين المجاهرين بالعداوة ، فأما أن يكون الظاهر خلاف الباطن فذلك هو النفاق الذي يصعب الاحتراز من صاحبه .

الإعراب : « فإما » إما : حرف دال على التفصيل مبني على السكون لا محل له من الإعراب و « أن » حرف مصدري ونصب « تكون » فعل مضارع ناقص منصوب بأن المصدرية وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « أخي » خبر تكون منصوب بفتحة مقدرة على ماقبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وياء المتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر « بصدق » جار ومجرور متعلق بتكون ، وأن المصدرية مع ما بعدها في تأويل مصدر مرفوع مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير : إما كونك أخي بصدق حاصل ، وبعضهم يجعل هذا المصدر مرفوعا على أنه خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير على هذا : إما شأنك كونك أخي بصدق ، وبعضهم يجعل هذا المصدر منصوبا بفعل محذوف ، والتقدير على هذا : أظهر إما كونك أخي بصدق ، ونحوه « فأعرف » الفاء حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، أعرف : فعل مضارع منصوب بالعطف على تكون ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « منك » من : حرف جر مبني على السكون لامحل له من الإعراب ، والكاف ضمير المخاطب مبني على الفتح في محل جر بمن ، والجار والمجرور متعلق بأعرف « غثي » مفعول به لأعرف منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وياء المتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر « من » حرف جر « سميني » مجرور بمن ، وعلامة جره كسرة مقدرة على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة ، والجار والمجرور متعلق بأعرف ، وسمين مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « وإلا » الواو حرف عطف ، إن : حرف شرط مبني على السكون لامحل له من الإعراب ، ولا : حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، وفعل الشرط محذوف ، وتقدير الكلام : وإلا تفعل ذلك ، أو التقدير : وإلا يحصل ما ذكرت لك ، وما أشبه ذلك « فاطرحني » الفاء واقعة في جواب الشرط ، اطرح : فعل أمر مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به لاطرح مبني على السكون في محل نصب « واتخذني » الواو حرف عطف ، اتخذ : فعل أمر ، مبني على السكون لا محل له

وقد يستغنى عن الأولى بالثانية كقوله :

٨٤٣ — تُلِمُّ بِدَارٍ قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُهَا وَإِمَّا بِأَمْوَاتٍ أَلَمَّ خَيَالُهَا

من الإعراب ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول أول مبنى على السكون فى محل نصب ، وجملة اطرحنى من الفعل وفاعله ومفعوله فى محل جزم جواب الشرط ، وجملة اتخذنى فى محل جزم معطوفة بالواو على جملة جواب الشرط « عدواً » مفعول ثان لاتخذ منصوب بالفتحة الظاهرة «أتقيك» أتقى : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والكاف ضمير المخاطب مفعول به لأتقى مبنى على الفتح فى محل نصب ، و«تتقينى» الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، تتقى فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والنون للوقاية وياء المتكلم مفعول به مبنى على السكون فى محل نصب .

الشاهد فيه : قوله « فإما أن تكون أخى ... وإلا فاتخذنى » حيث حذف إما الثانية وأقام مقامها قوله « وإلا » ولو أنه أتى بالكلام على الأصل لقال : فإما أن تكون أخى بصدق وإما أن تتخذنى عدواً أتقيك وتتقينى ، وعبارة العلماء فى هذا الموضع ظاهرها مختلف فى القائم مقام إما الثانية ؛ فمنهم من يقول : قامت إلا مقام إما الثانية ، وعبارة ابن مالك فى التسهيل « وربما استغنى عنها بوإلا » واستشهد لذلك أبو حيان شارح التسهيل ببيت المخرق الذى نحن بصدد شرحه ، وظاهر العبارة الأولى أن الذى قام مقام إما الثانية هو إلا وحدها ، وظاهر عبارة ابن مالك أن الذى قام مقام إما الثانية هو الواو وإلا جميعاً ، ولسنا نرى فيما بين العبارتين اختلافاً ؛ فإنك قد علمت فى شرح الشاهد السابق أن إما الثانية تسبقها الواو كما فى قوله تعالى : (فإما مناً بعد وإما فداء) وغير ذلك من شواهد مجىء إما داخلة فى باب العطف ، فقوله «وإلا» قد قام مقام إما الثانية والواو التى تسبقها ، فمن نظر إلى مجموع « وإما » قال : إنه يقوم مقامها « وإلا » فتكون الواو قائمة مقام الواو ، و « إلا » قائمة مقام « إما » ومن نظر إلى إما وحدها التى الكلام فيها قال : إنه يقوم مقامها إلا ، وهذا ظاهر إن شاء الله تعالى .

٨٤٣ — هذا بيت من الطويل ، وقد نسبه قوم إلى ذى الرمة غيلان بن عقبة ، وممن نسبه إليه العينى فى شرح شواهده ، وليس هذا البيت موجودا فى ديوان ذى الرمة ، وقد عثرت على هذا البيت ثانى أبيات قصيدة طويلة للفرزدق همام بن غالب ، يمدح فيها سليمان بن عبد الملك بن مروان ، ويهجو الحجاج بن يوسف الثقفى غير أنه تغير فى أوله كلمة ، غيرها النحاة أو الرواة ، وأول هذه القصيدة من كلام الفرزدق على ما هو فى رواية الأدباء[1] :

---

(١) قول (أبى رجاء) فى رواية الأدباء ، هو من الأساليب التى انفرد بها حين يتجاهل المصدر الذى نقل عنه النص ، مثل هذا التعبير لا يقال مطلقاً على علاته وعمومياته ، فمن هم الأدباء

... ...

وَكَيْفَ بِنَفْسٍ كُلَّمَا قُلْتُ أَشْرَفَتْ ... عَلَى الْبُرْءِ مِنْ حَوْصَاءَ هِيضَ انْدِمَالُهَا
تُهَاضُ بِدَارٍ قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُهَا ... وَإِمَّا بِأَمْوَاتٍ أَلَمَّ خَيَالُهَا
وَمَا كُنْتُ مَا دَامَتْ لِأَهْلِي حُمُولَةٌ ... وَمَا حَمَلَتْهُمْ يَوْمَ ظَعْنٍ جِمَالُهَا[1]
وَمَا سَكَنَتْ عَنِّي نَوَارُ فَلَمْ تَقُلْ ... عَلَامَ ابْنُ لَيْلَى وَهِيَ غُبْرٌ عِيَالُهَا
تُقِيمُ بِدَارٍ قَدْ تَغَيَّرَ جِلْدُهَا ... وَطَالَ وَنِيرَانُ الْعَذَابِ اشْتِعَالُهَا
لِأَقْرَبَ أَرْضَ الشَّامِ وَالنَّاسُ لَمْ يَقُمْ ... لَهُمْ خَيْرُهُمْ مَا بَلَّ عَيْناً بِلَالُهَا

والبيت الأول من هذه الأبيات مروى فى اللسان (د هـ م) عن ابن برى غير منسوب[2] .

اللغة : « فكيف بنفس كلما قلت أشرفت — البيت » أشرفت على البرء : قاربته ، وكأنها اطلعت عليه من عال فرأته ، والبرء — بالضم — الشفاء من المرض ، وحوصاء : هى هكذا فى رواية الديوان ، وأصل الحوصاء أنثى الأحوص ، وهما وصفان من الحوص — بفتح الحاء المهملة والواو جميعا — وهو ضيق مؤخر العين كأنما خيطت ، وأراد هنا الوصف بالضيق مطلقا ، وأصل الكلام : أشرفت على البرء من جراحة حوصاء ، وما أشبه ذلك ، وكأنه يريد جراحة ضيقة المخارج ووقع فى اللسان وفى رواية النحويين مكان هذه الكلمة « دهماء » والدهماء تحتمل أمرين : الأول: أن تكون من الدهمة وهى الظلمة ، والثانى أن تكون اسما للداهية ، وعلى الروايتين ضرب الشاعر الحوصاء والدهماء مثلا ، وهيض : ماض مبنى للمجهول ، ومعناه أنه نكس بعد أن عاثل إلى الشفاء ،

الذين عناهم أبو رجاء ؟ وعلى أية حالة فالقصيدة فى ديوان الفرزدق الذى أخرجته وحققته عام ١٣٥٤ هـ — ١٩٣٦ م (الصفحة ٦١٨) وما بعدها وعدد أبياتها سبعة وثلاثون بيتاً .

(١) هكذا ضبط (أبو رجاء) حمولة فى البيت بضم الحاء ، فخرج على الأصل الذى نقل منه وضبط عنه ، فهى فى ديوان الفرزدق بفتح الحاء ، وقال تعالى فى تنزيله العزيز (ومن الأنعام حمولة وفرشاً) بفتح الحاء أيضاً ، وجاء فى اللسان مادة (ح م ل) « والحمولة بالفتح : الإبل التى تحمل . ابن سيده : الحمولة (بفتح الحاء) كل ما احتمل عليه الحى من بعير أو حمار أو غير ذلك سواء كانت عليها أثقال أو لم تكن ، وفعول تدخله الهاء إذا كان بمعنى مفعول به ، وفى حديث تحريم الحمر الأهلية « قيل لأنها حمولة الناس » الحمولة بالفتح : مايحتمل عليه الناس من الإبل سواء كانت عليها الأحمال أم لم تكن كالركوبة » بفتح الراء .

(٢) هذا البيت لم يرد فى مادة (د هـ م) فى اللسان كما يقول (أبو رجاء) ، وإنما ورد فى مادة (د م ل) غير أنه روى عجزه غير منسوب هكذا :

* عَلَى الْبُرْءِ مِنْ دَهْمَاءَ هِيضَ انْدِمَالُهَا *

... ...

قال فى اللسان : « الهيض – بالفتح – كسر العظم بعد الجبور[١] ، وهو أشدما يكون من الكسر وكذلك النكس فى المرض بعد الاندمال ، قال ذو الرمة :

وَوَجْهٍ كَقَرْنِ الشَّمْسِ حُرٍّ كَأَنَّمَا   تَهِيضُ بِهَـٰذَا القَلْبِ لَمْحَتُهُ كَسْرَا

وقال القطامى :

إِذَا مَا قُلْتُ قَدْ جُبِرَتْ صُدُوعٌ   تَهَاضُ وَمَا لِمَا قَدْ[٢] هِيضَ اجْتِبَارُ   اهـ .

والاندمال : الالتحام والتماثل والبرء ، وقول صاحب الشاهد « تهاض بدار قد تقادم عهدها – البيت » هكذا هو فى الديوان ، والنحاة يروون صدرهذا البيت « تلم بدار قد تقادم عهدها » فأما تهاض فهو مضارع مبنى للمجهول من الهيض ، وقد فسرنا الهيض فى شرح البيت السابق ، وأما تلم فقد فسره الصبان على أنه فعل مضارع مبنى للمعلوم من الإلمام بمعنى الزيارة[٣] وهو بعيد كل البعد ، والذى يتفق مع الرواية الأخرى أن يكون « تلم » فعلا مضارعا مبنيا للمجهول ، والضمير المستتر فيه يعود إلى النفس المذكورة فى البيت السابق[٤] ويكون معناه يصيبها اللمم وهو المرض ، وتقادم عهدها :

---

(١) عبارة اللسان الهيض – وضبطه بالحركات بفتح الهاء وإسكان الياء – « الكسر بعد جبور العظم » لا كما توهمه عبارة أبى رجاء .

(٢) قد هنا زائدة زادها (أبو رجاء) من عنده فليست فى اللسان الذى ادعى أنه نقل عنه ، وأظن أن العروضيين يتأذون أشد الأذى بوجودها ، وكذلك المغنون .

(٣) إليك عبارة الشيخ الصبان هى (قوله تلم) الضمير يرجع إلى النفس المذكورة ، فى البيت قبله من ألم إذا نزل ، وفى بعض النسخ : تهاض بالبناء للمجهول من هاض العظم إذا كسره بعد جبر ج ٣ ص ٨٤ ، لتعلم أن (أبا رجاء) حرف قول الشيخ الصبان « من ألم إذا نزل » وادعى أنه قال « من الإلمام بمعنى الزيارة » وبا بعد ما بين المعنيين .

(٤) الذى ذهب إليه (أبو رجاء) تحكم فلا معنى لمتابعة راوية ثبت أنه أخطأ أو نسى لا محالة ، فالشاعر قال تهاض أو تلم والراوى هو الذى تصرف فجعل تهاض تلم أو جعل تلم تهاض . والأرجح عندى أن يكون ماقاله الشاعر هو تلم . لا تهاض لأن لفظ الهيض ذكر فى البيت السابق فعدم تكرار اللفظ أولى بحس الشاعر وتلم تفسير وبيان له . فلا معنى لأن يحمل (أبو رجاء) رواية تهاض التى وردت بصيغة البناء المجهول ، لا معنى لأن يجعلها حكماً فى تلم فيبنيها للمجهول أيضاً . والحس الأدبى للشعر العربى يأبى بناءها للمجهول ، ولا سيما والشيخ ابن عرفة الدسوقى فى شرحه على المغنى وافق الصبان فى أنها مبنية للمعلوم إذ قال (قوله تلم أى تنزل) ولو تابع (أبا رجاء) لقال « ينزل بها » فالحق أن بناءها للمجهول تحكم لا مسوغ له البتة ، فتلم معناها تنزل كما ذكر الشيخ الصبان والشيخ ابن عرفة ، والنزول قد يكون حقيقياً إذا كان حسياً . وقد يكون مجازيا

... ...

طال الزمن على معرفها ورؤيتها ، وألم : فعل ماض من الإلمام وهو الزيارة ، والخيال : ما يراه الإنسان فى النوم ، أو صورة الشىء تعرض لذهن الإنسان .

المعنى : وصف الشاعر أن نفسه كلما قاربت البرء وطمع هو فى أن تندمل جروحها ويبرأ سقامها الذى أورثها إياه ولوعه بأحبابه وغرامه الشديد بهم تعرضت للانتكاس ورجعت إلى السقام بأشدما كانت عليه ، وذلك بسبب رؤيته الديار التى كانت مسرح هواه ودار ألافه ، وإما بعروض صور أحياء له ماتوا على ذهنه ، فهو لايفتأ يعتاده من أسباب التباريح ما يعيده إلى المرض ويجره مرة أخرى إلى اللأواء .

الإعراب : « تهاض » فعل مضارع مبنى للمجهول مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى النفس التى جرى ذكرها فى البيت الأول «بدار » جار ومجرور متعلق بتهاض «قد» حرف تحقيق مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « تقادم» فعل ماض مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب «عهدها» عهد : فاعل تقادم مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى الدار مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر ، والجملة من الفعل وفاعله فى محل جر صفة لدار «وإما» الواو حرف عطف ، إما : حرف تفصيل «بأموات» جار ومجرور معطوف على قوله بدار «ألم» فعل ماض مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب « خيالها » خيال : فاعل ألم مرفوع بالضمة الظاهرة

إذا كان بمجرد الادكار والخطور بالبال ، فهو نزول على كل حال وليس معناه أصابها اللمم كما ذكر (أبو رجاء) لأنه نقل عن اللغويين فى تفسير الهيض أنه أشد ما يكون من الكسر وقد نقل (أبو رجاء) ذلك عنهم فى الصفحة السابقة ، واللمم الذى قال (أبو رجاء) إنه المرض لم يقله أحد من أهل اللغة ، وإنما اللمم صغار الذنوب أو مادون الكبائر ، وقيل مقاربة الذنب ، وقيل الجنون . وكل هذه المعانى بعيدة كل البعد عن المعنى الذى قصد إليه الشاعر . فالشاعر يقول : إنه كلما آنس البرء من جراحه هيضت نفسه وانتكست ، ثم ذكر فى البيت الثانى سبب الهيض والانتكاس فبين أنه بسبب إلمامها ونزولها فى نفس الدور التى تطاول عليها العهد والتى كانت آنسة آهلة بأحبابه ، أو بسبب ورود أطياف وصور الذين ماتوا من أهله وإخوانه على ذاكرته .

والشاعر يعلل سبب الهيض والانتكاس بعلة طبيعية جرى الشعراء عليها ، ولكن (أبا رجاء) أراد أن ينال من الشيخ الصبان ويتعالم عليه ويسفه رأيه فارتكب هذا المركب الصعب ، ولو أفسد المعنى وتقوّل على اللغة مالم يقله أهلها .

... ...

وضمير الغائبة العائد إلى أموات مضاف إليه ، وجملة الفعل الماضى وفاعله فى محل جر صفة لأموات .

الشاهد فيه: قوله « وإما بأموات » فإنه معطوف على كلام سابق تقدمته فى الأصل « إما » ثم حذفت لأن فى ذكر الثانية المسبوقة بواو العطف إيماء إليها وإشارة لها ، وأصل الكلام : تلم هذه النفس إما بدار قد تقادم عهدها وإما بأموات ألم خيالها ، هذا وظاهر عبارة الشارح — وهى عبارة منقولة عن مغنى اللبيب لابن هشام — أن الفراء يجيز حذف « إما » الأولى حيث يقول الشارح « والفراء يقيس هذا ، فيجيز زيد يقوم وإما يقعد كما يجيز زيد يقوم أو يقعد » وإليك أولا عبارة ابن هشام حتى تعلم أن الشارح قد نقلها بحروفها ، قال ابن هشام : « وقد يستغنى عن إما الأولى لفظا كقوله(١) :

تلمُّ بدارٍ قدْ تقادمَ عهـدُهَا وَإمَّا بأَمْوَاتٍ أَلَمَّ خَيَالُها(٢)

أى : إما بدار وإما بأموات ، والفراء يقيسه ، فيجيز زيد يقوم وإما يقعد ، كما يجوز أو يقعد اه . ولما لم يطلع القوم على كلام الفراء نفسه أخذوا يبحثون فى عبارة ابن هشام ، وانظر إلى ما قاله العلامة الدمامينى : « ظاهر هذا الكلام أن الفراء لا يحتاج إلى تقدير إما قبل المعطوف ، وهو ظاهر قول ابن أم قاسم فى الجنى الدانى : وأجاز الفراء ألا تتكرر ، وأن تجرى مجرى أو ، فإن كان هذا هو المراد نافاه قول ابن هشام : والفراء يقيسه ، فإن هـذا الضمير المنصوب عائد إلى

---

(١) إليك نص عبارة ابن هشام حتى تعلم أن (أبا رجاء) لم ينقل إليك العبارة بحروفها ، كما ادعى ليصحح توركه على الشيخ المصنف رحمه الله ، قال ابن هشام :

« وقد يستغنى عن الأولى لفظاً كقوله :

سقته الرواعد من صيف [وإن من خريف فلن يعدما]

وقد تقدم وقوله : تلم » إلخ .

(٢) من العجيب جداً أن (أبا رجاء) ضبط تلم بالبناء المعلوم هنا وفى موضع الشاهد من الصلب (ص ٥٠٠) بعد أن ادعى أنه بعيد كل البعد فى أول الصفحة ٥٠٢ ، ولعل قلمه قد عصاه فى هذه المرة فسبقه إلى كتابة الصواب ،

وقد ذكرنى صنيع (أبى رجاء) ونقله عن اللغويين وحكمه على النصوص العربية بالذى رواه الجاحظ عن كيسان مستملى أبى عبيدة معمر بن المثنى رحم الله الجميع . قال الجاحظ : كان كيسان مستملى أبى عبيدة يكتب غير ما يسمع ، ويستملى غير ما يكتب ، ويقرأ غير ما يستملى ؛ أمليت عليه يوماً :

عجبت لمعشر عدلوا بمعتمر أبا عمرو

فكتب أبا بشر ، واستملى أبا زيد ، وقرأ أبا حفص !

أي : إما بدارٍ ، والفراء يَقِيسُ هذا ، فيجيز « زَيْدٌ يَقُومُ وَإِمَّا يَقْعُد » كما يجيز « أو يقعد » .

الرابع : ليس من أقسام إما التي في قوله « فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا » بل هذه ن الشرطية وما الزائدة(١) .

* * *

الاستغناء عنها لفظا ، والفراء على ظاهر كلامهم يرى أنها مستغنى عنها البتة ، لفظا وتقديراً »انتهى ، ولو أن القوم ـ رحمهم الله تعالى : ـ اطلعوا على كلام الفراء ليعلموا أن الفراء يرى أن « إما » إذا لم تتكرر كما في هذا البيت فإنها تكون نائبة عن « أو » وقائمة مقامها ، وهاك عبارة الفراء بنصها حتى تعلم علم ذلك ، قال : «ولا تدخل أو على إما ، ولا إما على أو ، وربما فعلت العرب ذلك لتآخيهم في المعنى ، على التوهم ، فيقولون : عبد الله إما جالس أو ناهض ، ويقولون : عبد الله يقوم وإما يقعد ، وفي قراءة أُبيّ : (وإنا وإياكم لإما على هدى أو في ضلال مبين) فوضع « أم » في موضع « إما » وقال الشاعر :

فَقُلْتُ لَهُنَّ امْشِينَ إِمَّا نُلَاقِهِ كَمَا قَالَ أَوْ نَشْفِ النُّفُوسَ فَنُعْذَرَا

وقال آخر :

تُلِمُّ بِدَارٍ قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُهَا وَإِمَّا بِأَمْوَاتٍ أَلَمَّ خَيَالُهَا

فوضع « إما » في موضع «أو » على التوهم ، وذلك إذا طالت الكلمة بعض الطول أو فرقت بينهما بشيء هنالك » اهـ بحروفه . وأنت إذا تدبرت في هذا الكلام أيقنت أن الفراء لا يرى جواز حذف «إما» الأولى حذفاً قياسياً مطرداً بحيث يجوز أن يقاس عليه في الكلام ، ولكنه يرى أن «إما» المذكورة ـ وهي الثانية في اعتبار الجمهور ـ قائمة مقام « أو » وعلى هذا يكون الفرق بين كلام الجمهور وكلام الفراء أن في بيت الشاهد حذفاً ، وأن المحذوف هو « إما » السابقة على المعطوف عليه وعلى الواو وإما الثانية » على ما بيناه في أول هذه الكلمة ، وأما الفراء فإنه يرى أنه لا حذف في البيت ، غاية ما في الباب أن الشاعر وضع كلمة في موضع كلمة أخرى على توهم أنه ذكر ما استوجبا =

(١) قال ابن عرفة الدسوقي في شرحه على المغني : ولذلك أكد الفعل وجوابها حينئذ قوله (فقولي إني نذرت) الآية . وعبارة الأشموني منقولة بالحرف الواحد عن ابن هشام . قال : إما المكسورة المشددة قد تفتح همزتها ، وقد تبدل ميمها الأولى ياء ، وهي مركبة عند سيبويه من أن وما ، وقد تحذف ما كقوله :

... ...

سَقَتْهُ الرَّوَاعِدُ مِنْ صَيِّفٍ وَإِنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يَعْدَمَا

أى إما من صيف وإما من خريف ، وقال المبرد والأصمعى «إن» فى هذا البيت شرطية والفاء فاء الجواب ، والمعنى وإن سقته من خريف فلن يعدم الرى ، وليس بشىء ، لأن المراد وصف هذا الوعل بالرى على كل حال ، ومع الشرط لايلزم ذلك ، وقال أبوعبيدة «إن» فى البيت زائدة و «إما» عاطفة عند أكثرهم أعنى إما الثانية فى نحو قولك « جاءنى إما زيد وإما عمرو » وزعم يونس والفارسى وابن كيسان أنها غير عاطفة كالأولى ، ووافقهم ابن مالك لملازمتها غالباً الواو العاطفة ، ومن غير الغالب قوله :

يَالَيْتَمَا أُمَّنَا شَالَتْ نَعَامَتُهَا إِيْمَا إِلَى جَنَّةٍ إِيْمَا إِلَى نَارِ

وفيه « شاهد ثان » وهو فتح الهمزة « وثالث » وهو الإبدال .

ونقل ابن عصفور الإجماع على أن إما الثانية غير عاطفة كالأولى . قال وإنما ذكروها فى باب العطف لمصاحبتها لحرفه ، وزعم بعضهم أن إما عطفت الاسم على الاسم والواو عطفت إما على إما ، وعطف الحرف على الحرف غريب . ولا خلاف أن إما الأولى غير عاطفة لاعتراضها بين العامل والمعمول فى نحو « قام إما زيد وإما عمرو » وبين أحد معمولى العامل ومعموله الآخر فى نحو « رأيت إما زيدا وإما عمراً » وبين المبدل منه وبدله فى نحو قوله تعالى :

« حَتَّى إِذَا رَأَوْا مَايُوعَدُونَ إِمَّا الْعَذَابَ وَإِمَّا السَّاعَةَ » فإن مابعد الأولى بدل مما قبلها .

ولإما معان خمسة « أحدها » الشك ، نحو « جاءنى إما زيد وإما عمرو » إذا لم تعلم الجائى منهما .

« الثانى » الإبهام نحو « وَآخَرُونَ مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ اللهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ »

« الثالث » التخيير ، نحو « إِمَّا أَنْ تُعَذِّبَ وَإِما أَن تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنَاً » و « إِمَّا أَنْ تُلْقِيَ ، وَإِمَّا أَنْ نَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَلْقَى » .

ووهم ابن الشجرى فجعل من ذلك « إما يعذبهم وإما يتوب عليهم » ووجه الوهم كما قال الشمنى : أن التخيير إنما يكون بعد الطلب ، ولا يقع بعد إما فيه إلا مفرداً صريحاً أو تأويلا ، وكلاهما منفى فى الآية ، قال وخفى هذا على بعضهم حتى قال : وجه الوهم أن التخيير يستلزم مخيراً ، وهو ممتنع على الله . وأجاب بأنه يجوز أن يكون تخييره تعالى من ذاته . نعم لابن الشجرى أن لايلتزم شيئاً مما سبق ويقول : المدار على استواء الأمرين وتحقق الخيرة بينهما ، وأيضا ظاهر أنه لايجتمع

... ...

التعذيب والتوبة . (قلت) وجه بأنها ليست للتخيير فى الآية أن المعنى إما يعذبهم إن ماتوا مصرين على الذنب ولم يعقب ذنبهم أو يسبق موتهم توبة ، و « إما يتوب عليهم إن تابوا » .

« الرابع » الإباحة : نحو « تعلم إما فقهاً وإما نحواً » و « جالس إما الحسن وإما ابن سيرين » . ونازع فى ثبوت هذا المعنى لإما جماعة مع إثباتهم إياه لأو » .

« الخامس » التفصيل : نحو « إما شاكراً وإما كفورا » وانتصابهما على هذا على الحال المقدرة ، وأجاز الكوفيون كون إما هذه هى إن الشرطية وما الزائدة ، قال مكى ولا يجيز البصريون أن يلى الاسم أداة الشرط حتى يكون بعده فعل يفسره ، نحو « وإن امرأة خافت » وردّ عليه ابن الشجرى بأن المضمر ههنا « كان » فهو بمنزلة قوله :

قَدْ قِيلَ ذٰلِكَ إِنْ حَقًّا وَإِنْ كَذِبَا

وهذه المعانى لأو ، إلا أن إما يبنى الكلام معها من أول الأمر على ماجىء بها لأجله ، من شك وغيره ، ولذلك وجب تكرارها فى غير ندور ، و « أو » يفتتح الكلام معها على الجزم ثم يطرأ الشك أو غيره ، ولهذا لم تتكرر .

وقد يستغنى عن إما الثانية بذكر مايغنى عنها ، نحو : « إما أن تتكلم بخير وإلا فاسكت » وقول المثقب العبدى :

فإما أن تكون أخى بصدق فأعرف منك غثى من سمينى
وإلا فاطرحنى واتخذنى عدواً أتقيك وتتقينى

وقد يستغنى عن الأولى لفظاً كقوله :

سقته الرواعد من صيف وإن من خريف فلن يعدما

وقوله :

تُلِمُّ بِدَارٍ قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُهَا وَإِمَّا بِأَمْوَاتٍ أَلَمَّ خَيَالُهَا

أى إمّا بدار . والفراء يقيسه ، فيجيز زَيْدٌ يَقُومُ وَإِمَّا يَقْعُدُ كما يجوز « أَوْ يَقْعُدُ » المذكورة [فى معنى أحد الشيئين أو الأشياء ، إلا أن أو تستعمل بمعنى إلى أو إلا دون إما] .

والامام الرضى رحمه الله كلام فى إما هذه نذكره هنا للفائدة ، قال : وأما إما فهى بمعنى

... ...

أو فى جميع الأحكام المذكورة وفى عروض معنى الشك أو الإبهام أو التفصيل له فى الخبر ومعنى التخيير أو الإباحة فى الأمر ، إلا أن المعطوف عليه بإما لابد أن يكون مصدراً بإما أخرى ، نحو «جاءنى إما زيد وإما عمرو» فمبنى الكلام مع إما على أحد الشيئين أو الأشياء [قولا واحداً لتقدم، إما الدالة على هذا المعنى] وإما مع أو ، فإن تقدم إما على المعطوف معنى أحد الشيئين بعد ذكر المعطوف عليه . تقول مثلا « قام زيد » قاطعاً بقيامه ، ثم يعرض الشك أو تقصد الإبهام فتقول « أو عمرو » ويجوز أن يكون شاكا أو مبهماً من أول الأمر وإن لم يأت بحرف دال عليه كما تقول مثلا « جاءنى القوم » وأنت عازم من أول الأمر على الاستثناء بقولك « إلا زيداً »

فأما الثانية فى كل كلام فلابد لها من تقدم إما أخرى داخلة على المعطوف عليه بخلاف أو ، فإنه يجوز فيه تقدم إما عليه وعدم تقدمه . نحو « جاءنى إما زيد أو عمرو » و « جاءنى زيد أو عمرو» وقد جاءت إما غير مسبوقة بإما أخرى فى الشعر ، لكنها تقدّر حملا على الكثير الشائع من استعمالها ، أنشد الفراء :

تَلِمُّ بِدَارٍ قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُهَا وَإِمَّا بِأَمْوَاتٍ أَلَمَّ خَيَالُهَا

أى إما بدار . وإما بأموات ، وقد تخلف الثانية إلا ، قال :

فإما أن تكون أخى بحق فأعرف منك غثى من سمينى
وإلا فاطرحنى واتخذنى عدواً أتقيك وتتقينى

وتلزم الثانية الواو ، وربما ترد بلا واو ، نحو « خذ إما هذا إما ذاك » قال :

ياليتما أمنا شالت نعامتها إما إلى جنة إما إلى نار

ويروى إيما إلى جنة . وهى لغة فى إما .

وقالوا إن إما لاتستعمل فى النهى ، وحكى قطرب فتح همزة إما العاطفة . وهى عند سيبويه مركبة من إن وما بدليل حذف ما للضرورة قال :

سَقَتْهُ الرَّوَاعِدُ مِنْ صَيِّفٍ وإن من خريف فلن يعدما

[الصيف : مطر الصيف ، والواحدة صيفة] .

فارتكب الشاعر حذف إما الأولى وحذف « ما » من الثانية ، وقال :

لَقَدْ كَذَبَتْكَ نَفْسُكَ فَاكْذِبَنْهَا فَإِنْ جَزَعاً وَإِنْ إِجْمَالَ صَبْرِ

فان التقدير إما تجزع جزعا .

وقال غيره (أى غير سيبويه) هو مفرد غير مركب إذ الإفراد أصل للحروف ، وتأول البيتين بإن الشرطية ، وشرطها كان المحذوفة أى فإن كان جزعاً .

(وَأَوْلِ لَـكِنْ نَفْيًا أَوْ نَهْيًا) نحو « ما قام زيدٌ لَـكِنْ عَمْرٌو » ، و « لَا تَضْرِبْ زَيْدًا لَـكِنْ عَمْرًا » .

﴿ تنبيه ﴾ يشترط لـكونها عاطفةً مع ذلك : أن يكون معطوفها مفرداً ، وأن لا تقترن بالواو ، كما مثل ، وقد سَبَقَ ما في هذا الثاني[1] .

وهي[2] حرف ابتداء إن سُبِقَتْ بإيجاب ، نحو « قَامَ زَيْدٌ لَـكِنْ عَمْرٌو لَمْ يَقُمْ » ، ولا يجوز « لـكن عمرو »[3] خلافا للـكوفيين ، أو تَلَتْهَا جملة[4] ، كقوله :

= الكلمة التي وضعها من تقدم مثلها ، وأن سبب التوهم هو طول الـكلام بذكر الجملة التي وقعت صفة للدار ، والـكلمة الموضوعة هي « إما » والكلمة الأخرى التي يستدعيها الكلام هي « أو »

ومنع أبو على الفارسي ، وعبد القاهر الجرجاني من كونها عاطفة ، لأن الأولى داخلة على ماليس بمعطوف على شيء ، والثانية مقترنة بواو العطف ، فلا تصلحان للعطف . وشبهة من جعلها حرف عطف كونها بمعنى أو العاطفة ، ولا يلزم ذلك ، فإن معنى أن المصدرية هو معنى ما المصدرية ، والأولى تنصب المضارع بخلاف الثانية .

وقال الأندلسي : إما الأولى مع الثانية حرف عطف قدمت تنبيهاً على أن الأمر مبني على الشك والواو جامعة بينهما عاطفة لإما الثانية على الأولى ، حتى تصيرا كحرف واحد ثم تعطفان معاً مابعد الثانية على مابعد الأولى .

قال الرضى : وهذا عذر بارد من وجوه ، لأن تقدم بعض العاطف على المعطوف عليه وعطف بعض العاطف على بعضه وعطف الحرف على الحرف غير موجود في كلامهم ، فالحق أن الواو هي العاطفة ، وإما مفيدة لأحد الشيئين غير عاطفة والواو في نحو قولهم :

إما إلى جنة إما إلى نار مقدرة »

(ص ٣٧٣ ج ثاني شرح الرضى على الكافية) .

(١) أي من الخلاف في شرح قوله « وأتبعت لفظا فحسب » إلخ (ج ٤ ص ٤١٧ وما بعدها)

(٢) شروع في محترزات الشروط ، قال الشيخ الصبان فكان الأولى التعبير بالفاء .

(٣) أي على أن « عمرو » معطوف كما في التوضيح ، أما على أنه مبتدأ فيجوز .

(٤) أي أو سبقت بنفي ، لـكن تلتها جملة فلا ينافي أن المسبوقة بإيجاب لا يتلوها إلا الجملة .

٨٤٣ — إِنَّ ٱبْنَ وَرْقَاءَ لَا تُخْشَى بَوَادِرُهُ ... لٰكِنْ وَقَائِعُهُ فِى الْحَرْبِ تُنْتَظَرُ

وليس فى هذا الكلام مايفيد أنه يرى جواز حذف «إما» الأولى ويقيس عليه ، فافهم ذلك وتدبره والله ينفعك به .

٨٤٣ — هذا بيت من البسيط ، وهو من قصيدة لزهير بن أبى سلمى المزنى يمدح فيها الحارث بن ورقاء الصيداوى ، ومطلع هذه الكلمة قوله :

أَبْلِغْ بَنِى نَوْفَلٍ عَنِّى فَقَدْ بَلَغَتْ ... مِنِّى الْحَفِيظَةُ لَمَّا جَاءَنِى الْخَبَرُ

الْقَائِلِينَ يَسَارًا لَا تُنَاظِرُهُ ... غِشًّا لِسَيِّدِهِمْ فِى الْأَمْرِ إِذْ أَمَرُوا

إِنَّ ٱبْنَ وَرْقَاءَ لَا تُخْشَى غَوَائِلُهُ ... لٰكِن . . . . البيت

وبعده :

لَوْلَا ٱبْنُ وَرْقَاءَ وَالْمَجْدُ التَّلِيدُ لَهُ ... كَانُوا قَلِيلًا فَمَا عَزُّوا وَمَا كَثُرُوا

وَالْمَجْدُ فِى غَيْرِهِمْ لَوْلَا مَآثِرُهُ ... وَصَبْرُهُ نَفْسَهُ وَالْحَرْبُ تَسْتَعِرُ

أَوْلَى لَكُمْ ثُمَّ أَوْلَى أَنْ يُصِيبَكُمُ ... مِنِّى نَوَاقِرُ لَا تُبْقِى وَلَا تَذَرُ(١)

وَأَنْ تَقَلْقَلَ رُكْبَانُ الْمَطِىِّ بِكُمْ ... بِكُلِّ قَافِيَةٍ شَنْعَاءَ تَشْتَهِرُ

اللغة . كان الحارث بن ورقاء الصيداوى — وهو أحد بنى أسد — قد أغار على بنى عبد الله ابن غطفان ، وهم أخوال زهير وفيهم كان يقيم ، فغنم الحارث ، وكان مما غنمه إبل زهير وراعيه يسار ، فقال زهير قصيدته التى أولها :

بَانَ الْخَلِيطُ وَلَمْ يَأْوُوا لِمَنْ تَرَكُوا ... وَزَوَّدُوكَ اشْتِيَاقًا أَيَّةً سَلَكُوا

فلما أتت هذه القصيدة الكافية الحارث لم يلتفت إليها ، فقال زهير :

---

(١) الرواية فى حاشية الأمير على المغنى لابن هشام :

أولى لكم ثم أولى أن تصيبكم ... منى فواقر لا تبقى ولا تذر

قال والفواقر المصيبات ، وفسر البوادر بأنها مايسبق أمام الغضب ، والحرب مؤنثة لكن يصغر بلا تاء — أى يقال — حريب (مبحث لكن) .

... ...

تَعَلَّمْ أَنَّ شَرَّ النَّاسِ حَيٌّ ... يُنَادَى فِي شِعَارِهِمُ يَسَارُ
وَلَوْلَا عَشْبُهُ لَرَدَدْتُمُوهُ ... وَشَرُّ مَنِيحَةٍ أَيْرٌ مُعَارُ
إِذَا جَمَحَتْ نِسَاؤُكُمُ إِلَيْهِ ... أَشَظَّ كَأَنَّهُ مَسَدٌ مُغَارُ

فلما سمع الحارث هذه الكلمة قالوا للحارث اقتل يساراً ، فأبى عليهم ، وكساه ، ورده ، فقال زهير الكلمة التى منها بيت الشاهد يمدح الحارث ويذم بنى أسد ، ولم يعرف الأصمعى هذه الكلمة وعرفها أبو عبيدة .

« بنى نوفل » هم جماعة من بنى أسد ، وهم قوم الحارث بن ورقاء « فقد بلغت منى الحفيظة» وقع فى رواية ، الأعلم الشنتمرى « فقد بلغوا منى الحفيظة » والحفيظة الغضب ، تقول « أحفظت فلانا » تريد أغضبته ، يقول زهير : أغضبونى بهذا الكلام الذى بلغنى عنهم ، وهو أمرهم الحارث بأن يقتل يساراً « القائلين يساراً لا تناظره » لا تناظره : أى لا تؤخره ، وهذا نهى أريد به النهى ، والرواية فيه بالرفع على ما ذكرناه ، ولو أنه فتح على إرادة نون التوكيد الخفيفة لجاز ، وقوله « غشا » مصدر منصوب بفعل محذوف ، والغرض منه تأكيد معنى « لا تناظره » وسيدهم : هو الحارث بن ورقاء « إن ابن ورقاء لا تخشى غوائله » الغوائل : الخبائث ، وعن أبى محمد : غوائله ماغاله من شر ، من نميمة أو فساد يدخل عليه ، وروى فى المغنى فى مبحث لكن « لا تخشى بوادره[1] » وتبعه الشارح ههنا . يقول : إن ابن ورقاء ليس ممن يقتل غيلة ويغدر ، ولكنه ممن يجاهد بالحرب وتتوقع فيها وقائعه « لولا ابن ورقاء والمجد التليد له ــ البيت » المجد التليد : ما ورثه عن آبائه ، ويقابله الطريف وهو ما أحدثه من المجد ولم يكن موروثاً ، يقول : كان الشرف فى غير بنى نوفل لولا ابن ورقاء والمجد فى غيرهم لولا مآثره ــ البيت » المآثر : جمع مأثرة ، وهى ماينقل ويتحدث به من الأفعال الكريمة ، وصبره نفسه : يريد حبسه إياها على شدة الحرب ومكروهها ، وتستعر : تشتد وتتقد ، والمسعر ــ بزنة المنبر ــ العود الذى تحرك به النار لتشتعل ، يقول : لولا ابن ورقاء يفعل الأفعال الكريمة التى يتناقل الناس أخبارها ويحدث بعضهم بعضاً بها ما كان لبنى الصيداء فخر يفاخرون به من ساماهم ، ولولا بأسه وصبره فى الحروب مانهيهم أحد « أولى لكم ثم أولى أن يصيبكم ــ البيت » أولى لكم : كلمة تهدد ووعيد ، ومعناه وليكم الشر ، ووقع فى رواية الأعلم « أولى لهم » والنواقر ــ بالنون فى رواية ثعلب ، وأراد بها الكلمات التى يصاب فيها المعنى ، وأصل هذا اللفظ قولهم « نقر فلان » من باب ضرب ــ إذا أصاب الغرض الذى هدف إليه ، وقالوا « سهم ناقر » إذا أرادوا أنه أصاب الهدف ، وقال الراجز :

(١) البوادر جمع بادرة : وهى هنا الحدة والغضب ، والبادرة : الخطأ ، وبوادر الخيل : أوائلها .

أو تلت واواً، نحو «وَلَـٰكِنْ رَسُولَ اللهِ» : أي ولكن كان رسولَ الله[١]، وليس المنصوب معطوفاً بالواو ؛ لأن متعاطفى الواو المفردين لا يختلفان بالإيجاب والسلب .

---

(١) مذهب المصنف أن لكن حرف استدراك لا عاطفة والواو هى العاطفة للجملة التى حذف بعضها على الجملة التى قبلها ، وقد يستشكل العطف بأن كون لكن حرف ابتداء يقتضى استئناف الجملة بعدها لا عطفها بالواو . ويجاب بأن المراد من كونها حرف ابتداء أنها غير عاطفة للجملة فلا ينافى العطف بغيرها . وخلاصة ماقالوه فى لكن هذه ساكنة النون أنها ضربان (الأولى) مخففة من الثقيلة وهى حرف ابتداء لا يعمل خلافاً للأخفش ويونس لدخولها بعد التخفيف على الجملتين (الثانية) خفيفة بأصل الوضع فإن وليها كلام فهى حرف ابتداء لمجرد إفادة الاستدراك ، وليست عاطفة، ويجوز أن تستعمل بالواو نحو «ولكن كانوا هم الظالمين» وبدونها نحو قول زهير « إن ابن ورقاء» البيت وزعم ابن أبى الربيع أنها حين اقترانها بالواو تكون عاطفة جملة على جملة . وأنه ظاهر قول سيبويه وإن وليها مفرد فهى عاطفة بشرطين (أحدهما) أن يتقدمها نفى أو نهى ، نحو « ما قام زيد لكن عمرو » و « لا يقم زيد لكن عمرو » فإن قلت « قام زيد » ثم جئت بلكن جعلتها حرف ابتداء فجئت بالجملة فقلت « لكن عمرو لم يقم » وأجاز الكوفيون « لكن عمرو » على العطف وليس بمسموع .

« الشرط الثانى » أن لا تقترن الواو قاله الفارسى وأكثر النحويين ، وقال قوم لا تستعمل مع المفرد إلا بالواو . واختلف فى نحو « ما قام زيد لكن عمرو » على أربعة أقوال « أحدها » ليونس ، أن لكن غير عاطفة والواو عاطفة مفرداً على مفرد « الثانى » لابن مالك ، أن لكن غير عاطفة والواو عاطفة لجملة حذف بعضها على جملة صرح بجميعها ، قال فالتقدير فى نحو « ما قام زيد ولكن عمرو » ولكن قام عمرو . وفى « ولكن رسول الله » ولكن كان رسول الله ، وعلة ذلك أن الواو لا تعطف مفرداً على مفرد مخالف له فى الإيجاب والسلب ، بخلاف الجملتين المتعاطفتين ، فيجوز تخالفهما فيه نحو «قام زيد ولم يقم عمرو» و«الثالث» لابن عصفور ، أن لكن عاطفة والواو زائدة لازمة « والرابع » لابن كيسان ، أن لكن عاطفة والواو زائدة غير لازمة .

وسمع « مامررت برجل صالح لكن طالح » بالخفض ، فقيل على العطف وقيل بجار مقدر أى لكن مررت بطالح ، وجاز إبقاء عمل الجار بعد حذفه لقوة الدلالة عليه بتقدم ذكره .

وقول الأشمونى لأن متعاطفى الواو الخ بخلاف الجملتين فيجوز تخالفهما فى ذلك نحو « قام زيد ولم يقم عمرو » وقد يقال محل عدم اختلاف متعاطفى الواو إيجابا وسلباً إذا لم يصحبها ما يقتضى الاختلاف كلكن .

(وَ « لَا » نِدَاءٌ أَوْ أَمْرًا أَوْ إِثْبَاتًا تَلَا) لا : مبتدأ خَبَرُهُ تَلَا ، ونداء وما بعده مفعول بتلا ، وفى تلا ضمير هو فاعله يرجع إلى لا ، والتقدير : لا تَلَا نداءً أو أمرًا أو إثباتاً .

* رَمَيْتُ بِالنَّوَاقِرِ الصُّيَّابِ(١) *

ووقع فى رواية الأعلم «بواقر» بالباء فى مكان النون ـ وهو جمع باقرة ، وهى المصيبة والداهية وأصله من « بقرت بطنه » كما أن الفاقرة ـ بالفاء ـ من «فقرت ظهره» ومهما يكن فإن مراده بالنواقر أو البواقر كلمات الهجاء التى يقذع فيها فتسمهم سمة لايطيقون الخروج منها ، وقوله «لاتبقى ولا تذر» معناه لا تبقى من أعراضهم بقية ولا تترك أديماً صحيحاً « وأن تقلقل ركبان المطى بكم ـ البيت » تقلقل : أصله تتقلقل ـ بتاءين ـ فحذف إحدى التاءين ، ومعناه تتحرك ووقع فى رواية الأعلم « وأن تعلل » وفسره بأن ركبان المطى يروون قصائد الهجاء التى يقولها فيهم ويحدون بها الإبل ، والشنعاء : التى اشتهرت بالشر .

الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب « ابن » اسم إن منصوب بها وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و «ورقاء» مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لاينصرف والمانع له من الصرف ألف التأنيث الممدودة « لا » حرف نفى مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « تخشى » فعل مضارع مبنى للمجهول مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « بوادره » بوادر : نائب فاعل تخشى ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وهو مضاف ، وضمير الغائب العائد إلى ابن ورقاء مضاف إليه مبنى على الضم فى محل جر « لكن » حرف استدراك وابتداء ، مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « وقائعه » وقائع : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى ابن ورقاء مضاف إليه « فى » حرف جر مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « الحرب » مجرور بفى ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بقوله تنتظر الآتى «تنتظر» فعل مضارع مبنى للمجهول مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى الوقائع ، والجملة من الفعل المبنى المجهول ونائب فاعله فى محل رفع خبر المبتدأ .

الشاهد فيه : قوله « لكن وقائعه تنتظر » فإن « لكن » هذه حرف ابتداء ، وذلك لأنها لما وقع بعدها جملة ، لامفرد يكون معطوفا بها على ماقبلها ، خرجت عن أن تكون حرف عطف.

---

(١) الصياب ضبط فى اللسان بضم الصاد وبتشديد الياء وتخفيفها : من صاب السهم يصيب ويصوب أصاب ، وسهم صَيُوب والجمع صيب . وضبطه مصحح الأساس الصياب بكسر الصاد وهو خلاف ما مشى عليه صاحب القاموس أيضا ، وبقية البيت :

أَعْدَاءَكُمْ فَمَا أُبَالِى ذُبَابِى . أى حدّى أو شرى .

أى للعطف بلا شرطان[1] :

(١) كلام المصنف لا يفهم منه إلا الشرط (الثانى) وذكر الشارح للأول من باب التسامح .

وشروط العطف بلا ثلاثة (الأول) أن يتقدمها إثبات « كجاء زيد لا عمرو » أو أمر « كاضرب زيدا لا عمرا » .

قال سيبويه أو نداء ، نحو « يا ابن أخى لا ابن عمى » ، وزعم ابن سعدان إن هذا ليس من كلامهم (الثانى) أن لا تقترن بعاطف ، فإذا قيل « جاءنى زيد لا بل عمرو » فالعاطف بل ولا رد لما قبلها وليست عاطفة . وإذا قلت « ما جاءنى زيد ولا عمرو » فالعاطف الواو ؛ ولا توكيد للنفى .

وفى هذا المثال مانع آخر من العطف بلا وهو تقدم النفى ؛ وقد اجتمعا فى « ولا الضالين » أى لسبق النفى بغير فى الآية السابقة .

« الثالث » أن يتعاند متعاطفاها فلا يجوز « جاءنى لا زيد » لأنه يصدق على زيد اسماً لرجل ، بخلاف « جاءنى رجل لا امرأة » ولا يمتنع العطف بها على معمول الفعل الماضى ، خلافاً للزجاجى فإنه أجاز « يقوم زيد لا عمرو » ومنع « قام زيد لا عمرو » وما منعه مسموع فمنعه مدفوع ، قال امرؤ القيس :

كأنّ دثاراً حلقت بلبونه عقاب تنوفى لا عقاب القواعل

دثار اسم راع ، وحلقت ذهبت ، واللبون نوق ذوات لبن ، وتنوفى جبل عال ، والقواعل جبال صغار .

وقال الزجاجى فى علة منع « قام زيد لا عمرو » إن العامل مقدر بعد العاطف ، وتقدير العامل بعد العاطف هنا لا يصح إذ لا يقال « لا قام عمرو » إلا على الدعاء ، والحال أن الدعاء ليس بمراد مثل « لا غفر الله لزيد » وحينئذ فى العطف بلا على معمول الماضى إلباس الخبر بالإنشاء .

وقد رد على الزجاج بأنه لو توقفت صحة العطف على صحة تقدير العامل بعد العاطف لامتنع « ليس زيد قائما ولا قاعداً » .

فالعامل وإن كان مقدرا بعد العاطف ، لكن صحة العطف لا تتوقف على صحة تقدير العامل بعد العاطف والتلفظ به بعده ألا ترى إلى قولهم « ليس زيد قائما ولا قاعداً » فإن قاعداً عطف بالواو على قائما ، ولا يصح تقدير العامل بعد العاطف بحيث يقال « وليس لا قاعدا » لأنه لا يصح مباشرة ليس للا ؛ فإنه يغتفر فى التابع إلى تقدير ، وليس المقدر كالثابت من كل وجه .

أحدهما : إفرادمعطوفها[1]، والثانى أن تسبق بأمر أو إثبات اتفاقاً ، نحو «اضْرِبْ زَيْدًا لا عَمْرًا» وجاءنى زَيْدٌ لَا عَمْرٌو» ، أو بنداء ، خلافاً لابن سَعْدان ، نحو « يَا ابْنَ أَخِى لَا ابْنَ عَمِّى» ، قال السهيلى : وأن لايصدق أَحَدُ متعاطفيها على الآخر[2] ، فلايجوز «جاءنى زَيْدٌ لا رَجُلٌ » وعكسه ، ويجوز «جَاءَنِي رَجُلٌ لَا امْرَأَة » وقال الزجاجى: وأن لا يكون المعطوفُ عليه معمولَ فعلٍ ماض ، فلا يجوز « جَاءَنِى زَيْدٌ لَا عَمْرٌو[3] » وَيَرُدُّهُ قولُه :

وقد زاد بعضهم شرطاً رابعا للعطف بلا ، وهو أن يكون متعاطفاها مفردين ، فلا تعطف الجمل ، والحق أنها تعطف الجمل التى لها محل من الإعراب نحو « زيد يقوم لايقعد » وأما «يقوم زيد لايقعد » فلا يجوز لأنهما لامحل لهما من الإعراب ، وبين ماله محل وما ليس له محل فرق .

واعلم أن لا لنفى الحكم عن مفرد بعد إيجابه المتبوع ، فلا يجيء إلا بعد خبر موجب أو أمر ولا يجيء بعد الاستفهام والتمنى والعرض والتحضيض ونحو ذلك ، ولا بعد النهى ، بل بعد الخبر المحض المثبت والأمر ، نحو « ضربت زيداً لا عمراً » و « اضرب زيداً لا عمراً » .

ولا تعطف بها الجملة الاسمية ولا الماضى على الماضى ، فلا يقال « قام زيد لا قعد » لأنه جملة ولفظة لاموضوعة لعطف المفردات ، وقد تعطف مضارعا على مضارع ، وهو قليل ، نحو « أقوم لا أقعد » والمجوِّز مضارعته الاسم ، فكأنك قلت أنا قائم لا قاعد .

(١) أى إفراده ولو تأويلا فيجوز « قلت زيد قائم لا زيد قاعد » قال فى همع الهوامع للسيوطى ولا يعطف بها جملة لامحل لها فى الأصح كما سيجيء بعد .

(٢) هذا ظاهر فيما إذا كان المتناول والأعم الثانى لا الأول . ولك أن تقول جواز « جاءنى رجل لازيد» إذا جعلت لا بمعنى غير صفة لرجل لا إذا كانت عاطفة كما هو فرض الكلام ، وقد علل الفارضى وغيره عدم جواز « جاءنى زيد لا رجل » وعكسه ، بأن الرجل يصدق بزيد فيلزم التناقض ، لا يقال المراد بالرجل غير زيد بقرينة العطف المقتضى للمغايرة فلا تناقض ، لأنا نقول المغايرة التى يقتضيها العطف صادقة بالمغايرة الجزئية ، كالمغايرة التى بين العام والخاص والمطلق والمقيد . فالتناقض غير منتف بحسب مدلول اللفظ ، وكالمثالين المذكورين فى الامتناع « قام زيد لا الناس » و « قام الناس لا زيد » قال التقى السبكى يخطر لى جواز « قام الناس لا زيد » إن أريد إخراج زيد من الناس على وجه الاستثناء لكن لم أر أحداً من النحاة عد لا من حروف الاستثناء .

(٣) علل هذا بأن العامل يقدَّر بعد العاطف ، ولا يصح أن يقال « لا جاء عمرو » إلا على الدعاء ، ورد بأنه لو توقف صحة العطف على تقدير العامل بعد العاطف لامتنع « ليس زيد قائما ولا قاعداً » أى لمنع « لا » من تقدير ليس بعد الواو .

٨٤٤ — كأَنَّ دِثَاراً حلَّقَتْ بِلَبُونِهِ عُقَابُ تَنُوفَى لاَ عُقَابُ الْقَوَاعِلِ

٨٤٤ — هذا بيت من الطويل ، وهو من قصيدة لامرئ القيس بن حجر الكندى . وكان سبب هذه القصيدة أن امرأ القيس نزل على خالد بن سدوس بن أصمع النبهانى ، فأغار عليه باعث ابن حويص الجديلى الطائى فى رجال معه ، فذهبوا بإبله ، فلما علم ذلك امرؤ القيس أخبر جاره خالداً ، فقال له خالد : أعطنى رواحلك ألحق بهـا القوم فأرد إبلك ، فأعطاه رواحله ، فركبها خالداً . فلما أدركهم قال : يابنى جديلة ، أغرتم على جارى ، فردوا إليه إبله ، فقالوا : ما هو لك بجار ، فقال : بلى والله ماهذه الإبل التى معكم إلا كالرواحل التى تحتى ، فقالوا : أكذلك ؟ ثم رجعوا إليه فأنزلوه عنها وذهبوا بها أيضاً . فلما عاد خالد إلى امرئ القيس بهذه الحال تحول عنه إلى جارية ابن مر الثعلى فأجاره وأكرمه ، فقال يمدحه وبنى ثعل :

دَعْ عَنْكَ نَهْباً صِيحَ فِى حُجُرَاتِهِ وَلٰكِنْ حَدِيثاً مَا حَدِيثُ الرَّوَاحِلِ
كَأَنَّ دِثَاراً حَلَّقَتْ بِلَبُونِهِ عُقَابُ تَنُوفَى ... البيت ، و بعده :
تَلَعَّبَ بَاعِثٌ بِذِمَّةِ خَالِدٍ وَأَوْدَى عِصَامٌ فِى الْخُطُوبِ الْأَوَائِلِ
أَبَتْ أَجَأٌ أَنْ تُسْلِمَ الْعَامَ جَارَهَا فَمَنْ شَاءَ فَلْيَنْهَضْ لَهَا مِنْ مُقَاتِلِ
تَبِيتُ لَبُونِى بِالْقُرَيَّةِ أُمَّنًا وَأَسْرِحُهَا غِبًّا بِأَكْنَافِ حَائِلِ
بَنُو ثُعَلٍ جِيرَانُهَا وَحُمَاتُهَا وَتُمْنَعُ مِنْ رُمَاةِ سَعْدٍ وَنَابِلِ
تلاعب أولادَ الْوُعُولِ رِبَاعُهَا دُوَيْنَ السَّمَاءِ فِى رُءُوسِ الْمَجَادِلِ
مُكَلَّلَةً حَمْرَاءَ ذَاتَ أَسِرَّةٍ لَهَا حُبُكٌ كَأَنَّهَا مِنْ حَبَائِلِ
وَأَعْجَبَنِى مَشْىُ الْحُزُقَّةِ خَالِدٍ كَمَشْىِ أَتَانٍ حُلِّئَتْ فِى الْمَنَاهِلِ (١)

اللغة : « دع عنك نهباً صيح فى حجراته ــ البيت » النهب : السلب ، وانتهاز الفرص لاختطاف شىء ما ، وحجراته : نواحيه ، والرواحل : النوق ، يريد التى ذهب بها باعث وبنو جديلة . يقول : اترك الحديث عن إبلى التى سطا عليها هؤلاء اللصوص وأخلوا منها أعطانها ، ولكن هات حدثنى عن رواحلى التى ركبتها لتعيد إبلى المسروقة ، كيف مكنتهم من أخذها ؟ إنك لسيئ الجوار ضعيف الحماية للذمار « كأن دثاراً حلقت بلبونه ــ البيت » دثار : هو راعى إبل امرئ القيس كما علمت من قصة الأبيات ، وحلقت : نزلت فوقها وسقطت عليها من الجو ، واللبون ــ بفتح اللام

(١) رواية اللسان حلئت بالمناهل وكان (أبو رجاء) ضبط البيت هكذا « مَشْىُ الحزقةِ خالدٌ » والتصويب عن اللسان ، كما كان (أبو رجاء) قد ضبط « وأَسرحها » بفتح الهمزة والراء ، والصواب العكس وجعل أولاد الوعول برفع الدال والرباع بنصب العين وهو خطأ .

... ...

النوق التي كان يرعاها ويحتلبها ، وعقاب تنوفى : هى العقاب الساقطة من ثنية مشرفة صاعدة فى الهواء لارتفاعها ، القواعل : الجبال الصغيرة ، ويروى « عقاب ملاع » وهى السريعة الخاطفة « تلعب باعث بذمة خالد ــ البيت » تلعب به : أكثر من اللعب به وسخر منه ، وباعث : هو ابن حويص الذى أغار برجاله على الإبل وذهب بها ، بذمة خالد : بعهده ، ويروى فى مكانه « بجيران خالد » وقوله « أودى » أى هلك ، وعصام : راع من رعاة امرىء القيس قتل عند الغارة على الإبل ، ويروى « وأودى دثار » وقوله « وأعجبنى مشى الحزقة خالد ــ البيت » الحزقة : القصير البطين الضيق الباع ، والأتان : أنثى الحمار ، وحلئت ــ بالبناء للمجهول ــ منعت وطردت ، والمناهل جمع منهل ، وهو مكان ورود الماء . يقول كلما حاولت هذه الأتان أن ترد الماء طردت ومنعت من وروده ، شبه مشية خالد بمشية هذه الأتان تحقيراً لشأنه وسخرية به «أبت أجأ أن تسلم العام جارها البيت » أجأ : أحد جبلين لطيء ، واسم الآخر سلمى ، وأراد أهل أجأ وسكانه ، وقوله « فمن شاء الخ » يريد من أراد أن يعرف كيف تكون الهزيمة والفضيحة فلينهض لقتالها « تبيت لبونى بالقرية أمناً ــ البيت » اللبون : النوق المعدة للحلب ، والقرية : منزل من منازل جبل أجأ ، وأسرحها : أرسلها فى المرعى نهاراً ، والغب ــ بكسر الغين ــ أراد وقتاً بعد وقت ، والأكناف : جمع كنف ، وهو الناحية ، وحائل : جبل بعينه . يقول : إن إبله فى جوار هؤلاء الطائيين آمنة فى كل حال : فى مبيتها ليلا ، وفى وقت خروجها المرعى ، وفى وقت وجودها فيه « بنو ثعل جيرانها وحماتها ــ البيت » بنو ثعل : قوم من طيء مشهورون بالحذق فى الرماية ، وسعد ونابن رجلان من نبهان «تلاعب أولاد الوعول رباعها ــ البيت» الوعول : جمع وعل ، وهو تيس الجبل ، والرباع : الفصلان : أى الصغار من الإبل ، والمجادل : أراد بها الجبال « مكللة حمراء ذات أسرة البيت » يريد أن رؤوس الجبال قد كللتها السحب ، ذات أسرة : أى لها خطوط ، وحبك ــ بضم الحاء والبــــاء جميعاً ــ أى طرائق ، والحبائل : برود ملونة ، ويروى « كأنها من وصائل » .

الإعراب : « كأن » حرف تشبيه ونصب مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب « دثاراً » اسم كأن منصوب بالفتحة الظاهرة « حلقت » حلق : فعل ماض مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، والتاء حرف دال على تأنيث المسند إليه مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « بلبونه » الباء حرف جر مبنى على الكسر لامحل له من الإعراب ، ولبون : مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بحلق ، ولبون مضاف وضمير الغائب العائد إلى دثار مضاف إليه مبنى على الكسر فى محل جر « عقاب » فاعل حلق مرفوع بالضمة الظاهرة ،

... ...

وهو مضاف و « تنوفى » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر «لا» حرف عطف مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « عقاب » معطوف على عقاب الأول والمعطوف على المرفوع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وعقاب مضاف و «القواعل» مضاف إليه ، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله «عقاب تنوفى لاعقاب القواعل» فإن «لا» فى هذه العبارة : حرف عطف والمعطوف بها معطوف على اسم معمول لفعل ماض ، ألا ترى أن المعطوف عليه هو قوله « عقاب تنوفى » وهو فاعل لفعل ماض هو قوله « حلقت » فهذا رد على الزجاجى صاحب الجمل الذى اشترط فى العطف بلا ألا يكون المعطوف عليه معمولا لفعل ماض ؛ وإليك عبارة شارح الجمل ، قال : «من النحويين من يمنع العطف بلا على معمول الفعل الماضى ، وإليه ذهب أبوالقاسم الزجاجى فى معانى الحروف ، واستدل على ذلك بأن لاحرف لاينفى به الماضى ، فإذا عطف به بعد الماضى كان نافياً له فى المعنى ؛ فمن أجل ذلك لم نجز العطف به بعد الماضى ، وبيان ذلك أنك لوقلت : قام زيد لاعمرو ، فكأنك قلت : لاقام زيد ولاعمرو ، وهذا الأخير لايجوز ، فكذلك ما كان بمعناه يلزم ألا يجوز ، والذى يدلك على فساد ما ذهب إليه الزجاجى أن لا قد ينفى به الماضى ، نحو قوله تعالى : (فلا صدق ولاصلى) فإذا جاز أن ينفى به الماضى فى اللفظ فأحرى أن يجوز نفى الماضى به فى المعنى ؛ ومما ورد نصاً فى الرد عليه ، قول امرىء القيس :

* كأن دثاراً حلقت بلبونه ... البيت * فعطف به بعد حلقت وهو ماض . اهـ كلام شارح الجمل ؛ وتلخيصه أنه ردّ على ما ذهب إليه الزجاجى بوجهين : الأول : أنا لانسلم أن «لا» لاينفى به الماضى بتة ، بل قد ينفى به الماضى كما فى الآية الكريمة ، والثانى : أنا إن سلمنا أن لاحرف لاينفى به الماضى فى اللفظ فلا نسلم أنه لاينفى به الماضى فى المعنى . والثالث : أنه قد ورد العطف بها بعد الفعل الماضى فى بيت امرىء القيس ، وهو نص فى موضع الخلاف . قال أبو رجاء غفر الله تعالى له : والذى يخطر لى أن تعليل الزجاجى غير مستقيم ، ألا ترى أنه جعل «قام زيد لاعمرو» فى معنى قولنا «لاقام زيد ولا عمرو» ثم بنى على ذلك منع هذه العبارة بناء على ما ادعاه من أنه لاينفى الماضى بلا ، مع أن صدر الكلام الأول إيجاب لانفى ، والغرض من الكلام الأول هو إثبات القيام لزيد ونفيه عن عمرو ، بل أنت لو دققت النظر لرأيت فى هذا التعليل ماينافض إجماع النحاة الذين يشترطون للعطف بلا أن يكون ماقبلها إثباتاً أو أمراً ، فإخراج صدر الكلام عن الإثبات هو بمثابة من أراد أن يبنى جداراً فهدم الأساس الذى يبنى عليه ، فتأمل فى ذلك والله يوفقك

﴿ تنبيهات ﴾ :

الأول : فى

معنى الأمر الدعاء والتحضيض[1] :

الثانى : أجاز الفراء العطفَ بها على اسم لَعَلَّ كما يُعْطَف بها على اسم إنَّ ، نحو « لَعَلَّ زَيْدًا لَا عَمْرًا قَائِمٌ » .

الثالث : فائدة العطف بها قَصْرُ الحكم على ما قبلها : إما قصر إفراد ،[2] كقولك « زَيْدٌ كَاتِبٌ لَا شَاعِرٌ » ردًّا على من يعتقد أنه كاتب وشاعر ، وإما قَصْر قَلْبٍ ، كقولك « زَيْدٌ عَالِمٌ لَا جَاهِلٌ »[3] ردًّا على من يعتقد أنه جاهل .

الرابع : أنه قد يُحْذف المعطوفُ عليه بلا ، نحو « أَعْطَيْتُكَ لَا لِتَظْلِم » أى : لتعدلَ لا لتظلم .

* * *

(١) قال أبو حيان : مثال الدعاء « رحم الله أبا بكر لا أبا جهل » ومثال التحضيض « هلاّ ضربت زيداً لا عمرا » وخالفه الرضى فقال : لا تجىء لا بعد الاستفهام والعرض والتمنى والتحضيض ونحو ذلك ، ولا بعد النهى ولا يعطف بها الاسمية ولا الماضى ، فلا يقال « قام زيد لا قعد » لأنها موضوعة لعطف المفردات وإنما جاز على قلة عطفها المضارع لمضارعته الاسم ، ولا يجوز تكريرها كسائر حروف العطف فلا يقال « قام زيد لا عمرو لا بكر » كما تقول « قام زيد وعمرو وبكر » بل لو قصدت ذلك أدخلت الواو فى المكرّر فقلت « ولا بكر ولا خالد » فتخرج لا عن العطف ، وتتمحض لتأكيد النفى لدخول العاطف عليه ، وإلا كانت الواو وكانت هى العاطفة ولا تأكيد . لكن الرضى قال فى الكلام على بل قيل لا تجىء بل بعد التحضيض والتمنى والترجى والعرض . والأولى أن يجوز استعمالها بعد ما يفيد معنى الأمر والنهى كالتحضيض والعرض . والظاهر أن العرض كالتحضيض عند أبى حيان . قال الشيخ الصبان : والقلب إلى جواز مجىء لا بعد الاستفهام أميل نحو « أقام زيد لا عمرو » .

(٢) لم يذكر الشارح قصد التعيين مع أنها تكون له نحو « زيد كاتب لا شاعر » المتردد فى أى الوصفين ثابت لزيد مع علمه بثبوت أحدهما لا على التعيين .

(٣) إنما مثل لقصر الإفراد ولقصر القلب بالمثالين المذكورين إشارة إلى ما قاله العلماء من اشتراط إمكان اجتماع الوصفين فى قصر الإفراد دون قصر القلب .

(وَبَلْ كَلٰكِنْ)(١) فى تقرير حكم ماقبلها وجعل ضده لما بعدها(٢) (بَعْدَ مَصْحُوبَيْهَا)

(١) اعترض على المصنف بأن قوله (بل كلكن) إحالة على مجهول فإنه لم يذكر أولا معنى لكن . وأجيب بأن وجه الشبه الذى ذكره الشارح مشهور فى لكن فالإحالة على أمر مشهور معلوم للنحاة . قال الرضى : هذا الإطلاق من ابن مالك يعطى فى نحو قولك « ماجاءنى زيد بل عمرو» أن عدم مجىء زيد متحقق بعد مجىء بل أيضاً كما كان كذلك فى « ماجاءنى زيد لكن عمرو » بالاتفاق . وبه قال المصنف ، لأنه قال فى « ماجاءنى زيد بل عمرو » يحتمل إثبات المجىء لعمرو مع تحقق نفيه عن زيد ، قال الرضى والظاهر ماذكرناه أوّلا .

أما حكم مابعد بل الآتية بعد النفى أو النهى ، فعند الجمهور أنه مثبت ، فعمرو جاءك فى قولك « ماجاءنى زيد بل عمرو » فكأنك قلت « بل جاءنى عمرو » قبل إبطال النفى والاسم المنسوب إليه المجىء .

قالوا والدليل على أن الثانى مثبت حكمهم بامتناع النصب فى « مازيد قائم بل قاعد » ووجوب الرفع ... وعند المبرد أن الغلط فى الاسم المعطوف عليه فقط فيبقى الفعل المنفى مسنداً إلى الثانى .

وإذا ضممت « لا » إلى « بل » بعد الإيجاب أو الأمر ، نحو « قام زيد لا بل عمرو » «اضرب زيداً لابل عمراً» فمعنى «لا» يرجع إلى ذلك الإيجاب والأمر المتقدم لا إلى مابعد «بل» .

ففى قولك « لا بل عمرا » نفيت بلا القيام عن زيد وأثبته لعمرو ببل ، ولو لم تجىء بلا لكان قيام زيد كما ذكرنا فى حكم المسكوت عنه يحتمل أن يثبت وأن لايثبت ، وكذا فى الأمر نحو « اضرب زيداً لابل عمرا » أى « لاتضرب زيدا بل اضرب عمرا » ولولا « لا» المذكورة لاحتمل أن يكون أمرا بضرب زيد ، وأن لا يكون مع الأمر بضرب عمرو .

وكذا لا الداخلة على بل بعد النهى والنفى راجعة إلى معنى ذلك النهى والنفى مؤكدة لمعناهما وما بعد لابل الآتية بعد النهى والنفى باق على الخلاف المذكور بين الجمهور والمبرد .

ولا تجىء بل المفردة العاطفة للمفرد بعد الاستفهام ، لأنها لتدارك الغلط الحاصل عن الجزم بحصول مضمون الكلام وطلب تحصيله ، ولا جزم فى الاستفهام لابحصول شىء ولا بتحصيله حتى يقع غلط فيتدارك ، وكذا قيل إنها لاتجىء بعد التحضيض والتمنى والترجى والعرض ، والأولى أن يجوز استعمالها بعد مايستفاد منه معنى الأمر والنهى كالتحضيض والعرض .

وأما بل التى تليها الجمل ففائدتها الانتقال من جملة إلى أخرى أهم من الأولى ، وقد تجىء للغلط ، والأولى تجىء بعد الاستفهام أيضاً ، كقوله تعالى « أَتَأْتُونَ الذُّكْرَانَ مِنَ الْعَالَمِينَ » إلى قوله : «بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ» والتى لتدارك الغلط ، نحو « ضربت زيدا بل أكرمته » و « خرج زيد بل دخل خالد» وقد تشترك الجملتان فى جزء وقد لاتشتركان (ج ٢ ص ٣٧٩ الرضى على الكافية) .

(٢) المراد بالتقرير تثبيته فى ذهن السامع ، ومحصل بل أنها مع النفى والنهى تفيد أمرين :

ى : مصحوبىْ لـكن ، وهما النفيُ والنهى :

(كَلَمْ أَكُنْ فِى مَرْبعٍ بَلْ تَيْهَا)

الْمَرْبَعُ : منزل الربيع ، والتَّيْهاء : الأرض التى لايُهْتَدَى بها ، ونحو « لا تَضْرِبْ زَيْدًا بَلْ عَمْرًا » .

(وَانقُلْ بِهَا لِلثَان[1] حُكْمَ الْأَوَّلِ) فيصيرُ كالمسكوت عنه[2] .

تأكيدى ، وهو تقرير ما قبلها ، وتأسيسى ، وهو إثبات نقيضه لما بعدها ، ومع الخبر المثبت والأمر تفيد أمرين تأسيسيين ، هما إزالة الحكم عما قبلها بحيث يصير كالمسكوت عنه ، وجعله لما بعدها . قال الشمنى قال الرضى : وظاهر كلام الأندلسى وهو الظاهر أنها بعد النفى والنهى أيضا تصير الحكم الأول كالمسكوت عنه اه ، وفى كون هذا هو الظاهر نظر . وقد عد فى المغنى من الأمور التى شتهرت بين المعربين والصواب خلافها قولهم : بل حرف إضراب قال وصوابه حرف استدراك وإضراب ، فإنها بعد النفى والنهى بمنزلة لـكن سواء بسواء .

وقال الرضى : بل إما أن يليها مفرد أو جملة ، وهى مع المفرد لتدارك الغلط ، ولا يخلو إما أن تـكون بعد نفى أو نهى أو إيجاب أو أمر ، فإن جاءت بعد إيجاب أو أمر ، نحو « قام زيد بل عمرو » فهى لجعل المتبوع فى حكم السكوت عنه ، منسوبا حكمه إلى التابع ، فيكون الإخبار عن قيام زيد غلطاً يجوز أن يكون قد قام ، وإن لم يقم أفدت ببل أن تلفظك بالاسم المعطوف عليه كان غلطا عن عمد أو عن سبق لسان .

قال الرضى : ونقل صاحب المغنى ــ وهو غير ابن هشام ، لأن هذا متأخر عن مؤلف الكافية ــ عن الـكوفيين أنهم لايجوزون العطف ببل بعد الإيجاب ، والظاهر أنه وهم من الناقل ، فإنهم يجوزون عطف المفرد بلـكن بعد الموجب حملا على بل ، كما نقل عنهم ابن الأنبارى والأندلسى ، فكيف يمنعون هذا .

وإذا عطفت ببل مفرداً بعد النفى أو النهى ، فالظاهر أنهما للإضراب أيضاً ، ومعنى الإضراب جعل الحكم الأول موجباً كان أو غير موجب كالمسكوت عنه بالنسبة إلى المعطوف عليه ، فنى قولك « ماجاءنى زيد بل عمرو » أفادت بل أن الحكم على زيد بعدم المجىء كالمسكوت عنه ، يحتمل أن يصح هذا الحـكم فيكون غير جاء ، ويحتمل أن لايصح فيكون قد جاءك كما كان الحـكم على زيد بالمجىء فى « جاءنى زيد بل عمرو » احتمل أن يكون صحيحاً وأن لا يكون .

(١) للثان أصله للثانى وقد حذفت الياء لضرورة النظم .

(٢) المسكوت عنه إما أصالة أو لعارض الإضراب ، فلذلك صح الإتيان بالكاف ومعنى كون زيد فى قولك « قام زيد بل عمرو » كالمسكوت عنه صيرورته كأنه لم يثبت له قيام ولم ينف عنه .

(فِى الْخَبَرِ الْمُثْبَتِ وَالْأَمْرِ الْجَلِى)(١)

« كقام زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌو » ، و« لِيَقُمْ زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌو » .

وأجاز المبرد وعبدُالوارث ذلك مع النفى والنهى ، فتكون ناقلة لمعناها إلى ما بعدها ، وعلى ذلك فيصح « ما زَيْدٌ قَائِمًا بَلْ قَاعِدًا » و « بَلْ قَاعِدٌ » ويختلف المعنى(٢) .

قال الناظم : وما جوَّزه مخالف لاستعمال العرب .

ومَنَعَ الكوفيون أن يُعْطَفَ بها بعد غير النفى وشبهه ، ومَنْعُهم ذلك مع سعة روايتهم دليلٌ على قلته(٣) .

ولا بد لكونها عاطفة من إفراد معطوفها كما رأيت ، فإن تَلَاها جملةٌ كانت حرفَ ابتداء لا عاطفة ، على الصحيح ، وتفيد حينئذ إضرابًا(٤) عما قبلها : إما على جهة الإبطال ، نحو « وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَٰنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ » أى : بل هم عباد(٥) ، ونحو « أَمْ يَقُولُونَ

---

(١) الجلى : الظاهر الواضح ، واحترز به عن العرض والتحضيض كما نص عليه فى الغزى . وقد نقل خلاف هذا القول عن الرضى .

(٢) أورد عليهما (أى على المبرد وعبدالوارث) أنه يلزم من قولهما أن لاتعمل ما فى قائماً شيئا ، لأن شرط عملها بقاء النفى فى المعمول وقد انتقل عنه . وأجيب بأن انتقاضه بعد مضى العمل لايضر قياساً على النصب بعد فاء السببية أو واو المعية المسبوقين بنفى منتقض بعدها نحو :

وَمَا أُصَاحِبُ مِنْ قَوْمٍ فَاذْكُرَهُمْ إِلاَّ يَزِيدُهُمُ حُبًّا إِلَىَّ هُمُ

والرفع فى بل قاعد على أن قاعد خبر مبتدأ محذوف أى بل هو قاعد والنصب على معنى « بل ما هو قاعداً » . واختلاف المعنى لأن النصب يقتضى انتفاء القعود والرفع يقتضى ثبوته .

(٣) يفهم من قوله ومنع الكوفيون أن قول الناظم يوهم جواز كثرة العطف ببل « فى الخبر المثبت والأمر الجلى » لأنه ذكره مع العطف بها بعد النفى والنهى من غير تفصيل . وأما شبه النفى فهو النهى .

(٤) حينئذ أى حين تتلوها جملة ، وكلام الشارح يفيد أنها فى حال عطفها على المفرد ليست للإضراب مع أنها للإضراب ، وفى المغنى لابن هشام أنها للإضراب فى الأمر والإيجاب .

(٥) قيل فى نحو ذلك إنه للإضراب الإبطالى بناء على أن المضرب عنه القول بالمم ، أما إذا كان المضرب عنه القول ، فالإضراب الانتقالى ، إذ الإخبار بصدور ذلك منهم ثابت لايتطرق إليه الإبطال بحال .

به جِنَّةٌ بَلْ جَاءَهُمْ بِالْحَقِّ » وإما على جهة الانتقال من غرض إلى آخر ، نحو « قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى ، بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا » « ولدينا كتابٌ ينطقُ بالحقِّ وهمْ لايُظلمونَ بلْ قلوبهمْ في غمرةٍ منْ هذا » وادّعى الناظم في شرح الكافية أنها لا تكون في القرآن إلا على هذا الوجه والصواب ماتقدم[١] .

﴿تنبيهان﴾ : الأول : لايعطف ببل بعد الاستفهام ، فلا يقال : أضربت زيدًا بل عمرًا ، ولا نحوه[٢] .

الثاني : تزاد قبلها لا لتوكيد الإضراب عن جعل الحكم للأول بعد الإيجاب[٣] كقوله :

---

(١) أجيب عن الناظم بحمل كلامه على أن بل لا تكون في القرآن بيقين إلا على وجه الانتقال ، والآيتان الأوليان ليست بل فيهما للإضراب الإبطالي بيقين لاحتمال أنها للإضراب عن القول فتكون انتقالية .

(٢) هذا التنبيه الأول مستفاد من قول الناظم : في الخبر المثبت والأمر الجلي . وحكم لكن في هذا مثل حكم بل ولا . وقوله نحوه أي نحو هذا التركيب ، مثاله « وهل ضربت زيداً بل عمراً »

(٣) المراد بزيادتها كونها ليست للعطف ولا لنفي ما بعدها ، كما قاله الشمني وذلك لاينافي أنها نافية للإيجاب قبلها . واعلم أن لا بعد الإيجاب تكون لنفي الإيجاب الذي قبلها وصيرورته نصاً في النفي بعد صيرورته بحرف الإضراب ولولاها لكان كالمسكوت عنه يحتمل النفي وغيره ، وعليه فقول الشارح لتوكيد الإضراب غير ظاهر إذ ليس ما أفادته معنى تأكيدياً بل ذلك معنى تأسيسي ، أفاد ذلك الدماميني ، وقوله عن جعل الحكم متعلق بالإضراب ، وبعد الإيجاب متعلق بتزاد ، ومثله قوله فيما سيجيء « بعد النفي » ومقتضى جعله بل في قوله « بل الشمس » للاضراب الذي قدم أنه مفاد بل الداخلة على جملة أنها في قوله بل الشمس داخلة على جملة أي بل هو الشمس : وليس بلازم كما يفهم ذلك من شرح الفارضي والمغني . ولك منع الاقتضاء بحمل قوله فيما مضى ، وتفيد حينئذ إضراباً . على معنى أنها إذا تلاها جملة لا تكون إلا للاضراب ، بخلاف ما إذا تلاها مفرد فإنها للاضراب في الأمر والإيجاب ، دون النفي أو النهي .

٨٤٥ — وَجْهُكَ الْبَدْرُ، لاَ بَلِ الشَّمْسُ، لَوْ لَمْ ... يُقْضَ لِلشَّمْسِ كَسْفَةٌ أَوْ أُفُولُ

٨٤٥ — هذا بيت من الخفيف ، ولم أعثر له على نسبته إلى قائل معين[1] ولا وقفت له على سوابق أو لواحق .

اللغة : « البدر » هو القمر فى الليلة التى يكتمل فيها نوره ويستولى الضوء على جميع جرمه « يقض » أى يقدر ويكتب « كسفة » بفتح الكاف وسكون السين — اسم بمعنى الكسوف ، وهو زوال ضوء الشمس وذهاب نورها فيما يرى الناظر ، وذلك إنما يكون باعتراض القمر بين الشمس والأرض ، والسر فى ذلك أن جرم القمر مظلم كدر ، ومن شأن الأجسام المظلمة أن تحجب مايقع وراءها ، وإنما يأخذ القمر نوره من الشمس إذا كان فى مقابلتها ، فإذا كان تحتها وقع حائلا بينها وبين الأرض « أفول » هو الغروب ، تقول : أفلت الشمس تأفل — من باب قعد وجلس — أفولا : أى غربت ، وفى القرآن الكريم : (فلما رأى الشمس بازغة قال هذا ربى هذا أكبر فلما أفلت) .

المعنى : شبه إنسانا جميلا فقال : « إن وجهك مثل البدر فى إشراقه وتلألئه ، ثم أضرب عن ذلك استقلالا لأن يكون جماله مثل جمال البدر فقال : بل إن وجهك لأعظم من ذلك فهو كالشمس لو لم يكن للشمس عيوب ، فإن [الشمس] تنكسف[2] فيزول ضوؤها وهى تغرب ، وهذا نوع من التشبيه يسميه علماء البلاغة التشبيه المشروط ، ومن أمثلته التى يذكرونها قول الشاعر :

عَزَمَاتُهُ مِثْلُ النُّجُومِ ثَوَاقِباً ... لَوْ لَمْ يَكُنْ لِلثَّاقِبَاتِ أُفُولُ

الإعراب : « وجهك » وجه مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه مبنى على الفتح فى محل جر « البدر » خبر المبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « لا » زائدة « بل » حرف إضراب وعطف مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « الشمس » معطوف على البدر ، والمعطوف على المرفوع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « لو » حرف

---

(١) كلام (أبى رجاء) هذا يفيد أن البيت منسوب إلى شعراء كثيرين ادعوه ، والحق أن البيت لم ينسب إلى قائل أبداً معين أو غير معين .

(٢) فى البروفة التى أصلحها أبو رجاء فإن تنكسف وقد زدت كلمة الشمس بين معكفين .

ولتوكيد تقرير ماقبلها بعد النفى ، ومنع ابن درستويه زيادتها بعد النفى ، وليس بشىء ، كقوله :

امتناع لامتناع مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « لم » حرف نفى وجزم وقلب مبنى على السكون لامحل له من الإعراب «يقض» فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها «للشمس» اللام حرف جر مبنى على الكسر لامحل له من الإعراب ، والشمس : مجرور باللام وعلامة جره الكسرة الظاهرة والجار والمجرور متعلق بيقض «كسفة» نائب فاعل يقض مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة «أو» حرف عطف مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « أفول » معطوف على كسفة ، والمعطوف على المرفوع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وجواب لو محذوف لدلالة سابق الكلام عليه ، والتقدير : لو لم يكن للشمس كسفة أو أفول لكان وجهك مثلها .

الشاهد فيه : قوله « لا ، بل الشمس » حيث زيدت لاقبل بل حين قصد تأكيد معنى الإضراب ، هذا كلام الشارح ، وقد سبقه إلى ذلك صاحب المغنى ابن هشام رحمه الله ، وأنت لو تدبرت فى أن الحرف الزائد لايدل على معنى سوى التأكيد . وفى أن معنى الإضراب هو جعل الحكم الأول كالمسكوت عنه ، والحكم الثانى هو المقصود ، تبين لك أن المعنى على هذا أن تشبيه وجه المخاطب بالبدر مسكوت عنه أى غير متعرض له بنفى ولا إثبات ، وأن المقصود تشبيه وجهه بالشمس وهذا خلاف ماعليه المحققون ، ولهذا قال الدمامينى فى شرحه على المغنى : «وهو محل نظر» فقد قال الرضى : وإذا ضمت لاإلى بل بعد الإيجاب ، نحو قام زيد . لا ، بل عمرو ، ونحو اضرب زيداً ، لا ، بل عمرا ــ نفيت بلا القيام عن زيد ، وأثبته لعمرو ، ولولم تجىء بلا لكان قيام زيد فى حكم المسكوت عنه يحتمل أن يثبت وألا يثبت ، وكذا فى « اضرب زيداً ، لا بل عمراً » ، أى لاتضرب زيداً ، بل اضرب عمراً ، ولولا «لا» المذكورة لاحتمل أن يكون أمراً بضرب زيد أولا يكون ، مع الأمر بضرب عمرو . اه ، وهو كلام صريح فى أن « لا » الواقعة قبل بل ليست بزائدة ، بل هى لتأسيس معنى لايكون لولا وجودها ، فتأمل هذا الكلام واعقد عليه الخناصر ، والله تعالى المسئول أن يوفقك وأن ينفعك به ! وسيأتى فى شرح البيت الذى بعد هذا زيادة إيضاح بنقل كلام الأئمة الأعلام فى موضوع لاهذه أزائدة هى أم دالة على معنى النفى ، فارتقبه واعرف مايهدف له .

٨٤٦ — وَمَا هَجَرْتُكِ لَا بَلْ زَادَنِي شَغَفاً هَجْرٌ وَبُعْدٌ تَرَاخَى لَا إِلَى أَجَلِ

٨٤٦ — هذا بيت من البسيط ، ولم أعثر لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق .

اللغة : «ماهجرتك» يريد ماقطع ودادها ولا جذ حبل مودتها ، وأصله الهجر وهو مقاطعة الحبيب حبيبه وبت تواصلهما وانفصام عرى توادهما «زادنى شغفاً» الشغف — بفتح الشين والغين جميعاً — المحبة الزائدة ، وأصل ذلك قولهم « شغف فلانا حب فلانة » إذا وصل إلى شغاف قلبه ، وشغاف القلب — بكسر الشين ، بزنة الكتاب — حجابه المحيط به ، ويقال : هى جلدة رقيقة تسمى لسان القلب ، وفى القرآن الكريم : (وقال نسوة فى المدينة امرأة العزيز تراود فتاها عن نفسه ، قد شغفها حبا) وقوله « وبعد » هو ضد القرب ، وهو مصدر «بعد فلان عن فلان» إذا نأى عنه «تراخى» أى تمادى واستمر وطال زمنه « لا إلى أجل » أراد امتد إلى غير نهاية ، والأجل هو المدة المحدودة لشىء ما .

المعنى : يقول : لم تقع منى قطيعة لك ولا فصمت عرى حبنا ، ولكن زاد حبى لك وعظم ولوعى بك هذا الهجر الذى تصنعينه ، وهذا البعد الذى قد طال واستمر وتمادى من غير أن يكون له أجل محدود أعرف انتهاءه ، وأستطيع حمل نفسى على الصبر إلى أن يحين حينه .

الإعراب : « ما » نافية « هجرتك » هجر : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله مبنى على الضم فى محل رفع ، وكاف المخاطبة مفعوله مبنى على الكسر فى محل نصب « لا » حرف دال على توكيد الإضراب مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « بل » حرف دال على الإضراب مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « زادنى » زاد : فعل ماض مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب والنون حرف مجتلب لوقاية الفعل من الكسر مبنى على الكسر لامحل له من الإعراب ، وياء المتكلم ضمير مفعول به لزاد مبنى على السكون فى محل نصب « شغفاً » مفعول ثان لزاد منصوب بالفتحة الظاهرة «هجر» فاعل زاد مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة «وبعد» الواو حرف عطف مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، بعد : معطوف على هجر ، والمعطوف على المرفوع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة «تراخى» فعل ماض مبنى على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى بعد ، والجملة من الفعل وفاعله المستتر فيه ، فى محل رفع صفة لبعد «لا» حرف نفى مبنى على السكون لامحل له من الإعراب «إلى» حرف جر مبنى على السكون لامحل له من الإعراب «أجل» مجرور بإلى وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بقوله تراخى .

الشاهد فيه : قوله « بل زادنى » حيث أتى بلا الزائدة قبل بل وبعد فعل منفى » وهو قوله

(وَإِنْ عَلَى ضَمِيرِ[1] رَفْعٍ مُتَّصِلْ) مستتراً كان أو بارزاً (عَطَفْتَ فَافْصِلْ بِالضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلْ[2])

«ماهجرتك» للدلالة على توكيد تقرير ماقبلها ، وفى هذا البيت رد على ابن درستويه الذى منع زيادة « لا » بعد النفى للدلالة على ماذكرنا . هذا بيان كلام الشارح المحقق ، وعبارته هى عبارة ابن هشام الأنصارى فى حرف بل من مغنى اللبيب بحروفها ، قال رحمه الله : « وتزاد قبل بل لا لتوكيد الإضراب بعد الإيجاب كقوله ☆ وجهك البدر ، لا ، بل الشمس ... البيت . ولتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفى ، ومنع ابن درستويه زيادتها بعد النفى ، وليس بشىء ؛ لقوله☆وماهجرتك لا ، بل زادنى شغفاً ... البيت - انتهى . قال ابن الملا الحلبى فى شرحه « وتزاد قبلها لا لتوكيد الإضراب عن جعل الحكم للأول بعد الإيجاب ، بأن ينتفى الإيجاب الذى قبلها ، ويصير بها نصاً فى النفى ، بعد أن كان بحرف الإضراب كالمسكوت عنه محتملا للنفى وعدمه ، فإن قلت : هب أن ذلك يتأتى فيما يكون إخباراً ، أما فى الأمر فأنى تكون نافية له والأمر لاينفى ؟ قلت : هى نافية له بحسب المعنى ؛ فإن لابعده تكون مثل لا الناهية حتى يكون معنى اضرب زيدا لا بل عمرا : لاتضرب زيداً بل اضرب عمراً ، فتدبر ، قال الشارح : وفيما ذكره المصنف نظر ؛ فقد قال الرضى : إذا ضممت لا إلى بل بعد الإيجاب أوالأمر نحو قام زيد لا بل عمرو ، واضرب زيداً لا بل عمراً — فمعنى لا يرجع إلى ذلك الإيجاب والأمر المتقدم ، لا إلى مابعد بل ؛ ففى قولك لا بل عمرو نفيت بلا القيام عن زيد وأثبته ببل لعمرو ، ولو لم تجىء بلا لكان قيام زيد مسكوتاً عنه يحتمل الثبوت وعدمه ، وكذا اضرب زيداً لا بل عمراً ، لولا لا المذكورة لاحتمل أن يكون أمراً بضرب زيد وألا يكون ، مع الأمر بضرب عمرو ، وبها تقرر النهى عن ضربه ؛ فهذا نص فى أن لا المذكورة قبل بل ليست زائدة ، بل هى لتأسيس معنى لم يكن ، وهو خلاف مافى المتن ، على أن المصنف قد قال فى الكلام على شروط لا العاطفة ؛ فإذا قيل جاء فى زيد لا بل عمرو فالعاطف بل ، ولا رد لما قبلها ، وليست عاطفة ، وهو يقتضى أنها غير زائدة أيضا ، وأجاب المحشى عنه بأنه أراد بالزيادة الذكر ، فلا تناقض ، وهو بعيد ولعل كلام المصنف ههنا مبنى على القول بأنها زائدة ، فلا يرد عليه مابناؤه على غيره اهـ . ثم قال وتزاد لا قبل بل لتوكيد تقرير ماقبلها : أى ماقبل بل على الحالة التى هو عليها بعد النفى ومافى معناه من النهى ومنع ابن درستويه زيادتها بعد النفى وليس بشىء ؛ ووافقه ابن عصفور إلا أنه قال : ماذكر من زيادتها على بل فى النفى والنهى لاينبغى أن يقال به إلا أن يشهد له السماع . لأن الجمع بين أداتى نفى على جهة التأكيد قليل فى كلام العرب . قلنا : وقد شهد له السماع لقوله : وماهجرتك ، لا ، بل زادنى شغفاً ... البيت » .

---

(١) قوله ضمير قيد أول احترز به عن الظاهر لعدم دخوله فى هذا الباب ، وإنما لم ينبه الشارح إلى محترزه لظهوره .

(٢) لأن الضمير المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به ، فلو عطف عليه كان كالعطف على جزء الكلمة فإذا أكد بالمنفصل دل إفراده مما اتصل به بالتأكيد على انفصاله فى الحقيقة ، فحصل له نوع استقلال ، ولم يجعل العطف على هذا التوكيد ، لأن المعطوف فى حكم المعطوف عليه فكان يلزم كون المعطوف تأكيداً للمتصل وهو باطل .

نحو «لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ» (أَوْ فَاصِلٍ مَّا[(١)]) إما بين العاطف والمعطوف عليه ، و إما بين العاطف والمعطوف كالمفعول به فى نحو « يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ » و «لا» فى نحو « مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا» وقد اجتمع الفصلان فى «مَا لَمْ تَعْلَمُوا أَنْتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ» (وَبِلَا فَصْلٍ يَرِدْ * فِى النَّظْمِ فَاشِياً وَضَعْفَهُ اعْتَقِدْ[(٢)]) من ذلك قوله :

٨٤٧ــ ورَجَا الأُخَيْطِلُ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهِ مَالَمْ يَكُنْ وَأَبٌ لَهُ لِيَنَالَا[(٣)]

---

٨٤٧ ــ هذا بيت من الكامل وهو من قصيدة طويلة لجرير بن عطية بن الخطفى ، يهجو فيها الأخطل التغلبى ، وأول هذه القصيدة قوله :

حَيِّ الْغَدَاةَ بِرَامَةَ الْأَطْلَالَا رَسْمًا تَحَمَّلَ أَهْلُهُ فَأَحَالَا

إِنَّ السَّوَارِيَ وَالْغَوَادِيَ غَادَرَتْ لِلرِّيحِ مُخْتَرَقًا بِهِ وَمَجَالَا

لَمْ أَرَ مِثْلَكِ بَعْدَ عَهْدِكِ مَنْزِلًا فَسُقِيتِ مِنْ سَبَلِ السِّمَاكِ سِجَالَا

أَصْبَحْتِ بَعْدَ جَمِيعِ أَهْلِكِ دِمْنَةً قَفْرًا ، وَكُنْتِ مَرَبَّةً مِحْلَالَا

وَلَقَدْ عَجِبْتُ مِنَ الدِّيَارِ وَأَهْلِهَا وَالدَّهْرِ كَيْفَ يُبَدِّلُ الْأَبْدَالَا

وقبل البيت المستشهد به قوله :

قَبَحَ الْإِلٰهُ وُجُوهَ تَغْلِبَ كُلَّمَا شَبَحَ الْحَجِيجُ وَكَبَّرُوا إِهْلَالَا

عَبَدُوا الصَّلِيبَ وَكَذَّبُوا بِمُحَمَّدٍ وَبِجَبْرَئِيلَ وَكَذَّبُوا مِيكَالَا

الْمُعْرِسِينَ إِذَا انْتَشَوْا بِبَنَاتِهِمْ وَالدَّائِبِينَ إِجَارَةً وَسُؤَالَا

---

(١) قال الشيخ خالد الأزهرى : ما اسم نكرة فى موضع جر نعت لفاصل ، بمعنى أى فاصل كان . ويجوز المكودى أن تكون ما زائدة ؛ وإنما اكتفى بأى فاصل ، لأن فصل الكلام قد يغنى عما هو واجب ، نحو أتى القاضى بنت الواقف ، فلأن يغنى عما هو غير واجب أولى .

(٢) المذهب الثانى الضعيف وهو العطف بلا فاصل مذهب البصريين ، وأجازه الكوفيون بلا ضعف قياساً على البدل ، نحو « أعجبتنى جمالك » والفرق على الأول أن الثانى فى العطف غير الأول غالباً ، فلا بد من تقوية الأول بخلاف البدل وكالبدل التأكيد إلا النفس والعين .

(٣) الأخيطل : تصغير الأخطل تصغير تحقير ، ومن فى قوله من سفاهة رأيه للتعليل ، وما مفعول رجا ، واللام فى قوله لينالا للجحود ، والألف فى لينالا دالة على التثنية أى الأخطل وأبوه

... ...

وَالتَّغْلِبِيُّ إذَا تَنَحْنَحَ لِلْقِرَى   حَكَّ أَسْــتَهُ وَتَمَثَّلَ الْأَمْثَالاَ
أَنَسِيتَ يَوْمَكَ بِالْجَزِيرَةِ بَعْدَ مَا   كَانَتْ عَوَاقِبُهُ عَلَيْكَ وَبَالاَ
حَمَلَتْ عَلَيْكَ حُمَاةُ قَيْسٍ خَيْلَهَا   شُعْثاً عَوَابِسَ تَحْمِلُ الأَبْطَالاَ
مَازِلْتَ تَحْسَبُ كُلَّ شَيْءٍ بَعْدَهُمْ   خَيْلاً تَشُــدُّ عَلَيْكُمُ وَرِجَالاَ
زُفَرُ الرَّئِيسُ أَبُو الْهُذَيْلِ أَبَادَكُمْ   فَسَبَا النِّسَاءَ وَأَحْرَزَ الأَمْوَالاَ
قَالَ الأُخَيْطِلُ إِذْ رَأَى رَايَاتِهِمْ   يَامَارَ سَرْجِسَ لاَ نُرِيدُ قِتَالاَ
هَلاَّ سَأَلْتَ غُثَاءَ دِجْلَةَ عَنْكُمُ   وَالْخَامِعَاتِ تُجَمِّعُ الأَوْصَــالاَ
تَرَكَ الأُخَيْطِلُ أُمَّهُ وَكَأَنَّهَا   مَنْحَاةُ سَانِيَــةٍ تُدِيرُ مَحَالاَ
وَرَجَا الأُخَيْطِلُ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهِ   مالم يكن ... البيت ، وبعده :
خَلِّ الطَّرِيقَ فَقَدْ رَأَيْتَ قُرُومَنَا   تَنْفِي القُرُومَ تَخَطُّماً وَصِيَــالاَ
لَوْ أَنَّ خِنْدِفَ زَاحَمَتْ أَرْكَانُهَا   جَبَــلاً أَصَمَّ مِنَ الْجِبَالِ لَزَالاَ

والبيت المستشهد به قد أنشده المبرد فى الكامل مرتين (١ / ١٨٩ - ٢ / ٣٩) .

اللغة : « حى الغداة برامة - البيت » الغداة : لم يرد به ههنا وقتا دون وقت ، والأصل فى الغداة أنها الوقت من صلاة الصبح إلى طلوع الشمس ، ومثلها الغدوة بضم الغين وسكون الدال. ورامة : اسم موضع ، والأطلال : جمع طلل ، وهو مابقى من آثار الديار شاخصاً غير لاصق بالأرض ، والرسم : مابقى من آثار الديار لاصقاً بالأرض ، وتحمل أهله : ارتحلوا ، وأحال : تغير « إن السوارى والغوادى غادرت » السوارى : جمع سارية ، وهى السحابة التى تسير ليلا ، والغوادى : جمع غادية ، وهى السحابة التى تنشأ فى وقت الغداة ، ومما يروى عن ابنة الخس أنها سئلت : ما أحسن شىء ؟ فقالت : أثر غادية ، فى إثر سارية ، فى ميثاء رابية ، وغادرت : تركت ، والمخترق - بضم الميم وفتح الراء - موضع مرور الرياح « لم أر بعد عهدك منزلا - البيت » السبل - بفتح السين والباء جميعا - المطر ، والسماك - بكسر السين - نوء من أنواء الصيف كثير المطر ، والسجال - بكسر السين - جمع سجل - بفتح فسكون - وهو الدلو « أصبحت بعد جميع أهلك دمنة - البيت » جميع أهلك : اجتماعهم ، والدمنة - بكسر الدال - الأثر ، والقفر - بالفتح - الخالى الذى لا أنيس به ، ومربة : أى مكاناً مأهولا ، والمحلال - بكسر الميم - الذى يحله أهله « قبح الإله وجوه تغلب كلما -

... ...

البيت » شبح الحجيج : رفعوا أكفهم ضارعين إلى الله بالدعاء ، والحجيج : جمع حاج ، والإهلال : التلبية وهى من أعمال الحج والعمرة « المعرسين إذا انتشوا ببنانهم ـ البيت » أعرس الرجل وعرس ـ بالتضعيف » نزل ليلا للراحة ، وأراد هنا الوطء ، وانتشوا : سكروا ، والدائبين إجارة وسؤالا : أى الذين تستمر حياتهم على حالين إما إجارة أنفسهم وإما سؤالهم غيرهم « هلا سألت غثاء دجلة عنكم ـ البيت » الغثاء ـ بضم الغين . بزنة الغراب ـ ما يحمله السيل من القماش ، والخامعات : الضباع ، وتجمع الأوصال : كناية عن كونهم قد قتلوا ومزقوا وطارت أشلاؤهم «ترك الأخيطل أمه وكأنها ـ البيت» للنحاة : الطريق التى تسير فيها السانية ، مابين منتهى الرشاء إلى الركى ، والمحال : البكرة التى تستعمل فى استخراج الماء « ورجا الأخيطل من سفاهة رأيه ـ البيت » السفاهة : ضعف العقل وخفته « خل الطريق فقد رأيت قرومنا ـ البيت » القروم : جمع قرم ، وهو فى الأصل الفحل الكريم على أهله ، ويراد به السيد العظيم، والتخمط : هدير البعير ، وصياله : صولته وشدته على الناس .

الإعراب : « ورجا » الواو عاطفة ، رجا : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر «الأخيطل» فاعل مرفوع بضمة ظاهرة « من » حرف جر معناه التعليل مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « سفاهة » مجرور بمن وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وهو مضاف ورأى من « رأيه » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه مبنى على الكسر فى محل جر « ما » اسم موصول مفعول به لرجا مبنى على السكون فى محل نصب « لم » حرف نفى وجزم وقلب « يكن » فعل مضارع ناقص مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو « وأب » الواو حرف عطف ، أب : معطوف على اسم يكن مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « له » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لأب «لينالا» اللام لام الجحود مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب ، وينال : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد لام الجحود ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم يكن ، وأن المضمرة بعد لام الجحود مع الفعل المضارع فى تأويل مصدر مجرور باللام ، والجار والمجرور يتعلق بمحذوف خبر يكن .

الشاهد فيه : قوله « لم يكن وأب » حيث عطف الاسم المرفوع الذى هو قوله « أب » على ضمير الرفع المستتر وهو اسم يكن وهو من نوع الضمير المتصل من غير أن يؤكد ضمير الرفع المتصل بضمير منفصل أو بفاصل ما، وهذا ضعيف على مانص عليه شيخ النحاة سيبويه ، فإنه قال(١/٣٨٩) : « هذا باب ما يحسن أن يشرك المظهر المضمر فيما عمل فيه ، وما يقبح أن يشرك المظهر المضمر فيما

... ...

عمل فيه ، أما ما يحسن أن يشركه المظهر فيه فهو المضمر المنصوب ، وذلك قولك : رأيتك وزيداً وإنك وزيداً منطلقان ، وأما ما يقبح أن يشركه المظهر فيه فهو المضمر فى الفعل المرفوع ، وذلك قولك : فعلت وعبد الله ، وأفعل وعبد الله ، وزعم الخليل أن هـذا إنما قبح من قبل أن هذا الإضمار يبنى عليه الفعل ، فاستقبحوا أن يشرك المظهر مضمراً يغير الفعل عن حاله إذا بعد منه ، وإنما حسن شركته المنصوب لأنه لا يغير الفعل فيه عن حاله التى كان عليها قبل أن يضمر ، فأشبه المظهر وصار منفصلا عندهم بمنزلة المظهر ؛ إذ كان الفعل لايتغير عن حاله قبل أن تضمر فيه ، وأما « فعلت » فإنهم قـد غيروه عن حاله فى الإظهار أسكنت فيه اللام ، فـكرهوا أن يشرك المظهر مضمراً يبنى له الفعل غير بنائه فى الإظهار حتى صار كأنه شىء فى كلة لايفارقها كألف أعطيت ، فإن نعته حسن أو يشركه المظهر ، وذلك قولك : ذهبت أنت وزيد ، وقال الله تعالى : (اذهب أنت وربك) و (اسكن أنت وزوجك الجنة) وذلك أنك لما وصفته حسن الـكلام حيث طولته ووكدته كما تقول : قد علمت أن لا تقول ذلك ، برفع الفعل المضارع بعد لا ، فإن أخرجت لا قبح الرفع فأنت وأخواتها تقوى المضمر وتصير عوضاً من السكون والتغيير ومن ترك العلامة فى مثل ضرب ، وقال الله تعالى : (لو شاء الله ما أشركنا ولا آباؤنا ولا حرمنا) حسن لمكان لا ، وقد يجوز فى الشعر ، قال « قلت إذ أقبلت وزهر تهادى ... البيت الآتى » اهـ .

وقال أبو سعيد السيرافى « لاخلاف بين النحويين فى العطف على الضمير المنصوب ، وأما العطف على المرفوع فعند البصريين لايحسن إلا بالتوكيد أو ما هو بمنزلته ، والـكوفيون يجيزون العطف بغير توكيد ، والأمر فى ترك التوكيد عندهم أسهل منه عند البصريين ، وسيبويه يرى ترك التوكيد وما يقوم مقامه قبيحاً إلا فى الشعر ، والـكوفيون لايرونه قبيحاً » اهـ .

وقال أبو العباس المبرد (الـكامل ١ / ١٨٨) [فى الـكلام على قول الشاعر :

وَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ   فَإِنِّى وَقَيَّارًا بِهَا لَغَرِيبُ — الأبيات

« قوله فإنى وقياراً بها لغريب » أراد فإنى لغريب بها وقياراً ، ولو رفع لكان جيداً ، تقول إن زيداً منطلق وعمراً وعمرو ، فمن قال عمراً فإنما رده على زيد ، ومن قال عمرو فله وجهان من الإعراب أحدهما جيد والآخر جائز ، فأما الجيد فأن تحمل عمراً على الموضع ، لأنك إذا قلت إن زيداً منطلق فمعناه زيد منطلق ، فرددته على الموضع . ومثل هذا لست بقائم ولاقاعداً ، والباء زائدة لأن المعنى لست قائماً ولا قاعداً ، ويقرأ على وجهين (إنَّ اللهَ بريء من المشركين وَرَسُولُهُ) ، وَرَسُولَهُ : والوجـه الآخر أن يكون معطوفاً على المضمر فى الخـبر فإن][1] قلت : .

---

(١) الذى تراه بين القوسين المربعين زيادة أثبتها عن الـكامل للمبرد ، فإن الـكلام بدونها مبتور أوله وليس بمستقيم .

وقوله :

٨٤٨ — قُلْتُ إذْ أقْبَلَتْ وَزُهْرٌ تَهَادَى كَنِعَاجِ الْفَلَا تَعَسَّفْنَ رَمْلَا

إن زيداً منطلق هو وعمرو ، حسن العطف ؛ لأن المضمر المرفوع إنما يحسن العطف عليه إذا أكدته كما قال الله تعالى : (اذهب أنت وربك فقاتلا) و (اسكن أنت وزوجك) وإنما قبح العطف عليه بغير تأكيد لأنه لا يخلو من أن يكون مستكناً فى الفعل بغير علامة أو فى الاسم الذى يجرى مجرى الفعل — نحو إن زيداً ذهب ؛ وإن زيداً ذاهب فلا علامة له — أو تكون له علامة يتغير لها الفعل عما كان عليه — نحو ضربت ، سكنت الباء التى هى لام الفعل من أجل الضمير لأن الفعل والفاعل لا ينفك أحدهما من صاحبه فهما كالشىء الواحد ، ولكن المنصوب يجوز العطف عليه ويحسن بلا تأكيد لأنه لا يغير الفعل ؛ إذ كان الفعل قد يقع ولا مفعول فيه ، نحو ضربتك وزيداً ، فأما قول الله عز وجل: (لو شاء الله ما أشركنا ولا آباؤنا) فإنما يحسن بغير توكيد لأن لا صارت عوضاً ، والشاعر إذا احتاج أجراه بلا توكيد لاحتمال الشعر ما لا يحسن فى الكلام ، قال عمر بن أبى ربيعة * قلت إذا أقبلت وزهر تهادى ... البيت . وقال جرير * ورجا الأخيطل من سفاهة رأيه ... البيت . فهذا كثير ، فأما النعت إذا قلت « إن زيداً يقوم العاقل » فأنت مخير ، إن شئت قلت العاقل بالنصب فجعلته نعتاً لزيد ، أو نصبته على المدح وهو بإضمار أعنى ، وإن شئت رفعت على أن تبدله من المضمر فى الفعل ، وإن شئت كان على قطع وابتداء كأنك قلت « إن زيداً قام » فقيل : من هو ؟ فقلت : العاقلُ ، كما قال الله عز وجل : (قل هل أنبئكم بشر من ذلكم النارُ) أى هو النارُ ، والآية تقرأ على وجهين على ما فسرنا (قل إن ربى يقذف بالحق علامُ الغيوب) برفع وعلامَ الغيوب » اه .

وقال مرة أخرى (الكامل ٢ / ٣٩) : وقرأ عيسى بن عمر (وامرأته حمالة الحطب) بنصب حمالة الحطب — أراد وامرأته فى جيدها حبل من مسد ، فنصب حمالة على الذم ، ومن قال إن امرأته مرتفعة بقوله (سيصلى ناراً ذات لهب) فهو يجوز ، وليس بالوجه أن يعطف المظهر المرفوع على المضمر حتى يؤكد نحو (اذهب أنت وربك فقاتلا) و (اسكن أنت وزوجك الجنة) فأما قوله (لو شاء الله ما أشركنا ولا آباؤنا) فإنه لما طال الكلام وزادت فيه لا ، احتمل الحذف ، وهذا على قبحه جائز ، أعنى : ذهبت وزيد ، وأذهب وعمرو ، قال جرير * ورجا الأخيطل من سفاهة رأيه ... البيت . وقال ابن أبى ربيعة المخزومى * قلت إذ أقبلت وزهر تهادى ... البيت» اه وما أحسب هذا إلا كافياً لك ومقنعاً .

٨٤٨ — هذا بيت من الخفيف ، وهو أول بيتين ينسبان لعمر بن أبى ربيعة المخزومى زعيم الغزليين (أنظر ديوانه بتحقيقنا) وثانى هذين البيتين قوله :

... ...

قَدْ تَنَقَّبْنَ بِالْحَرِيرِ وَأَبْدَيْـ نَ عُيُونًا حُورَ الْمَدَامِعِ نُجْلاَ[1]

والبيت المستشهد به قد استشهد به سيبويه (١ / ٣٩٠) وأبو العباس المبرد فى الكامل (١٨٩/١ - ٢ / ٣٩) ونسبه لعمر فى المرتين .

اللغة : « زهر » جمع زهراء ، وأراد بها المرأة المشرقة الوجه « تهادى » أصله تتهادى فحذف إحدى التاءين، وذلك كثير فى كلامه وفى كلام غيره من العرب ، ومعنى تهادى تمايل وتبختر « كنعاج الفلا » النعاج : جمع نعجة، والمراد بها هنا الظبية أو بقرة الوحش ، والفلا : جمع فلاة[2] ، وهى الصحراء الواسعة[3] « تعسفن » سرن سيراً شديداً ليس فيه تؤدة ولا رفق[4] « تنقبن بالحرير » يريد اتخذن الحرير نقاباً فغطين به أوجههن « أبدين » أظهرن « حور » جمع حوراء ، وهى العين الشديدة السواد فى شدة بياض « المدامع » جمع مدمع ، وهو موضع نزول الدمع « نجلا » جمع نجلاء ، وهى الواسعة[5] .

(١) هكذا كتب أبو رجاء البيت وهو مدور أى أن صدر كلمة وأبدين إلى الياء فى نهاية الصدر وعجزها فى اول العجز ، وكان ينبغى أن يكتب هكذا :

قد تنقبن بالحرير وأبديـ ن عيونا حور المدامع نجلا

(٢) الفلا : اسم جنس جمعى لفلاة .

(٣) ورواه المبرد فى كامله فى الوضعين كنعاج الملا ، والملا : هو المكان الخالى الواسع .

(٤) عسف عن الطريق يعسف : مال وعدل كاعتسف وتعسف ، أو خبطه على غير هداية ، والسير بالليل خبط عشواء ، وهذه المعانى كلها محتملة فى هذا البيت ، قال الشيخ الصبان وقيد بقوله تعسفن رملا لأنه أقوى فى التبختر .

(٥) قد أغفل أبو رجاء معنى البيت المستشهد به هنا كعادته . ولعله اعتمد على قوله فيما سبق انظر ديوانه بتحقيقنا . ومعنى البيت : أن عمر بن أبى ربيعة عند ماشاهد محبوبته تقبل مع النسوة الجميلات كالأنجم البيض الزهر فى الإشراق والوضاءة يتهادين فى مشيتهن ويتبخترن ويتمايلن ، تبختر بقر الوحش حين ملن عن الطريق اللاحب والأرض المستوية إلى أخرى رملية فتعثرن فيها لاكتنازهن وعظم أجسامهن وضعفهن وعدم قدرتهن على المشى ، وهو من الصفات المحمودة فى النساء ، وقد أكثر الشعراء من مدح النساء بها .

وقول ابن أبى ربيعة ، قلت : يدل على أن بعد هذين البيتين أبياتاً أخرى كثيرة تتضمن حديث ابن أبى ربيعة التى هى مقول القول السابق فى أول البيت قلت الخ ، وأما البيت الثانى فهو وصف لحبيبته والنسوة اللاتى معها، اعترض لفظ قلت ومقول القول . ولكن أبا رجاء لم يثبت فى ديوان ابن ربيعة سوى هذين البيتين !

... ...

الإعراب : « قلت » قال : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على آخره لامحل له من الإعراب ، وتاء المتكلم فاعله مبنى على الضم فى محل رفع « إذ » ظرف دال على التعليل يتعلق بقال مبنى على السكون فى محل نصب «أقبلت» أقبل : فعل ماض مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، والتاء حرف دال على التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى « وزهر » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، زهر : معطوف على الضمير المستتر فى أقبلت مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة «تهادى» فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى «كنعاج» الكاف حرف جر ، ونعاج : مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر فى تهادى ، ونعاج مضاف و « الفلا» مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « تعسفن » تعسف : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على آخره لامحل له من الإعراب ، ونون الإناث فاعله مبنى على الفتح فى محل رفع « رملا » مفعول به لتعسفن منصوب بالفتحة ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله حال من نعاج .

الشاهد فيه : قوله « أقبلت وزهر » حيث عطف الاسم الظاهر ــ وهو قوله زهر ــ بالواو على الضمير المتصل المستتر بالفعل الذى هو قوله أقبلت ، من غير أن يؤكد الضمير المعطوف عليه بالضمير المنفصل أو يفصل بين العامل فى المعطوف عليه الذى استكن فيه الضمير وبين المعطوف بفاصل ما ، وهذا ضعيف على ما قدمنا لك بيانه فى شرح الشاهد السابق .

ومثل هذا الشاهد والذى قبله قول الراعى النميرى :

فَلَمَّا لَحِقْنَا وَالجِيَادُ عَشِيَّةً ... دَعَوْا يَا لَكَلْبٍ وَاعْتَزَيْنَا لِعَامِرِ (١)

قال الأعلم فى شرح الشاهد الذى معنا : « الشاهد فى عطف الزهر على الضمير المستكن فى الفعل ، ضرورة ، وكان الوجه أن يقول : أقبلت هى وزهر ، فيؤكد الضمير المستكن ليقوى ، ثم يعطف عليه» اه وقال فى شرح بيت الراعى النميرى الذى أنشدناه قريباً : « الشاهد فى عطف الجياد على الضمير المتصل بالفعل ، وفيه قبح حتى يؤكد بضمير منفصل فيقال : لحقنا نحن والجياد » اه .

وقال أبو حيان فى شرح التسهيل : « قال ابن مالك فى شرح تسهيله : ولا يمتنع العطف دون فصل ، كقول بعض العرب : مررت برجل سواء والعدم (برفع العدم) فعطف العدم دون فصل

---

(١) رواه صاحب اللسان فى (عزا) منسوباً إلى الراعى هكذا :

فَلَمَّا الْتَقَتْ فُرْسَانُنَا وَرِجَالُهُمْ ... دَعَوْا يَا لَكَلْبٍ وَاعْتَزَيْنَا لِعَامِرِ

وهو على ضعفه جائز فى السَّعة ، نص عليه الناظمُ ؛ لما حكاه سيبويه من قول بعض العرب « مررتُ برجلٍ سَواء والعَدَمُ » برفع العدم عطفاً على الضمير المستتر فى سواء لأنه مؤول بمشتق : أى « مُسْتوٍ هُوَ والعدمُ » وليس بينهما فَصْل .

* * *

(وَعَوْدُ خَافِضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَى ضَمِيرِ خَفْضٍ لاَزِمًا قَدْ جُعِلاَ[1])

فى غير الضرورة ، وعليه جمهورُ البصريين[2] ، نحو « فَقَالَ لَهَا وَلِلأَرْضِ » « وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ » ، « قَالُوا نَعْبُدُ إِلٰهَكَ وَإِلٰهَ آبَائِكَ » قال الناظم : (وَلَيْسَ) عودُ الخافض (عِنْدِي

ولا ضرورة على ضمير الرفع المستتر فى سواء (أى لأن سواء بمعنى مستو ففيه ضمير رفع فاعل به) ومنه قول جرير * ورجا الأخيطل من سفاهة رأيه ... البيت . وقال * قلت إذ أقبلت وزهر تهادى ... البيت * وهذا قول مختار لا مضطر ؛ إذ كان له أن ينصب أبا وزهرا على المفعول معه (وهذا مبنى على أن الضرورة هى ما ليس للشاعر عنه مندوحة ، وهو ما جرى عليه ابن مالك) ومن ذلك قول عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه حين سئل عن قوله تعالى : (وإذ أسر النبى إلى بعض أزواجه حديثاً) قال : كنت وجار لى من الأنصار (برفع جار على أنه معطوف على تاء المتكلم المتصلة بكن بتقدير كان) ومن ذلك قول على بن أبى طالب كرم الله وجهه : « كنت وأبو بكر وعمر » وهاتان العبارتان قد أخرجهما البخارى فى صحيحه » اهـ كلامه ببعض إيضاح .

وقال الدمامينى : « وإنما اشترط التأكيد بالضمير المنفصل فى العطف لأن الضمير المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظاً ومعنى ، أما لفظاً فمن حيث إنه متصل لا يجوز انفصاله كما جاز فى الظاهر ، وأما معنى فمن حيث إنه فاعل ، والفاعل كالجزء من الفعل ، فلو عطف عليه كان كالعطف على بعض حروف الكلمة ، فأكدوا أولا بمنفصل لأنه بذلك يظهر أن ذلك المتصل منفصل من حيث الحقيقة ، بدليل جواز إفراده مما اتصل به بتأكيده ، فيحصل له نوع استقلال ، ولا يجوز أن

(١) هذا شامل للحرفى والاسمى ، لكن لا يعاد الاسمى إلا إذا لم يلبس ، فان ألبس نحو : جاءنى غلامك وغلام زيد ، وأنت تريد غلاماً واحداً مشتركا بينهما لم يجز ، نعم يجوز إذا قامت قرينة تدل على المقصود ، والذى ارتضاه الدمامينى أن المعطوف الجار والمجرور على الجار والمجرور لا المجرور فقط على المجرور ، كما استظهره الرضى لئلا يقع إلغاء الجار واتصال الضمير بغير عامله ، فى نحو « المال بينى وبينك » و « مررت بك وبه » وكلاهما محذور .

(٢) أى وعلى اللزوم جمهور البصريين لأن الجار والضمير المجرور كالشىء الواحد ، فإذا عطف بدون الجار فكأنه عطف على بعض الكلمة ، وبعضهم قال غير ذلك .

لَازِمًا)[١] وفاقاً ليونس والأخفش والكوفيين (إِذْ قَدْ أَتَى * فِى النَّظْمِ وَالنَّثْرِ الصَّحِيحِ مُثْبَتَا) فمن النظم قوله :

٨٤٩ — * فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ *

يكون العطف على هذا التأكيد لأن المعطوف فى حكم المعطوف عليه ، وكان يلزم على ذلك كون هذا المعطوف توكيداً للمتصل ، وهو محال ، وإنما جاز العطف مع فقد التوكيد بالمنفصل عند وجود فاصل غيره لأن طول الكلام قد يغنى عما هو الواجب فيحذف طلباً للاختصار» اهـ كلامه.

٨٤٩ — هذا عجز بيت من البسيط ، وصدره قوله :

* فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتِمُنَا *

وهذا بيت أنشده سيبويه (١ / ٣٩٢) وأبو العباس المبرد (الكامل ٢ / ٣٩) ولم ينسبه واحد منهما إلى قائل معين ، كما لم ينسبه الأعلم الشنتمرى فى شرح شواهد سيبويه .

اللغة : « قربت » أخذت وجعلت وشرعت ، يقال «قربت تفعل كذا» أى جعلت تفعله[٢] « تهجونا » أى تذمنا وتسبنا وتنسب إلينا المساوى .

المعنى : إن هجاءك إيانا وتعدادك مساوى تنسبها لنا يعد من عجائب الدهر ، وهى كثيرة ، ومتى كثرت العجائب فإنه لايؤبه لها ولا يلتفت إليها بل لاتعد عجائب[٣] .

الإعراب : « اليوم » ظرف زمان منصوب بقوله قربت الآتى « قربت » قرب : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على آخره لامحل له من الإعراب ، وتاء المخاطب فاعله مبنى على الفتح فى محل

---

(١) اختار هذا الرأى أبو حيان ، وقال ينبغى أن يقيد جواز العطف على الضمير المجرور بغير إعادة الجار ، بأن يكون الحرف ليس مختصاً بجر الضمير احترازاً من الضمير المجرور بلولا على مذهب سيبويه فإنه لايجوز عطف الظاهر عليه بالجر ، أى لابإعادة الجار ولا بدونه ، أى ولاعطف الضمير عليه إلا بإعادة الجار ، فلو رفعت على توهم أنك قد نطقت بالضمير مرفوعاً ففى جوازه نظر كما قاله الدمامينى .

(٢) لو قال الشاعر « قاربت » لكان أولى وأحسن من « قربت » بتشديد الراء . وقد روى بتخفيفها ، ووجدت فى حاشية الشيخ الصبان وفى هامش الرضى على الكافية هكذا : قد بت وهو حسن ، ومعنى بت أى صرت ولعله الصواب وأمل الرواية بالراء تصحيف وهى بالتشديد عامية.

(٣) المعنى : قربت الآن أيها الرجل أن تذمنا وتسبنا بالصريح بعد ذمك وسبك فينا بالكناية والتعريض ، وبعد أن كنت تقدرنا وترعى ودنا ، وقد كان ما بيننا وبينك من محبة عظيمة يحول دون حصول ذلك ، وحينما صدر ذلك منك فينا فارقنا لأن ذلك ليس بعجب من مثلك ومن مثل هذه الأيام.

... ...

رفع « تهجونا » تهجو : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وضمير المتكلم ومعه غيره مفعول به مبنى على السكون فى محل نصب ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله فى محل نصب حال ، أو تجعل ضمير المخاطب فى قربت اسم قرب لأنها من أفعال الشروع ، وجملة تهجونا فى محل نصب خبر قرب « وتشتمنا » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وتشتم : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ونا : مفعول به مبنى على السكون فى محل نصب ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله فى محل نصب معطوفة على جملة تهجونا « فاذهب » الفاء فاء الفصيحة : أى أنها واقعة فى جواب شرط مقدر ، والتقدير فإن تفعل ذلك فاذهب ، واذهب : فعل أمر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « فما » الفاء حرف دال على التعليل مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وما : حرف نفى ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « بك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « والأيام » لواو حرف عطف ، والأيام : معطوف على الكاف فى بك ، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة « من » حرف جر زائد مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « عجب » مبتدأ مؤخر مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب تعليلية .

الشاهد فيه : قوله « بك والأيام » حيث عطف الاسم الظاهر المجرور الذى هو قوله الأيام ، بالواو على ضمير الخفض وهو الكاف فى قوله بك ، من غير أن يعيد العامل فى المعطوف عليه مع المعطوف ، ولو أنه أعاده لقال : فاذهب فما بك وبالأيام ، والعطف على هذه الصورة التى جاء بها الشاعر جائز عند الكوفيين ومن وافقهم من البصريين — وهم يونس بن حبيب شيخ سيبويه ، والأخفش — وتبعهم فى الأخذ بهذا القول الشلوبين وابن مالك ، واستدلوا على ذلك بوروده فى الشعر نحو هذا البيت المستشهد به ههنا والبيت الذى بعده ، وبقراءة حمزة — وهى مروية عن ابن عباس والحسن — فى قوله تعالى . (واتقوا الله الذى تساءلون به والأرحام) بجر الأرحام ، وخرجوا هذه القراءة على أن الواو فى (والأرحام) واو العطف ، والأرحام : معطوف على الضمير المجرور محلا بالباء فى (به) .

ومثل هذه الشواهد قول الراجز :

آبَكَ أَيِّهْ بِىَ أَوْ مُصَدَّرِ   مِنْ حُمُرِ الْجِلَّةِ جَأْبٍ حَشْوَرِ

(آبك : أى ويحك ، وأيه : فعل أمر من التأييه وهو الدعاء ، والمصدر — بزنة المعظم — الشديد الصدر ، والحمر : جمع حمار ، وأراد حمر الوحش ، والجلة — بكسر الجيم — المسانّ ، واحدها

... ...

جليل، والجأب ـ بالفتح ـ الغليظ ، والحشور: الخفيف[(١)] وهذا البيت من شواهد سيبويه (٣٩١/١) قال قبل إنشاده[(٢)] : «وقد يجوز فى الشعر أن تشرك بين الظاهر والمضمر على المرفوع والمجرور إذا اضطر الشاعر ، وجاز قمت أنت وزيد ، ولم يجز مررت بك أنت وزيد ؛ لأن الفعل يستغنى بالفاعل، والمضاف لا يستغنى بالمضاف إليه لأنه بمنزلة التنوين ، وقد يجوز فى الشعر ، قال * آبك أيه بى أو مصدر ... البيت . » اهـ .

وقال الأعلم فى شرح هذا الشاهد : « الشاهد فى عطف المصدّر على المضمر المجرور ، دون إعادة الجار ، وهو من أقبح الضرورة » اهـ كلامه .

وقال أبو العباس المبرد : « وقول الله تبارك وتعالى : (والمقيمين الصلاة) بعد قوله (لكن الراسخون فى العلم منهم) إنما هو على المدح ، ومن زعم أنه أراد ومن المقيمين الصلاة فمخطىء فى قول البصريين لأنهم لا يعطفون الظاهر على المضمر المخفوض ، ومن أجازه من غيرهم فعلى قبح كالضرورة، والقرآن إنما يحمل على أشرف المذاهب ، وقرأ حمزة: (الذى تساءلون به والأرحام) بجر الأرحام وهذا مما لا يجوز عندنا إلا أن يضطر إليه شاعر، كما قال * فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا ... البيت *»

---

(١) والحشور من الدواب الملزز الخلق ، ومن الرجال العظيم البطن ، وأنشد :

* حَشْوَرَةُ الجَنْبَيْنِ معطَاءُ القَفَا *

وقيل الحشور مثال الجرول : المنتفخ الجنبين ، والأنثى حشورة .

(٢) الصواب قبل إيراده . لأن الإنشاد يكون بالسماع ، ولا يتصور ولا يجوز فى العقل ولا فى الحس أن يسمع من فى القرن الرابع عشر الهجرى ممن كان فى الثالث أو الرابع بدون واسطة؛ بخلاف الإيراد ! فإنه الإثبات بالكتابة فالمناسب ذكره .

* * *

قُلْتُ: وإلى هنا والحمد لله كانت وقفة أبى رجاء الآخرة ، وقد رأيت كيف أنه روى بيت الشاعر السالف فزاد فيه حرفاً، وليست زيادة (قد) التى زادها أبو رجاء بأخف ضرراً من نقص كلمة (أنا) التى أفسد بها بيت الشاعر الآخر الوارد فى ص ٤٩٦ ج٤ آخر الصفحات التى أشرف على تصحيحها.

وهو : أَأَلْخَيْرُ الذِى (أَنَا) أَبْتَغِيهِ أَمِ الشَّرُّ الَّذِى هُوَ يَبْتَغِينِى

فقد زعم أبو رجاء أن أنا فى البيت زائدة فحذفها ، كما حذف الكلام على شاهد عده جمع من النحاة دليلا على جواز حذف إما الأولى من الكلام، وحذف ما من إما الثانية

وهو: سَقَتْهُ الرَّوَاعِدُ مِنْ صَيِّفٍ وَإِنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يَعْدَمَا

... ...

وهو من البحر المتقارب من قصيدة للنمر بن تولب وأولها :

سَلاَ عَنْ تَذَكُّرِهِ تُكْتَمَا وَكَانَ رَهِيناً بِهَا مُغْرَمَا
وَأَقْصَرَ عَنْهَا وَآيَاتُهَا تُذَكِّرُهُ دَاءَهُ الأَقْدَمَا
فَأَوْصِ الْفَتَى بِابْتِنَاءِ الْعَلاَ ءِ وَأَنْ لاَيَخُونَ وَلاَ يَأْثَمَا
وَيَلْبَسَ لِلدَّهْرِ أَجْلاَلَهُ فَلَنْ يَبْنِيَ النَّاسُ مَاهَدَّمَا
وَإِنْ أَنْتَ لاَقَيْتَ فِي نَجْدَةٍ فَلاَ تَتَهَيَّبْكَ أَنْ تُقْدِمَا
فَإِنَّ الْمَنِيَّةَ مَنْ يَخْشَهَا فَسَوْفَ تُصَادِفُهُ أَيْنَمَا
وَإِنْ تَتَخَطَّاكَ أَسْبَابُهَا فَإِنَّ قُصَارَاكَ أَنْ تَهْرَمَا
وَأَحْبِبْ حَبِيبَكَ حُبًّا رُوَيْدًا فَقَدْ لاَ يَعُولُكَ أَنْ تَصْرِمَا
فَتَظْلِمَ بِالْوُدِّ مِنْ وَصْلِهِ رَقِيقٍ فَتَسْأَمَهُ أَوْ تَنْدَمَا
وَأَبْغِضْ بَغِيضَكَ بُغْضًا رُوَيْدًا إِذَا أَنْتَ حَاوَلْتَ أَنْ تَحْكُمَا
فَلَوْ أَنْ مِنْ حَتْفِهِ نَاجِياً لَكَانَ هُوَ الصَّدَعَ الأَعْصَمَا
بِإِسْبِيلَ أَلْقَتْ بِهِ أُمُّهُ عَلَى رَأْسِ ذِي حُبُكٍ أَيْهَمَا
إِذَا شَاءَ طَالَعَ مَسْجُورَةً تَرَى حَوْلَهَا النَّبْعَ وَالسَّاسَمَا
يَكُونُ لِأَعْدَائِهِ مَجْهَلاً مَضَلاًّ وَكَانَتْ لَهُ مَعْلَمَا
أَتَاحَ لَهُ الدَّهْرُ ذَا وَفْضَةٍ يُقَلِّبُ فِي كَفِّهِ أَسْهُمَا
فَرَاقَبَهُ وَهْوَ فِي قُتْرَةٍ وَمَا كَانَ يَرْهَبُ أَنْ يُكْلَمَا
فَأَرْسَلَ سَهْمًا لَهُ أَهْزَعَا فَشَكَّ نَوَاهِقَهُ وَالْفَمَا
فَظَلَّ يَشُبُّ كَأَنَّ الْوُلُو عَ كَانَ بِصِحَّتِهِ مُغْرَمَا
أَتَى حِصْنَهُ مَا أَتَى تُبَّعًا وَأَبْرَهَةَ الْمَلِكَ الأَعْظَمَا
لُقَيْمُ بْنُ لُقْمَانَ مِنْ أُخْتِهِ فَكَانَ ابْنَ أُخْتٍ لَهُ وَابْنَمَا
لَيَالِيَ حُمِّقَ فَاسْتَحْصَنَتْ إِلَيْهِ فَغُرَّ بِهَا مُظْلِمَا
فَأَحْبَلَهَا رَجُلٌ نَابِهٌ فَجَاءَتْ بِهِ رَجُلاً مُحْكَمَا

... ...

والنمر بن تولب هذا عكلي جاهلي صحابي ، يكنى أبا ربيعة ، أدرك الإسلام وهو كبير ، وكان جواداً فصيحاً شاعراً جريئاً على المنطق .

وقال صاحب منتهى الطلب في معرفة أشعار العرب : هو نمر بن تواب بن زهير بن أقيش بن عبيد بن وائل بن كعب بن الحرث بن عوف ، وعوف هذا هو عكل .

وقال ابن الكلبي : إنما هو النمر بن تولب بن أقيش بن عبد بن كعب بن عدي بن عوف ابن عبد مناة بن أدّ بن طابخة بن إلياس بن مضر .

قال الأصمعي كان أبو عمرو بن العلاء يسميه الكيس من حسن شعره .. وأنه عنى بقوله :

* إنا أتيناك وقد طال السفر *

النبي صلى الله عليه وسلم .

وقال أبو الفرج الأصبهاني : هو شاعر مخضرم أدرك الإسلام فأسلم وحسن إسلامه ، ووفد على النبي صلى الله عليه وسلم ، وكتب له كتابا ، وروى عنه حديثاً .

ثم أخرج عن الأصمعي قال وكان أبو عمرو بن العلاء يشبه شعر النمر بن تولب بشعر حاتم الطائي .

اللغة : سلا : هو من السلو ، يقال سلاه وسلا عنه ، أي نسيه وتركه وأبغضه ؟ والسلوان مصدر ، وقيل إن السلوان أو السلوانة خرزة شفافة إذا دفنتها في الرمل ثم بحثت عنها رأيتها سوداء يسقاها العاشق ليسلو عن المرأة التي يحبها ، أو أن يؤخذ من تراب قبر ميت فيذر على الماء فيسقاه العاشق ليسلو عن المرأة فيموت حبه ، وأنشد :

يَالَيْتَ أَنَّ لِقَلْبِي مَنْ يُعَلِّلُهُ أَوْ سَاقِياً فَسَقَانِي عنكِ سُلْوانا

وقيل السلوان دواء يسقاه الحزين فيسلو ، والأطباء يسمونه المفرّح . وليس هو من السؤال كما قال السيوطي «أمر من السؤال لاثنين» وكأنه قاسه على قول امرىء القيس : قفانبك من ذكرى أمر بالوقوف لاثنين ، والسياق إلى الإخبار أدعى منه إلى الإنشاء والطلب ، وقال السيوطي أيضاً : وشرحه شارح ديوانه أي النمر بن تولب — بأنه فعل ماض من السلو ، و « تكتما » على مالم يسم فاعله اسم امرأة بعينها ، وكانوا يسمون بئر زمزم تكتما . والرهين والرهن : ماوضع عند الإنسان مما ينوب مناب ما أخذ منه ، والأنثى رهينة . وحكى ابن جني أن رهين جمع رهن كعبد وعبيد ، قال تعالى : « كل نفس بما كسبت رهينة » أي محبوسة بعملها ، وقال « كل امرىء بما كسب رهين » أي محتبس بعمله . وكل شيء أو أمر يحتبس به شيء فهو رهينة ومرتهنة ، وإنه لرهين قبر وبلى ، وإنها لرهينة قبر وبلى .

« والمغرم » من الغرام وهو العذاب اللازم والشر الدائم والبلاء والحب والعشق ، وما لا يستطاع احتماله ، وفلان مُغْرَم بكذا أي ملازم له مولع به . يعشق النساء وغيرهن ،

... ...

ومبتلى بجبهن . وفى الحديث عن علىّ رضى الله عنه ، « فَمِنَ اللَّهِـجُ بِاللَّذَّةِ ، السَّلِسُ القياد للشهوة « أو المغرم بالجمع والادخار » .

« وأقصر » أى كفّ وتحوّل وانتهى، والإقصار الكف عن الشىء، وأقصرت عن الشىء كففت عنه مع القدرة عليه ، فإن عجزت عنه قلت قصّرت بلا ألف . وقَصَرْتُ عن الشىء قصورًا عجزت عنه ولم أبلغه .

« وآياتها » وهو من الآية وهى العلامة ، يقال أيّا آية أى وضع علامة ، وخرج القوم بآيتهم أى بجماعتهم ولم يدعوا وراءهم شيئاً ، قال برج بن مسهر الطائى :

خَرَجْنَا مَعَ النَّقْبَيْنِ لاَحَىَّ مِثْلُنَا   بِآيَتِنَا نُزْجِى اللِّقَاحَ الْمَطَافِلاَ

والآية من التنزيل الجماعة من الحروف سميت بذلك لأنها علامة لانقطاع كلام عن كلام . وقال ابن حمزة : الآية من القرآن كأنها العلامة التى يفضى منها إلى غيرها كأعلام الطريق المنصوبة للهداية، والمراد من آياتها هنا علاماتها أى علامات الديار التى كانت تقيم بها «تكتم» محبوبته قبل أن يسلو عنها ، وهى آثار الديار التى هى النؤى والوتد والأثافى وبعر النياق والآرام وآثار الأقدام فى الرمال . مما يرى فى حياة البدو والعرب الرّحل عادة .

« وتذكره داءه الأقدما » أى تعيد إلى خياله صور اجتماعه بمحبوبته والساعات التى أنس فيها بالاجتماع بها ، وحبه الذى طويت صفحته ومرت عليه الليالى والأيام ، بل السنون والأعوام .

« فأوص » فعل أمر من الوصية « وابتناء المعالى » وصية له بلزوم مكارم الأخلاق فى الكرم والنجدة والعفة وحماية الجار والضعيف « وأن لايخون ولا يأثما » وصية له بالكف عن ارتكاب الآثام والمحافظة على خلة الأمانة « ويلبس للدهر أجلاله » الأجلال جمع الجلّ وهو ما تلبسه الدابة لتصان به ، ويجمع على جلال أيضاً ، قال كثير :

وَتَرَى الْبَرْقَ عَارِضاً مُسْتَطِيرًا   مَرَحَ الْبُلْقِ جُلْنَ فِى الأَجْلاَلِ

والمراد أن يعد الإنسان نفسه لتحمل تقلبات الدهر خيرها وشرها ، وعسرها ويسرها ، وحلوها ومرها « فَلَنْ يَبْنِىَ النَّاسُ مَاهَدَّمَا » إيصاء له بأن لايعتمد إلا على نفسه فى ابتناء المعالى ، والابتعاد عن الآثام ، إذ أن كل إنسان مشغول بحياطة نفسه ، منصرف بطبيعته عن إقامة وبناء بنيان هدمه أصحابه . ومن ضيع مجده وهدم مفاخر أجداده ، لم يبنها الناس له .

... ...

« وإن أنت لاقيت فى نجدة ... البيت » حث له على الشجاعة وترك الجبن ، والنجدة : القتال والشدة والشجاعة وشدة البأس فيه ، ولاقيت هو من لقاء الأعداء والأقران فى الحرب ، والتهيب الخوف ، والإقدام ضده .

وقوله «لايتهيبك» قيل إنه من باب القلب أى لا تتهيبها ، وفى منتهى الطلب بلفظ فلا تتكأدك وهو بمعناه . و « فإن المنية من يخشها ... البيت » دليل على صواب الإقدام ، وقبح التهيب والإحجام . والمنية : هى الموت ، و « من يخشها » من الخشية وهى الخوف، و« تصادفه » هو من الصدف وهو جانب الجبل أو ما بين الجبلين ويقال لجانبى الجبل إذا تحاذيا صدفان ، وذلك لتصادفهما أى تلاقيهما، وتحاذى هذا الجانب الجانب الذى يلاقيه، وما بينهما فج أو شعب أو واد ، ومن هذا يقال صادفت فلاناً أى لاقيته ووجدته «وأينما» يعنى لابد ، وحتم أن تلاقيه فى آن ما من الزمان، وفيه اكتفاء وهو حذف فعل الشرط وجوابه والاقتصار على الأداة أى أينما ذهب أو توجه.
« وإن تتخطاك أسبابها » أى إن لم يصادفك الموت وتركتك أسبابه من الأمراض والأوصاب صغيراً فإن نهاية أمرك وآخرة عمرك وغايته الهرم، وناهيك به بلاء ونصباً ، إذ هو ضعف وعجز ومرض وذلة وهوان ، و « قصاراك » أى جهدك وغايتك وفيه لغات قصرك ، وقصارك بفتح القاف وضمها وقصيراك .

وقوله «وأحبب حبيبك ... الخ » البيت الثالث بعده مأخوذ من قول النبى صلى الله عليه وسلم « أحبب حبيبك هوناً ما ، عسى أن يكون بغيضك يوماً ما ، وأبغض بغيضك هوناً ما ، عسى أن يكون حبيبك يوماً ما » كان النمر بن تولب سمعه من الرسول نثراً فعقده فى أبياته شعراً .

وقوله « يعولك » معناه يشق عليك ، ويروى « يهولك » والمعنى واحد .

ومعنى « تسفه » تجهل وتظلم إذ تضع ودك فى غير موضعه ، وتمنح حبك إلى غير أهله ، ممن لايستحقونه «وتحكم» أى تكون حكيما عاقلا تضع الأمور فى مواضعها، و «الصدع» مهمل الحروف مفتوحها الوعل الذى هو بين الجسيم والضئيل ، و « الأعصم » هو من العصمة وهى بياض فى اليد، وهو إنما يقصد بالأعصم المستعصم فى قنن الجبال وكهوفها لايتوصل إليه بسوء ، و«إسبيل» هو على زنة قنديل بلد أو مكان ألقت به أمه فيه أى ولدته ، وقد قيل: « لا أرض إلا إسبيل ، وكل أرض تضليل » وربما أريد به مطلق مكان، أى سبيل وهو الطريق الذى يسير فيه الناس والجماعات السابلة وتسلكه ، و« ذو الحبك » هو ذو الطرائق والمراد به الجبل المرتفع، ومنه قول الله تعالى: «والسماء ذات الحبك » ، و« الأيهم » بالياء المثناة من تحت ، الذى لايهتدى إليه ، وقوله «إذا شاء طالع مسجورة » البيت « طالع » أى أتى فاطلع ورأى ، يقال فلان يطالع قرينه ، و «المسجورة» المملوءة ، و « النبع » بفتح النون وسكون الباء الموحدة، شجر تعمل منه القسى ، و «السأسم» كعالم شجر أسود أو الآبنوس أو الشيزى أو شجر تعمل منه القسى، وقال السيوطى هو السأسم . بهمزة بين سينين مهملتين وهو شجر الآبنوس .

... ...

وقوله « يكون لأعدائه مجهلا » البيت ، أعداء الوعل المتحدث عنه هم ضوارى السباع والناس ، لأن الأذى يأتيه من قبلهم ، وأراد « بالمجهل » مكاناً مجهولا لايصلون إليه فيه لعدم طروقهم له ومعرفتهم له ، والمجهل بفتح الهاء ، و « مضلا » بفتح الميم وكسر الضاد : الذى يضلل أعداءه ويجعلهم لايهتدون إليه ، وقوله «وكانت له معلماً» المعلم هو بفتح الميم واللام وإسكان العين ، يعنى أنها لاتخفى عليه هو ، وإن كانت مجهلا ومضلة لأعدائه .

وبعد هذا البيت هو الموضع المناسب للبيت المستشهد به ، وإن لم ينصّ أحد من الرواة على ذلك ، ولنتكلم عليه الآن فنقول :

اللغة : الرواعد : جمع راعدة ، والمراد بها السحب الممطرة التى يكون معها الرعد وأمطارها تكون شديدة غزيرة المطر ، قوية الرعد ، يقال رعدت السحاب ، وأرعدت إذا سمع منها صوت الرعد ، و « الصيف » بتشديد الياء المكسورة : المطر الذى يكون فى الصيف و « لن يعدما » من العدم وهو ضد الوجود .

المعنى : يصف المسجورة التى أقام فيها الوعل على رواية سقتها ، وعلى الرواية الأخرى يصف الوعل أو الصدع بأن السحب المواطر تهطل عليه فى الصيف ، فلا يزال موضعه ندياً رطباً يروع به النبات الذى يرعاه ويعيش عليه ، وكما يهطل ذلك عليه صيفاً فإنه لن يعدم السحب التى تمطره وتجوده بغيثها فى زمان الخريف .

الإعراب : « سقته » سقت فعل ماض والتاء فاعل وهى الرواعد والهاء فى سقته ضمير يعود على الصدع المتحدث عنه فى الأبيات السابقة ، قال السيوطى وفى ديوان النمر بن تولب وفى منتهى الطلب سقتها . وحينئذ فيكون الضمير عائداً إلى المسجورة ، و «من» حرف جر بيان لابتداء زمن السقى و « صيف » مجرور بها والجملة من الجار والمجرور فى محل نصب على الظرفية ، والأصل سقته الرواعد صيفاً أو من صيف ، وإنما شدد «صيف» لضرورة الشعر ، « وإن من خريف » وإن أصله وإن ماحذف ما وبقيت إن ، وقيل إن شرطية ، والفاء جوابها ، والتقدير وإن سقته من خريف فلن يعدم الرى فى الخريف أيضاً .

الشاهد فيه : جواز حذف إما الأولى من الكلام وما من إما الثانية ومذهب سيبويه أنه حذف منه إما أولا وما ثانياً ، وقال الأصمعى والمبرد : إن فى هذا البيت شرطية ، والفاء فاء الجواب ، والمعنى وإن سقته من خريف فلن يعدم الرى ، قال الدمامينى « وليس هذا القول بشئ لأن المراد وصف هذا الوعل (بفتح الواو والعين المهملة كفرس ، وبفتح الواو وكسر العين

... ...

ككتف ـ وهما مشهوران وبضم الواو وكسر العين كدئل وهذا نادر ، والمراد بالوعل تيس الجبل) بالرى على كل حال لأن مدخل إن الشرطية مشكوك فيه غير مجزوم بوقوعه ولا بعدم وقوعه ، وبهذا اندفع قول ابن الصائغ إن هذا بناء على القول بالمفهوم » قال الأعلم : وصف وعلا فى روضة مخصبة فى جبل حصين لا يوصل إليه ، والأمطار ملازمة له لا تغب عنه فلا يحتاج إلى أن يسهل فيصاد . ولا يلزم ذلك مع جعل إن شرطية أن يصير انتفاء العطش معلقاً بشرط سقى السحائب له فى الخريف ومفهومه ثبوت العطش عند انتفاء الشرط وهو مناف للغرض . قال الدماميني « وفيه نظر لأنا لا نسلم أن المقصود وصف لهذا الوعل بالرى على كل حال وإنما الغرض وصف حاله بحسب الواقع ، فأخبر أولا بما وقع من سقى سحائب الصيف له ، وذلك مقتض لريه منها ، ثم أخبر بأن سحائب الخريف إن سقته بعد ذلك حصل له الرى المستمر ، ولو سلم أن المقصود ما ذكر من وصفه بالرى دائماً فمع الإتيان بإما التى هى هنا لأحد الشيئين لا يلزم ذلك » .

وقال أبو عبيدة إن فى هذا البيت زائدة ، وعلى هذا يتأتى ما ذكر من وصف الوعل بالرى على كل حال ، وردّ هذا بأن زيادتها لم تثبت بعد العاطف وثبتت بعد حذف إما وما ، وأبو عبيدة هذا هو معمر بن المثنى ، قال الجاحظ فيه : لم يكن فى الأرض خارجى ولا جماعى أعلم بجميع العلوم منه ، وقال ابن قتيبة : كان مع معرفته ربما يكسر البيت إذا أنشده ، وكان يخطىء إذا قرأ القرآن نظراً ، وكان يبغض العرب وألف فى مثالبها ، وكان يرى رأى الخوارج ؛ ومن مصنفاته كتاب النقائض بين جرير والفرزدق طبع فى أوروبا وقد طبعت نحو نصفه والله المسئول فى الإعانة على إكماله ، وقد توفى سنة تسع ومائتين وكان مولده سنة عشر ومائة .

ولنذكر شرح بقية الأبيات فنقول : معنى قوله « أتاح له الدهر » البيت ، أتاح عرض وقدّر وأتاحه الله تعالى فأتيح ، و « ذو الوفضة » الرامى بالسهام ، والوفضة خريطة الراعى لزاده وأدواته والجعبة من أدم أى جلد ؛ ومعنى « يقلب فى كفه أسهما » أى ليس جاداً بها وإنما هو كن يلهو بها ، وقوله « فراقه وهو فى قترة » أى راقبه الصائد والصائد فى قترة ، والقترة بالضم الكوة النافذة وعين التنور وحلقة الدرع وبيت الصائد : ناموس الصائد وقد أقتر واقتتر فيها أى استتر ومكث فيها وهى كما قال أبو عبيدة : البئر يحتفرها الصائد يكمن فيها .

ويقال أيضاً القترة بالفتح الغبرة أو الدخنة يجعلها الصائد للوحش بأن يدخن بأوبار الإبل لئلا يجد الصيد ريحه فيهرب منه ، ويصح أن يراد بالقترة الناحية وهى فى هذين حال من الصيد لا من الصائد

... ...

وقوله « وماكان يرهب أن يكلما » الرهب الخوف والخشية والفزع ، ومنه سمى الراهب أحد رهبان النصارى ، المتعبد فى الصومعة لشدة خوفه وخشيته من الله ، وأصل الرهبانية من الرهبة ثم صارت اسماً لما فضل عن المقدار وأفرط فيه ، وقول الله تعالى « وجعلنا فى قلوب الذين اتبعوه رأفة ورحمة ورهبانية ابتدعوها ما كتبناها عليهم » معناه كما جاء فى التفسير أنهم كانوا يرون من ملوكهم مالايصبرون عليه ، فاتخذوا أسراباً وصوامع وابتدعوا ذلك ، فلما ألزموا أنفسهم بذلك التطوع ودخلوا فيه لزمهم تمامه ، كما أن الإنسان إذا جعل على نفسه صوماً لم يفترض عليه لزمه أن يتمه ، وكانوا لخوفهم يترهبون بالتخلى من أشغال الدنيا ، وترك ملاذّها ، والزهد فيها ، والعزلة عن أهلها ، وتعهد مشاقها ، حتى إن منهم من كان يخصى نفسه ويضع السلاسل والصلبان الغلاظ الثقال فى عنقه ، ولذلك قال صلى الله عليه وسلم « لا رهبانية فى الإسلام » فنهى المسلمين عنها، وقال: « عليكم بالجهاد فإنه رهبانية أمتى » يريد أن الرهبان وإن تركوا الدنيا وزهدوا فيها ، وتخلوا عنها فلا ترك ولا زهد ولا تخلى أكثر من بذل النفس فى سبيل الله ، وكما أنه ليس عند النصارى عمل أفضل من الترهب ، ففى الإسلام لا عمل أفضل من الجهاد ، ولهذا قال صلى الله عليه وسلم « ذروة سنام الإسلام الجهاد فى سبيل الله » .

و « يكلما » هو من الكلم أى الجرح والجمع كلوم وكِلام ويكلم يصاب بجراح ، أى كان ذلك الوعل آمناً لم تحدثه نفسه بالخوف أو الخشية من أن يصيبه سهم بالجراح التى أصابه بها الصائد .

وقوله « فأرسل سهماً له أهزعاً » الأهزع من السهام الذى يبقى فى الكنانة وحده وهو أردؤها ، ويقال له سهم هزاع ، وقيل الأهزع خير السهام ، وأفضلها تدخره لشديدة ، وقيل هو آخر ما يبقى من السهام فى الكنانة جيداً كان أو رديئاً ، وقيل إنما يتكلم به فى النفى ، فيقال : مافى جفيره أهزع ، وما فى كنانته أهزع ، قال صاحب اللسان : وقد يأتى به الشاعر فى غير النفى للضرورة ، فإن النمر بن تولب أتى به مع غير الجحد فقال : ثم أورد البيت ، ونقل عن ابن برى أنه قد جاء أيضاً لغير النمر ، قال رَيّان بن حُوَيص :

كَبِرْتُ ورقّ الْعَظْمُ منى كأنما رمى الدهر منِّى كُلَّ عِرْقٍ بأهزعا

وربما قيلَ : رُميت بأهزع ، قال العجاج :

* لأنَّكَ كالرَّامى بغيرِ أهْزَعَا *

يعنى كمن ليس فى كنانته أهزع ولا غيره ، وهو الذى يتكلف الرمى ولا سهم معه ، ويقال : مافى الجعبة إلا سهم هِزاعٌ أى وحده ، وأنشد :

وبقيت بعدهم كسهم هزاع

... ...

وما بقى فى سنام بعيرك أهزع أى بقية شحم ، وقولهم ما فى الدار أهزع أى ما فيها أحد ، ويقال : ظل يهزع فى الحشيش أى يرعى ، وهزيع ومهزع اسمان ، والهزع الدق ، وقال الشاعر يصف أسداً :

كَأَنَّهُمْ يَخْشَوْنَ منك مُدَرَّباً بِحَلْيَةَ مَشْبُوحَ الذِّرَاعين مِهْزَعَا

وقوله « فشك نواهقه والفما » شك : هو من شَكَّه بالرمح والسهم ونحوهما يشكّه شَكّا أى انتظمه ، قال طرفة : حِفَافَيْه شُكّاً فى العَسِيبِ بِمِسْرَد .

وهو من شككته بالرمح إذا خرقته ، وانتظمته ، وقال عنترة :

وشَكَكْتُ بالرُّمح الأَصَمِّ ثِيَابَهُ لَيْسَ الكَرِيمُ على القَنَا بِمُحَرَّمِ

و «النواهق» من الحمر حيث يخرج النهاق من حلوقها ، ومن الخيل العظام الناتئة فى خدودها ، وقال أبو عبيدة فى كتاب الخيل : الناهقان عظمان شاخصان فى وجه الفرس أسفل عينيه ، ومحل النواهق : ما كان أسفل من الجبهة فى قصبة الأنف ، وقيل نواهق الدابة عروق اكتنفت خياشيمها لأن النهاق منها الواحدة ناهقة — والمعنى أن السهم انتظم ناهقيه وفمه ، وعبر عن الناهقين بلفظ النواهق وهو جمع على لغة من يجعل الجمع ما زاد عن الواحد .

وقوله « فظل يشب كأن الولوع » البيت « يشب » من شب الفرس يشِب ويشُب شباباً وشبيباً وشُبُوباً إذا رفع يديه جميعاً كأنه ينزو نزواناً ، لعب وقمّص ، وأشببته إذا هيّجته ، وكذلك إذا حَرَن « والولوع » القدر والحين ، والدهر الذى يولع بأحداث الزمان ومصائبه ، و « كان بصحبته مغرماً » أى وكانت أحداث الدهر وكوارثه مغرمة بملازمته .

وقوله « أتى حصنه ما أتى تبعاً » البيت ، الضمير فى حصنه يعود إلى الصدع المعتصم فى قنة الجبل أو المكان الذى وصفه الشاعر ، و « تبع » ملك اليمن واحد التبابعة ، وقد ورد لتبع ذكر فى القرآن الكريم . و « أبرهة » ملك الحبشة .

وقوله « لقيم بن لقمان من أخته » البيت ، لقيم تصغير لقمان ، ولقمان كما قال النسابون هو ابن عاد وهو غير لقمان الحكيم الذى ورد ذكره فى القرآن الكريم ، قال النسابون : وكانت أخته تحت رجل أحمق فولدت له وأحمقت أى جاءت به ولداً أحمق مثل أبيه زوجها ، فأحبت أن تلد مولوداً يكون حكيما نجيباً مثل أخيها ، فرغبت إلى امرأة أخيها أن تتركها تنام فى مرقدها ليقع عليها أخوها لقمان عسى أن تلد ولداً مثله ، فأجابتها ، وأسكرتاه وضاجعته فغشيها فأتت منه بولد سمته لقيما ، تصغير

٨٥١ — وقوله : وَمَا بَيْنَهَا وَالْكَعْبِ غُوطٌ نَفَانِفُ

لقمان خاله لأنه جاء منه وكان لقمان من أحزم الناس ، ولقيم مبتدأ ومن أخته جار ومجرور فى محل رفع خبر المبتدأ وفى قوله « فكان ابن أخت له وابنا » شاهد على جواز تعاطف الخبرين المستقل كل منهما بنفسه ، و « ابنا » أى ابناً و « ما » زائدة أى فكان ابن أخت له وابناً كذلك . وهذا الحديث أشبه بأسطورة من الأساطير الخيالية ، قال شارح الديوان عند هذا الموضع : ترك ما كان فيه وسلك طريقاً آخر ، وهو المسمى فى البديع بالاقتضاب وهو الانتقال إلى غير ملائم بخلاف حسن التخلص ، والاقتضاب طريقة العرب الأقدمين .

وقوله « ليالى حمق فاستحصنت » البيت ، هو شرح لبقية القصة التى سلف ذكرها ، وفاعل حمق يحتمل أن يكون زوجها كما يفهم من سياق القصة ، ويحتمل أن يكون لقمان لما غيب عن عقله بسبب السكر ، و « استحصنت » أى أتته كما تأتى المرأة الحصان زوجها ، و « مظلماً » بكسر اللام أى فى ليلة ذات ظلمة ، و « غرّبها » هو من غره يغرّه غرّا وغروراً وغرّة ، فهو مغرور وغرير أى خدع . وكل من غر فهو مغرور . والمراد أنه خدع بحيلة أخته وزوجه « وبها » أى جار ومجرور متعلق « بغرّ » والمراد أنه خدع بأخته وظنها زوجته .

وقوله « فأحبلها رجل نابه » البيت « النابه » المذكور المرتفع الذكر ، « والمحكم » القوى الذى ليس بضعيف .

٨٥١ — عجز بيت وهو وصدره :

تُعَلِّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سُيُوفَنَا وَمَا بَيْنَهَا وَالْكَعْبِ غُوطٌ نَفَانِفُ

أنشده الفراء ، ولم يعزه إلى أحد ، ونسبه أبو عمرو بن بحر الجاحظ إلى مسكين الدارمى ، وهو من قصيدة طويلة من البحر الطويل ، جاء فى الشواهد الكبرى للعينى بهامش خزانة الأدب أن أولها :

لَقَدْ عَلِمَتْ قَيْسٌ وَخِنْدِفُ أَنَّنِي بِثَغْرِهِمُ مِنْ عَارِمِ النَّاسِ وَاقِفُ
وَقَدْ عَلِمُوا أَنْ لن نُبَقِّى عَدُوَّهُمْ إِذَا قَذَفَتْهُ فِي يَدَيَّ الْقَوَاذِفُ
وَأَنَّ أَبَانَا بِكْرُ آدَمَ فَاعْلَمُوا وَحَوَّاءُ قَرْمٌ ذُو ثَمَانِينَ شَارِفُ
وَأَنَّ عَلَى خُرْطُومِهِ مُتَهَافِيًا مِنَ الْقُطْنِ هَاجَتْهُ الْأَكُفُّ النَّوَازِفُ
وَلَلصَّدَأُ الْمُسْوَدُّ أَطْيَبُ عِنْدَنَا مِنَ الْمِسْكِ دَافَتْهُ الْأَكُفُّ الدَّوَائِفُ
نُعَلِّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سُيُوفَنَا وَمَا بَيْنَهَا وَالْكَعْبِ غُوطٌ نَفَانِفُ
وَيُضْحِكُ عِرْفَانُ الدُّرُوعِ جُلُودَنَا إِذَا جَاءَ يَوْمٌ مُظْلِمُ اللَّوْنِ كَاسِفُ

... ...

وَأَنَّا أُنَاسٌ يَمْلَأُ الْبَيْضَ هَامُنَا وَنَحْنُ حَوَارِيُّونَ حِينَ نُزَاحِفُ
بِكُلِّ رُدَيْنِيٍّ كَأَنَّ كُعُوبَهُ قَطًا سَابِقٌ مُسْتَوْرِدُ الْمَاءِ صَائِفُ
كَأَنَّ هِلَالاً لَاحَ فَوْقَ قَنَاتِهِ جَلَا الْغَيْمَ عَنْهُ والقتامَ الحَرَاجِفُ
[لَهُ مِثْلُ حُلْقُومِ النَّعَامَةِ حُلَّةٌ وَمِثْلُ الْقُدَامَى سَاقُهَا مُتَنَاصِفُ]

وهذا البيت الأخير انفرد بروايته الجاحظ، ولم يذكره العينى فى شواهده .

اللغة : قيس قبيلة عربية سميت باسم أول رجل منها ، واسمها قيس عيلان ، وقالوا إن اسم أبيها الناس بن مضر كذا قال صاحب القاموس وتابعه عليه شارحه ، وقال : والناس أخوه إلياس وإلى الأول تنسب قيس وإلى الثانى تنسب خندف ، والناس وإلياس ولدا مُضر لصلبه . وقال صاحب القاموس إن خندف سميت باسم امرأة إلياس بن مضر أولدها عمراً وهو مدركة ، وعامراً وهو طابخة، وعميراً وهو قمعة وأمهم خندف كزبرج، وهى ليلى بنت حلوان بن عمران، وكان إلياس خرج فى نجعة فنفرت إبله من أرنب فخرج إليها عمرو فأدركها وخرج عامر فتصيدها وطبخها وانقمع عمير فى الخباء ، وخرجت أمهم ليلى تسرع فقال لها إلياس : أين تخندفين ؟ فقالت مازلت أخندف فى أثركم . فلقبوا مدركة وطابخة وقمعة وخندف — وهذا الكلام أشبه بالأساطير منه بالحق الصريح .

« والثغر » ما يلى دار الحرب وموضع المخافة من فروج البلدان ، ويطلق على الناحية من الأرض والطريق السهلة ، وإنما قال بثغرهم وكان حقه أن يقول بثغرها لأنه أراد عامة أفراد قيس وخندف لا نفس القبيلتين .

و « العارم » الرجل الشرس الشديد الأذى . يقول إننى واقف فى ثغور خندف وقيس أدافع عنهم ، وأرد عدوان المعتدين وبطش الجبارين ، وإن قبائل خندف وقيس لا تجهل موقفى ومكانى ذلك .

« وقد علموا أن لن نبقى » البيت ، يريد أنهم علموا أنه لشجاعته وحبه لهاتين القبيلتين يبغض أعداءها ولا يبقى على من يقع منهم أسيراً فى يديه « وقذفته » أى دفعته وساقته « والقواذف » جمع قاذفة وهى الناحية البعيدة ، وأصل القذف الرمى بالحجارة ، والتقاذف الترامى بها .

« وأن أبانا بكر آدم الخ » يصف أباهم بأنه الابن الأكبر لآدم وحواء ، فخراً وتعظماً على غيرهم ،لأن البكر أعز الأبناء على والده وكل عزيز فهو بكر ، لأنه يأتى على شوق ولهفة ، ومنه سميت الباكورة ، والبواكير أشهى وأحب من سواها وأطيب وأعز قيمة . وقد كان (أبو رجاء) فى أصل هذا الشاهد الذى كان أعده للطبع وقدمه إلى المطبعة ثم توقف عن شرحه ، وكان آخر عمله ضبط كلمة بكر بفتح الباء وهوخطأ لأن الشاعر لم يرد بالبكر الفتية من الابل، فهى التى بفتح الباء وإنما أراد بالبكر أول ولد الأبوين وهى التى بكسر الباء .

... ...

« والقرم » الفحل والسيد «والعثانين» جمع العثنون وهي اللحية أو ما فضل منها بعد العارضين أو ما نبت على الذقن وتحته سفلا أو هو طولها، وشعيرات طوال تحت حنك البعير، و « الشارف » المسن الهرم من النوق ومن السهام العتيق القديم ، وهو نعت لأبيهم بالفضل والتقدم والسن.

وقد كتبه « أبو رجاء » فإن أبانا ـ بالفاء وكسر همزة إن ، مع أن الرواية في الحيوان وفي الشواهد الكبرى للعيني « وأن أبانا » ، فحرف الواو إلى الفاء ، ولم ينص على ذلك ، وأخطأ في كسر همزة إن مع أن جملة « أن أبانا » في محل نصب بالعطف بالواو على مفعول علم في قول الشاعر :

لقد علمت قيس . . . أن لن نبق . . . وأن أبانا الخ .

وقوله «وأن على خرطومه متهافياً... البيت» الخرطوم كزنبور: الأنف أو مقدمه أو ما ضممت عليه الحنكين ، والتهافي : التطاير بحركة الريح وهبوبها ، والهفا مطر يمطر ثم يكف ، ويروى متهافتاً وهما بمعنى ، « والقطن » المعروف لنا وهو غير الذى تحدثنا به المعاجم العربية فإن الذى عندنا وينبت بمصر لا يرتفع شجره فوق متر إلا قليلا ، بينما يقول صاحب اللسان ـ ويوافقه صاحب القاموس ـ قال أبو حنيفة الدينورى وهو العالم اللغوى النباتى : القطن يعظم عندهم شجره حتى يكون مثل شجر المشمش ويبقى عشرين سنة وأجوده الحديث ، وقول لبيد :

شَاقَتْكَ ظُعْنُ الْحَيِّ يَوْمَ تَحَمَّلُوا   فَتَكَنَّسُوا قُطُنًا تَصِرُّ خِيامُها

أراد به ثياب القطن « اللسان مادة قطن » ، وهو وإن كانت تؤخذ منه الثياب ، إلا أنه لهذا يخالف القطن المعروف في أيامنا هذه من هذه الناحية ، ومن ناحية أخرى فإن صاحب اللسان قال في موضع آخر من مادة « قطن » عند الكلام على الحبوب القطنية : وإنما سميت الحبوب قطنية لأن مخارجها من الأرض مثل مخارج الثياب القطنية ، ويقال لأنها تزرع كلها في الصيف وتدرك في آخر وقت الحر . والقطن المعروف لنا يزرع في الشتاء لا في الصيف وإن كان يدرك في نهاية الحر .

وقد صحف (أبو رجاء) هذا البيت فقال (كأن على خرطومه) مع أن الأصول كلها مجمعة على رواية (وأن) مع أن الواو لا تشتبه بالكاف فهى ولا ريب زلة قلم .

« وهاجته » أثارته وحركته ، و « الأكف » جمع كف ، وهى الجارحة المعروفة ، و « النوازف » جمع نازفة وهى التى تقطر دماً ويسيل الدم منها ، أو الأكف الضعيفة المصفرة اللون من كثرة ما سكبت منها الدماء الغزيرة ، ويعنى بهذا أن أباه قوى شديد البأس والذين حوله ضعاف عاجزون ، أو أن حوادث الدهر ونوائبه أشبه بالهباء الذى لا شأن له ولا خطر .

« وللصدأ المسود ... البيت » الصدأ يكون للمعادن نتيجة لتفاعل أوكسيجين الهواء بالمعادن وإذا أطلق صرف إلى الحديد، ولكنه هنا يعنى به الدم المتجمد على الأجسام أو السيوف من مقارعة الأبطال ، وملاقاة الشجعان ، فإن الدم أحمر وإذا جمد اسود ومال لونه إلى السواد ، فلذا صح

... ...

نعته بالصدأ الأسود « والدّوف » الخلط يقال داف الشيء دوفاً وأدافه خلطه ، وإنما يستعمل هذا كثيراً فى الدواء والطيب ، يقال مسك مدوف ومدووف « والأكف الدوائف » الأيدى التى تخلطه ، والمعنى أنه مستطاب . و (أبو رجاء) انفرد برواية عجز هذا البيت هكذا : دانته الأكف النوادف . وقد عمى عليه الأمر واختلط فأكمل هذا البيت من الذى قبله ، ولم يراجع عمله .

وقوله « تعلق فى مثل السوارى سيوفنا فما بينها والكعب . . . » البيت ، وهو البيت المستشهد به .

اللغة : السوارى ، جمع سارية من حجر أو آجر وهى الأسطوانة العظيمة ، وإنما عنى بها أعناق الرجال، والغوط بضم الغين جمع غوط بفتح الغين لغة فى الغائط ويجمع على أغواط وغيطان أيضاً مثل ثور وثيران ، وقد يجمع على غائط مثل جان وجنان، وأما غائط وغوط فهومثل شارف وشرف ، قال صاحب اللسان وشاهد الغوط بفتح الغين قول الشاعر *ومابينها والأرض غوط نفانف* ويقال للأرض الواسعة الوعرة غائط ، وللطمئن من الأرض غائط ، ولموضع قضاء الحاجة غائط ، لأن العادة أن يقضى الإنسان حاجته فى الموضع المنخفض حيث هو أستر له ، ثم توسع فيه ، حتى صار يطلق على النجو نفسه . والغيطان من بواطن الأرض : كل ما انحدر منها . ويروى غول بدل غوط وهو بمعنى البعد .

« والكعب » كل مفصل للعظام، وكعب الإنسان ما أشرف فوق رسغه عند قدمه ، وقيل هو العظم الناشز فوق القدم ، قال ابن الأثير : الكعبان العظمان الناتئان عند مفصل الساق والقدم عند الجنبين ، وهو من الفرس مابين الوظيفين والساقين ، وقيل مابين عظم الوظيف وعظم الساق وهو الناتىء من خلفه ، ويجمع على أكعب وكعوب وكعاب ، ورواية اللسان « وما بينها والأرض » بدل والكعب ، قال الشيخ الصبان « ومراده بالكعب كعب حامل تلك السيوف هكذا يظهر » .

« والنفانف » جمع النفنف ، وهو الهواء بين الشيئين ، وكل شئ بينه وبين الأرض مهوى فهو نفنف ، قال ذو الرمة :

تَرَى قُرْطَهَا مِنْ حُرَّةِ اللِّيتِ مُشْرِفًا عَلَى هَلَكٍ فِي نَفْنَفٍ يَتَطَوَّحُ

ويروى واضح الليت ، والنفنف مهواة بين جبلين ، والمفازة ، قال صاحب اللسان : النفانف لا تنبت شيئاً ، لأنها خشنة بعيدة من الأرض ، ومن ذلك تكون النفانف اسماً للهواء بين الشيئين ولنفس الأرض التى لاتنبت شيئاً ، وربما كان ذلك من باب التشبيه ، شبه الأرض التى لاتنبت شيئاً ، بالهواء الذى لاينبت شيئاً .

وقال ابن الأعرابى : النفنف ما بين أعلى الحائط إلى أسفل وبين السماء والأرض وأعلى البئر إلى أسفل .

... ...

وقد روى صاحب الحيوان « وما بينها والكعب منا تنائف » والتنائف جمع تنوفة ، وهى القفر من الأرض وأصل بنائها التنف وهى المفازة ، وقيل التنوفة من الأرض المتباعدة ما بين الأطراف ، وقيل التنوفة التى لاماء بها من الفلوات ولا أنيس وإن كانت معشبة ، وقيل التنوفة البعيدة وفيها مجتمع كلأ ولكن لايقدر على رعيه لبعدها ، والمعنى على الروايتين واحد ، لأن النفانف كالتنائف .

المعنى : يصف الشاعر فى هذا البيت قومه ونفسه بالطول والسمو والعظم والشجاعة ، يعنى أن الرجل منهم لطوله وضخامته كالسارية ، وإذا وضع السيف بحمائله على عاتقه فكأنما علقه على سارية ، وذلك لفرط ضخامة أجسامهم ، وبين السيف وكعب الرجل مكان سحيق بعيد ، وقال ابن الأنبارى « يعنى أن قومه طوال وأن السيف على الرجل منهم كأنه على سارية من طوله ، وبين السيف وكعب الرجل منهم غائط وهو المكان المطمئن من الأرض ، ونفانف واسعة أى بين السيف والكعب مسافة » اهـ والشاعر يريد أن يصف قامات قومه بالطول والضخامة المستلزمة للقوة ، وكأنه يريد ضمنياً أن يقول إن السيوف تبدوا قصيرة بالنسبة إلى أجسامهم ، فيرى ما بينها وبين كعب حاملها أو الأرض التى يمشى عليها حامل السيف بعد ساحق كالمهواة بين الجبلين .

الإعراب : نعلق بنون المتكلم للعظم نفسه أو معه غيره مبنياً للفاعل ، فعل مضارع والفاعل تقديره نحن ، و « سيوفنا » بالنصب على المفعولية ، ويروى « تعلق » بتاء التأنيث على صيغة المبنى للمجهول ، و « سيوفنا » بالرفع نائب الفاعل ، و « فى مثل السوارى » جار ومجرور متعلق بنعلق أو بتعلق ، صفة لمحذوف أى فى قامات هى مثل السوارى طولا ، « وما » الواو فيها للحال ، و «ما» مبتدأ ، و « بينها » ظرف مكان ، والضمير عائد على السيوف السابق الكلام عليها ، «والأرض» أو « والكعب » على إحدى الروايتين مجرور بالعطف على الضمير المخفوض فى بينها ، وتقدير الكلام وما بينها أى وما بين السيوف وبين الكعب أو بين الأرض غوط الخ . و « غوط » خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ وخبره فى موضع نصب على الحال ، و « نفانف » صفة لغوط .

الشاهد فيه : فى قوله وما بينها والكعب ، أو الأرض فى الرواية الأخرى حيث عطف الاسم الظاهر المجرور الذى هو الكعب أو الأرض ، بالواو على الضمير المجرور وهو الهاء فى قوله « وما بينها » من غير إعادة العامل فى المعطوف عليه مع المعطوف وهو لفظ « بين » حذفه وأبقى عمله لتقدم ذكره . ولو أنه أعاده لقال : وما بينها وبين الكعب ، وفى هذه المسألة خلاف بين البصريين والكوفيين ، فالكوفيون ذهبوا إلى أنه يجوز العطف على الضمير المخفوض ، وذلك نحو قولك : مررت بك وزيد ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز .

... ...

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا الدليل على أنه لا يجوز أنه قد جاء ذلك فى التنزيل وكلام العرب . قال الله تعالى : « واتقوا الله الذى تساءلون به والأرحامِ » بالخفض وبتخفيف السين فى تساءلون ، وقد وجدتها فى الكامل للمبرد مضبوطة بالتشديد ، ونص الشيخ الصبان على أنها بالتخفيف وهى قراءة حمزة الزيات وهو أحد القراء السبعة ، وقراءة قتادة ، وإبراهيم النخعى ، ويحى بن وثاب ، وطلحة بن مصرف ، والأعمش ، ورواية الأصفهانى والحلبى عن عبد الوارث ، كما قرره ابن الأنبارى .

واحتجوا أيضاً بقول الله تعالى « وَيَسْتَفْتُونَكَ فِى النِّساءِ قُلِ اللهُ يُفْتِيكُمْ فيهن وما يُتْلَى عليكُم » فما فى موضع خفض لأنه عطف على الضمير المخفوض فى « فيهن » .

وكذلك احتجوا بقول الله تعالى : « لكن الرّاسخون فى العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك ، والمقيمين الصلاة » فالمقيمين فى موضع خفض بالعطف على الكاف فى إليك ، والتقدير فيه يؤمنون بما أنزل إليك وإلى المقيمين الصلاة ، يعنى من الأنبياء عليهم السلام . ويجوز أيضاً أن يكون عطفاً على الكاف فى « قبلك » والتقدير فيه : ومن قبل المقيمين بالصلاة ، يعنى من أمتك .

واحتجوا أيضاً بقول الله تعالى « وصدّ عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام » فعطف المسجد الحرام على الهاء من « به » .

واحتجوا بقوله تعالى « وجعلنا لكم فيها معايش ومن لستم له برازقين » فقوله « من » فى موضع خفض بالعطف على الضمير المخفوض فى « لكم » فدل ذلك على جوازه .

واستدلوا أيضاً بقول الشاعر فى الشاهد قبله : فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا ... البيت فالأيام خفض بالعطف على الكاف فى « بك » والتقدير : بك وبالأيام .

وبقول الآخر :

أكرُّ على الكتيبة لا أبالى أفيها كان حتفى أم سواها

فعطف « سواها » بأم على الضمير فى « فيها » والتقدير : أم فى سواها .

كما احتجوا بقول الشاعر :

هَلاَّ سَأَلت بِذِى الجَمَاجِمِ عَنْهُمُ وَأَبِى نَعِيمٍ ذِى اللِّوَاءِ المُحْرِقِ

أى وعن أبى نعيم فقد خفض بالعطف على الضمير المخفوض فى عنهم ، وأبو نعيم هو النعمان بن المنذر بن ماء السماء ، وسمى بالمحرق كمحدث ، لأنه كان يحرّق العرب فى ديارهم وهو فى البيت

... ...

بإسكان الحاء المهملة وتخفيف الراء المكسورة ، لضرورة الشعر، و « ذو الجماجم » موضع والجماجم هي الرءوس وسمي بذلك لأنه كان قد بنى بجماجم القتلى من بنى تميم وذبيان قتلهم بنو عامر في رواية ابن الكلبي . وقال ياقوت : هي رواية بعيدة عن الصواب ، لأن هذا المكان بظاهر الكوفة ووقعة بنى عامر وبنى تميم وذبيان كانت بشعب جبلة وهو بأرض نجد وليس بالكوفة ، ولعل الصواب ما حكاه البلاذرى عن ابن الكلبي : أن بلالا الرماح بن محرز الإيادى قتل قوماً من الفرس ونصب رءوسهم عند ذى الجماجم أو دير الجماجم .

قال ابن الأنبارى فهذه الآيات والشواهد كلها أدلة على جوازه .

وأما البصريون ، فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لايجوز وذلك لأن الجار مع المجرور بمنزلة شئ واحد فإذا عطفت على الضمير المجرور والضمير إذا كان مجروراً اتصل بالجار ولم ينفصل منه ، ولهذا لا يكون إلا متصلا بخلاف ضمير المرفوع والمنصوب ، فكأنك قد عطفت الاسم على الحرف الجار ، وعطف الاسم على الحرف لا يجوز .

ومنهم من تمسك بأن قال : إنما قلنا ذلك لأن الضمير قد صار عوضاً عن التنوين ، فينبغى أن لا يجوز العطف عليه ، كما لا يجوز العطف على التنوين ، والدليل على استوائهما أنهم يقولون « يا غلامِ » فيحذفون الياء كما يحذفون التنوين ، وإنما اشتبها لأنهما على حرف واحد ، وأنهما يكملان الاسم ، وأنهما لا يفصل بينهما وبينه بالظرف ، وليس كذلك الاسم المظهر .

ومنهم من تمسك بأن قال : أجمعنا على أنه لايجوز عطف المضمر المجرور على المظهر المجرور ، فلا يجوز أن يقال « مررت بزيدٍ وكَ » فكذلك ينبغى أن لا يجوز عطف المظهر المجرور على المضمر المجرور ، فلا يقال « مررت بك وزيدٍ » لأن الأسماء مشتركة في العطف ، فكما لايجوز أن يكون معطوفاً لايجوز أن يكون معطوفاً عليه ، والمعتمد من هذه الأدلة هو الدليل الأول .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : فهو أن احتجاجهم بقوله تعالى « واتقوا الله الذى تساءلون به والأرحام » لا حجة لهم فيه من وجهين :

أحدهما : أن قوله « والأرحام » ليس مجروراً بالعطف على الضمير المجرور ، وإنما هو مجرور بالقسم ، وجواب القسم قوله « إن الله كان عليكم رقيباً » .

والوجه الثانى : أن قوله « والأرحام » مجرور بباء مقدرة غير ملفوظ بها ، وتقديره : وبالأرحام ، فحذفت لدلالة الأولى عليها ، وله شواهد كثيرة في كلامهم ، من ذلك قول العرب : ما كل بيضاء شحمة ولا سوداء تمرة ، يريدون ولا كل سوداء فيحذفون كل الثانية لدلالة الأولى عليها .

... ...

وأما قوله « ويستفتونك فى النساء قل الله يفتيكم فيهن وما يتلى عليكم » فلا حجة لهم فيه أيضاً من وجهين :

أحدهما : أنا لا نسلم أنه فى موضع جر ، وإنما هو فى موضع رفع بالعطف على « الله » ، والتقدير فيه : الله يفتيكم فيهن ويفتيكم فيهن ما يتلى عليكم ، وهو القرآن وهو أوجه الوجهين .

والثانى : أنا نسلم أنه فى موضع جر ، ولكن العطف على النساء من قوله « ويستفتونك فى النساء » لا على الضمير المجرور فى « فيهن » .

وأما قوله « لكن الراسخون فى العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك والمقيمين » فلا حجة لهم فيه أيضاً من وجهين :

أحدهما : أنا لا نسلم أنه فى موضع جر ، وإنما هو فى موضع نصب على المدح بتقدير فعل وتقديره : أعنى المقيمين ، وذلك لأن العرب تنصب على المدح عند تكرر العطف والوصف ، وقد تستأنف فترفع ، قال الله تعالى « وآتى المال على حبه ذوى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والسائلين وفى الرقاب وأقام الصلاة وآتى الزكاة والموفون بعهدهم إذا عاهدوا والصابرين فى البأساء والضراء » فرفع الموفون على الاستئناف ـ فكأنه قال : وهم الموفون بعهدهم إذا عاهدوا . ونصب « الصابرين » على المدح ، فكأنه قال : أذكر الصابرين .

ثم استشهدوا بقول الخرنق امرأة من العرب ، وهى أخت طرفة بن العبد البكرى لأمه :

لَا يَبْعُدَنْ قَوْمِي الَّذِينَ هُمُ سُمُّ الْعُدَاةِ وَآفَةُ الْجُزُرِ
النَّازِلُونَ بِكُلِّ مُعْتَرَكٍ وَالطَّيِّبِينَ مَعَاقِدَ الْأُزُرِ

فنصبت « الطيبين » على المدح ، فكأنها قالت : أعنى الطيبين ، ويروى أيضاً « الطيبون » بالرفع أى وهم الطيبون .

واستشهدوا أيضاً بقول الشاعر :

إِلَى الْمَلِكِ الْقَرْمِ وَابْنِ الهُمَا م وَلَيثَ الكتيبة فى الْمُزْدَحَمْ
وَذَا الرَّأْيِ حِينَ تَغُمُّ الأمو رُ بِذَاتِ الصَّلِيلِ وَذَاتِ اللُّجُمْ

فنصب « ذا الرأى » على المدح ، فكذلك ههنا .

وقال الشاعر الآخر :

وكل قوم أطاعوا أمر مرشدهم إلا نميراً أطاعت أمر غاويها
الظاعنين ولمّا يُظْعِنُوا أحداً والقائلون لمن دار نُخَلِّيها

وهو كثير فى الشعر ، ومن النثر قراءة ابن عباس والحسن وغيرهما « تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ » وحكاية قطرب « ما فيها غيره وفرسه » .

قيل : ومنه « وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ » إذ ليس العطف على السبيل لأنه صلة المصدر وقد عطف عليه كفر . ولا يعطف على المصدر حتى تكمل معمولاته .

فرفع « القائلون » على الاستئناف ، ولك أن ترفعهما جميعاً ، ولك أن تنصبهما جميعاً ، ولك أن تنصب الأول وترفع الثانى ـ كما هى الرواية هنا ـ ولك أن تعكس فترفع الأول وتنصب الثانى لاخلاف فى ذلك بين النحويين .

والوجه الثانى : أنا نسلم أنه فى موضع جر ، ولكن بالعطف على « ما » من قوله « بما أنزل إليك » فكأنه قال يؤمنون بما أنزل إليك وبالمقيمين . قال ابن الانبارى رحمه الله تعالى : على أنه قد روى عن عائشة رضى الله عنها أنها سئلت عن هذا الموضع فقالت « هذا خطأ من الكاتب » .

وروى عن بعض ولد عثمان بن عفان رضى الله عنه أنه سئل عنه فقال : إن الكاتب لما كتب « وما أنزل من قبلك » قال : ما أكتب ؟ فقيل له : اكتب « والمقيمين الصلاة » يعنى أن الممل أعمل قوله : اكتب فى «المقيمين» على أن الكاتب يكتبها بالواو كما كتب ما قبلها ، فكتبها على لفظ الممل .

وأما قوله تعالى : « وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام » فلا حجة لهم فيه أيضاً لأن « المسجد الحرام » مجرور بالعطف على « سبيل الله » لا بالعطف على « به » والتقدير فيه : وصد عن سبيل الله وعن المسجد الحرام ، لأن إضافة الصد عنه أكثر فى الاستعمال من إضافة الكفر به ، ألا ترى أنهم يقولون : صددته عن المسجد ، ولا يكادون يقولون : كفرت بالمسجد .

وأما قوله تعالى : « وجعلنا لكم فيها معايش ومن لستم له برازقين » فلا حجة فيه أيضاً ، لأن « من » فى موضع نصب بالعطف على « معايش » أى جعلنا لكم فيها المعايش والعبيد والإماء .

ثم ردوا على استشهادهم بقول الشاعر ، وقد مر الاستشهاد به فيما سبق : « فاذهب فما بك والأيام من عجب » .

وقالوا إنه لاحجة فيها أيضاً لأنه مجرور على القسم لا بالعطف على الكاف فى « بكَ » .

وأما قول الآخر : أفيها حتفى أم سواها ، نفى موضع نصب على الظرف ، وليس مجروراً على العطف ، لأن سوى لاتقع إلا منصوبة على الظرف .

وأما قول الآخر : وما بينها والكعب غوط نفانف : فلا حجة فيه أيضاً لأنه ليس مجروراً على ما ذكروا ، وإنما هو مجرور على تقدير تكرير « بين » مرة أخرى فكأنه قال : وما بينها وبين الكعب ، فحذف الثانية لدلالة الأولى عليها ، كما تقول العرب « ما كل بيضاء شحمة ولاسوداء تمرة » .

... ...

وقول الشاعر : أكل امرىء تحسبين امرءاً ونار توقد بالليل نارا

أراد وكل نار ، فاستغنى عن تكرير « كل » وهذا كثير فى كلامهم ، قال ابن الأنبارى : وهذا يبطل قول من توهم منهم أن ياء النسب فى قولهم « رأيت التيمى تيم عدى » اسم فى موضع خفض ، لأنه أبدل منها « تيم عدى » فخفضه على البدل ، لأن التقدير فيه : صاحب تيم عدى ، فحذف صاحب وجر ما بعده بالإضافة ، وهذا هو الجواب عن قول الآخر :

* وأبى نعيم ذى اللواء المحرق *

ثم لو حمل ما أنشدوه من الأبيات على ما ادعوه لكان من الشاذ الذى لايقاس عليه .

أما العطف على الضمير المرفوع المتصل فى اختيار الكلام ، فقد ذهب الكوفيون إلى جواز قولك « قمت وزيد » وأما البصريون فذهبوا إلى أن ذلك لايجوز إلاعلى قبح فى ضرورة الشعر ، وأجمعوا على أنه إذا كان هناك توكيد أو فصل ، فإنه يجوز معه العطف من غير قبح .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل أنه قد جاء ذلك فى كتاب الله تعالى وكلام العرب ، قال الله تعالى : « ذو مِرّة فاستوى ، وهو بالأفق الأعلى » فعطف « هو » على الضمير المستكن فى استوى ؛ والمعنى : فاستوى جبريل ومحمد بالأفق وهو مطلع الشمس فدل على جوازه . واستدلوا بقول الشاعر : قلت إذ أقبلت وزهر البيت فعطف زهر على الضمير المرفوع فى أقبلت .

واستدلوا بقول الشاعر وهو جرير : ورجا الأخيطل من سفاهة رأيه ... البيت ، فعطف « وأب » على الضمير المرفوع فى « يكن » فدل على جوازه كالعطف على الضمير المنصوب المتصل .

أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنه لايجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل ، وذلك لأنه لايخلو إما أن يكون مقدراً فى الفعل أو ملفوظاً به ، فإن كان مقدراً فيه نحو « قام وزيد » فكأنه قد عطف اسماً على فعل ؛ وإن كان ملفوظاً به نحو « قمت وزيد » فالتاء تنزل بمنزلة الجزء من الفعل ، فلو جوزنا العطف عليه لكان أيضاً بمنزلة عطف الاسم على الفعل وذلك لايجوز .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين ، أما احتجاجهم بقوله تعالى : « فاستوى ، وهو بالأفق الأعلى » فالواو فيه واو الحال لاواو العطف ، والمراد به جبريل وحده ؛ والمعنى أن جبريل وحده استوى بالقوة فى حالة كونه بالأفق . وقيل فاستوى على صورته التى خلق عليها فى حالة كونه بالأفق ، وإنما كان قبل ذلك يأتى النبى صلى الله عليه وسلم فى صورة رجل .

وأما ما أنشدوه من قول عمر بن أبى ربيعة : قلت إذ أقبلت وزهر البيت ، وقول الآخر : مالم يكن وأب له لينالا . فمن الشاذ الذى لايؤخذ به ولا يقاس عليه ؛ على أنا نقول إنما جاء ههنا لضرورة الشعر ، والعطف على الضمير المرفوع المتصل فى ضرورة الشعر عندنا جائز فلا يكون لكم فيه حجة .

... ...

وأما تشبيههم له بالضمير المنصوب المتصل فلا وجه له بحال ، لأن الضمير المنصوب المتصل وإن كان فى اللفظ فى صورة الاتصال ، فهو فى النية فى تقدير الانفصال ، بخلاف الضمير المرفوع المتصل لأنه فى اللفظ والتقدير بصفة الاتصال فبان الفرق بينهما .

واعلم أنه يعطف بعض الأسماء على بعض فيعطف الظاهر على الظاهر والضمر والمتصل والمنفصل ، والمضمر المتصل على مثاله وعلى المتصل والظاهر سواء صلح المعطوف لمباشرة العامل أم لا ؟ فيجوز : قام زيد وأنا ، وقمت أنا وزيد ، ورب رجل وأخيه .

قال أبو حيان : ووهم الأبدى فى منع عطف الضمير المنفصل على الظاهر ، لأن كلام العرب على جوازه ، ومنه قوله تعالى : « ولقد وصينا الذين أوتوا الكتاب من قبلكم وإياكم » .

ولا يعطف على ضمير رفع متصل اختياراً إلا بعد الفصل بفاصل ما ضميراً منفصلا أو غيره ، نحو « كنتم أنتم وآباؤكم » ، « يدخلونها ومن صلح » ، « ما أشركنا ولا آباؤنا » فصل فى الأول بالضمير المذكور ، وفى الثانى بالمفعول ، وفى الثالث بلا ، وقوله « لقد نلت عبد الله وابنك غاية » . فصل بالنداء — وقوله : سئلت رعياً وقوماً كنت راجيهم ، فصل بالتمييز .

قال أبو حيان ولا يكفى الفصل بكاف رويدك بل لابد من التأكيد ، نحو « رويدك أنت وزيداً » .

هذا ، ولنعد إلى شرح بقية الأبيات فى قصيدة مسكين الدارمى المستشهد بأحد أبياتها ، لنبين معانيها الغامضة بياناً إجمالياً ، والله المستعان .

فقوله بعد بيت الشاهد « ويضحك عرفانُ الدروع جلودنا » البيت ، قد رواه الجاحظ « ويصبح عرفان الدروع » ، وقد ضبطه « أبو رجاء » ويضحك بصيغة المضارع المبنى للمعلوم ، ورفع الجلود على أنه فاعل ، ونصب عرفان على المفعولية ، ولو كان كذلك لقال « وتضحك » لا « ويضحك » رعاية للمطابقة بين الفعل والفاعل ، إذ الجلود مؤنثة ، ويكون المعنى عليه أيضاً « وتضحك جلودنا لعرفان الدروع » وتبقى الجملة محتاجة إلى تتمة تبين جهة المعرفة التى للدروع ، وفى ذلك أيضاً ما فيه من الفصل بين الفعل والفاعل بغير ضرورة مع تقديم المفعول على الفاعل بلا مسوّغ ، اللهم إلا قلة البصر بالأساليب العربية وعدم الإلمام بتراكيبها ، وبذلك يتضح فساد الضبط الذى ذهب إليه « أبو رجاء » فى هذا البيت ، والضحك معروف ، والعرفان : العلم والمعرفة ، والضحك تصوير لحالة السرور عند الإقبال على الحروب ، والجلود التى تضحك للحرب ضد التى تقشعر فى حالة الضيق والغم بها . والمعنى على ماذهبت إليه هو أن الشاعر يقول : إنه لكثرة مالبست أجسامنا الدروع ولازمتها أصبح لكل درع منها معرفة وعلم فتهتدى إلى جسم صاحبه ، للصلة الوثيقة بينه وبين جلده ، حتى إن الدروع التى لا تبصر ولا تحس ولا تشعر تعرف جلود تلك الأجسام لا فى اليوم المضىء بشمسه ، بل فى اليوم المظلم القاتم الكاسف اللون ، وإن معرفة الدروع لجلودنا على هذه الصفة لتثير عجبنا ، فنضحك إعجاباً بها وسروراً للحرب ؟ وفيه أيضاً مقابلة بين ضحك جلود الرجال

... ...

المحاربين وعبوس الجو وظلمته حين القتال ، وضحك الجلود أثناء إقبالها على الحرب فى مثل ذلك اليوم دليل على الشجاعة والقوة ، وهذا البيت شبيه بقول الفرزدق فى الشعر المنسوب إليه يمدح به الإمام علياً زين العابدين رضى الله عنه :

يَكادُ يُمْسِكُهُ عِرْفَانُ رَاحَتِهِ ... رُكْنُ الحَطِيمِ إِذَا مَا جَاءَ يَسْتَلِمُ

وقوله « وأنا أناس يملأ البيض هامنا » البيت ، هو معطوف على قوله فى أول القصيدة : « لقد علمت » والبيض جمع البيضة وهى الخوذة من الحديد تتخذ فى الحرب لباساً وغطاء للرأس تقيه النبال والنصال والسيوف فى القتال ، والهام جمع الهامة ، وهى الرأس ، وقيل الهامة ما بين حرفى الرأس ، وقيل هى وسط الرأس ومعظمه من كل شئ ، وقيل من ذوات الأرواح خاصة ، وقيل الهامة أعلى الرأس وفيه الناصية والقصّة وهما ما أقبل على الجبهة من شعر الرأس . يصف هامات قومه ورءوسهم بالعظم ، وهو دليل القوّة وآية الشجاعة ، فليست رءوسهم صغيرة ، ويلزم منه ألاّ تكون أجسامهم نحيفة ، ولا أبدانهم ضاوية قضيفة ، وقد فهمه « أبو رجاء » على وجه آخر ، فضبطه بضم البيض على أنه فاعل يملأُ ونصب الهام على أنها مفعول يملأُ ، ولعلها سقطة أو زلة من سقطات القلم وجلّ من لايسهو ، والدليل على ذلك أنه نسى كلمة « يملأُ » من البيت فلم يكتبها ، نسأل الله العصمة من زلل القلم ، وخطل اللسان ، ومن الخوض فى مالا نحسن .

وقوله « نحن حواريون حين نزاحف » الحواريون جمع الحوارى ، وهم فى الأصل خلصاء عيسى عليه السلام ، وسموا حواريين لأنهم كانوا قصارين يبيضون الثياب ، والحوارىّ البياض والقصارون الذين يحورون الثياب ويبيضونها ، ثم غلب على كل مناصر وحميم ، وقال بعضهم : الحواريون صفوة الأنبياء الذين قد أخلصوا لهم ، وفى الحديث « الزبير ابن عمتى وحوارىّ من أمتى » أى خاصتى من أصحابى وناصرى ، وأصحاب النبى حواريون ، والحواريون فى اللغة الذين أخلصوا ونقوا من كل عيب ، وكذلك الحُوّارَى من الدقيق ، سمى به لأنه ينقى من لباب البرّ ، وتأويله فى الناس الذى قد روجع فى اختياره مرة بعد مرة فوجد نقياً من العيوب .

وأصل التحوير فى اللغة : من حار يحور ، وهو الرجوع ، وقول الشاعر : ونحن حواريون ، أى مخلصون مبالغون فى نصر بعضنا لبعض ، وعند لقاء العدو كأصحاب عيسى عليه السلام ، و « نزاحف » من زحف إذا مشى ، زحف إليه يزحف زحفاً وزحوفاً وزحفاناً مشى ، ويقال زحف الدّبى إذا مشى قدماً ، والزحف الجماعة يزحفون إلى العدو بمرة ، وفى الحديث : « اللهم اغفر له وإن كان فر من الزحف » أى فر من الجهاد ولقاء العدو فى الحرب ، وفى القرآن : (إذا لقيتم الذين كفروا زحفاً فلا تولوهم الأدبار) أى زاحفين وهو أن يزحفوا إليهم قليلا قليلا ، والمعنى أننا كلنا مخلصون أشداء أقوياء فى حربنا مع الأعداء ، قلوبنا جميعاً كأنها على قلب رجل واحد ، كأننا بنيان مرصوص ، قد نقينا وجربنا ووقع علينا الاختيار .

... ...

قوله « بكل رُديني كأن كعوبه ... البيت » الرديني . قال الجوهري : زعموا أنه منسوب إلى امرأة السمهري تسمى ردينة ، وكانت هي وزوجها يقومان الرماح بخط هجر ، اهـ .

وفي اللسان : الردن أصل الكم ، يقال قميص واسع الردن ، وفيه أيضاً : ردنت المتاع ردناً نضدته ، والردن صوت وقع السلاح بعضه على بعض ، فلعل الردينيات سميت بذلك إما لصوتها أو لأنها كانت تنضد أو توضع في جراب أشبه بكم القميص ، أما أنه منسوب إلى امرأة السمهري ردينة وأن السمهري سيف منسوب إلى زوج ردينة فكلام أشبه بالخرافات والأساطير ، ورحم الله الجوهري فإن تعبيره بزعموا يفهم منه أن مكذوب مفترى ، و « كعوبها » جمع كعب وهو من القناة أنبوبها ، وما بين كل عقدتين منها كعب ، وكل شيء علا وارتفع فهو كعب .

و « القطا » طائر معروف سمي بذلك لثقل مشيه ، واحدته قطاة ، والجمع قطوات وقطيات ، وسميت بذلك إما من مشيها ، لأن القطو تقارب الخطو من النشاط ، وقيل سميت بذلك من صوتها لأنه يشبه أن يكون قطا قطا ، و « السابق » المتقدم على غيره في الجري وفي كل شيء ، وهو من السبق وسابقه مسابقة وسباقاً ، والعرب تقول للذي يسبق من الخيل سابق وسبوق . وإذا كان يسبق فهو مسبق ، وفي الحديث : « أنا سابق العرب ، وصهيب سابق الروم ، وبلال سابق الحبشة ، وسلمان سابق الفرس » — يعني إلى الإسلام — وقوله « مستورد الماء » يريد الجماعة من الطير ترد مناهل المياه ومواردها ، والموردة : الطريق إلى الماء ، وموارد القطا تخالف موارد الإبل ، قال الشاعر :

* فَأَوْرَادُ القَطَا سَهْلَ البِطَاحِ *

كذا ضبطه في اللسان بنصب سهل ، وإنما انتصب على الظرفية أو على نزع الخافض ، يعني إنما تريد القطا المياه التي في سهول البطاح ، وسابق وصف للقطا ومعطوف عليه .

« والصائف » من صاف القوم أي أقاموا في زمن الصيف بموضع فهم صائفون ، ويوصف به اليوم والمطر والقيظ ، فيقال : يوم صائف ومطر صائف ، وقيظ صائف ، قال الجوهري وهو توكيد له كما يقال ليل لائل وهمج هامج . يصف جماعة القطا بذلك لورودها الماء في زمن الصيف فهي لشدة ظمئها تسرع نحو الماء ، وهو على هذا وصف للقطا ، ويجوز أن يكون الصائف نعتاً « لمستورد الماء » والصائف هو المعوج من مجاري الماء ، وأصله من صاف أي عدل كالمضيق من ضاق ، وصاف الفحل عن طروقته عدل عن ضرابها ويكون مستورد الماء الصائف تشبيهاً ثانياً للسيوف الردينية في بياضها واعوجاجها ، بعد تشبيهها « بالقطا السابق » في سرعة تهاويها وشدة حركتها في أيدي أصحابها حال الحرب ومضاربة الأعداء ونزولها على رؤوسهم . ويجوز أن يكون « صائف » اسم موضع ويكون خبراً والمبتدأ قوله « مستورد الماء » ومستورد بفتح الراء اسم مفعول من ورد الماء ، على حذف واو الحال ، والتقدير ومستورد الماء صائف أي المكان المسمى بصائف .

... ...

وقوله « كأن هلالا لاح فوق قناته » الهلال معروف تشبيه ثالث للسيف الرديني وما يرسمه في حركته من اليمين إلى اليسار فإنه يرسم نصف دائرة لامعة بيضاء تشبه الهلال في بياضه ولمعانه واستدارته ؛ يقول كأنه يرسم هلالا مضيئاً يشرق ويلوح فيبدد الغيم والسحب القاتمة ، والحراجف الرياح الباردة ، يقال ريح حرجف أي باردة ، قال الفرزدق :

إذا اغبرّ آفاقُ السماء وهتكت ستورَ بيوتِ الحيِّ نكباء حَرْجَفُ

وإنما جلت الحراجف الغيم عنه والقتام ، لأن الليالي الباردة لا يكون فيها غيم ولا غبار ، وإنما يكون أديم السماء فيها صافياً .

وقوله « له مثل حلقوم النعامة حلة » الحلقوم كالحلق وهو مساغ الطعام والشراب في المريء ، وهو عند الخليل فعلوم ، وعند غيره فعلول ، قال ابن سيده : الحلقوم مجرى النفس والسعال من الجوف وهو أطباق غضاريف ليس دونه من ظاهر باطن العنق إلا جلد وطرفه الأسفل في الرئة وطرفه الأعلى في أصل عكدة اللسان ، ومنه مخرج النفس والريح والبصاق والصوت ، وجمعه حلاقم وحلاقيم ، و « النعامة » طائر معروف تكون للذكر والأنثى ، والجمع نعامات ونعائم ونعام ؛ وقد يقع النعام على الواحد ؛ قال أبو كندة :

وَلّى نَعَامُ بني صفوان زَوْزَأةً لَمّا رَأى أسدًا بالغاب قَدْ وَثَبَا

والنعام أيضاً بغير هاء الذكر منها الظليم والنعامة الأنثى ، يصف السيف بأن له جراباً يتحلى به كمثل حلقوم النعامة في الطول والاستقامة والشدة مع الضيق ، وربما قصد أنه مزركش أيضاً كما هو الحال في حلقوم النعامة .

وإنما شبهه بحلقوم النعامة لأن حلقها ضيق ، ومن أمثالهم: « نزلنا في مثل حلقوم النعامة » . قال صاحب اللسان إنما يريدون به الضيق والشدة .

وقوله « ومثل القدامى ساقها متناصف » القدامى : قال ابن بري تكون واحداً كشكاعى وتكون جمعاً كسكارى ، والقوادم ريش الطائر ضد خوافيها الواحدة قادمة وخافية ، وقال ابن سيده : والقوادم أربع ريشات في مقدم الجناح ، الواحدة قادمة وهي القدامى والمناكب اللواتي بعدهن إلى أسفل الجناح ، والخوافي ما بعد المناكب ، والأباهر من بعد الخوافي ، وقيل قوادم الطير مقاديم ريشه ، وهي عشر في كل جناح ، وقال ابن الأنباري قدام الريش المقدم ، قال رؤبة :

خُلِقْتُ مِنْ جَنَاحِكَ الغُدَافِي مِنَ القُدَامَى لا مِنَ الخَوَافِي

ومن أمثالهم : ما جعل القوادم كالخوافي ، يشبه ما فوق القبض من السيف ودون القائم بقادمتي الطير في التساوي ، و « الساق » تكون للشجر والدواب والطير والناس ، وهي من الإنسان ما بين الركبة والقدم ، ومن الخيل والبغال والحمير والإبل ما فوق الوظيف ، ومن البقر والغنم والظباء ما فوق الكراع ، قال :

فعيناك عيناها وجيدك جيدها ولكن عظم الساق منك رقيق

... ...

« والمتناصف » هو من التناصف وهو الاستواء في الصفات ، قال ابن هرمة :

مَنْ ذَا رَسُولٌ نَاصِحٌ فَمُبَلِّغٌ عَنِّي عُلَيَّةَ غَيْرَ قِيلِ الْكَاذِبِ

أَنِّي غَرِضْتُ إِلَى تَنَاصُفِ وَجْهِهَا غَرَضَ الْمُحِبِّ إِلَى الْحَبِيبِ الْغَائِبِ

غرضت أي اشتقت ، وقيل معناه خدمة وجهها بالنظر إليه ، وقيل إلى محاسنه التي تقسمت الحسن فتناصفته أي أنصف بعضها بعضاً فاستوت فيه ، وقال ابن الأعرابي تناصف وجهها محاسنها أي أنها كلها حسنة ينصف بعضها بعضاً ، يريد أن أعضاءها متساوية في الجمال والحسن ، فكأن بعضها أنصف بعضاً فتناصف ، وهو في شعر مسكين بمعنى التساوي ، قال الجاحظ : كل ذي رجلين وكل ذي أربع إذا اندقت إحدى قائمتيه أو إحدى قوائمه ظلع وتحامل ومشى مشياً إذا استكره نفسه واحتاج أن يستعين بالصحيحة فعل إلا النعامة ، فإنها متى انكسرت إحدى رجليها عمدت إلى السقوط وفقدان الاستقامة بالصحيحة وعدم القرب بها إلى ما دنا من بعض الحاجة ، وليس في الأرض ذو أربع ولا ذو رجلين كذلك .

وأنشد بعض الأعراب يخاطب امرأته :

قِفِي لَا تَزِلِّي زَلَّةً لَيْسَ بَعْدَهَا جُبُورٌ وَزَلَّاتُ النِّسَاءِ كَثِيرُ

أَدِحْيَةَ عَنِّي تَطْرُدِينَ ، تَبَدَّدَتْ بِلَحْمِكِ طَيْرٌ طِرْنَ كُلَّ مَطِيرِ

وَإِنِّي وَإِيَّاهُ كَرِجْلَيْ نَعَامَةٍ عَلَى كُلِّ حَالٍ مِنْ غِنًى وَفَقِيرِ

وكانت امرأته تجفو أخاه دحية وتطرده ، فأخبر أنه وأخاه كرجلي نعامة إن أصاب إحداهما شيء بطلت الأخرى . والمعنى على هذا : ومثل القدامى ساقاها متناصفان ، وربما كان متناصف من النصف أي يصف الساق بالقصر يقال للفرس : له ساقا نعامة وذلك لقصر ساقها ، كما قال امرؤ القيس :

* وفَخْذُ ظَبْيٍ فَوْقَ ساقِ نَعامَة *

وقال الآخر :

لَهُ سَاقُ ظَلِيمٍ خَا ضِبٍ فُوجِئَ بِالذُّعْرِ

هكذا روى في اللسان وهو خطأ من عدة وجوه تتضح لك فيما يأتي ، والبيت أورده ابن السيد البطليوسي في الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ، وهو :

لَهَا سَاقَا ظَلِيمٍ خَا ضِبٍ فُوجِئَ بالرعب

... ...

قال كذا رواه ابن قتيبة بتأنيث الضمير فى لها ، وكذلك رواه ابن السيد عن أبى نصر عن أبى على البغدادى ، قال وهو غلط من ابن قتيبة أو من الراوى عنه والصواب له لأن قبله :

وَقَدْ أَغْدُو بِطِرْفٍ هَيْـ كَلٍ ذِى مَيْعَةٍ سَكْبِ

مِسَحٍّ لاَ يُوَارَى الصَّيْـ دُ مِنْهُ عَصِرِ اللَّهَبِ

لهُ ساقَا ظلـيم ...... البيت وبعده

وقصرى شَنِجِ الانسا ء نبَّاحٍ من الشعب

وقوله « له ساقا ظليم » تشبيه لساقيه فى قصرها بساقى الظليم ، وهو ذكر النعام ، والخاضب هو الذى أكل الربيع فاحمر ظنبوباه ، وأطراف ريشه ، والذى اخضرت له الأرض بالنبات ، أو الذى اغتلم فاحمرت ساقاه (٣٣٥ الاقتضاب) .

الشاهد فيه : والشاهد فيه قوله « فما بينها والكعب » فإنه عطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجر ، والتقدير : وما بينها وبين الكعب ، إلا أنه حذف الظرف لتقدم ذكره وبقى عمله . وهذا البيت أنشده الفراء ، ولم يعزه إلى أحد ، وقال الجاحظ فى كتاب الحيوان هو لمسكين الدارمى وقد اعتمدت على روايته .

والذى حكاه قطرب سماعه من العرب المحتج بأقوالهم ، وخفض الأرحام فى قراءة الحسن البصرى وابن عباس وغيرهم وهو حمزة من السبعة بالعطف على الهاء المخفوضة بالباء ، والتقدير : تساءلون به وبالأرحام . ونقل الدنوشرى والصبان أن حمزة يقرأ : تساءلون بالتخفيف ، وكذلك قال الدنوشرى ثم عقب بالاستفهام ، هل قراءة ابن عباس والحسن البصرى بتخفيف السين كذلك كما يقتضيه صنيع المصنف ، وقد أسلفنا لك القول قريباً فى ذلك ونقلنا إليك مذاهب علماء البصرة وعلماء الكوفة ، وأوردنا حجج كل طائفة بما يروى غلتك إن شاء الله . وفيما يأتى كلام المتأخرين نذكره زيادة فى الإيضاح ، فقد قال الصبان فى هذا الموضع : وأما ما قيل إن الواو فى الآية للقسم لا للعطف فعدول عن الظاهر مع أنه إن كان قسم الطلب فى قوله « واتقوا الله » ، ورد عليه أن قسم السؤال إنما يكون بالباء كما قاله الرضى وغيره ، وإن كان قسم خبر محذوف تقديره : والأرحام إنه لمطلع على ماتفعلون كما قيل زيادة فى التكلف ، هذا فى الآية ، أما قول العرب ما فيها غيره وفرسه فهو بالخفض أيضاً عطفا على الهاء المخفوضة بإضافة غير إليها ، وليس فى القراءة ولا فى الحكاية إعادة خافض لا حرف جر فى الأولى ولا مضاف فى الثانية ، واحتمل أن يكون قوله تعالى : « وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام » فالمسجد الحرام عطف

... ...

على الهاء المخفوضة بالباء ولو أعيدت لقيل وبالمسجد الحرام، إذ ليس العطف على السبيل المخفوض بعن خلافا للزمخشري ، فقد نقل التفتازاني أن صاحب الكشاف كتب هنا حاشية حاصلها أن عطف وكفر به على صد عن سبيل الله إنما جاز قبل تمامه بصلته التي من جملتها ، والمسجد الحرام المعطوف على سبيل الله لوجهين :

الأول : أن الكفر بالله والصد عن سبيله متحدان معنى ، فكأنه لافصل بالأجنبي بين سبيل الله وما عطف عليه ، ولأن عطف الكفر على الصد قبل تمامه بمنزلة أن يقال وصد عن سبيل الله والمسجد الحرام .

الثاني : أن هذا التقديم لفرط العناية ومثله لايعد فصلا ، والأول أوجه .

هذا ومن قواعد النحاة أن لايعطف على المصدر حتى تكمل معمولاته، لئلا يلزم هنا على تركه الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي ، فلو عطف المسجد الحرام على السبيل لكان من جملة معمولات صد ، لأن المعطوف على معمول المصدر من جملة معمولاته ، ومتى كان للمصدر معمولات لايعطف عليه إلا بعد تمامها ، فلما عطف عليه علمنا أنه ليس من جملة معمولاته ، وأنه معطوف على الهاء من به ، إذ ليس معنا سواهما وقد انتفى أحدهما فيتعين الآخر . لايقال الحصر ممنوع لجواز أن يكون معمولا لمصدر محذوف والتقدير وصد عن المسجد الحرام ، لأنا نقول المصدر لايعمل محذوفاً عند المحققين ، وإن كان بعضهم نقله عن سيبويه ، قال في المغنى والصواب أن خفض المسجد بباء محذوفة لدلالة ماقبلها عليها لا بالعطف ومجموع الجار والمجرور عطف على به .

قال الدنوشري وقول صاحب المغنى الصواب مخالف لقول المصنف « وليس عندي لازماً » لأن قول صاحب المغنى الصواب يقتضى لزوم ذلك ، ثم انظر هلا أورد أنه يلزم حذف الجار مع بقاء عمله وهو شاذ إلا في مواضع تقدم ذكرها في حروف الجر ليس هذا أحدها ، قال الصبان « اللهم إلا أن يقال محل المنع إذا حذف غير تال لعاطف مسبوق بمثل الجار » ويجاب بما تقدم « مامررت بصالح لكن طالح » من قوة الدلالة عليه بتقدم ذكره . هذا ، وأورد بعضهم أن ماقاله صاحب المغنى يؤدى إلى تعطيل مسألة العطف على المجرور بدون إعادة الجار إذ تقدير الجار يكون في كل جزء من جزئياتها كقراءة حمزة . ويجاب بأن الأصل عدم حذف الجار فلا ترتكب إلا عند قوة الداعى كالعطف على المصدر قبل استكماله .

وقال السيوطى : ويعطف بالحرف على معمول معمولى ومعمولات عامل واحد لامعمولات عوامل ثلاثة باجماع فيهما . فيقال ضرب زيد عمراً وبكر خالدا ، وظن زيد عمرا منطلقا ، وبكر جعفراً مقيما ، وأعلم زيد عمرا بكراً مقيما . وعبدالله جعفراً عاصما راحلا، ولايقال إن زيداً في البيت على فراش والقصر نطع عمراً أى وإن في القصر على نطع عمرا بنيابة الواو عن إن وفي وعلى، ولاجاء

... ...

من الدار إلى المسجد زيد والحانوت البيت عمرو ، لأنه بمنزلة تعديتين بمعد واحد وذلك لايجوز ، ولأنه لو جاز لجاز فى أكثر من عاملين ، وذلك ممتنع بإجماع .

قال السيوطى: وجوزه شيخنا الكافيجى وشرذمة مطلقا فى المجرور وغيره ، قال لأن جزئيات الكلام إذا أفادت المعنى المقصود منها على وجه الاستقامة لايحتاج إلى النقل والسماع وإلا لزم توقف تراكيب العلماء فى تصانيفهم عليه . وقد نقل ابن مالك وغيره الاجماع على الامتناع فى غير المجرور ، ورد بأن ابن الحاجب نقل الجواز عن قوم مطلقا ، وذكره الفارسى فى بعض كتبه عن قوم من النحويين ، قال أبو حيان ونسب الى الأخفش .

وإنما يجوز مع تأكيد الضمير ، قياساً على العطف على ضمير الفاعل إذا أكد ، والجامع بينهما شدة الاتصال بما يتصلان به وفرق الأول بأوجه : منها أن الضمير المجرور أشد اتصالا من ضمير الفاعل ، بدليل أن ضمير الفاعل قد يجعل منفصلا عند إرادة الحصر ويفصل بينه وبين الفعل ، ولا يمكن الفصل بين الضمير المجرور وعامله كما ذكره السيوطى فلم يؤثر توكيده جواز العطف، وجاز العطف على الضمير المنفصل لأن كلا من المذكورين ليس كالجزء فأجرى مجرى الظاهر مطلقا فى حالى الرفع أو النصب بخلاف الضمير المتصل المنصوب بلا شرط ، وإذ فى قول ابن مالك «إذلا لبس» هى ظرفية لاتعليلية، واعترض الشيخ الصبان على المصنف فى تمثيله للفاء بأن اضرب بعصاك الحجر فانفجرت ، بأن الصواب حذف أن أو إبدال فانفجرت بفانبجست لأن الآية التى فيها فانفجرت هى هكذا « فقلنا اضرب بعصاك » والآية التى فيها أن هى هكذا «وأوحينا إلى موسى إذ استسقاه قومه أن اضرب بعصاك الحجر فانبجست» وقول الشارح وهذا الفعل المحذوف معطوف على «فقلنا» يدل على أنه أراد آية « فقلنا اضرب » الآية فكان الأولى حذف أن واستبدالها بفقلنا اضرب ، ويظهر أن هذه النسخة من النسخ الأولى ، بدليل أنه وجد مصلحاً فى بعض النسخ وقوله تعالى «فانفجرت» قال البهاء السبكى طوى ذكر فضرب هنا لسرعة الامتثال حتى إن أثره وهو الانفجار لم يتأخر عن الأمر ، ثم قيل فضرب وهذا كله محذوف ؛ وقال ابن عصفور حذف ضرب فانفجرت، والفاء الباقية فاء فضرب ليكون على المحذوف دليل ببقاء بعضه ، اهـ من الدمامينى .

وحذف العاطف وحده جائز على قول الفارسى وابن عصفور وأما ابن جنى فقد منعه وكذلك منعه السهيلى .

وتختص الواو بجواز عطفها عاملا قد حذف وبقى معموله مرفوعاً نحو قوله تعالى «اسكن أنت وزوجك الجنة» فزوجك فاعل لفعل محذوف معطوف على اسكن أى وليسكن زوجك فهو من عطف الأمر على الأمر أو منصوباً نحو قوله تعالى «والذين تبوؤا الدار والايمان» فالإيمان مفعول بفعل محذوف

تنبيهـــات

الأول : فى المسألة مذهب ثالث ، وهو أنه إذا أكّد الضمير جاز نحو مررت بك أنت وزيدٍ ، وهو مذهب الجَرْمِيّ والزّيادىّ ، وحاصل كلام الفرّاء ، فإنه أجاز « مررت به نفسه وزيدٍ » و « مررت بهم كلّهم وزيدٍ » .

الثانى : أفهم كلامه جواز العطف على الضمير المتصل مطلقاً ، وعلى المتصل المنصوب بلا شرط نحو « أنا وزيدٌ قائمان ، وإياك والأسدَ » ، ونحو « جَمَعْنَاكُمْ وَالْأَوَّلِينَ » .

(وَالْفَاءُ قَدْ تُحْذَفُ مَعْ مَا عَطَفَتْ ... وَالْـــوَاوُ إِذْ لاَ لَبْسَ)

وهو قيد فيهما ، أى تختص الفاء والواو بجواز حذفهما مع معطوفهما لدليـــل ، مثاله فى الفاء « أَنِ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ » أى فضرب فانفجرت ، وهذا الفعل معطوف على فقلنا .

معطوف على تبوؤا: أى وألفوا الإيمان فهو من عطف جملة على جملة أو مجرور نحو « ما كل بيضاء شحمة ، ولا سوداء تمرة» فسوداء مجرور بمضاف محذوف معطوف على كل أى ولا كل سوداء، وإنما لم يجعل العطف فى هذه الأمثلة الثلاثة على الموجود فى الكلام بدون حذف ، لئلا يلزم فى المثال الأول وهو قوله « أسكن أنت وزوجك » رفع فعل الأمر وهو اسكن للاسم الظاهر، وهو زوجك بيان الملازمة أنه لو جعل معطوفاً على فاعل اسكن المستتر فيه لكان شريكه فى عامله، والأمر بالصيغة لا يرفع ظاهراً فلا يعطف على فاعله ظاهر، وقد يقال يغتفر فى الثوانى مالا يغتفر فى الأوائل . ورب شىء يصح تبعاً ولا يصح استدلالا ومثل له فى المغنى بالحاج عن غيره يصلى عنه ركعتى الطواف ، ولو صلى أحد عن غيره ابتداء لم يصح على الصحيح . وفى التسهيل لا يشترط فى صحة العطف وقوع المعطوف عليه، ولو سلم فاجتماع حذف الفعل وحذف حرف الأمر شاذ كما سيأتى فى باب التحذير ، فلا يحسن تخريج التنزيل عليه . ويمكن أن يقال إن من قدر ذلك أراد بيان معنى القدر لا نفسه أى ويسكن والجملة خبرية لفظاً إنشائية معنى .

أما فى المثال الثانى وهو قوله تعالى «والذين تبوؤا الدار والإيمان» فلئلا يلزم كون الإيمان متبوأ اللهم إلا أن يقال إن الإيمان مكان تبوأ ، فقد نقل السمهودى فى تاريخ المدينة عن صاحب القاموس وأقره عليه أن من أسماء المدينة الإيمان واستدل بالآية ، وحينئذ فالعطف بلا تقدير مع جعل التبوأ بمعنى التهيؤ . أما إذا لم يكن الايمان اسما للمدينة فيلزم جعله متبوأ إذ لو جعل الإيمان معطوفاً على الدار لكان معمولا لتبوؤا ، لأن المعطوف يشارك المعطوف عليه فى عامله وهو فاسد من جهة

ومثاله فى الواو قوله :

٨٥٢ — فَمَا كَانَ بَيْنَ الْخَيْرِ لَوْ جَاءَ سَالِمًا أَبُو حُجُرٍ إِلاَّ لَيَــالٍ قَلاَئِلُ

أى بين الخير و بينى، وقولهم « رَاكِبُ النَّاقَةِ طَلِيحَانِ » أى والناقة، ومنه « سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ » أى وَالْبَرْدَ .

المعنى لأن الإيمان لايتبوأ، وإنما يتبوأ المنزل إذ التبوؤ التهيؤ يقال بوأت له منزلا أى هيأته له ، وفى إعراب الحوفى فى سورة آل عمران يقال تبوأ فلان الدار إذا لزمها . فعلى هذا يصح العطف ولا يحتاج إلى تقدير عامل آخر .

أما المثال الثالث وهو «ما كل بيضاء شحمة ولاسوداء تمرة» فإنه يلزم عليه العطف على معمولى عاملين مختلفين لأن بيضاء معمول كل وشحمة معمول ما ، فلو عطف سوداء على بيضاء أو تمرة على شحمة لزم العطف على معمولى عاملين وذلك لايجوز على الأصح عند سيبويه والأكثرين، وأجاز الأخفش العطف على معمولى عاملين إن كان أحدهما جاراً واتصل المعطوف بالعاطف أو انفصل بلا كهذا المثال . وقيل يجوز مطلقا حكاه الفارسى وابن الحاجب عن الفراء ، والأصح فى التسهيل المنع مطلقاً لأن العاطف حرف ضعيف لاينوب عن عاملين ، قال فى المغنى والحق جواز العطف على معمولى عاملين فى نحو فى الدار زيد والحجرة عمرو ، واتفقوا على أنه لايجوز العطف على معمولى عاملين مختلفين إن تأخر المجرور عن المرفوع أو المنصوب، فلا يقال دخل زيد إلى عمرو وبكر خالد ، وإن زيدا فى الدار وعمرا الحجرة للفصل بين نائب الجار وهو العاطف والمجرور .

وحكاية أبى عثمان عن أبى زيد أنه سمع أكلت خبزاً لحماً تمرا أراد خبزاً ولحماً وتمراً ولا يكون ذلك إلا فى الواو وأو وهو فى بعض النسخ بحذف واو أو الأولى وهى الموافقة لقول ابن مالك فى التسهيل ويشاركها أى الواو فى ذلك أو، ومثله الدمامينى بقول عمر رضى الله تعالى عنه : صلى رجل فى إزار ورداء فى إزار وقميص فى إزار وقباء ، أى أوفى . وقال فى المغنى حكى أبو الحسن اعطه درهما درهمين ثلاثة ، وخرج على إضمار أو ، ويحتمل البدل المذكور .

قال الدمامينى وظاهره أن الفاء لا تشاركهما فى ذلك ، وقد قيل فى علمته النحو باباً باباً ، إن تقديره باباً فباباً ، ويشهد لذلك قولهم ادخلوا الأول فالأول .

وقول ابن مالك « بعطف عامل مزال — البيت » أورد عليه ابن هشام أن الفاء تعطف عاملا حذف وبقى معموله نحو « اشتريته بدرهم فصاعداً » ، لأن تقديره فذهب الثمن صاعداً .

* * *

٨٥٢ ـ البيت من الطويل من قصيدة للنابغة الذبيانى يرثى بها النعمان بن الحارث بن أبى شمر الغسانى ، وأولها :

... ...

دَعَاكَ الْهَوَى وَاستجهلتكَ المَنَازل ... وَكَيْفَ تَصَابِى المَرْءِ وَالشَّيْبُ شَامِلُ

وَقَفْتُ بِرَبْعِ الدَّارِ قَدْ غَيَّرَ البِلَى ... مَعَارِفَهَا وَالسَّارِيَاتُ الْهَوَاطِلُ

أُسَائِلُ عَنْ سُعْدَى وَقَدْ مَرَّ بَعْدَنَا ... عَلَى عَرَصَاتِ الدَّارِ سَبْعٌ كَوَامِلُ

وفيها يقول :

فَلَا تَبْعَدَن إِنَّ المَنِيَّةَ مَوْعِدٌ ... وَكُلُّ امْرِئٍ يَوْماً بِهِ الْحَالُ زَائِلُ

وبعده بيت الشاهد :

فَمَا كَانَ بَيْنَ الْخَيْرِ لَوْ جَاءَ سَالِماً ... البيت . . . وبعده

فَإِنْ تَحْىَ لَا أَمْلَلْ حَيَاتِى وَإِنْ تَمُتْ ... فَمَا فِى حَيَاةٍ بَعْدَ مَوْتِكَ طَائِلُ

اللغة : دعاك الهوى أى استخفك بتذكر أيام الصبا والشباب ، واستجهلتك المنازل أمالتك نحوها ، وذهبت بلبك وصوابك ، وكل ما استخفك وأمالك فقد استجهلك ، « والتصابى » من الصبوة وهى جهلة الفتوة واللهو من الغزل ، والتصابى الميل إلى الجهل والفتوة والشوق إليه والشيب قد شمل شعره وعمه « وربع الدار » المنزل ودار الإقامة ومحلة القوم والدار بعينها وهو هنا أشبه بأن يكون مكان اجتماع القوم ونزولهم قرب الدار ، يقال ما أوسع ربع بنى فلان ، «والبلى» تقادم العهد والهلاك و « معارفها » آثارها التى تدل عليها وتعرف بها ، مثل النؤى والأثافى والوتد و « الساريات » جمع سارية ، وهى السحب ، سميت بذلك لأنها تسير وتمطر ليلا ، و« الهواطل » جمع هاطلة أى الممطرة . والهطل مطر ليس بالشديد و « العرصات» جمع عرصة ، قال الأصمعى كل جوبة منفتقة ليس فيها بناء فهى عرصة، وقال الأزهرى عرصة الدار وسطها ، وقيل هو مالا بناء فيه ، سميت بذلك لاعتراض الصبيان فيها ، والعرصة كل بقعة بين الدار واسعة ليس فيها بناء . «وسبع كوامل » أى سبع سنين كوامل لم ينقص منهن شىء وقوله « فلا تبعدن » بعد يبعد إذا هلك وهو من باب علم يعلم والمصدر بعداً بضم العين وفتحها ، وأراد بالحال حال الموت والحال يذكر ويؤنث ، وقد يقال حالة أيضاً ، ومعنى «لا أملل» من الملل والسأم ، يعنى إذا حييت لم أكره الحياة لما أدركه بك من الخير والنعمة ، والعيش الرغد والمال الوفير والرزق الكثير ، وإن تمت فما فى الحياة لى من خير بعدك ولا نفع فيها بسواك و « أبوحجر » كنية النعمان بن الحارث ، وهو بضم الحاء المهملة وإسكان الجيم ، وفى آخره راء وإنما ضمت الجيم هنا لوزن الشعر ضرورة ، ويقرب من هذا البيت قول الحطيئة من قصيدة يرثى بها علقمة بن علاثة الكلابى :

فَمَا كَانَ بَيْنِى لَوْ لَقِيتُكَ سَالِماً ... وَبَيْنَ الْغِنَى إِلَّا لَيَالٍ قَلَائِلُ

تنبيهـــان

الأول : أم تشاركهما فى ذلك كما ذكره فى التسهيل ،

الإعراب : «فما كان» الفاء حرف عطف، وما نافية ، وكان فعل ماض ناقص، و«ليال» اسم كان ، و«بين» ظرف و«الخير» مضاف إليه ، والجملة من الجار والمجرور متعلق بليال ،
وقوله «بين الخير» خبر مقدم و «قلائل» بالرفع صفة لليال ، وقوله « لو » حرف شرط جازم ، « وجاء » فعل الشرط « وأبو حجر » فاعله ، و « سالما » حال من مجيء أبي حجر .

المعنى : أنه لم يكن بين حصول الخير والغنى والعز والنعمة والعيش الرغد وبين الشاعر إلا زمن يسير هو ليال قليلة العدد لو أن أبا حجر النعمان الغسانى لم يمت وعاد إليه سالما ، والشاعر يتحسر ويندب حظه المفقود وأمله الضائع فى الغنى والسعادة بموت أبي حجر، وإنما أراد مدح أبي حجر فى رثائه له باقتران الخير بوصوله ، ومجيء الخير بسببه وحلوله .

الشاهد : فى قوله « بين الخير لو جاء سالما » حيث حذف فيه المعطوف المجرور مع الواو وهو قوله « وبينى » ، والتقدير فما كان بين الخير وبينى إلا ليال قلائل لو جاء أبو حجر سالما .

والطايحان الضعيفان ، فكون الخبر مثنى دليل على حذف المعطوف ، ويحتمل أن يكون الأصل أحد طايحين ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه كما قال الموضح فى شرح قصيدة : بانت سعاد ، وحينئذ لاشاهد فيه ، لكن قال فى المغنى هذا لايتأتى فى نحو غلام زيد ضربتهما .

وأما أم فإن أبا عبيدة معمر بن المثنى أنكر العطف بها وتبعه محمود بن مسعود الغزى صاحب البديع وقال إنها ليست بحرف عطف بل بمعنى همزة الاستفهام ، ولذا يقع بعدها جملة يستفهم عنها كما تقع بعد الهمزة نحو أضربت زيداً أم قتلته ، أ بكر فى الدار أم خالد، أى أخالد فيها ؟ قال ولتساوى الجملتين بعدها فى الاستفهام حسن وقوعها بعد سواء ، لكن لما كانت تتوسط بين محتملى الوجود لشيئين أحدهما بالاستفهام كتوسط أو بين اسمين محتملى الوجود قيل إنها حرف عطف .

وزعم ابن كيسان أن أصلها أو ، أبدلت واوها ميما فتحولت إلى معنى يزيد على معنى أو ، قال أبو حيان وهى دعوى بلا دليل ، ولو كان كذلك لاتفقت أحكامهما ، وهما مختلفان من أوجه: منها أن السؤال بأو قبله بأم . وأنه يقدر مع أو بأحد ومع أم بأى ؟ وأن جواب أو بنعم أو لا وجواب أم بالتعيين بالاسم أو الفعل ، وأن الأحسن مع أو تقديم الفعل ومع أم تقديم الاسم ، وأن أو لايلزم معادلتها للاستفهام بخلاف أم، وأنك إذا استفهمت باسم وعطفت عليه كان بأو دون أم، أن العطف بعد أفعل التفضيل بأم دون أو وكذا ما لم يحسن السكوت عليه.

وهى قسمان متصلة تقع بعد همزة التسوية أو همزة يطالب بها وبأم التعيين ولذا تسمى معادلة

... ...

لمعادلتها للهمزة فى إفادة التسوية أو الاستفهام ، ويجمعهما أن يقال هى التى لايستغنى مابعدها عما قبلها ، ولا تقع إلا فيما يستعمل فى لفظ الاستفهام ، سواء أريد معناه أم لا ، وتختص الأولى أى التى تقع بعد همزة التسوية بأنها لاتقع إلا بين جملتين شرطهما أن يكونا فى تأويل المفردين .

وسواء الاسميتان والفعليتان فى ذلك والأغلب فيهما الضى والمختلفان كقوله تعالى « سواء علينا أجزعنا أم صبرنا » وقوله « سواء عليكم أدعوتموهم أم أنتم صامتون » وقول الشاعر :

ولست أبالى بعد فقدى مالكا أموتى ناء أم هو الآن واقع

بخلاف الأخرى فتقع بين مفردين وهو الغالب فيهما نحو « أأنتم أشد خلقاً أم السماء » وجملتين ليستا فى تأويلهما كقوله :

* فقلت أهى سرت أم عادنى حلم *

وقوله : لعمرك ما أدرى وإن كنت داريا شعيث بن سهم أم شعيث بن منقر

وهذا البيت للأسود بن يعفر بن عبد القيس بن نهشل بن دارم بن مالك بن حنظلة بن زيد مناة بن تميم النهشلى يكنى أبا نهشل ، وقيل أبا الجراح . وهو جاهلى أعمى . ويعفر بفتح الياء وقيل بضمها كما فى الأغانى .

وهو شاعر جاهلى متقدم مقل ، وجعله ابن سلام فى الطبقة الثامنة مع خداش بن زهير والمخبل السعدى والنمر بن تولب وهو من الأعشين . قال الأعلم الشنتمرى فى شرحه للكتاب كتاب سيبويه «شعيث» حى من تميم ثم من بنى منقر فجعلهم الشاعر أدعياء ، ثم شك فى كونهم منهم أو من بنى سهم ، و «سهم» هنا حى من قيس .

واستشهد سيبويه فى الكتاب بهذا البيت على حذف همزة الاستفهام ، لأن المعنى «أشعيث» وهو بالمثلثة ، وقد رواه بعضهم «شعيب» قال العسكرى وهو تصحيف . وقال الآمدى فى المؤتلف والمختلف « وأما شعيث بثاء معجمة بثلاث فهو شعيث بن ثواب أحد بنى حرامة بن لوزان بن ثعلبة ابن عدى بن فزارة ، كان شاعراً فصيحا خلا ، وهو القائل :

فإن يك إيفاء البقاع صبابة فانى لمستوف بقاعا فناظر

فهل ذاك مغن ذا هوى وصبابة وقد أدلجت بالظاعنين الأباعر

وكان قد أوعد بنى مرة بن عوف بالهجاء ، فلاذ به أرطاة بن سهية ، وعقيل بن علاثة واستكفياه ذلك فأعفاهما « وكانا يحذرانه » .

... ...

الإعراب : « لعمرك » اللام لام القسم وعمرك مبتدأ . والخبر محذوف تقديره قسمى ، « وما أدرى » ما نافية وأدرى فعل مضارع « وإن كنت داريا » جملة اعتراضية حال من المتكلم وقوله « شعيث بن سهم » شعيث مبتدأ وابن سهم خبره والجملة فى موضع نصب ، على المفعولية لقوله « ما أدرى » وشعيث بن منقر كذلك شعيث مبتدأ وابن منقر خبره ، وهى معطوفة بأم على الجملة الأولى . وإنما حذف التنوين من شعيث للضرورة أو لمنع الصرف لأنه اسم القبيلة .

المعنى : الشاعر يهجو حى شعيث فجعلهم أدعياء لا نسب لهم معلوم . فيقول إننى مع درايتى وعلمى بالأنساب لا أعلم لحى شعيث نسباً صحيحا أهم سهميون أم منقريون ؟

الشاهد فيه : حذف همزة الاستفهام الداخلة على الاسم المعطوف عليه إذ الأصل أشعيث بن سهم أم شعيث بن منقر ؟

قال السيوطى : وتختص الأولى أيضاً بأنها لا تستحق جوابا لأن المعنى ليس على الاستفهام ، فإن الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب لأنه خبر بخلاف الأخرى .

ويؤخر المنفى فيهما أى الأولى والأخرى فيقال سواء على أجاء أم لم يجىء «أقام زيد أم لم يقم» ولا يجوز «سواء على لم يجئ أم جاء ، ولا ألم يقم أم قام » فان كان ماقبلها وما بعدها مثبتا قدم ما شئت منهما .

وفصل الثانية من معطوفها أكثر لا واجب ولا ممنوع فى الأصح ، مثال الفصل « أذلك خير أم جنة الخلد » ومثال الوصل «أقريب أم بعيد ماتوعدون» والتأخير نحو « أعندك زيد أم عمرو» « ألقيت زيداً أم عمراً » وقيل لا يجوز إلا الفصل وقيل لا يجوز إلا ضم أحدهما مقدمين أم مؤخرين . وقد تحذف الهمزة وتنوى كقول الشاعر :

لعمرك ماأدرى وإن كنت دارياً بسبع رمين الجمر أم بثمان

أى أبسبع ، وقرئ سواء عليهم أنذرتهم أم لم تنذرهم .

وقد تحذف أم والمعطوف عليها كقوله :

دعانى إليها القلب إنى لأمره سميع فما أدرى أرشد طلابها

أى أم غى . وقد يحذف هو أى المعطوف بها دونها بتعويض لا ، نحو «أزيد عندك أم لا ، أزيد يقوم أم لا » قيل ويحذف دونه أى دون تعويض وجعل منه قوله تعالى « أفلاتبصرون أم » أى أم تبصرون ، ثم ابتدأ « أنا خير أم هذا الذى هو مهين » . أى أم هو خير . قال ابن هشام وهذا باطل إذلم يسمع حذف معطوف بدون عاطفه ، وإنما المعطوف جملة «أناخير» ووجه المعادلة أن الأصل أم تبصرون ثم أقيمت الاسمية مقام الفعلية والسبب مقام المسبب لأنهم إذا قالوا له أنت خيركانوا عنده بصراء .

... ...

قال الزمخشري ويحذف المعطوف عليه وجعل منه «أم كنتم شهداء إذ حضر يعقوب الموت» أي أتدعون على الأنبياء اليهودية ، أم كنتم شهداء ، ووافقه الواحدي . وقدر أبلغكم ماتنسبون إلى يعقوب من إيصائه بنيه باليهودية أم كنتم — والثاني من أم تسمى منقطعة ، وسميت بذلك لأن الجملة بعدها مستقلة وهي التي تقع بعد غير همزة الاستفهام نحو قوله تعالى « ألهم أرجل يمشون بها أم لهم أيدي » لأن الهمزة هنا للانكار ، فهي بمعنى النفي أو الاستفهام بغير الهمزة نحو « هل يستوي الأعمى والبصير ، أم هل تستوي الظلمات والنور » .

واختلف في معناها ، فقال البصريون هي بمعنى بل ، أي للإضراب والهمزة مطلقاً ، وقال الكسائي وهشام هي كبل وتاليها أي مابعدها كتاليها ، أي كما قبلها ، فإذا قلت « وما خلقنا السماء والأرض وما بينهما باطلا — إلى قوله — أم نجعل الذين آمنوا » الآية فأم لم يتقدمها استفهام ، وقد استؤنف بأم السؤال على جهة الانكار والرد ، ولا يمكن أن يكون مابعدها موجباً فليس مثل ما قبلها . وقال الفراء هي كبل : إذا وقعت بعد استفهام كقوله :

فو الله ما أدري أسلمى تغولت أم النوم أم كل إلى حبيب

أي بل كل ، ورد بأن المعنى على الاستفهام أي بل كل إلى حبيب لأنها لما تمثلت لعينه لم يدر أذلك في النوم أم صارت من الغول ، لأن العرب تزعم أنها أي الغيلان تبدو متزينة لتفتن الناس من الأدميين . ثم لما جوز أن تكون تغولت داخله الشك فقال بل كل إلى حبيب ، أي سلمى والغول كل منهما إليّ حبيب .

وقال قوم تكون كبل إذا وقعت بعد الاستفهام والخبر ، وقال أبو عبيدة هي كالهمزة مطلقاً ، قال ومنه قوله تعالى « أم تريدون أن تسألوا رسولكم » وقال الهروي : هي كالهمزة إن لم يتقدم عليها استفهام ، وردّ القولان بأنها لو كانت بمعنى الهمزة لوقعت في أول الكلام ، وذلك لايجوز ، ولورودها للاستفهام بعده في قوله :

هل ما علمت وما استودعت مكتوم أم حبلها إذ نأتك اليوم مصروم

فإنه استانف السؤال بأم عما بعدها مع تقدم الاستفهام ، لأن المعنى بل أحبها لقوله بعده :

أم هل كبير بكى لم يقض عبرته إثر الأحبة يوم البين مشكوم

وتدخل أم المنقطعة على هل كما تقدم وعلى سائر أسماء الاستفهام في الأصح نحو « أم ماذا كنتم تعملون » ولا تدخل على حرفه وهو الهمزة وبذلك استدل على أنها بمعنى بل والهمزة ، وإلا لدخلت عليها كما يدخل عليها في قولك أقام زيد بل أقام عمرو ولا بدع في دخولها على هل وإن كانت الاستفهام فقد دخلت عليها الهمزة في قوله :

أهل رأونا بسفح القاع ذي الأكم

ومنه قوله :

٨٥٣ — فَمَا أَدْرِى أَرُشْـــدٌ طِلَابُهَا

أى أم غى ، وإنما لم يذكرها هنا لقلته فيها .

وذهب الصفار إلى منع دخول أم على هل وغيرها ، لأنه جمع بين أداتى معنى ، وقال لا يحفظ منه إلا قوله : أم هل كبير بكى لم يقض عبرته . . . البيت

وقوله : * أم هل لامنى فيك لائم *

وقوله : * وما أنت أم ماذكرها ربعية *

وقوله تعالى « أم من هذا الذى هو جند لكم » ، « أم من يرزقكم »

قال أبوحيان ، وهذا من الصفار دليل على الجسارة وعدم حفظه لكتاب الله . قال وقد دخلت على كيف فى قوله : أم كيف ينفع ما تعطى العلوق به

وعلى أين فى قوله :

فَأَصْبَحَ لَا يَدْرِى أَيَقْعُدُ فِيكُمْ عَلَى حَسَكِ الشَّحْنَاءِ أَمْ أَيْنَ يَذْهَبُ

وأم لا تدخل على المفرد خلافاً لابن مالك فإنه قال بدخولها عليه ـ ومثله بقولهم « إنها لإبل أم شاء » لقول بعضهم إن هناك رواية « لإبلا أم شاء » بالنصب ، قال فهذا عطف صريح يقوى عدم الإضمار فى المرفوع .

٨٥٣ — هذه جملة من عجز بيت من بحر الطويل هو وصدره :

دَعَانِى إِلَيْهَا الْقَلْبُ إِنِّى لِأَمْرِهِ سَمِيعٌ فَمَا أَدْرِى أَرُشْدٌ طِلَابُهَا

وهو من قصيدة لأبى ذؤيب الهذلى أولها :

أَبِا الصَّرْمِ مِنْ أَسْمَاءَ حَدَّثَكَ الَّذِى جَرَى بَيْنَنَا يَوْمَ اسْتَقَلَّتْ رِكَابُهَا

زَجَرْتَ لَهَا طَيْرَ الشِّمَالِ فَإِنْ تَكُنْ هَوَاكَ الَّذِى تَهْوَى يُصِبْكَ اجْتِنَابُهَا

وَقَدْ طُفْتُ مِنْ أَحْوَالِهَا وَأَرَدْتُهَا سِـــنِينَ فَأَخْشَى بَعْلَهَا وَأَهَابُهَا

ثَلَاثَةَ أَحْـــوَالٍ فَلَمَّا تَجَرَّمَتْ عَلَيْنَا بِهُونٍ وَاسْتَحَارَ شَبَابُهَا

فَقُلْتُ لِقَلْبِى يَالَكَ الْخَيْرُ إِنَّمَا يُدَلِّيكَ لِلْمَوْتِ الْجَدِيدِ حِبَابُهَا

... ...

وبعده بيت الشاهد :

دَعَانِى إِلَيْهَا الْقَلْبُ إِنِّى لِأَمْرِهِ سَمِيعٌ فَمَا أَدْرِى أَرُشْدٌ طِلَابُهَا

وبعده :

وَأُقْسِمُ مَا إِنْ بَالَةٌ لَطَمِيَّةٌ يَفُوحُ بِبَابِ الْفَارِسِيِّينَ بَابُهَا
فَمَا الرَّاحُ رَاحُ الشَّأْمِ جَاءَتْ سَبِيَّةً لَهَا غَايَةٌ تَهْدِى الْكِرَامَ عُقَابُهَا
عُقَارٌ كَمَاءِ النِّيءِ لَيْسَتْ بِخَمْطَةٍ وَلَا خَلَّةٍ يَكْوِى الشُّرُوبَ شِهَابُهَا
تَوَصَّلُ بِالرُّكْبَانِ حِينًا وَتُؤْلِفُ الْـ جِوَارَ وَيُغْشِيهَا الْأَمَانَ رِبَابُهَا
فَمَا بَرِحَتْ فِى النَّاسِ حَتَّى تَبَيَّنَتْ ثَقِيفًا بِزِيزَاءِ الْأَشَاةِ قِبَابُهَا
فَطَافَ بِهَا أَبْنَاءُ آلِ مُعَتِّبٍ وَعَزَّ عَلَيْهِمْ بَيْعُهَا وَاغْتِصَابُهَا
فَلَمَّا رَأَوْا أَنْ أَحْكَمَتْهُمْ وَلَمْ يَكُنْ يَحِلُّ لَهُمْ إِكْرَاهُهَا وَغِلَابُهَا
أَتَوْهَا بِرِبْحٍ حَاوَلَتْهُ فَأَصْبَحَتْ تُكَفَّتُ قَدْ حَلَّتْ وَسَاغَ شَرَابُهَا
بِأَرْىِ الَّتِى تَهْوِى إِلَى كُلِّ مَغْرِبٍ إِذَا اصْفَرَّ لِيطُ الشَّمْسِ حَانَ انْقِلَابُهَا
بِأَرْىِ الَّتِى تَأْرِى الْيَعَاسِيبُ أَصْبَحَتْ إِلَى شَاهِقٍ دُونَ السَّمَاءِ ذُؤَابُهَا
جَوَارِسُهَا تَأْرِى الشُّعُوفَ دَوَائِبًا وَتَنْقَضُّ أَلْهَابًا مَصِيفًا شِعَابُهَا
إِذَا نَهَضَتْ فِيهِ تَصَعَّدَ نَفْرُهَا كَقِتْرِ الْغِلَاءِ مُسْتَدِرًّا صِيَابُهَا
تَظَلُّ عَلَى الثَّمْرَاءِ مِنْهَا جَوَارِسٌ مَرَاضِيعُ صُهْبُ الرِّيشِ زُغْبٌ رِقَابُهَا
فَلَمَّا رَآهَا الْخَالِدِيُّ كَأَنَّهَا حَصَى الْخَذْفِ تَكْبُو مُسْتَقِلًّا إِيَابُهَا
أَجَدَّ بِهَا أَمْرًا وَأَيْقَنَ أَنَّهُ لَهَا أَوْ لِأُخْرَى كَالطَّحِينِ تُرَابُهَا
فَقِيلَ تَجَنَّبْهَا حَرَامٌ وَرَاقَهُ ذُرَاهَا مُبِينًا عُرْضُهَا وَانْتِصَابُهَا
فَأَعْلَقَ أَسْبَابَ الْمَنِيَّةِ وَارْتَقَى ثُقُوفَتَهُ إِنْ لَمْ يَخُنْهُ انْقِضَابُهَا
تَدَلَّى عَلَيْهَا بَيْنَ سِبٍّ وَخَيْطَةٍ بِجَرْدَاءَ مِثْلِ الْوَكْفِ يَكْبُو غُرَابُهَا

... ...

فلما اجتلاها بالإيام تحيزت ثبات عليها ذلها واكتئابها
فأطيب براح الشام صرفا وشهدة معتقة صهباء وهى شيابها
فما إن هما فى صحفة بارقية جديد حديث نحتها واقتضابها
بأطيب من فيها إذا جئت طارقا من الليل والتفت عليك ثيابها
رأتنى صريع الخمر يوما فسؤتها بقران إن الخمر شغب صحابها
ولو عثرت عندى إذن ما لحيتها بعثرتها ولا أسىء جوابها
ولا هرها كلبى ليبعد نفرها ولو نبحتنى بالشكاة كلابها .

اللغة : « الصرم » القطع والهجر ، « وأسماء » حبيبته التى يتغزل فيها ، و « حدثك » أخبرك ، ويروى خبرك « والذى » اسم موصول فاعل حدثك ومعناه الفعل الذى سيتكلم عليه فى البيت التالى ، وهو قوله « زجرت لها طيرا » الخ . ويروى طير السنيح وهو ضد البارح والسانح ماولاك ميامنه حين يمر بك والعرب تتيمن به « وجرى بيننا » أى حدث على مرأى منا و « يوم استقلت » يوم احتملت ورحلت ، و « ركابها » إبلها ، وزجرت يروى بفتح التاء وضمها ، وفيه التفات على الثانى . وعلى الفتح الالتفات فى « طفت » أو فى « بيننا » والعرب تتشاءم بطير الشمال . و « فإن تكن هواك » يعنى إن كانت الطير التى زجرها هواه يعنى نفسها يقال فلان هوى فلانة ، وفلانة هوى فلان فأرادههنا نفسها يريد إن صدق هذا الطير فانه سيصيبك ويحدث لك اجتنابها والبعدعنها أى تنحيها عنك وتباعدها منك . وقوله « وقد طفت من أحوالها » هو من الطواف ، وهو المشى حول أبيات الحبيبة وأحيائها أو « من أحوالها » أى طفت أحوالها ثم اقحم من ، و « من » زائدة ، والأحوال جمع حول ، و « أردتها » أى هويت حبيبتك وأحببت الاجتماع بها ، و « فأخشى بعلها » بيان لحاله وللسبب الذى أطال طوافه حول أبياتها سنين يخشى بعلها أن يتهمه بها ، « وأهابها » دليل على أنه أمكنه لقاؤها ولكنه كان يستحي أن يواجهها « وثلاثة أحوال » عطف بيان لقوله فى البيت السابق « سنين » ، و « تجرمت » انقضت تلك السنون وتكاملت ، و « هون » الهوان والذل « واستحار » تم واجتمع وتكامل . وقوله « فقلت لقلبى : يالك الخير » تقديره يا قلب لك الخير على تقدير حذف المنادى ، ويجوز أن يكون يا للتنبيه وهو الأولى عند ابن مالك ، قال السيوطى : ويحسنه أن القلب لمااشتغل بحبها ، فكأنه دخل فى غمرة وغفلة

... ...

لحسن لذلك تنبيه ، «ويدليك» معناه يلقيك «والموت الجديد» قال الباهلى جديد الموت أوله ، وقال الأخفش الموت الجديد المعافص ، و « حبابها » من الحباب مصدر بمعنى الحب ، يقال حاببته حباباً ومحابية ، وقوله « دعانى » هوجواب لما فى قوله فى الأبيات السابقة « فلما تجرمت » ويروى عصانى . قال الأصمعى : أى جعل لايقبل منى وذهب إليها سفها ، ويرى مطيع بدل سميع ، وهو ودعانى رواية أبى عمرو بن العلاء .

قوله « وأقسم » أى وأحلف ، « والبلة » بالفارسية وعاء الطيب و « اللطيمة » نسبة إلى اللطيمة ، وهى إبل تحمل المتاع والعطر ، فإن لم يكن فى المتاع عطر فليست بلطيمة ، و « الفارسيون » هم التجار وكان كل شىء يأتيهم من ناحية العراق فهو عندهم فارسى ، و « بابها » يريد به فم الوعاء الذى به الطيب ، وهذا البيت انفرد بروايته فى هذا الموضع الأخفش ولم يرد فى نسخة الديوان الخطية ولا فى كتب الشواهد أو شروحها .

وقوله « فما الراح » رواه الأخفش « ولا الراح » وهى لا تستقيم إلا مع وجود البيت السابق و «السبية» المشتراة ، و « لها غاية » أى لها راية أى علامة ينصبها الخمار ليعلم الحى أنه جاء بخمر ، و «عقابها» راياتها أيضاً تدل عليها الكرام .

وقوله « عقار » من أسماء الخمر ، و «الشروب» جمع شرب وهو جمع شارب وهم الندامى ويروى « ويكوى الوجوه » و « ماء النىء » أى اللحم النىء الذى لم تمسه النار ، و «الخمطة» التى لم يصبها شىء من الريح كريح شجر النبق أو التفاح مثلا . و «الخلة» الحامضة ، قال السكرى فى تفسير قوله « ليست بخمطة ولا خلة» الخمطة التى أخذها طعم الإدراك ولم تدرك وتستحكم ، ولا خلة أى جاوزت القدر فخرجت من حال الخمر إلى حال الحمضة والخل . شبه الخمر فى الصفاء واللون بما يقطر من اللحم النىء مع صفاء الريح وطيب النكهة وخلوصها من كل شائبة ، وأنها على ماينبغى فى الطعم واللون والريح الطيب فلا تؤذى شاربيها بحدتها وحرارتها ، ويكوى الشروب أى ليس لها مض شديد مثل النار .

وقوله « توصل بالركبان » يعنى أن تجار الخمر يخشون الاغارة عليهم وانتهابها منهم فى سفرهم ، فهم يتوصلون بها من بلد إلى بلد مع القوافل ، ويعقدون ذمة الجوار بينهم وبين هؤلاء الركبان ليستأمنوا بهم ، وقوله « تؤلف الجوار » آلف وألف إذا جمع بين شيئين ، فالخمر تؤلف الجوار بين الناس ، و «يغشيها الأمان ربابها» الرباب عقد وجوار يأخذونه مع قوم فاذا جاوزوهم عقدوا الجوار مع آخرين ، وعبارة السكرى وغيره فى تفسيره قوله « تؤلف الجوار » أى تجاور فى مكانين تجمع بين جوار قوم وجوار آخرين . وإذا تجاوروا فى مكانين فقد تآلفوا .

... ...

وقوله « فما برحت » أي لم يزل أهلها في جماعة ناس يعني أهل الخمر ، حتى تبينت ثقيفاً أي استبانتهم ويروى تبيتت أي باتت فيهم ، والزيزاء ظهر منقاد غليظ من الأرض أي حملت إلى عكاظ لتباع ، وثم ثقيف دارها ، والأشاءة موضع .

وقوله و « آل معتب » حي من ثقيف ، و « عز عليهم بيعها » أي على هؤلاء الذين يشترون الخمر ، صعب عليهم اشتراؤها لارتفاع ثمنها ، ولم يحل لهم اغتصابها ، وذلك أنه كان في الشهر الحرام .

وقوله « فلما رأوا أن أحكمتهم » يعني أصحاب الخمر ردوا الذين يشترونها ومنعوهم ولم يحل لهم أن يكرهوا أهلها وأن يغلبوهم عليها حتى أربحوا أصحابها . وقوله « تكفت » تقبض ، ومنه « اللهم اكفته إليك » أي اقبضه ، و « ساغ شرابها » أي سهل لما أتوهم بربح .

وقوله « بأري التي تهوى » البيت ، الأري عمل العسل أو هو العسل وكذلك أري السحاب عمل السحاب وهو المطر . يقول هذه الخمر تمزج بالعسل لأنها كالنحل تهوى أي تطير إلى كل مغرب ، والمغرب كل موضع لا يدري ما وراءه ، أي في ستره . و « ليط الشمس » الليط القشر من كل شيء قال السكري وليس للشمس ليط وإنما هو لونها ، و « حال انقلابها » أي رجوعها إلى موضعها .

وقوله « بأري التي تأرى اليعاسيب » البيت ، اليعسوب ذكر النحل ورئيسها وأميرها ، وفي كلمة لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه في عبد الرحمن بن عتاب بن أسيد ، وقد مر به مقتولا يوم الجمل : لهفي عليك يعسوب قريش ، جدعتُ أنفي وشفيتُ نفسي . و « الشاهق » الجبل العالي ، و « ذؤابها » أي أعاليها .

وقوله « جوارسها تأرى الشعوف » يروى تأري بالواو ، والجوارس أواكل الثمر والشجر من النحل . يقال جرس يجرس إذا أكل الثمر ، وتأرى الشعوف أي تعمل في الشعوف أعالي الجبال ، و « تنقض ألهاباً » يريد إلى لهب فتعسل فيه ، واللهب الشق في الجبل ثم يتسع في الطريق ، والصب والشعب دون اللهب كالطريق الصغيرة ، ويروى وتنصب ألهابا مصيفاً كرابها » معناه يصيفون بتلك الكراب والكربة فصل ما بين الجبلين ، و « مصيفاً شعابها » أي أنها تأكل في أعلى الجبل وتحمل فتنزل إلى موضع بارد ، والشعب الطريق في الجبل ويروى مضيقاً شعابها : وهو الموضع الضيق .

وقوله « إذا نهضت » يعني النحل ، « وتصعد نفرها » : أي شق على النحل عملها وهو العسل في الجبل ، ومنه يقال « ما تصعدني شيء ، كما تصعدني خطبة النكاح » ، وقوله « كقتر الغلاء » وهو نصل سهم ، قال السكري : تسمية النصال بالقتر مأخوذة من قتير الدروع وهي رءوس مساميرها

... ...

لدقتها وصغرها. والغلاء: المغالاة في الرمي، وهي أن يرفع الرامي يده بالسهم يريد به أقصى الغاية، شبه سرعة النحل بقتر الغلاء في السرعة. والصياب: القصد، صاب يصوب إذا قصد. وقوله «مستدراً صيابها» أي يجيء منفتلا ليس بمسترخ.

وقوله «تظل على الثمراء منها جوارس» الثمراء: جبل، وقيل هضبة بشق الطائف مما يلي السراة، ويقال فيه الثبراء أيضاً كما في ياقوت وفي اللسان الثمراء جمع ثمرة كشجراء جمع شجرة أي شجر مثمر، «بمراضيع» أي هن صغار، وصهب الريش من الصهبة: وهي أن تعلو الشعر حمرة وأصوله سود.

وقوله «فلما رآها الخالدي» الخالدي: رجل من بني خالد واسمه حرام كاسيأتي قريباً، و«كأنها حصى الخذف» من صغرها، «تكبو» أي تزل وتقع من بين الجبل. ويقول إن ذلك الرجل الذي يجني العسل لما رأى جماعة النحل تستقل في الجبل، أي ترتفع ثم تزل عنه، علم أن ثمة عسل فاعتزم أن يدخل بيتها ويجنيه. و«إيابها» جماعة الآيبين واحدها آيب.

وقوله «أجد بها أمراً» البيت. يعني أن الخالدي أجد أمره، كضاق به ذرعاً أي ضاق به ذرعه، و«قر عيناً» أي قرت عينه به، و«طبت به نفساً» أي طابت نفسه به. وأيقن أن لها أي للنحل، وأنه سيدخل بيت النحل فيشتار العسل أو ينقطع به الحبل فيصير لأخرى، يعني الأرض التي ترابها كالطحين.

وقوله «فقيل تجنبها» أي لا تدن منها يا حرام، «وراقه»: أعجبه، و«ذراها» أعاليها والمراد بها أعالي العسل، و«عرضها» يريد به قرص الشهدة، والهاء في «وانتصابها» يعود للشهدة.

وقوله «فأعلق أسباب المنية» أي علق حباله وتدلى إليها، وأسباب المنية: الحبال التي لو انقطعت لوافته منيته، و«تقوفته» أي مرانة صاحب العسل في العمل والجني، وذلك أن النحل يأتي الجبل فيعسل في ملقة ملساء في وسط الجبل، فيأتي الشائر الذي يشتار العسل، فيصعد من وراء الجبل حتى يصير في أعلاه فيضرب فيه وتداً ثم يشد الحبل فيه، ثم يتدلى عليه حتى يصل إلى الصخرة، والملقة الصخرة الملساء.

وقوله «تدلى عليها» أي صاحب العسل، و«السبُّ» الحبل، و«الخيطة» الوتد، و«الجرداء» الصخرة «ومثل الوكف» مثل النطع، والباء في بجرداء بمعنى على وفي. و«الغراب» الطائر، وكبوه أن يزل عن الصخرة.

وقوله «فلما اجتلاها» أي طردها، و«الإيام» الدخان، يقال: آم الرجل إياما أي دخن على النحل ليخرج من الخلية فيأخذ ما فيها من العسل. وفسر أبو عمرو الإيام بأنه عود يجعل في رأسه نار ثم يدخن به على النحل ليشتار العسل، والإوام الدخان. و«تحيزت» تجمعت بعضها إلى بعض على النحل من ذلها واكتئابها. و«ثبات» أي جماعات.

... ...

وقوله « فأطيب » صيغة فعل التعجب ، و «راح الشام» الخمر المنسوبة للشأم و«الصرف» التى لم تخلط ولم تشب بشائبة . وأطيب خمر الشأم تكون فى بيسان ، والمواضع التى اشتهرت بالخمر ونسبت إليها هى كما فى كتاب صفة جزيرة العرب : خمر عانات وخمر بيسان وخمر الحص قرية من أسفل الفرات ، والفلسطينية من فلسطين ، وخمر ثات ، وخمر ضهر ، والحيرية نسبة إلى الحيرة ، وبيت رأس موضع للخمر بالأردن ، والمعتقة المتقادم عهدها ، والصهباء : اسم من أسماء الخمر والصهبة ميل لونها إلى الصفرة المشوبة بالحمرة . و « شبابها » مزجها وخلطها ، و«هى» الضمير فيه يرجع إلى قوله « وشهدة » والضمير فى « هما » يرجع إليها وإلى الخمر و « بارقية » أى منسوبة إلى بارق رجل كان يصنع الصحاف ، والصحفة وعاء ينحت من الخشب ، و « جديد» بمعنى جديدة صفة للصحفة . «والحديث» صفة للنحت و «الاقتضاب» وهو الأخذ من شجرة ، ويجوز أن يكون نحتها لأحد الوصفين واقتضابها للآخر فيكون فيه لف ونشر ، وقوله « بأطيب من فيها » يعود إلى قوله السابق «فما إن هما» أى الخمر والشهدة ، وفى قوله «بأطيب» نوع من أنواع البديع يسمى التفضيل ، وهو أن ينفى بما ونحوها عن ذى وصف أفعل تفضيل مناسب لذلك الوصف يعدى بمن إلى ما يراد مدحه أو ذمه ، فتحصل المساواة من الاسم المجرور بمن وبين الاسم الداخل عليه ما ، لأنها نفت الأفضلية وإذا انتفت الأفضلية بقيت المساواة .

و « فيها » فمها ، والمراد رائحة تنفسها وطيب شميمها و « الطارق » الذى يدق الباب من الطرق ، أو ومن الطروق الذى يأتى فى الليل ، والتفاف الثياب كناية عن المضاجعة ، وصريع الخمر ، أى طال إدمانه لشربها ومعاقرته لها واشتدت عليه و « وسؤتها » يفهم منه أنه قد حصل لها منه ما يسوؤها على كل حال إما برؤيتها له يعاقر الخمر ، لأنها تعلم أن عاقبة ذلك ومغبته تلحق الضرر به ، وإما أن يكون قد ساءها بفعله وهو يشرب الخمر لبعده عن الصواب ، ويوطىء للمعنيين قوله ، « إن الخمر شعب صحابها » أى مصاحبيها أو مصاحبوها فإنها تذهب الحلم فتطيش عقولهم وتسبب الهرج والشغب بينهم أوهم نفس الشغب .

وهو مثل ويسمى هذا النوع بالتدليل ، ويظهر أنها حين استاءت برؤيته بدر له منها فعل أساءه فعقب بالبيت الثانى و « عثرت » أى زلت من الزلل وهو السقوط بفعل ما يلام عليه ، وقوله « إذن ما لحيتها» شاهد على جواز اقتران جواب لو بإذن ، ولحاه لامه وعنفه ، و«أسىء» فعل ماض مبنى للمفعول . وقوله« ولا هرّها كلبى » الهرير النباح ، وقال الأصمعى هذا مثل : أى كناية عن أنه لا يأتيها من قبل أذى ولو أتانى الأذى من قبلها ، والنفر مصدر نفر وإنما أراد به النفور وهو البعد ، « والشكاة » بالفتح والقصر القول القبيح .

... ...

الإعراب : «دعانى» فعل ماض و «القلب» فاعل وياء المتكلم مفعوله ، و «إليها» جار ومجرور متعلق بدعا ، و « إنى لأمره سميع » حال من القلب أو جملة اعتراضية و «إن» حرف توكيد وياء المتكلم اسمها و«لأمره» متعلق بسميع و«سميع» خبر إن ، واللام فى لأمره للتقوية وتقديم المعمول للإرادة الحصر أى إنى أسمع أمره لا أمر غيره . وجملة «إنى لأمره سميع» معطوفة على قوله دعانى ، و «فما أدرى» الفاء للسببية و « ما » نافية و « أدرى » فعل مضارع معلق عن العمل وجملة « أرشد طلابها» فى محل نصب على أنها مفعول أدرى والهمزة فى «أرشد» للاستفهام والمعادل لها محذوف تقديره « أم غى » وما بعد أم وهو غى معادل لما بعد الهمزة وهو رشد . وضمير المؤنث فى إليها وطلابها عائد إلى المحبوبة .

اللغة : والرشد بضم الراء وإسكان الشين المعجمة خلاف الغى ، والطلاب مصدر طالب بمعنى طلب كخداع بمعنى خادع ، ووجه العدول عن المجرد وهو الطالب إلى المزيد وهو الطلاب قصد المبالغة لأن المفاعلة فى الأصل للغالبة والفاعل متى غولب فى الفعل ازداد اجتهاده فيـه وقويت داعيته إلى تحصيله فيجىء أبلغ وأقوى .

المعنى : أن قلب الشاعر أبى ذؤيب الهذلى دعاه إلى طلب الوصال من هذه المحبوبة ، فهل حقيقة الحال فى ذلك الطلب أرشد هو أم غىّ ، لكنه على كل حال لم يقو على مخالفة دعوة قلبه لأنه لا يسمع إلى أمر غـيره ، وإنما غلب جانب الهوى على العقل إذ القلب يمثل الهوى والعشق ، ويدعو إلى الصبوة . و قوله « أدرى» من الدراية أى العلم وهو يكون من جانب العقل .

الشاهد فيه : هذا البيت شاهد على أن أم تشارك الواو والفاء فى جواز حذفها مع معطوفها بدليل حذف « أم » العاطفة و « غى» المعطوف المعادل لما بعد الهمزة فى قوله أرشد . وإنما يلزم تقدير ما ذكر بناء على أن الهمزة دائماً لا تكون إلا معادلة بين شيئين ، إما مصرح بهما كما تقدم فى الآية وفى الشعر ، أو بأحدهما كقول الشاعر «فما أدرى البيت» فإن طلابها حاصل فلا يسأل عن حصوله وإنما يسأل هل هو رشد أو غى .

* * *

بقى بيان وجه أن الزمخشرى أجاز حذف ما عطفت عليه أم فقال فى «أم كنتم شهداء» يجوز كون أم متصلة على أن الخطاب لليهود وحـذف معادلها ، أى : أتدعون على الأنبياء اليهودية أم كنتم شهداء ؟ وجوز ذلك الواحدى أيضا ، وقدر : أبلغكم ما تنسبون إلى يعقوب من إيصاء بنيه باليهودية أم كنتم شهداء .

... ...

أما حذف المعطوف عليه بأم المتصلة نحو « أم حسبتم أن تدخلوا الجنة » أى أعلمتم أن الجنة حفت بالمكاره، أم حسبتم . وقد وافق الزمخشرى فيه الواحدى لجوزه فى «أم كنتم شهداء» وهو كقوله « أعطيتك لا لتظلم » أى لتعدل لا لتظلم فى حذف المعطوف عليه .

وقول الشارح فيما يلى (بعطف عامل مزال) أى محذوف الخ وقال السيوطى فى الهمع : « قال ابن مالك وعطف عامل حذف وبقى معموله على عامل ظاهر يجمعهما معنى واحد نحو قوله تعالى «والذين تبوؤا الدار والإيمان » أصله واعتقدوا الإيمان إذ التبوأ للدار، وليس للايمان ، لأنه ليس بمكان فاستغنى بمفعوله عنه لأن فيه وفى تبوؤا معنى لازموا وألفوا :

وقول الشاعر : ✲ علفتها تبنا وماء بارداً ✲ أى وسقيتها والجامع الطعم

وقول الشاعر : ✲ وزججن الحواجب والعيونا ✲ أى وكحلن والجامع التحسين

وجعله الجمهور من عطف الجمل باضمار فعل مناسب لتعذر العطف، وجعله قوم من عطف المفرد بتضمين الفعل الأول معنى يتسلط به عليه فيقدر آثروا الدار والإيمان ونحوه، قال أبو حيان فركب ابن مالك من المذهب مذهبا ثالثاً .

وقال أبو حيان فى الارتشاف : الذى أختاره التفصيل وذلك أنه إن صح نسبة العامل الأول الظاهر لما يليه حقيقة فالإضمار متعين فى الثانى لأنه أكثر من التضمين نحو «يجدع الله أنفه وعينه» أي ويفقأ عينيه . فنسبة الجدع إلى الأنف حقيقة . وإلا أى وإن لم يصح نسبته إليه حقيقة فالتضمين متعين فى الثانى لتعذر الاضمار نحو « علفت الدابة تبناً وماء » أى أطعمتها أو غذوتها . والأكثر على أنه أى التضمين ينقاس وضابطه أن يكون الأول والثانى يجتمعان فى معنى لهما . ومنع بعضهم قياسه . اه .

قال أبو حيان : وقد خرق إجماع النحويين فى ذلك ، فإنهم اتفقوا على تقدير مبتدأ فى قولهم « أهى إبل أم شاء » أى بل هى شاء ، وأما رواية النصب إن صحت فالأولى أن يقدر فيها ناصب .

قال أبو زيد الأنصارى : وترد أم زائدة واستدل لذلك بقوله :

يا ليت شعرى ولا منجا من الهرم أم هل على العيش بعد الشيب من ندم

وقد مثل الرضى لجواز حذف أم العاطفة مع معطوفها بجواب من قال «أنا أصلى ليلا ونهاراً» لمن قال « أفى الليل تصلى أكثر » يعنى أم فى النهار .

أما حذف المعطوف بالواو معها فيجوز كقوله تعالى «سرابيل تقيكم الحر» أى والبرد . وقوله صلى الله عليه وسلم « بيدك الخير » أى والشر ، وقوله تعالى « وتلك نعمة تمنها على أن عبدت

الثانى : قد يحذف العاطف وحده ، ومنه قوله :

٨٥٤ — كَيْفَ أَصْبَحْتَ، كَيْفَ أَمْسَيْتَ مِمَّا يَغْرِسُ الْوُدَّ فِي فُؤَادِ الْكَرِيمِ

أراد كيف أصبحت وكيف أمسيت ، وفى الحديث « تَصدَّقَ رجلٌ مِنْ دينارِهِ ، مِنْ دِرْهَمِهِ ، مِن صاعِ بُرِّهِ ، مِنْ صاعِ تَمْرِه » .

وحكى أبو عثمان عن أبى زيد أنه سمع « أَكَلْتُ خُبْزًا لَحْمًا تَمْرًا » ، ولا يكون ذلك إلا فى الواو وأو ، (وَهْىَ) أى الواو (انفردت) من بين حروف العطف .

بنى إسرائيل » أى ولم تعبدنى. وكذا الواو يجوز حذفها دونه أىدون المعطوف بها فىالأصح كذلك كحديث « تصدق رجل من ديناره ، من درهمه من صاع بره ، من صاع تمره » وحكى «أكلت سمكا لحماً تمراً » أى ولحماً وتمراً بحذف الواو فيهما ، وقوله تعالى « ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم قلت » أى وقلت ، وقال الشاعر :

كيف أصبحت كيف أمسيت مما يغرس الودّ فى فؤاد الكريم

أى وكيف .

ومنع ذلك ابن جنى والسهيلى وابن الضائع ، لأن الحروف دالة على معانى فى نفس المتكلم ، وإضمارها لا يفيد معناها ، قياساً على حروف النفى والتأكيد والتمنى والترجى وغير ذلك ، إلا أن الاستفهام جاز إضماره لأن للمستفهم هيئة تخالف هيئة الخبر وأوّل المسموع من ذلك على البدل .

* * *

٨٥٤ — البيت من البحر الخفيف ولم أقف على قائله ، وقد أورده السيوطى أيضا فى الهمع شاهداً على جواز حذف المعطوف بالواو معها ولم ينسبه إلى قائل .

اللغة : « كيف » اسم معناه الاستفهام قال اللحيانى هى مؤنثة وإن ذكرت جاز ، فأماقولهم كيف الشىء فكلام مولد . قال الأزهرى : كيف حرف أداة ونصب الفاء فراراً به من الياء الساكنة فيها لئلا يلتقى ساكنان . وقال الزجاج فى قول الله تعالى « كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتا » تأويل الآية كيف استفهام فى معنى التعجب وهذا التعجب إنما هو للخلق والمؤمنين : أى اعجبوا من هؤلاء كيف يكفرون وقد ثبتت حجة الله عليهم . وقال فى مصدر كيف الكيفية : قال الجوهرى « كيف » اسم مبهم غير متمكن وإنما حرك آخره لالتقاء الساكنين وبنى على الفتح دون الكسر لمكان الياء ، وهو للاستفهام عن الأحوال ، وقد يقع بمعنى التعجب ، وإذا ضممت إليه ما صح أن يجازى به تقول كيفما تفعل أفعل ، قال ابن برى فى هذا المكان لا يجازى بكيف ولا بكيفما عند

... ...

البصريين ، ومن الكوفيين من يجازى بكيفما ، و« أصبح » الصبح أول النهار والصبح الفجر والصباح نقيض المساء والجمع أصباح وهو والصبيحة والصباح والإصباح والمصبح، قال الله عز وجل «فالق الإصباح» قال الفراء إذا قيل الأمساء والأصباح فهو جمع المساء والصبح ، قال ومثله الإبكار والأبكار وقال الشاعر :

أفنى رياحا وذوى رياح تناسخ الأمساء والأصباح

وقول الإنسان لصاحبه « كيف أصبحت » يجوز أن يكون بلفظها هكذا أو بالدعاء له بقوله له « صبحك الله بخير» أو «عم صباحاً» وأصبح القوم دنا وقت دخولهم فى الصباح كما يقال أمسوا إذا دخلوا فى المساء . وأصبح بمعنى صار هى من أخواتها « وقوله أمسيت» كذلك .

الإعراب : كيف : اسم استفهام مبتدأ ، وأصبحت فعل ماض وفاعل، وجملة « كيف أمسيت» معطوفة على الجملة الأولى مع حذف العاطف وهو الواو و «مما» متعلق بمحذوف تقديره « قولك » أى قولك كذا وكذا مما يغرس الود و « يغرس » فعل مضارع و « الود » مفعول و « فى فؤاد الكريم » جار ومجرور والكريم نعت له .

و « كيف أصبحت» أى ماذا حدث لك فى الصباح ، يسأل به فى وقت الصباح أو فى وقت المساء عن حال الإنسان فى وقت الصباح ، وقوله « كيف أمسيت » أى ماذا حدث لك فى المساء ، يسأل به فى وقت المساء أو فى وقت الصباح عن حال الانسان فى وقت المساء ، وجملة كيف أمسيت معطوفة على جملة كيف أصبحت .

المعنى : أن تعهد الناس بعضهم بعضا بالتحية والسؤال عن أحوالهم صبحا ومساء مما يغرس الحب والمودة فى قلوب الناس ويزيد فى إنشاء الروابط والصلات بينهم وليس المراد القصر على هذه الألفاظ بل كل ماأدى إلى السؤال والاستفسار عن حال المرء . فهو سبب لزيادة المحبة وشدة العلوق والمودة والوفاء ، وإدامة الصفاء بين الناس .

الشاهد فيه : حذف الواو من المعطوف إذ التقدير كيف أصبحت وكيف أمسيت وهذه الكلمات ومثلها ثمرتها غرس الود وتقويته وتنميته فى قلب الكرماء الطيبة أصولهم ، وهذا لا يمنع من أنها تبعث على الود والحب فى قلوب الناس جميعاً ، ولكن قلوب الكرماء أولى من غيرها فى سرعة ظهور آثارها .

قال ابن الأنبارى : وذهب الكوفيون إلى أن الواو يجوز أن تقع زائدة وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش وأبو العباس المبرد وأبو القاسم بن برهان من البصريين .

... ...

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز أن تقع الواو زائدة ، واحتج الكوفيون بأن قالوا الدليل على جواز زيادتها أنه قد جاء ذلك كثيراً فى كتاب الله تعالى وكلام العرب ، قال الله تعالى «حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها» فالواو زائدة ، لأن التقدير فيه فتحت أبوابها لأنه جواب لقوله «حتى إذا جاءوها» كما قال تعالى فى صفة سوق أهل النار إليها « حتى إذا جاءوها فتحت أبوابها » ولا فرق بين الآيتين .

وقال تعالى « حتى إذا فتحت يأجوج ومأجوج وهم من كل حدب ينسلون واقترب الوعد الحق» فالواو زائدة ، لأن التقدير فيه اقترب ، لأنه جواب لقوله تعالى «حتى إذا فتحت» .

وقال تعالى «إذا السماء انشقت وأذنت لربها وحقت وإذا الأرض مدت وألقت ما فيها وتخلت وأذنت لربها وحقت» . والتقدير فيه : أذنت ، لأنه جواب « إذا » اهـ .

قال والشواهد على هذا النحو ، من التنزيل كثيرة ، وكذلك هى فى الشعر على هذا النحو أكثر من أن تحصى ، فمن ذلك قول الشاعر :

فَلَمَّا أَجَزْنَا سَاحَةَ الْحَيِّ وَانْتَحَى ... بِنَا بَطْنَ حِقْفٍ ذِى رِقَافٍ عَقَنْقَلِ

والتقدير فلما أجزنا «انتحى» والواو زائدة ، لأنه جواب « لما » وقال الشاعر الآخر :

حتى إذا قملت بطونكم ... ورأيتموا أبناءكم شبوا
وقلبتم ظهر المجن لنا ... إن اللئيم العاجزُ الخب

والتقدير فيه : قلبتم والواو زائدة ، وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا الواو فى الأصل حرف وضع لمعنى ، فلا يجوز أن يحكم بزيادته مهما أمكن أن يجرى على أصله ، وقد أمكن ههنا ، وجميع ما استشهدوا به على الزيادة يمكن أن يحمل فيه على أصله .

أما الجواب عن كلمات الكوفيين : أنه لا حجة لهم فى الآية الأولى لأن الواو فيها عاطفة وليست زائدة . وأما جواب إذا فمحذوف ، والتقدير فيه : حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها فازوا ونعموا وكذلك قوله تعالى «حتى إذا فتحت يأجوج ومأجوج وهم من كل حدب ينسلون ، واقترب» الواو فيه عاطفة وليست زائدة والجواب محذوف ، والتقدير فيه : حتى إذا فتحت يأجوج ومأجوج وهم من كل حدب ينسلون قالوا ياويلنا ، وحذف القول ، وقيل جوابها فإذا هى شاخصة .

وكذلك قوله تعالى : «إذا السماء انشقت وأذنت لربها وحقت » الواو فيه عاطفة وليست زائدة والجواب محذوف ، والتقدير فيه : إذا السماء انشقت وأذنت لربها وحقت وإذا الأرض

(وَحذفُ مَتبُوعٍ) أى معطوف عليه (بَدَا) أى ظهر (هُنَا) أى فى هذا الموضع وهو العطف بالواو والفاء ، لأن الكلام فيهما (اسْتَبِحْ) كقول بعضهم « و بك ... وأهلاً وسهلا» جواباً لمن قال له : « مَرْحَبًا بِكَ » ، والتقدير ومرحباً بك وأهلا . ونحو « أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا » أى أنهملكم فنضرب ، ونحو : « أَفَلَمْ يَرَوْا إِلَى مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ » أى أعموا ، فلم يروا .

مدت وألقت مافيها وتخلت وأذنت لربها وحقت يرى الإنسان الثواب والعقاب . ويدل على هذا التقدير قوله تعالى « يا أيها الإنسان إنك كادح إلى ربك كدحا» أى ساع إليه فى عملك ، والكدح عمل الإنسان من الخير والشر الذى يجازى عليه بالثواب والعقاب .

وأما قول الشاعر :

فلما أجزنا ساحة الحى وانتحى بنا بطن حقف ذى قفاف عقنقل

فالواو فيه أيضاً عاطفة وليست زائدة ، والجواب مقدر والتقدير فيه : فلما أجزنا ساحة الحى وانتحى بنا بطن حقف ذى قفاف عقنقل خلونا ونعمنا . ويعضده قول أبى عبيدة إن الجواب فى البيت الذى بعده لأنه روى :

هَصَرْتُ بِفَوْدَىْ رَأْسِهاَ فَتَمايلت عَلَىَّ هضيم الكَشْحِ رَيَّا المُخَلْخَلِ

وكذلك أيضاً قول الآخر :

حتى إذا قملت بطونكم ورأيتم أبناءكم شبوا وقلبتم ظهر المجن لنا

الواو فيه عاطفة وليست زائدة ، والتقدير فيه : حتى إذا قملت بطونكم ورأيتم أبناءكم شبوا وقلبتم ظهر المجن لنا بان غدركم ولؤمكم .

وإنما حذف الجواب فى هذه المواضع للعلم به توخياً للايجاز والاختصار ، وقد جاء حذف الجواب فى كتاب الله تعالى وكلام العرب كثيرا ، قال الله تعالى «ولو أن قرآنا سيرت به الجبال أو قطعت به الأرض أو كلم به الموتى بل لله الأمر جميعاً» فحذف جواب لو ولا بدَّ لها من الجواب والتقدير فيه : ولو أن قرآنا سيرت به الجبال أو قطعت به الأرض لكان هذا القرآن فحذفه للعلم به توخياً للايجاز والاختصار .

وقال تعالى « ولولا فضل الله عليكم ورحمته وأن الله رءوف رحيم » فحذف جواب لولا ، والتقدير فيه : ولولا فضل الله عليكم ورحمته لفضحكم بما ترتكبون من الفاحشة ، ولعاجلكم بالعقوبة .

وقال عبد مناف بن ربع الهذلى :

(بِعَطْفِ عَامِلٍ مُزَالٍ) أي محذوف (قَدْ بَقِيَ مَعْمُولُهُ) مرفوعاً كان نحو: « اُسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ » أي وَلْيَسْكُنْ زوجك، أو منصوباً، نحو « وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالإِيمَانَ » أي وألفوا الإيمان، أو مجروراً. نحو « مَا كُلُّ بيضاء شَحْمَةً، وَلَا سَوْدَاءَ تَمْرَةً » أي ولا كل سوداء، وإنما لم يجعل العطف فيهن على الموجود (دَفْعاً لِوَهْمٍ اتُّقِي) أي حُذِر، وهو أنه يلزم في الأول رفع فعل الأمر الاسم الظاهر، وفي الثاني كون الإيمان متبوأ، وإنما يتبوأ المنزل. وفي الثالث العطف على معمولي عاملين، ولا يجوز في الثاني أن يكون الإيمان مفعولا معه لعدم الفائدة في تقييد الأنصار بمصاحبة الإيمان إذ هو أمر معلوم.

* * *

حتى إذَا أَسْلَكُوهم في قُتَائِدَةٍ شَلا كَمَا تَطْرُدُ الجَمَّالَةُ الشُّرُدَا

ولم يأت بالجواب، لأن هذا البيت آخر القصيدة، والتقدير فيه: حتى إذا أسلكوهم في قتائدة شلوا شلا، فحذف للعلم به توخياً للإيجاز والاختصار على ما بينا.

* * *

وقول الشارح: كقول بعضهم « وبك وأهلا وسهلا جواباً لمن قال له مرحباً » الواو لعطف جميع الكلام على كلام المتكلم الأول، قالوا وفي « وعليكم السلام » جواباً لمن قال « السلام عليكم » أما الواو الثانية فهي لعطف « أهلا » على « مرحباً » المقدر، عطف مفرد على مفرد وهي محل الشاهد. والتقدير ومرحباً بك وأهلا، فبك متعلق بمرحباً، وأهلا معطوف على مرحباً، وهذا مبني على أن العامل في الجميع واحد أي صادفت كذا وكذا؛ ومنهم من جعل ذلك من عطف الجمل وقدّر لكل واحد ما يناسبه، وسيبويه يجعل مرحباً وأهلا منصوبين على المصدر.

* * *

أما حذف المعطوف عليه بالفاء في نحو قوله تعالى « أفنضرب عنكم الذكر صفحاً » فهو خاص بالجمل، فجملة « نضرب » معطوفة على جملة محذوفة أي أنهملكم فنضرب، وأما نحو قوله تعالى « أفلم يروا إلى ما بين أيديهم وما خلفهم » فجملة « أفلم يروا » معطوفة على جملة محذوفة أي أعموا فلم يروا. وظاهره أن الفاء عطفت على جملة مقدرة بينها وبين الهمزة، وأن الهمزة في محلها الأصلي وهذا قول الزمخشري وقول طائفة، ومذهب سيبويه والجمهور أن الهمزة قدمت

وأما حذفه مع أو فى قوله :

من تأخير تنبيهاً على أصالتها فى التصدر ومحلها الأصلى بعد الفاء والأصل فأنضرب . فألم يروا . وهذا الحكم ليس خاصاً بالفاء والواو وإنما تشركهما فيه ثم .

وقال ابن هشام عند الكلام على مبحث كيف : ويقال فيها كى كما يقال فى سوف سو ، قال :

كى تجنحون إلى سلم وما ثئرت قتلاكم واظى الهيجاء تضطرم

أى كيف بدليل أن الفعل بعدها مرفوع بثبوت النون، ولو كانت كى على حالها تعليلية لكان الفعل بعدها منصوباً بحذف النون ، وكيف اسم لدخول الجار عليه بلا تأويل فى قولهم « على كيف تبيع الأحمرين » ولإبدال الاسم الصريح منه بلا تأويل نحو « كيف أنت أصحيح أم سقيم » . وللإخبار به مع مباشرته الفعل فى نحو « كيف كنت » فبالإخبار به انتفت الحرفية وبمباشرة الفعل انتفت الحرفية وبمباشرة الفعل انتفت الفعلية .

وكيف تستعمل على وجهين (أحدهما) أن تكون شرطاً فيقتضى فعلين متفق اللفظ والمعنى غير مجزومين نحو «كيف تصنع أصنع» ولايجوز « كيف تجلس أذهب» باتفاق، ولا« كيف تجلس أجلس» بالجزم عند البصريين إلاقطربا من البصريين فقد وافق الكوفيين فى إجازة جزم الفعلين بها مطلقا سواء اقترنت بما أو لا . وإنما منع البصريون ذلك لمخالفتها لأدوات الشرط بوجوب موافقة جوابها لشرطها ، وقيل يجوز بشرط اقترانها بما وعلى هذا مشى صاحب الأجرومية حيث قال : « وكيفما » .

ومن أمثلة ورودها شرطاً قوله تعالى « ينفق كيف يشاء » ، « يصوركم فى الأرحام كيف يشاء »و« فيبسطه فى السماء كيف يشاء » وجوابها فى ذلك كله محذوف لدلالة ماقبلها عليه وهذا يشكل على إطلاقهم أن جوابها يجب مماثلته بشرطها .

(الوجه الثانى) من استعمالاتها وهو الغالب فيها أن يكون استفهاما إماحقيقياً نحو «كيف زيد» أو غيره نحو « كيف تكفرون بالله » الآية ، فإنه أخرج مخرج التعجب . وتقع خبراً قبل ما لا يستغنى نحو « كيف أنت » ومنه « كيف كنت » و « كيف ظننت زيداً » و « كيف أعلمته فرسك » لأن ثانى مفعولى ظن وثالث مفعولات أعلم خبر إن فى الأصل . وتقع كيف الاستفهامية قبل ما يستغنى نحو « كيف جاء زيد » أى على أى حالة جاء وعند ابن هشام أنها تأتى فى هذا النوع مفعولا مطلقاً أيضا . وأن منه « كيف فعل ربك » إذ المعنى أىّ فعل فعل ربك . ولا يتجه فيه أن يكون بدلا . ومثله « فكيف إذا جئنا من كل أمة بشهيد » أى أىّ صنع يصنعون وقت مجيئنا من كل أمة بشهيد ؟ ثم حذف عاملها مؤخراً عنها وعن إذا – كذا قيل – والأظهر أن يقدر بين كيف وإذا ويقدر إذا خالية من معنى الشرط ، وأما قوله تعالى « كيف وإن يظهروا

٨٥٥ — * فَهَلْ لَكَ أَوْ مِنْ وَالِدٍ لَكَ قَبْلَنَا *

أى فهل لك من أخ أو من والد فنادر .

عليكم » فالمعنى كيف يكون لهم عهد وحالهم كذا وكذا . فكيف حال من عهد ، إما على أن يكون تامة أو ناقصة ، وقلنا بدلالتها على الحدث وجملة الشرط حال من ضمير الجمع .

وعن سيبويه أن كيف ظرف ، وعن السيرافى والأخفش أنها اسم غير ظرف ، ورتبوا على هذا أموراً ليس هنا موضع بسطها وإنما محله فى الكلام على أدوات الاستفهام .

٨٥٥ — صدر بيت لأبى أمية الهذلى من البحر الطويل وعجزه :

يُوَشِّجُ أَوْلَادَ الْعِشَارِ وَيُفْضِلُ

وقد أورده السيوطى فى الهمع فى مسألة جواز حذف المعطوف بالواو معها عقب الكلام على جواز حذف الفاء ومتبوعها فقال : وقلّ فى « أو » أى حذفها أو متبوعها . نحو « صلى رجل فى إزار ورداء، فى إزار وقميص، فى إزار وقباء » أى « أوفى » ثم قال : وقال الهذلى : فهل لك أو من والد لك قبلنا » أى فهل لك من أخ أو والد اهـ ، ووجدت العينى فى الشواهد الكبرى قد نسبه لأبى أمية الهذلى ، وقد بحثت فى شعر الهذليين عن هذا البيت فما وجدته .

اللغة : « يوشج » روى بالجيم المعجمة قال العينى وهو من التوشيج بمعنى الإحكام ، والمعنى عليه غير ظاهر ، والذى أذهب إليه ويفهم به المعنى أن يوشج بمعنى يرعى الوشيج ، وهو كما جاء فى اللسان عروق الشجر ، وفى حديث خزيمة « وأفنت أصول الوشيج » قيل هو ما التف من الشجر ، أراد أن السنة أفنت أصولها إذ لم يبق فى الأرض ثرى فمعنى « يوشج » يجعلها ترعى الوشيجة بمعنى أنه يتعهد المطافيل والصغار ويحوطهم ويعنى بشئونهم وأمورهم . وفى حديث على « ووشج بينها وبين أزواجها » قال صاحب اللسان أى خلط وألف ، يقال وشج الله بينهم توشيجاً ، وبينهم رحم واشجة ووشيجة مشتبكة متصلة . وأنشد :

تمتُّ بأرحامٍ إليكَ وَشيجَــــةٍ وَلاَ قُرْبَ بِالأَرْحَامِ مَا لم تقرّب

وقد وشجت بك قرابة فلان ، والاسم الوشيج ، وقد وشجها الله توشيجاً والواشجة الرحم المشتبكة المتصلة .

ومما يقوى ما ذهبت إليه ماقاله ابن منظور فى لسان العرب : « الوشج » ضرب من النبات وهو من الجنبة ، قال رؤبة :

تنبيهـــــان

الأول : قال فى التسهيل : ويغنى عن المعطوف عليه المعطوف بالواو كثيراً وبالفاء قليلا .

الثانى : قال فيه أيضاً : وقد يتقدم المعطوف بالواو للضرورة ، وقال فى الكافية :

وَمُتْبَعٍ بِالْوَاوِ قَدْ يُقَـــدَّمُ ‍ مُوَسَّطًا إِنْ يُلْتَزَمْ مَا يَلْزَمُ

وظاهره جوازه فى الاختيار على قلة ، قال فى شرحها قد يقع أى المعطوف قبل المعطوف عليه إن لم يخرجه التقديم إلى التصدير أو إلى مباشرة عامل عليه لا يتصرف ، أو تقدّم عليه. ولذا قلت :

* مُوَسَّطاً إِنْ يُلْتَزَمْ مَا يَلْزَمُ *

فلا يجوز « وعمرو زيد قائمان » لتصدر المعطوف وفوات توسطه ، ولا « ما أحسن وعمراً زيداً » ولا « ما وعمراً أحسن زيداً » لعدم تصرف العامل .

وَمَلَّ مَرْعَاهَا الْوَشِيجَ الْبَرْوَقَا

والجنبة من النبات فوق البقل ودون الشجر ، وقيل كل نبت يورق فى الصيف من غير مطر . والبروق ما يكسو الأرض من أول خضرة النبات وقيل هونبت معروف . اهـ « لسان مادة وشج » .

ويروى « يوشح » بالحاء المهملة وهو من التوشيح ومعناه التزيين ، و « أولاد العشار » الحديثات العهد بالنتاج ، قال ثعلب ، و « العشار » من الإبل التى قد أتى عليها عشرة أشهر ، وبه يفسر قوله تعالى « وإذا العشار عطلت » . وقيل « العشار » اسم يقع على النوق حتى ينتج بعضها وبعضها ينتظر نتاجها ، قال الفرزدق :

كَمْ عمةٍ لَكَ يا جريرُ وَخَالَةٍ فَدْعَاء قد حلبتْ عَلَيَّ عِشَارِى

قال بعضهم ، وليس للعشار لبن . وإنما سماها عشاراً لأنها حديثة العهد بالنتاج وقد وضعت أولادها . ومعنى « يفضل » من الافضال وهو الإحسان والإجمال.

المعنى : أن أبا أمية الهذلى يمن على مخاطبه فى هذا البيت بأنه هوأو قبيلته حاطه ورعاه وكان به

ومثال التقديم الجائز قول ذى الرُّمة :

٨٥٦ — كَأَنَّا عَلَى أَوْلَادِ أَحْقَبَ لَاحَهَا وَرَمْىُ السَّفَا أَنْفَاسَهَا بِسِهَامِ
جَنُوبٌ ذَوَتْ عَنْهَا التَّنَاهِي وَأَنْزَلَتْ بِهَا يَوْمَ رَبَّابِ السَّفِيرِ خِيَامُ

رفيقاً أحوج ما يكون إلى الرعاية والرفق وقد شبهه « بأولاد العشار » لضعفها وعدم استطاعتها شيئا وأنه كأولاد العشار كان كلاً على الشاعر أو على قبيلته ولم يكن له من تولى رعايته وحمايته قبل رعيتهم له أحد من آباء أو من إخوة .

الإعراب : « فهل » الفاء بحسب ما قبلها ، و « هل » حرف استفهام ، و « لك » جار جار ومجرور متعلق بمحذوف تقديره هل أخ لك كائن أو موجود ، و « أو » حرف عطف ، و « من » زائدة و « والد » معطوف على « أخ » والتقدير فهل لك أخ أو والد .

وهذا نادر ، وقد كثر ذلك مع الواو كقولك « بلى وزيداً » لمن قال « ألم تضرب عمراً » وهو قليل مع الفاء ، كما تقدم . قال الشارح رحمه الله ، ومثاله قول الله تعالى « أن اضرب بعصاك البحر فانفلق » والتقدير فضرب فانفلق .

٨٥٦ — هذان البيتان من البحر الطويل وهما لذى الرمة واسمه غيلان بن عقبة من عدى الرباب ، أوردهما سيبويه رحمه الله تعالى فى باب المعرفة فقال : فى هذا باب من المعرفة يكون فيه الاسم الخاص شائعاً فى الأمة ليس واحد منها أولى به من الآخر ولا يتوهم به واحد دون آخر له اسم غيره ، نحو قولك للأسد أبو الحارث وأسامة ، وللثعلب ثعالة وأبو الحصين وسمسم ، وللذئب دألان وأبو جعدة ، وللضبع أم عامر وحضاجر وجعار وجيأل وأم عنثل وقثام ، ويقال للضبعان قثم . ومن ذلك قولهم للغراب ابن بريح ـ فكل هذا يجرى خبره مجرى خبر عبد الله ، ومعناه إذا قلت هذا أبو الحارث أو هذا ثعالة أنك تريد هذا الأسد أو هذا الثعلب وليس معناه كمعنى زيد وإن كانا معرفة وكان خبرهما نصباً من قبل أنك إذا قلت هذا زيد ، فزيد اسم لمعنى قولك هذا الرجل إذا أردت شيئاً بعينه قد عرفه المخاطب بحليته أو بأمر قد بلغه عنه قد اختصّ به دون من يعرف فكأنك إذا قلت هذا زيد قلت هذا الرجل الذى من حليته ومن أمره كذا وكذا بعينه فاختصّ هذا المعنى باسم علم يلزم هذا المعنى ، وليحذف الكلام وليخرج من الاسم الذى قد يكون نكرة ويكون لغير شىء بعينه لأنك إذا قلت هذا الرجل فقد يكون أن تعنى كماله ، ويكون أن تقول هذا الرجل وأن تريد كل ذكر تكلم ومشى على رجلين فهو رجل ، فاذا أراد أن يخلص ذلك

... ...

المعنى ويختصه ليعرف من تعنى بعينه وأمره ، قال: زيد ونحوه ، وإذا قلت هذا أبو الحارث فأنت تريد هذا الأسد أى هذا الذى سمعت باسمه أو هذا الذى قد عرفت أشباهه ولا تريد أن تشير إلى شىء قد عرفته بعينه قبل ذلك كمعرفتك زيداً . ولكنه أراد هذا الذى كل واحد من أمته له هذا الاسم . . . ومثل ذلك ابن آوى ، وابن عرس وأم حبين وسام أبرص ، وبعض العرب يقول أبو بريص وحمار قبان . كأنه قال فى كل واحد من هذا الضرب الذى يعرف من أحناش الأرض بصورة كذا . وأما ابن لبون وابن مخاض فنكرة لأنها تدخلها الألف واللام . وكذلك ابن ماء ، قال جرير :

وَابنُ اللَّبُونِ إذا ما لُزَّ فى قَرَنٍ لَمْ يَسْتَطِعْ صَوْلَةَ الْبُزْلِ القناعِيس

أدخل الألف واللام فى اللبون ليعرف الأول به لأنه اسم جنس نكرة بمنزلة ابن رجل ولم يجعل على منزلة ابن آوى وغيره فلذلك خالفه فى دخول الألف واللام على ما أضيف إليه .

وقال أبو عطاء السندى ، ويروى لأبى المندى :

مُفَدَّمَـــــةٌ قُزًّا كأنَّ رِقَابَهَا رِقَابُ بَناتِ الماءِ أفزعَها الرَّعدُ

وقبله :

سَتُغْنِى أبَا المِنْدِىِّ عَنْ وَطْبِ سَالِمٍ أَبَارِيقُ لَمْ يعلَق بِهَا وَضَرُ الزُّبدِ

ويروى البيت الأول تفزع للرعد ، وهو أولى ولعله أصلح تحاشياً من الإقواء .

عرّف بنات الماء باضافتها إلى الألف واللام لأنهم أنزلوا ابن ماء منزلة ابن لبون وعلة كعلته ، وقال الفرزدق :

وَجَدْنَا نَهْشَلاً فَضَلَتْ فُقَيْماً كَفَضْلِ ابْنِ المَخَاضِ عَلَى الْفَصِيلِ

فإذا أخرجت الألف واللام صار الاسم نكرة ، قال ذو الرمة :

وَرَدْتُ اعْتِسَافاً وَالثُّرَيَّا كَأَنَّهَا عَلَى قِمَّةِ الرَّأْسِ ابْنُ مَاءٍ مُحَلِّقُ

وكذلك ابن أفعل ، إذا كان أفعل ليس باسم لشىء ، وقال ناس كل ابن أفعل معرفة لأنه لا ينصرف ، وهذا خطأ ، لأن أفعل لا ينصرف وهو نكرة ، ألا ترى أنك تقول هذا أحمرُ قمدٌ فترفعه ، إذا جعلته صفة للأحمر ، ولو كان معرفة كان نصباً فالمضاف إليه بمنزلته ، قال ذو الرمة :

كَأَنَّا عَلَى أَوْلادِ أَحْقَبَ لاحَها وَرَمْىُ السَّـــفَا أَنْفَاسَهَا بِسِهَامِ

جَنُوبٌ ذَوَتْ عَنْهَا التَّنَاهِى وأنزلَتْ بِهَا يَوْمَ ذَبَّابِ السَّبِيبِ صِيَامِ

اهـ (الكتاب لسيبويه)

... ...

وهما من قصيدة أولها :

أَلا حَيِّيا بالزُّرْق دَارَ مُقَامِ ... لِمَىٍّ وإنْ هاجَت رجيعَ سَقَامِى
عَلَى ظهرِ جَرْعاءِ الكثيب كأنها ... سَنِيَّــــةُ رقم فِى سَرَاة قرام
إِلَى جنب مأوى جامِلٍ لَمْ تَدَعْ بِهِ ... من الدِّمَنِ الأرواحُ غـــير حُطَامِ
كَأَنَّ بقَايا حائلٍ فى مُرَاحِهِ ... لُقَاطاتُ وَدْعٍ أَوْ قُيُوضُ يَمَامِ
تَرَائِكُ أَيْأَسْنَ الْعَوَائِدَ بَعْدَهَا ... أَهَفْنَ وَطَارَ الْفَرْخُ بَعْدَ رُزَامِ
خلاءٌ تَحِنُّ الرِّيحِ أَو كُلَّ بُكْرَةٍ ... بِهَا مِنْ خَصَاصِ الرِّمْثِ كُلُّ ظَلامِ
ولِلْوَحْشِ والجِنَّانِ كُلَّ عَشِيَّةٍ ... بِهَا خِلْفَةٌ من عازِفٍ وبُغَامِ
كَحَلْتُ بِهَا إِنْسَانَ عَيْنِى فَأَسْبَلَتْ ... بِمُنْتَسِفٍ بَيْنَ الْجُفُونِ تُؤَامِ
تُبَكِّى عَلَى مَىٍّ وقَدْ شَطَّتِ النَّوَى ... وما كُلُّ هذا الحبِّ غَيْرُ غرَامِ
لَيَالِيَ مَىٌّ مَوْتَةٌ ثُمَّ نَشْرَةٌ ... لِمَا أَلْمَحَتْ من نَظْرَةٍ وكَلامِ
إذا انجردَتْ إِلاّ من الدرعِ وارْتَدَتْ ... غَـــدَائِرَ مَيَّالِ القُرُونِ سُخَامِ
على مَتْنَةٍ كالنِّسْع تَحْبُو ذُنُوبُهَا ... لِأَحْقَفَ مِنْ رَمْلِ الْغِنَاء رُكَامِ
أَلاَ طَرَقَتْ مَىٌّ وَبَينِى وبينها ... مَهَاوٍ لأَصْحَابِ السُّرَى وتَرَامِى
فَتًى مُسْلَهِمُّ الْوَجْهِ شَارِك حُبُّهَا ... سَقَامُ السُّرَى فى جِسْمِهِ بِسَقَامِ
أَلاَ يا اسْلَمِى يا مَىُّ كُلَّ صَبِيحَةٍ ... وإِنْ كُنْتُ لا أَلْقَاكِ غَيْرَ لِمَامِ
وأَنَّى اهْتَدَتْ مَىٌّ لِصُهْبٍ بِقَفْرَةٍ ... وَشُعْثٍ بأجوازِ الْفَــلاَةِ نِيَامِ
أَنَاخُوا وَنَجْمٌ لاَحَ بَارِقُ ضَوئِه ... يُخَالِفُ شَرْقِىُّ النُّجُوم تَهَامِ
وَلَمْ تَسْتَطِعْ مَىٌّ مُهَاوَاتَنَا السُّرَى ... وَلاَ لَيْلَ عِيسٍ فى الْبُرِينَ سَوَامِى
فَإِنْ كُنْتِ إِبْرَاهِيمَ تَنْوِينَ فَالْحَقِى ... نَزُرْهُ وإِلاَّ فارْجِعِى بِســـلامِ
صَفِىُّ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ وخاله ... تَمِىٌّ خَلِيلِ اللهِ وابنِ هِشَامِ

إلى أن يقول :

... ...

إليكَ ابتعَثْنا العيسَ وانتعَلَتْ بنا فيافِيَ ترمِي بَيْنَها بسِهامِ
قِلاَصاً رَحَلْنا هُنَّ مِنْ حَيْثُ تَلْتَقِي بوَهْبِينَ فَوْضَى رَبْرَبٍ وَنَعامِ
يُرَاعِينَ ثِيرَانَ الفَلاَةِ بأعْيُنٍ صَوافِي سَوَادِ المَأْقِ غَيْرِ ضِخَامِ
وَآذانِ خَيْلٍ فِي بَرَاطِيلَ خُشِّشَتْ بُرَاهُنَّ مِنْهَا فِي مُتُونِ عِظَامِ
إذا ما تجلَّتْ لَيْلَةُ الرَّكْبِ أصبحَتْ خَرَاطِيمُهَا مَزْمُورَةً بلُغَامِ
فَكَمْ وَاعَسَتْ بالرَّكْبِ مِنْ مُتَعَسَّفٍ غَلِيظٍ وَأَخْفافُ المَطِيِّ دَوَامِي
سَبَارِيتَ إلاَّ أنْ يَرَى مُتَأَمِّلٌ قَنَازِعَ أسْنَامٍ بِهَا وَثُغَامِ
ومِن رِحلةٍ عَذراءَ مِنْ كُلِّ مَطْلَعٍ فَيَمْرُقْنَ مِنْ هَارِي التُّرَابِ رُكَامِ
وَكَمْ نَفَرَتْ مِنْ رَامِحٍ مُتَوَضِّحٍ هِجَانِ القَرَى ذِي سَفْعَةٍ وَخِدَامِ
لِيَاحِ السبيبِ أنْجَلِ العَيْنِ آلِفٍ لِمَا بَيْنَ غُضْنٍ مُقْبِلٍ وَهُيَامِ
وَكَمْ حَنَشٍ ذَعْفِ اللُّعَابِ كَأَنَّهُ على الشَّرَكِ العَادِيِّ نِضْوُ عِصَامِ
بأغْبَرَ مَهْزُولِ الأَفَاعِي مُجَنَّةٍ سَخَاوِيَّةٍ مَنْسُوجَةٍ بِقَتَامِ
وَكَمْ خَلَّفَتْ أعْنَاقُهَا مِنْ نَحِيزَةٍ وَأَرْعَنَ مِنْ قُودِ الجِبَالِ خُشَامِ
يُشَبِّهُهُ الرَّاءونَ وَالآلُ عَاصِبٌ على نِصْفِهِ مِنْ مَوْجِهِ بِحِزَامِ
سَمَاوَةَ جَوْنٍ ذِي سَنَامَيْنِ مُعْرِضٍ سَمَا رَأْسُهُ عَنْ مَرْتَعٍ بِحِجَامِ
إلَيْكَ وَمِنْ فَيْفٍ كَأَنَّ دَوِيَّهُ غِنَاءُ النَّصَارَى أوْ حَنِينُ هِيَامِ
وَكَمْ عَسَفَتْ مِنْ مَنْهَلٍ مُتَخَطَّإٍ أفَلَّ وَأَقْوَى بالجِمَامِ طَوَامِي
إذَا مَا وَرَدْنَا لَمْ نُصَادِفْ بِجَوْفِهِ سِوَى وارداتٍ مِنْ قَطًا وَحَمَامِ
كَأَنَّ صِيَاحَ الكُدْرِ يَنْظُرْنَ عَقْبَنَا تَرَاطُنُ أنباطٍ عَلَيْهِ قِيَامِ
إذَا سَاقِيَانَا أفْرَغَا فِي إزَائِهِ على قُلُصٍ بالمُقْفِرَاتِ حِيَامِ

... ...

تَدَاعَيْنَ باسمِ الشِّيبِ فِي مُتَثَلِّمٍ جَوَانِبُهُ مِنْ بَصْرَةٍ وَسِلاَمِ
زَهالِيلُ أَشْبَاهٌ كَأَنَّ هُوِيَّهَا إذا نَحْنُ أَدْلَجْنَا هُوِيُّ جَهَامِ

وبعده بيتا الشاهد وبعدهما :

كَأَنَّ شُخُوصَ الخَيْلِ هَامٍ مَكَانَهَا على جَمَدٍ رَهْبَى شُخُوصُ خِيَامِ
يُقَلِّبْنَ مِنْ شَعْرَاءِ صَيْفٍ كَأَنَّهَا مَوَارِقُ لِلذَّغِ انْخِزَامُ مَرَامِي
نُسُورًا كَنَقْشِ العَاجِ بَيْنَ دَوَابِرٍ مُخَيَّسَةٍ أَرْسَاغُهَا وَحَوَامِ
فَلَمَّا ادَّرَعْنَ اللَّيْلَ أَوْ كُنَّ مَنْصَفًا لِمَا بَيْنَ ضَوْءٍ فَاسِحٍ وَظَلاَمِ
تَوَخَّى بِهَا الْعَيْنَيْنِ عَيْنَيْ غُمَازَةٍ أَقَبُّ رَبَاعٍ أَوْ قُوَيْرِحُ عَامِ
طَوِى الْبَطْنِ زَمَّامٌ كَأَنَّ سَحِيلَهُ عَلَيْهِنَّ إِذْ وَلَّى هَدِيلُ غُلاَمِ
يَشُجُّ بِهِنَّ الصُّلْبَ شَجًّا كَأَنَّمَا تَحَرَّقْنَ فِي قِيمَانِهِ بِضِرَامِ

اللغة : « ألا حييا بالزرق » يروى ألا حييا عند الزرق ، « والزرق » أكثبة بالدهناء ، و « الرجيع » الذى يعود بعد ما مضى ، و « السنية » غالية الثمن ، وكل غال فهو سنى ، يقال للشىء إذا كان غالياً إنه سنى ، وقوله « سراة قرام » السراة الظهر فى كل شىء « والقرام » الثياب ذات الحمل يستتر بها « والرقم » كل وشى ينقش مدوراً . و « الجامل » الجمال . «ومأواها» حيث تأوى بالليل ، « والعنن » حظائر من الشجر تعمل للإبل تكتنف فيها ، وهو الكنيف ، قال زهير :

تَاللهِ قَدْ عَلِمَتْ قَيْسٌ إِذَا قَذَفَتْ رِيحُ الشِّتَاءِ بُيُوتَ الحَيِّ بِالْعُنَنِ

وواحد « العنن » عنة ، قال الشاعر :

هَلَكَتْ عَامِرٌ فَلَمْ يَبْقَ مِنْهُمْ غَيْرُ آلٍ وَعُنَّةٍ وَعَرِيشِ

« الآل » الخيمة « والحطام » ما تحطم وتكسر ، و « الأرواح » جمع ريح .

... ...

و «حائل» أى بعر أتى عليه حول فتغير لونه حتى صار إلى البياض و «القيوض» قشور واحدها قيض ، وهو قشر البيضة الأعلى « واليمام » طائر ، قال الأصمعى : هى الطيور الأهلية من الحمام و «مراح الجمال» المواضع التى تراح إليها عند العشية ، شبه بياض البعر الحائل ببياض الودع وقشور البيض لأنه قد حال وقد تغير من البياض إلى لون السواد .

و « ترائك » يعنى بيض النعام ، وكذلك بيض النعام وغيره ، إذا فسدت البيضة فهى التراتك بمعنى المتروكة ، ومن هذا قيل لبيضة الحديد التى تترك على الرأس تريكة أيضاً ، وجمعها ترائك ، قال الشاعر : * وترك جعلنا للرءوس قوانساً *

وقوله « أيأسن العوائد » يقول إن الترائك ، وهى البيضات التى فسدت أيأسن الأمهات اللواتى تعودهن ، فلم يبق للأمهات طمع أن يفرخن ، وأهفن أصابهن الهيف ، وهى الريح الحارة وقوله « بعد رزام » يعنى أنه طار الفرخ عن مكانه بعد أن كان رزاماً لا يستطيع النهوض .

وقوله « خلاء » نصب خلاء لأنه من صفة الدار ، أراد حيا بالزرق دار مقام خلاء أى خالية ، وقوله « أو كل بكرة » أراد تحن الريح كل ظلام فيها أو كل بكرة فقدم وأخر « والرمث » شجر تأكله الإبل ، والخصاص الفرج بين الأغصان وكل فرجة خصاصة يقول الريح تحن أى تصوت من تلك الفرج التى بين أغصان الرمث ليلا ونهارا ، والحنين صوت الريح .

وقوله « وللوحش والجنان » الجنان الجن « وعزف الجن » أصواتها ، وأراد من بين عازف ومن بين بغام للوحش ، وقوله «خلفة» أى صوتان مختلفان كما قال زهير :

بِهَا الْعِينُ وَالْآرَامُ يَمْشِينَ خِلْفَةً وَأَطْلَاؤُهَا يَنْهَضْنَ مِنْ كُلِّ مَجْثِمِ

وقوله « خلفة » أى مختلفات فى ذهابهن ومجيئهن وقيل خلفة أى مختلفات الألوان ، وكذلك قول الله تعالى « وهو الذى جعل الليل والنهار خلفة » أى لونين مختلفين ، وقيل «خلفة» أى مختلفات يجىء هذا ويذهب هذا .

وقوله « كحلت بها إنسان عينى » يعنى كحلت بالدار إنسان عينى ، أى نظرت إليها وإلى معارفها وآياتها ، ، و « فأسبلت » أى سالت دموعها ، وقوله « بمعتسف » أى تجرى بدمع على غير مجاراة و «تؤام» تجرى قطرتين متتابعتين .

وقوله « غير غرام » الغرام البلاء ، وفى كتاب الله تعالى « إنا لمغرمون » أى مبتلون ، وفلان مغرم بفلانة أى مبتلى بها ، وقيل الغرام الهلاك ، «وشطت النوى» بعدت والنوى النية التى يتوجهون إليها .

... ...

وقوله «ليالى مى موتة ثم نشرة» أى تموت مرة وتحيا أخرى، و «لما ألحت» أى لما أمكنتنا من النظر إليها ومن اللمح والكلام.

وقوله «إذا انجردت الخ الانجراد هنا التجرد» «والغدائر» ضفائر الشعر الواحدة غديرة، وهى الذؤابة «والسخام» اللين من كل شىء من الشعر والريش والقطن والخز، وهو هنا يعنى شعرها، قال الراجز يصف الثلج:

كَأَنَّهُ بِالصَّحْصَحَانِ الْأَنْجَلِ قُطْنٌ سَخَامٌ بِأَيَادِى غُزَّلِ

يعنى السراب، والصحصحان: ما استوى من الأرض، والأنجل الواسع، شبه بياض السراب ببياض القطن، ويقال للخمرة سخامية أى لينة سلسلة، وفى اللسان: وقيل السخام من الشعر: الأسود، والسخامى من الخمر: الذى يضرب إلى السواد.

وقوله «على متنة كالنسع، البيت» يقول إن شعرها مسبول على متنها مجدول كالنسعة التى قد جدلت وانغفرت ويقال متن ومتنة، و «تحبو» أى تدنو والذنوب أسفل المتنين، و «الأحقف» يعنى هنا العجيزة شبهها بالرمل الأحقف وهو الذى فيه اعوجاج، و «الغناء» كثيب الرمل. يقول الأعشى فى الذنوب:

إذا تلَاعِبُ قِرْنًا سَاعَـــــــةً فَتَرَتْ وارْتَجَّ مِنْهَا ذَنُوبُ المَتْنِ وَالْكَفَلُ

وقوله «ألا طرقت مى. البيت» الطرق: التبييت. والطروق: المجىء بالليل خاصة، و «المهاوى» أمكنة تطرح من مكان إلى مكان واحدها مهوى، ويروى «رهاء لأصحاب السرى مترامى» والرهاء: الأرض الواسعة.

وقوله «فتى مسلهم الوجه. البيت» يقول ألا طرقت مىّ فتى مسلهم الوجه و«المسلهم» الضامر وقوله «شارك حبها» يقول هو سقيم من حبها ومن سرى الليل، فاشترك فى نحول جسمه ما اجتمع عليه من حبها مع السير المضنى فى الليل.

و «الالمام» زيارة خفية بين الأوقات. و «أنى اهتدت» بمعنى كيف اهتدت إلى إبل صهب ورجال شعث بقفرة من الأرض.

وقوله «ولم تستطع مى، البيت» أى لم تستطع أن ترافقنا وتسير معنا، وتهوى معنا فى السهر، ولم تستطع أن تقاسى ليل عيس، و«العيس» الإبل فى ألوانها بياض، وواحدة البرين «برة» وهى حلق الأخشة من صفر فى طرف الجزيرة، ويقال برين فتجعل الإعراب فى البرو. والأجود أن

... ...

يقال فى النصب والجر برين ، وفى الرفع برون لأنه جمع برة « وسوام » رافعات رءوسها .

وقوله « فإن كنت إبراهيم » يقول للابل والرواحل إن كنت تنوين إبراهيم فالحقى نزره ، يعنى إبراهيم بن هشام بن الوليد بن المغيرة بن عبد الله بن مخزوم المخزومى، ويعنى بإبراهيم بن هشام ممدوحه .

وقوله «سمى خليل الله» يعنى بخليل الله إبراهيم الخليل عليه السلام، وقوله « وابن هشام » يعنى الممدوح ، يقول هو ابن هشام ، فهو على هذا التقدير يجوز الرفع والنصب فيه وفيما قبله، ومن نصبه فهو على الصفة وعلى المدح باضمار أعنى وهو الأجود .

وقوله « إليك ابتعثنا العيس » أى أثرناها ووجهناها ، « وانتعلت بنا فيافى » أى ركبت بنا فيافى ، يقول اتخذتها نعالا ، وقوله « بسهام » السهام الرمى بالحجارة والحر .

وقوله « قلاصاً رحلناهن من حيث تنتقى ، البيت » أى وضعنا عليها الرواحل أو اتخذناها رواحل وركائب فى أسفارنا .

و«نعام» أى مفرقة و«الربرب» القطيع من بقر الوحش ، ويروى قلاص بالرفع ، و«القلاص» من الإبل الإناث والفتيات التى قد قويت و « وهبين » جبل من جبال الدهناء قال الأزهرى وقد رأيته وقال ابن سيده : وهبين اسم موضع ، قال الراعى :

رجاؤك أنسانى تذكر إخوتى وما لك أنسانى بوهبين ماليا

و« فوضى ربرب » أى على غير نظام ، يريد النعام والبقر ، والقلاص أفتاء الإبل ولا تكون إلا إناثا .

وقوله « يراعين ثيران الفلاة بأعين » يقول هذه القلاص يراعين ثيران الفلاة وينظرن إليها بأعين شديدات السواد ، و « الصوافى » الصافيات النقية ليس فيها ما يكدرها . ويروى سواد الماء و«غير ضخام» أى مستديرة شداد .

وقوله « وآذان خيل ، فى براطيل خششت براهن ، أى أدخلت فى متون عظام ، وإذا كانت البرة فى العظم فهو خشاش . شبه آذان هذه القلاص بآذان الخيل فى استماعها للأصوات الخفية وقيل شبهها بآذان الخيل لأنها مؤللة محشورة دقاق الأعالى عراض الأسافل ، و«البراطيل» الحجارة الطوال ، شبه لحيها بالبراطيل ، وقيل شبه رءوسها بالبراطيل فى صلابتها وواحد البراطيل برطيل ، و « البرى » الحلق أخششت أى أدخلت فى عظام أنوفها .

وقوله « إذا ما تجلت ليلة الركب . البيت » يقول إن هذه الإبل تغمر خراطيمها وهى أنوفها بلغامها ، وهو زبدها ، وإنما سميت الأنوف خراطيم لأنها أشرف شىء فى الانسان أو الحيوان.

... ...

وقوله « فكم واعست » واعست : سارت فى الرمل المنعسف المكان الذى يعسف فيه السير الشديد .

وقوله « سباريت » السباريت الخالية من النبت والماء لا أعلام فيها ولاصوى بها أى لايهتدى به والواحد سبروت « القنازع » بقايا شجر متفرق بمنزلة شعر الأسنان ، و «الثغام» نبت أبيض يشبه الشيب ، « والمتأمل » الذى ينظر باستقصاء .

وقوله «ومن رملة عذراء من كل مطلع » يقول : فكم واعست هذه الإبل أيضاً من رملة عذراء والعذراء التى لم تسلك قبل ذلك ، و « المطلع » المصعد ، و « يمرقن »أى يخرجن ، يعنى الإبل ، « وهارى التراب » ما تناثر منه والهور دخان السراج ، «وهارى» يعنى هائر فقدم الراء وأخر الياء.

وقوله « وكم نفرت من رامح متوضح » الرامح ثور وقرنه بمنزلة الرمح ، « ومتوضح » أى أبيض ، و«القرا» الظهر و«هجان» أى أبيض و« السفعة » سواد فى وجه الثور يخالطها حمرة ، و « خدام » أى سوار فى قوائمه كالخلخال فى أرجل النساء وأصل الخدام الخلاخيل الواحد خدمة .

وقوله « لياح السبيب أنجل العين » لياح السبيب أى أبيض الذنب ، يعنى أن الثور أنجل العين أى واسعها ، ومنه والطعنة النجلاء أى الواسعة الفم ، وقال الأصمعى ، «المعبل» الذى سقط ورقه ، وقال آخرون ، هو الذى أورق ، و « الهيام » ما سال من الرمل وانهار ، و « الآلف » المقيم .

وقوله « وكم حنش ذعف اللعاب » يقول : وكم جاوزت من حنش ، و« الحنش » الأفعى ، والجمع أحناش ، و«الذعف» والذعاف السم القاتل بسرعة ، و « الشرك العادى » الطريق القديم و « النضو » الدقيق ، و«العصام» حزام فم القربة ، شبه الأفعى بخيط القربة .

وقوله « بأغبر مهزول الأفاعى » أى بلد أغبر اللون ، و « مجنة » أى كثيرة الجن ، و « مهزول الأفاعى » من الهزال لكونها فى جدوب من الأرض ، وذلك أبلى بسمها ، و « السخاوى » الأرض اللينة الدقيقة ، و « القتام » التراب والغبار .

وقوله « وكم خلفت أعناقها » « النحيزة » قطعة من الأرض الغليظة ، « والرعن » طرف الجبل ، و « القود » الطوال ، و « الخشام » الطويلة العالية ، وهى بمعنى الجبل ، ويروى : « وكم خلفت أعناقها من بسيطة ، وأرعن معتز الجبال خشام » والبسيطة الأرض المستوية .

وقوله «يشبه الراءون والآل عاصب ، البيت » «العاصب» المعتصب بالعصابة و «الآل» السراب أى السراب محيط بهذا الجبل وعاصب عليه فى منتصفه مثل الحزام .

... ...

وقوله « سماوة جون ذى سنامين معرض » يقول هذا الجبل وهذه الأرض وهذا الأرعن يشبهه الراءون سماوة جون، و«السماوة» الشخص ، و«الجون» الأبيض والأسود يقال لهما جون وإنما ، يعنى بعيرا . يقول هذا الجبل فوق هذه الأرض يشبهه الراءون بشخص بعير معرض عنقه فى ناحية ، و « سما » أى ارتفع ، و « الحجام » مرسة أو سير يشد على فمه يمنعه من الرعاية والعض .

وقوله «إليك ، ومن فيف كأن دويه» يقول كم واعست هذه الابل بالركب إليك كذا و«من فيف » أيضا ، والفيف ما استوى من الأرض . ثم شبه دوى هذا الفيف بأصوات النصارى إذا هم قرأوا الانجيل ، وقوله « حنين هيام » أى عطاش تعرض إلى الماء ، ويقال : جمل هيمان وناقة هيمى مثل عطشان وعطشى .

وقوله « وكم عسفت من منهل متخطأ » « عسفت » قطعت ، و « المنهل » مورد الماء ؛ وقوله « متخطأ » يتخطاه الناس فلا ينزلونه من خوف الفلاة ، وخوف عطشها وجوعها ، إذا تقطعوها سيراً ، وقال بعضهم « تخطأه المطر » ولم يقع وهو أقل ومتخاطأ أى تركه الناس لبعده ، و « أفل » هو من قولهم أرض أفل أى لايصيبها المطر و «أقوى» أى خلاء، وقوله «بالجمام طوامى » الجمام ما ارتفع من الماء يطمو إذا كثر وارتفع ، جم يجم إذا اجتمع ماؤها الجمام .

وقوله «كأن صياح الـكدر ينظرن عقبنا » و«الـكدر» القطا فى لونها كدرة ، وقوله «ينظرن عقبنا» أى ما يبقى من الماء وكل لغة سوى العربية فهى رطان ورطانة وتراطن «أنباط».لايتكلمون بالعربية ، ويروى « أنباط عليه طغام » « والطغام » السفلة من الناس ، ومن لا خير فيه .

وقوله « إذا ساقيانا أفرغا فى إزائه » أراد فى إزاء الحوض ، والإزاء مصب الماء ، و«حيام» أى تحوم حول الماء عطاشاً ، و « القلاص » الفتيات من الإبل .

وقوله « تداعين باسم الشيب فى متثلم » الشيب حكاية صوت مشافر الإبل عند الشرب ترشف الماء ، تقول : شب ، وشيب ، قاله الراعى :

إذا مادعت شيباً بجنب عنيزة مشافرها فى ماء مزن وباقل

و « المتثلم » الحوض قد تثلمت جوانبه ، و « البصرة » حجارة من الـكذان بيض ، فيها رخاوة ولين ، تشبه الجص ، وبها سميت البصرة ، من أجل حجارتها البيض ، ومن أجل كذانها، وهى الحجارة الهشة اللينة البيض ، و « السلام » الحجارة واحدها سلمة بالـكسر .

وقوله « زهاليل أشباه » بالرفع على الصفة يروى زهاليل أشباه بالجر على الاضافة ، والزهاليل

... ...

الملس ، واحدها زهلول و « الجهام » السحاب الذى قد هراق ماؤه ، و « وهويها » مرها في السير من هوى في البئر .

وقوله : « كأنا على أولاد حقب لاحها » أحقب يعنى حمار الوحش فى حقويه بياض ، و « لاحها » أى أضمرها وغيرها ، و « السفا » شوك البهمى ، يقول إنها تأكله ، وقد هاج أى يبس فيصيب مشافرها وأنوفها فيدميها . فكأنها السهام ، وذلك مثل قوله : حتى آنفتها نصالها : آنفتها أى طعنتها فى أنوفها ، شبه الشوك بالنصال .

وقوله « جنوب ذوت عنها التناهى » أراد لاحتها الجنوب من الرياح ورمى السفا فعطف الرمى على الجنوب وقدم المعطوف ، وأنفاسها يعنى أنوفها ، وقوله « ذوت » أى يبست وهاجت و « التناهى » المواضع التى ينتهى إليها الماء تجف مياهها فى الصيف ، وقوله « أنزلت بها » يعنى الحمير يقول أنزلت الجنوب بالحمير يوما تذب فيه بأذنابها ، و « السبيب » الذنب ، و « الصيام » القائمة والصائم الثابت فى مكانه لايبرحه ، و « الصيام » مجرور لأنه من صفة أولاد وأراد كأنه على أولاد أحقب صيام .

وقوله : « كأن شخوص الخيل هام مكانها » البيت ، يقول كأن شخوص هذه الحمير شخوص خيل ، قال الشاعر وهو أمية بن أبى الصلت :

سُبْحَانَهُ ثُمَّ سُبْحَانًا يَعُودُ لَهُ وقَبْلَنَا سَبَّحَ الْجُودِيُّ وَالْجُمُدُ

و « الجمد » جبل صغير ، وقوله « هام » يعنى الحمير ، و « رهبى » موضع .

وقوله « يقلبن من شعراء صيف كأنها » الشعراء ذباب أزرق وموارق ، أى جوارح ، ومرق أى جرح و « المرامى » السهام ، والمرماة السهم ، ونصب موارق على الحال ، يريد كأن الشعراء الذباب فى حال مروقها ، و قوله « لدغ انخرام مرامى » يعنى الذباب موارق ثواقب ، أى كأنها فى نفاذهن خزم مرام ، والواحدة مرماة أراد لدغ الذباب يقول كأنها سهام تخزم . وخزمها دخولها فى الجلد واللحم .

وقوله : « نسوراً كنقش العاج بين دوابر » يقول كلما لسعتها الذباب رمحته بحوافرها ، فمن هناك يقلبن نسورا كنقش العاج فى حسنها ، والنسور حشو الحافر والدوابر مآخير الحوافر وقوله « مخيسة » أى مذللة ، قد سلكن الحزن والجبال والأماكن الغليظة .

وقوله « فلما ادّرعن الليل أوكن منصفاً » ادرعن الليل يعنى الحمير دخلت فى سواد الليل ، كما يلبس الدرع منصفاً أى فى نصف من الليل ، و « المنصف » بين الليل والنهار ، و « فاسح » أى منفرج والمنصف مابين النصف .

وقوله « توخى بها العينين » توخى تعمد وقصد يعنى الحمار أقب ضامر رباع ، الرباع ما أوفى سنة ، وغمازه موضع ماء أى طلب بها ورد عيني غمازة .

... ...

وقوله «طوى البطن زمام» طوى البطن : ضامر ، و«زمام» أى رافع رأسه من نشاطه ومرحه، و«سحيله» صوته إذا هو صوت فى آثارها يطردها إلى الماء ، وسمى سحيلا لصوته لأن الحمار يسحل و«هديل غلام» أى صوت غلام .

وقوله « يشج بهن الصلب »الشيخ العلوأى أنه يعلوبهذه الأتن عليه ، و«الصلب» الأرض الصلبة و« الضرام » مادق من الحطب ، فتسرع النار فى إحراقه ، والقيعان مااستوى من الأرض ، الواحد قاع ، وهى أرض حرة من الطين لا رمل فيها .

اللغة : « أحقب » من صفة الحمار لبياض فى موضع الحقيبة منه وهو مؤخره أى حمر أولاد أحقب أى أولاد فحل من الحمير أحقب ، ومعنى « لاحها » ضمرها ، وغيرها ، و « السفا » قال فى القاموس هو التراب والهزال وكل شجر له شوك اوحدته سفاة . والمعنى الأول والثالث يناسبان ما هنا ، قال الصبان : وأما قول البعض هو شوك مخصوص فمع كونه مخالفا لما فى القاموس هو غير مناسب لقوله بسهام ، لأن معناه بشوك كالسهام ، وشوك البهمى : هو كالسنبل ؛ والحمر تكلف بالبهمى ورعيه وهو ضرب من الحرشف ، وإذا أسفى ـ أى صار ذا شوك ـ امتنعت منه ، وطلبت لين المرعى ، فأضمرها ذلك لهيج النبات وعدم الرطب وأراد بأنفاسها أنوفها لأنها مخارج الأنفاس ، وجعل شوك البهمى كالسهام ، وقوله « ورمى السفا » معطوف مقدم على الجنوب ، والتقدير : لاحها وغيرها جنوب أى ريح جنوبية وهى رياح حارة تهب على الغدران فأذوتها ، ولاحها أيضا رمى السفا أنفاسها ، وقوله أنفاسها أى الأولاد على حذف مضاف أى محل أنفاسها وبسهام متعلق برمى أى بشوك كالسهام ، وجنوب فاعل لاحها ومعنى «ذوت» جفت ويروى دوت بالدال المهملة قال فى القاموس دوى الماء أى علاه ماتسفيه الريح . قال الصبان فقول البعض أى جفت فيه نظر ، وأما ذوى بالمعجمة ففى القاموس ذوى البقل كرمى ورضى ذويا كصلى ذبل وأذواه الحر أهـ . وقوله عنها أى عن الجنوب أى من أجلها و « التناهى » الغدران واحدتها تنهية لأن السيل ينتهى إليها ويحبس فيه ، والتناهى فاعل دوت ونزلت بها ، وقد أرجع البعض الضمير إلى الجنوب فتكون الباء فى بها سببية .

ومعنى « أنزلت بها يوم ذباب » أى أنزلت الجنوب بالحر يوم حر شديد لهبوبها فى استقبال القيظ ، والسبيب شعر أذنابها ، أى يهيج بها الذباب لشدة الحر فتذب بأذنابها ، و « الصيام » للمسكة عن الرعى ، وإنما وصف ضمرها وانطواء بطونها لتشبيه الرواحل بها .

المعنى : يصف الشاعر ذو الرمة مايلاقيه فى سفره على تلك الرواحل الضامرة السريعة ، فيشبهها بأولاد أحقب ، وهى الحمر الوحشية التى أضمرتها ريح الجنوب القاسية التى جففت المياه الغدران وأدمت مناخرها وأنوفها بالسفا المتقاذف كالسهام .

وفى اللسان « الأحقب » الحمار الوحشى الذى فى بطنه بياض ، وقيل هو الأبيض موضع الحقب ، قال صاحب اللسان والأول أقوى وإنما سمى بذلك لبياض فى حقويه والأنثى حقباء .

وقول الآخر :

٨٥٧ — وَأَنْتِ غَرِيمٌ لاَ أَظُنُّ قَضَاءَه ... وَلاَ الْعَنَزِيَّ الْقَارِظَ الدَّهْرَ جَائِيَا

و « لاحها » هو من اللوح بالفتح أو اللوح بالضم وهو أعلى وأخف ، واللوح العطش شديداً كان أو خفيفاً ، لاح يلوح لوحاً ولواحاً ولؤوحاً ولوحاناً والتاح : عطش ، قال رؤبة :

* يمصعن بالأذناب من لوح وبعد *

ولاحه العطش غيره وأضمره وكذلك السفر والبرد والسقم والحزن ، وأنشد :

وَلَمْ يَلُحْهَا حَزَنٌ عَلَى ابْنِمِ ... وَلاَ أَخٍ وَلا أَبٍ فَتَسْهُمِ

ومنه قول الله تعالى « لواحة للبشر » أى تحرق الجلد حتى تسوده ، يقال لاحه ولوحه .

وقوله « ورمى السفا » من رمى يرمى رمياً فهو رام ، وفى التنزيل العزيز « وما رميت إذ رميت ولكن الله رمى » قال أبو إسحق ليس هذا نفى رمى النبى صلى الله عليه وسلم ولكن العرب خوطبت بما تعقل . وروى أن النبى صلى الله عليه وسلم قال لأبى بكر رضى الله عنه « ناولنى كفاً من تراب بطحاء مكة ، فناوله كفاً فرمى به فلم يبق أحد من العدو إلا شغل بعينه » فأعلم الله عز وجل أن كفاً من تراب أو حصى لا يملأ به عيون ذلك الجيش الكثير بشر ، وأنه سبحانه وتعالى تولى إيصال ذلك إلى أبصارهم فقال « وما رميت إذ رميت ولكن الله رمى » أى لم يصب رميك ذلك ويبلغ ذلك المبلغ بل إنما الله عز وجل تولى ذلك ، فهذا مجاز «وما رميت إذ رميت ولكن الله رمى» وعن أبى العباس أنه قال : معناه وما رميت الرعب والفزع فى قلوبهم إذ رميت بالحصى ولكن الله رمى ، وقال المبرد : معناه مارميت بقوتك إذ رميت ولكن بقوة الله رميت .

و « السفا » الخفة فى كل شىء ، يكون فى شعر الناصية أى خفتها ، فرس أسفى وأنثاه سفواء ، والسفواء فى البغال السريعة ، والأسفى كذلك . وسفت الريح التراب تسفيه سفياً ذرته وقيل حملته فهو سفى ، وتراب ساف مسفى على النسب أو اسم فاعل فى معنى المفعول ، وحكى ابن الأعرابى سفت الريح وأسفت فلم يعد واحداً منهما . والسافياء الريح التى تحمل تراباً كثيراً على وجه الأرض والسفا : هو اسم كل ما سفت الريح من كل ماذكرت . والأنفاس وصيام وصف لأولاد أحقب ، أى كأنا على أولاد أحقب صيام قال الصبان : قال البعض والمراد بيوم ورباب السفير يوم شدة الحر . وفى القاموس الرباب كرمان وشداد الجماعة وذكر للسفير معانى أنسبها هنا الرياح يسفر بعضها بعضا .

الشاهد فيه : جواز تقديم المعطوف بالواو للضرورة فى مذهب البصريين وفى حالة الاختيار عند الكوفيين بقلة ، والتقدير لاحها جنوب ورمى السفا فقد قدم رمى السفا فى عجز البيت الأول المعطوف بالواو على جنوب الواقعة فى صدر البيت الثانى ، وجنوب ورمى السفا فاعلا لاحها ، ولاحها أى ضمرها وغير ألوانها من شدة القيظ والريح المحملة بالأتربة والغبار .

* * *

٨٥٧ — هذا البيت من قصيدة من البحر الطويل لذى الرمة يمدح بها بلال بن أبى بردة ابن أبى موسى الأشعرى ، وأولها :

... ...

أَلاَ حَيِّ بِالزُّرْقِ الرُّسومَ الخَوَالِيَا ... وَإِنْ لَمْ تَكُنْ إِلاَّ رَمِيمًا بَوَالِيَا

وَقَفْنَا بِهَا صُهْبَ العَثَانِينِ تَرْتَمِي ... بِنَا وَبِهَا الحَاجُ الْغَرِيبَ المَرَامِيَا

فَمَا كِدْنَ لَأْيًا بَيْنَ جَرْعَاءِ مَالِكٍ ... وَبَيْنَ النَّقَا يَعْرِفْنَ إِلاَّ تَمَارِيَا

بِنُؤْيٍ كَلاَ نُؤْيٍ وَأَوْرَقَ حَائِلٍ ... تَلَقَّطَ عنه الآخِرُونَ الْأَثَافِيَا

وَشَامَاتِ أَطْلاَلٍ بِأَرْضٍ كَرِيمَةٍ ... تَرَاهُنَّ فِي جِلْدِ التُّرَابِ بَوَاقِيَا

عَفَتْ بُرْهَةً أَطْلاَلُ مَيٍّ وَأَدْرَجَتْ ... بِهَا الرِّيحُ تَحْتَ الْغَيْمِ قَطْرًا وَسَافِيَا

رَجَعْتُ إِلَى عِرْفَانِهَا بَعْدَ نَبْوَةٍ ... فَمَا زِلْتُ حَتَّى ظَنَّنِي الْقَوْمُ بَاكِيَا

هِيَ الدَّارُ إِذْ مَيٌّ لِأَهْلِكَ جِيرَةٌ ... لَيَالِيَ لاَ أَمْثَالُهُنَّ لَيَالِيَا

تَحَمَّلَ مِنْهَا أَهْلُ مَيٍّ فَوَدَّعُوا ... بِهَا أهلنا لا يَنظُرُونَ التَّوَالِيَا

عَشِيَّةَ جَاءُوا بِالجِمَالِ وَبَيْنَهُمْ ... مُمَاجَةٌ لَمْ يُبْرِمُوهَا كَمَا هِيَا

فَقَالُوا أَقِيمُوا وَاظْعَنُوا وَتَنَازَعُوا ... وَكُلٌّ عَلَى عَيْنِي وَسَمْعِي وَبَالِيَا

وَأَبْصَرْتُهُمْ حَتَّى رَأَيْتُ قِيَامَهُمْ ... هَتَكْنَ السُّتُورَ وَانْتَزَعْنَ الْأَوَاخِيَا

فَأَيْقَنْتُ أَنَّ الْبَيْنَ قَدْ جَدَّ جِدُّهُ ... وَأَنَّ الَّتِي أَرْجُو مِنَ الحَيِّ لَاهِيَا

عَلَى أَمْرِ مَنْ لَمْ يَشْوِنِي ضُرُّ أَمْرِهِ ... وَلَوْ أَنَّنِي اسْتَأْوَيْتُهُ مَا أَوَى لِيَا

وَقَدْ كُنْتُ مِنْ مَيٍّ إِذِ الحَيُّ جِيرَةٌ ... على الْبُخْلِ مِنْهَا مَيِّتَ الشَّوْقِ سَالِيَا

أَقُولُ لَهَا فِي السِّرِّ بَيْنِي وَبَيْنَهَا ... إِذَا كُنْتُ مِمَّنْ عَيْنُهُ الْعَيْنُ خَالِيَا

تُطِيلِينَ لَيَّانِي وَأَنْتِ مَلِيَّةٌ ... وَأُحْسِنُ يَا ذَاتَ الْوِشَاحِ التَّقَاضِيَا

وَأَنْتِ غَرِيمٌ لاَ أَظُنُّ قَضَاءَهُ ... وَلاَ الْعَنْزِيَّ الْقَارِظَ الدَّهْرَ جَائِيَا

وَكُنْتُ أَرَى مِنْ وَجْهِ مَيَّةَ لَمْحَةً ... فَأُبْرَقُ مَغْشِيًّا عَلَيَّ مَكَانِيَا

... ...

وَأُسمعُ مِنْهَا نَبْأَةً فَكَأَنَّمَا ... أصابَ بِهَا سَهْمٌ طَرِيرٌ فُؤَادِيَا
وَأَنْصِبُ وَجْهِي نَحْوَ مَكَّةَ بِالضُّحَى ... إِذَا كَانَ عن فَرْطِ اللَّيَالِي بَدَا لِيَا
أُصَلِّي فَلاَ أدرِي إِذَا مَا ذَكَرْتُهَا ... أَثِنْتَيْنِ صَلَيْتُ الضُّحَى أَمْ ثَمَانِيَا
وَإِنْ سِرْتُ فِي الأَرْضِ الْفَضَاءِ حَسِبْتنِي ... أُدَارِيءُ رَحْلِي أَنْ تَمِيلَ حِبَالِيَا
يَمِيناً إِذَا كَانَتْ يَمِيناً وَإِنْ تَكُنْ ... شِمَالاً يُنَازِعْنِي الهوَى عَنْ شِمَالِيَا
رَأَيتُ لهَا مَا لَمْ تَرَ العينُ مِثْلَهُ ... لِشَيْءٍ فَإِنِّي قَدْ رَأَيْتُ الْمَرَائِيَا
هِيَ السِّحْرُ إِلاَّ أَنَّ لِلسِّحْرِ رُقْيَةً ... وَأَنِّي لاَ أُلْفِي لِمَا بِيَ رَاقِيَا
تَقُولُ عَجُوزٌ مَدْرَجِي مُتَرَوِّحًا ... على بَابِهَا مِنْ عِنْدِ أَهْلِي وَغَادِيَا
وَقَدْ عَرَفَتْ وَجْهِي مَعَ اسْمٍ مُشَهَّرٍ ... على أننا كُنَّا نُطِيلُ التَّنَائِيَا
أَذُو زَوْجَةٍ بِالمِصْرِ أَمْ ذُو خُصُومَةٍ ... أَرَاكَ لَهَا بِالبَصرةِ العَامَ ثَاوِيَا
فقلتُ لهَا لاَ إِنَّ أَهْلِي لَجِيرَةٌ ... لأَكْثِبَةِ الدَّهْنَا جَمِيعًا وَمَالِيَا
وما كُنْتُ مُذْ أَبصَرْتِنِي فِي خُصُومَةٍ ... أُرَاجِعُ فيهَا يَا ابْنَةَ الْقَوْمِ قَاضِيَا
وَلَـكِنَّنِي أَقْبَلْتُ مِنْ جَانِبَيْ قَسَا ... أَزُورُ امْرَأً مَحْضًا نَجِيبًا يَمَانِيَا

وهى قصيدة طويلة نجتزئ هنا بما ذكرناه منها من أبيات :

شرح ما فى هذه القصيدة من الغريب : فقوله « ألا » أداة استفتاح ، «وحى» من حي يحيا حياة أوحىّ يحي وقول الله تعالى « ويحيا من حى عن بينة » قرأها أهل المدينة « من حيي » وغيرهم من « حى عن بينة » قال الفراء كتابتها على الإدغام بياء واحدة وهى أكثر قراءات القراء، وقرأ بعضهم « حيي عن بينة » بإظهارها ، قال وإنما أدغموا الياء مع الياء وكان ينبغى أن لا يفعلوا لأن الياء الأخيرة لزمها النصب فى فعل فأدغم لما التقى حرفان متحركان من جنس واحد ، قال

... ...

ويجوز الادغام فى الاثنين للحركة اللازمة للياء الأخيرة . فتقول حيا وحييا ، وينبغى للجميع أن لا يدغم إلا بياء لأن ياءها يصيبها الرفع وما قبلها مكسور ، فينبغى لها أن تسكن فتسقط بواو الجماعة وربما أظهرت العرب الإدغام فى الجمع إرادة تأليف الأفعال وأن تكون كلها مشددة فقالوا فى حييت حيوا وفى عييت عيوا ، قال وأنشدنى بعضهم :

يَحِدْن بنا عن كل حَيٍّ كأننا أخاريس عيُّوا بالسلام وبالكتب

قال وأجمعت العرب على إدغام التحية لحركة الياء الأخيرة كما استحبوا إدغام حى وعى للحركة اللازمة فيها ، فأما إذا سكنت الياء الأخيرة فلا يجوز الإدغام مثل يحيى ويعيى ، وقد جاء فى الشعر الإدغام وليس بالوجه ، وأنكر البصريون الإدغام فى مثل هذا الوضع ولم يعبأ الزجاج بالبيت الذى احتج به الفراء ، وهو قوله :

وكأنها بين النساء سبيكة تمشى بسدة بيتها فتُعيِّ

وأحياه الله فحيى ، وحىّ أيضاً والتحية السلام ، وقولهم حياك الله أى سلم عليك ، والتحية تفعلة من الحياة ، والحى ضد الموت والجماعة و « الزرق » أكثبة بالدهناء ، قال ذو الرمة :

وقرّبن بالزُّرق الحمائل بعد ما تَقَوَّبَ عن غِربان أوراكها الخَطْرُ

و « الرسوم » جمع الرسم وهو الأثر ، وقيل بقية الأثر ، وقيل هو ما ليس له شخص من الآثار ، وقيل هو ما التصق بالأرض منها ، ورسم الدار ما كان من آثارها لاصقاً بالأرض والجمع أرسم ورسوم ، و « الحوالى » الدور الخالية ، وخلت الدار فهى خلاء إذا لم يبق فيها أحد .

« والرميم » العظام البالية مثل الرمة ، قال الله تعالى « قال من يحيى العظام وهى رميم » قال الجوهرى إنما قال الله تعالى « وهى رميم » لأن فعيلا وفعولا قد استوى فيهما المذكر والمؤنث والجمع مثل رسول وعدو وصديق . وقال اللحيانى الرميم ما بقى من نبت عام أول . جاء فى اللسان : الرميم الخلق البالى من كل شىء ، و « البوالى » الدواهب يقال بلى الثوب يبلى بلى وبلاء وأبلاه هو ، قال العجاج :

والمرء يبليه بَلاَءَ السِّرْبالْ كَرُّ الليالى وانتقال الأحوال

وقوله « وقفنا بها صهب العثانين » أى أنخنا بها الجمال ، و « الصهبة » جمع الأصهب والصهبة الشقرة فى شعر الرأس ، وهى الصهوبة . الأزهرى : الصهب والصهبة لون حمرة فى شعر الرأس

... ...

والحية إذا كان فى الظاهر حمرة وفى الباطن اسوداد ، وكذلك فى لون الإبل : بعير أصهب وصهابى وناقة صهباء وصهابية قال طرفة :

صُهَابِيَّةُ العُثْنُونِ مُؤْجِدَةُ القَرَى بعيدة وَخْدِ الرِّجل مَوَّارةُ اليَدِ

قال الأصمعى : الأصهب قريب من الأصبح ، والصهب والصهبة أن يعلو الشعر حمرة وأصوله سود فإذا دهن خيل إليك أنه أسود ، وقيل هو أن يحمر الشعر كله ، صهب صهباً واصهب واصهاب وهو أصهب ، وقيل الأصهب من الشعر الذى يخالط بياضه حمرة ، وفى حديث اللعان « إن جاءت به أصهب فهو لفلان » هو الذى يعلو لونه صهبة وهى الشقرة ، قاله الخطابى : والمعروف أن الصهبة مختصة بالشعر وهى حمرة يعلوها سواد . والأصهب من الإبل الذى ليس بشديد البياض ، وقال ابن الأعرابى : العرب تقول قريش الإبل صهبها وأدمها ، يذهبون فى ذلك إلى تشريفها على سائر الإبل ؛ وقد أوضحوا ذلك بقولهم : خير الإبل صهبها وحمرها . كما أن قريشاً خير الناس عندهم . وقيل الأصهب من الإبل الذى يخالط بياضه حمرة وهو أن يحمر أعلى الوبر وتبيض أجوافه . وفى التهذيب وليست أجوافه بالشديدة البياض ، وأقرابه ودفوفه فيها توضيح أى بياض ، قال والأصهب أقل بياضاً من الآدم فى أعاليه كدرة وفى أسافله بياض . ابن الأعرابى : الأصهب من الإبل الأبيض . الأصمعى : الآدم من الإبل الأبيض فإن خالطته حمرة فهو أصهب ... ابن الإعرابى : الصهبة أشهر الألوان وأحسنها حين تنظر إليها ، ورأيت فى حاشية : البهيا تأنيث البهية وهى الرائعة . وجمل صهابى أى أصهب اللون ويقال هو منسوب إلى صهاب اسم فحل أو موضع . التهذيب : وإبل صهابية منسوبة إلى فحل اسمه صهاب ، قال وإذا لم يضيفوا الصهابية فهى من أولاد صهاب ، قال ذو الرمة :

صُهَابِيَّة غلب الرقاب كأنما يناط بِأَلْحِيها فراعلة غُثْرُ

قيل نسبت إلى فحل فى شق اليمن . «وترمى بنا وبها الحاج» نسب الارتماء إلى الحاج وهى جمع حاجة ما يطلبه الإنسان لمعاشه وضروريانه والغريب المكان البعيد ، و «المراميا» جمع مرمى وهو موضع الرمى وهو الهدف والمرامى الأهداف والمقاصد ، و « ما كدن لأيا » أى بعد جهد ، لم يكدن يعرفن و «جرعاء مالك» الجرعاء الأرض ذات الحزونة تشاكل الرمل ، وقيل هى الرملة السهلة المستوية ، وقيل هى الدعص لا تنبت شيئاً ، والجرعة عندهم الرملة العذاة الطيبة المنبت التى لا وعوثة فيها ، وقيل الأجرع كثيب جانب منه رمل وجانب حجارة وجمع الجرع أجراع وجراع وجمع الجرعة جراع وجمع الجرعة جرع وجمع الجرعاء جرعاوات وجمع الأجرع أجارع . وحكى سيبويه مكان جرع كأجرع ، والجرعاء والأجرع أكبر من الجرعة ، قال ذو الرمة فى الأجرع جعله ينبت النبات :

... ...

* بأجْرَعَ مِرْبَاعٍ مَرَبٍّ مُحَلَّلِ *

ولا يكون مرباعاً مربا محللا إلا وهو ينبت النبات . وفى قصة العباس بن مرداس وشعره :

* وكَرِّى على المُهْرِ بالأجْرَعِ *

قال ابن الأثير : الأجرع المكان الواسع الذى فيه حزونة وخشونة ، وفى حديث قس « بين صدور جرعان » هو بكسر الجيم جمع جرعة بفتح الجيم والراء ، وهى الرملة التى لا تنبت شيئا ولا تمسك ماء ، و « النقا » من الرمل القطعة تنقاد محدودبة ، حكى يعقوب فى تثنيته نقيان ونقواء والجمع نقيان وأنقاء وهذه نقاة من الرمل للكثيب المجتمع الأبيض الذى لاينبت شيئا . و « إلا تماريا » أى بأى شيء شكاً وتمارياً فى معرفتها . و « التمارى » فى الشيء الشك فيه وكذا الامتراء والمراء المماراة والجدل ، والمراء من الامتراء والشك . وفى التنزيل العزيز « فلا تمار فيهم إلامراء ظاهراً » قال وأصله فى اللغة الحلب ولما كان الرجل فى الجدل يستخرج من مناظره كلاما ومعانى فى الخصومة وغيرها سمى به من مريت الشاة إذا حلبتها واستخرجت لبنها ، وقد ماراه مماراة ومراء وامترى فيه وتمارى شك ، قال سيبويه : وهذا من الأفعال التى تكون للواحد ، وقوله فى صفة سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا يشارى ولا يمارى » يشارى يستشرى بالشر ، ولا يمارى لا يدافع عن الحق ولا يردد الكلام . وقوله عز وجل « أفتمارونه على ما يرى » وقرىء « أفتمارونه على ما يرى » فمن قرأ أفتمرونه فمعناه أفتجادلونه فى أنه رأى الله عز وجل بقلبه ، أو أنه رأى الكبرى من آياته . قال الفراء وهى قراءة العوام ، ومن قرأ « أفتمرونه على ما يرى » أى أتدفعونه عما يرى قال وعلى فى موضع عن ، وماريت الرجل وماررته إذا خالفته وتلويت عليه وهو مأخوذ من مرار الفتل ومرار السلسلة على الصفا . وقوله « بنؤى كلا نؤى » النؤى الحفير حول الخباء أو الخيمة يدفع عنها السيل يميناً وشمالا ، وبعده ، قوله :

ومَوْقِدُ فتيةٍ ونُؤْىُ رَمَادٍ وَأشْذَابُ الخيام وقَدْ بَلينا

وقال : عليها موقد ونؤى رماد ، وفيه لغات النؤى والنئى والنأى والنؤى بفتح الهمزة على مثال النئى الأخيرة عن ثعلب والجمع آناء على القلب مثل أبآر وآبار ونؤى على فعول ونئى تتبع الكسرة الكسرة ، ومعنى « بنؤى كلانؤى » أى بمكان امحت آثاره وعفت حتى أصبح لايعرف « والأزرق » الرماد ، ويروى و « أورق » أى صارذا ورق ونبات ، و « حائل » الحائل المتغيراللون يقال رماد حائل ونبات حائل ورجل حائل اللون إذا كان أسود متغيراً ، وهو هنا اسم مكان بجبلى طىء أو نجد ، و « حائل » أى أتى عليه حول أوعدة وأحوال و « تلقط » من اللقط وهو أخذ الشىء من الأرض لقطه يلقطه لقطاً

... ...

والتقط أخذه من الأرض، ويروى الآخرون بفتح الخاء وبكسرها ، ويروى آخرون ، و « الأثافى » جمع الأثفية والأثفية الحجر الذى توضع عليه القدر ، و « الشامات » الشامة علامة مخالفة لسائر اللون ، والشامة الأثر الأسود فى الأرض والجمع شام وشامات ، قال ذوالرمة :

وإن لمْ تَكونى غيرَ شَامٍ بقفرة تَجُرُّ بها الأذيال صيفية كُدْرُ

و « الأطلال » جمع الطلل وهو ما شخص من آثار الديار ، والرسم ما كان لاصقاً بالأرض ، وقيل طلل كل شىء شخصه والجمع أطلال وطلول ، وطلل الدار يقال إنه موضع من صحنها يهيأ لمجلس أهلها وطلل الدار كالدكانة يجلس عليها ، قال أبو الدقيش : الدّكان يكون بفناء كل بيت دكان ، عليه المشرب والمأكل فذلك الطلل ، و « جلد التراب » ما ظهر على وجه الأرض هو التراب نفسه و « عفت » أى ذهبت ودرست ، و « برهة » البرهة بضم الباء وفتحها الحين الطويل من الدهر ، وقيل الزمان يقال انتهت عنده برهة من الدهر كقولك أقمت عنده سنة من الدهر . و « أطلال مى » أى ديارها التى كانت تقيم فيها ، و « أدرجت » أى جعلته يدرج على وجه الأرض من غير أن ترفعه إلى الهواء ، أو جرت عليه جرياناً شديداً ، إلى أن جعلته يدرج بنفسه .

و « الغيم » السحاب ، وقيل هو أن لا ترى شمساً من شدة الدجن وجمعه غيوم وغيام ، و « القطر » ماء المطر ، و « السافى » التراب ، وأصل السفا الخفة فى كل شىء . وسفا الطير فى مشيه وطيرانه أسرع ، وسفت الريح التراب تسفيه سفياً ذرته وقيل حملته فهو سفىّ وتراب ساف مسنى على النسب أو يكون فاعلا فى معنى مفعول . و « التوالى » الأعجاز لاتباعها الصدور وتوالى الخيل مآخيرها من ذلك ، وقيل توالى الفرس ذنبه ورجلاه ، يقال إنه لخبيث التوالى ، وسريع التوالى . وكله من ذلك ، والعرب تقول « ليس هوادى الخيل كالتوالى » فهواديها أعناقها وتواليها مآخرها ، وتوالى كل شىء آخره ، وتاليات النجوم أواخرها ، ويقال « ليس توالى الخيل كالهوادى . ولا عفر الليالى كالدآدى » وعفرها بيضها وتوالى الظعن أواخرها وتوالى الإبل كذلك وتوالى النجوم أواخرها . وقوله « ممالجة » هو فى النسخة المخطوطة « مخالجة » فى المطبوعة مخالجة ، وهو فى رأيى تصحيف . والمالجة مفاعلة وهو من ملج الصبى أمه يملجها ، إذا رضعها ، قال ابن منظور الملج تناول الشىء ، وفى الصحاح : تناول الثدى بأدنى الفم ، ورجل ملجان مصان يرضع الإبل والغنم من ضروعها ولا يحلبها لئلا يسمع وذلك من لؤمه ... وفى الحديث «لا تحرم الإملاجة ولا الإملاجتان» يعنى أن تمصه هى لبنها ، وفى النهاية «لا تحرم الملجة والملجتان» الملج المصّ والملجة المرة والإملاجة المرة أيضاً ، من أملجته أمه : أى أرضعته ، يعنى أن المصة والمصتين لا يحرمان ما يحرمه الرضاع الكامل :

... ...

« اللسان مادة ملج » والذى يفهم من هذا أن المالجة رضاع ناقص بلا إحكام ، شبه الشاعر حال القوم يجتمعون لاتمام أمر ، فلا يحكمونه بحال الرضيع يحاول الرضاع فلا يتمه ولا يوغل فيه .

و« القيان » قال ابن منظور: القينة الأمة المغنية تكون من التزين لأنها كانت تزين ، وربما قالوا للتزين باللباس من الرجال قينة ، قال وهى كلمة هذلية ، وقيل القينة الأمة مغنية أو غير مغنية قال الليث عوام الناس يقولون القينة المغنية : قال أبو منصور إنما قيل للمغنية قينة إذا كان الغناء صناعة لها . لأن ذلك من عمل الإماء دون الحرائر والقينة الجارية تخدم حسب ، والقين العبد والجمع قيان ، وقول زهير :

رَدَّ القِيانُ جِمالَ الحَىِّ فاحتملوا إلى الظهيرة أمْرٌ بينهم لَبِكُ

أراد بالقيان الإماء أنهن رددن الجمال إلى الحى لشدّ أقتابها عليها ، و «هتكن » الهتك خرق الستر عما وراءه ، والاسم الهتكة بالضم والهتيكة الفضيحة ، وفى حديث عائشة رضى الله عنها «فهتك العرض حتى وقع بالأرض » والهتك أن تجذب ستراً فتقطعه من موضعه أو تشق منه طائفة يرى ماوراءه ، ولذلك يقال : هتك الله ستر الفاجر ورجل مهتوك الستر منهتكه ، وتهتك أى افتضح اهـ « لسان مادة هتك » .

و « الأواخى » جمع الأخية أو الآخية بالمد والتشديد وهى عود يعرض فى الحائط ويدفن طرفاه فيه ويصير وسطه كالعروة تشد إليه الدابة ، وقال ابن السكيت : هو أن يدفن طرفا قطعة من الحبل فى الأرض ويبرز طرفه فيشد به . قال أبو منصور سمعت بعض العرب يقول للحبل الذى يدفن فى الأرض مثنياً ويبرز طرفاه الآخران شبه حلقة وتشد به الدابة : آخية . وقال أعرابى لآخر « أخ لى آخية أربط إليها مهرى » وإنما تؤخى الآخية فى سهولة الأرضين لأنها أرفق بالخيل من الأوتاد الناشزة عن الأرض ، وهى أثبت فى الأرض السهلة من الوتد، ويقال للآخية الإدرون والجمع الأدارين . وانتزاع الأواخى إزالتها ورفعها من الأرض .

و « البين » الفرقة، وقد جاء بمعنى الوصل أيضاً فى كلام العرب، وهو من الأضداد ، وشاهد الوصل قول الشاعر :

لقد فرّق الواشون بينى و بينها فقرّت بذاك الوصل عينى وعينها

وقال قيس بن ذريح :

لعمرك لولا البين لايقطع الهوى ولولا الهوى ما حن للبين آيب

فالبين هنا الوصل ، وأنشد أبو عمرو فى رفع بين قول الشاعر :

كأن رماحنا أشطان بئر بعيد بين جاليها جرور

... ...

وإنما أراد به فى هذا البيت التفرق .

وقوله «جد جده» الجد ضد الهزل، جدفى الأمر يجد ويجد بالكسرة والضم جداً، وأجد: حقق وصمم. وهو على جد أمر أى عجلة أمر، والجد الاجتهاد فى الأمور وفى الحديث « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا جد فى السير جمع بين الصلاتين » أى اهتم به وأسرع فيه ، وجد به الأمر وأجد: إذا اجتهد ، وفى حديث أحد « لئن أشهدنى الله مع النبى صلى الله عليه وسلم قتل المشركين ليرين الله ما أجدى أى ما أجتهد . الأصمعى يقال أجد الرجل فى أمره يجد: إذا بلغ فيه جده، وجد لغة ، ومنه يقال فلان جادّ مجد، أى مجتهد . وهو مثل للفرقة تقع بين الناس بشدة واجتهاد وسرعة ، وقوله «وأن التى أرجو من الحى لاهيا » يريد بالتى محبوبته التى اختصها بالمحبة دون سائر الحى و « لاهيا » يحتمل أن يكون « لا » نافية و « هيا » ضمير يعود على المحبوبة وزيدت الألف للاشباع . ويكون المعنى أنها ليست على عهده بها مقيمة وباقية بالحى ولكنها ظعنت وتحملت مع القوم ، ويحتمل أن يكون أراد لاهية من لها يلهو ، ولهت المرأة فهى لاهية إذا سلت عنه وتركت ذكره وإذا غفلت عنه واشتغلت بغيره . وعامل المؤنث فى اللفظ معاملة المذكر . ومنه قول الله تعالى « لاهية قلوبهم » أى متشاغلة عما يدعون إليه ، من لها عن الشئ إذا تشاغل بغيره يلهى ، ومنه قوله تعالى « فأنت عنه تلهىّ » أى تتشاغل، والنبى صلى الله عليه وسلم لايلهو لأنه صلى الله عليه وسلم قال « ما أنا من دد ولا الدد منى» وقوله « على أمر من لم يشونى ضر أمره » أى من أراد النيل منى وإهلاكى فلم ينل منى شيئاً ، والشوى المقتل ، والشئ اليسير الهين ، والأصل فى الشوى الأطراف وهى ليست بمقتل وجلدة الرأس ، يريد أن قصده بإضرارى ومبالغته بالأذى لى لم يضرنى فى قليل ولا كثير، يقال أشواه إذا رماه فأخطأه ، وقوله لم يشونى أى لم يصب مقتلى ضر أمره أولم يخطئنى و «الضر» بالفتح ضد النفع ، وأما الضر بضمها فهو الفقر وسوء الحال وقوله «ولو أننى استأويته» أى طلبت إليه أن يأوى إلىّ ويسكن إلى جوارى لأننى أكنّ له الود وأريد به الخير ، وقوله « ما أوى ليا » أى ما رثى لى ولا أجاب طلبى ولكنه نأى عن خير نفسه لعدم استئناسه وكثرة استيحاشه .

وقوله « إذا كنت ممن عينه العين خاليا » أى إذا كنت خاليا ممن عينه عين على أى رقيب على ، وقوله «تطيلين ليانى وأنت ملية» هو من لويت الحبل ألويه لياً : إذا فتلته . ويروى تسيئين ليانى أى مطلى، واللى الجدل والتثنى لواه لياً والمرة منه لية وجمعه لوى ككوى، قال ابن منظور: لواه دينه وبدينه لياً ولياً ولياناً ولِياناً مطله ، قال ذو الرمة فى الليان :

تطيلين لَيَّانِى وأنت مَلِيَّةٌ ... وَأُحْسِنُ ياذاتَ الوشاح التقاضيا

قال أبو الهيثم : لم يجئ من المصادر على فعلان إلا « ليان » وحكى ابن برى عن أبى زيد

... ...

قال « ليان » بالكسر ، وهو لغية . قال وقد يجىء الليان بمعنى الحبس وهو ضد التسريح ، قال الشاعر :

يلقى غريمكم من غير عسرتكم بالبَذْل مَطلا وبالتسريح لَيَّانا

وألوى بحقى ولوانى : جحدنى إياه ، ولويت الدين ، وفى حديث المطل « لىّ الواجد يحله عرضه وعقوبته » قال أبو عبيد « اللىّ » المطل وأنشد قول الأعشى :

يَلْوِينَنِي دَيْنِى النهارَ وَأَقْتَضِى دَيْنِى إذا وَقَذَ النُّعَاسُ الرُّقَّدا

لواه غريمه بدينه يلويه ليّاً ، وأصله «لويا» فأدغمت الواو والياء «اللسان مادة لوى» . و «الملية» هى من قولهم ملؤ الرجل يملؤ ملاءة فهو ملىء صار مليئاً أى ثقة فهو غنى ملىء بين الملاء والملاءة ممدودين ، وفى حديث الدين « إذا أتبع أحدكم على ملىء فليتبع » الملىء بالهمز الثقة الغنى وقد أولع فيه الناس بترك الهمز وتشديد الياء ، وفى حديث على كرم الله وجهه : والملىّ ، الغنى وفى الحديث « مطل الغنى ظلم » ، و « ذات الوشاح » الوشاح والإشاح على البدل كما يقال وكاف وإكاف والوشاح كله حلى النساء كرسان من لؤلؤ وجوهر منظومان مخالف بينهما معطوف أحدهما على الآخر تتوشح المرأة به ، ومنه اشتق توشح الرجل بثوبه والجمع أوشحة ووشح ووشائح . وتوشح الرجل بثوبه وبسيفه وقد توشحت المرأة واتشحت . وقال الجوهرى الوشاح ينسج من أديم عريضاً ويرصع بالجواهر وتشده المرأة بين عاتقها وكشحها ، و « التقاضى » هنا المجازاة ، يريد أنه يقابل الجميل بمثله ، و « اللمحة » النظرة بالعجلة ، قال الفراء فى قوله تعالى « كلمح بالبصر » قال كخطفة بالبصر . وقوله « فأبرق » هو من برق بصره برقاً وبرق يبرق بروقاً دهش فلم يبصر وقيل تحير فلم يطرف ، قال ذو الرمة :

ولو أن لقمان الحكيم تعرضت لعينيه مىّ سافراً كاد يبرق

وفى التنزيل «فاذا برق البصر» وبرق قرىء بهما جميعاً ، قال الفراء : قرأ عاصم وأهل المدينة « برق » بكسر الراء ، وقرأها نافع وحده بفتح الراء من البريق أى شخص ، ومن قرأ برق فمعناه فزع . و «مغشياً» هو من الغشاء الغطاء ، غشيت الشىء تغشية إذا غطيته ، وعلى بصره وقلبه غشو وغشوة وغشوة وغشوة وغشاوة وغشاوة وغشاوة وغاشية وغشية وغشاية وغشاية مثلثة الغين المعجمة فى الثلاثة أى غطاء . و« النبأة » صوت الكلاب ، وقيل هى الجرس أياً كان والصوت الخفى ، قال ذو الرمة :

وقد تَوَجَّسَ رِكْزًا مُقْفِرٌ نَدُسٌ بِنَبْأَةِ الصوت ما فى سمعه كذب

الركز : الصوت ، والمقفر : أخو القفرة يريد الصوت ، والندس : الفطن ، قال الأزهرى النبأة الصوت ليس بالشديد ، قال الشاعر :

... ...

آنَسَتْ نَبْأَةً وَأَفْزَعَهَا القَنَّا صُ قَصْرًا وقد دنا الإمساء

أراد صاحب نبأة . و «سهم طرير» هو من طر الحديدة طراً وطروراً إذا أحدّها ، وسنان طرير ومطرور محدد ، وطررت السنان حددته ، وسهم طرير مطرور : أى محدد .

وقوله « أدارى رحلى أن تميل حباليا » أدارى هكذا رسم فى المخطوطة بدون همز من المداراة والمعنى عليها لا يستبين والوزن لا يستقيم ، وأظنه بالهمز «أدارىء» من المدارأة وهى المدافعة ومنه الحديث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « كان يصلى فجاءت بهمة تمر بين يديه فما زال يدارئها » قال ابن الأثير أى يدافعها . وروى بغير همز من المداراة قال الخطابى وليس منها . وقوله « رحلى » هو كما فى المطبوعة ورسم فى المخطوطة « رجلى » بالجيم المعجمة وقوله « حباليا » روى فى الخطية حياليا ، و« حيال » الشيء جانبه وإزاؤه ، وهو فى المخطوطة « حباليا » والحبال واحدها حبل والمراد بالحبال ميوله وأغراضه وهواه ، وعلى رواية « حياليا » المراد بها الجهة وهى ظرف مكان بمعنى الذى حوله ، والمعنى أنه يغالب رحله أو رجله ويدافعهما من إمالة قلبه حيث تكون محبوبته .

و « المرائى » جمع المرآة التى ينظر فيها ، قال ابن منظور والكثير المرايا وقيل من حول الهمزة قال المرايا قال أبو زيد تراءيت فى المرآة ترائيا اهـ ولم يرد ذو الرمة بالمرائى المرآة وإنما أراد الرؤية .

اللغة : « الغريم » الذى له الدين ، والذى عليه الدين والجمع غرماء ، قال كثير :

قضى كل ذى دين فوفى غريمه وعزة ممطول معنى غريمها

والغريم المغرم المولع بعشق النساء وغيرهن ، وفلان مغرم بكذا أى مبتلى به ، وفى حديث على رضى الله عنه «فمن اللهج باللذة ، السلس القياد للشهوة » والعرب تقول إن فلاناً لمغرم بالنساء إذا كان مولعاً بهن، وإنى بك لمغرم إذا لم يصبر عنه ، قال ونرى أن الغريم إنما سمى غريما لأنه يطلب حقه ويلح حتى يقبضه . و « قضاءه » هو من قضى الغريم دينه قضاء أدّاه إليه، واستقضاه طلب إليه أن يقضيه ، وتقاضاه الدين قبضه منه ، قال :

إذا ما تقاضى المرء يوم وليلة تقاضاه شيء لا يمل التقاضيا

أراد إذا ما تقاضى المرء نفسه يوم وليلة ، ويقال « تقاضيته حتى فقضانيه » أى تجازيته فجزانيه

و « العنزى القارظ » إشارة إلى مثل من أمثال العرب وهو « حتى يؤوب القارظان » قال صاحب اللسان وهما رجلان أحدهما من عنزة والآخر هو عامر بن تميم بن يقدم بن عنزة خرجا ينتحيان القرظ ويجنيانه فلم يرجعا فضرب بهما المثل ، قال أبو ذؤيب :

وحتى يؤوب القارظان كلاهما وينشر فى القتلى كليب لوائل

وقال ابن الكلبى هما قارظان ، وكلاهما من عنزة فالأكبر منهما يذكر بن عنزة كان لصلبه ، والأصغر هو رهم بن عامر من عنزة ، وكان من حديث الأول : أن خزيمة بن نهد كان قد عشق ابنته فاطمة بنت يذكر ، وهو القائل فيها :

... ...

إذا الجوزاء أردفت الثريا ظننت بآل فاطمة الظنونا

وأما الأصغر منهما فانه خرج يطلب القرظ أيضاً فلم يرجع فصار مثلا فى الانقطاع والغيبة وإياهما أراد أبو ذؤيب فى البيت بقوله : وحتى يؤوب القارظان كلاهما .

قال ابن برى : ذكر القزاز فى كتاب الظاء أن أحد القارظين يقدم بن عنزة والآخر عامر ابن هيصم بن يقدم بن عنزة . ابن سيده : ولا آتيك القارظ العنزى ، أى لا آتيك ما غاب القارظ العنزى ، فأقام القارظ العنزى مقام الدهر ونصبه على الظرف ، وهذا اتساع وله نظائر ، قال بشر ابن أبى حازم الأسدى لابنته عند الموت :

فرجى الخير وانتظرى إيابى إذا ما القارظ العنزى آبا

التهذيب : من أمثال العرب فى الغائب لا يرجى إيابه « حتى يؤوب القارظ » وذلك أنه خرج يجنى القرظ ففقد فصار مثلا للمفقود الذى يؤيس منه ، و« القراظ » بائع القرظ ، والتقريظ مدح الإنسان وهو حى ، والتأبين مدحه ميتاً ، وقرظ الرجل تقريظا مدحه وأثنى عليه ، مأخوذ من تقريظ الأديم وهو أن يبالغ فى دباغه بالقرظ .

وقوله « جائياً » هو من المجىء وهو الإتيان اسم فاعل ، قال صاحب اللسان « وحكى ابن جنى رحمه الله أن جائى جاء على وجه الشذوذ .

الإعراب : الواو للحال من قوله فى البيت قبله « تطيلين ليانى » ، و « أنت » بكسر التاء لأن الخطاب لمحبوبته ، وجملة لا أظن قضاءه صفة لغريم ، و « جائياً » مفعول ثانى ظن ، وجملة « ولا العنزى القارظ » معطوف على مفعول أول ظن . و « القارظ » نعت للعنزى ، و « الدهر » منصوب على الظرفية الزمانية .

والمعنى : أن ذا الرمة يخاطب محبوبته مية فيقول لها : إن لى عليك ديناً لا أظنك تقضينه ، لأنك تمطليننى وتطيلين فيه ، فحقى عندك مضيع لا يقضى ولا أمل لى فى نيله وكما أن القارظ العنزى لا ترجى عودته إلى أهله أبد الدهر فإن دينى عليك وهو اللقاء ميئوس منه .

الشاهد فيه : جواز تقديم المعطوف قبل المعطوف عليه ، فإن الشاعر أراد : لا أظن قضاءه جائياً هو ولا العنزى ما بقيت أو ما بقى الدهر .

واعلم أن محل جواز تقديم المعطوف بالواو والفاء وثم وأو ولا على المعطوف عليه إنما هو فى ضرورة الشعر ، نحو ضربت وعمراً ، أو فعمراً ، أو ثم عمر ، أو أوعمراً ، أولا عمرا زيداً ، بشرط أن لا يتقدم المعطوف على العامل ، فلا يجوز وزيد قام عمرو ، ولا مررت وزيد بعمرو . وذلك لأن العامل يعمل فى المعطوف بواسطة العاطف فهو كالآلة للعمل ومرتبة الآلة بعد مرتبة المستعمل لها ولئلا يكون التابع مقدما على متبوعه وعلى متبوع متبوعه أى العامل فى المتبوع ، فمن ثم لم يتقدم على

... .

معمول معطوف عليه التزم إضمار عامله ، فلا يقال « والأسد إياك » لأنه يكون إذن متقدما على العامل ، ولذا لم يتقدم على معطوف عليه لزم اتصال عامله ، فلا يقال « وزيد ضربت أنت » بالعطف على التاء ، ولم يتقدم على المعطوف عليه إذا كان مبتدأ مؤخراً خبر دخله حرف ناسخ أولا . فلا يقال « إن وعمرو زيداً قائمان » و « ما وزيد عمرو قائمين » لضعف الحرفين ، فلا يعملان مع الفصل بغير الظرف ، وكذا لاتقول « أما وعمرو زيد فمنطلقان » « والذى وأبوه زيد ضاربان أنا » « هل وزيد عمرو قائمان » و « كيف وعمرو زيد قائمان » لأنه يتقدم على العامل أيضاً ، وهو إما الابتداء أو الخبر على المذهبين ، فإذا تقدم الخبر نحو « قائمان وزيد عمرو » و « كيف وزيد عمرو » جاز اضطراراً لتأخره عن العامل على المذهبين .

ويشترط أيضاً فى تقديم المعطوف اضطراراً أن لا يكون المعطوف عليه مقرونا بإلا أو بما فى معناها ، فلا تقول « ما جاءنى وزيد إلا عمرو » و « إنما جاءنى وزيد عمرو » وذلك لكون ما بعد إلا فى حيز غير حيز ما قبلها لتخالفهما نفياً وإثباتاً ، فلا يقع قبلها المعطوف الذى هو فى حيز ما بعدها .

ويشترط أيضا فى كل ضمير راجع إلى المعطوف بالواو أو حتى مع المعطوف عليه أن يطابقهما مطلقا ، نحو « زيد وعمرو جاءانى » و « مات الناس حتى الأنبياء وفنوا » والضمير للمعطوف والمعطوف عليه .

وأما قوله تعالى « والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها فى سبيل الله » فالمعنى ولا ينفقون الكنوز لدلالة يكنزون على الكنوز . وقوله تعالى « والله ورسوله أحق أن يرضوه » . أى أن يرضوا أحدهما . لأن إرضاء أحدهما إرضاء للآخر ، وقوله تعالى « وإذا رأوا تجارة أو لهواً انفضوا إليها » أى إلى الرؤية .

ويجوز « زيد وعمرو قام » على حذف الخبر من الأول اكتفاء بخبر الثانى ، وكذا يجوز « زيد قام وعمرو » على حذف الخبر من الثانى اكتفاء بالخبر فى الأول أى « وعمرو كذلك » وفى الموضعين ليس المبتدأ وحده عطفاً على المبتدأ ، إذ لو كان كذلك لقلت قاما .

وأما الفاء وثم ، فإن كان الضمير فى الخبر عن المعطوف بهما مع المعطوف عليه ففى مطابقته لهما خلاف ، قال بعضهم يجب حذف الخبر من أحدهما إما من الأول ، نحو « زيد فعمرو قام » و « زيد ثم عمرو قام » أى زيد قام فعمرو . وإما من الثانى نحو « زيد قام فعمرو » أى فعمرو قام أو فعمرو كذلك ، قالوا ولا يجوز المطابقة لأن تفاوتهما فى الترتيب يمنع اشتراكهما فى الإضمار .

وأجاز الباقون مطابقة الضمير ، وهو الحق ، نحو « زيد ثم عمرو قاما » إذ الاشتراك فى الضمير لايدل على انتفاء الترتيب حتى يناقض الفاء وثم ، إذ قد يقال « قام الرجلان » مع ترتيب قيامهما ، والإضمار والإظهار فى هذا سواء ، فقاما أو قام الرجلان مثلان فى احتمال اجتماع القيامين وترتبهما .

... ...

وإن لم يكن الضمير فى الخبر المذكور وجب المطابقة اتفاقاً ، نحو « جاءنى زيد فعمرو فقلت لهما » و « جاءنى زيد ثم بكر وهما صديقاى » .

وأما لا ولكن وبل وأم وأو فمطابقة الضمير معها وتركها موكولان إلى قصدك ، فإن قصدت أحدهما وذلك واجب فى الاخبار عن المعطوف بها مع المعطوف عليه مبتدأين ، وجب إفراد الضمير ، نحو « زيد لا عمرو جاءنى » و « زيد بل عمرو قام » و « زيد أو عمرو أتاك » وكذا تقول « زيد أو هند جاءنى » ولا تقول جاءتنى ، إذ المعنى أحدهما جاءنى والغلبة للتذكير ، وتقول فى غير الخبر « جاءنى إما زيد وإما عمرو فأكرمته » و « أزيداً ضربت أم عمرو فأوجعته » و « ماجاءنى زيد لكن عمرو فأكرمته » .

وإن قصدت بالضمير كليهما وجبت المطابقة نحو « زيد لا عمرو جاءنى مع أنى دعوتهما » و « زيد أو عمرو جاءنى وقد جئتهما وأكرمتهما » وتقول فى أو التى للاباحة « جالس الحسن أوابن سيرين وباحثه» ويجوز وباحثهما . وكذلك تقول «هذا إما جوهر أوعرض ــ أو إما عرض ثم تقول وهما محدثان » قال الله تعالى « إن يكن غنياً أو فقيراً فالله أولى بهما » وليس أو بمعنى الواو كماقال بعضهم . بل جواب الشرط محذوف ، والمعنى: إن يكن غنيا أو فقيراً فلابأس فان الله أولى بالغنى والفقير معاً . إنما قال الله تعالى «وإذا رأوا تجارة أو لهواً انفضوا إليها» بإفراد الضمير مع أن الانفضاض إليهما كان معاً لأن الضمير راجع إلى الرؤية المدلول عليها بقوله «رأوا» ولا يستنكر عود ضمير الاثنين إلى المعطوف بأو مع المعطوف عليه . وإن كان المراد أحدهما لأنه لما استعمل أو كثيراً فى الاباحة جاز الجمع بين الأمرين فى نحو « جالس الحسن أو ابن سيرين » صار كالواو ولهذا جاز قول الشاعر :

وكان سيان أن لا يسرحوا غنما أو يسرحوه بها واغبرت السرح

وهو من قولهم سرحت الماشية سرحاً ، والسرح المال السائم ، يقال فرس سريح وجمل سرح وناقة سرح أى سريعة . فقال مع سيان « أو يسرحوه » والحق « ويسرحوه » .

وأجاز البصريون تقدم المعطوف على المعطوف عليه فى ضرورة الشعر مثلا ، ومن ذلك قولهم « عليك ورحمة الله السلام » .

فأما الكوفيون فأجازوه مطلقاً فى حالتى الاضطرار والاختيار إن كان بالواو كما فى المثال السابق ، وقيل وإن كان بالفاء أو «ثم» أو «أو» أو«لا» كقوله :

ألطلال دار بالتياع فحمت سألت فلما استعجمت ثم حمت

(وَعَطْفُكَ الْفِعْلَ عَلَى الْفِعْلِ يَصِحّْ)

أى سأَلت لحمت ، وقوله :

فلست بنازل إلا ألمت برحلى أو خيالتها الكذوب

أى الكذوب هى أو خيالتها .

وإن لم يؤد إلى وقوع العاطف صدراً ، أو إلى مباشرته عاملا غير متصرف ، وإن لم يكن التابع مجروراً بل مرفوعاً كما تقدم أو منصوباً كقوله :

لعن الإله وزوجها معها هند الهنود طويلة البظر

ولم يكن العامل لايستغنى بواحد ، فإن فقد شرط من هذه لم يجز فى الاختيار عند الكوفيين ، ولا فى الضرورة عند البصريين ، فلا يقال « وعمرو زيد قائمان » ولا « إن وعمراً زيداً قائمان » ولا « مررت وعمرو بزيد » ولا « اختصم وعمرو زيد » وخالف ثعلب فى الأخير ، فلم يشترطه ، وجوز التقديم وإن لم يستغن العامل بواحد .

ويطابق الضمير المتعاطفين بعد الواو نحو « زيد وعمرو منطلقان ومررت بهما » ، ويفرد بعد غيرها غالباً ، مراعى فيه التأخير أو التقديم نحو « وإذا رأوا تجارة أو لهواً انفضوا إليها وتركوك قائماً » وندرت المطابقة فى الفاء مثل قوله تعالى « إن يكن غنيا أو فقيراً فالله أولى بهما »

وأما الفاء وثم ففيها الوجهان المطابقة وهى أحسن فى الفاء ، والإفراد وهو أحسن فى ثم للتراخى بين المعطوف والمعطوف عليه ، نحو « زيد فعمرو » أو « ثم عمرو قائمان » أو « قائم » .

وفصل الواو والفاء من المعطوف بهما ضرورة ، كقوله

يورثه مالا وفى الحى رفعة لماضاع فيها من قروء نسائكا

وأما فصل غيرهما من حروف العطف فسائغ بقسم أو ظرف سواء كان المعطوف اسماً نحو « قام زيد ثم والله عمرو » و « ما ضربت زيداً لكن فى الدار عمراً » أم كان المعطوف فعلا نحو « قام زيد ثم فى الدار قعد » أو « ثم أو بل والله قعد » قال السيوطى فى الهمع هكذا نقله أبو حيان عن الأصحاب معترضاً به إطلاق بن مالك جواز الفصل من غير استثناء الواو والفاء وتقييده بما إذا لم يكن فعلا ، ولا يتقدم على الكل معمول معطوفها ، فلا يقال « زيد قائم وضارب عمراً وعمراً ضارب »

وأما صحة عطف الفعل على الفعل فمشروطة باتحاد زمانيهما مضياً أو حالا أو استقبالا ، ونقل السيوطى أن ابن هشام قال : قال بعض الطلبة — فى الدرس — لايتصور لعطف الفعل على الفعل مثال ، لأن نحو « قام زيد وقعد عمرو » المعطوف فيها جملة لا فعل ، وكذا « قام وقعد زيد » لأن فى أحد الفعلين ضميراً قلت له : فاذا قلت « يعجبنى أن تقوم وتخرج » و « لم تقم وتخرج » و « يعجبنى أن يقوم زيد ويخرج عمرو » قال ابن هشام : فيالها خجلة وقع فيها ووجهه أن الفعل المعطوف منصوب أو مجزوم ، فلولا أن العطف للفعل وحده لم يتأت نصبه أو جزمه .

بشرط اتحاد زمانيهما — سواء اتحد نوعهما ، نحو : « لِنُحْيِيَ بِهِ بَلْدَةً مَيْتاً وَنُسْقِيَهُ » « وَإِنْ تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ وَلاَ يَسْأَلْكُمْ أَمْوَالَكُمْ » أم اختلفا نحو قوله تعالى « يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّار » ، « تَبَارَكَ الَّذِي إِنْ شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْراً مِنْ ذَلِكَ جَنَّاتٍ تَجْرِي » الآية .

(وَاعْطِفْ عَلَى اسْمٍ شِبْهِ فِعْلٍ فِعْلاَ)

نحو : « صَافَاتٍ وَيَقْبِضْنَ » ، « فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا فَأَثَرْنَ » لاتحاد جنس المتعاطفين فى التأويل ، إذ المعطوف فى المثال الأول فى تأويل المعطوف عليه وفى الثانى بالعكس .

واتحاد نوع المتعاطفين بأن يكونا ماضيين أو مضارعين أو أمرين واختلافهما فى ذلك ، ونحو أوردهم فى قوله تعالى . « يقدم قومه يوم القيامة فأوردهم النار » هو فى الآية معطوف على يقدم لأنه بمعنى يوردهم كما قال أبو البقاء ، وقال شيخ الإسلام زكريا الأنصارى رحمه الله تعالى يحتمل أن يكون أوردهم معطوفا على « اتبعوا أمر فرعون » فلا اختلاف فى اللفظ، قال الصبان : ويرد عليه وإن أقره شيخنا والبعض أن زمنى المتعاطفين حينئذ مختلفان لمضى زمن الاتباع واستقبال زمن الإيراد ، فلم يوجد عطف الفعل على الفعل ، إلا أن يراد بالنار ما يشمل نار القبر وهما متباعدان جداً ، فلا وجه حينئذ للفاء اهـ . ثم يحتمل أن يكون العطف فى الآية من عطف الجملة على الجملة لا الفعل على الفعل وكذا فى كثير من الأمثلة لكن لا يضر الاحتمال إذا كان المقصود التمثيل لا الاستشهاد .

والشاهد فى الآية التى أوردها المصنف وهى قوله تعالى « تبارك الذى إن شاء جعل لك خيراً من ذلك جنات تجرى من تحتها الأنهار ويجعل لك قصوراً » هو فى قوله « ويجعل » على قراءة الجزم عطفاً على جعل الذى هو فى محل جزم . فعطف يجعل وهو مضارع على جعل وهو ماض لاتحاد زمانيهما فى الاستقبال .

وكذلك يعطف الفعل الماضى أو المضارع على الاسم المشبه له فى المعنى ، وقد مثل المصنف له بقوله تعالى « صافات ويقبضن » فعطف يقبضن وهو مضارع على صافات لأنها فى معنى يصففن ، ومثل له أيضاً بقوله تعالى « فالمغيرات صبحا فأثرن » قال الشيخ خالد فى شرح التصريح فعطف أثرن وهو ماض على المغيرات وهو اسم فاعل مشبه للفعل فى المعنى لأنه فى تأويل واللاتى أغرن — قيل والذى حسن ذلك تأويل يقبضن بقابضات وأثرن بمثيرات . وقال الصبان عليه الرحمة والرضوان : الظاهر أن أثرن معطوف على مغيرات قال وبه صرح فى التصريح وصوابه فى شرح التصريح كما قدمنا ، ووجدت فى هامشه للشيخ يس ما نصه « كتب شيخنا العلامة الغنيمى بهامش نسخة الدنوشرى : وقد يقال إن المعطوفات إذا تكررت تكون على الأصح على الاول فلم يقل الشارح فعطف فى الأولى أثرن على العاديات . ويجاب عن ذلك بأن محل قولهم إن المعطوفات إذا تكررت تكون على الأول

(وَعَكْسًا اسْتَعْمِلْ تَجِدْهُ سَهلاً)

كقوله :

٨٥٨ — * أَمْ صَبِيٍّ قَدْ حَبَا أَوْدَارِجِ *

مقيد بما إذا لم يكن العاطف حرفاً مرتباً فان كان مرتباً فالعطف على ما يليه ، كما نقل ذلك بعض مشايخنا عن الكمال ابن الهمام . وإذا عطفت بمرتب أشياء ثم عطفت بغير مرتب شيئاً فهو على مايليه كما يؤخذ من كلام المغنى فى أول الجملة الرابعة من الجمل التى لا محل لها من الإعراب . ثم ينظر بكل تقدير محل أثرن من الإعراب فانه لا جائز أن يكون الجر لعدم دخوله على الأفعال ، ولا جائز أن يكون غيره لعدم وجوده هنا ، إذ الفرض أنه معطوف على مجرور فقط اللهم ، إلا أن يقال محل قولهم الجر لايدخل الأفعال إذا كان على سبيل الاستقلال أما إذا كان على سبيل التبع كما هنا فيدخل . فإن قلت إنهم صرحوا بأن الجملة الفعلية تقع فى محل جر فلم لم يكن فأثرن فى محل جر ولا إشكال ؟ قلت : الفرض أن المعطوف هو الفعل وحده كما صرحوا به لا الجملة بأسرها اه دنوشرى ، قال الصبان وأجاب الاسقاطى بأن الذى يظهر أن أثرن لا محل له من الاعراب لعطفه على ما لا محل له وهو صلة أل وما فيها من إعراب ليس بطريق الأصالة حتى يراعى فى الفعل المعطوف بل بطريق العارية من أل الموصولة لكونها على صورة الحرف فنقلوا إعرابها إلى صلتها ، فجاز أن يعطف عليها مالا محل له نظراً لأصلها .

وقول المصنف «وعكساً استعمل تجده سهلا» يعنى عطف الاسم المشبه للفعل فى المعنى على الفعل الماضى أو المضارع ، وقد مثل له المصنف بقول الشاعر « أم صبى قد حبا أو دارج »

* * *

٨٥٨ ـ هذا عجز بيت من بحر الرجز صدره :

* يارُبَّ بَيْضاءَ مِنَ العَوَاهِجِ *

قال العينى : أنشده المبرد ، ولم يعزه إلى قائل وقبله فقال :

يَا لَيْتَنِي عُلِّقْتُ غَيْرَ خَارِجِ ... قَبْلَ الصَّبَاحِ ذَاتَ خَلْقٍ بَارِجِ

ومعنى « غير خارج » أى غير آثم ، و« البارج » من البروج وهو الظهور . وقد رواه ابن منظور : فى مادة درج من اللسان .

ياليتنى قد زرت غير خارج ... أم صبى قد حبا أو دارج

قال صاحب اللسان إنما أراد أم صبى حاب أودارج ، وجاز له ذلك لأن قد تقرب الماضى من الحال حتى تلحقه بحكمه أو تكاد ، ألا تراهم يقولون « قد قامت الصلاة » قبل حال قيامها .

وجعل مليحُ الدريجَ للقطا فقال :

يَطُفْنَ بِأَحْمَالِ الجِمَالِ غُدَيَّةً ... دَرِيجَ القَطَا فِى القَزِّ غير المشقق

... ...

قوله « فى القز » من صلة يطفن ، وقال :

تَحْسَبُ بِالدَّوِّ الغَزَالَ الدَّارِجَا ... حِمَارَ وَحْشٍ يَنْعَبُ المَنَاعِبَا

والثعلب المطرود قَرْماً هَابِجَا ... « درج لسان »

اللغة : « العواهج » جمع عوهج وهى الطويلة العنق من الظباء والظلمان والنوق ، وأرادبها ههنا المرأة التامة الخلق .

وجاء فى لسان العرب فى « مادة ع هـ ج » ما نصه « العوهج الظبية التى فى حقويها خطان سوداوان ، وقيل هى التامة الخلق الطويلة العنق ، وقيل الفتية ، وامرأة عوهج تامة الخلق حسنة وقيل الطويلة العنق ، قال :

هِجَانَ المُحَيَّا عَوْهَجُ الخَلْقِ سُرْبِلَتْ ... مِنَ الحُسْنِ سِرْبَالاً عَتِيقَ البَنَائِقِ

والعوهج الطويلة العنق ويقال للنعامة عوهج ، قال العجاج :

* فِى شَمْلَةٍ أَوْ ذَاتَ زِفٍّ عَوْهَجَا *

كأنه أراد الطويلة الرجلين ، وقال الأصمعى : العمهج والعوهج الطويل . والعواهج قوم من العرب قال :

يَا رُبَّ بَيْضَاءَ مِنَ العَوَاهِجِ ... شَرَّابَةٍ لِلَّبَنِ العُمَاهِجِ

تَمْشِى كَمَشْى العُشَرَاءِ الفَاسِجِ ... حَــلاَّلَةٍ لِلسُّرَرِ البَوَاعِجِ

لَيِّنَةَ المَسِّ عَلَى المــالِجِ ... يطلى به دون الضجيع الوالج

وقوله « حبا » بالحاء المهملة من حبا الصبى على استه حبواً إذا زحف ، وقوله « دارج » هو من درج الصبي يدرج دروجا ودرجانا إذا قارب بين خطاه لكونه طفلا لم يستحكم قوته بعد فلا يقدر على المشى .

الإعراب : « يا » حرف لمجرد تنبيه ، إذ لا حاجة هنا إلى المنادى ، و « رب » ههنا للتكثير ، و « بيضاء » مجرور بالفتحة المقدرة نيابة عن الكسرة للمنع من الصرف لألف التأنيث الممدودة ، وقوله « من العواهج » جار ومجرور متعلق بمحذوف تقديره حاصلة أوموجودة ، وقوله « أمّ صبيّ » ويجوز أن يكون « أم » منصوباً على البدلية من « بيضاء » أو مرفوعاً على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره : هى أم صبي حاب أو دارج ، وجملة «قد حبا» جملة فعلية وقعت صفة لصبي . وقوله « أو دارج » عطف على « قد حبا » .

... ...

المعنى : أن الشاعر يذكر أنه كثيراً ماخالل النسوة الجميلات الصغيرات السن اللائى لم ييأسن من المحيض ولا الولادة ، ولـكنه كان عفاً لم يقارف إثماً ولم يرتـكب وزراً ، وهذا على عكس امرى القيس فقد كان يمتدح نفسه بالفجور وبالعهر ، وذلك فى مثل قوله :

فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع … فألهيتها عن ذى تمائم محول

إذا ما بكى من خلفها انحرفت له … بشق وتحتى شقها لم يحول

الشاهد فيه : هو أن الشاعر قد عطف الاسم الذى هو « دارج » على الفعل الذى هو « قد حبا » قال ابن هشام ولا يجوز نصب « أم » إلا على القطع ، وقول العينى « أم صبى » بالنصب عطف بيان لبيضاء سهو لأن « بيضاء » مجرور برب لامنصوبة وفتحتها نائبة عن الـكسرة لأنها غير منصرفة لألف التأنيث الممدودة. وقال الدنوشرى : قد يقال لفظ دارج معطوف على محل جملة حبا لـكونه صفة للتنـكير وليس من عطف الاسم على الفعل بل على الجملة ، وكذا يقال فيما أشبه . ثم قال : وكتب شيخنا الغنيمى بعده : وقد يجاب بأنه لما كان المقصود من الجملة هو الحدث صح ذلك ثم يتردد النظر حينئذ فى عامل الجر فى دارج ما هو .

ثم كتب الدنوشرى بعده : رددنا النظر فى ذلك . والذى استقر عليه الحال أن العامل فيه « أم » لأنه معطوف على الصفة والعامل فى الصفة هو العامل فى موصوفها ، ويكون قولهم عطف الاسم على الفعل فيه مساحة سهلها مامر فليتأمل ، ثم كتب الغنيمى بعده : أقول لم تحرر المسألة كما ينبغى فان منشأ تردد النظر هو قولهم إن العامل فى التابع هو العامل فى المتبوع مع قولهم هنا إن المعطوف عليه هو الفعل ، وذلك مقتض لئلا يكون العامل هنا « أمّ » لأنه لم يعمل فى المتبوع إذ هو جزء الجملة المعمولة له « أم » وهو من حيث ذلك ليس معمولا لأم ودعوى العطف عليه هنا هو الجملة وأن قولهم عطف الاسم على الفعل فيه مسامحة كما لايخفى .

ثم كتب الدنوشرى : لم يبين سند المنع ولا يشك عاقل فى أن قوله « دارج » من عطف الصفة على مثلها .

قال الشيخ خالد الأزهرى رحمه الله : وأصل السؤال والجواب هنا مأخوذان من كلام الشهاب القاسمى . وقول ابن هشام المتقدم إن قول العينى « أم صبى » بالنصب عطف بيان لبيضاء سهو إلخ : إنما الساهى هو أى ابن هشام لاالعينى لجواز كون بيضاء مفعولا لفعل محذوف يفسره معدّى رب

وقوله :

٨٥٩ — * يَقْصِدُ فِى أَسْوُقِهَا وَجَائِرِ *

وجعل منه الناظم «يُخْرِجُ الْحَىَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَىِّ» وقدر الزمخشرى عطف مخرج على فالق ، وجعل ابن الناظم تبعاً لأصله المعطوف فى البيتين فى تأويل المعطوف عليه ، والذى يظهر عكسه لأن المعطوف عليه وقع نعتاً ، والأصل فيه أن يكون اسماً .

* * *

لمحذوف على وزان « رب رجل صالح لقيته » وإن كان المفسر فيما نحن فيه محذوفاً فهو مشكل ، إذ يلزم عليه حذف المفسر والمفسر جميعاً ، ثم قال : وكتب شيخنا الغنيمى بعده وقد قال : إن العينى لم يسه وإنما « أم » عطف بيان مقطوع فنصب ، إذ عطف البيان كالنعت فى جواز القطع كما صرحوا به ، وحينئذ فقوله : ولا يجوز نصبها إلخ . هو عين كلام العينى .

* * *

٨٥٩ البيت من الرجز المسدس ولم أقف على اسم قائله وأورده الفراء فى إعراب القرآن واستشهد به أبو على الفارسى وابن الشجرى فى أماليه والعينى فى شواهده والبغدادى فى الخزانة والرضى فى الكافية ولم ينسبه أحد منهم إلى قائل . وصدره :

بَاتَ يُعَشِّيهَا بِعَضْبٍ بَاتِرٍ

اللغة : « يعشيها » روى بالعين المهملة من العشاء بفتح العين وهو الطعام الذى يؤكل وقت العشاء . وروى بالغين المعجمة من الغشية ، ومنه قوله تعالى « فغشيهم من اليم ما غشيهم » « والعضب » بفتح العين المهملة وسكون الضاد المعجمة وفى آخره باء موحدة هو السيف ، ويروى « بسيف باتر » أى قاطع من البتر وهو القطع ، قال الجوهرى السيف الباتر القاطع . وقوله « يقصد » بالقاف المعجمة من القصد وهو ضد الجور قال الله تعالى «وعلى الله قصد السبيل» وقوله « اسوقها » جمع ساق ويروى وليس بصحيح « فى أسواقها » وقوله « وجائر » هو من الجور وهو ضد العدل .

الإعراب : « بات » فعل ماض ناقص من أخوات كان والفاعل مستتر وجوبا تقديره هو ، ويستعمل فيمن يعمل بالليل ، كما أن ظل يستعمل فيمن يعمل بالنهار ، والضمير المستتر فيه اسمه ويروى « بت أعشيها » وقوله « يعشيها » جملة من الفعل والفاعل والمفعول خبر ، والضمير فيه

... ...

يرجع إلى المرأة التى يعاقبها زوجها بالسيف ، والباء فى « بعضب » متعلق بيعشيها : وقوله « باتر » بالجر صفة « لعضب » و « يقصد » جملة من الفعل ، والفاعل وهو الضمير المستتر فيه الذى يرجع إلى مايرجع اليه الضمير الذى فى « بات » ومحلها النصب على الحال وهذا قول العينى ، وقال البغدادى فى الخزانة : وزعم العينى أن الضمير عائد على ما عاد عليه ضمير « بات » وأن الجملة حال ، وهذا فاسد لأنه لو كان كما زعم لنصب جائراً لأنه معطوف عليه ، ولاجائز أن يكون منصوباً أو مرفوعا لأن الشعر من الرجز الذى يجب توافق قوافيه ، ويدل لما قلنا رواية الفراء :

بت أعشيها بعضب باتر يقصد فى أسوقها وجائر

قال البغدادى : والقافيتان مضبوطتان بضبط القلم بالجر فى نسخ صحيحة مقروءة وعليها خطوط العلماء : منها تفسير الفراء والزجاج ، ومنها إيضاح الشعر بخط ابن جنى ، ومنها أمالى ابن الشجرى كما ذكرنا . ولو رفع باتر على أنه نعت مقطوع من النكرة غير المخصصة لرفع جائر وفيه مالايخفى؛ وكذلك لايجوز أن يكون جملة يقصد خبراً ثانياً لبات أو بدلا من يعشيها لما ذكرنا .

ولا بأس هنا من إيراد فصل عقده ابن الشجرى فى أماليه بين فيه (شرط عطف الاسم على الفعل مضارعاً أو ماضياً وعكسه) قال : عطف اسم الفاعل على يفعل ، وعطف يفعل على اسم الفاعل جائز ، لما بينهما من المضارعة التى استحق بها يفعل الإعراب واستحق بها اسم الفاعل على الأعمال وذلك جريان اسم الفاعل على يفعل ، ونقل يفعل من الشياع إلى الخصوص بالحرف المخصص كنقل الاسم من التنكير إلى التعريف بالحرف المعرف ، فلذلك جاز عطف كل واحد منهما على صاحبه ، وذلك إذا جاز وقوعه فى موضعه كقولك «زيد يتحدث وضاحك» و«زيد ضاحك ويتحدث» لأن كل واحد منهما يقع خبراً المبتدأ . وكذلك «مررت برجل ضاحك ويتحدث» و«برجل يتحدث وضاحك» لأن يفعل مما يوصف به النكرات فمن عطف الاسم على الفعل قول الراجز :

بات يعشيها بعضب باتر يقصد فى أسوقها وجائر

فان قلت سيتحدث زيد وضاحك لم يجز لأن ضاحكا لا يقع موقع يتحدث من حيث لا يلى الاسم السين ، وكذلك « مررت بجالس ويتحدث » لايجوز لأن حرف الجر لا يليه الفعل ، فان عطفت اسم الفاعل على فعل لم يجز لأنه لا مضارعة بينهما ، فان قربت الفعل إلى الحال بقد جاز عطف اسم الفاعل عليه كقول الراجز :

أم صبى قد حبا ودارج

... ...

فان كان اسم الفاعل بمعنى فعل جاز عطف الماضى عليه كقوله تعالى «إن المصدقين والمصدقات وأقرضوا» لأن التقدير إن الذين تصدقوا واللاتى تصدقن . اهـ أمالى ابن الشجرى وقوله «فى أسوقها» متعلق به .

المعنى : يصف الشاعر رجلا كريماً وفد عليه الأضياف ، فبادر إلى نحر الجزور وإكرام هؤلاء الضيفان. قال البغدادى فى خزانة الأدب : وزعم العينى أن الضمير للمرأة التى عاقبها زوجها بالسيف . ثم قال : ولا يخفى أن هذا غير مناسب لسياق الكلام .

الشاهد فيه : على أن «جائر» معطوف على «يقصد» لكونه بمعنى الفعل أى يقصد ويجور ، وأورده الفراء والزجاج فى تفسيرهما عند قوله تعالى «ويكلم الناس فى المهد» على أن جملة يكلم معطوفة على «وجيهاً» قال الزجاج : وجائز أن يعطف بلفظ يفعل على فاعل لمضارعه يفعل فاعلا: أى قاصد فى أسوقها وجائر .

قال البغدادى : وهذا من باب عتابه السيف ، وتحيته الضرب ، وباتر صفة أولى لعضب وجملة يقصد صفة ثانية له ، وجائر صفة ثالثة . وهو بمعنى قاطع من بتر بتراً من باب قتل إذا قطعه على غير تمام ، ويقصد مضارع قصد فى الأمر من باب ضرب : أى توسط ولم يجاوز الحد ، وفى متعلقه بيقصد وأسوق جمع قلة لساق : وهى ما بين الركبة والقدم ، «وجائر» من جار فى حكمه إذا ظلم . فإن قلت عقره الإبل إما قصد وإما جور ، فكيف وصف بهما ؟

قلت : هو على التوزيع أى يقصد فى أسوق إبل تستحق العقر كالنيب ، ويجوز فى أسوق إبل لا تستحق العقر كالحوامل ، وذوات الفصال . و «جائر» فى الحقيقة معطوف على جملة «يقصد» الواقعة صفة ثانية لعضب كقول راجز آخر :

أمّ صبيٍّ قد حبَا ودارِجِ

قال ابن هشام . واعلم أن أقسام العطف ثلاثة :

(أحدها) العطف على اللفظ وهو الأصل نحو «زيد ليس بقائم ولا قاعد» بالخفض ، وشرطه إمكان توجه العامل إلى المعطوف ، فلا يجوز فى نحو «ما جاءنى من امرأة ولا زيد» إلا الرفع عطفا على الموضع لأن من الزائدة لا تعمل فى المعارف ، وقد يمتنع العطف على اللفظ وعلى المحل جميعاً نحو «ما زيد قائما لكن أو بل قاعد» لأن العطف على اللفظ إعمال ماقى الموجب وفى العطف على المحل اعتبار الابتداء مع زواله بدخول الناسخ ، والصواب الرفع على إضمار مبتدأ .

... ...

(والثانى) العطف على المحل نحو « ليس زيد بقائم ولا قاعداً » بالنصب ، وله عند المحققين ثلاثة شروط أحدها بإمكان ظهوره فى الفصيح ، ألا ترى أنه يجوز فى « ليس زيد بقائم » و « ما جاءنى من امرأة » أن تسقط « الباء » فتنصب و « من » فترفع ، وعلى هذا فلا يجوز « مررت بزيد وعمراً » خلافاً لابن جنى لأنه يجوّز « مررت زيداً » ، وأما قوله :

* تَمُرُّونَ الديارَ وَلَمْ تَعُوجُوا *

فضرورة ، ولا تختص مراعاة الوضع بأن يكون العامل فى اللفظ زائداً كما مثلنا ، بدليل قوله :

فإن لم تجد من دون عدنان والداً ودون معدّ فلتزعك العواذل

وأجاز الفارسى فى قوله تعالى « وأتبعوا فى هذه الدنيا لعنة ويوم القيامة » أن يكون يوم القيامة عطفاً على محل هذه . والثانى : أن يكون الموضوع بحق الأصالة ، فلا يجوز «هذا ضارب زيداً وأخيه» لأن الوصف المستوفى لشروط العمل الأصل إعماله لا إضافته لا إلحاقه بالفعل بالفعل . وأجازه البغداديون تمسكا بقول امرئ القيس :

وظل طهاة اللحم ما بين منضج صفيف شواء أو قدير معجل

« الطهاة » الطابخون والواحد طاه ، و « الصفيف » من اللحم الرقيق ، و « القدير » الذى طبخ فى القدر ، ويقال الطباخ قدّار .

وفى خفض « قدير » وجهان أحدهما أنه خفض على الجوار على شواء . والوجه الآخر أنه أراد بين منضج صفيف شواء ، وعطف (أو قدير) على نية الاضافة فى صفيف ، وهذا العطف على الوضع مذهب لأهل الكوفة يجيزون فيه (هذا ضارب زيداً أو عمرو) على تقدير الاضافة فى زيد المنصوب وقد يجوز أن يكون معطوفا على منضج بلا ضرورة ، ويكون تقديره (من بين منضج قدير) ثم حذف منضجاً وأقام قديراً مقامه ، فهو من باب حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ، ألا ترى أن بين هنا تقتضى الاضافة إلى اثنين متجانسين من حيث كان تبييناً للطهاة ، فإذا كان كذلك علمت أنه من بين منضج صفيف شواء ومنضج قديراً .

أما (الشرط الثالث) من شروط العطف على المحل فهو وجود المحرز أى الطالب لذلك المحل ، وابتنى على هذا امتناع مسائل :

إحداها قولهم « فإن زيداً وعمراً قائمان » وذلك لأن الطالب لرفع زيد هو الابتداء والابتداء هو التجرد والتجرد قد زال بدخول إن .

... ...

المسألة الثانية « إن زيداً قائم وعمرو » إذا قدرت عمراً معطوفا على المحل لا مبتدأ ، وأجاز هذه بعض البصريين لأنهم لم يشترطوا المجاز ، وإنما منعوا الأولى لمانع آخر وهو توارد عاملين « إن » والابتداء ، على معمول واحد وهو الخبر — وأجازها الكوفيون لأنهم لايشترطون المحرز ، ولأن إن لم تعمل عندهم فى الخبر شيئاً بل هو مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولها ، ولكن شرط الفراء وهو من الكوفيين لصحة الرفع قبل مجىء الخبر خفاء إعراب الاسم لئلا يتنافر اللفظ ولم يشترط الكسائى ؛ كما أنه ليس بشرط بالاتفاق فى سائر مواضع العطف على اللفظ وحجتهما قوله تعالى « إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون » الآية . وقولهم « إنك وزيد ذاهبان » وأجيب عن الآية بأمرين : أحدهما — أن خبر إن محذوف أى مأجورون أو آمنون أو فرحون والصابئون مبتدأ وما بعده الخبر . ويشهد له قوله :

خليلى هل طب فانى وأنتما وإن لم تبوحا بالهوى دنفان

أى إنى دنف ، وأنتما مبتدأ خبره دنفان ، ويضعفه أنه حذف من الأول لدلالة الثانى عليه ، وإنما الكثير العكس . والثانى أن الخبر المذكور لإن وخبر الصابئون محذوف أى كذلك ويشهد له قوله :

فمن يك أمسى بالمدينة رحله فانى وقيار بها لغريب

أى فمن يك بالمدينة مقيما ، فلست على صفته فإنى وقيار بالمدينة لغريب إذ لا تدخل اللام فى خبر المبتدأ حتى يقدم نحو «لقائم زيد» ويضعفه تقديم الجملة المعطوفة على بعض الجملة المعطوف عليها وعن المثال بأمرين : أحدهما أنه عطف على توهم عدم ذكر إن ، والثانى أنه تابع لمبتدأ محذوف ، أى إنك أنت وزيد ذاهبان ، وعليهما خرّج قولهم « إنهم أجمعون ذاهبون » وقد تقدّم الكلام فى الآية والخلاف بين أهل الكوفة وأهل البصرة وأجوبة كل طائفة .

المسألة الثالثة : من المسائل الممتنعة قولهم « هذا ضارب زيد وعمراً » بالنصب .

المسألة الرابعة : قولهم « أعجبنى ضرب زيد وعمرو » بالرفع أو « وعمراً » بالنصب ، منعهما الحذاق لأن الاسم المشبه للفعل لايعمل فى الفعل حتى يكون بأل أو منوناً أو مضافاً ، وأجازهما قوم تمسكا بظاهر قوله تعالى « وجاعل الليل سكناً ، والشمس والقمر حسباناً » وقول الشاعر :

فلم تخل من تمهيد مجد وسؤددا

وأجيب بأن ذلك على إضمار عامل يدل عليه المذكور : أى وجعل الشمس ، ومهدت سؤدداً أو يكون سؤدداً مفعولا معه ؛ ويشهد للتقدير فى الآية أن الوصف فيها بمعنى الماضى والماضى المجرد من أل لا يعمل النصب ، ويوضح لك مضيه قوله تعالى « ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار

... ...

لتسكنوا فيه » الآية . وجوز الزمخشرى كون الشمس معطوفاً على محل الليل ، وزعم مع ذلك أن الجعل مراد منه فعل مستمر فى الأزمنة لا فى الزمن الماضى بخصوصيته مع نصه فى « مالك يوم الدين » على أنه إذا حمل على الزمن المستمر كان بمنزلته إذا حمل على الماضى فى أن إضافته محضة ، وأما قول الشاعر :

قد كنت داينت بها حسانا مخافة الإفلاس والليانا

فيجوز أن يكون «الليان» مفعولا معه، وأن يكون معطوفاً على «مخافة» على حذف مضاف أى ومخافة الليان ، ولو لم يقدر المضاف لم يصح، لأن الليان فعل لغير المتكلم إذ المراد أنه داين حسان خشية من إفلاس غيره ومطله ، ولا بد فى المفعول له من موافقته لعامله فى الفاعل .

ومن الغريب قول أبى حيان إن من شرط العطف على الموضع أن يكون للمعطوف عليه لفظ وموضع فجعل صورة المسألة شرطاً لها ثم أسقط الشرط الأول الذى ذكرناه ولا بد منه .

والقسم (الثالث) من أقسام العطف على التوهم نحو « ليس زيد قائماً ولا قاعد » بالخفض على توهم دخول الباء فى الخبر شرط جوازه صحة دخول ذلك العامل المتوهم، وشرط حسنه كثرة دخوله هناك . ولهذا حسن قول زهير :

بدا لى أنى لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئاً إذا كان جائيا

وقول الآخر :

ما الحازم الشهم مقداماً ولا بطلا إن لم يكن للهوى بالحق غلابا

ولم يحسن قول الآخر :

وما كنت ذا نيرب فيهم ولا منمش فيهم منمل

قال ابن منظور : النيرب الشر والنميمة ، قال الشاعر عدى بن خزاعى :

ولست بذى نَـيْرَبٍ فى الصديـ ق ومناعَ خـير وسبَّابَها

والهاء للعشيرة ، قال ابن برى صواب إنشاده :

ولست بذى نَيْرَبٍ فى الـكلا م ومَنَّاعَ قَوْمى وَسَبَّابِها

ولا مَن إذا كان فى مَعْشَر أضاعَ العشـيرة واغتابَها

ولـكن أطاوع ساداتهـا ولا أعلم الناس ألقابها

... ...

ونيرب الرجل سعى ونم ، ونيرب الكلام : خلطه، ونيرب ينيرب والنيربة : خلط القول ، كما تنيرب الريح التراب على الأرض فتنسجه ، وأنشد :

إذا النَّيْرَبُ الثرثارُ قال فأهْجَرا

ولا تطرح الياء منه لأنها جعلت فصلا بين الراء والنون ، والنيرب الرجل الجليد ، ورجل نيرب وذو نيرب أى ذو شر ونميمة وامرأة نيربة ؛ أبو عمرو النيربة النميمة (مادة نرب لسان)

و « النمش » الكذاب المزور المفسد ذات البين . قال ابن منظور : النمش النميمة والسرار، والنمش الالتقاط للشيء كما يعبث الانسان بالشيء فى الأرض، وروى المنذرى أن أبا الهيثم أنشده :

يامَنْ لِقَوْمٍ رأيهم خُلْفٌ مَـدَنْ إنْ يسمعوا عوراء أصغوا فى أُذَنْ

وَنَمَشُوا بِكَلِمٍ غـير حَسَنْ

قال : نمشوا خلطوا . وثور نمش القوائم فى قوائمه خطوط مختلفة، أراد خلطوا حديثاً حسناً بقبيح ، قال ويروى نمشوا أى أسروا ، وعنز نمشاء . أى رقطاء ، ويقال فى الكذب نمش ومشن وفرش ودبش ، وبعير نمش ونهش إذا كان فى خفه أثر يتبين فى الأرض من غير أثرة ، ونمش الكلام كذب فيه وزوره ، قال الراجز :

قال لها وأولعتْ بالنَّمْشِ هل لك يا خليلتى فى الطفش

استعمل النمش فى الكذب والتزوير ، ومثله قول رؤبة :

عاذِلَ قَدْ أولعتِ بِالتَّرْقيشِ إلىَّ سِرًّا فاطْرُقِى وَمِيشِى

يعنى بالترقيش التزيين والتزوير ، ونمش الدبى الأرض ينمشه نمشاً أكل من كلئها وترك ، والنمش الالتقاط والنميمة ، وقد نمش بينهم بالتخفيف ، وأنمش ورجل منمش مفسد ، قال :

وَمَا كنتُ ذا نَيْرَبٍ فيهمُ ولا منمشٍ منهم منمل

جر منمشاً على توهم الباء فى قوله ذا نيرب ، حتى كأنه قال وما كنت بذى نيرب ، ونظيره ما أنشده سيبويه من قول زهير :

بدا لى أن لست مدرك مامضى ولا سابق شيئا إذا كان جائيا

(مادة نمش لسان) .

... ...

و « المنمل » النمام ، قال ابن منظور « عن الفراء : النملة والنملة والنملة بالحركات الثلاثة في النون والنميلة بفتحها كل ذلك النميمة ، ورجل نمل ونامل ومنمل ومنمل ونمال كله نمام وكذلك الإنمال . قال ابن برى : شاهد النملة قول ابن الورد الجعدى :

ألا لعن الله التى رزمت به فقد ولدَت ذا نُمْلَةٍ وغوائِل

وجمعه أنمل ، وقد نمل ونمل ينمل نملا وأنمل قال الكميت :

ولا أزعج الكَلِمَ المحفظا تِ للأقربين ولا أُنْمِلُ

وفيه نملة أى كذب ، و« امرأة منملة ونملى » « لسان مادة نمل »

قال ابن هشام : ولم يحسن قول الشاعر : وما كنت ذا نيرب ، البيت ، لقلة دخول الباء على خبر كان بخلاف خبر ليس وما ، وكما وقع هذا العطف فى المجرور وقع فى أخيه المجزوم أى نظيره ووقع أيضاً فى المرفوع اسماً وفى المنصوب اسما وفعلا ، وفى المركبات ، فأما المجزوم فقال به الخليل وسيبويه فى قراءة غير أبى عمرو « لولا أخرتنى إلى أجل قريب فأصدق وأكن » فإن معنى « لولا أخرتنى فأصدق » ومعنى « إن أخرتنى أصدق » واحد .

وقال السيرافى والفارسى هو عطف على محل فأصدق ، كقول الجميع فى قراءة الأخوين وهما حمزة والكسائى « من يضلل الله فلا هادى له ويذرهم » بالجزم ، ويرده أنهما يسلمان أن الجزم فى نحو ائتنى أكرمك باضمار الشرط فليست الفاء هنا وما بعدها فى موضع جزم ، لأن ما بعد الفاء منصوب بأن مضمرة وأن والفعل فى تأويل مصدر معطوف مصدر متوهم مما تقدم ، فكيف تكون الفاء مع ذلك فى موضع الجزم وليس بين للفردين المتعاطفين شرط مقدر ، ويأتى القولان فى قول الهذلى :

فَأبلونى بليَّتكُمُوا لعَلِّى أصالحكُم وأستدرِجْ نُوَيّا

أى نواى . وكذلك اختلف فى نحو « قام القوم غير زيد وعمراً » بالنصب ، والصواب أنه على التوهم ، وأنه مذهب سيبويه لقوله لأن غير زيد فى موضع إلا زيداً ومعناه ، فشبهوه بقول عقبة ابن الحرث الأسدى يخاطب معاوية :

... ...

معاوى إننا بشر فأسجح فلسنا بالجبال ولا الحديدا

وبعده

أديروها بنى حرب عليكم ولا ترموا بها الغرض البعيدا

والشاهد فى « الحديدا » فانه عطف على محل بالجبال لا على التوهم ، وقد استنبط من ضعف فهمه من إنشاده هذا البيت هنا أنه يراه عطفاً على المحل ، ولو أراد ذلك لم يقل إنهم شبهوه به .

وأما العطف على التوهم فى المجزوم فقد قال به الفارسى فى قراءة قنبل « إنه من يتقى ويصبر فإن الله » باثبات الياء فى « يتقى » وجزم « يصبر » فزعم أن من موصولة ، فلهذا أثبت ياء يتقى — وإنها ضمنت معنى الشرط — ولذلك دخلت الفاء فى الخبر . وإنما جزم يصبر على توهم معنى من ، وقيل بل وصل يصبر بنية الوقف كقراءة نافع « ومحياى » وصلا لتوالى الحركات فى كلمتين كما فى يأمركم ويشعركم ، وقيل « من » شرطية ، وهذه الياء إشباع ولام الفعل حذفت للجازم أوهذه الياء لام الفعل ، واكتفى بحذف الحركة المقدرة — وأما المرفوع فقال سيبويه : واعلم أن ناسا من العرب يغلطون فيقولون « إنهم أجمعون ذاهبون » و « إنك وزيد ذاهبان » وذلك على أن معناه معنى الابتداء . فيرى أنه قال هم ، كما قال :

بدا لى أنى لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئاً إذا كان جائيا

ومراده بالغلط ما عبر عنه غيره بالتوهم ، وذلك ظاهر من كلامه ، ويوضحه إنشاده البيت ، وتوهم ابن مالك أنه أراد بالغلط الخطأ ، فاعترض عليه بأنا متى جوزنا ذلك عليهم زالت الثقة بكلامهم ، وامتنع أن نثبت شيئاً نادراً لإمكان أن يقال فى كل نادر إن قائله غلط .

* * *

وأما وقوع العطف على التوهم فى المنصوب حال كونه اسماً ، فقال الزمخشرى فى قوله تعالى « ومن وراء إسحق يعقوب » فيمن فتح الباء كأنه قيل ووهبنا له إسحق ويعقوب على طريقة قوله :

مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعب إلا ببين غرابها

وقيل هو على إضمار وهبنا أى ومن وراء إسحق وهبنا يعقوب بدليل فبشرنا ، لأن البشارة من الله تعالى بالشىء فى معنى ، الهبة وقيل هو مجرور عطفاً على « باسحق » أو منصوب عطفاً على محله ، ويرد الأول أنه لا يجوز الفصل بين العاطف والمعطوف على المجرور كمررت بزيد ، واليوم

... ...

عمرو ، وقال بعضهم فى قوله تعالى « وحفظاً من كل شيطان » إنه عطف على معنى « إنا زينا السماء الدنيا » وهو إنا خلقنا الكواكب فى السماء الدنيا زينة للسماء ، كما قال الله تعالى « ولقد زينا السماء الدنيا بمصابيح وجعلناها رجوماً » ويحتمل أن يكون مفعولا لأجله ، أو مفعولا مطلقاً وعليهما فالعامل محذوف أى : وحفظا من كل شيطان زيناها بالكواكب أو وحفظناها حفظاً .

وأما المنصوب فعلا فكقراءة بعضهم «ودوا لو تدهن فيدهنوا» على معنى ودوا أن تدهن ، وقيل فى قراءة حفص « لعلى أبلغ الأسباب أسباب السموات فأطلع » بالنصب إنه عطف على معنى لعلى أبلغ وهو لعلى أن أبلغ فان خبر لعل يقترن بأن كثيراً نحو الحديث « فلعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض » ويحتمل أنه عطف على الأسباب على حد قول الشاعر :

للبس عباءة وتقرّ عينى أحب إلىّ من لبس الشفوف

فهو من عطف الفعل على اسم خالص من التأويل بالفعل المشار له بقول ابن مالك :

وإن على اسم خالص فعل عطف تنصبه أن إن ثابتا أو منحذف

ومع هذين الاحتمالين فيندفع قول الكرخى : إن قراءة فأطلع حجة على جواز النصب فى جواب الترجى ، حملا له على التمنى .

* * *

وأما فى المركبات فقد قيل فى قوله تعالى « ومن آياته أن يرسل الرياح مبشرات وليذيقكم » إنه على تقدير ليبشركم وليذيقكم . ويحتمل أن التقدير وليذيقكم وليكون كذا وكذا أرسلها .

وقيل فى قوله تعالى (أو كالذى مر على قرية) إنه على معنى : أرأيت كالذى حاج أو كالذى مر ، ويجوز أن يكون على إضمار فعل أى أو رأيت مثل الذى فحذف لدلالة « ألم تر إلى الذى حاج » عليه ، لأن كليهما تعجب ، وهذا التأويل هنا وفيما تقدم أولى لأن إضمار الفعل لدلالة المعنى عليه أسهل من العطف على المعنى ، وقيل الكاف زائدة ، أى : ألم تر إلى الذى حاج أو الذى مر . وقيل الكاف اسم بمعنى مثل معطوف على الذى أى ألم تنظر إلى مثل الذى حاج أو إلى مثل الذى مر .

ومن العطف على المعنى على قول البصريين نحو « لألزمنك أو تقضينى حقى » إذ النصب عندهم بإضمار أن ، وأن والفعل فى تأويل مصدر معطوف على مصدر متوهم ، أى ليكونن لزوم منى أو قضاء منك لحقى ، ومنه « تقاتلونهم أو يسلموا » فى قراءة أبى ، وأما قراءة الجمهور بالنون فبالعطف على لفظ تقاتلونهم أو على القطع بتقدير أو هم يسلمون .

... ...

ومثله « ما تأتينا فتحدثنا » بالنصب أي مايكون منك إتيان فحديث ، ومعنى هذا نفي الاتيان فينتفي التحديث ، أي « ما تأتينا فكيف تحدثنا » أو نفي الحديث فقط حتى كأنه قيل ماتأتينا محدثاً أي بل غير محدث ، وعلى المعنى الأول جاء قوله تعالى « لا يقضى عليهم فيموتوا » أي فكيف يموتون . ويمتنع أن يكون على الثاني إذ يمتنع أن يقضى عليهم ولا يموتون .

ويجوز رفعه ، فيكون إما عطفاً على تأتينا فيكون كل منهما داخلا عليه حرف النفي . أو على القطع فيكون موجباً ، وذلك واضح في نحو قوله « ما تأتينا فتجهل أمرنا » و « لم تقرأ فتنسى » لأن المراد إثبات جهله ونسيانه ، ولأنه لو عطف لجزم تنسى ، وفي قوله :

غير أنا لم تأتنا بيقين فنرجي ونكثر التأميلا

إذ المعنى أنه لم يأت باليقين فنحن نرجو خلاف ما أتي به لانتفاء اليقين عما أتى به ولو جزمه أو نصبه لفسد معناه، لأنه يصير منفياً على حدته كالأول إذا جزم ويصير منفياً على الجمع إذا نصب . وإنما المراد إثباته ، وأما إجازتهم ذلك في المثال السابق فمشكلة ، لأن الحديث لا يمكن مع عدم الاتيان ، وقد يوجه قولهم بأن يكون معناه ما تأتينا في المستقبل فأنت تحدثنا الآن عوضاً عن ذلك .

والاستئناف وجه آخر ، وهو أن يكون على معنى السببية وانتفاء الثاني لانتفاء الأول ، وهو أحد وجهي النصب وهو قليل وعليه قوله :

فلقد تركت أصيبية مرحومة لم تدر ما جزع عليك فتجزع

أي لو عرفت الجزع لجزعت عليك ، ولكنها لم تعرفه فلم تجزع ، وقرأ عيسى بن عمر «لا يقضى عليهم فيموتون» عطفاً على يقضى . قال ابن هشام : وأجاز ابن خروف فيه الاستئناف على معنى السببية كما قدمنا في البيت ، أي فالمعنى انتفاء الموت لانتفاء القضاء ، ولا يصح القطع لأنه ينحل المعنى إلى : انتفى القضاء وثبت الموت .

وقرأ السبعة « ولا يؤذن لهم فيعتذرون » وقد كان النصب ممكناً مثله في فيموتوا ـ أي لأن المعنى : انتفى الاعتذار لا سيما الاذن لهم فيه أي لا يؤذن لهم فكيف يعتذرون ، وانتفى القضاء عليهم بالموت فلا يموتون ـ ولكن عدل عنه لتناسب الفواصل ، والمشهور في توجيهه أنه لم يقصد إلى معنى السببية بل إلى مجرد العطف على الفعل وإدخاله معه في سلك النفي لأن المراد « لا يؤذن لهم » نفي الإذن في الاعتذار وقد نهوا عنه في قوله تعالى « لاتعتذروا اليوم » فلا يتأتى العذر منهم بعد ذلك .

قال ابن هشام : وزعم ابن مالك بدر الدين أنه مستأنف بتقدير فهم يعتذرون . وهو مشكل على مذهب الجماعة لاقتضائه ثبوت الاعتذار مع انتفاء الإذن ، كما في قولك « ما تؤذينا فنحبك »

... ...

بالرفع ، ولصحة الاستئناف يحمل ثبوت الاعتذار مع مجيء « لا تعتذروا اليوم » على اختلاف المواقف ، كما جاء في قوله « فيومئذ لا يسأل عن ذنبه إنس ولا جان » ، « وقفوهم إنهم مسئولون » وإليه ذهب ابن الحاجب فيكون بمنزلة « ما تأتينا فتجهل أمورنا » ويرده أن الفاء غير العاطفة السببية ، لا تسبب الاعتذار في وقت عن نفي الاذن فيه في وقت آخر ، وقد صح الاستئناف بوجه آخر يكون الاعتذار معه منفياً ، وهو ما قدمناه ونقلناه عن ابن خروف من أن المستأنف قد يكون على معنى السببية وقد صرح به هنا الأعلم ، وأنه في المعنى مثل « لا يقضى عليهم فيموتوا » ورده ابن عصفور بأن الاذن في الاعتذار قد يحصل ولا يحصل الاعتذار بخلاف القضاء عليهم فانه يتسبب عنه الموت جزما ، ورد عليه ابن الضائع بأن النصب على معنى السببية في « ما تأتينا فتحدثنا » باجماع ، مع أنه قد يحصل الاتيان ولا يحصل التحديث ، قال ابن هشام : والذى أقوله إن مجيء الرفع بهذا المعنى قليل جداً فلا يحسن حمل التنزيل عليه .

أما قولهم «لا تأكل سمكا وتشرب لبنا» إن جزمت فالعطف على اللفظ والنهى عن كل منهما ، وإن نصبت فالعطف عند البصريين على المعنى ، والنهى عند جميع النحاة عن الجمع ، أي لا يكن منك أكل سمك مع شرب لبن ، وإن رفعت فالمشهور أنه نهى عن الأول وإباحة الثانى ، وأن المعنى : ولك شرب اللبن ، وتوجيهه أنه مستأنف فلم يتوجه اليه حرف النهى .

وقال بدر الدين بن مالك إن معناه كمعنى وجه النصب ، ولكنه على طريق لا تأكل السمك وأنت تشرب اللبن .

قال ابن هشام : وكأنه قدر الواو للحال وفيه بعد لدخولها في اللفظ على المضارع المثبت ثم هو مخالف لقولهم ، إذ جعلوا لكل من أوجه الاعراب معنى .

وقد منع البيانيون — وابن مالك في شرح باب المفعول معه من كتاب التسهيل ، وابن عصفور في شرح الإيضاح ، ونقله عن الأكثرين — عطف الخبر على الانشاء أو عطف الإنشاء على الخبر وقيد بعضهم المنع بالجمل التي لا محل لها أما التي لها محل فقالوا بالجواز فيها اتفاقاً نحو « زيد أبوه قائم وما أفسقه » فما أفسقه جملة إنشائية عطف على الأولى ، ولذا جاز « وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل » على أن الواو من الحكاية لا من المحكى لأن الجملة التي لها محل في قوة المفرد فكأن الانشائية والخبرية غير معتبرتين .

وأجازه مطلقا الصفار تلميذ ابن عصفور كما أجازه جماعة مستدلين بقوله تعالى « وبشر الذين آمنوا وعملوا الصالحات » فان هذا إنشاء عطف على خبر وهو قوله تعالى « أعدت للكافرين » واستدلوا كذلك بقوله تعالى « وبشر المؤمنين » فانها إنشاء عطف على خبر وهو قوله « نصر من الله وفتح قريب » والآية الأولى في سورة البقرة والثانية في سورة الصف .

***

... ...

قال أبو حيان وأجاز سيبويه « جاءنى زيد ، ومن عمرو العاقلان » على أن يكون العاقلان خبراً لمحذوف لا أنه صفة لهما فإنه يجوز ، قال ويؤيده قول امرىء القيس :

وَإِنَّ شِفَائِى عَــــبْرَةٌ مُهَرَاقَةٌ فَهَلْ عِنْدَ رَسْمٍ دارِسٍ من مُعَوَّلِ

وقول حسان :

تُنَاغِى غَزَالاً عِنْدَ بَابِ ابنِ عَامِرٍ وَكَحِّلْ أَمَاقِيكَ الحِسَانَ بِإِثْمِدِ

وهذه الرواية هى الشائعة ، والذى فى الشراح : وكحل مآقيك وهو جمع موق .

واستدل الصفار بهذا البيت ، وقوله :

وقائلة خولان فانكح فتاتهم وأكرومة الحيين خلوا كما هيا

فإن تقديره عند سيبويه هذه خولان ، قال ابن هشام : وأقول أما آية البقرة فقال الزمخشرى ليس المعتمد بالعطف الأمر حتى يطلب له مشاكل ، بل المراد عطف جملة ثواب المؤمنين على جملة عذاب الكافرين كقولك « زيد يعاقب بالقيد ، وبشر فلانا بالإطلاق » ، وجوز عطفه على اتقوا .

وأتم من كلامه أن يقال : المعتمد بالعطف جملة الثواب كما ذكر ويزاد عليه فيقال والكلام منظور فيه إلى المعنى الحاصل منه ، وكأنه قيل والذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم جنات فبشرهم بذلك .

وأما الجواب الثانى ففيه نظر ، لأنه لا يصح أن يكون جوابا للشرط ، إذ ليس الأمر بالتبشير مشروطاً بعجز الكافرين عن الاتيان بمثل القرآن . ويجاب بأنه قد علم أنهم غير المؤمنين ، فكأنه قيل فإن لم يفعلوا فبشر غيرهم بالجنات ، ومعنى هذا فبشر هؤلاء المعاندين بأنه لاحظ لهم من الجنة .

وقال فى آية الصف إن العطف على تؤمنون لأنه بمعنى آمنوا ولا يقدح فى ذلك أن المخاطب بتؤمنون المؤمنون وببشر النبى عليه الصلاة والسلام ، ولا أن يقال فى تؤمنون إنه تفسير للتجارة لا طلب وإن يغفر لكم جواب الاستفهام تنزيلا لسبب السبب منزلة السبب ، كما فى بحث الجمل المفسرة من المغنى ، لأن تخالف الفاعلين لا يقدح تقول « قوموا واقعد يا زيد » ولأن يؤمنون لا يتعين للتفسير ، سلمنا ولكن يحتمل أنه تفسير مع كونه أمراً وذلك بأن يكون معنى الكلام السابق اتجروا تجارة تنجيكم من عذاب أليم ، كما كان « فهل أنتم منتهون » فى معنى انتهوا أو بأن يكون تفسيراً فى المعنى دون الصناعة لأن الأمر قد يساق لافادة المعنى الذى يتحصل من المفسرة ، يقول : هل أدلك على سبب نجاتك ؟ آمن بالله كما تقول هو أن تؤمن بالله وحينئذ فيمتنع العطف لعدم دخول التبشير فى معنى التفسير .

... ...

وقال السكاكي الأمران معطوفان على قل مقدرة قبل يا أيها وحذف القول كثير وقيل معطوفان على أمر محذوف تقديره في الأولى فأنذر وفي الثانية فأبشر ، كما قال الزمخشري في « واهجرني مليا » إن التقدير فاحذرني واهجرني لدلالة «لأرجمنك» على التهديد . وأما قوله :

وهل عند رسم دارس من معول

فهل فيه نافية مثلها في « فهل يهلك إلا القوم الظالمون » وأما « هذه خولان » فمعناه تنبه لخولان أو الفاء لمجرد السببية مثلها في جواب الشرط . قال ابن هشام وإذ قد استدلا بذلك فهلا استدلا بقوله تعالى « إنا أعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر » ونحوه في التنزيل كثير.

وأما وكحل أماقيك الحسان باثمد . . . البيت ، فيتوقف على النظر فيما قبله من الأبيات ، وقد يكون معطوفاً على أمر مقدر يدل عليه المعنى أي فافعل كذا وكحل كما قيل في « واهجرني مليا » وأما ما نقله أبو حيان عن سيبويه من تجويز «جاءني زيد ومن عمرو العاقلان» فغلط عليه ، قال ابن عرفة أي كذب فيه على سيبويه لأن هذا ليس من كلام سيبويه وإنما هو من كلام الصفار بتصرف من أبي حيان . قال ابن هشام . وإنما قال سيبويه : واعلم أنه لا يجوز « من عبد الله وهذا زيد الرجلين الصالحين » رفعت أو نصبت ، لأنك لا تثنى إلا على من أثبته وعلمته ولا يجوز أن تخلط من تعلم ومن لا تعلم فتجعلهما بمنزلة واحدة ، وقال الصفار : لما منعهما سيبويه من جهة النعت علم أن زوال النعت يصححهما ، فتصرف أبو حيان في كلام الصفار فوهم فيه ، ولا حجة فيما ذكره الصفار إذ قد يكون للشيء مانعان ، ويقتصر على ذكر أحدهما ، لأنه الذي اقتضاه المقام .

أما عطف الجملة الاسمية على الفعلية وعكسه ففيه ثلاثة أقوال :

(أحدها) الجواز مطلقاً ، وهو المفهوم من قول النحويين في باب الاشتغال في مثل « قام زيد وعمراً أكرمته » إن نصب عمراً أرجح لأن تناسب الجملتين المتعاطفتين أولى من تخالفهما .

(والثاني) المنع مطلقا ، حكى عن ابن جنى أنه قال في قوله :

عَاضَهَا اللهُ غلامًا بعد ما شابت الأصداغ والضرس نقِد

ومعنى « عاضها » أي زوجها بعد أن كبرت وصارت في هذا السن ، ويحتمل أن يكون ولدت بعد أن بلغت سن اليأس « ونقد » هو من باب فرح أي تكسر وتأكل .

قال ابن جنى : إن الضرس فاعل بمحذوف يفسره المذكور ، وليس بمبتدأ ، ويلزمه إيجاب النصب في مسألة الاشتغال السابقة وهي قولهم « قام زيد وعمراً أكرمته » مع أنهم صرحوا بجواز الرفع إلا إن كان أقدر الواو عند الرفع للاستئناف .

(والثالث) لأبي علي أنه يجوز في الواو فقط نقله عنه أبو الفتح ابن جنى في سر الصناعة — وبنى عليه منع كون الفاء في «خرجت فإذا الأسد حاضر» عاطفة . وأضعف الأقوال القول الثاني ، وقد لهج به الرازي في تفسيره

خاتمة

فى مسائل متفرقة

الأولى : يشترط لصحة العطف صلاحية المعطوف ، أو ما هو بمعناه لمباشرة العامل، فالأول نحو: « قامَ زَيدٌ وعمرٌو » . والثانى نحو: « قامَ زيدٌ وأنا » فإنه لايصلح «قامَ أنا» ولكن يصلح « قمتُ » والتاء بمعنى أنا ، فإن لم يصلح هو أو ماهو بمعناه لمباشرة العامل أضمر له عامل يلائمه وجعل من عطف الجمل ، وذلك كالمعطوف على الضمير المرفوع بالمضارع ذى الهمزة أو النون وتاء المخاطب أو بفعل الأمر، نحو «أقومُ أنا وزيدٌ» و«نقوم نحنُ وزيدٌ» و«تقومُ أنتَ وزيدٌ» و « اُسْكُنْ أنتَ وَزَوْجُكَ الجَنَّةَ » أى وليسكن زوجك . وكذلك باقيها ، وكذلك المضارع المفتتح بتاء التأنيث نحو « لاَ تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلاَ مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ » قال ذلك الناظم .

قال الشيخ أبوحيان وما ذهب إليه مخالف لما تضافرت عليه نصوص النحويين والمعربين من أن زوجك معطوف على الضمير المستكن فى اسكن المؤكد بأنت .

وذكر فى كتابه فى مناقب الشافعى رضى الله عنه أن مجلساً جمعه وجماعة من الحنفية ، وأنهم زعموا أن قول الشافعى بحل أكل متروك التسمية مردود بقوله تعالى « ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وإنه لفسق » فقال : . فقلت لهم لا دليل فيها بل هى حجة للشافعى ، وذلك لأن الواو ليست للعطف على تأكلوا ، لتخالف الجملتين بالاسمية والفعلية ولا للاستئناف لأن أصل الواو أن تربط ما بعدها بما قبلها ، فبقى أن تكون للحال . قال ابن عرفة فيه أن التأكيد يقتضى قصده استقلالا رداً على مخالف ، على أن الحال قد تأتى للعلة نحو « لا تضرب زيداً وهو أخوك ولا تشرب الخمر والله نهى عنه » . واعترض بأنه لو كانت للحال لقال وهو فسق من غير توكيد بإن واللام ، لأن التوكيد إنما يناسب المنكر حقيقة أو حكما والقرآن فى أعلى درجات البلاغة ولا منكر هنا . وأجيب بأن المشركين أنكروا ذلك فرد عليهم ، وفيه أن الخطاب إنما هو للمؤمنين بدليل تمام الآية وحينئذ فلا يناسب التوكيد للكفار ، إلا أن يقال إنه وإن كان الخطاب للمؤمنين إلا أن فيه تعريضاً بالكفار أى كلوا منه خلافا للكفار ، وفيه أنه وإن كان فيه تعريض إلا أن هذا لايساوى كون الواو للاستئناف لأنه الأصل فيها ، سلمنا أنها للحال فلا نسلم أنها مقيدة لأن الأكل مما ذبح للأصنام واضح فى كونه فسقا فلا حاجة لبيانه ، فيبقى أن الحال مبينة لمعنى النهى مثل لا تضرب زيداً وهو أخوك ، وهى مسوقة لبيان العلة ، أى لا تضرب زيداً لأنه أخوك ، وهى أى تلك الحال لا تقيد المفهوم ، أى لا يستفاد منه عدم الأكل فى حال كونه فسقا كما لايستفاد منه عدم ضرب زيد فى حال كونه أخاً .

الثانية: لا يشترط فى صحة العطف صحة وقوع المعطوف موقع المعطوف عليه، لصحة « قامَ زَيدٌ وأنا » وامتناع « قامَ أنا وزيدٌ ».

قال ابن هشام فى الآية فتكون جملة الحال مقيدة للنهى. والمعنى لا تأكلوا منه فى حالة كونه فسقا، ومفهومه جواز الأكل إذا لم يكن فسقا، والفسق قد فسره الله تعالى بقوله «أو فسقا أهل لغير الله به» فالمعنى لا تأكلوا منه إذا سمى عليه غير الله ومفهومه كلوا منه إذا لم يسم عليه غير الله انتهى ملخصا وموضحاً .

ولو أبطل العطف بتخالف الجملتين بالانشاء والخبر لكان صوابا، لأن جملة ولا تأكلوا إنشائية وجملة وإنه لفسق خبرية وقوله لكان صوابا فيه أن للخصم أن يلتزم خلاف مذهب المعترض، بأن يقول بمذهب الصفار إذ كل مسألة خلافية للمعترض أن يلتزم فيها خلاف مذهب المعترض .

أما واو المفعول معه فقد ذكر العلامة السيوطى أن أصلها للعطف والمعطوف لا يتقدم على عامل المعطوف عليه إجماعاً ولا يتقدم على صاحبه أيضاً — وأجازه ابن جنى فيقال « استوى والخشبة الماء » لوروده فى العطف قال الشاعر :

عليك ورحمة الله السلام

وسمع أيضا :

جمعت وفحشا غيبة ونميمة

ولأن باب المفعولية فى التقديم أوسع مجالا من باب التابعية، وإنما المانع هنا من التقديم الحمل على ذلك، فإذا جاء فى الأصل بقلة أو اضطرارا جاز هنا بكثرة وسعة ولا يجوز الفصل بين الواو والمفعول معه بظرف ولا بغيره فلا يقال « قام زيد واليوم عمراً » وإن جاز الفصل بالظرف بين الواو العاطفة ومعطوفها لأن الواو هنا نزلت منزلة الجار مع المجرور فمنعوا الفصل بينهما .

ويستخلص من كل ذلك : أن المسائل بالنسبة إلى العطف والمفعول معه خمسة أقسام :

(الأول) ما يجب فيه العطف ولا يجوز النصب على المفعول معه وذلك شيئان؟ أحدهما : أن لا يتقدم الواو إلا مفرد نحو « أنت ورأيك » و « كل رجل ضيعته » و « الرجال وأعضادها ، والنساء وأعجازها » هذا قول الجمهور . وجوز الصيمرى فيه النصب بلا تأويل ، وجوز بعضهم فيه النصب على تأويل ما قبل الواو أنه جملة حذف ثانى جزأيها ، والتقدير كل رجل كائن وضيعته. والثانى : أن يتقدم الواو جملة غير متضمنة معنى فعل نحو قولك « أنت أعلم ومالك » والمعنى بمالك وهو عطف على أنت ونسبة العلم إليه مجاز .

(الثانى) ما يجب فيه النصب ولا يجوز فيه العطف ، وذلك أن يتقدم الواو جملة إسمية أو فعلية متضمنة معنى الفعل وقبل الواو ضمير متصل مجرور أو مرفوع لم يؤكد بمنفصل نحو « مالك وزيدا » و « ما شأنك وزيداً » و « ما صنعت وإياك » فيتعين النصب هنا على المفعول معه، ولا

الثالثة: لايشترط صحة تقدير العامل بعد العاطف، لصحة « اختصمَ زيدٌ وعمرٌو» وامتناع « اختصمَ زيدٌ واختصم عمرٌو ».

يجوز العطف لامتناعه إلا فى الضرورة والنصب فى الاسمية بكان مضمرة قبل الجار وهو اللام وشأن أى ماكان شأنك وزيداً ، أو بمصدر لابس منويا بعد الواو أى ما شأنك وملابسة زيدا أو ملابسك زيداً ، كذا نص عليه سيبويه .

وقال أبو حيان نقلا عن شيخه ابن الضائع ، وهكذا تقدير معنى الإعراب ؛ لأنه عند سيبويه مفعول معه وتقدير الملابسة يجعله مفعولا به لا مفعولا معه . وقال السيرافى وابن خروف المقدر فعل وهو لابس ، لأن المصدر لايعمل مقدراً .

(الثالث) ما يختار فيه العطف مع جواز النصب، وذلك بأن يكون المجرور فى الصورة السابقة ظاهراً أو ضميرها للرفوع منفصلا . نحو « ما شأن عبد الله وزيد » و « ما أنت وزيد » فالأحسن جرّ زيد فى الأول ورفعه فى الثانى ، ولإمكان العطف وهو الأصل ، ويجوز فيه النصب مفعولا معه ، ومنعه بعض المتأخرين ، كابن الحاجب ورد بالسماع ، قال الشاعر :

وما أنت والسير فى متلف .

وسمع « ما أنت وزيداً » و « كيف أنت وزيداً » و « كيف أنت وقصعة من ثريد » قال سيبويه أى ما كنت وزيداً ، وكيف تكون وقصعة من ثريد ؛ لأن كنت وتكون يقعان هنا كثيراً انتهى .

قال الفارسى وغيره : وكان هذه المضمرة تامة لأن الناقصة لا تعمل هنا ، فـ«كيف» حال دونها هنا ، واختاره الشلوبين : وقال أبو حيان الصحيح أنها الناقصة وأنها تعمل هنا فـ«كيف» خبرها، واختلف فى تقدير سيبويه مع «ما كنت» ومع « كيف تكون» أذلك مقصود لسيبويه أم لا فقال السيرافى هو غير مقصود ولو عكس لأمكن ، ورد المبرد على سيبويه وقال يصلح فى كل منهما الماضى والمستقبل وتابعه ابن طاهر ، ورد ابن ولاد على المبرد ، قال إنه لا يجوز إلا ما قدره سيبويه لأن «ما» دخلها معنى التحقير والانكار إذ يقال لمن أنكر عليه مخالطة زيد أو ملابسته ماأنت وزيداً لا لمن لم يقع منه ذلك ولا ينكر إلا ما ثبت واستقر دون مالم يقع وليست لمجرد الاستفهام ، وأما كيف فعلى بابها من الاستفهام والمعنى كيف تكون إذا وقع كذا ، أى على أى حال ، لكون الاستفهام إنما يكون عن المستقبل .

(والرابع) ما يختار فيه النصب مع جواز العطف ، وذلك أن يجتمع شروط العطف لكن يخاف منه فوات المعية المقصودة نحو « لا تغتذ بالسمك واللبن » و « لا يعجبك الأكل والشبع » أى مع اللبن ومع الشبع ، لأن النصب يبين مراد المتكلم ، والعطف لا يبينه وكذا إذا كان فيه تكلف من جهة المعنى نحو قول الشاعر :

الرابعة : فى عطف الخبر على الإنشاء وعكسه خلاف منعه البيانيون ، والناظم فى شرح باب المفعول معه من كتاب التسهيل . وابن عصفور فى شرح الايضاح ، ونقله عن الأكثرين وأجازه الصفار تلميذ ابن عصفور وجماعة مستدلين بنحو « و بشر الذينَ آمنوا » فى سورة البقرة « و بشرِ المؤمنينَ » فى سورة الصف .

فكونوا أنتم وبنى أبيكم مكان الكليتين من الطحال

فإن العطف وإن حسن من حيث اللفظ لكنه يؤدى إلى تكلف فى المعنى ، إذ يصير التقدير كونوا أنتم وليكونوا هم ، وذلك خلاف المقصود فإن لم يصلح الفعل للتسلط على المعطوف امتنع العطف عند الجمهور ، وجاز النصب على المعية وعلى إضمار الفعل الصالح نحو قول الله تعالى «فأجمعوا أمركم وشركاءكم » لايجوز أن يجعل وشركاءكم معطوفا على أمركم لأن أجمع لاينصب إلا الأمر والكيد ونحوهما ، فأما إن يجعل مفعولا معه أو مفعولا بأجمعوا مقدراً ، ومثله « تبوءوا الدار والايمان » فالايمان مفعول معه أو مفعول باعتقدوا مقدراً ، فإن لم يحسن والحالة هذه مع موضع الواو تعين الاضمار وامتنع المفعول معه أيضاً كقوله :

إذا ما الغانيات برزن يوما وزججن الحواجب والعيونا

لأن زججن غير صالح للعمل فى العيون وموضع الواو غير صالح لمع فيقدر وكحلن .

وذهب جماعة منهم أبو عبيدة والأصمعى وأبو محمد اليزيدى والمازنى والمبرد إلى جواز العطف على الأول بتضمين العامل معنى يتسلط به على المتعاطفين واختاره الجرمى ، وقال يجوز فى العطف مالا يجوز فى الافراد « نحو أكلت خبزاً ولبنا » فيضمن زججن معنى حسن .

(الخامس) ما يجوز العطف والمفعول معه على السواء ، وذلك إذا أكد ضمير الرفع المتصل نحو «ما صنعت أنت وإياك» ونحو «رأسه والحائط»أى خل أو دع، و«شأنك والحج»أى عليك بمعنى الزم و«امرأ ونفسه » أى دع ، وذلك مقيس فى كل متعاطفين على إضمار فعل لايظهر فالمعية فى ذلك والعطف جائزان ؛ والفرق بينهما من جهة المعنى أن المعية يفهم منها السكون فى حين واحد دون العطف لاحتماله مع ذلك التقدم والتأخر ، قال أبو حيان وفى تمثيل سيبويه بهذه الأمثلة رد على من يعتقد أن المفعول معه لا يكون إلا مع الفاعل . اه همع الهوامع

ووجدت العلامة الشمنى فى حاشيته على المغنى فى الكلام على عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس عند قول المصنف « والثانى المنع مطلقا » حكى ابن جنى قال فى قوله : عاضها الله البيت المتقدم كتب ما نصه : هكذا رأينا فى النسخ بغير واو وقيل إنه فى الشرح «والثانى المنع مطلقا حكى عن ابن جنى وأنه قاله » ويوجد فى بعض نسخ المغنى فى هذا المحل « حكى عن ابن جنى أنه قال بدون واو » فيشبه أن يكون ذلك تنبيها على مأخذ هذا القول ؛ يعنى أنه استنبط من كلام ابن جنى

قال أبو حيان : « وأجاز سيبويه « جاءنى زيدٌ ومَنْ عَمْرٌو العاقلانِ » على أن يكون العاقلان خبراً لمحذوف ، ويؤيده قوله :

من أن الضرس فاعل لا مبتدأ أن ذلك هو الأولى نظراً إلى رعاية التناسب لا أنه ممنوع اه . قال الشمنى وأقول الظاهر من قول ابن جنى أنه فعل فاعل محذوف وليس مبتدأ وأن ذلك على سبيل الوجوب لا على سبيل الأولوية ، والنقد بكسر القاف المتآكل اسم فاعل من نقدت السن بالكسر إذا تآكلت وتكسرت ، ومعنى البيت أن هذه المرأة عوضها الله غلاما تزوجته بعد ما وصلت فى الكبر إلى هذه الحالة » وقد أسلفت الكلام عليه فيما قبل وعند قوله « وأضعف الثلاثة القول الثانى » كتب ما نصه : لمجىء هذا العطف كثيراً نحو قوله تعالى « سواء عليكم أدعوتموهم أم أنتم صامتون » وعند قوله « وأنهم زعموا أن قول الشافعى يحل أكل متروك التسمية » كتب ما نصه : مذهب الشافعى أن متروك التسمية عمداً كان الترك أو نسيانا يحل أكله وهو قول أبى هريرة وابن عباس فى رواية وأبى وعياض وأبى رافع وعطاء وابن المسيب والحسن وجابر وعكرمة وطاووس والنخعى وقتادة وربيعة ومالك فى رواية ، وذهب أبو حنيفة وأصحابه وسفيان الثورى إلى أن الترك إن كان عمداً لا يؤكل وإن كان نسيانا يؤكل ، وهو قول مجاهد وطاووس أيضا وابن شهاب وابن جبير وعطاء فى رواية والحسن بن يحي والحسن بن صالح وإسحق ومالك فى رواية وأحمد فى رواية وابن القاسم وعيسى وأصبغ واختاره النحاس وقال لا يسمى فاسقاً إذا كان ناسياً ، وذهب أشهب والطبرى إلى أن ترك التسمية عمداً إن كان استخفافاً لا يؤكل وإلا يؤكل ، وظاهر الآية تحريم ما لم يذكر اسم الله عليه عمداً كان الترك أو نسيانا ، وبه قال ابن عباس وابن عمر وعبد الله بن عياش بن أبى ربيعة وعبد الله بن يزيد الخطمى ، وابن سيرين والشعبى ونافع وأبو ثور وداود وأحمد فى رواية . وقال الحسن فى قوله تعالى « وإنه لفسق » لكفر قال الكرمانى يريد مع الاستحلال ، وقال غير الحسن لمعصية ، والضمير فى « إنه » عائد إلى الأكل ، وجوز الحوفى أن يعود على ما ، وجوز ابن عطية أن يعود على المصدر المفهوم من « لم يذكر » يعنى ترك الذكر .

وفى البحر قال ما نصه : وهذه الجملة لا محل لها من الاعراب وتضمنت معنى التعليل كأنه قيل لفسقه .

وكتب العلامة الشمنى عند قوله فبقى أن تكون للحال الخ ما نصه : فى حاشية التفتازانى : واعترض بأن التأكيد بإن واللام ينفى كون الجملة حالية لأنه إنما يحسن فيما قصد الاعلام بتحققه البتة والرد على منكر تحقيقا أو تقديرا على ما هو مبين فى علم المعانى .

والحال الواقع من الأمر والنهى مبناه على التقدير كأنه قيل لا تأكلوا منه إن كان فسقا فلا يحسن وإنه لفسق بل وهو فسق .

والجواب أنه لما كان المراد بالفسق هنا الاهلال لغير الله كان التأكيد مناسبا ، كأنه قال

٨٦٠ — وَإِنَّ شِفَائِي عَبْرَةٌ مُهَرَاقَةٌ فَهَلْ عِنْدَ رَسْمٍ دَارِسٍ مِنْ مُعَوَّلِ

لا تأكلوا منه إذا كان هذا النوع من الفسق الذى الحكم به متحقق والمشركون ينكرون انتهى .

واعترض بأنه لو سلم كونها حالية فلا نسلم أنها قيد للنهى بمعنى أن يكون النهى عن أكله فى هذه الحالة دون غيرها بل تكون إشارة إلى المعنى الموجب للنهى كما يقال « لا تهن زيداً وهو أخوك » و « لا تؤذ فلاناً وهو محسن إليك » و « لا تشرب الخمر وهو حرام عليك » ولا يكون قيداً للنهى لأنه حينئذ لا يكون له فائدة لأن كونه منهياً عنه حال كونه فسقاً معلوم لا حاجة إلى بيانه . وقد اعترض على قول المصنف « فالمعنى لا تأكلوا منه إذا سمى عليه غير الله » بأن ما قدره أخص مما لم يذكر اسم الله عليه إذ الذى لم يذكر اسم الله عليه ينقسم إلى ما أهل به لغير الله وإلى مالا يهل به لأحد ، بأن لم يذكر عليه اسم الله ولا اسم غيره وحمل الكلام على أعم المحلين أولى لأنه أعم فائدة فيحرم متروك التسمية عمدا بعموم هذا ، ولا يخص التحريم بما أهل لغير الله به .

قال الشمنى : وأقول ما قدره وإن كان أخص من مطلق مالم يذكر اسم الله عليه لكنه مساو لما لم يذكر اسم الله عليه المقيد بكونه فسقا أهل به لغير الله كما هو المراد والمفروض ثم فى الشرح ، وأيضا فالتحريم إنما كان للاعراض عن تسمية الخالق الرازق والإخلال بتعظيمه لأنه مناسب ، وهو معنى عام يشمل متروك التسمية عمدا والمهل به لغير الله وهذا أولى من أن يجعل المناسب تسمية غير الله لأنها كالاشراك إذ هذا مناسب خاص ببعض الصور والأول عام مشترك بين الصور فكانت إضافة الحكم إليه أولى لمحلى من إضافته الى المناسب الخاص

٨٦٠ — البيت من البحر الطويل ، وهو لامرىء القيس من معلقته التى أولها :

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ ومنزلِ بِسِقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ
فَتُوضِحَ فَالْمِقْرَاةُ لَمْ يَعْفُ رَسْمُهَا لِمَا نَسَجَتْهُ مِنْ جَنُوبٍ وَشَمْأَلِ
تَرَى بَعَرَ الْآرَامِ فِي عَرَصَاتِهَا وَقِيعَانِهَا كَأَنَّهُ حَبُّ فُلْفُلِ
كَأَنِّي غَدَاةَ الْبَيْنِ يَوْمَ تَحَمَّلُوا لَدَى سَمُرَاتِ الْحَيِّ نَاقِفُ حَنْظَلِ
وُقُوفاً بِهَا صَحْبِي عَلَيَّ مَطِيَّهُمْ يَقُولُونَ لَا تَهْلِكْ أَسًى وَتَجَمَّلِ
وَإِنَّ شِفَائِي عَبْرَةٌ إِنْ سَفَحْتُهَا وَهَلْ عِنْدَ رَسْمٍ دَارِسٍ مِنْ مُعَوَّلِ

وبعده :

كَدَأْبِكَ مِنْ أُمِّ الْحُوَيْرِثِ قَبْلَهَا وَجَارَتِهَا أُمِّ الرَّبَابِ بِمَأْسَلِ

... ...

وهى إحدى المعلقات السبع ، بل أولاها فى الوضع . وهى طويلة ، فلتطلب فى مكانها كديوان امرىء القيس أو المعلقات السبع أو العشر .

اللغة : سقط اللوى : منقطع الرمل ، وسقط الولد وسقط النار ثلاث لغات بفتح السين مع فتح القاف أو إسكانها مع كسر السين . سقط سقط وسقط . واللوى حيث يلتوى الرمل ويدق، ويقال ألوى الرجل إذا أتى اللوى، وتقول العرب : ألوية فأنزلوا . والدخول وحومل موضعان .

« وقفا » فعل أمر من « وقف » وقد زعم الفراء أن العرب تخاطب الواحد والجماعة مخاطبة الإثنين فتقول للرجل قوماعنا . وحكى أنه سمع بعضهم يقول : ويحك أرحلاها وأنشد عن أبى ثروان :

فان تزجرانى يا ابن عفان أنزجر وإن تدعانى أحم عرضاً ممنعا

ويروى ذلك عنهم ، لأن أدنى أعوان الرجل فى أهله اثنان ، وكذلك الرفقة أدنى ما تكون ثلاثة فيجرى كلام الواحد على صاحبيه ، ألا ترى أن الشعراء كثيراً مايقولون : يا صاحبى ، ياخليلى ، قال امرؤ القيس :

خليلىّ مرا بى على أم جندب ـ ثم قال : ألم تر أنى كلما جئت طارقا ـ فقال ألم تر ، فرجع إلى الواحد . وأول الكلام اثنان قال ابن النحاس : والذى ذكره الفراء شىء ينكره أهل البصرة ، لأنه إذا خاطب الواحد مخاطبة الاثنين وقع الإشكال ، والذى يذهبون إليه أن تثنيته على محل التأكيد تؤدى معنى قف ، وهذا فيه نظر ، وقد قيل إنما يخاطب صاحبيه ، وقد قيل إنه أراد الأمر بالنون الخفيفة فوقف عليها بالألف وأجرى الوصل مجرى الوقف .

وقوله « بين الدخول وحومل » هكذا رواه الأصمعى بالواو لأن « بين » لايقع إلا على اثنين فصاعدا فلا ينبغى أن يكون النسق معها إلا بالواو أو نحو « اختصم زيد وعمرو » فزيد وعمرو سواء «وكلا زيد وعمرو حدثنى» لاتصلح الفاء فى شىء من هذا فلا تقول «اختصم زيد فعمرو» فلذلك اختار الأصمعى الواو وكلما طلب اثنين لم يفرق فيه بين الواحد وصاحبه بشىء نحو « بين زيد وعمرو درهم» ولا يقال « بين زيد درهم وعمرو » أما من رواه بالفاء فانه جعل الدخول اسم مكان يشتمل على منازل مفترقة تكتفى به بين كأنه إذا قال بين الدخول أراد بين منازل الدخول فيكون الكلام مكتفياً فيجوز له حينئذ أن ينسق بما شاء من حروف النسق ، كما يقول « نزلنا بين بغداد فالكوفة» ويجوز أن تكون الفاء بمعنى إلى فيكون المعنى أن سقط اللوى مابين الدخول إلى حومل ، كما تقول « هى أحسن الناس قرنا فقدما » يريدون ما بين قرن إلى قدم .

و« توضح فالمقراة » موضعان ، و « لم يعف إسمها » لم يندرس ، و « لما نسجتها » أى للذى نسجت عليها من الريحين ، لأن الأرواح تأتى بالتراب فتمحو الآثار . يقول فهذا الرسم باق لم يتغير فنحن نحزن عليه فلو عفا لاسترحنا كما قال ابن أحمر :

... ...

ألا ليت المنازل قد بلينا ولا يرمين عن شجر حزينا

فإن قيل أين فاعل نسجتها ؟ فان فى ذلك أجوبة منها أن تضمر الريح وتجعلها فاعلة ـ وإن لم يجر لها ذكر لدلالة الكلام عليها مثل قوله تعالى « حتى توارت بالحجاب » ويجوز أن تكون من زائدة فى الإيجاب ، على قول أبى الحسن ، فيكون التقدير لما نسجتها جنوب وشمال ، ويجوز أن يكون فاعل نسجت ضميراً و«ما» يؤنث على المعنى ، كما قالوا « ما جاءت حاجتك » بالنصب فأنث ضمير«ما» حيث كانت الحاجة مؤنثة. ويجوز إذا جعلت من زائدة فى قول أبى الحسن أن تجعل ما مصدراً فلا يقتضى أن يعود عليه ما ذكر فتكون الهاء عائدة على المقراة ، ويجوز أن تكون الهاء للمواضع المذكورة كلها وقال « رسمها » ولم يقل رسومها اكتفاء بالواحد عن الجميع ، كما قال :

بها جيف الحسرى فأما عظامها فبيض وأما جلدها فصليب

و « الآرآم » بهمزتين الظباء وبغير همز رءوس الكدى واحدها إرم ، و « العرصات » الدمن واحدتها عرصة ، و « قيعانها » جمع قاع وهى أرض سهلة ويقال ثلاث أقوع وهى القيعة، ويروى « فلفل » وقلقل : شجر له حب أسود عن الخليل .

ومعنى البيت أنه وصف الدار بالخلاء عن أهلها على بعد ، وبعد عهدهم عنها حتى صارت مآلها للوحش ؛ ودل على بعد عهدها بالأنيس أن البعر يقدم عهده بالأنيس ، ويصغر ويتكرش حتى يصير كأنه حب الفلفل .

« والبين » الفراق ، و « تحملوا » ارتحلوا ، ويروى تكمشوا ، و « سمرات » جمع شجرة وهى شجرة أم غيلان ، و « الحنظل » شجر معروف ، ومعناه أنه بكى الديار عند تحملهم فكأنه ناقف حنظل : وناقف الحنظل ينقفها بظفره ، فان صوتت علم أنها مدركة فاجتناها فعينه تدمع لحدة الحنظل وشدة رائحته ، كما تدمع عينا موخف الخردل ، فشبه نفسه حين بكى بناقف الحنظل.

وقوله : وقوفا بها صحبى البيت « الصحب » جمع صاحب ، و « المطى » الإبل وهى جمع مطية ، سميت مطية لأنها يمطى بها فى السير ، أى يمد بها ، ولأنه يركب مطاها وهو ظهرها ، وهو يقع للمذكر والمؤنث ، وأنشد فى تصداق ذلك :

إِنَّ الْحِمَارَ مَعَ الْحِمَارِ مَطِيَّةٌ فَإِذَا خَلَوْتَ بِهَا فَبِئْسَ الصَّاحِبُ

فسمى الحمار مطية ، وهو مذكر ، و « الأسى » الحزن : يقال منه رجل أسوان أو أسيان ، و « تجمل » مثل تجلد أى أظهر الجميل ، ونصب وقوفا على الحال ، والعامل فيها « قفا » تقول :

... ...

وقفت بدارك قائماً سكانها ، ويجوز أن يكون مصدراً من « قفا وقوفاً » مثل « وقوف صحبى » ويجوز أن يكون ظرفا مثل « مقدم الحاجّ » وهو ضعيف لأنه لايقال : لا أكلك وقوف زيد ، وهو يريد وقت وقوف زيد ، لأنه لايعرف أمد ، ويجوز أن تهمز الواو فتقول « أقوفا » لأن كل واو انضمت لغير علة فهمزها جائز، وموضع «أسى» نصب على الحال ونصب «مطيهم» بوقوفا وقوله :

وَإِنَّ شِفَائِى عَبْرَةٌ إِنْ سَفَحْتُهَا وَهَلْ عِنْدَ رَسْمٍ دَارِسٍ من مُعَوَّلِ

وهو بيت الشاهد وهذه رواية الديوان ، وتروى فى كتب النحاة « عبرة مهراقة» بدل «عبرة إن سفحتها » والرواية المشهورة فى هذا البيت « وإن شفائى » بالإضافة إلى ياء المتكلم ، ويروى « وإن شفاء » بالتنكير مع التنوين ولم يذكر شراح القصيدة تلك الرواية ، إلا أنّ الخطيب التبريزى ، قال روى سيبويه هذا البيت « وإن شفاء عبرة » واحتج فيه بأن النكرة يخبر عنها بالنكرة و « سفحتها » صببتها ، ولو لاتمنى ، و « العبرة » بالفتح الدمعة ، وجمعها عبر كبدرة وبدر ، و « مهراقة » بفتح الهاء أى مصبوبة . قال ابن السيد فى شرح أدب الكاتب : قد ذكر ابن قتيبة فى باب فعلت وأفعلت هرقت الماء وأهرقته ، وقد قال مثله بعض اللغويين ممن لا يحسن التصريف ، وتوهم أن هذه الهاء فى هذه الكلمة أصلية وهو غلط والصحيح أن هرقت وأهرقت فعلان رباعيان معتلان أصلهما أرقت فمن قال هرقت فالهاء عنده بدل من همزة أفعلت ، كما قالوا أرحت الماشية وهرحتها وأترت الثوب وهترته ، ومن قال أهرقت فالهاء عنده عوض من ذهاب حركة عين الفعل عنها ، ونقلها إلى الفاء لأن الأصل أريقت أو أروقت بالياء أو بالواو على الاختلاف فى ذلك ، ثم نقلت حركة الواو أو الياء إلى الراء فانقلب حرف العلة ألفاً ، لانفتاح ما قبلها ثم حذفه لسكونه وسكون القاف ، والساقط من أرقت يحتمل أن يكون واواً فيكون مشتقاً من راق الشيء يروق ، ويحتمل أن يكون ياء ، لأن الكسائى حكى راق الماء يريق إذا انصبّ ، والدليل على أن الهاء فى هرقت وأهرقت ليست فاء الفعل على ما توهم من ظنها كذلك ، أنها لو كانت كذلك للزم أن يجرى هرقت فى تصريفه مجرى ضربت فيقال هرقت أهرق هرقا ، كما تقول ضربت أضرب ضرباً أى يجرى غيره من الأفعال الثلاثية التى يجيء مضارعها بضم العين وتجيء مصادرها مختلفة ، وكان يلزم أن يجرى أهرقت فى تصريفه مجرى أكرمت ونحوه من الأفعال الرباعية المصححة ، فيقال أهرقت أهرق إهراقا، كما تقول أكرمت أكرم إكراما ، ولكن العرب لم تقل شيئا من ذلك . وإنما يقولون فى تصريف هرقت أهريق يفتحون الهاء وكذلك يفتحونها فى اسم الفاعل فيقولون مهريق وفى اسم المفعول مهراق لأنها بدل من همزة لو ثبتت فى تصريف الفعل لكانت مفتوحة ، ألا ترى أنك لو صرفت أرقت على ما ينبغى من التصريف ، ولم تحذف الهمزة منه لقلت فى مضارعه

... ...

يؤريق وفى اسم فاعله مؤريق . وفى اسم مفعوله مؤريق ، وقالوا فى المصدر هراقة كما قالوا إراقة . وإذا صرفوا أهرقت قالوا فى المضارع أهريق وفى المصدر إراقة وفى اسم الفاعل مهريق وفى اسم الفاعل مهراق فأسكنوا الهاء فى جميع تصريف الكلمة فهذا يدل على أنه رباعى معتل وليس بفعل صحيح وأن الهاء فيه بدل من همزة أرقت أو عوض كما قلنا، قال العديل بن الفرخ:

فَكُنْتُ كَمُهْرِيقِ الَّذِى فِى سِقَائِهِ لِرَقْرَاقِ آلٍ فوقَ رابيةٍ صـــلد

وقال ذو الرمة :

فَلَمَّا دَنَتْ إِهْرَاقَةُ المَاءِ أَنْصَتَتْ

وقال الأعشى :

فى أراكَ مَرْدٍ يَكَادُ إِذَا مَا ذَرَّتِ الشَّمْسُ سَاعَةً يُهَرَاقُ

انتهى كلام ابن السيد . والأراك: شجر معروف والمرد الغض من ثمره، وقيل هو النضيج منه وقيل المرد هنوات منه حمر ضخمة ، واحدته مردة (لسان م ر د) .

وقوله « فهل عند رسم دارس من معول » الرسم : الأثر ، والدارس : المنطمس ، والفاء فى جواب شرط مقدر . .

قال ابن جنى فى سر الصناعة : ومن ذلك قول امرىء القيس :

وَإِنَّ شِفَائِى عَبْرَةٌ مُهَرَاقَةٌ فَهَلْ عِنْدَ رَسْمٍ دَارِسٍ مِنْ مُعَوَّلِ

قال : فى قوله « معول » مذهبان : أحدهما أنه مصدر عولت بمعنى أعولت ، أى بكيت ؛ أى فهل عند رسم دارس من إعوال وبكاء . والآخر أنه مصدر عولت على كذا أى اعتمدت عليه كقولهم: إنما عليك معولىّ أى اتكالى . وعلى أىّ الأمرين حملت المعول ، فدخول الفاء على « فهل عند رسم » حسن جميل . أما على الأول ، فكأنه قال إن شفائى أن أسفح عبرتى ، ثم خاطب نفسه أو صاحبه ، فقال إذا كان الأمر على ما قدمته من أن فى البكاء شفاء وجدى فهل من بكاء أشفى به غليلى ، فهذا ظاهره استفهام لنفسه ومعناه التحضيض لها على البكاء ، كما تقول : قد أحسنت إلىّ فهل أشكرك ؟ أى فلأشكرنك ، وقد زرتنى فهل أكافئك ؟ أى فلأكافئك . وإذا خاطب صاحبه فكأنه قال قد عرفتما سبب شفائى وهو البكاء والإعوال ، فهل تعولان وتبكيان معى لأشفى وجدى ببكائكما .

وقوله : —

٨٦١ — تُنَاغِي غَزَالاً عِنْدَ دَارِ ابْنِ عَامِرٍ وَكَحِّلْ أَمَاقِيكَ الْحِسَانَ بِإِثْمِدِ

فهذا التفسير على قول من قال إن « معول » بمنزلة إعوال ، والفاء عقدت آخر الكلام بأوله ، لأنه كأنه قال : إن كنتما قد عرفتما ما أوثره من البكاء فأبكيا معي . كما أنه إذا استفهم نفسه فكأنه قال إذا كنت قد علمت أن في الإعوال راحة لي فلا عذر لي في ترك البكاء .

وأما من جعل « معوّل » بمعنى تعويلي على كذا أي اعتمادي واتكالي عليه ، فوجه دخول الفاء على فهل في قوله ، أنه لما قال : إن شفائي عبرة مهراقة ، فكأنه قال إنما راحتي في البكاء فما معنى اتكالي في شفاء غليلي على رسم دارس لاغناء عنده ، وهذا أيضاً معنى يحتاج معه إلى الفاء لتربط آخر الكلام بأوله فكأنه قال : إذا كان شفائي إنما هو في فيض دمعي فسبيلي ألا أعول على رسم دارس في دفع حزني وينبغي أن أجدّ في البكاء الذي هو سبب الشفاء انتهى كلام ابن جني .

ووقع في رواية ابن هشام « وهل عند رسم دارس من معول » بالواو بدل الفاء في « فهل » فقال في المغني في بحث هل : وفي عطف الإنشاء على الخبر من الباب الرابع إن هل فيه للنفي ، ولذا صح العطف إذ لا يعطف الانشاء على الخبر .

٨٦١ — البيت من البحر الطويل ، لحسان بن ثابت الصحابي الخزرجي من قصيدته التي وهي :

لَعَمْرُ أَبِيكَ الْخَيْرِ يَاشَعْثُ مَانَبَا عَلَيَّ لِسَانِي فِي الْخُطُوبِ وَلاَ يَدِي
لِسَانِي وَسَيْفِي صَارِمَانِ كِلاَهُمَا وَيَبْلُغُ مَالاَ يَبْلُغُ السَّيْفُ مِذْوَدِي
وَإِنْ أَكُ ذَا مَالٍ قَلِيلٍ أَجُدْ بِهِ وَإِنْ يُهْتَصَرْ عُودِي عَلَى الْجَهْدِ يُحْمَدِ
فَلاَ الْمَالُ يُنْسِينِي حَيَائِي وَعِفَّتِي وَلاَ وَاقِعَاتُ الدَّهْرِ يَفْلُلْنَ مِبْرَدِي
أُكَثِّرُ أَهْلِي مِنْ عِيَالٍ سِوَاهُمُ وَأَطْوِي عَلَى الْمَاءِ الْقَرَاحِ الْمُبَرَّدِ
وَإِنِّي لَمُعْطٍ مَاوَجَدْتُ وَقَائِلٌ لِمُوقِدِ نَارِي لَيْلَةَ الرِّيحِ أَوْقِدِ
وَإِنِّي لَقَوَّالٌ لِذِي الْبَثِّ مَرْحَبًا وَأَهْلاً إِذَا مَا جَاءَ مِنْ غَيْرِ مَرْصَدِ
وَإِنِّي لَيَدْعُونِي النَّدَى فَأُجِيبُهُ وَأَضْرِبُ بَيْضَ الْعَارِضِ الْمُتَوَقِّدِ
وَإِنِّي لَمُزْجٍ لِلْمَطِيِّ عَلَى الْوَجَا وَإِنِّي لَتَرَّاكُ الْفِرَاشِ الْمُمَهَّدِ
وَأُعْمِلُ ذَاتَ اللَّوْثِ حَتَّى أَرُدَّهَا إِذَا حُلَّ عَنْهَا رَحْلُهَا لَمْ تُقَيَّدِ

... ...

أُكَلِّفُهَا أَنْ تَدْلُجَ اللَّيْلَ كُلَّهُ تَرُوحُ إلى بَابِ ابْنِ سَلْمَى وَتَغْتَدِي
وَأَلْفَيْتَهُ بَحْرًا كَثِيرًا فُضُولُهُ جَوَادًا مَتَى يُذْكَرْ لَهُ الخَيْرُ يَزْدَدِ
فَلَا تَعْجَلَنْ يَاقَيْسُ وَارْبَعْ فَإِنَّمَا قُصَارَاكَ أَنْ تُلْقَى بِكُلِّ مُهَنَّدِ
حُسَامٍ وأرماحٍ بِأَيْدِي أَعِزَّةٍ مَتَى تَرَهُمْ يَاابْنَ الخَطِيمِ تَبَلَّدِ
لُيُوثٌ لَهَا الأَشْبَالُ تَحْمِي عَرِينَهَا مَدَاعِيسُ بِالخَطِّيِّ فِي كُلِّ مَشْهَدِ
فَقَدْ ذَاقَتِ الأَوْسُ القِتَالَ وَطُرِّدَتْ وَأَنْتَ لَدَى الكِنَّاتِ فِي كُلِّ مَطْرَدِ
تُنَاغِي لَدَى الأَبْوَابِ حُورًا نَوَاعِمًا وَكَحِّلْ مَآقِيكَ الحِسَانَ بِإِثْمِدِ
نَفَتْكُمْ عَنِ العَلْيَاءِ أُمٌّ لَئِيمَةٌ وَزَنْدٌ مَتَى تُقْدَحْ بِهِ النَّارُ يُصْلِدِ

وهذا البيت آخر القصيدة ، وهذا شرح بعض ما غمض فى ألفاظها :

« لعمر أبيك » جواب والقسم محذوف تقديره قسمى ، و « الخير » بالجر بدل من أبيك يقول : ماكل لسانى ولا قصرت يدى فى مدافعة الخطوب ، و « المذود » اللسان ، أى ينال لسانى من الأعداء ما يناله السيف منهم يكنى بذلك عن شدّة وقع تأثير شعره عليهم . و « شعث » مرخم شعثاء والرفع على القطع والنصب على لغة من ينتظر .

وقوله « وإن أك » أصله أكون فلما دخلت عليهما إن جزمتها فالتقى ساكنان فحذفت الواو فبقى « إن أكن » فلما كثر استعماله حذفوا النون تخفيفا ، فاذا تحركت أثبتوها ، قالوا إن يكن الرجل وأجاز يونس حذفها مع الحركة وأنشد :

إِذَا لَمْ تَكُ الحَاجَاتُ مِنْ هِمَّةِ الفَتَى فَلَيْسَ بِمُغْنٍ عَنْكَ عَقْدُ الرَّتَائِمِ

وقال الآخر :

فَإِنْ لَمْ تَكُ المِرْآةُ أَبْدَتْ وَسَامَةً فَقَدْ أَبْدَتِ المِرْآةُ جَبْهَةَ ضَيْغَمِ

ويفللن يثلمن . و « قوّال » صيغة مبالغة أى كثير القول ، و « البث » الحزن والغم ، الذى تفضى به إلى صاحبك ، وقوله «من غير مرصد» أى فجأة من غير ترقب ؛ كأنه يقول إذا قصدنى صاحب حاجة وشكا إلى ما ألم به من الحزن والأمور المكربة رحبت به ، كما أقول للضيف أهلا ومرحباً هذا إذا جاءنى على غير رتبة ومن باب أولى إذا جاء على موعد وارتقاب وفى البيت الثانى يقول إذا ودهمنى خطب لا أبالى به وأستقبله بصدر رحيب . وقوله « وإنى لمزج للمطى » أى سائق

... ...

لها سوقا لينا ، و « الوجا » الحفاء ، أى أنه صاحب أسفار وليس جليس بيته ، و « أعمل ذات اللوث » أى أحثها وأسوقها . وذات اللوث الناقة القوية . وضمير أكلفها للناقة ، و « ابن سلمى » هو النعمان بن المنذر اللخمى . وفى البيت الإيضاع وهو أن يذكر المتكلم كلاما فى ظاهره خفاء والتباس فلا يفهم من أول وهلة ، حتى يوضحه فى بقية كلامه ففى المصراع الأول إشكال على الذهن وفى المصراع الثانى إيضاح وتبيين .

وقوله « وألفيته » جملة مركبة من الفعل والفاعل والمفعول الأول «وبحراً» مفعول ثان ، و«فضوله» معمول لكثير اسم الفاعل و « و جواداً » صفة لبحرا ، و«يذكر» فعل الشرط ، و «الخير» نائب فاعل و «يزدد» جواب الشرط . وفى البيت التكميل وهو أن يأتى المتكلم بمعنى تام من مدح أو ذم أو وصف أو غيره من الأغراض الشعرية وفنونها ، ثم يرى الاقتصار على ذلك المعنى فقط غير كامل فيأتى بمعنى آخر يزيده تكميلا ، وقول الشاعر متى يذكر إلخ تكميل .

وقوله « واربع » من ربع الرجل على نفسه من باب تبع إذا وقف و « توقف بها » أى قف واقتصر و « قصاراك » بضم القاف أى جهدك وغايتك وآخر أمرك ، و « تلق بالبناء للمفعول ، و«المهند» السيف المطبوع فى الهند ، و«حسام» بالجر صفة لمهند ومعناه الشديد القطع ، و «تبلد» أصله تتبلد أى تتحير وتتردد ، و«الليث» الأسد ، وأشد مايكون جريئا إذا كان فى غابه وعند أولاده ، و«الأشبال» جمع شبل بالكسر وهو ولد الأسد ، و «العرين» بفتح المهملة غابة الأسد ، و «مداعيس» صفة لأعز ، وهو جمع مدعاس وهى صيغة مبالغة لداعس من الدعس ، وهو الطعن بالرمح ، «الخطى» الرمح نسبة إلى الخط بفتح الخاء المعجمة وتشديد الطاء المهملة موضع باليمامة وخط بهجر تنسب إليه الرماح لأنها تحمل إليه من بلاد الهند فتقوم فيه ، و «المشهد» مكان الحرب لأن الأبطال تشهده أى تحضره

وقوله « وطردت » بالبناء للمفعول مبالغة طردته وجملة « وأنت لدى الكنات » جمع كنة بالضم وتشديد النون وهى السقيفة أمام البيت . أو «الكنات» جمع كنة وهى امرأة الابن أو الأخ .

وقوله « مداعيس بالخطى » أى مطاعين بالرمح الخطى المنسوب إلى الخط موضع باليمامة ،

قال العينى : على أن بعضهم استدل به على عطف الانشاء على الخبر وقال فى آخر هذا البحث : وأما « وكل مآقيك الحسان بأعد » فيتوقف النظر فما قبله من الأبيات وقد يكون معطوفاً على أمر مقدر يدل على المعنى أى افعل كذا وكل .

قال العينى : بعد سوق الأبيات التى قبله : وهو من قصيدة لحسان بن ثابت الصحابى الخزرجى أجاب بها قيس به الخطيم الجاهلى الأوسى التى مطلعها :

تروح من الحسناء أم أنت مغتد وكيف انطلاقى عاشق لم تزود

... ...

ثم ساق قصيدة حسان إلى أن أتى على آخرها ، وقال : وهذا آخر القصيدة . وابن الخطيم بالخاء المعجمة شاعر فارس ، قدم مكة ودعاه النبي صلى الله عليه وسلم إلى الاسلام ، وتلا عليه القرآن فقال إني لأسمع كلاماً عجباً ، فدعني انظر في أمري هذه السنة ، ثم أعود إليك فمات قبل الحول .

اللغة : « تناغى » هو من المناغاة وهي محادثة النساء والصغار باللين والرفق ، و « غزالا » أي الحيوان المعروف بالحسن واتساع العيون وجمالها مع الاتساق في الأعضاء وصفاء البشرة ، وإنما عنى محبوبته التي تشبه الغزال في الحسن والجمال عند باب ابن عامر . ويجوز أن يكون غزالا حالا من تناغي اى يصفه بالحسن أي كغزال أو حالة كونك كغزال . غير أنه يبقى مفتقراً إلى مفعول وهو الشخص الذي يناغيه وحذفه مستساغ .

الشاهد فيه : عطف قوله . و « وكحل » على قوله أولا « تناغى » وكحل فعل طلب التكحيل إنشاء و « تناغى » إخبار عن حال المخاطب فهو من عطف الانشاء على الخبر .

قال العيني : وظاهر ماقدمنا أن هذا البيت ليس له تعلق إلا بالبيت المتقدم عليه ، وليس فيه أمر أو نهي لا لفظا ولا معنى ولا معنى فقط ولو كان فيه ذلك لكان قوله « وكحل » معطوفا عليه ، فلما انتفى ما يصلح أن يكون معطوفاً عليه تعين أن يكون معطوفاً على جملة « تناغى » فثبت الاستدلال به على جواز عطف الانشاء على الخبر .

هذا ، ولا يخفى أن كلام حسان في معرض الاستهزاء بقيس والاستخفاف ، فإنه حيث جعله كالنساء في ملازمتهن البيوت ومحادثة بعضهن بعضاً فيجوز بهذه القرينة أن يكون المعطوف عليه محذوفاً والتقدير تناغى لدى الأبواب حوراً نواعماً فكن من الحور ، وكحل مآقيك .

وروى السكرى أيضا كالرواية السابقة « فغن على الأبواب حوراً نواعماً » وعلى هذه الرواية لا يبقى نزاع في أن غنّ فعل أمر من غنى يغنى غناء إذا ترنم بالغناء ويكون حوراً منصوباً بنزع الخافض أي فغنّ لهن أو يكون متعدياً بنفسه لتضمنه معنى أطربه إطراباً ، أي طربهن بترنمك وغنائك أقول : وقد أريتك القصيدة كلها ، والبيت كما ترى ليس له صلة بغير عجز البيت الذي قبله وقد أورده النحاة على عادتهم في إيراد الغرائب لتعزيز رأيهم ، والذي أظنه أنه وقع تحريف في البيت وأنه لو صحح لما كان فيه شاهد لهذه المسألة ويحتمل أن يكون « وتكحل » بصيغة المضارع والخبر لا بصيغة الطلب والأمر وجملة وتكحل معطوف على تناغي ويكون كل ما في الأمر هو ضرورة يبيحها الشعر ويجوز أن يكون الواو أصلها فاء ويكون « فكحل » وتكون الفاء سببية لا عاطفة .

الإعراب : « تناغى » فعل مضارع والفاعل أنت و « غزالا » مفعول ، ويصح أن يكون حالا من الفاعل في تناغى أي حالة كونك مشبها الغزال في حسن الصورة ، ولا ريب أن قيس بن الخطيم

الخامسة : فى عطف الجملة الاسمية على الفعلية وبالعكس ثلاثة أقوال

(أحدها) الجواز مطلقًا وهو المفهوم من قول النحويين فى نحو : « قامَ زيدٌ وعمرٌو أكرمته » إن نصب عمرو أرجح ، لأن تناسب الجملتين أوْلَى من تخالفهما

و (الثانى) المنع مطلقا

و (الثالث) لأبى على يجوز فى الواو فقط .

كان جميلا بدليل قوله «وكحل مآقيك الحسان» إلا أن يكون وصف مآقيه الحسان ليس على الحقيقة وإنما من باب الاستهزاء والتحقير لأن وصف الرجل بالجمال مما يعيبه وقوله « وكحل » فعل أمر على ماروى فى كتب النحو والشواهد .

وقوله «مآقيك» سكن الياء للضرورة وهو جمع «مآق» بفتح الميم وسكون الهمزة وكسر القاف لغة فى الموق : وهو طرف العين الذى يلى الأنف . والمراد به ههنا العين من باب ذكر الجزء وإرادة الكل ، و « الإثمد » الكحل الأسود ، ويقال هو الكحل الأصفهانى . وقوله « نفتكم عن العلياء » أى عن المنزلة الرفيعة ، و « النفى » الطرد . و « الزند » العود الذى يقدح به النار وهو الأعلى والزندة السفلى فيها ثقب ، وإذا اجتمعا قيل لهما الزندان ، و «يقدح» بالبناء للمفعول . و «القدح» استخراج النار بالزندين ، وإذا أخرج الزند ناراً قيل « ورى الزند » ، وإذا لم يخرج قيل صلد الزند يصلد بالكسر صلداً وصلوداً ، ويقال : زندوارى وورى إذا كان سريع الورى كثير النار ، ومنه قولهم فلان وارى الزند يريدون بذلك أنه نجيح واضح الأمر .

والمعنى : أن حسانا يستهزئ بالشاعر ابن الحطيم ويحقره بقوله إن مثلك فى وقوفك بباب ابن عامر كمثل من يناغى الصغار ويشغل نفسه بمحادثة النساء بلين القول وتصنع الضعف ، والمناغاة مفاعلة من الجانبين فكما أنه يناغى فكذلك الشخص الذى بازائه ليناغيه فهو يناغى بصيغة باسم الفاعل ويناغى بصيغة اسم المفعول . وكحل مآقيك الحسان بإثمد ما دامت حالتك على هذه الصفة .

أما قول المصنف رحمه الله فى مسألة العطف على معمولى عاملين فقد اعتمد على النقل فيه من ابن هشام رحمه الله وإليك نصه مع زيادات رأينا إضافتها للبيان : قال ابن هشام رحمه الله تعالى إن قولهم على عاملين فيه تجوز يعنى بحذف المضاف ، قال الرضى معنى قولهم العطف على عاملين أن يعطف بحرف واحد معمولين مختلفين كانا فى الاعراب كالمنصوب والمرفوع ، ومتفقين كالمنصوبين على عاملين مختلفين نحو « إن زيداً ضرب عمراً وبكراً خالدا » فهذا عطف متفق الاعراب على معمولى عاملين مختلفين وقولك « إن زيداً ضرب غلامه وبكراً أخوه » عطف مختلفى الاعراب ، ولا يعطف المعمولان على عاملين بل على معموليهما فهذا القول منهم على حذف مضاف .

قال ابن هشام : أجمعوا على جواز العطف على معمولى عامل واحد نحو « إن زيداً ذاهب

السادسة : فى العطف على معمولى عاملين أجمعوا على جواز العطف على معمولى عامل واحد نحو « إنّ زيدًا ذاهبٌ وعمرًا جالسٌ » ، وعلى معمولات عامل واحد ، نحو « أعلمَ زيدٌ عمرًا بكرًا جالسًا وأبو بكرٍ خالدًا سعيدًا مُنْطلقًا » وعلى منع العطف على معمول أكثر من

وعمراً جالس » فجالس عطف على ذاهب وعمرا عطف على زيدا والعامل فى الكل إن والعطف فى الباب من عطف المفردات ، وعلى معمولات عامل نحو « أعلم زيد عمرا بكراً جالسا وأبو بكر خالدا سعيدا منطلقاً » فاعلم معمول لزيد وأبو بكر معطوف على زيد وعمراً معمول أول لأعلم وبكراً معطوف عليه بدون عاطف وجالسا معمول ثان لأعلم وكذلك جملة وأبو بكر خالداً سعيداً منطلقاً تتألف من عامل معطوف على عامل لمعمول معطوف ومعمولين آخرين معطوفين على مثلهما وعلى منع العطف على معمول أكثر من عاملين نحو « ان زيدا ضارب أبوه لعمرو وأخاك غلامه بكر » واللام فى لعمرو لتقوية مقوية للوصف لأجل العمل ، وأخاك عطف على زيد وغلامه عطف على أبوه وبكر عطف على عمرو والعامل فى الثالث لام التقوية وفى الثانى ضارب وفى الأول إن .

وأما معمولا عاملين فإن لم يكن أحدهما جارا فقال ابن مالك هو ممتنع اجماعا منعه سيبويه وغيره نحو « كان آكلا طعامك عمرو وتمرك بكر » فآكلا خبر كان وطعامك معمول لآكل وعمرو اسم لكن مؤخر ، وتمرك عطف على طعامك وبكر عطف على عمرو والعامل فى طعامك آكل وفى عمرو كان ، فاختلف العامل .

قال ابن هشام وليس كذلك بل نقل الفارسى فى العطف على معمولى عاملين الجواز مطلقا عن جماعة وقيل إن منهم الاخفش .

وإن كان أحدهما جاراً فإن كان الجار مؤخراً نحو « زيد فى الدار والحجرة عمرو » أو « وعمرو الحجرة » فنقل المهدوى أنه ممتنع إجماعاً ، وليس كذلك بل هو جائز عند الأخفش والفارسى . وإن كان الجار مقدماً نحو « فى الدار زيد والحجرة عمرو » فالمشهور عن سيبويه المنع وبه قال المبرد وابن السراج وهشام وعن الأخفش الإجازة وبه قال الكسائى والفراء والزجاج .

وفصل قوم منهم الأعلم ، فقالوا إن ولى المخفوض العاطف بأن كان الأول من المعطوفات للأول والثانى للثانى كالمثال وهو « فى الدار زيد والحجرة عمرو » جاز ، لأنه كذا سمعه ولأن فيه تعادلت المتعاطفات أى جاءت على ترتيب واحد .

وهنا قال الشمنى ، فى عبارة ابن هشام تسامح لأن الذى فيه ليس بتعادل المتعاطفات وإنما هو تناسبها ولأنه لايقال المعطوف مع المعطوف عليه متعاطفات لأن وضع التفاعل على نسبة الفعل المشتركين فيه ولا شركة للمعطوف عليه مع المعطوف فى نسبة فعل العطف .

عاملين نحو : «إن زيداً ضارب أبوه لعمرو وأخاك غلامه بكر» وأما معمولا عاملين فإن لم يكن أحدهما جارًا ، فقال الناظم هو ممتنع إجماعاً نحو : « كان آكلا طعامك عمرو وتمرك بكر » وليس كذلك ، بل نقل الفارسى الجواز مطلقاً عن جماعة ، قيل منهم الأخفش ، وإن كان

قال ابن هشام وإلا أى إن لم تتعادل المتعاطفات امتنع نحو «فى الدار زيد وعمرو والحجرة» قال ابن عرفة لأن عمرا راجع لزيد والحجرة عطف على الدار والعامل فى الأول الجار وفى الثانى الابتداء . قال ابن هشام وقد جاءت مواضع يدل ظاهرها على خلاف قول سيبويه كقوله تعالى «إن فى السموات والأرض لآيات للمؤمنين وفى خلقكم ومايبث من دابة آيات لقوم يوقنون ، واختلاف الليل والنهار وما أنزل الله من السماء من رزق فأحيا به الأرض بعد موتها وتصريف الرياح آيات لقوم يعقلون » ففى السموات خبر مقدم لإن ولآيات اسمها، وخبر منصوب بالكسرة لأنه جمع مؤنث سالم ، وآيات الأولى منصوبة إجماعا لأنها اسم إن والثانية والثالثة قرأهما الأخوان ــ وهما حمزة والكسائى بالنصب والباقون بالرفع قال الشمنى وقرأهما أيضا يعقوب بالنصب والباقون بالرفع .

وقد استدل بالقراءتين فى آيات الثالثة على المسألة أما الرفع فعلى نيابة الواو مناب الابتداء وفى فإن عطف آيات الثالثة على آيات الثانية المرفوعة على أنها مبتدأ فالعامل فى آيات الابتداء ، وعطف اختلاف على خلقكم والعامل فى ، ففيه العطف على معمولى عاملين . وأما النصب فعلى نيابتها مناب إن وفى .

وأجيب من طرف سيبويه بثلاثة أوجه (أحدها) أن «فى» مقدرة فالعمل لها ، ويؤيده أن فى حرف عبد الله ــ أى فى قراءته ــ التصريح بفى وعلى هذا الواو نائبة مناب عامل واحد وهو الابتداء أو إن .

(الثانى) أن انتصاب آيات على التوكيد للأولى ، ورفعها على تقدير مبتدأ أى هى آيات ، وعليهما فليست مقدرة .

(والثالث) يخص قراءة النصب وهو أنه على إضمار إن وفى ، ذكره الشاطبى وغيره . قال ابن هشام وإضمار إن بعيد ــ فيكون الجواب الثالث بعيدا ــ ومما يشكل على مذهب سيبويه أى قوله بمنع العطف على معمولى عاملين مطلقاً قوله :

هون عليك فإن الأمو ر بكف الإله مقاديرها
فليس بآتيك منهيها ولا قاصر عنك مأمورها

« منهيها» اسم ليس ، و«آتيك» مجرور بالباء و « قاصر » عطف على آتيك ، و «مأمورها» عطف على منهيها ، فاختلف العامل وهو ليس والباء . فقاصر عطف على مجرور الباء ، فإن كان

أحدهما جاراً ، فإن كان مؤخراً نحو : « زيد فى الدار والحجرة عمرو » أو « وعمرو الحجرة » فنقل المهدوى أنه ممتنع إجماعاً ، وليس كذلك ، بل هو جائز عند من ذكرنا ، وإن كان الجار مقدما نحو « فى الدار زيد والحجرة عمرو » أو « وعمرو الحجرة » فالمشهور عن سيبويه المنع ،

مأمورها عطفاً على مرفوع ليس لزم العطف على معمولى عاملين ، وإن كان فاعلا بقاصر لزم عدم الارتباط بالمخبر عنه، إذ التقدير حينئذ فليس منهيها بقاصر عنك مأمورها .

وقد أجيب عن الثانى بأنه لما كان الضمير فى مأمورها عائداً على الأمور كان كالعائد على المنهيات لدخولها فى الأمور .

واعلم أن الزمخشرى ممن منع العطف المذكور ولهذا اتجه له أن يسأل فى قوله تعالى « والشمس وضحاها والقمر إذا تلاها والنهار إذا جلاها »

فقال : فإن قلت نصب إذا معضل ، لأنك إن جعلت الواوات عاطفة وقعت فى العطف على عاملين يعنى أن إذا من قوله إذا جلاها ـ عطف على إذا المنصوبة بالقسم والمخفوضات عطف على الشمس المخفوضة بواو القسم ،قال وإن جعلتهن القسم وقعت فيما اتفق الخليل وسيبويه على استكراهه يعنى أنهما استكرها ذلك لئلا يحتاج كل قسم إلى جواب يخصه . ثم أجاب بأن فعل القسم لما كان لا يذكر مع واو القسم بخلاف الباء صارت كأنها هى الناصبة الخافضة ، فكان العطف على معمولى عامل . قال ابن الحاجب وهذه قوة منه واستنباط لمعنى دقيق ثم اعترض على الزمخشرى بقوله تعالى « فلا أقسم بالخنس الجوار الكنس والليل إذا عسعس والصبح إذا تنفس » فإن الجار هنا الباء وقد صرح معه بفعل القسم فلا تنزل الباء منزلة الناصبة الخافضة، وقد أجاب عنه الرضى بأن الكلام فيه حذف مضاف أى وعظمة الليل إذا عسعس فعظمة عاملة فى الليل وفى إذا وعاملة فيما عطف عليهما فهو من العطف على معمولى عامل .

وهذان البيتان للأعور الشنى كما ورد فى الحماسة البصرية وفى شرح أبيات الكتاب للزمخشرى قال : وفى «ولا قاصر عنك مأمورها» ثلاثة أوجه .

(أحدها) أن يكون « مأمورها » مبتدأ و «قاصر» خبره ثم تكون الجملة بأسرها معطوفة على الجملة الأولى كقولك « ما زيد قائماً ولا عمرو منطلق » .

(الثانى) أن تنصب « قاصراً » وتعطف على محل « يأتيك » كأنه قال فليس منهيها آتياً لك ولا مأمورها قاصراً عنك ، والعامل فى الاسمين الأولين والمعطوف عليهما عامل واحد ، وهو «ليس» كقولك « ليس زيد قائماً ولا عمرو منطلقاً » .

وبه قال المبرد وابن السراج وهشام ، وعن الأخفش الإجازة وبه قال الكسائى والفراء والزجاج ، وفصل قوم منهم الأعلم فقالوا إن ولى المخفوض العاطف جاز وإلا امتنع ، والله أعلم .

(الثالث) أن تجر « قاصراً » وتعطفه على « آتيك » ثم لايخلو إما أن يكون مأمورها بمنزلة منهيها محمولا على ليس وهو من باب العطف على عاملين لأنك أنبت الواو مناب ليس ، والباء فى « بآتيك » زائدة .

وإما أن تجعله من قولنا « ليس أمة الله بذاهبة ولا قائم أخوها » بعطف قائم على « ذاهبة » و « أخوها » رفع بقائم . فيخبر عن أمة الله بذهابها وبقيام أخيها فتكون قد عطفت خبراً على خبر فكذلك قاصر معطوف على بآتيك ومأمورها رفع بقاصر وتكون قد أخبرت عن منهيها بقصور المأمور ، وكان القياس على هذا مأموره إلا أن المنهى لما كان بعض الأمور أنث فعله ، كذهبت بعض أصحابه . ومعنى إضافة المأمور الذى يكون مع المنهى ويذكر معه ويقرن به لأن الاضافة تكون بأدنى سبب .

وفى هذا الوجه الثالث تعسف و« قاصرعنك » أى يقصر عن إتيانك ، قال السيوطى ثم رأيت البيهقى قال فى كتاب الأسماء والصفات مانصه : وأماقوله فى كف الرحمن فمعناه عند أهل النظر فى ملكه وسلطانه ومنه قول عمر بن الخطاب إن صح فيما أخبر به أبو نصر بن قتادة أبو العباس محمد ابن إسحاق الضبعى قال حدثنا الحسين بن على بن زياد حدثنا إسماعيل بن أبى أوس ، حدثنى محمد ابن عتبة الخراز عن حماد بن عمرو الأسدى عن حماد بن ثلج عن ابن مسعود قال: كان عمر بن الخطاب كثيرا مايخطب ويقول على المنبر :

خفض عليك فإن الأمو ر بكف الاله مقاديرها
فليس بآتيك منهيها ولا قاصر عنك مأمورها

أى إنما أنت فى ملك الإله وقدرته .

قال ابن هشام : وبعد فالحق جواز العطف على معمولى عاملين نحو « الدار زيد والحجرة عمرو » ولا إشكال حينئذ فى الآية ، وأخذ ابن الخباز جواب الزمخشرى فجعله مستقلا فقال فى كتاب النهاية : وقيل إذا كان أحد العاملين محذوفا فهو كالمعدوم ، ولهذا جاز العطف فى نحو « والليل إذا يغشى ، والنهار إذا تجلى » وما أظنه وقف فى ذلك على كلام غير الزمخشرى فينبغى له أن يقيد الحذف بالوجوب فيقول إذا كان العامل محذوفاً وجوبا ليوافق ماقاله الزمخشرى .

والله سبحانه وتعالى أجل وأعلم ، وأعز وأكرم وصلى الله على سيدنا محمد النبى الأمى وعلى آله وصحبه وسلم .

تم الجزء الرابع ، ويليه الجزء الخامس ، وأوله : باب البدل

فهرس

الجزء الرابع من

شرح الأشموني

(ا) فهرس الموضوعات «ب» فهرس أبيات الشواهد

الفهرس الأول للموضوعات

 |

(تم فهرس الموضوعات ، ويتلوه فهرس الشواهد)

فهرس شواهد الجزء الرابع

من شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك مرتباً على القوافى

حرف الألف المقصورة

حرف الهمزة

حرف الباء (الموحدة)

رقم الشاهد	ص	البيت المستشهد به	البحر
٧٢٠	١٢٩، ١٥٣	سَبَتْنِي الْفَتَاةُ الْبَضَّةُ الْمُتَجَرِّدُ الْ لَطِيفَةُ كَشْحُهُ، وَمَا خِلْتُ أَنْ أَسْبَى	الطويل
٧٢١	١٣١، ١٥١	بِبُهْمَةٍ مُنِيتُ شَهْمٍ قَلْبُ مُنَجَّذٍ لَاذِي كَهَامٍ يَنْبُو	الرجز
٧٢٧	١٤٩	هَيْفَاءُ مُقْبِلَةً عَجْزَاءُ مُدْبِرَةً مَخْطُوطَةٌ جُدِلَتْ شَنْبَاءُ أَنْيَابَا	البسيط
٧٢٩	١٥٣	فَمَا قَوْمِي بِثَعْلَبَةَ بْنِ سَعْدٍ وَلَا بِفَزَارَةَ الشُّعْرِ الرِّقَابَا	الوافر
٧٣٠	١٥٦	(فَذَاكَ وَخْمٌ لَا يُبَالِي السَّبَّا) الْحَزْنُ بَابًا وَالْعَقُورُ كَلْبَا	الرجز
٧٣٢	١٥٩	فَرَاشَةُ الْحِلْمِ فِرْعَوْنُ الْعَذَابِ وَإِنْ تُطْلَبْ نَدَاهُ فَكَلْبٌ دُونَهُ كَلْبُ	البسيط
٧٣٣	١٦١	فَلَوْلَا اللهُ وَالْمُهْرُ الْمُفَدَّى لَأُبْتَ وَأَنْتَ غِرْبَالُ الْإِهَابِ	الوافر
٧٤٤	١٩٤	عَمْرَكَ مَا لَيْلِي بِنَامَ صَاحِبُهْ وَلَا مُخَالِطُ اللَّيَانِ جَانِبُهْ	الرجز
٧٤٦	١٩٨	* فَنِعْمَ أَخُو الْهَيْجَا وَنِعْمَ شِهَابُهَا *	الطويل
٧٥٤	٢١٣	نِعْمَ امْرَأَيْنِ حَاتِمٌ وَكَعْبُ كِلَاهُمَا غَيْثٌ وَسَيْفٌ عَضْبُ	الرجز
٧٦٣	٢٣٩	أَلَا حَبَّذَا لَوْلَا الْحَيَاءُ وَرُبَّمَا مَنَحْتُ الْهَوَى مَا لَيْسَ بِالْمُتَقَارِبِ	الطويل
٧٧٣	٢٦٩	كَأَنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَقَاقِعِهَا [حَصْبَاءُ دُرٍّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ]	البسيط
٧٧٧	٢٨٢	فَقَالَتْ لَنَا أَهْلًا وَسَهْلًا وَزَوَّدَتْ جَنَى النَّحْلِ بَلْ مَا زَوَّدَتْ مِنْهُ أَطْيَبُ	الطويل
٧٨٥	٣٠٩	فَوَافَيْنَاهُمُ مِنَّا بِجَمْعٍ كَأُسْدِ الْغَابِ مُرْدَانٍ وَشِيبِ	الوافر
٧٩٩	٣٦٥	[لَكِنَّهُ شَاقَهُ أَنْ قِيلَ ذَا رَجَبُ] يَا لَيْتَ عِدَّةَ شَهْرٍ كُلِّهِ رَجَبُ	البسيط
٨٠١	٣٧٠	يَمُتُّ بِقُرْبَى الزَّيْنَبَيْنِ كِلَيْهِمَا [إِلَيْكَ وَقُرْبَى خَالِدٍ وَحَبِيبِ]	الطويل

حرف السين (المهملة)

حرف الفاء (المعجمة)

حرف القاف (المثناة)

حرف اللام

رقم الشاهد	ص	البيت المستشهد به	البحر
٨٤٧	٥٢٨	وَرَجَا الأُخَيْطِلُ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهِ ... مَالَمْ يَكُنْ وَأَبٌ لَهُ لِيَنَالاَ	الكامل
٨٤٨	٥٣٢	قُلْتُ إِذْ أَقْبَلَتْ وَزُهْرٌ تَهَادَى ... كَنِعَاجِ الْفَلاَ تَعَسَّفْنَ رَمْلاَ	الخفيف
٨٥٢	٥٦٦	فَمَا كَانَ بَيْنَ الْخَيْرِ لَوْ جَاءَ سَالِمًا ... أَبُو حُجُرٍ إِلاَّ لَيَالٍ قَلاَئِلُ	الطويل
٨٥٥	٥٨٧	فَهَلْ لَكَ أَوْ مِنْ وَالِدٍ لَكَ قَبْلَنَا ... [يُوَشِّجُ أَوْلاَدَ الْعِشَارِ وَيُفْضِلُ]	الطويل
٨٦٠	٦٣٩	وَإِنَّ شِفَائِي عَبْرَةٌ مُهَرَاقَةٌ ... وَهَلْ عِنْدَ رَسْمٍ دَارِسٍ مِنْ مُعَوَّلِ	الطويل

حرف الميم

رقم الشاهد	ص	البيت المستشهد به	البحر
٦٨٣	١٠٧،٠٢٢	أَظَلُومُ إِنَّ مُصَابَكُمْ رَجُلاً ... أَهْدَى السَّلاَمَ تَحِيَّةً ظُلْمُ	الكامل
٦٩٠	٠٤٠	حَتَّى تَهَجَّرَ فِي الرَّوَاحِ وَهَاجَهَا ... طَلَبَ الْمُعَقِّبِ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ	الطويل
٧٠٤	٠٧٨	أَوْ مِسْحَلٌ شَنِجٌ عِضَادَةَ سَمْحَجٍ ... بِسَرَاتِهِ نَدَبٌ لَهَا وَكُلُومُ	الكامل
٠٠٠	٠٨٠	وَالشَّاتِمَيْ عِرْضِي وَلَمْ أَشْتُمْهُمَا ... وَالنَّاذِرَيْنِ إِذَا أَلاَقِهِمَا دَمِي	الكامل
٧٠٦	٠٨٣	[وَالقَاطِنَاتِ الْبَيْتَ غَيْرِ الرُّيَّمِ] ... أَوَالِفًا مَكَّةَ مِنْ وُرْقِ الْحَمِى	الرجز
٧٠٩	٠٩٠	مَا الرَّاحِمُ الْقَلْبَ ظَلاَّمًا وَإِنْ ظُلِمَا ... وَلاَ الْكَرِيمُ بِمَنَّاعٍ وَإِنْ حُرِمَا	البسيط
٧٢٢	١٤٩،١٣٣	وَنَأْخُذُ بَعْدَهُ بِذِنَابِ عَيْشٍ ... أَجَبَّ الظَّهْرِ لَيْسَ لَهُ سَنَامُ	الوافر
٧٢٤	١٣٧	أَقَامَتْ عَلَى رَبْعَيْهِمَا جَارَتَا صَفًا ... كُمَيْتَا الأَعَالِي جَوْنَتَا مُصْطَلاَهُمَا	الطويل
٧٣٧	١٧٤	[وَقَالَ نَبِيُّ الْمُسْلِمِينَ تَقَدَّمُوا] ... وَأَحْبِبْ إِلَيْنَا أَنْ تَكُونَ الْمُقَدَّمَا	الطويل
٧٣٨	١٧٧	جَزَى اللهُ عَنَّا وَالْجَزَاءُ بِفَضْلِهِ ... رَبِيعَةَ خَيْرًا مَا أَعَفَّ وَأَكْرَمَا	الطويل

رقم الشاهد	ص	البيت المستشهد به	البحر
٨٥٤	٥٨١	كَيْفَ أَصْبَحْتَ كَيْفَ أَمْسَيْتَ مِمَّا يَغْرِسُ الْوُدَّ فِي فُؤَادِ الْكَرِيمِ	الخفيف
٨٥٦	٥٨٩	كَأَنَّا عَلَى أَوْلَادِ أَحْقَبَ لَاحَهَا وَرَمْيُ السَّفَا أَنْفَاسَهَا بِسِهَامِ جَنُوبٌ دَوَتْ عَنْهَا التَّنَاهِي وَأَنْزَلَتْ بِهَا يَوْمَ رَبَّابِ السَّفِيرِ خِيَامُ	الطويل

حرف النون

رقم الشاهد	ص	البيت المستشهد به	البحر
٦٨٦	٠٢٨	قَالُوا كَلَامُكَ هِنْدًا وَهْيَ مُصْغِيَةٌ يَشْفِيكَ قُلْتُ صَحِيحٌ ذَاكَ لَوْ كَانَا	البسيط
٦٩٢	٠٤٥	قَدْ كُنْتُ دَايَنْتُ بِهَا حَسَّانَا مَخَافَةَ الْإِفْلَاسِ وَاللَّيَّانَا	الرجز
٦٩٣	٠٤٨	وَبَعْضُ الْحِلْمِ عِنْدَ الْجَهْلِ لِلذِّلَّةِ إِذْعَانُ	الهزج
٧١٥	١١٢	الْحَمْدُ لِلَّهِ مُمْسَانَا وَمُصْبَحَنَا بِالْخَيْرِ صَبَّحَنَا رَبِّي وَمَسَّانَا	البسيط
٧٢٥	١٤٦	لَاحِقُ بَطْنٍ بِقَرًا سَمِينُ لَا خَطِلُ الرَّجْعِ وَلَا قَرُونُ	الرجز
٧٤٧	١٩٩	فَنِعْمَ صَاحِبُ قَوْمٍ لَا سِلَاحَ لَهُمْ وَصَاحِبُ الرَّكْبِ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَا	الطويل
٧٥٣	٢١٢	لَنِعْمَ مَوْئِلًا الْمَوْلَى إِذَا حُذِرَتْ بَأْسَاءُ ذِي الْبَغْيِ وَاسْتِيلَاءُ ذِي الْإِحَنِ	البسيط
٠٠٠	٢٢١	فَنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادًا [تَزَوَّدْ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا]	الوافر
٧٥٧	٢٢١	وَلَقَدْ عَلِمْتُ بِأَنَّ دِينَ مُحَمَّدٍ مِنْ خَيْرِ أَدْيَانِ الْبَرِيَّةِ دِينَا	الكامل
٧٦٥	٢٤٥	[بِاسْمِ الْإِلَهِ وَبِهِ هُدِينَا وَلَوْ عَبَدْنَا غَيْرَهُ شَقِينَا] * فَحَبَّذَا رَبًّا وَحُبَّ دِينَا *	رجز

رقم الشاهد	ص	البيت المستشهد به	البحر
٠٠٠	٣٠١، ٣٠٤	وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي ... فَأَعِفُّ ثُمَّ أَقُولُ لَا يَعْنِينِي	الطويل
٧٩٢	٣٣٥	كَأَنَّكَ مِنْ جِمَالِ بَنِي أُقَيْشٍ ... يُقَعْقَعُ بَيْنَ رِجْلَيْهِ بِشَنِّ	الوافر
٧٩٦	٣٥٣	وَمَهْمَهَيْنِ قَذَفَيْنِ مَرْتَيْنْ ... ظَهْرَاهُمَا مِثْلُ ظُهُورِ التُّرْسَيْنْ	الرجز
٨٠٥	٣٧٧	* أَنْتَ بِالْخَيْرِ حَقِيقٌ قَمِنْ *	رمل
٨٠٩	٣٨٦	حَتَّى تَرَاهَا وَكَأَنَّ وَكَأَنْ ... أَعْنَاقَهَا مُشَدَّدَاتٌ بِقَرَنْ	الرجز
٨٢٤	٤٣٧	سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلَّ مَطِيُّهُمْ ... وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يُقَدْنَ بِأَرْسَانِ	الطويل
٨٢٦	٤٤٢	جُودُ يُمْنَاكَ فَاضَ فِي الْخَلْقِ حَتَّى ... بَائِسٌ دَانَ بِالْإِسَاءَةِ دِينَا	الخفيف
٨٤١	٤٩٦	فَإِمَّا أَنْ تَكُونَ أَخِي بِصِدْقٍ ... فَأَعْرِفَ مِنْكَ غَثِّي مِنْ سَمِينِي	الوافر
		وَإِلَّا فَاطَّرِحْنِي وَاتَّخِذْنِي ... عَدُوًّا أَتَّقِيكَ وَتَتَّقِينِي	الوافر
٧٣٤	١٦٥	وَاهًا لِسَلْمَى ثُمَّ وَاهًا وَاهَا ... يَا لَيْتَ عَيْنَاهَا لَنَا وَفَاهَا	الكامل
٠٠٠	١٦٥	يَا جَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَهْ ... [بَانَتْ لِتَحْزُنَنَا عَفَارَهْ]	الرجز
٧٥٥	٢١٤	تَقُولُ عِرْسِي وَهْيَ لِي فِي عَوْمَرَهْ ... بِئْسَ امْرَأً وَإِنَّنِي بِئْسَ الْمَرَهْ	الرجز
٧٥٩	٢٢٩	إِنَّ ابْنَ عَبْدِ اللهِ نِعْـ ... ـمَ أَخُو النَّدَى وَابْنُ الْعَشِيرَهْ	الكامل
٨٠٤	٣٧٦	[لَكَ اللهُ عَلَى ذَاكَ] ... لَكَ اللهُ لَكَ اللهُ	الوافر

حرف الياء (المثناة من تحت)

رقم الشاهد	ص	البيت المستشهد به	البحر
٧١٠	٠٩٦	بَاتَتْ تُنَزِّي دَلْوَهَا تَنْزِيًّا ... كَمَا تُنَزِّي شَهْلَةٌ صَبِيَّا	الرجز

رقم الشاهد	ص	البيت المستشهد به	البحر
٧٣٦	١٧٢	[عُمَيْرَةَ وَدِّعْ إن تجهَّزْتَ غاديا] كَفَى الشَّيْبُ وَالإسلامُ لِلْمَرْءِ ناهيا	الطويل
٧٦٢	٢٣٥	ألاَ حَبَّذَا أهلَ الملاَ غَيْرَ أنَّهُ إذَا ذُكِرَتْ مَيٌّ فلاَ حَبَّذَا هيا	الطويل
٧٨١	٢٩٥	وَأنْتَ مُقِرًّا لِلرِّجالِ ظُلاَمَةً أبَى ذَاكَ عَمِّي الأكْرَمَانِ وَخَالِيا	الطويل
٨٢٢	٤٢٩	أرَانِي إذَا أصْبَحْتُ أصْبَحْتُ ذَا هَوًى فَثَمَّ إذَا أمْسَيْتُ أمْسَيْتُ غَادِيا	الطويل
٨٥٧	٦٠١	وأنْتِ غَرِيمٌ لاَ أظُنُّ قَضَاءَهُ وَلاَ العَنَزِيَّ القَارِظَ الدَّهْرَ جَائيا	الطويل

تمّ الفهرس ، والحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على أشرف النبيين ، وخاتم المرسلين
وعلى آله وصحابته ، والمتمسكين بشريعته